

جَمْعٌ وَتَرْتِيبٌ
أَبِي ذَرٍّ التَّوْحِيدِي

الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، وَأُصَلِّي وَأُسَلِّمُ عَلَى نَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ
وَعَلَى آلِهِ وَأَصْحَابِهِ وَالتَّابِعِينَ، أَمَّا بَعْدُ؛ فَهَذَا (الْجَوَارُ)
مَنْشُورٌ فِي مَلَفٍ عَلَى شَبَكَةِ الْإِنْتَرْنِتِ، وَهَذَا الْمَلَفُ مِنْهُ
مَا هُوَ بِصِغَةِ (docx) وَمِنْهُ مَا هُوَ بِصِغَةِ (doc) وَمِنْهُ مَا
هُوَ بِصِغَةِ (rtf) وَمِنْهُ مَا هُوَ بِصِغَةِ (pdf) وَمِنْهُ مَا هُوَ
بِصِغَةِ (html) وَمِنْهُ مَا هُوَ بِصِغَةِ (epub) وَمِنْهُ مَا هُوَ
بِصِغَةِ (mobi) وَمِنْهُ مَا هُوَ بِصِغَةِ (azw3)، وَلِتَحْمِيلِ
هَذَا الْمَلَفِ أُدْخِلُ عَلَى هَذَا الرَّابِطِ أَوْ هَذَا الرَّابِطِ أَوْ هَذَا
الرَّابِطِ أَوْ هَذَا الرَّابِطِ أَوْ هَذَا الرَّابِطِ أَوْ هَذَا الرَّابِطِ أَوْ
هَذَا الرَّابِطِ أَوْ هَذَا الرَّابِطِ أَوْ هَذَا الرَّابِطِ ثُمَّ قُمْ
بِالتَّحْمِيلِ، مَعَ الْعِلْمِ بِأَنَّ هَذَا الْمَلَفَ قَابِلٌ لِلتَّحْدِيثِ
بِاسْتِمْرَارٍ، وَلِضَمَانِ الْخُصُولِ عَلَى النُّسخَةِ الْأَحَدِثِ دَائِمًا
قُمْ كُلَّ فِتْرَةٍ (وَلَتَكُنْ أَسْبُوعَيْنِ مَثَلًا) بِالدُّخُولِ عَلَى
جَمِيعِ الرُّوَابِطِ سَالِفَةِ الذِّكْرِ وَابْحَثْ فِيهَا عَنِ النُّسخَةِ
الْأَحَدِثِ [قُلْتُ: يُمَكِّنُكَ الْاسْتِفَادَةُ مِنْ هَذَا الْكِتَابِ دُنْيَوِيًّا
بَيْعِهِ عَلَى شَبَكَةِ الْإِنْتَرْنِتِ، وَلِلتَّعَرُّفِ عَلَى كَيْفِيَّةِ بَيْعِهِ
يُرْجَى مُطَالَعَةُ الْمَوْضُوعَاتِ الْمَوْجُودَةِ عَلَى شَبَكَةِ
الْإِنْتَرْنِتِ الَّتِي تُبَيِّنُ ذَلِكَ، وَيُمَكِّنُكَ الْوُصُولُ إِلَى هَذِهِ
الْمَوْضُوعَاتِ بِاسْتِخْدَامِ الْبَحْثِ عَنْ عِبَارَةِ (كَيْفَ تَرْجِعُ مِنْ

بيع الكتب الإلكترونية)؛ كَمَا يُمَكِّنُكَ الاستِفادةُ مِنْ هَذَا الْكِتَابِ آخَرَوِيًّا بِنَشْرِهِ مَجَّانًا، وَذَلِكَ مِنْ خِلَالِ عُضُوبَتِكَ الْمَجَّانِيَّةِ فِي مَوْقِعِ أَرْشِيفِ (<https://archive.org>). قُلْتُ أَيْضًا: هَذَا الْكِتَابُ يَحْتَوِي فِي ثَنَائِيَّاهُ عَلَى مَسَائِلَ فِي الْعَقِيدَةِ وَالْمَنْهَجِ، وَهِيَ مَسَائِلُ قَدْ يَصْعُبُ فَهْمُ بَعْضِهَا عَلَى طَالِبِ الْعِلْمِ الْمُبْتَدِئِ، وَلِذَا أَنْصَحُ مَنْ كَانَ مُبْتَدِئًا فِي طَلَبِ الْعِلْمِ وَيُرِيدُ قِرَاءَةَ هَذَا الْكِتَابِ أَنْ يَقْرَأَ قَبْلَهُ كِتَابَ **(الْمُخْتَصَرُ الْمُفِيدُ فِي عَقَائِدِ أُمَّةِ التَّوْحِيدِ)** لِلشَّيْخِ مَدَحَتْ بِنِ حَسَنِ آلِ فَرَاغٍ، وَهُوَ كِتَابٌ مِنْ أَجْمَعَ كُتُبِ الْعَقِيدَةِ وَأَحْسَنِهَا، وَقَدْ قَدَّمَ لِهَذَا الْكِتَابِ الشَّيْخُ الْمُحَدِّثُ عَبْدُ اللَّهِ السَّعْدُ وَقَالَ فِي تَقْدِيمِهِ {وَهُوَ كِتَابٌ قِيمٌ وَمُفِيدٌ جَدًّا... هَذَا الْكِتَابُ يَتَخَدُّثُ عَنْ أَصُولِ الدِّينِ وَقَوَاعِدِ الْمِلَّةِ... فِي هَذَا الْكِتَابِ بَيَانٌ لِكَثِيرٍ مِنَ السَّبَبِ التي وَقَعَ فِيهَا مَنْ ضَلَّ عَنْ الطَّرِيقِ الْمُسْتَقِيمِ، وَرَدَّهَا بِالْأَدْلَةِ مِنَ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَإِجْمَاعِ الْقُرُونِ الْمُفَصَّلَةِ}؛ كَمَا أَنَّهُ يُمَكِّنُكَ تَصَفُّحُ هَذَا (الْجَوَارِ) أُونَلَاينَ عَلَى شَبَكَةِ الْإِنْتَرْنِتِ، وَذَلِكَ مِنْ خِلَالِ [هَذَا الرابطة](#) أَوْ [هَذَا الرابطة](#)؛ وَهَذَا الْجَوَارُ يَتَنَاوَلُ عِدَّةَ مَسَائِلَ، وَهَذِهِ الْمَسَائِلُ هِيَ:

(1) [مَا هُوَ الْقَبْرُ؟](#)

(2) [مَا هِيَ الْمَقْبَرَةُ؟](#)

(3) [هَلِ الْقَبْرُ النَّبَوِيُّ مَوْجُودٌ دَاخِلَ الْمَسْجِدِ النَّبَوِيِّ؟](#)

(4) [هَلْ أَنْكَرَ أَحَدٌ مِنَ السَّلَفِ إِدْخَالَ قَبْرِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي مَسْجِدِهِ؟](#)

(5) [هَلْ يَجُوزُ بِنَاءُ مَسْجِدٍ عَلَى عُرْفَةٍ يَدَاخِلُهَا قَبْرٌ؟](#)

(6) هَلْ يَجُوزُ تَوْسِيعَةُ مَسْجِدٍ إِذَا اقْتَضَتْ هَذِهِ التَّوْسِيعَةُ صَمَّ قَبْرِ إِلَى دَاخِلِ الْمَسْجِدِ؟

(7) مَا الْفَرْقُ بَيْنَ الْوَاجِبِ وَالْمَنْدُوبِ وَالْمُحَرَّمِ وَالْمَكْرُوهِ مِنْ جِهَةِ الطَّلَبِ أَوِ التَّزَكُّ "عَلَى سَبِيلِ الْجَزْمِ وَالْقَطْعِ وَالْحَتْمِ وَالْإِلْزَامِ وَالْإِجْبَارِ"؟

(8) مَا فَضْلُ الصَّلَاةِ فِي الْمَسْجِدِ النَّبَوِيِّ؟

(9) هَلْ "فَضْلُ الصَّلَاةِ فِي الْمَسْجِدِ النَّبَوِيِّ" يَنْدَرِجُ تَحْتَ الْوَاجِبِ أَمْ تَحْتَ الْمَنْدُوبِ؟

(10) هَلْ يَصِحُّ إِطْلَاقُ الْكُلِّ عَلَى الْأَكْثَرِ؟ وَهَلِ الْحُكْمُ لِلْغَالِبِ، وَالنَّادِرُ لَا حُكْمَ لَهُ؟

(11) مَا الْمُرَادُ بِقَاعِدَةِ "مَا حُرِّمَ سَدًّا لِلذَّرِيعَةِ يُبَاحُ لِلْحَاجَةِ أَوِ الْمَصْلَحَةِ الرَّاجِحَةِ"؟

(12) هَلْ شَرِيعَةُ الْإِسْلَامِ هِيَ أَشَدُّ الشَّرَائِعِ فِي الْعَقِيدَةِ وَأَسْمَحُهَا فِي الْفِقْهِ؟ وَهَلْ مَذْهَبُ إِمَامِ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ "أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ" هُوَ أَشَدُّ الْمَذَاهِبِ فِي الْعَقِيدَةِ وَأَسْمَحُهَا فِي الْفِقْهِ؟

(13) هَلْ يَصِحُّ أَنْ يُسْتَعْنَى بِصَلَاةِ الْجَمَاعَةِ فِي الْبَيْتِ عَنْ صَلَاةِ الْجَمَاعَةِ فِي الْمَسْجِدِ؟

(14) مَا حُكْمُ الصَّلَاةِ فِي مَسْجِدٍ فِيهِ قَبْرٌ؟

(15) هَلْ يُطْلَأُ الصَّلَاةُ فِي مَسْجِدٍ فِيهِ قَبْرٌ يَتَعَلَّقُ بِوُجُودِ الْقَبْرِ فِي الْقِبْلَةِ؟

(16) هَلْ تَجُوزُ الصَّلَاةُ فِي مَسْجِدٍ فِيهِ قَبْرٌ، إِذَا كَانَ هُوَ الْمَسْجِدَ الْوَحِيدَ فِي الْقَرْيَةِ، أَوْ إِذَا كَانَ لَا يُوجَدُ فِي الْقَرْيَةِ مَسْجِدٌ يَخْلُو مِنْ قَبْرِ؟

(17) هَلْ هُنَاكَ فَرْقٌ بَيْنَ بِنَاءِ الْمَسْجِدِ عَلَى الْقَبْرِ، وَبَيْنَ إِدْخَالِ الْقَبْرِ فِي الْمَسْجِدِ؟

(18) هَلْ وُجُودُ الْقَبْرِ ضَمَّنَ مَقْصُورَةً مَوْجُودَةٍ دَاخِلَ الْمَسْجِدِ يُزِيلُ الْمَحْذُورَ؟

(19) هَلْ وُجُودُ الْقَبْرِ فِي سَاحَةِ الْمَسْجِدِ الْخَلْفِيَّةِ يَمْنَعُ مِنَ الصَّلَاةِ فِي الْمَسْجِدِ؟

(20) مَا هُوَ حُكْمُ الصَّلَاةِ فِي مَسْجِدٍ بُنِيَ بَيْنَ الْمَقَابِرِ أَوْ بِجَوَارِهَا؟

(21) مَا هِيَ الْمَوَاضِعُ الَّتِي تُصَلَّى فِيهَا صَلَاةُ الْجَنَازَةِ؟

(22) مَا الْمُرَادُ بِقَوْلِهِمْ "إِعْمَالُ الدَّلِيلَيْنِ أَوْلَى مِنْ إِهْمَالِ أَحَدِهِمَا مَا أُمْكَنَ"؟

(23) هَلْ يَجُوزُ أَنْ تُصَلَّى صَلَاةُ الْجَنَازَةِ فِي الْمَقْبَرَةِ؟

(24) هَلْ يَجُوزُ أَنْ تُصَلَّى صَلَاةُ الْجَنَازَةِ فِي مَسْجِدٍ بِدَاخِلِهِ قَبْرٌ؟

(25) هَلْ طَالَبَتْ أَحَدٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ صَرَاحَةً بِإِرْجَاعِ الْمَسْجِدِ النَّبَوِيِّ إِلَى مَا كَانَ عَلَيْهِ فِي عَهْدِ الصَّحَابَةِ مِنْ جِهَةِ الْقَبْرِ؟

(26) هَلْ أَجْمَعَ عُلَمَاءُ الْأُمَّةِ عَلَى تَحْرِيمِ بِنَاءِ الْمَسَاجِدِ عَلَى الْقُبُورِ؟

(27) مَنْ هُمُ الْقُبُورِيُّونَ؟ وَمَا الْفَرْقُ بَيْنَ التَّوَسُّلِ الْبِدْعِيِّ وَالتَّوَسُّلِ الشَّرْكَِيِّ؟

(28) هَلْ تَصِحُّ الصَّلَاةُ خَلْفَ الْقُبُورِيِّينَ؟ وَهَلْ يُعْذَرُ بِالْجَهْلِ مَنْ وَقَعَ فِي الشَّرْكِ الْأَكْبَرِ؟ وَهَلْ تَكْفِيرُ عَوَامِ الْقُبُورِيِّينَ يَكُونُ بِالنَّوعِ أَمْ بِالْعَيْنِ؟ وَهَلْ يَحِبُّ عَلَى عَوَامِ الْمُسْلِمِينَ أَنْ يُكْفَرُوا الْقُبُورِيِّينَ؟ وَإِذَا كَفَّرَ الْمُسْلِمُ قُبُورِيًّا فَمَا الَّذِي يَضْمَنُ لَهُ أَلَّا يَتَّوَأَ هُوَ بِالْكَفْرِ؟ وَمَا هُوَ مَوْقِفُ مُؤَسَّسَةِ الْأَزْهَرِ مِنْ مَسْأَلَةِ "الْعُذْرِ بِالْجَهْلِ"؟

(29) مَا هِيَ أَنْوَاعُ التَّكْفِيرِ؟

(30) كَيْفَ صَحَّحَ الشَّيْخُ ابْنُ بَارِ الصَّلَاةَ فِي الْمَسْجِدِ النَّبَوِيِّ، مَعَ كَوْنِهِ بِدَاخِلِهِ ثَلَاثَةُ قُبُورٍ "قَبْرِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَقَبْرِ صَاحِبَيْهِ أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا"؟ وَهَلْ هُنَاكَ إِعْتِرَاضَاتٌ تَرُدُّ عَلَى هَذَا التَّصْحِيحِ؟

(31) هَنَاكَ مَنْ يُصَحِّحُ الصَّلَاةَ فِي الْمَسْجِدِ النَّبَوِيِّ، مَعَ كَوْنِهِ بِدَاخِلِهِ الْقَبْرُ النَّبَوِيُّ، تَأْسِيسًا عَلَى قَاعِدَةٍ "مَا حُرِّمَ سَدًّا لِلذَّرِيعَةِ يُبَاحُ لِلحَاجَةِ أَوْ الْمَصْلَحَةِ الرَّاجِحَةِ"، فَهَلْ هُنَاكَ إِعْتِرَاضَاتٌ تَرُدُّ عَلَى هَذَا التَّصْحِيحِ؟

(32) مَا هُوَ الْعَامُّ، وَمَا الْمُرَادُ بِقَوْلِهِمْ "مَغْيَارُ الْعُمُومِ صَحَّةُ الْإِسْتِثْنَاءِ"، وَمَا هُوَ التَّخْصِصُ، وَمَا هِيَ الْفُرُوقُ بَيْنَ التَّخْصِصِ وَالتَّنْصِخِ؟

(33) كَيْفَ صَحَّ الشَّيْخُ الْأَلْبَانِيُّ الصَّلَاةَ فِي الْمَسْجِدِ النَّبَوِيِّ، مَعَ كَوْنِهِ بِدَاخِلِهِ ثَلَاثَةُ قُبُورٍ "قَبْرِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَقَبْرِ صَاحِبَتِهِ أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا"؟ وَهَلْ هُنَاكَ إغْتِرَاضَاتٌ تُرَدُّ عَلَى هَذَا التَّصْحِيحِ؟.

(34) لِمَاذَا بَسَّكْتُ مَنْ يَسْكُتُ مِنَ الْعُلَمَاءِ عَنْ بَيَانِ بَدْعِيَّةِ بِنَاءِ الْقُبَّةِ الْخَضِرَاءِ فَوْقَ الْقَبْرِ النَّبَوِيِّ؟.

(35) هَلْ تَمَكَّنَ الشَّيْخُ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْوَهَّابِ مِنْ إِزَالَةِ الْقُبَّةِ الْخَضِرَاءِ الْمَوْجُودَةِ فَوْقَ الْقَبْرِ النَّبَوِيِّ، وَلَمْ يَفْعَلْ؟.

(36) هَلْ يَصِحُّ الْاسْتِدْلَالُ بِدَعْوَى الْإِجْمَاعِ، أَوْ بِدَعْوَى "لَا نَعْمَلُ بِحَدِيثِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَتَّى نَعْرِفَ مَنْ عَمِلَ بِهِ"، رَدًّا عَلَى مَنْ اسْتَدَلَّ عَلَى تَحْرِيمِ الصَّلَاةِ فِي الْمَسْجِدِ النَّبَوِيِّ بِعُمُومِ أدْلَةِ التَّحْرِيمِ؟.

(37) هَلْ يَحُوزُ أَنْ تُصَلِّيَ النَّافِلَةُ فِي الْمَسْجِدِ النَّبَوِيِّ فِي أَوْقَاتِ النَّهْيِ، لَمَّا هُوَ مَعْرُوفٌ مِنْ فَضْلِ الصَّلَاةِ فِي الْمَسْجِدِ النَّبَوِيِّ؟.

(38) لَوْ قَالَ رَجُلٌ "أَنَا إِذَا صَلَّيْتُ فِي مَسْجِدٍ مِنْ مَسَاجِدِ مَكَّةَ الْهَادِيَّةِ أَكُونُ أَخْشَعَ أَكْثَرَ بِكَثِيرٍ، وَإِذَا صَلَّيْتُ فِي الْحَرَمِ أَرَى زَحَامًا شَدِيدًا جَدًّا، وَتَبَرُّجَ نِسَاءٍ، أَنَا أَكُونُ أَخْشَعَ فِي صَلَاتِي فِي مَسْجِدٍ مِنْ مَسَاجِدِ مَكَّةَ غَيْرِ الْحَرَمِ"؛ فَهَلْ الْأَفْضَلُ لِهَذَا الرَّجُلِ أَنْ يُصَلِّيَ فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ؟.

(39) هناك مَنْ يَزْعُمُ أَنَّ إِزَالََةَ الْقُبَّةِ الْخَضِرَاءِ الَّتِي عَلَى قَبْرِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مُتَعَدَّرٌ حَالِيًا، وَأَنَّ إِرْجَاعَ الْمَسْجِدِ النَّبَوِيِّ إِلَى مَا كَانَ عَلَيْهِ فِي عَهْدِ الصَّحَابَةِ مِنْ جِهَةِ الْقَبْرِ أَيْضًا مُتَعَدَّرٌ حَالِيًا، وَذَلِكَ بِسَبَبِ مَا قَدْ تَبَرَّثَ عَلَى ذَلِكَ مِنْ فِتَنِ يُثِيرُهَا الْقُبُورِيُّونَ، مِنْ اتِّهَامِ الْعُلَمَاءِ وَالسَّاسَةِ الَّذِينَ سَيَقُومُونَ عَلَى عَمَلِيَّةِ التَّغْيِيرِ هَذِهِ بِأَنَّهُمْ يُنْغَضُونَ الرَّسُولَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَلَا يَزْعُونَ حُرْمَتَهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَرُبَّمَا خَرَجَ هَؤُلَاءِ الْقُبُورِيُّونَ بِالسَّلَاحِ عَلَى سَاسَتِهِمْ؛ ثُمَّ يَقُولُ هَذَا الزَّاعِمُ أَنَّهُ رُبَّمَا يَأْتِي جِيلٌ بَعْدَنَا وَسَطَ ظُرُوفٍ أَفْضَلَ مِنْ ظُرُوفِنَا فَيَتِمَّكَ مِنْ إِزَالَةِ هَذِهِ الْمُتْكَرَاتِ؛ فَهَلْ تَرَى أَنَّ هَذَا الزَّعْمَ صَحِيحٌ؟

(40) ما الْمُرَادُ يَقُولُهُمْ "ما لا يَتِمُّ الْوَاجِبُ إِلَّا بِهِ فَهُوَ وَاجِبٌ"؟

(41) ما الْمُرَادُ بِمَفْهُومِ الْمُوَافَقَةِ؟

(42) أَسْكُنْ فِي قَرْيَةٍ صَغِيرَةٍ نَائِيَةٍ يَغْلِبُ عَلَى أَهْلِهَا الْفَقْرُ الشَّدِيدُ، فِي هَذِهِ الْقَرْيَةِ كَانَ يُوجَدُ رَجُلٌ لَيْسَ لَدَيْهِ أَوْلَادٌ وَيَمْلِكُ بَيْتَيْنِ مُتْجَاوِرَيْنِ، قَامَ هَذَا الرَّجُلُ بِتَحْوِيلِ أَحَدِ بَيْتَيْهِ إِلَى مَسْجِدٍ، وَبَعْدَ فِتْرَةٍ مِنَ الزَّمَنِ مَاتَ هَذَا الرَّجُلُ دَاخِلَ بَيْتِهِ الَّذِي يَعِيشُ فِيهِ، فَدَفَنَهُ أَقَارِبُهُ - وَكَانَ غَالِبِيَّتُهُمْ مِنَ الْمُتَصَوِّفَةِ - فِي قَبْرِ دَاخِلِ الْحُجْرَةِ الَّتِي مَاتَ بِدَاخِلِهَا (وَكَانَتْ هَذِهِ الْحُجْرَةُ صَغِيرَةً وَغَيْرَ مَسْقُوفَةٍ وَفِي أَحَدِ أَرْكَانِ الْمَنْزِلِ)، ثُمَّ سَدُّوا مَوْضِعَ بَابِ وَشَبَّاتِ الْحُجْرَةِ بِالطُّوبِ، فَأَصْبَحَتِ الْحُجْرَةُ بِدُونِ بَابٍ أَوْ شَبَّاتٍ، وَبَعْدَ فِتْرَةٍ أُخْرَى مِنَ الزَّمَنِ احْتِاجَ أَهْلُ الْقَرْيَةِ إِلَى تَوْسِيعَةِ الْمَسْجِدِ، لِأَنَّ الْمَسْجِدَ أَصْبَحَ لَا يَسَعُ جَمِيعَ الْمُصَلِّينَ، فَطَلَبَ أَهْلُ الْقَرْيَةِ مِنَ الدَّوْلَةِ الْمُوَافَقَةَ

على صَمِّ جُزْءٍ مِنَ الطَّرِيقِ (الذي أَمَامَ المَسْجِدِ) إِلَى المَسْجِدِ - حَيْثُ أَنَّ هَذَا الطَّرِيقَ كَانَ وَاسِعًا جَدًّا فَوْقَ الْحَاجَةِ - فَرَفَضَتِ الدَّوْلَةُ، فَحَاوَلَ أَهْلُ الْقَرْيَةِ شِرَاءَ البَيْتِ الَّذِي يَقَعُ خَلْفَ المَسْجِدِ أَوْ شِرَاءَ البَيْتِ المُجَاوِرِ لِلْمَسْجِدِ مِنَ الْجِهَةِ الْمُقَابِلَةِ لِلجِهَةِ الَّتِي فِيهَا البَيْتُ الَّذِي دُفِنَ فِيهِ الرَّجُلُ، وَلَكِنَّ أَهْلَ الْقَرْيَةِ لَمْ يَسْتَطِيعُوا حَمْلَ المَالِ اللازِمَ لِشِرَاءِ أَيِّ مِنَ هَذَيْنِ البَيْتَيْنِ المَذْكُورَيْنِ، فَقَامَ أَقَارِبُ المَيِّتِ بالتَّدْخُلِ فِي الأَمْرِ، فَعَرَضُوا صَمِّ البَيْتِ الَّذِي دُفِنَ المَيِّتُ فِي إِحْدَى حُجْرَاتِهِ إِلَى المَسْجِدِ، وَذَلِكَ بِشَرْطِ القُبُولِ بِصَمِّ البَيْتِ كَامِلًا بِحَيْثُ تُصَيِّحُ الحُجْرَةُ الَّتِي فِيهَا قَبْرُ الرَّجُلِ دَاخِلَ المَسْجِدِ، فَاجْتَمَعَ وَجْهَاءُ الْقَرْيَةِ وَاجْتَهَدُوا الرَّأْيَ، فَأَخْطَأُوا وَقِيلُوا، عَلَى الرَّغْمِ مِنْ اعْتِرَاضِ أَهْلِ العِلْمِ فِي الْقَرْيَةِ عَلَى ذَلِكَ، فَأَصْبَحَتِ الحُجْرَةُ الَّتِي فِيهَا القَبْرُ دَاخِلَ المَسْجِدِ، فَبَنَوْا حَوْلَ حِدَارِ الحُجْرَةِ حِدَارًا لَيْسَ فِيهِ بَابٌ وَلَا شُبَّاكٌ وَمَفْتُوحًا مِنَ الأَعْلَى (أَيُّ لَيْسَ عَلَيْهِ سَقْفٌ) وَمُرْتَفِعًا بِقَدْرِ ارْتِفَاعِ حِدَارِ الحُجْرَةِ الَّذِي يَقِلُّ عَنْ مِثْرَيْنِ وَجَعَلُوا بَيْنَ هَذَا الحِدَارِ وَبَيْنَ حِدَارِ الحُجْرَةِ فِصَاءً بِمِقْدَارِ مِثْرَيْنِ مِنْ جَمِيعِ الأَتَجَاهَاتِ، ثُمَّ بَنَوْا حَوْلَ هَذَا الحِدَارِ حِدَارًا آخَرَ مِثْلَهُ مَعَ تَرْكِ فِصَاءٍ بَيْنَهُمَا كَالْفِصَاءِ السَّابِقِ ذَكَرْهُ، ثُمَّ أَحَاطُوا هَذَا الحِدَارَ الآخَرَ بِحِدَارٍ آخَرَ مِثْلَهُ مَعَ تَرْكِ فِصَاءٍ بَيْنَهُمَا كَالْفِصَاءِ السَّابِقِ ذَكَرْهُ، ثُمَّ أَحَاطُوا هَذَا الحِدَارَ الآخَرَ بِمَقْصُورَةٍ مَفْتُوحَةٍ مِنَ الأَعْلَى وَمُرْتَفِعَةٍ بِقَدْرِ ارْتِفَاعِ حِدَارِ الحُجْرَةِ، وَالمَقْصُورَةُ هَذِهِ عِبَارَةٌ عَنْ سُورٍ حَدِيدِيٍّ يَبْعُدُ عَنِ الحِدَارِ الآخِرِ بِمِقْدَارِ مِثْرَيْنِ مِنْ جَمِيعِ الأَتَجَاهَاتِ وَفِيهِ بَابٌ وَاحِدٌ، فَأَصْبَحَ القَبْرُ مُحَاطًا بِأَرْبَعَةِ حُدُرَانِ (لَيْسَ فِي أَيِّ مِنْهَا بَابٌ وَلَا شُبَّاكٌ) وَمَقْصُورَةٍ فِيهَا بَابٌ وَاحِدٌ؛ وَالْآنَ الوَضْعُ القَائِمُ دَاخِلَ المَسْجِدِ هُوَ وَجُودُ المَقْصُورَةِ المَذْكُورَةِ فِي أَحَدِ أَرْكَانِ المَسْجِدِ وَلَا يُمَكِّنُ فِي الصَّلَاةِ

استقبالها أو الوقوف عن يمينها بل فقط يمكن
استدبارها أو الوقوف عن يسارها، كما أنه لا يُسمح
لأحد بدخول المقصورة، وفي نفس الوقت لم يعم أهل
القرية بعمل أي شكل من أشكال الزخرفة (سواء
للمسجد أو للمقبرة)، ولم يزيدوا درجات منبر المسجد
فوق ثلاث درجات، ولم يصنعوا محراباً، ولم يبنوا منبنة،
ولم يبنوا قبة (سواء في المسجد أو فوق القبر)، وفي
نفس الوقت فإن المصلين من أهل القرية متفهمون
للأمر فلا يحصل منهم عند هذا القبر ما يحصل من
مخالفات شرعية عند غيره من القبور الموجودة في
المساجد الأخرى؛ والسؤال الآن هو ما حكم الصلاة في
هذا المسجد الذي لا يوجد غيره في قرينتنا النائية
الصغيرة، علماً بأنني أعتقد صحة مذهب الشيخين ابن
باز وسعد الخثلان من وجوب أداء الفريضة في
المسجد؟.

(43) من من العلماء المعاصرين تنصح بمتابعتهم
والاستفادة منهم؟.

(44) ما هي الكتب التي تنصح بدراستها في التفسير
والعقيدة؟.

المسألة الأولى

زيد: ما هو القبر؟.

عمرو: القبر هو حفرة في الأرض، دُفن فيها ميت،
ورُدمت بالتراب الذي خرج منها أثناء الحفر، فتكون بعد
الرّدم مُرتفعة عن الأرض بمقدار شبر، ويكون هذا

الارتفاع ناتجا عن أن الأرض تكون أَشَدَّ التَّيَاسًا مِمَّا إِذَا حُرِّثَتْ ثُمَّ رُدِّمَتْ، وناتجا عن الزيادة التي تَسَبَّبَ فيها إِدْخَالُ جُثَّةِ الْمَيِّتِ فِي الْحَفِيرَةِ وَإِدْخَالِ اللَّيْنِ (وهو الطُّوبِ الْمَعْمُولِ مِنَ الطِّينِ الَّذِي لَمْ يُحَرِّقْ) الَّذِي يُوضَعُ عَلَى لَحْدِ الْمَيِّتِ دَاخِلَ الْحَفِرَةِ، ويكون هذا الارتفاع على هَيْئَةِ سَنَامِ الْبَعِيرِ، لَكِي يُعَرَفَ أَنَّ هَذَا قَبْرٌ.

وَللتَّعَرُّفِ عَلَى صِفَةِ الْقَبْرِ بِشَكْلِ أَوْصَحَ يُرْجَى مُشَاهَدَةُ الْفِيدْيُوهِاتِ الْمَوْجُودَةِ عَلَى شَبَكَةِ الْإِنْتَرْنِتِ الَّتِي تُبَيِّنُ ذَلِكَ، وَيُمْكِنُكَ الْوُصُولُ إِلَى هَذِهِ الْفِيدْيُوهِاتِ بِاسْتِخْدَامِ الْبَحْثِ عَنْ عِبَارَةِ (كيفية دفن الميت في البقيع).

وقال الشيخ ابن عثيمين في (الشرح الممتع على زاد المستقنع): فَيُعَمَّقُ فِي الْحَفْرِ [يعني حفر القبر]، وَالوَاجِبُ مَا يَمْنَعُ السَّبَاعَ أَنْ تَأْكُلَهُ، وَالرَّائِحَةَ أَنْ تَخْرُجَ مِنْهُ، وَأَمَّا كَوْنُهُ لَا بُدَّ أَنْ يَمْنَعَ السَّبَاعَ وَالرَّائِحَةَ، فَاحْتِرَامًا لِلْمَيِّتِ، وَلِئَلَّا يُؤْذِيَ الْأَحْيَاءَ وَيُلَوِّثَ الْأَجْوَاءَ بِالرَّائِحَةِ، هَذَا أَقَلُّ مَا يَحِبُّ، وَإِنْ زَادَ فِي الْحَفْرِ فَهُوَ أَفْضَلُ وَأَكْمَلُ لَكِنْ بِلَا خَدِّ، وَبَعْضُهُمْ خَدَّهُ بِأَنْ يَكُونَ بِطُولِ الْقَامَةِ [يَقْصِدُ أَنْ يُعَادِلَ عُمُقُ الْقَبْرِ طُولَ الرَّجُلِ مُتَوَسِّطُ الطُّوْلِ]... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ ابْنِ عَثِيمِينَ-: السُّنَّةُ أَنْ يُرْفَعَ الْقَبْرُ عَنِ الْأَرْضِ، وَكَمَا أَنَّهُ سُنَّةٌ، فَإِنْ الْوَاقِعَ يَقْتَضِيهِ، لِأَنَّ تُرَابَ الْقَبْرِ سَوْفَ يُعَادُ إِلَى الْقَبْرِ، وَمَعْلُومٌ أَنَّ الْأَرْضَ قَبْلَ حَرْثِهَا أَشَدُّ التَّيَاسًا مِمَّا إِذَا حُرِّثَتْ، فَلَا بُدَّ أَنْ يَرْبُو التُّرَابُ، وَأَيْضًا فَإِنَّ مَكَانَ الْمَيِّتِ كَانَ بِالْأَوَّلِ تُرَابًا وَالْآنَ صَارَ فَضَاءً، فَهَذَا التُّرَابُ الَّذِي كَانَ فِي مَكَانِ الْمَيِّتِ فِي الْأَوَّلِ سَوْفَ يَكُونُ فَوْقَهُ، أَنْتَهَى.

وقال ابْنُ قُدَامَةَ فِي الْمَغْنِي: قَالَ أَحْمَدُ رَحِمَهُ اللَّهُ: يُعَمَّقُ الْقَبْرُ إِلَى الصَّدْرِ، الرَّجُلُ وَالْمَرْأَةُ فِي ذَلِكَ سَوَاءٌ،

كَانَ الْحَسَنُ وَابْنُ سِيرِينَ يَسْتَجِبَانِ أَنْ يُعَمَّقَ الْقَبْرُ إِلَى الصَّدْرِ، وَقَالَ سَعِيدُ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَيَّاشٍ عَنْ عُمَرَ بْنِ مُهَاجِرٍ أَنَّ عُمَرَ بْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ لَمَّا مَاتَ ابْنُهُ أَمَرَهُمْ أَنْ يَحْفَرُوا قَبْرَهُ إِلَى السَّرَّةِ. انتهى.

وقال موقع (الإسلام سؤال وجواب) الذي يُشرف عليه الشيخ محمد صالح المنجد [في هذا الرابط](#) عن تعميق القبر: والمُعْتَمَدُ أَنَّ الْوَاجِبَ مِنْ ذَلِكَ مَا يَحْصُلُ بِهِ حَقِيقَةُ الدَّفْنِ، وَصِيَانَةُ الْمَيِّتِ عَنِ السَّبَاعِ وَالْعَوَادِي، وَمَنْعُ رَائِحَتِهِ مِنْ أَنْ تَظْهَرَ خَارِجَ الْقَبْرِ، فَيَتَأَذَى بِهَا الْأَحْيَاءُ أَوْ يَعَافُوا [أَيَّ يَكْرَهُوا] زِيَارَتَهُ، وَهَذَا لَيْسَ لَهُ حَدٌّ فِي الشَّرْعِ، وَإِنَّمَا هُوَ بِحَسَبِ الْحَالِ، وَمَا زَادَ عَلَى ذَلِكَ مِنَ الْإِتِمَامِ وَالْإِكْمَالِ فَهُوَ مَعْدُوبٌ إِلَيْهِ، وَلَيْسَ بِوَاجِبٍ. انتهى.

وقال النووي في المجموع: أَجْمَعَ الْعُلَمَاءُ أَنَّ الدَّفْنَ فِي اللَّحْدِ وَفِي الشَّقِّ جَائِزَانِ، لَكِنْ إِنْ كَانَتِ الْأَرْضُ صُلْبَةً لَا يَنْهَارُ ثُرَائِبُهَا فَاللَّحْدُ أَفْضَلُ، لِمَا سَبَقَ مِنَ الْأَدِلَّةِ، وَإِنْ كَانَتْ رَخْوَةً تَنْهَارُ فَالشَّقُّ أَفْضَلُ. انتهى. قلتُ: اللَّحْدُ هُوَ تَجْوِيفٌ دَاخِلَ الْقَبْرِ يُحْفَرُ فِي الْجَانِبِ الْقِبْلِيِّ (أَيِ الَّذِي يَلِي الْقِبْلَةَ) مِنَ الْأَسْفَلِ، وَيَكُونُ هَذَا التَّجْوِيفُ مُتَّسِعًا بِالْقَدْرِ الَّذِي يَسْتَوْعِبُ الْمَيِّتَ حَالِ رُقُودِهِ عَلَى جَنْبِهِ الْأَيْمَنِ مُسْتَقْبِلًا الْقِبْلَةَ؛ وَأَمَّا الشَّقُّ فَهُوَ مِثْلُ اللَّحْدِ إِلَّا أَنَّهُ يَكُونُ فِي وَسْطِ قَاعِ الْقَبْرِ لَا جَانِبَهُ؛ فَإِذَا اخْتَارَ الدَّافِنُ اللَّحْدَ، فَعِنْدَئِذٍ يُوَضَّعُ الْمَيِّتُ فِي اللَّحْدِ عَلَى جَنْبِهِ الْأَيْمَنِ مُسْتَقْبِلًا الْقِبْلَةَ بِوَجْهِهِ، وَيُوضَّعُ تَحْتَ رَأْسِهِ شَيْءٌ مُرْتَفِعٌ (لَبَنَةٌ أَوْ حَجَرٌ أَوْ ثَرَابٌ)، وَيُدْتَنَى مِنْ جِدَارِ الْقَبْرِ لِيَلَّا يَنْقَلِبَ عَلَى وَجْهِهِ، وَيُنْصَبُ عَلَيْهِ لَبَنٌ مِنْ خَلْفِهِ تَضْبِيبًا لِيَلَّا يَنْقَلِبَ إِلَى خَلْفِهِ، وَيُسَدُّ مَا بَيْنَ اللَّبَنِ مِنْ خَلَلٍ -أَيُّ مِنْ فَتَحَاتٍ أَوْ قَرَاغَاتٍ- بِالطِّينِ لِيَلَّا يَصِلَ إِلَى الْمَيِّتِ

التُّرابُ مُبَاشِرَةً أَثْنَاءَ رَدَمِ الْقَبْرِ، ثُمَّ يُهَالُ التُّرابُ لِرَدَمِ الْقَبْرِ؛ وَأَمَّا إِذَا اخْتَارَ الدَّافِنُ الشَّقَّ فَإِنَّهُ يَضَعُ الطُّوبَ اللَّيْنُ عَلَى جَانِبِي الشَّقِّ مِنْ أَجْلِ أَلَّا يَنْهَدَ الرَّمْلُ فَيَنْصُمَ الشَّقَّ عَلَى الْمَمِيتِ، ثُمَّ يَضَعُ الْمَمِيتَ فِي الشَّقِّ، ثُمَّ يُسَقِّفُ الشَّقَّ بِالطُّوبِ اللَّيْنِ لِيَلَّا يَصِلَ إِلَى الْمَمِيتِ التُّرابُ مُبَاشِرَةً أَثْنَاءَ رَدَمِ الْقَبْرِ، وَيُزْفَعُ السَّقْفُ قَلِيلًا بِحَيْثُ لَا يَمَسُ الْمَمِيتُ، ثُمَّ يُهَالُ التُّرابُ لِرَدَمِ الْقَبْرِ.

وفي هذا الرابط على موقع الشيخ ابن باز، سُئِلَ الشَّيْخُ: أَيُّهُمَا أَفْضَلُ، اللَّحْدُ أَمْ الشَّقُّ؟ وَمَا هُوَ إِرْتِفَاعُ الْقَبْرِ؟ فَجَابَ الشَّيْخُ: فِي الْمَدِينَةِ كَانُوا يَلْحَدُونَ وَتَارَةً يَشُقُّونَ الْقَبْرَ، وَاللَّحْدُ أَفْضَلُ، لِأَنَّ اللَّهَ اخْتَارَهُ لِنَبِيِّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَالشَّقُّ جَائِزٌ وَخُصُوصًا إِذَا أُخْتِجَ إِلَيْهِ، وَحَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ {اللَّحْدُ لَنَا وَالشَّقُّ لِعَيْرِنَا} ضَعِيفٌ، لِأَنَّ فِي إِسْنَادِهِ عَبْدَ الْأَعْلَى الثَّعْلَبِيَّ وَهُوَ ضَعِيفٌ؛ وَيَكُونُ إِرْتِفَاعُ الْقَبْرِ قَدْرَ شِبْرِ أَوْ مَا يُقَارِبُهُ. انْتَهَى.

وفي هذا الرابط من فتاوى الشيخ ابن باز، أَنَّهُ سُئِلَ: وَضَعُ الْعَلَامَةِ عَلَى الْقَبْرِ مَا حُكْمُهَا؟ فَجَابَ الشَّيْخُ: لَا بَأْسَ بِوَضْعِ عِلَامَةٍ عَلَى الْقَبْرِ لِيُعْرَفَ كَحَجَرٍ أَوْ عَظْمٍ مِنْ غَيْرِ كِتَابَةٍ وَلَا أَرْقَامٍ، لِأَنَّ الْأَرْقَامَ كِتَابَةٌ، وَقَدْ صَحَّ النَّهْيُ مِنَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنِ الْكِتَابَةِ عَلَى الْقَبْرِ، أَمَّا وَضْعُ حَجَرٍ عَلَى الْقَبْرِ، أَوْ صَبْعُ الْحَجَرِ بِالْأَسْوَدِ أَوْ الْأَصْفَرِ حَتَّى يَكُونَ عِلَامَةً عَلَى صَاحِبِهِ فَلَا يَضُرُّ، لِأَنَّهُ يُرَوَّى أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَّمَ عَلَى قَبْرِ عُثْمَانَ بْنِ مَظْعُونٍ بِعِلَامَةٍ. انْتَهَى.

وَقَالَ الشَّيْخُ الْأَلْبَانِيُّ فِي (أَحْكَامِ الْجَنَائِزِ وَبَدْعِهَا): وَيُسَنُّ أَنْ يُعَلَّمَهُ [أَيُّ يُعَلَّمَ الْقَبْرَ] بِحَجَرٍ أَوْ نَحْوِهِ لِيُذَفَّنَ إِلَيْهِ مَنْ يَمُوتُ مِنْ أَهْلِهِ. انْتَهَى بِاخْتِصَارٍ.

وفي هذا الرابط سُئِلَت اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء (عبدالعزیز بن عبدالله بن باز وعبدالله بن غديان وصالح الفوزان وبكر أبو زيد): ما حُكْمُ إِرْتِفَاعِ نَصَائِبِ الْقَبْرِ عَنِ الذَّرَاعِ [ذَكَرَ الشَّيْخُ عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عَبْدِ الرَّزَّاقِ الْغَدِيَّانُ (القاضي بالمحكمة العامة بالخبر) فِي (الجدول الميسر في المقادير) أَنَّ الذَّرَاعَ يُعَادِلُ 49.32 سم]، وَهَلْ لَهَا حَدٌّ مُعَيَّنٌ مِنَ الْإِرْتِفَاعِ، وَالتَّصَائِبُ [جَمْعُ نَصِيبَةٍ] هِيَ مَا يُوَضَّعُ مِنَ الْعَلَامَةِ عِنْدَ الرَّأْسِ وَالرَّجْلَيْنِ مِنَ الْحَصَى، أَفْتُونَا مَا جُورِيَنَّ؟. فَأَجَابَتِ اللِّجْنَةُ: تَعْلِيمُ الْقَبْرِ بِحِجَارَةٍ وَنَحْوِهَا لِمَعْرِفَتِهِ لِزِيَارَتِهِ وَالسَّلَامِ عَلَيْهِ جَائِزٌ، سَوَاءٌ كَانَ عِنْدَ الرَّأْسِ أَوِ الْقَدَمَيْنِ، كَمَا ثَبَتَ ذَلِكَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَإِنَّهُ أَعْلَمَ قَبْرَ عُثْمَانَ بْنِ مَظْعُونٍ بِصَخْرَةٍ، وَلَيْسَ مِنَ السُّنَّةِ التَّكْلُفُ فِي وَضْعِ الْعَلَامَاتِ، وَالْمُبَالَغَةُ فِي إِرْتِفَاعِ النَّصَائِبِ، وَالوَاجِبُ الْحَذَرُ مِنْ ذَلِكَ. انْتَهَى.

وَجَاءَ فِي (المنتقى من فتاوى الشيخ صالح الفوزان) أَنَّ الشَّيْخَ سُئِلَ: هَلْ يَجُوزُ وَضْعُ حَجَرٍ مَخْفُورٍ عَلَيْهِ حَرْفٌ كَرَمَزٍ يَدُلُّ عَلَى الْقَبْرِ، لِكَيْ يَسْتَدِلَّ عَلَيْهِ الزَّائِرُ؟. فَأَجَابَ الشَّيْخُ: يَجُوزُ وَضْعُ حَجَرٍ عَلَى الْقَبْرِ لِيَعْرِفَهُ إِذَا زَارَهُ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكْتُبَ عَلَيْهِ شَيْئًا، لِأَنَّ هَذِهِ وَسِيلَةٌ إِلَى تَعْظِيمِهَا وَوُقُوعِ الشَّرِكِ عِنْدَهَا، وَسَوَاءٌ كَانَتْ الْكِتَابَةُ حَرْفًا أَوْ أَكْثَرَ، كُلُّ ذَلِكَ مُحَرَّمٌ وَمَمْنُوعٌ لِمَا يُوَلُّ إِلَيْهِ مِنَ الشَّرِكِ وَتَعْظِيمِ الْقُبُورِ وَالْغُلُوبِ بِهَا. انْتَهَى.

وَجَاءَ أَيْضًا فِي (المنتقى من فتاوى الشيخ صالح الفوزان) أَنَّ الشَّيْخَ سُئِلَ: هَلْ يَجُوزُ كِتَابُ اسْمِ الْمَيِّتِ عَلَى حَجَرٍ عِنْدَ الْقَبْرِ أَوْ كِتَابَةُ آيَةٍ مِنَ الْقُرْآنِ فِي ذَلِكَ؟. فَأَجَابَ الشَّيْخُ: لَا يَجُوزُ كِتَابُ اسْمِ الْمَيِّتِ عَلَى حَجَرٍ عِنْدَ

القبر أو على القبر، لأن الرسول صلى الله عليه وسلم
نَهَى عن ذلك، حتى ولو آية من القرآن، ولو كلمة
واحدة، ولو حَرْف واحد، لا يجوز، أما إذا عَلِمَ القبرَ
بَعْلَامَةٍ غيرِ الكِتَابِ، لكي يُعْرِفَ للزيارة والسلام عليه،
كَأَن يَخْطُ خَطًا، أو يَضَع حَجَرًا على القبر ليس فيه
كِتَابَةٌ، من أَجْلِ أن يَزُورَ القبرَ وَيُسَلِّمَ عليه، لا بأس
بذلك، أما الكتابة فلا يجوز، لأن الكتابة وسيلة من
وسائل الشرك، فقد يَأْتِي جِلٌّ من الناس فيما بعد
ويقول "إن هذا القبر ما كُتِبَ عليه إلا لأن صاحبه فيه
خيرٌ وَنَفْعٌ للناس"، وبهذا حَدَّثَتْ عبادة القبور. انتهى.

وفي هذا الرابط من فتاوى الشيخ ابن باز، أنه سُئِلَ:
هل يجوز وَضْعُ قطعة من الحديد أو لافتة على قبر
الميت مكتوب عليها آيات قرآنية بالإضافة إلى اسم
الميت وتاريخ وفاته... إلى آخره؟. فأجاب الشيخ: لا
يجوز أن يُكْتَبَ على قبر الميت لا آيات قرآنية ولا
غيرها، لا في حَدِيدَةٍ ولا في لَوْحٍ [اللَوْحُ هو وَجْهُ كُلِّ
شَيْءٍ غَرِيضٍ مِنْ خَشَبٍ أو غَيْرِهِ] ولا في غَيْرِهِمَا، لِمَا
ثَبَّتَ عن النبي صلى الله عليه وسلم من حديث جابر
رضي الله عنه أنه صلى الله عليه وسلم {نَهَى أن
يُخَصَّصَ القبرُ وأن يُقَعَّدَ عليه وأن يُبْنَى عليه}، رواه
الإمام مسلم في صحيحه، زاد الترمذي والنسائي
بإسناد صحيح {وأن يُكْتَبَ عليه}. انتهى. وقال ابن حجر
الهيتمي في تحفة المحتاج في شرح المنهاج: تجصيصُ
القبر أي تَبْيِضُهُ بِالْجَصِّ وهو الْجَبَسُ وَقِيلَ الْجَيْرُ.
انتهى. وقال الشيخ ابن جبرين (عضو الإفتاء بالرئاسة
العامة للبحوث العلمية والإفتاء) **في هذا الرابط** على
موقعه: والجَصُّ هو هذا المعروف الأَبْيَضُ، وَقَرِيبٌ منه
ما يُسَمَّى بِالْجَبَسِ. انتهى. وقال الشيخ صالح بن مُقْبِل
العصيمي (عضو هيئة التدريس بجامعة الإمام محمد بن

سعود الإسلامية) في (بدع القبور): ومن البدع التي انتشرت تحصيلُ القبور، وذلك بِطَلِّيها بِالْحَصِّ وَيَشْمَلُ زخرفتها أو صَبْغها بالألوان مع وُرود النّهي الصحيح الصريح. انتهى.

وفي هذا الرابط على موقع الشيخ ابن جبرين، سُئِلَ الشيخ: هل يجوز أن يُزارَ قبرُ شخصٍ بَعْنِه، مع زيارة القبور الأخرى؟ وما حُكْمُ تعيين قبرٍ بَعْلَامَةٍ أو بإشارة من أَجْلِ مَعْرِفَةِ صَاحِبِ هذا القبر؟. فأجاب الشيخ: زيارةُ القُبور مشروعة لِسَبَبَيْنِ، الأولُ تَذَكُّرُ الآخِرَةِ، الثاني الدعاءُ لِلْمَوْتَى؛ وَتَجُوزُ مثلاً كُلَّ أسبوعٍ، أو كُلَّ أسبوعين، أو كُلَّ شهرٍ، أو نحو ذلك، أو إذا أَحَسَّ الإنسانُ بِقَسْوَةِ قَلْبِه، فإنه يَزُورُهُم حتى يَتَعِظَ وحتى يَلِين قَلْبُه أو نحو ذلك؛ وَيَجُوزُ أن يَخُصَّ الإنسانَ زيارةَ قبر أبيه، أو قبر أخيه، أو قَرِيْبِه، أو نَسِيبِه، فَيَجُوزُ له أن يَزُورَ قبرًا معيَّنًا، ثم يُسَلِّمَ على القبور جميعًا؛ وَيَجُوزُ أن يُعَلِّمَ القبرَ بعلامات يُعَرِّفُ بها، فقد ثبت أنه صلى الله عليه وسلم لَمَّا دَفِنَ عُثْمَانُ بْنُ مَطْلُوعٍ جَعَلَ عند قبره حَجَرًا، وقال {أَعْرِفُ به قبرَ أخي، وَأَذِفُّ إليه مَنْ مَاتَ مِن أَهْلِي}، فَيَجُوزُ أن يَجْعَلَ عَلامَةً كحَجَرٍ أو لَبَنَةٍ أو خَشَبَةٍ أو حَدِيدَةٍ أو نحو ذلك، لِيُمَيِّزَ بها هذا القبرَ عن غيره، حتى يَزُورَهُ، وَيَعْرِفَهُ؛ أَمَّا أن يَكْتُبَ عليه فهذا لا يَجُوزُ، لأنه قد نُهيَ أن يَكْتُبَ على القُبور، حتى ولو اسْمُه، وكذلك نُهيَ أن يُرْفَعَ رَفْعًا زَائِدًا عن غيره. انتهى.

وقال الشيخُ ابنُ بازٍ في (فتاوى "نور على الدُّرْب"): لا شَكَّ أنَّ القِيَابَ على القُبور بدعةٌ ومُنكَرٌ كالمَسَاجِدِ على القُبور، كُلُّها بدعةٌ وكُلُّها مُنكَرٌ، لِمَا ثَبَتَ عن رسولِ الله عليه الصلاة والسلام أنه قال {لعن الله اليهود

والنصارى اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد { قَالَ الشَّيْخُ
صَالِحُ آلِ الشَّيْخِ (وزير الشؤون الإسلامية والأوقاف
والدعوة والإرشاد) في (التمهيد لشرح كتاب التوحيد):
وَاتَّخَذَ الْقُبُورَ مَسَاجِدَ يَكُونُ عَلَى أَحَدَى صُورِ ثَلَاثٍ؛
الصُّورَةُ الْأُولَى، أَنْ يَسْجُدَ عَلَى الْقَبْرِ، يَعْنِي أَنْ يَجْعَلَ
الْقَبْرَ مَكَانَ سُجُودِهِ، يَعْنِي يُصَلِّي عَلَيْهِ مُبَاشَرَةً، وَهَذِهِ
أَفْطَحُ الْأَنْوَاعَ وَأَشَدُّهَا، وَأَعْظَمُهَا وَسِيلَةً إِلَى الشَّرِكِ
وَالْغُلُوِّ بِالْقَبْرِ؛ الصُّورَةُ الثَّانِيَّةُ، أَنْ يُصَلِّيَ إِلَى الْقَبْرِ،
فَيَجْعَلَ الْقَبْرَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْقِبْلَةِ؛ الصُّورَةُ الثَّالِثَةُ، أَنْ يَتَّخِذَ
الْقَبْرَ مَسْجِدًا، بِأَنْ يَجْعَلَ الْقَبْرَ فِي دَاخِلِ بِنَاءٍ، وَذَلِكَ
الْبِنَاءُ هُوَ الْمَسْجِدُ. انتهى باختصار، وَلَمَّا ثَبَتَ عَنْهُ عَلَيْهِ
الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ أَنَّهُ قَالَ {أَلَا وَإِنْ كَانَ قَبْلَكُمْ كَانُوا
يَتَّخِذُونَ قُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ مَسَاجِدَ، أَلَا فَلَا تَتَّخِذُوا الْقُبُورَ
مَسَاجِدَ، فَإِنِّي أَنهَآكُمْ عَنْ ذَلِكَ}، رَوَاهُ مُسْلِمٌ فِي
الصَّحِيحِ، وَلَمَّا ثَبَتَ أَيْضًا عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ
عَنْهُمَا فِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ عَنِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ
أَنَّهُ نَهَى عَنْ تَجْصِيسِ الْقُبُورِ وَالْقُعُودِ عَلَيْهَا وَالْبِنَاءِ
عَلَيْهَا، فَتَنَصَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى النَّهْيِ عَنِ
الْبِنَاءِ عَلَى الْقُبُورِ وَالتَّجْصِيسِ لَهَا أَوْ الْقُعُودِ عَلَيْهَا، وَلَا
شَكَّ أَنَّ وَضْعَ الْقُبَّةِ عَلَيْهَا نَوْعٌ مِنَ الْبِنَاءِ، وَهَكَذَا بِنَاءُ
الْمَسْجِدِ عَلَيْهَا نَوْعٌ مِنَ الْبِنَاءِ، وَهَكَذَا جَعْلُ سَقُوفٍ عَلَيْهَا
وَحِيطَانٍ نَوْعٌ مِنَ الْبِنَاءِ، فَالْوَاجِبُ أَنْ تَبْقَى مَكْشُوفَةً
عَلَى الْأَرْضِ، مَكْشُوفَةً كَمَا كَانَتِ الْقُبُورُ فِي عَهْدِ النَّبِيِّ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الْبَقِيعِ وَغَيْرِهِ مَكْشُوفَةً، يُرْفَعُ
الْقَبْرُ عَنِ الْأَرْضِ قَدْرَ شِبْرٍ تَقْرِيبًا، لِيُعْلَمَ أَنَّهُ قَبْرٌ لَا
يُمْتَهَنُ، أَمَّا أَنْ يُبْنَى عَلَيْهِ قُبَّةٌ أَوْ عُرْفَةٌ أَوْ عَرِيشٌ
[الْعَرِيشُ هُوَ مَا يُسْتَتَلُّ بِهِ مِنْ جَرِيدِ النَّخْلِ وَوَرَقِهِ
وَفُرُوعِ الْأَشْجَارِ] أَوْ غَيْرَ ذَلِكَ، فَهَذَا لَا يَجُوزُ، بَلْ يَجِبُ أَنْ
تَبْقَى الْقُبُورُ عَلَى حَالِهَا مَكْشُوفَةً، وَلَا يُزَادُ عَلَيْهَا غَيْرُ
ثُرَابِهَا، فَيُؤْخَذُ الْقَبْرُ مِنْ ثُرَابِهِ الَّذِي حُفِرَ مِنْهُ، يُرْفَعُ قَدْرَ

شِبْر وَيَكْفِي ذَلِكَ، كَمَا جَاءَ فِي حَدِيثِ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَاصٍ أَنَّهُ قَالَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ {الْحَدُّوا لِي لَحْدًا وَانْصِبُوا عَلَيَّ اللَّيْنَ نَضْبًا كَمَا صُنِعَ بِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ}، وَقَالَ فِي رَوَايَةٍ {قَرُفَعُ قَبْرُهُ عَنِ الْأَرْضِ قَدَرُ شِبْرٍ} يَعْنِي قَبْرَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَإِلْحَاصُ أَنَّ الْقُبُورَ تُرْفَعُ قَدَرُ شِبْرٍ لِلْعِلْمِ بِأَنَّهَا قُبُورٌ، وَلَيْلًا تُمْتَهَنُ وَتُوطَأُ أَوْ يُجْلَسُ عَلَيْهَا، أَمَّا أَنْ يُبْنَى عَلَيْهَا فَلَا، لَا قَبَّةٌ وَلَا غَيْرَهَا. انْتَهَى.

وَجَاءَ فِي (أَسْئَلَةُ كَشْفِ الشُّبُهَاتِ) لِلشَّيْخِ صَالِحِ آلِ الشَّيْخِ (وَزِيرِ الشُّؤُونِ الْإِسْلَامِيَّةِ وَالْأَوْقَافِ وَالِدَعْوَةِ وَالْإِرْشَادِ) أَنَّ الشَّيْخَ سُئِلَ: اسْتَدَلَّ بَعْضُ الْقُبُورِيِّينَ عَلَى جَوَازِ الْبِنَاءِ عَلَى الْقُبُورِ بِأَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ دُفِنَ فِي حُجْرَةٍ عَائِشَةٍ، فَكَيْفَ الْجَوَابُ عَلَى هَذِهِ الشُّبُهَةِ؟ فَأَجَابَ الشَّيْخُ: دُفِنَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ فِي حُجْرَةٍ عَائِشَةٍ؟ نَعَمْ، لَكِنْ حُجْرَةُ عَائِشَةٍ كَانَتْ قَبْلَ الْقَبْرِ، وَحُجْرَةُ عَائِشَةٍ إِلَى الْآنَ مَفْتُوحَةٌ إِلَى أَعْلَى [قَالَ الشَّيْخُ مُحَمَّدٌ صَالِحُ الْمُنَجِّدِ فِي مُحَاضَرَةٍ بِعُنْوَانِ (قِصَّةُ أَبِي هُرَيْرَةَ وَإِنَاءُ اللَّيْنِ) مُفَرَّغَةً عَلَى هَذَا الرِّابِطِ: حُجْرَةُ النَّبِيِّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ مَفْتُوحَةٌ [أَيُّ مِنْ أَعْلَى]، لَيْسَ مَبْنِيٌّ عَلَيْهَا [أَيُّ لَيْسَتْ مَسْقُوفَةً] فِي الْأَصْلِ، وَكَانَ الْقَبْرُ دَاخِلَ الْحُجْرَةِ [أَيُّ الْحُجْرَةِ النَّبَوِيَّةِ وَالتِّي هِيَ حُجْرَةُ عَائِشَةٍ]. انْتَهَى]، وَالسَّقْفُ الْعُلُويُّ هَذَا سَقْفُ الْمَسْجِدِ، فَحِينَ دُفِنَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ فِي عَهْدِ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ كَانَ سَقْفُ بَيْتِ عَائِشَةٍ مَفْتُوحًا [وَقَدْ ذَكَرَ الشَّيْخُ عَبْدُ الْمُحْسَنِ بْنُ مُحَمَّدٍ الْقَاسِمِ (إِمَامِ وَخَطِيبِ الْمَسْجِدِ النَّبَوِيِّ الشَّرِيفِ) فِي فِيدْيُو بِعُنْوَانِ (شَرْحُ تَفْصِيلِيٍّ مُصَوِّرٌ لِقَبْرِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) أَنَّ أَرْتِفَاعَ حِدَارِ بَيْتِ عَائِشَةٍ كَانَ أَقَلَّ مِنْ مِثْرَيْنِ، وَأَنَّ هَذَا الْجِدَارَ تَمَّ هَدْمُهُ وَإِعَادَةُ بِنَائِهِ بِأَرْتِفَاعِ (6.13)

(متر) في عَهْدِ الْوَلِيدِ بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ، كَمَا كَانَتْ عَائِشَةُ تَقُولُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا {كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُصَلِّي الْعَصْرَ وَالشَّمْسُ فِي حُجْرَتِي}، لَأَنَّهَا [أَيِ الْحُجْرَةِ] مَفْتُوحَةٌ مِنْ أَعْلَاهَا، وَإِنَّمَا سَقَفَ بَعْضُهَا -وَتُرِكَ بَعْضُ فِي عَهْدِهِ [يَعْنِي (فِي حَيَاتِهِ)] عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ- بِشَيْءٍ مِنَ الْجَرِيدِ الَّذِي يُزَالُ [قَالَ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ فِي (تَلْخِصِ كِتَابِ الْإِسْتِغَاثَةِ) الْمَعْرُوفِ بِـ (الرَّدِّ عَلَى الْبَكْرِيِّ)]: فَحُجْرَةُ عَائِشَةَ كَانَتْ مِنْهَا مَا هُوَ مَكْشُوفٌ لَا سَقَفَ لَهُ. انْتَهَى. وَقَالَ الشَّيْخُ الْأَلْبَانِيُّ فِي (أَحْكَامِ الْجَنَائِزِ وَبَدْعِهَا): قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ فِي (الرَّدِّ عَلَى الْبَكْرِيِّ) {كَانَ [أَيِ بَيْتِ عَائِشَةَ] عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، بَعْضُهُ مَسْقُوفٌ وَبَعْضُهُ مَكْشُوفٌ، وَكَانَتْ الشَّمْسُ تُنْزَلُ فِيهِ}. انْتَهَى بِاخْتِصَارٍ؛ الْوَاقِعُ الْآنَ أَنَّ الْحُجْرَةَ مَفْتُوحَةٌ مِنْ أَعْلَاهَا [قُلْتُ: وَجِدَارُ هَذِهِ الْحُجْرَةِ مُغْلَقٌ تَمَامًا عَلَى الْقُبُورِ الثَّلَاثَةِ (قَبْرِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَقَبْرِ صَاحِبَيْهِ أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا) مِنْ جَمِيعِ الْجَوَانِبِ؛ وَقَدْ ذَكَرَ الشَّيْخُ عَبْدِ الْمُحْسِنِ بْنُ مُحَمَّدٍ الْقَاسِمِ (إِمَامٌ وَخَطِيبُ الْمَسْجِدِ النَّبَوِيِّ الشَّرِيفِ) فِي فَيْدِيو بِعُنْوَانِ (شَرْحُ تَفْصِيلِيٍّ مُصَوَّرٌ لِقَبْرِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) أَنَّ هَذَا الْجِدَارَ لَيْسَ لَهُ بَابٌ وَلَا شُبَّاكٌ]، نَعَمْ هُنَاكَ جُدْرَانٌ مُثَلَّثَةٌ [الْمُرَادُ بِالْجُدْرَانِ الْمُثَلَّثَةِ هُنَا هُوَ الْحَائِطُ الْمُخَمَّسُ (أَوِ الْحَائِزُ الْمُخَمَّسُ أَوِ الْخَطِيزُ الْمُخَمَّسُ أَوِ الدَّائِرُ الْمُخَمَّسُ)، وَهُوَ الْجِدَارُ الَّذِي بُنِيَ فِي عَهْدِ الْوَلِيدِ بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ لَمَّا أُدْخِلَتِ الْحُجْرَةُ النَّبَوِيَّةُ (الْمُشْتَمِلَةُ عَلَى الْقُبُورِ الثَّلَاثَةِ) فِي الْمَسْجِدِ، وَهُوَ جِدَارٌ ذُو خَمْسَةِ أَضْلَاعٍ، وَهَذَا الْجِدَارُ مُغْلَقٌ مُصَمَّتٌ يُحِيطُ بِجِدَارِ الْحُجْرَةِ النَّبَوِيَّةِ مِنْ جَمِيعِ الْجَوَانِبِ وَلَيْسَ لَهُ بَابٌ، وَيُوجَدُ بَيْنَ جِدَارِ الْحُجْرَةِ النَّبَوِيَّةِ وَالْحَائِطِ الْمُخَمَّسِ مِنْ جِهَةِ الشَّمَالِ -أَيِ شَمَالِ الْحُجْرَةِ النَّبَوِيَّةِ (وَهِيَ الْجِهَةُ الْمُعَاكِسَةُ لِاتِّجَاهِ الْقِبْلَةِ)- فَضَاءٌ

شَكُّهُ **مُتَلَّتْ**. قُلْتُ: وَلِلتَّعَرُّفِ عَلَى صِفَةِ الْجُدْرَانِ الْمُحِيطَةِ بِالْقَبْرِ بِشَكْلِ أَوْصَحَ يُرْجَى مُشَاهَدَةُ الصُّورِ الْمَوْجُودَةِ عَلَى شَبْكَه الْإِنْتَرْنِتِ الَّتِي تُبَيِّنُ ذَلِكَ، وَيُمْكِنُكَ الْوُصُولُ إِلَى هَذِهِ الصُّورِ بِاسْتِخْدَامِ الْبَحْثِ عَنْ عِبَارَةِ (**جدران الحجرة النبوية**) أَوْ عِبَارَةِ (**جدران القبر النبوي**) [لَكِنَّهَا مَفْتُوحَةٌ مِنْ أَعْلَى (لَيْسَ عَلَيْهَا سَقْفٌ)، وَكَذَلِكَ الْجِدَارُ الثَّانِي [يُشِيرُ هُنَا إِلَى حَائِطِ قَائِئِبَائِ الَّذِي بُنِيَ فِي عَهْدِ السُّلْطَانِ قَائِئِبَائِ، وَهَذَا الْجِدَارُ مُغْلَقٌ مُضْمَتٌ يُحِيطُ بِالْحَائِطِ الْمُخَمَّسِ مِنْ جَمِيعِ الْجَوَانِبِ وَلَيْسَ لَهُ بَابٌ] مَفْتُوحٌ أَيْضًا مِنْ أَعْلَى، وَكَذَلِكَ الْحَدِيدُ [يُشِيرُ إِلَى السُّورِ الْحَدِيدِيِّ الدَّائِرِ حَوْلَ حَائِطِ قَائِئِبَائِ، وَهَذَا السُّورُ يُطْلَقُ عَلَيْهِ اسْمُ (الْمَقْصُورَةِ النَّبَوِيَّةِ)، وَلَهُ أَرْبَعَةُ أَبْوَابٍ وَهِيَ: (1) الْبَابُ الْجَنُوبِيُّ، وَيُسَمَّى بَابَ التَّوْبَةِ؛ (2) الْبَابُ الشَّمَالِيُّ، وَيُسَمَّى بَابَ التَّهَجُّدِ؛ (3) الْبَابُ الشَّرْقِيُّ، وَيُسَمَّى بَابَ فَاطِمَةَ؛ (4) الْبَابُ الْغَرْبِيُّ، وَيُسَمَّى بَابَ النَّبِيِّ (وَيُعْرَفُ بِبَابِ الْوُفُودِ). وَقَدْ قَالَ حَمْدُ عَبْدِ الْكَرِيمِ دَوَّاحٌ فِي (الْمَدِينَةِ الْمُتَوَّوِرَةِ فِي الْفِكْرِ الْإِسْلَامِيِّ): وَهَذِهِ الْأَبْوَابُ مُغْلَقَةٌ الْآنَ إِلَّا الْبَابَ الشَّرْقِيَّ فَإِنَّهُ يُفْتَحُ لِلْأَغْيَانِ وَبَعْضِ الْوُفُودِ. انْتَهَى. وَقَالَ أَحْمَدُ مُحَمَّدٌ أَبُو شَنْارٍ فِي (أَهْمِيَّةِ الْمَسَاجِدِ فِي الْإِسْلَامِ): وَهَذِهِ الْأَبْوَابُ حَالِيًا مُغْلَقَةٌ إِلَّا بَابَ فَاطِمَةَ فَإِنَّهُ يُفْتَحُ لِلْأَغْيَانِ وَبَعْضِ الْوُفُودِ الرَّسْمِيَّةِ. انْتَهَى. قُلْتُ: وَلِلتَّعَرُّفِ عَلَى صِفَةِ هَذَا السُّورِ الْحَدِيدِيِّ بِشَكْلِ أَوْصَحَ يُرْجَى مُشَاهَدَةُ الْفِيدْيُوهِاتِ الْمَوْجُودَةِ عَلَى شَبْكَه الْإِنْتَرْنِتِ الَّتِي تُبَيِّنُ ذَلِكَ، وَيُمْكِنُكَ الْوُصُولُ إِلَى هَذِهِ الْفِيدْيُوهِاتِ بِاسْتِخْدَامِ الْبَحْثِ عَنْ عِبَارَةِ (**الشبك حول الحجرة النبوية**) [هَذَا الَّذِي تَرَى، يَعْنِي ثَلَاثَةَ جُدْرَانٍ وَهِيَ جِدَارُ الْحُجْرَةِ النَّبَوِيَّةِ وَالْحَائِطُ الْمُخَمَّسُ وَحَائِطُ قَائِئِبَائِ] ثُمَّ الْحَدِيدُ، كُلُّ هَذِهِ مَفْتُوحَةٌ... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ صَالِحٍ-: يَأْتِي سَقْفُ الْمَسْجِدِ الَّذِي أَحَاطَ بِالْحُجْرَةِ

[أَيُّ مِنْ أَعْلَى]، هَذَا لِلْمَسْجِدِ لَا لِلْجُحْرَةِ [قَالَ أَحْمَدُ مُحَمَّدٌ أَبُو شَنَارٍ فِي (أَهْمِيَّةِ الْمَسَاجِدِ فِي الْإِسْلَامِ): يُوجَدُ قُبَّتَانِ مَبْنِيَّتَانِ عَلَى الْجُحْرَةِ النَّبَوِيَّةِ؛ الْأُولَى قُبَّةٌ صَغِيرَةٌ بُنِيَتْ تَحْتَ سَقْفِ الْمَسْجِدِ، وَقَدْ بَنَاهَا السُّلْطَانُ قَائِمْبَائِي [ت901هـ]؛ وَالثَّانِيَةُ قُبَّةٌ كَبِيرَةٌ خَضِرَاءُ [وَقَدْ ذَكَرَ الشَّيْخُ عَبْدُ الْمُحْسَنِ بْنُ مُحَمَّدٍ الْقَاسِمِ (إِمَامُ وَخَطِيبُ الْمَسْجِدِ النَّبَوِيِّ الشَّرِيفِ) فِي فِيدْيُو بَعْنُوَانِ (شَرْحُ تَفْصِيلِيٍّ مُصَوِّرٍ لِقَبْرِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) أَنَّ إِرْتِفَاعَ الْقُبَّةِ الصَّغِيرَةِ (2.26 مِثْرًا)، وَأَوْضَحَ أَنَّ مُحِيطَ الْقُبَّةِ الْكَبِيرَةِ أَكْبَرُ مِنْ مُحِيطِ الْقُبَّةِ الصَّغِيرَةِ] اللَّوْنُ تَظْهَرُ عَلَى سَطْحِ الْمَسْجِدِ، وَقَدْ بَنَاهَا السُّلْطَانُ قَلَاوُونُ الصَّالِحِيُّ [ت689هـ]... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ أَبُو شَنَارٍ-: كَانَ سَطْحُ الْمَسْجِدِ الَّذِي فَوْقَ الْجُحْرَةِ النَّبَوِيَّةِ مُحَاطًا بِسُورٍ مِنْ أَجْرٍ [وَهُوَ اللَّيْنُ الْمَخْرُوقُ] بِإِرْتِفَاعِ (0.9 مِثْرًا) تَقْرِيبًا **تَمْيِيزًا لَهُ** عَنْ بَقِيَّةِ سَطْحِ الْمَسْجِدِ، وَفِي سَنَةِ 678هـ أَمَرَ السُّلْطَانُ قَلَاوُونُ الصَّالِحِيُّ بِنَاءَ قُبَّةٍ عَلَى الْجُحْرَةِ النَّبَوِيَّةِ. انْتَهَى بِاخْتِصَارٍ. وَقَالَتْ صَحِيفَةُ سَبْقِ الْإِلِكْتَرُونِيَّةِ (السَّعُودِيَّةِ) **فِي هَذَا الرَّابِطِ**: وَقَالَ مُسْتَشَارُ الشُّؤُونِ الْإِثْرَائِيَّةِ وَالْمَعَارِضِ بِوَكَالَةِ شُؤُونِ الْمَسْجِدِ النَّبَوِيِّ فَائِزٌ عَلِيٌّ الْفَائِزُ {أَوَّلُ قُبَّةٍ بُنِيَتْ عَامَ 678 هِجْرِيَّةً، وَكَانَتْ تَعْتَمِدُ عَلَى سَوَارِي [أَيُّ أَعْمَدَةٍ] الْجُحْرَةِ [النَّبَوِيَّةِ] مِنَ الْأَسْفَلِ، وَ[قَدْ] بَدَأَ بِنَاءَ الْقِبَابِ فِي أَوَاخِرِ الدَّوْلَةِ الْعَبَّاسِيَّةِ}؛ وَأَضَافَ [أَيُّ فَائِزٌ عَلِيٌّ الْفَائِزُ] {كَانَ هُنَاكَ سُورٌ عَلَى سَطْحِ الْمَسْجِدِ بُنِيَ حَوْلَ مَوْقِعِ الْجُحْرَةِ إِحْتِرَامًا وَتَقْدِيرًا لِمَنْ يَصْعَدُ إِلَى السَّطْحِ حَتَّى لَا يَمُرَّ مِنْ فَوْقِ الْجُحْرَةِ، وَيَكُونُ مُرُورُهُ مِنْ حَوْلِ الْجُحْرَةِ}. انْتَهَى بِاخْتِصَارٍ... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخُ صَالِحٌ-: الزَّائِرُ، يَبْنُو وَيَبْنُو الْجَدَارَ الْحَدِيدِيَّ [وَهُوَ الْمَقْصُورَةُ النَّبَوِيَّةُ] ثُمَّ الْجَدَارَ الَّذِي يَلِيهِ [وَهُوَ حَائِطُ قَائِمْبَائِي] ثُمَّ جِدَارٌ ثَالِثٌ [وَهُوَ الْحَائِطُ الْمُخَمَّسُ] ثُمَّ الْجَدَارُ الرَّابِعُ [وَهُوَ جِدَارٌ

حُجْرَة عائشة]، هُنَاكَ أَرْبَعَةُ جُدْرَانٍ [قُلْتُ: وَبِحَسَبِ مَا ذَكَرَ الشَّيْخُ عَبْدُ الْمُحْسَنِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْقَاسِمِ (إِمَامُ وَخَطِيبُ الْمَسْجِدِ النَّبَوِيِّ الشَّرِيفِ) فِي فَيْدِيُو بَعْنَوَانِ (شَرْحُ تَفْصِيلِيٍّ مُصَوِّرٍ لِقَبْرِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ)، فَإِنَّ الْوَاقِعَ الْآنَ أَنَّهُ لَا يُوجَدُ فِضَاءٌ بَيْنَ أَيِّ جِدَارٍ وَالْجِدَارِ الَّذِي يَلِيهِ، إِلَّا الْفِضَاءُ الَّذِي شَكَلَهُ مُثَلَّثٌ (وَالَّذِي هُوَ مَوْجُودٌ بَيْنَ جِدَارِ الْحُجْرَةِ النَّبَوِيَّةِ وَالْحَائِطِ الْمُخَمْسِ)، وَإِلَّا الْفِضَاءُ الْمَوْجُودَ دَاخِلَ السُّورِ الْحَدِيدِيِّ (أَيِ الْمَقْصُورَةِ النَّبَوِيَّةِ)]. انتهى باختصار. وَقَالَ الشَّيْخُ صَالِحٌ أَيْضًا فِي (الْتِمَهِيدِ لشرح كتاب التَّوْحِيدِ): فَأَصْبَحَ قَبِيرُ النَّبِيِّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ مُحَاطًا بِثَلَاثَةِ جُدْرَانٍ، وَكُلُّ جِدَارٍ لَيْسَ فِيهِ بَابٌ، ثُمَّ بَعْدَ ذَلِكَ وُضِعَ السُّورُ الْحَدِيدِيُّ، بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْجِدَارِ الثَّلَاثِ نَحْوُ مِثْرٍ وَنِصْفٍ فِي بَعْضِ الْمَنَاطِقِ، وَنَحْوُ مِثْرٍ فِي بَعْضِهَا، وَفِي بَعْضِهَا نَحْوُ مِثْرٍ وَثَمَانِينَ [سَنْتِمِترًا] إِلَى مِثْرَيْنِ، يَضِيقُ وَيَزْدَادُ، [وَأَمِنْ مَشَى فَإِنَّهُ يَمْشِي بَيْنَ ذَلِكَ الْجِدَارِ الْحَدِيدِيِّ وَبَيْنَ الْجِدَارِ الثَّلَاثِ. انتهى باختصار. وَقَالَ الشَّيْخُ صَالِحٌ أَيْضًا فِي (شَرْحِ الْعَقِيدَةِ الطَّحَاوِيَّةِ): وَإِنَّمَا الْمَسْجِدُ مِنْ جِهَاتِهَا الثَّلَاثِ [يَعْنِي أَنَّ الْمَسْجِدَ كَانَ يَلْتَفُّ -بَعْدَ تَوْسِيعَةِ الْوَلِيدِ بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ- حَوْلَ حُجْرَةِ عَائِشَةَ مِنَ الْجِهَاتِ الْجَنُوبِيَّةِ وَالشَّمَالِيَّةِ وَالْغَرْبِيَّةِ فَقَطً]، وَلَيْسَتْ حُجْرَةُ عَائِشَةَ بِالْوَسْطِ [أَيُّ لَيْسَتْ بِوَسْطِ الْمَسْجِدِ]؛ وَبَقِيَ الْمُسْلِمُونَ عَلَى ذَلِكَ زَمَانًا طَوِيلًا حَتَّى أَدْخَلَ فِي عُصُورٍ مُتَأَخِّرَةٍ -أَطْلُ فِي الدَّوْلَةِ الْعُثْمَانِيَّةِ أَوْ قَبْلُهَا- أَدْخَلَ الْمَمَرُ الشَّرْقِيَّ [يَعْنِي أَنَّهُ تَمَّ تَوْسِيعَةُ الْمَسْجِدِ مِنَ الْجِهَةِ الشَّرْقِيَّةِ فَأَصْبَحَ هُنَاكَ مَمَرٌ بَيْنَ جِدَارِ الْمَسْجِدِ -مِنَ الْجِهَةِ الشَّرْقِيَّةِ- وَبَيْنَ حُجْرَةِ عَائِشَةَ، وَبِالتَّالِيِ أَصْبَحَ الْمَسْجِدُ يَلْتَفُّ حَوْلَ حُجْرَةِ عَائِشَةَ مِنْ جَمِيعِ الْجِهَاتِ] وَذَلِكَ بَعْدَ سُيُوعِ **الطُّوَافِ** بِالْقُبُورِ، أَدْخَلَ الْمَمَرُ الشَّرْقِيَّ، يَعْنِي وَسَّعَ [أَيِ الْمَسْجِدَ، مِنْ جِهَتِهِ الشَّرْقِيَّةِ]، يَعْنِي

جُعِلَ الحائِطُ [أَيُّ جِدَارِ الْمَسْجِدِ] يَدُورُ عَلَى جِهَةِ الْغُرْفَةِ الشَّرْقِيَّةِ، صَارَ فِيهِ [أَيُّ صَارَ يُوجَدُ] هَذَا الْمَمَرُ الَّذِي يَمْشِي مَعَهُ مَنْ يُرِيدُ الطَّوَافَ [أَيُّ بِالْقَبْرِ]... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ صَالِحٍ-: الْحُجْرَةُ الْآنَ، ظَاهِرُهَا مِنْ حَيْثُ الْعَيْنُ أَنَّهَا فِي الْمَسْجِدِ... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ صَالِحٍ-: الْقَبْرُ اكْتَنَفَهُ الْمَسْجِدُ مِنْ الْجِهَاتِ الثَّلَاثِ جَمِيعًا [يَعْنِي بَعْدَ تَوْسِعَةِ الْوَلِيدِ بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ]. انْتَهَى بِاخْتِصَارٍ.

وفي هذا الرابط يقولُ الشَّيْخُ ابْنُ بَارٍ: فَالَّذِي فَعَلَهُ النَّاسُ الْيَوْمَ مِنَ الْبِنَاءِ عَلَى الْقُبُورِ وَاتِّخَاذِ مَسَاجِدَ عَلَيْهَا كُلُّهُ مُنْكَرٌ مُخَالِفٌ لِهَدْيِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. فَالْوَاجِبُ عَلَى وُلَاةِ الْأُمُورِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ إِزَالَتُهُ، **فَالْوَاجِبُ عَلَى أَيِّ وَلِيٍّ أَمْرٍ مِنْ أَمْرَاءِ الْمُسْلِمِينَ أَنْ يُزِيلَ هَذِهِ الْمَسَاجِدَ الَّتِي عَلَى الْقُبُورِ، وَأَنْ يَسِيرَ عَلَى السُّنَّةِ، وَأَنْ تَكُونَ الْقُبُورُ فِي الصَّحَرَاءِ بَارِزَةً لَيْسَ عَلَيْهَا بِنَاءٌ وَلَا قَبَابٌ وَلَا مَسَاجِدٌ وَلَا غَيْرُ ذَلِكَ، كَمَا كَانَتِ الْقُبُورُ فِي عَهْدِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الْبَقِيعِ وَغَيْرِهِ بَارِزَةً لَيْسَ عَلَيْهَا شَيْءٌ، وَهَكَذَا قُبُورُ الشَّهَدَاءِ، شُهَدَاءُ أُخْدِ، لَمْ يُتَنَّ عَلَيْهَا شَيْءٌ، فَالْحَاصِلُ أَنَّ هَذَا هُوَ الْمَشْرُوعُ، أَنْ تَكُونَ الْقُبُورُ بَارِزَةً صَاحِبَةً لَيْسَ عَلَيْهَا بِنَاءٌ كَمَا كَانَ فِي عَهْدِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَفِي عَهْدِ السَّلَفِ الصَّالِحِ، أَمَّا مَا أَخَذَتْهُ النَّاسُ مِنَ الْبِنَاءِ فَهُوَ بِدْعَةٌ وَمُنْكَرٌ لَا يَجُوزُ إِقْرَارُهُ وَلَا النَّاسِي بِهِ. انْتَهَى.**

وَقَالَ الشَّيْخُ ابْنُ عَثِيمِينَ فِي (مَجْمُوعِ فَتَاوَى وَرِسَائِلِ الْعَثِيمِينَ): أَنْ يَكُونَ الْقَبْرُ سَابِقًا عَلَى الْمَسْجِدِ، بَحِثْ يُبْنَى الْمَسْجِدُ عَلَى الْقَبْرِ، فَالْوَاجِبُ هُجْرُ هَذَا الْمَسْجِدِ وَعَدَمُ الصَّلَاةِ، **وَعَلَى مَنْ بَنَاهُ أَنْ يَهْدِمَهُ، فَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ وَجَبَ عَلَى وَلِيٍّ أَمْرٍ الْمُسْلِمِينَ أَنْ يَهْدِمَهُ...** ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ ابْنِ عَثِيمِينَ-: أَنْ يَكُونَ الْمَسْجِدُ سَابِقًا عَلَى

القبر، بحيث يُدفن الميت فيه بعد بناء المسجد،
فالأوجب نَبَشُ القبر، وإخراج المَيِّتِ مِنْهُ، ودَفْنُهُ مع الناس. انتهى.

وقال الشيخ ابن عثيمين في الشرح الممتع على زاد المستقنع عند شرح قول الإمام الحجاوي "وَيَحْرُمُ فِيهِ دَفْنُ اثْنَيْنِ فَأَكْثَرُ": أَيُحْرَمُ فِي الْقَبْرِ دَفْنُ اثْنَيْنِ فَأَكْثَرٍ، سواءً كانا رَجُلَيْنِ أَمْ امْرَأَتَيْنِ أَمْ رَجُلًا وامْرَأَةً، والدليل على ذلك عَمَلُ الْمُسْلِمِينَ مِنْ عَهْدِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَى يَوْمِنَا هَذَا أَنَّ الْإِنْسَانَ يُدْفَنُ فِي قَبْرِهِ وَحْدَهُ، وَلَا فَزَقَ بَيْنَ أَنْ يَكُونَ الدَّفْنُ فِي زَمَنٍ وَاحِدٍ بَأَن يَأْتِيَ بِجَنَازَتَيْنِ وَتُدْفَنَا فِي الْقَبْرِ، أَوْ أَنْ تُدْفَنَ إِحْدَى الْجَنَازَتَيْنِ الْيَوْمَ وَالثَّانِيَةَ غَدًا. انتهى.

وفي تفريغ نَصِّي لشرح صوتي لكتاب زاد المستقنع للشيخ محمد بن محمد المختار الشنقيطي (عضو هيئة كبار العلماء بالديار السعودية) [على هذا الرابط](#)، قال الشيخُ عند شرح قول الإمام الحجاوي {وَيَحْرُمُ فِيهِ دَفْنُ اثْنَيْنِ فَأَكْثَرٍ إِلَّا لضرورة} : أَيُحْرَمُ فِي الْقَبْرِ دَفْنُ اثْنَيْنِ فَأَكْثَرٍ إِلَّا لضرورة، لَأَنَّ سُنَّةَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَالْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ مِنْ بَعْدِهِ، وَهَذِي السَّلَفِ الصَّالِحِ، مَضَتْ عَلَى قَبْرِ الْمَقْبُورِ فِي قَبْرِهِ دُونَ أَنْ يُدْخَلَ عَلَيْهِ أَحَدٌ، أَوْ يُجْمَعَ مَعَهُ أَحَدٌ، وَهَذَا هُوَ الْأَصْلُ، فَيَكُونُ الْقَبْرُ لِلْمَقْبُورِ وَحْدَهُ دُونَ أَنْ يُجْعَلَ مَعَهُ آخَرٌ، وَلَوْ كَانَ قَرِيبًا لَهُ، أَمَّا الْضرورةُ فَتَقَعُ فِي حَالَةِ الْحُرُوبِ وَالْقِتَالِ، كَمَا وَقَعَ فِي غَزْوَةِ أُحُدٍ، حَيْثُ إِنْ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَبَرَ شَهِدَاءَ أُحُدِ الرَّجُلَيْنِ وَالثَّلَاثَةِ فِي الْقَبْرِ الْوَاحِدِ، وَالسَّبَبُ أَنَّهُ كَانَتْ تَفْنَى الْأَنْفُسُ فِي الْحُرُوبِ فِي الْقَدِيمِ، وَلِزَمَّا وَصَلَ الْقَتْلُ فِي بَعْضِ الْوَقَائِعِ إِلَى مِائَةِ أَلْفٍ، وَفِي هَذِهِ الْحَالَةِ يَضَعُ أَنْ يُحْفَرَ

لِكُلِّ شَخْصٍ قَبْرٌ، وَلِزُبَّامَا جَلَسُوا أَيَّامًا وَهُمْ لَا يَسْتَطِيعُونَ أَنْ يُوَارُوا هَذِهِ الْأَجْسَادَ، فَيَضْطَرُّوْنَ إِلَى جَمْعِ الْاِثْنَيْنِ وَالثَّلَاثَةِ فِي الْقَبْرِ، وَحِينَئِذٍ يُشْرَعُ أَنْ يُوسَّعَ الْقَبْرُ مِنْ دَاخِلٍ حَتَّى يَصْلُحَ لَجَمْعِ هَؤُلَاءِ وَلَا يَضِيقُ... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الشَّنْقِيطِيِّ-: فَإِذَا وُجِدَتِ الضَّرُورَةُ لِقَبْرِ الْاِثْنَيْنِ، فَيَجْعَلُ بَيْنَ كُلِّ اثْنَيْنِ حَاجِزًا، حَتَّى يَكُونَ أَشْبَهُ بِالْفَضْلِ، قَالُوا {دَرَجَ عَلَى ذَلِكَ عَمَلُ السَّلَفِ رَحِمَهُ اللَّهُ عَلَيْهِمْ}، فَكَأَنَّهُ فَصَلَ الْمَوْضِعَ الْأَوَّلَ عَنِ الْمَوْضِعِ الثَّانِي، وَحِينَئِذٍ كَأَنَّهُ تَعَدَّدَ الْقَبْرُ، كَمَا لَوْ قَبِرُوا بِجَوَارِ بَعْضِهِمْ مَعَ وَجُودِ الْحَائِلِ مِنَ التَّرَابِ. انْتَهَى. وَقَالَ ابْنُ قَدَامَةَ فِي (الْكَافِي): وَيَجْعَلُ بَيْنَ كُلِّ اثْنَيْنِ حَاجِزًا مِنْ تَرَابٍ لِيَصِيرَ كُلُّ وَاحِدٍ مُنْفَرِدًا كَأَنَّهُ فِي قَبْرِ مُنْفَرِدٍ. انْتَهَى.

المسألة الثانية

زيد: ما هي المَقْبَرَةُ؟.

عمرو: المقبرة هي مَوْضِعُ الْقُبُورِ، سواءِ اخْتَوَتْ قَبْرًا وَاحِدًا أَوْ أَكْثَرَ، وَيُقَالُ لَهَا الْجَبَانَةُ وَالْقَرَافَةُ، وَالْجَمْعُ مَقَابِرُ أَوْ جَبَانَاتُ.

وفي هذا الرابط قال مركز الفتوى بموقع إسلام ويب التابع لإدارة الدعوة والإرشاد الديني بوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بدولة قطر: فالذي جَرَى عَلَيْهِ عَمَلُ الْمُسْلِمِينَ فِي الْأَزِمَّةِ الْمُتَقَدِّمَةِ أَنْ تَكُونَ الْمَقْبَرَةُ وَفَقًا عَلَى جَمِيعِ الْمُسْلِمِينَ، وَمَنْ مَاتَ مِنْهُمْ دُفِنَ فِي تِلْكَ الْأَرْضِ الْمَوْقُوفَةِ، لَا فَرْقَ بَيْنَ غَنِيِّ وَفَقِيرٍ أَوْ قَبِيلَةٍ وَأُخْرَى، وَلَمْ يَكُنْ مِنْ سُنَّةِ الْمُسْلِمِينَ أَنْ يَجْعَلُوا لِكُلِّ

أُسْرَةَ مَقْبِرَةٍ خَاصَّةٍ يُدْفَنُ فِيهَا أَفْرَادُ الْعَائِلَةِ، وَهَذَا يُؤَدِّي إِلَى أَنْ كُلَّ مَقْبِرَةٍ تُبْنَى بِنَاءً مُسْتَقِلًّا عَنِ الْآخَرِي حَتَّى لَا تَخْتَلَطَ قُبُورُ الْعَوَائِلِ وَالْعَشَائِرِ، وَهَذَا لَا شَكَّ أَنْ فِيهِ مَفَاسِدُ كَثِيرَةٌ؛ فَمِنْ هَذِهِ الْمَفَاسِدِ الْبِنَاءُ عَلَى الْمَقَابِرِ، وَمِنْهَا التَّبَاهِي وَالتَّفَاخِرُ فِي بِنَائِهَا، وَمِنْهَا الْكَتَابَةُ عَلَى الْقُبُورِ "هَذَا مَدْفَنُ عَائِلَةِ فَلَانِ بْنِ فَلَانٍ"، وَمِنْهَا مَا يَفْعَلُهُ بَعْضُ الْجَهْلَةِ مِنْ بِنَاءِ غُرْفَةٍ لِلِاسْتِقْبَالِ بِجِوَارِ الْمَقْبِرَةِ يَخْلُسُ فِيهَا أَهْلُ الْمَيِّتِ بِالسَّاعَاتِ وَرُبَّمَا الْأَيَّامِ يَتَجَادِبُونَ أَطْرَافَ الْحَدِيثِ، يَظُنُّونَ أَنَّ ذَلِكَ يُؤْنِسُ الْمَيِّتَ، وَلَا شَكَّ أَنَّ كُلَّ ذَلِكَ مِنَ الْمُنْكَرَاتِ الَّتِي لَمْ تَرِدْ فِي شَرَعِ اللَّهِ، وَيَجِبُ عَلَى الْعُلَمَاءِ إِنْكَارُ ذَلِكَ عِنْدَ الْمَسْئُولِينَ حَتَّى لَا يَكُونَ ذَرِيعَةً لَوْقُوعِ النَّاسِ فِي الْمَحَاذِيرِ الشَّرْعِيَّةِ، وَمَنْ اضْطَرَّ إِلَى شِرَاءِ مَقْبِرَةٍ لَهُ وَلِأُسْرَتِهِ -كَمَنْ كَانَ فِي دَوْلَةٍ تُلْحِقُ النَّاسَ إِلَى ذَلِكَ- فَلَا خَرَجَ عَلَيْهِ حِينَئِذٍ؛ وَهَلْ يَبْنِي حَوْلَ مَقْبِرَتِهِ سُورًا لِحِمَايَتِهَا مِنَ الْإِعْتِدَاءِ أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ؟ الَّذِي يَظْهَرُ أَنَّهُ لَا خَرَجَ فِي ذَلِكَ بِحَيْثُ لَا يَزِيدُ فِي الْبِنَاءِ عَلَى قَدْرِ الْحَاجَةِ، وَمِنْ الزِّيَادَةِ عَلَى قَدْرِ الْحَاجَةِ تَسْقِيفُ الْمَقْبِرَةِ أَوْ رَفْعُ السُّورِ فَوْقَ الْحَدِّ الَّذِي بِهِ يُحْمَى مِنَ الْإِعْتِدَاءِ، وَنُبِّهَ إِلَى أَنَّ الْأَضْلَ فِي الْقُبُورِ حُرْمَةُ الْبِنَاءِ عَلَيْهَا. انْتَهَى.

وفي هذا الرابط على موقع الشيخ ابن باز، يقول الشيخ: فلا يجوز أن يُصَلَّى فِي الْقُبُورِ، وَلَا يُبْنَى عَلَيْهَا مَسْجِدٌ وَلَا قُبَّةٌ وَلَا غَيْرُ ذَلِكَ، لَا قُبُورُ أَهْلِ الْبَيْتِ وَلَا قُبُورُ الْعُلَمَاءِ وَلَا غَيْرِهِمْ، بَلْ تُجْعَلُ ضَاحِيَةً [أَيَّ بَارِزَةً ظَاهِرَةً] مَكْشُوفَةً [أَيَّ لَا يَحْجُبُهَا عَنِ السَّمَاءِ شَيْءٌ] لَيْسَ عَلَيْهَا بِنَاءٌ وَلَا قُبَّةٌ وَلَا مَسْجِدٌ وَلَا غَيْرُ ذَلِكَ، تُرْفَعُ عَنِ الْأَرْضِ قَدْرَ شِبْرٍ -كَمَا فُعِلَ فِي قَبْرِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- بِالتُّرَابِ الَّذِي حُفِرَ مِنْهَا، تُرْفَعُ وَتُجْعَلُ نَصَائِبُ عَلَيْهَا فِي أَطْرَافِ الْقَبْرِ، وَلَا مَانِعَ أَنْ يُوضَعَ عَلَيْهَا حَصْبَاءُ [أَيَّ صِغَارُ

[الجِجَارَة] لِحِفْظِ التُّرَابِ وَتُرْشُ بِالْمَاءِ، لَا يُبْنَى عَلَيْهَا قُبَّةٌ أَوْ مَسْجِدٌ أَوْ حُجْرَةٌ خَاصَّةٌ فَهَذَا لَا يَجُوزُ، لَا يُبْنَى عَلَى الْقَبْرِ، أَمَّا السُّورُ الَّذِي يَغُمُّ الْمَقْبِرَةَ كُلَّهَا لِكَيْ يَحْفَظَهَا عَنْ سَيْرِ النَّاسِ وَعَنِ السَّيَّارَاتِ هَذَا لَا بَأْسَ بِهِ مِنْ بَابِ الصِّيَانَةِ لَهَا، أَمَّا يُوضَعُ عَلَى الْقَبْرِ تَعْظِيمًا لَهُ قُبَّةٌ أَوْ بَنِيَّةٌ أَوْ مَسْجِدٌ هَذَا لَا يَجُوزُ، الرَّسُولُ لَعَنَ مَنْ فَعَلَ ذَلِكَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، فَلَا يَجُوزُ لِلْمُسْلِمِينَ أَنْ يَبْنُوا عَلَى أَيِّ قَبْرِ مَسْجِدًا وَلَا قُبَّةً، سِوَاءَ كَانَ مِنْ قُبُورِ الصَّحَابَةِ أَوْ كَانَ مِنْ قُبُورِ أَهْلِ الْبَيْتِ أَوْ مِنْ قُبُورِ الْعُلَمَاءِ أَوْ الرُّؤَسَاءِ وَالْحُكَّامِ، كُلُّهُمْ لَا يُبْنَى عَلَى قُبُورِهِمْ وَلَا يُتَّخَذُ عَلَيْهَا مَسَاجِدُ، كُلُّ هَذَا مُنْكَرٌ يَجِبُ الْحَذَرُ مِنْهُ، انْتَهَى.

وفي هذا الرابط على موقع الشيخ ابن باز، قال الشيخ: ولا يجوز الصلاة بالمساجد التي فيها القبور، لا يُصَلَّى فِيهَا إِذَا كَانَ الْقَبْرُ فِي دَاخِلِ الْمَسْجِدِ. ثم قال -أي الشيخ ابن باز-: والواجبُ على الحُكَّامِ حُكَّامِ الْمُسْلِمِينَ أَنْ يَنْظُرُوا فِي الْأَمْرِ، فَإِنْ كَانَ الْمَسْجِدُ هُوَ الْأَخِيرُ هُوَ الَّذِي بُنِيَ عَلَى الْقَبْرِ يُهْدَمُ، وَتَكُونُ الْقُبُورُ بَارِزَةً لِلْمُسْلِمِينَ، يُدْفَنُ فِي الْأَرْضِ الَّتِي فِيهَا الْقُبُورُ، وَتَكُونُ بَارِزَةً غَيْرَ مَسْقُوفَةٍ وَغَيْرَ مَبْنِيٍّ عَلَيْهَا، حَتَّى يَدْفَنَ فِيهَا الْمُسْلِمُونَ وَحَتَّى يَزُورُوهَا وَيَدْعُونَ لِأَهْلِهَا بِالْمَغْفِرَةِ وَالرَّحْمَةِ، وَالْمَسَاجِدُ تُبْنَى فِي مَخَلَّاتٍ لَيْسَ فِيهَا قُبُورٌ، أَمَّا إِنْ كَانَ الْقَبْرُ هُوَ الْأَخِيرُ وَالْمَسْجِدُ سَابِقٌ فَإِنَّ الْقَبْرَ يُنْبَشُ وَيُخْرَجُ مِنَ الْمَسْجِدِ رُفَاتُهُ، وَتُوضَعُ الرُّفَاتُ فِي الْمَقْبِرَةِ الْعَامَّةِ، يُحْفَرُ لِلرُّفَاتِ فِي حُفْرَةٍ وَتُوضَعُ الرُّفَاتُ فِي الْحُفْرَةِ وَيُسَوَّى ظَاهِرُهَا كَالْقَبْرِ، وَحَتَّى يَسْلَمَ الْمَسْجِدُ مِنْ هَذِهِ الْقُبُورِ الَّتِي فِيهِ الْمُخْدَنَةُ، وَإِذَا نُبِشَتِ الْقُبُورُ الَّتِي فِي الْمَسَاجِدِ وَنُقِلَتْ وَنُقِلَ رُفَاتُهَا إِلَى الْمَقَابِرِ الْعَامَّةِ صُلِّيَ فِي هَذِهِ الْمَسَاجِدِ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ، إِذَا كَانَتِ الْمَسَاجِدُ هِيَ الْأُولَى هِيَ الْقَدِيمَةُ وَالْقَبْرِ حَادِثٌ

فإنه يُنَبِّشَ القَبْرُ وَيُخْرِجُ الرُّفَاتُ وَيُوضَعُ فِي المَقْبَرَةِ العَامَّةِ، والحمد لله، أَمَّا إِذَا كَانَ القَبْرُ هُوَ الْأَصْلُ، والمسجد بُنِيَ عليه، فهذا صَرَّحَ العلماءُ بأنه يُهْدَمُ لَأنه أَسَّسَ عَلَى غيرِ التَّقْوَى، فَوَجَبَ أَنْ يُزَالِ وَأَنْ تَكُونَ القُبُورُ خَالِيَةً مِنَ الْمُصَلَّيَاتِ [قَالَ الشَّيْخُ عَلِيُّ بْنُ شَعْبَانَ فِي (حُكْمِ الصَّلَاةِ فِي الْمَسْجِدِ النَّبَوِيِّ): لَا يَجْتَمِعُ فِي دِينِ الْإِسْلَامِ مَسْجِدٌ وَقَبْرٌ، بَلْ أَتَاهُمَا طَرَأً عَلَى الْآخِرِ مُنِعَ مِنْهُ. انتهى]، لَا يُصَلَّى عِنْدَهَا وَلَا فِيهَا، لِأَنَّ الرَّسُولَ نَهَى عَنْ هَذَا عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، وَلِأَنَّ الصَّلَاةَ عِنْدَهَا وَسِيلَةٌ لِلشَّرِكِ، الصَّلَاةُ عِنْدَهَا وَسِيلَةٌ إِلَى أَنْ تُدْعَى مِنْ دُونِ اللَّهِ، وَإِلَى أَنْ يُسَجَّدَ لَهَا، وَإِلَى أَنْ يُسْتَغَاثَ بِهَا، فَلِهَذَا نَهَى النَّبِيُّ عَنْ هَذَا عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، وَسَدَّ الذَّرَائِعَ الَّتِي تُوصِّلُ إِلَى الشَّرِكِ عَلَيْهِ مِنَ رَبِّهِ أَفْضَلَ الصَّلَاةَ وَالتَّسْلِيمَ. انتهى.

وَجَاءَ فِي هَذَا الرَّابِطِ عَلَى مَوْقِعِ الشَّيْخِ إِبْنِ بَارٍ، أَنَّ الشَّيْخَ سُئِلَ: فِي بَعْضِ الْمَقَابِرِ يَتِمُّ وَضْعُ أَرْقَامٍ عَلَى سُورِ الْمَقْبَرَةِ، لِيَتِمَّ التَّعَرُّفُ عَلَى أَصْحَابِ الْقُبُورِ، مَا حُكْمُ ذَلِكَ؟ فَأَجَابَ الشَّيْخُ: الْكِتَابَةُ عَلَى الْقُبُورِ مَنَهِيٌّ عَنْهَا وَلَا تَجُوزُ، لِأَمَّا يُخْشَى فِي ذَلِكَ مِنَ الْفِتْنَةِ لِبَعْضٍ مَنِ يُكْتَبُ عَلَى قَبْرِهِ، أَمَّا الْكِتَابَةُ عَلَى حَائِطِ الْمَقْبَرَةِ، فَلَمْ يَبْلُغْنِي فِيهَا شَيْءٌ، وَالْأَخْوَاطُ عِنْدِي تَرْكُهَا، لِأَنَّ لَهَا شَبَهًا بِالْكِتَابَةِ عَلَى الْقُبُورِ مِنْ بَعْضِ الْوُجُوهِ. انتهى.

وَجَاءَ فِي هَذَا الرَّابِطِ عَلَى مَوْقِعِ الشَّيْخِ إِبْنِ بَارٍ، أَنَّ الشَّيْخَ سُئِلَ: مَا حُكْمُ كِتَابَةِ دُعَاءِ دُخُولِ الْمَقْبَرَةِ عِنْدَ بَوَابِ الْمَقْبَرَةِ؟ فَأَجَابَ الشَّيْخُ: لَا أَعْلَمُ لِهَذَا أَصْلًا، وَقَدْ نَهَى النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنِ الْكِتَابَةِ عَلَى الْقَبْرِ، وَيُخْشَى أَنْ تَكُونَ الْكِتَابَةُ عَلَى جِدَارِ الْمَقْبَرَةِ وَسِيلَةً إِلَى الْكِتَابَةِ عَلَى الْقُبُورِ. انتهى.

وفي هذا الرابط سُئِلَ مَرَكُزُ الْقَتَوَى بِمَوْقِعِ إِسْلَامِ وَيِبِ التَّابِعِ لِإِدَارَةِ الدَّعْوَةِ وَالْإِرْشَادِ الدِّينِيِّ بِوِزَارَةِ الْأَوْقَافِ وَالشُّؤُونِ الْإِسْلَامِيَّةِ بِدَوْلَةِ قَطْرَ: فِي مِضَرٍّ تَوْجِدُ مِشَارِيْعَ لِبْنَاءِ مَقَابِرَ تَطْرَحُهَا الْحُكُومَةُ، حَيْثُ تَكُونُ الْمَقْبِرَةُ بِمَسَاحَةِ تَقْرِيْبًا 20 مِتْرًا مَرْبَعًا، وَتَشْمَلُ سُورًا خَارِجِيًا حَوْلَ هَذِهِ الْمَسَاحَةِ بَارْتِفَاعَ حَوَالِي 2.5 مِتْرًا، وَبَابٍ حَدِيدٍ لِهَذَا السُّورِ، وَعِنْدَ الدَّخُولِ مِنَ الْبَابِ يَوْجِدُ بَلَاطٌ يُعْطِي تَقْرِيْبًا كَامِلَ الْمَسَاحَةِ مَا عَدَا سُلَّمًا يَنْزِلُ لِأَسْفَلٍ تَحْتَ مُسْتَوَى الْأَرْضِ حَيْثُ تَوْجِدُ عُزْفَتَانِ مُنْفَصِلَتَانِ، إِحْدَاهُمَا لِلرِّجَالِ وَالْأُخْرَى لِلْسَيِّدَاتِ، وَالْحُكُومَةُ عِنْدَنَا هِيَ مَنْ يَضَعُ اشْتِرَاطَاتٍ وَمَوَاصِفَاتٍ الْبِنَاءِ لِهَذِهِ الْمَقَابِرِ، وَأَنَا صَاحِبُ شَرِكَةِ مَقَاوِلَاتٍ، فَهَلْ يَجُوزُ لِي الْعَمَلُ فِي بِنَاءِ هَذِهِ الْمَقَابِرِ بِهَذِهِ الْمَوَاصِفَاتِ؟ فَأَجَابَ مَرَكُزُ الْقَتَوَى: أَمَّا بِنَاءُ الْمَقْبِرَةِ عَلَى الْهَيْئَةِ الْمَذْكُورَةِ فِي السُّؤَالِ، فَلَا رَيْبَ فِي مُخَالَفَتِهَا لِلسُّنَّةِ، وَقَدْ نَصَّ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ عَلَى حُرْمَةِ الدَّفْنِ فِي الْفَسَاقِي (وَهِيَ بُيُوتٌ تَحْتَ الْأَرْضِ)، لِأَنَّهَا لَا تَمْنَعُ رَائِحَةَ الْمَيِّتِ، وَلِمَا يَكُونُ فِيهَا مِنْ إِدْخَالِ مَيِّتٍ عَلَى مَيِّتٍ وَهَئِكَ حُرْمَةُ الْأَوَّلِ، مَعَ مَا فِيهَا مِنَ الْبِنَاءِ وَالتَّجْصِيصِ... ثَمَ قَالَ -أَيُّ مَرَكُزِ الْقَتَوَى-: إِذَا كَانَ بِنَاءُ الْمَقَابِرِ بِهَذِهِ الْمَوَاصِفَاتِ لَا يَجُوزُ، فَلَا يَجُوزُ الْعَمَلُ فِي بِنَائِهَا، فَقَدْ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ {إِنْ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ إِذَا حَرَّمَ أَكْلَ شَيْءٍ حَرَّمَ ثَمَنَهُ}، رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ، وَصَحَّحَهُ الْأَلْبَانِيُّ؛ وَقَالَ الشَّيْخُ ابْنُ عَثِيمِينَ {كُلُّ حَرَامٍ، فَأَخْذُ الْعِوَضِ عَنْهُ حَرَامٌ، سِوَاءَ بَيْعٍ أَوْ بِإِجَارَةٍ أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ}، انْتَهَى.

وَقَالَ ابْنُ الْحَاجِّ الْمَالِكِيُّ فِي (الْمَدْخَلِ): مَنْ هُوَ فِي الْفُسْطَقِيَّةِ غَيْرُ مَدْفُونٍ، لِأَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ جَعْلِهِ فِي

الْفَسَقِيَّةُ أَوْ فِي بَيْتٍ وَيُغْلَقُ عَلَيْهِ، فَهَذَا وَالْحَالَةُ هَذِهِ لَا يُطْلَقُ عَلَيْهِ أَنَّهُ مَذْفُونٌ، فَقَدْ تَرَكُوا الدَّفْنَ وَهُوَ شَعِيرَةُ مِنْ شَعَائِرِ الْمُسْلِمِينَ، وَقَدْ إِمْتَنَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ فِي كِتَابِهِ الْعَزِيزِ عَلَيْنَا بِالْأَفْنِ فَقَالَ "أَلَمْ تَجْعَلِ الْأَرْضَ كِفَاتًا أَحْيَاءً وَأَمْوَاتًا" [قَالَ التَّغَوِّيُّ فِي تَفْسِيرِهِ: وَمَعْنَى الْكَفَاتِ الصُّمُّ وَالْجَمْعُ، يُقَالُ "كَفَتَ الشَّيْءُ"، إِذَا صُمَّ وَجَمَّعَهُ، وَقَالَ الْفَرَّاءُ "يُرِيدُ تَكْفِيتُهُمْ أَحْيَاءً عَلَى ظَهْرِهَا فِي دُورِهِمْ وَمَنَازِلِهِمْ، وَتَكْفِيتُهُمْ أَمْوَاتًا فِي بَطْنِهَا، أَيْ تَحُورُهُمْ]... ثم قال -أَيُّ ابْنُ الْحَاجِّ-: وَلَوْلَا نِعْمَةُ الْقُبُورِ لَكَانَ شِبَاعَةً بَيْنَ الْأَشْكَالِ، وَيُقَالُ {مَا [أَيُّ لَيْسَ] فِي جَمِيعِ الْحَيَوَانِ أَشَدُّ كَرَاهَةً مِنْ رَائِحَةِ حَيْفَةِ الْآدَمِيِّ، فَسَتَرَهُ اللَّهُ بِالْأَفْنِ إِكْرَامًا لَهُ وَتَعْظِيمًا}، وَمَنْ وَضَعَ فِي الْفَسَقِيَّةِ فَقَدْ تَرَكَ مَا إِمْتَنَ اللَّهُ تَعَالَى بِهِ عَلَيْهِ مِنْ نِعْمَةِ الدَّفْنِ... ثم قال -أَيُّ ابْنُ الْحَاجِّ-: وَمَنْ جُعِلَ فِي الْفَسَقِيَّةِ، فَأَهْلُهُ يَكْشِفُونَ عَلَيْهِ فِي كُلِّ وَقْتٍ مَاتَ لَهُمْ مَيِّتٌ، فَقَدْ يَعْرِفُونَ مَا تَغَيَّرَ مِنْ خَالٍ مَنْ كَشَفُوا عَلَيْهِ مِنْ مَوْتَاهُمْ وَيَسْمُونَ الرِّوَائِحَ الْكَرِيهَةَ مِنْهُ، وَهُوَ يَكْرِهُ فِي خَالِ حَيَاتِهِ أَنْ يُشَمَّ مِنْهُ بَعْضُ ذَلِكَ... ثم قال -أَيُّ ابْنُ الْحَاجِّ-: أَلَا تَرَى أَنَّ الْمَذْفُونَ إِذَا خَرَجَتْ مِنْهُ الْفَضَلَاتُ شَرِبَتْهَا الْأَرْضُ فَيَبْقَى تَطْيِيقًا فِي قَبْرِهِ، وَمَنْ وَضَعَ فِي الْفَسَقِيَّةِ يَنْمَاجُ [مَاغُ الشَّيْءُ أَيُّ سَالٌ وَدَابٌّ] فِي النَّجَاسَاتِ الَّتِي تَخْرُجُ مِنْهُ وَتَتَخَلَّلُ مِنْ جَسَدِهِ مِمَّا يَتَسَبَّبُ فِي انْبِعَاطِ الْحَشَرَاتِ وَالنَّجَاسَاتِ عَلَيْهِ. انتهى بتصرف.

وفي هذا الرابط سئلَ مَرَكَزُ الْفَتَوَى بِمَوْقِعِ إِسْلَامِ وَيبِ التَّابِعِ لِإِدَارَةِ الدَّعْوَةِ وَالْإِرْشَادِ الدِّينِيِّ بِوِزَارَةِ الْأَوْقَافِ وَالشُّؤُونِ الْإِسْلَامِيَّةِ بِدَوْلَةِ قَطْرَ: نَحْنُ فِي مِصْرَ، الْمَقَابِرُ غَيْرُ شَرْعِيَّةٍ، حَيْثُ يُدْفَنُ الْأَمْوَاتُ فِي عُرْفٍ، وَنَحْنُ الْآنَ فِي مَشْكَلَةٍ، وَهِيَ أَنَّ الْعَيْنَ الْمُخَصَّصَةَ لِذَفْنِ الرِّجَالِ قَدْ

إِمْتَلَأَتْ، فَهَلْ يَجُوزُ لَنَا فِي حَالَةِ دَفْنٍ مَيِّتٍ جَدِيدٍ أَنْ نَنْقُلَ رُفَاتَ أَقْدَمِ مَيِّتٍ إِلَى مَا يُسَمَّى بِـ (العظامَة) وهي عبارة عن فَتْحَةٍ مُرَبَّعَةٍ صَغِيرَةٍ، يَتِمُّ تَجْمِيعُ الرُّفَاتِ دَاخِلَ قِمَاشِ الكَفَنِ فِي شَكْلِ صُرَّةٍ وَوَضْعُهَا دَاخِلَ الْفَتْحَةِ لِإِخْلَاءِ مَكَانٍ لِمَيِّتٍ آخَرَ، فَهَلْ هَذَا يَجُوزُ؟. فَأَجَابَ مَرْكَزُ الْفَتْوَى: وَأَمَّا نَقْلُ عِظَامِ الْمَيِّتِ مِنْ قَبْرِهِ إِلَى مَوْضِعٍ آخَرَ لِحَاجَةِ مَيِّتٍ جَدِيدٍ أَوْ أَحَدِ الْأَحْيَاءِ، فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ، لِأَنَّ الْمَوْضِعَ الَّذِي يُدْفَنُ فِيهِ الْمُسْلِمُ يَصِيرُ وَقْفًا عَلَيْهِ مَا بَقِيَ مِنْهُ شَيْءٌ مِنْ لَحْمٍ أَوْ عَظْمٍ، فَإِنْ بَقِيَ مِنْهُ شَيْءٌ فَالْحُرْمَةُ بَاقِيَةٌ بِجَمِيعِهِ، أَنْتَهَى.

وَقَالَ مَوْقِعُ (الإسلام سؤال وجواب) الَّذِي يُشْرَفُ عَلَيْهِ الشَّيْخُ مُحَمَّدٌ صَالِحُ الْمُنَجِّدِ [فِي هَذَا الرِّابِطِ](#): وَكَذَلِكَ حَرَّمَ الشَّرْعُ فَتْحَ الْقَبْرِ عَلَى الْمَيِّتِ، أَوْ تَبْشُهُ، إِلَّا لِمُضْرُورَةٍ، كَنَقْلِهِ مِنْ مَوْضِعِهِ إِذَا غَمَرَتْهُ الْمَيِّاءُ، أَوْ خِيفَ أَنْ يَتَبَشَّهُ الْأَعْدَاءُ وَيُمْتَلُوا بِجُثَّتِهِ، وَنَحْوَ ذَلِكَ؛ وَإِنَّمَا حَرَّمَ تَبْشَ الْقَبْرِ لِمَا فِيهِ مِنْ أَذِيَّةِ الْمَيِّتِ وَانْتِهَاكِ حُرْمَتِهِ، وَأَذِيَّةِ أَقَارِبِهِ وَأَصْحَابِهِ الْأَحْيَاءِ، فَإِنَّهُمْ يُؤْذِيهِمْ ذَلِكَ... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ مَوْقِعٍ (الإسلام سؤال وجواب)-: جَاءَ الشَّرْعُ بِدَفْنِ كُلِّ مَيِّتٍ فِي قَبْرِ وَاحِدٍ، وَلَا يُدْفَنُ اثْنَانِ مَعًا فِي نَفْسِ الْوَقْتِ، أَوْ يُدْفَنُ أَحَدُهُمَا بَعْدَ الْآخَرِ بِأَيَّامٍ أَوْ شَهُورٍ أَوْ سَنِينَ، إِلَّا إِذَا بَلَى الْأَوَّلُ تَمَامًا وَلَمْ يَبْقَ مِنْهُ شَيْءٌ، وَالْمُدَّةُ الَّتِي يُبْلَى فِيهَا الْمَيِّتُ تَخْتَلِفُ مِنْ أَرْضٍ إِلَى أَرْضٍ، غَيْرَ أَنَّهَا قَدْ تَمَدَّدَتْ إِلَى نَحْوِ أَرْبَعِينَ سَنَةً [جاء في كِتَابِ (فتاوى العلامة محمد ناصر الدين الألباني) أَنَّ الشَّيْخَ سُئِلَ: هَلْ يَجُوزُ تَبْشُ قُبُورِ الْمُسْلِمِينَ وَتَبْشُ قُبُورِ الْكَافِرِينَ؟. فَأَجَابَ الشَّيْخُ: هُنَاكَ فَرْقٌ طَبْعًا بَيْنَ تَبْشِ قُبُورِ الْمُسْلِمِينَ وَتَبْشِ قُبُورِ الْكَافِرِينَ؛ فَتَبْشُ قُبُورِ الْمُسْلِمِينَ لَا يَجُوزُ إِلَّا بَعْدَ أَنْ تَقْنَى وَتُصْبِحَ رَمِيمًا، ذَلِكَ لِأَنَّ تَبْشَ الْقُبُورِ يُعَرِّضُ جُثَّةَ الْمَقْبُورِ وَعِظَامَهَا

للكسر وقد قال عليه الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ {كَسْرُ عَظْمِ
 الْمُؤْمِنِ الْمَيِّتِ كَكُسْرِهِ حَيًّا}، فَاَلْمُؤْمِنُ لَهُ حُرْمَةٌ بَعْدَ
 مَوْتِهِ كَمَا كَانَتْ لَهُ حُرْمَةٌ فِي حَيَاتِهِ، طَبْعًا هَذِهِ الْحُرْمَةُ
 فِي حُدُودِ الشَّرِيعَةِ؛ أَمَّا نَبَشُ قُبُورِ الْكُفَّارِ فَلَيْسَتْ لَهُمْ
 هَذِهِ الْحُرْمَةُ، فَيَجُوزُ نَبَشُهَا [أَيُّ كَشْفِهَا لِخُرُجِ مَا فِيهَا
 مِنْ عِظَامِ الْمُشْرِكِينَ وَصَدِيدٍ، وَيُبْعَدُ عَنْ ذَلِكَ الْمَكَانِ].
 قَالَ السَّنْدِيُّ (ت 1138 هـ) فِي حَاشِيَةِ مُسْنَدِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ
 بَنِ حَنْبَلٍ [بَنَاءٌ عَلَى مَا ثَبَتَ فِي صَحِيحِي الْبُخَارِيِّ
 وَمُسْلِمٍ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمَّا هَاجَرَ مِنْ
 مَكَّةَ إِلَى الْمَدِينَةِ كَانَ أَوَّلُ شَيْءٍ بَاشَرَهُ هُوَ بِنَاءُ الْمَسْجِدِ
 النَّبَوِيِّ الْمَوْجُودِ الْيَوْمَ، فَكَانَ هُنَاكَ بُسْتَانٌ لِأَيْتَامٍ مِنَ
 الْأَنْصَارِ **وفيه قُبُورُ الْمُشْرِكِينَ**، فَقَالَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ
 وَالسَّلَامُ لَهُؤُلَاءِ الْأَيْتَامُ {تَأْمِنُونِي خَائِطُكُمْ} يَعْنِي
 يَعْزِمُونِي خَائِطُكُمْ [قَالَ أَبُو الْعَبَّاسِ الْقُرْطُبِيُّ (ت 656 هـ)
 فِي (الْمُفْهَمِ لِمَا أَشْكَلَ مِنْ تَلْخِيصِ كِتَابِ مُسْلِمٍ):
 وَالْخَائِطُ بُسْتَانُ النَّخْلِ. انْتَهَى] بِثَمَنِهِ، قَالُوا {هُوَ لِلَّهِ
 وَرَسُولِهِ، لَا تُرِيدُ ثَمَنَهُ}، فَكَانَ فِيهِ الْخَرْبُ [وَهُوَ مَا
 تَخَرَّبَ مِنَ الْبِنَاءِ] وَفِيهِ قُبُورُ الْمُشْرِكِينَ، فَأَمَرَ الرَّسُولُ
 صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِقُبُورِ الْمُشْرِكِينَ فَسَوَّيْتُ بِالْأَرْضِ
 [يَعْنِي فَنَبَشْتُ] وَأَمَرَ بِالْخَرْبِ فَمُهَّدْتُ [وَأَمَرَ بِالنَّخْلِ
 فَقُطِعَ]، ثُمَّ أَقَامَ الْمَسْجِدَ النَّبَوِيَّ عَلَى أَرْضِ ذَلِكَ
 الْبُسْتَانِ [قَالَ ابْنُ رَجَبٍ فِي (فَتْحِ الْبَارِيِّ): وَفِي
 الْحَدِيثِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ قُبُورَ الْمُشْرِكِينَ لَا حُرْمَةَ لَهَا، وَأَنَّهُ
 يَجُوزُ نَبَشُ عِظَامِهِمْ وَنَقْلُهُمْ مِنَ الْأَرْضِ لِلْإِنْتِفَاعِ
 بِالْأَرْضِ، إِذَا اخْتِيجَ إِلَى ذَلِكَ. انْتَهَى]؛ فَإِذَا نَبَشُ الْقُبُورِ
 عَلَى وَجْهَيْنِ؛ **قُبُورُ الْمُسْلِمِينَ لَا يَجُوزُ، أَمَّا قُبُورُ الْكُفَّارِ
 فَيَجُوزُ**؛ وَقَدْ أَشْرْتُ فِي الْجَوَابِ إِلَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ نَبَشُ
 قُبُورِ الْمُسْلِمِينَ حَتَّى تُصْبِحَ رَمِيمًا وَتُصْبِحَ ثُرَابًا، وَمَتَى
 هَذَا؟ إِنَّهُ **يَخْتَلِفُ بِاخْتِلَافِ الْأَرَاضِي**، فَهَنَّاكَ أَرَاضِ
 صَخْرَاوِيَّةٌ نَاشِفَةٌ [أَيُّ جَافَةٌ] تَبْقَى فِيهَا الْجُثَثُ مَا شَاءَ

اللَّهُ مِنَ السَّنِينَ، وهناك أراض رَطْبَةٌ يُسْرِعُ الْفَنَاءُ فِيهَا إِلَى الْأَجْسَادِ، فَلَا يُمَكِّنُ وَضْعُ ضَابِطٍ لِتَحْدِيدِ سِنِينَ مُعَيَّنَةٍ لِفَسَادِ الْأَجْسَادِ، كَمَا يُقَالُ {أَهْلُ مَكَّةَ أَذَرَى بِشَعَابِهَا} فَالَّذِينَ يَدْفِنُونَ فِي تِلْكَ الْأَرْضِ يَعْلَمُونَ الْمُدَّةَ الَّتِي تَفْنَى فِيهَا جُثَّتُ الْمَوْتَى بِصُورَةٍ تَقْرِيْبِيَّةٍ. انتهى. وقال مَوْقِعُ (الإسلام سؤال وجواب) **في هذا الرابط:** وقد ثَبَّتَ الْأَحَادِيثُ فِي النَّهْيِ عَنِ بِنَاءِ الْمَسَاجِدِ عَلَى الْقُبُورِ فِي الصَّحِيحَيْنِ وَغَيْرِهِمَا، وَقَدْ بَنَى النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَسْجِدَهُ فِي الْمَدِينَةِ **بَعْدَ أَنْ تَبَشَّرَ قُبُورَ الْكُفَّارِ.** انتهى]... ثم قَالَ -أَيُّ مَوْقِعُ (الإسلام سؤال وجواب)-: قَالَ ابْنُ الْحَاجِّ الْمَالِكِيُّ {اتَّفَقَ الْعُلَمَاءُ عَلَى أَنَّ الْمَوْضِعَ الَّذِي يُدْفَنُ فِيهِ الْمُسْلِمُ وَقَفٌ عَلَيْهِ، مَا دَامَ شَيْءٌ مِنْهُ مَوْجُودًا فِيهِ، حَتَّى يَفْنَى، فَإِنْ قَبِيَ فَيَجُوزُ حِينَئِذٍ دَفْنُ غَيْرِهِ فِيهِ، فَإِنْ بَقِيَ فِيهِ شَيْءٌ مِنْ عِظَامِهِ فَالْحُرْمَةُ بَاقِيَةٌ لِجَمِيعِهِ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُخْفَرَ عَنْهُ، وَلَا يُدْفَنَ مَعَهُ غَيْرُهُ، وَلَا يُكْشَفَ عَنْهُ اتِّفَاقًا}، انتهى من الْمَدْخَلِ، فهذا اتِّفَاقُ الْعُلَمَاءِ عَلَى الْمَنْعِ مِنْ دَفْنِ مَيِّتٍ مَعَ آخَرٍ، وَعَلَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ حَفْرُ الْقَبْرِ وَلَا كَشْفُهُ عَنِ الْمَيِّتِ... ثم قَالَ - أَيْ مَوْقِعُ الْإِسْلَام سؤال وجواب-: إِنْ طَرِيقَةُ دَفْنِ الْمَوْتَى الْمُتَّبَعَةُ فِي كَثِيرٍ مِنْ مُدُنٍ وَقُرَى مِصْرَ هِيَ بِنَاءُ مَا يُشَبَّهُ الْعُرْقَةَ الصَّغِيرَةَ فَوْقَ سَطْحِ الْأَرْضِ، وَيُوضَعُ فِيهَا الْمَيِّتُ وَلَا يُدْفَنُ تَحْتَ الْأَرْضِ، ثُمَّ يُغْلَقُ عَلَيْهِ الْبَابُ، وَهَذَا الْبِنَاءُ يَسَعُ مَا يَقْرُبُ مِنْ خَمْسَةِ أَشْخَاصٍ، وَيَكُونُ هَذَا الْقَبْرِ لِلْعَائِلَةِ كُلِّهَا، فَكُلَّمَا مَاتَ مِنْهُمْ شَخْصٌ فُتِحَ الْقَبْرُ وَوُضِعَ ذَلِكَ الْمَيِّتُ فِيهِ، فَإِذَا امْتَلَأَ الْقَبْرُ أُخْرِجَتْ مِنْهُ الْعِظَامُ، وَجُمِعَتْ فِي مَكَانٍ يُسَمَّى (عِظَامَةٌ)؛ وَهَذِهِ الطَّرِيقَةُ لِلدَّفْنِ طَرِيقَةٌ غَيْرُ شَرْعِيَّةٍ وَغَيْرُ جَائِزَةٍ، وَهِيَ لَيْسَتْ وَلِيدَةً الْيَوْمَ بَلْ جَرَى عَلَيْهَا الْعَمَلُ هُنَاكَ مِنْذُ سِنَوَاتٍ طَوِيلَةٍ، رُبَّمَا تَعُودُ إِلَى مِائَاتِ السِّنِينَ، وَقَدْ كَانَتْ تُسَمَّى [يَعْنِي الْعُرْقَةَ الصَّغِيرَةَ السَّابِقَ ذَكَرَهَا] قَدِيمًا بـ

(الْفَسْقِيَّة) وَجَمْعُهَا (الْفَسَاقِيَّ)، وَمَنْ رَأَاهَا مِنْ عُلَمَاءِ
هَذِهِ الْبِلَادِ فِي وَقْتِهِ أَنْكَرَهَا وَبَيَّنَ مَا فِيهَا مِنْ مُخَالَفَاتٍ
لِلشَّرِيعَةِ، كَمَا سَيَأْتِي النَّفْلُ عَنْ بَعْضِهِمْ، وَقَدْ خَالَفَتْ
هَذِهِ الطَّرِيقَةُ فِي الدَّفْنِ الشَّرِيعَةَ فِي عِدَّةِ أُمُورٍ، (1)
عَدَمُ دَفْنِ الْمَيِّتِ فِي بَاطِنِ الْأَرْضِ، وَإِنَّمَا يُوَضَّعُ عَلَى
ظَهْرِهَا. (2) الْبِنَاءُ عَلَى الْقَبْرِ وَتَجْصِيسُهُ، وَقَدْ نَهَى النَّبِيُّ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ ذَلِكَ. (3) دَفْنُ أَكْثَرِ مَنْ شَخْصٍ
فِي مَكَانٍ وَاحِدٍ، وَكَذَلِكَ جَمْعُ الرِّجَالِ مَعَ النِّسَاءِ فِي قَبْرِ
وَاحِدٍ... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ مَوْقِعِ الْإِسْلَامِ سَوَالُ وَجَوَابٍ-: وَجَاءَ
فِي حَوَاشِي الشُّرَوَانِي عَلَى تَحْفَةِ الْمَحْتِاجِ "لَوْ وُضِعَتْ
الْأَمْوَاتُ بَعْضُهُمْ فَوْقَ بَعْضٍ فِي لَحْدٍ أَوْ فَسْقِيَّةٍ كَمَا
تُوضَعُ الْأَمْتِعَةُ بَعْضُهَا عَلَى بَعْضٍ، فَهَلْ يَسُبُّوعُ النَّبِيُّ
حِينَئِذٍ لِيُوضَعُوا عَلَى وَجْهِ جَائِزٍ إِنْ وَسِعَ الْمَكَانُ وَإِلَّا
نُقِلُوا لِمَحَلٍّ آخَرَ؟ الْوَجْهُ الْخَوَازِ، بَلِ الْوُجُوبُ"، انْتَهَى،
فَصَرَّحَ بِوُجُوبِ نَبْشِ الْقَبْرِ لَمَنْعِ هَذِهِ الْمُخَالَفَةِ، وَذَلِكَ
يَدُلُّ عَلَى أَنَّ دَفْنَ مَيِّتٍ فَوْقَ آخَرٍ حَرَامٌ... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ
مَوْقِعِ الْإِسْلَامِ سَوَالُ وَجَوَابٍ-: وَقَدْ صَرَّحَ بَعْضُ أَهْلِ
الْعِلْمِ بِالْمَنْعِ مِنْ نَقْلِ عِظَامِ الْمَيِّتِ مُطْلَقًا، وَلَوْ كَانَ
تَقْلُهَا إِلَى جَانِبِ الْقَبْرِ، لِمَا فِي ذَلِكَ مِنَ الْإِعْتِدَاءِ عَلَى
الْمَيِّتِ وَأَذِيَّتِهِ، وَقَدْ يَتَسَبَّبُ تَقْلُهَا فِي كَسْرِهَا، فَيَكُونُ
ذَلِكَ أَشَدَّ فِي الْإِعْتِدَاءِ وَالْأَذِيَّةِ لِلْمَيِّتِ. انْتَهَى.

وفي هذا الرابط على موقع الشيخ ابن عثيمين، سُئِلَ
الشيخُ: فضيلة الشيخ في بلدتنا تُبْنَى المقابرُ بالطوب
الأحمر الذي دَخَلَ النَّارَ، أَوْ بالطوبِ الْأَسْمَنِيِّ، وَيَكُونُ
ارتفاعُ القبرِ أَكْثَرَ مِنْ مِثْرٍ، وَتُبْنَى هَذِهِ الْمَقَابِرُ
بِالْأَسْمَنْتِ، وَإِذَا دُفِنَ الْمَيِّتُ فِي هَذِهِ الْمَقَابِرِ لَا يُهَالُ
عَلَيْهِ التُّرَابُ، بَلْ تُغْلَقُ بِالطُّوبِ أَيْضًا، وَإِذَا كَانَ الْإِنْسَانُ
يُنْكَرُ هَذَا الْعَمَلَ وَغَيْرَ رَاضٍ عَنْ هَذَا الْعَمَلِ وَلَا يَسْتَطِيعُ
التَّغْيِيرَ، وَبِالتَّالِي يُدْفَنُ فِي هَذِهِ الْمَقَابِرِ، فَمَا هُوَ رَأْيُكُمْ

حفظكم الله؟ وهل على الإنسان إثمٌ بعد ما ذُكِرَ؟
 فأجاب الشيخ: الواقع -إذا كان الأمرُ كما ذُكِرَ السائلُ أن
 القبورَ تُبنى بالطوب وتُرفَعُ نحو مِثْر- أن هذه ليست
 قبورًا، ولكنها حُجَرٌ مَبْنِيَّةٌ، رُبَّمَا تكونُ على قَدْرِ المِيتِ
 الواحدِ، ورُبَّمَا تكون على قَدْرِ مِيتَيْنِ فأكثر، وليس هذا
 هو المشروع في القبور، المشروع في القبور أن يُحَفَرَ
 حُفْرَةٌ على قَدْرِ المِيتِ، ويُدْفَنَ فيها المِيتُ، هكذا هَدَى
 النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم وأصحابه، ولذلك
 يَحِبُّ على وُلاةِ الأُمُور في هذه البلاد أن يَعُودُوا إلى
 الدَّفْنِ الصحيح الذي جَاءَتْ به السُّنَّةُ عن رسول الله
 صلى الله عليه وعلى آله وسلم، وإذا مات الإنسان ولم
 يَكُنْ له بُدٌّ من هذه المقابر التي هي في الحقيقة حُجَرٌ
 لا قبورٌ، فليس عليه إثمٌ لأن ذلك ليس باختياره، نعم، لو
 كان هناك أَرْضٌ فَلَاةٌ يُمَكِّنُهُ أَنْ يَقُولَ {ادْفِنُونِي فِيهَا}،
 وهي ليست مملوكةً لِأَحَدٍ، فَرُبَّمَا يكون هذا جِدًّا وَأَحْسَنَ
 مِمَّا وَصَفَهُ هذا السائلُ. انتهى. وقال ابنُ الحَاجِّ المَالِكِيُّ
 في (المَدخل): أَلَا تَرَى أَنَّ الشَّارِعَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ
 شَرَعَ دَفْنَ الأَمْوَاتِ فِي الصَّخْرَاءِ، وَمَا ذَاكَ إِلَّا أَنَّ الإِيمَانَ
 بُنِيَ عَلَى النَّظَافَةِ، فَإِذَا دُفِنَ الْمُؤْمِنُ فِي الصَّخْرَاءِ،
 فَالصَّخْرَاءُ عَطِشَانَةٌ فَإَيُّ فَضْلَةٍ خَرَجَتْ مِنَ المِيتِ
 شَرِبَتْهَا الأَرْضُ فَيَبْقَى الْمُؤْمِنُ نَظِيفًا فِي قَبْرِهِ. انتهى.

وفي هذا الرابط على موقع الشيخ ابن عثيمين، سُئِلَ
 الشيخ: في بلدنا نَدْفِنُ موتانا في بناءٍ من الطوب
 الأحمر المَحْرُوقِ أَوَّلًا في النار، وهو عبارة عن مِسَاحَةٍ
 مستطيلة الشكل مَبْنِيَّةٌ بالطوب الأحمر وَمَقْضِيَّةٌ مِنْ
 أَعْلَى، ومنهم من يَرْفَعُ البناءَ على الأرض مُخَالِفًا
 الشريعةَ ومنهم مَنْ لَا يَرْفَعُهُ، وَلِصْنِيقِ الأماكن مِنْ جِهَةِ
 وارتفاع المياه في باطن الأرض لِحَيِّ إلى هذه الطريقة
 السابقة، وكنا مِمَّنْ يَفْعَلُ ذلك، الآن فَهَلْ يَجُوزُ الدَّفْنُ

في هذه التي تُسَمَّى الفَسَاقِيَّ [الفَسَاقِيَّ هِيَ بُيُوتٌ تحت الأرض]، بحيث لا تَرْفَعُهَا عن الأرض إلا شَبْرًا حَسْبَمَا تَأْمُرُ بِهِ الشَّرِيعَةُ الْإِسْلَامِيَّةُ؟ فَأَجَابَ الشَّيْخُ: السُّنَّةُ فِي الْقُبُورِ أَنْ يُحْفَرَ لِلْمَيِّتِ فِي الْأَرْضِ، ثُمَّ يُلَخَّدَ لَهُ بِأَنْ يُحْفَرَ حُفْرَةٌ فِي جَانِبِ الْقَبْرِ مِمَّا يَلِي الْقِبْلَةَ ثُمَّ يُوَضَّعُ فِيهَا الْمَيِّتُ؛ وَالطُّوبُ الَّذِي ذَكَرْتَ يَكُونُ مُحَرَّقًا بِالنَّارِ، وَقَدْ ذَكَرَ بَعْضُ الْفُقَهَاءِ رَحِمَهُمُ اللَّهُ أَنَّهُ يُكْرَهُ أَنْ يُجْعَلَ فِي الْقَبْرِ شَيْءٌ مِمَّا مَسَّنَهُ النَّارُ؛ وَعَلَى هَذَا فَأَنْتُمْ أَخْرَضُوا عَلَى أَنْ تَجِدُوا مَقْبِرَةً لَا يَلْحَقُهَا الْمَاءُ حَتَّى تَقْبِرُوا مَوْتَاكُمْ عَلَى الْوَجْهِ الْمَشْرُوعِ الَّذِي يَنْبَغِي، فَإِنْ لَمْ تَتِمَكَّنُوا إِلَّا مِنْ هَذِهِ الْأَرْضِ فَإِنَّهُ بِإِمْكَانِكُمْ أَنْ تَجْعَلُوا شَيْئًا مِنَ الْأَحْجَارِ يَحُولُ بَيْنَ الْمَيِّتِ وَبَيْنَ الْمَاءِ، ثُمَّ بَعْدَ ذَلِكَ تَضَعُونَ عَلَيْهِ أَيْضًا أَحْجَارًا وَتَدْفِنُونَهُ، وَيَكُونُ هَذَا أَقْرَبَ شَيْءٍ إِلَى الْمَشْرُوعِ. انْتَهَى.

وفي (فَتَاوَى "نُورٌ عَلَى الدَّرَبِ") على هذا الرابط، سُئِلَ الشَّيْخُ ابْنُ بَارٍ: هَلْ يَجُوزُ بِنَاءُ الْمَقَابِرِ فَوْقَ سَطْحِ الْأَرْضِ إِذَا كَانَتِ الْأَرْضُ الَّتِي بِهَا الْمَقَابِرُ طِينِيَّةً أَوْ زِرَاعِيَّةً؟ عَلِمَا أَنَّهُ لَوْ تَمَّ حَفْرُ حَوَالِي نِصْفِ أَوْ رُبْعِ الْمِثْرِ سَوْفَ يَظْهَرُ الْمَاءُ، وَلَيْسَ هُنَاكَ سِوَى هَذَا الْمَكَانِ فِي هَذِهِ الْبَلَدَةِ؟ فَأَجَابَ الشَّيْخُ: إِذَا كَانَ هَكَذَا يُجْعَلُ خَشَبٌ أَوْ أَلَوَاحُ [الْلَوْحُ هُوَ وَجْهُ كُلِّ شَيْءٍ غَرِيضٍ مِنْ خَشَبٍ أَوْ غَيْرِهِ]، لِيَحُولَ بَيْنَ الْمَاءِ وَبَيْنَ الْمَيِّتِ، وَيُدْفَنُ فِي الْأَرْضِ، وَلَا بِنَاءَ عَلَيْهِ، لِأَنَّ الرَّسُولَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَى أَنْ يُبْنَى عَلَى الْقُبُورِ، لَكِنْ يَحْفَرُ بِالْقَدْرِ الَّذِي لَا يُظْهَرُ الْمَاءُ، ثُمَّ يَجْعَلُ لَوْحًا تَحْتَهُ أَوْ أَخْشَابًا أَوْ شَبَّةَ ذَلِكَ تَمْنَعُ الْمَاءَ، ثُمَّ يُدْفَنُ الْمَيِّتُ وَيُوَضَّعُ عَلَيْهِ اللَّبَنُ [وَهُوَ الطُّوبُ الْمَعْمُولُ مِنَ الطِّينِ الَّذِي لَمْ يُحَرَّقْ]، وَيُدْفَنُ بِالتُّرَابِ وَلَا يُبْنَى عَلَيْهِ بِنَايَةً. انْتَهَى.

وفي هذا الرابط من فتاوى الشيخ ابن باز: أو يتَّصلون بالدولة ويُراجعون الدولة إذا كان ذلك متيسِّراً، **حتى تُبَشَّ القبورُ التي في المساجد، وتُنْقَل للمقابر، وتَبْقَى المساجدُ سليمة، وعلى العلماء أن يسْعَوْا لدى الدولة** لعلَّهم يَحْدُون مَنْ هُوَ أَقْرَبُ لِقَهْمٍ مِنْ غَيْرِهِ وَأَلَيْنُ مِنْ غَيْرِهِ فِي هَذَا، رُبَّمَا تَيْسَّرَ عَلَى يَدِهِ مَا يُعِينُ عَلَى إِزَالَةِ هَذَا الْمُنْكَرِ، وَلَا تَيَاسَّوْا حَتَّى تَسْلَمَ بَعْضُ الْمَسَاجِدِ مِنَ الْقُبُورِ، **لكن التساهل في هذا لا يَغْفِي العلماءَ وَطُلَّابَ الْعِلْمِ مِنَ الْمَسْئُولِيَةِ أَمَامَ اللَّهِ،** يقول سبحانه في سورة الزخرف {وَإِنَّهُ لَذِكْرٌ لَكَ وَلِقَوْمِكَ وَسَوْفَ تُسْأَلُونَ}، انتهى.

المسألة الثالثة

زيد: إذا أردتُ أن أزورَ القَبْرَ النَّبَوِيَّ، فَهَلْ يُمَكِّنِي ذَلِكَ بِدُونِ دُخُولِ الْمَسْجِدِ النَّبَوِيِّ؟

عمرو: لا.

زيد: هَلْ مَعْنَى ذَلِكَ أَنَّ الْقَبْرَ مَوْجُودٌ دَاخِلَ الْمَسْجِدِ؟

عمرو: نَعَمْ.

زيد: مَنْ سَبَقَكَ بِالْقَوْلِ بِأَنَّ {الْقَبْرَ مَوْجُودٌ دَاخِلَ الْمَسْجِدِ}؟

عمرو: في فتوى صوتية مفرغة **في هذا الرابط** على موقع الشيخ الألباني، قال الشيخ: فَتَقُولُ، **صَحِيحٌ أَنَّ**

قبر الرسول اليوم في مسجد الرسول... ثم قال -أي الشيخ الألباني-: لكن في زمن بني أمية وجدوا حاجة لتوسعة المسجد فوسعوه من جهة قبر الرسول عليه السلام، رفعوا الجدار الفاصل بين بيت عائشة وبيوت سائر أمهات المؤمنين وبين المسجد، **فصار القبر في المسجد حيث تروته اليوم.** انتهى.

ويذكر الشيخ الألباني أيضًا في كتابه (مناسك الحج والعمرة) أن من يدع الزيارة في المدينة المنورة **إبقاء القبر النبوي في مسجده.**

ويقول الشيخ الألباني في (تحذير الساجد): فما خشي الصحابة رضي الله عنهم قد وقع مع الأسف الشديد **بإدخال القبر في المسجد**، إذ لا فارق بين أن يكونوا دفنوه صلى الله عليه وسلم حين مات في المسجد وحاشاهم عن ذلك، وبين ما فعله الذين بعدهم من **إدخال قبره في المسجد بتوسيعه**، فالمحذور حاصل على كل حال [قال الملاء علي القاري في (جمع الوسائل في شرح الشمايل): يُمكن الجمع بين الاستقبالتين [يعني استقبال القبر والقبلة معًا] في بعض المواضع من المسجد الشريف كما هو ظاهر **مُشاهد.** انتهى] كما تقدم عن الحافظ العراقي وشيخ الإسلام ابن تيمية. انتهى.

ويقول الشيخ الألباني: يتبين لنا مما أوردناه **أن القبر الشريف إنما أدخل إلى المسجد النبوي** حين لم يكن في المدينة أحد من الصحابة [قال ابن تيمية في (مجموع الفتاوى): وكان النبي صلى الله عليه وسلم لما مات دفن في حجرة عائشة رضي الله عنها، وكانت هي [أي حجرة عائشة] وحجر نسائه في شرفي

الْمَسْجِدِ وَقَبْلِيهِ [أَيُّ وَجْهَيْهِ]، لَمْ يَكُنْ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ دَاخِلًا فِي الْمَسْجِدِ، وَاسْتَمَرَ الْأَمْرُ عَلَى ذَلِكَ إِلَى أَنْ انْقَرَضَ عَصْرُ الصَّحَابَةِ [أَيُّ لَمْ يَبْقَ مِنْهُمْ أَحَدٌ] بِالْمَدِينَةِ، ثُمَّ بَعْدَ ذَلِكَ فِي خِلَافَةِ الْوَلِيدِ بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ مَرْوَانَ وَسِعَ الْمَسْجِدُ وَأَدْخِلَتْ فِيهِ الْحُجْرَةُ [أَيُّ حُجْرَةُ عَائِشَةَ]. انتهى باختصار. وقال الشيخُ مُقْبِلُ الْوَادِعِيِّ فِي (رياض الجنة): قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي كِتَابِهِ (الْجَوَابُ الْبَاهِرُ) {حِينَئِذٍ دَخَلَتْ الْحُجْرَةُ فِي الْمَسْجِدِ، وَذَلِكَ بَعْدَ مَوْتِ الصَّحَابَةِ، بَعْدَ مَوْتِ ابْنِ عُمَرَ وَابْنِ عَبَّاسٍ وَأَبِي سَعِيدٍ الْخَدْرِيِّ، وَبَعْدَ مَوْتِ عَائِشَةَ، بَلْ بَعْدَ مَوْتِ عَامَّةِ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، وَلَمْ يَكُنْ بَقِيَ فِي الْمَدِينَةِ مِنْهُمْ أَحَدٌ، وَقَدْ رُوِيَ أَنَّ سَعِيدَ بْنَ الْمُسَيَّبِ كَرِهَ ذَلِكَ}. انتهى باختصار، وَإِنْ ذَلِكَ كَانَ عَلَى خِلَافِ غَرَضِهِمُ الَّذِي رَمَوْا إِلَيْهِ حِينَ دَفَنُوهُ فِي حُجْرَتِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَلَا يَجُوزُ لِمُسْلِمٍ بَعْدَ أَنْ عَرَفَ هَذِهِ الْحَقِيقَةَ أَنْ يَحْتَجَّ بِمَا وَقَعَ بَعْدَ الصَّحَابَةِ، لِأَنَّهُ مُخَالِفٌ لِلْأَحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ وَمَا فَهَمَ الصَّحَابَةُ وَالْأئِمَّةُ مِنْهَا كَمَا سَبَقَ بَيَانُهُ، وَهُوَ مُخَالِفٌ أَيْضًا لَصَنِيعِ عُمرَ وَعُثْمَانَ حِينَ وَسَّعَا الْمَسْجِدَ وَلَمْ يُدْخِلَا الْقَبْرَ فِيهِ، وَلِهَذَا تَقَطَّعُ بِخَطَأٍ مَا فَعَلَهُ الْوَلِيدُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ عَفَا اللَّهُ عَنْهُ، وَلَئِنْ كَانَ مُضْطَرًّا إِلَى تَوْسِيعِ الْمَسْجِدِ فَإِنَّهُ كَانَ بِاسْتِطَاعَتِهِ أَنْ يُوَسِّعَهُ مِنَ الْجِهَاتِ الْأُخْرَى دُونَ أَنْ يَتَعَرَّضَ لِلْحُجْرَةِ الشَّرِيفَةِ، وَقَدْ أَشَارَ عُمرُ بْنُ الْخَطَّابِ إِلَى هَذَا النَّوعِ مِنَ الْخَطَأِ حِينَ قَامَ هُوَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِتَوْسِيعِ الْمَسْجِدِ مِنَ الْجِهَاتِ الْأُخْرَى وَلَمْ يَتَعَرَّضْ لِلْحُجْرَةِ بَلْ قَالَ {إِنَّهُ لَا سَبِيلَ إِلَيْهَا} فَأَشَارَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ إِلَى الْمَحْذُورِ الَّذِي يُتَرَقَّبُ مِنْ جَرَاءِ هَدْمِهَا وَضَمِّهَا إِلَى الْمَسْجِدِ، وَمَعَ هَذِهِ الْمُخَالَفَةِ الصَّارِخَةِ لِلْأَحَادِيثِ الْمُتَقَدِّمَةِ وَسُنَّةِ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ فَإِنَّ الْمُخَالَفِينَ لَمَّا **أَدْخَلُوا الْقَبْرَ النَّبَوِيَّ فِي الْمَسْجِدِ الشَّرِيفِ** احْتَاطُوا لِلْأَمْرِ شَيْئًا مَا، فَحَاوَلُوا تَقْلِيلَ

المُخَالَفَةُ ما أمكنهم، قَالَ النَّوَوِيُّ فِي شَرْحِ مُسْلِمٍ {وَلَمَّا اخْتَاَجَتِ الصَّحَابَةُ [عَلَّقَ الشَّيْخُ الْأَلْبَانِي هُنَا قَائِلًا: عَزُّوْ هَذَا إِلَى الصَّحَابَةِ لَا يَثْبُتُ. اِنْتَهَى] وَالتَّابِعُونَ إِلَى الزِّيَادَةِ فِي مَسْجِدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حِينَ كَثُرَ الْمُسْلِمُونَ، وَامْتَدَّتِ الزِّيَادَةُ إِلَى أَنْ دَخَلَتْ بُيُوتَ أُمَّهَاتِ الْمُؤْمِنِينَ فِيهِ، وَمِنْهَا حُجْرَةُ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا (مَدْفُونُ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَصَاحِبُهُ أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا)، بَنَوْا عَلَى الْقَبْرِ حِيطَانًا **مُرْتَفِعَةً** مُسْتَدِيرَةً [الْمُرَادُ بِالِاسْتِدَارَةِ هُنَا الْإِحَاطَةُ لَا الدَّائِرَةُ] حَوْلَهُ لِئَلَّا يَطْهَرَ فِي الْمَسْجِدِ فَيُصَلِّيَ إِلَيْهِ الْعَوَامُّ وَيُؤَدِّيَ إِلَى الْمَخْذُورِ، ثُمَّ بَنَوْا جِدَارَيْنِ [وَهَذَانِ الْجِدَارَانِ هُمَا جُزْءٌ مِنَ الْحَائِطِ الْمُخَمَّسِ] مِنْ رُكْنَيْ الْقَبْرِ الشَّمَالِيِّينِ [يَعْنِي الشَّمَالِيَّ الشَّرْقِيَّ وَالشَّمَالِيَّ الْغَرْبِيَّ] وَحَرَفُوهُمَا حَتَّى التَّقْيَا حَتَّى لَا يَتِمَّكَنَ أَحَدٌ مِنْ إِسْتِقْبَالِ الْقَبْرِ [قَالَ الشَّيْخُ مُحَمَّدُ الْعِشْرِيُّ فِي مَقَالَةٍ لَهُ عَلَى هَذَا الرِّابِطُ: وَلَعَلَّ مَا فَعَلَهُ الْمُخَالِفُونَ مِنْ هَذَا الْإِحْطِاطِ كَانَ رَدًّا فِعْلٍ طَبِيعِيٍّ لِانْكَارِ عُلَمَاءِ السَّلَفِ عَلَيْهِمْ مُخَالَفَتُهُمْ لِلْأَحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ. اِنْتَهَى]، اِنْتَهَى مِنْ (تَحْذِيرِ السَّاجِدِ). وَيَقُولُ ابْنُ حَجَرٍ فِي (فَتْحِ الْبَارِي): لَمَّا وُسِّعَ الْمَسْجِدُ جُعِلَتْ حُجْرَتُهَا [أَيُّ حُجْرَةِ عَائِشَةَ] مُثَلَّثَةً الشَّكْلِ مُخَدَّدَةً [يُشِيرُ هُنَا إِلَى الْقَضَاءِ الَّذِي شَكَلَهُ مُثَلَّثٌ (وَالَّذِي هُوَ مَوْجُودٌ بَيْنَ جِدَارِ الْحُجْرَةِ النَّبَوِيَّةِ وَالْحَائِطِ الْمُخَمَّسِ)]، حَتَّى لَا يَتَأَتَّى لِأَحَدٍ أَنْ يُصَلِّيَ إِلَى جِهَةِ الْقَبْرِ مَعَ إِسْتِقْبَالِ الْقِبْلَةِ [قَالَ الْمُؤَلِّفُ الْقَارِيُّ فِي (جَمْعِ الْوَسَائِلِ فِي شَرْحِ الشَّمَائِلِ): يُمَكِّنُ الْجَمْعُ بَيْنَ الْإِسْتِقْبَالَيْنِ [يَعْنِي إِسْتِقْبَالَ الْقَبْرِ وَالْقِبْلَةِ مَعًا] فِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ مِنَ الْمَسْجِدِ الشَّرِيفِ كَمَا هُوَ **ظَاهِرٌ مُشَاهَدٌ**. اِنْتَهَى]. اِنْتَهَى.

ويقول الشيخ الألبانيُّ أيضًا في (تحذير الساجد): وأما الشبهةُ الثانيةُ وهي أَنَّ قَبْرَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي مَسْجِدِهِ كَمَا هُوَ مُشَاهِدُ الْيَوْمِ ولو كان ذلك حَرَامًا لم يُدْفَنَ فيه. والجوابُ: أَنَّ هَذَا وَإِنْ كَانَ هُوَ الْمُشَاهِدُ الْيَوْمَ فَإِنَّهُ لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ فِي عَهْدِ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، فَإِنَّهُمْ لَمَّا مَاتَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ دَفَنُوهُ فِي حُجْرَتِهِ الَّتِي كَانَتْ بِجَانِبِ مَسْجِدِهِ، وَكَانَ يَفْصِلُ بَيْنَهُمَا جِدَارٌ فِيهِ بَابٌ كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَخْرُجُ مِنْهُ إِلَى الْمَسْجِدِ، وَهَذَا أَمْرٌ مَعْرُوفٌ مَقْطُوعٌ بِهِ عِنْدَ الْعُلَمَاءِ وَلَا خِلَافَ فِي ذَلِكَ بَيْنَهُمْ، وَالصَّحَابَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ حِينَما دَفَنُوهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الْحُجْرَةِ إِنَّمَا فَعَلُوا ذَلِكَ كَيْ لَا يَتِمَّكَنَ أَحَدٌ بَعْدَهُمْ مِنْ اتِّخَاذِ قَبْرِهِ مَسْجِدًا كَمَا سَبَقَ بَيَانُهُ فِي حَدِيثِ عَائِشَةَ وَغَيْرِهِ، وَلَكِنْ وَقَعَ بَعْدَهُمْ مَا لَمْ يَكُنْ فِي حُسْبَانِهِمْ، ذَلِكَ أَنَّ الْوَلِيدَ بْنَ عَبْدِ الْمَلِكِ أَمَرَ سَنَةَ ثَمَانَ وَثَمَانِينَ بِهَذْمِ الْمَسْجِدِ النَّبَوِيِّ وَإِضَافَةِ حُجْرَةِ أَزْوَاجِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَيْهِ، فَأَدْخَلَ فِيهِ الْحُجْرَةَ النَّبَوِيَّةَ (حُجْرَةَ عَائِشَةَ) فَصَارَ الْقَبْرُ بِذَلِكَ فِي الْمَسْجِدِ، وَلَمْ يَكُنْ فِي الْمَدِينَةِ أَحَدٌ مِنَ الصَّحَابَةِ حِينَئِذٍ خِلَافًا لِمَا تَوَهَّمُ بَعْضُهُمْ. انتهى.

وقال الشيخ أبو إسحاق الحويني (عُضُو مَجْلِسِ سُورِي الْعُلَمَاءِ السَّلَفِيِّ) فِي (الْبِدْعَةُ وَأَثَرُهَا فِي مِحْنَةِ الْمُسْلِمِينَ): وَالْقَبْرُ بِالْمَسْجِدِ... ثم قال -أي الشيخ الحويني-: وَالْقَبْرُ فِي الْمَسْجِدِ... ثم قال -أي الشيخ الحويني-: فَلَوْ الْآنَ أَنْفَصَلَ قَبْرُ النَّبِيِّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَنِ الْمَسْجِدِ لَوَجَدَتْ بَعْضَ النَّاسِ يَزُورُ قَبْرَهُ وَلَا يَدْخُلُ الْمَسْجِدَ، لِأَنَّهُ خَرَجَ [أَي مِنْ مَحَلِّ إِقَامَتِهِ] لَا يَنْوِي الصَّلَاةَ فِي الْمَسْجِدِ إِنَّمَا نَوَى زِيَارَةَ الْقَبْرِ، وَهَذَا غُلُوٌّ نَهَى النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْهُ وَقَالَ {اللَّهُمَّ لَا

تَجْعَلُ قَبْرِي وَثَنًا يُعْبَدُ} وَقَدْ صَارَ وَثَنًا عِنْدَ طَائِفَةٍ مِنَ النَّاسِ. انتهى.

وقال الشيخ علي بن شعبان في (حُكْمُ الصَّلَاةِ فِي الْمَسْجِدِ النَّبَوِيِّ): إن تاريخ دخول القبر على خلاف بين المؤرخين وثقله الأخبار، وليس عندنا أسانيد صحيحة متصلة إلى من رأى ذلك يُحَدِّدُ التاريخ، فالأمر يدخل فيه الظن والاحتمال، وإن كان عام 93 هـ هو الأقرب بشواهد التاريخ والأحداث... ثم قال -أي الشيخ علي-: **صُنِعَ بِالْمَسْجِدِ [أَيَّ مَعَ إِدْخَالِ الْقَبْرِ النَّبَوِيِّ فِي الْمَسْجِدِ] الْكَثِيرُ مِنَ الْمُحَدِّثَاتِ كَالْمَازِنِ، وَالْمِحْرَابِ فِي الْقِبْلَةِ، وَالزَّخْرَفَةِ... إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْبِدْعِ، فَهَلْ أَخَذَ مِنَ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ حَضَرَ هَذِهِ الْجَرِيْمَةَ وَأَقْرَاهَا [قَالَ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ فِي (مَجْمُوعُ الْفَتَاوَى): إِذْخَالَ الْخُجْرَةَ [أَيَّ جُجْرَةَ عَائِشَةَ] فِيهِ [أَيَّ فِي الْمَسْجِدِ النَّبَوِيِّ]، فَإِنَّهَا إِنَّمَا أُدْخِلَتْ بَعْدَ انْقِرَاضِ عَصْرِ الصَّحَابَةِ فِي إِمَارَةِ الْوَلِيدِ بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ، وَهُوَ تَوَلَّى سَنَةَ بَضْعَ وَثَمَانِينَ مِنَ الْهَجْرَةِ النَّبَوِيَّةِ. انتهى]؟!!!... ثم قال -أي الشيخ علي- تحت عنوان (براءة أصحاب النبي من جريمة دخول القبر "قولاً وفِعْلاً وإِقْرَارًا"): لم يُنْقَلْ فِي السَّيْرِ وَالتَّارِيخِ بِالْأَسَانِيدِ الصَّحِيحَةِ أَنَّ أَيَّ أَحَدٍ مِنَ صَحَابَةِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ اشْتَرَكَ فِي هَذِهِ الْجَرِيْمَةِ وَالْمَعْصِيَةِ الْقَبِيْحَةِ، وَلَمْ يُنْقَلْ أَيْضًا أَنَّ أَحَدًا مِنَ الصَّحَابَةِ عَلِمَ بِإِدْخَالِ الْقَبْرِ ثُمَّ لَمْ يُنْكِرْ وَأَقْرَ ذَلِكَ، فَمَنْ ادَّعَى غَيْرَ مَا قُلْتُ فَلْيَأْتِنَا بِالْبُرْهَانِ وَالدَّلِيلِ، وَلَا تَنْسُوا دَائِمًا وَأَبَدًا مَذْهَبَنَا وَهُوَ أَنَّ (الْبَيِّنَةَ عَلَى مَنْ ادَّعَى) وَ(الْعِلْمَ مُقَدَّمٌ عَلَى الظَّنِّ)، فَهَلْ ثَبَتَ عِنْدَكُمْ بِإِسْنَادٍ أَنَّ أَحَدًا مِنَ الصَّحَابَةِ صَلَّى بِالْمَسْجِدِ النَّبَوِيِّ بَعْدَ دُخُولِ الْقَبْرِ فِيهِ؟!!!، هَلْ ثَبَتَ عِنْدَكُمْ أَنَّ أَحَدًا مِنَ الصَّحَابَةِ عَلِمَ بِدُخُولِ الْقَبْرِ إِلَى الْمَسْجِدِ النَّبَوِيِّ وَسَكَتَ؟!!!، هَلْ ثَبَتَ**

عندكم أَنَّ أَحَدًا مِنَ الصَّحَابَةِ سُئِلَ عَنْ دُخُولِ الْقَبْرِ إِلَى الْمَسْجِدِ النَّبَوِيِّ فَأَجَارَ ذَلِكَ؟!!!، {هَلْ عِنْدَكُمْ مَنْ عِلْمٌ فَتُخْرِجُوهُ لَنَا، إِنْ تَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ}، فَبَيَّنَّا وَبَيَّنَّاكُمْ الْأَسَانِيدُ الصَّحِيحَةُ. انتهى باختصار.

وَيَقُولُ الشَّيْخُ الْأَلْبَانِيُّ أَيْضًا فِي (تحذير الساجد): قالوا {لَمْ يُنْكَرْ أَحَدٌ مِنَ السَّلَفِ ذَلِكَ}، وَالْحَقِيقَةُ أَنَّ قَوْلَهُمْ هَذَا يَتَضَمَّنُ طَعْنًا ظَاهِرًا لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ فِي جَمِيعِ السَّلَفِ، لِأَنَّ إِدْخَالَ الْقَبْرِ إِلَى الْمَسْجِدِ مُنْكَرٌ ظَاهِرٌ عِنْدَ كُلِّ مَنْ عِلْمٌ بِتِلْكَ الْأَحَادِيثِ الْمُتَقَدِّمَةِ وَبِمَعَانِيهَا، وَمِنْ الْمُحَالِ أَنْ تُنْسَبَ إِلَى جَمِيعِ السَّلَفِ جَهْلُهُمْ بِذَلِكَ، فَهُمْ أَوْ -عَلَى الْأَقْل- بَعْضُهُمْ يَعْلَمُ ذَلِكَ يَقِينًا، وَإِذَا كَانَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ فَلَا بُدَّ مِنَ الْقَوْلِ بِأَنَّهُمْ أَنْكَرُوا ذَلِكَ وَلَوْ لَمْ نَقِفْ فِيهِ عَلَى نَصٍّ، لِأَنَّ التَّارِيخَ لَمْ يَحْفَظْ لَنَا كُلَّ مَا وَقَعَ، فَكَيْفَ يُقَالُ {إِنَّهُمْ لَمْ يُنْكَرُوا ذَلِكَ}؟ اللَّهُمَّ غَفِرًا. انتهى.

وَيَقُولُ الشَّيْخُ الْأَلْبَانِيُّ أَيْضًا فِي (تحذير الساجد): فَإِنَّ أَحَدًا مِنَ الْعُلَمَاءِ لَمْ يَقُلْ إِنَّ إِدْخَالَ الْقُبُورِ الثَّلَاثَةِ كَانَ فِي عَهْدِ عُثْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، بَلْ اتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ ذَلِكَ كَانَ فِي عَهْدِ الْوَلِيدِ بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ. انتهى.

وَيَقُولُ الشَّيْخُ الْأَلْبَانِيُّ أَيْضًا فِي (تحذير الساجد): فَقَدْ قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ كَثِيرٍ فِي تَارِيخِهِ بَعْدَ أَنْ سَاقَ قِصَّةَ إِدْخَالِ الْقَبْرِ النَّبَوِيِّ فِي الْمَسْجِدِ {وَيُحْكِي أَنَّ سَعِيدَ بْنِ الْمُسَيَّبِ أَنْكَرَ إِدْخَالَ حُجْرَةِ عَائِشَةَ فِي الْمَسْجِدِ، كَأَنَّهُ خَشِيَ أَنْ يُتَّخَذَ الْقَبْرُ مَسْجِدًا}. انتهى.

وَيَقُولُ الشَّيْخُ مُقْبِلُ الْوَادِعِيِّ فِي (إجابة السائل على أهم المسائل): فَإِنْ قَالَ قَائِلُ {ذَاكَ مَسْجِدُ رَسُولِ اللَّهِ

صلى الله عليه وعلى آله وسلم وفيه قَبْرُهُ وعلى القَبْرِ قُبَّةٌ}، فالجوابُ هو ما قاله علامةُ اليمَن محمد بنُ إسماعيل الأمير الصنعاني [ت1182هـ] رحمه الله تعالى، يقول كما في تطهير الاعتقاد {إن هذه القُبَّة لم تَكُنْ على عهدِ صحابةِ رسولِ الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم، **ودُخُولُ القَبْرِ في المسجدِ** إنما فعله أحدُ الأمويين -الظاهرُ أنه الوليدُ بنُ عبدِالمَلِكِ، وكان مُحباً لِمِمارَةِ المَساجِدِ، فوسَّعَ المَسجِدَ- وأخطأ في هذا، خالفَ سُنَّةَ رسولِ الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم}. انتهى.

ويقولُ الشيخُ مُقبِلُ الوادِعِي في (رياض الجنة): ما **أَدْخَلَ القَبْرَ النَّبَوِيَّ** على ساكنيه أَفْضَلُ الصَّلَاةِ والتسليمِ إِلَّا الوليدُ بنُ عَبْدِالمَلِكِ... ثم يقولُ -أي الشيخُ مُقبِلُ-: وَبَعْدَ هَذَا لَا أَخَالِكُ [أَيُّ لَا أَطُنُّكَ] تَتَرَدَّدُ فِي أَنَّهُ يَحِبُّ عَلَى المُسْلِمِينَ إِعَادَةَ المَسْجِدِ النَّبَوِيِّ كَمَا كَانَ فِي عَصْرِ النَّبُوَّةِ مِنَ الجِهَةِ الشَّرْقِيَّةِ حَتَّى لَا يَكُونَ القَبْرُ دَاخِلًا فِي المَسْجِدِ. انتهى.

وقال الشيخُ إبراهيمُ بن سليمان الجبهان (ت1419هـ) في (تبديد الظلام وتنبيه النيام) الذي طبع بإذن رئاسة إدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد: إن الذي قام **بإدخال القَبْرِ في المسجدِ** والبناء عليه هو الوليدُ بنُ عبدالمَلِكِ رَغَمَ اعتراضِ عبدِالله بنِ عمر وسعيد بنِ المسيب وعُزْوَة بنِ الزَّيْثِرِ وَأَبَانَ [بنِ عُثْمَانَ] بنِ عَفَّانَ وغيرهم من أبناءِ المهاجرين والأنصار، ورَغَمَ صَيِّحاتِ الاستنكارِ مِنْ خَلْقٍ لَا يُخْصَى عدُّهُمْ فِي الأقطارِ الإسلامية الأخرى، وفَعَلَ الوليدُ بن عبدالمَلِكِ ليس بِحُجَّةٍ على قولِ النبي صلى الله عليه وسلم، ولو لم يَرِدْ إنكارُ **إدخالِ القَبْرِ في المسجدِ** مِنْ أَحَدٍ مِمَّنْ

عاصروه ما كانَ ذلكَ دَلِيلًا على عدمِ إنكارِهِم، لأنَّ عَدَمَ العِلْمِ بالشَّيْءِ ليسَ عِلْمًا بَعْدَمِهِ، **وإدخالُ القَبْرِ في المَسْجِدِ** حَدَّثَ في عَهْدِ خِلافةِ كانَ الطَّائِعُ العسْكَرِيُّ هو الطَّائِعُ البَارِزُ على كُلِّ تَصَرُّفَاتِهَا. انتهى باختصار.

وفي هذا الرابط على موقع الشيخ ربيع المدخلي، يقول الشيخ: **إدخال قبر النبي عليه الصلاة والسلام في المسجد ليس من عَمَلِ الصحابة، وليس من عَمَلِ رسول الله عليه الصلاة والسلام، إنما هو من عَمَلِ أَحَدِ ملوك بني أمية، رَجُلٍ ما هو عالم، والعلماء تصحُّوه وَبَكُوا، قالوا لا تُدْخِلْ قَبْرَ الرِّسُولِ في المَسْجِدِ، فَأَدْخَلَهُ.** انتهى.

وفي هذا الرابط سُئِلَتِ اللِّجْنَةُ الدَّائِمَةُ لِلْبَحْثِ العِلْمِيَّةِ والإِفْتَاءِ (عبدالعزیز بن عبدالله بن باز وعبدالرزاق عفيفي وعبدالله بن قعود): هُنَاكَ مَنْ يَحْتَجُّونَ بِنِیاءِ القُبَّةِ الخُضراءِ على القَبْرِ الشَّرِیفِ بِالْحَرَمِ النُّبَوِّیِّ على جِوَارِ بِنِیاءِ القِبابِ على باقی القُبُورِ، کالصَّالِحِینَ وَغَیْرِهِم، فَهَلْ یَصِحُّ هَذَا الاِحتِجَاجُ أَمْ ماذَا یَکُونُ الرَّدُّ عَلَیْهِم؟ فَاجابَتِ اللِّجْنَةُ: لا یَصِحُّ الاِحتِجَاجُ بِنِیاءِ النَّاسِ قُبَّةً على قَبْرِ النَّبِیِّ صَلَّی اللہُ عَلَیْهِ وَسَلَّم على جِوَارِ بِنِیاءِ قِبابِ على قُبُورِ الْأَمْواتِ، صَالِحِینَ أَوْ غَیْرِهِم، لأنَّ بِنِیاءِ أَوْلَئِکَ النَّاسِ القُبَّةَ على قَبْرِہِ صَلَّی اللہُ عَلَیْهِ وَسَلَّم حَرَامٌ یَأْتُمُّ فاعِلُہ، لِمُخَالَفَتِہِ ما ثَبَتَ عَنْ أَبِي الْهَیَّاجِ الْأَسَدِیِّ قَالَ { قَالَ لِي عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ (أَلَا أَبْعَثُكَ عَلَيَّ ما بَعَثَنِي عَلَیْہِ رَسُولُ اللہِ صَلَّی اللہُ عَلَیْہِ وَسَلَّم، أَنْ لا تَدْعَ تَمْثالًا إِلَّا طَمَسْتَهُ، وَلا قَبْرًا مُشْرِفاً إِلَّا سَوَّيْتَهُ) }، وعن جابر رضي الله عنه قال { نَهَى النَّبِيُّ صَلَّی اللہُ عَلَیْهِ وَسَلَّم أَنْ يُحْصَصَ القَبْرُ، وَأَنْ يُفْعَدَ عَلَیْہِ، وَأَنْ يُبْنَى عَلَیْہِ }، رواهما مسلم في صحيحه، فلا یَصِحُّ

أَنْ يَحْتَجَّ أَحَدٌ بفعل بعض الناس المحرَّم على جواز مثله من المحرمات، لأنه لا يجوز معارضة قول النبي صلى الله عليه وسلم بقول أَحَدٍ مِنَ النَّاسِ أو فعله، لأنَّه الْمُتَبَلِّغُ عن الله سبحانه، والوَاجِبُ طَاعَتُهُ، والحذر من مُخَالَفَةِ أَمْرِهِ، لقول الله عز وجل { وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُم عَنْهُ فَانْتَهُوا } وغيرها من الآيات الأَمْرِيَّة بِطَاعَةِ الله وطاعة رسوله، ولأن بناء القبور واتخاذ القباب عليها من وسائل الشرك بأهلها، فيجب سدُّ الذرائع المَوْصَلَةِ للشرك. انتهى كلامُ اللجنة. انتهى باختصار. قلتُ: إعلم -يَرْحَمُكَ اللهُ- بَأَنَّ الْجَمِيعَ يُقَرُّونَ بِأَنَّ الْقُبَّةَ الْخَضِرَاءَ مَوْجُودَةٌ فَوْقَ حُجْرَةِ عَائِشَةَ، وَأَنَّ الْجَمِيعَ يُقَرُّونَ أَيْضًا بِأَنَّ حُجْرَةَ عَائِشَةَ أَدْخَلَهَا الْوَلِيدُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ إِلَى الْمَسْجِدِ النَّبَوِيِّ؛ فَعَلَى ذَلِكَ عِنْدَمَا تَقُولُ اللُّجْنَةُ الدَّائِمَةُ { لَا يَصِحُّ الْإِحْتِجَاجُ بِبِنَاءِ النَّاسِ قُبَّةً عَلَى قَبْرِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ } يَكُونُ هَذَا إِقْرَارًا مِنَ اللُّجْنَةِ أَنَّ الْقَبْرَ النَّبَوِيَّ مَوْجُودٌ دَاخِلَ الْمَسْجِدِ النَّبَوِيِّ، لِأَنَّهُ لَوْ لَمْ يَكُنِ الْقَبْرُ دَاخِلَ الْمَسْجِدِ لَكَانَ الصَّحِيحُ أَنْ تَقُولَ اللُّجْنَةُ { لَا يَصِحُّ الْإِحْتِجَاجُ بِبِنَاءِ النَّاسِ قُبَّةً عَلَى حُجْرَةِ عَائِشَةَ }، أَوْ أَنْ تَقُولَ { لَا يَصِحُّ الْإِحْتِجَاجُ بِبِنَاءِ النَّاسِ قُبَّةً عَلَى الْحُجْرَةِ النَّبَوِيَّةِ }.

وفي هذا الرابط يقول مركز الفتوى بموقع إسلام ويب التابع لإدارة الدعوة والإرشاد الديني بوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بدولة قطر: وأما المسجد النبوي الشريف فإنه لم يُبْنِ على قبر النبي صلى الله عليه وسلم وصاحبيه، بل كانت قبورهم في حجرة عائشة رضي الله عنها، ثم دخل القبر في حدود المسجد مع توسعته الثالثة بعد الخلافة الراشدة، وكان ذلك في حدود سنة 94هـ تقريبا. انتهى.

وفي هذا الرابط من فتاوى الشيخ ابن باز، أنه سُئِلَ: مَنْ أَجَزَ الصَّلَاةَ فِي الْمَسَاجِدِ الَّتِي فِيهَا قُبُورٌ يَحْتَجُّ بِأَنَّ الْمَسْجِدَ النَّبَوِيَّ فِيهِ قَبْرُ الْمُصْطَفَى صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَمَا رَأْيُكُمْ فِي ذَلِكَ؟ فَأَجَابَ الشَّيْخُ: يُبَيِّنُ لَهُ أَنَّ قَبْرَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي بَيْتِهِ لَا فِي الْمَسْجِدِ، وَالْمَخْطِئُ هُوَ الَّذِي **أَدْخَلَ الْقَبْرَ فِي الْمَسْجِدِ**. انتهى.

وفي هذا الرابط من فتاوى الشيخ ابن باز، يقول الشيخُ: فَإِذَا وَصَلَ الزَّائِرُ إِلَى الْمَسْجِدِ اسْتُجِبَ لَهُ أَنْ يُقَدِّمَ رِجْلَهُ الْيَمْنَى عِنْدَ دُخُولِهِ، وَيَقُولُ {بِسْمِ اللَّهِ، وَالصَّلَاةَ وَالسَّلَامَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ، أَعُوذُ بِاللَّهِ الْعَظِيمِ وَبِوَجْهِهِ الْكَرِيمِ وَسُلْطَانِهِ الْقَدِيمِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ، اَللّهُمَّ افْتَحْ لِي أَبْوَابَ رَحْمَتِكَ}، كَمَا يَقُولُ ذَلِكَ عِنْدَ دُخُولِ سَائِرِ الْمَسَاجِدِ، وَلَيْسَ لَدُخُولِ مَسْجِدِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ذِكْرٌ مُخْصِصٌ، ثُمَّ يَصْلِي رَكَعَتَيْنِ فَيَدْعُو اللَّهَ فِيهِمَا بِمَا أَحَبَّ مِنْ خَيْرِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ، وَإِنْ صَلَّاهُمَا فِي الرُّوَضَةِ الشَّرِيفَةِ فَهُوَ أَفْضَلُ، لِقَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ {مَا بَيْنَ بَيْتِي وَمَنْبَرِي رَوْضَةٌ مِنْ رِيَاضِ الْجَنَّةِ}، **ثُمَّ بَعْدَ الصَّلَاةِ يَزُورُ قَبْرَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَقَبْرَيِ صَاحِبَيْهِ أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، فَيَقِفُ تَجَاهَ قَبْرِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِأَدَبٍ وَخَفْضِ صَوْتٍ، ثُمَّ يُسَلِّمُ عَلَيْهِ -عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ- قَائِلًا {السَّلَامُ عَلَيْكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ}، لِمَا فِي سَنَنِ أَبِي دَاوُدَ بِإِسْنَادٍ حَسَنٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ {قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ (مَا مِنْ أَحَدٍ يُسَلِّمُ عَلَيَّ إِلَّا رَدَّ اللَّهُ عَلَيَّ رُوحِي حَتَّى أُرَدَّ عَلَيْهِ السَّلَامُ)}، وَإِنْ قَالَ الزَّائِرُ فِي سَلَامِهِ {السَّلَامُ عَلَيْكَ يَا نَبِيَّ اللَّهِ، السَّلَامُ عَلَيْكَ يَا خَيْرَ اللَّهِ مِنْ خَلْقِهِ، السَّلَامُ عَلَيْكَ يَا سَيِّدَ الْمُرْسَلِينَ وَإِمَامَ الْمُتَّقِينَ، أَشْهَدُ**

أَنَّكَ قَدْ بَلَغْتَ الرِّسَالَةَ وَأَدَيْتَ الْأَمَانَةَ وَنَصَحْتَ الْأُمَّةَ وَجَاهَدْتَ فِي اللَّهِ حَقَّ جِهَادِهِ { فَلَا بَأْسَ بِذَلِكَ، لَأَنَّ هَذَا كُلَّهُ مِنْ أَوْصَافِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَيُصَلِّي عَلَيْهِ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - وَيَدْعُو لَهُ، لِمَا قَدْ تَقَرَّرَ فِي الشَّرِيعَةِ مِنْ شَرْعِيَةِ الْجَمْعِ بَيْنَ الصَّلَاةِ وَالسَّلَامِ عَلَيْهِ، عَمَلًا بِقَوْلِهِ تَعَالَى { إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا }، ثُمَّ يُسَلِّمُ عَلَى أَبِي بَكْرٍ وَعَمْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وَيَدْعُو لَهُمَا، وَيَتَرْضَى عَنْهُمَا. انتهى. قلت: لاحظ -يرحمك الله- أن الشيخ ذَكَرَ زِيَارَةَ الْقُبُورِ الثَّلَاثَةِ بِمَجْرَدِ انْتِهَاءِ الزَّائِرِ مِنَ الصَّلَاةِ بِالْمَسْجِدِ، وَلَمْ يَذْكُرْ أَنَّ الزَّائِرَ يَخْرُجُ مِنَ الْمَسْجِدِ لَزِيَارَةِ الْقُبُورِ الثَّلَاثَةِ، وَهُوَ مَا يَعْنِي أَنَّ الْقُبُورَ الثَّلَاثَةَ مَوْجُودَةٌ دَاخِلَ الْمَسْجِدِ.

وفي مجموع فتاوى ورسائل العثيمين، يقول الشيخُ ابن عثيمين: **بعد أن يُصَلِّي في المسجد النبوي أَوَّلَ قُدُومِهِ مَا شَاءَ اللَّهُ أَنْ يُصَلِّي، يذهب للسلام على النبي صلى الله عليه وسلم وصاحبيه أبي بكر وعمر رضي الله عنهما، فيقف أمام قبر النبي صلى الله عليه وسلم مُسْتَقْبِلًا لِلْقَبْرِ مُسْتَدْبِرًا لِلْقِبْلَةِ، فيقول {السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته}، وإن زاد شيئاً مناسباً فلا بأس، مثل أن يقول {السلام عليك يا خليل الله وأمينه على وحيه، وخيرته من خلقه، أشهد أنك قد بلغت الرسالة، وأديت الأمانة، ونصحت الأمة، وجاهدت في الله حق جهاده}، وإن اقتصر على الأولِ فحسنٌ، وكان ابن عمر رضي الله عنهما (إذا سلَّم يقول "السلام عليك يا رسول الله، السلام عليك يا أبا بكر، السلام عليك يا أبت" ثم ينصرف)، ثم يخطو خطوةً عن يمينه ليكون أمام أبي بكر رضي الله عنه فيقول {السلام عليك يا أبا بكر، السلام عليك يا خليفة رسول**

الله صلى الله عليه وسلم في أُمَّتِهِ، رَضِيَ اللهُ عَنْكَ
 وجزاك عن أمة محمد خيرًا}، ثم يَخْطُو خُطْوَةً عن يمينه
 ليكون أمام عمر رضي الله عنه فيقول {السلام عليك
 يا عمر، السلام عليك يا أمير المؤمنين، رضي الله عنكَ
 وجزاك عن أمة محمد خيرًا}، وليكن سَلَامُهُ على النبي -
 صلى الله عليه وسلم- وصاحبيه بأَدَبٍ، وَخَفَضَ صَوْتٍ،
 فَإِنَّ رَفَعَ الصَّوْتِ فِي الْمَسَاجِدِ مَنَهِىٌّ عَنْهُ، لَا سِيَّمًا فِي
مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم وعند قبره.
 انتهى كلام الشيخ ابن عثيمين. قلت: لاحظ -يرحمك
 الله- قول الشيخ {مُسْتَقْبَلًا لِلْقَبْرِ مُسْتَدْبِرًا لِلْقِبْلَةِ}
 وقوله {في مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم
 وعند قبره}، وهو ما يعني أن القبر النبوي موجودٌ
 داخل المسجد.

وجاء [في هذا الرابط](#) على موقع وكالة الرئاسة لشؤون
 المسجد النبوي التابع للرئاسة العامة لشؤون المسجد
 الحرام والمسجد النبوي: **إذا فَرَعَ الزائرُ مِنَ الصَّلَاةِ فِي
 المسجدِ يُسْتَحَبُّ أَنْ يَذْهَبَ إِلَى قَبْرِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ
 عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَقَبْرِي صَاحِبِيهِ أَبِي بَكْرٍ وَعَمْرٍ رَضِيَ اللَّهُ
 عَنْهُمَا وَمِنْ آدَابِ ذَلِكَ:**

-أَنْ يَقِفَ تَجَاهَ قَبْرِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِأَدَبٍ
 وَخَفَضِ صَوْتٍ، ثُمَّ يُسَلِّمُ قَائِلًا {السلام عليك يا نبي الله
 ورحمة الله وبركاته}، وَإِنْ قَالَ الزَّائِرُ فِي سَلَامِهِ
 {السلام عليك يا نبي الله السلام عليك يا خيرة الله مِنْ
 خَلْقِهِ، السلام عليك يا سيد المرسلين وإمام المتقين،
 أشهد أنك قد بلغت الرسالة وأديت الأمانة، ونصحت
 الأمة، وجاهدت في الله حق جهاده، اللهم صل على
 محمد وعلى آل محمد كما صليت على إبراهيم وعلى آل
 إبراهيم إنك حميد مجيد، وبارك على محمد وعلى آل

محمد كما باركت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم إنك حميد مجيد { فلا بأس.

-أَنْ يَتَحَرَّكَ قَلِيلًا عَنْ يَمِينِهِ وَيُسَلِّمَ عَلَى أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَائِلًا {السَّلَامُ عَلَيْكَ يَا أَبَا بَكْرٍ الصِّدِّيقِ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ، السَّلَامُ عَلَيْكَ يَا خَلِيفَةَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَثَانِيهِ فِي الْغَارِ، جَزَاكَ اللَّهُ عَنَّا وَعَنِ الْإِسْلَامِ وَالْمُسْلِمِينَ خَيْرَ الْجَزَاءِ}.

-أَنْ يَتَحَرَّكَ قَلِيلًا عَنْ يَمِينِهِ وَيُسَلِّمَ عَلَى عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَائِلًا {السَّلَامُ عَلَيْكَ يَا عُمَرَ الْفَارُوقَ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ، السَّلَامُ عَلَيْكَ يَا ثَانِي الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ، جَزَاكَ اللَّهُ عَنَّا وَعَنِ الْإِسْلَامِ وَالْمُسْلِمِينَ خَيْرَ الْجَزَاءِ}. انتهى كلام الوكالة. قُلْتُ: لَا حِظَّ -يَرْحَمُكَ اللَّهُ- أَنْ الْوَكَالَهَ ذَكَرْتَ زِيَارَةَ الْقُبُورِ الثَّلَاثَةِ بِمُجَرَّدِ فَرَاغِ الزَّائِرِ مِنَ الصَّلَاةِ بِالْمَسْجِدِ، وَلَمْ تَذْكُرْ أَنَّ الزَّائِرَ يَخْرُجُ مِنَ الْمَسْجِدِ لِزِيَارَةِ الْقُبُورِ الثَّلَاثَةِ، وَهُوَ مَا يَعْنِي أَنَّ الْقُبُورَ الثَّلَاثَةَ مَوْجُودَةٌ دَاخِلَ الْمَسْجِدِ.

المسألة الرابعة

زيد: هَلْ أَنْكَرَ أَحَدٌ مِنَ السَّلَفِ إِدْخَالَ قَبْرِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي مَسْجِدِهِ؟.

عمرو: نَعَمْ... يَقُولُ الشَّيْخُ الْأَلْبَانِيُّ فِي (تَحْذِيرِ السَّاجِدِ): عَنِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ {قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي مَرَضِهِ الَّذِي لَمْ يَقُمْ مِنْهُ، لَعَنَ اللَّهُ الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى، اتَّخَذُوا قُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ

مَسَاجِدَ}، قَالَتْ {فَلَوْلَا ذَاكَ أُبْرِزَ قَبْرُهُ، غَيْرَ أَنَّهُ خُشِيَ
 أَنَّ يُتَّخَذَ مَسْجِدًا}، الْمَعْنَى، فَلَوْلَا ذَاكَ اللَّعْنُ الَّذِي
 اسْتَحَقَّهُ الْيَهُودُ وَالنَّصَارَى بِسَبَبِ اتِّخَاذِهِمُ الْقُبُورَ
 مَسَاجِدَ الْمُسْتَلْزِمِ الْبِنَاءَ عَلَيْهَا، لَجُعِلَ قَبْرُهُ صَلَّى اللَّهُ
 عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي أَرْضٍ بَارِزَةٍ مَكْشُوفَةٍ، وَلَكِنَّ الصَّحَابَةَ
 رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ لَمْ يَفْعَلُوا ذَلِكَ خَشْيَةً أَنْ يُنْتَبَى عَلَيْهِ
 مَسْجِدٌ مِنْ بَعْضِ مَنْ يَأْتِي بَعْدَهُمْ، فَتَشْمَلَهُمُ اللَّعْنَةُ [قَالَ
 الشَّيْخُ مُقْبِلُ الْوَادِعِيِّ فِي (إِجَابَةِ السَّائِلِ عَلَى أَهَمِّ
 الْمَسَائِلِ): النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ قُبِرَ
 فِي حُجْرَةٍ عَائِشَةٍ، وَهَذِهِ خُصُوصِيَّةٌ فَإِنَّ الْأَنْبِيَاءَ كَمَا وَرَدَ
 مِنْ طُرُقٍ بِمَجْمُوعِهَا تَصْلُحُ لِلْحُجَّةِ {الْأَنْبِيَاءُ يُقْبَرُونَ فِي
 الْمَوَاضِعِ الَّتِي يَمُوتُونَ فِيهَا} هَكَذَا قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ
 عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ أَوْ بِهَذَا الْمَعْنَى. أَنْتَهَى. وَقَالَ
 الشَّيْخُ الْأَلْبَانِيُّ فِي (سِلْسِلَةِ الْأَحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ وَشَيْءٌ
 مِنْ فَقْههَا وَفَوَائِدُهَا): قَالَ الذَّهَبِيُّ [فِي (سَيَرِ أَعْلَامِ
 النَّبَلَاءِ)] عَقِبَ الْحَدِيثِ [يَعْنِي قَوْلَهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
 وَسَلَّمَ (اجْعَلُوا مِنْ صَلَاتِكُمْ فِي بُيُوتِكُمْ، وَلَا تَجْعَلُوهَا
 عَلَيْكُمْ قُبُورًا كَمَا اتَّخَذَتِ الْيَهُودُ وَالنَّصَارَى فِي بُيُوتِهِمْ
 قُبُورًا، وَإِنَّ الْبَيْتَ لَيُتْلَى فِيهِ الْقُرْآنُ فَيَتَرَاءَى لِأَهْلِ
 السَّمَاءِ كَمَا تَتَرَاءَى النُّجُومُ لِأَهْلِ الْأَرْضِ)] {هَذَا حَدِيثٌ
 نَظِيفٌ الْإِسْنَادِ حَسَنُ الْمَنْ، فِيهِ النَّهْيُ عَنِ الدَّفْنِ فِي
 الْبُيُوتِ وَلَهُ شَاهِدٌ مِنْ طَرِيقٍ آخَرَ، وَقَدْ نَهَى عَلَيْهِ السَّلَامُ
 أَنْ يُنْتَبَى عَلَى الْقُبُورِ، وَلَوْ أُنْذِفَ النَّاسُ فِي بُيُوتِهِمْ
 لَصَارَتِ الْمَقْبَرَةُ وَالْبُيُوتُ شَيْئًا وَاحِدًا، وَالصَّلَاةُ فِي
 الْمَقْبَرَةِ مِنْهِيَ عَنْهَا، وَقَدْ قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ (أَفْضَلُ
 صَلَاةِ الرَّجُلِ فِي بَيْتِهِ إِلَّا الْمَكْتُوبَةُ) فَتَنَاسَبَ ذَلِكَ أَلَّا تُتَّخَذَ
 الْمَسَاكِينُ قُبُورًا، وَأَمَّا دَفْنُهُ فِي بَيْتٍ عَائِشَةٍ صَلَوَاتُ اللَّهِ
 عَلَيْهِ وَسَلَامُهُ فَمُخْتَصٌّ بِهِ}. أَنْتَهَى بِاخْتِصَارٍ. وَجَاءَ فِي
 الْمَوْسُوعَةِ الْحَدِيثِيَّةِ (إِعْدَادِ مَجْمُوعَةٍ مِنَ الْبَاحَثِينَ،
 بِإِشْرَافِ الشَّيْخِ عَلَوِيِّ بْنِ عَبْدِ الْقَادِرِ السَّقَّافِ): مِنْ

خَصَائِصُ الْأَنْبِيَاءِ أَنَّهُمْ يُدْفَنُونَ حَيْثُ يَمُوتُونَ، وَفِي هَذَا
الْحَدِيثِ [يَعْنِي قَوْلَ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا {لَمَّا قَبِضَ} رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ اخْتَلَفُوا فِي دَفْنِهِ، فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ (سَمِعْتُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ شَيْئًا مَا نَسِيْتُهِ، قَالَ "مَا قَبِضَ اللَّهُ نَبِيًّا إِلَّا فِي الْمَوْضِعِ الَّذِي يُحِبُّ أَنْ يُدْفَنَ فِيهِ"، إِذْفَنُوهُ فِي مَوْضِعِ فِرَاشِهِ)] [تَقُولُ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا {لَمَّا قَبِضَ} رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ {أَيِ [لَمَّا] قَبِضَ اللَّهُ تَعَالَى رُوحَهُ وَلَمْ يُدْفَنْ بَعْدُ} {اخْتَلَفُوا} أَيِ صَحَابَتِهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ؛ {فِي دَفْنِهِ} أَيِ فِي مَكَانِ دَفْنِهِ؛ فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ {سَمِعْتُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ شَيْئًا} أَيِ حَدِيثًا؛ قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ {مَا قَبِضَ اللَّهُ نَبِيًّا إِلَّا فِي الْمَوْضِعِ} أَيِ فِي الْمَكَانِ؛ {الَّذِي يُحِبُّ} أَيِ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ، أَوِ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؛ {إِذْفَنُوهُ فِي مَوْضِعِ فِرَاشِهِ} أَيِ إِنَّهُمْ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ رَفَعُوا فِرَاشَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الَّذِي مَاتَ عَلَيْهِ، فَحَفَرُوا لَهُ، ثُمَّ دُفِنَ. انْتَهَى بَاخْتِصَارًا]... ثُمَّ قَالَ -أَيِ الشَّيْخُ الْأَلْبَانِيُّ-: وَأَمَّا قَوْلُ بَعْضِ مَنْ كَتَبَ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ بِغَيْرِ عِلْمٍ {فَمَسَجِدُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْذُ وَسَّعَهُ عُثْمَانُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَأَدْخَلَ فِي الْمَسْجِدِ مَا لَمْ يَكُنْ مِنْهُ فَصَارَتْ الْقُبُورُ الثَّلَاثَةُ مُحَاطَةً بِالْمَسْجِدِ لَمْ يُتَكَّرْ أَحَدٌ مِنَ السَّلَفِ ذَلِكَ}، فَمِنْ جَهَالَتِهِمُ الَّتِي لَا حُدُودَ لَهَا، وَلَا أَرِيدُ أَنْ أَقُولَ إِنَّهَا مِنْ إِفْتِرَاءَاتِهِمْ، فَإِنَّ أَحَدًا مِنَ الْعُلَمَاءِ لَمْ يَقُلْ {إِنَّ إِدْخَالَ الْقُبُورِ الثَّلَاثَةِ كَانَ فِي عَهْدِ عُثْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ}، بَلِ اتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ ذَلِكَ كَانَ فِي عَهْدِ الْوَلِيدِ بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ كَمَا سَبَقَ، أَيِ بَعْدَ عُثْمَانَ بَنحوِ نِصْفِ قَرْنٍ، وَلَكِنَّهُمْ يَهْرَفُونَ [أَيِ يَهْدُونَ] بِمَا لَا يَعْرِفُونَ، ذَلِكَ لِأَنَّ عُثْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَعَلَ خِلَافَ مَا نَسَبُوا إِلَيْهِ، فَإِنَّهُ لَمَّا وَسَّعَ الْمَسْجِدَ النَّبَوِيَّ الشَّرِيفَ احْتَرَزَ مِنَ الْوُقُوعِ

في مُخَالَفَةِ الْأَحَادِيثِ الْمُشَارِ إِلَيْهَا، فَلَمْ يُوسَّعِ الْمَسْجِدَ مِنْ جِهَةِ الْحُجَرَاتِ وَلَمْ يُدْخِلْهَا فِيهِ، وَهَذَا عَيْنُ مَا صَنَعَهُ سَلَفُهُ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ جَمِيعًا، بَلْ أَشَارَ هَذَا إِلَى أَنَّ التَّوْسِيعَ مِنَ الْجِهَةِ الْمُشَارِ إِلَيْهَا فِيهِ الْمَحْذُورُ الْمَذْكُورُ فِي الْأَحَادِيثِ الْمُتَقَدِّمَةِ كَمَا سَيَأْتِي ذَلِكَ عَنْهُ قَرِيبًا، وَأَمَّا قَوْلُهُمْ {وَلَمْ يُنْكَزْ أَحَدٌ مِنَ السَّلَفِ ذَلِكَ}، فَتَقُولُ وَمَا أَذْرَاكُمْ بِذَلِكَ؟ فَإِنْ مِنْ أَصْعَبِ الْأَشْيَاءِ عَلَى الْعُقَلَاءِ إِثْبَاتُ نَفْيِ شَيْءٍ يُمَكِّنُ أَنْ يَقَعَ وَلَمْ يُعْلَمْ (كَمَا هُوَ مَعْرُوفٌ عِنْدَ الْعُلَمَاءِ)، لِأَنَّ ذَلِكَ يَسْتَلْزِمُ الْإِسْتِقْرَاءَ التَّامَّ وَالْإِحَاطَةَ بِكُلِّ مَا جَرَى وَمَا قِيلَ خَوْلَ الْحَادِثَةِ الَّتِي يَتَعَلَّقُ بِهَا الْأَمْرُ الْمُرَادُ نَفْيُهُ عَنْهَا، وَأَنَّى لِمِثْلِ هَذَا الْبَعْضِ الْمُشَارِ إِلَيْهِ أَنْ يَفْعَلُوا ذَلِكَ لَوْ اسْتَطَاعُوا، وَلَوْ أَنَّهُمْ رَاجَعُوا بَعْضَ الْكُتُبِ لِهَذِهِ الْمَسْأَلَةِ لَمَا وَقَعُوا فِي تِلْكَ الْجَهَالَةِ الْفَاضِحَةِ، وَلَوْ جَدُوا مَا يَحْمِلُهُمْ عَلَى أَنْ لَا يُنْكَرُوا مَا لَمْ يُحِيطُوا بِعِلْمِهِ، فَقَدْ قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ كَثِيرٍ فِي تَارِيخِهِ بَعْدَ أَنْ سَاقَ قِصَّةَ إِدْخَالِ الْقَبْرِ النَّبَوِيِّ فِي الْمَسْجِدِ {وَيُحْكِي أَنَّ سَعِيدَ بْنِ الْمُسَيَّبِ أَنْكَرَ إِدْخَالَ حُجْرَةِ عَائِشَةَ فِي الْمَسْجِدِ، كَأَنَّهُ خَشِيَ أَنْ يُتَّخَذَ الْقَبْرُ مَسْجِدًا}، وَأَنَا لَا يَهْمُنِي كَثِيرًا صِحَّةُ هَذِهِ الرَّوَايَةِ أَوْ عَدَمُ صِحَّتِهَا، لِأَنَّا لَا نَبْنِي عَلَيْهَا حُكْمًا شَرْعِيًّا، لَكِنَّ الظَّنَّ بِسَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ وَغَيْرِهِ مِنَ الْعُلَمَاءِ الَّذِينَ أَدْرَكُوا ذَلِكَ التَّغْيِيرَ أَنَّهُمْ أَنْكَرُوا ذَلِكَ أَشَدَّ الْإِنْكَارِ لِمُنَافَاتِهِ تِلْكَ الْأَحَادِيثِ الْمُتَقَدِّمَةِ مُنَافَاةً بَيِّنَةً، وَخَاصَّةً مِنْهَا رَوَايَةُ عَائِشَةَ الَّتِي تَقُولُ {فَلَوْلَا ذَلِكَ أَبْرَزَ قَبْرُهُ، غَيْرَ أَنَّهُ خَشِيَ أَنْ يُتَّخَذَ مَسْجِدًا}، فَمَا خَشِيَ الصَّحَابَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ قَدْ وَقَعَ **مَعَ الْأَسَفِ الشَّدِيدِ** **بِإِدْخَالِ الْقَبْرِ فِي الْمَسْجِدِ**، إِذْ لَا فَارِقَ بَيْنَ أَنْ يَكُونُوا دَفَنُوهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حِينَ مَاتَ فِي الْمَسْجِدِ وَحَاشَاهُمْ عَنْ ذَلِكَ، وَبَيْنَ مَا فَعَلَهُ الَّذِينَ بَعْدَهُمْ مِنْ إِدْخَالِ قَبْرِهِ فِي الْمَسْجِدِ بِتَوْسِيعِهِ، فَالْمَحْذُورُ حَاصِلٌ

على كُلِّ حال كما تَقَدَّمَ عن الحافظ العراقي وشيخ الإسلام ابن تيمية، وَيُؤَيِّدُ هذا الظنَّ أَنَّ سعيد بن المسيب أَخَذَ رُوَاةَ الحديثِ الثاني كما سَبَقَ، فَهَلِ اللاتِقُ مَن يُعْتَرَفُ بِعِلْمِهِ وَفَضْلِهِ وَجُزْأَتِهِ فِي الْحَقِّ أَنَّ يُظَنَّ بِهِ أَنَّهُ أَنْكَرَ عَلَى مَنْ خَالَفَ الْحَدِيثَ الَّذِي هُوَ أَخَذَ رُوَاةَهُ، أَمْ أَنَّ يُنْسَبَ إِلَيْهِ عَدَمُ إنْكَارِهِ ذَلِكَ كما زَعَمَ هؤلاء المُشَارُّ إِلَيْهِمْ حينَ قالوا {لَمْ يُنْكَرْ أَخَذُ مِنَ السَّلَفِ ذَلِكَ}، وَالْحَقِيقَةُ أَنَّ قَوْلَهُمْ هَذَا يَتَضَمَّنُ طَعْنًا ظَاهِرًا -لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ- فِي جَمِيعِ السَّلَفِ، لِأَنَّ إِدْخَالَ الْقَبْرِ إِلَى الْمَسْجِدِ مُنْكَرٌ ظَاهِرٌ عِنْدَ كُلِّ مَنْ عِلْمٌ بِتِلْكَ الْأَحَادِيثِ الْمُتَقَدِّمَةِ وَبِمَعَانِيهَا، وَمِنَ الْمُحَالِ أَنَّ تُنْسَبَ إِلَى جَمِيعِ السَّلَفِ جَهْلُهُمْ بِذَلِكَ، فَهُمْ أَوْ -عَلَى الْأَقْل- بَعْضُهُمْ يَعْلَمُ ذَلِكَ يَقِينًا، وَإِذَا كَانَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ فَلَا بُدَّ مِنَ الْقَوْلِ بِأَنَّهُمْ أَنْكَرُوا ذَلِكَ، وَلَوْ لَمْ نَقِفْ فِيهِ عَلَى نَصٍّ، لِأَنَّ التَّارِيخَ لَمْ يَحْفَظْ لَنَا كُلَّ مَا وَقَعَ، فَكَيْفَ يُقَالُ {إِنَّهُمْ لَمْ يُنْكَرُوا ذَلِكَ}؟ اللَّهُمَّ غَفِّرَا. انتهى باختصار.

ويقول الشيخ عليُّ بن عبد العزيز الشبل (أستاذ العقيدة والمذاهب المعاصرة في جامعة الإمام محمد بن سعود) في (عمارة مسجد النبي عليه السلام): كما أنكر هذا الصنيع [أَيَّ إِدْخَالَ حُجْرَةٍ عَائِشَةَ فِي الْمَسْجِدِ] جُمْلَةً مِنْ علماء التابعين في المدينة، كما هو المشهور عن سعيد بن المسيب، وعطاء، وأبان بن عثمان بن عفان الذي قَالَ لِلْوَلِيدِ [بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ] لَمَّا فَآخَرَهُ فِي بِنَاءِ الْمَسْجِدِ [أَيَّ فِيمَا قَامَ بِهِ الْوَلِيدُ مِنْ تَجْدِيدَاتٍ وَتَوْسِيعَةٍ] وَبِنَاءِ عُثْمَانَ [أَيَّ وَمَا قَامَ بِهِ عُثْمَانُ بْنُ عَفَانَ مِنْ تَجْدِيدَاتٍ وَتَوْسِيعَةٍ]، قَالَ لَهُ أَبَانُ رَحِمَهُ اللَّهُ {يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، بَنَيْنَاهُ بِنَاءَ الْمَسَاجِدِ وَبَنَيْنَاهُ بِنَاءَ الْكَنَائِسِ}. انتهى باختصار. وَقَالَ الشَّيْخُ مُقْبِلُ الْوَادِعِيِّ فِي (رِيَاضِ الْجَنَّةِ): حَقًّا إِنَّ بِنَاءَ الْمَسَاجِدِ عَلَى الْقُبُورِ مَنْشُؤُهُ

التَّقْلِيدُ الْأَعْمَى، **قَلَدَ الْمُسْلِمُونَ** فِيهِ أَعْدَاءَهُمْ مِنْ **الْيَهُودِ** **وَالنَّصَارَى** كَمَا أَخْبَرَ بِذَلِكَ الصَّادِقُ الْمَصْدُوقُ فِي الْحَدِيثِ الصَّحِيحِ {لَتَتَّبِعَنَّ سَنَنَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ حَذْوِ الْقُدَّةِ بِالْقُدَّةِ حَتَّى لَوْ دَخَلُوا جُحْرَ ضَبٍّ لَدَخَلْتُمُوهُ، قِيلَ (يَا رَسُولَ اللَّهِ، **الْيَهُودُ وَالنَّصَارَى**)؟}، قَالَ (فَمَنْ؟)؟}، ثُمَّ قَلَدَ الْمُسْلِمُونَ الْمُتَأَخَّرُونَ آبَاءَهُمْ وَأَجْدَادَهُمْ فِي ذَلِكَ كَمَا قَالَ تَعَالَى حَاكِيًا عَنِ الْكُفَّارِ {إِنَّا وَجَدْنَا آبَاءَنَا عَلَى أُمَّةٍ وَإِنَّا عَلَى آثَارِهِمْ مُهْتَدُونَ}، وَلَا رَيْبَ أَنَّ التَّقْلِيدَ الْأَعْمَى دَاءٌ عُضَالٌ لَا يَرْجِعُ صَاحِبُهُ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ كَمَا أَخْبَرَ تَعَالَى عَنِ الْكُفَّارِ {وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ اتَّبِعُوا مَا أَنْزَلَ اللَّهُ قَالُوا بَلْ نَتَّبِعُ مَا أَلْفَيْنَا عَلَيْهِ آبَاءَنَا، أَوَلَوْ كَانَ آبَاؤُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ شَيْئًا وَلَا يَهْتَدُونَ}، انتهى. وَقَالَ الشَّيْخُ صَالِحُ آلِ الشَّيْخِ (وزير الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد) فِي (هَذِهِ مِفَاهِيْمِنَا): وَمَا تَتَّبِعُ قَوْمٌ آثَارَ أَنْبِيَائِهِمْ إِلَّا صَلُّوا وَهَلَكُوا؛ قَالَ الْمَعْرُورُ بْنُ سُؤَيْدٍ الْأَسَدِيُّ {خَرَجْتُ مَعَ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ مِنْ مَكَّةَ إِلَى الْمَدِينَةِ، فَلَمَّا أَصْبَحْنَا صَلَّى بِنَا الْعِدَّةَ [أَيَ الْفَجْرِ]، ثُمَّ رَأَى النَّاسَ يَذْهَبُونَ مَذْهَبًا، فَقَالَ (أَيْنَ يَذْهَبُ هَؤُلَاءِ؟)، قِيلَ (يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، مَسْجِدٌ صَلَّى فِيهِ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، هُمْ يَأْتُونَ يُصَلُّونَ فِيهِ)، فَقَالَ (إِنَّمَا هَلَكَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ بِمِثْلِ هَذَا، يَتَّبِعُونَ آثَارَ أَنْبِيَائِهِمْ فَيَتَّخِذُونَهَا **كَنَائِسَ**، مَنِ ادَّرَكَتْهُ الصَّلَاةُ فِي هَذِهِ الْمَسَاجِدِ فَلْيُصَلِّ، وَمَنْ لَا فَلْيَمْضِ وَلَا يَتَّعَمَّذْهَا}، فَهَذَا قَوْلُ الْخَلِيفَةِ الرَّاشِدِ، الَّذِي قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ {إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ جَعَلَ الْحَقَّ عَلَى قَلْبِ عُمَرَ وَلِسَانِهِ}، وَلَا شَكَّ أَنَّ قَوْلَ عُمَرَ السَّالِفِ فِي النَّهْيِ عَنِ تَتَّبِعِ الْآثَارَ مِنَ الْحَقِّ الَّذِي جَعَلَهُ اللَّهُ عَلَى لِسَانِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، انتهى باختصار.

المسألة الخامسة

زيد: هَلْ يَجُوزُ بِنَاءُ مَسْجِدٍ عَلَى غُرْفَةٍ بِدَاخِلِهَا قَبْرُ؟.

عمرو: لَا يَجُوزُ.

زيد: مَن سَبَقَكَ بِهَذَا الْقَوْلِ؟.

عمرو: **في هذا الرابط** يقول الشيخ ابن باز: الصحابة رضي الله عنهم لم يدفنوه في مسجده، وإنما دفنوه في بيت عائشة رضي الله عنها، فلَمَّا وَسَّعَ الْوَلِيدُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ مَسْجِدَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي آخِرِ الْقَرْنِ الْأَوَّلِ أَذْخَلَ الْخُجْرَةَ فِي الْمَسْجِدِ، **وقد أساء في ذلك، وأنكر عليه بعض أهل العلم، ولكنه اعتقد أن ذلك لا بأس به من أجل التوسعة.** انتهى.

وفي هذا الرابط يقول الشيخ ابن باز: الرسول صلى الله عليه وسلم دُفِنَ فِي بَيْتِهِ وَلَيْسَ فِي الْمَسْجِدِ، وَدُفِنَ مَعَهُ صَاحِبَاهُ أَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وَلَكِنْ لَمَّا وَسَّعَ الْوَلِيدُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنُ مَرْوَانَ الْمَسْجِدَ أَذْخَلَ الْبَيْتَ فِي الْمَسْجِدِ، بِسَبَبِ التَّوَسُّعِ، **وغلط في هذا، وكان الواجب أن لا يُدْخِلَهُ فِي الْمَسْجِدِ.** انتهى.

وفي هذا الرابط يقول الشيخ ابن باز: وَأَمَّا مَا يَتَعَلَّقُ بِقَبْرِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَلَمْ يُدْفَنْ فِي الْمَسْجِدِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَالرسول صلى الله عليه وسلم دُفِنَ فِي بَيْتِ عَائِشَةَ، ثُمَّ وَسَّعَ الْمَسْجِدُ فِي عَهْدِ الْوَلِيدِ بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ فِي آخِرِ الْقَرْنِ الْأَوَّلِ فَأَدْخَلَتْ الْخُجْرَةُ فِي الْمَسْجِدِ، **وهذا غلط** مِنْ الْوَلِيدِ لَمَّا أَذْخَلَهَا،

وقد أنكر عليه بعض من حضره من هناك في المدينة،
ولكن لم يُقدَّر أنه يرغوي لَمَّا أنكر عليه، فالحاصل أن
قبر النبي صلى الله عليه وسلم كان في البيت بيت
عائشة رضي الله عنها، ثم أدخلت الخُجرة في المسجد
بسبب التوسعة فلا حُجة في ذلك، ثم إنه من فعل أمير
المؤمنين الوليد بن عبد الملك، **وقد أخطأ في ذلك لَمَّا**
أدخله في المسجد، فلا ينبغي لأحد أن يحتج بهذا العمل،
فالذي فعله الناس اليوم من البناء على القبور واتخاذ
مساجد عليها **كله مُنكر مُخالف** لِهَدْيِ النبي صلى الله
عليه وسلم. انتهى.

المسألة السادسة

زيد: هل يجوز توسعة مسجد إذا اقتضت هذه التوسعة
صَمَّ قَبْرٍ إلى داخل المسجد؟

عمرو: لا... **وفي هذا الرابط** سُئِلَتِ اللّجنة الدائمة
للبحوث العلمية والإفتاء (عبد العزيز بن عبد الله بن باز
وعبدالرزاق عفيفي وعبدالله بن غديان وعبدالله بن
قعود): عندنا مسجد قديم وحوله مقبرة قديمة جدًا قد
ضاعت معالمها بحيث لا نعرف أنها مقبرة إلا قبرًا واحدًا
بجوار المسجد، **وأراد أهل القرية توسيع هذا المسجد**
بحيث يدخل في المسجد القبر الظاهر وغيره، علَمًا أن
المكان المذكور أنسب مكان لبناء المسجد، فهل يجوز
لهم ذلك؟ فأجابت اللجنة: **يحرم إدخال القبر المذكور**
أو شيء من المقبرة في المسجد. انتهى.

المسألة السابعة

زيد: ما الفرق بين الواجب والمندوب والمُحَرَّم والمَكْرُوه من جهة الطَّلَبِ أو التَّزَكُّ "على سبيل الجَزْمِ والْقَطْعِ والْحَتْمِ والإلزام والإجبار"؟.

عمرو: الواجب (أو اللازم أو الفرض أو الحتم أو المكتوب) مطلوب **فِعْلُهُ على سبيل الجَزْمِ والْقَطْعِ والْحَتْمِ والإلزام والإجبار**، ويُثَاب على فِعْلِهِ امْتِثَالًا، وَيَسْتَحَقُّ الْعِقَابَ تَرْكُهُ؛ والمندوب (أو السُّنَّةُ أو المستحب أو التطوع أو النافلة) مطلوب **فِعْلُهُ على سبيل التَّجَرُّعِ والترغيب**، وليس على سبيل الجَزْمِ والْقَطْعِ والْحَتْمِ والإلزام والإجبار، ويُثَاب على فِعْلِهِ امْتِثَالًا وَلَا يُعَاقَبُ على تَرْكِهِ؛ والمَحَرَّم (أو المحظور) مطلوب **تَرْكُهُ على سبيل الجَزْمِ والْقَطْعِ والْحَتْمِ والإلزام والإجبار**، ويُثَاب على تَرْكِهِ امْتِثَالًا، وَيَسْتَحَقُّ الْعِقَابَ فَاعِلُهُ؛ والمَكْرُوه مطلوب **تَرْكُهُ على سبيل التَّجَرُّعِ**، وليس على سبيل الجَزْمِ والْقَطْعِ والْحَتْمِ والإلزام والإجبار، ويُثَاب على تَرْكِهِ امْتِثَالًا، وَلَا يُعَاقَبُ على فِعْلِهِ.

وهنا ملحوظتان:

الملحوظة الأولى: الأحناف يُقَسِّمُونَ المَكْرُوهَ إِلَى قِسْمَيْنِ، الأول هو المَكْرُوه كراهة تحريمية وهو يقابل - في الْحُكْمِ - المَحَرَّم عند الجمهور، والثاني هو المَكْرُوه كراهة تنزيهية وهو يقابل - في الْحُكْمِ - المَكْرُوه عند الجمهور؛ ويقول الشيخ الألباني {والكراهة عند الحنفية إذا أُطْلِقَتْ فهي للتحريم كما هو معروف لديهم، وقد

صرح بالتحريم في هذه المسألة ابن الملك منهم}. انتهى من تحذير الساجد. قلت: ثم هم -أي الأحناف- يُفرّقون بين المحرّم وبين المكروه كراهةً تحريميةً من جهة ثبوت دليل الخطر، فإذا ثبت دليل الخطر بالقرآن أو بالمتواتر من السُّنَّة أو بالإجماع فيكون ما ثبت الدليل بحقه محرّماً، وإذا ثبت دليل الخطر بغير ما ذكر (كخبر الآحاد والقياس) فيكون ما ثبت الدليل بحقه مكروهاً كراهةً تحريميةً.

الملحوظة الثانية: لَفْظُ الكراهة في نصوص الشريعة وعند السلف المتقدمين قد يأتي بمعنى الكراهة التنزيهية، وقد يأتي بمعنى الكراهة التحريمية، فَمِمَّا جاء بمعنى الكراهة التنزيهية:

-قوله صلى الله عليه وسلم لما سأله أبو أيوب الأنصاري عن الطعام الذي فيه الثوم {أَحْرَامٌ هُو؟} قال {لا ولكنني **أكرهه** من أجل ريحه}.

ومِمَّا جاء بمعنى الكراهة التحريمية:

-قوله تعالى {**وَكَرَّهَ** إِلَيْكُمُ الْكُفْرَ وَالْفُسُوقَ وَالْعِصْيَانَ}.

-وقوله صلى الله عليه وسلم {إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ أَنْ تُؤْتَى رُحَصُهُ كَمَا **يَكْرَهُ** أَنْ تُؤْتَى مَعْصِيَتُهُ}.

-يقول ابن قدامة في (روضة الناظر): يقول الإمام الخرقى {**وَيُكْرَهُ** أَنْ يُتَوَصَّأَ فِي آنِيَةِ الذَّهَبِ وَالْفِصَّةِ} أي **يَحْرُمُ**. انتهى.

- قال الترمذي في سُنَنِه {بَابُ مَا جَاءَ فِي **كَرَاهِيَةِ** إِيْيَانِ الْخَائِضِ}، وَذَكَرَ فِيهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ {مَنْ أَتَى خَائِضًا، أَوْ امْرَأَةً فِي دُبُرِهَا، أَوْ كَاهِنًا، فَقَدْ كَفَرَ بِمَا أُنْزِلَ عَلَى مُحَمَّدٍ}؛ فَهَلْ يَسْتَدِلُّ الترمذي بالحديث على الكراهة التنزيهية أم الكراهة التحريمية؟ واضح أنه يعني الكراهة التحريمية.

- قال أبو داود في سننه {بَابُ فِي **كَرَاهِيَةِ** الْخَلْفِ بِالْآبَاءِ}، وَذَكَرَ فِيهِ أَنَّ ابْنَ عُمَرَ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ {مَنْ حَلَفَ بِغَيْرِ اللَّهِ **فَقَدْ أَشْرَكَ**}؛ فَهَلْ يَسْتَدِلُّ أَبُو دَاوُدَ بِالْحَدِيثِ عَلَى الْكَرَاهَةِ التَّنْزِيهِيَّةِ أَمْ الْكَرَاهَةِ التَّحْرِيمِيَّةِ؟ واضح أنه يعني الكراهة التحريمية.

- يقول الشيخ الألباني في (آداب الزفاف): الإمام أحمد والإمام إسحاق بن راهويه **كَرَّهَا** خاتم الذهب للرجال، فهذه الكراهة للتحريم. انتهى.

- يقول ابن تيمية في (بيان الدليل على بطلان التحليل): **والكراهة المطلقة** في لسان المتقدمين لا يكاد يُرادُ بها إلا **التَّحْرِيمُ**. انتهى.

- يقول ابن القيم في (إعلام الموقعين): فَالسَّلَفُ كَانُوا يَسْتَعْمِلُونَ (الْكَرَاهَةَ) فِي مَعْنَاهَا الَّذِي أُسْتُعْمِلَتْ فِيهِ فِي كَلَامِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ، وَلَكِنْ الْمُتَأَخَّرُونَ اصْطَلَحُوا عَلَى تَخْصِيصِ (الْكَرَاهَةِ) بِمَا لَيْسَ بِمُحَرَّمٍ وَتَرْكُهُ أَرْجَحُ مِنْ فِعْلِهِ، ثُمَّ حَمَلَ مَنْ حَمَلَ مِنْهُمْ كَلَامَ الْأَئِمَّةِ عَلَى الاصْطِلَاحِ الْخَادِثِ فَغَلِطَ فِي ذَلِكَ، وَأَفِيحُ غَلْطًا مِنْهُ مَنْ حَمَلَ لَفْظَ (لَا يَنْبَغِي) فِي كَلَامِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ عَلَى الْمَعْنَى الْاصْطِلَاحِيَّةِ الْخَادِثِ [قال ابن تيمية في (جامع

المسائل): لا يجوز حملُ نصوصِ الكتابِ والسُّنةِ وكلامِ السَّلفِ على اصطلاحِ حادٍ مُخالفٍ لِاصطلاحِهِمْ. انتهى. وقال ابنُ تيميةَ أيضًا في (مجموعُ الفتاوى): **وَمِنْ أَكْثَرِ أَسْبَابِ الْغَلَطِ فِي فَهْمِ كَلَامِ اللَّهِ وَرِسُولِهِ أَنْ يَنْشَأَ الرَّجُلُ عَلَى إِصْطِلَاحِ حَدِيثٍ فَيُرِيدُ أَنْ يُفَسِّرَ كَلَامَ اللَّهِ بِذَلِكَ الْإِصْطِلَاحِ وَيَحْمِلَهُ عَلَى تِلْكَ اللَّغَةِ الَّتِي اعْتَادَهَا. انتهى،** وَقَدْ إِطْرَدَ فِي كَلَامِ اللَّهِ وَرِسُولِهِ اسْتِعْمَالُ (لَا يَنْبَغِي) فِي الْمَخْطُورِ شَرْعًا وَقَدَرًا وَفِي الْمُسْتَحِيلِ الْمُمتنعِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى {وَمَا يَنْبَغِي لِلرَّحْمَنِ أَنْ يَتَّخِذَ وَلَدًا} وَقَوْلِهِ {وَمَا عَلَّمْنَاهُ الشَّعْرَ وَمَا يَنْبَغِي لَهُ} وَقَوْلِهِ {وَمَا تَنْزَلَتْ بِهِ الشَّيَاطِينُ وَمَا يَنْبَغِي لَهُمْ} وَقَوْلِهِ عَلَى لِسَانِ نَبِيِّهِ {كَذَّبَنِي ابْنُ آدَمَ وَمَا يَنْبَغِي لَهُ، وَشَتَمَنِي ابْنُ آدَمَ وَمَا يَنْبَغِي لَهُ} وَقَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ {إِنَّ اللَّهَ لَا يَنَامُ وَلَا يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يَنَامَ} وَقَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي لِبَاسِ الْحَرِيرِ {لَا يَنْبَغِي هَذَا لِلْمُتَّقِينَ}. انتهى باختصار.

-يقولُ ابنُ القيمِ في (بدائع الفوائد): **أَمَّا لَفْظَةُ (يَكْرَهُهُ اللَّهُ تَعَالَى وَرِسُولُهُ) أَوْ (مَكْرُوهٌ)، فَأَكْثَرُ مَا تُسْتَعْمَلُ فِي الْمُحَرَّمَ،** وَقَدْ يُسْتَعْمَلُ فِي كِرَاهَةِ التَّنْزِيهِ. انتهى.

-يقولُ الشيخُ وليد السعيدان في (الحصون المنيعية): **والكرَاهَةُ عِنْدَ السَّالِفِ مَحْمُولَةٌ عَلَى التَّحْرِيمِ فِي الْأَعْمِ الْأَغْلَبِ. انتهى.**

المسألة الثامنة

زيد: ما فَضْلُ الصَّلَاةِ فِي الْمَسْجِدِ النَّبَوِيِّ؟.

عمرو: قال صلى الله عليه وسلم في الحديث المتفق عليه {صَلَاةٌ فِي مَسْجِدِي هَذَا أَفْضَلُ مِنْ أَلْفِ صَلَاةٍ فِيمَا سِوَاهُ إِلَّا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ}.

وفي هذا الرابط يقول مركز الفتوى بموقع إسلام ويب التابع لإدارة الدعوة والإرشاد الديني بوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بدولة قطر: فإن الصلاة في مسجد النبي صلى الله عليه وسلم بألف صلاة في غيره من المساجد، كما أن الصلاة في المسجد الحرام بمائة ألف صلاة، وفي المسجد الأقصى بخمسمائة صلاة، وقد وردت بذلك جملة من الأحاديث الصحيحة والحسنة، واسم المسجد عام شامل لِمَا يَشْتَمِلُ عَلَيْهِ الْمَسْجِدُ فِي دَاخِلِهِ، وَأَطْرَافِهِ إِذَا كَانَ مُتَصِلًا بِالْمَسْجِدِ، كَالسَّاحَةِ وَالْفَنَاءِ وَالدَّهْلِيزِ وَالسَّرْدَابِ وَالسَّطْحِ، فَكُلُّهُ تَابِعٌ لِلْمَسْجِدِ وَلَهُ حُكْمُ الْمَسْجِدِ، وَكُلُّ مَا يُزَادُ فِيهِ مِنَ التَّوْسِعةِ كَمَا نَشَاهِدُ الْآنَ فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَمَسْجِدِ الرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَمَا يُضَافُ إِلَيْهِ مِنَ الْأَطْرَافِ حُكْمُهُ حُكْمُ الْمَسْجِدِ، مِنْ حُصُولِ هَذِهِ الْفَضِيلَةِ وَالثَّوَابِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى. انتهى.

وفي (فتاوى "نور على الدرب") **على هذا الرابط**، سُئِلَ الشَّيْخُ إِبْنُ بَارٍ: هَلْ صَلَاةُ النَّافِلَةِ فِي الْمَسْجِدِ النَّبَوِيِّ تُعَدُّ أَلْفَ صَلَاةٍ، أَمْ أَنَّ مُضَاعَفَةَ الصَّلَاةِ مُخْتَصَةٌ بِالْفَرِيضَةِ فَقَطْ؟. فَأَجَابَ الشَّيْخُ: الْمُضَاعَفَةُ عَامَّةٌ لِلْفَرَضِ وَالتَّغْلُّ فِي مَسْجِدِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَفِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ، وَالنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمْ يَخْصُ الْفَرِيضَةُ، بَلْ قَالَ {صَلَاةٌ فِي مَسْجِدِي هَذَا خَيْرٌ مِنْ أَلْفِ صَلَاةٍ فِيمَا سِوَاهُ إِلَّا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ}، وَقَالَ

صلى الله عليه وسلم {وَصَلَاةٌ فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ أَفْضَلُ مِنْ مِائَةِ صَلَاةٍ فِي مَسْجِدِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ} يعني بمائة ألف في المساجد الأخرى، وهذا يعمُّ النَّفْلَ وَالْفَرَضَ، لَكِنَّ النَّفْلَ فِي الْبَيْتِ أَفْضَلُ، وَيَكُونُ الْأَجْرُ أَكْثَرَ، وَالْمَرَأَةُ فِي بَيْتِهَا أَفْضَلُ وَلَهَا أَجْرٌ أَكْثَرَ، وَإِذَا صَلَّى الرَّجُلُ فِي مَسْجِدِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَرَضًا أَوْ نَفْلًا فَلَهُ أَجْرُ الْمُضَاعَفَةِ، لَكِنَّ -وَمَعَ هَذَا- الْمَشْرُوعَ لَهُ أَنْ يُصَلِّيَ النَّافِلَةَ فِي الْبَيْتِ، سُنَّةَ الظُّهْرِ وَسُنَّةَ الْمَغْرَبِ وَسُنَّةَ الْعِشَاءِ وَسُنَّةَ الْفَجْرِ فِي الْبَيْتِ أَفْضَلُ، وَتَكُونُ لَهُ الْمُضَاعَفَةُ أَفْضَلُ، لِأَنَّ الرَّسُولَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ لِلنَّاسِ {أَفْضَلُ صَلَاةِ الْمَرْءِ فِي بَيْتِهِ إِلَّا الْمَكْتُوبَةُ}، يَخَاطِبُهُمْ وَهُوَ فِي الْمَدِينَةِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، فَذَلَّ ذَلِكَ عَلَى أَنَّ صَلَاتَهُمْ فِي بَيْتِهِمْ (صَلَاةَ النَّافِلَةِ) أَفْضَلُ، وَتَكُونُ مُضَاعَفَتُهَا أَكْثَرَ، وَهَكَذَا فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ. انتهى.

المسألة التاسعة

زيد: هَلْ "فَضْلُ الصَّلَاةِ فِي الْمَسْجِدِ النَّبَوِيِّ" يَنْدَرِجُ تَحْتَ الْوَاجِبِ أَمْ تَحْتَ الْمَنْدُوبِ؟

عمرو: تَحْتَ الْمَنْدُوبِ.

وقد جاء [في هذا الرابط](#) من فتاوى الشيخ ابن باز: **وَيُسَنُّ** لِلزَّائِرِ أَنْ يُصَلِّيَ الصَّلَوَاتِ الْخَمْسَ فِي مَسْجِدِ الرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَأَنْ يُكْثِرَ فِيهِ مِنَ الذِّكْرِ والدعاء وصلاة النافلة. انتهى.

وجاء [في هذا الرابط](#) على موقع وكالة الرئاسة لشؤون المسجد النبوي التابع للرئاسة العامة لشؤون المسجد الحرام والمسجد النبوي: **يُسَنُّ** للزائر أن يصلي الصلوات المفروضة في مسجد الرسول صلى الله عليه وسلم وما شاء الله من النوافل. انتهى.

المسألة العاشرة

زيد: هَلْ يَصِحُّ إِطْلَاقُ الْكُلِّ عَلَى الْأَكْثَرِ؟ وَهَلِ الْحُكْمُ لِلْغَالِبِ، وَالنَّادِرُ لَا حُكْمَ لَهُ؟

عمرو: نعم.

وقد قال نجم الدين الطوفي الحنبلي في كتاب (شرح مختصر الروضة، بتحقيق عبد الله بن عبد المحسن التركي): يَصِحُّ إِطْلَاقُ الْكُلِّ عَلَى الْأَكْثَرِ لَعَنَةً، **فَيَصِحُّ إِطْلَاقُ لَفْظِ الْأُمَّةِ عَلَى أَكْثَرِهَا، فَلَا يَضُرُّ شِدْوُ الْأَقْلِ،** كما يُقَالُ {بَنُو تَمِيمٍ يُكْرِمُونَ الضَّيْفَ}، والمراد به الأكثر منهم. انتهى.

وقال ابنُ الْمُتَجَّى الحنبلي في كتاب (الممتع في شرح المقنع، بتحقيق عبد الملك بن دهيش): **الْكُلُّ قَدْ يُطْلَقُ وَيُرَادُّ بِهِ الْأَكْثَرُ،** كما يُقَالُ {جَاءَ الْعَشْكَرُ [أَيِ الْجَيْشِ أَوْ الْجُنُودِ]}، إذا جاء أكثره. انتهى.

وقال الشيخ أحمد بن يحيى النجمي (المُحَاضِرُ بكلية الشريعة وأصول الدين، بفرع جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بأبها) في كتابه (نَسْفُ الدَّعَاوِي): فَإِنْ

قُلْتُ {أَهْلُ هَذَا الْبَلَدِ، **كُلُّهُمْ** مُسْلِمُونَ سُنِّيُونَ} تَقْصِدُ أَنَّهُ لَيْسَ فِيهِمْ شَيْعَةٌ، كَانَ ذَلِكَ جَائِزًا **حَتَّى وَإِنْ وُجِدَ فِيهِمْ شَيْعَةٌ قَلِيلُونَ**، فَإِنَّ ذَلِكَ يَجُوزُ عَلَى **نِيَّةِ التَّغْلِيْبِ**. انتهى.

وَقَالَ الشَّيْخُ عَبْدُ اللَّهِ الْخَلِيفِيُّ فِي (تَقْوِيمِ الْمُعَاصِرِينَ): فَمَعْلُومٌ أَنَّ نُصُوصَ الْمَدْحِ وَالذَّمِّ [الْعَامَّةَ] لَا تُنَزَّلُ عَلَى الْأَعْيَانِ، **بَلْ تُنَزَّلُ عَلَى الْأَغْلَبِ**، فَمِنْ ذَلِكَ فَضَائِلُ الْيَمَنِ وَالشَّامِ، وَمَا قِيلَ فِي ذَمِّ أَهْلِ الْعِرَاقِ. انتهى.

وَقَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي (الاسْتِذْكَارِ) فِي قِصَّةِ الْإِسْرَائِيلِيِّ الَّذِي أَوْصَى بِحَرْقِ جُثْمَانِهِ: وَأَمَّا قَوْلُهُ {لَمْ يَعْمَلْ حَسَنَةً قَطُّ}، وَقَدْ رُوِيَ {لَمْ يَعْمَلْ خَيْرًا قَطُّ}، هَذَا شَائِعٌ فِي لِسَانِ الْعَرَبِ، أَنْ يُؤْتَى بِلَفْظِ **الْكُلِّ** وَالْمُرَادُ **الْبَعْضُ**، وَقَدْ يَقُولُ الْعَرَبُ {لَمْ يَفْعَلْ كَذَا قَطُّ} يُرِيدُ **الْأَكْثَرَ** مِنْ فَعْلِهِ، أَلَا تَرَى إِلَى قَوْلِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ {لَا يَصْنَعُ [أَيُّ أَبُو] **الْجَهْمُ بْنُ حُدَيْفَةَ**] عَصَاهُ عَنْ عَاتِقِهِ} يُرِيدُ أَنْ الضَّرْبَ لِلنِّسَاءِ كَانَ مِنْهُ **كَثِيرًا** لَا أَنْ عَصَاهُ كَانَتْ لَيْلًا وَنَهَارًا عَلَى عَاتِقِهِ. انتهى باختصار.

وَقَالَ الشَّيْخُ أَبُو سَلْمَانَ الصُّومَالِيُّ فِي (التَّنْبِيهَاتِ عَلَى مَا فِي الْإِشَارَاتِ وَالِدَّلَائِلِ مِنَ الْأَغْلُوطَاتِ): هَذَا شَيْخُ الْإِسْلَامِ سَيِّدُ التَّابِعِينَ مُحَمَّدُ بْنُ شِهَابِ الزُّهْرِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ يَقُولُ فِي أَهْلِ مَكَّةَ {مَا رَأَيْتُ **قَوْمًا** أَنْقَضَ لِعَرَى الْإِسْلَامِ مِنْ أَهْلِ مَكَّةَ}، قَالَ الْإِمَامُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ [فِي (جَامِعِ بَيَانِ الْعِلْمِ وَفَضْلِهِ)] تَعْلِيْقًا {وَهَذَا ابْنُ شِهَابٍ قَدْ **أَطْلَقَ** عَلَى أَهْلِ مَكَّةَ فِي زَمَانِهِ أَنَّهُمْ يَنْقُضُونَ عَرَى الْإِسْلَامِ، مَا اسْتَشْنَى مِنْهُمْ أَحَدًا}، وَفِيهِمْ مِنْ جِلَّةِ الْعُلَمَاءِ مَنْ لَا خِفَاءَ بِجَلَالَتِهِ فِي الدِّينِ}. انتهى باختصار.

وقال الشيخ تركي البنعلي في (الكوكب الدرّي المنير،
بتقديم الشيخ أبي محمد المقدسي): قالت العربُ
{النَّاسُ [أَيُّ أَكْثَرِ النَّاسِ]} عَلَى دِينِ مُلُوكِهِمْ}. انتهى.

قُلْتُ: وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى {وَتِلْكَ **عَادٌ**، جَحَدُوا بِآيَاتِ
رَبِّهِمْ وَعَصَوْا رُسُلَهُ وَاتَّبَعُوا أَمْرَ كُلِّ حَبَّارٍ غَنِيْدٍ، وَاتَّبَعُوا
فِي هَذِهِ الدُّنْيَا لَعْنَةً وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ، **أَلَا إِنَّ **عَادًا**** كَفَرُوا
رَبَّهُمْ}، فِي حِينَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ هُوْدًا كَانَ مِنْ قَوْمِ عَادٍ،
وَفِي حِينَ أَنَّ هُنَاكَ أَنَاسًا مِنْ قَوْمِ عَادٍ اسْتَجَابُوا لِدَعْوَةِ
رَسُولِهِمْ، قَالَ تَعَالَى {وَلَمَّا جَاءَ أَمْرُنَا نَجَّيْنَا **هُودًا** وَالَّذِينَ
آمَنُوا مَعَهُ}؛ وَمِنْ ذَلِكَ أَيْضًا قَوْلُهُ تَعَالَى حِكَايَةً عَنْ
فِرْعَوْنَ {فَاسْتَخَفَّ **قَوْمَهُ** فَاطَاعُوهُ، إِنَّهُمْ كَانُوا قَوْمًا
فَاسِقِينَ}، وَقَوْلُهُ {يَقْدُمُ **قَوْمَهُ** يَوْمَ الْقِيَامَةِ **فَأُورِدَهُمُ**
النَّارَ}، فِي حِينَ أَنَّهُ كَانَ مِنْ قَوْمِ فِرْعَوْنَ مَاشِطَةً ابْنَةً
فِرْعَوْنَ وَامْرَأَةً فِرْعَوْنَ وَمَوْمِنٌ آلِ فِرْعَوْنَ [قَالَ
الْقَزْطَبِيُّ فِي (الْجَامِعِ لِأَحْكَامِ الْقُرْآنِ): وَكَانَ هَذَا
الرَّجُلُ لَهُ وَجَاهَةٌ عِنْدَ فِرْعَوْنَ، فَلِهَذَا لَمْ يَتَعَرَّضْ [أَيُّ
فِرْعَوْنَ] لَهُ بِسُوءٍ. انتهى. وَقَالَ الطَّبْرِيُّ فِي (جَامِعِ
الْبَيَانِ): الصَّوَابُ عِنْدِي الْقَوْلُ الَّذِي قَالَهُ السَّيِّدِيُّ مِنْ أَنَّ
الرَّجُلَ الْمُؤْمِنَ كَانَ مِنْ آلِ فِرْعَوْنَ، قَدْ أَضْغَى [أَيُّ
فِرْعَوْنَ] لِكَلَامِهِ، وَاسْتَمَعَ مِنْهُ مَا قَالَهُ، وَتَوَقَّفَ عَنْ قَتْلِ
مُوسَى عِنْدَ نَهْيِهِ عَنْ قَتْلِهِ وَقِيلِهِ مَا قَالَهُ، وَقَالَ [أَيُّ
فِرْعَوْنَ] لَهُ {مَا أَرِيكُمْ إِلَّا مَا أَرَى وَمَا أَهْدِيكُمْ إِلَّا سَبِيلَ
الرَّشَادِ}، وَلَوْ كَانَ [أَيُّ الرَّجُلِ الْمُؤْمِنِ] إِسْرَائِيلِيًّا لَكَانَ
خَرَبًا أَنْ يُعَاجِلَ [أَيُّ فِرْعَوْنَ] هَذَا الْقَائِلَ لَهُ وَلِمَلَّيْهِ [أَيُّ
لِمَلَّا فِرْعَوْنَ]، وَهُمْ الْأَشْرَافُ وَالْوُجُوهُ وَالرُّؤَسَاءُ
وَالْمُقَدَّمُونَ [بِالْعُقُوبَةِ عَلَى قَوْلِهِ، وَلَكِنَّهُ لَمَّا كَانَ مِنْ مَلَأِ
قَوْمِهِ، اسْتَمَعَ قَوْلَهُ وَكَفَّ عَمَّا كَانَ هَمَّ بِهِ فِي مُوسَى.
إِنْتَهَى بِاخْتِصَارٍ. وَقَالَ ابْنُ كَثِيرٍ فِي تَفْسِيرِهِ: الْمَشْهُورُ
أَنَّ هَذَا الرَّجُلَ الْمُؤْمِنَ كَانَ قِبْطِيًّا مِنْ آلِ فِرْعَوْنَ؛ قَالَ

السُّدِّيُّ {كَانَ ابْنُ عَمِّ فِرْعَوْنَ}... ثم قال -أي ابن كثير-: وَقَدْ كَانَ هَذَا الرَّجُلُ يَكْتُمُ إِيْمَانَهُ عَنْ قَوْمِهِ الْقِبْطِ، فَلَمْ يَطْهَرْ [إِيْمَانُهُ] إِلَّا هَذَا الْيَوْمَ حِينَ قَالَ فِرْعَوْنُ {ذَرُونِي أَقْتُلْ مُوسَى}، فَأَخَذَتِ الرَّجُلَ غَضَبُهُ لِيهِ عَزَّ وَجَلَّ؛ وَ{أَفْضَلُ الْجِهَادِ كَلِمَةُ عَدْلٍ عِنْدَ سُلْطَانٍ جَائِرٍ} كَمَا ثَبَتَ بِذَلِكَ الْحَدِيثُ. انتهى؛ وَمِنْ ذَلِكَ أَيْضًا قَوْلُهُ تَعَالَى {كَذَبْتَ **ثَمُودُ** وَعَادٌ بِالْقَارِعَةِ، فَأَمَّا **ثَمُودُ** فَأَهْلِكُوا بِالطَّاغِيَةِ، وَأَمَّا **عَادٌ** فَأَهْلِكُوا بِرِيحِ صَرْصَرٍ عَاتِيَةٍ}، وَقَوْلُهُ تَعَالَى {أَلَا بُعْدًا لِمَدْيَنَ} كَمَا بَعَدَتْ **ثَمُودُ**، وَقَوْلُهُ تَعَالَى حِكَايَةً عَنْ نُوحٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ {قَالَ رَبِّ إِنِّي **قَوْمِي** كَذَّبُونُ}؛ وَمِنْ ذَلِكَ أَيْضًا قَوْلُ الشَّيْخَيْنِ حَسَنِ وَعَبْدِ اللَّهِ ابْنَيْ الشَّيْخِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْوَهَّابِ فِي (مَجْمُوعَةِ الرِّسَالِ وَالْمَسَائِلِ النَّجْدِيَّةِ) {وَقَدْ يُحْكَمُ **بِأَنَّ** أَهْلَ هَذِهِ الْقَرْيَةِ **كُفَّارٌ**، حُكْمُهُمْ حُكْمُ الْكُفَّارِ، وَلَا يُحْكَمُ **بِأَنَّ كُلَّ فَرْدٍ** مِنْهُمْ كَافِرٌ بِعَيْنِهِ}.

وَقَالَ الْقُرْطُبِيُّ فِي (الْجَامِعِ لِأَحْكَامِ الْقُرْآنِ): إِنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمَّا مَاتَ ارْتَدَّتِ الْعَرَبُ كُلُّهَا، وَلَمْ يَبْقَ إِلَّا بِالسَّلَامِ بِالْمَدِينَةِ وَمَكَّةَ وَجُوثًا [قَالَ ابْنُ عَاشُور فِي (التَّحْرِيرِ وَالتَّنْوِيرِ): قِيلَ {لَمْ يَبْقَ} أَيَّ عَلَى الْإِسْلَامِ مِنْ أَهْلِ الْمُدُنِ الْإِسْلَامِيَّةِ يَوْمَئِذٍ إِلَّا أَهْلُ ثَلَاثَةِ مَسَاجِدَ (مَسْجِدِ الْمَدِينَةِ، وَمَسْجِدِ مَكَّةَ، وَمَسْجِدِ جُوثًا فِي الْبَحْرَيْنِ)}. انتهى. وقال الشيخ محمد الأمين الهرري (المدرس بالمسجد الحرام) في (الكوكب الوهاج): يُؤْفَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَاسْتُخْلِفَ أَبُو بَكْرٍ بَعْدَهُ، وَارْتَدَّ مَنْ ارْتَدَّ مِنَ الْعَرَبِ إِلَّا أَهْلَ ثَلَاثَةِ مَسَاجِدَ (مَسْجِدِ الْمَدِينَةِ، وَمَسْجِدِ مَكَّةَ، وَمَسْجِدِ جُوثًا). انتهى باختصار. وقال الشيخ حمود التويجري (الذي تولى القضاء في بلدة رحيمة بالمنطقة الشرقية، ثم في بلدة الزلفي، وكان الشيخ ابن باز مُجِيبًا لَهُ، قَارِئًا

لَكُتْبِهِ، وَقَدِّمَ لِبَعْضِهَا، وَبَكَى عَلَيْهِ عِنْدَمَا تُؤْفَى -عَامَ 1413هـ- وَأَمَّ الْمُصَلِّينَ لِلصَّلَاةِ عَلَيْهِ) فِي كِتَابِهِ (غُرْبَةُ الْإِسْلَامِ، بِتَقْدِيمِ الشَّيْخِ عَبْدِ الْكَرِيمِ بْنِ حَمُودِ التَّوَيْجَرِيِّ):
أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَمَنْ مَعَهُمْ
مِنَ الْمُسْلِمِينَ قَهَرُوا **الْمُرْتَدِّينَ** مِنْ أَحْيَاءِ الْعَرَبِ وَهُمْ
أَضْعَافُ أَضْعَافِهِمْ... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ التَّوَيْجَرِيِّ-:
وَفِي سُنَنِ النَّسَائِيِّ، وَمُسْتَدْرَكِ الْحَاكِمِ، عَنْ أَنَسِ بْنِ
مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ {لَمَّا تُؤْفَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى
اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ **ارْتَدَّتِ الْعَرَبُ**، فَقَالَ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ
عَنْهُ (يَا أَبَا بَكْرٍ، كَيْفَ تُقَاتِلُ الْعَرَبَ)، فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ رَضِيَ
اللَّهُ عَنْهُ (إِنَّمَا قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
"أَمَرْتُ أَنْ أَقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَشْهَدُوا أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ
وَأَنِّي رَسُولُ اللَّهِ وَيُقِيمُوا الصَّلَاةَ وَيُؤْتُوا الزَّكَاةَ") { قَالَ
الْحَاكِمُ {صَحِيحُ الْإِسْنَادِ}، وَوَافَقَهُ الْحَافِظُ الذَّهَبِيُّ فِي
تَلْخِيصِهِ. انْتَهَى.

وَقَالَ الشَّيْخُ أَحْمَدُ الرَّيْسُونِيُّ (رئيس الاتحاد العالمي
لِعُلَمَاءِ الْمُسْلِمِينَ) فِي كِتَابِهِ (نَظَرِيَّةُ التَّقَرُّبِ
وَالْتَّغْلِبِ): وَالتَّغْلِبُ وَسِيْلَةٌ فَعَالَةٌ لَصَبْطِ الْأَحْكَامِ،
وَصَبْطُ شُؤْنِ الْخَلْقِ بِهَذِهِ الْأَحْكَامِ؛ فَحَيْثُمَا اخْتَلَطَتِ
الْأُمُورُ، وَحَيْثُمَا تَبَسَّطَ الْأَحْوَالُ، وَحَيْثُمَا تَمَازَجَتِ
الْأَشْكَالُ وَتَدَاخَلَتِ الْأَنْوَاعُ، وَحَيْثُمَا تَضَارَبَتِ النَّسَبُ
وَالْمَقَادِيرُ، حَيْثُمَا خَصَلَ هَذَا وَتَعَدَّرَ مَعَهُ الْفَرْزُ وَالتَّمْيِيزُ،
وَإِعْطَاءُ كُلِّ ذِي حُكْمٍ حُكْمَهُ، كَانَ الْحُكْمُ لِلْغَالِبِ؛ وَهَكَذَا
أَصْبَحَ مِنْ قَوَاعِدِ الْفِقْهِ {الْعِبْرَةُ لِلْغَالِبِ الشَّائِعِ لَا
لِلنَّادِرِ}، وَ{النَّادِرُ لَا حُكْمَ لَهُ} وَ{الْأَقْلُ يَتَّبِعُ الْأَكْثَرَ}؛
يَقُولُ الشَّيْخُ أَحْمَدُ الزَّرْقَا **[فِي (شرح القواعد
الفقهية)]** {الْعِبْرَةُ لِلْغَالِبِ الشَّائِعِ لَا لِلنَّادِرِ، فَلَوْ بُنِيَ
حُكْمٌ عَلَى أَهْرِ غَالِبٍ، **فَإِنَّهُ يُنْتَى عَامًّا**، وَلَا يُؤَثِّرُ عَلَى
عُمُومِهِ وَاطِّرَادِهِ تَخَلَّفُ ذَلِكَ الْأَمْرِ فِي بَعْضِ الْأَفْرَادِ أَوْ

في بعض الأوقات}... ثم قال -أي الشيخ الريبوني:-
وتندرج في هذه الدائرة قاعدة أخرى كثيرة التداول،
ويُعتبر عنها بصيغ كثيرة ومضمونها واحد، كقولهم
{قيام الأكثر مقام الكل}، و{مُعظم الشيء يقوم مقام
كله}، وعبر عنها [أبو عبدالله] المقرئ [في (القواعد)]
بقوله {الأقل يتبع الأكثر}، وبمثل عبارته عبر تلميذه
الشاطبي، حيث قال [في (الموافقات)] {فإن للقليل
مع الكثير حكم التبعية}، وله قاعدة أخرى [ذكرها أيضًا
في (الموافقات)] لا تخرج أيضًا عن هذه الدائرة، وهي
{إن الغالب الأكثرى معتبر في الشريعة اعتبار العام
القطعي}، انتهى باختصار.

وقال الشيخ محمد بن الأمين الدمشقي في مقالة له
ب عنوان (الحوار الهادي مع الشيخ القرضاوي) على
موقعه [في هذا الرابط](#): ولو استدركنا على الشريعة
بأفراد التوادر لما سلم لنا حكم. انتهى.

وقال الشيخ محمد بن محمد المختار الشنقيطي (عضو
هيئة كبار العلماء بالديار السعودية) في (شرح زاد
المستفنع): مراتب العلم تنقسم إلى أربع مراتب؛
الوهم، والشك، والظن (أو ما يُعتبر عنه العلماء بـ "غالب
الظن")، واليقين؛ فالمرتبة الأولى [هي] الوهم، وهو
أقل العلم وأضعفه، وتقديره من (1%) إلى (49%)،
فما كان على هذه الأعداد يُعتبر وهمًا، فلو أن إنسانًا
يَعْلَمُ أن أخاه يَخْرُجُ بعد صلاة العصر، وسأله رجل وقال
له {فلان موجود في البيت [يعني أخاه]؟}، من عادته
[أي عادة أخيه] والمعهود والمعروف أنه في هذا الوقت
ليس بموجود، فتقول {هو موجود على وهم، غير
موجود على غالب ظن}؛ والمرتبة الثانية [هي] الشك،
وتكون (50%)، فبعد الوهم الشك، فالوهم لا يكلف به،

أَيُّ مَا يَرُدُّ التَّكْلِيفُ بِالظُّنُونِ الْفَاسِدَةِ، وَقَدْ قَرَّرَ ذَلِكَ
 الْإِمَامُ الْعَزُزُّ بْنُ عَبْدِ السَّلَامِ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي كِتَابِهِ النَّفِيسِ
 (قَوَاعِدُ الْأَحْكَامِ)، فَقَالَ {إِنَّ الشَّرِيعَةَ لَا تَعْتَبِرُ الظُّنُونِ
 الْفَاسِدَةَ}، وَالْمُرَادُ بِالظُّنُونِ الْفَاسِدَةِ [الظُّنُونُ]
 الضَّعِيفَةُ الْمَرْجُوحَةُ، ثُمَّ بَعْدَ ذَلِكَ الشَّكُّ، وَهُوَ أَنْ يَسْتَوِيَ
 عِنْدَكَ الْأُمْرَانِ، فَأَنْتَ لَا تَدْرِي أَهْوَ مَوْجُودٌ [أَيُّ أَخْوَكِ
 الَّذِي سُئِلْتَ عَنْ وُجُودِهِ] أَوْ غَيْرُ مَوْجُودٍ، تَقُولُ {يُحْتَمَلُ
 أَنْ يَكُونَ مَوْجُودًا، وَيُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ غَيْرَ مَوْجُودٍ، وَكِلَا
 الْإِحْتِمَالَيْنِ عَلَى مَرْتَبَةٍ وَاحِدَةٍ}، فَهَذَا يُسَمِّيهِ شَكًّا؛
 وَالْمَرْتَبَةُ الثَّلَاثَةُ [هِيَ] غَالِبُ الظَّنِّ (أَوِ الظَّنُّ الرَّاجِحُ)،
 وَهَذَا يَكُونُ مِنْ (51%) إِلَى (99%)، بِمَعْنَى أَنْ عِنْدَكَ
 إِحْتِمَالَيْنِ أَحَدُهُمَا أَقْوَى مِنَ الْآخَرِ، فَحِينَئِذٍ تَقُولُ {أَغْلَبُ
 ظَنِّي}، فَإِذَا كَانَ غَالِبُ ظَنِّكَ أَنَّ الْوَقْتَ [أَيُّ وَقْتُ
 الصَّلَاةِ] قَدْ دَخَلَ، فَإِنَّهُ يَجُوزُ لَكَ أَنْ تُصَلِّيَ الصَّلَاةَ؛
 وَالْمَرْتَبَةُ الرَّابِعَةُ [هِيَ] الْيَقِينُ، وَتَكُونُ (100%)، كَأَنْ
 تَتَيَقَّنَ أَنَّ الشَّمْسَ زَالَتْ [أَيُّ زَالَتْ عَنْ وَسَطِ السَّمَاءِ
 إِلَى جِهَةِ الْمَغْرِبِ، وَحِينَئِذٍ يَدْخُلُ وَقْتُ صَلَاةِ الظُّهْرِ]،
 وَتَعْرِفُ زَوَالَهَا بِالْأَمَارَةِ [قَالَ الشَّيْخُ مُحَمَّدٌ صَالِحُ الْمُنْجِدِ
 فِي هَذَا الرَّابِطِ عَلَى مَوْقِعِ (الإسلام سؤال وجواب)
 الَّذِي يُشْرِفُ عَلَيْهِ: صَنَعَ شَيْئًا شَاخِصًا (عَمُودًا) فِي مَكَانٍ
 مَكْشُوفٍ، فَإِذَا طَلَعَتِ الشَّمْسُ مِنَ الْمَشْرِقِ سَيَكُونُ ظِلُّ
 هَذَا الشَّيْخِ نَحْوَ الْمَغْرِبِ، وَكَلَّمَا ارْتَفَعَتِ الشَّمْسُ
 نَقَصَ الظِّلُّ، فِيمَا دَامَ يَنْقُصُ فَالشَّمْسُ لَمْ تَزُلْ،
 وَسَيَسْتَمِرُّ الظِّلُّ فِي التَّنَاقُصِ حَتَّى يَقِفَ عِنْدَ حَدٍّ مُعَيَّنٍ،
 ثُمَّ يَبْدَأُ يَزِيدُ نَحْوَ الْمَشْرِقِ، فَإِذَا زَادَ أَدْنَى زِيَادَةٍ فَقَدْ
 زَالَتِ الشَّمْسُ، وَحِينَئِذٍ يَكُونُ وَقْتُ الظُّهْرِ قَدْ دَخَلَ.
 انْتَهَى]، أَوْ تَرَى الشَّمْسَ قَدْ غَابَتْ، فَإِذَا رَأَيْتَ الشَّمْسَ
 غَابَتْ أَمَامَ عَيْنَيْكَ [وَحِينَئِذٍ يَكُونُ وَقْتُ الْمَغْرِبِ قَدْ دَخَلَ]،
 فَأَنْتَ قَدْ حَزَمْتَ، وَهَذَا تَفْعَلُ الصَّلَاةَ لَوْجُودِ هَذَا الْيَقِينِ،
 لَكِنْ لَوْ أَنَّ إِنْسَانًا قَدَّرَ مَغِيبَهَا، وَمِنْ عَادَتِهِ أَنْ مَا بَيْنَ

العَصْرَ وَالْمَغْرِبَ يَفْعَلُ فِيهِ أَشْيَاءُ، وَبِمُجَرَّدِ أَنْ يَنْتَهِيَ مِنْ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ يَنْتَهِيَ الْوَقْتُ، وَكَانَتْ السَّمَاءُ مُغَيِّمَةً لَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يَرَى مَغِيبَ الشَّمْسِ فِيهَا، أَوْ يَكُونُ فِي مَكَانٍ لَا يَرَى فِيهِ الشَّمْسَ [كَالْمَحْبُوسِ]، لَكِنْ يَعْلَمُ أَنَّ مِثْلَ هَذَا الْقَدْرِ مِنَ الزَّمَانِ الَّذِي مِنْ عَادَتِهِ أَنْ يَجْلِسَهُ أَنَّ الشَّمْسَ تَغِيبُ فِي مِثْلِهِ، فَهَذَا ظَنُّ غَالِبٍ، لَا قَطْعُ، وَكَذَلِكَ لَوْ جَلَسَ مِنْ طُلُوعِ الشَّمْسِ إِلَى زَوَالِهَا، كَرَجُلٍ كَفِيفِ الْبَصَرِ مِنْ عَادَتِهِ أَنْ يَجْلِسَ مَا بَيْنَ طُلُوعِ الشَّمْسِ إِلَى زَوَالِهَا، يُصَلِّي مَا شَاءَ اللَّهُ لَهُ، وَيَقْرَأُ مِنَ الْقُرْآنِ مَا كَتَبَ اللَّهُ لَهُ، وَمِنْ كَثَرَةِ الْإِلْفِ وَالْعَادَةِ يَعْلَمُ أَنَّهُ إِذَا بَلَغَ إِلَى قَدْرِ مُعَيَّنٍ أَنَّ الشَّمْسَ تَزُولُ، وَأَنَّ وَقْتَ الظَّهْرِ يَدْخُلُ، فَهَذَا غَالِبُ ظَنٍّ مُغْتَبَرٌ، فَهَذِهِ دَلَائِلُ بِالنَّسْبَةِ لِشَخْصِ الْإِنْسَانِ، أَوْ دَلَائِلُ بِالْأَمَارَاتِ وَالْعَلَامَاتِ، يَغْلِبُ بِهَا ظَنُّ الْإِنْسَانِ أَنَّ وَقْتَ الصَّلَاةِ قَدْ دَخَلَ، فَإِذَا حَصَلَ الْإِنْسَانُ غَالِبَ الظَّنِّ، أَوْ حَصَلَ الْيَقِينُ، فَحِينَئِذٍ يُصَلِّي، أَمَا لَوْ كَانَ الظَّنُّ وَهْمًا، أَوْ كَانَ شَكًّا، فَإِنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ الصَّلَاةِ، وَالِدَلِيلُ عَلَى أَنَّهُ فِي غَالِبِ ظَنِّهِ يُصَلِّي أَنَّ الشَّرْعَ عُلِقَ الْأَحْكَامُ عَلَى غَلَبَةِ الظَّنِّ، وَقَدْ قَرَّرَ ذَلِكَ الْعُلَمَاءُ رَحِمَهُ اللَّهُ عَلَيْهِمْ، وَلِذَلِكَ قَالُوا فِي الْقَاعِدَةِ {الْغَالِبُ كَالْمُحَقِّقِ}، أَيِ الشَّيْءِ إِذَا غَلَبَ عَلَى ظَنِّكَ، وَوُجِدَتْ دَلَائِلُهُ وَأَمَارَاتُهُ الَّتِي لَا تَصِلُ إِلَى الْقَطْعِ، لَكِنِهَا تَرْفَعُ الظُّنُونَ [مِنْ مَرْتَبَةِ الْوَهْمِ وَالشَّكِّ إِلَى مَرْتَبَةِ غَالِبِ الظَّنِّ]، فَإِنَّهُ كَأَنَّكَ قَدْ قَطَعْتَ بِهِ، وَقَالُوا فِي الْقَاعِدَةِ {الْحُكْمُ لِلْغَالِبِ، وَالنَّادِرُ لَا حُكْمَ لَهُ}، فَالشَّيْءُ الْغَالِبُ الَّذِي يَكُونُ فِي الظُّنُونَ - أَوْ غَيْرِهَا - هَذَا الَّذِي بِهِ يُنَاطُ الْحُكْمُ، وَبِنَاءً عَلَى هَذَا إِذَا غَلَبَ عَلَى ظَنِّكَ أَنَّ الْوَقْتَ قَدْ دَخَلَ، أَوْ تَحَقَّقَتْ، فَصَلِّ، لَكِنْ لَوْ أَنَّ إِنْسَانًا قَالَ {أَنَا أَشُكُّ أَنَّ الشَّمْسَ قَدْ غَابَتْ، فَاحْتِمَالُ مَغِيبِهَا وَاحْتِمَالُ بَقَائِهَا عِنْدِي بِمَرْتَبَةِ وَاحِدَةٍ}، أَوْ قَالَ {أَتَوَهُمُ أَنَّ الشَّمْسَ قَدْ غَابَتْ}، فَإِنَّهُ لَا يُصَلِّي الْمَغْرِبَ، لِأَنَّ الْيَقِينَ

أَنَّ الْعَصْرَ بَاقٍ، وَالْيَقِينُ أَنَّ النَّهَارَ بَاقٍ، وَالْقَاعِدَةُ فِي الشَّرِيعَةِ أَنَّ الْيَقِينَ لَا يَزُولُ بِالشَّكِّ [قُلْتُ: وَلَكِنْ يَزُولُ بَيَقِينَ مِثْلَهُ أَوْ ظَنٍّ غَالِبٍ]. وَقَدْ قَالَ الشَّيْخُ مُحَمَّدُ الزَّحِيلِيُّ (عَضُو الْإِتِّحَادِ الْعَالَمِيِّ لِعُلَمَاءِ الْمُسْلِمِينَ) فِي كِتَابِهِ (الْقَوَاعِدُ الْفَقْهِيَّةُ وَتَطْبِيقَاتُهَا فِي الْمَذَاهِبِ الْأَرْبَعَةِ): وَقَدَّرَ الْفُقَهَاءُ أَنَّ الظَّنَّ الْغَالِبَ يَنْزِلُ مَنْزِلَةَ الْيَقِينِ، وَأَنَّ الْيَقِينَ لَا يَزُولُ بِالشَّكِّ بَلْ لَا بُدَّ مِنْ يَقِينٍ مِثْلِهِ أَوْ ظَنٍّ غَالِبٍ، كَمَنْ سَافَرَ فِي سَفِينَةٍ مَثَلًا، وَثَبَّتَ غَرْفُهَا، فَيُحْكَمُ بِمَوْتِ هَذَا الْإِنْسَانِ، لِأَنَّ مَوْتَهُ ظَنٌّ غَالِبٌ، وَالظَّنُّ الْغَالِبُ بِمَنْزِلَةِ الْيَقِينِ. إِنْتَهَى. وَجَاءَ فِي كِتَابِ (فَتَاوَى اللَّجْنَةِ الدَّائِمَةِ) أَنَّ اللَّجْنَةَ الدَّائِمَةَ لِلْبُحُوثِ الْعِلْمِيَّةِ وَالْإِفْتَاءِ (عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بَازٍ وَعَبْدُ الرَّزَّاقِ عَفِيفِي وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ غَدِيَّانٍ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ قَعُودٍ) قَالَتْ: الْأَصْلُ فِي الْمُسْلِمِينَ أَنْ تُؤَكَّلَ ذِيَانُهُمْ، فَلَا يُعَدَّلُ عَنْهُ إِلَّا بَيَقِينٍ أَوْ غَلْبَةٍ ظَنٍّ أَنَّ الَّذِي تَوَلَّى الذَّبْحَ ارْتَدَّ عَنِ الْإِسْلَامِ بَارْتِكَابِ مَا يُوجِبُ الْحُكْمَ عَلَيْهِ بِالرَّدِّ، وَمِنْ ذَلِكَ تَرْكُ الصَّلَاةِ جَحْدًا لَهَا أَوْ تَرْكُهَا كَسَلًا. إِنْتَهَى بِاخْتِصَارٍ. وَقَالَ الشَّيْخُ أَبُو سَلْمَانَ الصُّومَالِيُّ فِي (سِلْسِلَةِ مَقَالَاتٍ فِي الرَّدِّ عَلَى الدُّكْتُورِ طَارِقِ عَبْدِ الْحَلِيمِ): إِنَّ الْإِسْتِصْحَابَ مِنْ أَوْضَعِ الْأَدِلَّةِ إِذَا لَمْ يُعَارِضْهُ دَلِيلٌ مِنْ كِتَابٍ، أَوْ سُنَّةٍ، أَوْ أَصْلٍ آخَرَ، أَوْ ظَاهِرٍ [يَعْنِي {فَكَيْفَ إِذَا تَحَقَّقَ الْمُعَارِضُ النَّاقِلُ عَنْ الْأَصْلِ؟}]، يَقُولُ ابْنُ تَيْمِيَّةَ [فِي (جَامِعِ الْمَسَائِلِ)] {وَبِالْجُمْلَةِ، الْإِسْتِصْحَابُ لَا يَخُورُ إِلَّا بِدَلَالٍ بِهِ إِذَا اغْتَفَدَ إِنْتِفَاءً النَّاقِلِ}؛ [وَإِنْ] الْأَصْلُ إِذَا انْفَرَدَ وَلَمْ يُعَارِضْهُ دَلِيلٌ، وَلَا أَصْلٌ آخَرٌ، وَلَا ظَاهِرٌ، كَانَ دَلِيلًا يَجِبُ التَّعْوِيلُ عَلَيْهِ، فَإِنْ عَارِضَهُ دَلِيلٌ آخَرٌ مِنْ كِتَابٍ، أَوْ سُنَّةٍ، أَوْ ظَاهِرٍ مُعْتَبَرٍ شَرْعًا، بَطَلَ حُكْمُهُ، وَإِنْ عَارِضَهُ أَصْلٌ آخَرُ فَإِنْ أَمَكَّنَ الْجَمْعُ بَيْنَهُمَا وَجَبَ الْجَمْعُ بَيْنَهُمَا، وَإِنْ لَمْ يُمْكِنْ الْجَمْعُ بَيْنَهُمَا فَمَحَلُّ اجْتِهَادٍ وَتَرْجِيحٍ عِنْدَ الْعُلَمَاءِ

[قال الشيخ خالد المشيقح (الأستاذ بقسم الفقه بكلية الشريعة بجامعة القصيم) في (الجامع لأحكام الوقف والهبات والوصايا): **وَأَمَّا الاستِصْحَابُ**، فَهُوَ فِي أَصْلِهِ أَضْعَفُ الْأَدْلَةِ، وَلَا يُصَارُ إِلَيْهِ إِلَّا عِنْدَ عَدَمِهَا، **وَلَا تَقُومُ بِهِ حُجَّةٌ إِذَا وَجِدَ مَا يُخَالِفُهُ**. انتهى باختصار]. انتهى باختصار. وقال الشيخ أبو سلمان الصومالي أيضًا في (الجواب المسبوك "المجموعة الأولى"): **وَمِنْ شُرُوطِ الْعَمَلِ بِالْأَصْلِ عَدَمُ الدَّلِيلِ النَّاqِلِ، وَلَا يَجُوزُ الِاسْتِدْلَالُ بِالْأَصْلِ إِلَّا عِنْدَ عَدَمِ النَّاqِلِ عَنِ الْأَصْلِ. انتهى**، ولذلك يَبْقَى عَلَى الْيَقِينِ، والقاعدةُ الْمُفَرَّعةُ عَلَى القاعدةِ الَّتِي ذَكَرْنَاهَا **[وهي (اليقين لا يزول بالشك)]** تقول {الأصلُ بقاءُ ما كان على ما كان}، فما دُمْتَ فِي النَّهَارِ، فالأصلُ أَنَّكَ فِي النَّهَارِ حَتَّى تَتَحَقَّقَ مِنْ مَغِيبِ الشَّمْسِ، وَمَا دُمْتَ أَنَّكَ فِي الْمَغْرِبِ وَلَمْ تَتَحَقَّقْ مِنْ مَغِيبِ مَغِيبِ الشَّفَقِ **[الذي عنده يَدْخُلُ وَقْتُ الْعِشَاءِ]**، فالأصلُ أَنَّكَ فِي الْمَغْرِبِ حَتَّى تَتَحَقَّقَ مِنْ مَغِيبِ الشَّفَقِ، فهذا بِالنَّسْبَةِ إِذَا شَكَّكَتَ وَإِسْتَوَى عِنْدَكَ الاحتمالان، ولذلك قَالَ الْعُلَمَاءُ {مَنْ شَكَّ هَلْ طَلَعَ الْفَجْرُ أَوْ لَمْ يَطْلُعْ جَازَ لَهُ أَنْ يَأْكُلَ وَيَشْرَبَ إِذَا كَانَ فِي الصَّيَامِ}، فَلَوْ أَنَّ إِنْسَانًا اسْتَيْقَظَ مِنْ نَوْمِهِ، وَلَمْ يَسْتَطِعْ أَنْ يَتَبَيَّنَ هَلْ طَلَعَ الْفَجْرُ أَوْ لَمْ يَطْلُعْ، فالأصلُ وَالْيَقِينُ أَنَّهُ فِي اللَّيْلِ، وَنَقُولُ {كُلْ وَأَنْتَ مَعْدُورٌ فِي أَكْلِكَ}، لَكِنْ لَوْ كَانَ مُسْتَطِيعًا أَنْ يَتَخَرَّى وَجَبَ عَلَيْهِ التَّخَرِّي، للقاعدةِ {الْقُدْرَةُ عَلَى الْيَقِينِ تَمْنَعُ مِنَ الشَّكِّ} **[قال الشيخ بكر أبو زيد (عضو هيئة كبار العلماء بالديار السعودية، وعضو اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء) في (فقه النوازل): الْقُدْرَةُ عَلَى الْيَقِينِ بغير مَشَقَّةٍ فادِحَةٍ، تَمْنَعُ مِنَ الاجْتِهَادِ. انتهى. وفي هذا الرابط** قَالَ مَرْكَزُ الْفَتْوَى بِمَوْقِعِ إِسْلَام ويب التابعُ لإدارة الدعوة والإرشاد الدينيِّ بوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية

بدولة قطر: الأضلُّ هو العملُ باليقين، فإنَّ تَعَذَّرَ أو
تَعَسَّرَ قامتْ عَلَيْهِ الظَّنُّ مَقَامَ اليَقِينِ، وَلِذَا أَكْثَفِي فِي
حُصُولِ الاسْتِئْجَاءِ، وَتَعْمِيمِ الْبَدَنِ بِالْمَاءِ فِي الْغُسْلِ،
وَنَحْوِ ذَلِكَ، بِالظَّنِّ الْغَالِبِ. انتهى[، ولا يجوزُ للإنسانِ
أَنْ يَجْتَهِدَ مَا دَامَ أَنَّهُ بِإِمْكَانِهِ أَنْ يَصِلَ إِلَى اليَقِينِ. انتهى
باجْتِصَارِ. وَقَالَ ابْنُ قُتَيْبَةَ فِي (تَأْوِيلُ مُخْتَلَفِ الْحَدِيثِ):
وَتَأْوِيلُ قَوْلِ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ {وَلَكِنْ لَيَطْمَئِنُّ
قَلْبِي} أَيُ (يَطْمَئِنُّ بِيَقِينِ النَّظَرِ)، وَالْيَقِينُ جِنْسَانِ،
أَحَدُهُمَا يَقِينُ السَّمْعِ، وَالْآخَرُ يَقِينُ الْبَصَرِ، وَيَقِينُ الْبَصَرِ
أَعْلَى الْيَقِينَيْنِ، وَلِذَلِكَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
وَسَلَّمَ {لَيْسَ الْمُخْبِرُ كَالْمُعَايِنِ}... ثم قال -أي ابنُ
قُتَيْبَةَ-: الْمُؤْمِنُونَ بِالْقِيَامَةِ وَالتَّبْعِ وَالْجَنَّةِ وَالنَّارِ
مُسْتَيَقِنُونَ أَنْ ذَلِكَ كُلُّهُ حَقٌّ، وَهُمْ فِي الْقِيَامَةِ عِنْدَ
النَّظَرِ وَالْعَيَانِ أَعْلَى يَقِينًا... ثم قال -أي ابنُ قُتَيْبَةَ-:
أَرَادَ إِبْرَاهِيمُ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنْ يَطْمَئِنُّ قَلْبُهُ بِالنَّظَرِ الَّذِي
هُوَ أَعْلَى الْيَقِينَيْنِ. انتهى. وَقَالَ ابْنُ حَجَرٍ فِي (فَتْحُ
الْبَارِي): قَوْلُهُ {بَلَى وَلَكِنْ لَيَطْمَئِنُّ قَلْبِي} أَيُ لِيَزِيدَ
سُكُونًا بِالْمُشَاهَدَةِ الْمُنْصَمَةِ إِلَى اغْتِقَادِ الْقَلْبِ، لِأَنَّ
تَظَاهَرَ الْأَدِلَّةِ أَسْكَنُ لِلْقُلُوبِ. انتهى. وَقَالَ النَّوَوِيُّ فِي
(شَرْحِ صَحِيحِ مُسْلِمٍ): قَالَ سَهْلُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ
عَنْهُ {سَأَلَ [أَيُ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ] كَشَفَ غِطَاءَ
الْعَيَانِ لِيَزْدَادَ بُحُورَ الْيَقِينِ تَمَكُّنًا فِي خَالِهِ}. انتهى.
وَقَالَ النَّوَوِيُّ فِي تَفْسِيرِهِ: الْمَسْأَلَةُ مِنْ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ
السَّلَامُ لَمْ تَعْرِضْ مِنْ جِهَةِ الشَّكِّ وَلَكِنْ مِنْ قِبَلِ زِيَادَةِ
الْعِلْمِ بِالْعَيَانِ، فَإِنَّ الْعَيَانَ يُفِيدُ مِنَ الْمَعْرِفَةِ وَالطَّمَأْنِينَةِ
مَا لَا يُفِيدُهُ الاسْتِدْلَالُ. انتهى. وَقَالَ ابْنُ الْقَيْمِ فِي
(التَّبْيَانِ فِي أَيْمَانِ الْقُرْآنِ): مَرَاتِبُ الْيَقِينِ ثَلَاثَةٌ، حَقُّ
الْيَقِينِ وَعِلْمُ الْيَقِينِ وَعَيْنُ الْيَقِينِ، فَهَذِهِ ثَلَاثُ مَرَاتِبَ
لِلْيَقِينِ؛ أَوَّلُهَا، عِلْمُهُ [أَيُ (أَوَّلُهَا، عِلْمُ الْيَقِينِ)]، وَهُوَ
التَّصَدِيقُ التَّامُّ بِهِ، بَحِثْ لَا يَغْرِضُ لَهُ شَكٌّ وَلَا شُبْهَةٌ

تَقْدَحُ فِي تَصَدِيقِهِ، كَعِلْمِ الْيَقِينِ بِالْجَنَّةِ مَثَلًا، وَتَيَقِّنُهُمْ أَنَّهَا دَارُ الْمُتَّقِينَ وَمَقَرُّ الْمُؤْمِنِينَ، فَهَذِهِ مَرْتَبَةُ الْعِلْمِ، لَتَيَقِّنُهُمْ أَنَّ الرُّسُلَ أَخْبَرُوا بِهَا عَنِ اللَّهِ وَتَيَقِّنُهُمْ صِدْقَ الْمُخْبِرِ؛ الْمَرْتَبَةُ الثَّانِيَّةُ، عَيْنُ الْيَقِينِ، وَهِيَ مَرْتَبَةُ الرُّؤْيَةِ وَالْمُشَاهَدَةِ، كَمَا قَالَ تَعَالَى {ثُمَّ لَتَرَوُنَّهَا عَيْنَ الْيَقِينِ}، وَبَيْنَ هَذِهِ الْمَرْتَبَةِ وَالَّتِي قَبْلُهَا فَرْقٌ مَا بَيْنَ الْعِلْمِ وَالْمُشَاهَدَةِ، فَعِلْمُ الْيَقِينِ **لِلسَّمْعِ**، وَعَيْنُ الْيَقِينِ **لِلبَصَرِ**، وَفِي (الْمُسْتَدِّ) لِلْإِمَامِ أَحْمَدَ مَرْفُوعًا {لَيْسَ الْخَبَرُ كَالْمُعَايَنَةِ}، وَهَذِهِ الْمَرْتَبَةُ هِيَ الَّتِي سَأَلَهَا إِبْرَاهِيمُ الْخَلِيلُ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنْ يُرِيَهُ اللَّهُ كَيْفَ يُحْيِي الْمَوْتَى، لِيَحْضُلَ لَهُ مَعَ **عِلْمِ** الْيَقِينِ **عَيْنُ** الْيَقِينِ، فَكَانَ سُؤَالَهُ زِيَادَةً لِنَفْسِهِ وَطَمَآنِينَةً لِقَلْبِهِ، فَيَسْكُنُ الْقَلْبُ عِنْدَ الْمُعَايَنَةِ وَيَطْمَئِنُّ، لِقَطْعِ الْمَسَافَةِ الَّتِي بَيْنَ الْخَبَرِ وَالْعِيَانِ؛ الْمَرْتَبَةُ الثَّالِثَةُ، مَرْتَبَةُ حَقِّ الْيَقِينِ، وَهِيَ مُبَاشَرَةُ الشَّيْءِ بِالْإِحْسَاسِ بِهِ، كَمَا إِذَا دَخَلُوا الْجَنَّةَ وَتَمَتَّعُوا بِمَا فِيهَا، فَهُمْ فِي الدُّنْيَا فِي مَرْتَبَةِ **عِلْمِ** **الْيَقِينِ**، وَفِي الْمَوْقِفِ حِينَ تُزْلَفُ وَتُقَرَّبُ مِنْهُمْ حَتَّى يُعَايِنُوهَا فِي مَرْتَبَةِ **عَيْنِ الْيَقِينِ**، وَإِذَا دَخَلُوهَا وَبَاشَرُوهَا نَعِيمَهَا فِي مَرْتَبَةِ **حَقِّ الْيَقِينِ**. انْتَهَى بِاخْتِصَارٍ. وَقَالَ الْمُلا عَلِيُّ الْقَارِي فِي (مِرْقَاةِ الْمَفَاتِيحِ): وَقَدْ قِيلَ {إِنَّهُ [أَيُّ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ] إِنَّمَا طَلَبَ الْإِيمَانَ حِسًّا وَعِيَانًا، لِأَنَّهُ فَوْقَ مَا كَانَ عَلَيْهِ مِنَ الِاسْتِدْلَالِ، **وَالْمُسْتَدِلُّ لَا تَزُولُ عَنْهُ الْوَسَاوِسُ وَالْخَوَاطِرُ**، فَقَدْ قَالَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ (لَيْسَ الْخَبَرُ كَالْمُعَايَنَةِ)}. انْتَهَى. وَقَالَ الشَّيْخُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ نَاصِرٍ السَّعْدِيُّ فِي تَفْسِيرِهِ: فَإِنَّ أَعْلَى مَرَاتِبِ الْعِلْمِ الْيَقِينُ، وَهُوَ الْعِلْمُ الثَّابِتُ، الَّذِي لَا يَتَزَلُّ وَلَا يَزُولُ، وَالْيَقِينُ مَرَاتِبُهُ ثَلَاثَةٌ، كُلُّ وَاحِدَةٍ **أَعْلَى** **مِمَّا قَبْلُهَا**؛ أَوَّلُهَا، **عِلْمُ الْيَقِينِ**، وَهُوَ الْعِلْمُ الْمُسْتَفَادُ مِنَ الْخَبَرِ؛ ثَمَّ **عَيْنُ الْيَقِينِ**، وَهُوَ الْعِلْمُ الْمُذْرَكُ بِحَاسَّةِ الْبَصَرِ؛ ثَمَّ **حَقُّ الْيَقِينِ**، وَهُوَ الْعِلْمُ الْمُذْرَكُ بِحَاسَّةِ الذُّوقِ

وَالْمُبَاشَرَةَ. انتهى. وقال الشيخ محمد رشيد رضا في (تفسير المنار): هَذِهِ الدَّرَجَةُ [أَي (دَرَجَةُ حَقِّ الْيَقِينِ)] وَمَا قَبْلَهَا [أَي (دَرَجَةُ عَيْنِ الْيَقِينِ)] لَا يَتَعَلَّقُ بِهِمَا التَّكْلِيفُ [قَالَ الشَّيْخُ عَلِيُّ بْنُ شَعْبَانَ فِي كِتَابِهِ (شُرُوطُ "لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ"، وَارْتِبَاطُهَا بِأَرْكَانِ الْإِيمَانِ، وَعَلَاقَةُ الْإِرْجَاءِ بِهِمَا): **وَضِدُّ الْيَقِينِ الشُّكُّ وَالظَّنُّ وَالرَّيْبُ وَالتَّرَدُّدُ وَالْوَهْمُ، وَكُلُّ مَا نَزَلَ عَنْ مَرْتَبَةِ عِلْمِ الْيَقِينِ فَهُوَ نَاقِضٌ لِلشَّهَادَةِ، وَالذَّلِيلُ قَوْلُ اللَّهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى {إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ لَمْ يَرْتَابُوا} وَقَوْلُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ {أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنِّي رَسُولُ اللَّهِ، لَا يَلْقَى اللَّهُ بِهِمَا عَبْدٌ غَيْرُ شَاكٍ فِيهِمَا إِلَّا دَخَلَ الْجَنَّةَ}... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ عَلِيِّ-: أَيُّ نَقْصٍ فِي مَرْتَبَةِ عِلْمِ الْيَقِينِ يَكْفُرُ [أَيُّ الْإِنْسَانِ] وَيَخْرُجُ مِنَ الْإِيمَانِ... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ عَلِيِّ-: أَيُّ نَقْصٍ فِي مَرْتَبَةِ عَيْنِ وَحَقِّ الْيَقِينِ فَقَطْ يَكُونُ [أَيُّ الْإِنْسَانِ] مُؤْمِنًا وَلَا يَكْفُرُ. انتهى]. انتهى. وقال الشيخ ابن عثيمين في (مجموع فتاوى ورسائل العثيمين): إِنَّ الْيَقِينَ [يَعْنِي (عِلْمَ الْيَقِينِ)] يَضَعُ وَيَقْوَى. انتهى. **وفي هذا الرابط** على موقع الشيخ عبدالكريم الخضير (عضو هيئة كبار العلماء بالديار السعودية، وعضو اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء)، قَالَ الشَّيْخُ: بَعْضُ النَّاسِ تَحَدُّهُ فِي كَلَامِهِ النَّظَرِيُّ عِنْدَهُ مِنَ الْيَقِينِ [يَعْنِي (عِلْمَ الْيَقِينِ)] مَا يُعَادِلُ الْجِبَالَ الرَّوَاسِيَّ، وَإِذَا أَصِيبَ بِأَذَى شَيْءٍ فِي صَرَرٍ فِي نَفْسِهِ أَوْ مَالِهِ **إِنْتَهَى كُلُّ شَيْءٍ**، هَذَا مَوْجُودٌ. انتهى. قُلْتُ: **الظَّنُّ** قَدْ يُطْلَقُ وَيُرَادُّ بِهِ **الْيَقِينُ**، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى {الَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُمْ مُلَاقُوا رَبِّهِمْ} [قَالَ الْقُرْطُبِيُّ فِي (الْجَامِعِ لِأَحْكَامِ الْقُرْآنِ): **وَالظَّنُّ هُنَا بِمَعْنَى الْيَقِينِ**، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى {إِنِّي ظَنَنْتُ أَنِّي مُلَاقٍ حِسَابِيَّةٌ}، وَقَوْلُهُ {فَظَنُّوا أَنَّهُمْ مُوَاقِعُوهَا}. انتهى**

باختصار؛ وقد يُطلق **الظن** ويُرادُ به **الشك**، ومنه قوله تعالى {وَمِنْهُمْ أُمِّيُونَ لَا يَخْلُمُونَ الْكِتَابَ إِلَّا أَمَانِي وَإِنْ هُمْ إِلَّا يَظُنُّونَ} [قال الطبري في (جامع البيان): وَمَعْنَى قَوْلِهِ {إِلَّا يَظُنُّونَ} إِلَّا يَشْكُونَ، وَلَا يَعْلُمُونَ حَقِيقَتَهُ وَصِحَّتَهُ؛ وَ(الظن) فِي هَذَا الْمَوْضِعِ **الشك**. انتهى]؛ وقد يُطلق **الظن** ويُرادُ به **الوهم**، ومنه قوله تعالى {وَإِذَا قِيلَ إِنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ وَالسَّاعَةُ لَا رَيْبَ فِيهَا قُلْتُمْ مَا نَدْرِي مَا السَّاعَةُ إِنْ نَظُنُّ إِلَّا ظَنًّا وَمَا نَحْنُ بِمُشْتَقِينَ} [قال ابن كثير في تفسيره: {إِنْ نَظُنُّ إِلَّا ظَنًّا} أَي إِنْ تَبَوَّهْمُ وَفُوعَهَا إِلَّا تَوَهَّمَا أَي مَرَجُوحًا. انتهى. وقال البغوي في (معالم التنزيل): {إِنْ نَظُنُّ إِلَّا ظَنًّا} أَي مَا نَعْلَمُ ذَلِكَ إِلَّا حَدْسًا وَتَوَهَّمًا. انتهى].

وفي شرح زاد المستقنع، للشيخ محمد بن محمد المختار الشنقيطي (عضو هيئة كبار العلماء بالديار السعودية)، سُئِلَ الشيخ: لو مَنَعَ الغاصبُ المالكَ أَنْ يَزْرَعَ أَرْضَهُ، فكيف يكونُ ضَمَانُ الغاصِبِ، إِذْ لَا تَدْرِي لو زَرَعَ المالكُ هل سَتَخْرُجُ ثَمَرَتُهُ أَمْ تَفْسُدُ؟ فأجاب الشيخ: طَبَعًا هَذَا لَيْسَ بِوَارِدٍ، مِنْ وُجُوهِ؛ أَوَّلًا، أَنَّهُ إِذَا مَنَعَهُ مِنَ الزَّرَاعَةِ فَالْفَهْرُ مَوْجُودٌ، وَصِفَةُ الْعَصَبِ مَوْجُودَةٌ مِنْ جِهَةِ الْأَعْتِدَاءِ عَلَى أَمْوَالِ النَّاسِ، فَيَتَحَمَّلُ مَسْئُولِيَّةَ هَذَا الْأَعْتِدَاءِ؛ ثَانِيًا، قَوْلُكَ {نَحْنُ لَا نَدْرِي هَلْ يَخْرُجُ الزَّرْعُ أَوْ لَا}، الْقَاعِدَةُ فِي الشَّرِيعَةِ أَنَّ الْحُكْمَ لِلْغَالِبِ، فَالْأَرْضُ أَرْضُ زَرَّاعِيٍّ، وَالبَذْرُ مَوْجُودٌ، وَالبَزْمَنُ زَمَنُ زَرَّاعٍ، فَمَا هُوَ الْغَالِبُ؟!، فَالْغَالِبُ أَنَّ يَخْرُجَ الزَّرْعُ، وَتَقُولُ الْقَاعِدَةُ {إِنَّ الْغَالِبَ كَالْمُحَقِّقِ، **وَالْحُكْمُ لِلْغَالِبِ، وَالنَّادِرُ لَا حُكْمَ لَهُ**}، تَقُولُ، الْغَالِبُ أَنَّ الْأَرْضَ تُخْرِجُ زَرْعَهَا، فَيَضْمَنُ لَهُ [أَي يَضْمَنُ الْغَاصِبُ لِلْمَالِكِ] ذَلِكَ، وَلَا عِبْرَةَ بِالنَّادِرِ، وَكَوْنُهُ يُحْتَمَلُ أَنَّهَا مَا تُخْرِجُ لَا تَعْمَلُ بِهِ، بَلْ تَعْمَلُ الْغَالِبُ وَتَحْكُمُ بِأَنَّهُ ضَامِنٌ لِهَذِهِ الْأَرْضِ هَذِهِ الْمُدَّةَ،

وعلى هذا يُلَزَمُ بِالضَّمَانِ؛ الإمامُ العزُّ بنُ عبد السلام رحمه الله قَرَّرَ في كتابه النفيس (قواعد الأحكام) وقال {إِنَّ الشَّرِيعَةَ تُبْنَى عَلَى الظَّنِّ الرَّاجِحِ، وَأَكْثَرُ مَسَائِلِ الشَّرِيعَةِ عَلَى الظَّنُّونِ الرَّاجِحَةِ} يَعْنِي (عَلَى غَلْبَةِ الظَّنِّ)، وَالظَّنُّونِ الضَّعِيفَةُ - مِنْ حَيْثُ الْأَصْلُ - وَالاحْتِمَالَاتُ الضَّعِيفَةُ لَا يُلْتَفَتُ إِلَيْهَا اللَّتَّةُ، يَقُولُ [أَيُّ العزُّ بنُ عبد السلام] رحمه الله {إِذَا لَوْ دَهَبْنَا نُعْمَلُ مِثْلَ هَذِهِ الظَّنُّونِ الْفَاسِدَةِ لَمَّا اسْتَقَامَتِ الشَّرِيعَةُ}، لَأَنَّا إِذَا عَمَلْنَا بِهِذِهِ الظَّنُّونِ الْفَاسِدَةِ نَقُولُ {يُحْتَمَلُ أَنَّهَا مَا تُخْرَجُ، يُحْتَمَلُ تَخْرُجُ [أَيُّ كَمَا أَنَّهُ مِنَ الْمُحْتَمَلِ أَنْ تُخْرَجَ الْأَرْضُ زَرْعَهَا، فَإِنَّهُ مِنَ الْمُحْتَمَلِ أَيْضًا أَنْ لَا تُخْرَجَ]!}، وَلَوْ أَنَّا أَعْمَلْنَا الْاحْتِمَالَ الضَّعِيفَ [يَعْنِي لَوْ دَفَعْنَا بِالْاحْتِمَالِ الضَّعِيفِ الْحُكْمَ الْمَبْنِيَّ عَلَى الظَّنِّ الرَّاجِحِ] مَا بَقِيَ [أَيُّ مِنْ أَحْكَامِ الشَّرِيعَةِ] شَيْءٌ، فَأَنْتَ فِي أَعْظَمِ الْأَشْيَاءِ، الصَّلَاةِ الَّتِي هِيَ رُكْنُ الْإِسْلَامِ وَعَمُودُهُ، وَيَقِفُ الْمُسْلِمُ بَيْنَ يَدَيِ رَبِّهِ بِالظَّنُّونِ، لِأَنَّهُ يَسْتَقْبِلُ الْقِبْلَةَ بِغَالِبِ الظَّنِّ، فَهُوَ إِنْ تَوَجَّهَ إِلَى جِهَةِ الْقِبْلَةِ هَلْ هُوَ قَاطِعٌ 100% أَنَّهُ عَلَى جِهَةِ الْقِبْلَةِ؟!، بَلْ بِغَالِبِ الظَّنِّ، وَإِذَا جَاءَ وَتَوَضَّأَ هَلْ هُوَ يَقْطَعُ 100% أَنَّهُ عَلَى وُضُوئِهِ؟، رُبَّمَا دَخَلَهُ الشَّكُّ أَنَّهُ خَرَجَ مِنْهُ شَيْءٌ، وَلَمْ يَخْرُجْ [مِنْهُ فِي الْحَقِيقَةِ شَيْءٌ]، فَالظَّنُّونُ الْفَاسِدَةُ لَا يُلْتَفَتُ إِلَيْهَا، فِي الصَّيَامِ لَوْ جَاءَ وَرَأَى أَثَارَ مَغِيبِ الشَّمْسِ هَلْ يَقْطَعُ 100% أَنَّهَا غَابَتْ؟، فِي بَعْضِ الْأَحْيَانِ لَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يَقْطَعَ، وَحِينَمَا تَأْتِي لِعَالِمٍ وَتَسْأَلُهُ عَنْ مَسْأَلَةٍ اجْتِهَادِيَّةٍ وَيُفْتِيكَ، فَالْغَالِبُ صَوَابُهُ، وَغَلْبَةُ الظَّنِّ [تَكُونُ] حِينَمَا تَرَاهُ إِنْسَانًا يُوثِقُ بِدِينِهِ وَعِلْمِهِ، وَقَدْ شَهِدَ لَهُ أَهْلُ الْعِلْمِ بِأَنَّهُ أَهْلٌ لِهَذَا الْعِلْمِ الَّذِي يُفْتِي فِيهِ فِي الْعَقِيدَةِ أَوْ فِي الْحَدِيثِ أَوْ فِي الْفَقْهِ، وَجِئْتَ تَسْأَلُهُ فِي شَيْءٍ بَيْنَكَ وَبَيْنَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، وَتَتَعَبَّدُ [أَيُّ بِهَذَا الشَّيْءِ] لِلَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، فَقَدْ يَكُونُ الشَّيْخُ مُخْطِئًا، فَيَسْتَحِلُّ الرَّجُلُ وَطَاءً

زَوْجَتِهِ بَغْلَبَةُ الظَّنِّ، يَقُولُ لَهُ **[أَيُّ يَقُولُ الْعَالِمُ لِلرَّجُلِ]** {لَا، الطَّلَاقُ مَا وَقَعَ}، فَيُخْتَمَلُ أَنَّهُ وَقَعَ، يُخْتَمَلُ أَنَّ الشَّيْخَ أَخْطَأَ، لَكِنْ هَذِهِ الظَّنُّونُ كُلُّهَا لَا يُلْتَفَتُ إِلَيْهَا وَلَا يُعْتَدُّ بِهَا، وَالْحُكْمُ فِي الشَّرْعِ لِعَالِبِ الظَّنِّ، مَا دَامَ **[أَيُّ الْمُسْتَفْتَى]** عَلَى عِلْمٍ وَبَصِيرَةٍ، وَاللَّهُ قَالَ {فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ} وَرَدَّ إِلَيْهِمْ بَغْلَبَةُ الظَّنِّ بِصَوَابِهِمْ، وَمِنْ هُنَا كَانَتْ أَحْكَامُ الشَّرِيعَةِ وَالتَّعَبُّدُ لِلَّهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى بَغْلَبَةُ الظَّنِّ، فَإِذَا جُنِبَ لِفَضْلِ الْحُقُوقِ بَيْنَ الْخَصْمَيْنِ، تَحْكُمُ فِيهَا بِغَالِبِ الظَّنِّ إِنْ لَمْ تَكُنْ عَلَى يَقِينٍ وَقَطْعٍ، لِأَنَّ اللَّهَ تَعَبَّدْنَا بِهَذَا الْغَالِبِ، وَبِهَذَا الْغَالِبِ يُمَكِّنُنَا أَنْ نَصِلَ إِلَى حَقِّ كُلِّ ذِي حَقٍّ فَنَأْمُرَ مَنْ أَخَذَ الْحَقَّ بِرَدِّهِ. انتهى باختصار.

وَقَالَ الشَّيْخُ عَبْدِ الْكَرِيمِ الْخَضِيرُ (عَضُو هَيْئَةِ كِبَارِ الْعُلَمَاءِ بِالْأَمَارِ السَّعُودِيَّةِ، وَعَضُو اللَّجْنَةِ الدَّائِمَةِ لِلْبَحْثِ الْعِلْمِيَّةِ وَالْإِفْتَاءِ) فِي (شَرْحِ الْقَوَاعِدِ الْفَقْهِيَّةِ): **الْفُقَهَاءُ مَا حَمَلُوا الْيَقِينَ عَلَى وَجْهِهِ وَعَلَى أَضْلِهِ، بَلْ تَوَسَّعُوا فِيهِ فَأَدْخَلُوا فِيهِ الْمَظْنُونِ**، يَقُولُ النَّوَوِيُّ فِي (الْمَجْمُوعِ) {وَأَعْلَمُ أَنَّهُمْ يُطْلَقُونَ الْعِلْمَ وَالْيَقِينَ، وَيُرِيدُونَ بِهِمَا الظَّنَّ الظَّاهِرَ **[أَيُّ الْغَالِبِ]** لَا حَقِيقَةَ الْعِلْمِ وَالْيَقِينِ}، يَعْنِي **مِنْ بَابِ التَّجَوُّزِ وَالتَّوَسُّعِ**، وَإِلَّا فَالْعِلْمُ شَيْءٌ وَالظَّنُّ شَيْءٌ **[أَخْرُ]**، فَالَّذِي يَغْلِبُ عَلَى الظَّنِّ **[هُوَ]** ظَنُّ هَذَا احْتِمَالٌ **[لأنه ظَنٌّ لَا يَقِين]**، الرَّاجِحُ **[هُوَ]** ظَنُّ وَالَّذِي لَا يُخْتَمَلُ النَّقِیْضُ **[هُوَ]** عِلْمٌ وَيَقِينٌ، يَقُولُ الْقَرَّافِيُّ **[فِي (الذَّخِيرَةِ)]** {دَعَيْتِ الصَّرُورَةَ لِلْعَمَلِ بِالظَّنِّ لِتَعَذُّرِ الْعِلْمِ **[أَيُّ الْيَقِينِ]** فِي أَكْثَرِ الصُّوَرِ، فَتَثْبُتُ عَلَيْهِ **[أَيُّ عَلَى الظَّنِّ]** الْأَحْكَامُ لِئَذَرَهُ خَطِيئَتُهُ وَغَلْبَتُهُ إِصَابَتُهُ، وَالْغَالِبُ لَا يُتْرَكُ لِلنَّادِرِ}... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الْخَضِيرِ-: أَكْثَرُ الْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ عُمْدَتُهَا أَدْلَةُ ظَنِّيَّةٌ، سَوَاءٌ كَانَتْ ظَنِّيَّةً فِي ثُبُوتِهَا **[أَيُّ مِنْ جِهَةِ النَّفْلِ]** أَوْ فِي دَلَالَتِهَا،

فالحُكْمُ حينئذٍ مَبْنِيٌّ عَلَى الظَّنِّ، وَغَالِبُ الْأَحْكَامِ بِنَاوُهَا عَلَى الظَّنِّ. أَنْتَهَى.

وَقَالَ أَبُو الْقَاسِمِ الرَّافِعِيُّ الْقَزْوِينِيُّ (ت 623هـ) فِي (الشَّرْحِ الْكَبِيرِ): قَدْ يُتَسَاهَلُ فِي إِطْلَاقِ لَفْظِ (الْيَقِينِ) عَلَى (الظَّنِّ الْغَالِبِ). أَنْتَهَى.

وَقَالَ الشَّيْخُ مُحَمَّدُ الزَّحِيلِيُّ (عَضُو الْإِتِّحَادِ الْعَالَمِيِّ لِعُلَمَاءِ الْمُسْلِمِينَ) فِي كِتَابِهِ (الْقَوَاعِدُ الْفَقْهِيَّةُ وَتَطْبِيقَاتُهَا فِي الْمَذَاهِبِ الْأَرْبَعَةِ): إِنَّ الْأَحْكَامَ الشَّرْعِيَّةَ تُبْنَى عَلَى الظَّاهِرِ [أَيِ الْغَالِبِ]، وَإِنَّ الْوُصُولَ إِلَى الْيَقِينِ يَتَعَذَّرُ فِي كَثِيرٍ مِنَ الْأَحْيَانِ، لِذَلِكَ جَوَّزَ الشَّرْعُ الِاعْتِمَادَ عَلَى (الظَّنِّ) وَاعْتِبَارَهُ فِي الِاجْتِهَادِ وَالْعَمَلِ وَالتَّطْبِيقِ وَقَبُولِ الْأَحْكَامِ... ثُمَّ قَالَ -أَيِ الشَّيْخِ الزَّحِيلِيِّ-: وَالظَّنُّ [قُلْتُ: الظَّنُّ هُنَا بِمَعْنَى الشَّكِّ أَوْ الْوَهْمِ، وَقَدْ سَبَقَ بَيَانُ أَنَّ الظَّنَّ قَدْ يُطْلَقُ وَيُرَادُ بِهِ الْيَقِينُ أَوْ الشَّكُّ أَوْ الْوَهْمُ] عَلَى دَرَجَاتٍ، وَقَدْ تَرْتَقِي دَرَجَةُ الظَّنِّ بِكَثْرَةِ الْأَدِلَّةِ وَالْأَمَارَاتِ فَيُسَمَّى (الظَّنُّ الْغَالِبُ)، الَّذِي يَقْرُبُ مِنَ الْيَقِينِ، وَعَرَفَهُ الْمَقَرِّي [فِي (الْقَوَاعِدِ)] فَقَالَ {الظَّنُّ الْغَالِبُ هُوَ الَّذِي تَسْكُنُ إِلَيْهِ النَّفْسُ وَيَطْمَئِنُّ بِهِ الْقَلْبُ}؛ وَقَرَّرَ الْفُقَهَاءُ أَنَّ الظَّنَّ الْغَالِبَ يَنْزِلُ مَنَزِلَةَ الْيَقِينِ، وَأَنَّ الْيَقِينَ لَا يَزُولُ بِالشَّكِّ بَلْ لَا بُدَّ مِنْ يَقِينٍ مِثْلِهِ أَوْ ظَّنٍّ غَالِبٍ، كَمَنْ سَافَرَ فِي سَفِينَةٍ مَثَلًا، وَتَبَتَّ عَرَقُهَا، فَيُحْكَمُ بِمَوْتِ هَذَا الْإِنْسَانِ، لِأَنَّ مَوْتَهُ ظَنٌّ غَالِبٌ، وَالظَّنُّ الْغَالِبُ بِمَنَزِلَةِ الْيَقِينِ... ثُمَّ قَالَ -أَيِ الشَّيْخِ الزَّحِيلِيِّ-: إِذَا كَانَ الظَّنُّ غَيْرَ مُسْتَنَدٍ إِلَى دَلِيلٍ فَيَكُونُ مُجَرَّدَ وَهْمٍ، وَلَا عِبْرَةَ لِلتَّوَهُّمِ، كَمَا لَوْ ظَفَرَ إِنْسَانٌ بِمَالٍ غَيْرٍ فَأَخَذَهُ بِنَاءً عَلَى إِحْتِمَالِ أَنَّ مَالَهُ أَبَاخَهُ لِمَنْ يَأْخُذُهُ، فَإِنَّهُ يَكُونُ [أَيِ الظَّافِرُ] ضَامِنًا. أَنْتَهَى بِاخْتِصَارٍ.

وقال الشيخ علي القره داغي (الأمين العام للاتحاد العالمي لعلماء المسلمين) في (قاعدة التبعية): **الْقَلِيلُ تَابِعٌ لِلكَثِيرِ، وَالنَادِرُ تَابِعٌ لِلْغَالِبِ**، كَقَاعِدَةٍ عَامَّةٍ. انتهى باختصار.

وقال الشيخ محمد الزحيلي (عضو الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين) في كتابه (القواعد الفقهية وتطبيقاتها في المذاهب الأربعة): **إِذَا دَارَ الشَّيْءُ بَيْنَ الْغَالِبِ وَالنَادِرِ فَإِنَّهُ يُلْحَقُ بِالْغَالِبِ**... ثم قال -أي الشيخ الزحيلي-: **إِذَا بُنِيَ حُكْمٌ شَرْعِيٌّ عَلَى أَمْرٍ غَالِبٍ وَشَيَاءٍ فَإِنَّهُ يُبْنَى عَامًّا لِلْجَمِيعِ**، وَلَا يُؤْتَرُ عَلَى عُمُومِهِ وَاطِّرَادِهِ تَخَلُّفُ ذَلِكَ الْأَمْرِ فِي بَعْضِ الْأَفْرَادِ، أَوْ فِي بَعْضِ الْأَوْقَاتِ. انتهى.

وقال ابن تيمية في (مجموع الفتاوى): **فَالْأَصْلُ الْخَاقُ الْفَرْدُ بِالْأَعْمِ الْأَغْلَبِ**. انتهى.

وقالت عزيزة بنت مطلق الشهري (أستاذة الفقه وأصوله في جامعة الملك عبدالعزيز) في (قواعد الغلبة والندرة وتطبيقاتها الفقهية): (الغالبُ) يُطْلَقُ عَلَى مَا غَلَبَ عَلَى الظَّنِّ وَقُوَّعُهُ -وقد يُسَمَّىه [بعضُ] الفقهاء (الظَاهِرَ)- وَيُقَالُ لَهُ (النَادِرُ)، وَقَدْ يُطْلَقُ عَلَى (الكثير) إِذَا زَادَ عَلَى النِّصْفِ... ثم قالت -أي الشهري-: **وَالْمُلَاخَظَةُ أَنَّ الْفُقَهَاءَ يَسْتَعْمِلُونَ (الظَاهِرَ) مَكَانَ (الْغَالِبِ)، وَ(الْغَالِبَ) مَكَانَ (الظَاهِرِ)، فَيَقُولُونَ {تَعَارُضُ الْأَصْلِ وَالْغَالِبِ}، وَتَارَةً {تَعَارُضُ الْأَصْلِ وَالظَاهِرِ}، وَالْمَعْنَى وَاحِدٌ؛ قَالَ الزركشي [في (المثبور في القواعد)] {تَعَارُضُ الْأَصْلِ وَالْغَالِبِ، [اعلمُ أَنَّ الْأَصْحَابَ تَارَةً] يُعْبَرُونَ عَنْهُمَا بِالْأَصْلِ وَالظَاهِرِ، وَتَارَةً بِالْأَصْلِ وَالْغَالِبِ،**

وكأنَّهما بِمَعْنَى واحدٍ [وَفِيهِمْ بَعْضُهُمُ التَّغَايُرُ، وَأَنَّ الْمُرَادَ
بِالْغَالِبِ مَا يَغْلِبُ عَلَى الظَّنِّ مِنْ غَيْرِ مُشَاهَدَةٍ، وَالظَّاهِرُ
مَا يَحْصُلُ بِمُشَاهَدَةٍ]؛ وَلَعَلَّ سَبَبَ هَذَا الْإِطْلَاقِ قُوَّةُ
الرُّجْحَانِ فِي الْإِثْنَيْنِ، فَالْغَالِبُ [هُوَ] كَثَرَةُ الْعَدَدِ وَزِيَادَتُهُ،
وَالظَّاهِرُ يَدُلُّ عَلَى الْمَعْنَى دَلَالَةً قَوِيَّةً لَكِنَّهَا لَا تَمْنَعُ
وُجُودَ الْإِحْتِمَالِ عَلَيْهِ، فَيَتَّفِقَانِ فِي جَانِبِ الرُّجْحَانِ
وَيَخْتَلِفَانِ فِي الْمُقَابِلِ [لَهُمَا]، فَالْغَالِبُ يُقَابِلُهُ النَّادِرُ،
وَالظَّاهِرُ يُقَابِلُهُ الْخَفِيُّ... ثُمَّ قَالَتْ -أَيُّ الشَّهْرِي-:
الْمَقْصُودُ بـ (أَطْرَادِ الْعُرْفِ وَالْعَادَةِ) أَنْ يَكُونَ الْعَمَلُ
بِهِمَا مُسْتَمِرًّا فِي جَمِيعِ الْأَوْقَاتِ وَالْجَوَادِثِ؛ وَأَمَّا
(الْعَلْبَةُ) فَتَعْنِي الْأَكْثَرِيَّةَ، بِمَعْنَى (لَا تَتَخَلَّفُ كَثِيرًا)،
فَيَكُونُ حَرَيَانُ النَّاسِ عَلَى الْعُرْفِ حَاصِلًا فِي أَكْثَرِ
الْحَوَادِثِ أَوْ عِنْدَ أَكْثَرِ النَّاسِ... ثُمَّ قَالَتْ -أَيُّ الشَّهْرِي-:
فَاشْتِرَاطُ (الْإِطْرَادِ) أَوْ (الْعَلْبَةِ) فِي الْعُرْفِ مَعْنَاهُ
اشْتِرَاطُ **الْأَغْلَبِيَّةِ** الْعَمَلِيَّةِ فِيهِ [بِأَنْ يَعْمَلَ بِهِ أَكْثَرُ
النَّاسِ]، مِنْ أَجْلِ أَنْ يَكُونَ الْعُرْفُ مُسْتَمِدًّا حَاسِمًا فِي
الْحَوَادِثِ... ثُمَّ قَالَتْ -أَيُّ الشَّهْرِي-: مَعْنَى (الظَّنِّ)
اصْطِلَاحًا، عَرَفَهُ الْغَزَالِيُّ فِي (الْمُسْتَصْفَى) بِأَنَّهُ {عِبَارَةٌ
عَنْ أَغْلَبِ الْإِحْتِمَالَيْنِ}؛ وَأَمَّا (عَلْبَةُ الظَّنِّ)، فَيَقُولُ
الشَّيْرَازِيُّ [فِي شَرْحِ اللَّمَعِ] فِي تَوْضِيحِ حَقِيقَتِهِ {أَنَّ
تَزَايِدَ الْأَمَارَاتِ الْمُوْجِبَةِ لِلظَّنِّ وَتَكَاثُرَ [يَعْنِي أَنْ يَكُونَ
هِيَئًا أَكْثَرُ مِنْ أَمَارَةٍ، كَدَلِيلَيْنِ فَأَكْثَرَ، أَوْ خَبَرِ ثَقَتَيْنِ
فَأَكْثَرَ، أَمَّا الظَّنُّ فَيَكْفِي فِيهِ أَمَارَةٌ وَاحِدَةٌ، كَدَلِيلٍ وَاحِدٍ،
أَوْ خَبَرِ ثَقَةٍ]، وَقَالَ ابْنُ عَابِدِينَ [فِي (رَدِّ الْمُحْتَارِ) عَلَى
الدَّرِّ الْمُخْتَارِ] وَهُوَ يُوضِّحُ حَقِيقَةَ الْفَرْقِ بَيْنِ الظَّنِّ
وَعَلْبَةِ الظَّنِّ {إِنْ أَخَذَ الطَّرَفَيْنِ إِذَا قَوِيَ وَتَرَجَّحَ عَلَى
الْآخِرِ وَلَمْ يَأْخُذْ الْقَلْبُ مَا تَرَجَّحَ بِهِ وَلَمْ يَطْرَحِ الْآخِرَ، فَهُوَ
(الظَّنُّ)، وَإِذَا عَقَدَ الْقَلْبُ عَلَى أَحَدِهِمَا وَتَرَكَ الْآخَرَ، فَهُوَ
(أَكْبَرُ الظَّنِّ وَغَالِبُ الرَّأْيِ)}... ثُمَّ قَالَتْ -أَيُّ الشَّهْرِي-:
وَالْمَعْنَى الْإِصْطِلَاحِي لِلظَّنِّ اسْتَقَرَّ بَيْنَ الْفُقَهَاءِ

وَالْأَصُولِيَّينَ وَالْمُتَكَلِّمِيْنَ عَلَى مَا كَانَ رَاجِحًا، وَلَكِنْ لَا بُدَّ مِنَ التَّنْبِيهِ عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ عَلَى وَتِيرَةٍ وَاحِدَةٍ، بَلْ هُوَ دَرَجَاتٌ وَمَرَاتِبٌ، مِنْهُ مَا لَا يَبْقَى بَيْنَهُ وَبَيْنَ (الْيَقِينِ) إِلَّا فَرْقٌ طَافِيفٌ لَا يَكَادُ يَخْطُرُ بِالْبَالِ، وَمِنْهُ مَا يَنْزِلُ حَتَّى لَا يَبْقَى بَيْنَهُ وَبَيْنَ (الشَّكِّ) إِلَّا دَرَجَةٌ، يَقُولُ الشَّاطِبِي [فِي (المَوَافِقَاتِ)] {مَرَاتِبُ الظُّنُونِ فِي النَّفْيِ وَالْإِثْبَاتِ، تَخْتَلِفُ بِالْأَشَدِّ وَالْأَضْعَفِ، حَتَّى تَنْتَهِيَ إِمَّا إِلَى (الْعِلْمِ) [أَيِ الْيَقِينِ] وَإِمَّا إِلَى (الشَّكِّ)} ... ثُمَّ قَالَتْ -أَيِ الشَّهْرِيِّ-: الْوَاقِعُ أَنَّ الْفُقَهَاءَ لَمْ يَتَمَسَّكُوا بِهَذِهِ الْأَلْفَافِ تَمَسَّكَ حَدِيدِيًّا، بَلْ يَسْتَعْمِلُونَ (الظَّنَّ) أَحْيَانًا مَوْطِنَ (الظَّنِّ الْغَالِبِ)، وَ(الشَّكُّ) [وَهُوَ التَّرَدُّدُ مَعَ تَسَاوِيِ (الاحْتِمَالِ)] أَحْيَانًا مَوْطِنَ (الظَّنِّ)، وَالتَّسَامُحُ فِي هَذَا الْبَابِ ظَاهِرٌ وَوَاضِحٌ لِمَنْ تَتَّبَعَ مَوَاطِنَهُ فِي أَبْوَابِ الْفِقْهِ {قُلْتُ: قَدْ سَبَقَ بَيَانُ أَنَّ الظَّنَّ قَدْ يُطْلَقُ وَيُرَادُ بِهِ الْيَقِينُ أَوْ الشَّكُّ أَوْ الْوَهْمُ} ... ثُمَّ قَالَتْ -أَيِ الشَّهْرِيِّ-: الْيَقِينُ يُفِيدُ التَّصَدِيقَ الْجَازِمَ وَيُكُونُ النَّفْسَ، مَعَ نَفْيِ أَيْ احْتِمَالٍ، فَهُوَ لَا يَقْبَلُ الشَّكَّ إِطْلَاقًا، وَلَا يَقْبَلُ التَّعَارُضَ، فَهُوَ أَقْوَى دَلَالَةً مِنْ الْغَالِبِ { ... ثُمَّ قَالَتْ -أَيِ الشَّهْرِيِّ-: وَيَشْتَرِكُ (الظَّنُّ) وَ(الْغَالِبُ) فِي أَنَّهُمَا يُبْنَى عَلَيْهِمَا الْأَحْكَامُ الشَّرْعِيَّةُ الْعَمَلِيَّةُ، وَيَجِبُ الْعَمَلُ بِهِمَا، وَلَا يُفِيدَانِ الْقَطْعَ كَمَا فِي الْيَقِينِ ... ثُمَّ قَالَتْ -أَيِ الشَّهْرِيِّ-: التَّرَجِيحُ يَكُونُ فِي الظَّنِّيَّاتِ، أَمَّا (الْيَقِينُ) فَيَنْفِي الْإِحْتِمَالَ، وَ(الظَّنُّ) تَغْلِبُ أَحَدِ الْجَانِبَيْنِ عَلَى الْآخَرِ، وَكُلُّمَا قَوِيٌّ كَانَ (ظَنًّا غَالِبًا)، وَكُلُّمَا ضَعْفٌ اقْتَرَبَ مِنْ (الشَّكِّ)، فَالْغَالِبُ فِيهِ أَصْلُ الظَّنِّ وَزِيَادَةٌ، وَيَفْتَرِقَانِ فِي أَنَّ مَا يُقَابِلُ (الْغَالِبَ) هُوَ (النَّادِرُ)، وَمَا يُقَابِلُ (الظَّنَّ) هُوَ (الْوَهْمُ) ... ثُمَّ قَالَتْ -أَيِ الشَّهْرِيِّ-: وَنُلاَحِظُ أَنَّ الْفُقَهَاءَ يُطْلِقُونَ لَفْظَ (الْغَالِبِ) عَلَى الْعَادَاتِ مَعَ (الشَّائِعِ) وَ(الْمُطَرِّدِ)، وَيُطْلِقُونَ (الظَّنَّ) عَلَى الْمُدْرَكَاتِ الْعَقْلِيَّةِ مَعَ (الْيَقِينِ) وَ(الشَّكِّ)، وَ[أَحْيَانًا] يُطْلِقُونَ عَلَى

الغالب (الظاهر)، ويُطلقون على الظنّ الغالب (الظاهر) أيضًا، ويُطلقون على غلبة الظنّ (الغالب) ... ثم قالت -أي الشهري-: مَعْنَى النادر -اصطلاحًا- ما قلَّ وُجُودُهُ، وإنَّ لم يُخَالَفِ الْقِيَاسَ، فَإِنْ خَالَفَهُ فَهُوَ (الشَّاذُّ)، فَإِذَا قِيلَ {هَذَا نَادِرٌ} أَيْ قَلَّ مَثِيلُهُ وَتَضْيِيزُهُ... ثم قالت -أي الشهري-: مَعْنَى الشَّاذِّ -في الاصطلاح- ما يَكُونُ مُخَالِفًا لِلْقِيَاسِ مِنْ غَيْرِ نَظَرٍ إِلَى قِلَّةِ وُجُودِهِ وَكَثْرَتِهِ... ثم قالت -أي الشهري-: الْفَرْقُ بَيْنَ النَّادِرِ وَالشَّاذِّ أَنَّ (النادر) ما قلَّ وُجُودُهُ، سَوَاءٌ أَخَالَفَ الْقِيَاسَ أَمْ لَمْ يُخَالِفْهُ، وَ(الشاذ) ما خَالَفَ الْقِيَاسَ، سَوَاءٌ قَلَّ وُجُودُهُ أَمْ كَثُرَ... ثم قالت -أي الشهري-: مَعْنَى الْقَلِيلِ -اصطلاحًا- ما كَانَ أَقَلَّ مِنَ النِّصْفِ... ثم قالت -أي الشهري-: النَّادِرُ وَالْقَلِيلُ لَفْظَانِ مُتَقَارِبَانِ، وَقَدْ يُطْلَقُ الْفَقْهَاءُ لَفْظَ (النادر) عَلَى (القليل)، وَبِالْعَكْسِ؛ وَفَرَّقَ بَيْنَهُمَا الْكُفَوِيُّ [فِي كِتَابِهِ (الْكَلِيَّاتِ)] بِأَنَّ النَّادِرَ أَقَلُّ مِنَ الْقَلِيلِ، فَكُلُّ نَادِرٍ قَلِيلٌ، وَلَيْسَ كُلُّ قَلِيلٍ نَادِرًا... ثم قالت -أي الشهري-: الْأَصْلُ فِي بِنَاءِ الْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ أَنَّهَا تُبْنَى عَامَّةً عَلَى الْأُمُورِ الْغَالِبَةِ وَالشَّائِعَةِ، فَإِذَا كَانَ هُنَاكَ عُرْفٌ جَارٍ تَحَقَّقَ فِيهِ الذُّبُوعُ وَالشَّهْرَةُ، أَوْ [كَانَ هُنَاكَ] أَمْرٌ ظَاهِرٌ، فَإِنَّهُ لَا يُؤَثِّرُ فِي عُمُومِهِ وَاطِّرَادِهِ تَخَلُّفُ ذَلِكَ الْأَمْرِ فِي بَعْضِ الْأَفْرَادِ، أَوْ بَعْضِ الْأَوْقَاتِ، أَوْ بَعْضِ الْجُزْئِيَّاتِ، فَالْأَحْكَامُ الشَّرْعِيَّةُ لَا تُبْنَى عَلَى الشَّيْءِ النَّادِرِ الْقَلِيلِ، بَلْ تُبْنَى عَلَى أَسَاسِ الْغَالِبِ الشَّائِعِ، وَعَلَيْهِ فَالنَّادِرُ تَابِعٌ لِلْغَالِبِ، يَأْخُذُ حُكْمَهُ؛ وَالْمُتَأَمِّلُ لِبِنَاءِ الْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ يُلَاحِظُ أَنَّهُ يُرَاعَى فِيهِ الْأَحْوَالُ الْغَالِبَةُ، فَيُعْطَى الْحُكْمُ لِلْغَالِبِ، وَلَا يُلْتَفَتُ لِلنَّادِرِ، فَإِذَا بُنِيَ حُكْمٌ شَرْعِيٌّ عَلَى أَمْرٍ غَالِبٍ وَشَائِعٍ، فَإِنَّهُ يُبْنَى عَامًّا لِلْجَمِيعِ، وَلَا يُؤَثِّرُ فِيهِ تَخَلُّفُ بَعْضِ الْأَفْرَادِ، لِأَنَّ الْأَصْلَ فِي الشَّرِيعَةِ اعْتِبَارُ الْغَالِبِ، أَمَّا النَّادِرُ فَلَا أَثَرَ لَهُ، فَلَوْ كَانَ هُنَاكَ فَرْعٌ مَجْهُولُ الْحُكْمِ مُتَرَدِّدٌ بَيْنَ اِحْتِمَالَيْنِ أَحَدُهُمَا

غَالِبٌ كَثِيرٌ وَالْآخِرُ قَلِيلٌ نَادِرٌ، فَإِنَّهُ يُلْحَقُ بِالْكَثِيرِ الْغَالِبِ دُونَ الْقَلِيلِ النَّادِرِ، فالاحتمالات النادرة لا يلتفت إليها في بناء الأحكام، والحكم للأعم الأغلب، ما لم يدل دليل على أن النادر معتبر، فيستقل بالحكم الخاص حينئذٍ، ولا يحكم بحكم الشاذ على الكل، ولكن يترك الشاذ على شذوذه ويجعل استثناءً خارجاً عن الأصل... ثم قالت - أي الشهري -: ويحب الحمل على الظاهر في كل لفظ احتمل معنيين أحدهما أظهر من الآخر، إلا أن يقوم دليل على أن المراد هو المعنى الخفي دون المعنى الجلي، فيحمل حينئذٍ عليه، إذ الأحكام تبنى على الاحتمالات الظاهرة دون الاحتمالات النادرة... ثم قالت - أي الشهري -: يلحق الغالب بالمحقق عند تعدد الحقيقة والوقوف عليها يقينياً، قال ابن فرحون **[في تبصرة الحكام]** {ويُنزل منزلة التحقيق الظن الغالب}، فيقوم الظن الغالب مقام الحقيقة إذا كان الوقوف على الحقيقة غير ممكن... ثم قالت - أي الشهري -: **الْقَلِيلُ يَتَّبِعُ الْكَثِيرَ، كَمَا يَتَّبِعُ النَّادِرُ الْغَالِبَ...** ثم قالت - أي الشهري -: يقول الرازي في (المحصول) {استقراء الشرع يدل على أن النادر في كل باب ملحق بالغالب}... ثم قالت - أي الشهري -: يقول الريبس **[رئيس الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين، في كتابه (نظرية التقريب والتغليب)]** {إن الضرورة الواقعة والبداهة العقلية تدفعان إلى الأخذ بالغالب، وتشيران إلى أنه **[هو]** الصواب الممكن، وما دام هو الصواب الممكن فإنه هو المطلوب وهو المتعين، والأخذ به هو الصواب ولو احتمل الخطأ في باطن الأمر الذي لا علم لنا به}... ثم قالت - أي الشهري -: وقال القرافي **[684هـ]** في (الفروق) {القاعدة أن الدائر بين الغالب والنادر إضافته إلى الغالب أولى}. انتهى باختصار.

المسألة الحادية عشر

زيد: ما المراد بقاعدة "ما حُرِّمَ سَدًّا لِلذَّرِيعَةِ يُبَاحُ لِلحَاجَةِ
أَوِ الْمَصْلَحَةِ الرَّاجِحَةِ"؟

عمرو: يقول الشيخ قطب الريسوني: سدّ الذريعة معناه
حسْمُ مادة وسائل الفساد دَفْعًا لَهَا، أي أن الفعل قد
يكون ظاهره مباحًا، وهو وسيلة إلى مُحَرَّم، فيُمنع
حَسْمًا لمادة الفساد...

ثم يقول -أي الشيخ قطب-: المصلحة لغةً، الصاد واللام
والحاء أصل واحد يدل على خلاف الفساد، والصلاح ضد
الفساد، والاستصلاح نقيض الاستفساد، وعَرَّفَهَا
الغزالي اصطلاحًا "المحافظة على مقصود الشارع،
ومقصود الشارع من الخلق خَمْسَةٌ، وهو أن يَحْفَظَ
عليهم دينهم، ونَفْسَهُم، وعَقْلَهُم، ونَسْلَهُم، ومَالَهُم،
فكل ما يَحْفَظُ هذه الأصول الخمسة فهو مصلحة، وكل
ما يُفَوِّتُ هذه الأصول، فهو مَفْسُدة ودَفْعُهَا مصلحة"،
والمصلحة الراجحة هي المعتبرة في ميزان الشرع...

ثم يقول -أي الشيخ قطب-: معنى القاعدة أن الفعل
المنهي عنه سدا للذريعة الْمُفْضِيَةِ إلى الفساد يُبَاحُ إذا
تعلقت به الحاجة أو المصلحة الرَّاجِحَةُ، والمراد بالحاجة
هنا المشقة التي تلحق بالمكلف عند تَرْكِ الفعل، ولا
تَبْلُغُ حَدَّ التِّلْفِ والهلاك، وإلا كانت ضرورة، وإن كانت
الضرورة أُولَى بالاعتبار؛ قال شيخ الإسلام ابن تيمية
{وهذا أصل لأحمد وغيره في أن ما كان من باب سدّ

الذريعة، إنما يُنْهَى عنه إذا لم يُحْتَجْ إليه، وأما مع الحاجة للمصلحة التي لا تُحْصَلُ إلا به فلا يُنْهَى عنه {...

ثم يقول -أي الشيخ قطب-: يُستدلّ على صحّة القاعدة من الكتاب والسُّنة والمعقول والاستقراء، وبيان ذلك من وجوه:

أَوَّلًا: قوله تعالى {قُلْ لِلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّوا مِنْ أَبْصَارِهِمْ وَيَحْفَظُوا فُرُوجَهُمْ، ذَلِكَ أَزْكَى لَهُمْ، إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا يَصْنَعُونَ}، ووجه الاستدلال بالآية أن الله تعالى أَمَرَ بِغَضِّ البصر سداً لذريعة الوقوع في الزَّنى، فلمَّا كان تحريمُه تحریمً وسائلاً، أُبِيحَ للمصلحة الراجحة كالنظر إلى المخطوبة، والنظر للعلاج، وما جرى مجرى ذلك من المصالح التي تَعْمُرُ بِصَلَاحِهَا الْمُحَقِّقَ الْفَسَادَ الْمَتَوَقَّعَ.

ثانيًا: عن المشوّر بن مَخْرَمَةَ رضي الله عنهما قال {كَانَتْ أُمُّ كَلْثُومٍ بِنْتُ عُقْبَةَ بْنِ أَبِي مُعَيْطٍ مِمَّنْ خَرَجَ - يعني من مكة إلى المدينة مهاجراً مسلماً - إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، وهي عَاتِقُ - يعني شابة بلغت الحُلُمَ واستحقت التزويج -، فجاء أهلها يسألون النبيَّ أن يُرْجِعَهَا إِلَيْهِمْ لَمَّا أَنْزَلَ اللَّهُ فِيهِنَّ (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا جَاءَكُمْ الْمُؤْمِنَاتُ مُهَاجِرَاتٍ فَاْمْتَحِنُوهُنَّ، اللَّهُ أَعْلَمُ بِإِيمَانِهِنَّ) }، ووجه الاستدلال من الحديث أن سَفَرِ الْمَرْأَةِ لَا يَكُونُ إِلَّا مَعَ ذِي مَخْرَمٍ سداً لذريعة الفساد الذي قد يَلْحَقُ بِهَا فِي سَفَرِهَا، فلمَّا عَارَضَتْ هذه المفسدة مصلحةً أَرْجَحَ منها وهي فِرَارُ الْمَرْأَةِ بِدِينِهَا مِنْ دَارِ الْكُفْرِ إِلَى دَارِ الْإِسْلَامِ، **كانت جلب المصلحة أُولَى مِنْ درء المفسدة**؛ وَوَقِسَ عَلَى ذَلِكَ سَفَرُ عَائِشَةَ رضي الله عنها لَمَّا تَخَلَّفَتْ مَعَ صَفْوَانَ بْنِ

الْمُعْطَلِ، فَإِنَّهُ لَمْ يُنَّهَ عَنْهُ، وَيُؤْخَذُ مِنْهُ أَنْ سَدَّ الذَّرِيعَةَ إِذَا غُورِضَ بِمَا أَقْوَى مِنْهُ رَجَاءً لَا يُلْتَفَتُ إِلَيْهِ.

ثالثًا: إن تقديم المصلحة الراجحة على المفسدة المرجوحة مَحْضُ الْقِيَاسِ، وَمُقْتَضَى أَصُولِ الشَّرْعِ، وَلَا يُخَالِفُ فِي ذَلِكَ إِلَّا عَدُوٌّ لِلْمَنْطِقِ وَخَصْمٌ لِلْإِحْسَاسِ السَّلِيمِ، فَتُعْطَى كُلُّ مَصْلَحَةٍ مَا تَسْتَحِقُّ مِنَ الْحِفْظِ وَالْجَلْبِ، وَتُحَاطَ كُلُّ مَفْسَدَةٍ بِمَا تَسْتَحِقُّ مِنَ الْوَقَايَةِ وَالذَّرْءِ، وَهَذَا مَسْلَكُ مَجْمُودُ الْغَيْبِ [أَيِ الْعَاقِبَةِ]، جَارٍ عَلَى مَقَاصِدِ الشَّرْعِ وَمُسَلَّمَاتِ الْعُقُولِ، وَإِذَا لَاحَ تَدَافَعٌ وَتَرَاحُمٌ بَيْنَهُمَا حُكِمَتْ مَعَايِيرُ التَّرْجِيحِ تَقْدِيمًا لِلأَصْلَحِ فَالْأَصْلَحِ، وَذَرْءًا لِلْأَفْسَدِ فَالْأَفْسَدِ، قَالَ إِمَامُ الْمَصَالِحِ الْعَزِيزُ بْنُ عَبْدِ السَّلَامِ { لَا يَخْفَى عَلَى عَاقِلٍ أَنْ تَقْدِيمَ أَرْجَحِ الْمَصَالِحِ فَأَرْجَحُهَا مَحْمُودٌ حَسَنٌ، وَأَنْ ذَرْءَ أَفْسَدِ الْمَفَاسِدِ فَأَفْسَدُهَا مَحْمُودٌ حَسَنٌ، وَأَنْ تَقْدِيمَ الْمَصَالِحِ الرَّاجِحَةِ عَلَى الْمَرْجُوحَةِ مَحْمُودٌ حَسَنٌ، وَأَنْ تَقْدِيمَ الْأَصْلَحِ فَالْأَصْلَحِ وَذَرْءَ الْأَفْسَدِ فَالْأَفْسَدِ مَرْكَوزٌ فِي طِبَائِعِ الْعِبَادِ نَظَرًا مِنْ رَبِّ الْأَرْيَابِ، فَلَوْ خَيْرَتِ الصَّبِيَّ بَيْنَ اللَّذِيذِ وَالْأَلَذِّ لَاخْتَارَ الْأَلَذَّ، وَلَوْ خَيْرَ بَيْنَ الْحَسَنِ وَالْأَحْسَنِ لَاخْتَارَ الْأَحْسَنَ، وَلَوْ خَيْرَ بَيْنَ فَلَسٍ وَدِرْهَمٍ لَاخْتَارَ الدِّرْهَمَ، وَلَوْ خَيْرَ بَيْنَ دِرْهَمٍ وَدِينَارٍ لَاخْتَارَ الدِينَارَ، وَلَا يُقَدَّمُ الصَّالِحُ عَلَى الْأَصْلَحِ إِلَّا جَاهِلٌ بِفَضْلِ الْأَصْلَحِ، أَوْ شَقِيٌّ مُتَجَاهِلٌ لَا يَنْظُرُ إِلَى مَا بَيْنَ الْمَرْتَبَتَيْنِ مِنَ التَّفَاوُتِ }.

رابعًا: إن الاستقراء لِلْمَوَاطِنِ الَّتِي وَرَدَ فِيهَا التَّنْهِيُ لِلذَّرِيعَةِ ثُمَّ أُبِيحَتْ لِلْمَصْلَحَةِ الرَّاجِحَةِ يُعْضَدُ صِحَّةُ الْقَاعِدَةِ، وَيَشُدُّ مِنْ مَعَاقِدِهَا، قَالَ ابْنُ الْقِيمِ { مَا حُرِّمَ سَدًّا لِلذَّرِيعَةِ أُبِيحَ لِلْمَصْلَحَةِ الرَّاجِحَةِ، كَمَا أُبِيحَ النَّظَرُ لِلخَاطِبِ وَالشَّاهِدِ وَالطَّيِّبِ مِنْ جُمْلَةِ النَّظَرِ الْمَحْرَمِ،

وكذلك تحريم الحرير على الرجال حُرِّمَ لسدِّ ذريعة التشبُّه بالنساء الملعون فاعِلُه، وأبيح منه ما تدعو إليه الحاجة {...}

ثم يقول -أي الشيخ قطب-: وَيَجُذُّرُ الْإِلْمَاحُ هُنَا إِلَى أَنَّ اجْتِرَاحَ الْوَسَائِلِ الْمَمْنُوعَةِ عِنْدَ تَوْقِفِ تَحْصِيلِ الْمَقْصُودِ الشَّرْعِيِّ مِنْ جِهَتِهَا، مُقَيَّدٌ بِخَمْسَةِ ضَوَابِطَ:

(1) أَنْ تَكُونَ الْمَصْلَحَةُ الْمُلْجِئَةُ حَقِيقَةً لَا وَهْمِيَّةً، فَلَا خَلَاصَ مِنْ مَضِيقِ الْحَاجَةِ إِلَّا بِاسْتِبَاحَةِ الْوَسِيلَةِ الْمَمْنُوعَةِ.

(2) أَلَّا يُفْضِيَ اللُّوَاذُ بِالْوَسِيلَةِ الْمَمْنُوعَةِ إِلَى مَفْسَدَةٍ أَكْبَرَ؛ لِأَنَّ الضَّرَرَ الْأَخْفَى يُتَحَمَّلُ لِدَرْءِ الضَّرَرِ الْأَشَدِّ كَمَا هُوَ مُقَرَّرٌ عِنْدَ الْفُقَهَاءِ.

(3) أَلَّا يُفْضِيَ الضَّرْرُ بِاسْتِبَاحَةِ الْمَمْنُوعِ إِلَى إِحَاقِ ضَرَرٍ مُمَازِلٍ بِالْغَيْرِ؛ لِأَنَّ الضَّرَرَ لَا يُزَالُ بِمِثْلِهِ، وَالْحَاجَةُ لَا تُسْقِطُ حَقَّ الْآخَرِينَ.

(4) أَنْ يَكُونَ التَّوَسُّلُ بِالْمَمْنُوعِ بِالْمِقْدَارِ الَّذِي تَنْدَفِعُ بِهِ الْحَاجَةُ وَتُسْتَوْفَى الْمَصْلَحَةُ، بَلَا شَطَطٍ وَلَا اسْتِطَالَةٍ، لِأَنَّ الضَّرُورَةَ تُقَدَّرُ بِقَدْرِهَا.

(5) اسْتِفْرَاغُ الْوُسْعِ فِي الْخَلَاصِ مِنْ مَضَاقِقِ الْحَاجَةِ وَالْإِضْطِرَارِ، وَتَحْصِيلُ الْوَسَائِلِ الْمَشْرُوعَةِ وَالْبَدَائِلِ الصَّحِيحَةِ الَّتِي تُغْنِي عَنْ اسْتِبَاحَةِ الْمَمْنُوعِ أَوْ الْمَحْرَمِ...

ثم يقول -أي الشيخ قطب-: وَمِنَ التَّطْبِيقَاتِ الْفَقْهِيَّةِ الْنَفِيسَةِ الَّتِي تَخْرُجُ عَلَى الْقَاعِدَةِ:

(1) يَحْرُمُ النَّظَرُ إِلَى الْأَجْنِبَةِ سِداً لِذَرِيعَةِ الْفِتْنَةِ وَالْوُقُوعِ فِي الْمَحْظُورِ، فَإِذَا تَعَلَّقَ بِهَذَا النَّظَرِ جَلْبُ مَقْصُودٍ شِرْعِيٍّ، وَهُوَ بِنَاءُ الزَّوْاجِ عَلَى أُسَاسٍ مِنَ الْمَوَدَّةِ وَالْأَلْفَةِ وَالْوَثَامِ وَالرِّضَا بِالشَّرِيكِ، فُتِيحتِ الذَّرِيعَةُ إِلَى الْمُحَرَّمَ بِإِبَاحَةِ نَظَرِ الْخَاطِبِ إِلَى الْمَخْطُوبَةِ، كَمَا يُبَاحُ جَزْئاً عَلَى هَذَا الْأَصْلِ نَظَرُ الطَّبِيبِ وَالشَّاهِدِ مِنْ جُمْلَةِ النَّظَرِ الْمُحَرَّمَ إِذَا تَوَقَّفتُ عَلَيْهِ مَصْلَحَةٌ شَرْعِيَّةٌ كَالْعِلَاجِ وَصِيَانَةِ الْحَقُوقِ.

(2) يَحْرُمُ عَلَى الْمَرْأَةِ السَّفَرُ بِدُونِ مَحْرَمٍ، لِمَا يُفْضِي إِلَيْهِ ذَلِكَ مِنَ الْفَسَادِ، وَلَكِنَّهُ يُبَاحُ إِذَا دَعَتْ إِلَيْهِ مَصْلَحَةٌ شَرْعِيَّةٌ رَاجِحَةٌ كَفِرَارِ الْمَرْأَةِ بِدِينِهَا مِنْ دَارِ الْكُفْرِ إِلَى دَارِ الْإِسْلَامِ، **ذَلِكَ أَنَّ مَصْلَحَةَ الْحِفَافِ عَلَى الْعَقِيدَةِ أَوْلَى بِالتَّقْدِيمِ عَلَى غَيْرِهَا مِنَ الْمَصَالِحِ عِنْدَ التَّعَارُضِ وَالتَّزَاحُمِ.**

(3) يُحْرَمُ عَلَى الرِّجَالِ لُبْسُ الْحَرِيرِ سِداً لِذَرِيعَةِ التَّخَنُّثِ وَالتَّشَبُّهِ بِالنِّسَاءِ، لَكِنَّهُ يُبَاحُ إِذَا دَعَتْ إِلَيْهِ الْحَاجَةُ الْمُلِحَّةُ، أَوْ الْمَصْلَحَةُ الْمَعْتَبَرَةُ، وَلِهَذَا رُخِّصَ فِيهِ لِمَا كَانَ مَصَابِئاً بِمَرَضِ الْحِكَةِ، إِذْ مَصْلَحَةُ الشِّفَاءِ أَرْجَحُ مِنْ مَفْسَدَةِ لُبْسِ الْحَرِيرِ.

(4) تَحْرُمُ الْخِيَلَاءُ لِكَوْنِهَا وَسِيلَةً إِلَى الطُّغْيَانِ، وَالصَّلَافِ، وَالتَّنَافُرِ بَيْنَ النَّاسِ، لَكِنَّهَا تُبَاحُ فِي حَالَةِ الْحَرْبِ لِمَا لَهَا مِنْ أَثَرٍ فِي إِرْهَابِ الْعَدُوِّ، وَإِيقَاعِ الرُّعْبِ فِي قُلُوبِهِ، فَتَرَجَّحَ بِذَلِكَ مَصْلَحَتُهُ الْمَفْسُودَةُ النَّاشِئَةُ عَنْهُ، يَقُولُ ابْنُ الْقَيِّمِ {وَحَرَّمَ عَلَيْهِمُ الْخِيَلَاءُ بِالْقَوْلِ وَالْفِعْلِ، وَأَبَاحَهَا لَهُمْ فِي الْحَرْبِ، لِمَا فِيهَا مِنَ الْمَصْلَحَةِ الرَّاجِحَةِ الْمُوَافِقَةِ لِمَقْصُودِ الْجِهَادِ}.

(5) تُحَرِّمُ مَجَالِسَةُ الظُّلْمَةِ وَالْعَصَاةِ سَدًّا لِذَرِيعَةِ إِعَانَتِهِمْ عَلَى الْإِثْمِ وَتَشْجِيعِهِمْ عَلَى الْعَدْوَانِ، وَلَكِنهَا تُبَاحُ إِذَا تَعَلَّقَتْ بِهَا مَصْلَحَةٌ شَرْعِيَّةٌ مَعْتَبَرَةٌ تَغْمُرُ الْفَسَادَ الْمَتَوَقَّعَ، كَنَهْيِهِمْ عَنِ الْمُنْكَرِ وَدَعْوَتِهِمْ إِلَى الْمَعْرُوفِ، وَلَا شَكَّ أَنَّ الْقَاعِدَةَ تَقْضِي بِتَقْدِيمِ الصَّلَاحِ الرَّاجِحِ عَلَى الْفَسَادِ الْمَرْجُوحِ.

(6) يُحَرِّمُ دَفْعُ الْأَمْوَالِ لِلْكَفَّارِ حَسْمًا لِذَرِيعَةِ التَّمَكُّنِ لَهُمْ، وَتَقْوِيَةِ شَوْكَتِهِمْ، وَلَكِنْ إِذَا تَعَلَّقَتْ بِهَذَا الدَّفْعِ مَصْلَحَةٌ شَرْعِيَّةٌ رَاجِحَةٌ فَتَحْتَ الذَّرِيعَةُ إِلَيْهِ، كَفِكَالِ الْمُسْلِمِينَ مِنْ أَشْرِ الْعَدُوِّ، وَشِرَاءِ الْأَسْلِحَةِ لِتَجْهِيزِ الْجَيْشِ، يَقُولُ الْعَزَّازُ بْنُ عَبْدِ السَّلَامِ {وَلَكِنْ قَدْ تَجُوزُ الْإِعَانَةُ عَلَى الْمَعْصِيَةِ لَا بِكَوْنِهَا مَعْصِيَّةً، بَلْ وَسِيلَةً إِلَى تَحْصِيلِ الْمَصْلَحَةِ الرَّاجِحَةِ، وَكَذَلِكَ إِذَا حَصَلَ بِالْإِعَانَةِ مَصْلَحَةٌ تَرْبَى عَلَى مَصْلَحَةِ تَقْوِيَةِ الْمَفْسُودَةِ كَمَا يُبَدَّلُ الْأَمْوَالُ فِي فِدَاءِ الْأَسْرَى الْأَحْرَارِ الْمُسْلِمِينَ مِنْ أَيْدِي الْكُفْرِ الْفَجْرَةِ}.

(7) تَحَرِّمُ الْغَيْبَةُ لَكُونِهَا طَرِيقًا مُفْضِيًّا إِلَى هَتِكِ الْأَعْرَاضِ، وَقَطْعِ الْأَرْحَامِ، وَإِشَاعَةِ الْفُرْقَةِ، وَيُبَاحُ مِنْهَا مَا تَدْعُو إِلَيْهِ الْمَصْلَحَةُ الرَّاجِحَةُ، كَبَيَانِ حَالِ الْفَاسِقِ لِلنَّاسِ حَتَّى لَا يَغْتَرُّوا بِهِ وَيَحْذَرُوا شَرَّهُ، وَتَجْرِيحِ الرِّوَاةِ بِقَصْدِ صَوْنِ السُّنَنِ مِنَ دَوَاعِي الزَّيْفِ وَالتَّحْرِيفِ.

(8) تَحَرِّمُ الرِّشْوَةُ لَكُونِهَا وَسِيلَةً إِلَى اخْتِاطِ الْمَحَرَّمِ وَتَضْيِيعِ حَقُوقِ النَّاسِ، فَلَوْ تَوَقَّفَتْ عَلَيْهَا مَصْلَحَةٌ شَرْعِيَّةٌ أَبْيَحَتْ مِنْ جِهَةِ الدَّافِعِ، وَظَلَّتْ عَلَى حُرْمَتِهَا مِنْ جِهَةِ الْإِخْذِ، وَمِنْ هُنَا فَإِنْ إِنْشَاءُ مَوْسَسَاتِ التَّعْلِيمِ الْخَاصَّةِ أَوْ مَشَارِيعِ الْإِنْمَاءِ، قَدْ يَعْتَرِضُهَا فِي بَعْضِ

البلدان عقبات إدارية مصطنعة، وإجراءات (روتينية) جائرة، لا يُتغلب عليها إلا بدفع الرّشوة، ولما كانت المصالح المُجْتَلَبَة مِنْ هذه الأعمال تَغْمُرُ مَفْسَدَةً الارتشاء، فإنها تُستباح للرجحان المصلحي، إذ يعلو منار العلم، وتُفتَحُ أبوابُ الرّزق، وتتقوّى بنية الاقتصاد، وناهيك بها مِنْ مَقاصد جليلة نافعة.

(9) يُحْظَرُ الرَّأْيُ الإِعلامي المَحْرُضُ على الخُروج على الحاكم سِدًّا لذريعة الفتنة وسفك الدماء وصَدْعُ الوَحْدَةِ، لكن إذا تعلقَتْ به مِصلحةٌ راجحة كإقامة شرائع الله في الأرض ومحاربة الكُفر البواح، فإن إعلانَه في الناس يَغْدُو مباحًا بل واجبًا تَبَعًا لِحُكْمِ مقصوده...

ثم يقول -أي الشيخ قطب-: لا تَعْدُمُ القاعدةُ سِنْدًا وَرِدًّا في منقولات الشرع، وموارد أحكامه، فضلًا عن المعقول الصريح، والاستقراء القاطع، بل إن المُخَالَفَ في صحتها لا يَغْدُو صِنْفَيْنِ مِنَ الناس، جاهِلٌ بمقاصد الشرع في التكليف، أو مُتْجاهِلٌ آثَرَ اللَّذَّةِ والمُكابَرةِ، فهو خَضُمُ الشرع الصحيح، وَعَدُوُّ المَنْطِقِ الرَّجِيحِ! انتهى باختصار وتصرف من كتاب (قاعدة ما حُرِّمَ سِدًّا للذريعة أبيح للمصلحة الراجحة، دراسة تأصيلية تطبيقية).

وَمِنْ المَرَجَحات التي يُمَكِّنُ ذِكْرُها هنا لعملية الموازنة بين المصالح والمفاسد ما يلي:

(1) ترجيح الشارع لجنس أو نوع مِنَ العمل على غيره: **في هذا الرابط** يقول الشَّيْخُ هَانِي بن عبد الله الجبير (المدرس بجامعة أم القرى): مثال ذلك أن الشرع جاء بتقديم الدعوة إلى تصحيح الاعتقاد قَبْلَ تَعْلَمِ أَحكام

العبادات، فذلَّ على أن **العناية بتقرير مسائل العقيدة أهم من العناية بتقرير مسائل الشريعة**، وكذلك فإن تقديم الشرع لبرِّ الوالدين على الجهاد غير المُتَعَيَّن يدلُّ على رجحان النفقة على الوالدين على نفقة الجهاد الذي لم يُتَعَيَّن.

(2) مراعاة الترتيب بين المصالح حسب الأهمية والترتيب: **في هذا الرابط** يقول الشيخ هاني بن عبدالله الجبير: فالمصالح قد تكون ضرورية أو حاجة أو تحسينية، والمفاسد تتعلق بها كذلك، **وأعلى المقاصد هو حفظ الدين** (من جانب الوجود ومن جانب العدم)، ثم النفس، ثم العقل، ثم النسل، ثم المال. انتهى. **وفي هذا الرابط** يقول الشيخ سعد فياض (عضو المكتب الدعوي والعلمي بالجهة السلفية): فالضروريات مقدَّمة على الحاجيات عند تعارضهما، والحاجيات مقدَّمة على التحسينيات عند تعارضهما، فإن تساوت الرُّتب كأن يكون كلاهما من الضروريات، **فَيُقَدَّم الضروري المقصود لحفظ الدين على بقية الضروريات** الأربع الأخرى، ثم يُقَدَّم المتعلق بحفظ النفس ثم العقل ثم النسل ثم المال.

(3) المصلحة العامة مُقدَّمة على المصلحة الخاصة: **في هذا الرابط** يقول الشيخ هاني بن عبدالله الجبير: فلا تُرَجَّح مصالحُ خاصة على مصالح عامة، بل العكس، ويُمثِّل لذلك العزُّ بن عبدالسلام فيقول "لو أعطى أحدُ الظلمة لِمَن يُقْتَدَى به من أهل العلم والعبادة مالاً، فلو أخذه أمكنه أن يرده لصاحبه إن كان مغصوباً، أو إنفاقه في وجوه خير تنفعُ الناس، ولكنَّ يسوء ظنُّ الناس فيه، فلا يقبلون فتياه، ولا يقتدون به، فهنا لا يجوز له أخذه، لِمَا في أخذه من فساد اعتقاد الناس في صدقه ودينه،

فيكون قد ضَيَّعَ على الناس مصالحَ الفتيا والقُدوة، وجَفُظَ هذه المصلحةُ أُولَى مِنْ رَدِّ المَغْصُوبِ لصاحبه، أو نَفَعَ الفقير بالصدقة". انتهى باختصار. ويقول الشيخ محمد صالح المنجد [في هذا الرابط](#) على موقعه: الاحتكار فيه مصلحة للتاجر أن يتضاعف رِبُّهُ ويرتفع دَخْلُهُ وتَعْظُمَ قَرْحَتُهُ، ولكن الاحتكار فيه ضرر على عباد الله، فلو تعارضت المصلحة الخاصة مع المصلحة العامة لا يمكن أن تُقَدَّمَ الخاصة، بل تُقَدَّمَ المصلحة العامة على المصلحة الخاصة وتَمْنَعُ الاحتكار، ولو فاته مضاعفات الأرباح، لأن الاحتكار مفسدة لعموم الناس؛ مثال آخر، القصاص، الحدود، قَطْعُ يَدِ السارق مفسدة على السارق أم لا؟ تَفُوتُ يَدُهُ، قَتْلُ القاتل مفسدة على القاتل من جهة ذهاب نفسه، نعم، لكن لو ما طَبَّقْنَا هذا الحد ماذا سَيَحْضُلُ؟ فوات مصلحة عامة للمسلمين، وقيام مفسدة عامة على المسلمين؛ مثال آخر، نزع الملكيات الخاصة لإقامة أشياء ضرورية للمسلمين، فكلمة ضرورية، لأنه لا يجوز نزع الملكيات الخاصة دون إذن أصحابها لِأَجْلِ مَنَظَرٍ جمالي مثلاً، هذا حرام، قضية نَزْعِ الملكية، يا أيها البلدية لماذا تريدون نَزْعَ الملكية؟ قالوا "عندنا مَنَظَرٌ جمالي، عندنا هنا فيه مثلثات"، نقول "حرام عليكم، لا يجوز لكم أن تنزعوا ملكية خاصة بدون إذن أصحابها مِنْ أَجْلِ مَنَظَرٍ جمالي، حرام"، وإن قالوا "الزحام شديد جداً هنا وضيق والناس يتعطلون، آلاف السيارات وآلاف السائقين، ومصالح المسلمين، وانتظار ساعات طويلة لأن الطريق ضيق، ولا بُدَّ نَنَزِعُ ملكيات من جانبي الطريق لتوسيعه على المسلمين"، فنقول هذا مصلحة عامة مُهِمَّةٌ وحقيقية مؤثرة. انتهى بتصرف.

(4) تقديم المصالح بحسب درجة تحقق وقوعها: ومن ذلك تقديم ما كان مقطوعاً بأثره أو مُتَّفَقاً عليه على ما كان مظهرًا أو مختلفاً فيه، وما كان مظهرًا على ما كان مُتَوَهِّمًا. **وفي هذا الرابط** يقول الشيخ سعد فياض (عضو المكتب الدعوي والعلمي بالجبهة السلفية): لو تَعَارَضَتْ مصلحتان أو مفسدتان أو مصلحة ومفسدة، إحداهما قطعية والأخرى ظنية [قُلْتُ: الظنُّ هُنا بِمَعْنَى الشَّكِّ أو الوَهْم، وقد سَبَقَ بَيَانُ أَنَّ الظنَّ قد يُطْلَقُ ويُرادُّ به اليَقِينُ أو الشَّكُّ أو الوَهْمُ]، فتُقدِّم القطعية، والظن الغالب هنا يقوم مَقَامَ القَطْع، ومن الأمثلة، إذا لم يجد المصلي ماءً في أوَّل الوقت، فإذا كان يَقْطَعُ أو يَغْلِبُ على ظنه أنه سيجد ماءً فالأفضل الانتظار، أما إذا كان يظنُّ أنه سيحصل على الماء ولا يَحْزَمُ بحصول ذلك فالأفضل التيمُّم والصلاة في أوَّل الوقت. انتهى.

ويقول الشيخ محمد صالح المنجد **في هذا الرابط** على موقعه: مثال، لو كان تناول دواء مَعِينٍ محرَّم، وحصول الشفاء من جَرَاءِ تناوله ظني، فما يُمكن أن نتناول الدواء المحرَّم لأنه مفسدة قطعية لتحصيل شيء ظني وهو الشفاء من المرض الذي قد يحدث وقد لا يحدث، بالإضافة إلى أن الشارع الحكيم لم يجعل شفاء الأمة فيما حُرِّمَ عليها، هذه المسألة ممكنة تُجيب بها على ماذا؟ مَنْ يذهب للساحر لِفَكِّ السَّحْرِ، فتقول له ما حُكْمُ الذهاب إلى الساحر؟ حرام قطعي، ما هي إمكانية استفادتك من الساحر وفكِّ السحر على يديه؟ ظنية، لأنه قد يستطيع وقد لا يستطيع، فكَمْ أناس ذهبوا إلى سحرة وما استفادوا وذهبت أموالهم، وليس الذهاب إلى الساحر قطعي الفائدة من جهة فكِّ السحر، فكيف ترتكب حرامًا قطعيًا من أجل تحقيق مصلحة ظنية... ثم يقول -أي الشيخ محمد صالح المنجد-: مثال آخر، ما حُكْمُ إسقاط الجنين الذي نُفِخَتْ فيه الروح لأجل

تحسين وَضْعَ الْأُمِّ؟ قلنا للطبيب بقاء الجنين يَقْتُلُهَا؟ قال لا، لا يَصِلُ لدرجة أن تموتَ لكن أحسن طبيًا، نقول أفتريدون ارتكابَ مفسدةٍ قطعية وهي قَتْلُ النَّفْسِ لأَجْلِ أن تكون الأمُّ في وَضْعٍ صِحِّيٍّ أفضل، والهلاكُ ظَنِّيٌّ، هلاكُها ظَنِّيٌّ وليس بقطعي، فأنت تريد أن تَرْتَكِبَ مفسدةً قطعيةً بِقَتْلِ الجنين الحَيِّ الذي تُفْحِتُ فيه الروحُ، وأن تأتي بعدوان صارخ على النفس البشرية التي خَلَقَهَا اللهُ، وتُزْهِقُ رُوحَ الْجَنِينِ مِنْ أَجْلِ احتمالِ مَفْسَدَةٍ، مِنْ أَجْلِ احتمالِ هلاكِ الْأُمِّ، ما هو أَكِيدُ أَنَّهَا تَهْلِكُ، فنقول ما يجوز لك أن تَرْتَكِبَ هذا. انتهى.

(5) المصلحة المتعلقة بذات العمل مقدّمة على المصلحة المتعلقة بزمانه أو مكانه: يقول الشيخ محمد صالح المنجد [في هذا الرابط](#) على موقعه: فالخشوع متعلّق بذات العبادة وهي الصلاة، أو متعلّق بزمانها أو مكانها؟ متعلّق بذات العبادة، فإذا تعارض عندك مصلحة وجود الخشوع مع مصلحة الصلاة في زَمَنٍ فاضل أو مكان فاضل ماذا تُقَدِّم؟ الخشوع، ولذلك فَإِنَّ الصلاة بحضرة الطعام تُؤَجَّلُ حتى يُصْبِحُ في حال يتوفّر فيها الخشوعُ أكثر ولو فَاَتَتِ الجماعةُ، لأن المحافظة على الخشوع وهو متعلّق بذات العبادة مقدّم وأفضل وخَيْرٌ مِنَ المحافظة على شيء يتعلّق بالحال أو المكان، صلاة الجماعة في المسجد، فصلاةٌ بخشوع ولو فَاَتَتْ الجماعةُ أفضل من صلاة في الجماعة بلا خشوع، ومن هنا لو واحد قال "أنا إذا صَلَّيْتُ في مسجدٍ من مساجد مكة الهادئة أَخْشَعُ أكثر بكثير، وإذا صَلَّيْتُ في الحرم زحام شديد جدًّا، وفتنة النساء تبرز النساء، صلاتي في مسجد من مساجد مكة غير الحرم أنا أَخْشَعُ"، قلنا أن المصلحة المتعلقة بذات العمل أو ذات العبادة مقدّمة على المصلحة المتعلقة بزمان العبادة أو مكان العبادة، ومن

هنا يُمكن أن يُقال إن صلاته في ذلك المسجد أفضل بالنسبة له، لأن الخشوع أكثر... ثم يقول -أي الشيخ المنجد-: لو كانت صلاتك قائماً مُستَقْبِلَ الْقِبْلَةِ بعد التَّزُولِ مِنْ رَحْلَةِ السَّفَرِ مُمَكِّنَةً، وصلاتك في الطائفة ستكون قاعداً إلى غير القبلة، ما الذي يُقدِّم؟ علماً أن التَّزُولَ فِي الْمَطَارِ سَيَكُونُ قَبْلَ خُرُوجِ الْوَقْتِ، فلو فرضنا أن صلاة العصر (أذان العصر) مثلاً الساعة مثلاً الرابعة، وأنت إقلاَعُكَ قَبْلَ الظُّهْرِ، وستنزل في المطار الساعة الثَّانِيَّةَ مثلاً الثَّانِيَّةَ والنصف، وأنت عندك خياران، إما أن تصلي في الطائفة، ولكن الصلاة في الطائفة لا يوجد مُصَلِّي فِي الطَّائِفَةِ، أو كل الركاب مأمورين بربط الأحزمة، لا توجد استطاعة للقيام، ولا استقبال القبلة، فهل تختار الصلاة قاعداً في الطائفة إلى غير القبلة، أو تختار الصلاة بعد تَزُولِ الرِّحْلَةِ قائماً مُسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةِ؟ ماذا تُقدِّمُ الْأَوَّلَ أَوِ الثَّانِي؟ الثَّانِي، لماذا؟ لأن القيام واستقبال القبلة أمر متعلق بذات الصلاة، هذه من شروط الصلاة، فلو قال "الصلاة في أول الوقت أفضل"، نقول تعارض عندنا مصلحة متعلقة بذات العبادة مع مصلحة متعلقة بزمان العبادة، فأيهما يُقدِّم؟ المصلحة المتعلقة بذات العبادة، وبالتالي فصلاتك قائماً مُسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةِ أفضل من صلاتك في الطائفة؛ مثال آخر، وَضَعُ الْخُبَّازِ الْخُبْزَ فِي النَّوْرِ وَأَقِيَمَتِ الصَّلَاةُ، فلو ذهب للصلاة سيحترق الخبز، ويبقى طيلة الصلاة وهو يُنازعُ نفسه في مَصِيرِ الْخُبْزِ، وَضَعُ الْبَطَّاطِيسِ فِي الزَّيْتِ وَأَقِيَمَتِ الصَّلَاةُ، إذا ذهب للصلاة في المسجد ضرر وهو احتراق هذا، بالإضافة إلى الضرر الأكبر وهو ذهاب الخشوع، احتراق الخبز والبطاطيس تُلَفُّ الطَّعَامَ أَهْوَنَ مِنْ تَقْصِ فِي الدِّينِ صَلَاةً بِلَا خَشَوْعٍ، فالعلماء يقولون "له أن يتخلف عن

صلاة الجماعة في هذه الحالة " لأن مصلحة الخشوع والتفرغ للصلاة أكبر. انتهى.

(6) المصلحة المتعدية مقدّمة على المصلحة القاصرة: يقول الشيخ محمد صالح المنجد [في هذا الرابط](#) على موقعه: فَقَالُوا مِثْلًا الْإِشْتِغَالُ بِتَعْلِيمِ الْعِلْمِ أَوْلى مِنَ الْإِشْتِغَالِ بِتَوَافِلِ الْعِبَادَاتِ إِذَا إِحْتَاجَ النَّاسُ إِلَى التَّعْلِيمِ، يُقَدَّمُ هَذَا لِأَنَّ نَفْعَهُ أَكْبَرُ، نَفْعُهُ أَعْمُ أَشْمَلُ.

(7) المصلحة الواجبة مُقدّمة على المصلحة المندوبة: يقول الشيخ محمد صالح المنجد [في هذا الرابط](#) علي موقعه: فَلَوْ قَالَتْ لَكَ الْمَرَأَةُ {أَصُومُ الْقَضَاءَ أَوَّلًا وَلَا أَصُومُ سِتَّةَ شَوَالٍ أَوَّلًا؟}، نَقُولُ، صُومِي الْقَضَاءَ أَوَّلًا، لِأَنَّ الْمَصْلَحَةَ الْوَاجِبَةَ مُقَدَّمَةٌ عَلَى الْمَصْلَحَةِ الْمُسْتَحَبَّةِ. انتهى.

(8) أداء المصلحة المقيّدة في وقتها أفضل من المصلحة المطلقة: يقول الشيخ سعد فياض (عضو المكتب الدعوي والعلمي بالجهة السلفية) [في هذا الرابط](#): يقول أهل العلم {قد يعتري المفضول ما يجعله أفضل من الفاضل}، ومن ذلك أن قراءة القرآن أفضل من التسبيح والتهليل، لكن أداء الأذكار المقيّدة في حينها أفضل من قراءة القرآن في ذلك الوقت، كأذكار أدبار الصلوات ومتابعة المؤذن. انتهى.

(9) دَرءُ المفاسدِ مُقدّم على جَلْبِ المصالح: يقول الشيخ سعد فياض (عضو المكتب الدعوي والعلمي بالجهة السلفية) [في هذا الرابط](#): العلماء قَيَّدُوا هَذَا الْقَاعِدَةَ بِتَسَاوِي الرُّتَبِ. انتهى. ويقول تاجُ الدِّينِ السَّبْكِيّ (ت 771هـ) في (الأشباه والنظائر): وَيُظْهَرُ بِذَلِكَ أَنَّ دَرءَ

المفاسدِ إثمًا يترجَّح على جَلْبِ المصالح **إذا استويا**. انتهى. ويقول محمد بن إسماعيل الصنعاني في إجابة السائل شرح بغية الأمل: دَفَعُ المفاسدِ أَهْمٌ مِنْ جَلْبِ المصالحِ **عند المساواة**. انتهى. ويقول الشيخُ عبدالرحمن بن ناصر السعدي في (رسالة لطيفة في أصول الفقه): **وعند التكافؤ** فَدَرْءُ المفاسدِ أَوْلَى مِنْ جَلْبِ المصالح. انتهى. وجاء في مجلة البحوث الإسلامية التابعة للرئاسة العامة للبحوث العلمية والإفتاء **في هذا الرابط**: **وإذا تساوت المصالحُ والمفاسدُ** أو اشتبه الأمرُ فتكون المسألة مَحَلَّ اجتهاد عند بعض العلماء، وجمهورهم يقولون {دَرْءُ المفاسدِ مُقَدَّمٌ على جلبِ المصالحِ}، والمصيبة أن بعض طلابُ العلم يَحْتَجُّ بقاعدة (دَرْءُ المفاسدِ مُقَدَّمٌ على جلبِ المصالحِ) على إطلاقها، ويفسِّرُها على غير وجهها، ويستعملها في غير موضعها، فيَرْدُّ كثيرًا مِنَ المصالحِ الراجعة والغالبة، بحجة اشتمالها على بعض المفاسدِ القليلة، وهذا مِنْ شأنه أن يَقْضِي على أكثر المشروعات والواجبات في الشريعة فضلًا عن المُباحاتِ والجائزاتِ، فهذه القاعدةُ كما نلاحظُ ليست على إطلاقها، وإنما تُستعمل فقط في حال **تساوي المصالح والمفاسد** أو تقاربها واشتباه الأمر فيها. انتهى. قلت: وأما وَجْه تقديم دَرْءِ المفاسدِ على جَلْبِ المصالحِ وليس العكس -في حال **تساوي** المصالح والمفاسد- فيُوضِّحه ما جاء في كتاب نيل الأوطار للشوكاني عند شرح قوله صلى الله عليه وسلم (فإذا نهيتكم عن شيء فاجتنبوه، وإذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم) {واسْتُدِل بهذا الحديث على أن **اعتناء الشارع بالمنهيات فوق اعتناؤه بالمأمورات** لأنه أُطْلِق الاجتناب في المنهيات ولو مع المشقة في الترك، وَقَيَّد في المأمورات بالاستطاعة}، انتهى.

(10) تُقَدِّمُ المصلحةُ الغالبة على المفسدة النادرة: يقول الشيخ محمد صالح المنجد [في هذا الرابط](#) على موقعه: لو شيء فيه مفسدة، واحد قال {ما رأيكم نُحَرِّمَ بَيْعَ العنب في العالم، لأنه في احتمال بعض الناس يأخذونه وَيَعْمَلُونَهُ خَمْرًا؟} نقول، أكثر العنب الذي يُباع في البلد، ما نسبة استعماله في الحلال؟ أكبر، فما نُحَرِّمَ بَيْعَ العنب، لأنه في مفسدة في احتمال تصنيعه خمرًا، لكن البياع إذا جاء واحد مُعَيَّن يَعْرِفُ أنه سَيَسْتَعْمِلُهُ في تصنيع الخمر ما يجوز يبيع عليه، عند التعارض تُرْتَكَبُ مَفْسَدَةٌ هي بجميع الأحوال، وَلَا مَفْسَدَةٌ تَأْتِي وَتَذْهَبُ تَخْصُلُ تَنْقَطِعُ تَرْجِعُ؟ تُرْتَكَبُ الثانيةُ عند التعارض، هناك تَرْتِيبٌ بَيْنَ المفاسد. انتهى بتصرف. ويقول الشيخ وهبة الزحيلي (رئيس قسم الفقه الإسلامي ومذاهبه بكلية الشريعة بجامعة دمشق) في كتابه (أصول الفقه الإسلامي): الشارع أناط الأحكامَ بِغَلَبَةِ المصلحة، ولم يَعْتَبِرْ نُذُورَ المصلحة. انتهى. قُلْتُ: وَمِنْ ذَلِكَ أَيْضًا تَسْيِيرُ البواخر في البحر، والطائرات في الجو، فَإِنْ فِيهِ مَنَافِعُ كَثِيرَةٌ، وَقَدْ يُفْضِي ذَلِكَ إِلَى الْغَرَقِ أَوْ الْأَنْفِجَارِ أَوْ السَّقُوطِ، وَلَكِنْ هَذِهِ الْأَضْرَارُ لَيْسَتْ بِالكَثِيرَةِ؛ وَمِنْ ذَلِكَ أَيْضًا بَيْعُ الْغَدَاءِ الَّذِي يَنْذُرُ أَنْ يَتَضَرَّرَ مَنْ يَطْعَمُهُ، كَأَنْ يُبَالِغَ فِي الْأَكْلِ مِنْهُ، أَوْ كَأَنْ يَكُونَ مَرِيضًا بِمَرَضٍ يَتَعَارَضُ مَعَ الْأَكْلِ مِنْ هَذَا الْغَدَاءِ، إِذْ أَنَّهُ يَنْذُرُ أَنْ تَجِدَ خَيْرًا مَخْصًا أَوْ شَرًّا مَخْصًا فِي شَيْءٍ، صَحِيحٌ أَنَّ هُنَاكَ مِنَ الْأَشْيَاءِ مَا هُوَ خَيْرٌ مَخْصٌ كَالْإِيمَانِ، وَهُنَاكَ مَا هُوَ شَرٌّ مَخْصٌ كَالشُّرْكِ، لَكِنْ مَعْظَمُ الْأَشْيَاءِ لَيْسَتْ كَذَلِكَ، فَفِي الْغَالِبِ لَا تَوْجِدُ مَصْلَحَةً خَالِيَةً فِي الْجُمْلَةِ - مِنَ الْمَفْسَدَةِ.

(11) اعتبار المصلحة أو المفسدة التي جاء النص بالتصريح بتقديمها: يقول طالب بن عمر بن حيدرة الكثيري في (قواعد الترجيح بين المصالح والمفاسد وتطبيقاتها على الوسائل الدعوية من فقه العثميين): ومن ذلك ما حسَّنه الألباني رحمه الله في صحيح الجامع عن رجل من خثعم أن النبي صلى الله عليه وسلم قال "أحب الأعمال إلى الله إيمان بالله، ثم صلة الرحم، ثم الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وأبغض الأعمال إلى الله الإشراك بالله، ثم قطيعة الرحم". انتهى بتصريف.

(12) اعتبار المصلحة أو المفسدة التي من أجل المحافظة على جلبها أو دفعها ألغيت النصوص بعض أحكام الشريعة: يقول طالب بن عمر بن حيدرة الكثيري في (قواعد الترجيح بين المصالح والمفاسد وتطبيقاتها على الوسائل الدعوية من فقه العثميين): ومثالها، مصلحة اجتماع الناس خلف إمام واحد غيَّرت لأجلها هيئة الصلاة في حال الخوف، مع أنه بالإمكان الصلاة خلف إمامين دون تغيير صفة الصلاة؛ فدل على تقديم هذه المصلحة على الأخرى.

(13) المصلحة أو المفسدة التي كثرت النصوص المخصصة لها والمُخرجة لبعض أفرادها أضعف من التي لم تُخصَّص: يقول طالب بن عمر بن حيدرة الكثيري في (قواعد الترجيح بين المصالح والمفاسد وتطبيقاتها على الوسائل الدعوية من فقه العثميين): فمن ذلك أجاز الشافعية رحمهم الله كثرة الأفعال في الصلاة حال التحام القتال، ولم يجزوا الصياح ونحوه ولو زجر الخيل، لأن المستثنيات من مُبطل الحركة كثيرة في النصوص، بخلاف مُبطل الكلام. انتهى. قلت: العام الذي

لم يُخَصَّص ولم يُرَدَّ به الخصوصُ يُوصَف بأنه عامٌ محفوظ.

(14) اعتبار رُتَب الأمر والنهي: يقول طالب بن عمر بن حيدرة الكثيري في (قواعد الترجيح بين المصالح والمفاسد وتطبيقاتها على الوسائل الدعوية من فقه العثيمين): فيُقَدَّم الواجبُ على المندوب، وقَرَضُ العَيْنِ على قَرَضِ الكفاية، ودَفْعُ المحرَّم على دَفْعِ المكروه، ودَفْعُ مَفْسَدَةِ الكبائر أَوْلَى مِنْ دَفْعِ مَفْسَدَةِ الصِّغائر، وَمِنْ أمثلته، تقديم النَّفَقَةِ على العيال على النَّفَقَةِ على الدعوة، والأخيرة على النفقة على الفقير، وَمِنْ تطبيقاته، أن الأفضل في صلاة العشاء التأخير - لكن بشرط ألا تتأخر عن نصف الليل - ولكن لا يجوز للإنسان الذي تَلَزَمَهُ الجماعةُ أن يؤخِّرَها وَيَتْرُكَ الجماعةَ، لأن التأخير سُنةٌ والجماعة واجبة.

(15) النَّظَرُ إلى المصلحة أو المفسدة، هل هي خالصةٌ أو راجعةٌ.

(16) تقديم ما كان أثره مُتَعَدِّيًا عامًّا على ما كان أثره قاصِرًا خاصًّا: فمصلحة طلب العلم وبذله أَوْلَى مِنْ مصلحة العبادة.

(17) تقديم الأثر الدائم على المنقطع: دَلَّ على ذلك قوله صلى الله عليه وسلم "أحب الأعمال إلى الله أدومها، وإن قلَّ"، متفق عليه، وَمِنْ أمثلته، تقديم الصدقة الجارية على غيرها.

(18) اعتبار مقدار المصلحة: ويُقَصَد به التَّغْلِبُ بالمقدار أو التَّغْلِبُ الكمي، فلا يُعَقَّلُ تفويت الخير

الكثير لوجود بعض الضرر، كما أن الجزء مُهمَلُ أمام الكل، يقول الشيخ أحمد الريسوني (رئيس الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين) في كتابه (نظرية التقريب والتغليب): فما كان أكبر قدرا من المصالح قُدِّمَ جَلْبُهُ، وما كان مقدارُه أكبر من المفسد قُدِّمَ دَفْعُهُ، وإذا تعارضت المصلحة مع المفسدة قُدِّمَ منهما الأكبر قدرا، فإذا تعادلتا فدفع المفسدة أولى.

(19) اعتبار قَوْل الأكثرية من عُذُول المجتهدين: يتمُّ الترجيحُ بقول الأكثرية من عُذُول المجتهدين عند عَدَمِ التمكن من الترجيح بأحد الاعتبارات السابقة، لقوله تعالى {وَأَمْرُهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ}، وقوله {وَأَجْعَلْ لِي وَزِيرًا مِّنْ أَهْلِي، هَارُونَ أَخِي، اشْدُدْ بِهِ أَزْرِي، وَأَشْرِكْهُ فِي أَمْرِي}، وقوله صلى الله عليه وسلم {أَشْبِرُوا أَيُّهَا النَّاسُ عَلَيَّ}، وقوله {لَوْ يَعْلَمُ النَّاسُ مَا فِي الْوَحْدَةِ مَا أَعْلَمُ، مَا سَارَ رَاكِبٌ بِلَيْلٍ وَخَدَهُ}، وقوله {الرَّاكِبُ شَيْطَانٌ، وَالرَّاكِبَانِ شَيْطَانَانِ، وَالثَّلَاثَةُ رَكْبٌ}، وقوله {عليكم بالجماعة، وإياكم والفرقة، فإن الشيطان مع الواحد، وهو مع الاثنين أبعد}، وقوله {فَعَلَيْكَ بِالْجَمَاعَةِ، فَإِنَّمَا يَأْكُلُ الذِّبُّ الْقَاصِيَةَ}، وقوله {إِنَّ الْمُؤْمِنَ لِلْمُؤْمِنِ كَالْبُنْيَانِ يَشُدُّ بَعْضُهُ بَعْضًا}، وقوله {يسلم الراكب على الماشي، والماشي على القاعد، والقليل على الكثير}.

المسألة الثانية عشر

زید: هَلْ شَرِيعَةُ الْإِسْلَامِ هِيَ أَشَدُّ الشَّرَائِعِ فِي الْعَقِيدَةِ وَأَسْمَحُهَا فِي الْفِقْهِ؛ وَهَلْ مَذْهَبُ إِمَامِ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ "أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ" هُوَ أَشَدُّ الْمَذَاهِبِ فِي الْعَقِيدَةِ وَأَسْمَحُهَا فِي الْفِقْهِ؟.

عمرو: قَالَ الشَّيْخُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ الْحَجِي فِي (شرح موطأ مالك): هَذَا الدِّينُ [يَعْنِي دِينَ الْإِسْلَامِ] مُتَشَدَّدٌ فِي الْعَقِيدَةِ وَسَمَحٌ فِي الشَّرِيعَةِ، **فَفِي الْعَقِيدَةِ يُغْلَقُ كُلُّ الْمَنَافِذِ الَّتِي تُوَدِّي إِلَى الشَّرِكِ**، لِأَنَّ هَذَا دِينَ خَاتَمٍ، حَتَّى السُّجُودُ الَّذِي يُبَاحُ لِيَعْقُوبَ وَيُوسُفَ -سُجُودَ الْاحْتِرَامِ وَلَيْسَ سُجُودَ الْعِبَادَةِ- عِنْدَنَا مُحَرَّمٌ [قَالَ تَعَالَى {فَلَمَّا دَخَلُوا عَلَى يُوسُفَ آوَى إِلَيْهِ أَبْوِيهِ وَقَالَ ادْخُلُوا مِصْرَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ آمِنِينَ، وَرَفَعَ أَبْوِيهِ عَلَى الْعَرْشِ وَخَرُّوا لَهُ سُجَّدًا}]]، حَتَّى وَسَائِلُ الشَّرِكِ كُلُّهَا عِنْدَنَا مُحَرَّمَةٌ، فَهَذِهِ الشَّرِيعَةُ وَهَذَا الدِّينُ الْخَاتَمُ هُوَ مُتَشَدَّدٌ فِي الْعَقِيدَةِ وَسَمَحٌ فِي الشَّرِيعَةِ، كَمَا قَالَ تَعَالَى {الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الرَّسُولَ النَّبِيَّ الْأُمِّيَّ الَّذِي يَحْدُوثُهُ مَكْتُوبًا عِنْدَهُمْ فِي التَّوْرَةِ وَالْإِنْجِيلِ يَأْمُرُهُمْ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَاهُمْ عَنِ الْمُنْكَرِ وَيُحِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثَ} وَيَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ وَالْأَغْلَالَ الَّتِي كَانَتْ عَلَيْهِمْ}. انتهى. قَالَ ابْنُ كَثِيرٍ فِي تَفْسِيرِهِ: قَدْ كَانَتْ الْأُمَّمُ الَّذِينَ كَانُوا قَبْلَنَا، **فِي شَرَائِعِهِمْ ضَيْقٌ عَلَيْهِمْ، فَوَسَّعَ اللَّهُ عَلَى هَذِهِ الْأُمَّةِ أُمُورَهَا وَسَهَّلَهَا لَهُمْ**، وَلِهَذَا قَدْ أَرْشَدَ اللَّهُ هَذِهِ الْأُمَّةَ أَنْ يَقُولُوا {رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا، رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَا إِصْرًا كَمَا حَمَلْتَهُ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِنَا، رَبَّنَا وَلَا تُحَمِّلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِ، وَاعْفُ عَنَّا وَاعْفِرْ لَنَا وَارْحَمْنَا، أَنْتَ مَوْلَانَا فَانصُرْنَا عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ} وَثَبَتَ فِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ بَعْدَ كُلِّ سُؤَالٍ مِنْ هَذِهِ {قَدْ فَعَلْتُ، قَدْ فَعَلْتُ}. انتهى باختصار.

وقال البغوي في تفسيره: {وَيَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ}، قرأ ابنُ عامرٍ {أَصَارَهُمْ} بالجمع، والإصْرُ كلُّ مَا يَثْقُلُ عَلَى الْإِنْسَانِ مِنْ قَوْلٍ أَوْ فِعْلٍ، قَالَ قَتَادَةُ {يَعْنِي التَّشْدِيدَ الَّذِي كَانَ عَلَيْهِمْ فِي السَّيِّئَاتِ}؛ {وَالْأَغْلَالُ} يَعْنِي (الْأَثْقَالَ)؛ {الَّتِي كَانَتْ عَلَيْهِمْ} وَذَلِكَ مِثْلُ قَتْلِ الْأَنْفُسِ فِي التَّوْبَةِ [قَالَ الشَّيْخُ ابْنُ عَثِيمٍ فِي (تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ)]: قَالَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى {وَإِذْ قَالَ مُوسَى لِقَوْمِهِ يَا قَوْمِ إِنَّكُمْ ظَلَمْتُمْ أَنْفُسَكُمْ بِاتِّخَاذِكُمُ الْعِجْلَ فَتُوبُوا إِلَى بَارِئِكُمْ فَاقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ}، وفيه دَلِيلٌ عَلَى مَا وَضَعَ اللَّهُ تَعَالَى عَلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ مِنَ **الْأَغْلَالِ وَالْأَصَارِ** حَيْثُ كَانَتْ **تَوْبَتُهُمْ بِأَنْ يَقْتُلَ بَعْضُهُمْ بَعْضًا**، لِقَوْلِهِ {فَاقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ}، لَوْ وَقَعَتْ هَذِهِ فِي أُمَّةٍ مُخَمَّدٍ فَمَا هُوَ الطَّرِيقُ لِلتَّخْلُصِ مِنْهَا؟ أَنْ يَتُوبُوا إِلَى اللَّهِ وَيَرْجِعُوا مِنْ هَذَا الذَّنْبِ وَيُقْبِلُوا عَلَى تَوْجِيدِهِ وَعِبَادَتِهِ وَيَتَخَلَّصُوا مِنْهُ نِهَائِيًّا وَلَا يُشْرَعُ لَهُمْ أَنْ يَقْتُلُوا أَنْفُسَهُمْ فِي هَذِهِ الْأُمَّةِ. انتهى باختصار. وجاء في مَوْسُوعَةِ التَّفْسِيرِ (إِعْدَادِ مَجْمُوعَةٍ مِنَ الْبَاحِثِينَ، بِإِشْرَافِ الشَّيْخِ عَلَوِيِّ بْنِ عَبْدِ الْقَادِرِ السَّقَّافِ): إِنَّ الَّذِينَ اتَّخَذُوا الْعِجْلَ إِلَهًا لَمْ يَقْبَلِ اللَّهُ تَعَالَى لَهُمْ تَوْبَةً حَتَّى قَتَلَ بَعْضُهُمْ بَعْضًا. انتهى باختصار. وقال الشَّيْخُ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ جَمِيلِ الْمَطْرِيِّ (المُراقِبِ الشَّرْعِيِّ فِي قِنَاءِ يَسْرِ الْفَضَائِيَّةِ) فِي مَقَالَةٍ لَهُ بِعَنْوَانِ (هَلْ قَتَلَ بَنُو إِسْرَائِيلَ أَنْفُسَهُمْ بِسَبَبِ عِبَادَتِهِمُ الْعِجْلَ لِيَتُوبَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ؟) على هذا الرابط: ذَكَرَ الْمُفَسِّرُونَ إِعْتِمَادًا عَلَى الرِّوَايَاتِ الْإِسْرَائِيلِيَّةِ أَنَّ بَنِي إِسْرَائِيلَ قَتَلَ بَعْضُهُمْ بَعْضًا **عِنْدَ تَوْبَتِهِمْ**، وَذَكَرُوا أَنَّ الْقَتْلَ بَلَغُوا سَبْعِينَ أَلْفًا، عَلَى خِلَافِ بَيْنِهِمْ هَلْ قَتَلَ مَنْ لَمْ يَعْبُدِ الْعِجْلَ مَنْ عَبَدَهُ أَوْ أَمَرَ مَنْ عَبَدُوا الْعِجْلَ أَنْ يَقْتُلَ بَعْضُهُمْ بَعْضًا. انتهى، وَفَرَضَ [أَيُّ قِصَّةٍ] النَّجَاسَةَ عَنِ التَّوْبِ بِالْمَقْرَاضِ [أَيُّ بِالْمَقْصَصِ]، وَتَعَيَّنَ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلِ وَتَحْرِيمُ اخْتِ

الدِّيَّةِ، وَتَرَكَ الْعَمَلَ فِي السَّبْتِ، وَأَنَّ صَلَاتَهُمْ لَا تَجُوزُ إِلَّا فِي الْكَنَائِسِ، **وَعَبَّرَ ذَلِكَ مِنَ الشَّدَائِدِ**. انتهى باختصار. وقال الشيخ ابن حبرين على موقعه **في هذا الرابط**: إذا اتَّبَعُوهُ [أَيُّ إِذَا اتَّبَعُوا نَبِيَّ الْإِسْلَامِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ] وَضَعَتْ عَنْهُمْ الْأَغْلَالُ، وَوَضَعَتْ عَنْهُمْ الْأَصَارُ. انتهى.

وقال الشيخ سليمان بن عبد الله بن محمد بن عبد الوهاب في (تيسير العزيز الحميد في شرح كتاب التوحيد): ولقد **بَالَغَ** صلى الله عليه وسلم، وَحَذَرَ وَأَنْذَرَ، وَأَبْدَأَ وَأَعَادَ، وَخَصَّ وَعَمَّ، **فِي حِمَايَةِ الْحَنِيفِيَّةِ السَّمْحَةِ** التي بَعَثَهُ اللَّهُ بِهَا، فهي حَنِيفِيَّةٌ فِي التَّوْحِيدِ سَمْحَةٌ فِي الْعَمَلِ، كما قال بعضُ العلماءِ {هي أَشَدُّ الشَّرَائِعِ فِي التَّوْحِيدِ وَالْإِبْعَادِ عَنِ الشَّرِكِ، وَأَسْمَحُ الشَّرَائِعِ فِي الْعَمَلِ}... ثم قال -أي الشيخ سليمان-: فتأمل هذه الآية [يعني الآية {لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنْفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ حَرِيصٌ عَلَيْكُمْ بِالْمُؤْمِنِينَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ}] وما فيها من أوصافه الكريمة ومحاسنه الجمَّة، التي تَقْتَضِي أَنْ يَنْصَحَ لَأُمَّتِهِ، وَيُبَلِّغَ الْبَلَاغَ الْمُبِينَ، وَيَسِدَّ الطَّرِيقَ الْمَوْصَلَةَ إِلَى الشَّرِكِ، وَيَحْمِيَ جَنَابَ التَّوْحِيدِ غَايَةَ الْحِمَايَةِ، وَيُبَالِغَ أَشَدَّ الْمُبَالَغَةِ فِي ذَلِكَ لِئَلَّا تَقَعَ الْأُمَّةُ فِي الشَّرِكِ، وَأَعْظَمُ ذَلِكَ الْفِتْنَةُ بِالْقُبُورِ، فَإِنَّ الْعُلُوَّ فِيهَا هُوَ الَّذِي جَرَّ النَّاسَ فِي قَدِيمِ الزَّمَانِ وَحْدِيثِهِ إِلَى الشَّرِكِ، لَا جَرَمَ فَعَلَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ذَلِكَ، وَحَمَى جَنَابَ التَّوْحِيدِ حَتَّى فِي قَبْرِهِ الَّذِي هُوَ أَشْرَفُ الْقُبُورِ، حَتَّى نَهَى عَنْ جَعْلِهِ عِيدًا [قال الشيخ خَالِدُ الْمَشِيقَح (الأستاذ بقسم الفقه بكلية الشريعة بجامعة القصيم) في (شرح كتاب التوحيد): قال رسول الله صلى الله عليه وسلم {وَلَا تَجْعَلُوا قَبْرِي عِيدًا}، الْعِيدُ مَا يُعْتَادُ مَجِيئُهُ وَقَصْدُهُ مِنْ زَمَانٍ أَوْ مَكَانٍ، يعني لا

تَتَّخِذُوا قَبْرِي عِيدًا بكَثْرَةِ الْمَجِيءِ وَبِكَثْرَةِ التَّرْدَادِ إِلَيْهِ، أَوْ مُدَاوَمَةٍ ذَلِكَ، فَإِنَّ كَثْرَةَ التَّرْدَادِ إِلَى قَبْرِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، أَوْ مُدَاوَمَةٍ ذَلِكَ، مِنْ اتِّخَاذِهِ عِيدًا. انْتَهَى **بِاخْتِصَارٍ**، وَدَعَا اللَّهَ أَنْ لَا يَجْعَلَهُ وَثَنًا يُعْبَدُ. انْتَهَى.

وَقَالَ الشَّيْخُ أَبُو سَلْمَانَ الصُّومَالِيُّ فِي (مُصْلَحَةِ التَّأْلِيفِ وَخَشْيَةِ التَّنْفِيرِ، فِي الْمِيزَانِ، بِتَقْدِيمِ الشَّيْخِ أَبِي مُحَمَّدٍ الْمُقَدَّسِيِّ): قَاعِدَةُ الشَّرْعِ تَقْتَضِي **التَّشَدُّدَ فِي الْكُفْرِ وَالشُّرْكِ**، وَالتَّيَسِيرَ فِي غَيْرِهِ، كَمَا تَقَرَّرَ لَدَى فُقَهَاءِ الْإِسْلَامِ مِنْ أَنَّ الشَّرِيعَةَ الْإِسْلَامِيَّةَ **أَشَدُّ الشَّرَائِعِ فِي مَسَائِلِ الشُّرْكِ وَالْكُفْرِ وَالتَّوْحِيدِ**، وَأَيْسَرُهَا فِي الشَّرَعِيَّاتِ. انْتَهَى.

وَقَالَ يَوْسُفُ أَبُو الْخَيْلِ فِي مَقَالَةٍ لَهُ يُعْطَوْنَ (العقيدة أو الفقه، أَيُّهُمَا الْمُحَرِّكُ فِي جَدَلِيَّةِ الْعُنْفِ وَالتَّسَامُحِ؟) فِي جَرِيدَةِ الرِّيَاضِ السَّعُودِيَّةِ **عَلَى هَذَا الرِّابِطِ**: هَلِ الْمُتَسَامُحُ فِقْهِيًّا هُوَ بِالضَّرُورَةِ مُتَسَامِحٌ عَقْدِيًّا، أَمْ أَنَّهُ **قَدْ يَكُونُ مُتَسَامِحًا فِقْهِيًّا وَمُتَشَدِّدًا عَقْدِيًّا فِي ذَاتِ الْوَقْتِ؟** مِنْ مُنْطَلَقِ أَنَّ (العقيدة) هِيَ الْعَامِلُ الرَّئِيسُ فِي جَدَلِيَّةِ (العُنْفِ وَالسِّيَاسَةِ وَالْدِّينِ)، فَإِنَّا نَسْتَطِيعُ الْقَوْلَ بِأَنَّهُ لَيْسَ هُنَاكَ تَلَازُمٌ بَيْنَ التَّسَامُحِ الْفِقْهِيِّ وَالتَّسَامُحِ الْعَقْدِيِّ، فَقَدْ يَكُونُ الْفَقِيهُ - أَوْ الْمُجْتَمَعُ - مُتَسَامِحًا فِقْهِيًّا وَمُتَشَدِّدًا عَقْدِيًّا فِي نَفْسِ الْوَقْتِ؛ إِنْ التَّارِيخُ الْإِسْلَامِيُّ لِيُخْفِلُ بِنَمَازِجٍ مِنَ الْفُقَهَاءِ الَّذِينَ كَانُوا مُتَسَامِحِينَ فِقْهِيًّا، لَكِنْهُمْ كَانُوا مُتَشَدِّدِينَ فِي رَفْضِ الْآخِرِ مِنْ مُنْطَلَقِ عَقْدِيٍّ بَحْتٍ، **مِنْ بَيْنِ أَوْلَئِكَ، شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ**، وَالَّذِي تَعْتَقِدُ السَّلَفِيَّةُ الْجِهَادِيَّةُ أَنَّهَا تَسِيرُ عَلَى مَنَوَالِهِ، وَتُحَكِّمُ مَنَهَجَهُ فِي التَّعَامُلِ مَعَ الْمُخَالِفِينَ، **فَلَقَدْ كَانَ رَحِمَهُ اللَّهُ مُتَسَامِحًا فِقْهِيًّا بِدَرَجَةٍ كَبِيرَةٍ، وَمَعَ ذَلِكَ فَلَقَدْ كَانَ رَحِمَهُ اللَّهُ مُتَشَدِّدًا فِيمَا**

يُخَصُّ الْعَلَاَقَةُ مَعَ الْمُخَالِفِينَ لَهُ فِي الْعَقِيدَةِ، خَاصَّةً مِنْهُمْ الشَّيْعَةُ وَالْمُتَصَوِّفَةُ. انْتَهَى بِاخْتِصَارٍ.

وَقَالَ الشَّيْخُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ حَمَادَةَ الْجَبَرِينِ (عَضُو الْإِفْتَاءِ بِالرَّئَاسَةِ الْعَامَةِ لِلْبَحُوثِ الْعِلْمِيَّةِ وَالْإِفْتَاءِ بِالرِّيَاضِ) فِي (تَسْهِيلِ الْعَقِيدَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ): فَالرَّسُولُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ **حَمَى جَنَابَ التَّوْحِيدِ** مِنْ كُلِّ مَا يَهْدِمُهُ أَوْ يُنْقِصُهُ **حِمَايَةً مُحْكَمَةً**، وَسَدَّ كُلَّ طَرِيقٍ يُؤَدِّي إِلَى الشَّرِكِ **وَلَوْ مِنْ بَعِيدٍ**، لِأَنَّ مَنْ سَارَ عَلَى الدَّرَجِ وَصَلَ، وَلِأَنَّ الشَّيْطَانَ يُزَيِّنُ لِلْإِنْسَانِ أَعْمَالَ السُّوءِ، وَيَتَدَرَّجُ بِهِ مِنَ السَّيِّئِ إِلَى الْأَشْوَأِ شَيْئًا فَشَيْئًا **حَتَّى يُخْرِجَهُ** مِنْ دَائِرَةِ الْإِسْلَامِ بِالْكَلْبَةِ - إِنْ اسْتَطَاعَ إِلَى ذَلِكَ سَبِيلًا - فَمَنْ انْقَادَ لَهُ وَاتَّبَعَ خُطَوَاتِهِ خَسِرَ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةَ. انْتَهَى.

وَقَالَ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ فِي (اِقْتِضَاءِ الصِّرَاطِ الْمُسْتَقِيمِ لِمُخَالَفَةِ أَصْحَابِ الْجَحِيمِ): فَإِنَّ اسْتِقْرَاءَ الشَّرِيعَةِ فِي مَوَارِدِهَا وَمُصَادَرِهَا، دَالٌّ عَلَى أَنَّ مَا أَفْضَى إِلَى الْكُفْرِ غَالِبًا حَرْمٌ، **وَمَا أَفْضَى إِلَيْهِ عَلَى وَجْهِ خَفِيٍّ حَرْمٌ**. انْتَهَى.

وَقَالَ الشَّيْخُ صَالِحُ الْفُوزَانِ (عَضُو هَيْئَةِ كِبَارِ الْعُلَمَاءِ بِالذِّيَّارِ السَّعُودِيَّةِ، وَعَضُو اللَّجْنَةِ الدَّائِمَةِ لِلْبَحُوثِ الْعِلْمِيَّةِ وَالْإِفْتَاءِ) فِي (إِعَانَةِ الْمُسْتَفِيدِ بِشَرْحِ كِتَابِ التَّوْحِيدِ) عِنْدَ شَرْحِ قَوْلِ الشَّيْخِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْوَهَّابِ {بَابُ مَا جَاءَ فِي حِمَايَةِ الْمُصْطَفَى صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ جَنَابَ التَّوْحِيدِ وَسَدَّهُ كُلَّ طَرِيقٍ يُوصِّلُ إِلَى الشَّرِكِ، وَقَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى (لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِنْ أَنْفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ...)} (الْآيَةُ): قَوْلُهُ {حِمَايَةِ الْمُصْطَفَى جَنَابَ التَّوْحِيدِ} أَيُّ حِمَايَتِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خُذُودَ التَّوْحِيدِ مِنْ أَنْ يَدْخُلَ عَلَيْهِ الشَّرِكُ **بَسَبِّ وَسَائِلِ الشَّرِكِ وَالتَّسَاهُلِ**

فيها، فالرسول صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَمَى حُدُودَ التَّوْحِيدِ جَمَايَةً بَلِيغَةً، بحيث أنه نَهَى عن كُلِّ سَبَبٍ أَوْ وَسِيلَةٍ تَوْصِلُ إِلَى الشَّرِكِ، ولو كانت هذه الوسيلة في أَصْلِهَا مشروعة كالصلاة، فإذا فُعِلَتْ [أي الصلاة] عند القُبُورِ، فهو وسيلة إلى الشَّرِكِ، ولو حَسُنَتْ نِيَّةُ فاعِلِهَا، فَالْنِيَّةُ [إذا كانت حَسَنَةً] لَا تُبَرِّرُ وَلَا تُزَكِّي الْعَمَلَ إذا كان يُؤَدِّي إلى محذور، والدُّعَاءُ مشرُوعٌ، ولكن إذا دُعِيَ عند القبر فهذا ممنوعٌ، لأنَّه وسيلة إلى الشَّرِكِ بهذا القبر، هذا سَدُّ الْوَسَائِلِ، فالرسولُ نَهَى عن الصلاة عند القُبُورِ، ونَهَى عن الدُّعَاءِ عند القُبُورِ، ونَهَى عن البناءِ على القُبُورِ، ونَهَى عن العُكُوفِ عند القُبُورِ واتِّخَاذِ القُبُورِ عِيْدًا، إلى غير ذلك، كُلُّ هَذَا مِنَ الْوَسَائِلِ الَّتِي تُفْضِي إِلَى الشَّرِكِ، وهي ليست شَرَكًا فِي نَفْسِهَا، بَلْ قَدْ تَكُونُ مَشْرُوعَةً فِي الْأَصْلِ، وَلَكِنَّا نُوَدِّي إِلَى الشَّرِكِ بِاللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، وَلِذَلِكَ مَنَعَهَا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ... ثم قَالَ -أي الشيخُ الْفُوزَانُ-: وَقَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى {لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِنْ أَنْفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ} وَتَمَامُ الْآيَةِ {خَرِيصٌ عَلَيْكُمْ بِالْمُؤْمِنِينَ رَءُوفٌ رَحِيمٌ}؛ {مِنْ أَنْفُسِكُمْ} أَيُّ مِنْ جَنْسِكُمْ مِنَ الْعَرَبِ، تَعْرِفُونَ لِسَانَهُ، وَيُخَاطِبُكُمْ بِمَا تَعْرِفُونَ، كَمَا قَالَ تَعَالَى {وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَسُولٍ إِلَّا بِلِسَانٍ قَوْمِهِ لِيُبَيِّنَ لَهُمْ}، فَهَذَا مِنْ نِعْمَةِ اللَّهِ أَنْ جَعَلَ هَذَا الرَّسُولَ عَرَبِيًّا يَتَكَلَّمُ بِلُغَتِنَا، وَلَمْ يَجْعَلْهُ أَعْجَمِيًّا لَا نَفْهَمُ مَا يَقُولُ، وَلِهَذَا قَالَ {وَلَوْ جَعَلْنَاهُ قُرْآنًا أَعْجَمِيًّا لَقَالُوا لَوْلَا فُصِّلَتْ آيَاتُهُ أَأَعْجَمِيٌّ وَعَرَبِيٌّ}، فَمِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ أَنْ جَعَلَ هَذَا الرَّسُولَ يَتَكَلَّمُ بِلُغَتِنَا، وَتَعْرِفُ نِسْبَتَهُ، وَتَعْرِفُ لُغَتَهُ، وَلَمْ يَكُنْ أَعْجَمِيًّا لَا تَعْرِفُهُ أَوْ يَكُنْ أَعْجَمِيًّا لَا نَفْهَمُ لُغَتَهُ، هَذَا مِنْ تَمَامِ النِّعْمَةِ عَلَى هَذِهِ الْأُمَّةِ، وَلَمْ يَكُنْ مِنَ الْمَلَائِكَةِ، وَهُمْ جَنْسٌ آخَرٌ مِنْ غَيْرِ بَنِي آدَمَ، بَلْ هُوَ مِنْ جَنْسِنَا، وَيَتَكَلَّمُ بِلُغَتِنَا؛ {عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ} وَمَعْنَاهُ أَنْ الرَّسُولَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

يَشُقُّ عَلَيْهِ مَا يَشُقُّ عَلَى أُمَّتِهِ، وَكَانَ يُحِبُّ لَهُمُ التَّسْهِيلَ دَائِمًا، وَلِهَذَا كَانَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُحِبُّ أَنْ يَأْتِيَ بَعْضَ الْأَعْمَالِ وَلَكِنَّهُ يَتْرُكُهَا رَحْمَةً بِأُمَّتِهِ خَشْيَةً أَنْ يَشُقُّ عَلَيْهِمْ، وَمِنْ ذَلِكَ صَلَاةُ التَّرَاوِيحِ، فَإِنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِأَصْحَابِهِ لَيَالِي مِنْ رَمَضَانَ، ثُمَّ تَخَلَّفَ عَنْهُمْ فِي اللَّيْلَةِ الثَّلَاثَةِ أَوِ الرَّابِعَةِ، فَلَمَّا صَلَّى الْفَجْرَ، بَيَّنَّ لَهُمْ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ لَمْ يَتَخَلَّفْ عَنْهُمْ إِلَّا خَوْفَ أَنْ تُفَرِّضَ عَلَيْهِمْ صَلَاةُ التَّرَاوِيحِ ثُمَّ يَعْجِزُوا عَنْهَا، هَذَا مِنْ رَحْمَتِهِ وَشَفَقَتِهِ بِأُمَّتِهِ، وَقَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ {لَوْلَا أَنْ أَشُقَّ عَلَى أُمَّتِي لَأَمَرْتُهُمْ بِالسَّوَالِ عِنْدَ كُلِّ صَلَاةٍ}، فَلَمْ يَمْنَعْهُ مِنْ ذَلِكَ إِلَّا خَوْفُ الْمَشَقَّةِ عَلَى أُمَّتِهِ، وَكَانَ يُحِبُّ تَأْخِيرَ صَلَاةِ الْعِشَاءِ إِلَى ثُلُثِ اللَّيْلِ، وَلَكِنَّهُ خَشِيَ الْمَشَقَّةَ عَلَى أُمَّتِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، وَهَكَذَا كُلُّ أَوَامِرِهِ، يُرَاعِي فِيهَا التَّوَسُّيعَ عَلَى الْأُمَّةِ وَعَدَمَ الْمَشَقَّةِ، لَا يُحِبُّ لَهُمُ الْمَشَقَّةَ أَبَدًا، وَيُحِبُّ لَهُمْ دَائِمًا التَّيْسِيرَ عَلَيْهِمْ، وَلِذَلِكَ جَاءَتْ شَرِيعَتُهُ سَمْحَةً سَهْلَةً، كَمَا قَالَ تَعَالَى {وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ}، {مَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ حَرَجٍ وَلَكِنْ يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمْ}، وَلَمَّا ذَكَرَ الْإِفْطَارَ فِي رَمَضَانَ لِلْمُسَافِرِ وَالْمَرِيضِ ذَكَرَ أَنَّهُ شَرَعَ ذَلِكَ مِنْ أَجْلِ التَّسْهِيلِ {وَمَنْ كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ}، يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمْ التَّيْسِيرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمْ الْعُسْرَ، هَذَا مِنْ صِفَةِ هَذَا الرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ يُحِبُّ التَّيْسِيرَ لِأُمَّتِهِ، وَيَكْرَهُ الْمَشَقَّةَ عَلَيْهَا؛ {بِالْمُؤْمِنِينَ} خَاصَّةً؛ {رَأَوْفٌ} الرَّأْفَةُ هِيَ شِدَّةُ الشَّفَقَةِ؛ {رَحِيمٌ} يَعْنِي عَظِيمَ الرَّحْمَةِ بِأُمَّتِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، أَمَّا بِالْكَفَّارِ فَإِنَّهُ كَانَ شَدِيدًا عَلَى الْكَفَّارِ، كَمَا وَصَفَهُ اللَّهُ تَعَالَى بِذَلِكَ {مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ، وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ عَلَى الْكَفَّارِ رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ}، وَكَمَا قَالَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى {فَسَوْفَ يَأْتِي اللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ أَذِلَّةٌ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ} يَعْنِي رُحَمَاءَ، {أَعِزَّةٌ عَلَى الْكَافِرِينَ} يَعْنِي

يَتَصِفُونَ بِالْغِلْظَةِ وَالشَّدَّةِ عَلَى الْكَافِرِينَ، لَأَنَّهُمْ أَعْدَاءُ
لِلَّهِ وَأَعْدَاءُ لِرَسُولِهِ، فَتُنَاسِبُهُمُ الشَّدَّةُ وَالْغِلْظَةُ {بِأَيُّهَا
الَّذِينَ آمَنُوا قَاتِلُوا الَّذِينَ يَلُونَكُمْ مِنَ الْكُفَّارِ وَلْيَجِدُوا
فِيكُمْ غِلْظَةً} لَأَنَّهُمْ كَفَّارٌ لَا تَأْخُذْكُمْ بِهِمُ الرَّحْمَةُ
وَالشَّفَقَةُ فَلَا تُقَاتِلُونَهُمْ، بَلْ قَاتِلُوهُمْ وَأَقْتُلُوهُمْ، مَا
دَامُوا مُصِرِّينَ عَلَى الْكُفْرِ {فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ
وَجَدْتُمُوهُمْ وَخُذُوهُمْ وَأَخْصِرُوهُمْ وَأَقْعُدُوا لَهُمْ كَيْلَ
مَرْصَدٍ، فَإِنْ تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوْا الزَّكَاةَ فَخَلُّوا
سَبِيلَهُمْ، إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ}، الْكَافِرُ لَيْسَ لَهُ جَزَاءٌ إِلَّا
الْقَتْلُ إِذَا أَصْرَ عَلَى الْكُفْرِ، أَوْ يَخْضَعُ لِحُكْمِ الْإِسْلَامِ
وَيَدْفَعُ الْجَزْيَةَ صَاحِرًا، هَذَا فِي الدُّنْيَا، وَأَمَّا فِي الْآخِرَةِ
فَلَهُ النَّارُ -وَالْعِيَادُ بِاللَّهِ- وَهَذَا أَشَدُّ مِنَ الْقَتْلِ، لَأَنَّهُ عَدُوٌّ
لِلَّهِ وَعَدُوٌّ لِرَسُولِهِ وَعَدُوٌّ لِدِينِهِ، فَلَا تُنَاسِبُ مَعَهُ الرَّحْمَةُ
وَالشَّفَقَةُ؛ فَهَذِهِ الْآيَةُ الْكَرِيمَةُ [يَعْنِي الْآيَةُ {لَقَدْ جَاءَكُمْ
رَسُولٌ مِنْ أَنْفُسِكُمْ غَزِيرٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ} وَالَّتِي تَمَامُهَا
{خَرِيصٌ عَلَيْكُمْ بِالْمُؤْمِنِينَ رَءُوفٌ رَحِيمٌ}]، مُنَاسِبَةٌ إِيْرَادِ
الشَّيْخِ [مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْوَهَّابِ] لَهَا فِي هَذَا الْبَابِ، أَنَّهُ إِذَا
كَانَ الرَّسُولُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مُتَّصِفًا بِهَذِهِ
الصِّفَاتِ، الَّتِي هِيَ أَنَّهُ عَرَبِيٌّ يَتَكَلَّمُ بِلِسَانِنَا وَنَفْهَمُ لُغَتَهُ،
وَأَنَّهُ يَشُقُّ عَلَيْهِ مَا يَشُقُّ عَلَيْنَا، وَأَنَّهُ بِالْمُؤْمِنِينَ رَءُوفٌ
رَحِيمٌ، فَهَلْ يَلِيقُ بِمَنْ هَذِهِ صِفَاتُهُ أَنْ يَتْرُكَ الْأُمَّةَ تَقَعُ
فِي الشَّرِكِ الَّذِي يُبْعِدُهَا عَنِ اللَّهِ وَيُسَبِّبُ لَهَا دُخُولَ
النَّارِ؟ هَلْ يَلِيقُ بِمَنْ هَذِهِ صِفَاتُهُ أَنْ يَتَسَاهَلَ بِأَمْرِ
الشَّرِكِ؟ أَوْ أَنْ يَتْرُكَهَ وَلَا يَهْتَمُّ بِالتَّحْذِيرِ مِنْهُ؟، هَذَا [أَيُّ
الشَّرِكِ] هُوَ أَكْثَرُ الْخَطَرِ عَلَى الْأُمَّةِ، وَهَذَا هُوَ الَّذِي
يَشُقُّ عَلَى الْأُمَّةِ، لَأَنَّهُ يُفْسِدُ عَلَيْهَا حَيَاتَهَا، وَلَا يَجْعَلُ لَهَا
مُسْتَقْبَلًا عِنْدَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، لَأَنَّ الْمُشْرِكَ مُسْتَقْبَلُهُ النَّارُ،
لَيْسَ لَهُ مُسْتَقْبَلٌ إِلَّا الْعَذَابُ، فَهَلْ يَلِيقُ بِهَذَا الرَّسُولِ
الَّذِي هَذِهِ صِفَاتُهُ أَنْ يَتَسَاهَلَ فِي أَمْرِ الشَّرِكِ؟، لَا، بَلْ
الْإِئْتِقَادُ بِهِ أَنَّ يُبَالِغَ أَشَدَّ الْمُبَالِغَةِ فِي حِمَايَةِ الْأُمَّةِ مِنْ

الشِّرْكَ، وَقَدْ فَعَلَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، **فَقَدْ سَدَّ كُلَّ**
الطَّرِيقِ الْمُؤَصَّلَةِ إِلَى الشِّرْكِ؛ هُنَاكَ نَاسٌ الْآنَ يَقُولُونَ
{ لَا تَذْكُرُوا الشِّرْكَ، وَلَا تَذْكُرُوا الْعَقَائِدَ، يَكْفِي التَّسْمِي
بِالإِسْلَامِ، لِأَنَّ هَذَا [أَيُّ ذِكْرِ الشِّرْكِ] يُنْفِرُ النَّاسَ وَيُفَرِّقُ
النَّاسَ، اثْرُكُوا كُلًّا عَلَى عَقِيدَتِهِ، دَعُونَا نَجْتَمِعُ وَلَا
يُفَرِّقُونَا}؛ يَا سُبْحَانَ اللَّهِ!، تَتْرُكُ الشِّرْكَ وَلَا تَتَكَلَّمُ فِي
أَمْرِ التَّوْحِيدِ مِنْ أَجْلِ أَنْ تَجْمَعَ النَّاسَ؟!؛ وَهَذَا الْكَلَامُ
بَاطِلٌ [قَالَ الشَّيْخُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَبُو بَطِينٍ
(مُفْتِي الدِّيَارِ النَّجْدِيَّةِ ت 1282 هـ) فِي كِتَابِهِ (الانتصار
لِحِزْبِ اللَّهِ الْمَوْحِدِينَ وَالرَّدَّ عَلَى الْمَجَادِلِ عَنِ
الْمُشْرِكِينَ)؛ وَهَؤُلَاءِ [يَعْنِي خُصُومَ الدَّعْوَةِ النَّجْدِيَّةِ
السَّلَفِيَّةِ] وَنَحْوُهُمْ إِذَا سَمِعُوا مَنْ يُفَرِّقُ أَمْرَ التَّوْحِيدِ
وَيَذْكُرُ الشِّرْكَ، اسْتَهْزَؤُوا بِهِ وَعَابُوهُ!، انْتَهَى. وَقَالَ
الشَّيْخُ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْوَهَّابِ فِي (الرسائل الشخصية):
فَهَؤُلَاءِ الشَّيَاطِينُ مِنْ مَرَدَةِ الْإِنْسِ، يُحَاجُّونَ فِي اللَّهِ
مِنْ بَعْدِ مَا اسْتُجِيبَ لَهُ، إِذَا رَأَوْا مَنْ يُعَلِّمُ النَّاسَ مَا
أَمَرَهُمْ بِهِ مُحَمَّدٌ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ شَهَادَةِ أَنْ لَا
إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَمَا نَهَاَهُمْ عَنْهُ مِثْلَ الْإِعْتِقَادِ فِي الْمَخْلُوقِينَ
الصَّالِحِينَ وَغَيْرِهِمْ، قَامُوا يُجَادِلُونَ وَيُلَبِّسُونَ عَلَى
النَّاسِ وَيَقُولُونَ {كَيْفَ تُكْفِرُونَ الْمُسْلِمِينَ؟} ... ثُمَّ قَالَ
-أَيُّ الشَّيْخِ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْوَهَّابِ-: مِنْ جَهَالَةِ هَؤُلَاءِ
وَضَلَالَتِهِمْ إِذَا رَأَوْا مَنْ يُعَلِّمُ الشُّيُوخَ وَصِبْيَانَهُمْ، أَوْ الْبَدَوَ،
شَهَادَةَ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، قَالُوا [أَيُّ الْمُعَلِّمِينَ] {قُولُوا
لَهُمْ يَتْرُكُونَ الْحَرَامَ [أَيُّ بَدَلًا مِنْ تَعْلِيمِهِمْ شَهَادَةَ أَنْ لَا
إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ]}، وَهَذَا مِنْ عَظِيمِ خَلَلِهِمْ، فَإِنَّهُمْ لَا يَعْرِفُونَ
إِلَّا ظَلَمَ الْأَمْوَالِ، وَأَمَّا ظَلَمُ الشِّرْكِ فَلَا يَعْرِفُونَهُ، وَقَدْ
قَالَ اللَّهُ تَعَالَى {إِنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ}، وَإِنَّ الظَّلْمَ
الَّذِي إِذَا تَكَلَّمَ الْإِنْسَانُ بِكَلِمَةٍ مِنْهُ أَوْ مَدَحَ الطَّوَاغِيتَ أَوْ
جَادَلَ عَنْهُمْ خَرَجَ مِنَ الْإِسْلَامِ (وَلَوْ كَانَ صَائِمًا قَائِمًا)،
مِنَ الظَّلْمِ الَّذِي لَا يُخْرِجُ مِنَ الْإِسْلَامِ بَلْ إِمَّا أَنْ يُؤَدِّي

بصاحبه إلى القصاص وإمّا أن يغفره الله، فبين
الموضعين فرق عظيم. انتهى. وفي فتوى للشيخ أحمد
الحازمي على هذا الرابط، سُئِلَ الشيخ: شَيْخَنَا، نُرِيدُ
منك شَرْحًا على مَن من مُتَوْن السَّيْرَةِ النَّبَوِيَّةِ أو
تفسير القرآن الكريم، وَجَزَاكَ اللَّهُ خَيْرًا؟. فَأَجَابَ
الشيخ: نعم، قد يكونُ ذلك في **المُسْتَقْبَلِ التَّعِيدِ**، وَأَمَّا
الآن فلا أَسْتَطِيعُ، لَأَن التَّوْحِيدَ وَتَأْصِيلَهُ مُقَدِّمٌ شَرْعًا،
لِشِدَّةِ الانْحِرَافِ الْوَاقِعِ فِي مَفْهُومِ التَّوْحِيدِ، وَالتَّخْلِيطِ
الْحَاصِلِ عِنْدَ كَثِيرٍ مِنَ الْمُتَنَسِّبِينَ إِلَى الْعِلْمِ بَيْنَ مَنْهَجِ
السَّلَفِ، وَعُقَائِدِ الْجَهْمِيَّةِ وَغُلَاةِ الْمُزْجِيَّةِ [قال الشيخ
سفر الحوالي (رئيس قسم العقيدة بجامعة أم القرى)
في مَقَالَةٍ لَهُ عَلَى مَوْقِعِهِ في هذا الرابط: **فَالْمَأْثُرِيَّةُ**
وَالْأَشْعَرِيَّةُ مِنَ الْمُزْجِيَّةِ الْغُلَاةِ. انتهى]؛ فَسُنْكَفُ بِإِذْنِ
الله تعالى تَدْرِيسَ التَّوْحِيدِ، وَنُعَدِّدُ الْمُتَوْنِ وَالشُّرُوحَ، لَا
سِيَّمَا كُنْتُ وَرِسَائِلُ أُمَّةِ الدَّعْوَةِ النَّجْدِيَّةِ، فَفِيهَا الْخَيْرُ
الْعَظِيمُ تَأْصِيلًا وَتَنْزِيلًا، وَهِيَ قِرَّةٌ عُيُونِ الْمُؤَحِّدِينَ،
يَفْرَحُ بِهَا كُلُّ مُؤَحِّدٍ، وَيَغْصُ بِهَا كُلُّ مُرْتَدٍّ مِنَ الدُّخَلَاءِ
عَلَى التَّوْحِيدِ وَأَهْلِهِ، أَعْدَاءُ الْأَنْبِيَاءِ وَالْمُرْسَلِينَ. انتهى
باختصار. وقال الشيخ عبد الله الغليفي في كتابه
(البيان والإشهار في كشف زيف من تَوَقَّفَ في تكفير
المُشْرِكِينَ وَالْكَفَّارِ، مِنْ كَلَامِ شَيْخِي الْإِسْلَامِ ابْنِ تَيْمِيَّةَ
وابن عبد الوهاب في تكفير المُعَيَّنِ وَالْعُذْرَ بِالْجَهْلِ):
فَيَحِبُّ عَلَى كُلِّ دَاعِيَةٍ مَكْنَ اللَّهِ لَهُ مَنَبَرًا أَنْ يَكُونَ أَوَّلُ
مَا يَدْعُو النَّاسَ إِلَيْهِ هُوَ التَّوْحِيدَ بِشُمُولِيَّتِهِ، وَإِفْرَادَ اللَّهِ
بِهِ، وَالتَّحْذِيرَ مِنَ الشَّرِكِ، وَتَكْفِيرَ مَنْ فَعَلَهُ وَتَسْمِيَّتَهُ
مُشْرِكًا كَمَا سَمَّاهُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ، فَالْمُشْرِكُ الشَّرِكُ
الْأَكْبَرُ لَا يُسَمَّى مُسْلِمًا بِحَالٍ، كَمَا أَنَّ الزَّانِي يُسَمَّى
زَانٍ، وَالسَّارِقُ يُسَمَّى سَارِقًا، وَالَّذِي يَشْرَبُ الْخَمَرَ
يُسَمَّى شَارِبَ خَمْرٍ، وَالَّذِي يَتَعَاطَلُ بِالرَّبِّ يُسَمَّى مُرَابٍ،
فكَذَلِكَ الَّذِي يَقَعُّ فِي الشَّرِكِ الْأَكْبَرِ يُسَمَّى مُشْرِكًا،

وهذا ما دَلَّتْ عليه الأدلة الصحيحة من القرآن والسنة،
وعليه الصحابة، والتابعون، وأئمة الإسلام، وابن تيمية،
وابن عبد الوهاب وأولاده وأحفاده، وأئمة الدعوة
[النجدية السلفية]، وأفتى بذلك العلامة أبو بطين
مفتي الديار النجدية، واللجنة الدائمة [للبحوث العلمية
والإفتاء]، وهيئة كبار العلماء... ثم قال -أي الشيخ
الغليفي-: وأساس ملة إبراهيم الدعوة إلى التوحيد،
والتحذير من الشرك، وتكفير من فعله، والبراءة من
المُشركين، وإظهار العداوة لهم وتكفيرهم وقتالهم
عند القدرة والاستطاعة، لا غموض في ذلك ولا
التباس، ومن يَزَعَبْ عن هذه الطريق بحجة مصلحة
الدعوة، أو أن سلوك ملة إبراهيم يَجُرُّ فِتْنًا وَمَفَاسِدَ
وَوَيْلَاتٍ على المسلمين، أو غير ذلك من المَزاعم
الجوفاء التي يُلْقِيهَا الشيطان في نفوس ضُعَفَاءِ
الإيمان، فهو سَفِيهٌ مَغْرُورٌ يَظُنُّ نَفْسَهُ أَغْلَمَ بِأَسْلُوبِ
الدَّعْوَةِ مِنْ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ الَّذِي زَكَاهُ اللَّهُ فَقَالَ
{وَلَقَدْ آتَيْنَا إِبْرَاهِيمَ رُشْدَهُ}، وقال {وَلَقَدْ اضْطَفَيْنَاهُ
فِي الدُّنْيَا، وَإِنَّهُ فِي الْآخِرَةِ لَمِنَ الصَّالِحِينَ}، وَزَكَّى
دَعْوَتَهُ لَنَا وَأَمَرَ خَاتَمَ الْأَنْبِيَاءِ وَالْمُرْسَلِينَ بِاتِّبَاعِهَا، وَجَعَلَ
السَّقَاةَ وَضْعًا لِكُلِّ مَنْ رَغِبَ عَنْ طَرِيقِهِ وَمَنْهَجِهِ
[فَقَالَ تَعَالَى {وَمَنْ يَزَعَبْ عَنِ مِلَّةِ إِبْرَاهِيمَ إِلَّا مَنْ سَفِهَ
نَفْسَهُ}]... ثم قال -أي الشيخ الغليفي-: فالذين
يُصَدِّرُونَ أَنْفُسَهُمْ لِلدَّعْوَةِ فِي هَذَا الزَّمَانِ بِحَاجَةٍ إِلَى
تَدْبِيرِ هَذَا الْأَمْرِ جَيِّدًا وَمُحَاسَبَةِ أَنْفُسِهِمْ عَلَيْهِ كَثِيرًا، لِأَنَّ
أَيَّ دَعْوَةٍ تَسْعَى لِتُضَرِّدَ دِينَ اللَّهِ ثُمَّ تُلْقَى بِهِذَا الْأَصْلِ
الْأَصِيلِ -وهو عَدَمُ تَكْفِيرِ الْمُشْرِكِينَ، وَعَدَمُ تَسْمِيَتِهِمْ
كُفَّارًا وَمُشْرِكِينَ، وَعَدَمُ الْبَرَاءَةِ مِنْهُمْ وَمِنْ فِعْلِهِمْ-
وَرَاءَهَا ظَهْرِيًّا لَا يُمَكِّنُ أَنْ تَكُونَ عَلَى مَنْهَجِ الْأَنْبِيَاءِ
وَالْمُرْسَلِينَ، وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ لَا يَعْرِفُ حَقِيقَةَ دِينِ
الْإِسْلَامِ، وَلَعَلَّ الْغَالِبِيَّةَ يَعْتَذِرُونَ بِمَصْلَحَةِ الدَّعْوَةِ

وبالفِئْتَةِ، **وَأَيُّ فِتْنَةٍ أَغْظَمَ مِنْ كِثْمَانِ التَّوْحِيدِ**، والتَّلبِيسِ على الناسِ في دينهم؟، ولو لم يَقُلِ الدُّعَاءُ الْحَقُّ وَلَا أَمَرُوا بِهِ فَمَتَى يَظْهَرُ الْحَقُّ؟!، وكيف يَعْرِفُ النَّاسُ دينهم حَقَّ الْمَعْرِفَةِ، وَيَمِيزُونَ الْحَقَّ مِنَ الْبَاطِلِ وَالْعَدُوَّ مِنَ الْوَلِيِّ وَالْمُسْلِمَ مِنَ الْمُشْرِكِ؟!، إذا تَكَلَّمَ الْعَالَمُ تَقِيَّةً وَالْجَاهِلُ بِجَهْلِهِ فَمَتَى يَظْهَرُ الْحَقُّ؟ **وإذا لم يَظْهَرِ دِينَ اللَّهِ وَتَوْحِيدَهُ فَأَيُّ ثَمَارِ تِلْكَ الَّتِي يَنْتَظَرُهَا وَيَرْجُوهَا هَؤُلَاءِ الدُّعَاءُ؟ أَهِيَ جُرْثُومَةُ الْإِرْجَاءِ الْخَبِيثَةِ الَّتِي أَثْمَرَتْ وَأَيْبَعَتْ وَأَتَتْ أَكْلَهَا انْحِرَافًا عَنْ مِنْهَاجِ النَّبُوَّةِ بِأَسْلَمَةٍ [أَيِ الْحُكْمِ بِإِسْلَامِ] الْمُشْرِكِينَ وَالْكَافِرِ، إِنَّ هَذِهِ الدَّعَوَاتِ لَنْ تُفْلِحَ أَبَدًا وَإِنْ ظَهَرَتْ بَعْضَ الشَّيْءِ، حَتَّى يَكُونَ الْغِرَاسُ عَلَى مِنْهَاجِ النَّبُوَّةِ. انتهى. وقال الشيخ عبد الله الغليفي أيضا في كتابه (العذر بالجهل، أسماء وأحكام): تحت عنوان (الفرق بين الكفر والشرك): قال الشيخ ابن باز رحمه الله تعالى [في (مجموع فتاوى ومقالات ابن باز)] {الكفرُ جحد الحق وستره، كالذي يجحد وجوب الصلاة أو وجوب الزكاة أو وجوب صوم رمضان أو وجوب الحج مع الاستطاعة أو وجوب بر الوالدين ونحو هذا، وكالذي يجحد تحريم الزنا أو تحريم شرب المسكر أو تحريم عقوق الوالدين أو نحو ذلك؛ أما الشرك فهو صرف بعض العبادة لغير الله كمن يستغيث بالأموات أو الغائبين أو الجن أو الأصنام أو النجوم ونحو ذلك، أو يذبح لهم أو ينذر لهم؛ و[قد] يطلق على الكافر أنه مشرك وعلى المشرك أنه كافر؛ كما قال الله عز وجل [في سورة (المؤمنون)] (وَمَنْ يَدْعُ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ لَا بُرْهَانَ لَهُ بِهِ فَإِنَّمَا حِسَابُهُ عِنْدَ رَبِّهِ إِنَّهُ لَا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ)، وقال جلَّ وعلا في سورة فاطر (ذَلِكُمُ اللَّهُ رَبُّكُمْ لَهُ الْمُلْكُ وَالَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ مَا يَمْلِكُونَ مِنْ قِطْمِيرٍ، إِنْ تَدْعُوهُمْ لَا يَسْمَعُوا دُعَاءَكُمْ وَلَوْ سَمِعُوا مَا اسْتَجَابُوا لَكُمْ وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ يَكْفُرُونَ بِشِرْكِكُمْ وَلَا يُنَبِّئُكَ**

مِثْلُ خَيْرٍ) فسمى دعاءهم غير الله شركا في هذه السورة، وفي سورة (المؤمنون) سماه كفرا؛ وقال سبحانه في سورة التوبة (يُرِيدُونَ أَنْ يُطْفِئُوا نُورَ اللَّهِ بِأَفْوَاهِهِمْ وَيَبْغِي اللَّهُ إِلَّا أَنْ يُتِمَّ نُورَهُ وَلَوْ كَرِهَ الْكَافِرُونَ، هُوَ الَّذِي أَرْسَلَ رَسُولَهُ بِالْهُدَى وَدِينِ الْحَقِّ لِيُظْهِرَهُ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ وَلَوْ كَرِهَ الْمُشْرِكُونَ) فسمى الكفار به كفارا وسماهم مشركين؛ فدل ذلك على أن الكافر يسمى مشركا، والمشرك يسمى كافرا، والآيات والأحاديث في ذلك كثيرة، ومن ذلك قول النبي صلى الله عليه وسلم (بين الرجل وبين الشرك والكفر ترك الصلاة). انتهى باختصار. وقال الشيخ خالد بن سعود البليهد في فتوى له على هذا الرابط: الكفر معناه في الأصل الجحود والستر، فكل من جحد الرب وأنكر ذاته، أو أفعاله، أو أسمائه وصفاته، أو أنكر الرسالة، أو أنكر أصلا من أصول الإيمان، فهو كافر كالمُلاحدين وأهل الكتاب، والكفر أنواع، منه تكذيب، واستكبار، وشك، ونفاق، وغيره؛ وأما الشرك فمعناه في الأصل التسوية بين الخالق والمخلوق في شيء من خصائص الله كالألوهية، والأسماء والصفات، فكل من شرك بين المخلوق والخالق في فعل، أو صفة ما تليق إلا بالله، أو صرف إلى مخلوق نوعا من أنواع العبادة، فهو مشرك، وفي السنة قال النبي صلى الله عليه وسلم مفسرا للشرك {أَنْ تَجْعَلَ لِلَّهِ نِدَاءً وَهُوَ خَلْقَكَ}؛ وقد يجمع الكفر والشرك في شخص أو طائفة، كحال أهل الكتاب فقد جمعوا بين الكفر بجحودهم برسالة محمد، والشرك بعبادة عيسى؛ وكل مشرك كافر وليس كل كافر مشركا فالكفر أعم من الشرك؛ وإذا أطلق أحدهما دخل في معناه الآخر؛ وإذا إقتربنا دل كل واحد منهما على معنى خاص، قال تعالى {إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَالْمُشْرِكِينَ فِي نَارِ جَهَنَّمَ خَالِدِينَ فِيهَا}؛ فإذا

افترقا [أي في السياق] اجتمعا [أي في المعنى] وإذا
اجتمعا افترقا؛ ولا فرق بينهما في الأحكام والآثار
المرتبة عليهما من البراءة والهجران والمناكحة
والولاية وغير ذلك من الأحكام، إلا أن الله عز وجل
خص أهل الكتاب اليهود والنصارى بشيء من الأحكام
دون غيرهم من الكفار في إباحة طعامهم ونسائهم
وغير ذلك، لما معهم من أصل الكتاب وإن كان محرفاً.
انتهى باختصار. وقال الشيخ أحمد الحازمي في (شرح
مفيد المستفيد في كفر تارك التوحيد): (الكفر) هو
بعينه (الشرك)، فكل مشرك هو كافر، وكل كافر هو
مشرك، هذا هو الحق الذي تدل عليه أدلة الكتاب
والسنة، لكن لا يمنع أن يكون أكثر استعمال لفظ
(الشرك والمشرك) فيمن صرف العبادة لغير الله
تعالى، وأن أكثر استعمال لفظ (الكفر والكافر) فيما
هو دون ذلك [أي من صور الكفر]، لكن في الحقيقة
الشرك والكفر بمعنى واحد... ثم قال -أي الشيخ
الحازمي-: إن الشيخ [محمد بن عبد الوهاب] رَحِمَهُ اللهُ
تعالى، وإن فَرَّقَ [أي بين الشرك والكفر] في بعض
المواضع، لكنه ليس هو المُطَرِّدُ في المسائل التي
يذكرها وفي ما يُقرِّره في ما يتعلَّق بالتوحيد [يعني أن
الشيخ محمد بن عبد الوهاب يُفرِّق في بعض المواضع
بين لفظي (الشرك والكفر)، فيسمي مَنْ وَقَعَ في
الشرك الأكبر مُشْرِكًا، ولا يُسميه كافرًا إلا بعد قيام
الحجة الرِّسَالِيَّة]. انتهى باختصار] من وجوه؛ أولاً، لا
يُمْكِنُ اجتماعُ النَّاسِ إِلَّا على العقيدة الصحيحة؛ وثانياً،
ما الفائدة من الاجتماع على غير عقيدة، هذا ماذا يُؤدِّي
إليه؟ لا يُؤدِّي إلى نتيجة أبدًا؛ فلا بُدَّ من الاهتمام
بالعقيدة، ولا بُدَّ من تَخْلِيصِهَا مِنَ الشَّرِكِ، ولا بُدَّ من
بَيَانِ التَّوْحِيدِ، حتى يَحْضُلَ الاجتماعُ الصحيح على الدِّينِ،
لا يَجْتَمِعُ النَّاسُ إِلَّا على التَّوْحِيدِ، لا يُوحِّدُ النَّاسَ إِلَّا كلمةُ

{ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ } قَوْلًا وَعَمَلًا واعتقادًا، هذا هو الذي جَمَعَ الْعَرَبَ عَلَى عَهْدِ الرَّسُولِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - وَجَعَلَهُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً هُوَ الَّذِي يَجْمَعُهُمْ فِي آخِرِ الزَّمَانِ، أَمَّا بِدُونِ ذَلِكَ فَلَا يُمَكِّنُ الْاجْتِمَاعُ مَهْمَا حَاوَلْتُمْ، فَلَا تُتَعَبُوا أَنْفُسَكُمْ أَبَدًا، وَهَذَا مِنَ الْجَهْلِ أَوْ مِنَ الْمُغَالَطَةِ، فَالتَّوْحِيدُ لَيْسَ هُوَ الَّذِي يُفَرِّقُ النَّاسَ، بَلِ الْعَكْسُ، الَّذِي يُفَرِّقُ النَّاسَ هُوَ الشِّرْكُ وَالْعَقَائِدُ الْفَاسِدَةُ وَالْبِدْعُ، هَذِهِ هِيَ الَّتِي تُفَرِّقُ النَّاسَ، أَمَّا التَّوْحِيدُ وَالِاتِّبَاعُ لِلرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَهَذَا هُوَ الَّذِي يُوَحِّدُ النَّاسَ كَمَا وَحَّدَهُمْ فِي أَوَّلِ الْأَمْرِ، وَلَا يُضْلِحُ آخِرَ هَذِهِ الْأُمَّةِ إِلَّا مَا أَضْلَحَ أَوَّلُهَا. انتهى باختصار.

وقال الشيخ محمد الشويعر (مستشار مفتي عام المملكة العربية السعودية، ورئيس تحرير مجلة البحوث الإسلامية) في كتابه (تصحيح خطأ تاريخي حول الوهابية): والذي يَرْجِعُ لِمَبْدَأٍ [أَيُّ لِبْدَائَةٍ] الْبِنَاءِ عَلَى الْقُبُورِ فِي الْعَالَمِ الْإِسْلَامِيِّ يَرَاهُ مُرْتَبِطًا بِقِيَامِ دَوْلَةِ الْقَرَامِطَةِ فِي (الجزيرة العربية) و[دَوْلَةِ] الْفَاطِمِيِّينَ فِي (المغرب ثم في مصر) [قُلْتُ: قَامَتِ الدَّوْلَةُ الْعُبَيْدِيَّةُ (الفاطميَّة) - فِي زَمَنِ حُكْمِ الدَّوْلَةِ الْعَبَّاسِيَّةِ - عَامَ 297 هـ وَانْتَهَتْ عَامَ 567 هـ. وَقَالَتْ هِدَايَةُ الْعَسُولِي فِي (تاريخ فلسطين وإسرائيل عَبْرَ الْعَصُورِ): سَيُطْرَقُ الدَّوْلَةُ الْفَاطِمِيَّةُ عَلَى الْمَغْرِبِ الْعَرَبِيِّ [الْمَغْرِبُ الْعَرَبِيُّ يَشْمَلُ (تونس والمغرب والجزائر وليبيا وموريتانيا)] وَمِصْرَ وَدُولِ الشَّامِ. انتهى. وقال شوقي أبو خليل فِي (أطلس الفرق والمذاهب الإسلامية): بَقِيَتْ دَوْلَتُهُمْ [أَيُّ دَوْلَةِ الْقَرَامِطَةِ] مِنْ عَامِ 277 هـ/890 م وَحَتَّى 470 هـ/1078 م، وَسَيُطْرَقُ عَلَى جَنُوبِ الْجَزِيرَةِ الْعَرَبِيَّةِ وَالْيَمَنِ وَعُمَانَ، وَدَخَلَتْ دِمَشْقُ، وَوَصَلَتْ حِمَصَ وَالسَّلَامِيَّةَ. انتهى. وقال يوسف زيدان فِي (دوامات الدين): ففي

تلك الفَتْرَة (مُنْتَصَفِ الْقَرْنِ الرَّابِعِ الْهَجْرِيِّ) كَانَتْ
الرُّفْعَةُ الْجُغْرَافِيَّةُ الْوَاسِعَةُ الْمُشْتَمِلَةُ عَلَى شَمَالِ
إِفْرِيْقِيَا وَمِصْرَ وَجَنُوبِ الشَّامِ وَالْجَزِيرَةِ الْعَرَبِيَّةِ، مِنْطَقَةُ
نُفُودِ شَيْعِيٍّ (إِسْمَاعِيلِيٍّ)، سَوَاءً كَانَ فَاطِمِيًّا فِي أَنْحَاءِ
مِصْرَ وَالْمَغْرِبِ، أَوْ قَرْمَطِيًّا فِي حَوَافِ الشَّامِ وَالْجَزِيرَةِ.
انتهى. وجاءَ في كتابِ (الموجز في الأديان والمذاهب
المعاصرة) للشيخين ناصر القفاري (رئيس قسم
العقيدة والمذاهب المعاصرة بجامعة القصيم) وناصر
العقل (رئيس قسم العقيدة بكلية أصول الدين بجامعة
الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض): فالقُبُورِيَّةُ
مِنَ الْبِدْعِ الشَّرِكِيَّةِ الَّتِي تُرَوِّجُهَا الطَّرِيقُ الصُّوفِيَّةُ، وَأَوَّلُ
مَنْ ابْتَدَعَهَا وَنَشَرَهَا الرَّافِضَةُ وَفَرَّقَهُمْ كَالْفَاطِمِيِّينَ
وَالْقَرَامِطَةَ. انتهى، ولكنَّ الْعُلَمَاءَ لَا يُحَرِّكُونَ سَاكِنًا لِأَنَّ
جَوْهَرَ الْعَقِيدَةِ - وَهُوَ الْمُحَرِّكُ لَذَلِكَ - قَدْ ضَعُفَ، بَلْ بَلَغَ
الْأَمْرُ إِلَى [أَنَّ] الْجِهَةَ الَّتِي لَا يُوجَدُ فِيهَا أَوْلِيَاءُ يُبْنَى
عَلَى قُبُورِهِمْ، كَانَ النَّاسُ يَبْتَخِثُونَ عَنْ شَيْءٍ يَتَعَلَّقُونَ بِهِ
كَالشَّجَرِ وَالْحَجَرِ وَالْمَغَارَاتِ [مَغَارَاتُ] جَمْعُ (مَغَارَةٍ)
وَهِيَ بَيْتٌ مَنفُودٌ فِي الْجَبَلِ أَوْ الصَّخْرِ وَغَيْرِهَا، وَمَنْ
يُدْرِكُ مِنَ الْعُلَمَاءِ صَرَرَ مَا وَقَعَ فِيهِ النَّاسُ مِنْ خَلَلٍ وَبُعْدٍ
عَنِ الْعَقِيدَةِ الصَّافِيَةِ فَإِنَّهُ تَنَقُّصُهُ الشَّجَاعَةُ فِي إِظْهَارِ
الْأَمْرِ، وَلَا يَسْتَطِيعُ الْجَهْرَ خَوْفًا مِنَ الْعَامَّةِ الَّتِي تَدْعُمُهَا
السُّلْطَةُ، لَكِنْ الشَّيْخُ مُحَمَّدٌ [بْنُ عَبْدِ الْوَهَّابِ] رَحِمَهُ اللَّهُ
أَدْرَكَ هَذَا وَهُوَ لَا يَزَالُ طَالِبًا، إِذْ بَدَأَ يُنَمِّي الشَّجَاعَةَ فِي
نَفْسِهِ وَيُوطِّنُهَا عَلَى التَّحَمُّلِ فِي سِنِّ مُبَكَّرَةٍ، وَيُبَيِّنُ مَا
يَجِبُ إِضَاحُهُ كُلَّمَا عَرَضَ لَهُ مُنَاسَبَةٌ... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ
الشَّيْخِ الشَّويعِرِ-: وَعِنْدَمَا كَانَ [يَعْنِي الشَّيْخَ مُحَمَّدَ بْنَ
عَبْدِ الْوَهَّابِ] يُدَرِّسُ تَلَامِيذَهُ -فِي الدَّرْعِيَّةِ- التَّوْحِيدَ
وَأَيُّقَنَ أَنَّهُمْ قَدْ أَدْرَكُوا ذَلِكَ، أَرَادَ اخْتِبَارَهُمْ، وَكَانَ بَعْدَ
صَلَاةِ الْفَجْرِ، فَقَالَ فِي أَوَّلِ الدَّرْسِ لَطْلَابِهِ {لَقَدْ
سَمِعْتُ صَاحَّةً لَيْلَةَ الْبَارِحَةِ فِي أَحَدِ أَهْلَاءِ الْمَدِينَةِ،

وصباحًا، فماذا تَرَوْنَ قد حَصَلَ؟، فاهْتَمَّ التلاميذُ
بالمُساهمةِ والحماسةِ، إذ لَعَلَّه سَارِقٌ أو مُجْرِمٌ أو
شَخْصٌ يَتَعَدَّى على أَعْرَاضِ الناسِ، وفي اليومِ التَّالِيِ
سَأَلَهُمْ {هَلْ عَرَفْتُمُ الْأَمْرَ، وماذا تَرَوْنَ جَزَاءَهُ؟}، فقالوا
{لم نَعْرِفْ ولكنَّ يَحِبُّ أَنْ يُجَازَى بِأَقْصَى الْعُقُوبَاتِ
الرَّادِعَةِ}، فقالَ الشَّيْخُ مُحَمَّدٌ {أَمَّا أَنَا فَقَدْ عَرَفْتُ، ذَلِكَ
أَنْ أَمْرًا تَذَرْتُ أَنْ تَذْبَحَ دِيكًا أَسْوَدَ لِلجَنِّ إِنْ عُوفِيَ ابْنُهَا
مِنْ مَرَضٍ أَلَمَ بِهِ، وَقَدْ عُوفِيَ، فَتَعَاوَنْتُ مَعَ زَوْجِهَا عَلَى
ذَبْحِ الدِّيكِ فَهَرَبَ مِنْهُمْ، وَصَارُوا يُلَاحِظُونَهُ مِنْ سَطُوحِ
الْمَنَازِلِ، حَتَّى أَمْسَكُوهُ وَذَبَحُوهُ بِدُونِ تَسْمِيَةٍ لِلجَنِّ، كَمَا
أَخْبَرَهَا بِذَلِكَ أَحَدُ الْمُتَعَاطِينَ لِلسَّحْرِ}، فَهَدَّاثٌ ثَائِرَةٌ
الطَّلَابِ، فَلَمَّا رَأَى هَذَا مِنْهُمْ، قَالَ {أَنْكُمْ لَمْ تَعْرِفُوا
التَّوْحِيدَ الَّذِي دَرَسْتُمْ؛ لَمَّا كَانَتِ الْمَسْأَلَةُ جَرِيمَةً يُعَاقَبُ
عَلَيْهَا الشَّرْعُ بِالْحَدِّ الْمَوْضِحِ نَوْعُهُ فِي كُتُبِ الْفِقْهِ أَهَمُّكُمْ
الْأَمْرُ وَتَحَمُّسْتُمْ لَهُ، وَلَمَّا أَصْبَحَ الْمَوْضُوعُ يَتَعَلَّقُ بِالْعَقِيدَةِ
هَذَا تُمْ، بَيْنَمَا الْأَوَّلُ مَعْصِيَةٌ، أَمَّا الثَّانِي فِشْرُكٌ، وَالشَّرْكَ
يَقُولُ اللَّهُ فِيهِ (إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا
دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ)؛ إِذَنْ سَنُعِيدُ دِرَاسَةَ التَّوْحِيدِ مِنْ
جَدِيدٍ}، انتهى باختصار.

وقالَ الشَّيْخُ الْقُرْصَاوِي فِي (تيسير الفقه للمسلم
المعاصر، فقه الطهارة): (الحنابلة) الَّذِينَ قَدْ يَتَهَمُهُمْ
بَعْضُ النَّاسِ بِأَنَّهُمْ مُتَشَدِّدُونَ فِي الدِّينِ، حَتَّى أَصْبَحَتْ
كَلِمَةُ (حَنْبَلِيٍّ) تَعْنِي (التَّشَدُّدَ)، وَهَذَا زُبْمًا كَانَ صَحِيحًا
فِي شَأْنِ الْعَقِيدَةِ، أَمَّا مَذْهَبُهُمُ الْفِقْهِيُّ فَهُوَ أَيْسَرُ
الْمَذَاهِبِ، وَخُصُوصًا مَعَ اجْتِهَادَاتِ وَأَخْتِيَارَاتِ شَيْخِ
الْإِسْلَامِ أَبِي تَيْمِيَّةٍ، انتهى باختصار.

وقالَ الشَّيْخُ الْقُرْصَاوِي أَيْضًا فِي كِتَابِهِ (العبادة في
الإسلام): كَلِمَةُ (حَنْبَلِيٍّ) فِي أَوْسَاطِ الْعَامَّةِ مِنْ

المصريين تُوجي بالتَّزْمِتِ والتَّشَدُّدِ والوَسْوَسةِ، ولكن الدارِسِينَ يَعْلَمُونَ أَنَّ الْمَذْهَبَ الْحَنْبَلِيَّ مِنْ أَيْسَرِ الْمَذَاهِبِ الْفِقْهِيَّةِ إِنَّ لَمْ يَكُنْ أَيْسَرَهَا جَمِيعًا، فِي الْعِبَادَاتِ وَالْمُعَامَلَاتِ، وَيَتَبَيَّنُ ذَلِكَ فِي مُؤَلَّفَاتِ الْإِمَامِ ابْنِ قُدَامَةَ وَشَيْخِ الْإِسْلَامِ ابْنِ تَيْمِيَّةٍ وَتَلْمِيذِهِ ابْنِ الْقَيْمِ [وَهُؤُلَاءِ الثَّلَاثَةُ مِنَ الْحَنَابِلَةِ]. انتهى.

وقال الشَّيْخُ [عبدالله](#) الخليفة في مَقَالَةٍ بِعُنْوَانِ (مَذْهَبُ السَّادَةِ الْحَنَابِلَةِ) عَلَى مَوْقِعِهِ [فِي هَذَا الرَّابِطِ](#): فَلَا يَخْلُو مَذْهَبٌ مِنْ تَشْدِيدَاتٍ، وَمَذْهَبٌ (أَحْمَدَ) فِيهِ يُسَرُّ لَا يُوجَدُ فِي مَذَاهِبِ الْآخَرِينَ فِي مَسَائِلَ كَثِيرَةٍ. انتهى.

وقال ابْنُ تَيْمِيَّةٍ فِي (مَجْمُوعِ الْفَتَاوَى): **وَأَهْلُ الْبِدْعِ فِي غَيْرِ الْحَنْبَلِيَّةِ أَكْثَرُ مِنْهُمْ فِي الْحَنْبَلِيَّةِ** بِوُجُوهٍ كَثِيرَةٍ، لِأَنَّ يَصُوصَ أَحْمَدَ [بْنِ حَنْبَلٍ] فِي تَفَاصِيلِ السُّنَّةِ وَنَفْيِ الْبِدْعِ أَكْثَرُ مِنْ غَيْرِهِ بِكَثِيرٍ... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ ابْنِ تَيْمِيَّةٍ-: وَفِي الْحَنْبَلِيَّةِ أَيْضًا مُبْتَدِعَةٌ، وَإِنْ كَانَتْ الْبِدْعَةُ فِي غَيْرِهِمْ أَكْثَرُ. انتهى.

وقال ابْنُ تَيْمِيَّةٍ أَيْضًا فِي (فَضَائِلِ الْأُئِمَّةِ الْأَرْبَعَةِ وَمَا امْتَارَ بِهِ كُلُّ إِمَامٍ مِنَ الْفَضِيلَةِ): **وَهُمْ [يَعْنِي أَهْلَ الْأَهْوَاءِ] فِي أَصْحَابِ أَحْمَدَ [بْنِ حَنْبَلٍ] أَقَلُّ مِنَ الْجَمِيعِ، وَمَا فِيهِمْ مِنَ الْبِدْعِ فَهُوَ أَخَفُّ مِنْ بِدْعِ غَيْرِهِمْ**، لِأَنَّ كَلَامَ أَحْمَدَ فِي أَصُولِ الدِّينِ وَالْفِقْهِ، وَبَيَانُهُ لَذَلِكَ بِالْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَآثَارِ الصَّحَابَةِ، أَكْثَرُ مِنْ غَيْرِهِ. انتهى.

وَجَاءَ فِي كِتَابِ (دُرُوسِ لِلشَّيْخِ أَبِي إِسْحَاقَ الْحَوِينِي) أَنَّ الشَّيْخَ قَالَ: الْمُرْجِئَةُ طَائِفَةٌ مُبْتَدِعَةٌ مِنْ طَوَائِفِ هَذِهِ الْأُمَّةِ، مِثْلَ الْمُعْتَزِلَةِ وَالْجَبَرِيَّةِ وَالْقَدَرِيَّةِ وَالْأَشَاعِرَةِ وَالْمَآثُرِيَّةِ، كُلُّ هَذِهِ فِرَقٌ مَوْجُودَةٌ عِنْدَنَا الْآنَ،

فَالْمَذْهَبُ الْأَشْعَرِيُّ وَالْمَآثِرِيُّ يُدْرَسُ فِي (الْأَزْهَرِ) كَعَقِيدَةٍ، فَالشَّافِعِيَّةُ [أَيُّ فِي الْفِقْهِ] كُلُّهُمْ أَشَاعِرَةٌ [أَيُّ فِي الْعَقِيدَةِ]، وَالْأَحْنَافُ [أَيُّ فِي الْفِقْهِ] كُلُّهُمْ مَآثِرِيَّةٌ [أَيُّ فِي الْعَقِيدَةِ]، وَلَيْسَ هُنَاكَ سَلَفِيٌّ فِي بَابِ الْعَقِيدَةِ إِلَّا الْخَنَابِلَةُ وَطَوَائِفُ قَلِيلَةٍ مِنَ الشَّافِعِيَّةِ وَالْمَالِكِيَّةِ وَالْحَنَفِيَّةِ، لَكِنَّ الْغَالِبَ عَلَى الْخَنَابِلَةِ أَنَّهُمْ يَنْتَحِلُونَ الْعَقِيدَةَ السَّلَفِيَّةَ [قَالَ الشَّيْخُ مُحَمَّدُ بْنُ شَمْسِ الدِّينِ فِي فِيدْيُو لَهُ بِعُنْوَانِ (هَلِ الْخَنَابِلَةُ مَذْهَبُهُمُ الْأَفْضَلُ؟): هَلِ الْخَنَابِلِيَّةُ أَفْضَلُ مَذْهَبٌ؟، أَنَا أَرَى أَنَّهُ أَفْضَلُ مِنْ غَيْرِهِ. انْتَهَى. وَقَالَ الشَّيْخُ عَبْدُ اللَّهِ الْخَلِيفِيُّ فِي (تَقْوِيمُ الْمُعَاصِرِينَ): وَأَمَّا الْمَالِكِيَّةُ وَالشَّافِعِيَّةُ فَهُمُ مُخَالِفُونَ لِأَتَمَّتْهُمْ، إِذْ كَانَ أَتَمَّتْهُمْ مِنْ أَتَبَعَ النَّاسَ لِلْآثَارِ وَالْأَحَادِيثِ وَلَا يُقَدِّمُونَ عَلَيْهَا شَيْئًا؛ وَأَمَّا الْخَنَابِلَةُ فَهُمُ أَعْظَمُ النَّاسِ سَلَامَةً. انْتَهَى. وَقَالَ الشَّيْخُ عَبْدُ اللَّهِ الْخَلِيفِيُّ أَيْضًا فِي فِيدْيُو لَهُ بِعُنْوَانِ (شُبُهَاتُ وَرُدُودُ "يُقَدِّمُونَ الْآثَارَ عَلَى الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ")؛ وَهُمْ فِي أَنْفُسِهِمْ لَمْ يَكُنْ فِي حَيَاتِهِمْ أَحَدٌ يَنْتَسِبُ إِلَيْهِمْ وَيَقُولُ أَنَا مَالِكِيٌّ أَنَا شَافِعِيٌّ أَنَا حَنَابِلِيٌّ. انْتَهَى. وَقَالَ الشَّيْخُ أَبُو سُلَيْمَانَ الصُّومَالِيُّ فِي (سِلْسِلَةُ مَقَالَاتٍ فِي الرَّدِّ عَلَى الدُّكْتُورِ طَارِقِ عَبْدِ الْحَلِيمِ): إِنَّ الْمَذَاهِبَ الْإِسْلَامِيَّةَ تُدِيرُ التَّكْفِيرَ عَلَى الْأَقْوَالِ وَالْأَفْعَالِ الظَّاهِرَةِ؛ إِمَّا عَلَى الْحَقِيقَةِ وَهُوَ مَذْهَبُ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ الْمُتَنَاعِمُ مَعَ مَذْهَبِهِمْ فِي الْإِيمَانِ، فَكَمَا تَكُونُ الْأَعْمَالُ [عِنْدَهُمْ] مِنَ الْإِيمَانِ حَقِيقَةً فَكَذَلِكَ تَكُونُ كُفْرًا حَقِيقَةً؛ وَإِمَّا عَلَى الْمَجَازِ وَهُوَ مَذْهَبُ مُتَأَخَّرِي الْحَنَفِيَّةِ وَالْمَالِكِيَّةِ وَالشَّافِعِيَّةِ وَالْخَنَابِلَةِ وَغَيْرِهِمْ لِأَنَّ الْأَعْمَالَ [عِنْدَهُمْ] مِنَ الْإِيمَانِ مَجَازًا فَكَذَلِكَ الْكُفْرُ [قُلْتُ: الْمُرَادُ بِالْكَفْرِ الْمَجَازِيِّ هُوَ الْكُفْرُ الْأَصْغَرُ، وَالْمُرَادُ بِالْكَفْرِ الْحَقِيقِيِّ هُوَ الْكُفْرُ الْأَكْبَرُ]؛ وَمَذْهَبُ الْمُرْجئةِ [يَعْنِي مُرْجئةَ الْفُقَهَاءِ، وَهُمْ الْحَنَفِيَّةُ] فِي الْإِيمَانِ يَقْتَضِي أَنْ تَكُونَ الْأَقْوَالُ كُفْرًا

على الحَقِيقَةِ بِخِلَافِ الْأَفْعَالِ [قَالَ الشَّيْخُ أَبُو بَصِيرٍ
الطَّرطُوسِي فِي فَتْوَى لَهُ عَلَى مَوْقِعِهِ [فِي هَذَا الرَّابِطِ](#) :
إِنَّ الْمُرْجِيَّةَ يَرَوْنَ الْكُفْرَ بِالْقَوْلِ. انْتَهَى]... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ
الشَّيْخِ الصُّومَالِيِّ-: وَبِالْجُمْلَةِ، بَحْثُ [أَيُّ تَقْرِيرَاتُ]
الْخَنَفِيَّةِ الْمُتَأَخَّرَةِ مَبْنِيٌّ عَلَى أَصُولِ **الْمَأْثُرِيَّةِ** فِي
الْكُفْرِ وَالْإِيمَانِ، كَمَا أَنَّ بَحْثَ الْمَالِكِيَّةِ وَالشَّافِعِيَّةِ
[الْمُتَأَخَّرِينَ] مَبْنِيٌّ عَلَى أَصُولِ **الْأَشْعَرِيَّةِ**. انْتَهَى].
انْتَهَى. وَقَالَ الشَّيْخُ نَاصِرُ الْعَقْلِ (رئيس قسم العقيدة
بكلية أصول الدين بجامعة الإمام محمد بن سعود
الإسلامية بالرياض) فِي (شرح مجمل أصول أهل
السنة): **أَهْلُ السُّنَّةِ هُمُ الَّذِينَ يَتَوَفَّرُ فِيهِمُ الْإِجْمَاعُ**.
انْتَهَى. وَقَالَ الشَّيْخُ حَمُودُ التَّوَيْجَرِي فِي كِتَابِهِ
(الاحتجاج بالأثر على مَنْ أَنْكَرَ الْمَهْدِيَّ الْمُنتَظَرَ، بِتَقْدِيمِ
الشَّيْخِ إِبْنِ بَازٍ): **وَأَمَّا الْإِجْمَاعُ فَهُوَ إِجْمَاعُ أَهْلِ السُّنَّةِ
وَالْجَمَاعَةِ**. انْتَهَى.

المسألة الثالثة عشر

زَيْدٌ: هَلْ يَصِحُّ أَنْ يُسْتَعْنَى بِصَلَاةِ الْجَمَاعَةِ فِي الْبَيْتِ عَنْ
صَلَاةِ الْجَمَاعَةِ فِي الْمَسْجِدِ؟

عَمْرُو: لَا يَصِحُّ.

[وَفِي هَذَا الرَّابِطِ](#) سُئِلَ مَرْكَزُ الْفَتْوَى بِمَوْقِعِ إِسْلَامِ وَيبِ
التَّابِعِ لِإِدَارَةِ الدَّعْوَةِ وَالْإِرْشَادِ الدِّينِيِّ بِوَزَارَةِ الْأَوْقَافِ
وَالشُّؤُونَ الْإِسْلَامِيَّةِ بِدَوْلَةِ قَطْرِ: **هَلْ صَلَاةُ الْجَمَاعَةِ فِي
الْبَيْتِ تُسْقِطُ صَلَاةَ الْجَمَاعَةِ فِي الْمَسْجِدِ** كَأَنِّي أَصَلِّي أَنَا
وَأَخِي فِي الْبَيْتِ وَلَا تَذْهَبُ إِلَى الْمَسْجِدِ؟ فَأَجَابَ مَرْكَزُ

الفتوى: لَا يَجُوزُ الصَّلَاةُ فِي الْبَيْتِ وَتَرْكُ الْجَمَاعَةِ فِي الْمَسْجِدِ إِلَّا مِنْ عُذْرٍ مِثْلِ الْمَرَضِ أَوْ الْخَوْفِ أَوْ مَا شَابَهُ ذَلِكَ، وَإِلَّا اتَّصَفَ الْمُتَخَلِّفُ بِصِفَةٍ مِنْ صِفَاتِ الْمُنَافِقِينَ، التَّفَاقُ وَالْعِيَاذُ بِاللَّهِ. انتهى.

وفي (فتاوى "نور على الدرب") **على هذا الرابط** سُئِلَ الشَّيْخُ إِبْنُ بَارٍ: نُصَلِّي فِي الْبَيْتِ أَحْيَانًا الصَّلَاةَ الْمَكْتُوبَةَ أَنَا وَإِخْوَانِي وَوَالِدِي، وَلَكِنَّا نُصَلِّيهَا كُلُّ وَاحِدٍ لَوْحده، وَلَا نُصَلِّيهَا مَعَ إِمَامٍ وَاحِدٍ مِنَّا عَلَى شَكْلِ جَمَاعَةٍ، هَلْ عَلَيْنَا إِثْمٌ فِي ذَلِكَ إِذَا تَرَكْنَا الْجَمَاعَةَ فِي نَفْسِ الْبَيْتِ؟ فَأَجَابَ الشَّيْخُ: نَعَمْ، لَا يَجُوزُ لَكُمْ ذَلِكَ، الْوَاجِبُ أَنْ تُصَلُّوا جَمَاعَةً، صَلَاةُ الْجَمَاعَةِ وَاجِبَةٌ، وَأَدَاؤُهَا فِي الْمَسْجِدِ وَاجِبٌ، كُلُّ هَذَا مِنَ الْوَاجِبِ، فَالوَاجِبُ عَلَيْكُمْ أَنْ تُصَلُّوا جَمَاعَةً، إِذَا لَمْ يَتَيَسَّرَ الصَّلَاةُ فِي الْمَسْجِدِ وَجَبَ أَنْ تُصَلُّوا جَمَاعَةً، يَوْمُكُمْ أَقْرَبُوكُمْ وَأَحْسَنُكُمْ يَوْمُكُمْ، وَإِنْ اسْتَطَعْتُمْ أَنْ تَذْهَبُوا إِلَى الْمَسْجِدِ وَجَبَ عَلَيْكُمْ الذَّهَابُ إِلَى الْمَسْجِدِ **إِذَا كُنْتُمْ تَسْمَعُونَ النِّدَاءَ يَجِبُ الذَّهَابُ إِلَى الْمَسْجِدِ وَالصَّلَاةُ مَعَ الْمُسْلِمِينَ، لِمَا تَقَدَّمَ مِنَ الْحَدِيثِ، لِقَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ "مَنْ سَمِعَ النِّدَاءَ فَلَمْ يَأْتِهِ فَلَا صَلَاةَ لَهُ إِلَّا مِنْ عُذْرٍ"، وَقَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ "وَلَقَدْ رَأَيْنَا وَمَا يَتَخَلَّفُ عَنْهَا -يَعْنِي الصَّلَاةَ فِي الْجَمَاعَةِ- إِلَّا مُنَافِقٌ مَعْلُومُ النَّفَاقِ"، فَالوَاجِبُ عَلَى الْمُؤْمِنِ أَنْ يُصَلِّيَ مَعَ الْجَمَاعَةِ، وَأَنْ يَخْرُصَ وَلَا يُصَلِّيَ فِي الْبَيْتِ، إِلَّا إِذَا بَعُدَ فَلَا يَسْمَعُ النِّدَاءَ فَلَا بَأْسَ، وَلَكِنْ يَجْتَهِدُ فِي أَنْ يُقِيمَ هُوَ وَجِيرَانُهُ مَسْجِدًا حَوْلَهُمْ حَتَّى يُصَلُّوا فِيهِ، **يَلْزَمُهُمْ -إِذَا قَدِرُوا- أَنْ يُقِيمُوا مَسْجِدًا حَوْلَهُمْ وَيُصَلُّوا فِيهِ. انتهى.****

وفي هذا الرابط على موقع الشيخ سعد الخثلان، يقول الشيخ: عندنا وجوبان، وجوبُ الصلاة جماعة، والثاني **وجوبُ أن تُؤدَّى في المسجد.**

المسألة الرابعة عشر

زيد: ما حُكْمُ الصَّلَاةِ فِي مَسْجِدٍ فِيهِ قَبْرٌ؟.

عمرو: الصَّلَاةُ لَا تَجُوزُ وَلَا تَصِحُّ.

زيد: مَن سَبَقَكَ بِهَذَا الْقَوْلِ؟.

عمرو: **في هذا الرابط** سُئِلَتِ اللّٰجَنَةُ الدَّائِمَةُ لِلْبَحْثِ الْعِلْمِيَّةِ وَالْإِفْتَاءِ (عبدالعزیز بن عبدالله بن باز وعبدالرزاق عفيفي وعبدالله بن غديان وعبدالله بن قعود): قَامَ أَهْلُ بَلَدَيْنَا بِهَذِمِ مَسْجِدٍ لَكِي يُعِيدُوا بِنَاءَهُ، وَكَانَ هَذَا الْمَسْجِدُ مُقَامًا عَلَى قَبْرِ، وَبَعْدَ أَنْ بَدَأُوا الْبِنَاءَ ارْتَفَعَ هَذَا الْبِنَاءُ عَلَى الْقَبْرِ وَلَمْ يَضَعُوهُ خَارِجَ الْمَسْجِدِ، فَمَا حُكْمُ التَّبَرُّعِ لِهَذَا الْمَسْجِدِ، **وهل تجوز الصلاة فيه** بَعْدَ بِنَائِهِ عَلَى الْقَبْرِ، **مع العلم بأنَّ القبر في حُجْرَةٍ وبابها في المسجد؟** فَأَجَابَتِ اللَّجَنَةُ: إِذَا كَانَ الْوَاقِعُ مَا ذُكِرَ فَلَا يَجُوزُ التَّبَرُّعُ لِبِنَاءِ هَذَا الْمَسْجِدِ وَلَا الْمُشَارَكَةُ فِي بِنَائِهِ، **ولا تجوز الصلاة فيه**، بَلْ يَجِبُ هَدْمُهُ. انتهى.

وفي هذا الرابط على موقع الشيخ ابن باز، سُئِلَ الشَّيْخُ: إِذَا كَانَ الْمَسْجِدُ الَّذِي فِيهِ قَبْرٌ هُوَ الْوَحِيدُ فِي الْبَلَدِ، **فهل يصلي المسلم فيه؟** فَأَجَابَ الشَّيْخُ: **لا يصلي المسلم فيه أبدًا**، وَعَلَيْهِ أَنْ يُصَلِّيَ فِي غَيْرِهِ، أَوْ

فِي بَيْتِهِ إِنْ لَمْ يَجِدْ مَسْجِدًا سَلِيمًا مِنَ الْقُبُورِ، وَيَجِبُ عَلَى وُلَاةِ الْأُمُورِ تَبَشُّرُ الْقَبْرِ الَّذِي فِي الْمَسْجِدِ إِذَا كَانَ حَادِثًا، وَتَقْلُ رُفَاتِهِ إِلَى الْمَقْبَرَةِ الْعَامَّةِ، وَتَوْضَعُ فِي حُفْرَةٍ خَاصَّةٍ يُسَوَّى ظَاهِرُهَا كَسَائِرِ الْقُبُورِ، وَإِذَا كَانَ الْقَبْرُ هُوَ الْأَوَّلُ فَإِنَّهُ يُهْدَمُ الْمَسْجِدُ، لِأَنَّ الرَّسُولَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَعَنَ الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى الَّذِينَ اتَّخَذُوا قُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ مَسَاجِدَ، وَلَمَّا أَخْبَرْتُهُ أُمُّ سَلَمَةَ وَأُمُّ حَبِيبَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُمَا رَأَتَا كَنِيسَةً فِي الْحَبْشَةِ وَمَا فِيهَا مِنَ الصُّوَرِ، قَالَ لَهُمَا عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ "أُولَئِكَ إِذَا مَاتَ فِيهِمُ الرَّجُلُ الصَّالِحُ بَنَوْا عَلَى قَبْرِهِ مَسْجِدًا، وَصَوَّرُوا فِيهِ تِلْكَ الصُّوَرِ، أُولَئِكَ شِرَارُ الْخَلْقِ عِنْدَ اللَّهِ"، مَتَّفِقٌ عَلَى صَحْتِهِ، وَمَنْ صَلَّى فِي الْمَسَاجِدِ الَّتِي فِيهَا الْقُبُورُ **فَصَلَاتُهُ بَاطِلَةٌ، وَعَلَيْهِ الْإِعَادَةُ**، لِلْحَدِيثَيْنِ الْمَذْكُورَيْنِ وَمَا جَاءَ فِي مَعْنَاهُمَا. انْتَهَى.

وفي هذا الرابط على موقع الشيخ ربيع المدخلي، يقول الشيخ: **الصلاة في مسجد فيه قبر صلاة باطلة لا تصح**، وغالبًا ما يَرْتَادُ هَذَا الْمَسْجِدَ إِلَّا مَنْ فِي قَلْبِهِ تَوْبَةٌ الشَّرِكِ وَالتَّعَلُّقُ بِصَاحِبِ الْقَبْرِ. انْتَهَى.

وفي هذا الرابط يقول مركز الفتوى بموقع إسلام ويب التابع لإدارة الدعوة والإرشاد الديني بوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بدولة قطر: **فَالْمَسَاجِدُ الْمَبْنِيَّةُ عَلَى قُبُورِ أَنْبِيََاءٍ أَوْ صَالِحِينَ أَوْ غَيْرِهِمْ مِنْ أَحَادِ النَّاسِ يَنْبَغِي أَنْ تُزَالَ بِهَدمٍ أَوْ غَيْرِهِ، وَلَا تَصِحُّ الصَّلَاةُ فِيهَا**. انْتَهَى.

وفي هذا الرابط على موقع الشيخ عبدالكريم الخضير (عضو هيئة كبار العلماء بالديار السعودية، وعضو اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء)، قَالَ الشَّيْخُ: **فَالصَّلَاةُ**

في المَسْجِدِ الَّذِي فِيهِ قَبْرٌ أَوْ فِي الْمَقْبَرَةِ بِاطِلَّةٍ.
انتهى.

وَيَقُولُ الشَّيْخُ مُقْبِلُ الْوَادِعِيِّ فِي (إِجَابَةِ السَّائِلِ عَلَى أَهَمِّ الْمَسَائِلِ): وَالْمَسْجِدُ إِذَا وُضِعَ فِيهِ قَبْرٌ **لَا تَصِحُّ الصَّلَاةُ فِيهِ.** انتهى.

وقال الشيخ صالح آل الشيخ (وزير الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد) في (التمهيد لشرح كتاب التوحيد): فالذي يُصَلِّي فِي مَسْجِدٍ أَقِيمَ عَلَى قَبْرِ فَصَلَاتُهُ **بِاطِلَةٌ لَا تَصِحُّ.** انتهى.

المسألة الخامسة عشر

زيد: هَلْ يُطْلَأُ الصَّلَاةُ فِي مَسْجِدٍ فِيهِ قَبْرٌ يَتَعَلَّقُ بِوُجُودِ الْقَبْرِ فِي الْقِبْلَةِ؟

عمرو: لا.

وفي (فَتَاوَى "نُورٌ عَلَى الدَّرَبِ") على هذا الرابط سُئِلَ الشَّيْخُ إِبْنُ بَارٍ: مَا حُكْمُ الصَّلَاةِ فِي مَسْجِدٍ فِيهِ ضَرِيحٌ، مَعَ الْعِلْمِ بِأَنَّ **هَذَا الضَّرِيحَ خَلْفَ الْمُصَلِّينَ وَلَيْسَ أَمَامَهُمْ،** وَيَتَنَ الْمُصَلِّينَ وَهَذَا الضَّرِيحُ حَاجِزٌ مِنْ لَوْحٍ مِنَ الرُّجَاجِ؟ فَأَجَابَ الشَّيْخُ: الْمَسَاجِدُ الَّتِي فِيهَا الْقُبُورُ لَا يُصَلِّي فِيهَا، **سَوَاءٌ كَانَ الْقَبْرُ قَدَّمَ الْمُصَلِّينَ أَوْ عَنْ يَمِينِهِمْ أَوْ عَنْ شِمَالِهِمْ أَوْ خَلْفَهُمْ،** جَمِيعُ الْمَسَاجِدِ الَّتِي تُبْنَى عَلَى الْقُبُورِ لَا يُصَلِّي فِيهَا، لِقَوْلِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ "لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى، اتَّخَذُوا قُبُورَ

أنبيائهم مساجد"، وقال صلى الله عليه وسلم "ألا وإن من كان قبلكم كانوا يتخذون قبور أنبيائهم وصالحيهم مساجد، ألا فلا تتخذوا القبور مساجد، فإني أنهاكم عن ذلك"، **فَلَا يَجُوزُ الصَّلَاةُ فِيهَا بِالْكُلِّيَّةِ، فَالصَّلَاةُ فِيهَا بَاطِلَةٌ.**

المسألة السادسة عشر

زيد: هَلْ تَجُوزُ الصَّلَاةُ فِي مَسْجِدٍ فِيهِ قَبْرٌ، إِذَا كَانَ هُوَ الْمَسْجِدَ الْوَحِيدَ فِي الْقَرْيَةِ، أَوْ إِذَا كَانَ لَا يُوجَدُ فِي الْقَرْيَةِ مَسْجِدٌ يَخْلُو مِنْ قَبْرِ؟

عمرو: لَا تَجُوزُ.

وفي هذا الرابط من فتاوى الشيخ ابن باز، أَنَّهُ سُئِلَ: مَا حُكْمُ الصَّلَاةِ فِي الْمَسَاجِدِ الَّتِي فِيهَا قُبُورٌ؟ فَكَانَ مِمَّا أَجَابَ بِهِ الشَّيْخُ: وَعَلَيْهِ أَنْ يُصَلِّيَ فِي بَيْتِهِ إِذَا مَا تَيَسَّرَ لَهُ مَسْجِدٌ، عَلَيْهِ أَنْ يُصَلِّيَ فِي بَيْتِهِ وَلَا يُصَلِّيَ فِي الْمَسَاجِدِ الَّتِي فِيهَا قُبُورٌ، إِذَا مَا وَجَدَ مَسْجِدًا خَالِيًا مِنَ الْقُبُورِ فَإِنَّهُ يُصَلِّيَ فِي بَيْتِهِ مَعَ إِخْوَانِهِ أَوْ حِيرَانِهِ، أَوْ يَلْتَمِسُ مَكَانًا لَيْسَ فِيهِ مَسْجِدٌ بِهِ قُبُورٌ. انتهى.

المسألة السابعة عشر

زيد: هَلْ هُنَاكَ فَرْقٌ بَيْنَ بِنَاءِ الْمَسْجِدِ عَلَى الْقَبْرِ، وَبَيْنَ إِدْخَالِ الْقَبْرِ فِي الْمَسْجِدِ؟

عمرو: لا.

زيد: مَنْ سَبَقَكَ بهذا القول؟.

عمرو: قَالَ الشَّيْخُ الْأَلْبَانِيُّ فِي (تَحْذِيرُ السَّاجِدِ): لَا فَرْقَ بَيْنَ بِنَاءِ الْمَسْجِدِ عَلَى الْقَبْرِ، أَوْ إِدْخَالِ الْقَبْرِ فِي الْمَسْجِدِ، **فَالْكُلُّ حَرَامٌ** لِأَنَّ الْمَحْذُورَ وَاحِدٌ [قَالَ الشَّيْخُ عَلِيُّ بْنُ شُعْبَانَ فِي (حُكْمُ الصَّلَاةِ فِي الْمَسْجِدِ النَّبَوِيِّ): ... فَالَّذِي يَظْهَرُ هُنَا فِي كُلِّ هَذِهِ النُّصُوصِ عَدَمُ تَفْرِيقِ النَّبِيِّ وَالصَّحَابَةِ بَيْنَ بِنَاءِ الْمَسْجِدِ ثُمَّ إِدْخَالِ الْقَبْرِ فِيهِ، وَبَيْنَ بِنَاءِ الْمَسْجِدِ عَلَى الْقَبْرِ، **فَلَا فَرْقَ وَالْإِثْنَانِ دَاخِلَانِ فِي اللَّعْنَةِ وَالتَّحْرِيمِ**، فَمَنْ بَنَى عَلَى الْقَبْرِ مَسْجِدًا فَقَدْ اتَّخَذَهُ مَسْجِدًا، وَمَنْ أَدْخَلَ الْقَبْرَ فِي الْمَسْجِدِ فَقَدْ اتَّخَذَهُ مَسْجِدًا، **وَالدَّلِيلُ فَهُمْ الصَّحَابَةُ كَمَا مَضَى. انتهى]**... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الْأَلْبَانِيِّ-: فَمَا خَشِيَ الصَّحَابَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ قَدْ وَقَعَ مَعَ الْأَسَفِ الشَّدِيدِ بِإِدْخَالِ الْقَبْرِ فِي الْمَسْجِدِ، إِذْ **لَا فَارِقَ** بَيْنَ أَنْ يَكُونُوا دَفَنُوهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حِينَ مَاتَ فِي الْمَسْجِدِ وَحَاشَاهُمْ عَنْ ذَلِكَ، وَبَيْنَ مَا فَعَلَهُ الَّذِينَ بَعْدَهُمْ مِنْ إِدْخَالِ قَبْرِهِ فِي الْمَسْجِدِ بِتَوْسِيعِهِ، **فَالْمَحْذُورُ حَاصِلٌ عَلَى كُلِّ حَالٍ** كَمَا تَقَدَّمَ عَنِ الْحَافِظِ الْعِرَاقِيِّ وَشَيْخِ الْإِسْلَامِ ابْنِ تَيْمِيَّةٍ. انتهى.

وفي هذا الرابط يقول مركز الفتوى بموقع إسلام ويب التابع لإدارة الدعوة والإرشاد الديني بوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بدولة قطر: **فَالصَّلَاةُ لَا تَحُوزُ فِي مَسْجِدٍ بِهِ قَبْرٍ، سِوَاءِ بُنِيَ الْقَبْرُ عَلَى الْمَسْجِدِ أَوْ أَدْخِلَ الْقَبْرُ فِي الْمَسْجِدِ**، لِمَا فِي ذَلِكَ مِنْ ذَرِيعَةٍ عَظِيمَةٍ لِلشَّرْكِ، وَلِلنَّهْيِ الْوَارِدِ عَنْ ذَلِكَ فِي أَحَادِيثَ كَثِيرَةٍ. انتهى.

المسألة الثامنة عشر

زيد: هَلْ وُجُودُ الْقَبْرِ ضِمَّنَ مَقْصُورَةَ مَوْجُودَةٍ دَاخِلِ
الْمَسْجِدِ يُزِيلُ الْمَحْذُورَ؟.

عمرو: لا.

زيد: مَن سَبَقَكَ بِهَذَا الْقَوْلِ؟.

عمرو: يَقُولُ الشَّيْخُ الْأَلْبَانِيُّ فِي (تَحْذِيرِ السَّاجِدِ): وَمِنْ
ذَلِكَ تَعْلَمُ أَنَّ قَوْلَ بَعْضِهِمْ {إِنَّ الصَّلَاةَ فِي الْمَسْجِدِ
الَّذِي بِهِ قَبْرُ كَمَسْجِدِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
وَمَسْجِدِ بَنِي أُمَيَّةَ لَا يُقَالُ (إِنَّهَا صَلَاةٌ فِي الْجَبَانَةِ)،
فَالْقَبْرُ ضِمَّنَ مَقْصُورَةٍ، مُسْتَقِيلٌ بِنَفْسِهِ عَنِ الْمَسْجِدِ،
فَمَا الْمَانِعُ مِنَ الصَّلَاةِ فِيهِ}، فَهَذَا قَوْلٌ لَمْ يَصُدُّرْ عَنْ
عِلْمٍ وَفْقِهِ. انْتَهَى.

ويقولُ الشَّيْخُ الْأَلْبَانِيُّ أَيْضًا فِي (تَحْذِيرِ السَّاجِدِ): وَاعْلَمْ
أَنَّهُ لَا يُجْدِي فِي رَفْعِ الْمُخَالَفَةِ أَنَّ الْقَبْرَ فِي الْمَسْجِدِ
ضِمَّنَ مَقْصُورَةٍ. انْتَهَى.

المسألة التاسعة عشر

زيد: هَلْ وُجُودُ الْقَبْرِ فِي سَاحَةِ الْمَسْجِدِ الْخَلْفِيَّةِ يَمْنَعُ
مِنَ الصَّلَاةِ فِي الْمَسْجِدِ؟.

عمرو: نَعَمْ.

وفي هذا الرابط على موقع الشيخ عبدالكريم الخضير (عضو هيئة كبار العلماء بالديار السعودية، وعضو اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء)، سُئِلَ الشيخُ: مَسْجِدُ به قَبْرٌ في حُجْرَةٍ خَارِجٍ صَحْنِ الْمَسْجِدِ، مَا حُكْمُ الصَّلَاةِ فِيهِ؟ فَأَجَابَ الشَّيْخُ: **إِذَا كَانَ الْقَبْرُ دَاخِلَ سُورِ الْمَسْجِدِ فَالصَّلَاةُ لَا تَصِحُّ**. انتهى.

وفي هذا الرابط من فتاوى الشيخ ابن باز، أنه سُئِلَ: هل تجوز الصلاة في مسجد فيه قبرٌ خارجَ المسجدِ **لَكِنَّهُ فِي دَاخِلِ السُّورِ**؟ فَأَجَابَ الشَّيْخُ: الْمَسَاجِدُ الَّتِي تُبْنَى عَلَى الْقُبُورِ لَا يُصَلَّى فِيهَا، يَقُولُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ {لَعَنَ اللَّهُ الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى اتَّخَذُوا قُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ مَسَاجِدَ}، **فَإِذَا كَانَتِ الْقُبُورُ فِي دَاخِلِ السُّورِ لَا يُصَلَّى فِيهَا**، أَمَّا إِذَا كَانَ خَارِجًا فِي الْأَرْضِ الْخَارِجَةِ عَنْ يَمِينِهِ أَوْ شِمَالِهِ أَوْ أَمَامِهِ مَا يَضُرُّ، لَكِنْ إِذَا كَانَتْ فِي دَاخِلِهِ لَا يُصَلَّى فِيهِ، هَذَا مِنْ عَمَلِ الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى. انتهى.

المسألة العشرون

زيد: ما هو حُكْمُ الصَّلَاةِ فِي مَسْجِدٍ بُنِيَ بَيْنَ الْمَقَابِرِ أَوْ بِجَوَارِهَا؟

عمرو: قَالَ الشَّيْخُ صَالِحُ الْفُوزَانِ فِي (الملخص الفقهي): **وَكُلُّ مَا دَخَلَ فِي اسْمِ الْمَقْبَرَةِ مِمَّا حَوَّلَ الْقُبُورَ لَا يُصَلَّى فِيهِ**، لِأَنَّ التَّهْيَئَةَ يَشْمَلُ الْمَقْبَرَةَ وَفَنَاءَهَا الَّذِي حَوَّلَهَا. انتهى.

وَنَقَلَ الشَّيْخُ الْأَلْبَانِي فِي (تَحْذِيرِ السَّاجِدِ) عَنْ ابْنِ تَيْمِيَّةٍ قَوْلَهُ {وَالْمَقْبَرَةُ كُلُّ مَا قَبِرَ فِيهِ، لَا أَنَّهُ جَمْعُ قَبْرٍ، وَقَالَ أَصْحَابُنَا وَكُلُّ مَا دَخَلَ فِي اسْمِ الْمَقْبَرَةِ مِمَّا حَوْلَ الْقُبُورِ لَا يُصَلَّى فِيهِ، فَهَذَا يُعَيِّنُ أَنَّ الْمَنْعَ يَكُونُ مُتَنَاوِلًا لِحُزْمَةِ الْقَبْرِ الْمَنْفَرَدِ وَفَنَاءِ الْمُضَافِ إِلَيْهِ}. انتهى.

وجاء في مجلة البحوث الإسلامية التابعة للرئاسة العامة للبحوث العلمية والإفتاء [في هذا الرابط](#): الصواب أن كلَّ ما دَخَلَ فِي اسْمِ الْمَقْبَرَةِ مِمَّا حَوْلَ الْقَبْرِ الْوَاحِدِ أَوْ الْقُبُورِ الْكَثِيرَةِ، لَا تَجُوزُ الصَّلَاةُ فِيهِ، عَلَى حَدِّ سَوَاءٍ. انتهى.

وجاء في كتاب (المنتقى من فتاوى الشيخ صالح الفوزان)، أن الشيخ سُئِلَ: فِي بِلَدَتِنَا مَسْجِدٌ يُصَلَّى بِهِ النَّاسُ، وَلَكِنْ يَوْجَدُ أَمَامَهُ مِنْ جِهَةِ الْيَسَارِ قَلِيلًا وَعَلَى بُعْدٍ مِثْرَيْنِ عَرْفَةٌ بِهَا قَبْرٌ، وَكَذَلِكَ أَمَامَهُ مِنْ نَاحِيَةِ الْقِبْلَةِ مَبَاشِرَةً وَعَلَى بُعْدٍ عَشْرَةِ أَمْتَارٍ تَوْجَدُ مَقَابِرٌ، فَهَلْ يَصِحُّ الصَّلَاةُ فِي هَذَا الْمَسْجِدِ مَا دَامَتِ الْمَقَابِرُ خَارِجًا وَلَيْسَتْ مِنْهُ؟ أَمْ لَا تَصِحُّ بِأَيِّ حَالٍ مَا دَامَتِ مُحِيطَةً بِهِ؟. فَأَجَابَ الشَّيْخُ: إِذَا كَانَتِ الْمَقَابِرُ مَفْصُولَةً عَنِ الْمَسْجِدِ بِشَارِعٍ أَوْ سُورٍ وَلَمْ يُبْنِ هَذَا الْمَسْجِدُ مِنْ أَجْلِ الْمَقَابِرِ فَلَا بَأْسَ أَنْ يَكُونَ الْمَسْجِدُ قَرِيبًا مِنَ الْمَقْبَرَةِ إِذَا لَمْ يَوْجَدِ مَكَانٌ بَعِيدٌ عَنْهَا، أَمَّا إِذَا كَانَ وَضِعُ الْمَسْجِدِ عِنْدَ الْقُبُورِ مَقْصُودًا ظَنًّا أَنَّ فِي ذَلِكَ بَرَكَةً، أَوْ أَنَّ ذَلِكَ أَفْضَلُ، فَهَذَا لَا يَجُوزُ، لِأَنَّهُ مِنْ وَسَائِلِ الشَّرْكِ. انتهى.

وجاء أيضا في كتاب (المنتقى من فتاوى الشيخ صالح الفوزان)، أن الشيخ سُئِلَ: يَوْجَدُ فِي قَرِينَتِنَا مَسْجِدٌ قَدِيمٌ تُقَامُ فِيهِ صَلَاةُ الْجُمُعَةِ وَالْجَمَاعَةِ، عِلْمًا بِأَنَّ هَذَا الْمَسْجِدَ

يوجد في قِبْلَتِهِ مقبرة قديمة وحديثة، كما أن هناك عِدَّة قبور مُلتصقة في قِبلَة هذا المسجد، فما هو الحُكْمُ في هذا؟. فأجاب الشيخ: إذا كانت القبور مفصولة عن المسجد ولم يُبنَ المسجد من أجلها، وإنما بُني للصلاة فيه، والمقبرة في مكان مُنْعَزِلٍ عنه، **لم يُقصد وَضْعُ المقبرة عند المسجد، ولم يُقصد وَضْعُ المسجد عند المقبرة،** وإنما كلُّ منهما وُضِعَ في مكانه من غير قصد ارتباط بعضهما ببعض، وبينهما فاصلٌ فلا مانع من الصلاة في المسجد، لأن هذا المسجد لم يُقَمَّ على قبور. انتهى باختصار.

وجاء في أبحاث هيئة كبار العلماء (عبدالعزیز بن عبدالله بن باز وعبدالرزاق عفيفي وعبدالله بن غديان وعبدالله بن قعود) **على هذا الرابط:** قال عبدالرحمن بن حسن رحمه الله: **ولا تجوز الصلاة في مسجد بُني في مقبرة،** سواء كان له حيطانٌ تحجزُ بينه وبين القبور، أو كان مكشوفاً. انتهى.

وفي هذا الرابط على موقع الشيخ ابن عثيمين، سُئِلَ الشيخ: يوجد بجوار المسجد مقابرٌ، هل يجوز لنا الصلاة فيها، علماً بأن الفاصل بين المقبرة **[والمسجد]** جدار المسجد فقط وهو تُجَاهَ القِبلَةِ؟. فأجاب الشيخ: إذا كانت المقبرة عن يمين مُسْتَقْبَلِ القِبلَةِ أو عن يساره أو خلفه فلا بأس، **إلا إذا كان المسجد قد بُني في المقبرة فإنه لا يجوز الصلاة فيه،** بل يجب هُدمُه وترك أرضه يُدفن بها... ثم قال -أي الشيخ ابن عثيمين-: وأما إذا كانت القبور في القِبلَةِ فإن الأمر أشدُّ، ولولا جدار المسجد الذي يحول بين المسجد وبين القبور لقلنا إن الصلاة لا تصحُّ بكلِّ حالٍ من الأحوال، لأن النبي صلى الله عليه وسلم قال {لَا تُصَلُّوا إِلَى الْقُبُورِ}. انتهى.

وفي هذا الرابط على موقع الشيخ ابن باز، سئل الشيخ: يوجد عندنا مسجدٌ صغيرٌ وهو قديمٌ، وهو مبنيٌّ على كُتْلَةٍ صغيرةٍ، وفي مكانٍ مُهمٍّ بالنسبة للقرية، وَبَعْدَ المسجد مباشرةً وباتجاه القبلة توجد مقبرةٌ مُسَوَّرةٌ بطول 8 متر وعَرْض 4 متر، هل الصلاة في هذا المسجد جائزة، أم من الأفضل أن نُغَيِّرَ هذا المكان؟. فأجاب الشيخ: لا خَرَجَ، الصلاة فيها كافية ما دام المقبرة خارج المسجد وبينها وبينه حاجزٌ، سُورٌ بينها وبينه، والمسجد له سُورٌ خارج المقبرة فلا خَرَجَ، المقصود، **المسجد الذي قُدَّامه المقبرة مَحْجُوزَةٌ وَمُسَوَّرةٌ لا يَصُرُّ** والحمد لله، الذي لا يجوز أن تكون القبور في المسجد، هذا هو المُنْكَرُ، أما كونها مقبرة خارجية عن المسجد ومحجوز عنها فلا يَصُرُّ ذلك. انتهى.

وفي هذا الرابط قالت اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء (عبدالعزیز بن عبدالله بن باز وعبدالرزاق عفيفي وعبدالله بن غديان وعبدالله بن قعود): **إن كانت إقامة المساجد حَوْلَ المقابر من أَجْلِ تعظيم القبور فلا تجوز الصلاة فيها، ويجب هَدْمُها. انتهى.**

وفي هذا الرابط سئل مركز الفتوى بموقع إسلام ويب التابع لإدارة الدعوة والإرشاد الديني بوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بدولة قطر: لدينا مسجدٌ مُحاطٌ بالقبور، علمًا بأن المسجد والمقبرة ليس لهما تاريخٌ محدَّدٌ يُبَيِّنُ بدايتهما، فما الحُكْمُ الشرعيُّ للصلاة في هذا المسجد؟. فأجاب مركز الفتوى: فلا تجوز الصلاة في المقبرة ولا تَصِحُّ، لقول النبي صلى الله عليه وسلم "لا تتخذوا القبور مساجد، فإني أنهاكم عن ذلك"، رواه مسلم، وقوله "الأرض كلها مسجد إلا

المقبرة والحمام"، رواه أصحاب السنن إلا النسائي، وقد تَصَّ فقهاء الحنابلة على أن المسجد إذا بُني داخل المقبرة وَحَدَّثَ بَعْدَهَا فَحُكْمُهُ حُكْمُ المقبرة لا تَصِحُّ الصلاةُ فيه إلا صلاة الجِنَازَةِ، أما إن حَدَّثَتِ المقبرة حَوْلَ المسجد، فَتَصِحُّ الصلاةُ مع الكراهة، وإن وُضِعَا مَعًا لم تَصِحَّ فيه الصلاةُ تَغْلِيْبًا لجانِبِ الحَظَرِ، وحيث إنه لا يُعْلَمُ أَيُّهُما السابق، فَإِنَّا نَتَصَحُّ الأخ السائل بِتَجَنُّبِ الصلاةِ في هذا المسجد إلا صلاة الجِنَازَةِ. انتهى باختصار. قلت: سيأتي قريباً كلامٌ للشيخ فركوس مَفَادُهُ عدم جواز صلاة الجِنَازَةِ في مسجد بُني داخل مقبرة؛ وذلك هو الصَّوابُ.

المسألة الحادية والعشرون

زيد: ما هي المَوَاضِعُ التي تُصَلَّى فيها صلاةُ الجِنَازَةِ؟.

عمرو: المَوَاضِعُ هي كما يلي:

(1) الصلاةُ خارجَ المسجدِ: [في هذا الرابط](#) على موقع الشيخ فركوس، يقول الشيخُ: فالغالبُ على هَدْيِهِ صَلَّى اللهُ عليه وسلم في صلاة الجِنَازَةِ إيقاعُهُ لها في مَوْضِعٍ خارجٍ عن المسجد مُعَدًّا للصلاة على الجنائز، وهو المعروفُ بـ (مُصَلَّى الجنائز)، وقد كان لاصِقًا بمسجد النبي صَلَّى اللهُ عليه وسلم مِنْ جِهَةِ الشَّرْقِ، وَيَشْهَدُ لذلكُ جُمْلَةٌ مِنَ الأَحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ الْمُثَبَّتَةِ لذلك، ولا يَخْفَى أَنَّ هَدْيَهُ صَلَّى اللهُ عليه وسلم هو الأفضل. انتهى.

(2) الصلاة داخل المسجد: **في هذا الرابط** على موقع الشيخ فركوس، يقول الشيخ بَعْدَ أَنْ بَيَّنَّ أَنَّ الْأَفْضَلَ أداء صلاة الجنازة خارج المسجد: لكن هذه الأفضلية لا تمنع من مشروعية الصلاة على الجنازة داخل المسجد لما رواه مسلم وغيره أَنَّ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ {وَاللَّهُ لَقَدْ صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى ابْنِي بَيْضَاءَ فِي الْمَسْجِدِ سُهَيْلٍ وَأَخِيهِ}... ثم قال -أي الشيخ فركوس- ومِمَّا يُقَوِّي الْمَشْرُوعِيَّةَ صَلَاةُ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَلَى أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي الْمَسْجِدِ، وَصَلَاةُ سُهَيْبٍ عَلَى عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي الْمَسْجِدِ أَيْضًا. انتهى.

(3) الصلاة على قبر الميت: وَصُورُهَا أَنْ يَمُوتَ شَخْصٌ وَلَمْ تَتِمَّكَ مِنْ الصَّلَاةِ عَلَيْهِ مَعَ الْجَمَاعَةِ، فَيَجُوزُ أَنْ تُصَلِّيَ عَلَيْهِ بَعْدَ دَفْنِهِ جَاعِلًا الْقَبْرَ بَيْنَكَ وَبَيْنَ الْقِبْلَةِ، مِثْلَ مَا يُصَلِّي إِمَامُ الصَّلَاةِ صَلَاةَ الْجَنَازَةِ -قَبْلَ دَفْنِ الْمَيِّتِ- جَاعِلًا نَعْشَ الْمَيِّتِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْقِبْلَةِ، وَدَلِيلُ ذَلِكَ مَا رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ {أَنَّ رَجُلًا أَسْوَدَ -أَوْ امْرَأَةً سَوْدَاءَ- كَانَ يَقُمْ [أَي يُنْظِفُ] الْمَسْجِدَ فَمَاتَ، فَسَأَلَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْهُ، فَقَالُوا (مَاتَ)، قَالَ (أَفَلَا كُنْتُمْ أَذْنُتُمُونِي بِهِ [يَعْنِي أَعْلَمْتُمُونِي بِمَوْتِهِ]، دُلُونِي عَلَى قَبْرِهِ، أَوْ قَالَ "قَبْرُهَا")، فَأَتَى قَبْرَهَا فَصَلَّى عَلَيْهَا}؛ وَيَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ أَيْضًا مَا رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ فِي صَحِيحِهِ {حَدَّثَنَا حَجَّاجُ بْنُ مِنْهَالٍ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ حَدَّثَنِي سُلَيْمَانُ الشَّيْبَانِيُّ قَالَ سَمِعْتُ الشَّعْبِيَّ قَالَ (أَخْبَرَنِي مَنْ مَرَّ مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى قَبْرِ مَنْبُودٍ [أَي قَبْرٍ مُنْفَرِدٍ عَنِ الْقُبُورِ] فَأَمَّهُمْ وَصَلُّوا خَلْفَهُ)، قُلْتُ (مَنْ حَدَّثَكَ هَذَا يَا أَبَا عُمَرَو؟)، قَالَ (ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا)}، قَالَ ابْنُ حَجْرٍ فِي فَتْحِ الْبَارِي: الْقَائِلُ هُوَ الشَّيْبَانِيُّ وَالْمَقُولُ لَهُ هُوَ الشَّعْبِيُّ. انتهى.

المسألة الثانية والعشرون

زيد: ما المراد بقولهم "إعمال الدليلين أولى من إهمال أحدهما ما أمكن"؟

عمرو: المراد هو أنه إذا عارض للمجتهد دليلان، وكان ظاهرهما يوهم أنهما متعارضان، فيكون على المجتهد الجمع بينهما ما أمكن، لأن ذلك أولى من إعمال أحدهما وإهمال الآخر. قال الإمام القرافي: وإذا تعارض دليلان، فالعمل بكل واحد منهما من وجه أولى من العمل بأحدهما دون الآخر. انتهى من شرح تنقيح الفصول. وقال الشيخ وليد السعيدان: إذا تعارض دليلان قلنا في إزالة ذلك التعارض ثلاث طرق، الأولى أن نجتمع بينهما بتخصيص العموم أو تقييد المطلق، وهكذا إن أمكن ذلك، فإن لم يمكن ذلك فننتقل إلى الحالة الثانية وهي النسخ، فنبحث عن المتأخر ونجعله ناسخاً للمتقدم، فإن لم يمكن ذلك فنرجح بين الدليلين، وإلا فالتوقف. انتهى من تلقيح الأفهام العلية بشرح القواعد الفقهية. وقال الشيخ وليد السعيدان أيضاً: فإن المسلم يجب عليه وجوب عَيْن أن يعظم النص في قلبه، وأن يعرف له قدره وأن يُنزله منزله، وأن يحفظه من عبث العابثين وانتحال المبطلين وكيد المعتدين، وأن يفديه بوجه وماله، وأن يجعل له في قلبه هيبة واحتراماً، فلا يقرئته برء أو تحريف أو زيادة أو نقص أو تغيير أو تبديل أو إلغاء، بل يجعله الأصل الذي يجب إتباعه والميزان الذي يزن به كل الأقوال والأعمال، فإن تعظيم الدليل من تعظيم الله جل وعلا،

فَالْأَدِلَّةُ حَقُّ كُلِّهَا وَخَيْرُ كُلِّهَا وَصِدْقُ كُلِّهَا وَعَدْلُ كُلِّهَا وَبِرُّ كُلِّهَا فِي مَنْطُوقِهَا وَمَفْهُومِهَا وَلَوَازِمِهَا، **وَالوَاجِبُ فِيهَا** **الاعتمادُ والانقيادُ والاتباعُ والقبولُ، والإعمالُ لا الإهمالُ**، وعلى ذلك مَضَى عَصْرُ الْقُرُونِ الْمُفَضَّلَةِ، وَإِنْ مِنْ الْمَسَائِلِ الْكِبَارِ الَّتِي يَتَحَقَّقُ بِهَا تَعْظِيمُ الدَّلِيلِ هُوَ مَا نَحْنُ بِصَدَدِهِ مِنْ وَجُوبِ الْجَمْعِ بَيْنِ الْأَدِلَّةِ، فَإِنْ هُنَاكَ أَدِلَّةٌ ظَاهِرُهَا التَّعَارُضُ وَهِيَ فِي حَقِيقَتِهَا لَيْسَتْ كَذَلِكَ، فَيَحَاوِلُ الْبَعْضُ أَنْ يُوَلِّفَ بَيْنَهَا فَلَا يَسْتَطِيعُ فَيَتَجَرَّأُ عَلَى الْقَوْلِ بِالنَّسْخِ الَّذِي مَفَادُهُ إِطْرَاحُ شَيْءٍ مِنَ النُّصُوصِ وَإِلْغَاءُ الْعَمَلِ بِهِ، وَهَذَا لَا يَجُوزُ لِأَنَّ الْمُتَقَرَّرَ عِنْدَ جَمِيعِ أَهْلِ الْعِلْمِ أَنَّ **"إِعْمَالَ الْكَلَامِ أَوْلَى مِنْ إِهْمَالِهِ"**، فَإِذَا كَانَ هَذَا فِي كَلَامِ الْمَخْلُوقِينَ فِيمَا بَيْنَهُمْ فَكَيْفَ بِكَلَامِ اللَّهِ جَلَّ وَعَلَا أَوْ كَلَامِ رَسُولِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَالَّذِي نَعْتَقِدُهُ وَنَدِينُ اللَّهَ تَعَالَى بِهِ هُوَ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ إِهْمَالُ شَيْءٍ مِنَ النُّصُوصِ مَا دَامَ إِعْمَالُهُ مُمَكِّنًا، وَالوَاجِبُ عَلَيْنَا أَنْ نَسْتَفْرِغَ الْجُهْدَ وَالطَّاقَةَ فِي التَّأْلِيفِ بِالْجَمْعِ بَيْنِ الْأَدِلَّةِ الَّتِي فِي ظَاهِرِهَا شَيْءٌ مِنَ التَّعَارُضِ... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ وَلَيْدِ السَّعِيدَانِ-: وَالْمَقْصُودُ هُنَا أَنَّ الْجَمْعَ هُوَ الْمُتَعَيَّنُ عِنْدَ وَجُودِ مَا يُوهِمُ التَّعَارُضَ، **فَمَتَى مَا أُمَكَّنَ الْجَمْعُ فَإِنَّهُ يَجِبُ الْقَوْلُ بِهِ وَلَا يَجُوزُ اعْتِمَادُ غَيْرِهِ**، فَإِنْ أَغْيَاكَ الْجَمْعُ بَيْنَهُمَا إِغْيَاءً حَقِيقِيًّا فَانْتَقِلْ إِلَى الطَّرِيقَةِ الثَّانِيَةِ وَهِيَ النَّسْخُ، فَتَنْظُرَ الْمُتَقَدِّمَ مِنْهُمَا مِنَ الْمَتَأَخَّرِ، وَتَجْعَلَ الْمَتَأَخَّرَ نَاسِخًا لِلْمُتَقَدِّمِ... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ وَلَيْدِ السَّعِيدَانِ-: وَقَدْ مَنَّا الْجَمْعَ عَلَى النَّسْخِ، لِأَنَّ الْجَمْعَ فِيهِ إِعْمَالُ الدَّلِيلَيْنِ جَمِيعًا فِي وَقْتٍ وَاحِدٍ، وَأَمَّا النَّسْخُ فَإِنَّهُ وَإِنْ كَانَ إِعْمَالًا لِكُلِّ الدَّلِيلَيْنِ لَكِنْ فِي وَقْتَيْنِ مُخْتَلِفَيْنِ، فَالدَّلِيلُ الْمَنْسُوخُ يُعْمَلُ بِهِ قَبْلَ النَّسْخِ، وَالدَّلِيلُ النَّاسِخُ يُعْمَلُ بِهِ بَعْدَ النَّسْخِ، وَلَا شَكَّ أَنَّ الْعَمَلَ بِكِلَا الدَّلِيلَيْنِ فِي وَقْتٍ وَاحِدٍ أَوْلَى مِنَ الْعَمَلِ بِأَحَدِهِمَا فِي وَقْتٍ وَإِبْطَالِهِ

فِي وَقْتٍ آخَرَ، فَإِنْ أُغْيَاكَ النَّسْخُ إِعْيَاءً حَقِيقِيًّا فَانْتَقِلْ
بَعْدَهُ إِلَى الطَّرِيقَةِ الثَّالِثَةِ، وَهِيَ طَرِيقَةُ التَّرْجِيحِ بَيْنَ
الدَّلِيلَيْنِ، فَيُنْظَرُ فِي إِسْنَادِهِمَا وَمَتْنَيْهِمَا، وَيُقَارَنُ بَيْنَهُمَا
وَيُوزَنُ بِمِيزَانِ الْمُرْجَّحَاتِ الْمَذْكُورَةِ فِي كِتَابِ الْأَصُولِ،
وَهِيَ مُرْجَّحَاتُ إِمَّا بِالنَّظَرِ إِلَى إِسْنَادِ كُلِّ مِنْهُمَا، وَإِمَّا
بِالنَّظَرِ لِمَتْنِ كُلِّ مِنْهُمَا، فَإِذَا تَرَجَّحَ أَحَدُ الدَّلِيلَيْنِ فَإِنَّهُ
يَجِبُ الْعَمَلُ بِهِ، وَأَمَّا الدَّلِيلُ الْمَرْجُوحُ فَإِنَّهُ يُلْغَى إِلْغَاءً
تَامًّا، أَيْ يَكُونُ وُجُودُهُ كَعَدَمِهِ، فَلَا يُلْتَفَتُ إِلَيْهِ أَبَدًا، وَبِهِ
تَعْلَمُ أَنَّ النَّسْخَ طَرِيقَةُ أَقْوَى مِنَ التَّرْجِيحِ، لِأَنَّ التَّرْجِيحَ
فِيهِ إِبْطَالٌ لِأَحَدِ الدَّلِيلَيْنِ إِبْطَالًا تَامًّا، وَأَمَّا النَّسْخُ فَإِنَّ
فِيهِ إِبْطَالًا لِلْحُكْمِ الْمَنْسُوخِ بَعْدَ النَّسْخِ فَقَطْ، وَأَمَّا قَبْلَ
النَّسْخِ فَقَدْ كَانَ دَلِيلًا صَحِيحًا مَقْبُولًا مُعْتَمَدًا يُعْمَلُ بِهِ
وَيُتَعَبَّدُ لِلَّهِ جَلَّ وَعَلَا بِمُقْتَضَاهُ، وَلِذَلِكَ فَإِنَّ النَّسْخَ مُقَدَّمٌ
عَلَى التَّرْجِيحِ، وَسَبَبُ التَّقْدِيمِ هُوَ أَنَّ فِي النَّسْخِ إِعْمَالًا
لِلدَّلِيلَيْنِ لَكِنْ فِي وَقْتَيْنِ مُخْتَلِفَيْنِ، وَالْأَحَقُّ فِي التَّقْدِيمِ
هُوَ مَا تَحَقَّقَ فِيهِ إِعْمَالُ الدَّلِيلَيْنِ جَمِيعًا، فَإِنْ أُغْيَاكَ
التَّرْجِيحُ إِعْيَاءً حَقِيقِيًّا فَانْتَقِلْ بَعْدَهُ إِلَى التَّوَقُّفِ، وَعَدَمُ
الْبَتِّ فِي هَذَا الْأَمْرِ وَقَوْلُ "لَا أَعْلَمُ" حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكَ الْأَمْرُ
فِي وَقْتٍ آخَرَ. انْتَهَى بِتَصْرِيفٍ مِنْ (رِسَالَةِ فِي وَجُوبِ
الْجَمْعِ بَيْنَ الْأَدْلَةِ). وَقَالَ عَبْدُ الْوَهَّابِ خَلَّافٌ فِي (عِلْمِ
أَصُولِ الْفَقْهِ): وَمِمَّا يَنْبَغِي التَّنْبِيْهُ لَهُ أَنَّهُ لَا يَوْجَدُ تَعَارُضٌ
حَقِيقِيٌّ بَيْنَ آيَتَيْنِ أَوْ بَيْنَ حَدِيثَيْنِ صَحِيحَيْنِ أَوْ بَيْنَ آيَةٍ
وَحَدِيثٍ صَحِيحٍ، وَإِذَا بَدَأَ تَعَارُضٌ بَيْنَ نَصَّيْنِ مِنْ هَذِهِ
النُّصُوصِ، فَإِنَّمَا هُوَ تَعَارُضٌ ظَاهِرِيٌّ فَقَطْ بِحَسَبِ مَا
يَبْدُو لِعَقُولِنَا، وَلَيْسَ بِتَعَارُضٍ حَقِيقِيٍّ، لِأَنَّ الشَّارِعَ
الْوَاحِدَ الْحَكِيمَ لَا يُمَكِّنُ أَنْ يَصْدُرَ عَنْهُ دَلِيلٌ آخَرُ يَقْتَضِي
فِي الْوَاقِعَةِ نَفْسَهَا حُكْمًا خِلَافَهُ فِي الْوَقْتِ الْوَاحِدِ، فَإِنْ
وُجِدَ نَصَّانِ ظَاهِرُهُمَا التَّعَارُضُ وَجَبَ الْاجْتِهَادُ فِي
صَرْفِهِمَا عَنْ هَذَا الظَّاهِرِ، وَالْوُقُوفُ عَلَى حَقِيقَةِ الْمُرَادِ
مِنْهُمَا، تَنْزِيْهًا لِلشَّارِعِ الْعَلِيمِ الْحَكِيمِ عَنِ التَّنَاقُضِ فِي

تشريعه، فإن أُمكَنَ إزالةُ التعارض الظاهريِّ بين النصَّين بالجمْع والتوفيق بينهما، جُمِعَ بينهما وعُمِلَ بهما، وكان هذا بَيَّانًا، لأنه لا تعارض في الحقيقة بينهما. انتهى. ويقول ابن حزم في الأحكام في أصول الأحكام: إذا تعارضَ الحديثان، أو الآيتان، أو الآية والحديث، فيما يَظُنُّ مَنْ لَا يَعْلَمُ، فَفَرَضُ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ اسْتِعْمَالُ كُلِّ ذَلِكَ، لأنه ليس بَعْضُ ذَلِكَ أَوْلَى بالاستعمال من بَعْضٍ، ولا حديثٌ بأَوْجَبَ مِنْ حَدِيثٍ آخَرَ مِثْلِهِ، وَلَا آيَةٌ أَوْلَى بالطاعة لَهَا مِنْ آيَةٍ آخَرَى مِثْلِهَا، **وَكُلٌّ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، وَكُلٌّ سَوَاءٌ فِي بَابِ وَجُوبِ الطَّاعَةِ وَالِاسْتِعْمَالِ وَلَا فَرْقَ.** انتهى. وقال النووي في شرح مسلم: المختلف قسمان، أحدهما يُمَكِّنُ الجَمْعُ بينهما، فيتعيَّنُ ويجب العملُ بالحديثين جميعًا، **ومهما أُمكَنَ حَمْلُ كَلَامِ الشَّارِعِ عَلَى وَجْهِ يَكُونُ أَعَمُّ لِلْفَائِدَةِ تَعَيَّنَ الْمَصِيرُ إِلَيْهِ،** ولا يُصارُ إلى النسخ مع إمكانِ الجَمْعِ، لأن في النسخ إخراج أحد الحديثين عن كونه مِمَّا يُعْمَلُ بِهِ... ثم قال - أي النَّوَوِيُّ -: القسم الثاني أَنْ يَتَضَادَّا بحيث لَا يُمَكِّنُ الجَمْعُ بَوَجهِ، فإن عَلِمْنَا أَحَدَهُمَا ناسخًا قَدَمناه، وإلا عَمِلْنَا بالراجح منهما، كالترجيح بكثرة الرواة وصفاتهم وسائر وجوه الترجيح. انتهى. قلت: وخلاصة كلام النووي أنه إن تَعَدَّرَ الجَمْعُ بين النصَّين الشرعيَّين بَوَجهٍ مِنْ أَوْجِهَةِ الجَمْعِ المعروفة عند الأصوليين، فيؤخَذُ بالمتأخَّرِ منهما عندئذٍ، ويكون هذا المتأخَّرُ ناسخًا للمتقدِّم، وإن لم يُعْلَمِ المتقدِّمُ منهما والمتأخَّرُ، فيُرجَّح بينهما بوجه الترجيح المعروفة عند الأصوليين. وقال الشيخ أحمد الحازمي عند شرح قول صفي الدين البغدادي الحنبلي "فإن تعارضَ عُمومان وأُمكَنَ الجَمْعُ بتقديم الأخصِّ أو تأويلِ المحتمل فهو أَوْلَى مِنَ الغائهما، وإلا فأحدهما ناسخ إن عُلِمَ تأخُّره، وإلا تساقطا": تعارضُ العُومَيْنِ، تعارضُ العُومَانِ، فإن

تَعَارِضَ عُمُومَانِ، التَّعَارُضُ هُوَ التَّقَابُلُ وَالتَّمَانُعُ، وَعِنْدَ الْأَصُولِيِّينَ أَنَّ يَتَقَابَلُ دَلِيلَانِ يُخَالِفُ أَحَدُهُمَا الْآخَرَ، قَالَ "فَإِنْ تَعَارِضَ عُمُومَانِ وَأُمُكِّنَ الْجَمْعُ" لِأَنَّ الْأَصْلَ فِي تَعَارُضِ الْأَدِلَّةِ مَاذَا؟ الْقَاعِدَةُ الْعَامَّةُ **إِعْمَالُ الدَّلِيلَيْنِ أَوْلَى مِنْ إِهْمَالِ أَحَدِهِمَا، هَذَا مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ،** إِعْمَالُ الدَّلِيلَيْنِ أَوْلَى مِنْ إِهْمَالِ أَحَدِهِمَا، فَإِذَا جَاءَ عُمُومَانِ مُتَعَارِضَانِ نَقُولُ الْأَوْلَى أَنَّ نَجْمَعَ بَيْنَهُمَا وَلَا نُسْقِطُ أَحَدَهُمَا، **لَأَنَّ إِلْغَاءَ أَحَدِهِمَا إِلْغَاءٌ لِبَعْضِ الشَّرْعِ،** حِينَئِذٍ نَقُولُ نَجْمَعُ بَيْنَهُمَا، فَإِنْ أُمُكِّنَ الْجَمْعُ بِتَقْدِيمِ الْأَخْصِّ بِأَنَّ يَكُونَ أَحَدُهُمَا عَامًّا مِنْ وَجْهِ خَاصٍّ مِنْ وَجْهِ قُدِّمَ الْأَخْصُّ عَلَى الْأَعَمِّ. انْتَهَى بِتَصْرِفٍ مِنْ شَرْحِ قَوَاعِدِ الْأَصُولِ وَمَعَاقِدِ الْفُصُولِ. وَيَقُولُ الشَّيْخُ عَبْدَاللَّهِ الْفُوزَانُ فِي تَيْسِيرِ الْوَصُولِ إِلَى قَوَاعِدِ الْأَصُولِ وَمَعَاقِدِ الْفُصُولِ: **وَالْتَعَارُضُ مِنْ أَهَمِّ الْمَبَاحِثِ فِي أَصُولِ الْفَقْهِ، لَأَنَّهُ يَنْقَعُ فِي جَمِيعِ الْأَدِلَّةِ الشَّرْعِيَّةِ، وَلَا يُمَكِّنُ إِثْبَاتَ الْحُكْمِ إِلَّا بِإِزَالَةِ التَّعَارُضِ.** انْتَهَى. وَقَالَ الشَّيْخُ قَيْطِي فِي أَضْوَاءِ الْبَيَانِ: **وَالْمُقَرَّرُ فِي عِلْمِ الْأَصُولِ وَعِلْمِ الْحَدِيثِ أَنَّهُ إِذَا أُمُكِّنَ الْجَمْعُ بَيْنَ الْحَدِيثَيْنِ وَجَبَ الْجَمْعُ بَيْنَهُمَا إِجْمَاعًا، وَلَا يُرَدُّ غَيْرُ الْأَقْوَى مِنْهُمَا بِالْأَقْوَى، لَأَنَّهُمَا صَادِقَانِ، وَلَيْسَا بِمُتَعَارِضَيْنِ،** وَإِنَّمَا أَجْمَعَ أَهْلُ الْعِلْمِ عَلَى وَجُوبِ الْجَمْعِ بَيْنَ الدَّلِيلَيْنِ إِنْ أُمُكِّنَ، لِأَنَّ إِعْمَالِ الدَّلِيلَيْنِ مَعَ أَوْلَى مِنْ إِلْغَاءِ أَحَدِهِمَا كَمَا لَا يَخْفَى. انْتَهَى. وَقَالَ الشَّيْخُ أَبُو سُلَيْمَانَ الصُّومَالِيُّ فِي (الْمَبَاحِثِ الْمَشْرِقِيَّةِ "الجزء الأول"): **يُقَالُ فِي الْأَصُولِ {إِنَّمَا يَتِمُّ الدَّلِيلُ بِصِحَّتِهِ عَنِ الْمَنْقُولِ عَنْهُ، ثُمَّ يَظْهَرُ دَلَالَتُهُ عَلَى الْمُرَادِ،** **ثُمَّ الْجَوَابُ عَنِ الْمُعَارِضِ.** انْتَهَى. وَيَقُولُ الشَّيْخُ الْأَلْبَانِيُّ **فِي هَذَا الرِّابِطِ** عَلَى مَوْقِعِهِ رَآدًّا عَلَى مُخَالَفَةِ الْقَائِلِينَ بِمَشْرُوعِيَّةِ صِيَامِ يَوْمِ السَّبْتِ إِذَا وَافَقَ يَوْمَ عَرَفَةَ: **نَحْنُ عَمِلْنَا بِحَدِيثَيْنِ،** حَدِيثٍ فِيهِ فَضِيلَةٌ وَحَدِيثٍ فِيهِ نَهْيٌ، هُمُ عَمِلُوا بِحَدِيثٍ فِيهِ فَضِيلَةٌ **وَأَعْرَضُوا عَنِ الْحَدِيثِ الَّذِي**

فيه تَهَيُّ، وهذه ذكرى والذكرى تنفع المؤمنين. انتهى.
وقال الشيخ أبو محمد المقدسي في (إمتاع النظر في كشف شبهات مرجئة العصر): **إِنَّ طَرِيقَةَ أَهْلِ الْعِلْمِ رَبَطُ الْأَحَادِيثِ بَبَعْضِهَا، وَالْجَمْعُ بَيْنَ الْأَخْبَارِ - مَا أَمَكَّنَ إِلَى ذَلِكَ سَبِيلًا - وَدَفَعُ مَا يُتَوَهَّمُ مِنْ تَعَارُضِهَا، بِحَمَلِ الْمُطْلَقِ عَلَى الْمُقَيَّدِ، وَالْعَامِّ عَلَى الْخَاصِّ، وَالْمُتَشَابِهِ عَلَى الْمُحْكَمِ، وَهَكَذَا؛** يَقُولُ الشَّيْخُ حَمْدُ بْنُ نَاصِرٍ بِنِ مَعْمَرٍ فِي (الْبَذَرُ السَّنِيَّةُ) {إِنَّ الْقُرْآنَ فِيهِ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أَمُّ الْكِتَابِ، وَأَخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ، **فَيَرَدُّ الْمُتَشَابِهُ إِلَى الْمُحْكَمِ،** وَلَا يُضَرَبُ كِتَابُ اللَّهِ بِعَضِّهِ بَبَعْضِ، وَكَذَلِكَ السُّنَّةُ فِيهَا مُحْكَمٌ وَمُتَشَابِهٌ، **فَيَرَدُّ مُتَشَابِهُهَا إِلَى الْمُحْكَمِ،** وَلَا يُضَرَبُ بَعْضُهَا بِبَعْضِ، فَكَلَامُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَا يَتَنَاقَضُ بَلْ يُصَدِّقُ بَعْضُهُ بَعْضًا، وَالسُّنَّةُ تُوَافِقُ الْقُرْآنَ وَلَا تُنَاقِضُهُ، وَهَذَا أَصْلٌ عَظِيمٌ يَجِبُ مُرَاعَاتُهُ، وَمَنْ أَهْمَلَهُ فَقَدْ وَقَعَ فِي أَمْرٍ عَظِيمٍ وَهُوَ لَا يَدْرِي}؛ وَالشَّاطِطِيُّ قَالَ **[فِي (الْمُؤَافَقَاتِ)]** {إِنَّ ذَوِي الْأَجْتِهَادِ لَا يَفْتَصِرُونَ عَلَى التَّمَسُّكِ بِالْعَامِّ حَتَّى يَبْتَخِنُوا **[عَنِ]** مُخَصِّصِهِ، وَعَلَى الْمُطْلَقِ **[أَيِ وَعَلَى التَّمَسُّكِ بِالْمُطْلَقِ حَتَّى يَبْتَخِنُوا]** هَلْ لَهُ مُقَيَّدٌ أَمْ لَا؟ **فَالْعَامُّ مَعَ خَاصِّهِ هُوَ الدَّلِيلُ،** فَإِنْ فَقِدَ الْخَاصَّ صَارَ الْعَامُّ - مَعَ إِرَادَةِ الْخُصُوصِ فِيهِ - مِنْ قَبِيلِ الْمُتَشَابِهِ، وَصَارَ ارْتِفَاعُهُ - أَيِ الْخَاصِّ - زَيْفًا وَانْجِرَافًا عَنِ الصُّوَابِ}. انتهى باختصار. وقال الشيخ عَلِيُّ بْنُ شَعْبَانَ فِي (الْبَرَاهِينِ عَلَى أَنَّ الْخَصَرَ مِنَ النَّبِيِّينَ): طَرِيقُ الْعِلْمِ كَمَا اتَّفَقَ الْأَصُولِيُّونَ رَدُّ الْمُتَشَابِهِ إِلَى الْمُحْكَمِ، وَحَمَلِ الْعَامِّ عَلَى الْخَاصِّ، وَحَمَلِ الْمُطْلَقِ عَلَى الْمُقَيَّدِ، وَرَدُّ الْمُجْمَلِ إِلَى الْمُفْضَلِ، وَتَوْضِيحُ الْمُشْكِلِ بِالْمُبَيِّنِ. انتهى.

وهناك قاعدة تُشبه القاعدة التي نحن بصدددها، وهي قاعدة (**إعمال الكلام أولى من إهماله**)، وقد جاء في شرح هذه القاعدة [في هذا الرابط](#) على موقع وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد: يعني أنه لا يجوز إهمال الكلام، واعتباره بدون معنى، ما أمكن حمله على معنى حقيقي له أو معنى مجازي، لأنه لما كان إهمال الكلام إنما هو اعتباره لغوا وعثا، والعقل والذين يمتنعان المرء من أن يتكلم بما لا فائدة فيه، فحمل كلام العاقل على الصحة واجب، هذا وبما أن الأصل في الكلام الحقيقة فما لم يتعدر حمل الكلام على معناه الحقيقي لا يحمل على المجازي، لأن هذا خلف لذاك، والخلف لا يُزاحم الأصل، على أنه سواء حمل الكلام على المعنى الحقيقي أم حمل على المعنى المجازي له فهو إعمال للكلام، إلا أن اللفظ المراد إعماله إذا كان مما يحتمل التأكيد والتأسيس فحمله على التأسيس أولى، لأن التأسيس أولى من التأكيد، وبعبارة أخرى الإفادة أولى من الإعادة، ولأنه لما كان اللفظ في الأصل إنما وُضع لإفادة معنى غير المعنى الذي يُستفاد من غيره، فحمله على التأكيد دون التأسيس إهمال لوضعه الأصلي، التأكيد هو اللفظ الذي يُقصد به تقرير وتقوية معنى لفظ سابق له، ويقال له "إعادة" أيضا، التأسيس هو اللفظ الذي يُفيد معنى لم يُفده اللفظ السابق له، ويقال له "إفادة" أيضا. انتهى.

وقال الشيخ محمد بن سعد العصيمي [في هذا الرابط](#) على مدونته: فإذا طلق مرّتين، وشك في الثانية هل هي تأكيد للأولى، أو تأسيس طليقة أخرى، فتعتبر على رأي الجمهور اثنتان، أما إذا تیقن أن الثانية للتأسيس فهي اثنتان، وإذا تیقن أنها للتأكيد فهي واحدة. انتهى.

وقال العلامة الشنقيطي في أضواء البيان: قوله تعالى "أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يَسْجُدُ لَهُ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ

وَالطَّيْرُ صَافَاتٍ **كُلُّ** قَدْ **عَلِمَ** صَلَاتَهُ وَتَسْبِيحَهُ وَاللَّهُ عَلِيمٌ بِمَا يَفْعَلُونَ"، إَعْلَمُ أَنَّ الضَّمِيرَ الْمَحذُوفَ الَّذِي هُوَ فَاعِلُ **عَلِمَ** قَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ إِنَّهُ رَاجِعٌ إِلَى **اللَّهِ** فِي قَوْلِهِ "أَلَمْ تَرَ أَنَّ **اللَّهَ** يَسْبَحُ لَهُ مِنْ فِي السَّمَاوَاتِ"، وَعَلَى هَذَا فَالْمَعْنَى **كُلُّ** مِنَ الْمُسَبِّحِينَ وَالْمُصَلِّينَ قَدْ **عَلِمَ** **اللَّهُ** صَلَاتَهُ وَتَسْبِيحَهُ، وَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ إِنَّ الضَّمِيرَ الْمَذْكُورَ رَاجِعٌ إِلَى قَوْلِهِ **كُلُّ**، أَيْ **كُلُّ** مِنَ الْمُسَبِّحِينَ وَالْمُسَبِّحِينَ قَدْ **عَلِمَ** صَلَاةَ نَفْسِهِ وَتَسْبِيحَ نَفْسِهِ، وَقَدْ قَدَّمْنَا فِي سُورَةِ النحل فِي الْكَلَامِ عَلَى قَوْلِهِ تَعَالَى "مَنْ عَمِلَ صَالِحًا مِنْ ذَكَرٍ أَوْ أَنْشَى وَهُوَ مُؤْمِنٌ" كَلَامَ الْأَصُولِيِّينَ فِي أَنَّ اللَّفْظَ إِنْ اخْتَمَلَ التَّوَكِيدَ وَالتَّأْسِيسَ حُمِلَ عَلَى التَّأْسِيسِ، وَبَيْنَا أَمْثَلَةً مُتَعَدِّدَةً لِذَلِكَ مِنَ الْقُرْآنِ الْعَظِيمِ، وَإِذَا عَلِمْتَ ذَلِكَ، فاعْلَمْ أَنَّ الْأَظْهَرَ عَلَى مُقْتَضَى مَا ذَكَرْنَا عَنِ الْأَصُولِيِّينَ، أَنَّ يَكُونُ ضَمِيرُ الْفَاعِلِ الْمَحذُوفِ فِي قَوْلِهِ "كُلُّ قَدْ **عَلِمَ** صَلَاتَهُ وَتَسْبِيحَهُ" رَاجِعًا إِلَى قَوْلِهِ **كُلُّ**، أَيْ **كُلُّ** مِنَ الْمُسَبِّحِينَ قَدْ **عَلِمَ** صَلَاةَ نَفْسِهِ وَتَسْبِيحَ نَفْسِهِ قَدْ **عَلِمَ** **اللَّهُ**، أَيْ قَدْ **عَلِمَ** **اللَّهُ** صَلَاتَهُ، يَكُونُ قَوْلُهُ "وَاللَّهُ عَلِيمٌ بِمَا يَفْعَلُونَ" كَالْتكرارِ مَعَ ذَلِكَ، فَيَكُونُ مِنْ قِبَلِ التَّوَكِيدِ اللَّفْظِيِّ، وَقَدْ عَلِمْتَ أَنَّ الْمَقَرَّرَ فِي الْأَصُولِ أَنَّ الْحَمْلَ عَلَى التَّأْسِيسِ أَرْجَحُ مِنَ الْحَمْلِ عَلَى التَّوَكِيدِ، كَمَا تَقَدَّمَ إِيضَاحُهُ، وَالظَّاهِرُ أَنَّ الطَّيْرَ تَسْبِيحُ وَتُصَلِّي صَلَاةً وَتَسْبِيحًا يَعْلَمُهُمَا اللَّهُ، وَنَحْنُ لَا نَعْلَمُهُمَا، كَمَا قَالَ تَعَالَى "وَإِنْ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا يَسْبَحُ بِحَمْدِهِ وَلَكِنْ لَا تَفْقَهُونَ تَسْبِيحَهُمْ"، أَنْتَهَى.

المسألة الثالثة والعشرون

زيد: هَلْ يَجُوزُ أَنْ تُصَلِّيَ صَلَاةَ الْجَنَازَةِ فِي الْمَقْبَرَةِ؟

عمرو: لَا يَجُوزُ.

وفي هذا الرابط على موقع الشيخ فركوس، يقول الشيخ: أَمَّا الْمَقْبَرَةُ فَلَيْسَتْ مَوْضِعًا لِلصَّلَاةِ فِيهَا، وَلَا تَجُوزُ الصَّلَاةُ فِيهَا وَلَا إِلَيْهَا لِلأَحَادِيثِ النَّاهِيَةِ عَنْ ذَلِكَ، مِنْهَا حَدِيثُ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ { قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ (الْأَرْضُ كُلُّهَا مَسْجِدٌ إِلَّا الْمَقْبَرَةَ وَالْحَمَامَ) }، وَحَدِيثُ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ { نَهَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنِ الصَّلَاةِ بَيْنَ الْقُبُورِ }، وَحَدِيثُ أَبِي مَرْثَدٍ الْغَنَوِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ { سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ (لَا تُصَلُّوا إِلَى الْقُبُورِ وَلَا تَجْلِسُوا عَلَيْهَا) }، وَمِنْهَا حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ { قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ (لَا تَجْعَلُوا بُيُوتَكُمْ مَقَابِرَ، إِنَّ الشَّيْطَانَ يَنْفِرُ مِنَ الْبَيْتِ الَّذِي تُقْرَأُ فِيهِ سُورَةُ الْبَقَرَةِ) }، وَيتضمن هذا العموم صلاة الجنابة، مع أنه قد وَرَدَ التصريحُ بالنهي عن الصلاة فيها في حديث أنس بن مالك رضي الله عنه { أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَى أَنْ يُصَلِّيَ عَلَى الْجَنَائِزِ بَيْنَ الْقُبُورِ }، هَذِهِ الْأَحَادِيثُ يَشْمَلُ عَمُومُ النَّهْيِ فِيهَا جَنَسَ الصَّلَاةِ، سَوَاءٌ كَانَ فَرْضًا (أَدَاءً كَانَتْ أَوْ قِضَاءً)، أَوْ نَفْلًا (مُطْلَقًا كَانَ أَوْ مُقَيَّدًا)، كَمَا تَعُمُّ الصَّلَاةُ عَلَى الْمَيِّتِ، سَوَاءٌ كَانَتْ عَلَى الْجَنَازَةِ أَوْ فِي قَبْرِهِ... لَكِنْ لَمَّا وَرَدَ حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ { مَاتَ إِنْسَانٌ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَعُودُهُ، فَمَاتَ بِاللَّيْلِ فَدَفَنُوهُ لَيْلًا، فَلَمَّا أَصْبَحَ أَخْبَرُوهُ، فَقَالَ (مَا مَنَعَكُمْ أَنْ تُعْلِمُونِي؟)، قَالُوا (كَانَ اللَّيْلُ فَكَرِهْنَا - وَكَانَتْ ظُلُمَةٌ - أَنْ نَشُقَّ عَلَيْكَ)، فَأَتَى قَبْرَهُ

فَصَلَّى عَلَيْهِ}؛ وفي حديث مسلم {انْتَهَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَى قَبْرِ رَاطِبٍ، فَصَلَّى عَلَيْهِ وَصَفَّوْا خَلْفَهُ وَكَبَّرَ أَرْبَعًا}؛ وَمِثْلُهُ عَنِ الْمَرْأَةِ السُّودَاءِ الَّتِي كَانَتْ تَلْتَقِطُ الْخِرْقَ وَالْعِيدَانَ مِنَ الْمَسْجِدِ، الثَّابِتُ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ؛ فَقَدْ حُصِّنَ مِنْ عُمُومِ نَهْيِهِ عَنِ الصَّلَاةِ فِي الْمَقْبَرَةِ صُورَةُ الصَّلَاةِ عَلَى الْمَيِّتِ فِي قَبْرِهِ بِهَذِهِ الْأَدْلَةُ، وَبَقِيَ عُمُومُ النَّهْيِ شَامِلًا لِلصَّلَاةِ عَلَى الْجَنَازَةِ وَغَيْرِهَا، أَيْ بَقَاءُ النَّهْيِ - مِنْ حَيْثُ عُمُومُهُ - مُتَنَاوِلًا مَا عَدَا صُورَةَ التَّخْصِيسِ، وَبِهَذَا الْجَمْعِ التَّوْفِيقِيِّ بَيْنَ الْأَدْلَةِ يَزُولُ الْإِشْكَالُ وَتَرْتَفِعُ الشُّبْهَةُ، وَيُعْمَلُ بِكُلِّ دَلِيلٍ فِي مَوْضِعِهِ، تَحْقِيقًا لِقَاعِدَةِ (الْإِعْمَالُ أَوْلَى مِنَ الْإِهْمَالِ). انتهى.

المسألة الرابعة والعشرون

زيد: هَلْ يَجُوزُ أَنْ تُصَلَّى صَلَاةُ الْجَنَازَةِ فِي مَسْجِدٍ بِدَاخِلِهِ قَبْرٌ؟

عمرو: لَا يَجُوزُ.

وفي هذا الرابط على موقع الشيخ الألباني، سُئِلَ الشَّيْخُ: بِالنِّسْبَةِ لِلنَّهْيِ عَنِ الصَّلَاةِ فِي الْمَسْجِدِ الَّذِي فِيهِ قَبْرٌ، هَلْ ذَلِكَ يَشْمَلُ أَيْضًا النَّهْيَ عَنِ صَلَاةِ الْجَنَازَةِ فِي ذَلِكَ الْمَسْجِدِ؟ فَأَجَابَ الشَّيْخُ: أَلَيْسَتْ صَلَاةٌ لَا تُصَلَّى أَيْ صَلَاةٌ فِي مَسْجِدٍ فِيهِ قَبْرٌ لِنَهْيِ الرَّسُولِ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ ذَلِكَ فِي أَحَادِيثَ مُتَوَاتِرَةٍ كُنَّا قَدْ جَمَعْنَاهَا أَوْ جَمَعْنَا مَا تيسر لنا يَوْمئِذٍ فِي كِتَابِ تَحْذِيرِ السَّاجِدِ عَنْ اتِّخَاذِ الْقُبُورِ مَسَاجِدَ. انتهى.

وفي هذا الرابط على موقع الشيخ مُقِيل الوادِعِيّ، سُئِلَ الشَّيْخُ: لدينا مسجدٌ فيه قَبْرٌ وقد هَجَرْنَاهُ وَلِلَّهِ الحَمْدُ، وَلَكِنَّهُ فِي بِلَادِنَا إِذَا تُؤْفِي شَخْصٌ لَا يُصَلُّونَ عَلَيْهِ إِلَّا فِي هَذَا الْمَسْجِدِ، وَنُحَرِّمُ نَحْنُ مِنَ الصَّلَاةِ عَلَيْهِ، فَهَلْ نَحْنُ مَاجُورُونَ بِتَرْكِ ذَلِكَ وَاتِّبَاعِ الْجَنَازَةِ فَقَطْ، أَمْ نُصَلِّي عَلَيْهِ فِي الْمَقْبَرَةِ بَعْدَ الدَّفْنِ؟. فَأَجَابَ الشَّيْخُ: لَا يُصَلَّى فِي الْمَسْجِدِ الَّذِي فِيهِ قَبْرٌ، وَيُصَلَّى فِي الْمَقْبَرَةِ كَمَا فَعَلَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ، صَلَّى عَلَى الْمَرْأَةِ الَّتِي كَانَتْ تَقُمُ [أَيُّ تُنَظِّفُ] الْمَسْجِدَ وَعَلَى غَيْرِهَا. انْتَهَى.

المسألة الخامسة والعشرون

زَيْدٌ: هَلْ طَالَبَ أَحَدٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ صَرَاحَةً بِإِرْجَاعِ الْمَسْجِدِ النَّبَوِيِّ إِلَى مَا كَانَ عَلَيْهِ فِي عَهْدِ الصَّحَابَةِ مِنْ جِهَةِ الْقَبْرِ؟.

عَمْرُو: نَعَمْ.

فَقَدْ قَالَ الشَّيْخُ الْأَلْبَانِي فِي (تَحْذِيرِ السَّاجِدِ): **فَالوَاجِبُ الرَّجُوعُ بِالْمَسْجِدِ النَّبَوِيِّ إِلَى عَهْدِهِ السَّابِقِ**، وَذَلِكَ بِالْفَضْلِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْقَبْرِ النَّبَوِيِّ بِحَائِطٍ يَمْتَدُّ مِنَ الشَّمَالِ إِلَى الْجَنُوبِ، بِحَيْثُ أَنَّ الدَّخَلَ إِلَى الْمَسْجِدِ لَا يَرَى فِيهِ **أَيُّ مُخَالَفَةٍ** لَا تُرْضِي مُؤَسَّسَهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، **أَعْتَقِدُ أَنَّ هَذَا مِنَ الْوَاجِبِ** عَلَى الدَّوْلَةِ السَّعُودِيَّةِ إِذَا كَانَتْ تُرِيدُ أَنْ تَكُونَ حَامِيَةً التَّوْحِيدِ حَقًّا، وَقَدْ سَمِعْنَا أَنَّهَا أَمَرَتْ بِتَوْسِيعِ الْمَسْجِدِ مُجَدِّدًا فَلَعَلَّهَا تَتَبَنَّى إِقْتِرَاحَنَا

هذا، وَتَجْعَلُ الزِّيَادَةَ مِنَ الْجِهَةِ الْغَرْبِيَّةِ وَغَيْرِهَا، وَتَسِيدُ
بِذَلِكَ النَّقْمَ الَّذِي سَيُصِيبُ سَعَةَ الْمَسْجِدِ إِذَا نَفَذَ
الْاِقْتِرَاحُ، أَرْجُو أَنْ يُحَقِّقَ اللَّهُ ذَلِكَ عَلَى يَدِهَا وَمَنْ أُولَى
بِذَلِكَ مِنْهَا؟ وَلَكِنَّ الْمَسْجِدَ وَُشِعَ مِنْذُ سَتَتَيْنِ تَقْرِيْبًا دُونَ
إِرْجَاعِهِ إِلَى مَا كَانَ عَلَيْهِ فِي عَهْدِ الصَّحَابَةِ وَاللَّهُ
الْمُسْتَعَانُ. انتهى.

وقال الشيخ مُقْبِل الْوَادِعِي فِي (رياض الجنة): **يجب**
على المسلمين إعادة المسجد النبوي كما كان في
عصر النبوة من الجهة الشرقية حتى لا يكون القبر
داخلًا في المسجد، وأنه يجب عليهم إزالة تلك القبة
التي أَضْبَحَ كَثِيرٌ مِنَ الْقُبُورِيِّينَ يَحْتَجُّونَ بِهَا [قَالَ الشَّيْخُ
عَلِيٌّ بْنُ شَعْبَانَ فِي (حُكْمُ الصَّلَاةِ فِي الْمَسْجِدِ النَّبَوِيِّ):
وبهذا العمل كانت سنة الدفن في المساجد من بعد
ذلك... ثم قال -أي الشيخ علي-: فبسبب إدخال القبور
الثلاثة إلى المسجد والبناء عليها توالى البدع عند
القُبُورِيِّينَ وَظَهَرَتْ وَانْتَشَرَتْ، وَإِذَا أَنْكَرَ أَحَدٌ اجْتَنَبُوا
علينا بالقبور الثلاثة في المسجد النبوي، وبالظواهر
الوثنية الشركية التي توجد في المسجد من الداخل
ومن الخارج... ثم قال -أي الشيخ علي-: يقول الشيخ
(عليُّ [بن] محمد الصلابي) [في كتابه (الدولة الأموية،
عوامل الازدهار وتداعيات الانهيار)] {ومن الأعمال
التي مهّدت للبدع حول القبور، من البناء عليها والصلاة
إليها ودعاء الأموات، إدخال حجرة النبي صلى الله عليه
وسلم في ناحية المسجد في عهد الخليفة الوليد بن
عبد الملك وزخرفتها وتزيينها، ثم البناء عليها وبناء
القبة، ثم إتخاذها ذريعة للبناء على القبور وإتخاذها
مساجد، والوقوف فيما حذر فيه الرسول صلى الله عليه
وسلم في قوله (لعنة الله على اليهود والنصارى،
اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد، "يُحَذِّرُ مِثْلَ مَا صَنَعُوا")،

وَقَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ (أَلَا لَا تَتَّخِذُوا الْقُبُورَ مَسَاجِدَ، فَإِنِّي أَنَهَاكُمْ عَنْ ذَلِكَ) ... ثم قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ عَلِيِّ-: **فَيَسَبِّبُ دُخُولَ الْقَبْرِ بِدَأْتِ الْبِدْعِ الشَّرِكِيَّةِ وَالسُّنَنِ السَّيِّئَةِ لِلْقُبُورِيِّينَ** التي لم تَكُنْ مَوْجُودَةً قَبْلَ دُخُولِ الْقَبْرِ. انتهى باختصاراً... ثم قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ مُقْبِلِ-: وأخيراً أَنْصَحُ لعلماء الإسلام أَنْ يُبَيِّنُوا للمجتمع الإسلامي ضَرَرَ البناءِ على القبور، وَأَنْ النَّفَقَةَ التي تُصَرَفُ في بناءِ الْقَبَابِ لَا تَعُودُ على الإسلام، فَإِنَّهَا مُجْلِبَةٌ لِلشَّرِكِيَّاتِ وَالْبِدْعِ وَالْخُرَافَاتِ، وَأَنْ يُبَيِّنُوا لِحُكَّامِ الْمُسْلِمِينَ أَنَّهُ يَجِبُ عَلَيْهِمْ هَدْمُ الْبِنَاءِ على الْقُبُورِ من قَبَابٍ وَغَيْرِهَا، فَإِنَّ بَقَاءَ ذَلِكَ مِنْ أَنْكَرِ الْمُنْكَرَاتِ؛ وَإِنِّي أَخَذْتُكُمْ مَعَشَرَ الْعُلَمَاءِ أَنْ يَتَنَاولَكُمْ قَوْلُهُ تَعَالَى {إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنزَلْنَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ وَالْهُدَى مِنْ بَعْدِ مَا بَيَّنَّاهُ لِلنَّاسِ فِي الْكِتَابِ أُولَئِكَ يَلْعَنُهُمُ اللَّهُ وَيَلْعَنُهُمُ اللَّاعِنُونَ إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا وَأَصْلَحُوا وَبَيَّنُّوا فَأُولَئِكَ أَتُوبُ عَلَيْهِمْ وَأَنَا التَّوَّابُ الرَّحِيمُ}. انتهى.

وَجَاءَ فِي (إِجَابَةِ السَّائِلِ عَلَى أَهَمِّ الْمَسَائِلِ) لِلشَّيْخِ مُقْبِلِ الْوَادِعِيِّ، أَنَّ الشَّيْخَ سُئِلَ: قُبَّةٌ عَلَى الْقَبْرِ، فَهَلْ تَصِحُّ الصَّلَاةُ فِيهَا أَمْ لَا؟ فَأَجَابَ الشَّيْخُ مُقْبِلٌ: النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ فِيمَا رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ فِي سُنَنِهِ وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ فِي مُسْتَدْرَكِهِ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخَدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ {الْأَرْضُ كُلُّهَا مَسْجِدٌ إِلَّا الْمَقْبِرَةَ وَالْحِمَامَ} وَالنَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ أَمَرَ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ أَنْ لَا يَدْعَ قَبْرًا مُشْرِفًا إِلَّا سَوَاهُ، وَلَا صُورَةً إِلَّا طَمَسَهَا، ففِي سُنةِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ الْأَمْرُ بِتَسْوِيَةِ الْقُبُورِ كَمَا فِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ أَمَرَ بِتَسْوِيَةِ الْقُبُورِ، وَفِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ أَيْضًا مِنْ حَدِيثِ جَابِرٍ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ نَهَى أَنْ

يُبْنَى عَلَى الْقَبْرِ، وَأَنْ يُجَصَّصَ، فَالْوَاجِبُ هُوَ إِزَالَةُ الْقُبَّةِ
 مِنَ عَلَى الْقَبْرِ لِمَا سَمِعْتُمْ مِنَ الْأَدِلَّةِ، فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ
 {ذَاكَ مَسْجِدُ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ
 وَسَلَّمَ وَفِيهِ قَبْرُهُ وَعَلَى الْقَبْرِ قُبَّةٌ}، فَالْجَوَابُ هُوَ مَا
 قَالَه علامة اليمن محمد بن إسماعيل الأمير الصنعاني
 رحمه الله تعالى، يقول كما في (تطهير الاعتقاد) {إِنْ
 هَذِهِ الْقُبَّةُ لَمْ تَكُنْ عَلَى عَهْدِ صَحَابَةِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى
 اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ، وَدُخُولِ الْقَبْرِ فِي الْمَسْجِدِ
 إِنَّمَا فَعَلَهُ أَحَدُ الْأَمْوِيِّينَ -الظاهر أنه الوليد بن عبد الملك،
 وَكَانَ مُجِبًّا لِعِمَارَةِ الْمَسَاجِدِ، فَوَسَّعَ الْمَسْجِدَ- وَأَخْطَأَ
 فِي هَذَا، خَالَفَ سُنَّةَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى
 آلِهِ وَسَلَّمَ، أَمَّا الْقُبَّةُ فَلَمْ يَبْنِهَا إِلَّا أَحَدُ مُلُوكِ مِصْرَ الْمَلِكِ
 الْمَنْصُورِ الْمَلَقَبِ بِقِلَافُونَ، وَأَنْتُمْ تَعْرِفُونَ أَنَّ الْمُلُوكَ لَا
 يَتَّقِدُونَ بَكِتَابٍ وَلَا سُنَّةٍ، بَلْ يَعْمَلُونَ مَا اسْتَحْسَنُوا}،
 قَالَ الصنعاني بعد هذا {فَالْمَسْأَلَةُ دُولِيَّةٌ لَا دَلِيلِيَّةٌ [أَيُّ
 سِيَاسِيَّةٌ لَا دِينِيَّةٌ. وَقَدْ قَالَ الشَّيْخُ عَلِيُّ بْنُ شُعْبَانَ فِي
 (حُكْمِ الصَّلَاةِ فِي الْمَسْجِدِ النَّبَوِيِّ): إِنْ سَبَبَ دُخُولَ قَبْرِ
 النَّبِيِّ وَصَاحِبِيهِ لَيْسَ مِنْ أَجْلِ التَّوْسِيعَةِ كَمَا يَدَّعِي ذَلِكَ
 كَثِيرٌ، كَلَّا لَيْسَ هَذَا هُوَ السَّبَبُ، وَلَكِنَّ السَّبَبَ الْحَقِيقِيَّ
 فِي ضَمِّ الْحُجَرَاتِ -بِمَا فِيهِمْ حُجْرَةٌ عَائِشَةَ وَالتِّي فِيهَا
 قَبْرُ النَّبِيِّ وَصَاحِبِيهِ- هُوَ سَبَبٌ سِيَاسِيٌّ فَقَطْ، فَقَدْ كَانَ
 الْهَدَفُ مِنْ ذَلِكَ إِخْرَاجَ الْحَسَنِ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ
 أَبِي طَالِبٍ وَزَوْجَتِهِ فَاطِمَةَ بِنْتِ الْحُسَيْنِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ
 أَبِي طَالِبٍ مِنْ بَيْتِ فَاطِمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ الَّذِي كَانَ
 شِمَالَ حُجْرَةِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، فَلَمْ يَتَّوَسَّعْ
 الْمَسْجِدَ وَيُزِدْ فِيهِ لِلَّهِ وَلَا مِنْ أَجْلِ التَّوْسِيعَةِ الْمَرْعُومَةِ؛
 يَقُولُ الشَّيْخُ عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ الشَّيْبِلِيُّ [أُسْتَاذُ
 الْعَقِيدَةِ وَالْمَذَاهِبِ الْمَعَاصِرَةِ فِي جَامِعَةِ الْإِمَامِ مُحَمَّدٍ
 بْنِ سَعُودٍ] بَعْدَ ذِكْرِهِ [فِي كِتَابِ عِمَارَةِ مَسْجِدِ النَّبِيِّ
 عَلَيْهِ السَّلَامُ] أَنَّ أَسْبَابَ تَوْسِيعَةِ الْمَسْجِدِ بِضَمِّ الْحُجَرَاتِ

عِدَّةُ **أَسْبَابٍ سِيَّاسِيَّةٍ**، قَالَ {أَقُولُ، وهذه الأسبابُ كُلُّهَا مُحْتَمَلَةٌ وَمُتَوَقَّعَةٌ، لَا سِيَّامًا مَعَ عَدَاءِ بَعْضِ بَنِي أُمِّيَّةَ لِبَعْضِ آلِ الْبَيْتِ مِنْ ذُرِّيَّةِ عَلِيٍّ وَالْحَسَنِ وَالْحُسَيْنِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَتَنَافَسَهُمْ مَعَهُمْ وَغَيْرَتَهُمْ عَلَيْهِمْ مِمَّا لَهُ شَوَاهِدُهُ التَّارِيخِيَّةُ، مَعَ أَنِّي لَا أَرَى فَائِدَةً مُتَحَقِّقَةً بِادْخَالِ الْخُجَرَاتِ إِلَى الْمَسْجِدِ فِي تَوْسِيعَةِ الْمَسْجِدِ لِلْمُصَلِّينَ كَمَا هُوَ مُلَاحَظُ الْآنَ فَكَيْفَ يُتَصَوَّرُهُ بِالنَّسْبَةِ لِذَلِكَ الْعَصْرِ}... ثم قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ عَلِيٍّ-: ... بَلْ رَعَمُوا **زُورًا وَبُهْتَانًا** أَنَّ الْقُبُورَ الثَّلَاثَةَ دَخَلَتْ إِلَى الْمَسْجِدِ **لِلتَّوَسُّعَةِ**، وهذه أَكْذُوبَةٌ وَهَذَا مَحْضُ إِفْتِرَاءٍ، وَبَيِّنَا وَبَيَّنَّاهُمُ الْبَيِّنَةُ وَالْبُرْهَانُ... ثم قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ عَلِيٍّ-: وَكَمَا اتَّفَقْنَا مِنْ قَبْلِ أَنْ الْبَيِّنَةُ عَلَى مَنْ ادَّعَى، فَهُمْ قَدْ ادَّعَوْا أَنَّ الْقُبُورَ الثَّلَاثَةَ دَخَلَتْ لِأَجْلِ **التَّوَسُّعَةِ** فَهَلْ مَعَهُمْ دَلِيلٌ؟، وَإِلَيْكُمْ دَلِيلُهُمْ عَلَى مَا يَقُولُونَ **وَهُوَ الظَّنُّ وَالْوَهْمُ وَالْإِفْتِرَاءُ وَالْقَوْلُ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَالتَّقْلِيدُ الْأَعْمَى جِيلًا بَعْدَ جِيلٍ**، نَعَمْ وَاللَّهِ، وَأَمَّا دَلِيلُنَا عَلَى ذَلِكَ فَالْبَرَاهِينُ وَالْبَيِّنَاتُ السَّاطِعَاتُ الْوَاضِحَةُ كَالشَّمْسِ فِي ضُحَاهَا... انتهى باختصار]، وَهَكَذَا أَشَارَ إِلَى نَحْوِ هَذَا قَبْلَهُ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى فِي كِتَابِهِ الْقَيْمِ (اقتضاء الصراط المستقيم)، وَبِحَمْدِ اللَّهِ لَنَا رِسَالَةٌ حَوْلَ هَذَا بِعَنْوَانِ (حَوْلَ الْقُبَّةِ الْمَبْنِيَّةِ عَلَى قَبْرِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَوَسَلَّمَ)، فَتِلْكَ الْقُبَّةُ الَّتِي هِيَ عَلَى قَبْرِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَوَسَلَّمَ، وَتِلْكَ الْقُبَّةُ الَّتِي هِيَ عَلَى قَبْرِ الْهَادِي بِصَعْدَةِ [إحدى محافظات الجمهورية اليمنية]، وَتِلْكَ الْقُبَّةُ الَّتِي هِيَ عَلَى قَبْرِ أَبِي طَيْرٍ بِذَيْبِينَ [إحدى مديريات محافظة عمران في اليمن]، وَتِلْكَ الْقُبَّةُ الَّتِي هِيَ عَلَى قَبْرِ الْحُسَيْنِ الْمَقْبُورِ بِرِيْدَةِ [إحدى مديريات محافظة عمران في اليمن] الْوَاجِبُ إِزَالَتُهَا... ثم قَالَ - أَيْ الشَّيْخُ مُقْبِلٌ -: إِنَّهُ **يَجِبُ إِزَالَةُ هَذِهِ الْقُبَبِ وَالْقُبُورِ**

وَأَوَّلَهَا قُبَّةً رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ،
وَيَرْجِعُ الْبَيْتُ وَالْمَسْجِدُ فِي الْجِهَةِ الشَّرْقِيَّةِ كَمَا كَانَ
عَلَى عَهْدِ الصَّحَابَةِ رَضِوانَ اللَّهِ عَلَيْهِمْ، يَرْجِعُ مِثْلَ حُجْرَةِ
عَائِشَةَ، النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ قَبْرَ فِي
حُجْرَةِ عَائِشَةَ، وَهَذِهِ خُصُوصِيَّةٌ فَإِنَّ الْأَنْبِيَاءَ كَمَا وَرَدَ مِنْ
طُرُقٍ بِمَجْمُوعِهَا تَصْلُحُ لِلْحُجَّةِ {الْأَنْبِيَاءُ يُقْبَرُونَ فِي
الْمَوَاضِعِ الَّتِي يَمُوتُونَ فِيهَا} هَكَذَا قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ أَوْ بِهَذَا الْمَعْنَى، فَقُبَّةُ الرَّسُولِ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ تَرْجِعُ كَحُجْرَةِ عَائِشَةَ،
وَالْجِهَةُ الشَّرْقِيَّةُ الَّتِي وَسَّعَتْ يَحِبُّ أَنْ تُزَالَ، وَأَنْ يُوسَّعَ
مَسْجِدُ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ مِنْ
الْجِهَةِ الْغَرْبِيَّةِ، يَحِبُّ أَنْ يَرْجِعَ بَيْتُ عَائِشَةَ الَّذِي كَانَ لَهَا
وَلِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ، يَرْجِعُ كَمَا كَانَ
عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ - وَهُوَ
بَيْتٌ صَغِيرٌ - وَيَبْقَى قَبْرُ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ فِيهِ، حَتَّى لَا يُفْتَنَ النَّاسُ بِتِلْكَ الْقُبَّةِ
الْمُشِيدَةِ، فَقَدْ قَالَ حَسِينُ بْنُ مَهْدِي النُّعْمِيِّ - وَهُوَ مِنْ
عُلَمَاءِ الْيَمَنِ - فِي كِتَابِهِ الْقِيمِ (مَعَارِجُ الْأَلْبَابِ) الَّذِي قَامَ
بِتَحْقِيقِهِ أَخُونَا فِي اللَّهِ أَحْمَدُ بْنُ سَعِيدٍ حَفْظَهُ اللَّهُ
تَعَالَى وَهُوَ مَنْشُورٌ، يَقُولُ حَسِينُ بْنُ مَهْدِي النُّعْمِيِّ
بَعْدَ مَا اسْتَدَلُّوا عَلَيْهِ بِقُبَّةِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ {أَفِيعَيْنِ مَا حَادَثْتُمُ اللَّهَ وَرَسُولَهُ
تَحْتَجُّونَ؟}، نَعَمْ مَا قَالَ، مَعْنَاهُ أَنْتُمْ حَادَثْتُمُ اللَّهَ
وَرَسُولَهُ فِي بِنَاءِ الْقُبَّةِ عَلَى قَبْرِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ، لَمْ يَأْمُرْ بِهَا، ثُمَّ بَعْدَ ذَلِكَ
تَجَعَّلُونَهَا حُجَّةً، نَعَمْ مَا قَالَ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ، انْتَهَى
بِاخْتِصَارٍ.

وفي هذا الرابط على موقع الشيخ مُقْبِل الْوَادِعِي أَنَّهُ
سُئِلَ: قَبْرُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَصْبَحَ دَاخِلَ

المسجد النبوي، بمعنى أنه يُصَلَّى عن يمينه وأمامه وخَلْفَه، فما حُكِم الصلاة خَلْفَ هذا القبر، وما نصيحتكم لمن بيده الأَمْرُ ويستطيع أن يُغَيِّرَ هذا الأَمْرَ؟ فكان مما أجاب به: النصيحة أن يُعاد المَسْجِدُ مِنَ الجَانِبِ الشَّرْقِيِّ والجَانِبِ اليميني والجَانِبِ الشِّمَالِيِّ **كما كان على عهد النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم**، وإذا أرادوا أن يُوسِّعُوهُ فَلْيُوسِّعُوهُ مِنَ الجَانِبِ الغربي. انتهى.

وقال الشيخ حمود التويجري (الذي تولى القضاء في بلدة رحيمة بالمنطقة الشرقية، ثم في بلدة الزلفي، وكان الشيخ ابنُ باز مُجِيباً له، قارئاً لكتبه، وقَدَّمَ لبعضها، وبَكَى عليه عندما تُوفِّي -عام 1413هـ- وأمَّ المُصَلِّين للصلاة عليه) في كتابه (غربة الإسلام، بتقديم الشيخ عبدالكريم بن حمود التويجري): واللَّهُ المَسْئُولُ أَنْ يُبَسِّرَ هَدْمَ القُبَّةِ الخَضْرَاءِ **وتَسْوِيَّتَهَا بالأَرْضِ**، إِمْتِثَالاً لِأَمْرِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِذَلِكَ فِي قَوْلِهِ لَعَلِّي رَضِيََ اللَّهُ عَنْهُ {لَا تَدْعَ تِمْتَالاً إِلَّا طَمَسْتَهُ، وَلَا قَبْرًا مُشْرِفاً إِلَّا سَوَّيْتَهُ}، وَأَنْ يُبَسِّرَ إِعَادَةَ المَسْجِدِ مِنْ نَاجِيَةِ القَبْرِ **على ما كان عليه في زَمَنِ الصَّحَابَةِ** رَضِيََ اللَّهُ عَنْهُمْ (قَبْلَ وَلايَةِ الْوَلِيدِ بْنِ عَبْدِالمَلِكِ) حَتَّى لَا يَتِمَّكَنَ أَحَدٌ مِنْ اسْتِقْبَالِهِ **[أَيِ اسْتِقْبَالِ القَبْرِ]** فِي الصَّلَاةِ، وَلَا مِنَ الطَّوَافِ بِهِ. انتهى.

وقال الشيخ إبراهيم الدميحي في (صَفْحَةُ مَطْوِيَةٍ مِنْ تَارِيخِ الجَزِيرَةِ العَرَبِيَّةِ): فَلَقَدْ كَانَتْ الجِهَاتُ الجَنُوبِيَّةُ وَالشَّرْقِيَّةُ وَالشِّمَالِيَّةُ **[مِنْ حُجْرَةِ أُمِّنا عَائِشَةَ رَضِيََ اللَّهُ عَنْهَا]** مَفْصُولَةً عَنِ المَسْجِدِ وَخَارِجَةً عَنْهُ، إِنَّمَا هُوَ الجِدَارُ الْغَرْبِيُّ فَقَطْ وَمِنْهُ البَابُ الْمُطِلُّ عَلَى المَسْجِدِ، وَمَاتَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَهِيَ **[أَيِ الحُجْرَةُ]** عَلَى ذَلِكَ الْحَالِ، حَتَّى بَدَأَ بِالشَّرِّ الْوَلِيدُ بْنُ عَبْدِالمَلِكِ -عَفَا اللَّهُ

عنه- لَمَّا أَدْخَلَهَا فِي تَوْسِيعَتِهِ لِلْمَسْجِدِ، وَقَدْ أَنْكَرَ عَلَيْهِ
الْعُلَمَاءُ فَلَمْ يَغْبَأْ بِهِمْ؛ وَلَمَّا وُسِّعَ الْمَسْجِدُ فِي عَهْدِ
الْمَلِكِ فَهْدِ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ، قِيلَ {إِنَّ الْإِمَامَ عَبْدَ الْعَزِيزِ بْنِ
بَارِ رَحِمَهُ اللَّهُ قَدْ حَاوَلَ جُهْدَهُ وَطَاقَتَهُ فِي فَضْلِ الْحُجْرَةِ
عَنِ الْمَسْجِدِ تَمَامًا} عَمَلًا بِوَصِيَّةِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
وَسَلَّمَ، فَرَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خَذَرَ أُمَّتَهُ
وَهُوَ فِي مَرَضٍ مَوْتِهِ حِينَما نُزِلَ بِهِ مِنْ اتِّخَاذِ الْقُبُورِ
مَسَاجِدَ، فَقَالَ {لَعَنَ اللَّهُ الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى اتَّخَذُوا قُبُورَ
أَنْبِيَائِهِمْ مَسَاجِدَ}، وَلَكِنْ لَمْ تُقَبَّلْ تَصْخِيحُهُ، وَاللَّهُ
الْمُسْتَعَانُ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ عَلَى كُلِّ حَالٍ، وَلِلَّهِ فِي ذَلِكَ حِكْمٌ
خَفِيٌّ وَابْتِلَاءَاتٌ رَبَّانِيَّةٌ وَأَقْدَارٌ إِلَهِيَّةٌ، وَلَعَلَّ اللَّهَ تَعَالَى قَدْ
أَجَرَ ذَلِكَ الْفَضْلَ وَأَدْخَرَهُ لِمَنْ أَرَادَ بِهِ خَيْرًا فِي طَيِّ
عِلْمِهِ وَغَيْبِهِ. انتهى باختصار.

وَقَالَ الشَّيْخُ عَلِيُّ بْنُ شَعْبَانَ فِي (حُكْمِ الصَّلَاةِ فِي
الْمَسْجِدِ النَّبَوِيِّ): ... أَمَّا أَنَا فَلَمْ أَذْهَبْ هُنَاكَ [أَيُّ إِلَى
الْمَسْجِدِ النَّبَوِيِّ]، وَوَاللَّهِ لِي أَذْهَبَ طَالَمَا الْقُبُورُ يَدْخُلُ
الْمَسْجِدَ ... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ عَلِيِّ-: لَعَنَ اللَّهُ وَرَسُولَهُ
قَائِمٌ وَمُسْتَمِرٌّ لِمَنْ صَلَّى فِي مَسْجِدٍ بِهِ قَبْرٌ، وَمِنْهُ
الْمَسْجِدُ النَّبَوِيُّ ... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ عَلِيِّ-: فَدُخُولُ
قَبْرِ النَّبِيِّ وَصَاحِبِيهِ إِلَى الْمَسْجِدِ مُحَرَّمٌ وَمُحَدَّثٌ، وَيَجِبُ
أَنْ يُعَادَ الْأَمْرُ إِلَى مَا كَانَ عَلَيْهِ النَّبِيُّ وَأَصْحَابُهُ ... ثُمَّ قَالَ
-أَيُّ الشَّيْخِ عَلِيِّ-: فَإِنَّمَا أَنْ تَسْتَحْيُوا لِأَوَامِرِ الرَّسُولِ،
وَإِنَّمَا كَمَا قَالَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى {فَإِنْ لَمْ يَسْتَحْيُوا لَكَ
فَاعْلَمْ أَنَّمَا يَتَّبِعُونَ أَهْوَاءَهُمْ، وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنْ اتَّبَعَ هَوَاهُ
بَغَيْرِ هُدًى مِّنَ اللَّهِ، إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ}،
وَالْأَسْتِجَابَةُ تَكُونُ بِالْإِنْكَارِ بِاللِّسَانِ وَالتَّبَيُّنِ، وَبِعَدَمِ
الصَّلَاةِ فِيهِ وَطَاعَةِ الرَّسُولِ فِي ذَلِكَ. انتهى.

وقال الشيخ إبراهيم بن سليمان الجبهان (ت1419هـ) في (تبديد الظلام وتنبيه النيام) الذي طبع بإذن رئاسة إدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد: إن الذي قام بإدخال القبر في المسجد والبناء عليه هو الوليد بن عبد الملك **رغم اعتراض** عبد الله بن عمر وسعيد بن المسيب وعروة بن الزبير وأبان **[بن عثمان]** بن عفان وغيرهم من أبناء المهاجرين والأنصار، **ورغم صيحات الاستنكار من خلق لا يخصى عددهم في الأقطار الإسلامية الأخرى**، وفعل الوليد بن عبد الملك ليس بحجة على قول النبي صلى الله عليه وسلم، ولو لم يرد إنكار إدخال القبر في المسجد من أحد ممن عاصروه ما كان ذلك دليلاً على عدم إنكارهم، لأن عدم العلم بالشئ ليس علماً بعدمه، وإدخال القبر في المسجد حدث في عهد خلافة كان **الطابع العسكري هو الطابع البارز على كل تصرفاتها**. انتهى باختصار.

وجاء في فتوى للشيخ صالح الفوزان (عضو هيئة كبار العلماء بالديار السعودية، وعضو اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء) **على هذا الرابط** في موقعه، أن الشيخ سئل: فضيلة الشيخ وفقكم الله، أسئلة كثيرة تسأل عن قبر الرسول صلى الله عليه وسلم وهو أنه موجود الآن في المسجد، وأنكم قلتم في درس سابق {إنه أدخل في المسجد بقوة السلطان في حينه}، فلماذا لا يسعي العلماء في هذا الزمان بإخراجه من المسجد **منعاً للبدع**؟ فكان مما أجاب به الشيخ: الرسول صلى الله عليه وسلم دُفن في بيته ولم يُدفن في المسجد، كيف يُدفن في المسجد وهو ينهى عن ذلك قبل وفاته؟! هل تظنون أن الصحابة سيدفنون بالمسجد؟!، ما يُعقل هذا أبداً، فهو دُفن في بيته؛ أدخلت الحجرة

[أَيِ الْحُجْرَةِ النَّبَوِيَّةِ وَالَّتِي هِيَ حُجْرَةُ عَائِشَةَ] فِيمَا بَعْدُ فِي الْمَسْجِدِ، إِدْخَالُهَا خَطَأً. انتهى باختصار.

المسألة السادسة والعشرون

زيد: هَلْ أَجْمَعَ عُلَمَاءُ الْأُمَّةِ عَلَى تَحْرِيمِ بِنَاءِ الْمَسَاجِدِ عَلَى الْقُبُورِ؟

عمرو: نَعَمْ.

فَقَدْ قَالَ الشُّوكَانِيُّ فِي (شرح الصدور بتحريم رفع القبور): وَقَدْ حَكَى ابْنُ الْقَيِّمِ عَنْ شَيْخِهِ تَقِي الدِّينِ - رَحِمَهُمَا اللَّهُ - وَهُوَ الْإِمَامُ الْمَحِيطُ بِمَذْهَبِ سَلَفِ هَذِهِ الْأُمَّةِ وَخَلَفِهِ، أَنَّهُ قَدْ صَرَّحَ عَامَّةُ الطَّوَائِفِ بِالنَّهْيِ عَنْ بِنَاءِ الْمَسَاجِدِ عَلَى الْقُبُورِ، ثُمَّ قَالَ {وَصَرَّحَ أَصْحَابُ أَحْمَدَ وَمَالِكٍ وَالشَّافِعِيِّ بِتَحْرِيمِ ذَلِكَ، وَطَائِفَةٌ أَطْلَقَتِ الْكَرَاهِيَّةَ، لَكِنْ يَنْبَغِي أَنْ يُحْمَلَ عَلَى كِرَاهَةِ التَّحْرِيمِ، إِحْسَانًا لِلظَّنِّ بِهِمْ، وَأَنْ لَا يُظَنَّ بِهِمْ أَنْ يُجَوِّزُوا مَا تَوَاتَرَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَعْنُ فَاعِلِهِ وَالنَّهْيُ عَنْهُ}، فَاَنْظُرْ كَيْفَ حَكَى [أَيِ ابْنِ الْقَيِّمِ] التَّصْرِيحَ عَنْ عَامَّةِ الطَّوَائِفِ، وَذَلِكَ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ إِجْمَاعٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ عَلَى اخْتِلَافِ طَوَائِفِهِمْ، ثُمَّ بَعْدَ ذَلِكَ جَعَلَ أَهْلَ ثَلَاثَةِ مَذَاهِبٍ مُصَرِّجِينَ بِالتَّحْرِيمِ، وَجَعَلَ طَائِفَةً مُصَرِّحَةً بِالْكَرَاهَةِ وَحَمَلَهَا عَلَى كِرَاهَةِ التَّحْرِيمِ. انتهى كلامُ الشُّوكَانِيِّ.

المسألة السابعة والعشرون

زيد: مَنْ هُمُ الْقُبُورِيُّونَ؟

عمرو: جاء في كتاب (الموجز في الأديان والمذاهب المعاصرة) للشيخ ناصر القفاري (رئيس قسم العقيدة والمذاهب المعاصرة بجامعة القصيم) وناصر العقل (رئيس قسم العقيدة بكلية أصول الدين بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض): **المَقَابِرِيُّونَ - أَوِ الْقُبُورِيُّونَ - هُمُ أَوْلَئِكَ الَّذِينَ يُعْظَمُونَ الْقُبُورَ وَالْأَضْرَحَةَ، وَيَبْنُونَ عَلَيْهَا الْقِبَابَ، وَيَتَّخِذُونَهَا مَسَاجِدَ وَأَعْيَادًا، وَيَذَبْحُونَ عِنْدَهَا النَّدُورَ وَالْقَرَايِينَ، وَيَتَمَسَّحُونَ بِهَا، زَعَمًا مِنْهُمْ أَنَّ الْمَوْتَى يَنْفَعُونَهُمْ أَوْ يَضُرُّونَ، فَيَدْعُونَهُمْ وَيَرْجُونَهُمْ مَعَ اللَّهِ، وَيَزْعُمُونَ أَنَّ لَهُمْ قُدْرَةً عَلَى تَصْرِيفِ الْأَقْدَارِ وَمَقَالِيدِ الْكُؤُنِ، وَهَذَا شِرْكٌ وَضَلَالٌ مُبِينٌ، فَالْقُبُورِيَّةُ مِنَ الْبِدْعِ الشَّرَكِيَّةِ الَّتِي تُرَوِّجُهَا الطَّرِيقُ الصُّوفِيَّةُ، وَأَوَّلُ مَنْ ابْتَدَعَهَا وَنَشَرَهَا الرَّافِضَةُ وَفَرَّقَهُمْ كَالْفَاطِمِيِّينَ وَالْقَرَامِطَةَ. انتهى.**

ويقول الشيخ عبد الرحيم السلمي (عضو هيئة التدريس بقسم العقيدة والأديان والمذاهب المعاصرة بجامعة أم القرى) في (شرح كتاب التوحيد): **وَالْقُبُورِيُّونَ هُمُ الَّذِينَ يَعْبُدُونَ الْقُبُورَ وَيَعْكُفُونَ عِنْدَهَا وَيُعْظَمُونَهَا وَيَعْلُونَ فِيهَا، وَقَدْ بَدَأَتِ الْقُبُورِيَّةُ فِي تَارِيخِ الْإِنْسَانِيَّةِ مِنْذُ بَدَايَةِ الشِّرْكِ، بَلْ إِنَّ أَوَّلَ شِرْكٍ وَقَعَ فِي حَيَاةِ الْإِنْسَانِيَّةِ كَانَ بِسَبَبِ الْغُلُوِّ فِي الصَّالِحِينَ وَتَعْظِيمِ آثَارِهِمُ وَالْعُكُوفِ عَلَى قُبُورِهِمْ، وَهَكَذَا اسْتَمَرَّ الشِّرْكُ فِي الْإِنْسَانِيَّةِ، وَفِي التَّارِيخِ الْبَشَرِيِّ، وَكَانَ أَتَمُّ نَوْعٍ مِنْ أَنْوَاعِ الشِّرْكِ فِي حَيَاةِ النَّاسِ هُوَ التَّعَبُّدُ لِأَصْحَابِ الْقُبُورِ. انتهى.**

ويقولُ الشيخُ ناصرُ العقل (رئيسُ قسمِ العقيدة بـكلية أصول الدين بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض) في (شرح بابِ توحيدِ الرُّبُوبِيَّةِ مِنْ فتاوى ابنِ تيمية): لَا يُمَكِّنُ أَنَّ يَكُونَ هُنَاكَ رَافِضِيٌّ وَلَا تَصَوُّفٍ بِمَعْنَاهِ الْمَنْهَجِيِّ، بِمَعْنَى مَا مِنْ رَافِضِيٍّ إِلَّا وَهُوَ مِنَ الْقُبُورِيِّينَ، وَلَيْسَ هُنَاكَ رَافِضِيٌّ لَيْسَ مِنْ عِبَادِ الْمَشَاهِدِ، وَلَيْسَ هُنَاكَ رَافِضِيٌّ لَيْسَ عِنْدَهُ بَدْعٌ فِي الْأُورَادِ، لَا يُمَكِّنُ إِلَّا فِي النَّادِرِ، وَالنَّادِرُ لَا حُكْمَ لَهُ. انتهى.

وقالَ الشيخُ ابنُ جبرين (عضو الإفتاء بالرئاسة العامة للبحوث العلمية والإفتاء) في (شرح اعتقاد أهل السنة): أَهْلُ التَّوْحِيدِ الَّذِينَ يَسْتَقْبِلُونَ الْقِبْلَةَ وَيَتَوَجَّهُونَ إِلَيْهَا وَيَعْتَرِفُونَ بِقِبْلَةِ الْمُسْلِمِينَ، وَكُلُّ مَنْ كَانَ مِنَ الْأُمَّةِ الْمَحْمُودَةِ الَّذِينَ اسْتَجَابُوا لِلَّهِ تَعَالَى وَلِرَسُولِهِ يُسَمُّونَ أَهْلَ الْقِبْلَةِ، أَيُّ أَنَّهُمْ فِي صَلَاتِهِمْ وَذَبَائِحِهِمْ يَسْتَقْبِلُونَ الْقِبْلَةَ [قالَ الشيخُ ابنُ بازٍ على موقعه في هذا الرابط: فلو دَخَلَ إِلَى غَيْرِ الْقِبْلَةِ أَجْزَاءً ذَلِكَ وَصَحَّ، لَكِنْ اسْتِقْبَالَهُ بِالذَّبِيحَةِ الْقِبْلَةَ يَكُونُ أَفْضَلَ]، وَأَنَّهُمْ يَجْنُونَ إِلَى الْقِبْلَةِ وَيَذْهَبُونَ إِلَيْهَا حُجَّاجًا وَعُمَرَاءَ، فَلِذَلِكَ يُسَمُّونَ أَهْلَ الْقِبْلَةِ، فَهُمْ يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ تَعَالَى إِلَهًا وَرَبًّا وَخَالِقًا، وَيَعْبُدُونَهُ وَلَا يَعْبُدُونَ غَيْرَهُ، وَلَا يَصْرِفُونَ شَيْئًا مِنْ عِبَادَتِهِ وَلَا مِنْ حَقِّهِ لِمَخْلُوقٍ سِوَاهُ، فَهُمْ أَهْلُ التَّوْحِيدِ، يَقُولُونَ {لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ} وَيَعْمَلُونَ بِهَا، فَلَا يَدْخُلُ فِي ذَلِكَ الَّذِينَ يَعْبُدُونَ الْقُبُورَ - وَيُسَمُّونَ الْقُبُورِيِّينَ - فَإِنَّهُمْ لَيْسُوا مِنْ أَهْلِ التَّوْحِيدِ، لِأَنَّهُمْ شَابَهُوا قَوْمَ نُوحٍ الَّذِينَ عَبَدُوا وَدًّا وَسُوءًا وَيَغُوثَ وَيَعُوقَ وَنَسْرًا، وَشَابَهُوا قَوْمَ إِبْرَاهِيمَ الَّذِينَ كَانُوا يَعْبُدُونَ التَّمَاثِيلَ وَيَعْكُفُونَ لَهَا، وَكَذَلِكَ [لَا يَدْخُلُ فِي أَهْلِ الْقِبْلَةِ وَأَهْلِ التَّوْحِيدِ] الَّذِينَ يَعْبُدُونَ الْأَشْجَارَ

وَالْأُجَارَ، يَتَّبَرَّكُونَ بِهَذِهِ الشَّجَرَةِ وَيَعْتَقِدُونَ فِيهَا، أَوْ يَتَّبَرَّكُونَ بِهَذَا الْغَارِ أَوْ بِهَذِهِ الصَّخْرَةِ أَوْ الْقُبَّةِ أَوْ الْعَيْنِ أَوْ مَا أَشَبَّهَ ذَلِكَ، وَيَعْتَقِدُونَ أَنَّهَا تَنْفَعُ وَتَشْفَعُ وَتَدْفَعُ وَتُغِيذُهُمْ، فَلِأَجْلِ ذَلِكَ يَتَمَسَّحُونَ بِهَا وَيَعْكفُونَ عِنْدَهَا وَيَأْخُذُونَ تُرْبَتَهَا، وَرَبَّمَا أَيْضًا دَعَوْهَا كَدُعَاءِ الْمُشْرِكِينَ الْعُرَى، يَا عُرَى يَا عُرَى، **فَمِثْلُ هَؤُلَاءِ لَيْسُوا مِنْ أَهْلِ الْقِبْلَةِ وَلَوْ صَلَّوْا وَصَامُوا، وَلَيْسُوا مِنْ أَهْلِ التَّوْحِيدِ.** انتهى.

زيد: ما الْفَرْقُ بَيْنَ التَّوَسُّلِ الْبِدْعِيِّ وَالتَّوَسُّلِ الشَّرْكَِيِّ؟.

عمرو: قَالَ الشَّيْخُ بَدْرُ بْنُ عَلِيٍّ طَامِي الْعَتِيبِيِّ فِي مَقَالَةٍ لَهُ **عَلَى هَذَا الرِّابِطِ**: لِيُعْلَمَ أَنَّ التَّوَسُّلَ هُوَ التَّوَسُّطُ فِي الدُّعَاءِ، وَعَلَيْهِ **فَأَرْكَانُهُ ثَلَاثَةٌ**، مُتَوَسِّلٌ وَمُتَوَسَّلٌ بِهِ وَمُتَوَسَّلٌ إِلَيْهِ، **فَإِنْ نَقَصَ مِنْهَا رُكْنٌ فَلَا يُعَدُّ مِنَ التَّوَسُّلِ وَلَا مِنْ مَعْنَاهُ**؛ وَالتَّوَسُّلُ إِلَيْهِ فِي كُلِّ حَالٍ هُوَ اللَّهُ تَعَالَى، فَمِنْ عِنْدِهِ تُقْضَى الْحَاجَاتُ وَتُلَبَّى الرَّغَبَاتُ؛ وَالتَّوَسُّلُ هُوَ الدَّاعِي؛ وَيَبْقَى الْمُتَوَسَّلُ بِهِ، **[وَأَ] هُوَ وَسِيلَةُ الدُّعَاءِ، وَهُوَ عَلَى قِسْمَيْنِ، (1) مَشْرُوعٌ، (2) غَيْرُ مَشْرُوعٍ...** ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الْعَتِيبِيِّ-: **أَمَّا الْمُتَوَسَّلُ بِهِ الْمَشْرُوعُ، فَصُورُهُ عِدَّةٌ وَمِنْهَا: التَّوَسُّلُ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى بِأَسْمَائِهِ وَصِفَاتِهِ، كَقَوْلِ {يَا حَيُّ يَا قَيُّوْمُ بِرَحْمَتِكَ أَسْتَغِيثُ}، فَالْمُتَوَسَّلُ هُوَ الدَّاعِي، وَالْوَسِيلَةُ [الْمُتَوَسَّلُ بِهِ] هِيَ تَعَظِيمُ اللَّهِ بِاسْمِ الْحَيِّ وَالْقَيُّومِ، وَبِصِفَةِ الْحَيَاةِ وَالْقَيُّومِيَّةِ [قَالَ الشَّيْخُ الْمَهْدِيُّ بِاللَّهِ الْإِبْرَاهِيمِي فِي (تَوْفِيقِ اللَّطِيفِ الْمَنَانِ): قَالَهُ سُبْحَانَهُ حَيٌّ، وَهُوَ أَمْرٌ مَعْلُومٌ بِضَرُورَةِ الْعَقْلِ، حَيْثُ أَنَّ تَدْبِيرَ الْكَوْنِ وَاسْتِمْرَارِيَّتَهُ لَا تَصِدُرُ إِلَّا مِنْ فَاعِلٍ، وَالْفَاعِلُ لَا يَكُونُ إِلَّا حَيًّا]...** ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الْإِبْرَاهِيمِيِّ-: **حَيَاةُ اللَّهِ لَيْسَ لَهَا نِهَايَةٌ وَلَا بَدَايَةٌ فَلَا يُقَابِلُهَا مَوْتُ وَلَا عَدَمٌ**

لأنه سبحانه **أَوَّلُ** بلا ابتداءٍ وأخِرُ بلا انتهاءٍ. انتهى،
والمُتَوَسِّلُ إليه هو الله تعالى، فهو المُغِيثُ وَخَدَهُ
سبحانه دُونَ ما سِوَاهُ؛ وَمِنْ صُورِ التَّوَسُّلِ **[المَشْرُوعِ]**،
التَّوَسُّلُ بِالْإِيمَانِ بِاللَّهِ وَالْإِيمَانِ بِرَسُولِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
وَسَلَّمَ، كَمَا قَالَ تَعَالَى {رَبَّنَا إِنَّا سَمِعْنَا مُنَادِيًا يُنَادِي
لِلْإِيمَانِ أَنْ آمِنُوا بِرَبِّكُمْ فَآمَنَّا، رَبَّنَا فَاغْفِرْ لَنَا ذُنُوبَنَا
وَكَفِّرْ عَنَّا سَيِّئَاتِنَا وَتَوَفَّنَا مَعَ الْأَبْرَارِ}؛ وَمِنْ صُورِ
التَّوَسُّلِ **[المَشْرُوعِ]**، التَّوَسُّلُ بِالْأَعْمَالِ الصَّالِحَةِ
الظَّاهِرَةِ وَالْبَاطِنَةِ، كَمَا فِي قِصَّةِ الَّذِينَ انْطَبَقَتْ عَلَيْهِمُ
الصَّخْرَةُ فِي الْغَارِ **[يَعْنِي الْقِصَّةَ الْوَارِدَةَ فِي الْحَدِيثِ
الْمَعْرُوفِ بِاسْمِ (حَدِيثُ الْغَارِ)]** فَتَوَسَّلُوا إِلَى اللَّهِ تَعَالَى
بِصَالِحِ أَعْمَالِهِمْ وَخَالِصِهَا؛ وَمِنْ صُورِ التَّوَسُّلِ
[المَشْرُوعِ]، التَّوَسُّلُ بِدُعَاءِ الصَّالِحِينَ الْأَحْيَاءِ **[يَعْنِي
الْأَحْيَاءَ الْحَاضِرِينَ لَا الْأَحْيَاءَ الْغَائِبِينَ]**، كَمَا ثَبَتَ مِنْ أَكْثَرِ
مِنْ وَجْهِ عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ
فِي الْاسْتِسْقَاءِ {اللَّهُمَّ إِنَّا كُنَّا إِذَا أَجَدْنَا تَوَسُّلَنَا بِنَبِيِّكَ
مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَإِنَّا نَتَوَسَّلُ إِلَيْكَ بِعَمِّ نَبِيِّكَ
مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ}، ثُمَّ أَمَرَ الْعَبَّاسَ بَأَنْ يَقُومَ
وَيَدْعُو اللَّهَ تَعَالَى **[الشَّاهِدُ هُنَا هُوَ أَمْرُ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لِلْعَبَّاسِ بِأَنْ يَدْعُو اللَّهَ تَعَالَى]**، وَفِي ذَلِكَ
أَنَّهُ **[أَيُّ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ]** تَوَسَّلَ إِلَى
اللَّهِ تَعَالَى بِدُعَاءِ الْعَبَّاسِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ
يُطَلَّبَ ذَلِكَ مِنَ الْمَيِّتِ **[قُلْتُ: بَلَى إِنْ طَلَبَ الدُّعَاءُ مِنَ
الْمَيِّتِ - أَوْ مِنَ الْحَيِّ الْغَائِبِ - شِرْكٌ أَكْبَرُ، وَسَيَأْتِي بَيَانُ
ذَلِكَ مِنْ كَلَامِ أَهْلِ الْعِلْمِ]**، وَلَوْ جَازَ لَمَا كَانَ يَلِيقُ بِعُمَرَ
بِالْخَطَّابِ وَفَقْههِ وَمَحَبَّتِهِ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
أَنْ يُقَدِّمَ دُعَاءَ الْعَبَّاسِ عَلَى دُعَاءِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
وَسَلَّمَ، وَكَذَلِكَ تَوَسَّلَ مُعَاوِيَةُ بْنُ أَبِي سُفْيَانَ **[فِي
الْاسْتِسْقَاءِ]** بِدُعَاءِ يَزِيدَ بْنِ الْأَسْوَدِ الْجُرَشِيِّ **[وَهُوَ مِنَ
التَّابِعِينَ]**؛ فَهَذِهِ كُلُّهَا صُورُ التَّوَسُّلِ الْمَشْرُوعِ... ثُمَّ قَالَ

أَيُّ الشَّيْخِ الْعَتِيبِيِّ: أَمَّا التَّوَسُّلُ الْمَمْنُوعُ وَغَيْرُ
 الْمَشْرُوعِ، فَهُوَ التَّوَسُّلُ بِجَاهِ أَوْ بِحَقِّ أَوْ بِذَاتِ الْأَنْبِيَاءِ
 وَالصَّالِحِينَ، كَقَوْلِ الْقَائِلِ {اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ بِجَاهِ
 النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ} أَوْ {بِحَقِّ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ
 عَلَيْهِ وَسَلَّمَ} أَوْ {بِالنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ}، وَهَذَا
 جَعَلَ الدَّاعِيَ الْوَسِيلَةَ حَقًّا أَوْ جَاهًا أَوْ ذَاتَ النَّبِيِّ صَلَّى
 اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَهَذَا النَّوعُ مِنَ التَّوَسُّلِ بِدَعَا لَا تَجُوزُ،
 لِأَنَّ هَذَا لَمْ يَرِدْ بِهِ حَدِيثٌ صَحِيحٌ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ
 عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَلَمْ يَفْعَلْهُ الصَّحَابَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ،
فَالْتَّوَسُّلُ بِحَقِّ الْمَخْلُوقِ وَجَاهِهِ وَذَاتِهِ بِدَعَا مُنْكَرَةٌ [وَهُوَ
وَسِيلَةٌ إِلَى الشِّرْكِ، وَسَيَأْتِي بَيَانُ ذَلِكَ مِنْ كَلَامِ أَهْلِ
الْعِلْمِ]، وَلَمْ يَقُلْ أَحَدٌ مِنْ أَهْلِ السُّنَّةِ بِأَنَّهُ شِرْكٌ أَكْبَرُ،
 هَذَا إِذَا كَانَتْ الْبَاءُ لِلْسَّبَبِيَّةِ، أَمَّا إِنْ كَانَتْ الْبَاءُ لِلْقَسَمِ
فَإِنَّ هَذَا مِنَ الشِّرْكِ مِنْ وَجْهِ آخَرَ وَهُوَ الْخَلْفُ بِغَيْرِ اللَّهِ
 تَعَالَى، **[فَ] الْخَلْفُ بِغَيْرِ اللَّهِ تَعَالَى مِنَ الشِّرْكِ بِلا خِلَافٍ،**
 فَقَدْ سَمَّاهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ شِرْكَاً، وَلَا يَجُوزُ
 لِأَحَدٍ مِنَ الْعَالَمِينَ أَنْ يُخْرِجَهُ مِنْ مُسَمِّي الشِّرْكِ، وَلَكِنْ
 هَلْ هُوَ مِنَ الشِّرْكِ الْمُخْرِجِ مِنَ الْمِلَّةِ أَمْ لَا؟، الْبَحْثُ
 وَالتَّفْصِيلُ فِيهِ مَشْهُورٌ **[قَالَ الشَّيْخُ سَلِيمَانُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ**
بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَبْدِ الْوَهَّابِ (ت 1233 هـ) فِي (تَيْسِيرِ الْعَزِيزِ
الْحَمِيدِ فِي شَرْحِ كِتَابِ التَّوْحِيدِ): قَوْلُهُ {فَقَدْ كَفَرَ أَوْ
أَشْرَكَ} [يُشِيرُ إِلَى قَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ {مَنْ
خَلَفَ بِغَيْرِ اللَّهِ فَقَدْ كَفَرَ أَوْ أَشْرَكَ}] أَخَذَ بِهِ [أَيُّ
بِظَاهِرِهِ] طَائِفَةٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ فَقَالُوا {يَكْفُرُ مَنْ خَلَفَ
بِغَيْرِ اللَّهِ كُفْرَ شِرْكِ}، قَالُوا {وَلِهَذَا أَمَرَهُ النَّبِيُّ صَلَّى
اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِتَجْدِيدِ إِسْلَامِهِ بِقَوْلِ (لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ)،
فَلَوْلَا أَنَّهُ كَفَرَ بِنَقْلِ عَنِ الْمِلَّةِ لَمْ يُؤْمَرْ بِذَلِكَ}، انْتَهَى.
 وَقَالَ الشَّيْخُ أَبُو بَصِيرٍ الطَّرطُوسِيُّ فِي (قَوَاعِدُ فِي
 التَّكْفِيرِ): فَإِذَا أُطْلِقَ الشَّارِعُ عَلَى فِعْلٍ مُعَيَّنٍ حُكِمَ
 الْكُفْرُ، **فَالْأَصْلُ أَنْ يُحْمَلَ هَذَا الْكُفْرُ عَلَى ظَاهِرِهِ**

وَمَدْلُولَاتِهِ الشَّرْعِيَّةُ، وَهُوَ الْكُفْرُ الْأَكْبَرُ الْمُنَاقِضُ لِلْإِيمَانِ
الَّذِي يُخْرِجُ صَاحِبَهُ مِنَ الْمِلَّةِ وَيُوجِبُ لِصَاحِبِهِ الْخُلُودَ فِي
نَارِ جَهَنَّمَ، وَلَا يَجُوزُ صَرْفُ هَذَا الْكُفْرِ عَنْ ظَاهِرِهِ
وَمَدْلُولِهِ هَذَا إِلَى كُفْرِ النِّعْمَةِ - أَوِ الْكُفْرِ الْأَصْغَرِ - الرَّدِّيفِ
لِلْمَعْصِيَةِ (أَوِ الذَّنْبِ الَّذِي لَا يَسْتَوْجِبُ الْخُلُودَ فِي نَارِ
جَهَنَّمَ) إِلَّا بِدَلِيلٍ شَرْعِيِّ آخَرَ يُفِيدُ هَذَا الصَّرْفَ وَالتَّأْوِيلَ،
فَإِذَا انْعَدَمَ الدَّلِيلُ أَوِ الْقَرِينَةُ الشَّرْعِيَّةُ الصَّارِفَةُ تَعَيَّنَ
الْوُقُوفُ عَلَى الْحُكْمِ بِمَدْلُولِهِ وَمَعْنَاهُ الْأَوَّلُ وَلَا بُدَّ.
انتهى. وَقَالَ الشَّيْخُ أَبُو سَلْمَانَ الصُّومَالِي فِي (الفصل
الأول من أجوبة اللقَاء المفتوح): إِنَّ الْكُفْرَ إِذَا وَرَدَ
مُجَرَّدًا عَنِ الْقَرَائِنِ فَإِنَّمَا يَقَعُ عَلَى الْكُفْرِ الْأَكْبَرِ، ثُمَّ إِنَّهُ
قَدْ يَقَعُ عَلَى كُفْرِ النِّعْمَةِ وَيَفْتَقِرُ إِلَى قَرِينَةٍ. انتهى.
وَقَالَ الشَّيْخُ أَبُو سَلْمَانَ الصُّومَالِي أَيْضًا فِي (القول
الصائب في قصة حاطب): إِنَّ الْكُفْرَ وَالتَّفَاقُ وَالشَّرْكَ
إِذَا وَرَدَ مُجَرَّدًا عَنِ الْقَرَائِنِ إِنَّمَا يُحْمَلُ عَلَى الْمُنَافِي
لِلْإِيمَانِ. انتهى. وَقَالَ الشَّيْخُ أَبُو سَلْمَانَ الصُّومَالِي أَيْضًا
فِي (الفتاوى الشرعية عن الأسئلة الجيبوتية): حَيْثُمَا
وَقَعَ فِي حَدِيثٍ أَوْ آيَةٍ {مَنْ فَعَلَ كَذَا فَقَدْ كَفَرَ (أَوْ
أَشْرَكَ)} يُحْمَلُ عَلَى الْكُفْرِ الْأَكْبَرِ إِلَّا بِصَارِفٍ يُوجِبُ
الْحَمْلَ عَلَى الْأَصْغَرِ، فَالْأَصْلُ فِي الْكُفْرِ الْمُجَرَّدِ عَنِ
الْقَرَائِنِ أَنَّهُ الْكُفْرُ الْأَكْبَرُ؛ قَالَ الْإِمَامُ الْعَلَامَةُ أَحْمَدُ بْنُ
إِبْرَاهِيمَ الثَّقَفِيُّ (ت 708هـ) [في (ملاك التأويل)]
{الْكُفْرُ إِذَا وَرَدَ مُجَرَّدًا عَنِ الْقَرَائِنِ، إِنَّمَا يَقَعُ عَلَى الْكُفْرِ
فِي الدِّينِ، ثُمَّ إِنَّهُ قَدْ يَقَعُ عَلَى كُفْرِ النِّعْمَةِ وَيَفْتَقِرُ إِلَى
قَرِينَةٍ}؛ وَيَقُولُ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ [في (شَرْحُ غُمْدَةِ
الْفَقْهِ)] {الْكُفْرُ الْمُطْلَقُ لَا يَجُوزُ أَنْ يُرَادَ بِهِ إِلَّا الْكُفْرُ
الَّذِي هُوَ خِلَافُ الْإِيمَانِ، لِأَنَّ هَذَا هُوَ الْمَعْنَى الشَّرْعِيَّةُ}،
وَيَقُولُ [أَيُّ ابْنِ تَيْمِيَّةَ أَيْضًا] فِي (شَرْحُ غُمْدَةِ الْفَقْهِ)
{إِنَّ الْكُفْرَ الْمُطْلَقَ هُوَ الْكُفْرُ الْأَعْظَمُ الْمُخْرِجُ عَنِ الْمِلَّةِ،
فَيَنْصَرِفُ الْإِطْلَاقُ إِلَيْهِ}؛ وَقَالَ أَبُو حَيَّانَ الْأَنْدَلُسِيُّ فِي

(البحر المحيط) فِي تَفْسِيرِ قَوْلِهِ تَعَالَى {وَمَنْ لَّمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ} [إِنَّ الْكُفْرَ إِذَا أَطْلِقَ انْصَرَفَ إِلَى الْكُفْرِ فِي الدِّينِ]؛ وَقَالَ الْعَلَامَةُ الْعَيْنِي (ت855هـ) [فِي (عَمْدَةِ الْقَارِي شرح صحيح البخاري)] [إِنَّ عُرْفَ الشَّارِعِ يَفْتَضِي أَنْ لَفْظَةَ الشَّرْكَ عِنْدَ الْإِطْلَاقِ تُحْمَلُ عَلَى مُقَابِلِ التَّوْحِيدِ]؛ وَقَالَ الْقَاضِي شَمْسُ الدِّينِ الْهَرَوِيُّ (ت829هـ) [فِي (فَضْلِ الْمَنَعَمِ فِي شرح مسلم)] [إِذَا أَطْلِقَ الْكُفْرُ فِي لِسَانِ الشَّرْعِ يَتَبَادَرُ إِلَى الْفَهْمِ الْكُفْرِ بِاللَّهِ، وَصَارَ هَذَا -لِقُوَّتِهِ وَأَصَالَتِهِ- كَأَنَّهُ حَقِيقَتُهُ، وَيَصْرَفُ إِلَى الْبَاقِي بِالْقَرَائِنِ]؛ وَقَالَ الْعَلَامَةُ الصَّنْعَائِيُّ (ت1182هـ) فِي الْكُفْرِ وَالشَّرْكَ [فِي (مَنْحَةِ الْغَفَارِ حَاشِيَةِ ضَوْءِ النَّهَارِ)] [الْأَصْلُ فِي إِطْلَاقِهِمَا الْكُفْرُ الْحَقِيقِيُّ] . انْتَهَى بِاخْتِصَارٍ . وَجَاءَ فِي الْمَوْسُوعَةِ الْعَقْدِيَّةِ (إِعْدَادِ مَجْمُوعَةٍ مِنَ الْبَاحِثِينَ، بِإِشْرَافِ الشَّيْخِ عَلَوِيِّ بْنِ عَبْدِ الْقَادِرِ السَّقَّافِ): **الْأَصْلُ** أَنَّ تُحْمَلَ أَلْفَاظُ الْكُفْرِ وَالشَّرْكَ الْوَارِدَةُ فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ عَلَى حَقِيقَتَيْهَا الْمُطْلَقَةِ، وَمُسَمَّاها الْمُطْلَقِ، وَذَلِكَ كَوْنُهَا مُخْرَجَةً مِنَ الْمِلَّةِ، حَتَّى يَجِيءَ مَا يَمْتَنِعُ ذَلِكَ وَيَقْتَضِي الْحَمْلَ عَلَى الْكُفْرِ الْأَصْغَرِ وَالشَّرْكَ الْأَصْغَرِ . انْتَهَى بِاخْتِصَارٍ . وَقَالَ الشَّيْخُ عَلِيُّ بْنُ شُعْبَانَ فِي (حُكْمِ تَارِكِ الصَّلَاةِ وَعِلَاقَتِهِ بِالْإِرْجَاءِ): إِنْ الْكُفْرُ وَالشَّرْكَ إِذَا أَطْلِقَ فِي الْقُرْآنِ وَالسُّنَّةِ **فَالْمَقْصُودُ بِهِمَا الْكُفْرُ وَالشَّرْكَ الْأَكْبَرُ الْمُخْرَجَانِ مِنَ الْمِلَّةِ**، إِلَّا إِذَا أَتَى صَارِفٌ يَصْرِفُهُمَا مِنَ الْكُفْرِ وَالشَّرْكَ الْأَكْبَرِ النَّاقِلِ عَنِ الْمِلَّةِ إِلَى الْكُفْرِ وَالشَّرْكَ الْأَصْغَرِ الْمُبْقِي فِي الْمِلَّةِ، **لِأَنَّ الْأَصْلَ فِي الْكَلَامِ الْحَقِيقَةِ وَلَيْسَ الْمَجَازُ فَلَا تَتْرُكُ الْحَقِيقَةَ إِلَّا بِدَلِيلٍ** . انْتَهَى . وَقَالَ الشَّيْخُ عَبْدُ اللَّهِ الْغُلَيْفِيُّ فِي (التَّنْبِيهَاتِ الْمُخْتَصِرَةِ عَلَى الْمَسَائِلِ الْمُنْتَشِرَةِ): **فَالْعَمَلُ مِنَ الْإِيمَانِ وَرُكْنُ فِيهِ** [قَالَ الشَّيْخُ فَالْحَ الْحَرْبِيُّ (الْمُدَرِّسُ بِالْجَامِعَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ) فِي (الْبَرْهَانِ عَلَى صَوَابِ

الشيخ عبدالله الغديان، وخطأ الحلبي، في مسائل الإيمان): قال الشيخ صالح آل الشيخ في (شرح العقيدة الواسطية) {الأدلة دلت على أن **الْعَمَلُ رُكْنٌ** في الإيمان}. انتهى؛ **وَمِنَ الْأَعْمَالِ مَا هُوَ مِنْ أَصْلِ الدِّينِ، يَزُولُ أَصْلُ الْإِيمَانِ بِزَوَالِهِ وَتَخْلُفُهُ؛ وَمِنْهَا مَا هُوَ مِنَ الْإِيمَانِ الْوَاجِبِ، لَا يَزُولُ أَصْلُ الْإِيمَانِ بِزَوَالِهِ؛ وَمِنْهَا مَا هُوَ مِنَ الْإِيمَانِ الْمُسْتَحَبِّ [قُلْتُ: مَنْ حَقَّقَ الْإِيمَانَ الْوَاجِبَ فَقَدْ حَقَّقَ الْكَمَالَ الْوَاجِبَ، وَمَنْ حَقَّقَ الْإِيمَانَ الْمُسْتَحَبَّ فَقَدْ حَقَّقَ الْكَمَالَ الْمُسْتَحَبَّ]؛ وَهَذَا هُوَ مَذْهَبُ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ، أَصْلُ الْإِيمَانِ يُقَابِلُ الْإِسْلَامَ [يَعْنِي الْإِسْلَامَ الْحَقِيقِيَّ لَا الْحُكْمِيَّ] يُقَابِلُ الظَّالِمَ لِنَفْسِهِ، وَالْإِيمَانُ الْوَاجِبُ يُقَابِلُ الْإِيمَانَ يُقَابِلُ الْمُقْتَصِدَ، وَالْإِيمَانُ الْمُسْتَحَبُّ يُقَابِلُ الْإِحْسَانَ يُقَابِلُ السَّابِقَ بِالْخَيْرَاتِ، وَلَا يَزُولُ الْإِيمَانُ بِالْكُلِّيَّةِ وَيَخْرُجُ [أَيَ الْعَبْدُ] مِنَ الْإِسْلَامِ إِلَّا بَارْتِكَابَ نَاقِضٍ يَزُولُ بِهِ أَصْلُ الْإِيمَانِ... ثم قال -أي الشيخ الغليفي-: ضابط الكفر الأصغر، هو كلُّ ذَنْبٍ سَمَّاهُ الشَّارِعُ كُفْرًا **مَعَ ثُبُوتِ إِسْلَامٍ فَاعِلِهِ بِالنَّصِّ أَوْ بِالْإِجْمَاعِ**... ثم قال -أي الشيخ الغليفي-: **الأصل**:- الأصل أن تُحْمَلَ أَلْفَاظُ الْكُفْرِ وَالشَّرِكِ الْوَارِدَةِ فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ عَلَى حَقِيقَتِهَا الْمُطْلَقَةِ وَمُسَمَّاهَا الْمُطْلَقِ، **وذلك كونها مُخْرِجَةً مِنَ الْمِلَّةِ، حتى يَحْيَى مَا يَمْنَعُ ذلك**... ثم قال -أي الشيخ الغليفي-: **الأصل** في نفي الإيمان -في النصوص- أنه على مراتب، **أولها نفي الصَّحَّةِ، فَإِنْ مَنَعَ مَا نَعَى فَتَنَفَى الْكَمَالُ الْوَاجِبُ** [قال الشيخ علي بن شعبان في (حُكْمُ تَارِكِ الصَّلَاةِ وَعَلَاقَتُهُ بِالْإِرْجَاءِ): **الأصل في النفي العدم**، لِأَنَّ الْأَصْلَ فِي الْكَلَامِ حَقِيقَتُهُ حَتَّى يَأْتِيَ صَارِفٌ. انتهى]. انتهى... ثم قال -أي الشيخ العتيبي-: **الاستغاثة لها رُكْنَانِ، الْمُسْتَغِيثُ وَالْمُسْتَغَاثُ بِهِ، وَلَا رُكْنَ ثَالِثَ لَهَا، وَأَمَّا التَّوَسُّلُ فَأَرْكَانُهُ ثَلَاثَةٌ كَمَا تَقَدَّمَ (مُتَوَسَّلٌ وَمُتَوَسَّلٌ بِهِ****

وَمُتَوَسَّلٌ إِلَيْهِ)، هَذَا مِنْ وَجْهِ؛ وَالْوَجْهُ الْآخِرُ، أَنَّ قَوْلَ الرَّجُلِ {يَا فَلَانُ أَغْنِيَنِي} أَوْ {يَا رَسُولَ اللَّهِ نَفْسُ كُرْبَتِي} فِي فَهْمِ كُلِّ عَرَبِيٍّ وَعَاقِلٍ يُسَمَّى اسْتِغَاثَةً وَلَا يُسَمَّى تَوَسُّلاً، فَقَدْ طَلَبَ مِنْهُ الْعَوْتُ وَطَلَبَ مِنْهُ تَنْفِيسَ الْكُرْبَةِ، وَلَا يُقَالُ بِأَنَّ مُرَادَهُ {يَا فَلَانُ أَدْعُ اللَّهَ أَنْ يُغْنِيَنِي}، أَوْ {يَا رَسُولَ اللَّهِ أَدْعُ اللَّهَ أَنْ يُنْفِيسَ كُرْبَتِي} [قُلْتُ: بَلْ إِنَّ قَوْلَهُ {يَا فَلَانُ أَدْعُ اللَّهَ أَنْ يُغْنِيَنِي} أَوْ {يَا رَسُولَ اللَّهِ أَدْعُ اللَّهَ أَنْ يُنْفِيسَ كُرْبَتِي}، شَرْكَ أَكْبَرُ أَيْضًا إِذَا كَانَ يَدْعُو مَبْتَأًا أَوْ غَائِبًا، وَسَيَأْتِي بَيَانُ ذَلِكَ مِنْ كَلَامِ أَهْلِ الْعِلْمِ]، لِأَنَّ هَذَا لَمْ يَرُدْ فِي كَلَامِهِ، وَفِي حَقِيقَةِ الْحَالِ هُوَ يُرِيدُ ذَلِكَ مِنْ دَعَاةٍ، وَلَوْ أَرَادَهُ مِنَ اللَّهِ لَطَلَبَهُ مِنَ اللَّهِ مُبَاشَرَةً. انْتَهَى بِاخْتِصَارٍ.

وَجَاءَ فِي كِتَابِ (اللُّوْلُو الْمَكِينُ مِنْ فَتَاوَى الشَّيْخِ ابْنِ حَبْرِينَ)، أَنَّ الشَّيْخَ سُئِلَ: هَلْ يَجُوزُ لِأَحَدٍ مِنَ النَّاسِ فِي هَذَا الزَّمَانِ أَنْ يُقْسِمَ عَلَى اللَّهِ أَنْ يُحَقِّقَ لَهُ كَذَا وَكَذَا مِمَّا يُرِيدُ أَمْ لَا؟ فَأَجَابَ الشَّيْخُ: لَا يَجُوزُ الْإِقْسَامُ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى بِقَوْلِهِ {أَقْسَمْتُ عَلَيْكَ يَا رَبُّ أَنْ تُنْزِلَ الْمَطَرَ، أَوْ تَهْزِمَ الْيَهُودَ، أَوْ تُغْنِيَ فُلَانًا، أَوْ تُعْطِيَهُ كَذَا، أَوْ تُحَقِّقَ لِي مَا أَطْلُبُهُ فِي هَذَا الْمَكَانِ}، وَنَحْوَ ذَلِكَ، فَإِنْ مَعْنَاهَا أَنَّ الْعَبْدَ يُلْزِمُ رَبَّهُ وَيَفْرُضُ عَلَيْهِ؛ وَاللَّهُ تَعَالَى هُوَ الَّذِي يَتَصَرَّفُ فِي الْعِبَادِ، وَلَيْسَ الْعَبْدُ أَهْلًا أَنْ يَأْمُرَ رَبَّهُ بِأَمْرٍ عَلَى وَجْهِ الْإِزْهَامِ، بَلْ إِنَّ ذَلِكَ مُنْقِصٌ لِلتَّوْحِيدِ، أَوْ مِمَّا يُتَنَافَى كَمَالَهُ أَوْ أَصْلَهُ (عَلَى حَسَبِ النِّيَّةِ)؛ فَأَمَّا مَا رُوِيَ عَنْ بَعْضِ السَّلَفِ مِنَ الْإِقْسَامِ عَلَى اللَّهِ، فَلَعَلَّ ذَلِكَ مِنْ بَابِ الدُّعَاءِ، وَأَمَّا قَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ {إِنْ مِنْ عِبَادِ اللَّهِ مَنْ لَوْ أَقْسَمَ عَلَى اللَّهِ لِأَبْرَهُ}، رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ، فَهَذَا عَلَى وَجْهِ الْفَرَضِ [أَيُّ عَلَى وَجْهِ التَّقْدِيرِ وَالتَّصَوُّرِ]، يَعْنِي {أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى يُجِيبُ دَعْوَتَهُ، مَعَ الْعِلْمِ أَنَّهُ لَا يَجْزُو أَنْ يُقْسِمَ عَلَى رَبِّهِ}. انْتَهَى. وَقَالَ النَّوَوِيُّ

في (شرح صحيح مسلم) في شرح قوله صلى الله عليه وسلم {لَوْ أَفْسَمَ عَلَى اللَّهِ لَأَبْرَهُ}؛ وَقِيلَ مَعْنَى الْقَسَمِ هُنَا **الدُّعَاءُ**، و**[مَعْنَى]** إِبْرَارِهِ إِجَابَتُهُ. انتهى.

وَذَكَرَ الشَّيْخُ عَبْدُ اللَّهِ الْغُلَيْفِيُّ فِي كِتَابِهِ (حُكْمُ الطَّلَبِ مِنَ الْمَيِّتِ وَالْغَائِبِ) أَنَّ الشَّيْخَ ابْنَ بَارٍ سُئِلَ فِي شَرْحِهِ لـ (كَشَفُ الشُّبُهَاتِ) {إِذَا قَالَ **[أَي الدَّاعِي]** لِلْقَبْرِ **[أَيِ** **لِلْمَيِّتِ]** {أَدْعُ لِي عِنْدَ اللَّهِ؟}، فَأَجَابَ الشَّيْخُ: مَا يَجُوزُ، **هَذَا مِنَ الشِّرْكِ شِرْكًا أَكْبَرَ، لِأَنَّهُ طَلَبَ مِنْهُ مَا لَا يَقْدِرُ عَلَيْهِ. فَقِيلَ لِلشَّيْخِ {زَعَمَ بَعْضُ النَّاسِ أَنَّ هَذَا قَوْلُ ابْنِ تَيْمِيَّةَ، صَحِيحٌ هَذَا يَا شَيْخُ؟}، فَأَجَابَ الشَّيْخُ: نَعَمْ، هَذَا هُوَ مِثْلُ مَا صَرَّحَ ابْنُ تَيْمِيَّةَ، صَرَّحَ ابْنُ تَيْمِيَّةَ أَنَّهُ شِرْكٌ أَكْبَرُ. انتهى باختصار.**

وسُئِلَ الشَّيْخُ صَالِحُ آلِ الشَّيْخِ (وزير الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد) فِي (إِتْحَافِ السَّائِلِ بِمَا فِي الطَّحَاوِيَّةِ مِنْ مَسَائِلَ): مَنْ سَأَلَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ يَدْعُوَ لَهُ وَأَنْ يَطْلُبَ لَهُ الْمَغْفِرَةَ مِنَ اللَّهِ، بَعْدَ مَوْتِهِ **[أَيِ بَعْدَ أَنْ مَاتَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ]**، هَلْ هَذَا شِرْكٌ؟ فَأَجَابَ الشَّيْخُ: **نَعَمْ، هُوَ شِرْكٌ أَكْبَرُ، لِأَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَا يُدْعَى بَعْدَ مَوْتِهِ، فَطَلَبُ الدُّعَاءِ مِنَ الْمَيِّتِ، وَطَلَبُ الدُّعَاءِ بِالْإِغَاثَةِ أَوْ الْإِسْتِسْقَاءِ، يَعْنِي أَنْ يَدْعُوَ **[الْمَيِّتُ]** اللَّهَ أَنْ يُغِيثَ **[الدَّاعِي]**، أَوْ أَنْ يَدْعُوَ اللَّهَ أَنْ يَغْفِرَ، أَنْ يَدْعُوَ اللَّهَ أَنْ يُعْطِيَ، وَنَحْوَ ذَلِكَ، هَذَا كُلُّهُ دَاخِلٌ فِي لَفْظِ (الدُّعَاءِ)، وَاللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ قَالَ {فَلَا تَدْعُوا مَعَ اللَّهِ أَحَدًا}، وَالَّذِي يَقُولُ {إِنَّ هَذِهِ الصُّورَةُ، وَهِيَ طَلَبُ الدُّعَاءِ **[مِنَ الْمَيِّتِ]**، تَخْرُجُ عَنِ الطَّلَبِ الَّذِي بِهِ يَكُونُ الشِّرْكُ شِرْكًا} فَإِنَّهُ **يَنْقُضُ أَصْلَ التَّوْحِيدِ كُلَّهُ فِي هَذَا الْبَابِ**، فَكُلُّ أَنْوَاعِ الطَّلَبِ، طَلَبُ الدُّعَاءِ مِنَ الْمَيِّتِ، أَوْ طَلَبُ الْإِغَاثَةِ مِنَ الْمَيِّتِ أَوْ طَلَبُ**

الإعانة **[مِنْ الْمَيْتِ]**، أو نَحْو ذلك، كُلُّهَا بَابٌ وَاحِدٌ، هِيَ طَلَبٌ، وَالطَّلَبُ دُعَاءٌ، فَدَاخِلَةٌ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى {وَمَنْ يَدْعُ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ لَا بُرْهَانَ لَهُ بِهِ فَإِنَّمَا حِسَابُهُ عِنْدَ رَبِّهِ إِنَّهُ لَا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ}، وَفِي قَوْلِهِ {فَلَا تَدْعُوا مَعَ اللَّهِ أَحَدًا}، وَفِي قَوْلِهِ {وَالَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ مَا يَمْلِكُونَ مِنْ قِطْمِيرٍ}، وَنَحْو ذلك مِنَ الْآيَاتِ، فَالتَّفْرِيقُ مُضَادٌّ لِلدَّلِيلِ، وَمَنْ فَهَمَ مِنْ كَلَامِ بَعْضِ أَئِمَّتِنَا التَّفْرِيقَ، أَوْ أَنْ طَلَبَ الدُّعَاءِ مِنَ الْمَيْتِ بِدَعَةٍ، لَا يَغْنِي أَنَّهُ لَيْسَ بِشِرْكٍ بَلْ هُوَ بِدْعَةٌ شِرْكِيَّةٌ (يَغْنِي مَا كَانَ أَهْلُ الْجَاهِلِيَّةِ يَفْعَلُونَهُ)، وَإِنَّمَا كَانُوا يَتَقَرَّبُونَ **[إِلَى آلِهَتِهِمُ الْمَرْغُومَةِ]** لِيَدْعُوا لَهُمْ، لَكِنْ أَنْ يُطَلَبَ مِنَ الْمَيْتِ الدُّعَاءُ، هَذَا بِدْعَةٌ مَا كَانَتْ أَضْلًا مَوْجُودَةً لَا عِنْدَ الْجَاهِلِيِّينَ وَلَا عِنْدَ الْمُسْلِمِينَ، فَحَدَّثْتُ، فَهِيَ بِدْعَةٌ وَلَا شَكَّ، وَلَكِنَّهَا بِدْعَةٌ شِرْكِيَّةٌ كُفْرِيَّةٌ وَهِيَ مَعْنَى الشُّفَاعَةِ، إِيْشِنْ مَعْنَى الشُّفَاعَةِ الَّتِي مَنْ طَلَبَهَا مِنْ غَيْرِ اللَّهِ فَقَدْ أَشْرَكَ؟، الشُّفَاعَةُ طَلَبُ الدُّعَاءِ، طَلَبُ الدُّعَاءِ مِنَ الْمَيْتِ هُوَ الشُّفَاعَةُ. انتهى باختصار.

وَسُئِلَ الشَّيْخُ صَالِحُ آلِ الشَّيْخِ (وَزِيرُ الشُّؤُونِ الْإِسْلَامِيَّةِ وَالْأَوْقَافِ وَالِدَعْوَةِ وَالْإِرْشَادِ) فِي (شَرْحِ كَشْفِ الشُّبُهَاتِ): مَا رَأَيْكَ فِيمَنْ يَنْسُبُ لِشَيْخِ الْإِسْلَامِ ابْنِ تَيْمِيَّةٍ أَنْ سُؤَالَ الْمَيْتِ أَنْ يَدْعُوَ اللَّهَ لَكَ لَيْسَ مِنَ الشَّرِكِ الْأَكْبَرِ بَلْ هُوَ بِدْعَةٌ؟. فَأَجَابَ الشَّيْخُ: هَذَا جَاءَ فِي كَلَامِ شَيْخِ الْإِسْلَامِ، صَحِيحٌ، لَكِنْ الْبِدْعَةُ يُرِيدُ بِهَا الْبِدْعَةُ الْحَادِثَةُ، يَغْنِي الَّتِي حَدَّثَتْ فِي هَذِهِ الْأُمَّةِ، وَلَيْسَ مُرَادُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ بِالْبِدْعَةِ أَنَّهَا الْبِدْعَةُ الَّتِي لَيْسَتْ بِشِرْكَاءٍ، لِأَنَّ الْبِدْعَ الَّتِي حَدَّثَتْ فِي الْأُمَّةِ مِنْهَا بِدْعٌ كُفْرِيَّةٌ شِرْكِيَّةٌ وَمِنْهَا بِدْعٌ دُونِ ذَلِكَ، فَقَوْلُهُ {وَأَمَّا سُؤَالُ الْمَيْتِ أَنْ يَدْعُوَ اللَّهَ لِلِسَّائِلِ فَإِنَّهُ بِدْعَةٌ} يَغْنِي هَذَا حَدَّثَ فِي هَذِهِ الْأُمَّةِ، حَتَّى أَهْلُ الْجَاهِلِيَّةِ مَا يَفْعَلُونَ هَذَا، مَا يَقُولُونَ

[إِلَهِتَهُمُ الْمَرْغُومَةُ] {أَدْعُ إِلَهَ لَنَا}، إِنَّمَا يَقُولُونَ {إِشْفَعْ لَنَا}؛ فَمَسْأَلُهُ أَنْ يُطْلَبَ مِنَ الْمَيِّتِ الدُّعَاءُ هَذِهِ بَدْعَةٌ حَدَّثَتْ، حَتَّى الْمُشْرِكِينَ لَيْسَتْ عَنْدهُمْ وَأَهْلُ الْجَاهِلِيَّةِ لَيْسَتْ عَنْدهُمْ، بَلْ حَدَّثَتْ فِي هَذِهِ الْأُمَّةِ، وَإِنَّمَا كَانَ عِنْدَ أَهْلِ الْجَاهِلِيَّةِ الطَّلَبُ بِلَفْظِ الشَّفَاعَةِ {إِشْفَعْ لَنَا}، يَأْتُونَ وَيَتَقَرَّبُونَ لِأَجْلِ أَنْ يُشْفَعَ، يَتَعَبَّدُونَ لِأَجْلِ أَنْ يُشْفَعَ، أَوْ يُخَاطَبُونَهُ بِالشَّفَاعَةِ وَيَقُولُونَ {إِشْفَعْ لَنَا بِكَذَا وَكَذَا}، أَمَّا {أَدْعُ إِلَهَ لَنَا} هَذِهِ بَدْعَةٌ حَدَّثَتْ فِي الْأُمَّةِ؛ فَكَلَامُ شَيْخِ الْإِسْلَامِ صَحِيحٌ أَنَّهُمَا بَدْعَةٌ مُخَدَّثَةٌ، **وَكَوْنُهَا بَدْعَةٌ لَا يَغْنِي أَنْ لَا تَكُونَ شِرْكًَا أَكْبَرًا**. انتهى باختصار.

وَقَالَ ابْنُ تَيْمِيَّةَ فِي كِتَابِهِ (قَاعِدَةُ عَظِيمَةٌ فِي الْفَرْقِ بَيْنَ عِبَادَاتِ أَهْلِ الْإِسْلَامِ وَالْإِيمَانِ وَعِبَادَاتِ أَهْلِ الشِّرْكِ وَالتَّفَاقُ) بِتَحْقِيقِ الشَّيْخِ سَلِيمَانَ بْنِ صَالِحِ الْغَصَنِ: فَلَوْ شَرَعَ أَنْ يُطْلَبَ مِنَ الْمَيِّتِ الدُّعَاءُ وَالشَّفَاعَةُ، كَمَا كَانَ يُطْلَبُ مِنْهُ فِي حَيَاتِهِ، كَانَ ذَلِكَ مَشْرُوعًا فِي حَقِّ الْأَنْبِيَاءِ وَالصَّالِحِينَ، فَكَانَ يُسْنَنُ أَنْ يَأْتِيَ الرَّجُلُ قَبْرَ الرَّجُلِ الصَّالِحِ، نَبِيًّا كَانَ أَوْ غَيْرَهُ، فَيَقُولُ {أَدْعُ لِي بِالْمَغْفِرَةِ، وَالتَّصَدَّقْ، وَالْهُدَى، وَالرِّزْقَ}، {إِشْفَعْ لِي إِلَى رَبِّكَ}، فَيَتَّخِذُ الرَّجُلُ الصَّالِحَ شَفِيعًا بَعْدَ الْمَوْتِ **[أَيُّ مَوْتِ الرَّجُلِ الصَّالِحِ]**، كَمَا يَفْعَلُ ذَلِكَ النَّصَارَى، وَكَمَا تَفْعَلُ كَثِيرٌ مِنْ مُتَّبِعَةِ الْمُسْلِمِينَ، وَإِذَا جَازَ طَلَبُ هَذَا مِنْهُ جَازَ أَنْ يُطْلَبَ ذَلِكَ مِنَ الْمَلَائِكَةِ، فَيُقَالُ {يَا جَبْرِيلُ، يَا مِيكَائِيلُ، إِشْفَعْ لَنَا إِلَى رَبِّكَ، أَدْعُ لَنَا}، وَمَعْلُومٌ أَنَّ هَذَا لَيْسَ مِنْ دِينِ الْمُسْلِمِينَ وَلَا دِينِ أَحَدٍ مِنَ الرُّسُلِ، لَمْ يَسُنَّ أَحَدٌ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ لِلْخَلْقِ أَنْ يَطْلُبُوا مِنَ الصَّالِحِينَ الْمَوْتَى، وَالْغَائِبِينَ، وَالْمَلَائِكَةَ، دُعَاءً وَلَا شَفَاعَةً، بَلْ هَذَا أَضَلُّ الشَّرْكِ، فَإِنَّ الْمُشْرِكِينَ إِنَّمَا اتَّخَذُوهُمْ شُفَعَاءَ، قَالَ تَعَالَى {وَيَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنْفَعُهُمْ وَيَقُولُونَ هَؤُلَاءِ شُفَعَاؤُنَا عِنْدَ اللَّهِ، قُلْ أَتُنبِئُونَ اللَّهَ بِمَا

لَا يَعْلَمُ فِي السَّمَاوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ}، وَقَالَ {وَلَقَدْ جِئْتُمُونَا فِرَادَى كَمَا خَلَقْنَاكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ وَتَرْكَيْتُمْ مَا خَوَّلْنَاكُمْ وَرَاءَ ظُهُورِكُمْ، وَمَا نَرَى مَعَكُمْ شُفَعَاءَكُمُ الَّذِينَ زَعَمْتُمْ أَنَّهُمْ فِيكُمْ شُرَكَاءُ، لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ وَضَلَّ عَنْكُمْ مَا كُنْتُمْ تَزْعُمُونَ}، وَقَالَ تَعَالَى {وَكَمْ مِنْ مَلِكٍ فِي السَّمَاوَاتِ لَا تُغْنِي شَفَاعَتُهُمْ شَيْئًا إِلَّا مِنْ بَعْدِ أَنْ يَأْذَنَ اللَّهُ لِمَنْ يَشَاءُ وَيَرْضَى}، وَقَالَ تَعَالَى {قُلِ ادْعُوا الَّذِينَ زَعَمْتُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ، لَا يَمْلِكُونَ مِنْقَالًا ذَرَّةً فِي السَّمَاوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ وَمَا لَهُمْ فِيهِمَا مِنْ شِرْكٍَ وَمَا لَهُ مِنْهُمْ مَنْ ظَهِيرٌ، وَلَا تَنْفَعُ الشَّفَاعَةُ عِنْدَهُ إِلَّا لِمَنْ أَذِنَ لَهُ، حَتَّى إِذَا فُزِعَ عَنْ قُلُوبِهِمْ قَالُوا مَاذَا قَالَ رَبُّكُمْ، قَالُوا الْحَقُّ، وَهُوَ الْعَلِيُّ الْكَبِيرُ}، وَقَالَ {وَأَنْذِرْ بِهِ الَّذِينَ يَخَافُونَ أَنْ يُخْشَرُوا إِلَى رَبِّهِمْ، لَيْسَ لَهُمْ مِنْ دُونِهِ وَلِيٌّ وَلَا شَفِيعٌ}، وَقَالَ {اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ، مَا لَكُمْ مِنْ دُونِهِ مِنْ وَلِيٍّ وَلَا شَفِيعٍ}، وَقَالَ {يُذَبِّرُ الْأَمْرَ، مَا مِنْ شَفِيعٍ إِلَّا مِنْ بَعْدِ إِذْنِهِ}، **فهذه الشفاعة التي كَانَ الْمُشْرِكُونَ يُشْبِتُونَهَا أَبْطَلَهَا الْقُرْآنُ فِي غَيْرِ مَوْضِعٍ...** ثُمَّ قَالَ -أَيُّ ابْنِ تَيْمِيَّةٍ-: **والمقصودُ هنا التَّيْبَةُ عَلَى أَنْ الشَّرْكَ أَنْوَاعٌ، فَتَوَعُّ مِنْهُ يَتَّخِذُونَهُمْ شُفَعَاءَ، يَطْلُبُونَ مِنْهُمْ الشَّفَاعَةَ وَالِدْعَاءَ، مِنَ الْمَوْتَى وَالْغَائِبِينَ، وَمِنْ تَمَاتِيْلِهِمْ...** ثُمَّ قَالَ -أَيُّ ابْنِ تَيْمِيَّةٍ-: **فَمَعْرِفَةُ الْمُسْلِمِ بِدِينِ الْجَاهِلِيَّةِ هُوَ مِمَّا يُعْرِفُهُ بِدِينِ الْإِسْلَامِ الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ بِهِ رُسُلَهُ وَأَنْزَلَ بِهِ كِتَابَهُ، وَيُعْرِفُ الْفَرْقَ بَيْنَ دِينِ الْمُسْلِمِينَ الْخُنَفَاءِ أَهْلِ التَّوْحِيدِ وَالْإِخْلَاصِ أَتْبَاعِ الْأَنْبِيَاءِ، وَدِينِ غَيْرِهِمْ، وَمَنْ لَمْ يُمَيِّزْ بَيْنَ هَذَا وَهَذَا فَهُوَ فِي جَاهِلِيَّةٍ وَضَلَالٍ وَشِرْكٍَ وَجَهْلِ، وَلِهَذَا يُنَكِّرُ هَؤُلَاءِ مَا كَانَ عَلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَصْحَابُهُ، مِنْ [إِخْلَاصِ] الدِّينِ لِلَّهِ، إِذْ لَيْسَتْ لَهُمْ بِهِ خِبْرَةٌ مِنْ جِهَةِ النَّفْلِ، وَلَا لَهُمْ فَهْمٌ فِي الْقُرْآنِ يَعْرِفُونَ بِهِ تَوْحِيدَ**

الْقُرْآنِ، وَلَا لَهُمْ مَعْرِفَةٌ بِحَقِيقَةِ الْإِيمَانِ وَالتَّوْحِيدِ الَّذِي أَرْسَلَ اللَّهُ بِهِ رُسُلَهُ وَأَنْزَلَ بِهِ كُتُبَهُ، فَلَيْسَ لَهُمْ عِلْمٌ لَا بِالْقُرْآنِ، وَلَا بِالْإِيمَانِ، وَلَا بِأَحْوَالِ النَّاسِ وَمَا يُقِلُّ مِنْ أَجْبَارِهِمْ، وَمَعْرِفَةٌ هَذَا مِنْ أَهَمِّ الْأُمُورِ، وَأَنْفَعِهَا، وَأَوْجِبُهَا، وَهَذِهِ جُمْلَةٌ لَهَا بَسْطٌ، مَضْمُونُهَا مَعْرِفَةُ مَا بَعَثَ اللَّهُ بِهِ الرُّسُولَ، وَمَا جَاءَ بِهِ الْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ. انتهى.

وَقَالَ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ أَيْضًا فِي (إِقْتِضَاءِ الصَّرَاطِ الْمُسْتَقِيمِ لِمُخَالَفَةِ أَصْحَابِ الْحَجِيمِ): وَمِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ تَعَالَى أَنْ الدُّعَاءَ الْمُتَضَمِّنَ **شِرْكًَا**، كَدُعَاءِ غَيْرِهِ أَنْ يَفْعَلَ [شَيْئًا مِمَّا لَا يَقْدِرُ عَلَيْهِ غَيْرُ اللَّهِ، كَأَنْزَالِ الْمَطَرِ عِنْدَ الْجَذْبِ]، أَوْ دُعَائِهِ [وَهُوَ حَيٌّ غَائِبٌ، أَوْ وَهُوَ مَيِّتٌ] أَنْ يَدْعُوَ إِلَهًا، وَنَحْوِ ذَلِكَ، لَا يُورَثُ حُصُولَ الْعَرَضِ -شُبْهَةً- إِلَّا فِي **الْأُمُورِ الْحَقِيرَةِ**، فَأَمَّا الْأُمُورُ الْعَظِيمَةُ كَأَنْزَالِ الْغَيْثِ عِنْدَ الْقُحُوطِ، وَكَشْفِ الْعَذَابِ النَّازِلِ، **فَلَا يَنْفَعُ فِيهِ هَذَا الشِّرْكُ**، كَمَا قَالَ تَعَالَى {قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَتَاكُمْ عَذَابُ اللَّهِ أَوْ أَتَتْكُمُ السَّاعَةُ أَغَيْرَ اللَّهِ تَدْعُونَ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ، بَلْ إِيَّاهُ تَدْعُونَ فَيَكْشِفُ مَا تَدْعُونَ إِلَيْهِ إِنْ شَاءَ وَتَنْسَوْنَ مَا تُشْرِكُونَ}، وَقَالَ تَعَالَى {وَإِذَا مَسَّكُمُ الضُّرُّ فِي الْبَحْرِ ضَلَّ مَنْ تَدْعُونَ إِلَّا إِيَّاهُ، فَلَمَّا نَجَّاهُ إِلَى الْبَرِّ أَعْرَضْتُمْ، وَكَانَ الْإِنْسَانُ كَفُورًا}، وَقَالَ تَعَالَى {قُلْ ادْعُوا الَّذِينَ رَزَعْتُمْ مِنْ دُونِهِ فَلَا يَمْلِكُونَ كَشْفَ الضُّرِّ عَنْكُمْ وَلَا تَخْوِيلًا، أُولَئِكَ الَّذِينَ يَدْعُونَ يَبْتَغُونَ إِلَى رَبِّهِمُ الْوَسِيلَةَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ وَيَرْجُونَ رَحْمَتَهُ وَيَخَافُونَ عَذَابَهُ، إِنْ عَذَابَ رَبِّكَ كَانَ مَحْذُورًا}، فَكَوْنُ هَذِهِ الْمَطَالِبِ الْعَظِيمَةِ لَا يَسْتَجِيبُ فِيهَا إِلَّا هُوَ سُبْحَانَهُ **دَلٌّ عَلَى تَوْحِيدِهِ، وَقَطْعٌ شُبْهَةً مَنْ أَشْرَكَ بِهِ**، وَعِلْمٌ بِذَلِكَ أَنَّ مَا دُونَ هَذَا أَيْضًا مِنَ الْإِجَابَاتِ إِنَّمَا حُصُولُهَا مِنْهُ وَخَدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَإِنْ كَانَتْ تَجْرِي بِأَسْبَابٍ مُحَرَّمَةٍ أَوْ مُبَاحَةٍ، كَمَا أَنَّ خَلْقَهُ لِلْسَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَالرِّيَّاحِ وَالسَّحَابِ وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنْ

الأجسام العظيمة دَلَّ على وَخْدَانِيَّتِهِ وَأَنَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ وَأَنَّ مَا دُونُ هَذَا بَأْنُ يَكُونُ خَلْقًا لَهُ أُولَى [قَالَ الشَّيْخُ عَبْدُ اللَّهِ الْخَلِيفِي فِي مَقَالَةٍ بِعَنْوَانِ (قَاعِدَةُ مُهِمَّةٌ فِي إِجَابَةِ دُعَاءِ الْمُشْرِكِينَ) عَلَى مَوْقِعِهِ [فِي هَذَا الرَّابِطِ](#): كَلَامُ شَيْخِ الْإِسْلَامِ هَذَا جَلِيلٌ، وَقَلَّ مَنْ يُنَبِّهُ عَلَيْهِ، وَهُوَ أَنَّ الْمُشْرِكِينَ قَدْ يُجَابُ دُعَاؤُهُمْ لِمَعْبُودِيهِمْ **إِسْتِدْرَاجًا**، غَيْرَ أَنَّ هَذَا الْإِسْتِدْرَاجَ لَا يَكُونُ فِي الْأُمُورِ الْعَظِيمَةِ الْجَلِيلَةِ كَأَنْزَالِ الْغَيْثِ عِنْدَ الْفُجُوطِ، أَوْ كَشْفِ الْعَذَابِ النَّازِلِ، **بَلْ فِي هَذِهِ لَا يَنْفَعُ إِلَّا تَوْحِيدُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ**. **انتهى**]... ثم قال -أي ابنُ تَيْمِيَّةَ-: فَإِذَا كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَدْ نَهَى عَنِ الصَّلَاةِ -الَّتِي تَتَضَمَّنُ الدُّعَاءَ لِلَّهِ وَخَدَهُ خَالِصًا- عِنْدَ الْقُبُورِ، **لَيْتَلَا يُفْضِي ذَلِكَ إِلَى نَوْعٍ مِنَ الشَّرِكِ بِرَبِّهِمْ**، فَكَيْفَ إِذَا وُجِدَ مَا هُوَ عَيْنُ الشَّرِكِ مِنَ الرَّغْبَةِ إِلَيْهِمْ سَوَاءً طَلِبَ مِنْهُمْ قَضَاءُ الْحَاجَاتِ وَتَفْرِيجُ الْكُرْبَاتِ، أَوْ **طَلِبَ مِنْهُمْ أَنْ يَطْلُبُوا ذَلِكَ مِنَ اللَّهِ**. انتهى باختصار.

وَقَالَ ابْنُ تَيْمِيَّةَ أَيْضًا فِي (مَجْمُوعِ الْفَتَاوَى): **وَالْمُشْرِكُونَ مِنْ هَؤُلَاءِ** قَدْ يَقُولُونَ {إِنَّا نَسْتَشْفَعُ بِهِمْ، أَيْ نَطْلُبُ مِنَ الْمَلَائِكَةِ وَالْأَنْبِيَاءِ أَنْ يَشْفَعُوا، فَإِذَا أَتَيْنَا قَبْرَ أَحَدِهِمْ طَلَبْنَا مِنْهُ أَنْ يَشْفَعَ لَنَا، فَإِذَا صَوَّرْنَا تِمْنَالَهُ -وَالْتِمَائِيلُ إِمَّا مُجَسَّدَةٌ، وَإِمَّا تِمَائِيلُ مُصَوَّرَةٌ كَمَا يُصَوِّرُهَا النَّصَارَى فِي كَنَائِسِهِمْ- فَمَقْصُودُنَا بِهِذِهِ التَّمَائِيلِ تَذَكُّرُ أَصْحَابِهَا وَسِيرَتِهِمْ، وَنَحْنُ نَخَاطِبُ هَذِهِ التَّمَائِيلِ وَمَقْصُودُنَا خِطَابُ أَصْحَابِهَا لِيَشْفَعُوا لَنَا إِلَى اللَّهِ {، فَيَقُولُ أَحَدُهُمْ {يَا سَيِّدِي فَلَانُ أَوْ يَا سَيِّدِي جِرْجِسُ أَوْ بَطْرُسُ أَوْ يَا سَيِّدِي الْحَنُوتَةُ مَرْيَمُ أَوْ يَا سَيِّدِي الْخَلِيلُ أَوْ مُوسَى بْنُ عِمْرَانَ، أَوْ غَيْرَ ذَلِكَ، **إِشْفَعْ لِي إِلَى رَبِّكَ** {، وَقَدْ يُخَاطَبُونَ الْمَيِّتَ عِنْدَ قَبْرِهِ {سَلِّ لِي رَبِّكَ}، أَوْ يُخَاطَبُونَ الْحَيَّ وَهُوَ غَائِبٌ كَمَا يُخَاطَبُونَهُ لَوْ كَانَ حَاضِرًا

حَيًّا، وَيُنْشِدُونَ قَصَائِدَ يَقُولُ أَحَدُهُمْ فِيهَا {يَا سَيِّدِي
فُلَانُ، أَنَا فِي حَسْبِكَ، أَنَا فِي جَوَارِكَ، اشفَعْ لِي إِلَى
اللَّهِ، سَلِ اللَّهَ لَنَا أَنْ يَنْصُرَنَا عَلَى عَدُوِّنَا، سَلِ اللَّهَ أَنْ
يَكْشِفَ عَنَّا هَذِهِ الشَّدَّةَ، أَشْكُو إِلَيْكَ كَذَا وَكَذَا فَسَلِ اللَّهَ
أَنْ يَكْشِفَ هَذِهِ الْكُزْبَةَ}، أَوْ يَقُولُ أَحَدُهُمْ {سَلِ اللَّهَ أَنْ
يَغْفِرَ لِي}، وَمِنْهُمْ مَنْ يَتَأَوَّلُ قَوْلَهُ تَعَالَى {وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذْ
ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ جَاءُوكَ فَاسْتَغْفَرُوا اللَّهَ وَاسْتَغْفَرَ لَهُمْ
الرَّسُولُ لَوَجَدُوا اللَّهَ تَوَّابًا رَحِيمًا}، وَيَقُولُونَ {إِذَا طَلَبْنَا
مِنْهُ [صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ] الْإِسْتِغْفَارَ بَعْدَ مَوْتِهِ كُنَّا
بِمَنْزِلَةِ الَّذِينَ طَلَبُوا الْإِسْتِغْفَارَ مِنَ الصَّحَابَةِ [أَيَّ بِمَنْزِلَةِ
الصَّحَابَةِ فِي طَلِبِهِمْ إِسْتِغْفَارَ الرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
وَسَلَّمَ لَهُمْ وَهُوَ حَيٌّ]}، وَيُخَالِفُونَ بِذَلِكَ إِجْمَاعَ الصَّحَابَةِ
وَالَتَّابِعِينَ لَهُمْ بِإِحْسَانٍ وَسَائِرِ الْمُسْلِمِينَ، فَإِنْ أَخَذَا
مِنْهُمْ لَمْ يَطْلُبْ مِنَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَعْدَ
مَوْتِهِ أَنْ يَشْفَعَ لَهُ وَلَا سَأَلَهُ شَيْئًا وَلَا ذَكَرَ ذَلِكَ أَحَدٌ مِنْ
أَيِّمَةِ الْمُسْلِمِينَ فِي كُتُبِهِمْ، وَإِنَّمَا ذَكَرَ ذَلِكَ مَنْ ذَكَرَهُ مِنْ
مُتَأَخِّرِي الْفُقَهَاءِ وَحَكَمُوا حِكَايَةَ مَكْذُوبَةٍ عَلَى مَا لِكَ رَضِيَ
اللَّهُ عَنْهُ سَيَاتِي ذِكْرُهَا وَبَسْطُ الْكَلَامِ عَلَيْهَا إِنْ شَاءَ اللَّهُ
تَعَالَى، فَهَذِهِ الْأَنْوَاعُ مِنْ خِطَابِ الْمَلَائِكَةِ وَالْأَنْبِيَاءِ
وَالصَّالِحِينَ بَعْدَ مَوْتِهِمْ عِنْدَ قُبُورِهِمْ، وَفِي مَغِيبِهِمْ،
وَخِطَابِ تَمَائِيلِهِمْ، هُوَ مِنْ أَعْظَمِ أَنْوَاعِ الشَّرْكِ الْمَوْجُودِ
فِي الْمُشْرِكِينَ مِنْ غَيْرِ أَهْلِ الْكِتَابِ، وَفِي مُبْتَدِعَةِ أَهْلِ
الْكِتَابِ وَالْمُسْلِمِينَ الَّذِينَ أَخَذُوا مِنَ الشَّرْكِ وَالْعِبَادَاتِ
مَا لَمْ يَأْذَنْ بِهِ اللَّهُ تَعَالَى، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى {أَمْ لَهُمْ
شُرَكَاءُ شَرَعُوا لَهُمْ مِنَ الدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَنْ بِهِ اللَّهُ}.
 انتهى باختصار.

وَسُئِلَ الشَّيْخُ ابْنُ بَارٍ فِي شَرْحِهِ لِـ (كَشَفُ الشُّبُهَاتِ):
 كَثِيرٌ مِنَ الطَّلِبَةِ يَفْهَمُونَ أَنَّ الشَّرْكَ هُوَ طَلَبُ قَضَاءِ
 الْحَاجَةِ مِنَ الْأَمْوَاتِ، أَمَّا إِذَا طَلَبَ [أَيَّ الدَّاعِي] مِنْهُمْ

الشَّفَاعَةُ فَإِنَّهُ يَطْلُبُ مِنْهُمْ الدُّعَاءَ، وَيَقُولُ **[أَيُّ الْوَاحِدُ مِنَ الطَّلِبَةِ الْمَذْكُورِينَ]** {هذا ليس مِنَ الشِّرْكِ الْأَكْبَرِ، لَكِنْ يَكُونُ مِنَ الْبِدْعَةِ}؟. فَأَجَابَ الشَّيْخُ: لَا، **بَلْ هَذَا مِنَ الشِّرْكِ الْأَكْبَرِ**، لَا يَسْتَطِيعُونَ **[أَيُّ الْأَمْوَاتِ]** أَنْ يَدْعُوا لَهُ وَلَا أَنْ يَشْفَعُوا لَهُ، كُلُّهُمْ مُزْتَهِنُونَ بِأَعْمَالِهِمْ، وَلِهَذَا لَمَّا اسْتَسْقَى عُمَرُ وَالصَّحَابَةُ مَا اسْتَسْقَوْا بِالنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِيَشْفَعَ لَهُمْ، بَلْ اسْتَسْقَوْا بِالْعَبَّاسِ وَبِزَيْدِ بْنِ الْأَسْوَدِ وَبِالدُّعَاءِ، وَلَوْ كَانَ هَذَا **[أَيُّ طَلَبِ الدُّعَاءِ مِنَ الْأَمْوَاتِ]** شَرْعِيًّا لَاسْتَسْقَوْا بِالنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَلَقَالُوا {أَدْعُ لَنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ} وَهُوَ فِي قَبْرِهِ. انتهى باختصار.

وفي هذا الرابط على موقع الشيخ ابن باز، سُئِلَ الشَّيْخُ: كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ يَقُولُونَ {الشَّفَاعَةُ يَا مُحَمَّدُ}، هَلْ هِيَ شِرْكٌ، وَإِنْ كَانَ شِرْكًا مَاذَا يَقُولُونَ؟. فَأَجَابَ الشَّيْخُ: **طَلَبُ الشَّفَاعَةِ مِنَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -أَوْ مِنْ غَيْرِهِ مِنَ الْأَمْوَاتِ- لَا يَجُوزُ، وَهُوَ شِرْكٌ أَكْبَرُ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ، لِأَنَّهُ لَا يَمْلِكُ شَيْئًا بَعْدَ مَا مَاتَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، وَاللَّهُ يَقُولُ {قُلْ لِلَّهِ الشَّفَاعَةُ جَمِيعًا}، الشَّفَاعَةُ مِلْكُهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، وَالنَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَغَيْرُهُ مِنَ الْأَمْوَاتِ لَا يَمْلِكُونَ التَّصَرُّفَ بَعْدَ الْمَوْتِ فِي شَفَاعَةٍ وَلَا فِي دُعَاءٍ وَلَا فِي غَيْرِ ذَلِكَ، الْمَيِّتُ (إِذَا مَاتَ انْقَطَعَ عَمَلُهُ إِلَّا مِنْ ثَلَاثٍ، صَدَقَةٌ جَارِيَةٍ، أَوْ عِلْمٌ يُنْتَفَعُ بِهِ، أَوْ وَلَدٍ صَالِحٍ يَدْعُو لَهُ)؛ وَإِنَّمَا جَاءَ أَنَّهَا تُعْرَضُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ (عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ)، وَلِهَذَا قَالَ {صَلُّوا عَلَيَّ فَإِنَّ صَلَاتَكُمْ تَبْلُغُنِي حَيْثُ كُنْتُمْ}؛ وَأَمَّا حَدِيثُ {أَنَّهُ تُعْرَضُ عَلَيْهِ الْأَعْمَالُ فَمَا وَجَدَ فِيهَا مِنْ خَيْرٍ حَمِدَ اللَّهَ، وَمَا وَجَدَ فِيهَا مِنْ شَرٍّ اسْتَغْفَرَ لَنَا} فَهُوَ حَدِيثٌ ضَعِيفٌ لَا يَصِحُّ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَلَوْ صَحَّ لَمْ يَكُنْ فِيهِ دَلَالَةٌ عَلَى أَنَّنا نَطْلُبُ مِنْهُ الشَّفَاعَةَ؛**

فالحاصلُ أَنَّ طَلَبَ الشَّفَاعَةِ مِنَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَوْ مِنْ غَيْرِهِ مِنَ الْأَمْوَآتِ أَمْرٌ لَا يَجُوزُ، وَهُوَ مِنَ الشِّرْكِ الْأَكْبَرِ، لِأَنَّهُ طَلَبٌ مِنَ الْمَيِّتِ شَيْئًا لَا يَقْدِرُ عَلَيْهِ، كَمَا لَوْ طَلَبَ مِنْهُ شِفَاءَ الْمَرِيضِ، أَوْ النَّصْرَ عَلَى الْأَعْدَاءِ، أَوْ غَوْتَ الْمَكْرُوبِينَ، أَوْ مَا أَشَبَّهُ ذَلِكَ، فَكُلُّ هَذَا، مِنْ أَنْوَاعِ الشِّرْكِ الْأَكْبَرِ، وَلَا فَرْقَ بَيْنَ طَلَبِ هَذَا مِنَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، أَوْ مِنَ الشَّيْخِ عَبْدِ الْقَادِرِ، أَوْ مِنْ فُلَانٍ أَوْ فُلَانٍ، أَوْ مِنَ الْبَدَوِيِّ، أَوْ مِنَ الْحُسَيْنِ، أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ، طَلَبُ هَذَا مِنَ الْمَوْتَى أَمْرٌ لَا يَجُوزُ، وَهُوَ مِنْ أَقْسَامِ الشِّرْكِ، وَإِنَّمَا الْمَيِّتُ إِذَا كَانَ مُسْلِمًا يُدْعَى لَهُ بِالْمَغْفِرَةِ وَالرَّحْمَةِ. انتهى باختصار.

وقال الشيخ بكر أبو زيد (عضو هيئة كبار العلماء بالديار السعودية، وعضو اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء) في كتابه (تصحيح الدعاء): سُؤَالُ حَيٍّ لِمَيِّتٍ وَهُوَ [أَيُّ الْحَيِّ] غَائِبٌ عَنْ قَبْرِهِ بِأَنْ يَدْعُو اللَّهَ لَهُ، هَذَا النَّوعُ لَا يَخْتَلِفُ الْمُسْلِمُونَ بِأَنَّهُ شِرْكٌ أَكْبَرٌ. انتهى.

وقال الشيخ عبدالعزيز الراجحي (الأستاذ في جامعة الإمام محمد بن سعود في كلية أصول الدين، قسم العقيدة) في (شرح "أصول السنة لابن أبي زَمَنِينَ"): لَا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ أَقُولَ {يَا رَسُولَ اللَّهِ إِسْأَلِ اللَّهَ لِي} أَوْ {يَا رَسُولَ اللَّهِ اشفَعْ لِي}، الْحُكْمُ وَاحِدٌ، الصَّوَابُ أَنَّهُ شِرْكٌ، لَا يَجُوزُ لِإِنْسَانٍ أَنْ يَسْأَلَ الْمَيِّتَ مُطْلَقًا [أَيُّ سَوَاءٌ سَأَلَ الْمَيِّتَ أَنْ يَفْعَلَ شَيْئًا أَوْ سَأَلَهُ أَنْ يَسْأَلَ اللَّهَ شَيْئًا، وَسَوَاءٌ كَانَ الْمَيِّتُ قَرِيبًا (أَيُّ حَاضِرًا) أَوْ بَعِيدًا (أَيُّ غَائِبًا)]، الْمَيِّتُ يُدْعَى لَهُ، وَيُتَرَحَّمُ عَنْهُ، وَلَا يُدْعَى وَلَا يُقَالُ {إِسْأَلِ اللَّهَ لِي}، الْمَيِّتُ الْآنَ انْقَطَعَ عَمَلُهُ، فَكَيْفَ تَسْأَلُهُ وَهُوَ زَاهٍ فِي قَبْرِهِ، وَالرَّسُولُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَغَيْرُهُ سَوَاءٌ فِي هَذَا، لَا يُسْأَلُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ

عليه وسلم، ولا تَقُولُ { يَا رَسُولَ اللَّهِ إِسْأَلِ اللَّهَ لِي }،
وَالصَّوَابُ أَنَّهُ شِرْكٌ. انتهى بتصرف.

وفي هذا الرابط قال مَرْكَزُ الْفَتَوَى بموقع إسلام ويب
التابع لإدارة الدعوة والإرشاد الديني بوزارة الأوقاف
والشؤون الإسلامية بدولة قطر: واعْلَمْ أَنَّ الذَّهَابَ إِلَى
قُبُورِ الْأَمْوَاتِ وَطَلَبَ الدُّعَاءِ مِنْهُمْ هُوَ إِسْتِغَاثَةٌ بِهِمْ، وَهُوَ
شِرْكٌ أَكْبَرُ، لِأَنَّ هَذَا هُوَ حُجَّةُ الْمُشْرِكِينَ فِي دُعَائِهِمْ
لِأَلِهَتِهِمْ، فَقَدْ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمْ { وَيَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ
اللَّهِ مَا لَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنْفَعُهُمْ وَيَقُولُونَ هَؤُلَاءِ شُفَعَاؤُنَا
عِنْدَ اللَّهِ }، وَقَالَ سُبحَانَهُ عَلَى لِسَانِهِمْ { مَا تَعْبُدُهُمْ إِلَّا
لِيُقَرَّبُوا إِلَى اللَّهِ زُلْفَى } . انتهى باختصار.

وقال الشيخ عَلِيُّ بْنُ خَضِيرٍ الْخَضِيرِ (الْمُتَخَرِّجُ مِنْ كُلِّيَّةِ
أَصُولِ الدِّينِ بـ "جامعة الإمام" بالقصيم عام 1403هـ)
فِي (التَّوَضُّعِ وَالْتِمَاطِ عَلَى "كَشْفِ الشُّبُهَاتِ") :
قَوْلُهُمْ { إِنَّ الطَّلَبَ [يَعْنِي طَلَبَ الدُّعَاءِ] مِنَ الْأَمْوَاتِ
[عِنْدَ قُبُورِهِمْ] لَيْسَ شِرْكَاً أَكْبَرُ، إِنَّمَا هُوَ بَدْعٌ فَقَطْ }،
وَيَنْقُلُونَ نُقُولَاتٍ عَنِ ابْنِ تَيْمِيَّةٍ فِي ذَلِكَ، لَمْ يَفْهَمُوا
مَعْنَى كَلِمَةِ (بَدْعٍ) فِي سِيَاقِ ابْنِ تَيْمِيَّةٍ... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ
الْشَيْخِ الْخَضِيرِ-: يَحِبُّ أَنْ يُفْهَمَ كَلَامُ ابْنِ تَيْمِيَّةٍ مُتَكَامِلاً،
وَالْأَخْذُ بِكَلَامِهِ فِي جَمِيعِ الْمَوَاضِعِ يُوضِّحُ لَكَ أَنَّهُ يُكْفَرُ
بِالْوَسَائِطِ (الَّتِي مِنْهَا طَلَبُ الدُّعَاءِ مِنَ الْأَمْوَاتِ [عِنْدَ
قُبُورِهِمْ])... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الْخَضِيرِ-: فَكَيْفَ
الشَّخْصُ يُفَسِّرُ كَلَامَ ابْنِ تَيْمِيَّةٍ بَعْضَهُ بِبَعْضٍ، هَذَا أَوَّلِي
مَنْ اقْتِطَاعَ بَعْضَ كَلَامِهِ دُونَ بَعْضٍ... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ
الْخَضِيرِ-: أَمَّا أَئِمَّةُ الدَّعْوَةِ، فَهَذَا بِالإِجْمَاعِ [يَعْنِي إِجْمَاعَ
أَئِمَّةِ الدَّعْوَةِ النَّجْدِيَّةِ السَّلَفِيَّةِ]، يَرَوْنَ أَنَّ طَلَبَ الدُّعَاءِ
مِنَ الْأَمْوَاتِ [عِنْدَ قُبُورِهِمْ] مِنَ الشِّرْكِ الْأَكْبَرِ... ثُمَّ قَالَ
-أَيُّ الشَّيْخِ الْخَضِيرِ-: وَالْخُلَاصَةُ، أَنَّ الصَّيْغَتَيْنِ شِرْكٌ

أكبر، سواءً قال بصيغة {يا عبد القادر اكشف كُزْبَتِي}،
أو بصيغة {يا عبد القادر ادع الله لي أن يكشف
كُزْبَتِي}، أو {اشفع لي عند الله أن يكشف كُزْبَتِي}،
فَكِلَا الصَّيغَتَيْنِ شِرْكٌ أَكْبَرُ، إِلَّا أَنْ الصَّيْغَةُ الْأُولَى أَعْظَمُ
شِرْكًَا، لِأَنَّ فِيهَا بِالْإِضَافَةِ إِلَى الشِّرْكِ فِي الْأُلُوْهِيَةِ
الشِّرْكَ فِي الرُّبُوبِيَّةِ، لِأَنَّهُ يَعْتَقَدُ أَنَّهُ [أَيِ الْمَيِّتِ] يَرْفَعُ
وَيَدْفَعُ وَأَنَّهُ رَبٌّ مَعَ اللَّهِ، أَمَّا الثَّانِيَةُ فَفِيهَا شِرْكٌ فِي
الْأُلُوْهِيَةِ فَقَطْ، وَمَعْلُومٌ أَنَّ الشِّرْكَ مُتَفَاوِثٌ، بَعْضُهُ أَغْلَظُ
مِنْ بَعْضٍ. انتهى.

وقال الشيخ عليُّ بنُ خضير الخضير أيضًا في (المُعْتَصِرُ
في شرح كتاب التَّوْحِيدِ): ما حُكِمَ الاستِيعَاذَةُ بِالْغَائِبِ
[الْحَيِّ]؟! أَمَّا الاستِيعَاذَةُ بِهِ فِيمَا يَقْدِرُ عَلَيْهِ، هَذَا جَائِزٌ إِذَا
كَانَ يَسْمَعُ كَمَا فِي الْهَاتِفِ؛ أَمَّا إِذَا كَانَ غَائِبًا عَنْكَ فِي
مَكَانٍ وَلَا يَسْمَعُ، **فَهَذَا مِنْ جِنْسِ الاستِيعَاذَةِ بِالْأَمْوَاتِ**
فِيمَا يَقْدِرُهُ الْأَحْيَاءُ، وَهُوَ مِنَ الشِّرْكِ الْأَكْبَرِ. انتهى.

وقال الشيخ عبد اللطيف بن عبد الرحمن بن حسن بن
محمد بن عبد الوهاب في (مِصْبَاحُ الظَّلَامِ) رَاذًا عَلَى مَنْ
قَالَ {وَإِنَّمَا الشِّرْكَ طَلَبٌ مَا لَا يَقْدِرُ عَلَيْهِ إِلَّا اللَّهُ وَلَمْ
يُعْطِهِ أَحَدًا مِنْ خَلْقِهِ}: فَإِنَّ الْأَسْبَابَ الْعَادِيَّةَ الَّتِي
يَسْتَطِيعُهَا الْإِنْسَانُ فِي حَيَاتِهِ تَنْقَطِعُ بِمَوْتِهِ، كَمَا دَلَّ
عَلَيْهِ الْحَدِيثُ [يَعْنِي حَدِيثَ {إِذَا مَاتَ ابْنُ آدَمَ انْقَطَعَ
عَمَلُهُ إِلَّا مِنْ ثَلَاثٍ...}]، وَبِذَلِكَ تَصِيرُ [أَيِ (الْأَسْبَابُ
الْعَادِيَّةُ) بَعْدَ الْمَوْتِ] مُلْحَقَةً فِي الْحُكْمِ وَالشَّرْعِ بِمَا لَا
يَسْتَطِيعُهَا فِي حَيَاتِهِ كَهِدَايَةِ الْقُلُوبِ، وَشِفَاءِ الْمَرِيضِ،
وإِنْبَاتِ النَّبَاتِ. انتهى. قُلْتُ: يَقْصِدُ الشَّيْخُ مِنْ هَذَا بَيَانَ
أَنَّ مَنْ طَلَبَ مِنَ الْمَيِّتِ شَيْئًا **كَانَ يَقْدِرُ عَلَيْهِ فِي حَالِ**
حَيَاتِهِ، يَكُونُ مُشْرِكًا، كَمَنْ طَلَبَ مِنَ الْحَيِّ حَالِ حَيَاتِهِ

شَيْئًا لَا يَقْدِرُ عَلَيْهِ كَهِدَايَةِ الْقُلُوبِ، وَشِفَاءِ الْمَرِيضِ،
وإنباتِ النَّبَاتِ.

وقال الشيخ أبو مارية النجديُّ في (وَقَفَاتٍ مع مَسْأَلَةٍ
طَلَبِ الدُّعَاءِ وَالشَّفَاعَةِ مِنَ الْأَمْوَاتِ): قَلَوِ افْتَرَضْنَا مَثَلًا
أَنْ شَخْصًا يَغْرُقُ بِالْقُرْبِ مِنْ حَافَةِ الْبَحْرِ، فَتَنْظُرُ إِلَى
الْحَافَةِ فَوَجَدَ قَبْرًا، فَقَالَ لِلْمَقْبُورِ {أَنْقِذْنِي مِنَ
الْغَرَقِ}، فَهَذَا وَلَا شَكَّ مِنَ الشَّرِكِ الْأَكْبَرِ، **مع أَنَّ نَفْسَ**
الطَّلَبِ إِنْ طَلَبَهُ مِنْ شَخْصٍ حَيٍّ يَمْشِي بِجَوَارِ الْحَافَةِ لَمْ
يَكْفُرْ. انتهى.

وقال الشيخ أبو مارية النجديُّ أيضًا في (وَقَفَاتٍ مع
مَسْأَلَةِ طَلَبِ الدُّعَاءِ وَالشَّفَاعَةِ مِنَ الْأَمْوَاتِ): وَمِنْ جُمْلَةِ
الْفِتَنِ الَّتِي أَصِيبَ بِهَا زَمَانُنَا مَسْأَلَةُ طَلَبِ الدُّعَاءِ
وَالشَّفَاعَةِ مِنَ الْأَمْوَاتِ، فَقَدْ انْقَسَمَ فِيهَا أَهْلُ الزَّمَانِ
إِلَى أَقْوَالٍ مُتَعَدِّدَةٍ؛ **الْفِرْقَةُ الْمُتَنَسِّبَةُ إِلَى السَّلَفِيَّةِ،**
مِنْهُمْ مَنْ يَرَى التَّكْفِيرَ بِهَا، مِثْلُ ابْنِ بَارٍ، وَصَالِحِ
الْفُوزَانِ، وَالْغَنِيمَانِ، وَشَمْسِ الدِّينِ الْأَفْغَانِيِّ، وَصَالِحِ آلِ
الشَّيْخِ، وَغَيْرِهِمْ، **وَمِنْهُمْ مَنْ يَرَاهَا لَا تَرْبُو عَنْ بِدْعَةٍ**
وَحَسْبُ، مِثْلُ ابْنِ عَثِيمِينَ، وَالْبِرَاكِ، وَبَكْرِ أَبِي زَيْدٍ،
وَسَلِيمَانَ الْعُلَوَانَ، وَعَبْدَ الْعَزِيزِ الطَّرِيفِيِّ، وَغَيْرِهِمْ؛
الْفِرْقَةُ الْمَنْشُورَةُ إِلَى التَّكْفِيرِ حَصَلَ فِيهَا نَفْسُ
الانْقِسَامِ، فَعَلَى رَأْسِ مَنْ يَرَى التَّكْفِيرَ بِهَا الْحَازِمِيُّ،
وَحَلَمِيُّ هَاشِمٍ، وَعَبْدُ الْحَكَمِ الْقَحْطَانِيُّ، وَزَيْدَانُ الشَّرِيفِ
الْإِدْرِيسِيِّ الْمَغْرِبِيِّ، وَغَيْرُهُمْ، **وَعَلَى رَأْسِ مَنْ يَرَاهَا**
بِدْعَةً ضِيَاءُ الدِّينِ الْقُدْسِيِّ، وَطَلَالُ الْبَدَوِيِّ (وَجَمَاعَتُهُ
"الْاجْتِنَابُ الْمُطْلَقُ")، وَأَبُو مَرْيَمَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ [بُنُّ طَلَاعِ]
الْمَخْلَفُ الْكُوَيْتِيُّ، وَغَيْرُهُمْ؛ وَأَغْلَبُ التَّقَاشَاتِ فِي هَذِهِ
الْمَسْأَلَةِ -إِنْ لَمْ تَكُ كُلُّهَا- مَحْصُورَةٌ حَوْلَ تَحْقِيقِ مَذْهَبِ
ابْنِ تَيْمِيَّةَ، فَمِنْهُمْ مَنْ يَنْسُبُ إِلَيْهِ **الْقَوْلَ بِالتَّكْفِيرِ،**

ومَنهم مَن يَنْسُبُ إليه **الْقَوْلَ بِالتَّبْدِيعِ**، والمُتَأَمِّلُ في هذه التَّفَاشَاتِ يَشْعُرُ أَخْيَانًا أَنَّ الدَّلِيلَ الْمُعْتَمَدَ في المَسْأَلَةِ هُوَ كَلَامُ ابْنِ تَيْمِيَّةَ وَحَسْبُ!، لا الْكِتَابُ ولا السُّنَّةُ، مِمَّا تَسَبَّبَ في زِيَادَةِ فَجْوَةِ النَّزَاعِ، وإِطَالَةِ الجَدَلِ العَقِيمِ في التَّفَاشِ [قَالَ الشَّيْخُ عَبْدُ اللَّهِ الخَلِيفِي في مَقَالَةٍ بِعُنْوَانِ (عَنِ الْأَشَاعِرَةِ) عَلَى مَوْقِعِهِ **في هذا الرابط**: وَثَرَأْتُ ابْنَ تَيْمِيَّةَ صَخْمٌ جَدًّا، وَهُوَ كَثِيرُ التَّنَزُّلِ وَالْإِلْزَامِ وَالْإِسْتِرسالِ، وَلَهُ تَعَامُلَاتٌ مَصْلَحِيَّةٌ في سِيَاقِ الدَّعْوَةِ وَالتَّأْلِيفِ لا تَقْرِيرِ حُكْمِ الْمُخَالَفِ، هَذِهِ الْأُمُورُ كُلُّهَا جَعَلَتْهُ غَرَضًا لِلتَّلَاغِبِ وَالتَّشْوِيهِ، فَكَثِيرٌ مِنَ الْبَاجِحِينَ يَنْطَلِقُ مِنْ **فِكْرَةٍ مُسَبِّقَةٍ** ثُمَّ يُرِيدُ أَنْ يَحْمِلَ الشَّيْخَ [أَيَّ يَحْمِلُ كَلَامَ الشَّيْخِ ابْنِ تَيْمِيَّةَ] عَلَيْهَا قَسْرًا حَتَّى صَارُوا يَحْمِلُونَ كَلَامَهُ في الْبَاقِلَانِي [ت403هـ] عَلَى الْأَشْعَرِيَّةِ الرَّازِيَّةِ [نِسْبَةً إِلَى الْفَخْرِ الرَّازِي الْمُتَوَفَى عَامَ 606هـ]، وَهَذَا سَمْتُ دَائِمٍ **في عُمُومِ الْأَبْحَاثِ الْعَصْرِيَّةِ** وَالتِّي تَنْكِيُّ عَلَى الشَّيْخِ، وَأَنَا أَرْغُمُ أَنَّهُ لَا يَكَادُ يُوجَدُ مُعَاصِرٌ يَتَرَسَّمُ الشَّيْخَ حَرْفِيًّا [قَالَ الشَّيْخُ ابْنُ بَارٍ عَلَى مَوْقِعِهِ **في هذا الرابط**: الشَّيْخُ نَاصِرُ الدِّينِ الْأَلْبَانِي لَا يَجُوزُ الْأَخْذُ بِكُلِّ مَا قَالَ، حَتَّى شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنِ تَيْمِيَّةَ الَّذِي هُوَ مِنْ أَكْبَرِ الْعُلَمَاءِ لَا يُؤْخَذُ بِكُلِّ مَا قَالَ، وَإِنَّمَا يُؤْخَذُ بِمَا رَجَحَ بِالدَّلِيلِ، أَمَّا مَا اِتَّضَحَ أَنَّهُ أَخْطَأَ فِيهِ قَلًا، مَا مِنْ عَالِمٍ إِلَّا وَلَهُ أَخْطَاءٌ. انْتَهَى بِتَصْرِيفٍ]، وَلَكِنَّ الشَّجَاعَةَ أَنَّكَ إِذَا خَالَفْتَهُ تَقُولُ {أَنَا أَخَالَفُهُ} لَا أَنْ تُحَرِّفَ كَلَامَهُ أَوْ تَجْتَزِّيَ مَوَاقِفَهُ لِتَخْدِمَ مَا تُرِيدُ، وَحَقِيقَةُ فَهْمِ مَنْهَجِ الشَّيْخِ الْإِصْلَاحِيِّ يَحْتَاجُ مِنَّا إِلَى وَقْتٍ طَوِيلٍ نَطْرَحُ فِيهِ أَهْوَاءَنَا الْمُسَبِّقَةَ الَّتِي اِكْتَسَبْنَاهَا مِنْ تَحَرُّبَاتِنَا وَخُصُومَاتِنَا ثُمَّ نَنْظُرُ [أَيَّ فِي مَنْهَجِ ابْنِ تَيْمِيَّةَ] عَلَى جِهَةِ الْإِنْصَافِ لَا التَّرْبُّصِ وَلَا مُحَاوَلَةِ عَسْفِ الْكَلَامِ عَلَى الْمُقَدِّمَاتِ النَّفْسِيَّةِ [أَيَّ وَلَا مُحَاوَلَةِ التَّكْلِيفِ فِي حَمْلِ كَلَامِ الشَّيْخِ عَلَى الْأَفْكَارِ وَالْأَهْوَاءِ الْمُسَبِّقَةِ]. انْتَهَى

باختصار؛ وخروجًا من هذه الطريقة المطاطة في الطرح، سَأحاولُ في هذه الورقات بيان حقيقة المسألة بعرضها على الأصول الاعتقادية العامة المتفق عليها بين الجميع... ثم قال -أي الشيخ أبو مارية-: طلب الدعاء من الميت عن بُعد، كأن تكون في الصحراء وتقول {يا نبي الله أدع الله لي}، **فهذه الصورة من الشرك الأكبر**، لخرقها لتوحيد الربوبية لزومًا قطعًا، من باب عدم إفراد الله بالسمع المطلق والعلم المطلق، إذ تستلزم أن الميت سميعٌ عليمٌ... ثم قال -أي الشيخ أبو مارية-: طلب الدعاء من الميت عن قُرب مع اعتقاد الطالب أن الميت يسمعُ جميعَ الملائين الذين يطلبون منه ذلك في آنٍ واحدٍ، ويعلمُ طلباتهم جميعًا في نفس الآن بجميع اللغات المختلفة التي لم يك يعلمها في حياته!، **فهذه الصورة من الشرك الأكبر**، لأنه يلزم منها قطعًا خرقُ توحيد الربوبية من جهة السمع والعلم المطلقين... ثم قال -أي الشيخ أبو مارية-: طلب الدعاء من الميت عن قُرب، لكنه طلب هذا الطلب في سره ولم يجهز به صوته، كمن يذهبون إلى زيارة قبر النبي اليوم في المدينة المنورة، ويتراهم يهيمسون بذلك في سرهم، **فهذه الصورة من الشرك الأكبر**، لخرقها رُبوبية الله، إذ يلزم منها قطعًا بدلالة ضمنية أن النبي يعلم الغيب، ويعلم ما تُخفي صدورُ الناس... ثم قال -أي الشيخ أبو مارية-: طلب الدعاء من الميت عن قُرب، لكن الطالب لما خشي أن لا يستجيب الميت لطلبه، قرَّر أن يطلبه على وجه الخضوع المطلق والذل المطلق، كي يجيب الميت طلبه ويدعُو له، فرفع الطالب يديه إلى السماء كما يرفعها عند دعاء الله، وطلب من الميت في تضرع ورهبة ورغبة، ودل كامل وافتقار مطلق وإخلاص تام، كما يطلب من الله، ظناً منه أنه كلما أخلص في طلبه من الميت وفي توجيهه

إليه ورجائه له، كلما استجاب له الميِّت، كما هو الشأن في الإخلاص لله، فالميِّت عنده لا يَرُدُّ سائلاً طلب منه بإخلاص، ولا يَرْفُضُ طلباً أتاه على وجه الخُضوع والتذلل التامين، وهذه الصورة على هذا الوجه **لا شك أنها من الشرك الأكبر** الخارق للألوهية، لاشتيمالها على معاني العبادة القلبية كالخُضوع والذل والافتقار والرجاء والرغبة، وإن زاد الطالب اعتقاده السَّمْع - أو العلم - المطلق، فقد خرق الربوبية كذلك... ثم قال - أي الشيخ أبو مارية -: الذي يحدث **من الناس عامة** ومن القُبورين خاصة، في زماننا هذا وفي الأزمنة المُتقدمة، **هو طلب الدعاء من الميِّت على الأوجه الأربعة الشركية المُتقدمة**، وقد جرت العادة أنه لا يُقدِّم على مثل هذا الطلب إلا جهال العوام [قال الشيخ ابن باز في (فتاوى نور على الدرب)] **على هذا الرابط**: وأكثر الناس **جهالاً**. انتهى، وهؤلاء دأبهم الشرك، بل وما قدّموا على مثل هذا الطلب إلا لاعتقاداتهم الخرافية الشركية في الأموات، حتى أنك لا تكاد تجد أحداً في الواقع يطلب من الأموات الدعاء إلا وهو واقِعٌ أضلّ في دعائهم والاستغاثة بهم، وهذا شرك أكبر لا تفصيل فيه... ثم قال - أي الشيخ أبو مارية -: وسبب الخلاف يعني بين القائلين بكفر من طلب الدعاء من الميِّت، وبين القائلين ببدعيته فقط، وذلك في حالة ما كان الكلام عن الطلب بشكل عام، بدون تقييده بوجه من الوجوه الأربعة سالفة الذكر من وجهة نظري، هو اختلاف تصورات المسألة، فمن نظر إلى الواقع وفهمه فهماً جيداً حكم بكفر الطالبين [الدعاء من الميِّت]، أما من حكم ببدعيته فهو بمنزلة عن الواقع لأنه قد حكم عليها كمسألة نظرية بناءً على صورة ذهنية تجريدية في العقل، ومن هنا تصح رؤية المكفرين بالمسألة ما دامت مُقيّدة بالواقع العملي، وكذلك تصح رؤية

الْمُبَدَّعِينَ لَهَا مَا دَامَتْ مُقَيَّدَةً بِالتَّأْصِيلِ التَّنْظِيرِيِّ... ثم قال -أي الشيخ أبو مارية-: وفي الختام أقول {هذا ما تَوَصَّلْتُ له بعدَ بَحْثٍ مُسْتَفِيزٍ فِي الْمَسْأَلَةِ، تَذَبُّبْتُ فِيهَا تَارَةً، وَتَرَجَّحَ لَدَيَّ الْقَوْلُ بِالتَّيْدِيعِ تَارَةً، وَتَارَةً بِالتَّكْفِيرِ، حَتَّى يَخْتُلُهَا مِنْ وَجْهَةٍ نَظَرُ كُلِّ فَرِيقٍ، وَكَأَنِّي أَتْبَاهَا تَارَةً وَأَنْقُضُهَا أُخْرَى، فَتَبَيَّنَ لِي بَعْدَ تَأَمُّلٍ وَنَظَرٍ أَنَّ الْحَقَّ فِي التَّفْصِيلِ، وَإِنْ بَدَأَ لِي خِلَافُ ذَلِكَ غَدًا، فَسَأَعُودُ}. انتهى باختصار.

وفي كتاب (المنتقى من فتاوى الشيخ صالح الفوزان)، يقول الشيخ: **إِنْ كَانَ الْقَصْدُ مِنْ زِيَارَةِ الْقُبُورِ الصَّلَاةُ عِنْدَهَا وَالِدُعَاءُ عِنْدَهَا، بِحَيْثُ يَظُنُّ أَنَّ فِي ذَلِكَ فَضِيلَةً، فَهَذِهِ زِيَارَةٌ بِدُعِيَّةٍ وَهِيَ وَسِيلَةٌ مِنْ وَسَائِلِ الشَّرِكِ، وَقَدْ نَهَى النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنِ الصَّلَاةِ عِنْدَ الْقُبُورِ وَاتِّخَاذِهَا مَسَاجِدَ وَأَمَاكِينَ لِلْعِبَادَةِ وَالِدُعَاءِ. انتهى.**

وقال الشيخ محمد الهدان (عُضُو رَابِطَةِ عُلَمَاءِ الْمُسْلِمِينَ) على مَوْقِعِهِ **فِي هَذَا الرَابِطِ: دُعَاءُ الْإِنْسَانِ لِلْمَيِّتِ عِنْدَ قَبْرِهِ، مِنَ السُّنَّةِ،** وهي مِنْ جِكمَ مَشْرُوعِيَّةِ زِيَارَةِ الْقُبُورِ، وَقَدْ جَاءَ فِي ذَلِكَ عِدَّةُ أَحَادِيثَ، مِنْهَا مَا رَوَاهُ مُسْلِمٌ مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ الطَّوِيلِ، وَفِيهِ {فَقَالَ [الْقَائِلُ هُوَ جَبْرِيلُ عَلَيْهِ السَّلَامُ، مُخَاطِبًا النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ] (إِنَّ رَبَّكَ يَأْمُرُكَ أَنْ تَأْتِيَ أَهْلَ الْبَقِيعِ فَتَسْتَغْفِرَ لَهُمْ)، قَالَتْ [أَيُّ عَائِشَةَ] (قُلْتُ "كَيْفَ أَقُولُ لَهُمْ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟")، قَالَ [صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ] (قُولِي "السَّلَامُ عَلَى أَهْلِ الْبَيْتِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُسْلِمِينَ، وَيَرْحَمُ اللَّهُ الْمُسْتَقْدِمِينَ مِنَّا وَالْمُسْتَأْخِرِينَ، وَإِنَّا إِنْ شَاءَ اللَّهُ بِكُمْ لِلْآخِفُونَ")، وَمَا رَوَاهُ مُسْلِمٌ أَيْضًا عَنْ بُرَيْدَةَ قَالَ {كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُعَلِّمُهُمْ إِذَا خَرَجُوا إِلَى الْمَقَابِرِ، فَكَانَ

قَائِلُهُمْ يَقُولُ، فِي رَوَايَةِ أَبِي بَكْرٍ (السَّلَامُ عَلَى أَهْلِ الدِّيَارِ)، وَفِي رَوَايَةِ زُهَيْرٍ (السَّلَامُ عَلَيْكُمْ أَهْلَ الدِّيَارِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُسْلِمِينَ، وَإِنَّا إِن شَاءَ اللَّهُ لَلْأَحْقُونَ، أَسْأَلُ اللَّهَ لَنَا وَلَكُمْ الْعَافِيَةَ)، وَمِنْهَا مَا أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ {مَرَّ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِقُبُورِ الْمَدِينَةِ، فَأَقْبَلَ عَلَيْهِمْ بِوَجْهِهِ، فَقَالَ (السَّلَامُ عَلَيْكُمْ يَا أَهْلَ الْقُبُورِ، يَغْفِرُ اللَّهُ لَنَا وَلَكُمْ، أَنْتُمْ سَلَفُنَا وَتَحْنُ بِالْآثِرِ)}، قَالَ أَبُو عَيْسَى [التِّرْمِذِيُّ] {خَدِثُ ابْنُ عَبَّاسٍ حَدِيثَ حَسَنٍ غَرِيبٌ}، وَمِنْهَا مَا رَوَاهُ مُسْلِمٌ عَنْ عَائِشَةَ أَنَّهَا قَالَتْ {كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -كَلَّمَا كَانَ لَيْلَتُهَا مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- يَخْرُجُ مِنْ آخِرِ اللَّيْلِ إِلَى الْبَقِيعِ، فَيَقُولُ (السَّلَامُ عَلَيْكُمْ دَارَ قَوْمٍ مُؤْمِنِينَ، وَأَتَاكُمْ مَا تُوعَدُونَ، غَدًا مُوَجِّلُونَ [أَيُّ] (أَنْتُمْ مُوَجِّلُونَ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ))، وَإِنَّا إِن شَاءَ اللَّهُ بِكُمْ لَلْأَحْقُونَ، اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِأَهْلِ بَقِيعِ الْعَرْقَدِ}، وَمِنْهَا حَدِيثُ عُثْمَانَ بْنِ عَفَانَ قَالَ {كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا فَرَعَ مِنْ دَفْنِ الْمَيِّتِ وَقَفَ عَلَيْهِ [يَعْنِي (وَقَفَ عِنْدَ قَبْرِهِ)] فَقَالَ (اسْتَغْفِرُوا لِأَخِيكُمْ، وَسَلُّوا لَهُ بِالتَّثْبِيتِ، فَإِنَّهُ الْآنَ يُسْأَلُ)}، رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ فِي كَلَامٍ لَهُ [فِي كِتَابِ (الْجَوَابُ الْبَاهِرُ فِي زِيَارَةِ الْمَقَابِرِ)] عَنْ أَنْوَاعِ الزِّيَارَةِ لِلْقُبُورِ {[وَأَمَّا] النَّوْعُ الثَّلَاثُ، فَهُوَ زِيَارَتُهَا لِلدُّعَاءِ لَهَا، كَالصَّلَاةِ عَلَى الْحَنَازَةِ، فَهَذَا هُوَ الْمُسْتَحَبُّ الَّذِي دَلَّتِ السُّنَّةُ عَلَى اسْتِحْبَابِهِ، لِأَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَعَلَهُ، وَكَانَ يُعَلِّمُ أَصْحَابَهُ مَا يَقُولُونَ إِذَا زَارُوا الْقُبُورَ}، وَقَالَ النَّوَوِيُّ [فِي (الْمَجْمُوعِ)] {يُسْتَحَبُّ أَنْ يَمُكَّتَ عَلَى الْقَبْرِ بَعْدَ الدَّفْنِ سَاعَةً [قَالَ الشَّيْخُ ابْنُ عَثِيمٍ فِي فَتَاوَى صَوْتِيَّةٍ مُفَرَّغَةً لَهُ عَلَى مَوْقِعِهِ فِي هَذَا الرِّابِطِ: فَقَدْ كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا فَرَعَ مِنْ دَفْنِ الْمَيِّتِ وَقَفَ عَلَيْهِ وَقَالَ (اسْتَغْفِرُوا لِأَخِيكُمْ، فَإِنَّهُ الْآنَ يُسْأَلُ)}،

ولم يَكُنْ يَدْعُو بِهِمْ دُعَاءَ جَمَاعِيًّا، بَلْ كُلُّ إِنْسَانٍ يَدْعُو لَوْحِدِهِ، ولم يَكُنْ يُطِيلُ الْوُقُوفَ، وَمِنْ عَادَةِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ إِذَا دَعَا دَعَا ثَلَاثًا؛ وَعَلَيْهِ فَيَكْفِي أَنْ تَقِفَ وَتَقُولَ {اللَّهُمَّ اغْفِرْ لَهُ، اللَّهُمَّ اغْفِرْ لَهُ، اللَّهُمَّ اغْفِرْ لَهُ، اللَّهُمَّ تَبِّهْ، اللَّهُمَّ تَبِّهْ، اللَّهُمَّ تَبِّهْ} وَتَنْصَرِفَ، وَأَمَّا الْجُلُوسُ أَوْ الْوُقُوفُ يَقْدَرُ مَا تُنَحِّرُ الْجَزُورُ وَيُقَسِّمُ لَحْمُهَا، فَهَذَا قَالَهُ عَمْرُو بْنُ الْعَاصِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَأَوْصَى بِهِ، وَلَكِنْ هَذَا لَيْسَ مِنَ الْهَدْيِ الْعَامِّ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَلَا لِلصَّحَابَةِ، فَهُوَ أَوْصَى بِهِ اجْتِهَادًا مِنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. انتهى. وفي هذا الرابط على موقع الشيخ ابن باز، قال الشيخ: فَإِذَا تَيَسَّرَ الدُّعَاءُ لَهُ وَقْتًا مِنَ الزَّمَنِ (خَمْسَ دَقَائِقَ، أَوْ أَقَلَّ، أَوْ أَكْثَرَ) كَفَى وَالْحَمْدُ لِلَّهِ بَعْدَ الدَّفْنِ. انتهى] يَدْعُو لِلْمَيِّتِ وَيَسْتَغْفِرُ لَهُ، نَصَّ عَلَيْهِ الشَّافِعِيُّ، وَاتَّفَقَ عَلَيْهِ الْأَصْحَابُ {...} ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الْهَبْدَانِ-: إِنَّ قَصْدَ الْإِنْسَانِ الْقَبْرَ مِنْ أَجْلِ أَنْ يَدْعُو لِنَفْسِهِ عِنْدَهَا، مِنْ الْبِدْعِ الْمُحَرَّمَةِ، فَلَوْ كَانَ الدُّعَاءُ عِنْدَ الْأَضْرَحَةِ يُتَعَبَّدُ بِهِ اللَّهُ تَعَالَى لَشَرَعَهُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ، وَلَفَعَلَهُ السَّلَفُ الصَّالِحُ، فَلَمْ يَرِدْ فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ مَا يَدُلُّ عَلَى مَشْرُوعِيَّةِ تَحَرِّيِ الدُّعَاءِ عِنْدَ الْقَبْرِ، مَعَ كَثْرَةِ مَا وَرَدَ فِي بَابِ الْأَدْعِيَةِ، وَكَثْرَةِ مُصَنَّفَاتِ السَّلَفِ فِيهَا الَّتِي ذَكَرُوا فِيهَا آدَابُهَا وَمَوَاقِفُهَا وَأَمَاكِنُهَا وَغَيْرَ ذَلِكَ، وَلَمْ نَحْذَ أَحَدًا مِنْهُمْ قَالَ بِمَشْرُوعِيَّةِ التَّحَرِّيِ لِلدُّعَاءِ عِنْدَ الْقَبْرِ، فَذَلَّ هَذَا عَلَى أَنَّهُ لَمْ يَرِدْ فِي الشَّرْعِ، وَلَمْ يَفْعَلْهُ السَّلَفُ الصَّالِحُ، فَتَبَيَّنَ أَنَّهُ بِدْعَةٌ، إِذْ لَوْ كَانَ خَيْرًا لَسَبَقُونَا إِلَيْهِ وَهُمْ أَخْرَصُوا النَّاسَ عَلَى الْخَيْرِ، **وَالدُّعَاءُ عِنْدَ الْقَبْرِ دَرِيْعَةٌ إِلَى دُعَاءِ صَاحِبِ الْقَبْرِ**، قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ [فِي (اِقْتِصَاءِ الصَّرَاطِ الْمُسْتَقِيمِ لِمُخَالَفَةِ أَصْحَابِ الْجَحِيمِ)] {الْعَلَّةُ الَّتِي نَهَى النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِأَجْلِهَا عَنِ الصَّلَاةِ عِنْدَهَا [يَعْنِي عِنْدَ الْقُبُورِ]، إِنَّمَا هُوَ لِئَلَّا تُتَّخَذَ دَرِيْعَةٌ إِلَى نَوْعٍ [مِنْ] الشِّرْكِ، بِقَصْدِهَا وَبِالْعُكُوفِ عَلَيْهَا

وَتَعْلُقُ الْقُلُوبَ بِهَا رَغْبَةً وَرَهْبَةً، وَمِنْ الْمَعْلُومِ أَنَّ
 الْمُضْطَرَّ فِي الدُّعَاءِ الَّذِي قَدْ نَزَلَتْ بِهِ نَازِلَةٌ -فَيَدْعُو
 لِاسْتِجْلَابِ خَيْرِ كَالِاسْتِسْقَاءِ أَوْ لِإِدْفَعِ شَرِّ كَالِاسْتِنصَارِ-
 حَالُهُ بِافْتِتَانِهِ بِالْقُبُورِ إِذَا رَجَا الْإِجَابَةَ عِنْدَهَا أَغْظَمُ مِنْ
 (حَالِ مَنْ يُؤَدِّي الْفَرَضَ عِنْدَهَا فِي حَالِ الْعَافِيَةِ)، فَإِنْ
 أَكْثَرَ الْمُصَلِّينَ فِي حَالِ الْعَافِيَةِ لَا تَكَادُ تُفْتَنُ قُلُوبُهُمْ
 بِذَلِكَ إِلَّا قَلِيلًا، أَمَّا الدَّاعُونَ الْمُضْطَرُّونَ فَفِتْنَتُهُمْ بِذَلِكَ
 عَظِيمَةٌ جَدًّا، فَإِذَا كَانَتِ الْمَفْسَدَةُ وَالْفِتْنَةُ الَّتِي لِأَجْلِهَا
 نَهَى [صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ] عَنِ الصَّلَاةِ عِنْدَهَا مُتَحَقِّقَةٌ
 فِي حَالِ هَؤُلَاءِ، كَانَ تَهْيِئَتُهُمْ عَنْ ذَلِكَ أَوْكَدَ وَأَوْكَدَ، وَذَلِكَ
 لِأَنَّ الْحُكْمَ يَدُورُ مَعَ الْعِلَّةِ وَجُودًا وَعَدَمًا، وَقَدْ تَحَقَّقَ
 وَجُودُ الْعِلَّةِ هُنَا، فَالدُّعَاءُ عِنْدَ الْقَبْرِ ذَرِيعَةٌ بِدُونِ شَكٍّ إِلَى
 دُعَاءِ صَاحِبِ الْقَبْرِ، فَيَكُونُ مَنُهَا عِنْدَ الْقَبْرِ، قَالَ
 مَنْ حَمَلَ عِلْمَ السَّلَفِ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ [فِي
 (اِقْتِصَاءِ الصَّرَاطِ الْمُسْتَقِيمِ لِمُخَالَفَةِ أَصْحَابِ الْجَحِيمِ)]
 {وَمَا أَخْفَظُ لَا عَنْ صَحَابِيٍّ وَلَا عَنْ تَابِعِيٍّ وَلَا عَنْ إِمَامٍ
 مَعْرُوفٍ أَنَّهُ اسْتَحَبَّ قَصْدَ شَيْءٍ مِنَ الْقُبُورِ لِلدُّعَاءِ عِنْدَهُ،
 وَلَا رَوَى أَحَدٌ فِي ذَلِكَ شَيْئًا، لَا عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
 وَسَلَّمَ وَلَا عَنْ الصَّاحِبَةِ وَلَا عَنْ أَحَدٍ مِنَ الْأُئِمَّةِ
 الْمَعْرُوفِينَ، وَقَدْ صَنَّفَ النَّاسُ فِي الدُّعَاءِ وَأَوْقَاتِهِ
 وَأَمَكِنَتِهِ، وَذَكَرُوا فِيهِ الْآثَارَ، فَمَا ذَكَرَ أَحَدٌ مِنْهُمْ فِي
 فَضْلِ الدُّعَاءِ عِنْدَ شَيْءٍ مِنَ الْقُبُورِ حَرْفًا وَاحِدًا (فِيمَا
 أَعْلَمُ)، فَكَيْفَ يَجُوزُ وَالْحَالَةُ هَذِهِ أَنْ يَكُونَ الدُّعَاءُ عِنْدَهَا
 أَجْوَبَ وَأَفْضَلَ، وَالسَّلَفُ يُنَكِّرُهُ وَلَا تَعْرِفُهُ، وَتَنْهَى عَنْهُ
 وَلَا تَأْمُرُ بِهِ، [وَقَالَ ابْنُ الْقَيِّمِ فِي (إِغَاثَةِ اللَّهْفَانِ مِنْ
 مَصَايِدِ الشَّيْطَانِ)] {مِنْ الْمُحَالِ أَنْ يَكُونَ الدُّعَاءُ عِنْدَ
 الْقُبُورِ مَشْرُوعًا وَعَمَلًا صَالِحًا، وَيُضَرَفُ عَنْهُ الْقُرُونُ
 الثَّلَاثَةُ (الْمُفَضَّلَةُ بِنَصِّ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
 وَسَلَّمَ)، ثُمَّ يُزَرَفُ الْخُلُوفُ الَّذِينَ يَقُولُونَ مَا لَا يَفْعَلُونَ،
 وَيَفْعَلُونَ مَا لَا يُؤْمَرُونَ، فَهَذِهِ سُنَّةُ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى

الله عليه وسلم في أهل القبور بضْعًا وَعِشْرِينَ سَنَةً
 حتى توفاه الله تعالى، وهذه سنة خلفائه الراشدين،
 وهذه طريقة جميع الصحابة والتابعين لهم بإحسان، هل
 يمكن بشرًا على وجه الأرض أن يأتي عن أحد منهم
 بنقل صحيح أو حسن أو ضعيف أو منقطع، أنهم كانوا
 إذا كان لهم حاجة قصدوا القبور فدعوا عندها وتمسكوا
 بها، فضلًا أن يصلوا عندها، أو يسألوا الله بأصحابها، أو
 يسألوهم خوائجهم؟ بل **[أي ولكن]** يمكنهم أن يأتوا
 عن الخلوفا التي خلفت بعدهم بكثير من ذلك، وكلما
 تأخر الزمان وطال العهد كان ذلك أكثر، حتى لقد وجد
 في ذلك عدة مصنفات ليس فيها عن رسول الله صلى
 الله عليه وسلم ولا عن خلفائه الراشدين ولا عن
 أصحابه جُزء واحد من ذلك **[إغاثة اللهفان، بتصرف]**؛
 ومما يدل على أن السلف يرون الدعاء عند القبر بدعة،
 أنهم قالوا في الرجل يسلم على النبي صلى الله عليه
 وسلم، أنه لا يدعو مستقبلًا القبر الشريف، بل عليه إذا
 أراد الدعاء أن يستقبل القبلة، قال شيخ الإسلام **[في**
(مجموع الفتاوى)] {ولم أعلم الأئمة تنازعوا في أن
 السنة استقبال القبلة وقت الدعاء، لا استقبال القبر
 النبوي}؛ ومما يدل على بدعية تحري الدعاء عند
 القبور، أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن الصلاة
 عند القبور وإليها، ونهى عن اتخاذها مساجد، فتبين من
 هذا أن قصد الدعاء عند القبور بدعة منكرة، وإن لم
 تصل إلى الشرك فهي وسيلة إليه، قال إمام الدعوة
 محمد بن عبد الوهاب **[في كتاب (مؤلفات الشيخ الإمام**
محمد بن عبد الوهاب)] {أما بناء القباب عليها فيجب
 هدمها **[يعني هدم القباب التي بُنيت على القبور]**، ولا
 علمت أنه يصل إلى الشرك الأكبر، وكذلك الصلاة عنده
[أي عند القبر]، وقصده لأجل الدعاء، فكذلك لا أعلمه
 يصل إلى ذلك، ولكن هذه الأمور من أسباب حدوث

الشَّرِكُ، فَيَشْتَدُّ تَكْيِزُ الْعُلَمَاءِ لِذَلِكَ {...} ثم قال -أي الشيخ الهبدان-: إذا لم يَتَخَرَّ [أي الدَّاعِي] الدُّعَاءُ عِنْدَ الْقَبْرِ، وَجَاءَ عِنْدَ الْقَبْرِ لِلزِّيَارَةِ فَقَطْ، أَوْ مَرَّ عَلَى الْمَقْبَرَةِ، فَسَلَّمَ وَدَعَا لِأَهْلِ الْمَقْبَرَةِ ثُمَّ دَعَا لِنَفْسِهِ، فَلَا بَأْسَ بِهِ لِأَنَّهُ وَقَعَ ضِمْنًا وَتَبَعًا وَلَمْ يُقْصَدْ، وَيَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ الْأَحَادِيثُ الْوَارِدَةُ فِي السَّلَامِ عَلَى أَهْلِ الْقُبُورِ، فَقَدْ وَرَدَ فِي حَدِيثِ بُرَيْدَةَ بْنِ الْحُصَيْبِ قَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ {أَسْأَلُ اللَّهَ لَنَا وَلَكُمْ الْعَافِيَةَ}، وَفِي حَدِيثِ عَائِشَةَ مَرْفُوعًا {وَيَرْحَمُ اللَّهُ الْمُسْتَقْدِمِينَ مِنَّا وَالْمُسْتَأْخِرِينَ}، وَهَذَا الدُّعَاءُ الَّذِي لَمْ يُتَخَرَّ فِيهِ يَكُونُ فِي الْغَالِبِ يَسِيرًا وَخَفِيفًا كَمَا فِي الْحَدِيثَيْنِ السَّابِقَيْنِ، وَلَا بُدَّ أَيْضًا فِي هَذَا الدُّعَاءِ أَنْ يَكُونَ ضِمْنًا وَتَبَعًا لَا إِسْتِقْلَالًا، وَأَنْ لَا يَخْصُلَ بِهِ تَغْرِيزٌ عَلَى غَيْرِهِ. انتهى باختصار.

وقال الشيخ عليُّ بْنُ خضير الخضير في (المُعْتَصِرُ فِي شَرْحِ كِتَابِ التَّوْحِيدِ): مَا حُكِمَ قَوْلُ الْقَائِلِ {وَأُمُتَّصِمَاهُ} أَوْ {يَا رَسُولَ اللَّهِ، لَوْ كُنْتُ حَاضِرًا وَرَأَيْتُ...} أَوْ {أَيْنَ أَنْتَ يَا صَلاَحَ الدِّينِ}؟، هَذِهِ الْأَلْفَاظُ لَا يُقْصَدُ بِهَا النَّدَاءُ الْحَقِيقِيُّ، فَإِنْ قَصَدَ بِهَا النَّدَاءُ الْحَقِيقِيُّ وَاعْتَقَدَ أَنَّهُ يَسْمَعُهُ وَيَنْفَعُهُ، فَهَذَا لَا شَكَّ أَنَّهُ مِنَ الشَّرِكِ الْأَكْبَرِ، أَمَّا إِذَا كَانَ لَا يَقْصَدُ بِهَا النَّدَاءَ وَقَصَدَ بِهَا إِسْتِثَارَةَ الْهَمِّ، فَلَا يَنْبَغِي إِسْتِعْمَالُ هَذِهِ الْأَلْفَاظِ الْمُوهِمَةِ (الَّتِي يُمْنَعُ مِنْهَا سَدًّا لِلذَّرِيعَةِ). انتهى.

وقال الشيخ عبد اللطيف بن عبد الرحمن بن حسن بن محمد بن عبد الوهاب في (مجموعة الرسائل والمسائل النجدية): تَلَطَّفَ الشَّيْطَانُ فِي كَيْدِ هَؤُلَاءِ الْغُلَاةِ فِي قُبُورِ الصَّالِحِينَ، بَأَن دَسَّ عَلَيْهِمْ تَغْيِيرَ (الْأَسْمَاءِ وَالْحُدُودِ الشَّرْعِيَّةِ وَالْأَلْفَاظِ اللَّغَوِيَّةِ)، فَسَمَّوْا الشَّرِكَ وَعِبَادَةَ

الصَالِحِينَ تَوْسُّلاً وَنِدَاءً وَحُسْنَ إِعْتِقَادٍ فِي الْأَوْلِيَاءِ وَتَشَفُّعًا بِهِمْ وَاسْتِظْهَارًا بِأَرْوَاحِهِم الشَّرِيفَةِ، فَاسْتَجَابَ لَهُ صِبْيَانُ الْعُقُولِ وَخَفَافِيشُ [خَفَافِيشُ جَمْعُ خَفَاشٍ، وَهُوَ طَائِرٌ يَكْرَهُ الضُّوَّةَ وَلَا يَطِيرُ إِلَّا فِي اللَّيْلِ، وَيُطْلَقُ عَلَيْهِ أَيْضًا (الْوَطَوَاطُ)] الْبَصَائِرُ، وَدَارُوا مَعَ الْأَسْمَاءِ **وَلَمْ يَقِفُوا مَعَ الْحَقَائِقِ**!. انتهى.

وَقَالَ الشَّيْخُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَبُو بَطْنٍ (مُفْتِي الدِّيَارِ النَّجْدِيَّةِ، الْمُتَوَفَّى عَامَ 1282 هـ) فِي كِتَابِهِ (الْإِنْتِصَارُ لِحِزْبِ اللَّهِ الْمُؤَخِّدِينَ وَالرَّدُّ عَلَى الْمُجَادِلِ عَنِ الْمُشْرِكِينَ): فَإِذَا عَلِمَ الْإِنْسَانُ وَتَحَقَّقَ مَعْنَى (الْإِلَه) وَأَنَّهُ الْمَعْبُودُ، وَعَرَفَ حَقِيقَةَ الْعِبَادَةِ، تَبَيَّنَ لَهُ أَنَّ مَنْ جَعَلَ شَيْئًا مِنَ الْعِبَادَةِ لِغَيْرِ اللَّهِ، فَقَدْ عَبَدَهُ وَاتَّخَذَهُ إِلَهًا، **وَإِنْ فَرَّ مِنْ تَسْمِيَّتِهِ مَعْبُودًا وَإِلَهًا وَسَمَّى ذَلِكَ تَوْسُّلاً وَتَشَفُّعًا وَالتَّجَاءً وَنَحْوَ ذَلِكَ؛ فَالْمُشْرِكُ مُشْرِكٌ شَاءَ أَمْ أَبِي**، كَمَا أَنَّ الْمُرَابِّيَّ مُرَابٍ شَاءَ أَمْ أَبِي وَإِنْ لَمْ يُسَمَّ مَا فَعَلَهُ رَبًّا، وَشَارِبَ الْخَمْرِ شَارِبٌ لِلْخَمْرِ وَإِنْ سَمَّاها بِغَيْرِ اسْمِهَا؛ وَفِي الْحَدِيثِ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ {يَأْتِي أَنَاسٌ مِنْ أُمَّتِي يَشْرَبُونَ الْخَمْرَ، يُسَمُّونَهَا بِغَيْرِ اسْمِهَا}، **فَتَغْيِيرُ الْأَسْمِ لَا يُغَيِّرُ حَقِيقَةَ الْمُسَمَّى وَلَا يُزِيلُ حُكْمَهُ**... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ أَبُو بَطْنٍ-: وَمِنْ كَيْدِ الشَّيْطَانِ لِمُبْتَدِعَةِ هَذِهِ الْأُمَّةِ -الْمُشْرِكِينَ بِالْبَشَرِ مِنَ الْمَقْبُورِينَ وَغَيْرِهِمْ-، لَمَّا عَلِمَ عَدُوُّ اللَّهِ أَنَّ كُلَّ مَنْ قَرَأَ **الْقُرْآنَ أَوْ سَمِعَهُ يَنْفِرُ مِنَ الشَّرِكِ وَمِنْ عِبَادَةِ غَيْرِ اللَّهِ**، أَلْقَى فِي قُلُوبِ الْجُهَالِ أَنَّ هَذَا الَّذِي يَفْعَلُونَهُ مَعَ الْمَقْبُورِينَ وَغَيْرِهِمْ لَيْسَ عِبَادَةً لَهُمْ، وَإِنَّمَا هُوَ **تَوْسُّلٌ وَتَشَفُّعٌ بِهِمْ** وَالتَّجَاءُ إِلَيْهِمْ وَنَحْوُ ذَلِكَ، فَسَلَبَ الْعِبَادَةَ وَالشَّرِكَ [يَعْنِي عِبَادَةَ غَيْرِ اللَّهِ وَالشَّرِكَ بِهِ] اسْمَهُمَا مِنْ قُلُوبِهِمْ، وَكَسَاهُمَا أَسْمَاءً **لَا تَنْفِرُ عَنْهَا الْقُلُوبُ**، ثُمَّ إِرْدَادَ اغْتِرَارُهُمْ وَعَظَمَتِ الْفِتْنَةُ، بِأَنَّ صَارَ بَعْضُ مَنْ يُنْسَبُ

إِلَى عِلْمٍ وَدِينٍ يُسَهِّلُ عَلَيْهِمْ مَا ارْتَكَبُوهُ مِنَ الشَّرِّ،
وَيُخْتِجُّ لَهُم بِالْحُجَجِ الْبَاطِلَةِ، فَإِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ.
انتهى.

وقال ابن تيمية في (مجموع الفتاوى): فَقَدْ تَبَيَّنَ أَنَّ
لَفْظَ (الْوَسِيلَةِ) وَ(التَّوَسَّلِ)، فِيهِ إِجْمَالٌ وَاشْتِبَاهٌ، يَحِبُّ
أَنْ تُعْرَفَ مَعَانِيهِ، وَيُعْطَى كُلُّ ذِي حَقٍّ حَقُّهُ، فَيُعْرَفَ مَا
وَرَدَ بِهِ الْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ مِنْ ذَلِكَ وَمَعْنَاهُ، وَمَا كَانَ يَتَكَلَّمُ
بِهِ الصَّحَابَةُ وَيَفْعَلُونَهُ وَمَعْنَى ذَلِكَ، وَيُعْرَفُ مَا أَخَذَتْهُ
الْمُخَدِّثُونَ فِي هَذَا اللَّفْظِ وَمَعْنَاهُ، فَإِنَّ كَثِيرًا مِنْ
اضْطِرَابِ النَّاسِ فِي هَذَا الْبَابِ هُوَ بِسَبَبِ مَا وَقَعَ مِنْ
الْإِجْمَالِ وَالِاشْتِرَاكِ فِي الْأَلْفَاظِ وَمَعَانِيهَا، حَتَّى تَجِدَ
أَكْثَرَهُمْ لَا يَعْرِفُ فِي هَذَا الْبَابِ فَضْلَ الْخِطَابِ؛ فَلَفْظُ
(الْوَسِيلَةِ) مَذْكُورٌ فِي الْقُرْآنِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى {يَا أَيُّهَا
الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَابْتَغُوا إِلَيْهِ **الْوَسِيلَةَ** }، وَفِي قَوْلِهِ
تَعَالَى {قُلِ ادْعُوا الَّذِينَ رَزَعْتُمْ مِنْ دُونِهِ فَلَا يَمْلِكُونَ
كَشْفَ الصَّرِّ عَنْكُمْ وَلَا تَخْوِيلًا، أُولَئِكَ الَّذِينَ يَدْعُونَ
يَبْتَغُونَ إِلَى رَبِّهِمْ **الْوَسِيلَةَ** أَيُّهُمْ أَقْرَبُ وَيَرْجُونَ رَحْمَتَهُ
وَيَخَافُونَ عَذَابَهُ إِنْ عَذَابَ رَبِّكَ كَانَ مَحْذُورًا}، فَالْوَسِيلَةُ
الَّتِي أَمَرَ اللَّهُ أَنْ تُبْتَغَى إِلَيْهِ **[يُشِيرُ إِلَى قَوْلِهِ تَعَالَى
(وَابْتَغُوا إِلَيْهِ الْوَسِيلَةَ)]** وَأَخْبَرَ عَنْ مَلَائِكَتِهِ وَأَنْبِيَائِهِ أَنَّهُمْ
يَبْتَغُونَهَا إِلَيْهِ **[يُشِيرُ إِلَى قَوْلِهِ تَعَالَى (يَبْتَغُونَ إِلَى رَبِّهِمْ
الْوَسِيلَةَ)]** هِيَ مَا يُتَقَرَّبُ إِلَيْهِ مِنَ الْوَاجِبَاتِ
وَالْمُسْتَحَبَّاتِ، فَهَذِهِ الْوَسِيلَةُ الَّتِي أَمَرَ اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ
بِابْتِغَائِهَا تَتَنَاوَلُ كُلَّ وَاجِبٍ وَمُسْتَحَبٍّ، وَمَا لَيْسَ بِوَاجِبٍ
وَلَا مُسْتَحَبٍّ لَا يَدْخُلُ فِي ذَلِكَ، سَوَاءٌ كَانَ مُحَرَّمًا أَوْ
مَكْرُوهًا أَوْ مُبَاحًا، فَالْوَاجِبُ وَالْمُسْتَحَبُّ هُوَ مَا شَرَعَهُ
الرَّسُولُ فَأَمَرَ بِهِ أَمَرَ إِجْبَابٍ أَوْ اسْتِحْبَابٍ، وَأَصْلُ ذَلِكَ
الْإِيمَانُ بِمَا جَاءَ بِهِ الرَّسُولُ، فَجَمَاعُ الْوَسِيلَةِ الَّتِي أَمَرَ
اللَّهُ الْخَلْقَ بِابْتِغَائِهَا هُوَ التَّوَسُّلُ إِلَيْهِ بِاتِّبَاعِ مَا جَاءَ بِهِ

الرَّسُولُ، لَا وَسِيلَةَ لِأَحَدٍ إِلَى اللَّهِ إِلَّا ذَلِكَ؛ وَالثَّانِي [أَيُّ
بَعْدَ أَنْ كَانَ الْكَلَامُ فِي الْأَوَّلِ عَنْ لَفْظِ (الْوَسِيلَةِ) فِي
الْقُرْآنِ، لَفْظُ (الْوَسِيلَةِ) فِي الْأَحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ، كَقَوْلِهِ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ {سَلُوا اللَّهَ لِي **الْوَسِيلَةَ**، فَإِنَّهَا
دَرَجَةٌ فِي الْجَنَّةِ لَا تَنْبَغِي إِلَّا لِعَبْدٍ مِنْ عِبَادِ اللَّهِ، وَأَرْجُو
أَنْ أَكُونَ أَنَا ذَلِكَ الْعَبْدُ، فَمَنْ سَأَلَ اللَّهَ لِي **الْوَسِيلَةَ** حَلَّتْ
عَلَيْهِ شَفَاعَتِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ}، وَقَوْلُهُ {مَنْ قَالَ حِينَ
يَسْمَعُ النِّدَاءَ (اللَّهُمَّ رَبِّ هَذِهِ الدَّعْوَةُ التَّامَّةُ وَالصَّلَاةُ
الْقَائِمَةُ آتِ مُحَمَّدًا **الْوَسِيلَةَ** وَالْفَضِيلَةَ وَابْعَثْهُ مَقَامًا
مَحْمُودًا الَّذِي وَعَدْتَهُ إِنَّكَ لَا تَخْلِفُ الْمِيعَادَ) حَلَّتْ لَهُ
الشَّفَاعَةُ}، فَهَذِهِ الْوَسِيلَةُ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
خَاصَّةً، وَقَدْ أَمَرْنَا أَنْ نَسْأَلَ اللَّهَ لَهُ هَذِهِ الْوَسِيلَةَ، وَأَخْبَرَ
أَنَّهَا لَا تَكُونُ إِلَّا لِعَبْدٍ مِنْ عِبَادِ اللَّهِ، وَهُوَ يَرْجُو أَنْ يَكُونَ
ذَلِكَ الْعَبْدُ، وَهَذِهِ الْوَسِيلَةُ أَمَرْنَا أَنْ نَسْأَلَهَا لِلرَّسُولِ،
وَأَخْبَرَ أَنْ مَنْ سَأَلَ لَهُ هَذِهِ الْوَسِيلَةَ فَقَدْ حَلَّتْ عَلَيْهِ
الشَّفَاعَةُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ... ثم قَالَ -أَيُّ ابْنِ تَيْمِيَّةَ:-
التَّوَسَّلُ بِالنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَالتَّوَجُّهُ بِهِ فِي
كَلَامِ الصَّحَابَةِ، يُرِيدُونَ بِهِ التَّوَسَّلُ بِدُعَائِهِ [حَالِ حَيَاتِهِ
وَحُضُورِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، لَا حَالِ مَوْتِهِ أَوْ غِيَابِهِ]
وَشَفَاعَتِهِ؛ وَالتَّوَسَّلُ بِهِ فِي عُرْفِ كَثِيرٍ مِنَ الْمُتَأَخِّرِينَ
يُرَادُ بِهِ الْإِقْسَامُ بِهِ [أَيُّ بِذَاتِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
وَسَلَّمَ] وَالسُّؤَالُ بِهِ كَمَا يُقْسِمُونَ بِغَيْرِهِ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ
وَالصَّالِحِينَ وَمَنْ يَتَّقِدُونَ فِيهِ الصَّلَاحَ [وَهَذَا لَمْ تَرُدْ بِهِ
سُنَّةً]؛ فَلَفْظُ التَّوَسَّلِ بِهِ [صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ] يُرَادُ بِهِ
مَعْنَيَانِ صَحِيحَانِ بِاتِّفَاقِ الْمُسْلِمِينَ، وَيُرَادُ بِهِ مَعْنَى ثَالِثَةٌ
لَمْ تَرُدْ بِهِ سُنَّةً؛ فَأَمَّا الْمَعْنَيَانِ الْأَوَّلَانِ -الصَّحِيحَانِ
بِاتِّفَاقِ الْعُلَمَاءِ- فَأَخَذَهُمَا هُوَ أَصْلُ الْإِيمَانِ وَالْإِسْلَامِ،
وَهُوَ التَّوَسَّلُ بِالْإِيمَانِ بِهِ [صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ]
وَبَطَاعَتِهِ، وَالثَّانِي دُعَاؤُهُ وَشَفَاعَتُهُ [وَصُورَةُ ذَلِكَ، أَنْ
يَسْأَلَ أَحَدُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي حَالِ حَيَاتِهِ

وَحُضُورِهِ أَنْ يَدْعُو لَهُ] كَمَا تَقَدَّمَ، فَهَذَانِ جَائِزَانِ بِاجْتِمَاعِ
 الْمُسْلِمِينَ؛ وَمِنْ هَذَا قَوْلُ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ {اللَّهُمَّ إِنَّا
 كُنَّا إِذَا أَجَدْنَا تَوْسِلَنَا إِلَيْكَ نَبِيَّنَا [أَيُّ بَدْعَاءِ نَبِيَّنَا]
 فَتَسْقِينَا، وَإِنَّا نَتَوَسَّلُ إِلَيْكَ بِعَمِّ نَبِيَّنَا فَاسْقِنَا} أَيُّ
 بَدْعَائِهِ وَشَفَاعَتِهِ؛ وَقَوْلُهُ تَعَالَى {وَابْتَغُوا إِلَيْهِ الْوَسِيلَةَ}
 أَيُّ الْقُرْبَةِ إِلَيْهِ [أَيُّ إِلَى اللَّهِ] بِطَاعَتِهِ، وَطَاعَةِ رَسُولِهِ
 طَاعَتُهُ، قَالَ تَعَالَى {مَنْ يُطِيعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ}،
 فَهَذَا التَّوَسُّلُ الْأَوَّلُ هُوَ أَصْلُ الدِّينِ، وَهَذَا لَا يُنْكَرُهُ أَحَدٌ
 مِنَ الْمُسْلِمِينَ؛ وَأَمَّا التَّوَسُّلُ بِدُعَائِهِ [صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
 وَسَلَّمَ] وَشَفَاعَتِهِ -كَمَا قَالَ عُمَرُ- فَإِنَّهُ تَوْسُّلٌ بِدُعَائِهِ
 [حَالِ حَيَاتِهِ وَحُضُورِهِ] لَا بِذَاتِهِ، وَلِهَذَا عَدَّلُوا عَنْ التَّوَسُّلِ
 بِهِ [أَيُّ بِذَاتِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَعْدَ وَفَاتِهِ]
 إِلَى التَّوَسُّلِ بِعَمِّهِ الْعَبَّاسِ [يعني بدعاء العباس لا بذات
 العباس]، وَلَوْ كَانَ التَّوَسُّلُ هُوَ بِذَاتِهِ لَكَانَ هَذَا أَوْلَى مِنْ
 التَّوَسُّلِ بِالْعَبَّاسِ، فَلَمَّا عَدَّلُوا عَنْ التَّوَسُّلِ بِهِ [أَيُّ بِذَاتِ
 النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ] إِلَى التَّوَسُّلِ بِالْعَبَّاسِ
 [يعني بدعاء العباس لا بذات العباس] عُلِمَ أَنَّ مَا [كَانَ]
 يُفَعَّلُ فِي حَيَاتِهِ [صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ] قَدْ تَعَدَّى بِمَوْتِهِ،
 بِخِلَافِ التَّوَسُّلِ الَّذِي هُوَ الْإِيمَانُ بِهِ [صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
 وَسَلَّمَ] وَالطَّاعَةُ لَهُ فَإِنَّهُ مَشْرُوعٌ دَائِمًا... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ
 ابْنِ تَيْمِيَّةَ-: فَلَفْظُ (التَّوَسُّلِ) يُرَادُ بِهِ ثَلَاثَةُ مَعَانٍ؛ أَحَدُهَا
 التَّوَسُّلُ بِطَاعَتِهِ [صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ]؛ وَالثَّانِي
 التَّوَسُّلُ بِدُعَائِهِ [صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ] وَشَفَاعَتِهِ، وَهَذَا
 كَانَ فِي حَيَاتِهِ [وَحُضُورِهِ]، وَيَكُونُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ
 (يَتَوَسَّلُونَ بِشَفَاعَتِهِ)؛ وَالثَّلَاثُ التَّوَسُّلُ بِهِ، بِمَعْنَى
 الْإِقْسَامِ عَلَى اللَّهِ بِذَاتِهِ [صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ]
 وَالسُّؤَالِ بِذَاتِهِ، فَهَذَا هُوَ الَّذِي لَمْ تَكُنِ الصَّحَابَةُ يَفْعَلُونَهُ
 فِي الْإِسْتِشْقَاءِ وَنَحْوِهِ، لَا فِي حَيَاتِهِ وَلَا بَعْدَ مَمَاتِهِ، لَا
 عِنْدَ قَبْرِهِ وَلَا غَيْرَ قَبْرِهِ. انتهى باختصار.

وفي (مَجْمُوعُ فَتَاوَى الشَّيْخِ صَالِحِ الْفُوزَانِ)، سُئِلَ الشَّيْخُ: هَنَّاكَ بَعْضُ النَّاسِ يَدْعُونَ بِدُعَاءٍ يَعْتَقِدُونَ أَنَّهُ يَشْفِي مِنَ السُّكْرِ **[أَيُّ مَرَضِ السُّكْرِ]**، وَهُوَ كَمَا يَلِي {الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَيْكَ وَعَلَى آلِكَ يَا سَيِّدِي يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَنْتَ وَسَيِّلَتِي خُذْ بِيَدِي، قُلْتُ حِيلَتِي فَأَذْرَكْنِي}، وَيَقُولُونَ هَذَا الْقَوْلَ {يَا رَسُولَ اللَّهِ، **إِشْفَعْ لِي**}، وَبِمَعْنَى آخَرَ {**أُدْعُ اللَّهَ** يَا رَسُولَ اللَّهِ لِي بِالشِّفَاءِ}، فَهَلْ يَجُوزُ أَنْ يُرَدَّدَ هَذَا الدُّعَاءُ، وَهَلْ فِيهِ فَائِدَةٌ كَمَا يَزْعُمُونَ؟ فَجَابَ الشَّيْخُ: **هَذَا الدُّعَاءُ مِنَ الشَّرِكِ الْأَكْبَرِ، لِأَنَّهُ دُعَاءُ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَطَلَبُ لِكَشْفِ الضَّرِّ وَالْمَرَضِ مِنَ الرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ (وهذا لَا يَقْدِرُ عَلَيْهِ إِلَّا اللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، فَطَلَبُهُ مِنْ غَيْرِ اللَّهِ شِرْكٌ أَكْبَرُ)؛ وَكَذَلِكَ طَلَبُ الشِّفَاعَةِ مِنْهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَغْدَرُ مَوْتَهُ، هَذَا مِنَ الشَّرِكِ الْأَكْبَرِ، لِأَنَّ الْمُشْرِكِينَ الْأَوَّلِينَ كَانُوا يَعْبُدُونَ الْأَوْلِيَاءَ وَيَقُولُونَ {هَؤُلَاءِ شُفَعَاؤُنَا عِنْدَ اللَّهِ}، فَاللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَابَ ذَلِكَ عَلَيْهِمْ وَنَهَاهُمْ عَنْ ذَلِكَ {وَيَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنْفَعُهُمْ وَيَقُولُونَ هَؤُلَاءِ شُفَعَاؤُنَا عِنْدَ اللَّهِ}، {أَلَا لِلَّهِ الدِّينُ الْخَالِصُ، وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَى}؛ وَكُلُّ هَذَا مِنَ الشَّرِكِ الْأَكْبَرِ وَالذَّنْبِ الَّذِي لَا يُغْفَرُ إِلَّا بِالتَّوْبَةِ إِلَى اللَّهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى مِنْهُ وَالتَّزَامِ التَّوْحِيدِ وَعَقِيدَةِ الْإِسْلَامِ، فَهُوَ دُعَاءُ شِرْكِيٌّ لَا يَجُوزُ لِلْمُسْلِمِ أَنْ يَتَلَفَّظَ بِهِ وَلَا أَنْ يَدْعُوَ بِهِ وَلَا أَنْ يَسْتَعْمِلَهُ، وَيَحِبُّ عَلَى الْمُسْلِمِ أَنْ يَنْتَهِيَ عَنْهُ وَأَنْ يُخَذَّرَ مِنْهُ، وَالْأَدْعِيَةُ الْمَشْرُوعَةُ الَّتِي يُدْعَى بِهَا لِلْمَرِيضِ وَيُرْقَى بِهَا الْمَرِيضُ أَدْعِيَةٌ ثَابِتَةٌ وَمَعْلُومَةٌ، يُرْجَعُ إِلَيْهَا فِي مَظَانِّهَا مِنْ دَوَائِنِ الْإِسْلَامِ الصَّحِيحَةِ، كَصَحِيحِ الْبُخَارِيِّ وَصَحِيحِ مُسْلِمٍ، وَكَذَلِكَ قِرَاءَةُ الْقُرْآنِ عَلَى الْمَرِيضِ مَرَضِ السُّكْرِ - أَوْ غَيْرِ مَرَضِ السُّكْرِ - وَبِالذَّاتِ قِرَاءَةُ سُورَةِ الْفَاتِحَةِ عَلَى الْمَرِيضِ، هَذَا**

فيه شفاء وفيه أجر وفيه خير كثير، والله سبحانه وتعالى قد أغنانا بذلك عن **الأُمُور الشَّرَكِيَّةِ**. انتهى.

وجاء في (المُنْتَقَى مِنْ فَتَاوَى الشَّيْخِ صَالِحِ الْفُوزَانِ) أَنَّ الشَّيْخَ قَالَ: **إِذَا كَانَ التَّوَسُّلُ بِالْغَائِبِ وَالْمَيِّتِ**، بِمَعْنَى **أَيِ الدَّاعِي** [يَدْعُو اللَّهَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى وَيَجْعَلُ هَذَا **أَيِ الْغَائِبِ أَوِ الْمَيِّتِ**] وَاسْطَةً فَيَقُولُ **[مُتَوَجِّهًا إِلَى اللَّهِ]** {أَسْأَلُكَ بِحَقِّ فُلَانٍ}، فَهَذَا بَدْعَةٌ، لَا يَصِلُ إِلَى خَدِّ الشَّرِكِ الْأَكْبَرِ، لَكِنَّهُ **بَدْعَةٌ مُحَرَّمَةٌ وَهُوَ وَاسِيلَةٌ إِلَى الشَّرِكِ وَبَابٌ إِلَى الشَّرِكِ**، فَلَا يَجُوزُ التَّوَسُّلُ بِالْأَمْوَاتِ وَالْغَائِبِينَ بِهَذَا الْمَعْنَى، فَإِنْ كَانَ يَطْلُبُ مِنْهُمْ الْحَاجَةَ **فَهَذَا شِرْكٌ أَكْبَرُ**، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى {وَيَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنْفَعُهُمْ وَيَقُولُونَ هَؤُلَاءِ شُفَعَاؤُنَا عِنْدَ اللَّهِ}. انتهى باختصار.

وقال الشيخ عبد الله بن عبدالعزيز بن حمادة الجبرين (عضو الإفتاء بالرئاسة العامة للبحوث العلمية والإفتاء بالرياض) في (مختصر تسهيل العقيدة الإسلامية): التَّوَسُّلُ فِي الْأَصْطِلَاحِ لَهُ تَعْرِيفَانِ؛ الْأَوَّلُ، تَعْرِيفٌ عَامٌّ، وَهُوَ التَّقَرُّبُ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى بِفِعْلِ الْمَأمُورَاتِ وَتَرْكِ الْمُحَرَّمَاتِ؛ الثَّانِي، تَعْرِيفٌ خَاصٌّ بِبَابِ الدُّعَاءِ، وَهُوَ أَنْ يَذْكُرَ الدَّاعِي فِي دُعَائِهِ مَا يَرْجُو أَنْ يَكُونَ سَبَبًا فِي قَبُولِ دُعَائِهِ، أَوْ أَنْ يَطْلُبَ مِنْ عَبْدٍ صَالِحٍ أَنْ يَدْعُوَ لَهُ؛ وَالتَّوَسُّلُ فِي أَصْلِهِ يَنْقَسِمُ إِلَى قِسْمَيْنِ... ثَمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الْجَبْرَيْنِ-: الْقِسْمُ الْأَوَّلُ، التَّوَسُّلُ الْمَشْرُوعُ، وَهَذَا الْقِسْمُ يَشْمَلُ أَنْوَاعًا كَثِيرَةً، يُمَكِّنُ إِجْمَالَهَا فِيمَا يَلِي؛ (1) التَّوَسُّلُ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى بِأَسْمَائِهِ وَصِفَاتِهِ، كَمَا قَالَ تَعَالَى {وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى فَادْعُوهُ بِهَا}، وَذَلِكَ بِأَنْ يَدْعُوَ اللَّهَ تَعَالَى بِأَسْمَائِهِ كُلِّهَا، كَأَنْ يَقُولَ {اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ بِأَسْمَائِكَ الْحُسْنَى أَنْ تَغْفِرَ لِي}، أَوْ أَنْ يَدْعُوَ اللَّهَ

تَعَالَى بِاسْمِ مُعَيَّنٍ مِنْ أَسْمَائِهِ تَعَالَى يُنَاسِبُ مَا يَدْعُو بِهِ،
كَأَن يَقُولَ {اللَّهُمَّ يَا رَحْمَنُ ارْحَمْنِي}، أَوْ أَنْ يَقُولَ
{اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ بِأَنَّكَ أَنْتَ الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ أَنْ
تَرْحَمَنِي}، أَوْ أَنْ يَدْعُوَ إِلَهَ تَعَالَى بِجَمِيعِ صِفَاتِهِ، كَأَن
يَقُولَ {اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ بِصِفَاتِكَ الْعُلْيَا أَنْ تَرْزُقَنِي
رِزْقًا خَلَالًا}، أَوْ أَنْ يَدْعُوَهُ بِصِفَةٍ وَاحِدَةٍ مِنْ صِفَاتِهِ
تَعَالَى يُنَاسِبُ مَا يَدْعُو بِهِ، كَأَن يَقُولَ {اللَّهُمَّ إِنَّكَ عَفُوٌّ
تُحِبُّ الْعَفْوَ فَاعْفُ عَنِّي}، أَوْ يَقُولَ مَثَلًا {اللَّهُمَّ انصُرْنَا
عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ إِنَّكَ قَوِيٌّ عَزِيزٌ}؛ (2) الثَّنَاءُ عَلَى
اللَّهِ تَعَالَى وَالصَّلَاةُ عَلَى نَبِيِّهِ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
وَسَلَّمَ فِي بَدَايَةِ الدُّعَاءِ، لِمَا ثَبَتَ عَنْ فَصَالَةَ بْنِ عُبَيْدٍ عَنِ
النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ {أَنَّهُ سَمِعَ رَجُلًا يَدْعُو فِي
صَلَاتِهِ لَمْ يَحْمِدِ اللَّهَ وَلَمْ يُصَلِّ عَلَى نَبِيِّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
وَسَلَّمَ، فَقَالَ (عَجَلَ هَذَا)، ثُمَّ دَعَاهُ فَقَالَ لَهُ (إِذَا صَلَّى
أَخَذَكُمْ فَلْيَبْدَأْ بِتَحْمِيدِ اللَّهِ وَالثَّنَاءِ عَلَيْهِ، ثُمَّ لِيُصَلِّ عَلَى
النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ثُمَّ لِيَدْعُ بِمَا شَاءَ)}، قَالَ
[أَيُّ فَصَالَةَ بْنِ عُبَيْدٍ] {وَسَمِعَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
وَسَلَّمَ رَجُلًا يُصَلِّي فَمَجَّدَ اللَّهَ وَحَمَدَهُ وَصَلَّى عَلَى نَبِيِّهِ
مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَقَالَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ
وَالسَّلَامُ (أَدْعُ تُحِبُّ وَتُحِبُّ تَغُطُّ)}، وَمِنْ ذَلِكَ أَنْ يُثْنِيَ
عَلَى اللَّهِ تَعَالَى بِكَلِمَةِ التَّوْحِيدِ (لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ)، الَّتِي هِيَ
أَعْظَمُ الثَّنَاءِ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى، كَمَا تَوَسَّلَ بِهَا يُوسُفُ عَلَيْهِ
السَّلَامُ فِي بَطْنِ الْخُوتِ، ثُمَّ يُصَلِّي عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى
اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَيَقُولُ فِي تَوَسُّلِهِ مَثَلًا {لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ،
اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ، اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي}؛ (3) أَنْ يَتَوَسَّلَ
الْعَبْدُ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى بِعِبَادَاتِهِ الْقَلْبِيَّةِ أَوِ الْفِعْلِيَّةِ أَوِ
الْقَوْلِيَّةِ، كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى {إِنَّهُ كَانَ فَرِيقٌ مِنْ عِبَادِي
يَقُولُونَ رَبَّنَا آمَنَّا فَاغْفِرْ لَنَا وَارْحَمْنَا}، وَكَمَا فِي قِصَّةِ
الثَّلَاثَةِ أَصْحَابِ الْغَارِ، فَأَخَذَهُمْ تَوَسَّلَ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى
بِزَمِّهِ بِوَالِدَيْهِ، وَالثَّانِي تَوَسَّلَ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى بِإِعْطَاءِ

الْأَجِيرِ أَجْرُهُ كَامِلًا بَعْدَ تَنْمِيَّتِهِ لَهُ، وَالثَّالِثُ تَوَسَّلَ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى بِتَرْكِهِ الْفَاجِشَةَ، وَقَالَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ فِي آخِرِ دُعَائِهِ {اللَّهُمَّ إِنْ كُنْتُ فَعَلْتُ ذَلِكَ إِبْتِغَاءً وَجْهَكَ فَافْرُجْ عَنَّا مَا نَجُنْ فِيهِ}، وَمِنْ ذَلِكَ أَنْ يَقُولَ الدَّاعِي {اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ بِمَحَبَّتِي لَكَ وَلِنَبِيِّكَ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَلِجَمِيعِ رُسُلِكَ وَأَوْلِيَائِكَ أَنْ تُنَجِّنِي مِنَ النَّارِ}، أَوْ يَقُولَ {اللَّهُمَّ إِنِّي صُمْتُ رَمَضَانَ إِبْتِغَاءً وَجْهَكَ فَارْزُقْنِي السَّعَادَةَ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ}؛ (4) أَنْ يَتَوَسَّلَ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى بِذِكْرِ حَالِهِ، وَأَنَّهُ مُخْتَاجٌ إِلَى رَحْمَةِ اللَّهِ وَعَوْنِهِ، كَمَا فِي دُعَاءِ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ {رَبِّ إِنِّي لِمَا أَنْزَلْتَ إِلَيَّ مِنْ خَيْرٍ فَقِيرٌ} [قَالَ الشَّيْخُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ نَاصِرٍ السَّعْدِيِّ فِي تَفْسِيرِهِ: أَيُّ (إِنِّي مُفْتَقِرٌ لِلْخَيْرِ الَّذِي تَسْؤِقُهُ إِلَيَّ وَتُيسِّرُهُ لِي)، وَهَذَا سُؤَالٌ مِنْهُ بِحَالِهِ، وَالسُّؤَالُ بِالْحَالِ أَبْلَغُ مِنَ السُّؤَالِ بِلِسَانِ الْمَقَالِ. انْتَهَى]، فَهُوَ عَلَيْهِ السَّلَامُ تَوَسَّلَ إِلَى رَبِّهِ جَلَّ وَعَلَا بِاحْتِيَاجِهِ أَنْ يُنْزَلَ عَلَيْهِ خَيْرًا، وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُ الدَّاعِي {اللَّهُمَّ إِنِّي ضَعِيفٌ لَا أَتَحَمَّلُ عَذَابَ الْقَبْرِ وَلَا عَذَابَ جَهَنَّمَ فَأَنْجِنِي مِنْهُمَا}، أَوْ يَقُولُ {اللَّهُمَّ إِنِّي قَدْ آَلَمَنِي الْمَرَضُ فَاشْفِنِي مِنْهُ}، وَيَدْخُلُ فِي هَذَا الْاعْتِرَافُ بِالذَّنْبِ وَإِظْهَارُ الْحَاجَةِ لِرَحْمَةِ اللَّهِ وَمَغْفِرَتِهِ، كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى {رَبَّنَا ظَلَمْنَا أَنْفُسَنَا وَإِنْ لَمْ تَغْفِرْ لَنَا وَتَرْحَمْنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ}؛ (5) التَّوَسَّلُ بِدُعَاءِ الصَّالِحِينَ رَجَاءً أَنْ يَسْتَجِيبَ اللَّهُ دُعَاءَهُمْ، وَذَلِكَ بِأَنْ يَطْلُبَ مِنْ مُسْلِمٍ **حَيٍّ حَاضِرٍ** أَنْ يَدْعُوَ لَهُ، كَمَا فِي قَوْلِ ابْنِ عَبَّاسٍ يَدْعُو بَعْدَ صَلَاةِ الْفَجْرِ {يَا أَبَانَا اسْتَغْفِرْ لَنَا ذُنُوبَنَا إِنَّا كُنَّا خَاطِئِينَ}، وَكَمَا فِي قِصَّةِ الْأَعْرَابِيِّ الَّذِي طَلَبَ مِنَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ يَدْعُوَ بِنُزُولِ الْمَطَرِ فَدَعَا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَكَمَا فِي قِصَّةِ الْمَرْأَةِ الَّتِي طَلَبَتْ مِنْهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ أَنْ يَدْعُوَ اللَّهَ لَهَا بِأَنْ لَا تَتَكَشَّفُ، وَكَمَا طَلَبَ عُثْمَرُ -وَمَعَهُ الصَّحَابَةُ- فِي عَهْدِ عُثْمَرَ

مِنَ الْعَبَّاسِ أَنْ يَسْتَشْفِيَ لِهِمْ، أَيْ أَنْ يَدْعُو اللَّهَ أَنْ يُغِيثَهُمْ بِزُولِ الْمَطَرِ، فَهَذِهِ التَّوَسُّلَاتُ كُلُّهَا صَحِيحَةٌ، لِأَنَّهُ قَدْ ثَبَتَ فِي النُّصُوصِ مَا يَدُلُّ عَلَى مَشْرُوعِيَّتِهَا، وَأَجْمَعَ أَهْلُ الْعِلْمِ عَلَى ذَلِكَ... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الْجَبَرِيِّنَ-: الْقِسْمُ الثَّانِي، التَّوَسُّلُ الْمَمْنُوعُ، لَمَّا كَانَ التَّوَسُّلُ جُزْءًا مِنَ الدَّعَاءِ، وَالدَّعَاءُ عِبَادَةٌ مِنَ الْعِبَادَاتِ كَمَا ثَبَتَ فِي الْحَدِيثِ {الدَّعَاءُ هُوَ الْعِبَادَةُ}، وَقَدْ وَرَدَتْ النُّصُوصُ الصَّحِيحَةُ الصَّرِيحَةُ بِتَحْرِيمِ أَحْدَاثِ عِبَادَةٍ لَمْ تَرِدْ فِي النُّصُوصِ الشَّرْعِيَّةِ، فَإِنْ كَلَّ تَوَسَّلَ لَمْ يَرُدْ فِي النُّصُوصِ مَا يَدُلُّ عَلَى مَشْرُوعِيَّتِهِ فَهُوَ تَوَسَّلَ بِدَعْيٍ مُحَرَّمٍ [قُلْتُ: إِذَا كَانَ الْمُتَوَسِّلُ مُتَوَجِّهًا بِدُعَائِهِ إِلَى اللَّهِ وَمُتَوَسِّلًا بِحَقِّ مَخْلُوقٍ أَوْ جَاهِهِ أَوْ ذَاتِهِ، فَهَذَا تَوَسَّلَ بِدَعْيٍ مُحَرَّمٍ، وَهُوَ وَسِيلَةٌ إِلَى الشَّرِكِ] قَالَ الشَّيْخُ عَلِيُّ بْنُ شُعْبَانَ فِي (التَّوَسُّلُ الْمَشْرُوعُ وَالتَّوَسُّلُ الْمَمْنُوعُ): التَّوَسُّلُ بِذَوَاتِ الْأَنْبِيَاءِ لَيْسَ شَرِكًا عِنْدَنَا، بَلْ يُخَشَى أَنْ يُؤَدَّى إِلَى الشَّرِكِ. انْتَهَى بِاخْتِصَارٍ، وَأَمَّا إِذَا كَانَ الْمُتَوَسِّلُ مُتَوَجِّهًا إِلَى مَيِّتٍ أَوْ غَائِبٍ، فَإِنْ تَوَسَّلَ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ يَكُونُ شَرِكًا أَكْبَرَ؛ وَذَلِكَ عَلَى مَا مَرَّ بَيَانُهُ مِنْ كَلَامِ أَهْلِ الْعِلْمِ، وَمِنْ أَمْثِلَةِ هَذِهِ التَّوَسُّلَاتِ الْمُحَرَّمَةِ: (1) أَنْ يَتَوَسَّلَ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى بِذَاتِ نَبِيٍّ أَوْ عَبْدٍ صَالِحٍ، أَوْ [بِذَاتِ] الْكَعْبَةِ أَوْ غَيْرِهَا مِنَ الْأَشْيَاءِ الْفَاضِلَةِ، كَأَنْ يَقُولَ {اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ بِذَاتِ أَبِيكَ أَدَمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنْ تَرْحَمَنِي}؛ (2) أَنْ يَتَوَسَّلَ بِحَقِّ نَبِيٍّ أَوْ عَبْدٍ صَالِحٍ، أَوْ [بِحَقِّ] الْكَعْبَةِ أَوْ غَيْرِهَا؛ (3) أَنْ يَتَوَسَّلَ بِجَاهِ نَبِيٍّ أَوْ عَبْدٍ صَالِحٍ، أَوْ [بِ] بَرَكَتِهِ أَوْ [بِ] حُرْمَتِهِ، وَتَحْوِ ذَلِكَ؛ فَلَا يَجُوزُ لِلْمُسْلِمِ أَنْ يَدْعُو اللَّهَ تَعَالَى بِشَيْءٍ مِنْ هَذِهِ التَّوَسُّلَاتِ، وَلِذَلِكَ لَمْ يَثْبُتْ فِي رِوَايَةٍ صَحِيحَةٍ صَّرِيحَةٍ أَنْ أَحَدًا مِنَ الصَّحَابَةِ أَوْ التَّابِعِينَ تَوَسَّلَ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى بِشَيْءٍ مِنْهَا، وَلَوْ كَانَ خَيْرًا لَسَبَقُوا إِلَيْهِ، وَقَدْ نُقِلَتْ عَنْهُمْ أَدْعِيَةٌ كَثِيرَةٌ جِدًّا، وَلَيْسَ فِيهَا شَيْءٌ مِنْ هَذِهِ التَّوَسُّلَاتِ، وَهَذَا

**إِجْمَاعٌ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
وَالتَّابِعِينَ عَلَى عَدَمِ مَشْرُوعِيَّةِ جَمِيعِ هَذِهِ التَّوَسُّلَاتِ.
انتهى باختصار.**

وقال الشيخ عبد العزيز آل عبد اللطيف في كتابه
(دَعَاوَى الْمُتَاوِّئِينَ لدعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب):
إِنَّ الشَّيْخَ الْإِمَامَ [مُحَمَّدَ بْنَ عَبْدِ الْوَهَّابِ] كَفَرَ مَنْ
اسْتَعَاثَ بِالْأَمْوَاتِ سَوَاءً كَانُوا [أَيِ الْأَمْوَاتِ] أَنْبِيَاءَ أَوْ
أَوْلِيَاءَ، وَلَوْ سُمِّيتُ تِلْكَ الْأَسْتِغَاثَةُ تَوْسُّلاً، **فَالْعِبْرَةُ
بِالْحَقَائِقِ وَالْمَعَانِي وَلَيْسَتْ بِالْأَسْمَاءِ وَالْمَبَانِي،
فَالْتَّوَسُّلُ عِنْدَ عِبَادِ الْقُبُورِ [قُلْتُ: إِذَا كَانَ الْمُتَوَسِّلُ
مُتَوَجِّهًا بِدُعَائِهِ إِلَى اللَّهِ وَمُتَوَسِّلاً بِحَقِّ مَخْلُوقٍ أَوْ جَاهِهِ
أَوْ ذَاتِهِ، فَهَذَا تَوْسُّلٌ بِدَعْوَى مُحَرَّمٍ، وَهُوَ وَسِيلَةٌ إِلَى
الشَّرِكِ، وَأَمَّا إِذَا كَانَ الْمُتَوَسِّلُ مُتَوَجِّهًا إِلَى مَيِّتٍ أَوْ
غَائِبٍ، فَإِنَّ تَوْسُّلَهُ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ يَكُونُ شِرْكَاً أَكْبَرًا؛
وَذَلِكَ عَلَى مَا مَرَّ بَيَّانُهُ مِنْ كَلَامِ أَهْلِ الْعِلْمِ. وَقَدْ قَالَ
الشَّيْخُ عَلِيُّ بْنُ خَضِيرٍ الْخَضِيرِ (الْمُتَخَرِّجُ مِنْ كُلِّيَّةِ أَصُولِ
الدِّينِ بـ "جَامِعَةِ الْإِمَامِ" بِالْقَصِيمِ عَامَ 1403 هـ) فِي
(التَّوَضُّيْحِ وَالتَّيْمَاتِ عَلَى "كُشْفِ الشُّبُهَاتِ"): أَمَّا أَيْمَةُ
الدَّعْوَةِ، فَهَذَا بِالْإِجْمَاعِ [يَعْنِي إِجْمَاعَ أَيْمَةِ الدَّعْوَةِ
النَّجْدِيَّةِ السَّلَفِيَّةِ]، يَرَوْنَ أَنَّ طَلَبَ الدُّعَاءِ مِنَ الْأَمْوَاتِ
[عِنْدَ قُبُورِهِمْ] مِنَ الشَّرِكِ الْأَكْبَرِ. **انتهى** [يُطْلِقُونَهُ عَلَى
الْأَسْتِغَاثَةِ بِالْمَوْتَى وَطَلَبِ الْحَاجَاتِ مِنْهُمْ. **انتهى.****

المسألة الثامنة والعشرون

زيد: لو تَجَاوَزْنَا مَسْأَلَةَ وُجُودِ قَبْرِ فِي مَسْجِدٍ، فَإِنَّهُ مِنَ الْمَعْرُوفِ أَنَّ أَيْمَةَ الْمَسَاجِدِ الَّتِي يَدْخُلُهَا قَبُورٌ هُمْ مِنَ الْقُبُورِيِّينَ؛ فَهَلْ تَصِحُّ الصَّلَاةُ خَلْفَ قُبُورِي؟

عمرو: قَالَ الشَّيْخُ ابْنُ جَبْرِينَ (عَضُو الْإِفْتَاءِ بِالرَّيَاسَةِ الْعَامَةِ لِلْبَحُوثِ الْعِلْمِيَّةِ وَالْإِفْتَاءِ) فِي (شَرْحِ اعْتِقَادِ أَهْلِ السُّنَّةِ): فَإِذَا عَرَفْتَ -مَثَلًا- أَنَّ هَذَا الْخَطِيبَ أَوْ أَنَّ هَذَا الْإِمَامَ مُشْرِكٌ يَعْبُدُ أَهْلَ الْبَيْتِ، عَلِيًّا أَوْ ذُرِّيَّتَهُ، كَالرَّافِضَةِ، أَوْ يَعْبُدُ عَبْدَ الْقَادِرِ، أَوْ ابْنَ عَلَوَانَ، أَوْ الْبَدَوِيَّ، أَوْ نَحْوَهُمْ مِنَ الْمَعْبُودَاتِ، بِمَعْنَى أَنَّهُ يَطُوفُ بِالْقَبْرِ، أَوْ يَدْعُو الْمَيِّتَ نَفْسَهُ، فَيَقُولُ يَا مَعْرُوفُ! أَوْ يَا جُنَيْدُ! أَوْ يَا ابْنَ عَلَوَانَ! أَوْ يَا عَبْدَ الْقَادِرِ!، أَوْ يَا كَذَا وَكَذَا! أَنَا فِي حَسْبِكَ، أَوْ مَا لِي إِلَّا اللَّهُ وَأَنْتَ، أَوْ نَحْوَ ذَلِكَ، فَإِنَّ هَذَا يُعْتَبَرُ مُشْرِكًا، **فَلَا تَصِحُّ الصَّلَاةُ خَلْفَهُ، لِأَنَّ شِرْكَهَ أَخْرَجَهُ مِنَ الْإِسْلَامِ، فَإِذَا اضْطُرَّ الْإِنْسَانُ إِلَى أَنْ يُصَلِّيَ خَلْفَهُمْ فَإِنَّا نَأْمُرُهُ بِالْإِعَادَةِ، وَلَكِنْ مَتَى يَكُونُ مُضْطَرًّا؟، مَوْجُودٌ فِي كَثِيرٍ مِنَ الْبِلَادِ الْإِفْرِيقِيَّةِ أَنْ وُلَاةَ الْأُمَرِ وَأَيْمَةَ وَخُطَبَاءَ الْمَسَاجِدِ مِنْ هَؤُلَاءِ الْمُتَصَوِّفَةِ، وَمَعَهُمْ كَثِيرٌ مِنَ الْبِدْعِ الْمُكَفَّرَةِ، وَمِنْ أَشْهَرِهَا أَنَّهُمْ يَدْعُونَ الْأَمْوَاتَ وَيَعْتَقِدُونَ فِيهِمْ، أَوْ أَنَّهُمْ غُلَاةٌ فِي التَّصَوُّفِ، بِمَعْنَى أَنَّهُمْ مَلَاحِدَةٌ أَوْ اتِّحَادِيَّةٌ، فَيَقُولُ بَعْضُ أَهْلِ الْخَيْرِ {إِذَا لَمْ يُصَلِّ خَلْفَهُمْ أَذُونًا وَاتَّهَمُونَا بِأَنَّنَا نُخَالِفُهُمْ أَوْ يُكْفِرُهُمْ، فَيُؤْذُونَنَا وَيُسْجُنُونَنَا وَيَقْتُلُونَنَا وَيُشَرِّدُونَنَا وَيَطْرُدُونَنَا، فَمَاذَا نَفْعَلُ؟}، فَنَقُولُ، إِنَّ وَصَلَتِ الْبِدْعَةُ إِلَى التَّكْفِيرِ فَإِنَّكَ تُصَلِّيَ مَعَهُمْ مُدَارَاةً لَهُمْ وَتُعِيدُ، وَإِنْ لَمْ تَصِلِ الْبِدْعَةُ إِلَى التَّكْفِيرِ فَصَلِّ مَعَهُمْ، فَصَلَّاتُكَ لَكَ وَصَلَاتُهُمْ لَهُمْ؛ وَأَجَازَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ أَنْ تَدْخُلَ مَعَهُمْ وَأَنْتَ تَنْوِي الْإِنْفِرَادَ، فَتُتَابِعُ الْإِمَامَ وَلَكِنَّكَ مُنْفَرِدٌ تُصَلِّيَ لِنَفْسِكَ، فَتَقْرَأَ وَلَوْ كَانَ يَفْرَأُ، وَتُسَمِّعُ بِقَوْلِكَ {سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ**

حَمْدَهُ}، وَتُصَلِّي صَلَاةً كَامِلَةً بِنِيَّةٍ أَنَّكَ مُنْفَرِدٌ إِذَا خَشِيتَ عَلَى نَفْسِكَ مِنْ أَنْ يَتَّهَمُوكَ بِأَنَّكَ تُؤَرِّي أَوْ إِرْهَابِي أَوْ مُخَالِفٌ أَوْ نَحْوُ ذَلِكَ فَيَضُرُّوكَ، فَلَكَ أَنْ تَتَّقِيَ شَرَّهُمْ بِذَلِكَ، وَإِنْ تَمَكَّنْتَ مِنْ أَنْ تُصَلِّيَ وَخَدَكَ، أَوْ وَجَدْتَ مَسْجِدًا -وَلَوْ بَعِيدًا- فِيهِ إِمَامٌ مُسْتَقِيمٌ، فَهُوَ الْأَوَّلَى. انتهى.

وفي هذا الرابط على مَوْقِعِ الشَّيْخِ ابْنِ بَارٍ، سُئِلَ الشَّيْخُ: يُوجَدُ إِمَامٌ مَسْجِدٍ فِي إِحْدَى الْقُرَى مِنَ الَّذِينَ يَزُورُونَ الْقُبَابَ، وَيَسْأَلُونَ أَصْحَابَهَا الْأَمْوَاتِ النَّفْعَ وَجَلَبَ الْمَصَالِحَ، وَكَذَلِكَ يَلْبِسُ الْجُبَّ وَيَتَبَرَّكُ بِالْحِجَارَةِ الَّتِي عَلَى الْأَصْرَحَةِ؛ السُّؤَالُ، هَلْ تَجُوزُ الصَّلَاةُ خَلْفَهُ؟ وَإِذَا كَانَتْ الْإِجَابَةُ بِالنَّفْيِ فَمَاذَا تَفْعَلُ؟ مَعَ الْعِلْمِ أَنَّهُ لَيْسَ هُنَاكَ مَسْجِدٌ آخَرُ؟. فَكَانَ مِمَّا أَجَابَ بِهِ الشَّيْخُ: مَنْ كَانَ يَزُورُ الْقُبُورَ وَيَدْعُو أَهْلَهَا مِنْ دُونِ اللَّهِ لِيَسْتَعِثَّ بِهِمْ، وَيَتَمَسَّحُ بِقُبُورِهِمْ، وَيَسْأَلُهُمْ شِفَاءَ الْمَرَضَى وَالتَّصَرُّعِ عَلَى الْأَعْدَاءِ، **فهذا ليس بمُسلمٍ، هذا مُشْرِكٌ**، لِأَنَّ دُعَاءَ الْأَمْوَاتِ وَالِاسْتِغَاثَةَ بِالْأَمْوَاتِ وَالتَّنَذِيرَ لَهُمْ، مِنْ أَنْوَاعِ الْكُفْرِ بِاللَّهِ، فَلَا يَجُوزُ أَنْ يُتَّخَذَ إِمَامًا، **ولا يُصَلِّي خَلْفَهُ**، وَإِذَا لَمْ يَجِدِ الْمُسْلِمُونَ مَسْجِدًا آخَرَ صَلُّوا قَبْلَهُ أَوْ بَعْدَهُ، صَلُّوا فِي الْمَسْجِدِ الَّذِي يُصَلِّي فِيهِ، لَكِنْ بَعْدَهُ أَوْ قَبْلَهُ، فَإِنْ تَيَسَّرَ عَزْلُهُ وَجَبَ عَزْلُهُ، وَإِنْ لَمْ يَتَيَسَّرْ فَإِنَّ الْمُسْلِمِينَ يَنْتَظِرُونَ صَلَاةَ هَؤُلَاءِ ثُمَّ يُصَلُّونَ بَعْدَهُمْ، أَوْ يَتَقَدَّمُونَهُمْ إِذَا دَخَلَ الْوَقْتُ وَيُصَلُّونَ قَبْلَهُمْ إِذَا أُمِّكَنَ ذَلِكَ، **فَإِنْ لَمْ يُمَكِّنْهُمْ صَلُّوا فِي بُيُوتِهِمْ**. انتهى.

وفي هذا الرابط على مَوْقِعِ الشَّيْخِ ابْنِ بَارٍ يَقُولُ الشَّيْخُ: **الصَّلَاةُ لَا تَصِيحُ خَلْفَ الْمُشْرِكِ، فَالَّذِي يَغْبُدُ الْقُبُورَ لَا يُصَلِّي خَلْفَهُ**، كَعُبَادِ الْحُسَيْنِ وَعُبَادِ الْبَدَوِيِّ وَأَشْبَاهِهِمْ، وَعُبَادِ الشَّيْخِ عَبْدِ الْقَادِرِ الْجِيلَانِيِّ وَعُبَادِ

الأصنام وغير هذا، كُلُّ مَنْ كَانَ يَعْْبُدُ غَيْرَ اللَّهِ، يَدْعُوهُ وَيَسْتَعِيْثُ بِهِ، أَوْ يَطُوفُ بِقَبْرِهِ وَيَسْأَلُهُ فَضَاءَ الْحَاجَةِ، أَوْ يُصَلِّي لَهُ، أَوْ يَذْبَحُ لَهُ [قَالَ الشَّيْخُ فَيَصِلُ الْجَاسِمُ (الإمام بوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالكُوَيْت) في مقالة بعنوان (حُكْمُ الذَّبْحِ تَقَرُّبًا لِلَّهِ وَشُكْرًا لَهُ عَلَى إِعَادَةِ فَتْحِ الْمَسَاجِدِ) عَلَى مَوْقِعِهِ [فِي هَذَا الرَّابِطِ](#): فَقَدْ كَثُرَ الْكَلَامُ حَوْلَ قِيَامِ بَعْضِ الْجَمْعِيَّاتِ الْخَيْرِيَّةِ بِذَّبْحِ مَائَةِ شَاةٍ بِجَوَارِ (الْمَسْجِدِ الْكَبِيرِ [بِالْكُوَيْتِ]) شُكْرًا لِلَّهِ عَلَى إِعَادَةِ فَتْحِ الْمَسَاجِدِ بَعْدَ (إِغْلَاقِهَا بِسَبَبِ وَبَاءِ "كورونا")، بِتَارِيخِ 18 شَوَّالِ 1441 هـ الْمُوَافِقِ 10 يُونِيُو 2020 م، مَا بَيْنَ قَابِلٍ وَمَانِعٍ؛ وَلِأَهَمِّيَّةِ الْمَوْضُوعِ أَحْبَبْتُ أَنْ أَذْكَرَ بَعْضَ الْأُمُورِ الْمُعَيَّنَةِ عَلَى مَعْرِفَةِ الْحُكْمِ الشَّرْعِيِّ فِيمَا وَقَعَ؛ فَاقُولُ؛ أَوَّلًا، ثَمَّةَ [(ثَمَّةَ) إِسْمُ إِشَارَةٍ لِلْمَكَانِ الْبَعِيدِ بِمَعْنَى (هُنَاكَ)] فَرْقٌ بَيْنَ الذَّبْحِ عَلَى وَجْهِ الْقُرْبَةِ، وَهُوَ مَا يُعَبَّرُ عَنْهُ بِـ (ذَّبْحِ الْقُرْبَانِ)، وَبَيْنَ الذَّبْحِ عَلَى غَيْرِ وَجْهِ الْقُرْبَةِ [قَالَ الشَّيْخُ ابْنُ عَثِيمِينَ فِي (فَتَاوَى الْحَرَمِ الْمَكِّي): الَّذِي يُتَقَرَّبُ بِالذَّبْحِ فِيهِ أَرْبَعَةُ أَنْوَاعٍ، **الْأَضَاجِي وَالْهَذِي وَالْفِدْيَةُ وَالْعَقِيقَةُ**، كَمْ صَارَتْ؟، أَرْبَعَةً، هَذِهِ يُتَقَرَّبُ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى بِذَّبْحِهَا، **وَأَمَّا مَا عَدَا ذَلِكَ فَلَا...** ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ ابْنِ عَثِيمِينَ-: **الْوَلِيمَةُ**، هَلِ الْإِنْسَانُ يُتَقَرَّبُ إِلَى اللَّهِ بِذَّبْحِهَا أَوْ بِلَحْمِهَا؟، لَا يَظْهَرُ لِي أَنَّهَا مِنْ بَابِ التَّعَبُّدِ بِالذَّبْحِ، وَلَكِنَّهَا مِنْ **بَابِ التَّعَبُّدِ بِاللَّحْمِ**. انْتَهَى بِاخْتِصَارٍ. [وَفِي هَذَا الرَّابِطِ](#) قَالَ مَرْكَزُ الْفَتَوَى بِمَوْقِعِ إِسْلَامِ وَيبِ التَّابِعِ لِإِدَارَةِ الدَّعْوَةِ وَالْإِرْشَادِ الدِّينِيِّ بِوِزَارَةِ الْأَوْقَافِ وَالشُّؤُونِ الْإِسْلَامِيَّةِ بِدَوْلَةِ قَطْرِ: فَلَيْسَ شُهُودُ الْأَضْحِيَّةِ شَرْطًا فِي إِجْرَائِهَا، **بَلْ مَنْ وَكَّلَ غَيْرَهُ فِي ذَّبْحِ أَضْحِيَّتِهِ أَجْزَأَهُ ذَلِكَ وَإِنْ لَمْ يَشْهَدْهَا**، وَإِنْ كَانَ شُهُودُ الْأَضْحِيَّةِ مُسْتَحَبًّا، انْتَهَى. قُلْتُ: يُمَكِّنُكَ فِي ذَّبْحِ الْقُرْبَانِ أَنْ تُؤَكِّلَ غَيْرَكَ فِي الْقِيَامِ بِالذَّبْحِ، **وَلَا يُشْتَرَطُ فِي ذَلِكَ نِيَّةُ الْوَكِيلِ**، لَكِنْ يَلْزَمُ مَنْ يَقُومُ بِالذَّبْحِ التَّسْمِيَةُ عِنْدَ

[الذَّبْحُ]، وهو (الذَّبْحُ بِقَصْدِ اللَّحْمِ)، فَصَوْرَةُ ذَبْحِ الْقُرْبَةِ
 [هِيَ] إِرْهَاقُ الرُّوحِ تَقَرُّبًا لِلَّهِ تَعَالَى، حَيْثُ يَكُونُ
 الْمَقْصُودُ مِنَ الْفِعْلِ إِرْهَاقُ الرُّوحِ عَلَى وَجْهِ التَّقَرُّبِ،
 وَأَمَّا الْإِنْتِفَاعُ بِاللَّحْمِ فَهُوَ مُتَمِّمٌ لَهُ وَلَيْسَ مَقْصُودًا
 أَصَالَةً، وَعَلَى هَذَا فَالْقُرْبَةُ تَخْصُلُ بِذَاتِ الذَّبْحِ لَا
 بِالْإِنْتِفَاعِ بِهِ، كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى {لَنْ يَنَالَ اللَّهُ لُحُومَهَا
 وَلَا دِمَاؤُهَا وَلَكِنْ يَنَالُهُ التَّقْوَى مِنْكُمْ}، وَهَذَا النَّوعُ مِنَ
 الذَّبْحِ هُوَ الَّذِي يَتَقَرَّبُ بِهِ الْمُشْرِكُونَ لِأَصْنَانِهِمْ
 وَأَوْثَانِهِمْ، وَمِنْهُ الذَّبْحُ لِلْقُبُورِ وَالْأَضْرَحَةِ، وَالذَّبْحُ لِلْجِنِّ
 وَالشَّيَاطِينِ، فَإِنْ مَقْصُودَ هَؤُلَاءِ الْمُشْرِكِينَ التَّقَرُّبُ
 بِالذَّبْحِ لِمَعْبُودَاتِهِمْ، وَهَذَا النَّوعُ مِنَ الْقُرْبَةِ لَا يَتَحَقَّقُ إِلَّا
 بِالذَّبْحِ، فَلَوْ ذَبَحَ رَجُلٌ ذَبِيحَةً نَهَارَ الْأَضْحَى لِإِطْعَامِ أَهْلِ
 بَيْتِهِ ثُمَّ نَوَّاهَا أَضْحِيَّةً لَمْ تَصِحَّ [لِأَنَّهُ لَمْ يَنْوِ عِنْدَ الذَّبْحِ
 التَّقَرُّبَ بِهَا]، وَلَوْ اشْتَرَى ذَبِيحَةً مِنْ مَخَلَّاتِ اللَّحُومِ
 لِيَجْعَلَهَا عَقِيقَةً لَمْ تَصِحَّ [لِأَنَّهُ لَمْ يَنْوِ عِنْدَ الذَّبْحِ التَّقَرُّبَ
 بِهَا]، وَمِثْلُهُ يُقَالُ فِي الْهَدْيِ وَالْفِدْيَةِ [الْهَدْيُ هُوَ مَا
 يُهْدَى إِلَى الْحَرَمِ مِنْ بَهِيمَةٍ الْأَنْعَامِ تَقَرُّبًا إِلَى اللَّهِ
 تَعَالَى، وَمَا يَجِبُ بِسَبَبِ تَمَتُّعٍ أَوْ قِرَانٍ أَوْ إِخْصَارٍ؛ وَأَمَّا
 الْفِدْيَةُ هِيَ مَا يَجِبُ عَلَى الْحَاجِّ أَوْ الْمُعْتَمِرِ بِسَبَبِ تَرْكِ
 وَاجِبٍ أَوْ فِعْلٍ مَحْظُورٍ]، إِذِ الْمَقْصُودُ أَنْ تُذَبِّحَ الذَّبِيحَةُ
 بِنِيَّةِ التَّقَرُّبِ لِلَّهِ، أَضْحِيَّةً كَانَتْ أَوْ عَقِيقَةً أَوْ هَدْيًا أَوْ
 فِدْيَةً، قَالَ الشَّيْخُ الْعَثِيمِيُّ [فِي الْمَجْمُوعِ الْمَتِينِ مِنْ
 فَقْهِهِ وَفَتْاوى الْعَمْرَةِ وَالْحَجِّ] {وَلَيْسَ الْحِكْمَةُ مِنَ
 الْأَضْحِيَّةِ حُصُولَ اللَّحْمِ وَأَكْلَ اللَّحْمِ، وَلَكِنَّ الْحِكْمَةَ
 التَّقَرُّبُ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى بِذَبْحِهَا... ظَنَّ بَعْضُ النَّاسِ أَنَّ
 الْمَقْصُودَ [أَيُّ مِنَ الْأَضْحِيَّةِ] الْأَكْلُ وَالْإِنْتِفَاعُ بِاللَّحْمِ،
 وَهَذَا ظَنٌّ قَاصِرٌ، بَلْ أَهَمُّ شَيْءٍ أَنْ تَتَعَبَّدَ لِلَّهِ تَعَالَى
 بِذَبْحِهَا}، وَمِنْ هُنَا فَلَا يُشْتَرَطُ فِي هَذَا النَّوعِ [وَهُوَ الذَّبْحُ
 عَلَى وَجْهِ الْقُرْبَةِ] وُجُودُ الْمُنتَفِعِينَ بِاللَّحْمِ، بَلْ لَوْ قُدِّرَ
 أَنْ رَجُلًا أَرَادَ أَنْ يُضْحِيَ أَوْ يُعُقَّ عَنْ وَلَدِهِ، وَلَا يُوجَدُ فِي

قَرِيَّتِهِ مَنْ يَنْتَفِعُ بِاللَّحْمِ بَعْدَ الذَّبْحِ، لِعِلَّةٍ أَوْ مَرَضٍ فِي أَهْلِ الْقَرِيَّةِ، لَمْ يُمْتَنِعْ مِنَ الذَّبْحِ، إِذِ الْمَقْصُودُ حَاصِلٌ بِذَاتِ الذَّبْحِ وَازْهَاقِ الرُّوحِ تَقَرُّبًا لِلَّهِ، لَا بِالانْتِفَاعِ بِاللَّحْمِ، وَإِنَّمَا الْانْتِفَاعُ مُتَمِّمٌ لَهُ وَلَيْسَ أَصْلًا، قَالَ ابْنُ الْهَمَامِ [ت 861هـ] فِي الْهَدْيِ [وَهُوَ مَا يُهْدَى إِلَى الْحَرَمِ مِنْ بَهِيمَةٍ الْأَنْعَامِ تَقَرُّبًا إِلَى اللَّهِ تَعَالَى، وَمَا يَحِبُّ بِسَبَبِ تَمَتُّعٍ أَوْ قِرَانٍ أَوْ إِخْصَارٍ] {لَيْسَ الْمُرَادُ مُجَرَّدُ التَّصَدُّقِ بِاللَّحْمِ، وَإِلَّا لَحَصَلَ التَّصَدُّقُ بِالْقِيَمَةِ أَوْ بِلَحْمٍ يَشْتَرِيهِ، بَلِ الْمُرَادُ التَّقَرُّبُ بِالْإِرَاقَةِ، مَعَ التَّصَدُّقِ بِلَحْمِ الْقُرْبَانِ وَهُوَ تَبَعٌ مُتَمِّمٌ لِمَقْصُودِهِ}، وَأَمَّا الذَّبْحُ بِقَصْدِ اللَّحْمِ، فَالْمَقْصُودُ مِنْهُ هُوَ اللَّحْمُ، وَالذَّبْحُ وَسِيلَةٌ، كَمَنْ يَذْبَحُ لِإِطْعَامِ أَهْلِ بَيْتِهِ، أَوْ يَذْبَحُ لِعَمَلِ مَأْدُبَةٍ بِمُنَاسَبَةٍ سَكَنَى مَنْزِلَ جَدِيدٍ، أَوْ بِمُنَاسَبَةٍ تَخَرَّجَ أَوْ تَرْقِيَةٍ وَنَحْوِ ذَلِكَ، فَالْمَقْصُودُ مِنْ هَذَا النَّوعِ مِنَ الذَّبْحِ هُوَ الْإِطْعَامُ وَالْإِكْرَامُ وَالصَّدَقَةُ وَالْهَدِيَّةُ، هَذَا هُوَ وَجْهُ الْقُرْبَةِ فِيهِ، فَيَكُونُ دَاخِلًا فِي عُمُومِ الصَّدَقَاتِ وَالْهَدَايَا وَالْهَبَاتِ، وَلِذَلِكَ قَدْ يُطْعَمُ الْإِنْسَانُ ضُيُوفَهُ أَوْ يُهْدَى أَوْ يَتَّصَدَّقُ، بِلَحْمٍ مِنْ لَحْمِ بَيْتِهِ أَوْ قَدْ يَشْتَرِيهِ مَذْبُوحًا مِنَ الْخَارِجِ، لِأَنَّ الْمَقْصُودَ حَاصِلٌ بِالْإِطْعَامِ وَالْإِكْرَامِ وَالصَّدَقَةِ وَالْهَدِيَّةِ، وَ[جَاءَ] فِي الْمَوْسُوعَةِ الْفِقْهِيَّةِ فِي تَعْرِيفِ الْأُضْحِيَّةِ {فَلَيْسَ مِنَ الْأُضْحِيَّةِ مَا يُذَكَّى لِغَيْرِ التَّقَرُّبِ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى، كَالذَّبَائِحِ الَّتِي تُذْبَحُ لِلْبَيْعِ أَوْ الْأَكْلِ أَوْ إِكْرَامِ الضَّيْفِ}، إِذَا تَبَيَّنَ هَذَا، عُرِفَ الْفَرْقُ بَيْنَ الذَّبْحِ عَلَيَّ وَجْهِ الْقُرْبَةِ وَبَيْنَ الذَّبْحِ بِقَصْدِ اللَّحْمِ، وَعُرِفَ الْخَلْطُ الْحَاصِلُ عِنْدَ بَعْضِ النَّاسِ فِي إِدْخَالِهِمُ الذَّبْحَ بِمُنَاسَبَةِ زَوَاجٍ أَوْ تَخَرُّجٍ أَوْ سَكَنَى مَنْزِلَ جَدِيدٍ، فِي ذَّبْحِ الْقُرْبَةِ، فَتَرَاهُمْ يَنْقُلُونَ كَلَامَ الْعُلَمَاءِ فِي الذَّبْحِ بِقَصْدِ اللَّحْمِ وَالصَّدَقَةِ بِهِ، مُسْتَدِلِّينَ بِهِ عَلَى ذَّبْحِ الْقُرْبَةِ، وَ[الْوَاقِعُ أَنَّ] مَنْ أَطْلَقَ مِنَ الْعُلَمَاءِ لَفْظَ (الْقُرْبَةِ) عَلَى هَذَا النَّوعِ مِنَ الذَّبْحِ إِنَّمَا أَرَادَ بِهِ التَّقَرُّبَ لِلَّهِ بِإِطْعَامِ اللَّحْمِ وَالصَّدَقَةِ بِهِ أَوْ إِهْدَائِهِ،

لَا يَذَاتِ الذَّبْحِ وَإِزْهَاقِ الرُّوحِ، وَهَذَا [أَيُّ التَّقَرُّبِ لِلَّهِ بِإِطْعَامِ اللَّحْمِ وَالصَّدَقَةِ بِهِ أَوْ إِهْدَائِهِ] هُوَ وَجْهُ كَوْنِهِ [أَيُّ كَوْنِ الذَّبْحِ بِقَصْدِ اللَّحْمِ] شُكْرًا لِلَّهِ، إِذْ هُوَ دَاخِلٌ فِي عُمُومِ الصَّدَقَةِ وَالْقُرْبَةِ، وَمِنْ الْمَعْلُومِ أَنَّهُ لَوْ كَانَ قُرْبَةً مَخْصَنَةً كَذَّبِحَ الْقُرْبَانُ لَجَازَ فِعْلُهُ حَتَّى لَوْ لَمْ يُوجَدْ مَنْ يَنْتَفِعُ بِهِ، **وَهَذَا مَا لَا يَقُولُهُ الْعُلَمَاءُ؛** ثَانِيًا، أَنَّ الذَّبْحَ بِقَصْدِ اللَّحْمِ، مَتَى مَا خَرَجَ عَنْ صُورَتِهِ إِلَى صُورَةِ الذَّبْحِ تَقَرُّبًا لِغَيْرِ اللَّهِ فَإِنَّهُ يُمْنَعُ مِنْهُ **مَعَ قَطْعِ النَّظَرِ عَنْ نِيَّةِ الذَّابِحِ،** كَالذَّبْحِ فِي طَرِيقِ السُّلْطَانِ أَوْ أَمَامِ الْمُعْظَمِينَ مِنَ النَّاسِ وَإِرَاقَةِ الدِّمِ أَمَامَهُمْ، لِكَوْنِ ظَاهِرِهِ **يَدُلُّ عَلَى التَّقَرُّبِ لِلْسُّلْطَانِ أَوْ الْمُعْظَمِ،** فِي حِينَ لَوْ ذَبَحَ الْإِنْسَانُ فِي مَوْضِعِ الذَّبْحِ [الْمَعْتَادِ] أَوْ فِي بَيْتِهِ وَأَطْعَمَ النَّاسَ فَرَحًا بِقُدُومِ السُّلْطَانِ أَوْ الْمُعْظَمِ **لَمْ يُمْنَعْ مِنْهُ،** فَالْحُكْمُ فِي مِثْلِ هَذِهِ الْحَالِ [الَّتِي خَرَجَ فِيهَا (الذَّبْحُ بِقَصْدِ اللَّحْمِ) عَنْ صُورَتِهِ إِلَى صُورَةِ (الذَّبْحِ تَقَرُّبًا لِغَيْرِ اللَّهِ)] يَتَعَلَّقُ بِظَاهِرِ الْفِعْلِ، لَا بِنِيَّةِ الْفَاعِلِ، وَمِنْ هُنَا **مَنْعَ الْعُلَمَاءِ مِنْ كُلِّ ذَّبْحٍ يُوهَمُ شِرْكًَا أَوْ بَذْعَةً، أَوْ فِي ظَاهِرِهِ مُشَابَهَةً لِلْمُشْرِكِينَ كَمَنْعِهِمُ الذَّبْحَ وَقْتَ الْأَمْرَاضِ وَالْأَوْيَةِ،** وَهَذَا بَابٌ عَظِيمٌ إِعْتَنَى الشَّرْعُ بِسَدِّ بَابِهِ وَمَنْعِ وَسَائِلِهِ وَذَرَائِعِهِ، فَالذَّبْحُ بِقَصْدِ اللَّحْمِ مَتَى أَوْهَمَ شِرْكًَا وَدَبْحًا لِغَيْرِ اللَّهِ مُنِعَ مِنْهُ خَسَمًا لِمَادَةِ الشَّرِكِ وَسَدًّا لِذَرَائِعِهِ، وَمِنْهُ الذَّبْحُ عِنْدَ وُقُوعِ الْأَوْيَةِ وَالْأَمْرَاضِ وَالطَّوَاعِينِ **سَدًّا لِذَرْيَعَةِ الشَّرِكِ وَمَنْعًا مِنْ مُشَابَهَةِ الْمُشْرِكِينَ،** قَالَ الشَّيْخُ سَعْدُ بْنُ حَمْدٍ بْنُ عَتِيقٍ [فِي حُجَّةِ التَّحْرِيطِ عَلَى النَّهْيِ عَنِ الذَّبْحِ عِنْدَ الْمَرِيضِ] {فَاعْلَمْ أَنَّ مِنَ النَّاسِ مَنْ يَذْبَحُ عِنْدَ الْمَرِيضِ لِغَيْرِ مَقْصِدٍ شِرْكِيٍّ، وَإِنَّمَا يَقْصِدُ بِالذَّبْحِ التَّقَرُّبَ إِلَى اللَّهِ بِالذَّبِيحَةِ وَالصَّدَقَةِ بِلَحْمِهَا عَلَى مَنْ عِنْدَهُ مِنَ الْأَقَارِبِ وَالْمَسَاكِينِ وَغَيْرِهِمْ، وَلَا يَخْفَى أَنَّ قَاعِدَةَ (سَدِّ الذَّرَائِعِ الْمُفْضِيَةِ إِلَى الشَّرِّ) وَ(دَرْءِ الْمَفَاسِدِ) تَقْتَضِي الْمَنْعَ مِنْ فِعْلِ ذَلِكَ

وَالْتَهِيَ عَنْهُ، لِأَنَّ ذَلِكَ ذَرْبَةً قَوِيَّةٌ وَفَتْحُ بَابِ فِعْلٍ
الشَّرِكِ الْمُحَرَّمِ، لِمَا قَدْ عَرَفْنَاكَ أَنَّ كَثِيرًا مِنَ النَّاسِ
يَذْبَحُ عِنْدَ الْمَرِيضِ لِقَضْدِ التَّقَرُّبِ لِلْجَنِّ وَلَكِنَّهُ يُخْفِي
قُضْدَهُ عَنِ النَّاسِ، وَهَذَا يَعْلَمُهُ مَنْ عَرَفَ أَحْوَالَ النَّاسِ؛
ثَالِثًا، هَلْ يَجُوزُ التَّقَرُّبُ لِلَّهِ بِالذَّبْحِ [بَعْنِي التَّقَرُّبُ بِالذَّبْحِ
أَصَالَةً، بِحَيْثُ يَكُونُ الْإِنْتِفَاعُ بِاللَّحْمِ أَوْ التَّصَدَّقُ بِهِ تَبَعًا]
عَلَى وَجْهِ الشُّكْرِ أَوْ عَلَى وَجْهِ الصَّدَقَةِ وَتَخَوُّ ذَلِكَ؟، إِذَا
عُرِفَ أَنَّ ذَبْحَ الْقُرْبَانِ عِبَادَةٌ وَقُرْبَةٌ، فَإِنَّ الْأَصْلَ فِي
الْعِبَادَاتِ الْمَنْعُ إِلَّا مَا دَلَّ عَلَيْهِ الدَّلِيلُ، وَلَمْ يَأْتِ فِي
النُّصُوصِ مَا يَدُلُّ عَلَى التَّقَرُّبِ لِلَّهِ بِالذَّبْحِ فِي غَيْرِ
(الْهَدْيِ وَالْأَضْحِيَّةِ وَالْعَقِيقَةِ وَالْفِدْيَةِ)، وَالْأَصْلُ أَلَّا يُتَعَبَّدَ
لِلَّهِ إِلَّا بِمَا شَرَعَ، فَإِذَا لَمْ يَأْتِ فِي النُّصُوصِ وَلَا فِي عَمَلِ
الصَّحَابَةِ مَا يَدُلُّ عَلَى جَوَازِ التَّقَرُّبِ لِلَّهِ تَعَالَى بِالذَّبْحِ
بِغَيْرِ الْمَذْكُورَاتِ، يَكُونُ التَّقَرُّبُ لِلَّهِ تَعَالَى بِهِ مِنْ
الْمُحَدَّثَاتِ كَمَا نَصَّ عَلَيْهِ الْعُلَمَاءُ، وَقَالَ الْعِثِمِيُّ [فِي
(فَتَاوَى الْحَرَمِ الْمَكِيِّ)] {فَكُلُّ عَمَلٍ صَالِحٍ تَتَقَرَّبُ بِهِ إِلَى
اللَّهِ فَإِنَّهُ شُكْرٌ، فَعَلَى هَذَا إِذَا حَصَلَ لِلإِنْسَانِ نِعْمَةٌ فَإِنَّهُ
يُشْرَعُ لَهُ أَنْ يَسْجُدَ سُجُودَ شُكْرٍ، وَلَا بَأْسَ أَنْ يَتَصَدَّقَ أَوْ
أَنْ يُعْتِقَ، أَوْ مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، مِنْ أَجْلِ شُكْرِ اللَّهِ تَعَالَى
عَلَى هَذِهِ النِّعْمَةِ، وَأَمَّا الذَّبْحُ، فَالَّذِي يَتَقَرَّبُ بِهِ إِلَى اللَّهِ
مِنَ الذَّبْحِ (الْأَضْحِي وَالْهَدْيِ وَالْفِدْيَةِ وَالْعَقِيقَةِ)}.
انْتَهَى بِاخْتِصَارٍ. وَقَالَ الشَّيْخُ صَالِحُ آلِ الشَّيْخِ (وَزِيرُ
الشُّؤُونِ الْإِسْلَامِيَّةِ وَالْأَوْقَافِ وَالِدَعْوَةِ وَالْإِرْشَادِ) فِي
(كِفَايَةِ الْمُسْتَزِيدِ بِشَرْحِ كِتَابِ التَّوْحِيدِ): الذَّبْحُ فِيهِ
شَيْئَانِ مُهِمَّانِ؛ الْأَوَّلُ، الذَّبْحُ بِاسْمِ اللَّهِ (أَوِ الذَّبْحُ
بِالْإِهْلَالِ بِاسْمِ مَا)؛ وَالثَّانِي، أَنْ يَذْبَحَ مُتَقَرِّبًا [أَيَّ بَذَاتِ
الذَّبْحِ] لِمَا يُرِيدُ أَنْ يَتَقَرَّبَ إِلَيْهِ [لَا يُشْتَرِطُ فِي الذَّبْحِ أَنْ
يَنْوِيَ الذَّابِحُ التَّقَرُّبَ بِالذَّبْحِ إِلَى اللَّهِ، إِلَّا مَا كَانَ مِنْ ذَبْحِ
الْقُرْبَانِ]؛ فَإِذَا تَمَّ [تَمَّ] اسْمُ إِشَارَةٍ لِلْمَكَانِ الْبَعِيدِ
بِمَعْنَى (هُنَاكَ) [تَسْمِيَةً، وَتَمَّ الْقَضْدُ؛ أَمَّا التَّسْمِيَةُ

فَظَاهِرُ أَنَّ مَا ذُكِرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ فَإِنَّه جَائِزٌ {فَكُلُّوا مِمَّا
 ذُكِرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ إِنْ كُنْتُمْ بِآيَاتِهِ مُؤْمِنِينَ}، وَأَنَّ مَا لَمْ
 يُذَكَّرِ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ فَهَذَا الَّذِي أَهْلُ لَيْعِنِ اللَّهِ، يَعْنِي **ذُكِرَ**
غَيْرُ اسْمِ اللَّهِ عَلَيْهِ، فَهَذَا أَهْلُ لَيْعِنِ اللَّهِ بِهِ، {وَمَا أَهْلُ بِهِ
 لَيْعِنِ اللَّهِ}، {وَمَا أَهْلُ لَيْعِنِ اللَّهِ بِهِ}، التَّسْمِيَةُ عَلَى
 الذَّبِيحَةِ مِنْ جِهَةِ الْمَعْنَى **إِسْتِعَانَةً**، فَإِذَا سَمَّى اللَّهَ فَإِنَّه
 إِسْتَعَانَ فِي هَذَا الذَّبْحِ بِاللَّهِ جَلَّ وَعَلَا، لِأَنَّ الْبَاءَ فِي
 قَوْلِكَ {بِسْمِ اللَّهِ} يَعْنِي أَذْبَحُ مُتَبَرِّكًا وَمُسْتَعِينًا بِكُلِّ
 اسْمٍ لِلَّهِ جَلَّ وَعَلَا، أَوْ بِاللَّهِ جَلَّ وَعَلَا الَّذِي لَهُ الْأَسْمَاءُ
 الْحُسْنَى، فَإِذَنْ جِهَةُ التَّسْمِيَةِ جِهَةُ إِسْتِعَانَةٍ؛ وَأَمَّا **الْقَصْدُ**،
 فَهَذِهِ جِهَةُ عُبودِيَّةٍ وَمَقَاصِدَ [لَا يُشْتَرَطُ فِي الذَّبْحِ أَنْ
 يَنْوِيَ الذَّابِحُ التَّقَرُّبَ **بِالذَّبْحِ** إِلَى اللَّهِ، إِلَّا مَا كَانَ مِنْ ذَّبْحِ
 الْقُرْبَانِ]؛ فَ[مَنْ] ذَبَحَ بِاسْمِ اللَّهِ لِلَّهِ، كَانَتْ الْإِسْتِعَانَةُ
 بِاللَّهِ، وَالْقَصْدُ مِنَ الذَّبْحِ أَنَّهُ كَوَّجَهُ اللَّهُ (تَقَرُّبًا لِلَّهِ جَلَّ
 وَعَلَا) ... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ صَالِحٌ-: فَصَارَتْ الْأَحْوَالُ
 عِنْدَنَا أَرْبَعَةً؛ الْأَوَّلُ، أَنْ يَذْبَحَ بِاسْمِ اللَّهِ لِلَّهِ، وَهَذَا هُوَ
 التَّوْحِيدُ؛ الثَّانِيَّةُ، أَنْ يَذْبَحَ بِاسْمِ اللَّهِ لَيْعِنِ اللَّهِ، وَهَذَا
 شِرْكٌ فِي الْعِبَادَةِ؛ الثَّالِثَةُ، أَنْ يَذْبَحَ بِاسْمِ غَيْرِ اللَّهِ لَيْعِنِ
 اللَّهِ، وَهَذَا شِرْكٌ فِي الْإِسْتِعَانَةِ وَشِرْكٌ فِي الْعِبَادَةِ أَيْضًا؛
 الرَّابِعَةُ، أَنْ يَذْبَحَ بِغَيْرِ اسْمِ اللَّهِ وَيَجْعَلَ الذَّبِيحَةَ [يَعْنِي
 (ذَاتَ الذَّبْحِ)] لِلَّهِ، وَهَذَا شِرْكٌ؛ فَإِذَنْ الْأَحْوَالُ عِنْدَنَا
 أَرْبَعَةٌ؛ [الْحَالَةُ الْأُولَى]، أَنْ يَكُونَ تَسْمِيَةً [بِاللَّهِ]، مَعَ
 الْقَصْدِ لِلَّهِ جَلَّ وَعَلَا وَحْدَهُ، وَهَذَا هُوَ التَّوْحِيدُ، فَالْوَاجِبُ
 أَنْ يَذْبَحَ لِلَّهِ قَصْدًا (تَقَرُّبًا) [لَا يُشْتَرَطُ فِي الذَّبْحِ أَنْ يَنْوِيَ
 الذَّابِحُ التَّقَرُّبَ **بِالذَّبْحِ** إِلَى اللَّهِ، إِلَّا مَا كَانَ مِنْ ذَّبْحِ
 الْقُرْبَانِ]، وَأَنْ يُسَمِّيَ اللَّهَ عَلَى الذَّبِيحَةِ، فَإِنْ لَمْ يُسَمِّ
 اللَّهَ جَلَّ وَعَلَا وَتَرَكَ التَّسْمِيَةَ عَمْدًا [قَالَ الشَّيْخُ ابْنُ
 عَثِيمٍ فِي فَتَاوَى صَوْتِيَّةٍ مُفَرَّغَةٍ لَهُ عَلَى مَوْقِعِهِ **فِي**
هَذَا الرَّابِطِ: وَلِهَذَا كَانَ الْقَوْلُ الصَّحِيحُ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ
 مَا اخْتَارَهُ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ، وَهُوَ أَنَّ

الذَّكَاءُ يُشْتَرَطُ فِيهَا التَّسْمِيَةُ، وَأَنَّ التَّسْمِيَةَ فِي الذَّكَاءِ لَا تَسْقُطُ سَهْوًا وَلَا جَهْلًا وَلَا عَمْدًا، وَأَنَّ مَا لَمْ يُسَمَّ اللَّهُ عَلَيْهِ فَهُوَ حَرَامٌ مُطْلَقًا وَعَلَى أَيِّ حَالٍ، لِأَنَّ الشَّرْطَ لَا يَسْقُطُ بِالنَّسْيَانِ وَلَا بِالْجَهْلِ. انْتَهَى [فَإِنَّ الذَّبِيحَةَ لَا تَحِلُّ، وَإِنْ لَمْ يَقْصِدْ بِالذَّبِيحَةِ [يَعْنِي (بِذَاتِ الذَّبْحِ)] التَّقَرُّبَ إِلَى اللَّهِ جَل وَعَلَا وَلَا التَّقَرُّبَ لِغَيْرِهِ، وَإِنَّمَا ذَبَحَهَا لِأَجْلِ أَضْيَافٍ عِنْدَهُ أَوْ لِأَجْلِ أَنْ يَأْكُلَهَا - يَعْنِي ذَبَحَهَا لِقَصْدِ اللَّحْمِ (لَمْ يَقْصِدْ بِهَا التَّقَرُّبَ) - فَهَذَا جَائِزٌ وَهُوَ مِنَ الْمَأْدُونِ فِيهِ، لِأَنَّ الذَّبْحَ [الْغَيْرَ دَاخِلٍ فِي ذَبْحِ الْقُرْبَانِ] لَا يُشْتَرَطُ فِيهِ أَنْ يَتَوَيَّ الذَّابِحُ التَّقَرُّبَ بِالذَّبِيحَةِ [يَعْنِي (بِذَاتِ الذَّبْحِ)] إِلَى اللَّهِ جَل وَعَلَا، فَإِذَا صَارَ عِنْدَكَ فِي الْحَالَةِ الْأُولَى أَنْ تَعْلَمَ أَنْ ذَكَرَ اسْمَ اللَّهِ عَلَى الذَّبِيحَةِ وَاجِبٌ، وَأَنْ يَكُونَ قَصْدُكَ بِالتَّقَرُّبِ بِهَذِهِ الذَّبِيحَةِ - إِنْ تَوَيَّتْ بِهَا تَقَرُّبًا - أَنْ يَكُونَ لِلَّهِ لَا لِغَيْرِهِ، وَهَذَا مِثْلُ مَا يُذَبِّحُ مِنَ الْأَضَاحِيِّ أَوْ يُذَبِّحُ مِنَ الْهَدْيِ أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ مِمَّا يَذْبَحُهُ الْمَرْءُ تَعْظِيمًا لِلَّهِ جَل وَعَلَا، فَهَذَا تَذْبُحُهُ لِلَّهِ، يَعْنِي أَنْ تَقْصِدَ التَّقَرُّبَ لِلَّهِ بِالذَّبِيحَةِ [يَعْنِي (بِذَاتِ الذَّبْحِ)]، فَهَذَا مِنَ الْعِبَادَاتِ الْعَظِيمَةِ الَّتِي يُجِبُّهَا اللَّهُ جَل وَعَلَا، وَهِيَ عِبَادَةُ النَّخْرِ وَالذَّبْحِ، قَدْ يَذْبَحُ بِاسْمِ اللَّهِ، لَكِنْ [يَقُولُ] {أَرِيدُهَا لِلْأَضْيَافِ، أَرِيدُهَا لِلْحَمِّ (لِأَكْلِ لَحْمًا)}، وَلَمْ أَتَقَرَّبْ بِهَا لِغَيْرِ اللَّهِ، أَيْضًا لَمْ أَتَقَرَّبْ بِهَا لِلَّهِ، فَتَقُولُ، هَذِهِ الْحَالَةُ جَائِزَةٌ لِأَنَّهُ سَمَّى بِاسْمِ اللَّهِ وَلَمْ يَذْبَحْ لِغَيْرِ اللَّهِ، فَلَيْسَ دَاخِلًا فِي الْوَعِيدِ وَلَا فِي النَّهْيِ، بَلْ ذَلِكَ مِنَ الْمَأْدُونِ فِيهِ؛ الْحَالَةُ الثَّانِيَّةُ، أَنْ يَذْبَحَ بِاسْمِ اللَّهِ، وَيَقْصِدَ التَّقَرُّبَ بِأَنَّ هَذِهِ الذَّبِيحَةَ [يَعْنِي (هَذَا الذَّبْحَ)] لِغَيْرِ اللَّهِ، فَيَقُولُ مَثَلًا {بِسْمِ اللَّهِ} وَيَنْخَرُ الدَّمَ، وَهُوَ يَتَوَيَّ بِأَرْهَاقِ النَّفْسِ وَبِأَرْهَاقِ الدَّمِ، يَتَوَيَّ التَّقَرُّبَ لِهَذَا الْعَظِيمِ الْمَدْفُونِ (لِهَذَا النَّبِيِّ، أَوْ لِهَذَا الصَّالِحِ)، فَهُوَ ذَبَحَ بِاسْمِ اللَّهِ، [وَلَكِنْ مَعَ ذَلِكَ] فَإِنَّ الشَّرْكَ حَاصِلٌ مِنْ جِهَةٍ أَنَّهُ أَرَاقَ الدَّمِ تَعْظِيمًا لِلْمَدْفُونِ، تَعْظِيمًا لِغَيْرِ

الله، كذلك يَدْخُلُ فيه أَنْ يَذْكُرَ اسْمَ اللهِ عَلَى الذَّبِيحَةِ أَوْ عَلَى الْمَنْحُورِ وَيَكُونُ **قَصْدُهُ بِالذَّبْحِ** أَنْ يَتَقَرَّبَ بِهِ لِلسُّلْطَانِ أَوْ لِلْمُلُوكِ أَوْ لِأَمِيرٍ مَا، وَهَذَا يَحْدُثُ عِنْدَ بَعْضِ الْبَادِيَةِ وَكَذَلِكَ بَعْضُ الْخَصَرِ، إِذَا أَرَادُوا أَنْ يُعْظَمُوا مَلِكًا قَادِمًا، أَمِيرًا قَادِمًا، أَوْ أَنْ يُعْظَمُوا سُلْطَانًا أَوْ شَيْخَ قَبِيلَةٍ، فَإِنَّهُمْ يَسْتَقْبِلُونَهُ بِالْحِمَالِ، يَسْتَقْبِلُونَهُ بِالْبَقَرِ، يَسْتَقْبِلُونَهُ بِالشِّيَاةِ، وَيَذْبَحُونَهَا فِي وَجْهِهِ [أَيُّ وَجْهِ الْمُعْظَمِ] فَيَسِيلُ الدَّمُ عِنْدَ إِقْبَالِهِ، هَذَا ذَبْحٌ سُمِّيَ اللهُ عَلَيْهِ لَكِنَّ الذَّبِيحَةَ [يَعْنِي (الذَّبْحُ)] قُصِدَ بِهَا غَيْرُ اللهِ جَلَّ وَعَلَا، وَهَذِهِ أَفْتَى الْعُلَمَاءُ بِتَحْرِيمِهَا، **لَأَنَّ فِيهَا إِرَاقَةَ دَمٍ لِغَيْرِ اللهِ جَلَّ وَعَلَا، فَلَا يَجُوزُ أَكْلُهَا، وَمِنْ بَابِ أَوْلَى قَبْلَ ذَلِكَ لَا يَجُوزُ تَعْظِيمُ أَوْلَئِكَ بِمِثْلِ هَذَا التَّعْظِيمِ لِأَنَّ إِرَاقَةَ الدَّمِ إِنَّمَا يُعْظَمُ بِهِ اللهُ جَلَّ وَعَلَا وَخَذَهُ [قَالَ الشَّيْخُ صَالِحُ آلِ الشَّيْخِ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ مِنْ (كِفَايَةِ الْمُسْتَزِيدِ بِشَرْحِ كِتَابِ التَّوْحِيدِ)]: وَالْحَالَةُ الثَّانِيَّةُ، صُورَةُ مِنْهَا أَنْ يَذْبَحَ لِسُلْطَانٍ أَوْ نَحْوِهِ، بَعْضُ الْعُلَمَاءِ مَا أَطْلَقَ عَلَيْهَا أَنَّهَا (شِرْكٌ)، وَإِنَّمَا قَالَ {تَحْرِيمٌ}، لِأَجْلِ أَنَّهُ لَا يَقْصِدُ بِذَلِكَ تَعْظِيمًا كَتَعْظِيمِ اللهِ جَلَّ وَعَلَا. انْتَهَى]؛ الْحَالَةُ الثَّالِثَةُ، أَنْ يَذْكُرَ غَيْرَ اسْمِ اللهِ وَأَنْ يَقْصِدَ بِالذَّبِيحَةِ [يَعْنِي (بِذَاتِ الذَّبْحِ)] غَيْرَ اللهِ جَلَّ وَعَلَا، فَيَقُولُ مَثَلًا {بِاسْمِ الْمَسِيحِ} وَيَقْصِدُ التَّقَرُّبَ [بِالذَّبْحِ] لِلْمَسِيحِ، فَهَذَا الشِّرْكُ جَمَعَ شِرْكًَا فِي الْاسْتِعَانَةِ وَشِرْكًَا فِي الْعِبَادَةِ، أَوْ أَنْ يَذْبَحَ بِاسْمِ (الْبَدَوِيِّ)، فَيَذْبَحُ بِاسْمِهِ وَيَنْوِي **حِينَ يَذْبَحُ أَنْ يُرِيقَ الدَّمَ تَقَرُّبًا لِهَذَا الْمَخْلُوقِ**، فَهَذَا الشِّرْكُ جَاءَ مِنْ جِهَتَيْنِ، الْجِهَةُ الْأُولَى جِهَةُ الْاسْتِعَانَةِ، وَالْجِهَةُ الثَّانِيَّةُ جِهَةُ الْعُبُودِيَّةِ وَالتَّعْظِيمِ وَإِرَاقَةُ الدَّمِ لِغَيْرِ اللهِ جَلَّ وَعَلَا؛ وَ[الْحَالَةُ الرَّابِعَةُ، أَنْ يَذْبَحَ بِاسْمِ غَيْرِ اللهِ وَيَجْعَلَ ذَلِكَ [أَيُّ الذَّبْحِ] لِلَّهِ جَلَّ وَعَلَا - وَهَذَا نَادِرٌ - [مِثْلَ] أَنْ يَذْبَحَ [بِاسْمِ] (الْبَدَوِيِّ) أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ، ثُمَّ يَنْوِي بِهَذَا [أَيُّ بِالذَّبْحِ] أَنْ يَتَقَرَّبَ إِلَى اللهِ جَلَّ وَعَلَا، وَهَذَا فِي الْحَقِيقَةِ رَاجِعٌ**

إلى الشَّرِكِ في الاستِيعانِ والشَّرِكِ في العِبادة... ثم سُئِلَ الشَّيْخُ صَالِحٌ {عندنا عادةٌ، وهي أَنَّ مَنْ حَصَلَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ شَخْصٍ عَدَاوَةٌ أَوْ بَغْضَاءٌ يَتَعَدَّى مِنْ أَحَدِهِمَا عَلَى الْآخَرِ، فَيَطْلُبُونَ مِنْ أَحَدِهِمَا [وهو الْمُتَعَدِّي] أَنْ يَذْبَحَ، وَيَسْمُونَ ذَلِكَ ذَبْحَ صُلْحٍ، فَيَذْبَحُ [أَيُّ الْمُتَعَدِّي]، وَيُحْضِرُونَ مَعَهُمْ مَنْ حَصَلَتْ مَعَهُ هَذِهِ الْعَدَاوَةُ [وهو الْمُتَعَدِّي عَلَيْهِ]، فَمَا حُكْمُ ذَلِكَ؟}، فَقَالَ الشَّيْخُ: ذَبْحُ الصُّلْحِ الَّذِي تَعْمَلُهُ بَعْضُ الْقَبَائِلِ فِي صُورَتِهِ الْمُشْتَهَرَةِ الْمَعْرُوفَةِ لَا يَجُوزُ، لِأَنَّهُمْ يَجْعَلُونَ الذَّبْحَ أَمَامَ مَنْ يُرِيدُونَ إِرْضَاءَهُ، وَيُرِيقُونَ الدَّمَ تَعْظِيمًا لَهُ أَوْ إِجْلَالًا لِإِرْضَائِهِ، وَهَذَا يَكُونُ مُحَرَّمًا، لِأَنَّهُ لَمْ يُرَقِ الدَّمُ لِلَّهِ جَلَّ وَعَلَا وَإِنَّمَا أَرَاكَ لِأَجْلِ إِرْضَاءِ فُلَانٍ، وَهَذَا الذَّبْحُ مُحَرَّمٌ، وَالدَّبِيحَةُ لَا يَجُوزُ أَكْلُهَا لِأَنَّهَا لَمْ تُذْبَحْ لِلَّهِ جَلَّ وَعَلَا وَإِنَّمَا ذُبِحَتْ لِغَيْرِهِ؛ فَإِنْ كَانَ الذَّبْحُ الَّذِي هَذَا صِفَتُهُ مِنْ جِهَةِ التَّقَرُّبِ وَالتَّعْظِيمِ صَارَ شَرَكًا أَكْبَرَ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مِنْ جِهَةِ التَّقَرُّبِ وَالتَّعْظِيمِ صَارَ مُحَرَّمًا لِأَنَّهُ لَمْ يَخْلَصْ مِنْ أَنْ يَكُونَ لِغَيْرِ اللَّهِ؛ فَصَارَ عِنْدَنَا فِي مِثْلِ هَذِهِ الْحَالَةِ، وَكَذَلِكَ فِي الذَّبْحِ لِلسُّلْطَانِ وَنَحْوِهِ فِي الْمَسْأَلَةِ الَّتِي مَرَّتْ عَلَيْنَا [سَابِقًا]، أَنْ يَكُونَ الذَّبْحُ فِي مَقْدَمِهِ وَأَنْ يُرَاقَ الدَّمُ بِقُدُومِهِ وَيَحْضُرَتِهِ، هَذَا قَدْ يَكُونُ عَلَى جِهَةِ التَّقَرُّبِ وَالتَّعْظِيمِ، فَيَكُونُ الذَّبْحُ حِينَئِذٍ شَرَكًا أَكْبَرَ بِاللَّهِ جَلَّ وَعَلَا لِأَنَّهُ ذَبْحٌ وَأَرَاقَ الدَّمَ تَعْظِيمًا لِلْمَخْلُوقِ وَتَقَرُّبًا إِلَيْهِ، وَإِنْ لَمْ يَذْبَحْ تَقَرُّبًا أَوْ تَعْظِيمًا، وَإِنَّمَا ذَبْحٌ لِغَايَةٍ أُخْرَى مِثْلَ الْإِرْضَاءِ وَلَكِنَّهُ شَابَهُ أَهْلَ الشَّرِكِ فِي مَا يَذْبَحُونَهُ تَقَرُّبًا وَتَعْظِيمًا، فَتَقُولُ، الدَّبِيحَةُ لَا تَجُوزُ وَلَا تَحِلُّ وَالْأَكْلُ مِنْهَا حَرَامٌ؛ وَيُمْكِنُ لِلْإِخْوَةِ الَّذِينَ يَشِيعُ عِنْدَهُمْ فِي بِلَادِهِمْ أَوْ فِي قَبَائِلِهِمْ مِثْلُ هَذَا الْمُسَمَّى (ذَبْحُ الصُّلْحِ) وَنَحْوِهِ، أَنْ يُبَدِّلُوهُ بِخَيْرٍ مِنْهُ، وَهُوَ أَنْ تَكُونَ وَلِيمَةً لِلصُّلْحِ، فَيَذْبَحُونَ لِلصِّيَافَةِ، يَعْنِي يَذْبَحُونَ لَا بِحَضْرَةِ مَنْ يُرِيدُونَ إِرْضَاءَهُ، وَيَدْعُونَهُمْ وَيُكْرِمُونَهُمْ، وَهَذَا مِنَ الْأَمْرِ الْمُرْغَبِ فِيهِ،

فَيَكُونُ الذَّبْحُ كَمَا يَذْبَحُ الْمُسْلِمُ عَادَةً لِضِيَاةٍ أَضْيَافِهِ وَتَحْوِ ذَٰلِكَ. أَنْتَهَى بِاخْتِصَارٍ. وَقَالَ (مَوْعُ الْإِسْلَامِ سَوَالُ وَجَوَابُ) الَّذِي يُشْرِفُ عَلَيْهِ (الْشَيْخُ مُحَمَّدُ صَالِحُ الْمُنَجِّدِ) **فِي هَذَا الرَّابِطِ: فَإِنْ قِيلَ {كَيْفَ تُفَرِّقُ بَيْنَ مَا يَكُونُ إِكْرَامًا، وَبَيْنَ مَا يَكُونُ تَقَرُّبًا لِغَيْرِ اللَّهِ؟}؛ فَالْجَوَابُ، أَنَّهُ فِي حَالِ التَّقَرُّبِ لِغَيْرِ اللَّهِ لَا يُقْصَدُ بِالذَّبِيحَةِ [يَعْنِي (بِذَاتِ الذَّبْحِ)] اللَّحْمُ، وَإِنَّمَا يُقْصَدُ بِهَا تَعْظِيمُ الْمَذْبُوحِ لَهُ، وَيُضَرَفُ اللَّحْمُ لِلنَّاسِ آخَرِينَ، كَمَنْ يَذْبَحُ أَمَامَ رَئِيسٍ لِمَقْدِمِهِ مِنْ سَفَرٍ أَوْ تَحْوِ ذَٰلِكَ ثُمَّ يُعْطِي الذَّبِيحَةَ أَنَاثًا آخَرِينَ لِيَأْكُلُوا مِنْهَا، فَهَذَا مَا ذُبِحَ لِلرَّئِيسِ إِلَّا تَعْظِيمًا لَهُ وَاجْتِلَالًا، فَيَكُونُ دَاخِلًا فِي الشَّرِكِ الْأَكْبَرِ. أَنْتَهَى]، وَمَا أَشْبَهُ ذَٰلِكَ، فَهَؤُلَاءِ لَا يُصَلِّي خَلْفَهُمْ، لِأَنَّ ظَاهِرَهُمُ الْكُفْرُ فَلَا يُصَلِّي خَلْفَهُمْ. أَنْتَهَى.**

زَيْدٌ: لَكِنَّ أَيْمَةَ الْمَسَاجِدِ الْقُبُورِيِّينَ هَؤُلَاءِ، مِنْهُمْ عُلَمَاءُ يَدْعُونَ إِلَى مَذَاهِبِهِمُ الصَّالَةِ، وَمِنْهُمْ عَوَامٌّ تَابِعُونَ لَهُؤُلَاءِ الْعُلَمَاءِ وَيَجْهَلُونَ خَصَائِصَ مَذَاهِبِهِمُ الصَّالَةِ، فَهَلْ يَسْتَوُونَ فِي الْحُكْمِ؟.

عَمْرُو: نَعَمْ، يَسْتَوُونَ. وَسَيَأْتِيكَ بَيَانُ ذَلِكَ لِاحِقًا فِي سُؤَالِ زَيْدٍ لِعَمْرُو (مَا هِيَ طَرُقُ ثُبُوتِ الْحُكْمِ بِالْإِسْلَامِ؟).

زَيْدٌ: مَعْنَى ذَلِكَ أَنَّهُ لَا يُعْذَرُ بِالْجَهْلِ مَنْ وَقَعَ فِي الشَّرِكِ الْأَكْبَرِ؟.

عَمْرُو: لَا يُعْذَرُ مِنْ جِهَةِ تَسْمِيَّتِهِ مُشْرِكًا، وَإِذَا مَاتَ عَلَى هَذِهِ الْحَالَةِ فَلَا يُغْسَلُ، وَلَا يُصَلَّى عَلَيْهِ، وَلَا يُدْفَنُ مَعَ الْمُسْلِمِينَ فِي مَقَابِرِهِمْ، وَلَا يُدْعَى لَهُ؛ وَإِذَا قَامَتْ عَلَيْهِ قَبْلَ مَوْتِهِ الْحُجَّةُ الرَّسَالِيَّةُ كَانَ مِنَ الْمُخْلَدِينَ فِي النَّارِ،

وَالَّا فَحُكْمُهُ حُكْمُ أَهْلِ الْفَتْرَةِ الَّذِينَ يُمْتَحَنُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ [قَالَ الشَّيْخُ عَبْدُ اللَّهِ الْخَلِيفِيُّ فِي (تَقْوِيمِ الْمُعَاصِرِينَ): إِنَّ هُنَاكَ كُفْرًا لَا يُعَذَّبُ عَلَيْهِ، وَهُوَ كُفْرُ أَهْلِ الْفَتْرَةِ وَمَنْ كَانَ فِي حُكْمِهِمْ] كَالْمَعْتُوهِ، وَالْأَصَمِّ الْأَبْكَمِ، وَالشُّيُوخِ الَّذِينَ جَاءَ الْإِسْلَامُ وَقَدْ خَرَفُوا [لَأَنَّهُمْ يُمْتَحَنُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الْخَلِيفِيِّ:- فَكُلُّ مَنْ عَبَدَ غَيْرَ اللَّهِ يُسَمَّى (مُشْرِكًا) وَلَا يُسَمَّى (مُسْلِمًا)، وَدَلِيلُ ذَلِكَ أَنَّ أَهْلَ الْفَتْرَةِ لَا يُسَمَّوْنَ مُسْلِمِينَ بِإِجْمَاعٍ... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الْخَلِيفِيِّ:- وَمِنْ النَّاسِ مَنْ أَطْلَقَ أَنَّ كُلَّ مَنْ سُمِّيَ (مُشْرِكًا) فَهُوَ مِنْ أَهْلِ النَّارِ بَعِيْنَهُ عَلَى أَيِّ حَالٍ كَانَ -وَبَعْضُهُمْ يُعَلِّلُ بِأَنَّ التَّوْحِيدَ مَعْلُومٌ بِالْفِطْرَةِ- وَبِهَذَا يُلْغِي تَمَامًا دَلَالََةَ أَخْبَارِ أَهْلِ الْفَتْرَةِ وَقَوْلُهُ تَعَالَى {وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى تَبْعَثَ رُسُلًا}!... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الْخَلِيفِيِّ:- فَإِنْ قِيلَ {مَا الدَّلِيلُ عَلَى أَنَّ أَهْلَ الْفَتْرَةِ يُسَمَّوْنَ كُفْرًا؟}، قِيلَ هَذَا إِجْمَاعٌ، وَالْإِسْلَامُ حَقِيقَةٌ مَنْ انْتَصَفَ بِهَا كَانَ مُسْلِمًا، وَمَنْ لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ فَهُوَ كَافِرٌ... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الْخَلِيفِيِّ:- قَوْلُهُ تَعَالَى {وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى تَبْعَثَ رُسُلًا} هَذِهِ الْآيَةُ إِنَّمَا فِيهَا نَفْيُ التَّعْذِيبِ قَبْلَ إِرْسَالِ الرُّسُلِ، وَلَيْسَ فِيهَا أَنَّ أَهْلَ الْفَتْرَةِ فِي الْجَنَّةِ، وَالْعَامَّةُ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ عَلَى أَنَّ أَهْلَ الْفَتَرَاتِ فِيهِمْ مَنْ يَدْخُلُ النَّارَ وَالْأَحَادِيثُ فِي ذَلِكَ مُتَوَاتِرَةٌ، فَإِذَا جَاءَنَا خَبَرٌ فِي أَنَّ بَعْضَ أَهْلِ الْفَتَرَاتِ سَيَدْخُلُ النَّارَ، لَمْ يَكُنْ مُعَارِضًا بِحَالٍ لِلْآيَةِ لِأَنَّهُمْ يُمْتَحَنُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَمِنْهُمْ مَنْ يَنْجُو وَمِنْهُمْ مَنْ يَهْلِكُ. انتهى باختصار! وإذا قَامَتْ عَلَيْهِ قَبْلَ مَوْتِهِ الْحُجَّةُ الْحَدِيثُ حَلَّ دَمُهُ وَمَالُهُ؛ وَإِلَيْكَ بَيَانُ ذَلِكَ مِمَّا يَلِي:

(1) قَالَ الشَّيْخُ مُحَمَّدٌ صَالِحُ الْمُنْجِدِ فِي مُحَاضَرَةٍ يُعْنَوَانِ (مَرْجئة العصر "1") - مُفَرَّغَةً عَلَى مَوْقِعِهِ [فِي هَذَا](#)

الرابط: فالإرجاء في اللغة معناه التأخير والإمهال، ومنه قول الله سُبحَانَهُ وتعالى {قَالُوا أَرْجِهْ وَأَخَاهُ} يعني أَرْجِهْ؛ طَيْبٌ، لماذا سُمِّيَ المُرَجَّةُ بهذا الاسم؟ لأنهم يُؤَخِّرُونَ الْعَمَلَ عن مُسَمَّى الإيمان، فيقولون {الإيمانُ قَوْلٌ بِلَا عَمَلٍ}، أو {هُوَ الْمَعْرِفَةُ فَقَطْ}، أو {التَّصَدِيقُ فَقَطْ}، أو {التَّصَدِيقُ وَالْقَوْلُ} [قُلْتُ: مَقُولَةُ {الإيمانُ قَوْلٌ بِلَا عَمَلٍ} هي نَفْسُهَا مَقُولَةُ {الإيمانُ التَّصَدِيقُ وَالْقَوْلُ}، وهي مَقُولَةُ مُرَجَّةِ الْفُقَهَاءِ (وَهُمُ الْخَتَفِيُّ) قَالَ الشَّيْخُ عَبْدِ الْعَزِيزِ الرَّاجِحِيُّ (الْأَسْتَاذُ فِي جَامِعَةِ الْإِمَامِ مُحَمَّدِ بْنِ سَعُودٍ فِي كَلِيَّةِ أَصُولِ الدِّينِ، قِسْمِ الْعَقِيدَةِ) فِي شَرْحِهِ لِكِتَابِ (الإيمان)، لِأَبِي عُبَيْدِ الْقَاسِمِ بْنِ سَلَامٍ): إِنَّ مُرَجَّةَ الْفُقَهَاءِ يُسَمُّونَ الْجَهْمِيَّةَ مُرَجَّةً، **وَلَا يُسَمُّونَ أَنْفُسَهُمْ مُرَجَّةً**. انتهى باختصار؛ وَأَمَّا مَقُولَةُ {الإيمانُ الْمَعْرِفَةُ فَقَطْ} فَهِيَ مَقُولَةُ الْجَهْمِيَّةِ؛ وَأَمَّا مَقُولَةُ {الإيمانُ التَّصَدِيقُ فَقَطْ} فَهِيَ مَقُولَةُ الْأَشَاعِرَةِ وَالْمَاثُرِيَّةِ. وَقَدْ قَالَ الشَّيْخُ سَفَرُ الْحَوَالِي (رئيس قسم العقيدة بجامعة أم القرى) فِي (مَنْهَجُ الْأَشَاعِرَةِ فِي الْعَقِيدَةِ "الكَبِيرُ"): **فَالْأَشَاعِرَةُ فِي الْإِيمَانِ مُرَجَّةٌ جَهْمِيَّةٌ...** ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الْحَوَالِي-: مَذْهَبُ جَهْمٍ [هُوَ الْجَهْمُ بْنُ صَفْوَانَ مُؤَسِّسُ الْجَهْمِيَّةِ] أَنَّ الْإِيمَانَ هُوَ الْمَعْرِفَةُ **بِالْقَلْبِ**؛ وَمَذْهَبُ الْأَشَاعِرَةِ أَنَّ الْإِيمَانَ هُوَ التَّصَدِيقُ الْمُجَرَّدُ **بِالْقَلْبِ**؛ فَحَقِيقَةُ الْمَذْهَبَيْنِ **وَاجِدَةٌ**، وَهِيَ الْاِكْتِفَاءُ بِقَوْلِ الْقَلْبِ دُونَ عَمَلِهِ [قَوْلُ الْقَلْبِ هُوَ التَّصَدِيقُ؛ وَعَمَلُ الْقَلْبِ هُوَ الْخَوْفُ وَالْمَحَبَّةُ وَالرَّجَاءُ وَالْحَيَاءُ وَالتَّوَكُّلُ وَالْإِخْلَاصُ، وَمَا أَشْبَهُ]، وَلَا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ يُسَمَّى مَعْرِفَةً أَوْ تَصَدِيقًا؛ أَمَّا السَّلَفُ فَهُوَ عِنْدَهُمْ قَوْلُ الْقَلْبِ، وَقَوْلُ اللِّسَانِ [وَهُوَ النُّطْقُ بِالشَّهَادَتَيْنِ]، وَعَمَلُ الْقَلْبِ، وَعَمَلُ الْجَوَارِحِ [وَيَشْمَلُ الْأَفْعَالَ وَالتَّوَكُّكَ، الْقَوْلِيَّةَ وَالْفِعْلِيَّةَ]. انتهى باختصار. وَقَالَ الشَّيْخُ صَالِحُ الْفُوزَانِ على هذا الرابط في

مَوْقِعِهِ: وَالْمُرْجِئَةُ طَوَائِفُ، مَا هُمْ بِطَائِفَةٍ وَاحِدَةٍ... ثم قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الْفُوزَانُ-: وَأَخْفَهُمُ اللَّيِّ [أَيُّ الَّذِي] يَقُولُ {إِنَّ الْإِيمَانَ إَعْتَقَادُ بِالْقَلْبِ وَتُطْلَقُ بِاللِّسَانِ} [وَهُوَ قَوْلُ مُرْجِئَةِ الْفُقَهَاءِ، وَهُمْ الْخَنَفِيَّةُ]، هَذَا أَخَفُّ أَنْوَاعِ الْمُرْجِئَةِ، لَكِنَّهُمْ يَشْتَرِكُونَ كُلُّهُمْ فِي **عَدَمِ الْإِهْتِمَامِ بِالْعَمَلِ**، كُلُّهُمْ يَشْتَرِكُونَ، لَكِنَّ بَعْضَهُمْ أَخَفُّ مِنْ بَعْضٍ. أَنْتَهَى. وَقَالَ الشَّيْخُ حَازِمُ بْنُ أَحْمَدَ الْقَادِرِي فِي مَقَالَةٍ بَعْنَوَانِ (مُخَالَفَةُ الْأَشَاعِرَةِ لِلْسَّلَفِ فِي الْإِيمَانِ) **عَلَى هَذَا الرَّابِطِ**: فَالْقَوْلُ هُوَ قَوْلُ الْقَلْبِ وَاللِّسَانِ، وَالْعَمَلُ هُوَ عَمَلُ الْقَلْبِ وَالْجَوَارِحِ؛ **وَقَدْ أَنْكَرَ الْأَشَاعِرَةُ جَمِيعَ ذَلِكَ إِلَّا قَوْلَ الْقَلْبِ**، وَهَدَمُوا بَاقِيَ الْأَرْكَانِ. أَنْتَهَى. وَقَالَ الشَّيْخُ كَمَالُ الدِّينِ نُورُ الدِّينِ مَرْجُونِي (الْأَسْتَاذُ الْمَشَارِكُ بِقِسْمِ الْعَقِيدَةِ وَالْأَدِيَانِ بِجَامِعَةِ الْعُلُومِ الْإِسْلَامِيَّةِ الْمَالِيزِيَّةِ) فِي (الْعَقِيدَةُ الْإِسْلَامِيَّةُ وَالْقَضَايَا الْخِلَافِيَّةُ عِنْدَ عُلَمَاءِ الْكَلَامِ): فَالْقَوْلُ هُوَ قَوْلُ الْقَلْبِ وَاللِّسَانِ، وَالْعَمَلُ هُوَ عَمَلُ الْقَلْبِ وَالْجَوَارِحِ؛ **وَقَدْ أَنْكَرَ الْأَشَاعِرَةُ جَمِيعَ ذَلِكَ إِلَّا قَوْلَ الْقَلْبِ**، وَهَدَمُوا بَاقِيَ الْأَرْكَانِ. أَنْتَهَى. وَقَالَ الشَّيْخُ عَلِيُّ بْنُ شُعْبَانَ فِي كِتَابِهِ (هَذَا مِنْهَاجُ النَّبِيِّ وَالصَّحَابَةِ فِي بَابِ الْإِيمَانِ) تَحْتَ عُنْوَانِ (مَذَاهِبُ النَّاسِ فِي حَقِيقَةِ الْإِيمَانِ "أَيُّ بِمَا يَتَخَقَّقُ [بِهِ] الْإِيمَانُ عِنْدَهُمْ"): **حَقِيقَةُ الْإِيمَانِ عِنْدَ الْجَهْمِيَّةِ هِيَ الْمَعْرِفَةُ (قَوْلُ الْقَلْبِ)، وَالْكَفَرُ عِنْدَهُمُ الْجَهْلُ بِاللَّهِ، وَبِدَلَالَةِ الْمُطَابَقَةِ [قَالَ الشَّيْخُ عَبْدُ الرَّحِيمِ السَّلْمِي (عَضُو هَيْئَةِ التَّدْرِيسِ بِقِسْمِ الْعَقِيدَةِ وَالْأَدِيَانِ وَالْمَذَاهِبِ الْمَعَاصِرَةِ بِجَامِعَةِ أَمِ الْقُرَى) فِي (شَرْحِ الْقَوَاعِدِ الْمَثَلِيِّ): فَالدَّلَالَةُ لَهَا ثَلَاثَةُ أَنْوَاعٍ، النَّوْعُ الْأَوَّلُ دَلَالَةُ الْمُطَابَقَةِ، وَالنَّوْعُ الثَّانِي دَلَالَةُ التَّضَمُّنِ، وَالنَّوْعُ الثَّلَاثُ دَلَالَةُ الْإِلْتِزَامِ؛ فَأَمَّا دَلَالَةُ الْمُطَابَقَةِ، فَهِيَ دَلَالَةُ اللَّفْظِ عَلَى تَمَامِ مَعْنَاهُ الَّذِي وُضِعَ لَهُ، مِثْلَ دَلَالَةِ الْبَيْتِ عَلَى الْجُدْرَانِ وَالسَّقْفِ [مَعًا]. أَنْتَهَى بِاخْتِصَارٍ مَذَاهِبُهُمْ**

وَاضِحٌ جِدًّا لَا لَبْسَ فِيهِ وَلَا تَنَاقُضَ فِيهِ، فَقَدْ صَرَّحُوا بِمُعْتَقِدِهِمْ بغير تَلْيِيسٍ وَلَا تَدْلِيسٍ... ثم قال -أي الشيخ عَلِيٌّ-: **وَحَقِيقَةُ الْإِيمَانِ عِنْدَ الْكِرَامِيَّةِ** هي قولُ اللِّسَانِ، دُونَ قولِ القَلْبِ أو عَمَلِ القَلْبِ أو عَمَلِ الجَوَارِحِ، وَلَا يَصُرُّ مع الإِيمَانِ شَيْءٌ إِلَّا التَّكْذِيبُ بِاللِّسَانِ، وَبِدَلَالَةِ الْمُطَابَقَةِ مَذْهَبُهُمْ وَاضِحٌ جِدًّا لَا لَبْسَ فِيهِ وَلَا تَنَاقُضَ فِيهِ، فَقَدْ صَرَّحُوا بِمُعْتَقِدِهِمْ بغير تَلْيِيسٍ وَلَا تَدْلِيسٍ... ثم قال -أي الشيخ عَلِيٌّ-: **وَحَقِيقَةُ الْإِيمَانِ عِنْدَ الْأَشَاعِرَةِ** هي التَّصَدِيقُ (قولُ القَلْبِ) وَعَمَلُ القَلْبِ، وَعَلَى هَذَا جَمَاهِيرُ الْأَشَاعِرَةِ وَالْمَآثِرِيَّةِ إِلَّا الْقَلِيلَ مِنْهُمْ زَادَ قولَ اللِّسَانِ وَاخْتَلَفُوا هَلْ هُوَ رُكْنٌ لِلْإِيمَانِ أَمْ لَا، وَلَا يَخْرُجُ الْمُسْلِمُ عَنْهُمْ مِنَ الْإِيمَانِ إِلَّا بِالْجُحُودِ وَالتَّكْذِيبِ، وَهُمْ فِي الْحَقِيقَةِ مِثْلُ الْجَهْمِيَّةِ مع اخْتِلَافِ الْأَلْفَاظِ ("التَّصَدِيقُ" يُسَاوِي "المَعْرِفَةُ") فَالْإِيمَانُ فِي الْحَقِيقَةِ عَنْدهُمْ يَدُلُّ بِالْمُطَابَقَةِ عَلَى قولِ القَلْبِ فَقَطْ لِأَنَّ انْتِفَاءَ عَمَلِ الجَوَارِحِ يَلْزِمُ مِنْهُ انْتِفَاءُ عَمَلِ القَلْبِ، فَمَا دَامَ انْتَفَى عَنْدهُمْ رُكْنُ عَمَلِ الجَوَارِحِ فَسَيَنْتَفِي بِالْزُورِ رُكْنُ عَمَلِ القَلْبِ... ثم قال -أي الشيخ عَلِيٌّ-: **وَحَقِيقَةُ الْإِيمَانِ عِنْدَ مُرْجِيَةِ الْفُقَهَاءِ** هي قولُ القَلْبِ وَعَمَلُ القَلْبِ وَقولُ اللِّسَانِ، هَذَا زَعْمُهُمْ وَلَكِنْ فِي الْحَقِيقَةِ الْإِيمَانُ عَنْدهُمْ يَدُلُّ بِالْمُطَابَقَةِ عَلَى قولِ القَلْبِ وَقولِ اللِّسَانِ فَقَطْ لِأَنَّهُ إِذَا وُجِدَ عَمَلُ القَلْبِ لَوْجِدَ عَمَلُ الجَوَارِحِ لِأَنَّ عَمَلِ القَلْبِ مُتَلَازِمٌ مع عَمَلِ الجَوَارِحِ فَإِذَا انْتَفَى عَمَلُ الجَوَارِحِ انْتَفَى عَمَلُ القَلْبِ، وَالدَّلِيلُ حَدِيثُ النُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ {أَلَا وَإِنَّ فِي الْجَسَدِ مُضْغَةً إِذَا صَلَحَتْ صَلَحَ الْجَسَدُ كُلُّهُ، وَإِذَا فَسَدَتْ فَسَدَ الْجَسَدُ كُلُّهُ، أَلَا وَهِيَ الْقَلْبُ}، وَالْكَفَرُ عَنْدهُمْ بِالْإِعْتِقَادِ فَقَطْ (الْجُحُودُ، التَّكْذِيبُ) [قالَ الشَّيْخُ عَلِيُّ بْنُ شَعْبَانَ فِي كِتَابِهِ (هَذَا مِنْهَاجُ النَّبِيِّ وَالصَّحَابَةِ فِي بَابِ الْإِيمَانِ): وَسُئِلَ الشَّيْخُ الْفُوزَانُ {هَلْ تَصِحُّ هَذِهِ الْمَقُولَةُ} (مَنْ قَالَ

"الإيمان قول وعمل واعتقاد، يزيد وينقص، فقد برئ من الإرجاء كله حتى لو قال لا كفر إلا باعتقاد (وَجُحُودٌ)" {؟}، [فكان] الجواب {هذا تناقض، إذا قال (لا كفر إلا باعتقاد أو جُحُود) فهذا يُناقض قوله (إن الإيمان قول باللسان واعتقاد بالقلب وعمل بالجوارح)، هذا تناقض ظاهر، لأنه إذا كان الإيمان قول باللسان واعتقاد الجنان وعمل بالجوارح وأنه يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية، فمعناه أنه من تخلى من شيء من ذلك فإنه لا يكون مؤمناً}. انتهى. وقال الشيخ أبو سلمان الصومالي في (سلسلة مقالات في الرد على الدكتور طارق عبدالحليم): ومذهب المرجئة يعني مرجئة الفقهاء، وهم الخنفة في الإيمان يقتضي أن تكون الأقوال كُفْرًا!!! انتهى]... ثم قال -أي الشيخ علي-: وحقيقة الإيمان عند مرجئة السلفية وسَمَّهم كما سَمَّهم لا مُشَاحَّة في الاصطلاح، فالْمُهم أَنهم يُخرجون الْعَمَل عَنْ حَقِيقَةِ الْإِيمَانِ، وَيُدَلِّسُونَ وَيُلَبِّسُونَ عَلَى النَّاسِ بِأَنَّهُمْ يُدْخِلُونَ الْعَمَلَ فِي مُسَمَّى الْإِيمَانِ، وَهَذَا لَيْسَ مَوْطِنَ التَّزَاجِ بَيْنَ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ وَبَيْنَ جَمِيعِ فِرَقِ الْمُرْجِئَةِ، بَلْ مَوْطِنُ التَّزَاجِ فِي مَوْقِعِ عَمَلِ الْجَوَارِحِ مِنَ الْإِيمَانِ، فَلْيُنْتَبَهْ لِهَذَا جِدًّا وَهُمْ فِي الْحَقِيقَةِ إِمْتِدَادٌ خَفِيٌّ لِمُرْجِئَةِ الْفُقَهَاءِ بِشَكْلِ جَدِيدٍ، وَحَقِيقَةُ الْإِيمَانِ عِنْدَهُمْ هِيَ قَوْلُ الْقَلْبِ وَعَمَلُ الْقَلْبِ وَقَوْلُ اللِّسَانِ وَعَمَلُ الْجَوَارِحِ، هَذَا زَعْمُهُمْ، وَلَكِنْ حَقِيقَةُ الْإِيمَانِ عِنْدَهُمْ تَدُلُّ بِالْمُطَابَقَةِ عَلَى قَوْلِ الْقَلْبِ وَقَوْلِ اللِّسَانِ فَقَطْ، لِأَنَّهُمْ يَقُولُونَ أَنَّ أَعْمَالَ الْجَوَارِحِ شَرْطُ كَمَالٍ لِلْإِيمَانِ ((أَيُّ)) يَصِحُّ الْإِيمَانُ بِغَيْرِ أَعْمَالِ الْجَوَارِحِ، وَمَا دَامَ انْتَفَتْ أَعْمَالُ الْجَوَارِحِ فَسَيَنْتَفِي بِاللِّزُومِ عَمَلُ الْقَلْبِ كَمَا أَخْبَرَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي حَدِيثِ النُّعْمَانِ، وَهَذَا فِي الْحَقِيقَةِ هُوَ أَحَبُّ وَأَخْفَى مَذَاهِبِ الْإِرْجَاءِ لِأَنَّهُمْ يُدَلِّسُونَ وَيُلَبِّسُونَ عَلَى

النَّاسِ بِقَوْلِهِمْ {الْإِيمَانُ قَوْلٌ وَعَمَلٌ}... ثم قال -أي الشيخ علي-: مُرَجِّئَةُ السَّلَفِيَّةِ، مِنْهُمْ كِمِثَالٍ مِنَ الْمُتَقَدِّمِينَ (ابْنُ عَبْدِ بَرٍّ الْمَالِكِيُّ [ت463هـ])، وَكِمِثَالٍ مِنَ الْمُتَأَخِّرِينَ (الْعَلَامَةُ الْأَلْبَانِيُّ)... ثم قال -أي الشيخ علي-: الشيخ سفر الحوالي قال [في (ظَاهِرَةُ الْإِرْجَاءِ فِي الْفِكْرِ الْإِسْلَامِيِّ)] {وَالْمُؤَسِّفُ لِلْغَايَةِ أَنْ بَعْضَ عُلَمَاءِ الْخَدِيثِ الْمُعَاصِرِينَ الْمُلتَزِمِينَ بِمَنْهَجِ السَّلَفِ الصَّالِحِ قَدْ تَبَعُوا هَؤُلَاءِ الْمُرَجِّئَةَ فِي الْقَوْلِ بِأَنَّ الْأَعْمَالَ شَرْطٌ كَمَالٍ فَقَطْ، وَنَسَبُوا ذَلِكَ إِلَى أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ}، انتهى باختصار. وقال ابن تيمية في (مجموع الفتاوى) عَنْ مَقُولَةٍ {إِنَّ الْإِيمَانَ مُجَرَّدُ تَصَدِيقِ الْقَلْبِ وَإِنْ لَمْ يَتَكَلَّمْ بِهِ}: هَذَا الْقَوْلُ لَا يُعْرَفُ عَنْ أَحَدٍ مِنَ عُلَمَاءِ الْأُمَّةِ وَأَيْمَتِهَا، بَلْ أَحْمَدُ وَوَكَيْعٌ وَغَيْرُهُمَا كَفَرُوا مَنْ قَالَ بِهَذَا الْقَوْلِ. انتهى. وقال (موقع الإسلام سؤال وجواب) الذي يُشْرِفُ عَلَيْهِ (الشيخ محمد صالح المنجد) في هذا الرابط: **وَالْغَالِبُ الْمُتَأَخِّرِينَ مِنَ الْأَشَاعِرَةِ خَلَطُوا مَذْهَبَهُمْ بِكَثِيرٍ مِنْ أَصُولِ الْجَهْمِيَّةِ وَالْمُعْتَزِلَةِ، بَلْ وَالْفَلَّاسِيفَةَ** أيضًا. انتهى باختصار. وقال الشيخ عبد الله الخليفة في مقالة بعنوان (الإرجاء عند الأشاعرة) على موقعه في هذا الرابط: **الأشاعرة والماتريدية، هُمُ مِنْ غَلَاةِ الْمُرَجِّئَةِ، بَلْ تَكْفِيرُ السَّلَفِ لِغَلَاةِ الْمُرَجِّئَةِ الْجَهْمِيَّةِ يَنْزِلُ عَلَيْهِمْ**. انتهى باختصار. وقال الشيخ عبد الله الخليفة أيضًا في (الترجيح بين أقوال المعدلين والجارجين في أبي حنيفة): قول الأشعرية في الإيمان مُقَارَبًا لِقَوْلِ الْجَهْمِ، **بَلْ هُوَ قَوْلُ جَهْمٍ** على التحقيق [قال الشيخ أحمد بن يحيى النجدي (المُحَاضِرُ بِكَلِيَّةِ الشَّرِيعَةِ وَأَصُولِ الدِّينِ، بِفَرْعِ جَامِعَةِ الْإِمَامِ مُحَمَّدِ بْنِ سَعُودٍ الْإِسْلَامِيَّةِ بِأَيْهَا) فِي كِتَابِهِ (فَتْحُ الرَّبِّ الْوَدُودِ): **الْأَشَاعِرَةُ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ هُمُ أَهْلُ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ، وَهُمْ فِي الْحَقِيقَةِ أَفْرَاحُ الْجَهْمِيَّةِ**. انتهى

باختصار. وقال الشيخ علي بن شعبان في كتابه (شروط "لا إله إلا الله"، وارتباطها بأركان الإيمان، وعلاقة الإرجاء بهما): وحققة الإيمان عند الأشاعرة هي مثل الجهمية مع اختلاف الألفاظ. انتهى باختصار. وقال الشيخ حماد الأنصاري (رئيس قسم السنة وأستاذ الدراسات العليا، بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة): الأشاعرة مبتدعة، وهم أقرب من المعتزلة والجهمية إلى أهل السنة. انتهى من (المجموع في ترجمة العلامة المحدث الشيخ حماد بن محمد الأنصاري). انتهى. وقال الشيخ عبدالله الخلفي أيضًا في مقالة له بعنوان (الرد على "مصطفى العدوي" في إقراره عد الأشاعرة من المجددين) على موقعه في هذا الرابط: واعلم وفقك الله أن الأشاعرة لهم دين مستقل عن دين أهل السنة، فهم يخالفون أهل السنة في الصفات والقدر والإيمان والنسب وفي منهج الاستدلال أصلاً [قال الشيخ عثمان الخميس في فيديو بعنوان (ما الفرق بين الأشاعرة وأهل السنة) مفرغ في هذا الرابط: فالأشاعرة اليوم يخالفون أهل السنة في جل مسائل العقيدة. انتهى باختصار]، فلا يجوز وإلحال هذه أن يعد أشعري إمامًا مجددًا... ثم قال -أي الشيخ الخلفي-: وليعلم أن مذهب الأشاعرة في الإيمان والقدر شر من مذهب المعتزلة، وما يقال أنهم {أقرب الطوائف إلى أهل السنة} إنما هو خاص في مسائل الصفات في متقدميهم، وإلا فقد صرح شيخ الإسلام [ابن تيمية] وشارح الطحاوية وابن القيم أن مذهبهم [أي مذهب الأشاعرة] في صفة الكلام أشنع من مذهب المعتزلة. انتهى. وقال الشيخ عبدالله الخلفي أيضًا في مقالة بعنوان (عن الأشاعرة) على موقعه في هذا الرابط: الأشعرية تاريخيًا ليست فرقة واحدة في الحقيقة، وإنما هي أشعريات [قال مركز الفتوى بموقع

إسلام ويب التابع لإدارة الدعوة والإرشاد الديني بوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بدولة قطر **في هذا الرابط:** كَثِيرٌ مِنَ الْأَشَاعِرَةِ الْمُتَقَدِّمِينَ لَيْسُوا عَلَى مَا تَدِينُ بِهِ الْأَشَاعِرَةُ فِي الْعُصُورِ الْمُتَأَخِّرَةِ. انتهى،
 أَشْعَرِيَّةُ أَبِي الْحَسَنِ نَفْسِهِ وَالْبَاقِلَانِي [ت403هـ]،
 وَالْأَشْعَرِيَّةُ الْفُورَكِيَّةُ النَّابِعَةُ لِابْنِ فُورَكٍ [ت406هـ]، ثُمَّ
 الْأَشْعَرِيَّةُ الْجُوَيْنِيَّةُ [نِسْبَةً إِلَى الْجُوَيْنِيِّ الْمُتَوَفَى عَامَ 478هـ] الَّتِي اقْتَرَبَتْ جِدًّا مِنَ الْمُعْتَزَلَةِ، ثُمَّ الْأَشْعَرِيَّةُ
 الْغَزَالِيَّةُ [نِسْبَةً إِلَى الْغَزَالِيِّ الْمُتَوَفَى عَامَ 505هـ]،
 وَأَخْرَجَهَا الْأَشْعَرِيَّةُ الرَّازِيَّةُ [نِسْبَةً إِلَى الْفَخْرِ الرَّازِيِّ
 الْمُتَوَفَى عَامَ 606هـ] وَهَذِهِ أَشَدُّهَا جَهْوَةً مَعَ النُّصُوصِ
 وَصَرَاحَةً فِي الْاقْتِرَابِ مِنَ الْجَهْمِيَّةِ الْأُولَى [قُلْتُ: هُنَاكَ
 مَنْ يُسَمَّى الْمُعْتَزَلَةَ "الْجَهْمِيَّةَ" أَوْ "الْجَهْمِيَّةَ الثَّانِيَّةَ" أَوْ
 "الْجَهْمِيَّةَ الْمُعْتَزَلَةَ"، وَذَلِكَ لِمُوَافَقَتِهِمُ الْجَهْمِيَّةَ فِي
 التَّعْطِيلِ وَالْقَوْلِ بِخَلْقِ الْقُرْآنِ]، وَعَامَّةُ الْأَشَاعِرَةِ الْيَوْمَ
عَلَى الْأَشْعَرِيَّةِ الرَّازِيَّةِ وَالَّتِي ابْنُ تَيْمِيَّةَ فِي غَالِبِ
 أَحْوَالِهِ لَمْ يَكُنْ يَسْتَجِيرُ تَسْمِيَّتَهَا (أَشْعَرِيَّةً) لِكَوْنِهَا **أَقْرَبَ**
إِلَى الْجَهْمِيَّةِ الْأُولَى مِنْهَا إِلَى الْأَشْعَرِيِّ [أَيُّ أَبِي الْحَسَنِ
 الْأَشْعَرِيِّ]، وَمَا يُثْنِي الشَّيْخُ فِي غَالِبِ أَحْوَالِهِ عَلَى
 وَاحِدَةٍ مِنَ الْأَشْعَرِيَّاتِ الْقَدِيمَةِ [أَيُّ الْأَشْعَرِيَّاتِ الَّتِي
 سَبَقَتْ الْأَشْعَرِيَّةَ الرَّازِيَّةَ] إِلَّا فِي سِيَاقِ الْخَطِّ عَلَى هَذِهِ
 الْأَشْعَرِيَّةِ [أَيُّ الْأَشْعَرِيَّةِ الرَّازِيَّةِ] وَبَيَّانِ أَنَّهَا مَا اكْتَفَتْ
 بِمُخَالَفَةِ السَّلَفِ حَتَّى خَالَفَتْ أَسْلَافَهَا مِنَ الْمُتَكَلِّمِينَ،
 وَالشَّيْخُ [ابْنُ تَيْمِيَّةَ] لَهُ تَصْرِيحَاتٌ خَطِيرَةٌ جِدًّا حَوْلَ هَذَا
 النَّوعِ مِنَ الْأَشْعَرِيَّةِ... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الْخَلِيفِي:-
 وَالْكَلِمَةُ الَّتِي يُلَبَّسُ بِهَا بَعْضُ النَّاسِ عَلَى الْعَوَامِّ أَنَّهُ [أَيُّ
 ابْنِ تَيْمِيَّةَ] قَالَ عَنْهُمْ {أَقْرَبُ الطَّوَائِفِ إِلَى أَهْلِ
 السُّنَّةِ} فَهُوَ كَانَ يَتَكَلَّمُ عَنِ الْأَشْعَرِيَّةِ الْأُولَى، وَقَصَدَ
 أَنَّهُمْ أَقْرَبُ طَوَائِفِ الْجَهْمِيَّةِ إِلَى أَهْلِ السُّنَّةِ وَلَيْسَ
 مُطْلَقًا. انتهى باختصار. وَقَالَ الشَّيْخُ عَبْدُ اللَّهِ الْخَلِيفِي

أَيْضًا فِي فِيدْيُو لَهُ بِعُنْوَانِ (شُبُهَاتُ وَرُدُودُ "لَا يَحْكُمُ عَلَى مُعَيَّنٍ إِلَّا عَالِمٌ") : **قَوْلُ الْأَشَاعِرَةِ الْمُتَأَخِّرِينَ وَالْجَهْمِيَّةِ الْأَوَائِلِ شَيْءٌ وَاحِدٌ**، هَذَا كَلَامُ الْخُذَاقِ وَالْفَاهِمِينَ. انْتَهَى. وَقَالَ الشَّيْخُ عَبْدُ اللَّهِ الْخَلِيفِيُّ أَيْضًا فِي (الْوُجُوهُ فِي إِثْبَاتِ الْإِجْمَاعِ عَلَى أَنَّ بِدْعَةَ الْأَشَاعِرَةِ مُكْفَرَةٌ) أَيْضًا: فَهَذَا بَحْثٌ فِي مَسْأَلَةٍ مَا كَانَ يَنْبَغِي أَنْ تَكُونَ **مَحَلَّ نِزَاعٍ** بَيْنَ طَلَبَةِ الْعِلْمِ لِمَوْضُوعِهَا، وَلَكِنَّا فِي أَرْضِنَا **غَرِيبَةً**، وَهِيَ مَسْأَلَةُ **كَوْنِ بِدْعَةِ الْأَشَاعِرَةِ مُكْفَرَةً**... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الْخَلِيفِيُّ-: وَالْحَقُّ أَنَّ هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ -أَعْنِي إِعْتِبَارَ بِدْعَةِ الْأَشَاعِرَةِ (خُصُوصًا الْمُتَأَخِّرِينَ) مُكْفَرَةً- مَسْأَلَةٌ **إِجْمَاعِيَّةٌ**... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الْخَلِيفِيُّ-: وَكَوْنُ الْأَشَاعِرَةِ عِنْدَهُمْ شُبُهَاتٌ، فَحَتَّى الْجَهْمِيَّةُ الَّذِينَ قَالُوا بِخَلْقِ الْقُرْآنِ عِنْدَهُمْ شُبُهَاتٌ، فَهَذَا لَا يَنْفِي عَنْهُمْ أَنْ **قَوْلُهُمْ مُكْفَرٌ**... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الْخَلِيفِيُّ-: صَرَّحَ الْعُلَمَاءُ بِأَنَّ مَذْهَبَهُمْ [أَيُّ مَذْهَبِ الْأَشَاعِرَةِ] فِي الْإِيمَانِ مَذْهَبُ جَهْمٍ... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الْخَلِيفِيُّ-: وَلْيُعْلَمَنَّ أَنَّ قَوْلَ الْأَشَاعِرَةِ فِي الْإِيمَانِ **قَوْلٌ كُفْرِيٌّ**... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الْخَلِيفِيُّ-: فَمَنْ نَسَبَ لِشَيْخِ الْإِسْلَامِ [ابْنِ تَيْمِيَّةٍ] أَنَّهُ لَا يُكْفَرُ الْأَشَاعِرَةُ مُطْلَقًا -سَوَاءً مَنْ قَامَتْ عَلَيْهِمُ الْحُجَّةُ أَمْ لَمْ تَقُمْ- فَقَدْ غَلَطَ عَلَيْهِ... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الْخَلِيفِيُّ-: الْخُلَاصَةُ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ أَنَّ بِدْعَةَ الْأَشَاعِرَةِ **مُكْفَرَةٌ إِجْمَاعًا**. انْتَهَى بِاخْتِصَارٍ. وَقَالَ الشَّيْخُ عَبْدُ اللَّهِ الْخَلِيفِيُّ أَيْضًا فِي (تَقْوِيمُ الْمُعَاصِرِينَ): وَصَرَّحَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ [ابْنُ تَيْمِيَّةٍ] أَنَّ قَوْلَ الْأَشْعَرِيَّةِ فِي (الْقَدَرِ) هُوَ **قَوْلُ جَهْمٍ**... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الْخَلِيفِيُّ-: صَرَّحَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ [ابْنُ تَيْمِيَّةٍ] أَنَّ قَوْلَ الْأَشَاعِرَةِ فِي (الْإِيمَانِ) **أَشْنَعُ مِنْ قَوْلِ الْمُعْتَزِلَةِ**... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الْخَلِيفِيُّ-: قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ [فِي (الْفَتَاوَى الْكُبْرَى)] {وَأَنْتُمْ [الْمُخَاطَبُ هُنَا هُمْ الْأَشَاعِرَةُ] وَافَقْتُمْ الْجَهْمِيَّةَ فِي الْإِرْجَاءِ وَالْجَبْرِ}... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الْخَلِيفِيُّ-:

وَابْنُ تَيْمِيَّةَ فِي (التَّسْعِينِيَّةِ) كَفَرَ أَغْيَانَ الْأَشْعَرِيَّةِ الَّذِينَ
 أَمَامَهُ فَقَالَ لَهُمْ { **يَا كُفَّارَ، يَا مُرْتَدِّينَ، يَا مُبَدِّلِينَ** } ... ثم
 قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الْخَلِيفِي-: بَلْ يَتَحَادَقُ كَثِيرٌ مِنْهُمْ وَيَقُولُ
 { لَا أَعْلَمُ أَحَدًا كَفَرَ الْأَشَاعِرَةِ } وَقَدْ نُقِلَ تَكْفِيرُهُمْ **عَنْ**
أَكْثَرِ مِنْ أَلْفِ نَفْسٍ!!! ... ثم قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الْخَلِيفِي-:
 إِنَّ الْأَشَاعِرَةَ خَالَفُوا فِي مَسَائِلَ خَلِيَّةٍ، **وَلَا عُذَرَ فِي**
الْخَلِيَّاتِ؛ قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ [فِي (الْفَتَاوَى الْكُبْرَى)]
 { **الْخَلِيَّاتُ لَا يُعَذَّرُ الْمُخَالِفُ فِيهَا** } ... ثم قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ
 الْخَلِيفِي-: فَقَدْ صَرَّحَ ابْنُ أَبِي الْعِزِّ [صَاحِبُ] (شَرْحُ
 الْعَقِيدَةِ الطَّحَاوِيَّةِ) بِأَن قَوْلَهُمْ [أَيُّ قَوْلِ الْأَشَاعِرَةِ] فِي
 الْقُرْآنِ **أَكْفَرُ مِنْ قَوْلِ الْمُعْتَزِلَةِ**، وَأَشَارَ إِلَى هَذَا ابْنُ
 الْقَيْمِ فِي (الصَّوَاعِقُ الْمُرْسَلَةُ) ... ثم قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ
 الْخَلِيفِي-: قَالَ ابْنُ تَيْمِيَّةَ [فِي (التَّسْعِينِيَّةِ)] لِإِلْمَاءِ
 الْأَشَاعِرَةِ فِي مِصْرَ { **يَا كُفَّارَ، يَا مُرْتَدِّينَ، يَا مُبَدِّلِينَ** } .
 انْتَهَى بِاخْتِصَارٍ. وَقَالَ الشَّيْخُ عَبْدُ اللَّهِ الْخَلِيفِي أَيْضًا فِي
 مَقَالَةٍ بِعُنْوَانِ (ظَاهِرَةُ الْغُرُورِ الْمُهْلِكِ) عَلَى مَوْقِعِهِ **فِي**
هَذَا الرِّابِطِ: الْأَشْعَرِيَّةُ فِرْقَةٌ مُنْفَصِلَةٌ عَنْ أَهْلِ السُّنَّةِ،
وَهُمْ وَاقِعُونَ فِي بِدْعَةٍ مُكْفَرَةٍ مِنْ أَخْطَرِ الْبِدَعِ
الْمُكْفَرَةِ، وَقَدْ وُجِدَ فِي الْحَنَابِلَةِ قَبْلَ ابْنِ تَيْمِيَّةَ وَبَعْدَهُ
 مَنْ يُكْفَرُ الْأَشَاعِرَةَ مُطْلَقًا، فَقَبْلَهُ عَبْدُ الْغَنِيِّ [ت 600هـ]
 وَالْهَرَوِيُّ [ت 481هـ] وَغَيْرُهُمْ، وَبَعْدَهُ ابْنُ الْمُبَرِّدِ [ت
 909هـ] وَأُثْمَةُ الدَّعْوَةِ [النَّجْدِيَّةِ السَّلَفِيَّةِ] وَغَيْرُهُمْ،
وَعَامَّةُ هَؤُلَاءِ لَا يُفَرِّقُونَ بَيْنَ الْإِطْلَاقِ وَالتَّعْيِينِ فِي شَأْنِ
هَؤُلَاءِ الْقَوْمِ. انْتَهَى بِاخْتِصَارٍ. وَقَالَ الشَّيْخُ أَبُو سَلْمَانَ
 الصُّومَالِي فِي (إِسْعَافُ السَّائِلِ بِأَجْوِبَةِ الْمَسَائِلِ): وَكَفَرَ
 الشَّيْخُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ حَسَنِ الطَّائِفَةِ الْأَشْعَرِيَّةَ فِي
 عَهْدِهِ [جَاءَ فِي (الدَّرَرُ السَّنِيَّةُ فِي الْأَجْوِبَةِ النَّجْدِيَّةِ)] أَنَّ
 الشَّيْخَ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ حَسَنِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَبْدِ الْوَهَّابِ
 الْمُلَقَّبَ بِـ (الْمُجَدِّدِ الثَّانِي) قَالَ: **وَهَذِهِ الطَّائِفَةُ الَّتِي**
تَنْتَسِبُ إِلَى أَبِي الْحَسَنِ الْأَشْعَرِيِّ أَعْظَمُوا الْفِرْيَةَ عَلَى

الله، وخالفوا أهل الحق من السلف والأئمة وأتباعهم، فهذه الطائفة المنحرفة عن الحق قد تجردت شياطينهم لصدد الناس عن سبيل الله، فجدوا توحيد الله في الإلهية، وأجازوا الشرك الذي لا يغفره الله، فجوزوا أن يعبد غيرُه من دونه، وجدوا توحيد صفاته بالتعطيل، فالأئمة من أهل السنة وأتباعهم لهم المصنفات المعروفة في الرد على هذه الطائفة الكافرة المعاندة، كشفوا فيها كل شبهة لهم، وبينوا فيها الحق الذي دل عليه كتاب الله وسنة رسوله، وما عليه سلف الأمة وأئمتها. انتهى باختصار]. انتهى.

وقال الشيخ خالد بن علي المرضي الغامدي في كتابه (تكفير الأشاعرة): فهذا كتاب في تكفير الأشاعرة الجهمية، وبيان قول أهل العلم فيهم، وتحقيق إجماع السلف على كفرهم، والرد على من زعم خلاف ذلك؛ هذا وإني كنت سابقاً لا أقول بتكفير الأشاعرة والمائريّة، كما في كتابي (نقض عقائد الأشاعرة) تبعاً لما رأيته من الكلام المنسوب للإمام ابن تيمية رحمه الله، وكنت أقول قديماً {إن العذر بالجهل والتأويل في الشرك وإنكار الصفات، خالف فيه بعض أهل السنة} وذلك على أن المسألة خلافية (وليس الأمر كذلك)، فلما تأملت في الأدلة وكلام السلف رجعت من هذا القول وتبرأت منه ولا أجل أخذاً أن ينقله عني أو ينسبه لي، ولي في ذلك أسوة وهو الإمام أحمد حين قال عن الجهمية {كنت لا أكفرهم حتى قرأت آيات من القرآن} (ولئن اتبعت أهواءهم من بعد ما جاءك من العلم) وقوله (بعد الذي جاءك من العلم) وقوله (أنزل بعلمه)، فالقرآن من علم الله، ومن زعم أن علم الله مخلوق فهو كافر، ومن زعم أنه لا يدري (علم الله مخلوق أو ليس بمخلوق) فهو كافر]؛ وأدعو من يخالف في المسألة إلى التبصر في

الأدلة والافتداء بمنهج السلف في تكفيرهم، قال البخاري {وإني لأستجهل من لا يكفر الجهمية، إلا من لا يعرف كفرهم}، وقال أحمد {الجهمية كفار}، وقال التزبهر {الجهمي كافر، ليس من أهل القبلة}، وقال الدارمي {وأي فرق بين الجهمية وبين المشركين حتى تحب عن قتلهم وإكفارهم؟}؛ **فالحق الذي لا مريّة فيه أن الأشاعرة جهميّة، والجهميّة كفار غير مسلمين؛** وقد سبق وأن كتبت رسالة قريبة في موضوعها من هذا الكتاب بعنوان (القول المأمون بتحقيق ردة المأمون) [قال الشيخ الغامدي في بداية هذا الكتاب: فهذا بحث في تحقيق القول في كفر المأمون والخلفاء الآخذين بمذهب الجهميّة بعده وتصحیح تكفير الإمام أحمد وغيره لهم، كتبه لما رأيته تمسك المرجئة في عصرنا بهذه الفريّة. انتهى. وقال الشيخ عبد الله الخلفي في (تقويم المعاصرين): إنه ثبت تكفير الإمام أحمد للمأمون. انتهى. وقال الشيخ محمد بن سعيد الأندلسي في (الكواشف الخلية): والإمام أحمد قد ثبت عنه أنه كفر المأمون لا كما يزعم المداخله. انتهى]، حَقَّقْتُ فيه تكفير السلف للمأمون... ثم قال -أي الشيخ الغامدي-: أعلم أن مدار الرسالة يقف على أمرين؛ (أ) الأول، أن الأشاعرة وقعوا في مكفرات عديدة لم يخلف أحد من أهل السنة في تكفير فاعليها وقائلها ومعتقديها، وسنأتي بها على وجه التفصيل مع كلام أهل العلم؛ (ب) الثاني، وجوب تكفير من كفره الله من الواقعين في فعل ينقض إيمانهم، ومنهم الجهميّة وأتباعهم الأشاعرة الذين أجمع السلف على وجوب تكفيرهم بأعيانهم... إلى أن قال -أي الشيخ الغامدي-: ختامًا، فالوصية الوصية باتباع السنة ومجانبة البدعة، وها أنت ترى مذهب أئمة السلف بين يديك قد حَقَّقْتَهُ لك، وعليك أن تتحرى الأخذ بالدليل واتباع السلف

أصحاب القرون المفضلة، **واترك المغالطة ونسبة شيء لهم لم يقولوا به** وكلامهم في تكفير منكِر العلو في غاية الظهور والصراحة، **فلا تتشبهوا بالجهمية في تحريف الكلام وتأويله وأدعاء أن السلف لم يكفروا أعيانهم، وإياكم وتولي أعداء الله بالمداهنة والمجاملة في دين الله.** انتهى باختصار. وقال الشيخ أبو بكر القحطاني في (شرح قاعدة "من لم يكفر الكافر"): أهل العلم، ما حكمهم في الأشاعرة؟ من قديم ويحكمون في الأشاعرة بأنهم -يعني (الأصل أنهم)- قالوا **أقوالاً مكفرة**، لكن لا يكفرون إلا بعد إقامة الحجة. انتهى. وقال الشيخ عبدالرحمن دمشقية (إمام وخطيب "مسجد التقوى" في مدينة بليموث في جنوب غرب بريطانيا) في فيديو له بعنوان (المأثري يفضح الأزهر): أنا أطالب كل طالب العلم للآخرة ليفوز بالجنة أن يقرأ من هذه الجامعة الأزهرية، إنها تعلم الناس عقيدة الجهم، **أكفروا بجامعة الأزهر،** أو يا أزهري نطفوا عقائدكم، تراجعوا، **المذهب الأشعري مذهب كفري**، فإذا نهيناهم [أي الأزهريين] عن هذا الكفر قالوا {أنت تكفيري، أنت تكفر}، طيب، لماذا ترضون بالكفر فإذا أنكر عليكم منكِر هذا الكفر الذي تتبنونه وتدرسونه في جامعتكم تقولون {أنت تكفر، أنت تكفيري}، **أتركوا الكفر بدّل أن تهتموا الآخرين بالتكفير،** هذا هو المطلوب. انتهى باختصار. وقال الشيخ محمد بن شمس الدين في (من كفر الأشعرية؟): فقد طلب مني أخذ المشايخ الفضلاء **توثيق أقوال المكفرين للأشعرية،** فأجبته لما طلب، ثم بدا لي نشر هذا البحث وإتاحته للجميع... ثم قال -أي الشيخ ابن شمس الدين-: والذين سأنقل أقوالهم على نوعين، **مُصَرَّحٌ بتكفيرهم بالاسم،** وذاكرٌ لمقالتهم مخبرٌ **يكفر قائلها...** (إلى آخر ما قال). انتهى. وجاء على

الموقع الرَّسْمِيَّ لِجَرِيدَةِ الْوَطَنِ الْمِصْرِيَّةِ تحت عُنْوَانِ (الْأَزْهَرُ يَبْدَأُ حَمَلَةً مُوسَّعَةً لِمُوَاجَهَةِ التَّطَرُّفِ بِتَشْرِيعِ الْفِكْرِ الْأَشْعَرِيِّ) **في هذا الرابط:** قَالَ مَرْكَزُ الْأَزْهَرِ الْعَالَمِيِّ لِلْفَتْوَى الْإِلِكْتُرُونِيَّةِ { **إِنَّ الْأَشَاعِرَةَ يُمَثِّلُونَ أَكْثَرَ مِنْ 90% مِنَ الْمُسْلِمِينَ** }. انتهى باختصار... ثم قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الْمُنْجَدُ-: فَقَضِيَّةُ الْإِيمَانِ قَضِيَّةٌ كَبِيرَةٌ، بَعْضُهُمْ يَخْتَرِلُهَا فِي مَسْأَلَةِ وُجُودِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ (أَنَّ اللَّهَ مَوْجُودٌ)، إِذَا مَوْجُودٌ [أَيُّ إِذَا كُنْتَ تُقِرُّ أَنَّ اللَّهَ مَوْجُودٌ]، إِذَا تُصَدِّقُ بِاللَّهِ، فَأَنْتَ مُؤْمِنٌ، لَا [أَيُّ أَنَّ الْاِخْتِرَالَ الْمَذْكُورَ غَيْرُ صَحِيحٍ]، النَّبِيُّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ مَا عَلَى هَذَا قَاتَلَهُمْ [أَيُّ قَاتَلَ الْكُفَّارَ]، لَيْسَ عَلَى قَضِيَّةِ الْإِقْرَارِ بِوُجُودِ اللَّهِ، **قَاتَلَهُمْ عَلَى مَسْأَلَةِ الْإِقْرَارِ وَالْإِتِّزَامِ وَالْإِذْعَانِ لِشَرْعِ اللَّهِ**، أَنَّهُ لَا بُدَّ أَنْ تُدْعِنُوا لِشَرْعِ اللَّهِ، وَ(لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ) لَهَا حُقُوقٌ، وَلَهَا شُرُوطٌ، **وَأَنَّ مَنْ لَمْ يُؤَفِّ بِهَذِهِ الشُّرُوطِ فَلَيْسَ بِمُسْلِمٍ**... ثم قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الْمُنْجَدُ-: الْمَرْجِيَّةُ طَبْعًا مُصِيبَتُهُمْ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ {الْإِيمَانُ هُوَ التَّصَدِّيقُ، أَنَّكَ تُصَدِّقُ بِوُجُودِهِ، تُقِرُّ أَنَّهُ هُنَاكَ إِلَهٌ}؛ وَمِنْهُمْ [أَيُّ مِنَ الْمُرْجِيَّةِ] مَنْ يَقُولُ أَسْوَأَ مِنْ هَذَا، يَقُولُ {الْإِيمَانُ هُوَ الْمَعْرِفَةُ فَقَطْ، أَنَّكَ تَعْرِفُ أَنَّ اللَّهَ مَوْجُودٌ، تَعْرِفُ فَقَطْ، مُجَرَّدُ الْمَعْرِفَةِ}؛ وَبَعْضُهُمْ يَقُولُ {الْإِيمَانُ هُوَ بِاللِّسَانِ، فَقَطْ أَنَّكَ تَنْطِقُ الشَّهَادَتَيْنِ، وَلَوْ مَا عَمِلْتَ أَيُّ عَمَلٍ}... ثم قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الْمُنْجَدُ-: الْآنَ **كَمْ مِنْ مُشْرِكٍ يَنْطِقُ الشَّهَادَتَيْنِ فِي الْعَالَمِ؟**، الرَّافِضَةُ يَنْطِقُونَ الشَّهَادَتَيْنِ، يَنْطِقُونَ الشَّهَادَتَيْنِ وَلَكِنْهُمْ يَعْتَقِدُونَ بِوُجُودِ اثْنَيْ عَشَرَ إِمَامًا مَعْصُومًا كَلَامُهُمْ [أَيُّ كَلَامُ الْإِثْنَيْ عَشَرَ هَؤُلَاءِ] تَشْرِيعٌ وَيَعْلَمُونَ الْغَيْبَ، إِلَى آخِرِهِ [أَيُّ آخِرِ كُفْرِيَّاتِهِمْ]، **فَهَلْ هَؤُلَاءِ مُسْلِمُونَ؟!**، فَمَا هَذَا الْجِهَادُ الَّذِي بَيْنَا وَبَيْنَهُمْ إِذَنْ؟!... ثم قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الْمُنْجَدُ-: الْمُرْجِيَّةُ [هُمُ] الَّذِينَ أَرْجَأُوا الْعَمَلَ عَنِ الْإِيمَانِ، [أَيُّ] أَخْرَوْا الْعَمَلَ عَنِ الْإِيمَانِ، هَؤُلَاءِ [هُمُ]

الَّذِينَ يَعْتَقِدُونَ أَنَّهُ **[أَيَّ الْإِيمَانِ]** {هُوَ التَّصَدِيقُ وَالْإِقْرَارُ فَقَطْ}، أَوْ {هُوَ تَصَدِيقُ الْقَلْبِ وَعَمَلُ الْقَلْبِ، وَمَا يَلْزَمُ عَمَلُ الْجَوَارِحِ}، أَوْ أَنَّ {الْإِيمَانَ قَوْلٌ بِلَا عَمَلٍ}، أَوْ أَنَّ {عَمَلُ الْجَوَارِحِ مُكَمَّلٌ لِلإِيمَانِ وَلَيْسَ رُكْنًا مِنْ أَرْكَانِهِ وَلَا شَرْطًا لِصِحَّتِهِ} **[قَالَ الشَّيْخُ مُحَمَّدُ الْأَمِينُ الشَّنْقِيطِيُّ فِي (نَثْرِ الْوُرُودِ): الْفَرْقُ بَيْنَ الرُّكْنِ وَالشَّرْطِ أَنَّ الرُّكْنَ جُزْءٌ الْمَاهِيَةُ الدَّخَلُ فِي حَقِيقَتِهَا (كَالرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ بِالنَّسْبَةِ إِلَى الصَّلَاةِ)، وَالشَّرْطُ هُوَ مَا خَرَجَ عَنِ الْمَاهِيَةِ (كَالطَّهَارَةِ إِلَى الصَّلَاةِ)؛ وَرُبَّمَا أُطْلِقَ كُلُّ مِنْهُمَا عَلَى الْآخِرِ مَجَازًا غَلَاظَتُهُ الْمُشَابَهَةُ فِي تَوَقُّفِ الْحُكْمِ عَلَى كُلِّ مِنْهُمَا. انْتَهَى]**... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الْمُنْجِدُ-: يَعْنِي لَوْ وَاحِدٌ بَسْ **[أَيَّ فَقَطْ]** يَقُولُ الشَّهَادَتَيْنِ، وَلَا يُصَلِّي، وَلَا يُزَكِّي، وَلَا يَصُومُ، وَلَا يَحُجُّ، وَلَا يَأْمُرُ بِالْمَعْرُوفِ، وَلَا يَنْهَى عَنِ الْمُنْكَرِ، وَلَا يَتَعَلَّمُ الْعِلْمَ وَلَا يَعْمَلُ **[بِهِ]**، وَلَا يَدْعُو، وَلَا يَعْمَلُ أَعْمَالَ الْبِرِّ وَلَا الْخَيْرِ وَلَا بِرَّ الْوَالِدَيْنِ وَلَا صَلَاةَ الْأَرْحَامِ، مَا عِنْدَهُ شَيْءٌ أَبَدًا غَيْرُ الشَّهَادَتَيْنِ، **الْمُرْجِيَّةُ يَقُولُونَ {هَذَا مُؤْمِنٌ}**... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الْمُنْجِدُ-: لَازِمٌ **[أَنْ]** نَعْرِفَ أَنَّ **الْمُرْجِيَّةَ مَرَاتِبٌ**، يَعْنِي فِي **[أَيَّ يُوجَدُ]** شَيْءٌ اسْمُهُ غَلَاةُ الْمُرْجِيَّةِ **[وَهُمْ مُرْجِيَّةُ الْمُتَكَلِّمِينَ، وَهُمْ الْجَهْمِيَّةُ وَمَنْ تَابَعَهُمْ مِنَ الْمَأْثُرِيَّةِ وَالْأَشَاعِرَةِ، الَّذِينَ يَقُولُونَ {الْإِيمَانُ هُوَ الْمَعْرِفَةُ}، أَوْ يَقُولُونَ {الْإِيمَانُ هُوَ التَّصَدِيقُ}]**، الَّتِي إِذَا نَاقَشْتَهُ مُمَكِّنٌ **[أَنْ]** تَصِلَ مَعَهُ إِلَى أَنْ فَرَعُونَ وَأَبَا جَهْلٍ مُؤْمِنَانِ؛ وَفِي **[أَيَّ يُوجَدُ]** مُرْجِيَّةٌ أَخَفٌ **[وَهُمْ مُرْجِيَّةُ الْفُقَهَاءِ، وَهُمْ الْحَنْفِيَّةُ]**، الَّذِينَ يَقُولُونَ **{لَا [أَيَّ لَا يَكْفِي التَّصَدِيقُ]}**، لَازِمٌ **[أَنْ]** يَنْطِقَ بِالشَّهَادَتَيْنِ، وَيُصَدِّقَ وَيُؤْمِنَ وَيُسَلِّمَ بِوُجُودِ اللَّهِ، وَأَنَّهُ مَا يَقُولُ أَنَّهُ أَنَا اللَّهُ وَلَا أَنَا إِلَهٌ مَعَ اللَّهِ، مَثَلًا}، لَكِنْ لَمَّا تَجِيءُ **[تَتَكَلَّمُ]** عَلَى الْأَعْمَالِ (الصَّلَاةِ الزَّكَاةِ الصَّيَّامِ) يَقُولُ {هَذِهِ مَا هِيَ شَرْطٌ لِلإِيمَانِ}، وَلِذَلِكَ الْمُرْجِيَّةُ هَذَا -الَّذِي هُوَ الْأَخَفُ [إِرْجَاءً]-

مُمْكِنُ [أَنْ] يُخَطِّئَ أَبَا بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي قِتَالِهِ
 مَانِعِي الزَّكَاةِ، لِأَنَّهُ [أَيُّ هَذَا الْمُرْجِيَّ] عِنْدَهُ الزَّكَاةُ [يَعْنِي
 أَعْمَالَ الْجَوَارِحِ بِالْكَلِّيَّةِ، وَالَّتِي مِنْهَا الزَّكَاةُ] مَا هِيَ
 شَرْطُ فِي الْإِيمَانِ، [فَهَؤُلَاءِ الْمُرْجِيَّةُ يَقُولُونَ] {لِمَاذَا
 قَاتَلَهُمْ [أَبُو بَكْرٍ]؟، الْمَفْرُوضُ كَانَ خَلَاهُمْ [أَيُّ تَرَكَ
 قِتَالَهُمْ]، وَهُمْ [أَيُّ مَا دَامُوا هُمْ] يُقَرُّونَ بِالشَّهَادَتَيْنِ {،
 يَقُولُونَ [أَيُّ هَؤُلَاءِ الْمُرْجِيَّةُ] أَنَّهُ {مَا كَانَ فِي [أَيُّ مَا
 كَانَ يُوجَدُ] دَاعٍ لِلْقِتَالِ}... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الْمُنْجِدُ-:
 دَرَجَةُ [أَيُّ طَائِفَةٍ] مِنَ الْمُرْجِيَّةِ عِنْدَهُمْ أَنَّ {تَارَكَ جَنَسَ
 الْعَمَلِ لَيْسَ بِكَافِرٍ}، يَعْنِي هُوَ لَا يَعْمَلُ بِشَيْءٍ مِنَ الدِّينِ
 الْبَتَّةَ [قَالَ الشَّيْخُ سَفَرُ الْحَوَالِي (رئيس قسم العقيدة
 بجامعة أم القرى) فِي (ظَاهِرَةِ الْإِرْجَاءِ فِي الْفِكْرِ
 الْإِسْلَامِيِّ) نَقْلًا عَنْ ابْنِ تَيْمِيَّةَ: قَدْ تَبَيَّنَ أَنَّ الدِّينَ لَا بُدَّ
 فِيهِ مِنْ قَوْلٍ وَعَمَلٍ، وَأَنَّهُ يَمْتَنِعُ أَنْ يَكُونَ الرَّجُلُ مُؤْمِنًا
 بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِقَلْبِهِ وَلِسَانِهِ وَلَمْ
 يُؤَدِّ وَاجِبًا ظَاهِرًا وَلَا صَلَاةً وَلَا زَكَاةً وَلَا صِيَامًا وَلَا غَيْرَ
 ذَلِكَ مِنَ الْوَاجِبَاتِ، إِلَّا أَنْ يُؤَدِّيَهَا لَا لِأَجْلِ أَنْ اللَّهَ أَوْجَبَهَا
 مِثْلَ أَنْ يُؤَدِّيَ الْأَمَانَةَ أَوْ يَصُدِّقَ الْحَدِيثَ أَوْ يَغْدِلَ فِي
 قَسَمِهِ وَجُكَمِهِ مِنْ غَيْرِ إِيْمَانٍ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ صَلَّى اللَّهُ
 عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، لَمْ يَخْرُجْ بِذَلِكَ مِنَ الْكُفْرِ، فَإِنَّ الْمُشْرِكِينَ
 وَأَهْلَ الْكِتَابِ يَرَوْنَ وَجُوبَ هَذِهِ الْأُمُورِ، فَلَا يَكُونُ الرَّجُلُ
 مُؤْمِنًا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَعَ عَدَمِ
 شَيْءٍ مِنَ الْوَاجِبَاتِ الَّتِي يَخْتَصُّ بِإِجَابَتِهَا أَمَةٌ مُحَمَّدٌ صَلَّى
 اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. انتهى]، مَا عِنْدَهُ إِلَّا الشَّهَادَتَانِ
 يَنْطِقُهُمَا بَسٌّ، [فَهَذَا الشَّخْصُ لَيْسَ بِكَافِرٍ عِنْدَ
 الْمُرْجِيَّةِ]؛ وَبَعْضُ طَوَائِفِ الْمُرْجِيَّةِ يَقُولُونَ {الْكُفْرُ لَا
 يَكُونُ إِلَّا بِالتَّكْذِيبِ أَوْ الْاسْتِحْلَالِ يَسُّ [أَيُّ فَقَطْ]}، فَهَذَا
 النَّوعُ مِنَ الْمُرْجِيَّةِ يَقُولُونَ {مَا [أَيُّ لَيْسَ] فِي شَيْءٍ مِنَ
 الْأَقْوَالِ أَوْ الْأَعْمَالِ كُفْرٌ بِذَاتِهِ} [قَالَ الشَّيْخُ أَبُو سَلَمَانَ
 الصُّومَالِيُّ فِي (سِلْسِلَةِ مَقَالَاتٍ فِي الرَّدِّ عَلَى الدُّكْتُورِ

طارق عبدالحليم): وَمَذْهَبُ الْمُرْجئةِ [يَعْنِي مُرْجئةَ
 الْفُقَهَاءِ، وَهُمْ الْحَنْفِيَّةُ] فِي الْإِيمَانِ يَقْتَضِي أَنْ تَكُونَ
 الْأَقْوَالُ كُفْرًا عَلَى الْحَقِيقَةِ بِخِلَافِ الْأَفْعَالِ. انتهى،
 حَتَّى لَوْ قُلْتُ لَهُ {سَجَدَ لَصَنَمٍ} يَقُولُ {مَا أَكْفَرُهُ}، مَنَعَ
 الزَّكَاةَ، [يَقُولُ] {مَا أَكْفَرُهُ}، مَا يُصَلِّي أَبَدًا لَا يَرْكَعُ لِلَّهِ،
 [يَقُولُ] {مَا أَكْفَرُهُ}، مَا عِنْدَهُمْ شَيْءٌ مِنَ الْأَعْمَالِ أَوْ
 الْأَقْوَالِ تَرَكُّهُ كُفْرًا؛ وَبَعْضُهُمْ يَقُولُ {هَنَّاكَ أَقْوَالُ
 وَأَعْمَالُ جَعَلَهَا الشَّرْعُ عِلَامَةً عَلَى الْكُفْرِ} أَوْ عِلَامَةً عَلَى
 الْإِيمَانِ، وَلَكِنْ لَيْسَتْ هِيَ الْإِيمَانُ، لِأَحْظَ [قَوْلُهُمْ]
 {لَيْسَتْ هِيَ الْإِيمَانُ} [جَاءَ فِي مَوْسُوعَةِ الْفِرْقِ
 الْمُنْتَسِبَةِ لِلْإِسْلَامِ (إَعْدَادُ مَجْمُوعَةٍ مِنَ الْبَاحِثِينَ،
 بِإِشْرَافِ الشَّيْخِ عَلَوِيِّ بْنِ عَبْدِ الْقَادِرِ السَّفَّافِ): وَقَالَ
 [أَيُّ ابْنِ حَزْمٍ فِي كِتَابِهِ (الْفِصَلُ فِي الْمَلَلِ وَالْأَهْوَاءِ
 وَالتَّخَلُّلِ)] {وَأَمَّا الْأَشْعَرِيَّةُ فَقَالُوا (إِنْ شَتَّمْنَا مَنْ أَظْهَرَ
 الْإِسْلَامَ لِلَّهِ تَعَالَى وَلِرَسُولِهِ بِأَفْجَشِ مَا يَكُونُ مِنَ
 الشَّتْمِ، وَإِعْلَانُ التَّكْذِيبِ بِهِمَا بِاللِّسَانِ بِلَا تَقِيَّةٍ وَلَا
 حِكَايَةٍ، وَالْإِقْرَارُ بِأَنَّهُ يَدِينُ بِذَلِكَ، لَيْسَ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ
 كُفْرًا)، ثُمَّ خَشُوا مُبَادَرَةَ جَمِيعِ أَهْلِ الْإِسْلَامِ لَهُمْ فَقَالُوا
 (لَكِنَّهُ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ فِي قَلْبِهِ كُفْرًا)}، انتهى. وجاءَ فِي
 الْمَوْسُوعَةِ الْعَقْدِيَّةِ (إَعْدَادُ مَجْمُوعَةٍ مِنَ الْبَاحِثِينَ،
 بِإِشْرَافِ الشَّيْخِ عَلَوِيِّ بْنِ عَبْدِ الْقَادِرِ السَّفَّافِ): قَالَ ابْنُ
 حَزْمٍ [فِي كِتَابِهِ (الْفِصَلُ فِي الْمَلَلِ وَالْأَهْوَاءِ وَالتَّخَلُّلِ)]
 فِي بَيَانِ مَذْهَبِ الْجَهْمِيَّةِ وَمَنْ وَافَقَهُمْ [أَيُّ مِنَ
 الْأَشَاعِرَةِ] {وَقَالَ هَؤُلَاءِ (إِنْ شَتَّمْنَا اللَّهَ وَشَتَّمْنَا رَسُولَ
 اللَّهِ لَيْسَ كُفْرًا، لَكِنَّهُ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ فِي قَلْبِهِ كُفْرًا)}؛
 وَقَالَ [أَيُّ ابْنِ حَزْمٍ أَيْضًا فِي كِتَابِهِ (الْمُخَلَّى)] {وَأَمَّا
 سَبُّ اللَّهِ تَعَالَى، فَمَّا عَلَى ظَهْرِ الْأَرْضِ مُسْلِمٌ يُخَالِفُ
 فِي أَنَّهُ كُفْرٌ مُجَرَّدٌ، إِلَّا أَنَّ الْجَهْمِيَّةَ وَالْأَشْعَرِيَّةَ -وَهُمَا
 طَائِفَتَانِ لَا يُعْتَدُ بِهِمَا- يُصَرِّحُونَ بِأَن سَبَّ اللَّهِ تَعَالَى،
 وَإِعْلَانُ الْكُفْرِ، لَيْسَ كُفْرًا؛ قَالَ بَعْضُهُمْ (وَلَكِنَّهُ دَلِيلٌ

على أنه يعتقِدُ الكُفْرَ، لَا أَنَّهُ كَافِرٌ بِبَيِّنٍ سَبَّهَ اللهَ
 (تعالى)، وَأَضْلَهُمْ فِي هَذَا أَضْلُ سُوءٍ خَارِجٌ عَنْ إِجْمَاعِ
 أَهْلِ الْإِسْلَامِ، وَهُوَ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ (الْإِيمَانُ هُوَ التَّصَدِيقُ
 بِالْقَلْبِ فَقَطْ، وَإِنْ أَعْلَنَ بِالْكَفْرِ وَعِبَادَةُ الْأَوْثَانِ بِغَيْرِ
 تَقِيَّةٍ وَلَا حِكَايَةٍ)؛ {وَالْحَاصِلُ أَنَّ الْجَهْمِيَّةَ وَمَنْ وَأَفَقَهُمْ
 يَحْضُرُونَ الْكُفْرَ فِي جَهْلِ الْقَلْبِ أَوْ تَكْذِيبِهِ، وَمَعَ ذَلِكَ
 يُكْفَرُونَ مَنْ أَتَى الْمُكْفَرَاتِ الْمُجْمَعَةَ عَلَيْهَا، كَسَبَّ اللَّهَ،
 وَالسُّجُودَ لِلصَّنَمِ، وَيَقُولُونَ {إِنَّ الشَّارِعَ جَعَلَ ذَلِكَ أَمَارَةً
 عَلَى الْكُفْرِ، وَقَدْ يَكُونُ صَاحِبُهُ مُؤْمِنًا فِي الْبَاطِنِ}، هَذَا
 هُوَ مَسْلَكُهُمُ الْعَامُّ فِي هَذِهِ الْقَضِيَّةِ، يَنْفُونَ التَّلَازِمَ بَيْنَ
 الظَّاهِرِ وَالْبَاطِنِ، وَيَزْعُمُونَ أَنَّ الْإِيمَانَ يَكُونُ تَامًّا
 صَحِيحًا فِي الْقَلْبِ مَعَ وُجُودِ كَلِمَاتِ الْكُفْرِ وَأَعْمَالِهِ فِي
 الظَّاهِرِ، وَأَنَّهُ إِنْ حُكِمَ لِفَاعِلِ ذَلِكَ بِالْكَفْرِ ظَاهِرًا، **فَلَا
 يَمْنَعُ أَنْ يَكُونَ مُؤْمِنًا بَاطِنًا**، سَعِيدًا فِي الدَّارِ الْآخِرَةِ.
 انْتَهَى بِاخْتِصَارِهِ. وَقَالَ ابْنُ الْقِيمِ فِي (الْفَوَائِدِ): الْإِيمَانُ
 لَهُ ظَاهِرٌ وَبَاطِنٌ، وَظَاهِرُهُ قَوْلُ اللِّسَانِ وَعَمَلُ الْجَوَارِحِ،
 وَبَاطِنُهُ تَصَدِيقُ الْقَلْبِ وَانْقِيَادُهُ وَمَحَبَّتُهُ؛ فَلَا يَنْفَعُ ظَاهِرٌ
 لَا بَاطِنٌ لَهُ وَإِنْ حُفِنَ بِهِ [أَيَّ بِالظَّاهِرِ] الدَّمَاءُ وَغُصِمَ بِهِ
 الْمَالُ وَالذَّرِّيَّةُ [قَالَ الْمَآوِرِيُّ (ت 450 هـ) فِي (الْحَاوِي
 الْكَبِيرِ فِي فَقْهِ مِذْهَبِ الْإِمَامِ الشَّافِعِيِّ) فِي بَابِ
 (تَفْرِيقِ الْغَنِيمَةِ): فَأَمَّا الذَّرِّيَّةُ فَهُمْ النِّسَاءُ وَالصَّبِيَّانُ،
 يَصِيرُونَ بِالْقَهْرِ وَالْعَلْبَةِ مَرْقُوقِينَ. انْتَهَى بِاخْتِصَارِهِ، وَلَا
 يُجْزَى بَاطِنٌ لَا ظَاهِرٌ لَهُ [قَالَ تَعَالَى {فَلَمَّا جَاءَتْهُمْ آيَاتُنَا
 مُبْصِرَةً قَالُوا هَذَا سِحْرٌ مُبِينٌ، وَجَحَدُوا بِهَا} وَاسْتَيْقَنَتْهَا
أَنْفُسُهُمْ ظَلَمًا وَعُلُوًّا، فَاَنْظُرْ كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ
 الْمُفْسِدِينَ} وَقَالَ تَعَالَى أَيْضًا {قَدْ نَعْلَمُ إِنَّهُ لَيَحْزُنُكَ
 الَّذِي يَقُولُونَ، فَإِنَّهُمْ لَا يُكَذِّبُونَكَ وَلَكِنَّ الظَّالِمِينَ بِآيَاتِ
 اللَّهِ يَجْحَدُونَ} [إِلَّا إِذَا تَعَذَّرَ بِعَجْزٍ أَوْ إِكْرَاهٍ وَخَوْفٍ هَلَاكٍ؛
 فَتَخَلَّفَ الْعَمَلُ ظَاهِرًا مَعَ غَدَمِ الْمَنَاعِ دَلِيلٌ عَلَى فَسَادِ
 الْبَاطِنِ وَخُلُوهُ مِنَ الْإِيمَانِ، وَنَقْصُهُ دَلِيلٌ نَقْصِهِ، وَقُوَّتُهُ

دَلِيلُ قُوَّتِهِ، انتهى]... ثم قال -أي الشيخ المنجد-: جاء مَنْ يُطْلَقُ عليهم مرجئةُ الفقهاء [وهؤلاء الذين يقولون {الإيمانُ اعتقادٌ بالقلبِ وتطوُّقٌ باللسانِ}، وهُمُ الحَنَفِيَّةُ، وهؤلاء يختلفون عن مُرجئةِ المُتَكَلِّمين الذين ظَهَرُوا فيما بَعْدُ، الذين يقولون {الإيمانُ هو المَعْرِفَةُ}، أو يقولون {الإيمانُ هو التَّصَدِيقُ}، وهُمُ الجَهْمِيَّةُ وَمَنْ تَابَعَهُمْ مِنَ المَائِرِيَّةِ والأشاعِرَةِ] في أواخرِ المائَةِ الأولى للهجرة، فَكَانَ ظُهُورُ بدعةِ المُرجئةِ في أواخرِ عصرِ الصَّحابةِ الكرام -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ- بَعْدَ وَفاةِ كَبَارِ الصَّحابةِ وذهابِ جُمُهورِ التابعين... ثم قال -أي الشيخ المنجد-: عَهْدُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَعَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ مَرْوَانَ، وَ[بَعْدَهُ] حَصَلَتْ فِتْنَةُ ابْنِ الْأَشْعَثِ، وَكَانَ لِهَذَا دَخْلٌ فِي نُشُوءِ تَيَّارِ الإِرْجَاءِ [بَعْنِي أَنْ خُرُوجَ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ مَرْوَانَ عَلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَمَا حَصَلَ بَعْدَهُ مِنْ تَوْرَةٍ ابْنِ الْأَشْعَثِ عَلَى الْحَجَّاجِ وَعَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ مَرْوَانَ، كَانَا لَهُمَا دَخْلٌ فِي نَشْأَةِ بَدْعَةِ الإِرْجَاءِ. يَقُولُ فِي هَذَا الرِّابِطِ مركزُ الفتوى بموقع إسلام ويب التابع لإدارة الدعوة والإرشاد الديني بوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بدولة قطر: حَصَلَ الصَّرَاعُ بَيْنَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَبَيْنَ يَزِيدَ بْنِ مُعَاوِيَةَ [بْنِ أَبِي سُفْيَانَ]، لِرَفْضِ ابْنِ الزُّبَيْرِ مُتَابَعَةَ يَزِيدَ بِالْخِلَافَةِ [أَيَّ بَعْدَمَا تُوفِّي مُعَاوِيَةَ بْنُ أَبِي سُفْيَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَامَ 60هـ]، وَظَلَّ الْأَمْرُ عَلَى ذَلِكَ إِلَى أَنْ مَاتَ يَزِيدُ [وذلك في عام 64هـ] فَتَبَايَعَ النَّاسُ لِابْنِ الزُّبَيْرِ بِالْخِلَافَةِ، فَخَرَجَ عَلَيْهِ مَرْوَانُ بْنُ الْحَكَمِ ثُمَّ ابْنُهُ عَبْدُ الْمَلِكِ حَتَّى أَعَادُوا الْخِلَافَةَ لِلْبَيْتِ الْأُمَوِيِّ [وذلك بَعْدَ مَقْتَلِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ ودُخُولِ مَكَّةَ تَحْتَ سِيَادَةِ بَنِي أُمَيَّةَ عَامَ 73هـ]؛ قَالَ الدُّكْتُورُ الصَّلَاحِيُّ [فِي كِتَابِهِ (الدَّوْلَةُ الْأُمَوِيَّةُ، عَوَامِلُ الازدهارِ وَتَدَاعِيَاُ الْانْهِيَارِ)] {كَانَ مَقْصِدُ ابْنِ الزُّبَيْرِ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) وَمَنْ مَعَهُ [أَيَّ

مَقْصِدُهُمْ مِنَ الْخُرُوجِ عَلَى بَزِيدَ بْنِ مُعَاوِيَةَ، وَمِنْ بَيْنِهِمْ
بَعْضُ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ، كَالْمَشُورِ بْنِ مَخْرَمَةَ وَعَبْدِ اللَّهِ
بْنِ صَفْوَانَ وَمُضْعَبِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ، وَغَيْرِهِمْ
مِنْ فُضَلَاءِ عَصْرِهِمْ، هُوَ تَغْيِيرُ الْوَاقِعِ بِالسَّيْفِ لَمَّا رَأَوْا
تَحَوُّلَ الْخِلَافَةِ إِلَى وَرَاثَةِ وَمُلْكٍ، وَلَمَّا أَشْبَعَ حَزْلُ بَزِيدَ
مِنْ شَائِعَاتٍ أُعْطِلَتْ صُورَةُ سَيِّئَةِ الْخَلِيفَةِ الْأَمْوِيَّ فِي
دِمَشْقٍ؛ وَالَّذِي يَنْبَغِي أَنْ يُفْهَمَ أَنَّ ابْنَ الزُّبَيْرِ قَامَ لِلَّهِ...
لَقَدْ كَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَهْدِفُ مِنْ وَرَاءِ الْمُعَارَضَةِ أَنْ
تَعُودَ الْأُمَّةُ إِلَى **حَيَاةِ الشُّورَى** وَيَتَوَلَّى الْأُمَّةُ حِينَئِذٍ
أَفْضَلُهَا؛ وَقَالَ [أَيُّ الدِّكْتُورِ الصَّلَاحِيِّ] فِي مَا يَتَعَلَّقُ
بَخُرُوجِ مَرْوَانَ عَلَى ابْنِ الزُّبَيْرِ {مَرْوَانُ بْنُ الْحَكَمِ لَا يُعَدُّ
عِنْدَ كَثِيرٍ مِنَ الْمُحَقِّقِينَ وَالْمُؤَرِّخِينَ خَلِيفَةً، **حَيْثُ**
يَعْتَبِرُونَهُ بَأْغِيًّا خَرَجَ عَلَى أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَبْدَ اللَّهِ بْنِ
الزُّبَيْرِ... يَقُولُ ابْنُ كَثِيرٍ [فِي الْبَدَايَةِ وَالنِّهَايَةِ] (ثُمَّ هُوَ -
أَيُّ ابْنِ الزُّبَيْرِ- الْإِمَامُ بَعْدَ مَوْتِ مُعَاوِيَةَ بْنِ بَزِيدَ [هُوَ
مُعَاوِيَةُ بْنُ بَزِيدَ بْنِ مُعَاوِيَةَ بْنِ أَبِي سُفْيَانَ، وَكَانَ مَوْتُهُ
بَعْدَ مَوْتِ بَزِيدَ وَفِي نَفْسِ الْعَامِ الَّذِي مَاتَ فِيهِ بَزِيدُ، أَيْ
فِي عَامِ 64هـ] لَا مَحَالَةَ، وَهُوَ أَرْشَدُ مِنْ مَرْوَانَ بْنِ
الْحَكَمِ، حَيْثُ نَازَعَهُ بَعْدَ أَنْ اجْتَمَعَتِ الْكَلِمَةُ عَلَيْهِ **وَقَامَتِ**
الْبَيْعَةُ لَهُ فِي الْأَفَاقِ وَانْتَضَمَ لَهُ الْأُمُرُ، وَيُؤَكِّدُ كُلٌّ مِنْ
ابْنِ حَزْمٍ وَالسِّيُوطِيِّ شَرْعِيَّةَ ابْنِ الزُّبَيْرِ، وَيَعْتَبِرَانِ
مَرْوَانَ بْنِ الْحَكَمِ وَابْنَهُ عَبْدَ الْمَلِكِ **بَأْغِيَيْنِ عَلَيْهِ خَارِجِينَ**
عَلَى خِلَافَتِهِ، كَمَا يُؤَكِّدُ الدَّهْلِيُّ [صَاحِبُ (سِيَرِ أَعْلَامِ
النُّبَلَاءِ)] شَرْعِيَّةَ ابْنِ الزُّبَيْرِ وَيَعْتَبِرُهُ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ؛
انْتَهَى بِاخْتِصَارٍ. وَقَالَ ابْنُ كَثِيرٍ فِي (الْبَدَايَةِ وَالنِّهَايَةِ):
وَدَخَلَ ابْنُ الْأَشْعَثِ الْكُوفَةَ، فَبَايَعَهُ أَهْلُهَا عَلَى خَلْعِ
الْحَجَّاجِ وَعَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ مَرْوَانَ [هُوَ خَامِسُ حُكَّامِ الدَّوْلَةِ
الْأَمْوِيَّةِ، وَهُوَ الَّذِي وَلَّى الْحَجَّاجَ الْعِرَاقَ]. انْتَهَى. وَقَالَ
الدَّهْلِيُّ فِي (سِيَرِ أَعْلَامِ النُّبَلَاءِ): **أَبُو الْبَحْثَرِيِّ الطَّائِيُّ،**
وَتَقَهُ يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ، وَكَانَ مُقَدِّمَ الصَّالِحِينَ الْقُرَّاءِ

الَّذِينَ قَامُوا عَلَى الْحَجَّاجِ فِي فِتْنَةِ ابْنِ الْأَشْعَثِ، فَقُتِلَ أَبُو الْبَخْتَرِيِّ فِي وَفْعَةِ الْجَمَّاحِ سَنَةَ اثْنَيْنِ وَثَمَانِينَ [يعني وَفْعَةُ دَيْرِ الْجَمَّاحِ التي قَضَى فيها الْحَجَّاجُ على ثَوْرَةِ ابْنِ الْأَشْعَثِ]؛ قَالَ حَبِيبُ بْنُ أَبِي ثَابِتٍ {اجْتَمَعْتُ أَنَا وَسَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ وَأَبُو الْبَخْتَرِيِّ، فَكَانَ أَبُو الْبَخْتَرِيِّ أَغْلَمَنَا وَأَفْقَهَنَا}. أَنتهى باختصار. وقال الشيخ محمد بن مبارك الهاجري في مقالة له بعنوان (الثورة العربية، وأباطيل الجماعات الوظيفية): فقد كان [أبي سَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ] يُحَرِّضُ النَّاسَ عَلَى الْخُرُوجِ عَلَى الْحَجَّاجِ وَعَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ مَرْوَانَ، وكان يقول [كما ذكر الطبري في (تاريخ الأمم والملوك)] {قَاتِلُوهُمْ عَلَى جَوْرِهِمْ فِي الْحُكْمِ وَتَجَبَّرْهُمْ فِي الدِّينِ} وَأَشْتَدُّ لَالِهِمُ الضُّعْفَاءُ وَإِمَاتَتِهِمُ الصَّلَاةُ}، وَمِنْ طُلَّابِ ابْنِ عَبَّاسٍ الَّذِينَ قَادُوا الْمَعْرَكَةَ فِي الْخُرُوجِ عَلَى الْحَجَّاجِ الْفَقِيهَ أَبُو الْبَخْتَرِيِّ [الطَّائِيُّ]، فَكَانَ أَبُو الْبَخْتَرِيِّ يَخْطُبُ فِي الْجَمَاهِيرِ قَبْلَ وَفْعَةِ الْجَمَّاحِ فيقول [كما ذكر الطبري في (تاريخ الأمم والملوك)] {أَيُّهَا النَّاسُ، قَاتِلُوهُمْ عَلَى دِينِكُمْ وَدُنْيَاكُمْ، فَوَاللَّهِ لَئِنْ ظَهَرُوا عَلَيْكُمْ لِيُفْسِدُنَّ عَلَيْكُمْ دِينَكُمْ وَلِيُعْلِبُنَّ عَلَى دُنْيَاكُمْ}، وَمِنْ طُلَّابِ ابْنِ عَبَّاسٍ أَيْضًا الْإِمَامُ عَامِرُ بْنُ شَرَّاحِيلَ الشَّعْبِيُّ، كَانَ يَحْتِثُ النَّاسَ فيقول [كما ذكر الطبري في (تاريخ الأمم والملوك)] {يَا أَهْلَ الْإِسْلَامِ، قَاتِلُوهُمْ، وَلَا يَأْخُذْكُمْ خَبَرُ مَنْ قَاتَلَهُمْ، فَوَاللَّهِ مَا أَعْلَمُ قَوْمًا عَلَى بَسِيطِ الْأَرْضِ أَعْمَلَ بِظُلْمٍ وَلَا أَجْوَرَ مِنْهُمْ فِي الْحُكْمِ، فَلْيَكُنْ بِهِمُ الْبِدَارُ}. أَنتهى باختصار. وقال الشيخ علي بن محمد الصلابي (عضو الأمانة العامة للاتحاد العالمي لعلماء المسلمين) في كتابه (الدولة الأموية، عوامل الإزدهار وتداعيات الانهيار): فَإِنَّ عَبْدَ الْمَلِكِ [بْنَ مَرْوَانَ] أَوَّلُ خَلِيفَةٍ انْتَزَعَ الْخِلَافَةَ انْتِزَاعًا، وَبَايَعَهُ كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ يَغْدُو أَنْ قَتَلَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ الزُّبَيْرِ، لِيَبْدَأَ عَصْرُ الْخَلِيفَةِ الْمُتَغَلَّبِ، وَهُوَ مَا

لَمْ يَكُنْ لِلْأُمَّةِ بِهِ عَهْدٌ مِنْ قَبْلُ، لَقَدْ أَجْمَعَ الصَّحَابَةُ رَضِيَ
 اللَّهُ عَنْهُمْ عَلَى أَنَّ الْإِمَامَةَ إِنَّمَا تَكُونُ بِعَقْدِ الْبَيْعَةِ بَعْدَ
 الشُّورَى وَالرَّضَا مِنَ الْأُمَّةِ، كَمَا أَجَازُوا الْإِسْتِخْلَافَ
 بِشَرْطِ الشُّورَى وَرَضَا الْأُمَّةِ بِمَنْ اخْتَارَهُ الْإِمَامُ وَعَقْدِ
 الْأُمَّةِ الْبَيْعَةَ لَهُ بَعْدَ وَفَاةٍ مَنْ اخْتَارَهُ دُونَ إِكْرَاهٍ، كَمَا
أَجْمَعُوا عَلَى أَنَّهُ لَا يَسُوعُ فِيهَا التَّوَارُثُ وَلَا الْأَخْذُ لَهَا
بِالْقُوَّةِ وَالْقَهْرِ، وَأَنَّ ذَلِكَ مِنَ الظُّلْمِ الْمُحَرَّمِ شَرْعًا؛ قَالَ
 ابْنُ حَزْمٍ [فِي كِتَابِهِ (الْفَصْلُ فِي الْمَلِكِ وَالْأَهْوَاءِ
 وَالتَّخَلُّلِ)] { لَا خِلَافَ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْ أَهْلِ الْإِسْلَامِ أَنَّهُ لَا
 يَجُوزُ التَّوَارُثُ فِيهَا }، غَيْرَ أَنَّ الْأَمْرَ الْوَاقِعَ بَدَأَ يَفْرِضُ
 نَفْسَهُ، وَصَارَ بَعْضُ الْفُقَهَاءِ -بِحُكْمِ الضَّرُورَةِ- يَتَأَوَّلُونَ
 النُّصُوصَ لِإِضْفَاءِ الشَّرْعِيَّةِ عَلَى تَوْرِيثِهَا وَأَخْذِهَا بِالْقُوَّةِ،
 لِتُصْبِحَ هَاتَانِ الصُّورَتَانِ [أَيُّ صُورَةِ التَّوْرِيثِ، وَصُورَةِ
 الْأَخْذِ بِالْقُوَّةِ] بَعْدَ مُرُورِ الزَّمَنِ هُمَا الْأَصْلُ الَّذِي يُمَارَسُ
 عَلَى أَرْضِ الْوَاقِعِ، وَمَا عَدَاهُمَا نَظَرِيَّاتٌ لَا خَطَّ لَهَا مِنَ
 التَّطْبِيقِ الْعَمَلِيِّ، **وَأَصْبَحَتْ سُنَّةُ هِرَقْلَ وَقَيْصَرَ بَدِيلًا عَنْ**
سُنَّةِ أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ؛ وَقَدْ أَجَازَ كَثِيرٌ مِنَ الْفُقَهَاءِ طَرِيقَ
 الْإِسْتِيلَاءِ بِالْقُوَّةِ مِنْ بَابِ الضَّرُورَةِ -مَعَ إِجْمَاعِهِمْ عَلَى
 حُرْمَتِهَا- مُرَاعَاةً لِمَصَالِحِ الْأُمَّةِ وَحِفَاطًا عَلَى وَحْدَتِهَا،
 وَأَصْبَحَ الْوَاقِعُ يَفْرِضُ مَفَاهِيمَهُ عَلَى الْفَقْهِ وَالْفُقَهَاءِ،
 وَصَارَتْ لِلضَّرُورَةِ وَالْمَصْلَحَةِ الْعَامَّةِ تَقْتَضِي تَسْوِيعِ مِثْلِ
 هَذِهِ الطَّرِيقِ [أَيُّ طَرِيقِ التَّوْرِيثِ وَالْأَخْذِ بِالْقُوَّةِ]... ثُمَّ
 قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الصَّلَابِيِّ-: إِنَّ الْإِسْتِبْدَادَ وَالْإِسْتِيلَاءَ عَلَى
 حَقِّ الْأُمَّةِ [أَيُّ فِي اخْتِيَارِ مَنْ يَحْكُمُهَا] بِالْقُوَّةِ، **وَإِنْ كَانَ**
يُحَقِّقُ مَصْلَحَةً أَيْدِيَةً، إِلَّا أَنَّهُ يُفَضِّلُ إِلَى ضَعْفِ الْأُمَّةِ
مُسْتَقْبَلًا وَتَدْمِيرِ قُوَّتِهَا وَتَمْزِيقِ وَحْدَتِهَا، كَمَا هُوَ شَأْنُ
الْإِسْتِبْدَادِ فِي جَمِيعِ الْأَعْصَارِ وَالْأُمُصَارِ، وَإِنْ مَا يُخْشَى
مِنْ افْتِرَاقِ الْمُسْلِمِينَ بِالشُّورَى خَيْرٌ مِنْ وَحْدَتِهِمْ
بِالْإِسْتِبْدَادِ عَلَى الْمَدَى الْبَعِيدِ... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ
 الصَّلَابِيِّ-: شَارَكَ جَمْعٌ غَفِيرٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ فِي حَرَكَةٍ

ابن الأشعث هذه، سواءً بتحريض الناس على المشاركة فيها، أو بمشاركتهم المباشرة في القتال مع ابن الأشعث ضد الحجاج، وقد استفاضت المصادر المتقدمة في ذكر تأييد العلماء ومشاركتهم في هذه الحركة، كما اجتمعت [أي المصادر المتقدمة] على كثرة عدد العلماء المشاركين ولكن على اختلاف بينهم في تقدير هذا العدد، فيذكر خليفة بن خياط [في كتابه (تاريخ خليفة بن خياط)] أن عددهم بلغ خمسمائة عالم، وعد منهم خمسة وعشرين عالمًا. انتهى باختصار. وجاء في موسوعة الفرق المنتسبة للإسلام (إعداد مجموعة من الباحثين، بإشراف الشيخ علوي بن عبد القادر السقاف): وبعد أن قويت شوكة ابن الأشعث، وبإزاء سيرته الحسنة في الناس وما أفاضه عليهم من الأعطيات وعلاقته الطيبة بالفقهاء والقرّاء، فقد بايعوه على خلع الحجاج. انتهى. وقال الشيخ حامد العطار (عضو الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين، والباحث الشرعي بموقع إسلام أون لاين) في مقالة له بعنوان (أضرار شيوع الفكر الإرجائي) على هذا الرابط: هذا المذهب [يعني الإرجاء المعاصر] يخدم الاستبداد السياسي، فإنه إذا كان لا يجوز الخروج على الحاكم إلا [إذا جاء] بالكفر البواح، فإن الإرجاء يجعل الحاكم المستبد مهما استبد وظلم وطغى وبدل في دين الله، يجعله في أمان من الكفر بدعوى عدم الاستحلال، ولذلك قال النضر بن شميل [ت204هـ] {الإرجاء دين يوافق الملوك، يصيبون به من دنياهم، وينقصون من دينهم}. انتهى. وقال الشيخ طارق عبد الحليم في (أحداث الشام، بتقديم الشيخ هاني السباعي): فقد قامت من قبل دول اعتزالية كدولة المأمون والمعتصم والواثق [وثلاثتهم من حكام الدولة العباسية]، ثم بادت [أي سقطت] على يد المتوكل [عاشر حكام الدولة

الْعَبَّاسِيَّةَ]، وَقَامَتْ دَوْلٌ عَلَى يَدِ الرُّوَافِضِ، وَالَّتِي قَضَتْ
 [أَيَّ سَقَطَتْ] عَلَى يَدِ نُورِ الدِّينِ [مَخْمُودِ بْنِ] زُنْكِ
 وَصَلَّاحِ الدِّينِ الْأَيُّوبِيِّ [هُوَ يُوسُفُ بْنُ أَيُّوبَ]، وَقَامَتْ
 دَوْلٌ عَلَى مَذْهَبِ الْإِرْجَاءِ، بَلْ **كَافَّةُ الدُّوَلِ** الَّتِي قَامَتْ
 [أَيَّ بَعْدَ مَرْحَلَةِ الْخِلَافَةِ الرَّاشِدَةِ] كَانَتْ عَلَى مَذْهَبِ
 الْإِرْجَاءِ [وَهُوَ الْمَذْهَبُ الَّذِي ظَهَرَ فِي عَصْرِ الدَّوْلَةِ
 الْأُمَوِيَّةِ الَّتِي بَقِيَامِهَا قَامَتْ مَرْحَلَةُ الْمُلْكِ الْعَاضِ]، إِذْ هُوَ
دِينَ الْمُلُوكِ كَمَا قِيلَ، لِتَسَاهُلِهِ وَإِفْسَاحِهِ الْمَجَالَ
لِلْفِسْقِ وَالْعَرَبْدَةِ. انْتَهَى بِاخْتِصَارِ. وَقَالَ الشَّيْخُ أَبُو
 سَلْمَانَ الصُّومَالِيِّ فِي (التَّنْبِيهَاتِ عَلَى مَا فِي الْإِشَارَاتِ
 وَالِدَّلَائِلِ مِنَ الْأَغْلُوطَاتِ): **فَالْإِرْجَاءُ مَذْهَبٌ إِنْهَزَامِيٌّ**، مِنْ
 حَيْثُ النَّشَأُ وَالْمَبْدَأُ، يَدْعُو إِلَى الضَّعْفِ وَالْخَوَرِ
 وَالْإِسْتِكْنَاءِ لِلذَّلِّ وَالْهَوَانِ، وَهَذَا يَرْتَبِطُ بِتَارِيخِهِ وَأَجْوَاءِ
 إِبْتِدَاعِهِ، قَالَ قَتَادَةُ بْنُ دِعَامَةَ السَّدُوسِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ
 تَعَالَى {إِنَّمَا أَحْدَثَ الْإِرْجَاءُ **بَعْدَ هَزِيمَةِ** ابْنِ الْأَشْعَثِ {
 وَهَزِيمَتُهُ كَانَتْ فِي 84 هـ. انْتَهَى. وَقَالَ الشَّيْخُ مُحَمَّدُ بْنُ
 إِبْرَاهِيمَ السَّعِيدِيِّ (رَأْسُ قِسْمِ الدَّرَاسَاتِ الْإِسْلَامِيَّةِ
 بِكَلْبَةِ الْمُعَلِّمِينَ بِمَكَّةَ) فِي مَقَالَةٍ لَهُ بِعُنْوَانِ (وَرَقَاتُ
 حَوْلَ كِتَابِ "الدَّرَرُ السَّنِيَّةُ") عَلَى هَذَا الرَّابِطِ: دَعْوَةُ
 الشَّيْخِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْوَهَّابِ وَأَدْبِيَّاتُهَا الَّتِي جَمَعَتْهَا هَذِهِ
 (الدَّرَرُ) [يَعْنِي كِتَابَ (الدَّرَرُ السَّنِيَّةُ فِي الْأَجُوبَةِ
 النَّجْدِيَّةِ)]، فَإِنَّهَا هِيَ الدَّعْوَةُ الْوَحِيدَةُ الَّتِي اسْتَطَاعَتْ
تَكْوِينَ دَوْلَةٍ عَلَى أُسَاسِ الْعَصَبِيَّةِ لِلتَّوْحِيدِ لَا لِغَيْرِهِ، فِي
 حِينٍ فَشِلَتْ جَمِيعُ الْحَرَكَاتِ الْإِسْلَامِيَّةِ فِي فِعْلٍ ذَلِكَ مِنْ
 بَعْدِ عَهْدِ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ حَتَّى يَوْمِنَا هَذَا، وَلَوْ تَتَبَعْنَا
 التَّارِيخَ لَوَجَدْنَا **كُلَّ الدُّوَلِ** الَّتِي نَشَأَتْ بَعْدَ دَوْلَةِ الْخُلَفَاءِ
 الرَّاشِدِينَ لَمْ تَتَكَوَّنْ **عَلَى أُسَاسِ الْعَصَبِيَّةِ لِلدِّينِ**
وَالتَّوْحِيدِ، وَاخْتَبِرِ التَّارِيخَ تَجِدُ صِحَّةَ مَا ذَكَرْتُ... ثُمَّ قَالَ -
 أَيُّ الشَّيْخِ السَّعِيدِيِّ-: وَلَكُونِ تِلْكَ الدُّوَلُ الْكَثِيرَةُ [أَيَّ
 الَّتِي نَشَأَتْ بَعْدَ دَوْلَةِ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ] لَمْ تَقُمْ عَلَى

عَصَبِيَّةُ التَّوْحِيدِ لَمْ يَتَحَقَّقْ مِنْهَا لِلْمُسْلِمِينَ نَفْعٌ فِي جَانِبِ إِخْيَاءِ السُّنَّةِ وَإِمَاتَةِ الْبِدْعَةِ وَقَتْلِ الْخُرَافَةِ وَمَخَوِّ مَظَاهِرِ الشَّرِكِ، بَلْ ظَلَّتِ الْبِدْعُ - بِالرَّغْمِ مِنْ تَوَالِي الدُّوَلِ الْقَوِيَّةِ - فِي تَزَايُدٍ حَتَّى كَادَ يَذْهَبُ رَسْمُ التَّوْحِيدِ مِنْ كُلِّ بِلَادِ الْإِسْلَامِ. انتهى باختصاراً... ثم قال - أي الشيخ المنجد -: فالمسألة مسألة تَرْتَبَ عَلَيْهَا أَعْمَالٌ، لِأَنَّ اللَّيَّ هُوَ عَلَى عَقِيدَةِ الْمُرْجئةِ فِي بَعْضِ التَّيَّارَاتِ الَّتِي تُسَمَّى (إِسْلَامِيَّةً)، مَا عِنْدَهُمْ مُشْكَلَةٌ [فِي أَنْ] يَلْتَقُوا مَعَ الرَّافِضَةِ، وَالصُّوْفِيَّةِ الْغُلَاةِ، إِلَى آخِرِهِ، حَتَّى لَوْ عِنْدَهُمُ الشَّرِكُ الْأَكْبَرُ، لَيْسَ [أَيُّ لِمَاذَا]؟ لِأَنَّهُمْ يَعْتَقِدُونَ بِعَقِيدَةِ الْمُرْجئةِ [فَلَا يُكْفِرُونَ الصُّوْفِيَّةَ الْغُلَاةَ وَالرَّافِضَةَ وَأَمْثَالَهُمْ مِنَ الْمُتَلَبِّسِينَ بِالشَّرِكِ أَوِ الْكُفْرِ]، بَيْنَمَا أَهْلُ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ أَتْبَاعُ السَّلَفِ الصَّالِحِ (الطَّائِفَةُ الْمَنْصُورَةُ)، مَا يَرْضَوْنَ بِهَذَا إِطْلَاقًا... ثم قال - أي الشيخ المنجد -: الْوَاحِدُ إِذَا كَفَرَ وَهُوَ يَقُولُ {لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ}، مَا هِيَ قِيَمَةُ الشَّهَادَةِ عِنْدَ إِذَا كَفَرَ كُفْرًا أَكْبَرَ. انتهى باختصار.

(2) وَقَالَ الشَّيْخُ مُحَمَّدٌ صَالِحُ الْمُنْجِدِ أَيْضًا فِي مُحَاضَرَةٍ بِعُنْوَانِ (مُرْجئةُ العصر "2") مُفَرَّغَةً عَلَى مَوْقِعِهِ [فِي هَذَا الرِّابِطِ](#): أَهْلُ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ [هُمْ] الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ الْإِيمَانَ يَزِيدُ وَيَنْقُصُ، كَمَا دَلَّتْ عَلَى ذَلِكَ الْأَدِلَّةُ {أَيُّكُمْ زَادَتْهُ هَذِهِ إِيْمَانًا}، وَإِنَّ الْإِيمَانَ مَرَاتِبُ وَشُعَبُ، وَإِنَّ النَّاسَ يَتَفَاوَتُونَ فِي الْإِيمَانِ، وَلَكِنْ **هَنَّاكَ خَدَّ أَدْنَى مِنْ الْإِيمَانِ**، لَوْ الْوَاحِدُ مَا وَجَدَ عِنْدَهُ يَخْرُجُ مِنَ الْمِلَّةِ (يَكْفُرُ) [قَالَ الشَّيْخُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ صَالِحٍ الْعَجِيرِي فِي مَقَالَةٍ لَهُ بِعُنْوَانِ (نَظَرَاتٌ نَقْدِيَّةٌ حَوْلَ بَعْضِ مَا كُتِبَ فِي تَحْقِيقِ مَنَاطِ الْكُفْرِ فِي بَابِ الْوَلَاءِ وَالْبَرَاءِ) [عَلَى هَذَا الرِّابِطِ](#): لَوْ أَنَّ مُسْلِمًا دُعِيَ إِلَى إِهَانَةِ الْمُصْحَفِ مُقَابِلَ مَبْلَغٍ يُخَصِّلُهُ فَرَقَصَ، فَرِيدَ لَهُ فِي السَّعْرِ فَتَرَدَّدَ، ثُمَّ زِيدَ فَأَقْدَمَ

وَفَعَلَ، فَإِنَّا لَا نَشْكُ أَنَّهُ إِنَّمَا رَفَضَ أَوَّلًا لِقِيَامَ مَعْنَى
إِيمَانِي فِي قَلْبِهِ مَنَعَهُ مِنَ الْإِقْدَامِ، وَتَرَدَّدَهُ بَعْدَ الزِّيَادَةِ
مُسْتَلَزِمٌ وَلَا بُدَّ ضَعْفِ هَذَا الْمَعْنَى فِي بَاطِنِهِ، وَإِقْدَامُهُ
فِي النَّهَايَةِ مُسْتَلَزِمٌ وَلَا بُدَّ انْعِدَامِ أَصْلِ الْإِيمَانِ الْمُتَجَيِّ
إِقَالَ الشَّيْخُ عَبْدُ الْعَزِيزِ الطَّرِيفِي (الباحث بوزارة
الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد في
المملكة العربية السعودية) في مقالة له على هذا
الرابط: فَمَنْ ضَلَّ فِي فَهْمِ أَصْلِ الْإِيمَانِ ضَلَّ فِي فَهْمِ
أَصْلِ الْكُفْرِ، وَمَنْ ضَلَّ فِي فَهْمِ فُرُوعِ الْإِيمَانِ ضَلَّ فِي
فَهْمِ فُرُوعِ الْكُفْرِ... ثم قال -أي الشيخ الطريفي-: وإذا
اُخْتَلَّ التَّأْصِيلُ لَدَى أَحَدٍ فِي أَبْوَابِ الْإِيمَانِ، قَابَلَهُ خَلَلٌ
بِمِقْدَارِهِ فِي أَبْوَابِ الْكُفْرِ. انتهى، فَيُقَالُ مِثْلُهُ فِيمَنْ
قَاتَلَ فِي صَفِّ الْكُفَّارِ أَهْلَ الْإِيمَانِ طَوْعًا باختياره، **أَمَّا**
إِدْعَاءُ أَنَّهُ يُمَكِّنُ أَنْ يَكُونَ عِنْدَهُ أَصْلُ إِيْمَانٍ مُنْجٍ يَكُونُ بِهِ
مُؤْمِنًا فِي هَذِهِ الْحَالِ فَقَوْلٌ لَا يَصِحُّ عَلَى أَصُولِ أَهْلِ
السُّنَّةِ فِي بَابِ الْإِيمَانِ، بَلْ قَائِلُهُ مُتَعَلِّقٌ بِشُعْبَةٍ إِرْجَاءٍ،
وهذا أَمْرٌ بَيْنُ لِمَنْ تَدَبَّرَهُ. انتهى. وقال الشيخ عبد الله
الغليفي في (التنبيهات المختصرة على المسائل
المنتشرة) تحت عُنوان (خُلَاصَةُ الْكَلَامِ فِي قَاعِدَةِ
التَّلَازُمِ بَيْنَ الظَّاهِرِ وَالْبَاطِنِ): إِنَّ الظَّاهِرَ -أَسَاسًا-
مُرْتَبِطٌ بِعَمَلِ الْقَلْبِ (مِنَ الْإِذْعَانِ وَالْمَحَبَّةِ وَالْخَشْيَةِ
والتَّوْقِيرِ)، أَكْثَرَ مِمَّا يَرْتَبِطُ بِقَوْلِ الْقَلْبِ (مِنَ عِلْمٍ
وَمَعْرِفَةٍ وَتَصَدِيقٍ)، فَإِنَّ الرَّجُلَ قَدْ يَكُونُ عَالِمًا وَمُصَدِّقًا
وَمُعْتَقِدًا لِلْحَقِّ الَّذِي جَاءَ بِهِ الرَّسُولُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
وَسَلَّمَ، وَلَكِنْ خَشْيَةُ اللَّهِ فِي قَلْبِهِ وَالْخَوْفُ مِنْهُ وَمَحَبَّةُ
وَمَحَبَّةُ رَسُولِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ [و] تَوْقِيرُهُ
وَالانْقِيَادَ لَهُ، لَمْ تَصِلْ فِي قَلْبِهِ إِلَى **الدَّرَجَةِ الَّتِي تَنْجُو بِهِ**
مِنْ ظُلُمَاتِ الْكُفْرِ وَالشَّرِكِ، فَالْمُشْرِكُونَ مِثْلًا مَعَهُم
بَعْضُ الْمَحَبَّةِ وَبَعْضُ الطَّاعَةِ وَبَعْضُ الْخَوْفِ، وَلَكِنَّ هَذَا لَا
يَنْفَعُهُمْ شَيْئًا، فَإِنْ حُبَّهِمْ لِأَنْدَادِهِمْ وَطَاعَتَهُمْ لَهُمْ

وَخَوْفَهُمْ مِنْهُمْ يَطْلَعُ عَلَى مَا فِي قُلُوبِهِمْ مِنْ مَحَبَّةٍ
 لِلَّهِ وَطَاعَتِهِ وَخَوْفِهِ، بَلْ مَا فِي قُلُوبِهِمْ مِنَ الْحَسَدِ
 وَالْكِبْرِ وَحُبِّ الشَّهَوَاتِ وَالْمَصْلَحَةِ الدُّنْيَوِيَّةِ الْعَاجِلَةِ جَعَلَ
 مَا فِي قُلُوبِهِمْ مِنَ التَّصَدِيقِ وَالْعِلْمِ وَالْمَعْرِفَةِ وَبَعْضِ
 عَمَلِ الْقَلْبِ **لَا قِيَمَةَ لَهُ وَلَا نَفْعَ فِيهِ**، فَلَا يَدْخُلُونَ بِذَلِكَ
 فِي دِينِ اللَّهِ **بِالرَّغْمِ مِمَّا فِي قُلُوبِهِمْ مِنَ التَّصَدِيقِ**، كَمَا
 حَصَلَ لِأَبِي طَالِبٍ. أُنْتَهَى. وَجَاءَ فِي كِتَابِ (دُرُوسُ فِي
 الْعَقِيدَةِ) لِلشَّيْخِ عَبْدِ الْعَزِيزِ الرَّاجِحِيِّ (الْأَسْتَاذِ فِي جَامِعَةِ
 الْإِمَامِ مُحَمَّدِ بْنِ سَعُودٍ فِي كَلِيَّةِ أَصُولِ الدِّينِ، قِسْمِ
 الْعَقِيدَةِ)، أَنَّ الشَّيْخَ سُئِلَ {هَنَّاكَ دَلِيلٌ يَتَمَسَّكُ بِهِ
 الْقَائِلُونَ بِعَدَمِ كُفْرِ تَارِكِ الصَّلَاةِ، وَهُوَ قَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ
 عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الْحَدِيثِ الطَّوِيلِ (ثُمَّ يُخْرِجُ مِنَ النَّارِ
 قَوْمًا لَمْ يَعْمَلُوا خَيْرًا قَطًّا)}؟! فَأَجَابَ الشَّيْخُ: لَيْسَ فِي
 هَذَا دَلِيلٌ، لِأَنَّ مَعْنَى {لَمْ يَعْمَلُوا خَيْرًا قَطًّا} أَيُّ لَمْ
 يَعْمَلُوا زِيَادَةً عَلَى التَّوْحِيدِ وَالْإِيمَانِ، وَالصَّلَاةُ شَرْطٌ فِي
 صِحَّةِ الْإِيمَانِ [قَالَ الشَّيْخُ صَادِقُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْبَيْضَانِيُّ فِي
 مَقَالَةٍ لَهُ بِعُنْوَانِ (أَقْوَالُ فَضْلَاءِ الْعَصْرِ حَوْلَ "هَلِ الْعَمَلُ
 شَرْطٌ صِحَّةً أَوْ كَمَالًا لِلْإِيمَانِ") عَلَى مَوْقِعِهِ **فِي هَذَا**
الرَّابِطِ: قَالَ الشَّيْخُ مُحَمَّدُ بْنُ صَالِحٍ الْعَثِيمِيُّ {إِذَا دَلَّ
 الدَّلِيلُ عَلَى أَنَّ الْعَمَلَ يَخْرُجُ بِهِ الْإِنْسَانُ مِنَ الْإِسْلَامِ
 صَارَ شَرْطًا لَصِحَّةِ الْإِيمَانِ، وَإِذَا دَلَّ عَلَى أَنَّهُ لَا يَخْرُجُ
 صَارَ شَرْطًا لِكَمَالِ الْإِيمَانِ}. أُنْتَهَى بِاخْتِصَارٍ، فَإِذَا
 تَرَكَّهَا فَلَيْسَ بِمُؤْمِنٍ، فَهَؤُلَاءِ الْقَوْمُ [الَّذِينَ لَمْ يَعْمَلُوا
 خَيْرًا قَطًّا] لَيْسَ عَنْدهُمْ إِلَّا التَّوْحِيدُ وَالْإِيمَانُ، وَلَا يَتِمُّ
 الْإِيمَانُ وَالتَّوْحِيدُ إِلَّا بِالصَّلَاةِ، **فَمَنْ تَرَكَّهَا فَلَا يَكُونُ عَنْدهُ**
شَيْءٌ مِنَ التَّوْحِيدِ وَالْإِيمَانِ. أُنْتَهَى. وَقَالَ الشَّيْخُ عَلِيُّ
 بْنُ شَعْبَانَ فِي (حَدِيثِ الشَّفَاعَةِ بَيْنَ مِنْهَاجِ النَّبُوَّةِ وَزَيْغِ
 وَتَحْرِيفِ الْمُرْجِئَةِ): إِنَّ عَمَلَ الْقَلْبِ وَعَمَلَ الْخَوَارِجِ
مُتَلَاذِمَانِ لَا يَنْفَكَانِ عَنْ بَعْضِهِمَا، يَزِيدَانِ مَعًا وَيَنْقُصَانِ
 مَعًا، بِمِقْدَارٍ وَاحِدٍ مُتَسَاوٍ، فَأَيُّ طَاعَةٍ أَوْ مَعْصِيَةٍ عَلَى

الْجَوَارِحِ سَبَبُهَا عَمَلُ الْقَلْبِ، وَأَيُّ عَمَلٍ فِي الْقَلْبِ لَا بُدَّ أَنْ يَظْهَرَ عَلَى الْجَوَارِحِ بِطَاعَةٍ أَوْ مَعْصِيَةٍ، فَلَا يُمَكِّنُ -بَلْ وَيَسْتَحِيلُ- وُجُودُ عَمَلٍ فِي الْقَلْبِ مَعَ انْتِفَاءِ عَمَلِ الْجَوَارِحِ كَمَا فَهَمُّمُ [أَيُّ خَطَأٍ] مِنْ قَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ {لَمْ يَعْمَلُوا خَيْرًا قَطُّ}، لِقَوْلِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي حَدِيثِ النُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ {أَلَا وَإِنْ فِي الْجَسَدِ مُضْغَةً إِذَا صَلَحَتْ صَلَحَ الْجَسَدُ كُلُّهُ، وَإِذَا فَسَدَتْ فَسَدَ الْجَسَدُ كُلُّهُ، أَلَا وَهِيَ الْقَلْبُ}، فَمَنْ أَثَبَّتَ وُجُودَ عَمَلٍ فِي الْقَلْبِ مَعَ انْتِفَاءِ عَمَلِ الْجَوَارِحِ فَقَدْ كَذَّبَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ الْمُحْكَمِ فِي دَلَالَتِهِ [قَالَ الشَّيْخُ عَلِيُّ بْنُ شُعْبَانَ فِي كِتَابِهِ (شُرُوطُ "لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ"، وَارْتِبَاطُهَا بِأَرْكَانِ الْإِيمَانِ، وَعَلَاقَةُ الْإِرْجَاءِ بِهِمَا): فَفَسَادُ الْجَسَدِ دَلِيلٌ عَلَى فَسَادِ الْقَلْبِ... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ عَلِيٍّ-: فَلَوْ زَادَ الْبَاطِنُ لَزَادَ الظَّاهِرُ وَالْعَكْسُ، وَلَوْ نَقَصَ الظَّاهِرُ لَنَقَصَ الْبَاطِنُ وَالْعَكْسُ، وَلَوْ انْتَفَى الظَّاهِرُ لَانْتَفَى بِاللَّزُومِ الْبَاطِنُ... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ عَلِيٍّ-: فَعَمَلُ الْجَوَارِحِ وَعَمَلُ الْقَلْبِ مَتَرَابِطَانِ لَا يَنْفَكَانِ أَبَدًا، فَأَيُّ مُخَالَفَةٍ فِي الْقَلْبِ تَظْهَرُ عَلَى الْجَوَارِحِ، وَأَيُّ مُخَالَفَةٍ فِي الْجَوَارِحِ لَهَا سَبَبٌ فِي الْقَلْبِ، فَلَوْ كَانَ الْقَلْبُ صَالِحًا لَصَلَحَتْ الْجَوَارِحُ، وَلَوْ كَانَتْ الْجَوَارِحُ فَاسِدَةً دَلَّتْ عَلَى فَسَادِ الْقَلْبِ، فَإِذَا ثَبَتَ عَمَلُ الْجَوَارِحِ ثَبَتَ عَمَلُ الْقَلْبِ، وَإِذَا انْتَفَى عَمَلُ الْجَوَارِحِ انْتَفَى عَمَلُ الْقَلْبِ... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ عَلِيٍّ-: فَمَنْ حَاوَلَ فَضْلَ عَمَلِ الْجَوَارِحِ عَنْ عَمَلِ الْقَلْبِ سَيَضِلُّ خَتْمًا وَسَيَتَخَبَّطُ فِي كَلَامِهِ، لِأَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ جَعَلَ عَلَامَةَ عَمَلِ الْقَلْبِ وَصَلَاحِهِ عَمَلَ الْجَسَدِ. انْتَهَى بِاخْتِصَارٍ... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ عَلِيٍّ-: فَكَيْفَ يَغْدُ ذَلِكَ يَفْهَمُ عَاقِلٌ -فَضْلًا عَنْ عَالِمٍ- أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقْصِدُ كُلَّ أَعْمَالِ الْجَوَارِحِ حِينَ قَالَ {لَمْ يَعْمَلُوا خَيْرًا قَطُّ}، بَلْ مُرَادُهُ صَلَّى اللَّهُ

عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَمَا بَيَّنَّا قَبْلَ ذَلِكَ بِالذَّلِيلِ أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقْصِدُ (الْعَمَلَ الرَّائِدَ عَلَى حَقِيقَةِ الْإِيمَانِ) وَأَمَّا مَا تَرَكَهُ مِنَ الْعَمَلِ وَدَخَلَ النَّارَ بِسَبَبِهِ فَهُوَ (وَاجِبَاتُ الْإِيمَانِ، لَا تُؤَثَّرُ فِي حَقِيقَةِ الْإِيمَانِ) ... ثم قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ عَلِيٍّ-: قَدْ دَلَّتِ الْأَخْبَارُ الصَّحِيحَةُ عَلَى أَنَّ كُلَّ -وَأَخْرَجَ- مَنْ يَخْرُجُ مِنَ النَّارِ مِنَ الْمُؤَخَّرِينَ فِي كُلِّ دَفْعَاتِ الشَّفَاعَةِ [بَعْنِي شَفَاعَةَ النَّبِيِّينَ وَالْمَلَائِكَةِ وَالْمُؤْمِنِينَ، ثُمَّ شَفَاعَةَ أَرْحَمِ الرَّاحِمِينَ]، مِنْ أَوْلَاهَا إِلَى آخِرِهَا، إِنَّمَا يُسْتَدَلُّ عَلَيْهِ بِعَلَامَةِ أَثَرِ السُّجُودِ كَمَا جَاءَ فِي الْحَدِيثِ الَّذِي أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ مِنْ حَدِيثِ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ وَعَطَاءِ بْنِ يَزِيدَ اللَّيْثِيِّ، وَفِيهِ أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ أَخْبَرَهُمَا { أَنَّ النَّاسَ قَالُوا (يَا رَسُولَ اللَّهِ، هَلْ تَرَى رَبَّنَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ)، قَالَ (هَلْ تُمَارُونَ [أَيُّ تَسْكُونَ] فِي الْقَمَرِ لَيْلَةَ الْبَذْرِ لَيْسَ دُونَهُ سَحَابٌ)، قَالُوا (لَا، يَا رَسُولَ اللَّهِ)، قَالَ (فَهَلْ تُمَارُونَ فِي الشَّمْسِ لَيْسَ دُونَهَا سَحَابٌ)، قَالُوا (لَا)، قَالَ (فَأَيْكُمْ تَرَوْنَهُ كَذَلِكَ، يُخْشِرُ النَّاسُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ... حَتَّى إِذَا أَرَادَ اللَّهُ رَحْمَةً مَنْ أَرَادَ مِنْ أَهْلِ النَّارِ أَمَرَ اللَّهُ الْمَلَائِكَةَ أَنْ يُخْرِجُوا مَنْ كَانَ يَعْْبُدُ اللَّهَ، فَيُخْرِجُونَهُمْ وَيَعْرِفُونَهُمْ بِأَثَرِ السُّجُودِ وَحَرَّمَ اللَّهُ عَلَى النَّارِ أَنْ تَأْكُلَ أَثَرَ السُّجُودِ، فَيَخْرِجُونَ مِنَ النَّارِ فَكُلَّ ابْنِ آدَمَ تَأْكُلُهُ النَّارُ إِلَّا أَثَرَ السُّجُودِ، فَيَخْرِجُونَ مِنَ النَّارِ قَدْ أُمْتُحِشُوا [قَالَ ابْنُ حَجَرٍ فِي (فَتْحُ الْبَارِي): { قَدْ أُمْتُحِشُوا }، وَفِي حَدِيثٍ عِنْدَ مُسْلِمٍ أَنَّهُمْ { يَصِيرُونَ فَحْمًا }، وَفِي حَدِيثِ جَابِرٍ { جِمَمًا }، وَمَعَانِيهَا مُتْقَارِبَةٌ. انتهى باختصار. وقال بدر الدين العيني (ت855هـ) في (عمدة القاري شرح صحيح البخاري): قَوْلُهُ { قَدْ أُمْتُحِشُوا } مَعْنَاهُ { احْتَرَقُوا }، وَفِي بَعْضِ الرِّوَايَاتِ { صَارُوا جِمَمًا }، وَقَالَ الدَّوْدِيُّ { (أُمْتُحِشُوا) انْقَبَضُوا وَاسْوَدُّوا }. انتهى باختصار، فَيُصَبُّ عَلَيْهِمْ مَاءُ الْحَيَاةِ فَيَنْبُتُونَ كَمَا تَنْبُتُ الْحَبَّةُ فِي حَمِيلِ السَّيْلِ [قَالَ السَّنْدِيُّ

(ت1138هـ) فِي حَاشِيَتِهِ عَلَى سُنَنِ ابْنِ مَاجَهَ: أَيِ فِيمَا يَحْمِلُهُ السَّيْلُ وَيَحْيِي بِهِ مِنْ طِينٍ وَغَيْرِهِ. انْتَهَى، ثُمَّ يَفْرُغُ اللَّهُ مِنَ الْقَضَاءِ بَيْنَ الْعِبَادِ وَيَبْقَى رَجُلٌ بَيْنَ الْجَنَّةِ وَالنَّارِ **وَهُوَ آخِرُ أَهْلِ النَّارِ دُخُولًا الْجَنَّةَ** مُقْبِلٌ بَوَجهِهِ قَبْلَ النَّارِ فَيَقُولُ "يَا رَبِّ اصْرِفْ وَجْهِي عَنِ النَّارِ، قَدْ قَسَيْتَنِي [أَيِ سَمَّيْتَنِي وَأَهْلَكْتَنِي] رِيحُهَا، وَأَخْرَقْنِي ذُكَاوُهَا [أَيِ لَهْبُهَا وَاشْتِعَالُهَا]"، فَيَقُولُ "هَلْ عَسَيْتَ أَنْ فَعَلَ ذَلِكَ بِكَ أَنْ تَسْأَلَ غَيْرَ ذَلِكَ"، فَيَقُولُ "لَا، وَعِزَّتِكَ" فَيُعْطِي اللَّهُ مَا يَشَاءُ مِنْ عَهْدٍ وَمِيثَاقٍ، فَيَصْرِفُ اللَّهُ وَجْهَهُ عَنِ النَّارِ، فَإِذَا أَقْبَلَ بِهِ عَلَى الْجَنَّةِ رَأَى بَهْجَتَهَا سَكَتَ مَا شَاءَ اللَّهُ أَنْ يَسْكُتَ ثُمَّ قَالَ "يَا رَبِّ قَدَّمْنِي عِنْدَ بَابِ الْجَنَّةِ (...)" {الْحَدِيثُ، فَبَعْدَ أَنْ خَرَجَ مَنْ كَانَ يَعْبُدُ اللَّهَ **وَعَرَفْتَهُمُ الْمَلَائِكَةُ بِآثَارِ السُّجُودِ فَهُمْ مُصَلُّونٌ يُوْضُوحٌ لَا شَكَّ فِيهِ**، وَالنَّبِيُّ يَقُولُ بَعْدَهَا {ثُمَّ يَفْرُغُ اللَّهُ مِنَ الْقَضَاءِ بَيْنَ الْعِبَادِ}، وَبَعْدَهَا قَالَ {وَهُوَ آخِرُ أَهْلِ النَّارِ دُخُولًا الْجَنَّةَ}، فَهَذَا الْكَلَامُ فِي الْحَدِيثِ يَصْرِفُ كَلِمَةً {خَيْرًا قَطُّ} إِلَى أَنَّهَا **الْعَمَلُ الرَّائِدُ عَلَى أَصْلِ الْإِيمَانِ**، لِأَنَّ الصَّلَوَاتِ الْخَمْسَ الْمَفْرُوضَةَ [هِيَ] مِنْ حَقِيقَةِ الْإِيمَانِ [فَهِيَ] رُكْنٌ فِي عَمَلِ الْجَوَارِحِ... ثُمَّ قَالَ -أَيِ الشَّيْخُ عَلِيُّ-: وَأَذْكُرُكُمْ أَنَّ أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ كَانَ جَالِسًا مَعَ أَبِي هُرَيْرَةَ وَهُوَ يَرَوِي حَدِيثَ (آخِرُ مَنْ يَخْرُجُ مِنَ النَّارِ)، وَسَمِعَهُ إِلَى آخِرِهِ وَأَقَرَّهُ [أَيِ أَقَرَّ أَبُو سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ حَدِيثَ أَبِي هُرَيْرَةَ] فِي أَنَّ آخِرَ مَنْ يَخْرُجُ مِنَ النَّارِ **مُصَلُّونٌ عَلَيْهِمُ آثَارُ السُّجُودِ، وَلَا يَخْرُجُ بَعْدَهُمْ أَحَدٌ مِنَ النَّارِ**، وَمِنْهُمْ آخِرُ أَهْلِ النَّارِ خُرُوجًا إِلَى الْجَنَّةِ... ثُمَّ قَالَ -أَيِ الشَّيْخُ عَلِيُّ- تَحْتَ عُنْوَانِ (عِلَاقَةُ حَدِيثِ "لَمْ يَعْمَلْ خَيْرًا قَطُّ" بِحَدِيثِ "الْمُفْلِسُ") : بَقِيَ أَنْ تُبَيَّنَ أَنَّ جُمْلَةَ (فَيُخْرِجُ مِنْهَا قَوْمًا لَمْ يَعْمَلُوا خَيْرًا قَطُّ) هَذَا فِي الْآخِرَةِ وَلَيْسَ فِي الدُّنْيَا، وَسَتُبَيَّنُ لِمَاذَا أَصْبَحُوا بِلا عَمَلٍ قَطُّ [أَيِ فِي الْآخِرَةِ] بَعْدَ أَنْ عَمِلُوا فِي الدُّنْيَا أَعْمَالًا كَثِيرَةً، لَا يُوجَدُ أَحَدٌ عَلَى وَجْهِ

الأرضَ قَطُّ منذَ خَلَقَهَا اللهُ تَطْلُقُ الشَّهَادَتَيْنِ وَلَمْ يَعْمَلْ
بِجَوَارِحِهِ أَيْ عَمَلٍ مِنْ أَعْمَالِ الْجَوَارِحِ، هَذَا أَمْرٌ نَبَّهَ عَلَيْهِ
الْكَثِيرُ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ، وَهُوَ أَمْرٌ غَيْرُ مُتَصَوِّرٍ خُدُوثَهُ لِأَنَّ
التَّبَسُّمَ فِي وُجُوهِ الْمُسْلِمِينَ عَمَلٌ مِنْ أَعْمَالِ الْجَوَارِحِ،
وكَذَلِكَ التَّصَدُّقُ، وَالْإِعَانَةُ عَلَى الْخَيْرِ عَمَلٌ جَوَارِحٍ،
وَحِمَاةُ الزَّوْجَةِ عَمَلٌ جَوَارِحٍ، وَالْإِنْفَاقُ عَلَى الْآبِ وَالْأُمِّ
وَالزَّوْجَةِ وَالْأَوْلَادِ عَمَلٌ جَوَارِحٍ... إِلَى آخِرِهِ، كُلُّ هَذِهِ
وغيرها مِنْ أَعْمَالِ الْجَوَارِحِ، وَلَا يَخْلُو مِنْهَا أَيُّ إِنْسَانٍ،
فَكَتَيْفَ يُقَالُ أَنَّهُ يُوجَدُ أَخَذٌ فِي الدُّنْيَا لَمْ يَعْمَلْ خَيْرًا
قَطُّ؟!!!، إِذَا، فَأَيْنَ الْجَوَابُ عَنْ كَلَامِ النَّبِيِّ فِي حَدِيثِ
(فَيُخْرِجُ مِنْهَا قَوْمًا لَمْ يَعْمَلُوا خَيْرًا قَطُّ)؟، وَالْجَوَابُ أَنَّ
هَؤُلَاءِ الْقَوْمَ (أَيَ الَّذِينَ لَمْ يَعْمَلُوا خَيْرًا قَطُّ) [هُمُ]
(الْمُفْلِسُونَ)، فَهُمْ قَوْمٌ عَمِلُوا مِنَ الْخَيْرِ الْكَثِيرِ وَالْكَثِيرِ،
بَلْ وَمَاتُوا وَهُمْ يُصَلُّونَ، وَوَصَفَهُمُ النَّبِيُّ (لَمْ يَعْمَلُوا
خَيْرًا قَطُّ)، وَالْحَدِيثُ صَرَّحَ أَنَّ الْمَلَائِكَةَ يَعْرِفُونَهُمْ بِأَثَارِ
السُّجُودِ (يَعْنِي كَانُوا يُصَلُّونَ)، الْحَدِيثُ الثَّانِي (الْمُفْلِسُ)
صَرَّحَ بِأَنَّهُمْ كَانُوا يُصَلُّونَ وَيُزَكُّونَ وَيَصُومُونَ، وَلَكِنْ يَأْتِي
سُؤَالٌ وَهُوَ {كَيْفَ أَنَّهُمْ عَمِلُوا مِنَ الْخَيْرِ (أَيُّ مِنَ الْعَمَلِ
الصَّالِحِ ظَاهِرًا وَبَاطِنًا)، كَيْفَ عَمِلُوا الْكَثِيرَ وَالْكَثِيرَ وَمَعَ
ذَلِكَ يُقَالُ أَنَّهُمْ (لَمْ يَعْمَلُوا خَيْرًا قَطُّ)}؟، وَالْجَوَابُ مِنَ
السُّنَنِ النَّبَوِيَّةِ الْمُحْكَمَةِ وَهُوَ حَدِيثُ (الْمُفْلِسِ) وَهُوَ
حَدِيثُ رَوَاهُ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ فِي صَحِيحِهِ {عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ
أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ (أَتَذَرُونَ مَا
الْمُفْلِسُ)، قَالُوا (الْمُفْلِسُ فِينَا مَنْ لَا يَرْهَمُ لَهُ وَلَا
مَتَاعَ)، فَقَالَ (إِنَّ الْمُفْلِسَ مِنْ أُمَّتِي يَأْتِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ
بِصَلَاةٍ وَصِيَامٍ وَزَكَاةٍ، وَيَأْتِي قَدْ شَتَمَ هَذَا وَقَذَفَ هَذَا
وَأَكَلَ مَالَ هَذَا وَسَفَكَ دَمَ هَذَا وَضَرَبَ هَذَا، فَيُعْطَى هَذَا
مِنْ حَسَنَاتِهِ وَهَذَا مِنْ حَسَنَاتِهِ، فَإِنْ فَنِيَتْ حَسَنَاتُهُ قَبْلَ
أَنْ يُقْضَى مَا عَلَيْهِ أَخَذَ مِنْ خَطَايَاهُمْ فَطُرِحَتْ عَلَيْهِ ثُمَّ
طُرِحَ فِي النَّارِ)}، فَفِي الْحَدِيثِ أَثَبَتَ النَّبِيُّ لِهَذَا

الْمُفْلِسُ الْإِسْلَامَ لِأَنَّ اللَّهَ تَقَبَّلَ صَلَاتَهُ وَصِيَامَهُ وَزَكَاتَهُ،
 فَهُوَ مُؤْمِنٌ، هَذَا أَوَّلًا، ثَانِيًا، الْأَفْعَالُ الَّتِي فَعَلَهَا مِنَ
 الذُّنُوبِ لَا تَصِلُ إِلَى حَدِّ الشَّرِكِ وَالْكَفْرِ الْأَكْبَرِ الْمُخْرِجِ
 مِنَ الْمِلَّةِ بِاتِّفَاقٍ، فَهِيَ عِبَارَةٌ عَنْ (شَتَمٍ، قَذْفٍ، أَكْلِ
 مَالِ النَّاسِ، سَفْكِ دِمَاءٍ، ضَرْبٍ)، وَمَعَ ذَلِكَ النَّبِيُّ صَلَّى
 اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ {فَإِنْ فَنَيْتُ حَسَنَاتُهُ}، وَالسُّؤَالُ
 الْآنَ {مَا مَعْنَى (فَنَيْتُ حَسَنَاتُهُ)}، هَلْ كُلُّ الْحَسَنَاتِ بِمَا
 فِي ذَلِكَ حَسَنَاتُ التَّوْحِيدِ وَعَدَمِ الشَّرِكِ بِاللَّهِ؟، لَا،
 فَالْمَقْصُودُ [هُنَا] تَفْيُّ مَا زَادَ عَنْ **حَقِيقَةِ الْإِيمَانِ** مِنَ
 الْحَسَنَاتِ وَالْأَعْمَالِ، سَوَاءً مِنْ أَعْمَالِ الْجَوَارِحِ أَوْ مِنْ
 أَعْمَالِ الْقُلُوبِ أَوْ قَوْلِ اللِّسَانِ، فَالتَّفْيُّ [هُنَا] لِكَمَالِ
 الْإِيمَانِ عَامَّةً [أَيُّ كَمَالِ الْإِيمَانِ الْوَاجِبِ، وَكَمَالِ الْإِيمَانِ
 الْمُسْتَحَبِّ] مِنَ الظَّاهِرِ وَالْبَاطِنِ، فَهَؤُلَاءِ الْمُسْلِمُونَ
 الْمُفْلِسُونَ لَنْ يُخْلَدُوا فِي النَّارِ، بَلْ سَيَخْرُجُونَ مِنْهَا
 بِرَحْمَةِ اللَّهِ فِي دَفْعَاتِ الشَّفَاعَةِ (شَفَاعَةِ النَّبِيِّينَ
 وَالْمَلَائِكَةِ وَالْمُؤْمِنِينَ، ثُمَّ آخِرَهُمْ شَفَاعَةُ أَرْحَمِ الرَّاحِمِينَ
 [فِي] الَّذِينَ لَمْ يَعْمَلُوا خَيْرًا قَطُّ) [أَيُّ الَّذِينَ فَنَيْتُ
 حَسَنَاتُهُمْ]، فَالَّذِينَ فَنَيْتُ حَسَنَاتَهُمْ لَمْ يَعُدْ لَهُمْ رَصِيدٌ
 فِي صَحِيفَةِ الْحَسَنَاتِ بِسَبَبِ مَا أَخَذَهُ النَّاسُ مِنْهُمْ مِنَ
 الْحَسَنَاتِ [أَيُّ فِي بَابِي كَمَالِ الْإِيمَانِ الْوَاجِبِ وَكَمَالِ
 الْإِيمَانِ الْمُسْتَحَبِّ]، فَأَصْبَحُوا لَيْسَ لَهُمْ أَيُّ عَمَلٍ خَيْرٍ
 فِي صَحِيفَةِ الْحَسَنَاتِ **إِلَّا حَقِيقَةُ الْإِيمَانِ (التَّوْحِيدِ وَعَدَمِ
 الشَّرِكِ بِاللَّهِ)**، وَيَحِبُّ التَّنَبُّهُ إِلَى قَوْلِ النَّبِيِّ {الْمُفْلِسُ
 مِنْ أُمَّتِي يَأْتِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ...}، فَالْمُفْلِسُ لَيْسَ فِي
 الدُّنْيَا، وَكَذَلِكَ [لَيْسَ] مَنْ لَمْ يَعْمَلْ خَيْرًا قَطُّ فِي الدُّنْيَا،
 فَلَيْسَ فِي الدُّنْيَا أَحَدٌ **تَطْلُقُ الشَّهَادَتَيْنِ ثُمَّ لَمْ يَعْمَلْ خَيْرًا
 قَطُّ**، وَلَيْسَ فِي الدُّنْيَا أَحَدٌ **تَطْلُقُ الشَّهَادَتَيْنِ وَهُوَ
 مُفْلِسٌ...** ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ عَلِيِّ-: الصَّلَاةُ الْمَقْصُودَةُ
 فِي الْحَدِيثِ [أَيُّ حَدِيثِ (الْمُفْلِسِ)] النَّفْلُ وَلَيْسَتْ
 الْفَرِيضَةُ لِأَنَّ **صَلَاةَ الْفَرِيضَةِ مِنْ حَقِيقَةِ الْإِيمَانِ**. انتهى

باختصار. وقال الشيخ علي بن شعبان أيضًا في (حكم
 تارك الصلاة وعلاقته بالإرجاء): لَمَّا وَجَدَ الْمُرْجِئُ
 الطَّرِيقَ أَمَامَهُمْ مَسْدُودًا مِنْ جِهَةِ النُّصُوصِ الشَّرْعِيَّةِ
 الْمُحْكَمَةِ لِكَيْ يُثَبِّتُوا بِهَا مَذْهَبَهُمُ الْإِرْجَائِيَّ عَمَدُوا إِلَى
 طَرِيقٍ آخَرَ وَهُوَ الْأَسْتِدْلَالُ بِالضَّعِيفِ وَالْمُتَشَابِهِ مِنَ
 الْعُمُومَاتِ وَغَيْرِهَا، وَقَدْ تَصَدَّى لَهُمْ أَهْلُ السُّنَّةِ فِي هَذَا
 أَيْضًا وَأَمَاطُوا الْأَذَى فِي بَابِ الْإِيمَانِ وَبَيَّنُّوا الثَّابِتَ مِنَ
 الْأَحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ وَخَفَّفُوهَا؛ فَعَمَدَ الْمُرْجِئُ إِلَى آخِرِ
 سِلَاحٍ عِنْدَهُمْ وَهُوَ قِيَاسُ الصَّحِيحِ الْمُعَافَى الْقَادِرِ
 الْمُتَمَكِّنِ مِنْ عَمَلِ الْجَوَارِحِ عَلَى أَهْلِ الْأَعْذَارِ مِنَ
 الْمَرْضَى وَالْعَاجِزِينَ الْغَيْرِ قَادِرِينَ وَلَا مُتَمَكِّنِينَ مِنْ عَمَلِ
 الْجَوَارِحِ، وَرَاحُوا يَسْتَدِلُّونَ بِمَا وَرَدَ فِي الشَّرْعِ مِنْ
 نُّصُوصٍ فِي حَقِّ أَهْلِ الْأَعْذَارِ وَيُنْزِلُونَهَا عَلَى غَيْرِ أَهْلِ
 الْأَعْذَارِ لِيَتِمَّ لَهُمْ مَا أَرَادُوا مِنْ نُصْرَةِ مَذْهَبِهِمْ فِي
 الْإِرْجَاءِ، فَقَاسَ الْمُرْجِئُ [غَيْرِ أَهْلِ الْأَعْذَارِ عَلَى] مَنْ
 نَطَقَ الشَّهَادَتَيْنِ ثُمَّ لَمْ يَتِمَّكَ مِنْ عَمَلِ الْجَوَارِحِ لِغُذْرِ مَا
 (كَعَدَمِ عِلْمِهِ بِشَيْءٍ غَيْرِ الشَّهَادَتَيْنِ، أَوْ كَمَنْ نَطَقَ
 الشَّهَادَتَيْنِ وَهُوَ صَحِيحٌ مُعَافَى ثُمَّ مَاتَ فِي الْحَالِ) ... ثُمَّ
 قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ عَلِيٍّ-: قَيَّا أَهْلَ الْإِرْجَاءِ كَيْفَ تُسَوُّونَ
 بَيْنَ أَصْحَابِ الْأَعْذَارِ [وَبَيْنَ غَيْرِهِمْ] وَتَجْعَلُونَهُمُ الْأَصْلَ
 فِي الْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ؟ !!! أَفَلَا تَعْقِلُونَ؟! أَفَلَا
 تَفْقَهُونَ؟! ... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ عَلِيٍّ-: لَا يَجُوزُ إِنْجَاقُ
 أَحْكَامِ أَهْلِ الْأَعْذَارِ عَلَى الْجَمِيعِ فَهَذَا مِنَ الضَّلَالِ
 الْمُبِينِ، وَمَنْ قَالَ بِذَلِكَ نَقُولُ لَهُ {أَنْتُمْ لَكُمْ قُلُوبٌ لَا
 تَفْقَهُونَ بِهَا، وَلَكُمْ أَعْيُنٌ لَا تُبْصِرُونَ بِهَا، وَلَكُمْ آذَانٌ لَا
 تَسْمَعُونَ بِهَا} ... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ عَلِيٍّ-: فَالْإِسْلَامُ
 يَثْبُتُ بِالشَّهَادَتَيْنِ وَالصَّلَاةِ مَعًا، وَكُلُّ الْأَحَادِيثِ الَّتِي احْتَجَّ
 بِهَا الْمُرْجِئُ عَلَى ثُبُوتِ الْإِسْلَامِ بِالشَّهَادَتَيْنِ فَقَطْ هِيَ
 لِأَصْحَابِ الْأَعْذَارِ، وَقَدْ بَيَّنَّا أَنَّهُ لَا يَجُوزُ قِيَاسُ مَنْ لَا عُذْرَ
 لَهُ عَلَى أَصْحَابِ الْأَعْذَارِ. انتهى باختصار. وقال الشيخ

عَلِيٌّ بْنُ شَعْبَانَ أَيْضًا فِي كِتَابِهِ (شُرُوطُ "لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ"،
وَارْتِبَاطُهَا بِأَرْكَانِ الْإِيمَانِ، وَعِلَاقَةُ الْإِرْجَاءِ بِهِمَا): مَنْ
إِعْتَقَدَ أَنَّ الْإِنْسَانَ لَوْ قَالَ {لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ} وَتَرَكَ أَعْمَالَ
الْجَوَارِحِ بِالْكُلِّيَّةِ هُوَ مُسْلِمٌ نَاجٍ مِنَ الْخُلُودِ فِي النَّارِ،
فَهَذَا هُوَ الْإِرْجَاءُ حَقِيقَةً، **فَمَنْ قَالَ بِذَلِكَ أَيَّا كَانَ فَهُوَ**
مِنْ (الْمُرْجِيَةِ)، لِأَنَّهُ أَثَبَّتَ لَهُ الْإِيمَانَ مَعَ إِنْتِفَاءِ رُكْنٍ فِي
الْإِيمَانِ وَهُوَ (عَمَلُ الْجَوَارِحِ)، **وَنَفَى التَّلَازُمَ بَيْنَ (عَمَلِ**
الْقَلْبِ وَعَمَلِ الْجَوَارِحِ)... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ عَلِيٍّ-: إِنَّ
هَنَّاكَ أَصْلًا تَتَّفِقُ فِيهِ كُلُّ فِرْقٍ الْمُرْجِيَّةِ، وَهُوَ {أَنَّ الْعَمَلَ
لَيْسَ دَاخِلًا فِي حَقِيقَةِ الْإِيمَانِ} أَيُّ يَصِحُّ عِنْدَهُمْ جَمِيعًا
الْإِيمَانُ وَيَحْمِلُ [أَيُّ الْإِنْسَانُ] إِسْمَ (مُسْلِمٍ) بِدُونِ الْعَمَلِ
(أَعْمَالِ الْجَوَارِحِ)... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ عَلِيٍّ-: لَيْسَ كُلُّ
الْعَمَلِ مِنَ حَقِيقَةِ الْإِيمَانِ، وَلَكِنَّ الْعَمَلَ الْوَحِيدَ فِي
حَقِيقَةِ الْإِيمَانِ بِاعْتِبَارِ الْمَأمُورَاتِ (الصَّلَوَاتِ الْخَمْسِ)،
وَهَنَّاكَ مِنَ الْمَنْهِيَّاتِ مَا يَنْقُضُ حَقِيقَةَ الْإِيمَانِ لِعَمَلِ
الْجَوَارِحِ مِثْلَ (النَّذْرِ لِغَيْرِ اللَّهِ، وَالسَّحَرِ، وَالسُّجُودِ لِغَيْرِ
اللَّهِ، وَ...)، فَلَيْسَتْ كُلُّ أَعْمَالِ الْجَوَارِحِ تَدْخُلُ فِي
حَقِيقَةِ الْإِيمَانِ، وَلَكِنْ مِنْهَا مَا هُوَ مِنْ حَقِيقَةِ الْإِيمَانِ
(كَالصَّلَوَاتِ الْخَمْسِ فَقَطْ، بِاعْتِبَارِ الْمَأمُورَاتِ)، وَمِنْهَا مَا
هُوَ كَمَالٌ **وَاجِبٌ** لِلْإِيمَانِ (كَالزَّكَاةِ، وَالصَّيَامِ، وَالْحَجِّ، وَبِرِّ
الْوَالِدَيْنِ، وَ...)، وَمِنْهَا مَا هُوَ كَمَالٌ **مُسْتَحَبٌّ** لِلْإِيمَانِ
(كَقِيَامِ اللَّيْلِ، وَصِيَامِ الْاِثْنَيْنِ وَالْخَمِيسِ وَ...)... ثُمَّ قَالَ
-أَيُّ الشَّيْخِ عَلِيٍّ-: إِنَّ [بَعْضَ] الْمُرْجِيَّةِ يَقُولُونَ {نَحْنُ
نَقُولُ أَنَّ الْعَمَلَ يَدْخُلُ فِي مُسَمِّي الْإِيمَانِ} **وَلَكِنْ**
الْعَمَلَ عِنْدَهُمْ مِنْ (كَمَالِ الْإِيمَانِ) أَيُّ يَصِحُّ الْإِيمَانُ
عِنْدَهُمْ وَيَحْمِلُ الرَّجُلُ إِسْمَ (مُؤْمِنٍ) بِغَيْرِ الْعَمَلِ، يَعْنِي
بَقَوَاتِ الْعَمَلِ لَا يَفُوتُ الْإِيمَانُ [أَيُّ بِحَسَبِ رَغْمِهِمْ] بَلْ
تَبْقَى حَقِيقَةُ الْإِيمَانِ. انْتَهَى بِاخْتِصَارٍ. وَجَاءَ فِي (شَرْحِ
"عَقِيدَةِ السَّلَفِ وَأَصْحَابِ الْخَدِيثِ") لِلشَّيْخِ عَبْدِ الْعَزِيزِ
الرَّاجِحِي (الْأَسْتَاذُ فِي جَامِعَةِ الْإِمَامِ مُحَمَّدِ بْنِ سَعُودٍ فِي

كلية أصول الدين، قسم العقيدة)، أَنَّ الشَّيْخَ سُئِلَ {مَا
رَدُّكُمْ عَلَى مَنْ قَالَ (إِنَّ الْعَمَلَ لَيْسَ رُكْنًا فِي الْإِيمَانِ)
وَاحْتِجَّ بِحَدِيثٍ (يَدْخُلُ الْجَنَّةَ مَنْ كَانَ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ
مِنْ إِيْمَانٍ) وَلَمْ يُذَكِّرِ الْعَمَلَ؟}؛ فَأَجَابَ الشَّيْخُ: (يَدْخُلُ
الْجَنَّةَ مَنْ كَانَ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ مِنْ إِيْمَانٍ) إِذَا مَاتَ
عَلَى التَّوْحِيدِ وَالْإِيْمَانِ [ف] لَا بُدَّ أَنَّهُ عَمِلَ، [لِأَنَّ] الصَّلَاةَ
شَرْطًا فِي **صِحَّةِ الْإِيْمَانِ** وَمَنْ تَرَكَ الصَّلَاةَ فَلَيْسَ بِمُؤْمِنٍ،
لَا بُدَّ مِنَ الْعَمَلِ مَعَ التَّنَطُّقِ بِالشَّهَادَتَيْنِ، لَا بُدَّ مِنَ عَمَلِ
الْقُلُوبِ وَعَمَلِ الْجَوَارِحِ. أَنْتَهَى بِاخْتِصَارٍ. وَقَالَ الشَّيْخُ
أَبُو بَصِيرٍ الطَّرطُوسِي فِي كِتَابِهِ (شُرُوطُ "لَا إِلَهَ إِلَّا
اللَّهُ") : الْأَحَادِيثُ الَّتِي تُفِيدُ دُخُولَ الْجَنَّةِ لِمَنْ كَانَ فِي
قَلْبِهِ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ مِنْ إِيْمَانٍ، أَوْ مَنْ لَمْ يَعْمَلْ خَيْرًا قَطُّ،
كَمَا هُوَ ثَابِتٌ فِي بَعْضِ الْأَحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ عِنْدَ الْبُخَارِيِّ
وغيره، يَنْبَغِي أَنْ تُحْمَلَ عَلَى مَنْ كَانَ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالُ
ذَرَّةٍ مِنْ إِيْمَانٍ زَائِدَةٍ عَلَى أَصْلِ التَّوْحِيدِ الَّذِي لَا يَنْجُو
صَاحِبُهُ إِلَّا بِهِ، وَكَذَلِكَ الَّذِي لَمْ يَعْمَلْ خَيْرًا قَطُّ، أَيُّ لَمْ
يَعْمَلْ خَيْرًا قَطُّ زَائِدًا عَلَى أَصْلِ الْإِيْمَانِ وَالتَّوْحِيدِ الَّذِي
لَا بُدَّ مِنْهُ وَمِنْ اسْتِيفَائِهِ؛ وَفِي قَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
وَسَلَّمَ {يَقُولُ اللَّهُ تَعَالَى (أَخْرِجُوا مَنْ كَانَ فِي قَلْبِهِ
مِثْقَالُ حَبَّةٍ مِنْ خَرْدَلٍ مِنْ إِيْمَانٍ)} قَالَ ابْنُ حَجَرٍ فِي
الْفَتْحِ {وَالْمُرَادُ بِحَبَّةِ الْخَرْدَلِ هُنَا مَا زَادَ مِنَ الْأَعْمَالِ
عَلَى أَصْلِ التَّوْحِيدِ}. أَنْتَهَى بِاخْتِصَارٍ. وَقَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ
فِي (الاسْتِذْكَارِ) فِي قِصَّةِ الْإِسْرَائِيلِيِّ الَّذِي أَوْصَى
بِخَرْقٍ جُثْمَانِيَةٍ: وَأَمَّا قَوْلُهُ {لَمْ يَعْمَلْ حَسَنَةً قَطُّ}؛ وَقَدْ
رَوَى {لَمْ يَعْمَلْ خَيْرًا قَطُّ}، هَذَا شَائِعٌ فِي لِسَانِ الْعَرَبِ،
أَنْ يُؤْتَى بِلَفْظِ الْكُلِّ وَالْمُرَادُ الْبَعْضُ، وَقَدْ يَقُولُ الْعَرَبُ
{لَمْ يَفْعَلْ كَذَا قَطُّ} يُرِيدُ الْأَكْثَرَ مِنْ فِعْلِهِ، أَلَا تَبْرَى إِلَى
قَوْلِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ {لَا يَصْنَعُ [أَيُّ أَبُو الْجَهْمِ بْنُ
حُدَيْفَةَ] عَصَاهُ عَنْ عَاتِقِهِ} يُرِيدُ أَنْ الضَّرْبَ لِلنِّسَاءِ كَانَ
مِنْهُ كَثِيرًا لَا أَنْ عَصَاهُ كَانَتْ لَيْلًا وَنَهَارًا عَلَى عَاتِقِهِ.

انتهى باختصار. وقال الشَّيْخُ عَبْدُ اللَّهِ الْغُلَيْفِي فِي (التَّنبِيهَاتِ الْمُخْتَصِرَةِ عَلَى الْمَسَائِلِ الْمُنْتَشِرَةِ): فَالْعَمَلُ مِنَ الْإِيمَانِ وَرُكْنٌ فِيهِ؛ وَمِنَ الْأَعْمَالِ مَا هُوَ مِنْ أَصْلِ الدِّينِ، يَزُولُ أَصْلُ الْإِيمَانِ بِزَوَالِهِ وَتَخَلُّفِهِ؛ وَمِنْهَا مَا هُوَ مِنَ الْإِيمَانِ الْوَاجِبِ، لَا يَزُولُ أَصْلُ الْإِيمَانِ بِزَوَالِهِ؛ وَمِنْهَا مَا هُوَ مِنَ الْإِيمَانِ الْمُسْتَحَبِّ [قُلْتُ: مَنْ حَقَّقَ الْإِيمَانَ الْوَاجِبَ فَقَدْ حَقَّقَ الْكَمَالَ الْوَاجِبَ، وَمَنْ حَقَّقَ الْإِيمَانَ الْمُسْتَحَبَّ فَقَدْ حَقَّقَ الْكَمَالَ الْمُسْتَحَبَّ]؛ وَهَذَا هُوَ مَذْهَبُ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ، أَصْلُ الْإِيمَانِ يُقَابِلُ الْإِسْلَامَ [يَعْنِي الْإِسْلَامَ الْحَقِيقِيَّ لَا الْحُكْمِيَّ] يُقَابِلُ الظَّالِمَ لِنَفْسِهِ، وَالْإِيمَانُ الْوَاجِبُ يُقَابِلُ الْإِيمَانَ يُقَابِلُ الْمُقْتَصِدَ، وَالْإِيمَانُ الْمُسْتَحَبُّ يُقَابِلُ الْإِحْسَانَ يُقَابِلُ السَّابِقَ بِالْخَيْرَاتِ، وَلَا يَزُولُ الْإِيمَانُ بِالْكُلِّيَّةِ وَيَخْرُجُ [أَيَ الْعَبْدُ] مِنَ الْإِسْلَامِ إِلَّا بَارْتِكَابِ نَاقِضٍ يَزُولُ بِهِ أَصْلُ الْإِيمَانِ. انتهى. وقال الشَّيْخُ أَبُو بَصِيرٍ الطَّرطُوسِي فِي كِتَابِهِ (قَوَاعِدُ فِي التَّكْفِيرِ): فَجَرَّأُوا [أَيَّ أَهْلِ التَّجْهَمِ وَالْإِرْجَاءِ] النَّاسَ عَلَى تَرْكِ الْعَمَلِ، وَغَيَّشُوهُمْ عَلَى الرَّجَاءِ الْمَخْضِ وَعَلَى أَهْلِ وَأَمَانَ الذَّرَّةِ الْوَاحِدَةِ مِنَ الْإِيمَانِ {أَقَامُوا مَكْرَ اللَّهِ، فَلَا يَأْمَنُ مَكْرَ اللَّهِ إِلَّا الْقَوْمُ الْخَاسِرُونَ}. انتهى. وقال الشَّيْخُ سَفَرُ الْحَوَالِي (رئيس قسم العقيدة بجامعة أم القرى) فِي (ظَاهِرَةُ الْإِرْجَاءِ فِي الْفِكْرِ الْإِسْلَامِيِّ): قَالَ الْإِمَامُ أَبُو بَكْرٍ بْنُ خُرَيْمَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ [فِي كِتَابِ (التَّوْحِيدِ)] {هَذِهِ اللَّفْظَةُ (لَمْ يَعْمَلُوا خَيْرًا قَطُّ) مِنَ الْجِنْسِ الَّذِي تَقُولُ الْعَرَبُ (يُنْفَى الْأَسْمُ عَنِ الشَّيْءِ لِنَقْصِهِ عَنِ الْكَمَالِ وَالْتِمَامِ)، فَمَعْنَى هَذِهِ اللَّفْظَةِ عَلَى هَذَا الْأَصْلِ (لَمْ يَعْمَلُوا خَيْرًا قَطُّ عَلَى التَّمَامِ وَالْكَمَالِ، لَا عَلَى مَا أَوْجَبَ [اللَّهُ] وَأَمَرَ بِهِ)، وَقَدْ بَيَّنْتُ هَذَا الْمَعْنَى فِي مَوَاضِعَ مِنْ كُتُبِي}. انتهى باختصار. وقال الشَّيْخُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ الْقُرْنِي (رئيس قسم العقيدة بجامعة أم القرى) فِي (ضَوَابِطِ التَّكْفِيرِ

عند أهل السنة والجماعة): **فَلَا يَصِحُّ الْحُكْمُ بِأَنَّ حَدِيثَ الشَّفَاعَةِ** [يَعْنِي الْحَدِيثَ الَّذِي جَاءَ فِيهِ {فَيَقُولُ اللَّهُ غَرَّ وَجَلَّ (شَفَعَتِ الْمَلَائِكَةُ، وَشَفَعَ النَّبِيُّونَ، وَشَفَعَ الْمُؤْمِنُونَ، وَلَمْ يَبْقَ إِلَّا أَرْحَمُ الرَّاحِمِينَ، فَيَقْبِضُ قَبْضَةً مِنَ النَّارِ، فَيُخْرِجُ مِنْهَا قَوْمًا لَمْ يَعْمَلُوا خَيْرًا قَطُّ} قَدْ عَادُوا جُمَمًا، فَيُلْقِيهِمْ فِي نَهْرٍ فِي أَفْوَاهِ الْجَنَّةِ يُقَالُ لَهُ نَهْرُ الْحَيَاةِ، فَيُخْرِجُونَ كَمَا تَخْرُجُ الْجَبَّةُ فِي حَمِيلِ السَّيْلِ] **الْوَارِدَ فِي الْجَهَنَّمِيِّينَ (نَصٌّ فِي أَنَّ الْعَمَلَ كَمَالِي لِلإِيمَانِ لِمَا وَرَدَ فِيهِ مِنْ أَنَّهُمْ دَخَلُوا الْجَنَّةَ مَعَ أَنَّهُمْ لَمْ يَعْمَلُوا خَيْرًا قَطُّ)**، مَعَ أَنَّ السَّلَفَ قَدْ أَجْمَعُوا عَلَى أَنَّ الْعَمَلَ مِنَ الْإِيمَانِ وَأَنَّهُ شَرْطٌ لِلنَّجَاةِ مِنْ عَذَابِ الْكُفَّارِ [أَيُّ مِنَ الْعَذَابِ السَّزِيمِ الَّذِي يُلْحَقُ بِالْكَفَّارِ]، وَلَمْ يُشْكَلْ هَذَا الْحَدِيثُ [أَيُّ حَدِيثِ الشَّفَاعَةِ] عَلَى مَا ذَهَبُوا إِلَيْهِ، بَلْ فَهَمُوهُ بِمَا يَتَّفِقُ مَعَ ذَلِكَ الْأَصْلِ [وَهُوَ إجماعهم على أَنَّ الْعَمَلَ مِنَ الْإِيمَانِ، وَأَنَّهُ شَرْطٌ لِلنَّجَاةِ مِنَ الْعَذَابِ السَّزِيمِ الَّذِي يُلْحَقُ بِالْكَفَّارِ]، وَمِثْلُهُ حَدِيثُ **الْبِطَاقَةِ** [يَعْنِي الْحَدِيثَ الَّذِي جَاءَ فِيهِ {فَتُخْرِجُ لَهُ بِطَاقَةً فِيهَا (أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ)، فَيَقُولُ (يَا رَبِّ مَا هَذِهِ الْبِطَاقَةُ مَعَ هَذِهِ السَّجَلَاتِ)، فَيَقُولُ (إِنَّكَ لَا تُظْلَمُ)، فَتُوضَعُ السَّجَلَاتُ فِي كِفَّةٍ وَالْبِطَاقَةُ فِي كِفَّةٍ، فَطَاشَتِ السَّجَلَاتُ وَثَقَلَتِ الْبِطَاقَةُ}]. وَقَدْ قَالَ الشَّيْخُ عَلِيُّ بْنُ شُعْبَانَ فِي (حَدِيثِ الْبِطَاقَةِ بَيْنَ السُّنَّةِ وَالْمُرْجِيَّةِ): قَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ {إِنْ فِي الْجَسَدِ مُضِغَةٌ إِذَا صَلَحَتْ صَلَحَ الْجَسَدُ كُلُّهُ، وَإِذَا فَسَدَتْ فَسَدَ الْجَسَدُ كُلُّهُ، إِلَّا وَهِيَ الْقَلْبُ}، وَالْحَدِيثُ وَاضِحٌ جَدًّا فِي **إثبات التَّلازُمِ بَيْنَ الظَّاهِرِ وَالْبَاطِنِ**؛ وصاحبُ البِطَاقَةِ لَيْسَ كَمَا قَالَ الْبَعْضُ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ أَنَّهُ **آمَنَ ثُمَّ مَاتَ وَلَمْ يَتِمَّكَنْ مِنَ الْعَمَلِ**، لَا، كَلَّا، لَا يَصِحُّ هَذَا الْكَلَامُ أَبَدًا، بَلْ صَاحِبُ الْبِطَاقَةِ آمَنَ وَعَاشَ ذَهْرًا طَوِيلًا، وَالدَّلِيلُ عَلَى ذَلِكَ أَنَّ لَهُ تِسْعَةَ

وَتَشْعِينَ سَجَلًا، وَأَمَّا مَنْ آمَنَ ثُمَّ مَاتَ فَلَيْسَ عِنْدَهُ أَيُّ ذَنْبٍ وَلَا يَدْخُلُ النَّارَ أَبَدًا، فَاَللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ يَقُولُ {قُلْ لِلَّذِينَ كَفَرُوا إِنْ يَنْتَهُوا يُغْفَرْ لَهُمْ مَا قَدْ سَلَفَ}. انتهى باختصار [وَنَحْوُهُ مِنَ الْأَحَادِيثِ الَّتِي فِيهَا الْبَشَارَةُ بِدُخُولِ الْجَنَّةِ أَوْ تَحْرِيمِ النَّارِ عَلَى مَنْ قَالَ {لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ}، فَإِنَّهَا [أَيُّ تِلْكَ الْأَحَادِيثِ] لَمْ تُشْكَلْ عَلَى السَّلَفِ، بَلْ فَهَمُوهَا وَفَقَ النُّصُوصُ الدَّالَّةُ عَلَى إِشْتِرَاطِ الْعَمَلِ فِي الْإِيمَانِ، وَكَوْنِهِ رُكْنًا فِيهِ، وَأَنَّ النَّجَاةَ مِنَ التَّخْلِيدِ فِي النَّارِ لَا تَكُونُ بِذُونِهِ. انتهى باختصار. وقال الشيخ أبو يحيى بن محمد بن أحمد آل بدر في (القول الحق المبين على من يُخَاصِمُ في إجماع عُلماء المسلمين): قال فضيلة الشيخ صالح آل الشيخ [وزير الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد] حَفِظَهُ اللَّهُ جَوَابًا عَنِ سُؤَالٍ فِي حَدِيثِ الشَّفَاعَةِ {الْعُلَمَاءُ لَهُمْ عِدَّةُ أَقْوَالٍ؛ أَنَّهُمْ قَوْمٌ...؛ أَوْ قَوْمٌ سَيِّئَاتُهُمْ أَذْهَبَتْ حَسَنَاتِهِمْ فِي الْمِيزَانِ فَصَارُوا لَمْ يَعْمَلُوا خَيْرًا قَطُّ} (يَعْنِي لَمْ يَعْمَلُوا خَيْرًا قَطُّ يُثَابُونَ عَلَيْهِمْ لِأَنَّ السَّيِّئَاتِ قَابَلَتْ الْحَسَنَاتِ)؛ أَوْ عَلَيْهِمْ حُقُوقٌ فَأَعْطِيَتْ حَسَنَاتُهُمْ [أَيُّ لِأَصْحَابِ الْحُقُوقِ. وَقَدْ قَالَ الشَّيْخُ الْمُهْتَدِي بِاللَّهِ الْإِبْرَاهِيمِي فِي (تَوْفِيقِ اللَّطِيفِ الْمَنَانِ): قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَلِيٍّ النَّجْدِيُّ الْقَصِيمِيُّ {وَرُبَّمَا فَسَّرَ هَذَا مَا صَحَّ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ يَوْمًا لِأَصْحَابِهِ (أَتَذَرُونَ مَا الْمُفْلِسُ)، قَالُوا (الْمُفْلِسُ فِينَا يَا رَسُولَ اللَّهِ مَنْ لَا دِرْهَمَ لَهُ وَلَا مَتَاعَ)، فَقَالَ (إِنَّ الْمُفْلِسَ مِنْ أُمَّتِي يَأْتِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ بِصَلَاةٍ وَصِيَامٍ وَزَكَاةٍ، وَيَأْتِي قَدْ شَتَمَ هَذَا وَقَذَفَ هَذَا وَأَكَلَ مَالَ هَذَا وَسَفَكَ دَمَ هَذَا وَضَرَبَ هَذَا، فَيُعْطَى هَذَا مِنْ حَسَنَاتِهِ وَهَذَا مِنْ حَسَنَاتِهِ، فَإِنْ فَنِيَتْ حَسَنَاتُهُ قَبْلَ أَنْ يُقْضَى مَا عَلَيْهِ أَخَذَ مِنْ خَطَايَاهُمْ فَطَرَحَتْ عَلَيْهِ ثُمَّ طُرِحَ فِي النَّارِ)، وَالْمُفْلِسُ هُوَ الَّذِي لَا شَيْءَ لَهُ، فَصَارَ هَذَا الْعَامِلُ الَّذِي اسْتَحَقَّ أَنْ

تَضِيعَ أَعْمَالُهُ كَأَنَّهُ لَا عَمَلَ لَهُ وَكَأَنَّهُ لَمْ يَعْمَلْ خَيْرًا قَطُّ} انتهى باختصار]، ما فيه عندهم خيرٌ، ما قَدَّمُوا خَيْرًا قَطُّ يَخْرُجُونَ بِهِ مِنَ النَّارِ}. انتهى باختصار. وقال الشيخ عبد الله الغليفي في (مَسْأَلَةُ الْإِيمَانِ): قد نُقِلَ عن جَمَاعَةٍ مِنَ الصَّحَابَةِ الْقَوْلُ بِكُفْرِ تَارِكِ الصَّلَاةِ، وَحُكِيَ عَلَى ذَلِكَ إِجْمَاعُهُمْ دُونَ أَنْ يُشْكَلَ عَلَيْهِمْ هَذَا الْحَدِيثُ [يَعْنِي حَدِيثَ الْبُطَاقَةِ] أَوْ يَتَأَوَّلُوا النُّصُوصَ لِأَجْلِهِ... ثم قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الْغَلِيفِيِّ-: وقد سُئِلَ الشَّيْخُ ابْنُ عَثِيمِينَ رَحِمَهُ اللَّهُ {هَلْ هُنَاكَ تَعَارُضٌ بَيْنَ أدِلَّةِ تَكْفِيرِ تَارِكِ الصَّلَاةِ وَ[بَيْنَ] حَدِيثِ (لَمْ يَعْمَلُوا خَيْرًا قَطُّ)}؟، فَأَجَابَ {لَا تَعَارُضَ بَيْنَهُمَا، فَهَذَا [أَيُّ الْحَدِيثِ الْمَذْكُورِ] عَامٌّ يُخَصِّصُ بِأدِلَّةِ تَكْفِيرِ تَارِكِ الصَّلَاةِ}... ثم قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الْغَلِيفِيِّ-: هَذَا الْحَدِيثُ [أَيُّ حَدِيثِ (لَمْ يَعْمَلُوا خَيْرًا قَطُّ)] لَا يُفْهَمُ إِلَّا فِي صَوِّهِ الْأَحَادِيثِ الْآخَرَى [يَعْنِي الْأَحَادِيثَ الدَّالَّةَ عَلَى إِشْتِرَاطِ الْعَمَلِ فِي الْإِيمَانِ] الْمُقَيَّدَةَ وَالْمُبَيَّنَةَ لَهُ. انتهى]... ثم قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الْمُنْجِدِ-: إنَّ الْإِرْجَاءَ مَرَّ بِمَرَاكِجٍ، هُنَاكَ تَطَوُّرَاتٌ حَدَّثَتْ عَلَى مَذْهَبِ الْمُرْجِئَةِ... ثم قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الْمُنْجِدِ-: لَمَّا يَقُولُ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ فِي بَحْثِ الْمُرْجِئَةِ {إِرْجَاءُ الْفُقَهَاءِ وَالْعُبَادِ}، ثُمَّ {إِرْجَاءُ الْمُتَكَلِّمِينَ}، فَيَقْصِدُونَ إِرْجَاءَ الْعَمَلِ عَنِ الْإِيمَانِ... ثم قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الْمُنْجِدِ-: وَكَانَ لِثَوْرَةِ ابْنِ الْأَشْعَثِ وَظُهُورِ الْحَجَّاجِ، وَمُلَاحَظَةِ الْعُلَمَاءِ وَالْبَطْشِ بِهِمْ، أَشْوَأَ الْأَثَرِ فِي بُرُوزِ قَرْنِ الْإِرْجَاءِ، بَيْنَ صُفُوفِ نَاسٍ مِنَ الْبَائِسِينَ الْمُسْتَسْلِمِينَ لِلْوَاقِعِ؛ وَقَامَ أَهْلُ السُّنَّةِ بِجُهِدٍ مَشْكُورٍ فِي مُقَاوَمَةِ فِكْرَةِ هَذَا الْإِرْجَاءِ، وَلَا خَظَّ أَهْلُ الْعِلْمِ كَالْأَوْزَاعِيِّ، وَإِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ، وَغَيْرِهِمْ، لَا خَظُّوا أَنَّ هُنَاكَ نَابِتَةً جَدِيدَةً تَقُولُ {إِنَّ الْأَعْمَالَ غَيْرُ الْإِيمَانِ}، فَكَانَ هَؤُلَاءِ عِنْدَهُمْ اضْطِرَارٌّ لِقَضِيَّةِ فَضْلِ الْعَمَلِ عَنِ الْإِيمَانِ، وَيَقُولُونَ {فِي أَيِّ يَوْجَدُ} أَعْمَالٌ شَنِيعَةٌ، لَكِنْ أَصْحَابُهَا مُسْلِمُونَ [قَالَ

الشيخ أبو محمد المقدسي في (إمتاع النظر في كشف شبهات مرجئة العصر): وَلَا شَكَّ أَنَّ الْإِرْجَاءَ كَانَ رَدَّةً فَعَلَ عَلَى فِتْنَةِ الْخُرُوجِ عَلَى وُلاَةِ الْجُورِ وَمَا تَرْتَّبَ عَلَيْهِ مِنْ سَخْنٍ وَقَتْلٍ وَابْتِلَاءَاتٍ، إِذْ أَوَّلُ مَا ظَهَرَ الْإِرْجَاءُ وَانْتَشَرَ [كَانَ] بَعْدَ هَزِيمَةِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْأَشْعَثِ. انتهى، إِذَنْ أَحْسَنُ شَيْءٍ **نَفْصِلُ الْإِيمَانِ عَنْ الْعَمَلِ** {!!!؛ فائتبه العلماء لهؤلاء، وقال الأوزاعي [فيما رَوَاهُ اللَّالِكَايِيُّ فِي (شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة)] رَحِمَهُ اللَّهُ {كَانَ يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ وَقَتَادَةُ يَقُولَانِ (لَيْسَ مِنَ الْأَهْوَاءِ شَيْءٌ **أَخَوْفُ** عِنْدَهُمْ عَلَى هَذِهِ الْأُمَّةِ **مِنَ الْإِرْجَاءِ**)}؛ إِبْرَاهِيمُ النَّخَعِيُّ -الذي عاصرَ فِتْنَةَ الْحَجَّاجِ- قَالَ [فِي مَا رَوَاهُ ابْنُ سَعْدٍ فِي (الطبقات الكبرى)] {الْإِرْجَاءُ بَدْعٌ، إِيَّاكُمْ وَأَهْلَ هَذَا الرَّأْيِ الْمُحَدَّثِ}؛ إِبْرَاهِيمُ النَّخَعِيُّ يَقُولُ [أَيْضًا] عَنِ الْمُرْجِيَةِ {تَرَكُوا هَذَا الدِّينَ أَرْقَ مِنَ التَّوْبِ السَّابِرِيِّ}، يَعْنِي أَنَّهُ صَارَ الدِّينُ أَمْرُهُ رَفِيقٌ، أَرْقَ مِنَ التَّوْبِ السَّابِرِيِّ، فِي غَايَةِ الرَّفَقَةِ، فَالَّذِينَ مَتِينُوا وَالَّذِينَ عَظِيمُوا، لَكِنَّ الْمُرْجِيَةَ هَؤُلَاءِ جَعَلُوا الدِّينَ مِثْلَ التَّوْبِ الرَّفِيقِ [قَالَ الشَّيْخُ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْخَضِيرِي (الاستاذ المساعد بكلية أصول الدين بجامعة الإمام محمد بن سعود) فِي (تفسير التابعين): جَاءَ عَنْ مُجَاهِدٍ أَنَّ الْإِرْجَاءَ **أَوَّلُ سُلْمِ الزَّنَدَقَةِ**. انتهى. وجاء في موسوعة الفرق المنتسبة للإسلام (إعداد مجموعة من الباحثين، بإشراف الشيخ غلوي بن عبد القادر السَّقَاف): سُئِلَ ابْنُ عُيَيْنَةَ عَنِ الْإِرْجَاءِ فَقَالَ {الْمُرْجِيَةُ الْيَوْمَ يَقُولُونَ (الْإِيمَانُ قَوْلٌ بِلَا عَمَلٍ)، فَلَا تُجَالِسُوهُمْ وَلَا تُؤَاكِلُوهُمْ وَلَا تُشَارِبُوهُمْ وَلَا تُصَلُّوا مَعَهُمْ وَلَا تُصَلُّوا عَلَيْهِمْ}... ثم جاء -أي في الموسوعة-: قَالَ الزُّهْرِيُّ {مَا ابْتَدَعْتُ فِي الْإِسْلَامِ بَدْعًا **أَضَرُّ عَلَى أَهْلِهِ مِنَ الْإِرْجَاءِ**}، وَقَالَ شَرِيكَ الْقَاضِي وَذَكَرَ الْمُرْجِيَةَ فَقَالَ {هُمْ **أَحَبُّ قَوْمٍ**}... ثم جاء -أي في

الموسوعة:- جاءتِ المُرَجِّئةُ بِعُقُولِهِم العاجزةِ عن فَهْمِ
 أُسُسِ العقيدةِ وثَوَابِتِهَا أَمَامَ الفِتَنِ والأحداثِ الجَسَامِ،
 فَجَنَحُوا إِلَى فَضْلِ الإِيْمَانِ عَنِ الْعَمَلِ، وَاتَّسَعَتْ دَائِرَةُ
 هَذَا الْإِبْتِدَاعِ لِيَجِدَ فِيهِ أَتْبَاعُ الْفِرَقِ الْمُنْخَرِفَةِ **مَخْرَجًا**
لَانْسِلَاحِهِمْ وَبُعْدِهِمْ عَنِ الدِّينِ الْحَقِّ؛ وَبَسَبَبِ هَذَا الْوَاقِعِ
 الْأَلِيمِ، أَتَكَرَّرَ عِلْمَاءُ السَّلَفِ عَلَى الْمُرَجِّئَةِ مَقَالَتَهُمْ
 الصَّالَّةَ، وَاعْتَبَرُوهَا مِنَ الْبِدْعِ **الْخَطَرَةِ**؛ وَكَانَ إِبْرَاهِيمُ
 النَّخَعِيُّ يَقُولُ عَنْهُمْ {**الشَّرُّ مِنْ أَمْرِهِمْ كَبِيرٌ**، فَإِيَّاكَ
 وَإِيَّاهُمْ}، وَذَكَرَ عِنْدَهُ الْمُرَجِّئَةُ فَقَالَ {وَاللَّهِ، إِنَّهُمْ **أَبْغَضُ**
إِلَيَّ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ}، وَرَوَى عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ أَنَّ سَعِيدَ
 بْنَ جُبَيْرٍ كَانَ يَقُولُ عَنِ الْمُرَجِّئَةِ {إِنَّهُمْ **يَهُودُ الْقِبْلَةِ**}
 [قَالَ الشَّيْخُ عَبْدُ اللَّهِ الْخَلِيفِيُّ فِي مَقَالَةٍ عَلَى مَوْقِعِهِ
فِي هَذَا الرَّابِطِ: وَلْيُعْلَمَ أَنَّهُ -أَيُّ سَعِيدَ بْنَ جُبَيْرٍ- إِنَّمَا
 أَرَادَ مُرَجِّئَةَ الْفُقَهَاءِ، وَذَلِكَ أَنَّهُ لَمْ يُدْرِكْ أَصْنَافَ الْمُرَجِّئَةِ
 الْآخَرَى، وَإِذَا كَانَ أَحَفَّ أَصْنَافِ الْمُرَجِّئَةِ دَاخِلِينَ فِي هَذَا
فَمِنْ بَابِ أَوْلَى الْغُلَاةِ كَمُرَجِّئَةِ الْأَشْعَرِيَّةِ وَالْمَآثُرِيَّةِ.
 انْتَهَى]، وَكَانَ السَّلَفُ لَا يُسَلِّمُونَ عَلَيْهِمْ وَلَا
 يُجَالِسُونَهُمْ، وَيَنْهَوْنَ عَنِ ذَلِكَ، **وَلَا يَخْضُرُونَ جَنَائِزَهُمْ**
وَلَا يُصَلُّونَ عَلَيْهِمْ إِذَا مَاتُوا. انْتَهَى بِاخْتِصَارٍ. وَقَالَ
 الشَّيْخُ سَفَرُ الْحَوَالِي (رئيس قسم العقيدة بجامعة أم
 القرى) فِي مَقَالَةٍ لَهُ عَلَى مَوْقِعِهِ **فِي هَذَا الرَّابِطِ**: مَا
 وَرَدَ عَنْ كَثِيرٍ مِنَ التَّابِعِينَ وَتَلَامِيذَتِهِمْ فِي ذَمِّ الْإِرْجَاءِ
 وَأَهْلِهِ وَالتَّحْذِيرِ مِنْ بِدْعَتِهِمْ، إِنَّمَا الْمَقْصُودُ بِهِ هَؤُلَاءِ
 الْمُرَجِّئَةُ الْفُقَهَاءُ [جَاءَ فِي (التَّعْلِيْقُ الْمُخْتَصَرُ عَلَى
 الْقَصِيدَةِ النَّوْنِيَّةِ) لِلشَّيْخِ صَالِحِ الْفُوزَانِ، أَنَّ الشَّيْخَ سُئِلَ
 {مَا صَحَّةُ الْقَوْلِ بِأَنَّ الْخِلَافَ مَعَ مُرَجِّئَةِ الْفُقَهَاءِ خِلَافٌ
 لَفُظِيٌّ؟}؛ فَأَجَابَ الشَّيْخُ: هَذَا كَلَامٌ غَيْرُ صَحِيحٍ، **الْخِلَافُ**
بَيْنَ أَهْلِ السُّنَّةِ وَمُرَجِّئَةِ الْفُقَهَاءِ خِلَافٌ مَعْنَوِيٌّ حَقِيقِيٌّ،
 وَلَيْسَ هُوَ خِلَافًا لَفْظِيًّا، إِنَّمَا يَقُولُ هَذَا الَّذِينَ يُرِيدُونَ
التَّخْفِيفَ مِنَ الْأَمْرِ وَتَهْدِئَةَ الْأُمُورِ، وَلَكِنَّ الَّذِينَ يُرِيدُونَ

بَيَانَ الْحَقِّ لَا يَقُولُونَ هَذَا الْقَوْلَ. انتهى. وقال الشيخُ
 فالح الحاربي (المُدَرِّسُ بِالْجَامِعَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ) فِي
 (البرهان على صواب الشيخ عبد الله الغديان، وخطأ
 الحلبي، في مسائل الإيمان): قَالَ الشيخُ صالح آل
 الشيخ فِي (شرح العقيدة الواسطية) {الْخِلَافُ بَيْنَ أَهْلِ
 السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ وَمُرْجئةُ الْفُقَهَاءِ حَقِيقِيٌّ}. انتهى.
وفي هذا الرابط على موقع الشيخ عبد الرحمن البرّاك
 (أستاذ العقيدة والمذاهب المعاصرة بجامعة الإمام
 محمد بن سعود الإسلامية)، سُئِلَ الشيخُ {هَلْ الْخِلَافُ
 بَيْنَ أَهْلِ السُّنَّةِ وَمُرْجئةِ الْفُقَهَاءِ خِلَافٌ لَفْظِيٌّ؟}؛
 فَأَجَابَ الشيخُ: الْخِلَافُ بَيْنَ الْمُرْجئةِ وَأَهْلِ السُّنَّةِ فِي
 الْإِيمَانِ **لَيْسَ لَفْظِيًّا**. انتهى. **وفي هذا الرابط** على
 موقع الشيخ عبد الرحمن البرّاك (أستاذ العقيدة
 والمذاهب المعاصرة بجامعة الإمام محمد بن سعود
 الإسلامية)، سُئِلَ الشيخُ {هَلْ مُرْجئةُ الْفُقَهَاءِ مِنْ أَهْلِ
 السُّنَّةِ؟}؛ فَأَجَابَ الشيخُ: لَا، لَيْسُوا مِنْ أَهْلِ السُّنَّةِ.
 انتهى. وفي فيديو بعنوان (مَا حُكْمُ قَوْلِ "إِنَّ مُرْجئةَ
 الْفُقَهَاءِ مُرْجئةُ أَهْلِ السُّنَّةِ")، سُئِلَ الشيخُ عبيد الجابري
 (المُدَرِّسُ بِالْجَامِعَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ) {هَلْ يَصِحُّ الْقَوْلُ بِأَنَّ
 "مُرْجئةَ الْفُقَهَاءِ مُرْجئةُ أَهْلِ السُّنَّةِ"؟}؛ فَأَجَابَ الشيخُ:
هَذَا لَيْسَ بِصَحِيحٍ، الْأَئِمَّةُ مُجْمِعُونَ عَلَى تَبْدِيعِهِمْ، هُمْ
 مُبْتَدِعَةٌ لَكِنَّهُمْ أَخَفُّ مِنَ الْمُرْجئةِ الْغَالِيَةِ، **وَلَمْ نَعْلَمْ أَنَّ
 أَحَدًا مِنَ الْأَئِمَّةِ قَالَ {هُمْ مُرْجئةُ السُّنَّةِ}، وَإِنَّمَا قِيلَتْ
 فِي الْعَقْدِ الْأَخِيرِ (عَقْدِنَا)، اللَّهُمَّ سَلِّمْ سَلِّمْ!، هَذَا الَّذِي
 أَعْلَمُهُ، هُمْ مُبْتَدِعَةٌ ضَلَالٌ، وَمِمَّنْ شَنَعَ عَلَيْهِمْ شَيْخُ
 الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ رَحِمَهُ اللَّهُ! **ثُمَّ هَذَا فَتْحُ بَابِ خَطِيرٍ،**
 يُمَكِّنُ لِقَائِلٍ أَنْ يَقُولَ {خَوَارِجُ أَهْلِ السُّنَّةِ، رَافِضَةُ أَهْلِ
 السُّنَّةِ، جَهْمِيَّةُ أَهْلِ السُّنَّةِ، مُعْتَزِلَةُ أَهْلِ السُّنَّةِ، مَأْثُرِيَّةُ
 أَهْلِ السُّنَّةِ، قَدَرِيَّةُ أَهْلِ السُّنَّةِ}، فَإِذَا قِيلَ لَهُ {لَا}، قَالَ
 {لِمَاذَا تَكِيلُونَ أَنْتُمْ بِمَكْيَالَيْنِ!، لِمَاذَا (مُرْجئةُ أَهْلِ**

(السُّنَّةِ) ما أَنْكَرْتُمُوهَا وَأَنْكَرْتُمَ عَلَيْنَا (قَدَرِيَّةٌ أَهْلُ السُّنَّةِ، خَوَارِجُ أَهْلِ السُّنَّةِ)؛، مَا يُمَكِّنُ، الْبَابُ وَاحِدٌ، وَنَحْنُ نَقُولُ، الْبَابُ وَاحِدٌ، كُلُّ الْمُتَبَدِّعَةِ ضَلَالٌ **وَلَا يَجُوزُ نِسْبَتُهُمْ إِلَى أَهْلِ السُّنَّةِ**، فَأَهْلُ السُّنَّةِ بُرَاءٌ مِنْ مَسَالِكِهِمْ بَرَاءَةُ الذَّنْبِ مِنْ دَمِ يُوسُفَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. انتهى باختصار. وقال الشيخ عبيد الجابري أيضًا في (تَحْذِيرُ الْمُحِبِّ وَالرَّفِيقِ مِنْ سُلوُكِ بُنَيَاتِ الطَّرِيقِ) رَادًّا عَلَى (الشيخ إبراهيم بن عامر الرَّحِيلِي): أَوَّلًا، فَوَصَّفَكَ (مُرْجئةُ الفُقهَاءِ) بـ (مُرْجئةِ أَهْلِ السُّنَّةِ)، **لَمْ نَعْلَمْ حَتَّى السَّاعَةِ مَنْ سَبَقَكَ إِلَى ذَلِكَ مِنْ أئِمَّةِ السَّلَفِ**، وَإِنَّمَا قَالَ هَذَا الْقَوْلَ فِيمَا وَقَفْنَا عَلَيْهِ الشَّهْرَسْتَانِي، وَالرَّجُلُ مُخَلِّطٌ أَشْعَرِيٌّ، لَا يَصْلُحُ عُمدَةً لَهُ فِي هَذَا الْبَابِ؛ وَثَانِيًا، مَا أَفَادَتْهُ عِبَارَتُكَ أَنَّهُ (لَمْ يُبَدِّعْهُمْ أَحَدٌ مِنَ الْأئِمَّةِ) مُجَازَفَةٌ مِنْكَ وَمُخَاطَرَةٌ، **لِأَنَّهُ فِي الْغَايَةِ مِنَ التَّدْلِيسِ وَالتَّلْيِيسِ**؛ وَنَحْنُ نُجَلِّي هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ وَنُزِيلُ عَنْهَا اللَّبْسَ بِقَوْلٍ عَنْ بَعْضِ الْأئِمَّةِ فِي الْحُكْمِ عَلَى تِلْكَ الْفِرْقَةِ الَّتِي حَكَمْتَ عَلَيْهَا بِأَنَّهُمْ (مُرْجئةُ أَهْلِ السُّنَّةِ)... ثم قال -أي الشيخ الجابري-: وَإِنْ أَحْتَجُّ مُحْتَجٌّ فِي الدِّفَاعِ عَنْ هَذَا الْقَوْلِ قَائِلًا {لِمَا تَنقِذُ هَذِهِ الْعِبَارَةَ (مُرْجئةُ أَهْلِ السُّنَّةِ)، وَقَدْ قَالَهَا مَنْ قَالَهَا مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ الْكِبَارِ؟}؛ فَالْجَوَابُ، يَتَوَجَّهُ إِلَيْكَ يَا هَذَا عِدَّةُ أَسْئَلَةٍ؛ أَوَّلًا، هَلْ سَبَقَ إِلَى هَذَا الْقَوْلِ مَنْ ذَكَرْتَ أَحَدٌ مِنْ أئِمَّةِ السَّلَفِ فِي الْقُرُونِ الْمُفَضَّلَةِ؟ فَإِنْ قُلْتَ {نَعَمْ} وَجَبَ عَلَيْكَ الدَّلِيلُ، **وَإِنْ قُلْتَ {لَا} وَافَقْنَا فِي النِّقْدِ شَيْئًا أَمْ أَبَيْتَ؟** وَثَانِيًا، هَلْ تَرَى الْإِرْجَاءَ بِدْعَةً أَوْ سُئَةً؟، **فَإِنْ قُلْتَ بِالْأَوَّلِ كُنْتُ مَعِي وَوَجَبَ عَلَيْكَ التَّسْلِيمُ لِلنِّقْدِ**، وَإِنْ قُلْتَ بِالثَّانِي خَالَفْتَ إِجْمَاعَ السَّلَفِ مِنْ أئِمَّةِ الْعِلْمِ وَالْإِيمَانِ. انتهى. وقال الشيخ عبد الله الخليلي في مَقَالَةٍ بِعُنْوَانِ (نَقْدُ كِتَابِ "فِرْقُ مُعَاصِرَةٍ") عَلَى مَوْقِعِهِ [فِي هَذَا الرِّابِطِ](#): مُرْجئةُ الفُقهَاءِ **لَيْسُوا مِنْ أَهْلِ السُّنَّةِ**،

وَتَسْمِيَتُهُمْ بِـ (مُرَجِّئَةِ أَهْلِ السُّنَّةِ) بِدْعَةٍ وَمُحَدَّثٌ... ثم قال -أي الشيخ الخليلي-: جاء عن السلف في ذم مُرَجِّئَةِ الْفُقَهَاءِ مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُمْ مِنْ أَهْلِ الْبِدْعِ عِنْدَهُمْ، فَإِذَا قُلْنَا {أَنَّهُمْ يُهْجَرُونَ وَقَوْلُهُمْ بِدْعَةٌ} لَمْ يَكُنْ لِقَوْلِنَا {أَنَّهُمْ مِنْ أَهْلِ السُّنَّةِ} بَعْدَ ذَلِكَ مَعْنَى. انتهى باختصار، فَإِنَّ (جَهْمًا) لَمْ يَكُنْ قَدْ ظَهَرَ بَعْدُ، وَحَتَّى بَعْدَ ظُهُورِهِ كَانَ بِخُرَاسَانَ وَلَمْ يَعْلَمْ عَنْ عَقِيدَتِهِ بَعْضُ مَنْ ذَمَّ الْإِرْجَاءَ مِنْ عُلَمَاءِ الْعِرَاقِ وَغَيْرِهِ، الَّذِينَ كَانُوا لَا يَعْرِفُونَ إِلَّا إِرْجَاءَ فُقَهَاءِ الْكُوفَةِ وَمَنْ اتَّبَعَهُمْ، حَتَّى إِنَّ بَعْضَ عُلَمَاءِ الْمَغْرِبِ كَأَبْنِ عَبْدِ الْبَرِّ لَمْ يَذْكُرْ إِرْجَاءَ الْجَهْمِيَّةِ بِالْمَرَّةِ. انتهى. وقال الشيخ الحوالي أيضًا في مقالة له على موقعه **في هذا الرابط**: كُلُّ ذَمٍّ وَرَدَ فِي كَلَامِ السَّلَفِ الصَّالِحِ لِلْمُرَجِّئَةِ أَوْ الْإِرْجَاءِ **فَالْمَقْصُودُ بِهِ الْفُقَهَاءُ الْخَنَفِيَّةُ**. انتهى. وقال الشيخ أبو سليمان الصومالي في (سلسلة مقالات في الرد على الدكتور طارق عبد الحليم): إِنَّ الْمُرَجِّئَةَ، **في الإطلاق**، هُمُ الْقَائِلُونَ بِأَنَّ الْإِيمَانَ قَوْلٌ، وَأَنَّهُمْ [هُم] الَّذِينَ أَشْتَدَّ عَلَيْهِمُ التَّكْيِيرُ [أَيُّ تَكْيِيرِ السَّلَفِ]. انتهى. وقال الشيخ عبد الله الخليلي في مقالة له بعنوان (هَلْ مُرَجِّئَةُ الْفُقَهَاءِ مِنْ أَهْلِ السُّنَّةِ؟) على موقعه **في هذا الرابط**: إِنَّ (الْمُرَجِّئَةَ) إِذَا أُطْلِقُوا إِنَّمَا يُرَادُ بِهِمْ (مُرَجِّئَةُ الْفُقَهَاءِ)، لِأَنَّهُمْ أَقْدَمُ فِي الظُّهُورِ، وَلِأَنَّ أَهْلَ الْعِلْمِ اعْتَادُوا عَلَى تَمْيِيزِ الْجَهْمِيَّةِ بِلَقَبِ (الْجَهْمِيَّةِ) لِأَنَّ ضَلَالَتَهُمْ أَوْسَعُ فِي مَسَائِلِ الْإِيمَانِ ثَمَّ إِنَّ ضَلَالَتَهُمْ [أَيُّ ضَلَالِ الْجَهْمِيَّةِ] فِي مَسَائِلِ الْإِيمَانِ لَهُ خُصُوصِيَّةٌ يَرْفُضُهَا مُرَجِّئَةُ الْفُقَهَاءِ. انتهى باختصار... ثم قال -أي الشيخ المنجد-: الْإِيمَانُ عِنْدَ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ حَقِيقَةٌ مُرَكَّبَةٌ مِنَ التَّصَدِيقِ بِالْقَلْبِ، وَعَمَلٍ الْقَلْبِ (مِنْ الْخَوْفِ وَالْمَحَبَّةِ وَالرَّجَاءِ وَالْحَيَاءِ وَالتَّوَكُّلِ وَالْإِخْلَاصِ، وَهَكَذَا)، وَقَوْلِ اللِّسَانِ (وَهُوَ الشَّهَادَتَانِ)، وَعَمَلِ اللِّسَانِ

وَالْجَوَارِحِ (الَّتِي هِيَ الْعِبَادَاتُ الْبَدَنِيَّةُ وَالْعَمَلِيَّةُ) ... ثم قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الْمُنْجِدُ-: غُلَاةُ الْمُرْجِيَّةِ مَاذَا قَالُوا؟ وَصَلَّ بِهِمُ الْأَمْرُ إِلَى دَرَجَةٍ أَنَّهُمْ قَالُوا {الْإِيمَانُ الْمَعْرِفَةُ فَقَطٌ}، أَنْتَ تَعْرِفُ اللَّهَ [إِذَنْ] أَنْتَ مُؤْمِنٌ، لَوْ مَا نَطَلَقْتَ بِالشَّهَادَتَيْنِ وَلَوْ مَا صَلَّيْتَ وَلَوْ مَا زَكَيْتَ وَلَوْ مَا صُمَمْتَ وَمَا حَجَجْتَ وَلَوْ مَا سَوَّيْتَ [أَيُّ وَلَوْ مَا عَمِلْتَ] شَيْئًا مِنْ عِبَادَاتٍ، أَنْتَ مُؤْمِنٌ، وَبِالتَّالِيِ عِنْدَمَا قَالَ اللَّهُ عَنْ فِرْعَوْنَ {وَجَحَدُوا بِهَا وَاسْتَيْقَنَتْهَا أَنْفُسُهُمْ}، مَعْنَاهُ [أَيُّ مَعْنَى الْآيَةِ] فِرْعَوْنُ كَانَ يَعْرِفُ اللَّهَ، فَلَمَّا تَمْشِي مَعَ غُلَاةِ الْمُرْجِيَّةِ يَطْلُعُ عَنْدهُمْ فِرْعَوْنُ مُؤْمِنًا، وَيَطْلُعُ عَنْدهُمْ الشَّيْطَانُ مُؤْمِنًا، وَيَطْلُعُ عَنْدهُمْ أَبُو جَهْلٍ مُؤْمِنًا، {وَلَيْنَ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ} [فِيْمُقْتَضَى هَذِهِ الْآيَةِ يَطْلُعُ عَنْدهُمْ] كُلُّ كَفَّارٍ قَرِيشٍ مُؤْمِنِينَ، هَذَا [هُوَ] الْخَطُّ الْأَسْوَأُ مِنَ الْمُرْجِيَّةِ... ثم قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الْمُنْجِدُ-: **فَإِنَّ الْإِرْجَاءَ هَذَا لَمَّا وَصَلَ إِلَى الْمُعَاصِرِينَ جَاءَتْ طَائِفَاتٌ، طَوَّامٌ فِي كُتُبِهِمْ وَمَقُولَاتِهِمُ الْمُرْجِيَّةُ الْمُعَاصِرِينَ،** فيقول أحدهم مثلاً {مَنْ لَمْ يَنْطَلِقْ بِالشَّهَادَتَيْنِ بِغَيْرِ سَبَبٍ مِنَ الْأَسْبَابِ، وَلَكِنْ مُصَدِّقٌ بِقَلْبِهِ، فَالْقَوْلُ الرَّاجِحُ أَنَّهُ نَاجٍ عِنْدَ اللَّهِ}، وَمَعْرُوفٌ أَنَّ الشَّهَادَتَيْنِ هِيَ مُفْتَاحُ الْإِسْلَامِ، الَّذِي يَنْطَلِقُ بِالشَّهَادَتَيْنِ دَخَلَ فِي الدِّينِ، **لَوْ وَاحِدٌ مَا نَطَلَقَ بِالشَّهَادَتَيْنِ مَا يَدْخُلُ فِي الدِّينِ؛** شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ قَالَ [فِي مَجْمُوعِ الْفَتَاوَى] {مِنْ هُنَا يَظْهَرُ خَطَأُ قَوْلِ جَهْمِ بْنِ صَبْفَوَانَ وَمَنْ اتَّبَعَهُ، حَيْثُ ظَنُّوا أَنَّ الْإِيمَانَ مُجَرَّدُ تَصَدِّيقِ الْقَلْبِ وَعِلْمِهِ، لَمْ يَجْعَلُوا أَعْمَالَ الْقَلْبِ -يَعْنِي عَمَلَ الْقَلْبِ وَعَمَلَ الْجَوَارِحِ- مِنَ الْإِيمَانِ، وَظَنُّوا أَنَّهُ قَدْ يَكُونُ الْإِنْسَانُ مُؤْمِنًا كَامِلًا الْإِيمَانُ بِقَلْبِهِ، وَهُوَ مَعَ هَذَا يَسُبُّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ، وَيُعَادِي أَوْلِيَاءَ اللَّهِ، وَيُؤَالِي أَعْدَاءَ اللَّهِ، وَيَقْتُلُ الْأَنْبِيَاءَ، وَيَهْدِمُ الْمَسَاجِدَ، وَيُهِينُ الْمَصَاحِفَ، وَيُكْرِهُمُ الْكُفَّارَ غَايَةَ الْكِرَامَةِ، وَيُهِينُ

الْمُؤْمِنِينَ غَايَةَ الْإِهَانَةِ، قَالُوا (وَهَذِهِ كُلُّهَا مَعَاصٍ لَا تُتَافَى الْإِيمَانَ الَّذِي فِي قَلْبِهِ) {، فَوَصَلَ الْأَمْرُ بِهِمْ إِلَى هَذِهِ الدَّرَجَةِ، وَلِذَلِكَ حَكَمَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ الْكِبَارِ عَلَى هَؤُلَاءِ (غُلَاةِ الْمُرْجِيَّةِ) بِالْكَفْرِ؛ الْمُرْجِيَّةُ الْأَوَائِلُ [وَهُمْ مُرْجِيَّةُ الْفُقَهَاءِ، وَهُمْ الْخَنْفِيَّةُ] لَمْ يَخْرُجُوا مِنَ الْمِلَّةِ، أَتَوْا بِبِدْعَةٍ غَيْرِ مُخْرَجَةٍ [قُلْتُ: جَاءَ عَنْ بَعْضِ أَهْلِ الْحَدِيثِ تَكْفِيرَ مُرْجِيَّةِ الْفُقَهَاءِ. فَقَدْ جَاءَ فِي مَوْسُوعَةِ الْفِرَقِ الْمُتَنَسِّبَةِ لِلْإِسْلَامِ (إِعْدَادِ مَجْمُوعَةٍ مِنَ الْبَاحِثِينَ، بِإِشْرَافِ الشَّيْخِ عَلَوِيِّ بْنِ عَبْدِ الْقَادِرِ السَّقَّافِ): يَقُولُ الْحَمِيدِيُّ [ت 219 هـ] {وَأَخْبَرْتُ أَنَّ نَاسًا يَقُولُونَ (مَنْ أَقَرَّ بِالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ وَالصَّوْمِ وَالْحَجِّ، وَلَمْ يَفْعَلْ مِنْ ذَلِكَ شَيْئًا حَتَّى يَمُوتَ، أَوْ يُصَلِّيَ مُسْتَذِيرَ الْقِبْلَةِ حَتَّى يَمُوتَ، فَهُوَ مُؤْمِنٌ مَا لَمْ يَكُنْ جَاحِدًا، إِذَا عَلِمَ أَنْ تَزَكَّهُ ذَلِكَ فِيهِ إِيمَانُهُ، إِذَا كَانَ مُقَرَّرًا بِالْفَرَائِضِ وَاسْتِغْفَالِ الْقِبْلَةِ)، فَقُلْتُ (هَذَا الْكُفْرُ الصُّرَاحُ، وَخِلَافُ كِتَابِ اللَّهِ وَسُنَّةِ رَسُولِهِ وَعُلَمَاءِ الْمُسْلِمِينَ) {، وَقَالَ حَنْبَلُ [بْنُ إِسْحَاقَ] {سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ أَحْمَدَ بْنَ حَنْبَلٍ يَقُولُ (مَنْ قَالَ هَذَا [يَعْنِي الْقَوْلَ السَّابِقَ] ذَكَرَهُ {فَهُوَ مُؤْمِنٌ مَا لَمْ يَكُنْ جَاحِدًا...}) [فَقَدْ كَفَرَ بِاللَّهِ، وَرَدَّ عَلَى أَمْرِهِ، وَعَلَى الرَّسُولِ مَا جَاءَ بِهِ عَنِ اللَّهِ) {، أَنْتَهَى بِاخْتِصَارٍ. وَقَالَ الشَّيْخُ عَبْدُ اللَّهِ الْخَلِيفِيُّ فِي (الْوُجُوهِ فِي إِثْبَاتِ الْإِجْمَاعِ عَلَى أَنْ بَدْعَةُ الْأَشَاعِرَةِ مُكْفَرَةٌ): قَالَ الْعَلَامَةُ عَبْدُ اللَّهِ أَبُو بَطِينٍ [مُفْتِي الدِّيَارِ النُّجْدِيَّةِ ت 1282 هـ] {وَمَذْهَبُ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ أَنَّ الْإِيمَانَ تَصْدِيقُ بِالْقَلْبِ وَقَوْلُ بِاللِّسَانِ وَعَمَلُ بِالْجَوَارِحِ، وَقَدْ كَفَرَ جَمَاعَةٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ مَنْ أَخْرَجَ الْعَمَلَ عَنِ الْإِيمَانِ}، أَنْتَهَى بِاخْتِصَارٍ. وَقَالَ الشَّيْخُ أَبُو سُلَيْمَانَ الصُّومَالِيُّ فِي (سِلْسِلَةِ مَقَالَاتٍ فِي الرَّدِّ عَلَى الدُّكْتُورِ طَارِقِ عَبْدِ الْحَلِيمِ): إِنَّ تَكْفِيرَ الْقَائِلِينَ بِأَنَّ {الْإِيمَانَ قَوْلٌ} مَشْهُورٌ عَنْ بَعْضِ أَهْلِ الْحَدِيثِ، وَلَا رَيْبَ أَنَّهُ يَشْمَلُ الْخَنْفِيَّةَ إِنْ لَمْ يَكُونُوا الْمَعْنِيِّينَ، [فَقَدْ] نَقَلَ

بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ تَكْفِيرَ أَهْلِ الْخَبِيثِ لِلْقَائِلِينَ أَنَّ
 {الْإِيمَانَ قَوْلٌ}، [وَهُمْ] مُرَجَّةُ الْفُقَهَاءِ وَمَنْ قَالَ
 يَقُولُهُمْ، نَعَمْ، **كَفَرَهُم** الْإِمَامُ وَكِيعُ بْنُ الْجَرَّاحِ [ت
 197هـ]، وَالْحَمِيدِيُّ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الزُّبَيْرِ [ت 219هـ]، وَأَبُو
 مُصْعَبٍ أَحْمَدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ الزُّهْرِيُّ الْمَدَنِيُّ [ت 242هـ]،
 وَإِبْنُ بَطَّةٍ [ت 387هـ]، وَالْأَجَرِيُّ [ت 360هـ]؛ قَالَ الْإِمَامُ
 وَكِيعُ بْنُ الْجَرَّاحِ رَحِمَهُ اللَّهُ {الْقَدَرِيَّةُ يَقُولُونَ (الْأَمْرُ
 مُسْتَقْبَلٌ، إِنَّ اللَّهَ لَمْ يُقَدِّرِ الْمَصَائِبَ وَالْأَعْمَالَ)} قَالَ
 الشَّيْخُ حَسَنُ أَبُو الْأَشْبَالِ الزُّهَيْرِيُّ فِي (شرح كتاب
 الإبانة): أَيُّ أَنَّ اللَّهَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى لَمْ يَكُتُبْ أَعْمَالَ
 الْعِبَادِ إِلَّا بَعْدَ أَنْ وَقَعَتْ، الْقَدَرِيَّةُ يَقُولُونَ {اللَّهُ تَعَالَى لَا
 يَعْلَمُ الْأَعْمَالَ إِلَّا بَعْدَ وَقُوعِهَا، أَمَّا قَبْلَ وَقُوعِهَا فَهِيَ
 لَيْسَتْ مَكْتُوبَةً وَلَا مُقَدَّرَةً وَلَا يَعْلَمُهَا اللَّهُ}، وَهُوَ قَوْلُ
 كُفْرٍ مُخْرِجٌ مِنَ الْمِلَّةِ. انْتَهَى باختصار. وَقَالَ الشَّيْخُ
 مُحَمَّدُ بْنُ شَمْسِ الدِّينِ فِي فَيْدِيو لَهُ بِعُنْوَانِ (إِحْيَاءُ
 مَذْهَبِ الْقَدَرِيَّةِ الْخَطِيرِ عَلَى يَدِ الدُّعَاةِ الْمُعَاصِرِينَ):
 فَالْقَدَرِيَّةُ لَمَّا نَفَوْا تَقْدِيرَ اللَّهِ وَنَفَوْا أَنَّ اللَّهَ هُوَ الَّذِي
 كَتَبَ أَفْعَالَ الْعِبَادِ وَخَلَقَهَا سُمُّوا بِـ (الْقَدَرِيَّةِ)، لِأَنَّهُمْ
 نَفَوْا أَنَّ اللَّهَ هُوَ الَّذِي قَدَّرَ بَقِيَّ هُمُ الَّذِينَ قَدَّرُوا
 أَفْعَالَهُمْ وَأَنَّهُمْ هُمُ الَّذِينَ فَعَلُوهَا مِنْ دُونِ اللَّهِ تَبَارَكَ
 وَتَعَالَى. انْتَهَى باختصار، **وَالْمُرَجَّةُ يَقُولُونَ (الْقَوْلُ
 يُجْزِي مِنَ الْعَمَلِ)}** قَالَ الشَّيْخُ حَسَنُ أَبُو الْأَشْبَالِ
 الزُّهَيْرِيُّ فِي (شرح كتاب الإبانة): يَعْنِي {النُّطْقُ
 بِاللِّسَانِ يَكْفِي، أَمَّا الْعَمَلُ فَلَيْسَ بِشَرْطٍ}. انْتَهَى،
وَالْجَهْمِيَّةُ يَقُولُونَ (الْمَعْرِفَةُ تُجْزِي مِنَ الْقَوْلِ وَالْعَمَلِ)،
وَهُوَ كُلُّهُ كُفْرٌ [قَالَ الشَّيْخُ حَسَنُ أَبُو الْأَشْبَالِ الزُّهَيْرِيُّ
 فِي (شرح كتاب الإبانة): يَعْنِي {كُلُّ هَذِهِ الْأَقْوَالِ كُفْرٌ}.
 انْتَهَى] { [الإبانة الكبرى لِابْنِ بَطَّةٍ]؛ وَقَالَ الْإِمَامُ
 التِّرْمِذِيُّ (ت 279هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ {سَمِعْتُ أَبَا مُصْعَبٍ
 الْمَدَنِيَّ يَقُولُ (مَنْ قَالَ "الْإِيمَانُ قَوْلٌ" **يُسْتَتَابُ**، فَإِنْ

تَابَ وَإِلَّا ضُرِبَتْ عُقْبُهُ) { [الجامع الكبير، تحقيق بشار عواد]؛ وَقَالَ الْإِمَامُ الْأَجُرِّي رَحِمَهُ اللَّهُ {مَنْ قَالَ (الْإِيمَانُ قَوْلٌ دُونَ الْعَمَلِ)، يُقَالُ لَهُ (رَدَدْتَ الْقُرْآنَ وَالسُّنَّةَ وَمَا عَلَيْهِ جَمِيعُ الْعُلَمَاءِ، وَخَرَجْتَ مِنْ قَوْلِ الْمُسْلِمِينَ، وَكَفَرْتَ بِاللَّهِ الْعَظِيمِ)}، وَقَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ أَيْضًا {وَأَنَا بَعْدَ هَذَا أَذْكَرُ مَا رُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَعَنْ جَمَاعَةٍ مِنَ الصَّحَابَةِ وَعَنْ كَثِيرٍ مِنَ التَّابِعِينَ أَنَّ (الْإِيمَانُ تَصَدِيقٌ بِالْقَلْبِ وَقَوْلٌ بِاللِّسَانِ وَعَمَلٌ بِالْجَوَارِحِ)، وَمَنْ لَمْ يَقُلْ عَنْدهُمْ بِهَذَا فَقَدْ كَفَرَ} [الشرية للأجري]؛ وَقَالَ الْإِمَامُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ بْنُ بَطَّةٍ رَحِمَهُ اللَّهُ {إِحْذَرُوا رَحِمَكُمُ اللَّهُ مُجَالِسَةَ قَوْمٍ مَرَقُوا مِنَ الدِّينِ، فَإِنَّهُمْ جَحَدُوا التَّنْزِيلَ، وَخَالَفُوا الرَّسُولَ، وَخَرَجُوا عَنْ أَجْمَاعِ عُلَمَاءِ الْمُسْلِمِينَ، وَهُمْ قَوْمٌ يَقُولُونَ (الْإِيمَانُ قَوْلٌ بِلَا عَمَلٍ)... وَكُلُّ هَذَا كُفْرٌ وَضَلَالٌ، وَخَارِجٌ بِأَهْلِهِ عَنْ شَرِيعَةِ الْإِسْلَامِ، وَقَدْ أَكْفَرَ اللَّهُ الْقَائِلَ بِهَذِهِ الْمَقَالَاتِ فِي كِتَابِهِ، وَالرَّسُولُ فِي سُنَّتِهِ، وَجَمَاعَةُ الْعُلَمَاءِ بِاتِّفَاقِهِمْ} [الإبانة الكبرى لابن بطة]... ثم قال -أي الشيخ الصومالي-: اِخْتِلَافُ الْعُلَمَاءِ فِي تَكْفِيرِ مُرَجِّئَةِ الْفُقَهَاءِ [وَهُمُ الْحَنْفِيَّةُ] ثَابِتٌ وَلَا مَعْنَى لِإِنْكَارِهِ. انتهى باختصارًا، لَكِنَّ غُلَاةَ الْمُرَجِّئَةِ أَتَوْا بِبِدْعَةٍ مُخْرِجَةٍ؛ وَطَبَعًا عِنْدَ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ الْإِيمَانُ الَّذِي فِي الْقَلْبِ يَسْتَلْزِمُ الظَّاهِرَ، يَسْتَلْزِمُ الْعَمَلَ لَا مَخَالَةَ، وَلَا يُمَكِّنُ أَنْ يُوجَدَ إِيمَانٌ صَحِيحٌ بِدُونِ عَمَلٍ، لَوْ فِي [أَيِّ لَوْ يُوجَدُ] حَقِيقَةً شَيْءٌ دَاخِلٌ [لَكَانَ] ظَهَرَتْ أَثَرُهُ، فَإِذَا مَا ظَهَرَتْ أَثَرٌ، مَعْنَاهُ مَا فِي [أَيِّ مَا يُوجَدُ] شَيْءٌ فِي الدَّخْلِ، اَدِّعَاءُ اَدِّعَاءُ... ثم قال -أي الشيخ المنجد-: فَإِنَّمَا أَهْلُ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ فَإِنَّهُمْ يَقُولُونَ {الْإِيمَانُ مُرَكَّبٌ مِنَ الْحَقَائِقِ الْأَرْبَعَةِ (قَوْلُ الْقَلْبِ [وَهُوَ التَّصَدِيقُ]، وَعَمَلُ الْقَلْبِ [وَهُوَ الْخَوْفُ وَالْمَحَبَّةُ وَالرَّجَاءُ وَالْحَيَاءُ وَالتَّوَكُّلُ وَالْإِخْلَاصُ، وَمَا أَشَبَّهُ. وَقَدْ قَالَ ابْنُ الْقَيِّمِ فِي

(مفتاح دار السعادة): وَالْقَلْبُ عَلَيْهِ وَاجِبَانِ، لَا يَصِيرُ مُؤْمِنًا إِلَّا بِهِمَا جَمِيعًا، وَاجِبُ الْمَعْرِفَةِ وَالْعِلْمِ، وَوَاجِبُ الْحُبِّ وَالْانْقِيَادِ وَالْاِسْتِسْلَامِ، فَكَمَا لَا يَكُونُ مُؤْمِنًا إِذَا لَمْ يَأْتِ بِوَاجِبِ الْعِلْمِ وَالْاِسْتِسْلَامِ لَا يَكُونُ مُؤْمِنًا إِذَا لَمْ يَأْتِ بِوَاجِبِ الْحُبِّ وَالْانْقِيَادِ وَالْاِسْتِسْلَامِ، بَلْ إِذَا تَرَكَ هَذَا الْوَاجِبَ مَعَ عِلْمِهِ وَمَعْرِفَتِهِ بِهِ كَانَ أَعْظَمَ كُفْرًا وَأَبْعَدَ عَنِ الْإِيمَانِ مِنَ الْكَافِرِ جَهْلًا. انتهى، وقول اللسان [وهو النطق بالشهادتين]، وعمل اللسان والجوارح [ويشمل الأفعال والثُّرُوكَ، القُولِيَّةَ والفَعْلِيَّةَ]، يَزِيدُ بِالطَّاعَةِ وَيَنْقُصُ بِالْمَعْصِيَةِ {، وهذه [هي] حقيقة الإيمان عند النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه، والعبارات التي جاءت عن السلف في هذا واضحة جدًا... ثم قال -أي الشيخ المنجد-: وَلَا إِيْمَانَ لِمَنْ لَا عَمَلَ لَهُ، هذه من القواعد، لَا إِيْمَانَ لِمَنْ لَا عَمَلَ لَهُ، والارتباط بين الإيمان والأعمال مثل ارتباط الروح بالجسد، والأعمال تُسَمِّي إِيْمَانًا {وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضَيِّعَ إِيْمَانَكُمْ}، وهناك ارتباط أساسي بين قول اللسان، وقول القلب، وعمل القلب، وعمل الجوارح [واللسان من الجوارح]؛ وإذا قال قائل {طَيِّبٌ، شَهَادَةٌ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، كَيْفَ نَفْهَمُ مَوْضُوعَ (مَنْ قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ دَخَلَ الْجَنَّةَ)؟} [قال الشيخ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ زُقَيْلٍ فِي مَقَالَةٍ لَهُ بِعُنْوَانِ (شَرْحُ حَدِيثِ "مَنْ قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ دَخَلَ الْجَنَّةَ") على هذا الرابط: قَالَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ {مَنْ قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ دَخَلَ الْجَنَّةَ}... ثم قال -أي الشيخ زُقَيْلٍ-: كَيْفَ نَحْبِثُ عَنِ الْحَدِيثِ الْأَيْفِ، الَّذِي يُصَرِّحُ بِأَنَّ النَّطْقَ بـ (لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ) يُدْخِلُ الْجَنَّةَ؟؛ الْجَوَابُ، قِيلَ {إِنْ ذَلِكَ كَانَ قَبْلَ نُزُولِ الْفَرَاثِصِ، فِي أَوَائِلِ الدَّعْوَةِ فِي مَكَّةَ}، وَقِيلَ {هُوَ فِي حَقِّ مَنْ قَالَهَا فَمَاتَ بَعْدَهَا مُوقِنًا بِهَا}، وَكَانَ فِي هَذَا الْجَوَابِ رَدٌّ عَلَى الْمُرْجئية؛ غَيْرَ أَنَّهُ [أَيُّ هَذَا الْجَوَابِ] لَا يَعْنِي أَنَّ السَّلَفَ كَانُوا يَظُنُّونَ أَنَّ الْإِيْمَانَ

قَبْلَ نُزُولِ الْفَرَائِضِ كَانَ مُجَرَّدًا عَنِ الْعَمَلِ، مُقْتَصِرًا عَلَى تَصْدِيقِ الْقَلْبِ وَاللِّسَانِ، فَهَذَا مَا لَا يَجُوزُ أَنْ يُظَلِّيَ بِهِمْ [أَيَّ السَّلَفِ] وَهُمْ أَعْرِفُ النَّاسَ بِمَعْنَى (لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ) وَأَعْلَمُهُم بِالْوَاجِبِ الثَّقِيلِ الَّذِي تَلْقَاهُ الْمُؤْمِنُونَ الْأَوَّلُونَ قَبْلَ نُزُولِ الْفَرَائِضِ؛ **إِنَّ شَهَادَةَ التَّوْحِيدِ فِي أَوَّلِ الدَّعْوَةِ لَمْ تَكُنْ كَلِمَةً تُقَالُ بِاللِّسَانِ فَحَسَبُ، وَلَا يُمَكِّنُ أَنْ تَكُونَ كَذَلِكَ فِي أَيِّ وَقْتٍ مِنَ الْأَوْقَاتِ، وَإِلَّا فَمَا مَعْنَى تِلْكَ الْمُعَانَاةِ الْقَاسِيَةِ الَّتِي وَاجَّهَهَا الصَّحَابَةُ الْأَوَّلُونَ وَمَا مُوجِبُهَا؟** إِنَّمَا كَانَتْ هَذِهِ الشَّهَادَةُ ثِقَلًا بَعِيدَةً، وَمَعْلَمًا فَاصِلًا بَيْنَ حَيَاتَيْنِ لَا رَابِطَةَ بَيْنَهُمَا (حَيَاةَ الْكُفْرِ وَحَيَاةَ الْإِيمَانِ)، وَمَا يَسْتَلْزِمُ ذَلِكَ مِنْ فَرَائِضَ وَمَشَقَّاتٍ أَعْظَمَ مِنْ فَرِيضَةِ الصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ، وَنَحْوِهَا، مِنْ ذَلِكَ فَرِيضَةُ التَّلَقِّيِ الْكَامِلِ عَنِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَنَبَذَ **مَوَازِينَ الْجَاهِلِيَّةِ وَقِيمِهَا وَأَخْلَاقِهَا وَأَعْرَافِهَا وَتَشَرِيعَاتِهَا، وَمِنْ ذَلِكَ الْوَلَاءُ الْمُطْلَقُ لِلَّهِ وَرَسُولِهِ، وَالْعَدَاءُ الصَّارِمُ لِلْكَفَّارِ وَلَوْ كَانُوا آبَاءً أَوْ إِخْوَانًا أَوْ أَزْوَاجًا أَوْ عَشِيرَةً، وَمِنْ ذَلِكَ فَرِيضَةُ الصَّبْرِ عَلَى الْأَذَى فِي اللَّهِ، الَّتِي لَا تُطِيقُهَا إِلَّا نَفُوسٌ سَمَتْ إِلَى قِمَّةٍ تَحْمِلُ الْوَاجِبَاتِ الثَّقِيلَةَ، وَهَذَا وَنَحْوُهُ هُوَ مَا كَانَ يُعَانِيهِ بِلَالٌ وَهُوَ يُسْحَبُ عَلَى رَمَضَاءِ مَكَّةَ وَتُلْقَى عَلَيْهِ الْأَثْقَالُ، وَ[هُوَ] مَا كَانَ يُكَابِدُهُ سَعْدُ [بْنُ أَبِي وَقَاصٍ] وَهُوَ يَبْرَى أُمَّهُ تَتَلَوَّى جَوْعًا، فَيُقْسِمُ لَهَا لَوْ أَنَّ لَهَا مِائَةَ نَفْسٍ فَتَظَلَّ تَخْرُجُ نَفْسًا نَفْسًا حَتَّى تَهْلِكَ لَمَّا رَجَعَ عَنِ دِينِهِ، وَ[هُوَ] مَا كَانَ آلُ يَاسِرٍ يَلْقَوْنَهُ مِنْ عَذَابٍ وَغَيْرِهِمْ؛ إِنَّ فِي إِمْكَانِ الْإِنْسَانِ أَنْ يُصَلِّيَ مَا شَاءَ وَيَنْفِقَ مَا شَاءَ دُونَ أَنْ يَنَالَهُ كَبِيرُ مَشَقَّةٍ، وَلَكِنْ أَيُّ إِنْسَانٍ هَذَا الَّذِي يَسْتَطِيعُ أَنْ يُخَالِفَ عَادَةَ اجْتِمَاعِيَّةَ دَرَجٍ عَلَيْهَا الْمُجْتَمَعُ وَالْأَقَارِبُ أَجْيَالًا، وَيَتَحَدَّى هَؤُلَاءِ بِمُخَالَفَتِهَا؟ أَوْ يَسْتَطِيعُ أَنْ يُقْلَعَ عَنِ عَادَةِ نَفْسِيَّةٍ وَصَلَتْ بِهِ خَدَّ الْإِدْمَانِ؟، فَمَا بَالُنَا إِذَا كَانَ الْأَمْرُ لَيْسَ مُجَرَّدَ مُخَالَفَةِ عَادَةٍ أَوْ تَقْلِيدِ،**

وإنما هو مُنَابَذَةٌ تَامَّةٌ لِكُلِّ عِبَادَةٍ جَاهِلِيَّةٍ وَقِيَمٍ جَاهِلِيَّةٍ وَشَرِيعَةٍ جَاهِلِيَّةٍ، ثم هو مع ذلك زَجْرٌ لِلنَّفْسِ وَقَطْعٌ لَشَهَوَاتِهَا وَمُرَاقِبَةٌ شَدِيدَةٌ لَهَا؟ أَلَيْسَ فِي كُلِّ هَذَا عَمَلٌ يَزِيدُ عَلَى مُجَرَّدِ التَّصَدِيقِ وَالنُّطْقِ؟، وَإِذَا رَأَيْنَا تَمَازِجَ كَثِيرَةً خِلَافَ تِلْكَ التَّمَازِجِ الَّتِي صَرَبَتْ صُورًا رَائِعَةً لِلصَّبْرِ عَلَى الْأَذَى، فَوَرُ نُطْقِهَا بِالشَّهَادَةِ تَرْجِعُ إِلَى بَيْتِهَا لِتُحَطِّمَ الْأَصْنَامَ وَتَقْطَعَ الْعَلَائِقَ بِكُلِّ وَثْنٍ كَانَتْ تَعْبُدُهُ وَتَنْتَهِيًا لِحَمْلِ مَا يَرُدُّ عَلَيْهَا مِنْ أَوَامِرِ إِلَهِيَّةٍ، فَلَمْ يَكُنِ الْأَمْرُ إِذَنْ مُجَرَّدَ نُطْقٍ (ولو كانَ معه تصديقٌ)؛ حتى على المَنطِقِ الجَاهِلِيِّ لَا يَصِحُّ أَنْ تَتَصَوَّرَ إِيْمَانًا بِدُونِ عَمَلٍ، وَشَهَادَةٍ بِلَا أَثَرٍ فِي وَاقِعِ الْحَيَاةِ، وَإِلَّا لِمَ كَانَ الْجَاهِلِيُّونَ يَقْتُلُونَ مَوَالِيَهُمْ وَيُعَذِّبُونَ أَبْنَاءَهُمْ وَإِخْوَانَهُمْ وَيَقْطَعُونَ أَرْحَامَهُمْ؟، الْمُجَرَّدُ كَلِمَةٌ تُقَالُ بِاللِّسَانِ أَوْ نَظَرِيَّةٌ لَا تَعْدُو الْأَذْهَانَ؟؛ إِنْ كُلُّ إِنْسَانٍ كَانَ يُسَلِّمُ فِي تِلْكَ الْفَتْرَةِ كَانَ يَعْلَمُ أَنَّ نُطْقَهُ بِالشَّهَادَةِ تُوجِبُ عَلَيْهِ الانْخِلَاعَ مِنْ كُلِّ عِبَادَةٍ وَالْإِقْبَالَ عَلَى عِبَادَةِ اللَّهِ وَخُذَهُ، وَذَلِكَ وَخُذَهُ فِيهِ مِنَ الْعَمَلِ وَالصَّبْرِ الشَّيْءُ الْكَثِيرُ، خَاصَّةً فِي تِلْكَ الظُّرُوفِ الَّتِي كَانَ فِيهَا الْإِسْلَامُ نَاشِئًا، وَلَيْسَ لِلْمُسْلِمِينَ سِنْدٌ وَلَا قُوَّةٌ وَلَا أَرْضٌ وَلَا دَوْلَةٌ؛ نَعَمْ لَمْ تُشَرَّعِ الْفَرَائِضُ حِينَئِذٍ، لَكِنَّ الْبَدَلَ كَانَ أَكْثَرَ بِكَثِيرٍ مِنْ مُجَرَّدِ الصَّلَاةِ وَالصَّيَامِ وَالْحَجِّ وَالزَّكَاةِ، إِنَّهُمْ كَانُوا مَأْمُورِينَ بِالتَّسْلِيمِ لِلَّهِ تَعَالَى وَقَبُولِ مَا يَأْتِي عَنْهُ، وَالْقِيَامِ بِهَذَا الدِّينِ وَحَمَلِهِ وَتَبْلِيغِهِ إِلَى الْبَشَرِ، وَكَفَى بِذَلِكَ حِمْلًا ثَقِيلًا وَعَمَلًا خَطِيرًا {يَا أَيُّهَا الْمُرْمَلُ، قُمْ اللَّيْلَ إِلَّا قَلِيلًا، تَضَفُّهُ أَوْ انْقُصْ مِنْهُ قَلِيلًا، أَوْ رُدَّ عَلَيْهِ وَرَتَلَ الْقُرْآنَ تَرْتِيلًا، إِنَّا سَنُلْقِي عَلَيْكَ قَوْلًا ثَقِيلًا}، أَفَيَجْزُو أَنْ يَقُولَ إِنْسَانٌ بَعْدَ ذَلِكَ {إِنْ (لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ) وَخُذَهَا - هَكَذَا - بِالنُّطْقِ دُونَ عَمَلٍ - تَكْفِي فِي دُخُولِ الْخَنَةِ} يَسْتَشْهَدُ عَلَى ذَلِكَ بِالْأَثَرِ [وَهُوَ الْحَدِيثُ الْأَيْفُ الذِّكْرُ]؟، إِنْ مَنْ يَظُنُّ ذَلِكَ فَقَدْ غَلِطَ غَلَطًا بَيِّنًا، وَارْتَكَبَ

خَطَاً فَاضِحًا، إِنَّ هَذَا الدِّينَ دِينُ الْعَمَلِ، وَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى سَمَّى الْعَمَلَ إِيْمَانًا، فَقَالَ تَعَالَى {وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَانَكُمْ} أَيَّ صَلَاتِكُمْ إِلَى بَيْتِ الْمَقْدِسِ، [فهذه الآية] نَزَلَتْ فِيْمَنْ كَانَ يُصَلِّي إِلَى بَيْتِ الْمَقْدِسِ وَمَاتَ قَبْلَ أَنْ يُدْرِكَ الصَّلَاةَ إِلَى الْكَعْبَةِ... ثم قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ رُقَيْل-: فَأَرْسَلَ اللَّهُ النَّبِيَّ مُحَمَّدًا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَكَانَ أَوَّلُ مَا أَمَرَ بِهِ [أَيُّ أَوَّلُ مَا أَوْحِيَ إِلَيْهِ] الْقِرَاءَةُ بِاسْمِ رَبِّهِ {اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ، خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ عَلَقٍ، اقْرَأْ وَرَبُّكَ الْأَكْرَمُ، الَّذِي عَلَّمَ بِالْقَلَمِ، عَلَّمَ الْإِنْسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ}، أَمَرَهُ بِالْعِلْمِ الَّذِي بَغْيَرَهُ لَا يَأْتِي الْعَمَلَ، وَفِي الثَّانِيَةِ [أَيُّ ثَانِي مَا أَوْحِيَ إِلَيْهِ] أَمَرَهُ بِالْعَمَلِ فَقَالَ {يَا أَيُّهَا الْمُدَّثِّرُ، قُمْ فَأَنْذِرْ، وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ، وَثِيَابَكَ فَطَهِّرْ، وَالرُّجْزَ فَاهْجُرْ، وَلَا تَمْنُنْ تَسْتَكْبِرُ، وَلِرَبِّكَ فَاصْبِرْ}، فَابْتَدَأَ [اللَّهُ] بِالْعِلْمِ وَالْعَمَلِ، فَدَلَّ عَلَى أَنَّ هَذَا الدِّينَ دِينُ الْعِلْمِ وَالْعَمَلِ؛ **وَمَا كَانَ يَخْطُرُ بِبَالِ الصَّحَابَةِ أَنْ يَنْتَظِرُوا أَوْ التَّصَدِّيقَ كَافٍ دُونَ الْعَمَلِ**، إِذَا مَا سَأَلَهُ أَحَدٌ [أَيُّ مَا سَأَلَ أَحَدٌ مِنَ الصَّحَابَةِ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ] إِنْ كَانَ يَكْفِيهِمُ النَّطْقُ بِالشَّهَادَةِ، فَحَمَلُوا الْأَمَانَةَ الثَّقِيلَةَ، وَقَامُوا بِهَا، وَتَرَكُوا رَاحَتَهُمْ وَمَتَاعَهُمْ وَبَيْعَهُمْ جَانِبًا، وَرَضُّوا أَنْفُسَهُمْ لِلْقِيَامِ بِتَبْلِيغِ هَذَا الدِّينِ، بِالْقُرْآنِ لِمَنْ قَبْلَ، **وَبِالسَّيْفِ لِمَنْ أَعْرَضَ...** ثم قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ رُقَيْل-: **فَمَا بِالْكَ بَأَمَّةٍ تُلْقَى كِتَابَ رَبِّهَا وَرَاءَ ظَهْرِهَا، وَتَعْبُدُ الذُّرْهَمَ وَالْدِّينَارَ، وَلَا يَخْطُرُ عَلَى بَالِهَا الْجِهَادُ قَطً، وَتَسْتَجِلُّ كَثِيرًا مِنَ الْمُحَرَّمَاتِ الَّتِي لَا خِلَافَ فِي حُرْمَتِهَا، كَالزُّبَا وَمُؤَالَاةِ أَعْدَاءِ اللَّهِ، وَلَا تَحْكُمُ بِشَرْعِ اللَّهِ تَعَالَى، ثُمَّ مَعَ ذَلِكَ تَحْسِبُ نَفْسَهَا مُؤْمِنَةً حَقَّ الْإِيْمَانِ لِأَنَّهَا تُصَدِّقُ بِقُلُوبِهَا وَتُفَرِّقُ بِالسِّنِّتِهَا؟!...** ثم قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ رُقَيْل-: **وَمَا دَامَ هَذَا الْفِكْرُ [يَعْنِي الْفِكْرَ الْإِرْجَائِيَّ] جَائِمًا عَلَى صَدْرِ هَذِهِ الْأَمَّةِ فَإِنَّ أَمَالَ النَّصْرِ وَالتَّمَكُّينِ بَعِيدَةٌ حَتَّى تَرْجِعَ [أَيُّ الْأَمَّةِ] إِلَى سِيرَةِ**

الأولين. انتهى باختصار، (لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ) مَعْنَاهَا (لَا مَعْبُودَ بَحَقِّ إِلَّا اللَّهُ)، أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، أَقْرُ وَأَعْتَرِفُ وَأَدْعِي، وَكَلِمَةُ (أَشْهَدُ) فِيهَا إِعْلَانٌ، كَلِمَةُ (أَشْهَدُ) فِيهَا إِقْرَارٌ، كَلِمَةُ أَشْهَدُ - وَمَا شَهِدْنَا إِلَّا بِمَا عَلَّمْنَا - فِيهَا عِلْمٌ وَفِيهَا إِذْعَانٌ، فَإِذَا وَاحِدٌ قَالَ {لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ} بِلِسَانِهِ، وَعَمَلُهُ يُنَاقِضُ {لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ}، قَالَ {لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ} بِلِسَانِهِ، وَمُتَمَرِّدٌ عَلَى {لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ}، هَذَا **لَا يُمَكِّنُ أَنْ تَكُونَ شَهَادَتُهُ صَحِيحَةً**، الْآنَ أَنْتَ تَجِدُ مَثَلًا الرَّافِضِيِّ وَالنَّصِيرِيِّ وَالذُّرِّيَّ [قَالَ الشَّيْخُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ حَمَادَةَ الْجَبَرِينَ (عَضُو الْإِفْتَاءِ بِالرَّئِيسَةِ الْعَامَةِ لِلْبَحْثِ الْعِلْمِيَّةِ وَالْإِفْتَاءِ بِالرِّيَاضِ) فِي (تَسْهِيلِ الْعَقِيدَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ): الذُّرُورُ وَالنَّصِيرِيُّونَ فِرْقَتَانِ ثَوَّجَدَانِ فِي بِلَادِ الشَّامِ، وَمِنْ عَقَائِدِ النَّصِيرِيِّينَ أَنَّهُمْ يُؤَلِّهُونَ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ وَمِنْ عَقَائِدِ الذُّرُورِ أَنَّهُمْ يُؤَلِّهُونَ الْحَاكِمَ بِأَمْرِ اللَّهِ الْعُبَيْدِيِّ [هُوَ الْمَنْصُورُ بْنُ الْعَزِيزِ بِاللَّهِ بْنِ الْمُعِزِّ لِدِينِ اللَّهِ الْفَاطِمِيِّ، ت 411هـ]، وَلِهَذَا فَقَدْ ذَكَرَ أَهْلُ الْعِلْمِ أَنَّهُمْ مُرْتَدُّونَ خَارِجُونَ مِنَ الْمِلَّةِ، وَأَنَّهُمْ فِي حَقِيقَةِ الْأَمْرِ لَيْسُوا مِنَ الْمُسْلِمِينَ وَإِنْ انْتَسَبُوا إِلَى الْإِسْلَامِ. انتهى باختصار. وَقَالَ الشَّيْخُ أَبُو قَتَادَةَ الْفِلَسْطِينِيُّ فِي مَقَالَةٍ لَهُ عَلَى هَذَا الرِّابِطِ: النَّصِيرِيَّةُ يُلْقَبُونَ أَنْفُسَهُمُ الْيَوْمَ **بِالْعَلَوِيِّينَ**. انتهى] يَقُولُونَ {لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ} لَكِنْ **مَا قِيمَتُهَا؟!**، بَعْضُ النَّاسِ عِنْدَهُمْ قُصُورٌ فِي فَهْمِ الْأَمْرِ، فَإِذَا نَاقَشْتَهُ فِي الْقَضِيَّةِ، تَقُولُ لَهُ {هُؤُلَاءِ نَاقِضُوهَا}، يَقُولُ لَكَ {طَيِّبٌ}، (مَنْ قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ دَخَلَ الْجَنَّةَ)، (لَا يَدْخُلُ النَّارَ مَنْ قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ)، الْآنَ الْمُنَافِقُونَ يَقُولُونَ {لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ}، مَاذَا يَقُولُونَ [بُنِ سَلُولَ] يَقُولُ {لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ}، مَاذَا يَقُولُونَ [أَيُّ فِي عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي؟]، هَذَا [مُنَافِقٌ] نِفَاقًا أَكْبَرَ، طَعَنَ فِي الدِّينِ، وَشَكَّكَ فِي الْإِسْلَامِ، وَأَثَارَ الشُّبُهَاتِ، وَأَدَّى النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي عِرْضِهِ

[وقد أنزل الله تعالى في عبد الله بن أبي {والذي تولى
 كبره منهم له عذاب عظيم}، وفي دينه، وفي أصحابه،
 إيشن يقولون؟، تفدير تكرر أن عبد الله بن أبي يقول {لا
 إله إلا الله}؟، هل تطبق عليه حديث {من قال لا إله إلا
 الله دخل الجنة}، هل تطبق عليه حديث {من قال لا إله
 إلا الله حرمه الله على النار}، {لا يدخل النار من قال
 لا إله إلا الله}؟... ثم قال -أي الشيخ المنجد-: جعل
 النجاة من النار ودخول الجنة على مخرّد التلفظ [أي
 بالشهادتين] قصور عظيم، **فإن من تلفظ وناقض كأنه
 لم يتلفظ**... ثم قال -أي الشيخ المنجد-: لو راجعنا كلام
 العلماء في قضية شروط {لا إله إلا الله} سنجد (العلم،
 اليقين، القبول، الانقياد، الصدق، الإخلاص، المحبة)،
 وهذه شروط مستندة إلى أدلة [قال الشيخ عبد الرزاق
 بن عبد المحسن البدر (عضو هيئة التدريس بقسم
 العقيدة بكلية الدعوة وأصول الدين بالجامعة الإسلامية)
 في (فقه الأدعية والأذكار): باستقراء أهل العلم
 لنصوص الكتاب والسنة تبين [لهم] أن (لا إله إلا الله) لا
 تقبل إلا بسبعة شروط، وهي: (أ) العلم -بمعناها نفياً
 وإثباتاً-، (ب) اليقين للمنافي للشك
 والريب؛ (ت) الإخلاص للمنافي للشرك والرياء؛
 (ث) الصدق للمنافي للكذب؛ (ج) المحبة للمنافية للبغض
 والكراهة؛ (ح) الانقياد للمنافي للشرك؛ (خ) القبول للمنافي
 للرد. انتهى. وقال الشيخ محمود المصري في مقالة له
 بعنوان (شروط "لا إله إلا الله") على هذا الرابط: وقد
 ذكر العلماء لكلمة الإخلاص شروطاً، لا تصح [أي كلمة
 الإخلاص] إلا إذا اجتمعت [أي الشروط] واستكملها
 العبد، **والتزمها بدون مناقضة لشيء منها**، وليس المراد
 من ذلك عدّ ألفاظها وحفظها، فكم من عامي اجتمعت
 فيه والتزمها، ولو قيل له عدّها لم يحسن ذلك؛ فقد
 نبّه الشيخ حافظ الحكمي رحمه الله في كتابه (معارج

القبول)، قال رَحِمَهُ اللهُ {لَيْسَ الْمُرَادُ مِنْ ذَلِكَ عَدَّ
الْفَاعِلِهَا وَحِفْظُهَا، فَكَمْ مِنْ غَامِيٍّ اجْتَمَعَتْ فِيهِ
وَالْتَزَمَهَا، وَلَوْ قِيلَ لَهُ (أَعْدُذُهَا) لَمْ يُحْسِنَ ذَلِكَ، وَكَمْ
خَافِظٍ لِأَلْفَاعِلِهَا يَجْرِي فِيهَا كَالسَّهْمِ وَتَرَاهُ يَقَعُ كَثِيرًا
فِيمَا يُنَاقِضُهَا، وَالتَّوْفِيقُ بِيَدِ اللهِ؛ وهذه الشروط
مأخوذة بالتَّبَعِ والاستقراء للأدلة مِنَ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ،
فَالْعُلَمَاءُ الْمُحَقِّقُونَ اسْتَفْرَأُوا نُصُوصَ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ،
فَوَجَدُوا أَنَّ كَلِمَةَ التَّوْحِيدِ (لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ) قِيدَتْ فِي
الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ بِقِيُودٍ يُقَالُ (وهي هذه الشروط)، لَا
تَنْفَعُ [أَيَّ كَلِمَةِ التَّوْحِيدِ] قَائِلُهَا إِلَّا بِهَا. انتهى. وقال
الشيخ أسامةُ بْنُ عَطَالِيَا الْعُتَيْبِي فِي مُحَاضَرَةٍ بِعَنْوَانِ
(شَرْحُ شُرُوطِ "لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ") مُفَرَّغَ بَعْضِهَا عَلَى هَذَا
الرَّابِطِ وَبَعْضِهَا عَلَى هَذَا الرَّابِطِ: (لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ) أَيُّ لَا
مَعْبُودَ بِحَقٍّ إِلَّا اللهُ عَزَّ وَجَلَّ، وهذه هي كَلِمَةُ التَّوْحِيدِ
الَّتِي بَعَثَ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ الْأَنْبِيَاءَ وَالْمُرْسَلِينَ لِدَعْوَةِ
النَّاسِ إِلَيْهَا، وَهِيَ الْكَلِمَةُ الطَّيِّبَةُ، وَهِيَ مِفْتَاحُ الْخَلَاصِ
مِنَ الشَّقَاوَةِ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ؛ وهذه الكلمة لها رُكْنَانِ
وَشُرُوطٌ؛ فَالرُّكْنَانِ هُمَا النُّفْيُ وَالْإِثْبَاتُ؛ الرُّكْنُ الْأَوَّلُ
[هُوَ] النُّفْيُ، (لَا إِلَهَ) تَنْفِي جَمِيعِ الْمَعْبُودَاتِ سِوَى اللهِ
عَزَّ وَجَلَّ؛ (إِلَّا اللهُ) هُوَ الرُّكْنُ الثَّانِي، وَهُوَ الْإِثْبَاتُ، فِيهِ
إِثْبَاتُ الْأُلُوْهِيَةِ لِلَّهِ عَزَّ وَجَلَّ؛ وَالشُّرُوطُ سَبْعَةٌ أَوْ ثَمَانِيَّةٌ،
وَالْمُرَادُ بِالشُّرُوطِ الْأُمُورُ الَّتِي تَلْزِمُ لِصَحَّةِ قَوْلِ {لَا إِلَهَ
إِلَّا اللهُ} وَحَتَّى يَنْتَفِعَ قَائِلُهَا بِهَا [قَالَ الشَّيْخُ (مُحَمَّدُ
مُصْطَفَى الشَّيْخِ) فِي مَقَالَةٍ لَهُ بِعَنْوَانِ (نَظَرَاتٌ حَوْلَ
شُرُوطِ "لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ") عَلَى هَذَا الرَّابِطِ: الْإِنْتِفَاعُ
بِالشُّرُوطِ بِهَا إِنَّمَا هُوَ فِي الْآخِرَةِ، أَمَّا أَحْكَامُ الدُّنْيَا
فَمَبْنَاهَا عَلَى الظَّاهِرِ، وَلَهَا شُرُوطُهَا الظَّاهِرَةُ وَهِيَ
طَرُقُ ثُبُوتِ الْحُكْمِ بِالْإِسْلَامِ [قُلْتُ: وَهَذِهِ الطَّرُقُ سَيَاتِيكَ
بَيَانُهَا لَاحِقًا فِي سُؤَالِ زَيْدٍ لِعَمْرُو (مَا هِيَ طَرُقُ ثُبُوتِ
الْحُكْمِ بِالْإِسْلَامِ؟)]، فَمَتَى أَقَرَّ بِالشَّهَادَتَيْنِ وَلَمْ

يَنْقُضُهُمَا بِنَاقِضٍ، فَقَدْ {حُرِّمَ مَالُهُ وَدَمُهُ وَحِسَابُهُ عَلَى اللَّهِ}. انتهى، فَلَيْسَ مَنْ قَالَ {لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ} يَدْخُلُ فِي الْإِسْلَامِ [يَعْنِي الْإِسْلَامَ الْحَقِيقِي لَا الْحُكْمِي] بِمُجَرَّدِ أَنْ قَالَ {لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ} وهو لم يأتِ بِشُرُوطِهَا الَّتِي دَلَّ عَلَيْهَا الْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ، وَالْمُرَادُ بِالشَّرْطِ هُوَ اللَّازِمُ، فَيَلْزَمُ لِصِحَّةِ (لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ) وَالْإِنْتِفَاعُ بِقَوْلِهَا أَنْ تَكُونَ أَيُّهَا الْقَائِلُ لَهَا قَدْ تَوَفَّرَتْ فِيكَ عِدَّةُ شُرُوطٍ، فَمَا هِيَ هَذِهِ الشَّرُوطُ؟؛ الشَّرْطُ الْأَوَّلُ، الْعِلْمُ بـ (لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ)، الْعِلْمُ بِهَذِهِ الْكَلِمَةِ وَمَعْنَاهَا [قَالَ الشَّيْخُ أَبُو سُلَيْمَانَ الصُّومَالِي فِي (الْمَبَاحِثِ الْمَشْرِقِيَّةِ "الجزء الأول")]: إِنَّ الْعِلْمَ بِمَعْنَى الشَّهَادَتَيْنِ شَرْطٌ صِحَّةً لِلْإِيمَانِ، فَلَا رَيْبَ أَنَّهُ إِذَا انْتَفَى الشَّرْطُ امْتَنَعَ وُجُودُ الْمَشْرُوطِ ضَرُورَةً، وَهُوَ مَا أَفَاضَ الْعُلَمَاءُ فِي بَيَانِهِ. انتهى. وَقَالَ الشَّيْخُ أَبُو بَصِيرٍ الطَّرطُوسِي فِي كِتَابِهِ (شُرُوطُ "لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ")؛ الْعِلْمُ بِالتَّوْحِيدِ شَرْطٌ لِصِحَّتِهِ، لِأَنَّ جَاهِلَ التَّوْحِيدِ كَفَافِدُهُ، وَفَاقِدُ التَّوْحِيدِ لَا يَعْتَقِدُهُ، وَمَنْ لَا يَعْتَقِدُ التَّوْحِيدَ لَا يَكُونُ مُؤْمِنًا وَلَا مُسْلِمًا، وَهُوَ كَافِرٌ بِلَا خِلَافٍ. انتهى. وَقَالَ الشَّيْخُ أَحْمَدُ الْحَازِمِي فِي (شَرْحِ مُصْبَحِ الظَّلَامِ): وَهَذَا مُجْمَعٌ عَلَيْهِ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ، أَنَّهُ لَا يَصِحُّ تَوْحِيدٌ وَلَا يُطَبَّقُ بِكَلِمَةِ التَّوْحِيدِ إِلَّا لِمَنْ عِلْمٌ بِمَعْنَاهَا. انتهى؛ الشَّرْطُ الثَّانِي، الْيَقِينُ بـ (لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ)، بِأَنْ يَقُولَ {لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ} وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِهَا، فَيَطْمَئِنُّ قَلْبُهُ، وَيَتَيَقَّنُ فَوَادَّهُ، أَنَّهُ لَا مَعْبُودَ بِحَقٍّ فِي الْوُجُودِ إِلَّا اللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، فَلَا يُوجَدُ فِي قَلْبِهِ ذَرَّةُ شَكٍّ بِاسْتِحْقَاقِ اللَّهِ وَخُذِّهِ دُونَ مَا سِوَاهُ لِلْعِبَادَةِ، فَهَذَا الْيَقِينُ لَا يُبْقِي فِي الْقَلْبِ شَكًّا، فَإِذَا وُجِدَ الرَّيْبُ وَالشَّكُّ فِي الْقَلْبِ لَمْ يَنْتَفِعْ بِقَوْلِ (لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ)، وَلَيْسَ الْمُرَادُ بِالشَّكِّ الَّذِي يَنْفِي صِحَّةَ (لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ) الْوَسْوَسةُ وَالْخَوَاطِرُ الَّتِي يُوسَّوسُ بِهَا الشَّيْطَانُ لِلْإِنْسَانِ، فَإِنَّ الشَّيْطَانَ يَأْتِي وَيُشَكِّكُ الْمُسْلِمَ فِي دِينِهِ، فَقَلْبُ

الْمُؤْمِنِ يَرْفُضُ هَذِهِ الْوَسْوَسةَ وَيَشْمِئُ مِنْهَا، وَقَلْبُ
 الْمُنَافِقِ وَالْكَافِرِ يَشْرَبُهَا وَيُحِبُّهَا وَرُبَّمَا تَطُقَ بِهَا،
 فَلَيْسَتْ الْوَسَاوِسُ هِيَ الشَّكُّ، لَكِنِ الشَّيْطَانُ يَسْتَخْدِمُ
 هَذِهِ الْوَسَاوِسَ لِتُثِيرَ الشَّكَّ فِي الْقَلْبِ، فَقَلْبُ الْمُؤْمِنِ
 يَسْتَنْكِزُ هَذِهِ الْوَسَاوِسَ وَهَذَا دَلِيلٌ عَلَى قُوَّةِ الْإِيمَانِ
 وَالْيَقِينِ [قَالَ الشَّيْخُ أَحْمَدُ الْخَالِدِي فِي (الْإِيضَاحِ
 وَالتَّبَيِّنِ فِي حُكْمِ مَنْ شَكَّ أَوْ تَوَقَّفَ فِي كُفْرٍ بَعْضُ
 الطَّوَاغِيتِ وَالْمُرْتَدِّينَ، بِتَقْدِيمِ الشَّيْخِ عَلِيِّ بْنِ خُضَيْرِ
 الْخُضَيْرِ): وَمَنْ عَزَمَ عَلَى الْكُفْرِ كَأَنَّهُ أَجَارَ الْكُفْرَ وَرَأَى
 أَمْرًا سَائِغًا، بِخِلَافِ الْوَسَاوِسِ الشَّيْطَانِيَّةِ الَّتِي لَا تَسْتَقِرُّ
 وَلَا تَثْبُتُ وَلَا يَطْمَئِنُّ مَعَهَا الْقَلْبُ وَلَا يَرْكَنُ إِلَيْهَا.
 (انْتَهَى)، فَلَيْسَتْ الْوَسْوَسةُ وَالتَّشْكِيكَاتُ بِالتَّذْكِيرَاتِ
 الشَّيْطَانِيَّةِ مِمَّا يَنْقُضُ (لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ)، إِلَّا إِذَا تَرَكَ
 الْيَقِينَ وَقَلْبُهُ أَحَبَّ هَذِهِ الشُّكُوكَ وَلَمْ يَعُدْ يُؤْمِنُ، فَحِينَئِذٍ
 يَكُونُ كَافِرًا، فَفَرِّقُوا بَيْنَ الْوَسْوَسةِ وَبَيْنَ الشَّكِّ الَّذِي
 يُنَافِي صِحَّةَ (لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ)؛ الشَّرْطُ الثَّالِثُ، الْقَبُولُ بِـ
 (لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ) وَلَمَّا تَضَمَّنَتْ هَذِهِ الْكَلِمَةُ قَبُولًا بَاطِنًا
 وَظَاهِرًا، فَيَقْبَلُ بِقَلْبِهِ أَنَّ اللَّهَ هُوَ الْمَعْبُودُ وَخِدَهُ
 الْمُسْتَحَقُّ لِلْعِبَادَةِ دُونَ مَا سِوَاهُ، وَيَقْبَلُ بِلِسَانِهِ فَيَقُولُهَا
 عَنْ قَبُولٍ، فَمِنْ شُرُوطِ صِحَّةِ (لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ) الْقَبُولُ
 بِهَذِهِ الْكَلِمَةِ بِالْقَلْبِ وَبِاللِّسَانِ؛ الشَّرْطُ الرَّابِعُ، الْإِنْقِيَادُ،
 أَمَّا إِذَا لَمْ يَنْقُدْ فَلَا يَصِحُّ مِنْهُ قَوْلُ (لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ) [قَالَ
 الشَّيْخُ مُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْحَمْدِ (عَضُو هَيْئَةِ التَّدْرِيسِ
 بِقِسْمِ الْعَقِيدَةِ بِكَلِيَّةِ الشَّرِيعَةِ وَأَصُولِ الدِّينِ، فِي جَامِعَةِ
 الْإِمَامِ مُحَمَّدِ بْنِ سَعُودٍ) فِي كِتَابِهِ (لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ): وَلَعَلَّ
 الْفَرْقَ بَيْنَ الْإِنْقِيَادِ وَالْقَبُولِ، أَنَّ الْقَبُولَ إِظْهَارُ صِحَّةِ
 مَعْنَى ذَلِكَ بِالْقَوْلِ، أَمَّا الْإِنْقِيَادُ فَهُوَ الْإِتِّبَاعُ بِالْأَفْعَالِ.
 انْتَهَى. وَقَالَ الشَّيْخُ مُحَمَّدُ وَيْلَالِي فِي مَقَالَةٍ لَهُ عَلَى
هَذَا الرَّابِطِ: الْقَبُولُ يَتَعَلَّقُ بِالْقَوْلِ، وَالْإِنْقِيَادُ يَتَعَلَّقُ
 بِالْأَفْعَالِ. انْتَهَى. وَقَالَ الشَّيْخُ (مُحَمَّدُ مُصْطَفَى الشَّيْخِ)

في مقالة له بعنوان (معنى القبول والانقياد في شروط "لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ")، وهي مُكوَّنة من جزأين، الجزء الأول **في هذا الرابط** والجزء الثاني **في هذا الرابط**: الانقياد هو الباب الذي منه يدخل العبد في الدين، دين الإسلام، إذ هو -أي الانقياد- معنى لفظ (الإسلام)، لأن (أسلم) أي (استسلم وانقاد)، وهو معنى لفظ (الدين)، لأن (دان) أي (خضع ودل)... ثم قال -أي الشيخ محمد مصطفى-: أصل الإيمان التصديق والانقياد، تصديق الخبر **والانقياد للأمر**؛ ونحن في زماننا حين نريد أن نصِفَ مَنْ أتى بأصل دين الإسلام (حقيقة لا ادعاء) ودخل في الطاعة، نقول عنه {إنه التزم} و{صار (ملتزمًا)}... ثم قال -أي الشيخ محمد مصطفى-: إنه من المعلوم أن من أعلن التزامه في واقعنا إنما هو قد أعلن التزامه بشرائع الإسلام ودخوله في أهل الطاعة لله ورسوله، وهذا لا يعني تحقيقه لمرتبة الإيمان الواجب -وهي المرتبة الأعلى من مرتبة **أصل الإيمان**، والأقل من مرتبة الإيمان المستحب-، فإن كونه ملتزمًا أو حتى طالب علم أو داعية، لا يمنعه -في دائرة الأعمال- من الوقوع في كبائر الذنوب، كالغيبة والسرقة والزنى وخيانة الأمانة وغير ذلك، فضلًا عن الصغائر، ولا من ترك الواجبات من طلب العلم والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والجهاد وغيرها، لكن فيصل التفرقة بينه وبين (المسلم غير الملتزم!) أن الأول أقر بالتوحيد وبمقتضاه من الخضوع والانقياد والالتزام، أما الثاني (وهو المسلم العامي) فقد استحق **اسم (الإسلام) حكمًا لظاهره** الذي لنا من تلفظ للشهادتين أو ما دونها من علائم الإسلام الظاهرة. انتهى باختصار؛ الشرط الخامس، **الصدق في قول (لا إله إلا الله)**، أي أن يقول {لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ} صادقًا لا كاذبًا [قال الشيخ عبدالرزاق بن عبدالمحسن البدر

(عضو هيئة التدريس بقسم العقيدة بكلية الدعوة وأصول الدين بالجامعة الإسلامية) في (فقه الأدعية والأذكار): والصَّدَقُ هو أن يُوَاطِئَ الْقَلْبُ اللِّسَانَ. انتهى؛ الشَّرْطُ السَّادِسُ، الإِخْلَاصُ فِي قَوْلِ (لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ)، وهذا يُنَافِي الرِّيَاءَ، فَلَا يَقُولُهَا لِأَجْلِ إِرْضَاءِ النَّاسِ وَسَمَاعِ (أَوْ رُؤْيَا) مَا يُحِبُّ مِنْهُمْ، لَا يَقُولُ هَذِهِ الْكَلِمَةَ لِأَجْلِ غَيْرِ اللَّهِ؛ الشَّرْطُ السَّابِعُ، مَحَبَّةُ (لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ)، الْمَحَبَّةُ لِهَذِهِ الْكَلِمَةِ الطَّيِّبَةِ وَلِمَا دَلَّتْ عَلَيْهِ وَلِمَا تَضَمَّنَتْهُ مِنْ مَعَانٍ [قَالَ ابْنُ الْقِيَمِ فِي (مَدَارِجِ السَّالِكِينَ): قَالَ تَعَالَى {قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ}، فَجَعَلَ اتِّبَاعَ رَسُولِهِ مَشْرُوطًا بِمَحَبَّتِهِمْ لِلَّهِ، وَشَرْطًا لِمَحَبَّةِ اللَّهِ لَهُمْ، وَوُجُودِ الْمَشْرُوطِ مُمْتَنِعٌ بِدُونِ وَجُودِ شَرْطِهِ وَتَحَقُّقُهُ بِتَحَقُّقِهِ، فَعَلِمَ انْتِفَاءُ الْمَحَبَّةِ عِنْدَ انْتِفَاءِ الْمُتَابَعَةِ، فَانْتِفَاءُ مَحَبَّتِهِمْ لِلَّهِ لَا زَمَّ لَانْتِفَاءِ الْمُتَابَعَةِ لِرَسُولِهِ، وَانْتِفَاءُ الْمُتَابَعَةِ مَلْزُومٌ لَانْتِفَاءِ مَحَبَّةِ اللَّهِ لَهُمْ، فَيَسْتَحِيلُ إِذَا ثُبُوتُ مَحَبَّتِهِمْ لِلَّهِ وَثُبُوتُ مَحَبَّةِ اللَّهِ لَهُمْ، بِدُونِ الْمُتَابَعَةِ لِرَسُولِهِ؛ وَدَلَّ عَلَى أَنَّ مُتَابَعَةَ الرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ هِيَ حُبُّ اللَّهِ وَرَسُولِهِ، وَطَاعَةُ أَمْرِهِ، وَلَا يَكْفِي ذَلِكَ فِي الْعُبُودِيَّةِ حَتَّى يَكُونَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَبَّ إِلَى الْعَبْدِ مِمَّا سِوَاهُمَا، فَلَا يَكُونُ عِنْدَهُ شَيْءٌ أَحَبَّ إِلَيْهِ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ، وَمَتَى كَانَ عِنْدَهُ شَيْءٌ أَحَبَّ إِلَيْهِ مِنْهُمَا فَهَذَا هُوَ الشَّرْكُ الَّذِي لَا يَغْفِرُهُ اللَّهُ لِصَاحِبِهِ النَّبَةِ. انتهى]، وَلَا بُدَّ لِصِحَّةِ هَذِهِ (الْمَحَبَّةِ) أَنْ يُبْغِضَ مَا يُنَاقِضُهَا، فَيُحِبُّ اللَّهَ وَخَدَّهُ، وَيَكْفُرُ [أَيُّ بِالطَّوَاغِيَتِ] وَيُبْغِضُ الطَّوَاغِيَتِ وَمَا يُعْبَدُ مِنْ دُونِ اللَّهِ (مَنْ رَضِيَ بِهَذِهِ الْعِبَادَةِ) [قَالَ الشَّيْخُ أَبُو بَصِيرٍ الطَّرطُوسِي فِي كِتَابِهِ (شُرُوطُ "لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ"): قَيْدُ (الرَّضَا) لَا بُدَّ مِنْهُ لِخُرْجِ ذَلِكَ الْمَلَائِكَةِ وَالْأَنْبِيَاءِ وَالصَّالِحِينَ، الَّذِينَ يُعْبَدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ]، وَهَذِهِ (الْمَحَبَّةُ) تَكُونُ بِالْقَلْبِ وَيَظْهَرُ أَثَرُهَا فِي اللِّسَانِ

وَالْجَوَارِحِ، وكما تلاحظون أَنَّ (الْكُفْرَ بِالطَّاعُوتِ) دَاخِلٌ فِي إِشْتِرَاطِ (الْمَحَبَّةِ) لِهَذِهِ الْكَلِمَةِ الطَّيِّبَةِ، فَلَا تَصِحُّ (الْمَحَبَّةُ) إِلَّا (لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ) إِلَّا بِبَعْضِ مَا يُنَاقِضُهَا، فَالْإِسْلَامُ مَبْنِيٌّ عَلَى الْوَلَاءِ وَالْبَرَاءِ، مُوَالَاةِ أَهْلِ الْإِيمَانِ وَمُنَاصَرَتِهِمْ وَمَحَبَّتِهِمْ، وَعَدَاوَةِ وَبُغْضِ أَهْلِ الْكُفْرِ وَمُجَافَاتِهِمْ وَمُجَانَبَتِهِمْ، لِذَلِكَ عَدَّ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ (الْكُفْرَ بِالطَّاعُوتِ) شَرْطًا ثَامِنًا لِأَهَمِّيَّتِهِ، وَإِلَّا فَهُوَ فِي الْحَقِيقَةِ دَاخِلٌ فِي هَذَا الشَّرْطِ السَّابِعِ الَّذِي هُوَ (الْمَحَبَّةُ) [قَالَ ابْنُ الْقِيَمِ فِي (إِعْلَامِ الْمَوْقِعِينَ): وَالطَّاعُوتُ كُلُّ مَا تَجَاوَزَ بِهِ الْعَبْدُ خَدَّهٗ مِنْ مَعْبُودٍ أَوْ مَتَّبُوعٍ أَوْ مُطَاعٍ، فَطَّاعُوتُ كُلِّ قَوْمٍ مَنْ يَتَجَاكُمُونَ إِلَيْهِ غَيْرَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ، أَوْ يَعْبُدُونَهُ مِنْ دُونِ اللَّهِ، أَوْ يَتَّبِعُونَهُ عَلَى غَيْرِ بَصِيرَةٍ مِنْ اللَّهِ، أَوْ يُطِيعُونَهُ فِيمَا لَا يَعْلَمُونَ أَنَّهُ طَاعَةٌ لِلَّهِ؛ فَهَذِهِ طَوَائِفُ الْعَالَمِ إِذَا تَأَمَّلْتَهَا وَتَأَمَّلْتَ أَحْوَالَ النَّاسِ مَعَهَا رَأَيْتَ أَكْثَرَهُمْ عَدَلُوا مِنْ عِبَادَةِ اللَّهِ إِلَى عِبَادَةِ الطَّاعُوتِ، وَعَنِ التَّخَاكُمِ إِلَى اللَّهِ وَإِلَى الرَّسُولِ إِلَى التَّخَاكُمِ إِلَى الطَّاعُوتِ، وَعَنِ طَاعَتِهِ وَمُتَابَعَةِ رَسُولِهِ إِلَى طَاعَةِ الطَّاعُوتِ وَمُتَابَعَتِهِ، وَهَؤُلَاءِ لَمْ يَسْلُكُوا طَرِيقَ النَّاجِينَ الْفَائِزِينَ مِنْ هَذِهِ الْأُمَّةِ، وَهُمْ الصَّحَابَةُ وَمَنْ تَبِعَهُمْ. انتهى. وَقَالَ الشَّيْخُ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْوَهَّابِ: اعْلَمْ رَجِمَكَ اللَّهُ تَعَالَى أَنَّ أَوَّلَ مَا فَرَضَ اللَّهُ عَلَى ابْنِ آدَمَ الْكُفْرَ بِالطَّاعُوتِ وَالْإِيمَانُ بِاللَّهِ - قَالَ تَعَالَى {فَمَنْ يَكْفُرْ بِالطَّاعُوتِ وَيُؤْمِن بِاللَّهِ فَقَدْ اسْتَمْسَكَ بِالْعُرْوَةِ الْوُثْقَى لَا انْفِصَامَ لَهَا، وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ}-، وَالْأَدِلُّ قَوْلُهُ تَعَالَى {وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَسُولًا أَنْ اعْبُدُوا اللَّهَ وَاجْتَنِبُوا الطَّاعُوتَ}؛ فَأَمَّا صِفَةُ الْكُفْرِ بِالطَّاعُوتِ فَهُوَ أَنْ تَعْتَقِدَ بَطْلَانَ عِبَادَةِ غَيْرِ اللَّهِ، وَتَشْرُكَهَا وَتُبْغِضَهَا، وَتُكْفِرَ أَهْلَهَا وَتُعَادِيَهُمْ؛ وَأَمَّا مَعْنَى الْإِيمَانِ بِاللَّهِ فَهُوَ أَنْ تَعْتَقِدَ أَنَّ اللَّهَ هُوَ الْإِلَهُ الْمَعْبُودُ وَخَدَّه دُونَ مَنْ سِوَاهُ، وَتُخْلِصَ جَمِيعَ أَنْوَاعِ الْعِبَادَةِ كُلِّهَا لِلَّهِ، وَتَنْفِيهَا عَنْ كُلِّ مَعْبُودٍ

سِوَاهُ، **وُتِّجِبَ أَهْلَ الْإِخْلَاصِ وَتَوَالِيهِمْ، وَتُبْغِضَ أَهْلَ الشَّرِكِ وَتُعَادِيَهُمْ؛** وهذه مِلَّةُ إِبْرَاهِيمَ التي سَفِهَ نَفْسَهُ مَنْ رَغِبَ عَنْهَا، وهذه هي الْأَسْوَةُ التي أَخْبَرَ اللَّهُ بِهَا فِي قَوْلِهِ {قَدْ كَانَتْ لَكُمْ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ فِي إِبْرَاهِيمَ وَالَّذِينَ مَعَهُ إِذْ قَالُوا لِقَوْمِهِمْ إِنَّا بُرَاءُ مِنْكُمْ وَمِمَّا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ كَفَرْنَا بِكُمْ وَبَدَا بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمُ الْعَدَاوَةُ وَالْبَغْضَاءُ أَبَدًا حَتَّى تُؤْمِنُوا بِاللَّهِ وَخُدْهُ}. انتهى من (مجموعة رسائل في التوحيد والإيمان). وقال الشيخ ناصر بن يحيى الحيني (الأستاذ المساعد بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، كلية أصول الدين، قسم العقيدة والمذاهب المعاصرة) في مقالة له **على هذا الرابط:** **إِنْ قَضِيَّةَ الْوَلَاءِ لِلْمُؤْمِنِينَ وَالْبَرَاءَةِ مِنَ الْكَافِرِينَ مُرْتَبِطَةٌ بـ (لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ) اِرْتِبَاطًا وَثِيقًا، فَإِنَّ (لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ) تَتَضَمَّنُ رُكْنَيْنِ؛ الْأَوَّلُ، النَّفْيُ، وَهُوَ نَفْيُ الْعُبُودِيَّةِ عَمَّا سِوَى اللَّهِ، وَالْكَفَرُ بِكُلِّ مَا يُعْبَدُ مِنْ دُونِ اللَّهِ؛ وَالثَّانِي، الْإِثْبَاتُ، وَهُوَ إِفْرَادُ اللَّهِ بِالْعِبَادَةِ؛ وَالْإِدْلِيلُ عَلَى هَذَيْنِ الرُّكْنَيْنِ قَوْلُهُ تَعَالَى {فَمَنْ يَكْفُرْ بِالطَّاغُوتِ وَيُؤْمِنْ بِاللَّهِ فَقَدِ اسْتَمْسَكَ بِالْعُرْوَةِ الْوُثْقَى لَا انْفِصَامَ لَهَا، وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ}؛ وَمِنْ الْكُفْرِ بِالطَّاغُوتِ الْكُفْرُ بِأَهْلِهِ** كما جاء في قوله تعالى {كَفَرْنَا بِكُمْ}، وقوله {إِنَّا بُرَاءُ مِنْكُمْ وَمِمَّا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ}، إِذْ لَا يُتَصَوَّرُ كُفْرٌ مِنْ غَيْرِ كَافِرٍ، وَلَا شِرْكٌ مِنْ غَيْرِ مُشْرِكٍ، **فَوَجِبَ الْبَرَاءَةُ مِنَ الْفِعْلِ وَالْفَاعِلِ** حتى تَتَحَقَّقَ كَلِمَةُ التَّوْحِيدِ (كَلِمَةُ "لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ"). انتهى باختصار. وقال الشيخ محمد بن سعيد القحطاني (أستاذ العقيدة بجامعة أم القرى) في (الولاء والبراء في الإسلام، بتقديم الشيخ عبد الرزاق عفيفي "نائب مفتي المملكة العربية السعودية، وعضو هيئة كبار العلماء، ونائب رئيس اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والافتاء"): قَالَ تَعَالَى {فَمَنْ يَكْفُرْ بِالطَّاغُوتِ وَيُؤْمِنْ بِاللَّهِ فَقَدِ اسْتَمْسَكَ بِالْعُرْوَةِ

الْوُثْقَى}، **فَلَا يَكُونُ مُؤْمِنًا مَنْ لَا يَكْفُرُ بِالطَّاغُوتِ (وهو كُلُّ مَثْبُوعٍ أَوْ مَزْعُوبٍ أَوْ مَزْهُوبٍ مِنْ دُونِ اللَّهِ)، فَقَبُولُ** الإِيمَانِ وَالِاسْتِمْسَاكِ بِالْعُرْوَةِ الْوُثْقَى مُسْتَلْزِمٌ لِلْكَفْرِ بِالطَّاغُوتِ كَمَا نَصَّتْ عَلَى ذَلِكَ الْآيَةُ الْكَرِيمَةُ. انتهى.

وَقَالَ الشَّيْخُ عَبْدُ اللَّهِ الْغُلَيْفِيُّ فِي (التنبيهات المختصرة على المسائل المنتشرة): **فَلَنْ يَثْبُتَ لَكَ الْإِيمَانُ وَلَا عَقْدُ الْإِسْلَامِ حَتَّى تَكْفُرَ بِالطَّاغُوتِ وَتُعَادِيَهُ وَتُكَفِّرَهُ، وَتَتَبَرَّأَ مِنْهُ وَمِنْ جُنُودِهِ وَعَسَاكِرِهِ وَتَكْفُرَ بِهِمْ** وَبِقَوَائِنِهِمْ وَتَشْرِيعَاتِهِمْ. انتهى. وَقَالَ الشَّيْخُ أَبُو بَصِيرٍ الطَّرطُوسِيُّ فِي كِتَابِهِ (شُرُوطُ "لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ"): **مِنْ شُرُوطِ صِحَّةِ التَّوْحِيدِ الْكَفَرُ بِالطَّاغُوتِ، إِذْ لَا إِيمَانَ إِلَّا بَعْدَ الْكَفْرِ بِالطَّاغُوتِ ظَاهِرًا وَبَاطِنًا...** ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الطَّرطُوسِيِّ-: **الطَّاغُوتُ هُوَ كُلُّ مَا عُبِدَ مِنْ دُونِ اللَّهِ (وَلَوْ فِي وَجْهِ مِنْ أَوْجِهٍ الْعِبَادَةِ)، وَهُوَ رَاضٍ بِذَلِكَ،** فَمَنْ عُبِدَ مِنْ دُونِ اللَّهِ مِنْ جِهَةِ الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ وَصَرْفِ النَّسْكِ فَهُوَ طَّاغُوتٌ، وَمَنْ عُبِدَ مِنْ دُونِ اللَّهِ مِنْ جِهَةِ الدُّعَاءِ وَالطَّلَبِ فَهُوَ طَّاغُوتٌ، وَمَنْ عُبِدَ مِنْ دُونِ اللَّهِ مِنْ جِهَةِ الْخَوْفِ وَالرَّجَاءِ فَهُوَ طَّاغُوتٌ، وَمَنْ عُبِدَ مِنْ دُونِ اللَّهِ مِنْ جِهَةِ الطَّاعَةِ وَالتَّحَاكُمِ [إِلَيْهِ] فَهُوَ طَّاغُوتٌ، وَمَنْ عُبِدَ مِنْ دُونِ اللَّهِ مِنْ جِهَةِ الْمَحَبَّةِ وَالْوَلَاءِ وَالتَّبَرَّاءِ فَهُوَ طَّاغُوتٌ... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الطَّرطُوسِيِّ-: **لَا بُدَّ أَنْ نَعْرِفَ صِفَةَ الْكَفْرِ بِالطَّاغُوتِ، وَكَيْفَ يَكُونُ الْكَفَرُ بِهِ، لِيَعْلَمَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنَّا هَلْ هُوَ مِمَّنْ يَكْفُرُونَ بِالطَّاغُوتِ حَقِيقَةً، أَمْ أَنَّهُ يَكْفُرُ بِالطَّاغُوتِ زَعْمًا بِاللِّسَانِ فَقَطْ!** أَقُولُ، الْكَفَرُ بِالطَّاغُوتِ لَيْسَ بِالتَّمَنِّيِّ وَلَا بِزَعْمِ اللِّسَانِ مِنْ غَيْرِ بُرْهَانٍ أَوْ عَمَلٍ، وَصِفَتُهُ أَنْ يُكْفَرَ بِهِ اعْتِقَادًا وَقَوْلًا وَعَمَلًا؛ (أ) صِفَةُ الْكَفْرِ بِالِاعْتِقَادِ بِالطَّاغُوتِ أَنْ يُضَمَّرَ لَهُ الْعَدَاوَةُ وَالتَّبَغُّضُ وَالْكُزُّ فِي الْقَلْبِ، وَيُعْتَقَدَ كُفْرُهُ وَكُفْرُ مَنْ يَدْخُلُ فِي عِبَادَتِهِ مِنْ دُونِ اللَّهِ تَعَالَى، وَهَذَا الْحَدُّ مِنَ الْكَفْرِ

بالطاغوت **لا يُعَذَّر أَحَدٌ بِتَرْكِه**، لَأَنَّهُ أَمْرٌ مَقْدُورٌ عَلَيْهِ
 يَسْتَطِيعُ كُلُّ امْرِئٍ أَنْ يَأْتِيَ بِهِ مِنْ دُونِ أَدْنَى ضَرَرٍ أَوْ
 خَرَجٍ، لَا سُلْطَانَ لِبَشَرٍ يُمَكِّنُهُ مِنَ الْخَيْلُولَةِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ
 اعْتِقَادِهِ هَذَا، لَا يُعَذَّرُ أَحَدٌ بِالْإِكْرَاهِ فِيمَا يُضْمَرُ أَوْ يَعْتَقَدُ،
 لِأَنَّ الْإِكْرَاهَ سُلْطَانُهُ عَلَى الْخَوَارِجِ الظَّاهِرَةِ لَا الْخَوَارِجِ
 الْبَاطِنَةِ، فَهُوَ أَمْرٌ لَا بُدَّ مِنْهُ لِأَنَّ خِلَافَهُ يَقْتَضِي الرِّضَا
 بِالْكَفْرِ (الرِّضَا الْقَلْبِيُّ بِالطَّاغُوتِ وَإِجْرَامِهِ وَكُفْرِهِ)،
وَالرِّضَا بِالْكَفْرِ كُفْرٌ بِلَا خِلَافٍ؛ (ب) صِفَةُ الْكَفْرِ الْقَوْلِيُّ
 بِالطَّاغُوتِ، يَكُونُ ذَلِكَ بِإِظْهَارِ كُفْرِهِ **وَتَكْفِيرِهِ بِاللِّسَانِ،**
وَإِظْهَارِ الْبَرَاءَةِ مِنْهُ وَمِنْ دِينِهِ وَأَتْبَاعِهِ وَغَيْبِهِ، وَبَيَانِ مَا
هُمُ عَلَيْهِ مِنْ بَاطِلٍ وَشَعْوَذَةٍ وَكَفْرٍ، كَمَا قَالَ تَعَالَى {قُلْ
 يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ}، حَيْثُ لَا بُدَّ مِنْ **مُوَاجَهَتِهِمْ** بِهَذِهِ
 الْكَلِمَةِ السَّاطِعَةِ -وَالوَاضِحَةِ الدَّلَالَةِ وَالْمَعَانِي مِنْ غَيْرِ
 التَّوَاءٍ أَوْ تَلْجُلٍ أَوْ ضَعْفٍ- الَّتِي تَصِفُ حَقِيقَةَ حَالِهِمْ وَمَا
 هُمْ عَلَيْهِ {يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ، يَا أَيُّهَا الْمُشْرِكُونَ
 الْمُجْرِمُونَ}، وَقَالَ تَعَالَى {قَدْ كَانَتْ لَكُمْ أَسُوءُ خَسَنَةٍ
 فِي إِبْرَاهِيمَ وَالَّذِينَ مَعَهُ إِذْ قَالُوا لِقَوْمِهِمْ إِنَّا بُرَاءُ مِنْكُمْ
 وَمِمَّا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ **كَفَرْنَا بِكُمْ** وَبَدَأَ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ
 الْعَدَاوَةُ وَالْبَغْضَاءُ أَبَدًا حَتَّى تُؤْمِنُوا بِاللَّهِ وَخُدْهُ}؛
 (ت) صِفَةُ الْكَفْرِ بِالطَّاغُوتِ عَمَلًا، يَكُونُ ذَلِكَ **بَاعْتِرَالِهِ**
وَاجْتِنَابِهِ وَجَهَادِهِ، وَجَهَادِ أَتْبَاعِهِ وَجُنُودِهِ، وَقِتَالِهِمْ إِنْ
 أَبَوْا إِلَّا الْقِتَالَ، وَعَدَمِ اتِّخَاذِهِمْ أَغْوَانًا وَأَوْلِيَاءَ؛ وَبَعْدُ، هَذِهِ
 صِفَةُ الْكَفْرِ بِالطَّاغُوتِ فَمَنْ أَتَى بِهَا **كَامِلَةً غَيْرَ مَنْقُوصَةٍ**
 فَهُوَ الَّذِي يَكُونُ قَدْ كَفَرَ بِالطَّاغُوتِ وَقَدْ وَفَى الشَّرْطَ
 حَقَّهُ، وَمَنْ لَمْ يَأْتِ بِهَا بِهَذِهِ الصِّفَةِ الْمُتَقَدِّمُ ذِكْرُهَا [مَعَ
 تَوْفِيرِ الْقُدْرَةِ عَلَى فَعْلِ ذَلِكَ] لَا يَكُونُ قَدْ كَفَرَ بِالطَّاغُوتِ
وَإِنْ زَعَمَ بِلِسَانِهِ أَلْفَ مَرَّةٍ أَنَّهُ كَافِرٌ بِالطَّاغُوتِ، وَإِنْ
 كُنْتُ أَعْجَبُ فَأَعْجَبُ لَأَنَاسٍ يَزْعُمُونَ بِالسِّيَتِهِمُ الْكَفَرَ
 بِالطَّاغُوتِ، وَيَسْتَهْجِنُونَ أَنْ يَكُونُوا مِنْ غَيْبِ الطَّوَاغِيتِ،
 وَفِي نَفْسِ الْوَقْتِ فِي لِسَانِ الْحَالِ وَالْعَمَلِ -وَرُبَّمَا فِي

لِسَانِ الْقَالِ كَذَلِكَ - تَرَاهُمْ يُوَالُونَ الطَّوَاغِيتَ وَيُكَثِّرُونَ
الْجِدَالَ عَنْهُمْ وَيَذُودُونَ عَنْهُمْ، وَيَدْخُلُونَ فِي خِدْمَتِهِمْ
وَنُصْرَتِهِمْ وَجُيُوشِهِمْ **وَالْتَّحَاكُمُ إِلَيْهِمْ**، وَمِنْهُمْ مَنْ يُعَادِي
الْمُؤَحِّدِينَ لِأَجْلِهِمْ!، **فَهَؤُلَاءِ لَمْ يُحَقِّقُوا شَرْطَ الْكُفْرِ**
بِالطَّاعُوتِ مَهْمَا زَعَمُوا بِلِسَانِهِمْ خِلَافَ ذَلِكَ، فَوَاقِعُهُمْ
وَلِسَانُ حَالِهِمْ يُكَذِّبُهُمْ وَيَرُدُّ عَلَيْهِمْ زَعْمَهُمْ وَادِّعَاءَهُمْ.
انتهى باختصار]... ثم قال -أي الشيخ العُتَيْبِيُّ-: قَامَ
بَعْضُ الْمَفْتُونِينَ بِتَلْبَلَةِ الشَّيَابِ حِينَ طَرَحَ لَهُمْ قَضِيَّةُ
هَذِهِ الشُّرُوطِ، هَلْ هِيَ شُرُوطٌ صِحَّةٌ أَمْ شُرُوطٌ كَمَالٍ؟،
وَتَفَلَّسَفَ هَذَا الرَّجُلُ وَجَعَلَ بَعْضَهَا لِلصَّحَّةِ وَبَعْضَهَا
لِلْكَمَالِ، **وَهَذَا قَوْلٌ بَاطِلٌ**، فَهَذِهِ الشُّرُوطُ السَّبْعَةُ لَا
يَصِحُّ قَوْلُ (لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ) إِلَّا بِهَا إجماعًا، وَقَدْ ذَكَرْتُ لَكُمْ
النُّصُوصَ عَلَى إِشْتِرَاطِهَا، فَهِيَ شُرُوطٌ لِصِحَّةِ قَوْلِ (لَا
إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ)... ثم قال -أي الشيخ العُتَيْبِيُّ-: زَعَمَ بَعْضُهُمْ
أَنَّ شُرُوطَ (لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ) أَكْثَرُ مِنْ سَبْعَةٍ، **فَجَعَلَ مِنْ**
شُرُوطِ (لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ) الْخَوْفَ، وَالرَّجَاءَ، وَنَحْوَ ذَلِكَ،
وَلَكِنْ شُرُوطُ (لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ) هِيَ سَبْعَةٌ، لَا تَحْتَاجُ إِلَى
زِيَادَةٍ، وَالْعُلَمَاءُ رَحِمَهُمُ اللَّهُ تَلَفَّوْا هَذَا الْحَضَرَ الْقَبُولِ،
وَمَا مِنْ زِيَادَةٍ عَلَيْهِ إِلَّا وَهِيَ دَاخِلَةٌ فِي هَذَا الْعَدَدِ. انتهى
باختصار. وقال الشيخ أبو بصير الطرطوسي في كتابه
(شُرُوطُ "لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ") : شُرُوطُ (لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ)،
وُجُودُهَا شَرْطٌ لِصِحَّةِ التَّوْحِيدِ وَشَرْطٌ لَوْجُودِهِ، **إِذَا انْتَفَى**
وَاجِدٌ مِنْهَا انْتَفَتْ مَعَهُ (لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ) مُبَاشَرَةً وَانْتَفَى
الْانْتِفَاعُ بِهَا، وَلَكِنْ وُجُودُ هَذَا الشَّرْطِ مُنْفَرِدًا لَا يَسْتَلْزِمُ
وَلَا يُفِيدُ تَحَقُّقَ وَوُجُودَ (لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ)، وَلِتَحْقِيقِهَا
وَتَحَقُّقِ الْانْتِفَاعِ بِهَا لَا بُدَّ مِنْ اسْتِيفَاءِ جَمِيعِ شُرُوطِهَا
وَأَرْكَانِهَا **مِنْ دُونِ انْتِقَاصِ شَيْءٍ مِنْهَا**. انتهى باختصار،
يَعْنِي مَثَلًا الرِّضَا [قُلْتُ: الظَّاهِرُ أَنَّ الشَّيْخَ الْمُنْجِدَ عَنِّي بِ
(الرِّضَا) هُنَا شَرْطِي (الْقَبُولِ وَالْانْقِيَادِ)] { فَلَا وَرَبَّكَ لَا
يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحْكَمُوا لَكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي

أَنْفُسِهِمْ حَرْجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا}، فَتَجِدُ أَنَّ
التَّسْلِيمَ والتَّحْكِيمَ -يَعْنِي تَحْكِيمَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتَحْكِيمَ
الشَّرْعَ، وَالتَّسْلِيمَ- هَذَا أَسَاسِيٌّ فِي الْإِيمَانِ، فَالَّذِي مَا
عِنْدَهُ تَحْكِيمٌ وَتَسْلِيمٌ، أَوْ يَرْفُضُ التَّحْكِيمَ وَالتَّسْلِيمَ، **مَا**
هُوَ مُؤْمِنٌ، وَبِالتَّالِي تَكُونُ شَهَادَةُ (لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ) **مَا لَهَا**
قِيَمَةٌ لِأَنَّهَا **[حِينَئِذٍ]** مُجَرَّدُ لَفْظَةٍ، لَوْ جَبَّتْ **[أَيُّ أَحْضَرَتْ]**
وَاحِدًا أَعْجَمِيًّا وَقُلْتُ لَهُ {قُلْ (لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ)}، فَقَالَ
وَرَاءَكَ {لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ}، لَا يَعْرِفُ
مَعْنَاهَا، كَأَنَّهُ قَالَ {أَبْخَذَ هَوَازُ سَعْفَصُ قَرَشَتْ}، لَمَّا
نَقُولُ {أَشْهَدُ}، يَعْنِي (أَنَا أَعْلَمُ وَأَقْرُ وَأَدْعِي)، فَإِذَا وَاحِدٌ
مَا يَعْرِفُ إِيشَ يَعْنِي **[الَّذِي قَالَهُ]**، كَلَامٌ، كَلَامٌ بَسْ **[أَيُّ**
وَلَكِنْ] هُوَ لَا يَعْقُوه، وَلَا يُسَلِّمُ بِمَعْنَاهُ، لَا يَشْهَدُ بِهِ **[قَالَ**
الشَّيْخُ أَبُو سَلْمَانَ الصُّومَالِي فِي (الْجَوَابُ الْمَسْبُوكُ
"الْمَجْمُوعَةُ الثَّانِيَّةُ"): قَالَ الْعُلَمَاءُ {يَصِحُّ إِسْلَامُ الْكَافِرِ
بِجَمِيعِ اللُّغَاتِ، **وَيُشْتَرَطُ أَنْ يَعْرِفَ مَعْنَى الْكَلِمَةِ**، فَلَوْ
لَقَنَّ الْعَجَمِيَّ الشَّهَادَةَ بِالْعَرَبِيَّةِ فَتَلَفَظَ بِهَا **وَهُوَ لَا يَعْرِفُ**
مَعْنَاهَا لَمْ يُحْكَمْ بِإِسْلَامِهِ، وَلَوْ تَكَلَّمَ الْعَجَمِيُّ بِكَلِمَةِ الْكُفْرِ
بِالْعَرَبِيَّةِ **وَهُوَ لَا يَعْرِفُ مَعْنَاهَا لَا يُحْكَمْ بِكُفْرِهِ**.
أَنْتَهَى]... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الْمُنْجِدُ-: لَوْ وَاحِدٌ قَالَ
{أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ} سَنَحْكُمُ لَهُ بِالإِسْلَامِ، لَكِنْ إِذَا
نَاقَضَهَا خِلَافَ **[أَيُّ إِذَا نَاقَضَهَا سَنُكْفِرُهُ]**؛ لَمَّا أَسَامَةُ [بْنِ
زَيْدٍ] قَتَلَ الرَّجُلَ، النَّبِيُّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ أَنْكَرَ عَلَيْهِ
أَنَّهُ قَتَلَهُ، قَالَ **[أَيُّ أَسَامَةُ]** {إِنَّمَا قَالَهَا اتِّقَاءَ السَّيْفِ}،
قَالَ **[صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ]** {شَقَقْتُ عَنْ قَلْبِهِ؟}،
يَعْنِي لَوْ وَاحِدٌ فَعَلًا قَالَهَا اتِّقَاءَ السَّيْفِ، هَلْ هُوَ مُؤْمِنٌ؟
لَا، لَكِنْ مِنْ قَوَاعِدِ أَهْلِ السُّنَّةِ أَنَّهُ لَمَّا الْوَاحِدُ يَقُولُ
{أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ} نَحْنُ نَحْكُمُ لَهُ بِالدُّخُولِ فِي
الإِسْلَامِ **[قَالَ ابْنُ تَيْمِيَّةَ فِي (الصَّارِمِ الْمَسْلُوقِ)]**: وَلَا
خِلَافَ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ أَنَّ الْحَزْبِيَّ إِذَا أَسْلَمَ عِنْدَ رُؤْيَا
السَّيْفِ وَهُوَ مُطْلَقٌ أَوْ مُقَيَّدٌ **[قَالَ مُحِبُّ الدِّينِ الطَّبْرِيَّ**

(ت694هـ) في (غاية الأحكام في أحاديث الأحكام):
 الأسير من الكفار، يَتَخَيَّرُ الإمامُ فيه بَيْنَ أَرْبَعَةِ أَشْيَاءَ
 (الْقَتْلُ وَالْإِسْتِرْقَاقُ وَالْمَنْ وَالْفِدَاءُ)، فَإِذَا أَسْلَمَ فِي
 الْأَسْرِ أُعْتُدَ بِإِسْلَامِهِ وَسَقَطَ قَتْلُهُ، وَبَقِيَ الْخِيَارُ فِيمَا
 بَقِيَ [يَصِحُّ إِسْلَامُهُ وَتُقْبَلُ تَوْبَتُهُ مِنَ الْكُفْرِ، وَإِنْ كَانَتْ
 دَلَالَةُ الْحَالِ تَقْتَضِي أَنْ **بَاطِنُهُ بِخِلَافِ ظَاهِرِهِ**، انتهى.
 وذكر الشيخ أبو بصير الطرطوسي -في كتابه (شروط
 "لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ")- أَنَّ الْمُرْتَدَّ رَدَّةً مُغْلَظَةً، وَكَذَلِكَ
 الرَّنْدِيقُ، **لَا يُرْفَعُ عَنْهُمَا السَّيْفُ** بقولهما (لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ)،
 فقال: الْمُرْتَدُّ رَدَّةً مُغْلَظَةً، وَهُوَ الَّذِي يُتَّبَعُ رَدَّتُهُ حَرْبًا لِلَّهِ
 وَلِرَسُولِهِ وَلِلْمُؤْمِنِينَ، فَيَزْدَادُ بِذَلِكَ كُفْرًا عَلَى كُفْرِ،
 فَمِثْلُ هَذَا لَا تُقْبَلُ تَوْبَتُهُ بَعْدَ الْقُدْرَةِ عَلَيْهِ [أَيَّ فِي حَالَةٍ
 مَا إِذَا أُعْلِنَ تَوْبَتُهُ بَعْدَ أَنْ قُدِرَ عَلَيْهِ]، وَلَا يُسْتَتَابُ، وَلَوْ
 تَابَ وَجَهَرَ بِ (لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ) لَا يُقْبَلُ مِنْهُ، وَلَا يَرْتَفِعُ عَنْهُ
 السَّيْفُ وَلَا حُدُّ الْقَتْلِ [قَالَ ابْنُ تَيْمِيَّةَ فِي (الصارم
 المسلول): فَهَذِهِ سُنَّةُ النَّبِيِّ (عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ)
 وَخُلَفَائِهِ الرَّاشِدِينَ وَسَائِرِ الصَّحَابَةِ ثَبِيْنُ لَكَ أَنْ **مِنْ**
الْمُرْتَدِّينَ مَنْ يُقْتَلُ وَلَا يُسْتَتَابُ وَلَا تُقْبَلُ تَوْبَتُهُ، ومنهم
 مَنْ يُسْتَتَابُ وَتُقْبَلُ تَوْبَتُهُ؛ فَمَنْ لَمْ يُوجَدْ مِنْهُ إِلَّا مُجَرَّدُ
 تَبْدِيلِ الدِّينِ وَتَرْكِهِ، وَهُوَ مُظْهَرٌ لَذَلِكَ -أَيَّ مُظْهَرٌ لِلْكَفْرِ،
 بِخِلَافِ الْمُنَافِقِ-، فَإِذَا تَابَ قَبِلَتْ تَوْبَتُهُ؛ وَمَنْ كَانَ مَعَ
 رَدَّتِهِ قَدْ أَصَابَ مَا يُبِيحُ الدَّمَ (مَنْ قَتَلَ مُسْلِمًا وَقَطَعَ
 الطَّرِيقَ وَسَبَّ الرَّسُولَ وَالْإِفْتِرَاءَ عَلَيْهِ وَنَحْوَ ذَلِكَ) وَهُوَ
 فِي دَارِ الْإِسْلَامِ غَيْرُ مُمْتَنِعٍ بِفِتْنَةٍ، فَإِنَّهُ إِذَا أَسْلَمَ يُؤْخَذُ
 بِذَلِكَ الْمَوْجِبِ لِلدَّمِ فَيُقْتَلُ لِّلْسَبِّ وَقَطْعِ الطَّرِيقِ مَعَ
 قُبُولِ إِسْلَامِهِ، انتهى باختصار. وقال الشيخ علي بن
 نايف الشحود في (موسوعة الدين النصيحة): يُقْتَلُ
 الْمُرْتَدُّ مِنْ غَيْرِ اسْتِتَابَةٍ إِنْ قُدِرَ عَلَيْهِ، **إِذَا كَانَتْ رَدَّتُهُ**
مُغْلَظَةً، لِأَنَّ الرَّدَّةَ تَنْقَسِمُ إِلَى قِسْمَيْنِ؛ **مُغْلَظَةٍ**، وَهِيَ مَا
 تَكُونُ مَصْحُوبَةً بِمُحَارَبَةِ اللَّهِ، وَرَسُولِهِ، وَأَوْلِيَائِهِ مِنْ

العلماء العاملين، والمُبالغة في الطعن في الدين،
والتشكيك في الثواب؛ **وَمَجَرَّدَةٌ**، وهي التي لم تُضَحَبْ
بمُحَارَبَةٍ، ولا طعن وتشكيك في الدين؛ وكل الآثار التي
وَرَدَتْ في استِثَابَةِ الْمُرْتَدِّ مُتَعَلِّقَةٌ بِالرَّدِّ الْمُجَرَّدَةِ؛ قال
شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ -في (الصارم
المسلول)- {إِنَّ الرَّدَّ عَلَى قِسْمَيْنِ، رَدٌّ مُجَرَّدٌ، وَرَدٌّ
مُغْلَظٌ، وكِلَاهُمَا قد قَامَ الدَّلِيلُ عَلَى وُجُوبِ قَتْلِ
صَاحِبِهَا، وَالْأَدِلَّةُ الدَّالَّةُ عَلَى سُقُوطِ الْقَتْلِ بِالتَّوْبَةِ لَا تَعْمُ
الْقِسْمَيْنِ، بَلْ إِنَّمَا تَدُلُّ عَلَى الْقِسْمِ الْأَوَّلِ -الرَّدِّ
الْمُجَرَّدَةِ- كَمَا يَظْهَرُ ذَلِكَ لِمَنْ تَأَمَّلَ الْأَدِلَّةَ عَلَى قَبُولِ
تَوْبَةِ الْمُرْتَدِّ، فَيَبْقَى الْقِسْمُ الثَّانِي -الرَّدُّ الْمُغْلَظُ- وَقَدْ
قَامَ الدَّلِيلُ عَلَى وُجُوبِ قَتْلِ صَاحِبِهَا، **وَلَمْ يَأْتِ نَصٌّ وَلَا
إِجْمَاعٌ عَلَى سُقُوطِ الْقَتْلِ عَنْهُ**، والقياسُ مُتَعَذِّرٌ مع
وُجُودِ الْفَرْقِ الْجَلِيِّ، فَانْقَطَعَ الْإِلْحَاقُ، وَالَّذِي يُحَقِّقُ هَذِهِ
الطَّرِيقَةَ أَنَّهُ لَمْ يَأْتِ فِي كِتَابٍ وَلَا سُنَّةٍ وَلَا إِجْمَاعٍ أَنَّ كُلَّ
مَنْ أَرْتَدَّ بَأْيٍ قَوْلٍ أَوْ أَيْ فِعْلٍ كَانَ فَإِنَّهُ يَسْقُطُ عَنْهُ
الْقَتْلُ (إِذَا تَابَ بَعْدَ الْقُدْرَةِ عَلَيْهِ)، بَلْ الْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ
وَالْإِجْمَاعُ قَدْ فَرَّقَ بَيْنَ أَنْوَاعِ الْمُرْتَدِّينَ}. انتهى
باختصار، قال ابن تيمية في [مجموع] الفتاوى {يُفَرَّقُ
فِي الْمُرْتَدِّ بَيْنَ الرَّدِّ الْمُجَرَّدَةِ (فَيُقْتَلُ إِلَّا أَنْ يَتُوبَ)،
وبَيْنَ الرَّدِّ الْمُغْلَظَةِ (فَيُقْتَلُ بِلَا اسْتِثَابَةٍ)}... ثم قال -
أي الشيخ الطرطوسي: الزنديق هو المنافق الذي يُظْهَرُ
كُفْرُهُ، فَإِنْ قَامَتْ عَلَيْهِ الْبَيِّنَةُ الْقَاطِعَةُ وَاسْتُثِيبَ أَنْكَرُ
وَجَحْدَ، وَالرَّاجِحُ فِي الزَّندِيقِ أَنَّهُ يُقْتَلُ مِنْ غَيْرِ اسْتِثَابَةٍ
مَهْمَا تَظَاهَرَ بِالْإِسْلَامِ وَقَالَ (لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ) [قَالَ الشَّيْخُ
أَبُو سَلْمَانَ الصُّومَالِي فِي (الْجَوَابِ الْمَسْبُوكِ
"المجموعة الأولى")]: وَأَعْمَالُ الْجَوَارِحِ تُعَرَّبُ عَمَّا فِي
الضَّمَائِرِ، **وَالْأَصْلُ مُطَابَقَةُ الظَّاهِرِ لِلْبَاطِنِ**، وَلَمْ يُؤْمَرْ أَنْ
يُنْقَبَ عَنِ الْقُلُوبِ وَلَا أَنْ تَشُقَّ الْبُطُونُ، لَا فِي بَابِ
الْإِيمَانِ **وَلَا فِي بَابِ الْكُفْرِ**... ثم قال -أي الشيخ

الصومالي:- أجمَعَ العُلَمَاءُ عَلَى أَنَّ الْأَصْلَ فِي الْكَلَامِ حَمْلُهُ عَلَى ظَاهِرِ مَعْنَاهُ، مَا لَمْ يَتَعَذَّرِ الْحَمْلُ لِذَلِيلٍ يُوجِبُ الصَّرْفَ، لِأَنَّا مُتَعَبِّدُونَ بِاعْتِقَادِ الظَّاهِرِ مِنْ كَلَامِ اللَّهِ وَكَلَامِ رَسُولِهِ **وَكَلَامِ النَّاسِ**. انتهى. وَقَالَ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ فِي (مَجْمُوعِ الْفَتَاوَى): وَالزُّنْدِيقُ هُوَ الْمُنَافِقُ، وَإِنَّمَا يَقْتُلُهُ مَنْ يَقْتُلُهُ إِذَا ظَهَرَ مِنْهُ أَنَّهُ يَكْتُمُ النَّفَاقَ، قَالُوا، **وَلَا تُعَلِّمُ تَوْبَتَهُ، لَأَنَّ غَايَةَ مَا عِنْدَهُ أَنَّهُ يُظْهِرُ مَا كَانَ يُظْهِرُ، وَقَدْ كَانَ يُظْهِرُ الْإِيمَانَ وَهُوَ مُنَافِقٌ، وَلَوْ قُبِلَتْ تَوْبَةُ الزُّنَادِقَةِ لَمْ يَكُنْ سَبِيلٌ إِلَى تَقْتِيلِهِمْ وَالْفُرْآنُ قَدْ تَوَعَّدَهُمْ بِالتَّقْتِيلِ**. انتهى. وَقَالَ الشَّيْخُ أَبُو بَصِيرٍ الطَّرطُوسِي فِي كِتَابِهِ (زِنَادِقَةُ الْعَصْرِ): لَا مَخْرَجَ وَلَا مَنَاجَاةَ لِلزُّنْدِيقِ مِمَّا هُوَ فِيهِ إِلَّا بِشَرَطٍ، وَهُوَ أَنْ يَتُوبَ وَتَكُونَ تَوْبَتُهُ (قَبْلَ الْقُدْرَةِ عَلَيْهِ مِنْ قَبْلِ جُنْدِ الْحَقِّ)، بَحِثْ يَأْتِي طَوَائِعِيَّةٌ - صَادِقًا رَاغِبًا بِالتَّوْبَةِ وَالْإِيَابِ إِلَى الْحَقِّ - مِنْ تِلْقَاءِ نَفْسِهِ مِنْ غَيْرِ خَوْفٍ وَلَا إِكْرَاهٍ، فَيَعْتَرِفُ بِمَا كَانَ مِنْهُ مِنْ كُفْرٍ وَزِنْدَقَةٍ، مُعْلِنًا عَلَى الْمَلَأِ تَوْبَتَهُ وَبِرَاءَتَهُ مِمَّا كَانَ عَلَيْهِ مِنَ الْبَاطِلِ، فَإِنْ تَوْبَتَهُ قَبْلَ الْقُدْرَةِ عَلَيْهِ، وَعَزَمَهُ عَلَى إِصْلَاحِ مَا كَانَ قَدْ أَفْسَدَ وَأَسَاءَ، مَعَ اعْتِرَافِهِ بِمَا كَانَ مِنْهُ مِنْ كُفْرٍ وَزِنْدَقَةٍ لَهَايَ غَلَامَةٌ قَوِيَّةٌ تَدُلُّ عَلَى صِدْقِ تَوْبَتِهِ وَإِيَابِهِ إِلَى الْحَقِّ، وَرَغْبَتِهِ فِي الْإِصْلَاحِ؛ فَمِثْلُ هَذَا، الرَّاجِحُ فِيهِ أَنْ تَوْبَتَهُ تَنْفَعُهُ، وَتَذَرًا عَنْهُ أَسْيَافُ الْحَقِّ، وَتَلَزَمَ لَهُ حُقُوقُ أَحُوءِ الْإِسْلَامِ، لِقَوْلِهِ تَعَالَى {إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ قَبْلِ أَنْ تَقْدِرُوا عَلَيْهِمْ، فَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ}؛ قَالَ ابْنُ الْقَيْمِ فِي (الْإِعْلَامِ) {لَوْ أَنَّهُ قَبْلَ رَفْعِهِ إِلَى السُّلْطَانِ ظَهَرَ مِنْهُ مِنَ الْأَقْوَالِ وَالْأَعْمَالِ مَا يَدُلُّ عَلَى حُسْنِ الْإِسْلَامِ وَعَلَى التَّوْبَةِ النَّصُوحَةِ، وَتَكَرَّرَ ذَلِكَ مِنْهُ، لَمْ يُقْتَلْ}. انتهى. وَقَالَ ابْنُ الْقَيْمِ فِي (إِعْلَامِ الْمَوْقِعِينَ): وَهَذَا هُنَا قَاعِدَةٌ يَجِبُ التَّشْبِيهُ عَلَيْهَا لِغُمُومِ الْحَاجَةِ إِلَيْهَا، وَهِيَ أَنَّ الشَّارِعَ إِنَّمَا **قَبِلَ تَوْبَةَ الْكَافِرِ الْأَصْلِيِّ مِنْ كُفْرِهِ بِالْإِسْلَامِ** لِأَنَّهُ - أَيُّ مَا أَعْلَنَهُ مِنْ تَوْبَةٍ -

ظَاهِرٌ لَمْ يُعَارِضْهُ مَا هُوَ أَقْوَى مِنْهُ، فَيَجِبُ الْعَمَلُ بِهِ؛
لَأَنَّهُ مُقْتَضٍ لِحَقْنِ الدَّمِ **وَالْمُعَارِضُ مُنْتَفٍ**؛ فَأَمَّا الزُّنْدِيقُ
فَأَنَّهُ قَدْ أَظْهَرَ مَا يُبِيحُ دَمَهُ، فَأِظْهَارُهُ بَعْدَ الْقُدْرَةِ عَلَيْهِ
لِلتَّوْبَةِ وَالْإِسْلَامِ لَا يَدُلُّ عَلَى زَوَالِ ذَلِكَ الْكُفْرِ الْمُبِيحِ
لِدَمِهِ دَلَالَةً قَطْعِيَّةً وَلَا ظَنِّيَّةً، أَمَّا انْتِفَاءُ الْقَطْعِ فَظَاهِرٌ،
وَأَمَّا انْتِفَاءُ الظَّنِّ **فَلِأَنَّ الظَّاهِرَ إِنَّمَا يَكُونُ دَلِيلًا صَحِيحًا**
إِذَا لَمْ يَثْبُتْ أَنَّ الْبَاطِنَ بِخِلَافِهِ، فَإِذَا قَامَ دَلِيلٌ عَلَى
الْبَاطِنِ لَمْ يُلْتَفَتْ إِلَى ظَاهِرٍ قَدْ عُلِمَ أَنَّ الْبَاطِنَ بِخِلَافِهِ،
وَلِهَذَا اتَّفَقَ النَّاسُ عَلَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ لِلْحَاكِمِ أَنْ يَحْكُمَ
بِخِلَافِ عِلْمِهِ، وَإِنْ شَهِدَ عِنْدَهُ بِذَلِكَ الْعُدُولُ، **وَأِنَّمَا يَحْكُمُ**
بِشَهَادَتِهِمْ إِذَا لَمْ يَعْلَمْ خِلَافَهَا، وَكَذَلِكَ لَوْ أَقْرَبَ أَيُّ
شَخْصٍ - إِقْرَارًا عُلِمَ أَنَّهُ كَاذِبٌ فِيهِ مِثْلُ أَنْ يَقُولَ لِمَنْ هُوَ
أَسَنُّ مِنْهُ {هَذَا ابْنِي} لَمْ يَثْبُتْ نَسَبُهُ وَلَا مِيرَاثُهُ اتِّفَاقًا،
وَكَذَلِكَ الْأَدْلَةُ الشَّرْعِيَّةُ مِثْلُ خَبَرِ الْوَاحِدِ الْعَدْلِ وَالْعُمُومِ
وَالْقِيَاسِ إِنَّمَا يَجِبُ اتِّبَاعُهَا إِذَا لَمْ يَقُمْ دَلِيلٌ أَقْوَى مِنْهَا
يُخَالِفُ ظَاهِرَهَا؛ وَإِذَا عُرِفَ هَذَا، فَهَذَا الزُّنْدِيقُ قَدْ قَامَ
الدَّلِيلُ عَلَى فَسَادِ عَقِيدَتِهِ، وَتَكْذِيبِهِ وَاسْتِثْنَائِهِ بِالذِّينِ،
وَقَدْ جِهَ فِيهِ، فَأِظْهَارُهُ الْإِقْرَارُ وَالتَّوْبَةُ بَعْدَ الْقُدْرَةِ عَلَيْهِ
لَيْسَ فِيهِ أَكْثَرُ مِمَّا كَانَ يُظْهَرُهُ قَبْلَ هَذَا، وَهَذَا الْقُدْرُ-أَيُّ
الَّذِي أَظْهَرَهُ مِنَ الْإِقْرَارِ وَالتَّوْبَةِ- قَدْ بَطَلَتْ دَلَالَتُهُ بِمَا
أُظْهَرَهُ مِنَ الزُّنْدِيقَةِ، فَلَا يَجُوزُ الْإِعْتِمَادُ عَلَيْهِ لِتَضَمُّنِهِ
إِلْغَاءَ الدَّلِيلِ الْقَوِيِّ وَإِعْمَالِ الدَّلِيلِ الضَّعِيفِ الَّذِي قَدْ
ظَهَرَ بُطْلَانُ دَلَالَتِهِ؛ وَيَا لِلَّهِ الْعَجَبِ، كَيْفُ يُقَاوِمُ دَلِيلُ
إِظْهَارِهِ لِلْإِسْلَامِ بِلِسَانِهِ بَعْدَ الْقُدْرَةِ عَلَيْهِ أَدْلَةُ زُنْدَقِيَّتِهِ
وَتَكَرَّرَهَا مِنْهُ مَرَّةً بَعْدَ مَرَّةٍ وَإِظْهَارُهُ كُلِّ وَقْتٍ لِلِاسْتِثْنَاءِ
بِالْإِسْلَامِ وَالْقَدْحِ فِي الدِّينِ وَالطَّعْنِ فِيهِ فِي كُلِّ مَجْمَعٍ،
مَعَ اسْتِثْنَائِهِ يَحْرُمَاتِ اللَّهِ وَاسْتِخْفَافِهِ بِالْفَرَائِضِ وَغَيْرِ
ذَلِكَ مِنَ الْأَدْلَةِ؟ وَلَا يَنْبَغِي لِعَالِمٍ قَطُّ أَنْ يَتَوَقَّفَ فِي
قَتْلِ مِثْلِ هَذَا، وَلَا تُتْرَكُ الْأَدْلَةُ الْقَطْعِيَّةُ لِظَاهِرٍ قَدْ تَبَيَّنَ
عَدَمُ دَلَالَتِهِ وَبُطْلَانُهُ، وَلَا تَسْقُطُ الْخُذُودُ عَنْ أَرْبَابِ

الْجَرَائِمِ بغير مُوجب. انتهى باختصار. انتهى باختصار. قلت: وَمِمَّنْ لَا يُرْفَعُ عَنْهُمْ السَّيْفُ بِقَوْلِهِمْ (لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ) مَنْ كَانَ فِي كُفْرِهِ (أَوْ فِي رِدَّتِهِ) مُقِرًّا بِ (لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ)، وكذلك مَنْ تَكَرَّرَتْ رِدَّتُهُ؛ وقد قَالَ الشَّيْخُ هَيْثُمْ فَهَيْمُ أَحْمَدُ مُجَاهِدٌ (أَسْتَازُ الْعَقِيدَةِ الْمُسَاعِدُ بِجَامِعَةِ أُمِّ الْقُرَى) فِي (الْمَدخلُ لِدِرَاسَةِ الْعَقِيدَةِ) {الْكَافِرُ الْمُرتَدُّ الَّذِي خَرَجَ مِنَ الْإِسْلَامِ مِنْ غَيْرِ بَابِ الْامْتِنَاعِ عَنِ النَّطْقِ بِالشَّهَادَتَيْنِ، فَهَذَا الْكَافِرُ الْمُرتَدُّ لَوْ ارْتَدَّ مَثَلًا مِنْ بَابِ تَرْكِ الصَّلَاةِ، أَوْ بَدَّلَ شَرِيعَةَ اللَّهِ وَحَارَبَ الْمُسْلِمِينَ عَلَى ذَلِكَ، فَلَا تُقْبَلُ مِنْهُ الشَّهَادَتَانِ، وَلَا بُدَّ مِنَ الدُّخُولِ فِي الْإِسْلَامِ مِنَ الْبَابِ الَّذِي خَرَجَ مِنْهُ، لِأَنَّهُ أَثْنَاءَ رِدَّتِهِ وَأَثْنَاءَ كُفْرِهِ لَمْ يَمْتَنِعْ عَنِ النَّطْقِ بِالشَّهَادَتَيْنِ، كَحَالِ الْمُرتَدِّينَ فِي زَمَنِ الصَّدِيقِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَعَنِ الصَّحَابَةِ أَجْمَعِينَ، فَقَدْ قَاتَلَهُمُ الصَّحَابَةُ بِالْإِجْمَاعِ، مَعَ أَنَّهُمْ كَانُوا يُصَلُّونَ وَيَصُومُونَ وَيُحْجُونَ وَيَقْرَأُونَ الْقُرْآنَ وَيَقُولُونَ (لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ)، مَعَ ذَلِكَ قَاتَلَهُمُ الصَّحَابَةُ وَحَكَمُوا عَلَيْهِمْ بِالْكَفْرِ وَالرَّدِّ وَاسْتَحَلُّوا دِمَاءَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ وَنِسَاءَهُمْ، وَهَذَا قِتَالُ رِدَّةٍ وَكُفْرٍ بِالْإِجْمَاعِ، فَلَا بُدَّ مِنَ التَّفْرِيقِ عِنْدَ النَّطْقِ بِالشَّهَادَتَيْنِ بَيْنَ الْكَافِرِ الْأَصْلِيِّ وَبَيْنَ الْكَافِرِ الْمُرتَدِّ، فَالْكَافِرُ الْأَصْلِيُّ تُقْبَلُ مِنْهُ وَيُعَصَّمُ بِهِمَا دَمُهُ وَمَالُهُ وَعِزُّهُ مَا لَمْ يَأْتِ بِتَاقِضٍ يَنْقُضُهُمَا، وَالْكَافِرُ الْمُرتَدُّ لَا تُقْبَلُ مِنْهُ، لِأَنَّهُ لَمْ يَمْتَنِعْ عَنْ قَوْلِهِمَا أَثْنَاءَ رِدَّتِهِ، وَعَلَيْهِ الدُّخُولُ فِي الْإِسْلَامِ مِنَ الْبَابِ الَّذِي خَرَجَ مِنْهُ، وَمَنْ لَمْ يَفْهَمْ هَذَا الْفَرْقَ وَيَضْمِنْهُ يَفْهَمُ الصَّحَابَةَ يَضِلُّ وَيَزِيغُ عَنِ الْحَقِّ، نَسَأَلُ اللَّهَ حُسْنَ الْفَهْمِ وَالثَّبَاتِ وَحُسْنَ الْخَاتِمَةِ [قَالَ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ فِي (الْفَتَاوَى الْكُبْرَى)]: وَمَنْ كَفَرَ بِتَرْكِ الصَّلَاةِ، الْأَصَوْبُ أَنَّهُ يَصِيرُ مُسْلِمًا بِفِعْلِهَا مِنْ غَيْرِ إِعَادَةِ الشَّهَادَتَيْنِ. انتهى.} انتهى باختصار. وقد قَالَ الشَّيْخُ مَنْصُورُ الْبُهَوِيِّ (ت 1051 هـ) فِي (شَرْحِ مَنْتَهَى الْإِرَادَاتِ): وَلَا تُقْبَلُ فِي أَحْكَامِ الدُّنْيَا -كَتَرْكِ

قُتِلَ، وَتُبُوتُ أَحْكَامِ تَوْرِيثٍ وَنَحْوَهَا- تَوْبَةُ زُنْدِيقٍ، وَهُوَ
 الْمُتَافِقُ الَّذِي يُظْهِرُ الْإِسْلَامَ وَيُخْفِي الْكُفْرَ، لِقَوْلِهِ
 تَعَالَى {إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا وَأَصْلَحُوا وَبَيَّنُّوا}، وَالزُّنْدِيقُ لَا
 يَعْلَمُ تَبَيَّنَ رُجُوعِهِ وَتَوْبَتِهِ، لِأَنَّهُ لَا يَظْهَرُ مِنْهُ بِالتَّوْبَةِ
 خِلَافٌ مَّا كَانَ عَلَيْهِ [أَيَّ مِنَ النِّفَاقِ]، فَإِنَّهُ كَانَ يَنْفِي
 الْكُفْرَ عَنْ نَفْسِهِ قَبْلَ ذَلِكَ وَقَلْبُهُ لَا يُطْلَعُ عَلَيْهِ، وَلَا يُقْبَلُ
 فِي الدُّنْيَا تَوْبَةُ مَنْ تَكَرَّرَتْ رِدَّتُهُ، لِقَوْلِهِ تَعَالَى {إِنَّ الَّذِينَ
 آمَنُوا ثُمَّ كَفَرُوا ثُمَّ آمَنُوا ثُمَّ كَفَرُوا ثُمَّ أَرَادُوا كُفْرًا لَمْ
 يَكُنِ اللَّهُ لِيُغْفِرَ لَهُمْ وَلَا لِيَهْدِيَهُمْ سَبِيلًا}، وَقَوْلِهِ {إِنَّ
 الَّذِينَ كَفَرُوا بَعْدَ إِيمَانِهِمْ ثُمَّ أَرَادُوا كُفْرًا لَنْ تُقْبَلَ
 تَوْبَتُهُمْ}، وَلِأَنَّ تَكَرَّرَ رِدَّتِهِ يَدُلُّ عَلَى فَسَادِ عَقِيدَتِهِ وَقِلَّةِ
 مَبَالِغَتِهِ بِالْإِسْلَامِ. انتهى باختصار، ثم تَصَرُّفَاتُهُ كَيْفَ
 مَاشِيَةً؟ إِذَا سَبَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ، أَوْ اسْتَهْزَأَ بِالَّذِينَ، دَعَسَ
 [أَيَّ دَاسًا] عَلَى الْمُصْحَفِ، أَلْقَاهُ فِي الْقَادُورَاتِ، رَفَضَ
 تَحْكِيمَ الشَّرِيعَةِ، إِلَى آخِرِهِ، هَذَا نَسَفَهَا نَسْفًا، وَلِذَلِكَ
 الشَّهَادَةُ أَيْضًا مُرْتَبِطَةٌ بِقَضِيَّةِ الْإِسْتِمْرَارِ عَلَيْهَا، يَعْنِي لَوْ
 وَاحِدٌ أَتَى بِهَا وَنَاقَضَهَا أَلْغِيَتْ، مَا عَادَ لَهَا قِيَمَةٌ... ثُمَّ
 قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الْمُنْجِدُ-: **الْمُرْجِيَّةُ الْمُعَاصِرُونَ سَبَبٌ فِي
 بَلَاءِ الْأُمَّةِ**، لِأَنَّهُمْ يَقُولُونَ {إِنَّهُ لَا بُدَّ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْإِسْلَامِ
 الَّذِي يَقُولُ (لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ) مَهْمَا فَعَلَ، رَفَضَ تَحْكِيمَ
 الشَّرْعِ، طَعَنَ فِي الدِّينِ، سَبَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ، اسْتَهْزَأَ
 بِالْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ}... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الْمُنْجِدُ-: لَوْ
 قَالَ لَكَ وَاحِدٌ {أَنْتُمْ عَلَى كَيْفِكُمْ} [أَيُّ تَتَّبِعُونَ أَهْوَاءَكُمْ]،
 يُدْخِلُونَ اللَّيْ تَتَّبِعُونَ فِي الْإِسْلَامِ، وَتُطْلَعُونَ [أَيُّ
 وَتُخْرِجُونَ] اللَّيْ مَا تَتَّبِعُونَ، عَلَى كَيْفِكُمْ؟، نَقُولُ، لَا،
 نَحْنُ لَمَّا نَقُولُ {إِذَا وَاحِدٌ قَالَ (لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ)، وَهُوَ كَارُهُ
 مَا أَنْزَلَ اللَّهُ، مَا لَهَا قِيَمَةُ الشَّهَادَةِ} إِنَّمَا نَقُولُ بِإِدْلَةٍ
 {كَرَهُوا مَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأَخْبَطَ أَعْمَالَهُمْ}... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ
 الشَّيْخِ الْمُنْجِدُ-: طَيِّبٌ، الْآنَ لَمَّا نَحْيُ إِلَى قَضِيَّةِ **الْإِرْجَاءِ
 الْمُعَاصِرِ** هَذَا، الْآنَ فِي وَاقِعِنَا **مَاذَا فَعَلَ مِنَ الْمَصَائِبِ؟**؛

هؤلاء الذين يؤمنون بفكرة الإرجاء، ويثبتون مواقفهم على الإرجاء، وينشرون فكر الإرجاء في الكتب، والمواقع (الشبكات)، إلى آخره، إنهم يضللون ويلبسون كثيرًا، إنهم **يقفون حجر عثرة أمام الناس والتوبة**، لأن نشر فكرة الإرجاء هي عبارة عن تشييط لمن أراد **[التوبة]**، يعني نزع تأنيب الضمير؛ وكذلك عندما ينشرون فكر الإرجاء، يعني أنهم يقولون للناس {إن قضية الإدعان والاستسلام ما هي شرط}، **فأدى الفكر الإرجائي إلى إحداث التمرد على شرع الله** عند المراهقين والمراهقات والشباب والفتيات، لأن المرحي يقول للفتيات والشباب والمراهقين والمراهقات {أنتم مؤمنون كمل، لأن الإيمان ما يتجزأ ولا يتبعض، وأنت **[أيها الشاب أو الفتاة]** تقول (لا إله إلا الله)، خلاص **[أي يكفيك ذلك]**، أنت مؤمن، إيمانك إيمان كامل، فذاك الشاب والفتاة، بعد هذا **ما هو المانع في قضية الانزلاق عنده في أحوال المعاصي والشبهات والشهوات؟** لما يقول المرحي {العمل ما له علاقة بالإيمان، الإيمان في القلب، والعمل ما له علاقة بالإيمان}، أي حافر سيدفع الشباب والفتيات، الكبار أو الصغار، إلى العمل الصالح إذا ما له علاقة بالإيمان؟ لأنه **[أي الشاب والفتاة والكبير والصغير]** سيقول {أنا أبغي الإيمان الذي يُنجيني من النار}، سيقول **[أي المرحي]** له {ما دام عندك إيمان، ما دام عندك معرفة بالله، ما دام عندك تصديق قلبي، ما دام عندك الإيمان القلبي، خلاص، يكفي}، سيقول له {طيب، العمل شرط؟، يعني **[هل]** الطاعات لها علاقة بالإيمان؟}، سيقول له {لا}، سيقول {طيب، أنا إذا ارتكبت معاص **[أيًا كان نوع المعصية]** سيُرول الإيمان من عندي؟}، سيقول له {لا}؛ إيش أثر هدم على عامة الناس؟، لما تنشر أفكارًا مثل هذه، ما هي أثرها على

عَامَّةِ النَّاسِ؟ وَلَمَّا تَقُولُ لِوَاحِدٍ {جُنُسُ الْعَمَلِ مَا هُوَ لَازِمٌ فِي الْإِيمَانِ}، يَغْنِي لَوْ وَاحِدٌ مَا عَمِلَ أَبَدًا أَيَّ عَمَلٍ مِنْ أَعْمَالِ الْإِسْلَامِ، يَقُولُ الشَّهَادَتَيْنِ [فَقَطْ]، بَلْ حَتَّى بَعْضُهُمْ مَا يَشْتَرِطُ الشَّهَادَتَيْنِ، يَقُولُ {يَكْفِي الْإِيمَانُ الْقَلْبِيُّ}، **هَذَا الْمَبْدَأُ، نَشْرُهُ سَيَعْمَلُ عَلَى إِيجَادِ مُسْلِمِينَ بِلَا هُوِيَّةٍ، عَلَى إِيجَادِ مُسْلِمِينَ بِالْإِسْمِ**، وَلِذَلِكَ لَوْ وَاحِدٌ فَكَّرَ وَقَالَ {يَا جَمَاعَةٌ، أَنَا فَكَّرْتُ فِي وَضْعِنَا وَمَشَاكِلِنَا، وَجَدْتُ أَنَّ وَضْعَنَا وَمَشَاكِلَنَا أَنَّهُ فِي [أَيُّ يُوجَدُ] كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ يَنْتَسِبُونَ لِلْإِسْلَامِ، بَسْ [أَيُّ وَلَكِنْ] مَا عِنْدَهُمْ مِنَ الْإِسْلَامِ **إِلَّا الْإِسْمُ**، مِنْ أَيْنَ أَتَتْ هَذِهِ الْفِكْرَةُ [أَيُّ حَالَةُ وُجُودِ مُنْتَسِبِينَ لِلْإِسْلَامِ لَيْسَ عِنْدَهُمْ مِنْهُ إِلَّا الْإِسْمُ]، مَنْ الَّذِي نَشَرَ، مَنْ الَّتِي ابْتَكَرَهَا (اخْتَرَعَهَا)، كَيْفَ وَصَلْتُ؟}، نَقُولُ، **هَذَا هُوَ الْإِرْجَاءُ**، هَذِهِ عَقِيدَةٌ قَدِيمَةٌ مَا شِئَتْ [أَيُّ مُسْتَمِرَّةٌ]، فِي [أَيُّ يُوجَدُ] نَاسٌ تَشْتَغِلُ فِي الْأُمَّةِ مِنْ زَمَانٍ عَلَى الْخَطِّ هَذَا، وَعَمَلُ الْخَوَارِجِ [عِنْدَهُمْ] مَا هُوَ رُكْنٌ لَصِحَّةِ الْإِيمَانِ [قُلْتُ (لِكُلِّ دَاعِيَةٍ): اْعْلَمْ أَيُّهَا الدَّاعِيَةُ أَنَّكَ عِنْدَمَا تَذْكُرُ لِلْعَامَّةِ الْأَحَادِيثَ الْمُصَرَّحَةَ بِأَنَّ مُخَرَّدَ النُّطْقِ بـ (لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ) يُدْخِلُ الْجَنَّةَ، وَتَغْفَلُ عَنِ ذِكْرِ النُّصُوصِ الَّتِي تُوضِّحُ نَوَاقِصَ (لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ) وَشُرُوطَ صِحَّتِهَا، وَتَذْكُرُ آيَاتِ الرَّحْمَةِ وَالرَّجَاءِ وَالثَّوَابِ وَالتَّرْغِيبِ وَالبِشَارَةِ، وَتَغْفَلُ عَنِ ذِكْرِ آيَاتِ الْإِنْتِقَامِ وَالتَّهْدِيدِ وَالْعِقَابِ وَالتَّرْهيبِ وَالتَّنَادِرَةِ، وَتَذْكُرُ قَوْلَهُ تَعَالَى {وَرَحْمَتِي وَسِعَتْ كُلَّ شَيْءٍ} مَبْثُورًا عَمَّا قَبْلَهُ وَهُوَ {عَذَابِي أَصِيبُ بِهِ مَنْ أَشَاءُ} وَمَبْثُورًا عَمَّا بَعْدَهُ وَهُوَ {فَسَاكُنْهَا لِلَّذِينَ لَا يُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَالَّذِينَ هُمْ بِآيَاتِنَا يُؤْمِنُونَ}، الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الرَّسُولَ النَّبِيَّ الْأُمِّيَّ}، وَتَذْكُرُ قَوْلَهُ تَعَالَى {وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ}، وَتَغْفَلُ عَنِ ذِكْرِ قَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِقُرَيْشٍ وَهُوَ يَطُوفُ بِالْبَيْتِ {أَتَسْمَعُونَ يَا مَعْشَرَ قُرَيْشٍ، أَمَّا وَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ لَقَدْ جِئْتُكُمْ بِالدَّبْحِ} [قَالَ الشَّيْخُ أَبُو

محمد المقدسي في فتوى له على هذا الرابط: فهذه المقالة وإن كانت ردة فعل على استهزائهم، إلا أنها مقالة حق لا مريّة فيها، وقد تحققت في بذر وغيرها، وليست هي قطعاً من جنس ردود الفعل الغضبية غير المنضبطة بضوابط الشرع، التي تصدر عن سائر الناس، فالنبي صلى الله عليه وسلم لا ينطق عن الهوى {إن هو إلا وحي يوحى}. انتهى. وقال الشيخ أبو محمد المقدسي أيضاً في خطبة له مفرغة على هذا الرابط: فهذا رسول الله صلى الله عليه وسلم يخاطب قومه - الساخرين المستهزئين به المحاربين له - بهذا الخطاب {لَقَدْ جِئْتُكُمْ بِالذِّبْحِ}، يقول لهم ذلك بقوة المؤمنين الواثق بربه **في زمن الاستضعاف**، في حين لم يكن معه على ذلك الأمر إلا حر وعبد [يعني أباً بكر وبلاً] رضي الله تعالى عنهم، في زمن يأتيه عمرو بن عبسة لاتباعه فيقول له رسول الله {إِنَّكَ لَا تَسْتَطِيعُ ذَلِكَ يَوْمَكَ هَذَا، أَلَا تَرَى خَالِي وَخَالَ النَّاسِ، وَلَكِنْ إِرْجِعْ إِلَى قَوْمِكَ فَإِذَا سَمِعْتَ بِي ظَهَرْتُ فَأَتِينِي}، وهو مع هذه الحالة من الاستضعاف وفي تلك الحالة من عداوة الناس له، تراه يخاطبهم بكل وضوح وصراحة {لَقَدْ جِئْتُكُمْ بِالذِّبْحِ}، يقول ذلك ثقة بوعد الله وتصره. انتهى، وقوله صلى الله عليه وسلم {بُعِثْتُ بَيْنَ يَدَيِ السَّاعَةِ **بِالسَّيْفِ**، حَتَّى يُعْبَدَ اللَّهُ وَخُدَّه لَا شَرِيكَ لَهُ، وَجُعِلَ رِزْقِي تَحْتَ ظِلِّ **رُمَحِي**، وَجُعِلَ الدَّلُّ وَالصَّغَارُ **عَلَى مَنْ خَالَفَ أَمْرِي**}، وتغفل عن ذكر أن من أسمائه صلى الله عليه وسلم (الصَّخُوكُ **الْقِتَالُ**) [قال الذهبي في (سير أعلام النبلاء): ومن أسمائه الصَّخُوكُ وَالْقِتَالُ]، وتذكر حديث المرأة البغي التي دخلت الجنة في كلب سقته، وتغفل عن ذكر حديث المرأة التي دخلت النار في هرة حبستها ولم تطعمها، اعلم أيها الداعية أنك بذلك تنشر عقيدة الإرجاء من حيث لا تدري؛ واعلم أيضاً أيها الداعية أنك

إِذَا أَنْارَ اللَّهُ لَكَ بِصِيَرَتِكَ وَعَرَفْتَ أَنَّ حَالَةَ الانْحِطَاطِ
الَّتِي وَصَلَتْ إِلَيْهَا الْأُمَّةُ الْيَوْمَ، سَبَبُهَا هُوَ التَّخَوُّلُ مِنْ
مَرْحَلَةِ الْخِلَافَةِ الرَّاشِدَةِ إِلَى مَرْحَلَةِ الْمُلْكِ الْعَاصِ -
فَمَرْحَلَةِ الْمُلْكِ الْجَبْرِيِّ- الَّتِي تَخَصَّنَتْ بِالْإِرْجَاءِ، فَأَصْبَحَ
الْإِرْجَاءُ سِيَّاحًا يَحْمِيهَا مِنْ أَنْ تَعُودَ الْأُمَّةُ لَتَعِيشَ مَرَّةً
أُخْرَى مَرْحَلَةَ الْخِلَافَةِ الرَّاشِدَةِ، وَإِذَا عَرَفْتَ أَنَّهَا الدَّاعِيَةُ
أَنَّهُ لَا سَبِيلَ لِلْأُمَّةِ إِلَى التَّهْوُضِ مِنْ حَالَةِ الانْحِطَاطِ هَذِهِ
بَدُونِ الْقَضَاءِ عَلَى جُرْثُومَةِ الْإِرْجَاءِ الْخَبِيثَةِ الَّتِي هِيَ
السِّيَّاحُ الْحَامِي لِلْمُلْكِ الْجَبْرِيِّ الَّذِي يَعْيشُهُ الْمُسْلِمُونَ
الْآنَ، فَإِنَّكَ أَنْتَ الدَّاعِيَةُ إِذَا عَرَفْتَ ذَلِكَ تَكُونُ عِنْدِي خَائِنًا
لِدِينِكَ وَأُمَّتِكَ، وَخَائِنًا لِلَّهِ وَرَسُولِهِ، إِذَا لَمْ تَجْعَلْ دَعْوَتَكَ
قَائِمَةً وَدَائِرَةً وَمُدْنِدَةً حَوْلَ فَضْحِ وَتَغْرِيبِ الْمُرْجِيَةِ وَبَيَانِ
تَضْلِيلِهِمْ وَتَلْبِيسِهِمْ وَبَيَانِ أَثَرِهِمْ فِي الْأُمَّةِ، حَتَّى يَتِمَّ
الْقَضَاءُ عَلَى جُرْثُومَةِ الْإِرْجَاءِ الْخَبِيثَةِ، فَإِنَّهُ حِينَئِذٍ يَنْهَدِمُ
السِّيَّاحُ الَّذِي تَخَصَّنَ بِهِ الْمُلْكُ الْعَاصِ - قَالِ الْمُلْكُ الْجَبْرِيُّ -،
وَحِينَئِذٍ تَعِيشُ الْأُمَّةُ مَرَّةً أُخْرَى مَرْحَلَةَ الْخِلَافَةِ الرَّاشِدَةِ،
مُتَّهِيَةً لِسَيَادَةِ الْعَالَمِ مِنْ جَدِيدٍ. وَقَالَ الشَّيْخُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ
زَيْدِ آلِ مُحَمَّدٍ (رئيس المحاكم الشرعية والشؤون
الدينية بدولة قطر): إِنَّ لِفَسَادِ الدِّينِ عَوَامِلَ سَاعِدَتْ
عَلَى ضَعْفِهِ ثُمَّ عَلَى ضَعْفِ أَهْلِهِ، وَكُلُّ مَا كَانَ أَضْلًا
لِلْفَسَادِ فَإِنَّهُ يَكُونُ سَبَبًا فِي دُخُولِ الضَّعْفِ مِنْهُ عَلَى
الْعِبَادِ، وَقَدْ اخْتَلَفَ الْمُؤَرِّخُونَ فِي سَبَبِ دُخُولِ هَذَا
الضَّعْفِ وَبِدَايَتِهِ، فَقِيلَ... وَقِيلَ {إِنَّهُ مِنْ أَجْلِ التَّخْصِصِ
بِالْوِلَايَةِ [يَعْنِي مَرْحَلَةَ الْمُلْكِ الْعَاصِ، وَهِيَ الْمَرْحَلَةُ الَّتِي
قَضَتْ عَلَى اخْتِيَارِ حَاكِمِ الْمُسْلِمِينَ بِالشُّوْرَى] لِمَنْ لَيْسَ
بِكُفٍّ، وَتَبْذِيرِ الْمُشَاوَرَةِ الشَّرْعِيَّةِ الَّتِي أَمَرَ اللَّهُ بِهَا}،
وَقِيلَ {إِنَّهُ مِنْ أَجْلِ الْأَيْمَةِ الْمُضِلِّينَ}، أَيْ الْأَمْرَاءِ
الْمُسْتَبِدِّينَ [وَهُؤُلَاءِ لَمْ يَظْهَرُوا فِي مَرْحَلَةِ الْخِلَافَةِ
الرَّاشِدَةِ الَّتِي كَانَ يَتِمُّ فِيهَا اخْتِيَارُ حَاكِمِ الْمُسْلِمِينَ
بِالشُّوْرَى، وَلَكِنْ ظَهَرُوا فِي مَرْحَلَةِ الْمُلْكِ الْعَاصِ] الَّذِينَ

الْتَوُّوا عَنْ طَرِيقِ الْحَقِّ الْقَوِيمِ وَالصِّرَاطِ الْمُسْتَقِيمِ،
وَتَتَكَبَّوْا طَرِيقَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
وُخْلَفَائِهِ وَأَصْحَابِهِ، **وَالزَّمُوا النَّاسَ بِمُخَالَفَةِ شَرِيعَةِ**
الدِّينِ، فَتَبِعَهُمُ النَّاسُ عَلَى ضَلَالِهِمْ وَفَسَادِ اعْتِقَادِهِمْ،
حَتَّى صَارَتِ الْبِدْعَةُ سُنَّةً وَالْمُنْكَرُ مَعْرُوفًا، وَهُوَ نَفْسُ مَا
خَافَهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى أُمَّتِهِ، حَيْثُ قَالَ
{وَأِنَّمَا أَخَافُ عَلَى أُمَّتِي **الْأَيُّمَةَ الْمُضِلِّينَ** }، وَلَعَلَّ هَذِهِ
[أَيُّ مَقُولَةٍ {إِنَّهُ مِنْ أَجْلِ الْأَيُّمَةِ الْمُضِلِّينَ}] هِيَ
أَعْظَمُهَا [أَيُّ أَعْظَمُ الْمَقُولَاتِ الَّتِي قِيلَتْ فِي سَبَبِ
دُخُولِ الضَّعْفِ عَلَى الدِّينِ وَأَهْلِهِ] ضَرَرًا وَأَشَدُّهَا خَطَرًا
وَمِنْهُ بَدَأَ هَذَا النَّقْصُ الْوَاقِعُ حَتَّى اتَّسَعَ الْخَرْقُ عَلَى
الرَّاقِعِ. انتهى باختصار من (مجموعة رسائل الشيخ
عبدالله بن زيد آل محمود). وَذَكَرَ الشَّيْخُ عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ
نَاصِرِ الْجَلِيلِ (المشرف على المكتب العلمي في دار
طبعة للنشر والتوزيع) في (الميزان في الحكم على
الأعيان) بعضَ صفاتِ المُرْجئةِ، فَكَانَ مِنْهَا: (أ) التَّسَاهُلُ
فِي اخْتِزَامِ الدِّينِ وَشُرَائِعِهِ بِحُجَّةِ قَوَاعِدِ (التَّيْسِيرِ
وَرَفْعِ الْخَرْجِ وَالْمَشَقَّةِ)، **بِدُونِ الْأَخْذِ بِضَوَائِبِهَا؛**
(ب) التَّهْوِينُ مِنْ شَأْنِ (الْأَمْرِ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيِ عَنِ
الْمُنْكَرِ)، **أَوْ تَرْكُهُ بِحُجَّةِ أَنَّ فِي ذَلِكَ فِتْنَةً وَفُرْقَةً؛**
(ت) لَمَزُ الدَّعَاةِ وَالْمُحْتَسِبِينَ وَالْمُجَاهِدِينَ، الصَّادِقِينَ،
وَرَمْيُهُمْ بِالْغُلُوِّ وَبِدْعَةِ الْخَوَارِجِ وَنَشْرِ الْفِتْنَةِ. انتهى.
وَقَالَ الشَّيْخُ سَالِمُ الطَّوِيلُ فِي فَيْدِيُو بِعَنْوَانِ (قَوْلُ
الْعَامَّةِ "الإِيمَانُ فِي الْقَلْبِ" مِنْ رَوَاسِبِ مَذْهَبِ الْمُرْجئةِ
الْبَاطِلِ): صَلَّ الْمُرْجئةُ ضَلَالًا مُبِينًا عِنْدَمَا قَالُوا {أَنَّ
الْأَعْمَالَ لَيْسَتْ مِنَ الْإِيمَانِ}، وَعِنْدَهُمْ أَنَّ الْإِنْسَانَ
مُمْكِنٌ أَنْ يَكُونَ مُؤْمِنًا وَلَوْ تَرَكَ جَمِيعَ الْأَعْمَالِ وَلَا يَعْمَلُ
لِلَّهِ أَبَدًا... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الطَّوِيلِ-: كَيْفَ يُقَالُ بِأَنَّ
الْعَمَلَ، أَتْرُكُهُ وَتَكُونُ مُؤْمِنًا؟!، هَذَا مِنَ الضَّلَالِ الْمُبِينِ
الَّذِي بَتَّه [أَيُّ الْمُرْجئةُ] فِي الْأُمَّةِ، حَتَّى وُجِدَ طَبَقَةٌ

كبيرة من عامة المسلمين من يدع حتى الصلاة التي هي عمود الإسلام، فيهدم دينه ويهدم إسلامه **ويقول {الإيمان بالقلب}**. انتهى باختصار. وجاء في كتاب (المنتقى من فتاوى الشيخ صالح الفوزان)، أن الشيخ سئل: ما قولكم لمن إذا قيل له {أتق الله في نفسك من بعض المعاصي، مثل خلق اللحية وشرب الدخان وإسبال الثياب}، يقول {الإيمان في القلب، وليس الإيمان في تربية اللحية وترك الدخان ولا في إسبال الثياب}، ويقول {إن الله لا ينظر إلى أجسامكم -يقصد اللحية والدخان وإسبال الثياب- ولكن ينظر إلى قلوبكم}، أرجو من فضيلتكم الإجابة ليعلّم من يقول {إن الإيمان في القلب}؟. فأجاب الشيخ: هذه الكلمة كثيراً ما يقولها بعض الجهال أو المغالطين، ولا يكفي الإيمان بالقلب دون نطق باللسان وعمل بالجوارح، لأن هذا مذهب المرجئة من الجهمية وغيرهم، وهو مذهب باطل، بل لا بُدَّ من الإيمان بالقلب والقول باللسان والعمل بالجوارح. انتهى باختصار. وقال الشيخ سفر الحوالي (رئيس قسم العقيدة بجامعة أم القرى) في مقالة له على موقعه **في هذا الرابط**: فالذين يقولون {إن الإيمان في القلب} ينطبق عليهم قول الجهمية. انتهى... ثم قال -أي الشيخ المنجد-: يقول سفيان بن عيينة [فيما رواه عبد الله بن أحمد في (السنة)] عن الأزجاء لما سئل، قال {يقولون (الإيمان قول)، ونحن نقول (الإيمان قول وعمل)، والمرجئة أوجبوا الجنة لمن شهد أن لا إله إلا الله مصراً بقلبه على ترك الفرائض، وسَمَوْا ترك الفرائض ذنباً بمنزلة ركوب المحارم، وليس بسواء، لأن ركوب المحارم من غير استئصال معصية، وترك الفرائض متعمداً من غير جهل ولا عذر [هو] كفر}، هذا كلام مهم جداً، يعني عند أهل السنة في [أي يوجد] فرق بين فعل الواجب وترك

المُحَرَّم، لو سَوَّيْتُ **[أَيَّ عَمِلْتِ]** الواجباتِ وارتكبتِ مُحَرَّماتٍ أنتِ **[جَيئذ]** مُؤَمِّنٌ ناقِصُ الإيمانِ، لكنْ لو ما سَوَّيْتُ واجباتِ أَصْلًا، **لا تكونُ مُؤَمِّنًا أَصْلًا ولو تَرَكْتِ كُلَّ المُحَرَّماتِ**، يَغْنِي لو واحدٌ قالَ {أنا ما أَصَلِّي ولا أَزْكِي ولا أَصُومُ ولا أَحُجُّ، ولا أَصِلُ رَحِمًا، ولا أُمِرُ بِالْمَعْرُوفِ ولا أَنْهَى عَنِ الْمُنْكَرِ، ولا أَتَعَلَّمُ دِينَ اللَّهِ ولا أَعْلَمُهُ ولا أَعْمَلُ بِهِ، ولا...، بَسْ **[أَيَّ وَلَكِنْ]** أنا ما أَزْنِي ولا أَشْرَبُ الخَمْرَ ولا أَكْذِبُ ولا أَزْشُو ولا أُسْرِقُ ولا...}، **نقولُ {لَسْتُ مُؤَمِّنًا، لَسْتُ مُؤَمِّنًا}...** ثم قالَ -أيُّ الشَّيْخِ المنجِدُ-: **وأهلُ السُّنَّةِ يَحْكُمُونَ على تاركِ الْعَمَلِ بِالْكُلِّيَّةِ، يَحْكُمُونَ عليه بالكُفْرِ، وتَرْكُهُ لِلْعَمَلِ بِالْكُلِّيَّةِ دَلِيلٌ على أَنَّهُ كَذَابٌ في قَوْلِهِ {لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ}، لو كانَ صادِقًا لظَهَرَ آثارُها...** ثم قالَ -أيُّ الشَّيْخِ المنجِدُ-: **[جاء]** في فتوى لِلجَنَةِ الدائمةِ **[المُكُونَةِ مِنَ الشَّيُوخِ بِكَرْأَبِي زَيْدٍ وَصَالِحِ الْفُوزانِ وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ غَدِيانٍ وَعَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ آلِ الشَّيْخِ]** {المُرَجِّئَةُ يُخْرِجُونَ الْأَعْمَالَ عَنْ مُسَمِّى الْإِيمَانِ، وَيَقُولُونَ (الْإِيمَانُ هُوَ التَّصَدِيقُ بِالْقَلْبِ)، أَوْ (التَّصَدِيقُ بِالْقَلْبِ وَالتَّطَوُّقُ بِاللِّسَانِ فَقَطْ)، وَأَمَّا الْأَعْمَالُ فَإِنَّهَا عِنْدَهُمْ شَرْطُ كَمَالِ} **[هُنَا يَقْطَعُ الشَّيْخُ الْمُنْجِدُ كَلَامَ الْجَنَةِ الدائمةِ لِلْبُحُوثِ الْعِلْمِيَّةِ وَالْإِفْتَاءِ، لِيُعَلِّقَ عَلَيْهِ]**؛ ما الْفَرْقُ بَيْنَ شَرْطِ الصَّحَّةِ وَشَرْطِ الْكَمَالِ؟؛ شَرْطُ الصَّحَّةِ إِذَا فَقِدَ انْتَفَى **[أَيُّ الْإِيمَانِ]** كُلُّهُ، لَمَّا يَقُولُ {هَذَا شَرْطٌ فِي صِحَّةِ الْإِيمَانِ}، مَعْنَاهُ إِذَا انْتَفَى **[أَيُّ الشَّرْطِ]** انْتَفَى الْإِيمَانُ؛ لكنْ لو قُلْتَ {هَذَا مِنْ كَمَالِ الْإِيمَانِ}، لَو انْتَفَى **[أَيُّ الشَّرْطِ]** ما انْتَفَى أَصْلُ الْإِيمَانِ، لكنْ نَقْصُ الْإِيمَانِ، **نَقْصٌ لَكِنْ مَا انْتَفَى؛** الْمُرَجِّئَةُ يَقُولُونَ عَنِ الْأَعْمَالِ أَنَّهَا شَرْطُ كَمَالِ **[قالَ الشَّيْخُ صَالِحُ الْفُوزانِ فِي (التَّعْلِيقِ الْمُخْتَصَرِّ على الْقَصِيدَةِ النَّوِيَّةِ): وَالْمُرَجِّئَةُ أَرْبَعُ طَوَائِفَ، وَهناكَ فِرْقَةٌ خَامِسَةٌ ظَهَرَتْ الآنَ وَهُمْ الَّذِينَ يَقُولُونَ {إِنَّ الْأَعْمَالَ**

شَرْطاً فِي كَمَالِ الْإِيمَانِ الْوَاجِبِ أَوْ الْكَمَالِ الْمُسْتَحَبِّ {
قُلْتُ: وَالْحَقُّ أَنَّ الْأَعْمَالَ رُكْنٌ فِي أَصْلِ الْإِيمَانِ}.
 انْتَهَى بِاخْتِصَارٍ. وَجَاءَ فِي كِتَابِ (رَفْعُ اللَّائِمَةِ عَنْ قُتُوبِ
 اللَّجْنَةِ الدَّائِمَةِ، بِتَقْدِيمِ الشَّيْخِ ابْنِ جَبْرِينَ "عَضْوِ الْإِفْتَاءِ
 بِالرَّئِيسَةِ الْعَامَةِ لِلْبَحْثِ الْعِلْمِيَّةِ وَالْإِفْتَاءِ"، وَصَالِحِ
 الْفُوزَانِ "عَضْوِ هَيْئَةِ كِبَارِ الْعُلَمَاءِ، وَعَضْوِ اللَّجْنَةِ الدَّائِمَةِ
 لِلْبَحْثِ الْعِلْمِيَّةِ وَالْإِفْتَاءِ"، وَعَبْدِ الْعَزِيزِ الرَّاجِحِيِّ
 "الْأَسْتَاذِ فِي جَامِعَةِ الْإِمَامِ مُحَمَّدِ بْنِ سَعُودٍ فِي كَلِيَّةِ
 أَصُولِ الدِّينِ، قِسْمِ الْعَقِيدَةِ"، وَسَعْدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْحَمِيدِ
 "الْأَسْتَاذِ الْمَشَارِكِ بِقِسْمِ الدِّرَاسَاتِ الْإِسْلَامِيَّةِ فِي كَلِيَّةِ
 التَّرْبِيَةِ بِجَامِعَةِ الْمَلِكِ سَعُودٍ بِالرِّيَاضِ"، وَالشَّيْخِ الْمُخَدِّثِ
 عَبْدِ اللَّهِ السَّعْدِ) أَنَّ الشَّيْخَ ابْنَ بَازٍ سُئِلَ عَمَّنْ يَقُولُ {إِنَّ
 الْعَمَلَ دَاخِلٌ فِي الْإِيمَانِ، لَكِنَّهُ شَرْطٌ كَمَالِهِ}؛ فَأَجَابَ
 الشَّيْخُ: لَا، لَا، **مَا هُوَ بِشَرْطٍ كَمَالٍ**، هُوَ جُزْءٌ مِنَ الْإِيمَانِ،
هَذَا قَوْلُ الْمُرْجِيَّةِ. انْتَهَى. وَقَالَ الشَّيْخُ رَبِيعُ الْمَدْحَلِيِّ
 (رَبِيسُ قِسْمِ السُّنَّةِ بِالدِّرَاسَاتِ الْعِلْمِيَّةِ فِي الْجَامِعَةِ
 الْإِسْلَامِيَّةِ بِالْمَدِينَةِ الْمُنَوَّرَةِ) فِي مَقَالَةٍ بِعُنْوَانِ (مُتَعَالِمُ
 مَعْرُورٌ يَرْمِي جُمْهُورَ أَهْلِ السُّنَّةِ وَأَثَمَتَهُمْ بِالْإِرْجَاءِ) عَلَى
 مَوْقِعِهِ **فِي هَذَا الرَّابِطِ**: فَأَهْلُ السُّنَّةِ يَقُولُونَ {إِنَّ
 الْعَمَلَ مِنَ الْإِيمَانِ}، **وَلَا يَقُولُونَ {شَرْطٌ كَمَالٍ}**... ثُمَّ
 قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الْمَدْحَلِيِّ-: إِنْ أَهْلُ السُّنَّةِ لَا يَحْضُرُونَ
الْكُفْرَ فِي الْجُحُودِ وَالتَّكْذِيبِ دُونَ الْقَوْلِ وَالْعَمَلِ [قَالَ
 تَقِيُّ الدِّينِ السُّبْكِيُّ (ت 756 هـ) فِي (فَتَاوَى السُّبْكِيِّ):
 التَّكْفِيرُ حُكْمٌ شَرْعِيٌّ سَبَبُهُ جَحْدُ الرُّبُوبِيَّةِ، أَوْ الْوَحْدَانِيَّةِ
 أَوْ الرِّسَالَةِ، **أَوْ قَوْلٍ أَوْ فِعْلٍ حَكَمَ الشَّارِعُ بِأَنَّهُ كُفْرٌ** وَإِنْ
 لَمْ يَكُنْ جَحْدًا. انْتَهَى]... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الْمَدْحَلِيِّ-:
 وَتَدِينُ اللَّهُ بِأَنَّ الْكُفْرَ يَكُونُ بِالْجُحُودِ بِالْقَلْبِ، **وَبِالْقَوْلِ**
 مِثْلَ مَنْ يَسُبُّ اللَّهَ، أَوْ يَسُبُّ الرَّسُولَ أَوْ غَيْرَهُ مِنَ
 الْأَنْبِيَاءِ، أَوْ يَسُبُّ الدِّينَ، أَوْ يُكَذِّبُ بَيِّنَةً مِنَ الْقُرْآنِ، وَنَحْوِ
 ذَلِكَ مِمَّا يَكْفُرُ بِهِ الْقَائِلُ بِلِسَانِهِ، وَأَنَّهُ [أَيُّ الْكُفْرِ] يَكُونُ

بِالْفِعْلِ (بِالْجَوَارِحِ) كَمَنْ يَسْجُدُ لِلصَّائِلِ، أَوْ يَمْتَنُّهُنَّ الْمُصْحَفَ بِرَجْلِهِ، أَوْ يَتَعَمَّدُ الصَّلَاةَ لِغَيْرِ الْقِبْلَةِ... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الْمَدْحِيِّ-: **لِلْإِيمَانِ ثَلَاثَةُ أَرْكَانٍ**، الْإِعْتِقَادُ بِالْقَلْبِ، وَالْقَوْلُ بِاللِّسَانِ، وَالْعَمَلُ بِالْجَوَارِحِ. انْتَهَى بِاخْتِصَارٍ. وَقَالَ الشَّيْخُ رُبَيْعُ الْمَدْحِيِّ أَيْضًا فِي (هَلْ يَجُوزُ التَّنَازُلُ عَنْ الْوَاجِبَاتِ مُرَاعَاةً لِلْمَصَالِحِ وَالْمَفَاسِدِ): وَإِذَا رَجَعَ الْمُسْلِمُ الْمُنْصِيفُ إِلَى كَلَامِي يَجِدُهُ مُطَابِقًا لِمَنْهَجِ السَّلَفِ وَلِمَا قَرَّرُوهُ، وَيَجِدُ فِي كَلَامِي التَّصْرِيحَ بِأَنْ **تَارَكَ الْعَمَلَ بِالْكُلِّيَّةِ كَافِرٌ زَنْدِيقٌ**. انْتَهَى. وَقَالَ الشَّيْخُ عَلِيُّ بْنُ شُعْبَانَ فِي كِتَابِهِ (شُرُوطُ "لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ"، وَارْتِبَاطُهَا بِأَرْكَانِ الْإِيمَانِ، وَعَلَاقَةُ الْإِرْجَاءِ بِهِمَا): قَالَ الشَّيْخُ مُحَمَّدُ [بْنُ] سَعِيدٍ رَسِيلَانِ غَفَرَ اللَّهُ لَهُ {فَمُسَمَّى الْإِيمَانِ هُوَ حَقِيقَةُ مُرَكَّبَةٍ مِنْ عَقْدِ الْقَلْبِ وَنُطْقِ اللِّسَانِ وَعَمَلِ الْجَوَارِحِ، فَلَا بُدَّ مِنَ الْعَمَلِ، الْعَمَلُ دَاخِلٌ فِي الْإِيمَانِ، وَهُوَ مِنْ مُسَمَّى الْإِيمَانِ، فَمَنْ أَخْرَجَ الْعَمَلَ مِنَ الْإِيمَانِ فَهُوَ مُرْجِيٌّ، وَمَنْ قَالَ أَنَّهُ مَعَ تَرْكِ الْعَمَلِ بِالْكُلِّيَّةِ يَدْخُلُ الْجَنَّةَ، فَهَذَا مِنْ أَعْظَمِ النَّاسِ غُلُوءًا فِي الْإِرْجَاءِ، لِأَنَّهُ لَا يَتْرُكُ الْعَمَلَ بِالْكُلِّيَّةِ إِلَّا زَنْدِيقٌ كَافِرٌ مُرْتَدٌّ، لَا يُمَكِّنُ بِحَالٍ}. انْتَهَى. وَجَاءَ فِي كِتَابِ (الْإِجَابَاتِ الْمُهِمَّةُ فِي الْمَشَاكِلِ الْمُذْلِلَةِ) لِلشَّيْخِ صَالِحِ الْفُوزَانِ، أَنَّ الشَّيْخَ سُئِلَ {مَا حُكْمُ مَنْ تَرَكَ جَمِيعَ الْعَمَلِ الظَّاهِرِ بِالْكُلِّيَّةِ لَكِنَّهُ يَطْلُقُ بِالشَّهَادَتَيْنِ وَيُقِرُّ بِالْفَرَائِضِ لَكِنَّهُ لَا يَعْمَلُ شَيْئًا بِنَتِّهِ، فَهَلْ هَذَا مُسْلِمٌ أَمْ لَا؟، عَلِمًا بِأَنْ لَيْسَ لَهُ عُذْرٌ شَرْعِيٌّ يَمْنَعُهُ مِنَ الْقِيَامِ بِتِلْكَ الْفَرَائِضِ؟}؛ فَأَجَابَ الشَّيْخُ: هَذَا لَا يَكُونُ مُؤْمِنًا، مَنْ كَانَ يَعْتَقِدُ بِقَلْبِهِ وَيُقِرُّ بِلِسَانِهِ وَلَكِنَّهُ لَا يَعْمَلُ بِجَوَارِحِهِ (عَطَلَ الْأَعْمَالَ كُلَّهَا) مِنْ غَيْرِ عُذْرٍ، هَذَا لَيْسَ بِمُؤْمِنٍ، لِأَنَّ الْإِيمَانَ -كَمَا ذَكَرْنَا وَكَمَا عَرَّفَهُ أَهْلُ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ- قَوْلٌ بِاللِّسَانِ وَاعْتِقَادٌ بِالْقَلْبِ وَعَمَلٌ بِالْجَوَارِحِ، لَا يَحْصُلُ الْإِيمَانُ إِلَّا بِمَجْمُوعِ هَذِهِ الْأُمُورِ، فَمَنْ تَرَكَ وَاحِدًا مِنْهَا فَإِنَّهُ لَا يَكُونُ

مُؤْمِنًا. انتهى. وقال الشيخ عصامُ بنُ عبد الله السناني (أستاذ الحديث بكلية الشريعة وأصول الدين بجامعة القصيم) في (أقوالُ ذوي العرفان في أن أعمال الجوارح داخلَةٌ في مُسمَّى "الإيمان"، بِمُراجَعَةِ الشيخ صالح الفوزان): الشافعيُّ رَحِمَهُ اللهُ قَالَ {وَكَانَ الْإِجْمَاعُ مِنَ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ، [وَأَمَّنْ بَعْدَهُمْ مِمَّنْ أَدْرَكْنَاهُمْ، أَنَّ الْإِيمَانَ قَوْلٌ وَعَمَلٌ وَنِيَّةٌ، لَا يُجْزَى وَاحِدٌ مِنَ الثَّلَاثَةِ إِلَّا بِالْآخِرِ]}... ثم قال -أي الشيخ السناني-: **الشيخُ ابنُ باز رَحِمَهُ اللهُ قَالَ {الْعَمَلُ عِنْدَ الْجَمِيعِ شَرْطٌ صَحَّحَ، جِنْسُ الْعَمَلِ لَا بُدَّ مِنْهُ لِصِحَّةِ الْإِيمَانِ عِنْدَ السَّلَفِ جَمِيعًا، لِهَذَا، الْإِيمَانُ عِنْدَهُمْ قَوْلٌ وَعَمَلٌ وَاعْتِقَادٌ، لَا يَصِحُّ إِلَّا بِهَا مُجْتَمِعَةً}**. انتهى باختصار. وجاء في الموسوعة العَقْدِيَّة (إعداد مجموعة من الباحثين، بإشراف الشيخ غلوي بن عبد القادر السَّقَاف) تحت عنوان (إجماعُ أهلِ السُّنَّةِ على أن العَمَلَ جُزْءٌ لَا يَصِحُّ الْإِيمَانُ إِلَّا بِهِ): **حَكَى الْإِجْمَاعُ عَلَى أَنَّ الْعَمَلَ جُزْءٌ لَا يَصِحُّ الْإِيمَانُ إِلَّا بِهِ** غَيْرُ وَاحِدٍ مِنْ عُلَمَاءِ أَهْلِ السُّنَّةِ، وَبَيَّنَ ذَلِكَ فِيمَا يَلِي؛ (أ) قَالَ الشَّافِعِيُّ {كَانَ الْإِجْمَاعُ مِنَ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ، وَمَنْ بَعْدَهُمْ مِمَّنْ أَدْرَكْنَاهُمْ، يَقُولُونَ (الْإِيمَانُ قَوْلٌ وَعَمَلٌ وَنِيَّةٌ، لَا يُجْزَى وَاحِدٌ مِنَ الثَّلَاثَةِ إِلَّا بِالْآخِرِ)}؛ (ب) قَالَ الْحَمِيدِيُّ [ت219هـ] {أُخْبِرْتُ أَنَّ قَوْمًا يَقُولُونَ (إِنَّ مَنْ أَقَرَّ بِالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ وَالصُّومِ وَالْحَجِّ، وَلَمْ يَفْعَلْ مِنْ ذَلِكَ شَيْئًا حَتَّى يَمُوتَ، أَوْ يُصَلِّيَ مُسْتَدِيرَ الْقِبْلَةِ حَتَّى يَمُوتَ، فَهُوَ مُؤْمِنٌ مَا لَمْ يَكُنْ جَاحِدًا، إِذَا كَانَ يُقَرَّرُ بِالْفَرَائِضِ وَاسْتِقْبَالِ الْقِبْلَةِ)؛ فَقُلْتُ، هَذَا الْكُفْرُ الصَّرَاحُ، وَخِلَافُ كِتَابِ اللَّهِ وَسُنَّةِ رَسُولِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَفِعْلُ الْمُسْلِمِينَ}؛ (ت) قَالَ الْأَجَرِيُّ [ت360هـ] {بَلْ تَقُولُ -وَالْحَمْدُ لِلَّهِ- قَوْلًا يُوَافِقُ الْكِتَابَ وَالسُّنَّةَ وَعُلَمَاءَ الْمُسْلِمِينَ الَّذِينَ لَا يُسْتَوْحَشُ مِنْ ذِكْرِهِمْ، وَقَدْ تَقَدَّمَ ذِكْرُنَا لَهُمْ، إِنَّ الْإِيمَانَ

مَعْرِفَةُ بِالْقَلْبِ تَصَدِيقًا يَقِينًا، وَقَوْلٌ بِاللِّسَانِ، وَعَمَلٌ
 بِالْجَوَارِحِ، وَلَا يَكُونُ مُؤْمِنًا إِلَّا بِهَذِهِ الثَّلَاثَةِ، **لَا يُجْزَى**
بَعْضُهَا عَنْ بَعْضٍ، وَقَالَ أَيْضًا {إِعْلَمُوا - رَحِمَنَا اللَّهُ
 وَإِيَّاكُمْ - أَنَّ الَّذِي عَلَيْهِ عُلَمَاءُ الْمُسْلِمِينَ، أَنَّ الْإِيمَانَ
 وَاجِبٌ عَلَى جَمِيعِ الْخَلْقِ، وَهُوَ تَصَدِيقٌ بِالْقَلْبِ، وَإِقْرَارٌ
 بِاللِّسَانِ، وَعَمَلٌ بِالْجَوَارِحِ، ثُمَّ إِعْلَمُوا أَنَّهُ لَا تُجْزَى
 الْمَعْرِفَةُ بِالْقَلْبِ وَالتَّصَدِيقُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَعَهُ الْإِيمَانُ
 بِاللِّسَانِ نُطْقًا، **وَلَا تُجْزَى مَعْرِفَةُ بِالْقَلْبِ وَنُطْقُ اللِّسَانِ**
حَتَّى يَكُونَ عَمَلُ الْجَوَارِحِ، فَإِذَا كَمَلَتْ فِيهِ هَذِهِ الْخِصَالُ
 الثَّلَاثُ كَانَ مُؤْمِنًا، دَلَّ عَلَى ذَلِكَ الْقُرْآنُ وَالسُّنَّةُ وَقَوْلُ
 عُلَمَاءِ الْمُسْلِمِينَ؛ (ث) قَالَ ابْنُ بَطَّةَ الْعُكْبَرِيُّ [ت
 387هـ] {الْإِيمَانُ تَصَدِيقٌ بِالْقَلْبِ، وَإِقْرَارٌ بِاللِّسَانِ،
 وَعَمَلٌ بِالْجَوَارِحِ وَالْحَرَكَاتِ، **لَا يَكُونُ الْعَبْدُ مُؤْمِنًا إِلَّا بِهَذِهِ**
الثَّلَاثِ؛ (ج) قَالَ ابْنُ تَيْمِيَّةَ {إِنَّ الْإِيمَانَ عِنْدَ أَهْلِ السُّنَّةِ
 وَالْجَمَاعَةِ قَوْلٌ وَعَمَلٌ، كَمَا دَلَّ عَلَيْهِ الْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ،
 وَأَجْمَعَ عَلَيْهِ السَّلَفُ، **فَإِذَا خَلَا الْعَبْدُ عَنِ الْعَمَلِ بِالْكُلِّيَّةِ**
لَمْ يَكُنْ مُؤْمِنًا، وَالْقَوْلُ الَّذِي يَصِيرُ بِهِ مُؤْمِنًا قَوْلٌ
 مَخْصُوصٌ وَهُوَ الشَّهَادَتَانِ؛ وَإِنَّ حَقِيقَةَ الدِّينِ هُوَ الطَّاعَةُ
 وَالْإِنْقِيَادُ، وَذَلِكَ إِنَّمَا يَتِمُّ بِالْفِعْلِ لَا بِالْقَوْلِ فَقَطْ، **فَمَنْ**
لَمْ يَفْعَلْ لِلَّهِ شَيْئًا قَمَا دَانَ لِلَّهِ دِينًا، وَمَنْ لَا دِينَ لَهُ فَهُوَ
كَافِرٌ؛ (ح) قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْوَهَّابِ {لَا خِلَافَ بَيْنَ
 الْأُمَّةِ أَنَّ التَّوْحِيدَ لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ بِالْقَلْبِ، الَّذِي هُوَ الْعِلْمُ،
 وَاللِّسَانِ الَّذِي هُوَ الْقَوْلُ، وَالْعَمَلِ الَّذِي هُوَ تَنْفِيزُ
 الْأَمْرِ وَالتَّوَاهِي، **فَإِنْ أَخْلَى بِشَيْءٍ مِنْ هَذَا لَمْ يَكُنِ**
الرَّجُلُ مُسْلِمًا؛ فَإِنْ أَقَرَّ بِالتَّوْحِيدِ، وَلَمْ يَعْمَلْ بِهِ، فَهُوَ
كَافِرٌ مُعَانِدٌ، كَفَرَعَوْنَ وَإِبْلِيسَ، وَقَالَ أَيْضًا {إِعْلَمْ
 رَحِمَكَ اللَّهُ أَنَّ دِينَ اللَّهِ يَكُونُ عَلَى الْقَلْبِ بِالْإِعْتِقَادِ
 وَبِالْحُبِّ وَبِالْبُغْضِ، وَيَكُونُ عَلَى اللِّسَانِ بِالنُّطْقِ وَتَرْكِ
 النُّطْقِ بِالْكُفْرِ، وَيَكُونُ عَلَى الْجَوَارِحِ بِفِعْلِ أَرْكَانِ
 الْإِسْلَامِ [قَالَ الشَّيْخُ عَلِيُّ بْنُ شُعْبَانَ فِي كِتَابِهِ (الزَّكَاةَ

وَالصَّوْمُ وَالْحَجُّ لَيْسُوا مِنْ أَرْكَانِ الْإِسْلَامِ: فَقَدْ أَشْهَرَ
 بَيْنَ الْكَثِيرِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ وَالَّذِينَ
 يَشْتَغِلُونَ بِالتَّدْرِيسِ وَمَا دُونَهُمْ أَنَّ أَرْكَانَ الْإِسْلَامِ
خَمْسٌ، وَاسْتَشْهَدُوا وَاسْتَدَلُّوا بِحَدِيثِ {بُنِيَ الْإِسْلَامُ
 عَلَى خَمْسٍ}، **وَهَذَا خَطَأٌ**، لِمَاذَا؟، قَدْ يَتَعَجَّبُ الْكَثِيرُ لِهَذَا
 الْكَلَامِ، لِأَنَّهُمْ دَرَجُوا عَلَى ذَلِكَ وَأَلْفُوا سَمَاعَهُ مِنَ الْعُلَمَاءِ
 وَالْخُطَبَاءِ وَيَقْرَأُونَهُ فِي كُتُبِ الْإِعْتِقَادِ... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ
 الشَّيْخِ عَلِيٍّ-: الرُّكْنُ هُوَ مَا يَتَرَكَّبُ مِنْهُ حَقِيقَةُ الشَّيْءِ،
 فَبُجُودِهِ يُوجَدُ الشَّيْءُ وَيَانْتِفَائِهِ يَبْطُلُ الشَّيْءُ (**مَعَ
 الْقُدْرَةِ**)، وَإِسْلَامُ الْمَرْءِ يَتَحَقَّقُ وَيَصِحُّ بِغَيْرِ الزَّكَاةِ
 وَالصَّوْمِ وَالْحَجِّ فَكَيْفَ يَكُونُونَ أَرْكَانًا؟!... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ
 الشَّيْخِ عَلِيٍّ-: الصَّحِيحُ أَنَّهُمْ (الزَّكَاةُ وَصَوْمُ رَمَضَانَ
 وَالْحَجُّ) مِنَ الْوَاجِبَاتِ (وَاجِبَاتِ الْإِسْلَامِ)... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ
 الشَّيْخِ عَلِيٍّ-: فَالْإِسْلَامُ لَهُ أَرْكَانٌ هُمْ **الشَّهَادَتَانِ
 وَالصَّلَاةُ وَالْخَمْسُ الْمَفْرُوضَةُ فَقَطْ**، وَبِهِمَا يَتَحَقَّقُ
الْإِسْلَامُ الظَّاهِرُ... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ عَلِيٍّ-: [مِنْ] كَمَالِ
 الْإِسْلَامِ الْوَاجِبُ الزَّكَاةُ وَالصَّوْمُ وَالْحَجُّ وَبِرِ الْوَالِدَيْنِ
 وَصِلَةُ الْأَرْحَامِ... إِلَى آخِرِهِ... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ عَلِيٍّ-:
 [مِنْ] كَمَالِ الْإِسْلَامِ الْمُسْتَحَبُّ قِيَامُ اللَّيْلِ وَالصَّدَقَاتُ
 وَصِيَامُ الْأَثْنَيْنِ وَالْخَمِيسِ... إِلَى آخِرِهِ... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ
 الشَّيْخِ عَلِيٍّ- تَحْتَ عُنْوَانِ (الْفَهْمِ الْخَاطِئِ لِحَدِيثِ
 الرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ "بُنِيَ الْإِسْلَامُ عَلَى
 خَمْسَةٍ، شَهَادَةِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ،
 وَإِقَامِ الصَّلَاةِ، وَإِيتَاءِ الزَّكَاةِ، وَالْحَجِّ، وَصَوْمِ رَمَضَانَ"):
 فَفَهِمُوا مِنَ الْحَدِيثِ أَنَّ هَؤُلَاءِ الْمَبَانِي الْخَمْسَةُ كُلُّهَا
 أَسَاسٌ لِلدِّينِ، وَهَذَا غَيْرُ صَحِيحٍ [فَ] إِنْ النَّبِيَّ مُحَمَّدًا
 صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَخْبَرَ أَنَّ **الدِّينَ لَهُ عَمُودٌ وَاحِدٌ**
فَقَطْ يَقُومُ عَلَيْهِ وَهُوَ الصَّلَاةُ، وَأَخْبَرَ أَنَّ **الْجِهَادَ يَدْخُلُ**
فِي الْبِنَاءِ وَلَكِنَّهُ فِي الْأَعْلَى، وَذَلِكَ فِي حَدِيثِ مُعَاذِ بْنِ
 جَبَلٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ {قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ

عَلَيْهِ وَسَلَّمَ (أَلَا أُخْبِرُكَ بِرَأْسِ الْأَمْرِ كُلِّهِ وَعَمُودِهِ، وَذِرْوَةِ سَنَامِهِ؟)، قُلْتُ (بَلَى يَا رَسُولَ اللَّهِ)، قَالَ (رَأْسُ الْأَمْرِ الْإِسْلَامُ، وَعَمُودُهُ الصَّلَاةُ، وَذِرْوَةُ سَنَامِهِ الْجِهَادُ)؛ {وَالْأَمْرُ هُنَا بِمَعْنَى الدِّينِ كَقَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ {مَنْ أَحَدَثَ فِي أَمْرِنَا هَذَا (أَيُّ فِي دِينِنَا)}، فَأَخْبَرَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّ الصَّلَاةَ مِنَ الْإِسْلَامِ بِمَنْزِلَةِ الْعَمُودِ الَّذِي تَقُومُ عَلَيْهِ الْخِيْمَةُ فَكَمَا تَسْقُطُ الْخِيْمَةُ بِسُقُوطِ عَمُودِهَا فَهَكَذَا يَذْهَبُ الْإِسْلَامُ بِذِهَابِ الصَّلَاةِ، فَالشَّهَادَتَانِ هُمَا الْأَسَاسُ لِلْبِنَاءِ [وَذَلِكَ لِقَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ (رَأْسُ الْأَمْرِ الْإِسْلَامُ)] مِنَ الْأَسْفَلِ، وَالصَّلَاةُ هِيَ الْأَعْمَدَةُ لِلْبِنَاءِ، وَعَلَيْهِمَا [يَعْنِي (وَعَلَى الشَّهَادَتَيْنِ وَالصَّلَوَاتِ الْخَمْسِ الْمَفْرُوضَةِ)] يَقُومُ الدِّينُ كَمَا يَقُومُ الْبَيْتُ عَلَى الْأَسَاسِ وَالْأَعْمَدَةِ وَيَغِيرُهُمَا يَزُولُ الْبِنَاءُ، فَغَيْرُ الصَّلَاةِ مِنَ الْمَبَانِي (الزَّكَاةُ وَالصَّوْمُ وَالْحَجُّ) لَيْسَتْ أَعْمَدَةً وَلَكِنَّهَا مِثْلُ الْجُدْرَانِ، إِذَا زَالَتِ الْجُدْرَانُ لَا يَزُولُ الْبِنَاءُ وَلَا يَنْهَدِمُ وَلَكِنْ إِذَا زَالَتِ الْأَعْمَدَةُ (الصَّلَاةُ) زَالَ الْبِنَاءُ بِالْجُدْرَانِ. انْتَهَى بِاخْتِصَارٍ وَتَرْكِ الْأَفْعَالِ الَّتِي تُكْفَّرُ، فَإِذَا اخْتَلَّتْ وَاحِدَةٌ مِنْ هَذِهِ الثَّلَاثِ كَفَرَ وَارْتَدَّ؛ (خ) جَاءَ فِي كِتَابِ (التَّوَضُّيْحِ عَنْ تَوْحِيدِ الْخَلْقِ) لِلشَّيْخِ سُلَيْمَانَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَبْدِ الْوَهَّابِ، الْمُتَوَفَّى (عَامَ 1233 هـ) {فَأَهْلُ السُّنَّةِ مُجْمِعُونَ عَلَى أَنَّهُ مَتَى زَالَ عَمَلُ الْقَلْبِ فَقَطًّا، أَوْ هُوَ مَعَ عَمَلِ الْجَوَارِحِ، زَالَ الْإِيمَانُ بِكُلِّيَّتِهِ؛ وَإِنْ وُجِدَ مُجَرَّدُ التَّصَدِيقِ فَلَا يَنْفَعُ مُجَرَّدًا عَنْ عَمَلِ الْقَلْبِ وَالْجَوَارِحِ مَعًا أَوْ أَحَدِهِمَا}؛ (د) قَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ حَسَنٍ [بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَبْدِ الْوَهَّابِ] {فَلَا يَنْفَعُ الْقَوْلُ وَالتَّصَدِيقُ بِدُونِ الْعَمَلِ، فَلَا يَصْدُقُ الْإِيمَانُ الشَّرْعِيُّ عَلَى الْإِنْسَانِ إِلَّا بِاجْتِمَاعِ الثَّلَاثَةِ، التَّصَدِيقُ بِالْقَلْبِ وَعَمَلُهُ، وَالْقَوْلُ بِاللِّسَانِ، وَالْعَمَلُ بِالْأَرْكَانِ، وَهَذَا قَوْلُ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ سَلَفًا وَخَلَفًا}؛ (ذ) قَالَ عَبْدُ اللَّطِيفِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ حَسَنٍ [بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ

عبدالوهاب] {ولا شك أن العلم والقول والعمل
مُشْتَرَطٌ فِي صِحَّةِ الإتيان بهما [أَيُّ الشَّهَادَتَيْنِ]، وهذا
لا يخفى على أَحَدٍ شَمَّ رَائِحَةَ الْعِلْمِ {... ثم جاء -أَيُّ فِي
الموسوعة-: فَالتَّوْحِيدُ يَقُومُ عَلَى عِبَادَةِ اللَّهِ وَخُدَّةِ
بِالْقَلْبِ وَاللِّسَانِ وَالْجَوَارِحِ، بَلْ حَقِيقَةُ الدِّينِ هُوَ الطَّاعَةُ
وَالْإِنْقِيَادُ، وَلَا يَتِمُّ هَذَا إِلَّا بِالْعَمَلِ، فَكَيْفَ يُتَصَوَّرُ بَقَاءُ
التَّوْحِيدِ فِي قَلْبٍ مَنِ عَاشَ دَهْرَهُ لَا يَسْجُدُ لِلَّهِ سَجْدَةً وَلَا
يُؤَدِّي لَهُ فَرَصًا وَلَا تَفَلًّا؟!؛ وقد بَانَ مِنْ خِلَالِ النُّقُولِ
السَّابِقَةِ أَنَّ أَهْلَ السُّنَّةِ مُجْمِعُونَ عَلَى أَنَّ الْإِيمَانَ قَوْلٌ
وَعَمَلٌ، أَوْ قَوْلٌ بِاللِّسَانِ وَاعْتِقَادٌ بِالْجَنَانِ وَعَمَلٌ
بِالْجَوَارِحِ وَالْأَرْكَانِ، وَأَنَّ هَذِهِ الثَّلَاثَةَ لَا يُجْزَى بَعْضُهَا عَنْ
بَعْضٍ، وَلَا يَنْفَعُ بَعْضُهَا دُونَ بَعْضٍ، وَأَنَّ الْعَمَلَ تَصَدِيقٌ
لِلْقَوْلِ، فَمَنْ لَمْ يُصَدِّقِ الْقَوْلَ بِعَمَلِهِ كَانَ مُكَذِّبًا. انتهى
باختصار. وفي شَرْحِ الشَّيْخِ عَبْدِ الْعَزِيزِ الرَّاجِحِيِّ (الْأَسْتَاذِ
فِي جَامِعَةِ الْإِمَامِ مُحَمَّدِ بْنِ سَعُودٍ فِي كَلِيَّةِ أَصُولِ
الدِّينِ، قِسْمِ الْعَقِيدَةِ) لِكِتَابِ (الْإِيمَانِ، لِأَبِي عُبَيْدِ
الْقَاسِمِ بْنِ سَلَامٍ)، قَالَ الشَّيْخُ: الَّذِي يَدَّعِي أَنَّهُ مُؤْمِنٌ
بِقَلْبِهِ، فَمِنْ لَوَازِمِ ذَلِكَ أَنْ يَعْمَلَ، فَإِذَا لَمْ يَعْمَلْ مَا صَحَّ
إِيمَانُهُ. انتهى. وَقَالَ الشَّيْخُ صَالِحُ الْفُوزَانِ فِي (دُرُوسِ
فِي شَرْحِ نَوَاقِصِ الْإِسْلَامِ): فَإِذَا كَانَ لَا يُصَلِّي، وَلَا
يَصُومُ، وَلَا يُؤَدِّي الزَّكَاةَ، وَلَا يَحُجُّ، وَلَا يُؤَدِّي الْوَاجِبَاتِ،
وَلَا يَتَجَنَّبُ الْمُحَرَّمَاتِ، فَهَذَا لَا رَغْبَةَ لَهُ فِي الْعَمَلِ فَهَذَا
يَكْفُرُ. انتهى. وجاءَ فِي كِتَابِ (زَهْرَةُ الْبَسَائِتِ مِنْ
مَوَاقِفِ الْعُلَمَاءِ وَالرَّبَّانِيِّينَ) لِلشَّيْخِ سَيِّدِ بْنِ حُسَيْنِ
الْعَفَّانِيِّ، أَنَّ الشَّيْخَ ابْنَ عَثِيمِينَ سُئِلَ {يَقُولُ الْبَعْضُ
(إِذَا تَرَكَ عَمَلَ الْجَوَارِحِ بِالْكُلِّيَّةِ خَرَجَ مِنَ الْإِيمَانِ، وَلَكِنْ لَا
يَقْتَضِي [ذَلِكَ] عَدَمَ انْتِفَاعِهِ بِأَصْلِ الْإِيمَانِ وَالشَّهَادَتَيْنِ،
بَلْ يَنْتَفِعُ بِهِمَا، فَمَا قَوْلُ فَضِيلَتِكُمْ؟}؛ فَأَجَابَ الشَّيْخُ:
هَذَا لَيْسَ بِصَوَابٍ، إِنَّهُ لَنْ يَنْتَفِعَ بِإِيمَانِهِ مَعَ تَرْكِ الصَّلَاةِ
الَّتِي دَلَّتِ النُّصُوصُ عَلَى كُفْرِ تَارِكِهَا. انتهى باختصار.

وجاء في كتاب (زَهْرَةُ الْبَسَاتِين) أَيْضًا أَنَّ الشَّيْخَ ابْنَ عَثِيمِينَ سُئِلَ {هَلْ أَعْمَالُ الْجَوَارِحِ شَرْطٌ فِي أَصْلِ الْإِيمَانِ وَصِحَّتِهِ، أَمْ أَنَّهَا شَرْطٌ فِي كَمَالِ الْإِيمَانِ الْوَاجِبِ؟}؛ فَأَجَابَ الشَّيْخُ: **تَخْتَلِفُ**، فَتَارِكُ الصَّلَاةَ مَثَلًا كَافِرٌ إِذْ **فِعْلُ الصَّلَاةِ مِنْ لَوَازِمِ الْإِيمَانِ**. انْتَهَى. وَسُئِلَ مَوْقِعُ الْإِسْلَامِ سُؤَالَ وَجَوَابِ الَّذِي يُشْرِفُ عَلَيْهِ الشَّيْخُ مُحَمَّدٌ صَالِحُ الْمُنْجِدِ **فِي هَذَا الرِّبَاطِ** {بَعْضُ النَّاسِ يَرَوْنَ أَنَّ أَعْمَالَ الْجَوَارِحِ شَرْطٌ كَمَالِ الْإِيمَانِ، وَلَيْسَتْ مِنْ أَرْكَانِهِ الْأَصْلِيَّةِ، أَوْ بِتَعْبِيرٍ آخَرَ (لَيْسَتْ شَرْطًا فِي صِحَّتِهِ)، وَقَدْ كَثُرَ اخْتِلَافُ النَّاسِ حَوْلَ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ، فَتَرْجُو تَبْيِينَ مَدَى صِحَّةِ هَذَا الْكَلَامِ؟}؛ فَأَجَابَ الْمَوْقِعُ: الَّذِي دَلَّ عَلَيْهِ الْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ وَأَجْمَعَ عَلَيْهِ السَّلَفُ الصَّالِحُ أَنَّ الْإِيمَانَ قَوْلٌ وَعَمَلٌ، وَأَنَّهُ لَا إِيمَانَ إِلَّا بِعَمَلٍ، كَمَا أَنَّهُ لَا إِيمَانَ إِلَّا بِقَوْلٍ، **فَلَا يَصِحُّ الْإِيمَانُ إِلَّا بِاجْتِمَاعِهِمَا**، وَهَذِهِ مَسْأَلَةٌ مَعْلُومَةٌ عِنْدَ أَهْلِ السُّنَّةِ، وَأَمَّا الْقَوْلُ بِأَنَّ الْعَمَلَ شَرْطٌ كَمَالِ فَهَذَا قَدْ صَرَّحَ بِهِ الْأَشَاعِرَةُ وَتَحَوُّهُمْ، وَمَعْلُومٌ أَنَّ مَقَالََةَ [أَيَّ مَذْهَبٍ] الْأَشَاعِرَةِ فِي الْإِيمَانِ هِيَ **إِحْدَى مَقَالَاتِ الْمُرْجِيَّةِ...** ثُمَّ قَالَ -أَيَّ الْمَوْقِعِ-: وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ [فِي (مَجْمُوعِ الْفَتَاوَى)] {الْإِيمَانُ قَوْلٌ وَعَمَلٌ كَمَا تَقَدَّمَ، وَمِنْ الْمُمْتَنِعِ أَنْ يَكُونَ الرَّجُلُ مُؤْمِنًا إِيمَانًا ثَابِتًا فِي قَلْبِهِ بِأَنَّ اللَّهَ فَرَضَ عَلَيْهِ الصَّلَاةَ وَالزَّكَاةَ وَالصِّيَامَ وَالْحَجَّ، وَيَعِيشُ دَهْرَهُ لَا يَسْجُدُ لِلَّهِ سَجْدَةً، وَلَا يَصُومُ [مِنْ] رَمَضَانَ، وَلَا يُؤَدِّي لِلَّهِ زَكَاةً، وَلَا يَحُجُّ إِلَى بَيْتِهِ، فَهَذَا مُمْتَنِعٌ، وَلَا يَصُدُّرُ هَذَا إِلَّا مَعَ نِفَاقٍ فِي الْقَلْبِ وَزَنْدَقَةٍ لَا مَعَ إِيمَانٍ صَحِيحٍ}... ثُمَّ قَالَ -أَيَّ الْمَوْقِعِ-: وَكَلَامُ أَهْلِ السُّنَّةِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ مُسْتَفِيزٌ، وَمِنْهُ مَا أَفْتَتْ بِهِ اللَّجْنَةُ الدَّائِمَةُ [لِلْبُحُوثِ الْعِلْمِيَّةِ وَالْإِفْتَاءِ] فِي التَّحْذِيرِ مِنْ بَعْضِ الْكُتُبِ الَّتِي تَبْنَتْ مَقَالََةُ {أَنَّ عَمَلَ الْجَوَارِحِ شَرْطٌ كَمَالِ الْإِيمَانِ}، وَصَرَّحَتِ اللَّجْنَةُ أَنَّ هَذَا

مَذْهَبُ الْمُرْجِيَّةِ؛ فَعَمَلُ الْجَوَارِحِ عِنْدَ أَهْلِ السُّنَّةِ رُكْنٌ وَجُزْءٌ مِنَ الْإِيمَانِ، **لَا يَصِحُّ الْإِيمَانُ بِدُونِهِ**، وَذِهَابُهُ يَعْنِي ذِهَابَ عَمَلِ الْقَلْبِ، لِمَا بَيْنَهُمَا مِنَ التَّلَازُمِ، وَمَنْ ظَنَّ أَنَّهُ يَقُومُ بِالْقَلْبِ إِيْمَانٌ صَحِيحٌ، دُونَ مَا يَقْتَضِيهِ مِنَ عَمَلِ الْجَوَارِحِ، مَعَ الْعِلْمِ بِهِ وَالْقُدْرَةِ عَلَى آدَائِهِ، فَقَدْ تَصَوَّرَ الْأَمْرَ الْمُتَمَنِّعَ، وَنَفَى التَّلَازُمَ بَيْنَ الظَّاهِرِ وَالْبَاطِنِ، **وَقَالَ بِقَوْلِ الْمُرْجِيَّةِ الْمَذْمُومِ**. انتهى. وفي فيديو للشيخ صالح العبود (رئيس الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة) بعنوان (رد الشيخ صالح العبود على مقال "متعاليم مغرور")، قال الشيخ: أهل السنة والجماعة يعتقدون أن الإيمان لا يُسمى إيمانًا حقيقيًا إلا إذا توفرت فيه الشروط الثلاثة (اعتقادًا بالقلب ونطقًا باللسان وعملًا بالأركان)، هذه كلٌّ منها ركنٌ للإيمان، **إِذَا سَقَطَ رُكْنٌ لَا يُسَمَّى صَاحِبُهُ مُؤْمِنًا...** ثم قال -أي الشيخ العبود-: **مِنَ اعْتَقَدَ وَنَطَقَ بِلِسَانِهِ وَلَمْ يَعْمَلْ، إِنَّمَا يَحْتَسِبُهُ بَعْضُ الشُّذَّاذِ أَنَّهُ مُسْلِمٌ، وَهُوَ لَيْسَ مُسْلِمًا؛ الْعَمَلُ رُكْنٌ وَالنُّطْقُ رُكْنٌ وَالْإِعْتِقَادُ رُكْنٌ، لَا كَمَا يَقُولُهُ الْمُرْجِيَّةُ وَالْأَشْعَرِيَّةُ،** إعتقاد أهل السنة والجماعة أن المسمى الشرعي للإيمان هو ما تكون من الأركان الثلاثة (اعتقاد الحق بالقلب، والنطق باللسان، والعمل بمقتضاه بالأركان). انتهى باختصار. وفي نفس الفيديو المذكور سئل الشيخ صالح العبود {هنا لك من يقول أن السلف لهم قول آخر، وهو عدم كفر تارك عمل الجوارح بالكلية، فهل هذا القول صحيح؟}؛ فأجاب الشيخ: **سلفه الأشاعرة، الذين يقولون {إن العمل شرط كمال}، انتهى.** وفي نفس الفيديو المذكور أيضًا سئل الشيخ صالح العبود {القول بأن تارك عمل الجوارح بالكلية لا يكفر}، هل هو من أقوال السلف أم من أقوال المرجئة؟}؛ فأجاب الشيخ: هو من أقوال السلف الفاسد، ليس من أقوال السلف الصالح، **ليس**

مِنْ أَقْوَالِ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ، هَذَا إِعْتِقَادُ فَاسِدٍ،
إِعْتِقَادُ الضَّلَالِ وَالْعِيَادُ بِاللَّهِ. انتهى باختصار. وفي نَفْسِ
 الفيديو المذكور أيضًا سُئِلَ الشَّيْخُ صَالِحُ الْعَبُودُ {إِنْتَشَرَ
 بَيْنَ النَّاسِ مَقَالٌ غُنَوَانُهُ "مُتَعَالِمٌ مَغْرُورٌ يَرْمِي جُمْهُورَ
 أَهْلِ السُّنَّةِ وَأَثَمَتِهِمْ بِالْإِرْجَاءِ"، إِنْتَصَرَ فِيهِ صَاحِبُهُ [وهو
 الشَّيْخُ ربيع المدخلي] لِلْقَوْلِ بَعْدَمَ كُفْرِ تَارِكِ الْعَمَلِ
 بِالْكُلِّيَّةِ، مُسْتَدِلًّا بِأَحَادِيثِ الشَّيْفَاعَةِ وَ(أَنَّ اللَّهَ يُخْرِجُ مِنَ
 النَّارِ قَوْمًا لَمْ يَعْمَلُوا خَيْرًا قَطًّا)، فَمَا رَأَيْ فُضِيلَتِكُمْ فِي
 ذَلِكَ؟؛ فَأَجَابَ الشَّيْخُ: الْمَعْرُوفُ عِنْدَ عُلَمَاءِ أَهْلِ السُّنَّةِ
 وَالْجَمَاعَةِ أَنَّ مُسَمَّى (الْإِيمَانَ الشَّرْعِيَّ) لَا يُطْلَقُ إِلَّا
 عَلَى الْإِعْتِقَادِ وَالْقَوْلِ وَالْعَمَلِ، الْإِعْتِقَادِ بِالْقَلْبِ وَالنُّطْقِ
 بِاللِّسَانِ وَالْعَمَلِ بِالْجَوَارِحِ، هَذِهِ أَرْكَانٌ، **إِذَا تَخَلَّفَ رُكْنٌ**
مِنْهَا لَا يُسَمَّى مَنْ زَعَمَ أَنَّهُ التَّزَمَ رُكْنَيْنِ أَوْ رُكْنًا، لَا
يُسَمَّى مُؤْمِنًا، فَهَذَا هُوَ الَّذِي أَعْرَفَهُ وَأَعْتَقَدُهُ وَعَلَيْهِ
 الْعُلَمَاءُ الْمُحَقِّقُونَ مِثْلُ شَيْخِ الْإِسْلَامِ ابْنِ تَيْمِيَّةٍ وَغَيْرِهِ،
 وَعُلَمَاؤُنَا أَيْضًا (هَيْئَةُ كِبَارِ الْعُلَمَاءِ) هَذَا الَّذِي نَسْتَفِيدُهُ
 مِنْ شُرُوحِهِمْ وَمِمَّا سَمِعْنَاهُ مِنْهُمْ، وَالشَّيْخُ عَبْدُ الْعَزِيزِ
 بِنِ بَارِزٍ رَحِمَهُ اللَّهُ وَهَيْئَةُ كِبَارِ الْعُلَمَاءِ الْأَحْيَاءِ الْمَوْجُودُونَ
 كُلُّهُمْ عَلَى هَذَا الْمُعْتَقَدِ (مُعْتَقِدِ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ)؛
أَمَّا الَّذِي يَقُولُ {إِنَّ مَنْ تَرَكَ الْعَمَلَ بِالْكُلِّيَّةِ لَا يُحْكَمُ
بِكُفْرِهِ} فَهَذَا مُخَالِفٌ لِلنُّصُوصِ... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ
 الْعَبُودِ-: إِنَّ صَاحِبَ الْمَقَالِ [وهو الشَّيْخُ ربيع المدخلي]
 لَا يُؤْخَذُ الْعَقِيدَةُ عَنْ مِثْلِهِ، **فَهَذَا فِي الْحَقِيقَةِ جَاهِلٌ**
جَهْلًا مُطْبِقًا، وَمِثْلُهُ لَا يُؤْخَذُ عَنْهُ الْإِعْتِقَادُ، وَإِنَّمَا يُؤْخَذُ
الْإِعْتِقَادُ عَنِ الْأُثْمَةِ الْمُجْمَعِ عَلَى هِدَايَتِهِمْ وَدِرَايَتِهِمْ
كَالْإِمَامِ مَالِكٍ وَالْإِمَامِ الشَّافِعِيِّ وَالْإِمَامِ أَحْمَدَ بْنِ
حَنْبَلٍ... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الْعَبُودِ-: هَذَا [أَيُّ كَلَامِ الشَّيْخِ
 ربيع المدخلي] إِشْتَمَلَ عَلَى مُغَالَطَاتٍ وَاضِحَةٍ، وَلَا شَكَّ
 أَنَّ كَلَامَهُ كَلَامٌ خَطِيرٌ، **كَلَامُهُ مُشْتَمِلٌ عَلَى مُغَالَطَاتٍ**
وَدَعَاوٍ لَيْسَ لَهَا عَلَيْهَا دَلِيلٌ، هَذَا الْمَقَالُ [يَعْنِي مَقَالُ

الشيخ ربيع المدخلي [مُتَضَارِبٌ مُتَنَاقِضٌ مُغَالِطٌ، هذا مَقَالٌ لَا شَكَّ أَنَّيَ أَشَمَّزُ مِنْهُ، وفيه رَائِحَةُ الإِرْجَاءِ **الْخَبِيثِ**، وَأَسْأَلُ اللَّهَ أَنْ يَهْدِيَ ضَالَّ الْمُسْلِمِينَ وَأَنْ يَرُدَّ شَارِدَهُمْ إِلَى رُشْدِهِ. انتهى باختصار]، هذا عند بعضهم، وَبَعْضُهُمْ يَقُولُ {أَبَدًا، مَا لَهَا عِلَاقَةٌ أَضَلَّا بِالْإِيمَانِ}؛ قَالَتِ اللَّجْنَةُ [هنا يَسْتَكْمِلُ الشَّيْخُ تَقْلَ فَنَوَى اللَّجْنَةُ] {فَمَنْ صَدَّقَ بَقَلْبِهِ وَنَطَقَ بِلِسَانِهِ فَهُوَ مُؤْمِنٌ عِنْدَهُمْ، وَلَوْ فَعَلَ مَا فَعَلَ مِنْ تَرْكِ الْوَاجِبَاتِ وَفِعْلِ الْمُحَرَّمَاتِ، وَيَسْتَحِقُّ دُخُولَ الْجَنَّةِ وَلَوْ لَمْ يَعْمَلْ خَيْرًا قَطًّا} [هنا يَقْطَعُ الشَّيْخُ الْمُنْجَذُ كَلَامَ اللَّجْنَةِ، لِيُعْلَقَ عَلَيْهِ]؛ وَهَذِهِ مُصِيبَةٌ عَلَى سُلُوكِ الْأَفْرَادِ، لَوْ نُشِرَ هَذَا الْمَذْهَبُ، أَنَّهُ أَنْتَ تَسْتَحِقُّ الْجَنَّةَ لَوْ مَا عَمِلْتَ خَيْرًا قَطًّا، لَوْ مَا عَمِلْتَ شَيْئًا مِنَ الدِّينِ، بَسْ [أَيُّ فَقَطًّا] أَنْكَ مُصَدِّقٌ بِوُجُودِ اللَّهِ، مُعْتَرِفٌ أَنَّهُ فِي [أَيُّ يُوجَدُ] اللَّهُ، خَلَاصٌ [أَيُّ يَكْفِيكَ ذَلِكَ]، أَنْتَ فِي الْجَنَّةِ، لِمَاذَا [إِذَنْ] يَقُومُ النَّاسُ لَصَلَاةِ الْفَجْرِ مِنَ النَّوْمِ؟، لِمَاذَا يُقَاوِمُونَ أَنْفُسَهُمْ وَيُخْرِجُونَ زَكَاةً؟، لِمَاذَا يَجُوعُونَ فِي نَهَارِ رَمَضَانَ؟، لِمَاذَا يُقَاوِمُ شَهْوَتَهُ فِي الزَّيْنَى وَفِي الْخَمْرِ؟، **مَا الَّذِي أَحْسَنُ مِنْ ذَلِكَ بِالنَّسَبَةِ لِلَّذِي يُرِيدُ يَتَّبِعُ هَوَاهُ؟!**، مَا فِي [أَيُّ مَا يُوجَدُ] أَحْسَنُ لَهُ **مِنْ دِينِ الْمُرْجِيَّةِ**، تَخَيَّلْ لَمَّا يَنْتَشِرُ هَذَا فِي الْأُمَّةِ؛ طَيِّبٌ، الْكُفْرُ عِنْدَكُمْ يَا أَيُّهَا الْمُرْجِيَّةُ إِيْشٌ هُوَ؟، يَقُولُونَ {الْكُفْرُ [هُوَ] التَّكْذِيبُ، وَالِاسْتِحْلَالُ الْقَلْبِيِّ، بَسْ [أَيُّ فَقَطًّا]}، يَغْنِي لَوْ وَاحِدُ تَارِكِ كُلِّ الْأَعْمَالِ، بَسْ [أَيُّ وَلَكِنَّهُ] يَقُولُ {أَنَا مُقِرٌّ يَا جَمَاعَةً، أَنَا مَا أَخَذْتُ}، فَيَقُولُ لَهُ الْمُرْجِيُّ {أَنْتَ مُؤْمِنٌ}، فَنَقُولُ لَهُ {مَتَى يَكْفُرُ؟، مَا عِنْدَكُمْ شَيْءٌ اسْمُهُ (كُفْرٌ) أَبَدًا؟!}، فَيَقُولُ {لَا، فِي [أَيُّ يُوجَدُ] عِنْدَنَا، الَّذِي يَسْتَحِلُّ الْحَرَامَ، وَيَخْجَدُ الْوَاجِبَاتِ، هَذَا هُوَ الْكَافِرُ بَسْ [أَيُّ فَقَطًّا]}؛ قَالَتِ اللَّجْنَةُ فِي جَوَابِهَا [هنا يَسْتَكْمِلُ الشَّيْخُ تَقْلَ فَنَوَى اللَّجْنَةُ] {وَلَا شَكَّ أَنَّ هَذَا قَوْلٌ بَاطِلٌ وَضَلَالٌ مُبِينٌ، مُخَالِفٌ لِلْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ

وما عليه أهلُ السُّنَّةِ والجماعةِ سَلَفًا وخَلَفًا، وأنَّ هذا يَفْتَحُ بابًا لأهل الشرِّ والفسادِ للانحلالِ مِنَ الدِّينِ، وعَدَمِ التَّقْيِيدِ بالأوامرِ والنواهي، وعَدَمِ الخَوْفِ مِنَ اللهِ، ويُعْطَلُ جانبُ الجهادِ في سبيلِ اللهِ والأمرُ بالمعروفِ والنهي عن المنكرِ}... ثم قال -أي الشيخ المنجد-: يقولون [أي مرجئة العَصْر] {الكُفْرُ لا يكونُ إلا في القلبِ}، يَغْنِي لو واحدٌ تَلَفَّظَ بكلمةِ الكفرِ ما تَحْكُمُ عليه بالكفرِ، لو دَعَسَ [أي دَاسَ] على المُضْخَفِ وألقاه في القُمَّامةِ وخطه في النَّجاساتِ ما تَحْكُمُ عليه، لو سَبَّ اللهَ ورسولَه باللسانِ ما تَحْكُمُ عليه بالكفرِ، ما تَحْكُمُ إلا إذا جَحَدَ بِقَلْبِهِ، فالآنَ، تَصَوِّرِ الآنَ إيشَ يَفْتَحُ هذا ويُجَرِّئُ الناسَ على سَبِّ الدِّينِ، وعلى انتقادِ الأحكامِ، وعلى استهدافِ الشريعةِ، ويقولُ في النَّهايةِ {أنا مُؤْمِنٌ بِقَلْبِي}!، ولَمَّا يَأْتِي ناسٌ مِنَ العِوَرينِ يقولون {هذا يُطَبِّقُ عليه حَدُّ الرَّدَّةِ}، فَيَأْتِي المُرْجئةُ يقولون {لا لا لا، كيف يُطَبِّقُ عليه حُكْمُ الرَّدَّةِ، هذا ما جَحَدَ بِقَلْبِهِ، وهو الآنَ لَمَّا سَأَلْنَاهُ قَالَ (أنا مُؤْمِنٌ، أنا مُسْلِمٌ، أنا أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللهِ، بَسْ [أي ولكن] أَرَى الصِّيَامَ يُعْطَلُ الإِنْتاجُ وما له داع، والصَّلَاةُ [ما لها داع]، الإسلامُ المُعامَلَةُ، الدِّينُ المُعامَلَةُ بَيْنِي وَبَيْنَكَ، أَهْمُ شَيْءٍ الدِّينُ المُعامَلَةُ، الدِّينُ النَّظَافَةُ، النَّظَافَةُ هي الإِيْمَانُ، النَّظَافَةُ، الصَّحَّةُ، التَّقْيِينَةُ، (البَيَّةُ)}، واللهِ صارَ الآنَ في [أي يُوَجِّدُ] إسلامٌ جَدِيدٌ، إسلامٌ جَدِيدٌ له الأركانُ الخَمْسَةُ (البَيَّةُ، التَّقْيِينَةُ، الصَّحَّةُ، النَّظَافَةُ، المُعامَلَةُ)، هذه أركانُ الإسلامِ الجَدِيدِ، [فإذا قُلْتَ لهذا الذي يَدَّعِي الإسلامَ] {الصَّلَاةُ؟! الصِّيَامُ?!}، [قالَ هذا الذي يَدَّعِي الإسلامَ] {لا، هذا بَيْنَهُ وَبَيْنَ اللهِ، ما لَنَا دَخْلُ، رَبِّهِ يُحَاسِبُهُ}!، إذا سَبَّ [أي هذا الذي يَدَّعِي الإسلامَ] الدِّينَ وَسَبَّ اللهَ وَسَبَّ الرَّسُولَ، وقَالَ {الْجِهَادُ وَخَشْيَةُ اللهِ، وَالصَّوْمُ يُعْطَلُ الإِنْتاجُ، والأمرُ

بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيِ عَنِ الْمُنْكَرِ لِقَافَةٌ **[أَيُّ فُضُولٍ وَتَطَفُّلٍ]**، إِيْشُنْ لَكَ وَإِيْشُنْ لِلنَّاسِ يَا أَخِي، إِيْشُنْ دَخَلَ فِيهِمْ؟، كُلُّ وَاحِدٍ لَهُ رَبٌّ يُحَاسِبُهُ، فَالْمُرْجِيَّةُ يَقُولُونَ عَنْ هَذَا {هَذَا مُؤْمِنٌ}، هُوَ الْآنَ يَنْتَقِذُ الشَّرِيعَةَ، هُوَ يَنْتَقِذُ اللَّهَ، يَنْتَقِذُ أَنْ هَذِهِ الْآيَةُ الَّتِي أَنْزَلَهَا اللَّهُ وَحْشِيَّةٌ، الْخُدُودُ هَذِهِ {وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا} وَحْشِيَّةٌ، {الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا} تَخَلْفُ، خَدَّ الرَّذَّةِ أَكْبَرُ عُذْوَانٍ عَلَى الْخُرَيَاتِ، يَنْبَغِي يَطْلَعُ **[أَيُّ يَخْرُجُ]** مِنَ الدِّينِ، يَنْبَغِي يَدْخُلُ فِي الدِّينِ، إِيْشُنْ دَخَلَ أَنْتَ؟، وَبِالتَّالِيِ يُصْبِحُ الدِّينُ بَوَابَةً يَدْخُلُ مِنْهَا، الَّذِي يُرِيدُ يَدْخُلُ يَدْخُلُ، وَالَّذِي يُرِيدُ يَطْلَعُ يَطْلَعُ، وَالَّذِي يُرِيدُ يَكْفُرُ يَكْفُرُ، وَالَّذِي يُرِيدُ يُسْلِمُ يُسْلِمُ، وَالَّذِي يُرِيدُ يَحْدُ يَحْدُ، وَالَّذِي يُرِيدُ يُقَرُّ يُقَرُّ؛ **وَلِذَلِكَ صَارَتْ قَضِيَّةٌ أَنْ الْكُفْرَ لَا يَكُونُ إِلَّا بِالْقَلْبِ هَذِهِ نَتِيجَتُهَا، هَذِهِ نَتِيجَتُهَا...** ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الْمُنْجِدُ-: وَالْإِمَامُ ابْنُ الْقَيْمِ رَحِمَهُ اللَّهُ يَقُولُ فِي التَّوْنِيَّةِ **[الْمُسَمَّاةُ (الْكَافِيَّةُ الشَّافِيَّةُ)]** {وَكَذَلِكَ الْإِزْجَاءُ جَيْنَ ثَقَرٍ بِالْ *** مَعْبُودِ تُصْبِحُ كَامِلَ الْإِيْمَانِ *** فَارَمَ الْمَصَاحِفَ فِي الْخُشُوشِ وَخَرِبَ ال *** بَيْتَ الْعَتِيقِ وَحَدَّ فِي الْعِصْيَانِ *** وَاقْتُلَ إِذَا مَا اسْطَغَتْ كُلُّ مُوْجِدٍ *** وَتَمَسَّحَنَ بِالْقَسِّ وَالصُّلْبَانِ *** وَاشْتُمَ جَمِيعَ الْمُزْسِلِينَ وَمَنْ أَتَوْا *** مِنْ عِنْدِهِ جَهْرًا بَلَا كِتْمَانٍ *** وَإِذَا رَأَيْتَ حِجَارَةً فَاسْجُدْ لَهَا *** بَلْ خَرَّ لِلْأَصْنَامِ وَالْأَوْثَانِ *** وَأَقِرَّ أَنَّ اللَّهَ جَلَّ جَلَالُهُ *** هُوَ وَحْدَهُ الْبَارِي لِذِي الْأَكْوَانِ *** وَأَقِرَّ أَنَّ رَسُولَهُ حَقًّا أَتَى *** مِنْ عِنْدِهِ بِالْوَحْيِ وَالْقُرْآنِ *** فَتَكُونُ حَقًّا مُؤْمِنًا وَجَمِيعُ دَا *** وَزُرْ عَلَيْكَ وَلَيْسَ بِالْكَفْرَانِ *** هَذَا هُوَ الْإِزْجَاءُ عِنْدَ غَلَايَتِهِمْ *** مِنْ كُلِّ جَهْمِيٍّ أَخِي الشَّيْطَانِ}... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الْمُنْجِدُ-: بَعْضُ الْمُعَاصِرِينَ مِنَ الْمُرْجِيَّةِ وَالْخَرَكَاتِ الْإِلْتِفَافِيَّةِ قَالُوا {تَطْلَعُ لَكُمْ طَلْعَةٌ الْآنَ، تُعْطِيكُمْ تَنَازُلًا، نَقُولُ (الْكُفْرُ

يَكُونُ بِالْقَوْلِ وَالْفِعْلِ [وَبِذَلِكَ يَكُونُوا وَافِقُوا أَهْلَ السُّنَّةِ
 فِي أَنَّ الْكُفْرَ لَا يَنْحَصِرُ فِي التَّكْذِيبِ وَالِاسْتِحْلَالِ] {،
 ثُمَّ أَغْفَبُوا ذَلِكَ بِقَوْلِهِمْ} {وَلَكِنْ لَا تُكْفَرُ الْمُعَيَّنُ إِلَّا إِذَا
 اعْتَقَدَ أَوْ اسْتَحَلَّ}، يَا فَرْحَةَ مَا تَمَّتْ! [قَالَ الشَّيْخُ
 الْمُنَجِّدُ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ مِنْ مُحَاضَرَتِهِ: **الْمُرْجِيَّةُ
 الْمُعَاصِرُونَ يُطَوَّرُونَ فِي الْبِدْعَةِ لَمَّا يُهَاجِمُونَ**، يَقُولُونَ
 {طَيِّبٌ، نَحْنُ عِنْدَنَا حَلٌّ}، هَذَا بَعْضُ شُغْلِ الْمُرْجِيَّةِ
 الْمُعَاصِرِينَ، يَقُولُونَ {**عِنْدَنَا حَلٌّ**}!، **مُرْجِيَّةُ الْعَصْرِ تَرَى
 عِنْدَهُمْ تَفَنُّنَاتٍ**. انتهى باختصار]، لِأَنَّهُ الْآنَ أَنْتَ لَمَّا
 تَقُولُ {الْكُفْرُ بِالْقَوْلِ وَالْفِعْلِ}، هَذَا عِنْدَ أَهْلِ السُّنَّةِ
 [مَعْنَاهُ] أَنَّهُ إِذَا سَبَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ، أَوْ قَالَ {الْحَدُّ الْفُلَانِيُّ
 وَخَشِيَّةٌ}، [فَهُوَ] كَافِرٌ [بِـ (الْقَوْلِ)] خَارِجٌ عَنِ الْمِلَّةِ،
 وَإِذَا رَمَى مُضْحَقًا فِي النَّجَاسَاتِ وَدَعَسَ عَلَيْهِ [فَهُوَ]
 كَافِرٌ بِـ (الْفِعْلِ)، فَيَأْتِي هَؤُلَاءِ وَيَقُولُونَ {طَيِّبٌ، نَحْنُ
 نُعْطِيكُمْ تَنَازُلًا (الْكُفْرُ يَكُونُ بِالْقَوْلِ وَيَكُونُ بِالْفِعْلِ،
وَلَكِنْ)}، مُشْكِلَةٌ (**وَلَكِنْ**) أَنْ مَا بَعْدَهَا مُمَكِّنٌ يَهْدِمُ مَا
 قَبْلَهَا، [قَالُوا] {**وَلَكِنْ** مَا تَحْكُمُ عَلَى الشَّخْصِ الْمُعَيَّنِ،
 يَغْنِي إِذَا وَاحِدٌ سَبَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ اسْمُهُ (زَيْدٌ) فَرَضًا، مَا
 تَحْكُمُ عَلَى زَيْدٍ هَذَا الَّذِي سَبَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ بِالْكُفْرِ إِلَّا إِذَا
 اسْتَحَلَّ بِالْقَلْبِ}، يَا ابْنَ الْحَلَالِ، هُوَ إِذَا سَبَّ إِيَّشَ بَاقٍ
 بَعْدَ ذَلِكَ؟!، اسْتَحَلَّ [أَوْ] مَا اسْتَحَلَّ، خَلَاصٌ [أَيَّ قَامَ
كُفْرُهُ]، وَاحِدٌ سَبَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ طَوْعًا مُخْتَارًا عَاقِلًا، لَمْ
 يَسُبَّهُ فِي النَّوْمِ، وَلَا وَهُوَ سَكْرَانٌ (السَّكْرَانُ لَهُ حَدٌّ)،
 وَاحِدٌ سَبَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ يَقْضَانِ طَوَاعِيَّةً (مَا هُوَ مُكْرَهُ)
 عَالِمًا ذَاكِرًا مُخْتَارًا، تَقُولُ {**يَكْفُرُ**} إِذَا كَانَ اسْتَحَلَّ
 بِقَلْبِهِ}!، فَلِذَلِكَ، **الَّذِينَ يُصْبِحُ عِنْدَ الْمُرْجِيَّةِ -فِعْلًا- مَهْرَلَةً
 وَمَشْخَرَةً**، وَلِذَلِكَ قَالَ الشَّاعِرُ {وَلَا تَكُ مُرْجِيًّا لَعُوبًا
بِدِينِهِ *** أَلَا إِنَّمَا الْمُرْجِيُّ بِالَّذِينَ يَمْرَحُ}... ثُمَّ قَالَ -أَيَّ
 الشَّيْخُ الْمُنَجِّدُ-: تَصَوَّرِ الْآنَ بِاللَّهِ، كَيْفَ يُقَامُ حَدُّ الرَّدَّةِ؟!،
 كَيْفَ حِمَايَةُ جَنَابِ الدِّينِ؟!، إِذَا كَانَتِ الشُّغْلَةُ، فَقَطَّ

مُقْتَصِرَةً عَلَى الشَّيْءِ الْقَلْبِيِّ؟!، وَمَهُمَا الْوَاحِدُ فَعَلٌ، وَمَهُمَا تَكَلَّمَ وَمَهُمَا سَبَّ وَشَتَمَ فِي الدِّينِ (لِسَانِيًّا)، خَلاصٌ [يَعْنِي أَنَّهُ لَا يَكْفُرُ عِنْدَ الْمُرْجِيَّةِ]، يَغْنِي لَوْ طَاغِيَةٌ يَقْتُلُ الْمُسْلِمِينَ، وَيَشِيلُ الشَّرِيعَةَ وَيُلْغِيهَا [قَالَ الشَّيْخُ سَعْدُ بْنُ بَجَادٍ الْعَتِيبِي (عَضُو الْجَمْعِيَّةِ الْعِلْمِيَّةِ السَّعُودِيَّةِ لِعُلُومِ الْعَقِيدَةِ وَالْأَدْيَانِ وَالْفِرَقِ وَالْمَذَاهِبِ): وَمِنْ الْمَظَاهِرِ [أَيُّ مِنْ مَظَاهِرِ تَسَرُّبِ الْمَفَاهِيمِ الْإِرْجَائِيَّةِ فِي الْوَاقِعِ الْمُعَاصِرِ] التَّهْوِينُ مِنْ شَأْنِ عَدَمِ تَحْكِيمِ الشَّرِيعَةِ، وَهَذَا نَاتِجٌ عَنْ إِخْرَاجِ الْعَمَلِ مِنْ مُسَمًّى (الْإِيمَانِ) وَخَضِرَ الْكُفْرُ فِي الْقَلْبِ فَقَطْ، وَبِنَاءً عَلَيْهِ - عِنْدَ مَنْ تَأَثَّرَ بِالْإِرْجَاءِ - فَالْحُكْمُ بغيرِ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ (بِكُلِّ صُورِهِ) مَا دَامَ صَاحِبُهُ غَيْرَ جَادٍ لَوْجُوبِهِ فَهُوَ كُفْرٌ أَصْغَرُ، وَهَذَا بَلَا شَكٍّ مِنْ أَثَارِ الْفِكْرِ الْإِرْجَائِيِّ، حَيْثُ يَخْضُرُ الْمُرْجِيَّةُ الْكُفْرَ فِي التَّكْذِيبِ وَالْجُحُودِ فَقَطْ، وَلَا يُكْفَرُونَ الْمُعْرِضَ وَالْمُؤْتَنِعَ، وَلَا مَنْ يَسُنُّ تَشْرِيعًا يُنَاقِضُ مَا هُوَ مَعْلُومٌ مِنَ الدِّينِ بِالضَّرُورَةِ، وَقَدْ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى {فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا}، قَالَ الْإِمَامُ الْخَصَّاصُ رَحِمَهُ اللَّهُ [فِي (أَحْكَامِ الْقُرْآنِ)] {وَفِي هَذِهِ الْآيَةِ دَلَالَةٌ عَلَى أَنَّ مَنْ رَدَّ شَيْئًا مِنْ أَوَامِرِ اللَّهِ تَعَالَى أَوْ أَوَامِرِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَهُوَ خَارِجٌ مِنَ الْإِسْلَامِ، سَوَاءً رَدَّهُ مِنْ جِهَةِ الشَّكِّ فِيهِ، أَوْ مِنْ جِهَةِ تَرْكِ الْقَبُولِ وَالْإِمْتِنَاعِ مِنَ التَّسْلِيمِ}، وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ [فِي (مَجْمُوعِ الْفَتَاوَى)] {وَالْإِنْسَانُ مَتَى خَلَلَ الْحَرَامَ الْمُجْمَعَ عَلَيْهِ، أَوْ حَرَّمَ الْحَلَالَ الْمُجْمَعَ عَلَيْهِ، أَوْ بَدَّلَ الشَّرْعَ الْمُجْمَعَ عَلَيْهِ، كَانَ كَافِرًا بِاتِّفَاقِ الْفُقَهَاءِ}، وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ كَثِيرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ [فِي (الْبَدَايَةِ وَالنِّهَايَةِ)] {فَمَنْ تَرَكَ الشَّرْعَ الْمُحْكَمَ الْمُتَنَزِّلَ عَلَى مُحَمَّدٍ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - خَاتَمِ الْأَنْبِيَاءِ، وَتَخَاكَمَ إِلَى غَيْرِهِ مِنَ الشَّرَائِعِ

الْمَنْسُوخَةِ كَفَرًا، فَكَيْفَ يَمَنْ تَحَاكَمَ إِلَى الْيَاسِقِ [الْيَاسِقُ
 هُوَ كِتَابٌ حَكَمَ بِهِ التَّتَارُ، وَضَعَهُ لَهُمْ مَلِكُهُمْ جَنْكِيَزْ خَانٌ،
 وَهُوَ مَجْمُوعٌ مِنْ أَحْكَامٍ قَدْ افْتَتَسَهَا مِنْ شَرَائِعِ شَتَّى،
 مِنْ الْيَهُودِيَّةِ وَالنَّصْرَانِيَّةِ وَالْمِلَّةِ الْإِسْلَامِيَّةِ وَغَيْرِهَا،
 وَفِيهَا كَثِيرٌ مِنَ الْأَحْكَامِ أَخَذَهَا مِنْ مُجَرَّدِ نَظَرِهِ وَهَوَاهُ،
 فَصَارَتْ فِي بَيْنِهِ شَرْعًا مُتَّبَعًا، يُقَدِّمُونَهُ -بَعْدَ مَا أَغْلَبُوا
 إِسْلَامَهُمْ- عَلَى الْحُكْمِ بِكِتَابِ اللَّهِ وَسُنَّةِ رَسُولِهِ صَلَّى
 اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. قَالَ الشَّيْخُ عَبْدُ اللَّهِ الْغُلَيْفِيُّ فِي
 (التنبيهات المختصرة على المسائل المنتشرة): فَانْظُرْ
 رَحِمَكَ اللَّهُ وَرَعَاكَ، أَلَيْسَتْ دَسَائِيزُ الْعَصْرِ فِي حُكْمِ
 (الْيَاسِقِ). انتهى. وقال الشَّيْخُ مُحَمَّدُ إِسْمَاعِيلُ الْمَقْدَمِ
 (مُؤَسِّسُ الدَّعْوَةِ السَّلَفِيَّةِ بِالْإِسْكَانْدَرِيَّةِ) فِي مُحَاضَرَةٍ
 مُفَرَّغَةٍ عَلَى هَذَا الرَّابِطِ: مَا نَعِيشُهُ الْيَوْمَ أَقْبَحُ وَأَفْحَشُ
 مِنْ مُجَرَّدِ إِمْتِنَاعٍ طَائِفَةٍ عَنْ شَيْءٍ مِنْ أَحْكَامِ الشَّرِيعَةِ،
 فَمَا نَحْنُ فِيهِ أَشَدُّ مِنْ ذَلِكَ، لِأَنَّهُ لَيْسَ مُجَرَّدَ إِمْتِنَاعٍ عَنْ
 شَرْيْعَةٍ بَلْ تَبَدُّلاً لِلدِّينِ... ثم قال -أَيُّ الشَّيْخِ الْمَقْدَمِ-:
 وَالتَّتَارُ أَفْضَلُ مِمَّنْ يَحْكُمُونَا الْآنَ مِنْ حَيْثُ مَوْقِفُهُمْ مِنَ
 الدِّينِ. انتهى] وَقَدَّمَهَا عَلَيْهِ؟ مَنْ فَعَلَ ذَلِكَ كَفَرًا بِاجْتِمَاعِ
 الْمُسْلِمِينَ، وَالنَّصُوصُ عَنْ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي هَذَا الشَّيْءِ
 كَثِيرٌ جَدًّا لَا يَتَسَعُّ الْمَقَامُ لِذِكْرِهَا، وَقَدْ أُبْثِلَتِ الْأُمَّةُ
 بِتَحْكِيمِ الْقَوَائِنِ الْوَضْعِيَّةِ الْمُضَادَّةِ لِشَرْيْعَةِ اللَّهِ... ثم
 قال -أَيُّ الشَّيْخِ الْعَتِيبِيِّ-: وَلَا يُعَدُّ مِنَ الْكُفْرِ الْأَكْبَرِ فِي
 مَسْأَلَةِ الْحُكْمِ بغيرِ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ مَا تَوَفَّرَتْ فِيهِ هَذِهِ
 الْقِيُودُ؛ (أ) أَنْ تَكُونَ السِّيَادَةُ لِلشَّرِيعَةِ، سَوَاءً فِي الْقَضِيَّةِ
 الْمَحْكُومِ فِيهَا أَوْ غَيْرِهَا؛ (ب) أَنْ تَكُونَ فِي خَوَادِثِ
 الْأَعْيَانِ [قَالَ الشَّيْخُ ابْنُ عَثِيمٍ فِي (لِقَاءِ الْبَابِ
 الْمَفْتُوحِ): نَرَى فَرْقًا بَيْنَ شَخْصٍ يَضَعُ قَانُونًا يُخَالِفُ
 الشَّرِيعَةَ لِيَحْكُمَ النَّاسَ بِهِ، وَشَخْصٍ آخَرَ يَحْكُمُ فِي قَضِيَّةٍ
 مُعَيَّنَةٍ بغيرِ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ؛ لِأَنَّ مَنْ وَضَعَ قَانُونًا لِيَسِيرَ
 النَّاسُ عَلَيْهِ وَهُوَ يَعْلَمُ مُخَالَفَتَهُ لِلشَّرِيعَةِ وَلَكِنَّهُ أَرَادَ أَنْ

يَكُونُ النَّاسُ عَلَيْهِ **فَهَذَا كَافِرٌ**؛ وَلَكِنْ مَنْ حَكَمَ فِي **مَسْأَلَةٍ** **مُعَيَّنَةٍ** يَعْلَمُ فِيهَا حُكْمَ اللَّهِ وَلَكِنْ **لِهَوًى** فِي نَفْسِهِ [حَكَمَ بِغَيْرِ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ] فَهَذَا ظَالِمٌ أَوْ فَاسِقٌ، وَكَفَرُهُ إِنْ وُصِفَ بِالْكَفْرِ **فَكَفَرُ دُونَ كُفْرٍ**. انتهى. وقال الشيخ أبو سلمان الصومالي في (النصائح المنجية): الحاكم بغير ما أنزل الله هَوًى في القضايا الجزئية، فهذا **تَكْفِيرُهُ مَحَلٌّ خِلَافٍ بَيْنَ السَّلَفِ**؛ فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ وَجَمَاعَةٌ مِنَ التَّابِعِينَ {لَيْسَ بِكَافِرٍ مَا لَمْ يَجْزِدْ} وَذَلِكَ فِي قَوْلِهِمْ {كَفَرُ دُونَ كُفْرٍ}؛ وَقَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ وَآخَرُونَ {كَافِرٌ لَتَشْرِيعِهِ الْبَاطِلُ، وَإِظْهَارِهِ لِلْجَوْرِ فِي صُورَةِ الْحَقِّ مَنَسُوبًا لِلشَّرْعِ}. انتهى. وقال الشيخ أبو سلمان الصومالي أيضًا في (الجواب المسبوك "المجموعة الأولى")؛ إِنْ الْحَاكِمُ بغير ما أنزل الله لَا يَخْلُو إِمَّا أَنْ يَحْكُمَ بِخِلَافِ الشَّرْعِ جَاهِلًا جَهْلًا يُعَذَّرُ بِهِ، فَهَذَا لَا يُحْكَمُ بِكَفَرِهِ إجماعًا؛ وَإِمَّا أَنْ يَحْكُمَ بِخِلَافِ الشَّرْعِ وَهُوَ يَعْلَمُ مُخَالَفَةَ حُكْمِهِ لِلشَّرْعِ، **فَهَذَا إِمَّا أَنْ يَكْفُرَ مُطْلَقًا، وَإِمَّا أَنْ لَا يَكْفُرَ، وَلَا ثَالِثَ لَهُمَا**، فَإِنَّ الْجِنْسَ الْمُبِيحَ لِلدَّمِ لَا فَرْقَ بَيْنَ قَلِيلِهِ وَكَثِيرِهِ، وَغَلِيظِهِ وَخَفِيفِهِ، فِي كَوْنِهِ مُبِيحًا لِلدَّمِ، كَالزَّئِي وَالْمُحَارِبَةِ، وَكَذَلِكَ الْحُكْمُ بِغَيْرِ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ قَلِيلِهِ وَكَثِيرِهِ، وَغَلِيظِهِ وَخَفِيفِهِ، كَمَا قَالَ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ [فِي (الصارم المسلول)] {وَهَذَا هُوَ قِيَاسُ الْأَصُولِ، فَمَنْ زَعَمَ أَنَّ مِنَ الْأَقْوَالِ أَوْ الْأَفْعَالِ مَا يُبِيحُ الدَّمَ إِذَا كَثُرَ وَلَا يُبِيحُهُ مَعَ الْقِلَّةِ فَقَدْ خَرَجَ عَنِ قِيَاسِ الْأَصُولِ، وَلَيْسَ لَهُ ذَلِكَ إِلَّا بِنَصٍّ يَكُونُ أَضْلًا بِنَفْسِهِ}، وَلَا نَصٌّ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُفَرِّقُ بَيْنَ الْقَضَايَا الْجُزْئِيَّةِ وَبَيْنَ الْقَضَايَا الْعَامَّةِ **فِي الْحُكْمِ بِغَيْرِ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ**، فَظَهَرَ بُطْلَانُهُ [أَيُّ بُطْلَانِ التَّفْرِيقِ]، وَقَدْ بَسَطْتُ الْقَوْلَ فِي رَدِّ هَذَا التَّفْرِيقِ فِي الْحُكْمِ بِغَيْرِ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ فِي رِسَالَتِي (تَحْكِيمُ الْقُرْآنِ فِي تَكْفِيرِ الْقَانُونِ). انتهى باختصار [**لا في الأمور**

العامّة؛ (ت) أَنْ يُقَرَّرَ بِأَنَّ حُكْمَ اللَّهِ **هُوَ الْحُكْمُ الْحَقُّ**، مع إقراره بأنه **عاصٍ بِتَرْكِه حُكْمَ اللَّهِ** في هذه القضية. انتهى باختصار من (تسرب المفاهيم الإرجائية في الواقع المعاصر). وقال الشيخ صالح الفوزان (عضو هيئة كبار العلماء بالديار السعودية، وعضو اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء) في كتاب (التوحيد): مَنْ نَحَى الشَّرِيعَةَ الْإِسْلَامِيَّةَ وَجَعَلَ الْقَانُونَ الْوَضْعِيَّ بَدِيلًا مِنْهَا، **فَهَذَا دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ يَرَى أَنَّ الْقَانُونَ أَحْسَنُ وَأَصْلَحُ مِنَ الشَّرِيعَةِ**، وهذا لا شك أنه **كُفْرٌ أَكْبَرُ يُخْرِجُ مِنَ الْمِلَّةِ وَيُنَاقِضُ التَّوْحِيدَ**. انتهى. وقال الشيخ صالح الفوزان أيضًا في فيديو بعنوان (دار الكفر التي تُحكّم بغير ما أنزل الله ويظهر فيها أعلام الشرك): دار الكفر هي التي يُحكّم فيها بغير ما أنزل الله، هكذا قرّر أهل العلم، أن البلاد التي لا تُحكّم بالشريعة (شريعة الله) تُعتبر دار كفر، وكذلك البلاد التي تظهر فيها أعلام الشرك، أعلام الشرك تظهر فيها -الأصنام والأوثان- ولا تُغيّر ولا تُرفع، هذه بلاد كفر. انتهى باختصار. وقال الشيخ ابن باز في (نقد القومية العربية): قال تعالى {فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا}، وقال تعالى {أَفَحُكْمَ الْجَاهِلِيَّةِ يَبْغُونَ، وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللَّهِ حُكْمًا لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ}، وقال تعالى {وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ}، وقال تعالى {وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ}، وقال تعالى {وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ}، وكل دولة لا تحكّم بشريع الله ولا تنصاع لحكم الله ولا ترضاه فهي دولة جاهليّة كافرة ظالمة فاسقة تنصّ هذه الآيات المحكمات، يجب على أهل الإسلام بغضها ومعاداتها في الله، وتحريم عليهم مودّتها وموالاتها، حتى تؤمن بالله وخدّه وتُحكّم شريعته

وَتَرْضَى بِذَلِكَ لَهَا وَعَلَيْهَا، كَمَا قَالَ عَزَّ وَجَلَّ {قَدْ كَانَتْ لَكُمْ أَسْوَةٌ خَسَنَةٌ فِي إِبْرَاهِيمَ وَالَّذِينَ مَعَهُ إِذْ قَالُوا لِقَوْمِهِمْ إِنَّا بُرَاءُ مِنْكُمْ وَمِمَّا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ كَفَرْنَا بِكُمْ وَبَدَا بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمُ الْعَدَاوَةُ وَالْبَغْضَاءُ أَبَدًا حَتَّى تُؤْمِنُوا بِاللَّهِ وَخُدَّهْ}. انتهى. وقال الشيخُ ابنُ عثيمين في (مجموع فتاوى ورسائل العثيمين): مَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ اسْتِخْفَافًا بِهِ [أَيَّ بِالْحُكْمِ] أَوْ احْتِقَارًا لَهُ، أَوْ اعْتِقَادًا أَنَّ غَيْرَهُ أَصْلَحُ مِنْهُ وَأَنْفَعُ لِلخَلْقِ، **فهو كافر كُفْرًا مُخْرِجًا عَنِ الْمِلَّةِ**، وَمِنْ هَؤُلَاءِ مَنْ يَصْغُونَ لِلنَّاسِ تَشْرِيعَاتٍ تُخَالِفُ التَّشْرِيعَاتِ الْإِسْلَامِيَّةَ لِتَكُونَ مِنْهَا جَا يَسِيرُ النَّاسُ عَلَيْهِ، فَإِنَّهُمْ لَمْ يَصْغُوا تِلْكَ التَّشْرِيعَاتِ الْمُخَالِفَةَ لِلشَّرِيعَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ إِلَّا وَهُمْ يَعْتَقِدُونَ أَنَّهَا أَصْلَحُ وَأَنْفَعُ لِلخَلْقِ، **إِذْ مِنَ الْمَعْلُومِ بِالضَّرُورَةِ الْعَقْلِيَّةِ وَالْحِيلَةِ الْفِطْرِيَّةِ أَنَّ الْإِنْسَانَ لَا يَغْدِلُ عَنْ مِنْهَاجٍ إِلَى مِنْهَاجٍ يُخَالِفُهُ، إِلَّا وَهُوَ يَعْتَقِدُ فَضْلَ مَا عَدَلَ إِلَيْهِ وَنَقْصَ مَا عَدَلَ عَنْهُ**. انتهى. وفي (شرح العقيدة الواسطية) للشيخ صالح آل الشيخ (وزير الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد)، سُئِلَ الشَّيْخُ {هَلِ التَّوَارُ الَّذِينَ فِي **الْجَزَائِرِ**، هَلْ يُعْتَبَرُونَ مِنَ الْخَوَارِجِ؟}؛ فَأَجَابَ الشَّيْخُ {لَا يُعْتَبَرُونَ مِنَ الْخَوَارِجِ، لِأَنَّ دَوْلَتَهُمْ هُنَاكَ **دَوْلَةٌ غَيْرُ مُسْلِمَةٍ**، فَلْيَسُّوْا مِنَ الْخَوَارِجِ وَلَا مِنَ الْبُغَاةِ}. انتهى. وقال الشيخُ أحمدُ شاكر (نائب رئيس المحكمة الشرعية العليا، المتوفى عام 1377هـ/1958م) في (عمدة التفسير): فَتَحُ الْقُسْطَنْطِينِيَّةُ [التي هي الآن مُحَافَظَةُ (إِسْطَنْبُولَ)]، وَهِيَ أَكْبَرُ الْمُحَافَظَاتِ التُّرْكِيَّةِ مِنْ حَيْثُ عَدَدُ السُّكَّانِ [المُبَشَّرُ بِهِ فِي الْحَدِيثِ، سَيَكُونُ فِي مُسْتَقْبَلِ قَرِيبٍ أَوْ بَعِيدٍ يَعْلَمُهُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ، وَهُوَ الْفَتْحُ الصَّحِيحُ لَهَا **حِينَ يَعُودُ الْمُسْلِمُونَ إِلَى دِينِهِمُ الَّذِي أَعْرَضُوا عَنْهُ**، وَأَمَّا فَتْحُ التُّرْكِ [يَعْنِي الدَّوْلَةَ الْعُثْمَانِيَّةَ] الَّذِي كَانَ قَبْلَ عَصْرِنَا هَذَا، فَإِنَّهُ كَانَ تَمْهِيدًا لِلْفَتْحِ

الأعظم، ثم هي قد خَرَجَتْ بَعْدَ ذَلِكَ مِنْ أَيْدِي الْمُسْلِمِينَ
 مِنْذُ أَعْلَنْتُ حُكُومَتَهُمْ هُنَاكَ أَنَّهَا حُكُومَةٌ غَيْرُ إِسْلَامِيَّةٍ
 وَغَيْرُ دِينِيَّةٍ، وَعَاهَدَتِ الْكُفَّارَ أَعْدَاءَ الْإِسْلَامِ، وَحَكَمَتْ
 أَمَّتُهَا بِأَحْكَامِ الْقَوَائِنِ الْوَثْنِيَّةِ الْكَافِرَةِ، وَسَيَعُودُ الْفَتْحُ
 الْإِسْلَامِيُّ لَهَا إِنْ شَاءَ اللَّهُ كَمَا بَشَّرَ رَسُولُ اللَّهِ. انتهى.
 وَقَالَ الشَّيْخُ يَوْسُفُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْوَابِلِ (المستشار
 المشرف على مكتب الرئيس العام لشؤون المسجد
 الحرام والمسجد النبوي) في (أشراط الساعة): ثُمَّ هِيَ
 [أَي الْقِسْطَانِيَّةُ] الْآنَ تَحْتَ أَيْدِي الْكُفَّارِ. انتهى.
 وَقَالَ الشَّيْخُ أَبُو الْمُنْذِرِ الْحَرَبِيُّ فِي كِتَابِهِ (عون الحكيم
 الخبير، بتقديم الشيخ أبي محمد المقدسي): الْحُكْمُ
 عَلَى الْحُكُومَةِ السُّعُودِيَّةِ وَكُلِّ حُكُومَةٍ وَقَفَتْ مَعَ الْكُفَّارِ
 فِي حَرْبِهِمْ عَلَى الْإِسْلَامِ وَالْمُسْلِمِينَ، هُوَ الْكُفْرُ الْأَكْبَرُ
 الْمُخْرِجُ مِنَ الْمِلَّةِ، لِمَا تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ مِنَ الْأَدِلَّةِ. انتهى.
 وَقَالَ الشَّيْخُ سَلِيمَانُ بْنُ سَحْمَانَ (ت 1349هـ): إِذَا
 عَرَفْتَ أَنَّ التَّحَاكُمَ إِلَى الطَّاغُوتِ كُفْرٌ [قَالَ الشَّيْخُ
 (محمد مصطفى الشيخ) فِي مَقَالَةٍ لَهُ بِعُنْوَانِ (نظرات
 حول شروط "لا إله إلا الله") على هذا الرابط: وَخَدَّ
 التَّحَاكُمُ الرَّاجِعُ إِلَى أَضْلَى الدِّينِ هُوَ أَلَّا يَعْدِلَ عَنِ
 (التَّحَاكُمِ إِلَى شَرْعِ اللَّهِ) إِلَى (غَيْرِهِ مِنَ الطَّوَاغِيتِ).
 انتهى]، فَقَدْ ذَكَرَ اللَّهُ فِي كِتَابِهِ أَنَّ الْكُفْرَ أَكْبَرُ مِنَ
 الْقَتْلِ، قَالَ {وَالْفِتْنَةُ أَكْبَرُ مِنَ الْقَتْلِ}، وَقَالَ {وَالْفِتْنَةُ
 أَشَدُّ مِنَ الْقَتْلِ}، وَالْفِتْنَةُ هِيَ الْكُفْرُ، فَلَوْ اقْتَتَلَتِ الْبَادِيَّةُ
 وَالْحَاضِرَةُ، حَتَّى يَذْهَبُوا، لَكَانَ أَهْوَنَ مِنْ أَنْ يُتَضَّيَّبُوا فِي
 الْأَرْضِ طَاغُوتًا يَحْكُمُ بِخِلَافِ شَرِيعَةِ الْإِسْلَامِ الَّتِي بَعَثَ
 اللَّهُ بِهَا رَسُولَهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. انتهى من (الدُّرَرِ
 السَّيْنِيَّةِ فِي الْأَجُوبَةِ النَّجْدِيَّةِ). وَجَاءَ فِي كِتَابِ فَتَاوَى
 الشَّبَكَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ (وهو كِتَابٌ جَامِعٌ لِلْفَتَاوَى الَّتِي
 أَصْدَرَهَا مَرْكَزُ الْفَتَاوَى بِمَوْقِعِ إِسْلَامِ وَيب -التابع لإدارة
 الدعوة والإرشاد الديني بوزارة الأوقاف والشؤون

الإسلامية بدولة قطر- حتى 1 ذِي الْحِجَّةِ 1430هـ) أَنْ
مَرْكَزَ الْفَتْوَى سُئِلَ { مَا مَعْنَى دَارِ حَرْبٍ وَدَارِ السَّلَامِ؟
وَهَلْ لُبْنَانُ يُعْتَبَرُ دَارَ حَرْبٍ؟، فَأَجَابَ الْمَرْكَزُ: عَرَّفَ
الْفُقَهَاءُ دَارَ الْإِسْلَامِ وَدَارَ الْحَرْبِ بِتَعْرِيفَاتٍ وَضُوابطٍ
مُتَعَدِّدَةٍ يُمَكِّنُ تَلْخِيصُهَا فِيمَا يَلِي: **دَارُ الْإِسْلَامِ هِيَ الدَّارُ**
الَّتِي تَجْرِي فِيهَا الْأَحْكَامُ الْإِسْلَامِيَّةُ، وَتُحْكَمُ بِسُلْطَانِ
الْمُسْلِمِينَ، وَتَكُونُ الْمَنَعَةُ وَالْقُوَّةُ فِيهَا لِلْمُسْلِمِينَ؛ وَدَارُ
الْحَرْبِ هِيَ الدَّارُ الَّتِي تَجْرِي فِيهَا أَحْكَامُ الْكُفْرِ، أَوْ
تَعْلُوها أَحْكَامُ الْكُفْرِ، وَلَا يَكُونُ فِيهَا السُّلْطَانُ وَالْمَنَعَةُ
بِيَدِ الْمُسْلِمِينَ؛ إِذَا عَرَفْتَ هَذَا اسْتَطَعْتَ التَّمْيِيزَ بَيْنَ
دَوْلَةٍ وَأُخْرَى مِنْ حَيْثُ كَوْنُهَا دَارَ إِسْلَامٍ أَوْ دَارَ حَرْبٍ.
انتهى باختصار. وجاء في الموسوعة الفقهية الكويتية:
دَارُ الْحَرْبِ هِيَ كُلُّ مَقْعَةٍ تَكُونُ أَحْكَامُ الْكُفْرِ فِيهَا
ظَاهِرَةً. انتهى، وَيُحْتَطَّ بِشَرِيعَةِ الْغَابِ، أَوْ شَرِيعَةِ الْيُونَانِ
وَالْإِيطَالِيِّينَ وَالرُّومَانَ وَأَصْحَابِ الصُّلْبَانِ، وَيَعْمَلُ كُلُّ
الْمُكْفِرَاتِ، وَبَعْدَ ذَلِكَ يَقُولُ [أَيُّ الْمُرْجِيٍّ] { مَا يَكْفُرُ }،
يَعْنِي أَتَاثُورُكَ [الَّذِي تَوَلَّى رِئَاسَةَ تَرْكِيا عَامَ 1923م]
هَذَا أَلْعَى الْأَذَانَ، وَأَلْعَى اللُّغَةَ الْعَرَبِيَّةَ، وَمَنَعَ الصَّلَاةَ،
وَمَنَعَ الْحِجَابَ، مَا [حُكْمٌ] هَذَا؟، [يَقُولُ الْمُرْجِيُّ] { مَا
يَكْفُرُ، مَا يَكْفُرُ }!... ثم قال -أي الشيخ المنجد-: الكفر
عند أهل السنة والجماعة يكون بالاعتقاد، وبالقول،
وبالفعل، وبالشك، وبالترك [قال الشيخ عبد الله بن
عبد العزيز بن حمادة الجبرين (عضو الإفتاء بالرئاسة
العامة للبحوث العلمية والإفتاء بالرياض) في (مختصر
تسهيل العقيدة الإسلامية): **كُفْرُ الشَّكِّ وَالظَّنِّ**، وهو أن
يَتَرَدَّدَ الْمُسْلِمُ فِي إِيْمَانِهِ بِشَيْءٍ مِنْ أَصُولِ الدِّينِ
الْمُجْمَعِ عَلَيْهَا، أَوْ لَا يَجْزِمَ فِي تَصَدِيقِهِ بِخَيْرٍ أَوْ حُكْمٍ
ثَابِتٍ مَعْلُومٍ مِنَ الدِّينِ بِالضَّرُورَةِ؛ فَمَنْ تَرَدَّدَ أَوْ لَمْ يَجْزِمَ
فِي إِيْمَانِهِ وَتَصَدِيقِهِ بِأَرْكَانِ الْإِيْمَانِ أَوْ غَيْرِهَا مِنْ أَصُولِ
الدِّينِ الْمَعْلُومَةِ مِنَ الدِّينِ بِالضَّرُورَةِ وَالثَّابِتَةِ بِالنَّصُوصِ

الْمُتَوَاتِرَةِ، أَوْ تَرَدَّدَ فِي التَّصَدِيقِ بِحُكْمٍ أَوْ خَبَرٍ ثَابِتٍ
بُتُّوَصُ مُتَوَاتِرَةٍ مِمَّا هُوَ مَعْلُومٌ مِنَ الدِّينِ بِالضَّرُورَةِ،
فَقَدْ وَقَعَ فِي الْكُفْرِ الْمُخْرِجِ مِنَ الْمِلَّةِ بِإِجْمَاعِ أَهْلِ
الْعِلْمِ، لِأَنَّ الْإِيمَانَ لَا يُدَّ فِيهِ مِنَ التَّصَدِيقِ الْقَلْبِيِّ الْجَازِمِ
الَّذِي لَا يَغْتَرِيهِ شَكٌّ وَلَا تَرَدُّدٌ، فَمَنْ تَرَدَّدَ فِي إِيْمَانِهِ
فَلَيْسَ بِمُسْلِمٍ؛ وَمِنْ أَمْثَلِهِ هَذَا النَّوعُ [الَّذِي هُوَ كُفْرُ
الشَّكِّ وَالظَّنِّ] أَنْ يَشْكُ فِي صِحَّةِ الْقُرْآنِ، أَوْ يَشْكُ فِي
ثُبُوتِ عَذَابِ الْقَبْرِ، أَوْ يَتَرَدَّدُ فِي أَنَّ جَبْرِيلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ
مِنْ مَلَائِكَةِ اللَّهِ تَعَالَى، أَوْ يَشْكُ فِي تَحْرِيمِ الْخَمْرِ، أَوْ
يَشْكُ فِي وُجُوبِ الزَّكَاةِ، أَوْ يَشْكُ فِي كُفْرِ الْيَهُودِ أَوْ
النَّصَارَى، أَوْ يَشْكُ فِي سُنَّةِ السُّنَنِ الرَّائِبَةِ، أَوْ يَشْكُ فِي
أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَهْلَكَ فِرْعَوْنَ بِالْغَرَقِ، أَوْ يَشْكُ فِي أَنَّ
قَارُونَ كَانَ مِنْ قَوْمِ مُوسَى، وَغَيْرُ ذَلِكَ مِنَ الْأَصُولِ
وَالْأَحْكَامِ وَالْأَخْبَارِ الثَّابِتَةِ الْمَعْلُومَةِ مِنَ الدِّينِ بِالضَّرُورَةِ.
انتهى. وَقَالَ الشَّيْخُ هَيْثَمُ فَهَيْمٌ أَحْمَدُ مَجَاهِدٌ (أَسْتَادُ
لِدِرَاسَةِ الْعَقِيدَةِ): وَالْتَرُكُ الْمُكْفَرُ، إِمَّا تَرْكُ التَّوْحِيدِ، أَوْ
تَرْكُ الْإِنْفِصَادِ بِالْعَمَلِ، أَوْ تَرْكُ الْحُكْمِ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ، أَوْ
تَرْكُ الصَّلَاةِ... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ هَيْثَمُ-: وَتَارِكُ أَعْمَالِ
الْجَوَارِحِ بِالْكُلِّيَّةِ -مَعَ الْقُدْرَةِ وَالتَّمَكُّنِ وَغَدَمِ الْعَجْزِ- كَافِرٌ
وَلَيْسَ بِمُسْلِمٍ لِأَنَّهُ مُعْرِضٌ عَنِ الْعَمَلِ مُتَوَلٍّ عَنِ الطَّاعَةِ
تَارِكٌ لِلْإِسْلَامِ، فَفِي [أَيُّ فَيُوجَدُ] اعْتِقَادَاتٍ كُفْرِيَّةٌ،
وَفِي [أَيُّ وَيُوجَدُ] أَقْوَالٍ كُفْرِيَّةٌ... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ
الْمَنْجَدُ-: أَلَيْسَ مِنْ قَوَاعِدِ شَرِيعَتِنَا أَنَّهُ تَحْكُمُ بِالظَّاهِرِ؟،
فَإِذَا وَاجِدُ سَبِّ اللَّهِ وَالرَّسُولِ، إِيشُ الظَّاهِرُ؟ أَلَيْسَ اللَّهُ
أَمَرَنَا أَنْ تَحْكُمَ بِالظَّاهِرِ؟، وَعُمَرُ [بْنُ الْخَطَّابِ] رَضِيَ
اللَّهُ عَنْهُ لَمَّا قَالَ {تَأْخُذُ بِالظَّاهِرِ، وَالسَّرَائِرُ حُكْمُهَا إِلَى
اللَّهِ، نَحْنُ نَأْخُذُكُمْ بِظَاهِرِكُمْ، لَنَّا الظَّاهِرُ، وَاللَّهُ يَتَوَلَّى
السَّرَائِرَ}، يَعْنِي لَوْ وَاجِدُ مُنَافِقٌ أَظْهَرَ الْإِسْلَامَ مَا نُسَوِّي
[أَيُّ مَا نَعْمَلُ] لَهُ شَيْئًا، مَا سَبَّ الدِّينَ، وَصَلَّى وَزَكَّى؛ أَمَّا

مَنْ سَبَّ اللَّهَ أَوْ سَبَّ رَسُولَهُ كَفَرَ ظَاهِرًا وَبَاطِنًا، وَهَذَا مَذْهَبُ أَهْلِ الْعِلْمِ وَأَهْلِ السُّنَّةِ؛ وَالْكَفَرُ يَكُونُ [أَيْضًا] بِالْإِعْتِقَادِ، مِثْلَ لَوْ اعْتَقَدَ أَنَّهُ مَا فِي [أَيُّ مَا يُوجَدُ] يَوْمٌ آخِرٌ، وَهَذِهِ لَيْسَتْ غَرِيبَةً، نَحْنُ عَاصِرُنَا أَيَّامَ الْجَامِعَةِ وَاحِدًا حَاءَ عِنْدَ ابْنِهِ -ابْنُهُ صَارَ مُتَدَيِّنًا- وَيَنْصَحُهُ يَقُولُ لَهُ {أَنْتَ كَوَيْسٌ [أَيُّ حَيْدٌ]، بَسْ [أَيُّ وَلَكِنْ] مَا أَبْغَيْكَ تُتْعِبُ نَفْسَكَ كَثِيرًا، لَا تُكْثِرُ الصَّلَاةَ وَالْعِبَادَةَ، لَا تُكْثِرُ}، قَالَ لَهُ {لَيْشَ [أَيُّ لِمَاذَا]؟}، قَالَ {أَخَافُ تُتْعِبُ نَفْسَكَ، وَبَعْدَ ذَلِكَ يَطْلُعُ [أَيُّ يَظْهَرُ أَنَّ] مَا فِي [أَيُّ مَا يُوجَدُ] شَيْءٌ}، إِيْشَ مَعْنَاهَا [أَيُّ مَعْنَى هَذِهِ الْمَقُولَةُ]؟، مَعْنَاهَا الرَّجُلُ هَذَا كَافِرٌ قَطْعًا، لِأَنَّ عِنْدَهُ احْتِمَالًا أَنَّهُ يَطْلُعُ مَا فِي شَيْءٍ، مَا قَالَ {أَكِيدُ مَا فِي شَيْءٍ}، وَقَالَ {لَا تُتْعِبُ نَفْسَكَ، لِأَنَّهُ يُمَكِّنُ يَطْلُعُ مَا فِي شَيْءٍ}، سَمِعْنَا، سَمِعْنَا، مَرَّ عَلَيْنَا نَاسٌ وَشَبَابٌ، يَقُولُ وَاحِدٌ {أَنَا أَصْلِي احْتِيَاطًا}، كَيْفَ يُصَلِّي احْتِيَاطًا؟!، قَالَ {يَعْنِي لَوْ طَلَعَ فِي [أَيُّ لَوْ ظَهَرَ أَنَّهُ يُوجَدُ] شَيْءٌ تَكُونُ صَلَاتِنَا، وَلَوْ طَلَعَ مَا فِي شَيْءٍ مَا خَسِرْنَا شَيْئًا}، هَذَا كَافِرٌ، لِأَنَّهُ مَنْ شَكَّ فِي الْبَعْثِ كَفَرَ، حَتَّى لَوْ صَلَّى وَصَامَ وَقَالَ (أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ) ... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الْمُنْجِدُ-: **مَذْهَبُ الْمُرْجئة أَدَى إِلَى الْإِنْجِرَافِ فِي فَهْمِ (لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ)**، وَصَارَ عِنْدَهُمْ أَيُّ وَاحِدٍ يَقُولُ {أَشْهَدُ} حَتَّى رَافِضِيٌّ، نُصَيْرِيٌّ، دُرْزِيٌّ، اللَّيْ هُوَ قَالَ {أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ} مُسْلِمٌ؛ فَإِذَا مِنْ أَسْوَأَ مَا فَعَلَهُ الْمُرْجئة -[أَعْنِي] أَثَرَهُمْ فِي الْوَاقِعِ- إِفْسَادُ حَقِيقَةِ الشَّهَادَتَيْنِ وَمَعْنَاهَا، وَإِنْكَارُ شُرُوطِ (لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ)، خِلَاصٌ [يَعْنِي أَصْبَحَتْ (لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ)] مَا لَهَا شُرُوطٌ [عِنْدَهُمْ] ... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الْمُنْجِدُ-: وَعِنْدَهُمْ [أَيُّ عِنْدَ الْمُرْجئة] أَيُّ اتِّفَاقِيَّةٍ دُنْيَوِيَّةٍ، أَيُّ عَقْدٍ بَيْنَ شَرِكَتَيْنِ فِيهِ عِشْرُونَ شَرْطًا، خَمْسُونَ شَرْطًا، وَتَفْسِيرُ بُنُودٍ، وَإِذَا جِئْتَ إِلَى الْعَقْدِ اللَّيْ بَيْنَ

الْعَبْدِ وَرَبِّهِ، مَا لَهُ شُرُوطٌ عِنْدَهُمْ أَبَدًا، **[فهو]** مُجَرَّدُ لَفْظَةٍ، لَا يَرْضَوْنَهَا فِي مُعَامَلَةٍ دُنْيَوِيَّةٍ، فَالْعَقْدُ بَيْنَ الْمُسْلِمِ وَرَبِّهِ صَارَ مُجَرَّدَ كَلِمَةٍ بِاللِّسَانِ **[أَيُّ عِنْد الْمُرْجِيَّةِ]**؛ طَيِّبٌ، وَأَيُّ {أَمِرْتُ أَنْ أَقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا (لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ)، فَإِذَا قَالُوا (لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ) عَصَمُوا مِنِّي دِمَاءَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ، **إِلَّا بِخَفَاءٍ**، وَحِسَابُهُمْ عَلَى اللَّهِ}، وَأَيُّ {لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ مِفْتَاحٌ، **وَإِذَا مَا لَهْ أَسْتَأْنُ مَا يُفْتَحُ لَكَ**، وَالْأَسْنَانُ هِيَ الْعَمَلُ}، وَأَيُّ كَلَامُ السَّلَفِ فِي هَذَا؛ وَعَقِيدَةُ الْمُرْجِيَّةِ هَذِهِ أَدَّتْ إِلَى التَّهَؤُنِ فِي الْعِبَادَاتِ (الْفَرَائِضِ)، التَّفْرِيطِ فِي حُدُودِ اللَّهِ، انْتِشَارِ الْفُجُورِ وَالْفَسَادِ الْأَخْلَاقِيِّ، انْتِهَاكِ الْحُرْمَاتِ، **[ارْتِكَابِ]** الْفَوَاحِشِ، اسْتِهْكَاءِ بَحْكِمِ الشَّرِيعَةِ (مَا هُوَ لَازِمٌ حُكْمُ الشَّرِيعَةِ، مُمَكِّنٌ أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ، وَ**[أَنَا]** رَاضٍ بِالْقَانُونِ الْوَضْعِيِّ، وَأَحْكُمُ الْقَانُونَ الْوَضْعِيَّ، وَالْغِيَّ الشَّرِيعَةَ كُلَّهَا، أَلْغِي الْأَحْكَامَ كُلَّهَا، أَلْغِي الْقَضَاءَ الشَّرْعِيَّ كُلَّهُ، وَأَنَا أَقُولُ الشَّهَادَتَيْنِ!) **[قَالَ الشَّيْخُ عَلِيُّ بْنُ شَعْبَانَ فِي كِتَابِهِ (شُرُوطُ "لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ"، وَارْتِبَاطُهَا بِأَرْكَانِ الْإِيمَانِ، وَعِلَاقَةُ الْإِرْجَاءِ بِهِمَا):** أَمَّا مَنْ قَالَ هَذِهِ الْكَلِمَةُ **[يَعْنِي (لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ)]** وَلَمْ يَعْرِفْ مَعْنَاهَا وَلَمْ يَعْمَلْ بِمُقْتَضَاهَا، لَمْ يَنْفَعَهُ **مُجَرَّدُ التَّكَلُّمِ بِهَا وَإِنْ ادَّعَى أَنَّهُ يُحِبُّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ؛** فَمَنْ قَالَ يَحْصُلُ الْإِيمَانُ مَعَ انْتِفَاءِ شَرْطٍ مِنْ شُرُوطِ (لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ) فَقَدْ وَقَعَ **فِي الْإِرْجَاءِ شَاءَ أَمْ أَبَى.** انتهى باختصار]. انتهى باختصار.

(3) وَقَالَ الشَّيْخُ مُحَمَّدُ صَالِحُ الْمُنْجِدِ فِي كِتَابِ (دُرُوسُ لِلشَّيْخِ مُحَمَّدِ الْمُنْجِدِ): وَقَالَ حَنْبَلُ **[بْنُ إِسْحَاقَ]** حَدَّثَنَا الْحُمَيْدِيُّ **[ت219هـ]** {وَأَخْبَرْتُ أَنَّ نَاسًا يَقُولُونَ (مَنْ أَقَرَّ بِالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ وَالصَّوْمِ وَالْحَجِّ، وَلَمْ يَفْعَلْ مِنْ ذَلِكَ شَيْئًا حَتَّى يَمُوتَ، أَوْ يُصَلِّيَ مُسْتَذِيرَ الْقِبْلَةِ حَتَّى يَمُوتَ،

فَهُوَ مُؤْمِنٌ مَا لَمْ يَكُنْ جَاحِدًا، إِذَا عَلِمَ أَنَّ تَرْكَهُ ذَلِكَ فِيهِ
إِيمَانُهُ، إِذَا كَانَ مُقِرًّا بـ [الْفَرَايَضِ وَ] اسْتِيقْبَالِ الْقِبْلَةِ،
فَقُلْتُ (هَذَا الْكُفْرُ الصُّرَاحُ) { هَذَا الْكُفْرُ الصُّرَاحُ } لِأَنَّهُ
لَا يَعْمَلُ شَيْئًا، تَوَلَّى عَنِ الْعَمَلِ بِالْكُلِّيَّةِ، مِثْلَ الَّذِينَ
يَعِيشُونَ فِي الْخَارِجِ، مُسْلِمُونَ بِالْإِسْمِ فَقَطُّ، لَا يَعْرِفُونَ
مَسْجِدًا وَلَا قِبْلَةً وَلَا صَلَاةً وَلَا يُزَكُّونَ وَلَا يَصُومُونَ،
وَلِذَلِكَ رَأَيْنَا فِي الْإِنْتَرْنِتِ أَنَّ أَحَدَهُمْ يَقُولُ { أَنَا مُسْلِمٌ
بِالْإِسْمِ فَقَطُّ }، فَهَذَا الَّذِي يَقُولُ { أَنَا مُسْلِمٌ بِالْإِسْمِ }
كَافِرٌ، لِمَاذَا؟ لِأَنَّهُ تَوَلَّى عَنِ الَّذِينَ لَا يَعْمَلُ بِشَيْءٍ مِنْهُ
أَبَدًا، لَا يَعْرِفُ أَيَّ عِبَادَةٍ، لَا صَلَاةً وَلَا زَكَاةً وَلَا صِيَامَ وَلَا
حَجٍّ، فَهَذَا الَّذِي يُسَمِّي نَفْسَهُ { مُسْلِمًا بِالْإِسْمِ فَقَطُّ }
هَذَا إِنْسَانٌ مُتَوَلٍّ عَنِ الْعَمَلِ، وَهَذَا إِنْسَانٌ كَافِرٌ. انتهى
باختصار.

(4) وَقَالَ الشَّيْخُ سَيِّدُ إِمَامٍ فِي (الْجَامِعِ فِي طَلَبِ الْعِلْمِ
الشَّرِيفِ): وَقَدْ أَثَرَتْ بَدْعُ الْإِرْجَاءِ تَأْثِيرًا عَمِيقًا فِي
كُتَابَاتِ الْمُتَأَخِّرِينَ وَأَفْكَارِهِمْ، كَمَا أَثَرَتْ بِالْمِثْلِ فِي
سُلُوكِ كَثِيرٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ، وَمِنْ أَهَمِّ أَسْبَابِ تَأْثِيرِ
كُتَابَاتِ الْمُتَأَخِّرِينَ بِهَذِهِ الْبَدْعِ تَوَلَّى الْمُزْجِئَةَ - مِنَ
الْفُقَهَاءِ [يَعْنِي الْأَحْنَافَ] وَالْأَشَاعِرَةَ - لِمُعْظَمِ مَنَاصِبِ
الْإِفْتَاءِ وَالْقَضَاءِ وَالتَّدْرِيسِ وَالْوَعْظِ فِي عُصُورِ الْإِسْلَامِ
الْمُتَأَخِّرَةِ، فَأَصْبَحَتْ أَقْوَالُهُمْ هِيَ الْمَعْرُوفَةُ الْمُسْتَهْزِئَةُ
لَدَى الدَّارِسِينَ وَالْمُؤَلِّفِينَ، فِي حِينِ أَصْبَحَتْ أَقْوَالُ
السَّلَفِ غَرِيبَةً مَهْجُورَةً وَلَا يَعْثُرُ عَلَيْهَا الْبَاحِثُ إِلَّا بِشِقِّ
الْأَنْفُسِ [قَالَ الذَّهَبِيُّ (ت 748 هـ) فِي (سِيَرِ أَعْلَامِ
النُّبَلَاءِ): فَقَدْ - وَاللَّهِ - عَمَّ الْفَسَادُ، وَظَهَرَتْ الْبَدْعُ،
وَخَفِيتِ السُّنَنُ، وَقَلَّ الْقَوَالُ بِالْحَقِّ، بَلْ لَوْ نَطَقَ الْعَالَمُ
بِحَقِّهِ وَإِخْلَاصَ لِعَارِضَتِهِ عِدَّةٍ مِنْ عُلَمَاءِ الْوَقْتِ، وَلَمَقَّتْهُ
وَجْهَلُوهُ، فَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ. انتهى]. انتهى.
وقَالَ الشَّيْخُ حَمُودُ التَّوَيْجَرِي (الَّذِي تَوَلَّى الْقَضَاءَ فِي

بَلَدَ رَحِيمَةٍ بِالْمِنْطَقَةِ الشَّرْقِيَّةِ، ثُمَّ فِي بَلَدِ الزُّلْفِي،
وَكَانَ الشَّيْخُ ابْنُ بَارِ مُجِبًّا لَهُ، قَارِنًا لِكُتُبِهِ، وَقَدَّمَ لِبَعْضِهَا،
وَبَكَى عَلَيْهِ عِنْدَمَا تُؤْفَى -عَامَ 1413 هـ- وَأُمُّ الْمُصَلِّينَ
لِلصَّلَاةِ عَلَيْهِ) فِي كِتَابِهِ (غُرَبَةُ الْإِسْلَامِ، بِتَقْدِيمِ الشَّيْخِ
عَبْدِالكَرِيمِ بْنِ حَمُودِ التَّوَيْجَرِيِّ): حَدُوثُ **الْإِرْجَاءِ** كَانَ فِي
آخِرِ عَصْرِ الصَّحَابَةِ رِضْوَانُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ، وَمَا زَالَ يَنْتَشِرُ
فِي الْمُسْلِمِينَ **وَيَكْثُرُ الْقَائِلُونَ بِهِ إِلَى زَمَانِنَا هَذَا الَّذِي**
إِشْتَدَّتْ فِيهِ غُرَبَةُ الدِّينِ، وَصَارَ أَهْلُ السُّنَّةِ فِي غَايَةِ
الْغُرَبَةِ بَيْنَ أَهْلِ الْبِدْعِ وَالضَّلَالَةِ وَالْجَهَالَاتِ، وَعَادَ
الْمَعْرُوفُ بَيْنَ الْأَكْثَرِينَ مُنْكَرًا وَالْمُنْكَرُ مَعْرُوفًا وَالسُّنَّةُ
بِدْعَةً وَالْبِدْعَةُ سُنَّةً، وَصَارَتْ أَقْوَالُ السَّلَفِ فِي بَابِ
الْإِيمَانِ مَهْجُورَةً لَا يُعْتَنَى بِهَا إِلَّا الْأَقْلُونَ، وَأَمَّا الْأَكْثَرُونَ
فَهُمْ عَنْهَا مُعْرِضُونَ لَا يَعْرِفُونَهَا وَلَا يَرْفَعُونَ بِهَا رَأْسًا،
وَأَمَّا الْمَعْرُوفُ عِنْدَهُمْ مَا رَأَاهُ الْمُتَبَدِّعُونَ الضَّالُّونَ
الْمُخَالِفُونَ لِلْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَالْإِجْمَاعِ مِنْ أَنَّ الْإِيمَانَ هُوَ
التَّصَدِيقُ الْجَازِمُ لَا غَيْرُ، فَهَذَا هُوَ الَّذِي يُعْتَنَى بِتَعْلِيمِهِ
وَتَعْلِيمِهِ فِي أَكْثَرِ الْأَقْطَارِ الْإِسْلَامِيَّةِ، فَمَا أَشَدَّهَا عَلَى
الْإِسْلَامِ وَأَهْلِهِ مِنْ بَلِيَّةٍ وَمَا أَعْظَمَهَا مِنْ مُصِيبَةٍ وَرَزِيَّةٍ،
فَإِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ. انتهى.

(5) وَقَالَ الشَّيْخُ وَسِيمٌ فَتَحَ اللَّهُ فِي مَقَالَةٍ لَهُ بِعُنْوَانِ
(مَنْهَجُ التَّعَامُلِ مَعَ أَهْلِ الْبِدْعَةِ فِي وَقْتِ الْفِتْنَةِ) **على**
هَذَا الرَّابِطِ: فَمِنْ الْبِدْعَةِ مَا هُوَ مُكْفَرٌ وَمِنْهَا مَا هُوَ
مُفْسَقٌ، وَمِنْ الْبِدْعَةِ مَا هُوَ أَقْرَبُ إِلَى الْوَاقِعِ الْعَمَلِيِّ
وَمِنْهَا مَا هُوَ أَقْرَبُ إِلَى التَّأْصِيلِ الْعِلْمِيِّ النَّظَرِيِّ، وَلَا
يَصِحُّ فِي الْأَذْهَانِ الْإِنْشِغَالُ بِمَا هُوَ أَقْلٌ ضَرَرًا عَمَّا هُوَ
أَشَدُّ ضَرَرًا، وَلَا الْإِنْشِغَالُ عَمَّا هُوَ نَازِلٌ وَاقِعٌ بِمَا هُوَ
نَظَرِيٌّ تَأْصِيلِيٌّ يَحْتَمِلُ التَّأْخِيرَ، فَلَا يَصِحُّ مِثْلًا الْإِنْشِغَالُ
فِي الْإِنْكَارِ عَلَى أَصْحَابِ بِدْعَةٍ مُفْسَقَةٍ عَنِ الْإِنْكَارِ عَلَى
أَصْحَابِ بِدْعَةٍ مُكْفَرَةٍ، وَهَذَا الَّذِي نَقُولُهُ مَأْخُودٌ مِنْ أَصُولِ

الشرع الدالة على وجوب الانشغال بالأهم، كما صح في حديث بَعَثَ مُعَاذٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ إِلَى أَهْلِ الْكِتَابِ، حَيْثُ أَمَرَهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِدَعْوَتِهِمْ إِلَى التَّوْحِيدِ، ثُمَّ إِلَى الصَّلَاةِ، ثُمَّ إِلَى الزَّكَاةِ، كَمَا هُوَ مَعْرُوفٌ؛ فَعَلَى سَبِيلِ الْمَثَالِ نَحْدُ الْيَوْمَ إِخْيَاءَ لِمَفْهُومِ (الِإِرْجَاءِ) مِنْ زَاوِيَةِ خَفِيَّةٍ قَاتِلَةٍ هِيَ زَاوِيَةُ تَعْطِيلِ (الْوَلَاءِ وَالْبِرَاءِ)، وَالتَّدْلِيْسِ عَلَى النَّاسِ بِمَفْهُومِ (التَّسَامُحِ الدِّينِيِّ) الْمَغْلُوطِ، إِذْ أَنْ تَرْوِيحَ مَفْهُومِ (الِإِرْجَاءِ) يُقَدِّمُ قَاعِدَةً وَأَرْضًا خَصْبَةً لِبَذْرِ بُذُورِ تَوَلَّى الْكُفَارِ وَخِذْلَانِ الْمُؤْمِنِينَ طَالَمَا أَنَّ إِيْمَانَ أَهْلِ الْإِرْجَاءِ لَا يَخْتَلُ بِذَلِكَ، فَمِنْ الْمُهِمِّ حِينَما تُنْكَرُ عَلَى بَدْعَةِ الْإِرْجَاءِ الْيَوْمَ إِلَّا تَنْخَصِرَ فِي سِيَاقَاتِهَا التَّارِيخِيَّةِ وَأَعْيَانِ رِجَالِهَا الَّذِينَ أَفْضَوْا إِلَى مَا قَدَّمُوا، وَلَكِنْ تُبْرِزُ خُطُورَةَ بَدْعَةِ الْإِرْجَاءِ مِنْ خِلَالِ ثَمَرَاتِ الْخُتْلِ الْمُرَّةِ الْمُتَمَخِّصَةِ فِي وَاقِعِنَا الْيَوْمَ، فَنُبَيِّنُ لِلنَّاسِ كَيْفَ أَنْ دَعَاوَى سَلَامَةَ الْإِيْمَانِ وَتَحَقُّقَهُ مَعَ اجْتِمَاعِ التَّوَاقُصِ الْعَمَلِيَّةِ لِلإِيْمَانِ دَعَاوَى هَدَامَةً قَدْ جَرَتْ عَلَى الْمُسْلِمِينَ الْوَيْلَ وَالثُّبُورَ، فَوَطِئَتْ بِلَادَهُمْ أَقْدَامُ الْعَدُوِّ الْكَافِرِ بَتَعَاوُنِ خِيَانِي خَفِيرٍ مِنْ هَؤُلَاءِ الَّذِينَ لَمْ يَرَوْا بَاسًا فِي مَدِّ يَدِ الْعَوْنِ إِلَى كَافِرٍ مُحَارِبٍ وَلَا فِي خِذْلَانِ مُسْلِمٍ مَفْهُورٍ وَأَخَذُوا يُخَذِّرُونَ حِسَّ الْمُسْلِمِ الَّذِي أَلَمَهُ ذَلِكَ كُلُّهُ بِجَرَعاتٍ مِنَ الْإِيْمَانِ الْإِرْجَائِيِّ (الَّذِي لَا يَضُرُّ مَعَهُ مَعْصِيَةٌ وَلَا كُفْرٌ عَمَلِيٌّ طَالَمَا أَنَّ الْقَلْبَ يَعْرِفُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ -بِرْغَمِهِمْ- وَاللِّسَانُ يُتَمِّمُ بِهَا دُونَ وَعْيٍ وَلَا أَثَرٍ عَمَلِيٍّ فِي حَيَاةٍ قَائِلِهَا). انتهى باختصار.

(6) وقال الشيخ عبد العزيز الطريفي (الباحث بوزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد في المملكة العربية السعودية) في مقالة له [على هذا الرابط](#): إِنَّ الْمُرْجِيَّةَ الْيَوْمَ فَتَحَتِ الْبَابَ لِلْبِرَالِيَّةِ [قال أحمد جلال فؤاد في مقالة له [على هذا الرابط](#): وهنا

يَتَجَلَّى الْفَرْقُ بَيْنَ الدِّيمُقْرَاطِيَّةِ وَاللِّبَرَالِيَّةِ،
فَالدِّيمُقْرَاطِيَّةُ تَعْنِي حُكْمَ الْأَغْلَبِيَّةِ، حَتَّى لَوْ هَدَّدَ مَصَالِحَ
الْأَقْلِيَّةِ، لَكِنَّ اللِّبَرَالِيَّةَ يَتَزَكِّزُهَا عَلَى **الْحُرِّيَّةِ الْفَرْدِيَّةِ**،
فَهِيَ تَحْمِي حُقُوقَ الْأَقْلِيَّاتِ فِي أَيِّ مُجْتَمَعٍ، وَمِنْ هُنَا
نَشَأَ النَّظَامُ السِّيَاسِيُّ الشَّائِعُ فِي مُعْظَمِ الدُّوَلِ الْغَرْبِيَّةِ
[المراد بالدول الغربية هو أمريكا الشمالية وأوروبا
الغربية وأستراليا] الْآنَ وَهُوَ الدِّيمُقْرَاطِيَّةُ اللَّبَرَالِيَّةُ،
وَهِيَ بَبْسَاطَةٍ دِيمُقْرَاطِيَّةٌ وَلَكِنْ بِمَبَادِيٍّ لِبَرَالِيَّةٍ تَحْفَظُ
وَتَحْمِي حُقُوقَ الْأَقْلِيَّاتِ، حَتَّى لَوْ رَفَضَتْهَا الْأَغْلَبِيَّةُ؛
وَلِهَذَا فِدَائِيَّةً مَا تُفَضِّلُ الْأَغْلَبِيَّةُ النَّظَامَ الدِّيمُقْرَاطِيَّ،
وَلَكِنَّ الْأَقْلِيَّاتِ تَمِيلُ إِلَى النَّظَامِ اللَّبَرَالِيِّ... ثُمَّ قَالَ -
أَيُّ أَحْمَدِ جَلَالٍ-: **اللِّبَرَالِيَّةُ كَفَرٌ، لَا تَسْتَقِيمُ إِلَّا فِي ظِلِّ
نَظَامٍ سِيَاسِيٍّ عِلْمَانِيٍّ**. انْتَهَى بِاخْتِصَارٍ. وَجَاءَ فِي
مَوْسُوعَةِ الْمَذَاهِبِ الْفِكْرِيَّةِ الْمَعَاصِرَةِ (إِعْدَادُ مَجْمُوعَةٍ
مِنَ الْبَاحِثِينَ، بِإِشْرَافِ الشَّيْخِ عَلَوِيِّ بْنِ عَبْدِ الْقَادِرِ
السَّقَّافِ): **الِّلِّبَرَالِيَّةُ فِكْرَةٌ غَرْبِيَّةٌ مُسْتَوْرَدَةٌ، وَلَيْسَتْ مِنْ
إِنْتِاجِ الْمُسْلِمِينَ، وَهِيَ تَنْفِي ارْتِبَاطَهَا بِالْأَدْيَانِ كُلِّهَا،
وَتَعْتَبِرُ كَافَّةَ الْأَدْيَانِ قُيُودًا ثَقِيلَةً عَلَى الْحُرِّيَّاتِ لَا بُدَّ مِنَ
التَّخْلِصِ مِنْهَا. انْتَهَى بِاخْتِصَارٍ. انْتَهَى.**

(7) وَقَالَ الشَّيْخُ تَرْكِي الْبَنْعَلِي فِي (الْكُوكَبِ الدَّرِيِّ
الْمُنِيرِ، بِتَقْدِيمِ الشَّيْخِ أَبِي مُحَمَّدٍ الْمَقْدَسِيِّ): قَالَتْ
الْعَرَبُ {النَّاسُ} [أَيُّ أَكْثَرِ النَّاسِ، وَذَلِكَ عَلَى مَا سَبَقَ
بَيَانُهُ فِي مَسْأَلَةٍ (هَلْ يَصِحُّ إِطْلَاقُ الْكُلِّ عَلَى الْأَكْثَرِ؟
وَهَلِ الْحُكْمُ لِلْغَالِبِ، وَالتَّادِيرُ لَا حُكْمَ لَهُ؟)] عَلَى دِينِ
مُلُوكِهِمْ}... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الْبَنْعَلِي-: يَخْدَعُ سَخَرَةً
الْمُرْجِيَّةَ الْمُرِيدِينَ [يَعْنِي أَنَّ الْمُرْجِيَّةَ يَخْدَعُونَ أَتْبَاعَهُمْ]
بِقَوْلِهِمْ {لَمَّا كَانَتْ فُرَيْشٌ فِي الشَّرْكِ كَانَ الَّذِي
يَحْكُمُهُمْ هُوَ أَبُو جَهْلٍ، وَلَمَّا دَخَلَتْ فُرَيْشٌ فِي دِينِ اللَّهِ
صَارَ الَّذِي يَحْكُمُهُمْ هُوَ أَبُو الْقَاسِمِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ

وسلم}، والصَّوَابُ أَنَّ هذه العبارة مَعَكُوسَةٌ رَأْسًا عَلَى عَقِبٍ، والصَّحِيحُ أَنْ يُقَالَ {لَمَّا كَانَ الَّذِي يَحْكُمُ قُرَيْشًا هُوَ أَبُو جَهْلٍ كَانَتْ قُرَيْشٌ فِي الشَّرْكِ، وَلَمَّا صَارَ الَّذِي يَحْكُمُهُمْ هُوَ أَبُو الْقَاسِمِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ دَخَلَتْ قُرَيْشٌ فِي دِينِ اللَّهِ}، فَاللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى لَمْ يَقُلْ {إِذَا دَخَلَ النَّاسُ فِي دِينِ اللَّهِ أَفْوَاجًا، وَرَأَيْتَ نَصْرَ اللَّهِ وَالْفَتْحَ حَاءَ}!، بَلْ قَالَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى {إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ، وَرَأَيْتَ النَّاسَ يَدْخُلُونَ فِي دِينِ اللَّهِ أَفْوَاجًا}، فِدُخُولُ النَّاسِ فِي دِينِ اللَّهِ أَفْوَاجًا هُوَ بَعْدَ الْفَتْحِ وَالْحُكْمِ الْإِسْلَامِيِّ لَا قَبْلَهُ. أَنْتَهَى.

(8) وَقَالَ الشَّيْخُ أَبُو بَصِيرٍ الطَّرطُوسِيُّ فِي (قَوَاعِدُ فِي التَّكْفِيرِ): حِزْبُ أَهْلِ التَّجْهَمِ وَالْإِرْجَاءِ (حِزْبُ التَّغْرِيطِ وَالْجَفَاءِ، أَصْحَابُ النَّفْسِ الْإِرْجَائِيَّةِ الْإِتْكَالِيَّةِ، الْقَائِلُ "لَا يَضُرُّ مَعَ التَّصَدِيقِ ذَنْبٌ، أَيْ ذَنْبٌ، وَمَنْ قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ دَخَلَ الْجَنَّةَ مَهْمَا كَانَ مِنْهُ مِنْ عَمَلٍ!") تَعَامَلُوا مَعَ النَّاسِ عَلَى أَسَاسِ أَسْمَائِهِمُ الَّتِي تَتَمُّ عَنْ إِنْتِسَابِهِمْ لِأَبَوَيْنِ مُسْلِمَيْنِ، بِغَضِّ النَّظَرِ عَنْ عِقَائِدِهِمْ وَأَفْعَالِهِمُ الظَّاهِرَةِ، فَالْمَرْءُ يَكْفِي عِنْدَهُمْ لِأَنْ يَكُونَ مُسْلِمًا فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ، وَأَنْ يُزَوِّجَ مِنْ بَنَاتِ الْمُسْلِمِينَ وَيُعَامَلَ مُعَامَلَةَ الْمُسْلِمِينَ مِنْ حَيْثُ الْحَقُوقُ وَالْوَاجِبَاتُ، أَنْ يَكُونَ اسْمُهُ أَحْمَدَ أَوْ خَالِدًا، أَوْ يَحْمِلَ شَهَادَةَ مِيلَادٍ مَكْتُوبٌ عَلَيْهَا (مُسْلِمٌ)، وَلَا ضَيْرَ عَلَيْهِ بَعْدَ ذَلِكَ أَنْ يَكُونَ شَيْوعِيًّا أَوْ عِلْمَانِيًّا حَاقِدًا عَلَى الْإِسْلَامِ وَالْمُسْلِمِينَ، شَتَامًا لِلرَّبِّ وَالَّذِينَ وَلَانَتْهُ الْأَسْبَابُ، وَمِمَّنْ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ، لَا يُرَاعِي فِي الْمُؤْمِنِينَ إِلَّا وَلَا ذِمَّةً، فَلَا يَضُرُّهُ مَعَ اسْمِهِ الْإِسْلَامِيِّ أَوْ هُوِيَّتِهِ الْإِسْلَامِيَّةِ ذَنْبٌ بَلْ وَلَا كُفْرٌ!!! فَاَنْطَلَقُوا [أَيُّ أَهْلِ التَّجْهَمِ وَالْإِرْجَاءِ] إِلَى آيَاتِ تَزَلَّتْ فِي الْمُؤْمِنِينَ الْمُؤَحِّدِينَ، وَنِصْوَصِ قِيلَتْ فِي عَصَاةِ الْمُؤَحِّدِينَ، فَحَمَلُوهَا عَلَى الْكُفَّارِ الْمَارِقِينَ، وَالزَّانِدَةِ

المُلتجدين، والطواغيت الأثمين، وجعلوهم بمرتبة عصاة أهل القبلة من المؤمنين!! فأماتوا بذلك الأمة أماتهم الله، وأصابوها بالوَهْن (حُب الدنيا وكراهية الموت)، وَوَرَّثُوا أَبْنَاءَهَا رُوحَ الْإِثْكَالِيَّةِ وَحُب تَرْكِ الْعَمَلِ، حتى سَهَّلَ عليهم تَرْكُ الْحُكْمِ بما أَنْزَلَ اللهُ واستبداله بِحُكْمِ وَشَرَائِعِ الطَّاغُوتِ، وَصَوَّرُوا لَهُمْ أَنَّ الْأَمْرَ لَا يَتَعَدَّى أَنْ يَكُونَ مَعْصِيَةً، وَأَنْ يَكُونَ كُفْرًا دُونَ كُفْرٍ، وَأَنَّهُ لَيْسَ بِالْكَفْرِ الَّذِي تَذْهَبُونَ إِلَيْهِ، فَجَرَّأُوهُمْ بِذَلِكَ عَلَى الْكُفْرِ الْبَوَاحِ وَهُمْ يَدْرُونَ أَوْ لَا يَدْرُونَ!! وكذلك الصلاة -عمود الإسلام، أَخِرُ مَا يُفْقَدُ مِنَ الدِّينِ، فَإِذَا فُقِدَتْ فُقِدَ الدِّينُ، الصَّلَاةُ الَّتِي حَكَّمَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى تَارِكِهَا بِالْكَفْرِ وَالشَّرِكِ وَالْخُرُوجِ مِنَ الْمِلَّةِ- فَقَدْ هَوَّنُوا مِنْ شَأْنِهَا، لِأَنَّهَا عَمَلٌ، وَجَادَلُوا عَنْ تَارِكِهَا أَيْمَا جِدَالٍ، إِلَى أَنْ هَانَ عَلَى النَّاسِ تَرْكُهَا، وَأَصْبَحَ تَرْكُهَا صِفَةً لَزِمَةً لَكَثِيرٍ مِنَ النَّاسِ، وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ!! فَقَالُوا لَهُمْ { لَا عَلَيْكُمْ، هَذَا الْكُفْرُ كُفْرٌ عَمَلٌ، وَكُفْرُ الْعَمَلِ - مَا دَامَ عَمَلًا - لَيْسَ بِالْكَفْرِ الَّذِي تَذْهَبُونَ إِلَيْهِ، وَإِنَّمَا هُوَ كُفْرٌ أَصْغَرُ، وَكُفْرٌ دُونَ كُفْرٍ } [قَالَ الشَّيْخُ الطَّرطُوسِي فِي مَوْضِعٍ آخَرَ مِنْ كِتَابِهِ: فَإِذَا أُطْلِقَ الشَّارِعُ عَلَى فِعْلٍ مُعَيَّنٍ حُكْمَ الْكُفْرِ، فَالْأَصْلُ أَنْ يُحْمَلَ هَذَا الْكُفْرُ عَلَى ظَاهِرِهِ وَمَدْلُولَاتِهِ الشَّرْعِيَّةِ، وَهُوَ الْكُفْرُ الْأَكْبَرُ الْمُنَاقِضُ لِلْإِيمَانِ الَّذِي يُخْرِجُ صَاحِبَهُ مِنَ الْمِلَّةِ وَيُوجِبُ لِصَاحِبِهِ الْخُلُودَ فِي نَارِ جَهَنَّمَ، وَلَا يَجُوزُ صَرْفُ هَذَا الْكُفْرِ عَنْ ظَاهِرِهِ وَمَدْلُولِهِ هَذَا إِلَى كُفْرِ النِّعْمَةِ - أَوْ الْكُفْرِ الْأَصْغَرِ - الرَّدِيفِ لِلْمَعْصِيَةِ (أَوِ الذَّنْبِ الَّذِي لَا يَسْتَوْجِبُ الْخُلُودَ فِي نَارِ جَهَنَّمَ) إِلَّا بِدَلِيلٍ شَرْعِيِّ آخَرَ يُفِيدُ هَذَا الصَّرْفَ وَالتَّأْوِيلَ، فَإِذَا انْعَدَمَ الدَّلِيلُ أَوْ الْقَرِينَةُ الشَّرْعِيَّةُ الصَّارِفَةُ تَعَيَّنَ الْوُقُوفُ عَلَى الْحُكْمِ بِمَدْلُولِهِ وَمَعْنَاهِ الْأَوَّلِ وَلَا بُدَّ. انتهى. وجاء في الموسوعة الْعَقْدِيَّة (إعداد مجموعة من الباحثين، بإشراف الشيخ

عَلَوِي بن عبد القادر السَّقَاف): **الأصلُ** أَنْ تُحْمَلَ أَلْفَاظُ الْكُفْرِ وَالشُّرْكِ الْوَارِدَةُ فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ عَلَى حَقِيقَتِهَا الْمُطْلَقَةِ، وَمُسَمَّاها الْمُطْلَقِ، **وذلك كَوْنُهَا مُخْرَجَةً مِنَ الْمِلَّةِ، حَتَّى يَحْيَى مَا يَمْنَعُ ذَلِكَ وَيَقْتَضِي الْحَمْلَ عَلَى الْكُفْرِ الْأَصْغَرِ وَالشُّرْكِ الْأَصْغَرِ.** انتهى باختصار. وقال الشيخُ عبدُ الله الغليفي في (التنبيهات المختصرة على المسائل المنتشرة): ضابطُ الكفر الأصغر، هو كُلُّ ذَنْبٍ سَمَّاهُ الشَّارِعُ كُفْرًا **مَعَ ثُبُوتِ إِسْلَامِ فَاعِلِهِ بِالنَّصِّ أَوْ بِالْإِجْمَاعِ...** ثم قال -أي الشيخ الغليفي-: **الأصلُ** أَنْ تُحْمَلَ أَلْفَاظُ الْكُفْرِ وَالشُّرْكِ الْوَارِدَةُ فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ عَلَى حَقِيقَتِهَا الْمُطْلَقَةِ وَمُسَمَّاها الْمُطْلَقِ، **وذلك كَوْنُهَا مُخْرَجَةً مِنَ الْمِلَّةِ، حَتَّى يَحْيَى مَا يَمْنَعُ ذَلِكَ...** ثم قال -أي الشيخ الغليفي-: **الأصلُ** فِي نَفْيِ الْإِيمَانِ - فِي النُّصُوصِ - أَنَّهُ عَلَى مَرَاتِبَ، **أَوَّلُهَا نَفْيُ الصَّحَّةِ، فَإِنْ مَنَعَ مَا يَمْنَعُ فَنَفْيُ الْكَمَالِ الْوَاجِبِ.** انتهى، فوسعوا بذلك دائرة الكفر العملي الأصغر [أي لما أدخلوا فيه تَرْكَ الْحُكْمِ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَتَرْكَ الصَّلَاةَ] بغير علم ولا برهان حتى أدخلوا في ساحته الكفر الأكبر، وأئمة الكفر البواح!! ومن أخلاقهم وشذوذاتهم كذلك أنهم ضيقوا نواقض التوحيد وحصروها في ناقضة الاستحلال أو الجحود القلبي فقط، والمستحل عندهم الاستحلال الموجب للكفر هو الذي يُسَمِّعُهُمْ عِبَارَةَ الاستحلال القلبي واضحة صريحة، وما سوى ذلك من القرائن العملية الظاهرة الدالة على الرِّضَا والاستحلال والجحود وحقيقة ما وَقَرَ فِي الْبَاطِنِ، فَلَا إَعْتِبَارَ لَهَا [جاء في (الموسوعة الفقهية الكويتية) تَحْتَ عُنْوَانِ (الْقَضَاءُ بِالْقَرِينَةِ الْقَاطِعَةِ): الْقَرِينَةُ لُغَةً الْعَلَامَةُ، وَالْمُرَادُ بِالْقَرِينَةِ الْقَاطِعَةِ فِي الْإِصْطِلَاحِ مَا يَدُلُّ عَلَى مَا يُطْلَبُ الْحُكْمُ بِهِ دَلَالَةً وَاضِحَةً بِحَيْثُ تُصَيِّرُهُ فِي حَيْزِ الْمَقْطُوعِ بِهِ] قَالَ الشَّيْخُ عَوْضُ عَبْدِ اللَّهِ أَبُو بَكْرٍ (أَسْتَاذُ

الشرعية الإسلامية بجامعة الخرطوم) في (كتاب "مَجَلَّةُ
مَجْمَعِ الْفَقْهِ الْإِسْلَامِيِّ" التي تَصُدُّرُ عَنْ مُنْتَظَمَةِ الْمُؤْتَمَرِ
الْإِسْلَامِيِّ بِجُدَّةَ): الْقَرِينَةُ الْقَاطِعَةُ [هي الْقَرِينَةُ]
الوَاضِحَةُ الدَّلَالَةُ عَلَى مَا يُرَادُ إِثْبَاتُهُ... ثم قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ
عَوْضَ:- وَلَا شَكَّ أَنَّ الْقَرِينَةَ الْقَاطِعَةَ -كَمَا يُطْلَقُ عَلَيْهَا
الْفُقَهَاءُ- تُفِيدُ عِلْمَ طُمَآنِينَةٍ الَّتِي هِيَ **أَقْلُ دَرَجَةٍ** مِنْ
الضَّرُورِيِّ أَوِ الْيَقِينِيِّ، وَفَوْقَ الظَّنِّ [أَيُّ وَفَوْقَ الظَّنِّ
غَيْرِ الْغَالِبِ الَّذِي يَتِمَّتْ فِي الْوَهْمِ وَالشَّكِّ]، فَهِيَ الَّتِي
تُؤَدِّي إِلَى إِطْمِئْنَانِ الْقَلْبِ **بِحَيْثُ يَغْلِبُ عَلَى الظَّنِّ**
دَلَالَتُهَا عَلَى الْمُرَادِ الْمَجْهُولِ، فَيُطْرَحُ إِحْتِمَالُ عَدَمِ
دَلَالَتِهَا، **وِغَالِبُ الظَّنِّ مُلْحَقٌ بِالْيَقِينِ** وَتُبْنَى عَلَيْهِ الْأَحْكَامُ
الشَّرْعِيَّةُ... ثم قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ عَوْضَ:- إِنَّهُ كُلَّمَا تَكَاثَرَتْ
الْقَرَائِنُ وَتَضَافَرَتْ عَلَى أَمْرٍ مُعَيَّنٍ، يُقْوِي بَعْضُهَا بَعْضًا،
مِمَّا يُؤَدِّي إِلَى إِتْصَاحِ الْمَجْهُولِ وَانْكِشَافِهِ فَتَكُونُ خَيْرَ
مُعِينٍ لِلْقَاضِي فِي تَأْسِيسِ حُكْمِهِ؛ وَبِالطَّبَعِ كُلَّمَا قَلَّتِ
الْقَرَائِنُ وَضَعُفَتْ صَارَتْ دَلَالَتُهَا غَيْرَ مُقْنِعَةٍ وَيَشُوبُهَا
الْإِحْتِمَالُ وَالشَّكُّ، وَلَا يَجُوزُ لِلْقَاضِي أَنْ يُؤَسِّسَ حُكْمَهُ
عَلَى الشَّكِّ الَّذِي يَسْتَوِي فِيهِ الطَّرْفَانِ بِحَيْثُ لَا يَمِيلُ
الْقَلْبُ إِلَى جَانِبٍ أَوْ طَرَفٍ وَهُنَا يَكُونُ حُكْمُهُ مَشُوبًا
وَمَعِيبًا. انْتَهَى بِاخْتِصَارٍ. وَقَالَ الشَّيْخُ عَبْدِ الْكَرِيمِ الْخَضِيرِ
(عَضُو هَيْئَةِ كِبَارِ الْعُلَمَاءِ بِالْأَدْيَارِ السَّعُودِيَّةِ، وَعَضُو اللَّجْنَةِ
الدَّائِمَةِ لِلْبَحْثِ الْعِلْمِيِّ وَالْإِفْتَاءِ) فِي (شَرْحِ الْقَوَاعِدِ
الْفَقْهِيَّةِ): الْفُقَهَاءُ مَا حَمَلُوا الْيَقِينَ عَلَى وَجْهِهِ وَعَلَى
أَصْلِهِ، **بَلْ تَوَسَّعُوا فِيهِ فَأَدْخَلُوا فِيهِ الْمَظْنُونِ**، يَقُولُ
النَّبَوِيُّ فِي (الْمَجْمُوعِ) {وَأَعْلَمُ أَنَّهُمْ يُطْلِقُونَ الْعِلْمَ
وَالْيَقِينَ، وَيُرِيدُونَ بِهِمَا الظَّنَّ الظَّاهِرَ [أَيُّ الْغَالِبَ] لَا
حَقِيقَةَ الْعِلْمِ وَالْيَقِينِ}، يَعْنِي مِنْ بَابِ **التَّجَوُّزِ وَالتَّوَسُّعِ**،
وَالَا فَالْعِلْمُ شَيْءٌ وَالظَّنُّ شَيْءٌ [آخِرُ]، فَالَّذِي يَغْلِبُ عَلَى
الظَّنِّ [هُوَ] ظَنٌّ، هَذَا إِحْتِمَالٌ [لِأَنَّهُ ظَنٌّ لَا يَقِينٌ]، الرَّاجِحُ
[هُوَ] ظَنٌّ، وَالَّذِي لَا يَحْتَمِلُ النِّقِيصَ [هُوَ] عِلْمٌ وَيَقِينٌ.

انتهى. وقال أَبُو الْقَاسِمِ الرَّافِعِيُّ الْقَزْوِينِيُّ (ت 623هـ) في (الشرح الكبير): قد يُتَسَاهَلُ في إطلاق لَفْظِ (الْيَقِينِ) على (الظَّنِّ الغالبِ). انتهى، كَمَا لَوْ ظَهَرَ إِنْسَانٌ [وَهُوَ خَارِجٌ] مِنْ دَارٍ، وَمَعَهُ سِكِّينٌ فِي يَدَيْهِ، وَهُوَ مُتَلَوِّتٌ بِالذَّمَاءِ، سَرِيعُ الْحَرَكَةِ، عَلَيْهِ أَثَرُ الْخَوْفِ، فَدَخَلَ إِنْسَانٌ أَوْ جَمْعٌ مِنَ النَّاسِ فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ، فَوَجَدُوا بِهَا شَخْصًا مَذْبُوحًا لِذَلِكَ الْجِنِّ، وَهُوَ مُتَضَمِّحٌ [أَيُّ مُتَلَطِّحٌ] بِدِمَائِهِ، وَلَمْ يَكُنْ فِي الدَّارِ غَيْرُ ذَلِكَ الرَّجُلِ الَّذِي وَجِدَ عَلَى الصِّفَةِ الْمَذْكُورَةِ وَهُوَ خَارِجٌ مِنَ الدَّارِ، فَإِنَّهُ لَا يَشْكُ أَحَدٌ فِي أَنَّهُ قَاتِلُهُ، وَاحْتِمَالُ أَنَّهُ ذَبَحَ نَفْسَهُ، أَوْ أَنَّ غَيْرَ ذَلِكَ الرَّجُلِ قَتَلَهُ ثُمَّ تَسَوَّرَ الْحَائِطَ وَهَرَبَ، وَنَحْوَ ذَلِكَ، فَهُوَ احْتِمَالٌ بَعِيدٌ لَا يُلْتَفَتُ إِلَيْهِ إِذْ لَمْ يَنْشَأْ عَنْ دَلِيلٍ؛ وَلَا خِلَافَ بَيْنِ فُقَهَاءِ الْمَذَاهِبِ فِي بِنَاءِ الْحُكْمِ عَلَى الْقَرِينَةِ الْقَاطِعَةِ [قُلْتُ: لَا خِلَافَ عَلَى إعتبارِ القرائنِ في جرائم التعزير؛ أَمَّا جرائمُ الخُذُودِ والقصاصِ فالجمهورُ لا يعتبرُ فيها إلا الاعترافَ، أو البينةَ (وهي شهادةُ الشهودِ)، أَمَّا القرائنُ فلا إعتبارَ لها؛ والتعزيرُ هو كُلُّ عُقُوبَةٍ فِي مَعْصِيَةٍ لَا حَدَّ فِيهَا وَلَا قِصَاصَ وَلَا كَفَّارَةَ، وَهَذِهِ الْعُقُوبَةُ تُقَدَّرُ بِالْإِجْتِهَادِ؛ وَعَلَى ذَلِكَ فَإِنَّ الْمِثَالَ الْمَذْكُورَ هُنَا لَا يُمَكِّنُ الْحُكْمَ فِيهِ عَلَى الْمُتَهَمِ بِالْقِصَاصِ إِلَّا إِذَا وَجِدَ الاعترافُ أو البينةُ، فَإِذَا غُذِمَا فَلَيْسَ لِلْقَاضِي إِلَّا الْحُكْمُ بِعُقُوبَةٍ تَعزِيرِيَّةٍ بِمُقْتَضَى الْقَرَائِنِ الْقَوِيَّةِ. وَقَدْ قَالَ الشَّيْخُ صَلَاحُ نَجِيبِ الدَّق (رئيس اللجنة العلمية بجمعية أنصار السنة المحمدية "فرع بلبس") فِي مَقَالَةٍ لَهُ بِعُنْوَانِ (أحكامُ التَّأْدِيبِ) على هذا الرابط: المَعَاصِي ثَلَاثَةُ أَنْوَاعٍ؛ الْأَوَّلُ، فِيهِ الْحَدُّ، وَلَا كَفَّارَةَ فِيهِ، كَالسَّرِقَةِ، وَشُرْبِ الْخَمْرِ، وَالزَّنا، وَالْقَذْفِ؛ الثَّانِي، فِيهِ الْكَفَّارَةُ، وَلَا حَدٌّ فِيهِ، كَجَمَاعِ الزَّوْجِ لِزَوْجَتِهِ فِي نَهَارِ رَمَضَانَ؛ الثَّالِثُ، لَا حَدٌّ فِيهِ وَلَا كَفَّارَةَ، وَلَكِنْ فِيهِ التَّعزِيرُ. انتهى باختصار، مُسْتَدَلِّينَ بِالْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَعَمَلِ الصَّحَابَةِ؛

فَأَمَّا الْكِتَابُ، فَقَوْلُهُ تَعَالَى {وَجَاءُوا عَلَى قَمِيصِهِ بِدَمٍ كَذِبٍ}، فَقَدْ رُوِيَ أَنَّ إِخْوَةَ يُوسُفَ لَمَّا أَتَوْا بِقَمِيصِهِ إِلَى أَبِيهِمْ تَأَمَّلَهُ، فَلَمْ يَرْ خَرْفًا وَلَا أَثَرَ نَابٍ، فَاسْتَدَلَ بِهِ عَلَى كَذِبِهِمْ؛ وَأَمَّا السُّنَّةُ فَمِمَّا وَقَعَ فِي غَزْوَةِ بَدْرٍ لِابْنِي عَفْرَاءَ، لَمَّا تَدَاعَى قَتْلَ أَبِي جَهْلٍ، فَقَالَ لَهُمَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ {هَلِ مَسَحْتُمَا سَيْفَيْكُمَا؟}، فَقَالَا {لَا}، فَقَالَ {أَرِيَانِي سَيْفَيْكُمَا}، فَلَمَّا نَظَرَ إِلَيْهِمَا قَالَ {هَذَا قَتْلُهُ}، وَقَضَى لَهُ بِسَلْبِهِ [قَالَ الشَّيْخُ ابْنُ بَازٍ عَلَى مَوْقِعِهِ في هذا الرابط: وَكَانَ [صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ] يُنَادِي فِي بَعْضِ الْغَزَوَاتِ {مَنْ قَتَلَ قَتِيلًا، لَهُ عَلَيْهِ بَيِّنَةٌ، فَلَهُ سَلْبُهُ}... ثم قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ ابْنُ بَازٍ-: وَفِي حَدِيثِ بَدْرٍ، أَنَّ مُعَاذًا وَمُعَوِّذًا ابْنِي عَفْرَاءَ، [وَهُمَا] ابْنَا عَمْرٍو بْنِ الْجُمُوحِ، اشْتَرَكَا فِي قَتْلِ أَبِي جَهْلٍ يَوْمَ بَدْرٍ، وَهُمَا مِنَ الْأَنْصَارِ، ابْتَدَرَاهُ بِسَيْفَيْهِمَا جَمِيعًا، فَضَرَبَاهُ جَمِيعًا (مُعَاذٌ وَمُعَوِّذٌ)، فَقَتَلَاهُ، فَجَاءَا إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَخْبَرَاهُ، فَقَالَ {كِلَاكُمَا قَتَلَهُ؟} يَعْنِي اشْتَرَكْتُمَا فِي قَتْلِهِ، ثُمَّ قَالَ {هَلِ مَسَحْتُمَا سَيْفَيْكُمَا؟}، قَالَا {لَا}، فَأَرِيَاهُ سَيْفَيْهِمَا، فَرَأَى أَنَّ قَتْلَهُ مُعَاذٌ أَقْوَى، هِيَ الْقَاضِيَةُ، فَقَضَى بِسَلْبِهِ لِمُعَاذِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْجُمُوحِ، لِأَنَّ ضَرْبَتَهُ هِيَ الَّتِي قَضَتْ عَلَى أَبِي جَهْلٍ، ثُمَّ جَاءَ ابْنُ مَسْعُودٍ بَعْدَ ذَلِكَ وَجَزَّ رَأْسَهُ [أَيُّ فَصَلَ رَأْسَهُ عَنْ بَدَنِهِ] وَاتَى بِهِ [أَيُّ بِالرَّأْسِ] إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. انْتَهَى بِاخْتِصَارٍ. وَجَاءَ فِي الْمَوْسُوعَةِ الْحَدِيثِيَّةِ (إِعْدَادُ مَجْمُوعَةٍ مِنَ الْبَاحَثِينَ، بِإِشْرَافِ الشَّيْخِ عَلَوِيِّ بْنِ عَبْدِ الْقَادِرِ السَّقَّافِ): يُخْبِرُ أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ يَوْمَ بَدْرٍ {مَنْ يَنْظُرُ مَا صَنَعَ أَبُو جَهْلٍ}، أَيُّ فَيَأْتِينَا بِأَخْبَارِهِ وَمَا فَعَلَ اللَّهُ بِهِ، وَيَتَأَكَّدُ مِنْ مَوْتِهِ، لِيَسْتَبْشِرَ الْمُسْلِمُونَ بِذَلِكَ، وَيَنْكَفَّ شَرُّهُ عَنْهُمْ، فَبَادَرَ إِلَيْهِ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فَوَجَدَهُ جَرِيحًا مُتَخَنًا بِجِرَاحِهِ، وَلَكِنَّهُ لَمْ

يُمُتُّ بَعْدُ، وَقَدْ ضَرَبَهُ ابْنَا عَفْرَاءَ (مُعَاذٌ وَمُعَوَّذٌ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، حَتَّى بَرَدَ (أَيُّ حَتَّى أَصْبَحَ فِي الرَّمَقِ الْأَخِيرِ مِنْ حَيَاتِهِ)، لَمْ يَبْقَ بِهِ إِلَّا مِثْلُ حَرَكَةِ الْمَذْبُوحِ. انْتَهَى. وَقَالَ الشَّيْخُ مُحَمَّدٌ صَالِحُ الْمُنَجِّدِ فِي كِتَابِ (دُرُوسُ لِلشَّيْخِ مُحَمَّدِ الْمُنَجِّدِ): إِنَّ ابْنِي عَفْرَاءَ تَدَاغِيَا قَتَلَ أَبِي جَهْلًا، كُلُّ وَاحِدٍ يَقُولُ {أَنَا قَتَلْتُهُ}... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الْمُنَجِّدِ-: فَمِنْ خِلَالِ السُّيُوفِ عُرِفَ -بِالْقِرَائِنِ- مَنْ هُوَ الَّذِي قَتَلَهُ فِعْلًا، وَقُضِيَ لَهُ بِسَلْبِهِ. انْتَهَى. وَقَالَ ابْنُ الْقَيْمِ فِي (الطَّرِيقُ الْحَكِيمَةُ): وَهَذَا مِنْ أَحْسَنِ الْأَحْكَامِ، وَأَحْفَهَا بِالِاتِّبَاعِ، فَالِدُّمُ فِي النَّضْلِ شَاهِدٌ عَجِيبٌ. انْتَهَى]. فَأَعْتَمَدَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى الْأَثَرِ فِي السَّيْفِ؛ وَأَمَّا عَمَلُ الصَّخَابَةِ، فَقَدْ سَبَقَ ابْنُ الْقَيْمِ فِي كِتَابِهِ (الطَّرِيقُ الْحَكِيمَةُ) كَثِيرًا مِنَ الْوَقَائِعِ الَّتِي قَضَى فِيهَا الصَّخَابَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ بِنَاءً عَلَى الْقِرَائِنِ... ثُمَّ جَاءَ -أَيُّ فِي الْمَوْسُوعَةِ- تَحْتَ عُنْوَانِ (الْقَضَاءُ بِالْفِرَاسَةِ): الْفِرَاسَةُ فِي اللُّغَةِ الظَّنُّ الصَّائِبُ النَّاشِئُ عَنْ تَثَبُّتِ النَّظَرِ فِي الظَّاهِرِ لِإِدْرَاكِ الْبَاطِنِ، وَلَا يَخْرُجُ الْمَعْنَى إِلَّا صُطْلَاحِيٌّ عَنْ ذَلِكَ، وَفَقْهَاءُ الْمَذَاهِبِ لَا يَرَوْنَ الْحُكْمَ بِالْفِرَاسَةِ، فَإِنْ مَدَارَكَ الْأَحْكَامِ مَعْلُومَةٌ شَرْعًا مُدْرَكَةٌ قَطْعًا، وَلَيْسَتْ الْفِرَاسَةُ مِنْهَا، وَلِأَنَّهَا حُكْمٌ بِالظَّنِّ [أَيُّ الظَّنِّ غَيْرِ الْغَالِبِ] وَالتَّخْمِينِ، وَهِيَ تُخْطِئُ وَتُصِيبُ. انْتَهَى بِاخْتِصَارٍ. وَقَالَ الشَّيْخُ مُحَمَّدُ بَدْرُ الْمُنْيَاوِي فِي (كِتَابِ "مَجْلَهٗ مَجْمَعِ الْفِقْهِ الْإِسْلَامِيِّ" الَّتِي تَصُدِّرُ عَنْ مُنْتَظَمَةِ الْمُؤْتَمَرِ الْإِسْلَامِيِّ بِجُدَّة) تَحْتَ عُنْوَانِ (الْقِرَائِنِ فِي الْفِقْهِ الْإِسْلَامِيِّ): الْقَرِينَةُ -فِي الْاصْطِلَاحِ- اسْتِنْبَاطُ وَاقِعَةٍ مَجْهُولَةٍ، مِنْ وَاقِعَةٍ مَعْلُومَةٍ، لِعَلَاقَةٍ تَرِبَتْ بَيْنَهُمَا، فَالْفَرَضُ أَنَّ هُنَاكَ وَاقِعَةً يُرَادُ اثْبَاتُهَا، وَالْفَرَضُ كَذَلِكَ أَنَّ هَذِهِ الْوَاقِعَةُ مَجْهُولَةٌ بِمَعْنَى أَنَّهُ لَمْ يَقُمْ عَلَيْهَا دَلِيلٌ مُبَاشِرٌ [أَيُّ مِنْ أَدِلَّةِ التَّبَوُّتِ الشَّرْعِيَّةِ أَوْ مِمَّا يُسَمَّى بِـ (وَسَائِلُ الْإِثْبَاتِ الشَّرْعِيَّةِ) أَوْ مِمَّا يُسَمَّى بِـ (أَدِلَّةِ

(الْجَجَاجِ) أَوْ مِمَّا يُسَمَّى بِـ (أَدِلَّةُ تَصَرُّفِ الْحُكَّامِ) ، فَلَمْ يَصْدُرْ بِهَا إِقْرَارٌ (أَوْ إَعْتِرَافٌ) ، وَلَمْ يَرُدَّ عَلَيْهَا شُهُودٌ ، وَلَمْ تُشْتَهَأْ يَمِينٌ ، أَوْ قَامَ عَلَيْهَا شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ وَلَكِنْ دُونَ الْقَدْرِ الْكَافِي لِاثْبَاتِهَا ، وَلَيْسَ أَمَامَ الْقَاضِي مَنَاصُ مِنْ أَنْ يَقْضِيَ فِي أَمْرِ ثُبُوتِ هَذِهِ الْوَاقِعَةِ الْمَجْهُولَةِ أَوْ عَدَمِ ثُبُوتِهَا ، وَذَلِكَ لِتَفْصِيلٍ فِي الْخُصُومَةِ الْمَرْفُوعَةِ إِلَيْهِ بِمَا يَتَّفِقُ مَعَ الْحَقِيقَةِ الْقَضَائِيَّةِ ، وَبِالتَّالِي ، فَإِنَّهُ وَقَدْ عَزَّ **الدَّلِيلُ الْمُبَاشِرُ الْكَافِي** فَقَدْ تَعَيَّنَ الْبَحْثُ عَنْ دَلِيلٍ غَيْرِ مُبَاشِرٍ يَتِمَّتْ فِي وَاقِعَةٍ أُخْرَى تُرْشِدُ عَنِ الْوَاقِعَةِ الْأَصْلِيَّةِ بِوَصْفِهَا **أَمَارَةً لَهَا أَوْ عَلَامَةً عَلَيْهَا** . انتهى . وقال ابْنُ الْقَيْمِ فِي (إِعْلَامُ الْمُؤَفِّعِينَ) : الْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ وَأَقْوَالُ الصَّحَابَةِ وَجُمْهُورُ الْأَئِمَّةِ عَلَى الْعَمَلِ **بِالْقَرَائِنِ وَاعْتِبَارِهَا فِي الْأَحْكَامِ** . انتهى . وقال الشيخ عوض عبدالله أبو بكر (أستاذ الشريعة الإسلامية بجامعة الخرطوم) فِي (نظام الإثبات فِي الفقه الإسلامي) : **فَإِنْ [مِنْ] الْمُتَّفَقِ عَلَيْهِ هُوَ أَنَّ سَبِيلَ الْإِدْرَاكِ بِالْفَرَاةِ مُسْتَتِرٌ ، وَطَرِيقُ الْمَعْرِفَةِ بِهَا طَرِيقٌ خَفِيٌّ ، وَخُطُواتُ الْاسْتِنْتِاجِ فِيهَا غَيْرُ ظَاهِرَةٍ إِلَّا لِمَنْ صَفَا فِكْرُهُ وَكَانَ حَادِّ الذِّكَاةِ ، أَوْ كَانَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ الصَّادِقِينَ الَّذِينَ يَنْظُرُونَ بِنُورِ اللَّهِ ...** ثم قال -أي الشيخ عوض- : **الْمُتَّفَرِّسُ يُدْرِكُ الْأَمْرَ بِأَسْلُوبٍ مُسْتَتِرٍ ، فَقَدْ يَكُونُ اسْتِنْتِاجُهُ هَذَا مَبْنِيًا عَلَى غَلَامَاتٍ خَفِيَّةٍ تَفَرَّسَهَا ، وَقَدْ يَكُونُ مَبْنِيًا عَلَى خَوَاطِرٍ إِلَهَامِيَّةٍ قَذَفَهَا اللَّهُ فِي قَلْبِهِ وَنَطَقَ بِهَا لِسَانُهُ ...** ثم قال -أي الشيخ عوض- : **لَمَّا كَانَ الْاسْتِدْلَالُ بِالْفَرَاةِ لَا يَقُومُ عَلَى أُسُسٍ وَاضِحَةٍ ظَاهِرَةٍ -حَيْثُ أَنَّ خُطُواتِ الْاسْتِنْتِاجِ فِيهَا خَفِيَّةٌ غَيْرُ مَعْرُوفَةٍ لِغَيْرِ الْمُتَّفَرِّسِ- فَقَدْ مَنَعَ جُمْهُورُ الْفُقَهَاءِ بِنَاءَ الْأَحْكَامِ الْقَضَائِيَّةِ عَلَى الْفَرَاةِ ، وَقَالُوا {إِنَّهَا لَا تَصْلُحُ مُسْتَنَدًا لِلْقَاضِي فِي فَصْلِ الدَّعْوَى ، إِذْ أَنَّ الْقَاضِي لَا يُدَّ لَهُ مِنْ حُجَّةٍ ظَاهِرَةٍ يَبْنِي عَلَيْهَا حُكْمَهُ} ...** ثم قال -أي الشيخ عوض- : **أَبُو**

الوفاء إِبْنُ عَقِيلٍ قَالَ { إِنَّ الْحُكْمَ بِالْقَرِينَةِ لَيْسَ مِنْ بَابِ
 الْحُكْمِ بِالْفَرَّاسَةِ الَّتِي تَخْتَفِي فِيهَا خُطُواتُ
 (الاسْتِنتَاجِ) ... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ عَوْضٌ- تَحْتَ عُنْوَانِ
 (الْفَرْقِ بَيْنَ الْقَرِينَةِ وَالْفَرَّاسَةِ): أَوَّلًا، إِنَّ الْقَرِينَةَ عَلَامَةٌ
 ظَاهِرَةٌ مُشَاهِدَةٌ بِالْعِيَانِ، كَمَنْ يَرَى رَجُلًا مَكْشُوفَ
 الرَّأْسِ -وَلَيْسَ ذَلِكَ مِنْ عَادَتِهِ- يَعْدُو وَرَاءَهُ آخَرَ هَارِبًا وَيَدِ
 الْهَارِبِ عِمَامَةٌ [قَالَ إِبْنُ عَابِدِينَ فِي (رَدِّ الْمُحْتَارِ عَلَى
 (الدَّرِّ الْمُخْتَارِ): وَتُبُوْتُ الْيَدِ دَلِيلُ الْمَلِكِ. انْتَهَى. وَجَاءَ فِي
 (الْمَوْسُوعَةِ الْفِقْهِيَّةِ الْكُوَيْتِيَّةِ): اتَّفَقَ الْفُقَهَاءُ فِي
 الْجُمْلَةِ عَلَى أَنَّ وَضْعَ الْيَدِ دَلِيلُ الْمَلِكِ. انْتَهَى. وَقَالَ
 الشَّيْخُ أَسَامَةُ سَلِيمَانٍ (مَدِيرُ إِدَارَةِ شُؤُونِ الْقُرْآنِ
 بِجَمَاعَةِ أَنْصَارِ السُّنَّةِ الْمُحَمَّدِيَّةِ) فِي (التَّعْلِيقِ عَلَى الْعِدَّةِ
 شَرْحَ الْعِمْدَةِ): الْأَصْلُ أَنَّ مَا فِي خَوَازِيكِ مَلِكٍ لِي،
 فَالْأَصْلُ فِي الْجِيَّازَةِ الْمَلِكِيَّةِ. انْتَهَى] وَعَلَى رَأْسِهِ
 عِمَامَةٌ، فَهَذِهِ قَرِينَةٌ مُشَاهِدَةٌ بِالْعَيْنِ الْجَسَدِيَّةِ، وَدَلَالَتُهَا -
 كَمَا يَقُولُ الْعُلَمَاءُ- وَاضِحَةٌ عَلَى أَنَّ الْعِمَامَةَ لِلرَّجُلِ
 مَكْشُوفِ الرَّأْسِ، وَلَا يُقَالُ عَمَّنْ يَرَى هَذِهِ الْعَلَامَةَ
 وَيَسْتَنْتِجُ هَذَا الْحُكْمَ {إِنَّهُ مُتَفَرِّسٌ}؛ ثَانِيًا، إِنَّ رُؤْيَا
 الْقَرِينَةِ لَا تَتَطَلَّبُ مُوَاصَفَاتٍ مُعَيَّنَةً فِي الرَّائِي، كَصِدْقِ
 الْإِيمَانِ، وَصَفَاءِ الْفِكْرِ وَجِدَّةِ الذِّكَا، وَذَلِكَ لِأَنَّ خُطُواتِ
 الْاسْتِنتَاجِ فِيهَا ظَاهِرَةٌ وَاضِحَةٌ، حَتَّى أَنَّ الدَّقِيقَ مِنْهَا
 كَتَلِكُ الَّتِي تَقُومُ عَلَى التَّجَارِبِ الْعِلْمِيَّةِ [كَالتَّسْجِيلِ
 الصَّوْتِيِّ، وَبَصْمَاتِ الْأَصَابِعِ] لَهَا أَسُسُهَا وَضَوَائِبُهَا
 وَقَانُونُهَا الَّذِي يَسْهُلُ الْأَطْلَافُ عَلَيْهِ وَمَعْرِفَتُهُ، أَمَّا
 الْفَرَّاسَةُ فَهِيَ تَتَطَلَّبُ مُوَاصَفَاتٍ مُعَيَّنَةً فِي الْمُتَفَرِّسِ،
 صِدْقَ إِيمَانٍ، أَوْ جِدَّةَ ذِكَا، وَصَفَاءَ فِكْرٍ، وَذَلِكَ لِأَنَّ
 خُطُواتِ الْاسْتِنتَاجِ فِيهَا مُسْتَتِرَةٌ خَفِيَّةٌ؛ ثَالِثًا، إِنَّهُ يُمَكِّنُ
 أَنْ تُقَامَ الْبَيِّنَةُ [وَهِيَ شَهَادَةُ الشُّهُودِ] عَلَى وَقُوعِ
 الْقَرِينَةِ وَيَتَأَكَّدَ الْقَاضِي مِنْ ثُبُوتِهَا، فَفِي الْمِثَالِ
 الْمُتَقَدِّمِ قَدْ يَشْهَدُ اثْنَانِ أَوْ أَكْثَرُ عَلَى رُؤْيَا الْوَاقِعَةِ، أَمَّا

الْفَرَّاسَةُ فَلَا يَتَوَفَّرُ فِيهَا ذَلِكَ، فَلَا يَسْتَطِيعُ أَحَدُ الشَّهَادَةِ عَلَيْهَا، وَإِنْ صَحَّ وَقُوعُهَا عَلَى قَلْبِ اثْنَيْنِ أَوْ أَكْثَرَ فَبِتِلْكَ حَالَةٍ نَادِرَةٍ؛ رَابِعًا، الْقَرِينَةُ قَدْ تَصْلُحُ دَلِيلًا لِبِنَاءِ الْأَحْكَامِ الْقَضَائِيَّةِ وَمُسْتَنَدًا لِلْقَاضِي فِي فَصْلِ النَّزَاعِ، أَمَّا الْفَرَّاسَةُ فَلَا يَصِحُّ الْحُكْمُ بِهَا عَلَى قَوْلِ جُمْهُورِ الْفُقَهَاءِ. انْتَهَى بِاخْتِصَارٍ وَقَالَ الشَّيْخُ عَوْضُ عَبْدِ اللَّهِ أَبُو بَكْرٍ أَيْضًا فِي (كِتَابِ "مَجْلَةِ مَجْمَعِ الْفَقْهِ الْإِسْلَامِيِّ" الَّتِي تَصُدِّرُ عَنْ مُنَظَّمَةِ الْمُؤْتَمَرِ الْإِسْلَامِيِّ بِجُدَّةَ) تَحْتَ عُنْوَانِ (مَعْنَى الْقَرِينَةِ لُغَةً): الْقَرِينَةُ جَمْعُهَا قَرَانٌ، قَارَنَ الشَّيْءَ يُقَارِنُهُ مُقَارَنَةً وَقِرَانًا ([أَيُّ] اقْتَرَنَ بِهِ وَصَاحِبَهُ)، وَقَارَنَتْهُ قِرَانًا ([أَيُّ] صَاحِبَتْهُ)، وَقَرِينَةُ الرَّجُلِ امْرَأَتُهُ، وَسُمِّيَتْ الزَّوْجَةُ قَرِينَةً لِمُقَارَنَةِ الرَّجُلِ إِيَّاهَا، وَقَرِينَةُ الْكَلَامِ مَا يُصَاحِبُهُ وَيَدُلُّ عَلَى الْمُرَادِ بِهِ، وَالْقَرِينُ [هُوَ] الْمُصَاحِبُ وَ[هُوَ] الشَّيْطَانُ الْمَقْرُونُ بِالْإِنْسَانِ لَا يُفَارِقُهُ... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ عَوْضُ-: الْقَرِينَةُ -إِصْطِلَاحًا- أَمْرٌ أَوْ أَمَارَةٌ (أَيُّ عَلَامَةٍ) تَدُلُّ عَلَى أَمْرٍ آخَرَ وَهُوَ الْمُرَادُ، بِمَعْنَى أَنَّ هُنَاكَ وَاقِعَةً مَجْهُولَةً يُرَادُ مَعْرِفَتُهَا فَتَقُومُ هَذِهِ الْعَلَامَةُ -أَوْ مَجْمُوعَةُ الْعَلَامَاتِ- بِالذَّلَالَةِ عَلَيْهَا، وَهِيَ لَا تَخْتَلِفُ عَنِ الْمَعْنَى اللَّغَوِيَّةِ لِأَنَّ هَذِهِ الْعَلَامَاتِ تُصَاحِبُ الْأَمْرَ الْمَجْهُولَ فَتَدُلُّ عَلَيْهِ، أَيْ تَدُلُّ عَلَيْهِ لِمُصَاحَبَتِهَا لَهُ؛ مِثَالُ ذَلِكَ، أَنَّ يُرَى شَخْصٌ يَحْمِلُ سِكِّينًا مُلَطَّخَةً بِالْدَّمَاءِ وَهُوَ خَارِجٌ مِنْ دَارٍ مَهْجُورَةٍ خَائِفًا يَرْتَجِفُ، فَيَدْخُلُ شَخْصٌ أَوْ أَشْخَاصٌ تِلْكَ الدَّارَ عَلَى الْفَوْرِ فَيَجِدُونَ آخَرَ مَذْبُوحًا لِقَوْرِهِ مُصَرَّجًا [أَيُّ مُلَطَّخًا] بِدِمَائِهِ وَلَيْسَ فِي الدَّارِ غَيْرُهُ، فَالْمُرَادُ مَعْرِفَتُهُ [هَنَا] هُوَ شَخْصِيَّةُ الْقَاتِلِ، وَالْعَلَامَاتُ الَّتِي تَدُلُّ عَلَيْهِ هِيَ خُرُوجُ ذَلِكَ الرَّجُلِ وَبِتِلْكَ الْهَيْئَةِ الَّتِي تَحْمِلُ عَلَى الْإِعْتِقَادِ أَنَّهُ الْقَاتِلُ، وَذَلِكَ عِنْدَ عَدَمِ إِعْتِرَافِهِ أَوْ [عَدَمِ] قِيَامِ الْبَيِّنَةِ عَلَى الْقَاتِلِ، فَالْإِعْتِرَافُ وَالْبَيِّنَةُ [قَالَ الشَّيْخُ نَاصِرُ بْنُ عَقِيلٍ بْنُ جَاسِرٍ الطَّرِيفِي (الْأَسْتَاذَ الْمُسَاعِدَ فِي كَلِيَّةِ

الشرعية بالرياض) في مجلة البحوث الإسلامية (التي
تُصَدَّرُ عن الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية
والإفتاء والدعوة والإرشاد): ذَهَبَ جُمهُورُ الْفُقَهَاءِ إِلَى
أَنَّ الْمُرَادَ بِالْبَيِّنَةِ الشَّهْوِيَّةُ. انتهى. وَقَالَ الشَّافِعِيُّ [في
(الرسالة)]: لَيْسَ لَكَ إِلَّا أَنْ تَقْضِيَ بِشَهَادَةِ الشَّهْوِيَّةِ
الْعُدُولَ **وَإِنْ أَمَكْنَ فِيهِمُ الْغَلَطُ**، وَلَكِنْ تَقْضِيَ بِذَلِكَ عَلَى
الظَّاهِرِ مِنْ صِدْقِهِمْ، وَاللَّهُ وَلِيُّ مَا غَابَ عَنْكَ مِنْهُمْ.
انتهى باختصار [دليلان يتناولان الواقعة المجهولة
مباشرة، أمَّا العَلَامَاتُ فَإِنَّهَا تَدُلُّ عَلَيْهَا دَلَالَةً، أَيْ يُؤْخَذُ
مِنْهَا [أَيَّ مِنَ الْعَلَامَاتِ] بِالْذَّلَالَةِ وَالْإِسْتِثْنَاءِ حُكْمُ الْوَاقِعَةِ
الْمَجْهُولَةِ، وَمِنْ الْوَاضِحِ فِي هَذَا الْمِثَالِ أَنَّ الْإِسْتِدْلَالَ
عَلَى شَخْصِيَّةِ الْقَاتِلِ إِسْتِثْنَاءً مِنْ هَذِهِ الْعَلَامَاتِ
الْمَذْكُورَةِ أَمْرٌ مَنْطِقِيٌّ وَمَعْقُولٌ، فَالْإِرْتِبَاطُ وَثِيقٌ بَيْنَ
خُطَوَاتِ الْإِسْتِثْنَاءِ وَالنَّتِيجَةِ الْمُسْتَنْتَجَةِ، وَلَا عَتَبَ عَلَى
الْقَاضِي إِذَنْ إِذَا بَنَى حُكْمَهُ بِنَاءً عَلَى هَذِهِ الْوَاقِعِ
مُطَمَّئِنًّا عَلَى سَلَامَةِ إِسْتِثْنَائِهِ؛ أَمَّا إِذَا لَمْ يَكُنِ الْإِسْتِدْلَالُ
قَائِمًا عَلَى عَلَامَاتٍ وَاضِحَةٍ أَوْ أَسْبَابٍ مُقْنِعَةٍ بَحِثْ يَظْهَرُ
بُوضُوحِ الْإِرْتِبَاطِ بَيْنَ خُطَوَاتِ الْإِسْتِثْنَاءِ وَالنَّتِيجَةِ، فَمِنْ
الْعَسِيرِ التَّسْلِيمُ لِلْقَاضِي بِسَلَامَةِ الْحُكْمِ، وَلِهَذَا فَقَدْ مَنَعَ
الْفُقَهَاءُ الْقَاضِي مِنْ بِنَاءِ حُكْمِهِ عَلَى الْقَرَائِنِ الضَّعِيفَةِ
الَّتِي تَتَسَعُّ فِيهَا دَائِرَةُ الْإِحْتِمَالِ وَالشَّكِّ، كَمَا مَنَعُوهُ مِنْ
بِنَاءِ حُكْمِهِ عَلَى الْفَرَّاسَةِ الَّتِي تَخْتَفِي فِيهَا خُطَوَاتُ
الْإِسْتِثْنَاءِ... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ عَوْضٍ-: الدَّعَاوَى
الْجَنَائِيَّةُ فِي الْفِقْهِ الْإِسْلَامِيِّ تَنْقَسِمُ إِلَى طَوَائِفَ ثَلَاثَةٍ،
دَعَاوَى حَدِّيَّةٌ، وَدَعَاوَى قِصَاصٍ، وَدَعَاوَى تَعْزِيرِيَّةٌ، وَتَأْثِيرُ
الْقَرَائِنِ فِي كُلِّ طَائِفَةٍ مِنْ هَذِهِ الطَوَائِفِ مُخْتَلِفٌ... ثُمَّ
قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ عَوْضٍ- تَحْتَ عُنْوَانِ (أَثَرُ الْقَرِينَةِ فِي
دَعَاوَى الْخُدُودِ): الْحَدُّ يَعْنِي -عِنْدَ فُقَهَاءِ الشَّرِيعَةِ
الْإِسْلَامِيَّةِ- الْعُقُوبَةُ الَّتِي تَكُونُ خَالِصَ حَقِّ اللَّهِ تَعَالَى، أَوْ
يَكُونُ حَقُّ اللَّهِ تَعَالَى فِيهَا غَالِبًا، فَيُعْزِّفُونَ الْحَدَّ فِي

الاصطلاح بأنه (العُقوبة **المُقَدَّرَةُ** حَقًّا لِلَّهِ تَعَالَى)، فَلَا يُسَمَّى الْقِصَاصُ حَدًّا لِأَنَّ حَقَّ الْعَبْدِ فِيهِ غَالِبٌ، وَلَا يُقَالُ عَنِ التَّعْزِيرِ {إِنَّهُ حَدٌّ} لِأَنَّ الْعُقُوبَةَ فِيهِ غَيْرُ مُقَدَّرَةٍ بِنَصِّ شَرْعِيٍّ؛ وَقَدْ حَصَرَ الْفُقَهَاءُ جَرَائِمَ الْخُدُودِ فِي **السَّرْقَةِ** وَعُقُوبَتُهَا عَلَى مَنْ تَثَبُّتَ عَلَيْهِ بِقَطْعِ الْيَدِ، **وَالْحَرَابَةِ** وَعُقُوبَتُهَا الْقَطْعُ مِنْ خِلَافٍ، **وَالزَّانَا** وَعُقُوبَتُهُ الْجَلْدُ مِائَةً عَلَى غَيْرِ الْمُحْصَنِ وَالرَّجْمُ لِلْمُحْصَنِ، **وَالْقَذْفِ** وَعُقُوبَتُهُ الْجَلْدُ ثَمَانِينَ، **وَشُرْبِ الْخَمْرِ** وَعُقُوبَتُهُ ثَمَانُونَ (أَوْ أَرْبَعُونَ عِنْدَ الْبَعْضِ)، **وَالرَّذَّةِ عَنِ الْإِسْلَامِ** وَعُقُوبَتُهَا الْقَتْلُ... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ عَوْضٌ-: هَلْ تُفِيدُ الْقَرَائِنُ فِي إِثْبَاتِ الْخُدُودِ؟ جُمُهورُ الْفُقَهَاءِ مِنَ الْحَنْفِيَّةِ وَالشَّافِعِيَّةِ وَالْحَنَابِلَةِ وَالظَّاهِرِيَّةِ يَقُولُونَ {إِنَّ الْخُدُودَ لَا تَثَبُّتُ بِالْقَرَائِنِ، وَلَا تَثَبُّتُ إِلَّا بِمَا حَدَّهُ الشَّرْعُ مِنْ طَرُقٍ، وَلَيْسَتْ الْقَرَائِنُ مِنْ بَيْنِ هَذِهِ الطَّرُقِ}... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ عَوْضٌ-: الْجُمُهورُ مِنَ الْحَنْفِيَّةِ وَالشَّافِعِيَّةِ وَالْحَنَابِلَةِ وَالظَّاهِرِيَّةِ يَرَوْنَ أَنَّهُ لَا مَجَالَ لِأَعْمَالِ الْقَرَائِنِ فِي إِثْبَاتِ الْخُدُودِ، وَإِنْ كَانَتْ [أَيُّ الْقَرَائِنِ] تَصْلُحُ لِذَرِّئِ الْحَدِّ الثَّابِتِ كَمَا فِي قَرِينَةِ وُجُودِ الْبَكَارَةِ فِي الْمَرَأَةِ بَعْدَ ثُبُوتِ الزَّانَا عَلَيْهَا [فَإِذَا شَهِدَ أَرْبَعَةٌ بِزَنَى امْرَأَةٍ، وَشَهِدَ أَرْبَعٌ مِنَ النِّسْوَةِ بِأَنَّهَا عَذْرَاءٌ، فَإِنَّهَا لَا تُحَدُّ لِشَبْهَةِ بَقَاءِ الْعُذْرَةِ الظَّاهِرَةِ فِي أَنَّهَا لَمْ تَزِنْ، وَمَعْلُومٌ أَنَّ الْحَدَّ يُدْرَأُ بِالشَّبْهِةِ]... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ عَوْضٌ- تَحْتَ عُنْوَانِ (أَثَرُ الْقَرِينَةِ فِي إِثْبَاتِ جَرَائِمِ الْقِصَاصِ): جَاءَتْ شَرِيعَةُ اللَّهِ بِالْقِصَاصِ [الْقِصَاصُ -أَوْ الْقَوْدُ- هُوَ أَنْ يُفْعَلَ بِالْجَانِي مِثْلُ مَا فَعَلَ؛ وَإِذَا عَفَا الْمَجْنِي عَلَيْهِ -أَوْ وَرَثَةُ الدَّمِ فِي حَالَةِ مَوْتِ الْمَجْنِي عَلَيْهِ- عَنِ الْقِصَاصِ إِلَى **الدِّيَةِ** أَوْ إِلَى **غَيْرِ عَوْضٍ**، فَإِنَّ ذَلِكَ جَائِزٌ] وَتَعَقَّبَ الْجُنَاةَ وَإِنْزَالَ الْعُقُوبَاتِ عَلَيْهِمْ، وَتَوَلَّى الْمُشَرَّعُ الْحَكِيمُ تَقْدِيرَ عُقُوبَاتِ الْقِصَاصِ، وَمَعَ تَقْدِيرِ هَذِهِ الْعُقُوبَةِ تَرَكَ لِأَوْلِيَاءِ الْقَتِيلِ - لِمَا لَهُمْ مِنْ حَقٍّ فِي دَمِهِ - حَقَّ التَّنَازُلِ وَالصَّفْحِ عَنِ

القاتل إذا ما هَدَأَتْ ثَوْرَتُهُمْ وَسَكَنَ غَضَبُهُمْ، ولهذا لم تُلْحَقْ جَرَائِمُ الْقِصَاصِ بِجَرَائِمِ الْخُدُودِ لِغَلَبَةِ حَقِّ الْعَبْدِ فِيهَا... ثم قال -أي الشيخ عوض-: يَنْقَسِمُ الْقَتْلُ عِنْدَ جُمُهورِ فُقهاءِ الشَّرِيعَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ إِلَى عَمْدٍ وَشِبْهِ عَمْدٍ وَخَطَأً؛ فَالْقَتْلُ الْعَمْدُ هُوَ الَّذِي قَصَدَ الْجَانِي إِلَى إِحْدَائِهِ، أَيْ تَوَفَّرَتْ لَدَيْهِ نِيَّةُ الْقَتْلِ عِنْدَ إِقْدَامِهِ عَلَى الْجَنَايَةِ، وَلَمَّا كَانَتْ الْعَمْدِيَّةُ صِفَةً قَائِمَةً بِالْقَلْبِ لَا يُمَكِّنُ الْإِطْلَاقُ عَلَيْهَا، إِنْخَذَ الْفُقهاءُ مِنَ الْقَرَائِنِ مَا يَدُلُّ عَلَيْهَا، فَإِذَا كَانَتْ الْوَسِيلَةُ مِمَّا يَقْتُلُ غَالِبًا كَسَيْفٍ أَوْ رُمَحٍ أَوْ رُجَاجٍ كَانَ الْقَتْلُ قَتْلًا عَمْدًا لِأَنَّ هَذِهِ الْوَسِيلَةَ قَرِينَةٌ عَلَى إِرَادَةِ الْقَتْلِ؛ أَمَّا إِذَا كَانَتْ الْآلَةُ مِمَّا لَا يَقْتُلُ غَالِبًا يَكُونُ الْقَتْلُ شِبْهَ عَمْدٍ، لِأَنَّ الْوَسِيلَةَ الَّتِي اسْتَعْمَلَهَا لَا تَدُلُّ عَلَى أَنَّ نِيَّةَ الْقَتْلِ كَانَتْ مُتَوَفِّرَةً، لِأَنَّهُ قَدْ يَقْصِدُ الْإِيذَاءَ مِنْ جُرْحٍ أَوْ غَيْرِهِ وَقَدْ يَقْصِدُ الْقَتْلَ... ثم قال -أي الشيخ عوض- تحت عُنْوَانِ (أَثَرُ الْقَرِينَةِ فِي إِثْبَاتِ الْقَسَامَةِ): إِنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ شَرَعَ أَيْمَانَ الْقَسَامَةِ [قال (موقع الإسلام سؤال وجواب) الذي يُشَرِّفُ عَلَيْهِ (الشيخ محمد صالح المنجد) [في هذا الرابط](#): الْقَسَامَةُ - فِي الشَّرْعِ - أَنْ يُقْسِمَ خَمْسُونَ مِنْ أَوْلِيَاءِ الْقَتِيلِ عَلَى اسْتِحْقَاقِهِمْ دِيَّةَ قَتِيلِهِمْ، إِذَا وَجَدُوهُ قَتِيلًا بَيْنَ قَوْمٍ وَلَمْ يُعْرِفْ قَاتِلَهُ، فَإِنْ لَمْ يَكُونُوا خَمْسِينَ رَجُلًا أَقْسَمَ الْمَوْجُودُونَ خَمْسِينَ يَمِينًا، فَإِنْ اِمْتَنَعُوا وَطَلَبُوا الْيَمِينَ مِنَ الْمُتَّهَمِينَ رَدَّهَا الْقَاضِي عَلَيْهِمْ [أَيْ عَلَى الْمُتَّهَمِينَ] فَأَقْسَمُوا بِهَا عَلَى نَفْيِ الْقَتْلِ عَنْهُمْ؛ فَإِنْ خَلَفَ الْمُدَّعُونَ اسْتَحَقُّوا الدِّيَّةَ، وَإِنْ خَلَفَ الْمُتَّهَمُونَ لَمْ تَلْزَمُهُمُ الدِّيَّةُ. انتهى. وقال الشنقيطي في (أضواء البيان): فَإِنْ اِمْتَنَعَ الْمُدَّعَى عَلَيْهِمْ مِنَ الْيَمِينِ [أَيْ فِي حَالَةٍ مَا رَدَّ عَلَيْهِمُ الْقَاضِي أَيْمَانَ الْقَسَامَةِ]، فَأَظْهَرُ الْأَقْوَالِ عِنْدِي أَنَّهُمْ تَلْزَمُهُمُ الدِّيَّةُ بِنُكُولِهِمْ عَنِ الْإِيْمَانِ. انتهى باختصار. وجاء [في هذا الرابط](#) على موقع الشيخ ابن باز، أَنَّ الشَّيْخَ سُئِلَ

{ فِي الْقَسَامَةِ، الَّذِينَ يُقْسِمُونَ يُقْسِمُونَ عَلَى غَلْبَةِ الظَّنِّ أَنَّ هَذَا هُوَ الْقَاتِلُ؟ }؛ فَأَجَابَ الشَّيْخُ: نَعَمْ، عَلَى غَلْبَةِ الظَّنِّ، حَسَبَ الْقَرَائِنِ (الْعَدَاوَةِ وَالشَّخْنَاءِ وَنَحْوِهَا)، شَرْطُهَا أَنْ يَكُونَ هُنَاكَ غَلْبَةُ ظَنٍّ، غَالِبُ الظَّنِّ عَلَى أَنَّ الْقَاتِلَ هُوَ هَذَا. انتهى باختصار. وجاء في كتاب (مجلة البحوث الإسلامية "التي تَصُدَّرُ عَنِ الرِّئَاسَةِ الْعَامَةِ لِإِدَارَاتِ الْبَحْثِ الْعِلْمِيَّةِ وَالْإِفْتَاءِ وَالِدَّعْوَةِ وَالْإِرْشَادِ"):

قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ رَشْدٍ [فِي (بَدَايَةِ الْمَجْتَهِدِ وَنَهَايَةِ الْمَقْتَصِدِ)] { أَمَّا وَجُوبُ الْحُكْمِ بِهَا [أَيُّ بِالْقَسَامَةِ] عَلَى الْجُمْلَةِ، فَقَالَ بِهِ جُمْهُورُ فَقَهَاءِ الْأَمْصَارِ (مَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ وَسُفْيَانُ وَدَاوُدُ وَأَصْحَابُهُمْ وَغَيْرُ ذَلِكَ مِنْ فَقَهَاءِ الْأَمْصَارِ) }. انتهى. وَقَالَ النَّوَوِيُّ فِي (رَوْضَةِ الطَّالِبِينَ): الْقَسَامَةُ هِيَ الْإِيمَانُ فِي الدَّمَاءِ، وَصُورَتُهَا أَنْ يُوجَدَ قَتِيلٌ بِمَوْضِعٍ لَا يُعْرَفُ مَنْ قَتَلَهُ، وَلَا بَيِّنَةٌ، وَيَدَّعِي وَلِيُّهُ قَتْلَهُ عَلَى شَخْصٍ أَوْ جَمَاعَةٍ، وَتُوجَدُ قَرِينَةٌ تُشْعِرُ بِصِدْقِهِ، فَيُخْلَفُ عَلَى مَا يَدَّعِيهِ، وَيُحْكَمُ لَهُ. انتهى باختصار. وقال الشيخ صلاح نجيب الدق (رئيس اللجنة العلمية بجمعية أنصار السنة المحمدية "فرع بلبس") في مَقَالَةٍ لَهُ بِعُنْوَانِ (أَحْكَامُ الْقَسَامَةِ) [على هذا الرابط](#):

الْقَسَامَةُ لَا يُقْتَصَرُ بِهَا مِنْ أَحَدٍ، وَإِنَّمَا يُحْكَمُ فِيهَا بِالذِّيَّةِ فَقَطْ؛ قَالَ ابْنُ حَجَرٍ [فِي (فَتْحُ الْبَارِي)] { الَّذِي يَظْهَرُ لِي أَنَّ الْبُخَارِيَّ يُوَافِقُ الشَّافِعِيَّ فِي أَنَّهُ لَا قَوْدَ [أَيُّ لَا قِصَاصَ] فِيهَا } . انتهى باختصار، فَأَجَازَ لِأَوْلِيَاءِ الْقَتِيلِ الْخَلْفَ لِإِثْبَاتِ الْقَتْلِ... ثم قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ عَوْض- تَحْتَ عُنْوَانِ (دَوْرُ الْقَرِينَةِ فِي إِثْبَاتِ الْقَسَامَةِ): فَجُمُهورُ الْقَائِلِينَ بِالْقَسَامَةِ يَرَى أَنَّ الْقَسَامَةَ لَا تَجِبُ إِلَّا مَعَ اللَّوْثِ [جَاءَ فِي الْمَوْسُوعَةِ الْفَقْهِيَّةِ الْكُوَيْتِيَّةِ: اللَّوْثُ قَرِينَةٌ تُثِيرُ الظَّنَّ وَتُوقِعُ فِي الْقَلْبِ صِدْقَ الْمُدَّعِي؛ وَالصَّلَةُ بَيْنَ اللَّوْثِ وَبَيْنَ الْقَسَامَةِ أَنَّ اللَّوْثَ شَرْطٌ فِي الْقَسَامَةِ. انتهى. وقال شمس الدين الرملي (ت

1004هـ) في (نهاية المحتاج): اللُّوثُ قَرِينَةُ خَالِيَّةٍ أَوْ مَقَالِيَّةٍ [أَيُّ مُتَعَلِّقَةٍ بِالْجَالِ أَوْ بِالْمَقَالِ] مُؤَيَّدَةٌ، تُصَدِّقُ الْمُدَّعِيَّ بِأَنْ تُوقِعَ فِي الْقَلْبِ صِدْقُهُ فِي دَعْوَاهُ، وَلَا بُدَّ مِنْ ثُبُوتِ هَذِهِ الْقَرِينَةِ. انتهى. وقال ابنُ جُرَيِّ الكَلْبِيِّ (ت741هـ) في (القَوَانِينُ الْفَقْهِيَّةُ): وَمِنْ اللُّوثِ أَنْ يُوجَدَ رَجُلٌ قُرْبَ الْمَقْتُولِ مَعَهُ سَيْفٌ أَوْ شَيْءٌ مِنْ آلَةِ الْقَتْلِ أَوْ مُتَلَطِّخًا بِالدَّمِّ... وقال أيضًا -أَيُّ ابنُ جُرَيِّ-: وَشَهَادَةُ الشَّاهِدِ الْعَدْلِ [الوَاحِدِ] عَلَى الْقَتْلِ لَوْثٌ. انتهى. وقال الشيخُ صالحُ الفوزان في (الملخص الفقهي): وَتُشْرَعُ الْقَسَامَةُ فِي الْقَتِيلِ إِذَا وُجِدَ وَلَمْ يُعْلَمْ قَاتِلُهُ وَاتَّهَمَ بِهِ شَخْصٌ... ثم قال -أَيُّ الشيخُ الفوزان-: اخْتَارَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ أَنَّ اللُّوثَ يَتَنَاوَلُ كُلَّ مَا يَغْلِبُ عَلَى الظَّنِّ صِحَّةُ الدَّعْوَى [بِهِ]؛ كَتَفَرُّقِ جَمَاعَةٍ عَنْ قَتِيلٍ، وَشَهَادَةِ مَنْ لَا يَثْبُتُ الْقَتْلُ بِشَهَادَتِهِمْ [كَالنِّسَاءِ وَالصَّبِيَّانِ]. انتهى باختصار. وقال الشيخُ محمدُ رافتُ عثمان (عضو هيئة كبار العلماء بالأزهر) في (النظام القضائي في الفقه الإسلامي): وَيَرَى جُمْهُورُ الْعُلَمَاءِ أَنَّ الْقَرَائِنَ لَيْسَتْ وَسِيلَةً لِإثْبَاتِ فِي الْقِصَاصِ وَلَوْ كَانَتْ قُوَّةَ الدَّلَالَةِ وَقَارَبَتِ الْيَقِينَ، وَالْوَاجِبُ حِينَئِذٍ هُوَ الْقَسَامَةُ. انتهى. وقال مركزُ الفتوى بموقع إسلام ويب التابع لإدارة الدعوة والإرشاد الديني بوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بدولة قطر [في هذا الرابط](#): اللُّوثُ يَسْتَحِقُّ بِهِ أَوْلِيَاءُ الدَّمِّ الْقَسَامَةَ وَالذِّيَّةَ دُونَ الْقَوْدِ [أَيُّ دُونَ الْقِصَاصِ]. انتهى بتصرف... ثم قال -أَيُّ الشيخِ عوض-: إِنَّ الْقَسَامَةَ إِنَّمَا شُرِعَتْ لِغَدَمِ وُجُودِ الْبَيِّنَةِ الْكَامِلَةِ الْمُبَاشِرَةِ [أَيُّ دَلِيلٍ مُبَاشِرٍ مِنْ أدِلَّةِ الثَّبُوتِ الشَّرْعِيَّةِ أَوْ مِمَّا يُسَمَّى بِـ (وَسَائِلِ الْإثْبَاتِ الشَّرْعِيَّةِ) أَوْ مِمَّا يُسَمَّى بِـ (أدِلَّةِ الْجَجَاجِ) أَوْ مِمَّا يُسَمَّى بِـ (أدِلَّةِ تَصَرُّفِ الْحُكَّامِ)] عَلَى الْفِعْلِ، فَاخْتِجَ إِلَى دَلَائِلٍ أُخْرَى تُغْلِبُ الظَّنَّ وَتُفِيدُ الْحُكْمَ فَكَانَتِ الْقَرَائِنُ الْقَوِيَّةُ هِيَ

التي تُفِيدُ هذا العلم... ثم قال -أي الشيخ عوض- تحت عنوان (أثر القرينة كدليل مُجَرِّدٍ عَنِ الْقَسَامَةِ): تَعَرَّضَ الْفُقَهَاءُ لِلْقَرِينَةِ كَدَلِيلٍ يُوجِبُ الْقَسَامَةَ، أَمَّا كَوْنُهَا دَلِيلًا مُنْفَصِلًا يَتَرْتَّبُ عَلَيْهِ حُكْمٌ فِي دَعْوَى الدَّمِ بغير أن تُعَصَّدَ بِإِيمَانِ الْقَسَامَةِ فَلَا تَكَادُ تَجِدُ لَهُ أَثَرًا وَاضِحًا فِي كُتُبِهِمْ... ثم قال -أي الشيخ عوض-: الْمَالِكِيَّةُ وَالشَّافِعِيَّةُ وَالْحَنَابِلَةُ يَرَوْنَ أَنَّهُ لَمَّا تَخَلَّفَ الطَّرِيقُ الْأَصْلِيُّ لِلإثباتِ [وَهُوَ إِمَّا الْإِقْرَارُ (أَيِ الْاعْتِرَافُ)، أَوِ الْبَيِّنَةُ (أَيِ الشَّهَادَةُ)] شُرِعَتِ الْقَسَامَةُ عِنْدَمَا تُشِيرُ الْقَرَائِنُ الْقَوِيَّةُ إِلَى الْمُتَّهَمِ... ثم قال -أي الشيخ عوض- تحت عنوان (أثر القرينة في الكشف على الجناة وإظهار الحق): هُنَاكَ مِنَ الْجَرَائِمِ مَا لَا يَدْخُلُ فِي نِطاقِ الْحُدُودِ، كَمَا لَا يَدْخُلُ فِي نِطاقِ الْقِصَاصِ، وَمَعَ ذَلِكَ لَمْ يَنْتَفِ عَنْهُ وَصْفُ (الْجَرِيمَةِ)، هَذَا النَّوعُ مِنَ الْجَرَائِمِ يُسَمَّى جَرَائِمَ التَّعْزِيرِ، حَيْثُ تَرَكَ الْمُشَرِّعُ أَمْرَ تَقْدِيرِ عُقُوبَتِهَا لِوَلِيِّ الْأَمْرِ الَّذِي يَتَوَخَّى فِي هَذَا التَّقْدِيرِ مِقْدَارَ الْجَرِيمَةِ الْمُقْتَرَفَةِ وَمَصْلَحَةَ الْمُجْتَمَعِ الْإِسْلَامِيِّ، وَلِذَلِكَ يُعَرَّفُ الْفُقَهَاءُ التَّعْزِيرَ بِأَنَّهُ {عُقُوبَةٌ غَيْرُ مُقَدَّرَةٍ، تَحِبُّ حَقًّا لِلَّهِ أَوْ لِأَدَمِيٍّ، لِكُلِّ مَعْصِيَةٍ لَيْسَ فِيهَا خَدٌّ وَلَا كَفَّارَةٌ} [جَاءَ فِي (الْمَوْسُوعَةِ الْفِقْهِيَّةِ الْكُوَيْتِيَّةِ): التَّعْزِيرُ فِي الْإِصْطِلَاحِ هُوَ عُقُوبَةٌ غَيْرُ مُقَدَّرَةٍ شَرْعًا، تَحِبُّ حَقًّا لِلَّهِ أَوْ لِأَدَمِيٍّ، فِي كُلِّ مَعْصِيَةٍ لَيْسَ فِيهَا خَدٌّ وَلَا كَفَّارَةٌ غَالِبًا؛] [وَقَالَ الْقَلِيُوبِيُّ {هَذَا الضَّابِطُ لِلْغَالِبِ، فَقَدْ يُشَرِّعُ التَّعْزِيرُ وَلَا مَعْصِيَةٍ، كَتَأْدِيبِ طِفْلِ، وَكَمَنْ يَكْتَسِبُ بِآلَةٍ لَهُوَ لَا مَعْصِيَةٍ فِيهَا...} ثُمَّ جَاءَ -أَيِ فِي الْمَوْسُوعَةِ-: وَيَخْتَلِفُ التَّعْزِيرُ عَنِ الْخَدِّ وَالْقِصَاصِ مِنْ وَجْهِ مِنْهَا؛ (أ) فِي الْحُدُودِ وَالْقِصَاصِ، إِذَا ثَبَّتَ الْجَرِيمَةُ الْمُوجِبَةُ لَهُمَا لَدَى الْقَاضِي شَرْعًا، فَإِنَّ عَلَيْهِ الْحُكْمَ بِالْخَدِّ أَوِ الْقِصَاصِ عَلَى حَسَبِ الْأَحْوَالِ، وَلَيْسَ لَهُ اخْتِيَارٌ فِي الْعُقُوبَةِ، بَلْ هُوَ يُطَبِّقُ الْعُقُوبَةَ الْمَنْصُوصَةَ عَلَيْهَا شَرْعًا **بِدُونِ زِيَادَةٍ أَوْ نَقْصٍ**،

وَفِي التَّعْزِيرِ يَخْتَارُ الْقَاضِي مِنَ الْعُقُوبَاتِ الشَّرْعِيَّةِ مَا **يُنَاسِبُ الْحَالَ**، فَيَحْبُ عَلَى الَّذِينَ لَهُمْ سُلْطَةُ التَّعْزِيرِ الاجْتِهَادُ فِي اخْتِيَارِ الْأَصْلَحِ، لِاخْتِلَافِ ذَلِكَ بِاخْتِلَافِ مَرَاتِبِ النَّاسِ، وَبِاخْتِلَافِ الْمَعَاصِي؛ (ب) إِبْنَاتِ الْخُدُودِ وَالْقِصَاصِ عِنْدَ الْجُمْهُورِ **لَا يَثْبُتُ إِلَّا بِالْبَيِّنَةِ أَوْ الِاغْتِرَافِ**، وَعَلَى سَبِيلِ الْمِثَالِ، لَا يُؤْخَذُ فِيهِ بِشَهَادَةِ النِّسَاءِ، بِخِلَافِ التَّعْزِيرِ **فَيَثْبُتُ بِذَلِكَ وَبِغَيْرِهِ**. انتهى باختصار. وقال الشيخ عبدالعزيز بن زيد العميقان (رئيس محكمتي القويعة وحوطة سدير) في (التعزيرات المادية في الشريعة الإسلامية) تحت عنوان (الفرق بين الخدود المقدرة "الخدود والقصاص" والتعزير): التعزير يُوافق الخدود من وجه، وهو أنه تأديبٌ استصلاح وزجر، يخلف بحسب اختلاف الذنب، ويخالفها من عدة وجوه؛ (أ) أن تأديب ذي الهيئة من أهل الصيانة أخف من تأديب أهل البذاء والسفاهة، لقول النبي صلى الله عليه وسلم {أَقِيلُوا ذَوِي الْهَيْئَاتِ عَثَرَاتِهِمْ [إِلَّا الْخُدُودَ]}، أما في الخدود والقصاص فيستؤون [أي في العقوبة]، لا فرق بين الشريف والوضيع، والغني والفقير، والقوي والضعيف؛ (ب) أن الحد لا يجوز العفو عنه ولا الشفاعة فيه، بعد أن يبلغ الإمام، لقول النبي صلى الله عليه وسلم {تَعَاَفُوا الْخُدُودَ فِيمَا بَيْنَكُمْ، فَمَا بَلَغَنِي مِنْ حَدٍّ فَقَدْ وَجَبَ}، وكذلك القصاص لا يجوز للإمام أو نائبه أن يعفو عنه إلى الدية أو إلى العفو مطلقاً، إلا إذا عفا المجني عليه (أو ورثته [في حالة موت المجني عليه]) أو إلى غير عوض، أما التعزير فيجوز للسُلطان -أو من يقوم مقامه- أن يعفو عنه إذا كان حقا لله، أما إن كان حقا للآدميين فيجوز للإمام أن يعفو إذا عفا صاحب الحق عن الجاني ولو بعد رفعها [أي الدعوى] للإمام؛ (ت) أن الخدود والقصاص لا يُقيمها إلا الإمام أو نائبه والقضاء ونحوهم، أما التعزير فهناك منه ما يُقيمه غير

الإمام أو نائيه، كَتَأْدِيبِ الزَّوْجِ زَوْجَتَهُ (إِذَا نَشَرَتْ)،
والوالِدِ وَلَدَهُ، وَالْمُعَلِّمِ صَبِيَّهُ. أَنتَهَى بِاخْتِصَارٍ. وَقَالَ
الشيخُ مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْمُخْتَارُ الشَّنْقِيطِيُّ (عَضُو هَيْئَةِ
كِبَارِ الْعُلَمَاءِ بِالْأَدْيَارِ السَّعُودِيَّةِ) فِي (شَرْحِ زَادِ
الْمُسْتَقْنَعِ) تَحْتَ عُنوانِ (مَعَاصِي تُوجِبُ التَّعْزِيرَ):
{كَاسْتِمْتَاعٍ لَا خَدَّ فِيهِ}، فَلَوْ أَنَّ رَجُلًا اسْتَمْتَعَ بِامْرَأَةٍ بِمَا
دُونَ الْفَرْجِ، فَقَبَّلَهَا أَوْ فَاخَذَهَا وَلَمْ يُؤَلِّجْ -أَيُّ لَمْ يُوجِبْ
خَدَّ الزَّنا عَلَى الصُّفَةِ الْمُعْتَبَرَةِ- فَإِنَّهُ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ
يُعْزَرُ، مَثَلًا، لَوْ أَنَّ رَجُلًا وُجِدَ مُخْتَلِيًا بِامْرَأَةٍ أَجْنَبِيَّةٍ، أَوْ
وُجِدَ فِي لِحَافٍ وَاحِدٍ، أَوْ وُجِدَ مُتَجَرِّدِينَ، وَنَحْوَ ذَلِكَ مِنَ
الْإِسْتِمْتَاعِ الَّذِي هُوَ دُونَ الزَّنا وَدُونَ الْخَدِّ؛ شُرِعَ تَعْزِيرُهُ؛
{وَسَّرَقَهُ لَا قَطَعَ فِيهَا}، فَلَوْ أَنَّهُ سَرَقَ وَأَخَذَ مَالًا عَلَى
وَجْهِ السَّرِقَةِ، وَلَكِنَّ الْمَالَ لَا يَبْلُغُ النَّصَابَ، أَوْ أَخَذَ مَالًا
مِنْ غَيْرِ جِرٍّ، كَمَا لَوْ جَاءَ إِلَى شَخْصٍ وَأَمَامَهُ مَالٌ،
فَاسْتَغْفَلَهُ فَسَخَبَ الْمَالَ مِنْ طَاوِلَتِهِ، أَوْ مِنْ جَيْبِهِ
بَشَرَطَ أَلَّا يَشُقَّ الْحَيْبُ، فَيُعْزَرُ، فَكُلُّ سَرِقَةٍ لَا تُوجِبُ
الْقَطْعَ فِيهَا التَّعْزِيرُ؛ {وَإِتْيَانِ الْمَرْأَةِ الْمَرْأَةِ}، أَيْ
السَّحَاقِ، قَالُوا {إِنَّ الْمَرْأَةَ إِذَا أَتَتْ الْمَرْأَةَ وَاسْتَمْتَعَتْ
بِهَا، فَإِنَّ هَذَا لَا يُوجِبُ الْخَدَّ، لِأَنَّهُ لَيْسَ فِيهِ إِيلَاجٌ، وَحِينَئِذٍ
تُعْزَرُ الْمَرْأَتَانِ؛ {وَالْقَذْفُ بِغَيْرِ الزَّنا}، الْقَذْفُ بِغَيْرِ الزَّنا
كَسَبِ النَّاسِ وَشَتْمِهِمْ، وَوَصْفِهِمْ بِالْكَلِمَاتِ الْمُنتَقِصَةِ
لِحَقِّهِمْ، كَأَن يَقُولَ عَنْ عَالِمٍ (إِنَّهُ لَا يَفْهَمُ شَيْئًا) أَوْ (لَا
يَعْرِفُ كَيْفَ يُعْلَمُ) يَتَّهَكُمُ بِهِ، فَهَذَا السَّبُّ وَالشَّتْمُ
وَالْإِنْتِقَاصُ وَالْعَيْبُ عَلَى غَيْرِ حَقٍّ وَبِدُونِ حَقٍّ يُوجِبُ
التَّعْزِيرَ، وَحِينَئِذٍ تَنْظُرُ إِلَى الشَّخْصِ الَّذِي سُبُّهُ وَشَتْمُ
وَأَوْدِيَّ الشَّخْصِ الَّذِي تَكَلَّمَ بِذَلِكَ، فَيُعْزَرُ [أَيُّ السَّابُّ
الشَّاتِمُ] بِمَا يُنَاسِبُهُ؛ {وَنَحْوُهُ} أَيْ وَنَحْوَ ذَلِكَ مِنَ
الْجَنَائِيَّاتِ فِي ضَبَاحِ حَقِّ اللَّهِ أَوْ إِنْتِهَاكِ حُرْمَتِهِ مِمَّا لَا
يَصِلُ إِلَى الْخَدِّ وَلَا كَفَّارَةٍ فِيهِ. أَنتَهَى بِاخْتِصَارٍ،
وَعُقُوبَةُ التَّعْزِيرِ -كَمَا يَظْهَرُ مِنْ تَعْرِيفِ الْفُقَهَاءِ- قَدْ

تَكُونُ حَقًّا لِلَّهِ تَعَالَى كَالْإِفْطَارِ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ، وَقَدْ
تَكُونُ حَقًّا لِلْعِبَادِ كَسَرِقَةِ مَالِ شَخْصٍ مِنْ غَيْرِ جِزْرِ،
وَالْإِخْلَاسِ، وَالْإِنْتِهَابِ [الْمُنْتَهَبُ مَا يُؤْخَذُ عَلَى وَجْهِ
الْعَلَانِيَةِ قَهْرًا، أَمَّا الْمُخْتَلَسُ فَهُوَ مَا يُخْتَطَفُ بِسُرْعَةٍ
عَلَى غَفْلَةٍ]، وَالذَّعْوَى فِي التَّعْزِيرِ دَعْوَى عَادِيَّةٌ تَتَطَلَّبُ
طُرُقَ الْإِثْبَاتِ الْمَعْرُوفَةِ فِي الْفِقْهِ الْإِسْلَامِيِّ مِنْ إِقْرَارٍ
وَبَيِّنَةٍ، **وَالْقَرَائِنُ مِنَ الْأَدِلَّةِ الَّتِي يَرَى الْفُقَهَاءُ جَوَازَ**
التَّعْزِيرِ بِمُوجِبِهَا... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ عَوْض-: يُسْتَفَادُ
مِنْ نَصُوصِ الْفُقَهَاءِ أَنَّهُ عَلَى الْقَاضِي [فِي الْجَرَائِمِ
التَّعْزِيرِيَّةِ] أَلَّا يُهْمَلَ الْقَرَائِنُ وَشَوَاهِدُ الْحَالِ، وَأَنَّهُ لَا بُدَّ
[قَبْلَ الْعِلْمِ بِبَرَاءَةِ الْمُتَّهَمِ فِي الْجَرَائِمِ التَّعْزِيرِيَّةِ] مِنْ
حَبْسِ الْمُتَّهَمِ **حَتَّى تَنْكَشِفَ الْحَقِيقَةُ**، وَأَنَّهُ إِذَا ظَهَرَتْ
أَمَارَاتُ الزُّبَةِ عَلَى الْمُتَّهَمِ يَجُوزُ ضَرْبُهُ **لِيَتَوَصَّلَ الْقَاضِي**
إِلَى الْحَقِّ، يَبْدَأُ أَنْ الْفُقَهَاءَ قَدْ قَسَمُوا النَّاسَ فِي
الدَّعْوَى [التَّعْزِيرِيَّةِ] إِلَى ثَلَاثَةِ أَصْنَافٍ [قَالَ مَرْكَزُ
الْفَتْوَى بِمَوْقِعِ إِسْلَامِ وَيبِ التَّابِعِ لِإِدَارَةِ الدَّعْوَةِ
وَالْإِرْشَادِ الدِّينِيِّ بَوَازَارَةِ الْأَوْقَافِ وَالشُّؤُونَ الْإِسْلَامِيَّةِ
بِدَوْلَةِ قَطْرِ **فِي هَذَا الرَّابِطِ** تَحْتَ عُنْوَانِ (حُكْمُ حَبْسِ
الْمُتَّهَمِ الْبَرِيِّ): فَإِنْ كَانَ الْمُتَّهَمُ بَرِيًّا فَلَا يَجُوزُ حَبْسُهُ
بِالنِّسْبَةِ لِمَنْ عِلْمَ بَرَاءَتِهِ، لِأَنَّ هَذَا ظِلْمٌ وَقَدْ قَالَ اللَّهُ
تَعَالَى {وَالَّذِينَ يُؤْذُونَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ بَغْيًا
وَقَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ {كُلُّ الْمُسْلِمِ عَلَى الْمُسْلِمِ حَرَامٌ، دَمُهُ
وَمَالُهُ وَعِزُّهُ} رَوَاهُ مُسْلِمٌ؛ وَأَمَّا حَبْسُهُ **قَبْلَ الْعِلْمِ**
بِبَرَاءَتِهِ فَيَجُوزُ لِلسُّلْطَانِ -أَوْ نَائِبِهِ- أَنْ يَحْبِسَ مَنْ كَانَ
مَعْرُوفًا بِالْفُجُورِ وَالْإِعْتِدَاءِ، وَأَيْضًا مَنْ كَانَ مَجْهُولَ
الْحَالِ حَتَّى يَتِمَّ التَّحْقِيقُ وَتَظْهَرَ إِدَانَتُهُ؛ وَأَمَّا مَنْ كَانَ
مَعْرُوفًا بِالْإِسْتِقَامَةِ فَلَا يُحْبَسُ، بَلْ نَصَّ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ
عَلَى أَنْ يُؤَدَّبَ مَنْ ادَّعَى عَلَيْهِ (إِنْ لَمْ يَأْتِ بَيِّنَةٌ). أَنْتَهَى.
وَقَالَ الشَّيْخُ عَبْدُ اللَّهِ الطَّيَّارُ (وَكِيلُ وَزَارَةِ الشُّؤُونَ

الإسلامية والأوقاف لشؤون المساجد والدعوة والإرشاد) في (الفقه الميسر): تنقسم الدَّعْوَى بِحَسَبِ مَوَاضِعِهَا إِلَى قِسْمَيْنِ أَاسَاسِيَيْنِ؛ (أ) دَعْوَى التُّهْمَةِ الَّتِي يَكُونُ مَحَلُّهَا مُحَرَّمًا أَوْ مَمْنُوعًا، وَيُرْتَبُ الشَّارِعُ عَلَى فَاعِلِهِ عُقُوبَةٌ فِي الدُّنْيَا، كَالْقَتْلِ، وَالسَّرِقَةِ، وَالرَّشْوَةِ، وَالظُّلْمِ، وَالسَّبِّ، وَيُمْكِنُ حَبْسُ الْمُتَهَمِ رِيثْمًا تَتِمُّ مُحَاكَمَتُهُ وَالنَّظَرُ فِي الدَّعْوَى، كَمَا يُمْكِنُ تَعْزِيرُهُ **بِالصَّرَبِ وَالْحَبْسِ أَثْنَاءَ التَّحْقِيقِ إِذَا كَانَ مَشْبُوهًا أَوْ مِمَّنْ يَقُومُ بِمِثْلِ هَذِهِ الْأَفْعَالِ؛** (ب) دَعْوَى غَيْرِ التُّهْمَةِ، وَهِيَ الدَّعْوَى الَّتِي يَكُونُ مَحَلُّهَا مُبَاحًا أَوْ مَشْرُوعًا وَجَائِزًا، وَلَكِنْ حَصَلَ الْاِخْتِلَافُ فِي هَذَا الْفِعْلِ [الَّذِي هُوَ مَحَلُّ الدَّعْوَى]، أَوْ فِي أَثَارِهِ وَنَتَائِجِهِ، أَوْ أَسَاءَ أَخَذَ الْأَطْرَافُ حَقَّهُ فِي الِاسْتِعْمَالِ، أَوْ تَجَاوَزَ حُدُودَهُ، كَدَعْوَى الْبَيْعِ، وَالشَّرَكَةِ، وَالنِّكَاحِ، وَالطَّلَاقِ، وَتَكُونُ نَتِيجَةُ الدَّعْوَى رَدًّا بِالدَّعْوَى وَبَرَاءَةً الْمُدَّعَى عَلَيْهِ مِمَّا نُسِبَ إِلَيْهِ، أَوْ الْحُكْمُ بِالذِّينِ، أَوْ الْعَيْنِ، أَوْ الْحَقِّ الشَّخْصِيِّ لِلْمُدَّعِي كَالْوَلَايَةِ وَالْحَصَانَةِ، أَوْ الصُّلْحِ... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الطَّيَّارِ:- وَتَنْقَسِمُ دَعْوَى غَيْرِ التُّهْمَةِ بِحَسَبِ الْمُدَّعَى بِهِ إِلَى عِدَّةٍ أَقْسَامٍ؛ (أ) دَعْوَى الذِّينِ، وَهِيَ مَا ثَبَتَ فِي الذِّمَّةِ، كَالدَّعْوَى بِالثَّمَنِ، أَوْ الْقَرْضِ، أَوْ الْأَجْرَةِ، أَوْ أَدَاءِ عَمَلٍ، وَكُلُّ مَا يَثْبُتُ فِي الذِّمَّةِ مِنَ الْمِثْلِيَّاتِ الَّتِي يُمَكِّنُ ضَبْطَهَا بِالْوَصْفِ، سَوَاءٌ أَكَانَ الذِّينُ بِسَبَبِ عَقْدٍ، أَمْ إِتْلَافٍ، أَمْ نَصٍّ شَرْعِيٍّ كَالنَّفَقَةِ؛ (ب) دَعْوَى الْعَيْنِ، وَهِيَ الدَّعْوَى الَّتِي يَكُونُ مَحَلُّهَا عَيْنًا مَوْجُودَةً، تُدْرِكُ بِأَحَدِ الْخَوَاسِ، سَوَاءٌ كَانَتِ الْعَيْنُ مَنْقُولَةً كَالسَّيَّارَةِ، وَالْأَثَاثِ، وَالْكَتُبِ، أَمْ كَانَتِ الْعَيْنُ غَيْرَ مَنْقُولَةٍ كَبَسَاتِينِ، وَبُيُوتٍ، وَأَرَاضٍ؛ (ج) دَعْوَى الْحُقُوقِ الشَّرْعِيَّةِ، وَهِيَ الَّتِي يَكُونُ مَحَلُّهَا حَقًّا شَرْعِيًّا مُجَرَّدًا، دُونَ أَنْ يَكُونَ عَيْنًا أَوْ دَيْنًا، كَالنِّسَبِ، وَالنِّكَاحِ، وَالطَّلَاقِ، وَالْحَصَانَةِ، وَالشَّفْعَةِ. انتهى باختصار. وقال الشيخ محمد رأفت عثمان (عضو هيئة كبار

العلماء بالأزهر) في (النظام القضائي في الفقه الإسلامي): دَعَاوَى التَّهْمَ، الْمُتَّهَمُ [فيها] لو كان رَجُلًا صَالِحًا مَشْهُورًا مَشْهُودًا لَهُ بِالْإِسْتِقَامَةِ لَيْسَ مِنْ أَهْلِ تِلْكَ التَّهْمَةِ، **فَبِاتِّفَاقِ الْعُلَمَاءِ لَا يَجُوزُ عُقُوبَتُهُ لَا بِضَرْبٍ وَلَا بِخَبْسٍ وَلَا بِغَيْرِهِمَا؛** فَإِذَا وُجِدَ فِي يَدِ رَجُلٍ مَشْهُودٍ لَهُ بِالْعَدَالَةِ مَالٌ مَسْرُوقٌ، وَقَالَ هَذَا الرَّجُلُ الْعَدْلُ {إِتَّبَعْتُهُ [أَيِ إِشْتَرَيْتُهُ] مِنَ السُّوقِ، لَا أُدْرِي مَنْ بَاعَهُ}، فَلَا عُقُوبَةَ عَلَى هَذَا الْعَدْلِ بِاتِّفَاقِ الْعُلَمَاءِ؛ قَالَ فُقَهَاءُ الْمَالِكِيَّةِ وَغَيْرُهُمْ [فِي الْمِثَالِ الْمَذْكُورِ] يَحْلِفُ الْمُسْتَحِقُّ [يَعْنِي الْمُدَّعِي] أَنَّهُ مِلْكُهُ، مَا خَرَجَ عَنْ مِلْكِهِ، وَيَأْخُذُهُ، وَقَرَّرَ هَؤُلَاءِ أَنَّهُ لَا يُطْلَبُ الْيَمِينُ مِنْ هَذَا الْعَدْلِ. انتهى باختصار؛ الصَّنْفُ الْأَوَّلُ، أَنْ يَكُونَ الْمُتَّهَمُ فِي الدَّعْوَى مَعْرُوفًا بَيْنَ النَّاسِ بِالذِّينِ وَالْوَرَعِ وَالْتَّقْوَى، أَيْ أَنَّهُ لَيْسَ مِمَّنْ يُتَّهَمُ بِمَا وَجَّهَ إِلَيْهِ فِي الدَّعْوَى، فَهَذَا لَا يَقُومُ الْقَاضِي بِخَبْسِهِ أَوْ ضَرْبِهِ وَلَا يُصَيِّقُ عَلَيْهِ بِشَيْءٍ، بَلْ قَالُوا {لَا بُدَّ مِنْ تَعْزِيرٍ مَنْ إِتَّهَمَهُ صَيَانَةً لِأَعْرَاضِ الْبُرَاءِ وَالصُّلَحَاءِ مِنْ تَسَلُّطِ أَهْلِ الشَّرِّ وَالْعُدْوَانِ} وَهَذَا الْقَوْلُ مَرْوِيٌّ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ [قَالَ الشَّيْخُ مُحَمَّدٌ رَأَتْ عَثْمَانَ (عَضُو هَيْئَةِ كِبَارِ الْعُلَمَاءِ بِالْأَزْهَرِ) فِي (النَّظَامِ الْقَضَائِيِّ فِي الْفَقْهِ الْإِسْلَامِيِّ): وَلَكِنْ هَلْ يُعَاقَبُ الَّذِي إِتَّهَمَ هَذَا الرَّجُلَ الْمَشْهُودَ لَهُ بِالْعَدَالَةِ وَالْإِسْتِقَامَةِ أَمْ لَا؟، يَرَى مَالِكٌ وَبَعْضُ فُقَهَاءِ مَذْهَبِهِ أَنَّهُ لَا آدَبَ عَلَى الْمُدَّعِي، إِلَّا إِذَا ثَبَتَ أَنَّهُ قَصَدَ أَذِيَّتَهُ وَغَيْبَتَهُ وَشَتَمَهُ فَيُؤَدَّبُ، وَأَمَّا إِذَا كَانَ ذَلِكَ طَلَبًا لِحَقِّهِ فَلَا يُؤَدَّبُ. انتهى؛ الصَّنْفُ الثَّانِي، أَنْ يَكُونَ الْمُتَّهَمُ مَجْهُولَ الْحَالِ بَيْنَ النَّاسِ، فَهَذَا يَقُومُ الْقَاضِي بِخَبْسِهِ حَتَّى يُكْشَفَ أَمْرُهُ، وَمُدَّةُ الْخَبْسِ مُخْتَلِفٌ فِيهَا بَيْنَهُمْ [أَيِ بَيْنَ الْعُلَمَاءِ]، قِيلَ {ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ}، وَقِيلَ {شَهْرٌ}، وَقِيلَ {يُتْرَكُ ذَلِكَ لِاجْتِهَادِ وَلِيِّ الْأَمْرِ}، وَأَجَازَ بَعْضُ الْفُقَهَاءِ ضَرْبَ مَجْهُولِ الْحَالِ وَامْتِحَانَهُ بِغَرَضِ إظهارِ الْحَقِّ؛ الصَّنْفُ الثَّالِثُ، أَنْ يَكُونَ الْمُتَّهَمُ مَعْرُوفًا

بِالْفُجُورِ وَالتَّعَدِّي كَأَنْ يَكُونَ مَعْرُوفًا بِالسَّرْقَةِ قَبْلَ ذَلِكَ،
 أَوْ تَكَرَّرَتْ مِنْهُ الْمَفَاسِدُ، أَوْ عُرِفَ بِأَسْبَابِ السَّرْقَةِ مِثْلَ
 أَنْ يَكُونَ مَعْرُوفًا بِالْقِمَارِ وَالْفَوَاحِشِ الَّتِي لَا تَتَأْتِي إِلَّا
 بِالْمَالِ وَلَيْسَ لَهُ مَالٌ، فَهَذِهِ قَرَأْتُ تَذُلُّ عَلَى مُنَاسَبَةِ
 التُّهْمَةِ لَهُ، فَهَذَا يَضْرِبُهُ الْوَالِي أَوْ الْقَاضِي بُغْيَةَ التَّوَصُّلِ
 إِلَى إِظْهَارِ الْمَالِ مِنْهُ، هَذَا الْخَبْسُ أَوْ الضَّرْبُ الَّذِي هُوَ
 مِنْ بَابِ الْوُصُولِ إِلَى الْحَقِّ يُسَمِّيهِ الْبَعْضُ **سِيَّاسَةً**،
 وَيُسَمِّيهِ الْآخَرُونَ **تَعْزِيرًا**، وَذَلِكَ لِاخْتِلَافِهِمْ (هَلْ هُوَ مِنْ
 عَمَلِ الْوَالِي أَوْ مِنْ عَمَلِ الْقَاضِي) ... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ
 عَوْضُ-: وَالْفُقَهَاءُ جِئْنَا نَصُّوا عَلَى هَذِهِ الْأَحْكَامِ -وَهِيَ
 مَسُّ الْمُتَّهَمِ الَّذِي تَعَدَّدَتْ سَوَابِقُهُ وَاشْتَهَرَ بِالْفَسَادِ
 وَنَقَبِ الدُّورِ وَالسَّرِقَاتِ، بِشَيْءٍ مِنَ الضَّرْبِ- كَانَ
 هَدَفُهُمْ حِمَايَةَ الْأَمْنِ وَمَنْعَ الْفَوْضَى وَإِظْهَارَ قُوَّةِ الْحَاكِمِ
 وَهَيْبَتِهِ، حَتَّى لَا يَتَعَدَّى الْأَشْرَارُ عَلَى أَمْوَالِ وَنُفُوسِ
 الْأَمِينِينَ، ثُمَّ إِنَّ الْفُقَهَاءَ قَدْ أَبْطَلُوا إِقْرَارَ الشَّخْصِ بِمَا لَمْ
 يَرْتَكِبْهُ دَفْعًا لِمَا يَقَعُ عَلَيْهِ مِنْ إِكْرَاهٍ، كَمَا هُوَ مَعْرُوفٌ
 فِي بَابِ الْإِكْرَاهِ فِي الشَّرِيعَةِ، هَذَا، وَقَدْ أَبَى التُّعْمَانُ بْنُ
 بَشِيرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ صَاحِبُ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
 وَسَلَّمَ أَنْ يَضْرِبَ الْمُتَّهَمِينَ بِالسَّرْقَةِ جِئْنَا لَمْ تَكُنْ أَدِلَّةُ
 التُّهْمَةِ قَوِيَّةً، وَقَيْدَ ابْنِ الْقَيْمِ الضَّرْبُ بِظُهُورِ أُمَارَاتِ
 الرِّبَةِ عَلَى الْمُتَّهَمِ، وَلِذَا فَإِنَّا نَقُولُ يَجِبُ الْإِحْتِيَاظُ فِي
 مَوْضُوعِ ضَرْبِ الْمُتَّهَمِينَ، حَتَّى لَا يَحْدُثَ مَا نَرَاهُ فِي
 أَقْسَامِ الْبُولِيسِ فِي وَقْتِنَا الْحَاضِرِ مِنْ ضَرْبِ الْمُتَّهَمِينَ
 ضَرْبًا غَنِيْفًا مِمَّا يُؤَدِّي إِلَى إِقْرَارِ الشَّخْصِ بِمَا لَمْ يَجُنْ
 تَخَلُّصًا مِنَ التَّعْذِيبِ، وَإِذَا كَانَ الْأَسْتِقْرَاءُ قَدْ أَظْهَرَ أَنَّ
 كَثِيرًا مِنَ الْمُتَّهَمِينَ مِنَ السُّرَّاقِ وَغَيْرِهِمْ يُقَرُّونَ تَحْتَ
 التَّهْدِيدِ وَيَعْتَرِفُونَ بِوَقَائِعِ الْجَرِيمَةِ، إِلَّا أَنَّا نَرَى أَنْ تَكُونَ
 هُنَاكَ صَوَابِطٌ لِلْجُوءِ إِلَى هَذِهِ الْوَسِيلَةِ، وَأَهْمُ هَذِهِ
 الصَّوَابِطُ فِي نَظَرِي؛ (أ) أَنْ يَكُونَ الْمُتَّهَمُ مِنْ مُتَّعِدِّي
 السَّوَابِقِ الْمُشْتَهَرِينَ بِارْتِكَابِ مِثْلِ هَذِهِ الْجَرِيمَةِ الَّتِي

أَتَهُمْ فِيهَا؛ (ب) أَنْ تَقُومَ الْقَرَائِنُ وَأَمَارَاتُ الْإِتِّهَامِ عَلَى أَنَّهُ إِرْتَكَبَ هَذِهِ الْجَرِيْمَةَ؛ (ت) أَلَا يَكُونُ الضَّرْبُ ضَرْبًا مُؤْذِيًا يُؤَدِّي إِلَى الْجِرَاحِ أَوْ الْكَسْرِ أَوْ الْإِتْلَافِ؛ (ث) أَلَا يَلْجَأُ الْمُحَقِّقُ إِلَى الضَّرْبِ إِلَّا بَعْدَ مُحَاصِرَةِ الْمُتَّهَمِ بِالْأَدِلَّةِ الَّتِي تُدِيْنُهُ؛ (ج) أَنْ يَتَحَقَّقَ الْقَاضِي مِنَ الْإِقْرَارِ الَّذِي صَدَرَ مِنَ الْمُتَّهَمِ إِثْرَ التَّهْدِيدِ، فَإِنْ تَبَيَّنَ لَهُ أَنَّهُ أَقَرَّ لِيَتَخَلَّصَ مِنَ الضَّرْبِ الَّذِي وَقَعَ عَلَيْهِ رَفَضَهُ، وَإِنْ كَانَ إِقْرَارًا صَحِيحًا أَخَذَ بِهِ [قَالَ ابْنُ حَجَرٍ الْهَيْتَمِيُّ (ت 974هـ) فِي (تُخَفَةِ الْمُحْتَاجِ): وَقَالَ الْأَذْرَعِيُّ {الْوَلَاةُ فِي هَذَا الزَّمَانِ يَأْتِيهِمْ مِنْ يَتَّهِمُ بِسَرْقَةٍ، أَوْ قَتْلِ، أَوْ نَحْوِهِمَا، فَيَضْرِبُونَهُ لِيُقَرَّ بِالْحَقِّ وَيُرَادَّ بِذَلِكَ الْإِقْرَارُ بِمَا ادَّعَاهُ خَصْمُهُ، وَالصَّوَابُ أَنَّ هَذَا إِكْرَاهٌ، سَوَاءٌ أَقَرَّ فِي خَالِ ضَرْبِهِ، أَمْ بَعْدَهُ وَعَلِمَ أَنَّهُ لَوْ لَمْ يُقَرَّ بِذَلِكَ لَضُرِبَ تَانِيًا}.] انتهى... ثم قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ عَوْضٌ- تَحْتَ عُتْوَانِ (تَوْقِيعِ الْعُقُوبَةِ التَّعْزِيرِيَّةِ بِدَلَالَةِ الْقَرَائِنِ): أَجَازَ الْفُقَهَاءُ عُقُوبَةَ الْجَانِيِ بِالْقَرَائِنِ وَتَعْزِيرَهُ، إِذَا كَانَتْ [أَيُّ الْقَرَائِنِ] قُوَّةَ الدَّلَالَةِ فِي الدَّعْوَى، عَلَى وَجْهِ الْخُصُوصِ إِذَا كَانَ الْمُتَّهَمُ مِنْ أَهْلِ التَّهْمَةِ وَمَعْرُوفًا بِالتَّعَدِّيِ وَالْفَسَادِ، وَقَدْ جَاءَتْ عِبَارَاتُ الْفُقَهَاءِ حَافِلَةً بِالْأَمْثِلَةِ عَلَى ذَلِكَ، تَنْقُلُ هُنَا قُطُوفًا مِنْهَا؛ (أ) جَاءَ فِي (عُدَّةُ أَرْبَابِ الْفَتَوَى) فِي جَوَابِ لَهُ [أَيُّ لِلشَّيْخِ عَبْدِ اللَّهِ أَسْعَدَ (ت 1147هـ) صَاحِبَ (عُدَّةُ أَرْبَابِ الْفَتَوَى)] عَنْ مَسْأَلَةٍ، حَيْثُ كَانَ الرَّجُلُ مُتَّهَمًا وَوُجِدَ بَعْضُ الْمَتَاعِ الْمَسْرُوقِ عِنْدَهُ، فَلِلْحَاكِمِ الشَّرْعِيِّ أَنْ يَأْمُرَ بِخَبْسِهِ بَلْ وَضَرْبِهِ [قُلْتُ: وَذَلِكَ قَضَاءٌ بِالتَّعْزِيرِ لَا بِالْحَدِّ، لِأَنَّ وُجُودَ الْمَسْرُوقِ عِنْدَ الْمُتَّهَمِ هُوَ مُجَرِّدُ قَرِينَةٍ قَوِيَّةٍ عَلَى أَنَّهُ هُوَ السَّارِقُ، وَالْحَدُّ لَا يَثْبُتُ بِالْقَرَائِنِ]؛ (ب) وَجَاءَ فِي (مُعِينُ الْحُكَّامِ) [لِلطَّرَافِيِّ] الْمُتَوَفَّى عَامَ 844هـ [قَالَ عَامَّةُ الْمَشَايِخِ (الْإِمَامُ يُعَزَّرُ مَنْ] وَجَدَهُ فِي مَوْضِعِ التَّهْمَةِ بِأَنَّهُ رَأَاهُ الْإِمَامُ يَمْشِي مَعَ السَّارِقِ أَوْ رَأَاهُ مَعَ الْفَسَّاقِ جَالِسًا لَا يَشْرَبُ الْخَمْرَ لَكِنَّهُ

معهم في مجلس الفسق) { قَالَ السَّامِيُّ (ت 696هـ) فِي (نِصَابُ الْأَخْتِسَابِ): الْأَصْلُ أَنَّ الْإِنْسَانَ يُعَزَّرُ لِأَجْلِ التَّهْمَةِ، وَعَلَيْهِ مَسَائِلُ؛ مِنْهَا إِذَا رَأَى الْإِمَامُ رَجُلًا جَالِسًا مَعَ الْفُسَّاقِ فِي مَجْلِسِ الشَّرْبِ **عَزَّرَهُ وَإِنْ كَانَ هُوَ لَا يَشْرَبُ؛** وَمِنْهَا إِذَا رَأَى الْإِمَامُ رَجُلًا يَمْشِي مَعَ السُّرَّاقِ **عَزَّرَهُ.** (انتهى)؛ (ت) وَمِنْ أَهَمِّ الدَّعَاوِي الَّتِي تَعْمَلُ الْقَرَائِنُ عَلَى إِظْهَارِ الْحَقِّ فِيهَا دَعَاوِي الْكَسْبِ غَيْرِ الْمَشْرُوعِ، كَمَا إِذَا ظَهَرَتْ الْأَمْوَالُ الطَّائِلَةُ لِلْمُوظَّفِ الْعَامِّ بَحِثَ لَا تَتَنَاسَبُ هَذِهِ الْأَمْوَالُ مَعَ مَا يَتَقَاضَاهُ مِنْ مُرْتَبٍ، فَيَكُونُ ظُهُورُ الثَّرْوَةِ الطَّائِلَةِ مَعَ غَدَمِ مُنَاسَبَتِهَا لِمُرْتَبِهِ قَرَائِنَ تَدُلُّ عَلَى أَنَّ هَذَا الْمُوظَّفَ قَدْ اسْتَعَلَّ سُلْطَةً وَطَيْفَتِهِ وَتَقَاضَى كَسْبًا غَيْرَ مَشْرُوعٍ، إِمَّا عَنْ طَرِيقٍ مَا يَتَلَقَّاهُ مِنْ رِشَاوِي، وَإِمَّا عَنْ طَرِيقِ اخْتِلَاسِ الْمَالِ الْعَامِّ، فَكَانَ لِلْقَاضِي أَنْ يَتَحَقَّقَ عَنْ مَصَادِرِ هَذِهِ الثَّرْوَةِ، وَهَذَا هُوَ مَا عُرفَ بِمَبْدَأِ {مِنْ أَيْنَ لَكَ هَذَا؟}، فَقَدْ ذَكَرْتُ كُتُبُ التَّارِيخِ أَنَّ الْخَلِيفَةَ الْعَبْقَرِيَّ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَدْ تَمَسَّكَ بِهَذَا الْمَبْدَأِ مَعَ وُلايَةِ وَاتَّخَذَ مِنْ تَكَاثُرِ أَمْوَالِهِمْ وَزِيَادَتِهَا بِصُورَةٍ لَا تَتَنَاسَبُ مَعَ مَا يُعْطِيهِ لَهُمْ مِنْ رَوَائِبَ دَلِيلًا عَلَى أَنَّهُمْ أَخَذُوا مِنْ مَالِ الْمُسْلِمِينَ، فَحَاسَبَهُمْ عَلَى ذَلِكَ وَأَخَذَ جُزْءًا مِنْهَا وَأَوْدَعَهُ بَيْتَ الْمَالِ، بَلْ وَلَمْ يَقْبَلْ مِنْهُمْ الْاِحْتِجَاجَ بِأَنَّ هَذِهِ الزِّيَادَةُ نَاجِيَةٌ عَنْ تِجَارَةٍ أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ عَوْضَ- تَحْتَ غُنْوَانِ (التَّعْزِيرُ يَثْبُتُ بِاقْتِنَاعِ الْقَاضِي بِالْجَرِيمَةِ): فَإِذَا دَلَّتِ الْقَرَائِنُ وَقَامَتِ الشَّوَاهِدُ عَلَى الْمُتَّهَمِ، وَوَصَلَ إِلَى إَعْتِقَادِ الْقَاضِي أَنَّهُ قَدْ اقْتَرَفَ الْجَرِيمَةَ، لَا بُدَّ لَهُ مِنَ تَعْزِيرِهِ، وَلَا يَقِفُ مُنْتَظِرًا إِقْرَارًا أَوْ إِتْمَامَ الْبَيِّنَةِ، وَإِلَّا لَأَفْلَتَ الْمُجْرِمُونَ وَالْمُفْسِدُونَ مِنَ الْعِقَابِ، وَلَعَمَتِ الْفَوَاضِي وَاضْطَرَبَ الْأَمْنُ، وَلَتَعَذَّرَ إِبْثَاتُ كَثِيرٍ مِنَ الْجَرَائِمِ يَعْمَدُ الْمُجْرِمُونَ إِلَيْهَا فِي حِينَ غَفْلَةٍ وَبَعِيدًا عَنْ نَظَرِ الشُّهُودِ؛ فَإِذَا كَانَ الشَّارِعُ فِي الْفَقْهِ

الإسلاميَّ قد تشدَّد في إثباتِ العقوبةِ المُقدَّرة في الحدودِ، وتشدَّد في إثباتِ العقوبةِ المُقدَّرة في الدَّماءِ، فإنَّه قد أفسَحَ المجالَ في إثباتِ عُقوبةِ التَّعْزِيرِ لِتُكْمِلَ بذلكَ ما بَقِيَ من عُقوباتٍ لِجَرَائِمَ لم يُنصَّ عليها، أو نصَّ عليها ودُرِّتِ العقوبةُ المُقدَّرةُ لِسَبَبٍ إقْتَضَى ذلكَ [كَمَا فِي الْمَالِ الْمَسْرُوقِ الَّذِي أَخَذَ مِنْ غَيْرِ جُزْءٍ، أَوْ لَمْ يَبْلُغِ النَّصَابَ الْمَوْجِبَ لِلْقَطْعِ]، فَخَرَجَ بِهَذَا التَّشْرِيعُ الْجَنَائِيَّ الْإِسْلَامِيَّ مُتَزَيِّدًا وَمُتَنَاسِقًا بِالنَّظَرِ إِلَى الْجَرِيمَةِ وَالْعُقُوبَةِ وَطَرِيقَةِ إِثْبَاتِهَا، نَظَرَ [أَيَّ الشَّارِعِ] إِلَى جَرَائِمِ الْخُدُودِ وَالْدَّمَاءِ وَإِلَى أَثَارِهَا الْخَطِيرَةِ فِي الْمُجْتَمَعِ فَعَمَدَ إِلَى بَيَانِ عُقُوبَاتِهِ، فَشَدَّدَ فِيهَا رَدْعًا لِمُقْتَرَفِهَا، ثُمَّ بَيَّنَّ طُرُقَ إِثْبَاتِهَا حَتَّى لَا تَكُونَ هُنَاكَ تَوْسِيعَةٌ فِي إِثْبَاتِهَا، ثُمَّ لَمَّا تَنَاقَصَتْ هَذِهِ الْأَثَارُ الْخَطِيرَةُ لِلْجَرِيمَةِ تَرَكَ أَمْرَ تَقْدِيرِ عُقُوبَاتِهَا [يُشِيرُ هُنَا إِلَى الْعُقُوبَاتِ التَّعْزِيرِيَّةِ] لِوُلاَةِ الْأَمْرِ حَتَّى يَضَعُ [أَيَّ الشَّارِعِ] الْعُقُوبَةَ الْمُنَاسِبَةَ لِكُلِّ جَرِيمَةٍ فِي كُلِّ عَصْرٍ، وَلَمْ يَسْلُكْ فِي إِثْبَاتِهَا [أَيَّ إِثْبَاتِ الْجَرَائِمِ التَّعْزِيرِيَّةِ] ذَلِكَ الْمَسْلَكَ الَّذِي سَلَكَ فِي غَيْرِهَا [وَهِيَ جَرَائِمُ الْخُدُودِ وَالْقِصَاصِ] حَتَّى لَا تَضِيقَ مَسَالِكُ الْإِثْبَاتِ فَتَكْثُرَ الْجَرَائِمُ وَيَتَعَذَّرَ الْوُصُولُ إِلَى الْجُنَاةِ... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ عَوْضَ-: إِنَّ التَّعْزِيرَ يُمَكِّنُ أَنْ يَكُونَ عُقُوبَةُ الْجَرِيمَةِ الَّتِي نَصَّ الشَّارِعُ عَلَى عُقُوبَاتِهَا وَلَكِنْ دُرِّيَ الْحَدُّ فِيهَا لِعَدَمِ كِفَايَةِ الْأَدِلَّةِ الَّتِي تُثَبِّتُ الْحَدَّ، وَلَا شَكَّ أَنَّ هَذَا هُوَ الصَّوَابُ حَتَّى لَا تَكُونَ هُنَاكَ جَرِيمَةٌ بِلَا عُقُوبَةٍ... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ عَوْضَ-: وَهَنَاكَ مُلَاخَظَةٌ أُخْرَى جَدِيدَةٌ بِالْإِهْتِمَامِ، هِيَ أَنَّ مَجَالَ التَّعْزِيرِ مَجَالُ رَحْبٍ لِكَيْ تَسْتَفِيدَ مِنَ التَّجَارِبِ الْعِلْمِيَّةِ الْحَدِيثَةِ فِي الْوُصُولِ إِلَى الْجُنَاةِ، فَقَدْ اسْتَحْدَثَتْ أَسَالِيبُ الْكَشْفِ الْجَنَائِيَّ كَثِيرًا مِنَ الْوَسَائِلِ وَجَعَلَتْ مِنْهَا قَرَأَنَ وَاضِحَةً الدَّلَالَةِ عَلَى الْجُنَاةِ، كَقَرِينَةٍ بِصِمَاتِ الْأَصَابِعِ، وَقَرَأَنَ تَحْلِيلِ الدَّمِ، وَغَيْرِهَا... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ عَوْضَ-: أَدْخَلَ

الْعِلْمُ الْحَدِيثُ فِي سَبِيلِ مُكَافَحَتِهِ لِلْجَرِيمَةِ صُورًا مِنْ الْقَرَائِنِ، وَتَذَكُّرٌ مِنْ هَذِهِ الْقَرَائِنِ الْعِلْمِيَّةِ؛ (أ) بَصَمَاتُ الْأَصَابِعِ؛ (ب) التَّحْلِيلُ الْمَعْمَلِيُّ، مِثْلَ تَعْرِفِ نَتَائِجِ تَحْلِيلِ الدَّمِ وَالْبَوْلِ وَالْمَنِيِّ وَالشَّعْرِ، وَكَذَلِكَ الْكَشْفُ عَلَى جِسْمِ الْإِنْسَانِ وَمَا بِهِ مِنْ خُرُوقٍ وَمَا عَلَيْهِ مِنْ آثَارٍ أَوْ تَوَرُّمٍ أَوْ جُرُوحٍ، وَكَذَلِكَ فَحْصُ الْأَسْلِحَةِ النَّارِيَّةِ وَالْمَقْدُوفَاتِ وَالْمَلَابِسِ؛ (ت) تَعْرِفُ الْكَلْبِ الْبُولِيسِيِّ؛ (ث) التَّسْجِيلُ الصَّوْتِيُّ... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ عَوْضَ:- وَالْفِقْهُ الْإِسْلَامِيُّ إِنْ كَانَ قَدْ تَشَدَّدَ فِي إِثْبَاتِ جَرَائِمِ الْخُدُودِ وَالْقِصَاصِ، إِلَّا أَنَّهُ قَدْ جَعَلَ فِي إِثْبَاتِ الْجَرَائِمِ التَّعْزِيرِيَّةِ مُتَسَعًّا حَتَّى لَا تَكُونَ هُنَاكَ جَرِيمَةٌ بِلَا عُقُوبَةٍ، خُصُوصًا وَأَنَّ جَرَائِمَ الْخُدُودِ وَالْقِصَاصِ قَلِيلَةٌ وَمَحْصُورَةٌ، ثُمَّ إِنَّ الشَّكَّ [يَعْنِي عِنْدَ عَدَمِ وُجُودِ الْإِقْرَارِ أَوْ الْبَيِّنَةِ] إِذَا سَرَى وَدُرِيَ الْحَدُّ أَوْ الْقِصَاصُ فَإِنَّهُ لَا يَمْنَعُ مِنْ إِبْدَالِهِ بِالْعُقُوبَةِ التَّعْزِيرِيَّةِ [أَيُّ بِمُقْتَضَى الْقَرَائِنِ الْقَوِيَّةِ]... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ عَوْضَ:- إِنْ الْحَمْلُ عَادَةً يَكُونُ نَتِيجَةً لِلْمُوَاقَعَةِ، فَإِذَا ظَهَرَ فِي امْرَأَةٍ مُتَخَرِّرَةٍ مِنْ قِيودِ الزَّوْجِيَّةِ أَوْ الْمَلِكِ كَانَ هَذَا [أَيُّ الْحَمْلِ] قَرِينَةً عَلَى زَنَاهَا، وَمَعَ ذَلِكَ فَإِنَّ جُمْهُورَ الْفُقَهَاءِ لَمْ يَقُلْ بِهَذِهِ الْقَرِينَةِ [أَيُّ بِقَرِينَةِ الْحَمْلِ فِي إِثْبَاتِ الزَّنى]، لَا أَنْكَارًا [أَيُّ لِلْقَرِينَةِ] فِي هَذِهِ النَّتِيجَةِ، إِنَّمَا لِمَا يَكْتَنِفُهَا مِنْ شُبْهَةٍ [قَالَ الشَّيْخُ عَوْضَ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ مِنْ كِتَابِ (مَجْلَعِ مَجْمَعِ الْفَقْهِ الْإِسْلَامِيِّ):- فَقَدْ تَكُونُ مُكَرَّهَةً عَلَى الزَّنا، أَوْ رُبَّمَا [كَانَتْ] فِي خِمَامٍ فِيهِ امْرَأَةٌ وَقَعَتْ زَوْجَهَا فَسَرَتْ إِلَيْهَا النُّطْفَةُ، أَوْ رُبَّمَا حَمَلَتْ بِوَاسِطَةِ الْمَصْلِ الْمُسْتَعْمَلِ لِتَقْلِ نُطْفَةِ الرَّجُلِ. انْتَهَى بِاخْتِصَارٍ، وَبِالرَّغْمِ مِنْ دَرْءِ الْحَدِّ فَإِنَّ هَذِهِ الْقَرِينَةَ [أَيُّ قَرِينَةَ الْحَمْلِ] تَكُونُ مُوجِبًا لِلْعُقُوبَةِ بِالتَّعْزِيرِ. انْتَهَى بِاخْتِصَارٍ. وَقَالَ ابْنُ الْقَيْمِ فِي (الطَّرِيقِ الْحُكْمِيَّةِ): فَالْحَبَاكِمُ إِذَا لَمْ يَكُنْ فَقِيهًا النَّفْسِ فِي الْأَمَارَاتِ، وَدَلَائِلِ الْحَالِ وَمَعْرِفَةِ شَوَاهِدِهِ، وَفِي الْقَرَائِنِ

الْجَالِيَّةُ وَالْمَقَالِيَّةُ [أَيُّ وَفِي الْقَرَائِنِ الْمُتَعَلِّقَةِ بِالْحَالِ وَالْقَرَائِنِ الْمُتَعَلِّقَةِ بِالْمَقَالِ]، كَفَفُهُ فِي جُزْئِيَّاتِ وَكَلِّيَّاتِ الْأَحْكَامِ، أَضَاعَ جُفُوعًا كَثِيرَةً عَلَى أَصْحَابِهَا، وَحَكَمَ بِمَا يَعْلَمُ النَّاسُ بُطْلَانَهُ لَا يَشْكُونَ فِيهِ، اعْتِمَادًا مِنْهُ عَلَى نَوْعٍ ظَاهِرٍ لَمْ يَلْتَفِتْ إِلَى بَاطِنِهِ وَقَرَّائِنِ أَحْوَالِهِ، فَهَذَا هُنَا نَوْعَانِ مِنَ الْفَقْهِ لَا بُدَّ لِلْحَاكِمِ مِنْهُمَا، فِقْهُ فِي أَحْكَامِ الْخَوَادِثِ الْكُلِّيَّةِ [قَالَ الشَّيْخُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ الْخَنِينِ (عَضُو هَيْئَةِ كِبَارِ الْعُلَمَاءِ بِالْأَمَارِ السَّعُودِيَّةِ، وَعَضُو اللَّجْنَةِ الدَّائِمَةِ لِلْبَحْثِ الْعِلْمِيَّةِ وَالْإِفْتَاءِ) فِي (تَوْصِيفِ الْأَقْضِيَّةِ): إِنَّ الْحُكْمَ الْكُلِّيَّ يَتَكَوَّنُ مِنْ شَطَرَيْنِ هُمَا: مُعَرِّفَاتُ الْحُكْمِ (الْحُكْمُ الْوَضْعِيُّ)؛ وَالْحُكْمُ (وَهُوَ الَّذِي يُطْلَقُ عَلَيْهِ الْحُكْمُ التَّكْلِيفِيُّ)... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الْخَنِينِ-: **أَدَلَّةٌ شَرْعِيَّةٌ الْأَحْكَامِ** هِيَ الْأَدَلَّةُ الشَّرْعِيَّةُ الَّتِي **تَدُلُّ عَلَى شَرْعِيَّةِ الْحُكْمِ الْكُلِّيِّ** مِنَ الْوُجُوبِ، أَوْ الْإِسْتِحْبَابِ، أَوْ الْإِبَاحَةِ، أَوْ الْحُرْمَةِ، أَوْ الْكَرَاهَةِ، أَوْ الصَّحَّةِ، أَوْ الْبُطْلَانِ، أَوْ **تَدُلُّ عَلَى شَرْعِيَّةِ مُعَرِّفَاتِ الْحُكْمِ** مِنْ كَوْنِ هَذَا الْأَمْرِ سَبَبًا، أَوْ شَرْطًا، أَوْ مَانِعًا، فَهِيَ الْمَصَادِرُ الَّتِي يَسْتَمِدُّ مِنْهَا الْفَقِيهُ الْحُكْمَ الْكُلِّيَّ، أَوْ بَيَانَ شَرْعِيَّةِ مُعَرِّفَاتِهِ، وَهِيَ مَصَادِرُ الشَّرْعِ الْمُقَرَّرَةِ مِنَ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَغَيْرِهَا [أَيُّ مِنْ إجماع، وقِياس، واستِصْحَابٍ، وقولِ صَحَابِيٍّ، وَشَرْعٍ مِنْ قَبْلِنَا، وَاسْتِحْسَانٍ، وَمَصَالِحٍ مُرْسَلَةٍ]... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الْخَنِينِ-: **أَدَلَّةٌ وَقُوعِ الْأَحْكَامِ** هِيَ الْأَدَلَّةُ الدَّالَّةُ عَلَى وَقُوعِ أَسْبَابِ الْأَحْكَامِ [وَمِنْ ذَلِكَ كَوْنُ زَوَالِ الشَّمْسِ عَنْ وَسْطِ السَّمَاءِ إِلَى جِهَةِ الْمَغْرِبِ سَبَبًا فِي وَجُوبِ صَلَاةِ الظُّهْرِ] وَشُرُوطِهَا وَمَوَانِعُهَا، فَهِيَ الْأَدَلَّةُ الْحِسِّيَّةُ، أَوْ الْعَقْلِيَّةُ وَنَحْوُهَا [كَالتَّجَرُّبَةِ وَالْخَيْرَةِ]، أَوْ الطَّرِيقُ الْحُكْمِيَّةُ، الدَّالَّةُ عَلَى حُدُوثِ مُعَرِّفَاتِ الْحُكْمِ مِنَ السَّبَبِ، وَالشَّرْطِ، وَالْمَانِعِ... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الْخَنِينِ-: **فَبِأَدَلَّةِ الْوُقُوعِ** يُعَرَّفُ وُجُودُ الْمُعَرِّفَاتِ أَوْ انْتِفَاؤُهَا فِي الْمَحْكُومِ عَلَيْهِ؛

وَبَإِدْلَةٍ شَرْعِيَّةٍ يُعَرَفُ تَأْثِيرُهَا، فَيُعَرَفُ سَبَبِيَّةُ السَّبَبِ، وَشَرْطِيَّةُ الشَّرْطِ، وَمَانِعِيَّةُ الْمَانِعِ... ثم قال -أي الشيخ الخنين-: **أَدِلَّةُ الْإِثْبَاتِ الْقَضَائِيَّةُ** هي طَرُقُ الْحُكْمِ الْمُسْتَعْمَلَةُ لَدَى الْقَضَاءِ وَالَّتِي يَثْبُتُ بِهَا وَقُوعُ مُعَرِّفَاتِ الْأَحْكَامِ الْقَضَائِيَّةِ مِنْ إِقْرَارٍ، أَوْ شَهَادَةٍ، أَوْ يَمِينٍ، أَوْ نُكُولٍ، أَوْ غَيْرِهَا [كَالْقَرَائِنِ الْقَوِيَّةِ الْمُعْتَبَرَةِ فِي الْأَحْكَامِ الْقَضَائِيَّةِ التَّعْزِيرِيَّةِ]... ثم قال -أي الشيخ الخنين-: **أَدِلَّةُ شَرْعِيَّةِ الْأَحْكَامِ تَتَوَقَّفُ عَلَى نَضْبٍ مِنَ الشَّرْعِ**؛ فَبِهَا يُعَرَفُ سَبَبِيَّةُ السَّبَبِ، وَشَرْطِيَّةُ الشَّرْطِ، وَمَانِعِيَّةُ الْمَانِعِ، وَالْأَثَرُ الْمُتَرَتَّبُ عَلَيْهَا مِنَ الْحُكْمِ التَّكْلِيفِيِّ (حُرْمَةٍ، أَوْ وَجُوبًا، أَوْ كَرَاهَةً، أَوْ إِسْتِحْبَابًا، أَوْ إِبَاحَةً، أَوْ صِحَّةً، أَوْ بُطْلَانًا)، فَلَا سَبَبِيَّةَ لِلْسَّبَبِ، وَلَا شَرْطِيَّةَ لِلشَّرْطِ، وَلَا مَانِعِيَّةَ لِلْمَانِعِ، إِلَّا إِذَا جَعَلَهُ الشَّرْعُ كَذَلِكَ، وَلَا وَجُوبَ، وَلَا حُرْمَةَ، وَلَا إِسْتِحْبَابَ، وَلَا كَرَاهَةً، وَلَا إِبَاحَةً، وَلَا صِحَّةً، وَلَا بُطْلَانًا، إِلَّا مَا جَعَلَهُ الشَّرْعُ كَذَلِكَ بِالْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَالْإِجْمَاعِ وَغَيْرِهَا مِنْ أَدِلَّةِ الشَّرْعِ الْمُقَرَّرَةِ؛ **أَمَّا أَدِلَّةُ وَقُوعِ الْأَحْكَامِ فَلَا تَتَوَقَّفُ عَلَى نَضْبٍ مِنَ الشَّرْعِ**، بَلْ يُعَرَفُ ذَلِكَ بِالْعَقْلِ، وَالْحِسِّ، وَالْعَادَةِ وَنَحْوِهَا [كَالتَّجَرِبَةِ وَالْخَبَرَةِ]؛ فَيُسْتَدَلُّ عَلَى سَبَبِيَّةِ الْوَصْفِ بِالشَّرْعِ، وَعَلَى حَدُوثِهِ وَثُبُوتِهِ بِالْعَقْلِ وَالْحِسِّ وَنَحْوِهِ [كَالتَّجَرِبَةِ وَالْخَبَرَةِ]. انتهى باختصار. وقال الشيخ نجم الدين الزنكي (الأستاذ بأكاديمية الدراسات الإسلامية بجامعة مالايا الماليزية) في (الاجتهاد في مَوْرِدِ النَّصِّ): **فَأَدِلَّةُ مَشْرُوعِيَّةِ الْأَحْكَامِ** مَا يَعْتَمِدُ عَلَيْهِ الْمُجْتَهِدُونَ لِاسْتِنْبَاطِ الْحُكْمِ الشَّرْعِيِّ مِنْ نَصِّ كِتَابٍ، أَوْ سُنَّةٍ وَإِجْمَاعٍ وَقِيَاسٍ وَاسْتِصْحَابٍ؛ **وَأَدِلَّةُ تَصَرُّفِ الْحُكَّامِ (أَدِلَّةُ الْجَجَاجِ)** هِيَ الْأَدِلَّةُ الَّتِي يَسْتَعْمِلُهَا الْحَاكِمُ فِي الْفَصْلِ بَيْنَ الْمُتَخَاصِمِينَ كَالْإِقْرَارِ وَالْبَيِّنَةِ [الْإِقْرَارُ أَيْ الْاعْتِرَافُ، وَالْبَيِّنَةُ أَيْ شَهَادَةُ الشُّهُودِ]؛ **وَأَدِلَّةُ وَقُوعِ الْأَحْكَامِ** هِيَ أَدِلَّةٌ مِنَ الْكَثْرَةِ لَا تَنْحَصِرُ، فَلِكُلِّ حُكْمٍ شَرْعِيٍّ دَلِيلُهُ [أَوْ

أدلتُّه] في الوقوع، كالزوال - مثلاً - فإنَّ دليلَ مَشْرُوعِيَّتِهِ [أي مَشْرُوعِيَّةِ حُكْمِهِ] سَبَبًا لِوُجُوبِ الظَّهْرِ قَوْلُهُ تَعَالَى {أَقِمِ الصَّلَاةَ لِذُلُوكِ الشَّمْسِ} وأدلةُ وَقُوعِ الزَّوَالِ وَحُصُولِهِ فِي الْعَالَمِ كَثِيرَةٌ تَتَعَدَّدُ وَتَتَطَوَّرُ بِحَسَبِ الْأَلَاتِ وَالْأَزْمِنَةِ وَالْأَمَكِنَةِ... ثم قال -أي الشيخ الزنكي-: **فَادِلَةٌ الْمَشْرُوعِيَّةِ** يَعْتَمِدُ عَلَيْهَا الْمُحْتَمِدُونَ؛ **وَأدلةُ الْحِجَاجِ** يَعْتَمِدُ عَلَيْهَا الْحُكَّامُ وَالْقَضَاةُ؛ **وَأدلةُ الْوُقُوعِ** يَعْتَمِدُ عَلَيْهَا الْمُكَلَّفُونَ. انتهى باختصار. وقال ابنُ الْقَيْمِ فِي (بدائع الفوائد): فَلَا يُسْتَدَلُّ عَلَى وَقُوعِ أَسْبَابِ الْحُكْمِ بِالْأدِلَةِ الشَّرْعِيَّةِ، كَمَا لَا يُسْتَدَلُّ عَلَى شَرْعِيَّتِهِ بِالْأدِلَةِ الْحِسِّيَّةِ، فَمَنْ اسْتَدَلَّ عَلَى أَنَّ هَذَا الشَّرَابَ مَثَلًا مُسَكِّرٌ بِالشَّرْعِ، [فَإِنَّ] هَذَا مُمْتَنِعٌ، **بَلْ دَلِيلُ إِسْكَارِهِ الْحِسُّ، وَدَلِيلُ تَحْرِيمِهِ الشَّرْعُ**... ثم قال -أي ابنُ الْقَيْمِ-: إِنَّ دَلِيلَ سَبَبِيَّةِ الْوَصْفِ غَيْرُ دَلِيلِ ثُبُوتِهِ، **فَيُسْتَدَلُّ عَلَى سَبَبِيَّتِهِ بِالشَّرْعِ، وَعَلَى ثُبُوتِهِ بِالْحِسِّ أَوِ الْعَقْلِ أَوِ الْعَادَةِ**، فَهَذَا شَيْءٌ وَذَاكَ شَيْءٌ. انتهى باختصار. قُلْتُ: **أدلةُ مَشْرُوعِيَّةِ الْأَحْكَامِ** يُقَالُ لَهَا أَيْضًا (أدلةُ شَرْعِيَّةِ الْأَحْكَامِ)؛ **وَأدلةُ تَصَرُّفِ الْحُكَّامِ** يُقَالُ لَهَا أَيْضًا ("أدلةُ الْإِثْبَاتِ الْقَضَائِيَّةِ" وَ"أدلةُ الْحِجَاجِ" وَ"أدلةُ الثُّبُوتِ الشَّرْعِيَّةِ" وَ"وَسَائِلُ الْإِثْبَاتِ الشَّرْعِيَّةِ")؛ **وَمُعَرِّفَاتُ الْحُكْمِ** يُقَالُ لَهَا أَيْضًا ("مُعَرِّفَاتُ الْحُكْمِ الْكَلِّيِّ" وَ"الْأَحْكَامُ الْوَضْعِيَّةُ")؛ **وَالْحُكْمُ الْكَلِّيُّ** يَتَكَوَّنُ مِنْ شَطَرَيْنِ هُمَا الْحُكْمُ الْوَضْعِيُّ وَالْحُكْمُ التَّكْلِيفِيُّ؛ **وَالْحُكْمُ** عِنْدَ الْإِطْلَاقِ يُرَادُ بِهِ (الْحُكْمُ التَّكْلِيفِيُّ)، وَفَقُهُ فِي نَفْسِ الْوَاقِعِ وَأَحْوَالِ النَّاسِ يُمَيِّزُ بِهِ بَيْنَ الصَّادِقِ وَالْكَاذِبِ وَالْمُحَقِّقِ وَالْمُبْطِلِ، ثُمَّ يُطَابِقُ بَيْنَ هَذَا وَهَذَا فَيُعْطِي الْوَاقِعَ حُكْمَهُ مِنَ الْوَاجِبِ، وَلَا يَجْعَلُ الْوَاجِبَ مُخَالِفًا لِلْوَاقِعِ؛ وَلَا تَنْسَ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ قَوْلَ سُلَيْمَانَ نَبِيِّ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِلْمَرْأَتَيْنِ اللَّتَيْنِ ادَّعَا الْوَلَدَ، فَحَكَمَ بِهِ دَاوُدُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِلْكُبْرَى [قال الشيخ محمد صالح المنجد في كتاب

(دروس للشيخ محمد المنجد): فَحَكَمَ بِهِ لِلْكُبْرَى، لِأَنَّ
الْوَلَدَ كَانَ مَعَ الْكُبْرَى، فَلَمَّا خَرَجْنَا مِنْ عِنْدِهِ سَأَلَهُمَا
سُلَيْمَانُ.... انتهى]، فَقَالَ سُلَيْمَانُ {إِنِّي بِالسَّكِينِ
أَشْفَعُ بَيْنَكُمَا}، فَسَمَحَتِ الْكُبْرَى بِذَلِكَ، فَقَالَتِ الصُّغْرَى
{لَا تَفْعَلْ يَرْحَمُكَ اللَّهُ، هُوَ ابْنُهَا}، فَقَضَى بِهِ لِلصُّغْرَى،
فَأَيُّ شَيْءٍ أَحْسَنُ مِنْ إِعْتِبَارِ هَذِهِ الْقَرِينَةِ الظَّاهِرَةِ،
فَاسْتَدَلَّ بِرِضَا الْكُبْرَى بِذَلِكَ، وَبِشَفَقَةِ الصُّغْرَى عَلَيْهِ
وَامْتِنَاعِهَا مِنَ الرِّضَا بِذَلِكَ عَلَى ابْنِهَا هِيَ أُمُّهُ وَأَنَّ
الْحَامِلَ لَهَا عَلَى الْامْتِنَاعِ هُوَ مَا قَامَ بِقَلْبِهَا مِنَ الرَّحْمَةِ
وَالشَّفَقَةِ الَّتِي وَضَعَهَا اللَّهُ تَعَالَى فِي قَلْبِ الْأُمِّ، وَقَوِيَّتُ
هَذِهِ الْقَرِينَةِ عِنْدَهُ حَتَّى قَدَّمَهَا عَلَى إِفْرَارِهَا، فَإِنَّهُ حَكَمَ
بِهِ لَهَا مَعَ قَوْلِهَا {هُوَ ابْنُهَا}، وَهَذَا هُوَ الْحَقُّ، فَإِنْ
الْإِفْرَارُ إِذَا كَانَ لِعَلَّةٍ أُطْلِعَ عَلَيْهَا الْحَاكِمُ لَمْ يَلْتَفِتْ إِلَيْهِ
أَبَدًا، وَمِنْ تَرَاجُمِ [المُرَادُ بِالتَّرَا جَمِ هُنَا هُوَ عَنَاوِينُ
الْأَبْوَابِ الَّتِي يُسَاقُ تَحْتَهَا مُتُونُ الْأَحَادِيثِ، كَقَوْلِ
الْبُخَارِيِّ فِي صَحِيحِهِ {بَابُ مَنْ كَفَرَ أَخَاهُ بِغَيْرِ تَأْوِيلٍ
فَهُوَ كَمَا قَالَ}] قُصَاةُ السُّنَّةِ وَالْحَدِيثِ عَلَى هَذَا الْحَدِيثِ
[يُشِيرُ إِلَى مَا وَرَدَ فِي قِصَّةِ حُكْمِ سُلَيْمَانَ عَلَيْهِ السَّلَامُ
لِلصُّغْرَى بِالْوَلَدِ] تَرْجَمَةُ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ النَّسَائِيِّ فِي
سُنَنِهِ، قَالَ {التَّوَسُّعَةُ لِلْحَاكِمِ فِي أَنْ يَقُولَ لِلشَّيْءِ الَّذِي
لَا يَفْعَلُهُ أَفْعَلُ كَذًا، لِيَسْتَبِينَ بِهِ الْحَقُّ} [قَالَ ابْنُ حَجَرٍ
فِي (فَتْحُ الْبَارِي): وَقَالَ النَّوَوِيُّ {إِنْ سُلَيْمَانُ فَعَلَ ذَلِكَ
تَحِيلًا عَلَى إِظْهَارِ الْحَقِّ... وَفِيهِ اسْتِعْمَالُ الْحِيلِ فِي
الْأَحْكَامِ لِاسْتِخْرَاجِ الْحَقُّوقِ، وَلَا يَتَأَنَّى ذَلِكَ إِلَّا بِمَزِيدِ
الْفِطْنَةِ وَمُمَارَسَةِ الْأَخْوَالِ}. انتهى]، ثُمَّ تَرْجَمَ عَلَيْهِ
تَرْجَمَةً أُخْرَى أَحْسَنَ مِنْ هَذِهِ فَقَالَ {الْحُكْمُ بِخِلَافِ مَا
يَعْتَرَفُ بِهِ الْمَحْكُومُ عَلَيْهِ، إِذَا تَبَيَّنَ لِلْحَاكِمِ أَنَّ الْحَقَّ غَيْرُ
مَا اعْتَرَفَ بِهِ}، فَهَكَذَا يَكُونُ الْفَهْمُ عَنِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ
[قَالَ ابْنُ الْقَيْمِ فِي (إِعْلَامُ الْمُؤَقِّعِينَ) فَهَكَذَا يَكُونُ
فَهْمُ الْأُئِمَّةِ مِنَ النُّصُوصِ وَاسْتِنْبَاطِ الْأَحْكَامِ الَّتِي تَشْهَدُ

الْعُقُولُ وَالْفِطْرُ بِهَا مِنْهَا [أَيُّ بِالْأَحْكَامِ مِنَ النَّصُوصِ].
 انتهى؛ وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُ الشَّاهِدِ الَّذِي ذَكَرَ اللَّهُ شَهَادَتَهُ،
 وَلَمْ يُنْكَرْ عَلَيْهِ، وَلَمْ يَعْبهُ، بَلْ حَكَاهَا مُقَرَّرًا لَهَا، فَقَالَ
 تَعَالَى {وَاسْتَبَقَا الْبَابَ وَقَدَّتْ قَمِيصُهُ مِنْ دُبُرٍ وَالْفَيَّا
 سَيِّدَهَا لَدَى الْبَابِ، قَالَتْ مَا جَرَاءُ مَنْ أَرَادَ بِأَهْلِكَ سُوءًا
 إِلَّا أَنْ يُسْجَنَ أَوْ عَذَابٌ أَلِيمٌ، قَالَ هِيَ رَاوَدْتَنِي عَنْ
 نَفْسِي، وَشَهِدَ شَاهِدٌ مِّنْ أَهْلِهَا إِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قُدَّ مِنْ
 قُبُلٍ فَصَدَقَتْ وَهُوَ مِنَ الْكَاذِبِينَ، وَإِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قُدَّ
 مِنْ دُبُرٍ فَكَذَبَتْ وَهُوَ مِنَ الصَّادِقِينَ، فَلَمَّا رَأَى قَمِيصَهُ قُدَّ
 مِنْ دُبُرٍ قَالَ إِنَّهُ مِّنْ كَيْدِكَ، إِنْ كَيْدُكَ عَظِيمٌ}، فَتَوَصَّلَ
 [أَيُّ الشَّاهِدُ] بِقُدِّ الْقَمِيصِ إِلَى مَعْرِفَةِ الصَّادِقِ مِنْهُمَا
 مِنَ الْكَاذِبِ؛ وَهَلْ يَشْكُ أَحَدُ رَأَى قَتِيلًا يَتَشَحَّطُ [أَيُّ
 يَتَحَبَّطُ وَيَضْطَرِبُ وَيَتَمَرَّغُ] فِي دَمِهِ وَآخِرَ قَائِمًا عَلَى
 رَأْسِهِ بِالسَّكِينِ أَنَّهُ قَتَلَهُ؟! وَلَا سِيَّمَا إِذَا عُرفَ بَعْدَاوَتَهُ!؛
 وَكَذَلِكَ إِذَا رَأَيْنَا رَجُلًا مَكْشُوفَ الرَّأْسِ -وَلَيْسَ ذَلِكَ عَادَتَهُ-
 وَآخِرَ هَارِبًا قُدَّامَهُ بِيَدِهِ عِمَامَةٌ وَعَلَى رَأْسِهِ عِمَامَةٌ،
 حَكَمْنَا لَهُ [أَيُّ لِمَكْشُوفِ الرَّأْسِ] بِالْعِمَامَةِ الَّتِي بِيَدِ
 الْهَارِبِ قَطْعًا، وَلَا نَحْكُمُ بِهَا لِصَاحِبِ الْيَدِ [قَالَ الشَّيْخُ
 مُحَمَّدٌ صَالِحُ الْمُنْجِدِ فِي كِتَابِ (دُرُوسٍ لِلشَّيْخِ مُحَمَّدِ
 الْمُنْجِدِ): وَلَا نَقُولُ {وُجِدَتْ بِيَدِهِ، فَهِيَ لَهُ}. انتهى]
 الَّتِي قَدْ قَطَعْنَا وَجَزَمْنَا بِأَنَّهَا يَدُ ظَالِمَةٍ غَاصِبَةٍ بِالْقَرْيَةِ
 الظَّاهِرَةِ؛ وَمِنْ ذَلِكَ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَمَرَ
 الْمُتَلَقِّطَ أَنْ يَدْفَعَ اللَّقِطَةَ إِلَى وَاصِفِهَا، وَأَمَرَهُ [أَيُّ أَمَرَ
 وَاصِفِهَا الَّذِي يَدْعِي أَنْ اللَّقِطَةَ لَهُ] أَنْ يُعَرِّفَ وَغَاءَهَا
 وَوَكَّاءَهَا [الْوَكَّاءُ هُوَ الْخَبْطُ الَّذِي يُرْبِطُ بِهِ الْوَعَاءُ]، فَجَعَلَ
 وَصْفَهُ لَهَا قَائِمًا مَقَامَ الْبَيِّنَةِ؛ وَكَذَلِكَ اللَّقِيطُ إِذَا تَدَاعَاهُ
 اِثْنَانِ وَوَصَفَ أَحَدُهُمَا عَلَامَةً خَفِيَّةً بِجَسَدِهِ حُكِمَ لَهُ بِهِ
 عِنْدَ الْجُمُهورِ؛ وَمِنْ ذَلِكَ أَنَّ ابْنِي عَفْرَاءٍ لَمَّا تَدَاعَا قَتَلَ
 أَبِي جَهْلٍ، فَقَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ {هَلْ مَسَحْتُمَا
 سَيْفَيْكُمَا؟}، قَالَا {لَا}، قَالَ {فَارِيَانِي سَيْفَيْكُمَا}، فَلَمَّا

نَظَرَ فِيهِمَا قَالَ لِأَحَدِهِمَا {هَذَا قَتْلُهُ} وَقَضَى لَهُ بِسَلْبِهِ، وَهَذَا مِنْ أَحْسَنِ الْأَحْكَامِ، وَأَخَفَهَا بِالِاتِّبَاعِ، فَالذَّمُّ فِي النَّصْلِ شَاهِدٌ عَجِيبٌ... ثم قال -أي ابن القيم-: فالشارعُ لَمْ يُلْغِ الْقَرَائِنَ وَالْأَمَارَاتِ وَدَلَالَاتِ الْأُخْوَالِ، بَلْ مَنْ اسْتَفْرَأَ الشَّرْعَ فِي مَصَادِرِهِ وَمَوَارِدِهِ وَجَدَهُ شَاهِدًا لَهَا بِالِاغْتِبَارِ، مُرْتَبًّا عَلَيْهَا الْأَحْكَامُ... ثم قال -أي ابن القيم-: وَلَمْ يَزَلْ حُذَاقُ الْحُكَّامِ وَالْوُلَاةِ يَسْتَخْرِجُونَ الْحُفُوقَ بِالْأَمَارَاتِ. انتهى باختصار. وجاء في مقالة على موقع وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية المغربية بعنوان (أثر القرينة في توجيه الأحكام) للشيخ عمر الجدي على هذا الرابط: القرائن جمع قرينة (ويعني بها الفقهاء كل أماره ظاهرة ظاهرة تُقَارَنُ شَيْئًا خَفِيًّا فَتَدُلُّ عَلَيْهِ)، وهي تَتَفَاوَتْ فِي الْقُوَّةِ وَالضَّعْفِ مَعَ مَدْلُولَاتِهَا تَفَاوُتًا كَبِيرًا، إِذْ تَصِلُ مِنَ الْقُوَّةِ إِلَى دَرَجَةِ الدَّلَالَةِ الْقَطْعِيَّةِ، وَقَدْ تَضَعُفُ حَتَّى تَنْزِلَ دَلَالَتُهَا إِلَى مُجَرَّدِ الْإِحْتِمَالِ، وَالْمَرْجِعُ فِي ضَبْطِهَا وَإِدْرَاكِهَا إِلَى قُوَّةِ الذَّهْنِ وَالْفِطْنَةِ وَالْيَقْظَةِ وَالْمَوْهَبَةِ الْفِطْرِيَّةِ، وَتِلْكَ صِفَاتٌ مَطْلُوبَةٌ فِي الْقَاضِي الَّذِي يَتَصَدَّرُ لِلْحُكْمِ بَيْنَ النَّاسِ، وَالْمُفْتِي الَّذِي يَتَوَلَّى الْإِفْتَاءَ فِي النَّوَازِلِ، عَلَى أَنْ قُوَّتَهَا وَضَعْفَهَا هُوَ أَمْرٌ نِسْبِيٌّ تَخْتَلِفُ فِيهِ الْأَنْظَارُ، فَمَا يَعْتَبِرُهُ بَعْضُ الْفُقَهَاءِ مِنَ الْقَرَائِنِ قَوِيًّا وَكَافِيًّا فِي الْاسْتِدْلَالِ وَيَتَرَجَّحُ لَدَيْهِ عَلَى غَيْرِهِ، قَدْ يَعْتَبِرُهُ غَيْرُهُ ضَعِيفًا وَاهِيًّا لَا يُعْتَمَدُ فِي الْاسْتِنْبَاطِ وَلَا يَقُومُ دَلِيلًا عَلَى الْإِثْبَاتِ، وَهِيَ [أي القرينة] إِلَى جَانِبِ الشَّهَادَةِ، وَالْيَمِينِ، وَالتَّكْوِيلِ [قال الشيخ ابن عثيمين في (فتح ذي الجلال والإكرام): التَّكْوِيلُ هُوَ الْاِمْتِنَاعُ عَنِ الْيَمِينِ؛ مِثَالُ، لَوْ ادَّعَيْتَ عَلَى شَخْصٍ، فَقُلْتَ {هَذَا الرَّجُلُ أَتْلَفَ مَالِي}، فَأَنْكَرَ، فَهَلْ يُحْلَفُ أَوْ لَا يُحْلَفُ؟، يُحْلَفُ، فَإِنْ نَكَلَ وَقَالَ {لَا أَحْلِفُ}، قُلْنَا {يُقَضَى عَلَيْكَ بِالتَّكْوِيلِ، تَضَمَّنَ الْمَالَ}، انتهى باختصار]، تُشَكِّلُ طَرِيقًا مِنْ

طُرُقِ الإِثْبَاتِ؛ وَقَدْ عَقَدَ ابْنُ فَرْحُونٍ فِي (التَّبَصُّرَةِ) بَحْثًا قَيِّمًا فِي الْقَضَاءِ بِمَا يَظْهَرُ مِنْ قَرَأَتِ الْأَحْوَالِ وَالْأَمَارَاتِ، وَاسْتَدَلَّ عَلَى إِعْتِبَارِهَا مِنَ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَعَمَلِ السَّلَفِ... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الْجَيِّدِ-: قَدِيلُ إِعْتِبَارِهَا [أَيُّ الْقَرِينَةِ] مِنَ الْقُرْآنِ، قَوْلُهُ تَعَالَى فِي قِصَّةِ (يُوسُفَ) عَلَيْهِ السَّلَامُ {وَجَاءُوا عَلَى قَمِيصِهِ بِدَمٍ كَذِبٍ}، قَالَ الْقُرْطُبِيُّ [فِي (الْجَامِعِ لِأَحْكَامِ الْقُرْآنِ)] {قَالَ عُلَمَاؤُنَا لَمَّا أَرَادُوا [أَيُّ إِخْوَةٍ يُوسُفَ] أَنْ يَجْعَلُوا الدَّمَ عَلَامَةً صِدْقِهِمْ، قَرَنَ اللَّهُ تَعَالَى بِهِذِهِ الْعَلَامَةَ عَلَامَةً تُعَارِضُهَا} قَالَ ابْنُ دَقِيقِ الْعِيدِ فِي (شَرْحِ الْإِلْمَامِ بِأَحَادِيثِ الْأَحْكَامِ): وَاعْلَمْ أَنَّ **تَقْدِيمَ أَرْجَحِ الظَّنِّ** عِنْدَ التَّقَابُلِ هُوَ الصَّوَابُ. انْتَهَى. وَقَالَ الشَّيْخُ أَبُو سُلَيْمَانَ الصُّومَالِيُّ فِي (الْقَوْلِ الصَّائِبِ فِي قِصَّةِ حَاطِبٍ): إِنَّ **الْعَمَلَ بِأَرْجَحِ الظَّنِّ** وَاجِبٌ. انْتَهَى، وَهِيَ سَلَامَةُ الْقَمِيصِ مِنَ التَّمْزِيقِ، إِذْ لَا يُمَكِّنُ إِفْتِرَاسُ الذَّنْبِ لِيُوسُفَ وَهُوَ لَا يَسُ الْقَمِيصَ وَيَسْلُمُ الْقَمِيصُ، وَأَجْمَعُوا عَلَى أَنْ يَعْقُوبَ اسْتَدَلَّ عَلَى كَذِبِهِمْ بِصِحَّةِ الْقَمِيصِ، فَاسْتَدَلَّ الْفُقَهَاءُ بِهِذِهِ الْآيَةِ فِي أَعْمَالِ الْأَمَارَاتِ فِي مَسَائِلَ كَثِيرَةٍ مِنَ الْفُقَهَاءِ {يَقُولُ ابْنُ الْعَرَبِيِّ [فِي (أَحْكَامِ الْقُرْآنِ)] {وَالْعَلَامَاتُ إِذَا تَعَارَضَتْ تَعَيَّنَ التَّرْجِيحُ، فَيُقْضَى بِجَانِبِ الرَّجْحَانِ}؛ وَقَوْلُهُ تَعَالَى {وَشَهِدَ شَاهِدٌ مِّنْ أَهْلِهَا إِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قُدٌّ مِّنْ قَبْلٍ فَصَدَقَتْ وَهُوَ مِنَ الْكَاذِبِينَ}، قَالَ ابْنُ الْفَرَسِ [فِي (أَحْكَامِ الْقُرْآنِ)] {هَذِهِ الْآيَةُ يَحْتَاجُ بِهَا مِنَ الْعُلَمَاءِ مَنْ يَرَى الْحُكْمَ بِالْأَمَارَاتِ وَالْعَلَامَاتِ فِيمَا لَا تَحْضُرُهُ الْبَيِّنَاتُ}... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الْجَيِّدِ-: أَمَّا [دَلِيلُ إِعْتِبَارِ الْقَرِينَةِ] مِنَ السُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ، فَمَا وَرَدَ فِي الْحَدِيثِ الصَّحِيحِ فِي قِصَّةِ الْأَسْرَى مِنَ قَرِيطَةٍ، لَمَّا حَكَمَ فِيهِمْ أَنْ تُقْتَلَ الْمُقَاتِلَةُ [الْمُقَاتِلَةُ هُمْ مَنْ كَانُوا أَهْلًا لِلْمُقَاتِلَةِ أَوْ لِتَدْبِيرِهَا، سَوَاءً كَانُوا عَسْكَرِيِّينَ أَوْ **مَدَنِيِّينَ**؛ وَأَمَّا غَيْرُ الْمُقَاتِلَةِ فَهُمْ

المرأة، والطفل، والشيخ **الهرم**، والراهب، والزمن (وهو الإنسان المبتلى بعاهة أو آفة جسدية مستمرة تعجزه عن القتال، كالمعتوه والأعمى والأعرج والمفلوج "وهو المصاب بالشلل النصفى" والمجدوم "وهو المصاب بالجذام وهو داء تتساقط أعضاؤه من يصاب به" والأشل وما شابه)، ونحوهم، **وتسبى الذرية** [قال الماوردي (ت450هـ) في (الحاوي الكبير في فقه مذهب الإمام الشافعي) في باب (تفريق الغنيمه): فأما الذرية فهم النساء والصبيان، يصيرون بالقهر والغلبة مرقوقين. انتهى باختصار]، **فكان بعضهم يدعي عدم البلوغ، فكان الصحابة يكشفون عن مؤثرهم، فيعلمون بذلك البالغ من غيره** [جاء في الموسوعة الحديثية (إعداد مجموعة من الباحثين، بإشراف الشيخ علي بن عبد القادر السقاف): يقول عطية القرظي {كنت من سبى بني قريظة} أي ممن أسير منهم في الحرب وأخذ في الغنيمه؛ {فكانوا} أي الصحابة رضي الله عنهم؛ {ينظرون} أي إلى عانة من يشتبهون فيه (هل هو بالغ أو لم يبلغ)، فيكشفون عانته؛ {فمن أنبت الشعر} على العانة؛ {قتل} لأنه رجل يحسب في المقابلين؛ {ومن لم ينبت} الشعر؛ {لم يقتل} لأنه صغير؛ قال عطية القرظي {فكنت فيمن لم ينبت} شعر العانة؛ وفي رواية لهذا الحديث قال عطية القرظي {فكشفوا} أي الصحابة؛ {عانتني} لينظروا (هل بها شعر أم لا)؛ والمراد بالعانة ما يكون فوق الفرج وحواليه من الشعر؛ {فوجدوها} أي العانة؛ {لم تنبت} لم يظهر عليها الشعر؛ {فجعلوني من السبى} من النساء والولدان؛ وفي الحديث أن إنبات شعر العانة دليل على البلوغ. انتهى]، **وهذا حكم بالأمارات... ثم قال -أي الشيخ الجيـدي-: ثم إن القران تنقسم إلى قسمين، قرينة عقلية، وقرينة عرفية؛ فالقرينة العقلية هي التي تكون**

النَّسْبَةُ بَيْنَهَا وَبَيْنَ مَدْلُولِهَا ثَابِتَةٌ يَسْتَنْجِهَا الْعَقْلُ دَائِمًا،
 كَوُجُودِ الْمَسْرُوقَاتِ عِنْدَ الْمُتَّهَمِ بِالسَّرِقَةِ؛ وَالْعُرْفِيَّةُ هِيَ
 الَّتِي تَكُونُ النَّسْبَةُ بَيْنَهَا وَبَيْنَ مَدْلُولِهَا قَائِمَةً عَلَى عُرْفِ
 وَعَادَةٍ، تَتَّبَعُهَا دَلَالَتُهَا [أَيُّ تَتَّبَعُ الْعُرْفَ وَالْعَادَةَ دَلَالَةُ
 الْقَرِينَةِ الْعُرْفِيَّةِ] وَجُودًا وَعَدَمًا، وَتَتَّبَدَّلُ بِتَبَدُّلِهَا، كَشِرَاءِ
 الْمُسْلِمِ شَاةٍ قُبِيلَ عِيدِ الْأَضْحَى، فَإِنَّهَا قَرِينَةُ عُرْفِيَّةٍ
 عَلَى قَصْدِ الْأَضْحِيَّةِ، وَكَشِرَاءِ الصَّائِغِ حُلْيَا، فَإِنَّهُ قَرِينَةُ
 عَلَى أَنَّهُ اشْتَرَاهُ لِلتَّجَارَةِ، وَلَوْ لَا عَادَةُ التَّضْحِيَّةِ عِنْدَ الْأَوَّلِ،
 وَالتَّجَارَةِ بِالْمَصُوغَاتِ عِنْدَ الثَّانِي، لَمَا كَانَ ذَلِكَ قَرِينَةً...
 ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الْجَيِّدِ-: وَالْفِقْهُ الْإِسْلَامِيُّ قَدْ إِعْتَبَرَ
 الْقَرَائِنَ مِنَ الْأَدِلَّةِ الْمُثْبِتَةِ الَّتِي يُعْتَمَدُ عَلَيْهَا فِي
 الْقَضَاءِ... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الْجَيِّدِ-: وَقَدْ قَرَّرَ
 الْفُقَهَاءُ عَلَى أَسَاسِ اعْتِمَادِ الْقَرَائِنِ الْعُرْفِيَّةِ حُلُولَ
 كَثِيرَةٍ فِي شَتَّى الْخَوَادِثِ، فَتَصُّوُّوا عَلَى أَنَّهُ إِذَا اخْتَلَفَ
 الزَّوْجَانِ فِي مَتَاعِ الْبَيْتِ، وَهُمَا فِي الْعِصْمَةِ أَوْ بَعْدَ
 طَلَاقٍ، وَكَانَ التَّدَاعِي بَيْنَهُمَا، أَوْ [بَعْدَ] مَوْتِ أَحَدِهِمَا
 فَكَانَ التَّدَاعِي بَيْنَ أَحَدِ الزَّوْجَيْنِ وَوَرَثَةِ الْآخَرِ، فَإِنَّ
 الْحُكْمَ فِي ذَلِكَ أَنْ يُقْضَى لِلْمَرَأَةِ بِمَا يُعْرَفُ لِلنِّسَاءِ،
 وَلِلرِّجَالِ بِمَا يُعْرَفُ لِلرِّجَالِ، وَمَا يَصْلُحُ لَهُمَا قُضِيَ بِهِ
 لِلرِّجَالِ، لِأَنَّهُ صَاحِبُ الْبَيْتِ فِي جَارِي الْعَادَةِ، فَهُوَ تَحْتَ
 يَدِهِ، فَمَا يَسْتَعْمِلُهُ الرِّجَالُ عَادَةً كَالسَّيْفِ وَالْعِمَامَةِ
 وَثِيَابِ الرِّجَالِ عُمُومًا يُقْضَى بِهَا لَهُ، وَيَتَرَجَّحُ قَوْلُ الْمَرَأَةِ
 فِيمَا يَسْتَعْمِلُهُ النِّسَاءُ كَأَدْوَاتِ الزَّيْنَةِ، وَالْجَوَاهِرِ،
 وَالْحُلِيِّ، وَهَذَا بِقَرِينَةٍ عَادَةِ الِاسْتِعْمَالِ وَعُرْفِهِ، وَهَذَا
 تَابِعٌ لِعُرْفِ الْمُتَنَازِعِينَ، قَرُبُ مَتَاعٍ يَشْهَدُ الْعُرْفُ فِي بَلَدٍ
 أَوْ زَمَانٍ أَنَّهُ لِلرِّجَالِ، وَيَشْهَدُ فِي بَلَدٍ آخَرَ أَوْ زَمَانٍ آخَرَ
 أَنَّهُ لِلنِّسَاءِ، وَيَشْهَدُ فِي الزَّمَنِ الْوَاحِدِ وَالْمَكَانِ الْوَاحِدِ
 أَنَّهُ مِنْ مَتَاعِ النِّسَاءِ بِالنَّسْبَةِ إِلَى قَوْمٍ، وَمِنْ مَتَاعِ الرِّجَالِ
 بِالنَّسْبَةِ إِلَى قَوْمٍ آخَرِينَ، وَحَيْثُ قُلْنَا إِنَّ مَا يُعْرَفُ
 لِلرِّجَالِ يُقْضَى بِهِ لَهُمْ، وَمَا يُعْرَفُ لِلنِّسَاءِ يُقْضَى بِهِ لِهِنَّ

[فذلك] ما لم يَكُنْ أَحَدُهُمَا صَانِعًا أَوْ تاجرًا فِي النَّوعِ الصَّالِحِ لِلآخر، وَإِلَّا فالأمر عندئذ يَحْتَلِفُ، وَأَمَّا ما يَصْلَحُ لهما مَعًا كَالدَّارِ يَسْكُنَانِها، وَالماشية يَتَصَرَّفانِ فيها، فَيَتَرَجَّحُ فِيهِ قولُ الزَّوجِ لِأنَّهُ صاحِبُ اليَدِ... ثم قال -أي الشيخ الجدي-: وها هنا قد يَعرَضُ لِبعضِ الناسِ سُؤالٌ، وهو {لِمَ اللجوءُ إلى القَرائنِ وَلِما في النصوصِ وَوَسائِلِ الإثباتِ [يَعْنِي وَسائِلِ الإثباتِ المباشرةِ (الاعترافِ أَوْ شَهادةِ شاهِدَي عَدْلٍ)] ما يُغْنِي؟}، وَالجوابُ أَنَّهُ قد تُسَجَّلُ بَعْضُ الحِالاتِ يَتَعَذَّرُ فيها على المُدَّعي إقامةُ البَيِّنَةِ على صِحَّةِ دَعواه، وامتناعُ المُدَّعي عليه عن الإقرار، مع أنَّ المُدَّعي واثِقٌ مِن صِحَّةِ ما ادَّعاه، وَالقاضي قد تَوافَرَ لَدَيْهِ مِنَ القَرائنِ وَالأماراتِ ما يَجْعَلُهُ يَقْتَنِعُ بِسَلَامَةٍ وَجْهَةً نَظَرِ المُدَّعي، فَكَيْفَ يَجوزُ إهدارُ هذا الحَقِّ لِصاحِبِهِ، وَتَبَرُّةِ المُدَّعي عليه التي حَامَتْ حَوْلَهُ الشُّبُهاتُ وَبَدَتْ عَلَيْهِ مَخابِلُ [أي غَلَاماتُ] الكَذِبِ وَالاحتِيالِ؟!؛ الواقعُ أَنَّ الفُقهاءَ لَمَّا أَخَذوا بِمَبْدَأِ الحُكْمِ بِالقَرائنِ، كانوا مُحِقِّينَ فِيمَا ذَهَبُوا إِلَيْهِ، فَالقَرائنُ صَروريةٌ لِاعتبارِ في القَضاءِ، لِإفادَتِها في إثباتِ الكَثيرِ مِن حَقائِقِ المُنازَعاتِ وَالخُصوماتِ، وَهي مِنَ السَّياسَةِ العادِلَةِ الَّتِي تُخْرِجُ الحَقَّ مِنَ الظَّالِمِ وَتُنصِفُ المَظْلومَ، وَلا يُنكَرُ أَحَدٌ فائِدَتَها وَأَهَمِّيَّتَها، لِشِدَّةِ الحَاجَةِ إِلَيْها عِنْدَ فَقْدانِ الدَّلِيلِ أَوْ عِنْدَ التَّشكِكِ فِي الأَدِلَّةِ المَعروضةِ على القاضِي، وَمِنَ تَمَّ قال ابنُ العَرَبِيِّ [فِيمَا حَكَاهُ عَنْهُ القُرْطُبِيُّ فِي (الجامع لأحكام القرآن)] {عَلَى النَّاظِرِ أَنْ يَلْحَظَ الأماراتِ وَالغَلَاماتِ إِذا تَعَارَضَتْ، فَمَما تَرَجَّحَ مِنْها قَضَى بِجانبِ التَّرجيحِ، وَلا خِلافَ بِالحُكْمِ بِها}، انتهى باختصار. وقال الشيخُ عَبْدُ السَّلامِ بنُ بَرَجَسَ (الأستاذ المَساعِدُ فِي المَعهدِ العالِي لِلقضاءِ بِالرياضِ) فِي (الرَّدُّ العِلْمِيُّ عَلَى مُنْكَرِي التَّصنيفِ): وَنحن فِي هَذِهِ العُجالةِ نَذْكَرُ بَعْضَ هَذِهِ

الْمَسَائِلِ وَنُذِلِي فِيهَا بَدَلُونَا عَلَّ اللَّهَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى أَنْ
 يَرْزُقَنَا وَإِيَّاكُمْ الْإِخْلَاصَ، وَتَحْقِيقَ مُتَابَعَةِ رَسُولِ اللَّهِ
 صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَالتَّوْفِيقَ لِمَنْهَجِ السَّلَفِ الصَّالِحِ
 رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ؛ فَمِنْ هَذِهِ الْمَسَائِلِ مَسْأَلَةُ التَّصْنِيفِ...
 ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ ابْنُ بَرَحْسٍ-: التَّصْنِيفُ، هَلْ هُوَ حَقٌّ
 أَمْ بَاطِلٌ؟ وَهَلْ يَصِحُّ التَّصْنِيفُ بِالظَّنِّ أَمْ لَا يَصِحُّ؟
 وَجَوَابُ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ أَنْ يُقَالَ، إِنَّ التَّصْنِيفَ الَّذِي هُوَ
 نِسْبَةُ الشَّخْصِ الَّذِي تَلَبَّسَ بِبِدْعَةٍ إِلَى بِدْعَتِهِ، وَنَحْوُ ذَلِكَ
 كَنِسْبَةِ الْكَذَّابِ إِلَى كَذِبِهِ، وَهَكَذَا كُلُّ مَا يَتَعَلَّقُ بِمَسَائِلِ
 الْجَرْحِ وَالتَّعْدِيلِ، نَقُولُ، إِنَّ هَذَا التَّصْنِيفَ حَقٌّ وَدَيْنٌ يُدَانُ
 بِهِ، وَلِهَذَا أَجْمَعَ أَهْلُ السُّنَّةِ عَلَى صِحَّةِ نِسْبَةِ مَنْ عُرِفَ
 بِبِدْعَةٍ إِلَى بِدْعَتِهِ، فَمَنْ عُرِفَ بِالْقَدَرِ قِيلَ {هُوَ قَدَرِي}،
 وَمَنْ عُرِفَ بِبِدْعَةِ الْخَوَارِجِ قِيلَ {خَارِجِي}، وَمَنْ عُرِفَ
 بِالْإِرْجَاءِ قِيلَ {هُوَ مُرْجِيٌّ}، وَمَنْ عُرِفَ بِالرَّفْضِ قِيلَ
 {رَافِضِيٌّ}، وَمَنْ عُرِفَ بِالتَّمَشُّعِ قِيلَ {أَشْعَرِيٌّ}،
 وَهَكَذَا مُعْتَزَلِيٌّ وَصُوفِيٌّ وَهَلُمَّ جَرًّا، وَأَصْلُ هَذَا أَنَّ النَّبِيَّ
 صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَخْبَرَ أَنَّ أُمَّتَهُ سَتَفْتَرِقُ عَلَى ثَلَاثَةِ
 وَسَبْعِينَ فِرْقَةً، وَاحِدَةٌ فِي الْجَنَّةِ وَاثْنَتَانِ وَسَبْعُونَ فِي
 النَّارِ، فَفِيهِ دَلَالَةٌ عَلَى وُجُودِ الْفِرَقِ، وَلَا يُتَصَوَّرُ وُجُودُ
 الْفِرَقِ إِلَّا بِوُجُودِ مَنْ يَقُومُ بِمُعْتَقِدَاتِهَا مِنَ النَّاسِ، وَإِذَا
 كَانَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ فَكُلُّ مَنْ دَانَ بِمُعْتَقَدٍ أَحَدٍ هَذِهِ الْفِرَقِ
 نُسِبَ إِلَيْهَا لَا مَحَالَةَ، **فَإِنَّ التَّصْنِيفَ حَقٌّ أَجْمَعَتْ عَلَيْهِ**
الْأُمَّةُ فَلَا يُنْكَرُهُ عَاقِلٌ، فَتَّصْنِيفُ النَّاسِ بِحَقِّ وَبَصِيرَةٍ
 جَرَّاسَةٌ لِدَيْنِ اللَّهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، وَهُوَ جُنْدِيٌّ مِنْ جُنُودِ
 اللَّهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، يَنْفِي عَنْ دِينِ اللَّهِ جَلَّ وَعَلَا
 تَحْرِيفَ الْغَالِينَ وَانْتِحَالَ الْمُبْطِلِينَ وَتَأْوِيلَ الْجَاهِلِينَ
 وَزَيْغَ الْمُبْتَدِعِينَ، فَالتَّصْنِيفُ رِقَابَةٌ تَتَرَصَّدُ وَمِنْظَارٌ يَتَطَّلَعُ
 إِلَى كُلِّ مُحَدِّثٍ فَيَرْجُمُهُ بِشِهَابِ ثَاقِبٍ لَا تَقُومُ لَهُ قَائِمَةٌ
 بَعْدَهُ، حَيْثُ يَتَضَيِّحُ أَمْرُهُ وَيُظْهِرُ غَوْرَهُ {وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ
 ظَلَمُوا أَيَّ مُنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ}، **فَالْتَّصْنِيفُ مِنْ مَعَاوِلِ أَهْلِ**

السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ الَّتِي بِحَمْدِ اللَّهِ جَلَّ وَعَلَا لَمْ تَفُتِّرْ وَلَنْ تَفُتِّرَ فِي إِخْمَارِ بَدْعِ أَهْلِ الْبِدْعِ وَالْأَهْوَاءِ وَفِي كَشْفِ شُبْهَتِهِمْ وَبَيَانِ بَدْعِهِمْ حَتَّى يُحْذَرُوا وَحَتَّى تَعْرِفَهُمُ الْأُمَّةُ فَتَكُونُ يَدًا وَاحِدَةً عَلَى صَرْبِهِمْ وَتَبْذِهِمُ وَالْقَضَاءِ عَلَيْهِمْ؛ الشُّقُّ الثَّانِي مِنَ السُّؤَالِ، وَهُوَ هَلْ يُصَنَّفُ بِالظَّنِّ؟، فَإِنَّا نَقُولُ، مَاذَا يُرَادُّ بِالتَّصْنِيفِ بِالظَّنِّ؟، [فَإِنْ كَانَ [الْمُرَادُّ هُوَ] الظَّنُّ الْمُعْتَبَرُ [أَيُّ الظَّنِّ الَّذِي مَرْتَبَتُهُ أَعْلَى مِنْ مَرْتَبَتِي الْوَهْمِ وَالشَّكِّ، وَأَدْنَى مِنْ مَرْتَبَةِ الْيَقِينِ، وَهُوَ مَا يَسْبِقُ بَيَانُهُ فِي مَسْأَلَةٍ (هَلْ يَصِحُّ إِطْلَاقُ الْكَلِّ عَلَى الْأَكْثَرِ؟ وَهَلِ الْحُكْمُ لِلْغَالِبِ، وَالنَّادِرُ لَا حُكْمَ لَهُ؟). وَقَدْ قَالَ الْقَرِطَبِيُّ فِي (الْجَامِعِ لِأَحْكَامِ الْقُرْآنِ)؛ إِنْ الْأَحْكَامُ تُنَاطُ بِالْمَظَانِّ وَالظُّوَاهِرِ لَا عَلَى الْقَطْعِ وَاطِّلَاعِ السَّرَائِرِ. انْتَهَى] فِي الشَّرْعِ، فَهَذَا يُصَنَّفُ بِهِ -وَلَا رَيْبَ- عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ رَجِمَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى، وَلِذَلِكَ لَوْ تَأَمَّلْتَ طَرِيقَةَ السَّلَفِ فِي بَابِ الْجَرْحِ وَالتَّعْدِيلِ وَالْكَلَامِ فِي أَهْلِ الْبِدْعِ تَرَاهُمْ يَعْتَبِرُونَ الظَّنَّ، فَمَثَلًا بَعْضُهُمْ يَقُولُ {مَنْ أَخْفَى عَلَيْنَا -أَوْ عَنَّا- بَدْعَتَهُ لَمْ تَخَفْ عَلَيْنَا الْفِتْنَةُ}، يَغْنِي أَنَّنَا نَعْرِفُهُ مِنْ خِلَالِ مَنْ يُجَالِسُ وَإِنْ لَمْ يُظْهِرِ الْبَدْعَةَ فِي أَقْوَالِهِ وَأَفْعَالِهِ، وَقَدْ قَالَ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْقَطَّانُ رَجَمَهُ اللَّهُ تَعَالَى {لَمَّا قَدِمَ سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ الْبَصْرَةَ، وَكَانَ الرَّبِيعُ بْنُ صُبَيْحٍ لَهُ قَدْرٌ عِنْدَ النَّاسِ وَلَهُ حُظْوَةٌ وَمَنْزِلَةٌ، فَجَعَلَ الثَّوْرِيُّ يَسْأَلُ عَنْ أَمْرِهِ وَيَسْتَفْسِرُ عَنْ حَالِهِ، فَقَالَ (مَا مَذْهَبُهُ؟)، قَالُوا (مَذْهَبُهُ السُّنَّةُ)، قَالَ (مَنْ بَطَانَتُهُ؟)، قَالُوا (أَهْلُ الْقَدَرِ)، قَالَ (هُوَ قَدَرِي؟)} [قَالَ الشَّيْخُ عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ الصَّلَاحِيُّ (عَضُو الْأَمَانَةِ الْعَامَّةِ لِلاتِّحَادِ الْعَالَمِيِّ لِعُلَمَاءِ الْمُسْلِمِينَ) فِي كِتَابِهِ (الدَّوْلَةُ الْعُثْمَانِيَّةُ، عَوَامِلُ النُّهْوضِ وَأَسْبَابُ السَّقُوطِ): وَكَيْفَ خَدَعَتْ تِلْكَ الْعَقِيدَةُ الْخَطِيرَةُ (التَّقِيَّةُ) الْمُسْلِمِينَ حُكَمَاً وَمَحْكُومِينَ، عُلَمَاءٌ وَمُتَعَلِّمِينَ، فَأَيْنَ عُلَمَاءُ السُّنَّةِ الَّذِينَ لَا تَنْطَلِي عَلَيْهِمْ دَسَائِسُ

الباطنيين؟! . انتهى]، وقد علق ابن بطّة [في كتابه (الإبانة الكبرى)] رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى عَلَى هَذَا الْأَثَرِ يَقُولُهُ {رَحْمَةُ اللَّهِ عَلَيَّ سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ، لَقَدْ نَطَقَ بِالْحِكْمَةِ فَصَدَقَ، وَقَالَ يَعْلَمُ فَوَافِقَ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَمَا يُوجِبُهُ الْحِكْمَةُ وَيُذَرِّكُهُ الْعِيَانُ وَيَعْرِفُهُ أَهْلُ الْبَصِيرَةِ وَالْبَيَانِ، قَالَ اللَّهُ جَلَّ وَعَلَا (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا بَطَانَةَ مِنْ دُونِكُمْ لَا يَأْلُونَكُمْ خَبَالًا وَدُوا مَا عَنِتُّمْ) }، وَلْيَعْلَمْ طَالِبُ الْعِلْمِ أَنَّ أَكْثَرَ تَصْنِيفِ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي قَدِيمِ الزَّمَنِ وَحَدِيثِهِ **إِنَّمَا هُوَ بِالظَّنِّ الْمُعْتَبَرِ**، أَمَّا التَّصْنِيفُ بِالْيَقِينِ فَهُوَ نَادِرٌ جَدًّا فِي الْأُمَّةِ... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ ابْنِ بَرَجَسَ:- **وَالْتَّصْنِيفُ بِالْقُرَّائِنِ مَبْتَنَاهُ عَلَى الظَّنِّ كَمَا هُوَ فِي أَكْثَرِ أَحْكَامِ الشَّرِيعَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ**. انتهى باختصار.

وقال الشيخ محمد بن هادي المدخلي (عضو هيئة التدريس بكلية الحديث الشريف بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة) في (اللقاءات السلفية بالمدينة النبوية): قَالَ أَبُو خَاتِمٍ رَحِمَهُ اللَّهُ {قَدِمَ مُوسَى بْنُ عُقْبَةَ الصُّورِيُّ بَغْدَادَ، فَذَكَرَ لِأَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ رَحِمَهُ اللَّهُ، [فَ] قَالَ (انْظُرُوا عَلَيَّ مَنْ نَزَلَ وَإِلَى مَنْ يَأْوِي)} [قال الشيخ حسن أبو الأشبال الزهيري في (شرح كتاب الإبانة): فَالْنَبِيُّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ لَمَّا نَزَلَ الْمَدِينَةَ نَزَلَ عَلَى بَنِي النَّجَّارِ، وَبَنُو النَّجَّارِ هُمْ أَفْضَلُ الْأَنْصَارِ، أَيْ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَزَلَ عَلَى خَيْرَةِ الْأَنْصَارِ وَلَمْ يَنْزِلْ عَلَى أَيِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ، وَإِنَّمَا نَزَلَ فِي بَيْتِ أَبِي أَيُّوبَ الْأَنْصَارِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. انتهى باختصار.

وقال (موقع الإسلام سؤال وجواب) الذي يُشْرِفُ عَلَيْهِ (الشيخ محمد صالح المنجد) **في هذا الرابط** في فتوى بعنوان (لماذا لم يُعاقِبِ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْمُنَافِقِينَ؟): إِنَّ الْمُنَافِقِينَ وَإِنْ عُلِمَ حَالُهُمْ بِالْوَحْيِ، **أَوْ ظَهَرَتْ بَعْضُ أَمَارَاتِ نِفَاقِهِمْ**، إِلَّا أَنَّهُ لَمْ تَظْهَرْ لِلنَّاسِ **الْبَيِّنَةُ الشَّرْعِيَّةُ** الَّتِي بِهَا تُقَامُ الْحُدُودُ الشَّرْعِيَّةُ، **كَالْإِقْرَارِ**

أَوْ اِكْتِمَالِ نِصَابِ شَهَادَةِ الشُّهُودِ؛ قَالَ ابْنُ قُدَامَةَ [فِي (الْمُغْنِي)] رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى {ظَاهِرُ الْمَذْهَبِ أَنَّ الْحَاكِمَ لَا يَحْكُمُ بِعِلْمِهِ فِي حَدٍّ وَلَا غَيْرِهِ، لَا فِيمَا عَلِمَهُ قَبْلَ الْوَلَايَةِ وَلَا بَعْدَهَا...} إِنَّ تَجْوِيزَ الْقَضَاءِ بِعِلْمِهِ [أَيُّ يَعْلَمُ الْقَاضِي] يُفْضِي إِلَى تُهْمَتِهِمْ، وَالْحُكْمُ بِمَا اشْتَهَى، وَيُحِيلُهُ عَلَى عِلْمِهِ...} ثَمَ قَالَ -أَيُّ مَوْقِعُ الْإِسْلَامِ سَوَالُ وَجَوَابِ-: شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ [فِي (الصَّارِمِ الْمَسْلُوقِ)] رَحِمَهُ اللَّهُ قَالَ {إِنَّ عَامَّتَهُمْ لَمْ يَكُنْ مَا يَتَكَلَّمُونَ بِهِ مِنَ الْكُفْرِ مِمَّا يَثْبُتُ عَلَيْهِمُ بِالْبَيِّنَةِ، بَلْ كَانُوا يُظْهِرُونَ الْإِسْلَامَ، وَنِفَاقُهُمْ يُعَرَفُ تَارَةً بِالْكَلِمَةِ يَسْمَعُهَا مِنْهُمْ الرَّجُلُ الْمُؤْمِنُ فَيَنْقُلُهَا إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَيَحْلِفُونَ بِاللَّهِ أَنَّهُمْ مَا قَالُوهَا، وَتَارَةً بِمَا يَظْهَرُ مِنْ تَأْخِرِهِمْ عَنِ الصَّلَاةِ وَالْجِهَادِ، وَاسْتِثْقَالِهِمْ لِلزَّكَاةِ، وَظُهُورِ الْكَرَاهِيَةِ مِنْهُمْ لِكَثِيرٍ مِنْ أَحْكَامِ اللَّهِ، وَعَامَّتُهُمْ يُعَرَفُونَ فِي لَحْنِ الْقَوْلِ...} ثَمَ جَمِيعُ هَؤُلَاءِ الْمُنَافِقِينَ يُظْهِرُونَ الْإِسْلَامَ، وَيَحْلِفُونَ أَنَّهُمْ مُسْلِمُونَ، وَقَدْ اتَّخَذُوا أَيْمَانَهُمْ حُتَّةً [قَالَ ابْنُ كَثِيرٍ فِي تَفْسِيرِهِ: وَقَوْلُهُ تَعَالَى {اتَّخَذُوا أَيْمَانَهُمْ حُتَّةً فَصَدُّوا عَنِ سَبِيلِ اللَّهِ} أَيُّ اتَّقُوا النَّاسَ بِالْأَيْمَانِ الْكَاذِبَةِ وَالْخَلَفَاتِ الْأَثِمَةِ لِيُصَدَّقُوا فِيمَا يَقُولُونَ، فَأَعْتَرَّ بِهِمْ مَنْ لَا يَعْرِفُ جَلِيَّةَ أَمْرِهِمْ فَأَعْتَقَدُوا أَنَّهُمْ مُسْلِمُونَ، فَرُبَّمَا اقْتَدَى بِهِمْ فِيمَا يَفْعَلُونَ وَصَدَّقَهُمْ فِيمَا يَقُولُونَ، وَهُمْ مِنْ شَأْنِهِمْ أَنَّهُمْ كَانُوا فِي الْبَاطِنِ لَا يَأْلَوْنَ الْإِسْلَامَ وَأَهْلَهُ خَبَالًا، فَحَصَلَ بِهِذَا الْقَدْرُ صَرَرٌ كَبِيرٌ عَلَى كَثِيرٍ مِنَ النَّاسِ، وَلِهَذَا قَالَ تَعَالَى {فَصَدُّوا عَنِ سَبِيلِ اللَّهِ، إِنَّهُمْ سَاءَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ}. انتهى]، وَإِذَا كَانَتْ هَذِهِ حَالُهُمْ فَالنَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمْ يَكُنْ يُقِيمُ الْخُدُودَ بِعِلْمِهِ، وَلَا بِخَبَرِ الْوَاحِدِ، وَلَا بِمَجَرَّدِ الْوَحْيِ، وَلَا بِالذَّلَائِلِ وَالشَّوَاهِدِ، حَتَّى يَثْبُتَ الْمَوْجِبُ لِلْحَدِّ بَيِّنَةٌ أَوْ إِقْرَارٌ... فَكَانَ تَرْكُ قَتْلِهِمْ مَعَ كَوْنِهِمْ كُفَّارًا، لِعَدَمِ ظُهُورِ الْكُفْرِ مِنْهُمْ بِحُجَّةٍ شَرْعِيَّةٍ}.

انتهى باختصار. وقال الشيخ أبو سلمان الصومالي في (مصلحة التأليف وخشية التنفير، في الميزان، بتقديم الشيخ أبي محمد المقدسي): قال ابن دقيق العيد [في (شرح الإلمام بأحاديث الأحكام)] {والاستدلال بالقرائن من الأفعال والأحوال والأقوال من الطرق المفيدة للعلم اليقيني، لا سيما مع كثرة القرائن وطول الأزمنة}، وبالجملية فالنفاق قد يعلم بالقرائن الظاهرة... ثم قال -أي الشيخ الصومالي-: وعامتهم [أي عامة المنافقين] يُعرفون في لحن القول ويُعرفون بسيماهم، ولا يمكن عقوبتهم باللحن والسِّما. انتهى باختصار. وقال الشيخ أبو بصير الطرطوسي في (قواعد في التكفير): القرائن ولحن القول تلزمنا بالحدَر والخِطَّة من أهل النفاق. انتهى باختصار. وقال الشيخ ابن عثيمين في تفسيره: قضية أسامة بن زيد حين لحق المشرك بالسيف، فلما أدركه قال المشرك {لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ}، فظن أسامة أنه قالها تَعَوُّدًا (كما تظن نحن أيضًا)، فصرَّبه بالسيف فقتله، ثم أخبر النبي صلى الله عليه وآله وسلم بذلك، قال {فَقَتَلْتُهُ بَعْدَ أَنْ قَالَ (لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ)؟}، قال {نَعَمْ يَا رَسُولَ اللَّهِ، لَكِنَّهُ قَالَهَا تَعَوُّدًا}، ثم جعل يُكْرَّرُ {أَقَتَلْتُهُ بَعْدَ أَنْ قَالَ (لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ)؟}، وهو [أي أسامة] يقول {قَالَهَا تَعَوُّدًا}، ظاهر الحال أنه قالها تَعَوُّدًا، ومع ذلك أنكر النبي عليه الصلاة والسلام على أسامة... ثم قال -أي الشيخ ابن عثيمين-: القصة، رجل من الكفار هرب فلحقه أسامة بن زيد، فلما أدركه قال الرجل {لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ}، فقتله أسامة، ظنه أنه قالها تَعَوُّدًا (يعني خوفًا من القتل)، والقرينة مع أسامة، لأن رجلاً كافراً أدركه مسلمٌ بسيفه فقال {لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ}، قرينة كونه مُتَعَوِّدًا بها قوَّةٌ جدًّا. انتهى باختصار. وقال ابن تيمية في (الصارم المسلول): ولا خلاف بين المسلمين أن

الْحَرْبِيَّ إِذَا أَسْلَمَ عِنْدَ رُؤْيَةِ السَّيْفِ يَصِيحُ إِسْلَامُهُ وَتُقْبَلُ تَوْبَتُهُ [أَيُّ ظَاهِرًا] مِنَ الْكُفْرِ، وَإِنْ كَانَتْ دَلَالَةُ الْحَالِ تَقْضِي أَنْ بَاطِلَتِهِ بِخِلَافِ ظَاهِرِهِ. انتهى باختصار. وقال الشيخ أبو بكر القحطاني في (مُناظرة حَوْلَ الْعُذْرِ بِالْجَهْلِ) عَنْ قَتِيلِ أَسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ: **الظَّاهِرُ أَنَّهُ لَمْ يُسَلِّمْ حَقِيقَةً...** ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الْقَحْطَانِيِّ-: ظَاهِرُهُ أَنَّهُ لَمْ يُحَقِّقْ شُرُوطَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ (الْيَقِينُ، الْإِخْلَاصُ، الْمَحَبَّةُ، الصَّدَقُ). انتهى باختصار. وقال الشيخ عبدالمالك رمضان في (تَخْلِيصُ الْعِبَادِ) عَنْ قَتِيلِ أَسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ: **كُلُّ الْقَرَائِنِ تُوجِي بِأَنَّهُ لَمْ يُرِدْ بِكَلِمَةِ التَّوْحِيدِ إِلَّا حَقَّنَ دَمَهُ،** مع ذلك حَرَّمَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَتْلَهُ. انتهى باختصار. وقال الشيخ محمد بن إبراهيم بن عبد اللطيف آل الشيخ (رئيس القضاة ومفتي الديار السعودية ت 1389هـ) في (شَرْحُ كَشَفِ الشُّبُهَاتِ): فَأَمَّا حَدِيثُ أَسَامَةَ، يَغْنِي قِصَّتُهُ حِينَ قَتَلَ الرَّجُلَ الَّذِي قَالَ {لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ}، فَإِنَّهُ قَتَلَ رَجُلًا ادَّعَى الْإِسْلَامَ بِسَبَبِ أَنَّهُ ظَنَّ أَنَّهُ مَا ادَّعَاهُ إِلَّا خَوْفًا عَلَى دَمِهِ وَمَالِهِ؛ وَالرَّجُلُ إِذَا أَظْهَرَ الْإِسْلَامَ لَا يُقْتَلُ وَيَجِبُ الْكَفُّ عَنْهُ حَتَّى يَتَبَيَّنَ مِنْهُ مَا يُخَالِفُ ذَلِكَ، فَإِنْ تَبَيَّنَ [أَيُّ بِالْإِقْرَارِ] (أَيُّ الْاعْتِرَافِ)، أَوْ بِالْبَيِّنَةِ (أَيُّ الشَّهَادَةِ) مِنْهُ بَعْدَ ذَلِكَ مَا يُخَالِفُ الْإِسْلَامَ قَتِلَ... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ-: **النَّاطِقُ بِالْإِسْلَامِ إِنْ قَامَتِ الْقَرَائِنُ أَنَّهُ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ لِيَسْلَمَ مِنَ الْقَتْلِ، فَإِنَّهَا تَدُومُ عِصْمَتُهُ حَتَّى يَتَبَيَّنَ مِنْهُ مَا يُخَالِفُ ذَلِكَ، فَإِنْ تَبَيَّنَ مِنْهُ مَا يُخَالِفُ ذَلِكَ قُتِلَ.** انتهى باختصار. وقال الشيخ محمد صالح المنجد في مُحَاضَرَةٍ بِعُنْوَانِ (تَعَامُلُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَعَ الْمُنَافِقِينَ) مُفَرَّغَةً عَلَى مَوْقِعِهِ **فِي هَذَا الرِّبَاطِ:** فَإِنْ تَعَامَلَتِ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَعَ أَصْنَافِ النَّاسِ جَدِيرَةٌ بِالدرَاسَةِ وَالبَحْثِ، وَذَلِكَ لِأَنَّهَا تُعْطِي الْمُسْلِمَ الْمَنْهَجَ الَّذِي يَتَعَامَلُ بِهِ مَعَ مَنْ حَوْلَهُ، وَمَنْ حَوْلَ الْمُسْلِمِ

لَا يَخْلُو أَنْ يَكُونَ مُسْلِمًا، أَوْ كَافِرًا، وَالْكَافِرُ إِمَّا أَنْ يَكُونَ
كَافِرًا مُجَاهِرًا (أَيُّ وَاضِحًا مُظْهِرًا لِكُفْرِهِ)، وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ
مُنَافِقًا مُخْفِيًا لِلْكَفْرِ مُظْهِرًا لِلْإِسْلَامِ... ثم قال -أي
الشيخ المنجد-: إِنَّ الْوَحْيَ الْمُنَزَّلَ مِنَ السَّمَاءِ كَانَ يُؤَيِّدُ
النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَيَكْشِفُ لَهُ مَنْ حَوْلَهُ،
وَكَيْفَ يَتَعَامَلُ مَعَهُمْ، وَتَأْتِي الْإِرْشَادَاتُ الْإِلَهِيَّةُ مِنَ رَبِّ
الْعِزَّةِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى تُبَيِّنُ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
الْمُعَامَلَةَ مَعَ الْمُنَافِقِينَ، فَمَرَّةً يَقُولُ لَهُ {وَعِظْهُمْ وَقُلْ
لَهُمْ فِي أَنْفُسِهِمْ قَوْلًا بَلِيغًا}، وَمَرَّةً يَقُولُ لَهُ {جَاهِدِ
الْكَافِرَ وَالْمُنَافِقِينَ}، وَتَارَةً يَقُولُ لَهُ {هُمُ الْعَدُوُّ
فَاخْذِرْهُمْ}، وَتَارَةً يَقُولُ لَهُ {عَفَا اللَّهُ عَنْكَ لِمَ أَذِنْتَ
لَهُمْ}، وَهَكَذَا مِنَ الْإِرْشَادَاتِ الَّتِي تُبَيِّنُ لَهُ كَيْفَ يَتَعَامَلُ،
أَمَّا الْقَضْحُ وَالتَّشْهِيرُ فَإِنَّهُ كَثِيرٌ فِي الْآيَاتِ، يُبَيِّنُ
[سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى] مَنْ هُوَ الْمُنَافِقُ؟ مَاذَا يَقُولُ الْمُنَافِقُ؟
مَاذَا يَفْعَلُ الْمُنَافِقُ؟ مَا هِيَ عَادَةُ الْمُنَافِقِ؟ مَا هِيَ
طَرِيقَةُ الْمُنَافِقِ؟ وَهَكَذَا سُورَةُ (التَّوْبَةِ) الَّتِي تُسَمَّى
سُورَةَ (الْفَاضِحَةِ) بَيَّنَّتِ الْكَثِيرَ مِنْ مُؤَامَرَاتِهِمْ، قَالَ ابْنُ
عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ { (التَّوْبَةُ) هِيَ (الْفَاضِحَةُ)، مَا
زَالَتْ تَنْزِلُ، وَمِنْهُمْ، وَمِنْهُمْ، حَتَّى ظَنَنَّا أَنَّهَا لَنْ تُبْقِيَ
أَحَدًا مِنْهُمْ إِلَّا ذَكَرَ فِيهَا [أَيُّ فِي سُورَةِ (التَّوْبَةِ)]. وَقَدْ
قَالَ ابْنُ حَجَرٍ فِي (فَتْحُ الْبَارِي): قَوْلُهُ {وَمِنْهُمْ،
وَمِنْهُمْ} أَيُّ كَقَوْلِهِ [تَعَالَى] {وَمِنْهُمْ مَنْ عَاهَدَ اللَّهَ}،
{وَمِنْهُمْ مَنْ يَلْمِزُكَ فِي الصَّدَقَاتِ}، {وَمِنْهُمْ الَّذِينَ
يُؤْذُونَ النَّبِيَّ}. انتهى باختصار] رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ... ثُمَّ
قال -أي الشيخ المنجد-: إِنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
كَانَ يُوَاجِهُ الْمُنَافِقِينَ بِمَا يَبْلُغُهُ عَنْهُمْ {أَنْتَ قُلْتَ كَذًا؟}،
فَإِنْ أَنْكَرَ فَيُوضَعُ تَحْتَ الْمِجْهَرِ [إِتْقَاءً شَرِّهِ]... ثُمَّ قَالَ -
أي الشيخ المنجد-: كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
يَصْبِرُ عَلَى أَدَى الْمُنَافِقِينَ، فَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ {لَمَّا كَانَ يَوْمُ حُنَيْنٍ [أَيُّ غَزْوَةِ حُنَيْنِ]

(التي هي نَفْسُهَا غَزْوَةٌ هَيَّوَانٌ، والتي هي نَفْسُهَا غَزْوَةٌ أَوْطَاسٌ) [أَثَرُ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَاسًا فِي الْقِسْمَةِ، فَأَعْطَى الْأَفْرَعَ بْنَ خَابِسٍ [وهو من ساداتِ الْعَرَبِ فِي الْجَاهِلِيَّةِ] مِائَةً مِنَ الْإِبِلِ، وَأَعْطَى عُيَيْنَةَ [هو عُيَيْنَةُ بْنُ حِصْنِ الْفَزَارِيِّ، كَانَ سَيِّدَ بَنِي فِزَارَةَ وَفَارِسَهُمْ] مِثْلَ ذَلِكَ، وَأَعْطَى أَنَسًا مِنْ أَشْرَافِ الْعَرَبِ، وَأَثَرَهُمْ [أَيَّ فَضْلِهِمْ عَلَى غَيْرِهِمْ] يَوْمَئِذٍ فِي الْقِسْمَةِ}؛ إِذَا، النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَعْطَى [مِنْ] غَنَائِمِ حُتَيْنِ الْكَثِيرَةِ الضَّخْمَةِ سَادَاتِ الْقَبَائِلِ وَأَشْرَافِ الْقَبَائِلِ، تَأْلِيفًا لَهُمْ، أَنَسٌ خُذْتُاءُ عَهْدٍ بِالْإِسْلَامِ، كَانَ يَخْشَى عَلَيْهِمْ، فَأَرَادَ أَنْ يُثَبِّتَهُمْ أَعْطَاهُمْ كَثِيرًا، وَأَعْطَى أَنَسًا مِنَ الْمُتَّهَمِينَ بِعَدَوَاتِهِ وَالتَّالِبِ عَلَيْهِ أَيْضًا، وَأَعْطَى أَنَسًا مِنْ أَشْرَافِ الْعَرَبِ تَرْغِيبًا لَهُمْ فِي الدُّخُولِ فِي الْإِسْلَامِ، إِذَا، أَعْطَى الْمُؤَلَّفَةَ قُلُوبُهُمْ، أَعْطَى أَنَسًا لِتَثْبِيتِهِمْ، وَأَعْطَى أَنَسًا لِكَفِّ شَرِّهِمْ، أَعْطَى أَنَسًا لِحَلِّهِمْ، فَقَالَ رَجُلٌ [قَالَ الْقَسْطَلَانِي (ت 923هـ) فِي (إِرْشَادِ السَّارِي لشرح صحيح البخاري): هُوَ مُعْتَبَرٌ بْنُ قُشَيْرٍ الْمُنَافِقُ. انتهى. وَقَالَ الشَّيْخُ زَكَرِيَّا الْأَنْصَارِيُّ (ت 926هـ) فِي (مَنْحَةِ الْبَارِي بِشرح صحيح البخاري): هُوَ مُعْتَبَرٌ بْنُ قُشَيْرٍ الْمُنَافِقُ. انتهى. وَقَالَ الشَّيْخُ عَطِيَّة صَقَر (رئيس لجنة الإفتاء بالأزهر) فِي كِتَابِ (فَتَاوَى دَارِ الْإِفْتَاءِ الْمِصْرِيَّةِ): الْمُؤَلَّفَةُ قُلُوبُهُمْ، مِنْهُمْ مُسْلِمُونَ، وَمِنْهُمْ كَافِرُونَ، وَالْمُسْلِمُونَ أَقْسَامُ أَرْبَعَةٌ؛ الْقِسْمُ الْأَوَّلُ، قَوْمٌ مِنْ سَادَاتِ الْمُسْلِمِينَ لَهُمْ نَظَرَاءُ مِنَ الْكُفَّارِ، إِذَا أَعْطَيْنَاهُمْ مِنَ الزَّكَاةِ يُرْجَى إِسْلَامُ نَظَرَائِهِمْ؛ الْقِسْمُ الثَّانِي، زُعَمَاءُ ضُعَفَاءُ الْإِيمَانِ لَكِنَّهُمْ مُطَاعُونَ فِي أَقْوَامِهِمْ، وَيُرْجَى بِإِعْطَائِهِمْ مِنَ الزَّكَاةِ تَثْبِيتُ الْإِيمَانِ فِي قُلُوبِهِمْ؛ الْقِسْمُ الثَّالِثُ، قَوْمٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ يُخْشَى أَنْ يَسْتَمِيلَهُمُ الْعَدُوُّ لِمَصْلَحَتِهِ، وَهُمْ الْعُمَّالُ الَّذِينَ يَنْشُطُونَ حِينَ يَرَوْنَ الْفَائِدَةَ مُيسَّرَةً لَهُمْ؛

القِسْمُ الرَّابِعُ، قَوْمٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ يُحْتَاجُ إِلَيْهِمْ لِحِبَايَةِ الزَّكَاةِ، لِأَنَّهُمْ ذَوُو نَفُودٍ فِي أَقْوَامِهِمْ، لَا تُجَبَى إِلَّا بِسُلْطَانِهِمْ... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ عَطِيَّةٌ صَقْر-: أَمَّا الْكَافِرُونَ مِنَ الْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ فَهُمْ قِسْمَانِ؛ الْقِسْمُ الْأَوَّلُ، مَنْ يُرَجَى إِيْمَانُهُ؛ الْقِسْمُ الثَّانِي، مَنْ يُخْشَى شَرُّهُ، فَيُعْطَى مِنَ الزَّكَاةِ لِيُكَفَّ شَرُّهُ عَنِ الْمُسْلِمِينَ. انتهى باختصار [وَاللَّهُ إِنْ هَذِهِ لَقِسْمَةٌ مَا عُدِلَ فِيهَا، وَمَا أُرِيدَ فِيهَا وَجْهُ اللَّهِ]، هَذَا شَخْصٌ مَعَ الْمُسْلِمِينَ مُنَدَسٌ بَيْنَهُمْ [أَيُّ أَنَّهُ لَيْسَ مِنَ الْمُسْلِمِينَ حَقِيقَةً، فَهُوَ مُنَافِقٌ يَتَّظَاهَرُ بِالْإِسْلَامِ]، بَعْدَ أَنْ رَأَى الْقِسْمَةَ بَعْدَ الْمَعْرَكَةِ قَالَ عِبَارَةً فِي غَايَةِ الْكُفْرِ وَالْإِيْدَاءِ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ [قَالَ الشَّيْخُ ابْنُ عَثِمِينَ فِي (شرح رياض الصالحين): هَذِهِ الْكَلِمَةُ كَلِمَةُ كُفْرٍ، أَنْ يَنْسِبَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ إِلَى عَدَمِ الْعَدْلِ. انتهى]... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الْمُنْجَدُ-: لَوْ قَامَ [صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ] وَقَتْلَ هَذَا الرَّجُلِ الَّذِي قَالَ {هَذِهِ الْقِسْمَةُ مَا أُرِيدَ بِهَا وَجْهُ اللَّهِ}، هَذَا يَسْتَحِقُّ الْقَتْلَ بِلاَ شَكٍّ، لَكِنَّ النَّاسَ الْبَعِيدِينَ (أَوْ الْعَرَبَ) الَّذِينَ سَلَطُوا الْأَضْوَاءَ عَلَى الْمَدِينَةِ [حَيْثُ يُقِيمُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ]، وَيَنْظُرُونَ عَلَى هَذِهِ الشَّخْصِيَّةِ [يَعْنِي النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ] الَّتِي تَفُوقُ وَانْتَصَرَتْ (مَاذَا يَعْمَلُ [صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ] مَعَ النَّاسِ؟)، هَلْ يُسْلِمُونَ وَيَذْهَبُونَ إِلَيْهِ؟، هَلْ هُوَ مَأْمُونٌ؟، فَلَوْ بَلَغَهُمْ أَنَّهُ [صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ] قَتَلَ وَاحِدًا مِنَ الَّذِينَ مَعَهُ بِذُنُونِ سَبَبٍ وَاضِحٍ [أَيُّ فِيمَا يَرَى النَّاسُ]، هَذَا رَجُلٌ مُنَافِقٌ مُنَدَسٌ [يَعْنِي الرَّجُلَ الَّذِي قَالَ {هَذِهِ الْقِسْمَةُ مَا أُرِيدَ بِهَا وَجْهُ اللَّهِ}] [تَكَلَّمَ كَلِمَةً خَطَأً، لَمْ يَعْمَلْ جَرِيْمَةً وَاضِحَةً لِلنَّاسِ]، فَسَيَقُولُونَ {مُحَمَّدٌ يَقْتُلُ أَصْحَابَهُ}، وَلِذَلِكَ صَبَرَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ... ثُمَّ قَالَ - أَيْ الشَّيْخُ الْمُنْجَدُ-: وَكَانَ هَدْيُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُومُ عَلَى كَشْفِ صِفَاتِ الْمُنَافِقِينَ، وَتَعْرِيفِ

بعض أصحابه بهؤلاء... ثم قال -أي الشيخ المنجد-: إنَّ
أَسْمَاءَ بعضِ الْمُنَافِقِينَ كَانَتْ تَخْفَى عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى
اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَلَكِنَّ خَفَاءَ أَسْمَائِهِمْ لَا يَعْنِي خَفَاءَ
صِفَاتِهِمْ وَعَلَامَاتِهِمْ، بَلْ هُمْ مَعْرُوفُونَ، إِمَّا بِعَلَامَاتِهِمْ،
وَأِمَّا بِأَعْيَانِهِمْ، قَالَ تَعَالَى {وَلَوْ نَشَاءُ لَأَرَيْنَاكَهُمْ
فَلَعَرَفْتَهُمْ بِسِيمَاهُمْ، وَلَتَعْرِفَنَّهُمْ فِي لَحْنِ الْقَوْلِ وَاللَّهُ
يَعْلَمُ أَعْمَالَكُمْ}، قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ كَثِيرٍ [فِي تَفْسِيرِهِ]
رَحِمَهُ اللَّهُ { (وَلَوْ نَشَاءُ يَا مُحَمَّدُ لَأَرَيْنَاكَ أَشْخَاصَهُمْ،
فَعَرَفْتَ أَعْيَانَهُمْ)، وَلَكِنْ لَمْ يَفْعَلْ تَعَالَى ذَلِكَ فِي جَمِيعِ
الْمُنَافِقِينَ }، لِمَاذَا لَمْ يَكْشِفِ اللَّهُ كُلَّ أَسْمَاءِ
الْمُنَافِقِينَ؟ لِيُبَيِّنَ تَعَالَى أَنَّ السَّرَائِرَ هِيَ الَّتِي يَعْلَمُهَا،
وَيَتَقَرَّدُ بِعِلْمِهَا؛ وَقَوْلُهُ {وَلَتَعْرِفَنَّهُمْ فِي لَحْنِ الْقَوْلِ}
يَعْنِي فِيمَا يَبْدُو مِنْ كَلَامِهِمْ وَيَدُلُّ عَلَى مَقَاصِدِهِمْ، وَهَذَا
[هُوَ] الْفُجْوَى، وَفُجْوَى الْكَلَامِ هُوَ لَحْنُ الْقَوْلِ؛ وَالصَّحَابَةُ
رَضَوْنَ اللَّهَ عَلَيْهِمْ، وَإِنْ لَمْ يَعْلَمُوا بَعْضَ الْمُنَافِقِينَ إِلَّا
أَنَّهُمْ **كَانُوا يَعْرِفُونَهُمْ بِصِفَاتِهِمْ**، وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُ عَبْدِ اللَّهِ
بْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَهُوَ يَتَخَدَّثُ عَنْ صَلَاةِ
الْجَمَاعَةِ {وَلَقَدْ رَأَيْنَا وَمَا يَتَخَلَّفُ عَنْهَا إِلَّا مُنَافِقٌ مَعْلُومٌ
النِّفَاقِ} رَوَاهُ مُسْلِمٌ، وَقَالَ كَعْبُ [بْنُ مَالِكٍ] رَضِيَ اللَّهُ
عَنْهُ وَهُوَ يَحْكِي قِصَّةَ تَخَلُّفِهِ عَنْ غَزْوَةِ تَبُوكَ {فَطَلَفْتُ
[أَيَّ فَاسْتَمَرَزْتُ] إِذَا خَرَجْتُ فِي النَّاسِ -بَعْدَ خُرُوجِ
رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- يَخْرُجُنِي أَنِّي لَا أَرَى
لِي أَسْوَأَ إِلَّا رَجُلًا **مَغْمُوصًا عَلَيْهِ فِي النِّفَاقِ** أَوْ رَجُلًا
مِمَّنْ عَذَرَ اللَّهُ مِنَ الضُّعَفَاءِ} رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ،
{مَغْمُوصًا} يَعْنِي {مَطْعُونًا عَلَيْهِ فِي دِينِهِ، مُتَّهَمًا
بِالنِّفَاقِ}، وَظَاهِرُ هَذَا أَنَّ الصَّحَابَةَ **كَانُوا يَعْرِفُونَ**
الْمُنَافِقِينَ بِصِفَاتِهِمْ، وَمِنْ الْحِكْمَةِ أَنْ تُرَبِّطَ الْأَشْيَاءُ
بِالْعَلَامَاتِ وَالصِّفَاتِ، وَلَيْسَ بِأَسْمَاءٍ مُعَيَّنِينَ، لِأَنَّ النِّفَاقَ
ظَاهِرَةٌ مُتَكَرِّرَةٌ، وَلَوْ بُيِّنَتْ أَسْمَاءُ هَؤُلَاءِ كُلِّهِمْ [يَعْنِي لَوْ
تَمَّ تَعْيِينُهُمْ بِالْوَحْيِ بِدُونِ التَّعْرِيفِ بِمَا يَغْلِبُ عَلَيْهِمْ مِنْ

صِفَاتٍ] فَمَا الَّذِي يَدُلُّ أَصْحَابَ الْعُصُورِ الْأُخْرَى وَالْأَجْيَالِ الْقَادِمَةِ **عَلَى الْمُنَافِقِينَ**؟ ... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الْمُنْجِدُ-: وَمَنْ تَأَمَّلْ، وَطَابَقَ بَيْنَ صِفَاتِ الْمُنَافِقِينَ الْمَوْجُودَةِ فِي [سُورَةِ] (التَّوْبَةِ) وَسُورَةِ (النُّورِ) وَسُورَةِ (البَقَرَةِ) وَسُورَةِ (النِّسَاءِ) وَسُورَةِ (الْأَحْزَابِ) وَغَيْرِهَا مِنَ السُّورِ، سَيَحْدُثُ أَنَّ صِفَاتِ هَؤُلَاءِ مَوْجُودَةٌ فِي كَثِيرٍ مِنَ الْكِتَابِ وَالصَّحَافِ وَالْمُتَمَثِّلِينَ، الَّذِينَ يَتَكَلَّمُونَ الْآنَ عَلَى الْمَلَأِ، أَنَّ عِلَامَاتِ التَّفَاقِ مَوْجُودَةٌ فِيهِمْ، وَمَا ذَكَرَهُ اللَّهُ [أَيُّ] مِنْ صِفَاتِ الْمُنَافِقِينَ] مَوْجُودٌ فِي كِتَابَاتِهِمْ - {وَلَتَعْرِفَنَّهُمْ فِي لَحْنِ الْقَوْلِ}- وَكَلَامِهِمُ الَّذِي يَقُولُونَهُ فِي تَمَثُّلِيَّاتٍ، أَوْ فِي تَصْرِيحَاتٍ مُهِمَّةٍ، أَوْ فِي مَقَالَاتٍ أَوْ أَشْيَاءٍ يَكْتُبُونَهَا [قُلْتُ: وَاللَّهِ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ، إِنَّ الَّذِي فِي كَلَامِهِمْ وَكِتَابَاتِهِمْ لَيْسَ التَّفَاقُ، وَلَكِنَّهُ **الْكُفْرُ الصَّارِخُ الْبَيِّنُ الظَّاهِرُ** الَّذِي لَا يَخْفَى عَلَى كُلِّ مَنْ حَقَّقَ مَا لَا يَصِحُّ الْإِيمَانُ إِلَّا بِهِ]... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الْمُنْجِدُ-: وَكَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ **يَنْتَهَى عَنْ إِكْرَامِ الْمُنَافِقِينَ**، فَقَالَ {لَا تَقُولُوا لِلْمُنَافِقِ (سَيِّدٌ)، فَإِنَّهُ إِنْ يَكُنْ سَيِّدًا فَقَدْ أَسْخَطْتُمْ رَبَّكُمْ} رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَصَحَّحَهُ الْأَلْبَانِيُّ فِي صَحِيحِ الْجَامِعِ وَهُوَ حَدِيثٌ صَحِيحٌ، فَالَّذِي يَقُولُ لِلْمُنَافِقِ {السَّيِّدُ فَلَانُ الْفُلَانِيِّ} وَالَّذِي يُكْرِمُهُ بِهَذِهِ الْأَلْفَاظِ يَكُونُ قَدْ أَغْضَبَ اللَّهَ تَعَالَى، لِأَنَّ هَذَا الْمُنَافِقَ الَّذِي يَطْعَنُ فِي دِينِ اللَّهِ لَا يُمَكِّنُ أَنْ يُعْظَمَ وَيُكْرَّمَ (يُسَبَّحُ عَلَيْهِ الْفَاطَةُ تَكْرِيمًا)... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الْمُنْجِدُ-: وَالنَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمْ يَكُنْ لِيُسْنَدَ لِأَحَدٍ مِنَ الْمُنَافِقِينَ وَلَايَةً عَامَّةً إِطْلَاقًا، وَلَمْ يَأْتِمُنْهُمْ عَلَى مَصَالِحِ الْأُمَّةِ، وَلَا عَلَى وَظَائِفِ الْمُسْلِمِينَ، وَلَمْ يَكُنْ لِيُسْنَدَ إِلَيْهِمْ جَبَايَةُ الْأَمْوَالِ، وَلَا إِمَارَةُ الْحَرْبِ، وَلَا الْقَضَاءُ بَيْنَ النَّاسِ، وَلَا الْإِمَامَةُ فِي الصَّلَاةِ، **أَيُّ وَلَايَةٍ مِنَ الْوَلَايَاتِ مَا كَانَ لَهُ أَنْ يُسْنَدَ إِلَيْهِ مُنَافِقٌ**، لِأَنَّهُمْ يَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ، وَيُحَارِبُونَ الْمُؤْمِنِينَ وَيَكِيدُونَ

لهم. انتهى باختصار. وقال ابن القيم في (زاد المعاد):
 وَأَمَّا تَرْكُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَتْلَ مَنْ قَدَحَ فِي عَدْلِهِ
 -بِقَوْلِهِ {إِعْدِلْ فَإِنَّكَ لَمْ تَعْدِلْ} [القائل هو ذو الخويصرة
 التميمي]- {وغير ذلك، فذلك أن الحق له، فله أن
 يستوفي، وله أن يتركه، وليس لأمتيه ترك استيفاء حقه
 صلى الله عليه وسلم} قال الشيخ عبد الله الخليلي في
 (تقويم المعاصرين): وقد ظن بعض الناس أن **ذا
 الخويصرة التميمي** كان صحابياً لأنه رأى النبي صلى
 الله عليه وسلم، وهذا الظن ليس بصحيح **لأنه محكوم
 بنفاقه**. انتهى باختصار. وقال ابن عبد البر في
 (الاستذكار): قيل لِمَالِكٍ {رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
 وَسَلَّمَ **لَمْ يَقْتُلِ الْمُتَافِقِينَ** وَقَدْ عَرَفَهُمْ؟}، فقال {إِنَّ
 رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَوْ قَتَلَهُمْ لَعَلِمَهُ فِيهِمْ
 وَهُمْ يُظْهِرُونَ الْإِيمَانَ لَكَانَ ذَلِكَ ذَرْعَةً إِلَى أَنْ يَقُولَ
 النَّاسُ (قَتَلَهُمُ **لِلصَّغَائِنِ وَالْعَدَاوَةِ** أَوْ لِمَا شَاءَ اللَّهُ غَيْرَ
 ذَلِكَ، فَيَمْتَنِعُ النَّاسُ مِنَ الدُّخُولِ فِي الْإِسْلَامِ)}. انتهى
 باختصار؛ **وأيضاً لئلا يتخذوا [أي الناس] أنه يقتل
 أصحابه؛ وكل هذا يختص بحياته صلى الله عليه وسلم**.
 انتهى باختصار. وقال الشيخ سعد فياض (عضو المكتب
 الدعوي والعلمي بالجبهة السلفية) في مقالة بعنوان
 (مقاصد الكفر العالمي) **على هذا الرابط**: تكفل الله
 تعالى بالرد على [عبد الله] بن أبي بن سلول بآيات
 تنلى إلى يوم القيامة، فأنزل قوله تعالى {يَقُولُونَ
 لئن رجعنا إلى المدينة لخرجن الأعز منها الأذل}، والله
 العزّة ولرسوله وللمؤمنين ولكن المنافقين لا
 يعلمون}، بل وقدّر سبحانه **إذلال** ابن أبي بن سلول
على يد ابنه الصحابي الجليل عبد الله بن عبد الله بن أبي
 بن سلول الذي قال لأبيه {والله لا تنقلب حتى **تقر أنك
 الدليل** ورسول الله صلى الله عليه وسلم العزيز}
 أخرجه الترمذي، وصححه الألباني في صحيح سنن

التَّزْمِيدِيَّ [قال الشيخ أسامة سليمان (مدير إدارة شؤون القرآن بجماعة أنصار السنة المحمدية) في (شرح صحيح البخاري): ثم وقف على باب المدينة إلى أن جاء أبوه، فقال {دعني أدخلها}، قال {لن تدخل المدينة إلا أن تقول (أنا الأذل)}، ورَسُولُ اللَّهِ (أَعَزُّ)، فقال عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي {أنا الأذل}، ورَسُولُ اللَّهِ (أَعَزُّ)، فسَمَحَ له بدخولها؛ وموقفُ الابن هنا عِزَّةٌ وكرامةٌ للإسلام {ولله العِزَّةُ وَلِرَسُولِهِ وَلِلْمُؤْمِنِينَ}، واليوم العِزَّةُ والكرامةُ ضاعت في بلاد المسلمين لأنهم **تخلَّوا** عن دينهم وعن عقيدتهم. انتهى]. انتهى باختصار. وجاء في مقالة على موقع دائرة الإفتاء العام الأردنية بعنوان (موقف الإمام الشافعي من سد الذرائع مع الاستدلال) للشيخين حارث محمد سلامه العيسى (الأستاذ المشارك في قسم الفقه وأصوله في كلية الشريعة) وأحمد غالب الخطيب (مفتي محافظة المفرق الأردنية) على هذا الرابط: إن الله لما أعلم رَسُولُهُ بحال المنافقين لم يبطل جميع الأحكام المتعلقة بما أعلمه به، فقال الله عز وجل له {هُمُ الْعَدُوُّ فَاحْذَرُهُمْ}، وقال الله عز وجل له {فَإِنْ رَجَعَكَ اللَّهُ إِلَى طَائِفَةٍ مِنْهُمْ فَاسْتَأْذِنُواكَ لِلْخُرُوجِ فَقُلْ لَنْ تَخْرُجُوا مَعِيَ أَبَدًا وَلَنْ تُقَاتِلُوا مَعِيَ عَدُوًّا، إِنَّكُمْ رَضِيتُمْ بِالْقُعُودِ أَوَّلَ مَرَّةٍ فَاقْعُدُوا مَعَ الْخَالِفِينَ} ومنعه [صلى الله عليه وسلم] لهم من الخروج معه والجهاد في سبيل الله **عمل ترتب على معرفة سرائرهم** وإن لم يأمره الله بقتلهم، وقال الله عز وجل له {وَلَا تُصَلِّ عَلَى أَحَدٍ مِنْهُمْ مَاتَ أَبَدًا وَلَا تَقُمْ عَلَى قَبْرِهِ، إِنَّهُمْ كَفَرُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَمَآثُوا وَهُمْ فَاسِقُونَ} ونهيه عز وجل لئيبه أن يصلي عليهم وكذا قيامه على قبورهم، مبني **على معرفة سرائرهم** وإن لم يأمره الله بقتلهم [قال ابن كثير في تفسيره: أمر الله تعالى رَسُولُهُ صلى الله عليه وسلم أن يَبْرَأَ من

الْمُنَافِقِينَ، **وَأَلَّا يُصَلِّيَ** عَلَى أَحَدٍ مِنْهُمْ إِذَا مَاتَ، **وَأَلَّا يَقُومَ** عَلَى قَبْرِهِ لِيَسْتَغْفِرَ لَهُ أَوْ يَدْعُوَ لَهُ، لِأَنَّهُمْ كَفَرُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ، وَمَاتُوا عَلَيْهِ، وَهَذَا حُكْمٌ عَامٌّ فِي **كُلِّ مَنْ عُرِفَ نِفَاقُهُ**. انتهى، قال الفَرْطِيُّ [في (الجامع لأحكام القرآن)] في دَلَالَةِ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى (لَنْ تَخْرُجُوا مَعِيَ أَبَدًا) {هَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ اسْتِصْحَابَ الْمُخَذَّلِ فِي الْعَزَوَاتِ لَا يَجُوزُ} وَهَذَا حُكْمٌ **تَرْتَّبَ عَلَى مَعْرِفَةِ النَّبِيِّ** لِلْمُنَافِقِينَ وَفِيهِ فَائِدَةٌ كَبِيرَةٌ لِمَجْمُوعِ الْمُسْلِمِينَ... ثُمَّ جَاءَ -أَيُّ فِي الْمَقَالَةِ-: إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ قَالَ لِنَبِيِّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ {وَلَتَعْرِفَنَّهُمْ فِي لَحْنِ الْقَوْلِ}، وَلَحْنُ الْقَوْلِ أَيُّ فَحَوَاهُ وَمَعْنَاهُ، قَالَ ابْنُ كَثِيرٍ {أَيُّ فِيمَا يَبْدُو مِنْ كَلَامِهِمُ الدَّالُّ عَلَى مَقَاصِدِهِمْ، يَفْهَمُ الْمُتَكَلِّمُ مِنْ أَيِّ الْحِزْبَيْنِ هُوَ بِمَعَانِي كَلَامِهِ وَفَحَوَاهُ}، وَهُوَ الْمُرَادُّ مِنْ لَحْنِ الْقَوْلِ، كَمَا قَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عُثْمَانُ بْنُ عَفَّانَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (مَا أَسْرَّ أَحَدٌ سَرِيرَةً إِلَّا أَبَدَاهَا اللَّهُ عَلَى صَفَحَاتٍ وَجْهِهِ وَفَلَتَاتِ لِسَانِهِ}، فَاللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ أَرْشَدَ نَبِيَّهِ إِلَى مَعْرِفَةِ الْمُنَافِقِينَ وَالتَّنَظُّرِ إِلَى الْأَمَارَاتِ وَالْعَلَامَاتِ الَّتِي يُعَلِّمُ بِهَا صِدْقَ الْمُحَقِّقِ وَبُطْلَانُ الْمُبْطِلِ، وَفِي هَذَا أَكْبَرُ فَائِدَةٍ لِلْإِسْلَامِ وَالْمُسْلِمِينَ وَإِنْ لَمْ يَأْمُرْهُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ بِقَتْلِهِمْ، وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ عَدَمَ إِعْمَالِ الدَّلَالَةِ فِي حُكْمِ -أَيُّ قَتْلِهِمْ بِدَلَالَةِ كُفْرِهِمْ- لَا يَعْنِي عَدَمَ إِعْمَالِهَا فِي بَقِيَّةِ الْأَحْكَامِ (كَالصَّلَاةِ عَلَيْهِمْ وَاصْطِحَابِهِمْ فِي الْقِتَالِ)... ثُمَّ جَاءَ -أَيُّ فِي الْمَقَالَةِ-: رَوَى الْبُخَارِيُّ مِنْ طَرِيقِ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ {لَا تُنْكَحُ الْأَيِّمُ حَتَّى تُسْتَأْمَرَ، وَلَا تُنْكَحُ الْبَكْرُ حَتَّى تُسْتَأْذَنَ، قَالُوا يَا رَسُولَ اللَّهِ (وَكَيْفَ إِذْنُهَا)، قَالَ (أَنْ تَسْكُتَ)} وَمِنْ طَرِيقِ عَائِشَةَ قَالَ [صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ] {رَضَاهَا صَمْتُهَا}، قَالَ ابْنُ فَرْحُونَ [في (تبصرة الحكام)] {فَجَعَلَ صَمْتُهَا قَرِينَةً عَلَى الرَّضَا، وَتَجُوزُ الشَّهَادَةُ عَلَيْهَا بِأَنَّهَا رَضِيَتْ، وَهَذَا مِنْ أَقْوَى الْأَدِلَّةِ عَلَى

الْحُكْمُ بِالْقَرَائِنِ}. انتهى باختصار. وقال ابنُ القَيِّمِ في (أحكام أهل الذمة): قَالَ شَيْخُنَا [ابنُ تَيْمِيَّةَ] {وَقَدْ ثَبَتَ بِالسُّنَّةِ الْمُتَوَاتِرَةِ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَجْرِي الزَّادِقَةُ الْمُنَافِقِينَ فِي الْأَحْكَامِ الظَّاهِرَةِ مَجْرَى الْمُسْلِمِينَ، فَيَرْتُونَ وَيُورَثُونَ، وَقَدْ مَاتَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي [بْنِ سَلُولَ] وَغَيْرُهُ مِمَّنْ شَهِدَ الْقُرْآنُ بِنِفَاقِهِمْ وَنُهِىَ الرَّسُولُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنِ الصَّلَاةِ عَلَيْهِ وَالِاسْتِغْفَارِ لَهُ، وَوَرِثَتُهُمْ وَرِثَتُهُمُ الْمُؤْمِنُونَ، كَمَا وَرِثَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي إِبْنُهُ، فَعُلِمَ أَنَّ الْمِيرَاثَ مَدَارُهُ عَلَى النَّصْرَةِ الظَّاهِرَةِ لَا عَلَى إِيْمَانِ الْقُلُوبِ وَالْمُؤَالَاةِ الْبَاطِنَةِ، وَالْمُنَافِقُونَ فِي الظَّاهِرِ يَنْصُرُونَ الْمُسْلِمِينَ عَلَى أَعْدَائِهِمْ، وَإِنْ كَانُوا مِنْ وَجْهِ آخَرَ يَفْعَلُونَ خِلَافَ ذَلِكَ، فَالْمِيرَاثُ مَبْنَاهُ عَلَى الْأُمُورِ الظَّاهِرَةِ لَا عَلَى إِيْمَانِ الْقُلُوبِ وَالْمُؤَالَاةِ الْبَاطِنَةِ}. انتهى باختصار. وقال الشيخُ ابنُ عثيمين في (شرح بلوغ المرام): الْمُنَافِقِينَ يَجْرِي التَّوَارِثُ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ الْمُؤْمِنِينَ، لِأَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَامَلَهُمْ مُعَامَلَةَ الْمُسْلِمِينَ ظَاهِرًا، وَهَذَا صَحِيحٌ فِيمَا إِذَا لَمْ يُعْلَمْ [أَيُّ بِالاعْتِرَافِ أَوْ الشَّهَادَةِ] بِنِفَاقِهِ، **أَمَّا إِذَا عُلِمَ نِفَاقُهُ وَأَعْلَنَهُ فَإِنَّهُ كَافِرٌ**، و{لَا يَرِثُ الْمُسْلِمُ الْكَافِرَ، وَلَا الْكَافِرُ الْمُسْلِمَ}، لَكِنْ إِذَا كَانَ **لَا يُعْلَنُ نِفَاقُهُ فَإِنَّهُ يَجْرِي التَّوَارِثُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ أَقَارِبِهِ الْمُسْلِمِينَ**. انتهى باختصار. وقال الشيخُ سفر الحوالي (رئيس قسم العقيدة بجامعة أم القرى) في مقالة له على موقعه **في هذا الرابط**: تَارِكُ الصَّلَاةِ، هَذَا بِخَسَبِ مَعْرِفَتِهِ، فَاجْرَاءُ الْأَحْكَامِ عَلَيْهِ، يَخْتَلِفُ الْحَالُ بَيْنَ زَوْجَتِهِ -مَثَلًا- الَّتِي تَعِيشُ مَعَهُ فِي الْبَيْتِ، **وَالَّتِي تَعْلَمُ يَقِينًا أَنَّ هَذَا الزَّوْجَ لَا يُصَلِّي، وَبَيْنَ حَالِ رَجُلٍ لَا يَعْرِفُهُ مِنَ النَّاسِ**، وَلَوْ ذَهَبَ [أَيُّ الرَّجُلُ الَّذِي لَا يَعْرِفُهُ] وَقَابَلَهُ فِي أَيِّ مَكَانٍ لَسَلَّمَ عَلَيْهِ، وَلَوْ دَبَحَ لِأَكْلِ [أَيُّ الرَّجُلُ الَّذِي لَا يَعْرِفُهُ] دَبِخَتَهُ، وَلَوْ تَكَلَّمَ [أَيُّ تَارِكُ الصَّلَاةِ] مَعَهُ بِكَلَامٍ

الإيمان أو الإسلام لَخَاطَبَتِهِ بِذَلِكَ، فَهَذَا رَجُلٌ [يَعْنِي تَارِكُ الصَّلَاةِ] يَخْتَلِفُ حُكْمُهُ فِي حَقِّ زَوْجَتِهِ الَّتِي يَحِبُّ عَلَيْهَا شَرْعًا أَنْ تُطَالِبَ الْقَضَاءَ بِالْغَاءِ الْعَقْدِ، وَأَلَّا تُمْكِنَهُ مِنْ نَفْسِهَا، لِأَنَّهُ كَافِرٌ بِالنِّسْبَةِ لَهَا، [يَخْتَلِفُ حُكْمُهُ فِي حَقِّ زَوْجَتِهِ عَنْ حُكْمِهِ فِي حَقِّ] الَّذِي لَا يَعْرِفُ حَقِيقَتَهُ مِنَ النَّاسِ، [فَالَّذِي لَا يَعْرِفُ حَقِيقَتَهُ] يُعَامِلُهُ مُعَامَلَةَ الْمُسْلِمِينَ، فَنَحْنُ أَمْرُنَا أَنْ نُجْرِيَ أَحْكَامَ الْإِسْلَامِ الظَّاهِرَةَ عَلَى كُلِّ مَنْ يَدَّعِي الْإِسْلَامَ فِي دَارِ الْإِسْلَامِ، وَلَكِنْ لَا يَعْنِي ذَلِكَ أَنَّهُمْ فِي الْحَقِيقَةِ وَفِي الْبَاطِنِ وَعِنْدَ اللَّهِ أَنَّهُمْ مُؤْمِنُونَ، فَلَوْ مَاتَ هَذَا الرَّجُلُ فَإِنَّ مَنْ كَانَ يَعْرِفُ حَقِيقَتَهُ وَأَنَّهُ تَارِكٌ لِلصَّلَاةِ، فَإِنَّهُ لَا يُصَلِّي عَلَيْهِ بَلْ يَتْرُكُهُ... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الْحَوَالِي-: حُذِيفَةُ [بْنُ الْيَمَانِ] رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، لَمَّا أَطْلَعَهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى أَسْمَاءِ الْمُنَافِقِينَ بِأَعْيَانِهِمْ، فَكَانَ عُمَرُ يَنْظُرُ، فَإِذَا رَأَى حُذِيفَةَ يُصَلِّي عَلَى فُلَانٍ [أَيُّ عِنْدَ مَوْتِهِ] صَلَّى، لِأَنَّهُ [يَكُونُ حِينَئِذٍ] مَعْرُوفًا أَنَّهُ غَيْرُ مُنَافِقٍ، وَإِنْ رَأَى حُذِيفَةَ لَمْ يُصَلِّ لَمْ يُصَلِّ. انْتَهَى بِاخْتِصَارٍ. وَقَالَ ابْنُ تَيْمِيَّةَ فِي (جَامِعِ الْمَسَائِلِ): مَنْ قَدْ عَلِمَ نِفَاقَ شَخْصٍ لَمْ يَجُزْ لَهُ أَنْ يُصَلِّيَ عَلَيْهِ، كَمَا نَهَى النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنِ الصَّلَاةِ عَلَى مَنْ عَلِمَ نِفَاقَهُ. انْتَهَى. وَقَالَ الشَّيْخُ أَحْمَدُ الْحَازِمِيُّ فِي (الرَّدِّ عَلَى شُبْهَةِ الْإِسْتِدْلَالِ بِقَوْلِهِ تَعَالَى "فَمَا لَكُمْ فِي الْمُنَافِقِينَ"): خَرَجَ ابْنُ أَبِي [أَيُّ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَنٍ سَلُولٍ] فِي غَزْوَةِ بَنِي الْمُضْطَلِقِ، وَقَالَ فِيهَا {لَئِنْ رَجَعْنَا إِلَى الْمَدِينَةِ لَيُخْرِجَنَّ الْأَعَزُّ مِنْهَا الْأَذَلَّ}، قَالَ قَوْلًا، هَذَا مُكْفَرٌ أَوْ لَا؟ هَذَا مُكْفَرٌ، لَكِنْ لَمْ يُجْرِ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْحُكْمَ، بِاعْتِبَارِ الظَّاهِرِ لِأَنَّهُ أَنْكَرَ [أَيُّ لِأَنَّهُ] إِعْتَبَرَ ظَاهِرَهُ الَّذِي هُوَ الْإِنْكَارُ. وَقَدْ رَوَى الْبُخَارِيُّ فِي صَحِيحِهِ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَرْقَمَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ {كُنْتُ [أَيُّ فِي غَزْوَةِ بَنِي الْمُضْطَلِقِ] مَعَ عَمِّي، فَسَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ أَبِي (ابْنَ

يَقُولُ (لَا تُنْفِقُوا عَلَى مَنْ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ حَتَّى يَنْقَضُوا) وَقَالَ أَيْضًا (لَئِنْ رَجَعْنَا إِلَى الْمَدِينَةِ لَيُخْرِجَنَّ الْأَعَزُّ مِنْهَا الْأَذَلَّ)، فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِعَمِّي، فَذَكَرَ عَمِّي لِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَأَرْسَلَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي وَاصْحَابِهِ فَخَلَفُوا مَا قَالُوا فَصَدَقَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَكَذَّبَنِي، فَأَصَابَنِي هُمُ لَمْ يُصِيبْنِي مِثْلُهُ قَطُّ، فَجَلَسْتُ فِي بَيْتِي، فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ (إِذَا جَاءَكَ الْمُنَافِقُونَ) إِلَى قَوْلِهِ (هُمُ الَّذِينَ يَقُولُونَ لَا تُنْفِقُوا عَلَى مَنْ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ) إِلَى قَوْلِهِ (لَيُخْرِجَنَّ الْأَعَزُّ مِنْهَا الْأَذَلَّ)، فَأَرْسَلَ إِلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَرَأَهَا عَلَيَّ ثُمَّ قَالَ (إِنَّ اللَّهَ قَدْ صَدَّقَكَ). وقد قال الشيخ أبو بكر القحطاني في (مناظرة حول العذر بالجهل): النفاق، هو رجلٌ كافرٌ ويظهرُ شعائرَ الإسلام ولا يثبتُ كفره بطريق شرعي. انتهى باختصار، فإذا نُسبَ شيءٌ ما إلى مُنافِقٍ فأنكر، حينئذٍ تسيّرُ معه فتَحْكُمُ عليه بما أظهر... ثم قال -أي الشيخ الحازمي:- المُنافِقُ، هذا في باطنه كافرٌ لكنّه أظهرَ الإسلامَ، فنُجِري عليه أحكامَ الإسلامِ [أي في الدنيا]، ومن ذلك إثباتُ الاسمِ [أي يُسمّى في الدنيا بـ (المُسلم)] حتى يُظهرَ الكُفْرَ (حتى تَظهرَ رِدَّتُهُ)، رِدَّتُهُ هذه على نَوَعَيْنِ؛ قد يَكُونُ [أي المُنافِقُ] في مَجْلِسٍ خَاصٍّ وَأَنْتَ جَالِسٌ معه فَعَلِمْتَ بِهِ [أي يَكْفُرُهُ] فَتُكْفِرُهُ، لا إشكالَ فيه، فانتَقَلَ [عندك] من وَصْفِ النِّفاقِ إلى الكُفْرِ، ولا تُلْزَمُ غَيْرُكَ بما عَلِمْتَهُ أَنْتَ؛ وقد يَكُونُ الإِعْلَانُ [أي إعلانُ كُفْرِهِ] عَامًّا، حينئذٍ انتَقَلَ على جِهَةِ الْعُمومِ مِنَ النِّفاقِ إلى الكُفْرِ [فَيَكُونُ كَافِرًا عند كُلِّ مَنْ بَلَغَهُ كُفْرُهُ]... ثم قال -أي الشيخ الحازمي:- قال ابنُ القيم [في (إعلام المُوقِعين)] {وَأَمَّا قَوْلُهُ [يعني الشافعي] (إنه [صلى الله عليه وسلم] لَمْ يَحْكَمْ فِي الْمُنَافِقِينَ بِحُكْمِ الْكُفْرِ

مَعَ الدَّلَالَةِ الَّتِي لَا أَقْوَى مِنْهَا وَهِيَ خَيْرُ اللَّهِ تَعَالَى عَنْهُمْ
 (وَشَهَادَتُهُ عَلَيْهِمْ) { يَعْنِي أَخْبَرَ اللَّهُ تَعَالَى نَبِيَّهُ صَلَّى اللَّهُ
 عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِأَسْمَاءِ بَعْضِهِمْ [أَيَّ بَعْضِ الْمُنَافِقِينَ]، وَمَعَ
 ذَلِكَ أَجْرَى [صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ] عَلَيْهِمْ أَحْكَامَ
 الْإِسْلَامِ، قَالَ ابْنُ الْقَيِّمِ { فَجَوَابُهُ، أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَمْ يُجْرِ
 أَحْكَامَ الدُّنْيَا عَلَى عِلْمِهِ فِي عِبَادِهِ، وَإِنَّمَا أَجْرَاهَا عَلَى
 الْأَسْبَابِ الَّتِي تَصَبَّهَا أدِلَّةٌ عَلَيْهَا وَإِنْ عِلْمٌ سُبْحَانَهُ
 وَتَعَالَى أَنَّهُمْ مُبْطِلُونَ فِيهَا مُظْهِرُونَ لِخِلَافِ مَا يُبْطِلُونَ،
 وَإِذَا أَطْلَعَ اللَّهُ رَسُولَهُ عَلَى ذَلِكَ لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ مُنَاقِضًا
 لِحُكْمِهِ [أَيَّ لِحُكْمِ اللَّهِ] الَّذِي شَرَعَهُ وَرَبَّيْتَهُ عَلَى تِلْكَ
 الْأَسْبَابِ كَمَا رَتَّبَ عَلَى الْمُتَكَلِّمِ بِالشَّهَادَتَيْنِ حُكْمَهُ [أَيَّ
 الْحُكْمِ بِإِسْلَامِهِ] وَأَطْلَعَ رَسُولَهُ وَعِبَادَهُ الْمُؤْمِنِينَ عَلَى
 أَخْوَالٍ كَثِيرٍ مِنَ الْمُنَافِقِينَ وَأَنَّهُمْ لَمْ يُطَاقُ قَوْلُهُمْ
 إِعْتِقَادُهُمْ... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الْحَازِمِيِّ-: الْمُنَافِقُونَ
 لَهُمْ أَحْكَامُهُمْ، وَالْكَفَّارُ الْمُظْهِرُونَ لِلْكَفْرِ لَهُمْ أَحْكَامُهُمْ،
 قَوْلُهُ تَعَالَى { فَمَا لَكُمْ فِي الْمُنَافِقِينَ فِتْنَيْنِ } هَذَا
 مُخْتَصٌّ بِأَهْلِ التَّفَاقُقِ، الَّذِي أَظْهَرَ الْإِسْلَامَ وَأَبْطَلَ الْكُفْرَ،
 وَقَدْ تَكُونُ ثُمَّ قَرَأْتُ تَخْتَلِفُ بِدَلَالَتِهَا مِنْ شَخْصٍ إِلَى
 شَخْصٍ [أَيَّ مِنَ الْمُنَافِقِينَ]، مِنْ حَالٍ إِلَى حَالٍ، مَنْ عِلْمٌ
 [دَلَالَاتٍ هَذِهِ الْقَرَائِنُ عَلَى الْكُفْرِ] وَنَزَلَ الْحُكْمُ [بِكُفْرِ
 أَحَدِ الْمُنَافِقِينَ] حِينَئِذٍ لَا يُنْكَرُ عَلَى مَنْ لَمْ يُنْزَلِ الْحُكْمُ
 [لِأَنَّ الْأَخِيرَ رُبَّمَا لَمْ تَظْهَرْ لَهُ هَذِهِ الْقَرَائِنُ أَوْ لَمْ تَظْهَرْ
 لَهُ دَلَالَتُهَا عَلَى الْكُفْرِ]... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الْحَازِمِيِّ-:
 قَوْلُهُ تَعَالَى { فَمَا لَكُمْ فِي الْمُنَافِقِينَ فِتْنَيْنِ }، الْآيَةُ نَصٌّ
 فِي الْمُنَافِقِينَ [جَاءَ فِي الْمَوْسُوعَةِ الْحَدِيثِيَّةِ (إِعْدَادُ
 مَجْمُوعَةٍ مِنَ الْبَاحِثِينَ، بِإِشْرَافِ الشَّيْخِ عَلَوِيِّ بْنِ
 عَبْدِ الْقَادِرِ السَّقَّافِ): { لَمَّا خَرَجَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
 وَسَلَّمَ إِلَى أُحُدٍ رَجَعَ نَاسٌ مِنْ أَصْحَابِهِ، فَقَالَتْ فِرْقَةٌ
 (تَقْتُلُهُمْ)، وَقَالَتْ فِرْقَةٌ (لَا تَقْتُلُهُمْ)، فَتَزَلَّتْ (فَمَا لَكُمْ
 فِي الْمُنَافِقِينَ فِتْنَيْنِ) }، فِي هَذَا الْحَدِيثِ يَحْكِي زَيْدُ بْنُ

ثَابِتٌ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ لَمَّا خَرَجَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَى غَزْوَةِ أُحُدِ سَنَةً ثَلَاثَ مِنْ الْهَجْرَةِ، بَعْدَمَا اسْتَشَارَ النَّاسَ فِي الْخُرُوجِ، فَأَشَارَ عَلَيْهِ الصَّحَابَةُ بِالْخُرُوجِ لِمُلَاقَاةِ الْعَدُوِّ خَارِجَ الْمَدِينَةِ، وَأَشَارَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي بَنٍ سَلُولَ -رَأْسُ الْمُنَافِقِينَ- بِالْبَقَاءِ فِي الْمَدِينَةِ وَالْقِتَالِ فِيهَا، وَلَمْ يَكُنْ هَذَا نَصَحًا، بَلْ حَتَّى يَسْتَطِيعَ التَّهَرُّبُ أَثْنَاءَ الْقِتَالِ، فَلَمَّا أَخَذَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِرَأْيِ مَنْ قَالُوا بِالْخُرُوجِ، تَخَيَّنَ ابْنُ سَلُولَ فُرْصَةً أَثْنَاءَ سَيْرِ الْجَيْشِ، ثُمَّ رَجَعَ بِمَنْ مَعَهُ مِنَ الْمُنَافِقِينَ، وَكَانُوا خَوَالِي ثَلَاثَ مِئَةٍ، بِمَا يُعَادِلُ ثُلُثَ الْجَيْشِ تَقْرِيبًا، فَلَمَّا فَعَلُوا ذَلِكَ قَالَتْ فِرْقَةٌ مِنَ الصَّحَابَةِ {تَقْتُلُ الرَّاجِعِينَ}، وَقَالَتْ فِرْقَةٌ أُخْرَى {لَا نَقْتُلُهُمْ} لِأَنَّهُمْ مُسْلِمُونَ حَسَبَ ظَاهِرِهِمْ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ قَوْلَهُ {فَمَا لَكُمْ فِي الْمُنَافِقِينَ فِئَتَيْنِ وَاللَّهُ أَرْكَسَهُمْ بِمَا كَسَبُوا، أَتُرِيدُونَ أَنْ تَهْدُوا مَنْ أَضَلَّ اللَّهُ، وَمَنْ يُضِلِلِ اللَّهُ فَلَنْ تَجِدَ لَهُ سَبِيلًا} مُنْكَرًا عَلَيْهِمْ اخْتِلَافَهُمْ إِلَى فِرْقَتَيْنِ فِي الَّذِينَ أَرْكَسَهُمُ اللَّهُ (أَيُّ أَوْقَعَهُمْ فِي الْخَطَا وَأَضَلَّهُمْ وَرَدَّهُمْ إِلَى الْكُفْرِ بَعْدَ الْإِيمَانِ) وَالْمَعْنَى {مَا لَكُمْ اخْتَلَفْتُمْ فِي شَأْنِ قَوْمٍ نَافَقُوا نِفَاقًا ظَاهِرًا وَتَفَرَّقْتُمْ فِيهِ فِرْقَتَيْنِ؟!}، وَمَا لَكُمْ لَمْ تُثَبِّتُوا الْقَوْلَ فِي كُفْرِهِمْ؟!}. انْتَهَى بِاخْتِصَارٍ. قُلْتُ (أَبُو ذَرٍّ التَّوْجِيهِيُّ): لَمْ يَأْمُرِ اللَّهُ بِقَتْلِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَنٍ سَلُولَ وَأَصْحَابِهِ، كَمَا أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَامَلَهُمْ بِمَا أَظْهَرُوهُ مِنَ الْإِسْلَامِ، فَيَكُونُ الْإِنْكَارُ الْوَارِدُ فِي الْآيَةِ هُوَ **إِنْكَارُ** **إِعْتِقَادِ أَنَّهُمْ مُسْلِمُونَ** فِي بَاطِنِهِمْ، قَالَ ابْنُ السَّعْدِيِّ [فِي (تَيْسِيرِ الْكَرِيمِ الرَّحْمَنِ فِي تَفْسِيرِ كَلَامِ الْمَنَانِ)] رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى {الْمُنَافِقُونَ الْمَذْكُورُونَ فِي هَذِهِ الْآيَاتِ، كَانَ قَدْ وَقَعَ بَيْنَ الصَّحَابَةِ رِضْوَانُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ فِيهِمْ إِشْتِبَاهٌ} وَقَعَ إِشْتِبَاهٌ، هَذَا أَخَذَ بِقَرِينَةٍ، وَهَذَا لَمْ يَأْخُذْ بِالْقَرِينَةِ، فَاخْتَلَفُوا فِي تَكْفِيرِهِمْ، فَلَمْ يُكْفَرْ [أَيُّ

الصَّحَابَةُ] بَعْضُهُمْ بَعْضًا، بَلْ لَمْ يُكْفِرِ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ مَنْ لَمْ يُكْفِرْ هَؤُلَاءِ الْمُنَافِقِينَ، قَالَ [أَيُّ الشَّيْخِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ نَاصِرِ السَّعْدِيِّ] {فَوَقَعَ بَيْنَ الصَّحَابَةِ فِيهِمْ إِشْتِبَاهٌ، فَبَعْضُهُمْ تَخَرَّجَ عَنْ قِتَالِهِمْ وَقَطَعَ مُوَالَاتِهِمْ بِسَبَبِ مَا أَظْهَرُوهُ مِنَ الْإِيمَانِ، وَبَعْضُهُمْ عَلِمَ أَخَوَالَهُمْ بِقَرَائِنِ أَفْعَالِهِمْ فَحَكَمَ بِكُفْرِهِمْ، فَأَخْبَرَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى أَنَّهُ لَا يَنْبَغِي لَكُمْ أَنْ تَشْتَبَهُوا فِيهِمْ وَلَا تَشْكُوا، بَلْ أَمْرُهُمْ وَاضِحٌ غَيْرُ مُشْكِلٍ، إِنَّهُمْ مُنَافِقُونَ}... ثم قال -أَيُّ الشَّيْخِ الْحَازِمِيِّ-: ثُمَّ اللَّهُ تَعَالَى فِي هَذِهِ الْآيَةِ أَنْكَرَ عَلَى مَنْ لَمْ يُكْفِرْ مَعَ وُجُودِ الْقَرَائِنِ، لَا عَلَى مَنْ كَفَرَ، {فَمَا لَكُمْ فِي الْمُنَافِقِينَ فِتْنَةً}، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ كُفْرٌ مَنْ لَمْ يُكْفِرْ، إِلَّا أَنَّهُ أَنْكَرَ عَلَى مَنْ لَمْ يُكْفِرْ مَعَ وُجُودِ الْقَرَائِنِ. انتهى باختصار. وقال الشَّيْخُ أَبُو سُلَيْمَانَ الصُّومَالِيُّ فِي (بَذْلِ النَّصِيحِ): إِنَّ قَتْلَ الْمُنَافِقِ لَا يَجُوزُ مَا دَامَ مُنَافِقًا، إجماعًا، لِأَنَّهُ تَجَرِي [عَلَيْهِ] أَحْكَامُ الْمُسْلِمِ فِي الدُّنْيَا، وَإِذَا أَظْهَرَ الْكُفْرَ فَلَيْسَ مُنَافِقًا وَإِنَّمَا كَافِرٌ فَيَجِبُ قَتْلُهُ كَمَا قَتَلَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَعْضَ الْمُرْتَدِّينَ كَالْعُرَيْنِيِّينَ، وَنَاصِيحَ امْرَأَةِ أَبِيهِ، وَابْنَ خَطْلٍ وَأَمْثَالِهِ [كَمُقَيْسِ بْنِ صُبَّانَةَ]، وَلَمْ يَقُلْ [أَيُّ] وَلَمْ يَقُلِ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الْمُرْتَدِّ {لَا يَتَخَذُ النَّاسُ أَنْ مُحَمَّدًا يَقْتُلُ أَصْحَابَهُ}، وَمَحْمَلُ الْحَدِيثِ لَيْسَ فِي عُمُومِ الْمُنَافِقِينَ، وَإِنَّمَا فِي نِفَاقٍ خَاصٍّ (نِفَاقِ الْأَذِيَّةِ حَالِ حَيَاتِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ)، فَإِنَّهُ كَانَ لَهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ يَنْتَقِمَ وَأَنْ يَعْفُو، فَكَانَ يَعْفُو لِئَلَّا يَقُولَ النَّاسُ تِلْكَ الْقَالَةُ السَّيِّئَةُ الْمُتَفَرِّةُ، وَالْمُسْقِطُ لِلْعُقُوبَةِ [هُنَا] عَفْوُ صَاحِبِ الْحَقِّ الَّذِي هُوَ النَّبِيُّ الْكَرِيمُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ [قُلْتُ: إِسْقَاطُ الْعُقُوبَةِ هُنَا لَا يَعْنِي أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَشْهَدُ لِمَنْ آذَاهُ بِإِسْلَامِهِ فِي الْبَاطِنِ، بَلْ هَذَا الْمُؤْذِي مُنَافِقٌ مَعْلُومُ النِّفَاقِ قَطْعًا مَا دَامَ مَا أَظْهَرَهُ مِنْ كُفْرٍ لَا يَتَعَدَّى أَذِيَّةَ رَسُولِ اللَّهِ

صَلَّى اللُّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم حَالِ حَيَاتِهِ مَعَ عَفْوِهِ صَلَّى اللُّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم
 عَلَيْهِ وَسَلَّم عَنْ خَفِهِ، وَلَوْلَا عَفْوُهُ صَلَّى اللُّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم
 لَقُتِلَ بِحَدِّ الرَّدَّةِ عَلَى أَنَّهُ كَافِرٌ - لَا مُنَافِقٌ - مَعَ وُجُودِ
 الْإِقْرَارِ أَوْ شَهَادَةِ شَاهِدَيْنِ عَدْلٍ، أَمَّا الْخُدُودُ الَّتِي هِيَ
 لِلَّهِ سُبْحَانَهُ أَوْ لِأَصْحَابِهِ فَمَا كَانَ يَقُولُ فِيهَا { لَا يَتَّخِذُ
 النَّاسُ أَنْ مُحَمَّدًا يَقْتُلُ أَصْحَابَهُ }، وَإِنَّمَا كَانَ هَذَا فِيمَا
 يَتَعَلَّقُ بِالرَّسُولِ الْكَرِيمِ، فَتَأَمَّلْ هَذَا جَيِّدًا رَعَاكَ اللُّهُ... ثُمَّ
 قَالَ - أَيُّ الشَّيْخِ الصُّومَالِيِّ -: مَا كَانَ كُفْرًا حَقِيقَةً
 بِالذَّلِيلِ فَلَا يَجُوزُ إِلَّا بِالْإِكْرَاهِ، وَمَا كَانَ أَمَارَةً وَعَلَامَةً
 فَالْأَمَارَةُ تَخْتَلِفُ دَلَالَتُهَا مِنْ شَخْصٍ لآخر وَمِنْ وَقْتٍ
 لآخر. انتهى باختصار. وقال الشيخ أبو عبد الرحمن
 الصُّومَالِيُّ فِي (مُنَافِقَةٌ فِي حُكْمِ مَنْ لَا يُكْفَرُ
 الْمُشْرِكِينَ): إِنَّ الْمَعْدُودِينَ فِي الْمُسْلِمِينَ صِنْفَانِ، هُمَا
 مُؤْمِنُونَ وَمُنَافِقُونَ، وَاللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ يَأْمُرُنَا بِمُؤَالَاةِ
 الْمُؤْمِنِينَ، وَيُحَذِّرُنَا مِنْ مُؤَالَاةِ الْمُنَافِقِينَ وَالثِّقَةِ بِهِمْ،
 فَقَالَ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ { إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ
 آمَنُوا }، وَقَالَ عَنِ الْمُنَافِقِينَ { هُمُ الْعَدُوُّ فَاحْذَرهُمْ }.
 انتهى. وقال الشيخ أبو سلمان الصُّومَالِيُّ فِي (سِلْسِلَةِ
 مَقَالَاتٍ فِي الرَّدِّ عَلَى الدُّكْتُور طَارِقِ عَبْدِ الْحَلِيمِ):
 الْمُنَافِقُونَ مُسْلِمُونَ فِي أَحْكَامٍ، كَفَارٌ فِي أَحْكَامٍ، لِقِيَامِ
 جِهَةِ إِسْلَامٍ وَجِهَةِ كُفْرٍ فِيهِمْ. انتهى. قُلْتُ (أَبُو ذَرٍّ
 التَّوْحِيدِيُّ): وَمِمَّا سَبَقَ تَقْدِيمُهُ مِنْ كَلَامِ الْعُلَمَاءِ يَتَضَحُّ
 أَنَّ الْمُنَافِقَ يَخْتَلِفُ عَنِ الْمُرْتَدِّ مِنْ وَجْهِ، مِنْهَا:
 (أ) لِلْمُرْتَدِّ ثَبُتُ كُفْرِهِ ظَاهِرًا وَبَاطِنًا - عَلَى تَفْصِيلِ
 سَبَائِي لَاحِقًا - بِمُقْتَضَى دَلِيلٍ مُبَاشِرٍ مِنْ أدِلَةِ الثَّبُوتِ
 الشَّرْعِيِّ (اعْتِرَافٍ، أَوْ شَهَادَةِ شُهُودٍ) عَلَى إِقْتِرَافِ فِعْلٍ
 مُكْفَرٍ، وَأَمَّا الْمُنَافِقُ فَيَثْبُتُ كُفْرُهُ بَاطِنًا - لَا ظَاهِرًا -
 بِمُقْتَضَى قَرَائِنٍ تُغَلِّبُ الظَّنَّ بِكُفْرِهِ فِي الْبَاطِنِ؛
 (ب) الْمُرْتَدُّ يُقَتَّلُ، وَأَمَّا الْمُنَافِقُ فَلَا؛ (ت) لَا يَجُوزُ أَنْ
 يَتَوَقَّفَ مُسْلِمٌ فِي تَكْفِيرِ مَنْ تَبَيَّنَ لَهُ رَدُّهُ ظَاهِرًا

وباطنًا، وَأَمَّا الْمُنَافِقُ **فَيَجِبُ تَكْفِيرُهُ بَاطِنًا فَقَطْ؛**
 (ث) الْمُنَافِقُ، يُبْغِضُهُ الْمُسْلِمُ بُغْضًا أَشَدَّ مِنْ بُغْضِهِ
 لِلْمُتَرَدِّ، فَالْمُنَافِقُ فِي الْآخِرَةِ هُوَ فِي الدَّرَكِ الْأَسْفَلِ مِنَ
 النَّارِ، وَضَرَرُهُ فِي الدُّنْيَا عَلَى الْمُسْلِمِينَ أَشَدُّ ضَرَرًا مِنَ
 الْمُتَرَدِّ، لِأَنَّ الْمُنَافِقَ زُبْمًا يَغْتَرُّ بِهِ مَنْ لَا يَعْرِفُ جَلِيَّةَ
 أَمْرِهِ فَيَقْتَدِي بِهِ فِيمَا يَفْعَلُ وَيُصَدِّقُهُ فِيمَا يَقُولُ
 فَيَحْصُلُ بِهِذَا ضَرَرٌ كَبِيرٌ عَلَى كَثِيرٍ مِنَ النَّاسِ. قُلْتُ
 أَيْضًا: يَتَضَحُّ مِنْ كَلَامِ الْعُلَمَاءِ أَنَّ مُعَامَلَةَ الْمُسْلِمِ
 لِلْمُنَافِقِ تَخْتَلِفُ عَنِ مُعَامَلَتِهِ لِلْمُسْلِمِ مِنْ وَجْهِ، مِنْهَا؛
 (أ) الْمُنَافِقُ، يَجِبُ أَخْذُ الْحَذَرِ وَالْحَيْطَةِ مِنْهُ، وَوَضْعُهُ تَحْتَ
 الْمِجْهَرِ إِتْقَاءَ شَرِّهِ؛ (ب) الْمُنَافِقُ، لَا يُصَاحِبُهُ الْمُسْلِمُ وَلَا
 يُجَالِسُهُ، لِأَنَّ مَنْ صَاحَبَ الْمُنَافِقَ أَوْ جَالَسَهُ فَسَتَكُونُ
 هَذِهِ الصُّحْبَةُ أَوْ تِلْكَ الْمُجَالَسَةُ **قَرِينَةً عَلَى أَنَّهُ مُنَافِقٌ**
مِثْلُهُ؛ (ت) الْمُنَافِقُ، لَا يُسَبِّحُ عَلَيْهِ الْفَاطُ تَكْرِيمًا، فَمَثَلًا لَا
 يُقَالُ لَهُ {سَيِّدٌ}؛ (ث) الْمُنَافِقُ، لَا يُؤْتَمَنُ عَلَى مَصَالِحِ
 الْأَمَّةِ، وَلَا تُسَنَدُ إِلَيْهِ جَبَايَةُ الْأَمْوَالِ وَلَا إِمَارَةُ الْخَرْبِ وَلَا
 الْقَضَاءُ بَيْنَ النَّاسِ وَلَا الْإِمَامَةُ فِي الصَّلَاةِ؛ (ج) الْمُنَافِقُ،
 لَا يُؤَدَّنُ لَهُ بِالْخُرُوجِ مَعَ الْمُسْلِمِينَ لِلْجِهَادِ؛ (ح) الْمُنَافِقُ
 إِذَا مَاتَ، فَكُلُّ مَنْ عِلِمَ نِفَاقُهُ لَا يُصَلِّي عَلَيْهِ وَلَا يَقُومُ
 عَلَى قَبْرِهِ. قُلْتُ أَيْضًا: يَتَضَحُّ مِنْ كَلَامِ الْعُلَمَاءِ أَنَّ
 الْمُنَافِقَ أَخَذَ ثَلَاثَةَ أَشْخَاصٍ؛ الْأَوَّلُ، مَنْ ظَهَرَتْ مِنْهُ
 قَرَائِنُ تَغَلُّبِ الظَّنِّ بِكُفْرِهِ فِي الْبَاطِنِ؛ وَالثَّانِي، مَنْ عِلِمَ
 كُفْرُهُ بِالْوَحْيِ (بِدُونِ اعْتِرَافٍ أَوْ شَهَادَةٍ شَاهِدِيٍّ عَدْلٍ)،
 وَهَذَا الصَّنِيفُ مَعْرِفَتُهُ مَقْصُورَةٌ عَلَى زَمَنِهِ صَلَّى اللَّهُ
 عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِانْقِطَاعِ الْوَحْيِ بَعْدَهُ؛ وَالثَّالِثُ، مَنْ لَمْ
 يَتَّعَدْ مَا أَظْهَرَهُ مِنْ كُفْرِ سِوَى أَذِيَّةِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى
 اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَالِ حَيَاتِهِ مَعَ عَفْوِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
 وَسَلَّمَ عَنْ خَفِهِ، وَهَذَا الصَّنِيفُ وَجُودُهُ مَقْصُورٌ عَلَى
 زَمَنِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. قُلْتُ أَيْضًا: يَتَضَحُّ مِنْ كَلَامِ
 الْعُلَمَاءِ أَنَّ الْمُنَافِقَ قَدْ يَظْهَرُ مِنْهُ الْكُفْرُ الصَّرِيحُ لِشَخْصٍ

ما، كَزَوْجِ يَسُبُّ اللَّهَ أَمَامَ زَوْجَتِهِ فَقَطُّ وَلَا يَفْعَلُ ذَلِكَ أَمَامَ سَائِرِ النَّاسِ، وَلَكِنْ يَظْهَرُ مِنْهُ لِلنَّاسِ قَرَائِنُ تُغَلِّبُ الظَّنَّ بِكُفْرِهِ فِي الْبَاطِنِ، فَحِينَئِذٍ يَكُونُ هَذَا الزَّوْجُ مُرْتَدًّا عِنْدَ الزَّوْجَةِ مُنَافِقًا عِنْدَ سَائِرِ النَّاسِ، فَتُعَامِلُهُ الزَّوْجَةُ مُعَامَلَةَ الْمُرْتَدِّ وَيُعَامِلُهُ النَّاسُ مُعَامَلَةَ الْمُنَافِقِ، وَلَا يُمَكِّنُ لِلْقَاضِي أَنْ يَحْكَمَ بِرُدَّتِهِ إِلَّا إِذَا اعْتَرَفَ أَوْ شَهِدَ شَاهِدَانِ عَدْلَانِ بِاقْتِرَافِهِ الْفِعْلِ الْمُكْفَرِ. قُلْتُ أَيْضًا: لَا يَصِحُّ أَنْ يُقَالَ {فُلَانٌ يُجَاهِرُ بِتَرْكِ الصَّلَاةِ، فَهُوَ مُنَافِقٌ}، بَلِ الصَّحِيحُ أَنْ يُقَالَ {فُلَانٌ يُجَاهِرُ بِتَرْكِ الصَّلَاةِ، فَهُوَ كَافِرٌ}، لِأَنَّ تَرْكَ الصَّلَاةِ **لَيْسَ قَرِينَةً عَلَى الْكُفْرِ** بَلْ هُوَ بِإِجْمَاعِ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ كُفْرٌ فِي ذَاتِهِ (كَمَا سَيَأْتِي لَاحِقًا)، وَقَدْ عَلِمْتُ أَنَّ الْمُنَافِقَ -بَعْدَ انْقِطَاعِ الْوَحْيِ- لَيْسَ هُوَ مَنْ يَقْتَرِفُ الْفِعْلَ الْمُكْفَرَ وَإِنَّمَا هُوَ مَنْ ظَهَرَتْ مِنْهُ قَرَائِنُ تُغَلِّبُ الظَّنَّ بِكُفْرِهِ فِي الْبَاطِنِ]، فَبَابُ التَّأْوِيلِ مَفْتُوحٌ عَلَى مَصْرَاعِيهِ، وَسَاحَةُ الْأَعْدَارِ الْوَاهِيَةِ وَالتَّأْوِيلَاتِ الْبَاطِلَةِ، تَسَعُّ أَطْعَى طَغَاةِ الْأَرْضِ!!! فَجَرَّأُوا النَّاسَ عَلَى تَرْكِ الْعَمَلِ، وَعَيَّشُوهُمْ عَلَى الرَّجَاءِ الْمَخْضِ وَعَلَى أَمَلٍ وَأَمَانٍ الذَّرَّةِ الْوَاحِدَةِ مِنَ الْإِيمَانِ {أَفَأَمِنُوا مَكْرَ اللَّهِ، فَلَا يَأْمَنُ مَكْرَ اللَّهِ إِلَّا الْقَوْمُ الْخَاسِرُونَ}... وقال -أَيُّ الشَّيْخِ الطَّرطُوسِيِّ- فِي مَوْضِعٍ آخَرَ مِنْ كِتَابِهِ: تَأَمَّلْ، هَلْ تَجِدُ حَالَةَ تَفْرِيقٍ بَيْنَ زَوْجَيْنِ بِسَبَبِ ارْتِدَادِ أَحَدِهِمَا عَنِ الدِّينِ، عَلِمًا أَنَّ **مُجْتَمَعَاتِنَا تَعْصُ بِالْمُرْتَدِّينَ وَالزَّانِدَةِ الْمُلْحِدِينَ**؛ وَالْمَرْأَةُ الَّتِي تَطْلُبُ التَّفْرِيقَ بِسَبَبِ حُصُولِ الرَّدَةِ لَزَوْجِهَا تُرْمَى -فِي كَثِيرٍ مِنْ مُجْتَمَعَاتِنَا- بِالْجَنُونِ، وَتُعَاقَبُ بِالسَّجْنِ وَغَيْرِ ذَلِكَ، وَهَذَا كُلُّهُ بِفِعْلِ مَذْهَبِ أَهْلِ التَّجْهَمِ وَالْإِرْجَاءِ الَّذِي لَاقَى رَوَاجًا وَقَبُولًا كَبِيرَيْنِ عِنْدَ طَوَاغِيتِ الْحُكْمِ!! خَطَرُ الْمَرْجئةِ -وَبِخَاصَّةٍ فِي هَذَا الزَّمَانِ- لَيْسَ مُحْصُورًا عَلَى بُعْدِ الْخِلَافِ النَّظَرِيِّ الْكَلَامِيِّ فِي الْمَسَائِلِ الَّتِي خَالَفُوا فِيهَا أَهْلَ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ، وَلَوْ كَانَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ لَهَانَ

الخطب، ولما عنيناهم بالرد، وإنما هو يمتد ويمتد إلى أن يلامس واقع الناس وحياتهم وطريقة تعاملهم مع ربهم عز وجل ومع أنفسهم ومع غيرهم من الناس!! بسبب أهل التجهم والإرجاء ومذهبهم الخبيث ترى كثيرًا من شباب الأمة يستحسنون العمل كجنود وجواسيس عند طواغيت الحكم الظالمين، ولا يتورعون من التجسس على المؤمنين الموحدين لصالح الطواغيت الأثمين بحجة أن الآخرين ولاة أمر شرعيين تجب طاعتهم وموالاتهم ونصرتهم على كل من يخالفهم كما أفهمهم ذلك مشايخ الإرجاء، عليهم من الله ما يستحقون. انتهى.

(9) وقال الشيخ حامد العلي (الأمين العام للحركة السلفية في الكويت) في مقالة له بعنوان (خطورة الإرجاء وسبب عدااء المرجئة للجهاد) [على هذا الرابط](#): المرجئة هي الفرقة التي تجعل الإيمان الذي فرضه الله تعالى على عباده وأرسله به رسله، هو تصديق القلب فحسب، أو هو [التصديق] مع النطق بالشهادتين، أو [هو] معهما [أي مع التصديق والنطق] عَمَلُ القلب على خلاف بينهم، وقد أخرجت المرجئة العمل من اسم (الإيمان) وجعلته أمراً زائداً على حقيقته، ليس جُزْءاً منها، خارجاً عن ماهيته، وبنوا على هذا التصور الخاطئ عقيدتين ضاليتين؛ إحداهما أن من تولى عن الانقياد بجوارحه لما جاءت به الرسل، فلم يعمل شيئاً قط مع العلم والتمكن، أن ذلك لا ينفي عنه اسم الإيمان، ولا يخرج من دائرة الإسلام؛ الثانية أن الإيمان لا ينقضه فعل فاعل، مهما كان فعله موغلا في الكفر أو الإشراك، ما لم يقترن بفعله جحود أو استحلال، ذلك أن الإيمان هو التصديق، فلا ينقضه إلا التكذيب في زعمهم؛ مع أن بعض الذين يتبنون هاتين

العقيدتين الضاليتين، لا يقولون إن الإيمان هو التصديق فحسب **[أي فقط]**، ومع ذلك يتناقضون هذا التناقض القبيح، إذ الإيمان إن كان قولاً وعملاً، فلا بد أن يكون نقضه بالقول والعمل أيضاً... ثم قال -أي الشيخ حامدُ العلي-: وتكمن خطورة هاتين العقيدتين في أنهما تجردان الإيمان الذي نزل به القرآن، من خاصيته الحيوية التي تربط بين الباطن والظاهر، والقلب والجوارح، والتي تُحوّل الإنسان إلى طاقة إيمانية هي ينبوع العمل الصالح -كما قال تعالى {أَلَمْ تَرَ كَيْفَ ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا كَلِمَةً طَيِّبَةً كَشَجَرَةٍ طَيِّبَةٍ أَصْلُهَا ثَابِتٌ وَفَرْعُهَا فِي السَّمَاءِ، تُؤْتِي أَكْلَهَا كُلَّ حِينٍ بِإِذْنِ رَبِّهَا، وَيَضْرِبُ اللَّهُ الْأَمْثَالَ لِلنَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ}- وليست كلمات باهتة مجردة؛ فهذان الاعتقادان يجعلان الإيمان كالتصورات النظرية الجامدة، أو كالعقائد الميتة التي لا حراك فيها، فهما في حقيقتهما إنما يهيئان الطريق لانحراف البشرية عن اتباع الرسل، ويفسحان السبيل لتعطيل ترجمة تعاليم الدين إلى واقع حياتي، كما أنهما يحرضان على الردة بالقول والعمل، ويجعلان التهجم على الدين سهل المنال، ذلك أنه يكون في مأمن من الحكم بالردة، تحت ذريعة عدم توفر شرط الجحود والاستحلال... ثم قال -أي الشيخ حامدُ العلي- تحت عنوان (العلمانيون اللادينيون يفرحون بهذه العقيدة المنحرفة): وإن مما يثير الأسى أن هذا بعينه ما يُروّجه **زنادقة العصر العلمانيون اللادينيون**، فغاية أمانهم أن يختزل كل دين الإسلام إلى أمر يعتقده الإنسان -إن بدا له ذلك- بجَنَانِهِ **[أي بقلبه]** وليس لأحد أن يسأله فيما وراء ذلك عن أي التزام من قول أو عمل، فالإيمان -إن كان لا بد منه- عند اللادينين لا ينبغي أن يعدو كونه تصديقا محضاً، لا ينبغي عليه أي موقف عملي، إلا أن يكون كمالات لا يؤثر زواله أجمع في حقيقة الإيمان... ثم

قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ حَامِدُ الْعَلِيِّ- تَحْتَ عُنْوَانٍ (مِنْ أَسْبَابِ
 ائْتِشَارِ الْإِرْجَاءِ، وَالْاِسْتِهَانَةِ بِمَنْزِلَةِ الْعَمَلِ مِنَ الدِّينِ،
وَتَهْوِينِ الْوُقُوعِ فِي الرَّدَةِ): وَلَعَلَّ مِنْ أَسْبَابِ ائْتِشَارِ
 ظَاهِرَةِ الْإِرْجَاءِ فِي هَذَا الزَّمَنِ، الَّذِي تَمَرُّ بِهِ الْأُمَّةُ (وَهِيَ
 تَعَانِي تَرَاجُعًا فِي التَّمَسُّكِ بِدِينِهَا، وَهَجْمَةً مِنْ أَعْدَائِهَا)،
 أَنَّهَا **[أَيُّ ظَاهِرَةِ الْإِرْجَاءِ]** وَافَقَتْ إِسْتِرْوَاخَ النَّفُوسِ إِلَى
 طَلَبِ الدَّعَةِ، **وَالرَّاحَةِ مِنْ عَنَاءٍ مُوَاجِهَةِ الْبَاطِلِ وَأَهْلِهِ**؛
 وَمِنْ أَسْبَابِهَا **[أَيُّ أَسْبَابِ ظَاهِرَةِ الْإِرْجَاءِ]** أَيْضًا
 الْاِسْتِرْسَالُ وَالْانْقِيَادُ بِغَيْرِ شَعُورٍ **لِضَغْطِ الْوَاقِعِ**، مَعَ
 الدَّعْوَةِ الْعَالَمِيَّةِ إِلَى حُرِيَّةِ الْمَعْتَقِدِ، وَتَرْكِ النَّاسِ
 وَشَأْنَهُمْ مَا يَفْعَلُونَ، حَتَّى لَوْ كَانَتْ أَفْعَالُهُمْ نَوَاقِصَ تَهْدٍ
 كَيَانَ الْإِيمَانِ هَذَا؛ وَمِنْ الْمَعْلُومِ أَنَّ الْأَمْرَ بِالْمَعْرُوفِ
 وَالنَّهْيِ عَنِ الْمُنْكَرِ، وَمُعَارَضَةِ الْبَاطِلِ لَا سِيَّمَا إِذَا كَانَ
 كُفْرًا، يَسْتَدْعِي **[أَيُّ يَتَطَلَّبُ]** جَهْدًا وَجَهَادًا **يَشُقُّ عَلَى**
النَّفُوسِ، وَقَدِيمًا قِيلَ {إِنَّ الْبِدْعَةَ إِذَا وَافَقَتْ هَوَى، فَمَا
 أَثْبَتَهَا فِي الْقُلُوبِ}.. ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ حَامِدُ الْعَلِيِّ-:
 الْإِرْجَاءُ -كَمَا قَالَ الْمَأْمُونُ- دَيْنُ الْمُلُوكِ، وَلِهَذَا مَا بَعْدَ
 عَنِ الْحَقِيقَةِ مَنْ قَالَ {إِنَّ الْإِرْجَاءَ أَضْلًا نَشَأَ نَشْأَةً
 سِيَاسِيَّةً}، **وَلِهَذَا كَانَ الْمُرْجئةُ دَوْمًا أَدَاةً طَيِّعَةً بِيَدِ**
الْمُلُوكِ وَالْحُكَّامِ وَالسَّاسَةِ، لِأَنَّ مُحَصِّلَةَ عَقِيدَتِهِمُ الضَّالَّةُ
 أَنَّهُمْ يَقُولُونَ {دَعُّوا مَنْ تَوَلَّى عَلَيْكُمْ يَقُولُ وَيَفْعَلُ مَا
 شَاءَ، لِأَنَّهُ مُؤْمِنٌ بِمُجَرَّدِ ائْتِسَابِهِ إِلَى الْإِسْلَامِ، يَكْفِيهِ
 ذَلِكَ، وَاللَّهُ يَحْكُمُ فِيهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، لَيْسَ ذَلِكَ إِلَيْكُمْ،
فَدَعُّوهُ يُؤَالِي الْكُفَّارَ، وَيُحَارِبُ الْإِسْلَامَ، وَيَفْتَحُ بَابَ كُلِّ
شَرٍّ عَلَى الْأُمَّةِ، فَإِنَّمَا هِيَ الذُّنُوبُ، الَّتِي لَا يَسْلَمُ مِنْهَا
 أَحَدٌ، كُلُّ ابْنِ آدَمَ خَطَّاءٌ، بَلْ هُوَ خَيْرٌ مِمَّنْ يُنْكِرُ عَلَيْهِ،
لِأَنَّهُمْ [أَيُّ الَّذِينَ يُنْكِرُونَ عَلَيْهِ] خَوَارِجٌ، وَالْعُصَاةُ أَهْوَنُ
 شَرًّا مِنَ الْخَوَارِجِ}!.. ائْتَهَى بِاِخْتِصَارٍ.

(10) وقال الشيخُ سعودُ بن عبد العزيز الخلف (رئيس قسم العقيدة في كلية الدعوة وأصول الدين بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة) في (أصول مسائل العقيدة عند السلف وعند المبتدعة): وأهلُ البدع يتميزون بالأخذ ببعض النصوص ويتركون البعض الآخر، فقد أخذ المرجئة بأحاديث الوعد **وتركوا أحاديث الوعيد**، والخوارج أخذوا بأحاديث الوعيد **وتركوا أحاديث الوعد**، ومنهج أهل السنة وما يميزهم أنهم **يأخذون بجميع النصوص ما أمكن الجمع بينها**، فلهذا صار مذهبهم بناءً على هذه النصوص جميعها. انتهى باختصار. وقال الشيخ عبد الكريم الخضير (عضو هيئة كبار العلماء بالديار السعودية، وعضو اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء) في (إرشاد الأخيار إلى شرح جوامع الأخبار): أحياناً يكونُ [أي الدَّاعِيَةُ] في أوساط متشددة مُفرطة، فيحسن بالداعي حينئذ أنه **يلقي عليهم النصوص الواضحة في الوعد والترغيب**، لأن فيهم من التشديد والشبه من الخوارج ما لا يداويه إلا ذاك، وإذا كان في مجتمع متفلت ضائع أو مجتمع يغلب عليه الإرجاء، **فيعالجهم بنصوص الوعيد والترهيب**، ولذا جاءت النصوص الشرعية بهذا وهذا، لأن النفوس ليست على هيئة واحدة، فإذا اشتط للشدة يعالج بنصوص الرفق، وإن اشتط للتساهل يعالج بنصوص الشدة والحزم، فيعالج كل مجتمع بما يناسبه. انتهى. وقال الشيخ عبد الكريم الخضير أيضاً في (البسط المستدير في شرح البيقونية): أهل السنة وفقهم الله جل وعلا للنظر في النصوص بالعينين كليهما... ثم قال -أي الشيخ الخضير-: **الخارجيُّ ينظر بعَيْن، المرجئيُّ ينظر بعَيْن، أهلُ السُّنة ينظرون للنصوص بالعينين**، فيعملون بنصوص الوعد، ويعملون بنصوص الوعيد، وبالجمع بينهما يكون المسلك الوسط. انتهى. وقال أبو حامد

الغزالي (ت505هـ) في (إحياء علوم الدين): وَمَهْمَا كَانَ كَلَامُهُ [أَي كَلَامُ الْوَاعِظِ] مَائِلًا إِلَى الْإِرْجَاءِ، وَتَجَرُّةِ النَّاسِ عَلَى الْمَعَاصِي، وَكَانَ النَّاسُ يَزْدَادُونَ بِكَلَامِهِ جَرَاءَةً وَيَعْفُو اللَّهَ وَيَرْحَمَتِهِ وَثُوقًا يَزِيدُ بِسَبَبِهِ رَجَاؤُهُمْ عَلَى خَوْفِهِمْ، فَهُوَ [أَي كَلَامُ الْوَاعِظِ] مُنْكَرٌ وَيَحِبُّ مَنَعَهُ [أَي مَنَعَ الْوَاعِظِ] عَنْهُ، لِأَن فَسَادَ ذَلِكَ عَظِيمٌ، بَلْ لَوْ رَجَحَ خَوْفُهُمْ [أَي خَوْفُ النَّاسِ] عَلَى رَجَائِهِمْ فَذَلِكَ **الْبَقْ وَأَقْرَبُ بِطِبَاعِ الْخَلْقِ**، فَإِنَّهُمْ إِلَى الْخَوْفِ أَخْوَجُ؛ وَإِنَّمَا **الْعَدْلُ تَعْدِيلُ الْخَوْفِ وَالرَّجَاءِ**. انتهى.

(11) وقال الشيخ فيصل الجاسم (الإمام بوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالكويت) **في هذا الرابط** على موقعه: أمور الدين تنقسم إلى مسائل ظاهرة ومسائل خفية، أمور الدين ليست على حد سواء، فمنها أمور ظاهرة معلومة من الدين ضرورة [المعلوم من الدين بالضرورة] هو ما كان ظاهرًا متواترًا من أحكام الدين، معلومًا عند الخاص والعام، مما أجمع عليه العلماء إجماعًا قطعياً، مثل وجوب الصلاة والزكاة، وتحريم الربا والخمر، كمسائل التوحيد، ومنها مسائل قد تخفى على بعض الناس [مثل خلق القرآن، والقدر، وسحر العطف وهو التأليف بالسحر بين المتباغضين بحيث أن أحدهما يتعلّق بالآخر تعلّقاً كلياً بحيث أنه لا يستطيع أن يفارقه]، فالجهل في الأمور الظاهرة **يختلّف عن الجهل في الأمور الخفية**؛ ومن أعظم المسائل الظاهرة المعلومة من الدين ضرورة توحيد الله تعالى وإفراؤه بالعبادة، فإن العبد مفلطور على معرفة الله تعالى والإقرار بربوبيته وألوهيته، والله تعالى قد أوضحه في كتابه، وبينه النبي صلى الله عليه وسلم بيانا شافيا قاطعا للجدل، إذ هو زبدة الرسالة وأساس الملة وركن الدين الأعظم، قال تعالى {فَاقِمُ

وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا، فِطَرَتَ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا، لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ اللَّهِ، ذَلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ وَلَكِنْ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ}، وَقَالَ تَعَالَى {وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنْ بَنِي آدَمَ مِنْ ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَى أَنْفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ، قَالُوا بَلَى شَهِدْنَا، أَنْ تَقُولُوا يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِنَّا كُنَّا عَنْ هَذَا غَافِلِينَ، أَوْ تَقُولُوا إِنَّمَا أَشْرَكَ آبَاؤُنَا مِنْ قَبْلُ وَكُنَّا ذُرِّيَّةً مِنْ بَعْدِهِمْ، أَفَتُهْلِكُنَا بِمَا فَعَلَ الْمُبْطِلُونَ}؛ قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ [فِي كِتَابِهِ (درء تعارض العقل والنقل)] فِي بَيَانِ دَلَالَةِ الْفِطْرَةِ عَلَى تَوْحِيدِ اللَّهِ تَعَالَى وَإِبْطَالِ الشِّرْكِ {جَمِيعُ بَنِي آدَمَ مُقَرَّرُونَ بِهَذَا، شَاهِدُونَ بِهِ عَلَى أَنْفُسِهِمْ، وَهَذَا أَمْرٌ صَرُورِيٌّ لَهُمْ لَا يَنْفَكُ عَنْهُ مَخْلُوقٌ، وَهُوَ مِمَّا خُلِقُوا عَلَيْهِ وَجُبِلُوا عَلَيْهِ وَجُعِلَ عِلْمًا صَرُورِيًّا لَهُمْ لَا يُمَكِّنُ أَحَدًا جَحْدَهُ؛ ثُمَّ قَالَ بَعْدَ ذَلِكَ [أَيُّ ثُمَّ قَالَ تَعَالَى بَعْدَ قَوْلِهِ {قَالُوا بَلَى شَهِدْنَا}] (أَنْ تَقُولُوا) أَيُّ كَرَاهَةً أَنْ تَقُولُوا وَلَيْتَلَا تَقُولُوا (إِنَّا كُنَّا عَنْ هَذَا غَافِلِينَ) [أَيُّ] عَنْ الْإِفْرَارِ لِلَّهِ بِالرُّبُوبِيَّةِ، وَعَلَى نَفُوسِنَا بِالْعُبُودِيَّةِ، فَإِنَّهُمْ [مَا] كَانُوا غَافِلِينَ عَنْ هَذَا، بَلْ كَانَ هَذَا مِنَ الْعُلُومِ الصَّرُورِيَّةِ الْإِلَازِمَةِ لَهُمْ الَّتِي لَمْ يَخُلْ مِنْهَا بَشَرٌ قَطُّ، بِخِلَافِ كَثِيرٍ مِنَ الْعُلُومِ الَّتِي قَدْ تَكُونُ صَرُورِيَّةً وَلَكِنْ قَدْ يَغْفُلُ عَنْهَا كَثِيرٌ مِنْ بَنِي آدَمَ مِنْ عُلُومِ الْعَدَدِ وَالْحِسَابِ وَغَيْرِ ذَلِكَ، فَإِنَّهَا إِذَا تَصَوَّرَتْ كَانَتْ عُلُومًا صَرُورِيَّةً، لَكِنْ كَثِيرًا مِنْ النَّاسِ غَافِلٌ عَنْهَا، وَأَمَّا الْإِغْتِرَافُ بِالْخَالِقِ فَإِنَّهُ عِلْمٌ صَرُورِيٌّ لِأَزْمٍ لِلْإِنْسَانِ، لَا يَغْفُلُ عَنْهُ أَحَدٌ بَحِثٌ لَا يَعْرِفُهُ، بَلْ لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ قَدْ عَرَفَهُ وَإِنْ قَدَّرَ أَنَّهُ نَسِيَهُ، وَلِهَذَا يُسَمَّى التَّعْرِيفُ بِذَلِكَ تَذْكِيرًا، فَإِنَّهُ تَذْكِيرٌ بِعُلُومِ فِطْرِيَّةٍ صَرُورِيَّةٍ قَدْ يَنْسَاهَا الْعَبْدُ}... إِلَى أَنْ قَالَ [أَيُّ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ] {أَوْ تَقُولُوا إِنَّمَا أَشْرَكَ آبَاؤُنَا مِنْ قَبْلُ وَكُنَّا ذُرِّيَّةً مِنْ بَعْدِهِمْ، أَفَتُهْلِكُنَا بِمَا فَعَلَ الْمُبْطِلُونَ}، فَذَكَرَ [سُبْحَانَهُ] لَهُمْ حُجَّتَيْنِ يَدْفَعُهُمَا هَذَا الْإِشْهَادُ [الْمُرَادُ

بِالإِشْهَادِ هُنَا قَوْلُهُ تَعَالَى {وَأَشْهَدُهُمْ عَلَى أَنْفُسِهِمْ
أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ؟ قَالُوا بَلَىٰ (شَهِدْنَا)}، اخْدَاهُمَا (أَنْ تَقُولُوا
يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِنَّا كُنَّا عَنْ هَذَا غَافِلِينَ)، فَبَيَّنَ أَنَّ هَذَا عِلْمٌ
فِطْرِيٌّ ضَرُورِيٌّ لَا بُدَّ لِكُلِّ بَشَرٍ مِنْ مَعْرِفَتِهِ، وَذَلِكَ
يَتَضَمَّنُ حُجَّةَ اللَّهِ فِي إِبْطَالِ التَّعْطِيلِ، **وَأَنَّ الْقَوْلَ**
بِاثْبَاتِ الصَّانِعِ عِلْمٌ فِطْرِيٌّ ضَرُورِيٌّ، وَهُوَ حُجَّةٌ عَلَى نَفْيِ
التَّعْطِيلِ، وَالثَّانِي (أَوْ تَقُولُوا إِنَّمَا أَشْرَكَ آبَاؤُنَا مِنْ قَبْلُ
وَكُنَّا ذُرِّيَّةً مِنْ بَعْدِهِمْ)، فَهَذَا حُجَّةٌ لِدَفْعِ الشَّرِكِ كَمَا أَنَّ
الْأَوَّلَ حُجَّةٌ لِدَفْعِ التَّعْطِيلِ، فَالتَّعْطِيلُ مِثْلُ كُفْرِ فِرْعَوْنَ
[حَيْثُ ادَّعَى الرَّبُّوبِيَّةَ وَالْأُلُوْهِيَّةَ] وَنَحْوَهُ [كَالْمُرُودِ الَّذِي
ادَّعَى الرَّبُّوبِيَّةَ]، وَالشَّرِكُ مِثْلُ شَرِكِ الْمُشْرِكِينَ مِنْ
جَمِيعِ الْأُمَمِ؛ وَقَوْلُهُ (أَوْ تَقُولُوا إِنَّمَا أَشْرَكَ آبَاؤُنَا مِنْ
قَبْلُ وَكُنَّا ذُرِّيَّةً مِنْ بَعْدِهِمْ، أَفَتُهْلِكُنَا بِمَا فَعَلَ الْمُبْطِلُونَ)
[أَيُّ] وَهُمْ آبَاؤُنَا الْمُشْرِكُونَ، أَفَتُعَاقِبُنَا بِذُنُوبِ غَيْرِنَا؟،
وَذَلِكَ لِأَنَّهُ **[لَوْ]** قُدِّرَ أَنَّهُمْ لَمْ يَكُونُوا عَارِفِينَ بِأَنَّ اللَّهَ
رَبُّهُمْ، وَوَجَدُوا آبَاءَهُمْ مُشْرِكِينَ وَهُمْ ذُرِّيَّةٌ مِنْ بَعْدِهِمْ،
وَمُقْتَضَى الطَّبِيعَةِ الْعَادِيَةِ أَنْ يَحْتَذِيَ الرَّجُلُ خَذْوَ أَبِيهِ
حَتَّى فِي الصَّنَاعَاتِ وَالْمَسَاكِينِ وَالْمَلَايِسِ وَالْمَطَاعِمِ، إِذَا
كَانَ هُوَ الَّذِي رَبَّاهُ، وَلِهَذَا كَانَ أَبَوَاهُ يَهُودَانِهِ وَيُنَصِّرَانِهِ
وَيُمَجِّسَانِهِ وَيُشْرِكَانِهِ، فَإِذَا كَانَ هَذَا مُقْتَضَى الْعَادَةِ
الطَّبِيعِيَّةِ وَلَمْ يَكُنْ فِي فِطْرِهِمْ وَعُقُوبِهِمْ مَا يُنَاقِضُ
ذَلِكَ **[لَكَانُوا]** قَالُوا (نَحْنُ مَعْدُورُونَ، وَأَبَاؤُنَا هُمُ الَّذِينَ
أَشْرَكُوا، وَنَحْنُ كُنَّا ذُرِّيَّةً لَهُمْ بَعْدَهُمْ إِبْتِغَاءَهُمْ بِمُوجِبِ
الطَّبِيعَةِ الْمُعْتَادَةِ، وَلَمْ يَكُنْ عِنْدَنَا مَا يُبَيِّنُ خَطَأَهُمْ)، فَإِذَا
كَانَ فِي فِطْرِهِمْ مَا شَهِدُوا بِهِ مِنْ أَنَّ اللَّهَ وَخَدَهُ هُوَ
رَبُّهُمْ، كَانَ مَعَهُمْ مَا يُبَيِّنُ بُطْلَانَ هَذَا الشَّرِكِ وَهُوَ
التَّوْحِيدُ الَّذِي شَهِدُوا بِهِ عَلَى أَنْفُسِهِمْ، فَإِذَا اخْتَجَا
بِالْعَادَةِ الطَّبِيعِيَّةِ مِنْ اتِّبَاعِ الْأَبَاءِ كَانَتْ الْحُجَّةُ عَلَيْهِمْ
الْفِطْرَةُ الطَّبِيعِيَّةُ الْعَقْلِيَّةُ السَّابِقَةُ لِهَذِهِ الْعَادَةِ الْأَبَوِيَّةِ،
كَمَا قَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ (كُلُّ مَوْلُودٍ يُوَلَدُ عَلَى

الْفِطْرَةَ، فَأَبَوَاهُ يُهَوِّدَانِهِ وَيُنَصِّرَانِهِ وَيُمَجِّسَانِهِ، فَكَانَتْ
الْفِطْرَةُ الْمُوجِبَةُ لِلْإِسْلَامِ سَابِقَةً لِلتَّرْبِيَةِ الَّتِي يَحْتَاجُونَ
بِهَا، وَهَذَا يَفْتَضِي أَنْ نَفْسَ الْعَقْلِ الَّذِي بِهِ يَعْرِفُونَ
التَّوْحِيدَ حُجَّةٌ فِي بَطْلَانِ الشِّرْكِ، لَا يَحْتَاجُ ذَلِكَ إِلَى
رَسُولٍ، فَإِنَّهُ جُعِلَ مَا تَقْدَمُ حُجَّةٌ عَلَيْهِمْ بِدُونِ هَذَا، وَهَذَا
لَا يُنَاقِضُ قَوْلَهُ تَعَالَى (وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى نَبْعَثَ
رَسُولًا)، فَإِنَّ الرَّسُولَ يَدْعُو إِلَى التَّوْحِيدِ، وَلَكِنْ إِنْ لَمْ
يَكُنْ فِي الْفِطْرَةِ دَلِيلٌ عَقْلِيٌّ يَعْلَمُ بِهِ اثْبَاتُ الصَّانِعِ لَمْ
يَكُنْ فِي مُجَرَّدِ الرِّسَالَةِ حُجَّةٌ عَلَيْهِمْ، فَهَذِهِ الشَّهَادَةُ عَلَى
أَنْفُسِهِمْ [يُشِيرُ إِلَى قَوْلِهِ تَعَالَى {وَأَشْهَدُهُمْ عَلَى
أَنْفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ}، قَالُوا بَلَى شَهِدْنَا] الَّتِي تَتَضَمَّنُ
إِفْرَارَهُمْ بِأَنَّ اللَّهَ رَبُّهُمْ وَمَعْرِفَتَهُمْ بِذَلِكَ، هَذِهِ الْمَعْرِفَةُ
وَالشَّهَادَةُ أَمْرٌ لَازِمٌ لِكُلِّ بَنِي آدَمَ، بِهِ يَقُومُ حُجَّةُ اللَّهِ
تَعَالَى فِي تَصْدِيقِ رُسُلِهِ، فَلَا يُمَكِّنُ أَحَدًا أَنْ يَقُولَ يَوْمَ
الْقِيَامَةِ (إِنِّي كُنْتُ عَنْ هَذَا غَافِلًا) وَلَا (أَنَّ الذَّنْبَ كَانَ
لِيَ، فَلَمْ يَكُنْ مَعْذُورًا فِي التَّعْطِيلِ وَلَا الْإِشْرَاقِ، بَلْ قَامَ
بِهِ مَا يَسْتَحِقُّ بِهِ الْعَذَابَ، ثُمَّ إِنَّ اللَّهَ -لِكَمَالِ رَحْمَتِهِ
وَإِحْسَانِهِ- لَا يُعَذِّبُ أَحَدًا إِلَّا بَعْدَ إِرْسَالِ رَسُولٍ إِلَيْهِمْ وَإِنْ
كَانُوا قَاعِلِينَ لِمَا يَسْتَحِقُّونَ بِهِ الدَّمَ وَالْعِقَابَ} ... ثُمَّ
قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الْجَاسِمِ-: **فَالْجَهْلُ بِأُمُورِ التَّوْحِيدِ لَيْسَ
كَالْجَهْلِ بِغَيْرِهَا** مِنَ الْمَسَائِلِ، لِأَنَّ الْفِطْرَةَ شَاهِدَةٌ بِذَلِكَ
دَالَّةٌ عَلَيْهِ، وَفِي الْحَدِيثِ الْقُدْسِيِّ [قَالَ الشَّيْخُ عَبْدُ اللَّهِ
الْخَلِيفِيُّ فِي (تَقْوِيمِ الْمُعَاصِرِينَ): إِنَّ الْقَوْلَ بِأَنَّ
الْحَدِيثَ الْإِلَهِيَّ [أَيُّ الْقُدْسِيِّ] لَفْظُهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ
قَوْلٌ بَاطِلٌ لَا دَلِيلَ عَلَيْهِ، **وَالْخِلَافُ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ
حَادِثٌ لَمْ يُعْرِفْ عَنِ السَّلَفِ ...** ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ
الْخَلِيفِيِّ-: **فَإِنَّ الْحَدِيثَ الْإِلَهِيَّ مَعْنَاهُ وَكَذَلِكَ لَفْظُهُ مِنْ
اللَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى، وَيُقَالُ أَنْ وَصَفَهُ بِالْقُدْسِيِّ أَوْ
الْإِلَهِيِّ أَمْرٌ وَاسِعٌ وَقَدْ وَجَدْتُ كِلَا الاسْتِخْدَامَيْنِ عِنْدَ**

الْمُنْتَسِبِينَ لِلسُّنَّةِ دُونَ تَكْثِيرِ. انتهى باختصار. وقال
 الشَّيْخُ أَبُو بَارٍ في هذا الرابط على مَوْقِعِهِ: الْحَدِيثُ
 الْقُدْسِيُّ مِنْ كَلَامِ اللَّهِ، **لَفْظُهُ وَمَعْنَاهُ**، وَلَكِنْ لَيْسَ لَهُ
 حُكْمُ الْقُرْآنِ، لَيْسَ بِمُعْجَزٍ، وَلَا يُقْرَأُ بِهِ فِي الصَّلَاةِ
 [قُلْتُ: وَلَا يُشْتَرَطُ فِي الْحَدِيثِ الْقُدْسِيِّ أَنْ يَكُونَ
 مُتَوَاتِرًا، وَذَلِكَ بِخِلَافِ الْقُرْآنِ]. انتهى باختصار. وجاء
 في فتوى للشيخ عبدالعزيز الراجحي (الأستاذ في
 جامعة الإمام محمد بن سعود في كلية أصول الدين،
 قسم العقيدة) على هذا الرابط أَنَّ الشَّيْخَ قَالَ: الْقُرْآنُ
 كَلَامُ اللَّهِ لَفْظًا وَمَعْنَى، وَالْأَحَادِيثُ الْقُدْسِيَّةُ كَلَامُ اللَّهِ
لَفْظُهُ وَمَعْنَاهُ، لَكِنْ لَهَا أَحْكَامٌ خَاصَّةٌ تَخْتَلِفُ عَنْ أَحْكَامِ
 الْقُرْآنِ، الْقُرْآنُ لَا يَمَسُّهُ إِلَّا مُتَوَصِّيٌّ وَالْأَحَادِيثُ الْقُدْسِيَّةُ
 يَمَسُّهَا غَيْرُ الْمُتَوَصِّيِّ، الْقُرْآنُ يُتَعَبَّدُ بِتِلَاوَتِهِ وَالْحَدِيثُ
 الْقُدْسِيُّ لَا يُتَعَبَّدُ بِتِلَاوَتِهِ. انتهى باختصار. وقال الشيخ
 صالح الفوزان (عضو هيئة كبار العلماء بالديار
 السعودية، وعضو اللجنة الدائمة للبحوث العلمية
 والإفتاء) في (إعانة المستفيد بشرح كتاب التوحيد): إِنَّ
 بَيْنَ الْحَدِيثِ الْقُدْسِيِّ وَبَيْنَ الْقُرْآنِ فَرْقًا وَإِنْ كَانَ
 يَجْتَمِعُ مَعَ الْقُرْآنِ فِي أَنَّهُ كَلَامُ اللَّهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى
لَفْظًا وَمَعْنَى. انتهى باختصار. وقال الشيخ حماد
 الأنصاري (رئيس قسم السنة وأستاذ الدراسات العليا،
 بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة): إِنَّ الْحَدِيثَ
 الْقُدْسِيَّ كَلَامُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ **حَرْفًا وَمَعْنَى**. انتهى من
 (المجموع في ترجمة العلامة المحدث الشيخ حماد بن
 محمد الأنصاري) [خَلَقْتُ عِبَادِي خُتَفَاءَ كُلُّهُمْ، وَإِنَّهُمْ
 أَتَتْهُمْ الشَّيَاطِينُ فَاجْتَالَتْهُمْ عَنْ دِينِهِمْ، وَخَرَّمْتُ عَلَيْهِمْ
 مَا أَخْلَلْتُ لَهُمْ، وَأَمَرْتُهُمْ أَنْ يُشْرِكُوا بِي مَا لَمْ أَنْزِلْ بِهِ
 سُلْطَانًا]... ثم قال -أي الشيخ الجاسم-: وقال الشيخ
 صالح آل الشيخ [وزير الشؤون الإسلامية والأوقاف
 والدعوة والإرشاد] {مَنْ قَامَ بِهِ الشَّرْكُ **فَهُوَ مُشْرِكٌ**،

لَأَنَّ كُلَّ مَوْلُودٍ وُلِدَ عَلَى الْفِطْرَةِ، وَاللَّهُ جَلَّ وَعَلَا أَقَامَ الدلائلَ على وَحْدَانِيَّتِهِ، في الأنفسِ وفي الآفاقِ [قال تعالى {سَيُرِيهِمْ آيَاتِنَا فِي الْآفَاقِ وَفِي أَنْفُسِهِمْ حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُ الْحَقُّ}]، وهذه الدلائلُ حُجَّةٌ على المرءِ في أنه لا يُعَذَّرُ في أحكام الدنيا بارتكاب الكُفْرِ والشُّرِكِ، نَعْنِي بِأحكام الدنيا ما يَتَعَلَّقُ بِالْمُكَلَّفِ مِنَ حَيْثُ عَلاَقَتُهُ بِهَذَا الَّذِي قَامَ بِهِ هَذَا الشَّيْءُ [أي الكُفْرُ أو الشُّرْكُ]، مِنْ جِهَةِ الاستغفارِ له والأُضْحِيَّةِ عَنْهُ ونحو ذلك، أَمَّا الْأَشْيَاءُ الَّتِي مَرْجِعُهَا إِلَى الْإِمَامِ مِثْلُ اسْتِحْلَالِ الدَّمِ وَالْمَالِ وَالْقِتَالِ ونحو ذلك، فهذه إِنَّمَا تَكُونُ بَعْدَ قِيَامِ الْحُجَّةِ، فهناك شَيْءٌ مُتَعَلِّقٌ بِالْمُكَلَّفِ وَهناك شَيْءٌ مُتَعَلِّقٌ بِالْإِمَامِ... ثم قال -أي الشيخ الجاسم-: لَمَّا كَانَتْ مَسَائِلُ التَّوْحِيدِ الظَّاهِرَةُ كَوُجُوبِ إِفْرَادِ اللَّهِ تَعَالَى بِالْعِبَادَةِ وَبِالدُّعَاءِ وَالنَّذْرِ وَالذَّبْحِ ونحو ذلك، مَسَائِلُ فِطْرِيَّةٍ، قَدْ جَعَلَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى فِي فِطْرَةِ الْإِنْسَانِ مَا يَبْدُلُ عَلَيْهَا وَيُرْشِدُ إِلَيْهَا، فَإِنَّهُ لَا يُحْتَاجُ فِي إِقَامَةِ الْحُجَّةِ عَلَى تَارِكِهَا إِلَى أَكْثَرِ مِنَ التَّذْكِيرِ بِهَا إِذَا طَرَأَ عَلَيْهَا مِنَ النَّشَاةِ وَالْأَلْفَةِ [أي الاغْتِيَادِ] مَا يَسْتُرُّهَا وَيُخَفِّئُهَا... ثم قال -أي الشيخ الجاسم-: فَمِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ تَعَالَى بِعِبَادِهِ أَنَّهُ لَا يُعَذِّبُهُمْ بِهَذِهِ الْفِطْرَةِ الَّتِي فَطَّرَ النَّاسَ عَلَيْهَا حَتَّى يَبْعَثَ إِلَيْهِمْ مَنْ يُذَكِّرُهُمْ بِهَا فَتَتِمَّ الْحُجَّةُ بِهِمْ عَلَيْهِمْ، قَالَ تَعَالَى {رُسُلًا مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ لِيَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ}، وَعَلَى هَذَا فَمَنْ قَامَتْ عَلَيْهِ الْحُجَّةُ بِالْبَيَانِ وَالْقِرَآنِ وَذُكِّرَ بِالتَّوْحِيدِ الَّذِي فَطَّرَ عَلَيْهِ الْإِنْسَانُ فَقَدْ انْقَطَعَ فِي حَقِّهِ الْعُذْرُ، فَلَا يُقْبَلُ مِنْهُ بَعْدَ ذَلِكَ الْاعْتِذَارُ بَعْدَمِ الْفَهْمِ أَوْ عَدَمِ التَّبَيَّنِ، وَالْمُرَادُ بِالْفَهْمِ غَيْرِ الْمُشْتَرِطِ هُنَا الْفَهْمُ بِأَنَّ الْحُجَّةَ قَاطِعَةٌ لِشُبُهَتِهِ وَأَنَّهَا حَقٌّ فِي نَفْسِهَا، أَمَّا الْفَهْمُ بِمَعْنَى مَعْرِفَةِ مُرَادِ الْمُتَكَلِّمِ وَمَفْهُومِ وَمَقْصُودِ الْخِطَابِ فَهَذَا لَا خِلَافَ فِي اشْتِرَاطِهِ... ثم قال -أي الشيخ

الجاسمُ:- الذي يُعَذَّرُ في مسائل التوحيد هو مَنْ كان حديثَ عَهْدٍ بِإِسْلَامٍ، أَوْ نَشَأَ بِبَادِيَةٍ بَعِيدَةٍ، أَمَا مَنْ كَانَ يَعِيشُ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ وَيَسْمَعُ الْقُرْآنَ وَالسُّنَّةَ وَيَسْمَعُ بِالْحَقِّ، أَوْ يَتِمَكَّنُ مِنَ الْعِلْمِ، فَلَا يُعَذَّرُ بِالْجَهْلِ فِي مَسَائِلِ التَّوْحِيدِ، وَإِنْ كَانَ قَدْ يُعَذَّرُ فِي غَيْرِهَا مِنَ الْمَسَائِلِ الَّتِي قَدْ يَخْفَى دَلِيلُهَا [وهي المسائل الخفية لا المعلومة من الدين بالضرورة]... ثم قال -أي الشيخ الجاسمُ:- لَمَّا كَانَتِ الْفِطْرَةُ دَالَّةً عَلَى التَّوْحِيدِ مُتَبَهَةً عَلَيْهِ، فَإِنْ بُلُوغَ الْعِلْمِ وَالتَّذْكِيرَ بِهَذِهِ الْفِطْرَةِ كَافٍ فِي إِقَامَةِ الْحُجَّةِ، لظهور الأدلة والبراهين وتوافر العلوم الضرورية الفطرية، ولذلك لَا يُعَذَّرُ أَحَدٌ فِي الْوُقُوعِ فِي الشَّرِكِ إِذَا كَانَ مِمَّنْ يَسْمَعُ الْقُرْآنَ وَالْحَدِيثَ، وَيَسْمَعُ بِمَنْ يَدْعُو إِلَى التَّوْحِيدِ وَيُحَذِّرُ مِنَ الشَّرِكِ، وهذا لَا يَكَادُ يَخْلُو مِنْهُ بَلَدٌ مِنْ بِلَادِ الْإِسْلَامِ إِلَّا مَا نَدَرَ، وَإِنَّمَا الَّذِي يُتَصَوَّرُ أَنْ يَفْقِدَ الْعِلْمَ بِالْقُرْآنِ وَيَفْقِدَ الدَّاعِيَ إِلَى التَّوْحِيدِ هُوَ مَنْ كَانَ حَدِيثَ عَهْدٍ بِالإِسْلَامِ، أَوْ مَنْ كَانَ يَعِيشُ فِي بِلَادٍ لَا يَبْلُغُهَا الْعِلْمُ وَلَا يُوجَدُ فِيهَا دُعَاءُ التَّوْحِيدِ، وَالْيَوْمَ بِحَمْدِ اللَّهِ قَدْ انْتَشَرَ الْعِلْمُ وَتَهَيَّأَتْ أَسْبَابُهُ فِي ظِلِّ التَّطَوُّرِ الْكَبِيرِ فِي وَسَائِلِ الْإِعْلَامِ، وَقَدْ حَصَلَ الْبَلَاغُ بِدُعَاءِ التَّوْحِيدِ فِي الْإِذَاعَةِ وَالتَّلْفَازِ وَالْفَضَائِيَّاتِ وَالْإِنْتَرْنِتِ وَغَيْرِهَا مِنْ وَسَائِلِ الْإِعْلَامِ، وَحَصَلَ أَيْضًا بِاخْتِلَاطِ النَّاسِ بَعْضُهُمْ بِبَعْضٍ، بَحِثَ تَيَسَّرَ اللَّقَاءُ بِدُعَاءِ التَّوْحِيدِ وَتَهَيَّأَتْ الظُّرُوفُ الْكَثِيرَةُ لِلسَّمَاعِ بِدَّاعِيَ التَّوْحِيدِ، وَلَا يَكَادُ يُوجَدُ أَحَدٌ مِنْ أَهْلِ الشَّرِكِ وَعِبَادَةِ الْأَوْلِيَاءِ إِلَّا وَقَدْ سَمِعَ بِدَعْوَةِ أَهْلِ التَّوْحِيدِ، أَوْ بِدَعْوَةِ مَنْ يُسَمُّونَهُمُ بِالْوَهَّابِيَّةِ وَنَحْوِ ذَلِكَ، فَالْتَّنْبِيهُ قَدْ حَصَلَ وَانْتَشَرَ؛ وَإِنَّمَا يُتَصَوَّرُ عَدَمُ ذَلِكَ [أَيَّ عَدَمِ سَمَاعِ الْقُرْآنِ وَالْحَدِيثِ، وَعَدَمِ السَّمَاعِ بِمَنْ يَدْعُو إِلَى التَّوْحِيدِ وَيُحَذِّرُ مِنَ الشَّرِكِ] فِيمَنْ نَشَأَ بِمَكَانٍ بَعِيدٍ عَنِ بِلَادِ الْإِسْلَامِ كَغَيَاهِبِ إِفْرِيقِيَا وَأَطْرَافِ الدُّنْيَا، أَوْ مَنْ كَانَ

يعيشُ ببلاد الكفار بحيث لا يَسْمَعُ بِالْحَقِّ **ولا يَتِمَكَّنُ منه**،
أو مَنْ كان حديثَ عَهْدٍ بِإِسْلَام... ثم قال -أي الشيخُ
الجاسمُ-: **مِنَ الْأَخْطَاءِ الشَّائِعَةِ حَمَلُ كَلَامِ أَهْلِ الْعِلْمِ
فِي ضَوَابِطِ تَكْفِيرِ أَهْلِ الْأَهْوَاءِ وَالْبِدَعِ عَلَى تَكْفِيرِ أَهْلِ
الشِّرْكِ، مِّنَ الْأُمُورِ الْمُهِمَّةِ الَّتِي لَا بُدَّ مِنْ بَيَانِهَا وَالتِّي
حَصَلَ فِيهَا لُبْسٌ عِنْدَ بَعْضِ مَنْ تَكَلَّمَ فِي هَذِهِ الْمَسَائِلِ،
عَدَمُ التَّفْرِيقِ بَيْنَ (مَسَائِلِ التَّوْحِيدِ الْفِطْرِيَّةِ وَالْكَلَامِ فِي
أَهْلِ الشِّرْكِ) وَبَيْنَ (الْمَسَائِلِ الْمُتَعَلِّقَةِ بِالصِّفَاتِ [يعني
صِفَاتِ اللَّهِ تَعَالَى] وَبِأَهْلِ الْبِدَعِ وَالْأَهْوَاءِ)، فَحَمَلَ بَعْضُ
مَنْ لَمْ يَعْرِفْ مَوَاقِعَ الْكَلَامِ كَلَامَ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي عُذْرِ
أَهْلِ الْبِدَعِ وَالْأَهْوَاءِ فِي بَعْضِ الْمَسَائِلِ الْخَفِيَّةِ، عَلَى
أَهْلِ الشِّرْكِ وَعِبَادَةِ الْأَوْلِيَاءِ، فَسَوَّى بَيْنَ مَا دَلَّتْ عَلَيْهِ
الْفِطْرَةُ وَبَيْنَ مَا قَدْ تَخَفَى بَعْضُ أدِلَّتِهِ لِمَا فِيهِ مِنَ
الاشْتِبَاهِ، وَمَنْ لَمْ يُفَرِّقْ فِي الْعُذْرِ بِالْجَهْلِ بَيْنَ مَسَائِلِ
التَّوْحِيدِ الَّتِي قَطَرَ اللَّهُ عَلَيْهَا الْخَلْقَ وَبَيْنَ الْمَسَائِلِ الَّتِي
قَدْ تَخَفَى وَتَشْتَبِهَ، فَقَدْ أَلْغَى حُكْمَ الْفِطْرَةِ! فَصَارَ وُجُودُ
الْفِطْرَةِ وَعَدَمُهُ سَوَاءً! وَهَذَا لَا زِمَ لَهُمْ [أَيَّ أَنْ مَنْ لَمْ
يُفَرِّقِ التَّفْرِيقَ الْمَذْكُورَ قَدْ أَثَبَّتَ عَلَى نَفْسِهِ أَنَّهُ أَلْغَى
حُكْمَ الْفِطْرَةِ] لَا مَنَاصَ مِنْهُ، وَقَدْ ثَقُلَ بَعْضُهُمْ نُصُوصًا
لِشَيْخِ الْإِسْلَامِ ابْنِ تَيْمِيَّةَ فِي (الْخَطَأِ فِي مَسَائِلِ
الصِّفَاتِ) وَأَرَادَ تَعْمِيمَهَا عَلَى مَسَائِلِ التَّوْحِيدِ وَالشِّرْكِ،
وَمِمَّنْ وَقَعَ فِي ذَلِكَ قَدِيمًا أَيْمَةُ الضَّلَالِ كَدَاوُودَ بْنِ
جَرَجِيسَ [أَشْهَرُ الْمُنَاوِئِينَ لِدَعْوَةِ الشَّيْخِ مُحَمَّدِ بْنِ
عَبْدِالْوَهَّابِ] وَعُثْمَانَ بْنَ مَنْصُورٍ [هُوَ عُثْمَانُ بْنُ مَنْصُورِ
الْبَاصِرِيِّ (ت 1282هـ)] الَّذِي أَلْفَ كِتَابًا أَسْمَاهُ (جَلَاءُ
الْغَمَّةِ عَنْ تَكْفِيرِ هَذِهِ الْأُمَّةِ) يُعَارِضُ بِهِ مَا قَرَّرَهُ الشَّيْخُ
مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِالْوَهَّابِ مِنْ أَصُولِ الْمِلَّةِ وَالدِّينِ، وَيُجَادِلُ
بِمَنْعِ تَضْلِيلِ عُبَادِ الْأَوْلِيَاءِ وَالصَّالِحِينَ، وَيُنَاضِلُ عَنْ غُلَاةِ
الرَّافِضَةِ وَالْمُشْرِكِينَ، الَّذِينَ أَنْزَلُوا الْعِبَادَ بِمَنْزِلَةِ رَبِّ
الْعَالَمِينَ] وَغَيْرِهِمْ، وَقَدْ تَصَدَّى لِلرَّدِّ عَلَيْهِمْ أَيْمَةُ الدَّعْوَةِ**

كالشيخ عبدالرحمن بن حسن [بن محمد بن عبدالوهاب] وابنه عبداللطيف، وعبدالله أبي بطين [هو عبدالله بن عبدالرحمن مفتي الديار النجدية ت1282هـ]، وغيرهم، رَحِمَهُمُ اللَّهُ أَجْمَعِينَ. انتهى باختصار.

(12) وقال الشيخ ابن عثيمين في (شرح العقيدة السفارينية): مَعْرِفَةُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ **لا تحتاج إلى نظر في الأصل**، ولهذا، عَوَّاهُ الْمُسْلِمِينَ الْآنَ هَلْ هُمْ فَكَّرُوا وَنَظَرُوا فِي الْآيَاتِ الْكُونِيَّةِ وَالْآيَاتِ الشَّرْعِيَّةِ حَتَّى عَرَفُوا اللَّهَ، **أَمْ عَرَفُوهُ بِمُقْتَضَى الْفِطْرَةِ؟**، مَا نَظَرُوا [قَالَ الشُّوْكَانِيُّ فِي (التَّحْفِ فِي مَذَاهِبِ السَّلَفِ): فَهُمْ [أَيُّ أَهْلِ الْكَلَامِ] مُتَّفِقُونَ فِيمَا بَيْنَهُمْ عَلَى أَنَّ طَرِيقَ السَّلَفِ أَسْلَمُ، وَلَكِنْ زَعَمُوا أَنَّ طَرِيقَ الْخَلْفِ أَعْلَمُ، فَكَانَ غَايَةُ مَا ظَفَرُوا بِهِ مِنْ هَذِهِ الْأَعْلَمِيَّةِ لَطَرِيقِ الْخَلْفِ أَنْ تَمَنَّى مُحَقِّقُوهُمْ وَأَذْكِيَاؤُهُمْ فِي آخِرِ أَمْرِهِمْ **دِينَ الْعَجَائِزِ وَقَالُوا {هَنِيئًا لِلْعَامَّةِ}**. انتهى]... ثُمَّ قَالَ - أَيُّ الشَّيْخِ ابْنِ عَثِيمِينَ -: لَوْ فُرِضَ أَنَّ الْإِنْسَانَ احتاجَ إِلَى النَّظَرِ فَحِينَئِذٍ يَجِبُ عَلَيْهِ النَّظَرُ، لَوْ كَانَ إِيمَانُهُ فِيهِ شَيْءٌ مِنَ الضَّعْفِ، يَحْتَاجُ إِلَى التَّقْوِيَّةِ، فَحِينَئِذٍ لَا بُدَّ أَنْ يَنْظُرَ، وَلِهَذَا قَالَ تَعَالَى {وَلَمْ يَنْظُرُوا فِي مَلَكُوتِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا خَلَقَ اللَّهُ مِنْ شَيْءٍ}، وَقَالَ {أَفَلَمْ يَدَّبَّرُوا الْقَوْلَ}، وَقَالَ تَعَالَى {كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ مُبَارَكٌ لِيَدَّبَّرُوا آيَاتِهِ}، فَإِذَا وَجَدَ الْإِنْسَانُ فِي إِيمَانِهِ ضَعْفًا حِينَئِذٍ يَجِبُ أَنْ يَنْظُرَ... ثُمَّ قَالَ - أَيُّ الشَّيْخِ ابْنِ عَثِيمِينَ -: الْحَاصِلُ أَنَّ النَّظَرَ لَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ الْإِنْسَانُ إِلَّا لِلضَّرُورَةِ - كَالدَّوَاءِ - لِضَعْفِ الْإِيمَانِ، وَإِلَّا **فَمَعْرِفَةُ اللَّهِ مَرَكُوزَةٌ بِالْفِطْرَةِ...** ثُمَّ قَالَ - أَيُّ الشَّيْخِ ابْنِ عَثِيمِينَ -: لَكِنْ مَا هُوَ الطَّرِيقُ إِلَى مَعْرِفَةِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ؟ الطَّرِيقُ، قُلْنَا {بِالْفِطْرَةِ قَبْلَ كُلِّ شَيْءٍ}، **فَالْإِنْسَانُ مَفْطُورٌ عَلَى مَعْرِفَةِ رَبِّهِ تَعَالَى** وَأَنْ لَهُ خَالِقًا، وَإِنْ كَانَ لَا يَهْتَدِي إِلَى مَعْرِفَةِ صِفَاتِ

الخالق على **التفصيل**، ولكن يعرف أن له خالقاً كاملاً **من كل وجه**، ومن الطرق التي توصل إلى معرفة الله **العقل**، الأمور العقلية، فإن العقل يهتدي إلى معرفة الله بالنظر إلى ذاته [قال تعالى {سَنُرِيهِمْ آيَاتِنَا فِي الْآفَاقِ وَفِي أَنْفُسِهِمْ حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُ الْحَقُّ}] (هذا إذا كان القلب سليماً من الشبهات)، ننظر في السماوات والأرض فنستدل به على عظم الله فإن عظم المخلوق يدل على عظم الخالق، وهكذا، انتهى باختصار.

(13) وقال الشيخ عبد الرحمن البراك (أستاذ العقيدة والمذاهب المعاصرة بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية) في مقالة له بعنوان (من طرق الهداية العقل والسمع) على موقعه **في هذا الرابط**: لقد فطر الله عباده **على معرفته**، فإن الإنسان -بفطرته- يعلم أن كل مخلوق لا بُد له من خالق، وأن المحدث لا بُد له من مُحدث، وقد ذكر الله الأدلة الكونية -من آيات السماوات والأرض- على وجوده وقدرته وعلمه وحكمته، ولهذا يُذكر الله عباده بهذه الآيات، ويُنكر على المشركين إعراضهم عنها، قال تعالى {وَكَايِنْ مِنْ آيَةٍ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ يَمُرُّونَ عَلَيْهَا وَهُمْ عَنْهَا مُعْرِضُونَ}؛ وهذه المعرفة -الحاصلة بالآيات الكونية- هي من معرفة العقل، فتحصل بالنظر والتفكير، ولهذا يقول تعالى {أَوَلَمْ يَنْظُرُوا فِي مَلَكُوتِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا خَلَقَ اللَّهُ مِنْ شَيْءٍ}، ويقول تعالى {أَوَلَمْ يَتَفَكَّرُوا فِي أَنْفُسِهِمْ مَا خَلَقَ اللَّهُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا إِلَّا بِالْحَقِّ}؛ والآيات بهذا المعنى كثيرة، ومع ذلك فالمعرفة الحاصلة بالعقل هي **معرفة إجمالية**، إذ الإنسان لا يعرف ربه بأسمائه وصفاته وأفعاله -على وجه التفصيل- إلا بما جاءت به الرُّسل ونزلت به الكتب،

فَالرُّسُلُ صَلَوَاتُ اللَّهِ وَسَلَامُهُ عَلَيْهِمْ جَاءُوا بِتَعْرِيفِ الْعِبَادِ بِرَبِّهِمْ، بِأَسْمَاءِ وَصِفَاتِهِ وَأَفْعَالِهِ، وَبِهَذَا يُعْلَمُ أَنَّ الْعُقُولَ عَاجِزَةً عَنْ مَعْرِفَةِ مَا لِلَّهِ مِنَ الْأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ عَلَى وَجْهِ **التفصيل**، فَطَرِيقُ الْعِلْمِ بِمَا لِلَّهِ مِنَ الْأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ -تَفْصِيلًا- هُوَ مَا جَاءَتْ بِهِ الرُّسُلُ، وَمَعَ ذَلِكَ فَلَا يُحِيطُ بِهِ الْعِبَادُ عِلْمًا، مَهْمَا يَلْغُوا مِنْ مَعْرِفَةٍ، كَمَا قَالَ تَعَالَى {وَلَا يُحِيطُونَ بِهِ عِلْمًا}... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الْبَرَّاكِ-: وَبِهَذَا يَتَبَيَّنُ أَنَّ مِنْ طُرُقِ مَعْرِفَةِ اللَّهِ طَرِيقَيْنِ، الْعَقْلُ، وَالسَّمْعُ (وَهُوَ النَّقْلُ وَهُوَ مَا جَاءَ بِهِ الرَّسُولُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنَ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ)، وَأَنَّ **مِنْ أَسْمَاءِ وَصِفَاتِهِ مَا يُعْرَفُ بِالْعَقْلِ وَالسَّمْعِ**، وَمِنْهَا مَا لَا يُعْرَفُ إِلَّا بِالسَّمْعِ؛ وَبِهَذِهِ الْمُنَاسَبَةِ يَحْسُنُ التَّنْبِيهُ إِلَى أَنَّهُ يَجِبُ تَحْكِيمُ السَّمْعِ -وَهُوَ الْوَحْيُ- وَجَعْلُ الْعَقْلِ تَابِعًا مُهْتَدِيًا يَهْدِي اللَّهُ، وَمِنَ الضَّلَالِ الْمُبِينِ أَنْ يُعَارِضَ النَّقْلُ بِالْعَقْلِ، كَمَا صَنَعَ كَثِيرٌ مِنْ طَوَائِفِ الضَّلَالِ مِنَ الْفَلَاسِفَةِ وَالْمُتَكَلِّمِينَ؛ وَوَفَّقَ اللَّهُ أَهْلَ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ لِلْإِعْتِصَامِ بِكِتَابِهِ وَسُنَّةِ رَسُولِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَاقْتِفَاءِ أَثَارِ السَّلَفِ الصَّالِحِ، فَحَكَمُوا كِتَابَ اللَّهِ وَسُنَّةَ رَسُولِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَوَضَعُوا الْأُمُورَ فِي مَوَاضِعِهَا، وَعَرَفُوا فَضِيلَةَ الْعَقْلِ، فَلَمْ يُعْطِلُوا دِلَالَتَهُ، وَلَمْ يُقَدِّمُوهُ عَلَى نُصُوصِ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، كَمَا فَعَلَ الْغَالِطُونَ وَالْمُبْطِلُونَ، فَهَدَى اللَّهُ أَهْلَ السُّنَّةِ صِرَاطَهُ الْمُسْتَقِيمَ. انْتَهَى بِاخْتِصَارٍ. وَقَالَ الشَّيْخُ مُحَمَّدٌ صَالِحُ الْمُنْجِدِ فِي مُحَاضَرَةٍ يُعْنَوَانِ (الْعَقْلُ وَالنَّقْلُ) مُفَرَّغَةً عَلَى مَوْقِعِهِ **فِي هَذَا الرَّابِطِ: فَالْفِطْرَةُ دَالَّةٌ عَلَى تَوْحِيدِ الرُّبُوبِيَّةِ، وَكَذَلِكَ فَإِنَّ الْفِطْرَةَ دَالَّةٌ عَلَى تَوْحِيدِ الْأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ (بِالْجُمْلَةِ)**، فَالْخَلْقُ مَفْطُورُونَ عَلَى أَنَّ اللَّهَ أَجَلُّ وَأَكْبَرُ وَأَعْظَمُ وَأَعْلَى وَأَعْلَمُ وَأَكْمَلُ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ، هَذَا فِي فِطْرِ النَّاسِ، فَلَا يَسْتَطِيعُ أَحَدٌ [أَنَّ] يَعْرِفَ أَنَّ لِلَّهِ وَجْهًا أَوْ أَنَّ لِلَّهِ يَدَيْنِ، لَكِنْ يَعْرِفُ بِالْفِطْرَةِ أَنَّ اللَّهَ

أَكْمَلُ وَأَعْلَمُ وَأَعْلَى وَأَعْظَمُ، فهذه بِالْفِطْرَةِ كُلِّهَا، أَمَّا
تَفَاصِيلُ الصِّفَاتِ لَا تُذَرُّ إِلَّا بِالْوَحْيِ، وَكَذَلِكَ فَإِنَّ النَّاسَ
مَفْطُورُونَ عَلَى الْإِقْرَارِ بِوُجُودِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، **وَالْفِطْرَةُ**
تَدُلُّ عَلَى صِفَةِ (الْعُلُوِّ) أَيْضًا، لِأَنَّ الْأَعْرَابَ وَالْعَجَائِزَ
وَالصَّبِيَّانَ - حَتَّى الْكُفَّارَ - إِذَا صَارَ بِهِمْ ضُرٌّ ارْتَفَعَتْ
أَبْصَارُهُمْ إِلَى جِهَةِ الْعُلُوِّ... ثُمَّ قَالَ - أَيُّ الشَّيْخِ الْمُنْجِدُ -:
الْفِطْرَةُ تَدُلُّ عَلَى تَوْحِيدِ الْأُلُوْهِيَّةِ، لِأَنَّ الْفِطْرَةَ تَأْتِي أَنْ
يَكُونَ هُنَاكَ صَانِعَانِ وَخَالِقَانِ يُقْصِدَانِ مَعًا بِالْعِبَادَةِ،
الْفِطْرَةُ تَنْجُو إِلَى عِبَادَةِ شَيْءٍ وَاحِدٍ، لَا تَقْبَلُ تَوَزِيعَ
الْعِبَادَةِ، لَكِنَّ النَّاسَ هُمْ الَّذِينَ يَجْعَلُونَ أَوْلَادَهُمْ
مُشْرِكِينَ، وَيُرَبُّونَهُمْ عَلَى الشِّرْكِ. انتهى باختصار.

(14) **وفي هذا الرابط** سُئِلَ مَرْكَزُ الْفَتْوَى بِمَوْقِعِ إِسْلَام
وَيْبِ التَّابِعِ لِإِدَارَةِ الدَّعْوَةِ وَالْإِرْشَادِ الدِّينِيِّ بِوِزَارَةِ
الْأَوْقَافِ وَالشُّؤُونِ الْإِسْلَامِيَّةِ بِدَوْلَةِ قَطَرْ: سَمِعْتُ
مَقُولَةً يَقُولُهَا عَامَّةُ النَّاسِ {إِنَّ اللَّهَ عَرَفُوهُ بِالْعَقْلِ}،
وَأُرِيدُ أَنْ أَعْرِفَ هَذِهِ الْمَقُولَةَ، وَهَلِ اللَّهُ عَرَفَنَاهُ بِالْعَقْلِ
أَوِ الْقَلْبِ؟ وَمَا الْفَرْقُ بَيْنَ الْقَلْبِ وَالْعَقْلِ؟ فَأَجَابَ
الْمَرْكَزُ: **فَأَمَّا مَقُولَةُ {إِنَّ اللَّهَ عَرَفُوهُ بِالْعَقْلِ}، فَهِيَ**
صَحِيحَةٌ فِي الْجُمْلَةِ، لِأَنَّ اللَّهَ كَرَّمَ الْإِنْسَانَ بِالْعَقْلِ
وَجَعَلَهُ مَنَاطَ التَّكْلِيفِ، وَهَيَّأَ لَهُ السَّبِيلَ كَيْ يَبْحَثَ فِي
الْكَوْنِ بِالنَّظَرِ وَالتَّأَمُّلِ وَالِاسْتِدْلَالِ، وَمِنْ الْمَعْلُومِ أَنَّ
الْإِنْسَانَ يَسْتَدِلُّ عَلَى مَعْرِفَةِ اللَّهِ **بِالْعَقْلِ وَالشَّرْعِ**، وَلَكِنْ
تَفَاصِيلُ الْمَعْرِفَةِ لَا تُثَبِّتُ إِلَّا بِالْوَحْيِ؛ وَقَوْلُكَ {عَرَفَنَاهُ
بِالْعَقْلِ أَوِ الْقَلْبِ؟}، فَمَعْرِفَةُ اللَّهِ سُبْحَانَهُ تَكُونُ بِالْعَقْلِ
وَالْقَلْبِ مَعًا، فَالْتَّفَكُّرُ فِي مَخْلُوقَاتِ اللَّهِ يَكُونُ بِالْعَقْلِ،
ثُمَّ يَنْتَقِلُ مِنْ دَائِرَةِ الْعَقْلِ إِلَى دَائِرَةِ الْيَقِينِ بِالْقَلْبِ،
وَقَدْ قَرَأْتَ الْآيَاتِ الْقُرْآنِيَّةَ التَّفَكُّرُ فِي خَلْقِ السَّمَاوَاتِ
وَالْأَرْضِ - وَهَذَا يَكُونُ بِالْعَقْلِ - بِالتَّوَجُّهِ الْقَلْبِيِّ لِذِكْرِ اللَّهِ
وَعِبَادَتِهِ، فَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى {إِنْ فِي خَلْقِ السَّمَاوَاتِ

وَالْأَرْضِ وَاجْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ لآيَاتٍ لِأُولِي الْأَلْبَابِ،
الَّذِينَ يَذْكُرُونَ اللَّهَ قِيَامًا وَقُعُودًا وَعَلَى جُنُوبِهِمْ
وَيَتَفَكَّرُونَ فِي خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ رَبَّنَا مَا خَلَقْتَ
هَذَا بَاطِلًا سُبْحَانَكَ فَقِنَا عَذَابَ النَّارِ؛ أَمَّا الْفَارِقُ بَيْنَ
الْعَقْلِ وَالْقَلْبِ، فَالْعَقْلُ يُرَادُّ بِهِ الْغَرِيزَةُ الَّتِي بِهَا يَعْلَمُ
الْإِنْسَانُ، وَالْقَلْبُ هُوَ مَخْلُوعُ الْعِلْمِ وَالْإِرَادَةِ قَالَ ابْنُ
تَيْمِيَّةٍ [فِي مَجْمُوعِ الْفَتَاوَى] {إِنَّ الْعَقْلَ لَهُ تَعَلُّقٌ بِالدِّمَاغِ
وَالْقَلْبُ مَعًا، حَيْثُ يَكُونُ مَبْدَأُ الْفِكْرِ وَالنَّظَرِ فِي الدِّمَاغِ،
وَمَبْدَأُ الْإِرَادَةِ وَالْقَضْدِ فِي الْقَلْبِ، فَالْمُرِيدُ لَا يَكُونُ
مُرِيدًا إِلَّا بَعْدَ تَصَوُّرِ الْمُرَادِ؛ وَلِهَذَا يُمَكِّنُ أَنْ يُقَالَ {إِنَّ
الْقَلْبَ مَوْطِنَ الْهَدَايَةِ، وَالْعَقْلُ مَوْطِنُ الْفِكْرِ}، وَلِذَا قَدِ
يُوجَدُ فِي النَّاسِ مَنْ فَقِدَ عَقْلَ الْهَدَايَةِ الَّذِي مَحَلُّهُ
الْقَلْبُ وَاکْتَسَبَ عَقْلَ الْفِكْرِ الَّذِي مَحَلُّهُ الدِّمَاغُ. انْتَهَى
بِاخْتِصَارٍ.

(15) وَقَالَ الْقَرَّافِيُّ (ت 684 هـ) فِي (شَرْحِ تَنْقِيحِ
الْفُصُولِ): إِنَّ أَصُولَ الدِّيَانَاتِ مُهِمَّةٌ عَظِيمَةٌ، فَلِذَلِكَ
شَرَعَ اللَّهُ تَعَالَى فِيهَا الْإِكْرَاهَ دُونَ غَيْرِهَا، **فَيُكْرَهُ عَلَى**
الْإِسْلَامِ بِالسَّيْفِ وَالْقِتَالِ وَالْقَتْلِ وَأَخْذِ الْأَمْوَالِ
وَالذَّرَارِيِّ [(ذَرَارِيٍّ) جَمْعُ (ذُرِّيَّةٍ)، وَالذَّرِّيَّةُ هُمُ الصَّبْيَانُ أَوْ
النِّسَاءُ أَوْ كِلَاهُمَا]، وَذَلِكَ أَعْظَمُ الْإِكْرَاهِ، وَإِذَا حَصَلَ
الْإِيمَانُ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ أُعْتِبَرَ فِي ظَاهِرِ الشَّرْعِ، وَغَيْرِهِ
[أَيُّ غَيْرِ أَصُولِ الدِّينِ] لَوْ وَقَعَ بِهَذِهِ الْأَسْبَابِ [أَيُّ
بِالسَّيْفِ وَالْقِتَالِ وَالْقَتْلِ وَأَخْذِ الْأَمْوَالِ وَالذَّرَارِيِّ] لَمْ
يُعْتَبَرْ، وَلِذَلِكَ لَمْ يَعْدُرْهُ [أَيُّ لَمْ يَعْدُرِ الْمُكْلَفَ] اللَّهُ
بِالْجَهْلِ فِي أَصُولِ الدِّينِ **إِجْمَاعًا**... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ
الْقَرَّافِيِّ-: إِذَا حَصَلَ الْكُفْرُ [أَيُّ مِنَ الْمُجْتَهِدِ فِي أَصُولِ
الدِّينِ] مَعَ بَذْلِ الْجُهْدِ يُؤَاخِذُ اللَّهُ تَعَالَى بِهِ وَلَا يَنْفَعُهُ [أَيُّ
وَلَا يَنْفَعُ الْمُجْتَهِدَ فِي أَصُولِ الدِّينِ] بَذْلُ جُهْدِهِ، لِعَظَمِ
خَطَرِ الْبَابِ وَجَلَالَةِ رُتْبَتِهِ، وَظَوَاهِرُ النُّصُوصِ تَقْتَضِي أَنَّهُ

مَنْ لَمْ يُؤْمِنْ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَيَعْمَلْ صَالِحًا فَإِنَّ لَهُ نَارَ جَهَنَّمَ خَالِدًا فِيهَا... ثم قال -أي القَرَافِي-: **وَقِيَّاسُ** **الأصول على الفروع عَظُمَ** لِعِظَمِ التَّفَاوُتِ بَيْنَهُمَا. انتهى باختصار.

(16) وقال الشيخ عبد الله الغليفي في (التنبيهات المختصرة على المسائل المنتشرة): أنوعُ الحُجَّةِ؛ (أ) الحُجَّةُ الرِّسَالِيَّةُ، وهي قد قامت بالقرآن الكريم وبإرسال الرسول صلى الله عليه وسلم، فمن سمع بالقرآن وبالرسول صلى الله عليه وسلم فقد قامت عليه الحُجَّةُ الرِّسَالِيَّةُ [قال ابنُ تَيْمِيَّةَ في (الرَّدُّ على المُنْطِقِيِّينَ): إِنَّ حُجَّةَ اللَّهِ بِرُسُلِهِ قَامَتْ **بِالْتَّمَكُنِ مِنَ الْعِلْمِ**، فَلَيْسَ مِنْ شَرْطِ حُجَّةِ اللَّهِ تَعَالَى **عِلْمُ الْمَدْعُوعِينَ** بها، ولهذا لم يَكُنْ إِعْرَاضُ الْكُفَّارِ عَنْ إِسْتِمَاعِ الْقُرْآنِ وَتَدَبُّرِهِ مانِعًا مِنْ قِيَامِ حُجَّةِ اللَّهِ تَعَالَى عَلَيْهِمْ، وكذلك إِعْرَاضُهُمْ عَنْ إِسْتِمَاعِ الْمَنْقُولِ عَنِ الْأَنْبِيَاءِ وَقِرَاءَةِ الْأَثَارِ الْمَأْثُورَةِ عَنْهُمْ لَا يَمْنَعُ الْحُجَّةَ، **إِذِ الْمُكْنَةُ حَاصِلَةٌ**. انتهى. وقال ابنُ تَيْمِيَّةَ أيضًا في (مَجْمُوعُ الْفَتَاوَى): **وَالْحُجَّةُ قَامَتْ بِوُجُودِ الرَّسُولِ الْمُبْلَغِ وَتَمَكُّنِهِمْ مِنَ الْإِسْتِمَاعِ وَالتَّدَبُّرِ لَا يَنْفَسُ الْإِسْتِمَاعُ**، فَبِالْكَفَّارِ مَنْ تَجَنَّبَ سَمَاعَ الْقُرْآنِ وَاخْتَارَ غَيْرَهُ. انتهى. وقال السُّيُوطِيُّ (ت911هـ) في (الأشباه والنظائر): كُلُّ مَنْ جَهِلَ تَخْرِيمَ شَيْءٍ مِمَّا يَشْتَرِكُ فِيهِ [أَي فِي مَعْرِفَتِهِ] غَالِبُ النَّاسِ، لَمْ يُقْبَلْ [أَي ادِّعَاءُ الْجَهْلِ مِنْهُ]، إِلَّا أَنْ يَكُونَ قَرِيبَ عَهْدٍ بِالْإِسْلَامِ، أَوْ نَشَأَ بِبَادِيَةِ بَعِيدَةٍ يَخْفَى فِيهَا مِثْلُ ذَلِكَ. انتهى. وقال الشنقيطي في (أضواء البيان): **أَمَّا الْقَادِرُ عَلَى التَّعْلُمِ الْمُفَرِّطُ فِيهِ، وَالْمُقَدَّمُ** **أَرَاءَ الرِّجَالِ عَلَى مَا عِلِمَ مِنَ الْوَحْيِ**، فَهَذَا الَّذِي لَيْسَ **بِمَعْدُورٍ**. انتهى. وقال الشيخ أبو سلمان الصومالي في (سِلْسِلَةُ مَقَالَاتٍ فِي الرَّدِّ عَلَى الدُّكْتُورِ طَارِقِ

عبدالحملم): إِنَّ حُجَّةَ الْخَلْقِ تَنْتَفِي بِعَدَ بَعَثَةِ الرُّسُلِ
 [يُشِيرُ إِلَى قَوْلِهِ تَعَالَى {رُسُلًا مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ لِئَلَّا
 يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ}، لِأَنَّ التَّقْيِيدَ
 بِالْغَايَةِ يَقْتَضِي أَنْ يَكُونَ الْحُكْمُ فِيمَا وَرَاءَ الْغَايَةِ هُوَ
 نَقِضُ الْحُكْمِ الَّذِي قَبْلَهَا، وَإِلَّا فَلَا مَعْنَى لِلتَّقْيِيدِ {بَعْدَ
 الرُّسُلِ}، وَلِأَنَّ مِنْ حِكْمَةِ الْإِرْسَالِ قَطْعَ الْحُجَّةِ مِنَ
 النَّاسِ، فَإِنْ بَقِيََتْ بَعْدَهُ كَانَ قَدْحًا فِي الْحِكْمَةِ، وَاللَّازِمُ
 [وَهُوَ هُنَا الْقَدْحُ] بَاطِلٌ فَالْمَلْزُومُ مِثْلُهُ [قَالَ الشَّيْخُ أَبُو
 عَثِيمٍ فِي (شرح العقيدة الواسطية): وَإِذَا بَطُلَ اللَّازِمُ
 بَطُلَ الْمَلْزُومُ. انتهى]؛ وَالْمَقْصُودُ أَنَّ الْآيَةَ بَيَّنَّتْ أَنَّ
 حُجَّةَ النَّاسِ تَنْقَطِعُ بِالْإِرْسَالِ [قَالَ الشَّيْخُ مُحَمَّدُ بْنُ
 عَبْدِ الْوَهَّابِ فِي (الرسائل الشخصية): وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ
 قَدْ جَعَلَ لِلْهُدَايَةِ وَالثَّبَاتِ أَسْبَابًا، كَمَا جَعَلَ لِلضَّلَالِ
 وَالزَّيغِ أَسْبَابًا، فَمِنْ ذَلِكَ أَنَّ اللَّهَ سُبْحَانَهُ أَنْزَلَ الْكِتَابَ
 وَأَرْسَلَ الرَّسُولَ لِيُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا اخْتَلَفُوا فِيهِ كَمَا قَالَ
 تَعَالَى {وَمَا أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ إِلَّا لِتُبَيِّنَ لَهُمُ الَّذِي
 اخْتَلَفُوا فِيهِ وَهُدًى وَرَحْمَةً لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ}، **فَبِإِنْزَالِ**
الْكِتَابِ وَإِرْسَالِ الرَّسُولِ قَطَعَ الْعُذْرَ وَأَقَامَ الْحُجَّةَ.
 انتهى]، وَهَذَا [يَعْنِي عَائِدَ الْقَبْرِ] أَشْرَكَ بَعْدَ الرُّسُلِ فَلَا
 حُجَّةَ لَهُ **بَلْ هُوَ مُشْرِكٌ مُعَذَّبٌ**. انتهى. وَقَالَ الشَّيْخُ أَحْمَدُ
 الْحَازِمِيُّ فِي (شرح مفيد المستفيد في كفر تارك
 التَّوْحِيدِ): الْعِبْرَةُ فِي الْحُجَّةِ الرَّسَالِيَّةِ هِيَ إِمْكَانُ [أَيِ
 التَّمَكُّنِ مِنْ] الْعِلْمِ، **وَلَيْسَ الْعِلْمُ بِالْفِعْلِ**... ثُمَّ قَالَ -أَيِ
 الشَّيْخِ الْحَازِمِيِّ-: قَامَتْ عَلَيْهِ الْحُجَّةُ الرَّسَالِيَّةُ (أَيِ بَلَّغَتْهُ
 الدَّعْوَةُ)... ثُمَّ قَالَ -أَيِ الشَّيْخِ الْحَازِمِيِّ-: تُنَزَّلُ عَلَيْهِ
 الْأَحْكَامُ فِي الدُّنْيَا، **سِوَاءَ بَلَّغَتْهُ الْحُجَّةُ أَمْ لَا**، لَكِنْ لَا تَحْكُمُ
 عَلَيْهِ بِكَوْنِهِ خَالِدًا مُخَلَّدًا فِي النَّارِ إِلَّا إِذَا أُقِيمَتْ عَلَيْهِ
الْحُجَّةُ الرَّسَالِيَّةُ... ثُمَّ قَالَ -أَيِ الشَّيْخِ الْحَازِمِيِّ-:
 إِشْتِرَاطُ قِيَامِ الْحُجَّةِ الرَّسَالِيَّةِ هَذَا لَا شَكَّ أَنَّهُ شَرْطٌ فِيمَا
 يَتَعَلَّقُ بِالْحُكْمِ عَلَيْهِ بِكَوْنِهِ كَافِرًا ظَاهِرًا وَبَاطِنًا، وَالْقَوْلُ

بأنه كافرٌ ظاهرًا وباطنًا معناه ماذا؟ أنه يكون خالداً مخلداً في النار. انتهى باختصار. وقال الشيخ أحمد الحازمي أيضاً في (شرح مصباح الظلام): فهم بمجرد تلبسهم بالشرك الأكبر حَكَمْنَا عليهم بأنهم مُشركون، وأما كونهم خالدين مخلدين في النار فهذا بناءً على قيام الحجة الرسالية بلغتهم أو لا. انتهى. وقال الشيخ فيصل الجاسم (الإمام بوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالكويت) في هذا الرابط على موقعه: قيام الحجة الرسالية شرط في الحكم بالكفر على الباطن، أما الظاهر فيحكم بالشرك على كل من تلبس به... ثم قال -أي الشيخ الجاسم-: كل من ظهر منه شرك في العبادة فإنه يُحكم عليه به بعينه ظاهرًا، لأن الأصل أننا نحكم على الظواهر، وأما البواطن فلا يحكم بها عليه إلا بعد قيام الحجة الرسالية، قال تعالى {وما كنا معذبين حتى نبعث رسولاً}، فمن أقيمت عليه الحجة الرسالية حُكِمَ بكُفْرِهِ باطِنًا وظاهرًا... ثم قال -أي الشيخ الجاسم-: فالحكم بكُفْرٍ مَنْ وَقَعَ في الشرك عَيْنًا لا يَتَوَقَّفُ على قيام الحجة، وإنما الذي يتوقف على قيام الحجة هو الحكم على البواطن، فيكون كافرًا ظاهرًا وباطنًا. انتهى]، وكما هو معلوم عند أهل السنة أنه لا يشترط فهم الحجة، فكل من بلغه القرآن وسماعه بالنبي صلى الله عليه وسلم، وإن لم يفهم القرآن [قال الشيخ فيصل الجاسم في هذا الرابط على موقعه: والمراد بالفهم غير المشتراط هنا] هو الفهم بأن الحجة قاطعة لشبهته، وأنها حق في نفسها، أما الفهم بمعنى معرفة مراد المتكلم ومفهوم ومقصود الخطاب فهذا لا خلاف في اشتراطه] فقد قامت عليه الحجة الرسالية؛ (ب) الحجة الحكيمة: وهي أحكام الله التي بينها في كتابه وعلى لسان رسوله صلى الله عليه وسلم، وهي تنزل على أوصاف، فمن تلبس بالشرك

يسمى مشرکًا، ومن وقع في الکفر يسمى کافرًا، ومن
زنى يسمى زانيًا، ومن سرق يسمى سارقًا، هذا هو
حكمه في کتاب الله تعالى، ولقد سمى الله أهل الفترة
کفارًا لوقوعهم في الشرب، وكذلك سمى الله أهل
قریش کفارًا ومشرکين قبل بعثته صلى الله عليه
وسلم فيهم، وإن لم تقم عليهم الحجة الرسالية بَعْدُ،
لكن قامت عليهم الحجة الحکمية لتلبسهم بالشرب
والکفر، فسامهم الله کفارًا ومشرکين، وكذلك أهل
الفترة، لكن من رحمة الله تعالى بهم لم يعذبهم، وَرَفَعَ
المؤاخذه عنهم حتى تقام عليه الحجة الرسالية، لكن ما
هو حکمهم الذي حکم الله به عليهم؟ حَكَمَ الله عليهم
بالکفر وسماهم مشرکين، وهذا في القرآن كثير جدًا،
لأن الحجة الحکمية تنزل على المعين بمجرد تلبسه
بالفعل، هذا هو حکمه عند الله، أما يعاقب أو لا يعاقب،
يعذر أو لا يعذر، فهذه قضية أخرى غير الذي نتکلم فيها
[قال الشيخ صالح آل الشيخ (وزير الشؤون الإسلامية
والأوقاف والدعوة والإرشاد) في (شرح كشف
الشبهات): فإن المتلبس بالشرب يُقال له مشرک،
سواءً أكان عالمًا أم كان جاهلًا، فإن أقيمت عليه الحجة
(الحجة الرسالية) فَتَرَكَ ذلك فإنه يعد کافرًا ظاهرًا
وباطنًا... ثم قال -أي الشيخ صالح-: لا نحکم عليه
بالکفر الباطن إلا بعد قيام الحجة عليه، لأنه من
المتقرر عند العلماء أن من تلبس بالزنى فهو زان، وقد
يؤاخذ وقد لا يؤاخذ، إذا كان عالمًا بحرمة الزنا فزنى
فهو مؤاخذ، وإذا كان أسلم للتو وزنى غير عالم أنه
محرم فاسم الزنا عليه باق لكن لا يؤاخذ بذلك لعدم
علمه. انتهى باختصار]، والإشکال الذي وقع فيه الإخوة
هو عدم تفريقهم بين کفر الظاهر وکفر الباطن،
فالذي يتلبس بالشرب يسمى مشرکًا ظاهرًا، أي حکمه
واسمُه مشرک، ليس له اسم غير هذا، وإن مات على

هذا الشرك الظاهر الذي وقع فيه **يعامل معاملة الكفار في الدنيا**، وحكم الآخرة إلى الله، لأن أحكام الدنيا تجري على الظاهر من إسلام وكفر، **فمن أظهر الإسلام فهو المسلم، ومن أظهر الكفر فهو الكافر المشرك**؛ (ت) الحجة الحدية، التي هي الاستتابة، تكون في وجود خلافة أو إمام أو سلطان، لأنه لا يقيمها إلا الإمام المتمكن، فإذا أصر الرجل على كفره وشركه أقام عليه الخدّ بعد إقامة الحجة واستيفاء الشروط وانتفاء الموانع [قال الشيخ تركي البنعلي في (شرح شروط وموانع التكفير): الاستتابة، لا تُسلم بأنها من ضوابط التكفير، إذ أن الاستتابة يلجأ إليها عند إقامة الحدود الشرعية، يلجأ إليها **بعد الحكم بالردة** وإلا فممّ يُستتاب؟!... ثم قال -أي الشيخ البنعلي-: الاستتابة تكون **بعد الحكم بالتكفير لا قبل الحكم بالتكفير**. انتهى باختصار. وقال الشيخ عبد الله الغليفي في كتابه (العذر بالجهل، أسماء وأحكام): والشروط والموانع لا تُذكر إلا عند الاستتابة عند القاضي والحاكم ووليّ الأمر المسلم. انتهى. وقال الشيخ أبو سلمان الصومالي في (مناظرة في حكم من لا يكفر المشركين): وتعتبر عند التكفير ما يعتبره أهل العلم من الشروط والموانع، كالعقل والاختيار وقصد الفعل والتّمكن من العلم [في الشروط]، وفي الموانع الجنون والإكراه والخطأ والجهل... ثم قال -أي الشيخ الصومالي-: أصل الدّين لا يُعذر فيه **أحدٌ** بجهل أو تأويل، [وأصل الدّين] هو ما يدخل به المرء في الإسلام (الشهادتان وما يدخل في معنى الشهادتين)، وما لا يدخل في معنى الشهادتين لا يدخل في أصل الدّين الذي لا عُذر فيه **لأحدٍ** إلا بإكراه أو **انتفاء قصد**. انتهى باختصار. وقال الشيخ أبو سلمان الصومالي أيضًا في (الجواب المسبوك "المجموعة الأولى"): هناك شروط أجمع الناس على مراعاتها في

بَابُ التَّكْفِيرِ، وهي الْعَقْلُ، والاختِيَارُ (الطَّوْعُ)، وقَصْدُ
 الْفِعْلِ وَالْقَوْلِ؛ **وهناك مَوَانِعُ مِنَ التَّكْفِيرِ مُجْمَعٌ عَلَيْهَا**،
 وهي عَدَمُ الْعَقْلِ، والإِكْرَاهُ، وَاِنْتِفَاءُ الْقَصْدِ؛ **وهناك**
شُرُوطٌ اخْتَلَفَ فِي مُرَاعَاتِهَا، كَالْبُلُوغِ، وَالصَّحْوِ؛ **ومَوَانِعُ**
تَنَازَعِ النَّاسِ فِيهَا، كَعَدَمِ الْبُلُوغِ، وَالسُّكْرِ. انتهى
 باختصار. وقال الشيخ أبو سلمان الصومالي أيضًا في
 (الانتصار للأئمة الأبرار): **إِنَّ (الْغُلُوَّ) فِي مَعْنَاهِ اللَّغْوُ**
يَدُورُ حَوْلَ تَجَاوُزِ الْحَدِّ وَتَعَدِّيهِ، **أَمَّا الْحَقِيقَةُ الشَّرْعِيَّةُ**
فَهُوَ [أَيِ الْغُلُوِّ] مُجَاوِزَةُ الْاِعْتِدَالِ الشَّرْعِيِّ فِي الْاِعْتِقَادِ
وَالْقَوْلِ وَالْفِعْلِ، وَقِيلَ {تَجَاوُزُ الْحَدَّ الشَّرْعِيِّ بِالزِّيَادَةِ
 عَلَى مَا جَاءَتْ بِهِ الشَّرِيعَةُ سَوَاءً فِي الْاِعْتِقَادِ أَمْ فِي
 الْعَمَلِ}، يَقُولُ ابْنُ تَيْمِيَّةَ [فِي (اِفْتِصَاءِ الصَّرَاطِ
 الْمُسْتَقِيمِ)] {الْغُلُوُّ مُجَاوِزَةُ الْحَدِّ بِأَنْ يُزَادَ فِي الشَّيْءِ
 (فِي حَمْدِهِ أَوْ ذَمِّهِ) عَلَى مَا يَسْتَحِقُّ}، وقال سليمان بن
 عبدالله [بن محمد بن عبدالوهاب في (تيسير العزيز
 الحميد في شرح كتاب التوحيد)] {وَضَابِطُهُ [أَيِ ضَابِطُ
 الْغُلُوِّ] تَعَدِّي مَا أَمَرَ اللَّهُ بِهِ، وَهُوَ الطَّغْيَانُ الَّذِي تَهَى اللَّهُ
 عَنْهُ فِي قَوْلِهِ (وَلَا تَطْغَوْا فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِي)}،
 وَلَهُ أَسْبَابٌ كَثِيرَةٌ يَجْمَعُهَا (الْإِعْرَاضُ عَنْ دِينِ اللَّهِ وَمَا
 جَاءَتْ بِهِ الرُّسُلُ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ)، وَالْمَرْجِعُ فِيمَا يُعَدُّ مِنَ
 الْغُلُوِّ فِي الدِّينِ وَمَا لَا يُعْتَبَرُ مِنْهُ كِتَابُ رَبِّ الْعَالَمِينَ
 وَسُنَّةُ سَيِّدِ الْمُرْسَلِينَ، **لِأَنَّ الْغُلُوَّ مُجَاوِزَةُ الْحَدِّ الشَّرْعِيِّ**
فَلَا بُدَّ مِنْ مَعْرِفَةِ حُدُودِ الشَّرْعِ أَوَّلًا، ثُمَّ مَا خَرَجَ عَنْهُ مِنَ
 الْأَفْعَالِ وَالْأَقْوَالِ وَالْاِعْتِقَادَاتِ فَهُوَ مِنَ الْغُلُوِّ فِي الدِّينِ،
 وَمَا لَمْ يَخْرُجْ فَلَيْسَ مِنَ الْغُلُوِّ فِي الدِّينِ **وَإِنْ سَمَّاهُ**
بَعْضُ النَّاسِ غُلُوًّا، لِأَنَّ الْمُقَصِّرَ فِي الْعِبَادَةِ قَدْ يَرَى
 السَّابِقَ غَالِيًّا بَلِ الْمُقْتَصِدَ، وَيَرَى الْعَلَمَانِيَّ وَاللِّبْرَالِيَّ
 الْإِسْلَامِيَّ غَالِيًّا، وَالْقَاعِدَ الْمُجَاهِدَ غَالِيًّا، وَغَيْرَ الْمُكْفِرِ
 مَنِ كَفَرَ مَنْ كَفَرَهُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ غَالِيًّا، كَمَا رَأَى أَبُو حَامِدٍ
 الْغَزَالِيُّ [ت505هـ] تَكْفِيرَ الْقَائِلِينَ بِخَلْقِ الْقُرْآنِ مِنَ

التَّسَرُّعُ إِلَى التَّكْفِيرِ، وَاعْتَبَرَ الْجُوَيْنِيُّ [ت478هـ] تَكْفِيرَ
الْقَائِلِينَ بِخَلْقِ الْقُرْآنِ زَلًّا فِي التَّكْفِيرِ وَأَنَّهُ لَا يُعَدُّ
مَذْهَبًا فِي الْفِقْهِ، رَغَمَ كَوْنِهِ مَذْهَبَ السَّلَفِ... ثُمَّ قَالَ -
أَيُّ الشَّيْخِ الصُّومَالِيِّ-: **وَقَدْ اخْتَلَفَ أَهْلُ الْعِلْمِ فِي تَكْفِيرِ**
تَارِكِ الصَّلَاةِ، وَ[تَارِكِ] الزَّكَاةِ، وَ[تَارِكِ] الصَّوْمِ، وَ[تَارِكِ]
الْحَجِّ، وَالسَّاجِرِ، وَالسَّكَرَانِ [جَاءَ فِي الْمَوْسُوعَةِ الْفَقْهِيَّةِ
الْكُوَيْتِيَّةِ: اتَّفَقَ الْفُقَهَاءُ عَلَى أَنَّ السَّكَرَانَ غَيْرُ الْمُتَعَدِّي
بِسُكْرِهِ] وَهُوَ الَّذِي تَنَاوَلَ الْمُسْكِرَ اضْطِرَارًّا أَوْ إِكْرَاهًا] لَا
يُحْكَمُ بِرَدِّهِ إِذَا صَدَرَ مِنْهُ مَا هُوَ مُكْفِّرٌ؛ وَاخْتَلَفُوا فِي
السَّكَرَانِ الْمُتَعَدِّي بِسُكْرِهِ، فَذَهَبَ جُمْهُورُ الْفُقَهَاءِ
(الْمَالِكِيَّةُ وَالشَّافِعِيَّةُ وَالْحَنَابِلَةُ) إِلَى تَكْفِيرِهِ إِذَا صَدَرَ مِنْهُ
مَا هُوَ مُكْفِّرٌ. **انتهى**، **وَالْكَاذِبُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى**
اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَالصَّبِيُّ الْمُمَيَّرُ، وَمُرْجئةُ الْفُقَهَاءِ... ثُمَّ
قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الصُّومَالِيِّ-: **وَالضَّابِطُ [أَيُّ فِي التَّكْفِيرِ]**
تَحَقُّقُ السَّبَبِ الْمُكْفِّرِ مِنَ الْعَاقِلِ الْمُخْتَارِ، ثُمَّ تَخْتَلِفُ
الْمَذَاهِبُ فِي الشُّرُوطِ وَالْمَوَانِعِ [أَيُّ فِي الْمُتَبَقِّي مِنْهَا،
بَعْدَمَا اتَّفَقُوا عَلَى إَعْتِبَارِ شَرْطِي الْعَقْلِ وَالِاخْتِيَارِ،
وَمَانِعِي الْجُنُونِ وَالْإِكْرَاهِ]. **انتهى باختصار.** وَقَالَ الشَّيْخُ
أَبُو سَلْمَانَ الصُّومَالِيُّ أَيْضًا فِي (سِلْسِلَةِ مَقَالَاتٍ فِي
الرَّدِّ عَلَى الدُّكْتُورِ طَارِقِ عَبْدِالْحَلِيمِ): **فَمَنْ بَدَّعَ أَوْ حَكَمَ**
بِالْغُلُوِّ لِعَدَمِ إَعْتِبَارِ لِبَعْضِ الشُّرُوطِ [يَعْنِي شُرُوطَ وَمَوَانِعِ
التَّكْفِيرِ] فَهُوَ الْغَالِي فِي الْبَابِ، لِأَنَّ أَهْلَ السُّنَّةِ اخْتَلَفُوا
فِي إَعْتِبَارِ بَعْضِهَا فَلَمْ يُبَدَّعْ بَعْضُهُمْ بَعْضًا، وَمِنْ ذَلِكَ؛
(أ) أَنَّ أَكْثَرَ عُلَمَاءِ السَّلَفِ لَا يَعْتَبِرُونَ الْبُلُوغَ شَرْطًا مِنْ
شُرُوطِ التَّكْفِيرِ وَلَا عَدَمَ الْبُلُوغِ مَانِعًا؛ (ب) وَكَذَلِكَ جُمْهُورُ
الْحَنَفِيَّةِ وَالْمَالِكِيَّةِ لَا يَعْتَبِرُونَ الْجَهْلَ مَانِعًا مِنَ التَّكْفِيرِ؛
(ت) وَتَصِحُّ رَدُّةُ السَّكَرَانِ عِنْدَ الْجُمْهُورِ، وَالسُّكْرُ مَانِعٌ مِنَ
التَّكْفِيرِ عِنْدَ الْحَنَفِيَّةِ وَرِوَايَةٌ عِنْدَ الْحَنَابِلَةِ؛ وَلَا تَرَاهُمْ
يَحْكُمُونَ بِالْغُلُوِّ عَلَى الْمَذَاهِبِ الْمُخَالِفَةِ... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ
الشَّيْخِ الصُّومَالِيِّ-: **اتَّفَقَ النَّاسُ [يَعْنِي فِي شُرُوطِ**

وَمَوَانِعِ التَّكْفِيرِ] عَلَى إِعْتِبَارِ الْإِخْتِيَارِ وَالْعَقْلِ وَالْجُنُونِ
وَالْإِكْرَاهِ، وَاخْتَلَفُوا فِي غَيْرِهَا. أَنْتَهَى بِإِخْتِصَارٍ. وَقَالَ
الشَّيْخُ أَبُو سَلْمَانَ الصُّومَالِي أَيْضًا فِي (سِلْسِلَةِ مَقَالَاتٍ
فِي الرَّدِّ عَلَى الدُّكْتُورِ طَارِقِ عَبْدِ الْحَلِيمِ): فَالْعَامِّيُّ
كَالْعَالِمِ فِي **الضَّرُورِيَّاتِ وَالْمَسَائِلِ الظَّاهِرَةِ**، فَيَجُوزُ لَهُ
التَّكْفِيرُ فِيهَا، وَيَشْهَدُ لِهَذَا قَاعِدَةُ الْأَمْرِ بِالْمَعْرُوفِ
وَالنَّهْيِ عَنِ الْمُنْكَرِ، لِأَنَّ شَرْطَ الْأَمْرِ وَالنَّهْيِ الْعِلْمُ بِمَا
يَأْمُرُ بِهِ أَوْ يَنْهَى عَنْهُ مِنْ كَوْنِهِ مَعْرُوفًا أَوْ مُنْكَرًا، **وَلَيْسَ**
مِنْ شَرْطِهِ أَنْ يَكُونَ فَقِيهًا عَالِمًا... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ
الصُّومَالِي-: لِلتَّكْفِيرِ زُكْنٌ وَاحِدٌ، وَشَرْطَانِ [قَالَ الشَّيْخُ
تَرْكِي الْبَنْعَلِي فِي (شَرْحِ شُرُوطِ وَمَوَانِعِ التَّكْفِيرِ): إِذَا
كَانَ ثُبُوتُ أَمْرٍ مُعَيَّنٍ مَانِعًا فَاِنْتِفَاؤُهُ شَرْطٌ وَإِذَا كَانَ
إِنْتِفَاؤُهُ مَانِعًا فَثُبُوتُهُ شَرْطٌ، وَالْعَكْسُ بِالْعَكْسِ، **إِذَنْ**
الشُّرُوطُ فِي الْفَاعِلِ هِيَ بَعْكَسُ الْمَوَانِعِ، فَمَثَلًا لَوْ
تَكَلَّمْنَا بِأَنَّهُ مِنَ الْمَوَانِعِ الشَّرْعِيَّةِ **الْإِكْرَاهُ** فَ[يَكُونُ] مِنَ
الشُّرُوطِ فِي الْفَاعِلِ **الِاخْتِيَارُ**، أَنَّهُ يَكُونُ **مُخْتَارًا** فِي
فِعْلِهِ هَذَا الْفِعْلِ -أَوْ قَوْلِهِ هَذَا الْقَوْلِ- الْمُكْفَرُ، أَمَا إِنْ
كَانَ **مُكْرَهًا** فَهَذَا مَانِعٌ مِنَ مَوَانِعِ التَّكْفِيرِ. أَنْتَهَى] عِنْدَ
أَكْثَرِ الْعُلَمَاءِ؛ أَمَّا الزُّكْنُ فَجَرَيَانُ السَّبَبِ [أَيُّ سَبَبِ
الْكُفْرِ] مِنَ الْعَاقِلِ، وَالْفَرْضُ [أَيُّ (وَالْمُقَدَّرُ) أَوْ
(وَالْمُتَصَوِّرُ)] أَنَّهُ [أَيُّ السَّبَبِ] قَدْ جَرَى مِنْ فَاعِلِهِ بِالْبَيِّنَةِ
الشَّرْعِيَّةِ؛ وَأَمَّا الشَّرْطَانِ فَهُمَا الْعَقْلُ وَالِاخْتِيَارُ،
وَالأَصْلُ فِي النَّاسِ الْعَقْلُ وَالِاخْتِيَارُ؛ وَأَمَّا الْمَانِعَانِ
فَعَدَمُ الْعَقْلِ، وَالْإِكْرَاهُ، وَالأَصْلُ عَدَمُهُمَا حَتَّى يَثْبُتَ
الْعَكْسُ؛ فَتَبَتَ أَنَّ الْعَامِّيَّ يَكْفِيهِ فِي **التَّكْفِيرِ** فِي
الضَّرُورِيَّاتِ الْعِلْمُ بِكَوْنِ السَّبَبِ كُفْرًا مَعْلُومًا مِنَ الدِّينِ،
وَعَدَمُ الْعِلْمِ بِالْمَانِعِ، وَبِهَذَا تَيَمَّمُ لَهُ شُرُوطُ التَّكْفِيرِ... ثُمَّ
قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الصُّومَالِي-: لَا يُتَوَقَّفُ فِي تَكْفِيرِ
الْمُعَيَّنِ عِنْدَ وَقُوعِهِ فِي الْكُفْرِ وَثُبُوتِهِ شَرْعًا إِذَا لَمْ يُعْلَمْ
وُجُودُ مَانِعٍ، لِأَنَّ الْحُكْمَ يَثْبُتُ بِسَبَبِهِ [أَيُّ لِأَنَّ الْأَصْلَ تَرْتَبُ

الْحُكْمُ عَلَى السَّبَبِ]، فَإِذَا تَحَقَّقَ [أَيَّ السَّبَبِ] لَمْ يُتْرَكْ [أَيَّ الْحُكْمِ] لِاحْتِمَالِ الْمَانِعِ، لِأَنَّ الْأَصْلَ الْعَدَمُ [أَيَّ عَدَمِ وُجُودِ الْمَانِعِ] فَيُكْتَفَى بِالْأَصْلِ... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الصُّومَالِيِّ-: **لَا يَجُوزُ تَرْكُ الْعَمَلِ بِالسَّبَبِ الْمَعْلُومِ لِاحْتِمَالِ الْمَانِعِ...** ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الصُّومَالِيِّ-: الْأَسْبَابُ الشَّرْعِيَّةُ لَا يَجُوزُ إِهْمَالُهَا بِدَعْوَى الْإِحْتِمَالِ، وَالدَّلِيلُ أَنَّ مَا كَانَ ثَابِتًا بِقَطْعٍ أَوْ بَغْلَبَةٍ ظَنٍّ لَا يُعَارِضُ بِهِمْ وَاحْتِمَالُ، **فَلَا عِبْرَةَ بِالْإِحْتِمَالِ فِي مُقَابِلِ الْمَعْلُومِ مِنَ الْأَسْبَابِ**، فَالْمُحْتَمَلُ مَشْكُوكٌ فِيهِ وَالْمَعْلُومُ ثَابِتٌ، وَعِنْدَ التَّعَارُضِ لَا يَنْبَغِي الْإِلْتِفَاتُ إِلَى الْمَشْكُوكِ، فَالْقَاعِدَةُ الشَّرْعِيَّةُ هِيَ إِلْغَاءُ كُلِّ مَشْكُوكٍ فِيهِ وَالْعَمَلُ بِالْمُتَحَقِّقِ مِنَ الْأَسْبَابِ [جَاءَ فِي الْمَوْسُوعَةِ الْفَقْهِيَّةِ الْكُوَيْتِيَّةِ: فَإِذَا وَقَعَ الشَّكُّ فِي الْمَانِعِ فَهَلْ يُؤْتَرُ ذَلِكَ فِي الْحُكْمِ؟، **إِنْعَقَدَ الْإِجْمَاعُ عَلَى أَنَّ {الشَّكُّ فِي الْمَانِعِ لَا أَثَرَ لَهُ}**. انتهى]... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الصُّومَالِيِّ-: قَالَ الْإِمَامُ شَهَابُ الدِّينِ الْقَرَّافِيُّ (ت 684هـ) [فِي (نَفَائِسِ الْأَصُولِ فِي شَرْحِ الْمَحْصُولِ)] {وَالشَّكُّ فِي الْمَانِعِ لَا يَمْنَعُ تَرْتِيبَ الْحُكْمِ، لِأَنَّ الْقَاعِدَةَ أَنَّ الْمَشْكُوكَاتِ كَالْمَعْدُومَاتِ، فَكُلُّ شَيْءٍ شَكَّكْنَا فِي وُجُودِهِ أَوْ عَدَمِهِ جَعَلْنَاهُ مَعْدُومًا}... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الصُّومَالِيِّ-: إِنَّ الْمَانِعَ يَمْنَعُ الْحُكْمَ بِوُجُودِهِ **لَا بِإِحْتِمَالِهِ**... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الصُّومَالِيِّ-: إِنَّ إِحْتِمَالَ الْمَانِعِ لَا يَمْنَعُ تَرْتِيبَ الْحُكْمِ عَلَى السَّبَبِ، وَإِنَّ **الْأَصْلَ عَدَمُ الْمَانِعِ**... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الصُّومَالِيِّ-: وَقَالَ تاجُ الدِّينِ السَّيْكِيُّ (ت 771هـ) [فِي (الْإِبْهَاجِ فِي شَرْحِ الْمَنْهَاجِ)] {وَالشَّكُّ فِي الْمَانِعِ لَا يَقْتَضِي الشَّكَّ فِي الْحُكْمِ، لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُهُ [أَيَّ عَدَمِ وُجُودِ الْمَانِعِ]}... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الصُّومَالِيِّ-: قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ يُونُسُ بْنُ الْجَوْزِيِّ (ت 656هـ) [فِي (الْإِيضَاحِ لِقَوَانِينِ الْأَصْطِلَاحِ)] {الشَّبْهَةُ إِنَّمَا تُسْقِطُ الْخُدُودَ إِذَا كَانَتْ مُتَحَقِّقَةً الْوُجُودَ لَا

مُتَوَهِّمَةٌ {، وَقَالَ فِي الْمَانِعِ {الْأَصْلُ عَدَمُ الْمَانِعِ، فَمَنْ
 ادَّعَى وُجُودَهُ كَانَ عَلَيْهِ الْبَيَانُ}... ثم قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ
 الصُّومَالِيِّ-: قَالَ أَبُو الْفَضْلِ الْجِزَاوِيُّ [شَيْخُ الْأَزْهَرِ] (ت
 1346هـ) [فِي (حَاشِيَةِ الْجِزَاوِيِّ عَلَى شَرْحِ الْعَصْدِ
 لِمَخْتَصَرِ ابْنِ الْحَاجِبِ)] {الْعُلَمَاءُ وَالْعُقَلَاءُ عَلَى أَنَّهُ إِذَا تَمَّ
 الْمُقْتَضِي [أَيُّ سَبَبِ الْحُكْمِ] لَا يَتَوَقَّفُونَ إِلَى أَنْ يَظُنُّوا
 [أَيُّ يَغْلِبُ عَلَى ظَنِّهِمْ] عَدَمُ الْمَانِعِ، بَلِ الْمَدَارُّ عَلَى عَدَمِ
 ظُهُورِ الْمَانِعِ { [قَالَ صَالِحُ بْنُ مَهْدِي الْمَقْبَلِيِّ] (ت
 1108هـ) فِي (نَجَاحِ الطَّالِبِ عَلَى مَخْتَصَرِ ابْنِ الْحَاجِبِ،
 بِعَنَايَةِ الشَّيْخِ وَلِيدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الرَّبِيعِيِّ): وَهَذِهِ
 إِسْتِدْلَالَاتُ الْعُلَمَاءِ وَالْعُقَلَاءِ، إِذَا تَمَّ الْمُقْتَضِي لَا
 يَتَوَقَّفُونَ إِلَى أَنْ يَظْهَرَ لَهُمْ عَدَمُ الْمَانِعِ، بَلْ **يَكْفِيهِمْ أَنْ
 لَا يَظْهَرَ الْمَانِعُ**. انتهى]... ثم قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ
 الصُّومَالِيِّ-: إِنَّ الْمَانِعَ الْأَصْلَ فِيهِ الْعَدَمُ، وَإِنَّ السَّبَبَ
 يَسْتَقِلُّ بِالْحُكْمِ، **وَلَا أَثَرَ لِلْمَانِعِ حَتَّى** يُعْلَمَ يَقِينًا أَوْ يُظَنَّ
 [أَيُّ يَغْلِبُ عَلَى الظَّنِّ وَجُودُهُ] بِأَمَارَةٍ شَرْعِيَّةٍ... ثم قَالَ -
 أَيُّ الشَّيْخِ الصُّومَالِيِّ-: إِنَّ عَدَمَ الْمَانِعِ لَيْسَ جُزْءًا مِنَ
 الْمُقْتَضِي، بَلْ وَجُودُهُ [أَيُّ الْمَانِعِ] مَانِعٌ لِلْحُكْمِ... ثم قَالَ
 -أَيُّ الشَّيْخِ الصُّومَالِيِّ-: إِنَّ الْحُكْمَ يَثْبُتُ بِسَبَبِهِ [لِأَنَّ
 الْأَصْلَ تَرْتَبُ الْحُكْمُ عَلَى السَّبَبِ]، وَوُجُودُ الْمَانِعِ يَدْفَعُهُ
 [أَيُّ يَدْفَعُ الْحُكْمَ]، فَإِذَا لَمْ يُعْلَمَ [أَيُّ الْمَانِعِ] اسْتَقْلَلِ
 السَّبَبُ بِالْحُكْمِ... ثم قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الصُّومَالِيِّ-: مُرَادُ
 الْفُقَهَاءِ بَانْتِفَاءِ الْمَانِعِ **عَدَمُ الْعِلْمِ بِوُجُودِ الْمَانِعِ عِنْدَ
 الْحُكْمِ**، وَلَا يَعْنُونَ بَانْتِفَاءِ الْمَانِعِ الْعِلْمَ بَانْتِفَائِهِ حَقِيقَةً،
 بَلِ الْمَقْصُودُ أَنْ لَا يَظْهَرَ الْمَانِعُ أَوْ يُظَنَّ [أَيُّ أَنْ لَا يَظْهَرَ
 الْمَانِعُ وَلَا يَغْلِبُ عَلَى الظَّنِّ وَجُودُهُ] فِي الْمَجْلِ... ثم
 قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الصُّومَالِيِّ-: **الْأَصْلُ تَرْتَبُ الْحُكْمُ عَلَى
 سَبَبِهِ**، وَهَذَا مَذْهَبُ السَّلَفِ الصَّالِحِ، بَيْنَمَا يَرَى آخَرُونَ
 فِي عَصَرِنَا عَدَمَ الْإِعْتِمَادِ عَلَى السَّبَبِ لِاحْتِمَالِ الْمَانِعِ،
 فَيُوجِبُونَ الْبَحْثَ عَنْهُ [أَيُّ عَنِ الْمَانِعِ]، ثُمَّ بَعْدَ التَّحَقُّقِ

مِنْ عَدَمِهِ [أَيُّ مِنْ عَدَمِ وُجُودِ الْمَانِعِ] يَأْتِي الْحُكْمُ، وَحَقِيقَةُ مَذْهَبِهِمْ (رَبَطُ عَدَمِ الْحُكْمِ بِاحْتِمَالِ الْمَانِعِ)، وَهَذَا خُرُوجٌ مِنْ مَذَاهِبِ أَهْلِ الْعِلْمِ، وَلَا دَلِيلَ إِلَّا الْهَوَى، لِأَنَّ مَانِعِيَّةَ الْمَانِعِ [عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ] رَبَطُ عَدَمِ الْحُكْمِ بِوُجُودِ الْمَانِعِ لَا بِاحْتِمَالِهِ... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الصُّومَالِيِّ-: وَيَلْزَمُ الْمَانِعِينَ مِنَ الْحُكْمِ لِمُجَرَّدِ احْتِمَالِ الْمَانِعِ **الْخُرُوجُ مِنَ الدِّينِ**، لِأَنَّ حَقِيقَةَ مَذْهَبِهِمْ رَدُّ الْعَمَلِ بِالظُّوَاهِرِ مِنْ عُمُومِ الْكِتَابِ، وَأَخْبَارِ الْأَحَادِ، وَشَهَادَةِ الْعُدُولِ، وَأَخْبَارِ الثَّقَاتِ، لِاحْتِمَالِ النَّسِخِ وَالتَّخْصِصِ، وَ[احْتِمَالِ] الْفِسْقِ الْمَانِعِ مِنْ قَبُولِ الشَّهَادَةِ، وَاحْتِمَالِ الْكَذِبِ وَالْكُفْرِ وَالْفِسْقِ الْمَانِعِ مِنْ قَبُولِ الْأَخْبَارِ، بَلْ يَلْزَمُهُمْ أَنْ لَا يُصَحِّحُوا نِكَاحَ امْرَأَةٍ وَلَا جِلَّ ذَبِيحَةٍ مُسْلِمٍ، لِاحْتِمَالِ أَنْ تَكُونَ الْمَرْأَةُ مَحْرَمًا لَهَا أَوْ مُعْتَدَّةً مِنْ غَيْرِهِ أَوْ كَافِرَةً، وَ[احْتِمَالِ] أَنْ يَكُونَ الذَّابِحُ مُشْرِكًا أَوْ مُرْتَدًّا... إِلَى آخِرِ الْقَائِمَةِ. انْتَهَى بِاخْتِصَارٍ. وَقَالَ الشَّيْخُ عَبْدُ اللَّهِ الْخَلِيفِيُّ فِي (تَقْوِيمِ الْمُعَاصِرِينَ): إِنَّ مِنَ الْمُكْفَرَاتِ مَا لَا يُتَصَوَّرُ فِيهِ **إِقَامَةُ حُجَّةٍ أَصْلًا**، إِذْ لَا شُبْهَةَ عِلْمِيَّةَ تَدْفِعُ فَاعِلَهُ، كَسَبَبِ اللَّهِ وَالْوَطْءِ عَلَى الْمُصْحَفِ وَتَحْوِهَا، وَمِثْلُ هَذَا **قَوْلُهُمْ {إِقَامَةُ الْحُجَّةِ فِيهِ} أَمْرٌ غَرِيبٌ**. انْتَهَى، الَّتِي يَجِلُّ بِهَا دَمُهُ وَمَالُهُ [قُلْتُ: وَبِذَلِكَ يُعْلَمُ أَنَّ (أ) الْمَشْرَكَ الَّذِي قَامَتْ عَلَيْهِ الْحُجَّةُ الْحَدِيثُ قَدْ قَامَتْ عَلَيْهِ الْحُجَّتَانِ الْحُكْمِيَّةُ وَالرِّسَالِيَّةُ؛ (ب) الْمَشْرَكَ الَّذِي قَامَتْ عَلَيْهِ الْحُجَّةُ الرِّسَالِيَّةُ قَدْ قَامَتْ عَلَيْهِ الْحُجَّةُ الْحُكْمِيَّةُ، لَكِنْ قَدْ لَا يَكُونُ قَامَتْ عَلَيْهِ الْحُجَّةُ الْحَدِيثُ؛ (ت) كُلٌّ مِنْ تَلْبَسَ بِالْمَشْرَكَ قَامَتْ عَلَيْهِ الْحُجَّةُ الْحُكْمِيَّةُ؛ (ث) مَنْ قَامَتْ عَلَيْهِ الْحُجَّةُ الْحُكْمِيَّةُ قَدْ لَا يَكُونُ قَامَتْ عَلَيْهِ الْحُجَّتَانِ الرِّسَالِيَّةُ وَالْحَدِيثُ؛ (ج) قَدْ تَقَامَ الْحُجَّتَانِ الرِّسَالِيَّةُ وَالْحَدِيثُ مَعًا فِي بَعْضِ الْأَحْوَالِ، وَمِنْ ذَلِكَ حَدِيثُ عَهْدِ بِإِسْلَامِ يَتْلِبُ بِالْمَشْرَكَ الْأَكْبَرِ فَيَسْتَتِيبُهُ الْقَاضِي، فَهَذَا تَقَوْمُ الْحُجَّتَانِ الرِّسَالِيَّةُ وَالْحَدِيثُ مَعًا]...

ثم قال -أي الشيخ الغليفي-: والإشكال الآخر في فهم **[قَوْل] العلماء {أَلَا يُقِيمُ الْحُجَّةَ إِلَّا عَالِمٌ أَوْ أَمِيرٌ مُطَاعٌ}**، ففهموا من هذا القول أنه لا يكفر إلا بعد قيام الحجة عليه، وأن المقصود بالحجة هنا (الرسالية) **[في حين أن المقصود هنا هو الحجة الحدية]**، وأن الذي يقيمها عالم أو أمير أو قاضي حتى يُسَمَّى **[أَيُّ مَنْ قَامَ بِهِ الْكُفْرُ]** كافرًا، فخلطوا بين الحجة الرسالية، والحدية (التي هي الاستتابة)، والحكمية (التي هي حكمه بعد تلبسه بالشرك)، **والخلط في فهم هذه الأمور يؤدي إلى إشكالات وسوء فهم لأقوال أهل العلم**، والذي فصل في ذلك وبيّنه أحسن بيان فضيلة الشيخ صالح آل الشيخ **[وزير الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد]** في شروحه لكتب العقيدة، ففرّق بين معنى (كفر ظاهر) و(كفر ظاهر وباطن)، وبين الكفر والتكفير **[قال أبو حامد الغزالي (ت505هـ) في (الافتصاد في الاعتقاد) تحت عنوان (بيان من يجب تكفيره من الفرق): إعلم أن للفرق في هذا مبالغات وتعضّبات، فربما انتهت بعض الطوائف إلى تكفير كل فرقة سوى الفرقة التي يعتزّي [أي ينسب] إليها، فإذا أردت أن تعرف سبيل الحق فيه فاعلم قبل كل شيء أن هذه مسألة فقهية، أعني الحكم بتكفير من قال قولاً وتعاطى فعلاً]** قال الشيخ حاتم العوني (عضو هيئة التدريس في كلية الدعوة وأصول الدين بجامعة أم القرى) تعليقاً على هذا الكلام على موقعه **[في هذا الرابط: فهو (أي الغزالي) يصرّح أنها مسألة فقهية؛ والفقيه في هذا الباب هو تنزيل حكم التكفير على الأعيان، لا تقرير ما يُنافي الإيمان]**، إذ تقرير الإيمان وما يُنافيه [وهو الكفر] هو أصل الأصول العقديّة وليس مسألة فقهية. انتهى. وقال العز بن عبد السلام في (قواعد الأحكام): **إن الكافر الحقيقي أقبح من**

الْكَافِرِ الْحُكْمِيَّ. انتهى. وقال (موقع الإسلام سؤال وجواب) الذي يُشِيرُ عليه (الشيخ محمد صالح المنجد) **في هذا الرابط**: **أَمَّا فِي الدُّنْيَا فَأَطْفَالُ الْمُشْرِكِينَ تَبَعٌ** لآبَائِهِمْ فِي الْأَحْكَامِ، فَلَا يُغَسَّلُونَ وَلَا يُصَلَّى عَلَيْهِمْ وَلَا يُدْفَنُونَ فِي مَقَابِرِ الْمُسْلِمِينَ؛ وَكَوْنُ أَطْفَالِ الْمُشْرِكِينَ **يَتَّبِعُونَ آبَاءَهُمْ فِي أَحْكَامِ الدُّنْيَا** لَا يَغْنِي أَنَّهُمْ فِي حَقِيقَةِ الْأَمْرِ كَفَارٌ، وَإِنَّمَا يُقَالُ {هُمُ كَفَارٌ حُكْمًا} تَبَعًا لآبَائِهِمْ، **لَا حَقِيقَةً**؛ وقد عَرَضْنَا هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ عَلَى شَيْخِنَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْبِرَاكِ [أَسْتَاذِ الْعَقِيدَةِ وَالْمَذَاهِبِ الْمَعَاصِرَةِ بِجَامِعَةِ الْإِمَامِ مُحَمَّدِ بْنِ سَعُودِ الْإِسْلَامِيَّةِ] حَفَظَهُ اللَّهُ تَعَالَى، فَقَالَ {أَطْفَالُ الْمُشْرِكِينَ كَفَارٌ حُكْمًا لَا حَقِيقَةً، وَمَعْنَى الْكُفْرِ الْحُكْمِيِّ أَنَّهُمْ يَتَّبِعُونَ آبَاءَهُمْ فِي أَحْكَامِ الدُّنْيَا}. انتهى باختصار. وقال ابن القيم في (شفاء العليل): وقد يكونُ في بلادِ الكُفْرِ مَنْ هُوَ مُؤْمِنٌ يَكُونُ إِيْمَانُهُ **وَلَا يَعْلَمُ الْمُسْلِمُونَ حَالَهُ** فَلَا يُغَسَّلُ، وَلَا يُصَلَّى عَلَيْهِ، وَيُدْفَنُ مَعَ الْمُشْرِكِينَ، وَهُوَ فِي الْآخِرَةِ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ، كَمَا أَنَّ الْمُنَافِقِينَ فِي الدُّنْيَا تَجْرِي عَلَيْهِمْ أَحْكَامُ الْمُسْلِمِينَ وَهُمْ فِي الذِّكْرِ الْأَسْفَلِ مِنَ النَّارِ، فَحُكْمُ الدَّارِ الْآخِرَةِ غَيْرُ حُكْمِ الدَّارِ الدُّنْيَا. انتهى، وبين الحجة الرسالية والحديثية والحكمية... ثم قال -أي الشيخ الغليفي-: فَمَنْ قَامَ بِهِ الْكُفْرُ أَوْ قَامَ بِهِ الشَّرْكَ، سَوَاءٌ كَانَ مَعْدُورًا أَوْ غَيْرَ مَعْدُورٍ [أَي سَوَاءٌ قَامَتْ عَلَيْهِ الْحُجَّةُ الرَّسَالِيَّةُ، أَوْ لَمْ تَقُمْ]، يَسْمَى مُشْرِكًا، فَلَيْسَ الْعُذْرُ فِي نَفْيِ الْأَسْمِ عَنْهُ مَعَ تَلْبِسِهِ بِالشَّرْكَ، فَهَذَا لَا يَتَصَوَّرُ لِأَنَّ الْوَصْفَ لَا زَمَ لَهُ لِتَلْبِسِهِ بِهِ، أَمَّا الْعُذْرُ الْمَقْصُودُ فَهُوَ [مَا يَتَرْتَبُ عَلَيْهِ] رَفْعُ الْإِثْمِ وَالْمُؤَاخَذَةِ... ثم قال -أي الشيخ الغليفي-: و[الحجة] الحديثية هي التي يُنْظَرُ [فِيهَا] فِي الشُّرُوطِ وَالْمَوَانِعِ، لِإِنْزَالِ الْعُقُوبَةِ عَلَيْهِ لَا لِتُسْمِيَةِ كَافِرًا [فِي فَتْوَى صَوْتِيَّةٍ مُفَرَّغَةٍ لِلشَّيْخِ صَالِحِ الْفُوزَانِ عَلَى هَذَا الرَّابِطِ، سُئِلَ

الشيخ: بعض طلبة العلم المعاصرين يقولون {إِنَّ الَّذِينَ يُكْفَرُونَ الَّذِينَ يَطُوفُونَ عَلَى الْقُبُورِ هُمْ تَكْفِيرِيُونَ، لَأَنَّهُ قَدْ يَكُونُ الَّذِي يَطُوفُ عَلَى الْقَبْرِ مَجْنُونًا، **وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ لَا يُكْفَرُ أَحَدٌ حَتَّى تَثْبُتَ الشُّرُوطُ وَتَنْتَفِي الْمَوَانِعُ**}، هَلْ مِثْلُ هَذَا الْكَلَامِ صَحِيحٌ؟. فَصَدَّرَ الشَّيْخُ جَوَابَهُ بِقَوْلِهِ: **هَذَا كَلَامُ الْمُزَجَّجَةِ، هَذَا كَلَامُ الْمُزَجَّجَةِ** [قَالَ الشَّيْخُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ الْبَرَّاكُ (أَسَاتِذُ الْعَقِيدَةِ وَالْمَذَاهِبِ الْمَعَاصِرَةِ بِجَامِعَةِ الْإِمَامِ مُحَمَّدِ بْنِ سَعُودٍ الْإِسْلَامِيَّةِ) فِي (إِجَابَاتِ الشَّيْخِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْبَرَّاكِ عَلَى أَسْئَلَةِ أَعْضَاءِ مِلَّةِ أَهْلِ الْحَدِيثِ): فَمَعْلُومٌ لِجَمِيعِ الْمُسْلِمِينَ أَنَّ الطَّوَافَ بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ عِبَادَةٌ شَرَعَهَا اللَّهُ فِي الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ وَفِي غَيْرِهِمَا، وَلَمْ يُشَرَّعْ اللَّهُ الطَّوَافَ بِغَيْرِ بَيْتِهِ فَمَنْ طَافَ عَلَى بَنِيَّةٍ أَوْ قَبْرِ أَوْ غَيْرِهِمَا عِبَادَةً لِلَّهِ فَهُوَ مُبْتَدِعٌ ضَالٌّ مُتَقَرِّبٌ إِلَى اللَّهِ بِمَا لَمْ يُشَرَّعْ، وَمَعَ ذَلِكَ فَهُوَ وَسِيلَةٌ إِلَى الشَّرِكِ الْأَكْبَرِ فَيَجِبُ الْإِنْكَارُ عَلَيْهِ [أَيُّ عَلَى مَنْ فَعَلَهُ] وَبَيَانُ أَنَّ عَمَلَهُ بَاطِلٌ مُرَدُّودٌ عَلَيْهِ كَمَا قَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ {مَنْ عَمِلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا فَهُوَ رَدٌّ}؛ أَمَّا مَنْ قَصَدَ بِذَلِكَ الطَّوَافَ التَّقَرُّبَ إِلَى صَاحِبِ الْقَبْرِ فَهُوَ حِينَئِذٍ عَابِدٌ لَهُ بِهَذَا الطَّوَافِ فَيَكُونُ مُشْرِكًا شَرِكًا أَكْبَرَ كَمَا لَوْ ذَبَحَ لَهُ أَوْ صَلَّى لَهُ؛ وَهَذَا التَّفْصِيلُ هُوَ الَّذِي تَقْتَضِيهِ الْأَصُولُ، كَمَا يَدُلُّ لِذَلِكَ قَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ {إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ، وَإِنَّمَا لِكُلِّ امْرِئٍ مَا نَوَى}، فَلَا بَدَّ مِنْ إِعْتِبَارِ الْمَقَاصِدِ، **وَالْغَالِبُ عَلَى أَهْلِ الْقُبُورِ الْقَضْدُ الثَّانِي، وَهُوَ أَنَّهُمْ يَتَقَرَّبُونَ إِلَى الْمَيِّتِ بِذَلِكَ، فَهُمْ بِذَلِكَ الْعَمَلِ كُفَّارٌ مُشْرِكُونَ لِأَنَّهُمْ عَبَدُوا مَعَ اللَّهِ غَيْرَهُ، وَالسَّلَفُ الْمُتَقَدِّمُونَ مِنْ أَهْلِ الْقُرُونِ الْمُفَضَّلَةِ لَمْ يَتَكَلَّمُوا فِي ذَلِكَ لِأَنَّهُ لَمْ يَقَعْ وَلَمْ يُعَرَفْ فِي عَصَرِهِمْ لِأَنَّ الْقُبُورِيَّةَ إِنَّمَا نَشَأَتْ فِي الْقَرْنِ الرَّابِعِ. انْتَهَى]. وَقَالَ الشَّيْخُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ يُونُسُ الزَّاكُورِيُّ فِي مَقَالَةٍ لَهُ بِعَنْوَانِ (الرَّدُّ عَلَى مَنْ أَحْتَجَّ**

بِكَلَامِ ابْنِ الْعَرَبِيِّ الْمَالِكِيِّ فِي مَسْأَلَةِ "الْعُذْرُ بِالْجَهْلِ" عَلَى مَوْقِعِهِ [فِي هَذَا الرِّبَاطِ](#): وَسُئِلَ الْعَلَامَةُ الْفُوزَانُ فِي (نَوَاقِصِ الْإِسْلَامِ) {مَا قَوْلُكُمْ فِي مَنْ يَقُولُ (لَا تُكْفَرُ الْمُعَيَّنُ إِلَّا إِذَا اسْتَوْفَى الشُّرُوطَ وَانْتَفَتِ الْمَوَاقِعُ)؟}؛ الشَّيْخُ {مَنْ الَّذِي يَقُولُ هَذَا؟}، مَنْ صَدَرَ مِنْهُ الْكُفْرُ قَوْلًا أَوْ فِعْلًا أَوْ اعْتِقَادًا أَوْ شَكًّا [قَالَ الشَّيْخُ أَبُو سَلْمَانَ الصُّومَالِيُّ فِي (نَظَرَاتٍ تَقْدِيئِيَّةٍ فِي أَخْبَارِ تَبَوُّيَةِ "الْجُزْءِ الثَّالِثِ")]: لَا يَعْدُو الْمُقْتَضِي لِلْكَفْرِ، إِمَّا يَكُونُ قَوْلًا أَوْ فِعْلًا أَوْ اعْتِقَادًا أَوْ شَكًّا (فِيمَا يَكُونُ الشَّكُّ فِيهِ كُفْرًا) أَوْ جَهْلًا (لِمَا يَكُونُ الْجَهْلُ بِهِ كُفْرًا). إِنَّتَهَى، فَإِنَّهُ يُحَكِّمُ بِكُفْرِهِ، أَمَّا مَا فِي قَلْبِهِ هَذَا لَا يَعْلَمُهُ إِلَّا اللَّهُ، نَحْنُ مَا وَكَلْنَا بِالْقُلُوبِ، نَحْنُ مُوَكَّلُونَ بِالظَّاهِرِ، فَمَنْ أَظْهَرَ الْكُفْرَ حَكَمْنَا عَلَيْهِ بِالْكَفْرِ وَعَامَلْنَاهُ مُعَامَلَةَ الْكَافِرِ، وَأَمَّا مَا فِي قَلْبِهِ فَهَذَا إِلَى اللَّهِ سُبْحَانَهُ، اللَّهُ لَمْ يَكِلْ إِلَيْنَا أُمُورَ الْقُلُوبِ}. أَنْتَهَى بِاخْتِصَارٍ... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الْغُلَيْفِيِّ-: فَإِنْ مَصَادِرُ التَّشْرِيعِ وَتَلَقَّى الْعَقِيدَةُ وَالِدِينَ عِنْدَ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ آيَةً مُحْكَمَةً مِنْ كِتَابِ اللَّهِ، وَحَدِيثٌ صَحِيحٌ ثَابِتٌ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، بِفَهْمِ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ أَجْمَعِينَ وَمَنْ تَبِعَهُمْ بِإِحْسَانٍ إِلَى يَوْمِ الدِّينِ، وَنَقُولُ؛ أَوَّلًا، هَلْ تَجَدُّ فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ مِنْ أَوَّلِهِ إِلَى آخِرِهِ آيَةً وَاحِدَةً تُسَمِّي الْكَافِرَ الْمُتَلَبِّسَ بِشَرِكٍ بغيرِ اسْمِهِ؟، هَلْ تَجَدُّ آيَةً وَاحِدَةً فِي كِتَابِ اللَّهِ تَقُولُ أَنَّ الْمُتَلَبِّسَ بِشَرِكٍ مُسْلِمٌ، أَوْ فِعْلُهُ فِعْلٌ كُفْرٌ وَهُوَ لَا يَكْفُرُ وَلَا يُسَمَّى مُشْرِكًا؟، هَلْ تَجَدُّ فِي كِتَابِ اللَّهِ مِثْلَ هَذَا التَّخْبِطِ وَالاضْطِرَابِ فِي تَغْيِيرِ الْأَحْكَامِ وَتُسْمِيَةِ الْأَشْيَاءِ بِغَيْرِ اسْمِهَا؟، هَلْ تَجَدُّ فِي الْقُرْآنِ مِثْلَ هَذَا أَيُّهَا السُّنِّي الْمَوْحِدُ؟؛ ثَانِيًا، هَذَا كِتَابُ اللَّهِ بَيْنَ أَيْدِينَا، وَهَذِهِ سُنَّةُ نَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مُحْفُوظَةٌ فِي السُّطُورِ وَفِي الصُّدُورِ، ائْتُونَا بِآيَةٍ وَاحِدَةٍ أَوْ حَدِيثٍ صَحِيحٍ، يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْمُتَلَبِّسَ بِشَرِكٍ لَا

يسمى مشرکًا، بل نصوص القرآن والسنة متواترة على أن المتلبس بشرك يسمى مشرکًا، فكل من قام به الشرك يسمى مشرکًا، وكل من قام به الكُفْر يُسمَّى كافرًا، تمامًا مثل من سرق يسمى سارقًا، ومن عصى يُسمى عاصيًا، ومن أشرك يسمى مشرکًا، وهذا الذي أفتى به الشيخ عبدالعزيز بن باز -واللجنة الدائمة- فقال رحمه الله {فالبیان وإقامة الحُجَّة، للإعذار إليه قَبْلَ إنزال العقوبة به، لا يُسمَّى كافرًا بعدَ البیان، فإنه يُسمَّى [أَيُّ قَبْلَ البَيَان] كافرًا بما حَدَثَ منه من سُجُودٍ لغير الله، أو نَذْرِهِ قُرْبَةً أو ذَبْحِهِ شاةً لغير الله [قُلْتُ: تَجِدُ على هذا الرابط هذه الفتوى أضدَرَّتْها اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء (عبدالعزیز بن عبد الله بن باز وعبدالرزاق عفيفي وعبدالله بن قعود)]، فهل بعد هذا البیان والوضوح بیان؟!، فمن أين لكم هذا الفهم، وهذا الكتاب والسنة وفهم سلف الأمة؛ ثالثًا، هل فهم الصحابة (رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ) هذا الفهم الذي فهمتموه، وقالوا أن المتلبس بشرك لا يسمى مشرکًا، وأن المتلبس بكفر لا يسمى كافرًا، ومن قال من الصحابة هذا القول؟! {قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ}، فإن قالوا {عندنا دليل من القرآن يثبت ويدل على نفي الاسم عن من تلبس بشرك، ولا يسميه مشرکًا، وهو قول الله تعالى في سورة الإسراء (وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولًا)}، قلنا، هذا ليس فيه دليل على ما تدعيه، فأنت تدعي وتقول {إن المتلبس بشرك لا يسمى مشرکًا}، والآية دليل على نفي العذاب والعقوبة ورفع المؤاخذه، قبل قيام الحجة الرسالية، أي قبل إنزال الكتب وإرسال الرسل، وهذا حق ونحن نقول به، فالآية دليل على نفي العقوبة لا نفي الاسم، لكن قبل إنزال القرآن وإرسال الرسول صلى الله عليه وسلم ماذا نسمى المتلبس بشرك؟!، ماذا نسميه وهو

متلبس بشرك ظاهر؟!، نسميه مسلماً أم نتوقف في عدم تسميته؟!، أم نخترع له اسماً من عند أنفسنا ونترك ما سماه الله به؟!، وقد مر معك أن أهل الفترة سماهم الله مشركين وأهل قريش قبل بعثة النبي صلى الله عليه وسلم سماهم مشركين، وأبوي النبي صلى الله عليه وسلم سماهم مشركين، والذين بعث فيهم رسول الله صلى الله عليه وسلم سماهم مشركين، مع عدم قيام الحجة الرسالية عليهم بما محمد صلى الله عليه وسلم وبالقرآن، **فكيف بمن قامت عليه الحجة الرسالية والحجة الحكيمة** والقرآن يتلى عليه ليلاً ونهاراً، أيهما أولى بالعدر؟!... ثم قال -أي الشيخ الغليفي-: وكما يكون المُنشأه في كلام الله يكون في كلام العلماء مُنشأه أيضاً [قال ابن كثير في تفسير قوله تعالى {هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ، فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ}: يُخَيِّرُ تَعَالَى أَنْ فِي الْقُرْآنِ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ، أَيْ بَيِّنَاتٌ وَاضِحَاتُ الدَّلَالَةِ، لَا التَّبَاسَ فِيهَا عَلَى أَحَدٍ مِنَ النَّاسِ، وَمِنْهُ آيَاتٌ أُخَرُ فِيهَا اشْتِبَاهٌ فِي الدَّلَالَةِ عَلَى كَثِيرٍ مِنَ النَّاسِ أَوْ بَعْضِهِمْ، فَمَنْ رَدَّ مَا اشْتَبَهَ عَلَيْهِ إِلَى الْوَاضِحِ مِنْهُ، وَحَكَمَ مُحْكَمَهُ عَلَى مُتَشَابِهِهِ عِنْدَهُ، فَقَدْ اهْتَدَى، وَمَنْ عَكَسَ انْعَكَسَ... ثم قال -أي ابن كثير-: قَالَ تَعَالَى {هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ} أَيْ [هُنَّ] أَصْلُهُ الَّذِي يَرْجِعُ [أَيْ كُلُّ مُتَشَابِهٍ] إِلَيْهِ عِنْدَ الْاِشْتِبَاهِ، {وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ} أَيْ تَحْتَمِلُ دَلَالَتَهَا مُوَافَقَةُ الْمُحْكَمِ، وَقَدْ تَحْتَمِلُ شَيْئاً آخَرَ مِنْ حَيْثُ اللَّفْظِ وَالتَّرْكِيبِ لَا مِنْ حَيْثُ الْمُرَادِ... ثم قال -أي ابن كثير-: مُحَمَّدٌ بْنُ إِسْحَاقَ بْنِ يَسَارٍ رَحِمَهُ اللَّهُ قَالَ {مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ} فِيهِنَّ حُجَّةُ الرَّبِّ، وَعِصْمَةُ الْعِبَادِ، وَدَفْعُ الْخُصُومِ

وَالْبَاطِلُ، لَيْسَ لَهُنَّ تَضْرِيفٌ وَلَا تَحْرِيفٌ عَمَّا وَضِعْنَ عَلَيْهِ}، قَالَ {وَالْمُتَشَابِهَاتُ فِي الصِّدْقِ، لَهُنَّ تَضْرِيفٌ وَتَحْرِيفٌ وَتَأْوِيلٌ، ابْتُلِيَ اللَّهُ فِيهِنَّ الْعِبَادَ -كَمَا ابْتَلَاهُمْ فِي الْخَلَالِ وَالْحَرَامِ- أَلَا يُضَرَفْنَ إِلَى الْبَاطِلِ وَلَا يُحَرَفْنَ عَنِ الْحَقِّ}... ثم قال -أي ابن كثير-: قَالَ تَعَالَى {فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ} أَي [فِي قُلُوبِهِمْ] ضَلَالٌ وَخُرُوجٌ عَنِ الْحَقِّ إِلَى الْبَاطِلِ، {فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ} أَي إِنَّمَا يَأْخُذُونَ مِنْهُ بِالْمُتَشَابِهِ الَّذِي يُمَكِّنُهُمْ أَنْ يُحَرِّفُوهُ إِلَى مَقَاصِدِهِمُ الْفَاسِدَةِ، وَيُنْزِلُوهُ عَلَيْهَا، لِاخْتِمَالِ لَفْظِهِ لِمَا يَضَرِفُونَهُ، فَأَمَّا الْمُحْكَمُ فَلَا تَصِيبَ لَهُمْ فِيهِ لِأَنَّهُ دَامِعٌ لَهُمْ وَحُجَّةٌ عَلَيْهِمْ. انتهى باختصار. وَقَالَ ابْنُ كَثِيرٍ أَيْضًا فِي (البداية والنهاية): وَأَهْلُ السُّنَّةِ يَأْخُذُونَ بِالْمُحْكَمِ وَيَرْذُونَ مَا تَشَابَهَ إِلَيْهِ، وَهَذِهِ طَرِيقَةُ الرَّاسِخِينَ فِي الْعِلْمِ. انتهى]، والأصلُ ألا نَتَّعِلِقَ بِالْمُتَشَابِهِ مِنَ الْآيَاتِ وَالْأَحَادِيثِ، وَالْمُتَشَابِهِ مِنْ كَلَامِ الْعُلَمَاءِ فَضلاً مِنْ أَنْ نَجْعَلَهُ أَصْلاً مِنْ أَصُولِ الْأَحْكَامِ وَنَسْتَدِلَّ بِأَقْوَالِ الرِّجَالِ وَنَتَنَصَّرَ لَهَا وَنَقْدِمَهَا عَلَى النُّصُوصِ، وَمِنْ الْخَطَأِ أَنْ نَتَنَزَّلَ مَعَ الْمَخَالَفِ وَنَتْرِكَ الاسْتِدْلَالَ بِالْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَفَهْمِ الصَّحَابَةِ وَنَتَنَزَّلَ مَعَ الْمَخَالَفِ إِلَى أَقْوَالِ الرِّجَالِ، فَكَلَّمَا أَتَى بِقَوْلِ عَالِمٍ أَتَيْنَا بِقَوْلِ آخَرٍ لِعَالِمٍ ضَدَّهُ، وَهَكَذَا، وَلَنْ تَنْتَهِيَ شَبَهَاتُ أَهْلِ الزَّيْغِ وَالضَّلَالِ وَيَصِيرُ الرَّدُّ مِنْ أَقْوَالِ الرِّجَالِ وَنَتْرِكَ الْوَحْيَيْنِ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَنَتْرِكَ قَوْلِ الصَّحَابَةِ وَفَهْمِهِمْ إِلَى قَوْلِ وَفَهْمِ غَيْرِهِمْ... ثم قال -أي الشيخ الغليفي- بعد أن نقل أقوالاً للشيخ (محمد بن عبد الوهاب، وعبد الرحمن بن حسن، وسليمان بن سحمان، وعبد الله بن عبد الرحمن أبو بطين "مُفْتِي الدِّيَارِ النَّجْدِيَّةِ ت 1282 هـ"، وابن باز، وصالح الفوزان، وعبد العزيز الراجحي، وصالح آل الشيخ "وزير الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد"): وَرُبَّمَا يَقُولُ قَائِلٌ مِنْ أَهْلِ الزَّيْغِ الَّذِينَ

يَتَّبِعُونَ الْمُتَشَابِهَ مِنْ كَلَامِ أَهْلِ الْعِلْمِ {إِنَّ هَذِهِ الْفِتَاوَى فِي أَهْلِ السَّعُودِيَّةِ وَلَا تَنْزِلُ عَلَى وَاقِعِنَا فِي مِصْرَ، **لَأَنَّ التَّوْحِيدَ** مُنْتَشِرٌ **هَنَّا** **وَيَدْرُسُ فِي الْمَدَارِسِ**، أَمَّا فِي مِصْرَ وَالْبِلَادِ الْإِسْلَامِيَّةِ فَالتَّوْحِيدُ غَيْرُ مُنْتَشِرٍ بَلِ الْجَهْلُ وَقِلَّةُ الْعِلْمِ، وَهَؤُلَاءِ الْعُلَمَاءُ الْأَعْلَامُ لَا يَعْرِفُونَ وَاقِعَ مِصْرَ، وَأَهْلُ مَكَّةِ أَدْرَى بِشَعَابِهَا}، فَنَقُولُ لِهَذَا الْقَائِلِ وَأَمْثَالِهِ، لَا يَجُوزُ لَكُمْ أَنْ تَقُولُوا هَذَا الْكَلَامَ الْمُتَهَافَتَ وَأَنْتُمْ تَنْتَسِبُونَ إِلَى الْعِلْمِ وَأَهْلِهِ، فَهَلَا وَقَرَّيْتُمُ الْعُلَمَاءَ وَعَرَفْتُمُ قَدْرَهُمْ؟!، إِنْ قَوْلُكُمْ هَذَا قَدْحٌ لِلْعُلَمَاءِ وَرَمِيهِمْ بِالْجَهْلِ وَعَدَمِ الدَّرَايَةِ بِالْوَاقِعِ وَمَنَاطِ الْفِتْوَى، وَقَدْ كَانَ نَائِبُ الرَّئِيسِ هُوَ فَضِيلَةُ الشَّيْخِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَفِيفِي - رَحِمَهُ اللَّهُ - وَهُوَ مِصْرِي وَمِنْ جِهَابِذَةِ الْعُلَمَاءِ وَأَوْعِيَةِ الْعِلْمِ [قُلْتُ: كَانَ نَائِبَ مَفْتِي الْمَمْلَكَةِ الْعَرَبِيَّةِ السَّعُودِيَّةِ، وَعَضْوَ هَيْئَةِ كِبَارِ الْعُلَمَاءِ، وَنَائِبَ رَئِيسِ اللِّجْنَةِ الدَّائِمَةِ لِلْبَحْثِ الْعِلْمِيِّ وَالْإِفْتَاءِ]، فَهَلْ يَجْهَلُ وَاقِعَ مِصْرَ وَحَالِ أَهْلِهَا؟!، وَكَثِيرٌ مِنْ طُلُبَةِ الْعِلْمِ يَتَرَدَّدُونَ عَلَى اللِّجْنَةِ الدَّائِمَةِ مِنْ كُلِّ الْبِلَادِ الْإِسْلَامِيَّةِ وَيَعْمَلُونَ مَعَهَا، فَاتَّقُوا اللَّهَ أَيُّهَا الْإِخْوَةُ فِي دِينِكُمْ وَفِي عِلْمَائِكُمْ، وَلَا تَلْبِسُوا الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ فَتَهْلِكُوا، وَصَاحِبُ الْحَقِّ وَطَالِبُهُ يَكْفِيهِ دَلِيلٌ أَمَّا أَهْلُ الْهَوَى وَالْبَاطِلِ فَلَا يَكْفِيهِمْ أَلْفُ دَلِيلٍ لِأَنَّهُمْ أَهْلُ زَيْغٍ، وَيَكْفِي فِي ذَلِكَ مَا كَتَبَهُ الْعُلَمَاءُ وَأَهْلُ الْعِلْمِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ مِثْلُ الشَّيْخِ عَبْدِ اللَّهِ السَّعْدِيِّ الْغَامِدِيِّ وَالشَّيْخِ ابْنِ بَازٍ فِي كِتَابِ عَقِيدَةِ الْمَوْحِدِينَ [هَذَا الْكِتَابُ لِلشَّيْخِ عَبْدِ اللَّهِ السَّعْدِيِّ الْغَامِدِيِّ، بِتَقْدِيمِ الشَّيْخِ ابْنِ بَازٍ]، وَالشَّيْخِ صَالِحِ الْفُوزَانِ فِي كِتَابِ عَارِضِ الْجَهْلِ [هَذَا الْكِتَابُ لِلشَّيْخِ أَبِي الْعُلَا بْنِ رَاشِدِ بْنِ أَبِي الْعُلَا، وَقَدْ رَاجَعَهُ وَقَدَّمَ لَهُ وَقَرَّرَ لَهُ الشَّيْخُ صَالِحُ الْفُوزَانِ]، وَالشَّيْخِ صَالِحِ آلِ الشَّيْخِ، وَالشَّيْخِ عَبْدِ الْعَزِيزِ الرَّاجِحِيِّ فِي كِتَابِ أَسْئَلَةٍ وَأَجُوبَةٍ فِي الْإِيمَانِ وَالْكَفْرِ [هَذَا الْكِتَابُ لِلشَّيْخِ صَالِحِ الْفُوزَانِ، وَعَبْدِ الْعَزِيزِ

الراجحي، وصالح آل الشيخ]، وما كتبه أئمة الدَّعوة [النَّجْدِيَّة السَّلَفِيَّة] في (الدَّرَر السَّنيَّة [في الأجوبة النَّجْدِيَّة] وكتاب الفتاوى النجدية [يعني كتاب (فتاوى الأئمة النجدية حول قضايا الأمة المصيرية)]، وفتاوى اللجنة الدائمة [للبحوث العلمية والإفتاء]، هذه كتب أهل العلم بين أيديكم وفي وسعكم الإطلاع عليها والاتصال بالعلماء والسؤال والتعلم وتحقيق المسائل وخصوصًا مسائل العقيدة والتوحيد والإيمان والكفر التي لا تؤخذ إلا من أهل التحقيق من أهل السنة والجماعة... ثم قال -أي الشيخ الغليفي-: فهل من طالب علم يتقي الله، ويتجرد بصدق وإخلاص، وينصر الحق ويصدع به، فإن هذا ما دلت عليه نصوص الكتاب والسنة وإجماع الصحابة وسلف الأمة، على أن من قام به الشرك يسمى مشرِّكًا، ومَن قام به الكُفْر يُسمَّى كافرًا، أَلَا يَعْلَمُ ذلك!، أَلَمْ يَدْرُسْهُ دراسة علم وتحقيق؟، فمتى يهتم أهل التوحيد بدراسة التوحيد وتحقيق مسائله، ومراجعة كبار العلماء فيما أشكل عليهم... ثم قال -أي الشيخ الغليفي-: الإمامُ حَمَدُ بن عَتِيق (ت1301هـ) قال في (الدِّفاع عن أهل السُّنَّة والاتباع) {إذا تكلم بالكفر من غير إكراه كفر}، وقال [في (سبيل النجاة والفكاك من موالاة المرتدين والأثراك)] {فإن ادعى أنه يكره ذلك بقلبه لم يُقبل منه لأن الحكم بالظاهر، وهو قد أظهر الكفر فيكون كافرًا}، هل تجد أيها الموحِد طالب الحق أصرح من ذلك، أن مَن قام به الكُفْر يُسمَّى كافرًا؟!، هل قال الشيخ أن فعله فعل كفر وهو لا يكفر؟!، **هل قال ذلك يا أهل الإرجاء والضلال؟!،** فالأحكام تجري على الظاهر، **فمن ظهر منه إسلام حكمنا بإسلامه وقلنا إنه مسلم، ومن أظهر الشرك حكمنا بكفره وقلنا إنه مشرك...** ثم قال -أي الشيخ الغليفي-: نقول لهؤلاء الذين يفرقون بين الفعل

والفاعل، تَعَلَّمُوا التوحيدَ وتَعَلَّمُوا تعريفه وَخَدَّهْ، فإنكم تجهلون الشرك ولا تستطيعون أن تعرفوه، فتعلموا التوحيدَ أولاً فهو حق عليكم، ومن لم يعرف التوحيد ولا يعرف الشرك فكيف يدعو إلى شيء يجهله، وكيف يحذر الناس من شيء لا يعرفه، وإن عَرَفَ مُجْمَلَهُ جَهَلَ تفاصيله؟!، فهذا خطر عظيم كما قال الشيخ محمد بن عبد الوهاب في رسالة (مفيد المستفيد في كفر تارك التوحيد)... ثم قال -أي الشيخ الغليفي-: سماحة الشيخ العلامة البحاث بكر بن عبدالله أبو زيد -رحمه الله- قال **[في (درء الفتنة عن أهل السنة)]** بعد أن ضرب أمثلة لكفر الأقوال والأعمال {فكل هؤلاء قد كفرهم الله ورسوله بعد إيمانهم بأقوال وأعمال صدرت منهم ولو لم يعتقدوها بقلوبهم، **لا كما يقول المرجئة المنحرفون**، نعوذ بالله من ذلك}، يقول الشيخ {كفرهم الله ورسوله بأقوال وأعمال صدرت منهم} أي أن الذي كفرهم هو الله - سبحانه - وسماهم كفارًا، فإن التسمية ليست لنا، بل هي لله ورسوله، ولا يجوز أن نغير اسمًا ولا حكمًا من أحكام الله، فَاِسْمُ سَمَاءِ اللَّهِ كَفَرًا وَسَمَّى فاعله كافرًا **لا يجوز لنا أن نُغَيِّرَهُ بأهوائنا ونقول هذه السخافات والأقوال الساذجة** من {لا بد من إقامة الحجة عليه، ولا بد من أن الذي يقيم الحجة يكون معتبرًا عند من يقيمها عليه}، يا أَسْفَاهُ على دعاة التوحيد!، أيقول هذا رجل معه عقل ويعي ما يقول؟!، أتدرون معنى هذا القول السخيف الساذج؟!، ألا تستحون من أنفسكم؟!، من قال هذا من أهل العلم {أن الذي يقيم الحجة لا بد وأن يكون معتبرًا؟!}، الله أكبر، إِذَنْ لو جاء الرسول صلى الله عليه وسلم أو أنزل الله لهم ملكًا أو جاءهم أبو بكر أو عمر، ولم يرضوا به ولم يكن معتبرًا عندهم، لم تقم عليهم الحجة!، لو جاءهم أحد من الصحابة أو التابعين أو ابن تيمية وابن

عبدالوهاب وابن باز والفوزان، كل هؤلاء لم تقم بهم الحجة لأنهم غير معتبرين عند من يقيمون عليهم الحجة!، ثم أي حجة تقصدون، إن كانت الحجة الحدية التي هي الاستتابة **فهذه للإمام والحاكم والعالم الذي يعرف ما به يكون الكفر والقتل واستحلال المال، وإن قلتم {الحجة الرسالية} فقد قامت بالقرآن وبالرسول، وإن قلتم {قامت ولكن لم يفهمها}، قلنا لكم، لا يَشْتَرِطُ الفَهمُ في المَسَائِلِ الظَاهِرَةِ الجَلِيَّةِ [سُئِلَ الشَّيْخُ صالح الفوزان في (أسئلة وأجوبة في مسائل الإيمان والكفر): هل يشترط في إقامة الحجة فهم الحجة فهمًا واضحًا جليًا، أم يكفي مُجَرَّدُ إقامَتِها؟. فأجاب الشيخ: إذا بَلَغَهُ الدليلُ مِنَ القرآنِ أو مِنَ السُّنَّةِ على وَجْهِ يفهمه **لو أرادَ**، أي بَلَغَهُ بِلَغَتِهِ، وعلى وَجْهِ يفهمه، ثم لم يَلْتَفِتْ إليه ولم يَعْمَلْ به، فهذا لا يُعذر بالجهل لأنه مُفَرَّطٌ [قال الشنقيطي في (أضواء البيان): وَبِهَذَا تَعْلَمُ أَنَّ **المُضْطَرَّ** لِلتَّقْلِيدِ الْأَعْمَى **إِضْطِرَارًا حَقِيقِيًّا**، بِحَيْثُ يَكُونُ لَا قُدْرَةَ لَهُ الْبَتَّةَ عَلَى غَيْرِهِ [أي عَلَى غَيْرِ التَّقْلِيدِ] مَعَ عَدَمِ التَّفْرِيطِ لِكَوْنِهِ لَا قُدْرَةَ لَهُ أَصْلًا عَلَى الْفَهمِ، أَوْ لَهُ قُدْرَةُ عَلَى الْفَهمِ وَقَدْ عَاقَبَتْهُ عَوَائِقُ قَاهِرَةٌ عَنِ التَّعْلَمِ، أَوْ هُوَ فِي أَثْنَاءِ التَّعْلَمِ وَلَكِنَّهُ يَتَعْلَمُ تَدْرِيجًا لِأَنَّهُ لَا يَقْدِرُ عَلَى تَعْلَمِ كُلِّ مَا يَحْتَاجُهُ فِي وَقْتٍ وَاحِدٍ، أَوْ لَمْ يَحْذُ كُفْيًا يَتَعْلَمُ مِنْهُ، وَنَحْنُ ذَلِكَ، فَهُوَ **مَعْدُورٌ** فِي التَّقْلِيدِ الْمَذْكُورِ لِلضَّرُورَةِ **لأنَّه لَا مَبْدُوحَةٌ لَهُ عَنْهُ**؛ أَمَّا الْقَادِرُ عَلَى التَّعْلَمِ **المُفَرَّطُ فِيهِ، وَالْمُقَدِّمُ آراءَ الرِّجَالِ عَلَى مَا عَلِمَ مِنَ الْوَحْيِ، فَهَذَا الَّذِي لَيْسَ بِمَعْدُورٍ**. انتهى]. وقال الشيخ فيصل الجاسم (الإمام بوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالكويت) **في هذا الرابط** على موقعه: والمراد بالفهم غير المشترط هنا [هو] الفهم بأن الحجة قاطعة لشبهته، وأنها حقٌّ في نفسها، أما الفهم بمعنى معرفة**

مراد المتكلم ومفهوم ومقصود الخطاب فهذا لا خلاف في اشتراطه. انتهى. وقال الشيخ ابن عثيمين (عُضُو هَيْئَةِ كِبَارِ الْعُلَمَاءِ) في تَفْسِيرِهِ: يُقَالُ {كَيْفَ كَانَ الْقُرْآنُ وَهُوَ عَرَبِيٌّ بَيِّنًا لِلنَّاسِ كُلِّهِمْ وَفِيهِمُ الْعَجَمُ الَّذِينَ لَا يَعْرِفُونَ لُغَةَ الْعَرَبِ؟}؛ نَقُولُ، لِأَنَّ هَؤُلَاءِ سَيَقْبِضُ لَهُمْ مَنْ يُبَلِّغُهُمْ إِيَّاهُ، وَلِهَذَا كَثِيرٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ الْمُسْلِمِينَ الْآنَ الَّذِينَ لَهُمْ قَدَمٌ صِدْقٌ فِي الْعِلْمِ وَالدِّينِ، كَثِيرٌ مِنْهُمْ عَجَمٌ... ثم قال -أي الشيخ ابن عثيمين-: فَالْحَاصِلُ، إِنَّ الْحَمْدَ لِلَّهِ، **الْعَجَمُ بَلَّغَهُمُ الْقُرْآنُ بِوَاسِطَةٍ**، مَا هُوَ لَزِمٌ أَنَّهُمْ يَأْخُذُونَ مِنَ الْقُرْآنِ نَفْسِهِ. انتهى [وَلَكِنْ يُشْتَرَطُ فِي الْمَسَائِلِ الْخَفِيَّةِ، كَمَا قَالَ الْعُلَمَاءُ، فَالتَّوْحِيدُ وَصَرَفُ الْعِبَادَةِ لغيرِ اللَّهِ مِنْ ذَبْحٍ وَطَوَافٍ وَدُعَاءٍ وَنَذْرٍ وَاسْتِغَاثَةٍ، كُلُّهَا أُمُورٌ جَلِيَّةٌ وَلَيْسَتْ خَفِيَّةٌ وَلَا يَسَعُ أَحَدًا يَدَّعِي الْإِسْلَامَ وَيَعِيشُ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ الْجَهْلُ بِالتَّوْحِيدِ وَالْمَسَائِلِ الْجَلِيَّةِ مِنْهُ، فَهَلْ تَشْتَرِطُونَ الْفَهْمَ فِي التَّوْحِيدِ وَالْمَسَائِلِ الْجَلِيَّةِ وَالْقُرْآنَ يُتْلَى لَيْلًا وَنَهَارًا، وَدُعَاءُ التَّوْحِيدِ فِي كُلِّ مَكَانٍ وَيَبْلُغُونَهُ بِكُلِّ وَسِيلَةٍ، فَإِنْ قُلْتُمْ {إِنْ كُلُّ الدُّعَاءِ غَيْرُ مُعْتَبَرٍ، وَلَا بُدَّ أَنْ يَقْبَلَهُمْ وَيَرْضَى عَنْهُمْ حَتَّى تُقَامَ الْحُجَّةُ} [قال الشيخ فيصل الجاسم في هذا الرابط على موقعه: بل بَالِغَ بَعْضِهِمْ وَظَنَّ أَنَّ الْحُجَّةَ لَا تَقُومُ إِلَّا مِمَّنْ يَعْرِفُهُ الْمُخَاطَبُ وَيَثِقُ بِهِ، وَهَذَا جَهْلٌ وَضَلَالَةٌ، فَقَدْ كَانَ النَّبِيُّ يَبْعَثُ الرُّسُلَ إِلَى كَسْرَى وَقِيصَرٍ فَتَقُومُ بِهِمُ الْحُجَّةُ، مَعَ كَوْنِ الْعَرَبِ كَانُوا مُسْتَحْقَرِينَ عِنْدَ فَارِسٍ وَالرُّومِ وَغَيْرِهِمْ مِنَ الْأُمَمِ آنَذَاكَ. انتهى]، قُلْنَا، **يَكْفِي فِيهَا الْبُلُوغُ وَالسَّمَاعُ رَضِيَ** **أَوْ لَمْ يَرْضَ**، لِأَنَّ هَذَا شَرْطٌ لَا يَنْصَبُطُ، وَلَمْ يَقُلْ أَحَدٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ الْبَيِّنَةِ، بَلْ لَوْ جَاءَ طِفْلٌ يَتَكَلَّمُ فِي السَّابِعَةِ أَوْ الْعَاشِرَةِ مِنْ عَمْرِهِ، وَقَالَ لِرَجُلٍ لَا يُصَلِّي أَوْ يَذْبَحُ لغيرِ اللَّهِ أَنَّ هَذَا كُفْرٌ وَشُرْكٌ وَهَذَا مِمَّا حَرَّمَ اللَّهُ وَكُتِبَ عَلَى مَنْ مَاتَ عَلَيْهِ الْخُلُودُ فِي النَّارِ وَذَكَرَ لَهُ الْأَدْلَةُ مِنْ

القرآن والسنة وفهم الصحابة وعلماء الأمة **بلغه** يفهمها فقد قامت على المخالف الحجة، وإن قلتم {إن هذا غير معتبر عند المخالف}، قلنا، ومن يكون معتبراً في نظركم، أليس العلم هو معرفة الحق بدليله؟! أم أن الذي يقيم الحجة لا بد وأن تتوفر فيه شروط معينة **اشتراطها أهل الإرجاء والضلال**؟! بل أقام الله الحجة بالرسول وبالكتب وبلغت الكفار ولكن لم يفهموها وحكم الله بكفرهم وضلالهم، هذا الشرط **[الذي تشرطونه]** لا لينضبط أبداً، لأنه شرط باطل، فكلما أتى رجل من أهل العلم يقيم الحجة الرسالية والبلاغ على أحد، قال له {أنت غير معتبر عندي ولا أقبل كلامك، فأنا على ما أنا عليه حتى يأتي رجلٌ أعتبره وأرتضيه وأقبله حتى يقيم عَلَيَّ الحجة، فقد وجدتُ الآباء والأجداد على هذا الدين ولن أتركه لقولك، وأنا في كل ذلك معذور لأنني لم تقم على الحجة ولم أجد من يكون معتبراً عندي}، أيقول ذلك عاقل، فضلاً عن مسلم أو طالب علم يتصدر المجالس ويفتى الناس، **إن هذا الهراء فيه رد لأمر الله ورسوله**، إذ جعل السماع وبلوغ الرسالة والقرآن حجة، فالحجة قامت بإرسال الرسول والسماع به وبالقرآن، فمن بلغه القرآن وسمع بالرسول فقد قامت عليه الحجة الرسالية وإن لم يفهمها، لأن اشتراط الفهم لا يكون إلا في المسائل الخفية... ثم قال -أي الشيخ الغليفي-: فهل يحق لهم بعد كل هذه الأدلة أن يتوقفوا في المشرك الذي ظهر منه الشرك الأكبر؟! **هل يجوز لهم بعد ذلك أن يتهموا أهل السنة أنهم من أهل الغلو؟!** هل الذي يقول {إن كل من قام به الشرك يُسمَّى مُشركاً وكل من قام به الكفر يُسمَّى كافرًا} من أهل الغلو؟! هل كل من يقول بكفر الحاكم المُبدِّل لشرع الله الصَّادِّ عن سبيل الله المحارب لأولياء الله، من الخوارج وأهل الغلو؟! **إن قلتم علينا ذلك، فعليكم**

**أن تقولوا ذلك أيضًا على الصحابة والتابعين والأئمة
الأعلام من السلف ومن تبعهم إلى يوم الدين قَهُمُ
على هذا القول...** ثم قال -أي الشيخ الغليفي-: ومن
أراد الاستزادة فعليه بكتب علماء السنة، ومراجعة أهل
العلم فيما أشكل عليه، مثل اللجنة الدائمة [للبحوث
العلمية والإفتاء] وهيئة كبار العلماء، الذين هم أفهم
وأعلم بنصوص الكتاب والسنة وأقوال الأئمة منا،
وخصوصًا أئمة الدعوة [التَّجْدِيَّة السَّلَفِيَّة] الذين عَاشُوا
هذه المسائل وَحَقَّقُوا وَخَرَّرُوا مَنَاطَهَا [قال الشيخ
خَبَّاب بن مروان الحمد (المراقب الشرعي على البرامج
الإعلامية في قناة المجد الفضائية) في مَقَالَةٍ له
بِعُنْوَانِ (الْفَرْقُ بَيْنَ تَخْرِيجِ الْمَنَاطِ وَتَنْقِيحِ الْمَنَاطِ
وَتَحْقِيقِ الْمَنَاطِ) على هذا الرابط: المَنَاطُ هو الوَصْفُ
الذي يُنَاطُ به الحُكْمُ وَمِنْ مَعَانِيهِ (العِلَّةُ)، وَمِنْ الْمَعْرُوفِ
أَنَّ الحُكْمَ يَدُورُ مع عِلَّتِهِ وُجُودًا وَعَدَمًا. انتهى باختصار.
وقال الشيخ عبدالرزاق عفيفي (نائب مفتي المملكة
العربية السعودية، وعضو هيئة كبار العلماء، ونائب
رئيس اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء) في
تَعْلِيلِهِ على (الإحكام في أصول الأحكام، للآمدي
الْمُتَوَفَى عام 631هـ): **مَنَاطُ الحُكْمِ** يَكُونُ عِلَّةً مَنصُوصَةً
أَوْ مُسْتَنْبَطَةً، [وَ] يَكُونُ قَاعِدَةً كُلِّيَّةً مَنصُوصَةً أَوْ مُجَمَّعًا
عَلَيْهَا [قُلْتُ: وهذا يَعْنِي أَنَّ (الْمَنَاطَ) أَعَمُّ مِنْ (العِلَّة)].
انتهى باختصار. وجاء في مجلة البحوث الإسلامية
التابعة للرئاسة العامة للبحوث العلمية والإفتاء في هذا
الرابط: إِنَّ (تَنْقِيحَ الْمَنَاطِ) هو إِجْتِهَادُ الْمُجْتَهِدِ في
تَعْرِيفِ الْأَوْصَافِ الْمُخْتَلِفَةِ لِمَحَلِّ الحُكْمِ، لِتَحْدِيدِ مَا
يَصْلَحُ مِنْهَا مَنَاطًا لِلْحُكْمِ، وَاسْتِبْعَادِ مَا عَدَاهُ بَعْدَ أَنْ يَكُونَ
قَدْ عَلِمَ مَنَاطَ الحُكْمِ عَلَى الْجُمْلَةِ [قال الشيخ خَبَّاب بن
مروان الحمد في مَقَالَةٍ له بِعُنْوَانِ (الْفَرْقُ بَيْنَ تَخْرِيجِ
الْمَنَاطِ وَتَنْقِيحِ الْمَنَاطِ وَتَحْقِيقِ الْمَنَاطِ) على هذا

الرابط: تَنْقِيحُ الْمَنَاطِ [هو] وُجُودُ أَوْصَافٍ لَا يُمَكِّنُ تَعْلِيلُ الْحُكْمِ بِهَا لِأَنَّهَا أَوْصَافٌ غَيْرُ مُؤَثِّرَةٍ، وَاسْتِيقَاءُ الْوَصْفِ الْمُؤَثِّرِ لِتَعْلِيلِ الْحُكْمِ، وَذَلِكَ تَخْلِيصًا لِمَنَاطِ الْحُكْمِ مِمَّا لَيْسَ بِمَنَاطٍ لَهُ. انتهى]؛ وَأَمَّا (تَحْقِيقُ الْمَنَاطِ) فَهُوَ إِقَامَةُ الدَّلِيلِ عَلَى أَنَّ عِلَّةَ الْأَصْلِ [الْمَقِيسَ عَلَيْهِ] مَوْجُودَةٌ فِي الْفَرْعِ [الْمَقِيسِ]، سَوَاءً كَانَتْ الْعِلَّةُ فِي الْأَصْلِ مَنصُوصَةً أَوْ مُسْتَنْبَطَةً؛ وَأَمَّا (تَخْرِيجُ الْمَنَاطِ) فَهُوَ اسْتِخْرَاجُ عِلَّةٍ مُعَيَّنَةٍ لِلْحُكْمِ [قَالَ الشَّيْخُ خَبَّابُ بْنُ مَرْوَانَ الْحَمْدُ فِي مَقَالَةٍ لَهُ بِعُنْوَانِ (الْفَرْقُ بَيْنَ تَخْرِيجِ الْمَنَاطِ وَتَنْقِيحِ الْمَنَاطِ وَتَحْقِيقِ الْمَنَاطِ) على هذا الرابط: تَخْرِيجُ الْمَنَاطِ [هو] وُجُودُ حُكْمٍ شَرْعِيٍّ مَنصُوصٍ عَلَيْهِ، دُونَ بَيَانِ الْعِلَّةِ مِنْهُ، فَيُحَاوَلُ طَالِبُ الْعِلْمِ الاجْتِهَادَ فِي التَّعَرُّفِ عَلَى عِلَّةِ الْحُكْمِ الشَّرْعِيِّ وَاسْتِخْرَاجِهِ لَهَا. انتهى]. انتهى باختصار. وَقَالَ الشَّيْخُ أَبُو بَكْرٍ الْقَحْطَانِي فِي (شَرْحِ قَاعِدَةِ "مَنْ لَمْ يُكْفَرْ الْكَافِرَ"): هُنَاكَ آلِيَّةٌ وَصَّعَهَا الْأَصُولِيُّونَ، وَهِيَ مَوْضُوعٌ مَعْرُوفٌ، وَهِيَ قَضِيَّةٌ تَخْرِيجُ الْمَنَاطِ، يَعْنِي أَنَا أَظْهَرُ هَذِهِ الْمَنَاطَاتِ وَأَخْرِجُهَا، ثُمَّ أَنْقَحُهَا (وَهُوَ [مَا] يُسَمَّى "تَنْقِيحُ الْمَنَاطِ"، أَيْ أَخَذُ الْمَنَاطَ الصَّالِحَ وَأَبْعَدُ مَا يَشُوْبُهَا مِنَ الْمَنَاطَاتِ غَيْرِ الصَّالِحَةِ)، ثُمَّ بَعْدَ ذَلِكَ أَحَقَّقُهُ [أَيَ الْمَنَاطَ] وَبِالتَّالِي أَرَتَّبُ الْحُكْمَ عَلَيْهِ؛ يُسَمَّى [أَيْ يُسَمَّى هَذَا الْمَوْضُوعَ] بَعْضُ الْعُلَمَاءِ (السَّبْرُ وَالتَّقْسِيمُ) لَاسْتِخْرَاجِ الْمَنَاطِ وَبِنَاءِ الْحُكْمِ عَلَيْهِ. انتهى] وَفَصَّلُوا فِيهَا وَأَفْرَدُوهَا بِالتَّصْنِيفِ وَالتَّرَدُّ عَلَى أَهْلِ الْأَهْوَاءِ وَالبِدْعِ. انتهى باختصار.

(17) وَقَالَ الشَّيْخُ عَبْدُ اللَّهِ الْغُلَيْفِي -أَيْضًا- فِي كِتَابِهِ (الْعَذْرُ بِالْجَهْلِ، أَسْمَاءُ وَأَحْكَامُ): **المرجئة المعاصرة** **أدعياء السلفية** القائلون بأن {الإيمان اعتقاد وقول وعمل، والأعمال شرط كمال [بخلاف أهل السنة والجماعة القائلين بأن الإيمان اعتقاد وقول وعمل،

والعمل ركن فيه، ويقولون أن {الكفر كفران كفر اعتقاد مخرج من الملة، **وكفر عمل غير مخرج من الملة**، ويقولون أن {الكفر محصور في **الاعتقاد والجحود والاستحلال**، ومقيد بالعلم وقصد الكفر [أي بالعلم بأن هذا كفر، ثم قَصِدَ هذا الكفر]، ويقولون أن {الكفر لا يقع بالقول ولا بالعمل ولا بالشك ولا بالترك [قال الشيخ هيثم فهم أحمد مجاهد (أستاذ العقيدة المساعد بجامعة أم القرى) في (المدخل لدراسة العقيدة): والتَّركُ المُكفِّرُ، إمَّا تَرْكُ التَّوْحِيدِ، أو تَرْكُ الانقيادِ بِالْعَمَلِ، أو تَرْكُ الْحُكْمِ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ، أو تَرْكُ الصَّلَاةِ... ثم قال -أي الشيخ هيثم-: وتارك أعمال الجوارح بالكلية -مع القدرة والتمكن وعدم العجز- كافر وليس بمُسلم لأنه مُعرضٌ عن العمل مُتَوَلٍّ عن الطاعة تاركٌ للإسلام]، لأنه محصور في **اعتقاد القلب فقط**، ومن أجل هذا الاعتقاد الفاسد بنوا مذهبهم في عدم تكفير الحاكم المبدل لدين الله المشرع مع الله، وتارك أعمال الجوارح بالكلية -مع القدرة والتمكن وعدم العجز- مُسلمٌ عندهم، **ولا يكفرون مرتكب الشرك الأكبر الظاهر الجلي، ويعذرونه بالجهل** لأنه جاهل بربه لا يعرف التوحيد الذي خَلَقَ الله من أجله الخلق وأنزل من أجله الكتب وأرسل الرسل ليبينوه للناس، **وهذا المذهب خليط من الجهمية والمرجئة**، لم يقل به أحد قبل مرجئة العصر أدعياء السلفية [قال الشيخ أبو بصير الطرطوسي في كتابه (شُرُوطُ "لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ") في الذين جمعوا بين شر التجهم وشر الإرجاء: وهؤلاء من أَشَرِّ وأخبث ما ابْتُليت بهم الأمة والدعوة الإسلامية في قَرْنِهَا المعاصر، بحُكم ما أثبوا من قدرة على التلبيس والتضليل، وكثيرًا منه [أي من هذا التلبيس والتضليل] ما يكون أحيانًا باسم السلفية، أو باسم أهل السنة والجماعة، لِتُرْوَجَ أفكارهم على عَوَامِّ الناس وجهلتهم،

والسلفية الحَقَّةُ، وأهلُ السنة والجماعة، منهم ومن أقوالهم بُرَأُ كَبْرَاءَةِ الذُّبِّ مِنْ دَمٍ يُوسُفَ عَلَيْهِ السَّلَامُ. انتهى]، فهو متناقض ينتقل أصحابه من قول إلى قول ومن مذهب إلى مذهب، وأصحابه يختلفون ويفترقون، فتجد سلفية الأردن وسلفية الزرقاء وسلفية ليبيا وسلفية مصر وسلفية الإسكندرية وسلفية المنصورة وسلفية القوصية وسلفية أنصار السنة المحمدية وسلفية المدخلية وسلفية الجامية، وكل واحدة من هؤلاء تبذع الأخرى وتفسقها وتضلّلها، وجميعهم متفقون على همز ولمز أهل السنة والجماعة ويرمونهم بالغلو والتشدد، بل ومنهم من رد على اللجنة الدائمة [للبحوث العلمية والإفتاء] وهيئة كبار العلماء عندما بينوا ضلال هذا المذهب الإرجائي الخبيث وحذروا من هذه الجماعات الداعية إليه، ولمن أراد الوقوف بنفسه ومعرفة حقيقة هؤلاء الأدعياء عليه بقراءة فتاوى اللجنة الدائمة في التحذير من (الإرجاء وبعض الكتب الداعية إليه)... ثم قال -أي الشيخ الغليفي-: ويقولُ بعضُ الشباب المغرر بهم الملبس عليهم في دينهم معترين، بأنهم لم يجدوا حولهم إلا هؤلاء الدعاة وهم في بداية طريق الهداية والاستقامة وطلب العلم، وليس لهم قدرة علمية على تحرير مذهب أهل السنة وما كان عليه الصحابة رضي الله عنهم، لا سيما وأن هؤلاء الدعاة والمشايخ لهم منابر ومَرْضِيٌّ عنهم، ومسموح لهم بالكلام الذي يُرضي الساسة والنظام، فلا مشاكل عندهم ولا ملاحظات عليهم ولا خوف منهم، [ويقولُ هؤلاء الشبابُ المغرر بهم] {بل هؤلاء المشايخ والدعاة يحذروننا من قراءة كتب شيخي الإسلام ابن تيمية وابن عبد الوهاب وأئمة الدعوة [التَّجِدِّيَّةِ السَّلَفِيَّةِ] وكبار العلماء واللجنة الدائمة بحجة عدم فهمها [قلتُ: ومثلُ ذلك ما يقوم به بعض دعاة

الإرجاء من التحذير من قراءة كتاب الشيخ سيد قطب (معالم في الطريق) إلا على شيخ، ويُقَصَّد بلفظ {شيخ} هنا مَنْ كان من مرجئة العصر، وهو الذي سيقوم بالتكلف والتعسف في تأويل ما ورد في الكتاب ليتفق مع مذهبه الإرجائي، ويحذروننا من تلاميذهم وممن تلقى العلم على أيديهم، ويقولون لنا [أي عمن تتلمذ على أيديهم] (هؤلاء مبتدعة وخوارج وتكفير، يكفرون المجتمع وعموم المسلمين، ويكفرون تارك الصلاة، ولا يعذرون عباد القبور بالجهل، ويقولون بدخول أعمال الجوارح في الإيمان، وأن تارك أعمال الجوارح بالكلية - مع القدرة والتمكن وعدم العجز - كافر وليس بمسلم، وهؤلاء يكفرون بالمعاصي، فلا تسمعوا لهم ولا تَقْرَأُوا كتبهم، فالسلف حذروا من المبتدعة)!!، وهكذا يحذروننا من علماء نجد والحجاز وكل من قال بقولهم وحقق المسائل وردّها إلى أصولها الثلاثة المعصومة، الكتاب، والسنة، وإجماع الصحابة وفهمهم والأمة من بعدهم، مع أنهم يعلنون للناس أنهم على نفس المنهج وأنهم تلاميذ ابن باز، وابن جبرين، و[صالح] الفوزان، و[صالح] آل الشيخ، وهكذا لبسوا علينا باسم السلف والسلفية!!!، وقد تربينا على ذلك وكبرنا وضاعت سنين عمرنا ونحن نعتقد ونظن أننا على منهج السلف وأنها على حق وغيرنا مبتدعة وخوارج وتكفير كما علمنا هؤلاء الدعاة والمشايخ، وقالوا لنا (أن الإيمان اعتقاد وقول وعمل، يزيد وينقص، وأن الأعمال كمال فيه، فالعمل شرط كمال وليس من الإيمان، بمعنى أنه لو قال "لا إله إلا الله" بلسانه واعتقد بقلبه ولم يعمل بجوارحه أي عمل (جنس عمل)، فهو مؤمن من أهل الجنة!!!)، لذلك قالوا لنا (تارك الصلاة مسلم وليس بكافر، لأن الصلاة عمل ولا يَكْفُرُ تاركُ العمل، ومن يُكْفُرُ تارك الصلاة فهو من

الخوارج والتكفير)، وأحيانًا يقولون لنا أن (مسألة تارك الصلاة مسألة **خلافية** عند الصحابة) [قال الشيخ محمد بن شمس الدين في فيديو له بعنوان (هل مالِك والشافعي والجمهور لا يكفرون تارك الصلاة؟): هل فعلاً الشافعي ومالِك لا يكفران تارك الصلاة؟، هذا الكلام لم يقله أحدٌ منهما البتة، وإنما **المتأخرون** من المالكية والشافعية] قال الشيخ عبدالله الخليلي في (تقويم المعاصرين): وأما المالكية والشافعية فهم **مخالفون لأئمتهم**، إذ كان أئمتهم من أتبع الناس للآثار والأحاديث ولا يقدمون عليها شيئاً. انتهى. وقال الشيخ عبدالله الخليلي أيضاً في فيديو له بعنوان (شبهات وردود "يقدّمون الآثار على الكتاب والسنة!") : وهم في أنفسهم **لم يكن في حياتهم أحدٌ ينتسب إليهم** ويقول أنا مالِكِي أنا شافعي أنا حنبلي. انتهى. وقال الشيخ أبو سلمان الصومالي في (سلسلة مقالات في الرد على الدكتور طارق عبدالحليم): وبالجُملة، بحثُ [أي تقريراً] الحنفية المتأخرة مبني على أصول **الماتريدية** في الكُفر والإيمان، كما أن بحثَ المالكية والشافعية [المتأخرين] مبني على أصول **الأشعرية**. انتهى] كانوا لا يكفرون تارك الصلاة وبعضهم نسب هذا الكلام للإمام الشافعي ولالإمام مالِك **وهذا لا يصح عنهما بحال**، بل نقل الطحاوي عن الإمام مالِك وعن الإمام الشافعي القول بتكفير من ترك صلاةً واحدةً عمداً، والطحاوي قد تلقى العلم عن المُزني الذي هو تلميذُ الشافعي، وكذلك الإمام إسحاق بن راهويه -وهو أحدُ تلاميذ الشافعي- نقل الإجماع على تكفير تارك الصلاة، فالقولُ بأنهما [أي مالِك والشافعي] لا يكفران تارك الصلاة **هذا قولٌ غير صحيح**؛ أمّا الجمهور الذين هم لا يكفرون تارك الصلاة فهم ليسوا جمهور السلف وإنما **جمهور المتأخرين**. انتهى باختصار. وقال الشيخ

عَلِيُّ بْنُ شَعْبَانَ فِي كِتَابِهِ (تَحْقِيقُ مَذْهَبِ الْأَئِمَّةِ الثَّلَاثَةِ "مَالِكٍ وَالشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَ" فِي حُكْمِ تَارِكِ الصَّلَاةِ): ...
فَالْحَاصِلُ مِنْ كُلِّ مَا مَضَى أَنِّي أَثَبْتُ بِفَضْلِ اللَّهِ أَنَّ عَقِيدَةَ الْإِمَامِ مَالِكٍ وَالْإِمَامِ الشَّافِعِيِّ أَنَّ تَارِكَ الصَّلَاةِ مِنْ فَرَضٍ وَاحِدٍ فَقَطْ كَافِرٌ حَتَّى يَخْرُجَ وَقْتُهَا مِنْ غَيْرِ عُذْرٍ... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ عَلِيٌّ-: هَلْ ثَبَتَ عَنِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ قَوْلُ لَهُ فِي غَدَمِ كُفْرِ تَارِكِ الصَّلَاةِ؟ الْجَوَابُ، لَمْ يَثْبُتْ عَنِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ إِلَّا قَوْلُ وَاحِدٍ فِي حُكْمِ تَارِكِ الصَّلَاةِ [وَهُوَ تَكْفِيرُهُ] وَمَا عَدَاهُ كَلَامٌ مُتَشَابِهٌ إِذَا رَدُّهُ إِلَى الْمُحْكَمِ تَبَيَّنَ الْأَمْرُ... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ عَلِيٌّ-: ...
 وَبِذَلِكَ أَكُونُ قَدْ أَثَبْتُ بِفَضْلِ اللَّهِ حُكْمَ تَارِكِ الصَّلَاةِ عِنْدَ الْأَئِمَّةِ الثَّلَاثَةِ (مَالِكٍ وَالشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَ)، وَقَدْ بَيَّنْتُ ذَلِكَ **بِالْأَسَانِيدِ الصَّحِيحَةِ الْمَوْصُولَةِ لَهُمْ** وَبِتَحْقِيقِ عِلْمِي مُعْتَبَرٍ لَا يَجْحَدُهُ إِلَّا مَنْ أَعَمَّى اللَّهُ بَصِيرَتَهُ، وَبَيَّنْتُ **ضَعْفَ الْأَقْوَالِ الْمَنْسُوبَةِ إِلَيْهِمْ** مِنْ غَدَمِ تَكْفِيرِهِمْ لِتَارِكِ الصَّلَاةِ. أَنْتَهَى بِاخْتِصَارٍ. وَقَالَ الشَّيْخُ أَحْمَدُ الْحَازِمِيُّ فِي (شَرْحِ مُخْتَصَرِ التَّخْرِيرِ): الْقَوْلُ الْحَقُّ أَنَّ تَارِكَ الصَّلَاةِ، وَلَوْ فَرَضًا وَاحِدًا يُعْتَبَرُ كَافِرًا مُرْتَدًّا عَنِ الْإِسْلَامِ، وَهَذَا مَحَلُّ إِجْمَاعٍ بَيْنَ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمْ أَنَّ مَنْ **تَرَكَ فَرَضًا وَاحِدًا حَتَّى خَرَجَ وَقْتُهِ لَغَيْرِ عَذْرِ شَرْعِي فَهُوَ كَافِرٌ مُرْتَدٌّ عَنِ الْإِسْلَامِ**، حَكَى الْإِجْمَاعُ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ، وَالْخِلَافُ الَّذِي يَكُونُ بَيْنَ الْفُقَهَاءِ هَذَا خِلَافٌ حَادِثٌ... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الْحَازِمِيُّ-: كُلُّ مَنْ قَالَ بِأَنَّ أَعْمَالَ الْجَوَارِحِ لَيْسَتْ دَاخِلَةً فِي مَسْمُومِ (الْإِيمَانِ) أَوْ أَنَّهَا شَرْطُ كَمَالٍ **يُلْزِمُهُ عَدَمُ التَّكْفِيرِ لِتَارِكِ الصَّلَاةِ...** ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الْحَازِمِيُّ-: فَإِذَا لَمْ تَكُنْ أَعْمَالُ الْجَوَارِحِ دَاخِلَةً [أَيُّ فِي الْإِيمَانِ] شَرْطًا صَحِيحًا، أَوْ رُكْنًا (وَهُوَ الْحَقُّ)، فَحِينَئِذٍ كَيْفَ يُكْفَرُ [أَيُّ الْمُرَجِيُّ] بِتَرْكِ الصَّلَاةِ؟ **فَلَا بُدَّ لِكُلِّ دَلِيلٍ يُؤَوِّلُهُ بِأَنَّهُ (كُفْرٌ دُونَ كُفْرٍ)**. أَنْتَهَى.
 وَقَالَ الشَّيْخُ عَبْدُ اللَّهِ الْغُلَيْفِيُّ فِي (التَّنْبِيهَاتِ الْمَخْتَصِرَةِ

على المسائل المنتشرة): **فهؤلاء المرجئة أدعياء السلفية، ومن قال بقولهم ووقع في شبهاتهم، لا يكفرون تارك الصلاة...** ثم قال -أي الشيخ الغليفي- **رأداً على مرجئة العصر: ولا عجب من ضلالكم في مسألة كفر تارك الصلاة مع أنها مسألة قطعية في عصر الصحابة ومجمع عليها عندهم وكذلك التابعين، ومعلوم عند أهل السنة والجماعة أن إجماع الصحابة مقدم على إجماع غيرهم، وفهم الصحابة مقدم على فهم غيرهم، فالفساد عندكم أصله وأساسه هو الخلل في مفهوم الإيمان، وترتب عليه الضلال والانحراف في المسائل المبنية عليه مثل الكفر، والولاء والبراء، وتارك [جميع] أعمال الجوارح...** ثم قال -أي الشيخ الغليفي-: **إذا نظرنا وجدنا أنه قد ثبت الإجماع في عصر الصحابة على كفر تارك الصلاة، وقد نقل هذا الإجماع أكثر أهل العلم من أهل الحديث والفقه قديماً وحديثاً، وتواترت الأدلة على ذلك، بل زاد على إجماع الصحابة إجماع التابعين، نقله غير واحد من السلف أن من ترك صلاة واحدة متعمداً حتى يخرج وقتها من غير عذر فقد كفر...** ثم قال -أي الشيخ الغليفي-: **فإذا ثبت إجماع الصحابة على كفر تارك الصلاة فلا كلام، ولا عبرة بالاختلاف بعدهم [قال الشيخ أبو سلمان الصومالي في (التنبيهات على ما في الإشارات والدلائل من الأغلوطات): إن نزاع المتأخرين لا يجعل المسألة خلافية يسوغ فيها الاجتهاد، والخلاف الحادث بعد إجماع السلف خطأ قطعاً كما فصله شيخ الإسلام ابن تيمية. انتهى. وقال الشيخ أبو سلمان الصومالي أيضاً في (الجواب المسبوك "المجموعة الأولى"):** **ومن لا يكفر تارك الصلاة يقول {هذا مؤمن مسلم، يغسل ويصلي عليه ويدفن في مقابر المسلمين}، أفلا يستحي من هذا قوله من إنكاره تكفير من شهد بكفره الكتاب**

وَالسُّنَّةُ وَاتِّفَاقُ الصَّحَابَةِ!، وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ. انتهى باختصار، وَلَا دَاعِيَ لِلتَّفْرِيعَاتِ الْفَاسِدَةِ وَالتَّقْسِيمَاتِ الْبَاطِلَةِ مِنْ تَقْيِيدِ الْكُفْرِ بِالْجُحُودِ وَالْاِسْتِحْلَالِ الْقَلْبِيِّ وَالْقَضْدِ [أَيَّ قَضْدِ الْكُفْرِ] وَغَيْرِهَا مِنْ **رَوَاسِبِ الْمُرَجَّةِ** لِأَنَّ كَلَامَ الصَّحَابَةِ أَضْبَطُ وَأَحْكَمُ. انتهى باختصار. وقال الشيخ سعد بن جاد العتيبي (عضو الجمعية العلمية السعودية لعلوم العقيدة والأديان والفرق والمذاهب) في (تسرب المفاهيم الإرجائية في الواقع المعاصر): **من تأثر بالإرجاء -شعر أو لم يشعر- سَيُلِحُّ عَلَى الْقَوْلِ بِأَن تَرَكَ الصَّلَاةَ لَيْسَ كُفْرًا،** ليعزز بذلك ويقوي مسألة إيمان تارك جنس العمل مطلقاً، إذ إن من ضيع الصلاة فهو لما سواها أضيع [قال الشيخ عَلِيُّ بْنُ شَعْبَانَ فِي كِتَابِهِ (هَذَا مِنْهَاجُ النَّبِيِّ وَالصَّحَابَةِ فِي بَابِ الْإِيمَانِ): الشَّيْخُ سَفَرُ الْحَوَالِي قَالَ {وَلَمْ يَقُلْ أَنْ تَارَكَهَا [أَيَّ تَارَكَ الصَّلَاةَ] غَيْرُ كَافِرٍ إِلَّا مَنْ تَأَثَّرَ بِالْإِرْجَاءِ (شَعَرَ أَوْ لَمْ يَشْعُرْ)}. انتهى باختصار]... ثم قال -أي الشيخ العتيبي-: **النصوص من الكتاب والسنة تواردت على كفر تاركها [أي تارك الصلاة]... ثم قال -أي الشيخ العتيبي-: ومسألة الصلاة من أظهر المسائل التي أَجْمَعَ الصَّحَابَةُ عَلَى كُفْرِ تَارِكِهَا. انتهى. وقال الشيخ أَبُو بَصِيرٍ الطَّرطُوسِي فِي كِتَابِهِ (قَوَاعِدُ فِي التَّكْفِيرِ): وكذلك الصلاة -عمود الإسلام، آخر ما يُفقد من الدين، فإذا فُقدت فُقد الدين، الصلاة التي حكم النبي صلى الله عليه وسلم على تاركها **بِالْكُفْرِ وَالشَّرْكِ** والخروج من الملة- فقد هَوَّنُوا [أَيَّ أَهْلُ النَّجْهِمِ وَالْإِرْجَاءِ] مِنْ شَأْنِهَا، لَأَنَّهَا عَمَلٌ، وَجَادَلُوا عَنْ تَارِكِهَا أَيْمًا جَدَالًا، **إِلَى أَنْ هَانَ عَلَى النَّاسِ تَرْكُهَا،** وأصبح تركها صفةً لازمةً لكثير من الناس، ولا حول ولا قوة إلا بالله! فقالوا لهم {لَا عَلَيْكُمْ، هَذَا الْكُفْرُ كُفْرُ عَمَلٍ، وكُفْرُ الْعَمَلِ -ما دام عملاً- ليس بالكفر الذي تذهبون إليه، وإنما هو كفر أصغر،**

وَكُفِّرْ دُونَ كُفْرٍ}، فوسعوا بذلك دائرة الكفر العملي الأصغر [أي لما أدخلوا فيه تَرَكَ الحكم بما أنزل الله وَتَرَكَ الصلاة] بغير علم ولا برهان حتى أدخلوا في ساحته الكفر الأكبر، وأئمة الكفر البواح! انتهى. وقال المنذري في (الترغيب والترهيب): قال ابن حزم [في (المحلى)] {وقد جاء عن عمر وعبدالرحمن بن عوف ومعاذ بن جبل وأبي هريرة وغيرهم من الصحابة رضي الله عنهم، أن من ترك صلاة فرض واحدة متعمداً حتى يخرج وقتها، فهو كافر مرتد، ولا نعلم لهؤلاء من الصحابة مخالفاً}... ثم قال -أي المنذري-: قد ذهب جماعة من الصحابة إلى تكفير من ترك الصلاة متعمداً لتركها حتى يخرج جميع وقتها، منهم عمر بن الخطاب وعبدالله بن مسعود وعبدالله بن عباس ومعاذ بن جبل وجابر بن عبدالله وأبو الدرداء رضي الله عنهم. انتهى باختصار. وجاء في كتاب (فتاوى اللجنة الدائمة) أن اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء (عبدالعزیز بن عبدالله بن باز وعبدالله بن غديان وصالح الفوزان وعبدالعزیز آل الشيخ وبكر أبو زيد) سُئِلَتْ: مَنْ المعلوم أن تارك الصلاة كافر خارج من الملة، ولكن ما هو ضابط الترك (أي هل يكفر إذا ترك كل الصلوات، أم يكفر إذا ترك صلاة واحدة)؟. فأجابت اللجنة: الأحاديث الدالة على كفر تارك الصلاة، كقوله صلى الله عليه وسلم {من ترك الصلاة فقد كفر}، وقوله صلى الله عليه وسلم {بين الرجل وبين الكفر والشرك ترك الصلاة} تدل على أن ترك بعض الصلوات كترك جميعها إلا أن ترك جميع الصلوات أعظم إثماً، انتهى. وجاء في كتاب (فتاوى اللجنة الدائمة) أن اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء (عبدالعزیز بن عبدالله بن باز وعبدالله بن غديان وصالح الفوزان وعبدالعزیز آل الشيخ وبكر أبو زيد) سُئِلَتْ: ما حكم من يترك فرضاً من الفرائض

الخمس- كالفجر مثلاً- ويقول إنه يُقَرُّ بها ولكن يتركها **متكاسلاً** ومقصراً فقط؟، هل يثاب على الأربع فرائض التي يصلحها ويعاقب على ترك الفرض فقط؟، وهل يثاب على ما يقدم من أعمال الخير الأخرى، مثل بر الوالدين وصلة الرحم وغيرهما من أفعال البر؟. فأجابت اللجنة: **من ترك صلاة واحدة متعمداً فهو كمن ترك جميع الصلوات**، فلا تقبل منه بقية الصلوات ولا يقبل منه أي عمل حتى يقيم الصلاة ويحافظ عليها كلها، لأنه **بترك الصلاة عمداً يكون كافراً كفاً أكبر، ولو كان مقراً بوجوبها**. انتهى باختصار. وجاء **في هذا الرابط** على موقع الشيخ ابن باز، أنَّ الشيخ سُئِلَ: أنا حَرِيصٌ عَلَى أَنْ لَا أَتْرُكَ الصَّلَاةَ، غَيْرَ أَنِّي أَنَامُ مُتَأَخِّرًا، فَأَوْقَتْ مُنَبَّهَ السَّاعَةِ عَلَى السَّاعَةِ السَّابِعَةِ صَبَاحًا (أَيُّ بَعْدَ شُرُوقِ الشَّمْسِ)، ثُمَّ أَصَلِّي وَأَذْهَبُ لِلْمُحَاضَرَاتِ، فَأَرْجُو مِنْ سَمَاحَةِ الْوَالِدِ إِيضَاحَ الْحُكْمِ؟. فَأَجَابَ الشَّيْخُ: مَنْ يَتَعَمَّدُ صَبْطَ السَّاعَةِ إِلَى مَا بَعْدَ طُلُوعِ الشَّمْسِ حَتَّى لَا يُصَلِّيَ فَرِيضَةَ الْفَجْرِ فِي وَقْتِهَا، **فَهَذَا قَدْ تَعَمَّدَ تَرْكَهَا فِي وَقْتِهَا، وَهُوَ كَافِرٌ بِهَذَا كَفَرًا أَكْبَرَ لِتَعَمُّدِهِ تَرْكَ الصَّلَاةِ فِي الْوَقْتِ** [قلتُ: إِذَا مَاتَ هَذَا الشَّخْصُ قَبْلَ دُخُولِ وَقْتِ الْفَجْرِ **بَعْدَمَا** صَبَطَ السَّاعَةَ فَإِنَّهُ يَمُوتُ كَافِرًا. قَالَ النَّوَوِيُّ فِي (رَوْضَةِ الطَّالِبِينَ): قَالَ الْمُتَوَلَّى [النَّيْسَابُورِيُّ الشَّافِعِيُّ، الْمُتَوَفَّى عَامَ 478هـ] {وَالْعَزْمُ عَلَى الْكُفْرِ فِي الْمُسْتَقْبَلِ **كُفْرٌ فِي الْحَالِ**، وَكَذَا التَّرَدُّ فِي أَنَّهُ يَكْفُرُ أَمْ لَا، فَهُوَ كُفْرٌ فِي الْحَالِ، وَكَذَا التَّغْلِيْقُ بِأَمْرِ مُسْتَقْبَلٍ، كَقَوْلِهِ (إِنْ هَلَكَ مَالِي أَوْ وَلَدِي تَهَوَّدْتُ، أَوْ تَنَصَّرْتُ)؛ وَالرَّضَا بِالْكَفْرِ كُفْرٌ، حَتَّى لَوْ سَأَلَهُ كَافِرٌ يُرِيدُ الْإِسْلَامَ أَنْ يُلَقِّنَهُ كَلِمَةَ التَّوْحِيدِ، فَلَمْ يَفْعَلْ، أَوْ أَشَارَ عَلَيْهِ بِأَنْ لَا يُسْلِمَ، أَوْ عَلَى مُسْلِمٍ بِأَنْ يَزْتَدَّ، فَهُوَ كَافِرٌ}. انتهى باختصار. وقال الشيخ أبو سلمان الصومالي في (خطاب مفتوح إلى الأمة الإسلامية

وعلمائها): الرِّضَا بالكُفْرِ كُفْرٌ... ثم قال -أي الشيخ الصومالي-: الْمُقَرَّرُ عند أهل العلم هو أن مَنْ عَزَمَ أَنْ يَكْفُرَ فِي الْمُسْتَقْبَلِ كَفَرَ فِي الْحَالِ. انتهى، أما مَنْ غَلَبَهُ النَّوْمُ حتى فاتَه الوقتُ، فهذا لا يَضُرُّه ذلك وعليه أَنْ يُصَلِّيَ إِذَا اسْتَيْقَظَ، وَلَا خَرَجَ عَلَيْهِ إِذَا كَانَ قَدْ غَلَبَهُ النَّوْمُ أَوْ تَرَكَهَا نِسْيَانًا، مع فِعْلِ الأسباب التي تُعِينُهُ عَلَى الصَّلَاةِ فِي الْوَقْتِ وَعَلَى أَدَائِهَا فِي الْجَمَاعَةِ، مِثْلَ تَرْكِيبِ السَّاعَةِ عَلَى الْوَقْتِ، وَالنَّوْمِ مُبَكَّرًا. انتهى باختصار. وجاء في مجموع فتاوى ورسائل العثيمين: وسُئِلَ فَضِيلَتُهُ [أَيِ الشَّيْخِ ابْنِ عَثِيمِينَ] عَمَّنْ يَنَامُ عَنْ صَلَاةِ الْفَجْرِ، وَلَا يُصَلِّيْهَا إِلَّا بَعْدَ طُلُوعِ الشَّمْسِ قُبَيْلَ ذَهَابِهِ إِلَى الدَّوَامِ، وَإِذَا قِيلَ لَهُ {هَذَا أَمْرٌ لَا يَجُوزُ}، قَالَ {رُفِعَ الْقَلَمُ عَنْ ثَلَاثَةٍ، عَنْ النَّائِمِ حَتَّى يَسْتَيْقِظَ}، وَهَذَا دَيْدْنُهُ؟. فَأَجَابَ بِقَوْلِهِ: هَذَا الشَّخْصُ، أَسْأَلُهُ وَقُلْ {مَا رَأَيْكَ لَوْ كَانَ الدَّوَامُ يَبْدَأُ بَعْدَ طُلُوعِ الْفَجْرِ بِنِصْفِ سَاعَةٍ، هَلْ تَقُومُ أَوْ (تَقُولُ رُفِعَ الْقَلَمُ عَنْ ثَلَاثَةٍ)}، فَسُيْحَبُكَ بِأَنَّهُ سَيَقُومُ، فَقُلْ لَهُ {إِذَا كُنْتَ تَقُومُ لِعَمَلِكَ فِي الدُّنْيَا، فَلِمَاذَا لَا تَقُومُ لِعَمَلِكَ فِي الْآخِرَةِ؟!}، ثُمَّ إِنْ النَّائِمُ الَّذِي رُفِعَ عَنْهُ الْقَلَمُ هُوَ الَّذِي لَيْسَ عِنْدَهُ مَنْ يُوقِظُهُ وَلَا يَتِمَكَّنُ مِنْ إِجَادِ شَيْءٍ يَسْتَيْقِظُ بِهِ، **أَمَّا شَخْصٌ عِنْدَهُ مَنْ يُوقِظُهُ أَوْ يَتِمَكَّنُ مِنْ إِجَادِ شَيْءٍ يَسْتَيْقِظُ بِهِ كَالسَّاعَةِ وَغَيْرِهَا، وَلَمْ يَفْعَلْ، فَإِنَّهُ لَيْسَ بِمَعْدُورٍ، وَعَلَى هَذَا أَنْ يَتُوبَ إِلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ وَيَجْتَهِدَ فِي الْقِيَامِ لَصَلَاةِ الْفَجْرِ لِيُصَلِّيَهَا مَعَ الْمُسْلِمِينَ. انتهى. وفي هذا الرابط على موقع الشيخ مُقْبِلِ الْوَادِعِيِّ، سُئِلَ الشَّيْخُ: مَا حُكْمُ مَنْ أَخَّرَ الصَّلَاةَ عَنْ وَقْتِهَا؟. فَأَجَابَ الشَّيْخُ: **إِنْ أَخَّرَهَا حَتَّى يَخْرُجَ وَقْتُهَا مُتَعَمِّدًا فَيُعْتَبَرُ كَافِرًا، أَمَّا إِذَا كَانَ لِعُذْرٍ مِثْلِ نَوْمٍ أَوْ نِسْيَانٍ فَيَقُومُ وَيَقْضِيهَا. انتهى باختصار. وفي هذا الرابط على موقع الشيخ مُقْبِلِ الْوَادِعِيِّ، سُئِلَ الشَّيْخُ: مَا حُكْمُ مَنْ تَرَكَ فَرَضًا مِنَ الْفَرَائِضِ مُتَعَمِّدًا،****

وماذا يَجِبُ عليه؟ فأجاب الشيخ: تاركُ الصَّلَاةِ يُعْتَبَرُ **كافِرًا**، وعليه أن يَتُوبَ إلى الله سُبحَانَهُ وتَعَالَى. انتهى.

وفي شَرْح الشيخ عبد العزيز الراجحي (الأستاذ في جامعة الإمام محمد بن سعود في كلية أصول الدين، قسم العقيدة) لِكِتَاب (الإيمان، لأبي عبيد القاسم بن سلام)، قال الشيخ: إن جَاءَ وَقْتُ الصَّلَاةِ، وَتَرَكَهَا، فَالصَّوَابُ أَنَّهُ **يَكْفُرُ** إِذَا تَرَكَهَا **حَتَّى خَرَجَ الْوَقْتُ مُتَعَمِّدًا** وليس له عُذْر. انتهى. وقال الشيخ حمود التويجري (الذي تولى القضاء في بلدة رحيمة بالمنطقة الشرقية، ثم في بلدة الزلفي، وكان الشيخ ابن باز مُجِبًّا له، قارئًا لكتبه، وَقَدِّمَ لبعضِها، وبكى عليه عندما تُؤْفَى -عام 1413هـ- وأَمَّ الْمُصَلِّينَ للصلاة عليه) في كتابه (غربة الإسلام، بتقديم الشيخ عبدالكريم بن حمود التويجري): قَالَ الْخَطَّابِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى [فِي (مَعَالِمِ السُّنَنِ)] {التَّروُكُ [أَيُّ تَرْوُكِ الصَّلَاةِ] عَلَى صُرُوبٍ؛ مِنْهَا تَرْكُ جَحْدٍ لِلصَّلَاةِ، وَهُوَ كُفْرٌ بِاجْمَاعِ الْأُمَّةِ؛ وَمِنْهَا تَرْكُ نِسْيَانٍ، وَصَاحِبُهُ لَا يَكْفُرُ بِاجْمَاعِ الْأُمَّةِ؛ وَمِنْهَا تَرْكُ عَمْدٍ مِنْ غَيْرِ جَحْدٍ، فَذَهَبَ إِبْرَاهِيمُ النَّخَعِيُّ وَابْنُ الْمُبَارَكِ وَأَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ وَإِسْحَاقُ بْنُ رَاهُوَيْهِ إِلَى أَنَّ تَارِكَ الصَّلَاةِ عَمْدًا مِنْ غَيْرِ عُذْرٍ حَتَّى يَخْرُجَ وَقْتُهَا **كَافِرٌ**}... ثم قال -أي الشيخ التويجري-: وَقَالَ الْحَافِظُ عَبْدُ الْحَقِّ الْإِسْهَاقِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى [فِي كِتَابِهِ (الصَّلَاةُ وَالتَّهَجُّدُ)] {ذَهَبَ جُمْلَةٌ مِنَ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَمِمَّنْ بَعْدَهُمْ إِلَى تَكْفِيرِ تَارِكِ الصَّلَاةِ مُتَعَمِّدًا لِتَرْكِهَا حَتَّى يَخْرُجَ جَمِيعُ وَقْتِهَا، مِنْهُمْ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ، وَمُعَاذُ بْنُ جَبَلٍ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْعُودٍ، وَابْنُ عَبَّاسٍ، وَجَابِرُ [بْنُ عَبْدِ اللَّهِ]، وَأَبُو الدَّرْدَاءِ، وَكَذَلِكَ رُوِيَ عَنْ عَلِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، هَؤُلَاءِ [أَيُّ الْمَذْكُورِينَ] مِنَ الصَّحَابَةِ، وَمِنْ غَيْرِهِمْ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ، وَإِسْحَاقُ بْنُ رَاهُوَيْهِ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ، وَإِبْرَاهِيمُ النَّخَعِيُّ، وَالْحَكَمُ بْنُ عُثَيْبَةَ، وَأَيُّوبُ السَّخْتِيَانِيُّ، وَأَبُو دَاوُدَ

الطَّلَائِسِيَّ، وَأَبُو بَكْرٍ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، وَأَبُو خَيْثَمَةَ زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ}. انتهى باختصار. وقال الشيخ ابن عثيمين في (مجموع فتاوى ورسائل العثيمين): ثم قال [أَيُّ ابْنِ الْقِيمِ] {وَمَنْ لَا يُكْفِرُ تَارَكَ الصَّلَاةَ يَقُولُ (هَذَا مُؤْمِنٌ مُسْلِمٌ)، وَبَعْضُهُمْ يَقُولُ (مُؤْمِنٌ كَامِلٌ الْإِيمَانِ)، أَفَلَا يَسْتَحِي مَنْ هَذَا قَوْلُهُ مِنْ إنْكَارِهِ تَكْفِيرَ مَنْ شَهِدَ بِكُفْرِهِ الْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ وَاتِّفَاقُ الصَّحَابَةِ}. انتهى باختصار. وقال الشُّوكَانِيُّ فِي (نِيلِ الْأَوْطَارِ): وَاخْتَلَفُوا هَلْ يَجِبُ الْقَتْلُ لِتَرْكِ صَلَاةٍ وَاحِدَةٍ أَوْ أَكْثَرَ، فَالْجُمْهُورُ أَنَّهُ يُقْتَلُ لِتَرْكِ صَلَاةٍ وَاحِدَةٍ، وَالْأَحَادِيثُ قَاضِيَةٌ بِذَلِكَ، وَالتَّقْيِيدُ بِالزِّيَادَةِ عَلَى الْوَاحِدَةِ لَا دَلِيلَ عَلَيْهِ؛ قَالَ أَجْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ {إِذَا دُعِيَ إِلَى الصَّلَاةِ فَاِمْتَنَعَ وَقَالَ (لَا أَصَلِّي) حَتَّى خَرَجَ وَقَتُّهَا وَجَبَ قَتْلُهُ}... ثم قال -أَيُّ الشُّوكَانِيِّ-: التَّرْكَ [أَيُّ تَرْكِ الصَّلَاةِ] الَّذِي جُعِلَ الْكُفْرُ مُعَلِّقًا بِهِ مُطْلَقٌ عَنِ التَّقْيِيدِ، وَهُوَ يَصْدُقُ بِمَرَّةٍ لَوْ جُودَ مَا هِيَ التَّرْكَ فِي ضَمْنِهَا [أَيُّ ضَمْنِ الْمَرَّةِ الْوَاحِدَةِ]. انتهى. وقال الشيخ أحمد الحازمي في (شرح الأصول الثلاثة المختصر): مَنْ تَرَكَ فَرَضًا وَاحِدًا حَتَّى خَرَجَ وَقْتُهُ، يَقُولُ {هَذَا كَافِرٌ مُرْتَدٌّ عَنِ الْإِسْلَامِ}، الَّذِي يُصَلِّي مِنَ الْجُمُعَةِ إِلَى الْجُمُعَةِ كَافِرٌ مُرْتَدٌّ عَنِ الْإِسْلَامِ، لِأَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ {الْعَهْدُ الَّذِي بَيْنَنَا وَبَيْنَهُمُ الصَّلَاةُ، فَمَنْ تَرَكَهَا فَقَدْ كَفَرَ}، بَيَّنَّ أَنَّ تَارَكَ الصَّلَاةَ كَافِرٌ، ثُمَّ هَلْ وَرَدَ تَقْيِيدُ بَكُونِهِ إِذَا تَرَكَ صَلَاةً أَوْ صَلَاتَيْنِ أَوْ يُصَلِّي وَيُخْلِي [أَيُّ يُصَلِّي أَحْيَاً وَبِتَرْكِ أَحْيَاً]؟!، نَقُولُ {لَمْ يَرُدْ}، فَإِذَا لَمْ يَرُدْ رَجَعْنَا إِلَى الْمَعْنَى اللَّغَوِيَّةِ حِينَئِذٍ، {فَمَنْ تَرَكَهَا فَقَدْ كَفَرَ} عُلِّقَ عَلَى شَرْطٍ، إِذَا قَالَ الرَّجُلُ لِزَوْجَتِهِ {إِذَا خَرَجْتَ مِنَ الْبَيْتِ فَأَنْتِ طَالِقٌ}، مَتَى يَقَعُ جَوَابُ الشَّرْطِ؟، هَلْ لَا بُدَّ مِنْ تَحَقُّقِ فِعْلِ الشَّرْطِ أَنْ يَتَكَرَّرَ الْخُرُوجُ حَتَّى تَطْلُقَ أَوْ بِمُجَرَّدِ خُرُوجٍ وَاحِدٍ طَلَّقَتْ، لَا شَكَّ أَنَّهُ الثَّانِي [وَهُوَ أَنَّهَا تَطْلُقُ بِمُجَرَّدِ خُرُوجٍ وَاحِدٍ]، هَذَا

مُقْتَضَاهُ فِي اللُّغَةِ، قَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ {فَمَنْ تَرَكَهَا فَقَدْ كَفَرَ} يَصْدُقُ بِأَقْلِ التَّركِ **وهو لفرض واحد**، وقد ذَكَرَ إجماعُ الصَّحابةِ على ذلك ابنُ حزم، وهو إختيارُ ابنِ باز {مَنْ تَرَكَ **فَرْضًا واحدًا يُعْتَبَرُ كَافِرًا مُرْتَدًّا عن الإسلام**}. انتهى باختصار. وقال الشيخُ عَلِيُّ بْنُ شَعْبَانَ فِي (حَدِّ لِحُوقِ الوَعِيدِ بِتَارِكِ الصَّلَاةِ): فالاختلافُ فِي الحَدِّ الَّذِي يَكْفُرُ بِهِ تَارِكُ الصَّلَاةِ خِلافُ مَذْمُومٍ، أَكْثَرُ (خِلافُ مَذْمُومٍ)، فَالْحَدُّ هُوَ **تَرْكُ صَلَاةٍ واحدةٍ حَتَّى يَخْرُجَ وَقْتُهَا مُتَعَمِّدًا مِنْ غَيْرِ عُدْرٍ**، لِأَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمْ يُحَدِّدْ عُدْدًا فَيَبْقَى التَّركُ على الإِطْلَاقِ. انتهى، وهكذا يكذبون ويدلسون، ويلبسون على السذج منا، ويقولون لنا أن (الكفر لا يكون إلا بالاعتقاد والحدود والاستحلال)، ويقسمون لنا الكفر إلى قسمين ويقولون (الكفر كفران، كفر اعتقاد، وكفر عمل، وكفر الاعتقاد مخرج من الملة، أما **كفر العمل غير مخرج من الملة**)، ويقولون لنا أن (المسلم لا يكفر إلا إذا؛ (أ) اعتقد الكفر بقلبه، فَلَوْ فَعَلَ الكُفْرَ أَوْ قاله - مِنْ غير إكراه - فلا يكفر حتى يعتقد الكُفْرَ بقلبه؛ (ب) وقَصَدَ الكُفْرَ، فَلَوْ فَعَلَ الكُفْرَ وَالشِّرْكَ الْأَكْبَرَ وَسَبَّ الدِّينَ وَاسْتَهْزَأَ بِشَعَائِرِهِ لَا يَكْفُرُ [وَيَرُدُّ على ذلك ابنُ تيمية في (الصارم المسلول) فيقول: وبالجُملة، فَمَنْ قال أَوْ فَعَلَ ما هُوَ كُفْرٌ **كَفَرَ بِذلك** وَإِنْ لَمْ يَقْصِدْ أَنْ يَكُونَ **كَافِرًا**، إِذْ لَا يَقْصِدُ الكُفْرَ أَحَدٌ إِلَّا ما شاءَ اللَّهُ. انتهى. وَيَرُدُّ على ذلك أيضًا الشيخُ أَبُو سَلْمَانَ الصُّومَالِي فِي (خطاب مفتوح إلى الأمة الإسلامية وعلمائها) فيقول: الْمُقَرَّرُ فِي قَوَاعِدِ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ أَنَّ الكُفْرَ يَكُونُ بِالْقَوْلِ وَالْفِعْلِ وَالْإِعْتِقَادِ، يَكْفُرُ الرَّجُلُ بِالْقَوْلِ أَوْ بِالْفِعْلِ **وَإِنْ لَمْ يَقْصِدْ أَنْ يَكْفُرَ**، قال تعالى {وَلَيْنِ سَأَلْتَهُمْ لَيَقُولُنَّ إِنَّمَا كُنَّا نَخُوضُ وَنَلْعَبُ، قُلْ أِباللهِ وَآيَاتِهِ وَرَسُولِهِ كُنْتُمْ تَسْتَهْزِئُونَ، لَا تَعْتَذِرُوا قَدْ

كَفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ}، أَقَرَّ سُبْحَانَهُ بِمَا ادَّعَوْا فِي أَنَّهُمْ لَمْ يَقْصِدُوا الْكُفْرَ وَلَمْ يُكَذِّبْهُمْ سُبْحَانَهُ، فَكَفَرُوا بِذَلِكَ [أَيَّ بِالْخَوْضِ وَاللَّيْبِ وَإِنْ لَمْ يَقْصِدُوا الْكُفْرَ]، انتهى باختصار]؛ (ت) وَعَلِمَ أَنَّهُ كَفَرَ فَلَوْ ذَبَحَ وَنَذَرَ لغير الله، وسجد لصنم، ومزق المصحف، وسب القرآن، وشتم النبي، **فَلَا يَكْفُرُ لَآلَهُ لَا يَعْلَمُ أَنَّ كُلَّ ذَلِكَ كَفْرٌ (وهو يعيش بين المسلمين!!)؛ (ث) وانشرح صدره بهذا الكفر، فَلَوْ كَفَرَ وَفَعَلَ الْكُفْرَ وَلَمْ يَنْشَرْخْ صَدْرُهُ بِالْكَفْرِ، فَلَا يَكْفُرُ، فَلَا بُدَّ مِنَ الرِّضَا وانشراح الصدر؛ (ج) وَلَا يَكْفُرُ إِلَّا إِذَا جَحَدَ، فَلَا كَفَرَ إِلَّا بِجُحُودٍ، فَلَوْ تَرَكَ التَّوْحِيدَ، وَتَرَكَ الصَّلَاةَ، وَتَرَكَ الْحُكْمَ بِشَرِيعَةِ اللَّهِ، فَلَا يَكْفُرُ لَآلَهُ لَا يَجْحَدُ بِقَلْبِهِ)، هكذا قالوا لنا في الخطب والدروس والمحاضرات، في المساجد والفضائيات [قال هذه الشروط الخمسة أخذ دُعاة الفضائيات في مصر يُدعى عبد العظيم [بن] بدوي الخلفي [نائب الرئيس العام لجماعة أنصار السنة المحمدية، المشرف العام على مجلة التوحيد] على قناة الرحمة يوم الثلاثاء 28/12/1430 هـ] بعد المغرب، وهو إمام وخطيب **أزهري** ينتمي حزبياً إلى **جماعة أنصار السنة**، وهي جماعة مُصَرَّحٌ لها مِنَ النَّظَامِ المِصْرِيِّ، وهم **مرجئة** في باب الإيمان، **وجهية** في باب الكفر]؛ ونقول لهؤلاء [الشباب المغرر بهم] وأمثالهم، إِنَّ الْإِنْسَانَ لَا يَرَى إِلَّا مَا يَرِيدُ أَنْ يَرَاهُ، فَإِنَّ اللَّهَ حَكَمَ عَدْلٌ وَلَا يَظْلِمُ رَبُّكَ أَحَدًا، وَلَا يُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلًا، **فلو علم الله من قلبك الصدق، والبحث عن الحق، وتحري مذهب أهل السنة وما عليه الصحابة وسلف الأمة، بإخلاص وتجرد دون تعصب وهوى، ودون تحزب إلى الجماعة والشيخ، وجعلت انتماءك للإسلام، وتعصبك للدليل المعتبر من القرآن والسنة بفهم الصحابة، لو كنت صادقاً مخلصاً في طلب الحق، وأخذت بالأسباب الشرعية وجاهدت،****

ستصل إليه حتمًا، {وَالَّذِينَ جَاهَدُوا فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا وَإِنَّ اللَّهَ لَمَعَ الْمُحْسِنِينَ} هذا قول ربنا الكريم، فلا بد من التجرد والصدق والإخلاص في طلب الحق، **وليس وجود هؤلاء المرجئة حولك عذرًا لك عند الله، ولا سيما** في هذا الوقت الذي كثرت فيه وسائل الدعوة وتنوعت إلى درجة لم يسبق لها مثيل، وبوسعك -إن أردت الحق وسعيت إليه صادقًا- أن ترفع سماعة الهاتف وتسال هيئة كبار العلماء واللجنة الدائمة، فإن عجزت فلا أظنك تعجز عن زيارة موقعهم على شبكة المعلومات الدولية **[أي الإنترنت]**، أو سؤال أحدهم أثناء سفرك للحج والعمرة، أو قراءة كتبهم وقفاويهم وهي مطبوعة ومتداولة في كل مكان والحمد لله لمن طلبها وبحث عن الحق ولم يؤجر عقله، فليس لك عذر في ذلك، **وَالْمُوفِيُّ مَنْ وَفَّقَهُ اللَّهُ...** ثم قال -أي الشيخ الغليفي:- **الْجَهْلُ (لُغَةً) ضِدُّ الْعِلْمِ؛ [وَالْعِلْمُ هُوَ مُوَافَقَةُ مَا فِي النَفْسِ لِلأَمْرِ الْمَعْلُومِ عَلَى مَا هُوَ عَلَيْهِ فِي الْوَاقِعِ وَالْحَقِيقَةِ، أَوْ بِمَعْنَى آخِرِ إِدْرَاكِ الْأَشْيَاءِ عَلَى مَا هِيَ عَلَيْهِ؛ وَعَلَى هَذَا فَيَكُونُ الْجَهْلُ خُلُوَ النَفْسِ مِنَ الْعِلْمِ، أَوْ الْعِلْمِ عَلَى خِلَافِ الْحَقِيقَةِ]** **[أي خُلُوَ النَّفْسِ مِنَ الْعِلْمِ، أَوْ الْعِلْمِ عَلَى خِلَافِ الْحَقِيقَةِ]** يُسَمَّى جَهْلًا وَإِنْ فَرَّقَ بَيْنَهُمَا أَهْلُ الْعِلْمِ، فاصطلحوا أن يكون اسمُ الأولِ جَهْلًا بسيطًا والآخر جَهْلًا مُركَّبًا؛ وخلو النفس من العلم هو ما أشار إليه قوله تعالى {هو الذي أخرجكم من بطون أمهاتكم لا تعلمون شيئًا}، والمقصود هنا في مسألة العذر بالجهل كلا المعنيين **[أي الجهل البسيط والجهل المركب]**، والمقصود في كلا المعنيين **الجهل بالحكم الشرعي**، والبحث **[أي في مسألة العذر بالجهل]** هو فيما يخص تأثير هذا الجهل على الوصف الشرعي للفعل والفاعل والإثم المترتب على ذلك الوصف؛ والجهل قد يكون جهلا بالحكم، وقد

يكون جهلا بالسبب الموجب للحكم مع العلم بالحكم؛ ومثال الأول رجل يجهل أن الخمر حرام فشربها **جاهلا بحكمها الذي هو التحريم**؛ ومثال الثاني رجل يعلم أن الخمر حرام ولكن يجهل أن هذا النبيذ قد تخمر فشربها **جاهلا بالسبب الموجب للتحريم والذي هو التخمر**؛ والمقصود في [مسألة] العذر بالجهل هو النوع الأول (الجهل بالحكم)، أما الثاني فيلحق بالخطأ **لانتفاء القصد فيه**؛ [و]الجهل يختلف عن بقية الأعذار في أنه لا يغير من حقيقة العمل، فالجاهل من جهة مباشرة العمل كالعالم تماما، بمعنى أنه **يقصد العمل ويتعمده ويريده** فلو كان عبادة مثلا موجهة لغير الله فتقوم في الجاهل حقائق العبودية لغير الله كما العالم تماما، فهو يؤله المعبود ويقصده بالعبادة وتقوم في نفسه كل مقامات العبودية لغير الله من ذل وخضوع واستسلام ومحبة، كما العالم تماما، ولهذا فالجهل لا يغير حقيقة العمل، **بخلاف الإكراه أو الخطأ فهما ينفيان إرادة العمل وقصده**، ولهذا لا يثبت [أي في أي من حالتي الإكراه والخطأ] وصف العمل ولا إثم، فلا يقال مثلا {زان}، ولا [يقال] {يأثم} أو {يعاقب}، [وذلك] بخلاف الجاهل فيقال عنه {زان} [وهو] الوصف الشرعي لمباشرة الوطاء عن **تعمد وإرادة وقصد**، وإن كان قد لا يعاقب لجهله أو لعدم ثبوت الأدلة الشرعية في حقه... ثم قال -أي الشيخ الغليفي-: فكما أن التوحيد هو العبادة الدائمة عند الموحدين فالشرك هي العبادة الدائمة عند المشركين، فالمشرك عَرَفَ غيرَ الله بصفاتِ الله فَعَرَفَ الْوَلِيَّ بما يكون لله سبحانه وتعالى، فَعَرَفَهُ بِقُدْرَتِهِ وَكَرَامَتِهِ، وَعِلْمِهِ بِالْغَيْبِ، وَأَنَّهُ يَغْضَبُ وَيَسْخَطُ، وَأَنَّهُ الْقَادِرُ عَلَى عِقَابِ مَنْ يَعْصِيهِ وَإِبْرَارِ مَنْ يَطِيعُهُ وَيَرْضِيهِ، وَمَا أَكْثَرَ تَحْذِيرَ الْمَشْرِكِينَ لِلْمُوحِدِينَ أَن يَغْضَبَ عَلَيْهِمُ الْوَلِيُّ إِذَا تَعَرَّضُوا لَهُ، وَأَنَّهُ سَيَفْعَلُ

بهم وينكل!، فَعَرَفَهُ بما يُعَرَفُ به الله سبحانه وتعالى
فصرف صفاته له قبل أن يَصْرِفَ عبادته إليه، فنحن
عَرَفْنَا الله سبحانه وتعالى بأسمائه وصفاته ووحدناه
في ذاته وأفعاله، وهذا عَرَفَ الْوَلِيِّ بما نَعْرِفُ به الله
واعتقد ما لله لغيره تحت اسم (الكرامات)
و(المعجزات)، فاعتقد أنه يرزق الفقير ويشفي العليل
ويهدي الضير ويهب البنات والبنين وينزل الغيث ويده
مقاليد **[أَيُّ أُمُور]** الخلائق، ولهذا كله دعوه ورجوه،
خوفا وطمعا، وقربوا له ما في أيديهم من القليل لينعم
عليهم بالعطاء الجزيل أو يدفع عنهم السوء والبلاء
العظيم، ومن عاين هؤلاء علم أن ما ذكرته قليل من
كثير؛ فكل شرك في الألوهية سَبَقَهُ **[شِرْكُ]** أضعاف
هذا الشرك في الأسماء والصفات، والربوبية، وهذا كله
معلوم بالضرورة العقلية قبل أن يُعْلَمَ بالدلائل
الشرعية؛ ولهذا لو قيل ما الفرق في قيام حقيقة
العبودية لغير الله بين الجاهل والعالم لَمَا كَانَ ثَمَّةَ
[ثَمَّة] **اسْمُ إِشَارَةٍ لِلْمَكَانِ الْبَعِيدِ بِمَعْنَى (هُنَاكَ)]** فَرْقٌ،
وهي منازل في الشرك بها يتفاضلون، وضلال يتبع
بعضهم بعضا في دركاته، وهذه حقيقة الرؤساء
والمتبوعين، والضلال والمضلين، كلهم قامت في
قلوبهم حقائق العبودية لغير الله ولو نُعْتُوا ليل نهار
بنعوت الإسلام، فلا والله ليس هذا هو الإسلام وليس
هؤلاء بالمسلمين؛ وكل هذا لا يكون مع الإكراه أو
الخطأ، بل شرطه ليكون عذرا **[أَيُّ فِي أَيٍّ مِنْ حَالَتِي**
الإكراه والخطأ] أن لا يقوم بقلبه هذا المعنى فلا
ينشرح بِالْكَفْرِ صَدْرًا، بخلاف الجاهل الذي مَلَأَ الْكُفْرُ
صَدْرَهُ **[قُلْتُ: الْمَرَادُ بِالْكَفْرِ هُنَا هُوَ حَقِيقَةُ الْكَفْرِ لَا اسْمُ**
الكفر، فالجاهل يتعمد ويريد ويقصدُ الْفِعْلَ الْمُكَفِّرَ لَا
الْكُفْرَ. قُلْتُ أَيْضًا: مَنْ وَقَعَ فِي الْكَفْرِ فِي حَالَتِي الْإِكْرَاهِ
والخطأ لا يَأْتِم، ولا يسمى (كافرا)، لانتفاء الإرادة في

(الإكراه)، وانتفاء **العَمْدِيَّة** والإرادة **والقصد** في (الخطأ)؛ ومن صور **الإكراه** ما جاء في تفسير قوله تعالى {مَنْ كَفَرَ بِاللَّهِ مِنْ بَعْدِ إِيْمَانِهِ إِلَّا مَنْ أَكْرَهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيْمَانِ وَلَكِنْ مَنْ شَرَحَ بِالْكُفْرِ صَدْرًا فَعَلَيْهِمْ غَضَبٌ مِنَ اللَّهِ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ}، فقد قال ابن حجر في (فتح الباري) {وَالْمَشْهُورُ أَنَّ الْآيَةَ الْمَذْكُورَةَ نَزَلَتْ فِي عَمَارِ بْنِ يَاسِرٍ... وَقَدْ أَخْرَجَ الطَّبْرِيُّ مِنْ طَرِيقٍ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ فِي قَوْلِهِ (إِلَّا مَنْ أَكْرَهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيْمَانِ) قَالَ (أَخْبَرَ اللَّهُ أَنَّ مَنْ كَفَرَ بَعْدَ إِيْمَانِهِ فَعَلَيْهِ غَضَبٌ مِنَ اللَّهِ، وَأَمَّا مَنْ أَكْرَهَ بِلِسَانِهِ وَخَالَفَهُ قَلْبُهُ بِالْإِيْمَانِ لِيَنْجُو بِذَلِكَ مِنْ عَذَابِهِ، فَلَا حَرَجَ عَلَيْهِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ، إِنَّمَا يَأْخُذُ الْعِبَادَ بِمَا عَقَدَتْ عَلَيْهِ قُلُوبُهُمْ)}، وقال البغوي في (معالم التنزيل) {وَأَجْمَعَ الْعُلَمَاءُ عَلَى أَنَّ مَنْ أَكْرَهَ عَلَى كَلِمَةِ الْكُفْرِ يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَقُولَ بِلِسَانِهِ، وَإِذَا قَالَ بِلِسَانِهِ غَيْرَ مُعْتَقِدٍ لَا يَكُونُ كُفْرًا، وَإِنْ أَبَى أَنْ يَقُولَ حَتَّى يُقْتَلَ كَانَ أَفْضَلَ}؛ ومن صور **الخطأ** ما جاء في صحيح مسلم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال {لَلَّهِ أَشَدُّ فَرْحًا بِتَوْبَةِ عَبْدِهِ - حِينَ يَتُوبُ إِلَيْهِ - مِنْ أَحَدِكُمْ كَانَ عَلَى رَأْسِهِ بِأَرْضِ فَلَاةٍ، فَأَنْفَلَتْ مِنْهُ وَعَلَيْهَا طَعَامُهُ وَشَرَابُهُ، فَأَيَسَ مِنْهَا، فَأَتَى شَجَرَةً، فَاصْطَلَجَ فِي ظِلِّهَا، قَدْ آيَسَ مِنْ رَأْسِهِ، فَبَيْنَا هُوَ كَذَلِكَ إِذَا هُوَ بِهَا قَائِمَةً عِنْدَهُ، فَأَخَذَ بِخَطَامِهَا، ثُمَّ قَالَ مِنْ شِدَّةِ الْفَرَحِ (اللَّهُمَّ أَنْتَ عَبْدِي وَأَنَا رَبُّكَ)، **أَخْطَأَ مِنْ شِدَّةِ الْفَرَحِ**}... ثم قال -أي الشيخ الغليفي-: **العقوبة والعذاب لا يكونان إلا بعد الاستتابة وإقامة الحجة الحدية** وبعد استيفاء الشروط وانتفاء الموانع للعقوبة في **الدنيا**، و[**أما**] في **الآخرة** لا تكون العقوبة إلا بَعْدَ التَّذَارِعِ وَالسَّمَاعِ بِالرُّسُلِ وَانْتِفَاءِ الْعَجْزِ الْمُطْلَقِ [قال الشيخ عبد الله الغليفي في كتابه (البيان والإشهار)]: وبهذا يُعلم أن **الجهل لا يعتبر مانعًا** من

موانع التكفير إذا كان يمكن دفعه ورفع هذا الجهل، وكذلك أي مانع من موانع التكفير لا يتوفر فيه صفة العجز المطلق لا يعتبر مانعاً ولا يعتد به، والجهل الذي يعتبر مانعاً هو الذي لا يمكن دفعه ولا رفعه مع بذل الجهد في ذلك، وفي هذا رد على من يقولون أن {الجهل مانع في كل حال مع التمكن والعجز سواء}، وهذا باطل بالشرع وبالعقل والفطرة كما سبق. انتهى. وقال الشيخ عبد الله الغليفي أيضاً في كتابه (الغلو، مفهومه وحقيقته): الجهل عدم العلم، وهو جهلان، جهل عجز وجهل إعراض. انتهى باختصار. وقال الشيخ أحمد الحازمي في (شرح مفيد المستفيد في كفر تارك التوحيد): جهل التفريط هو بعينه جهل الإعراض. انتهى. وقال الشيخ أبو بصير الطرطوسي في (قواعد في التكفير): يعذر بالجهل إن كان جهله معتبراً كأن يكون عن عجز لا يمكن دفعه بسبب حادثة عهده بالإسلام، أو سبب عيشه في منطقة نائية عن العلم وهو لا يستطيع حراكاً لطلب العلم في مظانّه، أما إن كان يعيش في بلاد المسلمين وقد ظهرت فيها علوم الشريعة، ومن اليسير عليه طلبها وتحصيلها، لكنه لا يفعل لانشغاله بالدنيا وزينتها، فإنه لا يعذر حينئذ بالجهل. انتهى. وقال ابن تيمية في (رفع الملام عن الأئمة الأعلام): الْعُذْرُ لَا يَكُونُ عُذْرًا إِلَّا مَعَ الْعَجْزِ عَنْ إِرَاقِهِ وَإِلَّا فَمَتَى أَمَكَنَ الْإِنْسَانُ مَعْرِفَةَ الْحَقِّ فَقَصَّرَ فِيهَا لَمْ يَكُنْ مَعْدُورًا. انتهى [وإقامة الحجة الرسالية، لقوله تعالى {وما كنا معذبين حتى نبعث رسولا}، فالعقوبة لا تكون إلا بعد إرسال الرسل، أما الاسم فهو لازم له بمجرد وقوعه في الفعل، ومعلوم أنه ليس كل كافر معذب كما أنه ليس كل كافر يقتل، فمن أهل الفترة من يمتحن يوم القيامة ومع ذلك اسم الشرك لازم له، فالاسم شيء والعقوبة شيء آخر، ومن الخطأ

عدم التفريق بينهما، وهذا الذي ندندن حوله ونفصل فيه [هو] من باب الأسماء والأحكام، وللأسف الشديد كثير ممن تناول مسألة العذر في زماننا لم يتطرق لمسألة الأسماء والأحكام [جاء في الموسوعة العَقْدِيَّة (إعداد مجموعة من الباحثين، بإشراف الشيخ عَلَوِي بن عبد القادر السَّقَّاف): وَمَسَائِلُ الْإِيمَانِ يُعَبَّرُ عَنْهَا الْعُلَمَاءُ بِمَسْأَلَةِ {الْأَسْمَاءِ وَالْأَحْكَامِ}، بِمَعْنَى {إِسْمُ الْعَبْدِ فِي الدُّنْيَا هُوَ (هَلْ مُؤْمِنٌ، أَوْ كَافِرٌ، أَوْ نَاقِصُ الْإِيمَانِ؟)، وَحُكْمُهُ فِي الْآخِرَةِ (أَمِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ هُوَ، أَمْ مِنْ أَهْلِ النَّارِ، أَمْ مِنْ مِمَّنْ يَدْخُلُ النَّارَ ثُمَّ يُخْرَجُ مِنْهَا وَيُخَلَّدُ فِي الْجَنَّةِ؟)}؛ وَلِأَهَمِّيَّةِ هَذِهِ الْمَسَائِلِ ضَمَّنَهَا أَهْلُ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ فِي مَبَاحِثِ الْعَقِيدَةِ الْكِبَارِ. انتهى]، ولم يتناولها [أي مسألة العذر] من باب الاسم والعقوبة، ولكن تناولها فقط من باب العقوبة والمؤاخذه، مع أن العقوبة مرتبطة بالاستتابة وإقامة الحجة [قُلْتُ: سَبَقَ أَنْ بَيَّنَّ الشَّيْخُ أَنَّ الْعُقُوبَةَ الدُّنْيَوِيَّةَ مُرْتَبِطَةٌ بِالْحُجَّةِ الْخَدِيَّةِ، وَأَمَّا الْعُقُوبَةُ الْآخِرَوِيَّةُ فَمُرْتَبِطَةٌ بِالْحُجَّةِ الرَّسَالِيَّةِ]، أمَّا الاسمُ فَلَا يُشْتَرَطُ لَهُ ذَلِكَ، فَالْمَعِينُ إِذَا وَقَعَ فِي الْكُفْرِ وَالشَّرْكِ يَطْلُقُ عَلَيْهِ الْاسْمُ فَيُسَمَّى مُشْرِكًا بما وقع فيه من شرك كما سبق، مع مراعاة التفريق بين أحكام الدنيا وأحكام الآخرة... ثم قال -أي الشيخ الغليفي-: الحجة الرسالية تقوم على الخلق بمجرد البلوغ والسماع، ولا يُشترط الفهم في المسائل الظاهرة والتوحيد ومعرفة الله تعالى... ثم قال -أي الشيخ الغليفي-: كل من تلبس بالشرك يسمى مشركًا وكل من وقع في الكفر يسمى كافرًا، وهذا واضح لكل من صبر على طلب العلم واستكمل قراءة النصوص وكلام السلف في جميع المواضع بالاستقراء والتتبع وَرَاجَعَ كِبَارَ الْعُلَمَاءِ وَأَهْلَ الْعِلْمِ فِي كُلِّ مَا أَشْكَلَ عَلَيْهِ مِنْ نصوص وأدلة، أما من تخطف الكلمات من هنا

وهناك وبتر النصوص واعتمد على المجمل والمطلق والعام من كلام العلماء فهو **لن يَصِلَ إِلَى شَيْءٍ**، إِنْ لَمْ **[إِنْ لَمْ] هُنَا يَمَعْنِي (بَلْ رُبَّمَا)** يَصِلُ وَيَزْعُ وَيَزْدَدُ خَيْرَةً وشكاً واضطراباً، ولذلك فنحن قد ذَكَّرْنَا الأدلة من كلام الله تبارك وتعالى وكلام رسوله صلى الله عليه وسلم ثم كلام الصحابة والمفسرين له، ولم نذكر كلام العلماء كدليل، لأن كلام العلماء ليس دليلاً شرعياً يستدل به وإنما يستدل له **[قَالَ الشَّيْخُ عَلِيُّ بْنُ شَعْبَانَ فِي (الْبَرَاهِينِ عَلَى أَنَّ الْخِضَرَ مِنَ النَّبِيِّينَ): الْعُلَمَاءُ يُسْتَدَلُّ عَلَى كَلَامِهِمْ وَلَا يُسْتَدَلُّ بِكَلَامِهِمْ. انتهى]**، وإنما ذكرنا فَهَمَّ العلماء حتى لا يَظُنُّ من ليس عنده عِلْمٌ أن هذا فَهْمُنَا نحن وليس فَهَمَّ السلف، **بَلْ ذَكَّرْنَا الأدلة بِفَهْمِ الصَّحَابَةِ وَالْمُفَسِّرِينَ مِنَ السَّلَفِ وَعُلَمَاءِ أَهْلِ السُّنَّةِ...** ثم قال -أي الشيخ الغليفي-: وهذا هو مَوْطِنُ الإشكالِ **عند مُرَجِّئَةِ الْعَصْرِ** وَمَنْ شَابَهُمْ وَقَالَ بِقَوْلِهِمْ **مِنْ أَدْعِيَاءِ السَّلَفِيَّةِ**، فَإِنَّهُمْ لَا يُفَرِّقُونَ بَيْنَ الْحُجَّةِ الرَّسَالِيَّةِ التي قامتْ ببلوغ القرآن والسَّمَاعِ بالرسول صلى الله عليه وسلم، **وبين الْحُجَّةِ الْحُكْمِيَّةِ** على الْمُعَيَّنِ بارتكابه **[أَيِ بِمُجَرَّدِ ارْتِكَابِهِ]** الْفِعْلَ الْمُكْفَرِ، **وبين الْحُجَّةِ الْحَدِيثِيَّةِ** التي يُقِيمُهَا الْحَاكِمُ عند الاستتابة والقتل، ومعلومٌ أنه لَا يُقِيمُ الْحُجَّةَ الْحَدِيثِيَّةَ إِلَّا الْإِمَامُ، ومعلومٌ كذلك أنه ليس كُلُّ كَافِرٍ مُحَارَبًا، كما أنه ليس كُلُّ كَافِرٍ يُقْتَلُ، ولو فَهَمُوا ذَلِكَ لَفَرَّقُوا بين الْحُكْمِ وَالْعُقُوبَةِ، **فَالْحُكْمُ لِكُلِّ أَحَدٍ عِنْدَهُ عِلْمٌ فِي الْمَسْأَلَةِ**، وليس كما يَقُولُونَ { لَا يُقِيمُ الْحُجَّةَ إِلَّا عَالِمٌ مُعْتَبَرٌ! }، فهذا مِنَ الصَّلَالِ وتعطيلِ **أَحْكَامِ اللَّهِ**، ولو قالوا { لَا يُقِيمُ الْحُجَّةَ الْحَدِيثِيَّةَ إِلَّا الْإِمَامُ } أَوْ مَنْ يُثْبِتُ عَنْهُ { لَكَانَ صَوَابًا... } ثم قال -أي الشيخ الغليفي- في **تكفير المطلق وتكفير المعين**: فالتفريق بين النوع والعين، أو الفعل والفاعل، في التكفير، أَجْمَعَ أُمَّةُ الدَّعْوَةِ النَّجْدِيَّةِ **[السَّلَفِيَّةِ]** عَلَى أَنَّ التَّفْرِيقَ

لا يكونُ إِلَّا في المسائلِ الخَفِيَّةِ [مِثْلُ خَلْقِ الْقُرْآنِ،
وَالْقَدَرِ، وَسِخْرِ الْعَطْفِ وَهُوَ التَّأْلِيفُ بِالسِّخْرِ بَيْنَ
الْمُتَبَاغِضِينَ بَحِثَ أَنْ أَحَدَهُمَا يَتَعَلَّقُ بِالْآخَرِ تَعَلُّقًا كَلْبًا
بَحِثَ أَنَّهُ لَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يُفَارِقَهُ]، فَأَمَّا الْمَسَائِلُ
الظَّاهِرَةُ فَإِنَّ الْوَاقِعَ فِي الْمُكْفَرَاتِ الظَّاهِرَةِ أَوْ
الْمَعْلُومَةِ مِنَ الدِّينِ بِالضَّرُورَةِ [الْمَعْلُومُ مِنَ الدِّينِ
بِالضَّرُورَةِ هُوَ مَا كَانَ ظَاهِرًا مُتَوَاتِرًا مِنْ أَحْكَامِ الدِّينِ،
مَعْلُومًا عِنْدَ الْخَاصِّ وَالْعَامِّ، مِمَّا أَجْمَعَ عَلَيْهِ الْعُلَمَاءُ
إِجْمَاعًا قَطْعِيًّا، مِثْلُ وَجُوبِ الصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ، وَتَحْرِيمِ
الرِّبَا وَالْخَمْرِ] فَإِنَّهُ كَافِرٌ بِعَيْنِهِ؛ فَإِنَّ مَنْ وَقَعَ فِي كُفْرٍ
ظَاهِرٍ فَهُوَ كَافِرٌ، مِثْلُ الشِّرْكِ فِي الْعِبَادَةِ أَوْ فِي الْحُكْمِ
(التَّشْرِيعِ)، أَوْ مِثْلُ مُظَاهَرَةِ الْمُشْرِكِينَ وَإِعَانَتِهِمْ عَلَى
الْمُسْلِمِينَ، فَإِنَّ هَؤُلَاءِ قَدْ قَامَتْ عَلَيْهِمُ الْحُجَّةُ بِالْقُرْآنِ
وَالرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قَالَ تَعَالَى {لَا نُذِرْكُمْ
بِهِ وَمَنْ بَلَغَ}؛ أَمَّا الْمَسَائِلُ الْخَفِيَّةُ كَالْقَدَرِ وَالْإِرْجَاءِ فَلَا
يُكْفَرُ أَحَدٌ خَالَفَ الْكِتَابَ وَالسُّنَّةَ فِي ذَلِكَ حَتَّى تُقَامَ عَلَيْهِ
الْحُجَّةُ... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الْغُلَيْفِيِّ-: إِذَا بَانَ لَكَ أَنَّ
الْكُفْرَ يَكُونُ بِالْقَوْلِ أَوْ الْفِعْلِ أَوْ الْإِعْتِقَادِ أَوْ الشَّكِّ،
فَاعْلَمْ أَنَّ الْكُفْرَ إِنَّمَا يَتَعَلَّقُ بِالْأَمْرِ الظَّاهِرِ، وَأَمَّا الْأَمْرُ
الْخَفِيُّ فَاللَّهُ وَحْدَهُ الَّذِي يَعْلَمُهُ فَلَا دَخَلَ لِلْفَقِيهِ فِيهِ،
وَعَلَى هَذَا فَإِنَّ الْكُفْرَ بِحَسَبِ هَذَا الْإِعْتِبَارِ يَنْقَسِمُ إِلَى
قَسْمَيْنِ؛ (أ) الْكُفْرُ الظَّاهِرُ، وَهُوَ الْكُفْرُ الَّذِي ظَهَرَ عَلَى
الْجَوَارِحِ ظَهورًا لَا شَكَّ فِيهِ [الْمُرَادُ هُنَا هُوَ الْكُفْرُ الَّذِي
ثَبَتَ بِمُقْتَضَى دَلِيلٍ مُبَاشِرٍ مِنْ أَدِلَّةِ الثَّبُوتِ الشَّرْعِيَّةِ
(إِعْتِرَافٍ، أَوْ شَهَادَةٍ شَهُودٍ)، لَا بِمُقْتَضَى قَرِينَةٍ وَإِنْ
كَانَتْ قَوِيَّةً]، وَهَذَا إِنَّمَا يَكُونُ بِالْقَوْلِ أَوْ الْفِعْلِ فَقَطْ،
فَهُوَ عَلَيْهِ [يَعْنِي أَنَّ عِلَّةَ كُفْرٍ مَنْ قَامَ بِهِ الْكُفْرُ الظَّاهِرُ
تَكُونُ الْقَوْلُ أَوْ الْفِعْلُ الْمُكْفَرُ]، وَهِيَ [أَيُّ هَذِهِ الْعِلَّةِ]
وَصِفٌ مُنَاسِبٌ لِعَتْبَارِهِ، لِأَنَّهَا [أَيُّ هَذِهِ الْعِلَّةِ] مُنضَبِطَةٌ،
فَالْحُكْمُ يَدُورُ مَعَهَا وَجُودًا وَعَدَمًا، فَمَتَى مَا وَقَعَ الْمَرَّةُ

يقول مكفر، أو فعل مكفر، فلا شك أنه يكون ارتكب أمراً ظاهراً للعيان ومنضبطاً لإيقاع الكفر عليه، ففي الدنيا لا يقام الحد إلا على الأمور الظاهرة، وذلك كالقول أو الفعل؛ (ب) الكفر الباطن، وهو الكفر الذي يكون في القلب دون الجوارح، فمن اعتقد أمراً كُفْراً قام الدليل الشرعي على كفر من اعتقده، أو شك في أمر معلوم من الدين بالضرورة، فهو كافر في الآخرة، وإن كان في أحكام الدنيا يعتبر مسلماً في الظاهر، وهو الذي يسمى عند المسلمين بالمنافق أو الزنديق، فإن مثله معدود من جملة المسلمين في أحكام الدنيا، وإن كان في أحكام الآخرة من الخاسرين، وهذا النموذج من الناس لا دخل للفقيه فيه ولا للقاضي ولا للمفتي، وإنما حكمه إلى الله وخده، لأنه لم يظهر عليه شيء ظاهر من قول أو فعل مكفر... ثم قال -أي الشيخ الغليفي-: الخلاصة من بحث المسألة؛ (أ) أن مسألة عدم العذر بالجهل في الاسم **مسألة وفاقية لا اختلاف فيها** عند الصحابة والسلف الصالح رضي الله عنهم؛ (ب) أن الأدلة متواترة قطعية الدلالة وقطعية الثبوت على أن مرتكب الشرك الأكبر يسمى كافراً قولاً واحداً، ولا يوجد دليل في القرآن والسنة وعند الصحابة يدل على أن مرتكب الشرك الأكبر مسلم؛ (ت) أن الذي يقول بالخلاف لا يستطيع أن يحكيه عن أحد من السلف ولا يذكر عليه دليلاً معتبراً، وأنه لم يطلع على المصادر التي ألفها السلف وأئمة الدعوة خصيصاً في تحقيق المسألة، وأن الذي يقول بالخلاف وينسبه إلى شيخي الإسلام ابن تيمية وابن عبد الوهاب قد توهم أن للشيخين قولين في المسألة، وقد رد عليه أولاد الشيخ [محمد بن عبد الوهاب] وأحفاده وطلابه في رسائل خاصة تبدع وتضلل من قال {إن الفعل فعل كفر والفاعل لا يكفر} كما ذكر ذلك عبدالرحمن بن حسن

[بن محمد بن عبدالوهاب] وَوَلَدَاهُ (عبداللطيف وإسحاق)، وسليمان بن سحمان، في مؤلفات خاصة ردوا بها على من قال **ببدعة التفريق بين الفعل والفاعل**، وشبهتهم في ذلك أنهم قالوا بالتلازم بين الاسم والعقوبة، وهذا خطأ، والصواب أنه لا تلازم بين الاسم والعقوبة، فالاسم لإجراء المعاملات في الدنيا، أما العقوبة لقتله عند السلطان والقاضي الشرعي في ظل تحكيم الشريعة، وليس معنى عدم تحكيم الشريعة أو عدم عقوبته يسقط اسمه ووصفه، فربما يكون زانيا ولا يعاقب ويكون سارقا ولا يعاقب، لعدم ثبوت أدلة عقوبته كما كان في الصدر الأول، فالمنافقين لم تثبت في حقهم أدلة الثبوت الشرعية [أَيُّ مِنْ إِعْتِرَافٍ أَوْ شَهَادَةٍ شَاهِدِي عَذْلٍ] لِقَتْلِهِمْ، ودفعوها بالإنكار والأيمان الكاذبة كما حكى الله عنهم وهم منافقون في الدرك الأسفل من النار، وكان خُذِيفَةُ [بْنُ الْيَمَانِ] رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يُعَامِلُهُمْ بِمُقْتَضَى عِلْمِهِ فِيهِمْ [المراد أنه يعاملهم معاملة المسلم للمنافقين، وليس المراد أنه يعاملهم معاملة المسلم للمرتدين، وقد قال الشيخ سفر الحوالي (رئيس قسم العقيدة بجامعة أم القرى) في مقالة له على موقعه **في هذا الرابط**: خُذِيفَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، لَمَّا أَطْلَعَهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى أَسْمَاءِ الْمُنَافِقِينَ بِأَعْيَانِهِمْ، فَكَانَ عُمَرُ يَنْظُرُ، فَإِذَا رَأَى خُذِيفَةَ يُصَلِّي عَلَى فُلَانٍ [أَيُّ عِنْدَ مَوْتِهِ] صَلَّى، لِأَنَّهُ [يَكُونُ حِينَئِذٍ] مَعْرُوفًا أَنَّهُ غَيْرُ مُنَافِقٍ، وَإِنْ رَأَى خُذِيفَةَ لَمْ يُصَلِّ، لَمْ يُصَلِّ. انتهى]، والمسألة واضحة بحمد الله، بل في غاية الوضوح لمن شرح الله صدره للحق ونجاه من مرض الهوى والتعصب، فالاسم شيء والعقوبة شيء آخر، ولا تلازم بينهما، فليس كل كافر يقتل فتأمل وتدبر؛ (ث) أن من قال بالخلاف من الطلبة قَلَدَ شَيْخَهُ بدون دليل، ولم يطلع على أصول المسألة رغم

وضوحها، حتى ظن بعض الطلبة في هذا العصر أن المسألة خلافية، بل وصل بهم الحال إلى رمي أهل السنة بالغلو في التكفير، وهي نفسُ التهمة التي رَمَى بها العراقيُّ [دَاوُودُ] بنُ جرجيس [أَشْهَرُ الْمُناوِئِينَ لِدَعْوَةِ الشَّيْخِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الوَهَّابِ] أئمةَ الدَّعوة [التَّجْدِيَّةِ السَّلَفِيَّةِ]؛ (ج) أنه لا تلازم بين الاسم والعقوبة، فليس كلُّ مشرِكٍ مُعَذَّبًا، وليس كلُّ كافرٍ يُقَتَّلُ؛ (ح) أن أحكام الدنيا تجري على الظاهر من إسلام وكفر، فكل من أظهر لنا الإسلام حكمنا بإسلامه وقلنا أنه مسلم، ومن أظهر لنا الكفر والشرك حكمنا بكفره وقلنا إنه مشرك؛ (خ) عدم التفريق بين أنواع الحجة و[عدم التفريق بين] فهمها وإقامتها، أوقع كثيرا من الدعاة في الخلط والاضطراب في أحكام الظاهر والباطن، واشترطوا شروطًا ليست في الكتاب والسنة ولا عند الصحابة رضي الله عنهم... ثم قال -أي الشيخ الغليفي-: وقد توسعنا في نقل الأدلة من القرآن والسنة وفهم الصحابة وعلماء الأمة المشهود لهم بالعلم والتحقيق من عصر الصحابة حتى يومنا هذا، ولا يوجد خلاف في المسألة فهي وفاقيةٌ ليس فيها خلاف معتبر ولا شبهة ولا احتمال لها، وأن كل من وقع في الشرك يسمى مشركا، وأن من يقول بخلاف ذلك فهو مكذب بالقرآن والسنة متبع غير سبيل المؤمنين مجادل عن المشركين، وقد مر معك أن الله سبحانه قد بيّن للناس التوحيد في القرآن وقرره وكرره في أكثر من موضع، وكذلك النبي صلى الله عليه وسلم بيّن التوحيد في السُّنة وحذر الأمة من الشرك أبلغ تحذير، وقد فصلنا ذلك في رسالتنا (العدر بالجهل بين ضبط السلف واضطراب الخلف [وهذه الرسالة موجودة في كتاب (التنبيهات المختصرة على المسائل المنتشرة)] ورسالتنا (البيان والإشهار في كشف زَيغ من تَوَقَّف

في تكفير المُشْرِكِينَ والكُفَّارِ)، وذكرنا مؤلفات السلف في المسألة التي تدلُّ على أن المسألة وفاقيةٌ عندهم وليس فيها خلاف، فعليك باتِّباع الدليل وطرح التقليد والتأويل، والزَّمْ عَزَّزَ الصحابةَ وشيوخ الإسلام والأئمة الأعلام يسلم لك دينك. انتهى باختصار.

(18) وقال الشيخُ عبدُالله الغليفي -أيضاً- في كتابه (مختصر الوجاء): الذين قالوا بشُبُهَةِ (كُفْرٌ دُونَ كُفْرٍ)، أو (عَدَمُ تكفيرِ الْمُعَيَّنِ)، **واشترطوا دائماً قِيَامَ الْحُجَّةِ** ولم يُفَرِّقُوا بين المسائلِ الخَفِيَّةِ التي يُعَذَّرُ فيها والمسائلِ الجَلِيَّةِ المَعْلُومَةِ مِنَ الدِّينِ بالضرورةِ التي لم يُعَذَّرُ فيها، وكذلك لم يُفَرِّقُوا بين (قِيَامِ الْحُجَّةِ وَبُلُوغِهَا) وبين (فَهْمِ الْحُجَّةِ)، فإن هؤلاء لم يعلموا حقيقةَ الإسلامِ ولا حقيقةَ الشَّرْكِ، ووقعوا في عَدَمِ التَّفريقِ بين الحُكْمِ المُطْلَقِ -أو تكفيرِ المُطْلَقِ- وتكفيرِ الْمُعَيَّنِ، وجَعَلُوا عَدَمَ تكفيرِ الْمُعَيَّنِ قولاً مُطْلَقاً ولا يَجُوزُ إِلَّا لِلْعُلَمَاءِ وكذلك إقَامَةَ الْحُجَّةِ لَا يُقِيمُهَا إِلَّا إِمَامٌ أَوْ عَالِمٌ أَوْ قَاضٍ مُجْتَهِدٌ، وهم بذلك لم يُفَرِّقُوا بين الْحُجَّةِ الرَّسَالِيَّةِ وَالْحُجَّةِ الْحُكْمِيَّةِ [وَالْحُجَّةِ] الْحَدِيثِيَّةِ، وجَلَسُوا يُرْهِقُونَ النَّاسَ مِنْ لَفْظِ الْكُفْرِ أَوْ الْحَدِيثِ فِي الْإِيمَانِ وَالْكَفْرِ، حَتَّى اتَّهَمُوا كُلَّ مَنْ يَتَكَلَّمُ فِي قَضَايَا التَّوْحِيدِ وَالْإِيمَانِ وَالْكَفْرِ، اتَّهَمُوهُ بِالتَّكْفِيرِ وَالْخَوَارِجِ وَالضَّلَالِ وَالْمُرُوقِ مِنَ الدِّينِ، فَأَحْجَمَ أَهْلُ الْعِلْمِ وَكَثِيرٌ مِنْ أَهْلِ الْحَقِّ عَنِ الْكَلَامِ فِي هَذِهِ الْقَضَايَا حَتَّى لَا يُزَمَّوْا بِهَذِهِ التَّهْمِ، مَعَ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَطْلَقَ الْكُفْرَ عَلَى كَثِيرٍ مِنَ الْأَصْنَافِ، وَكَثِيرًا مَا نَقَرَأَ فِي الْقُرْآنِ قَوْلَ اللَّهِ تَعَالَى {فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ} وَغَيْرَهَا مِنَ الْآيَاتِ. انتهى باختصار.

(19) وقال الشيخ عبد الله الغليفي -أيضاً- في (التنبيهات المختصرة على المسائل المنتشرة):
والمرجئة أدعياء السلفية يشترطون قيام الحجة لتكفير المعين دائماً، وقد كفر العلماء -ومنهم شيخ الإسلام [ابن تيمية] وابن عبد الوهاب وأئمة الدعوة [النجدية السلفية]- المعين وهو بعيد عنهم ولم يقيموا عليه الحجة، قدوتهم في ذلك الرسول صلى الله عليه وسلم... ثم قال -أي الشيخ الغليفي-: **فهؤلاء المرجئة أدعياء السلفية، ومن قال بقولهم ووقع في شبهاتهم، لا يكفرون تارك الصلاة، ولا يكفرون المعين إلا بعد قيام الحجة واستتابته، فإن كان غير مقدور عليه، ولا يمكن إقامة الحجة عليه واستتابته عند القاضي أو الأمير والسلطان المتمكن، فلا يكفر هذا المعين أبداً ولا يسمى مشركاً!، ولا تجري عليه أحكام المشركين في الدنيا!، ما هذا الهراء والعمى؟!، ألا تعلمون يا أدعياء السلفية أن الله كفر المعين في القرآن، ولم يشترط حضور المعين وإقامة الحجة عليه؟!، ألا تعلمون يا مرجئة العصر أن النبي صلى الله عليه وسلم كفر المعين في أكثر من حديث وأكثر من واقعة صحيحة معلومة مشهورة؟!، ألا تعلمون أن الصحابة رضي الله عنهم بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم كفروا المعين، والتابعين وتابعيهم وشيوخ الإسلام والعلماء العاملين إلى يومنا هذا؟!، أدلة كثيرة ونصوص متواترة في الكتاب والسنة وفعل الصحابة ومن بعدهم إلى يومنا هذا على تكفير المعين، ألا تخافون من الله من القول عليه بغير علم؟!، أين الحياء أيها الأدعياء؟!، ومن الجهل القبيح بالدين أن يجهل هؤلاء الأدعياء كلام العلماء في تكفير المعين على العموم والإطلاق، ويقيدونه بقيام الحجة وهم أجهل الناس بمعنى الحجة وأنواعها، ويخلطون خلطاً عجيباً بين التكفير المطلق**

وتكفير المعين، وبين فهم الحجة و(قيامها وبلوغها)،
وَيَتَجَرَّوْنَ بِالرَّدِّ عَلَى كِبَارِ الْعُلَمَاءِ، وَإِنْ سَأَلْتَ أَحَدَهُمْ
{هل تعلمت المسألة ودرستها على يد كبار العلماء؟}
قال {لا} فتعجب... ثم قال -أي الشيخ الغلبي-: وكثير
من **دعاة الإرجاء ومرجئة العصر يظهرون بمظهر أهل
السنة** ويتكلمون باسم السلف **[في هذا الرابط يقولُ**
مركز الفتوى بموقع إسلام ويب التابع لإدارة الدعوة
والإرشاد الديني بوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية
بدولة قطر: فالأشاعرة والماتريدية يقولون إنهم هم
أهل السنة وقبلهم المعتزلة، وليست العبرة بالزعم
وإنما بمطابقة الدعوى للواقع. انتهى. وقال الشيخُ
سفر الحوالي (رئيس قسم العقيدة بجامعة أم القرى)
في مَقَالَةٍ لَهُ عَلَى مَوْقِعِهِ في هذا الرابط: فَاَلْمَاتَرِيذِيُّ
وَالْأَشْعَرِيُّ مِنَ الْمُرْجِيَةِ الْعُلَاةِ. انتهى]، فمن أين يعرف
الشباب الحقيقة وهم لا يرون إلا هؤلاء الدعاة في
الفضائيات والدروس والمساجد، وقد أعطاهم
الطاغوت مساحة، في حين ضيق على دعاة السلفية
الحقة أهل التوحيد والدعوة والجهاد، فلا يكون رفع هذا
الالتباس إلا بتعرية منهج هؤلاء المرجئة، بتحرير مذهب
أهل السنة حتى لا ينخدع الشباب، وليس هذا غَيِّبًا وَلَا
قَدْحًا بل هو الحق الذي سلكه السلف مع المبتدعة
المتلبسة بالبدعة **الدَّاعِينَ إِلَيْهَا بِاسْمِ السَّيِّئَةِ وَالسَّيِّئَةِ**
وَالسَّيِّئَةِ، فمن هنا كانت المرجئة **[أي من جهة الدعوة**
إلى الإرجاء باسم السنة والسلف والسلفية] أشد خطرًا
على الأمة وعلى عقيدة الأمة وشباب الأمة فوجب
البيان ورفع الالتباس، وقد نتج عن هذا الانحراف
والقول بإرجاء العمل جيلٌ مغيبٌ عن الواقع، إن سمع
عن التوحيد فهو توحيد نظري يُقرأ في الكتب ويُدرس
في الدروس والجامعات، ليس له أي صلة ولا تأثير في
الواقع، فظهر الشرك والكفر والنفاق والفسق

والفجور في المجتمع، **وانتشرت جرثومة الإرجاء** في الأمة فحكمت بإسلام الكافر المشرك، فأصبح الحاكم المبدل لشرع الله مسلمًا وولي أمر المسلمين [قال الشيخ حامد العطار (عضو الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين، والباحث الشرعي بموقع إسلام أون لاين) في مقالة له بعنوان (أضرار شيوع الفكر الإرجائي) **على هذا الرابط**: هذا المذهب [يعني الإرجاء المعاصر] يخدم الاستبداد السياسي، فإنه إذا كان لا يجوز الخروج على الحاكم إلا [إذا جاء] بالكفر البواح، فإن الإرجاء يجعل الحاكم المستبد مهما استبد وظلم وطمع وبذل في دين الله، يجعله في أمان من الكفر بدعوى عدم الاستحلال، ولذلك قال النضر بن شميل [ت204هـ] {الإرجاء دين يوافق الملوك، يصيبون به من دنياهم، وينقصون من دينهم}. انتهى. وقال الشيخ طارق عبدالحليم في (أحداث الشام، بتقديم الشيخ هاني السباعي): فقد قامت من قبل دول اعترالية كدولة المأمون والمعتصم والواثق، ثم بادت [أي سقطت] على يد المتوكل، وقامت دول على يد الروافض، والتي قضت [أي سقطت] على يد نور الدين [محمود بن زنكي وصلاح الدين الأيوبي] هو يوسف بن أيوب، وقامت دول على مذهب الإرجاء، بل **كافة الدول** التي قامت [أي بعد مرحلة الخلافة الراشدة] كانت على مذهب الإرجاء [وهو المذهب الذي ظهر في عصر الدولة الأموية التي بقيامها قامت مرحلة الملك العاص]، إذ هو **دين الملوك** كما قيل، لتساهله وإفساحه المجال للفسق والعزبة. انتهى باختصار. وقال الشيخ وجدي غنيم في فيديو بعنوان (المرجئة ساعدوا أمريكا في إفشال ثورات المسلمين): **أكثر من 98%** من المسلمين الآن فكروهم إرجائي، وهم من المرجئة. انتهى. وقال الشيخ سفر الحوالي (رئيس قسم

العقيدة بجامعة أم القرى) في مقالة له على موقعه [في هذا الرابط](#): وما يزال مذهبُ المُرجئة هو **الطاغي** على أكثر بقاع العالم الإسلامي. انتهى. وجاء في كتاب (دروس للشيخ أبي إسحاق الحويني) أن الشيخ قال: **وجماهير المسلمين يدينون بمذهب الإرجاء الآن** وهم لا يشعرون، فعندما يعمل الذنب ثم تذكره يعذاب الله يقول لك {الله غفور رحيم}، هذا مذهب الإرجاء [قلت: الشيخ يقصد أن هذا من آثار الإرجاء]، حيث لا يصنع عذاب الله في الحُشبان. انتهى. وقال الشيخ أبو قتادة الفلسطيني في (الجرح والتعديل): وأهل الإرجاء، وهم **الذين يملأون الأرض شرقاً وغرباً**. انتهى. وقال الشيخ عبد الله بن محمد زقيل في مقالة له بعنوان (شرح حديث "مَنْ قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ دَخَلَ الْجَنَّةَ") [على هذا الرابط](#): وما دام هذا الفكر [يعني الفكر الإرجائي] جاثماً على صدر هذه الأمة فإن آمال النصر والتّمكن بعيدة حتى ترجع [أي الأمة] إلى سيرة الأولين. انتهى. وجاء على الموقع الرّسمي لجريدة الوطن المصرية تحت عنوان (الأزهر يبدأ حملةً موسعةً لمواجهة التطرف بتشر الفكر الأشعري) [في هذا الرابط](#): وفي رده على يسؤال {مَنْ هُم الأشاعرة؟ ولماذا الأزهر الشريف أشعري} قال الشيخ سفر الحوالي في مقالة له على موقعه [في هذا الرابط](#): فالمأثريّة والأشعريّة من **المُرجئة** (الغلاة. انتهى)؟ قال مركز الأزهر العالمي للفتوى الإلكترونية {إن **الأشاعرة** يُمثلون أكثر من 90% من المسلمين}، وتابع [أي مركز الأزهر العالمي للفتوى الإلكترونية] أنه {لهذا، فمذهب الأزهر الشريف وعلمائه هو المذهب الأشعري}، وأكد المركز [أي مركز الأزهر العالمي للفتوى الإلكترونية] أن {رَمِيَ الأشاعرة بأنهم خارجون عن دائرة أهل السنة والجماعة غلط عظيم وباطل جسيم، لِمَا فِيهِ مِنَ الطعن في العقائد

الإسلامية المَرْضِيَّة والتَّضليل لَجْمَهْرَةٍ عُلَمَاءِ الْأُمَّةِ عَبَّرَ
الْعُصُورِ، وَشَدَّدَ [أَيَّ مَرْكَزِ الْأَزْهَرِ الْعَالَمِيِّ لِلْفَتْوَى
 (الإلكترونية)] عَلَى أَنَّ {مِثْلَ هَذَا الْكَلَامِ لَا يُعَوَّلُ عَلَيْهِ وَلَا
 يُلْتَفَتُ إِلَيْهِ، فَلَا يَزَالُ السَّادَةُ الْأَشَاعِرَةُ هُمْ جُمُهورُ
 الْعُلَمَاءِ مِنَ الْأُمَّةِ}؛ وَأَكَّدَ الدُّكْتُورُ يَسْرِي جَعْفَرُ (أُسْتَاذُ
 الْعَقِيدَةِ وَالْفَلَسَفَةِ بِجَامِعَةِ الْأَزْهَرِ بِالْقَاهِرَةِ، وَنَائِبُ
 رَئِيسِ مَرْكَزِ الْفِكْرِ الْأَشْعَرِيِّ) فِي مُحَاضَرَةٍ لَهُ مُؤَخَّرًا
 لِلطَّلَبَةِ الْوَافِدِينَ أَنَّ هُنَاكَ أَسْبَابًا مُتَعَدِّدَةً لاختيارِ الْأَزْهَرِ
 الْمَذْهَبِ الْأَشْعَرِيِّ، أَهْمُّهَا اتِّسَاعُ الْمَذْهَبِ لِيَشْمَلَ الْجَمِيعَ
 دُونَ تَكْفِيرٍ أَوْ إِقْصَاءٍ لِأَحَدٍ، وَهُوَ مَا جَعَلَ الْأَزْهَرَ الشَّرِيفَ
 يَخْتَارُ (الْمَذْهَبَ الْأَشْعَرِيَّ) وَ(الطَّرِيقَةَ الْمَثْرِيَّةَ)؛ وَعَدَّدَ
 جَعْفَرُ الْأَسْبَابَ الَّتِي دَفَعَتْ الْأَزْهَرَ لاختيارِ الْمَذْهَبِ
 الْأَشْعَرِيِّ وَالْمَثْرِيَّةِ، لِمَنَاجِزِهِ الْمُخْتَلِفَةِ بِالْمَعَاهِدِ
 الْأَزْهَرِيَّةِ، وَلِكُلِّيَّاتِ الْعَقِيدَةِ وَأَصُولِ الدِّينِ؛ وَقَالَ جَعْفَرُ
 {إِنَّ السَّبَبَ الْأَوَّلَ لاختيارِ الْمَنَهِجِ الْأَشْعَرِيِّ أَنَّ أَبَا
 الْحَسَنِ الْأَشْعَرِيَّ تَرَبَّى فِي كَنَفِ الْمُعْتَزَلَةِ لِمُدَّةٍ 30
 عَامًا، وَبَعْدَهَا تَرَكَ الْمُعْتَزَلَةَ وَأَنْصَمَ لِأَهْلِ السُّنَّةِ
 وَالْجَمَاعَةِ، لِيَضَعَ قَوَاعِدَ جَدِيدَةً تَحْمِي مَذْهَبَهُ} مُشِيرًا
 إِلَى {أَنَّ اللَّهَ صَنَعَ هَذَا الْمَذْهَبَ عَلَى عَيْنِهِ لِخِدْمَةِ هَذِهِ
 الْأُمَّةِ}؛ أَمَّا السَّبَبُ الثَّانِي، أَوْضَحَهُ جَعْفَرُ قَائِلًا {إِنَّ
 الْإِمَامَ الْأَشْعَرِيَّ لَمْ يُكْفَرْ أَحَدًا، حَتَّى أَنَّهُ قَالَ فِي بَدَايَةِ
 أَشْهَرِ كُتُبِهِ (مَقَالَاتُ الْإِسْلَامِيِّينَ وَاخْتِلَافُ الْمُصَلِّينَ) "لَا
 تُكْفَرُ أَحَدًا مِنْ أَهْلِ الْقِبْلَةِ" [قَالَ الشَّيْخُ مُحَمَّدٌ صَالِحُ
 الْمُنْجِدُ فِي مُحَاضَرَةٍ بَعْنَوَانِ (ضَوَائِدُ التَّكْفِيرِ "1")]
 مُفَرَّغَةً عَلَى مَوْقِعِهِ **فِي هَذَا الرِّابِطِ**؛ عِبَارَةٌ {نَحْنُ لَا
 نُكْفَرُ أَحَدًا} عِبَارَةٌ ضَالَّةٌ، خَاطِئَةٌ، آثِمَةٌ، مُخَالَفَةٌ لِلْكِتَابِ
 وَالسُّنَّةِ. انْتَهَى، وَهُوَ مَا أَتَى عَلَيْهِ عُلَمَاءُ الْأُمَّةِ، وَالْأَزْهَرُ
 بِدَوْرِهِ يُعَلِّمُ أَبْنَاءَهُ أَلَّا يُكْفَرُوا أَحَدًا، فَهُوَ يُغْلِقُ بَابَ
 التَّكْفِيرِ حَتَّى لَا تَنْفَتِحَ أَبْوَابُ الْجَحِيمِ وَتُرَاقَ الدِّمَاءُ}.
 انْتَهَى بِاخْتِصَارٍ. وَقَالَ الشَّيْخُ ابْنُ جَبْرِينَ (عَضُو الْإِفْتَاءِ

بالرئاسة العامة للبحوث العلمية والإفتاء) على موقعه [في هذا الرابط](#): **فَإِنَّ الْمُعْتَقَدَ الْأَشْعَرِيَّ هُوَ الَّذِي تَمَكَّنَ مِنَ الْقَرْنِ الرَّابِعِ إِلَى الْآنَ** [قَالَ الشَّيْخُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ الْبِرَّاكُ (أَسْتَاذُ الْعَقِيدَةِ وَالْمَذَاهِبِ الْمَعَاصِرَةِ بِجَامِعَةِ الْإِمَامِ مُحَمَّدِ بْنِ سَعُودٍ الْإِسْلَامِيَّةِ) فِي (إِجَابَاتِ الشَّيْخِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْبِرَّاكِ عَلَى أَسْئَلَةِ أَعْضَاءِ مِلَّتَقَى أَهْلِ الْحَدِيثِ): إِنَّ الْقُبُورِيَّةَ إِنَّمَا نَشَأَتْ فِي الْقَرْنِ الرَّابِعِ. انتهى]. انتهى. وجاء في (الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب والأحزاب المعاصرة، بإشراف ومراجعة الشيخ مانع بن حماد الجهني): إِنَّ مَذْرَبَةَ الْأَشْعَرِيَّةِ الْفِكْرِيَّةِ لَا تَزَالُ مُهَيِّمَةً عَلَى الْحَيَاةِ الدِّينِيَّةِ فِي الْعَالَمِ الْإِسْلَامِيِّ. انتهى. وجاء في موسوعة الفرق المنتسبة للإسلام (إعداد مجموعة من الباحثين، بإشراف الشيخ علوي بن عبدالقادر السَّقَّاف): **الْأَشَاعِرَةُ مِنْ أَكْثَرِ الْفِرَقِ الْكَلَامِيَّةِ إِنْتِشَارًا إِلَى يَوْمِنَا هَذَا** [قَالَ الذَّهَبِيُّ (ت748هـ) فِي (تَارِيخِ الْإِسْلَامِ): وَالنَّوَوِيُّ رَجُلٌ أَشْعَرِيٌّ الْعَقِيدَةُ، مَعْرُوفٌ بِذَلِكَ، يُبَدِّعُ مَنْ خَالَفَهُ وَيُبَالِغُ فِي التَّغْلِيظِ عَلَيْهِ. انتهى. وَقَالَ شَمْسُ الدِّينِ السَّخَاوِيُّ (ت902هـ) فِي (الْمَنْهَلُ الْعَذْبُ الرَّوِّيُّ): صَرَّحَ الْبَافِعِيُّ [ت768هـ] وَالتَّاجُ السُّبْكِيُّ [هُوَ تَاجُ الدِّينِ السُّبْكِيُّ (ت771هـ)] أَنَّهُ [أَيُّ النَّوَوِيِّ] أَشْعَرِيٌّ. انتهى. وَقَالَ الشَّيْخُ مُحَمَّدُ بْنُ هَادِي الْمَدْحَلِيِّ (عَضُو هَيْئَةِ التَّدْرِيسِ بِكَلِيَّةِ الْحَدِيثِ الشَّرِيفِ بِالْجَامِعَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ بِالْمَدِينَةِ الْمُنَوَّرَةِ) فِي فَنَوَى صَوْتِيَّةٍ مُفَرَّغَةٍ [عَلَى هَذَا الرِّبَاطِ](#): ... **أَمَّا النَّوَوِيُّ فَأَشْعَرِيٌّ** غَضِبَ مَنْ غَضِبَ وَرَضِيَ مَنْ رَضِيَ، فَاللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَنْ يُرْضَوْهُ إِنْ كَانُوا مُؤْمِنِينَ. انتهى. وَقَالَ مَوْقِعُ (الْإِسْلَامُ سُؤَالُ وَجَوَابُ) الَّذِي يُشْرَفُ عَلَيْهِ الشَّيْخُ مُحَمَّدُ صَالِحُ الْمُنْجِدِ [فِي هَذَا الرِّبَاطِ](#): قَالَ الشَّيْخُ مُحَمَّدُ نَاصِرُ الدِّينِ الْأَلْبَانِيُّ {النَّوَوِيُّ، وَابْنُ حَجَرٍ الْعَسْقَلَانِيُّ، أَنَا أَعْرِفُ أَنَّهُمَا مِنْ

الأشاعرة}. انتهى باختصار. وقال الشيخ ابن باز في (شرح كتاب التوحيد من صحيح البخاري): الحافظ [يعني ابن حجر] عنده تأويلات الأشعرية **لأنه أشعري**. انتهى. وقال الشيخ حاتم العوني (عضو هيئة التدريس في كلية الدعوة وأصول الدين بجامعة أم القرى) في فيديو بعنوان (سلفي سابق ينتقد خطاب المدافعين عن النّوّي): **والحقيقة أنه [أي النّوّي] أشعري، وحقيقة أنه أشعري لا تحتمل النقاش**. انتهى. وقال الشيخ محمد بن شمس الدين في فيديو له بعنوان (القول القوي في الدفاع عن الإمام النّوّي): أثبتنا أنه [أي النّوّي] مرجئ في الإيمان. انتهى. وقال الشيخ محمد بن شمس الدين أيضًا في مقالة له بعنوان (من قال "إن النّوّي أشعري"؟) على موقعه **في هذا الرابط**: قال حماد الأنصاري [رئيس قسم السنة وأستاذ الدراسات العليا، بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة] {إن النّوّي أشعري}... ثم قال -أي الشيخ ابن شمس الدين-: قال عبد الباري فتح الله السلفي [الحاصل على ماجستير من الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة] {كان النّوّي أشعري المعتقد، ولا يخفى هذا على من له أدنى إلمام بشرحه لصحيح الإمام مسلم}... ثم قال -أي الشيخ ابن شمس الدين-: قال مُفيل الوادعي {إن النّوّي أشعري}... ثم قال -أي الشيخ ابن شمس الدين-: قال أحمد النجمي [المُحاضر بكلية الشريعة وأصول الدين، بفرع جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بأبها] عن النّوّي وابن حجر {فيحذر طلاب العلم من بدعهم، أما القول بأنهم عُذُّوا (أي بأن أهل السنة عُذُّوهم فيما تأولوه من الصفات، وخذُّوا من إطلاق "البدعة" عليهم) فلا فيما أعلم}... ثم قال -أي الشيخ ابن شمس الدين-: قال عبدالكريم الخضير [عضو هيئة كبار العلماء بالديار السعودية، وعضو اللجنة

الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء) [التَّوَوِيَّ **أَشْعَرِيَّ** وَيُقَرَّرُ (عَقِيدَةُ الْأَشَاعِرَةِ) فِي (شَرْحِ مُسْلِمٍ) بِكُلِّ مَا تَطْلُبُهُ مِنْ أَبْوَابِ الْعَقِيدَةِ}، وَقَالَ {التَّوَوِيَّ **(أَشْعَرِيَّ)** بِكُلِّ مَا تَحْوِيهِ هَذِهِ الْكَلِمَةُ فِي جَمِيعِ أَبْوَابِ الْعَقِيدَةِ}... ثم قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ ابْنُ شَمْسِ الدِّينِ-: قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ هَادِي الْمَدْحَلِيِّ [عَضُو هَيْئَةِ التَّدْرِيسِ بِكَلِيَّةِ الْحَدِيثِ الشَّرِيفِ بِالْجَامِعَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ بِالْمَدِينَةِ الْمُنَوَّرَةِ] {كَذَّابٌ الَّذِي يَقُولُ لَكَ (التَّوَوِيَّ سَلَفِيَّ)، وَاللَّهُ كَذَّابٌ حَتَّى يَمُوتَ كَاثِبًا مِنْ كَانَ، أَشْعَرِيَّ جَلْدٌ}... ثم قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ ابْنُ شَمْسِ الدِّينِ-: عَبْدُ الرَّحْمَنِ الْبِرَّاكُ [أَسْتَاذُ الْعَقِيدَةِ وَالْمَذَاهِبِ الْمَعَاوِرَةِ بِجَامِعَةِ الْإِمَامِ مُحَمَّدِ بْنِ سَعُودِ الْإِسْلَامِيَّةِ] سُئِلَ {هَلْ يَصِحُّ وَصْفُ الْإِمَامِ التَّوَوِيَّ وَابْنِ حَجَرَ بِأَنَّهُمْ **أَشَاعِرَةٌ** فِي الْمُعْتَقَدِ؟}، فَأَجَابَ {**هَذَا هُوَ الظَّاهِرُ**}... ثم قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ ابْنُ شَمْسِ الدِّينِ-: قَالَ إِحْسَانُ الْعَتَيْبِيِّ [الْبَاحِثُ الشَّرْعِيُّ فِي مَوْقِعِ (الْإِسْلَامِ سَوَالٍ وَجَوَابٍ)] {الصَّحِيحُ أَنَّ التَّوَوِيَّ **أَشْعَرِيَّ**}... ثم قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ ابْنُ شَمْسِ الدِّينِ-: قَالَ عَلِيُّ الرَّمْلِيِّ [الْمَشْرِفُ عَلَى مَعَهْدِ الدِّينِ الْقِيَمِ لِلدَّرُوسِ الْعِلْمِيَّةِ وَالْفَتَاوَى الشَّرْعِيَّةِ وَالتَّعْلِيمِ عَنْ بُعْدٍ عَلَى مَنْهَجِ أَهْلِ الْحَدِيثِ] {فَهَلْ كَانَ ابْنُ حَجَرَ وَالتَّوَوِيَّ وَابْنُ حَزْمٍ وَمَنْ شَابَهُمْ عَلَى عَقِيدَةِ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ؟}، لَا، وَالْعِلْمُ قَاضٍ، فَلَا نَسْتَطِيعُ أَنْ نَتَكَلَّمَ بِشَيْءٍ مِنْ عِنْدِنَا، فَالْعِلْمُ هُوَ الَّذِي يَفْصِلُ فِي هَذِهِ الْقَضَايَا، **فَالْتَّوَوِيَّ أَشْعَرِيَّ وَأَشْعَرِيَّتُهُ أَظْهَرُ مِنْ عَيْنِ الشَّمْسِ، وَابْنُ حَجَرَ أَشْعَرِيَّ مُتَخَبِّطٌ فِي الْعَقِيدَةِ، وَابْنُ حَزْمٍ قَالَ فِيهِ أَهْلُ الْعِلْمِ (جَهْمِيَّ)}**، انْتَهَى بِاخْتِصَارٍ. وَقَالَ الشَّيْخُ مُحَمَّدُ بْنُ شَمْسِ الدِّينِ أَيْضًا فِي فَيْدِيُو لَهُ بِعُنْوَانِ (لِمَاذَا قُلْتُ ابْنُ حَجَرَ أَشْعَرِيَّ): ابْنُ حَجَرَ فِي فَتْحِ الْبَارِي يَقُولُ عَنَّا {الْمُشَبَّهَةُ} [أَيُّ يُسَمَّى أَهْلُ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ (الْمُشَبَّهَةُ)]، وَيُظَنُّ أَنَّ التَّفْوِيضَ -الَّذِي هُوَ وَاحِدٌ مِنْ

مَذْهَبِي الْأَشْعَرِيَّةَ - هُوَ مَذْهَبُ السَّلَفِ، **فَلَا يَعْرِفُ السُّنَّةَ** حتى يَكُونَ مِنْ أَهْلِهَا **وَلَا يَعْرِفُ طَرِيقَةَ السَّلَفِ** حتى يَكُونَ تَابِعًا لَهُمْ. انتهى باختصار. وقال الشيخ محمد بن شمس الدين أيضًا في فيديو له بعنوان (يا شيخ، هل تَبْدِئُكَ لِلنَّوَوِيِّ لِأَنَّهُ غَيْرُ مُؤَكَّدٍ أَنَّ أَصْلَهُ سُنِّيٌّ، أَمْ لِأَخْطَائِهِ الْعَقْدِيَّةِ؟): هُوَ [أَيُّ النَّوَوِيِّ] مَنَّهُجُهُ بِدْعِيٌّ، عَلَى مَنَهِجِ الصُّوفِيَّةِ **وَالْمُتَكَلِّمِينَ**. انتهى. وقال الشيخ محمد بن شمس الدين أيضًا في فيديو له بعنوان (مِنْ أَقْوَى الرَّدودِ عَلَى مُحَمَّدِ بْنِ شَمْسِ الدِّينِ): **عِلْمُ الْكَلَامِ** يَقُولُ النَّوَوِيُّ عَنْهُ أَنَّهُ **عِلْمُ التَّوْحِيدِ**... ثم قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ ابْنِ شَمْسِ الدِّينِ-: النَّوَوِيُّ -فِي زَمَانٍ- أَنَا كُنْتُ أَعْتَقِدُ فِيهِ مَا يَقُولُهُ **وَيُرَوِّجُهُ الْمَشَايِخُ** مِنْ أَنَّ النَّوَوِيَّ مِنْ أَهْلِ السُّنَّةِ... ثم قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ ابْنِ شَمْسِ الدِّينِ-: **الْأَشَاعِرَةُ كَانُوا يُلْعَنُونَ عَلَى الْمَنَابِرِ** كَمَا بَيَّنَّ الْهَرَوِيُّ فِي (دَمِ الْكَلَامِ)، وَهُؤُلَاءِ [يَعْنِي السَّيُوطِيُّ وَالنَّوَوِيُّ وَابْنُ حَجَرٍ] مِنْ الْأَشَاعِرَةِ. انتهى باختصار. وقال الشيخ محمد بن شمس الدين أيضًا في فيديو له بعنوان (هل تَحُولُ مُحَمَّدٌ حَسَانٌ إِلَى الْعَقِيدَةِ الْأَشْعَرِيَّةِ؟): هؤُلَاءِ الَّذِينَ يَقُولُونَ لَكَ {إِقْرَأْ كُتُبَ الْأَشْعَرِيَّةِ، خُذْ مَا صَفَا وَدَعْ مَا كَدَّرَ}، **الشَّيْخُ مُحَمَّدٌ حَسَانٌ**، بَعْضُنَا رُبَّمَا لَمْ يَكُنْ وُلَدٌ وَهُوَ [أَيُّ الشَّيْخِ مُحَمَّدِ حَسَانٍ] يَقْرَأُ مِنْ كُتُبِ الْأَشْعَرِيَّةِ لِيَأْخُذَ مِنْهَا مَا صَفَا، فَأَخَذَ [أَيُّ الشَّيْخِ مُحَمَّدِ حَسَانٍ] كَلَامَهُمْ فِي الْعَقِيدَةِ! وَصَارَ يُرَدِّدُهُ عَلَى الْمُسْلِمِينَ!، هَذِهِ إِشْكَالِيَّةٌ نَحْنُ نُحَذِّرُ النَّاسَ مِنْهَا، إِذَا أَرَدْتَ أَنْ تُعْطِيَنِي كِتَابًا أَشْعَرِيًّا قَائِلًا لِي {خُذْ مَا صَفَا وَدَعْ مَا كَدَّرَ}، رُدِّ عَلَى مَا كَدَّرَ بِرُدودٍ تَشْفِي غَلِيلِي، وَبَعْدَ ذَلِكَ إَعْطِنِي الْكِتَابَ، لَكِنْ تُعْطِيَنِي الْكِتَابَ وَتَقُولُ لِي {دَعْ مَا كَدَّرَ}، كَيْفَ أَعْرِفُ مَا كَدَّرَ؟!، **هَنَّاكَ مَشَايِخُ شَابَتْ لِحَاهُمْ صَارُوا يَأْخُذُونَ مَا كَدَّرَ وَيُرَدِّدُونَ مَا كَدَّرَ!**... ثم قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ ابْنِ شَمْسِ الدِّينِ-: وَأَنَا قُلْتُ لِلْإِخْوَةِ كَثِيرًا {كَثِيرٌ مِنْ

السَّلَفِيَّةُ مُفَوَّضَةٌ {، حَقِيقَةُ لَا تَسْتَطِيعُ إِلَّا أَنْ نَقُولَهَا، هُمْ يَظُنُّونَ أَنَّ التَّفْوِيزَ هُوَ الْإِثْبَاتُ!، وَالتَّفْوِيزُ جَعَلَهُ ابْنُ تَيْمِيَّةَ شَرًّا مِنَ التَّأْوِيلِ، لِأَنَّ التَّأْوِيلَ أَعْطَاكَ مَعْنَى، أَمَّا التَّفْوِيزُ فَجَعَلَ الْقُرْآنَ لَا يُسْتَفَادُ مِنْهُ مَعْنَى، **هَذِهِ نَتِيجَةُ قِرَاءَةِ كُتُبِ الْأَشْعَرِيَّةِ، هَذِهِ نَتِيجَةُ إِحْسَانِ الظَّنِّ بِالْأَشْعَرِيَّةِ**. انتهى بتصريف. وَقَالَ الشَّيْخُ مُحَمَّدُ بْنُ شَمْسِ الدِّينِ أَيْضًا فِي فَيْدِيو لَهُ بِعُنْوَانِ (الْإِخْوَانُ الْمُفْلِسُونَ يُحَرِّمُونَ الدَّعْوَةَ إِلَى التَّوْحِيدِ): **السُّيُوطِيُّ** اسْتَعَاثَ بِالنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، **السُّيُوطِيُّ** مِنْ أُمَّةِ الصُّوْفِيَّةِ، الْعِزُّ بْنُ عَبْدِ السَّلَامِ **كَانَ يَرْقُصُ فِي مَجَالِسِ الذِّكْرِ!** ... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ ابْنُ شَمْسِ الدِّينِ-: مَنْ الَّذِي كَانَ يَسْتَعِثُّ بِالنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؟ **السُّيُوطِيُّ**، أَلَيْسَتْ الْأَسْتِعَاثَةُ بِمَيِّتٍ -وَلَوْ كَانَ الرَّسُولُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- هِيَ مِنَ الْقُبُورِيَّةِ؟، **الآنَ أَكْثَرَ الصُّوْفِيَّةِ أَشَاعِرُهُ وَأَكْثَرَ الْأَشَاعِرَةِ صُوفِيَّةٌ**، مِنَ الصُّوْفِيَّةِ **الْعِزُّ بْنُ عَبْدِ السَّلَامِ وَالسُّيُوطِيُّ** ... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ ابْنِ شَمْسِ الدِّينِ-: **السَّلَفِيَّةُ** عِنْدَهُمْ ابْنُ تَيْمِيَّةَ يَأْخُذُونَ عَنْهُ الْعَقِيدَةَ وَيَعْتَبِرُونَهُ مَرْجَعًا فِي الْمَسَائِلِ الْعَقَدِيَّةِ، **هَكَذَا السُّيُوطِيُّ بِالنِّسْبَةِ لِلصُّوْفِيَّةِ، وَكَذَلِكَ أَبُو حَامِدٍ الْغَزَالِيُّ بِالنِّسْبَةِ لِلصُّوْفِيَّةِ** ... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ ابْنِ شَمْسِ الدِّينِ-: **السُّيُوطِيُّ النَّوَوِيُّ السُّبْكِيُّ الْغَزَالِيُّ أَشَاعِرُهُ**. انتهى بتصريف. وَقَالَ الشَّيْخُ عَبْدُ اللَّهِ الْخَلِيفِيُّ فِي (تَقْوِيمُ الْمُعَاصِرِينَ): وَالْعِبَادَةُ أَنْ تُؤَيَّدَ (الرِّضْوَانِي) يَقُولُونَ {الشَّيْخُ قَصْدُهُ كَذَا وَقَصْدُهُ كَذَا} وَكَانَ النَّاسُ لَا يَفْهَمُونَ، وَيُقَالُ {إِنَّ الْكَلَامَ الَّذِي ظَاهِرُهُ بَاطِلٌ يُرَدُّ وَلَوْ كَانَ قَصْدُ صَاحِبِهِ حَسَنًا مَا دَامَ لَيْسَ فِي ظَاهِرِ الْكَلَامِ مَا يَدْفَعُ التَّوَهُّمَ} ... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الْخَلِيفِيُّ-: **فَالنَّوَوِيُّ مَا تَرَكَ شَيْئًا مِنْ عَقِيدَةِ الْأَشْعَرِيَّةِ الْجَبَرِيَّةِ مَا قَالَ بِهِ** ... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الْخَلِيفِيُّ-: **إِنْ مَذْهَبَ الْجَبَرِيَّةِ أَحَبْتُ مِنْ مَذْهَبِ الْقَدَرِيَّةِ** ... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ

الشيخ الخلفي:- وَمَنْ ظَنَّ أَنَّ السَّلَفَ لَمْ يَخْلُفُوا لَنَا دِينًا نَقْتَدِي بِهِ وَنَفْهَمُهُ حَتَّى احْتَجْنَا إِلَى مَنْ تَلَطَّحَ بِضَلَالَاتِ الْمُتَكَلِّمِينَ الْكَبِيرَى فَقَدْ أَسَاءَ الظَّنَّ بِاللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ وَرَدَّ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَوْلَهُ بِأَنَّ خَيْرَ النَّاسِ قَرْنُهُ ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الْخَلْفِيِّ:- بَلَّغْنِي أَنَّ هُنَاكَ مَنْ يَصِفُ إِعْتِقَادَ النَّوَوِيِّ فِي شَرْحِهِ لـ ([صَحِيح] مُسْلِمٍ) فِي بَابِ (الْقَدَرِ) أَنَّهُ عَلَى طَرِيقَةِ أَهْلِ السُّنَّةِ، وَهَذَا بَاطِلٌ لِكُلِّ مَنْ نَظَرَ فِي الْكِتَابِ فَإِنَّهُ سَارَ فِي ذَلِكَ عَلَى طَرِيقَةِ الْمُتَكَلِّمِينَ كَمَا صَنَعَ فِي بَابِ (الصِّفَاتِ)... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الْخَلْفِيِّ:- وَقَدْ قَدِّمْتُ لَكَ ذِكْرَ كَلَامِ النَّوَوِيِّ وَهُوَ جَبْرٌ صَرِيحٌ... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الْخَلْفِيِّ:- وَعَامَّةُ الْأَشَاعِرَةِ الْمُتَأَخِّرِينَ كَأَمثالِ ابْنِ دَقِيقِ الْعِيدِ وَالنَّوَوِيِّ وَالسُّيُوطِيِّ وَابْنِ حَجَرٍ مَائِلُونَ إِلَى طَرِيقَةِ الْجَوَيْنِيِّ وَالْغَزَالِيِّ وَالرَّازِيِّ الَّذِينَ هُمْ غَلَاةُ الْأَشْعَرِيَّةِ... ثُمَّ قَالَ - أَيْ الشَّيْخِ الْخَلْفِيِّ:- وَفِي هَذَا الزَّمَانِ صَارَ يُقَالُ عَنِ غَلَاةِ الْأَشْعَرِيَّةِ {فِيهِ أَشْعَرِيَّةٌ}!!!!... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الْخَلْفِيِّ:- وَهَذَا الرَّجُلُ [أَيُّ النَّوَوِيِّ] يَزْعُمُونَ أَنَّ أَصُولَهُ سَلَفِيَّةٌ!!!، وَيَكْفِيكَ قُبُورِيَّتُهُ وَقَوْلُهُ عَنِ الْجَوَيْنِيِّ وَالْغَزَالِيِّ [أَنْهُمَا] أُنْمَتْهُ فِي الْعَقِيدَةِ، وَقَوْلُهُ بِأَنَّ تَعْلَمَ عِلْمَ الْكَلَامِ قَرَضٌ عَلَى الْكِفَايَةِ، وَتَرْدِيدُهُ لِعِبَارَةِ {مَنْهَجُ الْخَلْفِ أَعْلَمُ وَأَحْكَمُ}. انتهى باختصار. وقال الشيخ ابن عثيمين في (شرح العقيدة الواسطية): هذه الكلمة من أكذب ما يكونُ نطقًا ومَدْلُولًا {طَرِيقَةُ السَّلَفِ أَسْلَمُ، وَطَرِيقَةُ الْخَلْفِ أَعْلَمُ وَأَحْكَمُ}، كَيْفَ تَكُونُ أَعْلَمُ وَأَحْكَمُ وَتِلْكَ أَسْلَمُ؟!، لَا يُوجَدُ سَلَامَةٌ بِدُونِ عِلْمٍ وَحِكْمَةٍ أَبَدًا. انتهى. وقال ابنُ تَيْمِيَّةٍ فِي (مَجْمُوعِ الْفَتَاوَى): وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْخَالِفُونَ أَعْلَمَ مِنَ السَّلَافِينَ كَمَا قَدْ يَقُولُهُ بَعْضُ الْأَغْبِيَاءِ مِمَّنْ لَمْ يُقَدِّرْ قَدْرَ السَّلَفِ، بَلْ وَلَا عَرَفَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَالْمُؤْمِنِينَ بِهِ حَقِيقَةَ الْمَعْرِفَةِ الْمَأْمُورِ بِهَا،

مِنْ أَنْ {طَرِيقَةَ السَّلَفِ أَسْلَمَ، وَطَرِيقَةَ الْخَلْفِ أَعْلَمَ وَأَحْكَمَ}، فَإِنْ هُوَ لَا **الْمُبْتَدِعِينَ** الَّذِينَ يُفَضِّلُونَ طَرِيقَةَ الْخَلْفِ - مِنَ الْمُتَفَلِّسَةِ وَمَنْ خَذَا خَذَوَهُمْ - عَلَى طَرِيقَةِ السَّلَفِ، إِنَّمَا أَتُوا مِنْ حَيْثُ ظَنُّوا أَنَّ طَرِيقَةَ السَّلَفِ هِيَ مُجَرَّدُ الْإِيمَانِ بِالْقِيَاسِ الْقُرْآنِ وَالْحَدِيثِ مِنْ غَيْرِ فِقْهِ لِبَذَلِكَ بِمَنْزِلَةِ الْأَمِّيِّينَ الَّذِينَ قَالَ اللَّهُ فِيهِمْ {وَمِنْهُمْ أُمِّيُونَ لَا يَعْلَمُونَ الْكِتَابَ إِلَّا أَمَانِي}، وَأَنَّ طَرِيقَةَ الْخَلْفِ هِيَ اسْتِخْرَاجُ مَعَانِي النُّصُوصِ **الْمَضْرُوفَةِ عَنْ حَقَائِقِهَا بِأَنْوَاعِ الْمَخَازَاتِ وَغَرَائِبِ اللُّغَاتِ**، فَهَذَا الظَّنُّ الْفَاسِدُ أَوْجَبَ تِلْكَ الْمَقَالَةَ الَّتِي مَضُمُونَهَا تَبْذُورُ الْإِسْلَامَ وَرَاءَ الظُّهْرِ، وَقَدْ كَذَّبُوا عَلَى طَرِيقَةِ السَّلَفِ، وَضَلُّوا فِي تَضْوِيبِ طَرِيقَةِ الْخَلْفِ، فَجَمَعُوا بَيْنَ الْجَهْلِ بِطَرِيقَةِ السَّلَفِ فِي الْكَذِبِ عَلَيْهِمْ، وَبَيْنَ الْجَهْلِ وَالضَّلَالِ بِتَضْوِيبِ طَرِيقَةِ الْخَلْفِ. انتهى باختصار. وقال الشيخ عبد الله الخليلي في مقالة له على موقعه **في هذا الرابط**: هذا الرَّجُلُ [أَيِ النَّوَوِيِّ] ابْتَلَعَ الْأَشْعَرِيَّةَ الْجَهْمِيَّةَ الْمُتَأَخَّرَةَ وَمَا خَرَّمَ [أَيِ وَمَا أَنْقَصَ] مِنْهَا شَيْئًا إِلَّا شَيْئًا يَسِيرًا، مَعَ غُلُوِّ ظَاهِرٍ فِي الْحُكْمِ عَلَى الْمُخَالِفِينَ، **هذا مع التَضْوِيبِ الْبِدْعِيِّ**... ثم قَالَ -أَيِ الشَّيْخِ الْخَلِيلِيِّ-: إِنِّي رَأَيْتُ بَعْضَهُمْ يُكَابِرُ وَيَدَّعِي إِمَامَتَهُ [أَيِ إِمَامَةَ النَّوَوِيِّ] فِي (الْحَدِيثِ وَالْعِلَلِ)، وَكُلٌّ مِّنْ يَقْرَأُ شَرْحَهُ عَلَى (صَحِيحِ مُسْلِمٍ) وَتَعْقِبَاتِهِ لِلدَّارِقُطِيِّ يَعْلَمُ أَنَّهُ [أَيِ النَّوَوِيِّ] مُنَافِرٌ لِقَوَاعِدِ الْمُخَدَّثِينَ بِالْكُلِّيَّةِ. انتهى. وقال الشيخ عبد العزيز الريبس في فيديو بعنوان (عبد العزيز الريبس والنووي): يُشْتَرَطُ فِي الرَّجُلِ حَتَّى يُقَالَ إِنَّهُ إِمَامٌ أَنْ يَكُونَ سَلَفِيٍّ الْاِعْتِقَادِ **لَوْ كَانَ بَخْرًا** فِي الْعُلُومِ (فِي شَرْحِ الْأَحَادِيثِ وَفِي اللُّغَةِ وَفِي الْفِقْهِ) وَلَيْسَ سَلَفِيًّا فِي بَابِ الْاِعْتِقَادِ **لَا يُقَالُ إِنَّهُ إِمَامٌ**، وَقَدْ قَرِئَ عَلَى الشَّيْخِ ابْنِ بَارٍ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى كَلَامٌ لِلنَّوَوِيِّ وَقَالَ الْقَارِئُ {قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ}، قَالَ {لَا تَقُلْ (إِمَامٌ)، مَنْ

ليس على الاعتقاد السَّلَفِيِّ لا يُقالُ عنه (إمامٌ) ... ثم قال -أي الشيخ الرئيس-: **فَيُشْتَرَطُ فِي الْإِمَامِ أَنْ يَكُونَ عَلَى الْاِعْتِقَادِ السَّلَفِيِّ**، وَتَرَى بَعْضَ النَّاسِ مُتَسَاهِلًا الْآنَ { قَالَ الْإِمَامُ الْغَزَالِيُّ ... قَالَ حُجَّةُ الْإِسْلَامِ الْغَزَالِيُّ ... }، أَيْ حُجَّةُ أَتَى بِهَا لِلْإِسْلَامِ الْغَزَالِيُّ؟!، أَوْ يَقُولُ لَكَ { قَالَ الْإِمَامُ أَبُو بَكْرٍ الْبَاقِلَانِيُّ ... } أَوْ { قَالَ الْإِمَامُ الرَّازِيُّ ... }، هَذِهِ طَوَامٌ عَظِيمَةٌ، **لَا يُقَالُ (إِمَامٌ) إِلَّا لِمَنْ كَانَتْ عَقِيدَتُهُ سَلَفِيَّةً**. انتهى باختصار. وقال الشيخ عَبْدُ الْأَوَّلِ بْنُ حَمَادٍ الْأَنْصَارِيُّ فِي (المجموع في ترجمة العلامة المحدث الشيخ حماد بن محمد الأنصاري): سَمِعْتُ الْوَالِدَ يَقُولُ {ابْنُ حَزْمٍ، قُلَّ أَحَدٌ مِنَ الْأَشَاعِرَةِ يُوَارِيهِ فِي الْعِلْمِ وَالْفِقْهِ، وَهُوَ مَعَ ذَلِكَ جَهْمِيٌّ جَلْدٌ}. انتهى. وقال الشيخ صالح آل الشيخ (وزير الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد) في فيديو بعنوان (ابْنُ حَزْمٍ لَيْسَ مِنْ أَهْلِ السُّنَّةِ): ابْنُ حَزْمٍ لَيْسَ سُنِّيًّا، عِنْدَهُ تَجْهُّمٌ، وَعِنْدَهُ أَشْعَرِيَّاتٌ، وَعِنْدَهُ فَلَاسَفَةٌ. انتهى باختصار. وقال الشيخ عَبْدُ اللَّهِ الْخَلِيفِيُّ فِي مَقَالَةٍ لَهُ بِعُنْوَانِ (فَمَا بَالُ مُنْكَرِ الْعُلُوِّ تَتَرَحَّمُونَ عَلَيْهِ!) عَلَى مَوْقِعِهِ **فِي هَذَا الرِّبَاطِ**: ... وَقَرِيبٌ مِنْ هَذَا فِي الْعَجَبِ كَثْرَةُ التَّرَحُّمِ وَالثَّنَاءِ عَلَى **ابْنِ حَزْمٍ** الَّذِي مَلَأَ الدُّنْيَا شُذُودًا فِي الْعَقِيدَةِ وَالْفِقْهِ وَالْحَدِيثِ **وَهُوَ جَهْمِيٌّ جَلْدٌ**. انتهى. وقال ابْنُ تَيْمِيَّةٍ فِي (درء تعارض العقل والنقل): وَمِنْ الْمَعْلُومِ الَّذِي لَا يُمَكِّنُ مُدَافَعَتَهُ أَنْ مَذْهَبَ الْأَشْعَرِيِّ وَأَصْحَابِهِ فِي مَسَائِلِ الصِّفَاتِ أَقْرَبُ إِلَى مَذْهَبِ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْحَدِيثِ **مِنْ مَذْهَبِ ابْنِ حَزْمٍ**. انتهى. وجاءَ فِي كِتَابِ (فَتَاوَى اللِّجْنَةِ الدَّائِمَةِ) أَنَّ اللِّجْنَةَ الدَّائِمَةَ لِلْبُحُوثِ الْعِلْمِيَّةِ وَالْإِفْتَاءِ (عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنُ بَازٍ وَعَبْدُ الرَّزَّاقِ عَفِيفِي وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ غَدِيَّانٍ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ قَعُودٍ) قَالَتْ فِي ابْنِ حَزْمٍ: **وَحَطَّوْهُ فِي الْعَقِيدَةِ بِتَأْوِيلِ نُصُوصِ الْأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ أَشَدَّ وَأَعْظَمَ**. انتهى. وقال الشيخ

عبدالله الخليفة أيضا في مقالة له بعنوان (لو كانوا أحياء) على موقعه [في هذا الرابط](#): قال ابن تيمية كما في مجموع الفتاوى {وأيضا فيقال لهؤلاء **الجهمية الكلاية** كآبي محمد وأمثاله... وأبو محمد وأمثاله قد سلكوا **مسلك الملاحدة** الذين يقولون (إن الرسول لم يبين الحق في باب التوحيد، بل أظهر للناس ما هو الأمر عليه في نفسه، بل أظهر للناس خلاف الحق، والحق إما كتمه وإما أنه كان غير عالم به)، فمن هو **أبو محمد** الذي وصفه ابن تيمية أنه من **الجهمية الكلاية** وأنه يسلك **مسلك الملاحدة**، إنه **(العز بن عبد السلام)**، ولا يوجد أي فارق حقيقي - لو أنصفنا - بين **العز والنووي وابن حجر وأضرابهم**، وما قاله ابن تيمية هو مقتضى أصول أحمد بل أصول السلف كلهم. انتهى باختصار. وقال تاج الدين السبكي (ت 771هـ) في (طبقات الشافعية الكبرى): وقد كانت للشيخ عز الدين [أي العز بن عبد السلام] اليد الطولى **في التصوف** وتصانيفه قاضية بذلك. انتهى. وقال الشيخ عبد العزيز بن سعد الدغثير في مقالة له بعنوان (أوليات في تاريخ الفرقة الأشعرية) [على هذا الرابط](#): أول محدث نصّر اعتقاد الأشعري أبو ذر الهروي (ت 434هـ) ثم **أبو بكر البهقي** (ت 458هـ)... ثم قال -أي الشيخ الدغثير-: أول أشعري انتقص أهل الحديث بتسميتهم (خشوية) أبو المعالي الجويني (ت 478هـ)... ثم قال -أي الشيخ الدغثير-: وأما أول من نشر مذهب الأشاعرة في الأندلس أبو ذر الهروي (ت 434هـ)، ثم تلميذه الشيط أبو الوليد الباجي المالكي (ت 474هـ)، وأقوى منه في نشاط نشر مذهب الأشاعرة **أبو بكر بن العربي المالكي** (ت 543هـ)... ثم قال -أي الشيخ الدغثير-: وفي بلاد مصر أول من نشر الأشعرية صلاح الدين الأيوبي [الذي أسقط الدولة العبيدية]، حين حوّل الأزهر لنشر مذهب

الأشاعرة، وَقَدْ بَقِيَ الْأَزْهَرُ إِلَى الْيَوْمِ مُنَاصِرًا لِلْعَقِيدَةِ
الْأَشْعَرِيَّةِ الْمُخَالَفَةِ لِمَذْهَبِ السَّلَفِ الصَّالِحِ. انتهى.
 وَقَالَ الشَّيْخُ أَحْمَدُ الْحَازِمِيُّ فِي (شُبُهَاتٍ وَرُدُودٍ): مَا
 يَتَعَلَّقُ بِالتَّفَاسِيرِ وَمَا يَتَعَلَّقُ بِشُرُوحَاتِ الْأَحَادِيثِ أَكْثَرُهُمْ
 [أَيُّ أَكْثَرُ مُفَسِّرِي الْقُرْآنِ وَأَكْثَرُ شُرَاحِ الْأَحَادِيثِ]
 أَشَاعِرَةٌ. انتهى. وَقَالَ الشَّيْخُ مُحَمَّدُ بْنُ شَمْسِ الدِّينِ
 فِي فَيْدِيو لَهُ بِعُنْوَانِ (مَا قِصَّةُ الصَّنَمِ؟): إِنَّ مُدَّعِي
 السَّلَفِيَّةِ فِي زَمَانِنَا هَذَا لَمَّا طَبَعُوا كِتَابَ (ذَمُّ الْكَلَامِ)
 لِشَيْخِ الْإِسْلَامِ (الْهَرَوِيِّ [ت 481هـ]) حَذَفُوا فُصُولًا مِنْهُ،
 فُصُولٌ فِيهَا **تَكْفِيرُ الْأَشْعَرِيَّةِ** وَفِيهَا **فَضَائِحُ الْأَشْعَرِيَّةِ**...
 ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ ابْنُ شَمْسِ الدِّينِ-: أَنَا مِنْ أَكْثَرِ
 النَّاسِ يَدْعُو إِخْوَانَهُ إِلَى قِرَاءَةِ الْكُتُبِ وَالرُّجُوعِ إِلَى
 الْمَصَادِرِ، لِيَتَبَيَّنَ لَكُمْ الْحَقُّ مِنَ الْبَاطِلِ، وَلَا تَغْتَرُّوا بِكُلِّ
 مَا قِيلَ، إِرْجِعْ إِلَى سُنَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
 وَانْظُرْ إِلَى أَثَارِ الصَّحَابَةِ الَّتِي تَشْرَحُهَا وَأَثَارِ التَّابِعِينَ
 وَأَثَارِ أَتْبَاعِ التَّابِعِينَ وَمَنْهَجِ الْأَئِمَّةِ الْمُتَقَدِّمِينَ... ثُمَّ قَالَ
 -أَيُّ الشَّيْخِ ابْنُ شَمْسِ الدِّينِ-: السَّلَفِيَّةُ هَذِهِ الَّتِي
 يَنْتَسِبُونَ [أَيُّ مُدَّعُو السَّلَفِيَّةِ] إِلَيْهَا، وَيَقُولُونَ لَكَ {نَحْنُ
 سَلَفِيَّةٌ، نَحْنُ مِنْهَا جُنَا كِتَابٌ وَسُنَّةٌ يَفْهَمُ أَصْحَابُ الْقُرُونِ
 الثَّلَاثَةِ الْأُولَى}، لَمَّا جِئْنَا نَحْنُ وَطَبَقْنَا مِنْهَا جِثَا الثَّلَاثَةِ
 قُرُونِ الْأُولَى **حَارَبُونَا وَعَادُونَا**، وَلَمَّا بَيَّنَّا لِلنَّاسِ حَالَ مَنْ
 خَالَفَ مِنْهَا جِثَا الْقُرُونِ الثَّلَاثَةِ الْأُولَى فِي عَقِيدَتِهِمْ، فِي
 مَعْرِفَتِهِمْ اللَّهَ رَبَّ الْعَالَمِينَ، **حُورِبْنَا أَكْبَرَ الْخَرْبِ، أُودِنَا**
مِنْ الْأَذَى مَا اللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى بِهِ عَلِيمٌ، لِتَنْفِيرِ النَّاسِ
لِكَيْ لَا يَسْمَعُوا مِثْلَ هَذَا الْكَلَامِ، عِنْدَهُمْ [أَيُّ عِنْدَ مُدَّعِي
 السَّلَفِيَّةِ] خَوْفٌ، لِمَاذَا؟!، عِنْدَهُمْ مُنَاصَرَةٌ لِلْأَشْعَرِيَّةِ
 الَّذِينَ خَالَفُوا مِنْهَا جِثَا السَّلَفِ، لِمَاذَا؟! نَسْأَلُ اللَّهَ سُبْحَانَهُ
 وَتَعَالَى الْعَافِيَةَ. انتهى باختصار. وَقَالَ الشَّيْخُ عَبْدُ اللَّهِ
 الْخَلِيفِيُّ فِي (تَقْوِيمِ الْمُعَاصِرِينَ): فَإِنَّ كَثِيرًا مِنْهُمْ [أَيُّ
 مِنَ الْمُتَلَقِّينَ بِالسَّلَفِيَّةِ] لَا يَعْرِفُ مِنَ السَّلَفِيَّةِ إِلَّا مَا

يَتَلَقَّاهُ عَنْ شُيُوخِهِ الَّذِينَ يُقَلِّدُهُمْ، وَهَؤُلَاءِ يَذْكُرُونَ لَهُ
سَلَفِيَّةً مَخْلُوطَةً بِبَلَايَا لَيْسَتْ مِنَ السَّلَفِيَّةِ فِي شَيْءٍ.
 انتهى. وقال الشيخ سيد إمام في (الجامع في طلب
 العلم الشريف): وَقَدْ أَثَرَتْ بَدْعَةُ الْإِرْجَاءِ تَأْثِيرًا عَمِيقًا
 فِي كِتَابَاتِ الْمُتَأَخِّرِينَ وَأَفْكَارِهِمْ، كَمَا أَثَرَتْ بِالْمِثْلِ فِي
 سُلُوكِ كَثِيرٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ، وَمِنْ أَهَمِّ أَسْبَابِ تَأْثِيرِ
 كِتَابَاتِ الْمُتَأَخِّرِينَ بِهَذِهِ الْبَدْعَةِ تَوَلَّى الْمُزَجِّجَةُ - مِنَ
 الْفُقَهَاءِ [يَعْنِي الْأَحْنَافَ] وَالْأَشَاعِرَةَ - لِمُعْظَمِ مَنَاصِبِ
 الْإِفْتَاءِ وَالْقَضَاءِ وَالتَّدْرِيسِ وَالْوَعْظِ فِي عُصُورِ الْإِسْلَامِ
 الْمُتَأَخِّرَةِ، فَاصْبَحَتْ أَقْوَالُهُمْ هِيَ الْمَعْرُوفَةُ الْمُشْتَهَرَةُ
 لَدَى الدَّارِسِينَ وَالْمُؤَلِّفِينَ، فِي حِينِ **أَصْبَحَتْ أَقْوَالُ
 السَّلَفِ غَرِيبَةً مَهْجُورَةً وَلَا تَعْتَرُ عَلَيْهَا الْبَاحِثُ إِلَّا بِشِقِّ
 الْأَنْفُسِ.** انتهى. وقال الذهبي (ت 748 هـ) في (سِيرِ
 أَعْلَامِ النَّبَلَاءِ): فَقَدْ - وَاللَّهِ - عَمَّ الْفَسَادُ، وَظَهَرَتْ الْبِدْعُ،
**وَخَفِيَ السُّنَنُ، وَقَلَّ الْقَوَالُ بِالْحَقِّ، بَلْ لَوْ نَطَقَ الْعَالَمُ
 بِصِدْقِ وَإِخْلَاصِ لَعَارَضَهُ عِدَّةٌ مِنْ عُلَمَاءِ الْوَقْتِ، وَلَمَقَّتْهُ
 وَجْهَلُوهُ، فَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ.** انتهى. وقال الشيخ
 حمود التويجري (الذي تَوَلَّى الْقَضَاءَ فِي بَلَدَةِ رَحِيمَةِ
 بِالْمِنْطَقَةِ الشَّرْقِيَّةِ، ثُمَّ فِي بَلَدَةِ الزَّلْفِيِّ، وَكَانَ الشَّيْخُ
 ابْنُ بَارِ مُجِبًّا لَهُ، قَارِئًا لِكُتُبِهِ، وَقَدَّمَ لِبَعْضِهَا، وَبَكَى عَلَيْهِ
 عِنْدَمَا تُوفِّيَ - عَامَ 1413 هـ - وَأَمَّ الْمُصَلِّينَ لِلصَّلَاةِ عَلَيْهِ)
 فِي كِتَابِهِ (غُرَبَةُ الْإِسْلَامِ، بِتَقْدِيمِ الشَّيْخِ عَبْدِ الْكَرِيمِ بْنِ
 حَمُودِ التَّوَيْجَرِيِّ): حُدُوثُ الْإِرْجَاءِ كَانَ فِي آخِرِ عَصْرِ
 الصَّحَابَةِ رِضْوَانُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ، وَمَا زَالَ يَنْتَشِرُ فِي
 الْمُسْلِمِينَ وَيَكْثُرُ الْقَائِلُونَ بِهِ إِلَى زَمَانِنَا هَذَا الَّذِي
 اشْتَدَّتْ فِيهِ غُرَبَةُ الدِّينِ، **وَصَارَ أَهْلُ السُّنَّةِ فِي غَايَةِ
 الْغُرَبَةِ بَيْنَ أَهْلِ الْبِدْعِ وَالضَّلَالَةِ وَالْجَهَالَاتِ، وَعِبَادَ
 الْمَعْرُوفِ بَيْنَ الْأَكْثَرِينَ مُنْكَرًا وَالْمُنْكَرُ مَعْرُوفًا وَالسُّنَّةُ
 بَدْعٌ وَالْبَدْعُ سُنَّةٌ، وَصَارَتْ أَقْوَالُ السَّلَفِ فِي بَابِ
 الْإِيمَانِ مَهْجُورَةً لَا يَعْتَنِي بِهَا إِلَّا الْأَقْلُونَ، وَأَمَّا الْأَكْثَرُونَ**

فَهُمْ عَنْهَا مُعْرِضُونَ لَا يَعْرِفُونَهَا وَلَا يَرْفَعُونَ بِهَا رَأْيًا،
وَأِنَّمَا الْمَعْرُوفُ عِنْدَهُمْ مَا رَأَاهُ الْمُبْتَدِعُونَ الضَّالُّونَ
الْمُخَالِفُونَ لِلْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَالْإِجْمَاعِ مِنْ أَنَّ الْإِيمَانَ هُوَ
التَّصَدِيقُ الْجَازِمُ لَا غَيْرُ، فَهَذَا هُوَ الَّذِي يُعْتَنَى بِتَعْلِيمِهِ
وَتَعْلِيمِهِ فِي أَكْثَرِ الْأَقْطَارِ الْإِسْلَامِيَّةِ، **فَمَا أَشَدَّهَا عَلَى**
الْإِسْلَامِ وَأَهْلِهِ مِنْ بَلِيَّةٍ وَمَا أَعْظَمَهَا مِنْ مُصِيبَةٍ وَرَزِيَّةٍ،
فَأِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاغِبُونَ. انتهى. وَقَالَ الشَّيْخُ عَبْدُ اللَّهِ
الْخَلِيفِيُّ فِي (تَقْوِيمُ الْمُعَاصِرِينَ): وَلَكِنَّ الْقَوْمَ
يَعْكِسُونَ الْمَوْضُوعَ **فَيَجْزِمُونَ بِإِسْلَامِ الْأَشْعَرِيَّةِ،** بَلْ
يُسَنِّنُونَ جَمَاعَةً مِنْ أَعْيَانِهِمْ [أَيُّ يَنْسِبُونَهُمْ إِلَى أَهْلِ
السُّنَّةِ] وَيَجْعَلُونَ مَنْ يُبَدِّعُهُمْ هُوَ الْمُبْتَدِعُ!!!!... ثُمَّ قَالَ -
أَيُّ الشَّيْخِ الْخَلِيفِيِّ-: **فَإِذَا يَصِيرُ مَنْ يُخَالِفُ عَقِيدَةَ أَهْلِ**
السُّنَّةِ فِي الْأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ وَالْإِيمَانِ وَالْقَدَرِ وَالنُّبُوءَاتِ
وَالْتَّصُوفِ إِمَامًا فِي السُّنَّةِ (أَوْ سُنِّيًّا) فَهَذَا **مَذْهَبٌ رَدِيٌّ**
غَايَةٌ فِي السُّقُوطِ... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الْخَلِيفِيِّ-:
وَالْأَشَاعِرَةُ مُعْتَرِفُونَ بِأَنَّهُمْ أَهْلُ كَلَامٍ وَأَنَّ مَذْهَبَهُمْ
كَلَامِي... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الْخَلِيفِيِّ-: **أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ**
يَقُولُ { لَا تُجَالِسُ أَصْحَابَ الْكَلَامِ، وَإِنْ دَبُّوا عَنِ السُّنَّةِ }،
وَالْوَاقِعُ أَنَّهُمْ [أَيُّ أَهْلِ الْكَلَامِ] مَا دَبُّوا عَنِ الْإِسْلَامِ فِي
كَبِيرِ شَيْءٍ، بَلْ جَرَّأُوا الْفَلَاسِفَةَ عَلَى أَهْلِ الْإِسْلَامِ لِكَثْرَةِ
تَنَاقُضِهِمْ [أَيُّ تَنَاقُضِ أَهْلِ الْكَلَامِ] وَاضْطِرَابِ أَصُولِهِمْ...
ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الْخَلِيفِيِّ-: وَلَقَدْ صَدَّقَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ
فِي قَوْلِهِ { **عُلَمَاءُ الْكَلَامِ زَانِقَةٌ** }... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ
الْخَلِيفِيِّ-: فَالْمَعْرُوفُ أَنَّ (الْبَيْهَقِيَّ) **أَشْعَرِيٌّ...** ثُمَّ قَالَ
-أَيُّ الشَّيْخِ الْخَلِيفِيِّ-: **الْعَقِيدَةُ الطَّحَاوِيَّةُ [لِلطَّحَاوِيِّ**
الْحَنْفِيِّ (ت 321 هـ)] هِيَ عَقِيدَةُ أَهْلِ الرَّأْيِ وَفِيهَا
مَوَاطِنٌ فِيهَا **تَجَهُمٌ وَعُلُوٌّ فِي الْإِرْجَاءِ...** ثُمَّ قَالَ -أَيُّ
الشَّيْخِ الْخَلِيفِيِّ-: وَمِنْ عَجِيبِ أَمْرِ الْمُتَأَخِّرِينَ **إِنْكَارُهُمْ**
تَكْفِيرَ الْأَشْعَرِيَّةِ مَعَ وَقُوعِ عَامَّةِ الْأَشَاعِرَةِ فِي بِدْعَةٍ
مُكْفَرَةٍ فِي الْعُلُوِّ وَفِي الْكَلَامِ وَفِي الصِّفَاتِ وَفِي

الإيمان، وهذا كله **نَبَّهَ عَلَيْهِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ...** ثم قال -أي الشيخ الخليفة-: **فَإِنَّ الإِجْمَاعَ مُنْعَقِدٌ عَلَى تَكْفِيرِ الْجَهْمِيَّةِ**، كَمَا تَقْلَهُ عَدَدٌ مِنَ الأئمةِ على رَأْسِهِمْ حَرَبُ الكَرْمَانِيِّ والطَّبْرَانِيِّ وَاللَّكَايْنِيِّ... ثم قال -أي الشيخ الخليفة-: وقد كَانَ السَّلَفُ يُعْظِمُونَ التَّكْيِيرَ عَلَى مَنْ يُثْنِي عَلَى أَهْلِ الْبِدْعِ وَيُعَدُّونَ ذَلِكَ هَدْمًا لِلْإِسْلَامِ وَخُرُوجًا عَنِ السُّنَّةِ... ثم قال -أي الشيخ الخليفة-: و(ابْنُ دَقِيقِ الْعِيدِ) أَشْعَرِي مُتَعَصِّبٌ... ثم قال -أي الشيخ الخليفة-: وَقَالَ ابْنُ مُفْلِحٍ فِي (الآدَابِ الشَّرْعِيَّةِ) { (فَضْلٌ فِي الاسْتِغَاثَةِ بِأَهْلِ الْأَهْوَاءِ فِي الدَّوْلَةِ)، وَفِي جَامِعِ (الْخَلَالِ) عَنْ الْإِمَامِ أَحْمَدَ أَنَّ أَهْلَ الْبِدْعِ وَالْأَهْوَاءِ لَا يَنْبَغِي أَنْ يُسْتَعَانَ بِهِمْ فِي شَيْءٍ مِنْ أُمُورِ الْمُسْلِمِينَ، فَإِنَّ فِي ذَلِكَ أَكْثَرَ الضَّرَرِ عَلَى الدِّينِ وَالْمُسْلِمِينَ }... ثم قال -أي الشيخ الخليفة-: قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ كَمَا فِي (مَجْمُوعِ الْفَتَاوَى) { وَمِثْلُ أَيْمَةِ الْبِدْعِ مِنْ أَهْلِ الْمَقَالَاتِ الْمُخَالِفَةِ لِلْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ أَوْ الْعِبَادَاتِ الْمُخَالِفَةِ لِلْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، فَإِنَّ بَيَانَ خَالِهِمْ وَتَحْذِيرَ الْأُمَّةِ مِنْهُمْ وَاجِبٌ بِاتِّفَاقِ الْمُسْلِمِينَ، حَتَّى قِيلَ لِأَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ (الرَّجُلُ يَصُومُ وَيُصَلِّي وَيَعْتَكَفُ أَحَبُّ إِلَيْكَ أَوْ يَتَكَلَّمُ فِي أَهْلِ الْبِدْعِ؟)، فَقَالَ (إِذَا قَامَ وَصَلَّى وَاعْتَكَفَ فَإِنَّمَا هُوَ لِنَفْسِهِ، وَإِذَا تَكَلَّمَ فِي أَهْلِ الْبِدْعِ فَإِنَّمَا هُوَ لِلْمُسْلِمِينَ هَذَا أَفْضَلُ) }. انتهى باختصار. وَقَالَ الشَّيْخُ عَلِيُّ بْنُ شُعْبَانَ فِي (رُؤْيَا اللَّهِ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ): الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ هُوَ مِنْ **عُلَمَاءِ الْأَشَاعِرَةِ**، شَاءَ ذَلِكَ مَنْ شَاءَ وَأَبَاهُ مَنْ أَبِي، فَكِتَابَاتُهُ كُلُّهَا تُؤَيِّدُ ذَلِكَ [أَيُّ تُوَيِّدُ مَذْهَبَ الْأَشَاعِرَةِ الَّذِينَ هُمْ إِحْدَى طَوَائِفِ أَهْلِ الْكَلَامِ] وَتَنْصُرُهُ وَتَدْعُو إِلَيْهِ... ثم قال -أي الشيخ عَلِيُّ-: قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ { ... وَقَدْ قَرَّرَ **أَثْمُنَا الْمُتَكَلِّمُونَ** ذَلِكَ }، وَهَذَا اعْتِرَافٌ صَرِيحٌ مِنْهُ بِنِسْبَةِ نَفْسِهِ لَهُمْ وَتَبْنِيَةِ مَذْهَبِ أَهْلِ الْكَلَامِ... ثم قال -أي الشيخ عَلِيُّ-: إِنَّ الْإِمَامَ النَّوَوِيَّ

أَشْعَرِيَّ يَنْتَحِلُ مَذْهَبَ الْمُتَكَلِّمِينَ... ثم قال -أي الشيخ علي-: **النَّوَوِيُّ هُوَ مِنَ الْأَشَاعِرَةِ الْمُتَكَلِّمِينَ.** انتهى باختصار. وَقَدْ قَالَ النَّوَوِيُّ فِي (شَرْحِ صَحِيحِ مُسْلِمٍ): قَالَ الْمُحَقِّقُونَ مِنْ **أَصْحَابِنَا الْمُتَكَلِّمِينَ** ثم قال -أي النَّوَوِيُّ-: ... وَهَذَا الْمَذْهَبُ هُوَ قَوْلُ كَثِيرٍ مِنَ الْمُعْتَزِلَةِ وَبَعْضِ **أَصْحَابِنَا الْمُتَكَلِّمِينَ** ... ثم قال -أي النَّوَوِيُّ-: ... وَفِيهِ دَلِيلٌ لِمَذْهَبِ **أَصْحَابِنَا الْمُتَكَلِّمِينَ** ... ثم قال -أي النَّوَوِيُّ-: ... وَهَذَا هُوَ الصَّحِيحُ عِنْدَ **أَصْحَابِنَا الْمُتَكَلِّمِينَ.** انتهى. وقال الشيخ محمد بن شمس الدين في فيديو لَهُ بِعُنْوَانِ (**هَلِ النَّوَوِيُّ لَا يَعْرِفُ رَبَّهُ؟**): هَلْ يَصِحُّ قَوْلُ مَنْ قَالَ {إِنَّ النَّوَوِيَّ لَا يَعْرِفُ رَبَّهُ}؟، النَّوَوِيُّ (شَارِحُ صَحِيحِ مُسْلِمٍ) الَّذِي خَشَا صَحِيحَ مُسْلِمٍ **بِالضَّلَالَاتِ** الَّتِي قَرَأَهَا عَلَيْكُمْ فِي شَرْحِي لِكِتَابِ (عَقِيدَةُ النَّوَوِيِّ وَبَيَانُ قَوْلِ السَّلَفِ فِيهَا)، كُلُّ هَذِهِ الضَّلَالَاتِ خَشَاهَا أَيْنَ؟ فِي شَرْحِهِ عَلَى صَحِيحِ مُسْلِمٍ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَلَى مُسْلِمٍ)، الْآنَ لِنَرَى **هَلْ فَعَلًا يَعْرِفُ رَبَّهُ مَعْرِفَةً صَحِيحَةً؟**، اللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى كَيْفَ عَرَفْنَا بِنَفْسِهِ؟ عَرَفْنَا بِنَفْسِهِ بِأَنْ أَثَبَّتَ لَنَا أَنَّهُ فِي السَّمَاءِ فَوْقَ عَرْشِهِ أَمَّا النَّوَوِيُّ **فَيُنْكِرُ** أَنْ يَكُونَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى فَوْقَ عَرْشِهِ **وَأُنْكِرُ** أَنْ يَكُونَ فِي جَهَّةٍ (فَوْقَ [هِيَ] جَهَّةٍ)، وَعَرَفْنَا بِأَنَّهُ يَأْتِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ [قَالَ تَعَالَى {هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ فِي ظُلَلٍ مِّنَ الْغَمَامِ وَالْمَلَائِكَةُ وَقُضِيَ الْأَمْرُ}] وَالنَّوَوِيُّ **يُنْكِرُ** ذَلِكَ، وَعَرَفْنَا بِأَنْ لَهُ يَمِينًا {قَالَ الرَّسُولُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ (يَمِينُ اللَّهِ مَلَأَى)} [وَالنَّوَوِيُّ **يُنْكِرُ** ذَلِكَ، [و]عَرَفْنَا بِأَنْ لَهُ وَجْهًا {وَيَبْقَى وَجْهُ رَبِّكَ} وَالنَّوَوِيُّ **يُنْكِرُ** ذَلِكَ وَيَقُولُ {الْوَجْهُ هُوَ الذَّاتُ}، وَعَرَفْنَا أَنْ لَهُ يَدَانِ {بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ} {لَمَّا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ} وَالنَّوَوِيُّ **يُنْكِرُ** ذَلِكَ وَيَقُولُ {الْيَدُ النِّعْمَةُ}، وَعَرَفْنَا بِأَنْ لَهُ أَصَابِعَ {كَمَا قَالَ رَسُولُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ (قَلْبُ ابْنِ آدَمَ بَيْنَ إصْبَعَيْنِ مِنْ أَصَابِعِ الرَّحْمَنِ)} [وَالنَّوَوِيُّ **يُنْكِرُ** أَصَابِعَ

اللَّهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، وَعَرَّفْنَا بِأَنْ لَهُ سَائِقًا {يَكْشِفُ رُبَّنَا عَنْ سَائِقِهِ} [وَالنَّوَوِيُّ **يُنْكِرُ** أَنْ يَكُونَ لِلَّهِ سَائِقًا، وَعَرَّفْنَا بِأَنْ لَهُ قَدَمًا وَالنَّوَوِيُّ **يُنْكِرُ** أَنْ يَكُونَ لِلَّهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى قَدَمٌ، وَعَرَّفْنَا أَنَّهُ يَضْحَكُ كَمَا أَخْبَرَنَا رَسُولُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَالنَّوَوِيُّ **يُنْكِرُ** أَنْ يَكُونَ يَضْحَكُ وَخَرَّفَ مَعْنَى الضَّحِكِ وَقَالَ أَنَّهُ (الرَّضَا)، وَعَرَّفْنَا اللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى بِأَنَّهُ يَغْضَبُ وَيَفْرَحُ وَالنَّوَوِيُّ **يُنْكِرُ** ذَلِكَ وَيُخَرِّفُهُ إِلَى مَعَانٍ أُخْرَى؛ فَهَلْ مَعْرِفَةُ النَّوَوِيِّ لِلَّهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى مَعْرِفَةٌ صَحِيحَةٌ كَمَا عَرَّفْنَا اللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى بِنَفْسِهِ أَمْ لَا؟، إِنْ قِيلَ {إِنَّهَا صَحِيحَةٌ} فَمَعْنَى ذَلِكَ أَنَّكُمْ أَنْتُمْ -وَأَنَا خِطَابِي لِمُخَالِفِي مِمَّنْ يَنْتَسِبُ زَعْمًا إِلَى السَّلَفِيَّةِ- وَمَشَايِخُكُمْ الَّذِينَ **لَا تَعْرِفُونَ اللَّهَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى مَعْرِفَةً صَحِيحَةً**، وَإِنْ كُنْتُمْ أَنْتُمْ وَمَشَايِخُكُمْ تَعْرِفُونَ اللَّهَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى حَقَّ الْمَعْرِفَةِ كَمَا عَرَّفْنَا هُوَ بِنَفْسِهِ فَعِنْدَ ذَلِكَ تَكُونُ مَعْرِفَةُ النَّوَوِيِّ لِلَّهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى لَيْسَتْ مَعْرِفَةً صَحِيحَةً... ثَمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ ابْنُ شَمْسٍ الدِّينِ-: ... كَمَا فِي عَقِيدَةِ حَمَادِ بْنِ زَيْدٍ {مَثَلُ الْجَهْمِيَّةِ مَثَلُ رَجُلٍ قِيلَ لَهُ (فِي دَارِكَ تَخْلَةٌ؟) قَالَ (نَعَمْ)، قِيلَ (فَلَهَا خُوصٌ؟) قَالَ (لَا)، قِيلَ (فَلَهَا سَعْفٌ؟) قَالَ (لَا)، قِيلَ (فَلَهَا كَرْبٌ [وَهُوَ الْأَصْلُ الْعَرِيضُ لِلْسَّعْفِ إِذَا يَبَسَ]؟) قَالَ (لَا)، قِيلَ (فَلَهَا حَذْعٌ؟) قَالَ (لَا)، قِيلَ (فَلَهَا أَصْلٌ؟) قَالَ (لَا)، قِيلَ (فَلَا تَخْلَةٌ فِي دَارِكَ)؛ هَؤُلَاءِ الْجَهْمِيَّةُ قِيلَ لَهُمْ (لَكُمْ رَبٌّ؟) قَالُوا (نَعَمْ)، قِيلَ (يَتَكَلَّمُ؟) قَالُوا (لَا)، قِيلَ (فَلَهُ يَدٌ؟) قَالُوا (لَا)، قِيلَ (فَلَهُ قَدَمٌ؟) قَالُوا (لَا)، قِيلَ (لَهُ إِصْبَعٌ؟) قَالُوا (لَا)، قِيلَ (فَيَرْضَى وَيَغْضَبُ؟) قَالُوا (لَا)، قِيلَ (فَلَا رَبَّ لَكُمْ) { هَذَا رَوَاهُ ابْنُ شَاهِينَ [فِي شَرْحِ مَذَاهِبِ أَهْلِ السُّنَّةِ]؛ وَتَرْجِعُ لِسُؤَالِ تَحْتِمُ بِهِ، أَأَنْتُمْ وَمَشَايِخُكُمْ تَعْرِفُونَ اللَّهَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى؟، إِنْ قُلْتُمْ {نَعَمْ} فَالَّذِي يُنْكِرُ مَا تَعْرِفُونَهُ عَنِ اللَّهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى **لَا يَعْرِفُهُ مَعْرِفَةً صَحِيحَةً**، وَإِنْ قُلْتُمْ {هُوَ يَعْرِفُهُ مَعْرِفَةً

{صَحِيحَةٌ} فَاتْرُكُوا مَا يَعْرِفُهُ مَشَايِخُكُمْ عَنِ اللَّهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى **وَائْتَبِعُوهُ صَرَا حَةً!!!**. انْتَهَى بِاخْتِصَارٍ. وَقَالَ الشَّيْخُ عَبْدُ اللَّهِ الْخَلِيفِيُّ فِي (تَقْوِيمُ الْمُعَاصِرِينَ): الْأَشَاعِرَةُ **جَهَمِيَّةٌ**... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الْخَلِيفِيِّ-: بِدْعَةُ الْأَشَاعِرَةِ فِي الْقُرْآنِ **مُكْفَرَةٌ**... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الْخَلِيفِيِّ-: بِدْعَةُ الْأَشَاعِرَةِ فِي الْإِيمَانِ **مُكْفَرَةٌ**... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الْخَلِيفِيِّ-: بِدْعَةُ الْأَشَاعِرَةِ فِي الْعُلُوِّ **مُكْفَرَةٌ**... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الْخَلِيفِيِّ-: قَوْلُ الْأَشَاعِرَةِ فِي الرُّؤْيَةِ **مُكْفَرٌ**... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الْخَلِيفِيِّ-: قَالَ الشَّيْخُ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْوَهَّابِ [فِي (الرسائل الشخصية)] وَهُوَ يَتَكَلَّمُ عَنِ الْجَهَمِيَّةِ الْأَشْعَرِيَّةِ {قَالَ أَبُو عُمَرَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ (أَجْمَعَ أَهْلُ الْعِلْمِ فِي جَمِيعِ الْأَعْيَارِ وَالْأَمْصَارِ أَنَّ أَهْلَ الْكَلَامِ أَهْلُ بَدْعٍ وَضَلَالَاتٍ، لَا يُعَدُّونَ عِنْدَ الْجَمِيعِ مِنْ طَبَقَاتِ الْعُلَمَاءِ)}... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الْخَلِيفِيِّ-: مُسَمَّى (الطَائِفَةُ الْمَنْصُورَةُ) وَ(الْفِرْقَةُ النَّاجِيَّةُ) لَا يُدْخَلُ فِيهِ **أَهْلُ الْكَلَامِ** وَأَهْلُ الرَّأْيِ وَأَهْلُ التَّصَوُّفِ... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الْخَلِيفِيِّ-: قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ فِي (جَامِعِ الْمَسَائِلِ) {وَأَهْلُ السُّنَّةِ وَالْجَدِيثِ يَهْجُرُونَ الدَّاعِيَةَ إِلَى الْبَدْعِ مِنَ الْكَلَامِ أَوْ الرَّأْيِ أَوْ الْعِبَادَةِ}... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الْخَلِيفِيِّ-: ... فَهَذَا التَّفْهِيمُ يَقْتَضِي عَدَمَ التَّرْجُمِ عَلَى الْأَشَاعِرَةِ لِاعْتِبَارَاتٍ؛ أَوَّلُهَا، أَنَّ قَوْلَهُمْ فِي الْقُرْآنِ أَشْنَعُ مِنْ قَوْلِ الْمُعْتَزَلَةِ، كَمَا قَالَهُ ابْنُ أَبِي الْعِزِّ [فِي (شَرْحِ الْعَقِيدَةِ الطَّحَاوِيَّةِ)]، بَلْ قَالَ {**أَكْفَرُ مِنْ قَوْلِ الْمُعْتَزَلَةِ**}؛ ثَانِيهَا، أَنَّ انْكَارَ الْعُلُوِّ بِدْعَةٌ **مُكْفَرَةٌ بِاتِّفَاقٍ**، وَهِيَ أَشْنَعُ مِنْ انْكَارِ الرُّؤْيَةِ وَالْقَوْلِ بِخَلْقِ الْقُرْآنِ كَمَا قَالَ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ فِي (الاسْتِيقَامَةِ)؛ ثَالِثُهَا، أَنَّ عَقَائِدَ الْأَشَاعِرَةِ تَنْطَوِي عَلَى **بَدْعٍ مُكْفَرٍ بِاتِّفَاقٍ** كَمَا شَرَحْتُهُ فِي كِتَابِي (الْإِجْمَاعُ عَلَى أَنَّ بَدْعَةَ الْأَشَاعِرَةِ مُكْفَرَةٌ)... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الْخَلِيفِيِّ-: وَالْإِسْتِغَاثَةُ بِالنَّبِيِّ بِدْعَةٌ مُكْفَرَةٌ، وَقَدْ وَقَعَ فِيهَا ابْنُ حَجَرٍ فِي دِيْوَانِهِ الشَّعْرِي

[وهو (دِيَوَانُ ابْنِ حَجَرٍ الْعَسْقَلَانِيِّ)]، زِيَادَةٌ عَلَى أَنَّهُ يَرْوِي (الْبُرْدَةَ) [وَذَلِكَ بِحَسَبِ مَا جَاءَ] فِي مُعْجَمِهِ الْمُفْهَرَسِ [يَعْنِي كِتَابَ (الْمُعْجَمُ الْمُفْهَرَسُ) لِابْنِ حَجَرٍ الْعَسْقَلَانِيِّ] وَيُقَرَّرُ مَا فِيهَا مِنَ الشَّرَكِيَّاتِ... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الْخَلِيفِيِّ-: هَذَا كُلُّهُ ذَكَرْتُهُ لِتَبَيَانِ تَنَاقُضِ عَامَّةِ الْمُعَاصِرِينَ فِي هَذَا الْبَابِ، إِذْ يُقَرَّرُ الرَّجُلُ مِنْهُمْ أَنَّ **إِنْكَارَ الْعُلُوِّ بِدْعَةٌ مُكْفَرَةٌ**، وَيُقَرَّرُ أَيْضًا **عَدَمَ جَوَازِ التَّرَحُّمِ عَلَى الْوَاقِعِ فِي الْبِدْعَةِ الْمُكْفَرَةِ**، ثُمَّ تَرَاهُ يَتَرَحَّمُ عَلَى مُنْكَرِ الْعُلُوِّ!!!، وَهَذَا كَتَنَاقُضُهُمْ فِي قَوْلِهِمْ لِأَقْوَالِ أَئِمَّةِ الْجَرَحِ وَالتَّعْدِيلِ فِي كُلِّ النَّاسِ **إِلَّا فِي أَبِي حَنِيفَةَ وَأَصْحَابِهِ!!!**... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الْخَلِيفِيِّ-: وَلِسَانُ حَالِ بَعْضِ النَّاسِ الْيَوْمَ {وَيَتَرَحَّمُ عَلَى جَمِيعِ مُنْكَرِي **الْعُلُوِّ مِنَ الْأَشَاعِرَةِ** وَلَا تُجْهَمُ وَلَا تُلْعَنُ أَحَدًا مِنْهُمْ وَ[لَا] تُشْتَعُّ عَلَى مَنْ فَعَلَ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ}، فَكَيْفَ انْقَلَبَ الْأَمْرُ؟! فَصَارَتْ حُرْمَةُ الصَّحَابِيِّ وَحُرْمَةُ الْجَهْمِيِّ وَاحِدَةً!، وَكَيْفَ يُتَكَلَّمُ عَنْ رَجُلٍ وَاقِعٍ **فِي بِدْعَةٍ مُكْفَرَةٍ** عَلَى أَنَّهُ مِنْ أَعِمَّةِ الدِّينِ وَكَانَ الصَّحَابَةَ وَالتَّابِعِينَ وَمَنْ تَبِعَهُمْ لَمْ يَتْرُكُوا لَنَا دِينًا حَتَّى جَاءَ هَؤُلَاءِ الْجَهْمِيَّةُ الْأَشْعَرِيَّةُ وَشَيَّدُوا لَنَا دِينًا **وَالْوَاقِعُ أَنَّهُمْ حَرَّفُوهُ تَحْرِيفًا عَظِيمًا** وَكَلَامُهُمْ فِي عَامَّةِ الْعُلُومِ فِيهِ خَطْلٌ [أَيُّ خَطَأٌ] وَخَلَلٌ وَإِزْرَاءٌ [أَيُّ وَاحْتِفَازٌ] عَلَى السَّلَفِ، وَمِنْ الْمُمَارَسَاتِ الْعَجِيبَةِ جَعَلُ مُعَامَلَةٍ خَاصَّةٍ لِكُلِّ جَهْمِيٍّ لَهُ سَبَبٌ [أَيُّ لَدَيْهِ عِلْمٌ] فِي عِلْمِ (الْحَدِيثِ) مَعَ أَنَّ هَذَا **أَدْعَى لِأَنْ يُغْلَظَ فِيهِ الْقَوْلُ إِذْ أَنَّ الْحُجَّةَ قَائِمَةً عَلَيْهِ أَكْثَرَ مِنْ غَيْرِهِ**... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الْخَلِيفِيِّ-: وَبَعْضُهُمْ يُرَدِّدُ {إِنَّ مِنْهُمْ أَهْلَ السُّنَّةِ [هُوَ] أَنَّ الرَّجُلَ لَا يَسْقُطُ بِدْعَةٍ أَوْ بِدْعَتَيْنِ}، وَهَذَا **مَعَ بَطْلَانِهِ** مَفْهُومُهُ (أَنَّ الرَّجُلَ يَسْقُطُ بِأَكْثَرِ مِنْ ذَلِكَ)، مَا بِالْكُمْ لَا تُسْقِطُونَ مَنْ حَرَّفَ عَامَّةَ الصِّفَاتِ وَقَالَ بِالْإِرْجَاءِ وَالْجَبْرِ وَيَقُولُ قَوْمُهُ الْجَهْمِيَّةُ فِي النَّبَوَاتِ، وَكَانَ قُبُورِيَا أَوْ خُرَافِيَا؛ وَبَعْضُهُمْ

يَقُولُ {قَاعِدَةٌ} (مَنْ لَمْ يُبَدِّعِ الْمُبْتَدِعَ فَهُوَ مُبْتَدِعٌ) إِنَّمَا تَنْطَبِقُ عَلَى مَنْ كَانَ دَيْدَنُهُ الْبِدْعُ}، فَيَا لَيْتَ شِغْرِي مَنْ إِذَا جُمِعَتْ أَخْطَاؤُهُ الْعَقْدِيَّةُ فِي كِتَابٍ وَاحِدٍ قَارَبَتْ الْمِائَةَ أَلَّا يَكُونَ دَيْدَنُهُ الْبِدْعَةُ؟!، فَمَنْ غَطَّلَ عَامَّةَ الصِّفَاتِ وَقَالَ بِالتَّبَرُّكِ وَالتَّوَسُّلِ وَشَدَّ الرِّحَالَ [أَيُّ إِلَى قُبُورِ الْأَوْلِيَاءِ] وَغَقَائِدِ الْأَشَاعِرَةِ أَلَا يُقَالُ {دَيْدَنُهُ الْبِدْعُ}، هَذَا **مَعَ الْعِلْمِ أَنَّ هَذَا الشَّرْطَ حَادِثٌ**؛ وَبَعْضُهُمْ يَقُولُ {هَؤُلَاءِ لَمْ يَدْعُوا إِلَى بَدْعِهِمْ} (وَيَا لَيْتَ شِغْرِي **هَلْ يَحْضُرُ أَهْلُ الْبِدْعِ فِي الدُّعَاءِ فَقَطْ إِلَّا جَاهِلٌ؟**، وَأَيُّ دَعْوَةٍ أَبْلَغُ مِنْ إِيْجَابِ الْبِدْعِ) كَمَا قَالَ النَّبَوِيُّ فِي مُقَدِّمَةِ "الْمَجْمُوعِ" **أَنَّ مِنَ الْبِدْعِ الْوَاجِبَةِ** تَعَلَّمَ "عِلْمُ الْكَلَامِ"، وَأَيُّ دَعْوَةٍ أَبْلَغُ مِنْ الْاِحْتِجَاجِ لِلْمَوْلِدِ النَّبَوِيِّ [أَيُّ لِالْحَتِفَالِ بِهِ] مَعَ الْاِعْتِرَافِ أَنَّهُ لَمْ يَسْبِقْهُ إِلَى ذَلِكَ أَحَدٌ (كَمَا فَعَلَ ابْنُ حَجَرَ)، وَأَيُّ دَعْوَةٍ أَبْلَغُ مِنْ كِتَابِ (دَفْعُ شُبُهَةِ التَّشْبِيهِ بِأَكْفِ النَّزْرِ) لِابْنِ الْجَوَازِيِّ الَّذِي نَصَرَ فِيهِ مَذَاهِبَ الْمُعْطَلَةِ بَابًا بَابًا وَشَتَّ عَلَى الْمُخَالِفِينَ تَشْنِيعًا عَظِيمًا؛ وَ[قَدْ] قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ بْنُ أَبِي زَيْدٍ الْقَيْرَوَانِيُّ فِي كِتَابِ (الْجَامِعِ) {وَمِنْ قَوْلِ أَهْلِ السُّنَّةِ (إِنَّهُ **لَا يُعَذَّرُ مَنْ أَدَّاهُ اجْتِهَادُهُ إِلَى بِدْعَةٍ**، لِأَنَّ الْخَوَارِجَ اجْتَهَدُوا فِي التَّأْوِيلِ فَلَمْ يُعَذَّرُوا)}، وَهَذَا قِيَاسٌ صَحِيحٌ... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الْخَلِيفِي-: بَلْ بَعْضُهُمْ يَتَّهَكُمُ بِأَهْلِ السُّنَّةِ وَيَقُولُ {هَذَا [الْأَشْعَرِيُّ] خَدَمَ الْإِسْلَامَ، **فَمَاذَا قَدَّمْتَ لِلْإِسْلَامِ أَنْتَ؟**}، وَأَقُولُ جَوَابًا عَلَى هَذَا، حَسْبِيَ أَنْبِي لَمْ أَنْشُرْ شَيْئًا مِنْ غَقَائِدِ الْجَهْمِ فِي الْأُمَّةِ، **وَالسَّلَامَةُ لَا يَعْدِلُهَا شَيْءٌ**، وَأَنْبِي أَعْتَقِدُ عَقِيدَةَ الْفِرْقَةِ النَّاجِيَةِ وَالطَّائِفَةِ الْمَنْصُورَةِ فِي الصِّفَاتِ وَالْقِيَدَرِ وَالْإِيمَانِ وَالنُّبُوءَاتِ وَتَوْحِيدِ الْأُلُوهِيَّةِ، وَلَا يُمَكِّنُكَ إِلَّا أَنْ تَشْهَدَ بِسَّلَامَةِ عَقِيدَتِي فِي هَذِهِ الْأَبْوَابِ **وَفَسَادِ عَقِيدَةِ مُعْظَمِكَ فِي هَذِهِ الْأَبْوَابِ كُلِّهَا أَوْ بَعْضِهَا**، وَلَوْ كَانَ مُجَرَّدُ خِدْمَةِ الدِّينِ وَلَوْ دُونَ سَلَامَةِ مُعْتَقِدٍ تَجْعَلُ الْمَرْءَ فَاضِلًا لَكَانَ أَبُو طَالِبٍ الَّذِي

حَمَى الرَّسُولَ خَيْرًا مِنْ كَثِيرٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ الْيَوْمَ، عَلَى أَنَّهُمْ [أَيُّ هَؤُلَاءِ الْمُتَهَكِّمِينَ] لَوْ تَطَلَّزَتْ فِي هَذَا الَّذِي يُسَمُّونَهُ (خِدْمَةً لِلْإِسْلَامِ) لَرَأَيْتَ كَثِيرًا مِنْهُ مَدْخُولٌ وَيَخْتَلِطُ فِيهِ كَلَامُ أَهْلِ الْخَدِيثِ بِكَلَامِ الْمُتَكَلِّمِينَ، وَقَدْ حَكَّمَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ عَلَى الْقَدَرِيَّةِ بِأَنَّهُ لَنْ يَنْفَعَهُمْ لَوْ أَنْفَقَ أَحَدُهُمْ مِثْلَ أُخْدٍ ذَهَبًا حَتَّى يُؤْمِنَ بِالْقَدَرِ، فَمَا الْفَرْقُ بَيْنَ نَفْيِ الْعُلُوِّ [أَيُّ عِنْدَ الْأَشَاعِرَةِ] وَنَفْيِ الْقَدَرِ سِوَى أَنْ نَفْيَ الْعُلُوِّ أَشْنَعُ؟، وَإِنْفَاقُ مِثْلِ أُخْدٍ ذَهَبًا فِي سَبِيلِ [اللَّهِ] لَا شَكَّ أَنَّهُ خِدْمَةٌ عَظِيمَةٌ لِلْإِسْلَامِ، وَأُثْمَةٌ لِلْإِسْلَامِ الَّذِينَ إِلَيْهِمُ الْمَرْجِعُ فِي الْفَقْهِ وَالْخَدِيثِ وَالتَّفْسِيرِ مُطَبِّقُونَ عَلَى إِكْفَارِ الْجَهْمِيَّةِ، وَخِدْمَةٌ عِلْمِ الْخَدِيثِ وَالْفَقْهِ وَالتَّفْسِيرِ - إِنْ سَلَّمْنَا أَنَّهَا خِدْمَةٌ وَلَيْسَتْ تَشْوِيهَا فِي كَثِيرٍ مِنْ أَحْوَالِهَا - إِنْ اقْتَرَنَ بِهَا نَشْرُ الْعَقَائِدِ الْفَاسِدَةِ فَذَلِكَ بِمَنْزِلَةِ صَدَقَةٍ اقْتَرَنَ بِهَا مَنْ وَأَدَّى، وَقَدْ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى {قَوْلٌ مَعْرُوفٌ وَمَغْفِرَةٌ خَيْرٌ مِّنْ صَدَقَةٍ يَتْبَعُهَا أَدَى، وَاللَّهُ غَنِيٌّ حَلِيمٌ، يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تُبْطِلُوا صَدَقَاتِكُمْ بِالْمَنِّ وَالْأَدَى كَالَّذِي يُنْفِقُ مَالَهُ رِثَاءَ النَّاسِ وَلَا يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ، فَمَثَلُهُ كَمَثَلِ صَفْوَانٍ عَلَيْهِ تُرَابٌ فَأَصَابَهُ وَابِلٌ فَتَرَكَهُ صَلْدًا، لَا يَقْدِرُونَ عَلَى شَيْءٍ مِّمَّا كَسَبُوا، وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْكَافِرِينَ}... ثُمَّ قَالَ - أَيُّ الشَّيْخِ الْخَلِيفِي -: (إِبْنُ الْعَرَبِيِّ الْأَشْعَرِيُّ [هُوَ الْقَاضِي أَبُو بَكْرٍ بْنُ الْعَرَبِيِّ الْمَالِكِيُّ ت 543 هـ])، هَذَا شَهِدَ لَهُ بِالسُّنَنِ وَالْإِمَامَةِ الْجَامِيَّةِ وَمُجِبَ الدِّينِ الْخَطِيبِ وَالْفُوزَانِ (فِيمَا أَظُنُّ)، وَهُوَ جَهْمِيٌّ غَالٍ يَقُولُ بَأَنَّ {النُّصُوصَ لَا مَدْخَلَ لَهَا فِي بَابِ الصِّفَاتِ} كَمَا فِي كِتَابِهِ (قَانُونُ التَّأْوِيلِ)، وَهَذِهِ الْعِبَارَةُ السُّنَنَِّةُ وَاضِحَةٌ فِي أَنَّ النُّصُوصَ لَا يُعْتَمَدُ عَلَيْهَا فِي بَابِ الصِّفَاتِ، وَهَذَا عَيْنُ التَّجْهِمِ، وَيَصِفُ [أَيُّ ابْنِ الْعَرَبِيِّ] الْجَوْنِيَّ الْأَشْعَرِيَّ بِأَنَّهُ رَأْسُ الْمُخَفِّقِينَ مِمَّا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ عَلَى مَذْهَبِهِ... ثُمَّ قَالَ - أَيُّ الشَّيْخِ الْخَلِيفِي -: وَلَا

فَرَّقَ [أَيَّ بَيْنَ الْجَوَيْنِيَّ وَالنَّوَوِيَّ] فِي حَقِيقَةِ الْأَمْرِ فِي
باب الْعَقِيدَةِ، **سَوَى أَنْ الْجَوَيْنِيَّ هُوَ الْمَتَّبِعُ وَالنَّوَوِيَّ هُوَ**
التَّابِعُ، وَالْوِفَاقُ فِي كَلَامِهِمَا أَعْظَمُ بِكَثِيرٍ مِنَ الْخِلَافِ
الْيَسِيرِ الَّذِي هُوَ فِي دَائِرَةِ الْخِلَافِ الْأَشْعَرِيَّ الْأَشْعَرِيَّ...
ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الْخَلِيفِي-: (إِبْنُ حَجَرَ الْعَسْقَلَانِيَّ) قَدْ
خَالَفَ عَقِيدَةَ أَهْلِ السُّنَّةِ فِي بَابِ الصِّفَاتِ وَالْإِيمَانِ
وَالْقَدَرِ وَالتَّبَوُّاتِ وَتَوْجِيدِ الْأُلُوْهِةِ، كَمَا أَنَّ مَنْ قَرَأَ
دِيَوَانَهُ [وَهُوَ (دِيَوَانُ إِبْنِ حَجَرَ الْعَسْقَلَانِيَّ)] عَلِمَ أَنَّ فِيهِ
صَرِيحًا مِنَ الْمُجَوِّنِ [أَيُّ اللَّهُ وَالْعَبَثُ]، فَهَلْ مِثْلُ هَذَا
يُقَالُ [فِيهِ] {مَنْ بَدَّعَهُ فَهُوَ مُبْتَدِعٌ} كَمَا يَقُولُ صَالِحُ
الْفُوزَانِ؟!!!. انْتَهَى بِاخْتِصَارٍ. وَقَالَ الشَّيْخُ عَبْدُ اللَّهِ
الْخَلِيفِي أَيْضًا فِي مَقَالَةٍ لَهُ يُعْنَوَانِ (الرَّدُّ عَلَى
"مُصْطَفَى الْعَدَوِيِّ" فِي إِقْرَارِهِ عَدِّ الْأَشَاعِرَةِ مِنَ
الْمُجَدِّدِينَ) عَلَى مَوْقِعِهِ **فِي هَذَا الرَّابِطِ**: وَقَالَ غَيْرُ إِمَامٍ
فِي أَحَادِيثِ الطَّائِفَةِ الْمَنْصُورَةِ {هُمْ أَهْلُ الْحَدِيثِ}،
فَخَرَجَ مِنْ ذَلِكَ أَهْلُ الرَّأْيِ وَأَهْلُ الْكَلَامِ... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ
الشَّيْخِ الْخَلِيفِي-: وَاعْلَمْ وَفَقَكَ اللَّهُ أَنَّ الْأَشَاعِرَةَ لَهُمْ
دِينٌ مُسْتَقِلٌّ عَنِ دِينِ أَهْلِ السُّنَّةِ، فَهُمْ يُخَالِفُونَ أَهْلَ
السُّنَّةِ فِي الصِّفَاتِ وَالْقَدَرِ وَالْإِيمَانِ وَالتَّبَوُّاتِ وَفِي
مَنْهَجِ الْاسْتِدْلَالِ أَصْلًا، **فَلَا يَجُوزُ وَالْحَالُ هَذِهِ أَنْ يُعَدَّ**
أَشْعَرِيَّ إِمَامًا مُجَدِّدًا... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الْخَلِيفِي-: ...
غَيْرَ أَنَّ الْمُسْتَغْرَبَ وَالْمُؤَسِّفَ أَنْ يَأْتِيَ الشَّيْخُ (مُصْطَفَى
الْعَدَوِيِّ) فِي كِتَابِهِ (الصَّحِيحُ الْمُسْنَدُ مِنْ أَحَادِيثِ الْفِتَنِ
وَأَشْرَاطِ السَّاعَةِ) وَيَنْقُلُ كَلَامَهُمْ [أَيُّ كَلَامِ الْأَشَاعِرَةِ]
وَلَا يُعَقِّبُ عَلَيْهِ بِشَيْءٍ! **فَأَيْنَ الْحَمِيَّةُ عَلَى الْعَقِيدَةِ يَا**
شَيْخُ؟!... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الْخَلِيفِي-: وَلْيُعْلَمْ أَنَّ
مَذْهَبَ الْأَشَاعِرَةِ فِي الْإِيمَانِ وَالْقَدَرِ **شَرٌّ مِنْ مَذْهَبِ**
الْمُعْتَزَلَةِ، وَمَا يُقَالُ أَنَّهُمْ {أَقْرَبُ الطَّوَائِفِ إِلَى أَهْلِ
السُّنَّةِ} إِنَّمَا هُوَ خَاصٌّ **فِي مَسَائِلِ الصِّفَاتِ فِي**
مُتَقَدِّمِهِمْ، وَإِلَّا فَقَدْ صَرَّحَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ [إِبْنُ تَيْمِيَّةَ]

وشارح الطحاوية وابن القيم أن مذهبهم [أي مذهب الأشاعرة] في صفة الكلام **أشنع من مذهب المعتزلة**. انتهى. وفي مقالة بعنوان (من عجائب المعاصرين) على موقع الشيخ عبدالله الخلفي **في هذا الربط** يقول الشيخ أيضاً: وهذا (ابن العربي) الذي يصف (أهل السنة) بأنهم (مُشَبَّهَةٌ)، ويقول بأنه { **لا مدخل للنصوص في باب الصفات**، بل هو باب عقلي } كما في كتابه (قانون التأويل) رأيت أكثر من خمسة من المعاصرين يشهدون له بالسنية والإمامة!!! انتهى. وفي مقالة بعنوان (من تفاسير شيخ الإسلام "الأشاعرة من أعظم الناس شركاً") على موقع الشيخ عبدالله الخلفي **في هذا الربط** يقول الشيخ أيضاً: ... فهذا كلام نفيس لابن تيمية، خلاصته أن الأشاعرة غلطوا في تفسير (الإله)، ففسروه بـ (القادر على الاختراع)، فدخل عليهم الشرك في توحيد الألوهية، **فكانوا من أعظم الناس إشراكاً**... ثم قال -أي الشيخ الخلفي-: وهذا البوصيري صاحب (البردة)، كلهم [أي الأشاعرة] يثني عليه، بل ابن حجر يروي بردته [أي بردة البوصيري] بإسناده ويذكرها في معجمه المفهرس... ثم قال -أي الشيخ الخلفي-: وقد وصف ابن تيمية **فضاة الأشعرية** في عصره بأنهم **أجهل من اليهود والنصارى بأمر (التوحيد)**. انتهى باختصار. وقال الشيخ صالح آل الشيخ (وزير الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد) في (التمهيد لشرح كتاب التوحيد): إن المتكلمين (الأشاعرة والمعتزلة ومن ورثوا علوم اليونان) فسروا الألوهية بـ (الربوبية)، وفسروا (الإله) بـ (القادر على الاختراع) أو بـ (المستغني عما سواه المفتقر إليه كل ما عداه)، وهذا الذي قالوه **هو الذي فتح باب الشرك على المسلمين**، لأنهم ظنوا أن التوحيد هو أفراد الله بالربوبية، فإذا اعتقد المرء أن القادر على الاختراع هو

اللَّهُ وَخَذَهُ **صَارَ مُوَحِّدًا**، إِذَا إِعْتَقَدَ أَنَّ الْمُسْتَغْنِيَّ عَمَّا سِوَاهُ وَالْمُفْتَقِرَ إِلَيْهِ كُلِّ مَا غَدَاهُ هُوَ اللَّهُ وَخَذَهُ **صَارَ عِنْدَهُمْ مُوَحِّدًا**، وَهَذَا مِنْ أَبْطَلِ الْبَاطِلِ لِأَنَّ مُشْرِكِي قُرَيْشٍ كَانُوا عَلَى الْإِقْرَارِ بِالرُّبُوبِيَّةِ، مُشْرِكُو قُرَيْشٍ لَمْ يَكُونُوا يُنَازِعُونَ فِي الرُّبُوبِيَّةِ. أَنْتَهَى بِاخْتِصَارٍ. وَقَالَ الشَّيْخُ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْمَغْرَاوِي (أَسْتَازُ الدِّرَاسَاتِ الْعَلِيَا بِجَامِعَةِ الْقُرُوبِينَ، وَالَّذِي يُوصَفُ بِأَنَّهُ "شَيْخُ السَّلَفِيَّينَ بِالْمَغْرِبِ") فِي (مَوْسُوعَةِ مَوَاقِفِ السَّلَفِ فِي الْعَقِيدَةِ وَالْمَنْهَجِ وَالتَّزْيِينِ): وَمِنَ السُّنَّةِ **هَجْرَانُ أَهْلِ الْبِدْعِ وَمُبَايَنَتُهُمْ، وَتَرْكُ النَّظَرِ فِي كُتُبِ الْمُتَبَدِّعَةِ** وَالْإِصْغَاءِ إِلَى كَلَامِهِمْ، **فِي أَصُولِ الدِّينِ وَفُرُوعِهِ**، كَالرَّافِضَةِ وَالْخَوَارِجِ وَالْجَهْمِيَّةِ وَالْقَدَرِيَّةِ وَالْمُرْجِيَّةِ وَالْكَرَّامِيَّةِ وَالْمُعْتَزَلَةَ. أَنْتَهَى بِاخْتِصَارٍ. وَقَالَ الشَّيْخُ يَوْسُفُ الْغَفِيصِ (عَضُو هَيْئَةِ كِبَارِ الْعُلَمَاءِ بِالذِّيَّارِ السَّعُودِيَّةِ، وَعَضُو اللَّجْنَةِ الدَّائِمَةِ لِلْبَحْثِ الْعِلْمِيَّةِ وَالْإِفْتَاءِ) فِي (شَرْحَ لَمْعَةِ الْإِعْتِقَادِ): لَا يَنْبَغِي لِطَالِبِ عِلْمٍ -فَضِيلًا عَنْ عَامَّةِ الْمُسْلِمِينَ- أَنْ يَنْظُرَ فِي كُتُبِ أَهْلِ الْبِدْعِ، إِلَّا مَنْ **كَانَ أَهْلًا لِذَلِكَ وَقَدْ اسْتَقَرَّ عِنْدَهُ الْعِلْمُ بِالسُّنَّةِ وَالْهُدَى** وَأَرَادَ الرَّدَّ عَلَيْهِمْ، فَإِنْ هَذَا مِنْ الْمَقَامَاتِ الَّتِي تُوجِبُهَا الْمَصْلَحَةُ الرَّاحَةُ. أَنْتَهَى. وَقَالَ الشَّيْخُ ابْنُ عَثِيمِينَ (عَضُو هَيْئَةِ كِبَارِ الْعُلَمَاءِ) فِي (تَعْلِيقٍ مُخْتَصَرٍ عَلَى لَمْعَةِ الْإِعْتِقَادِ): ... لَكِنْ إِنْ كَانَ الْغَرَضُ مِنَ النَّظَرِ فِي كُتُبِهِمْ [أَيُّ كُتُبِ الْمُتَبَدِّعَةِ] مَعْرِفَةُ بَدْعَتِهِمْ لِلرَّدِّ عَلَيْهَا فَلَا بَأْسَ بِذَلِكَ لِمَنْ **كَانَ عِنْدَهُ مِنَ الْعَقِيدَةِ الصَّحِيحَةِ مَا يَتَخَصَّنُ بِهِ وَكَانَ قَادِرًا عَلَى الرَّدِّ عَلَيْهِمْ**، بَلْ رُبَّمَا [كَيَانًا] وَاجِبًا لِأَنَّ رَدَّ الْبِدْعَةِ وَاجِبٌ وَمَا لَا يَتِمُّ الْوَاجِبُ إِلَّا بِهِ فَهُوَ وَاجِبٌ. أَنْتَهَى. وَقَالَ الشَّيْخُ ابْنُ جَبْرِينَ (عَضُو الْإِفْتَاءِ بِالرَّئِيسَةِ الْعَامَةِ لِلْبَحْثِ الْعِلْمِيَّةِ وَالْإِفْتَاءِ) فِي (التَّعْلِيقَاتِ عَلَى مَتْنِ لَمْعَةِ الْإِعْتِقَادِ): ... وَلَكِنْ يَجُوزُ **لِلْعَالِمِ الْمُتَمَكِّنِ** قِرَاءَةُ كُتُبِهِمْ [أَيُّ كُتُبِ

الْمُبْتَدِعَةُ] لِلرَّدِّ عَلَيْهَا وَإِظْهَارِ تَنَاقُضِهَا وَقَلْبِ أَدِلَّتِهِمْ عَلَيْهِمْ، لِأَنَّهُ لَا يُخَافُ عَلَيْهِ الْإِنْخِدَاعُ بِتِلْكَ الشَّبَهَةِ. انْتَهَى.

وَقَالَ الشَّيْخُ عَلِيُّ بْنُ شُعْبَانَ فِي كِتَابِهِ (شُرُوطُ "لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ"، وَارْتِبَاطُهَا بِأَرْكَانِ الْإِيمَانِ، وَعَلَاقَةُ الْإِرْجَاءِ بِهِمَا) تَحْتَ عُتْوَانٍ (فَاسْأَلُوهُمْ إِنْ كَانُوا يَنْطَلِقُونَ):

إِسْأَلُوهُمْ {مَا تَقُولُونَ فِي بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ الَّذِينَ قَالُوا بِالْإِرْجَاءِ صَرَاحًا بِلَا غُمُوضٍ؟}، إِسْأَلُوهُمْ {لِمَاذَا تُقَدِّسُونَهُمْ وَتُدَافِعُونَ عَنْهُمْ كَأَنَّهُمْ أَنْبِيَاءُ مَعْصُومُونَ مِنَ الْخَطَا فِي الدِّينِ وَتَبْلِيغِهِ؟!}، إِسْأَلُوهُمْ {لِمَاذَا تَقُولُونَ عَلَى الشَّيْخِ عَلِيِّ الْحَلْبِيِّ وَعَبْدِ الْعَزِيزِ الرَّيْسِ وَالْعَنْبَرِيِّ أَنَّهُمْ مُرْجِيَّةٌ وَشَيْخُهُم الْأَلْبَانِيُّ لَا؟!}، إِسْأَلُوهُمْ {لِمَاذَا تَنْشُرُونَ ثَنَاءَ الْعُلَمَاءِ عَلَى الشَّيْخِ رَبِيعِ الْمَدْحِيِّ وَلَا تَنْشُرُونَ رَدَّ نَفْسِ الْعُلَمَاءِ عَلَيْهِ وَعَلَى إِرْجَائِهِ وَكَذِبِهِ؟!}... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ عَلِيٍّ-: قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ خَبَرٍ (وَهُوَ يُعَبِّرُ [فِي فَتْحِ الْبَارِي] عَنْ مَذْهَبِهِ، يَعْنِي مَذْهَبَ الْأَشَاعِرَةِ الْمُتَكَلِّمِينَ، وَلَا خِلَافَ بَيْنَ أَهْلِ السُّنَّةِ أَنَّ الْأَشَاعِرَةَ مُرْجِيَّةٌ) {فَالسَّلَفُ قَالُوا هُوَ [أَيُّ الْإِيمَانِ] إِعْتِقَادٌ بِالْقَلْبِ، وَنُطْقٌ بِاللِّسَانِ، وَعَمَلٌ بِالْأَرْكَانِ وَأَرَادُوا بِذَلِكَ أَنَّ الْأَعْمَالَ شَرْطٌ فِي كَمَالِهِ}... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ عَلِيٍّ-: وَوَافَقَهُمْ [أَيُّ وَوَافَقَ الْمُرْجِيَّةَ فِي أَنَّ الْأَعْمَالَ شَرْطٌ فِي كَمَالِ الْإِيمَانِ] عَلَى ذَلِكَ مِنَ الْمُتَأَخِّرِينَ الْعَلَامَةُ الْأَلْبَانِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ وَهُوَ أَكْبَرُ رَأْسٍ مِنْ رُؤُوسِ الْإِرْجَاءِ فِي الْعَصْرِ الْحَدِيثِ فِي زَمَانِهِ بِلَا مُنَازَعٍ حَيْثُ قَالَ غَفَرَ اللَّهُ لَهُ [فِي (حُكْمِ تَارِكِ الصَّلَاةِ)] {إِنَّ الْأَعْمَالَ الصَّالِحَةَ كُلَّهَا شَرْطٌ كَمَالٍ عِنْدَ أَهْلِ السُّنَّةِ خِلَافًا لِلْخَوَارِجِ وَالْمُعْتَزِلَةِ}؛ وَسُئِلَ الشَّيْخُ الْأَلْبَانِيُّ [فِي كِتَابِ (دُرُوسٍ لِلشَّيْخِ الْأَلْبَانِيِّ)] عَنْ تَرْكِ الْعَمَلِ بِالْكَلْبَةِ، [فَكَانَ] الْجَوَابُ {السَّلَفُ فَرَّقُوا بَيْنَ الْإِيمَانِ وَبَيْنَ الْعَمَلِ، فَجَعَلُوا الْعَمَلَ شَرْطًا كَمَالٍ فِي الْإِيمَانِ، وَلَمْ يَجْعَلُوهُ شَرْطًا صِحَّةٍ خِلَافًا لِلْخَوَارِجِ، وَاصْبَحَ هَذَا

الْجَوَابُ؟}... ثم قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ عَلِيٍّ-: الشَّيْخُ عَلِيُّ
الْحَلْبِيُّ رَأْسُ فِتْنَةِ الْإِرْجَاءِ الْخَفِيِّ [أَيُّ إِرْجَاءِ السَّلَفِيَّةِ]
فِي الْأَزْدُنِ وَ[هُوَ] مِنْ حَمَلَةِ **لِوَاءِ الْإِرْجَاءِ الْخَفِيِّ** بَعْدَ
الشَّيْخِ الْأَلْبَانِيِّ... ثم قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ عَلِيٍّ-: إِنْ الْعُلَمَاءُ -
وَبِخَاصَّةِ (اللَّجْنَةِ الدَّائِمَةِ) وَ(هَيْئَةِ كِبَارِ الْعُلَمَاءِ
بِالسُّعُودِيَّةِ) وَ(عُلَمَاءِ كَثِيرِينَ)- قَالُوا بِأَنَّ **الشَّيْخَ عَلِيًّا**
الْحَلْبِيَّ غَفَرَ اللَّهُ لَهُ **مِنْ الْمُرْجئية**، وَأَصْدَرُوا بَيِّنَاتٍ كَثِيرَةً
وَفَتَاوَى عَدِيدَةً بِذَلِكَ، وَعَيَّنُوهُ بِالْأَسْمِ، هَكَذَا فَعَلُوا،
وَحَذَرُوا مِنْ كُتْبِهِ وَشَرَائِطِهِ وَكَذَلِكَ غَيْرُهُ الْكَثِيرُ [أَيُّ
وَكَذَلِكَ حَذَرُوا مِنْ الْكَثِيرِ مِنْ أَمْثَالِ الْحَلْبِيِّ]، وَلَكِنْ
السُّؤَالُ الَّذِي يَطْرَحُ نَفْسَهُ وَيَفْرُضُ نَفْسَهُ عَلَى الْوَاقِعِ
أَنَّ الشَّيْخَ الْأَلْبَانِيَّ يَقُولُ بِنَفْسِ كَلَامِ عَلِيٍّ الْحَلْبِيِّ، **أَكْثَرُ**
(الشَّيْخُ الْأَلْبَانِيُّ يَقُولُ بِنَفْسِ كَلَامِ عَلِيٍّ الْحَلْبِيِّ)،
وَالشَّيْخُ الْأَلْبَانِيُّ كَثِيرًا مَا بَرَأَ عَلِيًّا الْحَلْبِيَّ مِنَ الْإِرْجَاءِ
وَسَمِعَ كَلَامَهُ وَقَرَّاهُ وَأَقْرَّاهُ فِي كُتْبِهِ مِثْلَ (فِتْنَةُ التَّكْفِيرِ
[الَّذِي أَلْفَهُ الشَّيْخُ الْأَلْبَانِيُّ])، وَهَذَا لِأَنَّهُ [أَيُّ الْأَلْبَانِيِّ]
يَقُولُ بِنَفْسِ كَلَامِهِ فِي بَابِ الْإِيمَانِ، **فَلِمَاذَا تَرَكْتُمُ**
الشَّيْخَ الْأَلْبَانِيَّ وَلَمْ تَرْمُوهُ بِالْإِرْجَاءِ وَعَيْنْتُمُ الشَّيْخَ عَلِيًّا
الْحَلْبِيَّ وَرَمَيْتُمُوهُ بِالْإِرْجَاءِ؟!!!، ائْفُوا اللَّهَ {تِلْكَ إِذَا
قِسْمَةٌ ضِيزَى}... ثم قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ عَلِيٍّ-: ... وَلَكِنْ
أَهْلَ الْمُجَامَلَاتِ يُؤَوَّلُونَ كَلَامَهُ [أَيُّ كَلَامِ الْأَلْبَانِيِّ]
وَيُحَرِّفُونَهُ وَيُبَرِّرُونَ لَهُ وَيَعْدُرُونَهُ، لَا لِشَيْءٍ **إِلَّا لِأَنَّهُ**
مَشْهُورٌ وَهَذَا عِنْدَهُمْ مَانِعٌ مِنْ لُحُوقِ الْإِرْجَاءِ بِأَهْلِهِ!!!،
وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ... ثم قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ عَلِيٍّ-: فَاتَّقُوا اللَّهَ
يَا عُلَمَاءَ الْمُسْلِمِينَ فِي شَبَابِ الْمُسْلِمِينَ، **وَاعْدِلُوا فِي**
مِيزَانِ الْحُكْمِ عَلَى الْمُخَالِفِ، وَلَا تَكِيلُوا بِمَكْيَالَيْنِ، وَرُدُّوا
عَلَى كُلِّ مَنْ خَالَفَ صَرِيحَ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ مَهْمَا كَانَ
مَشْهُورًا وَمَهْمَا أَتَى مِنْ عِلْمٍ، فَلَا أَخَذَ فَوْقَ الدَّلِيلِ،
فَالِاتِّبَاعُ لِلنَّبِيِّ وَخُذْهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَوْ إِجْمَاعُ
الصَّحَابَةِ بِتَوْعِيهِ اللَّفْظِيِّ وَالسُّكُوتِيِّ}... ثم قَالَ -أَيُّ

الشَّيْخُ عَلِيُّ -: يَقُولُ الْحَافِظُ ابْنُ رَجَبٍ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى
 [فِي (الْحِكْمُ الْجَدِيرَةُ بِالْإِذَاعَةِ)] {فَالْوَاجِبُ عَلَى كُلِّ مَنْ
 بَلَغَهُ أَمْرُ الرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَعَرَفَهُ أَنْ يُبَيِّنَهُ
 لِلْأُمَّةِ وَيُنْصَحَ لَهُمْ وَيَأْمُرَهُمْ بِاتِّبَاعِ أَمْرِهِ **وَأِنْ خَالَفَ ذَلِكَ
 رَأْيَ عَظِيمٍ مِنَ الْأُمَّةِ**، فَإِنْ أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ
 عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَحَقُّ أَنْ يُعَظَّمَ وَيُقْتَدَى بِهِ مِنْ رَأْيِ أَيِّ
 مُعَظَّمٍ قَدْ خَالَفَ أَمْرَهُ فِي بَعْضِ الْأَشْيَاءِ خَطَأً، وَمِنْ هُنَا
 رَدُّ الصَّحَابَةِ وَمَنْ بَعْدَهُمْ عَلَى كُلِّ مُخَالَفٍ سُنَّةٍ صَحِيحَةٍ
 وَرُبَّمَا أَغْلَظُوا فِي الرَّدِّ، لَا بُغْضًا لَهُ بَلْ هُوَ مَحْبُوبٌ
 عِنْدَهُمْ مُعَظَّمٌ فِي نُفُوسِهِمْ، لَكِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ
 عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَحَبُّ إِلَيْهِمْ وَأَمْرُهُ فَوْقَ أَمْرِ كُلِّ مَخْلُوقٍ، فَإِذَا
 تَعَارَضَ أَمْرُ الرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَمْرٌ غَيْرُهُ
 فَأَمْرُ الرَّسُولِ أَوْلَى أَنْ يُقَدَّمَ وَيُتَّبَعَ}؛ **فَكَفَانَا تَقْدِيسُ
 لِبَعْضِ الْمَشَاهِيرِ مِنْ عُلَمَاءِ الْأُمَّةِ، وَكَفَانَا هَذَا الْكَهْنُوتُ
 الَّذِي وَرَثَهُ الْكَثِيرُ وَالْكَثِيرُ مِنَ الْمُقْلِدِينَ الْمُقْدِسِينَ،
 وَدَعُونَا نَتَّخِذُ لِقَوْلِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ بِفَهْمِ الصَّحَابَةِ، وَمَنْ
 خَالَفَ ذَلِكَ وَبِخَاصَّةٍ فَهُمْ الصَّحَابَةُ** نَقُولُ لَهُ {أَخْطَأْتَ}
 وَنَرُدُّ عَلَيْهِ كَلَامَهُ أَيَّا كَانَ مِنَ الْقَائِلِ، وَنَتَقَبَّلُ الرَّدَّ
الْعِلْمِيَّ مِنْ أَيِّ أَحَدٍ حَتَّى وَلَوْ كَانَ خَبْرًا يَهُودِيًّا كَالَّذِي جَاءَ
 إِلَى النَّبِيِّ كَمَا عِنْدَ الْبُخَارِيِّ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ مَسْعُودٍ قَالَ
 {جَاءَ خَبْرٌ مِنَ الْأَحْبَارِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
 وَسَلَّمَ، فَقَالَ (يَا مُحَمَّدُ، إِنَّا نَجِدُ أَنَّ اللَّهَ يَجْعَلُ السَّمَوَاتِ
 عَلَى إصْبَعٍ، وَالْأَرْضِينَ عَلَى إصْبَعٍ، وَالشَّجَرَ عَلَى إصْبَعٍ،
 وَالْمَاءَ وَالْثَرَى عَلَى إصْبَعٍ، وَسَائِرَ الْخَلَائِقِ عَلَى إصْبَعٍ،
 فَيَقُولُ "أَنَا الْمَلِكُ")، فَضَحِكَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
 وَسَلَّمَ حَتَّى بَدَتْ نَوَاجِذُهُ تَضِدُّ لِقَوْلِ الْخَبَرِ، ثُمَّ قَرَأَ
 رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ (وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ
 قَدْرِهِ وَالْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَالسَّمَوَاتُ
 مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَمَّا يُشْرِكُونَ)؛ **بَلْ
 حَتَّى وَلَوْ جَاءَ هَذَا الْحَقُّ مِنَ الشَّيَاطِينِ** كَمَا عِنْدَ الْبُخَارِيِّ

مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ لَهُ [أَيُّ لَأَبِي هُرَيْرَةَ] النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمَّا عَلَّمَهُ [أَيُّ لَمَّا عَلَّمَ الشَّيْطَانُ أَبَا هُرَيْرَةَ] قِرَاءَةَ آيَةِ الْكُرْسِيِّ قَبْلَ النَّوْمِ {قَالَ لَهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ (أَمَّا إِنَّهُ قَدْ صَدَقَكَ وَهُوَ كَذُوبٌ، تَعْلَمُ مَنْ تُخَاطِبُ مُنْذُ ثَلَاثِ لَيَالٍ يَا أَبَا هُرَيْرَةَ؟)، قَالَ (لَا)، قَالَ (ذَلِكَ شَيْطَانٌ)}؛ وَأَخِيرًا، كَمَا قَالَ الشَّعْبِيُّ {مَا حَدَّثُوكَ عَنْ أَصْحَابِ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ **فَخَذُوهُ**، وَمَا قَالُوا بِرَأْيِهِمْ، **فَبُلَّ عَلَيْهِ**} . انتهى باختصار. وقال الشيخ عَلِيُّ بْنُ شُعْبَانَ أَيْضًا فِي كِتَابِهِ (هَذَا مِنْهَاجُ النَّبِيِّ وَالصَّحَابَةِ فِي بَابِ الْإِيمَانِ): (مُرْجئةُ السَّلَفِيَّةِ) مِنْهُمْ كِمِثَالٍ مِنَ الْمُتَقَدِّمِينَ (إِبْنُ عَبْدِ بَرٍّ الْمَالِكِيُّ [ت 463هـ])، وَكِمِثَالٍ مِنَ الْمُتَأَخِّرِينَ (الْعَلَامَةُ الْأَلْبَانِيُّ) . انتهى باختصار. وَقَالَ الشَّيْخُ صَالِحُ الْفُوزَانِ (عَضُو هَيْئَةِ كِبَارِ الْعُلَمَاءِ بِالْDIAR السَّعُودِيَّةِ، وَعَضُو اللِّجْنَةِ الدَّائِمَةِ لِلْبَحْثِ الْعِلْمِيَّةِ وَالْإِفْتَاءِ) فِي فِيدْيُو بِعُنْوَانِ (رُدُّوْهَا عَلَى شَيْخِ الْفُوزَانِ، الْأَلْبَانِيُّ مَذْهَبُهُ الْإِرْجَاءُ، وَالْإِرْجَاءُ انْتَشَرَ بِسَبَبِهِ) وَفِيدْيُو بِعُنْوَانِ (الشَّيْخُ الْفُوزَانِ "الْأَلْبَانِيُّ مَذْهَبُهُ الْإِرْجَاءُ، وَالْإِرْجَاءُ انْتَشَرَ بِسَبَبِهِ") وَفِيدْيُو بِعُنْوَانِ (الْأَلْبَانِيُّ مَذْهَبُهُ الْإِرْجَاءُ) عَنِ الشَّيْخِ الْأَلْبَانِيِّ: **مَذْهَبُهُ الْإِرْجَاءُ، وَالْإِرْجَاءُ انْتَشَرَ بِسَبَبِهِ** . انتهى. وَقَالَ الشَّيْخُ عَبْدُ اللَّهِ الْجَرَبُوعُ (رئيس قسم العقيدة بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة) فِي فِيدْيُو بِعُنْوَانِ (عبدُ اللَّهِ الْجَرَبُوعُ يَقُولُ "مَذْهَبُ الْأَلْبَانِيِّ مَذْهَبُ الْمُرْجئةِ، وَبَعْضُ مَا قَرَّرَهُ الْأَلْبَانِيُّ أَشَدُّ مِمَّا قَرَّرَهُ الْمُرْجئةُ الْأَوَّلُونَ") عَنِ الشَّيْخِ الْأَلْبَانِيِّ: الشَّيْخُ الْأَلْبَانِيُّ تَكَلَّمَ فِي الْإِعْتِقَادِ وَقَرَّرَ مَسَائِلَ كَثِيرَةً مِنَ الْإِرْجَاءِ، بَلْ مَذْهَبُهُ -كَمَا قَالَ الشَّيْخُ صَالِحُ [الْفُوزَانِ]- هُوَ الْإِرْجَاءُ عَلَى الْحَقِيقَةِ، **لَمْ يَظْهَرْ لِي وَلَمْ يَتَبَيَّنْ لَنَا أَنَّهُ رَجَعَ عَنْ شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ بَلْ هُوَ يَقُولُ بِقَوْلِ الْمُرْجئةِ الْعَالِيَةِ...** ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الْجَرَبُوعِ-: أَشْرَطُهُ فِيهَا إِرْجَاءٌ شَدِيدٌ جِدًّا، **بَعْضُ مَا قَرَّرَهُ**

مِنْ مَسَائِلِ الْإِرْجَاءِ أَخْطَرُ وَأَشَدُّ مِمَّا عِنْدَ الْأَوَّلِينَ!، فَهَذَا هُوَ حَقِيقَةُ مَذْهَبِ الْأَلْبَانِيِّ كَمَا قَالَ الشَّيْخُ صَالِحُ الْفُوزَانِ، وَهَذَا الشَّيْءُ مَعْرُوفٌ مُنْتَشِرٌ عِنْدَ طُلَّابِ الْعِلْمِ أَهْلِ الْعِلْمِ وَالتَّبَصُّيرِ. انْتَهَى بِاخْتِصَارٍ. وَقَالَ الشَّيْخُ أَبُو بَصِيرٍ الطَّرطُوسِي عَنْ الشَّيْخِ الْأَلْبَانِيِّ فِي فِتْوَى لَهُ عَلَى مَوْقِعِهِ **فِي هَذَا الرَّابِطِ**: الشَّيْخُ الْأَلْبَانِيُّ -رَحِمَهُ اللَّهُ- فِي مَسَائِلِ الْإِيمَانِ وَالْوَعْدِ وَالْوَعِيدِ مُرَحِّئٌ **بَلْ وَجْهِي خَلْدٌ**، يَعْرِفُ ذَلِكَ الْمُتَتَبِّعُ لِجَمِيعِ كَلَامِ الشَّيْخِ... ثَمَ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الطَّرطُوسِي-: لِمَعْرِفَةِ مَذْهَبِ الشَّيْخِ فِي الْإِيمَانِ لَا يَنْبَغِي أَنْ نَقِفَ فَقَطْ عَلَى تَعْرِيفِهِ لِلْإِيمَانِ مِنْ دُونِ النَّظَرِ إِلَى فَهْمِهِ وَشُرُوحَاتِهِ وَتَأْصِيلَاتِهِ لِهَذَا التَّعْرِيفِ!... ثَمَ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الطَّرطُوسِي-: هُوَ عِنْدَ التَّأْصِيلِ وَالتَّقْعِيدِ وَبِنَاءِ الْأَحْكَامِ **يَتَعَامَلُ مَعَ الْإِيمَانِ تَعَامُلَ أَهْلِ التَّجْهَمِ وَالْإِرْجَاءِ، وَبِمَا يُنَاقِضُ وَيُغَايِرُ تَعْرِيفَهُ لِلْإِيمَانِ!**، وَالْمُتَتَبِّعُ لِكَلَامِهِ يُدْرِكُ ذَلِكَ بِسُهُولَةٍ... ثَمَ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الطَّرطُوسِي-: إِنْ الْمُرْجئة يَرَوْنَ الْكُفْرَ بِالْقَوْلِ، وَالشَّيْخُ لَا يَرَى الْكُفْرَ بِالْقَوْلِ **مُجَرَّدًا**... ثَمَ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الطَّرطُوسِي-: إِنْ مَنْ كَانَ فِي الْإِيمَانِ مُرْجئًا فَهُوَ فِي التَّكْفِيرِ مُرَحِّئٌ وَالْعَكْسُ كَذَلِكَ، وَمَنْ كَانَ فِي الْإِيمَانِ مُرْجئًا غَالِيًا أَوْ جَهْمِيًّا فَهُوَ فِي التَّكْفِيرِ كَذَلِكَ مُرَحِّئٌ غَالٍ أَوْ جَهْمِيٌّ وَالْعَكْسُ كَذَلِكَ. انْتَهَى بِاخْتِصَارٍ. وَقَالَ الشَّيْخُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ بْنُ عَبْدِ الْمَحْسَنِ الْبَدْرِ (عَضُو هَيْئَةِ التَّدْرِيسِ بِقِسْمِ الْعَقِيدَةِ بِكَلِيَّةِ الدَّعْوَةِ وَأَصُولِ الدِّينِ بِالْجَامِعَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ) فِي (شَرْحِ رِسَالَةِ "الْأَسْبَابِ وَالْأَعْمَالِ الَّتِي يَضَاعَفُ بِهَا الثَّوَابُ"): فَإِنَّ أَهْلَ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ الْمَحْضَةِ [أَيَّ الْخَالِصَةِ الصَّافِيَةِ النَّقِيَّةِ]، وَأَهْلَ الْعِلْمِ الْكَامِلِ الْمُفَصَّلِ بِأَسْمَاءِ اللَّهِ وَصِفَاتِهِ وَقُوَّةِ لِقَاءِ اللَّهِ [يَعْنِي مَا قَامَ فِي قُلُوبِهِمْ مِنْ إِيمَانٍ قَوِيٍّ بِلِقَاءِ اللَّهِ]، تُضَاعَفُ أَعْمَالُهُمْ **مُضَاعَفَةً كَبِيرَةً لَا يَحْصُلُ مِثْلُهَا وَلَا قَرِيبٌ مِنْهَا لِمَنْ لَمْ يُشَارِكُوهُمْ فِي هَذَا الْإِيمَانِ**

والعقيدة، ولهذا كان السلف يقولون {أهل السنة إن قعدت بهم أعمالهم **قامت بهم عقائدهم**، وأهل البدع إن كثرت بهم أعمالهم قعدت بهم عقائدهم}، ووجه الاعتبار أن أهل السنة مهتدون وأهل البدع ضالون، ومعلوم الفرق بين من يمشي على صراطٍ مستقيم وبين من هو منحرف عنه إلى طرُق الجحيم. انتهى.] انتهى باختصار. وجاء على موقع الموسوعة التاريخية الرسمية لجماعة الإخوان المسلمين (ويكيبيديا الإخوان المسلمين) في مقالة بعنوان (الإخوان المسلمون والمنهجية العقيدة) على هذا الرابط: **الإخوان جزء من نسيج الأمة الإسلامية، لا تشذ الجماعة عن معتقدات الأمة وثوابتها...** ثم جاء -أي في المقالة-: **المذهب الأشعري سار عليه سلف الأمة من العلماء والمحدثين والفقهاء والمفسرين، وتلقته الأمة حيلًا بعد حيل بالتلقين والتعلم والتأمل فيه وإمعان النظر، حتى تكاد أن تقول بأن الأمة قاطبة اعتنقت ذلك المذهب العقدي وسارت عليه...** ثم جاء -أي في المقالة-: **وجاءت جماعة الإخوان المسلمين بعلمائها وفقهائها ومحدثيها وفحولها ومحتكيها، ليعتنقوا المذهب الأشعري كمنهج عقدي، وكمرجعية كبرى للتعامل مع النص...** ثم جاء -أي في المقالة-: **وأشعرية الإخوان لا وراء فيها، ولا خلاف بين أهل العلم في مرجعيتهم تلك.** انتهى باختصار. وقال الشيخ يوسف القرضاوي (عضو هيئة كبار العلماء بالأزهر "زمن حكم الرئيس الإخواني محمد مرسي"، ورئيس الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين "الذي يوصف بأنه أكبر تجمع للعلماء في العالم الإسلامي"، ويعتبر الأب الروحي لجماعة الإخوان المسلمين على مستوى العالم) في فيديو بعنوان (الأشعرية عقيدة الأمة الإسلامية): ليس الأزهر وخذّه أشعرياً، **الأمة الإسلامية أشعرية، وكل العالم الإسلامي**

أشعري، السَّلَفِيُّونَ مَجْمُوعَةٌ صَغِيرَةٌ، لَيْسَ كُلُّ السُّعُودِيَّةِ سَلَفِيَّيْنِ (الْجَازِيُّونَ غَيْرُ النَّجْدِيِّيْنَ غَيْرُ الْمِنْطَقَةِ الشَّرْقِيَّةِ غَيْرُ مِْنَطَقَةِ حِيزَانِ)، فَإِذَا أَخَذْنَا بِالْأَغْلِيَّةِ [فَإِنَّ] أَعْلِيَّةَ الْأُمَّةِ أَشْعَرِيَّةٌ. انْتَهَى بِاخْتِصَارٍ. وَقَالَ الشَّيْخُ صَالِحُ الْفُوزَانِ (عَضُوُّ هَيْئَةِ كِبَارِ الْعُلَمَاءِ بِالذِّيَّارِ السَّعُودِيَّةِ، وَعَضُوُّ اللَّجْنَةِ الدَّائِمَةِ لِلْبَحْثِ الْعِلْمِيَّةِ وَالْإِفْتَاءِ) فِي (شَرْحِ كَشْفِ الشَّبَهَاتِ): **وَعَالِبُ الْعُلَمَاءِ مُكَبَّرُونَ عَلَى عِلْمِ الْكَلَامِ وَالْمَنْطِقِ** الَّذِي بَنَوْا عَلَيْهِ عَقِيدَتَهُمْ. انْتَهَى. وَقَالَ الشَّيْخُ ربيع المدخلي (رئيسُ قِسمِ السُّنَّةِ بِالدراسات العليا في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة) على موقعه [في هذا الرابط](#): رَوَى **الْأَلَكَائِيُّ** (ت 418هـ) [في (شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة)] بِإِسْنَادِهِ إِلَى يُونُسَ بْنِ عُبَيْدٍ (أَحَدِ الْأَئِمَّةِ، ت 139هـ [وَوُلِدَ عَامَ 64هـ]) قَالَ {لَيْسَ شَيْءٌ أَغْرَبَ مِنَ السُّنَّةِ، **وَأَغْرَبُ مِنْهَا مَنْ يَعْرِفُهَا**}، وَرَوَى الْإِمَامُ الْأَلَكَائِيُّ أَيْضًا [في (شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة)] بِإِسْنَادِهِ إِلَى الْإِمَامِ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ (ت 161هـ [وَوُلِدَ عَامَ 97هـ]) قَالَ {أَسْتَوْضُوا بِأَهْلِ السُّنَّةِ خَيْرًا، **فَإِنَّهُمْ غُرَبَاءُ**}، انْتَهَى بِاخْتِصَارٍ. وَقَالَ الشَّيْخُ إِيهَابُ شَاهِينَ (عَضُوُّ مَجْلِسِ شُورَى الدَّعْوَةِ السَّلَفِيَّةِ) فِي مَقَالَةٍ لَهُ بِعَنْوَانِ (شَعْرَةُ بَيْضَاءُ فِي جَسَدِ ثَوْرٍ أَسْوَدَ) [على هذا الرابط](#): عِنْدَ التَّأَمُّلِ فِي الْوَاقِعِ مِنْ حَوْلِنَا، يَرَى النَّاطِقُ أَنَّ أَهْلَ السُّنَّةِ، مِثْلَهُمْ كَالشَّعْرَةِ الْبَيْضَاءِ فِي جَسَدِ الثَّوْرِ الْأَسْوَدِ، وَإِنْ كَانَتْ هَذِهِ الشَّعْرَةُ بِالْمُقَارَنَةِ لِلْكَمِّ الْهَائِلِ مِنْ شَعْرِ الثَّوْرِ هِيَ شَعْرَةٌ وَاحِدَةٌ، وَلَكِنَّهَا شَعْرَةُ بَيْضَاءُ وَحِيدَةٌ مُضِيئَةٌ وَسَطُ الظَّلَامِ الْحَالِكِ فِي جَسَدِ الثَّوْرِ... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ إِيهَابِ-: **أَهْلُ السُّنَّةِ غُرَبَاءُ، كَالشَّعْرَةِ الْبَيْضَاءِ فِي جَسَدِ الثَّوْرِ الْأَسْوَدِ**. انْتَهَى بِاخْتِصَارٍ. وَقَالَ الشَّيْخُ فَرْكُوسُ فِي مَقَالَةٍ عَلَى مَوْقِعِهِ [في هذا الرابط](#): فَلَا يُنْسَبُ إِلَى مَذْهَبِ السُّنَّةِ -

حَقًّا وَصِدْقًا- إِلَّا الْقَائِمُونَ بِهِ، **الْغُرَبَاءُ**، وَهُمْ كَمَا وَصَفَهُم رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِأَنَّهُمْ {أَنَاسٌ صَالِحُونَ فِي أَنَاسٍ سُوءٍ كَثِيرٍ، مَنْ يَعْصِيهِمْ أَكْثَرُ مِمَّنْ يُطِيعُهُمْ}، قَالَ ابْنُ رَجَبٍ رَحِمَهُ اللَّهُ [فِي كَشْفِ الْكَرْبَةِ فِي وَصْفِ أَهْلِ الْغُرْبَةِ)] {وَإِنَّمَا ذَلِ الْمُؤْمِنُ آخِرَ الزَّمَانِ، **لِغُرْبَتِهِ** بَيْنَ أَهْلِ الْفَسَادِ مِنْ أَهْلِ الشُّبُهَاتِ وَالشَّهَوَاتِ، فَكُلُّهُمْ يَكْرَهُهُ وَيُؤْذِيهِ، لِمُخَالَفَةِ طَرِيقَتِهِ لَطَرِيقَتِهِمْ، وَمَقْصُودِهِ لِمَقْصُودِهِمْ، وَمُبَايَنَتِهِ لِمَا هُمْ عَلَيْهِ}. انتهى باختصار.

وفي هذا الرابط قَالَ مَرْكَزُ الْفَتَاوى بِمَوْقِعِ إِسْلَامِ وَيبِ التَّابِعِ لِإِدَارَةِ الدَّعْوَةِ وَالْإِرْشَادِ الدِّينِيِّ بِوَزَارَةِ الْأَوْقَافِ وَالشُّؤُونِ الْإِسْلَامِيَّةِ بِدَوْلَةِ قَطَرِ: وَأَمَّا مُتَابَعَةُ الْجَمَاعَةِ، فَيُعْنِي بِهَا تَمَسُّكُ الْمُسْلِمِ بِمَا عَلَيْهِ أَهْلُ الْحَقِّ، فَقَدْ وَرَدَتْ نُصُوصٌ كَثِيرَةٌ فِي الْحَثِّ عَلَى الْجَمَاعَةِ وَتَبْذِ الْفِرْقَةِ، نَحْوُ قَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ {يَدُ اللَّهِ مَعَ الْجَمَاعَةِ} رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَ[رَوَى التِّرْمِذِيُّ] أَيْضًا مِنْ خُطْبَةٍ لِعُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ {عَلَيْكُمْ بِالْجَمَاعَةِ، وَإِيَّاكُمْ وَالْفِرْقَةَ، فَإِنَّ الشَّيْطَانَ مَعَ الْوَاحِدِ، وَهُوَ مِنَ الْإِثْنَيْنِ أَبْعَدُ}؛ وَلِلْعَلَامَةِ ابْنِ الْقِيَمِ رَحِمَهُ اللَّهُ كَلَامٌ نَفِيسٌ جِدًّا يُبَيِّنُ فِيهِ مَعْنَى الْأَمْرِ بِالْزُّومِ الْجَمَاعَةِ، وَأَنَّ الْمُرَادَ بِهِ **الْجَمَاعَةُ الْأُولَى قَبْلَ أَنْ يُبَدَّلَ النَّاسُ وَيُغَيَّرُوا**، وَهِيَ مَا كَانَ عَلَيْهِ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَصْحَابُهُ، فَمَنْ سَارَ عَلَى هَذِهِ الْجَادَةِ فَهُمْ الْجَمَاعَةُ **وَلَوْ قَلُّوا** أَوْ خَالَفَهُمُ الْكَثِيرُ مِنَ النَّاسِ. انتهى باختصار. وَقَالَ الشَّاطِئِيُّ فِي (الاعتصام): وَتَارَةً تُسَيِّئُ إِلَى مُخَالَفَةِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ، بِنَاءً مِنْهُمْ عَلَى أَنَّ الْجَمَاعَةَ الَّتِي أَمَرَ بِاتِّبَاعِهَا -وَهِيَ النَّاحِيَةُ- مَا عَلَيْهِ الْعُمُومُ وَجَمَاعَةُ النَّاسِ فِي كُلِّ زَمَانٍ وَإِنْ خَالَفَ السَّلَفَ الصَّالِحَ، وَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّ الْجَمَاعَةَ مَا كَانَ عَلَيْهِ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَصْحَابُهُ وَالتَّابِعُونَ لَهُمْ بِإِحْسَانٍ. انتهى. وَقَالَ الشَّيْخُ عَلِيُّ بْنُ شُعْبَانَ فِي (رُؤْيَةِ اللَّهِ فِي

الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ): فَالِدَيَانَةُ فِي مُتَابَعَةِ الْحَقِّ بِالذَّلِيلِ مِنَ
الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ بِفَهْمِ الصَّحَابَةِ، **لَا أَقُولُ بِفَهْمِ السَّلَفِ**،
وَلَكِنْ بِفَهْمِ الصَّحَابَةِ فَقَطْ [وَقَدْ قَالَ تَعَالَى {فَإِنْ آمَنُوا
بِمِثْلِ مَا آمَنْتُمْ بِهِ فَقَدْ اهْتَدَوْا، وَإِنْ تَوَلَّوْا فَإِنَّمَا هُمْ فِي
شِقَاقٍ}]، لِأَنَّ كَلِمَةَ (السَّلَفِ) مَطَاطِيئَةٌ مُجْمَلَةٌ [قَالَ
الشَّيْخُ مُحَمَّدُ بْنُ شَمْسِ الدِّينِ فِي مَقَالَةٍ لَهُ بِعُنْوَانِ
(عَقِيدَتِي وَمَنْهَجِي) عَلَى مَوْقِعِهِ **فِي هَذَا الرَّابِطِ**: إِنَّ
قَوْلَ الصَّحَابِيِّ الَّذِي لَا مُخَالَفَ لَهُ حُجَّةٌ، **إِلَّا إِنْ قَالَهُ بَعْدَ
فَنَاءٍ جُمُهورِ الصَّحَابَةِ فَيَكُونُ فِيهِ مَجَالٌ لِلنَّظَرِ**. انتهى.
وقال الشَّيْخُ أَبُو مُحَمَّدٍ الْمُقَدِّسِيُّ فِي (الرَّسَالَةِ
الْثَلَاثِيَّةِ): وَالَّذِي نَعْتَقِدُ صِحَّتَهُ فِي هَذَا الْبَابِ وَإِمَكَانِ
إِنْعِقَادِهِ وَتَحَقُّقِهِ، وَتُبَايَعُهُ وَتَعُدُّهُ مِنْ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ،
[هُوَ] مَا ثَبَتَ مِنْ **إِجْمَاعِ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ عَلَى
مَسَائِلَ لَهَا أَصْلٌ أَوْ مُسْتَنَدٌ مِنَ الشَّرِيعَةِ، وَذَلِكَ قَبْلَ
تَفَرُّقِهِمْ فِي الْأَمْصَارِ**، كَإِجْمَاعِهِمْ عَلَى بَيْعَةِ أَبِي بَكْرٍ
الصَّدِّيقِ، وَإِجْمَاعِهِمْ عَلَى قِتَالِ مَا نَعِيَ الزَّكَاةَ وَنَحْوِهِ.
انتهى. وقال الشَّيْخُ مُحَمَّدُ بْنُ شَمْسِ الدِّينِ فِي فِيدْيُو
لَهُ بِعُنْوَانِ (أَحْمَدُ الطَّيِّبُ "السَّلَفِيَّةُ غُلَاةٌ مُتَشَدِّدُونَ
نَجَسُوا الْمَذْهَبَ") رَاثًا عَلَى الْأَشْعَرِيِّ شَيْخِ الْأَزْهَرِ (أَحْمَدُ
الطَّيِّبُ) الَّذِي يَنْسِبُ لِلْإِمَامِ أَحْمَدَ مِنَ الْعَقِيدَةِ مَا لَمْ
يَقُلْهُ: الْإِنْسَانُ يُعْرَفُ بِتَلَامِيذِهِ، الشَّافِعِيُّ [ت204هـ]
يُعْرَفُ بِالْمُرْنِيِّ [ت264هـ] وَيُعْرَفُ بِالْبُؤَيْطِيِّ [ت
231هـ]... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ ابْنِ شَمْسِ الدِّينِ-: إِثْنُونَا
بِعَقِيدَةِ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ الصَّحِيحَةِ مِنْ كُتُبِ تَلَامِيذِهِ إِنْ
كُنْتُمْ تَسْتَطِيعُونَ أَنْ تَفْعَلُوا ذَلِكَ، مَا يَأْتِينِي أَحَدٌ بِالْمِائَةِ
السَّادِسَةِ [أَيُّ بِشَخْصٍ مِنَ الْقَرْنِ السَّادِسِ] وَلَا السَّابِعَةِ
وَلَا الثَّامِنَةِ وَيَنْسِبُ لِأَحْمَدَ أَقْوَالَ غَيْرِ صَحِيحَةٍ... ثُمَّ قَالَ -
أَيُّ الشَّيْخِ ابْنِ شَمْسِ الدِّينِ-: إِنَّهُ [أَيُّ ابْنِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ]
وَتَلَامِيذُهُ، إِثْنُونَا مِنْ كُتُبِهِمْ بِعَقِيدَةِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ، هَذِهِ [أَيُّ
كُتُبِ ابْنِ وَتَلَامِيذِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ] كُتُبُنَا، هَذِهِ الَّتِي نُدْرِسُهَا

وَتَدْرُسُهَا، إِفْتَحِ الْآنَ كُلَّ الْمَوْسُوعَاتِ الَّتِي تَنْقُلُ عَنِ
الإمام أحمد نَقْلًا صَحِيحًا بِالْإِسْنَادِ وَاتُّوْنَا بِكَلَامِ لِلْإِمَامِ
 مُسْنَدٍ [أَيُّ] بِإِسْنَادٍ ("قَالَ حَدَّثَنِي" فَقَطْ)، إِتُّوْنَا بِهِ
 وَقُولُوا لَنَا [أَيُّ وَأَخْبَرُونَا] مَا هِيَ عَقِيدَةُ الْإِمَامِ أَحْمَد...
 ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ ابْنُ شَمْسِ الدِّينِ-: مِثْلُ مَا أَنْتَ
 تَكْذِبُ عَلَى الشَّافِعِيِّ وَتَكْذِبُ عَلَى مَالِكٍ، هُنَاكَ مَنْ كَانَ
 يَنْسِبُ آرَاءَهُ لِلْإِمَامِ [أَحْمَدَ]، مَا عِنْدَهُ مُشْكِلَةٌ... ثُمَّ قَالَ -
 أَيْ الشَّيْخِ ابْنُ شَمْسِ الدِّينِ-: **نُرِيدُ كُتُبَ التَّلَامِيذِ، وَنُرِيدُ**
الْأَقْوَالَ الْمُسْنَدَةَ، وَنُحَاكِمُكُمْ إِلَيْهَا، لِي سَنَوَاتُ أَقُولُ
 أُرِيدُ رَجُلًا مِنْكُمْ أَيُّهَا الْأَشْعَرِيُّ يَفْتَحُ مَعِيَ كِتَابًا مِنْ كُتُبِ
 السَّلَفِ (الْكُتُبِ الَّتِي أَلْفَتْ قَبْلَ الْمِائَةِ الرَّابِعَةِ، **يَعْنِي**
حَتَّى عَامِ ثَلَاثِمِائَةٍ، الْكُتُبُ الَّتِي رَدَّتْ عَلَى الْجَهْمِيَّةِ)،
 نَقْرَاهُ عِبَارَةً عِبَارَةً وَنَرَى مَنْ الَّذِي يَأْخُذُ بِهَا وَمَنْ الَّذِي
 يَرُدُّهَا، مَنْ الَّذِي يَعْتَقِدُ بِمَا فِيهَا وَمَنْ الَّذِي يَعْتَقِدُ بِعُقَايِدِ
 الْجَهْمِيَّةِ الَّتِي كَانَ الْعُلَمَاءُ يَرُدُّونَ عَلَيْهَا، أَنَا جَاهِزٌ بِأَيِّ
 وَقْتٍ تُرِيدُ أَنْتَ يَا أَحْمَدُ يَا شَيْخَ الْأَزْهَرِ، أَنَا جَاهِزٌ أَجْلِسُ
 مَعَكَ نَفْتَحُ الْكُتُبَ، تُرِيدُ يَا سَعِيدُ فُودَةَ أَهْلًا وَسَهْلًا، تُرِيدُ
 يَا عَلِيُّ الْجَفَرِي أَهْلًا وَسَهْلًا، تُرِيدُ يَا خَالِدَ الْجَنْدِي أَهْلًا
 وَسَهْلًا، أَنَا جَاهِزٌ لِهَذَا... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ ابْنُ شَمْسِ
 الدِّينِ-: لَسْنَا خَنَابِلَةً وَلَسْنَا شَافِعِيَّةً وَلَسْنَا مَالِكِيَّةً، [نَحْنُ]
 مُسْلِمُونَ كَمَا كَانَ أَثْمُنًا أَحْمَدُ وَالشَّافِعِيُّ وَمَالِكُ
 وَالْمُزْنِيُّ وَالْبُؤَيْطِيُّ وَسُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ، إِقْرَأْ فِي (شَرْحِ
 أَصُولِ إِعْتِقَادِ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ) لِلْأَلْكَائِيِّ [ت
 418هـ)] وَهُوَ يَنْقُلُ عَنِ هَذِهِ الْأَثْمَةِ **بِإِسْنَادٍ**، أَنْتُمْ عَمَّنْ
 تَنْقُلُونَ دِينَكُمْ؟!!!. انْتَهَى بِتَصْرِفٍ. وَقَالَ الشَّيْخُ مُحَمَّدُ
 بْنُ الْأَمِينِ الدَّمَشَقِيُّ فِي مَقَالَةٍ لَهُ بِعُنْوَانِ (الْحَدُّ
 الْفَاصِلُ بَيْنَ الْمُتَقَدِّمِينَ وَالْمُتَأَخِّرِينَ) عَلَى مَوْقِعِهِ **فِي**
هَذَا الرَّابِطِ: الصَّوَابُ أَنَّ عَصْرَ السَّلَفِ الصَّالِحِ **يَنْتَهِي**
بِحُدُودِ عَامِ 300هـ، فَيَكُونُ النَّسَائِيُّ، وَهُوَ آخِرُ الْأَثْمَةِ
 السُّنَّةِ [يَعْنِي الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمًا وَأَبَا دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيَّ

وَالنَّسَائِيُّ وَابْنُ مَاجَةٍ] أَصْحَابُ الْكُتُبِ الْمَشْهُورَةِ فِي السُّنَّةِ، هُوَ خَاتِمَةُ السَّلَفِ حَيْثُ تُؤْفَى سَنَةٌ 303 هـ، **وَكُلُّ مَنْ تُؤْفَى بَعْدَ ذَلِكَ لَا يُعْتَبَرُ مِنَ السَّلَفِ، هَذَا نِهَآيَةُ عَهْدِ السَّلَفِ**، وَقَدْ ذَكَرَ الذَّهَبِيُّ فِي مُقَدِّمَةِ (المِيزَانِ) أَنَّ نِهَآيَةَ زَمَنِ الْمُتَقَدِّمِينَ هُوَ رَأْسُ الثَّلَاثِمِائَةِ، وَإِذَا نَظَرْنَا فَإِنَّ الْحَيْلَ الرَّابِعَ **وَهُوَ حَيْلُ الْأَخِذِينَ عَنِ اتِّبَاعِ التَّابِعِينَ** وَمِنْ كِبَارِهِمْ أَحْمَدُ [ت 241 هـ] وَمِنْ صِغَارِهِمُ النَّسَائِيُّ [ت 303 هـ]، **فَإِنَّهُ يَنْتَهِي بِنِهَآيَةِ الْقَرْنِ الثَّلَاثِ**، انْتَهَى بِاخْتِصَارِ. وَقَالَ الشَّيْخُ ابْنُ جَبْرِينَ (عَضُو الْإِفْتَاءِ بِالرِّئَاسَةِ الْعَامَةِ لِلْبَحْثِ الْعِلْمِيَّةِ وَالْإِفْتَاءِ) فِي (دُرُوسِ الشَّيْخِ ابْنِ جَبْرِينَ): اصْطَلَحَ الْعُلَمَاءُ عَلَى أَنَّ أَهْلَ الْقُرُونِ الثَّلَاثَةِ الْمُفَضَّلَةَ يُسَمَّوْنَ (**السَّلَفُ**)، وَمَنْ بَعْدَهُمْ يُسَمَّوْنَ (**الْخَلَفُ**)، فَالسَّلَفُ هُمْ أَهْلُ الْقُرُونِ الْمُفَضَّلَةِ، وَهُمْ الصَّحَابَةُ وَالتَّابِعُونَ وَتَابِعُو التَّابِعِينَ، فَالصَّحَابَةُ هُمْ الَّذِينَ رَأَوْا النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَمَّنُوا بِهِ وَمَاتُوا عَلَى الْإِيمَانِ ذُكُورًا وَإِنَاثًا، وَقَدْ حَازُوا قَصَبَ السَّيْقِ وَذَلِكَ لِأَنَّهُمْ صَحِبُوا النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَخَذُوا عَنْهُ وَسَمِعُوا مِنْهُ، وَلَا شَكَّ فِي فَضْلِهِمْ، ثُمَّ جَاءَ بَعْدَهُمْ تَلَامِيذُهُمُ الَّذِينَ هُمْ التَّابِعُونَ، وَالتَّابِعِيُّ هُوَ مَنْ رَأَى أَحَدًا مِنَ الصَّحَابَةِ وَعَقَلَ رُؤْيَاهُ، وَسُمِّيَ كَذَلِكَ لِأَنَّهُ تَابِعٌ لِمَنْ قَبْلَهُ، وَتَابِعُو التَّابِعِينَ هُمْ الَّذِينَ رَأَوْا أَوْ أَدْرَكُوا أَحَدًا مِنَ التَّابِعِينَ، فَهُمْ الَّذِينَ مَا أَثَرُ أَنَّهُمْ رَأَوْا أَحَدًا مِنَ الصَّحَابَةِ، وَمِنْهُمْ بَعْضُ كِبَارِ الْأُئِمَّةِ كَمَا لِكَ بِنِ أَنَسٍ [ت 179 هـ] وَالْأَوْزَاعِيُّ [ت 157 هـ] وَمَنْ فِي طَبَقَتَيْهِمَا... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ ابْنِ جَبْرِينَ-: فَتَابِعُو التَّابِعِينَ بَقُوا إِلَى قُرْبِ الْقَرْنِ الثَّلَاثِ أَوْ أَوَاسِطِهِ، ثُمَّ جَاءَ بَعْدَهُمْ أَتْبَاعُهُمُ الَّذِينَ مَا أَدْرَكُوا أَحَدًا مِنَ التَّابِعِينَ فَهَؤُلَاءِ أَتْبَاعُ تَابِعِي التَّابِعِينَ، وَمِنْهُمْ الْأُئِمَّةُ الْبُخَارِيُّ [ت 256 هـ] وَمُوسَى [ت 261 هـ] وَالشَّافِعِيُّ [ت 204 هـ] وَأَحْمَدُ [ت 241 هـ] وَنَحْوُهُمْ... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ ابْنِ جَبْرِينَ-: وَنَقُولُ إِنَّ **أَهْلَ الْقُرُونِ**

الثلاثة هُم السَّلَفُ. انتهى باختصار. وقال مركز الفتوى بموقع إسلام ويب التابع لإدارة الدعوة والإرشاد الديني بوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بدولة قطر **في هذا الرابط**: قال العلامة ابن عثيمين {فَإِنْ قِيلَ (ما الحَدُّ الفاصِلُ بَيْنَ السَّلَفِ وَالْخَلْفِ؟)، نَقُولُ فَإِنَّ الْمُرَادَ بِالسَّلَفِ هُمُ الْقُرُونُ الثَّلَاثَةُ الْمُفَضَّلَةُ، الصَّحَابَةُ وَالتَّابِعُونَ وَتَابِعُوهُمْ، فَهَؤُلَاءِ هُمُ السَّلَفُ، وَمَنْ بَعْدَهُمْ فَهُمْ خَلْفٌ}؛ فَإِذَا عَرَفْتَ هَذَا، فَإِنَّ الَّذِي قَرَّرَهُ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ أَنَّ الْمُعْتَبَرَ هُوَ **انْقِرَاضُ جُمْهُورِ أَهْلِ الْعَصْرِ**، وَبِنَاءً عَلَيْهِ جَعَلَ [أَيُّ ابْنِ تَيْمِيَّةٍ] انْتِهَاءَ الْقُرُونِ الثَّلَاثَةِ تَقْرِيبًا بِأَوَاخِرِ الدَّوْلَةِ الْأُمَوِيَّةِ وَأَوَائِلِ الدَّوْلَةِ الْعَبَّاسِيَّةِ، وَمَعْلُومٌ أَنَّ دَوْلَةَ بَنِي أُمَيَّةٍ انْقَضَتْ وَقَامَتْ عَلَى إِثْرِهَا دَوْلَةُ بَنِي الْعَبَّاسِ فِي عَامِ اثْنَتَيْنِ وَثَلَاثِينَ وَمِائَةٍ مِنْ هِجْرَةِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. انتهى باختصار. وقال الشيخ حسن أبو الأشبال الزهيري في (شرح صحيح مسلم): **فَكُلُّ مَذْهَبٍ يَعُدُّ نَفْسَهُ أَنَّهُ هُوَ مَذْهَبُ السَّلَفِ**، فالأشاعرة يقولون {نَحْنُ سَلَفِيُّونَ}، والماتريدية يقولون {نَحْنُ سَلَفِيُّونَ}. انتهى. وقال الشيخ عبد الله الخليلي في (تقويم المعاصرين): فَإِنَّ كَثِيرًا مِنْهُمْ [أَيُّ مِنَ الْمُتَلَفِّينَ بِالسَّلَفِيَّةِ] لَا يَعْرِفُ مِنَ السَّلَفِيَّةِ إِلَّا مَا يَتَلَقَّاهُ عَنْ شيوخه الذين يُقَلِّدُهُمْ، وهؤلاء يذكرون له سَلَفِيَّةً مَخْلُوطَةً بِتَلَايَا لَيْسَتْ مِنَ السَّلَفِيَّةِ **في شيء**. انتهى]... ثم قال -أي الشيخ علي-: **الْوُقُوفُ عَلَى مَا جَاءَ فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَأَقْوَالِ الصَّحَابَةِ هُوَ النَّجَاءُ**، فاستمسكوا به ودعواكم ممن جاء بعد هؤلاء **الثلاثة (الكتاب والسُّنَّةُ وأقوال الصَّحَابَةِ)**. انتهى باختصار. وقال الشيخ علي بن شعيان أيضًا في (السُّنَّةُ التَّرَكِّيَّةُ): **قَالَ حُذَيْفَةُ بْنُ الْيَمَانِ {كُلُّ عِبَادَةٍ لَمْ يَتَعَبَّدْهَا أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَلَا تَعَبَّدُوهَا}**، وقال ابن مسعود {اتَّبِعُوا وَلَا تَتَّبِعُوا فَقَدْ كَفَيْتُمْ،

عَلَيْكُمْ بِالْأَمْرِ الْعَتِيقِ [أَي الْقَدِيمِ الْأَوَّلِ]}. انتهى. وقال
 الشَّيْخُ عَلِيُّ بْنُ شُعْبَانَ أَيْضًا فِي كِتَابِهِ (شُرُوطٌ "لَا إِلَهَ
 إِلَّا اللَّهُ"، وَارْتِبَاطُهَا بِأَرْكَانِ الْإِيمَانِ، وَعَلَاقَةُ الْإِرْجَاءِ
 بِهِمَا): قَالَ الشَّعْبِيُّ {مَا حَدَّثُوكَ عَنْ أَصْحَابِ مُحَمَّدٍ صَلَّى
 اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ **فَحُذُّوهُ**، وَمَا قَالُوا بِرَأْيِهِمْ **فَبُلْ عَلَيْهِ**}.
 انتهى. وقال الإمام أحمدُ في (أُصُولِ السُّنَّةِ): أُصُولُ
 السُّنَّةِ عِنْدَنَا التَّمَسُّكُ بِمَا كَانَ عَلَيْهِ أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ
 صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ **وَالْإِقْتِدَاءُ بِهِمْ**، وَتَرْكُ الْبِدْعِ، وَكُلُّ
 بَدْعٍ فَهِيَ ضَلَالَةٌ [قَالَ الشَّيْخُ عَبْدُ اللَّهِ الْخَلِيفِيُّ فِي
 (تَقْوِيمُ الْمُعَاصِرِينَ): قَوْلُ الْإِمَامِ أَحْمَدَ {أُصُولُ السُّنَّةِ
 عِنْدَنَا التَّمَسُّكُ بِمَا كَانَ عَلَيْهِ أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى
 اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ} يَشْمَلُ مَا كَانُوا عَلَيْهِ فِي الْعَقَائِدِ
 وَالْعِبَادَاتِ وَالْمُعَامَلَاتِ وَالْآدَابِ. انتهى باختصار]. انتهى.
 وقال الشَّيْخُ مُحَمَّدُ أَمَانَ الْجَامِي (أَسْتَاذُ الْعَقِيدَةِ
 بِالْجَامِعَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ بِالْمَدِينَةِ الْمُنَوَّرَةِ) فِي شَرِيطِ صَوْتِي
مَوْجُودٌ عَلَى هَذَا الرِّابِطِ بِعَنْوَانِ ("الْجَمَاعَةُ" إِذَا أُطْلِقَتْ
 تَنْصَرِفُ إِلَى الْجَمَاعَةِ الْأُولَى، وَهِيَ جَمَاعَةُ الصَّحَابَةِ): إِذَا
 أُطْلِقَتْ (الْجَمَاعَةُ)، **يَنْصَرِفُ الْمَفْهُومُ إِلَى الْجَمَاعَةِ**
الْأُولَى الَّتِي اجْتَمَعَتْ عَلَى الْحَقِّ (جَمَاعَةُ الصَّحَابَةِ).
 انتهى. وقال ابْنُ الْقَيِّمِ فِي (إِغَاثَةُ اللَّهْفَانِ مِنْ مَصَائِدِ
 الشَّيْطَانِ): فَإِنَّ الْعَصْرَ إِذَا كَانَ فِيهِ عَارِفٌ بِالسُّنَّةِ دَاعٍ
 إِلَيْهَا **فَهُوَ الْحُجَّةُ وَهُوَ الْإِجْمَاعُ وَهُوَ السَّوَادُ الْأَعْظَمُ وَهُوَ**
سَبِيلُ الْمُؤْمِنِينَ الَّتِي مَنْ فَارَقَهَا وَاتَّبَعَ سِوَاهَا وَلَاهُ اللَّهُ
 مَا تَوَلَّى وَأَصْلَاهُ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيرًا. انتهى. وفي
 فَتَوَى صَوْتِيَّةٍ مُفَرَّغَةٍ لِلشَّيْخِ الْأَلْبَانِيِّ **عَلَى هَذَا الرِّابِطِ**،
 قَالَ الشَّيْخُ: قَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ {افْتَرَقَتِ الْيَهُودُ
 عَلَى إِحْدَى وَسَبْعِينَ فِرْقَةً، وَالنَّصَارَى عَلَى اثْنَتَيْنِ
 وَسَبْعِينَ فِرْقَةً، وَاسْتَفْتَرَقَ أُمَّتِي عَلَى ثَلَاثٍ وَسَبْعِينَ
 فِرْقَةً كُلُّهَا فِي النَّارِ إِلَّا وَاحِدَةً} قَالُوا {مَنْ هِيَ يَا
 رَسُولَ اللَّهِ؟} قَالَ {هِيَ الْجَمَاعَةُ}، هَذِهِ **الْجَمَاعَةُ** هِيَ

جماعة الرسول عليه السلام... ثم قال -أي الشيخ الألباني-: قوله عز وجل {ويتبع غير سبيل المؤمنين} أي من سلك غير سبيل الصحابة، وهم الجماعة التي شهد لها الرسول عليه السلام بأنها الفرقة الناجية **وَمَنْ سَلَكَ سَبِيلَهُمْ، هَؤُلَاءِ هُمُ الَّذِينَ لَا يَجُوزُ لِمَنْ كَانَ يَرِيدُ أَنْ يَنْجُو مِنْ عَذَابِ اللَّهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَنْ يَخَالَفَ سَبِيلَهُمْ، وَلِذَلِكَ قَالَ تَعَالَى {وَمَنْ يَشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَى وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّى وَنُضْلِهِ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيرًا}**، انتهى باختصار. وقال المازري (ت536هـ) في (إيضاح المحصول من برهان الأصول): فَإِنَّا نَقْبَلُ الْخَبَرَ إِذَا أَضَافَهُ أَحَدٌ مِنْ أَصْحَابِ نَبِيِّنَا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، **ولسنا نعني بأصحابه هَؤُلَاءِ كُلٌّ مَنْ رَأَاهُ اتِّفَاقًا [أَيُّ مُصَادَفَةً]**، أو رَأَاهُ لِمَآئًا، أو أَلَمَّ بِهِ لِعَرَضٍ وَانصَرَفَ عَنْ قَرِيبٍ، **لَكِنْ إِنَّمَا نُرِيدُ بِذَلِكَ أَصْحَابَهُ، الَّذِينَ لَا زُمُوهُ وَعَزُورُوه [أَيُّ وَقُرُوه]** وَتَصَرُّوه وَاتَّبَعُوا النَّوَرَ الَّذِي أَنْزَلَ مَعَهُ أَوْلَئِكَ هُمُ الْمَفْلُحُونَ. انتهى. وقال أبو الحسنات اللكنوي (1304هـ) في (ظفر الأمانى): اختلفوا في أن الصحابيَّ يُشْتَرَطُ فِي كَوْنِهِ صَحَابِيًّا طَوْلُ الْمَجَالَسَةِ أَمْ لَا؟، **فالذي ذهب إليه جمهور الأصوليين وَجَمْعُ مِنَ الْمُحَدِّثِينَ إِلَى اشْتِرَاطِهِ، وَأَيُّدُوه بِالْعُرْفِ، فَإِنَّ الصَّحَابِيَّ لَا يَفْهَمُ مِنْهُ أَهْلُ الْعُرْفِ إِلَّا مَنْ يَصْحَبُ صُحْبَةً مُعْتَدًا بِهَا، لَا مَنْ لَهُ رُؤْيَةٌ لَحْظَةً -مَثَلًا- وَإِنْ لَمْ تَقَعْ مَعَهَا مُجَالَسَةٌ وَلَا مُمَاشَاةٌ وَلَا مُكَالَمَةٌ. انتهى. وقال الراغب الأصفهاني في (المفردات في غريب القرآن): الصَّاحِبُ [هُوَ] الْمُلَازِمُ، إِنْسَانًا كَانَ أَوْ حَيَوَانًا أَوْ مَكَانًا أَوْ زَمَانًا، وَلَا يُقَالُ فِي الْعُرْفِ إِلَّا لِمَنْ كَثُرَتْ مُلَازِمَتُهُ، وَالْمُصَاحَبَةُ وَالْاضْطِحَابُ أَبْلَغُ مِنَ الْاجْتِمَاعِ، لِأَجْلِ أَنَّ الْمُصَاحَبَةَ تَقْتَضِي طَوْلَ لَبْنَتِهِ، فَكُلُّ اضْطِحَابٍ اجْتِمَاعٌ، وَلَيْسَ كُلُّ اجْتِمَاعٍ اضْطِحَابًا. انتهى باختصار. وجاء في موسوعة الفرق**

المنتسبة للإسلام (إعداد مجموعة من الباحثين، بإشراف الشيخ علوي بن عبدالقادر السَّقَّاف): وهناك مَنْ **خَصَّصَ** لَفْظَ (السَّلَفِ) عند الإطلاق **بالصَّحابة فَقَطْ**. انتهى. وقال ابن ناجي التنوخي (ت 837هـ): (السلفُ الصالحُ) وَصَفُ لَازِمٌ يَخْتَصُّ **عند الإطلاق بالصَّحابة ولا يُشارِكهم غيرهم فيه**. انتهى من (شرح ابن ناجي التنوخي على متن الرسالة). وقال أبو الحسن المالكي (ت 939هـ) في (كفاية الطالب الرباني لرسالة ابن أبي زيد القيرواني) عند شَرْح قول المُصَنِّف (اتَّبَعَ السَّلَفُ الصَّالِحُ): وَهُمْ **الصَّحابةُ** في أقوالهم وأفعالهم وفيما تأوَّلوه واستنبطوه عن اجتهادهم. انتهى. وقال الشيخ على الصعيدي العدوي المالكي (ت 1189هـ) في (حاشية العدوي على كفاية الطالب الرباني) عند شَرْح قول المُصَنِّف (اتَّبَعَ السَّلَفُ الصَّالِحُ وَهُمْ **الصَّحابةُ**): قوله (السلفُ الصَّالِحُ) أي **العلماء منهم** كما ذَكَرَهُ بعضُ الشَّرَاحِ، قوله (وَهُمُ الصَّحابةُ) قَصَرَهُ على الصَّحابة. انتهى. وقال الشيخ محمد بن عبدالرحمن المغراوي (أستاذ الدراسات العليا بجامعة القرويين، والذي يُوصَفُ بأنه "شَيْخُ السَّلَفَيْنِ بِالْمَغْرِبِ") في (المفسرون بين التأويل والإثبات في آيات الصفات): القَلَشَانِيُّ [الْمُتَوَفَّى عَامَ 863هـ] ذَهَبَ [في كتابه (تحرير المقالة في شَرْح الرِّسَالَةِ)] إلى أَنَّ السَّلَفَ هُمُ الصَّحابةُ، وكلامه في ذلك واضح. انتهى. وقال الشيخ محمد صالح المنجد في مُحَاضَرَةٍ بِعُنْوَانِ (فَضْلُ عِلْمِ السَّلَفِ عَلَى عِلْمِ الْخَلَفِ) مُفَرَّغَةً على هذا الرابط: قَالَ الْأَوْزَاعِيُّ {الْعِلْمُ مَا جَاءَ بِهِ أَصْحَابُ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَمَا كَانَ غَيْرَ ذَلِكَ فَلَيْسَ بِعِلْمٍ}. انتهى. وقال الشيخ محمد عبدالهادي المصري في (أهل السنة والجماعة، معالم الانطلاقة الكبرى، بتقديم الشيخ ابن جبرين) تحت عنوان (تعريفُ السَّلَفِ): في اللغة، السَّلَفُ مَنْ

تَقَدَّمَكَ مِنْ آبَائِكَ وَذَوِي قَرَابَتِكَ الَّذِينَ هُمْ فَوْقَكَ فِي
السَّنِّ وَالْفَضْلِ، وَالسَّلَفُ [أَيْضًا] الْمُتَقَدِّمُونَ، وَسَلَفُ
الرَّجُلِ أَبَوَاهُ الْمُتَقَدِّمَانِ؛ وَأَمَّا فِي الاصِّطِلَاحِ فَتَدَوُّرُ كُلِّ
التَّعْرِيفَاتِ لِلْسَّلَفِ حَوْلَ **الصَّحَابَةِ**، أَوِ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ،
أَوِ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ وَتَابِعِيهِمْ مِنَ الْأُئِمَّةِ الْأَعْلَامِ [يُشِيرُ
إِلَى الْقُرُونِ الثَّلَاثَةِ الْمُفَضَّلَةِ]، الْمَشْهُودِ لَهُمْ بِالْإِمَامَةِ
وَالْفَضْلِ وَاتِّبَاعِ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ. انْتَهَى بِاخْتِصَارٍ. وَقَالَ
ابْنُ تَيْمِيَّةٍ: فَإِنَّ الْإِغْتِبَارَ فِي الْقُرُونِ الثَّلَاثَةِ **بِجُمُهِورِ** أَهْلِ
الْقَرْنِ وَهُمْ وَسَبْطُهُ؛ **وَجُمُهِورُ الصَّحَابَةِ** انْقَرَضُوا
بِانْقِرَاضِ خِلَافَةِ الْخُلَفَاءِ الْأَرْبَعَةِ [وَأَخْرَجَهُمْ مَوْتًا هُوَ أَمِيرُ
الْمُؤْمِنِينَ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ، وَقَدْ اسْتَشْهَدَ رَضِيَ اللَّهُ
عَنْهُ سَنَةَ أَرْبَعِينَ لِلْهِجْرَةِ]، حَتَّى أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ بَقِيَ مِنْ
أَهْلِ بَدْرِ إِلَّا تَقَرُّ قَلِيلٌ؛ **وَجُمُهِورُ التَّابِعِينَ** بِإِحْسَانِ
انْقِرَاضُوا فِي أَوَاخِرِ عَصْرِ أَصَاغِرِ الصَّحَابَةِ فِي إِمَارَةِ ابْنِ
الزُّبَيْرِ وَعَبْدِ الْمَلِكِ [ابْنِ الزُّبَيْرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قُتِلَ سَنَةَ
73 هـ، وَعَبْدُ الْمَلِكِ مَاتَ سَنَةَ 86 هـ]؛ **وَجُمُهِورُ تَابِعِي**
التَّابِعِينَ انْقَرَضُوا فِي أَوَاخِرِ الدَّوْلَةِ الْأُمَوِيَّةِ وَأَوَائِلِ
الدَّوْلَةِ الْعَبَّاسِيَّةِ [وَالدَّوْلَةُ الْأُمَوِيَّةُ انْتَهَتْ بِمَقْتَلِ أَخِيرِ
خُلَفَائِهِمْ مَرْوَانَ الْجَمَارِ، وَهُوَ الزَّمَنُ الَّذِي قَامَتْ فِيهِ
الدَّوْلَةُ الْعَبَّاسِيَّةُ، وَذَلِكَ سَنَةَ 132 هـ. قُلْتُ: وَعَلَى ذَلِكَ
تَكُونُ الْقُرُونُ الثَّلَاثَةُ الْمُفَضَّلَةُ قَدْ انْقَضَتْ قُرَابَةَ عَامِ
132 هـ]؛ وَصَارَ فِي وِلَاةِ الْأُمُورِ كَثِيرٌ مِنَ الْأَعَاجِمِ وَخَرَجَ
كَثِيرٌ مِنَ الْأَمْرِ عَنْ وِلَايَةِ الْعَرَبِ [يَعْنِي أَنَّهُ أَصْبَحَ كَثِيرٌ مِنَ
وِلَاةِ الْأُمُورِ لِبِسَاوَاتٍ مِنَ الْعَرَبِ بِلِ مِنَ الْأَعَاجِمِ]، وَغُرِبَتْ
بَعْضُ الْكُتُبِ الْعَجَمِيَّةِ مِنْ كُتُبِ الْفُرسِ وَالْهِنْدِ وَالرُّومِ،
وَوَضَّحَ مَا قَالَهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ {ثُمَّ يَفْشُو
الْكَذِبُ} [أَيُّ بَعْدَ الْقُرُونِ الثَّلَاثَةِ الْمُفَضَّلَةِ] حَتَّى يَشْهَدَ
الرَّجُلُ وَلَا يُسْتَشْهَدُ وَيَخْلِفَ وَلَا يُسْتَخْلَفُ [جَاءَ فِي
الْمَوْسُوعَةِ الْعَقْدِيَّةِ (إِعْدَادُ مَجْمُوعَةٍ مِنَ الْيَاحِثِينَ،
بِإِشْرَافِ الشَّيْخِ عَلَوِيِّ بْنِ عَبْدِ الْقَادِرِ السَّقَّافِ): أَيْ

وَيَصِلُ الْأَمْرُ مِنَ الشَّرِّ فِي هَذَا الزَّمَانِ أَنْ يُكْثِرَ الرَّجُلُ
الْخَلِيفَ وَلَمْ يُطْلَبْ مِنْهُ أَنْ يَخْلِفَ، وَذَلِكَ لِفُسْخِ
وَفُجُورِهِ، وَيَصِلُ أَيْضًا الشَّرُّ فِي هَذَا الزَّمَانِ أَنْ يَشْهَدَ
الرَّجُلُ شَهَادَةَ الزُّورِ وَلَمْ تُطْلَبْ مِنْهُ، إِنَّمَا يَشْهَدُهَا فِسْخًا
وَفُجُورًا. انتهى باختصاراً]، حَدَّثَ ثَلَاثَةُ أَشْيَاءَ، (الرَّأْيُ)
و(الْكَلَامُ) و(التَّصَوُّفُ)، وَحَدَّثَ (التَّجَهُمُ) وَهُوَ نَفْيُ
الصِّفَاتِ، وَبِإِزَائِهِ (التَّمْثِيلُ) [قَالَ مَوْقِعُ الْإِسْلَامِ سَوَالُ
وَجَوَابُ الَّذِي يُشْرِفُ عَلَيْهِ الشَّيْخُ مُحَمَّدُ صَالِحُ الْمُنْجِدِ **فِي**
هَذَا الرَّابِطِ: الشَّائِعُ فِي الْكُتُبِ الْمُصَنَّفَةِ فِي الْعَقَائِدِ
وَالْفِرَقِ اسْتِعْمَالُ هَذِهِ الْمُصْطَلَحَاتِ (التَّجْسِيمِ،
والتَّشْبِيهِ، وَالتَّمْثِيلِ)، مِنْ غَيْرِ تَفْرِيقٍ بَيْنَهَا، وَإِنَّمَا تَتَوَارَدُ
فِي الْإِسْتِعْمَالِ لِتَدُلَّ عَلَى نَفْسِ الْمَعْنَى... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ
الْمَوْقِعِ-: **وَلَمْ يَخْتَلِفْ أَهْلُ السُّنَّةِ فِي تَكْفِيرِ الْمُثَلَّةِ، أَوْ**
الْمُشَبَّهِةِ، أَوْ الْمُجَسِّمَةِ... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الْمَوْقِعِ-: وَقَدْ
أَلْصَقَ أَهْلُ الْبِدْعِ الْمُعْطَلُونَ لِلصِّفَاتِ وَالنَّافُونَ عَنِ اللَّهِ
عَزَّ وَجَلَّ مَا أَثْبَتَهُ لِنَفْسِهِ، **أَلْصَقُوا بِأَهْلِ السُّنَّةِ فِرْيَةً**
التَّشْبِيهِ وَالتَّمْثِيلِ وَالتَّجْسِيمِ، وَهَذَا مَحْضُ إِفْتِرَاءٍ وَكَذِبٍ.
انتهى باختصاراً. انتهى من (مجموع الفتاوى). وقال
موقع الإسلام سؤال وجواب الذي يُشْرِفُ عَلَيْهِ الشَّيْخُ
مُحَمَّدُ صَالِحُ الْمُنْجِدِ **فِي هَذَا الرَّابِطِ**: قَوْلُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ
مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ {مَنْ كَانَ مُسْتَنًا فَلَيْسَتْ بَيْنَ مَنْ قَدْ
مَاتَ، فَإِنَّ الْحَيَّ لَا تُؤْمَنُ عَلَيْهِ الْفِتْنَةُ، **أُولَئِكَ أَصْحَابُ**
مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، كَانُوا أَفْضَلَ هَذِهِ الْأُمَّةِ،
أَبْرَها قُلُوبًا، وَأَعَمَّقَهَا عِلْمًا، وَأَقْلَهَا تَكَلُّفًا، اخْتَارَهُمُ اللَّهُ
لصَّحْبَةِ نَبِيِّهِ، وَلِإِقَامَةِ دِينِهِ، فَاعْرِفُوا لَهُمْ فَضْلَهُمْ،
وَاتَّبِعُوهُمْ عَلَى أَثَرِهِمْ، وَتَمَسَّكُوا بِمَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ
أَخْلَاقِهِمْ وَسِيَرِهِمْ، فَإِنَّهُمْ كَانُوا عَلَى الْهُدَى الْمُسْتَقِيمِ {
رواه ابن عبد البر في (جامع بيان العلم وفضله) وفي
إسناده ضعف، إِلَّا أَنَّهُ أَثَرُ مَشْهُورٍ مُتَدَاوِلٍ فِي مُصَنَّفَاتِ
أَهْلِ السُّنَّةِ، وَمَعْنَاهُ صَحِيحٌ مُسْتَقَرٌّ عِنْدَهُمْ؛ قَالَ الْإِمَامُ

نصر بن إبراهيم المقدسي رحمه الله [في (مُختَصَرُ الحُجَّةِ على تَارِكِ المَحَجَّةِ)]، بعد ما روى هذا الأثر عن ابن مسعود وابن عمر رضي الله عنهما {وهذا الذي ذكره ابن مسعود وعبدالله بن عمر رضي الله عنهما، فقد أخبر الله تعالى عنهم [أي عن الصحابة] بأكثر منه في غير موضع [من كتابه، وَبَيَّنَّ عَدَالَتَهُمْ]، وأزال الشبهة عنهم، وكذلك أخبر به الرسول صلى الله عليه وسلم، وأمر بالرجوع إليهم، والأخذ عنهم، والعمل بقولهم، مع علمه بما يكون في هذا الزمان من البدع واختلاف الأهواء، ولم يأمر بأن يُتمسك بغير كتاب الله، وسنة نبيه، **وسنة أصحابه رضوان الله تعالى عليهم**، ونهانا عما ابتدِعَ خارجًا عن ذلك، وعما جاوز ما كان عليه **هو وأصحابه**، فواجب علينا قبول أمره فيما أمر، وترك ما نهى عنه وزجر، وعلى هذا الأمر كان العلماء والأئمة فيما سَلَفَ، إلى أن حَدَّثَ مِنَ البدع ما حَدَّثَ}؛ وقال الإمام الشاطبي رحمه الله [في (الإعتصام)] {وَالْأَثَارُ فِي هَذَا الْمَعْنَى كَثِيرٌ، جَمِيعُهَا يَدُلُّ عَلَى الْإِفْتِدَاءِ بِهِمْ [أي بالصحابة] وَالْإِتِّبَاعَ لِطَرِيقِهِمْ عَلَى كُلِّ خَالٍ، وَهُوَ طَرِيقُ النَّجَاةِ حَسْبَمَا نَبَّهَ عَلَيْهِ حَدِيثُ الْفِرَقِ فِي قَوْلِهِ (مَا أَنَا عَلَيْهِ **وأصحابي**)}. انتهى باختصار، وأصبح جُنُودُهُ وَأَعْوَانُهُ وَأَنْصَارُهُ الَّذِينَ يَحْرُسُونَ الشَّرْكَ وَيَحْمُونَ الْقَانُونَ الْكَفَرِي وَيَعْمَلُونَ عَلَى تَنْفِيزِهِ وَاحْتِرَامِهِ، أَصْبَحَ هَؤُلَاءِ الْعَيْنِ السَّاهِرَةِ الَّتِي تَحْرُسُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، وَأَصْبَحَ الْمَشْرُكُ الَّذِي يَصْرِفُ الْعِبَادَةَ لِغَيْرِ اللَّهِ وَيَدْعُو أَصْحَابَ الْقُبُورِ وَالْأَضْرَحَةِ وَالْقُبَابِ، وَيَذِجُ لَهُمْ وَيَطُوفُ بِقُبُورِهِمْ وَيَنْذِرُ لَهُمْ وَيَسْتَغِيثُ بِهِمْ، أَصْبَحَ هَذَا مُسْلِمًا طَبِيبًا جَاهِلًا، وَأَصْبَحَ سَبُّ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَالِاسْتِهْزَاءُ بِدِينِ اللَّهِ وَسُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سُوءَ أَدَبٍ وَسُوءَ تَرْبِيَةٍ! وَهُمْ فِي دَائِرَةِ الْإِسْلَامِ نَصْلِي عَلَيْهِمْ وَنَسْتَغْفِرُ لَهُمْ!، وَأَصْبَحَ الْمَوْحِدُ الْمُجَاهِدُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ

الملتزم بطريق الأنبياء في الدعوة إلى التوحيد والجهاد، والتحذير من الشرك، وتكفير المشركين، وتسمية المشرك مشركًا والكافر كافرًا، المتبرئ من المشركين، المظهر لعداوتهم وبغضهم، الذي يبين كفر الكافرين وشرك المشركين، الذي يرفع الالتباس عن حقيقتهم، أصبح هذا الذي يقتفي آثار النبوة وما كان عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم وصحابته الكرام، أصبح متشددًا متطرفًا خارجيًا قطبيًا تكفيريًا وهابيًا إرهابيًا من أهل الغلو!!!، أصبح هذا الموحد غريبًا بين أهله وعشيرته، لأنه يدعو إلى أصل دعوة الرسل، فهو محاربٌ من أعداء الرسل الذين يبدلون دين الرسل ويوالون أعداء الله ورسله من اليهود والنصارى والمشركين من الشيعة الرافضة والصوفية والعلمانية والاشتراكية والقومية الحزبية وغير ذلك؛ فعلى الدعوة أن يوحدوا جهودهم ويقفوا صفًا واحدًا في وجه أعداء الدعوة، ويبينوا حقيقة التوحيد للناس ويدعوهم إلى أصل دعوة الرسل، حتى تؤتي هذه الدعوة المباركة ثمارها الطيبة، وتحصل المفاصلة ويُرفع الالتباس ويتميز أهل الحق ويعرف أهل الباطل، ليهلك من هلك عن بينة؛ فهل من داعية موفق يقوم لله بدعوة الناس إلى التوحيد الخالص الذي جاء به محمد صلى الله عليه وسلم **ويكشف شبهات المرجئة المعاصرة** وحقيقة الخلاف معهم... ثم قال -أي الشيخ الغليفي-: **فإن الخلاف مع هؤلاء المرجئة خلافًا حقيقيًا، خلافًا في العقيدة وأصول الدين، يترتب عليه ضلال وانحراف في أصول الإيمان والأعمال، والخلاف حقيقي بيننا وبينهم، فلا يجوز لقائل أن يقول إن هذه مسألة خلافية ولا يجوز التحدث فيها، ويُصَوَّرُ المسألة على أنها من المسائل الخلافية بين أهل السنة أنفسهم، وهذا من التلبس والضلال، بل لا بُدَّ من تحرير مناطق الخلاف،**

والصدع بالحق بعد تحقيق القول في المسألة وتفصيلها والردُّ على المُخَالِفِ، حتى يَتَبَيَّنَ الْحَقُّ مِنَ الْبَاطِلِ، وَالْهُدَى مِنَ الضَّلَالِ، لأنه ليس خلافاً سائغاً ولا من موارد الاجتهاد، ولا الخلاف فيها معتبراً، بل الخلاف حقيقيُّ كما قال علماء أهل السنة، فعلى كل مخلص لدين الله، أن يخوف هؤلاء بالله وينصحهم بالرجوع إلى هيئة كبار العلماء ولزوم غرزهم، والإسراع بالتوبة إلى الله من هذا الانحراف والفساد، فالأمر دين، وكل امرئ حسب نفسه، والموفق من وفقه الله لطاعته، نسأل الله لنا ولهم الهداية والتوفيق ولزوم الجماعة وما كان عليه السلف الصالح، فيعلمُ الله إن رجوعهم إلى الحق وأهل السنة أحبُّ إلينا، وهذا من الخير الذي نحبه للمسلمين، ولا سيما أن فيهم ومن بينهم أهل علم وفضل، فنسأل الله الهداية للجميع، فإن أبوا إلا التماذي في الباطل والتعصب والهوى ومخالفة السلف وما أجمع عليه أهل السنة والجماعة، فيجب هجرهم والابتعاد عنهم والتحذير منهم ومن بدعتهم وعدم مجالستهم، لأنهم مبتدعة وداعين إلى بدعتهم، فكيف تجلس إلى قوم يكذبون على أهل العلم؟ وهل تأمن شرهم وضلالهم؟، والعجيب أن هؤلاء المرجئة يرهبون أتباعهم ويحذرونهم من كتب أهل السنة ومن قراءتها، لأنها على زعمهم كتب أصولية يصعب على صغار الطلبة فهمها ويخشى عليهم من الانحراف والضلال [قلت: ومن ذلك ما يقوم به بعض دعاة الإرجاء من التحذير من قراءة كتاب الشيخ سيد قطب (معالم في الطريق) إلا على شيخ، ويُقَصَّدُ بلفظ {شيخ} هنا من كان من مرجئة العصر، وهو الذي سيقوم بالتكلف والتعسف في تأويل ما ورد في الكتاب ليتفق مع مذهبه الإرجائي]، وخصوصاً كتب شيخ الإسلام ابن تيمية، كالإيمان، والإيمان الأوسط (شرح حديث

جبريل)، والشرية للأجري [ت360هـ]، والسنة لعبدالله ابن الإمام أحمد، و[شرح] أصول اعتقاد أهل السنة للآكائي [ت418هـ]، والتوحيد لابن خزيمة [ت311هـ]، لأن هذه الكتب وغيرها تُردُّ عليهم وتبين ضلال المرجئة وانحرافهم عن أهل السنة، وكذلك كتب أئمة الدعوة [التجديّة السلفيّة] يحذرون منها لأنها كتب فيها أفكار متطرفة تدعو إلى الحزبية والغلو، وهكذا يفرضون على أتباعهم حصارًا قويًا ومتابعة شديدة حتى يستطيعوا السيطرة عليهم، من خلال كتب خاصة بهم تُوصِّلُ فكر الإرجاء، ولكن مَنْ فَتَحَ الله عليه، وطلَّبَ الحقَّ صادقًا، وفقه الله إليه، وهذا مُشَاهِدٌ والحمدُ لله بكثرة، فإن أتباعهم في نقصان وليس معهم إلا مَنْ رَضِيَ بتأجير عقله لهم، أما مَنْ عَرَفَ تلبسهم وكذبهم فبنفَرُ منهم، ولله الحمد والمنة على خذلان الباطل وأهله، وقد حذر السلفُ من المرجئة وشدّدوا في التحذير منهم، فأياك والجلوس إلى أهل البدع، فالحيُّ لا يُؤْمَنُ عليه الفتنه... ثم قال -أي الشيخ الغلبي-: ولا يَصُرُ الدِّينَ **مرجئة** الإسكندرية، **ولا مرجئة** أنصار السنة والخلفي [هو عبدُ العظيم بن بدوي الخلفي نائب الرئيس العام لجماعة أنصار السنة المحمدية، المشرف العام على مجلة التوحيد] ومدرسة القاهرة، فالحقُّ واضحٌ أبلج، وهؤلاء في إنحسار وانكسار، وأتباعهم يتناقصون يومًا بعد يوم، والحق يعلو يومًا بعد يوم، مع أننا ندعو الله لهم بالهداية والرجوع إلى الحق، فوالله إن رجوعهم إلى الحق **والتبرؤ من مذهب الإرجاء الخبيث** والتوبة من **الركون إلى الطواغيت** أحب إلينا، لأن في توبتهم ورجوعهم خير للإسلام وللمسلمين، لأن فيهم دعاة وأهل علم وفقه وخطابة أمثال [محمد حسين] يعقوب و[سيد] العفاني و[عبدُ العظيم بن بدوي] الخلفي و[ياسر] برهامي، وأهل وعظ أمثال

أحمد فريد ومحمد إسماعيل، ففيهم خير كثير، فلذلك توبة هؤلاء ورجوعهم إلى الحق فيه خير كثير وقوة للإسلام والمسلمين... ثم قال -أي الشيخ الغليفي-: وكان موطن الإرجاء الأول الكوفة ثم **انتشر بعد ذلك إلى سائر الأقاليم الإسلامية** من خلال مذهب الأحناف الفقهي ومن خلال مذهب الأشاعرة والماتريدية... ثم قال -أي الشيخ الغليفي-: **الإيمان عند مرجئة العصر** هو الاعتقاد والقول، والعمل شرط كمال [بخلاف أهل السنة والجماعة القائلين بأن الإيمان اعتقاد وقول وعمل، والعمل ركن فيه]، فجاءوا بقول مبتدع لم يقله أحد غيرهم، وافقوا فيه المرجئة [من حيث عَدَمُ إقرارهم بركنية العمل في الإيمان]، وإن التزموا بعقيدة أهل السنة في المسائل الأخرى، فهُمْ ليسوا مرجئة خُلص، ولكن مرجئة في باب الإيمان، وجهمية في باب الكفر فهُمْ **يقيدون الكفر بالاعتقاد والجحود والاستحلال وليس عندهم كفر عمل**، فالكفر العملي عندهم أصغر كله، فلا كُفْرَ بالقول ولا بالعمل المَكْفَر، وإن صادمته النصوص والأدلة الصريحة في أن الكفر يكون بالقول والعمل كما يكون بالاعتقاد، قالوا {نعم، القول مكفر والعمل مكفر، لكن هل اعتقد بقلبه؟ هل جحد؟ هل استحل؟، فلا ندري ما في قلبه وما صدر منه من قول مكفر وفعل مكفر ظاهر جلي، نقول (هو مسلم ولا يكفر إلا إذا اعتقد الكفر بقلبه، أو هو كُفْرٌ دُونَ كُفْرٍ، أو فعله فعل كفر لكنه لا يكفر بالفعل والعمل المَكْفَر، وما صدر منه سوء أدب وجهل وسوء تربية، وما صدر عنه من سب الدين وسب الرسول صلى الله عليه وسلم هو من الجهل وسوء التربية)}، ومن هؤلاء المعاصرين **الذين تبناوا هذا الفكر الخبيث ونشروه ودافعوا عنه وفتنوا الشباب بل ونسبوه إلى السلف والسلفية واعتبروه هو قول أهل السنة**

والجماعة ومن قال بخلافه فهو خارجي وقطبي ووهابي ومن أهل الغلو في التكفير، من هؤلاء مدرسة الأردن (علي [بن] حسن الحلبي ومن وافقه، ومراد شكري [سويدان] وغيره)، ومدرسة الإسكندرية (ياسر برهامي وأحمد فريد ومن وافقهما)، ومدرسة القاهرة (عبدالعظيم [بن بدوي] الخلفي) الذي عاد من الأردن حاملاً هذا الفكر الخبيث وقد انضمَّ إلى اللجنة العلمية بأنصار السنة [وأصبح نائب الرئيس العام لجماعة أنصار السنة المحمدية، المشرف العام على مجلة التوحيد] التي تتبنى هذا المذهب وتنشره من خلال مجلتها التي تصف الحكام المرتدين بأولي الأمر وأمراء المؤمنين، وقد تغيَّرت سياستها كلياً حتى في أهداف الجمعية التي كانت تطبعها في آخر صفحة على غلاف المجلة بالدعوة إلى تحكيم شرع الله وكفر المشرع من دون الله، حتى الشكل العام تغير بوفاة محمد حامد الفقي [مؤسس جماعة أنصار السنة المحمدية]، ومن هؤلاء المرجئة أيضاً سيد عفاني و[أسامة] القوصي ومحمد [حسين] يعقوب الذين يلمزون الموحدين والمجاهدين، وهؤلاء يستترون خلف السلف والدعوة السلفية، مع أن كلامهم واضح غاية الوضوح في أن تارك أعمال الجوارح بالكلية (جنس العمل) مسلمٌ تحت المشيئة، وأن تارك الصلاة مسلم، وأن الحاكم المبدل لشرع الله المحارب لدين الله مسلمٌ مؤمنٌ، ومرتكب الشرك الأكبر الظاهر الجلي مسلمٌ معذورٌ لا يعتقذ الكفر، وأشدَّهم على أهل السنة برهامي والخلفي والقوصي ويعقوب، نسأل الله أن يهديهم إلى الحق والرجوع إلى الصواب... ثم قال - أي الشيخ الغليفي -: فإذا رأيت الرجل يقدح في المجاهدين رموز الأمة ومصدر عزها وفخرها كالشيخ المجاهد رجل العقيدة أبي عبد الله أسامة [بن لادن]، والبطل القائد خطاب [هو سامر بن صالح بن عبد الله

السويلم، وُلد في عام 1969م في مدينة عرعر في شمال المملكة العربية السعودية، عُرفَ بِتَفَوُّقِهِ الدراسيِّ، تخرج في الثانوية العامة بتخصص (علمي) بمعدل 94% في النصف الثاني، ما ساعده بدخول شركة (أرامكو) بمدينة (الظهران) شرقي السعودية كطالب متدرب يستلم منها شَهْرِيًّا 2500 رِيَالٍ، ولكنه تركها بعد أحداث أفغانستان، فجاهد الروس هناك وعُمُرُهُ لم يُجَاوِزِ التَّاسِعَةَ عَشَرَ، ثم جاهدَهم في طاجيكستان ثم جَاهَدَهم في الشيشان وداغستان، وهازم الشيعة والأمريكان الأسد الضاري أبي مصعب الزرقاوي، فإذا سمعت من يقدح في مثل هؤلاء فاعلم أنه منافق مخدول محروم، فحب المجاهدين إيمان وبغضهم نفاق، وحاسدهم مخدول مرذول مفتون، نَصَرَ الطواغيت من حيث يدري أو لا يدري، ووقف في صفهم ضد المجاهدين، ولقد أحرزني وألمني وقطع قلبي وأدمى كبدي وهيجني وأثارني كلام بعض المنشغلين بالدعوة ومن هنا يأتي العجب وحق الغضب، العجب من أناس ينتسبون إلى العلم والدين والدعوة ومذهب السلف فرَّغُوا أَقْلَامَهُمْ فِي هَذَا الزَّمَانِ لمهاجمة الطواغيت الميِّتة [كالقبور والأحجار والأشجار والمقصورات والأضرحة التي تعبد من دون الله]، ونسوا أو تناسوا الطواغيت الأحياء مع أن الطواغيت الحية أشد خطرًا من الميتة [لأن الطواغيت الحية هي التي تحمي الطواغيت الميتة وتُرَوِّجُهَا]، وترى أحدهم [هو الشيخ محمد حسين يعقوب] يعيش في بلد يستظل بالقوانين الوضعية الكافرة، والديمقراطية الكافرة التي اتخذها الناس دينًا، وهو متجاهل لها [أي للديمقراطية الكافرة] تمامًا ويغض الطرف عنها، وهو مع ذلك يشهر حسامه، ويطلق لسانه على صفحات الكتب وفي القنوات الفضائية والتسجيلات السمعية والمرئية، يا

ليته أشهرها على الطواغيت الميتة، كالقبور والأحجار والأشجار والمقصورات والأضرحة التي تعبد من دون الله بشتى صور العبادة -من الدعاء والاستغاثة والذبح والنذر وغيرها- على مسمع ومرأى الجميع، يا ليتة أطلق لسانه على الطواغيت الأحياء التي تحرس الشرك وتحميه وتقنن الكفر، يا ليتة حذر من الحكام المرتدين الذي بدلوا الشريعة وحاربوا أهلها ووالوا الكفار واليهود والنصارى، يا ليتة حذر من الكفر والشرك والبدع والمعاصي الواقعة في بلده **[مِصْر]**، بل يا ليتة سكت عن قول الحق وكلنا نلتمس له الأعذار، ونقول {عجز عن قول الحق لخوفه من الطاغوت}، ولكنه قال الباطل، ونصر الطاغوت، وأطلق لسانه في المجاهدين الموحدين، واستهزأ بهم، وتنكر لهم بازدراء شديد وتجاهل لم يَصُدُّرا من الكفار الأصليين الذين حاربهم هؤلاء المجاهدين، بل وشهدوا **[أي الكفار الأصليين]** لهم بالشجاعة والخلق الرفيع والنبيل، وهل هناك مسلم فضلاً عن طالب علم- لا يعرف من هو (خطاب)؟، هل هناك مسلم لا يعرف من هو رمز العزة والفخر والعطاء؟، بل هل يوجد من يعيش معنا على كوكب الأرض لا يعرف من هو البطل أسامة؟ أو السيف المسلول على الشيعة والمرتدين وذابح الأمريكان أبو مصعب؟، ثم يأتي هذا النكرة **[والكلام ما زال عن الشيخ يَعْقُوب]** ويلمز هؤلاء الأعلام، سَلِمَ منه الطواغيتُ والمرتدون وهادنهم وداهنهم، وَسَلِمَ منه الشيعةُ، وَسَلِمَ منه أهل الفسق والمعاصي والفجور، وَسَلِمَ منه النصارى مع جرائمهم المتكررة وكيدهم المستمر للمسلمين، والكل يعلم ذلك جيداً، سَلِمَ منه أهل الشر جميعهم ولم يجرؤ على لمزهم أو حتى نصحهم ولو بحديث {ما بال أقوام}، لم يفعل ذلك لأنه أجيرٌ وعميلٌ، مُتَاجِرٌ بدينه مع هؤلاء الطواغيت، ويعلم جيداً

أن في لمزهم ضررًا عليه في رزقه، ويعلم ماذا سيحدث له لو نصح ممثلاً أو مُغنٍ أو فاسقًا أو فاجرًا، هو يعلم جيدًا أن لمزه لهؤلاء الفجرة معناه الجلوس في بيته ومنعه من الفضائيات، لذلك تجنب التعرض لهم والحديث عنهم وعن انحرافاتهم، أما أهل التوحيد أهل الدعوة، أهل الجهاد رموز الأمة، فأصبحوا لا ناصر لهم إلا الله، ولا مدافع عنهم إلا الله، وأهل الباطل لا يعترفون ولا يؤمنون بعقاب الله فلذلك يخافون من الناس وأهل المناصب أشدَّ من خوفهم من الله، انظر إلى الفارق، فهؤلاء يذكروننا بالمعاصي والفسق والفجور، ورمز العزة وفخر الأمة **[القائد خطاب]** يذكروننا بالصحابة، لذلك تشتاق النفوس المؤمنة إلى سماعه وسماع أخباره والتلهف عليها والفرح برؤيته، كيف لا والشيخ يذكركم بهؤلاء العظماء الأبطال الذين فتحوا الدنيا بالدعوة والجهاد في سبيل الله، كيف لا والشيخ يذكركم بحمزة وطلحة والزبير، يذكركم بالبراء **[بن مالك الأنصاري]** وأبو دجانة **[الأنصاري]**، يذكركم بسعد **[بن أبي وقاص]** وخالد **[بن الوليد]** والقعقاع وصلاح الدين ومحمد الفاتح، فكم للشيخ من الحب والود في قلوب المسلمين رغم أنوف الحاقدين الحاسدين، وهذا فضل الله يؤتيه من يشاء، ولن يستطيع الطواغيت بكل ما وصلوا إليه من قدرات مادية لن يستطيعوا تغيير مكانة الشيخ ورفاقه وأصحابه في قلوب الشباب فهؤلاء هم الرجال الذي تَحْيَا الأمة بذكرهم، مجرد ذكرهم، هؤلاء هم الرجال حقًا **وليس المخذول المردول المحروم (محمد بن حسين يعقوب) وأمثاله من النكرات**، أين هم من رموز الأمة، هذا النكرة الذي يريد أن يتسلق ويظهر على الفضائيات، وجواز مروره إليها لمز المجاهدين وعيبتهم والتَّيْلُ منهم، ولسان حاله ومقاله يقول للطواغيت {نحن الذين نحكم وندافع عن عروشكم،

نحن الذين نحب البلد ونحافظ عليها، ودليل صدقنا أننا معكم في محاربة المجاهدين والمحافظة على البلد، لذلك ألفنا الكتب وصرحنا بحب مصر، وذكرنا الأحاديث الضعيفة والموضوعة في حبها، وقلنا للمجاهدين الموحدين (اتقوا الله في مصر)، معكم في التحذير من أهل التوحيد والجهاد والدعوة ومن طريقتهم، معكم في تحذير الشباب منهم ومن الانضمام إليهم، **[وَكَلِّهِ]** باسم (السلفية) و(الوسطية)، ودليل صدقنا أننا أكثر من مرة أبلغناكم بأسماء الشباب من أهل التوحيد والدعوة والجهاد والذين يريدون نصره دين الله ونصرة إخوانهم في العراق وفلسطين والشيشان والبوسنة، وكان لنا السبق في ذلك، ولا نكل ولا نمل، من التحذير منهم في الجلسات الخاصة والمجالس العمومية لفروع جماعتنا، ويُعاقب كل من يَسمح لهم باعتلاء المنابر الخاصة بالجماعة، ولا نعدم الأعذار والحجج التي بها نصرفهم عن الدعوة إلى التوحيد ونلبس بها على الشباب، ولن ننسى فضلكم علينا بأن سمحتم لنا بالظهور والتصدر في المجالس وطبع المجلات وفتح الفروع وقبول التبرعات باسم (أنصار السنة) و(نشر التوحيد)، **وهي كما تعلمون لمحاربة هذه الأفكار التي تهدد عروشكم، وتنشر الفوضى والفساد (على مذهبكم)**، ونعلم يقيناً أنكم لا تحترمونا وتطلقون علينا جماعة من لا جماعة له **احتقاراً لنا**، ومع كل ذلك سنقدم لكم كل ما تحتاجونه من معلومات عن هذه الفئة المجاهدة، وستصلكم التقارير الأسبوعية والشهرية يدًا بيد لكم شخصيًا، أو لمندوبكم الدائم عندي الذي لا تخلوا منه دائرة ولا هيئة ولا مجال عمل، فضلاً عن الاتصال اليومي بكل ما يحدث، فنحن معكم صمام أمان لكم، والمصلحة مشتركة، والويل كل الويل لمن يقف في طريقنا ويكشف مخططاتنا المنظمة لاحتواء

الشباب، فكل من يحاول كشف حقيقتنا للشباب سنرميه بالإرهاب والتطرف، ونشيع عنه في منابرنا الدعوية التي سمحتم لنا بها، **أنه من دعاة التكفير والتفجير، وأنه من خوارج العصر** الذين يكفرون المسلمين بالمعاصي ويكفرون الحاكم ولي أمرنا، ويكفرون تارك الصلاة الذي يقول (لا إله إلا الله)، سنشد عليهم حملة شرسة عبر منابرنا المختلفة التي سمحتم لنا بها، ولن تندموا على فتحها أبدًا، **فهي عونًا لكم في محاربة الدين، بل هي أشد من أجهزتك القمعية**، لأننا نتكلم ونجلس مع الشباب باسم (الدين) و(السلفية) و(أنصار السنة)، ونتمسح في أئمة الدعوة [التَّجِدِّيَّة السَّلَفِيَّة] مع بغضنا لهم ولمنهجهم وطريقتهم الوهابية المتشددة، والشباب غارق في الاختلافات الفقهية، ولن نسمح له بأن يفيق ويعرف حقيقتنا، الويل لك يا يعقوب، الويل لك يا عفاني، الويل لك من الله إن لم تتب وترجع إلى الحق، الويل لك من الله إن لم تنصر الحق وأهله، فإن لم تستطع نصرته فلا تقل الباطل ويسعك ما وسع العقلاء الأتقياء أهل الصدق، فإن كنت عاجزًا عن قول الحق فلماذا تقول الباطل؟!، إن أمركم عجيب وغريب، رجل قدّم نفسه وماله في سبيل الله مجاهدًا لنصرة دين الله، رجل شهد له الأعداء بالنبل والكرم والشجاعة والرجولة، رجل طلق الدنيا ثلاثًا بكل ما فيها وخرج بنفسه وماله وعياله في سبيل الله يريد ما عند الله، ألا تنصرونه؟! ألا تدافعون عنه وتخلفونه في عرضه بخير؟!، الويل لكم من الله، سَكِّتُمْ عَنِ الْبَاطِلِ وَأَهْلِهِ وَالْفُجُورِ وَأَهْلِهِ، **سَكِّتُمْ عَنِ الْكُفْرِ وَأَهْلِهِ وَهُوَ يَرْتَع بَيْنَكُمْ وَيَنْتَشِرُ فِيكُمْ وَمَنْ حَوْلَكُمْ**، ألم يسعكم السكوت عن المجاهدين كما وسعكم السكوت عن الكافرين والمنافقين والمفسدين؟!، نعم، المجاهد له أخطاء وكل من يعمل لدين الله لا بد وأن

بخطئ، فَهُمْ بشرٌ يعتريهم ما يعتري البشر، لكن أين أخطاء هؤلاء من أخطاء أهل الكفر والضلال والنفاق؟! ألا تستحيون من الله؟! ألا تخافون من الله؟! لن ينفعكم الطاعوت يوم الوقوف بين يدي الله، ولن يشفع لكم العملُ مع الطاعوت ورضاكم بالصفقة القذرة... ثم قال -أي الشيخ الغليفي-: فتراؤه [أي ثراء الشيخ يَعْقُوبَ] الفاحش من معارض سيارات وقصور وعمارات دليل على ذلك [قال الشيخ محمد عبدالمقصود في فيديو بعنوان (محمد عبدالمقصود يؤكد زواج محمد حسين يعقوب أكثر من 20 فتاة تحت سن الـ 20): والشيخ يعقوب تزوج 20، وَكُلُّهُنَّ تحت سن العشرين. انتهى. وجاء في مقالة بعنوان (بالفيديو، الشيخ حسين يعقوب تزوج من 22 فتاة بكر) على موقع جريدة الفجر المصرية [في هذا الرابط](#): قال أستاذ العقيدة والمذاهب المعاصرة د/محمود الرضواني أنه حين قابل الشيخ محمد حسين يعقوب، منذ 12 عاماً، أكد له أنه يتزوج للمرة الثامنة، وأضاف الرضواني في حوار منشور على موقع يوتيوب أن عدد زوجات الشيخ يعقوب وصل [الآن] إلى 20 وربما 22 فتاة، تزوجهن بكراً، وفي سن صغيرة، وأوضح الرضواني المشهور بكشفه لكثير من أسرار الشيخ محمد حسان والشيخ محمد حسين يعقوب أن هؤلاء المشايخ يتحايلون على شرع الله بتثبيت 3 زوجات، ثم يغيرون الرابعة التي لا تستمر على ذمتهم أكثر من شهر أو شهرين أو 6 أشهر على الأكثر، ثم يطلقونها ويتزوجون غيرها. انتهى باختصار. وجاء في مقالة بعنوان (رحلة مليونيرات السلفيين من الفقر إلى القصر) على موقع جريدة الصباح [في هذا الرابط](#): رغم أن ظروفه كانت أفضل من [الشيخ أبي إسحاق] الحويني و[الشيخ محمد] حسان، إلا أن هذا لم يمنع الشيخ يعقوب أحد أشهر

نجوم السلفية من العمل في بداية حياته كَعَامِلٍ مَحَارَة وسيراميك، حيث أَثَّرَ زَوَاجُهُ (الأول) -وهو في سن صغيرة حيث لم يكن قد أكمل عامه العشرين بعد- في زيادة المسؤوليات على عاتقه حتى أنه حصل على (دِبلُوم المُعَلِّمين) بصعوبة، ومارس عمله بالمحارة والسيراميك في منطقة مصر القديمة [بالقاهرة]، وذلك قبل زواجه لكي يستطيع تجهيز تكاليف الزواج، ليستمر بنفس المهنة بعد الزواج، حتى سافر إلى السعودية ثم عاد منها وقد قرر العمل بالدعوة، رغم أنه سافر كَعَامِلٍ مَحَارَة، ولأنه لم يكن نَبِيَّهَا أو مُتَفَوِّقًا عَمَلِ سِكْرَتِيرًا بمركز معلومات السنة المحمدية، وعَبَّرَ المركز استطاع إقامة علاقات جيدة برجال التيار السلفي ممن ساعدوه على عَمَلِ شَرَائِطِ كَاسِيَتِ دَعْوِيَّةٍ، ومع الوقت أَشْهَرَ هو الآخر [والكلام ما زال عن الشيخ يَعْقُوبَ]، وانطلق في العمل الدعوي حتى وقتنا هذا، وما بين السعودية وشَرَائِطِ الكاسيت والبرامج التليفزيونية كَوْنِ يَعْقُوبُ ثروته، حيث إِنَّ التَّجَارَةَ بِالدينِ دَرَّتْ عليه مَلايينَ الجَنِيَّهَاتِ مما جعله يتزوج أكثر من عَشْرِ مَرَّاتٍ ويقطن بفيلة كبيرة مُكَوَّنَةٍ من أربعة أدوار تجمع كل زوجاته، فلقد رَضِيَ هذا النكرة بِالْعَمَلِ مع الطاغوت وأعدائه ورَضِيَ بالصفقة القذرة (امتلاك القروش وتثبيت العروش) [أي أنه وأعدائه رَضُوا بِالْقُرُوشِ -قُرُوشٌ جَمْعُ قِرْشٍ، وهو عُمْلَةٌ مَعْدِنِيَّةٌ مِصْرِيَّةٌ قَدِيمَةٌ، وَهُوَ جُزْءٌ مِنْ مِائَةٍ مِنَ الْجَنِيَّةِ- مُقَابِلَ تَثْبِيتِ عُرُوشِ الطواغيت]، أين هذا النكرة الذي تاجر بدينه -مُقَابِلَ عَرْضِ من الدنيا قليل- وهو يطوف على المحلات والتسجيلات ليعرض بضاعته دون مقابل حتى يعرفه الناس، بعدها عرض بضاعته لمن يدفع، وليس لمن يَدْفَعُ الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم كما يُلَبَّسُ ويدلس على الشباب، بل مَنْ يَدْفَعُ دَرَاهِمَ وَرِيَالَاتٍ وَقُرُوشًا يُعْطِيهِ الشريطَ

[أي يسمح له بنسخ الشريط وبيعه]، ولا تأخذ شركة شريطًا قبل أن تدفع، وهذا أمر معلوم مشهور [قلتُ] (أبو ذرٍّ التَّوَجِّيدِيُّ): لقد كنتُ حاضراً في أحد مجالس الشيخ يعقوب، ورأيتُه (بعيني) وسمعتُه (بأذني) وهو يطلب من أحد أصحاب شركات الصوتيات أخذَ قَدْرَ مِنَ الْمَالِ مُقَابِلَ السَّمَاكِ لَهْ بِنَسْخِ شَرِيْطٍ - مِنْ شَرَايِطِهِ - وَبَيْعِهِ، وَقَالَ أَنَّ هَذَا الْمَالَ يُنْفَقُ فِي أَعْمَالٍ خَيْرِيَّةٍ، وَلَا نُنْكِرُ عَلَيْهِ، لِأَنَّ هَذَا حَقُّهُ الشَّخْصِيَّ أَرَادَ أَنْ يَجْعَلَهُ لِلَّهِ وَيَأْخُذَ الْأَجْرَ مِنَ اللَّهِ أَمْ أَرَادَ أَنْ يَبِيعَ كَلَامَهُ لِلنَّاسِ مُقَابِلَ الدَّرْهَمِ وَالْدِينَارِ [قَالَ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ فِي مَجْمُوعِ الْفَتَاوَى: أَمَّا تَعْلِيمُ الْقُرْآنِ وَالْعِلْمُ بغيرِ أَجْرَةٍ فَهُوَ أَفْضَلُ الْأَعْمَالِ وَأَحَبُّهَا إِلَى اللَّهِ، وَهَذَا مِمَّا يُعْلَمُ بِالِاضْطِرَارِ مِنْ دِينِ الْإِسْلَامِ؛ وَالصَّحَابَةُ وَالتَّابِعُونَ وَتَابِعُو التَّابِعِينَ وَغَيْرُهُمْ مِنَ الْعُلَمَاءِ الْمَشْهُورِينَ عِنْدَ الْأُمَّةِ بِالْقُرْآنِ وَالْحَدِيثِ وَالْفِقْهِ إِنَّمَا كَانُوا يُعَلِّمُونَ بغيرِ أَجْرَةٍ، وَلَمْ يَكُنْ فِيهِمْ مَنْ يُعَلِّمُ بِأَجْرَةٍ أَصْلًا، فَإِنَّ الْعُلَمَاءَ وَرِثَةَ الْأَنْبِيَاءِ، وَالْأَنْبِيَاءَ رِضْوَانُ اللَّهِ تَعَالَى عَلَيْهِمْ أَجْمَعِينَ إِنَّمَا كَانُوا يُعَلِّمُونَ الْعِلْمَ بغيرِ أَجْرَةٍ، كَمَا قَالَ نُوحٌ عَلَيْهِ السَّلَامُ {وَمَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ مِنْ أَجْرٍ إِنْ أَجْرِيَ إِلَّا عَلَى رَبِّ الْعَالَمِينَ}، وَكَذَلِكَ قَالَ هُودٌ وَصَالِحٌ وَشُعَيْبٌ وَلُوطٌ وَغَيْرُهُمْ، وَكَذَلِكَ قَالَ خَاتَمُ الرُّسُلِ {قُلْ مَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ مِنْ أَجْرٍ وَمَا أَنَا مِنَ الْمُتَكَلِّفِينَ}، وَقَالَ {قُلْ مَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ مِنْ أَجْرٍ إِلَّا مَنْ شَاءَ أَنْ يَتَّخِذَ إِلَىٰ رَبِّهِ سَبِيلًا}... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ ابْنِ تَيْمِيَّةٍ-: وَتَعْلِيمُ الْقُرْآنِ وَالْحَدِيثِ وَالْفِقْهِ وَغَيْرِ ذَلِكَ بغيرِ أَجْرَةٍ مِنْ فُرُوضِ الْكِفَايَةِ، وَيَجُوزُ أَنْ يُعْطَى هَؤُلَاءِ [أَيُّ الْمُعَلِّمِينَ] مِنْ مَالِ الْمُسْلِمِينَ عَلَى التَّعْلِيمِ كَمَا يُعْطَى الْأَئِمَّةُ وَالْمُؤَدِّثُونَ وَالْقُضَاةُ وَذَلِكَ جَائِزٌ مَعَ الْحَاجَةِ. انتهى باختصار]، لكن أين هذا من هؤلاء المرابطين على ثغور الأمة، باعوا الدنيا وما فيها، وجاهدوا في سبيل الله كل من كفر بالله، امثالاً لأمر الله ورسوله،

وهم الذين ملكوا الدنيا عن كَثْرَةٍ فباعوها لله وفي سبيل الله، باعوا القصور وسكنوا الكهوف، واستغنوا عن الخدم وخدموا الدين، واستغنوا عن صحبة الملوك والأمراء وصحبوا العلماء والمجاهدين، أينَ هذا التَّكْرَرُ المَخْدُولُ المَزْزُولُ **[المَزْزُولُ هو الخسيس الرديء القبيح الحقيق]** من هؤلاء القمم الذين باعوا أنفسهم لله، وقدموا أموالهم خدمة لدين الله ونصيحة لدين الله وتحريضًا للمجاهدين، الكل يعلم، العَدُوُّ قَبْلَ الصَّدِيقِ، الكَافِرُ قَبْلَ المُسْلِمِ، حقيقة هؤلاء الفرسان الذين يُذَكِّرون الأمة بأسلافها الأماجد، يُذَكِّرون الأمة بعثمان وطلحة والزبير وخالد والقعقاع و**[عَبْدِ الرَّحْمَنِ]** بن عَوْفٍ، هؤلاء يُذَكِّرون الأمة بالصحابة والمجاهدين، هؤلاء يُذَكِّرون الأمة بمصدر عزها ورمز شرفها وَقَتُّهَا وَأَيَّامَ مَجْدِهَا، وَأَنْتَ وَأَمْثَالُكَ مِنْ دُعَاةِ الانبِطَاحِ المِثْبُطِينَ المَخْذُولِينَ، يُذَكِّرون الأمة بِأَبْنِ العَلَقَمِيِّ **[قَالَ الشَّيْخُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ رُقَيْلٌ فِي مَقَالَةٍ لَهُ بِعَنْوَانِ (خِيَانَةِ ابْنِ العَلَقَمِيِّ لِأَهْلِ السُّنَّةِ) عَلَى هَذَا الرِّابِطِ: ابْنُ العَلَقَمِيِّ اسْمٌ يَدُلُّ عَلَى الْخِيَانَةِ وَالْعَذْرِ، اسْمٌ يَدُلُّ عَلَى مُوَالَاةِ الْكُفَّارِ، اسْمٌ لَا يَخْلُو مِنْهُ عَصْرٌ أَوْ مِصْرٌ حَيْثَمَا وُجِدَ الرَّافِضَةُ. انتهى باختصار]**، وقد ملأتم الدنيا ضجيجًا وصراخًا ونداءً باسم الدين، وأنتم أول من حارب الدين، بعتموه وقبضتم الثمن البخس، دراهم معدودة تأخذونها عن كل درس أو خطبة، وعندما لامكم من هو أقرب منكم كذبتهم وأظهروا الورع الكاذب البارد بحجة الإنفاق على الدعوة وطلبة العلم الفقراء، ولكن سرعان ما فضحك الله وأظهر ذلك على سلوككم ومسكنكم ومركبكم، وأنتم الذين قلتم {يجب على الداعية أن يبتعد عن مواطن الشبهات وإن وقع فيها فلا يلومن إلا نفسه}، ما هذا الانفصام التَّكِيدُ بين أقوالكم وأعمالكم؟!، لذلك سُرَّعَانَ ما ظهر لكثير من الشباب -

الذي كان مخدوعًا فيكم - زيفكم وخداعكم وتلبيسكم ومتاجرتكم بالدين، مع ما ظهر من كذبكم وتدليسكم على الشباب في كل مناسبة أنكم من تلاميذ الشيخ ابن باز رحمه الله، وتذكرون كلامًا يوهم أنكم من الأصفياء عند الشيخ ويعرفكم معرفة جيدة وأنكم من أخص تلاميذه وأنجب طلابه وأكثر جلسائه، ولو كنت صادقًا لأخبرت الشباب ماذا تلقيت من علوم ودرست من كتب على الشيخ، أم إنك كنت تُفرضُ [أي تتضخم] وإنك حضرتَ درسًا أو محاضرة أو خطبة أو مجلسًا للشيخ، أو زرتَه في بيته العامر بمكة مثلك مثل كثير من المسلمين؟!، أخبر الشباب لو كنت صادقًا ما هي الكتب التي درستَها على الشيخ، **ليس أدل على كذبك وتدليسك مما ظهر من فساد عقيدتك الإرجائية، ومخالفة ما كان عليه أئمة الدعوة، واللجنة الدائمة، وهيئة كبار العلماء (التي تتمسح بها وتدعي أنك تلقيت العلم منهم وأنهم شيوخك)، هل أنت تقول بقول أئمة الدعوة وشيوخ الإسلام والصحابة في مسائل الإيمان والكفر والتوحيد والشرك؟، هل تعلم أن أهل السنة يقولون أن الإيمان اعتقاد وقول وعمل، وأن الأعمال ركن في مسمى الإيمان؟ وأن من الأعمال ما هو كفر أكبر مخرج من الملة يلحق بأصل الإيمان؟ ومن الأعمال ما ليس بكفر وهو الذي يلحق بالإيمان الواجب والمستحب؟، هل تعلم أنك خالفت أهل السنة وأئمة الدعوة في مسائل الإيمان والكفر؟، فلا عجب أن نرى منكم التخبط والتناقض في المسائل المترتبة على فساد الإيمان عندكم، مثل ضلالتكم في مسائل الكفر وتقييده بالقلب والجحود والاستحلال، وفساد مذهبكم في مسائل الولاء والبراء، فبدعتم الإخوة الموحدين، وسميتموهم (خوارج)، وشهرتهم بهم، وحذرتهم منهم وعاديتموهم، وواليتهم الطاغوت وأعوانه بل كنتم لهم**

أنصارًا، وأثبتتم للطواغيت الإسلام [أي حكتمهم] **بإسلامهم** وأنهم ولاة أمركم، وخلعتم عليهم أعظم الألقاب كفخامة الرئيس وولي الأمر المؤمن، ولا عجب من ضلالكم في مسألة كفر تارك الصلاة مع أنها مسألة قطعية في عصر الصحابة ومجمع عليها عندهم وكذلك التابعين، ومعلوم عند أهل السنة والجماعة أن إجماع الصحابة مقدم على إجماع غيرهم، وفهم الصحابة مقدم على فهم غيرهم، فالفساد عندكم أصله وأساسه هو الخلل في مفهوم الإيمان، وترتب عليه الضلال والانحراف في المسائل المبنية عليه مثل الكفر، والولاء والبراء، وتارك [جميع] أعمال الجوارح، فإن كنت صادقًا فأخبرنا من هم شيوخك حقًا، وإن ادعيت كذبًا وزورًا وبهتانًا وتدليسًا أنك من تلاميذ أئمة الدعوة [النجدية السلفية] -كما تشيع وتلبس على الشباب- فأخبرنا أي كتب العقيدة تلقيتها عنهم، وأي شرح أتممته عليهم، وهل تعلم أيها الغوي المبين الأفاك الأثيم أن أصول دعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب التي قامت عليها دعوته هي الدعوة إلى التوحيد، والتحذير من الشرك، **وتكفير المشركين والبراءة منهم، وقتالهم مع القدرة**، وهي دعوة رسولنا الكريم محمد صلى الله عليه وسلم؛ لا نطيل الوقفة معك، لأنك أظهرت سفاهتك وقلة حكمتك، وعَرَفْتَ نفسك لمن خدعوا بك ولم يعرفوا حقيقتك [يعني أنه كشف نفسه للمخدوعين الذين لم يكونوا يعرفون حقيقته]، وإن الله قد يستر العبد ولكن من العبيد من يأبى إلا أن يفضح نفسه، وأنت تفتقر إلى العقل والحكمة وحسن التصرف، وقد ظهر فساد عقيدتك وسوء منهجك ومخالفتك لأهل السنة وما عليه أئمة الدعوة، **وَمُوافَقَتُكَ للمرجئة في مسائل الإيمان والكفر والتوحيد والشرك وأعمال الجوارح**، ومتاجرُك بالدعوة، ومناصرُك للطواغيت،

ومجاربك للمجاهدين ولمزهم وعيئهم، مع أن القائد خطاباً -رحمه الله- لا يختلف عليه أحد، حتى الأعداء شهدوا له، وهذا يدل على إمامة الرجل وقيادته الحكيمة الراشدة وحسن إدارته، وهذا يدل على جهلك وقلة علمك وخبرتك، وكأنك تريد أن تُعرف وتتسلق وتتسول على الفضائيات، وجواز مرورك إلى هذه الحطام الفانية هو لمز المجاهدين وعيبيهم، وبذلك قد فتحت على نفسك أبواب شر أفلها **[أنك]** كشفت حقيقتك للشباب الذي دلست عليه بمعسول الكلام عن الدين والدعوة -فصدقك- والذي **يؤهم أنك من أهل السنة**، وأنك موافق لأئمة الدعوة في مسائل الإيمان والأعمال، وأنك من طلابهم، إن لم يكن في ذلك إلا هذا **[أي إن لم يكن في لمزك المجاهدين وعيبيهم إلا كشف حقيقتك]** فهو خير كثير حصل لمن كان مخدوعاً فيك وملتبس عليه أمرُك؛ لن نطيل الوقفة معك، ولكن ندعوك إلى التوبة إلى الله من الوقوع في عرض المجاهدين والتعرض لهم بسوء، وخصوصاً أن منهم من قد أفضى إلى ما قدم ومات في أرض الجهاد مُقبلاً غير مدبر، نرجو لهم الشهادة في سبيل الله وأجرها، ونحسبهم ممن استجاب لنداء الله، وندعوك للتوبة إلى الله وكثرة الاستغفار مما وقعت فيه من لمز المجاهدين وعيبيهم وتخذييلهم وتشبيطهم وكشف عوراتهم، وإن لم تفعل فاعلم أن الله سيفضحك ويهتك سترك ويجعلك عبرة لكل من يقع في أعراض المجاهدين، فسهام الليل -والله- لا تخطئ، وخصوصاً مع قوم ورجال الله يعلم أنهم باعوا نفوسهم وأموالهم وأعراضهم له سبحانه، خرجوا من الدنيا بكل ما فيها طواعية واختياراً لنصرة دين الله، تركوا الأهل والأوطان والمال والأطيان رجاء ما عند الرحمن فتكفل الله بحفظهم والانتقام ممن خذلهم، فإياك أن تكون

عَوْنًا للطواغيت عليهم، واعلم أنه لا ينبغي أن يغتر المرء بما عليه من طاعة فلا يدري بما يختم له، نسأل الله الثبات على الحق وحسن الخاتمة، فأياك وعورات المجاهدين وخذلانهم، وإن عجزت عن قول الحق فلا تقل الباطل، وإلا فسيسخر الله من يدافع عنهم ويتتبع عوراتك -وما أكثرها- ويفضحك في عقر دارك، فتب إلى الله قبل فوات الأوان وأصلح ما أفسدته، فالدنيا لا تساوي كل ذلك، ودعك من هذا المنزلق الصعب الخطير، وانشغل بنشر التوحيد الخالص، والتحذير من الشرك والمشركين، **والبراءة منهم ومن معبوداتهم وتكفيرهم**، والدعوة إلى قتالهم مع القدرة والإعداد عند العجز كما قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله **[في مجموع الفتاوى]** {يجب الاستعداد للجهاد بإعداد القوة ورباط الخيل في وقت سقوطه للعجز}، فقوام الدين عند أهل السنة قرآنٌ يهدي وسيفٌ يقوّم، أما أنت ومن هو على شاكلتك أسقطتم الجهاد من الدين، وجعلتموه جهاد النفس والهوى والشيطان، وشاركنم الطواغيت في صدهم عن فريضة الجهاد ومطاردة المجاهدين، وكأن الجهاد ليس من دين الله، وحصرتم الدين في الشعائر التعبدية فقط، وجهلتم أن الدين شامل كامل، ليس عقيدة فقط، ولا حاكمية فقط، ولا ولاء وبراء فقط، ولا نسك فقط، ولا فقه فقط، بل هو عقيدة، وشرعية، ومنهاج حياة، فلا ينبغي أن نركز على جانب ونهمل الجوانب الأخرى، فليس هذا من منهج أهل السنة، بل الدعوة والجهاد متلازمان لا ينفك أحدهما عن الآخر، وهذا ما كان عليه رسول الله وصحابته الكرام ومن تبعهم إلى يوم الدين، **وهذا هو منهج السلف الذي تنتمي إليه بهتانًا وزورًا، وأنتم من أبعد الناس عنه**، فالتزم منهج السلف بحق وصدق وإخلاص تكن من أتباع الرسل الداعين إلى دعوة

الرسول، وتعلم ولا تتكلم فيما لا تحسن، وحقق مسائل الإيمان والكفر والتوحيد والشرك تحقيقاً علمياً، ودعك من التهويش والسطحية والسذاجة في الطرح، والاستخفاف بعقول الشباب، تعلم حتى تثبت مما أنت عليه، وراجع أئمة الدعوة وهيئة كبار العلماء واللجنة الدائمة فيما يشكل عليك حتى تكون سُنيًا حقًا سلفيًّا العقيدة صدقًا وواقعًا عمليًّا، **وتب من الإرجاء والدعوة إليه والتبرؤ من مدرسته المعاصرة**، فعار عليك أن تنتمي إلى السلفية والسلف الصالح **وأنت تخالفهم في أصل الدين والإيمان**، اللهم إلا أنك تفهم السلفية على أنها جماعة وحزب محصور في رجال بعينهم وليس منهجًا يتبع وله أصوله؛ ونود أن نسأل الأخ يعقوب **ومن هو على شاكلته من هؤلاء المدلسين دعاة الانبطاح**، هل كل من خرج على الحاكم الكافر أو حتى الفاسق يُعد من الخوارج؟، هل كُلُّ مَنْ كَفَرَ الْحَاكِمَ الْمُبَدَّلَ لشرع الله بقوانين وَضَعِيَّةٍ أَلَزَمَ النَّاسَ بِالتَّحَاكُمِ إِلَيْهَا، وعاقب كل من لم يتحاكم إليها، وحارب كل من طالب بتحكيم شرع الله، هل من كفر هذا الحاكم وقال بالخروج عليه وخلعه، يعد من أهل التكفير والغلو والخوارج؟، هل كل من كفر تارك الصلاة يعد من الخوارج أهل الغلو في التكفير؟، هل كل من قال إن مرتكب الشرك يسمى مشركًا، ومرتكب الكفر يسمى كافرًا، من أهل الغلو؟، هل كل من قال إن الأعمال ركن من الإيمان ولا يصح الإيمان إلا بها يعد من الخوارج؟، هل كل من قال إن تارك أعمال الجوارح بالكلية مع القدرة والتمكن وعدم العجز كافر، من الخوارج؟، هل كل من قال إن الدعوة والجهاد متلازمان لا ينفك أحدهما عن الآخر، **[هل]** من قال ذلك ودعا إليه يُعد من أهل الغلو ومن الفئة الضالة وغوي مبين كما تقول يا يعقوب؟، إن كنت سلفيًّا حقًا ولست من أدعياء

السلفية، وإن كنت سنياً حقاً، أجب بوضوح وكل صدق إن كنت تعلم ودَعَكَ مِنَ الرُّوْغَانِ والجعجعة -التي حككت بها الآذان- والكذب والتدليس، أجب إن كنت متحققاً بالعلم الشرعي المتين، وإن لم تفعل، وأظنك لا تفعل لأنك مفلس، وبعيد كل البعد عن منهج السلف وتحقيق المسائل، ولا تعرف إلا التهويش والتهويل والكلام السطحي الذي تسبب في هذه الغثائية وانتشار الالتزام الأُجوف عند الشباب، إن لم تفعل فكف أذاك عن المسلمين وكف شَرِّكَ عن المجاهدين، قال الإمام ابن رجب في (جامع العلوم والحكم) من كلام يَحْيَى **ابن مُعَاذٍ** الرَّازِيَّ {لَيْكُنْ خَطَّ الْمُؤْمِنِ مِنْكَ ثَلَاثَةٌ، إِنْ لَمْ تَنْفَعْهُ فَلَا تَضُرَّهُ، وَإِنْ لَمْ تُفْرِخْهُ فَلَا تَغْمَهُ، وَإِنْ لَمْ تَمْدَحْهُ فَلَا تَذُمَّهُ}، وإن عجزت عن قول الحق فلا تقل الباطل؛ وأنت أصبت المسلمين بالضرر والغم والهم والذم ووقوعك في أعراض المجاهدين وفي من أجمعت الأمة عليه، في (خطاب)، هذا البطل المجاهد الذي جاهد الروس في أفغانستان، ثم ذهب إلى الشيشان، وفتح القلوب بالتوحيد والبلاد بالجهاد، خطاباً! أيها النكرة السفية المتاجر بدينه، خطاباً! أنت تتجاهل خطاباً! وتقول للشباب {مِشْ مُمَكِّنْ تَكُونْ رَيِّ خطاب، هو مِشْ إِشْمُهُ (خطاب) بَرَضُوه؟، أنت مِشْ هَتَكُون (خطاب) لَأَنَّ خطاباً إِتْعَمَلْ ومات}، يا خَيْثَ النَّفْسِ يا خُفُودَ الْقَلْبِ، خطاباً إِتْعَمَلْ؟!، يا سَفِيهَ يا رَقِيقَ الدِّينِ عَدِيمَ الْوَرَعِ أَلَمْ تَجِدْ غَيْرَ الْمَجَاهِدِينَ، هل تحسب أن كُلَّ الْمُسْلِمِينَ عُمَلَاءُ خَوْنَةٌ متاجرين بدينهم مثلك؟!، هذا يَدُلُّ عَلَى جَهْلِكَ حَتَّى بِالْوَاقِعِ الَّذِي تَعِيشُ فِيهِ، وَتُرَدِّدُ كَالْأَبْلَهِ الْمَعْتُوهِ مَا يَقُولُهُ أَسْيَاذُكَ الطُّوَاغِثُ مِنْ أَنْ الْمَجَاهِدِينَ عُمَلَاءُ وَصَعَتُهُمُ الْمَخَابِرَاتُ الْأَمْرِيكِيَّةُ، أَلَمْ تَفَرَّأْ مَا كَتَبَهُ جُورْجِ تِينِيْتِ رَيْسُ الْمَخَابِرَاتِ الْأَمْرِيكِيَّةِ عِنْدَمَا يَتَكَلَّمُ عَنِ الْبَلَاءِ الْمَجَاهِدِينَ، قَالَ

{أسامة **[ابن لادن]**، لم يكن لنا يوماً ما اتصال أو لقاء أو حتى خط مفتوح معه، فهو طراز فريد من المسلمين النبلاء}، اقرأ ما كتبه الأعداء عن المجاهدين واترك ما برده المرتدون، من الذي عمل خطاباً يا سفيه؟! أظن أن خطاباً مثلك؟! وددت الزانية لو أن النساء كلهن زوان، ما هذا الحقد الأسود الذي يملأ قلبك على رجال اصطفاهم الله واختارهم؟!، خطاب وما أدراك ما خطاب، والله الذي لا إله إلا هو لقلامه ظفر من خطاب بملء الدنيا من أمثالك، يا ليتنا جميعاً خطاب، خطاب الذي عندما يتكلم تفتح لكلامه القلوب ويدخل إليها بدون استئذان، خطاب الذي يذكرنا بالصحابة وجهادهم وسمو أخلاقهم، خطاب الذي مات في أرض الجهاد؛ **كف أذاك عن الموحدين**، كف أذاك عن المجاهدين الذين باعوا الدنيا واشتروا ما عند الله، كف أذاك عن الذين باعوا نفوسهم لله، وأنت بعت نفسك للطاغوت وأنصاره والدفاع عنهم، ابتغاء رضاهم، والله لن يرضوا عنك، كف أذاك عن رُموز الأمة وفخرها وشرفها ومصدّر عزّيتها، فويل لمن آذى المسلمين، ويل لمن آذى المسلمين، واسأل بوتين **[الرئيس الروسي]** عن خطاب إن لم تعرفه أنت، واسأل وليّ أمرك المرتد يسأل بوتين عن خطاب، وما ضرّ القائد خطاباً أن يتجاهله السفهاء أمثالك، يكفي أن الله يعرفه ورفع ذكره على كل لسان بالثناء الحسن إلا المنافقين أمثالك الذين استباحوا أعراض المجاهدين والموحدين على الملأ، وجبنوا عن التلميح بما عليه الكفار المرتدون وأهل الفجور والمعاصي، وأصبح أهل الثغور والجهاد لا حُرمة لهم، وحسبنا الله ونعم الوكيل فهو سبحانه يُدافع عنهم فهو وليهم ونعم المولى ونعم النصير؛ فأهل التوحيد والجهاد والدعوة أهل دين وعلى علم وتربية نبوية، وفيهم كثير ممن يحفظ الكتب الستة **[وهي**

صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ، وَصَحِيحُ مُسْلِمٍ، وَسُنَنُ أَبِي دَاوُدَ، وَجَامِعُ التِّرْمِذِيِّ، وَسُنَنُ النَّسَائِيِّ الصُّغَرَى، وَسُنَنُ ابْنِ مَاجَةَ،
وليس كما تُفهمون وتشيعون أنهم أهل حماسة وتهور قليلو العلم، بل هم أهل التوحيد والدعوة والجهاد، وهم على الجادة، وليس فيهم غوي مبين كما تدعي وتكذب عليهم، ولولا أنك شهرت بهم على الملأ في أشرطة مسجلة، ولولا الخوف من التلبيس ونشر هذا الضلال بين الشباب، مع يقيني أن الشباب اليوم عنده من الوعي والفهم الشيء الكثير ولله الحمد، وكثير منهم بان لهم حقيقتكم وسقط القناع، لولا كل ذلك ما كتبتُ الذي كتبتُ، ولكن حبي لدين الله والجهاد والمجاهدين ونصرة الموحدين جعلني أدافع عنهم وعن أهل الثغور، وإن لم أكن منهم، وإن لم أعمل عملهم، ولكن أسأل الله الرحيم أن يحشرنني معهم، ويسترنني بستره الجميل، ويرزقني الشهادة في سبيله، وليس بيننا وبينكم عداوة شخصية، ولا عرض من أعراض الدنيا، إنما هو الدفاع عن دين الله، كما قال الإمام ابن الجوزي رحمه الله **[في كتابه (تلبيس إبليس)]** {والله يعلم أننا لم نقصد بيان غلط الغالط إلا تنزيه الشريعة والغيرة عليها من الدخل، وما علينا من القائل والفاعل، وإنما نؤدي بذلك أمانة العلم، وما زال العلماء يبين كل **[واحد]** منهم غلط صاحبه قصدًا لبيان الحق لا إظهار عيب الغالط، ولا اعتبار بقول جاهل يقول (كيف يُرَدُّ على فلان الزاهد المتبرك به؟)، لأن الانقياد إنما يكون إلى ما جاءت به الشريعة لا إلى الأشخاص، وقد يكون الرجل من الأولياء وأهل الجنة وله غلطات، فلا تمنع منزلته ببيان زلله}؛ فهذه وقفة سريعة مع كلماتك عن القائد خطاب والمجاهدين، فراجع نفسك وتب إلى ربك قبل فوات الأوان، وعند الله تجتمع الخصوم، والعاقبة للمتقين الموحدين المجاهدين {فَأَمَّا الزَّبَدُ فَيَذْهَبُ

جُفَاءَ وَأَمَّا مَا يَنْفَعُ النَّاسَ فَيَمُكْتُ فِي الْأَرْضِ}، اللهم اجعلنا من أنصار دينك وسنة نبيك و[من] عبادك الموحدين المجاهدين، واحشرنا معهم يا كريم، وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم... ثم قال -أي الشيخ الغليفي- تحت عنوان (العدر بالجهل بين ضبط السلف واضطراب الخلف): الكثير ممن يتكلمون في هذه المسألة لا يفرقون بين حقيقة العذر، وهل هو في الاسم [أي في تسمية من وقع في الكفر كافرًا ومن وقع في الشرك مشرکًا]، أو في العقوبة والمؤاخذه، وماذا يقصدون بالعدر [يعني ماذا يقصدون بالجهل الذي يُعذر صاحبه]؟! إن من يجعل قضية العذر قضية واحدة (وهي العقوبة والمؤاخذه فقط)، فقد وقع في الاضطراب والتعارض والتناقض ولا بد، واستدل بإحدهما على الأخرى، فيجب أن نفرق بين الاسم والعقوبة، فكل من وقع في الكفر يسمى كافرًا، وكل من وقع في الشرك الأكبر يسمى مشرکًا، ابتداءً بمجرد وقوعه في الفعل المكفر، أما عقوبته من عدمها فهذه مسألة أخرى غير الأولى، فكل من قام به الكفر الأكبر يُسمَّى كافرًا، وهذا هو الاسم الذي سماه الله به وليس له اسمًا غيره، ويستحيل أن يكون الرجل مشرکًا الشرك الأكبر ويسمى مسلمًا، فليس هناك مسلم مشرک الشرك الأكبر، وهذا هو الاسم الذي سماه الله للمشرک في القرآن وليس له اسمًا غير هذا الاسم؛ فقبل أن نتكلم في مسألة العذر لا بد وأن نفرق بين الاسم والعقوبة، فيسمى مشرکًا بمجرد وقوعه في الشرك، أما عقوبته من عدمها فهي التي يتكلم فيها طلبة العلم والدعاة باسم العذر بالجهل، والعدر بالجهل لا يكون في الاسم، فكما أن من زنى يسمى زان، ومن سرق يسمى سارقًا، ومن شرب الخمر يسمى شارب خمر، ومن قتل يسمى قاتلاً، فكَذَلِكَ من أشرك يسمى

مشرکاً، ومن وقع في الکفر الأكبر يسمى کافراً، وممكن يعاقب أو لا يعاقب، وهذا متوقف على تحقيق الشروط وانتفاء الموانع، فإذا ثبت في حقه التهمة وتوفرت أدلة الثبوت الشرعية من الإقرار [أي الاعتراف] والبيّنة [أي شهادة الشهود] يُقام عليه الحدود ويعاقب كما يقرره القاضي حسب الشرع، وإن لم تتوفر في حقه أدلة الثبوت الشرعية [أي من إقرار أو شهادة شاهدي عذل] فلا يعاقب، **لكن الاسم لازم له مع تلّبسه بالفعل** {... ثم قال -أي الشيخ الغليفي-: أمّا مسألة العقوبة من عدمها فتوقف على أمور، منها؛ (أ) ما هو المقصود بالجهل الذي يُعذر صاحبه أو لا يُعذر؟؛ (ب) المَنَاط الذي يَتَنَزَّلُ عليه الحُكْم هل هو مُتَحَقِّقٌ أم لا؟ يعيش بين المسلمين أم لا؟ المسألة الواقع فيها هل هي من المسائل الخفية أم من المسائل الظاهرة الجليّة؟ هل هو غير متمكن من العلم ورفع الجهل، أم [هو] مُعرِضٌ مُفَرِّطٌ مُقْصِرٌ؟ [قال الشيخ أبو سلمان الصومالي في (التنبيهات على ما في الإشارات والدلائل من الأغلوطات): ضابط قيام الحُجّة على المُكَلَّف هو تَمَكُّنه من العلم لا حَقِيقَةُ بُلُوغ العلم، وجميع النصوص الدالة على الأحوال التي يُعذر فيها بالجهل والتي لا يُعذر فيها، كل هذه يجمعها ضابط واحد، وهو التَمَكُّن من العلم أو عَدَمُه، لكنّه [أي لكن هذا الضابط] لَمَّا كَانَ في الغالب غير مُنضبط أو خفياً بالنسبة للأعيان [أي بالنسبة لمعرفة تحقّقه في الأعيان] أناط الفقهاء الحُكْم بمَنَاطَاتٍ ظاهريّة مُنضبطة في الأغلب مثل {قِدَمُ الإسلام في دار إسلام في المسائل الظاهرة مَظَنَّةٌ لِقِيَامِ الحُجّة وَتَحَقُّقِ المَنَاطِ}، ولهذا يقول العلماء {إنّه لا عُذْرَ بالجهل للمُقيم في دار الإسلام لأنّها مَظَنَّةٌ لانتشار العلم وأنّ المُكَلَّفَ يَتَمَكَّنُ من علم ما يجب عليه فيها} {... ثم قال -أي الشيخ

الصومالي:-: حَدَاثَةُ الْإِسْلَامِ أَوْ عَدَمُ مُخَالَطَةِ الْمُسْلِمِينَ (مِثْلُ مَنْ نَشَأَ فِي بَادِيَةٍ بَعِيدَةٍ أَوْ فِي شَاهِقِ جَبَلٍ أَوْ فِي دَارِ كُفْرٍ) مَظَنَّةٌ لِعَدَمِ قِيَامِ الْحُجَّةِ وَتَحَقُّقِ الْمَنَاطِ فِي الْمَسَائِلِ الظَّاهِرَةِ... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الصُّومَالِيِّ:-: إِنَّ مِنْ أَصُولِ الشَّرِيعَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ أَنَّ الْحِكْمَةَ إِذَا كَانَتْ خَفِيَّةً أَوْ مُنْتَشِرَةً [أَيُّ غَيْرِ مُنْضَبِطَةٍ] يُنَاطُ الْحُكْمُ **بِالْوَصْفِ الظَّاهِرِ الْمُنْضَبِطِ**، وَالضَّابِطُ الَّذِي يَحْكُمُ كُلَّ الْمَصُورِ [الْمُتَعَلِّقَةِ بِقِيَامِ الْحُجَّةِ عَلَى الْمُكَلَّفِ] هُوَ التَّمَكُّنُ مِنَ الْعِلْمِ أَوْ عَدَمُهُ... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الصُّومَالِيِّ:-: الْمَسَائِلُ الْخَفِيَّةُ الَّتِي يَخْفَى عِلْمُهَا عَلَى كَثِيرٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ لَا يَكْفُرُ فِيهَا إِلَّا الْمُعَانِدُ... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الصُّومَالِيِّ:-: وَقَدْ تَخَلَّفُ أَنْظَارُ الْبَاحِثِينَ **فِي تَقْيِيمِ بَلَدٍ** أَوْ طَائِفَةٍ بِالنِّسْبَةِ لِهَذَا الْمَنَاطِ [وَهُوَ التَّمَكُّنُ مِنَ الْعِلْمِ أَوْ عَدَمُهُ]... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الصُّومَالِيِّ:-: وَمِمَّا يَنْبَغِي التَّنْبِيهُ عَلَيْهِ أَنَّ هَذَا الْمَنَاطَ إِذَا تَحَقَّقَ [يَعْنِي (إِذَا تَحَقَّقَ التَّمَكُّنُ مِنَ الْعِلْمِ)] لَا يَتَأَثَّرُ بِحُكْمِ الدَّارِ كُفْرًا أَوْ إِسْلَامًا، لِأَنَّ مَنَاطَ الْحُكْمِ عَلَى الدَّارِ **رَاجِعٌ عِنْدَ الْجَمْهُورِ إِلَى الْأَحْكَامِ الْمُطَبَّقَةِ فِيهَا وَالْمُنْفَذِ لَهَا**، بَيْنَمَا يَعُودُ مَنَاطُ الْعُذْرِ بِالْجَهْلِ وَعَدَمِ الْعُذْرِ إِلَى **التَّمَكُّنِ مِنَ الْعِلْمِ أَوْ الْعَجْزِ عَنْهُ**... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الصُّومَالِيِّ:-: لَا بُدَّ عِنْدَ وَصْفِ دَارِ الْإِسْلَامِ مِنْ أَنْ يَكُونَ **نِظَامُ الْحُكْمِ فِيهَا إِسْلَامِيًّا** [وَ] أَنْ تَكُونَ **سُلْطَةُ الْحُكْمِ فِيهَا لِلْمُسْلِمِينَ**، فَإِذَا كَانَتِ السُّلْطَةُ وَالْأَحْكَامُ الْمُطَبَّقَةُ لِلْكَفَّارِ كَانَتِ الدَّارُ دَارَ كُفْرٍ، وَإِنْ كَانَ حُكْمُ الْمُسْلِمِينَ هُوَ النَّافِذُ كَانَتِ دَارَ إِسْلَامٍ، **وَلَا عِبْرَةَ بِكَثَرَةِ الْمُسْلِمِينَ وَلَا الْمُشْرِكِينَ فِي الدَّارِ** لِأَنَّ الْحُكْمَ [أَيُّ عَلَى الدَّارِ] تَبَعٌ لِلْحَاكِمِ وَالْأَحْكَامِ النَّافِذَةِ... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الصُّومَالِيِّ:-: إِنَّ ظُهُورَ الْكُفْرِ فِي دَارِ الْإِسْلَامِ بِجَوَارِ [أَيُّ إِلَّا بِذِمَّةٍ وَأَمَانٍ، قَالَهُ حُسَيْنُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْعَمَرِيُّ فِي كِتَابِهِ (الْإِمَامُ الشُّوْكَانِيُّ رَأْسُ عَصَرِهِ). وَقَالَ الشَّيْخُ صَدِّيقُ حَسَنِ خَانَ (ت

1307هـ) في (العبرة مما جاء في الغزو والشهادة والهجرة): كإظهار اليهود والنصارى دينهم في أمصار المسلمين. انتهى] لا يُغَيَّرُ مِنْ حُكْمِ الدَّارِ شَيْئًا، كَمَا أَنَّ ظُهُورَ شعائر الإسلام في دار يَدِ الكُفْرِ بِجِوَارِ منهم أو لِعَدَمِ تَعَصُّبٍ (كَمَا هُوَ الْحَالُ الْآنَ فِي كَثِيرٍ مِنَ الْبُلْدَانِ) لَا يُغَيَّرُ مِنْ حُكْمِ الدَّارِ أَيْضًا. انتهى باختصارًا... ثم قال - أي الشيخ الغليفي -: الْجَهْلُ ليس عُذْرًا بإطلاق وليس مانعًا من التكفير بإطلاق، **فالجهل الذي يمكن للمكلف رفعه لا يُعد عُذْرًا وَلَا مانعًا من تكفير المعين**، ليس هناك عُذْرٌ بإطلاق أو عَدَمُ عُذْرٍ بإطلاق، فيعذر المعين إذا كان في مكان عاجز عن العلم والتعلم (في بادية بعيدة)، أو حديث عهد بإسلام، ويعذر كذلك إذا كانت المسألة التي وقع فيها من المسائل الخفية (كالقدر وخلق القرآن)، وكذلك يعذر إذا وصل حاله إلى العجز المطلق، لأن العجز المطلق مانع من موانع التكفير، وكل مانع من موانع التكفير لا يتوفر فيه صفة العجز المطلق فليس بمانع ولا يعتد به [قال الشيخ عبد الله الغليفي في كتابه (البيان والإشهار): وبهذا يُعلم أن **الجهل لا يعتبر مانعًا من موانع التكفير إذا كان يمكن دفعه ورفع هذا الجهل**، وكذلك أي مانع من موانع التكفير لا يتوفر فيه صفة العجز المطلق لا يعتبر مانعًا ولا يعتد به، والجهل الذي يعتبر مانعًا هو الذي لا يمكن دفعه ولا رفعه مع بذل الجهد في ذلك، وفي هذا رد على من يقولون أن {الجهل مانع في كل حال، مع التمكن والعجز سواء}، وهذا باطل بالشرع وبالعقل والفطرة كما سبق. انتهى. وقال الشيخ أبو سلمان الصومالي في (مصلحة التأليف وخشية التنفير، في الميزان، بتقديم الشيخ أبي محمد المقدسي): **والأصل في كل ما صدر عن المكلفين، قولًا أو فعلًا، الحَمْلُ على الاختيار والعلم** حتى يثبت العكس بدليله. انتهى،

وإلا ستصبح دعوة عريضة يدعيها كل كافر مشرك وكل فاجر ملحد، فلا بد من هذا الضابط الجامع المانع للموانع كما ضبطه الشارع، فهذه هي الحالات التي يعذر فيها سَوَاءً في أصول الدين أو فروعه، **والعذر المقصود هنا هو العذر في العقوبة والمؤاخذه وليس في المُسَمَّى كما سَبَقَ...** ثم قال -أي الشيخ الغليفي-: والحالات التي لا يعذر فيها بالجهل مع التفصيل السابق في أن **العذر في العقوبة؛ (أ)** فلا يعذر إذا كان يعيش في بلاد المسلمين وبين المسلمين؛ **(ب) [ولا يعذر إذا كانت] المسألة التي وقع فيها من المسائل الجلية الظاهرة، كالتوحيد، والشرك وصرف العبادة التي هي حق لله لغير الله، مثل الطواف والذبح والنذر والدعاء والاستغاثة بغير الله؛ (ت) [ولا يعذر كذلك إذا كان متمكناً من العلم قادراً عليه]** لكنه قَصَرَ وَقَرَّطَ وَأَعْرَضَ عَنِ الْعِلْمِ وَالتَّعَلُّمِ مَعَ تَمَكُّنِهِ وَقُدْرَتِهِ وَعَدَمِ عَجْزِهِ، فهذا مُعْرِضٌ وَالْمُعْرِضُ عَنْ دِينِ اللَّهِ لَا يَتَعَلَّمُهُ وَلَا يَعْمَلُ بِهِ كَافِرٌ، **والإعراض ناقض من نواقض الإسلام...** ثم قال -أي الشيخ الغليفي-: **والحجة أنواع، منها حجة البلاغ (وهي الحجة الرسالية)، وهي تقوم بمجرد البلوغ والسماع بالرسول صلى الله عليه وسلم، وهذه قامت ببعثه صلى الله عليه وسلم وبالقرآن، والحجة الحدية (التي هي الاستتابة) فلا يقتل حتى يستتاب، واختلفوا في وجوبها واستحبابها [أي أن العلماء اختلفوا في الاستتابة بين الوجوب والاستحباب]**، وهذه **[أي الاستتابة] لقتله وعقوبته، لكن يسمى مشركاً وكافراً قبل قتله وإقامة الحد عليه، يسمى كافراً بما وقع فيه من شرك وكفر، وبذلك أَفْتَتِ اللَّجْنَةُ الدَّائِمَةُ وَكِبَارُ الْعُلَمَاءِ وَشَيُوخُ الْإِسْلَامِ،** وقد ذكرنا أقوالهم بالتفصيل في ثبوت الاسم قبل البلوغ وبعده **[أي قبل قيام الحجة الرسالية وبعدها]**، والجهل المعتبر الذي يعذر صاحبه هو

الذي لا يمكن للمكلف دفعه ويعجز عن رفعه، أما الجهل الذي يمكن دفعه وصاحبه غير عاجز عن رفع الجهل عنه لكنه مُعرض، فهذا لا يعذر، فليس الجهل عذرًا بإطلاق [قلتُ: وبذلك يتضح الفرقُ بين (جهل العجز) و(جهل الإعراض)، كما يتضح أن (العذر بجهل العجز) لا يُقصد به العُذرُ في تسمية المشترك مشركًا، بل يُقصد به العُذرُ في العقوبة]، وإلا سيهدم الدين وتُعطّل الحدود وتنتهك المحرمات... ثم قال -أي الشيخُ الغليفي-: كل من قام به الشرك يسمى مشركًا، وكل من قام به الكفر يسمى كافرًا، فأطلاق الاسم عليه [يكون] بمجرد تلبسه بالشرك أو الكفر، فالعذر ليس في إطلاق الاسم عليه، ولكن العذر في [مسألة] عقوبته ورفع المؤاخذه عنه [فإذا كان غير معذور عُوقِبَ، وإذا كان معذوراً رُفِعَتْ عنه المؤاخذه]، فتسمية الأشياء بغير أسمائها الحقيقية يترتب عليه مفساد عظيمة، إذ هو في الحقيقة تغيير لأحكام الله تبارك وتعالى، ففعلُ سماه الله شركًا لا يجوز لمخلوق أن يسميه باسم غير الذي سماه الله به... ثم قال -أي الشيخُ الغليفي-: فليس مَعْنَى العُذر بالجهل نَفْيَ الإِسْمِ، بَلِ العُذرُ المقصودُ هو في نَفْيِ العقوبة لِمَنْ لم تَقُمْ عليه الحُجَّةُ الرِّسَالِيَّةُ... ثم قال -أي الشيخُ الغليفي-: فَكَمَا أَنَّا نُطَلِّقُ إِسْمَ (المُسلِم) عَلَى كُلِّ مَنْ أَتَى بِشَعَائِرِ الإِسْلَامِ وَظَهَرَتْ عَلَيْهِ دَلَالَتُهُ، فَكَذَلِكَ كُلُّ مَنْ تَلَبَّسَ بِالشَّرْكِ وَظَهَرَتْ عَلَيْهِ دَلَالَتُهُ يُسَمَّى مُشْرِكًا... ثم قال -أي الشيخُ الغليفي-: إِنْ كَلَامُنَا لَيْسَ فِي أَهْلِ الْأَعْدَارِ مِمَّنْ وَصَلَ بِهِمُ الْحَالُ إِلَى الْعِزِّ الْمَطْلُوقِ [قالَ الشيخُ عبدُالله الغليفي في كِتَابِهِ (العذر بالجهل، أسماء وأحكام): كل مانع من موانع التكفير لا يتوفر فيه صفة العجز المطلق فليس بمانع، ولا يعتد به، فالجهل الذي يستطيع المكلف دفعه ليس بمانع ولا يعتبر عذراً شرعياً، بل هو إعراض مع القدرة

والتمكن مع كونه يعيش بين المسلمين وفي بلاد المسلمين، ولكن الحديث **عن المتمكن من العلم القادر عليه**، الذي يعيش بين المسلمين ومثله لا يجهل، فهناك فرق بين جاهل بالحق ولكنه يبحث عنه ويستفرغ وسعه في الوصول إليه، ولكنه يعجز عنه، ومع عجزه لا يباشر الشرك ولا يقع فيه ويجتنبه، كزَيْدِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ نُفَيْلٍ، وَقُسَّ بْنِ سَاعِدَةَ، وَوَرَقَةَ بْنِ تَوْفَلٍ، فَهَؤُلَاءِ شَهِدَ لَهُمُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُمْ مِنْ أَهْلِ النَّجَاةِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وتأملوا أيها الأحباب، هذا في زمن اندثار التوحيد وعدم وجود آثار الرسالات إلا بقايا قليلة من ملة إبراهيم، وأهل التوحيد قلة لا يتجاوز عددهم أصابع اليد الواحدة، **وقطع الله بهم العذر على غيرهم ممن عاصروهم وعاشوا معهم، فسُئِمُوا هَؤُلَاءِ موحدين، وهؤلاء مشركين**، ولم يعذر الله من وقع في الشرك منهم؛ وأما أن يقال أن بعض الناس قد يطلب الحق فيعجز عنه ويقع في الشرك، **فهذا محال على الله، ولا وجود له في الحقيقة**، لأنه مصادم لنصوص الشريعة التي تنص على أن من صدق الله صدقه الله، ومن أراد الهدى يَسِّرَ اللَّهُ لَهُ الهدى، وأن كَلَّا مُيسَّرٌ لِمَا خُلِقَ لَهُ، وأن العبد لا يد أن يعمل إما للجنة وإما للنار في حياته... ثم قال -أي الشيخ الغليفي-: قضية العذر بالجهل أصبحت علامة تعرف من خلالها حقيقة الناس وأين هم من جادة الصواب، فمن وجدته يعذر على الإطلاق من غير ضوابط ولا استثناء، **ويجعل الجهل دائماً مانعاً من موانع تكفير المعين**، ويشترط دائماً قيام الحجة على العاجز وغير العاجز، **فاعلم أنه مرجئ** وقد جنح إلى التفريط والجفاء... ثم قال -أي الشيخ الغليفي-: ولو اعتبرنا الجهل عذراً بإطلاق في حق المعين فلا نكفر إلا المعاند، فهذا باطل وفيه رد للقرآن والسنة وإجماع الصحابة، ولكن الإشكال في

عدم التفريق بين أنواع الحجة [هل هي حكمة أو رسالية أو حدية]، و[عدم التفريق] بَيْنَ الْبُلُوغِ وَالْفَهْمِ، فاشترطَ فَهْمُ الْحُجَّةِ دَائِمًا مِنْ أَقْوَالِ الْمُرْجئةِ... ثم قال -أي الشيخ الغليفي-: حُجَّةُ اللَّهِ قَائِمَةٌ عَلَى الْخَلْقِ بِلُغَةِ الْقُرْآنِ وَالسَّمَاعِ بِالرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَكُلٌّ مِنْ وَقَعَ فِي الْكُفْرِ يُسَمَّى كَافِرًا، وَكُلٌّ مِنْ وَقَعَ فِي الشِّرْكِ يُسَمَّى مُشْرِكًا، هَذَا مِنْ جِهَةِ التَّسْمِيَةِ وَإِجْرَاءِ الْأَحْكَامِ عَلَيْهِ فِي الدُّنْيَا، أَمَّا الْعَذَابُ وَالْمُؤَاخَذَةُ لَا يَكُونَانِ إِلَّا بَعْدَ إِرْسَالِ الرِّسَالِ وَإِنْزَالِ الْكُتُبِ، وَلَا عَذَابَ قَبْلَ ذَلِكَ، وَهَذَا هُوَ الَّذِي تُؤَيِّدُهُ النُّصُوصُ، وَهَذَا مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ تَعَالَى بِالْخَلْقِ، فَمَعَ شُرَكَاهُمْ وَكَفَرِهِمْ وَنَقَضِهِمْ مِيثَاقَ الْفِطْرَةِ وَاسْتَحْقَاقِهِمُ الْعَذَابَ، لَمْ يَعْذِبْهُمْ، وَلَكِنْ أَرْسَلَ إِلَيْهِمُ الرِّسَالَ وَأَنْزَلَ الْكُتُبَ، فَمَنْ كَفَرَ بَعْدَ إِقَامَةِ الْحُجَّةِ الرِّسَالِيَةِ عَلَيْهِ وَوَقَعَ فِي الشِّرْكِ الْأَكْبَرِ وَلَمْ يَكُنْ مِنْ أَهْلِ الْأَعْذَارِ، فَلَا عُذْرَ لَهُ... ثم قال -أي الشيخ الغليفي-: إِنَّ أَنْصَارَ اللَّهِ هُمُ الَّذِينَ حَقَّقُوا الْعِبَادِيَّةَ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، هُمُ الَّذِينَ حَقَّقُوا التَّوْحِيدَ وَاقِعًا عَمَلِيًّا فِي كُلِّ حَيَاتِهِمْ حَتَّى اخْتَلَطَ التَّوْحِيدُ بِاللَّحْمِ وَسَرَى فِي الدِّمَاءِ فَاخْتَلَطَ بِالْعِظَمِ، فَكَانَ شَعَارُهُمْ وَمِنْهَا جُ حَيَاتِهِمُ التَّوْحِيدَ الْخَالِصَ فِي الْعِبَادَةِ وَالسَّلَوكِ وَالْمَعَامَلَاتِ، هُمُ الَّذِينَ تَمَسَّكُوا بِدِينِ رَبِّهِمْ وَرَفَعُوا رَايَةَ التَّوْحِيدِ وَالسُّنَّةِ وَالِدَّعْوَةِ وَالْجِهَادِ، هُمُ أَهْلُ الْقُرْآنِ الَّذِينَ اتَّخَذُوهُ هَادِيًا وَقَائِدًا وَإِمَامًا لَهُمْ فِي كُلِّ مَجَالَاتِ الْحَيَاةِ، وَاقِعًا عَمَلِيًّا وَسَلُوكًا فِي الْمَعَامَلَاتِ وَالْأَخْلَاقِ، هُمُ الَّذِينَ جَرَدُوا التَّوْحِيدَ وَأَخْرَجُوهُ مِنَ التَّوْحِيدِ النَّظَرِيِّ فِي الْكُتُبِ وَالْمَعَاهِدِ وَالْمَدَارِسِ الَّذِي لَا يَثْمُرُ وَلَا يَرْتَقِي بِصَاحِبِهِ إِلَى دَرَجَاتِ الْعِبَادِيَّةِ الْحَقَّةِ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، هُمُ الَّذِينَ رَفَعُوا رَايَةَ التَّوْحِيدِ الْخَالِصِ، وَعَمَلُوا تَحْتَ رَايَتِهَا، وَدَعَاوُ النَّاسَ إِلَيْهَا، وَحَذَرُوا مِنَ الشِّرْكِ وَالْمُشْرِكِينَ، وَأَظْهَرُوا تَكْفِيرَ الْمُشْرِكِينَ وَالْبِرَاءَةَ مِنْهُمْ وَعَدَاوَاتِهِمْ وَبَغْضَهُمْ،

وحرصوا على قتالهم (مع القدرة)، والإعداد عند العجز؛
أنصار الله هم الذين حافظوا على الصلاة وقراءة
القرآن وتعلمه وتعليمه، هُم الَّذِينَ اسْتَجَابُوا لِلَّهِ
وَلِلرَّسُولِ وَأُظْهِرُوا الْهَدْيَ الظَّاهِرَ وَشَعَائِرَ الْإِسْلَامِ، من
لحية ونقاب، وأمر بالمعروف ونهي عن المنكر، بالحكمة
والموعظة الحسنة، **من أجل كل ذلك حاربهم الطواغيت**
وأنصار الطواغيت، حاربوهم من أجل دينهم وتمسكهم
به والدعوة إليه؛ ربما يقول قائلٌ ساذِجٌ مُلَبَّسٌ عليه
غافلٌ عن حقائق الأمور **تابع لدعاة الإرجاء** والإرجاف
والتخذيل والانبطاح {لماذا هؤلاء يُخَارِبُونَ وغيرهم
ممن هم مثلهم ويشاركونهم في الهدى الظاهر لا
يقترّب منهم الطاغوتُ، وإن حصل استدعاء لبعضهم
فما هي إلا ساعات ويتصل بهم بعض الدعاة أصحاب
المنابر ويخرج سالمًا؟، لماذا هؤلاء بالذات الذين
يعتقلون ويعذبون؟، لا بد أن عندهم الخلل والخطأ
ويُتَوَقَّع منهم الخطرُ، وإلا فكثيرٌ من أهل اللحي لم
يُصِيبْهُمْ شيءٌ من الطاغوت ولم يُمنعوا من المنابر
الدعوية، ما هو السبب وأين الخلل؟، نقول لهذا
القائل، صدقت في ملاحظتك، ولو تأملت وسألت
لوجدت أن الكلَّ يُضَيِّقُ عليه والكلَّ محاربٌ من أجل
دينه، ولو تحرّيت الدقة والإنصاف لوجدت أن هؤلاء
[مِنَ الْمُنْتَمِينَ إِلَى دَعَاةِ الْإِرْجَاءِ وَالْإِرْجَافِ] من عُذِبَ
واعتقل من أجل أنه يصلي الفجر في جماعة، أو حضر
حلقة لتحفيظ القرآن، أو مارس الرياضة بعد الفجر مع
أنها مباحة ومسموح بها للفجرة والفسقة، ومنهم من
عُذِبَ من أجل كلمة ألقاها في المسجد، ومنهم من
عذب لحضوره درسًا أو خطبة للشيخ الفُلَانِيَّ، ومنهم
من عُذِبَ لوجود كتب إسلامية في بيته، ومنهم من عُذِبَ
لمجرد معرفته بالشيخ الفُلَانِيَّ، بل منهم من عذب
واعتقل لأجل مشاهدته لمآسي المسلمين وجراحاتهم

في كل بقاع الأرض، مع أن هذا متاح ويعرض في الفضائيات الرسمية والغير رسمية، لكن هي الحرب على الإسلام والمسلمين باسم الإرهاب والتطرف والغلو، والكل سيأتي عليه الدور، لن يستثني الطاغوت أحدًا موحدًا مهما كانت توجهاته، فلن يسمح الطاغوت لمن يعمل للإسلام أن يستمر في الدعوة، لكن الطاغوت عنده ترتيب أولويات، الأخطر فالأخطر، ولن يترك أحدًا، فمن كان من هؤلاء الشباب ينتمي إلى دعاة الإرجاء والإرجاف -ويتحققون من ذلك- يخرج دون اعتقال، بعد أن يصيبه من الأذى والخوف والعذاب ما الله به عليم، مع التشديد على الداعية والتهديد بمنعه من الظهور في الفضائيات إن لم ينشط في التعاون معهم والتحذير من أهل السنة والجماعة (أهل الدعوة والتوحيد والجهاد)، وينشط في نشر الشائعات عنهم وتحذير الشباب منهم ومن طريقهم ورميهم بكل النقائص والمعائب وأنهم خوارج وأهل غلو يكفرون المسلمين إلى غير ذلك من الجهالات والسفاهات التي يعرفها صغار طلبة التوحيد، بل هو جهل قبيح بمذهب أهل السنة والجماعة، فهؤلاء رضي عنهم الطاغوت وترك لهم المنابر، لمعرفة الطاغوت بانحراف دعوتهم عن الحق وزيفها عن منهج الأنبياء، فاطمأن لها بعض الوقت، **لأنه عرف حقيقتها وأنها دعوة غير مثمرة لا تؤثر في الناس، دعوة بعيدة كل البعد عن دعوة الأنبياء، وإن رفع دُعائها راية (السلفية) و(أنصار السنة)، فالواقع خير شاهد على هؤلاء، فتَحَقَّقَ الطاغوتُ أنه لا خطر عليه ولا على ملكه وعرشه من هؤلاء [أي دعاة الإرجاء والإرجاف]**، لأن هؤلاء لا يدعون إلى ما دعت إليه الأنبياء من التوحيد الخالص، والتحذير من الشرك، **والبراءة من المشركين وتكفيرهم وعداوتهم، وقتالهم (مع القدرة)؛ لَكِنَّ الخوفَ كُلَّ الخوفِ مِنْ هؤلاء الذين**

ساروا على طريق الأنبياء في الدعوة، ولم يحيدوا عنه، ولم يقلقهم وجود المعاصي والانحرافات الأخلاقية والسياسية والاجتماعية في المجتمع، ولكنَّ هَمَّهُمُ الوحيد هو السيرُ على طريق محمد صلى الله عليه وسلم في الدعوة إلى التوحيد الخالص بشموليته، **لم يلتفتوا إلى غير التوحيد من الانحرافات**، لماذا؟ لأن النبي صلى الله عليه وسلم لم يلتفت إلى غيره مع وجود الانحرافات والفساد - في كل مناحي الحياة الاجتماعية والربا والفاحشة والزنى وبيوت الدعارة وقُطَاعِ الطُّرُق، وهذا قليل من كثير، والذي يطلع على أحوال العرب قبل الإسلام يعرف ذلك وأكثر منه، ومع كل ذلك لم يلتفت رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى هذه الإصلاحات أَوَّلًا، ولم يَقُلْ {ندعو الناس إلى مكارم الأخلاق والرفائق والمواعظ حتى ترق قلوبهم وتبكي عيونهم من خشية الله} - حاشاه صلى الله عليه وسلم أن يفعل ذلك - كما يفعله **دعاة الإرجاء والإرجاف والتخذيل** في زماننا!، وكيف يفعل ذلك وقد أمره الله بعبادة الله وحده لا شريك له والكفر بالطاغوت، وليس له وحده بل لكل الرسل - صلوات ربي وسلامه عليهم أجمعين - فقال سبحانه {وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَّسُولًا أَنْ اعْبُدُوا اللَّهَ وَاجْتَنِبُوا الطَّاغُوتَ}، وقال تعالى ذكره {فَمَنْ يَكْفُرْ بِالطَّاغُوتِ وَيُؤْمِنْ بِاللَّهِ فَقَدِ اسْتَمْسَكَ بِالْعُرْوَةِ الْوُثْقَى لَا انْفِصَامَ لَهَا}، وقال تعالى {وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ}، وقال سبحانه {وَأَسْأَلُ مَنْ أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رُسُلِنَا أَجَعَلْنَا مِنْ دُونِ الرَّحْمَنِ آلِهَةً يُعْبَدُونَ}، وقال {فَاعْلَمْ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ}، فلا بُدَّ أَوَّلًا أن يعرفهم بحقيقة هذا الرب العظيم، ولا بُدَّ أَوَّلًا أن يربط قلوب العباد بالله سبحانه، ولذلك ظل ثلاثة عشر عامًا يدعوا إلى كلمة (لا إله إلا الله)، هذه الكلمة العظيمة الشريفة الغالية التي **ما فهمها**

دعاة الإرجاء والإرجاف والانبطاح، ولم يعرفوا مقتضيات هذه الكلمة ولوازمها [قال الشيخ عبدالرحمن بن حسن بن محمد بن عبدالوهاب في (فتح المجيد): قوله [أي قول الشيخ محمد بن عبدالوهاب في كتابه (التوحيد)] {من شهد أن لا إله إلا الله} أي من تكلم بها عارفاً لمعناها، عاملاً بمقتضاها باطنًا وظاهرًا، فلا بدَّ في الشهادتين من العلم واليقين والعمل بمدلولها، كما قال الله تعالى {فَاعْلَمْ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ}، وقوله {إِلَّا مَنْ شَهِدَ بِالْحَقِّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ}، أما النطق بها من غير معرفة لمعناها، ولا يقين، ولا عمل بما تقتضيه من البراءة من الشرك وإخلاص القول والعمل (قول القلب واللسان، وعمل القلب والجوارح)، فغير نافع بالإجماع. انتهى. وقال الشيخ محمود العشري في مقالة له على هذا الرابط: والمقصود بشروط (لا إله إلا الله) تلك الشروط التي لا تنفع قائلها إلا باجتماعها فيه، وهي أيضًا **اللوازم الضرورية التي وردت في الكتاب والسنة، كعلامة مميزة تدل على صدق من نطق بشهادة التوحيد وصحة إسلامه... ثم قال -أي الشيخ العشري-: فالقصد أن صحة الشهادة من قائلها، لا بدَّ من الإتيان فيها بلوازمها، وهذا أمر واضح في الكتاب والسنة، لكن ينبغي أن يُعلم أن المقصود بهذه الشروط صحتها عند الله -عز وجل- حتى ينتفع بها قائلها في الآخرة، فأغلبها من أعمال الباطن. انتهى. وقال الشيخ أبو محمد المقدسي في (الرسالة الثلاثينية): فشروط (لا إله إلا الله) ونواقض الإسلام التي يعدها العلماء في كتبهم، منها ما هو متعلق بالإيمان الحقيقي، وهي الشروط والنواقض المغيبة التي لا يعلمها إلا الله، كالإخلاص أو ما يناقضه من الشرك الباطن، والصدق وما يناقضه من الكذب القلبي، واليقين وما يناقضه من الشك، ونحو ذلك من الأمور المغيبة التي لا يطلع**

عليها إلا الله، لا يصح ولا يصلح التكفير بها في أحكام الدنيا، لأنها أسباب غير ظاهرة ولا منضبطة، وإنما ينظر في أحكام الدنيا إلى ما ظهر من تلك الشروط أو النواقض، فيثبت الإسلام الحكمي [وهو الإيمان الظاهر لا الباطن] ويعامل الإنسان معاملة المسلمين فَيُعَصَّم دُمُهُ وَمَالُهُ إِنْ أَتَى بِشُرُوطِ الْإِسْلَامِ الْحُكْمِيِّ وَيُوكَلْ أَمْرُ سَرِيرَتِهِ إِلَى اللَّهِ. انتهى باختصار]، كيف يفعل هؤلاء ذلك ويحيدوا عن منهج الأنبياء في الدعوة، كيف يقولوا ذلك **والشرك منتشر في الأمة، والجهل بالله وعبادته واقع بين الناس؟**، كيف يزرعون شجرة لا ثمار لها ولا ظل ينتفع به، والواقع خير شاهد على هذه الغثائية؟، فانشغلوا بالتصفية والتخلية والتربية والتحلية، كلمات فضفاضة وشعارات براقية نتج عنها التزام أجوف لا ثمرة له، ما هكذا دعوة الأنبياء، بل جعلوها صريحة واضحة، دعوة إلى التوحيد والعقيدة، لا لبس فيها ولا مdahنة، دعوة بحق تزلزل عروش الطواغيت وتهدد سلطانهم وتزيل وتنتهي طغيانهم، دعوة مباركة فيها الخير كل الخير، لأن ثمارها طيبة نافعة، شجرة مباركة أصلها ثابت وفروعها في كل مكان، تؤتي أكلها كل حين بإذن ربها، دعوة تنقل من قهَمها والتزم بها نقلةً كَلِيَّةً مِنَ الشَّرِّ وَالظُّلْمِ وَالشُّرْكِ وَالْكَفْرِ إِلَى الْخَيْرِ وَالْعَدْلِ وَالتَّوْحِيدِ وَالْإِيمَانِ، دعوة مباركة تسري في العروق فتختلط بالدماء واللحم والعظام، فيعيش المرء بها موحدًا، مُرْضِيًا لربه، ناصِرًا لدينه، مُطَبِّقًا للتوحيد في كل حياته، هكذا دعوة الأنبياء التي لم يرض بها الطواغيتُ، ولم يقبلوها من دعاة التوحيد الخالص - التوحيد العملي الذي يحكم حياة المسلم ويحرص **[أي المسلم]** على العمل به مع الجميع - وقبلوها ممن انحرف عن منهج الأنبياء وحاد عن طريق الرسل وجعل الدعوة إلى التوحيد النظري في الكتب والجامعات،

يُذَرَسُ وَلَا يُطَبَّقُ واقعًا في الحياة، فشتان بين التوحيد النظري وبين التوحيد العملي الذي يحكم حياة المسلم؛ فهل عرفت لماذا سكنت الطاغوت عن هؤلاء **[أي دعاة الإرجاء والإرجاف]**؟ وسمح لهم بالظهور في الفضائيات واعتلاء المنابر وتصدر المجالس؟ ولماذا حارب هؤلاء وضيق عليهم وعذبهم واعتقلهم وشردهم ونشر الشائعات عنهم؟، لأن هؤلاء التزموا دعوة الأنبياء الحقّة، وساروا على طريق الأنبياء الصحيح، وقد علمت أن كل من دعا إلى ما دعت إليه الأنبياء، وسار على طريق الأنبياء سيصيبه مثل ما أصاب الأنبياء ولا بد، فإذا رأيت الرجل يعتلي المنابر ويتصدر المجالس ولم يصبه من الطاغوت شيء ولم يُبتلى في دينه، فاعلم أنه ليس على الجادة وأن **في دينه دخن**، قد رضي عنه الطاغوت لأنه علم أن دعوته **هشة غثائية لا فائدة فيها ولا ثمرة لها، لا تهدد عرشه ولا تؤثر في زوال ملكه الكفري**، فلذلك رضي عنه وتعاون معه واستماله واحتواه **واستعمله في محاربة أهل التوحيد** بحجة القضاء على التطرف الإرهاب والتشدد والغلو في التكفير، هل عرفت الفرق؟ هل تأملت في دعوة الفريقين؟، إذا لم يتضح لك الفرق فتضرع إلى الله أن يعلمك ويفهمك، وأكثر ما يعنيك على فهم ذلك التأمل في سيرة الرسول صلى الله عليه وسلم مع قومه وما كانوا عليه، وما حصل له صلى الله عليه وسلم عليه وسلم منهم، ولماذا حاربوه وحاصروه واتهموه وهُم يعلمون صدقه وأمانته وحسن خلقه صلى الله عليه وسلم... ثم قال -أي الشيخ الغليفي-: **[الدعوة إلى التوحيد الخالص]**، والتحذير من الشرك، **وتكفير المشركين وعداوتهم والبراءة منهم**، والدعوة إلى قتالهم مع القدرة، أي دعوة لا تدعو إلى هذه الأصول الأربعة إجمالاً وعلى التفصيل، فهي دعوة باطلة فاشلة لا خير فيها؛ **[أي]**

[دعوة] لم تُطَبَّقْ هذه الأصول واقعًا عمليًا يحكم حياة الناس - كما فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم - فلن تُفْلِحَ أبدًا، ولن تتميز الرايات وتُمَحَّصَ الصفوف، بل إن أصحاب هذه الدعوات المنحرفة عن منهج الأنبياء وطريق الأنبياء أشد خطرًا على الإسلام من اليهود والنصارى، لأنهم يلبسون على الأمة أمر دينها، وينحرفون بها إلى الهاوية إلى ما يحب الطاغوت - {وَهُمْ يَخْسِبُونَ أَنَّهُمْ يُخْسِبُونَ صُنْعًا} - إلى التفريق بين الطاغوت وجنوده، ويحكمون لهم **[أي لجنود الطاغوت، وهم أنصاره وأعوانه]** بالإسلام ويوالونهم ويوادونهم، بحجة أنهم يقولون {لا إله إلا الله} ويصلون ويصومون ويتصدقون ويحجون، فلا ينفعهم الحج ولا الصلاة ولا الشهادة **[ولا الصيام ولا الزكاة]** للحكم بإسلامهم، **ولا يمنع ذلك من تكفيرهم**، لأن كفرهم مستقل عن هذه الأبواب والمباني **[أي لأن كفرهم لم يكن من باب الجحود أو الامتناع، عن نطق الشهادتين أو الصلاة أو الصيام أو الزكاة أو الحج]**، فلا نحكم بإسلامهم حتى يبرؤوا من شركهم وقوانينهم وتشريعاتهم، لأنهم يتلبسون بنواقضهم وشركياتهم وكثير منهم يتلفظ بالشهادتين ويصلي ويحج، فلا تعني الشهادتان عندهم البراءة حتى يكفروا بتشريعاتهم ويخلصوا العبادة لله الواحد القهار كما في حديث أبي مالك الأشجعي عن أبيه مرفوعًا {من قال لا إله إلا الله وكفر بما يعبد من دون الله حرم ماله ودمه وحسابه على الله} رواه مسلم، فإنه وإن كانت كلمة التوحيد متضمنة للكفر بما يعبد من دون الله تبارك وتعالى - وهو ركن النفي فيها - لكن أكدّه النبي صلى الله عليه وسلم وخصه بالذكر ليبين أن من قالها وهو مقيم على عبادة غير الله تبارك وتعالى لا يبرأ من الشرك ولا يكفر به، لم تنفعه ولم تعصم دمه وماله، فالذين كفروا يقاتلون في سبيل

الطاغوت والذين آمنوا يقاتلون في سبيل الله، فهل عرفت حقيقة القوم وزال الإشكال وُرفِع الالتباس عن جند الطاغوت -الذين يحاربون دين الله وأولياء الله المتمسكين به- وانكشف زيفهم وضلالهم في قولهم {إننا مسلمون، نقول (لا إله إلا الله)، ونصلي، ونصوم، وهذا عملنا، والعمل عبادة، والمحافظة على البلد واجب وطني، وحماية النظام وحراسة القانون والمحافظة عليه من الذين يطالبون بتطبيق الشريعة [واجب وطني]}، ونحن نحارب الإرهاب والتطرف، ولا نحارب الإسلام ولا المسلمين}، وغير ذلك من التلبيسات الشيطانية والحجج الفرعونية، فكن على حذر من هؤلاء، وكن على بصيرة فيهم، فقد فصل الله لك الآيات وأبان لك الطريق أحسن بيان {وَكَذَلِكَ نَقُصِّلُ الْآيَاتِ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ}، فَلَنْ يَثْبُتَ لَكَ الْإِيمَانُ وَلَا عَقْدُ الْإِسْلَامِ حَتَّى تَكْفُرَ بِالطَّاغُوتِ وَتُعَادِيَهُ وَتُكْفِرَهُ، وَتَتَبَرَّأَ مِنْهُ وَمِنْ جُنُودِهِ وَعَسَاكِرِهِ وَتَكْفُرَ بِهِمْ وَتَقْوَانِيَهُمْ وَتَشْرِيعَاتِهِمْ، فكن على طريق الأنبياء، واصبر حتى تلقى الله، ولا يستخفك [أي ولا يستجهلك] الذين لا يعلمون بحقيقة الطواغيت وجيوش الطواغيت وشرطتهم وأمنهم وأنصارهم، فإنهم من أولياء الشرك وأهله المشركين، فَهُمْ الْعَيْنُ السَّاهِرَةُ عَلَى الْقَانُونِ الْوَضْعِيِّ الْكَفَرِيِّ، الَّذِينَ يَحْفَظُونَهُ وَيُثَبِّتُونَهُ، وَيُنَفِّذُونَهُ بِشُوكَّتِهِمْ وَقُوَّتِهِمْ، وَهُمْ أَيْضًا الْحَمَاءُ وَالْأَوْتَادُ الْمُثَبِّتِينَ لِعُرُوشِ الطَّوَاغِيتِ، وَالَّذِينَ يَمْتَنِعُ بِهِمُ الطَّوَاغِيتُ عَنِ التَّزَامِ شَرَائِعِ الْإِسْلَامِ وَتَحْكِيمِهَا، وَهُمْ شُوكَّتُهُ وَأَنْصَارُهُ الَّذِينَ يَعِينُونَهُ وَيَنْصُرُونَهُ عَلَى تَحْكِيمِ شَرَائِعِ الْكُفْرِ وَإِبَاحَةِ الْمَحْرَمَاتِ مِنْ رَدَّةٍ وَكُفْرٍ وَشُرْكٍ وَرَبَا وَخَمَرٍ وَخَنَا وَغَيْرِ ذَلِكَ، وَهُمْ الَّذِينَ يَحَارِبُونَ وَيُعَذِّبُونَ وَيُعْتَقِلُونَ كُلَّ مَنْ خَرَجَ مِنْ عِبَادِ اللَّهِ مُنْكَرًا كَفَرَ الطَّوَاغِيتُ وَشَرَكَهُمْ سَاعِيًا لِتَحْكِيمِ

شرع الله ونصرة دينه المعطل الممتن من الكفار والمرتدين وأهل الفسق والفجور، وهذه من أسباب الكفر الصريحة، نصرة الشرك ونصرة أهله وتوليهم ومظاهرتهم على الموحدين {الَّذِينَ آمَنُوا يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَالَّذِينَ كَفَرُوا يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ الطَّاغُوتِ}، {وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ مِنْكُمْ فَاِنَّهُ مِنْهُمْ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ}، فاحذَر يا عبد الله أَنْ تَرْكَنَ إِلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا، وَفِرَّ مِنْهُمْ حَتَّى تَنْجُو مِنَ النَّارِ، وقانا الله وإياك مِنَ النَّارِ، وَرَزَقْنَا التَّوْحِيدَ وَالْعَمَلَ، وَنُصْرَةَ دِينِهِ وَسُنَّةَ نَبِيِّهِ وَعِبَادِهِ الْمُوَحِّدِينَ الْمُجَاهِدِينَ، آمِينَ. انتهى باختصار.

(20) وقال الشيخ عبد الله الغليفي في كتابه (البيان والإشهار في كشف زيغ من توقف في تكفير المشركين والكفار، من كلام شيخ الإسلام ابن تيمية وابن عبد الوهاب في تكفير المعين والغدر بالجهل): فَيَجِبُ عَلَى كُلِّ دَاعِيَةٍ مَكَّنَ اللَّهُ لَهُ مَنَبَرًا أَنْ يَكُونَ أَوَّلُ مَا يَدْعُو النَّاسَ إِلَيْهِ هُوَ التَّوْحِيدُ بِشُمُولِيَّتِهِ، وَإِفْرَادُ اللَّهِ بِهِ، وَالتَّحْذِيرُ مِنَ الشَّرِكِ، وَتَكْفِيرُ مَنْ فَعَلَهُ وَتَسْمِيَّتُهُ مُشْرِكًا كَمَا سَمَّاهُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ، فَالْمُشْرِكُ الشَّرِكُ الْأَكْبَرُ لَا يُسَمَّى مُسْلِمًا بِحَالٍ، كَمَا أَنَّ الزَّانِي يُسَمَّى زَانٍ، وَالسَّارِقُ يُسَمَّى سَارِقًا، وَالَّذِي يَشْرَبُ الْخَمْرَ يُسَمَّى شَارِبَ خَمْرٍ، وَالَّذِي يَتَعَاطَلُ بِالرَّبِّ يُسَمَّى مُرَابٍ، فَكَذَلِكَ الَّذِي يَقَعُ فِي الشَّرِكِ الْأَكْبَرِ يُسَمَّى مُشْرِكًا، وَهَذَا مَا دَلَّتْ عَلَيْهِ الْأَدْلَةُ الصَّحِيحَةُ مِنَ الْقُرْآنِ وَالسُّنَّةِ، وَعَلَيْهِ الصَّحَابَةُ، وَالتَّابِعُونَ، وَأَئِمَّةُ الْإِسْلَامِ، وَابْنُ تَيْمِيَّةَ، وَابْنُ عَبْدِ الْوَهَّابِ وَأَوْلَادُهُ وَأَحْفَادُهُ، وَأَئِمَّةُ الدَّعْوَةِ [النَّجْدِيَّةِ السَّلَفِيَّةِ]، وَأَفْتَى بِذَلِكَ الْعَلَامَةُ أَبُو بَطِينٍ مَفْتِي الدِّيَارِ النَّجْدِيَّةِ، وَاللَّجْنَةُ الدَّائِمَةُ [لِلْبَحْثِ الْعِلْمِيَّةِ وَالْإِفْتَاءِ]، وَهَيْئَةُ كِبَارِ الْعُلَمَاءِ... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ

الغليفي:- قال [أي الشيخ محمد بن عبد الوهاب] رَحِمَهُ
 اللَّهُ [في فتاوى ومَسَائِلِ الإمام الشيخ محمد بن
 عبد الوهاب] لَمَّا سَأَلَهُ الشَّيْخُ (عيسى بن قاسم) والشيخ
 (أحمد بن سويلم) في أَوَّلِ إِسْلَامِهِمَا عَنْ قَوْلِ الشَّيْخِ
 تَقِي الدِّينِ ابْنِ تَيْمِيَّةٍ {مَنْ جَحَدَ مَا جَاءَ بِهِ الرَّسُولُ
 وَقَامَتْ بِهِ الْحُجَّةُ فَهُوَ كَافِرٌ}، فَأَجَابَ [أي الشيخ محمد
 بن عبد الوهاب] بِقَوْلِهِ رَحِمَهُ اللَّهُ {إِلَى الْأَخَوَيْنِ عَيْسَى
 بَنِ قَاسِمٍ وَأَحْمَدَ بَنِ سَوَيْلِمٍ، سَلَامٌ عَلَيْكُم وَرَحْمَةُ اللَّهِ
 وَبَعْدُ، فَمَا ذَكَرْتُمُوهُ مِنْ قَوْلِ الشَّيْخِ (مَنْ جَحَدَ كَذَا وَكَذَا)،
 وَأَنْتُمْ شَاكُونَ فِي هَؤُلَاءِ الطَّوَاغِيتِ وَأَتْبَاعِهِمْ هَلْ قَامَتْ
 عَلَيْهِمُ الْحُجَّةُ أَمْ لَا؟، فَهَذَا مِنَ الْعَجَبِ الْعَجَابِ، كَيْفَ
 تُشْكُونَ فِي هَذَا وَقَدْ وَضَحْتُهُ لَكُمْ مِرَارًا؟ فَإِنَّ الَّذِي لَمْ
 تُقَمْ عَلَيْهِ الْحُجَّةُ هُوَ الَّذِي حَدِيثُ عَهْدٍ بِالإِسْلَامِ وَالَّذِي
 نَشَأَ بِبَادِيَةٍ بَعِيدَةٍ، أَوْ يَكُونُ ذَلِكَ فِي مَسْأَلَةٍ خَفِيَّةٍ مِثْلِ
 الْعَطْفِ [يَعْنِي سِحْرَ الْعَطْفِ، وَهُوَ التَّأْلِيفُ بِالسَّخْرِ بَيْنَ
 الْمُتَبَاغِضِينَ، بَحِثْ أَنْ أَحَدَهُمَا يَتَعَلَّقُ بِالْآخَرِ تَعَلُّقًا كَلْبًا،
 بَحِثْ أَنَّهُ لَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يُفَارِقَهُ]، فَلَا يُكْفَرُ حَتَّى يُعَرَّفَ،
 وَأَمَّا أَصُولُ الدِّينِ الَّتِي أَوْضَحَهَا اللَّهُ وَأَحْكَمَهَا فِي كِتَابِهِ
 فَإِنَّ حُجَّةَ اللَّهِ هِيَ الْقُرْآنُ، فَمَنْ بَلَغَهُ الْقُرْآنُ وَسَمِعَ بِهِ
 فَقَدْ بَلَغَتْهُ الْحُجَّةُ وَقَامَتْ عَلَيْهِ، وَلَكِنْ أَضَلَّ الْإِشْكَالُ أَنْتُمْ
 لَمْ تُفَرِّقُوا بَيْنَ (قِيَامِ الْحُجَّةِ) وَبَيْنَ (فَهْمِ الْحُجَّةِ)، فَإِنَّ
 أَكْثَرَ الْكَفَّارِ وَالْمُنَافِقِينَ لَمْ يَفْهَمُوا حُجَّةَ اللَّهِ مَعَ قِيَامِهَا
 عَلَيْهِمْ، كَمَا قَالَ تَعَالَى (أَمْ تَحْسَبُ أَنَّ أَكْثَرَهُمْ يَسْمَعُونَ
 أَوْ يَعْقِلُونَ، إِنْ هُمْ إِلَّا كَالْأَنْعَامِ، بَلْ هُمْ أَضَلُّ سَبِيلًا)،
 وَقِيَامُ الْحُجَّةِ وَبُلُوغُهَا نَوْعٌ، وَفَهْمُهَا إِيَّاهَا نَوْعٌ آخَرٌ،
 وَكُفْرُهُمْ [يَكُونُ] بِبُلُوغِهَا إِيَّاهُمْ وَإِنْ لَمْ يَفْهَمُوها}... ثُمَّ
 قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الْغَلِيْفِي:- وَسُوءُ الْفَهْمِ هَذَا بَيْنَ (قِيَامِ
 الْحُجَّةِ) وَ(فَهْمِ الْحُجَّةِ) وَعَدَمُ التَّفْرِيقِ بَيْنَهُمَا مِمَّا يَقُولُ
 بِهِ هَذِهِ الْأَيَّامُ أَتْبَاعُ الْمَدَارِسِ الدَّعْوِيَّةِ الَّتِي تَنْتَسِبُ إِلَى
 السَّلَفِيَّةِ وَالْإِسْلَامِ وَتَحِيدُ عَنِ الْحَقِيقَةِ، وَتَأْتِي بِالشُّبُهَاتِ

لأُسْلَمَةِ الطَّوَاغِيتِ وإِثْبَاتِ وَصْفِ الْإِسْلَامِ لِلْمُشْرِكِينَ
وَعُبَادِ الْقُبُورِ، مُعْرِضِينَ بِذَلِكَ عَنْ كُتُبِ السَّلَفِ وَمَا
حَفَقَهُ شَيْخُ الْإِسْلَامِ أَبُو تَيْمِيَّةَ - وَنَقَلَهُ عَنْهُ الْإِمَامُ مُحَمَّدُ
بْنُ عَبْدِ الْوَهَّابِ - وَأَيْمَّةُ الدَّعْوَةِ [النَّجْدِيَّةِ السَّلَفِيَّةِ]
وَاللَّجْنَةُ الدَّائِمَةُ [لِلْبَحْثِ الْعِلْمِيِّ وَالْإِفْتَاءِ] وَهَيْئَةُ كِبَارِ
الْعُلَمَاءِ، مَعَ سُهولةِ الْخُصُولِ عَلَى مَا كَتَبَهُ هَؤُلَاءِ الْأَيْمَّةُ،
فَهُوَ مَطْبُوعٌ فِي (الدُّرَرِ السَّيِّئَةِ [فِي الْأَجَوِبَةِ النَّجْدِيَّةِ])،
و[مَجْمُوعَةٍ] الرِّسَالِ وَالْمَسَائِلِ النَّجْدِيَّةِ، وَ[كِتَابِ]
(مُؤَلَّفَاتِ الشَّيْخِ الْإِمَامِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْوَهَّابِ)، وَفَتَاوَى
(اللَّجْنَةِ الدَّائِمَةِ [لِلْبَحْثِ الْعِلْمِيِّ وَالْإِفْتَاءِ])... ثُمَّ قَالَ -
أَيُّ الشَّيْخِ الْغُلَيْفِيِّ -: وَهَذَا الَّذِي أَنْكَرَهُ عُلَمَاءُ عَصْرِهِ [أَيُّ
عَصْرِ الشَّيْخِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْوَهَّابِ] عَلَيْهِ، فَوَافَقُوهُ عَلَى
التَّوْحِيدِ وَالتَّحْذِيرِ مِنَ الشِّرْكِ وَعَارَضُوهُ فِي التَّكْفِيرِ
وَالْقِتَالِ، وَ[مُرْجِنَةُ الْعَصْرِ] أَدْعِيَاءُ السَّلَفِيَّةِ - كَذَلِكَ - مِثْلُ
الَّذِينَ عَارَضُوا دَعْوَةَ التَّوْحِيدِ وَحَارَبُوا أَهْلَهَا وَرَمَوْهُمْ
بِذُّعَةِ الْخَوَارِجِ وَتَكْفِيرِ الْمُسْلِمِينَ وَالْعُلُوِّ فِي الدِّينِ، وَمَا
أَشْبَهَ اللَّيْلَةَ بِالْبَارِحَةِ؛ فَهَلْ ظَهَرَ لَكُمْ الْحَقُّ؟ أَمْ هُوَ
التَّعَصُّبُ وَالْهَوَى وَالْمَذْهَبِيَّةُ الْبَغِيضَةُ وَالانْتِمَاءُ إِلَى
الْمَدَارِسِ الْفِكْرِيَّةِ، مَدْرَسَةِ الْقَاهِرَةِ، وَمَدْرَسَةِ
الْإِسْكَانْدَرِيَّةِ، وَمَدْرَسَةِ الْمَنْصُورَةِ، وَمَدْرَسَةِ الْأُرْدُنِّ،
وَمَدْرَسَةِ الْمَدِينَةِ، وَهَكَذَا تُقَدِّمُونَ الانْتِمَاءَ لِهَذِهِ الْمَدَارِسِ
الْفِكْرِيَّةِ عَلَى الانْتِمَاءِ لِدِينِ الْإِسْلَامِ وَالتَّزَامِ الْحَقِّ
وَالْعَمَلِ بِهِ إِذَا ظَهَرَ لَكُمْ، أَمْ هُوَ الْهَوَى وَالتَّعَصُّبُ
وَالْحِزْبِيَّةُ؟... ثُمَّ قَالَ - أَيُّ الشَّيْخِ الْغُلَيْفِيِّ -: وَلَوْ أَنَّ
رُؤُوسَ هَذِهِ الْمَدَارِسِ وَمُؤَسَّسِيهَا أَخَذُوا مِنَ التَّبَعِ
الصَّافِي، وَتَلَقَّوْا الْعِلْمَ عَلَى يَدِ كِبَارِ الْعُلَمَاءِ وَأَيْمَّةِ
الدَّعْوَةِ، لَمَا ظَهَرَتْ هَذِهِ الْمَدَارِسُ وَتِلْكَ الْأَفْكَارُ
وَالْخِلَافَاتُ عَلَى السَّاحَةِ، وَلَحَصَلُوا عَلَى سَبِيلِ مُتَّصِلٍ إِلَى
الْإِمَامِ [مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْوَهَّابِ]، وَلَكِنْ لِعَدَمِ وَخْذَةِ الْمَنْهَجِ،
وَاخْتِلَافِ مَصَدَرِ التَّلْقِي، وَالبُعْدِ عَنِ الْعُلَمَاءِ الْعَامِلِينَ

وَعَدَمَ التَّلَقِّي مِنْهُمْ، ظَهَرَتْ هَذِهِ الْمَدَارِسُ الْفِكْرِيَّةُ وَتَأَثَّرَ كَثِيرٌ مِنَ الشَّبَابِ وَجِيلِ الصَّخُوعَةِ بِهَذِهِ الْمَدَارِسِ وَمَا تَحْمِلُهُ مِنْ أَفْكَارٍ تُخَالِفُ أَهْلَ السُّنَّةِ، وَكُلَّمَا كَثُرَتْ الرُّؤُوسُ وَظَهَرَ فِي السَّاحَةِ دُعَاةٌ جُدُّوهُ بِأَفْكَارٍ وَمَدَارِسٍ جَدِيدَةٍ، كُلَّمَا كَثُرَتْ الْاِخْتِلَافَاتُ، وَبَعُدَتْ هَذِهِ الْمَدَارِسُ شَيْئًا فَشَيْئًا عَمَّا كَانَ عَلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَصَحَابَتُهُ الْكَرَامُ وَالْقُرُونُ الثَّلَاثَةُ الْمُفَضَّلَةُ، وَلَا تَعْجَبْ **فَالْكُلُّ يَدْعِي أَنَّهُ عَلَى الْحَقِّ...** ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الْغُلْفِيِّ-: **وَتَأْمَلُ مَنْ يُحَارِبُ الْمُؤَحِّدِينَ الْيَوْمَ، وَيَزْمِيهِمْ بِالْغُلُوِّ وَالتَّطَرُّفِ، وَيُسَمِّيهِمْ (خَوَارِجَ الْعَصْرِ)، وَيَسْتَعْدِي عَلَيْهِمُ الطَّوَاغِيتَ وَالظَّالِمِينَ، إِنَّهُمْ دُعَاةٌ عَلَى أَبْوَابِ جَهَنَّمَ تَصْدُرُوا الْمَجَالِسَ، إِنْ يَقُولُوا تَسْمَعُ لِقَوْلِهِمْ، وَاعْتَلُوا الْمَنَابِرَ، إِنْ تَرَاهُمْ تُعْجِبُكَ أَجْسَامُهُمْ وَأَشْكَالُهُمْ، يُشَارُّ إِلَيْهِمْ بِالْبَنَانِ عَلَى أَنَّهُمْ مِنْ دُعَاةِ التَّوْحِيدِ وَعُلَمَاءِ الْإِسْلَامِ، وَهُمْ فِي الْحَقِيقَةِ يُحَارِبُونَ التَّوْحِيدَ تَنْفِيدًا لِمُخْطَطَاتِ الطَّوَاغِيتِ فِي الْحَرْبِ عَلَى الْإِسْلَامِ (حَرْبِ الدِّينِ بِمَنْ يَنْتَسِبُ إِلَيْهِ)، وَكُلُّ مَنْ أَرَادَ أَنْ يَعْمَلَ فِي السَّاحَةِ بِهَذِهِ الشَّرُوطِ وَيُفْسَخَ لَهُ الْمَجَالُ وَيُعَامَلَ مُعَامَلَةُ الشَّخْصِيَّاتِ الْهَامَّةِ وَكِبَارِ الزُّوَارِ فَلْيَعْمَلْ وَفَقْ مَنْهَجَ مُحَدِّدٍ لَا يُسَمِّحُ لَهُ فِيهِ إِلَّا بِمَا يُرِيدُ الطَّوَاغُوتُ وَبِمَا يَخْدِمُ أَهْدَافَهُ وَيُحَقِّقُ مَصَالِحَهُ الَّتِي تَتَنَاقَى بِالْكُلِّيَّةِ مَعَ شَرِيعَةِ رَبِّ الْبَرِيَّةِ، لِذَلِكَ تَرَى هَذَا التَّلَوُّيْتَ لِدَعْوَةِ الْإِسْلَامِ، وَالْحَقُّ الَّذِي أَرِيدَ بِهِ الْبَاطِلُ، مِنْ مُحَاضَرَاتٍ وَدُرُوسٍ بِهَذِهِ الْعَنَاوِينِ (لَا لِلتَّكْفِيرِ، لَا لِلخُرُوجِ عَلَى الْحُكَامِ، لَا لِلْمُفْسِدِينَ فِي الْأَرْضِ، خَوَارِجُ الْعَصْرِ، جِهَادُ النَّفْسِ لَا الْجِهَادُ بِالْيَدِ، الدَّعْوَةُ أَوَّلًا)، بَلْ بَعْضُهُمْ يَذْهَبُ لِلطَّوَاغِيتِ وَيَسْتَشِيرُهُمْ فِي الْمَوَاضِعِ الَّتِي يَتَخَدَّتْ فِيهَا وَلِسَانُ حَالِهِ يَقُولُ وَيُخَيِّرُ عَنْ لِسَانِ مَقَالِهِ {مَا الَّذِي تُرِيدُونَ أَنْ نَقُولَهُ لِلشَّبَابِ بِمَا يُحَقِّقُ أَمْنَكُمْ وَيُثَبِّتُ عُرُوشَكُمْ، فَأَنْتُمْ تَمْلَأُونَ الْكُرُوشَ وَنَحْنُ عَلَيْنَا تَثْبِيتُ**

الْعُرُوشَ وَلَا تَحْرَمُونَا مِنَ الْقُرُوشِ [قُرُوشٌ جَمْعُ قِرْشٍ، وَهُوَ عُمْلَةٌ مَعْدَنِيَّةٌ مِصْرِيَّةٌ قَدِيمَةٌ، وَهُوَ جُزْءٌ مِنْ مِائَةٍ مِنَ الْجُنَيْهِ]، وَكَلَهُ كَلَامٌ فِي الدِّينِ}، هَذَا الْوَاقِعُ... ثُمَّ قَالَ - أَيْ الشَّيْخُ الْغُلَيْفِيُّ - تَحْتَ عَنَوَانِ (الصَّفَقَةُ الْقَدِيرَةُ "أَمْتَلَاءُ الْكُرُوشِ وَتَثْبِثُ الْعُرُوشَ")؛ وَالَّذِي سَاعَدَ أَجْهَرَةَ الْقَمْعِ عَلَى طَرَحِ هَذِهِ الصَّفَقَةِ **انتشارُ جُرْثُومَةِ الْإِرْجَاءِ الْخَبِيثَةِ فِي الْأُمَّةِ**، فَهَذِهِ الْجُرْثُومَةُ الَّتِي كُمُنَتْ فِي ثَرَاثِ الْخَلْفِ -خِلَافًا لِمَا كَانَ عَلَيْهِ السَّلَفُ-، مَعَ أَهْوَاءِ مُعَاصِرَةِ (فِيمَا يُسَمَّى بِالصَّخْوَةِ)، أَعْطَتِ الْفُرْصَةَ لِأَجْهَرَةِ الْقَمْعِ أَنْ تَطْرَحَ هَذِهِ الصَّفَقَةَ عَلَى مَنْ يُرِيدُ أَنْ يَعْمَلَ فِي السَّاحَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ وَأَنْ يَنْتَشِرَ دُونَ تَضْيِيقِ الْخِتَاقِ مِنْهُمْ [أَيُّ مِنْ أَجْهَرَةِ الْقَمْعِ]، مَنْ أَرَادَ فَعَلِيهِ أَنْ يَتَخَرَّكَ فِي نِطَاقِ الْمَسْمُوحِ، وَأَنْ يَتَجَنَّبَ الْقَضَايَا السَّيِّئَةَ -كَمَا يَقُولُونَ- الَّتِي تَرْفَعُ الْإِلْتِبَاسَ عَنْ مَفَاهِيمِ الْأُمَّةِ وَتُبْصِرُ الشَّبَابَ بِحَقِيقَةِ دَعْوَةِ التَّوْحِيدِ وَالْبَرَاءَةِ مِنَ الْمُشْرِكِينَ، وَعَلَى مَنْ يَعْمَلُ أَنْ **يُؤَاجِهَ الْأَصُولِيِّينَ -كَمَا يُسَمُّونَهُمْ- وَيُبَدِّعَهُمْ وَيُفَسِّقَهُمْ وَيُخَدِّرُ النَّاسَ مِنْهُمْ وَيُشْغَبَ عَلَيْهِمْ حَتَّى يَلْتَبِسَ الْحَقُّ بِالْبَاطِلِ، وَيُكْتَمَ الْحَقُّ حَتَّى لَا يَصِلَ إِلَى النَّاسِ، فَارْضِيَتِ الْمُرْجِئَةُ وَقِيلَتْ بِهِذِهِ الصَّفَقَةُ وَاطْمَأَنَّنُوا بِهَا، وَهَذَا مِنْ (حَرْبِ الدِّينِ بِمَنْ يَنْتَسِبُ إِلَيْهِ)، وَهَذَا هُوَ دَوْرُ أَجْهَرَةِ الْقَمْعِ فِي تَفَاهُمَاتِهَا مَعَ السَّاحَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ اسْتِجَابَةً لِتَوَحِيهَاتِ حُكُومَاتِهَا، الَّتِي تَسْتَجِيبُ بِدَوْرِهَا لِتَوَحِيهَاتِ الْعَرَبِ الصَّلِيبِيِّ فِي مُحَارَبَةِ الْإِسْلَامِ وَالْمُسْلِمِينَ، فَقَامَ الْمُرْجِئَةُ بِهَذَا الدَّورِ عَلَى أَكْمَلِ وَجْهِهِ كَمَا رُسِمَ لَهُمْ فِي مُحَارَبَةِ دَعْوَةِ التَّوْحِيدِ وَالْمُؤَحِّدِينَ، وَلِهَذَا وَبِالرَّغْمِ مِنْ كُلِّ هَذِهِ التَّخَدِّيَّاتِ وَالْمُوَاجَهَاتِ الصَّعْبَةِ الَّتِي تَتَهَاوَى لَهَا الْجِبَالُ، لَا مَنَاصَ وَلَا مَفَرَّ مِنْ الْوُقُوفِ مَعَ الْحَقِّ وَنُصْرَتِهِ وَتَأْيِيدِهِ -وَتَكْثِيرِ سِوَادِ أَهْلِهِ- بِكُلِّ أَنْوَاعِ النُّصْرَةِ مَا اسْتَطَعْنَا إِلَى ذَلِكَ سَبِيلًا وَإِنْ كَرِهَ الْكَافِرُونَ، وَاللَّهُ غَالِبٌ عَلَى أَمْرِهِ وَسَوْفَ يَنْتَصِرُ الْإِسْلَامُ**

وَيُظْهِرُهُ اللَّهُ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ وَلَوْ كَرِهَ الْمُشْرِكُونَ
وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ الْمُؤْمِنُونَ بِنَصْرِ اللَّهِ. انتهى باختصار.

(21) وقال الشيخ هيثم فهم أحمد مجاهد (أستاذ العقيدة المساعد بجامعة أم القرى) في (المدخل لدراسة العقيدة): اعلم -رحمك الله- أن الكفر أعم من الشرك، و[الشرك] هو أن يجعل المرء لله ندًا أو شريكًا في ألوهيته أو ربوبيته، فهذا أخص من الكفر، فأهل السنة يكفرون سباب الله أو رسوله، ويكفرون المستهزئ بشيء من دين الله، ويكفرون المستهين بالمصحف، ويكفرون المشرع مع الله الحاكم بغير شريعة الله، ويكفرون المعرض عن دين الله، وغير ذلك من النواقض؛ ومن العلماء من لا يفرق بين الشرك والكفر... ثم قال -أي الشيخ هيثم-: **الحجة الرسالية قامت على الناس بالبلوغ والسماع (ببلوغهم القرآن وسماعهم بالرسول صلى الله عليه وسلم)، [فقد]** أرسل الله جميع الرسل مبشرين ومُنذرين حتى تقوم الحجة على الناس وينقطع عذرهم، والدليل قوله تعالى {رُسُلًا مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ لِّئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ}، وقوله تعالى {قُلْ أَيُّ شَيْءٍ أَكْبَرُ شَهَادَةً قُلْ اللَّهُ شَهِيدٌ بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ وَأُوحِيَ إِلَيَّ هَذَا الْقُرْآنُ لِأُنذِرَكُمْ بِهِ وَمَنْ بَلَغَ أَتَيْنَكُمْ لَتَشْهَدُونَ أَنَّ مَعَ اللَّهِ إِلَهَةً أُخْرَى قُلْ لَا أَشْهَدُ قُلْ إِنَّمَا هُوَ إِلَهُ وَاحِدٌ وَإِنِّي بَرِيءٌ مِمَّا تُشْرِكُونَ}، **فاشترط [عز وجل] في إقامة الحجة البلوغ ولم يشترط الفهم كما تدعي المرجئة**، وقال تعالى {مَنْ اهْتَدَى فَإِنَّمَا يَهْتَدِي لِنَفْسِهِ وَمَنْ ضَلَّ فَإِنَّمَا يَضِلُّ عَلَيْهَا وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى تَبْعَثَ رَسُولًا}، وقد بعث الرسول وبلغ القرآن **وقامت الحجة** وانقطع العذر... ثم قال -أي الشيخ هيثم-: والدليل من السنة على قيام الحجة ببلوغ

القرآن والسمع بالرسول صلى الله عليه وسلم قوله صلى الله عليه وسلم في الصحيح {وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَا يَسْمَعُ بِي أَحَدٌ مِنْ هَذِهِ الْأُمَّةِ يَهُودِيٍّ وَلَا نَصْرَانِيٍّ ثُمَّ لَا يُؤْمِنُ بِي إِلَّا دَخَلَ النَّارَ}، **[وَمِنَ الْقُرْآنِ]** قوله تعالى {وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضِلَّ قَوْمًا بَعْدَ إِذْ هَدَاهُمْ حَتَّى يُبَيِّنَ لَهُمْ مَا يَتَّقُونَ إِنَّ اللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ}، ولم يقل {حَتَّى يُبَيِّنَ} بَلْ قَالَ {حَتَّى يُبَيِّنَ} وقد بَيَّنَّ اللَّهُ وَبَيَّنَّ رَسُولُهُ صلى الله عليه وسلم **ولكن أكثر الناس معرضون مع قيام الحجة عليهم** ووصولها إليهم... ثم قال -أي الشيخ هيثم-: اعلم- أرشدك الله لطاعته- **أَنَّ أَحْكَامَ الدُّنْيَا تُجْرَى وَتُبْتَى عَلَى الظَّاهِرِ مِنْ إِسْلَامٍ وَكُفْرٍ**، فكلٌّ مَنِ أَظْهَرَ لَنَا الْإِسْلَامَ حَكَمْنَا بِإِسْلَامِهِ وَقُلْنَا أَنَّهُ مُسْلِمٌ، وَكُلٌّ مَنِ أَظْهَرَ لَنَا الْكُفْرَ وَالشِّرْكَ حَكَمْنَا بِكُفْرِهِ وَقُلْنَا أَنَّهُ مُشْرِكٌ، **فَكُلٌّ مَنْ تَلَسَّسَ بِالشِّرْكِ وَوَقَعَ فِي الْكُفْرِ الْأَكْبَرِ يُسَمَّى مُشْرِكًا وَيُسَمَّى كَافِرًا**، هَذَا هُوَ اسْمُهُ الَّذِي سَمَاهُ اللَّهُ بِهِ، أَمَا عَقُوبَتُهُ مِنْ غَدَمِهَا فَهِيَ لِلْقَاضِي وَالْحَاكِمِ الْمُسْلِمِ عِنْدَ إِقَامَةِ الْحُجَّةِ الْحَدِيثِ عَلَيْهِ وَإِسْتِنَابَتِهِ... ثم قال -أي الشيخ هيثم-: وَمِنْ هُنَا تَعْلَمُ خَطَأَ بَعْضِ الدُّعَاةِ وَطَلَبَةِ الْعِلْمِ **عِنْدَ خَلْطِهِمْ وَغَدَمِ تَفْرِيقِهِمْ بَيْنَ الْأَسْمِ وَالْعُقُوبَةِ**، فَظَنُّوا أَنَّ كُلَّ مَنْ وَقَعَ فِي الْكُفْرِ وَالشِّرْكِ يُعَاقَبُ **فَسَمُُّوا الْمُشْرِكَ مُسْلِمًا** مع ارتكابه الشِّرْكَ الْأَكْبَرَ، فَاشْتَرَطُوا فَهَمَّ الْحُجَّةِ، **وَلَمْ يُفَرِّقُوا** بَيْنَ الْحُجَّةِ الرِّسَالِيَّةِ، وَبَيْنَ الْحُجَّةِ الْحَدِيثِ **[الَّتِي تَكُونُ]** عِنْدَ الْإِسْتِنَابَةِ، كُلُّ ذَلِكَ الْخَلْطُ وَغَدَمُ التَّحْقِيقِ جَعَلَهُمْ يَعْمَلُونَ بِالظَّاهِرِ فِي الْحُكْمِ بِالْإِسْلَامِ فَقَطْ، **وَلَا يَعْمَلُونَ بِالظَّاهِرِ فِي الْحُكْمِ بِالشِّرْكِ وَالْكَفْرِ الظَّاهِرِ أَيْضًا**، وَهَذَا مُخَالَفٌ لِلْقُرْآنِ وَالسُّنَّةِ وَالصَّحَابَةِ... ثم قال -أي الشيخ هيثم-: أَهْلُ السُّنَّةِ يُفَرِّقُونَ بَيْنَ الْإِسْلَامِ الْحُكْمِيِّ **[وَهُوَ الْإِيمَانُ الْبَاطِنُ]**، وَيُفَرِّقُونَ بَيْنَ أَحْكَامِ الدُّنْيَا وَأَحْكَامِ الْآخِرَةِ،

وَيُفَرِّقُونَ بين كفر الظاهر وبين كفر الباطن، وَيُفَرِّقُونَ بين الاسم والعقوبة... ثم قال -أي الشيخ هيثم-: فالأحكام دائرة على الظاهر، بمعنى [أن] مَنْ قام به الكفر فهو كافر ظاهراً، ولا يُقال له كافر ظاهراً وباطناً (يعني يكون مرتداً كالمشركين في أحكام الدنيا والآخرة) إلا إذا قامت عليه الحجة، فهناك أحكام دنيوية وهناك أحكام أخروية، فأحكام الدنيا بحسب الظاهر، وأحكام الآخرة بحسب الباطن والظاهر، والعباد ليس عليهم إلا الظاهر [أي إلا الأخذ بالظاهر]، وربنا جل وعلا يتولى السرائر، ومن قام به الكفر أو قام به الشرك، سواء كان معذوراً، أو غير معذور (يعني لم تقم عليه الحجة)، فهو **كافر ومشرك ظاهراً**. انتهى باختصار.

(22) وفي فتوى صَوْتِيَّةٍ مُفَرَّغَةٍ للشيخ صالح الفوزان (عضو هيئة كبار العلماء بالديار السعودية، وعضو اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء) [على هذا الرابط](#)، قال الشيخ: إقامة الحجة معناها بلوغ الحجة على وجه يفهمه **إذا أراد الفهم**، ليس من شرطه فهم الحجة، بل المراد بلوغها على وجه يفهمه **لو أراد الفهم**، فقد قامت عليه الحجة، لأن بعض الناس تبلغه الحجة ولو أراد الفهم فهمها، لكنه **لا يريد الفهم**، يريد الاستمرار على ما هو عليه، **ويعتبر أن هذا من قول المشددين ومن قول الوهابية، وأن ما عليه الناس وما عليه البلد هو الصحيح**، أو يكون له مصالح يجنيها من وراء هذه الأضرحة أو ما أشبه ذلك، هذا كله ليس بحجة عند الله سبحانه وتعالى؛ فالمقصود أن قيام الحجة معناه بلوغ الحجة على وجه يفهمها **لو أراد الفهم**، فقد قامت عليه الحجة، والقرآن الآن يُتلى على المسامع ويسمعه القاصي والداني على وجه يفهم لو أراد الفهم، لكنه **لا**

يريد الفهم، كذلك أحاديث الرسول صلى الله عليه وسلم بلغت القاصي والداني، وكلام أهل العلم المحققين ومؤلفاتهم انتشرت وبلغت الناس لكنهم لا يريدون التحول عما هم عليه، **ولا يريدون البحث عن الحق والصواب، فإن كان هذا حاله فإنه لا يعذر لأنه هو الذي فرط وهو الذي قصر.** انتهى.

(23) وقال الشيخ سفر الحوالي (رئيس قسم العقيدة بجامعة أم القرى) في مقالة له على موقعه **في هذا الرابط**: إن أكثر أسباب الخلاف والشقاق بين الدعاة، ومما أوقع بينهم الجدل والخلاف وتشعب الآراء، هو **عدم التفريق بين الأحكام الظاهرة والأحكام الباطنة**، أي في إجراء الأحكام الظاهرة والأحكام الباطنة، فالقاعدة التي نقولها ونكررها {ليس كل من كان كافرًا في الحقيقة (أو في الباطن) تجرى عليه الأحكام الظاهرة للكفار}، وما دليل ذلك؟ نقول، أعظم دليل واضح هو حكم المنافقين في عهد النبي صلى الله عليه وسلم، فإنهم كفار في الباطن والحقيقة، ومع ذلك تجرى عليهم أحكام الإسلام الظاهرة، فلا يلزم من القول بكفر امرئ ما باطنًا، أن **[لا]** تجرى عليه أحكام الإسلام ظاهرًا... ثم قال -أي الشيخ الحوالي-: تارك الصلاة، هذا بحسب معرفته، فإجراء الأحكام عليه، يخلف الحال بين زوجته -مثلًا- التي تعيش معه في البيت، **والتي تعلم يقينًا أن هذا الزوج لا يصلي، وبين حال رجل لا يعرفه من الناس، ولو ذهب [أي الرجل الذي لا يعرفه] وقابله في أي مكان لسلم عليه، ولو دبح لأكل [أي الرجل الذي لا يعرفه] ذبحته، ولو تكلم [أي تارك الصلاة] معه بكلام الإيمان أو الإسلام لخاطبه بذلك، فهذا رجل [يعني تارك الصلاة] يخلف حكمه في حق زوجته التي يحب عليها شرعًا أن تطالب القضاء**

بإلغاء العقد، وألا تُمكنه من نفسه، لأنه كافر بالنسبة لها، **[يختلف حكمه في حق زوجته عن حكمه في حق]** الذي لا يعرف حقيقته من الناس، **[فالذي لا يعرف حقيقته]** يُعامله مُعاملَة المُسلمين، فنحن أمرنا أن نُجري أحكام الإسلام الظاهرة على كل من يدعي الإسلام في دار الإسلام، ولكن لا يعني ذلك أنهم في الحقيقة وفي الباطن وعند الله أنهم مؤمنون، فلو مات هذا الرجل **فإن من كان يعرف حقيقته وأنه تارك للصلاة، فإنه لا يصلي عليه بل يتركه...** ثم قال -أي الشيخ الجوالي-: فأنت تُجري الأحكام الظاهرة التي يأخذها كل من يظهر الإسلام، وكل من يدعي الإسلام، في دار الإسلام، فإذا جئنا -مثلاً- إلى من يدبح، نأكل ذبيحته في دار الإسلام وهو يدعي الإسلام، فإن من البدع أن تقول {لا أكل إلا ذبيحة من تأكدت يقيناً أنه موحدٌ صحيح العقيدة}، فهذا أصلاً من الخرج الذي رفعه الله تعالى عن هذه الأمة، ومن خرجوا على أنفسهم بذلك، فقد خالفوا هدي النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه وعقيدة أهل السنة والجماعة، فلو مررت بأناس وهم يصلون في مسجد، فإنك تُصلي وراءهم (جماعة)، ولا تقول {لا أصلي إلا خلف من تيقنت أن عقيدته صحيحة}، لو فعلت ذلك وقلته لكان هذا من فعل أصحاب البدع، لا من فعل أهل السنة والجماعة. انتهى باختصار.

(24) وسئل الشيخ ابن باز **في هذا الرابط** على موقعه: **هل يُوجد عُذر بالجهل** في توحيد الربوبية وتوحيد الألوهية أم لا؟. فأجاب الشيخ: توحيد الربوبية والإلهية والأسماء والصفات **[قال الشيخ المهدي بالله الإبراهيمي في (مُنجد الغارقين ومُذكر المؤمنين بصفت الله سبحانه وتعالى التي هي من أصل الدين):**

فَإِنَّ هُنَاكَ صِفَاتٍ لِلَّهِ تَعَالَى لَا يَسَعُ الْمُؤْمِنُ الْمُوَخَّذُ جَهْلَهَا، بَلْ لَا يَكُونُ مُؤْمِنًا مُوَخَّذًا وَلَا عَارِفًا بِاللَّهِ الْمَعْرِفَةُ التي تُخْرِجُهُ عَنْ حَدِّ الْجَهْلِ بِهِ سُبْحَانَهُ إِلَّا بِمَعْرِفَةِ هَذِهِ الصِّفَاتِ مَعْرِفَةً يَقِينَةً لَا شَكَّ فِيهَا بِوَجْهِهِ مِنَ الْوُجُوهِ، **وهي الصِّفَاتُ الَّتِي لَا يَتِمُّ مَفْهُومُ الرُّبُوبِيَّةِ وَلَا يُتَصَوَّرُ إِلَّا بِهَا.** انتهى. وقال الشيخ أبو سلمان الصومالي في (هَلْ وَافَقَ الْإِمَامُ ابْنُ حَرِيرٍ الطَّبْرِيُّ الْمُعْتَزِّلَةَ وَخَالَفَ أَهْلَ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ فِي تَكْفِيرِ الْجَاهِلِ بِاللَّهِ؟) فِي مَعْرِضِ الدِّفَاعِ عَنِ الطَّبْرِيِّ: إِنَّ الطَّبْرِيَّ يُفَرِّقُ بَيْنَ الصِّفَاتِ الَّتِي لَا تُعْلَمُ إِلَّا بِالْخَبَرِ وَالسَّمَاعِ وَبَيْنَ الصِّفَاتِ [الَّتِي] تُعْلَمُ بِالْعَقْلِ وَالْفِكْرِ، فَالْجَهْلُ فِي النَّوعِ الْأَوَّلِ لَيْسَ كُفْرًا عِنْدَ الطَّبْرِيِّ وَأَصْحَابِ الْحَدِيثِ، **وَالْجَهْلُ فِي النَّوعِ الثَّانِي مِنَ الصِّفَاتِ كُفْرٌ عِنْدَ الطَّبْرِيِّ وَعِنْدَ عُلَمَاءِ الْأُمَّةِ.** انتهى باختصارًا ليس فيها عُدْرٌ، بَلْ يَجِبُ عَلَى الْمُؤْمِنِ أَنْ يَعْتَقِدَ الْعَقِيدَةَ الصَّحِيحَةَ، وَأَنْ يُوَحِّدَ اللَّهَ جَلَّ وَعَلَا، وَيُؤْمِنَ بِأَنَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ، وَأَنَّهُ الْخَلَّاقُ الْعَلِيمُ، وَأَنَّهُ مُنْفَرِدٌ بِالرُّبُوبِيَّةِ لَيْسَ هُنَاكَ خَالِقٌ سِوَاهُ، وَأَنَّهُ الْمُسْتَحَقُّ لِلْعِبَادَةِ وَحْدَهُ دُونَ كُلِّ مَا سِوَاهُ، وَأَنَّهُ ذُو الْأَسْمَاءِ الْحُسْنَى وَالصِّفَاتِ الْعُلَى لَا شَبِيهَ لَهُ وَلَا كِفَاءَ لَهُ؛ عَلَيْهِ أَنْ يُؤْمِنَ بِهَذَا، **وَلَيْسَ لَهُ عُدْرٌ** فِي التَّسَاهُلِ فِي هَذَا الْأَمْرِ، إِلَّا إِذَا كَانَ بَعِيدًا عَنِ الْمُسْلِمِينَ فِي أَرْضٍ لَا يَبْلُغُهُ فِيهَا الْوَحْيُ، فَإِنَّهُ مُعْذُورٌ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ وَأَمْرُهُ إِلَى اللَّهِ، يَكُونُ **حُكْمُهُ أَحْكَمُ أَهْلِ الْفِتْرَاتِ**، أَمْرُهُ إِلَى اللَّهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، **يُمْتَحَنُ** فَإِنْ أَجَابَ جَوَابًا صَحِيحًا دَخَلَ الْجَنَّةَ، وَإِنْ أَجَابَ جَوَابًا فَاسِدًا دَخَلَ النَّارَ؛ الْمَقْصُودُ أَنَّ هَذَا يَخْتَلِفُ، فَإِذَا كَانَ فِي مَحَلٍّ بَعِيدٍ لَا يَسْمَعُ الْقُرْآنَ وَالسُّنَّةَ فَهَذَا **حُكْمُهُ أَحْكَمُ أَهْلِ الْفِتْرَةِ**، وَحُكْمُهُمْ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ أَنَّهُمْ **يُمْتَحَنُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ** فَمَنْ أَجَابَ دَخَلَ الْجَنَّةَ وَمَنْ عَصَى دَخَلَ النَّارَ؛ وَأَمَّا كَوْنُهُ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ يَسْمَعُ

القرآن والسنة ثم يبقى على الشرك وعلى إنكار الصفات فهو **غير معذور**، انتهى.

(25) وقال الشيخ أبو محمد المقدسي في فتوى له **على هذا الرابط**: بالنسبة للعدر بالجهل، فالتحقيق أنه إنما يعتبر في المسائل الخفية أو التي قد تشكل وتحتاج إلى توضيح وبيان، ويعتبر أيضا فيمن كان حديث عهد بالإسلام أو نشأ ببادية بعيدة أو جزيرة نائية، فهذا إن كان عنده أصل الإسلام فإنه يعذر فيما أخطأ فيه من المسائل التي لا تعرف إلا من طريق الحجة الرسالية؛ ولا يعتبر الجهل مانعا من التكفير في المسائل البينة الواضحة المعلومة من دين الله ضرورة، والتي يَعْرِفُ حتى اليهود والنصارى وغيرهم من الكفار حُكْمَ اللَّهِ فيها، كالإشراك بعبادة الله تعالى واتخاذ آلهة معه وأننادا من دونه، فالجهل في هذه الحالة **حجة على المرء** لا حجة له، **لأنه جهل إعراض عن النذارة القائمة بكتاب الله والتي بُعث بها كافة الرسل**، لا جهل من لم تبلغه الرسالة أو جهل مَنْ لم يتمكن من معرفة الحق لعذر من الأعذار الشرعية، وقد قال تعالى {وَالَّذِينَ كَفَرُوا عَمَّا أُنذِرُوا مُّعْرِضُونَ}... ثم قال -أي الشيخ المقدسي-: طواغيت الحكم في زماننا كفره محاربون لدين الله، ممتنعون بشوكتهم عن شرع الله، والصحيح الذي قرره أهل العلم أن **الكافر المُحَارِبَ الْمُمْتَنِعَ لا تَجِبُ فِي حَقِّهِ إِسْتِثْنَاءٌ أَوْ إِقَامَةٌ حُجَّةٍ أَوْ تَبَيُّنُ شُرُوطٍ وَمَوَانِعَ**، وانظر في بيان هذا **[كتاب]** (الصارم المسلول على شاتم الرسول) لشيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى. انتهى باختصار. وقال الشيخ أبو محمد المقدسي أيضا في (الرَّسَالَةُ الثَّلَاثِينَ): فالمقدور عليه لا يَمْتَنِعُ عن النزول على حكم الله وشرائعه، ولا يَمْتَنِعُ عن سلطان المسلمين، ولا يَمْتَنِعُ بسلطان الكفار

وشوكتهم ودولتهم وقوانينهم؛ أَمَّا الْمُمْتَنِعُ فهو الذي يَمْتَنِعُ إِمَّا بِدَارِ الْكُفْرِ فَيَلْتَحِقُ بِهَا فَيَمْتَنِعُ بِشَوْكَةِ أَهْلِهَا الْخَرِيبِيِّينَ أَوْ بِدَوْلَتِهِمْ وَسُلْطَانِهِمْ وَقَانُونِهِمْ بِحَيْثُ يَأْبَى النَّزُولَ عَلَى أَحْكَامِ الْمُسْلِمِينَ وَلَا يَتِمَكَّنُ الْمُسْلِمُونَ مِنْ إِقَامَةِ حُكْمِ اللَّهِ عَلَيْهِ، أَوْ يَمْتَنِعُ بِطَائِفَةٍ وَشَوْكَةِ بَيْنِ الْمُسْلِمِينَ تَمْنَعُهُ مِنَ الْمُسْلِمِينَ وَحُكْمِهِمْ، فَمِثْلُ هَذَا **يُبَاحُ قَتْلُهُ وَقِتَالُهُ وَأَخْذُ مَالِهِ لِمَنْ قَدَرَ عَلَيْهِ دُونَ إِسْتِثْنَاءٍ...** ثم قال -أي الشيخ المقدسي-: وَيَدْخُلُ فِي حُكْمِ الْمُمْتَنِعِينَ عَنْ قُدْرَةِ الْمُسْلِمِينَ وَعَنْ شَرَائِعِ الْإِسْلَامِ فِي هَذَا الزَّمَانِ، الطَّوَاغِثُ الْمُعْطَلُونَ لِأَحْكَامِ الشَّرِيعَةِ، الْمُشَرَّرُّونَ وَالْمُحَكَّمُونَ لِلْقَوَانِينِ الْوَضْعِيَّةِ الْكَافِرَةِ، وَأَنْصَارُهُمْ وَجُنْدُهُمُ الَّذِينَ يُظَاهِرُونَهُمْ عَلَى الْمُسْلِمِينَ وَيُظَاهِرُونَ قَوَانِينَهُمْ وَيُقَوُّونَ شَوْكَتَهَا وَيَحْمُونُهَا وَيَمْتَنِعُونَ مِنَ النَّزُولِ عَلَى أَحْكَامِ الشَّرْعِ... ثم قال -أي الشيخ المقدسي-: أَمَّا الْمَقْدُورُ عَلَيْهِ، إِنْ ثَبَتَ عَلَيْهِ التَّكْفِيرُ لَمْ يُقْتَلْ وَلَمْ يَزَلْ مُلْكُهُ عَنْ أَمْوَالِهِ حَتَّى يُدْعَى إِلَى التَّوْبَةِ وَالْعَوْدِ إِلَى الْإِسْلَامِ، وَلَا يَزُولُ مُلْكُهُ حَتَّى يُقْتَلَ مُرْتَدًّا... ثم قال -أي الشيخ المقدسي-: يجب التفريق بين الكافر الممتنع وغير الممتنع، في **وُجُوبِ إِسْتِثْنَاءِ الْأَخِيرِ دُونَ الْأَوَّلِ**. انتهى باختصار.

(26) وقال الشيخ أبو محمد المقدسي أيضا في مقالة له **على هذا الرابط**: فمن بلغه هذا القرآن فقد قامت عليه الحجة والندارة، خصوصًا في أعظم وأشهر أبواب الدين (التوحيد)، وعبادة غير الله تعالى التي امتلأ القرآن تحذيرًا منها؛ وليس إقامة الحجة أن يُؤْتَى إِلَى كُلِّ إِنْسَانٍ فِي بَيْتِهِ وَمَحَلِّهِ فَيُنَاقِشُ وَيَكْلَمُ وَيَفْصِلُ لَهُ، نَعَمْ هَذَا جَمِيلٌ وَهُوَ أَحْسَنُ الْقَوْلِ، إِذْ هُوَ الدَّعْوَةُ الَّتِي وَرَثَهَا الْأَنْبِيَاءُ لِأَتْبَاعِهِمْ {وَمَنْ أَحْسَنَ قَوْلًا مِمَّنْ دَعَا إِلَى اللَّهِ}، **لَكِنْ لَا يَقَالُ {إِنْ الْحُجَّةُ قَبْلَ ذَلِكَ غَيْرُ مُقَامَةٍ}،**

خصوصًا في أعظم أبواب الدين، و[لا يقال] أنها {لا تقام إلا بهذه الطريقة}، فهذا ما أنكره الله تعالى على المشركين حين قال {فما لهم عن التذكرة معرضين كأنهم حمر مستنفرة فرت من قسورة بل يريد كل امرئ منهم أن يؤتى صحفًا منشرة}... ثم قال -أي الشيخ المقدسي-: يجب أن يعرف الأخ الموحد، أن **داء أكثر الناس اليوم ليس هو الجهل الذي يعذر صاحبه بسبب عدم بلوغ الحجة، فالقرآن محفوظ، والسنة موجودة، ومظنة العلم متوافرة، لكنه داء الإعراض، فتجد الواحد منهم عالم في أمور الدنيا صغيرها وكبيرها، خفيها وجليها، جاهل بأهم مهمات الآخرة، معرض عن تعلم أهم أصول الدين**، ثم يرقع لهم المرقعون، يقولون {هل أقمت عليهم الحجة؟}، وقد قال تعالى {ومن أظلم ممن ذكر بآيات ربه فأعرض عنها ونسي ما قدمت يداه إنا جعلنا على قلوبهم أكنة أن يفقهوه وفي آذانهم وقرا وإن تدعهم إلى الهدى لا يهتدوا إذا أبدا}، وهذا كله [أي ما ورد في قوله تعالى {إنا جعلنا على قلوبهم أكنة أن يفقهوه وفي آذانهم وقرا وإن تدعهم إلى الهدى لا يهتدوا إذا أبدا}] من عقوبات الإعراض، فكتاب الله قد بلغ هؤلاء القوم، وهم يسمعون له ليل نهار، ولكنهم يعرضون عن تعلم أهم المهمات فيه، ثم يقال {هم معذورين بجهلهم!}.

انتهى باختصار.

(27) وفي هذا الرابط على موقع الشيخ ابن باز، سُئِلَ الشيخ: ما رأي سماحتكم في مسألة العذر بالجهل، وخاصة في أمر العقيدة، وضُحوا لنا هذا الأمر جزاكم الله خيرًا؟ فأجاب الشيخ: العقيدة أهم الأمور وهي أعظم واجب، وحقيقتها الإيمان بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر وبالقدر خيره وشره، والإيمان بأنه

سُبْحَانَهُ هُوَ الْمُسْتَحَقُّ لِلْعِبَادَةِ، وَالشَّهَادَةُ لَهُ بِذَلِكَ، وَهِيَ شَهَادَةٌ أَنَّ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، يَشْهَدُ الْمُؤْمِنُ بِأَنَّهُ لَا مَعْبُودَ حَقًّا إِلَّا اللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، وَالشَّهَادَةُ بِأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ أَرْسَلَهُ اللَّهُ إِلَى الثَّقَلَيْنِ الْجَنِّ وَالْإِنْسِ، وَهُوَ خَاتَمُ الْأَنْبِيَاءِ، كُلُّ هَذَا لَا بُدَّ مِنْهُ، وَهَذَا مِنْ صُلْبِ الْعَقِيدَةِ، فَلَا بُدَّ مِنْ هَذَا فِي حَقِّ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ جَمِيعًا، وَهُوَ أَسَاسُ الدِّينِ وَأَسَاسُ الْمِلَّةِ، كَمَا يَجِبُ الْإِيمَانُ بِمَا أَخْبَرَ اللَّهُ بِهِ وَرَسُولُهُ مِنْ أَمْرِ الْقِيَامَةِ، وَالْجَنَّةِ وَالنَّارِ، وَالْحِسَابِ وَالْجَزَاءِ، وَنَشْرِ الصُّحُفِ، وَأَخْذِهَا بِالْيَمِينِ أَوْ الشَّمَالِ، وَوَزْنِ الْأَعْمَالِ، إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِمَّا جَاءَتْ بِهِ آيَاتُ الْقُرْآنِ وَالْأَحَادِيثُ النَّبَوِيَّةُ، **فَالْجَهْلُ بِهَذَا لَا يَكُونُ عُذْرًا** بَلْ يَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يَتَعَلَّمَ هَذَا الْأَمْرَ وَأَنْ يَتَبَصَّرَ فِيهِ، وَلَا يُعْذَرُ بِقَوْلِهِ **{إِنِّي جَاهِلٌ}** بِمِثْلِ هَذِهِ الْأُمُورِ، وَهُوَ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ وَقَدْ بَلَغَهُ كِتَابُ اللَّهِ وَسُنَّةُ نَبِيِّهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، وَهَذَا يُسَمَّى مُعْرِضًا وَيُسَمَّى غَافِلًا وَمُتَجَاهِلًا، لِهَذَا الْأَمْرِ الْعَظِيمِ، **فَلَا يُعْذَرُ**، كَمَا قَالَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ {أَمْ تَحْسَبُ أَنَّ أَكْثَرَهُمْ يَسْمَعُونَ أَوْ يَعْقِلُونَ إِنْ هُمْ إِلَّا كَالْأَنْعَامِ بَلْ هُمْ أَضَلُّ سَبِيلًا}، وَقَالَ سُبْحَانَهُ {وَلَقَدْ ذَرَأْنَا لِجَهَنَّمَ كَثِيرًا مِنَ الْجِنِّ وَالْإِنْسِ لَهُمْ قُلُوبٌ لَا يَفْقَهُونَ بِهَا وَلَهُمْ أَعْيُنٌ لَا يُبْصِرُونَ بِهَا وَلَهُمْ آذَانٌ لَا يَسْمَعُونَ بِهَا أُولَئِكَ كَالْأَنْعَامِ بَلْ هُمْ أَضَلُّ أُولَئِكَ هُمُ الْغَافِلُونَ}، وَقَالَ تَعَالَى فِي أَمْثَالِهِمْ {إِنَّهُمْ اتَّخَذُوا الشَّيَاطِينَ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِ اللَّهِ وَيَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ مُهْتَدُونَ}، إِلَى أَمْثَالِ هَذِهِ آيَاتِ الْعَظِيمَةِ الَّتِي لَمْ يُعْذَرُ فِيهَا سُبْحَانَهُ الظَّالِمِينَ بِجَهْلِهِمْ وَإِعْرَاضِهِمْ وَغَفْلَتِهِمْ، أَمَّا مَنْ كَانَ بَعِيدًا عَنِ الْمُسْلِمِينَ فِي أَطْرَافِ الْبِلَادِ الَّتِي لَيْسَ فِيهَا مُسْلِمُونَ وَلَمْ يَبْلُغْهُ الْقُرْآنُ وَالسُّنَّةُ **فَهَذَا مَعْدُورٌ، وَحُكْمُهُ حُكْمُ أَهْلِ الْقُتْرَةِ - إِذَا مَاتَ عَلَى هَذِهِ الْحَالَةِ - الَّذِينَ يُمْتَحَنُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ**، فَمَنْ أَجَابَ وَأَطَاعَ الْأَمْرَ دَخَلَ الْجَنَّةَ، وَمَنْ عَصَاهُ دَخَلَ النَّارَ، أَمَّا الْمَسَائِلُ الَّتِي قَدْ تَخْفَى فِي بَعْضِ

الأحيان على بعض الناس كـبعض أحكام الصلاة أو بعض أحكام الزكاة أو بعض أحكام الحج، **هذه قد يُعذَّر فيها بالجهل**، ولا خَرَجَ في ذلك، لأنها تَخْفَى على كثير من الناس، وليس كل واحد يستطيع الفقه فيها، فأمر هذه المسائل أسهل، والواجب على المؤمن أن يتعلم ويتفقه في الدين ويسأل أهل العلم، كما قال الله سبحانه {فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ}، ويروى عنه عليه الصلاة والسلام أنه قال لقوم أفتوا بغير علم {أَلَا سَأَلُوا إِذْ لَمْ يَعْلَمُوا، إِنَّمَا شَفَاءُ الْعِيِّ السُّؤَالُ}، وقال عليه الصلاة والسلام {مَنْ يُرِدِ اللَّهُ بِهِ خَيْرًا يُفَقِّهْهُ فِي الدِّينِ}، فالواجب على الرجال والنساء من المسلمين التفقه في الدين والسؤال عما أشكل عليهم، وعَدَمُ السُّكُوتِ على الجهل، وعَدَمُ الإعراض، وعَدَمُ الغفلة، لأنهم خُلِقُوا ليعبدوا الله ويطيعوه سبحانه وتعالى، ولا سبيل إلى ذلك إلا بالعلم، والعلم لا يحصل بالغفلة والإعراض، بل لا بُدَّ من طلب العلم، ولا بُدَّ من السؤال لأهل العلم حتى يتعلم الجاهل. انتهى.

(28) **وفي هذا الرابط** على موقع الرئاسة العامة للبحوث العلمية والإفتاء سُئِلَ الشَّيْخُ ابْنُ بَارٍ: إِذَا مَاتَ رَجُلٌ وَهُوَ لَا يَسْتَعِيثُ بِالْأَمْوَاتِ وَلَا يَفْعَلُ مِثْلَ هَذِهِ الْأُمُورِ الْمَنْهِيَّةِ عَنْهَا، إِلَّا أَنَّهُ **فَعَلَ ذَلِكَ مَرَّةً وَاحِدَةً فِيمَا أَعْلَمَ**، حَيْثُ اسْتَعَاثَ بِالرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي زيارته لمسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم **وهو لا يعلم أن ذلك حرامٌ وشِرْكٌ**، ثُمَّ حَجَّ بَعْدَ ذَلِكَ دُونَ أَنْ يُنَبِّهَهُ أَحَدٌ عَلَى ذَلِكَ، وَدُونَ أَنْ يَعْرِفَ الْحُكْمَ فِيمَا أَظُنَّ حَتَّى تَوَفَّاهُ اللَّهُ، وَكَانَ هَذَا الرَّجُلُ يُصَلِّي وَيَسْتَغْفِرُ اللَّهَ، لَكِنَّهُ لَا يَعْرِفُ أَنَّ تِلْكَ الْمَرَّةَ الَّتِي فَعَلَهَا حَرَامٌ، فَيَا تُرَى هَلْ مَنْ فَعَلَ ذَلِكَ وَلَوْ مَرَّةً وَاحِدَةً، وَإِذَا مَاتَ وَهُوَ يَجْهَلُ مِثْلَ ذَلِكَ، هَلْ يُعْتَبَرُ مُشْرِكًا، نَرْجُو التَّوَضُّيْحَ وَالتَّوْجِيهَ

جراكم الله خيرًا؟ فأجاب الشيخ: إن كان من ذكرته تاب إلى الله بعد المرة التي ذكرت، ورجع إليه سبحانه، واستغفر من ذلك، زال حكم ذلك وثبت إسلامه، **أما إذا كان استمر على العقيدة التي هي الاستغاثه بغير الله ولم يثب إلى الله من ذلك فإنه يبقى على شركه ولو صلى وصام حتى يثوب إلى الله مما هو فيه من الشرك، وهكذا لو أن إنسانًا سب الله ورسوله، أو سب دين الله، أو يستهزئ بدين الله، أو بالجنة أو بالنار، فإنه لا ينفعه كونه يصلي ويصوم، إذا وجد منه الناقض من نواقض الإسلام بطلت الأعمال حتى يثوب إلى الله من ذلك، هذه قاعدة مهمة، قال تعالى {وَلَوْ أَشْرَكُوا لَحَبِطَ عَنْهُمْ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ}، وقال سبحانه {وَلَقَدْ أَوْحِيَ إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكَ لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ وَلَتَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ، بَلِ اللَّهَ فَاعْبُدْ وَكُنْ مِنَ الشَّاكِرِينَ}، وأم النبي صلى الله عليه وسلم مات في الجاهلية، واستأذن رسول الله صلى الله عليه وسلم ربه ليستغفر لها فلم يؤذن له، وقال صلى الله عليه وسلم لِمَنْ سَأَلَهُ عَنْ أَبِيهِ {إِنَّ أَبِي وَأَبَاكَ فِي النَّارِ}، وقد ماتا [أي أبو النبي صلى الله عليه وسلم وأبو الرجل الذي سأله] في الجاهلية، والمقصود أن من مات على الشرك لا يستغفر له، ولا يدعى له، ولا يتصدق عنه، إلا إذا علم أنه تاب إلى الله من ذلك [قال الشيخ أبو سلمان الصومالي في (المباحث المشرقية "الجزء الأول")]: قال شيخ الإسلام [في (الصارم المسلول)] {... فإذا علمنا أنه كان كافرًا ولم تعلم إنتقاله إستصحبنا تلك الحال، إذ الأصل بقاؤه على ما كان عليه}... ثم قال -أي الشيخ الصومالي-: ومن نصوص الإمام [يعني الشافعي في كتابه (الأم)] {مَنْ عُرِفَ بِشَيْءٍ فَهُوَ عَلَيْهِ حَتَّى تَقُومَ بَيِّنَةٌ بِخِلَافِهِ}... ثم قال -أي الشيخ الصومالي-: إن من عُرِفَ بالشرك ثم**

مَاتَ يَنْسَجِبُ عَلَيْهِ حُكْمُ الشَّرِكِ وَالْكُفْرِ، وَلَا يُقَالُ {لَعَلَّه تَابَ عِنْدَ مَوْتِهِ}، لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ التَّوْبَةِ، وَلِأَنَّ مَنْ عُرِفَ بِشَيْءٍ فَهُوَ عَلَيْهِ حَتَّى تَقُومَ بَيِّنَةٌ بِخِلَافِهِ. انتهى باختصار]، هذه هي القاعدةُ المعروفةُ عند أهل العلم. انتهى.

(29) وفي هذا الرابط يقول مركز الفتوى بموقع إسلام ويب التابع لإدارة الدعوة والإرشاد الديني بوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بدولة قطر: وقد سئل الشيخ ابن باز في شرحه لـ (كشاف الشبهات) عدة أسئلة عن مسألة العذر بالجهل، منها: (س) ما يعرف أن الذبح عبادة، والنذر عبادة؟؛ (ج) يعلم، الذي لا يعرف يعلم، والجاهل يعلم. (س) هل يحكم عليه بالشرك؟؛ (ج) يحكم عليه بالشرك، ويعلم، أما سمعت الله يقول {أَمْ تَحْسَبُ أَنَّ أَكْثَرَهُمْ يَسْمَعُونَ أَوْ يَعْقِلُونَ، إِنْ هُمْ إِلَّا كَالْأَنْعَامِ، بَلْ هُمْ أَضَلُّ سَبِيلًا}، [و] قال جل وعلا {وَلَقَدْ ذَرَأْنَا لِجَهَنَّمَ كَثِيرًا مِّنَ الْجِنِّ وَالإِنسِ، لَهُمْ قُلُوبٌ لَا يَفْقَهُونَ بِهَا وَلَهُمْ أَعْيُنٌ لَا يُبْصِرُونَ بِهَا وَلَهُمْ آذَانٌ لَا يَسْمَعُونَ بِهَا، أُولَئِكَ كَالْأَنْعَامِ بَلْ هُمْ أَضَلُّ، أُولَئِكَ هُمُ الْغَافِلُونَ}، ما وراء هذا تنديد لهم، نسيال الله العافية. (س) بعض الناس يقول {المُعِينُ لَا يُكْفَرُ}؟؛ (ج) هذا [أي القول بأنَّ الْمُعِينِ لَا يُكْفَرُ] مِنَ الْجَهْلِ، إِذَا أَتَى بِمُكْفَرٍ يُكْفَرُ. انتهى باختصار.

(30) وفي فتوى صوتية مفرغة للشيخ عبدالله الجربوع (رئيس قسم العقيدة بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة) في هذا الرابط، يقول الشيخ: إنَّ العذر بالجهل، نعم هو قول أهل السنة والجماعة، ويقصدون به أن مَنْ لم يأتِه رسولٌ أو لم تبلغه الحجة [يعني الحجة الرسالية] فإنه معذورٌ بجهله [يعني في أحكام الآخرة لا

الدُّنْيَا]، ولكنْ إِنْ كَانَ مُشْرِكًا يَعْمَلُ بِالْشَّرِكِ فَإِنْ حُكِّمَهُ حُكْمُ أَهْلِ الْفِتْرَةِ، فِي الدُّنْيَا كَافِرٌ وَأَمْرُهُ إِلَى اللَّهِ فِي الْآخِرَةِ، **هَذَا إِجْمَاعٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ**، وَهَذَا لَا يَعْنِي عَدَمَ الْقَوْلِ بِالْعُذْرِ بِالْجَهْلِ، فَيَقُولُونَ بِالْعُذْرِ بِالْجَهْلِ وَيَقُولُونَ {أَهْلُ الْفِتْرَةِ كَفَّارٌ فِي أَحْكَامِ الدُّنْيَا، أَمْرُهُمْ إِلَى اللَّهِ فِي الْآخِرَةِ}، **وَهَؤُلَاءِ الْمُرْجِيَّةُ الْمُتَأَخَّرُونَ خَلَطُوا بَيْنَ الْمَسْأَلَتَيْنِ** وَسَخَبُوا قَوْلَ أَهْلِ السُّنَّةِ بِالْعُذْرِ بِالْجَهْلِ **[يَعْنِي فِي أَحْكَامِ الْآخِرَةِ]** عَلَى عَدَمِ تَكْفِيرِ مَنْ تَلَبَّسَ بِالشَّرِكِ أَوْ مَنْ وَقَعَ فِي الْمُكْفَرَاتِ الْخَلِئَةِ، وَالْخَلَطُ بَيْنَهُمَا وَاشْتِرَاطُ فَهْمِ الْحُجَّةِ وَقَوْلُهُمْ {أَنْ بُلُوعَ الْعِلْمِ مَعَ التَّمَكُّنِ **[أَيِ التَّمَكُّنِ مِنَ الْعِلْمِ وَرَفَعِ الْجَهْلِ]** لَا يَكْفِي، وَأَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ فَهْمِ الْحُجَّةِ}، هَذَا هُوَ قَوْلُ الْجَاحِظِ **[ت255هـ]** وَالْعَنْبَرِيِّ الْقَاضِي الْبَصْرِيِّ الْمَعْتَزَلِيِّ **[ت168هـ]**، وَالْجَاحِظُ يَقُولُ أَنَّهُ {لَا يَكْفِي بُلُوعُ الْعِلْمِ وَتَمَكُّنُ الْمُعِينِ مِنَ الْفَهْمِ}، وَيَقُولُ أَنَّهُ {لَا بُدَّ أَنْ يَتَحَقَّقَ مِنْهُ الْفَهْمُ وَزَوَالُ الشُّبْهِةِ، وَإِنْ كَانَ عِنْدَهُ اجْتِهَادٌ فَإِنَّهُ يُعَذَّرُ بِهِ فِي أَيِّ مَسْأَلَةٍ كَانَتْ}، **هَذِهِ لَا شَكَّ بِدَعَا جَاحِظِيَّةٍ سَرَتْ إِلَى هَؤُلَاءِ الْمُرْجِيَّةِ**، فَاشْتَرَطُوا لِقِيَامِ الْحُجَّةِ تَحَقُّقَ الْفَهْمِ وَزَوَالِ الشُّبْهِةِ، فَهَذَا هُوَ الْخَطَأُ الْأَوَّلُ الَّذِي عِنْدَهُمْ، أَمَّا أَهْلُ الْعِلْمِ قَالُوا بِالْعُذْرِ بِالْجَهْلِ وَقَالُوا أَنَّ {الْحُجَّةَ **[يَعْنِي الْحُجَّةَ الرَّسَالِيَّةَ]** تَقُومُ بِبُلُوعِ الْعِلْمِ مَعَ التَّمَكُّنِ وَلَوْ لَمْ يَفْهَمْ}، وَالْخَطَأُ الثَّانِي الَّذِي وَرَثُوهُ عَنْ دَاوُودَ بْنِ جَرَّيْسٍ هُوَ أَنَّهُمْ زَعَمُوا أَنَّ الْعُذْرَ بِالْجَهْلِ دَائِمًا مَعْنَاهُ عَدَمُ التَّكْفِيرِ، فَمَنْ عُذِرَ بِالْجَهْلِ فَإِنَّهُ لَا يُكْفَرُ، **وَهَذَا خَطَأٌ عَظِيمٌ** أَوَّلُ مَنْ قَالَ بِهِ دَاوُودُ بْنُ جَرَّيْسٍ الْعِرَاقِيُّ النَّقَشَبَنْدِيُّ الْخَبِيثُ أَشْهَرُ الْمُنَافِقِينَ لِلدَّعْوَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ (دَعْوَةُ الشَّيْخِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْوَهَّابِ)، فَشُبْهِةُ هَؤُلَاءِ الْمُرْجِيَّةِ الْمُتَأَخَّرِينَ هِيَ **الْخَلَطُ بَيْنَ الْعُذْرِ بِالْجَهْلِ وَعَدَمِ التَّكْفِيرِ**، وَالْعُذْرُ بِالْجَهْلِ كَمَا قُلْتُ لَكُمْ هُوَ أَضَلُّ مِنْ أَصُولِ الْإِسْلَامِ وَعَلَيْهِ عُلَمَاءُ

أَهْلُ السُّنَّةِ، وَلَكِنْ إِرْفَعُوا أَصْوَاتَكُمْ بِالْقَوْلِ أَنَّ الْعُذْرَ
 بِالْجَهْلِ لَا يَعْني أَنَّ عَابِدَ الطَّاغُوتِ مُسْلِمٌ أَوْ لَيْسَ يَكافِرُ،
هَذَا أَبَدًا مَنفِيٌّ عَنْ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ، وَمَنْ تَسَبَّهَ
 لِأَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ فَهُوَ جَاهِلٌ **[جَهْلًا]** مُرَكَّبًا، فَقَدْ
 سَأَلَ الشَّيْخُ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ بَارٍ عَنْ هَؤُلَاءِ الَّذِينَ يَقُولُونَ
 {نَقُولُ لِهَذَا الَّذِي يَعْبُدُ الْقُبُورَ أَنَّهُ عَمَلُهُ كُفْرٌ، وَأَنَّهُ لَيْسَ
 بِكَافِرٍ حَتَّى تُقَامَ الْحُجَّةُ}، قَالَ {**هَؤُلَاءِ جُهَّالٌ، هَؤُلَاءِ**
جُهَّالٌ، لَيْسَ عِنْدَهُمْ عِلْمٌ}، ثُمَّ رَفَعَ صَوْتَهُ قَائِلًا {مَنْ
أَظْهَرَ الشِّرْكَ فَهُوَ مُشْرِكٌ، وَمَنْ أَظْهَرَ الْكُفْرَ فَهُوَ
كَافِرٌ}، هَذَا هُوَ التَّفْصِيلُ، وَهَذَا هُوَ حَقِيقَةُ الْخِلَافِ بَيْنَ
 هَؤُلَاءِ الْمُزْجَةِ وَاللَّجْنَةِ الدَّائِمَةِ **[لِلْبَحْثِ الْعِلْمِيَّةِ**
وَالْإِفْتَاءِ]، وَالشَّيْخُ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ بَارٍ رَحِمَهُ اللَّهُ يَقُولُ
 بِالْعُذْرِ بِالْجَهْلِ **[يَعْني فِي أَحْكَامِ الْآخِرَةِ لَا الدُّنْيَا]**، الشَّيْخُ
 صَالِحُ الْفُورَانِ يَقُولُ بِالْعُذْرِ بِالْجَهْلِ، وَاللَّجْنَةُ الدَّائِمَةُ
[لِلْبَحْثِ الْعِلْمِيَّةِ وَالْإِفْتَاءِ] يَقُولُونَ بِالْعُذْرِ بِالْجَهْلِ،
 وَنَحْنُ نَقُولُ بِالْعُذْرِ بِالْجَهْلِ، لَكِنَّا نَقُولُ أَنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ
 لِقِيَامِ الْحُجَّةِ **[يَعْني الْحُجَّةَ الرَّسَالِيَّةَ]** تَحَقُّقُ الْفَهْمِ
 وَزَوَالُ الشُّبْهَةِ، بَلْ مَنْ بَلَغَهُ الْعِلْمُ الْمُزِيلُ لِلْجَهْلِ كَمَنْ
 كَانَ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ وَهُوَ يَسْتَطِيعُ التَّعَلُّمَ فَأَعْرَضَ عَنِ
 الْكِتَابِ وَأَعْرَضَ عَنِ دُعَاةِ الْهُدَى وَأَقْبَلَ عَلَى الشُّبْهَاتِ
 الَّتِي يَبْثُهَا شَيَاطِينُ الْإِنْسِ وَالْجِنِّ وَتَشَبَّعَ بِهَا، هَذَا الَّذِي
 أَعْرَضَ عَنِ الْعِلْمِ وَالْهُدَى بَلَغَتْهُ الْحُجَّةُ وَقَامَتْ عَلَيْهِ، فَهُوَ
 إِذَنْ لَا عُذْرَ لَهُ عِنْدَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، وَنَقُولُ أَيْضًا أَنَّ مَنْ
كَانَ وَاقِعًا فِي الشِّرْكِ وَالْمُكْفَرَاتِ الْجَلِيَّةِ الْمُضَادَّةِ
لِأَصْلِ الْإِسْلَامِ فَهُوَ مُشْرِكٌ كَافِرٌ، وَإِنْ كَانَ لَمْ يَبْلُغْهُ
الْعِلْمُ فَإِنَّهُ مَعْدُورٌ بِجَهْلِهِ [أَيَّ فِي أَحْكَامِ الْآخِرَةِ لَا الدُّنْيَا،
فَيَكُونُ] أَمْرُهُ إِلَى اللَّهِ فِي الْآخِرَةِ، هَذَا الَّذِي نَصَّ عَلَيْهِ
أَيُّمَةُ الْهُدَى، وَأَمَّا مَنْ خَالَفَ هَذَا فَإِنَّهُ وَاقِعٌ فِي الْإِرْجَاءِ
وَفِي يَدْعَةِ الْجَاحِظِ الْمَعْتَرِي وَالْعَنْبَرِيِّ وَدَاوُودَ بْنِ
جَرَجِيسَ، نَسَأَلُ اللَّهَ السَّلَامَةَ وَالْعَافِيَةَ، انْتَهَى بِاخْتِصَارٍ.

وفي فتوى صَوْتِيَّةٍ أُخْرَى مُفَرَّغَةً للشيخ عبد الله الجربوع **في هذا الرابط**، يقول الشيخ: قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ [في درء تعارض العقل والنقل] رَحِمَهُ اللَّهُ {وَمَنْشَأُ الْأَشْتِبَاهِ فِي أَحْكَامِ الْكُفْرِ وَالْإِسْلَامِ عَدَمُ التَّفْرِيقِ بَيْنَ أَحْكَامِ الدُّنْيَا وَأَحْكَامِ الْآخِرَةِ}، وَذَكَرَ أَمِثْلَهُ لِاخْتِلَافِ الْحُكْمِ فِي الدَّارَيْنِ، ثُمَّ قَالَ [أَيُّ ابْنِ تَيْمِيَّةَ] {وَأَحْكَامُ الدُّنْيَا غَيْرُ أَحْكَامِ الْآخِرَةِ}، انتهى باختصار.

(31) وفي فتوى صَوْتِيَّةٍ مُفَرَّغَةٍ للشيخ صالح الفوزان (عضو هيئة كبار العلماء بالديار السعودية، وعضو اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء) **على هذا الرابط**، سُئِلَ الشَّيْخُ: نَوَدُّ مِنْ فَضِيلَتِكُمْ تَوْجِيهَ أَبْنَائِكُمُ الطَّلَابِ حَوْلَ الْجَدَلِ الْحَاصِلِ بَيْنَ طَلَبَةِ الْعِلْمِ فِي مَسْأَلَةِ الْعُذْرِ بِالْجَهْلِ؟ فَأَجَابَ الشَّيْخُ: الْيَوْمَ مَا فِيهِ جَهْلٌ وَلِلَّهِ الْحَمْدُ، تَعَلَّمَ النَّاسُ، أَنْتُمْ تَقُولُونَ {النَّاسُ الْآنَ مُتَقَفُونَ، وَالنَّاسُ تَعَلَّمُوا، وَالنَّاسُ وَالنَّاسُ}، فَمَا فِيهِ جَهْلٌ الْآنَ، الْكِتَابُ يُتْلَى عَلَى مَسَامِعِ النَّاسِ فِي الْمَشَارِقِ وَالْمَغَارِبِ وَتُبُّهُ وَبَيَّأَتُ الْإِعْلَامُ، الْقُرْآنُ تَقُومُ بِهِ الْحُجَّةُ {وَأَوْحِي إِلَيَّ هَذَا الْقُرْآنُ لَأُنْذِرَكُمْ بِهِ وَمَنْ بَلَغَ}، هَلْ مَا بَلَغَ الْقُرْآنُ؟!، وَاللَّهِ إِنَّهُ بَلَغَ الْمَشَارِقَ وَالْمَغَارِبَ وَدَخَلَ فِي الْبُيُوتِ وَدَخَلَ فِي الْكَهُوفِ وَدَخَلَ فِي كُلِّ مَكَانٍ، فَقَامَتِ الْحُجَّةُ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ، **لَكِنْ مَنْ أَعْرَضَ عَنْهَا فَهَذَا لَا حِيلَةَ فِيهِ**، أَمَا مَنْ أَقْبَلَ عَلَيْهَا وَلَمَّا سَمِعَ الْقُرْآنَ تَمَسَّكَ بِهِ وَطَلَبَ تَفْسِيرَهُ الصَّحِيحَ وَأَدِلَّتْهُ وَتَمَسَّكَ بِهَا، هَذَا مَا يَبْقَى عَلَى الْجَهْلِ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ، **مَسْأَلَةُ الْعُذْرِ بِالْجَهْلِ هَذِهِ إِنَّمَا جَاءَتْ مِنَ الْمُرْجِيَّةِ** الَّذِينَ يَقُولُونَ {إِنَّ الْعَمَلَ لَيْسَ مِنَ الْإِيمَانِ، لَوْ الْإِنْسَانُ مَا عَمِلَ هُوَ مُؤْمِنٌ} [قُلْتُ: وَإِنْ كَانَتْ مَسْأَلَةُ الْعُذْرِ بِالْجَهْلِ هَذِهِ جَاءَتْ مِنَ الْمُرْجِيَّةِ الْمَذْكُورِينَ، إِلَّا أَنَّ هُنَاكَ مِنْ غَيْرِهِمْ مَنْ تَلَفَّفَ عَنْهُمْ وَقَالَ بِهَا]، هَذَا مَذْهَبٌ بَاطِلٌ، الْحُجَّةُ قَائِمَةٌ بِبَعْتَةِ

الرسول صلى الله عليه وسلم {رُسُلًا مُبَشِّرِينَ وَمُنْذِرِينَ لِّئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ}، **[وَبُلُوغ]** الْقُرْآنِ {وَأَوْحِيَ إِلَيَّ هَذَا الْقُرْآنُ لِأُنْذِرَكُمْ بِهِ وَمَنْ بَلَغَ}، فالرسول، جاء الرسول، والقرآن موجودٌ وبقا ونَسَمَعُهُ ونَقَرَاهُ، ما في للجهل مكان، إلا إنسانًا ما يُريدُ العلم، **مُعْرِضًا، الْمُعْرِضُ لَا حِيلَةَ فِيهِ**، أَمَا مَنْ أَحَبَّ الْعِلْمَ وَأَقْبَلَ عَلَيْهِ فَسَيَجِدُ أَنْ شَاءَ اللَّهُ الْعِلْمَ الصَّحِيحَ. انتهى. وفي فتوى صَوْتِيَّةٍ أُخْرَى مُفَرَّغَةً لِلشَّيْخِ صَالِحِ الْفُوزَانِ عَلَى مَوْقِعِهِ **في هذا الرابط**، سُئِلَ الشَّيْخُ: هَلْ كُلُّ مَنْ يَعْبُدُ الْقُبُورَ وَيَكُونُ مِنْ أَهْلِ الْقُبُورِ يُعَدُّ كَافِرًا بَعِيْنُهُ؟ فَأَجَابَ الشَّيْخُ: عِنْدَكَ شَكٌّ فِي هَذَا؟!، الَّذِي يَعْبُدُ الْقُبُورَ مَا يَكُونُ كَافِرًا؟!، إِذَنْ مَا هُوَ الشَّرْكُ وَمَا هُوَ الْكُفْرُ؟!، **هَذِهِ شُبْهَةٌ رَوَّجَهَا فِي هَذَا الْوَقْتِ الْمُرْجِيَّةُ، رَوَّجَهَا الْمُرْجِيَّةُ، فَلَا تَرُجُ عَلَيْكُمْ أَبَدًا.** انتهى. وفي فيديو بِعُنْوَانِ (طَائِفَةُ الْمُرْجِيَّةُ هِيَ الَّتِي تَقُولُ لَا بُدَّ مِنْ سُؤَالِ الشَّخْصِ عَنْ سَبَبِ ذَنْبِهِ لَغَيْرِ اللَّهِ، قَبْلَ تَكْفِيرِهِ)، سُئِلَ الشَّيْخُ صَالِحُ الْفُوزَانِ: خَرَجَ عَلَيْنَا أَقْوَامٌ يَتَنَزَّهُونَ عَنْ تَكْفِيرِ مَنْ يَسْجُدُ لَغَيْرِ اللَّهِ وَمَنْ يَذْبَحُ لَغَيْرِ اللَّهِ، **بِحُجَّةٍ أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ سُؤَالِ الشَّخْصِ عَنْ سَبَبِ فِعْلِهِ لِهَذَا الشَّيْءِ؟**، فَأَجَابَ الشَّيْخُ: نَحْنُ نَحْكُمُ عَلَى الظَّاهِرِ، مَنْ سَجَدَ لَغَيْرِ اللَّهِ حَكَمْنَا عَلَيْهِ بِالْكَفْرِ بِنَاءً عَلَى ظَاهِرِهِ، وَأَمَّا مَا فِي الْقُلُوبِ فَلَا يَعْلَمُهُ إِلَّا اللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، مَا كَلَّفْنَا أَنْ نُفْتِشَ الْقُلُوبَ، نَحْكُمُ عَلَى الظَّاهِرِ، مَنْ عَمِلَ الشَّرْكَ حَكَمْنَا عَلَيْهِ أَنَّهُ مُشْرِكٌ، وَمَنْ عَمِلَ الْكُفْرَ حَكَمْنَا عَلَيْهِ أَنَّهُ كَافِرٌ، نَعَمْ، **هَذِهِ طَائِفَةُ الْمُرْجِيَّةِ الَّتِي ظَهَرَتْ الْآنَ هِيَ الَّتِي تَقُولُ الْأَقْوَالَ هَذِهِ.** انتهى. وفي فيديو بِعُنْوَانِ (مَنْ يَعْدُرُ فَاعِلَ الشَّرْكِ وَعَابِدَ الْقَبْرِ وَلَا يُكْفِرُهُ فَهُوَ مُرْجِيٌّ)، سُئِلَ الشَّيْخُ صَالِحُ الْفُوزَانِ: سَائِلُ يَقُولُ (هَلْ مَنْ قَالَ "إِنْ عَابِدَ الْقَبْرِ يُعْدَرُ بِالْجَهْلِ" يُعَدُّ مُرْجِيًّا بِإِطْلَاقٍ؟). فَأَجَابَ الشَّيْخُ: نَعَمْ، **هَذَا هُوَ الْمُرْجِيٌّ.** انتهى.

وفي فيديو بعنوان (لا يُصَلَّى خَلْفَ مَنْ لَا يُكْفَرُ عُبَادَ الْقُبُورِ)، سُئِلَ الشَّيْخُ صَالِحُ الْفُوزَانُ: سَائِلُ يَقُولُ {عندهم إمامٌ قَرِيَّةٌ لَا يُكْفَرُ عُبَادَ الْقُبُورِ عَيْنًا، مع إقراره أَنَّ فَعَلَهُمْ شِرْكٌ}؟. فَأَجَابَ الشَّيْخُ: هَذَا لَا يُصَلَّى خَلْفَهُ، لَا تَجُوزُ الصَّلَاةُ خَلْفَهُ، وَهُوَ لَا يُكْفَرُ الْكُفَّارَ وَالْمُشْرِكِينَ. انتهى.

(32) وقال الشَّيْخُ أَحْمَدُ الْحَازِمِي فِي (شرح مفيد المستفيد في كفر تارك التوحيد): عَقِيدَةُ شَيْخِ الْإِسْلَامِ [مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْوَهَّابِ] رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى فِي مَسْأَلَتِنَا (تَكْفِيرُ الْمُعَيَّنِ) أَنَّهُ لَا يَعْذَرُ بِالْجَهْلِ مُطْلَقًا فِي مَسَائِلِ الشَّرْكِ، مَنْ صَرَفَ نَوْعًا مِنْ أَنْوَاعِ الْعِبَادَةِ لِغَيْرِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، كَمَنْ دَبَحَ لِقَبْرِ مَقْبُورٍ أَوْ اسْتَعَاثَ بِهِ [أَيُّ بِالْمَقْبُورِ] أَوْ دَعَا... إِلَى آخِرِهِ مِنْ أَنْوَاعِ الْعِبَادَاتِ، فَعِنْدَهُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى أَنَّهُ مُشْرِكٌ مُرْتَدٌّ عَنِ الْإِسْلَامِ وَلَوْ زَعَمَ أَنَّهُ جَاهِلٌ، وَمِنْ بَابِ أَوْلَى أَنَّهُ [أَيُّ هَذَا الْمُشْرِكُ] لَوْ كَانَ مِنَ الْعُلَمَاءِ (وَقَدْ أَعْتَقَدَ ذَلِكَ) أَنَّهُ كَافِرٌ مُرْتَدٌّ عَنِ الْإِسْلَامِ؛ هَذِهِ عَقِيدَتُهُ [أَيُّ الشَّيْخِ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْوَهَّابِ] رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى وَأَنْ مَنْ وَقَعَ فِي شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ فَكُفْرُهُ عَيْنٌ لَا نَوْعٌ، وَقَدْ نَصَّ عَلَى ذَلِكَ فِي [كِتَابِ] (الرسائل الشخصية) أَنْ مَنْ وَقَعَ فِي هَذَا النَّوعِ كُفْرُهُ عَيْنِي لَا نَوْعِي... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الْحَازِمِي-: التَّكْفِيرُ (أَوِ الْكُفْرُ) نَوْعَانِ، عَلَى جِهَةِ النَّوعِ وَعَلَى جِهَةِ الْعَيْنِ؛ التَّكْفِيرُ النَّوَعِيُّ الْمُرَادُ بِهِ {مَنْ قَالَ كَذًا، أَوْ فَعَلَ كَذًا}، فَالْحُكْمُ حِينَئِذٍ يَكُونُ مُنْصَبًا عَلَى [أَنَّ] هَذَا الْقَوْلَ كُفْرٌ، وَأَنَّ هَذَا الْفِعْلَ كُفْرٌ، وَأَمَّا الشَّخْصُ [الَّذِي قَالَ الْكُفْرَ أَوْ فَعَلَهُ] فَيُتَوَقَّفُ فِيهِ، لَا بُدَّ مِنْ إِقَامَةِ الْحُجَّةِ [أَيُّ الْحُجَّةِ الرَّسَالِيَّةِ، قَبْلَ تَكْفِيرِهِ. وَقَدْ قَالَ الشَّيْخُ أَحْمَدُ الْحَازِمِي فِي (شرح تحفة الطالب والجليس): الْمَسَائِلُ الْخَفِيَّةُ الَّتِي هِيَ كُفْرِيَّاتٌ، لَا بُدَّ مِنْ إِقَامَةِ الْحُجَّةِ، صَحِيحٌ

أَوْ لَا؟ لَا يُحْكَمُ [أَيُّ بِالْكَفْرِ] عَلَيَّ فَاعْلَمِهَا، لَكِنْ هَلْ تَبْقَى خَفِيَّةٌ فِي كُلِّ زَمَانٍ؟ أَوْ فِي كُلِّ بَلَدٍ؟ لَا، تَخْتَلِفُ، قَدْ تَكُونُ خَفِيَّةٌ فِي زَمَنٍ، وَتَكُونُ ظَاهِرَةً -بَلْ مِنْ أَظْهَرِ الظَّاهِرِ- فِي زَمَنٍ آخَرَ، يَخْتَلِفُ الْحُكْمُ؟ يَخْتَلِفُ الْحُكْمُ؛ إِذَنْ، كَانَتْ خَفِيَّةٌ وَلَا بُدَّ مِنْ إِقَامَةِ الْحُجَّةِ، **وَحِينَئِذٍ إِذَا صَارَتْ ظَاهِرَةً أَوْ وَاضِحَةً بَيِّنَةً، حِينَئِذٍ مَنْ تَلَبَّسَ بِهَا لَا يُقَالُ لَا بُدَّ مِنْ إِقَامَةِ الْحُجَّةِ، كَوْنُهَا خَفِيَّةٌ فِي زَمَنٍ لَا يَسْتَلْزِمُ مَاذَا؟ أَنْ تَبْقَى خَفِيَّةٌ إِلَى آخِرِ الزَّمَانِ، إِلَى آخِرِ الدَّهْرِ، وَاضِحٌ هَذَا؟ كَذَلِكَ الْمَسَائِلُ الظَّاهِرَةُ قَدْ تَكُونُ ظَاهِرَةً فِي زَمَنٍ دُونَ زَمَنٍ، فَيُنْظَرُ فِيهَا بِهَذَا الْإِعْتِبَارِ؛ إِذَنْ، مَا ذَكَرَ مِنْ بَدَعٍ مُكْفَرَةٍ فِي الزَّمَنِ الْأَوَّلِ وَلَمْ يُكْفَرْهُمْ السَّلَفُ، لَا يَلْزَمُ مِنْ ذَلِكَ أَنْ لَا يُكْفَرُوا بَعْدَ ذَلِكَ، لِأَنَّ الْحُكْمَ هُنَا مُعَلَّقٌ بِمَاذَا؟ بِكَوْنِهَا ظَاهِرَةً [أَوْ] لَيْسَتْ بِظَاهِرَةٍ، [فَإِذَا كَانَتْ غَيْرَ ظَاهِرَةٍ، فَتَسْأَلُ] هَلْ قَامَتِ الْحُجَّةُ أَوْ لَمْ تَقُمْ الْحُجَّةُ، لَيْسَ [الْحُكْمُ مُعَلَّقًا] بِذَاتِ الْبِدْعَةِ، الْبِدْعَةُ الْمُكْفَرَةُ لِذَاتِهَا هِيَ مُكْفَرَةٌ كَأَسْمِهَا، هَذَا الْأَصْلُ، لَكِنْ إِمْتَنَعَ تَنْزِيلُ الْحُكْمِ لِإِمَانِ، هَذَا الْمَانِعُ لَا يَسْتَلْزِمُ أَنْ يَكُونَ مُطَرِّدًا فِي كُلِّ زَمَنٍ، بَلْ قَدْ يَخْتَلِفُ مِنْ زَمَنٍ إِلَى زَمَنٍ [قُلْتُ: تَنَبَّهُ إِلَى أَنَّ الشَّيْخَ الْحَازِمِي تَكَلَّمَ هُنَا عَنِ الْكُفْرِيَّاتِ (الظَّاهِرَةِ وَالْخَفِيَّةِ) الَّتِي لَيْسَتْ فِيهِنَّ مَسَائِلُ الشَّرْكِ الْأَكْبَرِ]. **انتهى**]، وَلَا بُدَّ مِنْ تَحَقُّقِ الشَّرْطِ وَانْتِفَاءِ الْمَوَانِعِ؛ النَّوْعُ الثَّانِي، تَكْفِيرُ عَيْنِي، بِمَعْنَى أَنَّنَا نَحْكُمُ عَلَى الشَّخْصِ ذَاتِهِ، فَتُنْزَلُ الْحُكْمُ مُبَاشَرَةً، هَذَا قَالَ قَوْلًا كُفْرًا، وَهَذَا فَعَلٌ فَعَلًا كُفْرًا، وَحِينَئِذٍ نَقُولُ {هَذَا الَّذِي قَالَ الْقَوْلَ الَّذِي هُوَ كُفْرٌ كَافِرٌ، وَهَذَا الَّذِي فَعَلَ الْفِعْلَ الَّذِي هُوَ كُفْرٌ كَافِرٌ}، هَذَا يُسَمَّى [كُفْرًا] عَيْنِيًا... ثَمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الْحَازِمِي-: خُذْ قَاعِدَةً (وَأَنَا مَسْئُولٌ عَنْهَا) {الْأَصْلُ فِي التَّكْفِيرِ فِي الشَّرْعِ هُوَ الْعَيْنِيُّ لَا النَّوْعِيُّ}، هَذَا هُوَ الْأَصْلُ [لَقَدْ سُئِلَ الشَّيْخُ صَالِحُ الْفُوزَانَ (عَضُو هَيْئَةِ كِبَارِ الْعُلَمَاءِ بِالْأَمِيرِ**

السعودية، وعضو اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء) في فيديو بعنوان ("لا تُكْفِرُ الْمُعَيَّنَ وَإِنَّمَا نَقُولُ عَمَلُهُ كُفْرٌ" كلامُ المُرجئة): هَلْ هَذِهِ العبارةُ صحيحةٌ {كُلٌّ مِّنْ وَقَعَ فِي نَاقِضٍ مِّنْ نَّوَاقِضِ الْإِسْلَامِ لَا نَحْكُمُ عَلَى الشَّخْصِ بِعَيْنِهِ، فَلَا نَقُولُ (أَنْتَ كَافِرٌ)، بَلْ نَحْكُمُ عَلَى عَمَلِهِ أَوْ قَوْلِهِ بِأَنَّهُ كُفْرٌ}؟. فَأَجَابَ الشَّيْخُ: هَذَا قَوْلُ الْمُرجئةِ، تُرَدِّدُونَ عَلَيْنَا كَلَامَ الْمُرجئةِ؟!، هَذَا كَلَامُ الْمُرجئةِ، بَلْ نُطْلِقُ عَلَيْهِ الْحُكْمَ بِمُوجِبِ مَا فَعَلَ أَوْ قَالَ، وَمَا لَنَا إِلَّا الظَّاهِرُ، مَا تَبَحُّثُ عَنْ غَيْرِ الظَّاهِرِ، فَمَنْ فَعَلَ الْكُفْرَ كَفَرْنَا، مَنْ فَعَلَ الشِّرْكَ اعْتَبَرْنَا مُشْرِكًا، مَا لَنَا إِلَّا الظَّاهِرُ، أَمَّا الْقُلُوبُ فَلَا يَعْلَمُ مَا فِيهَا إِلَّا اللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى؛ طَيِّبٌ، إِذَا صَارَ أَنَّهُ يَدْعُو غَيْرَ اللَّهِ وَيَعْبُدُ الْقُبُورَ وَالْأَصْرَحَةَ ثُمَّ مَاتَ، هَلْ تُغَسِّلُهُ أَنْتَ؟!، تُصَلِّي عَلَيْهِ وَهُوَ مُشْرِكٌ؟!، هَلْ تَدْفِنُهُ فِي مَقَابِرِ الْمُسْلِمِينَ وَهُوَ مُشْرِكٌ؟!، أَنْتَ مَا لَكَ إِلَّا الظَّاهِرُ، تَحْكُمُ بِالْأَمْرِ الظَّاهِرِ، إِلَّا إِذَا كَانَ جَاهِلًا مَا يَدْرِي وَمِثْلُهُ يَجْهَلُ هَذَا الشَّيْءَ فَأَعْذَرَهُ بِالْجَهْلِ [يَعْنِي إِذَا لَمْ يَكُنْ جَاهِلَهُ جَهْلًا بِأَصْلِ الدِّينِ (أَوْ بِمَعْنَى آخَرَ "إِذَا لَمْ يَكُنِ الْمُقْتَرَفُ شِرْكًَا")، أَمَّا أَنْ يَقُولَ {نَعْتَبِرُ هَذَا كُفْرًا وَلَكِنْ صَاحِبُهُ مَا هُوَ كَافِرٌ}، كَيْفَ الَّذِي يَفْعَلُ الْكُفْرَ مَا هُوَ كَافِرٌ؟! كَيْفَ الَّذِي يَقُولُ كَلِمَةَ الْكُفْرِ مَا يَكُونُ كَافِرًا؟!، وَإِنَّمَا يُقَالُ بِـ (النَّوعِ) فِي الْمَسَائِلِ الْخَفِيَّةِ، الْأَصْلُ فِي الْقُرْآنِ وَالسُّنَّةِ تَنْزِيلُ الْحُكْمِ بِالْكَفْرِ عَلَى (الْعَيْنِ)؛ وَإِنَّمَا يُنَزَّلُ عَلَى (النَّوعِ) فِي الْمَسَائِلِ الْخَفِيَّةِ [مِثْلُ خَلْقِ الْقُرْآنِ، وَالْقَدَرِ، وَسِحْرِ الْعَطْفِ وَهُوَ التَّأْلِيفُ بِالسَّيْحَرِ بَيْنَ الْمُتَبَاغِضِينَ بِحَيْثُ أَنْ أَحَدَهُمَا يَتَعَلَّقُ بِالْآخَرِ تَعَلُّقًا كُلِّيًّا بِحَيْثُ أَنَّهُ لَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يُفَارِقَهُ]، وَكَذَلِكَ مَا كَانَ مَعْلُومًا مِنَ الدِّينِ بِالضَّرُورَةِ [وَهُوَ مَا كَانَ ظَاهِرًا مُتَوَاتِرًا مِنْ أَحْكَامِ الدِّينِ مَعْلُومًا عِنْدَ الْخَاصِّ وَالْعَامِّ، مِمَّا أَجْمَعَ عَلَيْهِ الْعُلَمَاءُ إجماعًا قَطْعِيًّا، مِثْلُ وَجُوبِ الصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ، وَتَحْرِيمِ

الرَّبَا وَالْخَمْرَ] (في طائفتين)، الطائفة الأولى [مِنَ الطائفتين اللتين يُنَزَّلُ فيهما التكفيرُ بالنوع فيما كان معلومًا مِنَ الدِّينِ بِالضَّرُورَةِ] حَدِيثُ عَهْدٍ بِإِسْلَامِ، الطائفة الثانية مَنْ كَانَ يَعِيشُ فِي بَادِيَةٍ وَنَحْوِهَا، هَذَا الَّذِي نَقُولُ فِيهِ نَوْعِيٌّ لَا عَيْنِيٌّ، مَنْ عَدَا هَاتَيْنِ الطائفتين فالأصلُ أَنَّهُ عَيْنِيٌّ لَا نَوْعِيٌّ؛ انْتِبَهْ لِهَذَا، لِأَنَّ الْخَلَلَ يَحْصُلُ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ بِاعْتِبَارِ [أَيِّ بَرَعْمٍ] أَنَّ {الْكُفْرَ لَا يُمَكِّنُ أَنْ يَكُونَ عَيْنِيًّا، إِلَّا بَعْدَ تَحَقُّقِ الشَّرُوطِ وَانْتِفَاءِ الْمَوَانِعِ}، نَقُولُ، هَذَا [الاعتبارُ] بَاطِلٌ، هَذِهِ الْقَاعِدَةُ بِهَذَا الْإِطْلَاقِ بَاطِلٌ، وَهَذِهِ بَدْعَةٌ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ بِهَا مِنْ سُلْطَانٍ، وَإِنَّمَا تَمَسَّكَ بِهَا الْمُرْجئةُ وَالْجَهْمِيَّةُ، لَا سِيَّمَا فِي هَذَا الْعَصْرِ، وَصَلُّوا إِلَى حَدِّ أَنَّهُ لَا يُوجَدُ كَافِرٌ عَلَى وَجْهِ الْأَرْضِ، يَفْعَلُ مَا يَفْعَلُ وَيَقُولُ مَا يَقُولُ وَلَا يُحْكَمُ بِكُفْرِهِ، لِمَاذَا؟ [يَقُولُونَ] {لَأَنَّكَ مَا أَقَمْتَ الْحُجَّةَ عَلَيْهِ، لَا بُدَّ مِنْ تَحَقُّقِ الشَّرُوطِ وَانْتِفَاءِ الْمَوَانِعِ}، فَيَقَعُ الْكُفْرُ الْأَكْبَرُ، وَيَقَعُ مَا يَكُونُ أَشَدَّ مِمَّا وَقَعَ فِيهِ إِبْلِيسُ وَفِرْعَوْنُ وَالْجَهْمُ بْنُ صَفْوَانَ، ثُمَّ بَعْدَ ذَلِكَ يَقُولُ {لَا بُدَّ مِنْ تَحَقُّقِ الشَّرُوطِ وَانْتِفَاءِ الْمَوَانِعِ}، [نَقُولُ]، مَنْ قَالَ بِهَذَا الْقَوْلِ؟ مَنْ سَبَقَكَ بِهَذَا الْفَهْمِ؟ قُلْ، هَذَا لَا وُجُودَ لَهُ الْبَتَّةَ، فَظَاهِرُ الْقُرْآنِ وَالسُّنَّةِ، بَلْ هُوَ فَهْمُ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمْ، وَهُوَ فَهْمُ كَلَامِ أَهْلِ الْعِلْمِ، أَنَّ الْأَصْلَ فِي مَنْ وَقَعَ فِي الشَّرِكِ الْأَكْبَرِ أَنْ كُفْرَهُ عَيْنِيٌّ لَا نَوْعِيٌّ، فَمَنْ قَالَ {إِنَّهُ نَوْعِيٌّ لَا عَيْنِيٌّ، لَا بُدَّ مِنْ تَحَقُّقِ الشَّرُوطِ وَانْتِفَاءِ الْمَوَانِعِ}، فَقَدْ غَلَطَ، بَلْ ابْتَدَعَ فِي الدِّينِ وَأَتَى بِشَيْءٍ لَمْ يَأْتِ بِهِ الْأَوَّلُونَ... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الْحَازِمِيِّ-: وَلِذَلِكَ صَارَ التَّكْفِيرُ حُكْمًا ذَهْنِيًّا، أَنَا أَقُولُهَا {فِي الزَّمَنِ هَذَا صَارَ حُكْمًا ذَهْنِيًّا}؛ تَعْرِيفُ (الْكَلْبِيِّ) عِنْدَ الْمَنَاطِقَةِ حُكْمٌ ذَهْنِيٌّ لَا وُجُودَ لَهُ فِي الْخَارِجِ إِلَّا فِي ضَمَنِ أَفْرَادِهِ [قَالَ الشَّيْخُ أَحْمَدُ الْحَازِمِيُّ فِي (شرح العقيدة الواسطية): كَرَجُلٍ، رَجُلٌ هَذَا مَعْنَى

كُلِّيُّ، وهو ذَكَرٌ مِنْ بَنِي آدَمَ بَالِغٌ، هَذَا مَعْنَى كُلِّيُّ، أَيْنَ
 وَجُودُهُ؟، وَجُودُهُ فِي الذَّهْنِ، هَلْ لَهُ وَجُودٌ فِي الْخَارِجِ؟،
 الْجَوَابُ، لَا، وَجُودُهُ ضَمْنِيٌّ [أَيُّ ضَمْنٍ أَفْرَادِهِ الَّتِي يَصْدُقُ
 عَلَيْهَا]، أَمَّا وَجُودُهُ بِنَفْسِهِ هَكَذَا يُشَارُ إِلَيْهِ بِأَنَّهُ ذَكَرٌ مِنْ
 بَنِي آدَمَ بَالِغٌ، هَذَا لَا وَجُودَ لَهُ، وَإِنَّمَا يُوَجَدُ فِي ضَمْنِ
 أَفْرَادِهِ، زَيْدٌ رَجُلٌ، عَمْرُو رَجُلٌ... إِلَى آخِرِهِ. انْتَهَى
 بِاخْتِصَارٍ، إِذَنْ صَارَ الْكُفْرُ مَاذَا؟، وَلِذَلِكَ تُدْرَسُ نَوَاقِصُ
 الْإِسْلَامِ، وَكِتَابُ الرَّدَّةِ [قَالَ الشَّيْخُ أَحْمَدُ الْحَازِمِي فِي
 (شَرْحِ مَصْبَاحِ الظَّلَامِ): بَابُ الرَّدَّةِ، كِتَابُ الرَّدَّةِ، لَا يَكَادُ
 يَخْلُو كِتَابٌ فِقْهِيٌّ مِنَ الْمَذَاهِبِ الْأَرْبَعَةِ أَوْ غَيْرِهِمْ عَنْ
 هَذَا الْبَابِ. انْتَهَى بِاخْتِصَارٍ]، لَكِنْ تَقُولُ لِلْعَالِمِ الَّذِي
 يُدْرَسُ {الْحُكْمُ الْخَارِجِيُّ أَيْنَ هُوَ؟ مَنْ الْكَافِرُ؟ هَذَا
 مُسْلِمٌ أَوْ كَافِرٌ؟}، [فِيحَيْبَكَ] {كُلُّهُمْ مُسْلِمُونَ، لَا بُدَّ مِنْ
 إِقَامَةِ الْحُجَّةِ، وَلَا بُدَّ مِنْ تَحَقُّقِ الشَّرُوطِ وَانْتِفَاءِ
 الْمَوَانِعِ}، حِينَئِذٍ نَقُولُ، لَمَّا صَارَ الْإِعْتِقَادُ بِأَنَّ الْكُفْرَ
 الْأَصْلَ فِيهِ أَنَّهُ نَوْعِيٌّ لَا عَيْنِيٌّ انْتَفَى حُكْمُ التَّكْفِيرِ مِنَ
 الْوُجُودِ، وَلَا أَغْنَى بِهِ الْوُجُودَ الذَّهْنِيَّ وَإِنَّمَا الْوُجُودَ
 الْخَارِجِيَّ، فَيَعْلَمُ الْمُعْلَمُ وَيُدْرَسُ الْمُدْرَسُ بِأَنَّ مَنْ زَعَمَ
 بِأَنَّ خَالِفًا مَعَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ فَهُوَ مُشْرِكٌ، لَكِنْ إِذَا قِيلَ لَهُ
 {هَذَا يَزْعُمُ أَنَّ الْوَلِيَّ قَادِرٌ عَلَى خَلْقِ مَا فِي الْأَرْحَامِ،
 [هَذَا] كَافِرٌ مُرْتَدٌّ}، قَالَ [أَيُّ الْمُعْلَمِ] {أَنْتَ خَارِجِيٌّ، أَنْتَ
 تَكْفِيرِيٌّ}، لِمَاذَا؟، لِأَنَّكَ نَزَلْتَ الْحُكْمَ، هَذَا [الَّذِي قَالَهُ
 الْمُعْلَمُ] بَاطِلٌ مُخَالِفٌ لِلْإِجْمَاعِ، بَلِ الْأَصْلُ يَا عَبْدَ اللَّهِ
 [أَنَّهُ] إِذَا عَلِمْتَ أَنَّ هَذَا نَاقِصٌ مِنْ نَوَاقِصِ الْإِسْلَامِ، هَذَا
 قَبْدٌ لَا بُدَّ مِنْهُ [أَيُّ لَا بُدَّ مِنَ الْعِلْمِ بِنَوَاقِصِ الْإِسْلَامِ]، لِئَلَّا
 يَكُونَ الْبَابُ مُنْفِلَتًا، [فِيصِيرَ] كَيْلٌ مِنْ هَبٍّ وَدَبٍّ يُكْفَرُ
 وَهُوَ لَمْ يَعْلَمْ النَوَاقِصَ، هَذَا لَا شَكَّ أَنَّهُ خَطَرٌ؛ وَإِذَا قِيلَ
 {فِتْنَةُ التَّكْفِيرِ [الَّتِي يَتَخَذَتْ عَنْهَا الْمُتَنَسِّبِينَ لِلْعِلْمِ]
 تُنَزَّلُ عَلَى هَذَا النَّوعِ، وَهُوَ أَنَّ يَأْتِيَ مَنْ لَا يَعْلَمُ النَوَاقِصَ
 فَيَتَكَلَّمُ فِي شَرْعِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ}، حِينَئِذٍ نَقُولُ، هَذَا فِي

(فِتْنَةُ التَّكْفِيرِ)، أَمَّا الَّذِي يَعْلَمُ [تَوَاقُضَ الْإِسْلَامِ]، نَقُولُ، هَذَا الْأَصْلُ فِيهِ أَنَّهُ يَحِبُّ عَلَيْهِ شَرْعًا أَنْ يَعْتَقِدَ بِقَلْبِهِ أَنَّ هَذَا الَّذِي وَقَعَ فِي الْكُفْرِ أَنَّهُ كَافِرٌ مُرْتَدٌّ عَنِ الْإِسْلَامِ، وَقِسْ عَلَى ذَلِكَ فِي سَائِرِ التَّوَاقُضِ الَّتِي ذَكَرَهَا أَهْلُ الْعِلْمِ، أَنَّ مَنْ تَلَبَّسَ بِهَا فَحِينَئِذٍ يُعْتَبَرُ مُرْتَدًّا عَنِ الْإِسْلَامِ... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الْحَازِمِيِّ-: الدَّعْوَةُ إِلَى ذَلِكَ وَالْكَلَامُ وَالْحَدِيثُ [أَيُّ عَنْ تَكْفِيرٍ مَنْ وَقَعَ الْكُفْرُ عَلَيْهِ]، قُلْنَا، هَذِهِ مَسْأَلَةٌ أُخْرَى، هُنَا يَقَعُ الْخَلَلُ، كَوْنِي أَعْتَقِدُ الْكُفْرَ كُفْرًا، هَذَا عَقِيدَةٌ، لَا بُدَّ إِذَا رَأَيْتَ الْمُشْرِكَ يَحِبُّ أَنْ تُكْفِرَهُ وَإِلَّا أَنْتَ كَفَرْتَ، وَاجِدُ مِنْكُمَا إِمَّا أَنْتَ وَإِمَّا هُوَ، لَكِنْ كَوْنُكَ تَتَكَلَّمُ [أَيُّ تَجَهَّرُ بِتَكْفِيرِكَ إِيَّاهُ]، حِينَئِذٍ نَقُولُ، هَذِهِ مَبْنَاهَا عَلَى الْأَمْرِ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيِ عَنِ الْمُنْكَرِ، فَيُنْظَرُ فِيهَا إِلَى مَسْأَلَةِ الْمَصَالِحِ وَالْمَفَاسِدِ، فَإِذَا كَفَرْنَا طَاغُوتًا مِنَ الطَّوَاغِيتِ، لَا يَلْزَمُ مِنْ ذَلِكَ أَنْ أَضْعَدَ عَلَى الْمُنْتَبِرِ وَأَقُولُ {الطَّاغُوتُ هَذَا كَافِرٌ، لِأَنَّهُ مُوَالٍ لِلْيَهُودِ وَالنَّصَارَى، أَوْ يَقُولُ بِوَحْدَةِ الْأَدْيَانِ، أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ}، وَإِنَّمَا أَعْتَقِدُ فِي قَلْبِي كُفْرَهُ وَرِدَّتَهُ عَنِ الْإِسْلَامِ، ثُمَّ الْقَوْلُ وَالْكَلَامُ وَالتَّنْصِيصُ [عَلَى ذَلِكَ] هَذِهِ مَسْأَلَةٌ مَرَدُّهَا إِلَى مَاذَا؟ إِلَى الْمَصْلَحَةِ وَالْمَفْسَدَةِ؛ هَذَا الَّذِي عَلَيْهِ أَهْلُ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ قَاطِبَةً؛ وَأَمَّا الْقَوْلُ بِأَنَّ كُلَّ مَنْ وَقَعَ فِي الْكُفْرِ أَنْ كُفْرَهُ نَوْعِيٌّ، هَذَا بَاطِلٌ يَرُدُّهُ دَلَالَةُ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَفَهُمُ الصَّحَابَةُ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمْ أَجْمَعِينَ... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الْحَازِمِيِّ-: إِذَا كَانَ الْمُجْتَمَعُ قَدْ تَرَبَّى عَلَى الشَّرِّ وَالْكَفْرِ وَنَحْوِ ذَلِكَ، يَحِبُّ أَنْ يُعْتَقَدَ رَدُّهُمْ وَكُفْرُهُمْ... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الْحَازِمِيِّ-: الْعِلْمُ بِالتَّوَاقُضِ لَا بُدَّ أَنْ يُتَرَلَّلَ، هَذَا الَّذِي يَقْصِدُهُ شَيْخُ الْإِسْلَامِ [مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْوَهَّابِ]، وَهَذَا الَّذِي نَعْنِيهِ، لَا نَعْلَمُ النَّاسَ التَّكْفِيرَ كَمَا يَقُولُ بَعْضُ النَّاسِ، لَا، نَحْنُ نَعْلَمُهُمُ التَّكْفِيرَ فِي مَحَلِّهِ، التَّكْفِيرُ عِلْمٌ شَرْعِيٌّ كَمَا أَنَّ الْإِيمَانَ وَالْإِسْلَامَ عِلْمٌ شَرْعِيٌّ، أَمَّا أَنْ تَأْتِيَ

وَنَدْنِدُنْ [خَوْل] مَسْأَلَةُ الْإِيمَانِ، ثُمَّ التَّكْفِيرُ هَذَا نَصَّ عَلَى أَفْوَاهِنَا شَرِيطًا [أَيُّ لَا تَتَكَلَّمُ فِي التَّكْفِيرِ]، لَا، التَّكْفِيرُ حُكْمٌ شَرْعِيٌّ، **فَيَجِبُ أَنْ يَتَعَلَّمَ النَّاسُ حُكْمَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ مَتَى يُكْفَرُونَ وَمَتَى لَا يُكْفَرُونَ** مَتَى يَعْتَقِدُونَ وَمَتَى لَا يَعْتَقِدُونَ مَتَى يُصَرِّحُونَ [أَيُّ يَتَكْفِيرُ مَنْ وَقَعَ الْكُفْرُ عَلَيْهِ] وَمَتَى لَا يُصَرِّحُونَ، كَمَا نَعْلَمُهُمْ أَنَّ الْإِيمَانَ اعتقادٌ وقولٌ وعملٌ، هَذَا دِينَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ [قَالَ الشَّيْخُ أَبُو مُحَمَّدٍ الْمُقَدَّسِي فِي (الرَّسَالَةِ الثَّلَاثِينَ): وَالْمُتَابِعُ لِمَوْضُوعِ التَّكْفِيرِ فِي كُتُبِ الْفِقْهِ يَرَى بِوُضُوحٍ **تَعَلُّقَ كَثِيرٍ مِنَ الْمَسَائِلِ وَالْأَحْكَامِ بِهِ**، وَيَعْرِفُ أَهَمِّيَّةَ هَذَا الْمَوْضُوعِ وَخُطُورَتَهُ حَقًّا؛ (أ) خُذْ مَثَلًا فِي أَحْوَالِ الْحُكَّامِ وَمَا يَتَعَلَّقُ بِهِمْ، حَيْثُ تَجِبُ مُوَالَاةُ الْحَاكِمِ الْمُسْلِمِ وَنُصْرَتُهُ وَطَاعَتُهُ، وَلَا يَجُوزُ الْخُرُوجُ عَلَيْهِ أَوْ مُنَازَعَتُهُ مَا لَمْ يُظْهَرْ كُفْرًا بَوَاحًا، وَالصَّلَاةُ خَلْفَهُ وَالْجِهَادُ مَعَهُ مَشْرُوعٌ بَارًّا كَانَ أَوْ فَاحِشًا مَا دَامَ فِي دَائِرَةِ الْإِسْلَامِ مُحْكَمًا لِشَرَعِ اللَّهِ، وَالسُّلْطَانُ الْمُسْلِمُ وَلِيُّ مَنْ لَا وَلِيَّ لَهُ مِنَ الْمُسْلِمِينَ، أَمَّا الْحَاكِمُ الْكَافِرُ فَلَا تَجُوزُ بَيْعَتُهُ، وَلَا تَجِلُّ نُصْرَتُهُ وَلَا مُوَالَاتُهُ أَوْ مُعَاوَنَتُهُ، وَلَا يَجِلُّ الْقِتَالُ تَحْتَ رَايَتِهِ وَلَا الصَّلَاةُ خَلْفَهُ وَلَا التَّحَاكُمُ إِلَيْهِ، وَلَا تَصِحُّ وَلَايَتُهُ عَلَى مُسْلِمٍ وَلَيْسَ لَهُ عَلَيْهِ طَاعَةٌ، بَلْ تَجِبُ مُنَازَعَتُهُ وَالسَّعْيُ فِي خَلْعِهِ وَالْعَمَلُ عَلَى تَغْيِيرِهِ وَإِقَامَةِ الْحَاكِمِ الْمُسْلِمِ مَكَانَهُ، وَيَتَفَرَّغُ مِنْ ذَلِكَ **كُفْرٌ مَنْ تَوَلَّاهُ أَوْ نَصَرَ كُفْرَهُ أَوْ قَوَانِينَهُ الْكَافِرَةَ وَخَرَسَتِهَا أَوْ شَارَكَ فِي تَشْيِئِهَا أَوْ تَشْرِيعِهَا أَوْ حَكَمَ بِهَا** مِنَ الْقُضَاةِ وَنَحْوِهِمْ؛ (ب) وَفِي أَحْكَامِ الْوِلَايَةِ، لَا تَصِحُّ وَلَايَةُ الْكَافِرِ عَلَى الْمُسْلِمِ، فَلَا يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ الْكَافِرُ وَاِلْيَا أَوْ قَاضِيًا لِلْمُسْلِمِينَ وَلَا إِمَامًا لِلصَّلَاةِ بِهِمْ، وَلَا تَصِحُّ وَلَايَتُهُ عَلَى مُسْلِمَةٍ فِي نِكَاحٍ، وَلَا وَلَايَتُهُ أَوْ خَضَاتَتُهُ لِأَبْنَاءِ الْمُسْلِمِينَ، وَلَا وَصَايَتُهُ عَلَى أَمْوَالِ الْيَتَامِ مِنْهُمْ؛ (ت) وَفِي أَحْكَامِ النِّكَاحِ، لَا يَجُوزُ نِكَاحُ الْكَافِرِ مِنَ الْمُسْلِمَةِ وَلَا يَكُونُ [أَيُّ الْكَافِرُ] وَلِيِّهَا

فِي النِّكَاحِ، وَإِذَا نَكَحَ مُسْلِمٌ مُسْلِمَةً ثُمَّ ارْتَدَّ بَطَلَ نِكَاحُهُ وَفُرِّقَ بَيْنَهُمَا؛ (ث) وَفِي أَحْكَامِ الْمَوَارِيثِ، اخْتِلَافُ الدِّينِ مَانِعٌ مِنَ التَّوَارِثِ عِنْدَ جَمَاهِيرِ الْعُلَمَاءِ؛ (ج) وَفِي أَحْكَامِ الدَّمَاءِ وَالْقِصَاصِ، لَا يُقْتَلُ مُسْلِمٌ بِكَافِرٍ، **وَلَيْسَ فِي قَتْلِ الْكَافِرِ الْمُحَارِبِ أَوْ الْمُرْتَدِّ - عَمْدًا أَوْ خَطَأً - كَفَّارَةٌ وَلَا دِيَّةٌ،** وَالْمُسْلِمُ بِخِلَافِ ذَلِكَ؛ (ح) وَفِي أَحْكَامِ الْجَنَائِزِ، لَا يُصَلَّى عَلَى الْكَافِرِ وَلَا يُغَسَّلُ وَلَا يُدْفَنُ فِي مَقَابِرِ الْمُسْلِمِينَ، وَلَا يَجُوزُ أَلَسْتِغْفَارُ لَهُ وَالْقِيَامُ عَلَى قَبْرِهِ، بِخِلَافِ الْمُسْلِمِ؛ (خ) وَفِي أَحْكَامِ الْقَضَاءِ، لَا تَصِحُّ وَلَايَةُ الْقَضَاءِ لِلْكَافِرِ، وَلَا يَجُوزُ شَهَادَةُ الْكَافِرِ عَلَى الْمُسْلِمِ، وَلَا يَحِلُّ التَّحَاكُمُ إِلَى الْقَاضِي الْكَافِرِ الْمُحَكَّمِ لِقَوَائِنِ الْكُفْرِ وَلَا تَنْفُذُ أَحْكَامُهُ شَرْعًا وَلَا يَتَرْتَّبُ عَلَيْهَا أَثَارُهَا؛ (د) وَفِي أَحْكَامِ الْقِتَالِ، يُفَرَّقُ بَيْنَ قِتَالِ الْكُفَّارِ وَالْمُشْرِكِينَ وَالْمُرْتَدِّينَ، وَبَيْنَ قِتَالِ الْمُسْلِمِينَ مِنَ الْبَغَاةِ وَالْعَصَاةِ فَلَا يُتَّبَعُ مُذْبِرُهُمْ وَلَا يُجْهَزُ عَلَى جَرِيحِهِمْ [أَيُّ وَلَا يُتَمَّ قَتْلُ جَرِيحِهِمْ] وَلَا تُغَنَّمُ أَمْوَالُهُمْ وَلَا تُسَبَّى نِسَاؤُهُمْ وَتَحْوُ ذَلِكَ مِمَّا يُفَعَّلُ وَيُسْتَبَاحُ فِي قِتَالِ الْكُفَّارِ، وَالْأَصْلُ فِي دَمِ الْمُسْلِمِ وَمَالِهِ وَعِزِّهِ الْعِصْمَةُ بِالْإِيمَانِ، **أَمَّا الْكَافِرُ فَالْأَصْلُ فِيهِ الْإِبَاحَةُ إِلَّا أَنْ يُعَصَّمَ بِالْأَمَانِ وَتَحْوَهُ؛** (ذ) وَفِي أَحْكَامِ الْوَلَاءِ وَالْبَرَاءِ، تَحِبُّ مُوَالَاةُ الْمُسْلِمِ، وَتَحْرُمُ مُوَالَاةُ الْكَافِرِ أَوْ نُصْرَتُهُ عَلَى الْمُسْلِمِينَ أَوْ إِطْلَاعُهُ عَلَى غَوْرَاتِهِمْ، بَلْ تَحِبُّ الْبَرَاءَةُ مِنْهُ وَبُغْضُهُ وَلَا تَجُوزُ مُوَادَّتُهُ... إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ الْمُتَعَلِّقَةِ بِهَذَا الْأَمْرِ [يَعْنِي مَوْضُوعَ التَّكْفِيرِ] الْخَطِيرِ وَالْمُتَأَثِّرَةِ بِهِ، فَمَا هَذَا إِلَّا غَيْضٌ مِنْ فَيْضٍ، قَصَدْنَا بِهِ التَّمْثِيلَ وَالتَّنْبِيهَ، وَالْأَدِلَّةُ عَلَى ذَلِكَ كُلِّهِ مَعْلُومَةٌ مَعْرُوفَةٌ فِي مَظَانِّهَا مِنْ كُتُبِ الْفِقْهِ وَغَيْرِهَا، **فَمَنْ لَمْ يُمَيِّزْ بَيْنَ الْكَافِرِ وَالْمُسْلِمِ التَّبَسُّعَ عَلَيْهِ أَمْرُهُ وَدِينُهُ فِي ذَلِكَ [أَيُّ فِي الْأَحْكَامِ السَّالِفِ ذِكْرُهَا] كُلِّهِ، وَلَكَ أَنْ تَتَأَمَّلَ مَا يَتَرْتَّبُ مِنْ مَفَاسِدَ وَمَحَازِيرَ وَمُنْكَرَاتٍ بِسَبَبِ خَلْطِ أَحْكَامِ**

المُسْلِمِينَ بِأَحْكَامِ الْكُفَّارِ فِيمَا تَقَدَّمَ مِنْ الْأَمْثِلَةِ، وَلَيْسَ يَخَافُ عَلَى أَحَدٍ مَا تَرَاهُ الْيَوْمَ مِنْ إِخْتِلَاطِ الْحَايِلِ بِالنَّائِلِ وَإِخْتِلَالِ الْمَوَازِينِ عِنْدَ كَثِيرٍ مِنَ الْمُتَنَسِّبِينَ لِلْإِسْلَامِ فِي هَذِهِ الْمَسَائِلِ، وَذَلِكَ بِسَبَبِ تَقْصِيرِهِمْ بَلْ إِهْمَالِ أَكْثَرِهِمْ النَّظَرَ فِي هَذَا الْحُكْمِ [يَعْنِي مَوْضُوعَ التَّكْفِيرِ] الْخَطِيرِ وَعَدَمِ تَمْيِيزِهِمْ أَوْ فَرْقَانِهِمْ **بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ وَالْكَفَّارِ**، وَيُظْهِرُ ذَلِكَ جَلِيًّا فِي تَخَبُّطِ عَوَامِّهِمْ وَخَوَاصِّهِمْ فِي كَثِيرٍ مِنَ الْأَحْكَامِ وَالْمُعَامَلَاتِ وَالْعِبَادَاتِ وَالْمُؤَالَاةِ وَالْمُعَادَاةِ، مَعَ أَنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى قَدْ مَيَّزَ وَفَرَّقَ فِي أَحْكَامِ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ **بَيْنَ أَهْلِ الْكُفْرِ وَأَهْلِ الْإِيمَانِ**، وَأَكَّدَ هَذَا الْفُرْقَانِ فِي غَيْرِ مَوْضِعٍ فِي كِتَابِهِ، فَقَالَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى {لَا يَسْتَوِي أَصْحَابُ النَّارِ وَأَصْحَابُ الْجَنَّةِ}، وَقَالَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى مُنْكَرًا عَلَى مَنْ سَوَّى بَيْنَ الطَّائِفَتَيْنِ وَخَلَطَ بَيْنَ أَحْكَامِهِمْ {أَفَنَجْعَلُ الْمُسْلِمِينَ كَالْمُجْرِمِينَ، مَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ}، وَقَالَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى {أَفَمَنْ كَانَ مُؤْمِنًا كَمَنْ كَانَ فَاسِقًا، لَا يَسْتَوُونَ}، وَقَالَ عَزَّ وَجَلَّ {قُلْ لَا يَسْتَوِي الْخَبِيثُ وَالطَّيِّبُ وَلَوْ أَعْجَبَكَ كَثْرَةُ الْخَبِيثِ}، وَقَالَ عَزَّ مِنْ قَائِلِ {لِيَمِيزَ اللَّهُ الْخَبِيثَ مِنَ الطَّيِّبِ}، فَاللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى يُرِيدُ أَنْ يَمِيزَ الْخَبِيثَ مِنَ الطَّيِّبِ، وَيُرِيدُ سُبْحَانَهُ فُرْقَانًا شَرْعِيًّا بَيْنَ أَوْلِيَائِهِ وَأَعْدَائِهِ فِي أَحْكَامِ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ، وَيُرِيدُ **الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الشَّهَوَاتِ مِنَ غَيْدِ الْقَوَانِينِ** أَنْ يُسَوُّوا بَيْنَهُمْ [أَيُّ بَيْنَ أَوْلِيَائِ اللَّهِ وَأَعْدَائِهِ]، وَلِذَلِكَ أَلْعَا مِنْ دَسَاتِيرِهِمْ أَيُّ أَثَرٍ لِلَّذِينَ فِي التَّفْرِيقِ وَالتَّمْيِيزِ بَيْنَ النَّاسِ، وَلَمْ يُبْقُوا فِي شَيْءٍ مِنْ قَوَانِينِهِمْ أَيُّ عُقُوبَةٍ دِينِيَّةٍ فَعَطَلُوا كَافَّةً حُدُودَ اللَّهِ وَعَلَى رَأْسِهَا حَدُّ الرَّدَّةِ **وَسَاوُوا** فِي أَحْكَامِ الدِّمَاءِ وَالْأَعْرَاضِ وَالْفُرُوجِ وَالْأَمْوَالِ وَغَيْرِهَا **بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ وَالْكَفَّارِ**، وَأَلْعَا الْأَثَارَ الشَّرْعِيَّةَ الْمُتَرْتِبَةَ عَلَى الْكُفْرِ وَالرَّدَّةِ، وَتَتَّبِعُ هَذَا يَطْوِلُ وَقَدْ خَلَّ بِسَبَبِهِ مِنَ الْفَسَادِ فِي الْبِلَادِ وَالْعِبَادِ مَا لَا يَعْلَمُ تَشْعَبُهُ وَخُبَّتُهُ وَأَثَارُهُ الْمُدْمَرَةُ إِلَّا اللَّهُ عَزَّ

وَجَلَّ، وَقَدْ أَشْرْنَا إِلَى شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ فِي كِتَابِنَا (كَشَفُ
النَّقَابِ عَنْ شَرِيعَةِ الْغَابِ)، وَهُوَ أَمْرٌ غَيْرُ مُسْتَعَرَّبٍ وَلَا
مُسْتَهْجَنٍ مِنْ قَوْمٍ قَدْ **انْسَلَخُوا مِنَ الدِّينِ وَارْتَمَوْا فِي**
أَحْضَانِ الْكُفَّارِ، وَأَسْلَمُوا قِيَادَهُمْ لِأَوْلِيَاءِ نِعْمَتِهِمُ الَّذِينَ
قَسَّمُوا لَهُمْ دِيَارَ الْمُسْلِمِينَ وَأَوْصَلُوهُمْ إِلَى كَرَّاسِيِ
الْحُكْمِ وَاصْطَنَعُوهُمْ فِي أَحْضَانِهِمْ وَأَرْضَعُوهُمْ مِنْ
كُفْرِيَّاتِهِمْ، وَإِنَّمَا الْمُسْتَعَرَّبُ الَّذِي يُثِيرُ الْعَجَبَ أَنْ يَقَعَ
فِي شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ كَثِيرٌ مِنَ الْمُتَنَسِّبِينَ إِلَى الدَّعْوَةِ
وَالدِّينِ! **فَيَمُوتُ عِنْدَهُمُ التَّمْيِيزُ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ وَالْكَفَّارِ**
وَيُعَدُّ بَيْنَهُمُ الْفُرْقَانُ بَيْنَ أَوْلِيَاءِ الرَّحْمَنِ وَأَوْلِيَاءِ
الشَّيْطَانِ، **وَذَلِكَ بِأَهْمَالِهِمْ لِأَحْكَامِ التَّكْفِيرِ** وَإِعْرَاضِهِمْ
عَنْ تَعَلُّمِهَا وَعَنِ النَّظَرِ فِي أَحْكَامِ الْوَاقِعِ الَّذِي يَعِيشُونَ
فِيهِ وَحُكْمِ الْحُكَّامِ الْمُتَسَلِّطِينَ فِيهِ وَحُكْمِ أَنْصَارِهِمْ
وَأَوْلِيائِهِمْ، فَمَا فَتَى كَثِيرٌ مِنْهُمْ بِسَبَبِ ذَلِكَ أَنْ **صَارُوا**
لِلطَّوَاعِيتِ جُنْدًا مُحْضَرِينَ وَأَذْنَابًا مُخْلِصِينَ، وَمَا الْمَانِعُ؟
فَهَؤُلَاءِ الْحُكَّامُ عِنْدَهُمْ مُسْلِمُونَ!، وَفِي الْمُقَابِلِ **شَتُّوا**
الْغَارَةَ عَلَى كُلِّ مُوَحِّدٍ وَدَاعِيَةٍ وَمُجَاهِدٍ وَقَفَّ فِي وَجْهِ
أَوْلَئِكَ الطَّوَاعِيتِ أَوْ شَمَّرَ عَنْ ذِرَاعِهِ وَيَرَاعِهِ [أَيُّ عَنْ
ذِرَاعِهِ وَقَلَمِهِ] يَكْشِفُ زُيُوفَهُمْ وَيُحَذِّرُ الْمُسْلِمِينَ مِنْ
قَوَائِنِهِمْ **وَكُفْرِيَّاتِهِمْ** وَبَاطِلِهِمْ وَيَدْعُوهُمْ [أَيُّ يَدْعُو
الْمُسْلِمِينَ] إِلَى اجْتِنَابِهِمْ وَالْبَرَاءَةِ مِنْ شُرَكَائِهِمْ
وَتَشْرِيعِهِمُ الَّذِي مَا أَنْزَلَ اللَّهُ بِهِ مِنْ سُلْطَانٍ، فَشَمَّرَ
هَؤُلَاءِ الَّذِينَ طَمَسَ اللَّهُ عَلَى بَصَائِرِهِمْ وَخَرَمَهُمْ -
بَاعِرَاضِهِمْ عَنْ تَعَلُّمِ أَهَمِّ مَسَائِلِ الْكُفْرِ وَالْإِيمَانِ - مِنْ
الْفُرْقَانِ وَالْبَصِيرَةِ فِي **أَحْكَامِ الْمُسْلِمِينَ وَالْكَفَّارِ**،
شَمَّرُوا عَنْ سَاقِ الْعَدَاوَةِ لِأَوْلَئِكَ الْمُوَحِّدِينَ وَدَفَعُوا فِي
نُحُورِهِمْ [النَّحْرُ هُوَ أَعْلَى الصَّدْرِ] وَضَدُّوهُمْ بِكُلِّ مَا
يَمْلِكُونَهُ مِنْ كَذِبٍ وَبُهْتَانٍ، طَعَنُوا فِي أَعْرَاضِهِمْ، وَضَدُّوا
عَنْ دَعْوَتِهِمْ، وَلَمْ يَجِدُوا فِي ذَلِكَ أَدْنَى خَرَجٍ، فَهُمْ -
زَعَمُوا- يَتَقَرَّبُونَ بِذَلِكَ إِلَى اللَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى، فَأَوْلَئِكَ

الْمُؤَخِّدُونَ - عندهم - خَوَارِجُ مَارِقُونَ! قَدْ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي أَمْثَالِهِمْ! {لَيْنٌ أَدْرَكْتُهُمْ لَا قُتِلْتُهُمْ قَتَلَ عَادٍ} وَهُمْ جَزَمًا! {شَرُّ قَتْلَى تَحْتَ أَدِيمِ السَّمَاءِ} وَ{شَرُّ الْخَلْقِ وَالْخَلِيقَةِ} بَلْ هُمْ - عندهم - قَطَعًا! {كِلَابُ النَّارِ} وَلِذَلِكَ فَلَا خَرَجَ عَنْهُمْ حَتَّى لَوْ تَعَاوَنُوا مَعَ الطَّوَاعِغِ أَوْ نَاصَحُوهُمْ فِي قَمْعِهِمْ أَوْ ظَاهَرُوا أَنْصَارَهُمْ [أَيَّ أَنْصَارِ الطَّوَاعِغِ] عَلَيْهِمْ!، فَالطَّوَاعِغُ وَأَنْصَارُهُمْ مُسْلِمُونَ عُصَاةٌ! يَتَوَرَّعُ أَوْلَئِكَ الْقَوْمُ لَا عَنْ تَكْفِيرِهِمْ وَخَسْبُ بَلْ حَتَّى عَنْ غِيْبَتِهِمْ! وَهَؤُلَاءِ الْمُؤَخِّدُونَ مُبْتَدِعَةٌ مَارِقُونَ لَا يَنْبَغِي التَّوَقُّفُ أَوْ التَّوَرُّعُ فِيهِمْ! فَالْبِدْعَةُ عَلَى أَصُولِ أَهْلِ السُّنَّةِ شَرٌّ وَأَخْطَرُ مِنَ الْمَعْصِيَةِ، هَكَذَا وَبِهَذَا التَّأْصِيلِ الْمُنْخَرِفِ عَنْ جَادَةِ السَّلَفِ، وَبِهَذَا الْأَخْذِ الْمُشَوِّهِ لِتُصُوصِ الشَّرِيعَةِ فِي غِيَاهِبِ ظُلُمَاتِ الْعَمَايَةِ فِي وَقْعِ هَذِهِ الْحُكُومَاتِ، وَبِاسْتِخْفَافِهِمْ وَإِعْرَاضِهِمْ عَنْ تَعَلُّمِ أَحْكَامِ التَّكْفِيرِ وَالْوَأِ الطَّوَاعِغِ وَالْمُشْرِكِينَ وَعَادُوا الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤَخِّدِينَ وَتَرَكَوْا أَهْلَ الْأَوْثَانِ وَأَغَارُوا عَلَى أَهْلِ الْإِسْلَامِ، إِذْ أَنْ فَسَادَ فَهْمِ الْأَصُولِ -إِضَافَةً إِلَى جَهْلِ مُدَقِّعٍ فِي الْوَأِقِعِ- يُثْمِرُ ضَلَالًا عَنِ الْجَادَةِ وَالْمِنْهَاجِ... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الْمُقَدَّسِيِّ-: فَإِنَّ مِنْ أَعْظَمِ أَنْوَاعِ الْخِيَانَةِ الَّتِي يُمَارِسُهَا الْيَوْمَ بَعْضُ الرُّؤُوسِ الْجُهَّالِ -الَّذِينَ اتَّخَذَهُمْ كَثِيرٌ مِنَ الشَّبَابِ قُدُوءَةً وَأَسْوَةً فَضَلُّوا وَأَضَلُّوا كَثِيرًا- خِيَانَتَهُمْ لِلْأَمَانَةِ بِتَحْذِيرِهِمُ الْمُطْلَقِ مِنَ الْكَلَامِ فِي أَحْكَامِ التَّكْفِيرِ وَصَدَّاهُمْ الشَّبَابَ دَوْمًا عَنِ النَّظَرِ فِي هَذَا الْبَابِ وَصَرَّفَهُمْ عَنْ تَعَلُّمِهِ بِاعْتِبَارِهِ مِنَ الْفِتْنَةِ الَّتِي يَجِبُ التَّحْذِيرُ مِنْهَا بِاطِّلَاقٍ!، وَتَرَى أَحْسَنَ مَشَايِخِهِمْ طَرِيقَةً مِمَّنْ يُشَارُ إِلَيْهِ بِالْبَيِّنَاتِ يُوجِّهُ سُؤَالَه بِبَلَاهَةٍ إِلَى الْمُكْفَرِينَ لِلْحُكَامِ قَائِلًا {مَاذَا تَسْتَفِيدُونَ مِنَ النَّجَاحِ الْعَمَلِيَّةِ إِذَا سَلَّمْنَا -جَدَلًا- أَنْ هَؤُلَاءِ الْحُكَامُ كَفَّارُ كُفَرٍ رَدَّةٍ؟} [القائلُ هُوَ الشَّيْخُ الْأَلْبَانِيُّ فِي كِتَابِهِ (فِتْنَةُ

التَّكْفِيرِ) { وأقولُ لو لم تَسْتَفِدْ مِنْ ذَلِكَ إِلَّا الْبَصِيرَةَ
 بِأَعْدَاءِ اللَّهِ وَالتَّمْيِيزَ لِسَبِيلِ الْمُجْرِمِينَ -الذي حُرِّمْتُمْ مِنْهُ
 بِأَعْرَاضِكُمْ عَنْ هَذِهِ الْأَحْكَامِ- لَكَفَى، وَقَوْلَ الْآخِرِ [يَعْنِي
 الشَّيْخُ ابْنَ عَثِيمِينَ] بَعْدَ أَنْ عُلِقَ عَلَى الْكَلَامِ الْأَوَّلِ
 [يُشِيرُ إِلَى قَوْلِ الشَّيْخِ الْأَبَانِيِّ السَّالِفِ ذِكْرُهُ] { هَذَا
 الْكَلَامُ جَيِّدٌ، يَعْنِي (هَؤُلَاءِ الَّذِينَ يَحْكُمُونَ عَلَى وُلاَةِ
 الْمُسْلِمِينَ بِأَنَّهُمْ كُفَّارٌ، مَاذَا يَسْتَفِيدُونَ إِذَا حَكَمُوا
 بِكُفْرِهِمْ) { إِلَى آخِرِ هُرَائِهِ حَيْثُ قَالَ [أَيُّ الشَّيْخِ ابْنِ
 عَثِيمِينَ] فِي آخِرِهِ {فَمَا الْفَائِدَةُ مِنْ إِعْلَانِهِ وَإِشَاعَتِهِ إِلَّا
 إِثَارَةُ الْفِتَنِ؟، كَلَامُ الشَّيْخِ [الْأَبَانِيِّ] هَذَا جَيِّدٌ جَدًّا}،
 وَيُكْتَبُ ذَلِكَ وَيُنَشَرُ بَيْنَ الشَّبَابِ فِي عَشْرَاتٍ بَلْ مِائَاتٍ
 الْكُتُبِ وَالنَّشَرَاتِ الَّتِي أَلْفَتْ فِي **التَّحْذِيرِ الْمُطْلَقِ مِنْ**
التَّكْفِيرِ، وَأَغْلَبُهَا مِمَّا يُوزَعُ بِالْمَجَانِ!، وَيُسَخَّرُ ذَلِكَ كُلُّهُ
 لِلدَّفْعِ عَنْ طَوَاغِيتِ الْعَصْرِ وَأَنْصَارِهِمْ وَالْهُجُومِ عَلَى
 خُصُومِهِمْ مِنَ **الْمُؤَخِّدِينَ وَالْمُجَاهِدِينَ** الَّذِينَ يُفْنُونَ
 أَعْمَارَهُمْ وَيَبْذِلُونَ مُهَجَّهُمْ وَأَرْوَاحَهُمْ فِي جِهَادِ أَهْلِ
 الشَّرِكِ وَخَرَبِ قَوَائِنِهِمْ وَنُصْرَةِ شَرِيعَةِ اللَّهِ الْمُطَهَّرَةِ
 وَالْعَمَلِ مِنْ أَجْلِ تَحْكِيمِهَا، هَذَا وَقَدْ طَالَعْتُ عَشْرَاتِ
 الْكُتُبِ مِنْ جِنْسِ ذَلِكَ كَتَبَهَا طَائِفَةٌ مِنْ أَهْلِ التَّخْذِيلِ
 وَالتَّلْيِيسِ وَالتَّدْلِيسِ يُحْذِرُونَ الشَّبَابَ مُطْلَقًا مِنَ
التَّكْفِيرِ، مَعَ أَنَّ التَّكْفِيرَ حُكْمٌ مِنْ أَحْكَامِ الشَّرْعِ لَهُ
 أَسْبَابُهُ وَضَوَائِلُهُ وَأَثَارُهُ، فَلَا يَنْبَغِي الصَّدُّ عَنْ تَعْلَمِهِ أَوْ
التَّخْذِيلِ عَنِ النَّظَرِ وَالتَّفَقُّهِ فِيهِ، شَأْنُهُ فِي ذَلِكَ شَأْنُ
 سَائِرِ أَحْكَامِ الشَّرْعِ وَأَبْوَابِهِ، فَقَدْ عَرَفْتُ مِمَّا تَقْدِّمُ بَعْضَ
 الْأَثَارِ الْمُتَرْتِبَةِ عَلَى إِهْمَالِهِ، وَعَرَفْتُ مَا يَرْتَبِطُ بِهَذَا
 الْحُكْمِ مِنْ مَسَائِلَ وَأَحْكَامٍ فِي شَتَّى أَبْوَابِ الدِّينِ، وَأَنَّهُ
 سَبَبٌ رَئِيسٌ لِلتَّمْيِيزِ بَيْنَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ وَسَبِيلِ
 الْمُجْرِمِينَ، وَمَنْ أَهْمَلَهُ خَلَطَ فِيهِ وَاخْتَلَطَتْ عَلَيْهِ سَبِيلُ
 الْمُؤْمِنِينَ بِسَبِيلِ الْكَافِرِينَ وَالتَّبَسَّ عَنْدهُ الْحَقُّ بِالْبَاطِلِ
 وَحُرِّمَ الْفَرْقَانِ وَالْبَصِيرَةُ فِي أَهَمِّ أَبْوَابِ الدِّينِ. انتهى

باختصار. وقال الشيخ يحيى بن عليّ الحجوري (الذي أوصى الشيخ مُقْبِلُ الوادِعِي أَنْ يَخْلَفَهُ فِي التَّدْرِيسِ بَعْدَ مَوْتِهِ) فِي فَتَوَى صَوْتِيَّةٍ مُفْرَغَةٍ عَلَى مَوْقِعِهِ **فِي هَذَا الرِّابِطِ** رَدًّا عَلَى سُؤَالٍ {مَا قَوْلُكُمْ فِيْمَنْ يَقُولُ (إِنَّ اللَّهَ لَنْ يَسْأَلَكَ لِمَ لَمْ تُبَدِّعْ فُلَانًا وَلِمَ لَمْ تُكْفِرْ فُلَانًا)؟} : الْكَلَامُ فِي الْمُبْطِلِينَ مِنْ أَعْظَمِ النَّصِيحَةِ لِلدِّينِ، أَنْظُرْ لَوْ مَا تَكَلَّمُوا فِي الْجَهْمِ بِنِ صَفْوَانَ، كَيْفَ كَانَتْ عَقِيدَةُ الْمُسْلِمِينَ لَوْ لَمْ يَقُمْ الْإِمَامُ أَحْمَدُ بِمَا أَوْجَبَ اللَّهُ عَلَيْهِ فِي دِينِ اللَّهِ، أَنْظُرْ لَوْ لَمْ يَقُمْ أَبُو بَكْرٍ الصَّدِيقُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِمَا أَوْجَبَ اللَّهُ عَلَيْهِ فِي مَسْأَلَةِ الرَّدَّةِ كَيْفَ يَكُونُ حَالُ النَّاسِ بَعْدَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، هَذَا كَلَامٌ رَكِيكٌ، **هَذَا الْكَلَامُ كَأَنَّهُ مَا شَمَّ رَائِحَةَ السُّنَّةِ وَالْعِلْمِ**. انتهى باختصار. وقال الشيخ تركي البنعلي في (شرح شروط وموانع التكفير): تَسْمَعُونَ الْيَوْمَ فِي الْقَنَوَاتِ [و] فِي الْإِذَاعَاتِ مَنْ يَقُولُ {لَنْ يَسْأَلَكَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى يَوْمَ الْقِيَامَةِ (لِمَ لَمْ تُكْفِرْ فُلَانًا مِنْ النَّاسِ؟)}، هَذَا الَّذِي يَتَفَوَّهُ بِهَذَا الْقَوْلِ هُوَ كَذَبٌ عَلَى اللَّهِ وَافْتَرَى... ثم قال -أي الشيخ البنعلي-: وَكَمَا قَالَ الشَّيْخُ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْوَهَّابِ رَحِمَهُ اللَّهُ {إِنَّمَا عُودِنَا لِأَجْلِ التَّكْفِيرِ وَالْقِتَالِ}، لَا يُوجَدُ مَنْ يُعَادِيكَ لِأَجْلِ صَلَاتِكَ، صِيَامِكَ، حَجِّكَ، عُمْرَتِكَ، لِأَنَّهُ لَيْسَ هَذَا [هُوَ] الْمَحَلُّ، إِلَّا اللَّهُمَّ الْمُتَرَدِّي وَالْمُتَوَعِّلُ فِي الْكُفْرِ وَالْعِيَادُ بِاللَّهِ وَالْمُنْسَلِخُ نِهَائِيًّا مِنَ الْإِسْلَامِ، أَمَّا عَامَّةُ الْمُتَرَدِّينَ وَعَامَّةُ الْمُنَافِقِينَ فَهُمْ لَا يُتَرَّبُونَ عَلَيْكَ فِي هَذِهِ الْأَبْوَابِ وَإِنَّمَا يُتَرَّبُونَ عَلَيْكَ فِي هَذَا الْمَحَلِّ الَّذِي هُوَ مِنْ قَبِيلِ الْوَلَاءِ وَالْبَرَاءِ... ثم قال -أي الشيخ البنعلي-: لَا بُدَّ مِنَ الْمُفَاصَلَةِ لَا بُدَّ مِنَ الْبَرَاءَةِ مِنَ الْمُشْرِكِينَ، كَيْفَ تَكُونُ الْبَرَاءَةُ؟ أَسْمَى صُورِ الْبَرَاءَةِ وَأَعْلَاهَا **تَكْفِيرُ الْكَافِرِينَ وَجِهَادُ الْكَافِرِينَ**، هَذَا أَمْرٌ مَعْلُومٌ ضَرُورِيٌّ عِنْدَ عَامَّةِ الْمُسْلِمِينَ... ثم قال -أي الشيخ البنعلي-: فَلَا يَنْبَغِي

على عَبْدٍ مِنْ عِبَادِ اللَّهِ أَنْ يُحْجَمَ وَيَتَوَقَّفَ عَمَّنْ كَفَرَهُ
 اللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى أَوْ كَفَرَهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
 وَسَلَّمَ، كَذَا لَا يَنْبَغِي عَلَى عَبْدٍ مِنْ عِبَادِ اللَّهِ أَنْ يَتَقَدَّمَ
 وَيَتَهَجَّمْ عَلَى تَكْفِيرٍ مَنْ لَمْ يُكْفَرْهُ اللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى
 وَلَمْ يُكْفَرْهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ... ثم قال
 -أي الشيخ البنعلي-: **تَكْفِيرُ الْمُشْرِكِينَ، تَكْفِيرُ الْمُرْتَدِّينَ،**
تَكْفِيرُ الْكَافِرِينَ، عِبَادَةٌ مِنَ الْعِبَادَاتِ كَسَائِرِ الْعِبَادَاتِ،
 لِذَلِكَ لَا يَصَحُّ بِحَالٍ أَنْ يُوصَفَ قَوْمٌ بِأَنَّهُمْ مِنَ التَّكْفِيرِيِّينَ
 [يَعْنِي عَلَى وَجْهِ الدَّمِ]، تَقُولُ {التَّكْفِيرِيُّونَ}، كَأَنَّكَ
 تَقُولُ {المُصَلِّونَ}، كَأَنَّكَ تَقُولُ {الحَاجُّونَ}، كَأَنَّكَ تَقُولُ
 {المُجَاهِدُونَ}... إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ، وَهُوَ مِنَ الْخَطَأِ الَّذِي
 انْتَشَرَ عَلَى السُّنَنِ الْكَثِيرِ... ثم قال -أي الشيخ البنعلي-:
 ذَكَرَ الشَّيْخُ الْأَلْبَانِيُّ -كَمَا فِي السَّلْسِلَةِ الصَّحِيحَةِ- مِنْ
 السُّنَنِ الْمَهْجُورَةِ الَّتِي تُشْرَعُ أَنْ يُشْهَدَ عَلَى الْكَافِرِ بِأَنَّهُ
 فِي النَّارِ، كَمَا جَاءَ فِي الْحَدِيثِ الَّذِي رَوَاهُ الْإِمَامُ
 الطَّبْرَانِيُّ وَصَحَّحَهُ الشَّيْخُ الْأَلْبَانِيُّ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ
 عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ {أَيُّمَا مَرَرْتَ عَلَى قَبْرِ كَافِرٍ أَوْ مُشْرِكٍ،
 فَبَشِّرْهُ بِالنَّارِ}، هَذَا [يُقَالُ] لِمَنْ؟ لِلْكَافِرِ، لِمَنْ؟ لِلْمُرْتَدِّ،
 لِمَنْ؟ لِلْمُشْرِكِ [قَالَ الشَّيْخُ مُصْطَفَى الْعَدَوِي فِي
 (الصَّحِيحِ الْمُسْنَدِ مِنْ أَذْكَارِ الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ، بِمُرَاجَعَةِ
 الشَّيْخِ مُقْبِلِ الْوَادِعِيِّ): أَخْرَجَ هَذَا الْحَدِيثَ الشَّيْخُ
 الْأَلْبَانِيُّ فِي (سِلْسِلَةِ الْأَحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ)، وَذَكَرَ حَفِظَهُ
 اللَّهُ كَلَامًا قِيَمًا فِي تَعْقِيهِ عَلَى فَقْهِ الْحَدِيثِ تَذَكُّرُهُ لَعَلَّ
 اللَّهَ يَنْفَعُ بِهِ، قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ {وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ فَائِدَةٌ
 مُهِمَّةٌ أَغْفَلْتُهَا عَامَّةٌ كُتِبَ الْفَقْهُ، أَلَا وَهِيَ **مَشْرُوعِيَّةٌ**
تَبَشِيرِ الْكَافِرِ بِالنَّارِ إِذَا مَرَّ بِقَبْرِهِ، وَلَا يَخْفَى مَا فِي هَذَا
 التَّشْرِيعِ مِنْ إِيقَاطِ الْمُؤْمِنِ وَتَذَكِيرِهِ بِخُطُورَةِ جُرْمِ هَذَا
 الْكَافِرِ حَيْثُ ارْتَكَبَ ذَنْبًا عَظِيمًا تَهْوِي دُنُوبُ الدُّنْيَا كُلُّهَا
 تُجَاهَهُ وَلَوْ اجْتَمَعَتْ، وَهُوَ الْكُفْرُ بِاللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ وَالْإِشْرَاقُ
 بِهِ، الَّذِي أَبَانَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْ شِدَّةِ مَقْتِهِ إِيَّاهُ حِينَ

إِسْتَنَاهُ مِنَ الْمَغْفِرَةِ فَقَالَ {إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ}. انتهى باختصار[...].
 ثم قال -أي الشيخ البنعلي-: **الْمُرْجِئَةُ الْمُعَاصِرَةُ مُرْجِئَةٌ**
مَعَ الْحُكَّامِ وَالسَّلَاطِينِ خَوَارِجٌ مَعَ الدُّعَاةِ وَالْمُجَاهِدِينَ.
 انتهى باختصار. وفي **هذا الرابط** يقول مركز الفتوى
 بموقع إسلام ويب التابع لإدارة الدعوة والإرشاد الديني
 بوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بدولة قطر: إِنَّ مَنْ
لَمْ يَعْرِفِ الشِّرْكَ لَا يُمَكِّنُهُ تَحْقِيقُ التَّوْحِيدِ، كَمَا قَالَ عُمَرُ
 بْنُ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ {لَا يَعْرِفُ الْإِسْلَامَ مَنْ لَا
يَعْرِفُ الْجَاهِلِيَّةَ}. انتهى. وقال ابن تيمية في (السياسة
 الشرعية): وَرَدَ عَنْ بَعْضِ السَّلَفِ أَنَّهُ قَالَ {إِنَّمَا تُنْقَضُ
 عُزَى الْإِسْلَامِ عُزْوَةٌ عُزْوَةٌ إِذَا نَشَأَ فِي الْإِسْلَامِ مَنْ لَمْ
يَعْرِفِ الْجَاهِلِيَّةَ}. انتهى. وقال ابن تيمية أيضاً في
 كتابه (قاعدة عظيمة في الفرق بين عبادات أهل
 الإسلام والإيمان وعبادات أهل الشرك والتفارق)
 بتحقيق الشيخ سليمان بن صالح الغصن: **فَمَعْرِفَةُ**
الْمُسْلِمِ بِدِينِ الْجَاهِلِيَّةِ هُوَ مِمَّا يُعْرِفُهُ بِدِينِ الْإِسْلَامِ
 الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ بِهِ رَسُولَهُ وَأُنْزِلَ بِهِ كُتُبُهُ، وَيُعْرِفُ الْفَرْقَ
 بَيْنَ دِينِ الْمُسْلِمِينَ الْخُنَفَاءِ أَهْلِ التَّوْحِيدِ وَالْإِخْلَاصِ أَتْبَاعِ
 الْأَنْبِيَاءِ، وَدِينِ غَيْرِهِمْ، وَمَنْ لَمْ يُمَيِّزْ بَيْنَ هَذَا وَهَذَا فَهُوَ
فِي جَاهِلِيَّةٍ وَضَلَالٍ وَشِرْكِ وَجَهْلٍ. انتهى. وقال الشيخ
 صالح الفوزان (عضو هيئة كبار العلماء بالديار
 السعودية، وعضو اللجنة الدائمة للبحوث العلمية
 والإفتاء) في (شرح كشف الشبهات): **الْجَهْلُ بِالتَّوْحِيدِ**
وَالْجَهْلُ بِالشِّرْكِ، هَذَا هُوَ الَّذِي أُوقِعَ كَثِيرًا مِنَ النَّاسِ
فِي الضَّلَالِ، وَهُوَ أَنَّهُمْ يَجْهَلُونَ التَّوْحِيدَ الصَّحِيحَ
 وَيَجْهَلُونَ الشِّرْكَ. انتهى. وفي (دروس في شرح
 "تواقيع الإسلام") سَأَلَ الشَّيْخُ صَالِحُ الْفَوْزَانِ {مَا
 رَأَيْكُمْ فِيمَنْ يَقُولُ أَنَّ (كِتَابَ "تَوَاقِيعِ الْإِسْلَامِ" وَكِتَابَ
 "كَشَفِ الشُّبُهَاتِ" تُعَلِّمُ النَّاسَ التَّكْفِيرَ وَتُجَرِّؤُهُمْ عَلَى

ذلك، فالأولى عَدَمُ تَدْرِيسِهَا لِلنَّاسِ(؟)؛ فأجاب الشيخ:
 هناك مَنْ يَقُولُ لَكُمْ {لِمَاذَا تُدَرِّسُونَ النَّاسَ مِثْلَ هَذِهِ
 الْأَشْيَاءِ؟، لِمَاذَا تَشْرَحُونَهَا؟، النَّاسُ مُسْلِمُونَ، وَيَكْفِي
 إِسْمُ (الإسلام) وَلَوْ فَعَلُوا مَا فَعَلُوا}!، هَذَا كَلَامٌ قَالُوهُ
 وَيَقُولُونَهُ، **وَهُمْ أَعْدَاءُ التَّوْحِيدِ**، شَارِقُونَ [أَيُّ غَاصُونَ]
 بِالتَّوْحِيدِ، لَا يُرِيدُونَ التَّوْحِيدَ وَلَا ذِكْرَ التَّوْحِيدِ، هَذَا
 قَصْدُهُمْ، وَلَكِنْ سَنُدَرِّسُ هَذَا إِنْ شَاءَ اللَّهُ، وَسَيُقَرَّرُ فِي
 الْمَدَارِسِ، وَسَيُشْرَحُ فِي الْمَسَاجِدِ، رَغْمَ أَنْوْفِهِمْ،
وَوَاجِبٌ عَلَى النَّاسِ أَنْ يَتَعَلَّمُوا هَذَا الْأَمْرَ، لِأَنَّ هَذَا هُوَ
أَسَاسُ الدِّينِ. انتهى. وجاء في الموسوعة العَقْدِيَّةُ
 (إعداد مجموعة من الباحثين، بإشراف الشيخ عَلَوِي بن
 عبدالقادر السَّقَّاف): وَمَسَائِلُ الْإِيمَانِ يُعَبَّرُ عَنْهَا الْعُلَمَاءُ
 بِمَسْأَلَةِ {الْأَسْمَاءِ وَالْأَحْكَامِ}، بِمَعْنَى {إِسْمُ الْعَبْدِ فِي
 الدُّنْيَا هُوَ (هَلْ مُؤْمِنٌ، أَوْ كَافِرٌ، أَوْ نَاقِصُ الْإِيمَانِ؟)،
 وَحُكْمُهُ فِي الْآخِرَةِ (أَمِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ هُوَ، أَمْ مِنْ أَهْلِ
 النَّارِ، أَمْ مِمَّنْ يَدْخُلُ النَّارَ ثُمَّ يُخْرَجُ مِنْهَا وَيُخْلَدُ فِي
 الْجَنَّةِ؟)}؛ وَلِأَهَمِّيَّةِ هَذِهِ الْمَسَائِلِ صَمَّنَهَا أَهْلُ السُّنَّةِ
 وَالْجَمَاعَةِ فِي مَبَاحِثِ الْعَقِيدَةِ الْكِبَارِ، وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ
 رَجَبٍ [فِي جَامِعِ الْعُلُومِ وَالْحُكْمِ] مُبَيَّنًا أَهَمِّيَّةَ هَذِهِ
 الْمَسْأَلَةِ {وَهَذِهِ الْمَسَائِلُ، أَعْنِي مَسَائِلَ الْإِسْلَامِ
 وَالْإِيمَانِ وَالْكَفْرِ وَالتَّفَاقُقِ، مَسَائِلُ عَظِيمَةٌ جَدًّا، فَإِنَّ اللَّهَ
 عَلَّقَ بِهَذِهِ الْأَسْمَاءِ السَّعَادَةَ وَالشَّقَاوَةَ وَاسْتِحْقَاقَ الْجَنَّةِ
 وَالنَّارِ، وَالاخْتِلَافُ فِي مَسْمِيَّاتِهَا أَوَّلُ اخْتِلَافٍ وَقَعَ فِي
 هَذِهِ الْأُمَّةِ، وَهُوَ خِلَافُ الْخَوَارِجِ لِلصَّحَابَةِ، حَيْثُ أَخْرَجُوا
 عُصَاةَ الْمُؤَخِّدِينَ مِنَ الْإِسْلَامِ بِالْكُلِّيَّةِ، وَأَدْخَلُوهُمْ فِي
 دَائِرَةِ الْكُفْرِ، وَعَامَلُوهُمْ مَعَاملةَ الْكُفَّارِ}. انتهى
 باختصار. وَقَالَ الشَّيْخُ عَبْدُ اللَّهِ الْغُلَيْفِيُّ فِي كِتَابِهِ (الْعَذْرُ
 بِالْجَهْلِ، أَسْمَاءٌ وَأَحْكَامٌ): مَسَائِلُ الْإِيمَانِ وَالْكَفْرِ مِنْ
 أَعْظَمِ الْمَسَائِلِ فِي الشَّرِيعَةِ، وَسُمِّيَتْ بِـ (مَسَائِلِ
 الْأَسْمَاءِ وَالْأَحْكَامِ) لِأَنَّ الْإِنْسَانَ إِذَا أُنْ يُسَمَّى بِـ

(المُسلِم) أَوْ يُسَمَّى بـ (الكَافِر)، والأَحْكَامُ مُرْتَبَةٌ عَلَى أَهْلِ هَذِهِ الْأَسْمَاءِ فِي **الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ**؛ أَمَّا فِي الدُّنْيَا فَإِنَّ الْمُسْلِمَ مَعْصُومُ الدِّمِ وَالْمَالِ، وَتَجِبُ مُوَالَاتُهُ وَالْجِهَادُ مَعَهُ ضِدَّ الْكَافِرِينَ، وَتَثَبُّتٌ لَهُ بَعْدَ مَمَاتِهِ أَحْكَامُ التَّوَارِثِ، وَأَحْكَامُ الْجَنَائِزِ مِنْ تَغْسِيلٍ وَتَكْفِينٍ، وَيُتَرَحَّمُ عَلَيْهِ وَتُسَالُ لَهُ الْمَغْفِرَةُ، إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْأَحْكَامِ؛ وَالْكَافِرُ عَلَى الْعَكْسِ مِنْ ذَلِكَ، حَيْثُ تَجِبُ مُعَادَاتُهُ، وَتَوَلِيهِ كُفْرٌ وَخُرُوجٌ مِنَ الْمِلَّةِ، وَالْقِتَالُ مَعَهُ ضِدَّ الْمُسْلِمِينَ كَذَلِكَ، إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْأَحْكَامِ (التَّوَارِثِ وَالْجَنَائِزِ وَغَيْرِ ذَلِكَ)؛ وَتَكْمُنُ أَهَمِّيَّةُ مَعْرِفَةِ مَسَائِلِ الْإِيمَانِ وَالْكَفْرِ فِي تَعَلُّقِ الْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ الْمُتَرْتِبَةِ عَلَيْهَا فِي **الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ**، قَالَ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ [مَجْمُوعُ الْفَتَاوَى] {وَلَيْسَ فِي الْقَوْلِ اسْمٌ غُلِقَ بِهِ السَّعَادَةُ وَالشَّقَاءُ وَالْمَدْحُ وَالذَّمُّ وَالتَّوَابُ وَالْعِقَابُ أَغْظَمَ مِنْ إِسْمِ الْإِيمَانِ وَالْكَفْرِ، وَسُمِّيَ هَذَا الْأَصْلُ (مَسَائِلَ الْأَسْمَاءِ وَالْأَحْكَامِ)} ... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الْغُلَيْفِيِّ-: **وَإِنْ الْخَلَطُ (أَوْ الْجَهْلُ) بِهِذِهِ الْمَسَائِلِ قَدْ ضَلَّ بِسَبَبِهِ أَقْوَامٌ تَسَبَّوْا مَنْ يَتَمَسَّكُ بِعَقِيدَةِ السَّلَفِ وَأَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ إِلَى الْبِدْعَةِ، بَلِ انْتَهَمَوْهُمْ بِالْخُرُوجِ وَعَادَوْهُمْ، وَأَدْخَلُوا فِي هَذَا الدِّينِ مَنْ خَرَضَتْ الشَّرِيعَةُ بِتَكْفِيرِهِ وَأَجْمَعَ الْعُلَمَاءُ عَلَى كُفْرِهِمْ، بَلِ وَشَايَعَهُمْ هَؤُلَاءِ [أَيُّ وَشَايَعَ الَّذِينَ ضَلُّوا مَنْ خَرَضَتْ الشَّرِيعَةُ بِتَكْفِيرِهِ وَأَجْمَعَ الْعُلَمَاءُ عَلَى كُفْرِهِمْ] وَنَصَرُوهُمْ بِالْأَقْوَالِ وَالْأَفْعَالِ، كُلُّ ذَلِكَ بِسَبَبِ جَهْلِهِمْ أَوْ إِعْرَاضِهِمْ عَنْ تَعَلُّقِ هَذِهِ الْمَسَائِلِ، وَ[كَانَ] إِضْلَالُهُمْ بِسَبَبِ إِعْرَاضِهِمْ جِزَاءً وَفَاقًا وَلَا يَظْلِمُ رَبُّكَ أَحَدًا...** ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الْغُلَيْفِيِّ-: ثَمَرَةُ هَذَا الْمَوْضُوعِ -[أَغْنِي] الْكَلَامَ فِي الْأَسْمَاءِ وَالْأَحْكَامِ- هِيَ تَمْيِيزُ الْمُؤْمِنِ مِنَ الْكَافِرِ، لِمُعَامَلَةِ كُلِّ مِنْهُمَا بِمَا يَسْتَحِقُّهُ فِي شَرَعِ اللَّهِ تَعَالَى، وَهَذَا وَاجِبٌ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ، ثُمَّ إِنْ مِنْ مَصْلَحَةٍ الْكَافِرِ (أَوْ الْمُرْتَدِّ) أَنْ يَعْلَمَ أَنَّهُ كَافِرٌ، فَقَدْ يُبَادِرُ بِالتَّوْبَةِ

أو بتجديد إسلامه، فَيَكُونُ هَذَا خَيْرًا لَهُ فِي الدُّنْيَا
وَالْآخِرَةِ، أَمَا أَنْ تَكْتُمَ عَنْهُ حُكْمَهُ وَلَا تُخْبِرَهُ بِكُفْرِهِ أَوْ
رَدِّتَهُ بِحُجَّةٍ أَنَّ الْخَوْضَ فِي هَذِهِ الْمَسَائِلِ غَيْرُ مَأْمُونٍ
أَلْعَوَاقِبِ، فَهَذَا فَضْلًا عَمَّا فِيهِ مِنْ كِتْمَانٍ لِلْحَقِّ وَهَدمٍ
لَأَرْكَانِ الدِّينِ، **فَهَذَا ظُلْمٌ لِهَذَا الْكَافِرِ وَخِدَاعٌ لَهُ بِحِرْمَانِهِ
مِنْ فُرْصَةِ التَّوْبَةِ إِذَا عَلِمَ بِكُفْرِهِ**، فَكَثِيرٌ مِنَ الْكَفَّارِ هُمْ
مِنْ {الَّذِينَ ضَلَّ سَعِيهِمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَهُمْ يَحْسَبُونَ
أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صِنْعًا}، انتهى باختصار. وقال الشيخُ
عبدالله الخليلي في مقالة على موقعه **في هذا
الرابط**: قَوْلُ الْقَائِلِ { لَا يُخَاطَبُ الْعَامَّةُ بِمَسَائِلِ
الْأَسْمَاءِ وَالْأَحْكَامِ }، مَاذَا يُرِيدُ مَنْ يُؤَصِّلُ هَذَا التَّأْصِيلَ؟
أُرِيدُ مِنَّا أَلَّا تُدَرِّسَ الْعَقِيدَةَ؟! انتهى باختصار. وقال
الشيخُ عبدالله الخليلي في مَقَالَةٍ عَلَى مَوْقِعِهِ **في هذا
الرابط**: وَدَائِمًا تُنْقَلُ كَلِمَةٌ عَنِ الْغَرَالِيِّ فِي أَنْ
{الاحتياطُ فِي تَرْكِ التَّكْفِيرِ أَسْلَمٌ}، وَهَذِهِ الْعِبَارَةُ
لَيْسَتْ عَلَى إِطْلَاقِهَا، فَإِنَّ التَّكْفِيرَ الْمَبْنِيَّ عَلَى الدَّلِيلِ
وَالْبُرْهَانِ - لَا كَصَنِيْعِ الْخَوَارِجِ - الْإِقْدَامُ عَلَيْهِ لَيْسَ فِيهِ
مُنَافَاةٌ لِلْوَرَعِ أَبَدًا، بَلْ تَرْكُ تَكْفِيرٍ مَنْ يَسْتَحِقُّ التَّكْفِيرَ
فِيهِ **مَفَاسِيْدٌ** مِنْ أَهْمِّهَا أَنَّكَ تُلْحِقُهُ بِالْمُسْلِمِينَ فِي
أَحْكَامِهِمْ، فَتُجَلِّ لَهُ فَرْجًا حَرَامًا عَلَيْهِ، وَتَجْعَلَهُ يُدْفَنُ فِي
تُرْبَةٍ لَيْسَ هُوَ أَهْلًا لَهَا، وَتَجْعَلَ أَهْلَ الْإِسْلَامِ يَتَرَحَّمُونَ
عَلَيْهِ، وَهَذِهِ **كُلُّهَا مَفَاسِيْدٌ وَهَنَّاكَ غَيْرُهَا كَثِيرٌ**. انتهى.
وقال الشيخُ أحمدُ الحازمي في (الإعلام): تَسْمَعُ بَعْضَ
الْجَهْلَةِ وَالْحَمَقَى يَقُولُ {مَا الْفَائِدَةُ بِالْحُكْمِ عَلَى (زَيْدٍ)
مِنَ النَّاسِ، أَنَّهُ كَافِرٌ؟ مَا الْفَائِدَةُ؟ لَا فَائِدَةُ}، كَيْفَ لَا
فَائِدَةُ، وَالْمُوَالَاةُ وَالْمُعَادَاةُ مَبْنِيَةٌ عَلَى هَذَا، وَالتَّوَارِثُ
وَالْمَنَاحِكَةُ مَبْنِيَةٌ عَلَى هَذَا؟، **أَرَأَيْتَ الْجَهْلُ كَيْفَ بَلَغَ
بِالنَّاسِ!**، النَّظَرُ فِي هَذِهِ الْمَسَائِلِ يَحْتَاجُهُ كُلُّ مُسْلِمٍ،
لَأَنَّهُ سَيُؤَالِي وَيُعَادِي، لَا بُدَّ مِنَ الْمُوَالَاةِ وَالْمُعَادَاةِ، فَإِذَا
نَفِينَا هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ وَلَمْ نَبْحَثْهَا وَلَمْ نَبَيِّنْ لِلنَّاسِ مَنْ هُوَ

المسلم الذي يُوالى، مَنْ هو المشرك والكافر الذي يُعادي، حينئذٍ حصل الخلط أو لا؟، إِذْنِ المَفسدِ المُتَرَبِّةِ على عدم الخوض في هذه المسألة أعظم من المَفسدِ، إِنْ كَانَ تَمَّ مَفسدٌ مُتَعَلِّقٌ بِالخَوْضِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ؛ لَا شَكَّ أَنَّ الْخَطَأَ [أَيَّ الْخَطَأَ فِي الْحُكْمِ عَلَى مُسْلِمٍ بِالْكَفْرِ، أَوْ لِكَافِرٍ بِالْإِسْلَامِ] يَنْبَنِي عَلَيْهِ مَفسدٌ عَظِيمٌ، لَكِنْ إِذَا نَظَرْنَا إِلَى أَنَّهُ سَتَخْتَلِطُ الْأَحْكَامُ الشَّرْعِيَّةُ الْمُتَعَلِّقَةُ بِمُعَامَلَةِ النَّاسِ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ إِذَا تَرَكْنَا بَيَانَ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ فَهَذَا لَا شَكَّ أَنَّهُ أَعْظَمُ؛ وَأَمَّا مَا شَاعَ بِأَنَّ {إِدْخَالَ كَافِرٍ غَلَطًا فِي الْإِسْلَامِ هَذَا أَخَفُّ مِنْ إِخْرَاجِ مُسْلِمٍ [أَيَّ مَنْ الْإِسْلَامِ]}، هَذِهِ لَيْسَتْ بِقَاعِدَةٍ شَرْعِيَّةٍ وَلَيْسَتْ بِأَيَّةٍ وَلَا حَدِيثٍ، وَإِنَّمَا نَنْظُرُ فِيهَا بِتَعَلُّقٍ بِمَسَائِلِ التَّكْفِيرِ، وَنَقُولُ أَنَّ {مِنْهُ مَا هُوَ حَقٌّ، وَأَنَّ مِنْهُ مَا هُوَ بَاطِلٌ، لَا شَكَّ [أَيَّ فِي ذَلِكَ]} صَحِيحٌ أَوْ لَا؟، مِنْهُ مَا هُوَ حَقٌّ وَمِنْهُ مَا هُوَ بَاطِلٌ، فَالْخَوَارِجُ يُكْفِرُونَ فَاعِلُ الْكَبِيرَةِ، حَقٌّ أَمْ بَاطِلٌ هَذَا؟، نَقْطَعُ أَنَّهُ بَاطِلٌ، لَكِنْ لَوْ كَفَرُوا بِالْمُكْفَرِ قُلْنَا {هَذَا حَقٌّ}، حِينَئِذٍ صَارَ مِنْهُ مَا هُوَ حَقٌّ وَمِنْهُ مَا هُوَ بَاطِلٌ... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الْجَازِمِيِّ-: لَا يَصِحُّ أَنْ يُقَالَ {لَا فَائِدَةٌ مِنْ تَكْفِيرٍ مَنْ كَفَرَهُ اللَّهُ وَالرَّسُولُ، لَا فَائِدَةٌ مِنْ تَكْفِيرٍ مَنْ كَفَرَهُ أَهْلُ الْعِلْمِ وَاجْتَمَعُوا عَلَى تَكْفِيرِهِ}، هَذَا لَا يَقُولُهُ أَحَدٌ الْبَتَّةَ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ، **وَإِنَّمَا يَقُولُهُ الْجَهْمِيَّةُ وَمَنْ تَأَثَّرَ بِمَنْهَجِهِمْ**. انْتَهَى بِاخْتِصَارٍ. وَقَالَ الشَّيْخُ عَبْدُ اللَّهِ الْخَلِيفِيُّ فِي (تَقْوِيمِ الْمُعَاصِرِينَ): ... فَإِنْ قِيلَ {مَا فَائِدَةُ تَكْفِيرِ هَؤُلَاءِ، وَلَا يُوجَدُ حَاكِمٌ يُطَبِّقُ عَلَيْهِمْ حَدَّ الرَّدَّةِ أَوْ يُجَاهِدُهُمْ؟}، فَالْجَوَابُ أَنَّ **تَكْفِيرَ الْكَافِرِ الَّذِي قَامَ الدَّلِيلُ عَلَى كُفْرِهِ وَاجِبٌ**، ثُمَّ إِنَّهُ تَتَرَبَّبُ عَلَى تَكْفِيرِ الْكَافِرِ **أَحْكَامٌ كَثِيرَةٌ** مِنْ غَدَمِ جَوَازِ إِبْتِدَائِهِ بِالتَّجِيَّةِ وَمُنَاكَحَتِهِ وَالصَّلَاةِ خَلْفَهُ وَالصَّلَاةِ عَلَيْهِ وَدَفْنِهِ فِي مَقَابِرِ الْمُسْلِمِينَ وَغَيْرِهَا مِنْ الْأَحْكَامِ الَّتِي لَوْ تَعَطَّلَ التَّكْفِيرُ لَتَعَطَّلَتْ **هَذِهِ الْأَحْكَامُ**

العَظِيمَةُ، وهذا عَيْنُ الظُّلْمِ إِذْ يُسَوِّى بَيْنَ الْمُسْلِمِ
وَالْكَافِرِ إِذْ لَا يُحْكَمُ عَلَى الْكَافِرِ بِالْكَفْرِ فَيَسْتَوِي هُوَ
وَالْمُسْلِمُ... ثم قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الْخَلِيفِي-: وَالْوَرَعُ أَيْضًا
يَكُونُ فِي تَكْفِيرِ الْكَافِرِ، فَإِنَّكَ إِنْ تَرَكْتَ تَكْفِيرَهُ أَوْشَكَ
أَنْ يُنَاجِحَ الْمُسْلِمِينَ وَيُدْفَنَ فِي مَقَابِرِهِمْ وَيَنْشُرَ كَفْرَهُ
بَيْنَهُمْ. انتهى. وَقَالَ الشَّيْخُ مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْمُخْتَارِ
الشَّنْقِيطِي (عضو هيئة كبار العلماء بالديار السعودية)
فِي (شرح زاد المستقنع): أَطْفَالُ الْكُفَّارِ حُكْمُهُمْ حُكْمُ
آبَائِهِمْ، فَأَنْتَ لَوْ دَخَلْتَ بِلَادَ كُفَّارٍ وَعِنْدَهُمْ أَطْفَالٌ،
فَالْأَصْلُ فِي هَذَا الطِّفْلِ أَنَّهُ يُعَامَلُ مُعَامَلَةَ أَبِيهِ، لِأَنَّ
النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ { [فَأَبَوَاهُ] يُهَوِّدَانِهِ أَوْ
يُمَجِّسَانِهِ } وَالْعُلَمَاءُ يَقُولُونَ { هَذَا مِنْ بَابِ التَّقْدِيرِ }
[قَالَ الشَّيْخُ عَبْدُ اللَّهِ الْخَلِيفِي فِي (تَقْوِيمُ الْمُعَاصِرِينَ):
قَالَ ابْنُ الْقَيِّمِ فِي (طَرِيقُ الْهَجْرَتَيْنِ) { ... وَأَمَّا فِي
أَحْكَامِ الدُّنْيَا فَهِيَ خَارِجَةٌ عَلَى ظَاهِرِ الْأَمْرِ، فَأَطْفَالُ
الْكَفَّارِ وَمَجَانِبُهُمْ كُفَّارٌ فِي أَحْكَامِ الدُّنْيَا، لَهُمْ حُكْمُ
أَوْلِيَائِهِمْ } . انتهى باختصار]، وَقَدْ أَشَارَ إِلَى هَذِهِ الْقَاعِدَةِ
الْعَزَّازُ بْنُ عَبْدِ السَّلَامِ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي كِتَابِهِ النَّفِيسِ (قَوَاعِدُ
الْأَحْكَامِ)، قَالَ { التَّقْدِيرُ يَكُونُ بِتَقْدِيرِ الْمَعْدُومِ مَكَانَ
الْمَوْجُودِ [أَيُّ يَكُونُ بِإِنْزَالِ الْمَعْدُومِ مَنَزِلَةَ الْمَوْجُودِ]،
وَالْمَوْجُودِ مَكَانَ الْمَعْدُومِ [أَيُّ وَإِنْزَالِ الْمَوْجُودِ مَنَزِلَةَ
الْمَعْدُومِ] } ... ثم قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الشَّنْقِيطِي-: فَتَقْدِيرُ
الْمَعْدُومِ مَكَانَ الْمَوْجُودِ، مِنْ أَمْثَلَتِهِ؛ أَطْفَالُ الْكُفَّارِ،
فَإِنَّهُمْ فِي الْحَقِيقَةِ لَمْ يَكْفُرُوا، فَقَدَّرَ الْمَعْدُومُ فِيهِمْ
(وَهُوَ الْكُفْرُ) وَنُزِّلَ مَنَزِلَةَ الْمَوْجُودِ، فَهَذَا مِنْ تَقْدِيرِ
الْمَعْدُومَاتِ، لِأَنَّ أَطْفَالَ الْكُفَّارِ لَا بُدَّ فِيهِمْ مِنْ حُكْمٍ،
وَلِذَلِكَ حَكَمَ سَعْدُ [ابْنُ مُعَاذٍ] رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي أَوْلَادِ
يَهُودِ بَنِي قُرَيْظَةَ أَنْ تُسَبَّى ذَرَارِيُّهُمْ، فَجَعَلَ السَّبْيَ عَلَى
الذَّرَارِيِّ، وَذَلِكَ بِإِلْحَاقِ الْأَطْفَالِ بِآبَائِهِمْ [أَيُّ فِي الْكُفْرِ]،
وَهَذَا مِنْ حُكْمِ الشَّرِيعَةِ، لِأَنَّهُ لَا بُدَّ لِلشَّرِيعَةِ أَنْ يَكُونَ لَهَا

حُكْمُ لِلصَّغِيرِ وَالْكَبِيرِ، وَلَمَّا حَكَمَ سَعْدُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي
دَرَارِي الْيَهُودِ أَنْ يُسَبَّوْا، وَعَامَلَهُمْ مُعَامَلَةً أَبَائِهِمُ الَّذِينَ
كَانُوا عَلَى الْكُفْرِ، وَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
{لَقَدْ حَكَمْتُ فِيهِمْ بِحُكْمِ الْجَبَّارِ مِنْ فَوْقِ سَبْعِ
سَمَاوَاتٍ} فَقَدَّرَ الْمَعْدُومُ (وَهُوَ الْكُفْرُ) بِمَنْزِلَةِ الْمَوْجُودِ؛
وَمِنْ تَقْدِيرِ الْمَعْدُومِ بِمَنْزِلَةِ الْمَوْجُودِ [أَيْضًا]، إِذَا نَامَ
الْمُؤْمِنُ فَإِنَّهُ لَيْسَ فِي حَالَةِ إِيْمَانٍ، لِأَنَّهُ لَيْسَ مَعَهُ عَقْلٌ
وَلَا مَعَهُ إِدْرَاكٌ، فَتَقُولُ، يُقَدَّرُ الْمَعْدُومُ مَوْجُودًا، وَتَحْكُمُ
بِكُونِهِ مُؤْمِنًا، وَهَكَذَا لَوْ كَانَ مُؤْمِنًا ثُمَّ جُنَّ، فَإِنَّا نَقُولُ،
إِنَّهُ مُؤْمِنٌ، إِسْتِصْحَابًا لِلأَصْلِ، فَقَدَّرَ الْمَعْدُومُ بِمَنْزِلَةِ
الْمَوْجُودِ، وَهَكَذَا فِي أَطْفَالِ الْكُفَّارِ قُدِّرَ الْمَعْدُومُ
مَوْجُودًا، وَهَكَذَا أَطْفَالُ الْمُسْلِمِينَ يُقَدَّرُ الْمَعْدُومُ (وَهُوَ
الْإِسْلَامُ) مَوْجُودًا بِالتَّبَعِيَّةِ. انتهى باختصار. وقال العز
بْنُ عَبْدِ السَّلَامِ فِي (قَوَاعِدِ الْأَحْكَامِ): وَأَمَّا إِعْطَاءُ
الْمَوْجُودِ حُكْمَ الْمَعْدُومِ [أَيَّ إِنْزَالِ الْمَوْجُودِ بِمَنْزِلَةِ
الْمَعْدُومِ] فَلَهُ مِثَالَانِ؛ أَحَدُهُمَا، وَجُودُ الْمَاءِ يَحْتَاجُ إِلَيْهِ
الْمُسَافِرُ لِعَطَشِهِ أَوْ لِقَضَاءِ دَيْنِهِ أَوْ لِنَفَقَةِ ذَهَابِهِ وَإِيَابِهِ،
فَإِنَّهُ يُقَدَّرُ مَعْدُومًا مَعَ وَجُودِهِ؛ الْمِثَالُ الثَّانِي، وَجُودُ
الْمُكْفَرِ الرَّقَبَةِ [أَيَّ أَنْ يَجِدَ مَنْ عَلَيْهِ كَفَّارَةٌ ظَهَارٌ أَوْ
كَفَّارَةٌ قَتْلٌ خَطَأٌ أَوْ كَفَّارَةٌ جَمَاعٍ فِي نَهَارِ رَمَضَانَ أَوْ
كَفَّارَةٌ يَمِينٍ، رَقَبَةٌ يُعْتِقُهَا] مَعَ اخْتِيَاجِهِ إِلَيْهَا وَاعْتِمَادُهُ
عَلَيْهَا، فَإِنَّهَا تُقَدَّرُ مَعْدُومَةً لِيَتَقَلَّ إِلَى بَدَلِهَا [قَالَ
الشيخُ ابْنُ بَارٍ عَلَى مَوْقِعِهِ فِي هَذَا الرِّبَاطِ: كَفَّارَةُ
الْيَمِينِ فِيهَا التَّرْتِيبُ، وَفِيهَا التَّخْيِيرُ جَمِيعًا، التَّخْيِيرُ بَيْنَ
ثَلَاثَةٍ وَهِيَ (إِطْعَامُ عَشْرَةِ مَسَاكِينٍ، أَوْ كِسْوَتُهُمْ، أَوْ
تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ)، فَإِنْ عَجَزَ عَنْ هَذِهِ الثَّلَاثَةِ يَصُومُ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ.
انتهى باختصار]. انتهى باختصار... ثم قال -أي الشيخُ
الحازمي- لَمْ يَقُلْ أَحَدٌ {وَقَعَ فِي الْكُفْرِ، وَلَمْ يَقَعْ الْكُفْرُ
عَلَيْهِ}، إِلَّا فِيمَا يَتَعَلَّقُ بِمَسْأَلَةِ الْعُذْرِ بِالْجَهْلِ فِي
الطَّائِفَتَيْنِ الْمَذْكُورَتَيْنِ السَّابِقَتَيْنِ [وَهُمَّ خُدَتَاءُ الْعَهْدِ

بإسلام، والذين يعيشون في بادية ونحوها، وذلك في ما كان معلومًا من الدين بالضرورة؛ وأمّا في مسائل الشرك الأكبر فلا يُعذر - في أحكام الدنيا - أخذ؛ وأمّا في المسائل الخفية فيُعذر الجميع بالجهل إلى أن تُقام الحجة؛ أمّا من بلغه كتاب أو علم به أنه في الحضر [أي من بلغه كتاب، أو كان في بادية فعلم بكتاب في الحضر (أي في المدين أو القرى)]، ولم يسع [أي للعلم]، لأن المراد بالشرط في العلم هنا [يُشير إلى عبارة (علم به) السابقة] إمكان الوصول [للعلم]، وليس المراد أنه لا بُدَّ أن يتعلم بالفعل، أمكنه أن يتعلم فتَرَكَ [التعلم] قامت عليه الحجة [في فيديو بعنوان (هل مسألة العذر بالجهل مسألة خلافية؟)، سئل الشيخ صالح الفوزان (عضو هيئة كبار العلماء بالديار السعودية، وعضو اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والافتاء): هل مسألة العذر بالجهل مسألة خلافية؟ فأجاب الشيخ: لا، صارت مسألة خلافية عند المتأخرين هذولا [أي هؤلاء]؛ والجهل على قسمين؛ جهل يُمكن زواله، هذا لا يُعذر فيه بالجهل، يعني يسأل أهل العلم، يطلب العلم، يتعلم، يقرأ، هذا يُمكن زواله فلا يُعذر إذا بقي عليه؛ أمّا جهل لا يُمكن زواله، ما عنده أخذ، ولا سمع شيئًا، ولا يدري، عاش مُنقطعًا ولم يسمع بشيء، فهذا ما يُمكن زواله، هذا يُعذر به [يعني في أحكام الآخرة لا الدنيا] ويكون من أصحاب الفترة، ما يُحكّم بإسلامه، لكن يكون من أصحاب الفترة، فوضّناه [أي فوضنا أمره] إلى الله {وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى تَبْعَثَ رَسُولًا}. انتهى]... ثم قال -أي الشيخ الحازمي-: إذا كان أكثر الناس مُتلبسين بالشرك الأكبر لا يُثنيك هذا عن كونك تعتقد فيهم أنهم كفار، ولو بلغ ما بلغ، ولو كان عددهم ما بلغ العدّد، هذا لا يُثنيك ولا يُخيفك، ولا يجعلك تتأني في النظر في

أحوالهم لِكَثَرَتِهِمْ، قُلْ، لا، **الكثرة هذه لا تُنازعُ الحقَّ**
النَّبَّهَ. انتهى باختصار.

(33) وفي فتوى صَوْتِيَّةٍ مُفَرَّغَةٍ للشيخ صالح آل الشيخ
(وزير الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد)
في هذا الرابط، يقولُ الشيخُ: الجهلُ الذي سَبَبَهُ
الإغراضُ مع وجودٍ مَن يُنَبِّهُهُ، هذا لا يُعَذِّرُ به العَبْدُ...
الجهلُ الذي يكون لأجلِ عَدَمِ وجودٍ مَن يُنَبِّهُهُ فإنه يُعَذِّرُ
به حُكْمًا في الآخرة حتى يَأْتِيَ مَن يُقِيمُ عليه الحُجَّةَ **ولا**
يُعَذِّرُ به في أحكامِ الدُّنْيَا. انتهى.

(34) وجاء **في هذا الرابط** تفريغُ صوتيٍّ من (شرح
مسائل الجاهلية) للشيخ صالح آل الشيخ (وزير الشؤون
الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد)، وفيه قال
الشيخُ: إذا لم تَقُمْ الحُجَّةُ هَلْ يَكْفُرُ عَبْدُهُ الْقُبُورِ أَمْ لا؟،
نعم، مَن قَامَ به الشِّرْكُ فهو مُشْرِكٌ، الشِّرْكُ الْأَكْبَرُ مَن
قَامَ به فهو مُشْرِكٌ، وإِنَّمَا إِقَامَةُ الحُجَّةِ **[أَيِ الرِّسَالِيَّةِ]**
شَرْطٌ فِي وُجُوبِ الْعِدَاءِ، كَمَا أَنَّ الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى
نُسِمُوا كُفَّارًا، هُمْ كُفَّارٌ وَلَوْ لَمْ يَسْمَعُوا بِالنَّبِيِّ صَلَّى
اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَصْلًا، كَذَلِكَ أَهْلُ الْأَوْثَانِ وَالْقُبُورِ وَتَخَوُّ
ذَلِكَ، **مَن قَامَ به الشِّرْكُ فهو مُشْرِكٌ، وَتَرْتَبُ عَلَيْهِ أَحْكَامُ**
الْمُشْرِكِينَ فِي الدُّنْيَا، أَمَّا إِذَا كَانَ لَمْ تَقُمْ عَلَيْهِ الحُجَّةُ
[أَيِ الرِّسَالِيَّةِ] فهو ليس مقطوعًا له بالنار إذا مات،
وإِنَّمَا مَوْقُوفٌ أَمْرُهُ حَتَّى تُقَامَ عَلَيْهِ الحُجَّةُ بَيْنَ يَدَيِ اللَّهِ
جَلَّ وَعَلَا، فَإِذَا فُرِّقَ بَيْنَ شَرْطِنَا لإِقَامَةِ الحُجَّةِ **[أَيِ**
الرِّسَالِيَّةِ] وَبَيْنَ الْامْتِنَاعِ مِنَ الْحُكْمِ بِالشِّرْكِ، مَن قَامَ به
الشِّرْكُ الْأَكْبَرُ فهو مُشْرِكٌ تَرْتَبُ عَلَيْهِ آثَارُ ذَلِكَ الدُّنْيَوِيَّةِ،
أَنَّهُ لَا يُسْتَغْفَرُ لَهُ وَلَا تُؤْكَلُ ذَبْحَتُهُ وَلَا يُصَحَّحِي لَهُ وَتَخَوُّ
ذَلِكَ مِنَ الْأَحْكَامِ، وَأَمَّا الْحُكْمُ عَلَيْهِ بِالْكَفْرِ الظَّاهِرِ
وَالْبَاطِنِ **[مُجْتَمِعِينَ مَعًا]** فهذا مَوْقُوفٌ حَتَّى تُقَامَ عَلَيْهِ

الْحُجَّةُ [أَيِ الرِّسَالِيَّةِ]، فَإِنْ لَمْ تَقُمْ عَلَيْهِ الْحُجَّةُ فَأَمْرُهُ إِلَى اللَّهِ جَلَّ وَعَلَا. انتهى.

(35) وقال الشيخ عبدالعزيز الراجحي (الأستاذ في جامعة الإمام محمد بن سعود في كلية أصول الدين، قسم العقيدة) في كتاب (أسئلة وأجوبة في الإيمان والكفر): مسألة العذر بالجهل بينها العلماء (رحمهم الله)، وفصلها ابن القيم (رحمه الله) في (طريق الهجرتين) وفي (الكافية الشافية)، وذكرها أئمة الدعوة [النَّجْدِيَّةِ السَّلَفِيَّةِ] كالشيخ عبدالله أبي بطين [مُفْتِي الدِّيَارِ النَّجْدِيَّةِ (ت 1282هـ)]، وغيرهم، وذكر ابن أبي العزَّ شيئاً منها في (شَرْحُ [العقيدة] الطحاوية)، وخلاصة القول في هذا أن الجاهل فيه تفصيل، **فالجاهل الذي يمكنه أن يسأل ويصل إلى العلم ليس بمعذور**، فلا بد أن يتعلم ولا بد أن يبحث ويسأل، والجاهل الذي يريد الحق غير الجاهل الذي لا يريد الحق، فالجاهل قسمان، الأول جاهل يريد الحق، والثاني جاهل لا يريد الحق؛ **فالذي لا يريد الحق غير معذور حتى ولو لم يستطع [أي حتى ولم يكن قادراً] أن يصل إلى العلم**، لأنه لا يريد الحق؛ أما الذي يريد أن يعلم الحق فهذا إذا بحث عن الحق ولم يصل إليه فهو معذور؛ والمقصود أن الجاهل الذي يمكنه أن يسأل ولا يسأل أو يمكنه أن يتعلم ولا يتعلم فهو غير معذور. انتهى.

(36) **وفي هذا الرابط** على موقع الشيخ صالح الفوزان (عضو هيئة كبار العلماء بالديار السعودية، وعضو اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء)، يقول الشيخ: فقد كثر في هذا الوقت الكلام في العذر بالجهل **مما سبَّب في الناس تهاوُّناً في الدين**، وصار كلُّ يتناول البحث

والتأليف فيه، ممَّا أَحَدَتْ جَدَلًا وَتَعَادِيًا مِنْ بَعْضِ النَّاسِ فِي حَقِّ الْبَعْضِ الْآخَرِ؛ وَلَوْ رَدُّوا هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ إِلَى كِتَابِ اللَّهِ وَسُنَّةِ رَسُولِهِ وَإِلَى أَهْلِ الْعِلْمِ **لَرَأَى الْإِشْكَالُ وَاتَّضَحَ الْحَقُّ** كَمَا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى {وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَى أُولِي الْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنبِطُونَهُ مِنْهُمْ}، وَإِذَنْ لَسَلِمْنَا مِنْ هَذِهِ الْمُؤَلَّفَاتِ وَالْبُحُوثِ الْمُتَلَاطِمَةِ، **تُحَدِّثُ الْفَوَظِّيَّ الْعِلْمِيَّةَ الَّتِي نَحْنُ فِي غِنَى عَنْهَا**، فَالْجَهْلُ هُوَ عَدَمُ الْعِلْمِ، وَكَانَ النَّاسُ قَبْلَ بَعَثَةِ الرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي جَاهِلِيَّةٍ جَهْلَاءَ وَضَلَالَةٍ عَمِيَاءَ، فَلَمَّا بَعَثَ اللَّهُ هَذَا الرَّسُولَ وَأَنْزَلَ هَذَا الْكِتَابَ زَالَتْ الْجَاهِلِيَّةُ الْعَامَّةُ، وَلِلَّهِ الْحَمْدُ، قَالَ تَعَالَى {هُوَ الَّذِي بَعَثَ فِي الْأُمِّيِّينَ رَسُولًا مِنْهُمْ يَتْلُو عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَإِنْ كَانُوا مِنْ قَبْلُ لَفِي ضَلَالٍ مُبِينٍ}، فَالْجَاهِلِيَّةُ الْعَامَّةُ زَالَتْ بِبَعَثَتِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؛ أَمَّا الْجَاهِلِيَّةُ الْخَاصَّةُ قَدْ يَبْقَى شَيْءٌ مِنْهَا فِي بَعْضِ النَّاسِ، وَلِهَذَا قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ {إِنَّكَ أَمْرٌ فِيكَ جَاهِلِيَّةٌ}، وَالْجَهْلُ عَلَى قِسْمَيْنِ، جَهْلٌ بَسِيطٌ وَجَهْلٌ مُرَكَّبٌ، فَالْجَهْلُ الْبَسِيطُ هُوَ الَّذِي يَعْرِفُ صَاحِبَهُ أَنَّهُ جَاهِلٌ فَيَطْلُبُ الْعِلْمَ وَيَقْبَلُ التَّوْحِيَةَ الصَّحِيحَ، وَالْجَهْلُ الْمُرَكَّبُ هُوَ الَّذِي لَا يَعْرِفُ صَاحِبَهُ أَنَّهُ جَاهِلٌ، بَلْ يَظُنُّ أَنَّهُ عَالِمٌ فَلَا يَقْبَلُ التَّوْحِيَةَ الصَّحِيحَ، وَهَذَا أَشَدُّ أَنْوَاعِ الْجَهْلِ؛ **وَالْجَهْلُ الَّذِي يُعْذَرُ بِهِ صَاحِبُهُ هُوَ الْجَهْلُ الَّذِي لَا يُمَكِّنُ زَوَالَهُ** لِكَوْنِ صَاحِبِهِ يَعِيشُ مُنْقَطِعًا عَنِ الْعَالَمِ لَا يَسْمَعُ شَيْئًا مِنَ الْعِلْمِ وَلَيْسَ عِنْدَهُ مَنْ يُعَلِّمُهُ، فَهَذَا إِذَا مَاتَ عَلَى حَالِهِ **فَإِنَّهُ يُعْتَبَرُ مِنْ أَصْحَابِ الْفِتْرَةِ**، قَالَ تَعَالَى {وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى تَبْعَثَ رَسُولًا}؛ **وَالْجَهْلُ الَّذِي لَا يُعْذَرُ بِهِ صَاحِبُهُ هُوَ الْجَهْلُ الَّذِي يُمَكِّنُ زَوَالَهُ** لَوْ سَعَى صَاحِبُهُ فِي إِزَالَتِهِ مِثْلَ الَّذِي يَسْمَعُ أَوْ يَقْرَأُ الْقُرْآنَ وَهُوَ عَرَبِيٌّ يَعْرِفُ لُغَةَ الْقُرْآنِ، **فَهَذَا لَا يُعْذَرُ** فِي بَقَائِهِ عَلَى جَهْلِهِ لِأَنَّهُ بَلَغَهُ الْقُرْآنُ بِلُغَتِهِ، وَاللَّهُ

تعالى يقول { قُلْ أَيُّ شَيْءٍ أَكْبَرُ شَهَادَةً، قُلِ اللَّهُ، شَهِيدٌ
بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ، وَأَوْحِيَ إِلَيَّ هَذَا الْقُرْآنُ لِأُنْذِرَكُمْ بِهِ وَمَنْ
بَلَغَ }، فالذي بَلَغَهُ الْقُرْآنُ وَوَصَلَتْ إِلَيْهِ الدَّعْوَةُ وَالنَّهْيُ
عَنِ الشَّرِكِ الْأَكْبَرِ لَا يُعْذَرُ إِذَا اسْتَمَرَّ عَلَى الشَّرِكِ، أَوْ
اسْتَمَرَّ عَلَى الزَّنى أَوْ الرِّبَا أَوْ نِكَاحِ الْمَحَارِمِ، أَوْ أَكَلَ
الْمَيْتَةَ وَأَكَلَ لَحْمَ الْخَنزِيرِ وَشَرِبَ الْخَمْرَ، أَوْ أَكَلَ أَمْوَالَ
النَّاسِ بِالْبَاطِلِ، أَوْ تَرَكَ الصَّلَاةَ أَوْ مَنَعَ الزَّكَاةَ، أَوْ امْتَنَعَ
عَنِ الْحَجِّ وَهُوَ يَسْتَطِيعُهُ، لِأَنَّ هَذِهِ أُمُورٌ ظَاهِرَةٌ
وَتَحْرِيمُهَا أَوْ وُجُوبُهَا قَاطِعٌ، **وَإِنَّمَا يُعْذَرُ بِالْجَهْلِ فِي
الْأُمُورِ الْخَفِيَّةِ حَتَّى يُبَيَّنَ لَهُ حُكْمُهَا**، فَالْعُذْرُ بِالْجَهْلِ فِيهِ
تَفْصِيلٌ؛ أَوَّلًا، يُعْذَرُ بِالْجَهْلِ مَنْ لَمْ تَبْلُغْهُ الدَّعْوَةُ وَلَمْ
تَبْلُغْهُ الْقُرْآنُ **وَيَكُونُ حُكْمُهُ أَنَّهُ مِنْ أَصْحَابِ الْفِتْرَةِ**؛ ثَانِيًا،
لَا يُعْذَرُ مَنْ بَلَغَتْهُ الدَّعْوَةُ وَبَلَغَهُ الْقُرْآنُ، فِي مُخَالَفَةِ
الْأُمُورِ الظَّاهِرَةِ كَالشَّرِكِ وَفِعْلِ الْكِبَائِرِ، لِأَنَّهُ قَامَتْ عَلَيْهِ
الْحُجَّةُ وَبَلَغَتْهُ الرِّسَالَةُ، **وَبِإِمْكَانِهِ أَنْ يَتَعَلَّمَ وَيَسْأَلَ أَهْلَ
الْعِلْمِ عَمَّا أَشْكَلَ عَلَيْهِ**، **وَيَسْمَعُ الْقُرْآنَ وَالِدُرُوسَ
وَالْمُحَاضِرَاتِ فِي وَسَائِلِ الْإِعْلَامِ**؛ ثَالِثًا، يُعْذَرُ بِالْجَهْلِ
فِي الْأُمُورِ الْخَفِيَّةِ الَّتِي تَحْتَاجُ إِلَى بَيَانٍ حَتَّى يُبَيَّنَ لَهُ
حُكْمُهَا، وَلِهَذَا قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ { إِنْ
الْحَلَالَ بَيَّنَّ وَالْحَرَامَ بَيَّنَّ، وَبَيَّنْتُهُمَا أُمُورٌ مُشْتَبِهَاتٌ لَا
يَعْلَمُهُنَّ كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ، فَمَنْ اتَّقَى الشُّبُهَاتِ اسْتَبْرَأَ
لِدِينِهِ وَعِزِّهِ، وَمَنْ وَقَعَ فِي الشُّبُهَاتِ وَقَعَ فِي الْحَرَامِ
كَالرَّاعِي يَرْعَى حَوْلَ الْحِمَى يُوشِكُ أَنْ يَقَعَ فِيهِ، أَلَا وَإِنْ
لِكُلِّ مَلِكٍ حِمًى، أَلَا وَإِنْ حِمَى اللَّهِ مَحَارِمُهُ }، فَالْحَلَالُ
الْبَيِّنُ يُؤْخَذُ وَالْحَرَامُ الْبَيِّنُ يُتَجَنَّبُ، وَالْمُخْتَلَفُ فِيهِ
يُتَوَقَّفُ فِيهِ حَتَّى يَتَبَيَّنَ حُكْمُهُ بِالْبَحْثِ وَسَوْأَلِ أَهْلِ
الْعِلْمِ؛ **فَالْجَاهِلُ يَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يَسْأَلَ أَهْلَ الْعِلْمِ فَلَا يُعْذَرُ
بِبَقَائِهِ عَلَى جَهْلِهِ وَعِنْدَهُ مَنْ يُعَلِّمُهُ**، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى
{ فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ }، **فَيَجِبُ عَلَى
الْجَاهِلِ أَنْ يَسْأَلَ**، وَيَجِبُ عَلَى الْعَالِمِ أَنْ يُبَيِّنَ وَلَا يَكْتُمَ،

قَالَ اللَّهُ تَعَالَى {إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنزَلْنَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ وَالْهُدَىٰ مِنْ بَعْدِ مَا بَيَّنَّاهُ لِلنَّاسِ فِي الْكِتَابِ أُولَٰئِكَ يَلْعَنُهُمُ اللَّهُ وَيَلْعَنُهُمُ اللَّاعِنُونَ، إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا وَأَصْلَحُوا وَبَيَّنَّاهُمْ فَأُولَٰئِكَ أَتُوبُ عَلَيْهِمْ وَأَنَا التَّوَّابُ الرَّحِيمُ}. انتهى.

(37) وفي فتوى صوتية على موقع الشيخ صالح الفوزان [في هذا الرابط](#)، سُئِلَ الشَّيْخُ: هَلْ تُكْفَرُ مَنْ سَجَدَ لِصَلْتِهِ أَوْ دَبَحَ لِقَبْرِ، أَوْ تَنْتَظِرُ حَتَّى تُقِيمَ عَلَيْهِ الْحُجَّةَ؟. فَأَجَابَ الشَّيْخُ: **هُوَ يَكْفَرُ بِهَذَا**، لَكِنْ أَنْتَ تَحْكُمُ عَلَى فِعْلِهِ بِالْكَفْرِ **وَتُكْفِرُهُ فِي الظَّاهِرِ**، ثُمَّ بَعْدَ ذَلِكَ تُنَاصِحُهُ فَإِنْ تَابَ وَإِلَّا فَإِنَّهُ يُعْتَبَرُ **كَافِرًا ظَاهِرًا وَبَاطِنًا**. انتهى. قُلْتُ: كَلَامُ الشَّيْخِ هُنَا مَحْمُولٌ عَلَى مَنْ كَانَ جَهْلُهُ جَهْلَ عَجْزٍ لَا جَهْلَ تَفْرِيطٍ، لِأَنَّ الْمُفَرِّطَ قَدْ قَامَتْ عَلَيْهِ الْحُجَّةُ الرَّسَالِيَّةُ الَّتِي بَعْدَ قِيَامِهَا **يَكْفَرُ ظَاهِرًا وَبَاطِنًا**، وَلَئِنْ الْعِبْرَةُ فِي الْحُجَّةِ الرَّسَالِيَّةِ هِيَ التَّمَكُّنُ مِنَ الْعِلْمِ، وَلَيْسَ الْعِلْمُ بِالْفِعْلِ.

(38) وَجَاءَ فِي شَرْحِ لَمْعَةِ الْإِعْتِقَادِ لِلشَّيْخِ صَالِحِ الْفُوزَانِ، أَنَّ الشَّيْخَ سُئِلَ: مَا حُكْمُ مَنْ اسْتَعَاثَ بِالْأَوْلِيَاءِ وَهُوَ جَاهِلٌ أَنَّ هَذَا شَرِكٌ، مَعَ الْعِلْمِ أَنَّهُ يَعِيشُ فِي بَلَدٍ يَكْثُرُ فِيهَا دُعَاةُ الشَّرِكِ، وَلَكِنْ فِي الْوَقْتِ نَفْسُهُ يَوْجَدُ دُعَاةَ حَقٍّ وَإِنْ كَانُوا قَلِيلِينَ؟. فَأَجَابَ الشَّيْخُ: **هَذَا لَا يُعْذَرُ**، لِأَنَّهُ قَامَتْ عَلَيْهِ الْحُجَّةُ وَبَلَغَتْهُ الدَّعْوَةُ، مَا دَامَ يَعِيشُ فِي بِلَادِ الْمُسْلِمِينَ وَيَسْمَعُ الْقُرْآنَ وَيَسْمَعُ الْأَحَادِيثَ وَيَسْمَعُ الدَّعَاةَ إِلَى اللَّهِ (الدَّعَاةَ إِلَى التَّوْحِيدِ) وَيُصِرُّ عَلَى مَا هُوَ عَلَيْهِ وَيَبْقَى عَلَى مَا هُوَ عَلَيْهِ، **هَذَا غَيْرُ مَعْذُورٍ لِأَنَّهُ قَامَتْ عَلَيْهِ الْحُجَّةُ**. انتهى.

(39) وفي شَرْحِ الشَّيْخِ عَبْدِ الْعَزِيزِ الرَّاجِحِيِّ (الْأَسْتَاذِ فِي جَامِعَةِ الْإِمَامِ مُحَمَّدِ بْنِ سَعُودٍ فِي كَلِيَّةِ أَصُولِ الدِّينِ،

قسم العقيدة) لكتاب (الإيمان، لأبي عبيد القاسم بن سلام)، سُئِلَ الشيخُ: هل يُعَذَّرُ عَوَامُ الصُّوفِيَّةِ وَعَوَامُ أَهْلِ الْقُبُورِ بِالْجَهْلِ؟ فَأَجَابَ الشيخُ: **أُظِنُّ الآنَ فِي العصرِ الحاضرِ أَنَّهُ بَلَغَتْهُمْ الدَّعْوَةُ، وَمَنْ بَلَغَتْهُمْ الدَّعْوَةُ، وَبَلَغَتْهُمْ الْحُجَّةُ [أَيِ الرِّسَالِيَّةِ]، وَبَلَغَتْهُمْ الْقُرْآنُ وَالسُّنَّةُ، فَلَا يُعَذَّرُونَ، إِنَّمَا الَّذِي يُعَذَّرُ فِي هَذَا مَنْ لَمْ تَبْلُغْهُ الْحُجَّةُ [أَيِ الرِّسَالِيَّةِ] مِنْ كِتَابِ اللَّهِ وَسُنَّةِ رَسُولِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى {وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى تَبْعَثَ رَسُولًا}**، وَقَدْ بُعِثَ الرَّسُولُ، قَالَ سُبْحَانَهُ {وَأَوْحِيَ إِلَيَّ هَذَا الْقُرْآنُ لِأُنْذِرَكُمْ بِهِ وَمَنْ بَلَغَ}، فَمَنْ بَلَغَهُ الْقُرْآنُ فَقَدْ قَامَتْ عَلَيْهِ الْحُجَّةُ [أَيِ الرِّسَالِيَّةِ]، وَقَالَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ فِي الْحَدِيثِ الصَّحِيحِ {وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، لَا يَسْمَعُ بِي أَحَدٌ مِنْ هَذِهِ الْأُمَّةِ، يَهُودِيٌّ أَوْ نَصْرَانِيٌّ، ثُمَّ لَا يُؤْمِنُ بِي، إِلَّا دَخَلَ النَّارَ}، فَمَنْ قَامَتْ عَلَيْهِ الْحُجَّةُ [أَيِ الرِّسَالِيَّةِ]، وَبَلَغَهُ الدَّلِيلُ، فَلَا يَكُونُ مُعَذَّورًا، وَلَا يُشْتَرَطُ مَعْرِفَةُ [أَيِ] فَهْمُ الْحُجَّةِ، بَلْ يَكْفِي بُلُوغُ الْحُجَّةِ، يَعْلَمُ أَنَّ هَذَا دَلِيلٌ عَلَى هَذَا الشَّيْءِ، لَكِنْ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ قَالَ إِنَّهُ لَوْ وُجِدَ بَعْضُ النَّاسِ اشْتَبَهَ عَلَيْهِ الْأَمْرُ، وَلَبَسَ عَلَيْهِ الْحَقُّ، بِسَبَبِ الْكُفْرَةِ وَالْمَشْرِكِينَ، وَلَمْ يَعْرِفِ الْحَقَّ، وَاشْتَبَهَ عَلَيْهِ الْأَمْرُ، وَصَارَ بِسَبَبِ تَغْطِيَةِ الْحَقِّ عَلَيْهِ وَسَيْطَرَةِ أَهْلِ الضَّلَالِ وَأَهْلِ الشَّرِكِ عَلَيْهِ، حَتَّى أَفْهَمُوهُ أَنَّ هَذَا الْبَاطِلَ هُوَ الْحَقُّ، فَإِنَّهُ يَكُونُ حُكْمُهُ حُكْمَ أَهْلِ الْفِتَرَاتِ، وَيَكُونُ أَمْرُهُ إِلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، **وَلَكِنَّهُ إِذَا مَاتَ عَلَى هَذِهِ الْحَالَةِ فَلَا يُغَسَّلُ، وَلَا يُصَلَّى عَلَيْهِ، وَلَا يُدْفَنُ مَعَ الْمُسْلِمِينَ فِي مَقَابِرِهِمْ، وَلَا يُدْعَى لَهُ، وَأَمْرُهُ إِلَى اللَّهِ. انتهى.**

(40) وجاء **في هذا الرابط** تَفْرِيعُ صَوْتِي مِنْ شَرْحِ الشيخِ زَيْدِ بْنِ هَادِي الْمَدْحَلِيِّ لِكِتَابِ التَّوْحِيدِ، وَفِيهِ قَالَ الشيخُ: يُعَذَّرُ عَوَامُ النَّاسِ فِي دَقَائِقِ الْمَسَائِلِ وَالْأَحْكَامِ، **لَكِنْ لَا**

يُعَذَّرُ فِي التَّوْحِيدِ وَالشِّرْكِ، ولهذا انظروا إلى أصحابِ
الْفَتَرَاتِ الَّذِينَ قِيلَ بَعَثَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
لَمَّا كَانُوا عَلَى الشِّرْكِ، مَا عَذَرَهُمُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ، بَلْ
يَمْتَحِنُهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَالْمُطِيعُ يَنْجُو وَالْعَاصِي يَهْلِكُ.
انتهى.

(41) وجاء **في هذا الرابط** تَفْرِيعٌ صَوْتِيٍّ مِنْ (شَرْحِ كِتَابِ
التَّعَالُمِ) لِلشَّيْخِ صَالِحِ السَّحِيمِيِّ (رئيس قسم العقيدة
بكلية الدعوة وأصول الدين بالجامعة الإسلامية)، وفيه
سُئِلَ الشَّيْخُ: اِنْتَشَرَ التَّصَوُّفُ فِي الْآوَنَةِ الْآخِرَةِ، وَمِنْهُمْ
[أَيُّ وَمِنْ هَؤُلَاءِ الْمُتَصَوِّفَةِ] مَنْ هُوَ عَامِّيٌّ مُشْرِكٌ لَكِنَّهُ
عَامِّيٌّ؟ فَأَجَابَ الشَّيْخُ: نَحْنُ لَا نَقُولُ {إِنْ كُلُّ تَصَوُّفٍ
شِرْكٌ}، فَهَنَّاكَ مِنَ التَّصَوُّفِ مَا هُوَ بَدْعٌ دُونَ الشِّرْكِ،
لَكِنْ إِذَا كَانَ هَذَا التَّصَوُّفُ الَّذِي يُشِيرُ إِلَيْهِ الْأَخُ السَّائِلُ
يَبْلُغُ دَرَجَةَ الشِّرْكِ كَمَنْ يَدْعُونَ أَصْحَابَ الْقُبُورِ أَوْ
يَنْبَذُونَ لَهُمْ أَوْ يَذْبَحُونَ لَهُمْ أَوْ يَسْتَغِيثُونَ بِهِمْ أَوْ
يَطْلُبُونَ مِنْهُمْ الْمَدَدَ، وَمَا إِلَى ذَلِكَ، هَلْ يُسَمَّوْنَ
مُشْرِكِينَ وَلَوْ كَانُوا عَوَامًّا أَمْ لَا يُسَمَّوْنَ؟ **نعم، يُسَمَّوْنَ**
مُشْرِكِينَ، فَهُمْ مُشْرِكُونَ لَا يَجُوزُ أَكْلُ ذَبَائِحِهِمْ وَلَا
مُتَاكَلَّتُهُمْ وَهُمْ مُشْرِكُونَ، بَقِيَ مَسْأَلَةُ عُذْرِهِمْ عِنْدَ اللَّهِ،
هَذَا أَنَا أَتَوَقَّفُ فِيهِ إِذَا كَانُوا لَمْ يَعْلَمُوا الْحُكْمَ الشَّرْعِيَّ
فِي هَذِهِ الْمَسَائِلِ، **هَلْ يُعَامَلُونَ مُعَامَلَةَ أَهْلِ الْفِتْرِ**
الَّذِينَ لَمْ يَبْلُغْهُمْ ذَلِكَ، هَذَا أَكَلُ عِلْمِهِ إِلَى اللَّهِ، لَا اتِّجَرَأُ
عَلَى الْفَتْوَى فِيهِ، وَارْجِعُوا فِيهِ إِلَى الْمَشَايِخِ الْكِبَارِ،
اسْأَلُوا الشَّيْخَ عَبْدَ الْمُحْسَنِ [نَائِبُ رَئِيسِ الْجَامِعَةِ
الْإِسْلَامِيَّةِ] أَوْ هَيْئَةَ كِبَارِ الْعُلَمَاءِ، وَمَعَ ذَلِكَ أَنَا أَرَى أَنَّهُ
مُشْرِكٌ، **مِنْ حَيْثُ الْحُكْمُ فِي الدُّنْيَا هُوَ مُشْرِكٌ**، يَغْنِي
شَخْصٌ يَغْبُذُ أَصْحَابَ الْقُبُورِ، يَذْبَحُ لَهُمْ، يَنْبَذُ لَهُمْ، يَطْلُبُ
مِنْهُمْ الْمَدَدَ، يَسْتَغِيثُ بِهِمْ، يُعَلِّقُ خَوَائِجَهُ بِهِمْ، يَرَى أَنَّهُمْ
يَقْدِرُونَ عَلَى الْإِجَابَةِ، يَدْعُوهُمْ مِنْ دُونَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، **لَا**

شَكَ أَنَّهُ مُشْرِكٌ بِنَصِّ الْقُرْآنِ وَالسُّنَّةِ، {وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنْ يَدْعُو مِنْ دُونِ اللَّهِ مَنْ لَا يَسْتَجِيبُ لَهُ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ وَهُمْ عَنِ دُعَائِهِمْ غَافِلُونَ، وَإِذَا حُشِرَ النَّاسُ كَانُوا لَهُمْ أَعْدَاءً وَكَانُوا بِعِبَادَتِهِمْ كَافِرِينَ}، {وَالَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ مَا يَمْلِكُونَ مِنْ قِطْمِيرٍ، إِنْ تَدْعُوهُمْ لَا يَسْمَعُوا دُعَاءَكُمْ وَلَوْ سَمِعُوا مَا اسْتَجَابُوا لَكُمْ، وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ يَكْفُرُونَ بَشِرْكُمْ، وَلَا يُنَبِّئُكَ مِثْلُ خَبِيرٍ}، إِذَا وَجَدَتْ شَخْصًا يَتَوَجَّهْ إِلَى صَاحِبِ الْقَبْرِ - وَلَوْ كَانَ [أَيُّ صَاحِبِ الْقَبْرِ] نَبِيًّا مِنَ الْأَنْبِيَاءِ - فَيَقُولُ {أَغْنِي، ارْزُقْنِي، أَغْطِنِي}، أَوْ يَذْبَحُ لَهُ، أَوْ يَنْذِرُ لَهُ، أَوْ يَسْتَغِيثُ بِهِ، أَوْ يَسْأَلُهُ قَضَاءَ الْحَاجَاتِ وَكَشْفَ الْكُرْبَاتِ، وَيَلْجَأُ إِلَيْهِ عِنْدَ الْمُلَمَّاتِ، لَا شَكَّ أَنَّ هَذَا شِرْكٌ بِاللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ **وصاحبه يُسَمَّى مُشْرِكًا وَتُجْرَى عَلَيْهِ أَحْكَامُ الْمُشْرِكِينَ فِي الدُّنْيَا**، بَقِي عُدْرُهُ أَوْ عَدَمُ عُدْرِهِ، إِذَا كَانَ لَا يَعْلَمُ الْحُكْمَ الشَّرْعِيَّ فِي هَذِهِ الْمَسَائِلِ وَأَمَّا قَلَدَ غَيْرِهِ، **فهذا أَكِلُ أَمْرُهُ إِلَى اللَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ**. انتهى باختصار.

(42) وجاء **في هذا الرابط** تَفْرِيعٌ صَوْتِي لَفَتْوَى لِلشَّيْخِ عَبْدِ اللَّهِ الْجَرَبُوعِ (رئيس قسم العقيدة بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة)، وفيه قَالَ الشَّيْخُ: وَاشْتَرَطُوا لَصِحَّةِ الْإِسْلَامِ أَنْ يُظْهَرَ الْإِسْلَامَ، يَنْطَلِقَ بِالشَّهَادَتَيْنِ وَيَتَبَرَّأَ مِمَّا يُضَادُّهُمَا، فَإِذَا ظَهَرَ مِنْهُ مَا يُضَادُّهُمَا مِنَ الشِّرْكِ أَوْ الْإِسْتِهْزَاءِ بِاللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ أَوْ إِهَانَةِ الْمُصْحَفِ أَوْ التَّوَاقُضِ الصَّرِيحِ، فَإِنْ هَذَا يَكْفُرُ بِمُجَرَّدِ ذَلِكَ، وَلَا يُقَالُ {إِنَّهُ جَاهِلٌ}، لَأَنَّ هَذَا شَيْءٌ يُفْتَرَضُ أَنْ يَكُونَ قَدْ عَلِمَهُ وَقَامَ فِي قَلْبِهِ عِنْدَ إِسْلَامِهِ، الْحَاصِلُ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ مَنْ وَقَعَ فِي الشِّرْكِ الصَّرِيحِ الْجَلِيِّ، يَعْنِي الظَّاهِرَ، فَإِنَّهُ يَكْفُرُ بِمُجَرَّدِ ذَلِكَ، وَقَدْ يُعَدَّرُ بِجَهْلِهِ فَلَا يُكْفَرُ، يَعْنِي فِي أَحْكَامِ الْآخِرَةِ، أَمَّا فِي أَحْكَامِ الدُّنْيَا فَإِنَّهُ كَافِرٌ لِأَنَّهُ جَاءَ بِمَا يُنَاقِضُ أَصْلَ عَقِيدِهِ، وَلَا

يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ مُشْرِكًا وَمَوْحِدًا فِي آنٍ وَاحِدٍ [قَالَ
 الشَّيْخُ أَبُو سَلْمَانَ الصُّومَالِي فِي (الْجَوَابُ الْمَسْبُوكُ
 "الْمَجْمُوعَةُ الثَّانِيَّةُ")]: قَالَ [أَيُّ سُلْطَانِ الْعَمِيرِي فِي
 (إِسْكَالِيَّةُ الْإِعْذَارِ بِالْجَهْلِ] { لَا شَكَّ أَنَّ التَّوْحِيدَ وَالشِّرْكَ
 الْأَكْبَرَ نَقِيضَانِ، لَا يَجْتَمِعَانِ وَلَا يَرْتَفِعَانِ فِي حَالٍ وَاحِدٍ،
 فَتُبُوْثُ أَحَدِهِمَا يَسْتَلْزِمُ بِالضَّرُورَةِ ارْتِفَاعَ الْآخَرِ، فَمَنْ
 ثَبَّتَ لَهُ وَصْفُ الْإِسْلَامِ سَيَرْتَفِعُ عَنْهُ وَصْفُ الشِّرْكَ
 بِالضَّرُورَةِ، وَمَنْ ثَبَّتَ لَهُ وَصْفُ الشِّرْكَ سَيَرْتَفِعُ عَنْهُ
 وَصْفُ الْإِسْلَامِ بِالضَّرُورَةِ، وَكَذَلِكَ هُوَ الْحَالُ مَعَ الْإِيمَانِ
 وَالْكُفْرِ الْأَكْبَرِ، فَهُمَا نَقِيضَانِ لَا يَجْتَمِعَانِ وَلَا يَرْتَفِعَانِ
 فِي آنٍ وَاحِدٍ، فَتُبُوْثُ أَحَدِهِمَا فِي حَقِّ الْمُعَيَّنِ يَسْتَلْزِمُ
 ارْتِفَاعَ الْآخَرِ بِالضَّرُورَةِ}... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ
 الصُّومَالِي-: فَلَا يَكُونُ مُؤْمِنًا فِي الْبَاطِنِ إِلَّا مَنْ تَرَكَ
 هَذِهِ الْأَفْعَالَ الشَّرِكِيَّةَ، فَعَدَمُ تَرْكِهَا فِي الظَّاهِرِ دَالٌّ
 عَلَى انْتِفَاءِ الْإِيمَانِ مِنَ الْقَلْبِ؛ وَجَوَابُ الْعَمِيرِي عَنِ
 الْأَصْلِ السُّنِّيِّ هُوَ نَفْسُ جَوَابِ أَهْلِ الْبِدْعِ الْكِبَارِ، وَهُوَ
 قَوْلُهُ {أَنَّ الْإِيمَانَ الْبَاطِنَ لَا يَنْفِي وُجُودَ الْأَفْعَالِ
 الشَّرِكِيَّةِ اخْتِيَارًا، كَمَا أَنَّ وُجُودَهَا ظَاهِرًا حَالِ الْاِخْتِيَارِ لَا
 يَدُلُّ عَلَى فُسَادِ الْإِيمَانِ الْبَاطِنِ}، هَذَا أَصْلُ الْجَهْمِيَّةِ فِي
 إِبْطَالِ التَّلَازُمِ بَيْنَ الظَّاهِرِ وَالْبَاطِنِ فِي الْكُفْرِيَّاتِ... ثُمَّ
 قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الصُّومَالِي-: إِنَّ الْجَاهِلَ يَذْبَحُ لِلْقَبْرِ
 مُعْتَقِدًا حُصُولَ النَّفْعِ لَهُ بِذَلِكَ مِنَ الْوَلِيِّ، إِمَّا لِمَلِكِهِ
 النَّفْعِ، أَوْ مُشَارَكَتِهِ أَوْ إِعَانَتِهِ لِلْمَالِكِ، أَوْ شَفَاعَتِهِ لَهُ عِنْدَ
 الْمَالِكِ، وَمَعَ هَذَا الشِّرْكَ الْاِعْتِقَادِيَّ الَّذِي قَامَ بِقَلْبِ
 الْمُشْرِكِ فَهُوَ مُوَحِّدٌ مُؤْمِنٌ عِنْدَ الْعَادِرِ بِالْجَهْلِ فِي
 الشِّرْكَ الْأَكْبَرِ!؛ قَالَ ابْنُ الْقَيْمِ [فِي (مَدَارِجُ السَّالِكِينَ)]
 فِي آيَةٍ سَبِيًّا [يَعْنِي فِي قَوْلِهِ تَعَالَى {قُلْ اذْعُوا الَّذِينَ
 رَزَعْتُمْ مِّنْ دُونِ اللَّهِ، لَا يَمْلِكُونَ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ فِي
 السَّمَاوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ وَمَا لَهُمْ فِيهِمَا مِنْ شِرْكٍَ وَمَا
 لَهُ مِنْهُمْ مَنْ ظَهِيرٌ، وَلَا تَنْفَعُ الشَّفَاعَةُ عِنْدَهُ إِلَّا لِمَنْ أَذِنَ

لَهُ { فَأَلْمُشْرِكُ إِنَّمَا يَتَّخِذُ مَعْبُودَهُ لِمَا يَعْتَقِدُ أَنَّهُ يَخْضُلُ لَهُ بِهِ مِنَ النِّفْعِ، وَالنِّفْعُ لَا يَكُونُ إِلَّا مِمَّنْ فِيهِ خَصْلَةٌ مِنْ هَذِهِ الْأَرْبَعِ، إِمَّا مَالِكٌ لِمَا يُرِيدُهُ عَابِدُهُ مِنْهُ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَالِكًا كَانَ شَرِيكًا لِلْمَالِكِ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ شَرِيكًا لَهُ كَانَ مُعِينًا لَهُ وَظَهِيرًا، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ مُعِينًا وَلَا ظَهِيرًا كَانَ شَفِيعًا عِنْدَهُ، فَتَقَى سُبْحَانَهُ الْمَرَاتِبَ الْأَرْبَعَ نَفِيًا مُتَرْتِبًا، مُتَنَقِّلًا مِنَ الْأَعْلَى إِلَى مَا دُونَهُ، فَتَقَى الْمَلِكَ وَالشَّرَكَةَ وَالْمُظَاهَرَةَ وَالشَّفَاعَةَ، الَّتِي يَظُنُّهَا الْمُشْرِكُ، وَاتَّبَتَ شَفَاعَةً لَا تَصِيبُ فِيهَا لِمُشْرِكٍ، وَهِيَ الشَّفَاعَةُ بِأَدْنَى، فَكَفَى بِهِذِهِ الْآيَةُ نُورًا وَبُرْهَانًا وَنَجَاةً وَتَجْرِيدًا لِلتَّوْحِيدِ وَقَطْعًا لِأُصُولِ الشَّرِكِ وَمَوَادَّاهُ، لِمَنْ عَقَلَهَا، وَالْقُرْآنُ مَمْلُوءٌ مِنْ أَمْثَالِهَا وَنَظَائِرِهَا، وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَشْعُرُونَ بِدُخُولِ الْوَاقِعِ تَحْتَهُ وَتَضَمُّنِهِ لَهُ، وَيَظُنُّونَهُ فِي نَوْعٍ وَفِي قَوْمٍ قَدْ خَلَوْا مِنْ قَبْلُ وَلَمْ يُعْقِبُوا وَارثًا، وَهَذَا هُوَ الَّذِي يَخْوُلُ بَيْنَ الْقَلْبِ وَبَيْنَ فَهْمِ الْقُرْآنِ، وَلَعَمْرُ لِلَّهِ إِنْ كَانَ أَوْلَيْكَ قَدْ خَلَوْا، فَقَدْ وَرَثَهُمْ مَنْ هُوَ مِثْلُهُمْ أَوْ شَرُّ مِنْهُمْ أَوْ دُونَهُمْ، وَتَنَاقُلُ الْقُرْآنُ لَهُمْ كَتَنَاقُلِهِ لِأَوْلَيْكَ. انتهى باختصار، هذه الْمَسْأَلَةُ نَصٌّ عَلَيْهَا جَمْعٌ مِنَ الْأَثَمَةِ، مِنْهُمْ الشَّيْخُ ابْنُ بَارٍ وَمِنْهُمْ الشَّيْخُ الْفُوزَانُ وَمِنْهُمْ الشَّيْخُ عَبْدُ الْمُحْسَنِ الْعَبَّادُ [نَائِبُ رَئِيسِ الْجَامِعَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ] وَمِنْهُمْ... وَهَذَا لَا أَعْلَمُ فِيهِ خِلَافًا بَيْنَ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي الْقَدِيمِ وَالْحَدِيثِ أَنَّ أَهْلَ الْفِتْرَةِ، وَمَنْ فِي حُكْمِهِمُ الَّذِينَ يُعْذَرُونَ بِجَهْلِهِمْ إِذَا وَقَعُوا فِي الشَّرِكِ الصَّرِيحِ الْجَلِيِّ وَهُمْ لَمْ يَدْخُلُوا فِي الْإِسْلَامِ دُخُولًا صَحِيحًا وَلَمْ يَفْهَمُوا مَعْنَى الشَّهَادَتَيْنِ، هَؤُلَاءِ يُعْذَرُونَ بِجَهْلِهِمْ لَعَدَمِ بُلُوغِ الْعِلْمِ لَهُمْ، وَيُقَالُ أَمْرُهُمْ إِلَى اللَّهِ فِي الْآخِرَةِ، أَمَّا فِي أَحْكَامِ الدُّنْيَا فَإِنَّهُمْ كِفَارٌ، فَإِذَا لَمْ يُخْلَطْ بَيْنَ الْعُذْرِ بِالْجَهْلِ وَبَيْنَ التَّكْفِيرِ [أَيُّ لَا يُظَنُّ أَنَّ الْعُذْرَ بِالْجَهْلِ فِي أَحْكَامِ الْآخِرَةِ يَمْنَعُ التَّكْفِيرَ فِي أَحْكَامِ

الدُّنْيَا]، نَقُولُ يُعَذَّرُ بِجَهْلِهِ وَهُوَ فِي أَحْكَامِ الدُّنْيَا كَافِرٌ،
هَذَا هُوَ تَفْصِيلُ أَهْلِ الْعِلْمِ. انْتَهَى.

(43) **وفي هذا الرابط** على مَوْقِعِ الشَّيْخِ فَيَصِلُ الْجَاسِمُ
(الإمام بوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالكويت)،
قَالَ الشَّيْخُ: الْحُكْمُ بِكُفْرٍ مَنْ وَقَعَ فِي الشَّرْكِ عَيْنًا، لَا
يَتَوَقَّفُ عَلَى قِيَامِ الْحُجَّةِ [أَيَ الرِّسَالِيَّةِ]، وَإِنَّمَا الَّذِي
يَتَوَقَّفُ عَلَى قِيَامِ الْحُجَّةِ [أَيَ الرِّسَالِيَّةِ] هُوَ الْحُكْمُ عَلَى
الْبَوَاطِنِ، فَيَكُونُ كَافِرًا ظَاهِرًا وَبَاطِنًا. انْتَهَى.

(44) وفي فتوى صَوْتِيَّةٍ مُفَرَّغَةٍ **في هذا الرابط** للشَّيْخِ
عَبْدِ الْمُحْسَنِ الْعَبَّادِ (نَائِبِ رَئِيسِ الْجَامِعَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ)،
يَقُولُ الشَّيْخُ: إِذَنْ مَنْ كَانَ قَامَتْ عَلَيْهِ الْحُجَّةُ [أَيَ
الرِّسَالِيَّةِ] فَهُوَ كَافِرٌ وَهُوَ خَالِدٌ فِي النَّارِ وَيُعَامَلُ مُعَامَلَةَ
الْكُفَّارِ فِي الدُّنْيَا وَلَا يُصَلَّى عَلَيْهِ وَيَكُونُ خَالِدًا مُخَلَّدًا فِي
النَّارِ، وَأَمَّا مَنْ لَمْ تَقُمْ عَلَيْهِ الْحُجَّةُ كَأَهْلِ الْفِتَرَاتِ
وَكَبَعْضِ الْمُسْلِمِينَ الَّذِينَ اغْتَرُّوا بِبَعْضِ الْعُلَمَاءِ الضُّلَّالِ
الَّذِينَ أَصْلَوْهُمْ وَقَلَّدُوهُمْ، فَإِنَّ هَذَا ظَاهِرُهُ الْكُفْرُ
وَيُعَامَلُ فِي الدُّنْيَا مُعَامَلَةَ الْكُفَّارِ، وَلَكِنَّهُ بِالنَّسْبَةِ لِلْآخِرَةِ
أَمْرُهُ إِلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، فَإِنَّهُ يُمْتَحَنُ، فَإِنْ نَجَحَ فِي
الامْتِحَانِ فَإِنَّ مَالَهُ إِلَى الْجَنَّةِ، وَإِنْ خَسِرَ وَلَمْ يَنْجَحْ فِي
ذَلِكَ الْامْتِحَانِ فَإِنَّهُ يَكُونُ مَالَهُ إِلَى النَّارِ. انْتَهَى.

(45) وَقَالَتِ اللِّجْنَةُ الدَّائِمَةُ لِلْبَحْثِ الْعِلْمِيِّ وَالْإِفْتَاءِ
(عبد العزيز بن عبد الله بن باز وعبد الرزاق عفيفي
وعبد الله بن قعود) **على هذا الرابط**: كُلُّ مَنْ آمَنَ
بِرِسَالَةِ نَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَسَائِرِ مَا جَاءَ
بِهِ مِنَ الشَّرِيعَةِ، إِذَا سَجَدَ بَعْدَ ذَلِكَ لِغَيْرِ اللَّهِ مِنْ وَلِيِّ
وَصَاحِبِ قَبْرِ أَوْ شَيْخِ طَرِيقٍ، يُعْتَبَرُ كَافِرًا مُرْتَدًّا عَنِ
الْإِسْلَامِ مُشْرِكًا مَعَ اللَّهِ غَيْرُهُ فِي الْعِبَادَةِ، وَلَوْ نَطَقَ

بالشهادتين وَقَت سُجُودِهِ، لِإِتْيَانِهِ بِمَا يَنْقُضُ قَوْلَهُ مِنْ سُجُودِهِ لغيرِ اللَّهِ، لَكِنَّهُ قَدْ يُعْذَرُ لِجَهْلِهِ فَلَا تَنْزِلَ بِهِ الْعُقُوبَةُ حَتَّى يُعْلَمَ وَتُقَامَ عَلَيْهِ الْحُجَّةُ [سَبَقَ بَيَانُ أَنَّ التَّكْفِيرَ ظَاهِرًا وَبَاطِنًا (مَعًا) يَتَوَقَّفُ عَلَى قِيَامِ الْحُجَّةِ الرَّسَالِيَّةِ، وَأَنَّ الْعِبْرَةَ فِي الْحُجَّةِ الرَّسَالِيَّةِ هِيَ التَّمَكُّنُ مِنَ الْعِلْمِ وَلَيْسَ الْعِلْمُ بِالْفِعْلِ، وَأَنَّ إِنْزَالَ الْعُقُوبَةِ يَتَوَقَّفُ عَلَى قِيَامِ الْحُجَّةِ الْخَدِّيَّةِ] وَيُمْهَلُ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ إِعْذَارًا إِلَيْهِ لِإِرْجَاعِ نَفْسِهِ عَسَى أَنْ يَتُوبَ، فَإِنْ أَصَرَّ عَلَى سُجُودِهِ لغيرِ اللَّهِ بَعْدَ الْبَيَانِ قِيلَ لِرَدِّتِهِ لِقَوْلِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ {مَنْ بَدَّلَ دِينَهُ فَاقْتُلُوهُ} أَخْرَجَهُ الْإِمَامُ الْبُخَارِيُّ فِي صَحِيحِهِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، فَالْبَيَانُ وَإِقَامَةُ الْحُجَّةِ، لِلْإِعْذَارِ إِلَيْهِ قَبْلَ إِنْزَالِ الْعُقُوبَةِ بِهِ، لَا لِيُسَمَّى كَافِرًا بَعْدَ الْبَيَانِ، فَإِنَّهُ يُسَمَّى [أَيُّ قَبْلَ الْبَيَانِ] كَافِرًا بِمَا حَدَّثَ مِنْهُ مِنْ سُجُودٍ لغيرِ اللَّهِ، أَوْ تَذَرَهُ قُرْبَةً أَوْ ذَبْحَةً لغيرِ اللَّهِ. انتهى.

(46) وقال أبناءُ الشيخِ محمد بن عبد الوهاب، والشيخُ حمدُ بنُ ناصر بنِ معمر (أَخَذُ تَلَامِيذَهُ الشَّيْخُ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْوَهَّابِ، أَرْسَلَهُ عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ سَعُودٍ ثَانِي حُكَّامِ الدَّوْلَةِ السَّعُودِيَّةِ الْأُولَى عَلَى رَأْسِ رَكْبٍ مِنَ الْعُلَمَاءِ لِمُنَاطَرَةِ عُلَمَاءِ الْحَرَمِ الشَّرِيفِ فِي عَامِ 1211 هـ، وَقَدْ تُوُفِّيَ عَامَ 1225 هـ): إِذَا كَانَ يَعْمَلُ بِالْكَفْرِ وَالشِّرْكِ، لِجَهْلِهِ، أَوْ عَدَمِ مَنْ يُنَبِّئُهُ، لَا نَحْكُمُ بِكُفْرِهِ حَتَّى تُقَامَ عَلَيْهِ الْحُجَّةُ [أَيُّ الرَّسَالِيَّةِ]، وَلَكِنْ لَا نَحْكُمُ بِأَنَّهُ مُسْلِمٌ، بَلْ نَقُولُ {عَمَلُهُ هَذَا كُفْرٌ يُبِيحُ الْمَالَ وَالسَّيِّئَ}، وَإِنْ كُنَّا لَا نَحْكُمُ [أَيُّ بِالْكَفْرِ] عَلَى هَذَا الشَّخْصِ، لَعَدَمِ قِيَامِ الْحُجَّةِ [أَيُّ الرَّسَالِيَّةِ] عَلَيْهِ، لَا يُقَالُ {إِنْ لَمْ يَكُنْ كَافِرًا، فَهُوَ مُسْلِمٌ}، بَلْ نَقُولُ {عَمَلُهُ عَمَلُ الْكَافِرِ}، وَإِطْلَاقُ الْحُكْمِ عَلَى هَذَا الشَّخْصِ بِعَيْنِهِ، مُتَوَقَّفٌ عَلَى بُلُوغِ الْحُجَّةِ الرَّسَالِيَّةِ؛ وَقَدْ ذَكَرَ أَهْلُ الْعِلْمِ

أَنَّ أَصْحَابَ الْفَتَرَاتِ يُمْتَحَنُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فِي الْعَرَصَاتِ
 [الْعَرَصَاتُ جَمْعُ عَرْصَةٍ، وَهِيَ كُلُّ مَوْضِعٍ وَاسِعٍ لَا بِنَاءَ
 فِيهِ]، وَلَمْ يَجْعَلُوا حُكْمَهُمْ حُكْمَ الْكَفَّارِ وَلَا حُكْمَ الْأَبْرَارِ؛
 وَأَمَّا حُكْمُ هَذَا الشَّخْصِ إِذَا قُتِلَ، ثُمَّ أَسْلَمَ قَاتِلُهُ، فَإِنَّا لَا
 نَحْكُمُ بِيَدَيْهِ عَلَى قَاتِلِهِ إِذَا أَسْلَمَ [أَيِ الْقَاتِلِ]، بَلْ نَقُولُ
 {الْإِسْلَامُ يَجُبُّ مَا قَبْلَهُ}، لِأَنَّ الْقَاتِلَ قَتَلَهُ **فِي حَالِ**
كُفْرِهِ. انتهى من (الدَّرَرِ السَّنِيَّةِ فِي الْأَجُوبَةِ النَّجْدِيَّةِ).
 وَقَالَ الشَّيْخُ أَبُو سُلَيْمَانَ الصُّومَالِيُّ فِي (سِلْسِلَةِ مَقَالَاتٍ
 فِي الرَّدِّ عَلَى الدُّكْتُورِ طَارِقِ عَبْدِ الْحَلِيمِ) تَحْتَ عُنْوَانِ
 (الْإِشْكَالِيَّةُ فِي الْجَاهِلِ الْمُشْرِكِ): أَشْهَرُ عَنْ أُمَّةِ
 الدَّعْوَةِ [النَّجْدِيَّةِ السَّلَفِيَّةِ] أَنَّهُمْ لَا يُكْفِرُونَهُ [أَيِ لَا
 يُكْفِرُونَ الْجَاهِلَ الْمُشْرِكَ الْمُتَنَسِّبَ لِلْإِسْلَامِ] وَلَا
 يَحْكُمُونَ بِإِسْلَامِهِ، فَأَعْتَصَمَ [أَيِ صَعَبَ فَهْمُهُ] هَذَا عَلَى
 أَنَاسٍ... ثُمَّ قَالَ -أَيِ الشَّيْخِ الصُّومَالِيِّ-: وَبِالْحُمْلَةِ،
 فَالشَّيْخُ [مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْوَهَّابِ] لَا يَعْنِي بَعْدَمَ التَّكْفِيرِ
 [أَيِ بَعْدَمَ تَكْفِيرِ الْجَاهِلِ الْمُشْرِكِ الْمُتَنَسِّبِ لِلْإِسْلَامِ]
 الْحُكْمَ بِإِسْلَامِ الْمُشْرِكِ، وَإِنَّمَا نَفَى الْعُقُوبَةَ لَا نَفَى
 الْأَسْمِ وَحَقِيقَةِ الْحُكْمِ؛ فَإِنْ قِيلَ {مَا وَجْهُ **التَّكْفِيرِ** مِنْ
 وَجْهِ **وَالْمَنْعِ** مِنْ جِهَةٍ أُخْرَى؟}، أَجِيبْ، يُمَكِّنُ أَنْ يُدْرَجَ
 هَذَا فِي قَاعِدَةٍ (تَبَعُضُ الْأَحْكَامِ، أَوِ الْحُكْمُ بَيْنَ حُكْمَيْنِ)،
 وَذَلِكَ أَنْ يَكُونَ الْفَرْعُ يَأْخُذُ مُشَابَهَةً مِنْ أَصُولٍ مُتَعَدِّدَةٍ
 فَيُعْطَى أَحْكَامًا مُخْتَلِفَةً وَلَا يُمَحَصَ [أَيِ وَلَا يُخْلَصَ] لِأَحَدِ
 الْأَصُولِ، بَيَانُهُ أَنَّ قِيَامَ سَبَبِ التَّكْفِيرِ **يَقْتَضِي الْحُكْمَ**
بِالْكُفْرِ رَبَطًا لِلْحُكْمِ بِسَبَبِهِ، وَجَهْلُ الْفَاعِلِ **يَقْتَضِي عَدَمَ**
عُقُوبَتِهِ، فَأَعْطِيَ حُكْمًا بَيْنَ حُكْمَيْنِ، وَهَذَا أَوْلَى مِنْ
 إلْحَاقِ الْفَرْعِ بِأَحَدِ الْأَصْلَيْنِ مُطْلَقًا فَإِنَّهُ يَقْتَضِي إِهْمَالَ
 الْأَصْلِ الْآخَرَ، وَإِعْمَالُ الْأَصْلَيْنِ أَوْلَى مِنْ إِهْمَالِ أَحَدِهِمَا
 كَالدَّلِيلَيْنِ [قُلْتُ: وَمِنْ ذَلِكَ **تَصْحِيحُ** رَدِّهِ الصَّيْبِيِّ الْمُمَيِّزِ
وَالْمَنْعِ مِنْ إِقَامَةِ الْحَدِّ عَلَيْهِ حَتَّى يَبْلُغَ. وَقَدْ قَالَ ابْنُ
 الْقَيْمِ فِي (أَحْكَامِ أَهْلِ الذِّمَّةِ): وَالشَّرِيعَةُ طَافِحَةٌ مِنْ

تَبْعُضُ الْأَحْكَامِ وَهُوَ مَخْصُصُ الْفَقْهِ، وَقَدْ جَعَلَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ
الْبَيْتَ مِنَ الرِّضَاعَةِ بَيْتًا فِي الْحُرْمَةِ وَالْمَحْرَمِيَّةِ [الْحُرْمَةُ
تَتَعَلَّقُ بِالزَّوْاجِ مِنَ النِّسَاءِ، وَالْمَحْرَمِيَّةُ تَتَعَلَّقُ بِالنَّظَرِ
إِلَيْهِنَّ وَالْجُلُوسِ مَعَهُنَّ فِي خَلْوَةٍ] وَأَجْنَبِيَّةٌ فِي الْمِيرَاثِ
وَالْإِنْفَاقِ، وَكَذَلِكَ بَيْتُ الزَّوْجِ عِنْدَ جُمْهُورِ الْأُمَّةِ بَيْتٌ فِي
تَحْرِيمِ النِّكَاحِ **وَلَيْسَتْ بَيْتًا فِي الْمِيرَاثِ...** ثُمَّ قَالَ -أَيُّ
ابْنِ الْقَيْمِ-: فَكَفَرُ الصَّبِيِّ الْمُمَيَّنِ مُعْتَبَرٌ عِنْدَ أَكْثَرِ
الْعُلَمَاءِ، فَإِذَا ارْتَدَّ عَنْهُمْ صَارَ مُرْتَدًّا لَهُ أَحْكَامُ الْمُرْتَدِّينَ
وَإِنْ كَانَ لَا يُقْتَلُ حَتَّى يَبْلُغَ فَيُثَبِّتُ عَلَيْهِ كُفْرُهُ، وَاتَّفَقُوا
عَلَى أَنَّهُ يُضْرَبُ وَيُؤَدَّبُ عَلَى كُفْرِهِ أَغْظَمَ مِمَّا يُؤَدَّبُ
عَلَى تَرْكِ الصَّلَاةِ. انتهى. وَقَالَ ابْنُ الْقَيْمِ أَيْضًا فِي
(تَهْذِيبِ سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ) عَنْ تَبْعِيضِ الْأَحْكَامِ: وَهَذَا بَابٌ
مِنْ دَقِيقِ الْعِلْمِ وَسِرِّهِ، لَا يَلْخِطُهُ إِلَّا الْأَيُّمَةُ الْمُطْلِعُونَ
عَلَى أَغْوَارِهِ، الْمَعْنِيُّونَ بِالنَّظَرِ فِي مَا خِذَ الشَّرْعُ
وَأَسْرَارِهِ، وَمَنْ تَبَا [أَيُّ شَدًّا] فَهَمُّهُ عَنْ هَذَا فَلْيَنْظُرْ إِلَى
الْوَلَدِ مِنَ الرِّضَاعَةِ كَيْفَ هُوَ ابْنٌ فِي التَّحْرِيمِ لَا فِي
الْمِيرَاثِ! وَبِالْجُمْلَةِ، فَهَذَا مِنْ أَسْرَارِ الْفَقْهِ وَمُرَاعَاةِ
الْأَوْصَافِ الَّتِي تَتَرْتَّبُ عَلَيْهَا الْأَحْكَامُ، وَتَرْتِيبِ مُقْتَضَى
كُلِّ وَصْفٍ عَلَيْهِ، وَمَنْ تَأَمَّلَ الشَّرِيعَةَ أَطْلَعَهُ مِنْ ذَلِكَ
عَلَى أَسْرَارِ وَحِكْمِ تَبْهَرُ النَّاطِرَ فِيهَا؛ وَنَظِيرُ هَذَا، مَا لَوْ
أَقَامَ شَاهِدًا وَاحِدًا وَخَلَفَ مَعَهُ عَلَى سَارِقٍ أَنَّهُ سَرَقَ
مَتَاعَهُ، ثَبَتَ حُكْمُ السَّرِقَةِ فِي ضَمَانِ الْمَالِ عَلَى
الصَّحِيحِ، وَلَمْ يَثْبُتْ حُكْمُهَا فِي وُجُوبِ الْقَطْعِ اتِّفَاقًا،
فَهَذَا سَارِقٌ مِنْ وَجْهِ دُونَ وَجْهِ، وَنَظَائِرُهُ كَثِيرَةٌ. انتهى
بِاخْتِصَارٍ... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الصُّومَالِيِّ-: حَكَمَ أَهْلُ
الْعِلْمِ بِأَنَّهُ جَاهِلٌ مَعْنَى (لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ) كَافِرٌ إِلَّا أَنَّهُ لَا
يُقْتَلُ إِلَّا بَعْدَ التَّعْلِيمِ وَالْإِرْشَادِ، فَوَزَّعُوا أَحْكَامَ التَّكْفِيرِ
وَهُوَ جَارٍ عَلَى هَذِهِ الْقَاعِدَةِ {الْحُكْمُ بَيْنَ حُكْمَيْنِ}... ثُمَّ
قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الصُّومَالِيِّ-: إِنْ النَّجْدِيِّينَ لَمْ يَجْعَلُوا حُكْمَ
الْمُشْرِكِ الْجَاهِلِ [الْمُنْتَسِبِ لِلْإِسْلَامِ] كَالْكَفَّارِ مِنْ جَمِيعِ

الْجَوَه، وَلَا حَكَمُوا لَهُ بِالْإِسْلَامِ، فَأَعْطَوْهُ حُكْمًا بَيْنَ حُكْمَيْنِ. انتهى باختصار.

(47) وَقَالَ الشَّيْخُ عَبْدُاللطيف بن عبد الرحمن بن حسن بن محمد بن عبد الوهاب في (منهاج التأسيس والتقديس): قَالَ [أَيُّ الشَّيْخِ مُحَمَّد بن عبد الوهاب] رَحِمَهُ اللَّهُ: فَجُنُسُ هَؤُلَاءِ الْمُشْرِكِينَ وَأَمْثَالِهِمْ مِمَّنْ يَعْبُدُ الْأَوْلِيَاءَ وَالصَّالِحِينَ تَحْكُمُ بِأَنَّهُمْ مُشْرِكُونَ، وَتَرَى كُفْرَهُمْ إِذَا قَامَتْ عَلَيْهِمُ الْحُجَّةُ الرَّسَالِيَّةُ. انتهى.

(48) وفي هذا الرابط يقول مركز الفتوى بموقع إسلام ويب التابع لإدارة الدعوة والإرشاد الديني بوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بدولة قطر: سُئِلَ إِنَّمَا الشَّيْخُ مُحَمَّد بن عبد الوهاب (عبد الله وحسين) رَحِمَهُمُ اللَّهُ، عَنْ حُكْمِ مَنْ مَاتَ قَبْلَ ظَهْرِ دَعْوَةِ الشَّيْخِ [كَانَ نَصُّ السُّؤَالِ كَمَا جَاءَ فِي (الدَّرَرِ السَّنِيَّةِ فِي الْأَجَوِبَةِ النَّجْدِيَّةِ)]، هُوَ {مَنْ مَاتَ قَبْلَ هَذِهِ الدَّعْوَةِ وَلَمْ يُدْرِكِ الْإِسْلَامَ، وَهَذِهِ الْأَفْعَالُ الَّتِي يَفْعَلُهَا النَّاسُ الْيَوْمَ يَفْعَلُهَا، وَلَمْ تُقَمْ عَلَيْهِ الْحُجَّةُ، مَا الْحُكْمُ فِيهِ؟}]. فَأَجَابُوا: مَنْ مَاتَ مِنْ أَهْلِ الشَّرِكِ قَبْلَ بُلُوغِ هَذِهِ الدَّعْوَةِ [يَعْنِي الدَّعْوَةَ النَّجْدِيَّةَ السَّلَفِيَّةَ]، فَالَّذِي يُحْكَمُ عَلَيْهِ أَنَّهُ إِذَا كَانَ مَعْرُوفًا بِفِعْلِ الشَّرِكِ، وَيَدِينُ بِهِ، وَمَاتَ عَلَى ذَلِكَ، فَهَذَا ظَاهِرُهُ أَنَّهُ مَاتَ عَلَى الْكُفْرِ، فَلَا يُدْعَى لَهُ، وَلَا يُصَحَّحُ لَهُ، وَلَا يُتَصَدَّقُ عَنْهُ، وَأَمَّا حَقِيقَةُ أَمْرِهِ فإِلَى اللَّهِ تَعَالَى، فَإِنْ [كَانَ قَدْ] قَامَتْ عَلَيْهِ الْحُجَّةُ [أَيُّ الرِّسَالِيَّةِ] فِي حَيَاتِهِ وَعَائِدَ فَهَذَا كَافِرٌ فِي الظَّاهِرِ وَالْبَاطِنِ، وَإِنْ [كَانَ] لَمْ تُقَمْ عَلَيْهِ الْحُجَّةُ [أَيُّ الرِّسَالِيَّةِ] فِي حَيَاتِهِ فَأَمْرُهُ إِلَى اللَّهِ. انتهى.

(49) وقال الشيخ حمد بن ناصر بن معمر (أخذ تلامذة الشيخ محمد بن عبدالوهاب، أرسله عبدالعزيز بن محمد بن سعود ثاني حكام الدولة السعودية الأولى على رأس ركب من العلماء لمناظرة علماء الحرم الشريف في عام 1211هـ، وقد توفي عام 1225هـ): من كانت حاله **حال أهل الجاهلية**، لا يعرف التوحيد الذي بعث الله رسوله يدعوا إليه، ولا الشرك الذي بعث الله رسوله ينهي عنه ويقاتل عليه، فهذا لا يقال {إنه مسلم لجهله [أي لأنه معذور بجهله]}، بل من كان ظاهراً عملياً **الشرك بالله فظاهره الكفر، فلا يستغفر له ولا يتصدق عنه**، وتكل حاله إلى الله الذي يبلو السرائر، ويعلم ما تخفي الصدور. انتهى من (النبة الشريفة النفيسة في الرد على القبوريين). قلت: كلام الشيخ هنا محمول على من كان جهله جهل عجز لا جهل تفريط، لأن المفراط قد قامت عليه الحجة الرسالية التي بعد قيامها **تكفر ظاهراً وباطناً**، ولأن العبرة في الحجة الرسالية هي التمكن من العلم، وليس العلم بالفعل.

(50) وفي فتوى صوتية مفرغة في [هذا الرابط](#) للشيخ صالح الفوزان (عضو هيئة كبار العلماء بالديار السعودية، وعضو اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء)، سئل الشيخ: أتيلينا في هذا الزمان ببعض طلبة العلم الذين يتحاشون تكفير عباد القبور ويضعون **شروطاً وضوابط**، حتى آل الأمر ببعضهم أن تركوا **تدريس** كتب أئمة الدعوة [التجديدية السلفية]، ما نصيحتكم لهؤلاء؟ فأجاب الشيخ: إن كان هؤلاء موجدون في المملكة [يعني السعودية] فيجب الرفع عنهم لولاة الأمور **ليبعدوهم عن التدريس** إن كانوا في المملكة، أما إن كانوا خارج المملكة فإنه يتخذ معهم

الطريقة المُمَكِّنة مِنْ مُنَاصَحَتِهِمْ وَوَعْظِهِمْ وَتَذَكِيرِهِمْ
وَدَعْوَتِهِمْ إِلَى اللَّهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى. انتهى.

(51) وجاء في كتاب (إجابة فضيلة الشيخ علي الخضير
على أسئلة اللقاء الذي أجري مع فضيلته في مُنْتَدَى
"السلفيون") أَنَّ الشَّيْخَ سُئِلَ: هَلْ كُلُّ مَنْ أَتَى بِعَمَلٍ
مِنْ أَعْمَالِ الْكُفْرِ أَوْ الشَّرِكِ يَكْفُرُ، **عَلَمًا بِأَنَّهُ أَتَى بِهَذَا
الشَّيْءِ جَاهِلًا**، هَلْ يُعَذَّرُ بِجَهْلِهِ أَمْ لَا يُعَذَّرُ؟. فكان ممَّا
أجاب به الشَّيْخُ: **فِي بَابِ الشَّرِكِ الْأَكْبَرِ فَلَا عُذْرَ بِالْجَهْلِ،
وَهَذَا مَحَلُّ إِجْمَاعٍ**، نَقَلَ الْإِجْمَاعُ فِي عَدَمِ الْعُذْرِ بِالْجَهْلِ
ابْنُ الْقِيَمِ فِي (طَرِيقِ الْهَجْرَتَيْنِ)، وَنَقَلَهُ أَيْمَةُ الدَّعْوَةِ
[النَّجْدِيَّةِ السَّلَفِيَّةِ]، فَكُلُّ مَنْ فَعَلَ الشَّرِكَ الْأَكْبَرَ بَانَ دَبَحَ
لِغَيْرِ اللَّهِ، أَوْ اسْتَعَاثَ بِالْأَوْلِيَاءِ أَوْ الْمَقْبُورِينَ، أَوْ شَرَعَ
قَانُونًا، وَنَحْوَهُ، **فَهُوَ مُشْرِكٌ وَلَوْ كَانَ جَاهِلًا أَوْ مُتَأَوَّلًا أَوْ
مُخْطِئًا**؛ وَإِذَا أَرَدْتَ بَسْطَ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ فَقَدْ ذَكَرْتُهَا فِي
كُتُبِي الْآتِيَةِ (أ) الْمُتَمِّمَةُ لِكَلَامِ أَيْمَةِ الدَّعْوَةِ، (ب) الْجَمْعُ
وَالْتَجْرِيدُ فِي شَرْحِ كِتَابِ التَّوْحِيدِ (فِي بَابِ الْخَوْفِ مِنَ
الشَّرِكِ)، (ت) التَّوْضِيحُ وَالتَّيْمَاتُ عَلَى كَشْفِ الشُّبُهَاتِ...
ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الْخَضِيرِ- رَادًّا عَلَى سَوْأَلِ آخِرٍ: أَيْمَةُ
الدَّعْوَةِ [النَّجْدِيَّةِ السَّلَفِيَّةِ] مُنْذُ الْإِمَامِ الْعَلَامَةِ الشَّيْخِ
مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْوَهَّابِ إِلَى وَقْتِنَا الْحَاضِرِ **وَهُمْ مُجْمِعُونَ
بِدُونِ اسْتِثْنَاءٍ عَلَى عَدَمِ الْعُذْرِ بِالْجَهْلِ فِي الشَّرِكِ
الْأَكْبَرِ**، بَلْ مَنْ دَبَحَ لِغَيْرِ اللَّهِ، أَوْ اسْتَعَاثَ وَدَعَا الْمَوْتَى،
أَوْ صَرَفَ أَيَّ نَوْعٍ مِنْ أَنْوَاعِ الْعِبَادَةِ لِغَيْرِ اللَّهِ، أَوْ شَارَكَ
اللَّهَ فِي التَّشْرِيعِ [بِأَنَّهُ شَرَعَ قَانُونًا مُخَالِفًا لِلْإِسْلَامِ]،
فَاللَّهُمَّ **يُسَمُّوهُ مُشْرِكًا وَلَوْ كَانَ جَاهِلًا أَوْ مُتَأَوَّلًا أَوْ
مُقَلِّدًا**؛ وَإِنَّمَا الْخِلَافُ فِي ذَلِكَ [أَخَذْتَهُ] الْمُتَأَخِّرُونَ مِمَّنْ
هَجَرَ كُتُبَ أَيْمَةِ الدَّعْوَةِ، وَإِنْ كَانَ [أَيُّ هَؤُلَاءِ الْمُتَأَخِّرُونَ]
لَهُمْ دَرَجَاتٌ عُלَيَا فِي الْجَامِعَاتِ، وَتَخَرَّجُوا مِنَ الْكَلِّيَّاتِ،
فَهُمُ الَّذِينَ لَبَّسُوا عَلَى النَّاسِ هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ، وَفَهَّمُوا

[أَيُّ هَؤُلَاءِ الْمُتَأَخِّرُونَ] مِنْ كَلَامِ ابْنِ تَيْمِيَّةَ خِلَافَ مَا أَرَادَ فِي بَابِ الشَّرِكِ الْأَكْبَرِ - وَقَدْ تَبَّهَ عَلَى ذَلِكَ أَئِمَّةُ الدَّعْوَةِ كَثِيرًا فِي تَقْلِيدِهِمْ عَنْ ابْنِ تَيْمِيَّةَ - حِينَمَا تَكَلَّمَ عَنْ أَهْلِ الْبِدْعِ وَالْأَهْوَاءِ وَالْعُذْرِ فِيهِمْ بِالْجَهْلِ وَالتَّأْوِيلِ، فَطَبَّقُوا **[أَيُّ هَؤُلَاءِ الْمُتَأَخِّرُونَ]** ذَلِكَ عَلَى الشَّرِكِ الْأَكْبَرِ، **وَلَمْ يُذَرِّكُوا وَيَفْهَمُوا أَنَّ ابْنَ تَيْمِيَّةَ يُفَرِّقُ بَيْنَ الْبَابَيْنِ**. أَنْتَهَى بِاخْتِصَارٍ.

(52) وَقَالَ الشُّوْكَانِيُّ فِي (الْأَجُوبَةِ الشُّوْكَانِيَّةِ عَنْ الْأَسْئَلَةِ الْحَفْظِيَّةِ): **مَنْ وَقَعَ فِي الشَّرِكِ جَاهِلًا لَمْ يُعْذَرْ**، لِأَنَّ الْحُجَّةَ قَامَتْ عَلَى جَمِيعِ الْخَلْقِ بِمَبْعَثِ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَمَنْ جَهِلَ فَقَدْ أَتَى مِنْ قَبْلِ نَفْسِهِ **بَسَبَبِ الْإِعْرَاضِ** عَنِ الْكِتَابِ وَالسُّنَنِ... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشُّوْكَانِيِّ-: **وَلَا يُعْذَرُ أَحَدٌ بِالْإِعْرَاضِ**. أَنْتَهَى.

(53) وَقَالَ الشَّيْخُ أَحْمَدُ الْحَازِمِيُّ فِي (شَرْحِ تَحْفَةِ الطَّالِبِ وَالْجَلِيسِ): الْمَسَائِلُ الْخَفِيَّةُ الَّتِي هِيَ كُفْرِيَّاتٌ، لَا بُدَّ مِنْ إِقَامَةِ الْحُجَّةِ، صَاحِيحٌ أَوْ لَا؟، لَا يُحْكَمُ **[أَيُّ بِالْكَفْرِ]** عَلَى فَاعِلِهَا، لَكِنْ هَلْ تَبْقَى خَفِيَّةٌ فِي كُلِّ زَمَانٍ؟ أَوْ فِي كُلِّ بَلَدٍ؟، لَا، تَخْتَلِفُ، قَدْ تَكُونُ خَفِيَّةٌ فِي زَمَنٍ، وَتَكُونُ ظَاهِرَةً -بَلْ مِنْ أَظْهَرِ الظَّاهِرِ- فِي زَمَنٍ آخَرَ، يَخْتَلِفُ الْحُكْمُ؟، يَخْتَلِفُ الْحُكْمُ؛ إِذَنْ، كَانَتْ خَفِيَّةً وَلَا بُدَّ مِنْ إِقَامَةِ الْحُجَّةِ، وَحِينَئِذٍ إِذَا صَارَتْ ظَاهِرَةً أَوْ وَاضِحَةً بَيِّنَةً، حِينَئِذٍ مَنْ تَلَبَّسَ بِهَا لَا يُقَالُ لَا بُدَّ مِنْ إِقَامَةِ الْحُجَّةِ، **كَوْنُهَا خَفِيَّةً فِي زَمَنٍ لَا يَسْتَلِزُّ مَاذَا؟ أَنْ تَبْقَى خَفِيَّةً إِلَى آخِرِ الزَّمَانِ، إِلَى آخِرِ الدَّهْرِ**، وَاضِحٌ هَذَا؟؛ كَذَلِكَ الْمَسَائِلُ الظَّاهِرَةُ قَدْ تَكُونُ ظَاهِرَةً فِي زَمَنٍ دُونَ زَمَنٍ، فَيُنْظَرُ فِيهَا بِهَذَا الْإِعْتِبَارِ؛ إِذَنْ، مَا ذُكِرَ مِنْ بَدْعٍ مُكْفَرَةٍ فِي الزَّمَنِ الْأَوَّلِ وَلَمْ يُكْفَرْهُمْ السَّلَفُ، **لَا يَلِزُّ مِنْ ذَلِكَ أَنْ لَا يُكْفَرُوا بَعْدَ ذَلِكَ**، لِأَنَّ الْحُكْمَ هُنَا مُعَلَّقٌ بِمَاذَا؟

بَكُونَهَا ظَاهِرَةً [أَوْ] لَيْسَتْ بِظَاهِرَةٍ، [فَإِذَا كَانَتْ غَيْرَ ظَاهِرَةٍ، فَتَسْأَلُ] هَلْ قَامَتِ الْحُجَّةُ أَوْ لَمْ تَقُمْ الْحُجَّةُ، لَيْسَ [الْحُكْمُ مُعْلَقًا] بِذَاتِ الْبِدْعَةِ، **الْبِدْعَةُ الْمُكَفِّرَةُ لِذَاتِهَا هِيَ مُكَفِّرَةٌ كَأَسْمِهَا، هَذَا الْأَضْلُ**، لَكِنْ إِمْتَنَعَ تَنْزِيلُ الْحُكْمِ لِمَانِعٍ، هَذَا الْمَانِعُ لَا يَسْتَلْزِمُ أَنْ يَكُونَ مُطْرَدًا فِي كُلِّ زَمَنٍ، **بَلْ قَدْ يَخْتَلِفُ مِنْ زَمَنٍ إِلَى زَمَنٍ**. أَنْتَهَى. قُلْتُ: تَنَبَّهْ إِلَى أَنَّ الشَّيْخَ الْحَازِمِي تَكَلَّمَ هُنَا عَنِ الْكُفْرِيَّاتِ (الظَّاهِرَةِ وَالْخَفِيَّةِ) الَّتِي لَيْسَتْ ضِمْنَ مَسَائِلِ الشَّرْكِ الْأَكْبَرِ.

(54) وَهَنَّاكَ مَنْ تَوَهَّمَ أَنَّ الشَّيْخَ ابْنَ عَثِيمِينَ -وَهُوَ مِنْ الْعَاذِرِينَ بِالْجَهْلِ فِي الشَّرْكِ الْأَكْبَرِ- يَعْذُرُ بِالْجَهْلِ سِوَاءَ كَانَ هَذَا الْجَهْلُ نَاتِجًا عَنِ الْعِزْزِ أَوْ **التَّفْرِيطِ**، وَأَنَّهُ يَحْكُمُ لِلْجَاهِلِ بِالْإِسْلَامِ الْحَقِيقِيِّ [وَهُوَ الْإِيمَانُ الْبَاطِنُ] لَا مَجْرَدِ الْإِسْلَامِ الْحُكْمِيِّ [وَهُوَ الْإِيمَانُ الظَّاهِرُ]، وَأَنَّهُ يَشْتَرِطُ فِي التَّكْفِيرِ أَنْ يَكُونَ الْمُتَلَبِّسُ بِالْكَفْرِ **يَعْلَمُ أَنَّ مَا تَلَبَّسَ بِهِ كُفْرٌ** لَا مَجْرَدَ مَخَالَفَةٍ فَقَطْ، وَكُلُّ مَا تَوَهَّمَ هَذَا الْمُتَوَهِّمُ غَيْرُ صَحِيحٍ، أَضِيفُ إِلَى ذَلِكَ أَنَّ الشَّيْخَ يَقَرُّ {أَنَّا الْيَوْمَ فِي عَصْرِ **لَا يَكَادُ مَكَانٌ فِي الْأَرْضِ إِلَّا وَقَدْ بَلَغَتْهُ دَعْوَةُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ** }، وَهُوَ مَا يَجْعَلُ خِلَافَ الشَّيْخِ ابْنَ عَثِيمِينَ -مِنْ جِهَةِ كَوْنِهِ مِنَ الْعَاذِرِينَ بِالْجَهْلِ فِي الشَّرْكِ الْأَكْبَرِ- لَا يَكَادُ يَكُونُ لَهُ أَثَرٌ عَلَى أَرْضِ الْوَاقِعِ. فَقَدْ قَالَ الشَّيْخُ ابْنَ عَثِيمِينَ فِي (مَجْمُوعِ فَتَاوَى وَرِسَائِلِ الْعَثِيمِينَ): مِنْ الْجَهْلَةِ مَنْ يَكُونُ عِنْدَهُ نَوْعٌ مِنَ الْعِنَادِ، أَيْ إِنَّهُ يُذَكِّرُ لَهُ الْحَقُّ، **وَلَكِنَّهُ لَا يَبْحَثُ عَنْهُ وَلَا يَتَّبِعُهُ**، بَلْ يَكُونُ عَلَى مَا كَانَ عَلَيْهِ أَشْيَاخُهُ، وَمَنْ يُعَظِّمُهُمْ وَيَتَّبِعُهُمْ، وَهَذَا فِي الْحَقِيقَةِ **لَيْسَ بِمَعْدُورٍ**، **لَأَنَّهُ قَدْ بَلَغَهُ مِنَ الْحُجَّةِ مَا أَذْنَى أَحْوَالِهِ أَنْ يَكُونَ شُبْهَةً يَحْتَاجُ أَنْ يَبْحَثَ لِيَتَّبِينَ لَهُ الْحَقُّ**، وَهَذَا الَّذِي يُعَظِّمُ مَنْ يُعَظِّمُ مِنْ مَتَّبِعِيهِ شَأْنُهُ شَأْنُ مَنْ قَالَ اللَّهُ عَنْهُمْ {إِنَّا وَجَدْنَا

آبَاءَنَا عَلَى أُمَّةٍ وَإِنَّا عَلَى آثَارِهِمْ مُهْتَدُونَ}، وفي الآية الثانية {وَإِنَّا عَلَى آثَارِهِمْ مُقْتَدُونَ}؛ فالمهم أن الجهل الذي يُعذر به الإنسان، بحيث لا يَعْلَمُ عن الحق ولا يُذَكِّرُ له، هو [أي هذا الجهل] رافعٌ للإثم، ثم إن كان ينتسب إلى المسلمين ويشهد أن لا إله إلا الله وأن محمدًا رسول الله فإنه يعتبر منهم، وإن كان لا ينتسب إلى المسلمين فإن حكمه حكم أهل الدين الذي ينتسب إليه في الدنيا؛ وأما في الآخرة [سواء انتسب في الدنيا للمسلمين أو لا] فإن شأنه شأن أهل الفترة، يكون أمره إلى الله عز وجل يوم القيامة، وأصبح الأقوال فيهم أنهم يمتحنون بما شاء الله، فمن أطاع منهم دخل الجنة، ومن عصى منهم دخل النار [تَبَّهْ هنا إلى أن الشيخ، بالرَّغْمِ مِنْ أَنَّهُ حكم بإسلام الجاهل المتلبس بالشرك في الدنيا، إلا أنه لم يحكم له بالإسلام في الآخرة، أي أنه حكم له بالإسلام الحكمي لا الحقيقي]، ولكن لِيُعْلَمَ أَنَّنَا الْيَوْمَ فِي عَصْرِ لَا يَكَادُ مَكَانٌ فِي الْأَرْضِ إِلَّا وَقَدْ بَلَغَتْهُ دَعْوَةُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، بواسطة وسائل الإعلام المتنوعة، واختلاط الناس بعضهم ببعض، وغالبًا ما يكون الكفر عن عناد... ثم قال -أي الشيخ ابن عثيمين-: أن يكون [أي الجهل بالمُكْفَرِ] من شخص يدين بالإسلام ولكنه عاش على هذا المُكْفَرِ، ولم يكن يخطر بباله أنه مخالف للإسلام، ولا نَبَّهَهُ أَحَدٌ على ذلك، فهذا تَجَرِي عليه أحكام الإسلام ظاهراً، أما في الآخرة فأمره إلى الله عز وجل... ثم قال -أي الشيخ ابن عثيمين-: ومن أهم الشروط [أي في تكفير المتلبس بالكفر] أن يكون عالمًا بمخالفته التي أوجبت كفره، لقوله تعالى {وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَى وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّى وَنُصْلِهِ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيرًا}، فاشتَرَطَ للعقوبة بالنار أن تكون المشاقة للرسول من بعد أن يتبين الهدى له؛

ولكن هل يُشترط أن يكون **عالمًا بما يترتب** على مخالفته من **كفر أو غيره**، أو يكفي أن يكون **عالمًا بالمخالفة** وإن كان جاهلاً بما يترتب عليها [أي يكون عالمًا بأن هذا الشيء المتلبس به مخالف للشرع، ويجهل العقوبة المترتبة على هذه المخالفة]؟، الجواب، الظاهر [هو] الثاني، أي إن مجرد علمه بالمخالفة كافٍ في الحكم بما تقتضيه [هذه المخالفة]، لأن النبي صلى الله عليه وسلم أوجب الكفارة على المجامع في نهار رمضان **لعلمه بالمخالفة مع جهله بالكفارة**، ولأن الزاني المخصن العالم بتحريم الزنى **يرجم وإن كان جاهلاً بما يترتب على زناه**، وربما لو كان عالمًا ما زنى. انتهى باختصار. وقال الشيخ ابن عثيمين أيضًا في (الشرح الممتع): ولكن هل يُقبل دَعْوَى الجَهِلِ من كل **أحد؟**، الجواب، لا، فإن من عاش بين المسلمين، وجد الصلاة أو الزكاة أو الصوم أو الحج، وقال {لا أعلم}، فلا يُقبل قوله، لأن هذا معلوم بالضرورة من دين الإسلام، إذ يعرفه العالم والعامي، لكن لو كان حديث عهد بالإسلام، أو كان ناشئًا بادية بعيدة عن القرى والمدن، فَيُقبل منه دَعْوَى الجَهِلِ ولا يُكفر، ولكن نعلمه، فإذا أصرَّ بعد التبيين حكمنا بكفره [قال الحافظ ابن رجب في (تقرير القواعد وتحرير الفوائد، المشهور بـ "قواعد ابن رجب")]: إِذَا زَنَا مَنْ نَشَأَ فِي دَارِ الْإِسْلَامِ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ وَادَّعَى الْجَهْلَ بِتَحْرِيمِ الزَّانَا لَمْ يُقْبَلْ قَوْلُهُ، لِأَنَّ الظَّاهِرَ يُكَذِّبُهُ وَإِنْ كَانَ الْأَصْلُ عَدَمَ عِلْمِهِ بِذَلِكَ. انتهى. وقال الشيخ أبو سلمان الصومالي في (الفتاوى الشرعية عن الأسئلة الجبوتية): فما كان من المسائل الظاهرة المشتبهة في دار الإسلام، فلا يُشترط لقيام الحجة بليوغ الخبر إلى المكلف في نفس الأمر، وإنما المناط تمكنه من التعلم إن أراد ذلك، وقدم [وجود] الإسلام في دار إسلام قرينة كافية لتحقيق

المَنَاط... ثم قال -أي الشيخ الصومالي-: **أَمَّا الْمَسَائِلُ الْخَفِيَّةُ فَلَا يُكْفَرُ فِيهَا إِلَّا بَعْدَ الْبَيَانِ وَالتَّعْرِيفِ...** ثم قال -أي الشيخ الصومالي-: **جَمِيعُ النُّصُوصِ فِي الْعُذْرِ بِالْجَهْلِ أَوْ عَدَمِهِ، وَكَذَلِكَ الْأَحْوَالُ الَّتِي يُعَذَّرُ فِيهَا وَالَّتِي لَا يُعَذَّرُ، يَجْمَعُهَا ضَابِطٌ وَاحِدٌ هُوَ التَّمَكُّنُ مِنَ الْعِلْمِ تَفْرِيقًا بَيْنَ الْمُقْصَرِ وَغَيْرِ الْمُقْصَرِ فِي التَّعَلُّمِ وَبِهِ يَرْتَفِعُ الْإِشْكَالُ...** ثم قال -أي الشيخ الصومالي-: **لَمَّا كَانَ التَّمَكُّنُ مِنْ وَصُولِ الْعِلْمِ غَيْرَ مُنْضَبِطٍ غَالِبًا بِالنَّسْبَةِ لِلْأَعْيَانِ وَالْأَشْخَاصِ عُلِقَ فَقْهَاءُ الْإِسْلَامِ الْحُكْمُ بِمَنَاطَاتٍ ظَاهِرَةٍ مُنْضَبِطَةٍ، فَقَرَّرُوا أَنَّ قَدَمَ [وُجُودِ] الْإِسْلَامِ فِي دَارٍ يَظْهَرُ فِيهَا الْإِسْلَامُ مَظْنَةً لِقِيَامِ الْحُجَّةِ عَلَى الْمُكَلَّفِ وَتَحَقُّقِ مَنَاطِ التَّكْفِيرِ؛ هَذَا التَّنَصُّفُ مِنْ فَقْهَاءِ الْإِسْلَامِ وَحِيَّةٌ ظَاهِرَةٌ، فَإِنْ مِنْ أَصُولِ الشَّرِيعَةِ أَنَّ الْحِكْمَةَ إِذَا كَانَتْ خَفِيَّةً أَوْ مُنْتَشِرَةً [أَيَّ غَيْرِ مُنْضَبِطَةٍ] أَنْ يُنَاطَ الْحُكْمُ بِالْوَصْفِ الظَّاهِرِ الْمُنْضَبِطِ...** ثم قال -أي الشيخ الصومالي-: **قَدْ تَخْتَلِفُ الْأَنْظَارُ فِي تَقْوِيمِ بَلَدٍ أَوْ طَائِفَةٍ بِالنَّسْبَةِ لِهَذَا الْمَنَاطِ [الذي هو التَّمَكُّنُ مِنَ الْعِلْمِ]...** ثم قال -أي الشيخ الصومالي-: **مِمَّا يَنْبَغِي التَّفَقُّنُ لَهُ أَنَّ هَذَا الْمَنَاطَ (وهو التَّمَكُّنُ مِنَ الْعِلْمِ) إِذَا تَحَقَّقَ فَهُوَ لَا يَتَأَثَّرُ بِحُكْمِ الدَّارِ كُفْرًا وَإِسْلَامًا، [فَإِنْ] مَنَاطُ الْحُكْمِ عَلَى الدَّارِ يَرْجِعُ إِلَى السَّلْطَةِ الْحَاكِمَةِ صَاحِبَةِ النُّفُودِ، بَيْنَمَا يَعُودُ مَنَاطُ الْعُذْرِ بِالْجَهْلِ فِي الدَّارَيْنِ [أَيَّ دَارِ الْإِسْلَامِ وَدَارِ الْكُفْرِ] إِلَى التَّمَكُّنِ مِنَ الْعِلْمِ وَعَدَمِهِ...** ثم قال -أي الشيخ الصومالي-: **إِذَا عَلِمْنَا رِصَا الْمُكْرَهِ بِمَا أَكْرَهَ عَلَيْهِ فَلَا إِعْتِبَارَ لِلْإِكْرَاهِ عَلَى صُدُورِ الْأَفْعَالِ وَالْأَقْوَالِ الْكُفْرِيَّةِ، بَلْ يَكْفُرُ الرَّجُلُ؛ [فَكَذَلِكَ] إِنْ كَوَّنَ الرَّجُلُ فِي دَارِ الْكُفْرِ مَظْنَةً الْجَهْلِ لِلْأَحْكَامِ، لَكِنْ إِذَا تَحَقَّقْنَا أَنَّهُ كَانَ مُتَمَكِّنًا مِنَ الْعِلْمِ فَلَا إِعْتِبَارَ لِكَوْنِهِ فِي دَارِ كُفْرٍ، لِأَنَّهُ إِذَا تَحَقَّقَ الْوَصْفُ [والذي هو] الْإِعْرَاضُ عَنِ الْعِلْمِ فَلَا مَعْنَى لِعِتْبَارِ الْمَظْنَةِ [أَيَّ مَظْنَةِ الْجَهْلِ فِي دَارِ الْكُفْرِ]**

مانِعًا مِنَ الْحُكْمِ الَّذِي هُوَ التَّكْفِيرُ، انتهى باختصار. وقال الشيخ أبو سلمان الصومالي أيضًا في (الجواب المسبوك "المجموعة الأولى"): قال الحافظ ابن رجب [في (تقرير القواعد وتحرير الفوائد)] {لَوْ وُجِدَ فِي دَارِ الْإِسْلَامِ مَيِّتٌ مَجْهُولُ الدِّينِ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ عَلَامَةٌ إِسْلَامٍ وَلَا كُفْرٍ، أَوْ تَعَارَضَ فِيهِ عَلَامَتَا الْإِسْلَامِ وَالْكَفْرِ صُلِّيَ عَلَيْهِ... **الأصل في أهل دار الإسلام الإسلام...** وَلَوْ كَانَ الْمَيِّتُ فِي دَارِ الْكَفْرِ، فَإِنْ كَانَ عَلَيْهِ عَلَامَاتُ الْإِسْلَامِ صُلِّيَ عَلَيْهِ، **وإلا فلا**}. انتهى باختصار. وفي فتاوى صوتية مفرغة على هذا الرابط في موقع الإسلام العتيق الذي يُشرفُ عليه الشيخ عبد العزيز الريمي، سئل الشيخ {أرجو التعليق على قاعدة (تعارض الأصل مع الظاهر)؟}؛ فكانَ مِمَّا أَجَابَ بِهِ الشَّيْخُ: أَحَاوِلْ قَدْرَ الْإِسْتِطَاعَةِ أَنْ أَقْرَبَ كَثِيرًا مِنْ شَتَاتِ وَفُرُوعِ هَذِهِ الْقَاعِدَةِ فِيمَا يَلِي؛ الْأَمْرُ الْأَوَّلُ، الْمُتَعَيَّنُ شَرْعًا الْعَمَلُ بِالْأَصْلِ، وَلَا يُنْتَقَلُ عَنِ الْأَصْلِ إِلَّا بِدَلِيلٍ شَرْعِيٍّ، لِلدَّلِيلِ الْكَثِيرَةِ فِي حُجَّةِ الْإِسْتِصْحَابِ (أَيِ الْبَرَاءَةِ الْأَصْلِيَّةِ)، **فَالْمُتَعَيَّنُ شَرْعًا أَنْ يُعْمَلَ بِالْأَصْلِ وَلَا يُنْتَقَلَ عَنْ هَذَا إِلَّا بِدَلِيلٍ**، لِذَلِكَ إِذَا شَكَّ رَجُلٌ مُتَوَضِّئٌ وَمُتَطَهِّرٌ فِي طَهَارَتِهِ **فَالْأَصْلُ طَهَارَتُهُ** [قال الشيخ محمد بن محمد المختار الشنقيطي (عضو هيئة كبار العلماء بالديار السعودية) في (شرح زاد المستقنع): مَرَاتِبُ الْعِلْمِ تَنْقَسِمُ إِلَى أَرْبَعِ مَرَاتِبٍ؛ الْوَهْمُ، وَالشَّكُّ، وَالظَّنُّ (أَوْ مَا يُعْبَرُ عَنْهُ الْعُلَمَاءُ بِـ "غَالِبِ الظَّنِّ")، وَالْيَقِينُ؛ فَالْمَرْتَبَةُ الْأُولَى [هِيَ] الْوَهْمُ، وَهُوَ أَقَلُّ الْعِلْمِ وَأَضْعَفُهُ، وَتَقْدِيرُهُ مِنْ (1%) إِلَى (49%)، فَمَا كَانَ عَلَى هَذِهِ الْأَعْدَادِ يُعْتَبَرُ **وَهْمًا**؛ وَالْمَرْتَبَةُ الثَّانِيَّةُ [هِيَ] الشَّكُّ، وَتَكُونُ (50%)، فَتَعَدُّ الْوَهْمَ الشَّكَّ، **فَالْوَهْمُ لَا يُكَلِّفُ بِهِ، أَيُّ مَا يَرِدُ التَّكْلِيفُ بِالظَّنِّ الْفَاسِدَةِ**، وَقَدْ قَرَّرَ ذَلِكَ الْإِمَامُ الْعَزِيزُ بْنُ عَبْدِ السَّلَامِ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي كِتَابِهِ النَّفِيسِ (قَوَاعِدُ

(الأحكام)، فَقَالَ { **إِنَّ الشَّرِيعَةَ لَا تَغْتَبِرُ الظُّنُونِ**
الْفَاسِدَةَ }، والمُرَادُ بِالظُّنُونِ الْفَاسِدَةِ [الظُّنُونُ]
 الضَّعِيفَةُ الْمَرْجُوحَةُ، ثُمَّ بَعْدَ ذَلِكَ الشَّكُّ، **وَهُوَ أَنْ يَسْتَوِيَ**
عِنْدَكَ الْأُمْرَانِ، فَهَذَا تُسَمِّيهِ شَكًّا؛ وَالْمَرْتَبَةُ الثَّالِثَةُ [هِيَ]
 غَالِبُ الظَّنِّ (أَوْ الظَّنُّ الرَّاجِحُ)، وَهَذَا يَكُونُ مِنْ (51%)
 إِلَى (99%)، بِمَعْنَى أَنَّ عِنْدَكَ إِحْتِمَالَيْنِ **أَحَدُهُمَا أَقْوَى**
مِنَ الْآخَرِ، فَحِينَئِذٍ تَقُولُ { **أَغْلَبَ ظَنِّي** }؛ وَالْمَرْتَبَةُ
 الرَّابِعَةُ [هِيَ] الْيَقِينُ، وَتَكُونُ (100%)... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ
 الشَّيْخِ الشَّنْقِيطِيِّ-: **إِنَّ الشَّرْعَ عُلِّقَ الْأَحْكَامَ عَلَى غَلَبَةِ**
الظَّنِّ، وَقَدْ قَرَّرَ ذَلِكَ الْعُلَمَاءُ رَحِمَهُ اللَّهُ عَلَيْهِمْ، وَإِذَلِكَ
 قَالُوا فِي الْقَاعِدَةِ { **الْغَالِبُ كَالْمُحَقِّقِ** }، أَيُّ الشَّيْءِ إِذَا
 غَلَبَ عَلَى ظَنِّكَ وَوُجِدَتْ دَلَالَتُهُ وَأَمَارَاتُهُ الَّتِي لَا تَصِلُ
 إِلَى الْقَطْعِ لَكِنَّهَا تَرْفَعُ الظُّنُونِ [مِنْ مَرْتَبَةِ الْوَهْمِ
 وَالشَّكِّ إِلَى مَرْتَبَةِ غَالِبِ الظَّنِّ] فَإِنَّهُ **كَأَنَّكَ قَدْ قَطَعْتَ**
بِهِ، وَقَالُوا فِي الْقَاعِدَةِ { **الْحُكْمُ لِلْغَالِبِ، وَالنَّادِرُ لَا حُكْمَ**
لَهُ }، فَالشَّيْءُ الْغَالِبُ الَّذِي يَكُونُ فِي الظُّنُونِ -أَوْ
 غَيْرَهَا- هَذَا الَّذِي بِهِ **يُنَاطُ الْحُكْمُ**... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ
 الشَّنْقِيطِيِّ-: الْإِمَامُ الْعِزُّ بْنُ عَبْدِ السَّلَامِ رَحِمَهُ اللَّهُ قَرَّرَ
 فِي كِتَابِهِ النَّفِيسِ (قَوَاعِدُ الْأَحْكَامِ) وَقَالَ { **إِنَّ الشَّرِيعَةَ**
تُبْنَى عَلَى الظَّنِّ الرَّاجِحِ، وَأَكْثَرُ مَسَائِلِ الشَّرِيعَةِ عَلَى
 الظُّنُونِ الرَّاجِحَةِ } يَعْنِي (عَلَى غَلَبَةِ الظَّنِّ)، **وَالظُّنُونُ**
الضَّعِيفَةُ -مِنْ حَيْثُ الْأَضْلُ- وَالْإِحْتِمَالَاتُ الضَّعِيفَةُ لَا
يُلْتَفَتُ إِلَيْهَا الْبَتَّةَ. انْتَهَى بِاخْتِصَارٍ. وَقَالَ أَبُو حَامِدٍ
 الْغَزَالِيُّ (ت 505هـ) فِي (فَيْصَلُ التَّفْرِيقَةِ بَيْنَ الْإِسْلَامِ
 وَالزُّنْدَقَةِ): وَلَا يَنْبَغِي أَنْ يُظَنَّ أَنَّ التَّكْفِيرَ وَتَفْيِهُ يَنْبَغِي
 أَنْ يُدْرَكَ قَطْعًا فِي كُلِّ مَقَامٍ، بَلِ التَّكْفِيرُ حُكْمٌ شَرْعِيٌّ
 يَرْجَعُ إِلَى إِبَاحَةِ الْمَالِ وَسَفْكِ الدَّمِ وَالْحُكْمُ بِالْخُلُودِ فِي
 النَّارِ، فَمَا أَخَذَهُ كَمَا أَخَذَ سَائِرَ الْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ، فَتَارَةً
 يُدْرَكَ بِيَقِينٍ، **وَتَارَةً يَظُنُّ غَالِبٍ**، وَتَارَةً يُتَرَدَّدُ فِيهِ.
 انْتَهَى، وَكَذَلِكَ إِذَا شَكَّ رَجُلٌ هَلْ أَتَى بِالرَّكْعَةِ الرَّابِعَةِ أَوْ

لَمْ يَأْتِ بِهَا فَالْأَصْلُ أَنَّهُ لَمْ يَأْتِ بِهَا وَالْأَصْلُ أَنَّهُ لَمْ يُصَلِّ^٣
إِلَّا ثَلَاثَ رَكَعَاتٍ، وَقَدْ دَلَّ عَلَى هَذَيْنِ الْأَمْرَيْنِ السُّنَّةُ
النَّبَوِيَّةُ، فَفِي مِثْلِ هَذَا عُمِلَ بِالْأَصْلِ، وَهَذَا هُوَ الْمُتَعَيَّنُ
(أَنْ يُعْمَلَ بِالْأَصْلِ وَلَا يُنْتَقَلَ عَنْهُ إِلَّا بِدَلِيلٍ شَرْعِيِّ) [قَالَ
السيوطي (ت 911هـ) فِي (الْأَشْبَاهِ وَالنِّظَائِرِ) تَحْتَ
عُنْوَانِ (ذِكْرُ تَعَارُضِ الْأَصْلِ وَالظَّاهِرِ): مَا يُرْجَحُ فِيهِ
الْأَصْلُ جَزْمًا صَابِغَةً أَنْ يُعَارِضَهُ **إِحْتِمَالٌ مُجَرَّدٌ**... ثُمَّ قَالَ
-أَيُّ السِّيَوطِيِّ-: مَا يُرْجَحُ فِيهِ الْأَصْلُ -عَلَى الْأَصَحِّ-
صَابِغَةً أَنْ يَسْتَنِدَ الْإِحْتِمَالُ [الظَّاهِرُ] إِلَى **سَبَبٍ ضَعِيفٍ**.
انْتَهَى بِاخْتِصَارٍ؛ الْأَمْرُ الثَّانِي، إِنْ أُرِيدَ بِ (الظَّاهِرِ) غَلْبَةُ
الظَّنِّ^٣ فَيُنْتَقَلَ عَنِ الْأَصْلِ لِغَلْبَةِ الظَّنِّ، فَإِنَّ غَلْبَةَ الظَّنِّ^٣
حُجَّةٌ فِي الشَّرِيعَةِ، وَمِنْ فُرُوعِ ذَلِكَ، إِذَا تَطَرَّرَ رَجُلٌ فِي
السَّمَاءِ وَغَلَبَ عَلَى ظَنِّهِ غُرُوبُ الشَّمْسِ، فَإِنْ لَهُ أَنْ
يُفْطِرَ إِذَا كَانَ صَائِمًا وَلَهُ أَنْ يُصَلِّيَ الْمَغْرِبَ، فَفِي مِثْلِ
هَذَا عُمِلَ بِغَلْبَةِ الظَّنِّ، فَإِذَا **إِنْ أُرِيدَ بِ (الظَّاهِرِ) غَلْبَةُ**
الظَّنِّ فَإِنَّهُ يُقَدِّمُ عَلَى الْأَصْلِ وَلَا يَصِحُّ لِأَحَدٍ أَنْ يَقُولَ
{الْأَصْلُ بَقَاءُ النَّهَارِ}، لِأَنَّهُ يُنْتَقَلَ عَنِ الْأَصْلِ لِغَلْبَةِ الظَّنِّ^٣
[قَالَ السِّيَوطِيُّ (ت 911هـ) فِي (الْأَشْبَاهِ وَالنِّظَائِرِ)
تَحْتَ عُنْوَانِ (ذِكْرُ تَعَارُضِ الْأَصْلِ وَالظَّاهِرِ): مَا تَرَجَّحَ فِيهِ
الظَّاهِرُ جَزْمًا صَابِغَةً أَنْ يَسْتَنِدَ [أَيُّ الظَّاهِرِ] إِلَى سَبَبٍ
مَنْصُوبٍ شَرْعًا، كَالشَّهَادَةِ تُعَارِضُ الْأَصْلَ، وَالرَّوَايَةَ،
وَالْيَدَ فِي الدَّعْوَى، وَإِخْبَارِ الثَّقَةِ بِدُخُولِ الْوَقْتِ أَوْ
بِتَجَاسُّةِ الْمَاءِ، أَوْ مَعْرِفَةِ عَادَةٍ... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ
السِّيَوطِيِّ-: مَا تَرَجَّحَ فِيهِ الظَّاهِرُ عَلَى الْأَصْلِ بَأَنْ كَانَ
[أَيُّ الظَّاهِرِ] سَبَبًا **قَوِيًّا مُنْصَبِّطًا**. انْتَهَى بِاخْتِصَارٍ؛ الْأَمْرُ
الثَّالِثُ، قَدْ يُرَادُ بِ (الظَّاهِرِ) مَا أَمَرَتِ الشَّرِيعَةُ بِاتِّبَاعِهِ،
فَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ فَإِنَّهُ يُقَدِّمُ عَلَى الْأَصْلِ، كَمِثْلِ خَبَرِ الثَّقَةِ،
قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ
بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا}، فَمَفْهُومُ الْمُخَالَفَةِ {خَبَرُ الثَّقَةِ يُقْبَلُ،
وَكَذَلِكَ شَهَادَةُ الْعُدُولِ}، فَلَا يَصِحُّ لِأَحَدٍ أَنْ يَقُولَ {لَا

نَقَبْلُ خَبَرِ الثَّقَةِ وَلَا شَهَادَةَ الْعُدُولِ تَمَسُّكَ بِالْأَصْلِ {،
 فَيُقَالُ [أَيُّ فَيُجَابُ]، يُنْتَقَلُ عَنِ الْأَصْلِ بِمَا أَمَرَتْ
 الشَّرِيعَةُ بِالْإِنْتِقَالِ [إِلَيْهِ]، فَفِي مِثْلِ هَذَا يُسَمَّى مَا
 أَمَرَتْ الشَّرِيعَةُ بِالْإِنْتِقَالِ [إِلَيْهِ] بِـ (الظَّاهِرِ)؛ الْأَمْرُ
 الرَّابِعُ، **قَدْ يَحْصُلُ تَعَارُضٌ بَيْنَ الظَّاهِرِ وَالْأَصْلِ، فَيُحْتَاجُ**
إِلَى الْقَرَأْنِ الَّتِي تُرْجَّحُ، كَمَا إِذَا كَانَتْ إِمْرَأَةٌ تَحْتَ رَجُلٍ
 سِنِينَ، ثُمَّ بَعْدَ سَنَوَاتٍ إِدَّعَتْ أَنَّ زَوْجَهَا لَا يُنْفِقُ عَلَيْهَا
 فَطَالَبَتْ بِالنَّفَقَةِ، فَفِي مِثْلِ هَذَا يُقَدَّمُ الظَّاهِرُ وَهُوَ أَنَّهُ
 قَدْ أَنْفَقَ عَلَيْهَا، وَلَا يُقَالُ {الْأَصْلُ عَدَمُ النَّفَقَةِ، فَإِذَا
 يُطَالَبُ}، وَإِنَّمَا يُقَدَّمُ الظَّاهِرُ وَهُوَ أَنَّ بَقَاءَ الْمَرْأَةِ هَذَا
 الْوَقْتِ تَحْتَ زَوْجِهَا وَلَمْ تَشْتَكِ... إِلَى آخِرِهِ، وَلَا يُوجَدُ
 مَنْ يَشْهَدُ بِعَدَمِ وُجُودِ النَّفَقَةِ... إِلَى آخِرِهِ، فَالظَّاهِرُ فِي
 مِثْلِ هَذَا أَنَّهُ يُنْفِقُ عَلَيْهَا فَيُعْمَلُ بِالظَّاهِرِ، وَهَذَا مَا رَجَّحَهُ
 شَيْخُ الْإِسْلَامِ فِي مِثْلِ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ، وَإِلَّا لَلَزِمَ عَلَى مِثْلِ
 هَذَا -كَمَا يَقُولُ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ كَمَا فِي (مَجْمُوعِ
 الْفَتَاوَى)- أَنَّهُ كُلَّمَا أَنْفَقَ الرَّجُلُ عَلَى إِمْرَأَتِهِ أَنْ يُشْهَدَ
 عَلَى ذَلِكَ أَوْ أَنْ يُوثَّقَ ذَلِكَ، وَهَذَا مَا لَا يَصِحُّ لَا عَقْلًا وَلَا
 عُرْفًا وَلَا عَادَةً. انْتَهَى بِاخْتِصَارٍ. وَقَالَ الشَّيْخُ خَالِدُ
 السَّبْتِ (الْأَسْتِاذُ الْمُشَارِكُ فِي كَلِيَةِ التَّرْبِيَةِ "قِسْمُ
 الدِّرَاسَاتِ الْقُرْآنِيَةِ" فِي جَامِعَةِ الْإِمَامِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ
 فَيْصَلٍ فِي الدَّمَامِ) فِي (شَرْحِ مَتْنِ الْقَوَاعِدِ الْفَقْهِيَةِ
 لِلْسَّعْدِيِّ) عَلَى مَوْقِعِهِ **فِي هَذَا الرَّابِطِ**: الْيَقِينُ هُوَ
 إِسْتِقْرَارُ الْعِلْمِ بِحَيْثُ إِنَّهُ لَا يَتَطَرَّقُ شَكٌّ أَوْ تَرَدُّدٌ، فَهَذَا
 هُوَ الْيَقِينُ ([أَيُّ] الْعِلْمُ الثَّابِتُ)... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ
 السَّبْتِ-: وَمَا دُونَ الْيَقِينِ ثَلَاثَةُ أَقْسَامٍ؛ (أ) قِسْمٌ يَكُونُ
 ظَنُّكَ فِيهِ غَالِبًا، [أَيُّ] الظَّنُّ يَكُونُ رَاجِحًا، فَهَذَا يُقَالُ لَهُ
 (الظَّنُّ) أَوْ (الظَّنُّ الْغَالِبُ)؛ (ب) وَأَحْيَانًا يَكُونُ الْأَمْرُ
 مُسْتَوِيًّا [أَيُّ مُسْتَوِيَّ الطَّرَفَيْنِ] لَا تَدْرِي (هَلْ زَيْدٌ جَاءَ أَوْ
 لَمْ يَأْتِ؟)، الْقَضِيَّةُ مُسْتَوِيَةٌ عِنْدَكَ، تَقُولُ {أَنَا أَشْكُ فِي
 مَجِيءِ زَيْدٍ، هَلْ جَاءَ أَوْ مَا جَاءَ؟}، نِسْبَةُ خَمْسِينَ بِالْمِائَةِ

[جاء] وخمسين بالمائة [ما جاء]، أو تقول {أنا أشك في قدرتي على فعل هذا الشيء}، مُستوي الطرفين، فهذا يُقال له {شك}؛ (ت) والوهم، إذا كنت تتوقع هذا بنسبة عشرة بالمائة، عشرين بالمائة، ثلاثين بالمائة، أربعين بالمائة، هذا يُسمونه {وهمًا}، يُقال له {وهم}، وإذا كان التوقع بنسبة خمسين بالمائة فهذا هو {الشك}، إذا كان ستين بالمائة، سبعين بالمائة، ثمانين، تسعين، يقولون له {الظن}، أو {الظن الراجح}، إذا كان مائة بالمائة فهذا الذي يُسمونه {اليقين}... ثم قال -أي الشيخ السبت-: قاعدة {اليقين لا يزول بالشك}، هل هذا بإطلاق؟، فإذا تمسكنا بظاهر القاعدة فنقول {ما نتقل من اليقين إلا عند الجزم والتيقن تمامًا}، لكن الواقع أن هذا ليس على إطلاقه، عندنا قاعدة {إذا قويت القرائن قُدمت على الأصل}، الآن ما هو الأصل؟، {بقاء ما كان على ما كان}، الأصل {اليقين لا يزول بالشك}، فإذا قويت القرائن قُدمت على الأصل، {إذا قويت القرائن} هل معنى هذا أننا وصلنا إلى مرحلة اليقين؟، الجواب لا، وإنما هو ظن راجح، لماذا نقول {إذا قويت القرائن قُدمت على الأصل}؟، لأننا وقفنا مع الأصل حيث لم نجد دليلًا، لماذا بقينا على ما كان ولم نتقل عنه إلى غيره؟، نقول، لعدم الدليل الناقل بقينا على الأصل، لكن طالما أنه وُجدت دلائل وقرائن قوية فيمكن أن يُنتقل معها من الأصل إلى حكم آخر؛ مثال، الآن أنت توصات، تريد أن تُدرك الصلاة، لو جاءك إنسان وقال لك {لحظة، هل أنت الآن متيقن مائة بالمائة أن الوضوء قد بلغ مبلغه وأُسبغته كما أمرك الله عز وجل تمامًا؟}، هل تستطيع أن تقول {نعم، مائة بالمائة}؟، الجواب لا، لكن ماذا تقول؟، تقول {حصل الإسباغ بغلبة الظن}، هل يجوز لك أن تفعل هذا؟، الأصل ما توصات، الأصل عدم تحقق

الطَّهَّارَةُ، فَكَيْفَ انْتَقَلْنَا مِنْهَا إِلَى حُكْمٍ آخَرَ وَهُوَ أَنَّ
الطَّهَّارَةَ قَدْ تَحَقَّقَتْ وَحَصَلَتْ؟ **بِظَنٍّ غَالِبٍ، فَهَذَا**
صَحِيحٌ؛ مِثَالُ آخَرٍ، وَهُوَ الْحَدِيثُ الَّذِي أَخْرَجَهُ الشَّيْخَانُ،
حَدِيثُ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ {إِذَا شَكَّ أَحَدُكُمْ فِي
صَلَاتِهِ فَلْيَتَخَرَّ الصَّوَابَ وَلْيَتِمَّ عَلَيْهِ، ثُمَّ لِيُسَلِّمْ، ثُمَّ يَسْجُدْ
سَجْدَتَيْنِ}، فَلَا حِظَّ فِي الْحَدِيثِ [الَّذِي رَوَاهُ مُسْلِمٌ فِي
صَحِيحِهِ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ] {لَمْ يَذَرِ
كَمْ صَلَّى، ثَلَاثًا أَمْ أَرْبَعًا، فَلْيَطْرَحِ الشَّكَّ، وَلْيَتِمَّ عَلَى مَا
اسْتَيْقَنَ}، وَهَذَا [أَيْ] فِي حَدِيثِ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ
عَنْهُ] قَالَ {فَلْيَتَخَرَّ الصَّوَابَ وَلْيَتِمَّ عَلَيْهِ، ثُمَّ لِيُسَلِّمْ،
وَيَسْجُدْ سَجْدَتَيْنِ} [أَيْ] لِلْسَّهْوِ، فَهَذَا الْحَدِيثُ [أَيْ] حَدِيثُ
ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ] {لِيَتَخَرَّ الصَّوَابَ} أَخَذَ
بِالظَّنِّ الرَّاجِحِ، هَلْ بَيْنَ الْحَدِيثَيْنِ تَعَارُضٌ؟، الْجَوَابُ،
لَيْسَ بَيْنَهُمَا تَعَارُضٌ، تَارَةً نَعْمَلُ بِالظَّنِّ الْغَالِبِ، **إِذَا قَوَّيْتَ**
الْقَرَأَتَيْنِ نَتَقِلُ مِنَ الْيَقِينِ إِلَى الظَّنِّ، عِنْدَ وُجُودِ غَلْبَةِ
هَذَا الظَّنِّ (وُجُودِ قَرَأَتَيْنِ وَتَحْوِ ذَلِكَ)، وَتَارَةً نَبْنِي عَلَى
الْيَقِينِ وَتَزِيدُ رَكْعَةً، وَذَلِكَ جِئْنَا بِكَوْنِ الْأَمْرِ مُلْتَبَسًا،
جِئْنَا بِكَوْنِ شَكٍّ مُسْتَوِيًّا [أَيْ مُسْتَوِيَّ الطَّرْفَيْنِ] (جِئْنَا
لَمْ يَتَبَيَّنْ لَنَا شَيْءٌ يَغْلِبُ عَلَى الظَّنِّ) ... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ
الشَّيْخِ السَّبَبُ-: أَيْضًا، عِنْدَنَا تَعَارُضُ الْأَصْلِ وَالظَّاهِرِ، إِذَا
تَعَارَضَ الْأَصْلُ وَالظَّاهِرُ، الْأَصْلُ بَقَاءُ مَا كَانَ عَلَى مَا
كَانَ، فَهَلْ نَتَقِلُ عَنْهُ إِلَى غَيْرِهِ [أَيْ عَنِ الْأَصْلِ إِلَى
الظَّاهِرِ]؟، إِذَا جَاءَ شَاهِدَانِ يَشْهَدَانِ عَلَى رَجُلٍ أَنَّهُ قَدْ
غَصَبَ مَالَ فُلَانٍ، أَوْ سَرَقَ مَالَ فُلَانٍ، أَوْ تَحَوَّ ذَلِكَ، مَاذَا
نَصْنَعُ إِذَا هُمُ عُدُولٌ؟، نَقْبَلُ هَذِهِ الشَّهَادَةَ، نَأْخُذُ بِهَا، مَعَ
أَنَّ الْأَصْلَ مَا هُوَ؟، (بَرَاءَةُ الذَّمِّ) وَ(الْيَقِينُ لَا يَزُولُ)،
هَلْ نَحْنُ مُتَيَقِّنُونَ مِنْ كَلَامِ هَذَيْنِ الشَّاهِدَيْنِ مِائَةً
بِالْمِائَةِ؟، لَا، أَبَدًا، لَسْنَا بِمُتَيَقِّنِينَ، لَكِنْ شَهِدَ الْعُدُولُ،
وَقَدْ أَمَرَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ بِأَخْذِ هَذِهِ الشَّهَادَةِ وَبِقُبُولِهَا،
فَعَمَلُنَا بِالشَّهَادَةِ هُوَ عَمَلُ بِالظَّنِّ الرَّاجِحِ، فَالظَّاهِرُ هُوَ

هذا. انتهى باختصار]. انتهى. وقال الشيخُ ابنُ عثيمين أيضًا في (لقاء الباب المفتوح): الذي يتقرب إلى غير الله بالذبح مشرك شركًا أكبر، ولا ينفعه قول {لا إله إلا الله} ولا صلاة ولا صوم ولا غيره، اللهم **إلا إذا كان ناشئًا في بلاد بعيدة، لا يدري عن هذا الحكم، كمن يعيش في بلاد بعيدة** يذبحون لغير الله، ويذبحون للقبور، ويذبحون للأولياء، وليس عندهم في هذا بأس، ولا يعلمون أن هذا شرك **أو حرام**، ولم تقم عليهم الحجة في ذلك، فإن هذا يُعذر بجهله. انتهى.

(55) وقال الشيخُ إبراهيم بنُ عامر الرَّحيلي (الأستاذ بقسم العقيدة بكلية الدعوة وأصول الدين بالجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية) في (موقف أهل السنة والجماعة من أهل الأهواء والبدع، بإشراف الشيخ أحمد بن عطية الغامدي "عميد كلية الدعوة وأصول الدين في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة") : إن العلوم الشرعية بالنسبة لفهم الناس لها ثلاثة أقسام؛ القسم الأول، **ما يُعلم من الدين بالضرورة**، وهو ما لا يسع جهله أحدًا، **لا عالم ولا عامي**، قال النووي **[في شرح صحيح مسلم]** {وَأَنَّ مَنْ جَحَدَ مَا يُعْلَمُ مِنْ دِينِ الْإِسْلَامِ ضَرُورَةً حُكْمَ بَرَدَتِهِ وَكُفْرِهِ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ قَرِيبَ عَهْدٍ بِالْإِسْلَامِ أَوْ نَشَأَ بِبَادِيَةِ بَعِيدَةٍ}، فهذا القسم **لا يُعذر العامي بخطئه فيه تقليدًا لغيره**، بل الكلُّ مؤاخذٌ على خطئه فيه كما أخبر الله تعالى عن ذلك وأن الأتباع والمتبوعين مُشتركون في العقاب فيه، قال تعالى حكايةً عن الأتباع {رَبَّنَا هَؤُلَاءِ أَضَلُّونَا فَآتِهِمْ عَذَابًا ضِعْفًا مِنَ النَّارِ، قَالَ لِكُلِّ ضِعْفٍ}، وقال {وَإِذْ يَتَخَاوُونَ فِي النَّارِ فَيَقُولُ الضُّعَفَاءُ لِلَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا إِنَّا كُنَّا لَكُمْ تَبَعًا فَهَلْ أَنْتُمْ مُغْنُونَ عَنَّا نَصِيبًا مِنَ النَّارِ، قَالَ الَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا إِنَّا كُلٌّ فِيهَا إِنَّ اللَّهَ قَدْ حَكَمَ بَيْنَ الْعِبَادِ}؛

القِسْمُ الثَّانِي مِنَ الْعُلُومِ، **مَا أَشْتَهَرَ بَيْنَ الْعُلَمَاءِ**
وَأَشْتَهَرَ تَبْدِيعُهُمْ لِمَنْ خَالَفَ فِيهِ، فهذا قد يَخْفَى عَلَى
بَعْضِ الْعَوَامِّ، لَكِنْ عَلَيْهِمْ سُؤَالُ أَهْلِ الْعِلْمِ الْمَوْثُوقِ
بِدِينِهِمُ وَالْإِجْتِهَادُ فِي طَلَبِ الْحَقِّ، **فَمَنْ ابْتَدَعَ فِي ذَلِكَ**
فَهُوَ فِي حُكْمِ الدُّنْيَا مِنَ أَهْلِ الْبِدْعِ لِأَنَّ أَحْكَامَ الدُّنْيَا
تُبْنَى عَلَى الظُّوَاهِرِ، وَلَا يَلْزَمُ مَنْ حَكَمْنَا عَلَيْهِ فِي الدُّنْيَا
أَنَّهُ مُبْتَدِعٌ أَنْ يَكُونَ مُبْتَدِعًا عِنْدَ اللَّهِ، فَالْمُبْتَدِعُ الْحَقِيقِيُّ
هُوَ مَنْ قَصَدَ مُخَالَفَةَ الشَّرْعِ بِبِدْعَتِهِ، فَإِذَا عَلِمَ اللَّهُ مِنْهُ
عَدَمَ قَصْدِ الْمُخَالَفَةِ عَذَرَهُ كَالْمُخْطِئِ فِي الْإِجْتِهَادِ، وَإِنَّمَا
حَكَمْنَا عَلَيْهِ فِي الدُّنْيَا بِأَنَّهُ مُبْتَدِعٌ لِعَدَمِ عِلْمِنَا بِقَصْدِهِ؛
القِسْمُ الثَّالِثُ مِنَ الْعُلُومِ، **دَقَائِقُ الْمَسَائِلِ**، فَهَذِهِ يُعَذَّرُ
الْعَالِمُ بِالْخَطَأِ فِيهَا إِذَا اجْتَهَدَ وَقَصَدَ الْحَقَّ، وَكَذَلِكَ
الْعَامِّيُّ مِنْ بَابِ أُولَى، **لِعَدَمِ إِشْتِهَارِ مُخَالَفَتِهَا لِلْكِتَابِ**
وَالسُّنَّةِ وَخَفَاءِ الْحَقِّ فِيهَا عَلَى كَثِيرٍ مِنَ النَّاسِ، وَقَدْ
إِخْتَلَفَ الصَّحَابَةُ وَعُلَمَاءُ الْأُمَّةِ مِنْ بَعْدِهِمْ فِي بَعْضِ هَذِهِ
الْمَسَائِلِ وَلَمْ يُبَدَّعْ بَعْضُهُمْ بَعْضًا. انْتَهَى. وَقَالَ الشَّيْخُ
أَبُو الْحَسَنِ عَلِيُّ الرَّمْلِيِّ (المَشْرِفُ عَلَى مَعَهْدِ الدِّينِ
الْقِيَمِ لِلدَّرُوسِ الْعِلْمِيَّةِ وَالْفَتَاوَى الشَّرْعِيَّةِ وَالتَّعْلِيمِ عَنْ
بُعْدٍ عَلَى مَنْهَجِ أَهْلِ الْحَدِيثِ) فِي (التَّعْلِيْقِ عَلَى الْأَجْوِبَةِ
الْمُفِيدَةِ): **وَإِنَّ جَمَاعَةً تَجْتَمِعُ عَلَى أَصْلِ مُخَالَفٍ لِأَصُولِ**
أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ فَهِيَ فِرْقَةٌ مِنَ الْفِرَقِ الضَّالَّةِ، لَا
يَجُوزُ لِلْمُسْلِمِ أَنْ يَنْتَمِيَ إِلَيْهَا، وَمَنْ انْتَمَى إِلَيْهَا فَهُوَ مِنْ
أَهْلِهَا وَيَأْخُذُ حُكْمَهَا، إِنْ كَانَ هَذَا الْأَصْلُ كُفْرِيًّا يَكْفُرُ،
وَإِنْ كَانَ الْأَصْلُ بِدْعِيًّا يُبَدَّعُ وَيَكُونُ مُبْتَدِعًا. انْتَهَى. وَجَاءَ
فِي (الْمُنْتَقَى مِنْ فَتَاوَى الشَّيْخِ صَالِحِ الْفُوزَانِ) أَنَّ
الشَّيْخَ سُئِلَ {لَقَدْ انْتَشَرَ بَيْنَ الشَّبَابِ فِكْرٌ جَدِيدٌ وَرَأْيٌ
جَدِيدٌ، وَهُوَ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ (لَا تُبَدَّعُ مَنْ أَظْهَرَ بِدْعَةً حَتَّى
نُقِيمَ عَلَيْهِ الْحُجَّةَ، وَلَا تُبَدَّعُ حَتَّى يَقْتَنِعَ بِبِدْعَتِهِ)، فَمَا هُوَ
مَنْهَجُ السَّلَفِ فِي هَذِهِ الْقَضِيَّةِ الْهَامَّةِ؟}، فَأَجَابَ الشَّيْخُ:
الْبِدْعَةُ هِيَ مَا أَحْدَثَ فِي الدِّينِ مِنْ زِيَادَةٍ أَوْ نُقْصَانٍ أَوْ

تَغْيِيرٍ، مِنْ غَيْرِ دَلِيلٍ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ وَسُنَّةِ رَسُولِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الْفُوزَانِ-: إِنْ فَعَلَهُ [أَيُّ فَعَلَ الشَّيْءَ الَّذِي هُوَ بِدْعَةٌ] عَنْ جَهْلٍ، وَظَنَّ أَنَّهُ حَقٌّ، وَلَمْ يُبَيِّنْ لَهُ، فَهَذَا مَعْدُورٌ بِالْجَهْلِ، لَكِنْ فِي وَاقِعِ أَمْرِهِ يَكُونُ مُبْتَدِعًا، وَيَكُونُ عَمَلُهُ هَذَا بِدْعَةً، وَنَحْنُ نُعَامِلُهُ مُعَامَلَةَ الْمُبْتَدِعِ، وَنَعْتَبِرُ أَنَّ عَمَلَهُ هَذَا بِدْعَةٌ.

انتهى باختصار. وفي هذا الرابط على موقع الشيخ ربيع المدخلي (رئيس قسم السنة بالدراسات العليا في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة)، سُئِلَ الشَّيْخُ {هَلْ يُشْتَرَطُ فِي تَبْدِيعِ مَنْ وَقَعَ فِي بِدْعَةٍ -أَوْ بِدْعٍ- أَنْ تُقَامَ عَلَيْهِ الْحُجَّةُ لِكَيْ يُبَدَّعَ، أَوْ لَا يُشْتَرَطُ ذَلِكَ؟}؛ فَأَجَابَ الشَّيْخُ: مَنْ وَقَعَ فِي بِدْعَةٍ، عَلَى أَقْسَامٍ؛ الْقِسْمُ الْأَوَّلُ، أَهْلُ الْبِدْعِ كَالرَّوَافِضِ، وَالْخَوَارِجِ، وَالْجَهْمِيَّةِ، وَالْقَدَرِيَّةِ، وَالْمَعْتَزِلَةِ، وَالصُّوْفِيَّةِ الْقُبُورِيَّةِ، وَالْمَرْجِنَةِ، وَمَنْ يَلْحَقُ بِهِمْ كَالْإِخْوَانِ [يعني (جماعة الإخوان المسلمين)] وَالتَّبْلِيعِ [يعني (جماعة التبليغ والدعوة)] وَأَمْثَالِهِمْ، فَهَؤُلَاءِ لَمْ يَشْتَرَطِ السَّلَفُ إِقَامَةَ الْحُجَّةِ مِنْ أَجْلِ الْحُكْمِ عَلَيْهِمْ بِالْبِدْعَةِ، فَالرَّافِضِيُّ يُقَالُ عَنْهُ {مُبْتَدِعٌ}، وَالْخَارِجِيُّ يُقَالُ عَنْهُ {مُبْتَدِعٌ}، وَهَكَذَا، سِوَاءِ أَقِيمَتْ عَلَيْهِمُ الْحُجَّةُ أَمْ لَا؛ الْقِسْمُ الثَّانِي، مَنْ هُوَ مِنْ أَهْلِ السُّنَّةِ وَوَقَعَ فِي بِدْعَةٍ وَاضِحَةٍ، كَالْقَوْلِ بِخَلْقِ الْقُرْآنِ أَوْ الْقَدَرِ، أَوْ رَأْيِ الْخَوَارِجِ، وَغَيْرِهَا، فَهَذَا يُبَدَّعُ، وَعَلَيْهِ عَمَلُ السَّلَفِ؛ الْقِسْمُ الثَّلَاثُ، مَنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ السُّنَّةِ وَمَعْرُوفٌ بِتَحَرِّيِ الْحَقِّ وَوَقَعَ فِي بِدْعَةٍ خَفِيَّةٍ، فَهَذَا إِنْ كَانَ قَدْ مَاتَ فَلَا يَجُوزُ تَبْدِيعُهُ بَلْ يُذَكَّرُ بِالْخَيْرِ، وَإِنْ كَانَ حَيًّا فَيُنَاصَحُ وَيُبَيَّنُ لَهُ الْحَقُّ وَلَا يُتَسَرَّعُ فِي تَبْدِيعِهِ، فَإِنْ أَصَرَ فَيُبَدَّعُ، قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ [في مجموع الفتاوى] {وَكَثِيرٌ مِنْ مُجْتَهِدِي السَّلَفِ وَالْخَلَفِ قَدْ قَالُوا وَفَعَلُوا مَا هُوَ بِدْعَةٌ وَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّهُ بِدْعَةٌ، إِمَّا لِأَحَادِيثَ ضَعِيفَةٍ ظَنُّوْهَا صَحِيحَةً، وَإِمَّا لِآيَاتٍ فَهَمُّوا مِنْهَا

ما لم يُرَدَّ منها، وإِذَا لَرَأَى رَأُوهُ **[كَانَ]** فِي الْمَسْأَلَةِ
نُصُوصٌ لَمْ تَبْلُغْهُمْ؛ وَإِذَا انْتَفَى الرَّجُلُ رَبَّهُ **[يَقْدُر]** مَا
اسْتِطَاعَ دَخَلَ فِي قَوْلِهِ (رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ
أَخْطَأْنَا). انتهى باختصار. وقال الشيخ عبد الله
الخليفي في (تقويم المعاصرين): إِنَّ فِي عَدَمِ تَعْيِينِ
أَهْلِ الْبِدْعِ تَعْطِيلًا لِلْأَحْكَامِ الْمُتَفَرِّعَةِ عَلَى الْحُكْمِ عَلَيْهِمْ
بِالْبِدْعَةِ، كَحُكْمِ الصَّلَاةِ خَلْفَهُمْ، وَالصَّلَاةِ عَلَيْهِمْ،
وَمُجَالَسَتِهِمْ، وَمُنَاكَحَتِهِمْ، وَالتَّحْذِيرِ مِنْهُمْ، وَغَيْرِهَا مِنْ
الْأَحْكَامِ. انتهى.

(56) وقال الشيخ أبو سلمان الصومالي في (تظرات
نقدية في أخبار نبوية "الجزء الأول"): كَانَتْ قِصَّةُ
الْإِسْرَائِيلِيِّ الَّذِي أَوْصَى بِحَرْقِ جُثْمَانِهِ، مِنْ أَشْهَرِ الْأَخْبَارِ
الَّتِي **تُجَرَّحُ فِي الْأَعْدَارِ بِالْجَهْلِ فِي الشَّرِكِ الْأَكْبَرِ**... ثم
قال -أي الشيخ الصومالي-: صَاحِبُ الْقِصَّةِ رَجُلٌ مِنْ
بَنِي إِسْرَائِيلَ، كَانَ تَبَاشًّا يَسْرِقُ الْأَكْفَانَ، مُرْتَكِبًا
لِلْمَعَاصِي، حَتَّى جَمَعَ مِنْ ذَلِكَ مَالًا، وَلَمْ يَعْمَلْ خَيْرًا **إِلَّا**
التَّوْحِيدَ، فَخَضَرَتْهُ الْوَفَاءُ، فَأَمَرَ بَنِيهِ أَنْ يَحْرِقُوهُ
وَيَطْلَحُوهُ ثُمَّ **يَذُرُوهُ** فِي الرِّيحِ فِي يَوْمٍ عَاصِفٍ، وَأَخَذَ
مِنْهُمْ عَلَى ذَلِكَ مِيثَاقًا قَائِلًا فِي خَصْمِهِمْ وَخَتَمَهُمْ عَلَى
ذَلِكَ {لَئِنْ قَدَّرَ عَلَيَّ رَبُّ الْعَالَمِينَ لِيُعَذِّبَنِي عَذَابًا لَا يُعَذِّبُهُ
أَحَدًا مِنَ الْعَالَمِينَ}، فَفَعَلُوا بِهِ مَا وَصَّى، فَقَالَ اللَّهُ لَهُ
{كُنْ}، فَكَانَ فِي أَسْرَعِ مِنْ طَرْفَةِ عَيْنٍ، فَقَالَ لَهُ
سُبْحَانَهُ {مَا حَمَلَكَ عَلَى النَّارِ؟}، قَالَ {يَا رَبِّ، مَا فَعَلْتُهُ
إِلَّا مِنْ خَشْيَتِكَ وَأَنْتَ تَعْلَمُ} فَغَفَرَ اللَّهُ لَهُ... ثم قال -أي
الشيخ الصومالي-: إِنَّ الْجَهْلَ بِصِفَةِ **الْقُدْرَةِ** يُؤَدِّي إِلَى
الْجَهْلِ بِالْمَوْصُوفِ، لِأَنَّ شَرْطَ الْفِعْلِ **الْقُدْرَةُ** وَالْعِلْمُ
وَالْإِرَادَةُ وَالْحَيَاةُ [قَالَ الرَّازِيُّ (في التفسير الكبير): إِنَّ
اللَّهَ هُوَ الَّذِي يَسْتَحِقُّ الْعِبَادَةَ، وَاسْتِحْقَاقُ الْعِبَادَةِ لَيْسَ
إِلَّا لِمَنْ يَكُونُ مُسْتَبْدًا بِالْإِجَادِ وَالْإِبْدَاعِ، وَالْإِسْتِبْدَادُ

بِالْإِجَادِ لَا يَحْصُلُ إِلَّا لِمَنْ كَانَ مَوْضُوفًا **بِالْقُدْرَةِ** الثَّامَّةِ،
وَالْإِرَادَةِ النَّافِذَةِ، **وَالْعِلْمِ** الْمُتَعَلِّقِ بِجَمِيعِ الْمَعْلُومَاتِ مِنْ
الْكُلِّيَّاتِ وَالْجُزْئِيَّاتِ. انتهى. وقال الشيخ المهدي بالله
الإبراهيمي في (مُنْجِدَةُ الْغَارِقِينَ وَمُذَكِّرَةُ الْمُوَحِّدِينَ
بِصِفَاتِ اللَّهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى الَّتِي هِيَ مِنْ أَصْلِ الدِّينِ):
قَالَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ **حَيٌّ**، وَهُوَ أَمْرٌ مَعْلُومٌ بِضَرُورَةِ الْعَقْلِ،
حَيْثُ أَنَّ تَدْبِيرَ الْكَوْنِ وَاسْتِمْرَارِيَّتَهُ لَا تَصِدُرُ إِلَّا مِنْ
فَاعِلٍ، وَالْفَاعِلُ لَا يَكُونُ إِلَّا **حَيًّا**... ثم قال -أي الشيخ
الإبراهيمي-: مَعْرِفَةُ صِفَاتِ الرُّبُوبِيَّةِ يُتَوَصَّلُ لَهَا بِالْعَقْلِ
حَتَّى قَبْلَ وُرُودِ الشَّرْعِ، وَلِهَذَا فَإِنَّ الْعُلَمَاءَ يُسَمُّونَ
صِفَاتِ الرُّبُوبِيَّةِ بِالصِّفَاتِ الْعَقْلِيَّةِ. انتهى. وقال الشيخ
خالد بن علي المرضي الغامدي في كِتَابِهِ (تَكْفِيرُ
الْأَشَاعِرَةِ): ... كَمَا وَفِيهِ بَيَانٌ أَنَّ مَنْ أَنْكَرَ صِفَاتِ اللَّهِ
الْعَقْلِيَّةِ الَّتِي لَا تَقُومُ رُبُوبِيَّتُهُ وَلَا تَصْحُحُ الْوَهْيُتُهُ إِلَّا بِهَا
كَالْعِلْمِ وَالْقُدْرَةِ وَالْعُلُوِّ وَالْكَلَامِ وَالسَّمْعِ وَالْبَصَرِ وَنَحْوِهَا
كَافِرٌ لَا يُعَذَّرُ بِجَهْلِ أَوْ تَأْوِيلٍ، وَعَلَيْهِ فَمَنْ مَاتَ عَلَى هَذِهِ
الْعَقِيدَةِ فَهُوَ **مُشْرِكٌ لَا يَتَرَحَّمُ عَلَيْهِ**. انتهى باختصار،
فَإِذَا انْتَفَى الشَّرْطُ انْتَفَى الْمَشْرُوطُ... ثم قال -أي
الشيخ الصومالي-: يُمَكِّنُ الْجَوَابُ عَنْ هَذَا بَأَنَّهُ لَمْ يَجْهَلْ
أَصْلَ **صِفَةِ الْقُدْرَةِ** وَإِنَّمَا جَهِلَ **كَمَالَ الصِّفَةِ**، وَهَذَا لَا
يَكُونُ كُفْرًا عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ، هَذَا أَخَذُ أَقْوَالَ ابْنِ
تَيْمِيَّةَ فِي الْحَدِيثِ... ثم قال -أي الشيخ الصومالي-:
{وَقَالَ آخَرُونَ (أَرَادَ بِقَوْلِهِ "لَيْنُ قَدَرِ اللَّهِ عَلَيْهِ" مِنْ
الْقَدَرِ الَّذِي هُوَ الْقَضَاءُ، وَلَيْسَ مِنْ بَابِ الْقُدْرَةِ
وَالِاسْتِطَاعَةِ فِي شَيْءٍ)، قَالُوا (وَهُوَ مِثْلُ قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ
وَجَلَّ فِي ذِي النُّونِ "وَذَا النُّونِ إِذْ ذَهَبَ مُغَاضِبًا فَظَنَّ أَنْ
لَنْ نَقْدِرَ عَلَيْهِ")، وَلِلْعُلَمَاءِ فِي تَأْوِيلِ هَذِهِ اللَّفْظَةِ [أَيِ
لَفْظَةِ (نَقْدِرَ) فِي الْآيَةِ] قَوْلَانِ، أَحَدُهُمَا (أَنَّهَا مِنْ
التَّقْدِيرِ وَالْقَضَاءِ)، وَالْآخَرُ (أَنَّهَا مِنَ التَّقْيِيرِ وَالتَّضْيِيقِ)،

وَكُلُّ مَا قَالَه الْعُلَمَاءُ فِي تَأْوِيلِ هَذِهِ الْآيَةِ فَهُوَ جَائِزٌ فِي تَأْوِيلِ هَذَا الْحَدِيثِ فِي قَوْلِهِ (لَيْنٌ قَدَرٌ اللَّهُ عَلَيَّ) ... ثم قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الصُّومَالِيِّ-: وَقَالَ الْقَاضِي أَبُو يَعْلَى (ت 458هـ) **[فِي (إِبْطَالِ التَّأْوِيلَاتِ)]** {أَمَّا قَوْلُهُ (لَيْنٌ قَدَرٌ عَلَيَّ رَبِّي لِيُعَذِّبَنِي) فَلَا يُمَكِّنُ حَمْلُهُ عَلَيَّ مَعْنَى الْقُدْرَةِ، لِأَنَّ مَنْ تَوَهَّمَ ذَلِكَ لَمْ يَكُنْ مُؤْمِنًا بِاللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ وَلَا عَارِفًا بِهِ، وَإِنَّمَا [ذَلِكَ] عَلَيَّ مَعْنَى قَوْلِهِ تَعَالَى فِي قِصَّةِ يُونُسَ (فَظَنَّ أَن لَّنْ نَقْدِرَ عَلَيْهِ) وَذَلِكَ [أَيُّ لَفْظًا] (نَقْدِرَ) **فِي الْآيَةِ** يَرْجِعُ إِلَى مَعْنَى التَّقْدِيرِ لَا إِلَى مَعْنَى الْقُدْرَةِ، لِأَنَّهُ لَا يَصِحُّ أَنْ يَخْفَى عَلَيَّ نَبِيٌّ مَعْصُومٌ ذَلِكَ؛ قَالَ الْفَرَّاءُ فِي تَأْوِيلِ قَوْلِهِ "أَن لَّنْ نَقْدِرَ عَلَيْهِ" (أَيُّ أَن لَّنْ نَقْدِرَ عَلَيْهِ مِنَ الْعُقُوبَةِ مَا قَدَرْنَا)، فَعَلَى هَذَا يُحْمَلُ قَوْلُهُ (لَيْنٌ قَدَرٌ عَلَيَّ رَبِّي) أَيُّ (إِنْ كَانَ قَدَرٌ -أَيُّ حَكْمٌ- عَلَيَّ بِالْعُقُوبَةِ) ... ثم قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الصُّومَالِيِّ-: وَقَالَ الْإِمَامُ الْبَغَوِيُّ (ت 516هـ) **[فِي (شَرْحِ السُّنَّةِ)]** {قِيلَ فِي قَوْلِهِ (لَيْنٌ قَدَرٌ عَلَيَّ رَبِّي) مَعْنَاهُ (قَدَرٌ) بِالتَّشْدِيدِ، مِنَ التَّقْدِيرِ لَا مِنَ الْقُدْرَةِ، وَمِثْلُهُ قَوْلُهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى فِي قِصَّةِ يُونُسَ (فَظَنَّ أَن لَّنْ نَقْدِرَ عَلَيْهِ) قِيلَ (هُوَ مِنَ التَّقْدِيرِ) أَيُّ لَّنْ نَقْدِرَ عَلَيْهِ بَلَاءٌ وَعُقُوبَةٌ وَهُوَ مَا قَدَرُ مِنْ كَوْنِهِ فِي بَطْنِ الْحُوتِ، [وَقِيلَ (مَعْنَاهُ "فَظَنَّ أَن لَّنْ نَضِيقَ عَلَيْهِ"، مِنْ قَوْلِهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى "فَقَدَرَ عَلَيْهِ رِزْقَهُ" أَيُّ فَضِيقَ)]}، وَجَوَّزَ هَذَا الْمَعْنَى أَيْضًا الْإِمَامُ أَبُو الْفَرَجِ بْنُ الْجَوَازِيِّ [ت 597هـ]، بَلْ ذَهَبَ إِلَيْهِ أَكْثَرُ مَنْ تَكَلَّمَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ مِنَ الْمُفَسِّرِينَ وَالْمُحَدِّثِينَ ... ثم حَكَى -أَيُّ الشَّيْخِ الصُّومَالِيِّ- إِعْتِرَاضَ الْبَعْضِ عَلَى مَنْ تَأَوَّلَ قَوْلَ الْإِسْرَائِيلِيِّ {لَيْنٌ قَدَرٌ اللَّهُ عَلَيَّ} بِمَعْنَى (قَضَى) أَوْ بِمَعْنَى (ضِيقَ)، فَذَكَرَ أَنَّهُمْ قَالُوا: مَنْ تَأَوَّلَ قَوْلَهُ {لَيْنٌ قَدَرٌ اللَّهُ عَلَيَّ} بِمَعْنَى (قَضَى) أَوْ بِمَعْنَى (ضِيقَ) فَقَدْ أَبْعَدَ النِّجَّةَ وَخَرَّفَ الْكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ، فَإِنَّهُ إِنَّمَا أَمَرَ بِتَحْرِيقِهِ وَتَفْرِيقِهِ لِيَلَّا يُجْمَعَ وَيُعَادَ، وَقَالَ {إِذَا

أَنَا مُتٌ فَأَخْرِقُونِي ثُمَّ اسْحَقُونِي ثُمَّ ذَرُونِي فِي الرِّيحِ فِي الْبَحْرِ، فَوَاللَّهِ لَئِنْ قَدَرَ عَلَيَّ رَبِّي لِيُعَذِّبَنِي عَذَابًا مَا عَذَّبَهُ أَحَدًا}، فَذَكِّرْ هَذِهِ الْجُمْلَةَ الثَّانِيَةَ بِحَرْفِ الْفَاءِ [يَعْنِي قَوْلَهُ {فَوَاللَّهِ...}] عَقِيبَ الْأُولَى يَدُلُّ عَلَى أَنَّهَا سَبَبٌ لَهَا وَأَنَّهُ فَعَلَ ذَلِكَ لِئَلَّا يَقْدِرَ اللَّهُ عَلَيْهِ، وَهُوَ قَدْ جَعَلَ تَفْرِيقَهُ مُغَايِرًا لِأَنَّهُ يَقْدِرُ الرَّبُّ... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الصُّومَالِيِّ-: قَالَ أَبُو بَكْرٍ بْنُ الْعَرَبِيِّ (ت 543هـ) [فِي (الْمَسَالِكِ فِي شَرْحِ مَوْطَأِ مَالِكٍ)] {قَالَ عُلَمَاؤُنَا (هَذَا رَجُلٌ جَهْلٌ صِفَةً مِنْ صِفَاتِ اللَّهِ تَعَالَى وَكَانَ مُؤْمِنًا يَشْرَعُ مَنْ قَبْلَهُ، فِي زَمَنِ الْفِتْرَةِ وَعِنْدَ تَغْيِيرِ الْمَلِكِ وَذُرُوسِهَا)}... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الصُّومَالِيِّ-: قَالَ عَبْدُ اللطيفِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ [ابْنُ حَسَنٍ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَبْدِ الْوَهَّابِ] (ت 1293هـ) [فِي (مَنْهَاجِ التَّاسِيْسِ وَالتَّقْدِيْسِ)] {وَأَمَّا الَّذِي أَمَرَ أَهْلَهُ أَنْ يُحَرِّقُوهُ وَيَذَرُوهُ، فَهَذَا لَمْ تَقُمْ عَلَيْهِ الْحُجَّةُ الَّتِي يَكْفُرُ مُخَالَفُهَا [قَالَ الشَّيْخُ أَحْمَدُ الْحَازِمِيُّ فِي (شَرْحِ مَنْهَاجِ التَّاسِيْسِ وَالتَّقْدِيْسِ)]: [هَذَا] لَيْسَ مِنْ مَسَائِلِ الشَّرْكِ، هَذَا يَتَعَلَّقُ بِصِفَةٍ مِنْ صِفَاتِ الرَّبِّ جَلَّ وَعَلَا، هُوَ لَمْ يُنْكَرِ الْقُدْرَةَ، بَلْ أَمَّنَ بِأَصْلِ الْقُدْرَةِ. انْتَهَى بِاخْتِصَارٍ، وَأَهْلُ الْفِتْرَةِ لَا يُقَاسُونَ بِغَيْرِهِمْ}. انْتَهَى بِاخْتِصَارٍ. وَقَالَ الطَّحَاوِيُّ (ت 321هـ) فِي (شَرْحِ مُشْكِلِ الْأَثَارِ): حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْخَنْطَلِيُّ، أَخْبَرَنَا النُّصَيْرُ بْنُ شُمَيْلٍ، أَخْبَرَنَا أَبُو نَعَامَةَ الْعَدَوِيُّ، أَخْبَرَنَا أَبُو هُنَيْدَةَ الْبَرَاءُ بْنُ تَوْفَلٍ، عَنْ وَالَانَ الْعَدَوِيِّ، عَنْ خُذَيْفَةَ، عَنْ أَبِي بَكْرٍ الصَّدِّيقِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ {أَصْبَحَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ذَاتَ يَوْمٍ، فَذَكَرَ حَدِيثًا طَوِيلًا مِنْ حَدِيثِ يَوْمِ الْقِيَامَةِ، ثُمَّ ذَكَرَ فِيهِ شَفَاعَةَ الشَّهَدَاءِ قَالَ (ثُمَّ يَقُولُ اللَّهُ "أَنَا أَرْحَمُ الرَّاحِمِينَ، انْظُرُوا فِي النَّارِ هَلْ فِيهَا مِنْ أَحَدٍ عَمِلَ خَيْرًا قَطًّا"، فَيَجِدُونَ فِي النَّارِ رَجُلًا، فَيُقَالُ لَهُ "هَلْ عَمِلْتَ خَيْرًا قَطًّا؟"، فَيَقُولُ "لَا، غَيْرَ أَنِّي

كُنْتُ أَمَزْتُ وَلَدِي إِذَا مِتُّ فَأُخْرِقُونِي بِالنَّارِ، ثُمَّ
 أَطْحَنُونِي، حَتَّى إِذَا كُنْتُ مِثْلَ الْكُحْلِ فَادْهَبُوا بِي إِلَى
 الْبَحْرِ، فَأَذْرُونِي فِي الرِّيحِ، فَوَاللَّهِ لَا يَقْدِرُ عَلَيَّ رَبُّ
 الْعَالَمِينَ أَبَدًا فَيُعَاقِبَنِي، إِذْ عَاقَبْتُ نَفْسِي فِي الدُّنْيَا
 عَلَيْهِ "؛ فَتَأَمَّلْنَا مَا فِي هَذَا الْحَدِيثِ مِنْ وَصِيَّةِ هَذَا
 الْمُوصِي بَنِيهِ بِأَخْرَاقِهِمْ إِيَّاهُ بِالنَّارِ، وَبِطَحْنِهِمْ إِيَّاهُ حَتَّى
 يَكُونَ مِثْلَ الْكُحْلِ، وَيَتَذَرِيهِمْ إِيَّاهُ فِي الْبَحْرِ فِي الرِّيحِ،
 وَمِنْ قَوْلِهِ لَهُمْ بَعْدَ ذَلِكَ {فَوَاللَّهِ لَا يَقْدِرُ عَلَيَّ رَبُّ
 الْعَالَمِينَ أَبَدًا}، فَوَجَدْنَا ذَلِكَ مُخْتَمِلًا أَنْ يَكُونَ كَأَنَّ مِنْ
 شَرِيعَةِ ذَلِكَ الْقَرْنِ الَّذِي كَانَ ذَلِكَ الْمُوصِي مِنْهُ الْقُرْبَةَ
 بِمِثْلِ هَذَا إِلَى رَبِّهِمْ جَلَّ وَعَزَّ، خَوْفَ عَذَابِهِ إِيَّاهُمْ فِي
 الْآخِرَةِ، وَرَجَاءَ رَحْمَتِهِ إِيَّاهُمْ فِيهَا بِتَعْجِيلِهِمْ لَأَنْفُسِهِمْ
 ذَلِكَ فِي الدُّنْيَا، فَقَالَ قَائِلٌ {وَكَيْفَ جَازَ لَكَ أَنْ تَحْمِلَ
 تَأْوِيلَ هَذَا الْحَدِيثِ عَلَى مَا تَأَوَّلْتَهُ عَلَيْهِ فِي ذَلِكَ؟} [فَإِنْ]
 مِنْ وَصِيَّةِ ذَلِكَ الْمُوصِي مَا يَنْفِي عَنْهُ الْإِيمَانَ بِاللَّهِ، لِأَنَّ
 فِيهِ {فَوَاللَّهِ لَا يَقْدِرُ عَلَيَّ رَبُّ الْعَالَمِينَ أَبَدًا}، وَمَنْ نَفَى
 عَنِ اللَّهِ تَعَالَى الْقُدْرَةَ فِي حَالٍ مِنَ الْأَحْوَالِ كَانَ بِذَلِكَ
 كَافِرًا}، وَكَانَ جَوَابُنَا لَهُ فِي ذَلِكَ أَنَّ الَّذِي كَانَ مِنْ ذَلِكَ
 الْمُوصِي مِنْ قَوْلِهِ لِبَنِيهِ {فَوَاللَّهِ لَا يَقْدِرُ عَلَيَّ رَبُّ
 الْعَالَمِينَ} لَيْسَ عَلَى نَفْيِ الْقُدْرَةِ عَلَيْهِ فِي حَالٍ مِنَ
 الْأَحْوَالِ، وَلَوْ كَانَ ذَلِكَ كَذَلِكَ لَكَانَ كَافِرًا، وَلَمَّا جَازَ أَنْ
 يَغْفِرَ اللَّهُ لَهُ وَلَا أَنْ يُدْخِلَهُ جَنَّتَهُ، لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَا يَغْفِرُ
 أَنْ يُشْرَكَ بِهِ، وَلَكِنْ قَوْلُهُ {فَوَاللَّهِ لَا يَقْدِرُ عَلَيَّ رَبُّ
 الْعَالَمِينَ أَبَدًا} هُوَ عِنْدَنَا وَاللَّهُ أَعْلَمُ عَلَى التَّصْيِيقِ، أَيْ
 {لَا يُصَيِّقُ اللَّهُ عَلَيَّ أَبَدًا فَيُعَذِّبُنِي بِتَصْيِيقِهِ عَلَيَّ لِمَا قَدْ
 قَدَّمْتُ فِي الدُّنْيَا مِنْ عَذَابِي نَفْسِي الَّذِي أَوْصَيْتُكُمْ بِهِ
 فِيهَا}... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الطَّحَاوِي-: فَقَوْلُ ذَلِكَ الْمُوصِي
 {فَوَاللَّهِ لَا يَقْدِرُ عَلَيَّ رَبُّ الْعَالَمِينَ أَبَدًا} أَيْ {لَا يُصَيِّقُ
 عَلَيَّ أَبَدًا، لِمَا قَدْ فَعَلْتُهُ بِنَفْسِي} رَجَاءَ رَحْمَتِهِ وَطَلَبَ
 غُفْرَانِهِ {ثِقَةً مِنْهُ بِهِ [أَيُّ ثِقَةٍ مِنْ ذَلِكَ الْمُوصِي بِاللَّهِ]،

وَمَعْرِفَةً مِنْهُ بِرَحْمَتِهِ وَعَفْوِهِ وَصَفَحِهِ بِأَقْلٍ مِنْ ذَلِكَ
 الْفِعْلِ [قَالَ الشَّيْخُ أَبُو سَلْمَانَ الصُّومَالِي فِي (نَظَرَاتٍ
 تَقْدِيئَةٍ فِي أَخْبَارِ نَبَوِيَّةِ "الْجُزْءِ الْأَوَّلِ") فِي هَذَا الْحَدِيثِ:
 رَوَاهُ الطَّحَاوِيُّ، وَأَبْنُ خُزَيْمَةَ، وَالذَّارِمِيُّ، وَأَبْنُ حِبَّانَ،
 وَأَحْمَدُ، وَالتَّبْرَازِيُّ، وَالبُخَارِيُّ (فِي التَّارِيخِ الْكَبِيرِ)،
 وَغَيْرُهُمْ، بِسَنَدٍ حَسَنٍ، وَصَحَّحَهُ أَبُو عَوَانَةَ وَأَبْنُ خُزَيْمَةَ
 وَأَبْنُ حِبَّانَ وَالصَّنَائِيُّ الْمَقْدِسِيُّ، وَقَالَ أَحْمَدُ شَاكِرُ
 {إِسْنَادُهُ صَحِيحٌ}، وَالشَّيْخُ الْأَلْبَانِيُّ {إِسْنَادُهُ حَسَنٌ}،
 وَقَالَ الشَّيْخُ شُعَيْبٌ {إِسْنَادُهُ حَسَنٌ} وَفِي مَوْضِعٍ آخَرَ
 {إِسْنَادُهُ حَسَنٌ}... وَقَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ أَبُو سَلْمَانَ
 الصُّومَالِي- أَيْضًا: قَالَ ابْنُ أَبِي حَمْرَةَ الْأَنْدَلُسِيُّ (ت
 699هـ) [فِي (بَهْجَةِ النُّفُوسِ)] {وَأَمَّا كَوْنُهُ فَعَلَّ ذَلِكَ
 بِنَفْسِهِ فَلَعَلَّهُ كَانَ فِي شَرِيعَتِهِمْ جَائِزًا وَمَثَلَهُ لِمَنْ أَرَادَ
 التَّوْبَةَ مَثَلُ مَا فَعَلَ بَنُو إِسْرَائِيلَ الَّذِينَ لَمْ تُقْبَلْ تَوْبَتُهُمْ
 حَتَّى قَتَلُوا أَنْفُسَهُمْ [يُشِيرُ إِلَى قَوْلِهِ تَعَالَى {وَإِذْ قَالَ
 مُوسَى لِقَوْمِهِ يَا قَوْمِ إِنَّكُمْ ظَلَمْتُمْ أَنْفُسَكُمْ بِاتِّخَاذِكُمْ
 الْإِجْلَ فَتُوبُوا إِلَى بَارِيكُمْ فَاقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ ذَلِكَ خَيْرٌ
 لَكُمْ عِنْدَ بَارِيكُمْ فَتَابَ عَلَيْكُمْ إِنَّهُ هُوَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ}]...
 ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ أَبُو سَلْمَانَ الصُّومَالِي-: الرَّجُلُ فَعَلَ
 ذَلِكَ تَوْبَةً وَإِزْرَاءً [أَيُّ وَاحْتِقَارًا] عَلَى النَّفْسِ، وَهَذَا
 الصَّنِيعُ كَانَ مِنْ عَادَاتِ بَنِي إِسْرَائِيلَ فِي التَّوْبَةِ وَلَمْ
 يَفْعَلْهُ جَهْلًا وَلَا شُكًا فِي قُدْرَةِ اللَّهِ وَلَا فِي عِلْمِهِ... ثُمَّ
 قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ أَبُو سَلْمَانَ الصُّومَالِي-: يَظْهَرُ مِنْ
 مَجْمُوعِ الرِّوَايَاتِ أَنَّ الرَّجُلَ لَمْ يُغْفَرْ لَهُ مِنْ أَجْلِ الْجَهْلِ
 بِقُدْرَةِ اللَّهِ وَعِلْمِهِ الشَّامِلِ [قُلْتُ: لَا يُرِيدُ الشَّيْخُ مُجَرَّدَ
 نَفْيِ تَعْلِيلِ الْمَغْفِرَةِ هُنَا بِجَهْلِ الرَّجُلِ، وَإِنَّمَا يُرِيدُ نَفْيَ
 جَهْلِ الرَّجُلِ أَصْلًا بِقُدْرَةِ اللَّهِ وَعِلْمِهِ الشَّامِلِ؛ فَقَدْ قَالَ
 الشَّيْخُ فِي (نَظَرَاتٍ تَقْدِيئَةٍ فِي أَخْبَارِ نَبَوِيَّةِ "الْجُزْءِ
 الثَّانِي") : حَدِيثُ الْإِسْرَائِيلِيِّ لَا عِلَاقَةَ لَهُ بِالْعُذْرِ بِالْجَهْلِ.
 انْتَهَى بِاخْتِصَارٍ، وَإِنَّمَا لِحَوْفِهِ مِنَ اللَّهِ كَمَا [فِي] حَدِيثِ

إِنَّ مَسْعُودَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ {فَعُفِرَ لَهُ لِحَوْفِهِ}، وَتَبَيَّنَ أَنَّهُ أَمَرَ بَنِيهِ بِالْإِحْرَاقِ تَوْبَةً إِلَى اللَّهِ وَتَحْقِيقًا لِنَفْسِهِ لِمَا عَصَتْ اللَّهَ، طَمَعًا فِي أَنْ لَا يَجْمَعَ عَلَيْهِ أَرْحَمُ الرَّاحِمِينَ بَيْنَ عَذَابِ الدُّنْيَا وَعَذَابِ الْآخِرَةِ، **وظَهَرَ أَنَّ الرَّجُلَ كَانَ يَعْتَبِرُ ذَاكَ الْفِعْلَ عَمَلًا صَالِحًا تَقَرَّبَ بِهِ إِلَى اللَّهِ** كَمَا دَلَّ عَلَيْهِ حَدِيثُ أَبِي بَكْرٍ لِأَنَّ فِي حَدِيثِ أَبِي بَكْرٍ {هَلْ عَمِلْتَ خَيْرًا قَطًّا؟} فَيَقُولُ {لَا، غَيْرَ أَنِّي كُنْتُ أَمَرْتُ وَلَدِي إِذَا مِتُّ فَأُخْرِقُونِي بِالنَّارِ، فَوَاللَّهِ لَا يَقْدِرُ عَلَيَّ رَبُّ الْعَالَمِينَ أَبَدًا فَيُعَاقِبَنِي، إِذْ عَاقَبْتُ نَفْسِي فِي الدُّنْيَا عَلَيْهِ}... ثم قال -أي الشيخ أبو سلمان الصومالي-: السَّبَبُ فِي الْأَمْرِ بِالْحَرْقِ مَنْصُوصٌ فِي حَدِيثِ أَبِي بَكْرٍ، وَظَاهِرٌ فِي أَحَادِيثَ غَيْرِهِ مِنَ الصَّحَابَةِ، فَإِنَّ الرَّجُلَ **عَدَّ هَذَا الْعَمَلَ خَيْرًا قَدَّمَهُ لِنَفْسِهِ**، فَطَمِعَ فِي أَنْ لَا يَجْمَعَ عَلَيْهِ أَرْحَمُ الرَّاحِمِينَ بَيْنَ الْعَذَابِ الدُّنْيَوِيِّ وَالْآخِرَوِيِّ، وَالشَّاهِدُ لَهُ قَوْلُهُ {فَوَاللَّهِ لَا يَقْدِرُ عَلَيَّ رَبُّ الْعَالَمِينَ أَبَدًا فَيُعَاقِبَنِي، إِذْ عَاقَبْتُ نَفْسِي فِي الدُّنْيَا عَلَيْهِ}... ثم قال -أي الشيخ أبو سلمان الصومالي-: وَصَرِيحُ الْخَيْرِ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الرَّجُلَ طَمِعَ أَنْ يَكُونَ فِعْلُهُ سَبَبًا فِي النِّجَاةِ مِنَ الْعَذَابِ، لَكِنَّ الْإِشْكَالَ فِي تَحْدِيدِ وَجْهِ السَّبَبِيَّةِ وَالتَّعْلِيلِ [قَالَ مَرْكَزُ الْفَتْوَى بِمَوْقِعِ إِسْلَامِ وَيَبِ التَّابِعِ لِإِدَارَةِ الدَّعْوَةِ وَالْإِرْشَادِ الدِّينِيِّ بَوَازَارَةِ الْأَوْقَافِ وَالشُّؤُونِ الْإِسْلَامِيَّةِ بِدَوْلَةِ قَطْرِ **فِي هَذَا الرَّابِطِ**: فَأَكْثَرُ عُلَمَاءِ الْأَصُولِ عَلَى أَنَّ السَّبَبَ وَالْعِلَّةَ بِمَعْنَى وَاحِدٍ، أَنْتَهَى]، إِذْ يُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ فِعْلُهُ وَاقِعًا مِنْهُ عَلَى وَجْهِ التَّوْبَةِ وَالْإِزْرَاءِ بِالنَّفْسِ وَقَدْ شَهِدَ لَهُ بَعْضُ الرَّوَايَاتِ كَمَا سَبَقَ، **وَإِذَا صَحَّ ذَلِكَ** **إِنْسَدَّ بَابُ التَّأْوِيلَاتِ وَالْاسْتِنْبَاطَاتِ عَلَى أَصْحَابِهَا**... ثم قال -أي الشيخ أبو سلمان الصومالي-: والسَّبَبُ فِي فَتْحِ الْإِحْتِمَالَاتِ الْمُتَعَدِّدَةِ **عَدَمُ جَمْعِ الطَّرِيقِ وَالْمَرْوِيَّاتِ فِي الْقِصَّةِ**... ثم قال -أي الشيخ أبو سلمان الصومالي-: وَالصَّوَابُ أَنَّهُ كَانَ قَاصِدًا لِمَا فَعَلَ وَاعِيًا لِمَا

قَالَ، لَمْ يَفْعَلْ مُحَرَّمًا فِي دِينِهِ وَلَا قَالَ كُفْرًا عَلَى التَّحْقِيقِ... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ أَبُو سَلْمَانَ الصُّومَالِيِّ-: لَمْ يَجْهَلِ الرَّجُلُ وَلَمْ يَشْكُ فِي قُدْرَةِ اللَّهِ عَلَى إِعَادَتِهِ، وَلَكِنْ طَمِعَ أَنَّهُ إِذَا عَاقَبَ نَفْسَهُ لِلَّهِ فِي الدُّنْيَا لَمْ يُعَاقَبْ فِي الْآخِرَةِ، وَحَدِيثُ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ نَصٌّ فِي مَجَلِّ النَّزَاعِ رَافِعٌ لِلْإِشْكَالِ الَّذِي اخْتَلَفَتْ أَقْوَالُ النَّاسِ فِي الْجَوَابِ عَنْهُ. انْتَهَى بِاخْتِصَارٍ. انْتَهَى بِاخْتِصَارٍ. وَقَالَ النَّبَوِيُّ فِي (شَرْحِ صَحِيحِ مُسْلِمٍ): وَقَالَتْ طَائِفَةٌ {يَجُوزُ أَنَّهُ [أَيُّ الْإِسْرَائِيلِيِّ الَّذِي أَوْصَى بِحَرْقِ جُثْمَانِهِ] كَانَ فِي زَمَنِ (شَرْعُهُمْ فِيهِ جَوَازُ الْعَفْوِ عَنِ الْكَافِرِ)، بِخِلَافِ شَرْعِنَا، وَذَلِكَ مِنْ مَجَازَاتِ الْعُقُولِ عِنْدَ أَهْلِ السُّنَّةِ، وَإِنَّمَا مَنَعْنَاهُ فِي شَرْعِنَا بِالشَّرْعِ وَهُوَ قَوْلُهُ تَعَالَى (إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ) {قَالَ الشَّيْخُ أَبُو سَلْمَانَ الصُّومَالِيُّ فِي (نَظَرَاتٍ نَقَدِيَّةٍ فِي أَخْبَارِ نَبَوِيَّةِ "الْجُزْءِ الْأَوَّلِ")}: إِنَّ الْبَعْثَ الْآخِرَ مَعْلُومٌ مِنْ دِينِ الْأَنْبِيَاءِ ضَرُورَةً، وَأَخْبَارُ الرُّسُلِ بِهِ مَقْطُوعٌ، فَلَا يَخْفَى عَلَى أَحَدٍ أَمَّنَ بِالرُّسُلِ، وَلِهَذَا قَالَ عَلِيُّ الْقَارِي [فِي (شَرْحِ الشُّفَا)] {أَطْبَقَ الْأَنْبِيَاءُ وَالرُّسُلُ عَلَى وَجُوبِ الْإِيمَانِ بِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَوَعْدِ الثَّوَابِ وَوَعْدِ الْعِقَابِ، حَتَّى قَالَ اللَّهُ لَأَدَمَ وَمَنْ مَعَهُ (فَإِنَّمَا يَأْتِيَنَّكُمْ مِنِّي هُدًى فَمَنْ تَبِعَ هُدَايَ فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ، وَالَّذِينَ كَفَرُوا وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا أُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ، هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ)}... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ أَبُو سَلْمَانَ الصُّومَالِيِّ-: مَضَى التَّحْقِيقُ فِي أَنَّ الرَّجُلَ [أَيُّ الْإِسْرَائِيلِيِّ الَّذِي أَوْصَى بِحَرْقِ جُثْمَانِهِ] لَمْ يَجْهَلْ بِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلَا بِمَعَادِ الْأَبْدَانِ إِجْمَالًا وَتَفْصِيلًا، وَإِنَّمَا أَرَادَ أَنْ يَشْفَعَ لَهُ صَنِيعُهُ هَذَا عِنْدَ اللَّهِ كَمَا سَبَقَ بَيَانُهُ... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ أَبُو سَلْمَانَ الصُّومَالِيِّ-: وَقَالَ ابْنُ حَجَرَ [فِي (فَتْحِ الْبَارِي)] {وَأَبْعَدُ الْأَقْوَالِ قَوْلُ مَنْ قَالَ (أَنَّهُ كَانَ فِي شَرْعِهِمْ جَوَازُ الْمَغْفِرَةِ لِلْكَافِرِ)}... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ أَبُو

سلمان الصومالي:- يَظْهَرُ بِالنُّظْرَةِ الْأَوَّلِيَّةِ [أَيُّ بَعْدَ جَمْعِ
الطَّرُقِ وَالْمَرْوِيَّاتِ فِي الْقِصَّةِ] أَنَّ الْخَيْرَ مُحْتَمَلُ الدَّلَالَةِ،
وَعِنْدَ التَّدْقِيقِ يَتَّضِحُ أَنَّ الصَّوَابَ فِي كِفَّةِ النَّافِي لِلْوُقُوعِ
فِي الْكُفْرِ، وَهُوَ مَذْهَبُ جُمْهُورِ الْعُلَمَاءِ مِنْ أَهْلِ السَّنَةِ
وغيرهم. انتهى باختصار]. انتهى. وقال الشيخ أبو
محمد المقدسي في (الرَّسَالَةُ الثَّلَاثِيَّةُ): إِنَّ الْأَمْرَ **لَيْسَ**
كَمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ بَعْضُ أَهْلِ التَّجْهَمِ وَالْإِرْجَاءِ مِنْ دَعْوَى أَنَّ
هَذَا الرَّجُلَ أَنْكَرَ الْبَعَثِ مُطْلَقًا، ثُمَّ يَسْتَدِلُّ [أَيُّ مَنْ هُوَ
مِنْ أَهْلِ التَّجْهَمِ وَالْإِرْجَاءِ] بِقَوْلِهِ تَعَالَى {زَعَمَ الَّذِينَ
كَفَرُوا أَنْ لَنْ يُبْعَثُوا}، وَمِنْ ثَمَّ تَوَجَّهَ وَتَعَمَّيْمُ إِعْذَارِهِ
بِالْجَهْلِ فِي إنْكَارِ الْبَعَثِ مُطْلَقًا، **لِيَنْتَقِلَ بِذَلِكَ إِلَى إِعْذَارِ**
الطَّوَاعِغِ الْمُشَرَّرِينَ، وَالْحُكَّامِ الْمُرتَدِّينَ الْمُحَارِبِينَ
لِلدِّينِ الْمُتَوَلِّينَ لِأَعْدَائِهِ الَّذِينَ قَدْ خَرَجُوا مِنْ دِينِ اللَّهِ
مِنْ أَبْوَابٍ عَدِيدَةٍ!، فَلَا شَكَّ أَنَّ هَذَا مِنْ تَحْمِيلِ الدَّلِيلِ مَا
لَا يَحْتَمِلُهُ، فَالرَّجُلُ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ لَمْ يَكُنْ مُنْكَرًا لِقُدْرَةِ
اللَّهِ عَلَى الْبَعَثِ، وَإِنَّمَا دَخَلَهُ الْجَهْلُ فِي سَعَةِ هَذِهِ
الْقُدْرَةِ وَتَفَاصِيلِهَا وَأَنَّهُ سُبْحَانَهُ قَادِرٌ عَلَى جَمْعِ مَا ذَرَّتْهُ
الرِّيَاحُ وَتَفَرَّقَ فِي الْأَنْهَارِ وَالْبَحَارِ مِنْ رَمَادِهِ، وَبَعَثِهِ،
وَهَذَا التَّفْصِيلُ تَحَارُّ فِيهِ الْعُقُولُ، وَقَدْ يَخْفَى وَتَذْهَلُ عَنْهُ
الْأَذْهَانُ، خُصُوصًا مَعَ شِدَّةِ الْفَرَعِ وَالْإِنْدِهَاشِ فِي
سَكْرَاتِ الْمَوْتِ، وَهُوَ مِمَّا لَا يُعْرَفُ إِلَّا مِنْ طَرِيقِ الْحُجَّةِ
الرَّسَالِيَّةِ، فَلَا يَجِلُّ مُمَاتِلُهُ الْخَطَأَ أَوِ الْجَهْلَ فِي مِثْلِ هَذَا
الْأَمْرِ الْخَفِيِّ وَتَنْزِيلُ الْعُذْرِ فِيهِ وَإِلْحَاقُهُ بِالشَّرِكِ الْأَكْبَرِ
الْوَاضِحِ الْمُسْتَبِينِ وَالرَّدَّةِ الصَّرِيحَةِ الْمُضَافِ إِلَيْهَا
مُحَارَبَةُ الدِّينِ وَغَيْرُ ذَلِكَ مِنَ الْكُفْرِ الْبَوَاحِ الَّذِي ارْتَكَسَ
[أَيُّ وَقَعَ] فِي حِمَايَةِ [أَيُّ فِي وَحْلِهِ وَطِينِهِ] طَوَاعِغِ
الْحُكْمِ مُنَاقِضِينَ بِكُفْرِيَّاتِهِمْ أَظْهَرَ وَأَصْرَحَ وَأَشْهَرَ أُمُورِ
الدِّينِ الَّتِي بُعِثَ بِهَا الرُّسُلُ كَافَّةً، فَوَاللَّهِ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا
هُوَ لَا يُسَاوِي أَوْ يُمَاتِلُ بَيْنَ خَطَأِ هَذَا الرَّجُلِ الْمُوَحِدِ
وَبَيْنَ طَوَامِ الْقَوْمِ **[يَعْنِي (الطَّوَاعِغِ الْمُشَرَّرِينَ،**

وَالْحُكَّامُ الْمُتَرْتِدِّينَ الْمُحَارِبِينَ لِلَّذِينَ الْمُتَوَلِّينَ لِأَعْدَائِهِ]
 إِلَّا الْمُطْلَقُونَ الَّذِينَ إِذَا أَكْتَالُوا عَلَى النَّاسِ يَسْتَوْفُونَ
 وَإِذَا كَالُوهُمْ أَوْ وَزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ، الْمُتْلَاعِبُونَ بِالْأَدْلَةِ
 الَّذِينَ يَلُؤُونَ أَعْنَاقَهَا وَيَتْلَاعِبُونَ بِدَلَالَتِهَا {أَلَا يَظُنُّ
 أُولَئِكَ أَنَّهُمْ مَبْعُوثُونَ لِيَوْمٍ عَظِيمٍ}؟!... ثم قال -أي
 الشيخ المقدسي-: فَقَدْ عَرَفْتُ مِمَّا تَقْدِمُ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ
 مُسَاوَاةُ الْخَطَا فِي الْأَبْوَابِ الْخَفِيَّةِ الَّتِي لَا تُعْرَفُ إِلَّا مِنْ
 طَرِيقِ الْحُجَّةِ الرَّسَالِيَّةِ وَالَّتِي يُعَذِّرُ الْجَاهِلُ فِيهَا -
 وَمُمَاتِلَتِهَا- بِمُنَاقَضَةِ الْأَبْوَابِ الظَّاهِرَةِ الْمَعْلُومَةِ مِنَ
 الَّذِينَ صَرُورَةٌ، فَكَيْفَ بِمُنَاقَضَةِ أَشْهَرِهَا، أَعْنِي أَصْلَ
 التَّوْحِيدِ الَّذِي أَقَامَ اللَّهُ فِيهِ عَلَى خَلْقِهِ حُجَّجَهُ الْبَالِغَةُ
 الظَّاهِرَةُ، فَغَرَسَهُ فِي فِطْرِهِمْ، وَزَيَّنَهُ فِي عُقُولِهِمْ،
 وَقَبَّحَ مَا يُنَاقِضُهُ مِنَ الشِّرْكِ وَالتَّنِيدِ، وَأَخَذَ عَلَيْهِ الْمِيثَاقَ
 قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَهُمْ، وَبَعَثَ جَمِيعَ رُسُلِهِ لِتَقْرِيرِهِ وَإِبْطَالِ مَا
 يُنَاقِضُهُ مِنَ الشِّرْكِ، وَأَنْزَلَ جَمِيعَ كُتُبِهِ مِنْ أَجَلِهِ، فَهُوَ لَا
 يَخْفَى إِلَّا عَلَى مَنْ كَسَبَ جَهْلَهُ بِالْإِعْرَاضِ [أَيُّ (مَنْ كَانَ
 جَهْلُهُ نَاتِجًا عَنْ إِعْرَاضِهِ)] وهذا ليس بِمَعَذُورٍ بِالْإِتِّفَاقِ،
 فَلَا تَجِلُ مُسَاوَاةُ الْبَاطِنِ وَخَلَطُ أَحَدِهِمَا بِالْآخَرِ، كَمَا لَا
 يَجِلُ مُسَاوَاةُ أَهْلِ التَّوْحِيدِ بِأَهْلِ الشِّرْكِ وَالتَّنِيدِ، هَذَا
 وَقَدْ رَوَى الْإِمَامُ أَحْمَدُ فِي مُسْنَدِهِ زِيَادَةً مُهِمَّةً لِخَدِيثِ
 ذَلِكَ الرَّجُلِ تَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ كَانَ مِنَ الْمُوَحِّدِينَ، فَلَا يَجِلُ
 تَنْزِيلُ إِعْذَارِ الْمُوَحِّدِينَ فِي الْمَسَائِلِ الْخَفِيَّةِ، عَلَى طَوَامِ
 الْمُشْرِكِينَ فِي شَرِكِهِمُ الصُّرَاحِ وَكُفْرِهِمُ الْبَوَاحِ... ثم
 قال -أي الشيخ المقدسي-: أَفْرَاحُ الْجَهْمِيَّةِ وَالْمُرَجِّئَةِ
 عَذَرُوا الطَّوَاغِيتَ وَالْمُتَرْتِدِّينَ، الْمُنَاقِضِينَ لِأَصْلِ التَّوْحِيدِ
 مِنْ أَبْوَابِ شَيْءٍ، فَحَكَمُوا لَهُمُ بِالْإِسْلَامِ وَالْإِيمَانِ
 وَعَصَمُوا دِمَاءَهُمْ وَجَعَلُوهُمْ مِنَ النَّاجِينَ... ثم قال -أي
 الشيخ المقدسي-: وَالْخُلَاصَةُ أَنَّهُ يَجِبُ التَّفْرِيقُ فِي بَابِ
 الْعُذْرِ بِالْجَهْلِ بَيْنَ مَا عُلِمَ صَرُورَةً مِنْ دِينِ الْإِسْلَامِ
 وَتَابَاهُ الْفِطْرُ السَّلِيمَةُ وَيُقْبَحُ الْعَقْلُ السَّلِيمُ، كَأَبْوَابِ

الشَّرِكِ الْوَاضِحِ الْمُسْتَتِينَ الَّذِي لَا يَجُوزُ أَنْ يَجْهَلَ كَوْنَهُ
 مِمَّا يُنَاقِضُ دِينَ الْإِسْلَامِ أَحَدٌ مِمَّنْ يَنْتَسِبُ إِلَيْهِ، وَبَيْنَ مَا
 كَانَ مِنَ الْأُمُورِ الَّتِي قَدْ تَخْفَى وَتَحْتَاجُ إِلَى تَعْرِيفٍ وَبَيَانٍ
 وَلَا تُعْلَمُ إِلَّا بِالْحُجَّةِ الرَّسَالِيَّةِ الْمُفْصَّلَةِ فَمِثْلُ هَذَا يُعَذَّرُ
 فِيهِ بِالْجَهْلِ خِلَافًا لِلْبَابِ الْأَوَّلِ فَيَجِبُ عَذْمُ الْمُبَادَرَةِ فِي
 التَّكْفِيرِ بِهِ إِلَّا بَعْدَ التَّعْرِيفِ وَإِقَامَةِ الْحُجَّةِ... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ
 الشَّيْخِ الْمُقَدَّسِيِّ-: الْمُفَرِّطُونَ مِنْ أَهْلِ التَّجَهُمِ وَالْإِرْجَاءِ
 -وَنَحْوِهِمْ مِنَ الْمُتَسَاهِلِينَ- أَخَذُوا كَلَامَ الْأُئِمَّةِ وَإِعْذَارِهِمْ
 فِي الْمَسَائِلِ الْخَفِيَّةِ فَأَنْزَلُوهُ عَلَى الْكُفْرِ الْمَعْلُومِ مِنَ
 الدِّينِ صَرُورَةً وَقَايَسُوهُ عَلَيْهَا وَأَلْحَقُوا بِهَا الشَّرِكَ
 الْوَاضِحَ الْمُسْتَتِينَ، فَعَذَرُوا بِذَلِكَ الطَّوَاعِغَ وَرَفَعُوا
 لِكُفْرِهِمُ الْبَوَاحَ وَجَادَلُوا عَنِ الْمُشَرِّعِينَ الْمُشْرِكِينَ
 وَالطَّغَاةِ الْمُحَارِبِينَ لِلدِّينِ. انْتَهَى بِاخْتِصَارٍ. وَقَالَ الشَّيْخُ
 عَبْدُ اللَّهِ الْغُلَيْفِيُّ فِي كِتَابِهِ (الْعَذْرُ بِالْجَهْلِ، أَسْمَاءُ
 وَأَحْكَامُ): حَدِيثُ الرَّجُلِ الَّذِي قَالَ {إِذَا أَنَا مِتُّ
 فَأُخْرِقُونِي...} فَعُذِرَ هَذَا الرَّجُلُ كَانَ بِسَبَبِ جَهْلِهِ
 لِمُفَرَّدَاتِ بَعْضِ صِفَاتِ اللَّهِ، وَهَذِهِ مِنَ الْأُمُورِ الَّتِي قَدْ
 تَخْفَى عَلَى بَعْضِ النَّاسِ فِي زَمَنِ مِنَ الْأَزْمَانِ لِعَدَمِ
 بُلُوغِ الدَّعْوَةِ، وَمِنَ الْمَعْلُومِ بَدَاهَةٌ أَنَّ الْجَهْلَ بِمُفَرَّدَاتِ
 الصِّفَةِ الَّذِي لَا يُؤَدِّي إِلَى الْجَهْلِ بِاللَّهِ لَيْسَ كَالْجَهْلِ
 بِالصِّفَةِ الَّذِي يُؤَدِّي إِلَى الْجَهْلِ بِاللَّهِ أَوْ الْجَهْلِ بِوَحْدَانِيَّتِهِ
 فَجَاهِلٌ هَذِهِ لَا يَتَوَقَّفُ عَاقِلٌ فِي كُفْرِهِ... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ
 الشَّيْخِ الْغُلَيْفِيِّ-: فَلَا بُدَّ مِنَ التَّفْرِيقِ بَيْنَ جَهْلٍ بِالصِّفَةِ
 يُؤَدِّي إِلَى الْجَهْلِ بِالْمَوْصُوفِ سُبْحَانَهُ -وَهَذَا كُفْرٌ ظَاهِرٌ-
 وَبَيْنَ جَهْلٍ بِمُفَرَّدَاتِ الصِّفَةِ لَا يُؤَدِّي إِلَى الْجَهْلِ
 بِالْمَوْصُوفِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى كَمَا فِي الْمَقَالَةِ الْخَفِيَّةِ.
 انْتَهَى بِاخْتِصَارٍ. وَجَاءَ فِي (شَرْحُ كَشْفِ الشُّبُهَاتِ)
 لِلشَّيْخِ صَالِحِ آلِ الشَّيْخِ (وَزِيرِ الشُّؤُونِ الْإِسْلَامِيَّةِ
 وَالْأَوْقَافِ وَالِدَعْوَةِ وَالْإِرْشَادِ) أَنَّ الشَّيْخَ سُئِلَ: ذَكَرْتَ
 بِأَنَّ مَنْ شَكَّ فِي شَيْءٍ مِمَّا جَاءَ بِهِ مُحَمَّدٌ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ

وَسَلَّمَ فَهُوَ كَافِرٌ، فَمَا مَعْنَى الْحَدِيثِ الصَّحِيحِ الَّذِي جَاءَ فِيهِ أَنَّ رَجُلًا قَالَ {إِذَا مِتُّ فَحَرِّقُونِي وَذَرُونِي فِي الْيَمِّ، وَاللَّهُ لَئِنْ قَدَرَ اللَّهُ عَلَيَّ لَيُعَذِّبَنِي} إِلَى آخِرِهِ، الْحَدِيثُ الْمَعْرُوفُ الَّذِي فِي الصَّحِيحِ؟ فَأَجَابَ الشَّيْخُ: هَذَا الْحَدِيثُ اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي الْإِجَابَةِ عَلَيْهِ، وَالتَّحْقِيقُ فِيهِ الَّذِي يَتَّفِقُ مَعَ أَصُولِ الشَّرِيعَةِ مِنْ جِهَةِ الْاِعْتِقَادِ وَالْفَقْهِ أَنَّ هَذَا الرَّجُلَ لَمْ يَشْكُ فِي صِفَةٍ مِنْ صِفَاتِ اللَّهِ، **وَأَمَّا شَكُّ فِي تَعَلُّقِ الصِّفَةِ بِبَعْضِ الْأَفْرَادِ**، فَهُوَ لَمْ يَشْكُ فِي الْقُدْرَةِ أَصْلًا، وَلَوْ شَكَّ فِي قُدْرَةِ اللَّهِ لَكَفَرَ وَلَمْ يَنْفَعْهُ إِيمَانُهُ، إِذَا قَالَ {أَيَا لَا أَذْرِي هَلِ اللَّهُ قَدِيرٌ أَمْ لَيْسَ بِقَدِيرٍ؟} يَعْنِي شَكُّ فِي **أَصْلِ الْقُدْرَةِ**، فَهَذَا يَكْفُرُ. أَنْتَهَى. وَقَالَ الشَّيْخُ صَالِحُ الْفُوزَانِ (عَضُو هَيْئَةِ كِبَارِ الْعُلَمَاءِ بِالْأَمِيرِ السَّعُودِيَّةِ، وَعَضُو اللَّجْنَةِ الدَّائِمَةِ لِلْبَحْثِ الْعِلْمِيِّ وَالْإِفْتَاءِ): الرَّجُلُ أَمَرَ بِإِحْرَاقِهِ وَذَرَّهُ فِي الْهَوَاءِ لِيَكُونَ مَعْدُومًا، فَهُوَ شَكُّ فِي جُزْئِيَّةٍ مِنْ جُزْئِيَّاتِ الْقُدْرَةِ، وَهِيَ **مَسْأَلَةُ خَفِيَّةٍ**، وَلَمْ يُنْكَرْ **عُمُومَ الْقُدْرَةِ**. أَنْتَهَى بِاخْتِصَارٍ نَقْلًا مِنْ (عَارِضُ الْجَهْلِ) لِلشَّيْخِ أَبِي الْعُلَا بْنِ رَاشِدِ بْنِ أَبِي الْعُلَا، بِمُرَاجَعَةٍ وَتَقْدِيمٍ وَتَقْرِيطِ الشَّيْخِ صَالِحِ الْفُوزَانِ. وَقَالَ الشَّيْخُ الْإِمَهْتِدِي بِاللَّهِ الْإِبْرَاهِيمِي فِي (مُنْجِدَةِ الْغَارِقِينَ وَمُذَكَّرَةِ الْمُؤَحِّدِينَ بِصِفَاتِ اللَّهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى الَّتِي هِيَ مِنْ أَصْلِ الدِّينِ): فَاللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى لَا يَقْبَلُ مِنْ أَحَدٍ عَمَلًا يَدُونُ أَنْ يَكُونَ تَوْجِيْدُهُ صَحِيحًا؛ **وَلَا يَسْتَطِيعُ أَحَدٌ أَنْ يُؤَخِّدَ اللَّهَ بِدُونِ مَعْرِفَتِهِ الْمَعْرِفَةِ الَّتِي تُخْرِجُهُ عَنْ حَدِّ الْجَهْلِ بِهِ سُبْحَانَهُ**، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِمُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لَمَّا أَرْسَلَهُ إِلَى الْيَمَنِ {إِنَّكَ تَقْدَمُ عَلَيَّ قَوْمٌ أَهْلُ كِتَابٍ، فَلْيَكُنْ أَوَّلَ مَا تَدْعُوهُمْ إِلَيْهِ عِبَادَةُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، **فَإِذَا عَرَفُوا اللَّهَ** فَأَخْبِرْهُمْ أَنَّ اللَّهَ فَرَضَ عَلَيْهِمْ خَمْسَ صَلَوَاتٍ فِي يَوْمِهِمْ وَلَيْلَتِهِمْ}... ثُمَّ قَالَ - أَيُّ الشَّيْخِ الْإِبْرَاهِيمِي -: هُنَاكَ حَدٌّ أَدْنَى فِي الْمَعْرِفَةِ

يَشْتَرِكُ فِيهِ كُلُّ الْمُؤَخِّدِينَ، **وَلَا يَكُونُونَ مُؤَخِّدِينَ إِلَّا بِتِلْكَ**
الْمَعْرِفَةِ، كَمَا قَالَ الْإِمَامُ ابْنُ قَيْمٍ الْجَوْزِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ
[فِي (مَدَارِجِ السَّالِكِينَ)] { لَا يَسْتَقِرُّ لِلْعَبْدِ قَدَمٌ فِي
 الْمَعْرِفَةِ - بَلْ وَلَا فِي الْإِيمَانِ - حَتَّى يُؤْمِنَ بِصِفَاتِ الرَّبِّ
 حَلَّ جَلَالُهُ وَيَعْرِفَهَا مَعْرِفَةً تُخْرِجُهُ عَنْ حَدِّ الْجَهْلِ بِرَبِّهِ،
فَالْإِيمَانُ بِالصِّفَاتِ وَتَعَرُّفُهَا هُوَ أَسَاسُ الْإِسْلَامِ وَقَاعِدَةُ
الْإِيمَانِ؛ إِذَنْ فَمَا هُوَ أَقَلُّ حَدٍّ مِنَ الْمَعْرِفَةِ الَّتِي يَجِبُ
 أَنْ تَتَوَفَّرَ عِنْدَ الشَّخْصِ لِكَيْ يَكُونَ عَارِفًا بِاللَّهِ الْمَعْرِفَةَ
 الَّتِي تُخْرِجُهُ عَنْ حَدِّ الْجَهْلِ بِرَبِّهِ سُبْحَانَهُ وَيُعْتَبَرُ أَنَّهُ قَدْ
 عَرَفَ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ؟ أَوْ بِمَعْنَى آخَرَ مَا هُوَ أَقَلُّ حَدٍّ يَجِبُ
 عَلَى الْمَرْءِ مَعْرِفَتُهُ مِنْ صِفَاتِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ **لِكَيْ يَكُونَ**
مُؤَخِّدًا؟ أَوْ بِمَعْنَى آخَرَ مَا هِيَ الصِّفَاتُ الَّتِي هِيَ مِنْ
أَصْلِ دِينِ الْإِسْلَامِ وَأَسَاسِهِ؟ أَوْ بِمَعْنَى آخَرَ مَا الْفَرْقُ
 بَيْنَ صِفَاتِ اللَّهِ الَّتِي يُعَذَّرُ الْإِنْسَانُ فِيهَا بِالْجَهْلِ أَوْ
 التَّأْوِيلِ وَصِفَاتِ اللَّهِ الَّتِي **لَا يُعَذَّرُ الْإِنْسَانُ فِيهَا بِالْجَهْلِ**
أَوْ التَّأْوِيلِ؟ أَوْ هَلَّ الْجَهْلُ بِالصِّفَةِ جَهْلٌ بِالْمَوْصُوفِ
 دَائِمًا؟ فَكُلُّهَا أَسْئَلَةٌ تَضُبُّ فِي مَضَبِّ وَاحِدٍ؛ فَالْجَوَابُ أَنَّهُ
إِذَا كَانَتْ هَذِهِ الصِّفَةُ مِمَّا لَا يُتَصَوَّرُ الْمَوْصُوفُ إِلَّا بِهَا
كَانَ جَهْلٌ تِلْكَ الصِّفَةِ جَهْلًا بِالْمَوْصُوفِ، فَإِنَّ هُنَاكَ
 صِفَاتٍ لِلَّهِ تَعَالَى لَا يَسَعُ الْمُؤْمِنُ الْمُؤَخِّدُ جَهْلَهَا، بَلْ لَا
 يَكُونُ مُؤْمِنًا مُؤَخِّدًا وَلَا عَارِفًا بِاللَّهِ الْمَعْرِفَةَ الَّتِي تُخْرِجُهُ
 عَنْ حَدِّ الْجَهْلِ بِهِ سُبْحَانَهُ إِلَّا بِمَعْرِفَةِ هَذِهِ الصِّفَاتِ
 مَعْرِفَةً يَقِينَةً لَا شَكَّ فِيهَا بِوَجْهِهِ مِنَ الْوُجُوهِ، وَهِيَ
 الصِّفَاتُ الَّتِي لَا يَتِمُّ مَفْهُومُ الرُّبُوبِيَّةِ وَلَا يُتَصَوَّرُ إِلَّا بِهَا،
 بِمَعْنَى آخَرَ مَنْ عَرَفَ أَنَّ اللَّهَ هُوَ **رَبُّ الْعَالَمِينَ** فَإِنَّهُ بِذَلِكَ
 يَكُونُ قَدْ عَرَفَ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ الْمَعْرِفَةَ الَّتِي تُخْرِجُهُ عَنْ
 حَدِّ الْجَهْلِ بِهِ سُبْحَانَهُ [قَالَ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ فِي (مَجْمُوعِ
 الْفَتَاوَى)]: **وَالْجَهْلُ بِاللَّهِ فِي كُلِّ حَالٍ كُفْرٌ**، قَبْلَ الْخَبَرِ
 وَبَعْدَ الْخَبَرِ. انْتَهَى. وَقَالَ الشَّيْخُ أَبُو سَلِيمَانَ الصُّومَالِيُّ
 فِي (هَلْ وَافَقَ الْإِمَامُ ابْنُ جَرِيرٍ الطَّبْرِيُّ الْمُعْتَزِلَةَ

وخالَفَ أَهْلَ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ فِي تَكْفِيرِ الْجَاهِلِ بِاللَّهِ؟
 فِي مَعْرِضِ الدَّفَاعِ عَنِ الطَّبَرِيِّ: إِنَّ الطَّبَرِيَّ يُفَرِّقُ بَيْنَ
 الصِّفَاتِ الَّتِي لَا تُعْلَمُ إِلَّا بِالْخَبَرِ وَالسَّمَاعِ وَبَيْنَ الصِّفَاتِ
 [الَّتِي] تُعْلَمُ بِالْعَقْلِ وَالْفِكْرِ، فَالْجَهْلُ فِي النَّوعِ الْأَوَّلِ
 لَيْسَ كُفْرًا عِنْدَ الطَّبَرِيِّ وَأَصْحَابِ الْحَدِيثِ، وَالْجَهْلُ فِي
 النَّوعِ الثَّانِي مِنَ الصِّفَاتِ كُفْرٌ عِنْدَ الطَّبَرِيِّ وَعِنْدَ عُلَمَاءِ
 الْأُمَّةِ. انتهى باختصارًا، والدليل على ذلك فاتحة دعوة
 الأنبياء، فَهُمْ كَانُوا يَدْعُونَ أَقْوَامَهُمْ إِلَى عِبَادَةِ اللَّهِ
 بِوَصْفِهِ أَنَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ قَبْلَ أَنْ يُبَيِّنُوا تَفَاصِيلَ صِفَاتِهِ
 وَأَسْمَاءَهُ الْكَثِيرَةَ، وَيُبَيِّنُونَ لَهُمْ أَنَّ اللَّهَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى
 اخْتَارَهُمْ لِكَيْ يُبَلِّغُوا لِلنَّاسِ رِسَالَاتِ التَّوْحِيدِ وَالَّتِي هِيَ
 عِبَادَةُ رَبِّ الْعَالَمِينَ وَخَذَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، قَالَ اللَّهُ عَزَّ
 وَجَلَّ عَنْ أَوَّلِ رَسُولٍ لَهُ إِلَى الْبَشَرِيَّةِ وَهُوَ نُوحٌ عَلَيْهِ
 السَّلَامُ {لَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَى قَوْمِهِ فَقَالَ يَا قَوْمِ
 اعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ إِنِّي أَخَافُ عَلَيْكُمْ عَذَابَ
 يَوْمٍ عَظِيمٍ، قَالَ الْمَلَأُ مِنْ قَوْمِهِ إِنَّا لَنَرَاكَ فِي ضَلَالٍ
 مُبِينٍ، قَالَ يَا قَوْمِ لَيْسَ بِي ضَلَالَةٌ وَلَكِنِّي رَسُولٌ مِنْ رَبِّ
 الْعَالَمِينَ، أَبْلَغُكُمْ رِسَالَاتِ رَبِّي وَأَنْصَحُ لَكُمْ وَأَعْلَمُ مِنَ
 اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ، أَوْعَجِبْتُمْ أَنْ جَاءَكُمْ ذِكْرٌ مِنْ رَبِّكُمْ
 عَلَى رَجُلٍ مِنْكُمْ لِيُنذِرَكُمْ وَلِتَتَّقُوا وَلَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ}،
 وَقَالَ سُبْحَانَهُ عَنْ هُودٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ {وَإِلَى عَادِ أَخَاهُمْ
 هُودًا، قَالَ يَا قَوْمِ اعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ، أَفَلَا
 تَتَّقُونَ، قَالَ الْمَلَأُ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ قَوْمِهِ إِنَّا لَنَرَاكَ فِي
 سَفَاهَةٍ وَإِنَّا لَنَظُنُّكَ مِنَ الْكَاذِبِينَ، قَالَ يَا قَوْمِ لَيْسَ بِي
 سَفَاهَةٌ وَلَكِنِّي رَسُولٌ مِنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ، أَبْلَغُكُمْ رِسَالَاتِ
 رَبِّي وَأَنَا لَكُمْ نَاصِحٌ أَمِينٌ، أَوْعَجِبْتُمْ أَنْ جَاءَكُمْ ذِكْرٌ مِنْ
 رَبِّكُمْ عَلَى رَجُلٍ مِنْكُمْ لِيُنذِرَكُمْ}، وَمُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ
 لَمَّا كَلَّمَهُ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى، عَرَفَ اللَّهَ نَفْسَهُ أَوَّلَ مَا
 عَرَفَ أَنَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ، قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ فِي كِتَابِهِ
 الْكَرِيمِ {فَلَمَّا أَتَاهَا نُودِيَ مِنْ شَاطِئِ الْوَادِ الْأَيْمَنِ فِي

الْبُقْعَةِ الْمُبَارَكَةِ مِنَ الشَّجَرَةِ أَنْ يَا مُوسَى إِنِّي أَنَا اللَّهُ
رَبُّ الْعَالَمِينَ { وَانْظُرْ مَاذَا أَمَرَ اللَّهُ مُوسَى وَهَارُونَ
 عَلَيْهِمَا السَّلَامُ { وَإِذْ نَادَى رَبُّكَ مُوسَى أَنْ أَنْتَ الْقَوْمُ
 الظَّالِمِينَ، قَوْمٌ فِرْعَوْنُ، أَلَا يَتَّقُونَ، قَالَ رَبِّ إِنِّي أَخَافُ
 أَنْ يُكَذِّبُونِ، وَيَضِيقُ صَدْرِي وَلَا يَنْطَلِقُ لِسَانِي فَأَرْسِلْ
 إِلَيَّ هَارُونَ، وَلَهُمْ عَلَيَّ ذَنْبٌ فَأَخَافُ أَنْ يَقْتُلُونِ، قَالَ
 كَلَّا، فَادْهَبَا بِآيَاتِنَا، إِنَّا مَعَكُمْ مُسْتَمِعُونَ، فَاتَيَا فِرْعَوْنَ
 فَقُولا إِنَّا رَسُولُ **رَبِّ الْعَالَمِينَ**، أَنْ أَرْسِلْ مَعَنَا بَنِي
 إِسْرَائِيلَ، قَالَ أَلَمْ تُرَبِّكَ فِيْنَا وَلِيدًا وَلَبِثْتَ فِيْنَا مِنْ
 عُمُرِكَ سِنِينَ، وَفَعَلْتَ فَعَلْتِكَ الَّتِي فَعَلْتَ وَأَنْتَ مِنَ
 الْكَافِرِينَ، قَالَ فَعَلْتُهَا إِذَا وَأَنَا مِنَ الضَّالِّينَ، فَفَرَرْتُ
 مِنْكُمْ لَمَّا خِفْتُكُمْ فَوَهَبَ لِي **رَبِّي** حُكْمًا وَجَعَلَنِي مِنَ
 الْمُرْسَلِينَ، وَتِلْكَ نِعْمَةٌ تَمُنُّهَا عَلَيَّ أَنْ عَبَّدتَ بَنِي
 إِسْرَائِيلَ، قَالَ فِرْعَوْنُ وَمَا **رَبُّ الْعَالَمِينَ**، قَالَ **رَبُّ**
السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا، إِنْ كُنْتُمْ مُوقِنِينَ، قَالَ
 لِمَنْ حَوْلُهُ أَلَا تَسْتَمِعُونَ، قَالَ **رَبُّكُمْ وَرَبُّ آبَائِكُمُ الْأَوَّلِينَ**،
 قَالَ إِنْ رَسُولُكُمْ الَّذِي أَرْسَلَ إِلَيْكُمْ لَمُخْنُونَ، قَالَ **رَبُّ**
الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ وَمَا بَيْنَهُمَا، إِنْ كُنْتُمْ تَعْقِلُونَ {،
 وَانْظُرْ إِلَى فَاتِحَةِ دَعْوَةِ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ لِفِرْعَوْنَ
 كَيْفَ كَانَتْ { وَقَالَ مُوسَى يَا فِرْعَوْنُ إِنِّي رَسُولُ **رَبِّ**
الْعَالَمِينَ، حَقِيقٌ عَلَيَّ أَنْ لَا أَقُولَ عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ، قَدْ
 جِئْتُكُمْ بِبَيِّنَةٍ مِنْ **رَبِّكُمْ** فَأَرْسِلْ مَعِيَ بَنِي إِسْرَائِيلَ {،
 وَانْظُرْ مَا الَّذِي أَمَرَ اللَّهُ عِيسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ بِتَبْلِيغِهِ
 لِلنَّاسِ، يَقُولُ سُبْحَانَهُ { وَإِذْ قَالَ اللَّهُ يَا عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ
 أَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ اتَّخِذُونِي وَأُمِّي إِلَهَيْنِ مِنْ دُونِ اللَّهِ،
 قَالَ سُبْحَانَكَ مَا يَكُونُ لِي أَنْ أَقُولَ مَا لَيْسَ لِي بِحَقٍّ، إِنْ
 كُنْتُ قُلْتُهُ فَقَدْ عَلِمْتَهُ، تَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِي وَلَا أَعْلَمُ مَا
 فِي نَفْسِكَ، إِنَّكَ أَنْتَ عَلَّامُ الْغُيُوبِ، مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَا
 أَمَرْتَنِي بِهِ أَنْ اعْبُدُوا اللَّهَ **رَبِّي وَرَبَّكُمْ**، وَكُنْتُ عَلَيْهِمْ
 شَهِيدًا مَا دُمْتُ فِيهِمْ، فَلَمَّا تَوَفَّيْتَنِي كُنْتُ أَنْتَ الرَّقِيبَ

عَلَيْهِمْ، وَأَنْتَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ؛ فَهَذِهِ تَمَازِجُ لِبِدَايَةِ دَعْوَةِ بَعْضِ أَنْبِيَاءِ اللَّهِ تَعَالَى عَلَيْهِمُ السَّلَامُ لِأَقْوَامِهِمْ، كَيْفَ أَنَّهُمْ دَعَوْا أَقْوَامَهُمْ إِلَى عِبَادَةِ اللَّهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى بِوَصْفِهِ أَنَّهُ **رَبُّ الْعَالَمِينَ** قَبْلَ أَنْ يُبَيِّنُوا تَفَاصِيلَ صِفَاتِهِ وَأَسْمَاءَهُ الْكَثِيرَةَ، مِمَّا يَعْنِي أَنَّنَا إِذَا عَرَفْنَا أَنَّ اللَّهَ هُوَ **رَبُّ الْعَالَمِينَ** فَإِنَّا بِذَلِكَ نَكُونُ قَدْ عَرَفْنَا اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ الْمَعْرِفَةَ الَّتِي تُخْرِجُنَا مِنْ خَدِّ الْجَهْلِ بِهِ سُبْحَانَهُ، وَمِنْ الدَّلِيلِ عَلَى ذَلِكَ أَيْضًا قَوْلُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ {وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنْ بَنِي آدَمَ مِنْ ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَى أَنْفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ}، قَالُوا بَلَى شَهِدْنَا، أَنْ تَقُولُوا يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِنَّا كُنَّا عَنْ هَذَا غَافِلِينَ، أَوْ تَقُولُوا إِنَّمَا أَشْرَكَ آبَاؤُنَا مِنْ قَبْلُ وَكُنَّا ذُرِّيَّةً مِنْ بَعْدِهِمْ، أَفَتُهْلِكُنَا بِمَا فَعَلَ الْمُبْطِلُونَ}، حَيْثُ اكْتَفَى اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ بِأَخْذِ الْحُجَّةِ عَلَى الْخَلْقِ أَنَّهُ **رَبُّهُمْ**، وَجَعَلَهَا سُبْحَانَهُ حُجَّةً فِي بُطْلَانِ الشِّرْكِ... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الْإِبْرَاهِيمِيِّ-: مَنْ جَهِلَ صِفَةً مِنَ الصِّفَاتِ الَّتِي لَا تَتِمُّ الرُّبُوبِيَّةُ إِلَّا بِهَا **فَكُفِّرْهُ** **مِنْ بَابِ أَنَّهُ لَمْ يُحَقِّقِ الْإِيمَانَ أَصْلًا**، لِأَنَّ الَّذِي لَا يَعْلَمُ شَيْئًا لَا يَمْلِكُ الْاعْتِقَادَ بِهِ فَضْلًا عَلَى أَنْ يُحَقِّقَهُ، فَإِذَا وُجِدَ شَخْصٌ لَا يَعْرِفُ الصِّفَاتِ الَّتِي لَا يُتَصَوَّرُ رُبُوبِيَّةُ اللَّهِ إِلَّا بِهَا لَمْ يُعَدَّ مِنَ الْمُمَكِّنِ عَقْلًا وَلَا وَاقِعًا وَلَا شَرْعًا وَصَفَهُ بِأَنَّهُ قَدْ عَرَفَ اللَّهَ، **وَلَا يَكُونُ الْجَهْلُ عُذْرًا يُسَبِّغُ عَلَيْهِ صِفَةَ الْإِيمَانِ**. انتهى باختصار.

(57) جَاءَ فِي سُنَنِ التِّرْمِذِيِّ عَنْ أَبِي وَاقِدٍ اللَّيْثِيِّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمَّا خَرَجَ إِلَى حُتَيْنِ [أَيُّ غَزْوَةٍ حُتَيْنِ] (الَّتِي هِيَ نَفْسُهَا غَزْوَةُ هَوَازِنَ، وَالَّتِي هِيَ نَفْسُهَا غَزْوَةُ أُوطَاسٍ) مَرَّ بِشَجَرَةٍ لِلْمُشْرِكِينَ يُقَالُ لَهَا {ذَائُ أَنْوَاطٍ} يُعْلَفُونَ عَلَيْهَا أَسْلِحَتَهُمْ، فَقَالُوا يَا رَسُولَ اللَّهِ {اجْعَلْ لَنَا ذَاتَ أَنْوَاطٍ كَمَا لَهُمْ ذَاتُ أَنْوَاطٍ}، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ {سُبْحَانَ اللَّهِ، هَذَا

كَمَا قَالَ قَوْمُ مُوسَى (اجْعَلْ لَنَا إِلَهًا كَمَا لَهُمْ آلِهَةٌ)،
وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَتَرْكَبُنَّ سُنَّةَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ}، قَالَ
التِّرْمِذِيُّ {هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ}، وَالْحَدِيثُ صَحَّحَهُ
الشَّيْخُ الألبَانِيُّ فِي (صَحِيحِ ظَلَالِ الْجَنَّةِ) وَفِي
(الْمَشْكَاةِ). وَجَاءَ فِي مُسْنَدِ الإِمَامِ أَحْمَدَ عَنْ أَبِي وَاقِدٍ
اللِّثِيِّ أَنَّهُمْ خَرَجُوا عَنْ مَكَّةَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَى حُثَيْنٍ، قَالَ {وَكَانَ لِلْكَفَّارِ سِدْرَةٌ [وَهِيَ
(شَجَرَةُ النَّبَقِ) الْمَعْرُوفَةُ] يَعْكَفُونَ [أَيُ يُقِيمُونَ] عِنْدَهَا
وَيُعَلِّقُونَ بِهَا أَسْلِحَتَهُمْ [وَذَلِكَ لِلتَّبَرُّكِ بِهَا] يُقَالُ لَهَا
(ذَاتُ أَنْوَاطٍ)}، قَالَ {فَمَرَرْنَا بِسِدْرَةِ خَضِرَاءَ عَظِيمَةٍ}،
قَالَ {فَفَعَلْنَا (يَا رَسُولَ اللَّهِ، اجْعَلْ لَنَا ذَاتَ أَنْوَاطٍ)،
فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ (قُلْتُمْ وَالَّذِي
نَفْسِي بِيَدِهِ كَمَا قَالَ قَوْمُ مُوسَى "اجْعَلْ لَنَا إِلَهًا كَمَا
لَهُمْ آلِهَةٌ" قَالَ "إِنَّكُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ"، إِنَّهَا لَسُنَنٌ، لَتَرْكَبُنَّ
سُنَنَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ سُنَّةَ سُنَّةٍ)}، وَقَالَ الشَّيْخُ خَالِدُ
المُصَلِّح (أَسْتَاذُ الفقه فِي كَلِيَّةِ الشَّرِيعَةِ فِي جَامِعَةِ
القَصِيمِ) فِي (شَرْحِ كَشْفِ الشُّبُهَاتِ): وَطَلَبُ بَنِي
إِسْرَائِيلَ **كُفْرٌ وَلَا شَكٌّ**، إِذْ أَنَّهُمْ طَلَبُوا إِلَهًا يَعْبُدُونَهُ
وَيَتَوَجَّهُونَ إِلَيْهِ **بِالْقَصْدِ مَعَ اللَّهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى**. انْتَهَى.
وَقَالَ أَبُو حَيَّانٍ الأَنْدَلُسِيُّ (ت 745هـ) فِي (الْبَحْرِ
الْمَحِيطِ): {قَالُوا يَا مُوسَى اجْعَلْ لَنَا إِلَهًا كَمَا لَهُمْ
إِلَهَةٌ}، الظَّاهِرُ أَنَّ طَلَبَ مِثْلِ هَذَا **كُفْرٌ وَأَرْتِدَادٌ وَعِنَادٌ**،
جَرَوْا فِي ذَلِكَ **عَلَى عَادَتِهِمْ** فِي تَعَتُّبِهِمْ عَلَى أَنْبِيَائِهِمْ
وَطَلَبِهِمْ مَا لَا يَنْبَغِي، وَقَدْ تَقَدَّمَ مِنْ كَلَامِهِمْ {لَنْ نُؤْمِنَ
لَكَ حَتَّى تَرَى اللَّهَ جَهْرَةً} وَغَيْرُ ذَلِكَ **مِمَّا هُوَ كُفْرٌ**؛ وَقَالَ
ابْنُ عَطِيَّةٍ [فِي تَفْسِيرِهِ] {الظَّاهِرُ أَنَّهُمْ اسْتَحْسَنُوا مَا
رَأَوْا مِنْ آلِهَةِ أَوْلَئِكَ الْقَوْمِ، فَأَرَادُوا أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ فِي
شَرْعِ مُوسَى **وَفِي جُمْلَةٍ مَا يُتَقَرَّبُ بِهِ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى**،
وَالَا قَبْعِيدُ أَنْ يَقُولُوا لِمُوسَى (اجْعَلْ لَنَا إِلَهًا **نُفَرِّدُهُ**
بِالْعِبَادَةِ)}. انْتَهَى. وَقَالَ الشَّيْخُ أَبُو سَلْمَانَ الصُّومَالِيُّ

فِي (الْجَوَابُ الْمَسْبُوكُ "الْمَجْمُوعَةُ الثَّانِيَّةُ") : قَدْ حَكَمَ نَبِيُّ اللَّهِ مُوسَى (عَلَيْهِ السَّلَامُ) عَلَيْهِمْ [أَيُّ عَلَى الْقَائِلِينَ {اجْعَلْ لَنَا إِلَهًا كَمَا لَهُمْ آلِهَةٌ}] بِكُفْرِ الْجَهْلِ [يُشِيرُ إِلَى قَوْلِ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ {إِنَّكُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ}] كَمَا حَكَمَ إِخْوَانُهُ الْأَنْبِيَاءُ عَلَى أَمْثَالِهِمْ، لِأَنَّ كُلَّ كُفْرٍ وَشِرْكٍ - وَتَكْذِيبِ الْأَنْبِيَاءِ وَالرُّسُلِ - جَهْلٌ وَجَهَالَةٌ وَصَاحِبُهُ يَسْتَحِقُّ الْعُقُوبَةَ وَالْذَّمَارَ؛ قَالَ نَبِيُّ اللَّهِ [نُوحٌ] عَلَيْهِ السَّلَامُ لِلْكَافِرَةِ {وَيَا قَوْمِ لَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ مَالًا، إِنْ أَخْرِيَ إِلَّا عَلَى اللَّهِ، وَمَا أَنَا بِطَارِدِ الَّذِينَ آمَنُوا، إِنَّهُمْ مُلَاقُوا رَبِّهِمْ وَلَكِنِّي آرَاكُمْ قَوْمًا تَجْهَلُونَ} يَعْنِي كَافِرُونَ مُكَذِّبُونَ لِلْحَقِّ؛ [وَقَالَ تَعَالَى] فِي سُورَةِ الْأَحْقَافِ [حِكَايَةً عَنْ هُودٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ مَعَ قَوْمِهِ] {قَالُوا اجْنُتْنَا لَتَافِكُنَا عَنْ آلِهَتِنَا فَأْتِنَا بِمَا تَعِدُنَا إِنْ كُنْتَ مِنَ الصَّادِقِينَ، قَالَ إِنَّمَا الْعِلْمُ عِنْدَ اللَّهِ وَأَبْلَغُكُمْ مَا أُرْسِلْتُ بِهِ وَلَكِنِّي آرَاكُمْ قَوْمًا تَجْهَلُونَ} إِلَى قَوْلِهِ {بَلْ هُوَ مَا اسْتَعْجَلْتُمْ بِهِ، رِيحٌ فِيهَا عَذَابٌ أَلِيمٌ، تُدَمِّرُ كُلَّ شَيْءٍ بِأَمْرِ رَبِّهَا فَأَصْبَحُوا لَا يُرَى إِلَّا مَسَاكِينُهُمْ، كَذَلِكَ نَجْزِي الْقَوْمَ الْمُجْرِمِينَ} فَهُمْ كَافِرُونَ جَاهِلُونَ مُجْرِمُونَ؛ وَقَالَ نَبِيُّ اللَّهِ لُوطٌ عَلَيْهِ السَّلَامُ لِكَافِرَةِ قَوْمِهِ {بَلْ أَنْتُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ، فَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِ إِلَّا أَنْ قَالُوا أَخْرِجُوا آلَ لُوطٍ مِّنْ قَرْيَتِكُمْ، إِنَّهُمْ أَنَاسٌ يَّتَطَهَّرُونَ، فَاَنْجَيْنَاهُ وَأَهْلَهُ إِلَّا امْرَأَتَهُ قَدَّرْنَاهَا مِنَ الْغَابِرِينَ، وَأَمْطَرْنَا عَلَيْهِمْ مَطَرًا، فَسَاءَ مَطَرُ الْمُنْذَرِينَ}؛ وَقَالَ ابْنُ عَاشُورٍ [فِي (التَّحْرِيرِ وَالتَّنْوِيرِ) فِي تَفْسِيرِ قَوْلِهِ تَعَالَى (قَالُوا يَا مُوسَى اجْعَلْ لَنَا إِلَهًا كَمَا لَهُمْ آلِهَةٌ)] {وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ نَبِيَّ إِسْرَائِيلَ قَدْ انْخَلَعُوا فِي مُدَّةِ إِقَامَتِهِمْ بِمِصْرَ عَنْ عَقِيدَةِ التَّوْحِيدِ وَخَنِيفَةِ إِبْرَاهِيمَ وَيَعْقُوبَ الَّتِي وَصَّى بِهَا [أَيُّ كُلِّ مِنَ إِبْرَاهِيمَ وَيَعْقُوبَ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ] فِي قَوْلِهِ (فَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ)}؛ وَالْمُكَذِّبُ الْمُخَرَّفُ لِلشَّرْعِ يَفْهَمُ مِنْ قَوْلِهِ {تَجْهَلُونَ} فِي قَوْمِ [نُوحٍ وَ] هُودٍ وَلُوطٍ

وَمُوسَى عَلَيْهِمُ السَّلَامُ {أَيُّ تُعَذَّرُونَ وَلَا تُؤَاخِذُونَ بِاتِّخَاذِ
إِلَهِ غَيْرِ اللَّهِ، وَتَكْذِيبِ الرُّسُلِ، وَاسْتِحْلَالِ الْفَاحِشَةِ!}،
وَمُتَّقِصِي هَذَا أَنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ حِينَ عِبَادَتِهِمُ الْعِجْلَ
كَانُوا مُسْلِمِينَ مُوَحِّدِينَ! [وَقَدْ قَالَ تَعَالَى فِيهِمْ
{وَأَشْرَبُوا فِي قُلُوبِهِمُ الْعِجْلَ بِكُفْرِهِمْ}، وَهَذَا كُفْرٌ
بِاللَّهِ وَرَدَّ عَلَيْهِ وَعَلَى رُسُلِ اللَّهِ {قُلْتُ: فَإِنْ قَالَ قَائِلُ
{إِذَا كَانَ الْقَائِلُونَ مِنْ قَوْمِ مُوسَى (اجْعَلْ لَنَا إِلَهًا كَمَا
لَهُمْ آلِهَةٌ) كَفَرُوا بِقَوْلِهِمْ هَذَا، فَلِمَ إِذَا لَمْ يُعَاقِبَهُمُ اللَّهُ
كَمَا عَاقَبَ الَّذِينَ عَبَدُوا الْعِجْلَ فَإِنَّ تَعَالَى قَدْ عَاقَبَهُمْ
مَعَ تَوْبَتِهِمْ، فَقَدْ قَالَ تَعَالَى (وَأَشْرَبُوا فِي قُلُوبِهِمُ
الْعِجْلَ بِكُفْرِهِمْ)، وَقَالَ تَعَالَى أَيْضًا (وَإِذْ قَالَ مُوسَى
لِقَوْمِهِ يَا قَوْمِ إِنَّكُمْ ظَلَمْتُمْ أَنْفُسَكُمْ بِاتِّخَاذِكُمُ الْعِجْلَ
فَتُوبُوا إِلَى بَارِيكُمْ فَاقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ ذَلِكَ خَيْرٌ لَكُمْ عِنْدَ
بَارِيكُمْ فَتَّابٌ عَلَيْكُمْ، إِنَّهُ هُوَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ)؟!؛
فَالْجَوَابُ هُوَ أَنَّ الْقَائِلِينَ مِنْ قَوْمِ مُوسَى (اجْعَلْ لَنَا إِلَهًا
كَمَا لَهُمْ آلِهَةٌ) لَمْ يُعَاقِبَهُمُ اللَّهُ لِأَنَّهُمْ لَمْ يَفْعَلُوا مَا
طَلَبُوهُ، وَذَلِكَ بِخِلَافِ الَّذِينَ عَبَدُوا الْعِجْلَ [قَالَ الشَّيْخُ
عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ الْعَنْقَرِيُّ (الْأَسْتَاذُ الْمَشَارِكُ فِي
قِسْمِ الدِّرَاسَاتِ الْإِسْلَامِيَّةِ بِكَلِيَّةِ التَّرْبِيَةِ بِجَامِعَةِ الْمَلِكِ
سَعُودٍ) فِي (شَرْحِ كَشْفِ الشُّبُهَاتِ): **يُوجَدُ فَرْقٌ بَيْنَ
الطَّلَبِ وَبَيْنَ الْفِعْلِ نَفْسِهِ. انْتَهَى]**. انْتَهَى بِاخْتِصَارٍ.
وَقَالَ الشَّيْخُ أَبُو سَلْمَانَ الصُّومَالِيُّ أَيْضًا فِي (نَظَرَاتٍ
نَقْدِيَّةٍ فِي أَخْبَارِ نَبَوِيَّةِ "الْجُزْءِ الثَّالِثِ"): حَدِيثُ أَبِي وَقْدٍ
اللُّثِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ {اجْعَلْ لَنَا ذَاتَ أَنْوَاطٍ كَمَا لَهُمْ
ذَاتُ أَنْوَاطٍ} الَّذِي أُخْتَلِفَ فِي مَدْلُولِهِ، حَيْثُ إِنَّ طَائِفَةً
إِعْتَبَرَتْهُ **مِنْ أَقْوَى الدَّلَائِلِ فِي الْعُذْرِ بِالْجَهْلِ فِي الشِّرْكِ
الْأَكْبَرِ**، وَمَنْعَتْ ذَلِكَ طَائِفَةً أُخْرَى **وَهُمُ الْأَكْثَرُونَ**،
فَاصْطَرَفَتْ إِلَى النَّظَرِ فِيهِ سَائِلًا اللَّهَ التَّوْفِيقَ لِمَسَالِكِ
التَّحْقِيقِ... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الصُّومَالِيِّ-: تَبَيَّنَ مِنْ
رَوَايَاتِ الْحَدِيثِ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -

وَأَصْحَابَهُ مَرُّوا عَلَى سِدْرَةٍ عَظِيمَةٍ خَضِرَاءَ تُشْبِهُ مِنْ حَيْثُ الْمَنْظَرُ بِسِدْرَةٍ عَظِيمَةٍ كَانَتْ قَرِيشٌ وَمَنْ سِوَاهُمْ مِنَ الْعَرَبِ يُعْظَمُونَهَا بِالْعُكُوفِ عِنْدَهَا يَوْمًا فِي السَّنَةِ وَوَضَعَ الْأَسْلِحَةَ وَالْأَمْتَةَ عَلَيْهَا، فَطَلَبَ بَعْضُ مُسْلِمَةِ الْفَتْحِ [أَيَ الَّذِينَ أَسْلَمُوا فِي فَتْحِ مَكَّةَ] وَقَدْ قَالَ الشَّيْخُ أَبُو بَصِيرٍ الطَّرطُوسِيُّ عَلَى مَوْقِعِهِ فِي هَذَا الرَّابِطِ: بَيْنَ فَتْحِ مَكَّةَ وَغَزْوَةِ حُتَيْنَ خَمْسَةَ عَشَرَ يَوْمًا فَقَطْ (عَلَى الرَّاجِحِ مِنْ أَقْوَالِ السَّلَفِ وَالْمُؤَرِّخِينَ)، وَكَانَ إِسْلَامُ هَؤُلَاءِ بَيْنَ وَخِلَالِ هَذِهِ الْأَيَّامِ فَقَطْ، وَمَنْ كَانَ كَذَلِكَ لَا يُسْتَبَعْدُ عَنْهُ أَنْ يَصْدُرَ مِنْهُ مَا قَالُوهُ لِلنَّبِيِّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- **عَنْ ذَاتِ أَنْوَاطٍ** بِدَافِعِ الْجَهْلِ. **انتهى** [مِنْ النَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنْ يَجْعَلَهَا لَهُمْ ذَاتَ أَنْوَاطٍ كَمَا لِلْكَفَّارِ ذَاتُ أَنْوَاطٍ، فَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ {هَذَا كَمَا قَالَ قَوْمُ مُوسَى لِمُوسَى (اجْعَلْ لَنَا إِلَهًا كَمَا لَهُمْ آلِهَةٌ، قَالَ إِنَّكُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ)}؛ وَفِيهَا **[أَيَ] (وَفِي رَوَايَاتِ الْخَدِيثِ)** **قَوَائِدُ**؛ الْأُولَى، الْمُتَّفَرِّقَةُ عِنْدَ الصَّحَابَةِ أَنْ الْعِبَادَةَ مَبْنَاهَا عَلَى الْأَمْرِ وَالتَّوْقِيفِ، وَلِهَذَا **سَأَلُوا** النَّبِيَّ عَلَيْهِ السَّلَامُ تَشْرِيعَ التَّبَرُّكِ بِهَا **وَلَمْ يَفْعَلُوهُ** بِأَنْفُسِهِمْ؛ الثَّانِيَّةُ، جَوَازُ **الْخَلْفِ عَلَى الْفَتْيَا وَالتَّعْلِيمِ وَالْإِرْشَادِ** مِنْ غَيْرِ اسْتِحْلَافٍ؛ الثَّالِثَةُ، **الْغَضَبُ عِنْدَ التَّعْلِيمِ** لِإِظْهَارِ خُطُورَةِ الشَّيْءِ أَوْ أَهْمِيَّتِهِ فِي الشَّرْعِ؛ الرَّابِعَةُ، التَّنْسِيحُ وَالتَّكْبِيرُ لِلتَّنْزِيهِ وَالتَّعْجِبُ وَتَعْظِيمُ الْمَوْلى **[عَزَّ وَجَلَّ]** لِقَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ {سُبْحَانَ اللَّهِ} {اللَّهُ أَكْبَرُ} **[قَالَ الشَّيْخُ ابْنُ بَارٍ فِي (شرح كتاب التوحيد) عَلَى مَوْقِعِهِ فِي هَذَا الرَّابِطِ: فَقُلْنَا {يَا رَسُولَ اللَّهِ، اجْعَلْ لَنَا ذَاتَ أَنْوَاطٍ كَمَا لَهُمْ ذَاتُ أَنْوَاطٍ} يَعْنِي {اجْعَلْ لَنَا شَجَرَةً مِثْلَهُمْ يُعَلِّقُ عَلَيْهَا السِّلَاحَ وَتَتَبَرَّكُ بِهَا}، فَعِنْدَ هَذَا غَضِبَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَقَالَ {اللَّهُ أَكْبَرُ} وَهَذِهِ إِحْدَى رَوَايَاتِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ]** هَذِهِ عَادَتُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، إِذَا رَأَى شَيْئًا يُنْكَرُ قَالَ {اللَّهُ أَكْبَرُ} أَوْ قَالَ {سُبْحَانَ

اللَّهُ {، هذا هو السُّنَّةُ، وَلَيْسَتْ السُّنَّةُ التَّصْفِيْقُ، **التَّصْفِيْقُ**
مِنْ أَعْمَالِ الْجَاهِلِيَّةِ، أَمَّا الرَّسُولُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
وَأَصْحَابُهُ فَيَكُونُوا إِذَا رَأَوْا شَيْئًا يُعْجِبُهُمْ كَبَرُوا، وَلِهَذَا قَالَ
هنا {اللَّهُ أَكْبَرُ}، وَهَكَذَا إِذَا رَأَى شَيْئًا مُنْكَرًا {اللَّهُ أَكْبَرُ}
أَوْ {سُبْحَانَ اللَّهِ} كَمَا قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
فِي مَوَاضِعَ كَثِيرَةٍ. انتهى]؛ الْخَامِسَةُ، النَّهْيُ عَنِ التَّشْبِيهِ
بِالْكَفَّارِ؛ السَّادِسَةُ، فِيهِ عِلْمٌ مِنْ أَعْلَامِ النَّبُوَّةِ، لِأَنَّهُ
[صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ] أَخْبَرَ أَنَّا سَتَتَّبِعُ سُنَنَ أَهْلِ
الْكِتَابِ الْمَذْمُومَةِ سُنَّةً سُنَّةً فَوْقَ كَمَا أَخْبَرَ صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؛ السَّابِعَةُ، التَّغْلِيْظُ عَلَى الْجَاهِلِ فِي الْأَمْرِ
وَالنَّهْيِ فِي بَعْضِ الْأَحْيَانِ لِقَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
لَهُمْ {اللَّهُ أَكْبَرُ، إِنِّهَا السُّنَنُ، لَتَرْكَبَنَّ سُنَنَ مَنْ كَانَ
قَبْلَكُمْ}؛ الثَّامِنَةُ، أَنَّ تَشْبِيَهَ الشَّيْءِ بِالشَّيْءِ لَا يَلْزَمُ مِنْهُ
مُسَاوَاةُ الْمُشَبَّهِ بِالْمُشَبَّهِ بِهِ مِنْ كُلِّ وَجْهِ [قَالَ الشَّيْخُ
مَدَحْتُ بَنَ حَسَنَ آلِ فَرَجٍ فِي (الْعَذْرُ بِالْجَهْلِ تَحْتَ
الْمَجْهَرِ الشَّرْعِيِّ، بِتَقْدِيمِ الشَّيْخِ ابْنِ حَبْرِينَ "عَضُو
الْإِفْتَاءِ بِالرَّئِيسَةِ الْعَامَةِ لِلْبَحْثِ الْعِلْمِيَّةِ وَالْإِفْتَاءِ"،
وَعَبْدُ اللَّهِ الْغَنِيْمَانِ "رَيْسُ قِسْمِ الْعَقِيْدَةِ بِالدِّرَاسَاتِ
الْعِلْيَا بِالْجَامِعَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ فِي الْمَدِيْنَةِ الْمُنَوَّرَةِ"، وَالشَّيْخُ
الْمُحَدِّثُ عَبْدُ اللَّهِ السَّعْدُ): وَمِنْ الْمَعْلُومِ أَنَّ الْمُشَبَّهَ يُشَبَّهُ
بِالشَّيْءِ بِهِ فِي وَجْهِ أَوْ فِي بَعْضِ الْأَوْجِهَةِ دُونَ بَقِيَّتِهَا، لَا
يُمَاثِلُهُ تَمَامًا وَإِلَّا كَانَ قَرْدًا مِنْ جَنْسِهِ. انتهى. وَقَالَ أَبُو
الْعَبَّاسِ الْمَهْدَوِيُّ (ت 440هـ) فِي (التَّحْصِيلِ لِفَوَائِدِ
كِتَابِ التَّفْصِيلِ): إِنَّ الْمُشَبَّهَ بِالشَّيْءِ لَا يَكُونُ مِثْلَهُ فِي
كُلِّ أَحْكَامِهِ، إِذْ لَا يَقْوَى قُوَّتُهُ، انتهى]، وَالذَّلِيلُ قَوْلُهُ
تَعَالَى {إِنَّ مَثَلَ عِيسَى عِنْدَ اللَّهِ كَمَثَلِ آدَمَ، خَلَقَهُ مِنْ
تُرَابٍ} قَالَ الْعُلَمَاءُ {أَيُّ لَمْ يَكُنْ لَهُ أَبٌ وَلَا أُمٌّ، فَكَذَلِكَ
حَالُ عِيسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ لَيْسَ لَهُ أَبٌ، أَثَبَّتِ الْمُثَامِلَةُ
بَيْنَهُمَا لِاشْتِرَاكِهِمَا فِي وَصْفٍ يَخْتَصُّ بِهِمَا، وَهُوَ الْوُجُودُ
الْخَارِجُ عَنِ الْعَادَةِ الْمُسْتَمِرَّةِ [وَالَّتِي يَكُونُ الْوُجُودُ فِيهَا

بِوَاسِطَةِ أَبِي وَأُمِّ، وَإِنْ لَمْ تَتَّحَقَّقِ الْمُثَاتِلَةُ بَيْنَهُمَا فِي جَمِيعِ الْأَوْصَافِ {، قَالَ ابْنُ الْقَيْمِ **[فِي الْجَوَابِ الْكَافِي]** {وَلَا يَلْزَمُ مِنْ تَشْبِيهِ الشَّيْءِ بِالشَّيْءِ أَخْذُهُ بِجَمِيعِ أَحْكَامِهِ، وَقَدْ قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ (مَنْ صَلَّى الْعِشَاءَ فِي جَمَاعَةٍ فَكَأَنَّمَا قَامَ بِضَافِ اللَّيْلِ، وَمَنْ صَلَّى الْفَجْرَ فِي جَمَاعَةٍ فَكَأَنَّمَا قَامَ اللَّيْلَ كُلَّهُ) أَيْ **[الْفَجْرَ مَعَ الْعِشَاءِ]** كَمَا جَاءَ فِي لَفْظٍ آخَرَ، وَقَوْلُهُ (مَنْ صَامَ رَمَضَانَ وَأَتْبَعَهُ سِتًّا مِنْ شَوَّالٍ فَكَأَنَّمَا صَامَ الدَّهْرَ)، وَقَوْلُهُ (مَنْ قَرَأَ "قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ" فَكَأَنَّمَا قَرَأَ ثَلَاثَ الْقُرْآنِ)، **وَمَعْلُومٌ أَنَّ ثَوَابَ فَاعِلٍ هَذِهِ الْأَشْيَاءَ لَمْ يَبْلُغْ ثَوَابَ الْمُشَبَّهِ بِهِ**، وَلَوْ كَانَ فَذُرُ الثَّوَابِ سَوَاءً لَمْ يَكُنْ لِمُصَلِّي الْعِشَاءِ وَالْفَجْرِ فِي جَمَاعَةٍ مَنَفَعَةٌ فِي قِيَامِ اللَّيْلِ غَيْرُ التَّعَبِ وَالنَّصَبِ، وَمَا أُوتِيَ عَبْدٌ -بَعْدَ الْإِيمَانِ- أَفْضَلَ مِنْ الْفَهْمِ عَنِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَذَلِكَ فَضْلُ اللَّهِ يُؤْتِيهِ مَنْ يَشَاءُ {، وَقَالَ الْإِمَامُ مُعِينُ الدِّينِ الْجَاذِرِيُّ الشَّافِعِيُّ (ت 613هـ) **[فِي الرِّسَالَةِ فِي أَصُولِ الْفَقْهِ وَاللُّغَةِ]** {الْمُثَاتِلَةُ لَا تَقْتَضِي الْإِشْتِرَاكَ فِي جَمِيعِ الْأَوْصَافِ وَلَا فِي الذَّاتِيَّاتِ {، وَقَالَ أَبُو حَامِدٍ الْغَزَالِيُّ (ت 505هـ) **[فِي الْإِمْلَاءِ فِي إِشْكَالَاتِ الْإِحْيَاءِ]** {لَيْسَ مِنْ شَرْطِ الْمِثَالِ أَنْ يُطَابِقَ الْمُثَلَّ بِهِ مِنْ كُلِّ وَجْهِ {؛ التَّاسِعَةُ، فِيهَا دَلِيلٌ لِقَاعِدَةٍ سَدِّ الذَّرَائِعِ الْعَظِيمَةِ؛ الْعَاشِرَةُ، أَنَّ حَدِيثَ الْإِسْلَامِ قَدْ يَخْفَى عَلَيْهِ مَا لَا يَخْفَى عَلَى قَدِيمِ الْإِسْلَامِ، لِقَوْلِ أَبِي وَاقِدٍ {وَنَحْنُ خُدَتَاءُ عَهْدٍ يَكْفُرُ [عَلَى مَا جَاءَ فِي إِحْدَى رَوَايَاتِ الْحَدِيثِ] {وكَانُوا أَسْلَمُوا يَوْمَ الْفَتْحِ وَهُوَ كَالْتَّعْلِيلِ لِصَنِيْعِهِمْ [قُلْتُ: وَفِيهِ إِسْتِحْبَابُ إِظْهَارِ مَا يَدْفَعُ الْغَيْبَةَ كَمَا قَالَ الْعُلَمَاءُ]؛ الْحَادِيَةُ عَشْرَةٌ، {أَنَّ الشَّرْكَ فِيهِ أَكْبَرُ وَأَصْغَرُ، لِأَنَّهُمْ لَمْ يَرْتَدُّوا بِهَذَا} قَالَهُ الشَّيْخُ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْوَهَّابِ رَحِمَهُ اللَّهُ **[قَالَ الشَّيْخُ مَدَحْتُ بَنَ حَسَنَ آلِ فِرَاجٍ فِي (الْعَذْرِ بِالْجَهْلِ تَحْتَ الْمَجْهَرِ الشَّرْعِيِّ، بِتَقْدِيمِ الشَّيْخِ ابْنِ**

جبرين "عضو الإفتاء بالرئاسة العامة للبحوث العلمية والإفتاء"، وعبدالله الغنيمة "رئيس قسم العقيدة بالدراسات العليا بالجامعة الإسلامية في المدينة المنورة"، والشيخ المحدث عبدالله السعد: فهذا نص من الشيخ [محمد بن عبدالوهاب] أن القوم طلبوا الشرك الأصغر. انتهى]... ثم قال -أي الشيخ الصومالي-: احتدم النزاع في الاستدلال بالخبر [يعني حديث أبي واقد الليثي رضي الله عنه] على العذر بالجهل في مسائل الشرك الأكبر؛ وعمدة العاذر أن هؤلاء الصحابة وقعوا في شرك أكبر، ومع ذلك لم يكفرهم النبي صلى الله عليه وسلم، والمانع من التكفير الجهل لقيام المظنة التي هي حادثة العهد بالإسلام؛ وللنافي [أي من ينفي العذر بالجهل في مسائل الشرك الأكبر] أن يجب أن طلب الصحب فيه اجمال، لأن التبرك بالشجر والخمر أو بقعة ما يحتمل أن يكون شركاً أكبر، ويحتمل الشرك الأصغر، ويحتمل أن لا يكون كلا منهما كما حققه أهل العلم في شرح الحديث، والاحتمال إذا دخل الدليل بطل به الاستدلال اتفاقاً [أي حتى يترجح وجه من وجوه الاحتمال]. وقد قال الشيخ أبو سلمان الصومالي في (الجواب المسبوك "المجموعة الأولى"): إن الاحتمال ضربان؛ (أ) احتمال ناشئ عن دليل أو عن أصل؛ (ب) والاحتمال الثاني وهو الناشئ عن التجويز العقلي المخالف للظن القوي، [وهذا الاحتمال] لا إعتبار له في مسالك الأدلة... ثم قال -أي الشيخ الصومالي-: إنفق أرباب الأصول والفقه على أن الاحتمال المرجوح لا يؤثر، وإنما يؤثر الاحتمال الراجح أو المساوي... ثم قال -أي الشيخ الصومالي-: وفتح باب التجويزات العقلية على الدلائل الشرعية يهدم أصول الشرع ويرفع الثقة بها، وذلك [أي وفتح باب التجويزات العقلية] باطل وما أدى

إِلَيْهِ أَبْطَلُ مِنْهُ، انتهى باختصار]، فَلَا حُجَّةَ فِي الْخَبَرِ
 [أَيُّ] فِي الْإِسْتِدْلَالِ بِهِ) عَلَى الْعُذْرِ بِالْجَهْلِ فِي الشَّرِكِ
 الْأَكْبَرِ حَتَّى يَأْتِيَ الْمُبَيِّنُ لِلْإِجْمَالِ، وَأَيْضًا أَحَالَةُ إِنْتِفَاءِ
 التَّكْفِيرِ عَلَى إِنْتِفَاءِ الْمُقْتَضِي [أَيُّ سَبَبِ التَّكْفِيرِ] أُولَى
 مِنْ إِحَالَتِهِ عَلَى الْمَانِعِ [وَهُوَ (الْجَهْلُ) الَّذِي يَدَّعِيهِ
 الْعَاذِرُ. قُلْتُ: وَالْأَصْلُ عَدَمُ وُجُودِ الْمَانِعِ]، لِأَنَّ الظَّاهِرَ
 أَنَّهُمْ لَمْ يَقْعُوا فِي كُفْرٍ، فَلَمْ يُكْفَرْهُمْ [صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
 وَسَلَّم] مَعَ شَاهِدِ الْأَصْلِ الْعَدَمِيِّ [إِذْ الْأَصْلُ بَقَاءُ
 الْإِسْلَامِ، وَقَدْ شَكَّكْنَا فِي الْكُفْرِ، وَالْقَاعِدَةُ تَقُولُ
 {الْأَصْلُ بَقَاءُ مَا كَانَ عَلَى مَا كَانَ}، وَإِنَّمَا خَذَرَهُمْ مِنَ
 التَّشَبُّهِ بِالْكَفَّارِ وَالْإِقْتِدَاءِ بِهِمْ؛ وَرَغَمَ هَذَا فَالْمَطْلُوبُ مِنَ
 الْعَاذِرِ الْقَائِلِ بِأَنَّهُمْ وَقَعُوا فِي شَرِكٍ أَكْبَرَ بَيَانُ الْمَعْنَى
 الْكُفْرِيَّةِ الَّذِي قَامَ فِي مَجَلِّ النَّزَاعِ قَبْلَ الْإِسْتِغَالِ بِوُجُودِ
 الْمَانِعِ أَوْ إِنْتِفَاءِهِ، فَمَنْ سَلِمَ لَهُ قِيَامُ الْمُقْتَضِي [أَيُّ
 سَبَبِ التَّكْفِيرِ] فِي الْمَجَلِّ فَلْيُنَازِعْهُ فِي إِعْتِبَارِ الْمَانِعِ
 وَعَدَمِ الْإِعْتِبَارِ، أَمَّا مَنْ يَقُولُ {إِنْتَفَى التَّكْفِيرُ لِإِنْتِفَاءِ
 الْمُقْتَضِي لَا لِقِيَامِ الْمَانِعِ} فَلَا سَبِيلَ لَهُ عَلَيْهِ [أَيُّ لِلْعَاذِرِ
 عَلَى النَّافِي] حَتَّى يُحَقِّقَ [أَيُّ الْعَاذِرُ] قِيَامَ الْمُقْتَضِي
 فِي الْمَجَلِّ... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الصُّومَالِيِّ-: وَلِلْعَاذِرِ
 أَنْ يَقُولَ {إِتَّكَلْتُ عَلَى ظُهُورِ الْمُقْتَضِي لِلنَّاطِرِ فَلَمْ
 أَشْتَغِلْ إِلَّا بِبَيَانِ الْمَانِعِ، لِأَنَّ مُقْتَضَى قَوْلِهِمْ (اجْعَلْ لَنَا
 ذَاتَ أَنْوَاطٍ كَمَا لَهُمْ ذَاتُ أَنْوَاطٍ) طَلَبُ مَعِيودِ سِوَى اللَّهِ،
 وَلَا شَكَّ فِي كُفْرِ الطَّالِبِ إِذَا لَمْ يَكُنْ جَاهِلًا، وَلِذَلِكَ شَبَّهَ
 الطَّلَبَ بِالطَّلَبِ [أَيُّ شَبَّهَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم
 طَلَبَ الصَّحَابَةِ {اجْعَلْ لَنَا ذَاتَ أَنْوَاطٍ كَمَا لَهُمْ ذَاتُ
 أَنْوَاطٍ} بِطَلَبِ قَوْمِ مُوسَى {اجْعَلْ لَنَا إِلَهًا كَمَا لَهُمْ
 إِلَهَةٌ}] فَلَزِمَ أَنْ يَكُونَ الْمَطْلُوبُ كَالْمَطْلُوبِ [أَيُّ يَكُونَ
 مَطْلُوبُ الصَّحَابَةِ كَمَطْلُوبِ قَوْمِ مُوسَى، فَإِذَا كَانَ
 مَطْلُوبُ قَوْمِ مُوسَى كُفْرًا فَيَكُونُ مَطْلُوبُ الصَّحَابَةِ أَيْضًا
 كُفْرًا]، وَلَا إِجْمَالَ فِي الْحَدِيثِ لِظُهُورِ الْمَعْنَى؛

وَلِلنَّافِي أَنْ يَقُولَ، هَذَا الْإِسْتِدْلَالُ مُنْذَفِعٌ مِنْ وُجُوهِ
 الْأَوَّلِ، لَيْسَ فِي الْخَبَرِ إِلَّا طَلَبُ شَجَرَةٍ تُنَاطُ بِهَا الْأَسْلِحَةُ
 كَمَا لَهُمْ [أَيُّ لِلْمُشْرِكِينَ] ذَاتُ أَنْوَاطٍ **وَلَا مَزِيدَ**، فَالْقَوْلُ
 بِأَنَّهُمْ طَلَبُوا مَعْبُودًا سِوَى اللَّهِ **إِفْتِرَاءٌ** عَلَى السَّائِلِ
إِعْنِي الْقَائِلِينَ {اجْعَلْ لَنَا ذَاتَ أَنْوَاطٍ} وَعَلَى الْخَبَرِ
 الْمَقْصُوصِ؛ الثَّانِي، أَنَّ طَلَبَ الْمَعْبُودِ كُفْرٌ **سَوَاءٌ كَانَ**
الطَّالِبُ جَاهِلًا أَوْ عَالِمًا إِذِ الْأَقْوَالُ قَوَالِبُ الْمَعَانِي فَمَنْ
 أَرَادَ عِبَادَةَ غَيْرِ اللَّهِ أَوْ اسْتَحْسَنَهَا فَهُوَ كَافِرٌ مُشْرِكٌ إِذِ
 إِرَادَةُ الْكُفْرِ كُفْرٌ **وَلَا يُمَكِّنُ أَنْ يَصِحَّ إِيْمَانٌ مَنْ قَامَ فِي**
قَلْبِهِ جَوَازُ عِبَادَةِ غَيْرِ اللَّهِ؛ الثَّالِثُ، أَنَّ الْإِجْمَالَ ظَاهِرٌ
 عَلَى وَجْهِ الْإِنْصَافِ، ذَلِكَ أَنَّ الْمُتَبَرِّكَ بِالشَّجَرِ أَوْ الْحَجَرِ
 أَوْ الْقَبْرِ، إِنْ كَانَ مُعْتَقِدًا أَنَّهُ يَتَمَسَّجُهُ بِهَذِهِ الشَّجَرَةِ
تَتَوَسَّطُ لَهُ عِنْدَ اللَّهِ **وَتَشْفَعُ** لَهُ فَهَذَا اتِّخَاذُ إِلَهٍ مَعَ اللَّهِ
وَهُوَ شِرْكٌ أَكْبَرُ، وَهُوَ الَّذِي كَانَ يَعْتَقِدُ أَهْلُ الْجَاهِلِيَّةِ فِي
 الْأَشْجَارِ وَالْأَحْجَارِ الَّتِي يَعْبُدُونَهَا، وَفِي الْقُبُورِ الَّتِي
 يَتَبَرَّكُونَ بِهَا، كَانُوا يَعْتَقِدُونَ أَنَّهُمْ إِذَا عَكَفُوا عِنْدَهَا
 وَتَمَسَّحُوا بِهَا فَإِنَّ هَذِهِ الْبُقْعَةَ أَوْ صَاحِبَهَا أَوْ الرُّوحَ الَّتِي
 تَخْدُمُ هَذِهِ الْبُقْعَةَ **تَتَوَسَّطُ** لَهُمْ عِنْدَ اللَّهِ، فَهَذَا الْفِعْلُ إِذَا
 رَاجَعَ إِلَى **إِتِّخَاذِ أُنْدَادٍ** مَعَ اللَّهِ جَلَّ وَعَلَا، وَيَكُونُ التَّبَرُّكُ
شِرْكًا أَصْغَرَ إِذَا اتَّخَذَ الْمُتَبَرِّكُ هَذَا الشَّيْءَ **سَبَبًا** لِحُصُولِ
 الْبَرَكَةِ مِنْ غَيْرِ اعْتِقَادِ أَنَّهُ يُقَرَّبُ إِلَى اللَّهِ، بِمَعْنَى أَنَّهُ
جَعَلَهُ سَبَبًا لِلْبَرَكَةِ فَقَطْ، كَمَا يَفْعَلُ لَايْسُ الْخَلْقَةِ
 وَالْخَيْطُ فَكَذَلِكَ هَذَا الْمُتَبَرِّكُ يَجْعَلُ تِلْكَ الْأَشْيَاءَ **أَسْبَابًا**
لِلْبَرَكَةِ، وَأَفْتُهُ أَنَّهُ **اعْتَقَدَ السَّبَبِيَّةَ فِيمَا لَيْسَ سَبَبًا فِي**
الْشَّرْعِ وَهُوَ شِرْكٌ أَصْغَرُ، وَعَلَى هَذَا فَالتَّبَرُّكُ الْأَوَّلُ كُفْرٌ
 وَشِرْكٌ، **وَطَلَبُهُ وَسُؤَالُ التَّشْرِيعِ فِيهِ كُفْرٌ**، أَمَّا التَّبَرُّكُ
 الثَّانِي **فَبِدْعَةٌ وَشِرْكٌ أَصْغَرُ** وَطَلَبُ التَّشْرِيعِ وَسُؤَالُ
 الشَّارِعِ بِذَلِكَ **لَا بَأْسَ بِهِ** فِي ذَاتِهِ، [فَ] إِذَا لَمْ يَعْتَقِدِ
 السَّائِلُ فِي الشَّجَرَةِ **شِرْكَ الْوَسَائِطِ وَلَا السَّبَبِيَّةَ الْبِدْعِيَّةَ**
 لَكِنْ سَأَلَ جَعَلَ الشَّجَرَةَ مُتَبَرِّكًا [أَيُّ سَبَبًا لِلْبَرَكَةِ] بِتَعْلِيْقِ

الأسلحة كما تُعْظَمُ بَعْضُ الْأَشْيَاءِ بِتَشْرِيعِ الشَّارِعِ كَالْحَجَرِ الْأَسْوَدِ وَالرُّكْنِ الْيَمَانِيِّ وَالْمُلْتَزِمِ [قَالَ مَوْقِعُ (الإسلام سؤال وجواب) الذي يُشْرِفُ عَلَيْهِ الشَّيْخُ مُحَمَّدُ صَالِحُ الْمُنْجِدُ فِي هَذَا الرَّابِطِ: **الحَجَرُ الْأَسْوَدُ** هُوَ الْحَجَرُ الْمَنْصُوبُ فِي الرُّكْنِ الْجَنُوبِيِّ الشَّرْقِيِّ لِلْكَعْبَةِ الْمُشَرَّفَةِ مِنَ الْخَارِجِ فِي غِطَاءٍ مِنَ الْفِصَّةِ، وَهُوَ مَبْدَأُ الطَّوَافِ، وَيَرْتَفِعُ عَنِ الْأَرْضِ الْآنَ مِثْرًا وَنِصْفَ الْمِثْرِ... ثُمَّ قَالَ - أَيُّ مَوْقِعٍ (الإسلام سؤال وجواب) -: **إِنَّ الْحَجَرُ الْأَسْوَدُ أَنْزَلَهُ اللَّهُ تَعَالَى إِلَى الْأَرْضِ مِنَ الْجَنَّةِ**، وَكَانَ أَشَدَّ بَيَاضًا مِنَ اللَّبَنِ فَسَوَّدَتْهُ خَطَايَا بَنِي آدَمَ، وَإِنَّهُ يَأْتِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ لَهُ عَيْنَانِ يُبْصِرُ بِهِمَا، وَلِسَانٌ يَنْطِقُ بِهِ يَشْهَدُ لِمَنْ اسْتَلَمَهُ [قَالَ الْأَزْهَرِيُّ (ت 370 هـ) فِي (تَهْذِيبِ اللَّغَةِ): وَالَّذِي عِنْدِي فِي (اسْتِئْلَامِ) الْحَجَرِ أَنَّهُ (افْتِعَالٌ) مِنَ السَّلَامِ وَهُوَ التَّحِيَّةُ، وَاسْتِئْلَامُهُ لِمُسَّهُ بِالْيَدِ. انْتَهَى] بِحَقٍّ، وَإِنْ اسْتِئْلَامُهُ أَوْ تَقْبِيلُهُ أَوْ الْإِشَارَةُ إِلَيْهِ هُوَ أَوَّلُ مَا يَفْعَلُهُ مَنْ أَرَادَ الطَّوَافَ سَوَاءً كَانَ حَاجًّا أَوْ مُعْتَمِرًا، وَقَدْ قَبَّلَهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَتَبِعَهُ عَلَى ذَلِكَ أُمَّتُهُ، فَإِنْ عَجَزَ عَنْ تَقْبِيلِهِ فَيَسْتَلِمُهُ بِيَدِهِ أَوْ بِشَيْءٍ وَيُقْبِلُ هَذَا الشَّيْءَ [رَوَى الْبُخَارِيُّ عَنْ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ جَاءَ إِلَى الْحَجَرِ الْأَسْوَدِ فَقَبَّلَهُ، فَقَالَ {إِنِّي أَعْلَمُ أَنَّكَ حَجَرٌ لَا تَضُرُّ وَلَا تَنْفَعُ، وَلَوْلَا أَنِّي رَأَيْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُقْبِلُكَ مَا قَبَّلْتُكَ}؛ وَرَوَى مُسْلِمٌ عَنْ نَافِعٍ قَالَ {رَأَيْتُ ابْنَ عُمَرَ يَسْتَلِمُ الْحَجَرَ بِيَدِهِ، ثُمَّ قَبَّلَ يَدَهُ وَقَالَ (مَا تَرَكْتُهُ مُنْذُ رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَفْعَلُهُ)}]، فَإِنْ عَجَزَ أَشَارَ إِلَيْهِ بِيَدِهِ وَكَبَّرَ. انْتَهَى باختصار. وَقَالَ الشَّيْخُ مُحَمَّدُ طَاهِرُ الْكُرْدِيِّ (عَضُو اللِّجَةِ التَّنْفِيزِيَّةِ لِتَوْسِيعَةِ وَعِمَارَةِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ عَامَ 1375 هـ فِي (التَّارِيخِ الْقَوِيمِ لِمَكَّةَ): الْأَرْكَانُ [أَيُّ أَرْكَانِ الْكَعْبَةِ] بِالتَّرْتِيبِ عَلَى حَسَبِ مَشْرُوعِيَّةِ الطَّوَافِ (أَيُّ بِجَعْلِ الْكَعْبَةِ عَلَى يَسَارِ الطَّائِفِ بِهَا)؛ الْأَوَّلُ الرُّكْنُ الْأَسْوَدُ،

سُمِّيَ بِهِ لِأَنَّ فِيهِ **الْحَجَرَ الْأَسْوَدَ**، وَيُسَمَّى أَيْضًا بِالرُّكْنِ الشَّرْقِيِّ، وَمِنْهُ يُبْتَدَأُ الطَّوَافُ؛ وَالثَّانِي الرُّكْنُ الْعِرَاقِيُّ، سُمِّيَ بِذَلِكَ لِأَنَّهُ إِلَى جِهَةِ الْعِرَاقِ، وَيُسَمَّى هَذَا الرُّكْنُ أَيْضًا بِالرُّكْنِ الشَّمَالِيِّ نِسْبَةً إِلَى جِهَةِ الشَّمَالِ، وَبَيْنَ هَذَا الرُّكْنِ وَالرُّكْنِ الْأَسْوَدِ يَقَعُ بَابُ الْكَعْبَةِ؛ وَالثَّالِثُ الرُّكْنُ الشَّامِيُّ، سُمِّيَ بِذَلِكَ لِأَنَّهُ إِلَى جِهَةِ الشَّامِ وَالْمَغْرِبِ، وَيُسَمَّى هَذَا الرُّكْنُ أَيْضًا بِالرُّكْنِ الْبَحْرِيِّ وَبِالرُّكْنِ الْغَرْبِيِّ، وَبَيْنَ هَذَا الرُّكْنِ وَالرُّكْنِ الْعِرَاقِيِّ يَقَعُ حَجَرُ إِسْمَاعِيلَ [وَهُوَ الْحَطِيمُ، وَهُوَ بِنَاءٌ عَلَى شَكْلِ نَصْفِ دَائِرَةٍ، وَلَهُ فَتَحَتَانِ مِنْ طَرَفَيْهِ لِلدُّخُولِ إِلَيْهِ وَالْخُرُوجِ مِنْهُ، وَتَقَعُ الْفَتَحَتَانِ الْمَذْكُورَتَانِ بِحِذَاءِ رُكْنَيْ الْكَعْبَةِ الشَّمَالِيِّ وَالْغَرْبِيِّ؛ قُلْتُ: وَالصَّلَاةُ فِي الْحَجَرِ تَنْفِلًا مُسْتَحَبَّةٌ]؛ وَالرَّابِعُ الرُّكْنُ الْيَمَانِيُّ، **سُمِّيَ بِالْيَمَانِيِّ لِاتِّجَاهِهِ إِلَى الْيَمَنِ**... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الْكُرْدِي-: الرُّكْنُ الْأَسْوَدُ يُطْلَقُ عَلَيْهِ الرُّكْنُ الشَّرْقِيُّ لِوُقُوعِهِ جِهَةَ الشَّرْقِ؛ وَالْعِرَاقِيُّ يُطْلَقُ عَلَيْهِ الرُّكْنُ الشَّمَالِيُّ لِوُقُوعِهِ جِهَةَ الشَّمَالِ؛ وَالشَّامِيُّ يُطْلَقُ عَلَيْهِ الرُّكْنُ الْغَرْبِيُّ لِوُقُوعِهِ جِهَةَ الْغَرْبِ... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الْكُرْدِي-: **وَقَدْ يُطْلَقُ عَلَى الرُّكْنِ الْيَمَانِيِّ وَالرُّكْنِ الْأَسْوَدِ الْيَمَانِيَّانِ**، وَعَلَى الرُّكْنِ الشَّامِيِّ وَالرُّكْنِ الْعِرَاقِيِّ الشَّامِيَّانِ وَرُبَّمَا قِيلَ الْغَرْبِيَّانِ، عَلَى جِهَةِ التَّغْلِيْبِ، **وَإِذَا أُطْلِقَ (الرُّكْنُ) فَالْمُرَادُ بِهِ الرُّكْنُ الْأَسْوَدُ فَقَطْ**. أَنْتَهَى بِاخْتِصَارٍ. وَقَالَ مَوْقِعُ (الإِسْلَامُ سُؤَالُ وَجَوَابُ) الَّذِي يُشْرِفُ عَلَيْهِ الشَّيْخُ مُحَمَّدٌ صَالِحُ الْمُنْجِدِ **فِي هَذَا الرَّابِطِ** عَنْ (الرُّكْنِ الْيَمَانِيِّ): **وَالْمَشْرُوعُ هُوَ إِسْتِيلَامُ هَذَا الرُّكْنِ** دُونَ تَقْبِيلِهِ، فَإِنْ لَمْ يَتِمَّكَ مِنْ إِسْتِيلَامِهِ فَإِنَّهُ لَا يُشِيرُ إِلَيْهِ لِغَدَمِ وُرُودِ ذَلِكَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؛ وَجَاءَ فِي **فَضْلِ إِسْتِيلَامِ الرُّكْنِ الْيَمَانِيِّ** قَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ {إِنْ مَسَّحَ الْحَجَرِ الْأَسْوَدِ وَالرُّكْنِ الْيَمَانِيِّ يَحُطَّانِ الْخَطَايَا خَطَاً}. أَنْتَهَى بِاخْتِصَارٍ. وَقَالَ مَوْقِعُ (الإِسْلَامُ سُؤَالُ

(وَجَوَابُ) أَيْضًا فِي هَذَا الرَّابِطِ: الْمُلتَزِمُ هُوَ مِنَ الكَعْبَةِ الْمُشْرِفَةِ مَا بَيْنَ الْحَجَرِ الْأَسْوَدِ وَبَابِ الكَعْبَةِ، وَمَعْنَى التِّزَامِهِ أَيْ وَضْعُ الدَّاعِي صَدْرَهُ وَوَجْهَهُ وَذِرَاعِيَهُ وَكَفْيَهُ عَلَيْهِ وَدُعَاءُ اللَّهِ تَعَالَى بِمَا تَيَسَّرَ لَهُ مِمَّا يَشَاءُ. انتهى، فقد خَرَجَ طَلَبُ السَّائِلِ عَنِ التَّزَاعِ، لِأَنَّهُ إِذَا كَانَ السَّوَالُ جَعَلَ الشَّجَرَةَ مُتَبَرِّكًا [أَيْ سَبَبًا لِلْبَرَكَةِ] فَإِنَّهُ يَقْتَضِي أَنَّهُ لَمْ يَقَعْ لَا فِي شَرِكٍ أَكْبَرَ وَلَا فِي أَصْغَرَ، وَإِنَّمَا طَلَبَ مِنَ الشَّارِعِ مُجَرَّدَ التَّسْبِيحِ وَلَيْسَ مُمْتَنِعًا لَا شَرْعًا وَلَا عَقْلًا [قَالَ الشَّيْخُ خَالِدُ الْمَصْلِحِ (أَسْتَاذُ الْفَقْهِ فِي كَلِيَّةِ الشَّرِيعَةِ فِي جَامِعَةِ الْقَصِيمِ) فِي (شَرْحِ كَشْفِ الشُّبُهَاتِ): قَالَ بَعْضُ شُرَاحِ هَذَا الْحَدِيثِ {إِنَّ الصَّحَابَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ لَمْ يَطْلُبُوا جَنَسَ مَا كَانَ يَفْعَلُهُ الْمُشْرِكُونَ، إِنَّمَا طَلَبُوا أَنْ يَسَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَبَّهُ أَنْ يَجْعَلَ لَهُمْ شَجَرَةً مُبَارَكَةً، فَتَكُونَ مُبَارَكَةً شَرْعًا، وَمَا كَانَ مُبَارَكًا شَرْعًا جَارَ التَّبَرُّكِ بِهِ. انتهى، فَإِنْ قَالَ الْعَاذِرُ {أَرَادُوا الْمَعْنَى الْأَوَّلَ [أَيْ إِعْتِقَادَ أَنَّ الشَّجَرَةَ تَتَوَسَّطُ لَهُمْ عِنْدَ اللَّهِ وَتَشْفَعُ لَهُمْ]} فَهُوَ إِفْتِرَاءٌ، إِذْ لَمْ يَدُلَّ عَلَيْهِ نَقْلٌ وَلَا أَلْجَأٌ إِلَيْهِ عَقْلٌ، بَعْدَ كَوْنِهِ طَعْنًا فِي الصَّحَابِيِّ السَّائِلِ مِنْ غَيْرِ دَلِيلٍ، وَبَعْدَ هَذَا فَإِنْ كَلَّمَ الْعَاذِرُ إِخْبَارًا عَمَّا فِي الضَّمَائِرِ وَمُغَيَّبَاتِ الصُّدُورِ، وَإِنَّمَا خَطَّ النَّاسِ مَا ظَهَرَ لَا مَا خَفِيَ... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الصُّومَالِيِّ-: وَالْمَقْصُودُ أَنَّ النَّافِي يَدْعِي الظُّهُورَ فِي عَدَمِ مُوَاقِعَةِ الشَّرِكِ [أَيْ مِنْ قِبَلِ الْقَائِلِينَ {إِجْعَلْ لَنَا ذَاتَ أَنْوَاطٍ}] بِتَوَعُّيهِ الْأَكْبَرَ وَالْأَصْغَرَ، وَمَنْ ادَّعَى خِلَافَ ذَلِكَ فَعَلَيْهِ الْبَيَانُ... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الصُّومَالِيِّ-: وَلِلْعَاذِرِ أَنْ يَقُولَ {أَلَمْ يَطْلُبِ السَّائِلُ [يَعْنِي الْقَائِلَ {إِجْعَلْ لَنَا ذَاتَ أَنْوَاطٍ}] رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مَا تَنْفِيهِ وَتُكْفَرُ الطَّالِبَ بِهِ؟}؛ وَلِلنَّافِي أَنْ يُجِيبَ، كَلَّا، فَإِنَّ السَّائِلَ لَمْ يَطْلُبْ مِنَ الشَّارِعِ إِلَّا (جَعَلَ ذَاتَ أَنْوَاطٍ كَمَا لَهُمْ [أَيْ لِلْمُشْرِكِينَ] ذَاتَ أَنْوَاطٍ)، وَهَذَا نَصُّ اللَّفْظِ، وَلَمْ

يَأْتِ فِي الْخَبَرِ أَنَّهُمْ طَلَبُوا تَعْيِينَ مَعْبُودٍ مِنْ دُونِ اللَّهِ...
 ثم قال -أي الشيخ الصومالي-: مُسْلِمَةُ الْفَتْحِ -ومَنهم
 صَحَابِيُّ الْحَدِيثِ- كَانُوا يُقَاتِلُونَ وَيُقَاتِلُونَ [يَعْنِي جَيْتَمًا
 كَانُوا يُقَاتِلُونَ وَيُقَاتِلُونَ وَلَمْ يَكُونُوا أَسْلَمُوا بَعْدُ] فِي (لَا
 إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ) حَتَّى هَدَاهُم اللَّهُ عَامَ الْفَتْحِ، فَكَيْفَ يُتَصَوَّرُ
 عَدَمُ مَعْرِفَتِهِمْ مَعْنَى التَّوْحِيدِ وَنَفْيِ الشَّرِيكِ، وَعَدَمُ
 انْتِقَالِهِمْ مِنَ الدِّينَانَةِ الشَّرِكِيَّةِ؟!، وَإِذَا صَحَّ هَذَا [أَيُّ أَنَّهُ لَا
 يُتَصَوَّرُ عَدَمُ مَعْرِفَتِهِمْ مَعْنَى التَّوْحِيدِ وَنَفْيِ الشَّرِيكِ،
 وَعَدَمُ انْتِقَالِهِمْ مِنَ الدِّينَانَةِ الشَّرِكِيَّةِ] وَجَبَ أَنْ يُقَالَ
 قَطْعًا {إِنَّهُمْ لَمْ يَطْلُبُوا مَعْبُودًا سِوَى اللَّهِ، وَإِنَّمَا تَشْرِيعَ
 التَّبَرُّكِ بِالشَّجَرَةِ، وَأَنْكَرَ عَلَيْهِمُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
 وَسَلَّمَ تَكْلِفَ الْمُشَابَهَةِ وَالْمُثَالَةِ [أَيُّ مَعَ الْعَرَبِ
 الْمُشْرِكِينَ أَصْحَابِ ذَاتِ أَنْوَاطٍ] فِي الصُّورَةِ الظَّاهِرَةِ،
 مَعَ أَنَّهُ [صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ] لَوْ شَرَعَ لَهُمْ تَبَرُّكَ
 الشَّجَرَةِ لَمَا كَانَ شِرْكًَا بَلْ عِبَادَةً لِلَّهِ وَطَاعَةً لَهُ {...} ثم
 قال -أي الشيخ الصومالي-: إِنْ مُسْلِمَةُ الْفَتْحِ عَرَفُوا
 مَعْنَى التَّوْحِيدِ الَّذِي هُوَ إِفْرَادُ اللَّهِ بِالْعِبَادَةِ وَالْكَفْرِ
 بِالْأَنْدَادِ، وَقَوَّيْلُوا عَلَيْهِ [أَيُّ قَبْلَ إِسْلَامِهِمْ] رَدًّا مِنْ
 الدَّهْرِ، وَإِنَّمَا أَرَادُوا إِظْهَارَ النَّدْيَةِ وَالضَّدْيَةِ لِلْمُشْرِكِينَ
 وَالْمُخَالَفَةِ الْعُرْفِيَّةِ [أَيُّ بَعْدَ إِسْلَامِهِمْ]، وَعَقَلُوا عَنْ
 امْتِنَاعِ التَّشْبِهِ بِالْكَفَّارِ فِيمَا هُوَ مِنْ خَصَائِصِ دِينِهِمْ
 الْبَاطِلِ وَلَوْ فِي الصُّورَةِ، فَإِنَّهُ لَوْ كَانَ مَطْلَبُهُمْ مَطْلَبُ
 الْعَرَبِ [أَيُّ الْعَرَبِ الْمُشْرِكِينَ أَصْحَابِ ذَاتِ أَنْوَاطٍ] لَمَا
 احْتَجَّوْا إِلَى إِنْشَاءِ ذَاتِ أَنْوَاطٍ جَدِيدَةٍ بَلْ [كَانُوا] سَأَلُوا
 الْإِقْرَارَ عَلَى ذَاتِ أَنْوَاطِهِمُ الْأُولَى الَّتِي كَانُوا عَلَيْهَا قَبْلَ
 الْكُفْرِ بِالطَّوَاغِيَتِ [أَيُّ قَبْلَ إِسْلَامِهِمْ] كَمَا سَأَلَ وَفَدُ
 ثَقِيفِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ يَدَعَ لَهُمُ
 الطَّاعِيَةَ (اللات) لَا يَهْدِمُهَا ثَلَاثَ سِنِينَ فَأَبَى عَلَيْهِمْ وَلَوْ
 سَاعَةً... ثم قال -أي الشيخ الصومالي-: قَالَ الْعَاذِرُ
 {سَوَّالُهُمْ أَنْ يُشَرَّعَ لَهُمُ التَّبَرُّكُ بِشَجَرَةٍ يُنَاطِلُونَ بِهَا

أَسْلَحَتَهُمْ (كَمَا كَانَ الْكُفَّارُ فِي الْجَاهِلِيَّةِ يَفْعَلُونَ) يُنَافِي مُقْتَضَى (لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ)، وَمَنْ أَتَى بِمَا يُنَافِي مُقْتَضَى (لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ) فَالْأَصْلُ أَنْ يُكْفَرَ إِلَّا لِمَانِعٍ؛ قَالَ النَّافِي، هَذِهِ دَعْوَى [يَعْنِي دَعْوَى أَنْ الْقَائِلِينَ {إِجْعَلْ لَنَا ذَاتَ أَنْوَاطٍ} أَتَوْا بِمَا يُنَافِي مُقْتَضَى (لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ)] بِلَا بُرْهَانٍ، فَإِنَّ تَعْظِيمَ بَعْضِ الْمَخْلُوقَاتِ إِنَّمَا يُنَافِي مَعْنَى (لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ) إِذَا لَمْ يَأْذَنْ بِهِ اللَّهُ عَلَى لِسَانِ رَسُولِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَهَؤُلَاءِ [أَيُّ الْقَائِلُونَ {إِجْعَلْ لَنَا ذَاتَ أَنْوَاطٍ}] لَمْ يَتَّبِعُوا بِالشَّجَرَةِ فِعْلًا، وَإِنَّمَا سَأَلُوا التَّشْرِيعَ [يَعْنِي بِحَيْثُ تُعْظَمُ بِتَشْرِيعِ الشَّارِعِ بِدُونِ أَنْ يَعْتَقِدُوا شِرْكَ الْوَسَائِطِ]، وَلَوْ حَصَلَ لَكَانَ إِذْنًا مِنَ الشَّارِعِ، كَمَا تَتَبَرَّكُ بِالشَّجَرِ الْأَسْوَدِ وَالرُّكْنِ الْيَمَانِيِّ، وَالْمُلْتَزِمُ... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الصُّومَالِيِّ-: وَلِلْعَاذِرِ أَنْ يَقُولَ {لَكِنْ تَعْظِيمُ الشَّجَرَةِ بِتَعْلِيْقِ الْأَسْلِحَةِ نَوْعٌ عِبَادَةٌ لغيرِ اللَّهِ، وَهَذَا لَا يَجُوزُ لِأَنَّهُ مُنَافٍ لِأَصْلِ الدِّينِ، وَمَنْ أَرَادَ تَشْرِيعَ عِبَادَةٍ غَيْرِ اللَّهِ فَقَدْ كَفَرَ لِأَنَّ إِرَادَةَ الْكُفْرِ كُفْرٌ، فَهَؤُلَاءِ قَدْ أَرَادُوا الْكُفْرَ، لَكِنَّهُمْ لَمْ يَكْفُرُوا لِمَانِعٍ الْجَهْلِ}؛ أَجَابَ النَّافِي، إِنَّ الْحَقَّ إِذَا لَاحَ فَلَا مَعْنَى لِلتَّهْوِيلِ، فَالْعِبَادَةُ عِنْدَ الْفُقَهَاءِ {نِهَآيَةٌ} مَا يُقَدَّرُ عَلَيْهِ مِنَ الْخُضُوعِ وَالتَّذَلُّلِ لِمَنْ يَسْتَحِقُّ [أَيُّ الَّذِي هُوَ مَعْبُودٌ بِحَقٍّ] بِأَمْرِهِ [أَيُّ بِأَمْرِ الْمَعْبُودِ بِحَقٍّ]، وَقِيلَ {فِعْلٌ لَا يُرَادُ بِهِ إِلَّا تَعْظِيمُ اللَّهِ تَعَالَى بِأَمْرِهِ}، وَقِيلَ {الْعِبَادَةُ كُلُّ طَاعَةٍ يُؤْتَى بِهَا عَلَى سَبِيلِ التَّذَلُّلِ تَعْظِيمًا لِلْمُطَاعِ، دُونَ التَّوَصُّلِ بِهَا إِلَى نَفْعٍ نَاجِزٍ لِلْمُطَاعِ، وَتَخِيلٌ غَرَضٌ لِلْمُطَاعِ فِيهَا [أَيُّ وَدُونِ تَخِيلٍ غَرَضٌ لِلْمَعْبُودِ فِي هَذِهِ الطَّاعَةِ]}، وَقَالَ ابْنُ فُورَكٍ (ت 406 هـ) [فِي (الْخُدُودِ فِي الْأَصُولِ)] رَحِمَهُ اللَّهُ فِي تَعْرِيفِ الْعِبَادَةِ {هِيَ الْأَفْعَالُ الْوَاقِعَةُ عَلَى نِهَآيَةٍ مَا يُمَكِّنُ مِنَ التَّذَلُّلِ وَالْخُضُوعِ لِلَّهِ الْمُتَجَاوِزِ لِتَذَلُّلِ بَعْضِ الْعِبَادِ لِبَعْضٍ}، وَقَالَ [أَيُّ ابْنِ فُورَكٍ فِي (شَرْحُ "الْعَالِمِ وَالْمُتَعَلِّمِ")] أَيْضًا

{إِعْلَمُ أَنَّهُ **لَيْسَ مَعْنَى الطَّاعَةِ مَعْنَى الْعِبَادَةِ**، وقد تَكُونُ طَاعَةٌ لَا عِبَادَةً، أَلَا تَرَى أَنَّهُ **[تَعَالَى]** قَالَ (مَنْ يُطِيعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ)، وَلَا يُقَالُ لِمَنْ أَطَاعَ الرَّسُولَ أَنَّهُ عَبْدُ الرَّسُولِ، **لِأَنَّ الْعِبَادَةَ طَاعَةٌ مَخْصُوصَةٌ**، وَهُوَ أَنْ تَكُونَ طَاعَةٌ مَعَهَا خُضُوعٌ وَتَذَلُّ وَتَعْظِيمٌ وَتَقَرُّبٌ يُعْتَقَدُ مَعَهُ الْهَيْبَةُ بِالْمَعْبُودِ، وقد عَلِمْتَ أَنَّ تَعْظِيمَ بَعْضِ الْمَخْلُوقَاتِ شَرِيعَةٌ مِنَ الشَّرَائِعِ **[أَيُّ حُكْمٍ مِنَ الْأَحْكَامِ]** قَدْ تَخْتَلِفُ فِيهَا الشَّرَائِعُ **[أَيُّ الْأَدْيَانِ]**، كَالسُّجُودِ لِغَيْرِ اللَّهِ بِإِذْنِ مِنَ اللَّهِ **[قُلْتُ: الْمُرَادُ هُنَا بَيَانُ أَنَّ السُّجُودَ لَيْسَ عَلَى إِبْلَاقِهِ عِبَادَةٌ لِلْمَسْجُودِ لَهُ، فَقَدْ يَكُونُ تَحِيَّةً (كَمَا سَيَأْتِي لِاحِقًا)، لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ عَلَى إِبْلَاقِهِ عِبَادَةٌ لِلْمَسْجُودِ لَهُ مَا كَانَ اخْتَلَفَ حُكْمُهُ مِنْ دِيَانَةٍ لِأُخْرَى]**. وقد قَالَ مَوْقِعُ (الإِسْلَامُ سُؤَالٌ وَجَوَابٌ) الَّذِي يُشْرِفُ عَلَيْهِ الشَّيْخُ مُحَمَّدٌ صَالِحُ الْمُنْجِدِ **فِي هَذَا الرَّابِطِ**: فَإِنَّ الشِّرْكَ لَمْ يُبَحِّ فِي شَرِيعَةٍ قَطًّا، فَالْتَّوْحِيدُ لَمْ تَتَغَيَّرْ تَعَالِيمُهُ مُنْذُ آدَمَ إِلَى نَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ. انتهى باختصاراً، قَالَ الْإِمَامُ ابْنُ الْوَزِيرِ الْيَمِينِيُّ (ت 840هـ) **[فِي (الرُّوضِ الْبَاسِمِ)]** رَحِمَهُ اللَّهُ {إِنَّ تَحْرِيمَ السُّجُودِ لِغَيْرِ اللَّهِ **حُكْمٌ شَرْعِيٌّ يَجُوزُ تَغْيِيرُهُ** إِجْمَاعًا}، وَلِهَذَا كَانَ السُّجُودُ لِغَيْرِ اللَّهِ جَائِزًا فِي بَعْضِ الشَّرَائِعِ وَهُوَ مُخَرَّمٌ **فِي شَرْعِنَا**، كَمَا قَالَ تَعَالَى {وَرَفَعَ أَبْوَابَهُ عَلَى الْعَرْشِ وَخَرُّوا لَهُ سُجَّدًا} وَكَذَلِكَ التَّمَاثِيلُ وَالصُّوَرُ كَمَا فِي قَوْلِهِ {يَعْمَلُونَ لَهُ مَا يَشَاءُ مِنْ مَحَارِبَ وَتَمَاثِيلَ} **مَعَ حُرْمَتِهِ فِي شَرِيعَةِ مُحَمَّدٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ**، قَالَ الْإِمَامُ أَبُو مَنْصُورٍ الْأَزْهَرِيُّ (ت 370هـ) **[فِي (تَهْذِيبِ اللَّغَةِ)]** رَحِمَهُ اللَّهُ {فَطَاهَرُ التَّلَاوَةِ أَنَّهُمْ سَجَدُوا لِیُوسُفَ تَعْظِيمًا لَهُ مِنْ غَيْرِ أَنْ أَشْرَكُوا بِاللَّهِ شَيْئًا، وَكَأَنَّهُمْ لَمْ يَكُونُوا نُهْوَا عَنْ السُّجُودِ لِغَيْرِ اللَّهِ فِي شَرِيعَتِهِمْ، فَأَمَّا أَمَّةُ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَدْ نَهَاهُمْ اللَّهُ عَنِ السُّجُودِ لِغَيْرِ اللَّهِ جَلَّ وَعَزَّ}، وَقَالَ الْإِمَامُ أَبُو الْمُظَفَّرِ السَّمْعَانِيُّ (ت

489هـ) [في (تفسيره)] رَحِمَهُ اللَّهُ {اِخْتَلَفُوا فِي هَذِهِ السَّجْدَةِ [يُشِيرُ إِلَى قَوْلِهِ تَعَالَى {وَاخْرُؤا لَهُ سُجَّدًا}]، فَاَلْأَكْثَرُونَ أَنَّهُمْ سَجَدُوا لَهُ، وَكَانَتْ السَّجْدَةُ سَجْدَةً الْمَحَبَّةِ لَا سَجْدَةَ الْعِبَادَةِ، وَهُوَ مِثْلُ سُجُودِ الْمَلَائِكَةِ لِآدَمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ، قَالَ أَهْلُ الْعِلْمِ (وَكَانَ ذَلِكَ جَائِزًا فِي الْأَمْرِ السَّالِفَةِ، ثُمَّ إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى نَسَخَ ذَلِكَ فِي هَذِهِ الشَّرِيعَةِ وَأَبْدَلَ بِالسَّلَامِ)، فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ (كَيْفَ جَازَ السُّجُودُ لِغَيْرِ اللَّهِ؟ وَإِذَا جَازَ السُّجُودُ لِغَيْرِ اللَّهِ فَلِمَ لَا تَجُوزُ الْعِبَادَةُ لِغَيْرِ اللَّهِ؟)، وَالْجَوَابُ، إِنَّ الْعِبَادَةَ نَهَايَةُ التَّعْظِيمِ، وَنَهَايَةُ التَّعْظِيمِ لَا تَجُوزُ إِلَّا لِلَّهِ، وَأَمَّا السُّجُودُ نَوْعٌ تَذَلُّ وَخُضُوعٌ يَوْضَعُ الْخَدَّ عَلَى الْأَرْضِ وَهُوَ دُونَ الْعِبَادَةِ فَلَمْ يَمْتَنِعْ جَوَازُهُ لِلْبَشَرِ كَالْإِنْجَاءِ، وَالْمَقْصُودُ فِي هَذَا التَّقْرِيرِ أَنَّ مُسْلِمَةَ الْفَتْحِ إِنَّمَا طَلَبُوا مِنَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَا يَجُوزُ تَشْرِيعُهُ وَتَخْتَلِفُ فِيهِ الشَّرَائِعُ كَالسُّجُودِ لِغَيْرِ اللَّهِ، وَهُوَ التَّبَرُّكُ بِبَعْضِ الْمَخْلُوقَاتِ أَوْ تَعْظِيمُهَا بِإِذْنٍ مِنَ الشَّارِعِ، وَأَنَّهُ لَوْ أَذِنَ [أَيَ الشَّارِعُ] لَهُمْ كَانَ مِنَ الْقُرْبَاتِ إِلَى اللَّهِ سُبْحَانَهُ [قَالَ مَوْقِعُ (الإسلام سؤال وجواب)] الَّذِي يُشْرِفُ عَلَيْهِ الشَّيْخُ مُحَمَّدٌ صَالِحُ الْمُنْجِدِ فِي هَذَا الرِّبَاطِ: السُّجُودُ (وَمِثْلُهُ الْإِنْجَاءُ وَالرُّكُوعُ) نَوْعَانِ؛ الْأَوَّلُ، سُجُودُ عِبَادَةٍ، وَهَذَا النَّوْعُ مِنَ السُّجُودِ يَكُونُ عَلَى وَجْهِ الْخُضُوعِ وَالتَّذَلُّلِ وَالتَّعَبُّدِ، وَلَا يَكُونُ إِلَّا لِلَّهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، وَمَنْ سَجَدَ لِغَيْرِ اللَّهِ عَلَى وَجْهِ الْعِبَادَةِ فَقَدْ وَقَعَ فِي الشَّرِكِ الْأَكْبَرِ؛ الثَّانِي، سُجُودٌ تَحِيَّةٍ، وَهَذَا النَّوْعُ مِنَ السُّجُودِ يَكُونُ عَلَى سَبِيلِ التَّحِيَّةِ وَالتَّقْدِيرِ وَالتَّكْرِيمِ لِلشَّخْصِ الْمَسْجُودِ لَهُ، وَقَدْ كَانَ هَذَا السُّجُودُ مُبَاحًا فِي بَعْضِ الشَّرَائِعِ السَّابِقَةِ لِلْإِسْلَامِ، ثُمَّ جَاءَ الْإِسْلَامُ بِتَحْرِيمِهِ وَمَنْعِهِ، فَمَنْ سَجَدَ لِمَخْلُوقٍ عَلَى وَجْهِ التَّحِيَّةِ فَقَدْ فَعَلَ مُحَرَّمًا، إِلَّا أَنَّهُ لَمْ يَقَعْ فِي الشَّرِكِ أَوْ الْكُفْرِ، قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ [فِي (مَجْمُوعِ الْفَتَاوَى)] {السُّجُودُ

عَلَى صَرَبَيْنِ، سُجُودُ عِبَادَةِ مَخْصَةٍ، وَسُجُودُ تَشْرِيفٍ،
فَأَمَّا الْأَوَّلُ فَلَا يَكُونُ إِلَّا لِلَّهِ، وَقَالَ [فِي (مَجْمُوعِ
 الْفَتَاوَى) أَيْضًا] {وَأَجْمَعَ الْمُسْلِمُونَ عَلَى أَنَّ السُّجُودَ
 لِغَيْرِ اللَّهِ مُحَرَّمٌ}، وَقَالَ [أَيُّ ابْنِ تَيْمِيَّةٍ أَيْضًا فِي (جَامِعِ
 الْمَسَائِلِ)] {فَإِنْ نُصُوصَ السُّنَّةِ وَاجْتِمَاعَ الْأُمَّةِ تُحَرِّمُ
 السُّجُودَ لِغَيْرِ اللَّهِ فِي شَرِيعَتِنَا، تَحِيَّةً أَوْ عِبَادَةً}... ثُمَّ
 قَالَ -أَيُّ مَوْقِعٍ (الْإِسْلَامُ سَوَالٌ وَجَوَابٌ)-: وَأَمَّا الْقَوْلُ
 بِأَنَّ السُّجُودَ لِغَيْرِ اللَّهِ شِرْكٌ مُطْلَقًا، لِأَنَّ مُطْلَقَ السُّجُودِ
 عِبَادَةٌ لَا تُصَرَّفُ لِغَيْرِ اللَّهِ، فَقَوْلٌ ضَعِيفٌ، وَيَدُلُّ عَلَى
 ذَلِكَ؛ (أ) أَنَّ اللَّهَ أَمَرَ الْمَلَائِكَةَ بِالسُّجُودِ لِآدَمَ، **وَلَوْ كَانَ**
مُجَرَّدُ السُّجُودِ شِرْكًَا لَمَا أَمَرَهُمُ اللَّهُ بِذَلِكَ، قَالَ الطَّبْرِيُّ
 [فِي (جَامِعِ الْبَيَانِ)] {فَقَعُوا لَهُ سَاجِدِينَ} سُجُودَ تَحِيَّةٍ
 وَتَكْرَمَةٍ، لَا سُجُودَ عِبَادَةٍ}، وَقَالَ ابْنُ الْعَرَبِيِّ [فِي
 (أَحْكَامِ الْقُرْآنِ)] {اتَّفَقَتِ الْأُمَّةُ عَلَى أَنَّ السُّجُودَ لِآدَمَ
 لَمْ يَكُنْ سُجُودَ عِبَادَةٍ}، وَقَالَ ابْنُ حَزْمٍ [فِي (الْفِصْلِ
 فِي الْمَلَلِ وَالْأَهْوَاءِ وَالتَّخَلُّلِ)] {وَلَا خِلَافَ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْ
 أَهْلِ الْإِسْلَامِ فِي أَنَّ سُجُودَهُمْ لِلَّهِ تَعَالَى سُجُودُ عِبَادَةٍ،
 وَلِآدَمَ سُجُودُ تَحِيَّةٍ وَإِكْرَامٍ}؛ (ب) أَنَّ اللَّهَ أَخْبَرَنَا عَنْ
 سُجُودِ يَعْقُوبَ وَبَنِيهِ لِيُوسُفَ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَلَوْ كَانَ
 شِرْكًَا لَمَا فَعَلَهُ أَنْبِيَاءُ اللَّهِ، وَلَا يُقَالُ هُنَا {إِنْ هَذَا مِنْ
 شَرِيعَةٍ مَنْ قَبْلُنَا} يَعْنِي لَا يُقَالُ {إِنَّهُ شِرْكٌ أَبِيحَ فِي
 شَرِيعَةٍ مَنْ قَبْلُنَا} {فَإِنَّ الشِّرْكَ لَمْ يُبَحَّ فِي شَرِيعَةٍ
 قَطُّ، فَالتَّوْحِيدُ لَمْ تَتَغَيَّرْ تَعَالِيْمُهُ مُنْذُ آدَمَ إِلَى نَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ
 عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ}، قَالَ الطَّبْرِيُّ [فِي (جَامِعِ
 الْبَيَانِ)] {قَالَ ابْنُ زَيْدٍ فِي قَوْلِهِ (وَخَرُّوا لَهُ سُجْدًا) ذَلِكَ
 السُّجُودُ تَشْرِيفٌ كَمَا سَجَدَتِ الْمَلَائِكَةُ لِآدَمَ تَشْرِيفًا، لَيْسَ
 بِسُّجُودِ عِبَادَةٍ}، وَقَالَ ابْنُ كَثِيرٍ [فِي تَفْسِيرِهِ] {وَقَدْ
 كَانَ هَذَا سَائِعًا فِي شَرَائِعِهِمْ، إِذَا سَلَمُوا عَلَى الْكَبِيرِ
 يَسْجُدُونَ لَهُ، وَلَمْ يَزَلْ هَذَا جَائِزًا مِنْ لَدُنْ آدَمَ إِلَى
 شَرِيعَةِ عِيسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ، فَحُرِّمَ هَذَا فِي هَذِهِ الْمِلَّةِ،

وَجُعِلَ السُّجُودُ مُخْتَصًّا بِجَنَابِ الرَّبِّ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى،
 وَقَالَ الْقَاسِمِيُّ [فِي (مَحَاسِنِ التَّأْوِيلِ)] {الَّذِي لَا شَكَّ
 فِيهِ أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ سُجُودٌ عِبَادَةً وَلَا تَذَلُّ، وَإِنَّمَا كَانَ سُجُودٌ
 كَرَامَةً فَقَطْ، بِلَا شَكٍّ}؛ (ت) قَالَ الْذَهَبِيُّ [فِي (مُعْجَمِ
 الشُّيُوخِ الْكَبِيرِ)] {أَلَا تَرَى الصَّحَابَةَ فِي فَرْطِ حُبِّهِمْ
 لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالُوا (أَلَا نَسْجُدُ لَكَ؟)،
 فَقَالَ (لَا)، فَلَوْ أَدِنَ لَهُمْ لَسَجَدُوا لَهُ سَجُودَ إِجْلَالٍ
 وَتَوْقِيرٍ لَا سُجُودَ عِبَادَةٍ، كَمَا قَدْ سَجَدَ إِخْوَةُ يُوسُفَ -عَلَيْهِ
 السَّلَامُ- لِيُوسُفَ، وَكَذَلِكَ الْقَوْلُ فِي سُجُودِ الْمُسْلِمِ لِقَبْرِ
 النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى سَبِيلِ التَّعْظِيمِ
 وَالتَّجِيلِ لَا يُكْفَرُ بِهِ أَصْلًا بَلْ يَكُونُ غَاصِيًّا}؛ (ث) أَنَّهُ ثَبِتَ
 فِي بَعْضِ الْأَحَادِيثِ سُجُودُ بَعْضِ الْبَهَائِمِ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ
 عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَلَوْ كَانَ مُجَرَّدُ السُّجُودِ شِرْكًَا لَمَا حَصَلَ هَذَا
 فِي حَقِّ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ
 [فِي (مَجْمُوعِ الْفَتَاوَى)] {وَقَدْ كَانَتْ الْبَهَائِمُ تَسْجُدُ
 لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَالْبَهَائِمُ لَا تَعْبُدُ إِلَّا اللَّهَ،
فَكَيْفَ يُقَالُ (يَلْزَمُ مِنَ السُّجُودِ لَشَيْءٍ عِبَادَتُهُ)؟!}؛
 (ج) أَنَّ السُّجُودَ الْمُجَرَّدَ [هُوَ] مِنَ الْأَحْكَامِ الشَّرِيعِيَّةِ الَّتِي
 قَدْ تَغَيَّرَ حُكْمُهَا مِنْ شَرِيعَةٍ [أَيٍّ مِنْ دِيَانَةٍ] لِأُخْرَى،
 بِخِلَافِ أُمُورِ التَّوْحِيدِ الَّتِي تَقُومُ بِالْقُلُوبِ فَهِيَ ثَابِتَةٌ لَا
 تَتَغَيَّرُ، قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ [فِي (مَجْمُوعِ الْفَتَاوَى)] {أَمَّا
 الْجُضُوعُ وَالْقُنُوتُ بِالْقُلُوبِ، وَالْإِغْتِرَافُ بِالرُّبُوبِيَّةِ
 وَالْعُبُودِيَّةِ، فَهَذَا لَا يَكُونُ عَلَى الْإِطْلَاقِ إِلَّا لِلَّهِ سُبْحَانَهُ
 وَتَعَالَى وَحْدَهُ، وَهُوَ فِي غَيْرِهِ مُمْتَنِعٌ بَاطِلٌ؛ وَأَمَّا السُّجُودُ
 فَشَرِيعَةٌ مِنَ الشَّرَائِعِ [أَيٍّ فَحُكْمٌ مِنَ الْأَحْكَامِ الْفِقْهِيَّةِ]
 إِذْ أَمَرَنَا اللَّهُ تَعَالَى أَنْ نَسْجُدَ لَهُ، وَلَوْ أَمَرَنَا أَنْ نَسْجُدَ
 لِأَحَدٍ مِنْ خَلْقِهِ غَيْرِهِ لَسَجَدْنَا لِذَلِكَ الْغَيْرِ طَاعَةً لِلَّهِ عَزَّ
 وَجَلَّ إِذْ أَحَبَّ أَنْ نَعْظُمَ مِنْ سَجْدَتِنَا لَهُ، وَلَوْ لَمْ يَفْرِضْ
 عَلَيْنَا السُّجُودَ لَمْ يَحِبَّ الْبَتَّةَ فِعْلُهُ، فَسُجُودُ الْمَلَائِكَةِ لِأَدَمَ
 عِبَادَةٌ لِلَّهِ وَطَاعَةٌ لَهُ وَقُرْبَةٌ يَتَقَرَّبُونَ بِهَا إِلَيْهِ وَهُوَ لِأَدَمَ

تَشْرِيفٌ وَتَكْرِيمٌ وَتَعْظِيمٌ، وَسُجُودٌ إِخْوَةٌ يُوسُفَ لَهُ تَحِيَّةٌ
وَسَلَامٌ أَلَا تَرَى أَنَّ يُوسُفَ لَوْ سَجَدَ لِأَبَوَيْهِ تَحِيَّةً لَمْ يُكْرَهُ
لَهُ؛ (ح) أَنَّ التَّفْرِيقَ بَيْنَ سُجُودِ التَّحِيَّةِ وَسُجُودِ الْعِبَادَةِ
هُوَ مَا عَلَيْهِ جُمهُورُ الْعُلَمَاءِ مِنْ مُخْتَلِفِ الْمَذَاهِبِ... ثُمَّ
قَالَ -أَيُّ مَوْقِعٍ (الإسلام سؤال وجواب)-: قَالَ الشَّيْخُ
مُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ [في فتاوى ورسائل الشَّيْخِ مُحَمَّدُ بْنُ
إِبْرَاهِيمَ] {الانحناءُ عند السَّلَامِ حَرَامٌ إِذَا قُصِدَ بِهِ
التَّحِيَّةُ، وَأَمَّا إِنْ قُصِدَ بِهِ الْعِبَادَةُ فَكُفْرٌ}، انْتَهَى بِاخْتِصَارٍ.
وَفِي فَتَوَى لِلشَّيْخِ ابْنِ بَارٍ بِعُنْوَانِ (حُكْمُ السُّجُودِ لِغَيْرِ
اللَّهِ تَعَالَى) عَلَى مَوْقِعِهِ [فِي هَذَا الرِّابِطِ](#)، أَنَّ الشَّيْخَ سُئِلَ
{السُّجُودُ إِلَى الصَّنَمِ؟}؛ فَأَجَابَ الشَّيْخُ {السُّجُودُ إِلَى
الصَّنَمِ كُفْرٌ أَكْبَرُ، لِلصَّنَمِ، أَوْ لِصَاحِبِ الْقَبْرِ، أَوْ
لِلسُّلْطَانِ، أَوْ لَزَيْدٍ أَوْ عَمْرٍو، السُّجُودُ لِغَيْرِ اللَّهِ كُفْرٌ أَكْبَرُ،
اللَّهُ يَقُولُ (فَاسْجُدُوا لِلَّهِ وَاعْبُدُوا)}؛ فَسُئِلَ الشَّيْخُ
{لَا زِمَ تَعْتَقِدُ يَا شَيْخُ؟} [يَعْنِي (هَلْ يَلْزِمُ لَتَكْفِيرٍ مَنِ سَجَدَ
لِغَيْرِ اللَّهِ إِعْتِقَادُ التَّعَبُّدِ بِالسُّجُودِ؟)]؛ فَأَجَابَ الشَّيْخُ {لَا،
لَا، هَذَا مَتَى مَا سَجَدَ لِغَيْرِ اللَّهِ كُفْرٌ}، انْتَهَى. قُلْتُ: أَوَّلًا،
عَامَّةُ النَّاسِ فِي زَمَانِنَا هَذَا لَا يَعْرِفُونَ مِنَ السُّجُودِ إِلَّا
سُجُودَ الْعِبَادَةِ، بَلْ وَلَا يَتَصَوَّرُونَ وُجُودَ أَحَدٍ عَلَى وَجْهِ
الْأَرْضِ يَسْجُدُ سُجُودَ تَحِيَّةٍ لِأَحَدٍ؛ ثَانِيًا، سَبَبُ الْخِلَافِ -مِنْ
وَجْهَةٍ نَظَرِي- بَيْنَ الْقَائِلِينَ (وَمِنْهُمْ الشَّيْخُ ابْنُ بَارٍ)
بِكُفْرِ كُلِّ مَنْ سَجَدَ لِغَيْرِ اللَّهِ بِدُونِ تَفْصِيلٍ، وَبَيْنَ
الْقَائِلِينَ (وَهُمُ الْجُمهُورُ) بِالتَّائِيهِ فَقَطْ إِلَّا إِذَا وَقَعَ
السُّجُودُ عَلَى وَجْهِ التَّعَبُّدِ، هُوَ اخْتِلَافُ تَصَوُّرَاتِ الْمَسْأَلَةِ،
فَمَنْ نَظَرَ إِلَى الْوَاقِعِ حَكَمَ بِكُفْرِ كُلِّ مَنْ سَجَدَ لِغَيْرِ اللَّهِ
بِدُونِ تَفْصِيلٍ، **أَمَّا مَنْ قَيَّدَ تَكْفِيرَ مَنْ سَجَدَ لِغَيْرِ اللَّهِ**
بُوقُوعِ السُّجُودِ عَلَى وَجْهِ التَّعَبُّدِ فَقَطْ فَهُوَ بِمَعْزَلٍ عَنِ
الْوَاقِعِ لِأَنَّهُ قَدْ حَكَمَ عَلَيْهَا كَمَسْأَلَةِ نَظَرِيَّةِ بِنَاءٍ عَلَى
صُورَةٍ ذَهْنِيَّةٍ تَجْرِيدِيَّةٍ فِي الْعَقْلِ، وَمِنْ هُنَا تَصِحُّ رُؤْيَا
(الْمُكْفَرِينَ) فِي الْمَسْأَلَةِ **مَا دَامَتْ مُقَيَّدَةً بِالْوَاقِعِ**

الْعَمَلِيَّ، وكذلك تَصِحُّ رُؤْيَةُ (الْمُؤْتَمِنِ إِلَّا إِذَا وَقَعَ السُّجُودُ عَلَى وَجْهِ التَّعَبِدِ) فِي الْمَسْأَلَةِ مَا دَامَتْ مُقَيَّدَةً **بِالتَّأْصِيلِ التَّنْظِيرِيِّ**... ثم قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الصُّومَالِيِّ-: قَالَ الْعَازِزُ {إِذَا لَمْ يَكُنْ مَا قَالُوهُ كُفْرًا فَلِمَ قَالَ لَهُمْ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ (هَذَا كَمَا قَالَ قَوْمُ مُوسَى لِمُوسَى) (اجْعَلْ لَنَا إِلَهًا كَمَا لَهُمْ آلِهَةٌ)، أَلَمْ يُشَبِّهْ قَوْلَهُمْ بِقَوْلِ بَنِي إِسْرَائِيلَ؟ أَلَمْ يَكُنْ طَلَبُهُ بَنِي إِسْرَائِيلَ كُفْرًا فِي الدِّينِ؟} قَالَ النَّاظِي، إِنَّهُ يَخْفَى عَلَيْكَ فِي أَيِّ شَيْءٍ وَقَعَ التَّشْبِيهُ بَيْنَ قَائِلِ {اجْعَلْ لَنَا ذَاتَ أَنْوَاطٍ كَمَا لَهُمْ ذَاتُ أَنْوَاطٍ} وَبَيْنَ الْقَائِلِ {اجْعَلْ لَنَا إِلَهًا كَمَا لَهُمْ آلِهَةٌ}، [فَ] مِنْ وَجْهِهِ الْمُشَابَهَةِ؛ أَنَّ قَوْمَ مُوسَى كَانُوا حَدِيثِي عَهْدٍ بِجَاهِلِيَّةٍ، وَكَذَلِكَ مُسْلِمَةُ الْفَتْحِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ؛ الثَّانِي، قَوْمُ مُوسَى قَالُوا تِلْكَ الْمَقَالَةُ بَعْدَ رُؤْيَةِ الْعَبْرِ فِي هَلَاكِ أَعْدَاءِ الرُّسُلِ وَنَصْرِ اللَّهِ لِلرُّسُلِ وَاتِّبَاعِهِمْ، وَكَذَلِكَ مُسْلِمَةُ الْفَتْحِ قَالُوا بَعْدَ الْفَتْحِ [يَعْنِي فَتْحَ مَكَّةَ] وَالتَّصَرُّفَ وَالتَّمَكُّنَ؛ الثَّالِثُ، هَؤُلَاءِ مَرُّوا عَلَى قَوْمٍ يَعْكُفُونَ عَلَى أَصْنَامٍ، فَقَالُوا مَا سَبَقَ، وَمُسْلِمَةُ الْفَتْحِ مَرُّوا عَلَى شَجَرَةٍ تُشَبِّهُ شَجَرَةَ الْمُشْرِكِينَ فَقَالُوا {اجْعَلْ لَنَا ذَاتَ أَنْوَاطٍ كَمَا لَهُمْ ذَاتُ أَنْوَاطٍ}؛ الرَّابِعُ، كِلَاهُمَا طَلَبَ الْمُشَابَهَةِ فِي الصُّورَةِ الظَّاهِرَةِ... ثم قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الصُّومَالِيِّ-: وَإِنْكَارُ الرَّسُولِ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِالشَّذَةِ يَرْجِعُ إِلَى طَلَبِ الْمُشَابَهَةِ فِي الصُّورَةِ الظَّاهِرَةِ، لِأَنَّ مِنْ مَقَاصِدِ الشَّرِيعَةِ مُخَالَفَةُ الْكُفَّارِ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَأَهْلِ الْكِتَابِ، وَلِهَذَا أَخْبَرَ عَمَّا سَيَحْدُثُ فِي الْأُمَّةِ مِنَ الْمُشَابَهَةِ وَاتِّبَاعِ أَشْرَارِ الْمُسْلِمِينَ لِطَرَائِقِ وَمَنَاهِجِ أَهْلِ الْكِتَابِ، وَلَا يَلْزَمُ أَنْ يَكُونَ الْمُشَبَّهُ كَالْمُشَبِّهِ بِهِ فِي جَمِيعِ الْوُجُوهِ، وَإِنَّمَا أَغْلَظَ عَلَيْهِمْ بَيِّنَاتُ لَذَرَائِعِ الشَّرِّ وَمَسَالِكِ الْمُجْرِمِينَ، لِأَنَّ التَّبَرُّكَ بِالشَّجَرِ وَاتِّخَاذَهَا عِيدًا [قَالَ الشَّيْخُ خَالِدُ الْمُشَيْقِحِ (الْأَسْتَاذُ بِقِسْمِ الْفَقْهِ بِكَلِيَّةِ الشَّرِيعَةِ بِجَامِعَةِ الْقَصِيمِ) فِي (شَرْحِ كِتَابِ التَّوْحِيدِ):

قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ {وَلَا تَجْعَلُوا قَبْرِي عِيدًا}، الْعِيدُ مَا يُعْتَادُ مَجِيئُهُ وَقَضْدُهُ مِنْ زَمَانٍ أَوْ مَكَانٍ، يَعْنِي لَا تَتَّخِذُوا قَبْرِي عِيدًا بِكَثْرَةِ الْمَجِيءِ وَبِكَثْرَةِ التَّرْدَادِ إِلَيْهِ، أَوْ مُدَاوِمَةِ ذَلِكَ، فَإِنْ كَثُرَ التَّرْدَادُ إِلَى قَبْرِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، أَوْ مُدَاوِمَةِ ذَلِكَ، مِنْ اتِّخَاذِهِ عِيدًا. انْتَهَى بِاخْتِصَارٍ] قَدْ يُؤَدِّي فِي الْمَالَ إِلَى عِبَادَتِهَا فِي الْأَجْيَالِ اللاحقة؛ قَالَ الْإِمَامُ ابْنُ عَطِيَّة (ت546هـ) [فِي تَفْسِيرِهِ] رَحِمَهُ اللَّهُ {فَأَرَادَ أَبُو وَاقِدٍ وَغَيْرُهُ أَنْ يُشَرِّعَ ذَلِكَ رَسُولُ اللَّهِ فِي الْإِسْلَامِ، فَرَأَى رَسُولُ اللَّهِ أَنْهَا ذَرْبَةٌ إِلَى عِبَادَةِ تِلْكَ السَّرْحَةِ [يَعْنِي الشَّجَرَةَ]، فَأَنْكَرَهُ وَقَالَ (اللَّهُ أَكْبَرُ، فَلْتُمْ وَاللَّهُ كَمَا قَالَتْ بَنُو إِسْرَائِيلَ "اجْعَلْ لَنَا إِلَهًا كَمَا لَهُمْ آلِهَةٌ"، لَتَتَّبِعَنَّ سَنَنْ مَنْ قَبْلَكُمْ)، وَلَمْ يَقْصِدْ أَبُو وَاقِدٍ بِمَقَالَتِهِ فَسَادًا}؛ وَقَالَ ابْنُ ظَفَرٍ (ت565هـ) [عَلَى مَا حَكَاهُ ابْنُ حَجَرٍ الْعَسْقَلَانِي فِي (الْعُجَابُ فِي بَيَانِ الْأَسْبَابِ)] {لِأَنَّ التَّبَرُّكَ بِالشَّجَرِ وَاتِّخَاذَهَا عِيدًا يَسْتَدْرِجُ مَنْ يَحْيِي بَعْدَهُمْ إِلَى عِبَادَتِهَا}؛ وَقَالَ الْعَلَامَةُ عَلِيُّ الْقَارِي (ت1014هـ) [فِي (مِرْقَاةِ الْمَفَاتِيحِ)] رَحِمَهُ اللَّهُ {وَكَأَنَّهُمْ [أَيُّ مُسْلِمَةٍ الْفَتْحِ] أَرَادُوا بِهِ الضَّدِّيَّةَ وَالْمُخَالَفَةَ الْعُرْفِيَّةَ، وَغَفَلُوا عَنْ الْقَاعِدَةِ الشَّرْعِيَّةِ] قَالَ الشَّيْخُ مُحَمَّدٌ بُولُوز (عَضُو الْإِتِّحَادِ الْعَالَمِيِّ لِعُلَمَاءِ الْمُسْلِمِينَ) فِي مَقَالَةٍ لَهُ عَلَى هَذَا الرِّابِطِ: وَقَدْ جَاءَتْ كَثِيرٌ مِنَ النُّصُوصِ الشَّرْعِيَّةِ تَحْتَ عَلَى التَّمْيِزِ وَتَجَنُّبِ التَّشْبِيهِ بِالْيَهُودِ وَالنَّصَارَى وَالْمَجُوسِ، وَغَيْرِهِمْ مِنْ أَهْلِ الْمَلِكِ وَالتَّخَلُّلِ مِنْ غَيْرِ الْمُسْلِمِينَ، فَجَاءَ فِي الْحَدِيثِ {وَلَا تَشَبَّهُوا بِالْيَهُودِ وَالنَّصَارَى} وَ{خَالِفُوا الْمُشْرِكِينَ} وَ{خَالِفُوا الْمَجُوسَ}، فَاسْتَنْجَ مِنْ ذَلِكَ الْعُلَمَاءُ قَاعِدَةً مُخَالَفَةَ الْكُفَّارِ وَخُصُوصًا فِي أُمُورِهِمُ الدِّينِيَّةِ وَمَا يَرْمُزُ إِلَى خُصُوصِيَّاتِهِمْ. انْتَهَى]... لَكِنْ لَا يَخْفَى مَا بَيْنَهُمَا مِنَ التَّفَاوُتِ الْمُسْتَفَادِ مِنَ التَّشْبِيهِ [أَيُّ تَشْبِيهِ طَلَبِ

الصَّحَابَةُ {إِجْعَلْ لَنَا ذَاتَ أَنْوَاطٍ كَمَا لَهُمْ ذَاتُ أَنْوَاطٍ} يَطْلُبُ قَوْمُ مُوسَى {إِجْعَلْ لَنَا إِلَهًا كَمَا لَهُمْ آلِهَةٌ}، حَيْثُ يَكُونُ **الْمُشَبَّهُ بِهِ أَفْوَى**... ثم قال -أي الشيخ الصومالي-: ومن هذا الباب حديثُ ابنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا {أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سَمِعَ رَجُلًا يَقُولُ (مَا شَاءَ اللَّهُ وَشَاءَ فَلَانٌ)، فَقَالَ (جَعَلَنِي لِلَّهِ عَذْلًا؟!)، قُلْ "مَا شَاءَ اللَّهُ وَخَذَهُ"}، وفي روايةٍ {قَالَ رَجُلٌ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ (مَا شَاءَ اللَّهُ وَشِئْتُ)، قَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ (جَعَلْتَ لِلَّهِ نِدًّا؟!)، مَا شَاءَ اللَّهُ وَخَذَهُ}، ألا تَرَى أَنَّهُ جَعَلَ **التَّشْرِيكَ اللَّفْظِيَّ** إِتْخَاذَ أَنْدَادٍ مِنْ دُونِ اللَّهِ، **فَكَذَلِكَ فِي مَسْأَلَتِنَا شَبَّهَ إِتْخَاذَ ذَاتِ أَنْوَاطٍ بِإِتْخَاذِ إِلَهٍ، وَالْمَهْيَعُ [أَيُّ وَالْمَسْلَكُ]** فِي الْحَدِيثَيْنِ وَاحِدٌ، وَالتَّفْرِيقُ بَاطِلٌ، فَهَلْ تَقُولُ {مَنْ قَالَ (مَا شَاءَ اللَّهُ، وَشَاءَ فَلَانٌ "أَوْ وَشِئْتُ") قَدْ وَقَعَ فِي الشِّرْكِ الْأَكْبَرِ وَخَرَجَ مِنَ الْمِلَّةِ مِنْ أَجْلِ قَوْلِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ (جَعَلْتَ لِلَّهِ نِدًّا)، لِأَنَّهَا فِي مَعْنَى (جَعَلْتَ لِلَّهِ شَرِيكًا مَعْبُودًا)}؟!، وَلِهَذَا ذَهَبَ الْمُحَقِّقُونَ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ أَنَّ هَؤُلَاءِ **[أَيُّ الْقَائِلِينَ {إِجْعَلْ لَنَا ذَاتَ أَنْوَاطٍ}]** لَمْ يَقْعُوا فِي شِرْكِ أَكْبَرَ، وَقَدْ سَبَقَ قَوْلُ الْإِمَامِ ابْنِ ظَفَرٍ (ت565هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ {لِأَنَّ التَّبَرُّكَ بِالشَّجَرِ وَإِتْخَاذَهَا عِيدًا يَسْتَدْرِجُ مَنْ يَجِيءُ بَعْدَهُمْ إِلَى عِبَادَتِهَا}... ثم قال -أي الشيخ الصومالي-: ومن هذا الباب طَلَبُ بَعْضِ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ السُّجُودَ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَإِنْ كَانَ الْأَوَّلُ **[وَهُوَ الطَّلَبُ {إِجْعَلْ لَنَا ذَاتَ أَنْوَاطٍ كَمَا لَهُمْ ذَاتُ أَنْوَاطٍ}]** كُفْرًا وَخُرُوجًا مِنَ الْمِلَّةِ، كَانَ الثَّانِي **[وَهُوَ طَلَبُ السُّجُودِ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ]** كَذَلِكَ، وَإِلَّا فَلَا، وَمَعْلُومٌ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ **لَوْ شَرَعَ لَهُمُ السُّجُودَ لَه كَانَ شَرْعًا وَدِينًا** يُتَقَرَّبُ بِهِ إِلَى اللَّهِ، **[وَقَدْ]** طَلَبَ ذَلِكَ مِنْهُ **[صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ]** مُعَاذُ بْنُ جَبَلٍ وَقَيْسُ بْنُ سَعْدٍ وَشُرَاقَةُ بْنُ

خُشِمَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، وَلَمْ يَقُلْ أَحَدٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ أَنَّهُمْ كَفَرُوا بِذَلِكَ أَوْ وَقَعُوا فِي (كُفْرٍ أَوْ شِرْكٍ) أَكْبَرَ بِمُجَرَّدِ الطَّلَبِ؛ وَمَعْلُومٌ أَيْضًا أَنَّ إِسْتِحْلَالَ الزَّنى كُفْرٌ وَرَدَّةٌ، وَمَعَ ذَلِكَ سَأَلَ بَعْضُ الْمُسْلِمِينَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ **أَنْ يُرَخِّصَ لَهُ فِي الزَّنى وَلَمْ يَكْفُرْ بِذَلِكَ**، إِذْ سَأَلَ مَنْ لَهُ التَّشْرِيعُ تَبْلِيغًا، وَالزَّنى لَيْسَ كُفْرًا فِي ذَاتِهِ، **وَمَا لَيْسَ بِكُفْرٍ فِي غَيْبِهِ مِنَ الْمَعَاصِي فَجَائِزٌ أَنْ يُبَاحَ فِي بَعْضِ الْأَزْمِنَةِ** وَإِنْ لَمْ يَقَعْ فِي الشَّرَائِعِ [أَيِ الْأَدْيَانِ] مِنْ قَبْلُ؛ كَمَا سَأَلَهُ [صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ] بَعْضُ الْأَنْصَارِ الْإِذْنَ فِي وَطْءِ الْحَيْضِ، وَأَنْكَرَ عَلَيْهِمْ أَشَدَّ الْإِنْكَارِ، **وَمَعْلُومٌ أَنَّ إِسْتِحْلَالَ ذَلِكَ كُفْرٌ وَرَدَّةٌ**؛ وَالْمَقْصُودُ أَنَّ مُسْلِمَةَ الْفَتْحِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ لَمْ يَقَعُوا فِي كُفْرٍ أَكْبَرَ وَلَا فِي شِرْكٍ صَرِيحٍ، وَمِنْ ثَمَّ لَا وَجْهَ لِلْكَلامِ فِي الْعُذْرِ بِالْجَهْلِ وَعَدَمِ الْعُذْرِ، **وَلَا وَجْهَ لِلْكَلامِ فِي** [الْفَرْقِ بَيْنَ حَدِيثِ الْعَهْدِ بِالْإِسْلَامِ وَبَيْنَ غَيْرِهِ فِي الشِّرْكِ الْأَكْبَرِ، لِأَنَّهُ لَا تَوْحِيدَ وَلَا إِيْمَانَ مَعَ الْإِشْرَاكِ وَعِبَادَةِ غَيْرِ اللَّهِ، وَالْإِعْذَارُ بِالْجَهْلِ إِنَّمَا يَأْتِي فِي الشَّرَائِعِ] **يَعْنِي فِي غَيْرِ أُمُورِ التَّوْحِيدِ مِنْ مَسَائِلِ الدِّينِ**، وَقَدْ قَالَ الشَّيْخُ فَيَصِلُ الْجَاسِمُ (الإمامُ بَوَازَرَةُ الْأَوْقَافِ وَالشُّؤُونِ الْإِسْلَامِيَّةِ بِالْكُوَيْتِ) **فِي هَذَا الرِّبَاطِ عَلَى مَوْقِعِهِ: فَالْجَهْلُ بِأُمُورِ التَّوْحِيدِ لَيْسَ كَالْجَهْلِ بِغَيْرِهَا مِنَ الْمَسَائِلِ**، **انْتَهَى** [بَعْدَ تَحْقِيقِ الْأَصْلِ الَّذِي هُوَ التَّوْحِيدُ، فَالْمُشْرِكُ كَافِرٌ قَبْلَ الرِّسَالَةِ وَبَعْدَهَا، وَلَمْ يَكُنِ الْجَهْلُ بِالشَّرَائِعِ كُفْرًا] **يَعْنِي (وَلَمْ يَكُنِ الْجَهْلُ بِغَيْرِ أُمُورِ التَّوْحِيدِ مِنْ مَسَائِلِ الدِّينِ كُفْرًا)** [قَبْلَ التَّشْرِيعِ وَبَعْدَهُ عِنْدَ انْتِفَاءِ التَّمَكُّنِ مِنَ الْعِلْمِ، أَمَّا عِبَادَةُ غَيْرِ اللَّهِ فَلَا يَبْقَى مَعَهَا إِسْلَامٌ وَلَا إِيْمَانٌ وَلَا أَثَرٌ لِلْجَهْلِ وَالتَّأْوِيلِ فِيهَا؛ وَسَلَّمْنَا] **[أَيِ فَرَضْنَا]** أَنَّهُمْ وَقَعُوا فِي شِرْكٍ أَكْبَرَ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ كَلَامِ الْإِمَامِ ابْنِ الْقَيْمِ وَمُقْتَضَى كَلَامِ بَعْضِ أَئِمَّةِ الدَّعْوَةِ النَّجْدِيَّةِ، فَلَمَّا أَنْ نَقُولَ، **يُحْتَمَلُ أَنَّهُمْ لَمْ يُعْذَرُوا بِالْجَهْلِ** لِأَنَّهُمْ لَمَّا

قالوا تلك المقالة رَدَّ عليهم النبيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَدًّا غَنِيًّا مُؤَكَّدًا بِوُجُوهِ مِنَ التَّأَكِيدِ [وهي التَّكْيِيرُ، وَقَوْلُهُ {إِنَّهَا السُّنَنُ}، وَقَوْلُهُ {لَتَرْكَبَنَّ سُنَنَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ}] فَاَنْتَهُوْا، وَاَنْتَهُوْا هُمْ مِنْ مَقَالَتِهِمْ هُوَ تَوْبَتُهُمْ، لِأَنَّ الصَّحِيحَ فِي الْأَصُولِ أَنَّ الْكَافِرَ تَائِبٌ بِنَفْسِ إِيْمَانِهِ وَإِسْلَامِهِ وَلَا يُشْتَرَطُ أَنْ يَنْدَمَ عَلَى مَا سَبَقَ مِنَ الْكُفْرِ، كَمَا قَالَ تَعَالَى {قُلْ لِلَّذِينَ كَفَرُوا إِنْ يَنْتَهُوْا يُغْفَرْ لَهُمْ مَا قَدْ سَلَفَ}... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الصُّومَالِيِّ-: وَالَّذِي ذَهَبَ إِلَيْهِ الْمُتَقَدِّمُونَ مِنَ الْعُلَمَاءِ أَحْسَنُ وَأَصْوَنُ لِلْأَصُولِ وَأَحْفَظُ لِحُرْمَةِ الصَّحَابَةِ مِنْ وَجُوهِ؛ (أ) أَنَّ الْقَاعِدَةَ أَنَّ الْمُشَبَّهَ بِالشَّيْءِ يَنْقُصُ عَنْهُ، فَلَا يَلْزَمُ مِنَ التَّشْبِيهِ الِاسْتِوَاءُ فِي [جَمِيعِ] الْأَحْكَامِ، وَمِنْ ثَمَّ يَكُونُ تَشْبِيهُ قَوْلِهِمْ بِمَقَالَةِ بَنِي إِسْرَائِيلَ مِنْ يَابِ التَّشْبِيهِ مَعَ الْفَارِقِ، لِاتِّفَاقِ الْمَوْقِفِ وَأَسْلُوبِ الطَّلَبِ وَإِنْ اخْتَلَفَ مَضْمُونُ الطَّلَبِ؛ (ب) أَنَّهُمْ سَأَلُوا التَّبَرُّكَ بِالشَّجَرَةِ، وَلَمْ يَفْعَلُوهُ بِأَنْفُسِهِمْ، وَهَذَا لَيْسَ بِشِرْكٍ أَصْغَرُ وَلَا أَكْبَرُ لِأَنَّ هَذَا مِمَّا يَجُوزُ تَغْيِيرُهُ فِي الشَّرَائِعِ [أَيُّ الْأَدْيَانِ] إِجْمَاعًا، وَإِنَّمَا الْمَنْهِيُّ عَنْهُ مُشَابَهَةُ الْمُشْرِكِينَ فِي الصُّورَةِ وَإِنْ اخْتَلَفَتِ الْأَغْرَاضُ وَالْمَقَاصِدُ؛ (ت) اخْتَلَفَ النَّاسُ فِي هَذَا، فَقَالَ أَكْثَرُ الْمُتَقَدِّمِينَ {طَلَبُوا مُجَرَّدَ الْمُشَابَهَةِ وَهِيَ مَنَهِى عَنْهَا وَلَيْسَتْ بِشِرْكٍ} وَهُوَ رَأْيُ الْقَاضِي ابْنِ الْعَرَبِيِّ وَابْنِ ظَفَرٍ وَابْنِ تَيْمِيَّةٍ وَالشَّاطِبِيُّ وَغَيْرُهُمْ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ {إِنَّهُ شِرْكٌ أَصْغَرُ} وَهُوَ رَأْيُ جَمَاعَةٍ مِنْهُمْ الشَّيْخُ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْوَهَّابِ فِي كِتَابِ (التَّوْحِيدِ)، وَقَالَ بَعْضُهُمْ {إِنَّهُ شِرْكٌ أَكْبَرُ} وَهُوَ رَأْيُ جَمَاعَةٍ مِنَ التَّجَدِّيِّينَ وَغَيْرِهِمْ وَظَاهِرُ كَلَامِ ابْنِ الْقَيْمِ فِي (إِغَاثَةِ اللَّهْفَانِ)، وَلَمَّا نَظَرْنَا فِيْمَا اخْتَلَفُوا فِيهِ تَبَيَّنَ لَنَا بِالذَّلِيلِ أَنَّ الصَّحَابَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ لَمْ يَقْعُوا فِي شِرْكٍ إِطْلَاقًا وَلَا فِي مُحَرَّمٍ، وَإِنَّمَا سَأَلُوا النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَا يَجُوزُ تَشْرِيعُهُ وَتَخْتَلِفُ فِيهِ الشَّرَائِعُ، وَإِنَّمَا أَغْلَطَ عَلَيْهِمْ

في الردِّ سَدًّا لِلذَّرَائِعِ الْمُؤَدِّيَةِ إِلَى الشَّرِكِ فِي الْمَالِ ...
 ثم قال -أي الشيخ الصومالي-: **إِنْ مَنْ تَبَرَّكَ بِشَجَرَةٍ أَوْ**
حَجَرٍ وَنَحْوَهُمَا مِنْ غَيْرِ إِذْنٍ مِنَ اللَّهِ فَهُوَ مُشْرِكٌ؛ إِمَّا
شِرْكَاً أَكْبَرَ إِنْ كَانَ تَبَرُّكَ تَأْلِيَهُ وَعِبَادَةً أَوْ [كَانَ] بِاعْتِقَادِ
الاسْتِقْلَالِ بِالتَّأْيِيرِ [قُلْتُ: تَذَكَّرْ هُنَا كَلَامَ الشَّيْخِ
الصُّومَالِيِّ حِينَما قَالَ {إِنَّ الْمُتَبَرِّكَ بِالشَّجَرِ أَوْ الْحَجَرِ أَوْ
القَبْرِ، إِنْ كَانَ مُعْتَقِداً أَنَّهُ يَتَمَسَّحُ بِهِ هَذِهِ الشَّجَرَةُ تَتَوَسَّطُ
لَهُ عِنْدَ اللَّهِ وَتَشْفَعُ لَهُ فَهَذَا إِتْخَاذُ إِلَهٍ مَعَ اللَّهِ وَهُوَ شِرْكٌ
أَكْبَرُ، وَهُوَ الَّذِي كَانَ يَعْتَقِدُ أَهْلُ الْجَاهِلِيَّةِ فِي الْأَشْجَارِ
وَالْأَحْجَارِ الَّتِي يَعْبُدُونَهَا، وَفِي الْقُبُورِ الَّتِي يَتَبَرَّكُونَ
بِهَا}. انتهى[؛ أَوْ أَصْغَرَ إِنْ كَانَ بِاعْتِقَادِ أَنَّ اللَّهَ أَوْدَعَ
فِيهَا قُوَّةَ تَأْيِيرٍ مِنْ غَيْرِ تَأْلِيهِ وَهُوَ مِنْ شِرْكِ الْأَسْبَابِ
[قُلْتُ: تَذَكَّرْ هُنَا كَلَامَ الشَّيْخِ الصُّومَالِيِّ حِينَما قَالَ
{وَيَكُونُ التَّبَرُّكُ شِرْكَاً أَصْغَرَ إِذَا إِتْخَذَ الْمُتَبَرِّكُ هَذَا
الشَّيْءَ سَبَباً لِحُصُولِ التَّرَكَةِ مِنْ غَيْرِ اعْتِقَادِ أَنَّهُ يُقَرِّبُهُ
إِلَى اللَّهِ، يَمَعْنَى أَنَّهُ جَعَلَهُ سَبَباً لِلتَّرَكَةِ فَقَطْ}. انتهى[؛
أَمَّا مَنْ سَأَلَ تَشْرِيعَ التَّبَرُّكِ فِي زَمَنِ التَّشْرِيعِ وَهُوَ خَالٍ
مِمَّا ذَكَرْنَاهُ فَلَمْ يَقَعْ فِي شِرْكٍ إِطْلَاقاً وَهُوَ مَا صَدَرَ مِنْ
أَبِي وَاقِدٍ اللَّيْثِيِّ وَمَنْ مَعَ رَضِيٍّ اللَّهُ عَنْهُمْ... ثم قال -
أي الشيخ الصومالي-: إِذَا أَحْطَلَتْ عِلْماً بِمَا سَبَقَ إِيرَاؤُهُ
وَعَرَفَتْ أَنَّ الْحَدِيثَ [يَعْنِي حَدِيثَ أَبِي وَاقِدٍ اللَّيْثِيِّ رَضِيَ
اللَّهُ عَنْهُ] لَا دَلِيلَ فِيهِ عَلَى الْعُذْرِ بِالْجَهْلِ فِي الشَّرِكِ
الْأَكْبَرِ، فَاعْلَمْ أَنَّ هُنَاكَ مُعَارَضاً قَطْعِيّاً يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَا
يُعْذَرُ أَحَدٌ بِجَهْلِ وَلَا بِتَأْوِيلٍ فِي عِبَادَةِ غَيْرِ اللَّهِ بَلِ
الْمُشْرِكُ مُخَلَّدٌ فِي النَّارِ مُحَرَّمٌ عَلَيْهِ رَائِحَةُ الْجَنَّةِ؛
(أ) قَوْلُهُ تَعَالَى {مَنْ اهْتَدَى فَإِنَّمَا يَهْتَدِي لِنَفْسِهِ، وَمَنْ
ضَلَّ فَإِنَّمَا يَضِلُّ عَلَيْهَا، وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى، وَمَا
كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى تَبْعَثَ رَسُولاً}، وَجْهُ الاسْتِدْلَالِ أَنَّ
التَّقْيِيدَ بِالْغَايَةِ يَقْتَضِي أَنْ يَكُونَ الْحُكْمُ فِيمَا وَرَاءَ الْغَايَةِ
تَقْيِيزَ الْحُكْمِ الَّذِي قَبْلَهَا، وَإِلَّا لَمْ تَكُنِ الْغَايَةُ غَايَةً،

فَالْمَعْنَى {وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ أَحَدًا قَبْلَ الْبَعْثَةِ}، **فَالْتَعَذِيبُ** مَنَفِيٌّ قَبْلَ الْبَعْثَةِ وَمُثَبَّتٌ بَعْدَهَا، وَهُوَ يَسْتَلْزِمُ التَّائِيْمَ وَإِنْتِفَاءَ الْعُذْرِ بَعْدَ الْبَعْثَةِ؛ (ب) {رُسُلًا مُبَشِّرِينَ وَمُنْذِرِينَ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ}، مَعْنَى الْآيَةِ أَنَّ حُجَّةَ الْخَلْقِ تَنْتَفِي بِعَدِّ بَعْثَةِ الرُّسُلِ، لِأَنَّ التَّقْيِيدَ بِالْغَايَةِ يَقْتَضِي أَنْ يَكُونَ الْحُكْمُ فِيمَا وَرَاءَ الْغَايَةِ هُوَ تَقْيِصُ الْحُكْمِ الَّذِي قَبْلَهَا، وَإِلَّا فَلَا مَعْنَى لِلتَّقْيِيدِ {بَعْدَ الرُّسُلِ}، وَلِأَنَّ مِنْ حِكْمَةِ الْإِرْسَالِ قَطْعَ الْحُجَّةِ مِنَ النَّاسِ، فَإِنْ بَقِيََتْ بَعْدَهُ كَانَ قَدْحًا فِي الْحِكْمَةِ، وَاللَّازِمُ [وَهُوَ هُنَا الْقَدْحُ] بَاطِلٌ وَالْمَلْزُومُ مِثْلُهُ [قَالَ الشَّيْخُ ابْنُ عَثِيمٍ فِي (شرح العقيدة الواسطية)]: وَإِذَا بَطُلَ اللَّازِمُ بَطُلَ الْمَلْزُومُ. انتهى]، وَالْمَقْصُودُ أَنَّ الْآيَةَ بَيَّنَّتْ أَنَّ حُجَّةَ النَّاسِ تَنْقَطِعُ بِإِرْسَالِ الرُّسُلِ [قَالَ الشَّيْخُ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْوَهَّابِ فِي (الرسائل الشخصية)]: وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ قَدْ جَعَلَ لِلْهُدَايَةِ وَالتَّيَاتِ أَسْبَابًا، كَمَا جَعَلَ لِلضَّلَالِ وَالزَّيغِ أَسْبَابًا، فَمِنْ ذَلِكَ أَنَّ اللَّهَ سُبْحَانَهُ أَنْزَلَ الْكِتَابَ وَأَرْسَلَ الرُّسُولَ لِيُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا اخْتَلَفُوا فِيهِ كَمَا قَالَ تَعَالَى {وَمَا أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ إِلَّا لِيُبَيِّنَ لَهُمُ الَّذِي اخْتَلَفُوا فِيهِ وَهُدًى وَرَحْمَةً لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ}، **فَبِإِنْزَالِ الْكُتُبِ وَإِرْسَالِ الرُّسُولِ** قَطْعَ الْعُذْرِ وَأَقَامَ الْحُجَّةَ. انتهى]. انتهى باختصار.

(58) وَإِذَا أَرَدْتَ دِرَاسَةً مَسْأَلَةَ **عَدَمِ الْعُذْرِ بِالْجَهْلِ فِي الشَّرِكِ الْأَكْبَرِ** دِرَاسَةً تَأْصِيلِيَّةً فَعَلَيْكَ بِالْكِتَابِ الْآتِيَةِ:

(أ) **الْعُذْرُ بِالْجَهْلِ تَحْتَ الْمَجْهَرِ الشَّرْعِيِّ**، لِلشَّيْخِ مَدْحَتِ بْنِ حَسَنِ آلِ فَرَّاجٍ، وَقَدْ قَدَّمَ لِهَذَا الْكِتَابِ كُلِّ مَنْ الشَّيْخِ ابْنِ جَبْرِينَ (عَضُو الْإِفْتَاءِ بِالرَّئِيسَةِ الْعَامَةِ لِلْبَحْثِ الْعِلْمِيَّةِ وَالْإِفْتَاءِ)، وَالشَّيْخِ عَبْدِ اللَّهِ الْغَنِيمَانِ (رئيس قسم العقيدة بالدراسات العليا بالجامعة الإسلامية في

المدينة المنورة)، والشيخ المحدث عبدالله السعد. وقد قال الشيخ ابن جبرين في تقديمه: **هذه الرسالة أوفى ما كتب في هذا الباب.** انتهى.

(ب) **عارض الجهل وأثره على أحكام الاعتقاد عند أهل السنة والجماعة**، للشيخ أبي العلا بن راشد بن أبي العلا، وقد راجع هذا الكتاب وقدم له وقرظه الشيخ صالح الفوزان (عضو هيئة كبار العلماء بالديار السعودية، وعضو اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء).

(ت) **براءة الشيخين من إعدار الجاهلين بتوحيد رب العالمين**، للشيخ بدر بن علي بن طامي العتيبي، وهذا الكتاب تحقيق لمذهب شيخي الإسلام الإمام **ابن تيمية** والإمام **محمد بن عبد الوهاب** في مسألة العذر بالجهل.

(ث) **البيان والإشهار في كشف ريع من توقف في تكفير المشركين والكفار، من كلام شيخي الإسلام ابن تيمية وابن عبد الوهاب في تكفير المعين والعذر بالجهل**، للشيخ عبدالله الغليفي.

(ج) **المختصر المفيد في عقائد أئمة التوحيد**، للشيخ مدحت بن حسن آل فراج، وهذا الكتاب من أجمع كتب العقيدة وأحسنها، ومن موضوعات هذا الكتاب ما هو خاص بمسألة العذر بالجهل في الشرك الأكبر، وأنا أوصي -بمنتهى الشدة- بدراسة هذا الكتاب. وقد قدم لهذا الكتاب الشيخ المحدث عبدالله السعد وقال في تقديمه: وهو كتاب **قيّم ومفيد جداً**... هذا الكتاب يتحدث عن أصول الدين وقواعد الملة، ففي هذا الكتاب بيان لحقيقة الإسلام والإيمان وأركانه، كما أنه فيه توضيح

لأَضَلَّ الْأُصُولِ وَهُوَ التَّوْحِيدُ، وَتَوَاقُضُ وَمُفْسِدَاتِ هَذَا الْأَضَلِّ مِنَ الشَّرِكِ وَأَقْسَامِهِ وَالْكَفْرِ وَأَنْوَاعِهِ، وَمَا يَتَّبَعُ ذَلِكَ مِنَ الْمُوَالَاةِ وَالْمُعَادَاةِ فِي ذَلِكَ، وَالْبَرَاءَةِ مِنَ الشَّرِكِ وَأَهْلِهِ، وَصِفَةِ الطَّاغُوتِ وَالْكَفْرِ بِهِ، وَإِفْرَادِ اللَّهِ بِالطَّاعَةِ، وَتَحْكِيمِ شَرِيعَتِهِ، وَالْجِهَادِ لِتَحْقِيقِ ذَلِكَ، وَمَا يَتَّبَعُ ذَلِكَ مِنَ الْهَجْرَةِ مِنْ دَارِ الْكُفْرِ إِلَى دَارِ الْإِسْلَامِ، وَبَيَانِ الْفَرْقِ بَيْنَ الدَّارَيْنِ (دَارِ الْإِسْلَامِ وَدَارِ الْكُفْرِ)، وَغَيْرُ ذَلِكَ مِنَ الْقَضَايَا الْكَلْبِيَّةِ وَالْمَسَائِلِ الْمَصِيرِيَّةِ، **وَلَا يَخْفَى أَهْمِيَّةُ ذَلِكَ كُلِّهِ، لِأَنَّ الْإِسْلَامَ لَا يَتَحَقَّقُ إِلَّا بِمَعْرِفَةِ ذَلِكَ وَالْعَمَلِ بِهِ...** فِي هَذَا الْكِتَابِ بَيَانٌ لِكَثِيرٍ مِنَ الشَّبَهَةِ الَّتِي وَقَعَ فِيهَا مَنْ ضَلَّ عَنْ الطَّرِيقِ الْمُسْتَقِيمِ، وَرَدَّهَا بِالْأَدْلَةِ مِنَ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَإِجْمَاعِ الْقُرُونِ الْمُفَضَّلَةِ. انتهى.

زيد: رُبَّمَا قَالَ لَكَ الْبَعْضُ {الْوَاقِعُونَ فِي الْمُكْفَرَاتِ الصَّرِيحَةِ يُكْفَرُ أَنْوَاعُهُمْ لَا أَعْيَانُهُمْ}؟.

عمرو: سبق أن ذَكَرْتُ أَنَّ الشَّيْخَ ابْنَ بَارٍ سُئِلَ: بَعْضُ النَّاسِ يَقُولُ {الْمُعَيَّنُ لَا يُكْفَرُ}؟. فَأَجَابَ الشَّيْخُ: هَذَا [أَيُّ الْقَوْلِ بِأَنَّ الْمُعَيَّنَ لَا يُكْفَرُ] مِنَ الْجَهْلِ، إِذَا أَتَى بِمُكْفَرٍ يُكْفَرُ. انتهى.

وقال الشيخ أحمد الخالدي في (التَّبَيَّانِ لِمَا وَقَعَ فِي "الضَّوَابِطِ" مَنْسُوبًا لِأَهْلِ السُّنَّةِ بِلا بَرَهَانٍ، بِتَقْدِيمِ الشَّيْخَيْنِ حَمُودِ الشَّعْبِيِّ، وَعَلِيِّ بْنِ خَضِيرِ الْخَضِيرِ): قَالَ الشَّيْخُ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْوَهَّابِ [فِي (الدَّرَرِ السَّنِّيَّةِ فِي الْأَجُوبَةِ النَّجْدِيَّةِ)] فِي أَثْنَاءِ رَدِّهِ عَلَى مَنْ إِمْتَنَعَ مِنْ تَعْيِينِ مَنْ عَبَدَ غَيْرَ اللَّهِ، بِالْكَفْرِ {هَلْ قَالَ وَاحِدٌ مِنْ هَؤُلَاءِ، مِنْ الصَّحَابَةِ إِلَى زَمَنِ مَنْصُورِ [هُوَ الشَّيْخُ مَنْصُورُ الْبُهَوْتِيِّ مُؤَلَّفُ كِتَابِ (الرُّوضِ الْمَرْبَعِ)]، وَقَدْ تُوفِّيَ عَامَ

1051هـ] (إِنَّ هَؤُلَاءِ يُكْفَرُ أَنْوَاغُهُمْ لَا أَغْيَانُهُمْ)؟!}. انتهى باختصار. وقد علق الشيخ علي بن خضير الخضير (الْمُتَخَرِّجُ مِنْ كَلِيَّةِ أَصُولِ الدِّينِ بِـ "جَامِعَةِ الْإِمَامِ" بالقصيم عام 1403هـ) في (الْمُتَمَمَّةُ لِكَلَامِ أُمَّةِ الدَّعْوَةِ) على قول الشيخ محمد بن عبد الوهاب المذكور، فقال: أَيُّ أَنَّ الشَّيْخَ مُحَمَّدَ [بَنَ عَبْدِ الْوَهَّابِ] لَا يُفَرِّقُ بَيْنَ النَّوعِ وَالْعَيْنِ فِي مَسَائِلِ الشَّرِكِ الْأَكْبَرِ وَالْأُمُورِ الظَّاهِرَةِ، وَهَذَا ثَقُلَ إِجْمَاعُ الْمُسْلِمِينَ عَلَيْهِ مِنْ لَدُنِ الصَّحَابَةِ إِلَى عَصْرِ الْبُهُوتِيِّ. انتهى.

زيد: رُبَّمَا قَالَ لَكَ الْبَعْضُ {أَنَا أَصْلِي خَلْفَ الْقُبُورِ} فَلَانِ، لِأَنِّي لَا أَعْلَمُ أَحَدًا مِنَ الْعُلَمَاءِ كَفَّرَهُ بِعَيْنِهِ، وَأَنَا لَسْتُ عَالِمًا، فَلَا يَحِقُّ لِي أَنْ أَكْفِرَ أَحَدًا}؟.

عمرو: الجوابُ على سؤالِك هذا يَتَبَيَّنُ مِنَ الْآتِي:

(1) **في هذا الرابط** يقول مركز الفتوى بموقع إسلام ويب التابع لإدارة الدعوة والإرشاد الديني بوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بدولة قطر: وقد سُئِلَ الشَّيْخُ ابْنُ بَارٍ فِي شَرْحِهِ لـ (كَشْفُ الشُّبُهَاتِ) عِدَّةُ أَسْئَلَةٍ عَنْ مَسْأَلَةِ الْعُذْرِ بِالْجَهْلِ، مِنْهَا؛ (س) {هَلْ يَحِبُّ عَلَى الْعَامِّيِّ أَنْ يُكْفَرَ مَنْ قَامَ كُفْرُهُ، أَوْ قَامَ فِيهِ الْكُفْرُ؟}، (ج) {إِذَا ثَبَتَ عَلَيْهِ مَا يُوجِبُ الْكُفْرَ كَفَّرَهُ، مَا الْمَانِعُ؟}، إِذَا ثَبَتَ عِنْدَهُ مَا يُوجِبُ الْكُفْرَ كَفَّرَهُ، مِثْلَمَا تُكْفَرُ أَبَا جَهْلٍ، وَأَبَا طَالِبٍ، وَعُتْبَةُ بْنُ رَبِيعَةَ، وَشَيْبَةُ بْنُ رَبِيعَةَ، وَالذَّلِيلُ عَلَى كُفْرِهِمْ أَنَّ الرَّسُولَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَاتَلَهُمْ يَوْمَ بَدْرٍ؛ (س) {يَا شَيْخُ، الْعَامِّيُّ يُمْنَعُ مِنَ التَّكْفِيرِ؟}، (ج) {الْعَامِّيُّ لَا يُكْفَرُ إِلَّا بِالذَّلِيلِ، الْعَامِّيُّ مَا عِنْدَهُ عِلْمٌ، هَذَا الْمُشْكِلُ، لَكِنَّ الَّذِي عِنْدَهُ عِلْمٌ بِشَيْءٍ

مُعَيَّنٍ مِثْلٍ مَنْ جَحَدَ تَحْرِيمَ الرِّئْيِ، **هَذَا يَكْفُرُ عِنْدَ الْعَامَّةِ**
وَالْخَاصَّةِ، هَذَا مَا فِيهِ شُبْهَةٌ، وَلَوْ قَالَ وَاحِدٌ (إِنَّ الرِّئْيَ
 حَلَالٌ)، **كَفَرَ عِنْدَ الْجَمِيعِ**، **هَذَا مَا يَحْتَاجُ أُدْلَةً**، أَوْ قَالَ (إِنَّ
 الشِّرْكَ جَائِزٌ)، يُحِيزُ لِلنَّاسِ أَنْ يَعْبُدُوا غَيْرَ اللَّهِ، هَلْ أَحَدٌ
 يَشُكُّ فِي هَذَا؟!، هَذَا مَا يَحْتَاجُ أُدْلَةً، لَوْ قَالَ (إِنَّ الشِّرْكَ
 جَائِزٌ)، يُخَوِّزُ لِلنَّاسِ أَنْ يَعْبُدُوا الْأَصْنَامَ وَالنُّجُومَ وَالْجِنَّ،
كَفَرَ، التَّوَقُّفُ يَكُونُ فِي الْأَشْيَاءِ الْمُسْكِةِ الَّتِي قَدْ
تَخَفَى عَلَى الْعَامِّيِّ}. انتهى باختصار.

(2) في فيديو بعنوان (تكفير مَنْ أظهرَ الشِّرْكَ ليس
 خاصًّا بأهلِ العلمِ) للشيخ صالح الفوزان، سُئِلَ الشيخُ:
هَلِ التَّكْفِيرُ حُكْمٌ لِكُلِّ أَحَدٍ مِنْ صِغَارِ طُلَّابِ الْعِلْمِ أَمْ أَنَّهُ
 خَاصٌّ بِأَهْلِ الْعِلْمِ الْكِبَارِ وَالْقُضَاةِ؟. فَأَجَابَ الشَّيْخُ: مَنْ
 يَظْهَرُ مِنْهُ الشِّرْكَ، يَذْبَحُ لغيرِ اللَّهِ أَوْ يَنْذُرُ لغيرِ اللَّهِ،
 يَظْهَرُ ظَهْورًا وَاضِحًا، يَذْبَحُ لغيرِ اللَّهِ، يَنْذُرُ لغيرِ اللَّهِ،
 يَسْتَغِيثُ بغيرِ اللَّهِ مِنَ الْأَمْوَآتِ، يَدْعُو الْأَمْوَآتِ، هَذَا
 شِرْكُهُ ظَاهِرٌ، هَذَا شِرْكُهُ ظَاهِرٌ، **فَمَنْ سَمِعَهُ يَحْكُمُ**
بِكُفْرِهِ وَشِرْكِهِ، أَمَّا الْأُمُورُ الْخَفِيَّةُ الَّتِي تَحْتَاجُ إِلَى عِلْمٍ
وَالِي بَصِيرَةٍ هَذِهِ تُوَكَّلُ إِلَى أَهْلِ الْعِلْمِ، تُوَكَّلُ إِلَى أَهْلِ
الْعِلْمِ. انتهى.

(3) **في هذا الرابط** على موقع الشيخ صالح الفوزان،
 سُئِلَ الشَّيْخُ: **هَلِ لِكُلِّ شَخْصٍ** أَنْ يُكْفَرَ مَعَيْنَا كَائِنًا مَنْ
 كَانَ؟. فَأَجَابَ الشَّيْخُ: **إِذَا صَدَرَ مِنْهُ مَا يَقْتَضِي التَّكْفِيرَ**
يُكْفَرُ، إِذَا صَدَرَ مِنْهُ مَا يَقْتَضِي التَّكْفِيرَ مِنْ قَوْلٍ أَوْ فِعْلٍ
 أَوْ اعْتِقَادٍ يُكْفَرُ بِمُوجِبِ مَا صَدَرَ مِنْهُ حَتَّى يَتُوبَ إِلَى اللَّهِ
 عَزَّ وَجَلَّ، لِمَاذَا يَقْتُلُونَ الْمُزَيِّدَ؟ إِذَا صَدَرَ مِنْهُ مَا يَقْتَضِي
 الرَّدَّةَ اسْتَتَابُوهُ، فَإِنْ تَابَ وَإِلَّا قَتَلُوهُ، لِمَاذَا يَقْتُلُونَهُ؟ إِلَّا
 أَنَّهُمْ حَكَمُوا عَلَيْهِ بِأَنَّهُ كَافِرٌ، عَمَلًا بِقَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
 وَسَلَّمَ مَنْ بَدَّلَ دِينَهُ فَاقْتُلُوهُ، **مَا نَحْنُ بِمُرجِئَةٍ**، يَقُولُونَ

لَا زِمُ نَعْرِفُ اللَّي فِي قَلْبِهِ، وَلَوْ قَالَ وَلَوْ فَعَلَ مَا يُكْفِرُ **[بِهِ]** حَتَّى يُعْرِفَ مَا... **هَذَا قَوْلُ الْمُرْجِيَّةِ، مَا هُوَ قَوْلُ أَهْلِ السُّنَّةِ، الْقُلُوبُ لَا يَعْلَمُهَا إِلَّا اللَّهُ، لَكِنْ تَحْكُمُ عَلَى الظَّاهِرِ. انْتَهَى.**

(4) **فِي هَذَا الرَّابِطِ** تَفْرِغُ لِفَتْوَى صَوْتِيَّةٍ لِلشَّيْخِ صَالِحِ الْفُوزَانِ، وَفِيهَا أَنَّ الشَّيْخَ سُئِلَ {هَلِ الْحُكْمُ عَلَى الشَّخْصِ بِأَنَّهُ مُشْرِكٌ هُوَ لِلْعُلَمَاءِ فَقَطْ، أَمْ أَنَّ لِلْعَوَامِّ إِذَا رَأَوْا مَنْ يَقَعُ فِي الشَّرِكِ أَنْ يَقُولُوا عَنْهُ (إِنَّهُ كَافِرٌ مُشْرِكٌ)؟}، فَأَجَابَ الشَّيْخُ {مَنْ أَظْهَرَ الشَّرِكَ فَهُوَ مُشْرِكٌ، مَنْ دَعَا غَيْرَ اللَّهِ، ذَبَحَ لغيرِ اللَّهِ، نَذَرَ لغيرِ اللَّهِ، فَهَذَا مُشْرِكٌ عِنْدَ الْعَوَامِّ وَعِنْدَ الْعُلَمَاءِ، مَنْ قَالَ (يَا عَلِيُّ، يَا حُسَيْنُ)، هَذَا مُشْرِكٌ، كُلُّ يَعْرِفُ أَنَّهُ مُشْرِكٌ}؛ فَسُئِلَ الشَّيْخُ {أَخَذُ طَلَبَةَ الْعِلْمِ وَهُوَ يُبَيِّنُ أَنَّ مَنْ وَقَعَ فِي الشَّرِكِ فَهُوَ كَافِرٌ، قَالَ (لَكِنَّ الَّذِي يَحْكُمُ عَلَيْهِ بِالْكَفْرِ وَالرَّدِّ لَيْسَ هُوَ لِأَيِّ أَحَدٍ، حَتَّى الْعَالِمِ وَالْإِمَامِ فِي الْعِلْمِ، وَإِنَّمَا ذَلِكَ لِلْقَاضِي، لِأَنَّ هَذَا...)}، فَردَّ الشَّيْخُ مُقَاطِعًا {الْحُكْمُ بِالرَّدِّ، هَذَا عِنْدَ الْقَاضِي لِأَنَّهُ يُقْتَلُ، لَكِنْ أَنَّهُ يُقَالُ (هَذَا شِرْكٌ)، هَذَا كُلُّ يَقُولُهُ، كُلُّ مَنْ عِنْدَهُ إِيْمَانٌ يَقُولُ (هَذَا شِرْكٌ)، مَا يَحْتَاجُ أَنْ يَرْوَحَ إِلَى الْقَاضِي}.
انْتَهَى.

(5) فِي فِيدْيُو بَعْنَوَانِ (الْحُكْمُ بِالْكَفْرِ عَلَى مَنْ تَلَبَّسَ بِنَاقِضٍ لِلْإِسْلَامِ لَيْسَ خَاصًّا بِالْعُلَمَاءِ) لِلشَّيْخِ صَالِحِ الْفُوزَانِ، سُئِلَ الشَّيْخُ: عِنْدَمَا نَقُولُ {إِنْ تَطْبِيقَ وَتَنْزِيلَ النِّوَاقِضِ عَلَى النَّاسِ هُوَ لِلْعُلَمَاءِ الْكِبَارِ وَلَيْسَ لَطَلَبَةِ الْعِلْمِ} يَقُولُونَ **[لَنَا]** {أَنْتُمْ مُرْجِيَّةٌ}، هَلِ هَذَا صَحِيحٌ؟. فَأَجَابَ الشَّيْخُ: إِنَّ مَا عَلَيْنَا **[هُوَ أَنْ]** نَطْبِقَ النِّوَاقِضَ عَلَى مَنْ انْتَصَفَ بِهَا لِأَجْلِ يَتُوبَ إِلَى اللَّهِ وَيَرْتَدِّعَ عَمَّا هُوَ عَلَيْهِ، مَنْ انْطَبَقَتْ عَلَيْهِ النِّوَاقِضُ يُعْطَى حُكْمُهَا، وَلَيْسَ هَذَا

خاصٌ بالعلماء، هذا يرجع إلى إنطباقها عليه، إذا انطبقت عليه يُعطى حكمها. انتهى.

(6) **في هذا الرابط** تفريغ لفتوى صوتية للشيخ عبدالعزيز الراجحي (الأستاذ في جامعة الإمام محمد بن سعود في كلية أصول الدين، قسم العقيدة)، وفيها أن الشيخ سُئِلَ {عندما ترى شخصاً مدَّعيًا الإسلامَ يشتمُ اللهَ أو رسوله أو دينه أو يعبدُ قبرًا أو سجدَ له أو لصنمٍ أو يحلُلُ الزَّنى أو يُنكِرُ الصلاةَ، **هلْ يُمكنُ أنْ تُكفِّره على عَيْنِ نحن الصَّغارِ بغيرِ أنْ نسألَ عالمًا** أو لا بُدَّ أنْ يحكَمَ عليه عالمٌ؟}، فأجاب الشيخُ {لا، يُكفِّرُ بعَيْنِهِ هذا، هذا يُكفِّرُ بعَيْنِهِ، مُرْتَدٌّ وَالْعِيَاذُ بِاللَّهِ، مَنْ سَبَّ اللَّهَ أو سَبَّ الرسولَ أو أنكَرَ ما هو معلومٌ مِنَ الدِّينِ بالضرورة، هذا يُكفِّرُ بعَيْنِهِ لَأنَّها أُمُورٌ ظاهرةٌ واضحةٌ معلومةٌ مِنَ الدِّينِ بالضرورة}؛ فسُئِلَ الشيخُ {**يَعْنِي لا نحتاجُ إلى أنْ نسألَ عالمًا في ذلك؟**}، فأجاب الشيخُ {**لَأنَّ هذا أَمْرٌ واضحٌ لا إشكالَ فيه**}، انتهى باختصار.

(7) **في هذا الرابط** تفريغ لفتوى صوتية للشيخ صالح السحيمي (رئيس قسم العقيدة بكلية الدعوة وأصول الدين بالجامعة الإسلامية)، وفيه سُئِلَ الشيخُ: **أنا طالبٌ صغيرٌ أو عامِّيٌّ**، يُمكنُ أنْ أكفِّرَ الذي يسجُدُ للصنمِ إذا رَأَيْتُهُ يسجُدُ للصنمِ؟ فأجاب الشيخُ: أنت إنصحه، أنت لا تَقُلْ له {أنت مُشركٌ}، لَأنَّ... لَنْ يَقْبَلَ مِنْكَ إذا جِئْتَهُ بهذا الأسلوبِ، **لَكِنْ إذا رَأَيْتَهُ يسجُدُ للصنمِ أو يَدْبَحُ له أو يَنْذُرُ له فيُحكَمَ عليه بالكفر**، لكنْ عليك أنْ تُناصِحه وأنْ تُوجِّهه فإنْ رَجَعَ وَقِيلَ فالحمدُ لله وإلا فهو مُشركٌ. انتهى. قُلْتُ: قولُ الشيخِ {لا تَقُلْ له (أنت مُشركٌ)}، هذا في مقامِ الدعوة. وقد قالَ الشيخُ عبدالعزيز بن صالح الجربوع في (الأئوثة الفكرية ومآسيها): فإنْ مِنْ

الظُّرُوفِ لَا يَصْلُحُ فِيهَا إِلَّا اللَّيْنُ، وَمِنْهَا مَا لَا يَصْلُحُ فِيهَا إِلَّا الشَّدَّةُ وَالْقَسْوَةُ، وَبَاطِلٌ كُلُّ الْبُطْلَانِ التَّعْمِيمُ مِنْ غَيْرِ دَلِيلٍ، وَإِلَّا فَمَا مَعْنَى قَطْعِ يَدِ السَّارِقِ وَجَلْدِ الزَّانِي وَالْقَازِفِ وَرَجْمِ الْمُحْصَنِ وَجَلْدِ شَارِبِ الْخَمْرِ وَقِتَالِ الْبُغَاةِ وَصَلْبِ قُطَاعِ الطَّرِيقِ ... وَ... وَ...، هَذَا فِي حَقِّ الْمُسْلِمِينَ؛ وَفِي حَقِّ الْكَافِرِينَ شُرْعٌ قِتَالُهُمْ وَجِهَادُهُمْ وَمُنَابَذَتُهُمْ، وَعَدَمُ مُجَالَسَتِهِمْ أَوْ بَذْيِهِمْ بِالسَّلَامِ، بَلْ إِذَا رَأَيْنَاهُمْ فِي طَرِيقٍ تَضَطَّرَّهُمْ إِلَى أَضْيَاقِهِ [قَالَ الشُّوكَانِيُّ فِي (نَيْلِ الْأَوْطَارِ)]: لَا يَجُوزُ لِلْمُسْلِمِ أَنْ يَتْرَكَ لِلذَّمِّ صَدْرَ الطَّرِيقِ، وَذَلِكَ نَوْعٌ مِنْ إِنْزَالِ الصَّغَارِ بِهِمْ وَالْإِذْلَالِ لَهُمْ؛ قَالَ النَّوَوِيُّ {وَلَيْكُنِ التَّضْيِيقُ بِحَيْثُ لَا يَقَعُ فِي وَهْدَةٍ [أَيِ حُفْرَةٍ أَوْ هُوَّةٍ] وَلَا يَصْدِمُهُ جِدَارٌ وَنَحْوُهُ}. انتهى. وَقَالَ ابْنُ الْقَيْمِ فِي (إِغَاثَةِ اللَّهْفَانِ مِنْ مَصَايِدِ الشَّيْطَانِ): إِنَّ الشُّرُوطَ الْمَضْرُوبَةَ عَلَى أَهْلِ الذَّمِّ تَصَمَّمَتْ تَمَيِّزَهُمْ عَنِ الْمُسْلِمِينَ فِي اللِّبَاسِ وَالْمَرَائِكِبِ [الْمَرَائِكِبُ] جَمْعُ (مَرْكَبٍ) وَهُوَ مَا يُرَكَبُ عَلَيْهِ، لِئَلَّا تُفْضِيَ مُشَابَهَتُهُمْ لِلْمُسْلِمِينَ فِي ذَلِكَ إِلَى مُعَامَلَتِهِمْ مُعَامَلَةَ الْمُسْلِمِينَ فِي الْإِكْرَامِ وَالْإِحْتِرَامِ، فَفِي إِرْزَامِهِمْ بِتَمَيِّزِهِمْ عَنْهُمْ [أَيِ عَنِ الْمُسْلِمِينَ] سَدٌّ لِهَذِهِ الذَّرِيعَةِ [أَيِ ذَّرِيعَةِ مُشَابَهَتِهِمْ الْمُفْضِيَةِ إِلَى إِكْرَامِهِمْ وَاحْتِرَامِهِمْ]. انتهى باختصار [وَنُحَاقِلُ أَنْ نُذِلَّهُمْ قَدْرَ الْمُسْتَطَاعِ. انتهى. وَقَالَ الشَّيْخُ أَحْمَدُ الْحَازِمِيُّ فِي (شَرْحِ رِسَالَةِ أَصْلِ دِينِ الْإِسْلَامِ وَقَاعِدَتِهِ): لَا بُدَّ مِنَ التَّصْرِيحِ وَبَيَانِ ذَلِكَ، أَنَّهُمْ كُفَّارٌ وَأَنَّهُمْ مُشْرِكُونَ، وَأَنَّ إِلَهَتَهُمْ بَاطِلَةٌ لَا تَصْلُحُ أَنْ تَكُونَ إِلَهَةً... ثُمَّ قَالَ -أَيِ الشَّيْخِ الْحَازِمِيِّ-: لَا بُدَّ مِنْ مُعَادَاةِ، وَالْمُعَادَاةُ تَقْتَضِي مَاذَا؟ التَّصْرِيحُ، يَا كُفَّارُ يَا مُشْرِكُونَ، هَذَا الْأَصْلُ، أَنْتُمْ كُفَّارٌ وَأَنْتُمْ مُشْرِكُونَ. انتهى. وَقَالَ الشَّيْخُ مُحَمَّدُ بْنُ سَعِيدِ الْقَحْطَانِيِّ (أَسْتَاذُ الْعَقِيدَةِ بِجَامِعَةِ أُمِّ الْقُرَى) فِي (الْوَلَاءِ وَالْبِرَاءِ فِي الْإِسْلَامِ،

بتقديم الشيخ عبدالرزاق عفيفي "نائب مفتي المملكة العربية السعودية، وعضو هيئة كبار العلماء، ونائب رئيس اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء": من الأمور التي يحبُّ أن تتدبَّرها بروية - من نواقض الإسلام - مظاهرة المشركين ومعاوَنَتهم على المسلمين، والدليل قوله تعالى {وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ مِنْكُمْ فَإِنَّهُ مِنْهُمْ}، وهذا من أعظم النواقض التي وَقَعَ فيها **سَوَادُ النَّاسِ الْيَوْمَ فِي الْأَرْضِ**، وهُمْ بَعْدَ ذَلِكَ يُحْسَبُونَ عَلَى الْإِسْلَامِ وَيَتَسَمَّوْنَ بِأَسْمَاءِ إِسْلَامِيَّةٍ، فَلَقَدْ صِرْنَا فِي عَصْرِ يُسْتَحَى فِيهِ أَنْ يُقَالَ لِلْكَافِرِ {يَا كَافِرُ}!، بَلْ زَادَ الْأَمْرُ عُتُوًّا بِنَظَرَةِ الْإِعْجَابِ وَالْإِكْبَارِ وَالتَّعْظِيمِ وَالْمَهَابَةِ لِأَعْدَاءِ اللَّهِ، وَأَصْبَحُوا مَوْضِعَ الْقُدُوءِ وَالْأَسُوءَةِ. انتهى. وقال الشيخ أبو محمد المقدسي في (أجوبة أسئلة اللقاء المفتوح لأعضاء شبكة شموخ الإسلام): إذا كُنْتَ تَعْلَمُ أَنَّ هَذَا الرَّافِضِيَّ يَقُولُ بِالْعُقَايِدِ الْمُكْفَرَةِ الصَّرِيحَةِ عِنْدَهُمْ، كَالْقَوْلِ بِتَحْرِيفِ الْقُرْآنِ وَالزِّيَادَةِ فِيهِ وَالتَّقْصِصَانِ، أَوْ بَطْعَنِهِمْ بِعَرَضِ عَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ، وَنَحْوِ ذَلِكَ مِنَ الْمُكْفَرَاتِ الصَّرِيحَةِ الَّتِي تَقْتَضِي تَكْذِيبَ نُصُوصِ الْقُرْآنِ، فَلَا أَنْ تَقُولَ لَهُ {يَا كَافِرُ}، بَلْ قَدْ يُسْتَحَبُّ ذَلِكَ إِنْ كَانَ فِيهِ إِنْكَارٌ عَلَيْهِ وَزَجْرٌ وَرَدُّعٌ لَهُ. انتهى. وقال الشيخ حَمْدُ بْنُ عَتِيقٍ (ت 1301هـ) في (سبيل النجاة والفكاك من موالاة المرتدين والأتراك): الرَّجُلُ لَا يَكُونُ مُظْهِرًا لِدِينِهِ حَتَّى يَتَبَرَّأَ مِنْ أَهْلِ الْكُفْرِ الَّذِي هُوَ بَيْنَ أَظْهُرِهِمْ، **وَيُصَرِّحَ لَهُمْ بِأَنَّهُمْ كَفَّارٌ**، وَأَنَّهُ عَدُوٌّ لَهُمْ، فَإِنْ لَمْ يَحْضَلْ ذَلِكَ لَمْ يَكُنْ إِظْهَارُ الدِّينِ حَاصِلًا. انتهى. **وفي هذا الرابط** على موقع الشيخ مُقْبِلِ الْوَادِعِيِّ، سُئِلَ الشَّيْخُ: هَلْ يَجُوزُ أَنْ تُكْفَرَ شَخْصًا بَعَيْنِهِ إِذَا كَانَ لَا يُصَلِّي، وَتَقُولُ لَهُ {يَا كَافِرُ}؟. فَأَجَابَ الشَّيْخُ: **لَا مَانِعَ مِنْ ذَلِكَ**، أَنْ تُكْفَرَ شَخْصٌ بَعَيْنِهِ إِذَا كَانَ لَا يُصَلِّي. انتهى. وقال الشيخ أبو بصير الطرطوسي في

(قَوَاعِدُ فِي التَّكْفِيرِ): فَكَمَا أَنَّ تَكْفِيرَ الْمُسْلِمِ بغير مُوجِبٍ أَمْرٌ جَلَلٌ، كَذَلِكَ عَدَمُ تَكْفِيرِ الْكَافِرِ أَوْ الشَّكِّ فِي كُفْرِهِ يُعْتَبَرُ أَمْرًا جَلَلًا وَخَطِيرًا جَدًّا، إِذَا يَتَعَيَّنُ عَلَى الْمُسْلِمِ كَمَا يَحْتَاطُ لِنَفْسِهِ مِنْ أَنْ يَقَعَ فِي مَزَالِقِ تَكْفِيرِ الْمُسْلِمِ مِنْ غَيْرِ مُوجِبٍ، أَنْ يَحْتَاطَ كَذَلِكَ وَيَحْذَرَ أَشَدَّ الْحَذَرِ مِنْ أَنْ يَقَعَ فِي مَزَالِقٍ وَمَحَازِيرٍ عَدَمُ تَكْفِيرِ الْكَافِرِ؛ قَالَ تَعَالَى {قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ} فَلَا بُدَّ مِنْ مُخَاطَبَتِهِمْ بِهَذَا الْخِطَابِ الْقُرْآنِيِّ الْقَاطِعِ مِنْ غَيْرِ تَلَجُّجٍ وَلَا ضَعْفٍ وَلَا مُوَارَبَةٍ {يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ}؛ وَقَالَ تَعَالَى {قَدْ كَانَتْ لَكُمْ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ فِي إِبْرَاهِيمَ وَالَّذِينَ مَعَهُ إِذْ قَالُوا لِقَوْمِهِمْ إِنَّا بُرَاءُ مِنْكُمْ وَمِمَّا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ كَفَرْنَا بِكُمْ وَبَدَا بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمُ الْعَدَاوَةُ وَالْبَغْضَاءُ أَبَدًا حَتَّى تُؤْمِنُوا بِاللَّهِ وَخَدَهُ} فَلَا بُدَّ مِنْ مُصَارَحَتِهِمْ بِهَذَا الْقَوْلِ وَبِكُلِّ وُضُوحٍ وَظُهُورٍ {إِنَّا بُرَاءُ مِنْكُمْ وَمِمَّا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ كَفَرْنَا بِكُمْ وَبَدَا بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمُ الْعَدَاوَةُ وَالْبَغْضَاءُ أَبَدًا حَتَّى تُؤْمِنُوا بِاللَّهِ وَخَدَهُ}. انتهى باختصار.

(8) في فتوى للشيخ ناصر بن حمد الفهد (المُتَخَرِّجُ مِنْ كَلِيَّةِ الشَّرِيعَةِ بِجَامِعَةِ الْإِمَامِ مُحَمَّدِ بْنِ سَعُودٍ بِالرِّيَاضِ، وَالْمُعِيدِ فِي كَلِيَّةِ أَصُولِ الدِّينِ "قِسْمِ الْعَقِيدَةِ وَالْمَذَاهِبِ الْمَعَاصِرَةِ") على هذا الرابط، سُئِلَ الشَّيْخُ: مَنْ لَهُ الْحَقُّ فِي تَكْفِيرِ الْمُعَيَّنِ؟، وَهَلِ لِلْعَامَّةِ الْحَقُّ فِي تَكْفِيرِ الْأَغْيَانِ؟. فَجَابَ الشَّيْخُ: كُلُّ مَنْ لَدَيْهِ عِلْمٌ بِمَسْأَلَةٍ فَلَهُ أَنْ يَحْكُمَ فِيهَا، حَتَّى لَوْ كَانَ مِنَ الْعَامَّةِ، وَذَلِكَ مِثْلُ الَّذِي يَعْلَمُ أَنَّ تَارِكَ الصَّلَاةِ كَافِرٌ ثُمَّ يَرَى مَنْ لَا يُصَلِّي فَلَهُ أَنْ يُكْفِرَهُ، وَمِثْلُ الَّذِي يَسْمَعُ مَنْ يَسْتَهْزِئُ بِالَّذِينَ، وَتَخُوْ ذَلِكَ. انتهى.

(9) قَالَ الشَّيْخُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ الْحَجِي فِي (شرح رسالة الكفر بالطاغوت) عند شرح قول الشيخ محمد بن

عبدالوهاب {واعلم أن الإنسان ما يصير مؤمناً بالله، إلا بالكفر بالطاغوت، والدليل قوله تعالى (فَمَنْ يَكْفُرْ بِالطَّاغُوتِ وَيُؤْمِنَ بِاللَّهِ فَقَدِ اسْتَمْسَكَ بِالْعُرْوَةِ الْوُثْقَى لَا انْفِصَامَ لَهَا، وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ)}: **ما يستقيم لك إسلامٌ حتى تكفر بالطاغوت وتؤمن بالله، حتى تخرج الشرك من قلبك وأهلك، وتكفرهم وتعاديتهم وتعتقد بطلان ما هم عليه وتبغض ما هم عليه وتبغضهم هم، ما تكون مسلماً إلا بهذا، كيف يتصور أنك مسلم، تقول {والله يوجد في قلبي الله، وأيضاً لا أبغض أعداء الله والمشركين}؟!، ما تكون مسلماً حتى تبغض المشرک وتكفره وتعتقد أنه كافر ومشرک؛ ولذلك الشيخ ابن باز الله يرحمه، قيل له في مسائل التوحيد {يكفر العامي؟}، قال {يكفر العامي}، كل مسلم، كل عاقل يرى عبادة القبور يعتقد كفرهم، ما يحتاج [ذلك] إلى عالم تأتيه تقول له {إيش رأيك بهؤلاء}، لأن كل القرآن كله، من أوله لآخره - وكل ما في الدنيا يدل على أن هذا مشرك كافر، مسائل واضحة وضوح الشمس، كل أفراد أمة محمد تعتقد أن هؤلاء كفار، لأن هذا يمسك أنت، ما تقول {أنا غير مسئول عن الناس}، لا، يمسك أنت، إن لم تكفر بالطاغوت ما أمنت بالله، ولذلك كلمة التوحيد أولها نفي قبل الإثبات، (لا إله إلا الله) لا طاغوت أو من به ولكني أو من بالله الواحد الأحد. انتهى.**

(10) قال الشيخ أحمد الحازمي في مقطع صوتي موجود على هذا الرابط: من مسائل تنزيل الحكم بالكفر على فاعله **ما لا يحتاج إلى عالم**، كما الأمر فيما يتعلق بمسائل الشرك الواضح الكبار، كالاستغاثة بغير الله عز وجل، وصرف العبادات لغير الله عز وجل، من دبح ونذر وطواف ونحو ذلك ودعاء، وكذلك كسجود

لِصَنَمٍ وَنَحْوِ ذَلِكَ، **كُلُّ ذَلِكَ لَا يَحْتَاجُ إِلَى عَالِمٍ**، لِأَنَّهُ لَوْ قِيلَ بَأَنَّ الْمُسْلِمَ الْمُوَحِّدَ لَا يُحْسِنُ أَنَّ هَذَا النَّوْعَ مِنَ الْكُفْرِ الْأَكْبَرِ وَمِنَ الشَّرِكِ الْأَكْبَرِ، حِينَئِذٍ كَيْفَ تَحَقُّقَ لَهُ الْكُفْرُ بِالطَّاغُوتِ؟!، إِذِ الْكُفْرُ بِالطَّاغُوتِ لَيْسَ الْمُرَادُ بِهِ مُجَرَّدَ لَفْظٍ، وَإِنَّمَا الْمُرَادُ بِهِ مَعَانٍ لَا بُدَّ أَنْ يَتَحَقَّقَ بِهَا الْعَبْدُ، فَإِذَا كَانَ لَا يُحْسِنُ أَنْ يُفَرِّقَ بَيْنَ الدَّعَاءِ الَّذِي يُصْرَفُ إِلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ وَإِلَى غَيْرِهِ، وَكَوْنِ الْأَوَّلِ عِبَادَةً لِلَّهِ عَزَّ وَجَلَّ وَكَوْنِ الثَّانِي شِرْكًَا بِاللَّهِ تَعَالَى، كَيْفَ ثَبَتَ لَهُ التَّوْحِيدُ؟!، **لَا يُمَكِّنُ أَنْ يَثْبُتَ لَهُ التَّوْحِيدُ إِلَّا إِذَا عُلِمَ مُقْتَضَاهُ، إِلَّا إِذَا عُلِمَ مَعْنَى (لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ)** وَهُوَ أَنَّهُ لَا مَعْبُودَ بِحَقِّ إِلَّا اللَّهُ، لَازِمُ ذَلِكَ أَوْ مَعْنَى ذَلِكَ أَنَّ صَرْفَ الْعِبَادَةِ لَغَيْرِ اللَّهِ تَعَالَى يُعْتَبَرُ مِنَ الشَّرِكِ الْأَكْبَرِ، وَهَذَا مِنَ الْأُمُورِ الْمَعْلُومَةِ مِنَ الدِّينِ بِالضَّرُورَةِ، يَغْنِي مِمَّا يَسْتَوِي فِيهَا الْعَامَّةُ وَالْخَاصَّةُ، حِينَئِذٍ مِثْلُ هَذِهِ الْمَسَائِلِ لَا يَحْتَاجُ فِيهَا إِلَى فِتْوَى عَالِمٍ أَوْ إِلَى أَنْ يَسْأَلَ عَنْهَا، بَلْ **كُلُّ مَنْ رَأَى مِنْ اسْتِغَاثَ بِغَيْرِ اللَّهِ تَعَالَى وَجَبَ عَلَيْهِ عَيْنًا أَنْ يَعْتَقِدَ كُفْرَهُ، وَكَذَلِكَ كُلُّ مَنْ رَأَى مِنْ صَرْفِ عِبَادَةٍ لَغَيْرِ اللَّهِ تَعَالَى، وَتَحَقَّقَ أَنَّ هَذَا مِنَ الْعِبَادَةِ وَأَنَّ الْمَصْرُوفَ لَهُ ذَلِكَ الْمَعْبُودُ مِنْ دُونِ اللَّهِ تَعَالَى، وَجَبَ عَلَيْهِ شَرْعًا أَنْ يَعْتَقِدَ كُفْرَ ذَلِكَ الْفَاعِلِ دُونَ تَطَرُّعِهِ إِلَى شُرُوطٍ وَانْتِفَاءِ مَوَاقِعٍ**، إِذَنْ هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ عَلَى الْوَجْهِ الْمَذْكُورِ لَا تَخْتَصُّ بِطَلَّابِ الْعِلْمِ، بَلْ هِيَ لِكُلِّ مُسْلِمٍ مُوَحِّدٍ عَرَفَ (لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ) وَنَطَقَ بِهَا وَعُلِمَ مَدْلُولُهَا. انتهى باختصار.

(11) قَالَ الشَّيْخُ أَبُو سَلْمَانَ الصُّومَالِي فِي (سِلْسِلَةِ مَقَالَاتٍ فِي الرَّدِّ عَلَى الدُّكْتُورِ طَارِقِ عَبْدِ الْحَلِيمِ):
فَالْعَامِّي كَالْعَالِمِ فِي **الضَّرُورِيَّاتِ وَالْمَسَائِلِ الظَّاهِرَةِ**، فَيَجُوزُ لَهُ **التَّكْفِيرُ** فِيهَا، وَيَشْهَدُ لِهَذَا قَاعِدَةُ الْأَمْرِ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيِ عَنِ الْمُنْكَرِ، لِأَنَّ شَرْطَ الْأَمْرِ وَالنَّاهِي

العلم بما يأمُر به أو ينهى عنه من كونه معروفًا أو مُنكَرًا، وليس من شرطه أن يكون فقيها عالمًا... ثم قال -أي الشيخ الصومالي-: للتكفير ركنٌ واحدٌ، وشرطان [قال الشيخ تركي البعلبي في (شرح شروط وموانع التكفير)]: إذا كان ثبوتُ أمرٍ مُعَيَّن مانِعًا فانتفاؤه شرطٌ وإذا كان انتفاؤه مانِعًا فثبوتُه شرطٌ، والعكس بالعكس، **إذن الشرط في الفاعل هي بعكس الموانع، فمثلاً لو تكلمنا بأنه من الموانع الشرعية الإكراه ف[يكون] من الشروط في الفاعل الاختيار، أنه يكون مُختاراً في فعله هذا الفعل -أو قوله هذا القول- المكفر، أمّا إن كان مُكرهاً فهذا مانعٌ من موانع التكفير. انتهى]** عند أكثر العلماء؛ أمّا الركنُ فجريانُ السبب [أي سبب الكفر] من العاقل، والفرَض [أي (والمُتَصَوِّر)] أنه [أي السبب] قد جرى من فاعله بالبيّنة الشرعية؛ وأمّا الشرطان فهما العقل والاختيار، **والأصل في الناس العقل والاختيار؛ وأمّا المانعان فعدمُ العقل والإكراه، والأصلُ عَدَمُهُما حتى يثبت العكس؛ فثبت أن العامي يكفيه في التكفير في الضروريات العلم بكون السبب كُفراً معلوماً من الدين، وعَدَمُ العلم بالمانع، وبهذا تتم له شروط التكفير...** ثم قال -أي الشيخ الصومالي-: لا يتوقف في تكفير المُعَيَّن عند وقوعه في الكفر وثبوتِه شرعاً إذا لم يُعلم وجودُ مانعٍ، لأن الحكم يثبت بسببه [أي لأن الأصل ترتب الحكم على السبب]، فإذا تحقّق [أي السبب] لم يُترك [أي الحكم] لاحتمال المانع، لأن الأصل العَدَمُ [أي عَدَمُ وجود المانع] فيكتفى بالأصل... ثم قال -أي الشيخ الصومالي-: **لا يجوز ترك العمل بالسبب المعلوم لاحتمال المانع...** ثم قال -أي الشيخ الصومالي-: الأسبابُ الشرعية لا يجوز إهمالها بدعوى الاحتمال، والدليل أن ما كان ثابتاً يقطع أو يغلبه ظن لا يُعارض

بِوَهُمَ واحْتِمَالٍ، **فَلَا عِبْرَةَ بِالِاحْتِمَالِ فِي مُقَابِلِ الْمَعْلُومِ**
مِنَ الْأَسْبَابِ، فَالْمُحْتَمَلُ مَشْكُوكٌ فِيهِ وَالْمَعْلُومُ ثَابِتٌ،
وَعِنْدَ التَّعَارُضِ لَا يَنْبَغِي الْإِلْتِفَاتُ إِلَى الْمَشْكُوكِ،
فَالْقَاعِدَةُ الشَّرْعِيَّةُ هِيَ الْغَاءُ كُلُّ مَشْكُوكٍ فِيهِ وَالْعَمَلُ
بِالْمُتَحَقِّقِ مِنَ الْأَسْبَابِ [جَاءَ فِي الْمَوْسُوعَةِ الْفَقْهِيَّةِ
الْكُوتَيْبِيَّةِ: فَإِذَا وَقَعَ الشَّكُّ فِي الْمَانِعِ فَهَلْ يُؤْتَرُ ذَلِكَ فِي
الْحُكْمِ؟، **إِنْعَقَدَ الْإِجْمَاعُ عَلَى أَنَّ {الشَّكَّ فِي الْمَانِعِ لَا أَثَرَ**
لَهُ} . انتهى]... ثم قال -أي الشيخ الصومالي-: قال
الإمام شهابُ الدِّينِ الْقَرَفِيُّ (ت 684هـ) [في (نفائس
الأصول في شرح المحصول)] {والشَّكُّ فِي الْمَانِعِ لَا
يَمْنَعُ تَرْتِيبَ الْحُكْمِ، لِأَنَّ الْقَاعِدَةَ أَنَّ **الْمَشْكُوكَاتِ**
كَالْمَعْدُومَاتِ، فَكُلُّ شَيْءٍ شَكَّكْنَا فِي وُجُودِهِ أَوْ عَدَمِهِ
جَعَلْنَاهُ مَعْدُومًا}... ثم قال -أي الشيخ الصومالي-: إن
الْمَانِعَ يَمْنَعُ الْحُكْمَ بِوُجُودِهِ **لَا بِاحْتِمَالِهِ**... ثم قال -أي
الشيخ الصومالي-: إن إْحْتِمَالَ الْمَانِعِ لَا يَمْنَعُ تَرْتِيبَ
الْحُكْمِ عَلَى السَّبَبِ، وَإِنْ **الْأَصْلَ عَدَمُ الْمَانِعِ**... ثم قال -
أي الشيخ الصومالي-: وقال تاجُ الدِّينِ السِّبْكِيُّ (ت
771هـ) [في (الإبْهَاجُ فِي شَرْحِ الْمَنْهَاجِ)] {والشَّكُّ فِي
الْمَانِعِ لَا يَقْتَضِي الشَّكَّ فِي الْحُكْمِ، لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُهُ
[أَيَّ عَدَمُ وُجُودِ الْمَانِعِ]}... ثم قال -أي الشيخ
الصومالي-: قال أَبُو مُحَمَّدٍ يُونُسُ بْنُ الْجَوْزِيِّ (ت
656هـ) [في (الإيضاح لقوانين الاصطلاح)] {الشَّكُّ فِي
إِنَّمَا تُسْقِطُ الْخُذُودَ **إِذَا كَانَتْ مُتَحَقِّقَةً الْوُجُودَ لَا**
مُتَوَهِّمَةً}، وَقَالَ فِي الْمَانِعِ {الْأَصْلُ عَدَمُ الْمَانِعِ، فَمَنْ
إِدَّعَى وُجُودَهُ كَانَ عَلَيْهِ الْبَيَانُ}... ثم قال -أي الشيخ
الصومالي-: قال أَبُو الْفَضْلِ الْجِزَاوِيُّ [شيخ الأزهر] (ت
1346هـ) [في (حاشية الجيزاوي على شرح العضد
لمختصر ابن الحاجب)] {الْعُلَمَاءُ وَالْعُقَلَاءُ عَلَى أَنَّهُ إِذَا تَمَّ
الْمُقْتَضَى **[أَيَّ سَبَبُ الْحُكْمِ]** لَا يَتَوَقَّفُونَ إِلَى أَنْ يَظُنُّوا
[أَيَّ يَغْلِبَ عَلَى ظَنِّهِمْ] عَدَمَ الْمَانِعِ، بَلِ الْمَدَارُ عَلَى عَدَمِ

ظُهُورِ الْمَانِعِ { قَالَ صَالِحُ بْنُ مَهْدِي الْمَقْبَلِي (ت 1108هـ) فِي (نَجَاحِ الطَّالِبِ عَلَى مُخْتَصَرِ ابْنِ الْحَاجِبِ، بَعْنَايَةِ الشَّيْخِ وَلَيْدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الرَّبِيعِيِّ): وَهَذِهِ إِسْتِدْلَالَاتُ الْعُلَمَاءِ وَالْعُقَلَاءِ، إِذَا تَمَّ الْمُقْتَضِي لَا يَتَوَقَّفُونَ إِلَى أَنْ يَظْهَرَ لَهُمْ عَدَمُ الْمَانِعِ، بَلْ يَكْفِيهِمْ أَنْ لَا يَظْهَرَ الْمَانِعُ. انتهى]... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الصُّومَالِيِّ-: إِنَّ الْمَانِعَ الْأَصْلَ فِيهِ الْعَدَمُ، وَإِنَّ السَّبَبَ يَسْتَقِلُّ بِالْحُكْمِ، وَلَا أَثَرَ لِلْمَانِعِ حَتَّى يُعْلَمَ يَقِينًا أَوْ يُظَنَّ [أَيُّ يَغْلِبُ عَلَى الظَّنِّ وَجُودُهُ] بِأَمَارَةٍ شَرْعِيَّةٍ... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الصُّومَالِيِّ-: إِنَّ عَدَمَ الْمَانِعِ لَيْسَ جُزْءًا مِنَ الْمُقْتَضِي، بَلْ وَجُودُهُ [أَيُّ الْمَانِعِ] مَانِعٌ لِلْحُكْمِ... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الصُّومَالِيِّ-: إِنَّ الْحُكْمَ يَثْبُتُ بِسَبَبِهِ [لِأَنَّ الْأَصْلَ تَرْتَبُ الْحُكْمُ عَلَى السَّبَبِ]، وَوُجُودَ الْمَانِعِ يَدْفَعُهُ [أَيُّ يَدْفَعُ الْحُكْمَ]، فَإِذَا لَمْ يُعْلَمَ [أَيُّ الْمَانِعِ] اسْتَقْلَلَ السَّبَبُ بِالْحُكْمِ... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الصُّومَالِيِّ-: مُرَادُ الْفُقَهَاءِ بِانْتِفَاءِ الْمَانِعِ عَدَمُ الْعِلْمِ بِوُجُودِ الْمَانِعِ عِنْدَ الْحُكْمِ، وَلَا يَعْنُونَ بِانْتِفَاءِ الْمَانِعِ الْعِلْمَ بِانْتِفَائِهِ حَقِيقَةً، بَلِ الْمَقْصُودُ أَنْ لَا يَظْهَرَ الْمَانِعُ أَوْ يُظَنَّ [أَيُّ أَنْ لَا يَظْهَرَ الْمَانِعُ وَلَا يَغْلِبُ عَلَى الظَّنِّ وَجُودُهُ] فِي الْمَجْلَلِ... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الصُّومَالِيِّ-: الْأَصْلُ تَرْتَبُ الْحُكْمُ عَلَى سَبَبِهِ، وَهَذَا مَذْهَبُ السَّلَفِ الصَّالِحِ، بَيْنَمَا يَرَى آخَرُونَ فِي عَصَرِنَا عَدَمَ الْاعْتِمَادِ عَلَى السَّبَبِ لِاحْتِمَالِ الْمَانِعِ، فَيُوجِبُونَ التَّحْتَ عَنْهُ [أَيُّ عَنِ الْمَانِعِ]، ثُمَّ بَعْدَ التَّحَقُّقِ مِنْ عَدَمِهِ [أَيُّ مِنْ عَدَمِ وَجُودِ الْمَانِعِ] يَأْتِي الْحُكْمُ، وَحَقِيقَةُ مَذْهَبِهِمْ (رَبَطُ عَدَمِ الْحُكْمِ بِاحْتِمَالِ الْمَانِعِ)، وَهَذَا خُرُوجٌ مِنْ مَذَاهِبِ أَهْلِ الْعِلْمِ، وَلَا دَلِيلَ إِلَّا الْهَوَى، لِأَنَّ مَانِعِيَّةَ الْمَانِعِ [عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ] رَبَطُ عَدَمِ الْحُكْمِ بِوُجُودِ الْمَانِعِ لَا بِاحْتِمَالِهِ... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الصُّومَالِيِّ-: وَيَلْزَمُ الْمَانِعِينَ مِنَ الْحُكْمِ لِمُجَرَّدِ احْتِمَالِ الْمَانِعِ الْخُرُوجُ مِنَ الدِّينِ، لِأَنَّ حَقِيقَةَ مَذْهَبِهِمْ رَدُّ الْعَمَلِ

بِالظُّوَاهِرِ مِنْ عُمُومِ الْكِتَابِ، وَأَخْبَارِ الْآحَادِ، وَشَهَادَةِ
 الْعُدُولِ، وَأَخْبَارِ الثَّقَاتِ، لِاحْتِمَالِ النِّسْخِ وَالتَّخْصِصِ،
 وَ[احْتِمَالِ] الْفِسْقِ الْمَانِعِ مِنْ قَبُولِ الشَّهَادَةِ، وَاحْتِمَالِ
 الْكَذِبِ وَالْكُفْرِ وَالْفِسْقِ الْمَانِعِ مِنْ قَبُولِ الْأَخْبَارِ، بَلْ
 يَلْزَمُهُمْ أَنْ لَا يُصَحِّحُوا نِكَاحَ امْرَأَةٍ وَلَا حِلَّ ذَبِيحَةٍ مُسْلِمٍ،
 لِاحْتِمَالِ أَنْ تَكُونَ الْمَرْأَةُ مُحَرَّمًا لَهُ أَوْ مُعْتَدَّةً مِنْ غَيْرِهِ أَوْ
 كَافِرَةً، وَ[احْتِمَالِ] أَنْ يَكُونَ الذَّبِيحُ مُشْرِكًا أَوْ مُرْتَدًّا...
 إِلَى آخِرِ الْقَائِمَةِ... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الصُّومَالِيِّ-:
 فَالْمَسْأَلَةُ [أَيُّ مَسْأَلَةِ التَّكْفِيرِ] شَرِيعَةٌ تُؤْخَذُ مِنَ الشَّرْعِ،
 وَيَجْرِي فِيهَا الظَّنُّ [أَيُّ غَلْبَةِ الظَّنِّ] كَسَائِرِ الْأَحْكَامِ،
 وَهُوَ [أَيُّ الظَّنِّ] فِي وُجُوبِ الْاعْتِمَادِ عَلَيْهِ كَالْعِلْمِ، وَمَنْ
 قَالَ غَيْرَ هَذَا فَهُوَ إِمَّا جَاهِلٌ يَهْرَفُ [أَيُّ يَهْدِي] بِمَا لَا
 يَعْرِفُ، أَوْ بِهِ رَدُّ [أَيُّ وَحْلٌ شَدِيدٌ] مِنْ تَجْهَمٍ أَوْ اعْتِرَالٍ
 وَنَحْوِهِ مِنْ بَدَعِ الْمُتَكَلِّمِينَ... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ
 الصُّومَالِيِّ-: قَالَ الْإِمَامُ ابْنُ رَشِيدٍ (ت 520 هـ) [فِي
 (الْبَيَانِ وَالتَّحْصِيلِ)] {فَلَا يَعْلَمُ أَحَدٌ كُفْرَ أَحَدٍ وَلَا إِيْمَانَهُ
 قَطْعًا، لِاحْتِمَالِ أَنْ يَظُنَّ [أَيُّ يَعْتَقِدَ] خِلَافَ مَا يُظْهَرُ، إِلَّا
 بِالنَّصِّ مِنْ صَاحِبِ الشَّرْعِ عَلَى كُفْرٍ أَوْ إِيْمَانِهِ، أَوْ
 بَأَنْ يَظْهَرَ مِنْهُ عِنْدَ الْمُنَاطَرَةِ وَالْمُجَادَلَةِ وَالْمُبَاحَثَةِ لِمَنْ
 نَاطَرَهُ أَوْ بَاحَثَهُ مَا يَقَعُ بِهِ الْعِلْمُ الضَّرُورِيُّ أَنَّهُ مُعْتَقِدٌ لِمَا
 يُجَادِلُ عَلَيْهِ مِنْ كُفْرٍ، إِلَّا أَنْ أَحْكَامَهُ تَجْرِي عَلَى الظَّاهِرِ
 مِنْ حَالِهِ، فَمَنْ ظَهَرَ مِنْهُ مَا يَدُلُّ عَلَى الْكُفْرِ حُكْمٌ لَهُ
 بِأَحْكَامِ الْكُفْرِ، وَمَنْ ظَهَرَ مِنْهُ مَا يَدُلُّ عَلَى الْإِيْمَانِ حُكْمٌ
 لَهُ بِأَحْكَامِ الْإِيْمَانِ}... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الصُّومَالِيِّ-:
 إِنَّ أَهْلَ الْعِلْمِ أَجْمَعُوا عَلَى عَدَمِ الْأَسْتِصْحَابِ عِنْدَ قِيَامِ
 الدَّلِيلِ النَاقِلِ [عَنِ الْأَسْتِصْحَابِ] مِنْ نَصٍّ أَوْ سُنَّةٍ أَوْ
 إِجْمَاعٍ أَوْ قِيَاسٍ مُخَالِفٍ لَهُ [أَيُّ مُخَالِفٍ لِلْأَسْتِصْحَابِ،
 فَلْتُ: يُشِيرُ هُنَا الشَّيْخُ إِلَى بُطْلَانِ اسْتِصْحَابِ حَالِ
 الْإِسْلَامِ لِمَنْ اقْتَرَفَ سَبَبًا دَلَّ الْكِتَابُ أَوْ السُّنَّةُ أَوْ
 الْإِجْمَاعُ أَوْ الْقِيَاسُ عَلَى أَنَّهُ كُفْرٌ]... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ

الصومالي:- لا يَصِحُّ الاعتمادُ بالاستِصحابِ على مَنْعِ حُكْمِ السَّبَبِ، **لأنَّ الاستِصحابَ قَدْ بَطَلَ بِقِيَامِ السَّبَبِ...** ثم قال -أي الشيخ الصومالي:- لا يَصِحُّ الاستِدلالُ بالاستِصحابِ عند قيام السَّبَبِ [قُلْتُ: إِنَّ اليَقِينَ لا يَزُولُ بِالشَّكِّ، وَإِنَّمَا يَزُولُ اليَقِينُ بِيقينٍ مِثْلِهِ أَوْ ظَنٍّ غَالِبٍ. وقد قال الشيخ محمد الزحيلي (عضو الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين) في كتابه (القواعد الفقهية وتطبيقاتها في المذاهب الأربعة): وَقَرَّرَ الْفُقَهَاءُ أَنَّ الظَّنَّ الْغَالِبَ يَنْزِلُ مَنْزِلَةَ اليَقِينِ، وَأَنَّ اليَقِينَ لا يَزُولُ بِالشَّكِّ بَلْ لَا بُدَّ مِنْ يَقِينٍ مِثْلِهِ أَوْ ظَنٍّ غَالِبٍ، كَمَنْ سَافَرَ فِي سَفِينَةٍ مَثَلًا، وَثَبَتَ عَرَفُهَا، فَيُحْكَمَ بِمَوْتِ هَذَا الْإِنْسَانِ، لِأَنَّ مَوْتَهُ ظَنٌّ غَالِبٌ، وَالظَّنُّ الْغَالِبُ بِمَنْزِلَةِ اليَقِينِ. انتهى. وجاء في كتاب (فتاوى اللجنة الدائمة) أَنَّ اللِّجْنَةَ الدَّائِمَةَ لِلْبُحُوثِ الْعِلْمِيَّةِ وَالْإِفْتَاءِ (عبدالعزیز بن عبدالله بن باز وعبدالرزاق عفيفي وعبدالله بن غديان وعبدالله بن قعود) قَالَتْ: الْأَصْلُ فِي الْمُسْلِمِينَ أَنْ تُؤْكَلَ ذَبَائِحُهُمْ، فَلَا يُعَدَّلُ عَنْهُ إِلَّا بِيقينٍ أَوْ غَلْبَةٍ ظَنٍّ أَنَّ الَّذِي تَوَلَّى الذَّبْحَ ارْتَدَّ عَنِ الْإِسْلَامِ بَارْتِكَابِ مَا يُوجِبُ الْحُكْمَ عَلَيْهِ بِالرَّدِّ، وَمِنْ ذَلِكَ تَرْكُ الصَّلَاةِ جَحْدًا لَهَا أَوْ تَرْكُهَا كَسَلًا. انتهى باختصار. وقال الشيخ أبو سليمان الصومالي في (سلسلة مقالات في الرد على الدكتور طارق عبدالحليم): إِنَّ الاستِصحابَ مِنْ أضعف الأدلة إذا لم يُعَارِضْهُ دَلِيلٌ مِنْ كِتَابٍ، أَوْ سُنَّةٍ، أَوْ أَصْلٍ آخَرٍ، أَوْ ظَاهِرٍ [يَعْنِي {فَكَيْفَ إِذَا تَحَقَّقَ الْمُعَارِضُ النَّاقِلُ عَنِ الْأَصْلِ؟}]، يَقُولُ ابْنُ تَيْمِيَّةَ [فِي (جَامِعِ الْمَسَائِلِ)] {وَبِالْجُمْلَةِ، الاستِصْحَابُ لَا يَجُوزُ الاستِدلالُ بِهِ إِلَّا إِذَا اعْتَقَدَ انْتِفَاءُ النَّاقِلِ}؛ [وَإِنْ] الْأَصْلُ إِذَا انْفَرَدَ وَلَمْ يُعَارِضْهُ دَلِيلٌ، وَلَا أَصْلٌ آخَرٌ، وَلَا ظَاهِرٌ، كَانَ دَلِيلًا يَجِبُ التَّعْوِيلُ عَلَيْهِ، فَإِنْ عَارِضَهُ دَلِيلٌ آخَرٌ مِنْ كِتَابٍ، أَوْ سُنَّةٍ، أَوْ ظَاهِرٍ مُعْتَبَرٍ شَرْعًا، بَطَلَ حُكْمُهُ، وَإِنْ عَارِضَهُ أَصْلٌ

أَخْرُ فَإِنْ أُمِّكَنِ الْجَمْعُ بَيْنَهُمَا وَجَبَ الْجَمْعُ بَيْنَهُمَا
كَالدَّلِيلَيْنِ اللَّفْظِيَيْنِ، وَإِنْ لَمْ يُمَكِّنِ الْجَمْعُ بَيْنَهُمَا فَمَحَلُّ
اجْتِهَادٍ وَتَرْجِيحٍ عِنْدَ الْعُلَمَاءِ [قَالَ الشَّيْخُ خَالِدُ الْمَشْيِقِ
(الْأَسْتَاذُ بِقِسْمِ الْفَقْهِ بِكَلِيَّةِ الشَّرِيعَةِ بِجَامِعَةِ الْقَصِيمِ)
فِي (الْجَامِعِ لِأَحْكَامِ الْوَقْفِ وَالْهَبَاتِ وَالْوَصَايَا): وَأَمَّا
الْإِسْتِصْحَابُ، فَهُوَ فِي أَصْلِهِ أَضْعَفُ الْأَدِلَّةِ، وَلَا يُصَارُ إِلَيْهِ
إِلَّا عِنْدَ عَدَمِهَا، **وَلَا تَقُومُ بِهِ حُجَّةٌ إِذَا وَجَدَ مَا يُخَالِفُهُ**.
أَنْتَهَى بِاخْتِصَارٍ. أَنْتَهَى بِاخْتِصَارٍ. وَقَالَ الشَّيْخُ أَبُو
سَلْمَانَ الصُّومَالِي أَيْضًا فِي (الْمُبَاحِثِ الْمَشْرِقِيَّةِ "الْجُزْءِ
الْأَوَّلِ"): بَعْضُ ضُعْفَاءِ النَّظَرِ اسْتَعْجَمَ الْفَهْمُ عَلَيْهِ فَتَرَاهُ
يَحْمِلُ الْيَقِينَ هُنَا [أَيُّ فِي مَقُولَةٍ {مَنْ ثَبَّتَ إِسْلَامَهُ
بَيَقِينَ لَمْ يَزُلْ عَنْهُ إِلَّا بَيَقِينَ}] عَلَى الْإِصْطِلَاحِيِّ،
وَالْتَّحْقِيقُ أَنَّ الْمُرَادَ هُوَ الظَّنُّ الرَّاجِحُ لَا الْيَقِينَ
الْإِصْطِلَاحِي كَمَا بَيَّنَّهَ الْأَثَمَةُ فِي كُتُبِ الْفِقْهِ وَالْأَصُولِ...
ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الصُّومَالِي-: بَلِ الْعُمْدَةُ، **الْإِسْتِصْحَابُ**
لِلْإِسْلَامِ ظَنًّا حَتَّى يَثْبُتَ الْكُفْرُ بِسَبَبِهِ، وَكَذَلِكَ تَسْتَصْحِبُ
الْكُفْرَ لِلْكَافِرِ ظَنًّا حَتَّى يَثْبُتَ الْإِسْلَامُ بِدَلِيلِهِ. أَنْتَهَى،
وَإِنَّمَا يَحْسُنُ التَّمَسُّكُ بِهِ عِنْدَ انْتِفَاءِ السَّبَبِ، **وَالْأَصْلُ**
الْمُسْتَصْحَبُ انْقِسَاحُ بَقِيَامٍ مَا يَقْتَضِي التَّكْفِيرَ... ثُمَّ قَالَ
-أَيُّ الشَّيْخِ الصُّومَالِي-: أَجْمَعَ أَهْلُ الْعِلْمِ أَنَّ الْأَصْلَ لَا
يَكُونُ دَلِيلَ تَقْرِيرٍ عِنْدَ وُجُودِ النَّاqِلِ [عَنْ هَذَا الْأَصْلِ]...
ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الصُّومَالِي-: حَكَمَ الْعُلَمَاءُ **بِكُفْرِ جَاهِلٍ**
مَعْنَى الشَّهَادَتَيْنِ وَأَجْرُوا عَلَيْهِ أَحْكَامَ الْكُفَّارِ إِلَّا فِي
الْقَتْلِ، فَإِنَّهُ لَا يُقْتَلُ إِلَّا **إِذَا اِمْتَنَعَ عَنِ التَّعْلِيمِ وَالْإِرْشَادِ**...
ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الصُّومَالِي-: اِحْتِمَالُ وُجُودِ الْمَانِعِ لَا
أَثَرَ لَهُ إِجْمَاعًا، وَالْعِبْرَةُ بِوُجُودِهِ عِلْمًا أَوْ ظَنًّا [أَيُّ غَلَبَةٍ
ظَنٍّ]... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الصُّومَالِي-: لَمْ يَصِحَّ عَنْ
الشَّيْخَيْنِ [ابْنِ تَيْمِيَّةٍ، وَمُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْوَهَّابِ] وَأَثَمَةُ
الدَّعْوَةِ [النَّجْدِيَّةِ] الْحُكْمُ بِإِسْلَامِ الْمُشْرِكِ الْجَاهِلِ. أَنْتَهَى
بِاخْتِصَارٍ. وَقَالَ الشَّيْخُ أَبُو سَلْمَانَ الصُّومَالِي أَيْضًا فِي

(الجواب المسبوك "المجموعة الأولى"): الأصلُ فيمن أظهر الكُفْرَ أَنَّهُ كَافِرٌ رَبطًا لِلْحُكْمِ بِسَبَبِهِ، وهو أصل مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ... ثم قال -أي الشيخ الصومالي-: قال الإمامُ القَرَافِيُّ (ت 684هـ) **[في (شرح تنقيح الفصول)]** {القاعدة أن النية إنما يُحتاج إليها إذا كان اللفظ مُترددًا بين الإفادة وعَدَمِها، أما ما يُفيدُ معناه أو مُقتضاه قطعًا **أو ظاهرًا** فلا يُحتاج للنية، ولذلك أجمَعَ الفقهاء على أن صرائح الألفاظ لا تُحتاج إلى نية لدَلالَتِها إِمَّا قطعًا، **أو ظاهرًا وهو الأكثر**... والمُعْتَمَدُ في ذلك كُلُّهُ أَنَّ الظُّهورَ مُغْنٍ عَنِ الْقَصْدِ وَالتَّعْيِينِ}... ثم قال -أي الشيخ الصومالي-: قال ابنُ حَجَرٍ **[يعني الهَيْتَمِيُّ في (الإعلام بقواطع الإسلام)]** {المَدَارُ في الحُكْمِ بِالْكَفْرِ [يَكُونُ] على الظواهر، ولا نَظَرُ بِالْمَقْصُودِ وَالتَّيَاتِ}، **[وقال الهَيْتَمِيُّ أيضًا]** {... هذا اللفظ ظاهرٌ في الكفر، وعند ظهور اللفظ فيه **[أي في الكفر]** لا يُحتاج إلى نية كما عُلِمَ من فُرُوعٍ كَثِيرَةٍ مَرَّتْ وَتَأْتِي} **[قال الشيخ أبو سلمان الصومالي في (الفتاوي الشرعية عن الأسئلة الجبوتية):** القولُ إذا كان صَرِيحًا أو ظاهرًا في معناه **فلا حاجة إلى القُصودِ والتَّيَاتِ بإجماع الفقهاء**... ثم قال -أي الشيخ الصومالي-: وقال العلامة عبد اللطيف بن عبد الرحمن [بن حسن بن محمد بن عبد الوهاب] (ت 1293هـ) **[في (منهاج التأسيس والتقديس)]** {قد قَرَّرَ الفقهاء وأهلُ العلم في باب الرَّدَّةِ وَغَيْرِهَا أَنَّ الألفاظَ الصَّريحةَ يَجْرِي حُكْمُهَا وَمَا تَقْتَضِيهِ، وَإِنْ رَعَمَ الْمُتَكَلِّمُ بِهَا أَنَّهُ قَصَدَ مَا يُخَالِفُ ظَاهِرَهَا، وهذا صَرِيحٌ في كلامهم يَعْرِفُهُ كُلُّ مُمارِسٍ}... ثم قال -أي الشيخ الصومالي-: **إِنْ قَصَدَ الكُفْرَ بِاللَّهِ لَا يُشْتَرَطُ [أي في تكفير المُتَلَبِّسِ بِالْكَفْرِ]، بَلْ يُشْتَرَطُ الْقَصْدُ إِلَى الْقَوْلِ وَالْفِعْلِ الْكُفْرِيِّينَ، لِأَنَّ قَصْدَ الْفِعْلِ يَتَضَمَّنُ قَصْدَ مَعْنَاهُ إِذَا كَانَ الْفِعْلُ (أو الْقَوْلُ) صَرِيحًا،**

أَوْ ظَاهِرًا فِي مَعْنَاهُ، وَتَرْتَّبُ الْأَحْكَامَ عَلَى الْأَسْبَابِ
 لِلشَّارِعِ لَا لِلْمُكَلَّفِ فَإِذَا أَتَى بِالسَّبَبِ لَزِمَهُ حُكْمُهُ شَاءَ أَوْ
 أَبَى... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الصُّومَالِيِّ-: تَرْتَّبُ الْأَحْكَامَ
 عَلَى الْأَسْبَابِ لِلشَّارِعِ لَا لِلْمُكَلَّفِ، فَإِذَا أَتَى الْمُكَلَّفُ
 بِالسَّبَبِ لَزِمَهُ حُكْمُ السَّبَبِ شَاءَ أَوْ أَبَى، وَمِنْ أَجْلِ هَذَا
 الْأَصْلِ يُكْفَرُ الْهَازِلُ بِالْكَفْرِ وَإِنْ لَمْ يَقْصِدِ الْكَفْرَ وَأَرَادَ
 مَعْنَى آخَرَ غَيْرَ الْكَفْرِ... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الصُّومَالِيِّ-:
 الْحُكْمُ بِالظَّاهِرِ عَلَى النَّاسِ هُوَ قَاعِدَةُ الشَّرِيعَةِ؛ قَالَ
 ابْنُ حَزْمٍ (ت 456هـ) [فِي (الْفَصْلِ فِي الْمِلَلِ وَالْأَهْوَاءِ
 وَالنَّحْلِ)] {فَلَوْ أَنَّ إِنْسَانًا قَالَ (أَنْ مُحَمَّدًا عَلَيْهِ الصَّلَاةُ
 وَالسَّلَامُ كَافِرٌ وَكُلُّ مَنْ تَبِعَهُ كَافِرٌ) وَسَكَتَ، وَهُوَ يُرِيدُ
 (كَافِرُونَ بِالطَّاغُوتِ) كَمَا قَالَ تَعَالَى (فَمَنْ يَكْفُرْ
 بِالطَّاغُوتِ وَيُؤْمِنَ بِاللَّهِ فَقَدِ اسْتَمْسَكَ بِالْعُرْوَةِ الْوُثْقَى
 لَا انْفِصَامَ لَهَا) لَمَّا اخْتَلَفَ أَحَدٌ مِنْ أَهْلِ الْإِسْلَامِ فِي أَنْ
 قَائِلَ هَذَا مَحْكُومٌ لَهُ بِالْكَفْرِ؛ وَكَذَلِكَ لَوْ قَالَ (أَنْ إِبْلِيسَ
 وَفِرْعَوْنَ وَأَبَا جَهْلٍ مُؤْمِنُونَ) لَمَّا اخْتَلَفَ أَحَدٌ مِنْ أَهْلِ
 الْإِسْلَامِ فِي أَنْ قَائِلَ هَذَا مَحْكُومٌ لَهُ بِالْكَفْرِ وَهُوَ يُرِيدُ
 (مُؤْمِنُونَ بِدِينِ الْكَفْرِ)}، انتهى باختصار. انتهى
 باختصار. وَقَالَ الشَّيْخُ أَبُو سُلَيْمَانَ الصُّومَالِيُّ أَيْضًا فِي
 (الْفَصْلِ الْأَوَّلِ مِنْ أَجْوِبَةِ الْإِقَاءِ الْمَفْتُوحِ): الْمُكْفَرُ هُوَ
 كُلُّ مَنْ لَهُ عِلْمٌ بِمَا يُكْفَرُ بِهِ، وَمِنْهُمْ الْعَامِّيُّ فِي
 الْمَسَائِلِ الْمَعْلُومَةِ مِنَ الدِّينِ بِالضَّرُورَةِ وَفِي الْمَسَائِلِ
 الَّتِي اسْتَوْعَبَهَا إِذْ لَا مَانِعَ مِنْ ذَلِكَ شَرْعًا وَالشَّرْطُ [أَيُّ
 فِي مَنْ يُكْفَرُ] الْعِلْمُ وَالْعِرْفَانُ، انتهى باختصار. وَقَالَ
 الشَّيْخُ أَبُو سُلَيْمَانَ الصُّومَالِيُّ أَيْضًا فِي (الْفَتَاوَى
 الشَّرْعِيَّةِ عَنِ الْأَسْئَلَةِ الْجَبُوتِيَّةِ) رَأْدًا عَلَى سُؤَالٍ (مَا هُوَ
 رَأْيُكُمْ فِيمَنْ يَقُولُ "لَمْ يُكَلِّفْنِي اللَّهُ بِتَكْفِيرٍ مَنْ وَقَعَ فِي
 الْكَفْرِ الْأَكْبَرِ، أَوْ تَبْدِيعٍ مَنْ وَقَعَ فِي بِدْعَةٍ"، هَلْ هَذَا
 الْقَوْلُ صَحِيحٌ؟): هَذَا بَاطِلٌ مِنَ الْقَوْلِ، بَلْ تَكْفِيرٌ مَنْ
 وَقَعَ فِي الْكَفْرِ الْأَكْبَرِ وَاجِبٌ شَرْعِيٌّ وَمِمَّا كَلَّفْنَا بِهِ، إِنَّ

مَعْرِفَةً مَسَائِلِ التَّكْفِيرِ وَاجِبَةً، وَقَدْ جَاءَ فِي الْكِتَابِ الْعَزِيزِ الْإِنْكَارُ الشَّدِيدُ عَلَى مَنْ لَمْ يُكْفَرْ مِّنْ أَظْهَرَ الْكُفَرِ (وَإِنْ كَانَ أَصْلُهُ الْإِسْلَامَ)، كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى {فَمَا لَكُمْ فِي الْمُنَافِقِينَ فِتْنَيْنِ} وَاللَّهُ أَرْكَسَهُمْ بِمَا كَسَبُوا، أَتْرِيدُونَ أَنْ تَهْدُوا مَنْ أَضَلَّ اللَّهُ؟، وَفِي الصَّحِيحِ مِنْ حَدِيثِ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ {رَجَعَ نَاسٌ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَوْمَ أُحُدٍ، فَكَانَ النَّاسُ فِيهِمْ فِرْقَتَيْنِ، فَرِيقٌ يَقُولُ (اقْتُلْهُمْ)، وَفَرِيقٌ يَقُولُ (لَا)، فَتَرَلْتُ هَذِهِ الْآيَةَ (فَمَا لَكُمْ فِي الْمُنَافِقِينَ فِتْنَيْنِ)}، وَقَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ {إِنَّهَا طَيْبَةٌ [يَعْنِي الْمَدِينَةَ]} وَقَالَ {إِنَّهَا [أَيَّ الْمَدِينَةَ]} تَنْفِي الْخَبِيثَ كَمَا تَنْفِي النَّارُ خَبَثَ الْحَدِيدِ {جَاءَ فِي الْمَوْسُوعَةِ الْحَدِيثِيَّةِ (إَعْدَادُ مَجْمُوعَةٍ مِنَ الْبَاحَثِينَ، بِإِشْرَافِ الشَّيْخِ عَلَوِيِّ بْنِ عَبْدِ الْقَادِرِ السَّقَّافِ): {لَمَّا خَرَجَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَى أُحُدٍ رَجَعَ نَاسٌ مِنْ أَصْحَابِهِ، فَقَالَتْ فِرْقَةٌ (نَقُتْلُهُمْ)، وَقَالَتْ فِرْقَةٌ (لَا نَقُتْلُهُمْ)، فَتَرَلْتُ (فَمَا لَكُمْ فِي الْمُنَافِقِينَ فِتْنَيْنِ)}، فِي هَذَا الْحَدِيثِ يَحْكِي زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ لَمَّا خَرَجَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَى غَزْوَةِ أُحُدٍ سَنَةَ ثَلَاثٍ مِنَ الْهَجْرَةِ، بَعْدَمَا اسْتَشَارَ النَّاسَ فِي الْخُرُوجِ، فَأَشَارَ عَلَيْهِ الصَّحَابَةُ بِالْخُرُوجِ لِمُلَاقَاةِ الْعَدُوِّ خَارِجَ الْمَدِينَةِ، وَأَشَارَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي بَنٍ سَلُولَ -رَأْسُ الْمُنَافِقِينَ- بِالْبَقَاءِ فِي الْمَدِينَةِ وَالْقِتَالِ فِيهَا، وَلَمْ يَكُنْ هَذَا نُصْحًا، بَلْ حَتَّى يَسْتَطِيعَ التَّهَرُّبُ أَثْنَاءَ الْقِتَالِ، فَلَمَّا أَخَذَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِرَأْيٍ مَنْ قَالُوا بِالْخُرُوجِ، تَحَيَّنَ ابْنُ سَلُولَ فُرْصَةً أَثْنَاءَ سَيْرِ الْجَيْشِ، ثُمَّ رَجَعَ بِمَنْ مَعَهُ مِنَ الْمُنَافِقِينَ، وَكَانُوا حَوَالِي ثَلَاثِ مِئَةٍ، بِمَا يُعَادِلُ ثُلُثَ الْجَيْشِ تَقْرِيًّا، فَلَمَّا فَعَلُوا ذَلِكَ قَالَتْ فِرْقَةٌ مِنَ الصَّحَابَةِ {نَقُتْلُ الرَّاغِبِينَ}، وَقَالَتْ فِرْقَةٌ أُخْرَى {لَا نَقُتْلُهُمْ} لِأَنَّهُمْ مُسْلِمُونَ حَسَبَ ظَاهِرِهِمْ،

فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ قَوْلَهُ {فَمَا لَكُمْ فِي الْمُنَافِقِينَ فِتْنَةٍ وَاللَّهُ أَرْكَسَهُمْ بِمَا كَسَبُوا، أَتُرِيدُونَ أَنْ تَهْدُوا مَنْ أَضَلَّ اللَّهُ، وَمَنْ يُضِلِلِ اللَّهُ فَلَنْ تَجِدَ لَهُ سَبِيلًا} مُنْكَرًا عَلَيْهِمْ إختلافهم إلى فرقتين في الدين أَرْكَسَهُمُ اللَّهُ (أي أوقعهم في الخطأ وأضلهم وردهم إلى الكفر بعد الإيمان) والمعنى {مَا لَكُمْ إختلَفْتُمْ فِي شَأْنِ قَوْمٍ نَافَقُوا نِفَاقًا ظَاهِرًا وَتَفَرَّقْتُمْ فِيهِ فِرْقَتَيْنِ؟!، وَمَا لَكُمْ لَمْ تُثَبِّتُوا الْقَوْلَ فِي كُفْرِهِمْ؟!}، انتهى باختصار، فَأَنْكَرَ سُبْحَانَهُ عَلَى مَنْ لَمْ يُكْفِرْهُمْ، وَاعْتَبَرَ [أَيَ الَّذِي لَمْ يُكْفِرْ] حَاكِمًا بِإِسْلَامٍ مَنْ حَكَّمَ اللَّهُ بِكُفْرِهِ وَضَلَّاهُ، **وفيه مِنَ الْخُطُورَةِ وَالْمُعَارَضَةِ لِأَمْرِ اللَّهِ مَا لَا يَخْفَى؛ وَعَنْ بَرِيدَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ {لَا تَقُولُوا لِلْمُنَافِقِ سَيِّدَنَا، فَإِنَّهُ إِنْ يَكُ سَيِّدَكُمْ فَقَدْ أَسْخَطَكُمْ رَبُّكُمْ عَزَّ وَجَلَّ} وفي رواية {إِذَا قَالَ الرَّجُلُ لِلْمُنَافِقِ يَا سَيِّدِي فَقَدْ أَغْضَبَ رَبَّهُ عَزَّ وَجَلَّ}، وَإِذَا كَانَ تَلْقِيْبُ الْمُنَافِقِ بِالسِّيَادَةِ -وهو يُعْلِنُ الْإِسْلَامَ مَعَ ظُهُورِ سِيْمَا النِّفَاقِ بَيْنَ الْفَيْئَةِ وَالْآخَرَى- إِسْخَاطًا لِلرَّبِّ سُبْحَانَهُ، فَكَيْفَ بِتَسْمِيَةِ الْكَافِرِ الْمُجَاهِرِ مُسْلِمًا وَمُؤْمِنًا بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ، وَالْجَامِعُ بَيْنَهُمَا وَضَعُ الْأَسْمِ الشَّرِيفِ الشَّرْعِيِّ فِي غَيْرِ مَوْضِعِهِ، فَالْمُنَافِقُ لَا يَسْتَحِقُّ السِّيَادَةَ لِانْتِفَاءِ مُقَوِّمَاتِهَا عَنْهُ، وَالْكَافِرُ لَا يَسْتَحِقُّ إِسْمَ (الْإِيمَانِ) وَ(الْإِسْلَامِ) لِانْتِفَاءِ شُرُوطِهِ؛ وَمِنَ الدَّلَائِلِ عَلَى أَنَّا كَلَّفْنَا بِتَكْفِيرِ مَنْ وَقَعَ فِي الْكُفْرِ الْأَكْبَرِ، أَنَّ أَهْلَ الْقِبْلَةِ سُنِّيَهُمْ وَبِدْعِيَهُمْ أَجْمَعُوا عَلَى تَكْفِيرِ مَنْ لَمْ يُكْفِرِ الْكَافِرَ أَوْ شَكَّ فِي كُفْرِهِ [قُلْتُ: قَاعِدَةٌ {مَنْ لَمْ يُكْفِرِ الْكَافِرَ أَوْ شَكَّ فِي كُفْرِهِ أَوْ صَحَّ مَذْهَبُهُ فَقَدْ كَفَرَ} لَيْسَتْ عَلَى إِطْلَاقِهَا، بَلْ لَهَا ضَوَائِطٌ، وَهِيَ مَا سَيَأْتِيكَ بَيَانُهُ لَاحِقًا فِي سُؤَالِ زَيْدٍ لِعَمْرُو (الَّذِي يَقُولُ أَنَّهُ يُكْفِرُ الْقُبُورِيَّ التَّكْفِيرَ الْمُطْلَقَ، وَأَنَّهُ لَا يُكْفِرُهُ التَّكْفِيرَ الْعَيْنِيَّ إِلَّا بَعْدَ إِقَامَةِ الْحُجَّةِ لَوْجُودِ مَا نَعِيَ الْجَهْلَ؛**

هَلْ يَكْفُرُ هَذَا الْقَائِلُ بِسَبَبِ إِمْتِنَاعِهِ عَنِ التَّكْفِيرِ الْعَيْنِيِّ
 إِعْذَارًا لِلْقُبُورِيِّ بِالْجَهْلِ حَتَّى قِيَامِ الْحُجَّةِ؟]... ثم قال -
 أي الشيخ الصومالي:- قال الشيخ ابن عثيمين (ت
 1421هـ) [في (شَرْحُ الْقَوَاعِدِ الْمُتْلَى)] {هذه مَسْأَلَةٌ
 يَحْتَاجُ عَلَى طَالِبِ الْعِلْمِ الْعِنَايَةَ بِهَا وَأَنْ يَتَّقِيَ اللَّهَ عَزَّ
 وَجَلَّ، فَلَا يُقَدِّمُ عَلَى تَكْفِيرِ أَحَدٍ بِدُونِ بَيِّنَةٍ، وَلَا يُحْجِمُ
 عَنْ تَكْفِيرِ أَحَدٍ مَعَ وُجُودِ الْبَيِّنَةِ، لِأَنَّ مِنَ النَّاسِ مَنْ
 يَتَهَاوَنُ فِي التَّكْفِيرِ وَلَا يُكْفِرُ مَنْ قَامَتِ الْأَدِلَّةُ عَلَى
 تَكْفِيرِهِ، كَمَسْأَلَةِ تَارِكِ الصَّلَاةِ مَثَلًا... فَتَحْدُهُ يَسْتَعْرِبُ أَنْ
 يُقَالَ لِشَخْصٍ يَقُولُ (أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا
 رَسُولُ اللَّهِ) وَلَا يُصَلِّي، يَسْتَعْرِبُ أَنْ يَقُولَ عَلَيْهِ (إِنَّهُ
 كَافِرٌ)، فَلَا يُكْفِرُهُ، وَهَذَا خَطَأٌ وَإِحْجَامٌ وَجُنُنٌ، فَالوَاجِبُ
 الْإِقْدَامُ فِي مَوْضِعِ الْإِقْدَامِ، وَالْإِحْجَامُ فِي مَوْضِعِ
 الْإِحْجَامِ، لَا تَتَهَوَّرُ فَنُطْلِقُ الْكُفْرَ عَلَى مَنْ لَمْ يُكْفِرْهُ اللَّهُ
 وَرَسُولُهُ كَالْخَوَارِجِ، وَلَا تَتَذَهَوَّرُ فَنَمْنَعُ الْكُفْرَ عَمَّنْ كَفَرَهُ
 اللَّهُ وَرَسُولُهُ كَالْمُرْجِيَّةِ}... ثم قال -أي الشيخ
 الصومالي:- وَجَبَتْ مَعْرِفَةُ أَحْكَامِ التَّكْفِيرِ، لِأَنَّ الشَّارِعَ
 تَعَبَّدْنَا بِأَحْكَامٍ فِي حَقِّ الْمُؤْمِنِ، وَبِأَحْكَامٍ أُخْرَى فِي حَقِّ
 الْكَافِرِ (أَصْلِيًّا كَانَ أَوْ مُرْتَدًّا)، وَمِنْ تِلْكَ الْأَحْكَامِ الْمُتَرْتِبَةُ
 عَلَى مَسَائِلِ التَّكْفِيرِ؛ (أ) مَا يَتَعَلَّقُ بِالسِّيَاسَةِ الشَّرْعِيَّةِ،
 مِثْلَ وُجُوبِ طَاعَةِ الْحَاكِمِ الْمُسْلِمِ، وَتَحْرِيمِ طَاعَةِ
 الْحَاكِمِ الْكَافِرِ وَوُجُوبِ الْخُرُوجِ عَلَيْهِ وَتَحْرِيمِ
 مُبَايَعَةِ الْحُكَّامِ الْعَلَمَانِيِّينَ الْمُرْتَدِّينَ وَعَدَمِ الْانْخِرَاطِ فِي
 جُيُوشِهِمْ أَوْ أَجْهَرَتِهِمُ الَّتِي تُعِينُهُمْ عَلَى كُفْرِهِمْ
 وَظُلْمِهِمْ، وَالْحُكْمُ عَلَى دِيَارِهِمْ [أَي دِيَارِ الْحُكَّامِ
 الْعَلَمَانِيِّينَ] بِأَنَّهَا دَارُ كُفْرٍ وَرِدَّةٍ؛ (ب) وَمِنْهَا يَعُودُ إِلَى
 أَحْكَامِ الْوِلَايَةِ، فَلَا وِلَايَةَ لِكَافِرٍ عَلَى مُسْلِمٍ، وَلَا يَكُونُ
 الْكَافِرُ حَاكِمًا وَلَا قَاضِيًا لِلْمُسْلِمِينَ، وَلَا تَصِحُّ إِمَامَةُ كَافِرٍ
 فِي الصَّلَاةِ، وَلَا تَنْعَقِدُ وِلَايَةُ كَافِرٍ لِمُسْلِمَةٍ فِي النِّكَاحِ
 وَلَا يَكُونُ مَحْرَمًا لَهَا، وَلَا يَكُونُ وَصِيًّا عَلَى مُسْلِمٍ؛

(ت) وفي أحكام النكاح والمَوَارِيثِ، يَحْرُمُ نِكَاحُ الْكَافِرِ لِمُسْلِمَةٍ، وَالْمُسْلِمِ لِكَافِرَةٍ (وَتَنْبِيْهُ أَوْ مُرْتَدَّةً)، وفي المَوَارِيثِ اخْتِلَافُ الَّذِينَ يَمْتَنِعُ التَّوَارِثُ، فَلَا يَرِثُ الْكَافِرُ الْمُسْلِمَ وَلَا يَرِثُ الْمُسْلِمُ الْكَافِرَ؛ (ث) وفي بَابِ الْعِصْمَةِ، فَإِنَّ الْمُسْلِمَ مَعْصُومٌ الدَّمُ وَالْمَالُ وَالْعِرْضُ بِخِلَافِ الْكَافِرِ الَّذِي لَا عِصْمَةَ لَهُ فِي الْأَصْلِ، فَإِنَّ دَمَ الْإِنْسَانِ لَا يُعَصَّمُ إِلَّا بِإِيمَانٍ أَوْ أَمَانٍ وَعَهْدٍ؛ (ج) وفي أحكام الجَنَائِزِ، فَإِنَّ الْكَافِرَ الْمُرْتَدَّ لَا يُغَسَّلُ وَلَا يُصَلَّى عَلَيْهِ وَلَا يُدْفَنُ فِي مَقَابِرِ الْمُسْلِمِينَ وَلَا يُسْتَغْفَرُ لَهُ وَلَا يُتَرَحَّمُ عَلَيْهِ؛ (ح) وفي أحكام الْوَلَاءِ وَالْبَرَاءِ، يُوَالِي الْمُؤْمِنُ، وَتَحْرُمُ مُوَالَاةُ الْكَافِرِ الْمُرْتَدَّ وَتَحِبُّ الْبَرَاءَةُ مِنْهُ وَبُغْضُهُ، وَإِظْهَارُ الْعَدَاوَةِ لَهُ عَلَى حَسَبِ الْقُدْرَةِ؛ (خ) وفي بَابِ الْهَجْرَةِ، يَحِبُّ عَلَى الْمُؤْمِنِ أَلَّا يُقِيمَ بَيْنَ الْكَافِرِينَ مَا أَمَكَّنَهُ ذَلِكَ إِلَّا لِمَصْلَحَةٍ شَرْعِيَّةٍ، وَيَحِبُّ عَلَيْهِ الْهَجْرَةُ مِنْ دَارِهِمْ إِلَى دَارِ الْمُسْلِمِينَ حَتَّى لَا يُكْثَرَ سَوَادُهُمْ [أَيُّ سَوَادٍ الْكَافِرِينَ]؛ (د) وفي بَابِ الْجِهَادِ، فَإِنَّ الْمُسْلِمَ يُجَاهِدُ مَعَ الْإِمَامِ الْمُسْلِمِ سَوَاءً كَانَ بَرًا أَوْ فَاجِرًا، وَلَا يَجُوزُ لَهُ الْقِتَالُ مَعَ إِمَامٍ كَافِرٍ أَوْ مُرْتَدٍّ، لِأَنَّهُ يُشْتَرَطُ فِي الْجِهَادِ رَايَةُ شَرْعِيَّةٍ لِيَكُونَ الْجِهَادُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَإِعْلَاءِ كَلِمَتِهِ وَتَحْكِيمِ شَرْعِهِ وَأَنْ يَكُونَ الدِّينُ كُلُّهُ لِلَّهِ، وَمِنْ أَجْلِ إِزَالَةِ الْبَاطِلِ وَإِحْقَاقِ الْحَقِّ وَسَحْقِ كُلِّ رَايَاتِ الْكُفْرِ وَالْإِلْحَادِ؛ (ذ) وفي أحكام الدِّيَارِ - فَإِنَّ هَذِهِ الْأَحْكَامَ مَبْنِيَّةٌ عَلَى مَسَائِلِ الْكُفْرِ وَالْإِيمَانِ - مِنْ تَحْرِيمِ السَّفَرِ لِلْمُسْلِمِ إِلَى دَارِ الْكُفْرِ إِلَّا لِحَاجَةٍ وَبِالشَّرْطِ الَّتِي ذَكَرَهَا الْعُلَمَاءُ، كَمَا لَا يَجُوزُ لِكَافِرٍ أَنْ يَدْخُلَ دَارَ الْإِسْلَامِ إِلَّا بِعَهْدٍ أَوْ أَمَانٍ وَلَا يُقِيمُ بِهَا إِلَّا بِجَزِيَّةٍ؛ **ومع هذه الأحكام المقطوعة في الدين كيف يقول مسلم {إنه لم يكلف بتكفير من وقع في الكفر الأكبر}، ولو تأمل ما يؤدبه إليه قوله هذا لما قاله قطعاً، لأن مقتضى قوله أن الله لم يكلفنا بالتمييز بين المؤمنين وبين الكافرين، ورب العزة يقول**

{أَفْتَجَعُلُ الْمُسْلِمِينَ كَالْمُجْرِمِينَ، مَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ} {أَفَمَنْ كَانَ مُؤْمِنًا كَمَنْ كَانَ فَاسِقًا، لَا يَسْتَوُونَ} {أَمْ نَجْعَلُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ كَالْمُفْسِدِينَ فِي الْأَرْضِ أَمْ نَجْعَلُ الْمُتَّقِينَ كَالْفُجَّارِ}؛ والغاية والثمرة من مسألة الإيمان والكفر في الدنيا هي تمييز المؤمنين من الكافر لمعاملة كل منهما بما يستحقه في شرع الله تعالى **وهذا واجب على كل مسلم**، ومن مصلحة الكافر المرتد أن يعلم أنه كافر في شرع الله فيبادر بالتوبة أو بتجديد إسلامه فيكون هذا خيرا له في الدارين فكثير من الكفار هم من {الذين صل سعيهم في الحياة الدنيا وهم يحسنون أنهم يحسنون صنعا}؛ وإذا كانت تلك مسألة التكفير، وتبين بعض آثارها في الموالاة والمعاداة والتناكح والتوارث ونحوها، **وجب على الملتزم بدين الله معرفتها ليتمكن من تأدية ما كلف به من الأحكام المتفرعة عليها**، ولا يقال {إنما يلزم المكلف إجراء تلك الأحكام بشرط معرفتهم [أي معرفة المسلمين والكافرين والتمييز بينهم]، ومهما لم يعرفوا [أي لم يعرف المسلمون والكافرون ولم يميز بينهم] لا يلزم معرفة أحكامهم، وتحصيل شرط الواجب ليجب [أي تحصيل معرفة المسلمين والكافرين ليتوجب معاملته كل منهم بما يستحقه في شرع الله تعالى] لا يجب}، لأننا نقول، إن الله قد عرّفنا أن في أفعالنا ما هو طاعة وما هو معصية -وفي المعصية ما هو كفر- ولكل واحد منهما أحكام يجب العمل بها، وقد عرّفنا وقوع الطاعات والمعاصي من العباد، ومكتنا من تمييز بعضها من بعض، وأمرنا في المطيع بأحكام وفي العاصي بأحكام، أمرا مطلقا بغير شرط، ألا تری إلى قوله {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا عِدُوِّي وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَاءَ} {لَا يَتَّخِذُ الْمُؤْمِنُونَ الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ، وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ فَلَيْسَ مِنَ اللَّهِ فِي شَيْءٍ}

{وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ مِّنْكُمْ فَإِنَّهُ مِنْهُمْ}، وَقَالَ فِي قِصَّةِ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ {فَلَمَّا تَبَيَّنَ لَهُ أَنَّهُ عَدُوٌّ لِلَّهِ تَبَرَّأَ مِنْهُ}، وَقَدْ أَمَرْنَا بِالتَّاسِّي بِإِبْرَاهِيمَ وَالَّذِينَ مَعَهُ فَوَجَبَ عَلَيْنَا مَعْرِفَةُ مَنْ هُوَ الْمُطِيعُ الْمُؤْمِنُ لِمَنْ يَتَّبِعُ سَبِيلَهُ [أَيَّ سَبِيلَ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ]، وَمَا يَصِيرُ بِهِ الْمُكَلَّفُ عَدُوًّا لِمَنْ تَبَرَّأَ مِنْهُ وَتَحَوَّ ذَلِكُ، وَإِلَّا لَمْ تَأْمَنْ مِنْ مُّوَالَاةِ أَعْدَاءِ اللَّهِ، وَالتَّبَرُّي مِنْ أَوْلِيَاءِ اللَّهِ، وَكَذَلِكَ إِذَا عَلِمْنَا وَقُوعَ مَعْصِيَةٍ مِنْ عَبْدٍ وَجَبَ النَّظَرُ فِي شَأْنِهَا، هَلْ تُوجِبُ الْكُفْرَ أَوِ الْفِسْقَ أَوْ لَا، لِيُمْكِنَ إِجْرَاءُ حُكْمِهَا عَلَى صَاحِبِهَا، فَوَجَبَ مَعْرِفَةُ ذَلِكَ لِأَجْلِ الْأَمْرِ الْمُطْلَقِ، وَأَمْرُ آخَرٍ، وَهُوَ أَنَّ أَهْلَ الْعِلْمِ أَجْمَعُوا عَلَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ لِلْمُكَلَّفِ أَنْ يُقَدِّمَ عَلَى فِعْلٍ أَوْ قَوْلٍ حَتَّى يَعْرِفَ حُكْمَ اللَّهِ فِيهِ، إِمَّا بِالِاسْتِدْلَالِ أَوْ بِالتَّقْلِيدِ، لِأَنَّ إِقْدَامَهُ عَلَى شَيْءٍ لَمْ يَعْلَمْ هَلْ يَجُوزُ فِعْلُهُ أَوْ لَا يَجُوزُ فِيهِ جُرْأَةً عَلَى اللَّهِ وَعَلَى رَسُولِهِ وَعَلَى الْعُلَمَاءِ، لِكُونِهِ لَمْ يَسْأَلْ أَوْ لَمْ يَبْحَثْ، وَلِأَنَّهُ ضَمَّ جَهْلًا إِلَى فِسْقٍ، فَمَنْ تَوَلَّى مَنْ شَاءَ، أَوْ تَبَرَّأَ مِمَّنْ شَاءَ، فَقَدْ خَالَفَ الْكِتَابَ وَالسُّنَّةَ وَالْإِجْمَاعَ، قَالَ الْقَرَّافِيُّ (ت 684 هـ) [فِي (الذَّخِيرَةِ)] {قَاعِدَةٌ، كُلُّ مَنْ فَعَلَ فِعْلًا، أَوْ قَالَ قَوْلًا، لَا يَجُوزُ لَهُ الْإِفْدَامُ عَلَيْهِ حَتَّى يَعْلَمْ حُكْمَ اللَّهِ تَعَالَى فِي ذَلِكَ، فَإِنْ تَعْلَمَ وَعَمِلَ أَطَاعَ اللَّهَ تَعَالَى طَاعَتَيْنِ، بِالتَّعْلَمِ الْوَاجِبِ، وَبِالْعَمَلِ إِنْ كَانَ قُرْبَةً، وَإِلَّا فَبِالتَّعْلَمِ فَقَطْ، وَإِنْ لَمْ يَتَّعْلَمْ وَلَمْ يَعْمَلْ فَقَدْ عَصَى اللَّهَ مَعْصِيَتَيْنِ، بِتَرْكِ التَّعْلَمِ، وَبِتَرْكِ الْعَمَلِ إِنْ كَانَ وَاجِبًا، وَإِلَّا فَبِتَرْكِ التَّعْلَمِ فَقَطْ، وَإِنْ تَعْلَمَ وَلَمْ يَعْمَلْ، أَطَاعَ اللَّهَ تَعَالَى بِالتَّعْلَمِ الْوَاجِبِ، وَعَصَى بِتَرْكِ الْعَمَلِ إِنْ كَانَ وَاجِبًا وَإِلَّا فَلَا، وَيَقِلُّ الْإِجْمَاعُ عَلَى هَذِهِ الْقَاعِدَةِ الشَّافِعِي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي (رِسَالَتِهِ)، وَالْغَزَالِي فِي (إِحْيَاءِ عُلُومِ الدِّينِ)، وَهَذَا الْقِسْمُ هُوَ مِنَ الْعِلْمِ فَرَضٌ عَيْنٌ، وَهُوَ عِلْمُكَ بِحَالَتِكَ الَّتِي أَنْتَ فِيهَا، وَعَلَيْهِ يُحْمَلُ قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ (طَلَبُ الْعِلْمِ فَرِيضَةٌ

عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ، وَمَا عَدَا هَذَا الْقِسْمَ فَرَضُ كِفَايَةٍ،
 فَلِهَذِهِ الْقَاعِدَةِ حُرْمٌ عَلَى الْجَاهِلِ [يَعْنِي لِتَفْرِيطِهِ فِي
 تَحْصِيلِ مَا فَرَضَ عَلَيْهِ تَعَلُّمُهُ] كَسْبُهُ الْحَرَامِ كَالْعَامِدِ؛
 وَبِالْجُمْلَةِ، فَالْكُفْرُ وَالتَّكْفِيرُ حُكْمٌ شَرْعِيٌّ يَجِبُ عَلَى
 الْمُسْلِمِ مَعْرِفَتُهُ فِي الْجُمْلَةِ، وَمَنْ لَمْ يُكْفَرْ مَنْ عَرَفَ
 كُفْرَهُ **مِنْ غَيْرِ غُذْرٍ وَلَا شُبْهَةٍ** فَهُوَ كَافِرٌ مِثْلَهُ؛ قَالَ
 الشَّيْخُ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْوَهَّابِ (ت 1206هـ) [فِي (الدَّرَرُ
 السَّنِيَّةُ فِي الْأَجُوبَةِ النَّجْدِيَّةِ)] وَأَنْتَ يَا مَنْ مِنَ اللَّهِ عَلَيْهِ
 بِالْإِسْلَامِ، وَعَرَفَ أَنَّ (مَا مِنْ إِلَهٍ إِلَّا اللَّهُ)، لَا تَظُنُّ أَنَّكَ إِذَا
 قُلْتَ (هَذَا هُوَ الْحَقُّ، وَأَنَا تَارِكٌ مَا سِوَاهُ، لَكِنْ لَا أَتَعَرَّضُ
 لِلْمُشْرِكِينَ وَلَا أَقُولُ فِيهِمْ شَيْئًا)، لَا تَظُنُّ أَنَّ ذَلِكَ
 يَحْصُلُ لَكَ بِهِ الدُّخُولُ فِي الْإِسْلَامِ، **بَلْ لَا بُدَّ مِنْ بُغْضِهِمْ
 وَبُغْضِ مَنْ يُحِبُّهُمْ، وَمَسَبِّتِهِمْ وَمُعَادَاتِهِمْ**، كَمَا قَالَ أَبُوكَ
 إِبْرَاهِيمُ، وَالَّذِينَ مَعَهُ (إِنَّا بُرَاءُ مِنْكُمْ وَمِمَّا تَعْبُدُونَ مِنْ
 دُونِ اللَّهِ كَفَرْنَا بِكُمْ وَبَدَا بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمُ الْعَدَاوَةُ وَالْبَغْضَاءُ
 أَبَدًا حَتَّى تُؤْمِنُوا بِاللَّهِ وَحْدَهُ)، وَقَالَ تَعَالَى (فَمَنْ يَكْفُرْ
 بِالطَّاغُوتِ وَيُؤْمِنْ بِاللَّهِ فَقَدِ اسْتَمْسَكَ بِالْعُرْوَةِ الْوُثْقَى)،
 وَقَالَ تَعَالَى (وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رُسُلًا أَنْ اعْبُدُوا
 اللَّهَ وَاجْتَنِبُوا الطَّاغُوتَ)، وَلَوْ يَقُولُ رَجُلٌ (أَنَا أَتَّبِعُ النَّبِيَّ
 صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَهُوَ عَلَى الْحَقِّ، **لَكِنْ لَا أَتَعَرَّضُ
 لِلَّاتِ وَالْعُزَّى، وَلَا أَتَعَرَّضُ** أَبَا جَهْلٍ وَأَمْثَالِهِ، مَا عَلَيَّ
 مِنْهُمْ) **لَمْ يَصِحَّ** إِسْلَامُهُ { قَالَ الشَّيْخُ مُحَمَّدُ بْنُ
 عَبْدِ الْوَهَّابِ فِي (الدَّرَرُ السَّنِيَّةُ فِي الْأَجُوبَةِ النَّجْدِيَّةِ):
 وَمَعْنَى الْكُفْرِ بِالطَّاغُوتِ أَنْ **تَبْرَأَ مِنْ كُلِّ مَا يُعْتَقَدُ فِيهِ
 غَيْرُ اللَّهِ مِنْ جَنِّيٍّ أَوْ إِنْسِيٍّ أَوْ شَجَرٍ أَوْ حَجَرٍ أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ،
 وَتَشْهَدَ عَلَيْهِ بِالْكُفْرِ وَالضَّلَالِ، وَتُبْغِضَهُ وَلَوْ كَانَ أَبَاكَ أَوْ
 أَخَاكَ؛ فَأَمَّا مَنْ قَالَ {أَنَا لَا أَعْبُدُ إِلَّا اللَّهَ، وَأَنَا لَا أَتَعَرَّضُ
 السَّادَةَ وَالْقِيَابَ عَلَى الْقُبُورِ} وَأَمْثَالَ ذَلِكَ، فَهَذَا كَاذِبٌ
 فِي قَوْلِ (لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ) وَلَمْ يُؤْمِنْ بِاللَّهِ وَلَمْ يَكْفُرْ
 بِالطَّاغُوتِ. انتهى. وَقَالَ الشَّيْخُ مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْمُخْتَارِ**

الشنقيطي (عضو هيئة كبار العلماء بالديار السعودية) في (دروس للشيخ محمد المختار الشنقيطي): ... فَمَزَّقِيْ مِنْ قَلْبِكَ حُبَّهُ، وَانْزِعِيْ مِنْ قَلْبِكَ وِلَاءَهُ، وَاجْعَلِيْ حُبَّكَ لِلَّهِ وَلَوْ كَانَ أَقْرَبَ النَّاسِ مِنْكَ، **وَلَوْ كَانَ أَبَاكَ أَوْ أُمَّكَ**، وَلَوْ كَانَ أَقْرَبَ النَّاسِ إِلَيْكَ، فَعَدُّوْا اللَّهَ عَدُوَّكُمْ، وَوَلِيَّ اللَّهِ وَلِيَّكُمْ. انتهى. وَقَالَ صَدِّيقُ حَسَنِ خَانَ (ت 1307هـ) في (الدين الخالص): وَأَسَاسُ هَذَا الدِّينِ وَرَأْسُهُ وَنَبْرَاسُهُ شَهَادَةُ أَنْ لَا إِلَهَ -أَيُّ لَا مَعْبُودَ- إِلَّا اللَّهُ، اعْرِفُوا مَعْنَاهَا، وَاسْتَقِيمُوا عَلَيْهَا، وَادْعُوا النَّاسَ تَبَعًا لِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَيْهَا، وَاجْعَلُوهَا كَلِمَةً بَاقِيَةً فِي أَبْنَاءِ زَمَانِكُمْ، إِنْهَامًا لِلْمَحَجَّةِ وَإِضَاحًا لِلْمَحَجَّةِ، وَكُونُوا مِنْ أَهْلِهَا، وَاجْبُوا أَهْلَهَا، وَاجْعَلُوهُمْ إِخْوَانَكُمْ فِي الدِّينِ وَلَوْ كَانُوا بَعِيدِينَ، وَاكْفُرُوا بِالطَّوَاعِثِ، وَعَادُوهُمْ، وَأَبْغَضُوهُمْ، وَأَبْغَضُوا مَنْ أَحَبَّهُمْ أَوْ جَادَلَ عَنْهُمْ وَمَنْ لَمْ يُكْفَرْهُمْ أَوْ قَالَ {مَا عَلَيَّ مِنْهُمْ} أَوْ قَالَ {مَا كَلَّفَكَ اللَّهُ بِهِمْ} فَقَدْ كَذَبَ هَذَا عَلَى اللَّهِ وَافْتَرَى، فَقَدْ كَلَّفَهُ اللَّهُ بِهِمْ، وَفَرَضَ عَلَيْهِ الْكُفْرَ بِهِمْ، وَالتَّبَرَّاءَةَ مِنْهُمْ وَلَوْ كَانُوا إِخْوَانَهُمْ، وَأَوْلَادَهُمْ، فَاللَّهُ اللَّهُ، تَمَسَّكُوا بِذَلِكَ لَعَلَّكُمْ تَلْقَوْنَ رَبَّكُمْ وَأَنْتُمْ لَا تُشْرِكُونَ بِهِ شَيْئًا. انتهى باختصار. وقال الشيخ عبد الله الغليفي في كتابه (حقيقة الإيمان، ومنزلة الأعمال وحكم تاركها): ولا تكون مغالين إذا قلنا أن **مَوْضُوعَ الْإِيمَانِ وَالْكَفْرِ هُوَ أَهْمُ مَوْضُوعَاتِ الدِّيَانَةِ كُلِّهَا لِكَثْرَةِ الْأَحْكَامِ الْمُتَرْتِبَةِ عَلَيْهِ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ؛ أَمَّا فِي الْآخِرَةِ، فَإِنَّ مَصَائِرَ الْخَلْقِ إِلَى الْجَنَّةِ أَوْ النَّارِ مُتَوَقِّفَةٌ عَلَى الْإِيمَانِ وَالْكَفْرِ؛ وَأَمَّا فِي الدُّنْيَا فَالْأَحْكَامُ الْمُتَرْتِبَةُ عَلَى ذَلِكَ كَثِيرَةٌ...** ثم قال -أي الشيخ الغليفي-: فَإِنْ قُلْتَ {فَمَا ثَمَرَةُ التَّفْرِيقِ بَيْنَ الْمُؤْمِنِ وَالْكَافِرِ؟} فَالْجَوَابُ، إِنَّ ثَمَرَةَ هَذَا الْمَوْضُوعِ هِيَ تَمْيِيزُ الْمُؤْمِنِ وَالْكَافِرِ، **لِمُعَامَلَةِ كُلِّ مِنْهُمَا بِمَا يَسْتَحِقُّهُ** فِي شَرْعِ اللَّهِ تَعَالَى، وَهَذَا **وَاجِبٌ عَلَى كُلِّ**

مُسْلِمٌ، ثُمَّ إِنَّ مِنْ مَصْلَحَةِ الْكَافِرِ (أَوْ الْمُرْتَدِّ) أَنْ يَعْلَمَ أَنَّهُ كَافِرٌ، فَقَدْ يُبَادِرُ بِالتَّوْبَةِ أَوْ بِتَجْدِيدِ إِسْلَامِهِ، فَيَكُونُ هَذَا خَيْرًا لَهُ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ، أَمَا أَنْ تَكْتُمَ عَنْهُ حُكْمَهُ وَلَا تُخْبِرَهُ بِكُفْرِهِ أَوْ رُدَّتِهِ بِحُجَّةٍ أَنْ الْخَوْضَ فِي هَذِهِ الْمَسَائِلِ غَيْرُ مَأْمُونٍ الْعَوَاقِبِ، فَهَذَا فَضْلًا عَمَّا فِيهِ مِنْ كِتْمَانٍ لِلْحَقِّ وَهَذَا لَأَرْكَانِ الدِّينِ، فَهَذَا ظُلْمٌ لِهَذَا الْكَافِرِ وَخِدَاعٌ لَهُ بِحِرْمَانِهِ مِنْ فُرْصَةِ التَّوْبَةِ إِذَا عَلِمَ بِكُفْرِهِ، فَكَثِيرٌ مِنَ الْكُفَّارِ هُمْ مِنَ {الَّذِينَ صَلَّ سَعِيُّهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَهُمْ يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صُنْعًا}... ثُمَّ قَالَ - أَيُّ الشَّيْخِ الْغُلَيْفِيِّ -: قَالَ ابْنُ الْقَيْمِ [فِي (إِعْلَامِ الْمُؤَقِّعِينَ)] فِي حَدِيثِهِ عَنْ وَرُودِ الشَّرِيعَةِ بِسَبْذِ ذَرَائِعِ الشَّرِّ وَالْفَسَادِ فَذَكَرَ مِنْ أَمْثِلَةِ ذَلِكَ {إِنْ الشَّرُّ وَالْمَضْرُوبَةُ عَلَى أَهْلِ الدِّمَّةِ تَضَمَّنَتْ تَمْيِيزَهُمْ عَنِ الْمُسْلِمِينَ فِي اللَّبَاسِ وَالْمَرَائِبِ} (الْمَرَائِبُ) جَمْعُ (مَرْكَبٍ) وَهُوَ مَا يُرْكَبُ عَلَيْهِ وَغَيْرُهَا لَيْتَا تُفَضِّلِي مُشَابَهَتَهُمْ [أَيُّ لِلْمُسْلِمِينَ] إِلَى أَنْ يُعَامَلَ الْكَافِرُ مُعَامَلَةَ الْمُسْلِمِ، فَسُدَّتْ هَذِهِ الذَّرِيعَةُ [أَيُّ ذَّرِيعَةُ مُشَابَهَتِهِمْ الْمُفَضِّلِيَّةَ إِلَى إِكْرَامِهِمْ وَاحْتِرَامِهِمْ] بِالزَّامِهِمُ التَّمْيِيزَ عَنِ الْمُسْلِمِينَ}... ثُمَّ قَالَ - أَيُّ الشَّيْخِ الْغُلَيْفِيِّ -: وَإِنَّ الْخَلَطَ (أَوْ الْجَهْلَ) بِهَذِهِ الْمَسَائِلِ قَدْ صَلَّ بِسَبَبِهِ أَقْوَامٌ تَسَبَّوْا مَنْ يَتَمَسَّكَ بِعَقِيدَةِ السَّلَفِ وَأَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ إِلَى الْبِدْعَةِ، بَلْ أَتَهَمَوْهُمْ بِالْخُرُوجِ وَعَادَوْهُمْ، وَأَدْخَلُوا فِي هَذَا الدِّينِ مَنْ حَرَّضَتِ الشَّرِيعَةُ بِتَكْفِيرِهِ وَأَجْمَعَ الْعُلَمَاءُ عَلَى كُفْرِهِمْ، بَلْ وَبَايَعَهُمْ هَؤُلَاءِ [أَيُّ وَبَايَعَ الَّذِينَ صَلَّوْا مَنْ حَرَّضَتِ الشَّرِيعَةُ بِتَكْفِيرِهِ وَأَجْمَعَ الْعُلَمَاءُ عَلَى كُفْرِهِمْ] وَنَصَرُوهُمْ بِالْأَقْوَالِ وَالْأَفْعَالِ، كُلُّ ذَلِكَ بِسَبَبِ جَهْلِهِمْ أَوْ إِعْرَاضِهِمْ عَنْ تَعْلَمِ هَذِهِ الْمَسَائِلِ، وَ[كَانَ] إِضْلَالُهُمْ بِسَبَبِ إِعْرَاضِهِمْ جَزَاءً وَفَاقًا وَلَا يَظْلِمُ رَبُّكَ أَحَدًا. انتهى باختصار. انتهى باختصار.

(12) جاء في كتاب فتاوى الشبكة الإسلامية (وهو كتاب جامع للفتاوى التي أصدرها مركز الفتوى بموقع إسلام ويب - التابع لإدارة الدعوة والإرشاد الديني بوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بدولة قطر - حتى 1 ذي الحجة 1430 هـ) أن مركز الفتوى سئل: ما معنى دار حرب ودار السلم؟ وهل لبنان يُعتبر دار حرب؟ فأجاب المركز: عرّف الفقهاء دار الإسلام ودار الحرب بتعريفات وصوابط متعدّدة يُمكن تلخيصها فيما يلي؛ **دار الإسلام هي الدار التي تجري فيها الأحكام الإسلامية، وتحكم بسلطان المسلمين، وتكون المنعة والقوة فيها للمسلمين؛ ودار الحرب هي الدار التي تجري فيها أحكام الكفر، أو تغلوها أحكام الكفر، ولا يكون فيها السلطان والمنعة بيد المسلمين؛ إذا عرفت هذا استطعت التمييز بين دولة وأخرى من حيث كونها دار إسلام أو دار حرب [قال الشيخ محمد بن موسى البدالي على موقعه في هذا الرابط: فدار الكفر، إذا أطلق عليها (دار الحرب) فباعتبار مآلها وتوقع الحرب منها، حتى ولو لم يكن هناك حرب فعلية مع دار الإسلام. انتهى باختصار. وقال الشيخ عبد الله الغليفي في كتابه (أحكام الديار وأنواعها وأحوال ساكنيها): الأضل في (دار الكفر) أنها (دار حرب) ما لم ترتبط مع دار الإسلام بعهود ومواثيق، فإن ارتبطت فتصبح (دار كفر معاهدة)، وهذه العهود والمواثيق لا تُغيّر من حقيقة دار الكفر. انتهى باختصار. وقال الشيخ مشهور فوزي حاجنة (عضو الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين) في (الاقتراض من البنوك الربوية القائمة خارج ديار الإسلام): ويلاحظ أن مصطلح (دار الحرب) يتداخل مع مصطلح (دار الكفر) في استعمالات أكثر الفقهاء... ثم قال -أي الشيخ حاجنة-: كل دار حرب هي دار كفر وليست كل دار كفر هي دار حرب. انتهى. وجاء في**

الموسوعة الفقهية الكُوثِيَّة: أَهْلُ الْحَرْبِ أَوْ الْحَرْبِيُّونَ، هُمْ غَيْرُ الْمُسْلِمِينَ، الَّذِينَ لَمْ يَدْخُلُوا فِي عَقْدِ الذِّمَّةِ، وَلَا يَتَمَتَّعُونَ بِأَمَانِ الْمُسْلِمِينَ وَلَا عَهْدِهِمْ. انتهى. وقال مركز الفتوى بموقع إسلام ويب التابع لإدارة الدعوة والإرشاد الديني بوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بدولة قطر **في هذا الرابط**: أَمَّا مَعْنَى الْكَافِرِ الْحَرْبِيِّ، فَهُوَ الَّذِي لَيْسَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْمُسْلِمِينَ عَهْدٌ وَلَا أَمَانٌ وَلَا عَقْدُ ذِمَّةٍ. انتهى. وقال الشيخ حسين بن محمود في مقالة له **على هذا الرابط**: وَلَا عِبْرَةَ بِقَوْلِ بَعْضِهِمْ {هَؤُلَاءِ مَدَنِيُّونَ}، **فليس في شرعنا شيء اسمه (مدني وعسكري)**، وإنما هو (كافر حربي ومُعاهد)، فكلُّ كافر يُحَارِبُنَا، أَوْ لَمْ يَكُنْ بَيْنَنَا وَبَيْنَهُ عَهْدٌ، **فهو حربيٌّ حلالٌ** الْمَالِ وَالْدَّمِ وَالذَّرِيَّةِ [قال الماوردی (ت450هـ) في (الحاوي الكبير في فقه مذهب الإمام الشافعي) في بَاب (تَفْرِيقِ الْغَنِيْمَةِ): فَأَمَّا الذَّرِيَّةُ فَهُمْ النِّسَاءُ وَالصَّبَّيَّانُ، يَصِيرُونَ بِالْقَهْرِ وَالْغَلَبَةِ مَرْقُوقِينَ. انتهى باختصار]. انتهى. وقال الشيخ محمد بن رزق الطرهوني (الباحث بمجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، والمدرس الخاص للأمير عبدالله بن فيصل بن مساعد بن سعود بن عبدالعزيز بن عبدالرحمن بن فيصل بن تركي بن عبدالله بن محمد بن سعود) في كتابه (هل هناك كفار مدنيون؟ أو أبرياء؟): **لا يوجد شرعاً كافر بريء**، كما لا يوجد شرعاً مُضْطَلَحٌ (مدني) وليس له حظ في مُفْرَدَاتِ الْفَقْهِ الْإِسْلَامِيِّ... ثم قال - أي الشيخ الطرهوني -: **الأصل** جِلُّ دَمِ الْكَافِرِ وَمَالِهِ - وَأَنَّهُ لَا يُوجَدُ كَافِرٌ بَرِيءٌ وَلَا يُوجَدُ شَيْءٌ يُسَمَّى (كَافِرَ مَدَنِيٍّ) - إِلَّا مَا اسْتِثْنَاهُ الشَّارِعُ فِي شَرِيعَتِنَا. انتهى. وقال الماوردی (ت450هـ) في (الأحكام السلطانية): وَيَجُوزُ لِلْمُسْلِمِ أَنْ يَفْتُلَّ مَنْ ظَفَرَ بِهِ مِنْ مُقَاتِلَةٍ [المُقَاتِلَةُ هُمْ مَنْ كَانُوا أَهْلًا لِلْمُقَاتِلَةِ أَوْ لِتَدْبِيرِهَا، سَوَاءً

كانوا عَشْكَرَيْنِ أَوْ مَدَنِيَيْنِ؛ وَأَمَّا غَيْرُ الْمُقَاتِلَةِ فَهُمْ
 الْمَرَأَةُ، وَالطِّفْلُ، وَالشَّيْخُ **الْهَرِمُ**، وَالرَّاهِبُ، وَالزَّمِنُ
 (وَهُوَ الْإِنْسَانُ الْمُتَبَتِّلُ بِعَاهَةِ أَوْ آفَةٍ جَسَدِيَّةٍ مُسْتَمِرَّةٍ
 تُعْجِزُهُ عَنِ الْقِتَالِ، كَالْمَعْتُوهِ وَالْأَعْمَى وَالْأَعْرَجَ
 وَالْمَفْلُوجَ "وَهُوَ الْمُصَابُ بِالسَّلَلِ النَّصْفِيِّ" وَالْمَجْدُومُ
 "وَهُوَ الْمُصَابُ بِالْجُدَامِ وَهُوَ دَاءٌ تَتَسَاقَطُ أَعْضَاءُ مَنْ
 يُصَابُ بِهِ" وَالْأَشْلُ وَمَا شَابَهُ)، وَتَخَوُّهُمْ] **الْمُشْرِكِينَ**
مُحَارِبًا وَغَيْرَ مُحَارِبٍ [أَيَّ سَوَاءٍ قَاتِلٍ أَمْ لَمْ يُقَاتِلْ].
 انتهى. وَقَالَ الشَّيْخُ يَوْسُفُ الْعِيزِي فِي (حَقِيقَةُ الْحَرْبِ
 الصَّلَيبِيَّةِ الْجَدِيدَةِ): فَالذُّوْلُ تَنْقَسِمُ إِلَى قِسْمَيْنِ، قِسْمٌ
 حَرْبِيٌّ (**وَهَذَا الْأَصْلُ فِيهَا**)، وَقِسْمٌ مُعَاهَدٌ؛ قَالَ ابْنُ
 الْقَيْمِ فِي (زَادَ الْمَعَادَ) وَاصِفًا حَالَ الرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ
 عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَعْدَ الْهَجْرَةِ، قَالَ {ثُمَّ كَانَ الْكَفَّارُ مَعَهُ بَعْدَ
 الْأَمْرِ بِالْجِهَادِ ثَلَاثَةَ أَقْسَامٍ، أَهْلُ صُلْحٍ وَهُدْنَةٍ، وَأَهْلُ
 حَرْبٍ، وَأَهْلُ ذِمَّةٍ}، وَالذُّوْلُ لَا تَكُونُ ذِمَّةً، بَلْ تَكُونُ إِمَّا
 حَرْبِيَّةً أَوْ مُعَاهَدَةً، وَالذِّمَّةُ هِيَ فِي حَقِّ الْأَفْرَادِ فِي دَارِ
 الْإِسْلَامِ، وَإِذَا لَمْ يَكُنِ الْكَافِرُ مُعَاهَدًا وَلَا ذِمِّيًّا **فَإِنَّ الْأَصْلَ**
فِيهِ أَنَّهُ حَرْبِيٌّ خَلَالُ الدَّمِ، وَالْمَالِ، وَالْعِرْضِ [بِالسَّبَبِ].
 انتهى]. انتهى باختصار. قلتُ: لِبَيَانِ إِخْدَى الدُّوْلِ
الْأَعْضَاءِ فِي مُنْتَظَمَةِ التَّعَاوُنِ الْإِسْلَامِيِّ الَّتِي تَقُولُ فِي
هَذَا الرَّابِطِ عَلَى مَوْقِعِهَا {تُعَدُّ مُنْتَظَمَةُ التَّعَاوُنِ الْإِسْلَامِيِّ
 ثَانِيًا أَكْبَرَ مُنْتَظَمَةٍ حُكُومِيَّةٍ دُولِيَّةٍ بَعْدَ الْأَمَمِ الْمُتَّحِدَةِ،
 حَيْثُ يَتَضَمَّنُ فِي عُضُوبِهَا سَبْعًا وَخَمْسِينَ دَوْلَةً مُوزَعَةً
 عَلَى أَرْبَعِ قَارَاتٍ، وَتُمَثِّلُ الْمُنْتَظَمَةُ الصَّوْتَ الْجَمَاعِيَّ
لِلْعَالَمِ الْإِسْلَامِيِّ، وَتَسْعَى لِجَمَاعِيَّةِ مَصَالِحِهِ وَالتَّعْبِيرِ
 عَنْهَا}. قلتُ أَيْضًا: الشَّاهِدُ مِنَ الْفَتَوَى الْمَذْكُورَةِ أَنَّ
 مَرْكَزَ الْفَتَوَى لَمْ يُفَتِّ السَّائِلَ فِي حُكْمِ الدَّوْلَةِ اللَّبْنَانِيَّةِ
 بِعَيْنِهَا، بَلْ وَجَّهَهُ -بِدُونِ التَّعَرُّفِ عَلَى مَدَى حَصِيلَتِهِ
 الْعِلْمِيَّةِ- إِلَى أَنْ يُفَتِّي نَفْسَهُ **بِكُفْرِ الدَّوْلَةِ**.

(13) قَالَ الشَّيْخُ ابْنُ عَثِيمِينَ فِي (تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ) أَثْنَاءَ تَفْسِيرِ قَوْلِهِ تَعَالَى (الَّذِينَ قَالُوا آمَنَّا بِأَفْوَاهِهِمْ وَلَمْ تُؤْمِن قُلُوبُهُمْ): إِذَا قَالَ قَائِلُ {الَسَّنَا مَأْمُورِينَ بِأَنْ نَأْخُذَ النَّاسَ بِظُلُوهَرِهِمْ؟}، الْجَوَابُ، بَلَى، نَحْنُ مَأْمُورُونَ بِهَذَا، لَكِنْ مَنْ تَبَيَّنَ نِفَاقُهُ فَإِنَّا نَعَامِلُهُ بِمَا تَقْتَضِي حَالُهُ كَمَا لَوْ كَانَ مُعَلَّنًا لِلنَّفَاقِ، فَهَذَا لَا نَسْكُتُ عَلَيْهِ، أَمَّا مَنْ لَمْ يُعْلَنَ نِفَاقُهُ فَإِنَّهُ لَيْسَ لَنَا إِلَّا الظَّاهِرُ، وَالْبَاطِنُ إِلَى اللَّهِ، كَمَا أَنَّنَا لَوْ رَأَيْنَا رَجُلًا كَافِرًا فَإِنَّا نَعَامِلُهُ مُعَامَلَةَ الْكَافِرِ، وَلَا نَقُولُ {إِنَّا لَا نُكْفِرُهُ بِعَيْنِهِ}، كَمَا اشْتَبَهَ عَلَى بَعْضِ الطَّلَبَةِ الْآنَ، يَقُولُونَ {إِذَا رَأَيْتَ الَّذِي لَا يُصَلِّي لَا تُكْفِرُهُ بِعَيْنِهِ}، كَيْفَ لَا أَكْفِرُهُ بِعَيْنِهِ؟!، [يَقُولُونَ] {إِذَا رَأَيْتَ الَّذِي يَسْجُدُ لِلصَّنَمِ لَا تُكْفِرُهُ بِعَيْنِهِ، لِأَنَّهُ رُبَّمَا يَكُونُ قَلْبُهُ مُطْمَئِنًّا بِالْإِيمَانِ}، هَذَا غَلَطٌ عَظِيمٌ، نَحْنُ نَحْكُمُ بِالظَّاهِرِ فَإِذَا وَجَدْنَا شَخْصًا لَا يُصَلِّي قُلْنَا {هَذَا كَافِرٌ} بِمِلَّةِ أَفْوَاهِنَا [قَالَ الشَّيْخُ أَبُو سَلْمَانَ الصُّومَالِي فِي (الْأَجُوبَةِ الْبَرْهَانِيَةِ عَنِ الْأَسْئَلَةِ اللَّبْنَانِيَةِ): التَّرْكُ لِلصَّلَاةِ كُفْرٌ، وَهَذَا الرَّجُلُ تَارِكٌ لِلصَّلَاةِ فَهُوَ كَافِرٌ، وَاعْتِقَادُ [الشَّخْصِ] تَارِكِ الصَّلَاةِ بَعْدَ التَّكْفِيرِ بِالتَّرْكِ لَا يُؤَثِّرُ فِي حُكْمِنَا عَلَيْهِ، لِأَنَّنَا نَعَامِلُهُ بِاعْتِقَادِنَا وَهُوَ كُفْرُهُ بِتَرْكِ الصَّلَاةِ، كَمَا قَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ {إِلَّا أَنْ تَرَوْا كُفْرًا بَوَاحًا عِنْدَكُمْ مِنَ اللَّهِ فِيهِ بُرْهَانٌ}، فَجَعَلَ الرَّؤْيَةَ إِلَى الرَّأْيِ [لَا الْمَرْئِيَّةَ]، وَبَيَّنَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ثُبُوتَ الْكُفْرِ بِدُونِ اعْتِقَادِ [الشَّخْصِ] الْمُكْفَرِ، وَهَذَا قَدْ رَأَيْنَاهُ يَتْرُكُ الصَّلَاةَ، وَالتَّرْكُ كُفْرٌ بِنَفْسِهِ بِالذَّلِيلِ. انْتَهَى بِاخْتِصَارٍ. وَقَالَ الشَّيْخُ تَرْكِي الْبَنَعْلِيِّ فِي (شَرْحِ شُرُوطِ وَمَوَانِعِ التَّكْفِيرِ): نَحْنُ لَا نُحَاكِمُ النَّاسَ بِاعْتِقَادَاتِ النَّاسِ، وَإِنَّمَا نُحَاكِمُهُمْ بِاعْتِقَادَاتِنَا، لَوْ أَنَّ شَخْصًا فَعَلَ فِعْلًا أَوْ قَالَ قَوْلًا وَهُوَ لَا يَعْتَقِدُ أَصْلًا أَنَّهُ مِنَ الْمُكْفَرَاتِ، هَلْ نَقُولُ {بِمَا أَنَّهُ يَعْتَقِدُ أَنَّ هَذَا الْفِعْلَ لَيْسَ بِمُكْفَرٍ هُوَ لَيْسَ بِكَافِرٍ}؟، لَا، وَإِنَّمَا

بِمَا تَرَجَّحَ عِنْدَنَا، فَشَخْصٌ مَثَلًا يَرَى بَأْنَ تَرَكَ الصَّلَاةَ لَيْسَ
بِكُفْرٍ ثُمَّ تَرَكَ هُوَ الصَّلَاةَ وَاعْتَرَفَ عَلَى نَفْسِهِ بِأَنَّهُ تَارَكَ
لِلصَّلَاةِ فَهَلْ هُوَ كَافِرٌ؟ نَعَمْ، كَافِرٌ، وَلَا يُشْتَرَطُ أَنْ
يَعْتَرِفَ هُوَ عَلَى نَفْسِهِ بِالْكَفْرِ. انتهى باختصار، إذا رَأَيْنَا
مَنْ يَسْجُدُ لِلصَّنَمِ قُلْنَا {هَذَا كَافِرٌ}، وَنُعَيِّنُهُ وَنُلْزِمُهُ
بِأَحْكَامِ الْإِسْلَامِ فَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ قَتَلْنَاهُ. انتهى.

(14) قَالَ الشَّيْخُ صَالِحُ الْفُوزَانِ (عَضُو هَيْئَةِ كِبَارِ الْعُلَمَاءِ
بِالدِّيَارِ السَّعُودِيَّةِ، وَعَضُو اللَّجْنَةِ الدَّائِمَةِ لِلْبَحْثِ الْعِلْمِيَّةِ
وَالْإِفْتَاءِ) فِي (شَرْحِ نَوَاقِصِ الْإِسْلَامِ): وَهَذِهِ الْمَسْأَلَةُ
خَطِيرَةٌ جَدًّا، يَقَعُ فِيهَا كَثِيرٌ مِنَ الْمُتَنَسِّبِينَ لِلْإِسْلَامِ،
(مَنْ لَمْ يُكْفِرِ الْمُشْرِكِينَ) يَقُولُ {أَنَا - وَالْحَمْدُ لِلَّهِ - مَا
عِنْدِي شِرْكٌ، وَلَا أَشْرَكَتُ بِاللَّهِ، وَلَكِنَّ النَّاسَ لَا
أَكْفُرُهُمْ}، نَقُولُ لَهُ، أَنْتَ مَا عَرَفْتَ الدِّينَ، يَحِبُّ أَنْ يُكْفَرَ
مَنْ كَفَرَهُ اللَّهُ، وَمَنْ أَشْرَكَ بِاللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، وَتَبَرَّأَ مِنْهُ
كَمَا تَبَرَّأَ إِبْرَاهِيمُ مِنْ أَبِيهِ وَقَوْمِهِ وَقَالَ {إِنِّي بَرَاءٌ مِمَّا
تَعْبُدُونَ، إِلَّا الَّذِي فَطَرَنِي فَإِنَّهُ سَيَهْدِينِ}... ثُمَّ قَالَ - أَيُّ
الشَّيْخِ الْفُوزَانِ -: كَوْنُكَ مُسْلِمًا وَتَابِعًا لِلرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، [فَ] الرَّسُولُ جَاءَ بِتَكْفِيرِ الْمُشْرِكِينَ
وَقِتَالِهِمْ وَاسْتِبَاحَةِ أَمْوَالِهِمْ وَدِمَائِهِمْ وَقَالَ {أَمِرْتُ أَنْ
أَقَاتِلَ النَّاسَ لِيَقُولُوا (لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ)}، {بُعِثْتُ بِالسَّيْفِ
حَتَّى يُعْبَدَ اللَّهُ}، [وَقَالَ تَعَالَى] {وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّى لَا
تَكُونَ فِتْنَةٌ [فِتْنَةٌ] يَعْنِي (شِرْكٌ)] وَيَكُونَ الدِّينُ كُلُّهُ
لِلَّهِ}. انتهى باختصار.

زيد: رُبَّمَا قَالَ لَكَ الْبَعْضُ {وَهَلْ يَحِقُّ تَكْفِيرُ الْقُبُورِيِّ إِذَا
كَانَ يُنْسَبُ لِأَهْلِ الْعِلْمِ وَيَظْهَرُ بِمَظْهَرِ الْعَبْدِ الصَّالِحِ
صَادِقِ الدِّيَانَةِ الْمُحِبِّ لِلْإِسْلَامِ؟}.

عمرو: قال الشيخ محمد بن عبد الوهاب في (مفيد المستفيد في كفر تارك التوحيد): فانظر رَحِمَكَ اللهُ إلى هذا الإمام [يعني الشيخ ابن تيمية] كيف ذَكَرَ عن مثل الفخر الرازي [صاحب كتاب (السِّرِّ الْمَكْنُونِ فِي السَّحْرِ وَمُخَاطَبَةِ النُّجُومِ)] (وهو من أكابر أئمة الشافعية)، ومثل أبي معشر (وهو من أكابر المشهورين من المصنفين) [قال عنه الذهبي في (سير أعلام النبلاء): كَانَ مُخَدَّثًا، فَمُكِرَ بِهِ، وَدَخَلَ فِي النُّجُومِ]، وغيرهما، أنهم **كَفَرُوا وَارْتَدُّوا عَنِ الْإِسْلَامِ**. انتهى باختصار. وقال الشيخ أبو سلمان الصومالي في (الفتاوي الشرعية عن الأسئلة الجبوتية): أبو معشر البلخي والرازي، **كَفَرَهُمَا ابْنُ تَيْمِيَّةَ**. انتهى باختصار.

وقال الشيخ عبد اللطيف بن عبد الرحمن بن حسن بن محمد بن عبد الوهاب (ت 1293 هـ): ولكن هذا الجاهل يظن أن من زعم أنه يعرف شيئاً من أحكام الفروع وتسمى بالعلم وانتسب إليه يصير بذلك من العلماء ولو فعل ما فعل، ولم يدر هذا الجاهل أن الله كفر علماء أهل الكتاب والتوراة والإنجيل بأيديهم [يشير إلى قوله تعالى {قَوْلُ الَّذِينَ يَكْتُبُونَ الْكِتَابَ بِأَيْدِيهِمْ ثُمَّ يَقُولُونَ هَذَا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ لِيَشْتَرُوا بِهِ ثَمَنًا قَلِيلًا، قَوْلُ لَهُمْ مِمَّا كَتَبَتْ أَيْدِيهِمْ وَوَيْلٌ لَهُمْ مِمَّا يَكْسِبُونَ}]. **وكفرهم** رسوله لَمَّا أَبَوْا أَنْ يُؤْمِنُوا بما جاء به محمد صلى الله عليه وسلم من الهدى ودين الحق. انتهى من (الإتحاف في الرد على الصحاف).

وفي هذا الرابط على موقع الشيخ عبد الرحمن البراك (أستاذ العقيدة والمذاهب المعاصرة بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية)، سُئِلَ الشيخ: **هَلْ مِنْ مَوَانِعِ التَّكْفِيرِ عِنْدَ أَهْلِ السُّنَّةِ الْعِلْمُ بِصِدْقِ دِيَانَةِ مُرْتَكِبِ**

النَّاقِضِ وَحُبِّهِ الصَّادِقِ للإسلام؟ فَأَجَابَ الشَّيْخُ: مَا عَلِمْتُ هَذَا وَلَا سَمِعْتُ بِهِ، مَا سَمِعْتُ بِهِذَا، مَنْ ارْتَكَبَ نَاقِضًا وَتُحَقِّقَ مِنْهُ ذَلِكَ، **حُكِمَ عَلَيْهِ بِمُقْتَضَى الظَّاهِرِ، هَذَا هُوَ الْأَصْلُ**. انتهى.

وَقَالَ الشَّيْخُ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْوَهَّابِ فِي (الرسائل الشخصية): **واعلموا أن الأدلة على تكفير المسلم الصالح إذا أشرك بالله، أو صار مع المشركين على المؤخدين ولو لم يُشرك، أكثر من أن تُخصر من كلام الله وكلام رسوله وكلام أهل العلم كلهم**. انتهى.

وَقَالَ الشَّيْخُ أَبُو مُحَمَّدٍ الْمُقَدَّسِي فِي (إمْتاع النظر في كشف شبهات مرجئة العصر): **وقد ثبتت بأسانيد صحاح في (تاريخ بغداد [للخطيب البغدادي]) و(المجروحون لابن حبان) و(المعرفة والتاريخ للفوسوي [ت277هـ])، عَنْ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ وَغَيْرِهِ، أَنَّ أَبَا حَنِيفَةَ اسْتُتِيبَ مِنَ الْكُفْرِ مَرَّتَيْنِ**. انتهى. وَقَالَ الشَّيْخُ عَبْدُ اللَّهِ الْخَلِيفِي فِي (التَّرْجِيحُ بَيْنَ أَقْوَالِ الْمُعْذِلِينَ وَالْجَارِحِينَ فِي أَبِي حَنِيفَةَ): **وَأَمَّا الْاسْتِيبَةُ [أَيِ اسْتِيبَةُ أَبِي حَنِيفَةَ] مِنَ الْكُفْرِ فَحَادِثَةٌ مُتَوَاتِرَةٌ تَارِيخِيًّا رَدَّهَا مُجَازَفَةٌ بَارِدَةٌ**. انتهى. وَقَالَ الشَّيْخُ عَبْدُ اللَّهِ الْغَلِيفِي فِي (التنبيهات المختصرة على المسائل المنتشرة): **وقد استُتِيبَ أَبُو حَنِيفَةَ مَرَّتَيْنِ مَعَ عِلْمِهِ وَجَلَالَةِ قَدْرِهِ، وَاسْتِيبَتُهُ أَمْرٌ مشهورٌ إِمْتَلَأَ بِهِ كُتُبُ أَهْلِ الْعِلْمِ، وَقَدْ اخْتَلَفَتْ أَسْبَابُ اسْتِيبَتِهِ فَقِيلَ {لِقَوْلِهِ بِالْكَفْرِ}، وَقِيلَ {لِلْمَذْهَبِ الدَّهْرِيِّ}، وَقِيلَ {لِلْقَوْلِ بِخَلْقِ الْقُرْآنِ}، وَقِيلَ {لِلتَّجَهُمِ وَالْإِرْجَاءِ} [جاء في (شرح عقيدة السلف وأصحاب الحديث)] لِلشَّيْخِ عَبْدِ الْعَزِيزِ الرَّاجِحِيِّ (الاستاذ في جامعة الإمام محمد بن سعود في كلية أصول الدين، قسم العقيدة)، أَنَّ الشَّيْخَ سُئِلَ {مَا نُسِبَ إِلَى**

الإمام **أبي حنيفة** في قوله في الإيمان، هل رجع عنه أم لا؟؛ فأجاب الشيخ: **لم يرجع عنه**، فأبو حنيفة له روايتان؛ الرواية الأولى، أن الإيمان -وهو الذي عليه جمهور أصحابه- شيان (قول باللسان وتصديق بالقلب فقط)، وأما الأعمال **فليست من الإيمان**؛ والرواية الثانية، أن الإيمان (تصديق بالقلب فقط، وأما الإقرار باللسان فهو مطلوب ولكن ليس من الإيمان)، وهذه الرواية الثانية توافق مذهب **الأشاعرة والماتريدية**؛ وأول من قال بالإرجاء **حماد بن أبي سليمان** شيخ **الإمام أبي حنيفة**، انتهى باختصار. وقال الشيخ أبو سليمان الصومالي في (سلسلة مقالات في الرد على الدكتور طارق عبدالحليم): **لم يثبت رجوع أبي حنيفة عن بدعة الإرجاء** على التحقيق. انتهى. وجاء في (فتاوى في العقيدة والمنهج "الحلقة الثانية") للشيخ ربيع المدخلي أن الشيخ سئل {هل صحيح ما ينسب إلى أبي حنيفة أنه مرجئ؟}، فأجاب الشيخ: **هذا صحيح لا ينكره أحد**، أبو حنيفة وقع في الإرجاء ولا ينكره لا أحناف ولا أهل سنة، وأخذ عليه أهل السنة أخذاً شديداً، **أخذوا عليه الإرجاء وغيره**... ثم قال -أي الشيخ المدخلي-: القول بالإرجاء ما ثبت أبداً أنه [أي أبا حنيفة] رجع عنه **ولا أخذ يدعيه له لا من الأحناف ولا من غيرهم** في حسب علمي. انتهى باختصار، والله أعلم، وأستتابه أبي حنيفة **مُتَبَتَّه** في كتاب ("السنة" لعبدالله بن أحمد)، و("تاريخ بغداد" للخطيب)، و(العلل ومعرفة الرجال [أحمد بن حنبل])، و("الصغفاء" للعقيلي). انتهى باختصار. وقال الشيخ مُقْبِلُ الوادعي على موقعه **في هذا الرابط**: فالمهم أن أبا حنيفة كان ضعیفاً في الحديث، وأدخل على الإسلام شراً بسبب إغراقه في الرأي، وأنا -يَعْلَمُ اللهُ- قلبي **نافر من أبي حنيفة**. انتهى باختصار. وقال الشيخ مُقْبِلُ الوادعي

أيضا على موقعه **في هذا الرابط**: الغالب أن الحنفية إذا خالفوا الأئمة الآخرين يكون النص مع الآخرين، حتى قال بعضهم {إذا أردت أن توافق الحق فخالف أبا حنيفة}. انتهى. وقال الشيخ مقبل الوادعي أيضا على موقعه **في هذا الرابط**: وأنت تعرف أن أبا حنيفة ومن تابعه رائيون. انتهى. وقال الشيخ محمد بن سعيد الأندلسي في (الهداية): إن السلف قد حكموا بكفر من حكم أو أفتى بكتاب (الحيل) لأبي حنيفة... ثم قال -أي الشيخ الأندلسي-: قال عبد الله بن المبارك {من نظر في كتاب (الحيل) لأبي حنيفة أحل ما حرم الله وحرم ما أحل الله}؛ وقال ابن المبارك [أيضا] {من كان كتاب (الحيل) في بيته يفتي به أو يعمل بما فيه فهو كافر، بآت امرأته، وبطل حجه}، فقيل له {إن في هذا الكتاب إذا أرادت المرأة أن تخلع من زوجها ارتدت عن الإسلام حتى تبين، ثم تراجع الإسلام}، فقال عبد الله [بن المبارك] {من وضع هذا فهو كافر، بآت منه امرأته، وبطل حجه، الذي وضعه عندي إبليس من إبليس}. انتهى باختصار. وجاء في موسوعة الفرق المنتسبة للإسلام (إعداد مجموعة من الباحثين، بإشراف الشيخ علوي بن عبد القادر السقاف): يقول الحميدي [ت219هـ] {وأخبرت أن ناسا يقولون (من أقر بالصلاة والزكاة والصوم والحج، ولم يفعل من ذلك شيئا حتى يموت، أو يصلي مستدبر القبلة حتى يموت، فهو مؤمن ما لم يكن جاحدا، إذا علم أن تركه ذلك فيه إيمانه، إذا كان مقرا بالفرائض واستقبال القبلة)، فقلت (هذا الكفر الصراخ، وخلاف كتاب الله وسنة رسوله وعلماء المسلمين)}، وقال حنبل [بن إسحاق] {سمعت أبا عبد الله أحمد بن حنبل يقول (من قال هذا يعني القول السابق ذكره فهو مؤمن ما لم يكن جاحدا...)} فقد كفر بالله، ورد على أمره، وعلى

الرَّسُولَ مَا جَاءَ بِهِ عَنِ اللَّهِ). انتهى باختصار. وقال
 الشيخ أبو سليمان الصومالي في (سلسلة مقالات في
 الرد على الدكتور طارق عبدالحليم): إن تكفير القائلين
 بأن {الإيمان قول} مشهور عن بعض أهل الحديث، ولا
 ريب أنه يشمل الخفيفة إن لم يكونوا المعنيين، [فقد]
 نقل بعض أهل العلم تكفير أهل الحديث للقائلين أن
 {الإيمان قول}، [وهم] مرجئة الفقهاء ومن قال
 بقولهم، نعم، **كفرهم** الإمام وكيع بن الجراح [ت219هـ]، وأبو
 197هـ]، والحميدي عبد الله بن الزبير [ت219هـ]، وأبو
 مضعب أحمد بن أبي بكر الزهري المدني [ت242هـ]،
 وابن بطّة [ت387هـ]، والآجري [ت360هـ]؛ قال الإمام
 وكيع بن الجراح رحمه الله {القدرية يقولون (الأمر
 مستقبل، إن الله لم يقدر المصائب والأعمال) قال
 الشيخ حسن أبو الأشبال الزهيري في (شرح كتاب
 الإبانة): أي أن الله سبحانه وتعالى لم يكتب أعمال
 العباد إلا بعد أن وقعت، القدرية يقولون {الله تعالى لا
 يعلم الأعمال إلا بعد وقوعها، أما قبل وقوعها فهي
 ليست مكتوبة ولا مقدرة ولا يعلمها الله}، وهو قول
 كفر مخرج من الملة. انتهى باختصار، والمرجئة
 يقولون (القول يجرى من العمل) قال الشيخ حسن
 أبو الأشبال الزهيري في (شرح كتاب الإبانة): يعني
 {النطق باللسان يكفي، أما العمل فليس بشرط}.
 انتهى، والجهمية يقولون (المعرفة تجرى من القول
 والعمل)، وهو كله كفر [قال الشيخ حسن أبو الأشبال
 الزهيري في (شرح كتاب الإبانة): يعني {كل هذه
 الأقوال كفر}، انتهى] {الإبانة الكبرى لابن بطّة؛
 وقال الإمام الترمذي (ت279هـ) رحمه الله {سمعت أبا
 مضعب المدني يقول (من قال "الإيمان قول" يستتاب،
 فإن تاب وإلا ضربت عنقه)} [الجامع الكبير، تحقيق
 بشار عواد]؛ وقال الإمام الآجري رحمه الله {من قال

(الإيمانُ قولٌ دونَ العملِ)، يُقالُ له (رَدَدَتِ الْقُرْآنَ وَالسُّنَّةَ **وما عليه جميعُ العلماءِ**)، وَخَرَجَتْ مِنْ قَوْلِ الْمُسْلِمِينَ، **وَكَفَرَتْ** بِاللَّهِ الْعَظِيمِ)؛ وَقَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ أَيْضًا {وَأَنَا بَعْدَ هَذَا أَذْكَرُ مَا رُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَعَنْ جَمَاعَةٍ مِنَ الصَّحَابَةِ وَعَنْ كَثِيرٍ مِنَ التَّابِعِينَ أَنَّ (الإيمانَ تَصَدِيقٌ بِالْقَلْبِ وَقَوْلٌ بِاللِّسَانِ وَعَمَلٌ بِالْجَوَارِحِ)، وَمَنْ لَمْ يَقُلْ عَنْدهُمْ بِهَذَا فَقَدْ **كَفَرَ**} [الشريعة للأجري]؛ وَقَالَ الإِمَامُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ بْنُ بَطَّةٍ رَحِمَهُ اللَّهُ {إِحْذَرُوا رَحِمَكُمُ اللَّهُ مُجَالِسَةَ قَوْمٍ **مَرَقُوا مِنَ الدِّينِ**، فَإِنَّهُمْ جَحَدُوا التَّنْزِيلَ، وَخَالَفُوا الرَّسُولَ، وَخَرَجُوا عَنْ أَجْمَاعِ **عُلَمَاءِ الْمُسْلِمِينَ**، وَهُمْ قَوْمٌ يَقُولُونَ (الإيمانُ قولٌ بلا عملٍ)... وَكُلُّ هَذَا **كُفْرٌ وَضَلَالٌ**، وَخَارِجٌ بِأَهْلِهِ عَنِ شَرِيعَةِ الْإِسْلَامِ، وَقَدْ أَكْفَرَ اللَّهُ الْقَائِلَ بِهَذِهِ الْمَقَالَاتِ فِي كِتَابِهِ، وَالرَّسُولُ فِي سُنَّتِهِ، وَجَمَاعَةُ الْعُلَمَاءِ بِاتِّفَاقِهِمْ} [الإبانة الكبرى لابن بطة]... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الصُّومَالِيِّ-: إِنَّ الْمُرْجِيَّةَ، **فِي الْإِطْلَاقِ**، هُمْ الْقَائِلُونَ بِأَنَّ الْإِيمَانَ قَوْلٌ، وَإِنَّهُمْ **[هُمْ]** الَّذِينَ أَشْتَدَّ عَلَيْهِمُ التَّكْيِيرُ **[أَيُّ تَكْيِيرِ السَّلَفِ]**... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الصُّومَالِيِّ-: اخْتِلَافُ الْعُلَمَاءِ فِي تَكْفِيرِ مُرْجِيَّةِ الْفُقَهَاءِ **[وَهُمُ الْحَنْفِيَّةُ]** ثَابِتٌ وَلَا مَعْنَى لِإِنْكَارِهِ. انْتَهَى بِاخْتِصَارٍ. وَقَالَ الشَّيْخُ أَبُو سَلْمَانَ الصُّومَالِيُّ أَيْضًا فِي (الانتصار للأئمة الأبرار): **وَقَدْ اخْتَلَفَ أَهْلُ الْعِلْمِ فِي تَكْفِيرِ تَارِكِ الصَّلَاةِ، وَ[تَارِكِ] الزَّكَاةِ، وَ[تَارِكِ] الصَّوْمِ، وَ[تَارِكِ] الْحَجِّ، وَالسَّاجِرِ، وَالسَّكَرَانِ [جَاءَ فِي الْمَوْسُوعَةِ الْفَقْهِيَّةِ الْكُوَيْتِيَّةِ: اتَّفَقَ الْفُقَهَاءُ عَلَى أَنَّ السَّكَرَانَ غَيْرُ الْمُتَعَدِّي بِسُكْرِهِ] وَهُوَ الَّذِي تَنَاوَلَ الْمُسْكِرَ اضْطِرَارًا أَوْ إِكْرَاهًا لَا يُحْكَمُ بِرَدَّتِهِ إِذَا صَدَرَ مِنْهُ مَا هُوَ مُكْفِّرٌ؛ وَاخْتَلَفُوا فِي السَّكَرَانِ الْمُتَعَدِّي بِسُكْرِهِ، فَذَهَبَ جُمْهُورُ الْفُقَهَاءِ (الْمَالِكِيَّةُ وَالشَّافِعِيَّةُ وَالْحَنَابِلَةُ) إِلَى تَكْفِيرِهِ إِذَا صَدَرَ مِنْهُ مَا هُوَ مُكْفِّرٌ. انْتَهَى، وَالْكَاذِبُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى**

الله عليه وسلم، والصَّيِّبُ الْمُمَيَّنُ، **وَمُرَجَّةُ الْفُقَهَاءِ**. انتهى. وقال الشيخ مُقْبِلُ الْوَادِعِيِّ فِي (تَشْرِهُ الصَّحِيفَةِ فِي ذِكْرِ الصَّحِيحِ مِنْ أَقْوَالِ أَيْمَةِ الْجَرْحِ وَالتَّعْدِيلِ فِي أَبِي حَنِيفَةَ): وَقَدْ حَكَى ابْنُ أَبِي دَاوُدَ [ت230هـ] فِي تَرْجَمَتِهِ **[أَيُّ تَرْجَمَةِ أَبِي حَنِيفَةَ]** أَنَّ الْمُخَدَّثِينَ أَجْمَعُوا عَلَى **جَرْحِهِ**. انتهى. وقال الشيخ عبد الله الخليلي فِي مَقَالَةٍ لَهُ عَلَى مَوْقِعِهِ **فِي هَذَا الرِّبَاطِ**: فَإِنَّ لَدَيْنَا نُقُولًا ثَابِتَةً تُبَوِّتُ الْجِبَالَ عَنْ أَيْمَةِ الْمُسْلِمِينَ وَمُخَدَّثِيهِمْ عَلَى خَمْسٍ أَوْ سِتِّ طَبَقَاتٍ **كُلُّهَا تَذُمَّ أَبُو حَنِيفَةَ بِأَبْلَغِ الذَّمِّ**، بَلْ وَتَحَكَّى الْإِجْمَاعُ عَلَى ذَمِّهِ وَالْوَقِيعَةُ فِي عَقِيدَتِهِ وَرَأْيِهِ الْفِقْهِيُّ وَرِوَايَتُهُ لِلْحَدِيثِ وَدِيَانَتُهُ، فَلَوْ سَلَّمْنَا أَنَّ هُنَاكَ مَنْ حَكَى الْإِجْمَاعُ عَلَى إِمَامَتِهِ **فَهُوَ مُعَارِضٌ بِمَنْ حَكَى الْإِجْمَاعُ عَلَى ضَلَالِهِ**، وَالْإِجْمَاعَاتُ لَا تَتَعَارَضُ فَلَزِمَ أَنْ يَكُونَ أَحَدُ الْإِجْمَاعَيْنِ غَلَطًا فَعِنْدَهَا تَنْظَرُ إِلَى مَكَانَةِ مَنْ حَكَى الْإِجْمَاعَيْنِ مِنَ الْعِلْمِ وَسَعَةِ الْإِطْلَاعِ وَالْأَمَانَةِ الْعِلْمِيَّةِ **فَأَيُّهُمَا كَانَ أَعْلَمَ كَانَتْ دَعْوَاهُ أَصَحَّ**، وَتَنْظَرُ فِيمَا يَدْعُمُ دَعْوَى الْإِجْمَاعِ مِنَ النُّقُولِ الصَّحِيحَةِ الَّتِي لَا مُعَارِضَ لَهَا مِثْلَهَا **فَمَنْ دَعَّمَ دَعْوَاهُ بِالنُّقُولِ الصَّحِيحَةِ كَانَتْ دَعْوَاهُ هِيَ الصَّحِيحَةَ...** ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الْخَلِيفِيِّ- فِي أَبِي حَنِيفَةَ: **أَجْمَعَ أَيْمَةُ الْعِلْمِ وَالْفِقْهِ بِحَقِّ** عَلَى ذَمِّ رَأْيِهِ (أَيُّ مَذْهَبِهِ الْفِقْهِيِّ) **كَمَا حَكَاهُ سُلَيْمَانُ بْنُ خَرْبٍ وَأَسْبُودُ بْنُ سَالِمٍ وَإِسْحَاقُ بْنُ رَاهَوِيَّةٍ وَعُثْمَانُ بْنُ الدَّارِمِيِّ وَابْنُ بَخَارٍ...** ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الْخَلِيفِيِّ-: فَإِنَّ عَامَّةَ مَا رُوِيَ فِي غَيْبِ أَبِي حَنِيفَةَ ثَابِتٌ عَنْهُ ثُبُوتُ الْجِبَالِ الرَّاسِيَّاتِ، وَعَامَّةُ مَا رُوِيَ فِي فَضَائِلِهِ كَذِبٌ أَصْلَحُ لَا يَرَوِيهِ إِلَّا كُلُّ صَاحِبِ رَأْيٍ مُرَجِيٍّ كَذَّابٌ أَوْ مَجْمُوعَةٌ مِنَ الْمَجَاهِيلِ لَا يُدْرَى مَنْ هُمْ، وَالْبَحْثُ الْعِلْمِيُّ الْمُنْصِفُ يُبَيِّنُ هَذَا لَا الدَّعَاوَى الْعَرِضَةَ الَّتِي لَا بُرْهَانَ عَلَيْهَا وَلَا الْكَلَامُ الْإِنْشَائِيُّ الَّذِي يُحْسِنُهُ كُلُّ ثَرَنَارٍ... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الْخَلِيفِيِّ-: قَالَ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ

[في (الرُّدُّ عَلَى السُّبُكِيِّ فِي مَسْأَلَةِ "تَعْلِيْقِ الطَّلَاقِ")]
 {وَأَكْثَرُ أَهْلِ الْحَدِيثِ طَعَنُوا فِي أَبِي حَنِيفَةَ وَأَصْحَابِهِ
 طَعَنًا مَشْهُورًا إِمْتَلَأَتْ بِهِ الْكُتُبُ، وَبَلَغَ الْأَمْرُ بِهِمْ إِلَى
 أَنْهُمْ لَمْ يَرَوْا عَنْهُمْ فِي كُتُبِ الْحَدِيثِ شَيْئًا فَلَا ذِكْرَ لَهُمْ
 فِي الصَّحِيحَيْنِ وَالسُّنَنِ}، أَقُولُ، إِنَّ هَذَا [أَيُّ الَّذِي ذَكَرَهُ
 ابْنُ تَيْمِيَّةَ] مِنْ أَوَاخِرِ تَأْلِيفِ ابْنِ تَيْمِيَّةَ، وَهُوَ نَفْسُهُ [أَيُّ
 ابْنِ تَيْمِيَّةَ] يُقَرَّرُ دَائِمًا أَنَّ الْحَقَّ لَا يَخْرُجُ عَنْ أَهْلِ
 الْحَدِيثِ، وَعَرَفَ الْفِرْقَةَ النَّاجِيَةَ وَالطَّائِفَةَ الْمَنْصُورَةَ فِي
 (الْوَاسِطِيَّةِ [يَعْنِي كِتَابَ (الْعَقِيدَةُ الْوَاسِطِيَّةُ)]) بِأَنَّهُمْ
 أَهْلُ الْحَدِيثِ، وَهَذَا النَّصُّ مِنْ ابْنِ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ
 يُسْتَفَادُ مِنْهُ عِدَّةُ أُمُورٍ؛ الْأَوَّلُ، أَنَّ الطَّعْنَ فِي أَبِي حَنِيفَةَ
 وَأَصْحَابِهِ هُوَ مَذْهَبُ أَكْثَرِ أَهْلِ الْحَدِيثِ، **وَالْوَاقِعُ أَنَّهُ**
مَذْهَبُهُمْ كُلُّهُمْ؛ الثَّانِي، أَنَّ مِنْ ضَمْنِ هَؤُلَاءِ الطَّاعِنِينَ
 أَصْحَابَ الصَّخَّاحِ وَالسُّنَنِ، وَأَنَّ اجْتِنَابَهُمْ لِتَخْرِيجِ حَدِيثِ
 أَبِي حَنِيفَةَ وَأَصْحَابِهِ لِعِلَّةِ الْمُنَافَرَةِ وَالْبُغْضِ وَالطَّعَنِ،
فَالْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ وَأَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ وَالتِّرْمِذِيُّ وَابْنُ
مَاجَةَ مِمَّنْ يَطَعْنُ فِي أَبِي حَنِيفَةَ وَأَصْحَابِهِ؛ الثَّالِثُ، أَنَّ
 هَذَا طَعْنَ مَشْهُورٌ إِمْتَلَأَتْ بِهِ الْكُتُبُ، فَكَيْفَ يَسْتَطِيعُ أَحَدٌ
 أَنْ يَكْتُمَهُ؟! انتهى باختصار. وقال الشيخ عبد الله
 الخليلي أيضًا في مقالة له بعنوان (تَحْرِيرُ مَوْقِفِ شَيْخِ
 الْإِسْلَامِ ابْنِ تَيْمِيَّةَ مِنْ أَهْلِ الرَّأْيِ) عَلَى مَوْقِعِهِ **فِي هَذَا**
الرَّابِطِ: إِنَّ الرِّوَايَةَ لَا تَخْتَلِفُ عَنْ أَيْمَةِ الْحَدِيثِ فِي **تَرْكِ**
الْإِفْتَاءِ بِقَوْلِ أَهْلِ الرَّأْيِ [قَالَ الشَّيْخُ عَبْدُ اللَّهِ الْخَلِيلِيُّ
 فِي (تَقْوِيمُ الْمُعَاصِرِينَ): لَا يَنْطَلِقُ مُسَمَّى (أَهْلُ الرَّأْيِ)
 عَلَى أَحَدٍ مِنَ الْمَذَاهِبِ الْفَقْهِيَّةِ الْمَتَّبُوعَةِ إِلَّا الْخَنَفِيَّةُ...
 ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الْخَلِيلِيِّ-: وَالْمُتَأَمِّلُ لِتَارِيخِ الْبِدْعِ
 يَجِدُ أَنَّ أَهْلَ الرَّأْيِ كَانُوا الْأَسَاسَ لِكَثِيرٍ مِنْهَا وَمِنْ بَابِهِمْ
دَخَلَ الْمُتَكَلِّمُونَ... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الْخَلِيلِيِّ-: إِنَّ أَبَا
 حَنِيفَةَ مُبْتَدِعٌ ضَالٌّ **رَأْسٌ فِي الضَّلَالَةِ**. انتهى، فَضْلًا عَنْ
 التَّسْوِيَةِ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ أَهْلِ الْحَدِيثِ. انتهى. وقال الشيخ

عبدالله الخلفي أيضًا في (التَّرجيحُ بَيْنَ أَقْوالِ الْمُعَدِّلِينَ وَالْجَارِحِينَ فِي أَبِي حَنِيفَةَ): وَلَا شَكَّ أَنَّنَا إِذَا حَكَمْنَا بِخُرُوجِ فِتْنَةٍ مُّعَيَّنَةٍ [يُشِيرُ إِلَى الْأَحْصَانِ] مِنَ السَّنَةِ فَإِنَّهُ يَتَرْتَّبُ عَلَى ذَلِكَ **الْإِجْرَاءَاتُ الْمَعْرُوفَةُ عَنْ أُمَّةِ الْإِسْلَامِ فِي وَقَايَةِ الْمُجْتَمَعِ مِنْ خَطَرِهِمْ...** ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الْخَلِيفِي-: وَقَبْلَ الدَّخُولِ فِي الْبَحْثِ [أَيُّ بَحْثٍ مَسْأَلَةٍ] (مَا قِيلَ فِي أَبِي حَنِيفَةَ جَرَحًا وَتَعْدِيلًا) أَوْ الدَّيْنِيَّةَ عَلَى أَنِّي لَنْ أَلُو [أَيُّ لَنْ أَدَعُ] جُهْدًا فِي اسْتِقْصَاءِ عَامَّةٍ مَا قِيلَ فِي الْجَرَحِ وَالتَّعْدِيلِ [أَيُّ فِيمَا يَخُصُّ أَبِي حَنِيفَةَ] مَعَ النَّظَرِ فِي الْأَسَانِيدِ وَتَحْلِيلِ الْمُتُونِ مُسْتَعِيدًا بِاللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ مِنَ الْهَوَى وَمُسْتَعِدًّا تَمَامَ الْأَسْتِعْدَادِ لِلتَّرَاجُعِ عَنْ أَيِّ مُقَدِّمَةٍ أَوْ نَتِيجَةٍ عِلْمِيَّةٍ اعْتَقَدْتُهَا فِي يَوْمٍ مِنَ الْأَيَّامِ وَتَبَّتْ لِي بَعْدَ الْبَحْثِ الْخَطَأُ فِيهَا، وَقَبْلَ الشَّرُوعِ فِي أَصْلِ الْبَحْثِ لَا بُدَّ مِنْ ذِكْرِ عِدَّةٍ مُّقَدِّمَاتٍ عِلْمِيَّةٍ لِصَيِّطِ الْمَسْأَلَةِ [أَيُّ مَا قِيلَ فِي أَبِي حَنِيفَةَ جَرَحًا وَتَعْدِيلًا] عِلْمِيًّا؛ الْمُقَدِّمَةُ الْعِلْمِيَّةُ الْأُولَى، الْجَرَحُ الْمُفَسِّرُ مُقَدِّمٌ عَلَى التَّعْدِيلِ الْمُجْمَلِ، قَالَ مُحَمَّدٌ عَجَّاجُ الْخَطِيبِ فِي كِتَابِهِ (أَصُولُ الْحَدِيثِ) وَهُوَ يُعَدُّ أَقْوالَ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي حَالِ تَعَارُضِ الْجَرَحِ وَالتَّعْدِيلِ {الْقَوْلُ الْأَوَّلُ، تَقْدِيمُ الْجَرَحِ عَلَى التَّعْدِيلِ وَلَوْ كَانَ الْمُعَدِّلُونَ أَكْثَرَ، لِأَنَّ الْجَارِحَ أَطْلَعَ عَلَى مَا لَمْ يَطْلُعْ عَلَيْهِ الْمُعَدِّلُ، وَهَذَا قَوْلُ جُمْهُورِ أَهْلِ الْعِلْمِ، وَهُوَ الَّذِي ذَهَبَ إِلَيْهِ الْمُخَدِّثُونَ الْمُتَقَدِّمُونَ وَالْمُتَأَخِّرُونَ}، [وَأَبْنُ الشَّاطِئِ فِي تَعْلِيْقِهَا عَلَى (مُقَدِّمَةُ ابْنِ الصَّلَاحِ) قَالَتْ {قَالَ الْقَاضِي عِيَّاضُ (فِي بَابِ الْخَبَرِ وَالشَّهَادَةِ إِذَا عَدَلَ مُعَدِّلُونَ رَجُلًا وَجَرَحَهُ آخَرُونَ، فَالْجَرَحُ أَوْلَى، وَالْحُجَّةُ فِي أَنَّ الْمُجَرَّحَ زَادَ مَا لَمْ يَعْلَمْ الْمُعَدِّلُ)}]، [وَقَالَ الْأَلْبَانِيُّ فِي (سِلْسِلَةُ الْأَحَادِيثِ الضَّعِيفَةِ) {الْقَاعِدَةُ الْمَعْرُوفَةُ عِنْدَ الْمُخَدِّثِينَ (الْجَرَحُ الْمُبَيَّنُ مُقَدِّمٌ عَلَى التَّعْدِيلِ)}]؛ الْمُقَدِّمَةُ الْعِلْمِيَّةُ الثَّانِيَّةُ، يَلْزَمُ مِنْ رَدِّ الْجَرَحِ الْمُفَسِّرِ

بُدُون بَيِّنَةُ الطَّلْعُ فِي الْجَارِحِ، وَلَا يَلْزَمُ مِنْ رَدِّ التَّعْدِيلِ
 الْمُجْمَلِ الطَّلْعُ فِي الْمُعْدَلِ، قَالَ السَّخَاوِيُّ فِي (فَتْحِ
 الْمُغِيثِ) {وَعَايَةُ قَوْلِ الْمُعْدَلِ أَنَّهُ لَمْ يَعْلَمْ فِسْقَهَا وَلَمْ
 يَطْلُنْ فَطَلَّ عَدَالَتَهُ، إِذِ الْعِلْمُ بِالْعَدَمِ لَا يُتَصَوَّرُ، وَالْجَارِحُ
 يَقُولُ (أَنَا عَلِمْتُ فِسْقَهُ)، فَلَوْ حَكَمْنَا بِعَدَمِ فِسْقِهِ كَأَن
 الْجَارِحُ كَاذِبًا، وَلَوْ حَكَمْنَا بِفِسْقِهِ كَأَنَّا صَادِقِينَ [أَيِ
 الْمُعْدَلِ وَالْجَارِحِ] فِيمَا أَخْبَرَا بِهِ، فَالْمَسْأَلَةُ الَّتِي بَيْنَ
 أَيْدِينَا خَطِيرَةٌ، وَلِيَحْذَرَ الْمَرْءُ مِنْ أَنْ يَقُولَ قَوْلًا يَتَرْتَبُ
 عَلَيْهِ تَفْسِيقُ أُمَّةِ الْإِسْلَامِ، وَجَعِلُ قَبُولُ الْجَارِحِ طَعْنًا
 فِي الْمُعْدَلِ، [فَإِنَّ ذَلِكَ] عَكْسُ لِلْقَوَاعِدِ الْعِلْمِيَّةِ وَتَلَاغُبُ
 بَيْنَ الْمُقَدِّمَةِ الْعِلْمِيَّةِ الثَّالِثَةِ، إِذَا اخْتَلَفَ كَلَامُ الْعُلَمَاءِ لَمْ
 يَكُنْ قَوْلُ أَحَدِهِمْ حُجَّةً عَلَى الْآخَرِ إِلَّا بِبَيِّنَةٍ؛ الْمُقَدِّمَةُ
 الْعِلْمِيَّةُ الرَّابِعَةُ، الْإِجْمَاعَاتُ لَا تَعَارِضُ، قَالَ شَيْخُ
 الْإِسْلَامِ فِي (اِقْتِضَاءِ الصَّرَاطِ الْمُسْتَقِيمِ) {إِنَّهُ مِنَ
 الْمُمْتَنِعِ أَنْ تَتَفَقَّ الْأُمَّةُ عَلَى اسْتِحْسَانِ فِعْلٍ لَوْ كَانَ
 حَسَنًا لَفَعَلَهُ الْمُتَقَدِّمُونَ وَلَمْ يَفْعَلُوهُ، فَإِنَّ هَذَا مِنْ بَابِ
 تَنَاقُضِ الْإِجْمَاعَاتِ، وَهِيَ لَا تَتَنَاقِضُ، وَإِذَا اخْتَلَفَ فِيهِ
 الْمُتَأَخِّرُونَ فَالْفَاصِلُ بَيْنَهُمْ هُوَ الْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ، وَإِجْمَاعُ
 الْمُتَقَدِّمِينَ نَصًّا وَاسْتِنْبَاطًا، وَعَلَى هَذَا إِذَا رَأَيْنَا مَنْ
 ادَّعَى الْإِجْمَاعَ عَلَى جَرْحِ أَبِي حَنِيفَةَ كَمَا ادَّعَاهُ ابْنُ أَبِي
 دَاوُدَ وَخَرَّبُ الْكُرْمَانِيِّ وَابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ وَابْنُ الْجَوَازِيِّ كَانَ
 مِنَ الْمُمْتَنِعِ إِذَا صَحَّحْنَا هَذَا الْإِجْمَاعَ أَنْ يَنْعَقِدَ إِجْمَاعٌ
 عَلَى خِلَافِ هَذَا الْإِجْمَاعِ، وَإِجْمَاعُ الْمُتَقَدِّمِينَ مُقَدِّمٌ عَلَى
 إِجْمَاعِ الْمُتَأَخِّرِينَ (الَّذِي يَكُونُ مُتَوَهِّمًا فِي الْعَادَةِ)؛ وَهَذِهِ
 الْمُقَدِّمَاتُ الْعِلْمِيَّةُ نَبَّهَتْ عَلَيْهَا لِأَنَّ عَامَّةَ مَنْ يَبْحَثُ فِي
 هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ يَتَجَاهَلُهَا بِشَكْلِ غَرِيبٍ، **مَعَ أَنَّهُ رُبَّمَا لَوْ**
بَحَثَ مَسْأَلَةً أُخْرَى لَرَأَيْتَهُ يَقُولُ بِهَا!... ثُمَّ قَالَ -أَيِ
 الشَّيْخِ الْخَلِيفِيِّ-: وَفِي الْحَقِيقَةِ لَمْ أَجِدْ أَحَدًا فِي كُتُبِ
 الْمَجْرُوحِينَ اجْتَمَعَ فِيهِ مِنْ أَسْبَابِ الْجَرْحِ مَا اجْتَمَعَ فِي
 هَذَا الرَّجُلِ [يَعْنِي أَبَا حَنِيفَةَ]، بَلْ لَمْ أَجِدْ مَنْ تَكَلَّمَ فِيهِ

هَذَا الْعَدَدُ الْهَائِلُ مِنَ الْأُتَمَّةِ الَّذِينَ أَوْصَلَهُمُ الشَّيْخُ
الْوَادِعِيُّ [يَعْنِي الشَّيْخَ مُقْبِلًا الْوَادِعِيَّ] إِلَى قُرَابَةِ الْمِائَةِ
إِلَّا هَذَا الرَّجُلَ، بَلْ لَمْ أَرِ أَحَدًا اجْتَمَعَ عَلَيْهِ مَالِكُ
وَالسُّفْيَانَانِ [أَيُّ سُفْيَانَ الثُّورِيِّ (ت 161 هـ)، وَسُفْيَانُ
بْنِ عُيَيْنَةَ (ت 198 هـ)] وَالْحَمَّادَانِ [أَيُّ حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ (ت
167 هـ)، وَحَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ (ت 179 هـ)] وَالْأَوْزَاعِيُّ وَابْنُ
الْمُبَارَكِ وَأَحْمَدُ وَالشَّافِعِيُّ وَالْبُخَارِيُّ إِلَّا هَذَا الرَّجُلَ... ثُمَّ
قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الْخَلِيفِي-: أَبُو حَنِيفَةَ الَّذِي تَتَخَذُ عَنْهُ
لَهُ الْكَثِيرُ مِنَ الْمَقَالَاتِ الضَّعِيفَةِ الَّتِي خَالَفَ فِيهَا
الْأَحَادِيثَ الصَّحِيحَةَ، وَمَعَ ذَلِكَ تَجِدُهَا [أَيُّ هَذِهِ الْمَقَالَاتِ
الضَّعِيفَةَ] مُنْتَشِرَةً بَيْنَ مَلَائِينَ الْمُسْلِمِينَ الَّذِينَ
يَتَمَذِّهَبُونَ بِمَذْهَبِهِ، فَمَا السَّرُّ فِي اخْتِفَاءِ أَوْ إِنْجِسَارِ
الْكَلَامِ [أَيُّ التَّجْرِيعِ] فِيهِ قُتْرَةٌ مِنَ الزَّمَنِ؟، السَّرُّ هُوَ
سَطْوَةُ أَهْلِ الرَّأْيِ وَتَقَلُّدُ كَثِيرٍ مِنْهُمْ لِمَنْصِبِ الْقَضَاءِ
فَصَارُوا يُؤَدُّونَ كُلُّ مَنْ يَذْكُرُ شَيْئًا مِنْ مَثَالِهِ [أَيُّ مَثَالِ
أَبِي حَنِيفَةَ] وَقَدْ سَجَلَ التَّارِيخُ عِدَّةَ حَوَادِثَ فِي هَذَا...
ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الْخَلِيفِي-: وَقَالَ الْوَادِعِيُّ [يَعْنِي
الشَّيْخَ مُقْبِلًا الْوَادِعِيَّ] فِي (نَشْرِ الضَّعِيفَةِ) {وَيْمًا أَنْ
الْحَنَفِيَّةَ لَهُمْ سُلْطَةُ الْقَضَاءِ فِي كَثِيرٍ مِنَ الْأَزْمِنَةِ تَجِدُ
كَثِيرًا مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ لَا يَسْتَطِيعُونَ أَنْ يُصَرِّحُوا بِالطَّعْنِ
فِي أَبِي حَنِيفَةَ}... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الْخَلِيفِي-: فَإِنْ
جَرَحَ أَبِي حَنِيفَةَ مَوْجُودٌ فِي الْعَشَرَاتِ مِنَ الْكُتُبِ مِنْهَا
تَارِيخُ الْبُخَارِيِّ الْكَبِيرُ، وَالْجَرْحُ وَالتَّعْدِيلُ لِابْنِ أَبِي حَاتِمٍ،
وَالْمَعْرِفَةُ وَالتَّارِيخُ لِيعْقُوبَ بْنِ سُفْيَانَ، وَحِلْيَةُ الْأَوْلِيَاءِ
[لِأَبِي نَعِيمٍ]، وَتَارِيخُ بَغْدَادَ [لِلْخَطِيبِ الْبَغْدَادِيِّ]، وَالْعِلَلُ
لِلْمَرْوُذِيِّ، وَالْعِلَلُ لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَحْمَدَ، وَأَخْوَالُ الرُّجَالِ
لِلْجُوزْجَانِيِّ، وَالسُّنَنُ لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَحْمَدَ، وَالسُّنَنُ لِلْكَائِي،
وغيرُهَا مِنَ الْكُتُبِ... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الْخَلِيفِي-:
وَكَثِيرٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ اكْتَفَى مِنْ جَرَحِ أَبِي حَنِيفَةَ بِقَوْلِهِ
{مُرْجِيٌّ} وَهَذَا مِنْ أَبْلَغِ الطَّعْنِ لَوْ تَأَمَّلْتَ فَالْإِرْجَاءُ

بدعة **ونسبته إلى الإرجاء تبديع**... ثم قال -أي الشيخ الخلفي-: **ومن أراد أن يلزمنا بالطعن في مُعدّل أبي حنيفة [أي عندما نُجرحُ أبا حنيفة] الزمناه بالطعن في جرح أبي حنيفة وهم أكبر وأجل [أي والجارحون أكبر وأجل من المُعدّلين] والطعن فيه [أي في الجارح] الزم فإن المُعدّل إنما قال ما قال بتأويل ولكن بعض الجرح لا سبيل إلى رده إلا بتكذيب الجارح**... ثم قال -أي الشيخ الخلفي-: **جاء في أشرطة فتاوى جُدة للألباني {اتفق جماهير علماء الحديث على تضعيف أبي حنيفة، سواء من كان منهم مُعاصراً له، أو كان ممن جاء بعده}، أقول، وكذلك الكلام في عقيدته وفقهه**... ثم قال -أي الشيخ الخلفي-: **إن قواعد أهل الرأي المُحدثة هي التي فتحت الباب لأهل التجهم، فمثلاً قاعدتهم بأن خبر الواحد لا يُقبل فيما تُعم به البلوى هي التي فتحت الباب لرد أخبار الأحاد في العقيدة، وردهم لرواية الصحابي غير الفقيه فتحت باب الطعن في مرويات الصحابة في باب الصفات**... ثم قال -أي الشيخ الخلفي-: **هذا ما أمكنني كتابته في هذه المسألة، وعندي كثير لم يُكتب، غير أن المنصف يكفيه دليل، والجاهل الظالم لا يكفيه ألف دليل، ومن أراد مناقشة شيء من البحث فليتفضل بدون تشنج، فإن إحاطة البحث بهالة من التشنج لرد الحجة العلمية سبيل الضعفاء، والحق الذي أتدّين به -بعد بحثي لهذه المسألة فترة ليست قصيرة من الزمن- أن هذا الرجل [أي أبا حنيفة] قد اجتمع فيه من أسباب الجرح ما لم يجتمع في غيره وأنت لا تجد في كتب المجروحين رجلاً تكلم فيه هذا العدد الهائل من الأئمة على تباعد الأقطار إلا هذا الرجل، ولو ثبت عنه سبب واحد منها فقط لكفى [قال الشيخ محمد بن شمس الدين في فيديو له بعنوان (من أقوى الردود على محمد بن شمس الدين): أئمة**

أَهْلُ السُّنَّةِ (مَالِكُ وَالشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ وَالْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ) كُلُّهُمْ طَعَنُوا بِأَبِي حَنِيفَةَ. انتهى، وإذا شئت أن تَراهم مُتَكَلِّمِينَ فِي عَقِيدَتِهِ وَجَدْتَهُمْ مُتَكَلِّمِينَ بِأَشَدِّ الْكَلَامِ، وَإِذَا شِئْتَ أَنْ تَراهم مُتَكَلِّمِينَ فِي فَهْمِهِ وَجَدْتَهُمْ مُتَكَلِّمِينَ بِأَشَدِّ الْكَلَامِ، وَإِذَا شِئْتَ أَنْ تَراهم مُتَكَلِّمِينَ فِي حَدِيثِهِ وَجَدْتَهُمْ مُتَكَلِّمِينَ بِأَغْلَطِ الْكَلَامِ، وَعَامَّةُ الدَّفَاعَاتِ عَنْهُ فِيهَا تَكْلُفٌ وَمُجَانِبَةٌ لِلْقَوَاعِدِ الْعِلْمِيَّةِ، وَالْمُدَافِعُ تَنْزِلُ رِجْلُهُ مِنْ حَيْثُ لَا يَشْعُرُ إِلَى الْخَطِّ عَلَى مَنْ تَكَلَّمَ بِهِ [أَيُّ بِأَبِي حَنِيفَةَ] مِنَ الْأُئِمَّةِ أَوْ عَلَى الْأَقْلَ فَتَحَ الْبَابَ لِذَلِكَ، وَالَّذِي أَعْتَقَدُهُ أَنَّ أئِمَّةَ الْجَرْحِ وَالتَّعْدِيلِ هُمْ أَعْدَلُ النَّاسِ وَأَعْلَمُ النَّاسِ فَلَوْ تَتَابَعُوا عَلَى جَرْحِ رَجُلٍ وَلَمْ يُفَسِّرُوا الْجَرْحَ لَمْ أَرِ بُدًّا مِنْ مُتَابَعَتِهِمْ فَكَيْفَ وَقَدْ قُضِيَ لَكَ الْجَرْحُ بِمَا قُضِيَ. انتهى باختصار. وقال ابنُ تَيْمِيَّةَ فِي (الاسْتِغَامَةِ): أَهْلُ النُّصُوصِ دَائِمًا أَقْدَرُ عَلَى الْإِفْتَاءِ وَأَنْفَعُ لِلْمُسْلِمِينَ مِنْ أَهْلِ الرَّأْيِ الْمُحَدَّثِ [يَعْنِي أَبَا حَنِيفَةَ وَمَنْ تَابَعَهُ]، فَإِنَّ الَّذِي رَأَيْنَاهُ دَائِمًا أَنَّ أَهْلَ رَأْيِ الْكُوفَةِ [يَعْنِي أَبَا حَنِيفَةَ وَمَنْ تَابَعَهُ] مِنْ أَقْلِ النَّاسِ عِلْمًا بِالْفُتْيَا، وَأَقْلَهُمْ مَنَفَعَةً لِلْمُسْلِمِينَ مَعَ كَثْرَةِ عَدَدِهِمْ وَمَا لَهُمْ مِنْ سُلْطَانٍ وَكَثْرَةِ مَا يَتَنَاولُونَهُ مِنَ الْأَمْوَالِ الْوَقْفِيَّةِ وَالسُّلْطَانِيَّةِ وَغَيْرِ ذَلِكَ [قَالَ مَوْقِعُ (الإِسْلَامُ سُؤَالَ وَجَوَابُ) الَّذِي يُشْرِفُ عَلَيْهِ الشَّيْخُ مُحَمَّدٌ صَالِحُ الْمُنْجِدِ فِي قُتُوَى يُعْنَوَانِ (أَسْبَابُ إِنْتِشَارِ الْمَذْهَبِ الْخَنَفِيِّ) فِي هَذَا الرَّابِطِ: أَمَّا عَنْ أَسْبَابِ إِنْتِشَارِ الْمَذْهَبِ الْخَنَفِيِّ فِي كَثِيرٍ مِنْ أَرْجَاءِ الْأَرْضِ، فَيُمْكِنُ تَلْخِيصُ الْأَسْبَابِ بِسَبَبٍ وَاحِدٍ وَهُوَ (السِّيَاسَةُ)!، وَتَعْنِي بِهِ تَبْنِي دَوْلِ إِسْلَامِيَّةٍ كَثِيرَةٍ لِهَذَا الْمَذْهَبِ حَتَّى فَرَضَتْهُ عَلَى قُضَايَتِهَا وَمَدَارِسِهَا، فَصَارَ لَهُ ذَلِكَ الْإِنْتِشَارُ الْكَبِيرُ، وَقَدْ ابْتَدَأَ ذَلِكَ بِالدَّوْلَةِ الْعَبَّاسِيَّةِ. انتهى. وَقَالَ الشَّيْخُ مُحَمَّدُ الْعِزَّازِيُّ فِي تَحْقِيقِهِ لِكِتَابِ (إِعْلَاءُ السُّنَنِ) لِلشَّيْخِ ظَفَرِ أَحْمَدَ الْعُثْمَانِي: وَلَمَّا فَتَحَ الْعُثْمَانِيُّونَ مِصْرَ

حَضَرُوا الْقَضَاءَ فِي الْحَنْفِيَّةِ، وَأَصْبَحَ الْمَذْهَبُ الْحَنْفِيُّ مَذْهَبَ أَمْرَاءِ الدَّوْلَةِ وَخَاصَّتِيهَا... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الْعِرَازِيِّ-: اِرْتَبَطَ الْمَذْهَبُ بِأَهْلِ السُّلْطَةِ وَالْأُورَةِ وَهُوَ مَا أَدَّى إِلَى انْتِشَارِهِ فِي مَوَاطِنَ كَثِيرَةٍ ذَاتِ أَعْرَافٍ مُخْتَلِفَةٍ وَمُتَعَدِّدَةٍ مِنْ خِلَالِ تَبَنِّي دَوْلِ إِسْلَامِيَّةٍ كَثِيرَةٍ لِهَذَا الْمَذْهَبِ... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الْعِرَازِيِّ-: لَيْنُ الْمَذْهَبِ وَعَدَمُ تَشَدُّدِهِ سَاعَدَا عَلَى انْتِشَارِهِ وَارْتِبَاطِهِ بِالْحُكَّامِ وَالسُّلْطَةِ، عَلَى خِلَافِ الْمَذْهَبِ الْحَنْبَلِيِّ الَّذِي عُرف بِشِدَّتِهِ عَلَى أَهْلِ الْبِدْعِ وَالضَّلَالَاتِ. انْتَهَى. وَقَالَ الشَّيْخُ مُقْبِلُ الْوَادِعِيِّ فِي (إِجَابَةِ السَّائِلِ عَلَى أَهَمِّ الْمَسَائِلِ): قَالَ عَلَامَةُ الْيَمَنِ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ الْأَمِيرِ الصَّنْعَانِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى فِي (تَطْهِيرِ الْإِعْتِقَادِ) {وَأَنْتُمْ تَعْرِفُونَ أَنَّ الْمُلُوكَ لَا يَتَّقِدُونَ بِكِتَابٍ وَلَا سُنَّةٍ، بَلْ يَعْمَلُونَ مَا اسْتَحْسَنُوا}. انْتَهَى بِاخْتِصَارٍ. وَقَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي (الاسْتِذْكَارِ): فَالْيَاسُ عَلَى دِينِ الْمُلُوكِ. انْتَهَى. وَقَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ الْمُعَلِّمِيُّ الْيَمَانِيُّ (الَّذِي لُقِّبَ بِـ (شَيْخِ الْإِسْلَامِ)، وَبـ (ذَهَبِيَّ الْعَصْرِ) نِسْبَةً إِلَى الْإِمَامِ الْحَافِظِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْمُؤَرِّخِ الْإِسْلَامِيِّ شَمْسِ الدِّينِ الذَّهَبِيِّ الْمُتَوَفَّى عَامَ 748 هـ، وَتَوَلَّى رِئَاسَةَ الْقَضَاءِ فِي "عَسِير"، وَتَوَفَّى عَامَ 1386 هـ) فِي (التَّنْكِيلِ بِمَا فِي تَأْنِيِبِ الْكُوْثَرِيِّ مِنَ الْأَبَاطِيلِ) رَادَا عَلَى مُحَمَّدٍ زَاهِدِ الْكُوْثَرِيِّ الْحَنْفِيِّ (ت 1371 هـ): وَقَدْ عَلِمْنَا كَيْفَ انْتَشَرَ مَذْهَبُكُمْ؛ أَوَّلًا، أَوْلَعَ النَّاسُ بِهِ لِمَا فِيهِ مِنْ تَقَرُّبِ الْخُصُولِ عَلَى الرِّئَاسَةِ بِدُونِ تَعَبٍ فِي طَلَبِ الْأَحَادِيثِ وَسَمَاعِهَا وَحِفْظِهَا وَالْبَحْثِ عَنْ رُؤَايَها وَعِلَلِهَا وَغَيْرِ ذَلِكَ، إِذْ رَأَوْا أَنَّهُ يَكْفِي الرَّجُلَ أَنْ يَحْضُلَ لَهُ طَرَفٌ يَسِيرٌ مِنْ ذَلِكَ ثُمَّ يَتَصَرَّفَ بِرَأْيِهِ، فَإِذَا بِهِ قَدْ صَارَ رَئِيسًا! ثَانِيًا، وَلِي أَصْحَابُكُمْ قَضَاءَ الْقَضَاةِ فَكَانُوا يَحْرِصُونَ عَلَى أَنْ لَا يُؤَلُّوا قَاضِيًا فِي بَلَدٍ مِنْ بُلْدَانِ الْإِسْلَامِ إِلَّا عَلَى رَأْيِهِمْ، فَرَغِبَ النَّاسُ فِيهِ لِيَتَوَلَّوْا الْقَضَاءَ، ثُمَّ كَانَ الْقَضَاءُ

يَسْعَوْنَ فِي تَشْرِيرِ الْمَذْهَبِ فِي جَمِيعِ الْبُلْدَانِ؛ ثَالِثًا، كَانَتْ قُوَى الدَّوْلَةِ كُلِّهَا تَحْتَ إِشَارَتِهِمْ فَسَعَوْا فِي تَشْرِيرِ مَذْهَبِهِمْ فِي الْاِعْتِقَادِ وَفِي الْفِقْهِ فِي جَمِيعِ الْأَقْطَارِ، وَعَمَدُوا إِلَى مَنْ يُخَالِفُهُمْ فِي الْفِقْهِ فَقَصَدُوهُ بِأَنْوَاعِ الْأَذَى، وَفِي كِتَابِ (قُضَاءُ مِضْرَ) طَرَفٌ مِمَّا صَنَعُوهُ بِمِضْرَ؛ رَابِعًا، غَلَبَتْ الْأَعَاجِمُ عَلَى الدَّوْلَةِ فَتَعَصَّبُوا لِمَا فِيهِ مِنَ التَّوَسُّعِ فِي الرُّخْصِ!، انْتَهَى بِاخْتِصَارِ. وَقَالَ مَوْقِعُ (الْإِسْلَامُ سُؤَالٌ وَجَوَابٌ) الَّذِي يُشْرِفُ عَلَيْهِ الشَّيْخُ مُحَمَّدٌ صَالِحُ الْمُنْجِدِ فِي فَتَوَى بِعَنْوَانِ (هَلْ يَجِبُ إِتِّبَاعُ أَحَدِ الْمَذَاهِبِ) فِي هَذَا الرِّابِطِ: وَمَذْهَبُ أَبِي حَنِيفَةَ قَدْ يَكُونُ أَكْثَرَ الْمَذَاهِبِ إِنْتِشَارًا بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ، وَلَعَلَّ مِنْ أَسْبَابِ ذَلِكَ تَبَنَّى الْخُلَفَاءُ الْعُثْمَانِيُّونَ لِهَذَا الْمَذْهَبِ، وَقَدْ حَكَمُوا الْبِلَادَ الْإِسْلَامِيَّةَ أَكْثَرَ مِنْ سِتَّةِ قُرُونٍ. انْتَهَى بِاخْتِصَارِ. وَقَالَ الشَّيْخُ نَاصِرُ بْنُ حَمْدٍ الْفَهْدِ (الْمُتَخَرِّجُ مِنْ كَلْبَةِ الشَّرِيعَةِ بِجَامِعَةِ الْإِمَامِ مُحَمَّدِ بْنِ سَعُودٍ بِالرِّيَاضِ، وَالْمُعِيدُ فِي كَلْبَةِ أَصُولِ الدِّينِ "قِسْمِ الْعَقِيدَةِ وَالْمَذَاهِبِ الْمَعَاصِرَةِ") فِي (الدَّوْلَةِ الْعُثْمَانِيَّةِ وَمَوْقِفُ دَعْوَةِ الشَّيْخِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْوَهَّابِ مِنْهَا): أَمَّا حَرْبُ الْعُثْمَانِيِّينَ لِلتَّوْحِيدِ فَمَشْهُورٌ جَدًّا، فَقَدْ حَارَبُوا دَعْوَةَ الشَّيْخِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْوَهَّابِ رَجَمَهُ اللَّهُ كَمَا [هُوَ] مَعْرُوفٌ {يُرِيدُونَ أَنْ يُطْفِئُوا نُورَ اللَّهِ بِأَفْوَاهِهِمْ}؛ وَأَرْسَلُوا الْحَمَلَاتِ تَلُو الْحَمَلَاتِ لِمُحَارَبَةِ أَهْلِ التَّوْحِيدِ، حَتَّى تَوَجَّوْا حَرْبَهُمْ هَذِهِ بِهَذِهِ الدَّزَعِيَّةِ عَاصِمَةِ الدَّعْوَةِ السَّلَفِيَّةِ عَامَ 1233 هـ، وَقَدْ كَانَ الْعُثْمَانِيُّونَ فِي حَرْبِهِمْ لِلتَّوْحِيدِ يَطْلُبُونَ الْمَعُونَةَ مِنْ إِخْوَانِهِمُ النَّصَارَى، وَمِنْ جَرَائِمِهِمْ أَنَّهُمْ قَامُوا بِسَبِّ النِّسَاءِ وَالْعُلَمَانِ - مِنْ أَهْلِ التَّوْحِيدِ - وَبَيْعِهِمْ... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الْفَهْدِ-: فَهَذِهِ عَدَاوَتُهُمْ لِلتَّوْحِيدِ وَأَهْلِهِ، وَهَذَا تَشْرِهُمُ لِلشَّرِكِ وَالْكَفْرِ، فَكَيْفَ يُزْعَمُ أَنَّ هَذِهِ الدَّوْلَةَ الْكَافِرَةَ الْفَاجِرَةَ (خِلَافَةُ إِسْلَامِيَّةٌ)؟!... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الْفَهْدِ-: مَنْ ادَّعَى أَنَّ

الدَّوْلَةُ العُثْمَانِيَّةُ دَوْلَةُ مُسْلِمَةٍ فَقَدْ كَذَبَ وَافْتَرَى،
وأعظمُ فِرْيَةٍ في هذا البابِ أَنَّهَا (خِلَافَةُ إِسْلَامِيَّةٌ).
انتهى باختصار. وقال الشيخُ حامد العطار (عضو الاتحاد
العالمي لعلماء المسلمين، والباحث الشرعي بموقع
إسلام أون لاين) في مَقَالَةٍ له بِعُنْوَانِ (أَضْرَارُ شُيُوعِ
الفِكرِ الإِرْجَائِيِّ) على هذا الرابط: فَإِنَّ الإِرْجَاءَ يَجْعَلُ
الْحَاكِمَ الْمُسْتَبَدَّ مَهْمَا اسْتَبَدَّ وَظَلَمَ وَطَعَى وَبَدَّلَ فِي
دِينِ اللَّهِ، **يَجْعَلُهُ فِي أَمَانٍ مِنَ الْكُفْرِ بِدَعْوَى عَدَمِ**
الاسْتِحْلَالِ، وَلِذَلِكَ قَالَ النَّصْرُ بْنُ شَمِيلٍ [ت 204هـ-
{الإِرْجَاءُ دِينٌ يُوَافِقُ الْمُلُوكَ، يُصَيِّبُونَ بِهِ مِنْ دُنْيَاهُمْ،
وَيَنْقُصُونَ مِنْ دِينِهِمْ}، انتهى. وقال الشيخ طارق
عبدالحليم في (أحداث الشام، بتقديم الشيخ هاني
السباعي): فَقَدْ قَامَتْ مِنْ قَبْلُ دَوْلٌ اعْتَرَا لِيَّةُ كَدَوْلَةُ
الْمَأْمُونِ وَالْمُعْتَصِمِ وَالْوَائِقِ [وَتَلَاتُهُمْ مِنْ حُكَامِ الدَّوْلَةِ
الْعَبَّاسِيَّةِ]، ثُمَّ بَادَتْ [أَيَّ سَقَطَتْ] عَلَى يَدِ الْمُتَوَكِّلِ
[عَاشِرِ حُكَامِ الدَّوْلَةِ الْعَبَّاسِيَّةِ]، وَقَامَتْ دَوْلٌ عَلَى يَدِ
الرَّوَافِضِ، وَالتِي قَضَتْ [أَيَّ سَقَطَتْ] عَلَى يَدِ نُورِ الدِّينِ
[مَحْمُودِ بْنِ] زَنْكِي وَصَلَّاحِ الدِّينِ الأَيُّوبِيِّ [هُوَ يُوسُفُ بْنُ
أَيُّوبَ]، وَقَامَتْ دَوْلٌ عَلَى مَذْهَبِ الإِرْجَاءِ، بَلْ **كَافَّةُ الدَّوَلِ**
الَّتِي قَامَتْ [أَيَّ بَعْدَ مَرَحَلَةِ الْخِلَافَةِ الرَّاشِدَةِ] كَانَتْ عَلَى
مَذْهَبِ الإِرْجَاءِ [وَهُوَ الْمَذْهَبُ الَّذِي ظَهَرَ فِي عَصْرِ
الدَّوْلَةِ الْأُمَوِيَّةِ الَّتِي بَقِيَامِهَا قَامَتْ مَرَحَلَةُ الْمُلْكِ
الْعَاصِ]، إِذْ هُوَ دِينُ الْمُلُوكِ كَمَا قِيلَ، لِتَسَاهُلِهِ وَإِفْسَاحِهِ
الْمَجَالِ لِلْفِسْقِ وَالْعَرَبْدَةِ. انتهى باختصار، ثُمَّ إِنَّهُمْ فِي
الْفِتْنَى مِنْ **أَقَلِّ النَّاسِ مُنْفَعَةٍ،** قُلُّ أَنْ يُجِيبُوا فِيهَا، وَإِنْ
أَجَابُوا فَقَلُّ أَنْ يُجِيبُوا بِجَوَابٍ شَافٍ، وَأَمَّا كَوْنُهُمْ يُجِيبُونَ
بِحُجَّةٍ **فَهُمْ مِنْ أَبْعَدِ النَّاسِ عَن ذَلِكَ،** وَسَبَبُ هَذَا أَنْ
الْأَعْمَالِ الْوَاقِعَةِ يَحْتَاجُ الْمُسْلِمُونَ فِيهَا إِلَى مَعْرِفَةٍ
بِالنُّصُوصِ، ثُمَّ إِنَّ لَهُمْ [أَيَّ لِأَبِي حَنِيفَةَ وَمَنْ تَابَعَهُ] **أَصُولًا كَثِيرَةً تُخَالِفُ النُّصُوصَ،** وَالَّذِي عِنْدَهُمْ مِنَ الْفُرُوعِ

الَّتِي لَا تُوجَدُ عِنْدَ غَيْرِهِمْ فَهِيَ مَعَ مَا فِيهَا مِنَ الْمُخَالَفَةِ
لِلنُّصُوصِ الَّتِي لَمْ يُخَالَفْهَا أَحَدٌ مِنَ الْفُقَهَاءِ أَكْثَرَ مِنْهُمْ
عَامَّتُهَا إِمَّا فُرُوعٌ مُقَدَّرَةٌ غَيْرُ وَاقِعَةٍ [قَالَ الشَّيْخُ وَهْبَةُ
الزَّحِيلِي (رئيس قسم الفقه الإسلامي ومذاهبه بكلية
الشريعة بجامعة دمشق) في (كِتَابِ "مَجْلَةُ مَجْمَعِ الْفَقْهِ
الْإِسْلَامِيِّ" الَّتِي تَصُدِّرُ عَنْ مُنَظَّمَةِ الْمُؤْتَمَرِ الْإِسْلَامِيِّ
بِحُدَّةٍ): الْفَارِقُ الْمُتَمَيِّزُ بَيْنَ مَدْرَسَةِ أَهْلِ الرَّأْيِ بِالْكُوفَةِ
(أَوْ الْعِرَاقِ) بِرَعَامَةِ الْإِمَامِ أَبِي حَنِيفَةَ، وَبَيْنَ مَدْرَسَةِ
أَهْلِ الْحَدِيثِ فِي الْمَدِينَةِ (أَوْ الْحِجَازِ) بِرَعَامَةِ الْإِمَامِ
مَالِكٍ، هُوَ أَنَّ فِقْهَ الْمَدْرَسَةِ الْأُولَى يَعْنِي بَحْثَ
الْاحْتِمَالَاتِ أَوْ الْإِفْتِرَاضَاتِ النَّظَرِيَّةِ الَّتِي شَعَبَتْ الْفِقْهَ
وَصَحَّحَتْهُ وَعَقَّدَتْهُ، وَأَعْيَتْ الْمُقْلِدِينَ وَالْأَتْبَاعَ بِحِفْظِ
أُخُوْبَةِ الْمَسَائِلِ وَالْحَوَادِثِ الَّتِي تَتَجَاوَزُ عَشْرَاتُ الْأَلْفِ،
وَأَمَّا فِقْهُ أَهْلِ الْحَدِيثِ فَيَقْتَصِرُ عَلَى بَحْثِ الْحَالَاتِ
الْوَاقِعِيَّةِ وَالْمَسَائِلِ الْمُسْتَحْدَّةِ. انْتَهَى بِاخْتِصَارٍ وَإِمَّا
فُرُوعٌ مُتَقَدَّرَةٌ عَلَى أَصُولٍ فَاسِدَةٍ. انْتَهَى بِاخْتِصَارٍ.
وَقَالَ الشَّيْخُ أَبُو سَلْمَانَ الصُّومَالِي فِي (تَضَبُّ
الْمَنْحَنِيقِ): وَقَدْ ذَكَرَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ [ابْنُ تَيْمِيَّةَ] رَحِمَهُ
اللَّهُ أَنَّ أَكْثَرَ أَهْلِ الْحَدِيثِ لَا يَعْتَبِرُونَ خِلَافَ أَبِي حَنِيفَةَ
خِلَافًا فِي الْمَسَائِلِ. انْتَهَى. وَقَالَ الشَّيْخُ سَفَرُ الْحَوَالِي
(رئيس قسم العقيدة بجامعة أم القرى) فِي مَقَالَةٍ لَهُ
عَلَى مَوْقِعِهِ [فِي هَذَا الرَّابِطِ](#): كُلُّ ذَمٍّ وَرَدَ فِي كَلَامِ
السَّلَفِ الصَّالِحِ لِلْمُرْجئةِ أَوْ الْإِرْجَاءِ فَالْمَقْصُودُ بِهِ
الْفُقَهَاءُ الْخَنْفِيَّةُ [يَعْنِي مُتَقَدِّمِي الْفُقَهَاءِ الْخَنْفِيَّةِ].
انْتَهَى. وَقَالَ الشَّيْخُ الْحَوَالِي أَيْضًا فِي مَقَالَةٍ لَهُ عَلَى
مَوْقِعِهِ [فِي هَذَا الرَّابِطِ](#): مَا وَرَدَ عَنْ كَثِيرٍ مِنَ التَّابِعِينَ
وَتَلَامِيذِهِمْ فِي ذَمِّ الْإِرْجَاءِ وَأَهْلِهِ وَالتَّحْذِيرِ مِنْ بَدْعَتِهِمْ،
إِنَّمَا الْمَقْصُودُ بِهِ هَؤُلَاءِ الْمُرْجئةُ الْفُقَهَاءُ [وَهُمْ
الْخَنْفِيَّةُ]، فَإِنَّ (جَهْمًا) لَمْ يَكُنْ قَدْ ظَهَرَ بَعْدُ، وَحَتَّى بَعْدَ
ظُهُورِهِ كَانَ بِخُرَاسَانَ وَلَمْ يَعْلَمْ عَنْ عَقِيدَتِهِ بَعْضٌ مِّنْ

ذَمَّ الإِرْجَاءَ مِنْ عُلَمَاءِ الْعِرَاقِ وَغَيْرِهِ، الَّذِينَ كَانُوا لَا يَعْرِفُونَ إِلَّا إِرْجَاءَ فَقَهَاءِ الْكُوفَةِ وَمِنْ إِتَّبَعَهُمْ، حَتَّى إِنْ بَعْضَ عُلَمَاءِ الْمَغْرِبِ كَابْنِ عَبْدِ الْبَرِّ لَمْ يَذْكُرْ إِرْجَاءَ الْجَهْمِيَّةِ بِالْمَرَّةِ. انْتَهَى. وَقَالَ الشَّيْخُ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْخُصِيرِي (الْأَسْتَاذُ الْمُسَاعِدُ بِكَلِيَّةِ أَصُولِ الدِّينِ بِجَامِعَةِ الْإِمَامِ مُحَمَّدِ بْنِ سَعُودٍ) فِي (تَفْسِيرِ التَّابِعِينَ): جَاءَ عَنْ مُجَاهِدٍ أَنَّ **الإِرْجَاءَ أَوَّلُ سُلَمِ الزُّنْدَقَةِ**. انْتَهَى. وَجَاءَ فِي مَوْسُوعَةِ الْفِرَقِ الْمُنْتَسِبَةِ لِلْإِسْلَامِ (إِعْدَادُ مَجْمُوعَةٍ مِنَ الْبَاحِثِينَ، بِإِشْرَافِ الشَّيْخِ عَلَوِيِّ بْنِ عَبْدِ الْقَادِرِ السَّقَّافِ): سُئِلَ ابْنُ عُيَيْنَةَ عَنِ الْإِرْجَاءِ فَقَالَ {الْمُرْجئةُ} الْيَوْمَ يَقُولُونَ (الْإِيْمَانُ قَوْلٌ بِلَا عَمَلٍ)، **فَلَا تُجَالِسُوهُمْ وَلَا تُؤَاكِلُوهُمْ وَلَا تُشَارِبُوهُمْ وَلَا تُصَلُّوا مَعَهُمْ وَلَا تُصَلُّوا عَلَيْهِمْ**... ثُمَّ جَاءَ -أَيُّ فِي الْمَوْسُوعَةِ-: قَالَ الزُّهْرِيُّ {مَا أَتُّدِعْتُ فِي الْإِسْلَامِ بِدَعَا أَضَرُّ عَلَى أَهْلِهِ مِنْ **الإِرْجَاءِ**، وَقَالَ شَرِيكُ الْقَاضِي وَذَكَرَ الْمُرْجئةُ فَقَالَ {هُمْ أَحَبُّ قَوْمٍ}... ثُمَّ جَاءَ -أَيُّ فِي الْمَوْسُوعَةِ-: جَاءَتْ الْمُرْجئةُ بِعُقُولِهِمُ الْعَاجِزَةِ عَنْ فَهْمِ أُسُسِ الْعَقِيدَةِ وَثَوَابِتِهَا أَمَامَ الْفِتَنِ وَالْأَحْدَاثِ الْجِسَامِ، فَجَنَحُوا إِلَى فَضْلِ الْإِيْمَانِ عَنِ الْعَمَلِ، وَاتَّسَعَتْ دَائِرَةُ هَذَا الْإِبْتِدَاعِ لِيَجِدَ فِيهِ أَتْبَاعُ الْفِرَقِ الْمُنْخَرِفَةِ **مَخْرَجًا لَانْسِلَاحِهِمْ وَبُعْدِهِمْ عَنِ الدِّينِ الْحَقِّ**؛ وَبَسَبَبِ هَذَا الْوَاقِعِ الْأَلِيمِ، أَنْكَرَ عُلَمَاءُ السَّلَفِ عَلَى الْمُرْجئةِ مَقَالَتَهُمُ الضَّالَّةَ، وَاعْتَبَرُوهَا مِنْ الْبِدْعِ **الْخَطِيرةِ**؛ وَكَانَ إِبْرَاهِيمُ النَّخَعِيُّ يَقُولُ عَنْهُمْ {**الشَّرُّ مِنْ أَمْرِهِمْ كَبِيرٌ**، فَإِيَّاكَ وَإِيَّاهُمْ}، وَذَكَرَ عَنْهُ الْمُرْجئةُ فَقَالَ {وَاللَّهِ، إِنَّهُمْ أَبْغَضُ إِلَيَّ مِنْ **أَهْلِ الْكِتَابِ**}، وَرَوَى عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ أَنَّ سَعِيدَ بْنَ جُبَيْرٍ كَانَ يَقُولُ عَنِ الْمُرْجئةِ {إِنَّهُمْ **يَهُودُ الْقِبْلَةِ**} [قَالَ الشَّيْخُ عَبْدُ اللَّهِ الْخَلِيفِيُّ فِي مَقَالَةٍ عَلَى مَوْقِعِهِ **فِي هَذَا الرِّابِطِ**: وَلْيُعْلَمَ أَنَّهُ [أَيُّ سَعِيدَ بْنَ جُبَيْرٍ] إِنَّمَا أَرَادَ مُرْجئةَ الْفُقَهَاءِ [وَهُمُ الْخَنَفِيَّةُ]، وَذَلِكَ أَنَّهُ لَمْ يُدْرِكْ أَصْنَافَ

الْمُرْجِيَّةُ الْآخَرَى، وَإِذَا كَانَ أَخْفُ أَصْنَافِ الْمُرْجِيَّةِ دَاخِلِينَ فِي هَذَا فَمِنْ بَابِ أُولَى الْغَلَاةِ كَمُرْجِيَّةِ الْأَشْعَرِيَّةِ وَالْمَأْثُرِيَّةِ. انتهى، وكان السَّلَفُ لَا يُسَلِّمُونَ عَلَيْهِمْ وَلَا يُجَالِسُونَهُمْ، وَيَنْهَوْنَ عَنْ ذَلِكَ، **وَلَا يَخْضُرُونَ جَنَائِزَهُمْ وَلَا يُصَلُّونَ عَلَيْهِمْ إِذَا مَاتُوا.** انتهى باختصار.

وقال الشيخ مُقْبِلُ الْوَادِعِيِّ فِي (إِسْكَاتِ الْكَلْبِ الْعَاوِي يَوْسُفَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ الْقُرْضَاوِي): كَفَرَتْ يَا قُرْضَاوِي [هُوَ يَوْسُفُ الْقُرْضَاوِي عَضُو هَيْئَةِ كِبَارِ الْعُلَمَاءِ بِالْأَزْهَرِ (زَمَنَ حُكْمِ الرَّئِيسِ الْإِخْوَانِيِّ مُحَمَّدٍ مَرْسِيِّ)، وَرئيس الاتحاد الْعَالَمِيِّ لِعُلَمَاءِ الْمُسْلِمِينَ (الَّذِي يُوصَفُ بِأَنَّهُ أَكْبَرُ تَجْمُعٍ لِلْعُلَمَاءِ فِي الْعَالَمِ الْإِسْلَامِيِّ)، وَيُعْتَبَرُ الْأَبَ الرَّوْحِيِّ لَجَمَاعَةِ الْإِخْوَانِ الْمُسْلِمِينَ عَلَى مُسْتَوَى الْعَالَمِ] أَوْ قَارَبَتْ. انتهى. وقال الشيخ ياسر برهامي (نائب رئيس الدعوة السلفية بالإسكندرية) فِي مَقَالَةٍ عَلَى مَوْقِعِهِ **فِي هَذَا الرِّابِط:** يَوْمَ أَنْ أَفْتَى الدُّكْتُورُ يَوْسُفُ الْقُرْضَاوِي بِأَنَّهُ يَجُوزُ لِلْمُجَنِّدِ الْأَمْرِيكِيِّ أَنْ يُقَاتِلَ مَعَ الْجَيْشِ الْأَمْرِيكِيِّ ضِدَّ دَوْلَةِ أَفْغَانِسْتَانِ الْمُسْلِمَةِ لَمْ يَنْعَقِدِ اتِّحَادُ عُلَمَاءِ الْمُسْلِمِينَ [يَعْنِي (الْإِتِّحَادَ الْعَالَمِيَّ لِعُلَمَاءِ الْمُسْلِمِينَ) الَّذِي يَرَأُسُهُ الْقُرْضَاوِي] لِتَبَيَّنِ حُرْمَةُ مُوَالَاةِ الْكُفَّارِ، وَلَمْ تَنْطَلِقِ الْأَلْسِنَةُ **مُكَفِّرَةً** وَمُضَلِّلَةً وَحَاكِمَةً بِالنِّفَاقِ!، مَعَ أَنَّ الْقِتَالَ وَالنُّصْرَةَ أَعْظَمُ صُورِ الْمُوَالَاةِ ظُهُورًا، وَدَوْلَةُ أَفْغَانِسْتَانِ كَانَتْ تُطَبِّقُ الْخُدُودَ وَتُعْلِنُ مَرَجِيَّةَ الْإِسْلَامِ. انتهى. وقال الشيخ أبو سلمان الصومالي فِي (تَكْفِيرِ الْقُرْضَاوِي "بِتَصَوُّبِ الْمُجْتَهِدِ مِنْ أَهْلِ الْأَدْيَانِ"): خُلَاصَةٌ رَأَى الْقُرْضَاوِي أَنَّ مَنْ بَحَثَ فِي الْأَدْيَانِ وَانْتَهَى بِهِ الْبَحْثُ إِلَى أَنَّ هُنَاكَ دِينًا خَيْرًا وَأَفْضَلَ مِنْ دِينِ الْإِسْلَامِ -كَالْوَثْنِيَّةِ وَالْإِلْهَادِيَّةِ وَالْيَهُودِيَّةِ وَالنَّصْرَانِيَّةِ- فَاعْتَنَقَهُ، فَهُوَ **مَعْدُورٌ نَاجٍ فِي الْآخِرَةِ وَلَا يَدْخُلُ النَّارَ،** لِأَنَّهُ لَا يَدْخُلُ النَّارَ إِلَّا الْجَاوِدُ الْمُعَانِدُ... ثُمَّ

قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الصُّومَالِيِّ-: يَجِبُ تَكْفِيرُ **الْقِرْضَاوِيِّ** فِي قَوْلِهِ {أَنَّ الْمُجْتَهِدَ فِي الْأَدْيَانِ، إِذَا انْتَهَى بِهِ الْبَحْثُ إِلَى دِينٍ يُخَالِفُ الْإِسْلَامَ -كَالْوَثْنِيَّةِ وَالْإِلْحَادِيَّةِ- فَهُوَ **مَعْدُورٌ نَاجٍ** مِنَ النَّارِ فِي الْآخِرَةِ}... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الصُّومَالِيِّ-: ظَاهِرُ كَلَامِ **الْقِرْضَاوِيِّ** اقْتَضَى أَنَّ الْبَاحِثَ فِي الْأَدْيَانِ إِذَا انْتَهَى إِلَى اعْتِقَادِ الْوَثْنِيَّةِ وَالْإِلْحَادِيَّةِ وَالْمَجُوسِيَّةِ، **فَإِنَّهُ لَيْسَ كَافِرًا وَلَا مُشْرِكًا** عِنْدَ اللَّهِ وَعِنْدَ الْمُسْلِمِينَ، لِأَنَّهُ -فِي زَعْمِ الْقِرْضَاوِيِّ- أَتَى بِمَا أَمَرَهُ الشَّارِعُ مِنَ الْجِهَادِ **وَالِاسْتِنَارَةِ بِنُورِ الْعَقْلِ**... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الصُّومَالِيِّ-: الْمُسْلِمُونَ أَجْمَعُونَ **عَلَى أَنَّ مُخَالَفَ مِلَّةِ الْإِسْلَامِ مُخْطِئٌ آثِمٌ كَافِرٌ، اجْتِهَادٌ فِي تَحْصِيلِ الْهُدَى أَوْ لَمْ يَجْتَهِدْ**... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الصُّومَالِيِّ-: وَالْقَائِلُ بِمَا قَالَ الْقِرْضَاوِيُّ **كَافِرٌ بِالْإِجْمَاعِ**... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الصُّومَالِيِّ-: **يُوسُفُ الْقِرْضَاوِيُّ كَافِرٌ** بِمُقْتَضَى كَلَامِهِ، وَمَنْ لَمْ يُكْفِرْهُ **بَعْدَ الْعِلْمِ** فَهُوَ كَافِرٌ مِثْلَهُ. انْتَهَى بِاخْتِصَارٍ. وَقَالَ الشَّيْخُ أَبُو بَصِيرٍ الطَّرطُوسِيُّ فِي مَقَالَةٍ لَهُ بِعَنْوَانِ (لِمَاذَا **كَفَرْتُ** **يُوسُفُ الْقِرْضَاوِيُّ**) عَلَى مَوْقِعِهِ **فِي هَذَا الرَّابِطِ**: مُنْذُ سَنَوَاتٍ قَدْ أَضْذَرْتُ قُتُوبَ -هِيَ مَبْنُوثَةٌ ضِمَّنَ الْفَتَاوَى الْمَنْشُورَةِ فِي مَوْقِعِي عَلَى الْإِنْتَرْنِت- بِكُفْرِ وَرِدَّةِ يَوْسُفَ الْقِرْضَاوِيِّ. انْتَهَى. وَقَالَ الشَّيْخُ أَبُو بَصِيرٍ الطَّرطُوسِيُّ أَيْضًا فِي قُتُوبٍ لَهُ بِعَنْوَانِ (تَكْفِيرُ **الْقِرْضَاوِيِّ**) عَلَى مَوْقِعِهِ **فِي هَذَا الرَّابِطِ**: وَاعْلَمْ أَنَّ الرَّجُلَ [يَعْنِي **الْقِرْضَاوِيَّ**] لَوْ لَمَسْنَا مِنْهُ مَا يُوجِبُ التَّوَقُّفَ عَنْ **تَكْفِيرِهِ** شَرْعًا، فَلَنْ تَتَرَدَّدَ حِينَئِذٍ لَحْظَةً عَنْ فِعْلِ ذَلِكَ، وَلَنْ تَسْتَأْذِنَ أَحَدًا فِي فِعْلِ ذَلِكَ. انْتَهَى. وَقَالَ الشَّيْخُ عَبْدُ اللَّهِ الْخَلِيفِيُّ فِي (تَقْوِيمُ الْمُعَاصِرِينَ): (**الْقِرْضَاوِيُّ**) وَ(**السُّوَيْدَانِ**) وَ(**غَيْرُهُمَا**) وَقَعُوا فِي **كُفْرِيَّاتٍ عَدِيدَةٍ** فَلَمْ يَسْمَعْ عَنْ أَحَدٍ يُكْفِرُهُمْ، بَلْ كَثِيرٌ مِنَ **الْأَلْبَرَالِيِّينَ** -مَعَ كُفْرِهِمُ الظَّاهِرِ- كَمُحَمَّدِ آلِ الشَّيْخِ

يَعْنِي مُحَمَّدَ بْنَ عَبْدِ اللطيفِ الكاتِبِ الشُّعُودِيِّ فِي
صَحِيفَةِ الْجَزِيرَةِ] الَّذِي يَسْتَهْزِئُ بِالسُّنَّةِ لَمْ تَسْمَعْ بِأَحَدٍ
يُكْفِّرُهُ أَوْ يَصِفُهُ بِ (المُلَجِدِ) مَثَلًا... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ
الْخَلِيفِي-: (الْقَرَضَاوِي) كَانَ شَيْخَ سُوءٍ، وَ (مُحَمَّدُ عَبْدُهُ)
إِمَامٌ ضَلَالَةٌ. انْتَهَى بِاخْتِصَارٍ.

وَقَالَ الشَّيْخُ مُقْبِلُ الْوَادِعِيِّ فِي (قَمْعِ الْمَعَانِدِ) رَأْدًا
عَلَى (جَمَاعَةِ الْإِخْوَانِ الْمُسْلِمِينَ) فِي أَذْعَائِهِمْ {أَنَّهُمْ
هُمُ الْفِرْقَةُ النَّاجِيَةُ}: وَهَلِ الْفِرْقَةُ النَّاجِيَةُ هُمُ الَّذِينَ
يُمَجِّدُونَ (مُحَمَّدَ الْغَزَالِي) [الَّذِي تُؤْفَى عَامَ 1996م،
وَكَانَ يَعْمَلُ وَكِيلًا لوزَّارَةِ الْأَوْقَافِ بِمِصْرَ] الضَّالَّ
الْمُلَجَّدَ؟! انْتَهَى. وَقَالَ الشَّيْخُ عَبْدُ اللَّهِ الْخَلِيفِي فِي
(تَقْوِيمُ الْمُعَاصِرِينَ): ... وَكُلُّ يَنْزَلُ عَلَيَّ نَفْسِهِ أَحَادِيثَ
الْغُرَبَاءِ وَأَحَادِيثَ الْفِرْقَةِ النَّاجِيَةِ وَالطَّائِفَةِ الْمَنْصُورَةِ،
وَهَذَا يَنْعَثُ هَذَا بِالْخُرُوجِ وَهَذَا يَنْعَثُ هَذَا بِالْإِرْجَاءِ.
انْتَهَى.

وَقَالَ الشَّيْخُ عَبْدُ اللَّهِ الْخَلِيفِي فِي (تَقْوِيمُ الْمُعَاصِرِينَ):
(إِبْنُ حَجَرَ الْهَيْتَمِيِّ [ت 974هـ]) هَذَا الْمُجْرِمُ الَّذِي كَانَ
يُكْفِّرُ (إِبْنَ تَيْمِيَّةً) بِالتَّوْحِيدِ، وَيُثْنِي عَلَى (إِبْنِ عَرَبِيٍّ)،
وَيُحِيزُ الْأَسْتِغَاثَةَ، بَلْ هُوَ مُشْرِكٌ حَتَّى فِي الرَّبُّوبِيَّةِ فَهُوَ
يَعْنِي بِشَكْلِ كَبِيرٍ بِقَصَائِدِ الْبُوصِيرِيِّ [صَاحِبِ (الْبُرْدَةِ)]
وَيَشْرَحُهَا، هَذَا مَعَ كَوْنِهِ أَشْعَرِيًّا مَحْضًا فِي أَبْوَابِ
الْإِيمَانِ وَالْقَدَرِ وَالتَّنْبُؤَاتِ، فَأَعْجَبُ أَنْ يُسَمَّى هَذَا الرَّجُلُ
عَالِمًا مَعَ كَوْنِهِ إِضَافَةً إِلَى كُلِّ مَا سَبَقَ لَا يُحَسِّنُ التَّمْيِيزَ
بَيْنَ صَحِيحِ الْأَخْبَارِ وَسَقِيمِهَا، وَهُوَ فِي الْفِقْهِ شَافِعِيٌّ
مُقَلِّدٌ... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الْخَلِيفِي-: وَقَدْ حَكَّمَ الشَّيْخُ
إِبْنُ سَخْمَانَ [ت 1349هـ] عَلَى (الْهَيْتَمِيِّ) بِالرَّدِّ فِي
كِتَابِهِ (الصَّوَاغِقُ الْمُرْسَلَةُ). انْتَهَى بِاخْتِصَارٍ.

وقال الشيخ محمد بن شمس الدين في فيديو له بعنوان (ردّ "محمد بن شمس الدين" على "مصطفى العدوي" في دفاعه عن "السُّيُوطِيَّ"): نحن قلنا {يا شيخ مصطفى، أثبت لنا أن (السُّيُوطِيَّ) ليس بكافر، بعد أن أثبتنا وجئنا بالأدلة على كفره}، من المفترض أن تأتي بالأدلة العلمية، بعد ذلك نحن نتوب [أي من تكفيره]، أين الأدلة العلمية على أن هذا الذي استهزأ بالقرآن الكريم لم يفعل، أين الأدلة العلمية على أن هذا الذي دعا غير الله (استغاث بالنبي صلى الله عليه وسلم) خارج عن حكم المشركين. انتهى.

وقال الشيخ أحمد فريد في فيديو بعنوان (أحمد فريد "عضو حزب النور" يكفر شيخ الأزهر): شيخ الأزهر عدو للإسلام، قاتله الله، رجل صوفي مخرف، نقول له {تذكر أنك سيموت، وستقابل ربنا عز وجل، وستسأل عن خيانة الأمة، وعن موالاة اليهود والنصارى، وعن تعاونك مع المفسدين ومع الصالحين}... ثم قال -أي الشيخ أحمد-: الأزهر يتبنى العلمانية (كلامه كلام العلمانيين وكلام الكنيسة "نفس الكلام")، فالأزهر فعلاً يتبنى العلمانية. انتهى باختصار. وقال الشيخ أسامة الأزهرى (وزير الأوقاف المصري) في فيديو بعنوان ("أزهرى" يعني "مذهبي"، "أزهرى" يعني "أشعري"، "أزهرى" يعني "صوفي"): ... فقلت لهم فخري باني مسلم وأني صوفي وأني أزهرى، ما ينفعش أزهرى من غير صوفي، ما ينفعش أزهرى من غير أشعري، ما ينفعش أزهرى من غير مذهب فقهي، يعني دي بديهة واضحة، دي مش محتاجة كلام. انتهى. وقال الشيخ أسامة الأزهرى أيضاً في فيديو بعنوان ("الأزهرى" يعني "أشعري صوفي" وإن رَغِمَتْ أنوف): (الأزهرى) يعني (أشعري)، (الأزهرى) يعني (مذهبي) مُنْتَمِ

لَمَذْهَبٍ، **(الْأَزْهَرِيُّ)** يَعْنِي **(صُوفِيٌّ)** وَإِنْ رَغِمَتْ أَنْوْفٌ.
 انتهى. وَقَالَ الشَّيْخُ أَسَامَةُ الْأَزْهَرِيُّ أَيْضًا فِي فِيدِيو
 بَعْنَوَانِ (يَا ابْنِي مَفِيشْ أَزْهَرِي يَنْقُلْ عَنِ الشَّيْخِ ابْنِ
 عَثِيمِينَ): **[أَيُّ لَا يُوجَدُ]** أَزْهَرِي يَنْقُلْ عَنِ الشَّيْخِ
 الْعَثِيمِينَ، **الشَّيْخُ الْعَثِيمِينَ يُكْفَرُ الْأَزْهَرِيِّينَ**. انتهى.
 وَقَالَ الشَّيْخُ عَبْدُ اللَّهِ الْخَلِيفِيُّ فِي فِيدِيو لَهُ بِعُنْوَانِ (هَلْ
 افْتَرَى أَسَامَةُ الْأَزْهَرِيُّ عَلَى الشَّيْخِ ابْنِ عَثِيمِينَ؟): يَقُولُ
[أَيُّ الشَّيْخِ ابْنِ عَثِيمِينَ] {إِنَّ الْأَشَاعِرَةَ مِنْ أَهْلِ السُّنَّةِ
 فِيمَا وَافَقُوا فِيهِ السُّنَّةَ، وَلَيْسُوا مِنْ أَهْلِ السُّنَّةِ فِيمَا
 خَالَفُوا فِيهِ السُّنَّةَ}... ثُمَّ عَقَّبَ الشَّيْخُ الْخَلِيفِيُّ عَلَيَّ
 كَلَامِ ابْنِ عَثِيمِينَ قَائِلًا: فَمَا مِنْ فِرْقَةٍ مِنْ أَهْلِ الْبِدْعِ إِلَّا
 وَهِيَ تُوَافِقُ أَهْلَ السُّنَّةِ فِي بَعْضِ قَوْلِهِمْ، **فَمَا خُصُوصِيَّةُ**
الْأَشْعَرِيَّةِ؟!!!، وَلِلشَّيْخِ ابْنِ عَثِيمِينَ تَقْرِيرَاتٌ أُخْرَى يُنْصَحُ
 فِيهَا عَلَى أَنَّ الْأَشَاعِرَةَ لَيْسُوا مِنْ أَهْلِ السُّنَّةِ مُطْلَقًا
 بِالْمَعْنَى الْخَاصَّةِ **[أَيُّ بِالْمَعْنَى الَّذِي فِيهِ مُصْطَلَحُ (أَهْلِ**
السُّنَّةِ) يُقَابِلُ (أَهْلَ الْبِدْعِ)، لَا بِالْمَعْنَى الَّذِي فِيهِ
مُصْطَلَحُ (أَهْلِ السُّنَّةِ) يُقَابِلُ (الشَّيْعَةَ)]... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ
 الشَّيْخُ الْخَلِيفِيُّ-: فَأَسَامَةُ الْأَزْهَرِيُّ يَقُولُ أَنَّ **الْأَزْهَرِيَّ**
 هُوَ الْأَشْعَرِيُّ -أَوْ الْمَائِثِرِيُّ- فِي اعْتِقَادِهِ، وَالْمُتَمَذِّبُ
 بِأَحَدِ الْمَذَاهِبِ الْأَرْبَعَةِ فَقَهًا، وَالصُّوفِيُّ سُلُوكًا (أَيُّ أَنَّهُ
 طُرُقِيٌّ)، وَهَذَا التَّعْرِيفُ صَحِيحٌ بِاعْتِبَارِ عَامَّةِ الْأَزْهَرِيِّينَ
 الْيَوْمَ وَبِاعْتِبَارِ الْمَنَاهِجِ، **فَهَذَا الْكَلَامُ بِاعْتِبَارِ الْأَغْلَبِ**
وَبِاعْتِبَارِ مَا يُدْرَسُ فِي الْأَزْهَرِ كَلَامٌ صَحِيحٌ 100% وَيَكُونُ
 قَوْلُهُ {**الْأَزْهَرِيُّ**} مِنْ بَابِ التَّغْلِيْبِ... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخُ
 الْخَلِيفِيُّ-: وَالْأَزْهَرِيَّةُ عَامَّتُهُمْ قَائِلُونَ بِالِاسْتِغَاثَةِ بِالنَّبِيِّ
 صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ (دُعَاءُ غَيْرِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ)، **وَقَلَمَا**
تُظْفَرُ بِأَشْعَرِيٍّ لَا يَسْتَعِيْثُ بِغَيْرِ اللَّهِ فِي الْقُرُونِ السَّنَةِ
أَوْ السَّبْعَةِ الْآخِرَةِ. انتهى باختصار. وَقَالَ الشَّيْخُ عَبْدُ اللَّهِ
 الْخَلِيفِيُّ أَيْضًا فِي فِيدِيو بِعُنْوَانِ (الْخَلِيفِيُّ يُكْفَرُ
 الْأَزْهَرِيَّ): ... بَلْ يَطْلُبُونَ الْعِلْمَ عَلَى مَنْ هُوَ مِنْ أَكْفَرِ

النَّاسِ مِنْ عُلَمَاءِ الْمُشْرِكِينَ، كَمَا يَذْهَبُ بَعْضُ دُعَاةِ الضَّلَالَةِ إِلَى (أحمد الطيب) الطَّاغُوتِ الْمُشْرِكِ الزَّنَدِيقِ الْكَافِرِ رَئِيسِ مُؤَسَّسَةِ الْكُفْرِ وَالْإِشْرَاكِ، مُؤَسَّسَةِ الْأَزْهَرِ الَّتِي بَنَاهَا الْفَاطِمِيُّونَ الْكَافِرَةُ، مِنْ أَوَّلِ يَوْمِ أُسِّسَتْ عَلَى الْكُفْرِ وَالْإِشْرَاكِ وَمُحَادَاةِ عِبَادِ اللَّهِ الْمُؤْمِنِينَ. انتهى باختصار. وقال الشيخُ عبدالرحمن دمشقية (إمام وخطيب "مسجد التقوى" في مدينة بليموث في جنوب غرب بريطانيا) في فيديو له بعنوان (المأثريدي يفضح الأزهر): أنا أطالبُ كُلَّ طَالِبِ يَطْلُبُ الْعِلْمَ لِلْآخِرَةِ لِيَفُوزَ بِالْجَنَّةِ أَنْ يَبْرَأَ مِنْ هَذِهِ الْجَامِعَةِ الْأَزْهَرِيَّةِ، إِنَّهَا تُعَلِّمُ النَّاسَ عَقِيدَةَ الْجَهَنَّمَ، أَكْفُرُوا بِجَامِعَةِ الْأَزْهَرِ، أَوْ يَا أَزْهَرُ نَظَّفُوا عَقَائِدَكُمْ، تَرَاجَعُوا، الْمَذْهَبُ الْأَشْعَرِيُّ مَذْهَبُ كُفْرِي، فَإِذَا نَهَيْنَاهُمْ [أَيَ الْأَزْهَرِيِّينَ] عَنْ هَذَا الْكُفْرِ قَالُوا {أَنْتَ تَكْفِيرِي، أَنْتَ تُكْفِرُ}، طَيْبٌ، لِمَاذَا تَرْضَوْنَ بِالْكَفْرِ فَإِذَا أَنْكَرَ عَلَيْكُمْ مِنْكُمْ هَذَا الْكُفْرَ الَّذِي تَتَّبِعُونَهُ وَتُذَرِّسُونَهُ فِي جَامِعَتِكُمْ تَقُولُونَ {أَنْتَ تُكْفِرُ، أَنْتَ تَكْفِيرِي}، أَتُرْكُوا الْكُفْرَ بَدَلًا أَنْ تَتَّهَمُوا الْآخَرِينَ بِالتَّكْفِيرِ، هَذَا هُوَ الْمَطْلُوبُ. انتهى باختصار.

وقال الشيخُ أبو سلمان الصومالي في (الإعانة لطالب الإفادة): إِنَّهُ لَا ضَيْرَ فِي تَكْفِيرِ الْعَوَامِّ وَالْعُلَمَاءِ إِذَا جَرَى سَبَبُ التَّكْفِيرِ. انتهى.

وقال الشيخُ عَلِيُّ بْنُ خَضِيرٍ الْخَضِيرِ فِي (إجابة فضيلة الشيخ علي الخضير على أسئلة اللقاء الذي أجري مع فضيلته في مُنْتَدَى "السلفيون")؛ وَهَنَّاكَ مَوَانِعُ [أَيَ مِنْ التَّكْفِيرِ] غَيْرُ مُعْتَبَرَةٍ لَكِنْ يَطْلُبُهَا بَعْضُهُمْ أَنَّهَا مَانِعٌ وَلَيْسَتْ بِمَانِعٍ، مِثْلُ كَوْنِهِ [أَيَ الْمُتَلَبِّسِ بِالْكَفْرِ] مِنَ الْحُكَّامِ أَوْ الْعُلَمَاءِ أَوْ الدُّعَاةِ أَوْ الْمُجَاهِدِينَ، فَيُمنَعُ مِنْ تَكْفِيرِهِ وَلَوْ جَاءَ بِكَفْرِ صَرِيحٍ بَوَاحٍ!. انتهى باختصار.

وقال الشيخ أبو بصير الطرطوسي في (قواعد في التكفير): **إِنَّ الْحَسَنَاتِ مَهْمَا عَظُمَتْ لَا يُمَكِّنُ أَنْ تَمْنَعَ عَنْ صَاحِبِهَا الْكُفْرَ لَوْ وَقَعَ فِيهِ، وَيَطَالُهُ وَعَيْدُ الْكُفْرِ وَأَثَرُهُ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَلَا بُدَّ، فَالْحَسَنَاتُ تُكَفِّرُ السَّيِّئَاتِ الَّتِي هِيَ دُونَ الْكُفْرِ وَالشَّرِّ، أَمَّا الْكُفْرُ وَالشَّرُّ لَا طَاقَةَ لَهَا [أَيَّ لِلْحَسَنَاتِ] بِهِ، لِقَوْلِهِ تَعَالَى {إِنَّهُ مَنْ يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَقَدْ حَرَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِ الْجَنَّةَ}، وَلِقَوْلِهِ تَعَالَى {لَئِنْ أَشْرَكَتَ لَيُخْبِطَنَّ عَمَلُكَ وَلَتَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ}، وَلِقَوْلِهِ تَعَالَى {وَلَوْ أَشْرَكُوا لَحِطَ عَنْهُمْ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ}، وَلِقَوْلِهِ تَعَالَى {وَقَدِمْنَا إِلَى مَا عَمِلُوا مِنْ عَمَلٍ فَجَعَلْنَاهُ هَبَاءً مَنْثُورًا}.** انتهى.

وقال الشيخ تركي البنعلي في (شرح شروط وموانع التكفير): **فَلَا يُنْزَلُ مِنَ النَّاسِ إِرْتِكَابُ الْكُفْرِ الْبَوَاحِ وَالشَّرِّ الصُّرَاحِ، يَقُولُ [أَيَّ الْبَعْضِ] لَكَ {لَا تَسْتَطِيعُ أَنْ تُكْفِرَهُ}، لِمَ؟ {لَا أَنَّهُ مِنْ حَفْظَةِ الْقُرْآنِ}!، هَلْ هَذَا مَانِعٌ مِنْ مَوَانِعِ التَّكْفِيرِ؟!، **لَيْسَ مِنْ مَوَانِعِ التَّكْفِيرِ فِي شَيْءٍ،** النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَخْبَرَنَا كَمَا عِنْدَ مُسْلِمٍ {وَالْقُرْآنُ حُجَّةٌ لَكَ أَوْ عَلَيْكَ}، إِذَنْ إِذَا عَمِلَ بِهِ فَهُوَ حُجَّةٌ لَهُ، وَإِنْ لَمْ يَعْمَلْ بِهِ وَعَمِلَ بِخِلَافِهِ، أَوْ نَاقَضَهُ أَوْ كَفَرَ بِهِ أَوْ اسْتَهْزَأَ بِهِ، وَإِنْ كَانَ حَافِظًا لَهُ، فَهُوَ حُجَّةٌ عَلَيْهِ وَلَيْسَ بِحُجَّةٍ لَهُ.** انتهى.

زيد: **رُبَّمَا قَالَ لَكَ الْبَعْضُ {إِذَا كَفَرْتُ أَحَدَ الْقُبُورَيْنِ فَمَا الَّذِي يَضْمَنُ لِي أَلَّا أَبُوءَ أَنَا بِالْكَفْرِ؟}.**

عمرو: **الْجَوَابُ عَلَى سُؤَالِكَ هَذَا يَتَبَيَّنُ مِنَ الْآتِي:**

(1) قَالَ النَّوَوِيُّ فِي (شرح صحيح مسلم): قَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ {إِذَا كَفَرَ الرَّجُلُ أَخَاهُ فَقَدْ بَاءَ بِهَا أَحَدُهُمَا}، وَفِي الرَّوَايَةِ الْآخَرَى {أَيُّمَا رَجُلٍ قَالَ لِأَخِيهِ (يَا كَافِرُ) فَقَدْ بَاءَ بِهَا أَحَدُهُمَا، إِنْ كَانَ كَمَا قَالَ وَإِلَّا رَجَعْتُ عَلَيْهِ}، وَفِي الرَّوَايَةِ الْآخَرَى {... وَمَنْ دَعَا رَجُلًا بِالْكَفْرِ أَوْ قَالَ (عَدُوَّ اللَّهِ) وَلَيْسَ كَذَلِكَ إِلَّا خَارَ عَلَيْهِ}، هَذَا الْحَدِيثُ مِمَّا عَدَّهُ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ مِنَ الْمُسْكِلاتِ مِنْ حَيْثُ إِنَّ ظَاهِرَهُ غَيْرُ مُرَادٍ [قَالَ الشَّيْخُ أَبُو بَكْرٍ الْقَحْطَانِي فِي (شرح قاعدة "مَنْ لَمْ يُكْفِرِ الْكَافِرَ") فِي هَذَا الْحَدِيثِ: هَذَا الْحَدِيثُ، بِالْإِجْمَاعِ لَيْسَ عَلَى ظَاهِرِهِ. انْتَهَى]، وَذَلِكَ أَنَّ مَذْهَبَ أَهْلِ الْحَقِّ أَنَّهُ لَا يَكْفُرُ الْمُسْلِمُ بِالْمَعَاصِي كَالْقَتْلِ وَالزَّانَا، وَكَذَا قَوْلُهُ لِأَخِيهِ {يَا كَافِرُ} مِنْ غَيْرِ اعْتِقَادٍ بِطُلَانِ دِينِ الْإِسْلَامِ، وَإِذَا عُرفَ مَا ذَكَرْنَاهُ، فَقِيلَ فِي تَأْوِيلِ الْحَدِيثِ أَوْجُهُ؛ أَحَدُهَا، أَنَّهُ مَحْمُولٌ عَلَى الْمُسْتَحِلِّ لِذَلِكَ، وَهَذَا يُكْفَرُ، فَعَلَى هَذَا مَعْنَى (بَاءَ بِهَا) أَيُّ بِكَلِمَةِ الْكَفْرِ - وَكَذَا (خَارَ عَلَيْهِ)، وَهُوَ مَعْنَى (رَجَعْتُ عَلَيْهِ) - أَيُّ رَجَعَ عَلَيْهِ [أَيُّ عَلَى الْمُسْتَحِلِّ] الْكَفْرُ، فَبَاءَ وَخَارَ وَرَجَعَ بِمَعْنَى وَاحِدٍ؛ وَالْوَجْهُ الثَّانِي، مَعْنَاهُ رَجَعْتُ عَلَيْهِ نَقِصَتُهُ لِأَخِيهِ وَمَعْصِيَتُهُ تَكْفِيرُهُ؛ وَالثَّالِثُ، أَنَّهُ مَحْمُولٌ عَلَى الْخَوَارِجِ الْمُكَفِّرِينَ لِلْمُؤْمِنِينَ [قَالَ الشَّيْخُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ الْبَرَّاكُ (أَسْتَاذُ الْعَقِيدَةِ وَالْمَذَاهِبِ الْمَعَاصِرَةِ بِجَامِعَةِ الْإِمَامِ مُحَمَّدِ بْنِ سَعُودِ الْإِسْلَامِيَّةِ) فِي (إِجَابَاتِ الشَّيْخِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْبَرَّاكِ عَلَى أَسْئَلَةِ أَعْضَاءِ مِلَّتَقَى أَهْلِ الْحَدِيثِ): وَأَصْلُ مَذْهَبِهِمْ [أَيُّ مَذْهَبِ الْخَوَارِجِ] التَّكْفِيرُ بِالْكَبَائِرِ مِنَ الذُّنُوبِ؛ وَقَدْ يَعُدُّونَ مَا لَيْسَ بِذَنْبٍ ذَنْبًا فَيُكْفِرُونَ بِهِ، كَمَا قَالُوا فِي التَّحْكِيمِ بَيْنَ عَلِيٍّ وَمُعَاوِيَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فَكَفَرُوا الْحَكَمَيْنِ [وَهُمَا أَبُو مُوسَى الْأَشْعَرِيُّ وَعَمْرُو بْنُ الْعَاصِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا] وَكَفَرُوا عَلِيًّا وَمُعَاوِيَةَ وَمَنْ مَعَهُمَا؛ ثُمَّ صَارُوا [أَيُّ الْخَوَارِجُ] بَعْدَ ذَلِكَ فِرْقًا، وَمِنْ الْأَصُولِ

المَشْهُورَةُ عَنْهُمْ إِنْكَارُ السُّنَّةِ؛ وَالَّذِي يَظْهَرُ أَنَّهُ لَا يُعَدُّ
 مِنَ الْخَوَارِجِ إِلَّا مَنْ قَالَ بِهَذَيْنِ الْأَصْلَيْنِ، وَهُمَا التَّكْفِيرُ
 بِالذُّنُوبِ، وَإِنْكَارُ الْاجْتِاجِ وَالْعَمَلِ بِالسُّنَّةِ؛ وَأَمَّا تَفَاصِيلُ
 الْفَرْقِ بَيْنَ فِرْقِهِمْ [أَيِ فِرْقِ الْخَوَارِجِ] فَيُرْجَعُ فِيهِ إِلَى
 كُتُبِ الْفِرْقِ. انْتَهَى بِاخْتِصَارٍ. وَفِي فَتَوَى صَوْتِيَّةٍ مُفَرَّغَةٍ
 لِلشَّيْخِ صَالِحِ الْفُوزَانِ (عَضُو هَيْئَةِ كِبَارِ الْعُلَمَاءِ بِالذِّيَّارِ
 السَّعُودِيَّةِ، وَعَضُو اللِّجْنَةِ الدَّائِمَةِ لِلْبَحْثِ الْعِلْمِيَّةِ
 وَالْإِفْتَاءِ) عَلَى مَوْقِعِهِ فِي هَذَا الرَّابِطِ، قَالَ الشَّيْخُ:
 الْخَوَارِجُ هُمُ الَّذِينَ يَخْرُجُونَ عَنْ طَاعَةِ وَلِيِّ أَمْرِ
 الْمُسْلِمِينَ، يَشْقُونَ عَصَا الطَّاعَةِ، وَيُقَاتِلُونَ الْمُسْلِمِينَ،
 وَيُكْفَرُونَ الْمُسْلِمَ بِالْمَعْصِيَةِ الَّتِي دُونَ الشَّرِكِ، الْكَبِيرَةِ
 الَّتِي دُونَ الشَّرِكِ يُكْفَرُونَهُ بِهَا، فَهُمْ يَجْمَعُونَ بَيْنَ
 جَرِيمَتَيْنِ، جَرِيمَةُ التَّكْفِيرِ بِالْكَبَائِرِ الَّتِي دُونَ الشَّرِكِ،
 وَجَرِيمَةُ شَقِّ عَصَا الطَّاعَةِ وَتَفْرِيقِ الْجَمَاعَةِ، وَجَرِيمَةُ
 ثَالِثَةٍ وَهِيَ قَتْلُ الْمُسْلِمِينَ، أَخْبَرَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
 أَنَّ الْخَوَارِجَ يُقَاتِلُونَ أَهْلَ الْإِيمَانِ وَيَدْعُونَ أَهْلَ الْأَوْثَانِ.
 انْتَهَى. وَقَالَ الشَّيْخُ سَفَرُ الْحَوَالِي (رئيس قسم
 العقيدة بجامعة أم القرى) فِي مَقَالَةٍ لَهُ عَلَى مَوْقِعِهِ
فِي هَذَا الرَّابِطِ: وَالْخَوَارِجُ هُمُ الْفِرَقُ الَّتِي تُكْفَرُ
 الْمُسْلِمِينَ بِمُجَرَّدِ الذُّنُوبِ، بِالْأُمُورِ الَّتِي لَمْ يُكْفَرْ بِهَا اللَّهُ
 وَرَسُولُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَعَلَيْهِ فَلَفْظُ (الْخَوَارِجِ)
 عُلِّمَ عَلَى هَذِهِ الْفِرْقَةِ، تَحْتَ أَيِّ اسْمٍ وَفِي أَيِّ مَكَانٍ أَوْ
 زَمَانٍ كَانُوا، وَسَوَاءً خَرَجُوا عَلَى الْإِمَامِ أَمْ لَمْ يَخْرُجُوا
 [قَالَ الشَّيْخُ عَبْدُ اللَّهِ الْخَلِيفِيُّ فِي (تَقْوِيمِ الْمُعَاصِرِينَ):
 وَشَتَانٌ بَيْنَ الْخَوَارِجِ الَّذِينَ يُكْفَرُونَ بِالْمَعْصِيَةِ، وَبَيْنَ مَنْ
 يُكْفَرُ بِالشَّرِكِ، وَمَنْ يُسَوَّى بَيْنَ الْأُمُورِ مُتَلَاعِبٌ وَمُرْجِيٌّ
 جَهْمِيٌّ خَبِيثٌ. انْتَهَى]؛ وَلَيْسَ كُلُّ مَنْ خَرَجَ عَلَى الْإِمَامِ
 يَكُونُ خَارِجِيًّا، فَقَدْ يَكُونُونَ غَيْرَ خَوَارِجٍ مِنْ حَيْثُ الْعَقِيدَةُ
 فَيُسَمَّوْنَ (بُغَاةً)... ثُمَّ قَالَ -أَيِ الشَّيْخِ الْحَوَالِي-: لَيْسَ
 كُلُّ مَنْ خَرَجَ عَلَى عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يُقَالُ {إِنَّهُ مِنْ

الْخَوَارِجُ}، فَمُعَاوِيَةُ بْنُ أَبِي سُفْيَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - مَثَلًا - وَمَنْ كَانَ مَعَهُ مِنَ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ أَجْمَعِينَ خَرَجُوا عَنْ طَاعَةِ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فَهَلْ سَمَّاهُمْ خَوَارِجٌ؟ أَوْ اِعْتَبَرَهُمْ خَوَارِجٌ؟ لَا [أَيُّ أَنْ عَلِيًّا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لَمْ يُسَمَّهِمْ وَلَمْ يُعْتَبَرْهُمْ خَوَارِجٌ]. انتهى.

وفي هذا الرابط قال مركز الفتوى بموقع إسلام ويب التابع لإدارة الدعوة والإرشاد الديني بوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بدولة قطر: الحاكم الكافر والمُرتدُّ، وفي حكمه تارك الصلاة ونحوه، **فهؤلاء يجب الخروج عليهم - ولو بالسيف - إذا كان غالب الظن القُدرة عليهم؛** إمَّا إذا لم يكن هناك قُدرة على الخروج عليه فعلى الأمة أن تسعى لإعداد القُدرة والتخلص من شره. انتهى باختصار. وفي (شرح العقيدة الواسطية) للشيخ صالح آل الشيخ (وزير الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد)، سُئِلَ الشيخ {هَلِ الثَّوَارُ الَّذِينَ فِي الْجَزَائِرِ، هَلْ يُعْتَبَرُونَ مِنَ الْخَوَارِجِ؟}؛ فَأَجَابَ الشيخ {لَا يُعْتَبَرُونَ مِنَ الْخَوَارِجِ، لِأَنَّ دَوْلَتَهُمْ هُنَاكَ دَوْلَةٌ غَيْرُ مُسْلِمَةٍ، فَلْيُسُوا مِنَ الْخَوَارِجِ وَلَا مِنَ الْبُغَاةِ}. انتهى.

وقال الشيخ حسين بن محمود في مقالة له بعنوان (الدولة الإسلامية الخارجية): {فَمِنَ الْمَعْلُومِ أَنَّ جَيْشَ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَتَلُوا [فِي مَوْقِعَةِ الْجَمَلِ] طَلْحَةَ بْنَ عُبَيْدِ اللَّهِ وَالزُّبَيْرَ بْنَ الْعَوَّامِ وَهُمَا مِنَ الْعَشِيرَةِ الْمُبَشِّرِينَ بِالْجَنَّةِ، وَجَيْشُ عَلِيٍّ لَيْسَ خَارِجِيًّا اتِّفَاقًا، [وَأَيْضًا] جَيْشُ مُعَاوِيَةَ قَتَلَ [فِي مَوْقِعَةِ صِفِّينَ] عُمَارَ بْنَ يَاسِرٍ، [فَقَدْ] اقْتَتَلَ الصَّحَابَةُ فِي الْجَمَلِ وَصِفِّينَ فَقُتِلَ عَشْرَاتُ آلَافٍ مِنْ خَيْرَةِ الْمُسْلِمِينَ، فَهَلِ الصَّحَابَةُ وَالتَّابِعُونَ خَوَارِجٌ؟! ...} ثم قال -أي الشيخ حسين-: {مَنْ ثَبَتَ عَلَيْهِ أَنَّهُ قَتَلَ أَهْلَ الْإِسْلَامِ فَقَطْ وَلَمْ يُقَاتِلْ أَهْلَ الْأَوْثَانِ، لَا تَحْكُمُ عَلَيْهِ بِالْخَارِجِيَّةِ حَتَّى تَنْطَلِقَ عَلَيْهِ بَقِيَّةُ الصِّفَاتِ، فَهَذَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الزُّبَيْرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا حَكَمَ بِلَادِ

الإسلام لِسَنَوَاتٍ، وَكَانَ قِتَالُهُ كُلَّهُ ضِدَّ الْمُسْلِمِينَ، وَعَلَيْ
 بَنُ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حَكَمَ قُرَابَةَ خُمْسِ سَنَوَاتٍ
 قَاتِلٍ فِيهَا الْمُسْلِمِينَ فَقَطْ، **وَلَا يَقُولُ مُسْلِمٌ**
بَخَارِجِيَّتَهُمَا، وَمُعَاوِيَةَ قَاتِلَ الْمُسْلِمِينَ وَالْكَفَّارَ فِي
خِلَافَتِهِ، وَلَا يَقُولُ مُسْلِمٌ بَأَنَّ مُعَاوِيَةَ أَفْضَلُ مِنِّي،
 رَضِيَ اللَّهُ عَنِ الصَّحَابَةِ أَجْمَعِينَ؛ بَلْ حَتَّى الَّذِي يَشْفِئُكَ
 دَمَ آلِافِ الْمُسْلِمِينَ، بَلْ مِائَاتِ الْآلِافِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ، لَا
 يَكُونُ خَارِجِيًّا إِلَّا أَنْ تَنْطَبِقَ عَلَيْهِ [بَقِيَّةُ] صِفَاتِ الْخَوَارِجِ،
 فَقَدْ قِيلَ بَأَنَّ الْحَجَّاجَ بْنَ يُوْسُفَ الثَّقَفِيَّ قَتَلَ أَلْفَ أَلْفِ
 نَفْسٍ ([أَيُّ] مِلْيُونًا)، **وَلَمْ يَزِمِهِ أَحَدٌ بِالْخَارِجِيَّةِ!** وَقِيلَ
 بَأَنَّ بَنُو الْعَبَّاسِ كَانُوا يُخْرِجُونَ جُثَّتَ بَنِي أُمَيَّةٍ مِنَ
 الْقُبُورِ وَيَخْرِقُونَهَا، **وَلَمْ يَقُلْ أَحَدٌ بَأَنَّهُمْ خَوَارِجٌ** [وَقَدْ
 قَتَلُوا كُلَّ مَنْ وَجَدُوا مِنْ بَنِي أُمَيَّةٍ فِي الشَّامِ، وَأَسْرَفُوا
 فِي الْقَتْلِ حَتَّى قِيلَ بَأَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَلِيٍّ (عَمَّ السَّفَاحِ
 [هُوَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسِ بْنِ
 عَبْدِ الْمَطْلِبِ]) قَتَلَ فِي الشَّامِ خِلَالَ ثَلَاثِ سَاعَاتٍ
 خَمْسِينَ أَلْفًا مِنْ جُنُودِ بَنِي أُمَيَّةٍ وَأَمْرَائِهِمْ وَأَهْلِيهِمْ
 وَأَنْصَارِهِمْ وَفَرَّ الْبَاقُونَ إِلَى الْمَغْرِبِ وَالْأَنْدَلُسِ. انْتَهَى
 بِاخْتِصَارٍ. وَقَالَ الشَّيْخُ مَمْدُوحُ جَابِرٍ فِي مَقَالَةٍ لَهُ بِعَنْوَانِ
 (حَوْلَ أَحْدَاثِ الثُّورَةِ) **عَلَى هَذَا الرَّابِطِ:** خَرَجَ سَيِّدُ شَبَابِ
 أَهْلِ الْجَنَّةِ الْحُسَيْنُ بْنُ عَلِيٍّ، رِضْوَانُ اللَّهِ وَسَلَامُهُ عَلَيْهِ،
 عَلَى يَزِيدَ بْنِ مُعَاوِيَةَ [بَنِ أَبِي سُفْيَانَ]، وَبَايَعَهُ ثَمَانِيَةَ
 عَشَرَ أَلْفًا [مِنْ أَهْلِ الْكُوفَةِ]، **وَلَمْ يَقُلْ أَحَدٌ فِي التَّارِيخِ**
أَنَّ الْحُسَيْنَ -رِضْوَانُ اللَّهِ وَسَلَامُهُ عَلَيْهِ- وَأَهْلَ الْكُوفَةِ
كَانُوا يَوْمَئِذٍ فِرْقَةً مِنَ الْفِرَقِ الضَّالَّةِ... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ
 الشَّيْخِ مَمْدُوحِ-: خَرَجَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ الْأَشْعَثِ عَلَى
 الْحَجَّاجِ ثُمَّ عَلَى الْخَلِيفَةِ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ مَرْوَانَ، **وَكَانَ مَعَ**
ابْنِ الْأَشْعَثِ خِيَارُ عُلَمَاءِ الْأُمَّةِ سَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ، وَالْإِمَامُ
الْمُفَسِّرُ الْكَبِيرُ مُجَاهِدٌ، وَالْإِمَامُ الشَّعْبِيُّ، وَغَيْرُهُمْ.
 انْتَهَى بِاخْتِصَارٍ. وَقَالَ الشَّيْخُ مُحَمَّدُ بْنُ رَزَقٍ الطَّرْهُونِيُّ

(الباحث بمجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، والمدرس الخاص للأمير عبدالله بن فيصل بن مساعد بن سعود بن عبدالعزيز بن عبدالرحمن بن فيصل بن تركي بن عبدالله بن محمد بن سعود) في مقالة له على موقعه **في هذا الرابط**: وَمَا أَجْمَلَ كَلَامَ ابْنِ الْجُوزِيِّ حَيْثُ يَقُولُ [فِي كِتَابِهِ (السِّرُّ الْمَصُونُ)] {مِنْ الْأَعْتِقَادَاتِ الْعَامَّةِ الَّتِي غَلَبَتْ عَلَى جَمَاعَةٍ مُنْتَسِبِينَ إِلَى السُّنَّةِ، أَنْ يَقُولُوا (إِنَّ يَزِيدَ [بْنَ مُعَاوِيَةَ] كَانَ عَلَى الصَّوَابِ، وَأَنَّ الْحُسَيْنَ [بْنَ عَلِيٍّ] أَخْطَأَ فِي الْخُرُوجِ عَلَيْهِ)، وَلَوْ نَظَرُوا فِي السَّيْرِ لَعَلُّوا كَيْفَ عُقِدَتْ لَهُ الْبَيْعَةُ وَالزَّمَّ النَّاسُ بِهَا، وَلَقَدْ فَعَلَ فِي ذَلِكَ كُلِّ قَبِيحٍ، ثُمَّ لَوْ قَدَّرْنَا صِحَّةَ خِلَافَتِهِ فَقَدْ بَدَرَتْ مِنْهُ بَوَادِرُ وَكَلَهَا **تُوجِبُ** فَسْخَ الْعَقْدِ}؛ وهذا [الذي قاله ابْنُ الْجُوزِيِّ] فِي الْخَلِيفَةِ الْمُحْكَمِ لِشَرَعِ اللَّهِ، الْمُقِيمِ لِلجِهَادِ، فَكَيْفَ بِهِؤَلَاءِ الْهَمَلِ، حُثَالَةِ الْبَشَرِ، الرَّعَاعِ، قَتْلَةِ الْأَوْلِيَاءِ، خُلَفَاءِ الشَّيَاطِينِ، بَاعَةِ الْبِلَادِ وَالْعِرْضِ وَالْأَدِينِ، أَنْتَهَى بِاخْتِصَارٍ. وَقَالَ الشَّيْخُ أَبُو سَلْمَانَ الصُّومَالِي فِي (الفصل الأول من أجوبة اللقاء المفتوح): إِنَّ إِنْهَامَ أَهْلِ التَّوْحِيدِ وَالْجِهَادِ [يَعْنِي التَّيَّارَ السَّلَفِيَّ الْجِهَادِيَّ الْمُعَاصِرَ] بِالْخَارِجِيَّةِ وَالتَّكْفِيرِ بغيرِ حَقٍّ **دَاءٌ قَدِيمٌ اِكْتَوَى بِنَارِهِ كَثِيرٌ مِنْ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ**، تُهْمَةٌ لَا قِيَمَةَ لَهَا وَلَا رَصِيدَ مِنَ الْوَاقِعِ، حِيلَةُ الصُّعْفَاءِ وَسِلَاحُ الْعَجْزَةِ عَنِ الْبَرَاهِينِ، وَهَذَا الصَّنِيعُ مِنَ الْخُصُومِ لَيْسَ وَلِيدَ الْيَوْمِ، **فَقَدْ كَانَ قَدِيمًا مِنْ سِلَاحِ الْعَاجِزِ عَنِ الدَّلِيلِ الْاعْتِمَادُ عَلَى هَذِهِ الْفِرْيَةِ فِي مُحَارَبَةِ أَهْلِ الْحَقِّ وَالْأَدِينِ...** ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الصُّومَالِي-: **إِعْتَادَ أَهْلُ الْإِرْجَاءِ وَشُيُوخُ مُكَافَحَةِ الْإِرْهَابِ رَمَى الْمُجَاهِدِينَ بِالْخَارِجِيَّةِ وَالتَّكْفِيرِ**، تُهْمَةٌ سَادِجَةٌ زَائِفَةٌ مَبْنِيَّةٌ عَلَى غَيْرِ أُسَاسٍ، بَلْ عَلَى فَهْمٍ مَنكُوسٍ وَرَأْيٍ مَعكُوسٍ لِمَسَائِلِ الْإِيمَانِ وَالْكَفَرَانِ وَالْأَسْمَاءِ وَالْأَحْكَامِ [قَالَ الشَّيْخُ عَبْدُ اللَّهِ الْغُلَيْفِي فِي

كِتَابِهِ (الْعُذْرُ بِالْجَهْلِ، أَسْمَاءٌ وَأَحْكَامٌ): مَسَائِلُ الْإِيمَانِ وَالْكَفْرِ مِنْ أَعْظَمِ الْمَسَائِلِ فِي الشَّرِيعَةِ، وَسُمِّيَتْ بِـ (مَسَائِلِ الْأَسْمَاءِ وَالْأَحْكَامِ) لِأَنَّ الْإِنْسَانَ إِمَّا أَنْ يُسَمَّى بِـ (الْمُسْلِمِ) أَوْ يُسَمَّى بِـ (الْكَافِرِ)، وَالْأَحْكَامُ مُرْتَبَةٌ عَلَى أَهْلِ هَذِهِ الْأَسْمَاءِ فِي **الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ**؛ أَمَّا فِي الدُّنْيَا فَإِنَّ الْمُسْلِمَ مَعْصُومُ الدَّمِ وَالْمَالِ، وَتَجِبُ مُوَالَاتُهُ وَالْجِهَادُ مَعَهُ ضِدَّ الْكَافِرِينَ، وَتَثَبَّتْ لَهُ بَعْدَ مَمَاتِهِ أَحْكَامُ التَّوَارِثِ، وَأَحْكَامُ الْجَنَائِزِ مِنْ تَغْسِيلٍ وَتَكْفِينٍ، وَيُتَرَحَّمُ عَلَيْهِ وَتُسَالُ لَهُ الْمَغْفِرَةُ، إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْأَحْكَامِ؛ وَالْكَافِرُ عَلَى الْعَكْسِ مِنْ ذَلِكَ، حَيْثُ تَجِبُ مُعَادَاتُهُ، وَتَوَلِيهِ كُفْرُهُ وَخُرُوجُ مَنْ أَلِمَهُ، وَالْقِتَالُ مَعَهُ ضِدَّ الْمُسْلِمِينَ كَذَلِكَ، إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْأَحْكَامِ (التَّوَارِثِ وَالْجَنَائِزِ وَغَيْرِ ذَلِكَ).
 أَنْتَهَى بِاخْتِصَارٍ... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الصُّومَالِيِّ-:
 النَّاسُ الْيَوْمَ مَنْ دَعَاهُمْ إِلَى جِلَادٍ وَمُقَاوَمَةِ الْأَعْدَاءِ، وَتَحْرِيرِ الْأَرَاضِي الْإِسْلَامِيَّةِ، **وَوَضَعَ الْأَسْمَاءَ عَلَى مُسَمِّيَاتِهَا مِنَ الْمُرْتَدِّينَ وَالْمُنَافِقِينَ**، قَالُوا {خَارِجِي تَكْفِيرِي}... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الصُّومَالِيِّ-: وَيَقُولُ الْعَلَامَةُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنُ حَسَنِ [بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْوَهَّابِ] رَحِمَهُ اللَّهُ [فِي (الدَّرَرُ السَّنِيَّةُ فِي الْأَجُوبَةِ النَّجْدِيَّةِ)] {إِذَا قُلْنَا (لَا يُعْبَدُ إِلَّا اللَّهُ، وَلَا يُدْعَى إِلَّا هُوَ، وَلَا يُرْجَى سِوَاهُ، وَلَا يُتَوَكَّلُ إِلَّا عَلَيْهِ، وَنَحْوُ ذَلِكَ مِنْ أَنْوَاعِ الْعِبَادَةِ الَّتِي لَا تَصْلُحُ إِلَّا لِلَّهِ وَأَنَّ مَنْ تَوَجَّهَ بِهَا لِغَيْرِ اللَّهِ فَهُوَ كَافِرٌ مُشْرِكٌ)، قَالَ (إِبْتَدَعْتُمْ **وَكَفَرْتُمْ** أُمَّةَ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، **أَنْتُمْ خَوَارِجٌ**، أَنْتُمْ مُبْتَدِعَةٌ) { [قُلْتُ: الظَّاهِرُ أَنَّ هَذَا الْقَائِلَ يَنْسِبُ لِلشَّيْخِ (لَا زِمَ قَوْلُهُ) لَا (قَوْلُهُ)، وَذَلِكَ لَمَّا رَأَى أَنَّ الْمُكَفِّرَاتِ -الَّتِي يُكْفِرُ الشَّيْخُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنُ حَسَنِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْوَهَّابِ بِهَا- مُتَفَشِّئَةٌ بَيْنَ أَكْثَرِ الْمُتَنَسِّبِينَ لِلْإِسْلَامِ مِنْ أَهْلِ زَمَانِهِ، فِيمَا عَدَا الْمُجْتَمَعَاتِ الَّتِي أَحْكَمَتِ الدَّعْوَةُ النَّجْدِيَّةُ السَّلَفِيَّةُ سَيْطَرَّتْهَا عَلَيْهَا؛ وَعَلَى ذَلِكَ يَكُونُ الْمُرَادُ مِنْ

لَفْظِ (أُمَّة) هُوَ (أَكْثَرُ أُمَّةٍ)، وَذَلِكَ عَلَى مَا سَبَقَ بَيَّأْنُهُ فِي مَسْأَلَةِ (هَلْ يَصِحُّ إِطْلَاقُ الْكُلِّ عَلَى الْأَكْثَرِ؟ وَهَلِ الْحُكْمُ لِلْغَالِبِ، وَالنَّادِرُ لَا حُكْمَ لَهُ؟)؛ وَلَقَدْ أَحْسَنَ الشَّيْخُ الْعَلَامَةُ عَبْدِاللطيف بن عبدالرحمن [بن حسن بن محمد بن عبدالوهاب] رَحِمَهُ اللَّهُ فِي قَوْلِهِ [فِي (مَنْهَاجِ التَّاسِيسِ وَالتَّقْدِيسِ)] {هَذَا دَاءٌ قَدِيمٌ فِي أَهْلِ الشِّرْكِ وَالتَّعْطِيلِ، مَنْ كَفَرَهُمْ بِعِبَادَتِهِمْ غَيْرَ اللَّهِ، وَتَعْطِيلِ أَوْصَافِهِ وَخَقَائِقِ أَسْمَائِهِ، قَالُوا لَهُ (أَنْتَ مِثْلُ الْخَوَارِجِ يُكْفَرُونَ بِالذُّنُوبِ وَيَأْخُذُونَ بِظُوَاهِرِ الْآيَاتِ)}؛ وَيَقُولُ صَالِحُ الْفُوزَانِ [فِي (أَضْوَاءٍ مِنْ فِتَاوَى شَيْخِ الْإِسْلَامِ ابْنِ تَيْمِيَّةٍ)] {لَمَّا كَانَتْ حَقِيقَةُ الْخَوَارِجِ أَنَّهُمْ يُكْفَرُونَ مِنْ الْمُسْلِمِينَ مَنْ ارْتَكَبَ كَبِيرَةً دُونَ الشِّرْكِ، فَإِنَّهُ قَدْ وُجِدَ فِي هَذَا الزَّمَانِ مَنْ يُطْلِقُ هَذَا اللَّقَبَ -لَقَبَ الْخَوَارِجِ- عَلَى مَنْ حَكَمَ بِالْكَفْرِ عَلَى مَنْ يَسْتَحِقُّهُ مِنْ أَهْلِ الرَّدَّةِ وَنَوَاقِضِ الْإِسْلَامِ كَعُبَادِ الْقُبُورِ، وَأَصْحَابِ الْمَبَادِي الْهَدَّامَةِ كَالْبَغْيَةِ وَالْعِلْمَانِيَّةِ وَغَيْرِهَا، وَيَقُولُونَ (أَنْتُمْ تُكْفَرُونَ الْمُسْلِمِينَ فَأَنْتُمْ خَوَارِجٌ)، لِأَنَّ هَؤُلَاءِ لَا يَعْرِفُونَ حَقِيقَةَ الْإِسْلَامِ وَلَا يَعْرِفُونَ نَوَاقِضَهُ، وَلَا يَعْرِفُونَ حَقِيقَةَ مَذْهَبِ الْخَوَارِجِ بِأَنَّهُ الْحُكْمُ بِالْكَفْرِ عَلَى مَنْ لَا يَسْتَحِقُّهُ مِنَ الْمُسْلِمِينَ، وَأَنَّ الْحُكْمَ بِالْكَفْرِ عَلَى مَنْ يَسْتَحِقُّهُ بِأَنِّ ارْتَكَبَ نَاقِضًا مِنْ نَوَاقِضِ الْإِسْلَامِ هُوَ مَذْهَبُ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ}... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الصُّومَالِيِّ-: اِكْتَوَى بَنَارُ هَذِهِ الْفِرْيَةِ الْتُكْرَاءِ وَالْكَذْبَةِ الْخَرْقَاءِ كَثِيرٌ مِنْ عُلَمَاءِ التَّوْحِيدِ وَالسُّنَّةِ، وَمِنْ أَبْرَزِ مَنْ تَجَرَّعَ كَاسَ الْإِفْتِرَاءِ وَالتَّبَرُّعِ بِالتَّكْفِيرِ؛ (أ) التَّابِعِيُّ الْجَلِيلُ عَامِرُ بْنُ عَبْدِ قَيْسِ الْعَنْبَرِيِّ [قَالَ الذَّهَبِيُّ فِي (سِيَرِ أَعْلَامِ النُّبَلَاءِ): عَامِرُ بْنُ عَبْدِ قَيْسِ الْقُدْوَةِ الْوَلِيِّ الزَّاهِدُ، قِيلَ {تُوفِّيَ فِي زَمَنِ مُعَاوِيَةَ}، انْتَهَى بِاخْتِصَارٍ؛ (ب) الْإِمَامُ مُحَمَّدُ بْنُ بَشِيرِ الْقِيَاضِيِّ (ت 198 هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ، تَلَمِذُ الْإِمَامِ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ [قَالَ الزُّرْكَلِيُّ فِي

(الأعلام): مُحَمَّدُ بْنُ بَشِيرٍ، قَاضٍ وَلِيَّ الْقَضَاءِ بِقُرْطَبَةِ
 فِي أَيَّامِ الْحَكَمِ بْنِ هِشَامٍ، وَكَانَ ضَلَبًا فِي الْقَضَاءِ،
وَضُرِبَ الْمَثَلُ بِعَدْلِهِ. انتهى باختصار! (ت) الإمام أحمد
 بْنُ حَنْبَلٍ إِمَامٌ أَهْلُ السُّنَّةِ **وَالْجَمَاعَةِ**؛ (ث) الإمام الحافظ
 الْعَلَامَةُ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ أَبُو عُمَرَ الطَّلَمَنْكِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ
 (ت429هـ) [قَالَ الذَّهَبِيُّ فِي (سِيَرِ أَعْلَامِ النُّبَلَاءِ):
 إِمَامٌ الْمُقَرَّرُ الْمُخَفَّقُ الْمُخَدَّثُ الْحَافِظُ الْأَثَرِيُّ أَبُو عُمَرَ
 أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ الطَّلَمَنْكِيُّ، **كَانَ مِنْ بُحُورِ الْعِلْمِ**. انتهى
 باختصار! (ج) شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ؛
 (ح) الْعَلَامَةُ شَمْسُ الدِّينِ ابْنُ الْقَيِّمِ رَحِمَهُ اللَّهُ؛ (خ) شَيْخُ
 الْمُخَدَّثِينَ الْإِمَامُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الذَّهَبِيُّ [ت748هـ] رَحِمَهُ
 اللَّهُ؛ (د) شَيْخُ الْإِسْلَامِ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْوَهَّابِ وَأَتْبَاعُهُ... ثُمَّ
 قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الصُّومَالِيِّ-: وَيَتَبَغَى فِي هَذَا الْمَقَامِ
 ذِكْرُ الْأَصُولِ الَّتِي يَتَبَغَى أَنْ يَنْطَلِقَ مِنْهَا أَهْلُ التَّوْحِيدِ
 وَالْجِهَادِ فِي هَذَا الْعَصْرِ بِالنِّسْبَةِ لِمَسْأَلَةِ الْكُفْرِ وَالتَّكْفِيرِ
 لِأَنَّهَا [أَيُّ هَذِهِ الْأَصُولِ] مَرْدُ الْجُزْئِيَّاتِ وَأَعْيَانِ
 الْمَسَائِلِ... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الصُّومَالِيِّ-: الْأَصْلُ الْأَوَّلُ
 [أَيُّ مِنَ الْأَصُولِ الَّتِي يَتَبَغَى أَنْ يَنْطَلِقَ مِنْهَا أَهْلُ
 التَّوْحِيدِ وَالْجِهَادِ فِي هَذَا الْعَصْرِ بِالنِّسْبَةِ لِمَسْأَلَةِ الْكُفْرِ
 وَالتَّكْفِيرِ]، الْكُفْرُ مَذْرُوعُهُ شَرْعِيٌّ؛ فَالْكُفْرُ مَا جَعَلَهُ اللَّهُ
 وَرَسُولُهُ كُفْرًا، وَالْكَافِرُ مَنْ كَفَرَهُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ [قَالَ ابْنُ
 تَيْمِيَّةَ فِي (مَنْهَاجِ السُّنَةِ النَّبَوِيَّةِ): فَإِنَّ الْكُفْرَ وَالْفُسُوقَ
أَحْكَامٌ شَرْعِيَّةٌ، لَيْسَ ذَلِكَ مِنَ الْأَحْكَامِ الَّتِي **يَسْتَقِلُّ بِهَا**
الْعَقْلُ، فَالْكَافِرُ مَنْ جَعَلَهُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ كَافِرًا، وَالْفَاسِقُ
 مَنْ جَعَلَهُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ فَاسِقًا، كَمَا أَنَّ الْمُؤْمِنَ وَالْمُسْلِمَ
 مَنِ جَعَلَهُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ مُؤْمِنًا وَمُسْلِمًا، وَالْعَدْلُ مَنْ جَعَلَهُ
 اللَّهُ وَرَسُولُهُ عَدْلًا، وَالْمَعْصُومُ الدَّمُ مَنْ جَعَلَهُ اللَّهُ
 وَرَسُولُهُ مَعْصُومَ الدَّمِ، وَالْوَاجِبُ مِنَ الصَّلَاةِ وَالصِّيَامِ
 وَالصَّدَقَةِ وَالْحَجِّ مَا أَوْجَبَهُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ، وَالْمُسْتَحِقُّونَ
 لِمِيرَاثِ الْمَيْتِ مَنْ جَعَلَهُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَارِثِينَ، وَالَّذِي

يُقْتَلُ حَدًّا أَوْ قِصَاصًا مِّنْ جَعَلَهُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ مُبَاحَ الدِّمِ بِذَلِكَ، وَالْمُسْتَحِقُّ لِلْمُوَالَاةِ وَالْمُعَادَاةِ مِّنْ جَعَلَهُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ مُسْتَحِقًّا لِلْمُوَالَاةِ وَالْمُعَادَاةِ، وَالْجَلَالُ مَا أَحَلَّهُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ، وَالْحَرَامُ مَا حَرَّمَهُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ، وَالَّذِينَ مَا شَرَعَهُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ، فَهَذِهِ الْمَسَائِلُ كُلُّهَا تَأْتِيهِ بِالشَّرْعِ؛ وَأَمَّا الْأُمُورُ الَّتِي **يَسْتَقِلُّ بِهَا الْعَقْلُ** فَمِثْلُ الْأُمُورِ الطَّبِيعِيَّةِ، مِثْلُ كَوْنِ هَذَا الْمَرَضِ يَنْفَعُ فِيهِ الدَّوَاءُ الْفُلَانِي، فَإِنْ مِثْلُ هَذَا يُعْلَمُ بِالتَّجَرُّبَةِ وَالْقِيَاسِ وَتَقْلِيدِ الْأَطِبَّاءِ الَّذِينَ عِلْمُوا ذَلِكَ بِقِيَاسٍ أَوْ تَجَرُّبَةٍ، وَكَذَلِكَ مَسَائِلُ الْحِسَابِ وَالْهَنْدَسَةِ وَنَحْوِ ذَلِكَ، هَذَا مِمَّا يُعْلَمُ بِالْعَقْلِ؛ وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ فَكَوْنُ الرَّجُلِ مُؤْمِنًا وَكَافِرًا وَغَدًّا وَفَاسِقًا هُوَ **مِنَ الْمَسَائِلِ الشَّرْعِيَّةِ** لَا مِنَ الْمَسَائِلِ الْعَقْلِيَّةِ... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ ابْنِ تَيْمِيَّةٍ-: فَإِنْ قِيلَ {هَؤُلَاءِ لَا يُكْفَرُونَ كُلٌّ مَّنْ خَالَفَ مَسْأَلَةَ عَقْلِيَّةً، لَكِنْ يُكْفَرُونَ مَّنْ خَالَفَ الْمَسَائِلَ الْعَقْلِيَّةَ الَّتِي يُعْلَمُ بِهَا صِدْقُ الرَّسُولِ، فَإِنَّ الْعِلْمَ بِصِدْقِ الرَّسُولِ مَبْنِيٌّ عَلَيْهَا، فَإِذَا أَخْطَأَ فِيهَا لَمْ يَكُنْ عَالِمًا بِصِدْقِ الرَّسُولِ فَيَكُونُ كَافِرًا}، قِيلَ تَصْدِيقُ الرَّسُولِ مَبْنِيًّا [عندهم] عَلَى مَا جَعَلَهُ أَهْلُ الْكَلَامِ الْمُخَدَّثِ أَضْلًا لِلْعِلْمِ بِصِدْقِ الرَّسُولِ، كَقَوْلِ مَنْ قَالَ مِنَ الْمُعْتَزِلَةِ وَالْجَهْمِيَّةِ {إِنَّهُ لَا يُعْلَمُ صِدْقُ الرَّسُولِ إِلَّا بِأَنْ يُعْلَمَ أَنَّ الْعَالَمَ خَادِتٌ} وَنَحْوُ ذَلِكَ مِنَ الْأُمُورِ الَّتِي تَزْعُمُ طَائِفَةٌ مِنْ أَهْلِ الْكَلَامِ أَنَّهَا أَصُولٌ لِتَصْدِيقِ الرَّسُولِ لَا يُعْلَمُ صِدْقُهُ بِدُونِهَا، هِيَ [أَيُّ هَذِهِ الْأُمُورِ] مِمَّا يُعْلَمُ بِالْإِضْطِرَّارِ مِنْ دِينِ الرَّسُولِ أَنَّهُ [أَيُّ الرَّسُولِ] لَمْ يَكُنْ يَجْعَلُ إِيْمَانَ النَّاسِ مَوْقُوفًا عَلَيْهَا، **بَلْ وَلَا دَعَا النَّاسَ إِلَيْهَا، وَلَا ذَكَرَتْ فِي كِتَابٍ وَلَا سُنتَةٍ، وَلَا ذَكَرَهَا أَحَدٌ مِنَ الصَّحَابَةِ**، لَكِنَّ الْأَصُولَ الَّتِي بِهَا يُعْلَمُ صِدْقُ الرَّسُولِ مَذْكُورَةٌ فِي الْقُرْآنِ، وَهِيَ غَيْرُ هَذِهِ، كَمَا قَدْ بَيَّنَّ فِي غَيْرِ هَذَا الْمَوْضِعِ، وَهَؤُلَاءِ الَّذِينَ ابْتَدَعُوا أَصُولًا زَعَمُوا أَنَّهُ لَا يُمَكِّنُ تَصْدِيقُ الرَّسُولِ إِلَّا بِهَا، وَأَنْ مَعْرِفَتَهَا

بِشَرْطٍ فِي الْإِيمَانِ، أَوْ وَاجِبَةٌ عَلَى الْأَعْيَانِ، هُمْ مِنْ أَهْلِ
 الْبِدْعِ عِنْدَ السَّلَفِ وَالْأَئِمَّةِ، **وَجُمُهورُ الْعُلَمَاءِ يَعْلَمُونَ أَنَّ**
أَصُولَهُمْ بَدْعٌ فِي الشَّرِيعَةِ، لَكِنَّ كَثِيرًا مِنَ النَّاسِ يَظُنُّ
 أَنَّهَا صَحِيحَةٌ فِي الْعَقْلِ، وَأَمَّا الْخُذَّاقُ مِنَ الْأَئِمَّةِ وَمَنْ
 اتَّبَعَهُمْ فَيَعْلَمُونَ أَنَّهَا بَاطِلَةٌ فِي الْعَقْلِ، مُتَّبِعَةٌ فِي
 الشَّرْعِ، وَأَنَّهَا تُنَاقِضُ مَا جَاءَ بِهِ الرَّسُولُ... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ
 ابْنِ تَيْمِيَّةٍ-: وَلَكِنْ مِنْ شَأْنِ أَهْلِ الْبِدْعِ أَنَّهُمْ يَتَّبِعُونَ
 أَقْوَالَ يَجْعَلُونَهَا وَاجِبَةً فِي الدِّينِ، **بَلْ يَجْعَلُونَهَا مِنَ**
الْإِيمَانِ الَّذِي لَا بُدَّ مِنْهُ وَيُكْفَرُونَ مَنْ خَالَفَهُمْ فِيهَا
وَيَسْتَحِلُّونَ دَمَهُ، كَفَعَلَ الْخَوَارِجُ وَالْجَهْمِيَّةُ وَالرَّافِضَةُ
 وَالْمُعْتَزِلَةُ وَغَيْرِهِمْ. انْتَهَى بِاخْتِصَارٍ. وَقَالَ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ
 أَيْضًا فِي (مَجْمُوعِ الْفَتَاوَى): **وَالْكُفْرُ هُوَ مِنَ الْأَحْكَامِ**
الشَّرْعِيَّةِ، وَلَيْسَ كُلُّ مَنْ خَالَفَ شَيْئًا عُلِمَ بِتَضَرُّرِ الْعَقْلِ
يَكُونُ كَافِرًا، وَلَوْ قُدِّرَ أَنَّهُ جَحَدَ بَعْضِ صَرَائِحِ الْعُقُولِ لَمْ
يُحْكَمْ بِكُفْرِهِ حَتَّى يَكُونَ قَوْلُهُ كُفْرًا فِي الشَّرِيعَةِ.
 انْتَهَى. وَقَالَ ابْنُ الْوَزِيرِ (ت 840 هـ) فِي (الْعَوَاصِمِ
 وَالْقَوَاصِمِ فِي الذَّبِّ عَنْ سُوءِ أَبِي الْقَاسِمِ): لَا يُكْفَرُ
 بِمُخَالَفَةِ الْأَدِلَّةِ الْعَقْلِيَّةِ **وَإِنْ كَانَتْ ضَرُورِيَّةً**، فَلَوْ قَالَ
 بَعْضُ الْمُجَانِّ وَأَهْلُ الْخَلَاعَةِ {إِنَّ الْكُلَّ أَقْلٌ مِنَ الْبَعْضِ}
 لَكَانَتْ هَذِهِ كَذِبَةً، وَلَمْ يَحْكَمْ أَحَدٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ بِرَدِّهِ **مَعَ**
أَنَّهُ خَالَفَ مَا هُوَ مَعْلُومٌ بِالضَّرُورَةِ مِنَ الْعَقْلِ؛ وَ[أَمَّا] لَوْ
 قَالَ {إِنَّ صَلَاةَ الظُّهْرِ أَقْلٌ مِنْ صَلَاةِ الْفَجْرِ} لَكَفَرَ
 بِإِجْمَاعِ الْمُسْلِمِينَ. انْتَهَى بِاخْتِصَارٍ. وَقَالَ الشَّيْخُ مُحَمَّدُ
 صَالِحُ الْمُنْجِدِ فِي مُحَاضَرَةٍ بِعُنْوَانِ (صَوَابُ التَّكْفِيرِ "1")
 مُفَرَّغَةً عَلَى مَوْقِعِهِ **فِي هَذَا الرَّابِطِ**: التَّكْفِيرُ حُكْمٌ
 شَرْعِيٌّ، وَخَقٌّ خَالِصٌ لِلَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، هُوَ الَّذِي يُكْفَرُ
 سُبْحَانَهُ، وَيُبَيَّنُ مَنْ الَّذِي يُكْفَرُ وَمَنْ الَّذِي لَا يُكْفَرُ، وَنَحْنُ
 عَلَيْنَا أَنْ نَتَّبِعَهُ فِيمَا أَنْزَلَ عَلَيْنَا، **وَسَمِعْنَا وَأَطَعْنَا فَتُكْفَرُ**
مَنْ كَفَرَهُ، وَتَمْتَنِعُ عَنْ تَكْفِيرِ مَنْ لَمْ يُكْفَرْهُ سُبْحَانَهُ
 وَحَكَمَ لَهُ بِالْإِسْلَامِ أَوْ بِالْإِيمَانِ. انْتَهَى بِاخْتِصَارٍ... **ثُمَّ**

قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الصُّومَالِيِّ-: الْأَصْلُ الثَّانِي [أَيُّ مِنَ الْأَصُولِ الَّتِي يَنْبَغِي أَنْ يَنْطَلِقَ مِنْهَا أَهْلُ التَّوْحِيدِ وَالْجِهَادِ فِي هَذَا الْعَصْرِ بِالنِّسْبَةِ لِمَسْأَلَةِ الْكُفْرِ وَالتَّكْفِيرِ]، الْكُفْرُ يُؤْخَذُ مِنْ حَيْثُ تُؤْخَذُ الْأَحْكَامُ الشَّرْعِيَّةُ، فَيُؤْخَذُ مِنْ دَلِيلِ الْكِتَابِ سَوَاءً كَانَ قَطْعِيًّا دَلَالَةً أَوْ ظَنِّيًّا دَلَالَةً؛ وَمِنْ السُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ الثَّابِتَةِ سَوَاءً كَانَتْ قَطْعِيَّةً الثَّبُوتِ وَالدَّلَالَةِ، أَوْ ظَنِّيَّةً الثَّبُوتِ وَالدَّلَالَةِ، أَوْ قَطْعِيَّةً الثَّبُوتِ ظَنِّيَّةً الدَّلَالَةِ أَوْ الْعَكْسَ؛ وَالْإِجْمَاعُ الصَّحِيحُ؛ وَالْقِيَاسُ عَلَى الْمَنْصُوصِ؛ يَقُولُ أَبُو حَامِدٍ الْغَزَالِيُّ [فِي (فَيْصَلُ التَّفْرِيقَةِ بَيْنَ الْإِسْلَامِ وَالزُّنْدَقَةِ) تَحْتَ عُنْوَانِ (بَيَانُ مَنْ يَجِبُ تَكْفِيرُهُ مِنَ الْفِرَقِ)] {إِنَّ الْكُفْرَ جُكْمٌ شَرْعِيٌّ، كَالرَّقِّ وَالْحُرِّيَّةِ مَثَلًا، إِذْ مَعْنَاهُ إِبَاحَةُ الدَّمِ وَالْحُكْمُ بِالْخُلُودِ فِي النَّارِ، وَمَذْرَكُهُ شَرْعِيٌّ فَيَذَرُكَ إِمَّا بِنَصٍّ وَإِمَّا بِقِيَاسٍ عَلَى مَنْصُوصٍ}، وَلِهَذَا قَدْ يَكُونُ دَلِيلُ الْكُفْرِ وَالتَّكْفِيرِ ظَنِّيًّا كَأَخْبَارِ الْأَحَادِ وَالْأَقْيَسَةِ وَظَوَاهِرِ الْعُمُومِ وَتُنَاطُ بِهِ الْمُوَالَاةُ وَالْمُعَادَاةُ؛ قَالَ الْإِمَامُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ [فِي (الْتِمَهِيدِ)] رَحِمَهُ اللَّهُ فِي مَسْأَلَةِ الْعَمَلِ بِأَخْبَارِ الْأَحَادِ {الَّذِي يَقُولُ بِهِ، إِنَّهُ [أَيُّ خَبَرِ الْوَاحِدِ الْعَدْلُ]} يُوجِبُ الْعَمَلَ دُونَ الْعِلْمِ [أَيُّ دُونَ الْيَقِينِ]، كَشَهَادَةِ الشَّاهِدَيْنِ، وَعَلَى ذَلِكَ أَكْثَرُ أَهْلِ الْفِقْهِ وَالْأَثَرِ، وَكُلُّهُمْ يَدِينُ بِخَبَرِ الْوَاحِدِ الْعَدْلِ فِي الْأَعْتِقَادَاتِ وَيُعَادِي وَيُؤَالِي عَلَيْهَا وَيَجْعَلُهَا شَرْعًا وَدِينًا فِي مُعْتَقَدِهِ، عَلَى ذَلِكَ جَمَاعَةُ أَهْلِ السُّنَّةِ وَلَهُمْ فِي الْأَحْكَامِ مَا ذَكَرْنَا [أَيُّ أَنْ جَمَاعَةُ أَهْلِ السُّنَّةِ يَدِينُونَ بِخَبَرِ الْوَاحِدِ الْعَدْلِ فِي (الْأَحْكَامِ)] كَمَا دَانُوا بِهِ فِي (الْأَعْتِقَادَاتِ)]، {إِجْمَاعٌ صَحِيحٌ عَلَى أَنَّ أَهْلَ الْفِقْهِ وَالْأَثَرِ يَعْتَمِدُونَ عَلَى خَبَرِ الْوَاحِدِ الْعَدْلِ فِي الْأَحْكَامِ وَفِي الْأَعْتِقَادَاتِ وَيُنِيطُونَ بِهِ الْمُعَادَاةَ وَالْمُوَالَاةَ فِي الدِّينِ؛ وَقَدْ يَكُونُ دَلِيلُ الْكُفْرِ قَطْعِيًّا، وَلَا دَلِيلَ لِاشْتِرَاطِ الْقَطْعِ وَالْيَقِينِ فِي دَلِيلِ الْكُفْرِ وَالتَّكْفِيرِ، خِلَافًا لِأَهْلِ الْبِدْعِ مِنَ

الْجَهْمِيَّةِ، وَالْمُعْتَزَلَةِ، وَالْأَشْعَرِيَّةِ، وَأَكْثَرِ الْمُتَكَلِّمِينَ، وَمَنْ تَأَثَّرَ بِهِمْ وَإِنْ انْتَسَبَ إِلَى السَّلَفِ [قَالَ الشَّيْخُ أَبُو سَلْمَانَ الصُّومَالِي فِي (الْفَتَاوَى الشَّرْعِيَّةِ عَنْ الْأَسْئَلَةِ الْجَبُوتِيَّةِ): إِنَّ التَّفْرِيقَ بَيْنَ الْأَدِلَّةِ، فِي الْاِحْتِجَاجِ بِهَا بَيْنَ بَابِ وَبَابٍ، **مُخَالِفٌ لِمَا أَجْمَعَ عَلَيْهِ أَهْلُ الْأَثَرِ وَالْفَقْهِ مِنْ عَدَمِ التَّفْرِيقِ، كَمَا حَكَاهُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ وَابْنُ تَيْمِيَّةَ، فَلَا رَيْبَ فِي أَنَّهُ بَدْعَةٌ فِي الدِّينِ...** ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الصُّومَالِي-: شُبْهَةٌ (إِسْلَامُ الْمَرْءِ مَقْطُوعٌ بِهِ، فَلَا يَجُوزُ رَفْعُهُ بِمَظْنُونٍ) شُبْهَةٌ زَائِفَةٌ لِأَنَّهُمْ [أَيُّ الْمُبْتَدِعَةِ أَصْحَابِ هَذِهِ الشُّبْهَةِ] أَبْطَلُوهَا بِالْاِعْتِمَادِ عَلَى قَبُولِ الشَّهَادَةِ الظَّنِّيَّةِ [أَيُّ عَلَى كُفْرِ فُلَانٍ]، وَهُوَ تَنَاقُضٌ مِنْهُمْ صَارِخٌ، عَلَى أَنَّنَا نَمْنَعُ الْأَصْلَ وَهُوَ كَوْنُ الْإِسْلَامِ مَقْطُوعًا بِهِ، **لَأَنَّنَا لَسْنَا عَلَى يَقِينٍ مِنْ إِسْلَامِ فُلَانٍ الْمُعَيَّنِ، بَلِ الْغَالِبُ أَنَّ إِسْلَامَهُ وَكُفْرَهُ مَظْنُونٌ، وَالْقَطْعُ نَادِرٌ، بَلْ لَا يُوجَدُ الْقَطْعُ إِلَّا فِيمَنْ نَصَّ الشَّارِعُ عَلَى إِيْمَانِهِ غَيْنًا أَوْ أَجْمَعَتِ الْأُمَّةُ عَلَى إِيْمَانِهِ، وَلِهَذَا لَا يُعْتَمَدُ فِي الْمَقَامَيْنِ [أَيُّ فِي الْحُكْمِ بِإِسْلَامِ أَوْ كُفْرِ فُلَانٍ] إِلَّا عَلَى الظَّاهِرِ مِنْ حَالِ الْعِبَادِ...** ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الصُّومَالِي-: شُبْهَةٌ (التَّكْفِيرُ إِضْرَارٌ بِالْغَيْرِ، وَلَا يَجُوزُ إِلَّا بِقَاطِعٍ، لِأَنَّ دَمَ الْمُسْلِمِ وَمَالَهُ وَعِرْضَهُ مُحَرَّمٌ قَطْعًا فَلَا يَرْتَفِعُ إِلَّا بِقَاطِعٍ) شُبْهَةٌ **مَرْدُودَةٌ، لِأَنَّ الْقِصَاصَ وَالْحُدُودَ يَثْبُتُ بِشَهَادَةِ الْعُدُولِ وَهِيَ إِضْرَارٌ بِالْغَيْرِ اِتِّفَاقًا، وَشَهَادَةُ الْعَدْلَيْنِ لَا تُفِيدُ إِلَّا الظَّنَّ، وَكَذَلِكَ قَبُولُ عُلَمَاءِ الْأُمَّةِ الْجَرْحَ بِالْوَاحِدِ وَهُوَ إِضْرَارٌ بِالْمَجْرُوحِ لِسَلْبِ أَهْلِيَّةِ قَبُولِ رَوَايَتِهِ وَشَهَادَتِهِ...** ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الصُّومَالِي-: إِنَّ إِسْلَامَ الْمُعَيَّنِ مَظْنُونٌ، **وَلَيْسَ بِمَقْطُوعٍ فِي الْأَصْلِ، وَحُرْمَةُ مَالِهِ وَدَمِهِ وَعِرْضِهِ مَبْنِيٌّ عَلَى ذَلِكَ، وَالْمَبْنِيُّ عَلَى الْمَظْنُونِ مَظْنُونٌ، فَإِذَا وَقَعَ الْمُسْلِمُ فِي كُفْرٍ فَتَكْفِيرُهُ وَاجِبٌ شَرْعًا بِظَنٍّ أَوْ بِقَطْعٍ، وَلِلْأَسَفِ هَذِهِ الشُّبْهَةُ الْفَاسِدَةُ [يَعْنِي شُبْهَةً (التَّكْفِيرُ إِضْرَارٌ بِالْغَيْرِ، وَلَا يَجُوزُ إِلَّا**

بِقَاطِعٍ، لِأَنَّ دَمَ الْمُسْلِمِ وَمَالَهُ وَعِرْضَهُ مُحَرَّمٌ قَطْعًا فَلَا يَرْتَفَعُ إِلَّا بِقَاطِعٍ) [مُنْتَشِرَةٌ فِي **كِتَابَاتِ الْمُنتَسِبِينَ إِلَى السُّنَّةِ**، بَلْ وَفِي كُتُبِ مُنْظَرِي الْجِهَادِيِّينَ الَّذِينَ يُفْتَرَضُ أَنَّهُمْ أَقْعَدُ فِي الْبَابِ لِاعْتِنَائِهِمْ بِأَبْحَاثِ التَّكْفِيرِ وَالْحُكْمِ عَلَى الْأَعْيَانِ وَالطُّوَائِفِ... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الصُّومَالِيِّ-: وَالْإِجْمَاعُ أَخَذَ الْأَدِلَّةَ الَّتِي يَثْبُتُ بِهَا التَّكْفِيرُ كَنَصِّ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَالْقِيَاسِ الصَّحِيحِ عَلَى الْمَنْصُوصِ؛ وَعَلَى هَذَا، **فَالْقَوْلُ فِي أَنَّهُ { لَا تَكْفِيرَ إِلَّا فِي مُجْمَعٍ عَلَيْهِ } أَصْلُهُ مِنَ الْمُرْجِيَّةِ**، وَلَيْسَ عَلَيْهِ أَثَارَةٌ مِّنْ عِلْمٍ أَوْ نَظَرٍ مِّنْ عَقْلِ. انْتَهَى بِاخْتِصَارٍ]... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الصُّومَالِيِّ-: **الْأَصْلُ الثَّالِثُ [أَيُّ مِّنَ الْأَصُولِ الَّتِي يَنْبَغِي أَنْ يَنْطَلِقَ مِنْهَا أَهْلُ التَّوْحِيدِ وَالْجِهَادِ فِي هَذَا الْعَصْرِ بِالنِّسْبَةِ لِمَسْأَلَةِ الْكُفْرِ وَالتَّكْفِيرِ]**، **أَدِلَّةٌ وَقُوعُ الْكُفْرِ (الْأَسْبَابُ الْمُوجِبَةُ لِلْكَفْرِ) قَدْ تَكُونُ ظَنِّيَّةً**، وَقَدْ تَكُونُ قَطْعِيَّةً [قَالَ الْقَرَّافِيُّ (ت 684هـ) فِي (الذَّخِيرَةِ): الرَّدَّةُ فِي حَقِيقَتِهَا هِيَ عِبَارَةٌ عَنِ قَطْعِ الْإِسْلَامِ، إِمَّا بِاللَّفْظِ أَوْ بِالْفِعْلِ، وَلِكِلَيْهِمَا **مَرَاتِبُ فِي الظُّهُورِ وَالْخَفَاءِ**، انْتَهَى بِاخْتِصَارٍ]، فَقَدْ تَكُونُ أَقْوَالُ الْمَرءِ وَأَفْعَالُهُ دَالَّةً عَلَى الْكُفْرِ عَلَى سَبِيلِ الظَّنِّ أَوْ الْقَطْعِ، وَتَرَى **إِشْتِرَاطَ الْقَطْعِ وَالْيَقِينِ فِي دَلَالَةِ الْأَفْعَالِ وَالْأَقْوَالِ عَلَى الْكُفْرِ** **بَاطِلًا مِّنَ الْقَوْلِ لَا يَقُومُ عَلَيْهِ دَلِيلٌ صَحِيحٌ؛ قَالَ الْعَلَّامَةُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ الْمُعَلِّمِيُّ الْيَمَانِيُّ [الَّذِي لَقِبَ بِ (شَيْخِ الْإِسْلَامِ)، وَب (ذَهَبِيِّ الْعَصْرِ)] نِسْبَةً إِلَى الْإِمَامِ الْحَافِظِ مُحَمَّدِ بْنِ عَصْرِهِ مُؤَرِّخِ الْإِسْلَامِ شَمْسِ الدِّينِ الذَّهَبِيِّ الْمُتَوَفَّى عَامَ 748هـ، وَتَوَلَّى رِئَاسَةَ الْقَضَاءِ فِي (عَسِير)، وَتَوَفَّى عَامَ 1386هـ] رَحِمَهُ اللَّهُ فِي كِتَابِ (الْعِبَادَةِ) { وَقَدْ جَرَى الْعُلَمَاءُ فِي الْحُكْمِ بِالرَّدَّةِ عَلَى أُمُورٍ، مِنْهَا مَا هُوَ قَطْعِيٌّ، وَمِنْهَا مَا هُوَ ظَنِّيٌّ، وَلِذَلِكَ اخْتَلَفُوا فِي بَعْضِهَا، وَلَا وَجْهَ لِمَا يَتَوَهَّمُ بَعْضُهُمْ أَنَّهُ لَا يُكْفَرُ إِلَّا بِأَمْرِ مُجْمَعٍ عَلَيْهِ، وَكَذَلِكَ مَنْ تَكَلَّمَ بِكَلِمَةٍ كُفِّرَ**

وليست هناك قرينة ظاهرة تُضَرِّفُ تلك الكلمة عن
 المَعْنَى الذي هو كَفَرُ إِلَى مَعْنَى لَيْسَ بِكَفَرٍ فَإِنَّهُ يَكْفُرُ،
ولا أَثَرٌ لِاحْتِمَالِ الضَّعِيفِ أَنَّهُ أَرَادَ مَعْنَى آخَرَ { قَالَ
 الشَّيْخُ مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْمُخْتَارُ الشَّنْقِيطِيُّ (عَضُو هَيْئَةِ
 كِبَارِ الْعُلَمَاءِ بِالْأَمْرِ السَّعُودِيَّةِ) فِي (شَرْحِ زَادِ
 الْمُسْتَقْنَعِ): مَرَاتِبُ الْعِلْمِ تَنْقَسِمُ إِلَى أَرْبَعٍ مَرَاتِبٍ؛
 الْوَهْمُ، وَالشَّكُّ، وَالظَّنُّ (أَوْ مَا يُعْتَبَرُ عَنْهُ الْعُلَمَاءُ بِـ "غَالِبِ
 الظَّنِّ")، وَالْيَقِينُ؛ فَالْمَرْتَبَةُ الْأُولَى [هِيَ] الْوَهْمُ، وَهُوَ
 أَقَلُّ الْعِلْمِ وَأَضْعَفُهُ، وَتَقْدِيرُهُ مِنْ (1%) إِلَى (49%)،
 فَمَا كَانَ عَلَى هَذِهِ الْأَعْدَادِ يُعْتَبَرُ **وَهْمًا**؛ وَالْمَرْتَبَةُ الثَّانِيَّةُ
 [هِيَ] الشَّكُّ، وَتَكُونُ (50%)، فَبَعْدَ الْوَهْمِ الشَّكُّ،
**فَالْوَهْمُ لَا يُكَلِّفُ بِهِ، أَيُّ مَا يَرُدُّ التَّكْلِيفُ بِالظُّنُونِ
 الْفَاسِدَةِ**، وَقَدْ قَرَّرَ ذَلِكَ الْإِمَامُ الْعِزُّ بْنُ عَبْدِ السَّلَامِ رَحِمَهُ
 اللَّهُ فِي كِتَابِهِ النَّفِيسِ (قَوَاعِدُ الْأَحْكَامِ)، فَقَالَ { **إِنَّ
 الشَّرِيعَةَ لَا تَعْتَبِرُ الظُّنُونِ الْفَاسِدَةَ** }، وَالْمُرَادُ بِالظُّنُونِ
 الْفَاسِدَةِ [الظُّنُونُ] الضَّعِيفَةُ الْمَرْجُوحَةُ، ثُمَّ بَعْدَ ذَلِكَ
 الشَّكُّ، **وَهُوَ أَنْ يَسْتَوِيَ عِنْدَكَ الْأُمْرَانِ**، فَهَذَا تُسَمِّيهِ
 شَكًّا؛ وَالْمَرْتَبَةُ الثَّالِثَةُ [هِيَ] غَالِبُ الظَّنِّ (أَوْ الظَّنِّ
 الرَّاجِحُ)، وَهَذَا يَكُونُ مِنْ (51%) إِلَى (99%)، بِمَعْنَى أَنْ
 عِنْدَكَ إِحْتِمَالَيْنِ أَحَدُهُمَا أَقْوَى مِنَ الْآخَرِ، فَجِئْتُ بِقَوْلِ
 { **أَغْلَبُ ظَنِّي** }؛ وَالْمَرْتَبَةُ الرَّابِعَةُ [هِيَ] الْيَقِينُ، وَتَكُونُ (100%)...
 ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الشَّنْقِيطِيِّ-: **إِنَّ الشَّرْعَ
 عُلِقَ الْأَحْكَامُ عَلَى غَلَبَةِ الظَّنِّ**، وَقَدْ قَرَّرَ ذَلِكَ الْعُلَمَاءُ
 رَحِمَهُمُ اللَّهُ عَلَيْهِمْ، وَلِذَلِكَ قَالُوا فِي الْقَاعِدَةِ { **الْغَالِبُ
 كَالْمُحَقَّقِ** }، أَيُّ الشَّيْءِ إِذَا غَلَبَ عَلَى ظَنِّكَ وَوُجِدَتْ
 دَلَائِلُهُ وَأَمَارَاتُهُ الَّتِي لَا تَصِلُ إِلَى الْقَطْعِ لَكِنَّهَا تَرْفَعُ
 الظُّنُونِ [مِنْ مَرْتَبَةِ الْوَهْمِ وَالشَّكِّ إِلَى مَرْتَبَةِ غَالِبِ
 الظَّنِّ] فَإِنَّهُ **كَأَنَّكَ قَدْ قَطَعْتَ بِهِ**، وَقَالُوا فِي الْقَاعِدَةِ
 { **الْحُكْمُ لِلْغَالِبِ، وَالنَّادِرُ لَا حُكْمَ لَهُ** }، فَالشَّيْءُ الْغَالِبُ
 الَّذِي يَكُونُ فِي الظُّنُونِ -أَوْ غَيْرِهَا- هَذَا الَّذِي بِهِ **يُنَاطُ**

الحُكْمُ... ثم قال -أي الشيخُ الشنقيطي-: الإمامُ العزُّ بنُ عبدِ السلام رَحِمَهُ اللهُ قَرَّرَ في كِتَابِهِ النَّفِيسِ (قَوَاعِدُ الْأَحْكَامِ) وَقَالَ {إِنَّ الشَّرِيعَةَ تُبْنَى عَلَى الظَّنِّ الرَّاجِحِ، وَأَكْثَرُ مَسَائِلِ الشَّرِيعَةِ عَلَى الظَّنِّ الرَّاجِحِ} يَغْنِي (عَلَى غَلْبَةِ الظَّنِّ)، **وَالظَّنُّ الضَّعِيفُ -مِنْ حَيْثُ الْأَصْلُ- وَالاحْتِمَالُ الضَّعِيفُ لَا يُلْتَفَتُ إِلَيْهَا الْبَتَّةُ**. انتهى باختصار. وقال أبو حامد الغزالي (ت505هـ) في (فَيْصَلُ التَّفْرِيقَةِ بَيْنَ الْإِسْلَامِ وَالزُّنْدَقَةِ): وَلَا يَنْبَغِي أَنْ يُظَنَّ أَنَّ التَّكْفِيرَ وَنَفْيَهُ يَنْبَغِي أَنْ يُدْرَكَ قَطْعًا فِي كُلِّ مَقَامٍ، بَلِ التَّكْفِيرُ حُكْمٌ شَرْعِيٌّ يَرْجَعُ إِلَى إِبَاحَةِ الْمَالِ وَسَفْكِ الدَّمِ وَالْحُكْمُ بِالْخُلُودِ فِي النَّارِ، فَمَا خَذَهُ كَمَا خَذَ سَائِرَ الْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ، فَتَارَةً يُدْرَكَ بِتَقِينٍ، **وَتَارَةً بِظَنٍّ غَالِبٍ**، وَتَارَةً يَتَرَدَّدُ فِيهِ. انتهى[... ثم قال -أي الشيخُ الصومالي-: **الأصلُ الرابعُ** [أَيُّ مِنَ الْأَصُولِ الَّتِي يَنْبَغِي أَنْ يَنْطَلِقَ مِنْهَا أَهْلُ التَّوْحِيدِ وَالْجِهَادِ فِي هَذَا الْعَصْرِ بِالنِّسْبَةِ لِمَسْأَلَةِ الْكُفْرِ وَالتَّكْفِيرِ]، **أَدْلَةُ الْجَجَاجِ (وَسَائِلُ الْإِثْبَاتِ) الَّتِي يَقْضِي بِهَا الْقَضَاءُ وَالْحُكْمُ قَدْ تَكُونُ ظَنِّيَّةً (وَهُوَ الْغَالِبُ) مِثْلَ الشَّهَادَةِ وَالاعْتِرَافِ، قَالَ الْعَلَامَةُ الْمُعَلِّمِيُّ الْيَمَانِيُّ [فِي كِتَابِهِ (الْعِبَادَةُ) بِتَقْدِيمِ الشَّيْخِ الْمُحَدِّثِ عَبْدِ اللَّهِ السَّعْدِ] {إِنَّ مَدَارَ الْحُكْمِ الظَّاهِرِ عَلَى الْأَمْرِ الظَّاهِرِ، وَلِذَلِكَ يَكْفِي فِي ثُبُوتِ الزُّدَّةِ شَاهِدَانِ، فَلَوْ شَهِدَا أَنْ فَلَانًا مَاتَ مُرْتَدًّا وَجَبَ الْحُكْمُ بِذَلِكَ، فَلَا يُصَلَّى عَلَيْهِ، وَلَا يُدْفَنُ فِي مَقَابِرِ الْمُسْلِمِينَ، وَيُعَامَلُ مُعَامَلَةَ الْمُرْتَدِّ فِي جَمِيعِ الْأَحْكَامِ}؛ وَقَدْ تَكُونُ [أَيُّ وَسَائِلُ الْإِثْبَاتِ] قَطْعِيَّةً أَيْضًا (وَهُوَ قَلِيلٌ)... ثم قال -أي الشيخُ الصومالي-: **الأصلُ الخامسُ** [أَيُّ مِنَ الْأَصُولِ الَّتِي يَنْبَغِي أَنْ يَنْطَلِقَ مِنْهَا أَهْلُ التَّوْحِيدِ وَالْجِهَادِ فِي هَذَا الْعَصْرِ بِالنِّسْبَةِ لِمَسْأَلَةِ الْكُفْرِ وَالتَّكْفِيرِ]، **الأصلُ** فِيمَنْ وَقَعَ فِي الْكُفْرِ مِنَ الْمُكَلَّفِينَ الْكُفْرَ، لِقِيَامِ السَّبَبِ [أَيُّ سَبَبٍ كُفِّرَ بِهِ]، **وَالأصلُ تَرْتِيبُ الْأَحْكَامِ عَلَى****

أسبابها إِلَّا لِمَانِعٍ [قال الشيخ عصمت الله عنايت الله في (قواعد شرعية في التكفير): **وموانع التكفير تكون بانتفاء شرط من شروطه، فعكس كل شرط مانع** انتهى. وقال ابن القيم في (بدائع الفوائد): فإن الشك في عدم المانع إنما لم يؤثر إذا كان عدمه مستصحباً بالأصل، فيكون الشك في وجوده ملغى بالأصل فلا يؤثر الشك [أي في عدم وجود المانع]، ولا فرق بينه [أي بين المانع] وبين الشرط في ذلك، فلو شكنا في **إسلام الكافر عند الموت** لم نؤثر قريبه المسلم منه، إذ الأصل بقاء الكافر وقد شكنا في ثبوت شرط التورث، وهكذا إذا شكنا في الردة أو الطلاق لم يمنع [أي الشك] الميراث لأن الأصل عدمهما، ولا يمنع كون عدمهما شرطاً ترتب الحكم مع الشك فيه [أي في الردة أو الطلاق] لأنه [أي المنع] مستند إلى الأصل [وهو عدم]، كما لم يمنع الشك في إسلام الميت [المسلم] الذي هو شرط التورث منه [أي من الميت المسلم] لأن بقاءه [أي بقاء إسلام الميت المسلم] مستند إلى الأصل، فلا يمنع الشك فيه من ترتب الحكم، فالضابط، أن الشك في بقاء الوصف على أصله أو خروجه عنه لا يؤثر في الحكم استناداً إلى الأصل، سواء كان [أي الوصف] شرطاً أو عدم مانع، فكما لا يمنع الشك في بقاء الشرط من ترتب الحكم، فكذلك لا يمنع الشك [في] استمرار عدم المانع من ترتب الحكم، فإذا شكنا هل وجد مانع الحكم أم لا لم يمنع [أي الشك] من ترتب الحكم ولا من كون عدمه [أي عدم المانع] شرطاً، لأن استمراره [أي استمرار عدم المانع] على النفي الأصلي يجعله بمنزلة **العدم المحقق في الشرع وإن أمكن خلافه**، كما أن استمرار الشرط على ثبوته الأصلي يجعله بمنزلة **الثابت المحقق شرعاً وإن أمكن خلافه**... ثم قال -أي ابن القيم-: اتفق الناس على أن

الشَّرْطُ يَنْقَسِمُ إِلَى **وُجُودِيٍّ** وَ**عَدَمِيٍّ**، يَعْنِي أَنَّ وُجُودَ كَذَا شَرْطٌ فِي الْحُكْمِ، وَعَدَمُ كَذَا شَرْطٌ فِيهِ، وَهَذَا مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ بَيْنَ الْفُقَهَاءِ وَالْأَصُولِيِّينَ وَالْمُتَكَلِّمِينَ وَسَائِرِ الطَّوَائِفِ، **وَمَا كَانَ عَدَمُهُ شَرْطًا فَوُجُودُهُ مَانِعٌ، كَمَا أَنَّ مَا وَجُودُهُ شَرْطٌ فَعَدَمُهُ مَانِعٌ**، فَعَدَمُ الشَّرْطِ مَانِعٌ مِنْ مَوَانِعِ الْحُكْمِ، وَعَدَمُ الْمَانِعِ شَرْطٌ مِنْ شُرُوطِهِ. انتهى باختصار. وقال الشيخ أبو سلمان الصومالي في (سلسلة مقالات في الرد على الدكتور طارق عبدالحليم): **إِنَّ الشَّرْطَ الْعَدَمِيَّ وَالْمَانِعَ شَيْءٌ وَاحِدٌ**، وَالْأَصْلُ فِيهِ الْعَدَمُ. انتهى. وقال الشيخ أبو سلمان الصومالي أيضًا في (الفتاوى الشرعية عن الأسئلة الجيبوتية): **الشَّرْطُ الْوُجُودِيُّ**، يَنْتَفِي الْحُكْمُ لَانْتِفَائِهِ، وَكَذَلِكَ [يَنْتَفِي الْحُكْمُ] لِلشَّكِّ فِي تَحَقُّقِهِ لِأَنَّ **الْأَصْلَ عَدَمُ حُصُولِ الشَّرْطِ**... ثم قال -أي الشيخ الصومالي-: **وَالظَاهِرُ فِي الْفَرْقِ بَيْنَهُمَا [أَيُّ بَيْنَ الشَّرْطِ (أَوْ الشَّرْطِ الْوُجُودِيِّ)، وَبَيْنَ الْمَانِعِ (أَوْ الشَّرْطِ الْعَدَمِيِّ)] أَنَّ الشَّرْطَ لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ وَصْفًا وَجُودِيًّا** كَالطَّهَارَةِ لِلصَّلَاةِ، وَالْإِسْلَامَ لِلنِّكَاحِ وَالتَّوْرِيثِ؛ أَمَّا الْمَانِعُ **فَوَصْفٌ عَدَمِيٌّ** كَالْحَدَثِ [أَيُّ لِلصَّلَاةِ]، وَالْكَفْرِ [أَيُّ لِلنِّكَاحِ وَالتَّوْرِيثِ]، وَلَيْسَ هُوَ جُزْءًا مِنَ الْمُقْتَضِي (السَّبَبِ أَوْ الْعِلَةِ)... ثم قال -أي الشيخ الصومالي-: **قال القَرَافِيُّ (ت 684هـ) [في (نفائس الأصول في شرح المحصول)] {القاعدة أن الشك [أي في الشَّرْطِ] يَمْنَعُ مِنْ تَرْتِيبِ الْحُكْمِ، وَالشَّكُّ فِي الْمَانِعِ لَا يَمْنَعُ [أَيُّ مِنْ تَرْتِيبِ الْحُكْمِ]}**. انتهى باختصار. وقال الشيخ تركي البنعلي في (شرح شروط وموانع التكفير): **إذا كان ثبوت أمر معين مانعًا فانتيقائه شرط وإذا كان انتيقاؤه مانعًا فثبوته شرط، والعكس بالعكس، إذن الشروط في الفاعل هي بعكس الموانع**، فمثلاً لو تكلمنا بأنه من الموانع الشرعية **الإكراه** ف[يكون] من الشروط في الفاعل **الاختيار**، أنه يكون **مختاراً** في

فَعِلِهِ هَذَا الْفَعْلَ - أَوْ قَوْلِهِ هَذَا الْقَوْلَ - الْمُكْفَرُ، أَمَا إِنْ كَانَ مُكْرَهًا فَهَذَا مَانِعٌ مِنْ مَوَائِعِ التَّكْفِيرِ. انتهى. قُلْتُ: وَلَوْ تَكَلَّمْنَا بِأَنَّهُ مِنَ الْمَوَائِعِ الشَّرْعِيَّةِ الْجُنُونُ فَيَكُونُ مِنَ الشُّرُوطِ فِي الْفَاعِلِ الْعَقْلُ، وَلَوْ تَكَلَّمْنَا بِأَنَّهُ مِنَ الْمَوَائِعِ الشَّرْعِيَّةِ انْتِفَاءً قَصْدِ الْفَعْلِ (أَوْ الْقَوْلِ) الْمُكْفَرُ فَيَكُونُ مِنَ الشُّرُوطِ فِي الْفَاعِلِ قَصْدُ الْفَعْلِ (أَوْ الْقَوْلِ) الْمُكْفَرِ، وَلَوْ تَكَلَّمْنَا بِأَنَّهُ مِنَ الْمَوَائِعِ الشَّرْعِيَّةِ الْجَهْلُ النَّاتِجُ عَنْ غَيْرِ تَغْرِيطٍ (وذلك في غير مسائل الشَّرْكَ الْأَكْبَرِ، وَفِي غَيْرِ الصِّفَاتِ الَّتِي لَا تَتِمُّ الرُّبُوبِيَّةُ إِلَّا بِهَا) فَيَكُونُ مِنَ الشُّرُوطِ فِي الْفَاعِلِ التَّمَكُّنُ مِنَ الْعِلْمِ (وذلك في غير مسائل الشَّرْكَ الْأَكْبَرِ، وَفِي غَيْرِ الصِّفَاتِ الَّتِي لَا تَتِمُّ الرُّبُوبِيَّةُ إِلَّا بِهَا)، وَإِذَا قَامَ السَّبَبُ فِي الْمَحَلِّ فَلَا يَخْرُجُ الْحَالُ مِنَ الْأُمُورِ الْآتِيَةِ؛ الْأَوَّلُ، أَنْ يَظُنَّ الْمُكْفَرُ وُجُودَ مَانِعٍ مُعَيَّنٍ فَلَا يَجُوزُ التَّكْفِيرُ حِينَئِذٍ لِأَنَّ أَثَرَ الْمَانِعِ يُضَادُّ أَثَرَ السَّبَبِ، وَهَذَا لَا نِزَاعَ فِيهِ مِنْ حَيْثُ الْجُمْلَةُ [قَالَ الشَّيْخُ تَرْكِي الْبَنْعَلِيُّ فِي (شَرْحِ شُرُوطِ وَمَوَائِعِ التَّكْفِيرِ): وَتَأَمَّلُوا فِي قَوْلِ أَهْلِ الْأَصُولِ حِينَمَا قَرَّرُوا وَعَرَّفُوا وَاصْطَلَحُوا عَلَى أَنَّ {الْمَانِعَ هُوَ وَصْفٌ ظَاهِرٌ مُنْضَبِطٌ}، وَبِذَلِكَ تَجُجُ الْمُرْجئة وَتُفْجِمُ أَوْلئِكَ الطَّوَائِفَ الَّذِينَ ابْتَكَرُوا شُرُوطًا وَمَوَائِعَ مِنْ مَوَائِعِ التَّكْفِيرِ، ابْتَكَرُوا عَدَدًا مِنَ الْمَوَائِعِ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ بِهَا مِنْ سُلْطَانٍ، كَأَنَّهُ يَقُولُوا {مِنْ مَوَائِعِ التَّكْفِيرِ أَنْ لَا يَكُونَ الْمَرءُ مُسْتَحِلًّا أَوْ جَاحِدًا}، نَقُولُ، هَلِ الْاسْتِحْلَالُ هُوَ وَصْفٌ ظَاهِرٌ مُنْضَبِطٌ أَوْ لَيْسَ بِمُنْضَبِطٍ وَلَا ظَاهِرٌ؟ هُوَ وَصْفٌ، نَعَمْ، لَكِنَّهُ لَيْسَ بِظَاهِرٍ، الْاسْتِحْلَالُ مَحَلُّ الْقَلْبِ وَلَا يَعْلَمُ مَا فِي الْقُلُوبِ إِلَّا عِلَامُ الْغُيُوبِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، إِذَنْ الْاسْتِحْلَالُ لَيْسَ بِوَصْفٍ ظَاهِرٍ مُنْضَبِطٍ، وَكَيْفَ يُضَبِّطُ الْاسْتِحْلَالُ؟! كَيْفَ السَّبِيلُ إِلَى ضَبْطِ الْجُحُودِ؟!، لَا سَبِيلَ لِضَبْطِ ذَلِكَ، إِذَنْ هَذِهِ لَا يُلْتَفَتُ إِلَيْهَا بِأَنَّهَا مِنَ الْمَوَائِعِ... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الْبَنْعَلِيِّ- عَنِ

مانع (إنتفاء قصد الفعل أو القول المكفر): وقد يقول قائل {القصد من أعمال القلوب، محل القلب، فكيف السبيل إلى ذلك؟ كيف تمحص بين القاصد من عدمه؟}، يُقال، إن ذلك **يرجع للقرائن**، فهناك أمور عديدة محلها القلب ولكن **تُعرف بالقرائن**، كالحُب والبُغض -مثلاً- من أعمال القلوب، ولكن ذلك **يرجع ويُعرف بالقرائن**؛ فمثلاً، الشيعي الرافضي عندما يسب أبا بكر وعمر رضي الله عنهما، أو يكفر عامة أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وأمّهات المؤمنين، ثم يزعم أنه يحب أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم -مثلاً- فهذا تكذبه في دعواه أنه يحب أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم، كيف علمنا ذلك والحُب من أعمال القلوب؟، نقول، **بالقرائن**، [لأنه] لا يصح أنه يكفر أو يسب الصحابة ثم يزعم أنه يحب الصحابة، **فهذه القرائن تدل على كذبه فيما قال**؛ كذلك في مسألة القصاص عند القتل -أو الجراحة- الخطأ والمتعمد، يرجع في ذلك إلى القصد من عدمه، كيف يُعرف القصد بالقرائن، رجل ضرب رجلاً بالمسدس على رأسه ثم يقول {إنه لم يقصد إلى قتله}، فقرائن الحال تدل على أنه قاصد لقتله، لكنه لو ضربه بالمسدس على قدميه فمات، نعم، **قد تصح القرينة هنا أنه لم يقصد إلى قتله**، ضربه بالعصا فمات، نعم، **قد تصح القرينة هنا أنه لم يقصد إلى قتله**... ثم قال -أي الشيخ البنعلي-: فلان من الناس ارتكب الكفر البواح والشرك الصراح، يقول [أي البعض] لك {لا تستطيع أن تكفّره}، لم؟، {لأنه من حفظ القرآن}!، هل هذا مانع من موانع التكفير؟!، **ليس من موانع التكفير في شيء**، النبي صلى الله عليه وسلم أخبرنا كما عند مسلم {والقرآن حجة لك أو عليك}، إذن إذا عمل به فهو حجة له، وإن لم يعمل به وعمل بخلافه، أو ناقضه أو كفر به أو استهزأ به، وإن

كَانَ حَافِظًا لَهُ، فَهُوَ حُجَّةٌ عَلَيْهِ وَلَيْسَ بِحُجَّةٍ لَهُ... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الْبَنَعِيِّ-: **لَيْسَ كُلُّ مَا يُقَالُ عَنْهُ أَنَّهُ مِنْ مَوَانِعِ التَّكْفِيرِ يُسَلِّمُ لَهُ**، بَلْ لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ هَذَا الْمَانِعُ قَدْ جَاءَ فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَقَرَّرَهُ أَهْلُ السُّنَّةِ، أَمَّا أَنْ يَكُونَ مِنْ وَضْعِ الْمُبْتَدِعَةِ كَالْمُرْجِيَّةِ وَنَحْوِهِمْ فَهَذَا لَا يُلْتَفَتُ لَهُ وَلَا يُرْفَعُ بِهِ رَأْسًا. انْتَهَى بِاخْتِصَارٍ. وَقَالَ الشَّيْخُ أَبُو سَلْمَانَ الصُّومَالِي فِي (التَّنْبِيهَاتِ عَلَيَّ مَا فِي الْإِشَارَاتِ وَالِدَّلَائِلِ مِنَ الْأَغْلُوطَاتِ): إِنَّ مِنْ أَصُولِ الشَّرِيعَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ أَنَّ الْحِكْمَةَ إِذَا كَانَتْ خَفِيَّةً أَوْ مُنْتَشِرَةً [أَيُّ غَيْرِ مُنْضَبِطَةٍ] يُنَاطُ الْحُكْمُ **بِالْوَصْفِ الظَّاهِرِ الْمُنْضَبِطِ**. انْتَهَى. وَقَالَ الشَّيْخُ أَبُو سَلْمَانَ الصُّومَالِي أَيْضًا فِي (تَأْيِيدِ وَمَنَاصِرِ الْبَيَانِ الْخَتَامِيِّ لِعُلَمَاءِ الْوَلَايَاتِ الْإِسْلَامِيَّةِ فِي الصُّومَالِ): وَالْحُكْمُ الشَّرْعِيُّ يُدَارُ عَلَى **الْمَظَنَّةِ الظَّاهِرَةِ الْمُنْضَبِطَةِ** لَا عَلَى الْحُكْمِ الْخَفِيِّ [أَوْ] الْمُنْتَشِرَةِ... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الصُّومَالِيِّ-: قَصُرُ الصَّلَاةِ فِي السَّفَرِ إِنَّمَا كَانَ لِلْمَشَقَّةِ، وَمَشَاقُ الْمُسَافِرِينَ تَخْتَلِفُ، فَضُبُطُ بِمَسَافَةٍ مُعَيَّنَةٍ هِيَ **مَظَنَّةُ الْمَشَقَّةِ غَالِبًا**. انْتَهَى. وَقَالَ الشَّيْخُ عَلِيُّ بْنُ خَضِيرٍ الْخَضِيرِ فِي (إِجَابَةِ فَضِيلَةِ الشَّيْخِ عَلِيِّ الْخَضِيرِ عَلَى أَسْئَلَةِ الْلِقَاءِ الَّذِي أَجْرِيَ مَعَ فَضِيلَتِهِ فِي مُنْتَدَى "السَّلَفِيِّونَ"): وَهَنَاق مَوَانِعُ غَيْرُ مُعْتَبَرَةٍ لَكِنْ يَطْلُنْهَا بَعْضُهُمْ أَنَّهَا مَانِعٌ وَلَيْسَتْ بِمَانِعٍ، مِثْلُ: (أ) قَصْدُ الْكُفْرِ!؛ (ب) كَوْنُهُ مِنْ الْحُكَامِ أَوْ الْعُلَمَاءِ أَوْ الدَّعَاةِ أَوْ الْمُجَاهِدِينَ، فَيُمنَعُ مِنْ تَكْفِيرِهِ وَلَوْ جَاءَ بِكُفْرٍ صَرِيحٍ بِوَاقٍ!؛ (ت) مَصْلَحَةُ الدَّعْوَةِ أَوْ الْمَصَالِحِ، فَمَا دَامَ أَنَّهُ يَقْصِدُ الْمَصْلَحَةَ فَلَوْ فَعَلَ الْكُفْرَ فَلَا يُكْفَرُ!؛ (ث) الْهَزْلُ وَعَدَمُ الْجِدِّ فَلَا يُكْفَرُ إِلَّا بِالْجَادِّ!؛ (ج) عَدَمُ تَرْتُّبِ الْأَحْكَامِ أَوْ الْعُقُوبَةِ، فَبَعْضُهُمْ يَجْعَلُ ذَلِكَ مَانِعًا لِمَنْ أَتَى بِكُفْرٍ بِوَاقٍ، فَيَقُولُ { لَا يُكْفَرُ، لِأَنَّكَ إِذَا كَفَرْتَهُ لَنْ تَقْتُلَهُ وَلَنْ تَخْرُجَ عَلَيْهِ، وَمَعْنَى كُفْرِهِ عَدَمُ إِزْثِهِ وَفُرَاقُ زَوْجَتِهِ، فَلَمَّا لَمْ

يَحْضُلُ ذَلِكَ فَلَا تَكْفِيرَ}!، ونحن نقول، هناك فَرْقٌ بين الأسماء والأحكام ولا يعني عَدَمُ الْقُدْرَةِ عَلَى الأحكام مَنَعُ إلْحَاقِ الأَسْمَاءِ... ثم قال -أي الشيخ الخضير-: **وَكَفَّرَ جَمْعٌ مِنَ السَّلَفِ الْحَاجَّ؛ وَتَكَلَّمَ الإِمَامُ أَحْمَدُ عَلَى (الْمَأْمُونِ) وَكَفَّرَهُ، فَقَدْ ثَبَتَ تَكْفِيرُ أَحْمَدَ لِلْمَأْمُونِ بِسَنَدٍ صَحِيحٍ...** ثم قال -أي الشيخ الخضير-: مَنْ مَاتَ عَلَى الْكُفْرِ -وهو كَافِرٌ أَصْلِيٌّ- فَهَذَا يُشْهَدُ عَلَيْهِ **بِالنَّارِ**، وَإِنْ كَانَ مُرْتَدًّا وَمَاتَ عَلَى رِدَّتِهِ فَهَذَا يُشْهَدُ لَهُ **بِالنَّارِ** كَمَا صَحَّ عَنْ أَبِي بَكْرٍ فِي قَتْلِ الْمُرْتَدِّينَ وَأَنَّهُ صَالَحَهُمْ [أَيِ الْمُرْتَدِّينَ] عَلَى أَنْ **يَشْهَدُوا أَنْ قَتَلَاهُمْ مِنَ الْمُرْتَدِّينَ فِي النَّارِ**، وَهُوَ إِجْمَاعُ الصَّحَابَةِ... ثم قال -أي الشيخ الخضير- رَدًّا عَلَى سَوَالِ {هَلْ لَكَ أَنْ تَنْصَحَ بِكُتُبِ تَبَيُّنِ الْقَوَاعِدِ فِي التَّكْفِيرِ؟}: كُتُبُ أَيْمَةِ الدَّعْوَةِ النَّجْدِيَّةِ. انتهى باختصار! **الثاني، أَنْ يَظُنَّ أَوْ يَعْلَمَ عَدَمَ الْمَانِعِ فَيَحِبُّ التَّكْفِيرَ لِقِيَامِ السَّبَبِ بِدُونِ مُعَارِضٍ وَلَا خِلَافٍ فِيهِ أَيْضًا عَلَى الْجُمْلَةِ؛ الثَّالِثُ، أَنْ لَا يَظُنَّ عَدَمَ الْمَانِعِ أَوْ وُجُودَهُ، [أَيِ] مَعَ إِحْتِمَالِ الْعَدَمِ وَالْوُجُودِ، وَمَذْهَبُ الْفُقَهَاءِ وَأَهْلِ الْأَثَرِ فِي هَذِهِ الصُّورَةِ جَوَازُ الْعَمَلِ بِالْمُقْتَضِي لِعَدَمِ الْمُعَارِضِ وَعَدَمِ وُجُوبِ الْبَحْثِ عَنِ الْمَانِعِ [جَاءَ فِي الْمَوْسُوعَةِ الْفَقْهِيَّةِ الْكُوَيْتِيَّةِ: فَإِذَا وَقَعَ الشَّكُّ فِي الْمَانِعِ فَهَلْ يُؤْتَرُ ذَلِكَ فِي الْحُكْمِ؟، إِنْعَقَدَ الإِجْمَاعُ عَلَى أَنْ {الشَّكُّ فِي الْمَانِعِ لَا أَثَرَ لَهُ}. انتهى.** وقال صالح بن مهدي المقبلي (ت1108هـ) في (نجاح الطالب على مختصر ابن الحاجب، بعناية الشيخ وليد بن عبدالرحمن الربيعي): وهذه إسهالات العلماء والعقلاء، إذا تمَّ الْمُقْتَضِي لَا يَتَوَقَّفُونَ إِلَى أَنْ يَظْهَرَ لَهُمْ عَدَمُ الْمَانِعِ، **بَلْ يَكْفِيهِمْ أَنْ لَا يَظْهَرَ الْمَانِعُ**. انتهى. وقال الْقَرَأَفِيُّ (ت684هـ) في (نفائس الأصول في شرح المحصول): **والشَّكُّ فِي الْمَانِعِ لَا يَمْنَعُ تَرْتِيبَ الْحُكْمِ، لِأَنَّ الْقَاعِدَةَ أَنَّ الْمَشْكُوكَاتِ كَالْمَعْدُومَاتِ، فَكُلُّ**

شَيْءٍ شَكَّكْنَا فِي وُجُودِهِ أَوْ عَدَمِهِ **جَعَلْنَاهُ مَعْدُومًا**. انتهى. وَقَالَ يُوسُفُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْجَوْزِيِّ (ت 656هـ) فِي (الإيضاح لقوانين الاصطلاح): **الأصلُ عَدَمُ المانعِ**، فَمَنْ ادَّعَى وُجُودَهُ كَانَ عَلَيْهِ الْبَيَانُ... ثم قَالَ - أَيُّ ابْنِ الْجَوْزِيِّ -: وَأَمَّا الشُّبْهَةُ فَإِنَّمَا تُسْقِطُ الْخُذُودَ إِذَا كَانَتْ مُتَحَقِّقَةً الْوُجُودَ لَا مُتَوَهِّمَةً. انتهى. وَقَالَ الشَّيْخُ أَبُو سَلْمَانَ الصُّومَالِيُّ فِي (سِلْسِلَةِ مَقَالَاتٍ فِي الرَّدِّ عَلَى الدُّكْتُور طَارِقِ عَبْدِ الْحَلِيمِ): **لَا يَجُوزُ تَرْكُ الْعَمَلِ بِالسَّبَبِ الْمَعْلُومِ لِاحْتِمَالِ الْمَانِعِ**... ثم قَالَ - أَيُّ الشَّيْخِ الصُّومَالِيِّ -: **الأسبابُ الشرعيةُ لَا يَجُوزُ إهمالُهَا بِدَعْوَى الاحْتِمَالِ**، والدَّلِيلُ أَنَّ مَا كَانَ ثَابِتًا يَقْطَعُ أَوْ يَغْلِبُهُ ظَنُّ لَا يُعَارِضُ بَوَهِمٍ وَاحْتِمَالٍ، فَلَا عِبْرَةَ بِالِاحْتِمَالِ فِي مُقَابِلِ الْمَعْلُومِ مِنَ الْأَسْبَابِ، فَالْمُحْتَمَلُ مَشْكُوكٌ فِيهِ وَالْمَعْلُومُ ثَابِتٌ، وَعِنْدَ التَّعَارُضِ لَا يَنْبَغِي الْإِلْتِفَاتُ إِلَى الْمَشْكُوكِ، فَالْقَاعِدَةُ الشَّرْعِيَّةُ هِيَ **إِلْغَاءُ كُلِّ مَشْكُوكٍ فِيهِ وَالْعَمَلُ بِالْمُتَحَقِّقِ مِنَ الْأَسْبَابِ**... ثم قَالَ - أَيُّ الشَّيْخِ الصُّومَالِيِّ -: **إِنَّ الْمَانِعَ يَمْنَعُ الْحُكْمَ بِوُجُودِهِ لَا بِاحْتِمَالِهِ**... ثم قَالَ - أَيُّ الشَّيْخِ الصُّومَالِيِّ -: **إِنَّ إِحْتِمَالَ الْمَانِعِ لَا يَمْنَعُ تَرْتِيبَ الْحُكْمِ عَلَى السَّبَبِ، وَإِنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ الْمَانِعِ**... ثم قَالَ - أَيُّ الشَّيْخِ الصُّومَالِيِّ -: **الأصلُ تَرْتِيبُ الْحُكْمِ عَلَى سَبَبِهِ**، وَهَذَا مَذْهَبُ السَّلَفِ الصَّالِحِ، بَيْنَمَا يَرَى آخَرُونَ فِي **عَصْرِنَا** عَدَمَ الْاعْتِمَادِ عَلَى السَّبَبِ لِاحْتِمَالِ الْمَانِعِ، فَيُوجِبُونَ الْبَحْثَ عَنْهُ [أَيُّ عَنِ الْمَانِعِ]، ثُمَّ بَعْدَ التَّحَقُّقِ مِنْ عَدَمِهِ [أَيُّ مِنْ عَدَمِ وُجُودِ الْمَانِعِ] يَأْتِي الْحُكْمُ، وَحَقِيقَةُ مَذْهَبِهِمْ (رَبَطَ عَدَمَ الْحُكْمِ بِاحْتِمَالِ الْمَانِعِ)، وَهَذَا **خُرُوجٌ مِنْ مَذَاهِبِ أَهْلِ الْعِلْمِ، وَلَا دَلِيلَ إِلَّا الْهَوَى**، لِأَنَّ مَانِعِيَّةَ الْمَانِعِ [عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ] رُبَطَ عَدَمَ الْحُكْمِ بِوُجُودِ الْمَانِعِ لَا بِاحْتِمَالِهِ... ثم قَالَ - أَيُّ الشَّيْخِ الصُّومَالِيِّ -: **وَيَلْزَمُ الْمَانِعِينَ مِنَ الْحُكْمِ لِمُجَرَّدِ إِحْتِمَالِ الْمَانِعِ الْخُرُوجُ مِنَ الدِّينِ، لِأَنَّ حَقِيقَةَ مَذْهَبِهِمْ**

رَدُّ الْعَمَلِ بِالظُّوَاهِرِ مِنْ عُمُومِ الْكِتَابِ، وَأَخْبَارِ الْآحَادِ،
وَشَهَادَةِ الْعُدُولِ، وَأَخْبَارِ الثَّقَاتِ، لِاحْتِمَالِ النَّسْخِ
والتَّخْصِصِ، وَ[احْتِمَالِ] الْفِسْقِ الْمَانِعِ مِنْ قَبُولِ
الشَّهَادَةِ، وَاحْتِمَالِ الْكَذِبِ وَالْكَفْرِ وَالْفِسْقِ الْمَانِعِ مِنْ
قَبُولِ الْأَخْبَارِ، بَلْ يَلْزَمُهُمْ أَنْ لَا يُصَحِّحُوا نِكَاحَ امْرَأَةٍ وَلَا
حِلَّ ذَبِيحَةٍ مُسْلِمٍ، لِاحْتِمَالِ أَنْ تَكُونَ الْمَرْأَةُ مُحَرَّمًا لَهُ أَوْ
مُعْتَدَةً مِنْ غَيْرِهِ أَوْ كَافِرَةً، وَ[احْتِمَالِ] أَنْ يَكُونَ الذَّابِحُ
مُشْرِكًا أَوْ مُرْتَدًّا... إِلَى آخِرِ الْقَائِمَةِ... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ
الْشَيْخِ الصُّومَالِيِّ-: لَا يَصِحُّ الْأَعْتِمَادُ بِالِاسْتِصْحَابِ عَلَى
مَنْعِ حُكْمِ السَّبَبِ، **لِأَنَّ الْإِسْتِصْحَابَ قَدْ بَطَلَ بِقِيَامِ**
السَّبَبِ... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الصُّومَالِيِّ-: لَا يَصِحُّ
الِاسْتِدْلَالُ بِالِاسْتِصْحَابِ عِنْدَ قِيَامِ السَّبَبِ، وَإِنَّمَا يَحْسُنُ
التَّمَسُّكُ بِهِ عِنْدَ انْتِفَاءِ السَّبَبِ، **وَأَلَّا فَالْأَصْلُ الْمُسْتَصْحَبُ**
إِنْفَسَخَ بِقِيَامِ مَا يَقْتَضِي التَّكْفِيرَ. انْتَهَى بِاخْتِصَارٍ. وَقَالَ
الشَّيْخُ أَبُو سَلْمَانَ الصُّومَالِيُّ أَيْضًا فِي (الْجَوَابِ
الْمُسَبِّوِكِ "الْمَجْمُوعَةُ الثَّانِيَّةُ"): الْأَصْلُ فِيمَنْ أَظْهَرَ
الْكُفْرَ أَنَّهُ كَافِرٌ **رَبَطًا لِلْحُكْمِ بِسَبَبِهِ، وَهُوَ أَصْلُ مُتَّفَقٍ**
عَلَيْهِ. انْتَهَى؛ وَلَكِنِّي تَتَّصِحُّ الصُّورَةُ أَكْثَرَ فَلَنْضَرْبُ مِثَالًا
فِي أَحَدِ الْمَوَاقِعِ الْمُجْمَعِ عَلَيْهَا أَلَا وَهُوَ الْإِكْرَاهُ، يَقُولُ
الْإِمَامُ ابْنُ شِهَابٍ الزُّهْرِيُّ وَرَبِيعَةُ بْنُ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ
فِي مَسْأَلَةِ الْأَسِيرِ الَّذِي ارْتَدَّ وَلَا يُعْلَمُ أَمْكَرَهَا كَانَ أَمْ لَا
{ **إِنْ تَنَصَّرَ وَلَا يُعْلَمُ أَمْكَرَهُ أَوْ غَيْرُهُ فُرِّقَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ**
امْرَأَتِهِ، وَإِنْ أَكْرَهُ عَلَى النَّضْرَانِيَّةِ لَمْ يُفَرَّقْ بَيْنَهُ وَبَيْنَ
امْرَأَتِهِ } [حَكَاهُ الْإِمَامُ مَالِكٌ فِي (الْمُدَوَّنَةِ)]، وَقَالَ الْإِمَامُ
مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ [فِي (الْمُدَوَّنَةِ)] رَحِمَهُ اللَّهُ { **إِذَا تَنَصَّرَ**
الْأَسِيرُ، فَإِنْ عُرِفَ أَنَّهُ تَنَصَّرَ طَائِعًا فُرِّقَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ
امْرَأَتِهِ، وَإِنْ أَكْرَهُ لَمْ يُفَرَّقْ بَيْنَهُ وَبَيْنَ امْرَأَتِهِ، وَإِنْ لَمْ
يُعْلَمَ أَنَّهُ تَنَصَّرَ مُكْرَهًا أَوْ طَائِعًا فُرِّقَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ امْرَأَتِهِ }،
أَلَا تَرَى تَطْبِيقَ الْأَثْمَةِ لِلْأَصْلِ الْخَامِسِ فِي أَنَّ الْوَاقِعَ فِي
الْكُفْرِ، فَإِنَّمَا أَنْ يُعْلَمَ لَهُ مَا نَعِيَ مِنَ الْحُكْمِ فَلَا يَكْفُرُ، وَإِنَّمَا

أَنْ لَا يُعْلَمَ لَهُ مَا يُعْصَى فَيَكْفُرُ لِقِيَامِ السَّبَبِ وَعَدَمِ الْمَانِعِ،
وَأَمَّا أَنْ لَا يُعْلَمَ بِقِيَامِ الْمَانِعِ وَلَا بِانْتِفَائِهِ مِنَ الْمَجَلِّ
فَيَعْمَلُ بِالْمُقْتَضَى وَلَا عِبْرَةَ بِالْإِحْتِمَالَاتِ [قال خليل بن
إسحاق الجندي المالكي (ت776هـ) في (التوضيح شرح
مختصر ابن الحاجب): إِذَا تَنَصَّرَ الْأَسِيرُ فَإِنْ عُلِمَ إِكْرَاهُهُ
فَكَالْمُسْلِمِ [أَيُّ فِي جَمِيعِ أَحْكَامِهِ]، وَإِنْ عُلِمَ طَوْعُهُ
فَكَالْمُرْتَدِّ [أَيُّ فِي جَمِيعِ أَحْكَامِهِ]، وَإِنْ لَمْ يُعْلَمْ طَوْعُهُ
مِنْ إِكْرَاهِهِ فَالْمَشْهُورُ أَنَّهُ مَحْمُولٌ عَلَى الطَّوْعِ لِأَنَّهُ
الْأَصْلُ فِي الْأَفْعَالِ الْوَاقِعَةِ مِنَ الْعُقْلَاءِ وَالْغَالِبُ أَيْضًا،
وَرُويَ عَنْ مَالِكٍ أَنَّهُ مَحْمُولٌ عَلَى الْإِكْرَاهِ لِأَنَّهُ الْغَالِبُ مِنَ
حَالِ الْمُسْلِمِ... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ خَلِيلُ بْنُ إِسْحَاقَ-: وَمَنْ
تَنَصَّرَ مِنْ أَسِيرٍ حُمِلَ عَلَى الْإِخْتِيَارِ حَتَّى يَثْبُتَ إِكْرَاهُهُ، هَذَا
هُوَ الْمَشْهُورُ، وَوَجْهُهُ أَنَّ الْغَالِبَ فِي أَحْوَالِ الْمُكَلَّفِ
الْإِخْتِيَارُ وَهَذَا صَحِيحٌ، إِلَّا أَنْ يَشْتَهَرَ عَنْ جِهَةٍ مِنْ جِهَاتِ
الْكُفَّارِ أَنَّهُمْ يُكْرَهُونَ الْأَسِيرَ عَلَى الدُّخُولِ فِي دِينِهِمْ
وَيُكْثِرُونَ مِنَ الْإِسَاءَةِ إِلَيْهِ فَإِذَا تَنَصَّرَ خُفِّفَ عَنْهُ، فَيَنْبَغِي
عِنْدِي أَنْ يُتَوَقَّفَ فِي إِجْرَاءِ حُكْمِ الْمُرْتَدِّ عَلَيْهِ حَتَّى يَثْبُتَ
ذَلِكَ، وَقِيلَ {بَلْ يُحْمَلُ عَلَى الْإِكْرَاهِ لِأَنَّهُ الْغَالِبُ مِنَ حَالِ
الْمُسْلِمِ}، انْتَهَى بِاخْتِصَارٍ. وَقَالَ بِهَرَامِ الدَّمِيرِي (ت
805هـ) فِي (تَحْبِيرِ الْمُخْتَصَرِ): مَنْ تَنَصَّرَ مِنْ أَسِيرٍ
وَنَحْوِهِ مِمَّنْ دَخَلَ بِلَادَ الْخَرْبِ فَإِنَّهُ يُحْمَلُ عَلَى أَنَّهُ فَعَلَ
ذَلِكَ إِخْتِيَارًا مِنْهُ لِأَنَّ أَفْعَالَ الْمُكَلَّفِ مَحْمُولَةٌ عَلَى ذَلِكَ،
إِلَّا أَنْ تَقُومَ بَيِّنَةٌ عَلَى إِكْرَاهِهِ، وَهَذَا هُوَ الْمَشْهُورُ، وَقِيلَ
{يُحْمَلُ عَلَى إِكْرَاهِهِ لِأَنَّهُ الْغَالِبُ مِنَ حَالِ الْمُسْلِمِ}،
انْتَهَى. وَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدٍ سَالِمُ الْمَجْلِسِيِّ
الشَّنْقِيطِيِّ (ت1302هـ) فِي (لَوَامِعِ الدَّرَرِ فِي هَتِكِ
أَسْتَارِ الْمُخْتَصَرِ): الْمُسْلِمُ إِذَا أَسْرَهُ الْعَدُوُّ ثُمَّ ثَبَّتَ أَنَّهُ
تَنَصَّرَ أَوْ تَهَوَّدَ أَوْ تَمَجَّسَ، فَإِنَّهُ يُحْمَلُ فِي حُكْمِ الشَّرْعِ
عِنْدَ جَهْلِ حَالِهِ عَلَى أَنَّهُ كَفَرَ طَائِعًا، قَالَ الشَّيْرَازِيُّ [ت
1106هـ] {وَهُوَ مُقَيَّدٌ بِمَا إِذَا لَمْ يَكُنْ مِنْ أَسْرِهِ مِمَّنْ

اشْتَهَرَ عَنْهُمْ أَنَّهُمْ يُكْرَهُونَ الْأَسِيرَ الْمُسْلِمَ عَلَى الْكُفْرِ،
وَالْأَحْمِلَ عَلَى الْإِكْرَاهِ، وَهُوَ تَقْيِيدُ مُتَجَهِّهِ، وَإِنَّمَا حُمِلَ
عَلَى الطَّوْعِ مَعَ جَهْلِ الْحَالِ **لِأَنَّهُ الْأَصْلُ فِيمَا يَصْدُرُ مِنَ**
الْعُقْلَاءِ فِي الْأَفْعَالِ وَالْأَقْوَالِ، وَعَنْ مَالِكٍ أَنَّهُ مَحْمُولٌ
عَلَى الْإِكْرَاهِ **لِأَنَّهُ الْغَالِبُ مِنْ حَالِ الْمُسْلِمِ**؛ أَمَّا إِذَا عُلِمَ
طَوْعُهُ أَوْ إِكْرَاهُهُ عُمِلَ عَلَى ذَلِكَ بِلا إِشْكَالٍ. انتهى
باختصار؛ ومع وُضُوحِ الْقَاعِدَةِ يُصِيبُ بَعْضُ الْإِخْوَةِ سُوءَ
فَهْمٍ لِلْمَقْصُودِ مِنْ إِنْتِفَاءِ الْمَوَانِعِ عِنْدَ تَكْفِيرِ الْمُعَيَّنِ،
فَيَظُنُّونَ أَنَّ الْمُرَادَ إِنْتِفَاءُ الْمَانِعِ بَعْدَ الْبَحْثِ عَنْهُ،
وَالْتَحْقِيقُ أَنَّ الْمَقْصُودَ مِنْ إِنْتِفَاءِ الْمَانِعِ أَنْ لَا يَعْلَمَ
الْمُكْفَرُ مَانِعًا فِي الْمَجَلِّ، **وَلَا عِبْرَةً بِالْإِحْتِمَالِ الْمُجَرَّدِ**
لِأَنَّ الْحُكْمَ الشَّرْعِيَّ يَثْبُتُ بِسَبَبِهِ [أَيَّ سَبَبٍ الْحُكْمُ]
وإِنْتِفَاءِ مَانِعِهِ، وَالْمُعْتَبَرُ أَنْ لَا يَظُنُّ الْمُكْفَرُ عِنْدَ التَّكْفِيرِ
مَانِعًا فِي الْمَجَلِّ... ثم قَالَ -أَيَّ الشَّيْخِ الصَّوْمَالِيِّ-
الْأَصْلُ السَّادِسُ [أَيَّ مِنَ الْأَصُولِ الَّتِي يَنْبَغِي أَنْ يَنْطَلِقَ
مِنْهَا أَهْلُ التَّوْحِيدِ وَالْجِهَادِ فِي هَذَا الْعَصْرِ بِالنِّسْبَةِ
لِمَسْأَلَةِ الْكُفْرِ وَالتَّكْفِيرِ]، الْمُكْفَرُ هُوَ كُلُّ مَنْ لَهُ عِلْمٌ بِمَا
يُكْفَرُ بِهِ، وَمِنْهُمْ الْعَامِّيُّ فِي الْمَسَائِلِ الْمَعْلُومَةِ مِنَ
الَّذِينَ بِالضَّرُورَةِ وَفِي الْمَسَائِلِ الَّتِي اسْتَوْعَبَهَا، إِذْ لَا
مَانِعَ مِنْ ذَلِكَ شَرْعًا وَالشَّرْطُ [أَيَّ فِي مَنْ يُكْفَرُ] الْعِلْمُ
وَالْعِرْفَانُ... ثم قَالَ -أَيَّ الشَّيْخِ الصَّوْمَالِيِّ- **الْأَصْلُ**
السَّابِعُ [أَيَّ مِنَ الْأَصُولِ الَّتِي يَنْبَغِي أَنْ يَنْطَلِقَ مِنْهَا أَهْلُ
التَّوْحِيدِ وَالْجِهَادِ فِي هَذَا الْعَصْرِ بِالنِّسْبَةِ لِمَسْأَلَةِ الْكُفْرِ
والتَّكْفِيرِ]، أَمَّا الْمُكْفَرُ فَيَصِحُّ تَكْفِيرُ الْعَاقِلِ الْمُخْتَارِ
بِمُوجِبِهِ [أَيَّ بِالسَّبَبِ الَّذِي أَوْجَبَ تَكْفِيرَهُ] وَإِنْ لَمْ يَكُنْ
بَالِغًا، وَهُوَ مَذْهَبُ جُمْهُورِ أَهْلِ الْعِلْمِ، يَقُولُ ابْنُ تَيْمِيَّةَ
رَحِمَهُ اللَّهُ [فِي (دَرْءِ تَعَارُضِ الْعَقْلِ وَالنَّقْلِ)] {كَفَرُ
الصَّبِيِّ الْمُمَيِّزِ صَحِيحٌ عِنْدَ أَكْثَرِ الْعُلَمَاءِ، فَإِذَا ارْتَدَّ الصَّبِيُّ
الْمُمَيِّزُ صَارَ مُرْتَدًّا وَإِنْ كَانَ أَبَوَاهُ مُؤْمِنَيْنِ، وَيُؤَدَّبُ عَلَى
ذَلِكَ بِاتِّفَاقِ الْعُلَمَاءِ أَغْظَمُ مِمَّا يُؤَدَّبُ عَلَى تَرْكِ الصَّلَاةِ،

لَكِنْ لَا يُقْتَلُ فِي شَرِيعَتِنَا حَتَّى يَبْلُغَ}، وَقَالَ ابْنُ الْقَيْمِ رَحِمَهُ اللَّهُ [فِي (أَحْكَامِ أَهْلِ الذِّمَّةِ)] {كَفَرُ الصَّيِّ الْمُمَيَّرِ مُعْتَبَرٌ عِنْدَ أَكْثَرِ الْعُلَمَاءِ، فَإِذَا ارْتَدَّ عَنْهُمْ صَارَ مُرْتَدًّا لَهُ أَحْكَامُ الْمُرْتَدِّينَ وَإِنْ كَانَ لَا يُقْتَلُ حَتَّى يَبْلُغَ فَيَتَّبَتْ عَلَيْهِ كُفْرُهُ، وَاتَّفَقُوا عَلَى أَنَّهُ يُضْرَبُ وَيُؤَدَّبُ عَلَى كُفْرِهِ أَغْظَمَ مِمَّا يُؤَدَّبُ عَلَى تَرْكِ الصَّلَاةِ}، **فَالصَّيِّ الْمُمَيَّرُ تَجْرِي عَلَيْهِ أَحْكَامُ الْمُرْتَدِّينَ مِنْ إِنْفِسَاخِ النِّكَاحِ وَالْمَنْعِ مِنَ الْمِيرَاثِ وَعَدَمِ الدَّفْنِ فِي مَقَابِرِ الْمُسْلِمِينَ، إِلَّا أَنَّهُ لَا يُقْتَلُ عِنْدَ الْأَكْثَرِينَ فَتَوَجَّلَ الْعُقُوبَةُ إِلَى حِينَ الْبُلُوغِ، وَرَأَتْ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ جَرَيَانَ أَحْكَامِ الْبَالِغِينَ عَلَيْهِ [أَيُّ عَلَى الصَّيِّ] فِي الْإِسْلَامِ وَالرَّدَّةِ وَالْخُدُودِ، وَالْكَلَامُ فِي الْأَحْكَامِ الدُّنْيَوِيَّةِ، قَالَ الْفَقِيهُ عُثْمَانُ بْنُ مُسْلِمٍ الْبَتِّيُّ (ت 143هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ {إِرْتِدَاؤُهُ إِرْتِدَادٌ، وَعَلَيْهِ مَا عَلَى الْمُرْتَدِّ، وَيُقَامُ عَلَيْهِ الْخُدُودُ، وَإِسْلَامُهُ إِسْلَامٌ} [حَكَاهُ الْجَصَّاصُ (ت 370هـ) فِي (مَخْتَصَرِ اخْتِلَافِ الْعُلَمَاءِ)]، وَقَالَ الْإِمَامُ ابْنُ مُفْلِحٍ رَحِمَهُ اللَّهُ {وَفِي الرُّوَضَةِ (تَصِيحُ رَدِّةٍ مُمَيَّرٍ فَيُسْتَتَابُ، فَإِنْ تَابَ وَإِلَّا قُتِلَ وَيَجْرِي عَلَيْهِ أَحْكَامُ الْبُلُغِ)}... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الصُّومَالِيِّ-: الْأَصْلُ الثَّامِنُ [أَيُّ مِنَ الْأَصُولِ الَّتِي يَنْبَغِي أَنْ يَنْطَلِقَ مِنْهَا أَهْلُ التَّوْحِيدِ وَالْجِهَادِ فِي هَذَا الْعَصْرِ بِالنِّسْبَةِ لِمَسْأَلَةِ الْكُفْرِ وَالتَّكْفِيرِ]، وَتَعْتَبَرُ عِنْدَ التَّكْفِيرِ مَا يَعْتَبَرُهُ أَهْلُ الْعِلْمِ مِنَ الشَّرُوطِ (كَالْعَقْلِ وَالِاخْتِيَارِ) وَكَذَلِكَ الْمَوَانِعِ (كَالْجُنُونِ وَالْإِكْرَاهِ) [قَالَ الشَّيْخُ أَبُو سَلْمَانَ الصُّومَالِيِّ فِي (مُنَاطَرَةٍ فِي حُكْمِ مَنْ لَا يُكْفَرُ الْمُشْرِكِينَ)]: وَتَعْتَبَرُ عِنْدَ التَّكْفِيرِ مَا يَعْتَبَرُهُ أَهْلُ الْعِلْمِ مِنَ الشَّرُوطِ وَالْمَوَانِعِ؛ كَالْعَقْلِ وَالِاخْتِيَارِ وَقَصْدِ الْفِعْلِ وَالتَّمَكُّنِ مِنَ الْعِلْمِ [فِي الشَّرُوطِ]؛ وَفِي الْمَوَانِعِ الْجُنُونُ وَالْإِكْرَاهُ وَالْخَطَا وَالْجَهْلُ... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الصُّومَالِيِّ-: أَصْلُ الدِّينِ لَا يُعَدَّرُ فِيهِ أَحَدٌ بِجَهْلٍ أَوْ تَأْوِيلٍ، [وَأَصْلُ الدِّينِ] هُوَ مَا يَدْخُلُ بِهِ الْمَرْءُ فِي الْإِسْلَامِ**

(الشَّهَادَتَانِ وَمَا يَدْخُلُ فِي مَعْنَى الشَّهَادَتَيْنِ)، وَمَا لَا يَدْخُلُ فِي مَعْنَى الشَّهَادَتَيْنِ لَا يَدْخُلُ فِي أَصْلِ الدِّينِ الَّذِي لَا عُذْرَ فِيهِ لِأَحَدٍ إِلَّا بِإِكْرَاهٍ أَوْ إِنْتِفَاءٍ قَصْدٍ. انتهى باختصار]... ثم قال -أي الشيخ الصومالي-: الأصل التاسع [أي من الأصول التي ينبغي أن ينطلق منها أهل التوحيد والجهاد في هذا العصر بالنسبة لمسألة الكفر والتكفير]، لا أعلم المجاهدين [يعني التيار السلفي الجهادي المعاصر] وافقوا الخوارج في أصل من أصولهم المعروفة التي قام على بطلانها الدليل من الكتاب والسنة وإجماع السلف الصالح مثل التكفير بالذنوب والمعاصي... وأعلم أن مذهب الخوارج هو ما تختص [أي الخوارج] به، ولا يقال لشيء {إنه مذهب الخوارج} إلا إذا اختصوا به... وقد طالبنا شيوخ مكافحة الإرهاب وأذناهم في أكثر من مقام ومجلس أن يثبتوا أصلاً واحداً من أصول الخوارج الخاصة بهم ثم إقامة الدليل على أنه مذهب للتيار السلفي الجهادي المعاصر فلم يقدروا عليه ولن يقدروا إن شاء الله. انتهى باختصار. وقال الشيخ أبو سلمان الصومالي أيضاً في (الانتصار للأئمة الأبرار): **وقد اختلف أهل العلم في تكفير تارك الصلاة، وتارك الزكاة، وتارك الصوم، وتارك الحج، والساجر، والسكران** [جاء في الموسوعة الفقهية الكويتية: اتفق الفقهاء على أن السكران غير المتعدي بسكره] وهو الذي تناول المسكر اضطراراً أو إكراهاً [لا يحكم برده إذا صدر منه ما هو مكفر] واختلّفوا في السكران المتعدي بسكره، فذهب جمهور الفقهاء (المالكية والشافعية والحنابلة) إلى تكفيره إذا صدر منه ما هو مكفر. انتهى]، والكاذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم، والصبي المميز، **ومرجئة الفقهاء**... ثم قال -أي الشيخ الصومالي-: والضابط [أي في التكفير] تحقق السبب المكفر من العاقل المختار،

ثم تَخْتَلِفُ الْمَذَاهِبُ فِي الشُّرُوطِ وَالْمَوَانِعِ [أَيَّ فِي الْمُتَبَقِّي مِنْهَا، بَعْدَمَا اتَّفَقُوا عَلَى إَعْتِبَارِ شَرْطِي الْعَقْلِ وَالْإِخْتِيَارِ، وَمَانِعِي الْجُنُونِ وَالْإِكْرَاهِ]. انتهى. وقال الشَّيْخُ أَبُو سَلْمَانَ الصُّومَالِي أَيْضًا فِي (سِلْسِلَةِ مَقَالَاتٍ فِي الرَّدِّ عَلَى الذَّكُورِ طَارِقِ عَبْدِالْحَلِيمِ): فَمَنْ بَدَّعَ أَوْ حَكَّمَ بِالْعُلُوِّ لِعَدَمِ إَعْتِبَارِ لِبَعْضِ الشُّرُوطِ [يَعْنِي شُرُوطَ وَمَوَانِعِ التَّكْفِيرِ] فَهُوَ الْغَالِي فِي الْبَابِ، لِأَنَّ أَهْلَ السُّنَّةِ **اِخْتَلَفُوا فِي إَعْتِبَارِ بَعْضِهَا فَلَمْ يُبَدَّعْ بَعْضُهُمْ بَعْضًا، وَمِنْ ذَلِكَ؛ (أ) أَنَّ أَكْثَرَ عُلَمَاءِ السَّلَفِ لَا يَعْتَبِرُونَ الْبُلُوغَ شَرْطًا مِنْ شُرُوطِ التَّكْفِيرِ وَلَا عَدَمَ الْبُلُوغِ مَانِعًا؛ (ب) وَكَذَلِكَ جُمْهُورُ الْحَنْفِيَّةِ وَالْمَالِكِيَّةِ لَا يَعْتَبِرُونَ الْجَهْلَ مَانِعًا مِنَ التَّكْفِيرِ؛ (ت) وَتَصِحُّ رَدُّهُ السَّكَرَانِ عِنْدَ الْجُمْهُورِ، وَالسُّكْرُ مَانِعٌ مِنَ التَّكْفِيرِ عِنْدَ الْحَنْفِيَّةِ وَرَوَايَةٌ عِنْدَ الْحَنَابِلَةِ؛ وَلَا تَرَاهُمْ يَحْكُمُونَ بِالْعُلُوِّ عَلَى الْمَذَاهِبِ الْمُخَالَفَةِ... ثم قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الصُّومَالِي-: اتَّفَقَ النَّاسُ [يَعْنِي فِي شُرُوطِ وَمَوَانِعِ التَّكْفِيرِ] عَلَى إَعْتِبَارِ الْإِخْتِيَارِ وَالْعَقْلِ وَالْجُنُونِ وَالْإِكْرَاهِ، وَاخْتَلَفُوا فِي غَيْرِهَا. انتهى باختصارًا، وَهَذَا الْوَجْهُ نَقَلَهُ الْقَاضِي عِيَّاضُ رَجِمَهُ اللَّهُ عَنِ الْإِمَامِ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ، وَهُوَ ضَعِيفٌ، لِأَنَّ الْمَذْهَبَ الصَّحِيحَ الْمُخْتَارَ الَّذِي قَالَهُ الْأَكْثَرُونَ وَالْمُحَقِّقُونَ أَنَّ الْخَوَارِجَ لَا يُكْفَرُونَ [قَالَ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ فِي (مَجْمُوعِ الْفَتَاوَى): وَالْخَوَارِجُ كَانُوا مِنْ أَظْهَرِ النَّاسِ بَدْعَةً وَقِتَالًا لِلْأَمَّةِ وَتَكْفِيرًا لَهَا وَلَمْ يَكُنْ فِي الصَّحَابَةِ مَنْ يُكْفَرُهُمْ لَا عَلِيٌّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ وَلَا غَيْرُهُ بَلْ حَكَمُوا فِيهِمْ بِحُكْمِهِمْ فِي الْمُسْلِمِينَ الظَّالِمِينَ الْمُعْتَدِينَ. انتهى. وَقَالَ -أَيُّ ابْنِ تَيْمِيَّةٍ- أَيْضًا فِي (مَجْمُوعِ الْفَتَاوَى): وَهَذَا كُلُّهُ مِمَّا يُبَيِّنُ أَنَّ قِتَالَ الصَّيْدِيقِ لِمَانِعِي الزَّكَاةِ وَقِتَالَ عَلِيٍّ لِلْخَوَارِجِ، لَيْسَ مِثْلَ الْقِتَالِ يَوْمَ الْجَمَلِ وَصِفَيْنِ، فَكَلَامُ عَلِيٍّ وَغَيْرِهِ فِي الْخَوَارِجِ يَفْتَضِي أَنَّهُمْ لَيْسُوا كُفَّارًا كَالْمُزْتَدِّينَ عَنْ أَصْلِ الْإِسْلَامِ وَهَذَا هُوَ الْمَنْصُوصُ عَنْ**

الْأَيْمَةُ كَأَحْمَدَ وَغَيْرِهِ، وَلَيْسُوا مَعَ ذَلِكَ حُكْمُهُمْ كَحُكْمِ أَهْلِ
الْحَمَلِ وَصِغِينَ، بَلْ هُمْ نَوْعٌ تَالِثٌ وَهَذَا أَصَحُّ الْأَقْوَالِ
الثَّلَاثَةِ فِيهِمْ... ثم قال -أي ابنُ تيمية-: وَقَدْ اتَّفَقَ
 الصَّحَابَةُ، وَالْأَيْمَةُ بَعْدَهُمْ، عَلَى قِتَالِ مَا يَنْبَغِي الزَّكَاةَ وَإِنْ
 كَانُوا يُصَلُّونَ الْخُمْسَ وَيَصُومُونَ شَهْرَ رَمَضَانَ، وَهَؤُلَاءِ
 لَمْ يَكُنْ لَهُمْ شُبْهَةٌ سَائِعَةً فَلِهَذَا كَانُوا مُرْتَدِّينَ وَهُمْ
 يُقَاتِلُونَ عَلَى مَنْعِهَا -وَإِنْ أَقْرَأُوا بِالْوُجُوبِ- كَمَا أَمَرَ اللَّهُ
 [قال الشيخ مدحت بن حسن آل فراج في (العدر
 بالجهل تحت المجهر الشرعي، بتقديم الشيوخ ابن
 جبرين "عضو الإفتاء بالرئاسة العامة للبحوث العلمية
 والإفتاء"، وعبدالله الغنيمة "رئيس قسم العقيدة
 بالدراسات العليا بالجامعة الإسلامية في المدينة
 المنورة"، والشيخ المُخَدِّثُ عبدالله السعد): فهذه
 الطائفة التي مَنَعَتْ زَكَاةَ مَالِهَا بِشُبْهَةٍ وَتَأْوِيلِ فاسد -
 مع استمساكهم بالشهادتين والقيام بالصَّلَاةِ وَبَقِيَّةِ
 الْفَرَائِضِ- فقد اتَّفَقَ الصَّحَابَةُ عَلَى قِتَالِهِمْ وَرَدِّتِهِمْ
 وَغَنِيمَةِ أَمْوَالِهِمْ وَسَبْيِ ذَرَارِيِّهِمْ [(ذَرَارِيٍّ) جَمْعُ (ذَرِيَّةٍ)]
 وَالشَّهَادَةِ **عَلَى قَتْلَاهُمْ بِالنَّارِ**، مُسْتَنْدِينَ فِي ذَلِكَ إِلَى
 الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ. انتهى. وقال الشيخ عبدالله الخليلي
 في (تَقْوِيمُ الْمُعَاصِرِينَ): إِنَّ مَنْ بَلَغَتْهُ الدَّعْوَةُ أَوْ أَعْرَضَ
 عَنْهَا، بَعْدَ الْبُلُوغِ، وَمَاتَ عَلَى كُفْرِهِ، فَإِنَّهُ **لَا يُمْتَنَعُ مِنْ**
الشَّهَادَةِ عَلَيْهِ بِالنَّارِ، وَمَا مَنَعَ مِنْ ذَلِكَ أَحَدٌ مِنَ السَّلَفِ.
 انتهى. وقال الشيخ أبو سلمان الصومالي في (نَظَرَاتُ
 نَقْدِيَّةٍ فِي أَخْبَارِ نَبَوِيَّةِ "الْجُزْءِ الثَّانِي"): **أَجْمَعَ الصَّحَابَةُ**
عَلَى تَكْفِيرِ مَا يَنْبَغِي الزَّكَاةَ كَمَا حَكَاهُ الْإِمَامُ أَبُو عُبَيْدٍ [ت
 224هـ]، وَأَبُو بَكْرٍ الْجَصَّاصُ [ت 370هـ]، وَالْقَاضِي أَبُو
 يَعْلَى [ت 458هـ]، وَالْحَافِظُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ، وَأَبُو الْفَرَجِ
 الْمَقْدِسِيُّ [ت 486هـ]، وَشَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ. انتهى.
 وقال ابنُ تيمية في (مجموع الفتاوى): كُلُّ طَائِفَةٍ
 مُمْتَنِعَةٍ عَنِ التَّزَامِ شَرِيعَةٍ مِنْ شَرَائِعِ الْإِسْلَامِ الظَّاهِرَةِ

الْمُتَوَاتِرَةِ، فَإِنَّهُ يَجِبُ قِتَالُهُمْ حَتَّى يَلْتَزِمُوا شَرَائِعَهُ وَإِنْ كَانُوا مَعَ ذَلِكَ نَاطِقِينَ بِالشَّهَادَتَيْنِ وَمُلْتَزِمِينَ بَعْضَ شَرَائِعِهِ، كَمَا قَاتَلَ أَبُو بَكْرٍ الصَّدِيقُ وَالصَّخَابَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ مَانِعِي الزَّكَاةِ، وَعَلَى ذَلِكَ اتَّفَقَ الْفُقَهَاءُ بَعْدَهُمْ بَعْدَ سَابِقَةِ مُنَاطَرَةِ عُمَرَ لِأَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، فَاتَّفَقَ الصَّخَابَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ عَلَى الْقِتَالِ عَلَى حُقُوقِ الْإِسْلَامِ عَمَلًا بِالْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، فَعُلِمَ أَنَّ مُجَرَّدَ الْاِغْتِصَامِ بِالْإِسْلَامِ مَعَ غَدَمِ التَّزَامِ شَرَائِعِهِ لَيْسَ بِمُسْقِطٍ لِلْقِتَالِ... ثم قال -أي ابن تيمية-: فَإِنَّمَا طَائِفَةٌ اِمْتَنَعَتْ مِنْ بَعْضِ الصَّلَوَاتِ الْمَفْرُوضَاتِ أَوِ الصِّيَامِ أَوِ الْحَجِّ أَوْ عَنِ التَّزَامِ تَحْرِيمِ الدِّمَاءِ وَالْأَمْوَالِ وَالْخَمْرِ وَالزَّيْنِ وَالْمَيْسِرِ أَوْ عَنِ نِكَاحِ ذَوَاتِ الْمَحَارِمِ أَوْ عَنِ التَّزَامِ جِهَادِ الْكُفَّارِ أَوْ ضَرْبِ الْحَزِيَّةِ عَلَى أَهْلِ الْكِتَابِ وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنْ وَاجِبَاتِ الدِّينِ وَمُحَرَّمَاتِهِ، الَّتِي لَا عُذْرَ لِأَحَدٍ فِي جُحُودِهَا وَتَرْكِهَا، الَّتِي يَكْفُرُ الْجَاوِدُ لِوُجُوبِهَا، فَإِنَّ الطَّائِفَةَ الْمُمْتَنِعَةَ تُقَاتَلُ عَلَيْهَا وَإِنْ كَانَتْ مُقَرَّرَةً بِهَا، وَهَذَا مَا لَا أَعْلَمُ فِيهِ خِلَافًا بَيْنَ الْعُلَمَاءِ؛ وَإِنَّمَا اخْتَلَفَ الْفُقَهَاءُ فِي الطَّائِفَةِ الْمُمْتَنِعَةِ إِذَا أَصْرَتْ عَلَى تَرْكِ بَعْضِ السُّنَنِ، كَرَكْعَتِي الْفَجْرِ، وَالْأَذَانَ، وَالْإِقَامَةَ عِنْدَ مَنْ لَا يَقُولُ بِوُجُوبِهَا، وَنَحْوِ ذَلِكَ مِنَ الشَّعَائِرِ، هَلْ تُقَاتَلُ الطَّائِفَةُ الْمُمْتَنِعَةُ عَلَى تَرْكِهَا أَمْ لَا؟ فَأَمَّا الْوَاجِبَاتُ وَالْمُحَرَّمَاتُ الْمَذْكُورَةُ وَنَحْوُهَا فَلَا خِلَافَ فِي الْقِتَالِ عَلَيْهَا، وَهَؤُلَاءِ عِنْدَ الْمُحَقِّقِينَ مِنَ الْعُلَمَاءِ لَيْسُوا بِمَنْزِلَةِ الْبُغَاةِ الْخَارِجِينَ عَلَى الْإِمَامِ أَوِ الْخَارِجِينَ عَنْ طَاعَتِهِ كَأَهْلِ الشَّامِ [أَنْصَارِ مُعَاوِيَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ] مَعَ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَإِنَّ أَوْلَيْكَ خَارِجُونَ عَنْ طَاعَةِ إِمَامٍ مُعَيَّنٍ أَوْ خَارِجُونَ عَلَيْهِ لِإِزَالَةِ وَلَايَتِهِ، وَأَمَّا الْمَذْكُورُونَ فَهُمْ خَارِجُونَ عَنِ الْإِسْلَامِ بِمَنْزِلَةِ مَانِعِي الزَّكَاةِ. انتهى باختصار. وقال الشيخ محمد بن عبد الوهاب في (مفيد المستفيد في كفر تارك

(التوحيد): وقد رُوي أنَّ طوائفَ منهم [أي من مانعي الزكاة] كانوا يُقرُّون بالوجوب **لَكِنْ بَخِلُوا بِهَا**، ومع هذا فسيرة الخلفاء فيهم جميعاً سيرة واحدة، وهي قتلُ مُقاتِلَتِهِمْ، وسبُّ ذراريهم، وغنيمَةُ أموالهم، **والشهادة على قتلهم بالنار، وسموهم جميعاً أهل الردة**. انتهى.

وقال أبو العباس القُرطبي (ت 656هـ) في (المُفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مُسلم): قال القاضي أبو الفضل عياض {كان أهل الردة ثلاثة أصناف؛ **فصنف كَفَرَ بَعْدَ إِسْلَامِهِ**، وعادَ لِجَاهِلِيَّتِهِ، واتَّبَعَ مُسَيْلَمَةَ وَالْعَنَسِيَّ وَصَدَّقَ بهما؛ **وصنف أقَرَّ بالإسلام إلا الزكاة** فَجَحَدَهَا (وتأول بعضهم أن ذلك كان خاصاً للنبي صلى الله عليه وسلم لقوله تعالى "خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً يُطَهِّرُهَا وَتُزَكِّيَ بِهَا وَصَلَّ عَلَيْهَا، إِنَّ صَلَاتَكَ سَكَنٌ لَهُمْ، وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ")؛ **وصنف اعترف بوجوبها ولكن امتنع من دفعها إلى أبي بكر** فقال (إنما كان قبضها للنبي صلى الله عليه وسلم خاصة لا لغيره) وفرقوا صدقاتهم بأيديهم؛ فرأى أبو بكر والصحابه قتال جميعهم (الصنفان الأولان **لِكْفَرِهِمْ**، والثالث **لَا مِتْنَاعِهِمْ**)؛ وهذا **الصنف الثالث هم الذين أشكل أمرهم على عمر** فَبَاحَثَ أبا بكر في ذلك حتى ظهر له الحق الذي كان ظاهراً لأبي بكر فوافقَه على ذلك. انتهى.

وقال الشيخ محمد الأمين الهرري (المدرس بالمسجد الحرام) في (الكوكب الوهاج): قال الخطابي {كان أهل الردة ثلاثة أصناف؛ **صنف ارتد** ولم يَتَمَسَّكْ مِنَ الْإِسْلَامِ بِشَيْءٍ (ثم من هؤلاء من عادَ إلى جَاهِلِيَّتِهِ، ومنهم من ادَّعى بُؤُوءَ غَيْرِهِ صلى الله عليه وسلم وَصَدَّقَهُ كَاتِبَاعُ مُسَيْلَمَةَ بِالْيَمَامَةِ وَالْأَشْوَدِ الْعَنَسِيِّ بِصَنْعَاءَ)؛ **وصنف تَمَسَّكَ بِالْإِسْلَامِ إِلَّا أَنَّهُ أَنْكَرَ وَجُوبَ الزَّكَاةِ** وقال (إنما كانت واجبة في زمانه صلى الله عليه وسلم) وتأول في ذلك قوله تعالى (خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ

صَدَقَةً يُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا وَصَلَّ عَلَيْهِمْ، إِنَّ صَلَاتَكَ سَكَنٌ لَهُمْ، وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ)؛ وَصِنْفُ تَمَسُّكِ بِمِ [أَيُّ بِالْإِسْلَامِ] وَاعْتَرَفَ بِوُجُوبِهَا [أَيُّ بِوُجُوبِ الزَّكَاةِ] إِلَّا أَنَّهُ **إِمْتَنَعَ مِنْ دَفْعِهَا لِأَبِي بَكْرٍ وَفَرَّقَهَا بِنَفْسِهِ**، قَالَ (وَأِنَّمَا كَانَتْ تَفَرُّقُهَا لِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ)، فَاتَّفَقَ الصَّحَابَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ **عَلَى قِتَالِ الصَّنْفَيْنِ الْأَوَّلَيْنِ**؛ وَأَمَّا الصَّنْفُ الثَّالِثُ، أَعْنِي بِهِمُ الَّذِينَ اعْتَرَفُوا بِوُجُوبِهَا وَلَكِنْ إِمْتَنَعُوا مِنْ دَفْعِهَا إِلَى أَبِي بَكْرٍ، فَهُمْ **الَّذِينَ أَشْكَلَ أَمْرُهُمْ عَلَى عُمَرَ** فَبَاحَتْ أبا بَكْرٍ فِي ذَلِكَ حَتَّى ظَهَرَ لَهُ الْحَقُّ الَّذِي كَانَ ظَاهِرًا لِأَبِي بَكْرٍ فَوَافَقَهُ عَلَى ذَلِكَ. انْتَهَى بِاخْتِصَارٍ. وَقَالَ ابْنُ حَجَرٍ فِي (فَتْحُ الْبَارِي): وَصِنْفُ جَحَدُوا الزَّكَاةَ وَتَأَوَّلُوا بِأَنَّهَا خَاصَّةٌ بِزَمَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَهُمْ الَّذِينَ نَاطَرَ عُمَرُ أَبَا **بَكْرٍ فِي قِتَالِهِمْ**. انْتَهَى بِاخْتِصَارٍ. قُلْتُ: وَمِمَّا ذُكِرَ يُعْلَمُ اخْتِلَافُ الْعُلَمَاءِ فِي **الَّذِينَ أَشْكَلَ أَمْرُهُمْ عَلَى عُمَرَ**، هَلْ هُمْ الَّذِينَ قَالُوا عَنِ الزَّكَاةِ {إِنَّمَا كَانَتْ وَاجِبَةً فِي زَمَانِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ}، أَمْ هُمْ الَّذِينَ إِمْتَنَعُوا مِنْ دَفْعِهَا لِأَبِي بَكْرٍ وَفَرَّقُوهَا بِنَفْسِهِمْ، وَقَدْ حُكِيَ عَنْهُمْ أَنَّهُمْ قَالُوا {إِنَّ اللَّهَ أَمَرَ نَبِيَّهُ بِأَخْذِ الزَّكَاةِ بِقَوْلِهِ (خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً)، وَقَدْ سَقَطَتْ بِمَوْتِهِ}. انْتَهَى. وَقَالَ - آيُ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ - أَيْضًا فِي (مَنْهَاجِ السُّنَنِ النَّبَوِيَّةِ): وَأَصْحَابُ الرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ (عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ وَغَيْرُهُ) لَمْ يُكْفَرُوا الْخَوَارِجُ الَّذِينَ قَاتَلُوهُمْ... ثُمَّ قَالَ - آيُ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ -: لَمْ يَسُبَّ [أَيُّ عَلِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ] لَهُمْ ذُرِّيَّةٌ، وَلَا غَنِمَ لَهُمْ مَالًا، وَلَا سَارَ فِيهِمْ سِيرَةُ الصَّحَابَةِ فِي الْمُرْتَدِّينَ (كَمُسَيْلَمَةَ الْكَذَّابِ وَأَمْثَالِهِ)، **بَلْ كَانَتْ سِيرَةُ عَلِيٍّ وَالصَّحَابَةِ فِي الْخَوَارِجِ مُخَالَفَةً لِسِيرَةِ الصَّحَابَةِ فِي أَهْلِ الرَّدَّةِ**، وَلَمْ يُنْكَرْ أَحَدٌ عَلَى عَلِيٍّ ذَلِكَ، فَعُلِمَ اتَّفَاقُ الصَّحَابَةِ عَلَى أَنَّهُمْ لَمْ يَكُونُوا مُرْتَدِّينَ عَنْ دِينِ الْإِسْلَامِ... ثُمَّ قَالَ - آيُ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ -: وَمِمَّا يَدُلُّ عَلَى

أَنَّ الصَّحَابَةَ لَمْ يُكْفَرُوا الْخَوَارِجَ، أَنَّهُمْ كَانُوا يُصَلُّونَ خَلْفَهُمْ، وَكَانُوا أَيْضًا يُحَدِّثُونَهُمْ وَيُفْتُونَهُمْ وَيُخَاطِبُونَهُمْ كَمَا يُخَاطِبُ الْمُسْلِمُ الْمُسْلِمَ، وَمَا زَالَتْ سِيرَةُ الْمُسْلِمِينَ عَلَى هَذَا، مَا جَعَلُوهُمْ مُرْتَدِّينَ كَالَّذِينَ قَاتَلَهُمُ الصَّدِّيقُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ؛ هَذَا مَعَ أَمْرِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِقَتَالِهِمْ فِي الْأَخَادِيثِ الصَّحِيحَةِ، وَمَا رَوَى مِنْ أَنَّهُمْ {يَشْرُقُنِي تَحْتَ أَيْمِ السَّمَاءِ، خَيْرُ قَتِيلٍ مَنِ قَتَلُوهُ} أَيَّ أَنَّهُمْ شَرُّ عَلَى الْمُسْلِمِينَ مِنْ غَيْرِهِمْ، فَإِنَّهُمْ لَمْ يَكُنْ أَحَدٌ شَرًّا عَلَى الْمُسْلِمِينَ مِنْهُمْ، لَا الْيَهُودُ وَلَا النَّصَارَى، فَإِنَّهُمْ كَانُوا مُجْتَهِدِينَ فِي قَتْلِ كُلِّ مُسْلِمٍ لَمْ يُوَافِقَهُمْ، مُسْتَحْلِينَ لِإِدْمَاءِ الْمُسْلِمِينَ وَأَمْوَالِهِمْ وَقَتْلِ أَوْلَادِهِمْ، مُكْفِرِينَ لَهُمْ، وَكَانُوا مُتَدَيِّبِينَ بِذَلِكَ لِعَظَمِ جَهْلِهِمْ وَبِدَعَتِهِمُ الْمُضِلَّةِ؛ وَمَعَ هَذَا فَالصَّحَابَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَالتَّابِعُونَ لَهُمْ بِإِحْسَانٍ لَمْ يُكْفَرُواهُمْ، وَلَا جَعَلُوهُمْ مُرْتَدِّينَ، وَلَا اغْتَدَوْا عَلَيْهِمْ بِقَوْلٍ وَلَا فِعْلٍ، بَلْ اتَّقَوْا اللَّهَ فِيهِمْ، وَسَارُوا فِيهِمْ السَّيْرَةَ الْعَادِلَةَ. انتهى باختصار؛ وَالْوَجْهُ الرَّابِعُ، مَعْنَاهُ أَنَّ ذَلِكَ يَقُولُ بِهِ إِلَى الْكُفْرِ، وَذَلِكَ أَنَّ الْمَعَاصِي -كَمَا قَالُوا- بَرِيدُ الْكُفْرِ، وَيُخَافُ عَلَى الْمُكْثِرِ مِنْهَا أَنْ يَكُونَ عَاقِبَةُ شُؤْمِهَا الْمَصِيرُ إِلَى الْكُفْرِ؛ وَالْوَجْهُ الْخَامِسُ، مَعْنَاهُ فَقَدْ رَجَعَ عَلَيْهِ تَكْفِيرُهُ، فَلَيْسَ الرَّاجِعُ حَقِيقَةُ الْكُفْرِ بَلِ التَّكْفِيرُ، لِكَوْنِهِ جَعَلَ أَخَاهُ الْمُؤْمِنَ كَافِرًا، فَكَانَهُ كَفَرَ نَفْسَهُ، إِمَّا لِأَنَّهُ كَفَرَ مَنْ هُوَ مِثْلُهُ، وَإِمَّا لِأَنَّهُ كَفَرَ مَنْ لَا يُكْفَرُهُ إِلَّا كَافِرٌ يَعْتَقِدُ بُطْلَانَ دِينِ الْإِسْلَامِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. انتهى باختصار.

(2) في مقالة [على هذا الرابط](#) للشيخ عبد الله بن حمود الفريخ (عضو الجمعية السعودية الدعوية في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية)، قَالَ عَنْ حَدِيثِ {أَيُّمَا أَمْرٍ قَالَ لِأَخِيهِ (يَا كَافِرُ) فَقَدْ بَاءَ بِهَا أَحَدُهُمَا، إِنْ كَانَ كَمَا قَالَ وَإِلَّا رَجَعَتْ عَلَيْهِ}: ظَاهِرُ حَدِيثِ الْبَابِ أَنَّ مَنْ

قَالَ لِأَخِيهِ {يَا كَافِرٌ}، وَلَمْ يَكُنْ مُسْتَجِيبًا لِكَلِمَةِ الْكُفْرِ، رَجَعَ وَصَفُ الْكُفْرِ عَلَى الْقَائِلِ، **وَلَكِنْ هَذَا الظَّاهِرُ غَيْرُ مُرَادٍ**، لِأَنَّ مَذْهَبَ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ أَنَّ الْمُسْلِمَ لَا يَكْفُرُ بِالْمَعَاصِي، كَالزُّنَى وَالْقَتْلِ، وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ لِأَخِيهِ {يَا كَافِرٌ}. انتهى.

(3) **في هذا الرابط** سُئِلَ مَرْكَزُ الْفَتَاوى بِمَوْقِعِ إِسْلَام وَبِيبِ التَّابِعِ لِإِدَارَةِ الدَّعْوَةِ وَالْإِرْشَادِ الدِّينِيِّ بِوِزَارَةِ الْأَوْقَافِ وَالشُّؤُونِ الْإِسْلَامِيَّةِ بِدَوْلَةِ قَطْرِ: كُنْتُ أَتَخَدْتُ مَعَ شَخْصٍ عَبَّرَ مَوْقِعَ لِلتَّوَاصُلِ الْاجْتِمَاعِيِّ، فَقَالَ لِي نَحْنُ {أَنَا إِلَهُ بَابِلَ}، فَردَدْتُ عَلَيْهِ قَائِلًا {أَنْتَ كَافِرٌ}، فَهَلْ أَخْطَأْتُ؟ وَهَلْ أَبْوءُ بِالْكَفْرِ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ؟ أَمْ أَنَّهُ كَافِرٌ فِعْلًا؟ فَكَانَ مِمَّا أَجَابَ بِهِ مَرْكَزُ الْفَتَاوى: وَأَمَّا السُّؤَالُ عَنْ بَءِ السَّائِلِ بِالْكَفْرِ بِسَبَبِ قَوْلِهِ لِصَاحِبِهِ {أَنْتَ كَافِرٌ}، فَجَوَابُهُ، أَنَّهُ **لَا يَكْفُرُ بِذَلِكَ عَلَى آيَةٍ حَالٍ**، فَإِنْ كَانَ صَاحِبُهُ كَافِرًا بِالْفِعْلِ فَالْأَمْرُ وَاضِحٌ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ فَقَدْ **قَالَ لَهُ مَا قَالَ مُتَأَوَّلًا أَوْ جَاهِلًا بِحَقِيقَةِ حَالِهِ وَعُذْرِهِ**، وَقَدْ بَوَّبَ الْإِمَامُ الْبُخَارِيُّ فِي كِتَابِ الْأَدَبِ مِنْ صَحِيحِهِ (بَابُ مَنْ كَفَرَ أَخَاهُ **بِغَيْرِ تَأْوِيلٍ**، فَهُوَ كَمَا قَالَ) ثُمَّ أَرَدَفَهُ بِ (بَابُ مَنْ لَمْ يَزِرْ إِكْفَارَ مَنْ قَالَ ذَلِكَ **مُتَأَوَّلًا أَوْ جَاهِلًا**)، وَقَالَ [أَيُّ الْبُخَارِيِّ] {وَقَالَ عُمَرُ لِحَاطِبِ بْنِ أَبِي بَلْتَعَةَ (إِنَّهُ مُنَافِقٌ)، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ (وَمَا يُذْرِيكَ لَعَلَّ اللَّهَ قَدْ إِطْلَعَ إِلَى أَهْلِ بَدْرٍ فَقَالَ "قَدْ عَفَرْتُ لَكُمْ")} [قَالَ الشَّيْخُ عَبْدُ اللطيفِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ حَسَنِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْوَهَّابِ فِي (عَيُونِ الرِّسَائِلِ وَالْأَجُوبَةِ عَلَى الْمَسَائِلِ): وَلَا يُقَالُ {قَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِعُمَرَ (وَمَا يُذْرِيكَ لَعَلَّ اللَّهَ إِطْلَعَ عَلَى أَهْلِ بَدْرٍ فَقَالَ "إِعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ فَقَدْ عَفَرْتُ لَكُمْ")} هُوَ الْمَانِعُ مِنَ تَكْفِيرِهِ}، لِأَنَّا نَقُولُ، **لَوْ كَفَرَ لَمَّا بَقِيَ مِنْ حَسَنَاتِهِ مَا يَمْنَعُ مِنَ إِحْقَاقِ الْكُفْرِ وَأَحْكَامِهِ**،

فَإِنَّ الْكُفْرَ يَهْدِي مَا قَبْلَهُ، لِقَوْلِهِ تَعَالَى {وَمَنْ يَكْفُرْ
 بِالْإِيمَانِ فَقَدْ حَبِطَ عَمَلُهُ}، وَقَوْلِهِ {وَلَوْ أَشْرَكُوا لَحَبِطَ
 عَنْهُمْ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ}، وَالْكَفْرُ مُحِيطٌ لِلْحَسَنَاتِ
 وَالْإِيمَانِ بِالْإِجْمَاعِ، **فَلَا يُظَنَّ هَذَا**. انتهى. وقال الشيخ
 أبو بصير الطرطوسي في (أعمال) تخرج صاحبها من
 (الملة): **عَلِمَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، عَنْ طَرِيقِ**
الْوَحْيِ، بِسَلَامَةٍ قَصْدٍ وَبَاطِنٍ حَاطِبٍ [بْنِ أَبِي بَلْتَعَةَ]،
لِذَلِكَ قَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ {قَدْ صَدَقَكُمْ}، وَهَذِهِ
لَيْسَتْ لِأَحَدٍ بَعْدَ الرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؛ فَإِنْ
قِيلَ {هَلْ لِأَحَدٍ بَعْدَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ
يُقِيلَ عَثَرَاتٍ تَرْقَى إِلَى دَرَجَةِ الْكُفْرِ، بِنَاءً عَلَى سَلَامَةِ
قَصْدٍ وَبَاطِنٍ أَصْحَابِهَا؟}، أَقُولُ لَا، لِانْقِطَاعِ الْوَحْيِ،
 وَهَذَا الَّذِي يَقْصِدُهُ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مِنْ
 قَوْلِهِ {إِنْ أَنَا سَأَلْتُكَ أَنْ تَكُونُوا بِأَلْوَحْيٍ فِي عَهْدِ رَسُولِ
 اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَإِنْ الْوَحْيُ قَدْ انْقَطَعَ، وَإِنَّمَا
 نَأْخُذُكُمْ الْآنَ بِمَا ظَهَرَ لَنَا مِنْ أَعْمَالِكُمْ، فَمَنْ أَظْهَرَ لَنَا
 خَيْرًا أَمَّنًا [أَيُّ أَصْبَحَ فِي أَمَانٍ، وَصَارَ عِنْدَنَا أَمِينًا]
 وَقَرَّبَنَا، وَلَيْسَ إِلَيْنَا مِنْ سَرِيرَتِهِ شَيْءٌ، اللَّهُ يُخَاسِبُهُ
 فِي سَرِيرَتِهِ، وَمَنْ أَظْهَرَ لَنَا سُوءًا لَمْ نَأْمَنُ وَلَمْ نُصَدِّقْهُ،
 وَإِنْ قَالَ إِنْ سَرِيرَتُهُ حَسَنَةٌ}، وَقَوْلُهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ
 {كَانُوا يُؤْخَذُونَ بِالْوَحْيِ} يُرِيدُ فِي جَانِبِ إِقَالَةِ الْعَثَرَاتِ،
 وَلَيْسَ فِي جَانِبِ تَطْيِيقِ الْخُدُودِ وَإِنْزَالِ الْعُقُوبَاتِ [قُلْتُ:
 وَلِذَلِكَ لَمْ يَقُلِ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَبْدَ اللَّهِ بْنُ
 أَبِي بَنٍ سَلُولَ وَأَصْحَابَهُ]، فَتَنَبَّهُ لِذَلِكَ. انتهى باختصار.
 وقال الشيخ أبو بصير الطرطوسي أيضًا في (قواعد
 في التكفير): **إِنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يُقِيلُ**
عَثَرَاتِ بَعْضِ النَّاسِ الظَّاهِرَةِ لِعِلْمِهِ -عَنْ طَرِيقِ الْوَحْيِ-
بِسَلَامَةِ عَقْدِهِمْ [أَيِ اعْتِقَادِهِمْ] وَبَاطِنِهِمْ، وَهَذَا لَيْسَ
لِأَحَدٍ بَعْدَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. انتهى. وقال
 الشيخ أبو سلمان الصومالي في (مصلحة التأليف

وخشية التنفير، في الميزان، بتقديم الشيخ أبي محمد المقدسي): وَحَكَمَ بِهِ [أَيُّ بِالتَّفَاقِ] عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ عَلَى حَاطِبٍ، وَرَدَّ عَنْهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ **بِالْوَحْيِ**. انتهى. وقال الشيخ أبو سلمان الصومالي أيضًا في (القول الصائب في قصة حاطب): لا اعتداء في حكم عمر على حاطب - قبل العلم بالحال - بناءً على ما ظهر له [أَيُّ لِعُمَرَ] مِنْ أَمَارَةِ التَّفَاقِ، **وَالْأَصْلُ تَرْتِيبُ الْحُكْمِ عَلَى سَبَبِهِ**، وَمَنْ رَتَّبَهُ عَلَيْهِ [أَيُّ وَمَنْ رَتَّبَ الْحُكْمَ عَلَى سَبَبِهِ] وَلَمْ يَعْلَمْ بِالْمَانِعِ فَلَا مَلَامَ عَلَيْهِ، **لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ الْمَانِعِ وَاسْتِقْلَالُ السَّبَبِ بِالْحُكْمِ**... ثم قال -أي الشيخ الصومالي-: وَأَمَّا تَصْدِيقُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَهُ [أَيُّ لِحَاطِبٍ]، ذَهَبَ أَكْثَرُ الشَّارِحِينَ إِلَى أَنَّهُ **تَصْدِيقٌ بِالْوَحْيِ**... ثم قال -أي الشيخ الصومالي-: [قَالَ] الْكَزْمَانِيُّ فِي (الكوكب الدراري في شرح صحيح البخاري) {وَهُوَ [أَيُّ حَاطِبٌ] مِمَّنْ شَهِدَ بَدْرًا، فَلَا يَصِحُّ مِنْهُ التَّفَاقُ أَصْلًا}؛ وَقَالَ شَمْسُ الدِّينِ الْبِرْمَاوِيُّ فِي (اللامع الصبيح بشرح الجامع الصحيح) {فَيَنْبَغِي أَنْ يُحْمَلَ الْغُفْرَانُ فِي الْمُسْتَقْبَلِ عَلَى أَنَّهُمْ [أَيُّ أَهْلَ بَدْرٍ] لَا يَقَعُ مِنْهُمْ ذَنْبٌ يُنَافِي عَقِيدَةَ الدِّينِ}؛ وَقَالَ الْإِمَامُ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ غَرِيبٍ (ت1209هـ) فِي (التوضيح عن توحيد الخلاق في جواب أهل العراق) {إِنْ أَهْلُهَا [أَيُّ أَهْلَ بَدْرٍ] لَا يُمَكِّنُ أَنْ يَتَّصِفُوا أَوْ بَعْضُهُمْ بِرِدَّةٍ، لِأَنَّ اللَّهَ قَالَ [أَيُّ فِي أَهْلِ بَدْرٍ] (اعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ فَقَدْ غَفَرْتُ لَكُمْ) وَهُوَ تَعَالَى لَا يَغْفِرُ إِلَّا ذُنُوبَ الْمُؤْمِنِينَ، بِخِلَافِ غَيْرِهِمْ [أَيُّ غَيْرِ أَهْلِ بَدْرٍ] فَقَدْ يَتَّصِفُ بِرِدَّةٍ بَعْدَ إِيْمَانٍ}. انتهى باختصار. وقال الشيخ أبو محمد المقدسي في (الشهاب الثاقب في الرد على من افتري على الصَّحَابِيِّ حَاطِبٍ): فَهَلْ فِي الْمُهَوِّينَ مِنْ شَأْنِ مُوَالَاةِ الْكُفَّارِ وَالْمُشْرِكِينَ وَنُصْرَةِ عَبِيدِ الْيَاسِقِ وَالذَّسَاتِيرِ، الْمُتَنَطِّعِينَ بِقِصَّةِ حَاطِبٍ، هَلْ فِيهِمْ أَوْ

فَيَمَنُ يُجَادِلُونَ عَنْهُمْ الْيَوْمَ عَلَى وَجْهِ الْأَرْضِ **بَذَرِي أَطْلَعَ**
اللَّهُ عَلَى قَلْبِهِ وَأَخْبَرَ أَنَّهُ لَنْ يَكْفُرَ أَوْ يَرْتَدَّ، وَأَطْلَعَنَا أَنَّ
 انْجِيَاذَهُ إِلَى شِقِّ الْكُفَّارِ وَغُدْوَةِ الْمُشْرِكِينَ وَخَدِّ
 الْمُزْتَدِينَ [الشَّقُّ هُوَ النَّاحِيَةُ، وَكَذَلِكَ الْغُدْوَةُ وَالْخَدُّ] لَيْسَ
 نُضْرَةً لَهُمْ وَلَا مُشَاقَّةً لِلْمُسْلِمِينَ وَمُخَاذَةً لِدِينِهِمْ؟!،
 وَمِنْ ثَمَّ يُقَالُ لَهُمْ {اغْمَلُوا مَا شِئْتُمْ، فَإِنْ كَلَّ مَا
 سَتَعْمَلُونَهُ مَغْفُورٌ لَكُمْ}، **لَآئِهِ لَنْ يَصِلَ بِحَالٍ إِلَى**
الْكُفْرِ؟! وَلَا تَسْأَلُهُمْ مِثْلَ ذَلِكَ السُّؤَالِ إِلَّا بَعْدَ أَنْ يَكُونُوا
 مِمَّنْ يَطْلِعُونَ عَلَى السَّرَائِرِ، وَيَمْلِكُونَ الشَّقَّ عَنْ قُلُوبِ
 النَّاسِ وَالتَّنْقِيبَ عَنْ بَوَاطِينِهِمْ، فَيُمَيِّزُونَ بَيْنَ مَنْ يَفْعَلُهَا
رِدَّةً وَكُفْرًا (كَيْدًا وَإِضْرَارًا بِالْمُسْلِمِينَ)، وَبَيْنَ مَنْ قَامَ
 فِي قَلْبِهِ مَانِعٌ لِلتَّكْفِيرِ كَمَا نِعَ حَاطِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ
 (وَهُوَ صِدْقُ الْإِيمَانِ وَالْيَقِينِ بِنَضْرِ الْمُسْلِمِينَ، **الدَّافِعُ**
لِتَأْوِيلِهِ بِأَنْ فَعَلَهُ لَنْ يَضُرَّ الْإِسْلَامَ وَالْمُسْلِمِينَ بِحَالٍ)،
 وَدُونَ ذَلِكَ خَرْطُ الْقَتَادِ، فَمِنْ أَثْنٍ لَهُمْ أَنْ يَعْلَمُوا بَعْدَ
 انْقِطَاعِ الْوَحْيِ **بِصِدْقِ السَّرَائِرِ وَالبَوَاطِينِ مِنْ كَذِبِهَا؟!**
 وَمَنْ يُرَكِّي لَنَا الْقُلُوبَ وَيَشْهَدُ لَهَا بَعْدَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى
 اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؟!، أَنْتَهَى بِاخْتِصَارٍ. وَقَالَ الشَّيْخُ
 عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ أَحْمَدَ الْحَمِيدِي (الْأَسْتَاذُ الْمُسَاعِدُ بِقِسْمِ
 الْعَقِيدَةِ بِجَامِعَةِ أُمِّ الْقُرَى) فِي كِتَابِهِ (تَقْرِيرُ الْقُرْآنِ
 الْعَظِيمِ لِحُكْمِ مُوَالَاةِ الْكَافِرِينَ): **إِعْتَرَفَ [أَيُّ حَاطِبٍ]**
بِالصَّدَقِ، وَأَخْبَرَ عَمَّا فِي نَفْسِهِ وَعَنِ الدَّافِعِ لَهُ عَلَى
فِعْلِهِ وَعَنْ تَأْوِيلِهِ الَّذِي تَأْوَلَهُ، فَصَدَّقَهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَهَذَا التَّصَدِيقُ النَّبَوِيُّ لَا يُحْسِنُهُ فِي هَذِهِ
الْحَالَةِ وَلَا يَصِلُ إِلَيْهِ وَلَا يَعْلَمُهُ أَحَدٌ مِنَ الْخَلْقِ إِلَّا النَّبِيُّ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، لِأَنَّهُ يَلْزَمُ مِنْهُ الْإِطْلَاقُ عَلَى مَا
قَامَ فِي قَلْبِ وَبَاطِنِ حَاطِبٍ، وَهَذَا مِنْ عِلْمِ الْغَيْبِ، فَلَا
يَعْلَمُهُ إِلَّا النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ طَرِيقِ الْوَحْيِ،
 وَقَدْ أَشَارَ إِلَى ذَلِكَ الْإِمَامُ أَبُو جَعْفَرٍ الطَّبْرِيُّ [فِيمَا حَكَاهُ
 عَنْهُ ابْنُ حَجَرٍ فِي (فَتْحُ الْبَارِي)] {بِأَنَّهُ إِنَّمَا صَفَحَ عَنْهُ

لَمَّا أَطْلَعَهُ اللَّهُ عَلَيْهِ مِنْ صِدْقِهِ فِي اغْتِدَارِهِ، فَلَا يَكُونُ غَيْرُهُ كَذَلِكَ}... ثم قال -أي الشيخ الحُمَيْدِي-: النبيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قالَ بَعْدَ سَمَاعِهِ لِغُذْرٍ حَاطِبٍ {إِنَّهُ قَدْ صَدَقَ}، وهذا إخبارٌ بالباطن، وهو من عِلْمِ الْغَيْبِ عَنْ طَرِيقِ الْوَحْيِ، كَمَا عِلِمَ بِشَأْنِ الْكِتَابِ أَصْلًا عَنْ طَرِيقِ الْوَحْيِ، فَإِنْ اِعْتَذَرَ جَاسُوسٌ بَعْدَ ذَلِكَ فَمَنْ يَعْلَمُ صِدْقَهُ مِنْ كَذِبِهِ؟!، أَوْحِيْ بَعْدَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؟!، قَالَ الْعَلَامَةُ الْمَازَرِيُّ [فِي (الْمُعْلَمُ بِقَوَائِدِ مُسْلِمٍ)] {حَاطِبٌ اِعْتَذَرَ عَنْ نَفْسِهِ بِالْغُذْرِ الَّذِي ذَكَرَ، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ (صَدَقَ)، فَقُطِعَ عَلَى صِدْقِ حَاطِبٍ لِتَصْدِيقِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَهُ، وَغَيْرُهُ مِمَّنْ يَتَجَسَّسُ لَا يُقْطَعُ عَلَى سَلَامَةِ بَاطِنِهِ، وَلَا يُتَيَقَّنُ صِدْقُهُ فِيمَا يَعْتَذِرُ بِهِ، فَصَارَ مَا وَقَعَ فِي الْحَدِيثِ قَضِيَّةً مَقْصُورَةً، لَا تَجْرِي فِيمَا سِوَاهَا إِذْ لَمْ يُعْلَمِ الصِّدْقُ فِيهَا، كَمَا عِلِمَ فِيهَا}. انتهى باختصار. وقال الشيخ عبدُالله بنُ صالح العجيري في مَقَالَةٍ لَهُ بِعُنْوَانِ (نَظَرَاتُ تَقْدِيَّةٍ حَوْلَ بَعْضِ مَا كُتِبَ فِي تَحْقِيقِ مَنَاطِ الْكُفْرِ فِي بَابِ الْوَلَاءِ وَالْبَرَاءِ) على هذا الرابط: فَمِمَّا يَنْبَغِي مُرَاعَاتُهُ وَمُلاحَظَتُهُ فِي قِصَّةِ حَاطِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مَا يَلِي؛ (أ) أَنَّ حَاطِبًا قَدْ نَاصَرَ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى أَعْدَائِهِ بِنَفْسِهِ وَمَالِهِ فِيمَا سَبَقَ هَذِهِ الْحَادِثَةُ، وَهُوَ مَا زَالَ عَلَى نُصْرَتِهِ هَذِهِ، مُظَاهِرًا لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى أَعْدَائِهِ، طَالِبًا رِضَا رَبِّهِ بِالْخُرُوجِ مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِفَتْحِ مَكَّةَ، فَلَهُ مِنْ نُصْرَةِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَى الْكَافِرِينَ نَصِيبٌ وَافِرٌ؛ (ب) أَنَّ غَايَةَ مَا بَدَرَ مِنْ حَاطِبٍ مِنْ مُوَالَاةٍ مُحَرَّمَةٍ أَنْ خَابَرَ قُرَيْشًا بِخَبَرِ مَسِيرِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَيْهِمْ، وَكَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَدْ رَغِبَ أَنْ يَظِلَّ أَمْرُ خُرُوجِهِ سِرًّا، وَإِفْشَاؤُهُ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ لَا شَكَّ أَنَّهُ ذَنْبٌ وَمَعْصِيَةٌ، لَكِنَّهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لَمْ يَتَجَاوَزْ ذَلِكَ الْإِخْبَارَ [الَّذِي ظَنَّ

فِيهِ مَصْلَحَةٌ لَهُ، وَأَنَّهُ لَا صَيَّرَ فِيهِ عَلَى الْمُسْلِمِينَ. وَقَدْ قَالَ ابْنُ حَجَرٍ فِي (فَتْحُ الْبَارِي): وَعُذْرُ حَاطِبٍ مَا ذَكَرَهُ، فَإِنَّهُ صَنَعَ ذَلِكَ مُتَأَوَّلًا أَنْ لَا صَرَرَ فِيهِ. [انتهى] بِقَوْلٍ أَوْ فِعْلٍ زَائِدٍ يَكُونُ فِيهِ مُظَاهَرَةٌ لَهُمْ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؛ (ت) أَنْ حَاطِبًا قَدْ فَعَلَ فِعْلًا ظَنَّ فِيهِ مَصْلَحَةً لَهُ، وَأَنَّهُ لَا صَيَّرَ فِيهِ عَلَى الْمُسْلِمِينَ، إِذْ أَنَّهُ مَا فَعَلَ مَا فَعَلَ إِلَّا وَهُوَ مُعْتَقِدٌ أَنَّ اللَّهَ نَاصِرٌ نَبِيِّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، مُظَهِّرٌ لِدِينِهِ، مُغْلٍ لِكَلِمَتِهِ، وَهُوَ مَا صَرَّخَ بِهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ [حَيْثُ قَالَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ {أَمَّا أَنِي لَمْ أَفْعَلْهُ غِشًا لِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَلَا نِفَاقًا، وَلَقَدْ عَلِمْتُ أَنَّ اللَّهَ سَيُظْهِرُ رَسُولَهُ وَيُتِمُّ أَمْرَهُ، غَيْرَ أَنِّي كُنْتُ غَرِيبًا [يَعْنِي أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ مِنْ قَبْرِ رَيْش] بَيْنَ ظَهْرَانِيهِمْ، وَكَانَتْ أَهْلِي مَعَهُمْ، فَأَرَدْتُ أَنْ أَخْذَهَا [أَيُّ هَذِهِ الْمُخَابَرَةِ] عِنْدَهُمْ يَدًا} صَحَّحَهُ الْأَلْبَانِيُّ فِي صَحِيحِ مَوَارِدِ الظُّمَّانِ إِلَى زَوَائِدِ ابْنِ حَبَانَ؛ (ث) وَبِالْوَجْهِ السَّابِقِ يَتَبَيَّنُ أَنَّ حَاطِبًا مَا قَصَدَ الْفِعْلَ الْمُكَفَّرَ وَلَا وَاقَعَهُ (أَعْنِي مُظَاهَرَةَ الْمُشْرِكِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ)، بَلْ قَصَدَ فِعْلًا لَا يَكُونُ فِيهِ ظُهُورٌ لِلْمُشْرِكِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ. [انتهى باختصار. وقال الشيخ أبو بصير الطرطوسي في (أَعْمَالُ تُخْرِجُ صَاحِبَهَا مِنَ الْمِلَّةِ): إَعْلَمُ أَنَّ مَنْ يَتَجَسَّسُ عَلَى عَوْرَاتِ الْمُسْلِمِينَ وَأَحْوَالِهِمُ الْخَاصَّةِ - وَبِخَاصَّةٍ مِنْهُمْ الْمُجَاهِدِينَ - لِيَنْقُلَهَا إِلَى أَعْدَائِهِمْ مِنَ الْكُفْرِ الْمُجْرِمِينَ، سَوَاءٌ كَانَ كُفْرُهُمْ كُفْرًا أَصْلِيًّا أَمْ كَانَ كُفْرَ رِدَّةٍ، فَهُوَ كَافِرٌ مِثْلَهُمْ، وَمُؤَالٍ لَهُمُ الْمُؤَالَاةُ الْكُبْرَى الَّتِي تُخْرِجُهُ مِنْ دَائِرَةِ الْإِسْلَامِ، يُقْتَلُ كُفْرًا وَلَا بُدَّ؛ فَالْتَجَسُّسُ عَلَى عَوْرَاتِ الْمُسْلِمِينَ وَخُصُوصِيَّاتِهِمْ لِصَالِحِ أَعْدَائِهِمْ مِنَ الْمُشْرِكِينَ الْمُجْرِمِينَ، لَا يُمَكِّنُ أَنْ يَمْتَنِّهَا إِلَّا كُلُّ مُنَافِقٍ خَسِيسٍ غَرِيقٍ فِي التَّفَاقِ وَالْخِدَاعِ. [انتهى باختصار. وقال الشيخ أبو المنذر الحَرْبِيُّ فِي كِتَابِهِ (عَوْنُ الْحَكِيمِ الْخَبِيرِ، بِتَقْدِيمِ الشَّيْخِ

أبي محمد المقدسي): قَوْلُ عُمَرَ {دَعْنِي أَضْرِبْ هَذَا **الْمُتَافِقِ**}، وَفِي رِوَايَةٍ {فَقَدْ **كَفَرَ**}، وَفِي رِوَايَةٍ -بَعْدَ أَنْ قَالَ الرَّسُولُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ {أَوْ لَيْسَ قَدْ شَهِدَ بَذْرًا؟}- قَالَ عُمَرُ {بَلَى، وَلَكِنَّهُ نَكَثَ وَظَاهَرَ أَعْدَاءَكَ عَلَيْكَ}، فَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْمُتَقَرَّرَ عِنْدَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَالصَّحَابَةِ أَنَّ **مُظَاهَرَةَ الْكُفَّارِ وَإِعَانَتَهُمْ كُفْرٌ وَرِدَّةٌ عَنِ الْإِسْلَامِ**، وَلَمْ يَقُلْ [أَيُّ عُمَرُ] هَذَا الْكَلَامَ إِلَّا لَمَّا رَأَى أَمْرًا **ظَاهِرُهُ الْكُفْرُ**، وَلَوْ لَمْ يَكُنِ الْمُتَقَرَّرُ عِنْدَ الصَّحَابَةِ كُفْرَ الْمُظَاهِرِ لَمَّا احتاجَ حَاطِبٌ أَنْ يَنْفِيَهُ [أَيُّ يَنْفِي الْكُفْرَ] عَنِ نَفْسِهِ، كَمَا لَوْ شَرِبَ الْخَمْرَ فَسُئِلَ عَنْ سَبَبِ شُرْبِهَا فَإِنَّهُ لَا يَقُولُ {لَمْ أَفْعَلْهُ كُفْرًا وَلَا رِدَّةً}، فَلَمَّا نَفَى الْكُفْرَ وَالرِّدَّةَ عَنْ نَفْسِهِ تَبَيَّنَ أَنَّ الْمُقَرَّرَ عِنْدَهُ **كُفْرٌ وَرِدَّةٌ** مَنِ ظَاهَرَ الْكُفَّارَ عَلَى الْمُسْلِمِينَ [قَالَ الشَّيْخُ ابْنُ بَازٍ فِي (مَجْمُوعِ فَتَاوِي وَمَقَالَاتِ ابْنِ بَازٍ): وَقَدْ أَجْمَعَ عُلَمَاءُ الْإِسْلَامِ عَلَى أَنَّ مَنِ ظَاهَرَ الْكُفَّارَ عَلَى الْمُسْلِمِينَ وَسَاعَدَهُمْ عَلَيْهِمْ بِأَيِّ نَوْعٍ مِنَ الْمُسَاعَدَةِ، فَهُوَ كَافِرٌ مِثْلَهُمْ. انتهى]. انتهى باختصار. وقال الشَّيْخُ أَبُو يَحْيَى اللَّيْثِيُّ فِي (الْمُعْلَمُ فِي حُكْمِ الْجَاسُوسِ الْمُسْلِمِ، بِتَقْدِيمِ الشَّيْخِ أَيْمَنِ الظُّوَاهِرِيِّ): فَمِنْ الْمَعْلُومِ أَنَّ مُظَاهَرَةَ الْكُفَّارِ وَإِعَانَتَهُمْ عَلَى الْمُسْلِمِينَ مُشْتَمِلَةٌ عَلَى مُضَارَرَتِهِمْ [أَيُّ الْإِضْرَارِ بِهِمْ] وَلَا بُدَّ، فَيُجَرَّدُ أَنْ يَكُونَ الْمُسْلِمُ مُعِينًا لِأَهْلِ الْكُفْرِ عَلَى أَهْلِ الْإِسْلَامِ بِنَفْسٍ أَوْ مَالٍ أَوْ رَأْيٍ أَوْ كِتَابَةٍ فَإِنَّهُ بِتِلْكَ (الْإِعَانَةِ) قَدْ صَارَ مُضِرًّا لِلدِّينِ وَأَهْلِهِ، **فَهَذَا الْإِضْرَارُ الَّذِي تَتَضَمَّنُهُ (الْمُظَاهَرَةُ) هُوَ الَّذِي نَفَاهُ حَاطِبٌ عَنِ كِتَابِهِ**، فَقَالَ {فَكَتَبْتُ كِتَابًا لَا يَضُرُّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ شَيْئًا، وَعَسَى أَنْ يَكُونَ فِيهِ مَنَفَعَةٌ لِأَهْلِي} [صَحَّحَهُ الشَّيْخُ مُقْبِلُ الْوَادِعِيِّ فِي (الصَّحِيحِ الْمُسْنَدِ مَا لَيْسَ فِي الصَّحِيحِينَ)]؛ وَكَذَلِكَ فَإِنَّ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَدْ بَادَرَ بِالْحُكْمِ عَلَى حَاطِبٍ بِأَنَّهُ {قَدْ كَفَرَ} وَأَنَّهُ {نَافِقٌ} وَأَنَّهُ {نَكَثَ وَظَاهَرَ أَعْدَاءَكَ عَلَيْكَ}،

وغير ذلك من العبارات التي تدلُّ على أنَّ المُتَقَرَّرَ عند الصحابة رضي الله عنهم هو أنَّ هذا الجنس من الأعمال هو مما يكفر به. انتهى باختصار. وقال الشيخ علوي بن عبد القادر السقاف في مقالة له بعنوان (مسألة خاطب بن أبي بلتعة رضي الله عنه) على هذا الرابط: أما عُمرُ رضي الله عنه فقد كفر خاطبًا أمام رسول الله صلى الله عليه وسلم، ولم يقل له رسول الله صلى الله عليه وسلم {إنَّ خاطبًا لم يفعل الكفر}، بل بين له أنَّ خاطبًا كان صادقًا ولم يكفر، وقد وصف عُمرُ خاطبًا - رضي الله عنهما - بأوصاف ثلاثة يكفي الواحد منها للقول بأنه كفره، فوصفه بأنه {مُنافِقٌ، كَفَرٌ، خَانَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ}، وعُمرُ رضي الله عنه حَكَمَ بالظاهر، وهذا هو الواجب على المسلم، ولم يكلفنا الله بالتواطين... ثم قال -أي الشيخ السقاف-: أما تصديق النبي صلى الله عليه وسلم لحاطب فليس فيه دلالة على أنه لم يفعل الكفر، بل فيه أنه لم يكفر ولم يرتد، لأنَّ عُمرَ رضي الله عنه قال عنه أنه كفر ونافق وخان الله ورسوله، وحاطب يقول {لم أكفر ولم أرتد، وما غيَّرتُ وما بدلتُ [أي ديني]}، فصَدَّقَه النبي صلى الله عليه وسلم في أنه لم يكفر ولم يرتد. انتهى باختصار. وقال ابن فرحون المالكي في (تبصرة الحكام): وَقَالَ سَخْنُونُ [ت 240هـ] فِي الْمُسْلِمِ يَكْتُبُ لِأَهْلِ الْحَرْبِ بِأَخْبَارِنَا {يُقْتَلُ وَلَا يُسْتَتَابُ وَلَا دِيَّةَ لَوْرَتِهِ}. انتهى. وَقَالَ ابْنُ أَبِي زَيْدٍ الْقَيَّرَوَانِيُّ الْمَالِكِيُّ (ت 386هـ) فِي (النَّوَادِرِ وَالزِّيَادَاتِ) عَلَى مَا فِي الْمَدُونَةِ مِنْ غَيْرِهَا مِنَ الْأَمْهَاتِ: قَالَ ابْنُ الْقَاسِمِ {يُقْتَلُ الْجَاسُوسُ، وَلَا تُعْرَفُ لَهُذَا تَوْبَةٌ}. انتهى. وقال الشيخ أبو بصير الطرطوسي في (أعمالُ تُخرجُ صاحبها من الملة): إِنَّ مِمَّا أَعَانَ عَلَى إِقَالَةِ عَثْرَةٍ حَاطِبٌ كَذَلِكَ أَنَّهُ مِنْ أَهْلِ بَذَرٍ، وَبَذَرٌ حَسَنَةٌ عَظِيمَةٌ تُذْهِبُ السَّيِّئَاتِ، وَتُقِيلُ الْعَثَرَاتِ، وَتُسَدِّعِي تَحْسِينَ الظَّنِّ

بأهلها، وتوسيع دائرة التأويل لهم لو عثروا أو زلوا...
 ثم قال -أي الشيخ الطرطوسي-: إن المرء كلما كثرت
 وكثرت حسناته وكانت له سابقة بلاء في الله، كلما
 ينبغي أن تتوسع بحقه ساحة التأويل وإقالة العثرات،
 عند ورود الشبهات وحصول الكبوات [قال الشيخ أبو
 سلمان الصومالي في كتابه (نصائح وتهنئة): والعدل
 في الأقوال أن لا تُخاطب **الفاضل** ب**خطاب المفضول**،
 ولا **العالم** ب**خطاب الجهول**، ولا **المجاهد المدافع** عن
الملة وكرامة الأمة ب**خطاب الداري المتكحل**. انتهى]...
 ثم قال -أي الشيخ الطرطوسي-: هناك فرق بين من
 يقع في الخطأ مرة وبين من يقع في الخطأ مراراً، من
 حيث دلالة على صفة وحقيقة فاعله. انتهى. وجاء في
 الموسوعة الحديثية (إعداد مجموعة من الباحثين،
 بإشراف الشيخ علوي بن عبد القادر السقاف): العفو
 عن الزلات التي تصدر من الناس من محاسن الشريعة
 الإسلامية، لا سيما إذا كان من صدرت منه معروفاً بين
 الناس بالفضل والخير، فمثل هذا يكون الستر في حقه
 أولى، **حتى لا يذهب خيرهم في الناس، وحتى لا تنعدم**
قدوتهم بين الناس؛ وفي هذا الحديث [يعني قوله صلى
 الله عليه وسلم {أقيلوا ذوي الهيئات عثراتهم إلا
 الحدود}] يقول النبي صلى الله عليه وسلم {أقيلوا}
 [وهو] أمر من الإقالة، أي أعفوا عن، {ذوي الهيئات}
 أي أصحاب المروءات والخصال الحميدة ممن لم يظهر
 منهم ريب، وقيل (ذوي الوجوه بين الناس ممن ليس
 معروفاً بالفساد)، {عثراتهم} أي زلاتهم وما يصدر
 عنهم من الخطايا، وهذا في ستر معصية **وقعت**
وانقضت، {إلا الحدود} أي **إلا أن يكون خذاً من حدود**
الله، فإنه يتعين استيفاءه من الشريف كما يتعين أخذه
من الوضيع، فإن النبي صلى الله عليه وسلم قال {لو
 أن فاطمة بنت محمد سرقت لقطعت يدها} متفق

عليه، وَقَالَ {إِنَّ بَنِي إِسْرَائِيلَ، كَانَ إِذَا سَرَقَ فِيهِمُ الشَّرِيفُ تَرَكَوهُ، وَإِذَا سَرَقَ فِيهِمُ الضَّعِيفُ قَطَعُوهُ} مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ؛ وَهَذَا بَابٌ عَظِيمٌ مِنْ أَبْوَابِ مَحَاسِنِ هَذِهِ الشَّرِيعَةِ الْكَامِلَةِ، فَإِنَّ الْإِنْسَانَ الَّذِي يُعَلِّمُ مِنْ غَالِبِ أَحْوَالِهِ الْأَسْتِقَامَةَ وَالْخَيْرَ، إِذَا زَلَّ مَا لَمْ يَكُنْ خَدًّا مِنْ حُدُودِ اللَّهِ تَغَاضَوْا عَنْهُ وَلَا تَأْخُذُوهُ بِهِ، لِأَنَّ الْغَالِبَ عَلَيْهِ الْخَيْرُ؛ **وَفِي الْحَدِيثِ مَشْرُوعِيَّةٌ تَرْكُ التَّغْزِيرِ، وَأَنَّهُ لَيْسَ كَالْخَدِّ، وَإِلَّا لَأَسْتَوَى فِيهِ ذُو الْهَيْئَةِ وَغَيْرُهُ. انْتَهَى]**، ثُمَّ أَسْنَدَ [أَيَ الْبُخَارِيِّ] فِيهِ حَدِيثَ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ {إِنَّ مُعَاذَ بْنَ جَبَلٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كَانَ يُصَلِّي مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ثُمَّ يَأْتِي قَوْمَهُ فَيُصَلِّي بِهِمُ الصَّلَاةَ، فَقَرَأَ بِهِمُ الْبَقْرَةَ، قَالَ [أَيَ جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ] فَتَجَوَّزَ رَجُلٌ فَصَلَّى صَلَاةً خَفِيفَةً، فَبَلَغَ ذَلِكَ مُعَاذًا فَقَالَ (أَنَّهُ مُنَافِقٌ)، فَبَلَغَ ذَلِكَ الرَّجُلَ فَأَتَى النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ (يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّا قَوْمٌ نَعْمَلُ بِأَيْدِينَا وَنَسْقِي بِنَوَاضِحِنَا، وَإِنْ مُعَاذًا صَلَّى بِنَا الْبَارِحَةَ فَقَرَأَ الْبَقْرَةَ، فَتَجَوَّزْتُ، فَزَعَمَ أَنِّي مُنَافِقٌ)، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ (يَا مُعَاذُ، أَفَتَأْنُ أَنْتَ "ثَلَاثًا"، أَقْرَأَ "وَالشَّمْسُ وَضُحَاهَا" وَ"سَبَّحَ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى" وَنَحْوَهَا) {...} ثُمَّ قَالَ -أَيُّ مَرْكَزِ الْفَتَوَى-: قَالَ ابْنُ بَطَّالٍ فِي شَرْحِ صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ {قَالَ الْمُهَلَّبُ (مَعْنَى هَذَا الْبَابِ أَنَّ الْمُتَأَوَّلَ مَعْذُورٌ غَيْرُ مَأْثُومٍ، أَلَا تَرَى أَنَّ عُمرَ بْنَ الْخَطَّابِ قَالَ لِحَاطِبٍ لَمَّا كَاتَبَ الْمُشْرِكِينَ بِخَبَرِ النَّبِيِّ "إِنَّهُ مُنَافِقٌ"، فَعَذَرَ النَّبِيَّ عَلَيْهِ السَّلَامُ عُمرَ لَمَّا نَسَبَهُ إِلَى النِّفَاقِ، وَهُوَ أَشْوَأُ الْكُفْرِ، وَلَمْ يَكْفُرْ عُمرَ بِذَلِكَ، مِنْ أَجْلِ مَا جَنَّاهُ حَاطِبٌ، وَكَذَلِكَ عَذَرَ عَلَيْهِ السَّلَامُ مُعَاذًا حِينَ قَالَ لِلَّذِي خَفَفَ الصَّلَاةَ وَقَطَعَهَا خَلْفَهُ "إِنَّهُ مُنَافِقٌ"، لِأَنَّهُ كَانَ مُتَأَوَّلًا، فَلَمْ يَكْفُرْ مُعَاذٌ بِذَلِكَ) {...} ثُمَّ قَالَ -أَيُّ مَرْكَزِ الْفَتَوَى-: وَقَالَ مُحَمَّدٌ أَنُورُ شَاهِ الْكَشْمِيرِيِّ فِي فِيضِ الْبَارِي {هَذِهِ مِنَ التَّرَاجِمِ الْمُهِمَّةِ

جَدًّا، وَمَعْنَى قَوْلِهِ (مُتَأَوَّلًا) [يَعْنِي مِنْ قَوْلِ الْبُخَارِيِّ
{بَاب مَنْ لَمْ يَرَ إِكْفَارَ مَنْ قَالَ ذَلِكَ مُتَأَوَّلًا أَوْ جَاهِلًا}]
أَيُّ كَانَ عِنْدَهُ وَجْهٌ لِإِكْفَارِهِ؛ قَوْلُهُ (أَوْ جَاهِلًا) أَيُّ بِحُكْمِ مَا
قَالَ، أَوْ بِحَالِ الْمَقُولِ فِيهِ؛ **وَالْفَتَوَى عَلَى أَنَّهُ لَا يَكْفُرُ**،
كَمَا أَطْلَقَهُ عُمَرُ فِي صِحَابِيٍّ شَهِدَ بَدْرًا، فَإِنَّهُ كَانَ لَهُ
عِنْدَهُ وَجْهٌ}... ثَمَ قَالَ -أَيُّ مَرْكَزُ الْفَتَوَى-: وَقَالَ شَيْخُ
الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ فِي (مَجْمُوعِ الْفَتَاوَى) {إِذَا كَانَ
الْمُسْلِمُ مُتَأَوَّلًا فِي التَّكْفِيرِ لَمْ يُكْفَرْ بِذَلِكَ}، ثَمَ اسْتَدَلَّ
بِقِصَّةِ حَاطِبٍ، ثَمَ قَالَ [أَيُّ ابْنُ تَيْمِيَّةَ] {وَهَذَا فِي
الصَّحِيحَيْنِ، وَفِيهِمَا أَيْضًا مِنْ حَدِيثِ الْإِفْكِ أَنَّ أَسِيدَ بْنَ
الْحَضِيرِ قَالَ لِسَعْدِ بْنِ عُبَادَةَ (إِنَّكَ مُتَافِقٌ) تَجَادِلُ عَنِ
الْمُتَافِقِينَ)، وَاخْتَصَمَ الْقَرِيقَانِ، فَأَصْلَحَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَيْنَهُمْ، فَهَؤُلَاءِ التَّذَرِّيُونَ فِيهِمْ مَنْ قَالَ لِآخَرِ
مِنْهُمْ (إِنَّكَ مُتَافِقٌ) وَلَمْ يُكْفَرْ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
وَسَلَّمَ لَا هَذَا وَلَا هَذَا، **بَلْ شَهِدَ لِلْجَمِيعِ بِالْجَنَّةِ**}. انْتَهَى
بِاخْتِصَارٍ. وَقَالَ الشَّيْخُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ الْهَرَفِيُّ (الدَّاعِيَةُ
بِوزَارَةِ الشُّؤُونِ الْإِسْلَامِيَّةِ وَالْأَوْقَافِ وَالِدَعْوَةِ وَالْإِرْشَادِ)
جَوَابًا عَلَى سُؤَالٍ {مُكَلِّفٌ مَاتَ، وَظَاهِرُهُ أَنَّهُ كَافِرٌ أَصْلِيٌّ
أَوْ مُرْتَدٌّ، هَلْ تَحْكُمُ أَنَّهُ **يَعِينُهُ** فِي النَّارِ؟} فِي فِتْوَى
مَوْجُودَةٍ **عَلَى هَذَا الرِّابِطِ**: نَشْهَدُ لِمَنْ مَاتَ -وِظَاهِرُهُ أَنَّهُ
مَاتَ كَافِرًا- بِالنَّارِ... ثَمَ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخُ الْهَرَفِيُّ-: قَالَ
رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ {حَيْثُمَا مَرَرْتَ بِقَبْرِ
مُشْرِكٍ، **فَتَشْرُهُ** بِالنَّارِ}... ثَمَ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخُ الْهَرَفِيُّ-:
نَحْنُ لَا نَحْكُمُ لِلْمُسْلِمِ بِالْجَنَّةِ لِأَنَّهُ قَدْ يَدْخُلُ النَّارَ وَإِنْ كُنَّا
نَرْجُوا لَهُ الْجَنَّةَ، وَيَزْدَادُ هَذَا الرَّجَاءُ كُلَّمَا زَادَ صَلَاحُهُ... ثَمَ
قَالَ -أَيُّ الشَّيْخُ الْهَرَفِيُّ-: لَوْ حَكَمْنَا عَلَى مُعَيَّنٍ بِالْكَفْرِ
وَجَزَمْنَا لَهُ بِالنَّارِ **ثَمَ ظَهَرَ خِلَافُ ذَلِكَ لَا تَأْتُمْ**، كَقَوْلِ عُمَرَ
لِحَاطِبٍ [يَعْنِي قَوْلَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ {يَا رَسُولَ اللَّهِ
دَعْنِي أَضْرِبُ عُتُقَ هَذَا الْمُتَافِقِ}]، وَأَسِيدٌ مَعَ سَعْدٍ فِي
حَادِثَةِ الْإِفْكِ [يَعْنِي قَوْلَ أَسِيدِ بْنِ الْحَضِيرِ لِسَعْدِ بْنِ

عِبَادَةُ (إِنَّكَ مُتَافِقٌ تُجَادِلُ عَنِ الْمُتَافِقِينَ)، وهذا مُسْتَفِيزٌ فِي الشَّرِيعَةِ، انْتَهَى.

(4) قَالَ الْبَيْهَقِيُّ فِي (السُّنَنِ الْكُبْرَى): وَمَنْ كَفَرَ مُسْلِمًا عَلَى الْإِطْلَاقِ بِتَأْوِيلٍ لَمْ يَخْرُجْ بِتَكْفِيرِهِ إِيَّاهُ بِالتَّأْوِيلِ عَنِ الْمِلَّةِ، فَقَدْ مَضَى فِي كِتَابِ الصَّلَاةِ فِي حَدِيثِ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ فِي قِصَّةِ الرَّجُلِ الَّذِي خَرَجَ مِنْ صَلَاةٍ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ، فَبَلَغَ ذَلِكَ مُعَاذًا، فَقَالَ {مُتَافِقٌ}، ثُمَّ إِنَّ الرَّجُلَ ذَكَرَ ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَالنَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمْ يَزِدْ مُعَاذًا عَلَى أَنْ أَمَرَهُ بِتَخْفِيفِ الصَّلَاةِ، وَقَالَ {أَفْتَانُ أَنْتَ} لِتَطْوِيلِهِ الصَّلَاةَ، وَرُؤِينَا فِي قِصَّةِ خَاطِبِ بْنِ أَبِي بَلْتَعَةَ -حَيْثُ كَتَبَ إِلَى قُرَيْشٍ بِمَسِيرِ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَيْهِمْ عَامَ الْفَتْحِ- أَنْ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ {يَا رَسُولَ اللَّهِ دَعْنِي أَضْرِبُ عُتُقَ هَذَا الْمُتَافِقِ}، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ {إِنَّهُ قَدْ شَهِدَ بَدْرًا}، وَلَمْ يُنْكَرْ عَلَى عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ تَسْمِيَّتَهُ بِذَلِكَ، إِذْ كَانَ مَا فَعَلَ عَلَامَةً ظَاهِرَةً عَلَى النِّفَاقِ، وَإِنَّمَا يَكْفُرُ مَنْ كَفَرَ مُسْلِمًا بِغَيْرِ تَأْوِيلٍ. انْتَهَى.

وَقَالَ الشَّيْخُ أَبُو سَلَمَانَ الصُّومَالِيُّ فِي (الْإِنْتِصَارِ لِلْأُمَّةِ الْأَبْرَارِ): فَإِنْ مَنْ كَفَرَ أَهْلَ التَّوْحِيدِ مِنْ غَيْرِ جَهْلِ [أَيٍّ مِنْ غَيْرِ جَهْلٍ بِالْحُكْمِ وَبِحَالِ الْمَقُولِ فِيهِ]، وَلَا تَأْوِيلٍ سَائِعٍ، فَهُوَ كَافِرٌ عَلَى التَّحْقِيقِ. انْتَهَى.

(5) قَالَ الْبَيْهَقِيُّ فِي (شُعَبِ الْإِيمَانِ): قَدْ رُؤِينَا عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ فِي خَاطِبِ بْنِ أَبِي بَلْتَعَةَ {دَعْنِي أَضْرِبُ عُتُقَ هَذَا الْمُتَافِقِ}، فَسَمَاهُ عُمَرُ مُتَافِقًا، وَلَمْ يَكُنْ مُتَافِقًا فَقَدْ صَدَّقَهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِيمَا أَخْبَرَ عَنْ نَفْسِهِ، وَلَمْ يَصِرْ بِهِ عُمَرُ كَافِرًا، لِأَنَّهُ أَكْفَرَهُ بِالتَّأْوِيلِ، وَكَانَ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ عُمَرُ يُحْتَمَلُ [قَالَ الشَّيْخُ أَبُو سَلَمَانَ الصُّومَالِيُّ فِي (مُنَاطَرَةٍ

فِي حُكْمٍ مَّن لَا يُكْفَرُ الْمُشْرِكِينَ): وَقَدْ أَجْمَعَ الْمُسْلِمُونَ أَنَّ مَن كَفَرَ بَعْضَ الْمُسْلِمِينَ لِتَأْوِيلٍ يُحْتَمَلُ، أَنَّهُ [أَيِ الْمُكْفَرِ] لَيْسَ بِكَافِرٍ. انتهى]. انتهى باختصار.

(6) قَالَ ابْنُ الْقِيمِ فِي (زَادَ الْمَعَادَ): إِنَّ الرَّجُلَ إِذَا نَسَبَ الْمُسْلِمَ إِلَى التَّفَاقُ وَالْكَفَرِ مُتَأَوَّلًا وَغَضَبًا لِلَّهِ وَرَسُولِهِ وَدِينِهِ، لَا لِهَوَاهُ وَحَظِّهِ، فَإِنَّهُ لَا يَكْفَرُ بِذَلِكَ، بَلْ لَا يَأْتُمُّ بِهِ، بَلْ يُثَابُّ عَلَى نَبِيِّهِ وَقَصْدِهِ، وَهَذَا بخلاف أهل الأهواء والبدع، فَإِنَّهُمْ يَكْفُرُونَ وَيَبْذَعُونَ لِمُخَالَفَةِ أَهْوَائِهِمْ وَنَحْلِهِمْ، وَهُمْ أَوْلَى بِذَلِكَ مِمَّنْ كَفَرُوهُ وَبَذَعُوهُ. انتهى.

(7) جَاءَ فِي (مَجْمُوعَةِ الرِّسَالِ وَالْمَسَائِلِ النَّجْدِيَّةِ) مَا يَلِي: سُئِلَ الشَّيْخُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَبُو بَطْنٍ [مُفْتِي الدِّيَارِ النَّجْدِيَّةِ ت 1282 هـ]، رَحِمَهُ اللَّهُ وَعَفَا عَنْهُ، عَنِ الَّذِي يُرَوَّى {مَنْ كَفَرَ مُسْلِمًا فَقَدْ كَفَرَ}؛ فَأَجَابَ عَفَا اللَّهُ عَنْهُ {لَا أَصِلُ لِهَذَا اللَّفْظِ فِيمَا نَعْلَمُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَإِنَّمَا الْحَدِيثُ الْمَعْرُوفُ (مَنْ قَالَ لِأَخِيهِ يَا كَافِرُ فَقَدْ بَاءَ بِهَا أَحَدُهُمَا)، وَمَنْ كَفَرَ إِنْسَانًا أَوْ فَسَقَهُ أَوْ نَفَقَهُ مُتَأَوَّلًا غَضَبًا لِلَّهِ تَعَالَى فَيُرْجَى الْعَفْوُ عَنْهُ، كَمَا قَالَ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي شَأْنِ خَاطِبِ بْنِ أَبِي بَلْتَعَةَ أَنَّهُ مُنَافِقٌ، وَكَذَا جَرَى مِنْ غَيْرِهِ مِنَ الصَّحَابَةِ وَغَيْرِهِمْ، وَأَمَّا مَنْ كَفَرَ شَخْصًا أَوْ نَفَقَهُ غَضَبًا لِنَفْسِهِ أَوْ بَغَيْرِ تَأْوِيلٍ فَهَذَا يُخَافُ عَلَيْهِ}. انتهى.

(8) قَالَ الشَّيْخُ عَبْدُ اللطيفِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ حَسَنِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الوَهَّابِ فِي (الِإِتِّحَافِ فِي الرَّدِّ عَلَى الصَّحَافِ): وَأَمَّا إِنْ كَانَ الْمُكْفَرُ لِأَحَدٍ مِنْ هَذِهِ الْأُمَّةِ يَسْتَنِدُ فِي تَكْفِيرِهِ لَهُ إِلَى نَصٍّ وَبُرْهَانٍ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ وَسُنَّةِ رَسُولِهِ، وَقَدْ رَأَى كُفْرًا بَوَاحًا، كَالشِّرْكِ بِاللَّهِ وَعِبَادَةِ مَا سِوَاهُ، وَالِاسْتِهْزَاءِ بِهِ تَعَالَى أَوْ بآيَاتِهِ أَوْ رُسُلِهِ

أَوْ تَكْذِيبِهِمْ، أَوْ كَرَاهَةِ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ مِنَ الْهُدَىٰ وَدِينِ الْحَقِّ، أَوْ جُحُودِ الْحَقِّ، أَوْ جَحْدِ صِفَاتِ اللَّهِ تَعَالَىٰ وَنُغُوتِ جَلَالِهِ، وَنَحْوِ ذَلِكَ، **فَالْمُكَفِّرُ بِهَذَا وَأَمثَالِهِ مُصِيبٌ مَا جُورٌ، مُطِيعٌ لِلَّهِ وَرَسُولِهِ**، قَالَ اللَّهُ تَعَالَىٰ {وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَّسُولًا أَنْ اعْبُدُوا اللَّهَ وَاجْتَنِبُوا الطَّاغُوتَ فَمِنْهُمْ مَنْ هَدَىٰ اللَّهُ وَمِنْهُمْ مَنْ حَقَّتْ عَلَيْهِ الضَّلَالَةُ}، فَمَنْ لَمْ يَكُنْ مِنْ أَهْلِ عِبَادَةِ اللَّهِ تَعَالَىٰ وَإِثْبَاتِ صِفَاتِ كَمَالِهِ وَنُغُوتِ جَلَالِهِ مُؤْمِنًا بِمَا جَاءَتْ بِهِ رُسُلُهُ مُجْتَنِبًا لِكُلِّ طَاغُوتٍ، يَدْعُو إِلَىٰ خِلَافِ مَا جَاءَتْ بِهِ الرُّسُلُ، فَهُوَ مِمَّنْ حَقَّتْ عَلَيْهِ الضَّلَالَةُ، وَلَيْسَ مِمَّنْ هَدَىٰ اللَّهُ لِلإِيمَانِ بِهِ وَبِمَا جَاءَتْ بِهِ الرُّسُلُ عَنْهُ، **وَالْتَكْفِيرُ بِتَرْكِ هَذِهِ الْأَصُولِ وَعَدَمُ الإِيمَانِ بِهَا مِنْ أَعْظَمِ دَعَائِمِ الدِّينِ**، يَعْرِفُهُ كُلُّ مَنْ كَانَتْ لَهُ نَهْمَةٌ فِي مَعْرِفَةِ دِينِ الْإِسْلَامِ... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ عَبْدِاللطيف-: وَقَدْ غَلَطَ كَثِيرٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ فِي هَذِهِ الْأَعْصَارِ، **وَضَنُّوا أَنَّ مَنْ كَفَرَ مَنْ تَلَفَّظَ بِالشَّهَادَتَيْنِ فَهُوَ مِنَ الْخَوَارِجِ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ**، بَلِ التَّلَفُّظُ بِالشَّهَادَتَيْنِ لَا يَكُونُ مَانِعًا مِنَ التَّكْفِيرِ إِلَّا لِمَنْ عَرَفَ مَعْنَاهُمَا، وَعَمِلَ بِمُقْتَضَاهُمَا، وَأَخْلَصَ الْعِبَادَةَ لِلَّهِ، وَلَمْ يُشْرِكْ بِهِ سِوَاهُ، **فَهَذَا تَنْفَعُهُ الشَّهَادَتَانِ**، وَأَمَّا مَنْ قَالَهُمَا، وَلَمْ يَحْصُلْ مِنْهُ انْقِيَادٌ لِمُقْتَضَاهُمَا، بَلْ أَشْرَكَ بِاللَّهِ، وَاتَّخَذَ الْوَسَائِطَ وَالشَّفَعَاءَ مِنْ دُونِ اللَّهِ، وَطَلَبَ مِنْهُمْ مَا لَا يَقْدِرُ عَلَيْهِ إِلَّا اللَّهُ، وَقَرَّبَ لَهُمُ الْقَرَابِينَ، وَفَعَلَ لَهُمْ مَا يَفْعَلُهُ أَهْلُ الْجَاهِلِيَّةِ مِنَ الْمُشْرِكِينَ، فَهَذَا لَا تَنْفَعُهُ الشَّهَادَتَانِ **بَلْ هُوَ كَاذِبٌ فِي شَهَادَتِهِ**، كَمَا قَالَ تَعَالَىٰ {إِذَا جَاءَكَ الْمُتَافِقُونَ قَالُوا نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُتَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ}، وَمَعْنَى شَهَادَةِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ هُوَ عِبَادَةُ اللَّهِ وَتَرْكُ عِبَادَةِ مَا سِوَاهُ، فَمَنْ اسْتَكْبَرَ عَنْ عِبَادَتِهِ وَلَمْ يَعْبُدْهُ فَلَيْسَ مِمَّنْ يَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَمَنْ عَبَدَهُ وَعَبَدَ مَعَهُ غَيْرَهُ فَلَيْسَ هُوَ مِمَّنْ يَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ. انتهى.

(9) قَالَ أَبُو حَامِدٍ الْغَزَالِيُّ (ت 505هـ) فِي (فَضَائِحِ الْبَاطِنِيَّةِ): فَإِنْ قِيلَ { فَلَوْ صَرَّحَ مُصَرِّحٌ بِكُفْرِ أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، يَنْبَغِي أَنْ يُنْزَلَ مَنْزِلَةٌ مِنْ لَوْ كَفَرَ شَخْصًا آخَرَ مِنْ أَحَادِ الْمُسْلِمِينَ أَوْ الْقُضَاةِ وَالْأَئِمَّةِ مِنْ بَعْدِهِمْ؟ }، قُلْنَا هَكَذَا { نَقُولُ، فَلَا يُفَارِقُ تَكْفِيرُهُمْ تَكْفِيرَ غَيْرِهِمْ مِنْ أَحَادِ الْأُمَّةِ وَالْقُضَاةِ بَلْ أَفْرَادِ الْمُسْلِمِينَ الْمَعْرُوفِينَ بِالْإِسْلَامِ إِلَّا فِي شَيْئَيْنِ، أَحَدُهُمَا فِي مُخَالَفَةِ الْإِجْمَاعِ وَخَرْقِهِ، فَإِنْ مُكْفِرٌ غَيْرُهُمْ رُبَّمَا لَا يَكُونُ خَارِقًا لِإِجْمَاعٍ مُعْتَدٍّ بِهِ، الثَّانِي أَنَّهُ وَرَدَ فِي حَقِّهِمْ مِنَ الْوَعْدِ بِالْجَنَّةِ وَالْتِثَاءِ عَلَيْهِمْ وَالْحُكْمِ بِصِحَّةِ دِينِهِمْ وَثَبَاتِ يَقِينِهِمْ وَتَقَدُّمِهِمْ عَلَى سَائِرِ الْخَلْقِ أَخْبَارٌ كَثِيرَةٌ، فَقَائِلُ ذَلِكَ إِنْ بَلَغَتْهُ الْأَخْبَارُ وَاعْتَقَدَ مَعَ ذَلِكَ كُفْرَهُمْ فَهُوَ كَافِرٌ، لَا بِتَكْفِيرِهِ إِيَّاهُمْ وَلَكِنْ بِتَكْذِيبِهِ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَمَنْ كَذَّبَهُ [أَيُّ مَنْ كَذَّبَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ] بِكَلِمَةٍ مِنْ أَقَاوِيلِهِ فَهُوَ كَافِرٌ بِالْإِجْمَاعِ، وَمَهْمَا قُطِعَ النَّظَرُ عَنِ التَّكْذِيبِ فِي هَذِهِ الْأَخْبَارِ وَعَنْ خَرْقِ الْإِجْمَاعِ نَزَلَ تَكْفِيرُهُمْ [أَيُّ أَنَّهُ لَوْ صُرِفَ النَّظَرُ عَنِ تَكْذِيبِ النُّصُوصِ وَخَرْقِ الْإِجْمَاعِ لَنَزَلَ تَكْفِيرُ أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا] مَنْزِلَةٌ سَائِرِ الْقُضَاةِ وَالْأَئِمَّةِ وَأَحَادِ الْمُسْلِمِينَ }، فَإِنْ قِيلَ { فَمَا قَوْلُكُمْ فِيمَنْ يُكْفَرُ مُسْلِمًا، أَهُوَ كَافِرٌ أَمْ لَا؟ }، قُلْنَا { إِنْ كَانَ يَعْرِفُ أَنْ مُعْتَقَدَهُ التَّوْحِيدُ وَتَصَدِيقُ الرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَى سَائِرِ الْمُعْتَقَدَاتِ الصَّحِيحَةِ، فَمَهْمَا كَفَرَهُ بِهَذِهِ الْمُعْتَقَدَاتِ فَهُوَ كَافِرٌ لِأَنَّهُ رَأَى الدِّينَ الْحَقَّ كُفْرًا وَبَاطِلًا، فَأَمَّا إِذَا ظَنَّ أَنَّهُ يَعْتَقِدُ تَكْذِيبَ الرَّسُولِ أَوْ نَفْيَ الصَّانِعِ أَوْ تَنْبِيئَهُ أَوْ شَيْئًا مِمَّا يُوجِبُ التَّكْفِيرَ فَكَفَرَهُ بِنَاءً عَلَى هَذَا الظَّنِّ، فَهُوَ مُخْطِئٌ فِي ظَنِّهِ الْمَخْصُوصِ بِالشَّخْصِ، صَادِقٌ فِي تَكْفِيرِهِ مَنْ يَعْتَقِدُ مَا يَظُنُّ أَنَّهُ مُعْتَقَدُ هَذَا الشَّخْصِ، وَظَنُّ الْكُفْرِ بِمُسْلِمٍ لَيْسَ بِكُفْرٍ،

كَمَا أَنَّ ظَنَّ الْإِسْلَامِ بِكَافِرٍ لَيْسَ بِكُفْرٍ، فَمِثْلُ هَذِهِ
الظُّنُونِ قَدْ تُخْطِئُ وَتُصِيبُ}. انتهى. وقال أبو حامد
الغزالي أيضًا في (الافتصاد في الاعتقاد) تحت عنوان
(بَيَانُ مَنْ يَجِبُ تَكْفِيرُهُ مِنَ الْفِرَقِ): اعْلَمْ أَنَّ لِلْفِرَقِ فِي
هَذَا مُبَالَغَاتٍ وَتَعْصِبَاتٍ، فَرُبَّمَا انْتَهَى بَعْضُ الطَّوَائِفِ إِلَى
تَكْفِيرِ كُلِّ فِرْقَةٍ سِوَى الْفِرْقَةِ الَّتِي يَعْتَزِي [أَيِ يَنْتَسِبُ]
إِلَيْهَا، فَإِذَا أَرَدْتَ أَنْ تَعْرِفَ سَبِيلَ الْحَقِّ فِيهِ فَاعْلَمْ قَبْلَ
كُلِّ شَيْءٍ أَنَّ هَذِهِ **مَسْأَلَةٌ فِقْهِيَّةٌ**، أَعْنِي الْحُكْمَ بِتَكْفِيرِ
مَنْ قَالَ قَوْلًا وَتَعَاطَى فِعْلًا، فَإِنَّهَا تَارَةٌ تَكُونُ مَعْلُومَةً
بِأَدْلَةٍ سَمْعِيَّةٍ وَتَارَةٌ تَكُونُ **مَظْنُونَةً بِالْاجْتِهَادِ**، وَلَا مَجَالَ
لِدَلِيلِ الْعَقْلِ فِيهَا الْبَتَّةَ... ثم قال -أي الغزالي-: قَوْلُنَا
{إِنَّ هَذَا الشَّخْصَ كَافِرٌ} يَرْجِعُ إِلَى الْإِخْبَارِ عَنْ مُسْتَقَرِّهِ
فِي الدَّارِ الْآخِرَةِ وَأَنَّهُ فِي النَّارِ عَلَى التَّأْيِيدِ، وَعَنْ حُكْمِهِ
فِي الدُّنْيَا وَأَنَّهُ لَا يَجِبُ الْقَصَاصُ بِقَتْلِهِ [يَعْنِي أَنَّ لَا
قِصَاصَ عَلَى قَاتِلِهِ] وَلَا يُمَكَّنُ مِنْ نِكَاحِ مُسْلِمَةٍ وَلَا
عِصْمَةٍ لِدَمِهِ وَمَالِهِ إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْأَحْكَامِ... ثم قال -
أي الغزالي-: وَيَجُوزُ الْفَتْوَى فِي ذَلِكَ بِالْقَطْعِ مَرَّةً
وَبِالظَّنِّ وَالْاجْتِهَادِ أُخْرَى، فَإِذَا تَقَرَّرَ هَذَا الْأَصْلُ فَقَدْ
قَرَّرْنَا فِي أَصُولِ الْفِقْهِ وَفُرُوعِهِ أَنَّ كُلَّ حُكْمٍ شَرْعِيٍّ
يَدْعِيهِ مُدَّعٍ فَإِمَّا أَنْ يَعْرِفَهُ بِأَصْلٍ مِنَ أَصُولِ الشَّرْعِ مِنْ
إِجْمَاعٍ أَوْ نَقْلِ أَوْ بِقِيَاسٍ عَلَى أَصْلٍ، وَكَذَلِكَ كَوْنُ
الشَّخْصِ كَافِرًا أَوْ يَدْرَكَ بِأَصْلٍ أَوْ بِقِيَاسٍ عَلَى ذَلِكَ
الْأَصْلِ. انتهى باختصار. وقال أبو حامد الغزالي أيضًا
في (فَيْصَلُ التَّفْرِيقِ بَيْنَ الْإِسْلَامِ وَالزُّنْدَقَةِ) تحت عنوان
(بَيَانُ مَنْ يَجِبُ تَكْفِيرُهُ مِنَ الْفِرَقِ): الْكُفْرُ حُكْمٌ شَرْعِيٌّ،
كَالزُّنْدَقِ وَالْحُرِّيَّةِ مَثَلًا، إِذْ مَعْنَاهُ إِبَاحَةُ الدَّمِ وَالْحُكْمُ بِالْخُلُودِ
فِي النَّارِ، وَمَذْرُوعُهُ شَرْعِيٌّ فَيُذْرَكُ إِمَّا بِنَصٍّ وَإِمَّا بِقِيَاسٍ
عَلَى مَنْصُوصٍ... ثم قال -أي الغزالي-: وَلَا يَنْبَغِي أَنْ
يُظَنَّ أَنَّ التَّكْفِيرَ وَنَفْيَهُ يَنْبَغِي أَنْ يُدْرَكَ قَطْعًا فِي كُلِّ
مَقَامٍ، بَلِ التَّكْفِيرُ حُكْمٌ شَرْعِيٌّ يَرْجِعُ إِلَى إِبَاحَةِ الْمَالِ

وَسَفَكَ الدَّمَ وَالْحُكْمَ بِالْخُلُودِ فِي النَّارِ، فَمَا أَخَذَهُ كَمَا أَخَذَ
سَائِرَ الْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ، فَتَارَةً يُدْرِكُ يَتَقِينِ، **وتارةً يَظُنُّ**
غَالِبٍ، وتارةً يَتَرَدَّدُ فِيهِ. انتهى.

(10) قَالَ الزُّرْكَشِيُّ (ت 794هـ) فِي (الْمَشْهُورِ فِي
الْقَوَاعِدِ): قَالَ الزُّنْجَانِيُّ فِي (بَشْرَحِ الْوَجِيزِ) {وَلَا يَخْفَى
أَنْ بَعْضَ الْأَقْوَالِ صَرِيحٌ فِي الْكُفْرِ، **وَبَعْضُهَا فِي مَجَلِّ**
الْإِجْتِهَادِ} ... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الزُّرْكَشِيِّ-: لَا يُكْفَرُ أَحَدًا مِنْ
أَهْلِ الْقِبْلَةِ بِذَنْبٍ (أَيُّ لَا يُكْفَرُهُمْ **بِالذُّنُوبِ الَّتِي هِيَ**
الْمَعَاصِي كَالزُّنَى وَالسَّرِقَةِ وَشُرْبِ الْخَمْرِ)، خِلَافًا
لِلْخَوَارِجِ حَيْثُ كَفَرُوهُمْ بِهَا؛ أَمَّا تَكْفِيرُ بَعْضِ الْمُبْتَدِعَةِ
لِعَقِيدَةٍ تَقْتَضِي كُفْرَهُ، حَيْثُ يَقْتَضِي الْحَالُ الْقَطْعَ بِذَلِكَ
أَوْ تَرْجِيحَهُ فَلَا يَدْخُلُ فِي ذَلِكَ وَهُوَ خَارِجٌ بِقَوْلِنَا {بِذَنْبٍ}
[يُشِيرُ إِلَى قَوْلِهِ {لَا يُكْفَرُ أَحَدًا مِنْ أَهْلِ الْقِبْلَةِ بِذَنْبٍ}].
انتهى باختصار.

(11) قَالَ الْقَرَّافِيُّ (ت 684هـ) فِي (الذَّخِيرَةِ): الرَّدَّةُ فِي
حَقِيقَتِهَا هِيَ عِبَارَةٌ عَنْ قَطْعِ الْإِسْلَامِ، أَمَّا بِاللَّفْظِ أَوْ
بِالْفِعْلِ، وَلِكِلَيْهِمَا **مَرَاتِبٌ فِي الظُّهُورِ وَالْخَفَاءِ**. انتهى
باختصار.

(12) قَالَ عُثْمَانُ بْنُ فُؤْدِي (ت 1232هـ) فِي (الْجَامِعِ
الْحَاوِي لِفَتَاوَى الشَّيْخِ عُثْمَانَ بْنِ فُؤْدِي): إِنَّ التَّكْفِيرَ
فِي ظَاهِرِ حُكْمِ الشَّرْعِ لَا يَطْلُبُ الْقَطْعَ بَلْ مَا يَدُلُّ عَلَى
الْكُفْرِ فَقَطْ **وَلَوْ ظَنًّا**، وَلِذَلِكَ **يَخْتَلِفُ الْعُلَمَاءُ فِيهِ فِي**
بَعْضِ الْوَقَائِعِ. انتهى.

(13) قَالَ الشَّيْخُ أَبُو سَلْمَانَ الصُّومَالِي فِي (سِلْسِلَةِ
مَقَالَاتٍ فِي الرَّدِّ عَلَى الدُّكْتُورِ طَارِقِ عَبْدِ الْحَلِيمِ):
إِشْتِرَاطُ الْقَطْعِ **[أَيُّ فِي التَّكْفِيرِ]** مِنْ مَذَاهِبِ

المنسوبين إلى البدعة كالمعتزلة، والزيدية [قال الشيخ عبد الله الخليلي في (تقويم المعاصرين): فإن الزيدية ينكرون الرؤية [أي رؤية المؤمنين لله في الآخرة] والعلو [أي علو الله تعالى بذاته فوق عرشه]، ويقولون بخلق القرآن، وهذه كلها بدع مكفرة، وحتى سب الصحابة فإنهم يفعلون في عثمان ومعاوية على وجه التدين والاستحلال... ثم قال -أي الشيخ الخليلي-: **والزيدية** على التحقيق رافضة... ثم قال -أي الشيخ الخليلي-: **والزيدية** المتأخرون رافضة يفعلون في الصحابة، وجهمية في باب الصفات، وقدرية في باب القدر، ولهم ضلال بعيد في باب الفقه، هذا إن سلموا من الشرك في توحيد العبادة... ثم قال -أي الشيخ الخليلي-: **الإباضية** والزيدية والرافضة يقولون بخلق القرآن صراحة، وينكرون الرؤية وعلو الله عز وجل، ومثلهم **الأشاعرة**. انتهى باختصار، والمتكلمين من الأشعرية وغيرهم ومن تأثر بهم... ثم قال -أي الشيخ الصومالي-: **التكفير** حكم شرعي يؤخذ من حيث تؤخذ الأحكام، ويجري القطع والظن في دليله كما يجري [أي القطع والظن] في دلالة الأقوال والأفعال على المعاني الكفرية، واشتراط القطع داخل في مذهب أهل الأهواء والبدع... ثم قال -أي الشيخ الصومالي-: وأما دلالة الأفعال والأقوال على الكفر، فقد يكون بعضها صريحاً فيه، وبعضها ظاهراً، وشيظ الدليل أن يكون صريحاً في المراد أو ظاهراً وإلا فليس بدليل أصلاً... ثم قال -أي الشيخ الصومالي-: قال الزنجاني [وذلك على ما حكاه الزركشي (ت794هـ) في (المنثور في القواعد)] {ولا يخفى أن بعض الأقوال صريح في الكفر، وبعضها في محل الاجتهاد}... ثم قال -أي الشيخ الصومالي-: ولا يخفى أن اشتراط القطع في التكفير يسقط الأدلة الظنية، كاحتجاج بطواهر الكتاب

وأخبار الآحاد، والاعتماد بظواهر أفعال العباد، وهذا يقتضي **الخروج عن مذهب أهل العلم**... ثم قال -أي الشيخ الصومالي-: لا فرق [أي في القياس] بين الأصل [وهو عابد الصنم] والفرع [وهو عابد القبر] إلا أن يكون صنم أحدهما من حجارة ونحاس وصنم الآخر من سلالة من طين كما قال الإمام الصنعاني (ت1182هـ) **[في الإنصاف في حقيقة الأولياء]** رَحِمَهُ اللَّهُ {غاية الفرق أن صنمه من حجارة أو خشب، وصنمك من سلالة من طين} وهو فرق غير مؤثر في الحكم؛ فإن قيل {هنا فرق مؤثر بين الأصل والفرع، وهو أن من يدعو صاحب القبر يستصحب له الإسلام، وعابد الأوثان ليس له أصل آخر إلا الكفر}، أجب من وجوه؛ (أ) يستصحب للكافر الأصل **[وهو الكفر]** حتى يظهر الإسلام، كما يستصحب الإيمان للمسلم حتى يظهر الكفر، وهذا **[أي الذي يدعو صاحب القبر]** قد أظهر الشرك فهو مشرك معلوم الكفر بالضرورة من دين الإسلام فلا يستصحب الأصل **[وهو الإسلام]** كما لا يستصحب الكفر للذي أظهر الإيمان، وإلا كيف يستصحب الإسلام مع إظهار الشرك **الأكبر**؟! (ب) إن الاستصحاب من أضعف الأدلة إذا لم يعارضه دليل من كتاب، أو سنة، أو أصل آخر، أو ظاهر [يعني] فكيف إذا تحقق المعارض الناقل عن الأصل؟!، يقول ابن تيمية [في (جامع المسائل)] {وبالجمله، الاستصحاب لا يجوز الاستدلال به إلا إذا اعتقد انتفاء الناقل} [قال الشيخ خالد المشيقح (الأستاذ بقسم الفقه بكلية الشريعة بجامعة القصيم) في (الجامع لأحكام الوقف والهبات والوصايا): وأما الاستصحاب، فهو في أصله أضعف الأدلة، ولا يضار إليه إلا عند غدمها، ولا تقوم به حجة إذا وجد ما يخالفه. انتهى باختصار]؛ (ت) الأصل إذا انفرد ولم يعارضه دليل، ولا أصل آخر، ولا ظاهر، كان دليلاً يحب التعويل

عليه، فَإِنْ عَارَضَهُ دَلِيلٌ آخَرُ مِنْ كِتَابٍ، أَوْ سُنَّةٍ، أَوْ ظَاهِرٍ مُعْتَبَرٍ شَرْعًا، بَطَلَ حُكْمُهُ [جَاءَ فِي كِتَابِ (فَتَاوَى اللّٰجَنَةِ الدَّائِمَةِ) أَنَّ اللّٰجَنَةَ الدَّائِمَةَ لِلْبُحُوثِ الْعِلْمِيَّةِ وَالْإِفْتَاءِ (عَبْدَ الْعَزِيزِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بَارٍ وَعَبْدَ الرَّزَاقِ عَفِيفِي وَعَبْدَ اللَّهِ بْنِ غَدِيَّانٍ وَعَبْدَ اللَّهِ بْنِ قَعُودٍ) قَالَتْ: الْأَصْلُ فِي الْمُسْلِمِينَ أَنْ تُؤَكَّلَ ذَبَائِحُهُمْ، فَلَا يُعَدَّلُ عَنْهُ إِلَّا بَيِّقِينَ أَوْ غَلَبَةً ظَنٌّ أَنْ الَّذِي تَوَلَّى الذَّبْحَ ارْتَدَّ عَنِ الْإِسْلَامِ بِارْتِكَابِ مَا يُوجِبُ الْحُكْمَ عَلَيْهِ بِالرَّدَّةِ، وَمِنْ ذَلِكَ تَرْكُ الصَّلَاةِ جَحْدًا لَهَا أَوْ تَرْكُهَا كَسَلًا. أَنْتَهَى بِاخْتِصَارٍ، وَإِنْ عَارَضَهُ أَصْلٌ آخَرُ فَإِنْ أَمَكَنَ الْجَمْعُ بَيْنَهُمَا وَجَبَ الْجَمْعُ بَيْنَهُمَا، وَإِنْ لَمْ يُمْكِنْ الْجَمْعُ بَيْنَهُمَا فَمَحَلُّ اجْتِهَادٍ وَتَرْجِيحٍ عِنْدَ الْعُلَمَاءِ... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الصُّومَالِيِّ-: فَالْمَسْأَلَةُ [أَيُّ مَسْأَلَةٍ كُفِّرَ عُبَادُ الْقُبُورِ] مِنْ ضَرُورِيَّاتِ الدِّينِ، وَمِنْ الْمُجْمَعِ عَلَى تَكْفِيرِ أَصْحَابِهَا... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الصُّومَالِيِّ-: لَا خِلَافَ بَيْنَ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي عَدَمِ **الاستِدْلَالِ بِالْأَصْلِ** عِنْدَ قِيَامِ الْمُزِيلِ [أَيُّ مُزِيلِ الْأَصْلِ] مِنْ نَصٍّ أَوْ أَجْمَاعٍ أَوْ قِيَاسٍ عَلَى خِلَافِهِ [أَيُّ خِلَافِ الْأَصْلِ]، لِأَنَّهُ [أَيُّ الْمُزِيلِ] آخِرُ الْمَدَارِكِ، وَقَدْ قَامَ دَلِيلُ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَالْإِجْمَاعِ وَالْقِيَاسِ الْمُزِيلِ لِحُكْمِ الْأَصْلِ، وَلَا رَيْبَ أَنَّ وَاجِدًا مِنْ هَذِهِ الْأَدِلَّةِ يَدْفَعُهُ [أَيُّ يَدْفَعُ الْأَصْلَ] عَنْ خَيْرِ الْأَعْتِبَارِ... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الصُّومَالِيِّ-: كَفَرُ عَابِدِ الْقُبْرِ مَعْلُومٌ بِالضَّرُورَةِ... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الصُّومَالِيِّ-: وَكَفَرُ عُبَادِ الْقُبُورِ مَنْصُوصٌ بِالْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ الْمُتَوَاتِرَةِ وَالْإِجْمَاعِ... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الصُّومَالِيِّ-: إِنِّي بِحَمْدِ اللَّهِ أَجْزِمُ أَنَّ إِشْتِرَاطَ الْقَطْعِ فِي التَّكْفِيرِ وَالْمَنْعِ مِنْ جَرَيَانِ الظَّنِّ فِيهِ -كَمَا يَجْرِي فِي الْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ- مِنْ مَذَاهِبِ أَهْلِ الْبِدْعِ وَالْأَهْوَاءِ، فَهَلْ يَسْتَطِيعُ [أَيُّ الْخَصْمِ] وَلَوْ اسْتَعَانَ بِمَنْ شَاءَ مِنَ الثَّقَلَيْنِ نَقْضَ هَذِهِ الْحَقِيقَةِ... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الصُّومَالِيِّ-: وَلَا رَيْبَ أَنَّ الْمُسْتَفَادَ مِنْ

الاستصحاب [هو] من أضعف الظنون، والمستفاد من الأسباب الظاهرة [هو] من أقواها [أي من أقوى الظنون]... ثم قال -أي الشيخ الصومالي-: إن النزاع في الاستدلال بالاستصحاب في موضع سلم [فيه] قيام سبب التكفير هو خطأ في قوانين الاستدلال... ثم قال -أي الشيخ الصومالي-: أما الاشتغال بالاستصحاب فلا قيمة له في الميزان بعد التسليم بالناقل. انتهى باختصار.

زيد: وما هو موقف مؤسسة الأزهر -التي توصف بأنها قبله العلماء، وكعبة العلم، وأكبر مؤسسة إسلامية في العالم- من مسألة (العدو بالجهل)؟.

عمرو: ماذا تنتظر من مؤسسة يحتوي جامعها -وهو جامع الأزهر- في داخله عدّة أضرحة، وتدرّس فيه عقيدة القبوريين (الذين ضلوا في توحيد الألوهية) وعقيدة الأشاعرة (الذين هم مرجئة غلاة في باب الإيمان، وجبرية في باب القدر، ومعطلة في باب الأسماء والصفات، والذين هم إحدى طوائف أهل الكلام الذين قال فيهم الإمام الشافعي "لأن يبتلى المرء بكل ذنب نهى الله عنه ما عدا الشرك، خير له من الكلام" وقال أيضاً "حكمي في أهل الكلام أن يضربوا بالجريد والتعال، ويطاف بهم في القبائل والعشائر، فيقال هذا جزاء من ترك الكتاب والسنة وأقبل على الكلام")؛ ماذا تنتظر من مؤسسة هي أول من أدخل (الفلسفة) ضمن مناهج العلوم الشرعية؛ ماذا تنتظر من مؤسسة لا تمانع أن تتولى فيها كبرى المناصب أصحاب المدارس العقلية الاعتزالية (نسبة إلى المعتزلة)، فقد تولى أصحاب هذه المدرسة مناصب

شيخ الأزهر وعضوية هيئة كبار العلماء وعضوية مجمع البحوث الإسلامية، ومن هؤلاء مصطفى عبدالرازق (ت 1947م)، ومحمد مصطفى المراغي (ت 1945م)، ومحمود شلتوت (ت 1958م)، ومحمد أبو زهرة (ت 1974م)، ومحمد البهي (ت 1982م)، وأحمد كمال أبو المجد (ت 2019م)، ومحمد عمارة (ت 2020م)، ويوسف القرضاوي [عضو هيئة كبار العلماء بالأزهر (زمن حكم الرئيس الإخواني محمد مرسي)، ورئيس الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين (الذي يوصف بأنه أكبر تجمع للعلماء في العالم الإسلامي)، ويعتبر الأب الروحي لجماعة الإخوان المسلمين على مستوى العالم]؛ ماذا تنتظر من مؤسسة لا ثمن أن يتولى فيها كبرى المناصب ماسونيون، فقد تولى الماسوني الشيخ محمد أبو زهرة منصب عضوية مجمع البحوث الإسلامية؛ ماذا تنتظر من مؤسسة تنصلت من عقيدة الولاء والبراء [قال الشيخ محمد إسماعيل المقدم (مؤسس الدعوة السلفية بالإشكندرية) في (عقيدة الولاء والبراء): الولاء والبراء مبدأ أصيل من مبادئ الإسلام ومقتضيات (لا إله إلا الله)، فلا يصح إيمان أحد إلا إذا وإلى أولياء الله، وعادى أعداء الله، وقد قرطت الأمة الإسلامية اليوم في هذا المبدأ الأصيل، فوالث أعداء الله، وتبرأت من أولياء الله، ولأجل ذلك أصابها الذل والهزيمة والخنوع لأعداء الله، وظهرت فيها مظاهر البعد والانحراف عن الإسلام. انتهى]، حيث تجد كبيرها (وهو شيخ الأزهر) ينتمي للحزب الوطني الديمقراطي الحاكم (الذي يرأسه طاغوث مصر)، ويتولى فيه عضوية لجنة السياسات (التي يرأسها ابن الطاغوث) وهي اللجنة التي تتولى (رسم السياسات) للحكومة، وعندما سُئل عن أيهما أهم بالنسبة إليه (الأزهر أو الحزب الحاكم)؟ قال {لا أستطيع أن أقول أيهما أهم، فإن

ذلك مثل سؤال (أَيُّهُمَا أَهَمُّ **الشمسُ** أو **القمرُ**؟)، وقال في أول أيام توليه مهام الإمام الأكبر شيخ الأزهر {لا أرى علاقة **[ضدية]** مُطلقاً بين أن يكون الفرد شيخاً للأزهر، وبين **انتمائه** للحزب الوطني وعضويته في المكتب السياسي بالحزب، لأن المطلوب أن يعمل من يتولى منصب شيخ الأزهر لمصلحة الأزهر، **وليس** مطلوباً منه **مطلقاً** أن يعارض النظام **[بغني السلطة الحاكمة]**، فالرجل يرى أنه لا يوجد مُطلقاً علاقة ضدية بين مؤسسة **طاغوتية** ومؤسسة توصف بأنها **قبلة العلماء وكعبة العلم وأكبر مؤسسة إسلامية في العالم!!!**، ويجعل المقارنة بينهما كالمقارنة بين **الشمس والقمر!!!**، ويصرّح بأنه **لن يعارض النظام الطاغوتي** من خلال منصبه كشيخ للأزهر!!!؛ ماذا تنتظر من مؤسسة يتولى كبيرها منصبه بقرار من الطاغوت؛ ماذا تنتظر من مؤسسة يقوم الطاغوت بحصار ومحاكمة وعزل وتشريد المعارضين لكبيرها؛ ماذا تنتظر من مؤسسة **يدعم كبيرها الأنظمة الطاغوتية والكيانات العلمانية والطرق الصوفية والكنائس**؛ ماذا تنتظر من مؤسسة غالبية مشايخ الطرق الصوفية هم من أبنائها؛ ماذا تنتظر من مؤسسة تعمل بجد ودأب على مدار الساعة **للقضاء على عقيدة أهل السنة والجماعة**، ولنشر عقيدة القُبوريين والأشاعرة في جميع أنحاء العالم **على أنها هي عقيدة أهل السنة والجماعة**؛ ماذا تنتظر من مؤسسة يلتقي كبيرها وفد الك (إف بي أي) ووفود الكونجرس **للأطمئنان على مناهج الأزهر**؛ ماذا تنتظر من مؤسسة يتزيّن داخلها الطالبات **بالماكياج**، ويتردين الملابس الضيقة، ويرقصن على نغمات الأغاني، ويقمن حفلات أغيار الميلاد تشبهاً بالنصارى، **ويتمن** على حشائش الحدائق في وجود رجال **أجانب**؛ ماذا تنتظر من مؤسسة تحمل

مَشْرُوعًا يَسْتَهْدِفُ مَسْخَ شَخْصِيَّةِ الْأُمَّةِ وَتَغْرِيبَ أَبْنَائِهَا؛
مَاذَا تَنْتَظِرُ مِنْ مُؤَسَّسَةٍ تُوصَفُ بِأَنَّهَا وَالصُّوفِيَّةُ **حَسَدٌ**
وَاجِدٌ فِي كَيْانَيْنِ؛ مَاذَا تَنْتَظِرُ مِنْ مُؤَسَّسَةٍ **مَذْهَبِيَّةِ**
الْفَقْهِ؛ وللتفصيل أقول:

(1) قَالَ الشَّيْخُ مُقْبِلُ الْوَادِعِي فِي فَتَوَى صَوْتِيَّةٍ مُفَرَّغَةٍ
عَلَى مَوْقِعِهِ **فِي هَذَا الرَّابِطِ**: الْمَعَاهِدُ الْعِلْمِيَّةُ **كَمَعَاهِدِ**
الْأَزْهَرِ، سَأَلْتُ شَابًّا لَقِيْتُهُ **{ كَيْفَ مُدَرِّسُكُمْ؟ }**، فَقَالَ
{ فَسَقَةٌ }، نَعَمْ، مَنْ تَوَرَّ اللَّهُ بِصِيرَتِهِ يَعْرِفُ الْمُدَرِّسَ
الْفَاسِقَ الْفَاسِدَ. انْتَهَى. وَقَالَ الشَّيْخُ مُقْبِلُ الْوَادِعِي
أَيْضًا فِي فَتَوَى صَوْتِيَّةٍ بِعَنْوَانِ (الرَّدُّ عَلَى فَتَاوَى بَعْضِ
الْأَزْهَرِيِّينَ الْمَخَالِفَةِ) مُفَرَّغَةٍ عَلَى مَوْقِعِهِ **فِي هَذَا**
الرَّابِطِ: وَقَالَ بَعْضُ إِخْوَانِنَا فِي اللَّهِ **{ زُرْتُ الْأَزْهَرَ**
فَوَجَدْتُ الشَّرَّ }، **فَلَا تَغْتَرَّ بِأَزْهَرِيٍّ**. انْتَهَى بِاخْتِصَارٍ. وَقَالَ
الشَّيْخُ مُقْبِلُ الْوَادِعِي أَيْضًا فِي فَتَوَى صَوْتِيَّةٍ بِعَنْوَانِ (مَا
حُكِمَ الَّذِي يَأْخُذُ عَلَى الْفَتَاوَى أُخْرَى) مُفَرَّغَةٍ عَلَى مَوْقِعِهِ
فِي هَذَا الرَّابِطِ: اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ يَقُولُ **{ قُلْ لَا أَسْأَلُكُمْ**
عَلَيْهِ أَجْرًا إِلَّا الْمَوَدَّةَ فِي الْقُرْبَى }، وَيَقُولُ **{ قُلْ مَا**
سَأَلْتُكُمْ مِنْ أَجْرٍ فَهُوَ لَكُمْ }، فَلِلْأَعْمَالِ وَالْوَاجِبَاتِ تُؤَدَّى
لِوُجُوبِهَا، وَهَذِهِ **[أَيُّ أَخْذٍ أَجْرٍ عَلَى الْفَتَاوَى]** إِسَاءَةٌ إِلَى
الدِّينِ، وَالَّذِينَ بَرِيءٌ مِنْهَا، وَقَدْ بَلَغَنِي أَنَّ شَخْصًا أَرْسَلَ
بِفَتَاوَى فِي مِصْرَ لَشَيْخِ الْأَزْهَرِ، فُرِدَّتْ لَهُ الْفَتَاوَى وَجَوَابُ
فِيهِ **{ نَاسَفُ، مَا كَانَ عَلَى الْفَتَاوَى دَمْعَةٌ }**!. انْتَهَى
بِاخْتِصَارٍ. وَقَالَ الشَّيْخُ أَحْمَدُ فَرِيدٌ فِي فِيدْيُو بِعَنْوَانِ
(أَحْمَدُ فَرِيدٌ "عَضُو حَزْبِ النُّورِ" يُكْفِّرُ شَيْخَ الْأَزْهَرِ): **شَيْخُ**
الْأَزْهَرِ عَدُوٌّ لِلْإِسْلَامِ، قَاتِلُهُ اللَّهُ، رَجُلٌ صُوفِيٌّ مَخْرَفٌ،
نَقُولُ لَهُ **{ تَذَكَّرْ أَنَّكَ سَتَمُوتُ، وَسَتُقَالُ رَبَّنَا عَزَّ وَجَلَّ،**
وَسَتُسْأَلُ عَنْ خِيَانَةِ الْأُمَّةِ، وَعَنْ مُوَالَاةِ الْيَهُودِ
وَالنَّصَارَى، وَعَنْ تَعَاوُنِكَ مَعَ الْمُفْسِدِينَ وَمَعَ الضَّالِّينَ }...
ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ أَحْمَدُ-: **الْأَزْهَرُ يَتَّبِعُ الْعِلْمَانِيَّةَ (كَلَامُهُ**

كَلَامُ الْعُلَمَائِيِّينَ وَكَلَامُ الْكَنِيسَةِ "نَفْسُ الْكَلَامِ"، فالأزهري فعلاً يَتَّبَعِي الْعُلَمَائِيَّةَ. انتهى باختصار. وقال الشيخ أسامة الأزهري (وزير الأوقاف المصري) في فيديو بعنوان ("أزهري" يعني "مذهبي"، "أزهري" يعني "أشعري"، "أزهري" يعني "صوفي")... فَقُلْتُ لَهُمْ فَخَرِي بِأَبِي مُسْلِمٍ وَأَبِي صُوفِي وَأَبِي أَزْهَرِي، مَا يَنْفَعُشِ أَزْهَرِي مِنْ غَيْرِ صُوفِيٍّ، مَا يَنْفَعُشِ أَزْهَرِي مِنْ غَيْرِ أَشْعَرِيٍّ، مَا يَنْفَعُشِ أَزْهَرِي مِنْ غَيْرِ مَذْهَبٍ فَقْهِيٍّ، **يَعْنِي دِي بَدِيهَةٌ وَاضِحَةٌ، دِي مِش مَحْتَاجَةٌ كَلَامٍ**. انتهى.

وقال الشيخ أسامة الأزهري أيضاً في فيديو بعنوان ("الأزهري" يعني "أشعري صوفي" وإن رغمت أنوف): (الأزهري) يَعْنِي (أَشْعَرِيٍّ)، (الأزهري) يَعْنِي (مَذْهَبِيٍّ) مُنْتَمٍ لِمَذْهَبٍ، **(الأزهري) يَعْنِي (صُوفِيٍّ) وَإِنْ رَغِمَتْ أَنْوْفٌ**. انتهى. وقال الشيخ أسامة الأزهري أيضاً في فيديو بعنوان (يا ابني مفيش أزهري ينقل عن الشيخ ابن عثيمين): مَفِيشَ **[أَيُّ لَا يُوجَدُ]** أَزْهَرِيَّ يَنْقُلُ عَنِ الشَّيْخِ الْعَثِيمِينَ، **الشَّيْخُ الْعَثِيمِينَ يُكْفِّرُ الْأَزْهَرِيِّينَ**. انتهى.

وقال الشيخ عبد الله الخليلي في فيديو له بعنوان (هَلْ إِفْتَرَى أَسَامَةُ الْأَزْهَرِيِّ عَلَى الشَّيْخِ ابْنِ عَثِيمِينَ؟): يَقُولُ **[أَيُّ الشَّيْخِ ابْنِ عَثِيمِينَ]** {إِنْ الْأَشَاعِرَةُ مِنْ أَهْلِ السُّنَّةِ فَيَمَا وَافَقُوا فِيهِ السُّنَّةَ، وَلَيْسُوا مِنْ أَهْلِ السُّنَّةِ فَيَمَا خَالَفُوا فِيهِ السُّنَّةَ}... ثُمَّ عَقَبَ الشَّيْخُ الْخَلِيلِيُّ عَلَى كَلَامِ ابْنِ عَثِيمِينَ قَائِلاً: فَمَا مِنْ فِرْقَةٍ مِنْ أَهْلِ الْبِدْعِ إِلَّا وَهِيَ تُوَافِقُ أَهْلَ السُّنَّةِ فِي بَعْضِ قَوْلِهِمْ، **فَمَا خُصُوصِيَّةُ الْأَشْعَرِيَّةِ؟!!!**، وللشيخ ابن عثيمين تَقَرِيرَاتٌ أُخَرَى يُنْصَرُّ فِيهَا عَلَى أَنَّ الْأَشَاعِرَةَ لَيْسُوا مِنْ أَهْلِ السُّنَّةِ مُطْلَقًا بِالْمَعْنَى الْخَاصَّةِ **[أَيُّ بِالْمَعْنَى الَّذِي فِيهِ مُصْطَلَحُ (أَهْلِ السُّنَّةِ) يُقَابِلُ (أَهْلَ الْبِدْعِ)]**، لَا بِالْمَعْنَى الَّذِي فِيهِ مُصْطَلَحُ (أَهْلِ السُّنَّةِ) يُقَابِلُ (الشَّيْعَةَ) [...]. ثم قال -أي الشيخ الخليلي-: فَأَسَامَةُ

الْأَزْهَرِيُّ يَقُولُ أَنَّ **الْأَزْهَرِيَّ** هُوَ الْأَشْعَرِيُّ - أَوِ الْمَاثِرِيَّ - فِي إِعْتِقَادِهِ، وَالْمُتَمَذِّهَبُ بِأَحَدِ الْمَذَاهِبِ الْأَرْبَعَةِ فَقَهًّا، وَالصُّوْفِيَّ سُلُوكًا (أَيُّ أَنَّهُ طُرُقِيٌّ)، وَهَذَا التَّعْرِيفُ صَحِيحٌ بِاعْتِبَارِ عَامَّةِ الْأَزْهَرِيِّينَ الْيَوْمَ وَبِاعْتِبَارِ الْمَنَاهِجِ، **فَهَذَا الْكَلَامُ بِاعْتِبَارِ الْأَغْلَبِ وَبِاعْتِبَارِ مَا يُدْرَسُ فِي الْأَزْهَرِ كَلَامٌ صَحِيحٌ 100%** وَيَكُونُ قَوْلُهُ { **الْأَزْهَرِيَّ** } مِنْ بَابِ التَّغْلِيْبِ... ثُمَّ قَالَ - أَيْ الشَّيْخُ الْخَلِيفِيُّ -: وَالْأَزْهَرِيَّةُ عَامَّتُهُمْ قَائِلُونَ بِالِاسْتِغَاثَةِ بِالنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ (دُعَاءٌ غَيْرِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ)، **وَقَلَمَا تَظْفَرُ بِأَشْعَرِيٍّ لَا يَسْتَغِيثُ بِغَيْرِ اللَّهِ فِي الْقُرُونِ السَّيِّئَةِ أَوِ السَّبْعَةِ الْآخِرَةِ**. انْتَهَى بِاخْتِصَارٍ. وَقَالَ الشَّيْخُ عَبْدُ اللَّهِ الْخَلِيفِيُّ أَيْضًا فِي فِيدْيُو يُعْنَوَانِ (الْخَلِيفِيُّ يُكْفَرُ الْأَزْهَرِ): ... بَلْ يَطْلُبُونَ الْعِلْمَ عَلَى مَنْ هُوَ مِنْ أَكْفَرِ النَّاسِ مِنْ عُلَمَاءِ الْمُشْرِكِينَ، كَمَا يَذْهَبُ بَعْضُ دُعَاةِ الضَّلَالَةِ إِلَى (أَحْمَدِ الطَّيْبِ) **الطَّاغُوتِ الْمُشْرِكِ الزَّنْدِيقِ الْكَافِرِ رَئِيسِ مُؤَسَّسَةِ الْكُفْرِ وَالْإِشْرَاكِ**، مُؤَسَّسَةِ الْأَزْهَرِ الَّتِي بَنَاهَا الْفَاطِمِيُّونَ الْكَافِرَةُ، مِنْ أَوَّلِ يَوْمِ أَسَّسَتْ عَلَى الْكُفْرِ وَالْإِشْرَاكِ وَمُحَادَاةِ عِبَادِ اللَّهِ الْمُؤْمِنِينَ. انْتَهَى بِاخْتِصَارٍ. وَقَالَ الشَّيْخُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ دِمَشْقِيَّة (إِمَامٌ وَخَطِيبٌ "مَسْجِدِ التَّقْوَى" فِي مَدِينَةِ بَلِيمُوْث فِي جَنُوبِ غَرْبِ بَرِيْطَانِيَا) فِي فِيدْيُو لَهُ يُعْنَوَانِ (الْمَاثِرِيَّ يَفْضَحُ الْأَزْهَرِ): أَنَا أَطَالِبُ كُلَّ طَالِبِ يَطْلُبُ الْعِلْمَ لِلْآخِرَةِ لِيَفْوزَ بِالْجَنَّةِ أَنْ يَبْرَأَ مِنْ هَذِهِ الْجَامِعَةِ الْأَزْهَرِيَّةِ، إِنَّهَا تُعَلِّمُ النَّاسَ عَقِيدَةَ الْجَهَنَّمَ، **أُكْفِرُوا بِجَامِعَةِ الْأَزْهَرِ**، أَوْ يَا أَزْهَرُ نَظَفُوا عَقَائِدَكُمْ، تَرَاجَعُوا، **الْمَذْهَبُ الْأَشْعَرِيُّ مَذْهَبٌ كُفْرِيٌّ**، فَإِذَا تَهَيَّنَا هُمْ [أَيُّ **الْأَزْهَرِيِّينَ**] عَنْ هَذَا الْكُفْرِ قَالُوا { أَنْتَ تَكْفِيرِيٌّ، أَنْتَ تُكْفِرُ }، طَيْبٌ، لِمَاذَا تَرْضَوْنَ بِالْكَفْرِ فَإِذَا أَنْكَرَ عَلَيْكُمْ مُنْكَرُ **هَذَا الْكُفْرِ الَّذِي تَتَّبِعُونَهُ وَتُدْرَسُونَهُ فِي جَامِعَتِكُمْ** تَقُولُونَ { أَنْتَ تُكْفِرُ، أَنْتَ

تَكْفِيرِيٌّ}، أَتْرَكُوا الْكُفْرَ بَدَلًا أَنْ تَتَّهَمُوا الْآخِرِينَ
بِالتَّكْفِيرِ، هذا هو المَطْلُوبُ. انتهى باختصار.

(2) وقال الشيخ الألباني في فتوى صوتية مُفَرَّغَةٌ على هذا الرابط: يُوسُفُ القرضاوي [عضو هيئة كبار العلماء بالأزهر (زَمَنَ حُكْمِ الرئيس الإخواني محمد مرسي)، ورئيس الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين (الذي يُوصَفُ بأنه أكبرُ تَجْمُعٍ للعلماء في العالم الإسلامي)، ويُعْتَبَرُ الأبَ الرُّوحِيَّ لجماعة الإخوان المسلمين على مُستَوَى العالم]، دِرَاسَتُهُ **أَزْهَرِيَّةٌ**، وليست دِرَاسَتُهُ **مَنْهَجِيَّةٌ** على الكتاب والسُّنَّةِ، وهو يُغَيِّي النَّاسَ بِفَتَاوَى تُخَالِفُ الشَّريعةَ. انتهى. وقال الشيخ الألباني أيضًا في فتوى صوتية مَوْجُودَةٌ على هذا الرابط: **إِضْرَفُ نَظَرِكَ** عن القرضاوي وأقرضه قرضًا... ثم قال -أي الشيخ الألباني-: فالقرضاوي، هَذَانا اللّهُ وإِيَّاهُ، **تَبَيَّنَ مَا يَتَّبَعُهُ الشَّيُوعِيُّونَ**. انتهى. وقال الشيخ مُقْبِلُ الوادِعي في (تحفة المجيب): يُوسُفُ القرضاوي، **لَا بَارَكَ اللّهُ فِيهِ**. انتهى. وقال الشيخ مُقْبِلُ الوادِعي أيضًا عن القرضاوي في فتوى صوتية مُفَرَّغَةٌ على موقعه في هذا الرابط: فَأَنَا لَا أَنْصَحُ بِاسْتِمَاعِ أَشْرَاطِهِ وَلَا بِحُضُورِ مُحَاضَرَاتِهِ وَلَا بِقِرَاءَةِ كُتُبِهِ، **فَهُوَ مَهْمٌ وَاسٌ**... ثم قال -أي الشيخ الوادِعي-: نُشِرَ عَنْهُ فِي جَرِيدَةٍ {إِنَّا لَا نُقَاتِلُ الْيَهُودَ مِنْ أَجْلِ الْإِسْلَامِ، وَلَكِنْ مِنْ أَجْلِ أَنَّهُمْ إِحْتَلَوْا أَرْضِينَا}، أَفْ لِهَذِهِ الْفَتَاوَى **الْمُتَنَبِّئَةُ**، وَرَبُّ الْعِزَّةِ يَقُولُ فِي كِتَابِهِ الْكَرِيمِ {قُلْ إِنْ كَانَ آبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ وَإِخْوَانُكُمْ وَأَزْوَاجُكُمْ وَعَشِيرَتُكُمْ وَأَمْوَالٌ اقْتَرَفْتُمُوهَا وَتِجَارَةٌ تَخْشَوْنَ كَسَادَهَا وَمَسَاكِينُ تَرْضَوْنَهَا أَحَبَّ إِلَيْكُمْ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَجِهَادٍ فِي سَبِيلِهِ فَتَرَبَّصُوا حَتَّى يَأْتِيَ اللَّهُ بِأَمْرِهِ، وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْفَاسِقِينَ}، **فَالَّذِينَ مُقَدَّمُونَ عَلَى الْوَطَنِ وَعَلَى الْأَرْضِ**. انتهى. وقال الشيخ مُقْبِلُ

الوَادِعِي أَيْضًا فِي (إِسكَاتُ الْكَلْبِ الْعَاوِي يُوسُفُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْقِرْضَاوِي): **كَفَرْتُ يَا قِرْضَاوِي** أَوْ قَارَبْتُ. انتهى. وقال الشيخ ياسر برهامي (نائب رئيس الدعوة السلفية بالإسكندرية) في مقالة على موقعه **في هذا الرابط**: **يَوْمَ أَنْ أَفْتَى الدُّكْتُورُ يُوسُفُ الْقِرْضَاوِي بِأَنَّهُ يَجُوزُ لِلْمُجَنِّدِ الْأَمْرِيكِيِّ أَنْ يُقَاتِلَ مَعَ الْجَيْشِ الْأَمْرِيكِيِّ ضِدَّ دَوْلَةِ أَفْغَانِسْتَانِ الْمُسْلِمَةِ لَمْ يَنْعَقِدْ إِتِّحَادُ عُلَمَاءِ الْمُسْلِمِينَ [يَعْنِي (الْإِتِّحَادَ الْعَالَمِيَّ لِعُلَمَاءِ الْمُسْلِمِينَ) الَّذِي يَرَأِيهِ الْقِرْضَاوِي] لِيُبَيِّنَ حُرْمَةَ مُوَالَاةِ الْكُفَّارِ، وَلَمْ تُنْطَلِقِ الْأَلْسِنَةُ مُكْفَرَةً وَمُضَلِّلَةً وَحَاكِمَةً بِالْبَغْيِ، مَعَ أَنَّ الْقِتَالَ وَالنَّصْرَةَ أَعْظَمُ ضُورِ الْمُوَالَاةِ ظُهُورًا، وَدَوْلَةُ أَفْغَانِسْتَانِ كَانَتْ تُطَبِّقُ الْخُدُودَ وَتُعْلِنُ مَرَجِعِيَّةَ الْإِسْلَامِ. انتهى. وقال الشيخ أبو سلمان الصومالي في (تَكْفِيرُ الْقِرْضَاوِي "بِتَصَوُّبِ الْمُجْتَهِدِ مِنْ أَهْلِ الْأَدْيَانِ") : خُلَاصَةُ رَأْيِ الْقِرْضَاوِي أَنَّ مَنْ بَحَثَ فِي الْأَدْيَانِ وَانْتَهَى بِهِ الْبَحْثُ إِلَى أَنَّ هُنَاكَ دِينًا خَيْرًا وَأَفْضَلَ مِنْ دِينِ الْإِسْلَامِ - كَالْوَثْنِيَّةِ وَالْإِلْحَادِيَّةِ وَالْيَهُودِيَّةِ وَالنَّصْرَانِيَّةِ - فَاعْتَنَقَهُ، فَهُوَ **مَعْدُورٌ نَاجٍ فِي الْآخِرَةِ وَلَا يَدْخُلُ النَّارَ**، لِأَنَّهُ لَا يَدْخُلُ النَّارَ إِلَّا الْجَاحِدُ الْمُعَانِدُ... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الصُّومَالِيِّ-: **يَحِبُّ تَكْفِيرُ الْقِرْضَاوِي فِي قَوْلِهِ {أَنَّ الْمُجْتَهِدَ فِي الْأَدْيَانِ، إِذَا انْتَهَى بِهِ الْبَحْثُ إِلَى دِينٍ يُخَالِفُ الْإِسْلَامَ - كَالْوَثْنِيَّةِ وَالْإِلْحَادِيَّةِ - فَهُوَ مَعْدُورٌ نَاجٍ مِنَ النَّارِ فِي الْآخِرَةِ} ... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الصُّومَالِيِّ-:** ظَاهِرُ كَلَامِ الْقِرْضَاوِي إِقْتَضَى أَنَّ الْبَاحِثَ فِي الْأَدْيَانِ إِذَا انْتَهَى إِلَى اعْتِقَادِ الْوَثْنِيَّةِ وَالْإِلْحَادِيَّةِ وَالْمَجُوسِيَّةِ، فَإِنَّهُ **لَيْسَ كَافِرًا وَلَا مُشْرِكًا** عِنْدَ اللَّهِ وَعِنْدَ الْمُسْلِمِينَ، لِأَنَّهُ -فِي زَعْمِ الْقِرْضَاوِي- أَتَى بِمَا أَمَرَهُ الشَّارِعُ مِنَ الْاجْتِهَادِ **وَالِاسْتِنَارَةِ بِنُورِ الْعَقْلِ**... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الصُّومَالِيِّ-: **الْمُسْلِمُونَ أَجْمَعُونَ عَلَى أَنَّ مُخَالَفَ مِلَّةِ الْإِسْلَامِ مُخْطِئٌ أَثْمٌ كَافِرٌ، اجْتِهَادٌ فِي تَحْصِيلِ الْهُدَى أَوْ****

لم يَجْتَهْدْ... ثم قال -أي الشيخ الصومالي-: وإلّا قائلُ بما قال القرضاوي **كافرٌ بالإجماع**... ثم قال -أي الشيخ الصومالي-: **يُوسُفُ الْقِرْضَاوِي كَافِرٌ** بِمُقْتَضَى كَلَامِهِ، وَمَنْ لَمْ يُكْفِرْهُ **بَعْدَ الْعِلْمِ** فَهُوَ كَافِرٌ مِثْلَهُ. انتهى باختصار. وقال الشيخ أبو بصير الطرطوسي في مقالة له بعنوان (لماذا **كَفَرْتُ** يُوسُفَ الْقِرْضَاوِي) على موقعه **في هذا الرابط**: مُنْذُ سَنَوَاتٍ قَدْ أَصْدَرْتُ فِتْوَى -هي مَبْنُوثةٌ ضِمْنَ الْفَتَاوَى الْمَنْشُورَةِ فِي مَوْقِعِي عَلَى الْإِنْتَرْنِت- بِكُفْرِ وَرَدَّةِ يوسُفَ الْقِرْضَاوِي. انتهى. وقال الشيخ أبو بصير الطرطوسي أيضًا في فِتْوَى له بعنوان (**تَكْفِيرُ الْقِرْضَاوِي**) على موقعه **في هذا الرابط**: وَاعْلَمْ أَنَّ الرَّجُلَ [يَعْنِي الْقِرْضَاوِي] لَوْ لَمَسْنَا مِنْهُ مَا يُوجِبُ التَّوَقُّفَ عَنْ **تَكْفِيرِهِ** شَرْعًا، فَلَنْ نَتَرَدَّدَ حِينَئِذٍ لَحِظَةً عَنْ فِعْلٍ ذَلِكَ، وَلَنْ نَسْتَأْذِنَ أَحَدًا فِي فِعْلٍ ذَلِكَ. انتهى.

(3) جاء على الموقع الرسمي لجريدة الوطن المصرية تحت عنوان (الأزهر يبدأ حملة موسعة لمواجهة التطرف بنشر الفكر الأشعري) **في هذا الرابط**: قال الدكتور يسري جعفر (مؤسس مركز الفكر **الأشعري**، وأستاذ العقيدة **والفلسفة**) أن الأزهر **اختار المنهج الأشعري ليكون أساسًا للدارسة في جامعته والمعاهد**، مضيفًا أنه **لا فَرْقَ بَيْنَ مَذْهَبِي الماتريدية والأشعرية** إلا في نقاط بسيطة [جاء في موسوعة الفِرَقِ المنتسبة للإسلام (إعداد مجموعة من الباحثين، بإشراف الشيخ عَلَوِي بن عبدالقادر السَّقَّاف): **والحاصلُ أَنَّ الماتريدية والأشعرية فرقة واحدة من ناحية المعتقد، أو كادت أن تكونا فرقة واحدة على أقل تقدير، وما بينهما من الخلاف فهو يسير وغالبُه لفظيٌّ...** ثم جاء -أي في الموسوعة-: **الماتريدية والأشعرية في الحقيقة فرقة واحدة متفقة في المنهج وأصول المذهب، ويُعَبَّرُ عن الفريقين**

بالأشاعرة تغليبًا للأشعرية على الماتريدية؛ أما اختلاف النسبة -من أن الماتريدية تنتسب إلى الماتريدي، وأن الأشعرية تنتسب إلى الأشعري- فلا يؤثر على كونهما فرقةً واحدةً، لأن هذا الاختلاف ليس اختلافًا جوهريًا... ثم جاء -أي في الموسوعة-: **الْخِلَافُ** بين الفريقين ليس جوهريًا بل في التفريعات دون الأصول، فليس مثل هذا الخلاف مما يجعل فرقةً واحدةً فرقتين مُسْتَقِلَّتَيْنِ... ثم جاء -أي في الموسوعة-: **لو عُذَّ** مثلُ هذا الخلاف حاجزًا دون كَوْنِ فرقةٍ ما فرقةً واحدةً لَمَّا صَحَّ أَنْ تُعَدَّ آيَةُ فرقةٍ واحدةً قطًا، لأنه لا بد من الاختلاف اليسير فيما بين الْمُتَنَسِّبِينَ إلى آيَةِ فرقةٍ كالحنفية فيما بينهم، والشافعية فيما بينهم، وكالماتريدية فيما بينهم، وكالأشعرية فيما بينهم، فمثلُ هذا الخلاف لا يجعل الْفِرْقَةَ فرقتين فَمَّا فَوْقَ. انتهى باختصارًا، وأن المذهب الأشعري **يعبر عن وسطية الإسلام**، كما أن الإمام الأشعري **اتَّبَعَ مِنْهُجَ سَلَفِ الْأُمَّةِ مِنَ التَّابِعِينَ وَالصَّحَابَةِ؛ وَبَيَّنَّ جَعْفَرُ {الأشعرية والماتريدية تُعَدُّ بِمَثَابَةِ وَزَارَةِ الدَّخْلِيَّةِ فِي الدِّفَاعِ عَنِ الْأَمْنِ الْفِكْرِيِّ}؛** وأوضح جَعْفَرُ أن الأشعرية هوجمت بشدة من قِبَلِ البعض، لأنهم أدركوا قيمة الأشاعرة العلمية **والعقلية والكلامية الكبيرة**، فهي قادرة على **تجديد الخطاب الديني**؛ وقال الدكتور عبدالرحمن الخضري (رئيس قسم الدراسات الإسلامية باللغات الأجنبية) أن الأزهر بذل خلال الفترة الماضية -وما زال يبذل- الكثير من أجل نشر الفكر الدعوي المعتدل سَوَاءً فِي الدَّخْلِ والخارج **من أجل نشر الفكر الوسطيِّ الأزهرِيِّ المعتدل**؛ وأضاف الخضري خلال كلمته {تُعَدُّ كَلِمَةُ اللُّغَاتِ والترجمة منبرًا قويًّا في نشر الإسلام **ومنهج الأزهر** باللغات الأجنبية، والتعاون والتواصل مع كافة الدُّوَلِ الأُخْرَى، وإرسال مبعوثين ودعاة بلغات تلك

**الدُّوْل لتصحیح المفاهیم الخاطئة التي كَوَّنَتْهَا تلك
الجماعاتُ الْمُتَطَرِّفَةُ عَنِ الْإِسْلَامِ**، انتهى باختصار.

(4) وجاء على موقع بوابة الأزهر (الموقع الرسمي
لمؤسسة الأزهر) **في هذا الرابط**: وَشَدَّ الإمامُ [وهو
(أحمد الطيب) شيخُ الأزهر، وصاحبُ الرَّأي في كلِّ ما
يَتَّصِلُ بِالشُّؤُونِ الدِّيْنِيَّةِ، وَالْمُشْتَغَلِينَ بِالْقُرْآنِ وَعِلُومِ
الْإِسْلَامِ، وَلِهَ الرِّيَّاسَةُ وَالتَّوْحِيْدُ فِي كُلِّ مَا يَتَّصِلُ
بِالدَّرَاسَاتِ الْإِسْلَامِيَّةِ فِي الْأَزْهَرِ وَهَيْئَاتِهِ، وَيَرَأْسُ
الْمَجْلِسِ الْأَعْلَى لِلْأَزْهَرِ، وَيُعَامَلُ مُعَامَلَةً رَئِيسِ مَجْلِسِ
الْوُزَرَاءِ مِنْ حَيْثُ الدَّرَجَةُ وَالرَّائِبُ وَالْمَعَاشُ] على أن
{شيخ الأزهر لا يقبل أن يكون واحدٌ مِنَ الفريقِ
المُعَاوِنِ لَهُ يَنْتَمِي لِأَيِّ فِكْرٍ يَخْرُجُ عَنْ مَنَهِجِ الْأَزْهَرِ، فَكُلُّ
مَنْ يَعْمَلُونَ مَعَ شَيْخِ الْأَزْهَرِ يَعْمَلُونَ مِنْ أَجْلِ الْأَزْهَرِ
وَمِنْ أَجْلِ مَضَرِّ الحَبِيْبَةِ} مُوصِيًا بِالاهْتِمَامِ بِالطَّلَابِ
وَرِعَايَتِهِمْ، وَعَدَمِ تَرْكِهِمْ فَرِيْسَةً لِلْأَفْكَارِ الْمُتَطَرِّفَةِ
وَالْخَارِجَةِ عَنْ مَنَهِجِ الْأَزْهَرِ، وَأَنَّهُ لَا مَجَالَ دَاخِلَ الْجَامِعَةِ
لِأَيِّ فِكْرٍ إِخْوَانِيٍّ أَوْ أَيِّ فِكْرٍ خَارِجٍ الْمَنَهِجِ الْأَشْعَرِيٍّ،
انتهى باختصار.

(5) وفي فيديو بعنوان (علي جمعة "ماهي سمات
المنهج الأزهرى؟ ومتى نَصِفُ الطَّالِبَ بِأَنَّهُ أَزْهَرِيٌّ؟")
قَالَ الشَّيْخُ عَلِيٌّ جَمْعَةٌ (مفتي الديار المصرية، وعضو
هيئة كبار العلماء بالأزهر، وَاخْتِيَرَ ضِمْنَ أَكْثَرِ خَمْسِينَ
شَخْصِيَّةً مُسْلِمَةً تَأْثِيْرًا فِي الْعَالَمِ لِأَخَذَ عَشْرَ عَامًا عَلَى
التَّوَالِي مِنْ عَامِ 2009م إِلَى 2019م): جَمَاهِيْرُ الْأُمَّةِ
[هُم] مِنَ الْأَشَاعِرَةِ... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ عَلِيٍّ جَمْعَةٌ-:
الْأَزْهَرِيُّ أَشْعَرِيٌّ الْعَقِيْدَةُ، مَذْهَبِيُّ الْفَقْهِ [فِي فِتْوَى
صَوْتِيَّةٍ لِلشَّيْخِ مُقْبِلِ الْوَادِعِي عَلَى مَوْقِعِهِ فِي هَذَا
الرَّابِطِ، سُئِلَ الشَّيْخُ: مَا حُكْمُ التَّمَذُّبِ بِمَذْهَبٍ مُعَيَّنٍ

بدون تعصب، خصوصًا أنَّ كثيرًا من العلماء يُذكر في تراجمهم نسبتهم إلى المذاهب؟. فأجاب الشيخ: **بدعة**، فليبلغ الشاهد الغائب، لا [يوجد] في شرعنا هذا حنفي وذاك شافعي وذاك مالكي وذاك حنلي {إن الذين فرّقوا دينهم وكانوا شيعًا لست منهم في شيء}، {وأن هذا صراطي مستقيمًا فاتبعوه، ولا تتبعوا السبل فتفرق بكم عن سبيله}. انتهى باختصار. وقال الشيخ مُقبل أيضًا في فتوى صوتية مُفرّغة على موقعه **في هذا الرابط: أين الدليل على التّمذهب**، فذاك يكون شافعيًا، وذاك يكون حنليًا، وذاك يكون مالكيًا، وذاك يكون حنفيًا، يقول الله سبحانه وتعالى {إن الذين فرّقوا دينهم وكانوا شيعًا لست منهم في شيء}، والصحابة رضوان الله عليهم كانوا يسألون عن الدليل، **وهذه المذاهب أوردت العداوة بين المجتمع...** ثم قال - أي الشيخ مُقبل -: فهل قال لنا أبو حنيفة نُقله، وهل قال لنا مالك نُقله، وكذلك هل قال الشافعي نُقله، وأيضا أقال ابن حنبل نُقله؟!، **بل تهوا عن تقليدهم...** ثم قال - أي الشيخ مُقبل -: وإني أحمّد الله فقد كنتُ أكتبُ على السُّبُورَةِ {أَتَخَذِي مَنْ يَأْتِي بِدَلِيلٍ عَلَى أَنَا مُلَزَمُونَ بِاتِّبَاعِ مَذْهَبٍ مَعِينٍ}، **فلا يستطيع أحد أن يأتي بدليل**، ونحن في الجامعة الإسلامية [قال الشيخ مُقبل الوادعي في (إجابة السائل على أهم المسائل): نحن درّسنا في الجامعة الإسلامية [بالمدينة المنورة] التي تُعتبر في ذلك الوقت أحسن مؤسسة فيما أُعْلِم. انتهى]. انتهى باختصار. وقال الشيخ سمير بن أمين الزهيري في (مُحدّث العصر محمد ناصر الدين الألباني): قال شيخنا [الألباني] رحمه الله {يلزم الفقيه أن يكون مُحَدِّثًا ولا يلزم المُحَدِّث أن يكون فقيهًا، لأنّ المُحَدِّث فقيه بطبيعة الحال، هل كان أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم يدرسون الفقه أم لا؟ وما هو الفقه الذي

كانوا يَدْرُسونه؟ هو ما كانوا يأخذونه من رسول الله صلى الله عليه وسلم، **إِذَنْ هُمْ يَدْرُسُونَ الْحَدِيثَ**، أَمَا هؤلاء الفُقهاء الذين يَدْرُسُونَ أقوالَ العلماءِ وفقْههم ولا يَدْرُسُونَ حَدِيثَ نَبِيِّهِمُ الَّذِي هُوَ مَنبَعُ الْفِقْهِ، فهؤلاء يُقَالُ لهم (يجب أن تَدْرُسُوا عِلْمَ الْحَدِيثِ)، إِذْ إِنَّا لَا نَتَصَوَّرُ فِقْهًا صَحِيحًا بدونِ مَعْرِفَةِ الْحَدِيثِ حِفْظًا وَتَصْحِيحًا وَتَضْعِيفًا، وفي الوقتِ نَفْسِهِ **لَا نَتَصَوَّرُ مُحَدِّثًا غَيْرَ فَقِيهٍ**، فالقرآنُ والسُّنَّةُ هُمَا مَصْدَرُ الْفِقْهِ كُلِّ الْفِقْهِ، **أَمَّا الْفِقْهُ الْمُعْتَادُ الْيَوْمَ فَهُوَ فِقْهُ الْعُلَمَاءِ وَلَيْسَ فِقْهُ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ**، نعم، بَعْضُهُ مَوْجُودٌ فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَبَعْضُهُ عِبَارَةٌ عَنْ آرَاءٍ وَاجْتِهَادَاتٍ، **لَكِنْ فِي الْكَثِيرِ مِنْهَا مُخَالَفَةٌ مِنْهُمْ لِلْحَدِيثِ** لأنَّهم لم يُحِيطُوا بِهِ **عِلْمًا**}. انتهى. وقالَ الشَّيْخُ عَبْدُ اللَّهِ الْخَلِيفِيُّ فِي فِيدْيُو لَهُ بِعُنْوَانِ (شُبُهَاتُ وَرُدُودُ "يُقَدِّمُونَ الْأَثَارَ عَلَى الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ!")؛ وَهُمْ فِي أَنْفُسِهِمْ لَمْ يَكُنْ فِي حَيَاتِهِمْ أَخَذٌ يَنْتَسِبُ إِلَيْهِمْ وَيَقُولُ **أَنَا مَالِكِي أَنَا شَافِعِي أَنَا حَنَبَلِي**... ثم قالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الْخَلِيفِيِّ-: وَغُمُومُ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ مَذَاهِبُهُمْ مَوْجُودَةٌ بَيْنَ أَيْدِينَا، فَلِمَاذَا تُتْرَكُ وَيُحَصَرُ الدِّينُ فِي أَرْبَعَةٍ [يَعْنِي أبا حَنِيفَةَ وَمَالِكًا وَالشَّافِعِيَّ وَأَحْمَدًا]. انتهى. وقالَ الشَّيْخُ مُحَمَّدُ بْنُ شَمْسِ الدِّينِ فِي فِيدْيُو لَهُ بِعُنْوَانِ (أحمد الطيب "السَّلَفِيَّةُ غُلَاةٌ مُتَشَدِّدُونَ نَجَسُوا الْمَذْهَبَ")؛ لَسْنَا حَنَابِلَةً وَلَسْنَا شَافِعِيَّةً وَلَسْنَا مَالِكِيَّةً، [بَلْ] مُسْلِمُونَ **كَمَا كَانَ أَيْمُنُنَا أَحْمَدُ وَالشَّافِعِيُّ وَمَالِكُ وَالْمُزَنِّيُّ [ت264هـ] وَالْبُؤَيْطِيُّ [ت231هـ] وَسُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ**. انتهى بتصرف، صُوفِي التَّوَجُّه، يَريْدُ أَنْ يَكُونَ عَلَى مَا كَانَ عَلَيْهِ حَالُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ (على منهاج النبوة). انتهى.

(6) وجاء على موقع بوابة الأزهر (الموقع الرسمي لمؤسسة الأزهر) **في هذا الرابط** أن شيخ الأزهر (أحمد

الطيب) قال: الأزهر الشريف يسلك في فهم رسالة الإسلام وتعليمها والدعوة إليها **منهج أهل السنة والجماعة**... ما يلقاه الخطاب الأزهرى الوسطى من **قبول في العالم الإسلامى وخارجة** يَرْجِعُ إلى المَرْج بين الفكر العلمى **والروح الصوفى** في وسطية واعتدال. انتهى باختصار.

(7) وجاء على موقع بوابة الأزهر (الموقع الرسمي لمؤسسة الأزهر) **في هذا الرابط**: قال فضيلة الإمام الأكبر أحمد الطيب (شيخ الأزهر الشريف) خلال برنامج (الإمام الطيب) أن **مذهب الإمام الأشعرى يُعدّ إحدى المدارس الكلامية التي أجمعت عليها الأمة وجعلته مذهبها في الاعتقاد**. انتهى باختصار.

(8) وجاء في (الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب والأحزاب المعاصرة، بإشراف ومراجعة الشيخ مانع بن حماد الجهني): الفلسفة اليونانية تأثرت بها معظم الفرق الإسلامية الكلامية، ولم يظهر مصطلح (الفلسفة الإسلامية) كمنهج علمي **يُدْرَسُ ضَمَنَ مناهج العلوم الشرعية** إلا على يد الشيخ مصطفى عبدالرازق [ت1947م] شيخ الأزهر؛ والحق أن الفلسفة **حسُم غريب** داخل كيان الإسلام. انتهى باختصار. وقال الشيخ حمود التويجري (الذي تولى القضاء في بلدة رحيمة بالمنطقة الشرقية، ثم في بلدة الزلفي، وكان الشيخ ابن باز مُجِباً له، قارئاً لكُتُبِه، وقَدَّمَ لبعضها، وبكى عليه عندما تُوفِّي -عام 1413هـ- وأمّ المُصلِّين للصلاة عليه) في كتابه (غربة الإسلام، بتقديم الشيخ عبدالكريم بن حمود التويجري): قال شيخ الإسلام أبو العباس ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى {لَيْسَ الْفَلَسِيفَةُ مِنَ الْمُسْلِمِينَ}... ثم قال -أي الشيخ

التويعري:- **لَيْسَ لِلإِسْلَامِ فَلَاسِيفَةُ، وَلَيْسَ الْفَلَّاسِيفَةُ مِنْ الْمُسْلِمِينَ...** ثم قال -أي الشيخ التويعري:- فإذا كان العلماء ورثة الأنبياء **فَالْفَلَّاسِيفَةُ وَرَثَةُ الْيُونَانِ...** ثم قال -أي الشيخ التويعري:- وقال العلامة الشيخ سليمان بن سَحْمَان [في كتابه (إِقَامَةُ الْحُجَّةِ)] {هذا الاسم [أي إِسْمُ (فَيْلَسُوف)] في عُرْفِ أَهْلِ الإِسْلَامِ لَا يُسَمَّى بِهِ إِلَّا مَنْ كَانَ مِنْ عُلَمَاءِ الْفَلَّاسِيفَةِ وَمَنْ نَحَا نَحْوَهُمْ مِنْ زَنَادِقَةِ هَذِهِ الْأُمَّةِ}. انتهى.

(9) وجاء في موسوعة الفرق المنتسبة للإسلام (إعداد مجموعة من الباحثين، بإشراف الشيخ علوي بن عبدالقادر السَّقَّاف): شيخ الإسلام [ابن تيمية] يَذْكُرُ الأشعرية في عِدَادِ مَنْ يُلْحَدُ [في] أسماء الله تعالى وآياته [قال الشيخ صالح الفوزان في هذا الرابط على موقعه: الإلحاد في أسماء الله وآياته، مَعْنَاهُ الْعُدُولُ وَالْمِيلُ بِهَا عَنِ حَقَائِقِهَا وَمَعَانِيهَا الصَّحِيحَةِ إِلَى مَعَانٍ بَاطِلَةٍ لَا تَدُلُّ عَلَيْهَا، كَمَا فَعَلَتْهُ الْجَهْمِيَّةُ وَالْمَعْتَزِلَةُ وَأَتْبَاعُهُمْ. انتهى]، وَيُطْلِقُ عَلَيْهِمْ اسْمَ (الْجَهْمِيَّةِ)، وَيَحْكُمُ عَلَيْهِمْ بِأَنَّهُمْ أَقْرَبُ فِرْقِ الْجَهْمِيَّةِ إِلَى أَهْلِ السُّنَّةِ. انتهى.

(10) وقال الشيخ سفر الحوالي (رئيس قسم العقيدة بجامعة أم القرى) في مقالة له على موقعه [في هذا الرابط](#): **فَالْمَأْثُرِيَّةُ وَالْأَشْعَرِيَّةُ مِنَ الْمُرْجئةِ الْعَلَاةِ.** انتهى.

(11) وقال الشيخ سليمان الخراشي في مقالة له بعنوان (هل الأشاعرة من أهل السنة؟) [على هذا الرابط](#): **الأشاعرة والمأثرية** في باب التوحيد، يَحْضُرُونَهُ [أي التوحيد] في توحيد الربوبية دون توحيد

الْأُلُوْهِيَّةِ، مِمَّا سَاهَمَ فِي انْتِشَارِ الْبِدْعِ وَالشَّرَكِيَّاتِ
 حَوْلَهُمْ دُونَ مَا تَكْبِير... ثم قال -أي الشيخ الخراشي:-
 فالأشاعرة ليسوا من أهل السنة وإنما هم أهل كلام،
 عداؤهم في أهل البدعة [قال الشيخ يزن الغانم في
 هذا الرابط: يَنْبَغِي أَنْ يُعْلَمَ أَنَّ مُصْطَلَحَ (أَهْلُ السُّنَّةِ
 وَالْجَمَاعَةِ) يُطْلَقُ وَيُرَادُ بِهِ [أَحَدُ] مَعْنَيْنِ؛ (أ) الْمَعْنَى
 الْأَوَّلُ، كَوْنُهُ فِي مُقَابِلِ الشَّيْعَةِ، فَيُقَالُ {الْمُنْتَسِبُونَ
 لِلْإِسْلَامِ قِسْمَانِ (السُّنَّةُ، وَالشَّيْعَةُ)}، فَفِي مُقَابِلِ
 الشَّيْعَةِ، يَدْخُلُ فِي مَعْنَى أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ مَا سِوَى
 الشَّيْعَةِ، كَالْأَشَاعِرَةِ وَالْمَأْثُرِيَّةِ وَنَحْوَهُمْ؛ (ب) الْمَعْنَى
 الثَّانِي، وَهُوَ مَا يُقَابِلُ الْمُتَّبِعَةَ وَأَهْلَ الْكَلَامِ، فَبِهَذَا
 الِاعْتِبَارِ لَا يُطْلَقُ (أَهْلُ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ) إِلَّا عَلَى أَهْلِ
 الْحَدِيثِ وَالْأَثَرِ، فَيَخْرُجُ بِذَلِكَ الْأَشَاعِرَةُ وَالْمَأْثُرِيَّةُ
 وَجَمِيعُ الطَّوَائِفِ إِلَّا مَنْ كَانَ عَلَى مَا كَانَ عَلَيْهِ السَّلَفُ.
 انتهى باختصار. وقال ابن تيمية في (منهاج السنة
 النبوية): فَلَفْظُ (أَهْلِ السُّنَّةِ) يُرَادُ بِهِ مَنْ أَثَبَتْ خِلَافَةُ
 الْخُلَفَاءِ الثَّلَاثَةِ [أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرُ وَعُثْمَانُ رَضِيَ اللَّهُ
 عَنْهُمْ]، فَيَدْخُلُ فِي ذَلِكَ جَمِيعُ الطَّوَائِفِ إِلَّا الرَّافِضَةَ،
 وَقَدْ يُرَادُ بِهِ أَهْلُ الْحَدِيثِ وَالسُّنَّةِ الْمَخْصَّةِ. انتهى. وقال
 الشيخ ابن عثيمين في (الشرح الممتع): أَهْلُ السُّنَّةِ
 يَدْخُلُ فِيهِمُ الْمُعْتَزِلَةُ، يَدْخُلُ فِيهِمُ الْأَشْعَرِيَّةُ، إِذَا قُلْنَا
 هَذَا فِي مُقَابِلَةِ الرَّافِضَةِ، لَكِنْ إِذَا أَرَدْنَا أَنْ نُبَيِّنَ أَهْلَ
 السُّنَّةِ، قُلْنَا {إِنَّ أَهْلَ السُّنَّةِ حَقِيقَةٌ هُمْ السَّلَفُ الصَّالِحُ
 الَّذِينَ اجْتَمَعُوا عَلَى السُّنَّةِ وَأَخَذُوا بِهَا}، وَحِينَئِذٍ يَكُونُ
 الْأَشَاعِرَةُ وَالْمُعْتَزِلَةُ وَالْجَهْمِيَّةُ وَنَحْوُهُمْ لَيْسُوا مِنْ أَهْلِ
 السُّنَّةِ. انتهى باختصار. انتهى باختصار.

(12) وجاء في موسوعة الفرق المنتسبة للإسلام (إعداد
 مجموعة من الباحثين، بإشراف الشيخ علوي بن

عبدالقادر السَّقَّاف): **الأشاعرة** من أكثر **الفرق الكلامية** انتشارًا إلى يومنا هذا. انتهى باختصار.

(13) وقال الشيخ ربيع أحمد في مقالة له **على هذا الرابط**: وَيَدْخُلُ تَحْتَ مُصْطَلَحِ الْمُتَكَلِّمِينَ [أَيُّ أَهْلِ الْكَلَامِ] كَثِيرٌ مِنَ الْفِرَقِ الَّتِي اتَّخَذَتْ الْمَنْهَجَ الْكَلَامِيَّ طَرِيقًا لَهَا فِي بَابِ الْإِيمَانِ، كَالْجَهْمِيَّةِ [وَهُمْ مُزَجِّئَةُ غُلَاةٍ (فِي بَابِ الْإِيمَانِ)، جَبْرِيَّةٌ (فِي بَابِ الْقَدَرِ)، مُعْطَلَّةٌ (فِي بَابِ الْأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ)، قَائِلُونَ بِخَلْقِ الْقُرْآنِ، وَهَنَّاكَ مِنْ يُسَمِّيهِمْ "الْجَهْمِيَّةِ الْأُولَى"] وَالْمُعْتَزَلَةَ [وَهُمْ قَدَرِيَّةٌ (فِي بَابِ الْقَدَرِ)] قَالَ الشَّيْخُ ابْنُ جَبْرِينَ (عَضُو الْإِفْتَاءِ بِالرَّئِاسَةِ الْعَامَةِ لِلْبَحْثِ الْعِلْمِيَّةِ وَالْإِفْتَاءِ) **في هذا الرابط** على موقعه: وَالْقَدَرِيَّةُ يَغْلِبُ أَنَّهُمْ مِنَ الْمُعْتَزَلَةِ، أَكْثَرُ مَا يُطْلَقُ (قَدَرِيَّةٌ) عَلَى الْمُعْتَزَلَةِ. انْتَهَى بِاخْتِصَارٍ. وَقَالَ الشَّيْخُ حَمَادُ الْأَنْصَارِيِّ (رَأْسُ قِسْمِ السُّنَّةِ وَأَسَاتِذُ الدِّرَاسَاتِ الْعِلْمِيَّةِ، بِالْجَامِعَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ بِالْمَدِينَةِ الْمُنَوَّرَةِ): إِنَّ الْقَدَرِيَّةَ مِنَ الْمُعْتَزَلَةِ، وَكُلُّ مَنْ قَالَ بِنُفْيِ الْقَدَرِ فَهُوَ مُعْتَزَلِيٌّ. انْتَهَى مِنَ (الْمَجْمُوعِ فِي تَرْجُمَةِ الْعَلَامَةِ الْمَحْدَثِ الشَّيْخِ حَمَادِ بْنِ مُحَمَّدِ الْأَنْصَارِيِّ)، مُعْطَلَّةٌ، قَائِلُونَ بِخَلْقِ الْقُرْآنِ، وَهَنَّاكَ مِنْ يُسَمِّيهِمْ "الْجَهْمِيَّةِ" أَوْ "الْجَهْمِيَّةِ الثَّانِيَّةِ" أَوْ "الْجَهْمِيَّةِ الْمُعْتَزَلَةِ"، وَذَلِكَ لِمُوَافَقَتِهِمُ الْجَهْمِيَّةَ فِي التَّعْطِيلِ وَالْقَوْلِ بِخَلْقِ الْقُرْآنِ [وَالْأَشَاعِرَةُ [وَهُمْ مُزَجِّئَةُ غُلَاةٍ، جَبْرِيَّةٌ، مُعْطَلَّةٌ] وَغَيْرَهَا. انْتَهَى. وَقَالَ الشَّيْخُ مُحَمَّدُ صَالِحُ الْمُنْجِدِ فِي مُحَاضَرَةٍ بِعُنْوَانِ (الْعَقْلُ وَالنَّقْلُ) مُفَرَّغَةً عَلَى مَوْقِعِهِ **في هذا الرابط**: وَلِذَلِكَ إِذَا تَعَارَضَ عِنْدَهُمْ دَلِيلٌ سَمْعِيٌّ مَعَ دَلِيلٍ عَقْلِيٍّ، مَاذَا يُقَدِّمُونَ؟ [يُقَدِّمُونَ] الْعَقْلَ، وَأَخَذُوا فِي دِينِ اللَّهِ مَا لَيْسَ مِنْهُ، وَهَذِهِ الطَّائِفَةُ هُمْ الَّذِينَ يُسَمَّوْنَ **بِالْمُتَكَلِّمِينَ** وَمِنْهُمْ الْمُعْتَزَلَةُ **وَالْأَشَاعِرَةُ**، وَمَنْ شَايَعَهُمْ مِنْ أَصْحَابِ الْفِرَقِ

الكلامية. انتهى. وفي فيديو بعنوان (أحمد الطيب، وتقديم العقل على النقل، ومخالفة أهل السنة) قال شيخ الأزهر (أحمد الطيب): ... إذن عندي العقل وعندي النقل، **دائماً نحن نضع العقل أولاً**. انتهى.

(14) وفي فيديو للشيخ صالح الفوزان (عضو هيئة كبار العلماء بالديار السعودية، وعضو اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء) بعنوان (احذر من مجالسة علماء الكلام واحذر من علم الكلام والمنطق والجدل)، قال الشيخ: كان سلف هذه الأمة يسير على الكتاب والسنة، إلى أن عرّبت الكتب الرومية في عهد المأمون [أحد حكام الدولة العباسية، وقد توفي عام 218هـ] وجاء علم المنطق وعلم الجدل [قال الشيخ عبدالرحيم خطوف في (الخلاف في الفقه والعقيدة): علم الجدل هو أحد أجزاء مباحث المنطق. انتهى باختصار. وقال السيوطي في (معجم مقاليد العلوم): علم الجدل صناعة نظرية يستفاد منها كيفية المناظرة وشرائطها - أي وشروطها - صيانة عن الخط في البحث والزاماً للخصم وإفحامه. انتهى]، فحدث الشر في الأمة من ذاك التاريخ وبنى كثير منهم عقائدهم على علم الجدل والمنطق [قال الشيخ ابن عثيمين في (شرح العقيدة السفارينية): فنحن في غنى عن المنطق، الصحابة ما درسوا المنطق ولا عرّفوا المنطق، والتابعون كذلك، والمنطق حدث أخيراً لا سيما بعد افتتاح بلاد الفرس والرومان حيث انتشرت كتب الفلاسفة... ثم قال -أي الشيخ ابن عثيمين- عن المأمون (بسبب دغمه نشر كتب الفلاسفة): فقد جرّ الناس إلى سوء ودعاهم إلى ضلالة والله حسيبه. انتهى]؛ احذر من تعلم علم الكلام والنظر فيه، لئلا تفتن فيه (تعبّ به)، **واحدز مجالسة علماء الكلام**، جالس أهل الحديث [جاء في موسوعة

الفرق المنتسبة للإسلام (إعداد مجموعة من الباحثين، بإشراف الشيخ علوي بن عبدالقادر السَّقَّاف): فهناك فرق بين مُصْطَلَح (أهل السُّنَّة) و(أهل الحَدِيث) وإنْ عُبِّرَ بِأَحَدِهِمَا عَنِ الْآخَرِ فِي أَبْوَابِ الْإِعْتِقَادِ لِمَا بَيْنَهُمَا مِنَ التَّفَارُقِ فِي الْغَالِبِ، وَإِلَّا فَقَدْ يَكُونُ الْمَرْءُ مِنْ أَهْلِ السُّنَّةِ وَلَيْسَ مِنْ أَهْلِ الْحَدِيثِ مِنَ النَّاحِيَةِ الصَّنَاعِيَّةِ (أَيُّ لَيْسَ بِمُحَدِّثٍ)، وَقَدْ يَكُونُ مِنْ أَهْلِ الْحَدِيثِ صِنَاعَةً وَلَيْسَ هُوَ مِنْ أَهْلِ السُّنَّةِ فَقَدْ يَكُونُ مُبْتَدِعًا. انتهى] وأهل العلم، ولا تُجَالِسُ علماء الكلام لئلا يُؤَثِّرُوا عَلَيْكَ وَيُزْهِدُوكَ فِي عِلْمِ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، فمُجَالَسَةُ الْأَشْرَارِ تُؤَثِّرُ عَلَى الْجَلِيسِ، وعلماء الكلام من جُلَسَاءِ الشُّؤْءِ فَلَا تَجْلِسْ مَعَهُمْ، يُفْسِدُونَ عَقِيدَتَكَ، يُجْهَلُونَكَ بِكِتَابِ اللَّهِ وَسُنَّةِ رَسُولِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَمِنْ هُنَا لَا تَتَعَلَّمْ عَلَى عُلَمَاءِ الْكَلَامِ. انتهى باختصار.

(15) وَقَالَ الشَّيْخُ مُحَمَّدٌ سُرُورٌ زَيْنُ الْعَابِدِينَ (مُؤَسَّسُ تَيَّارِ الصَّخْوَةِ "أكْبَرُ التِّيَّارَاتِ الدِّينِيَّةِ فِي السُّعُودِيَّةِ"، وَالَّذِي مِنْ رُمُوزِهِ الشَّيُوخُ سَفَرُ الْحَوَالِي وَنَاصِرُ الْعُمَرِ وَسَلْمَانُ الْعُودَةِ وَعَائِضُ الْقُرْنِيِّ وَعَوْضُ الْقُرْنِيِّ وَمُحَمَّدُ الْعَرِيفِيُّ وَسَعْدُ الْبَرِيكُ وَعَبْدُالْوَهَّابُ الطَّرِيفِيُّ وَمُحْسِنُ الْعَوَاجِي)، حَيْثُ قَالَ فِي كِتَابِهِ (دَرَاثَاتٌ فِي السَّيْرَةِ النَّبَوِيَّةِ): وَالْمَعْلُومَاتُ عِنْدَ الْعُلَمَاءِ ثَلَاثَةٌ أَقْسَامُ؛ (أ) قِسْمٌ لَا يَعْلَمُهُ الْإِنْسَانُ الْبَتَّةَ كَالْمُعْجَبَاتِ عَنْهُ؛ (ب) وَقِسْمٌ آخَرُ ضَرُورِيٌّ لَا يُشَكُّ فِيهِ [قَالَ الشَّاطِبِيُّ فِي (الْإِعْتَصَامِ) عَنْ الْقِسْمِ الضَّرُورِيِّ: لَا يُمَكِّنُ التَّشَكُّكَ فِيهِ. انتهى]، كَعِلْمِ الْإِنْسَانِ بِوُجُودِهِ، وَعِلْمِهِ بِأَنَّ الْأَتْنَيْنِ أَكْثَرُ مِنَ الْوَاحِدِ وَأَنَّ الضَّدَيْنِ لَا يَجْتَمِعَانِ [قَالَ أَبُو الْوَلِيدِ الْبَاجِي (ت 474هـ) فِي (الْحُدُودِ فِي الْأَصُولِ): عَلِمْنَا بِأَنَّ الْأَتْنَيْنِ أَكْثَرُ مِنَ الْوَاحِدِ وَأَنَّ الضَّدَيْنِ لَا يَجْتَمِعَانِ، فَإِنَّ ذَلِكَ يَعْلَمُهُ الْعَاقِلُ مِنْ غَيْرِ حُدُوثِ شَيْءٍ وَلَا وَقُوعِهِ وَلَا إِدْرَاكِ

حاشية ولا سَمَاعِ خَبَرٍ. انتهى]؛ (ت) والقسمُ الثالثُ
نَظَرِيٌّ يُمَكِّنُ الْعِلْمُ بِهِ وَيُمْكِنُ أَنْ لَا يُعْلَمَ بِهِ، وهي
النَّظَرِيَّاتُ، وتُعْلَمُ بِوَاسِطَةٍ لَا بِنَفْسِهَا، وهذا القسمُ -أي
الثالثُ- هو المَجَالُ **الْوَحِيدُ** الَّذِي مِنَ الْمُمَكِّنِ أَنْ **يَخُوضَ**
فيه العقلُ [قال الشيخُ مراد بن أحمد القدسي (رئيس
اللجنة السياسية في رابطة علماء المسلمين) في
مقالة له بعنوان (من أصول أهل السنة والجماعة) على
هذا الرابط؛ وهذا [يَعْنِي الْقِسْمَ النَّظَرِيَّ] مِمَّا يَخْتَلِفُ
فيه الْعُقَلَاءُ وَلَا يَكَادُ يَتَّفِقُونَ]. انتهى.

(16) وقال أبو الوليد الباجي (ت474هـ) في (الحدود
في الأصول): (أ) العلمُ الضروريُّ ما لَزِمَ نَفْسَ المَخْلُوقِ
لِزَوْمًا لَا يُمَكِّنُهُ الانْفِكَاكُ مِنْهُ وَلَا الْخُرُوجُ عَنْهُ، وَصَفُ هَذَا
الْعِلْمِ بِأَنَّهُ ضَرُورِيٌّ مَعْنَاهُ أَنَّهُ يُوجَدُ بِالْعَالِمِ دُونَ اخْتِيَارِهِ
وَلَا قَضْدِهِ، كَمَا يَوْجَدُ بِهِ الْعَمَى وَالْخَرَسُ وَالصَّحَّةُ
وَالْمَرَضُ وَسَائِرُ الْمَعَانِي الْمَوْجُودَةِ بِهِ، وَ[التي] ليست
بموقوفةٍ عَلَى اخْتِيَارِهِ وَقَضْدِهِ، وَالْعِلْمُ الضَّرُورِيُّ يَقَعُ
مِنَ الْخَوَاسِّ الْخَمْسِ، وَهِيَ حَاشَةُ الْبَصَرِ وَحَاشَةُ السَّمْعِ
وَحَاشَةُ الشَّمِّ وَحَاشَةُ الذَّوْقِ وَحَاشَةُ اللَّمَسِ، وَالْبَصَرُ
يَخْتَصُّ بِمَعْنَى تُدْرِكُ بِهِ الْأَجْسَامَ وَالْأَلْوَانُ، وَحَاشَةُ
السَّمْعِ تَخْتَصُّ بِإِدْرَاكِ الْأَصْوَاتِ، وَحَاشَةُ الشَّمِّ تَخْتَصُّ
بِإِدْرَاكِ الرَوَائِحِ، وَحَاشَةُ الذَّوْقِ تَخْتَصُّ بِإِدْرَاكِ الطُّعُومِ،
وَحَاشَةُ اللَّمَسِ تَخْتَصُّ بِإِدْرَاكِ الْحَرَارَةِ وَالرَّطُوبَةِ
وَالْيُبُوسَةِ، وَقَدْ يَقَعُ الْعِلْمُ الضَّرُورِيُّ بِالْخَبَرِ الْمَتَوَاتِرِ،
وَ[قد] يَقَعُ الْعِلْمُ الضَّرُورِيُّ ابْتِدَاءً مِنْ غَيْرِ إِدْرَاكِ حَاشَةٍ
مِنَ الْخَوَاسِّ [وَمِنْ غَيْرِ الْخَبَرِ الْمَتَوَاتِرِ] كَعِلْمِ الْإِنْسَانِ
بصِحَّتِهِ وَسَقَمِهِ وَفَرَجِهِ وَحُزْنِهِ وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنْ أَحْوَالِهِ،
وَعِلْمِهِ بِأَنَّ الْأَشْيَاءَ أَكْثَرُ مِنَ الْوَاحِدِ، وَأَنَّ الصِّدِّيقَ لَا
يَجْتَمِعَانِ وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْمَعَانِي؛ (ب) وَالْعِلْمُ النَّظَرِيُّ مَا
احتاج إلى تَقَدُّمِ النَّظَرِ وَالِاسْتِدْلَالِ. انتهى باختصار.

(17) وقال الشيخ أحمد بن عبدالرحمن القاضي (أستاذ العقيدة والمذاهب المعاصرة في جامعة القصيم) في (شرح الأصول الثلاثة): وَهُمْ يُقَسِّمُونَ (الْعِلْمَ) إِلَى قِسْمَيْنِ، الْقِسْمُ الْأَوَّلُ عِلْمٌ ضَرُورِيٌّ، الْقِسْمُ الثَّانِي عِلْمٌ نَظَرِيٌّ؛ (أ) فالعلم الضروري هو الذي يكون إدراك العلم فيه بمقتضى الضرورة، إما ضرورة عقلية أو حسية، فمن الضرورة الحسية أَنْ تَعْلَمَ أَنَّ السَّمَاءَ فَوْقَنَا وَالْأَرْضَ تَحْتَنَا، هَذَا عِلْمٌ ضَرُورِيٌّ أَذْرَكَنَاهُ بِالْحَوَاسِّ، وَ[مِنْ الزَّرُورَةِ] العقلية أَنْ تَعْلَمَ أَنَّ $(2=1+1)$ ، فهذه ضرورة عقلية لأنها تُذَرَكُ بالتفكير والحساب، فهذا يُسَمَّى عند العلماء بالضرورة العقلية، وَمِنْ الْعِلْمِ الضَّرُورِيِّ مَا ثَبَتَ بِالتَّوَاتُرِ، كَالْقُرْآنِ الْعَظِيمِ، لِأَنَّ كِتَابَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ مَحْفُوظٌ مَنْقُولٌ إِلَيْنَا نَقْلًا مُتَوَاتِرًا لَا خِلَافَ فِيهِ، وَلَا يُخَرَّمُ مِنْهُ حَرْفٌ وَاحِدٌ، وَمِنْهُ [أَيُّ وَمِنْ الْعِلْمِ الضَّرُورِيِّ] الْأَحَادِيثُ الْمُتَوَاتِرَةُ الَّتِي رَوَاهَا جَمْعٌ كَثِيرٌ - يَسْتَحِيلُ تَوَاطُؤُهُمْ عَلَى الْكَذِبِ عَادَةً - عَنْ مِثْلِهِمْ [أَيُّ جَمْعٌ مِثْلِهِمْ] وَأَسْتَدْوَاهُ إِلَى شَيْءٍ مَحْسُوسٍ [يَعْنِي الْمُشَاهَدَةَ أَوْ السَّمَاعَ]، فَالْأَحَادِيثُ الْمُتَوَاتِرَةُ تُفِيدُ الْعِلْمَ الضَّرُورِيَّ الْقَطْعِيَّ؛ (ب) وَأَمَّا الْعِلْمُ النَّظَرِيُّ فَالْمُرَادُ بِهِ مَا يَحْتَاجُ إِلَى نَظَرٍ وَاسْتِدْلَالٍ، وَلِهَذَا، أَلْعُلُومُ النَّظَرِيَّةُ يَخْصُلُ فِيهَا خِلَافٌ بَيْنَ أَهْلِ الْعِلْمِ، فَتَجِدُ مَثَلًا أَنَّ الْعُلَمَاءَ يَخْتَلِفُونَ فِي بَعْضِ الْمَسَائِلِ، مَثَلًا فِي نَوَاقِصِ الْوُضُوءِ (هَلْ [أَكْلُ] لَحْمِ الْخَزُورِ [الْخَزُورُ مُفْرَدُ الْإِبِلِ] يَنْقُصُ الْوُضُوءَ؟، هَلْ مَسُّ الذَّكَرِ [بِإِدْوَانِ حَائِلٍ] يَنْقُصُ الْوُضُوءَ؟)، فَيَجْرِي فِيهَا بَحْثٌ، فَيَكُونُ الْعِلْمُ بِأَحَدِ الْأَمْرَيْنِ عِلْمًا نَظَرِيًّا لَا عِلْمًا ضَرُورِيًّا. انتهى باختصار. وقال الشيخ محمد صالح المنجد في مُحَاضَرَةٍ بِعُنْوَانِ (العقل والنقل) مُفَرَّغَةً عَلَى مَوْقِعِهِ [فِي هَذَا الرِّابِطِ](#): فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ {مَا هُوَ الْفَرْقُ بَيْنَ الْعُلُومِ الضَّرُورِيَّةِ

والعلوم النظرية؟؛ العلوم الضرورية [هي] التي لا تحتاج إلى أدنى تفكير أو تأمل، تُعرف بداهة، مثل أن السماء فوق الأرض، وأن الواحد نصف الاثنين، فهذه معرفتها تهجم على العقل هجوماً، ولا تحتاج إلى أدنى نظر أو تأمل، [ومن] هذه العلوم الضرورية العلم بالواجبات عقلاً والمُمتنعات عقلاً، فمثلاً، يمتنع عقلاً أن يوجد شخص لا حي ولا ميت، يمتنع أن يكون هناك شيء لا موجود ولا معدوم، هذا مُمتنع، وأما الواجب عقلاً، فمثلاً، القدرة على الخلق هذا هو شيء يجب عقلاً أن يوجد؛ وأما بالنسبة للعلوم النظرية، **فالناس يتفانون فيها ويتفاضلون، فهذه تحتاج إلى تفكير وتأمل**، مثل الاستنباط والقياس وهذه الأشياء التي تكون في الحياة الدنيا مما يحتاج إلى نظر أو ضبط. انتهى باختصار.

(18) وقال الشيخ ابن عثيمين في فتوى صوتية بعنوان (بيان الأدلة السمعية والعقلية والفطرية على إثبات العلو) **على هذا الرابط**: أنواع الأدلة ثلاثة، السمعية والعقلية والفطرية؛ (أ) إذا قال العلماء "السمعية" فيعنون بذلك أدلة الكتاب والسنة، لأنها تُستفاد من السمع، تسمع آيات الله، تسمع أقوال رسول الله صلى الله عليه وسلم، فتستدل بها؛ (ب) العقلية ما كان من دلائل العقل [قلت: الأدلة العقلية تنقسم إلى أدلة عقلية مخصصة (وهي التي لا تتوقف على النقل أبداً)، وأدلة عقلية شرعية (وهي التي تستند إلى نقل) كالقياس والاستحسان والمصالح المرسلة]؛ (ت) الفطرية ما فطر الله عليه الخلق بدون دراسة وتعلم. انتهى باختصار.

(19) وقال الشيخ أحمد بن عبد الرحمن القاضي (أستاذ العقيدة والمذاهب المعاصرة في جامعة القصيم) في

(شرح الأصول الثلاثة): والأدلة مُتَنَوِّعةٌ، منها أدلةٌ سَمْعِيَّةٌ، وأدلةٌ عَقْلِيَّةٌ، وأدلةٌ فِطْرِيَّةٌ، فَأَنْوَاعُ الدَّلَالَاتِ مُتَعَدِّدَةٌ؛ (أ) فَأَمَّا الأدلة السَمْعِيَّةُ، فهي ما جاء عن الله تعالى أو عن أنبيائه، فإذا ثَبَتَ الشيءُ في كتابِ الله أو في الصحيح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، فهو دليلٌ سَمْعِيٌّ يَحِبُّ الصَّيْرُورَةَ إِلَيْهِ وَتَقْدِيمُهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ؛ (ب) الأدلة العَقْلِيَّةُ، وذلك أن الله سبحانه وتعالى فَضَّلَنَا عَلَى سَائِرِ المَخْلُوقَاتِ بِهَذِهِ العُقُولِ، وَجَعَلَ العَقْلَ مِنْ وَسَائِلِ الوُصُولِ لِلْعِلْمِ، وَلِهَذَا نَجِدُ قَوْلَهُ تَعَالَى {أَفَلَا يَتَذَكَّرُونَ}، {أَفَلَا يَعْقِلُونَ}، {لَقَوْمٌ يَتَفَكَّرُونَ} [قُلْتُ: عِنْدَ تَقْسِيمِ الأدلةِ إِلَى (سَمْعِيَّةٍ) وَ(عَقْلِيَّةٍ)، فَإِنَّ الأدلةَ العَقْلِيَّةَ السَمْعِيَّةَ -التي مِنْ مِثْلِ قَوْلِهِ تَعَالَى {وَيَقُولُ الْإِنْسَانُ إِذَا مَا مِثٌّ لِسَوْفَ أَخْرِجَ حَيًّا، أَوْ لَا يَذْكُرُ الْإِنْسَانُ أَنَا خَلَقْنَاهُ مِنْ قَبْلُ وَلَمْ يَكْ شَيْئًا}- تُدْرَجُ ضِمْنَ الأدلةِ السَمْعِيَّةِ، وَذَلِكَ لِأَنَّهُ لَيْسَ لِلْعَقْلِ شَيْءٌ فِي إِثْبَاتِهَا]؛ (ت) وَهَنَّاكَ أدلةٌ فِطْرِيَّةٌ، وَهُوَ مَا جَبَلَ اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ النَّفْسَ الْإِنْسَانِيَّةَ مِنَ الْحَقِّ، وَلَاخِلَ ذَا حَمَلٍ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ قَوْلَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ {وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنْ بَنِي آدَمَ مِنْ ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَى أَنْفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ، قَالُوا بَلَى شَهِدْنَا، أَنْ تَقُولُوا يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِنَّا كُنَّا عَنْ هَذَا غَافِلِينَ} عَلَى مِثَاقِ الْفِطْرَةِ، فَقَدْ أَوْدَعَ اللَّهُ تَعَالَى فِي الْقَلْبِ وَفِي النَّفْسِ، الْفِطْرَةَ السَّلِيمَةَ {فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا، فِطْرَتَ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا، لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ اللَّهِ، ذَلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ}، انتهى باختصار.

(20) وَقَالَ ابْنُ الْقَيْمِ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي (الصَّوَاغِقِ الْمُرْسَلَةِ): لَوْ قُدِّرَ تَعَارُضُ الشَّرْعِ وَالْعَقْلِ **لَوَجَبَ تَقْدِيمُ الشَّرْعِ**، لِأَنَّ الْعَقْلَ قَدْ صَدَّقَ الشَّرْعَ، وَمِنْ ضَرُورَةِ تَصَدِيقِهِ لَهُ قَبُولُ خَبَرِهِ... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ ابْنِ الْقَيْمِ-: إِنَّ

تَقْدِيمَ الْعَقْلِ عَلَى الشَّرْعِ يَتَضَمَّنُ الْقَدْحَ فِي الْعَقْلِ
وَالشَّرْعِ، لِأَنَّ الْعَقْلَ قَدْ شَهِدَ لِلْوَحْيِ بِأَنَّهُ أَعْلَمُ مِنْهُ، وَأَنَّهُ
لَا نِسْبَةَ لَهُ إِلَيْهِ، وَأَنَّ نِسْبَةَ عُلُومِهِ وَمَعَارِفِهِ إِلَى الْوَحْيِ
أَقْلَ مِنْ (خَزْدَلَةٍ) بِالْإِضَافَةِ إِلَى (جَبَلٍ)، فَلَوْ قَدَّمَ حُكْمَ
الْعَقْلِ عَلَيْهِ لَكَانَ ذَلِكَ قَدْحًا فِي شَهَادَتِهِ، **فَتَقْدِيمُ الْعَقْلِ
عَلَى الْوَحْيِ يَتَضَمَّنُ الْقَدْحَ فِيهِ وَفِي الشَّرْعِ، وَهَذَا ظَاهِرٌ
لَا خَفَاءَ بِهِ. انتهى باختصار.**

(21) وقال شيخ الإسلام ابن تيمية في (درء تعارض
العقل والنقل): **ما عُلِمَ بصريح العقل لا يُتَصَوَّرُ أَنْ
يُعَارِضَهُ الشَّرْعُ الْبَتَّةَ، بَلِ الْمُنْقُولُ الصَّحِيحُ لَا يُعَارِضُهُ
مَعْقُولٌ صَرِيحٌ قَطٍ [قال الشيخ ابن عثيمين في شرح
الكافية الشافية (القصيدة النونية): النقل الصحيح [هو]
الكتابُ وصحيحُ السنة، لأنَّ السنة فيها صحيحٌ وضعيفٌ...
ثم قال -أي الشيخ ابن عثيمين-: **العقلُ الصريحُ هو
العقلُ السالمُ من الشُّبُهَاتِ والشَّهَوَاتِ، الشُّبُهَاتُ [هي]
الجهلُ، والشَّهَوَاتُ [هي] الإراداتُ السيئةُ، فإذا وَفَّقَ
[يَعْنِي رَزَقَ] اللهُ سبحانه وتعالى الإنسانَ عِلْمًا، وَحُسْنِ
قَضْدٍ وَإِرَادَةٍ، صارَ ذا عقلٍ صريحٍ؛ ضِدُّ ذَلِكَ الْعَقْلُ
الْمَبْنِيُّ عَلَى الْجَهْلِ أَوْ عَلَى سُوءِ الْإِرَادَةِ... ثم قال -أي
الشيخ ابن عثيمين-: فِطْرَةُ الرَّحْمَنِ تُؤَيِّدُ كِلَا الْأَمْرَيْنِ
فِي الْوَاقِعِ، تُؤَيِّدُ النُّقْلَ الصَّحِيحَ لِأَنَّهُا تَقْبَلُ مَا جَاءَ بِهِ
الشَّرْعُ، وَ[تُؤَيِّدُ] الْعَقْلَ الصَّرِيحَ لِأَنَّهُا تَقْبَلُ مَا دَلَّ عَلَيْهِ
الْعَقْلُ. انتهى باختصار]، وَقَدْ تَأَمَّلْتُ ذَلِكَ فِي عَامَّةِ مَا
تَنَازَعَ النَّاسُ فِيهِ فَوَجَدْتُ مَا خَالَفَ النَّصُوصَ الصَّحِيحَةَ
الصَّرِيحَةَ شُبُهَاتٌ فَاسِدَةٌ يُعْلَمُ بِالْعَقْلِ بَطْلَانُهَا، بَلْ يُعْلَمُ
بِالْعَقْلِ ثُبُوتُ نَقِيضِهَا الْمُوَافِقِ لِلشَّرْعِ، وَهَذَا تَأَمَّلْتُهُ فِي
مَسَائِلِ الْأَصُولِ الْكِبَارِ، كَمَسَائِلِ التَّوْحِيدِ وَالصِّفَاتِ،
وَمَسَائِلِ الْقَدَرِ وَالنُّبُوءَاتِ وَالْمَعَادِ، وَغَيْرِ ذَلِكَ، وَوَجَدْتُ مَا
يُعْلَمُ بِصَرِيحِ الْعَقْلِ لَمْ يُخَالِفْهُ سَمْعٌ قَطٍ، بَلِ السَّمْعُ****

الذي يُقال إنه يُخالفه إِمَّا حَدِيثٌ مَوْضُوعٌ، أَوْ دَلَالَةٌ ضَعِيفَةٌ، فَلَا يَصْلُحُ أَنْ يَكُونَ دَلِيلًا لَوْ تَجَرَّدَ عَنْ مُعَارَضَةِ الْعَقْلِ الصَّرِيحِ، فَكَيْفَ إِذَا خَالَفَهُ صَرِيحُ الْمَعْقُولِ؟! انتهى.

(22) وقال شريف طه (الباحث بمركز سلف للبحوث والدراسات، الذي يشرف عليه الشيخ محمد بن إبراهيم السعيد "رئيس قسم الدراسات الإسلامية بكلية المعلمين بمكة") في مقالة له بعنوان (عِلْمُ الْكَلَامِ بَيْنَ السَّلَفِ وَالْخَلَفِ) **على هذا الرابط:** بَيْنَ هَذِهِ الْعُلُومِ الْعَقْلِيَّةِ الثَّلَاثَةِ [يَعْنِي عِلْمَ الْكَلَامِ وَالْمَنْطِقِ وَالْفَلَسَفَةِ] تَقَارُبٌ وَتَدَاخُلٌ؛ الْمَنْطِقُ صِنَاعَةٌ عَقْلِيَّةٌ تُسْتَخْدَمُ فِي تَرْتِيبِ طَرَائِقِ [أَيِ طُرُقِ] التَّفَكِيرِ وَتَصْحِيحِ مَنَاهِجِ الاستدلال، أَوْ كَمَا عَرَّفَهُ أَصْحَابُهُ {أَلَهُ قَانُونِيَّةٌ تَعْصِمُ مُرَاعَاتُهَا الذَّهْنَ عَنِ الْخَطَأِ فِي التَّفَكِيرِ}، فَهُوَ أَلَهُ لِحَبْطِ غَيْرِهِ مِنَ الْعُلُومِ، وَلَيْسَ عِلْمًا يُرَادُ لِذَاتِهِ، وَيُعْتَبَرُ أَرِشَطُو (384 ق م - 322 ق م) وَاضَعَ عِلْمَ الْمَنْطِقِ، وَأَوَّلَ مَنْ جَرَّدَ الْكَلَامَ فِي مَبَاحِثِهِ؛ وَلِذَا يُسَمَّى بِالْمُعَلِّمِ الْأَوَّلِ... ثُمَّ قَالَ -أَيِ شَرِيفِ طه-: وَمَا زَالَ هَذَا الْمَنْطِقُ الْيُونَانِيُّ الْأَرِشَطِيُّ [أَيِ عِلْمُ الْمَنْطِقِ] مَذْمُومًا عِنْدَ عُلَمَاءِ الْمُسْلِمِينَ، لَا يَسْتَخْدِمُهُ الْفُقَهَاءُ، وَلَا الْأَصُولِيُّونَ، **وَلَا حَتَّى الْمُتَكَلِّمُونَ الْمُتَقَدِّمُونَ مِنَ الْمُعْتَزَلَةِ وَالْأَشَاعِرَةِ**، حَتَّى جَاءَ أَبُو حَامِدٍ الْغَزَالِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ (ت 505هـ) فَخَلَطَ عِلْمَ الْمَنْطِقِ بِعُلُومِ الْمُسْلِمِينَ فِي الْأَصُولِ وَالْعَقَائِدِ [قَالَ سَعُودُ السَّرْجَانِ فِي كِتَابِهِ (الْحِكْمَةُ الْمَصْلُوبَةُ): فَالْغَزَالِيُّ هُوَ مِنَ أَوَّلِ مَنْ أَدْخَلَ الْمَنْطِقَ إِلَى عِلْمِ الْكَلَامِ، وَإِلَى أَصُولِ الْفِقْهِ. انتهى]، وَيَكَادُ يَتَّفِقُ الْبَاحِثُونَ عَلَى أَنَّ الْغَزَالِيَّ هُوَ أَوَّلُ مَنْ رَوَّجَ وَأَصَّلَ لَذَلِكَ، وَمِنْ بَعْدِهِ فَشَا أَمْرُهُ، خَاصَّةً فِي مُصَنَّفَاتِ أَصُولِ الْفِقْهِ، وَكُتُبِ الْكَلَامِ وَالْعَقِيدَةِ الْأَشْعَرِيَّةِ، خِلَافًا

لَمَّا كَانَ عَلَيْهِ الْمُتَكَلِّمُونَ الْأَوَائِلُ، وَلَكِنْ هَذَا لَا يَغْنِي أَنْ
 كُلُّ الْفُقَهَاءِ بَعْدَ الْغَزَالِيِّ قَبِلُوا بِدَعْوَتِهِ، بَلْ مِنْهُمْ مَنْ
 وَقَفَ مِنْهَا مَوْقِفًا رَافِضًا عَنِيقًا، كَابْنِ الصَّلَاحِ رَحِمَهُ اللَّهُ
 وَالَّذِي أَصْدَرَ فَتَوَاهِ الشَّهِيرَةِ فِي تَحْرِيمِ عِلْمِ الْمَنْطِقِ
 وَدَعَا وُلاَةَ الْأُمُورِ لِمَنْعِ تَدْرِيسِهِ فِي الْمَدَارِسِ الْعِلْمِيَّةِ،
 وَإِخْرَاجِ مَنْ يُدْرَسُهُ؛ وَلَكِنْ مَوْقِفَ الْفُقَهَاءِ الرَّافِضِينَ
 وَالْمُخَرِّمِينَ لَمْ يَتَطَرَّقْ لِدِرَاسَةِ نَقْدِيَّةٍ مُضْوَغَةٍ
 لِلْمَنْطِقِ، بِاسْتِثْنَاءِ الدِّرَاسَةِ النَقْدِيَّةِ الَّتِي قَامَ بِهَا شَيْخُ
 الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي كِتَابِهِ (الرَّدُّ عَلَى
 الْمَنْطِقِيِّينَ)، وَالَّذِي وَصَفَهُ الدَّكْتُورُ عَلِيُّ النَّشَارِ -أَسْتَاذُ
 الْفَلَسَفَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ، وَهُوَ لَا ذِغُ النِّقْدِ لابْنِ تَيْمِيَّةَ- بِقَوْلِهِ
 [فِي كِتَابِهِ (مَنَاهِجُ الْبَحْثِ عِنْدَ مَفْكَرِي الْإِسْلَامِ)] {أَعْظَمُ
 كِتَابٌ فِي التَّرَاثِ الْإِسْلَامِيِّ عَنِ الْمَنْهَجِ، تَتَبَعَ فِيهِ مُؤَلِّفُهُ
 تَارِيخَ الْمَنْطِقِ الْأَرِسْطُوطَالِيَّيْنِ [يَعْنِي مَنُطِقَ أَرِسْطُو] **وَالْهَجُومَ عَلَيْهِ، ثُمَّ وَضَعَ هُوَ آرَاءَهُ فِي هَذَا الْمَنْطِقِ فِي**
أَصَالَةٍ نَادِرَةٍ وَعَبْقَرِيَّةٍ فَدَّةٍ}، وَالْعَبْقَرِيَّةُ هُنَا تَتِمَّلُ فِي
نَقْدِ الْمَنْطِقِ، لَيْسَ بِاعْتِبَارِ كَوْنِهِ عِلْمًا مُخَدَّتًا مُفَحَّمًا فِي
الشَّرِيعَةِ فَقَطْ، بَلْ مِنْ مُنْطَلَقِ كَوْنِهِ غَيْرَ صَحِيحٍ فِي
ذَاتِهِ، مُعَارِضًا لِلْمَنْقُولِ وَالْمَعْقُولِ مَعًا... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ
شَرِيف طه-: وَالْعِلَاقَةُ بَيْنَ الْمَنْطِقِ وَالْفَلَسَفَةِ [قَالَ
الطَّبَاطِبَائِي فِي (أَصُولِ الْفَلَسَفَةِ): الْفَلَسَفَةُ هِيَ
الْبَحْثُ عَنِ نِظَامِ الْوُجُودِ، وَالْقَوَائِينِ الْعَامَّةِ السَّارِيَةِ فِيهِ،
وَجَعَلَ الْوُجُودَ بَشْرَاشِرَهُ [أَيُّ بِجَمِيعِ أَجْزَائِهِ] هَدَفًا لِلْبَحْثِ
وَالنَّظَرِ] هِيَ عِلَاقَةُ الْوَسِيلَةِ وَالْآلَةِ بِالْغَايَةِ، فَالْمَنْطِقُ هُوَ
الْآلَةُ الَّتِي يَتَوَصَّلُ الْفِيلَسُوفُ مِنْ خِلَالِهَا لِإِدْرَاكِاتِهِ فِي
الْأَبْوَابِ الْمُخْتَلِفَةِ، وَهَذَا يَعْنِي إِفْسَاحَ الْمَجَالِ لِلْعَقْلِ
لِيَحْكَمَ وَيَسْتَدِلَّ عَلَى قَضَايَا الْإِلَهِيَّاتِ وَالنَّبَوَاتِ وَالْمَعَادِ
وَالشَّرَائِعِ دُونَ حُكْمِ دِينِي مُسَبِّقٍ، وَلَا خَرَجَ عَلَيْهِ فِي أَيِّ
نَتِيجَةٍ يَتَوَصَّلُ إِلَيْهَا مِنْ خِلَالِ بَحْثِهِ، وَلِهَذَا أَطَبَقَ الْعُلَمَاءُ
مِنَ الْمُتَقَدِّمِينَ وَالْمُتَأَخِّرِينَ عَلَى ذِمِّ هَذِهِ الْفَلَسَفَةِ

وتحريم تَعَلُّمِهَا، وأقوال أئمة المذاهب مُتَّفِقَةٌ على تحريم الاشتغال بعِلْمِ الفلسفة... ثم قال -أي شريف طه-: يَشْتَرِكُ عِلْمُ الْكَلَامِ [قَالَ ابْنُ خَلْدُونٍ فِي (مُقَدِّمَتِهِ)]: هُوَ [أَيُّ عِلْمِ الْكَلَامِ] عِلْمٌ يَتَضَمَّنُ الْحَاجَ [أَيَّ الْمُحَاجَجَةَ] عَنِ الْعُقَائِدِ الْإِيمَانِيَّةِ بِالْأَدَلَةِ الْعَقْلِيَّةِ [قُلْتُ: الْأَدَلَةُ الْعَقْلِيَّةُ تَنْقَسِمُ إِلَى أَدَلَةٍ عَقْلِيَّةٍ مَخْصِيَّةٍ (وهي التي لَا تَتَوَقَّفُ عَلَى النَّقْلِ أَبَدًا)، وَأَدَلَةٍ عَقْلِيَّةٍ شَرْعِيَّةٍ (وهي التي تَسْتَنِدُ إِلَى نَقْلِ) كَالْقِيَاسِ وَالِاسْتِحْسَانِ وَالْمَصَالِحِ الْمُرْسَلَةِ]. انتهى. وقال الشيخ ابن عثيمين في (فَتَاوَى "نُورٌ عَلَى الدَّرَبِ"): أَهْلُ الْكَلَامِ هُمُ الَّذِينَ اعْتَمَدُوا فِي إِثْبَاتِ الْعَقِيدَةِ **عَلَى الْعَقْلِ**، وقالوا {إِنَّ مَا اقْتَضَى الْعَقْلُ إِثْبَاتَهُ مِنْ صِفَاتِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ وَالْعَقِيدَةِ، فَهُوَ ثَابِتٌ، وَمَا لَمْ يَقْتَضِ الْعَقْلُ إِثْبَاتَهُ فَإِنَّهُ لَا يَثْبُتُ}... ثم قال -أي الشيخ ابن عثيمين-: الْمُتَكَلِّمُونَ هُمُ الَّذِينَ أَثْبَتُوا عُقَائِدَهُمْ فِيمَا يَتَعَلَّقُ بِاللَّهِ تَعَالَى وَفِي أُمُورِ الْغَيْبِ **بِالْعُقُولِ لَا بِالْمَنْقُولِ**. انتهى. وقال الشيخ ابن عثيمين أيضًا في (فتح رب البرية بتلخيص الحموية): عِلْمُ الْكَلَامِ هُوَ مَا أَخَذَتْهُ الْمُتَكَلِّمُونَ فِي أَصُولِ الدِّينِ مِنْ إِثْبَاتِ الْعُقَائِدِ **بِالطَّرِيقِ الَّتِي ابْتَكَرُوهَا**، وَأَعْرَضُوا بِهَا عَمَّا جَاءَ الْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ بِهِ. انتهى] والفلسفة في كَوْنِهِمَا يَعْتَمِدَانِ عَلَى الْمُقَدِّمَاتِ الْعَقْلِيَّةِ فِي إِقَامَةِ الْبُرْهَانِ، وَلَكِنْ بَيْنَهُمَا فُرُوقٌ يُمَكِّنُنَا اسْتِخْلَاصَ بَعْضِهَا، وَهِيَ: (أ) مِنْ جِهَةِ الْمَوْضُوعِ، فَمَوْضُوعُ الْفَلَسَفَةِ أَعَمُّ مِنْ مَوْضُوعِ عِلْمِ الْكَلَامِ، فَعِلْمُ الْكَلَامِ يَهْتَمُّ بِجَانِبِ تَقْرِيرِ الْعُقَائِدِ الدِّينِيَّةِ فَقَطْ؛ (ب) مَنَهِجِيَّةُ الْبَحْثِ، يَعْمَدُ الْمُتَكَلِّمُ إِلَى نُصْرَةِ الْعُقَائِدِ الدِّينِيَّةِ الثَّابِتَةِ عِنْدَهُ كُوجُودِ اللَّهِ وَوَحْدَانِيَّتِهِ، وَالنَّبُوَّةِ وَنَحْوِهَا، بِالْأَدَلَةِ الْعَقْلِيَّةِ، بَيْنَمَا لَا يَعْتَقِدُ الْفِيلَسُوفُ شَيْئًا مُسَبِّقًا؛ (ت) مِنْ جِهَةِ النِّشْأَةِ، سَبَقَتْ الْفَلَسَفَةُ عِلْمَ الْكَلَامِ فِي الظُّهُورِ، فَهِيَ [أَيُّ الْفَلَسَفَةِ] لَيْسَتْ خَاصَّةً

بَأَمَّةٍ مِنَ الْأُمَمِ، بَلْ شَارَكَ فِي بَنَائِهَا كَثِيرٌ مِنَ الْأُمَمِ،
 بخلافِ عِلْمِ الْكَلَامِ فَإِنَّهُ نَشَأَ فِي الْبَيْتَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ... ثم
 قَالَ -أَيُّ شَرِيفٍ طَه-: وَمَنْ تَأَمَّلَ أَحْوَالَ أَصَاطِينِ
 الْمُتَكَلِّمِينَ وَخَيْرَتِهِمْ وَنَدَمَ بَعْضُهُمْ عَلَى اسْتِغَالِهِ بِهِ [أَيُّ
 بَعْلَمِ الْكَلَامِ] وَرُجُوعَهُ لِلْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ عِلْمٌ بِبَرَكَاتِ الْمَنْهَجِ
 السَّلَفِيِّ، وَصِدْقُ نَصِيحَةِ السَّلَفِ لِهَذِهِ الْأُمَّةِ، وَأَنَّ الْخَيْرَ
 كُلُّ الْخَيْرِ فِي لُزُومِ مَنْهَجِهِمْ... ثم قَالَ -أَيُّ شَرِيفٍ
 طَه-: وَالْانْجِرَافَاتُ الْمُلَازِمَةُ لِأَغْلَبِ مَنْ خَاضَ فِي هَذَا
 الْبَحْرِ الْخِصْمِ، تَوَكَّدُ صِحَّةً وَسَلَامَةً مِنْهُجِ السَّلَفِ الَّذِينَ
 رَزَّوْا عَلَى أَهْلِ الْبِدْعِ وَلَمْ يَلْجَأُوا لِلْمَنْطِقِ وَلَا دَخَلُوا فِي
 عِلْمِ الْكَلَامِ، وَإِنَّمَا حَاجُوهُمْ بِدَلَائِلِ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ،
 وَالْأَدْلَةُ الْعَقْلِيَّةُ الصَّحِيحَةُ الْمَأْخُودَةُ مِنْهُمَا [قَالَ الشَّيْخُ
 سَعُودُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ الْعَرِيفِيِّ (أَسْتَاذُ الْعَقِيدَةِ بِكَلِيَّةِ
 الدَّعْوَةِ وَأَصُولِ الدِّينِ بِجَامِعَةِ أُمِّ الْقُرَى) فِي مَقَالَةٍ لَهُ
 بِعَنْوَانِ (الْأَدْلَةُ الْعَقْلِيَّةُ النُّقْلِيَّةُ عَلَى أَصُولِ الْإِعْتِقَادِ)
 عَلَى هَذَا الرَّابِطِ: وَقَدْ أَنْكَرَ اللَّهُ -سُبْحَانَهُ- عَلَى مَنْ طَلَبَ
 الْآيَاتِ عَلَى صِدْقِ نَبِيِّهِ عَدَمَ اكْتِفَائِهِمْ بِالْقُرْآنِ، فَقَالَ
 {وَقَالُوا لَوْلَا أَنْزَلَ عَلَيْهِ آيَاتٌ مِّن رَّبِّهِ، قُلْ إِنَّمَا الْآيَاتُ
 عِنْدَ اللَّهِ وَإِنَّمَا أَنَا نَذِيرٌ مُّبِينٌ، أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَا أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ
 الْكِتَابَ يُتْلَى عَلَيْهِمْ، إِنَّ فِي ذَلِكَ لَرَحْمَةً وَذِكْرَى لِقَوْمٍ
 يُؤْمِنُونَ، قُلْ كَفَى بِاللَّهِ يَمِينِي وَبَيْنَكُمْ شَهِيدًا، يَعْلَمُ مَا
 فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ، وَالَّذِينَ آمَنُوا بِالْبَاطِلِ وَكَفَرُوا
 بِاللَّهِ أُولَئِكَ هُمُ الْخَاسِرُونَ}، فَدَلَّ ذَلِكَ عَلَى أَنَّ مَنْ أَرَادَ
 الْإِيمَانَ، وَلَمْ يَزِدْهُ عَنْهُ سِوَى طَلَبِ الدَّلِيلِ وَالْبُرْهَانِ، لَا
 التَّعَصُّبَ أَوْ الْهَوَى، أَنَّ الْقُرْآنَ كَافٍ فِي ذَلِكَ غَايَةً
 الْكِفَايَةِ، وَأَنَّهُ لَا رَجَاءَ لِأَخِيذِ بَعْدَمِ [أَيُّ بَعْدِ الْقُرْآنِ] فِي
 الْإِيمَانِ، قَالَ تَعَالَى {تِلْكَ آيَاتُ اللَّهِ تَتْلُوهَا عَلَيْكَ بِالْحَقِّ،
 فَبِأَيِّ حَدِيثٍ بَعْدَ اللَّهِ وَآيَاتِهِ يُؤْمِنُونَ} [قَالَ ابْنُ الْقَيْمِ
 فِي (الصَّوَاغِقِ الْمُرْسَلَةِ): الْعِلْمُ بِمُرَادِ اللَّهِ مِنْ كَلَامِهِ،
 أَوْضَحُّ وَأَظْهَرُ مِنَ الْعِلْمِ بِمُرَادِ كُلِّ مُتَكَلِّمٍ مِنْ كَلَامِهِ،

لِكَمَالِ عِلْمِ الْمُتَكَلِّمِ وَكَمَالِ بَيَانِهِ، وَكَمَالِ هُدَاهُ وَإِرْشَادِهِ. [انتهى]... **ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الْعَرِيفِي-: إِنَّ نَصِصَ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ غَنِيَّةٌ بِالْأَدْلَةِ الْعَقْلِيَّةِ الْيَقِينِيَّةِ عَلَى أَصُولِ الْإِعْتِقَادِ وَمَسَائِلِهِ** [وَمِنْ هَذِهِ الْأَدْلَةُ قَوْلُهُ تَعَالَى {قُلْ لِّئِنْ أَجْتَمَعَتِ الْإِنْسُ وَالْحَنُ عَلَى أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ هَذَا الْقُرْآنِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيرًا}، وَقَوْلُهُ تَعَالَى {وَإِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِّنْ مِّثْلِهِ وَادْعُوا شُهَدَاءَكُمْ مِّنْ دُونِ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ، فَإِنْ لَّمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا فَاتَّقُوا النَّارَ الَّتِي وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ، أَعَدَّتْ لِلْكَافِرِينَ}، وَقَوْلُهُ تَعَالَى {وَمَا كُنْتَ تَتْلُو مِنْ قَبْلِهِ مِنْ كِتَابٍ وَلَا تَخُطُّهُ بِيَمِينِكَ، إِذَا لَا زَيْتَابَ الْمُبِطِّلُونَ}، وَقَوْلُهُ تَعَالَى {أَمْ لَمْ يَعْرِفُوا رَسُولَهُمْ فَهُمْ لَهُ مُنْكَرُونَ}، وَقَوْلُهُ تَعَالَى {أَمْ خُلِقُوا مِنْ غَيْرِ شَيْءٍ أَمْ هُمُ الْخَالِقُونَ، أَمْ خَلَقُوا السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ، بَلْ لَا يُوقِنُونَ}، وَقَوْلُهُ تَعَالَى {أَفَرَأَيْتُمْ مَا تُمْنُونَ، أَنْتُمْ تَخْلُقُونَهُ أَمْ نَحْنُ الْخَالِقُونَ}، وَقَوْلُهُ تَعَالَى {وَضَرَبَ لَنَا مَثَلًا وَنَسِيَ خَلْقَهُ، قَالَ مَنْ يُحْيِي الْعِظَامَ وَهِيَ رَمِيمٌ، قُلْ يُحْيِيهَا الَّذِي أَنْشَأَهَا أَوَّلَ مَرَّةٍ، وَهُوَ بِكُلِّ خَلْقٍ عَلِيمٌ}، وَقَوْلُهُ تَعَالَى {وَيَقُولُ الْإِنْسَانُ إِذَا مَا مِتُّ لَسَوْفَ أَخْرَجُ حَيًّا، أَوْ لَا يَذْكُرُ الْإِنْسَانُ أَنَا خَلَقْنَاهُ مِنْ قَبْلُ وَلَمْ يَكُ شَيْئًا}، وَقَوْلُهُ تَعَالَى {وَمَا كَانَ مَعَهُ مِنْ إِلَهٍ، إِذَا لَذَهَبَ كُلُّ إِلَهٍ بِمَا خَلَقَ وَلَعَلَّا بَعْضُهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ}، وَقَوْلُهُ تَعَالَى {قُلْ لَوْ كَانَ مَعَهُ إِلَهٌ كَمَا يَقُولُونَ إِذَا لَا بُتَغَوْا إِلَىٰ ذِي الْعَرْشِ سَبِيلًا}، وَقَوْلُهُ تَعَالَى {لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا، فَسُبْحَانَ اللَّهِ رَبِّ الْعَرْشِ عَمَّا يَصِفُونَ}، وَقَوْلُهُ تَعَالَى {قُلْ إَرَأَيْتُمْ مَا تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ أَرُونِي مَاذَا خَلَقُوا مِنَ الْأَرْضِ أَمْ لَهُمْ شِرْكٌ فِي السَّمَاوَاتِ، ائْتُونِي بِكِتَابٍ مِّنْ قَبْلِ هَذَا أَوْ أَثَارَةٍ مِّنْ عِلْمٍ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ}، وَقَوْلُهُ تَعَالَى {قُلْ مَنْ يَرْزُقُكُمْ مِّنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ أَمَّنْ

يَمْلِكُ السَّمْعَ وَالْأَبْصَارَ وَمَنْ يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ الْمَيِّتَ مِنَ الْحَيِّ وَمَنْ يُدَبِّرُ الْأَمْرَ، فَسَيَقُولُونَ اللَّهُ، قُلْ أَفَلَا تَتَّقُونَ؟، وقوله تعالى {قُلْ لِمَنِ الْأَرْضُ وَمَنْ فِيهَا إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ، سَيَقُولُونَ لِلَّهِ، قُلْ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ، قُلْ مَنْ رَبُّ السَّمَاوَاتِ السَّبْعِ وَرَبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ، سَيَقُولُونَ لِلَّهِ، قُلْ أَفَلَا تَتَّقُونَ، قُلْ مَنْ يَدَّيْنِ يَدَيْهِ مَلَكُوتُ كُلِّ شَيْءٍ وَهُوَ يُجِيرُ وَلَا يُجَارُ عَلَيْهِ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ، سَيَقُولُونَ لِلَّهِ، قُلْ فَأَنَّى تُسْحَرُونَ؟}، خِلَافًا لِمَنْ زَعَمَ أَنَّهَا مُجَرَّدُ أُدْلَةٍ سَمْعِيَّةٍ تَحْتَاجُ إِلَى بَرَاهِينٍ خَارِجِيَّةٍ. انتهى. وقال الشيخ محمد بن شمس الدين في فيديو له بعنوان (الفرق بين علم الكلام والبراهين العقلية): الفرق أن **قواعد علم الكلام مُسْتَنْبَطةٌ مِنَ الْيُونَانِ**، والبراهين العقلية لا، هي براهين طَبِيعِيَّةٌ مِثْلُ أَنْ تَقُولَ لِشَخْصٍ {كُلُّ شَيْءٍ لَهُ سَبَبٌ، فَ[مَثَلًا] نَحْنُ مَخْلُوقُونَ فَلَا بُدَّ لَنَا مِنْ خَالِقٍ}، هذه أُسُسٌ عَقْلِيَّةٌ مُتَّفَقٌ عَلَيْهَا عِنْدَ الْكُلِّ، لَكِنَّ عِلْمَ الْكَلَامِ فِيهِ قَوَاعِدُ مَأْخُودَةٌ مِنْ فَلَاسِفَةِ الْيُونَانِ، فَيَقُولُونَ لَكَ مَثَلًا {كُلُّ مُتَحَرِّكِ مُتَغَيِّرٍ، وَكُلُّ مُتَغَيِّرٍ مَخْلُوقٌ} هذه لَيْسَتْ قَاعِدَةٌ عَقْلِيَّةٌ إِنَّمَا هَذِهِ قَاعِدَةٌ فَلَاسِفِيَّةٌ يُونَانِيَّةٌ فَبَنَوْا عَلَيْهَا إِنْكَارَ صِفَاتِ اللَّهِ، فَهَذَا عِلْمُ الْكَلَامِ مَأْخُودٌ مِنَ الْفَلَاسِفَةِ، أَمَّا الْمَسَائِلُ الْعَقْلِيَّةُ، يَعْنِي حِينَمَا أَقُولُ لَكَ {اللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى خَلْقَ السَّمَاوَاتِ، السَّمَاوَاتُ عَظِيمَةٌ، وَحَرَّكَ الْكَوَاكِبَ وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ، هَذَا يَدُلُّ عَلَى قُوَّتِهِ}، هَذَا بُرْهَانٌ عَقْلِيٌّ لَكِنَّهُ لَيْسَ مُتَعَلِّقًا أَبَدًا بِعِلْمِ الْكَلَامِ الَّذِي هُوَ الْقَوَاعِدُ الْفَلَاسِفِيَّةُ الْمُسْتَقَاةُ مِنَ فَلَاسِفَةِ الْيُونَانِ... ثم قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ ابْنِ شَمْسِ الدِّينِ-: شُوفْ [أَيُّ أَنْظُرْ]، فِيهِ قَوَائِدُ عَقْلِيَّةٌ يَتَّفِقُ عَلَيْهَا الْبَشَرُ، عِنْدَمَا نَقُولُ {الْعَقْلُ} لَا بُدَّ أَنْ يُقْصَدَ هَذَا الشَّيْءُ الْمُتَّفَقُ عَلَيْهِ، فعِنْدَمَا أَقُولُ لَكَ {هَنَّاكَ شَيْءٌ طَوِيلٌ قَصِيرٌ} أَنْتَ تَقُولُ لِي {هَذَا يَرْفُضُهُ الْعَقْلُ} أَنْتَ تَرْفُضُ بِالْعَقْلِ أَنْ شَيْئًا

فِي نَفْسِ الْوَقْتِ طَوِيلٌ وَقَصِيرٌ، لِأَنَّ هَذَا تَنَاقُضٌ، لَكِنْ إِذَا قُلْتُ لَكَ {يُوجَدُ نَارٌ بَارِدَةٌ} تَقُولُ لِي {النَّارُ الَّتِي نَعْرِفُهَا حَارَّةٌ، لَكِنَّ اللَّهَ قَادِرٌ عَلَى خَلْقِ نَارٍ بَارِدَةٍ} لِأَنَّ هَذِهِ مَسْأَلَةٌ لَا يَرْفُضُهَا الْعَقْلُ مِنْ حَيْثُ هِيَ، فَهَذَا الْمَقْصُودُ (عِنْدَمَا يُذَكِّرُ الْعَقْلُ يُذَكِّرُ مَا يَتَّفِقُ عَلَيْهِ جَمِيعُ الْبَشَرِ الْعُقَلَاءِ). انتهى باختصار... ثم قال -أي شريف طه-: نُبِّهْ إِلَى أَنَّ بَعْضَ الْعُلَمَاءِ الْمُتَأَخِّرِينَ صَارَ يَسْتَخْدِمُ مُصْطَلَحَ (عِلْمُ الْكَلَامِ) مُرَادِفًا لِعِلْمِ التَّوْحِيدِ وَالْعَقِيدَةِ... ثم قال -أي شريف طه-: الْعَقِيدَةُ وَأَصُولُ الْإِيمَانِ، تَسْمِيَّتُهَا بِعِلْمِ الْكَلَامِ غَيْرُ مُنَاسِبٍ، فَإِنَّ **عِلْمَ الْكَلَامِ صَارَ عِلْمًا عَلَى مُنْكَرٍ وَبَاطِلٍ**... ثم قال -أي شريف طه-: تَبَيَّنَ مِمَّا سَبَقَ مَوْقِفُ السَّلَفِ الْقَطْعِيُّ مِنْ **عِلْمِ الْكَلَامِ، وَعَدَمُ جَوَازِ الْإِشْتِغَالِ بِهِ، وَدَمُّ أَصْحَابِهِ**، وَأَنَّ ذَلِكَ لَيْسَ الْغَاءَ لِلْعَقْلِ كَمَا يُرَوَّجُ بَعْضُ الْمُغَالِطِينَ، بَلْ هُوَ رَفُضٌ لِإِعْمَالِهِ فِي غَيْرِ مَحَالِهِ، فَالْعَقَائِدُ الدِّينِيَّةُ أَدِلَّتْهَا مُتَوَافِرَةٌ فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، وَهَذِهِ **الْعُلُومُ الْكَلَامِيَّةُ لَا تَنْفَعُ الْأُمَّةَ فِي دِينِهَا وَلَا دُنْيَاهَا**، بَلْ تُهْدِرُ جُهُودَهَا فِي خَلْقَاتٍ مِنَ الْجَدَلِ الْمَشْتُومِ. انتهى باختصار.

(23) وَقَالَ الشَّيْخُ مُحَمَّدُ أَمَانَ الْجَامِي (أَسَازُ الْعَقِيدَةِ بِالْجَامِعَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ بِالْمَدِينَةِ الْمَنُورَةِ) فِي (مَجْمُوعِ رِسَائِلِ الْجَامِي فِي الْعَقِيدَةِ وَالسُّنَّةِ): وَقَبْلَ أَنْ نَدْخُلَ فِي صُلْبِ الْمَبْحَثِ [أَي مَبْحَثِ الْأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ] نَوْكِدُ أَنَّ مَبْحَثَ هَذَا الْبَابِ تَوْقِيفِيٌّ مَحْضٌ بِمَعْنَى أَنَّهُ **لَا يَخْصَعُ لِلْإِجْتِهَادِ وَلَا لِلْقِيَاسِ أَوْ لِالِاسْتِحْسَانِ الْعَقْلِيِّ**، أَوْ النَّفْيِ وَالْإِثْبَاتِ بِالذَّوْقِ [قَالَ الشَّيْخُ نَاصِرُ الْعَقْلِ (رَأْسُ قِسْمِ الْعَقِيدَةِ بِكَلِيَّةِ أَصُولِ الدِّينِ بِجَامِعَةِ الْإِمَامِ مُحَمَّدِ بْنِ سَعُودِ الْإِسْلَامِيَّةِ بِالرِّيَاضِ) فِي (شَرْحِ مَجْمَلِ أَصُولِ أَهْلِ السُّنَّةِ): مَا يَتَذَوَّقُهُ النَّاسُ أَمْرٌ يَرْجِعُ إِلَى مَدَارِكِهِمْ هُمْ، وَالَّذِينَ لَا يُقَرَّرُ بِمَدَارِكِ الْبَشَرِ. انتهى] وَالْوَجْدَانِ، **بَلِ**

السَّبِيلُ إِلَيْهِ الْأَدِلَّةُ السَّمْعِيَّةُ الْخَبَرِيَّةُ، وَبِعِبَارَةِ أُخْرَى (لَا يُتَجَاوَزُ الْكِتَابَ وَالسُّنَّةَ فِي هَذَا الْبَابِ)، وَأَدِلَّةُ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ يُقَالُ لَهَا (سَمْعِيَّةٌ) وَيُقَالُ لَهَا (خَبَرِيَّةٌ)، وَيُقَالُ لَهَا (نَقْلِيَّةٌ)، أَيِ الْأَدِلَّةُ الْمَسْمُوعَةُ عَنِ اللَّهِ أَوْ عَنْ رَسُولِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَالَّتِي أَخْبَرَ اللَّهُ بِهَا عَنْ نَفْسِهِ أَوْ أَمَرَ لِرَسُولِهِ فَأَخْبَرَ بِهَا، أَوْ الَّتِي تُقَالُ إِنَّا عَنْ كِتَابِ رَبِّنَا أَوْ عَنْ سُنَّةِ نَبِيِّهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، هَذِهِ الْأَدِلَّةُ هِيَ السَّبِيلُ الْوَحِيدُ فِي مَعْرِفَةِ الْأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ، وَالْعَقْلُ السَّلِيمُ سَوْفَ لَا يُخَالِفُ الثَّقَلَ الصَّحِيحَ. انْتَهَى بِاخْتِصَارٍ.

(24) وَقَالَ الشَّيْخُ مُحَمَّدُ بْنُ حَسَنِ الْجِزَانِيِّ (أَسْتَازُ أَصُولِ الْفَقْهِ فِي الْجَامِعَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ بِالْمَدِينَةِ النَّبَوِيَّةِ) فِي (مَعَالِمِ أَصُولِ الْفَقْهِ عِنْدَ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ): قَالَ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ [فِي (مَجْمُوعِ الْفَتَاوَى)] {كُلُّ مَا أَجْمَعَ عَلَيْهِ الْمُسْلِمُونَ فَإِنَّهُ لَا يَكُونُ إِلَّا خَفَا مُوَافِقًا لِمَا فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ}... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الْجِزَانِيِّ-: وَمِمَّا مَضَى يَتَبَيَّنُ أَنَّ الْكِتَابَ وَالسُّنَّةَ هُمَا أَصْلُ الْأَدِلَّةِ، وَهَذَا الْأَصْلُ [الَّذِي هُوَ الْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ] قَدْ يُسَمَّى بِالنَّقْلِ، أَوِ الْوَحْيِ، أَوِ السَّمْعِ، أَوِ الشَّرْعِ، أَوِ النَّصِّ، أَوِ الْخَبَرِ، أَوِ الْأَثَرِ، يُقَالُ لَهُ الْعَقْلُ، أَوِ الرَّأْيُ، أَوِ النَّظَرُ، أَوِ الْاجْتِهَادُ، أَوِ الْاسْتِنْبَاطُ... ثُمَّ ذَكَرَ -أَيُّ الشَّيْخِ الْجِزَانِيِّ- أَنَّ مِنْ خِصَائِصِ أَصْلِ الْأَدِلَّةِ (الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ) مَا يَلِي: (أ) أَنَّ هَذَا الْأَصْلَ وَحْيٌ مِنَ اللَّهِ، فَالْقُرْآنُ الْكَرِيمُ كَلَامُهُ سُبْحَانَهُ، وَالسُّنَّةُ النَّبَوِيَّةُ بَيَانُهُ وَوَحْيُهُ إِلَى رَسُولِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؛ (ب) أَنَّ هَذَا الْأَصْلَ إِنَّمَا بَلَغَنَا عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، لِأَنَّهُ لَا سَمَاعَ لَنَا مِنَ اللَّهِ تَعَالَى، وَلَا مِنْ جَبْرِيلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ، فَالْكِتَابُ سُمِعَ مِنْهُ [صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ] تَبْلِيغًا، وَالسُّنَّةُ تُصَدَّرُ عَنْهُ تَبْيِينًا؛ (ت) أَنَّ اللَّهَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى قَدْ تَكَفَّلَ بِحِفْظِ هَذَا الْأَصْلِ؛ (ث) أَنَّ

هذا الأصل هو حُجَّةُ الله التي أنزلها على خلقه؛ (ج) أن هذا الأصل هو جهة العلم عن الله وطريقُ الإخبار عنه سبحانه؛ (ح) أن هذا الأصل هو طريقُ التحليل والتحريم ومعرفة أحكام الله وشرعه؛ (خ) وُجُوبُ الاتِّباع لهذا الأصل، ولزومُ التَّمَسُّكِ بما فيه، فلا يُجوزُ تركُ شيءٍ مما دلَّ عليه هذا الأصل، أبدًا، وتَحَرُّمُ مُخَالَفَتِهِ على كُلِّ حال؛ (د) وُجُوبُ التسليم التَّامِّ لهذا الأصل وعَدَمُ الاعتراض عليه؛ (ذ) أن مُعَارَضَةَ هذا الأصل قَادِحٌ في الإيمان، قال ابن القيم **[في (الصواعق المرسلية)]** {إِنَّ الْمُعَارَضَةَ بَيْنَ الْعَقْلِ وَنُصُوصِ الْوَحْيِ لَا تَتَأْتِي عَلَى قَوَاعِدِ الْمُسْلِمِينَ الْمُؤْمِنِينَ بِالنَّبُوَّةِ حَقًّا، وَلَا عَلَى أَصُولِ أَحَدٍ مِنْ أَهْلِ الْمِلَلِ الْمُصَدِّقِينَ بِحَقِيقَةِ النَّبُوَّةِ، وَلَيْسَتْ هَذِهِ الْمُعَارَضَةُ مِنَ الْإِيمَانِ بِالنَّبُوَّةِ فِي شَيْءٍ، وَإِنَّمَا تَتَأْتِي هَذِهِ الْمُعَارَضَةُ مِمَّنْ يَقَرُّ بِالنَّبُوَّةِ عَلَى قَوَاعِدِ **الْفَلَسَفَةِ**}; (ر) أن هذا الأصل، به تُفَضُّ المنازعاتُ، وإليه تُرَدُّ الخِلافاتُ؛ (ز) أن هذا الأصل يُوجِبُ الرُّجُوعَ عن الرَّأْيِ وَطَرَحَهُ إِذَا كَانَ مُخَالِفًا لَهُ؛ (س) أن هذا الأصل هو الإمامُ الْمُقَدَّمُ، فهو المِيزَانُ لِمَعْرِفَةِ صَحِيحِ الْأَرَاءِ مِنْ سَقِيمِهَا؛ (ش) أن هذا الأصل إذا وُجِدَ **سَقَطَ مَعَهُ** **الاجتهادُ وَبَطَلَ بِهِ الرَّأْيُ**، وأنه لَا يُصَارُ إِلَى الْاجْتِهَادِ وَالرَّأْيِ إِلَّا عِنْدَ عَدَمِهِ، كما لَا يُصَارُ إِلَى التَّيَمُّمِ إِلَّا عِنْدَ عَدَمِ الْمَاءِ؛ (ص) أن إجماعَ المسلمين لَا يَنْعَقِدُ عَلَى خِلَافِ هَذَا الْأَصْلِ أَبَدًا **[قال الشيخ ناصر العقل (رئيس قسم العقيدة بكلية أصول الدين بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض) في (شرح مجمل أصول أهل السنة):** الإجماعُ لَا بُدَّ أَنْ يَرْتَكِزَ عَلَى الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، وَلِذَلِكَ -بِحَمْدِ اللَّهِ- لَا يُوجَدُ إجماعٌ عِنْدَ السَّلَفِ لَا يَعْتَمِدُ عَلَى النَّصُوصِ... ثم قال -أي الشيخ العقل-: **أَهْلُ السُّنَّةِ هُمُ الَّذِينَ يَتَوَقَّرُ فِيهِمُ الْإجماعُ [قال الشيخ حمود التويجري في كتابه (الاحتجاج بالأثر على من أنكر**

المهدي المنتظر، بِتَقْدِيمِ الشَّيْخِ (ابن باز): **وَأَمَّا الإجماعُ**
فَهُوَ إجماعُ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ. [انتهى]... ثم قال -أي
 الشيخ العقل-: لا يَنَعِقِدُ الإجماعُ على باطلٍ بِحَمْدِ اللَّهِ.
 انتهى. وقال ابن تيمية في (مجموع الفتاوى):
 اسْتَفَرَأْنَا مَوَارِدَ الإجماعِ فَوَجَدْنَاهَا كُلَّهَا مَنْصُوصَةً.
 [انتهى]؛ (ض) أن هذا الأصل لا يُعارضُ العقلَ، بل إن
 صريحَ العقل موافقٌ لصحيح النقلِ دائماً؛ (ط) أن هذا
 الأصل يُقَدِّمُ على العقلِ إِنَّ وَجِدَ بينهما تعارضٌ في
 الظاهر؛ (ظ) أن هذا الأصل كله حَقٌّ لا باطلَ فيه، قال
 ابن تيمية [في (مجموع الفتاوى)] {وَذَلِكَ أَنَّ الْحَقَّ
 الَّذِي لَا بَاطِلَ فِيهِ هُوَ مَا جَاءَتْ بِهِ الرُّسُلُ عَنِ اللَّهِ،
 وَيُعْرَفُ بِالْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَالْإجماعِ}؛ (ع) أن هذا الأصل لا
 يُمْكِنُ الاستدلالُ به على إقامة باطلٍ أبداً، مِنْ وَجْهِ
 صحيح؛ (غ) أن في هذا الأصل الجوابُ عن كُلِّ شَيْءٍ، إذ
 هو مُشْتَمِلٌ على بَيَانِ جميع الدِّينِ أصوله وفروعه؛
 (ف) أن في التَّمَسُّكِ بهذا الأصلِ الخيرَ والسعادةَ
 والفلاحَ، وفي مُخَالَفَتِهِ والإعراضِ عنه الشقاءَ والضلالَ؛
 (ق) أن هذا الأصل ضروريٌ لِصَلَاحِ الْعِبَادِ فِي الدُّنْيَا
 وَالْآخِرَةِ؛ (ك) أن هذا الأصل لا بُدَّ لَهُ مِنْ تعظيمٍ وتوقيرٍ
 وإجلالٍ... ثم قال -أي الشيخ الجيزاني- فِي مَبْحَثِ
 تَرْتِيبِ الْأَدِلَّةِ: والكلامُ على هذا الْمَبْحَثِ فِي النِّقَاطِ
 التَّالِيَةِ؛ (أ) الْأَدِلَّةُ الشَّرْعِيَّةُ تَنْقَسِمُ إِلَى مُتَّفَقٍ عَلَيْهَا
 [وهي الْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ وَالْإجماعُ وَالْقِيَاسُ] وَمُخْتَلَفٍ فِيهَا
 [وهي الاستصحاب وقول الصحابي وشرع من قبلنا
 والاستحسان والمصالح المرسلة]، وَإِلَى نَقْلِيَّةٍ [وهي
 الْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ وَالْإجماعُ] وَعَقْلِيَّةٍ [وهي الْقِيَاسُ
 والاستصحاب وقول الصحابي وشرع من قبلنا
 والاستحسان والمصالح المرسلة]؛ (ب) الْأَدِلَّةُ الْمُخْتَلَفُ
 فِيهَا تَرْجَعُ جَمِيعُهَا إِلَى الْأَدِلَّةِ الْمُتَّفَقِ عَلَيْهَا مِنْ حَيْثُ
 أَصْلُهَا وَالِدِلِيلُ عَلَى ثُبُوتِهَا؛ (ت) الْأَدِلَّةُ الْأَرْبَعَةُ [يعني

الْمُتَّفَقَ عَلَيْهَا] تَرْجِعُ إِلَى الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، وَالْجَمِيعُ يَرْجِعُ إِلَى الْكِتَابِ؛ (ث) الْأَدْلَةُ الْأَرْبَعَةُ مُتَّفِقَةٌ لَا تَخْتَلِفُ، مُتْلَازِمَةٌ لَا تَفْتَرِقُ، إِذِ الْجَمِيعُ حَقٌّ، وَالْحَقُّ لَا يَتَنَاقَضُ بَلْ يُصَدِّقُ بَعْضُهُ بَعْضًا؛ (ج) الْأَدْلَةُ الشَّرْعِيَّةُ مِنْ حَيْثُ وَجُوبُ الْعَمَلِ بِهَا فِي مَرْتَبَةٍ وَاحِدَةٍ، إِذِ الْجَمِيعُ يَحِبُّ اتِّبَاعَهُ وَالاحتِجَاجَ بِهِ؛ (ح) تَرْتِيبُ الْأَدْلَةِ مِنْ حَيْثُ النَّظَرُ فِيهَا، الْكِتَابُ، ثُمَّ السُّنَّةُ، ثُمَّ الْإِجْمَاعُ، ثُمَّ الْقِيَاسُ، هَذِهِ طَرِيقَةُ السَّلَفِ، وَقَدْ نُقِلَتْ عَنْ عَدَدٍ مِنَ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، وَقَدْ فَصَّلَ الشَّافِعِيُّ هَذَا التَّرْتِيبَ، فَقَالَ **[فِي (الرَّسَالَةِ)]** {نَعَمْ، يُحْكَمُ بِالْكِتَابِ، وَالسُّنَّةِ الْمُجْتَمَعُ عَلَيْهَا الَّتِي لَا اخْتِلَافَ فِيهَا، فَنَقُولُ لِهَذَا (حَكَمْنَا بِالْحَقِّ فِي الظَّاهِرِ وَالْبَاطِنِ **[قُلْتُ: هَذِهِ الْعِبَارَةُ تُقَالُ هُنَا إِذَا كَانَ النَّصُّ لَا يَحْتَمِلُ إِلَّا وَجْهًا وَاحِدًا]**)، وَيُحْكَمُ بِالسُّنَّةِ **[الَّتِي]** قَدْ رُوِيَ مِنْ طَرِيقِ الْإِنْفِرَادِ، **[الَّتِي]** لَا يَجْتَمِعُ النَّاسُ عَلَيْهَا، فَنَقُولُ (حَكَمْنَا بِالْحَقِّ فِي الظَّاهِرِ)، لِأَنَّهُ يُمَكِّنُ الْغَلَطَ فِيمَنْ رَوَى الْحَدِيثَ، وَتَحْكَمُ بِالْإِجْمَاعِ، ثُمَّ الْقِيَاسِ وَهُوَ أَوْفَرُ وَلَكِنَّهَا مَنَزِلَةٌ ضَرْوَةٌ لِأَنَّهُ لَا يَحِلُّ الْقِيَاسُ وَالْخَبَرُ مَوْجُودٌ}، وَلِكَوْنِ النَّاطِرِ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ بِالنَّاسِخِ وَالْمَنْسُوخِ، وَالْعَامِّ وَالْخَاصِّ، وَالْمُطْلَقِ وَالْمُقَيَّدِ، وَلِكَوْنِ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ مُتْلَازِمَيْنِ مُتَّفِقَيْنِ، فَإِنْ النَّظَرُ فِي الْكِتَابِ أَوَّلًا لَا يَغْنِي إِقْصَاءُ السُّنَّةِ أَوْ التَّفْرِيقَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْكِتَابِ... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الْجِزَانِيِّ-: وَأَمَّا الشَّرُوطُ اللَّازِمُ تَوْفُرُهَا فِي الْمَسْأَلَةِ الْمُجْتَهِدِ فِيهَا فَيُمْكِنُ إِجْمَالُهَا فِيمَا يَأْتِي؛ أَوَّلًا، أَنْ تَكُونَ هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ غَيْرَ مَنْصُوصٍ أَوْ مُجْمَعٍ عَلَيْهَا، وَقَدْ كَانَ مِنْهُجُ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ النَّظَرُ فِي الْكِتَابِ ثُمَّ السُّنَّةِ ثُمَّ الْإِجْمَاعِ ثُمَّ الْاجْتِهَادِ، وَمَعْلُومٌ أَنَّ الْاجْتِهَادَ يَكُونُ سَاقِطًا مَعَ وُجُودِ النَّصِّ، قَالَ ابْنُ الْقَيْمِ **[فِي (إِعْلَامِ الْمَوْقِعِينَ)]** {فَصُلِّ فِي تَحْرِيمِ الْإِفْتَاءِ وَالْحُكْمِ فِي دِينِ اللَّهِ بِمَا يُخَالِفُ النَّصُوصَ، وَسُقُوطِ الْاجْتِهَادِ وَالتَّقْلِيدِ عِنْدَ ظُهُورِ النَّصِّ،

وَذَكَرَ إِجْمَاعَ الْعُلَمَاءِ عَلَى ذَلِكَ؛ ثَانِيًا، أَنْ يَكُونَ النَّصُّ الْوَارِدُ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ -إِنْ وَرَدَ فِيهَا نَصٌّ- مُخْتَمِلًا قَابِلًا لِلتَّأْوِيلِ، كَقَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ { لَا يُصَلِّينَ أَحَدٌ الْعَصْرَ إِلَّا فِي بَنِي قَرْيُظَةَ }، فَقَدْ فَهَمَ بَعْضُ الصَّحَابَةِ مِنْ هَذَا النَّصِّ ظَاهِرَهُ مِنَ الْأَمْرِ بِصَلَاةِ الْعَصْرِ فِي بَنِي قَرْيُظَةَ وَلَوْ بَعْدَ وَقْتِهَا، وَفَهَمَ الْبَعْضُ مِنَ النَّصِّ الْحَتَّ عَلَى الْمُسَارَعَةِ فِي السَّيْرِ مَعَ تَأْدِيَةِ الصَّلَاةِ فِي وَقْتِهَا [قَالَ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ فِي (مَجْمُوعِ الْفَتَاوَى): فَالَّذِينَ صَلَّوْا فِي الطَّرِيقِ كَانُوا أَصْوَبَ. انْتَهَى. وَقَالَ الشَّيْخُ ابْنُ عَثِيمِينَ فِي (مَجْمُوعِ فِتَاوَى وَرِسَالَتِ الْعَثِيمِينَ): وَلَا رَيْبَ أَنَّ الصَّوَابَ مَعَ الَّذِينَ صَلَّوْا الصَّلَاةَ فِي وَقْتِهَا، لِأَنَّ النَّصُوصَ فِي وُجُوبِ الصَّلَاةِ فِي وَقْتِهَا مُحْكَمٌ، وَهَذَا نَصٌّ مُشْتَبِهٌ، وَطَرِيقُ الْعِلْمِ أَنْ يُحْمَلَ الْمُتَشَابَهُ عَلَى الْمُحْكَمِ. انْتَهَى. وَقَالَ الشَّيْخُ الْأَلْبَانِي فِي (سَلْسَلَةِ الْأَحَادِيثِ الضَّعِيفَةِ وَالْمَوْضُوعَةِ وَأَثَرِهَا السَّيِّئِ فِي الْأُمَّةِ): يَحْتَجُّ بَعْضُ النَّاسِ الْيَوْمَ بِهَذَا الْحَدِيثِ عَلَى الدُّعَاةِ مِنَ السَّلَفِيِّينَ -وغيرهم- الَّذِينَ يَدْعُونَ إِلَى الرُّجُوعِ فِيمَا اخْتَلَفَ فِيهِ الْمُسْلِمُونَ إِلَى الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، يَحْتَجُّ أَوْلَئِكَ عَلَى هَؤُلَاءِ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَقَرَّ خِلَافَ الصَّحَابَةِ فِي هَذِهِ الْقِصَّةِ، وَهِيَ حُجَّةٌ دَاحِضَةٌ وَاهِيَةٌ، لِأَنَّهُ لَيْسَ فِي الْحَدِيثِ إِلَّا أَنَّهُ لَمْ يُعَنَّفْ وَاحِدًا مِنْهُمْ، وَهَذَا يَتَّفِقُ تَمَامًا مَعَ حَدِيثِ الاجْتِهَادِ الْمَعْرُوفِ، وَفِيهِ أَنَّ مَنْ اجْتَهَدَ فَأَخْطَأَ فَلَهُ أَجْرٌ وَاحِدٌ، فَكَيْفَ يُعَقَّلُ أَنْ يُعَنَّفَ مَنْ قَدْ أَجَرَ؟!، وَأَمَّا حَمْلُ الْحَدِيثِ عَلَى الْإِقْرَارِ لِلخِلَافِ فَهُوَ بَاطِلٌ لِمُخَالَفَتِهِ لِلنُّصُوصِ الْقَاطِعَةِ الْأَمْرَةَ بِالرُّجُوعِ إِلَى الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ عِنْدَ التَّنَازُعِ وَالِاخْتِلَافِ، وَإِنْ عَجَبِي لَا يَكَادُ يَنْتَهِي مِنْ أَنَاسٍ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ يَدْعُونَ إِلَى الْإِسْلَامِ، فَإِذَا دُعُوا إِلَى التَّجَاكُمِ إِلَيْهِ قَالُوا { قَالَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ (اخْتِلَافُ أُمَّتِي رَحْمَةٌ) }! وَهُوَ حَدِيثٌ ضَعِيفٌ لَا أَصْلَ لَهُ. انْتَهَى بِاخْتِصَارٍ. وَقَالَ الشَّيْخُ الْأَلْبَانِي أَيْضًا فِي

(صفة صلاة النبي صلى الله عليه وسلم): قَالَ الْمُزَنِّيُّ
صَاحِبُ الْإِمَامِ الشَّافِعِيِّ {وَقَدْ اخْتَلَفَ أَصْحَابُ رَسُولِ
اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَخَطَأَ بَعْضُهُمْ بَعْضًا، وَنَظَرَ
بَعْضُهُمْ فِي أَقَاوِيلِ بَعْضٍ وَتَعَقَّبَهَا، وَلَوْ كَانَ قَوْلُهُمْ كُلُّهُ
صَوَابًا عِنْدَهُمْ لَمَّا فَعَلُوا ذَلِكَ}... ثم قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ
الْأَلْبَانِيِّ-: وَقَالَ الْإِمَامُ الْمُزَنِّيُّ أَيْضًا {يُقَالُ لِمَنْ جَوَزَ
الْاِخْتِلَافَ وَزَعَمَ أَنَّ الْعَالَمِينَ إِذَا اجْتَهَدَا فِي الْحَادِثَةِ،
فَقَالَ أَحَدُهُمَا (حَلَالٌ)، وَالْآخَرُ (حَرَامٌ)، أَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ
مِنْهُمَا فِي اجْتِهَادِهِ مُصِيبُ الْحَقِّ (أَبَاضِلٌ قُلْتُ هَذَا أَمْ
بِقِيَاسِ؟)، فَإِنْ قَالَ (بِأُضِلُّ)، قِيلَ لَهُ (كَيْفَ يَكُونُ أُضِلًّا،
وَالْكِتَابُ [أُضِلُّ] يَنْفِي الْاِخْتِلَافَ؟)، وَإِنْ قَالَ (بِقِيَاسِ)
قِيلَ (كَيْفَ تَكُونُ الْأَصُولُ تَنْفِي الْخِلَافَ، وَيَجُوزُ لَكَ أَنْ
تَقِيسَ عَلَيْهَا جَوَازَ الْخِلَافِ؟)، هَذَا مَا لَا يُجَوِّزُهُ عَاقِلٌ
فَضْلًا عَنْ عَالِمٍ}... ثم قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الْأَلْبَانِيِّ-: قَالَ
ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ {وَلَوْ كَانَ الصَّوَابُ فِي وَجْهَيْنِ مُتَدَافِعَيْنِ مَا
خَطَأَ السَّلَفُ بَعْضُهُمْ بَعْضًا فِي اجْتِهَادِهِمْ وَقَضَائِهِمْ
وَفِتْوَاهُمْ، وَالتَّنَظُّرُ يَأْتِي أَنْ يَكُونَ الشَّيْءُ وَضِدَّهُ صَوَابًا
كُلُّهُ؛ وَلَقَدْ أَحْسَنَ مَنْ قَالَ (إِثْبَاتُ ضِدِّينِ مَعًا فِي حَالٍ
*** أَفْبَحُ مَا يَأْتِي مِنَ الْمُحَالِ)}... ثم قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ
الْأَلْبَانِيِّ-: فَتَبَّتْ أَنَّ الْخِلَافَ شَرٌّ كُلُّهُ، وَلَيْسَ رَحْمَةً.
انْتَهَى. وَقَالَ الشَّيْخُ مُقْبِلُ الْوَادِعِيِّ فِي (الْمَخْرَجِ مِنَ
الْفِتْنَةِ): وَمِنَ الْمَعْلُومِ قَطْعًا بِالنُّصُوصِ وَإِجْمَاعِ الصَّحَابَةِ
والتَّابِعِينَ -وَهُوَ الَّذِي ذَكَرَهُ الْأَئِمَّةُ الْأَرْبَعَةُ نَصًّا- أَنَّ
الْمُجْتَهِدِينَ الْمُتَنَازِعِينَ فِي الْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ لَيْسُوا
كُلُّهُمْ سَوَاءً، بَلْ فِيهِمُ الْمُصِيبُ وَالْمُخْطِئُ... ثم قَالَ -أَيُّ
الشَّيْخِ الْوَادِعِيِّ-: فَإِذَا اخْتَلَفَ الْمُجْتَهِدَانِ، فَرَأَى أَحَدُهُمَا
إِبَاحَةً دَمِ إِنْسَانٍ، وَالْآخَرُ تَحْرِيمَهُ، وَرَأَى أَحَدُهُمَا تَارِكَ
الصَّلَاةِ كَافِرًا مُخَلَّدًا فِي النَّارِ، وَالْآخَرُ رَأَاهُ مُؤْمِنًا مِنْ أَهْلِ
الْجَنَّةِ، فَلَا يَخْلُو إِمَّا أَنْ يَكُونَ الْكُلُّ خَطَأً وَصَوَابًا عِنْدَ اللَّهِ
تَعَالَى فِي نَفْسِ الْأَمْرِ، أَوِ الْجَمِيعُ خَطَأً عِنْدَهُ، أَوِ الصَّوَابُ

والحق في واحد من القولين والآخِرُ خطأً، والأول والثاني ظاهرُ الإحالة وهُمَا بالهَوَسِ أَشْبَهُ مِنْهُمَا بالصَّوَابِ، فكيف يكونُ إنسانٌ واحدٌ مُؤْمِنًا كافرًا مُخْلَدًا في الجنة وفي النار، وكونُ المُصِيبِ واحدًا هو الحق وهو مَنْصُوصُ الإمام أحمدَ ومالكَ والشافعي؛ قال القاضي أبو الطيب {وأقوالُ الصَّحابة كُلِّها صريحةٌ أنَّ الحقَّ عند الله في واحدٍ من الأقوالِ المُخْتَلِفةِ، وهو دينُ الله في نفس الأمر الذي لا دينَ له سِوَاهُ}، انتهى باختصارٍ، قال الشافعي [عن الاختلافِ المُحَرَّمِ] {كلُّ ما أقامَ الله به الحُجَّةَ في كتابه أو على لسان نبيِّه منصوبًا بيِّنًا لم يحلَّ الاختلافُ فيه لِمَن عِلْمُه، وما كان من ذلك يحتملُ التأويلَ ويُدرِكُ قياسًا، فَذَهَبَ الْمُتَأَوِّلُ أو القَياسُ إلى مَعْنَى يحتمله الخَبَرُ أو القِياسُ - وإن خالفه فيه غيره - لم أقل (إنه يُضَيِّقُ عليه ضيقَ الخلافِ في المنصوص) }، وقد استدل الشافعي على أنَّ الاختلافَ مذمومٌ فيما كان نصُّه بيِّنًا، بقوله تعالى {وَمَا تَفَرَّقَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ إِلَّا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَتْهُمْ الْبَيِّنَةُ}، وقوله تعالى {وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ تَفَرَّقُوا وَاخْتَلَفُوا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ وَأُولَئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ}؛ ثالثًا، **ألا تكون المسألةُ المُجْتَهِدُ فيها من مسائل العقيدة، فإن الاجتهادَ والقياسَ خاصَّانِ بمسائل الأحكام**، قال ابنُ عَبْدِ بَرٍّ [في كتاب (جامع بَيانِ العِلْمِ)] {لَا خِلَافَ بَيْنَ فُقَهَاءِ الْأَمْصَارِ وَسَائِرِ أَهْلِ السُّنَنِ فِي نَفْيِ الْقِيَاسِ فِي التَّوْحِيدِ، وَإِثْبَاتِهِ فِي الْأَحْكَامِ إِلَّا دَاوُدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنُ خَلْفٍ الْأَضْبَهَانِيُّ [هو دَاوُدُ الظَّاهِرِيُّ، شَيْخُ أَهْلِ الظَّاهِرِ، الْمُتَوَفَّى عام 270هـ]، وَمَنْ قَالَ بِقَوْلِهِ، فَإِنَّهُمْ تَفَرَّقُوا الْقِيَاسَ فِي التَّوْحِيدِ وَالْأَحْكَامِ جَمِيعًا}؛ رابعًا، أن تكون المسألةُ المُجْتَهِدُ فيها من النَّوَازِلِ، أو ممَّا يُمكنُ وَقُوعُهُ في الغالبِ والحاجةُ إليه ماسَّةً، أمَّا استعمالُ الرَّأيِ قَبْلَ نُزُولِ الْوَاقِعَةِ، والاشتغالُ بِحِفْظِ الْمُعْضَلَاتِ

وَالْأَغْلُوطَاتِ [فِي هَذَا الرَّابِطِ] قَالَ مَرْكَزُ الْفَتْوَى بِمَوْقِعِ
إِسْلَامِ وَيْبِ التَّابِعِ لِإِدَارَةِ الدَّعْوَةِ وَالْإِرْشَادِ الدِّينِيِّ بِوِزَارَةِ
الْأَوْقَافِ وَالشُّؤُونِ الْإِسْلَامِيَّةِ بِدَوْلَةِ قَطْرِ: فَعِنْدَ أَحْمَدَ
مِنْ حَدِيثِ مُعَاوِيَةَ { أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَى
عَنِ الْأَغْلُوطَاتِ } قَالَ الْأَوْزَاعِيُّ { هِيَ شِدَادُ الْمَسَائِلِ }،
وَالِاسْتِغْرَاقُ فِي ذَلِكَ، فَهُوَ مِمَّا كَرِهَهُ جَمْهُورُ أَهْلِ الْعِلْمِ،
واعتبروا ذلك تعطيلاً للسنن، وتَرْكاً لِمَا يَلْزَمُ الْوُقُوفُ
عَلَيْهِ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ وَمَعَانِيهِ، قَالَ ابْنُ الْقِيَمِ
[فِي (إِعْلَامِ الْمَوْقِعِينَ)] { وَلَكِنْ إِنَّمَا كَانُوا (أَيِ الصَّحَابَةِ
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ) يَسْأَلُونَهُ (أَيِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
وَسَلَّمَ) عَمَّا يَنْفَعُهُمْ مِنَ الْوَاقِعَاتِ، وَلَمْ يَكُونُوا يَسْأَلُونَهُ
عَنِ الْمُقَدَّرَاتِ وَالْأَغْلُوطَاتِ وَعَضَلِ الْمَسَائِلِ، وَلَمْ
يَكُونُوا يَشْتَغِلُونَ بِتَفْرِيعِ الْمَسَائِلِ وَتَوَلِيدِهَا، بَلْ كَانَتْ
هِمَّتُهُمْ مَقْصُورَةً عَلَى تَنْفِيذِ مَا أَمَرَهُمْ بِهِ، فَإِذَا وَقَعَ
بِهِمْ أَمْرٌ سَأَلُوا عَنْهُ فَأَجَابَهُمْ }، فَعِلِمَ بِذَلِكَ أَنَّ الْمُجْتَهِدَ
لَا يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يَبْحَثَ ابْتِدَاءً فِي مَسْأَلَةٍ لَا تَقَعُ، أَوْ
وُقُوعُهَا نَادِرٌ. انتهى باختصار.

(25) وَقَالَ الشَّيْخُ سَلِيمَانُ بْنُ صَالِحِ الْغَصَنِ (عَضُو هَيْئَةِ
التَّدْرِيسِ وَأَسْتَاذُ الْعَقِيدَةِ وَالْمَذَاهِبِ الْمَعَاصِرَةِ بِكَلِيَّةِ
أَصُولِ الدِّينِ بِجَامِعَةِ الْإِمَامِ مُحَمَّدِ بْنِ سَعُودِ الْإِسْلَامِيَّةِ)
فِي (عَقِيدَةِ الْإِمَامِ ابْنِ عَبْدِالْبَرِّ فِي التَّوْحِيدِ وَالْإِيمَانِ):
يَرَى ابْنُ عَبْدِالْبَرِّ عَدَمَ جَوَازِ الْقِيَاسِ فِي بَابِ صِفَاتِ
الْبَارِي جَلَّ وَعَلَّاهُ، لِأَنَّ الْكَلَامَ فِي الصِّفَاتِ مُتَوَقِّفٌ عَلَى
وُجُودِ النَّصِّ؛ فَمَا جَاءَ فِي النَّصُّوَصِ فَيُثَبَّتُ، وَمَا نُفِيَ
فَيُنْفَى، وَمَا لَمْ يَرِدْ فَلَا تَتَكَلَّفُ فِي الْبَحْثِ عَنْهُ؛ فَهَذِهِ
الْمَسْأَلَةُ مَبْنَاهَا عَلَى وُجُودِ النَّصِّ فَحَسْبُ. انتهى.

(26) وَقَالَ الشَّيْخُ عَبْدُاللَّهِ الْجَدَيْعُ (رئيس المجلس
الأوروبي للإفتاء والبحوث) فِي (تيسير علم أصول

(الفقه): الأدلة نوعان؛ (أ) نقليّة، وهي الكتاب، والسنة، والإجماع، وشُرْعٌ مَن قَبْلِنَا، وَسُمِّيَتْ (نقليّة) لأنها راجعة إلى النّقل ليس للعقل شيءٌ في إثباتها؛ (ب) عقليّة، وهي القياس، والمصلحة المُرسلة، والاستصحاب، وَسُمِّيَتْ (عقليّة) لأنَّ مَرَدَّهَا إلى النّظر والرّأي [قلت: عند تقسيم الأدلة إلى (نقليّة) و(عقليّة)، فإن الأدلة العقلية النقليّة -التي من مثل قوله تعالى {وَيَقُولُ الْإِنْسَانُ إِذَا مَا مِثُّ لَسَوْفَ أَخْرَجُ حَيًّا، أَوْ لَا يَذْكُرُ الْإِنْسَانُ أَنَّا خَلَقْنَاهُ مِن قَبْلُ وَلَمْ يَكُ شَيْئًا}- تُدرج ضمن الأدلة النقليّة، وذلك لأنَّ ليس للعقل شيءٌ في إثباتها]... ثم قال -أي الشيخ الجديع-: يَخْرُجُ مِنَ الاجتهادِ أمورٌ، هي؛ (أ) العقائد، **فهي كلها توقيفيّة**، ولهذا امتنع اشتقاق الأسماء الحسنی من صفات الأفعال، فلا يُسمّى الله تعالى (راضياً) ولا (ساخطاً) ولا (غاضباً) ولا (ماكرًا) ولا (مُهْلِكًا)، ولا غير ذلك من الأسماء اشتقاقاً من صفات فعله (الرّضا، والسّخط، والغضب، والمكر، والإهلاك)، كما يمتنع القياس لصفاته بصفات خلقه بأيّ وجهٍ من الوجوه، كقول من قال {لله عَيْنَان} على التثنية، استِدلالاً بأنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ في المسيح الدّجالِ {إِنَّهُ أَعْوَرٌ، وَإِنَّ رَبَّكُمْ لَيْسَ بِأَعْوَرٌ}، والعور في اللغة زوال حاسة البصر في إحدى العينين، فحيث نفاه [صلى الله عليه وسلم] عن الله تعالى فقد دلّ على أنّه له عينين صحيحتين، فهذا القول زيادة على الأدلة بتفسير استُفيد من العُرف في المخلوق، وإثما نفى الحديث عن الله تعالى العور، **وإثبات لازم** يجب أن يكون بالنّص، والنّص إنّما جاء بإثبات كمال البصر لله ربّ العالمين، فيوقف عنده من غير زيادة، وثبت لله العين كما أخبر عن نفسه تعالى، ولا يُقال {له عينان} لعدم ورود ذلك صريحاً في النصوص إلا في حديث موضوع؛ (ب) المقطوع بحكمه ضرورة، وهو ما

انعقد إجماع الأمة عليه، كفرَض الصلاة والزكاة والصيام والحج، وحُرْمَةُ الزَّنى والسَّرْقَةِ وشُرْبِ الخمر وقَتْلِ النفس بغير الحق؛ (ت) المقطوع بصحة نقله ودلالته، مثل تحديد عدد الجلَدَات في الزَّنى والقَذْف، وفرائض الورثة، ونحو ذلك؛ وهذه الأنواع [الثلاثة التي ذُكرت] هي التي يُقال فيها { لا اجتهاد في موضع النص } [و] المرادُ به النص القطعي في ثبوته ودلالته، لا مُطلق النص... ثم قال -أي الشيخ الجديع-: جميع ما لا يندرج تحت ضرورة من الثلاث المُتقدِّمة فإنه يسوغ فيه الاجتهاد، وهو يعود في جملته إلى صورتين؛ (أ) ما ورد فيه النص الظني، وحيث أن الظنية واردة على النقل والثبوت في نصوص السنة خاصة [أي فقط]، وعلى الدلالة على الحكم في نصوص الكتاب والسنة جميعاً، فمجال الاجتهاد في الأمر الأول [وهو الثبوت] أن يبدل المجتهد وسعه للوصول إلى ثبوت نقل الخبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، بما يُزيل الشبهة في بناء الأحكام على الأحاديث الضعيفة، فلا يَبْنِي ويُفَرِّع على الحديث قبل العلم بصحته، ومجال الاجتهاد في الأمر الثاني، وهو دلالة النص على الحكم، فذلك بالنظر إلى ما يدل عليه ذلك النص من الأحكام، وهما هنا يأتي دَوْر (قواعد الاستنباط) فيتبين المجتهد ما أريد بالعام في هذا الموضع (هل هو باق على شموله جميع أفراد أم خُصَص)، والمُطلق (هل هو باق على إطلاقه أم قُيِّد)، والمُشترَك (ما السبيل إلى ترجيح المعنى المُراد)، والأمر والنهي (هل هما في هذا النص على الأصل في دلالتهما [على الوجوب والتحريم] أم مصرُوفان عنها [إلى النَّدب والكرَاهة])، وهكذا في سائر القواعد؛ (ب) ما لا نص فيه، وهذا يستعمل فيه المجتهد قواعد النظر (كالقياس، والمصالح المرسلة، والاستصحاب، ومقاصد التشريع [أي الحكم والغايات

التي تَسْعَى الشَّرِيعَةُ إِلَى تَحْقِيقِهَا، وَتَشْتَمِلُ عَلَى
 ضَرُورِيَّاتٍ (وهي جِفْظُ الدِّينِ - مِنْ جَانِبِ الْوُجُودِ وَمِنْ
 جَانِبِ الْعَدَمِ - وَالنَّفْسِ وَالْعَقْلِ وَالنَّسْلِ وَالْمَالِ)،
 وَحَاجِيَّاتٍ (وهي مَا يَحْتَاجُ النَّاسُ إِلَيْهِ لِتَحْقِيقِ مَصَالِحِ
 مُهِمَّةٍ فِي حَيَاتِهِمْ يُوَدِّي غِيَابُهَا إِلَى مَشَقَّةِ الْحَيَاةِ
 وَضُعُوبَتِهَا عَلَى النَّاسِ، كَطَهَارَةِ سُورِ الْهَرَّةِ، وَإِبَاحَةِ
 التَّيْمُمِ عِنْدَ تَعَسُّرِ الْمَاءِ لِلْمَرِيضِ وَالْمُسَافِرِ)، وَتَحْسِينِيَّاتٍ
 (وهي مَا يَتِمُّ بِهَا تَجْمِيلُ أَحْوَالِ النَّاسِ وَتَصَرُّفَاتِهِمْ
 فَتَكُونُ جَارِيَةً عَلَى مُحَاسِنِ الْعَادَاتِ وَتَجَنَّبُ مَا تَأْنِفُهُ
 الْعُقُولُ الرَّاجِحَةُ، كَتَحْرِيمِ شُرْبِ الْبَوْلِ وَأَكْلِ الْمَيْتَةِ)]،
 كُلًّا بِأَصُولِهِ، لِيَصِلَ إِلَى اسْتِفَادَةِ الْحُكْمِ فِي الْوَاقِعَةِ
 النَّازِلَةِ. انتهى باختصار.

(27) وَقَالَ الشَّيْخُ مَسْعُودُ صَبْرِي (عَضُو الْإِتِّحَادِ الْعَالَمِيِّ
 لِعُلَمَاءِ الْمُسْلِمِينَ) فِي مَقَالَةٍ لَهُ [عَلَى هَذَا الرِّابِطِ](#): فَمِنْ
 حَيْثُ النُّقْلُ وَالْعَقْلُ، هُنَاكَ أَدْلَةٌ نَقْلِيَّةٌ وَأُخْرَى عَقْلِيَّةٌ؛
 وَالْأَدْلَةُ النَقْلِيَّةُ هِيَ الَّتِي يَكُونُ جُهْدُ الْفَقِيهِ فِيهَا التَّنْقُلَ
 وَلَيْسَ الْإِصْدَارَ، فَالْفَقِيهُ يَنْقُلُ الْآيَةَ مِنَ الْكِتَابِ، أَوْ
 الْحَدِيثَ مِنَ السُّنَنِ، أَوْ يَنْقُلُ إِجْمَاعَ الْفُقَهَاءِ، أَوْ يَنْقُلُ
 قَوْلَ الصَّحَابِيِّ، أَوْ يَنْقُلُ شَرْعَ مَنْ قَبْلِنَا، وَلَا يَغْنِي هَذَا
 أَنَّ الْأَدْلَةَ النَقْلِيَّةَ لَا اجْتِهَادَ فِيهَا لِلْمُجْتَهِدِ، هَذَا غَيْرُ
 صَحِيحٍ، لِأَنَّ عَمَلَ الْمُجْتَهِدِ هُوَ الْاجْتِهَادُ فِي فَهْمِ الْأَدْلَةِ،
 نَقْلِيَّةً كَانَتْ أَوْ عَقْلِيَّةً، لَكِنَّهَا وُصِفَتْ بِالنُّقْلِ، لِأَنَّهَا لَيْسَتْ
 صَادِرَةً مِنَ الْمُجْتَهِدِينَ، بَلْ طَرِيقُهَا ابْتِدَاءُ النُّقْلِ؛ وَالنُّوعُ
 الْآخَرُ، الْأَدْلَةُ الْعَقْلِيَّةُ، وَالَّتِي مَنَشُوهَا مِنَ الْعَقْلِ [قَالَ
 الشَّيْخُ عِيَاضُ السَّلْمِيِّ (الْأَسْتَاذُ بِكَلِيَّةِ الشَّرِيعَةِ بِجَامِعَةِ
 الْإِمَامِ) فِي (أَصُولِ الْفَقْهِ الَّذِي لَا يَسَعُ الْفَقِيهُ جَهْلَهُ):
 وَلَيْسَ مُرَادُهُمْ أَنَّهَا [أَيُّ الْأَدْلَةِ الْعَقْلِيَّةِ] عَقْلِيَّةٌ مَحْصَةٌ بَلْ
 هِيَ عَقْلِيَّةٌ مُسْتَنِدَةٌ إِلَى نَقْلِ، مِثْلُ الْقِيَاسِ،
 وَالِاسْتِحْسَانِ، وَالِاسْتِصْلَاحِ (الْمَصْلَحَةِ)، وَسَدِّ الذَّرَائِعِ

وَفَتَحَهَا، **وَسُمِّيَتْ (عَقْلِيَّةً) لِأَنَّ طَرِيقَ إِنْتَاجِهَا هُوَ الْعَقْلُ**، ولكنه ليس مُطْلَقَ الْعَقْلِ، وَإِنَّمَا الْمَقْصُودُ بِهِ الْعَقْلُ الْاجْتِهَادِيُّ، أَوِ الْعَقْلُ الْفَقْهِيُّ. انتهى باختصار.

(28) وَقَالَ الشَّيْخُ مُحَمَّدُ مَصْطَفَى الزَّحِيلِي (عَضُو الْإِتِّحَادِ الْعَالَمِيِّ لِعُلَمَاءِ الْمُسْلِمِينَ) فِي (الْوَجِيزِ فِي أَصُولِ الْفَقْهِ الْإِسْلَامِيِّ) تَحْتَ عَنَوَانِ (تَقْسِيمِ مَصَادِرِ التَّشْرِيعِ): تُقَسَّمُ هَذِهِ الْمَصَادِرُ مِنْ حَيْثُ أَصْلُهَا إِلَى مَصَادِرَ نَقْلِيَّةٍ (وَهِيَ الَّتِي لَا دَخَلَ لِلْمُجْتَهِدِ فِيهَا، وَتُوجَدُ قَبْلَ الْمُجْتَهِدِ)، وَمَصَادِرَ عَقْلِيَّةٍ (وَهِيَ الَّتِي **يَظْهَرُ فِي تَكْوِينِهَا وَوُجُودِهَا أَثَرُ الْمُجْتَهِدِ**، وَهِيَ الْقِيَاسُ، وَالِاسْتِحْسَانُ، وَالْمَصَالِحُ الْمُرْسَلَةُ، وَسَدُ الذَّرَائِعِ) [قُلْتُ: لَاحِظُ أَنَّ هَذِهِ الْأَدْلَةَ الْعَقْلِيَّةَ يُطْلَقُ عَلَيْهَا (أَدْلَةُ شَرْعِيَّةً)، لِأَنَّهَا مُسْتَبِدَّةٌ إِلَى نَقْلِ، وَكَوْنُهَا عَقْلِيَّةً لَا يُعَارِضُ كَوْنَهَا شَرْعِيَّةً، بَلْ يُعَارِضُ كَوْنَهَا نَقْلِيَّةً]. انتهى باختصار.

(29) وَقَالَ عَلِيُّ عَبْدِ الْفَتَّاحِ الْمَغْرِبِيِّ (أَسْتَاذُ الْفَلَسَفَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ بِكَلِيَّةِ الْأَدَابِ بِجَامِعَةِ عَيْنِ شَمْسٍ) فِي (الْفَرْقِ الْكَلَامِيَّةِ الْإِسْلَامِيَّةِ): بَيْنَمَا يَسْتَخْدِمُ الْمُتَكَلِّمُونَ [فِي الْعُقَايِدِ] الْأَدْلَةَ الْعَقْلِيَّةَ الْمَبْنِيَّةَ عَلَى مُقَدِّمَاتٍ سَمْعِيَّةٍ، وَالْأَدْلَةَ الْعَقْلِيَّةَ الْمَخْصَصَةَ [قَالَ الشَّيْخُ ضَيْفُ اللَّهِ الْعَنَانَزَةَ فِي (الدَّلِيلِ الْعَقْلِيِّ فِي الْعَقِيدَةِ عِنْدَ الْمَدَارِسِ الْإِسْلَامِيَّةِ): الدَّلِيلُ الْعَقْلِيُّ الْمَخْصَصُ هُوَ الَّذِي كُلُّ مُقَدِّمَاتِهِ عَقْلِيَّةٌ، فَلَا يَتَوَقَّفُ عَلَى الثَّقَلِ أَبَدًا. انتهى باختصار]، تَجَدُّ أَنَّ عُلَمَاءَ أَصُولِ الْفَقْهِ لَا يَسْتَخْدِمُونَ [فِي أَصُولِ الْفَقْهِ] الْأَدْلَةَ الْعَقْلِيَّةَ الْمَخْصَصَةَ، وَيَسْتَخْدِمُونَ فَقَطِ الْأَدْلَةَ الْعَقْلِيَّةَ الْمَبْنِيَّةَ عَلَى مُقَدِّمَاتٍ سَمْعِيَّةٍ، فَيُبَيِّنُ الشَّاطِطِيُّ [فِي (الْمُؤَافَقَاتِ)] اسْتِخْدَامَ الْأَدْلَةِ الْعَقْلِيَّةِ فِي عِلْمِ أَصُولِ الْفَقْهِ، فَيَقُولُ {الْأَدْلَةُ الْعَقْلِيَّةُ إِذَا اسْتُعْمِلَتْ فِي هَذَا الْعِلْمِ - يَقْصِدُ عِلْمَ أَصُولِ الْفَقْهِ -

فَإِنَّمَا تُسْتَعْمَلُ مُرَكَّبَةٌ عَلَى الْأَدِلَّةِ السَّمْعِيَّةِ، أَوْ مُعِينَةً فِي طَرِيقِهَا، أَوْ مُحَقِّقَةً لِمَنَاطِطِهَا، أَوْ مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، لَا مُسْتَقِلَّةً بِالذَّلَالَةِ، لِأَنَّ النَّظَرَ فِيهَا نَظَرٌ فِي أَمْرِ شَرْعِيٍّ، وَالْعَقْلُ لَيْسَ بِشَارِعٍ { أَيُّ أَنَّ الْأَدِلَّةَ فِي عِلْمِ أَصُولِ الْفَقْهِ لَا تَكُونُ مُرَكَّبَةً مِنْ مُقَدِّمَاتٍ عَقْلِيَّةٍ مَخْصُصَةٍ... } ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الْمَغْرِبِيِّ-: يَذْكُرُ الشَّاطِطِيُّ [فِي (الْمُوَافَقَاتِ)] أَنَّهُ { إِذَا تَعَاَصَدَ النَّقْلُ وَالْعَقْلُ عَلَى الْمَسَائِلِ الشَّرْعِيَّةِ، فَعَلَى شَرْطٍ أَنْ يَتَقَدَّمَ النَّقْلُ فَيَكُونُ مَتَّبِعًا، وَيَتَأَخَّرَ الْعَقْلُ فَيَكُونُ تَابِعًا، فَلَا يَسْرَحُ الْعَقْلُ فِي مَجَالِ النَّظَرِ إِلَّا بِقَدْرِ مَا يُسَرِّحُهُ النَّقْلُ } . انتهى.

(30) وَسُئِلَ الشَّيْخُ صَالِحُ آلِ الشَّيْخِ (وَزِيرُ الشُّؤُونِ الْإِسْلَامِيَّةِ وَالْأَوْقَافِ وَالِدَعْوَةِ وَالْإِرْشَادِ) فِي (إِتْحَافِ السَّائِلِ بِمَا فِي الطَّحَاوِيَّةِ مِنْ مَسَائِلَ): هَلِ الْمُعْتَزِلَةُ وَالْكَلَابِيَّةُ [قَالَ حَسِينُ الْقَوْتُلِي فِي تَحْقِيقِهِ لِكِتَابِ (الْعَقْلُ وَفَهْمُ الْقُرْآنِ "لِلْخَارِثِ الْمُحَاسِنِيِّ")]: فَقَدْ إِنْتَهَى الْأَمْرُ بِمَدْرَسَةِ ابْنِ كَلَّابِ الْكَلَامِيَّةِ إِلَى الْإِنْدِمَاجِ فِي الْمَدْرَسَةِ الْأَشْعَرِيَّةِ. انتهى. وَقَالَ ابْنُ تَيْمِيَّةَ فِي (الاسْتِقَامَةِ): وَالْكَلَابِيَّةُ هُمْ مَشَايِخُ الْأَشْعَرِيَّةِ. انتهى. وَقَالَ الشَّيْخُ مُحَمَّدُ خَلِيلُ هِرَاسٍ (رَأْسُ قِسْمِ الْعَقِيدَةِ بِالْمَدْرَاسَاتِ الْعَلِيَا بِكَلِيَّةِ الشَّرِيعَةِ بِمَكَّةِ الْمُكَرَّمَةِ) فِي (شَرْحِ الْعَقِيدَةِ الْوَاسِطِيَّةِ): مَذْهَبُ الْكَلَابِيَّةِ انْقِرَاضٌ. انتهى باختصار. وجاء في موسوعة الفِرَقِ الْمُنْتَسِبَةِ لِلْإِسْلَامِ (إِعْدَادُ مَجْمُوعَةٍ مِنَ الْبَاحِثِينَ، بِإِشْرَافِ الشَّيْخِ عَلَوِيِّ بْنِ عَبْدِ الْقَادِرِ السَّقَّافِ): يَعْتَبِرُ الْأَشَاعِرَةُ ابْنَ كَلَّابٍ، إِمَامًا أَهْلَ السُّنَّةِ فِي عَصْرِهِ، وَيَعُدُّونَهُ شَيْخَهُمُ الْأَوَّلَ... ثُمَّ جَاءَ -أَيُّ فِي الْمَوْسُوعَةِ-: الْكَلَابِيَّةُ هُمْ سَلَفُ الْأَشَاعِرَةِ. انتهى باختصار [فِي تَأْوِيلِ الصِّفَاتِ مُجْتَهِدُونَ عِنْدَ تَأْوِيلِهَا، وَإِذَا كَانُوا مُجْتَهِدِينَ فَهَلْ يُنْكَرُ عَلَيْهِمْ، وَهَلْ يَخْصُلُ لَهُمْ ثَوَابٌ عَلَى اجْتِهَادِهِمْ لِقَوْلِهِ

عليه السلام {مَنْ اجْتَهِدَ فَأَصَابَ فَلَهُ أَجْرَانِ وَمَنْ أَخْطَأَ
 فَلَهُ أَجْرٌ}؟. فَأَجَابَ الشَّيْخُ: هُمْ مُجْتَهِدُونَ، نَعَمْ، لَكِنْ لَمْ
 يُؤَدِّنْ لَهُمْ فِي الْاجْتِهَادِ، هُمْ اجْتَهِدُوا بِدُونِ أَنْ يَأْذَنَ لَهُمُ
 الشَّرْعُ بِالْاجْتِهَادِ، فَالاجْتِهَادُ يَكُونُ فِي الْمَسَائِلِ الَّتِي لَهَا
 فِيهَا أَنْ يَجْتَهِدَ، أَمَّا مَسَائِلُ الْغَيْبِ وَالصِّفَاتِ وَالْجَنَةِ
 وَالنَّارِ وَالشَّيْءِ الَّذِي لَا يُذَرِّكُهُ الْإِنْسَانُ بِاجْتِهَادِهِ، فَإِنَّهُ
 إِذَا اجْتَهِدَ فِيهِ فَيَكُونُ تَعْدِي مَا أَذِنَ لَهُ فِيهِ، وَالْمُتَعَدِّي
 مُوَآخَذٌ، وَالْوَاجِبُ عَلَى كُلِّ أَحَدٍ أَنْ يَعْلَمَ أَنَّ اجْتِهَادَهُ إِنَّمَا
 يَكُونُ فِيمَا لَهُ اجْتِهَادٌ فِيهِ... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ صَالِحٌ-:
 عُلَمَاءُ الشَّرِيعَةِ يَجْتَهِدُونَ فِي الْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ (الْأَحْكَامُ
 الدُّنْيَوِيَّةُ الَّتِي فِيهَا مَجَالٌ لِلْاجْتِهَادِ)، أَمَّا الْغَيْبُ فَلَا مَجَالَ
 فِيهِ لِلْاجْتِهَادِ وَلَمْ يُؤَدِّنْ لِأَحَدٍ أَنْ يَجْتَهِدَ فِيهِ بِعَقْلِهِ، لَكِنْ
 إِنْ اجْتَهِدَ فِي فَهْمِ النُّصُوصِ، فِي حَمْلِ بَعْضِ النُّصُوصِ
 عَلَى بَعْضٍ، فِي تَرْجِيحِ بَعْضِ الدَّلَالَاتِ عَلَى بَعْضٍ، فَهَذَا
 مِنَ الْاجْتِهَادِ الْمَأْذُونِ بِهِ سَوَاءً فِي الْأُمُورِ الْغَيْبِيَّةِ أَمْ فِي
 غَيْرِهَا، لَكِنْ أَنْ يَجْتَهِدَ بِنَفْسِهِ شَيْءٌ لِدَلَالَةٍ أُخْرَى لَيْسَتْ
 دَلَالَةً مَصْدَرِ التَّشْرِيعِ الَّذِي هُوَ الْوَحْيُ مِنَ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ
 -فِي الْأُمُورِ الْغَيْبِيَّةِ مَصْدَرُ التَّشْرِيعِ الْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ- فَإِنَّهُ
 لَيْسَ لَهُ ذَلِكَ، فَلِذَلِكَ لَا يَدْخُلُ هَؤُلَاءِ مِنَ الْمُعْتَزِلَةِ
 وَالْكَلاَبِيَّةِ وَنُفَاةِ الصِّفَاتِ أَوْ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ فِي الْأُمُورِ
 الْغَيْبِيَّةِ، لَا يَدْخُلُونَ فِي مَسْأَلَةِ الْاجْتِهَادِ وَأَنَّهُ {إِذَا اجْتَهِدَ
 الْحَاكِمُ فَأَصَابَ فَلَهُ أَجْرَانِ وَإِنْ أَخْطَأَ فَلَهُ أَجْرٌ}، وَإِنَّمَا
 هُمْ مَأْزُورُونَ لِأَنَّهُمْ اجْتَهِدُوا فِي غَيْرِ مَا لَهُمُ الْاجْتِهَادُ
 فِيهِ، وَالْوَاجِبُ عَلَيْهِمْ أَنْ يُسَلِّمُوا لِطَرِيقَةِ السَّلَفِ وَأَنْ
 يُمَرُّوا نُصُوصَ الْغَيْبِ كَمَا جَاءَتْ وَأَنْ يُؤْمِنُوا بِمَا دَلَّتْ
 عَلَيْهِ؛ وَمَعْلُومٌ قَطْعًا أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
 وَالصَّحَابَةَ لَمْ يَكُنْ عَنْدهُمْ تَأْوِيلٌ وَلَا خَوْضٌ فِي الْغَيْبِيَّاتِ
 بِاجْتِهَادٍ وَرَأْيٍ. انْتَهَى بِاخْتِصَارٍ.

(31) وقال الشيخُ سفر الحوالي (رئيس قسم العقيدة بجامعة أم القرى) في (شرح "شرح العقيدة الطحاوية"): **كُلُّ أَحَدٍ مِنَ النَّاسِ يُعَبِّرُ عَنِ الْمَعْنَى الَّتِي يُرِيدُهَا بِاللَّفْظِ الَّتِي يَرِيدُهَا، وَالنَّاسُ مُتَّفَاعُونَ فِي الْمَعْنَى، وَقَدْ يَتَّفِقُ الْكَثِيرُ مِنَ النَّاسِ عَلَى الْمَعْنَى الْوَاحِدَةِ فِي أَنْفُسِهِمْ، لَكِنْ يَتَّفَاعُونَ فِي التَّعْبِيرِ عَنْهُ بِالْأَلْفَاظِ، فَمِثْلًا، لَوْ وَقَعَ أَمْرٌ مِنَ الْأُمُورِ أَمَامَ مَجْمُوعَةٍ مِنَ النَّاسِ، وَأَخَذَتْ هَؤُلَاءِ النَّاسِ وَاحِدًا وَاحِدًا وَسَأَلَتْهُمْ، لَوَجَدَتْ أَنَّ هَذَا عَبَّرَ بِتَعْبِيرٍ يَخْتَلِفُ عَنْ هَذَا، وَهَذَا أَبْلَغُ مِنْ ذَلِكَ، وَهَكَذَا، وَالْجَمِيعُ يُعَبِّرُونَ عَنْ شَيْءٍ وَاحِدٍ رَأَوْهُ، فَمَا بَالُكَ بِالتَّعْبِيرِ عَنْ مَعَانٍ غَيْبِيَّةٍ لَا تُدْرِكُ بِالْخَوَاسِ؟ فَإِذَا لَمْ يُتْرَكِ الْأَمْرُ لِاخْتِيَارِ الْبَشَرِ أَوْ إِلَى الرَّأْيِ الَّتِي يَرَى الْإِنْسَانُ أَنَّهُ يُنَزِّهُهُ بِهِ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ أَوْ يَصِفُهُ بِهِ، إِنَّمَا كَانَ الْأَمْرُ - كَمَا هُوَ مَذْهَبُ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ - أَمْرًا تَوْقِيفِيًّا... ثُمَّ قَالَ - أَيُّ الشَّيْخِ الْحَوَالِيِّ -: لَمَّا وَقَعَتْ فَتْنَةُ الْقَوْلِ بِخَلْقِ الْقُرْآنِ، أَتَى بِالْإِمَامِ [أَحْمَدَ] مُقَيَّدًا بِالْأَغْلَالِ، وَأَتَتْ بِأُتَمَّةِ الْإِعْتِزَالِ وَالْبِدْعِ، الَّذِينَ كَانُوا قَدْ زَيَّنُوا الْأَمْرَ لِلْخَلِيفَةِ وَأَنَّ هَذَا عَلَى بِدْعَةٍ (يَعْنُونَ الْإِمَامَ أَحْمَدَ)، فَكَانُوا يَسْأَلُونَ الْإِمَامَ أَحْمَدَ، يَقُولُونَ لَهُ {يَا أَحْمَدُ، قُلْ (الْقُرْآنُ مَخْلُوقٌ)}، فَيَقُولُ {أَتُؤَيِّنِي بِشَيْءٍ مِنَ الْكِتَابِ أَوْ السُّنَّةِ}، فَجَاءَهُ رَجُلٌ مِنْ هَؤُلَاءِ يُدْعَى (بِرَغُوثَ) وَهُوَ مِنَ الْجَهْلَةِ، لَا عِلْمَ لَهُ فِي الْكِتَابِ وَلَا فِي سُنةِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَإِنَّمَا هُوَ رَجُلٌ تَعَلَّمَ مِنْ كَلَامِ الْيُونَانِ، فَأَصْبَحَ يَرَى وَيَطُنُّ أَنَّ هَذِهِ الْأُمُورَ الْعَقْلِيَّةَ أَكْبَرُ مِمَّا جَاءَ فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَمَا عَرَفَهُ السَّلَفُ، وَلِهَذَا تَصَدَّقَ لِمُنَاطَرَةِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ رَحِمَهُ اللَّهُ لِيُفْجِمَهُ وَلِيُبَيِّنَ لَهُ أَنَّهُ عَلَى خَطَأٍ، فَقَالَ لَهُ بِرَغُوثُ {يَا أَحْمَدُ، يَلْزَمُكَ إِنْ قُلْتَ (إِنَّ الْقُرْآنَ غَيْرُ مَخْلُوقٍ) أَنْ تُثَبِّتَ أَنَّ اللَّهَ جِسْمٌ؛ لِأَنَّهُ [أَيُّ الْقُرْآنِ] إِذَا كَانَ غَيْرَ مَخْلُوقٍ يَكُونُ [أَيُّ الْقُرْآنِ] عَرَضًا، وَالْأَعْرَاضُ وَالْأَفْعَالُ لَا**

تَقُومُ إِلَّا بِالْأَدْوَاتِ أَوْ بِالْأَجْسَامِ}، فَقَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ رَحِمَهُ اللَّهُ {أَقُولُ فِي رَبِّي عَزَّ وَجَلَّ أَنَّهُ كَمَا قَالَ (قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ، اللَّهُ الصَّمَدُ، لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ، وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ)، وَأَمَّا الْجِسْمُ وَأَمْثَالُهُ فَلَا تَقُولُ فِيهِ لَا نَفْيًا وَلَا إِبْثَاتًا، لِأَنَّ هَذَا شَيْءٌ لَمْ يَأْتِ فِي الْكِتَابِ وَلَا فِي السُّنَّةِ وَلَمْ يَبْلُغْنَا عَنِ السَّلَفِ [قَالَ ابْنُ نَاجِي التَّنُوخِي (ت837هـ): (السَّلَفُ الصَّالِحُ) وَصَفُ لَازِمٌ يَخْتَصُّ عِنْدَ الْإِطْلَاقِ بِالصَّحَابَةِ وَلَا يُشَارِكُهُمْ غَيْرُهُمْ فِيهِ. انْتَهَى مِنْ (شرح ابن ناجي التَّنُوخِي عَلَى مَتْنِ الرِّسَالَةِ)] فَلَا يَلْزَمُنِي شَيْءٌ وَلَا يَلْزَمُنِي أَنَّهُ جِسْمٌ}؛ فَهَذِهِ قَاعِدَةٌ عَظِيمَةٌ أَرْسَاهَا الْإِمَامُ أَحْمَدُ رَحِمَهُ اللَّهُ، وَقَدْ أَخَذَهَا عَمَّنْ قَبْلَهُ مِنَ الْعُلَمَاءِ وَتَقَلُّوْهَا لَنَا، وَهِيَ أَنَّنَا فِي كُلِّ الْمَعَانِي الْمُحَدَّثَةِ، أَوْ الْأَلْفَاظِ الَّتِي تَحْتَهَا مَعَانٍ مُحَدَّثَةٌ، فَإِنَّا لَا نَنْفِي وَلَا نُثَبِّتُ إِلَّا مَا جَاءَ فِي الْكِتَابِ أَوْ السُّنَّةِ أَوْ أَقْوَالِ السَّلَفِ، هَذَا هُوَ الَّذِي نَسْتَحْدِثُهُ، وَمَا عَدَا ذَلِكَ فَإِنَّا نَسْتَفْصِلُ، مَاذَا تُرِيدُ أَيُّهَا الْمُثَبِّتُ؟ وَمَاذَا تُرِيدُ أَيُّهَا النَّافِي؟، فَإِنْ ذَكَرَ مَعْنَى حَقًّا، قُلْنَا، الْمُرَادُ صَحِيحٌ وَلَكِنْ عِبَارَتُكَ خَاطِئَةٌ، فَعَلَيْكَ أَنْ تُبَيِّنَ اللَّهُ بِمَا تَزَعُّ بِهِ نَفْسَهُ أَوْ تَزَعُّ بِهِ رَسُولُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَلَا تَتَعَدَّى ذَلِكَ وَلَا تَخْرُجَ عَنْهُ... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الْحَوَالِي- تَحْتَ عِنْوَانِ (الْمَوْقِفِ الصَّحِيحِ مِنَ الْأَلْفَاظِ الْمُسْتَحْدَثَةِ): وَالْمَوْقِفُ الصَّحِيحُ فِي الْأَلْفَاظِ الْمُجْمَلَةِ أَنَّنَا نُفَصِّلُ فِيهَا كَمَا قَالَ الْمُصَنِّفُ [يَعْنِي ابْنَ أَبِي الْعَرِ الْحَنْفِي] رَحِمَهُ اللَّهُ {وَلَيْسَ لَنَا أَنْ نَصِفَ اللَّهَ تَعَالَى بِمَا لَمْ يَصِفْ بِهِ نَفْسَهُ وَلَا وَصَفَهُ بِهِ رَسُولُهُ، نَفْيًا وَلَا إِبْثَاتًا، وَإِنَّمَا نَحْنُ مُتَّبِعُونَ لَا مُبْتَدِعُونَ، فَالْوَاجِبُ أَنْ يُنْظَرَ فِي هَذَا الْبَابِ، أَغْنَى بَابَ الصِّفَاتِ، فَمَا أَثْبَتَهُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَثْبَتَاهُ، وَمَا نَفَاهُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ نَفَيْنَاهُ، وَالْأَلْفَاظُ الَّتِي وَرَدَ بِهَا النَّصُّ يُعْتَصَمُ بِهَا فِي الْإِبْثَاتِ وَالنَّفْيِ، فَثُبِّتَ مَا أَثْبَتَهُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ مِنَ الْأَلْفَاظِ وَالْمَعَانِي، وَنَفِيَ مَا نَفَيْتَهُ

نُصَوِّصُهُمَا مِّنَ الْأَلْفَاظِ وَالْمَعَانِي؛ قَالَ الْمُصَنِّفُ {وَأَمَّا الْأَلْفَاظُ الَّتِي لَمْ يَرِدْ نَفْيُهَا وَلَا اثْبَاتُهَا} مِثْلُ كَلِمَةِ (الْجِسْمِ) الَّتِي يَسْتَعْمِلُهَا أَهْلُ الْبِدْعِ، فيَقُولُ الْمُصَنِّفُ {لَا تُطْلَقُ حَتَّى يُنْظَرَ فِي مَقْصُودِ قَائِلِهَا، فَإِنْ كَانَ مَعْنَى صَحِيحًا قَبْلَ} فَتَقْبَلُ هَذَا الْمَعْنَى، وَلَكِنْ يَنْبَغِي التَّغْيِيرُ عَنْهُ بِالْفَظِ النَّصُوصِ، وَيَنْبَغِي أَنْ يُعَبَّرَ عَنْهُ بِمَا وَرَدَ دُونَ الْإِلْتِجَاءِ إِلَى الْأَلْفَاظِ الْمُجْمَلَةِ، إِلَّا عِنْدَ الْحَاجَةِ، مَعَ قَرَائِنَ تُبَيِّنُ الْمُرَادَ، قَالَ [أَيُّ ابْنِ أَبِي الْعِزِّ الْحَنْفِي] {وَالْحَاجَةُ مِثْلُ أَنْ يَكُونَ الْخِطَابُ مَعَ مَنْ لَا يَتِمُّ الْمَقْصُودُ مَعَهُ إِنْ لَمْ يُخَاطَبْ بِهَا} وَمِنَ الْحَاجَةِ أَنْ يَكُونَ الرَّجُلُ أَعْجَمِيًّا لَا يَفْهَمُ مِنَ لُغَةِ الْعَرَبِ شَيْئًا، فَعِنْدَهَا تُرِيدُ أَنْ تُعَلِّمَهُ مَا يَعْرِفُ بِهِ رَبَّهُ عَزَّ وَجَلَّ، فَلَا بُدَّ أَنْ تُعَلِّمَهُ بِلُغَتِهِ لِكَيْ يَفْهَمَ، فَهَذِهِ هِيَ الْحَاجَةُ، وَبَلَا شَكٍّ أَنَّ الْمَعْنَى الَّتِي فِي اللُّغَةِ الْأَرْدِيَّةِ أَوْ الْيَابَانِيَّةِ أَوْ الْإِنْجِلِيزِيَّةِ يُسْتَخْدَمُ فِي حَقِّ الْمَخْلُوقِينَ، وَقَدْ يَنْصَرِفُ ذَهْنُهُ إِلَى أَنَّنَا نَصِفُ اللَّهَ بِمَا يَنْصِفُ بِهِ الْمَخْلُوقُ، لَكِنْ تُبَيِّنُ الْمَعْنَى مَعَ الْإِتْيَانِ بِقَرَائِنَ تُبَيِّنُ الْمُرَادَ، وَنَقُولُ لَهُ {إِنْ الْأَصْلَ أَنَّ الْإِنْسَانَ يَسْتَخْدِمُ اللُّغَةَ الْعَرَبِيَّةَ، وَحَتَّى هُوَ لَوْ يَشْرَحُهَا لِغَيْرِهِ فَعَلِيهِ يَشْرَحُهَا لَهُمْ مَعَ [بَيَانٍ] الْقَرَائِنِ بِأَنَّ أَيَّ لَفْظٍ نَسْتَخْدِمُهُ نَحْنُ فِي حَقِّ الْمَخْلُوقِ فَإِنَّهُ فِي حَقِّ اللَّهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى غَيْرُ ذَلِكَ} [وَالْمَعْنَى الْمَقْصُودُ هُوَ نَفْيُ أَنْ يَكُونَ لِلَّهِ تَعَالَى مَثِيلٌ. أَنْتَهَى بِاخْتِصَارٍ.

(32) وَقَالَ الشَّيْخُ ابْنُ عَثِيمٍ فِي (شَرْحِ الْعَقِيدَةِ السَّفَارِينِيَّةِ): مِنْهُمْ مَنْ قَالَ {الْإِنْسَانُ الَّذِي عِنْدَهُ مَنَعَةٌ (لَا يُؤْتَرُ [أَيُّ عِلْمُ الْمُنْطِقِ] عَلَى عَقِيدَتِهِ)، فَإِنَّهُ يَنْبَغِي أَنْ يَتَعَلَّمَ لِيُحَاجَّ بِهِ قَوْمَهُ (أَيُّ قَوْمِ الْمُنْطِقِ)، وَمَنْ لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ فَلَا يَتَعَلَّمُ لِأَنَّهُ ضَالَّةٌ}، **وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ لَا يَتَعَلَّمُ مُطْلَقًا، لِأَنَّهُ مَضْيَعَةٌ وَقَتْ، لَكِنْ إِنْ أُضْطُرَّ إِلَى شَيْءٍ مِنْهُ فَلْيُرَاجِعْ مَا أُضْطُرَّ إِلَيْهِ مِنْهُ فَقَطْ، لِيَكُونَ تَعَلُّمُهُ إِيَّاهُ**

كَأَكْلِ الْمَيْتَةِ مَتَى [أَيُّ عِنْدَمَا] يَحِلُّ، فَإِذَا كَانَ هُنَاكَ اضْطِرَارٌّ أَخَذَ مِنْ عِلْمِ الْمُنْطِقِ مَا يَضْطَرُّ إِلَيْهِ فَقَطْ، **أَمَّا أَنْ يَذُرَّ سَهْ وَيُضَيِّعَ وَقْتَهُ فِيهِ فَلَا**... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ ابْنِ عَثِيمِينَ-: وَلِهَذَا مَا الَّذِي دَخَلَ عِلْمُ الْمُنْطِقِ عَلَى الْمُسْلِمِينَ؟، **دَخَلَ الْبَلَى** حَتَّى أَوْصَلَهُمْ إِلَى أَنْ يَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا يَعْلَمُونَ، وَيُنْكِرُوا عَلَى اللَّهِ مَا وَصَفَ بِهِ نَفْسَهُ، فَالْمَسْأَلَةُ خَطِيرَةٌ، وَاللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ نَزَلَ الْكِتَابَ تَبْيَانًا لِكُلِّ شَيْءٍ، لَا يَحْتَاجُ النَّاسُ إِلَى شَيْءٍ بَعْدَ كِتَابِ اللَّهِ، وَ[اللَّهُ] أَمَرَ عِنْدَ التَّنَازُعِ أَنْ يُرَدَّ [أَيُّ التَّنَازُعِ] إِلَى الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ {فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا}. انْتَهَى بِاخْتِصَارٍ. وَقَالَ الشَّيْخُ ابْنُ عَثِيمِينَ أَيْضًا فِي (فَتَاوَى الْحَرَمِ الْمَكِّي): شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ يَقُولُ [فِي كِتَابِهِ (الرَّدُّ عَلَى الْمُنْطِقِيِّينَ)] {كُنْتُ دَائِمًا أَغْلُمُ أَنَّ الْمُنْطِقَ الْيُونَانِيَّ - يَعْنِي عِلْمَ الْمُنْطِقِ - لَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ الذَّكِيُّ وَلَا يَنْتَفِعُ بِهِ الْبَلِيدُ}، وَعِلْمُ هَذِهِ مَرْتَبَتُهُ، لَا فَائِدَةَ مِنْهُ إِذَا كَانَ الْبَلِيدُ لَا يَنْتَفِعُ بِهِ لِأَنَّهُ يَسْتَدِيرُ رَأْسَهُ قَبْلَ أَنْ يَعْرِفَ فَضْلًا مِنْ فَصُولِهِ، وَالذَّكِيُّ لَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ لِأَنَّ جَمِيعَ الْمُقَدِّمَاتِ وَالنَّاتِجِ كُلِّهَا مَوْجُودَةٌ فِي عَقْلِ الْإِنْسَانِ الْعَاقِلِ. انْتَهَى بِاخْتِصَارٍ.

(33) وَقَالَ الشَّيْخُ غَالِبُ بْنُ عَلِيٍّ عَوَاجِي (عَضُو هَيْئَةِ التَّدْرِيسِ بِالْجَامِعَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ بِالْمَدِينَةِ النَّبَوِيَّةِ) فِي (فِرْقُ مُعَاصِرَةٍ): أَهَمُّ الْمَسَائِلِ الَّتِي اتَّفَقَ عَلَيْهَا أَهْلُ الْكَلَامِ (مِنْ الْأَشْعَرِيَّةِ وَالْمَاتَرِيذِيَّةِ وَالْمُعْتَزَلَةِ وَالْجَهْمِيَّةِ) تَقْدِيمُ الْعَقْلِ عَلَى النُّقْلِ. انْتَهَى.

(34) وَقَالَ الشَّيْخُ مُحَمَّدُ بْنُ خَلِيفَةَ التَّمِيمِي (عَضُو هَيْئَةِ التَّدْرِيسِ بِالْجَامِعَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ بِالْمَدِينَةِ الْمُنَوَّرَةِ) فِي

(مواقف الطوائف من توحيد الأسماء والصفات): فإنَّ أيَّ مُجْتَمَعٍ أَشْعَرِيٍّ تَجَدُّ فِيهِ تَوْحِيدَ الْإِلَهِيَّةِ مُخْتَلًا، **وَسُوقَ الشِّرْكِ وَالْبِدْعَةِ رَائِجَةً...** ثم قال -أي الشيخ التميمي-: **أَخْرَجُوا [أي الأشاعرة] الْإِتِّبَاعَ مِنْ تَعْرِيفِهِمْ لِلإِيمَانِ** بالنبي صلى الله عليه وسلم، فحَصَرُوا الإِيمَانَ بالنبي في الأمور التصديقية فقط، وَمِنْ أَجْلِ ذَلِكَ **انْتَشَرَتِ الْبِدْعُ فِي الْمَجْتَمَعَاتِ الْأَشْعَرِيَّةِ...** ثم قال -أي الشيخ التميمي-: **خَالَفُوا [أي الأشاعرة] أَهْلَ السُّنَّةِ فِي بَابِ الْقَدَرِ، فَقَوْلُهُمْ مُوَافِقٌ لِقَوْلِ الْجَبَرِيَّةِ.** انتهى.

(35) وقال الشيخ كريم إمام في (الأشاعرة، سؤال وجواب): **الأشاعرة** فرقة كلامية ظهرت في القرن الرابع [قال الشيخ عبدالرحمن البراك (أستاذ العقيدة والمذاهب المعاصرة بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية) في (إجابات الشيخ عبدالرحمن البراك على أسئلة أعضاء ملتقى أهل الحديث): **إِنَّ الْقُبُورِيَّةَ** إِنَّمَا نَشَأَتْ فِي الْقَرْنِ الرَّابِعِ. انتهى. وقال الشيخ أبو سلمان الصومالي في (المباحث المشرقية "الجزء الأول"): **ذَكَرَ أَهْلُ الْعِلْمِ بِالتَّوَارِيخِ أَنَّ شِرْكَ الْأَضْرِحَةِ بَدَأَ فِي الْقَرْنِ الرَّابِعِ الْهَجْرِيِّ.** انتهى. وقال الشيخ ربيع المدخلي (رئيس قسم السنة بالدراسات العليا في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة) في فتوى على موقعه **في هذا الرابط:** **الأشاعرة في هذا العصر هم التيجانية، والمرغنية، والسُّهْرَوْرِيَّةُ، والصُّوْفِيَّةُ الْقُبُورِيُّونَ.** انتهى [وما بعده، بدأت أصولها بتزعجات كلامية خفيفة، ثم تطوّرت وتعمّقت وتوسّعت في المناهج الكلامية حتى أصبحت من القرن الثامن وما بعده **فرقة كلامية عقلانية فلسفية صوفية مرجئة جبرية معطلة مخرفة.** انتهى باختصار. وقال الشيخ عبدالله الخليلي أيضًا في مقالة له على موقعه **في**

هذا الرابط: اجتمعنا في عامّة الأشاعرة المتأخرين
جهميّة وقبورية، وقد اجتمع هذان الكفران في
المؤسسة الأزهرية. انتهى باختصار.

(36) وقال موقع (الإسلام سؤال وجواب) الذي يُشرفُ
عليه الشيخ محمد صالح المنجد **في هذا الرابط:**
والأشاعرة المتأخرون **جبرية** في القدر، **مرجئة** في
الإيمان، **معتلة** في الصفات [جاء في موسوعة الفرق
المنتسبة للإسلام (إعداد مجموعة من الباحثين،
بإشراف الشيخ علوي بن عبدالقادر الشقاق):
لأشاعرة مَسْلُكَانِ فِي آيَاتٍ وَأَحَادِيثِ الصِّفَاتِ، هُمَا
التَّفْوِيضُ والتَّأْوِيلُ... الأشاعرة لَهُمْ مَذْهَبَانِ، وَيَدَّعُونَ
صِحَّتَهُمَا، وَهُمَا **التَّأْوِيلُ والتَّفْوِيضُ**. انتهى. وقال الشيخ
يوسف الغفيص (عضو هيئة كبار العلماء بالديار
السعودية، وعضو اللجنة الدائمة للبحوث العلمية
والإفتاء) في (شرح العقيدة الطحاوية): وَقَدْ شَاعَ فِي
كَلَامِ كَثِيرٍ مِنَ الْمُتَأَخِّرِينَ مِنْ مُتَكَلِّمَةِ الْأَشَاعِرَةِ، أَنَّ
التَّفْوِيضَ مَذْهَبٌ مَأْثُورٌ عَنِ السَّلَفِ، **أَيُّ تَفْوِيضِ الْمَعْنَى**،
وَتَقَدَّمَ أَنَّ الْمَعْنَى -بِاجْمَاعِ السَّلَفِ- فِي صِفَاتِ اللَّهِ
مَعْلُومٌ [يَعْنِي أَنَّ الْمَعْنَى عِنْدَ السَّلَفِ مَعْلُومٌ وَأَنَّهُمْ
قَوَّضُوا فِي الْكَيْفِيَّةِ لَا الْمَعْنَى]... ثم قال -أي الشيخ
الغفيص-: مَقَالَةُ التَّفْوِيضِ هِيَ مِنْ شَرِّ مَقَالَاتِ أَهْلِ
البدع والإلحاد، كَمَا قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ رَحِمَهُ اللَّهُ... ثم
قَالَ -أي الشيخ الغفيص-: وَطَرِيقَةُ التَّفْوِيضِ طَرِيقَةُ
مُلَفِّقَةٍ اسْتَعْمَلَهَا قَوْمٌ مِنَ الْأَشَاعِرَةِ لِلتَّوْفِيقِ بَيْنَ
طَرِيقَتِهِمُ الْكَلَامِيَّةِ وَطَرِيقَةِ السَّلَفِ. انتهى باختصار.
انتهى.

(37) وجاء في (الموسوعة الميسرة في الأديان
والمذاهب والأحزاب المعاصرة، بإشراف ومراجعة

الشيخ مانع بن حماد الجهني): مَضَدُّرُ التَّلَقِّي عند
الأشاعرة الكتابُ والسُّنَّةُ على مقتضى قواعدِ عِلْمِ
الكلام، ولذلك فإنهم يُقَدِّمون العقلَ على النقلِ عند
التَّعَارُضِ... ثم جاء -أي في الموسوعة-: **جَعَلَ الْأَشَاعِرَةُ**
التَّوْحِيدَ هو إثباتُ رُبُوبِيَّةِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ دُونَ الْوَهْيِيَّةِ.
 انتهى.

(38) وقال الشيخُ محمد بن خليفة التميمي (عضو هيئة
 التدريس بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة) في
 (معتقد أهل السنة والجماعة في توحيد الأسماء
 والصفات): **أهلُ السُّنَّةِ قالوا {الأصلُ في الدين الاتِّباعُ،**
والمعقولُ تبعٌ، ولو كان أساسُ الدين على المعقولِ
لَا سَتَغْنَى الخلقُ عن الوَحْيِ، وعن الأنبياء، ولَبَطَلَ مَعْنَى
الأمر والنهي، وَلَقَالَ مَنْ شَاءَ مَا شَاءَ}... ثم قال -أي
 الشيخ التميمي-: **التقريرُ بأن النقلَ مُقَدَّمٌ على العقلِ**
لا ينبغي أن يُفْهَمَ منه أن أهلَ السُّنَّةِ يُنْكِرُونَ العقلَ،
والتَّوَصُّلَ به إلى المَعَارِفِ، والتفكيرَ به في خَلْقِ
السمواتِ والأرضِ، وفي الآياتِ الكونيةِ الكثيرةِ، فأهلُ
السُّنَّةِ لَا يُنْكِرُونَ استعمالَ العقلِ، ولكنهم تَوَسَّطُوا في
شأنِ (العقلِ) بين طائفتين ضَلَّتَا في هذا الباب، هما؛
(أ) أهلُ الكلام الذين يَجْعَلُونَ الْعَقْلَ وَحْدَهُ أَضْلَ عِلْمِهِمْ،
وَيَجْعَلُونَ الْإِيمَانَ وَالْقُرْآنَ تَابِعَيْنِ لَهُ، فهؤلاء جعلوا
 عقولهم هي التي تُثَبِّتُ وتُنْفِي، **وَالسَّمْعَ [أي النقلَ]**
مَعْرُوضًا عَلَيْهَا، فَإِنْ أَفْقَهَا قِيلَ اغْتِضَادًا لَا اغْتِمَادًا،
وإن عَارَضَهَا رُدٌّ وَطَرِخٌ، وهذا من أعظم أسباب الضلال
التي دَخَلَتْ على هذه الأمة؛ (ب) أهلُ التَّصَوُّفِ الذين
يَدْمُونُ الْعَقْلَ وَيَعْيُبُونَهُ، وَيَرَوْنَ أَنَّ الْأَخْوََالَ الْعَالِيَةَ،
وَالْمَقَامَاتِ الرَّفِيعَةَ، لَا تَحْصُلُ إِلَّا مَعَ عَدَمِهِ، وَيَمْدَحُونَ
السُّكْرَ وَالْجُنُونَ وَالْوَلَةَ، وَأُمُورًا مِنَ الْمَعَارِفِ وَالْأَخْوََالَ
الَّتِي لَا تَكُونُ إِلَّا مَعَ زَوَالِ الْعَقْلِ وَالتَّمْيِيزِ، كَمَا يُصَدِّقُونَ

بِأُمُورٍ يُعَلِّمُ بِالْعَقْلِ الصَّرِيحِ بُطْلَانُهَا؛ وَكِلَا الطَّرَفَيْنِ مَذْمُومٌ؛ وَأَمَّا أَهْلُ السُّنَّةِ فَيَرَوْنَ أَنَّ الْعَقْلَ شَرْطٌ فِي مَعْرِفَةِ الْعُلُومِ، وَكَمَالِ وَصَلَاحِ الْأَعْمَالِ، وَبِهِ يَكْمُلُ الْعِلْمُ وَالْعَمَلُ، لَكِنَّهُ لَيْسَ مُسْتَقِيلاً بِذَلِكَ. انتهى باختصار.

(39) وجاء في الموسوعة العقديّة (إعداد مجموعة من الباحثين، بإشراف الشيخ غلوي بن عبدالقادر السّقاف): أثار علم التوحيد محموداً، وأما أثار علم الكلام فهي مذمومة... ثم جاء -أي في الموسوعة-: علم الكلام حادثٌ مُبتدعٌ، وَيَقُومُ عَلَى التَّقْوُلِ عَلَى اللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ، **وَيُخَالِفُ مَنَهِجَ السَّلَفِ فِي تَقْرِيرِ الْعَقَائِدِ...** ثم جاء -أي في الموسوعة-: قال ابن القيم رحمه الله **[في (الصواعق المرسلّة)]** {عامة ما يأتون [أي أهل الأهواء] به أبداً يُناقضُ بعضهم بعضاً، ويُكسّرُ أقوالَ بعضهم ببعض، وفي هذا منفعةٌ جليّةٌ لطالب الحقّ **فإنه يكتفي بإبطال كلّ فرقةٍ لقول الفرقة الأخرى**}... ثم جاء -أي في الموسوعة-: وأما ما تنازع فيه الناس من المسائل الدقيقة، والتي قد تكون مُشْتَبِهَةً عند كثير منهم، لا يَفِدِرُ الواحدُ منهم فيها على دليلٍ يَفِيدُ اليقينَ، لا شَرْعِيٍّ ولا غَيْرِهِ، لم يَجِبْ على مثل هذا في ذلك ما لا يَفِدِرُ عليه، **وليس عليه أن يترك ما يَفِدِرُ عليه من اعتقادٍ قَوْلٍ غالبٍ على ظنّه لعجزه عن تمام اليقين**، بل ذلك هو الذي يَفِدِرُ عليه -ولا سيّما إذا كان موافقاً للحقّ، فالاعتقاد المطابق للحقّ يَنْفَعُ صاحبه ويُثَابُ عليه- وَيَسْقُطُ به الفَرْضُ... ثم جاء -أي في الموسوعة-: **والأشاعرة ونحوهم من المتكلمين ممن يدّعي في طريقة الخلف العلم والإحكام، وفي طريقة السلف السلامة دون العلم والإحكام، يلزمهم تجهيل السلف من الصحابة والتابعين**... ثم جاء -أي في الموسوعة-: فأهل السنة يأخذون بالوجه الحقّ **[أي من**

كُلَّ فِرْقَةٍ مُخَالَفَةٍ، وَيَدْعُونَ الْوَجْهَ الْبَاطِلَ، وَسَبَبُ هَذَا التَّوْفِيقِ هُوَ اسْتِدْلَالُهُمْ بِجَمِيعِ النُّصُوصِ، مِنْ غَيْرِ تَوَهُّمٍ تَعَارُضٍ بَيْنَهَا، أَوْ بَيِّنَتَهَا وَبَيِّنَ الْعَقْلِ الصَّحِيحِ الصَّرِيحِ، أَمَّا أَهْلُ الْفِرَقِ الْآخَرَى فَقَدْ ضَرَبُوا النُّصُوصَ بَعْضُهَا بِبَعْضٍ، أَوْ عَارَضُوهَا بِآرَائِهِمْ وَأَقْبَسَتِهِمْ الْفَاسِدَةِ، فَأَمَنُوا بِبَعْضِ الْكِتَابِ وَكَفَرُوا بِبَعْضٍ، وَأَهْلُ السَّنَةِ آمَنُوا بِالْكِتَابِ كُلِّهِ، وَأَقَامُوهُ عِلْمًا وَعَمَلًا... ثُمَّ جَاءَ -أَيُّ فِي الْمَوْسُوعَةِ-: قَالَ أَبُو عَمْرٍاءُ بْنُ عَبْدِ الْبَرِّ رَحِمَهُ اللَّهُ {أَجْمَعَ أَهْلُ الْفَقْهِ وَالْآثَارِ مِنْ جَمِيعِ الْأَمْصَارِ أَنَّ أَهْلَ الْكَلَامِ أَهْلُ بَدْعٍ وَزَيِّغٍ، وَلَا يُعَدُّونَ عِنْدَ الْجَمِيعِ -فِي جَمِيعِ الْأَمْصَارِ- فِي طَبَقَاتِ الْعُلَمَاءِ}. انْتَهَى بِاخْتِصَارٍ.

(40) وَقَالَ الشَّيْخُ نَاصِرُ الْعَقْلِ (رئيس قسم العقيدة بكلية أصول الدين بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض) فِي (مباحث في العقيدة): إِنَّ الْمُتَأَمِّلَ الْمُتَنَصِّفَ، لَوْ قَارَنَ بَيْنَ الْمُعْتَقَدَاتِ السَّائِدَةِ بَيْنَ النَّاسِ الْيَوْمَ، لَوَجَدَ لِلْعَقِيدَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ -الْمُتَمَثِّلَةِ فِي عَقِيدَةِ أَهْلِ السَّنَةِ وَالْجَمَاعَةِ- خَصَائِصَ وَسِمَاتٍ تُمَيِّزُهَا وَأَهْلَهَا بِوُضُوحٍ عَنِ الْمُعْتَقَدَاتِ الْآخَرَى مِنْ دِيَانَاتٍ أَوْ فِرَقٍ أَوْ مَذَاهِبٍ أَوْ غَيْرِهَا، وَمِنْ هَذِهِ الْخَصَائِصِ وَالسَّمَاتِ: (أ) سَلَامَةُ الْمَصْدَرِ، وَذَلِكَ بِاعْتِمَادِهَا عَلَى الْكِتَابِ وَالسُّنَنِ، وَإِجْمَاعِ السَّلَفِ [قَالَ ابْنُ نَاجِي التَّنَوُّخِيِّ (ت 837هـ): (السَّلَفُ الصَّالِحُ) وَصُفٌّ لَازِمٌ يَخْتَصُّ عِنْدَ الْإِطْلَاقِ بِالصَّحَابَةِ وَلَا يُشَارِكُهُمْ غَيْرُهُمْ فِيهِ. انْتَهَى مِنْ (شَرْحِ ابْنِ نَاجِي التَّنَوُّخِيِّ عَلَى مَتْنِ الرِّسَالَةِ)] وَأَقْوَالِهِمْ، فَحَسْبُ، وَهَذِهِ الْخَاصِّيَّةُ لَا تُوجَدُ فِي مَذَاهِبِ أَهْلِ الْكَلَامِ وَالْمُتَبَدِّعَةِ وَالصُّوْفِيَّةِ، الَّذِينَ يَعْتَمِدُونَ عَلَى الْعَقْلِ وَالنَّظَرِ، أَوْ عَلَى الْكَشْفِ وَالْحَدْسِ وَالْإِلْهَامِ وَالْوَحْدِ [قَالَ الشَّيْخُ نَاصِرُ الْعَقْلِ فِي (شَرْحِ مَجْمَلِ أَصُولِ أَهْلِ السَّنَةِ): فَإِنْ كَانَ مَا يُكْشَفُ لَهُ مِنْ

الْأُمُورِ وَالْحَدَسِ وَالْفِرَاسَةِ وَالْكَرَامَاتِ يُوَافِقُ الْكِتَابَ
وَالسُّنَّةَ، فَبِهَا وَنِعْمَتْ، وَنَحْمَدُ اللَّهَ عَلَى ذَلِكَ، وَإِذَا لَمْ
يُؤَافِقِ الْكِتَابَ وَالسُّنَّةَ فَهَذَا كَشْفٌ مَرْدُودٌ، الْكَشْفُ لَيْسَ
مَصْدَرًا مِنْ مَصَادِرِ الدِّينِ. انْتَهَى بِاخْتِصَارٍ، وَغَيْرِ ذَلِكَ
مِنْ الْمَصَادِرِ الْبَشَرِيَّةِ النَاقِصَةِ الَّتِي يُحْكَمُونَ بِهَا أَوْ
يَعْتَمِدُونَ فِي **أُمُورِ الْغَيْبِ (وَالْعَقِيدَةُ كُلُّهَا غَيْبٌ)**، أَمَّا
أَهْلُ السُّنَّةِ فَهُمْ -بِحَمْدِ اللَّهِ- مُعْتَصِمُونَ بِكِتَابِ اللَّهِ وَسُنَّةِ
رَسُولِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَإِجْمَاعِ السَّلَفِ الصَّالِحِ
وَأَقْوَالِهِمْ، وَأَيُّ مُعْتَقَدٍ يُسْتَمَدُّ مِنْ غَيْرِ هَذِهِ الْمَصَادِرِ إِنَّمَا
هُوَ ضَلَالٌ وَبِدْعَةٌ، فَالَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ يَسْتَمِدُّونَ شَيْئًا
مِنَ الدِّينِ عَنْ طَرِيقِ الْعَقْلِ وَالنَّظَرِ (أَوْ عِلْمِ الْكَلَامِ
وَالْفَلَسَفَةِ)، أَوِ الْإِلَهَامِ وَالْكَشْفِ وَالْوَجْدِ أَوِ الرُّؤْيِ
وَالْأَخْلَامِ أَوْ عَنْ طَرِيقِ أَشْخَاصٍ يَزْعُمُونَ لَهُمُ الْعِصْمَةُ -
غَيْرِ الْأَنْبِيَاءِ- أَوِ الْإِحَاطَةِ بِعِلْمِ الْغَيْبِ، مَنْ زَعَمَ ذَلِكَ فَقَدْ
افْتَرَى عَلَى اللَّهِ أَعْظَمَ الْفَرْيَةِ، وَنَقُولُ لِمَنْ زَعَمَ ذَلِكَ
كَمَا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى لِمَنْ قَالَ عَلَيْهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ {قُلْ هَاتُوا
بِرَهَانَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ}، وَأَنِّي لَهُ أَنْ يَأْتِيَ إِلَّا بِشَبَهِ
الشَّيْطَانِ؛ (ب) أَنَّهُ تَقَوُّمٌ عَلَى التَّسْلِيمِ لِلَّهِ تَعَالَى
وَلِرَسُولِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، لِأَنَّهُ غَيْبٌ، وَالْغَيْبُ
يَقُومُ وَيَعْتَمِدُ عَلَى التَّسْلِيمِ وَالتَّصَدِيقِ الْمُطْلَقِ لِلَّهِ تَعَالَى
وَلِرَسُولِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَالتَّسْلِيمُ بِالْغَيْبِ مِنْ
صِفَاتِ الْمُؤْمِنِينَ الَّتِي مَدَّحَهُمُ اللَّهُ بِهَا، قَالَ تَعَالَى
{أَلَمْ، ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ، هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ، الَّذِينَ
يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ}، وَالْغَيْبُ لَا تُدْرِكُهُ الْعُقُولُ وَلَا تُحِيطُ بِهِ،
وَمِنْ هُنَا فَأَهْلُ السُّنَّةِ يَقِفُونَ فِي **أَمْرِ الْعَقِيدَةِ** عَلَى مَا
جَاءَ عَنِ اللَّهِ وَعَنِ رَسُولِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، **بِخِلَافِ**
أَهْلِ الْبِدْعِ وَالْكَلامِ فَهُمْ يَخُوضُونَ فِي ذَلِكَ رَجْمًا بِالْغَيْبِ،
وَأَنِّي لَهُمْ أَنْ يُحِيطُوا بِعِلْمِ الْغَيْبِ، فَلَا هُمْ أَرَاخُوا
عُقُولَهُمْ [عَلَّقَ الشَّيْخُ نَاصِرَ الْعَقْلَ هُنَا فَقَالَ: يَنْبَغِي أَنْ
لَا يُفْهَمَ مِنْ هَذَا أَنَّ الْإِسْلَامَ يَحْجُزُ عَلَى الْعَقْلِ وَيُعْطَلُ

وَضَلِيقَتَهُ وَيُلْغِي مَوْهَبَةَ التَّفَكِيرِ لَدَى الْإِنْسَانِ، بِالْعَكْسِ،
فَالْإِسْلَامُ أَتَّاحَ لِلْعَقْلِ مِنْ مَجَالَاتِ الْعِلْمِ وَالنَّظَرِ
وَالْتَفَكِيرِ وَالْإِبْدَاعِ - مَا هُوَ كَفِيلٌ بِإِشْبَاعِ هَذِهِ النَّزْعَةِ - فِي
خَلْقِ اللَّهِ وَشُؤُونِ الْحَيَاةِ وَأَفَاقِ الْكَوْنِ الْوَاسِعَةِ وَعَجَائِبِ
النَّفْسِ الْكَثِيرَةِ، إِنَّمَا أَرَاخُ اللَّهَ النَّاسَ مِنَ التَّفَكِيرِ **فِيمَا لَا**
سَبِيلَ لَهُ مِنْ أُمُورِ الْغَيْبِ، وَذَلِكَ إِشْفَاقًا عَلَى الْعَقْلِ
وَحِمَايَةً لَهُ مِنَ التَّيِّهِ وَالضَّيَّاعِ فِي مَتَاهَاتٍ لَا يُدْرِكُ
غَوْرَهَا. **انتهى باختصار** [بالتسليم، ولا عقائدَهم
وَذِمَمَهُم بِالِاتِّبَاعِ، وَلَا تَرَكَوْا عَامَّةَ أَتْبَاعِهِمْ عَلَى الْفِطْرَةِ
الَّتِي فَطَرَهُمُ اللَّهُ عَلَيْهَا؛ (ت) مُوَافَقَتُهَا لِلْفِطْرَةِ
الْقَوِيْمَةِ وَالْعَقْلِ السَّلِيمِ، لِأَنَّ عَقِيدَةَ أَهْلِ السَّنَةِ
وَالْجَمَاعَةِ تَقُومُ عَلَى الْإِتِّبَاعِ وَالِاقْتِدَاءِ وَالِاهْتِدَاءِ بِهُدَى
اللَّهِ تَعَالَى وَهُدَى رَسُولِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَمَا عَلَيْهِ
سَلَفُ الْأُمَّةِ، فَهِيَ تَسْتَقِي مِنْ مَشْرَبِ الْفِطْرَةِ وَالْعَقْلِ
السَّلِيمِ وَالْهُدَى الْقَوِيْمِ، وَمَا أَغْدَبَهُ مِنْ مَشْرَبٍ، أَمَّا
الْمُعْتَقِدَاتُ الْآخَرَى فَمَا هِيَ إِلَّا أَوْهَامٌ وَتَحَرُّصَاتٌ **نَعْمِي**
الْفِطْرَةِ وَتَحْيِرُ الْعُقُولِ؛ (ث) **إِتِّصَالُ سَنَدِهَا بِالرَّسُولِ**
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَالصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ وَأُيُومَةِ الْهُدَى
قَوْلًا وَعَمَلًا وَعِلْمًا وَاعْتِقَادًا، فَلَا يُوجَدُ - بِحَمْدِ اللَّهِ - أَضَلُّ
مِنْ أَصُولِ عَقِيدَةِ أَهْلِ السَّنَةِ وَالْجَمَاعَةِ لَيْسَ لَهُ أَضَلُّ
وَسَنَدٌ وَقِدْوَةٌ مِنَ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ وَأُيُومَةِ الدِّينِ إِلَى
الْيَوْمِ، بِخِلَافِ عَقَائِدِ الْمُبْتَدِعَةِ الَّتِي خَالَفُوا فِيهَا السَّلَفَ،
فَهِيَ مُخَدَّثَةٌ، وَلَا سَنَدَ لَهَا مِنْ كِتَابٍ أَوْ سُنَّةٍ، أَوْ عَنِ
الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ، وَمَا لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ فَهُوَ بَدْعٌ، وَكُلُّ
بَدْعٍ ضَلَالَةٌ؛ (ج) **الْوُضُوحُ وَالتَّبَيُّانُ**، تَمْتَّازُ عَقِيدَةُ أَهْلِ
السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ بِالْوُضُوحِ وَالتَّبَيُّانِ، وَخُلُوهَا مِنَ التَّعَارُضِ
وَالْتَّنَاقُضِ وَالْغُمُوضِ، وَالْفَلَسَفَةِ وَالتَّعْقِيدِ فِي الْفَاضِلِهَا
وَمَعَانِيهَا، لِأَنَّهَا مُسْتَمَدَّةٌ مِنْ كَلَامِ اللَّهِ الْمُبِينِ الَّذِي لَا
يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ، وَمِنْ كَلَامِ
رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الَّذِي لَا يَنْطَلِقُ عَنِ

الهُوَى، بَيْنَمَا الْمُعْتَقِدَاتُ الْأُخْرَى هِيَ مِنْ تَخْلِيْطِ الْبَشَرِ
أَوْ تَأْوِيلِهِمْ وَتَحْرِيفِهِمْ، وَشَتَانٌ بَيْنَ الْمَشْرَبَيْنِ؛
(ح) سَلَامَتُهَا مِنَ الْإِضْطِرَابِ وَالتَّنَاقُضِ وَاللَّبْسِ، فَإِنَّ
الْعَقِيدَةَ الْإِسْلَامِيَّةَ الصَّافِيَّةَ لَا إِضْطِرَابَ فِيهَا وَلَا
الْتِبَاسَ، وَذَلِكَ لِاعْتِمَادِهَا عَلَى الْوَحْيِ، وَقُوَّةِ صِلَةِ أَتْبَاعِهَا
بِاللَّهِ وَتَحْقِيقِ الْعُبُودِيَّةِ لَهُ وَخُذَهُ وَالتَّوَكُّلِ عَلَيْهِ وَخُذَهُ
وَقُوَّةِ يَقِينِهِمْ بِمَا مَعَهُمْ مِنَ الْحَقِّ **وَسَلَامَتِهِمْ مِنَ الْخَيْرَةِ**
فِي الدِّينِ وَمِنْ الْقَلْقِ وَالشَّكِّ وَالشُّبُهَاتِ، **[وَذَلِكَ]**
بِخِلَافِ أَهْلِ الْبِدْعِ؛ أَصْدَقُ مِثَالٍ عَلَى ذَلِكَ مَا حَصَلَ لكَثِيرٍ
مِنْ أُمَّةٍ عِلْمُ الْكَلَامِ وَالْفَلَسَفَةِ وَالتَّصَوُّفِ مِنَ إِضْطِرَابٍ
وَتَقَلُّبٍ وَتَدَمٍّ (بَسَبَبِ مَا حَصَلَ بَيْنَهُمْ مِنْ مُجَانِبَةِ عَقِيدَةِ
السَّلَفِ)، وَرُجُوعِ كَثِيرٍ مِنْهُمْ إِلَى التَّسْلِيمِ وَتَقْرِيرِ مَا
يَعْتَقِدُهُ السَّلَفُ (خَاصَّةً عِنْدَ التَّقَدُّمِ فِي السَّنِّ، أَوْ عِنْدَ
الْمَوْتِ). انتهى باختصار.

(41) وَقَالَ الشَّيْخُ فَالْحُ الصَّغِيرُ (عَمِيدُ كَلِيَّةِ أَصُولِ الدِّينِ
بِجَامِعَةِ الْإِمَامِ مُحَمَّدِ بْنِ سَعُودٍ الْإِسْلَامِيَّةِ بِالرِّيَاضِ) فِي
(الدِّفَاعِ عَنِ السَّنَةِ النَّبَوِيَّةِ): نَقُولُ لِمَنْ حَكَمُوا عَقُولَهُمْ
فِي شَرْعِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، **وَقَدْ مَوَّاهَا عَلَيْهِ**، إِنَّ تَحْكِيمَ
الْعَقْلِ - وَهُوَ مَخْلُوقٌ - فِي خَالِقِهِ، بِحَيْثُ يَقُولُونَ {يَجِبُ
عَلَيْهِ بَعْثُ الرُّسُلِ، وَيَجِبُ عَلَيْهِ الصَّلَاحُ وَالْأَصْلَاحُ، وَيَجِبُ
عَلَيْهِ اللَّطْفُ، وَيَجِبُ عَلَيْهِ كَذَا، وَكَيْفَ يَجُوزُ هَذَا فِي حَقِّ
اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ مِمَّا وَرَدَ فِي صِفَاتِهِ وَأَسْمَائِهِ (جَلَّ جَلَالُهُ)
فِي كِتَابِهِ الْعَزِيزِ وَشُنَّةِ نَبِيِّهِ الْمُطَهَّرَةِ؟، وَكَيْفَ الْيَوْمُ
الْآخِرُ وَمَا فِيهِ مِنْ حِسَابٍ وَعِقَابٍ وَجَنَّةٍ وَنَارٍ وَمِيزَانٍ
وَصِرَاطٍ وَشِفَاعَةٍ؟} إِلَى آخِرِ مَا يُنْطَلِقُ بِهِ فِي تِلْكَ
الْأَشْيَاءِ (الْإِلَهِيَّاتِ وَالنَّبَوَاتِ وَالسَّمْعِيَّاتِ) **[قَالَ مَوْقِعُ**
(الْإِسْلَامِ سُؤَالُ وَجَوَابُ) الَّذِي يُشْرِفُ عَلَيْهِ الشَّيْخُ مُحَمَّدُ
صَالِحُ الْمُنَجِّدِ فِي هَذَا الرَّابِطِ: يُقَسِّمُ الْمُتَكَلِّمُونَ، مِنْ
الْأَشَاعِرَةِ وَغَيْرِهِمْ، الْكَلَامَ فِي الْعُقَائِدِ إِلَى ثَلَاثِ قَضَايَا

رئيسة وهي، (أ) الإلهيات، (ب) النبؤات، (ت) السَّمْعِيَّات. انتهى. وقال الشيخ محمد بن خليفة التميمي (عضو هيئة التدريس بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة) في (معتقد أهل السنة والجماعة في توحيد الأسماء والصفات): **الأشاعرة يُقسِّمون أبواب العقيدة إلى إلهيات ونبؤات وسمْعِيَّات**. انتهى باختصار. وجاء في الموسوعة العَقْدِيَّة (إعداد مجموعة من الباحثين، بإشراف الشيخ علوي بن عبدالقادر السَّقَّاف): **كلمة (الإلهيات) عند أهل الكلام والفلاسفة والمُستشرقين وأتباعهم وغيرهم، المقصودُ بها فلسفاتُ الفلاسفة، وكلامُ المتكلمين والملاحدة، فيما يتعلَّقُ بالله تعالى**. انتهى باختصار. **وفي هذا الرابط** قال مركز الفتوى بموقع إسلام ويب التابع لإدارة الدعوة والإرشاد الديني بوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بدولة قطر: وكثيرٌ **من المتكلمين يُقسِّمُ مباحث العقيدة إلى ثلاثة أقسام، الإلهيات، والنبؤات، والسَّمْعِيَّات (ويَعْنُون بها البرزخ واليوم الآخر وما فيه)**. انتهى. وقالت **دَارُ الإفتاء المضريَّة (التي تتبَّعُ منهجَ مؤسسة الأزهر الصوفي الأشعري)** على موقعها **في هذا الرابط** تحت عنوان (أركان العقيدة): **أركانُ العقيدة الدينيَّة التي يَحِبُّ على المسلم أن يؤمنَ بها حتى يَنجُو في الآخرة وَيَفُوزَ بِجَنَّةِ الرحمن تَبَارَكَ وتعالى، هي الإلهيات والنبؤات والسَّمْعِيَّات**. انتهى باختصار. وقال الشيخ محمد حسن مهدي بخيت (أستاذ العقيدة والفلسفة بجامعة الأزهر) في كتابه (عقيدة المؤمن في الإلهيات): وموضوع علم أصول الدين، هو دراسة العقائد الدينيَّة، **ويَنَدْرُجُ تحت هذه العقائد ثلاثة مباحث أساسية هي الإلهيات والنبؤات والسَّمْعِيَّات؛ فالإلهيات هي المسائل التي يُبحث فيها عن الله تعالى وصفاته وأفعاله، من حيث ما يَحِبُّ وما يَجُوزُ وما يَسْتَحِيلُ في حَقِّه تعالى؛ والنبؤات**

يَتَعَلَّقُ بِهَا مَا يَجِبُ وَمَا يَجُوزُ وَمَا يَسْتَحِيلُ فِي حَقِّ
الرُّسُلِ وَالْأَنْبِيَاءِ عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ؛ **وَالسَّمْعِيَّاتُ**
هِيَ الْأُمُورُ الَّتِي تَتَعَلَّقُ بِالسَّمَاعِ مِنَ الْمَعْصُومِ صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَتَدْخُلُ فِي دَائِرَةِ الْجَوَازِ الْعَقْلِيِّ، وَتَدُورُ
حَوْلَ الْمَلَائِكَةِ وَالْجِنِّ، وَالْكَرْسِيِّ، وَالصِّرَاطِ، وَالْعَرْشِ،
وَالْبَعثِ وَالْحَشْرِ، وَالْمِيزَانِ وَالْحِسَابِ، وَالْحَوْضِ
وَالشَّفَاعَةِ، وَالْجَنَّةِ وَالنَّارِ، وَعَذَابِ الْقَبْرِ وَنَعِيمِهِ، وَغَيْرِ
ذَلِكَ مِنْ مَسَائِلَ تَتَعَلَّقُ بِالسَّمْعِيَّاتِ. انْتَهَى بِاخْتِصَارِ.
وَقَالَ الشَّيْخُ عَلَوِي بْنُ عَبْدِ الْقَادِرِ السَّقَّافِ (فِي عِلْمُ
الْعَقِيدَةِ وَالتَّوْحِيدِ): أَسْمَاءُ عِلْمِ الْعَقِيدَةِ [يَعْنِي عِنْدَ أَهْلِ
السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ]؛ (أ) الْعَقِيدَةُ، [وَمِنْ ذَلِكَ كِتَابُ (عَقِيدَةُ
السَّلَفِ أَصْحَابِ الْحَدِيثِ) لِلصَّابُونِيِّ (ت 449 هـ)،
و(الاعتقاد) لِلْبَيْهَقِيِّ (ت 458 هـ)؛ (ب) التَّوْحِيدُ، [وَمِنْ
ذَلِكَ كِتَابُ التَّوْحِيدِ "فِي (الجامع الصحيح)" لِلْبُخَارِيِّ (ت
256 هـ)، وَكِتَابُ (التَّوْحِيدِ) لِابْنِ خُزَيْمَةَ (ت 311 هـ)،
وَكِتَابُ (التَّوْحِيدِ) لِابْنِ مَنْدَه [ت 395 هـ]، وَكِتَابُ (التَّوْحِيدِ)
لِلْإِمَامِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْوَهَّابِ [ت 1206 هـ]؛ (ت) السُّنَّةُ،
[وَمِنْ ذَلِكَ كِتَابُ (السُّنَّةِ) لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ
(ت 290 هـ)، وَ(السُّنَّةِ) لِلْخَلَّالِ (ت 311 هـ)؛ (ث) أَصُولُ
الدِّينِ، [وَمِنْ ذَلِكَ كِتَابُ (أَصُولُ الدِّينِ) لِلْبَغْدَادِيِّ (ت
429 هـ)، وَ(الشرح والإبانة) عَنْ أَصُولِ الدِّيَانَةِ] لِابْنِ بَطَّة
[ت 387 هـ]، وَ(الإبانة) عَنْ أَصُولِ الدِّيَانَةِ لِلأَشْعَرِيِّ (ت
324 هـ)؛ (ج) الْفِقْهُ الْأَكْبَرُ، [وَمِنْ ذَلِكَ كِتَابُ (الْفِقْهُ
الْأَكْبَرُ) الْمَنْسُوبُ لِأَبِي حَنِيفَةَ (ت 150 هـ) [قَالَ الشَّيْخُ
الْأَلْبَانِيُّ فِي فَتَاوَى صَوْتِيَّةٍ مُفَرَّغَةٍ عَلَى هَذَا الرِّابِطِ: هَذَا
الْكِتَابُ لَا تَثْبُتُ نِسْبَتُهُ إِلَى أَبِي حَنِيفَةَ. انْتَهَى]؛
(ح) الشَّرِيعَةُ، [وَمِنْ ذَلِكَ كِتَابُ (الشَّرِيعَةُ) لِلْأَجُرِّيِّ (ت
360 هـ)، وَ(الإبانة) عَنْ شَرْيَعَةِ الْفِرْقَةِ النَّاجِيَةِ] لِابْنِ بَطَّة
[ت 387 هـ]؛ (خ) الْإِيمَانُ [قُلْتُ: وَمِنْ ذَلِكَ كِتَابُ (الْإِيمَانُ)
لِأَبِي عُبَيْدٍ الْقَاسِمِ بْنِ سَلَامٍ الْبَغْدَادِيِّ (ت 224 هـ)،

وَكِتَابُ (الإيمان) لِأَبِي بَكْرٍ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ أَبِي شَيْبَةَ الْعَبْسِيِّ (ت235هـ)، وَكِتَابُ (الإيمان) لِابْنِ مَنْدَةَ (ت395هـ) ... ثم قال -أي الشيخ السَّاف: هذه هي أشهرُ إطلاقاتِ أهلِ السُّنَّةِ على عِلْمِ العَقيدة، وقد يُشركهم غَيْرُهُم في إطلاقيها، كَبَعْضِ الْأَشَاعِرِ... ثم قال -أي الشيخ السَّاف: وهناك إصطلاحاتُ أُخَرى تُطلقُها الْفِرَقُ -غَيْرُ أَهْلِ السُّنَّةِ- على هذا الْعِلْمِ، مِنْ أَشْهَرِ ذَلِكَ؛ (أ) عِلْمُ الْكَلَامِ؛ (ب) الْفَلَسَفَةُ؛ (ت) التَّصَوُّفُ؛ (ث) **الْإِلَهِيَّاتُ**؛ (ج) مَا وَرَاءَ الطَّبِيعَةِ. انتهى باختصار؛ نَقُولُ، إِنَّ قَوْلَكُمْ بِعُقُولِكُمْ فِي تِلْكَ الْأُمُورِ اعْتِرَاضًا {هَذَا يَجِبُ، هَذَا يَسْتَحِيلُ، كَيْفَ هَذَا؟}، هَذَا مِنْكُمْ **اجْتِرَاءٌ** عَلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ وَعَلَى عَظَمَتِهِ جَلَّ جَلَالُهُ، وَاعْتِرَاضٌ عَلَى حُكْمِهِ وَشَرْعِهِ الْحَكِيمِ، وَتَقْدِيمٌ بَيْنَ يَدَيِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ، وَمَنْ أَجَلَّ الْبَارِيَّ وَعَظَّمَهُ وَعَظَّمَ حُكْمَهُ وَشَرْعَهُ، لَمْ يَجْتَرِئْ عَلَى ذَلِكَ، فَلِلَّهِ عَزَّ وَجَلَّ الْحُجَّةُ الْبَالِغَةُ وَالْحِكْمَةُ الْكَامِلَةُ، وَلَا مُعَقَّبَ لِحُكْمِهِ، فَوَجَبَ الْوُقُوفُ مَعَ قَوْلِهِ تَعَالَى {قُلْ فَلِلَّهِ الْحُجَّةُ الْبَالِغَةُ فَلَوْ شَاءَ لَهَدَاكُمْ أَجْمَعِينَ}، وَقَوْلِهِ تَعَالَى {لَا يُشَالُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُشَالُونَ}، وَقَوْلِهِ تَعَالَى {وَاللَّهُ يَحْكُمُ لَا مُعَقَّبَ لِحُكْمِهِ}؛ وَيَكْفِيكَ فِي فَسَادِ عَقْلِ مُعَارِضِ الْوَحْيِ قِرَاءَتَا وَسُنَّةِ اجْتِرَاؤِهِ عَلَى عِصْمَةِ رَبِّهِ عَزَّ وَجَلَّ؛ فَكَيْفَ نَجْعَلُ الْعَقْلَ حَاكِمًا عَلَى شَرْعِهِ (كِتَابًا وَسُنَّةً)، **وَنُقَدِّمُهُ عَلَيْهِ**، وَكَيْفَ نَتَصَوَّرُ أَنَّ الشَّارِعَ الْحَكِيمَ يُشَرِّعُ شَيْئًا يَتَنَاقَضُ مَعَ الْعُقُولِ الْمَحْكُومَةِ بِشَرْعِهِ الْخَنِيفِ؛ يَقُولُ الدُّكْتُورُ [مُصْطَفَى] السَّبَاعِي [فِي كِتَابِهِ (السُّنَّةُ وَمَكَائِثُهَا فِي التَّشْرِيعِ الْإِسْلَامِيِّ)] {مِنَ الْمُقَرَّرِ فِي الْإِسْلَامِ أَنَّهُ لَيْسَ فِيهِ مَا يَرْفُضُهُ الْعَقْلُ وَيَحْكُمُ بِاسْتِحَالَتِهِ، وَلَكِنْ فِيهِ -كَمَا فِي كُلِّ رِسَالَةٍ سَمَاوِيَّةٍ- أُمُورٌ قَدْ يَسْتَعْرِبُهَا الْعَقْلُ وَلَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يَتَصَوَّرَهَا} فِي الْإِلَهِيَّاتِ وَالنَّبَوَاتِ وَالسَّمْعِيَّاتِ، فَتِلْكَ الْأُمُورُ فَوْقَ نِطَاقِ

العقل وإدراكه، وقد يَحْضُلُ الغَلَطُ في فَهْمِها فيُفْهَمُ منها ما يُخَالِفُ صَرِيحَ العقل، فَيَقَعُ التَّعَارُضُ بين ما فُهِمَ مِنَ النقل وبين ما اقتضاه صَرِيحُ العقل، فهذا لا يُدْفَعُ، لِأَنَّ هَذِهِ الْعَقَائِدَ - كَمَا يَقُولُ ابْنُ خَلْدُون [فِي مُقَدِّمَتِهِ] - {مُتَلَقَّاهُ مِنَ الشَّرِيعَةِ، كَمَا تَقَلَّهَا السَّلَفُ مِنْ غَيْرِ رُجُوعٍ فِيهَا إِلَى الْعَقْلِ وَلَا تَعْوِيلٍ عَلَيْهِ... فَإِذَا هَدَانَا الشَّارِعُ إِلَى مُدْرِكٍ [يَعْنِي (مُذْرِكٍ مِنْ قِبَلِ اللَّهِ)]، فَيَنْبَغِي أَنْ نُقَدِّمَهُ عَلَى مَدَارِكِنَا، وَنَثِقَ بِهِ دُونَهَا، وَلَا نَنْظُرَ فِي تَصْحِيحِهِ بِمَدَارِكِ الْعَقْلِ وَلَوْ عَارَضَهُ، بَلْ نَعْتَمِدُ مَا أَمَرَنَا بِهِ اعْتِقَادًا وَعِلْمًا، [وَنَسْكُتُ] عَمَّا لَمْ نَفْهَمْ مِنْ ذَلِكَ وَنُقَوِّضُهُ إِلَى الشَّارِعِ وَتَعَزُّلُ الْعَقْلِ عَنْهُ}؛ وَيَقُولُ [أَيُّ ابْنِ خَلْدُون] فِي مَوْضِعٍ آخَرَ [مِنْ (مُقَدِّمَتِهِ)] {وَلَيْسَ ذَلِكَ بِقَادِحٍ فِي الْعَقْلِ وَمَدَارِكِهِ، بَلِ الْعَقْلُ مِيزَانٌ صَحِيحٌ، فَأَحْكَامُهُ يَقِينَةٌ لَا كَذِبَ فِيهَا، غَيْرَ أَنَّكَ لَا تَطْمَعُ أَنْ تَزِنَ بِهِ أُمُورَ التَّوْحِيدِ وَالْآخِرَةِ، وَحَقِيقَةَ النَّبُوَّةِ، وَحَقَائِقَ الْإِلَهِيَّةِ، وَكُلُّ مَا وَرَاءَ طَوْرِهِ [أَيُّ حَدِّهِ]، فَإِنْ ذَلِكَ طَمَعٌ فِي مُحَالٍ [وَمِثَالُ ذَلِكَ (مِثَالُ رَجُلٍ رَأَى الْمِيزَانَ الَّذِي يُوزَنُ بِهِ الذَّهَبُ، فَطَمِعَ أَنْ يَزِنَ بِهِ الْجِبَالَ)، وَهَذَا لَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْمِيزَانَ فِي أَحْكَامِهِ غَيْرُ صَادِقٍ، لَكِنْ لِلْعَقْلِ حَدًّا يَقِفُ عِنْدَهُ]... وَمَنْ يُقَدِّمُ الْعَقْلَ عَلَى السَّمْعِ [أَيُّ النَّقْلِ] فِي أَمْثَالِ هَذَا الْقَضَايَا، فَذَلِكَ لِقُصُورٍ فِي فَهْمِهِ وَاضْمِحْلَالٍ [فِي] رَأْيِهِ}. انْتَهَى بِاخْتِصَارٍ.

(42) وَقَالَ الشَّيْخُ مُصْطَفَى السَّبَاعِي (ت 1384هـ) فِي كِتَابِهِ (السُّنَّةُ وَمَكَائِثُهَا فِي التَّشْرِيعِ الْإِسْلَامِيِّ): فَإِنَّ اسْتِغْرَابَ الْعَقْلِ شَيْئًا أَمْرٌ نِسْبِيٌّ يَتَّبَعُ الثَّقَافَةَ وَالْبَيْئَةَ وَغَيْرَ ذَلِكَ مِمَّا لَا يَضْبِطُهُ ضَابِطٌ وَلَا يُحَدِّدُهُ مِقْيَاسٌ، وَكَثِيرًا مَا يَكُونُ الشَّيْءُ مُسْتَعْرَبًا عِنْدَ إِنْسَانٍ طَبِيعِيًّا عِنْدَ إِنْسَانٍ آخَرَ، وَالَّذِينَ سَمِعُوا بِالسَّيَّارَةِ اسْتَعْرَبُوهَا قَبْلَ أَنْ

يَرَوْهَا، لِأَنَّهَا تَسِيرُ مِنْ غَيْرِ خُيُولٍ تَقُودُهَا، فِي حِينٍ كَانَتْ عِنْدَ الْغَرْبِيِّينَ أَمْرًا مَالُوفًا عَادِيًّا، وَالْبَدَوِيُّ فِي الصَّحْرَاءِ كَانَ يَسْتَعْرِبُ مَا يَقُولُونَهُ عَنِ الْمَذْيَاعِ (الرَّادِيُو) فِي الْمُدُنِ، وَيَعُدُّهُ كَذِبَةً مِنْ أَكَاذِيبِ الْحَضَرِيِّينَ، فَلَمَّا سَمِعَ الرَّادِيُو لِأَوَّلِ مَرَّةٍ ظَنَّ أَنَّ الشَّيْطَانَ هُوَ الَّذِي يَتَكَلَّمُ فِيهِ... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ مُصْطَفَى السَّبَاعِيِّ-: وَبِهَذَا نَرَى أَنَّ فَرِيقًا كَثِيرًا مِنَ النَّاسِ لَا يُفَرِّقُونَ بَيْنَ مَا يَرْفُضُهُ الْعَقْلُ وَبَيْنَ مَا يَسْتَعْرِبُهُ، فَيَسْتَأْوُونَ بَيْنَهُمَا فِي سُرْعَةِ الْإِنْكَارِ وَالتَّكْذِيبِ، مَعَ أَنَّ حُكْمَ الْعَقْلِ فِيمَا يَرْفُضُهُ نَاشِئٌ مِنْ اسْتِحَالَتِهِ [أَيُّ اسْتِحَالَةٍ مَا يَرْفُضُهُ]، وَحُكْمَ الْعَقْلِ فِيمَا يَسْتَعْرِبُهُ نَاشِئٌ مِنْ عَدَمِ الْقُدْرَةِ عَلَى تَصَوُّرِهِ، وَفَرْقٌ كَبِيرٌ بَيْنَ مَا يَسْتَحِيلُ وَبَيْنَ مَا لَا يُدْرِكُ... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ مُصْطَفَى السَّبَاعِيِّ-: إِنَّمَا نَرَى مِنَ الْاسْتِقْرَاءِ التَّارِيخِيِّ وَتَتَبُّعِ التَّطَوُّرِ الْعِلْمِيِّ وَالْفِكْرِيِّ، أَنَّ كَثِيرًا مِمَّا كَانَ غَامِضًا عَلَى الْعُقُولِ أَصْبَحَ مَفْهُومًا وَاضِحًا، بَلْ إِنَّ كَثِيرًا مِمَّا كَانَ يُعْتَبَرُ حَقِيقَةً مِنَ الْحَقَائِقِ أَصْبَحَ خُرَافَةً مِنَ الْخُرَافَاتِ، وَمَا كَانَ مُسْتَحِيلًا بِالْأَمْسِ أَصْبَحَ الْيَوْمَ وَاقِعًا... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ مُصْطَفَى السَّبَاعِيِّ-: فَنَحْنُ نَعِيشُ فِي عَصْرِ اسْتِطَاعٍ فِيهِ الْإِنْسَانُ أَنْ يَكْتَشِفَ الْقَمَرَ بِصَوَارِيخِهِ، وَهُوَ الْآنَ يَسْتَعِدُّ لِلزُّرُولِ فِيهِ [قُلْتُ: قَدْ تَحَقَّقَ ذَلِكَ الزُّرُولُ بَعْدَ وَفَاةِ الشَّيْخِ] وَفِي غَيْرِهِ مِنَ الْكَوَاكِبِ، وَلَوْ أَنَّ إِنْسَانًا فَكَّرَ فِي مِثْلِ هَذَا فِي الْقُرُونِ الْوُسْطَى أَوْ مُنْذُ مِائَةِ سَنَةٍ لَعُدَّ مِنَ الْمَجَانِينِ... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ مُصْطَفَى السَّبَاعِيِّ-: وَالَّذِينَ يُنَادُونَ بِتَحْكِيمِ الْعَقْلِ فِي صِحَّةِ الْحَدِيثِ أَوْ كَذِبِهِ، لَا نَرَاهُمْ يُفَرِّقُونَ بَيْنَ الْمُسْتَحِيلِ وَبَيْنَ الْمُسْتَعْرِبِ، فَيُبَادِرُونَ إِلَى تَكْذِيبِ كُلِّ مَا يَبْدُو غَرِيبًا فِي عُقُولِهِمْ، وَهَذَا تَهَوُّرٌ طَائِشٌ نَاتِجٌ مِنْ اغْتِرَارِهِمْ بِعُقُولِهِمْ مِنْ جِهَةٍ، وَمِنْ اغْتِرَارِهِمْ بِسُلْطَانِ الْعَقْلِ وَمَدَى صِحَّةِ حُكْمِهِ فِيمَا لَا يَقَعُ تَحْتَ سُلْطَانِهِ مِنْ جِهَةٍ أُخْرَى. انْتَهَى بِاخْتِصَارٍ.

(43) وقال الشيخ عبد العزيز الطريفي (الباحث بوزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد في المملكة العربية السعودية) في مقالة له على هذا الرابط: وأصل الضلال **اغترار الإنسان بعقله**، وطلبه أن يخوي كل شيء به، وبعض المعلومات بالنسبة للعقل كالمحيطات بالنسبة للأواني، لو شككت عليه طوئه وضاع فيها وتخير؛ ومما يدخل في ذلك مسألة القدر، وهي **مسألة لا يقدر العقل على الإحاطة بها** حتى لو عرضت عليه من أولها إلى آخرها حكمة وعلة، حتى يجعل الله له عقلاً يخلف عن عقله الذي هو عليه؛ وقد جاء عن جعفر بن محمد، وأبي حنيفة {أن الناظر في القدر كالناظر في عين الشمس، كلما ازداد نظراً ازداد **تخييراً**}؛ وفي (البحث في القدر) يقول ابن عمر رضي الله عنهما {شيء أراد الله جل جلاله **ألا يطالعكم عليه**، فلا تريدوا من الله ما أبي عليكم}؛ وكثير ممن يعجز عقله عن تأمل المسائل، ويتخير في فهمها، لا يسيء الظن بعقله، وإنما يتهم المسألة بعدم انضباطها فيجحدوها، أو يخرج بنتيجة خاطئة ليخرج من ضعف العقل واتهامه إلى الاغترار به، وأما أهل الإيمان ورجاحة العقل، فيعرفون **نقص العقل وكمال النقل**، فيتوقفون عند ما ثبت به النص وعجز عنه العقل ويسلمون إيماناً برّبهم وتسليماً له؛ **والتسليم والتوقف هو أمر الله لعباده في المسائل التي لا يُدركونها ولا يمكنهم الإحاطة بها**، وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم {يأتي الشيطان أحدكم فيقول (من خلق كذا؟) من خلق كذا؟) حتى يقول (من خلق ربك؟)، فإذا بلغه فليستعذ بالله وليتته} [قال النووي في (شرح صحيح مسلم)]: **وقيل {إن الشيطان إنما يوسوس لمن آيس من إغوائه فينكذ عليه بالوسوسة لعجزه عن إغوائه**

وَأَمَّا الْكَافِرُ فَإِنَّهُ يَأْتِيهِ مِنْ حَيْثُ شَاءَ وَلَا يَفْتَصِرُ فِي حَقِّهِ عَلَى الْوَسْوَسةِ بَلْ **يَتَلَاَعَبُ بِهِ كَيْفَ أَرَادَ** {... ثم قال -أي- النَّوَوِيُّ-: قَالَ الْإِمَامُ الْمَازِرِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ {ظَاهِرُ الْحَدِيثِ أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَمَرَهُمْ أَنْ يَدْفَعُوا الْخَوَاطِرَ بِالْإِعْرَاضِ عَنْهَا وَالرَّدَّ لَهَا مِنْ **غَيْرِ اسْتِدْلَالٍ وَلَا نَظَرٍ** فِي إِبْطَالِهَا}، قَالَ {وَالَّذِي يُقَالُ فِي هَذَا الْمَعْنَى أَنَّ الْخَوَاطِرَ عَلَى قِسْمَيْنِ؛ فَأَمَّا الَّتِي لَيْسَتْ بِمُسْتَقَرَّةٍ وَلَا اجْتَلِبَتْهَا شُبْهَةٌ طَرَأَتْ، فَهِيَ الَّتِي تُدْفَعُ بِالْإِعْرَاضِ عَنْهَا، **وَعَلَى هَذَا يُخْمَلُ الْحَدِيثُ**، وَعَلَى مِثْلِهَا يُنْطَلِقُ اسْمُ الْوَسْوَسةِ، فَكَأَنَّهُ لَمَّا كَانَ أَمْرًا طَارِئًا بِغَيْرِ أَضْلٍ **دُفِعَ بِغَيْرِ نَظَرٍ فِي دَلِيلٍ**، إِذْ لَا أَضْلَ لَهُ يُنْظَرُ فِيهِ؛ وَأَمَّا الْخَوَاطِرُ الْمُسْتَقَرَّةُ الَّتِي أَوْجَبَتْهَا الشُّبْهَةُ فَإِنَّهَا لَا تُدْفَعُ إِلَّا بِالْاسْتِدْلَالِ وَالنَّظَرِ فِي إِبْطَالِهَا [قَالَ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ فِي (مَجْمُوعِ الْفَتَاوَى): فَكُلُّ مَنْ لَمْ يُنَاطِرْ أَهْلَ الْإِلْحَادِ وَالْبِدْعِ مُنَاطِرَةً تَقْطَعُ دَابِرَهُمْ لَمْ يَكُنْ أُعْطِيَ الْإِسْلَامَ حَقُّهُ. أَنْتَهَى] {... ثم قال -أي- النَّوَوِيُّ-: وَأَمَّا قَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ {فَلْيَسْتَعِذْ بِاللَّهِ وَلْيَنْتَهِ}، فَمَعْنَاهُ إِذَا عَرَّضَ لَهُ هَذَا الْوَسْوَاسُ فَلْيَلْجَأْ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى فِي دَفْعِ بَشَرِهِ عَنْهُ، وَلْيُعْرِضْ عَنِ الْفِكْرِ فِي ذَلِكَ، وَلْيَعْلَمْ أَنَّ هَذَا الْخَاطِرَ مِنَ الْوَسْوَسةِ الشَّيْطَانِ، وَهُوَ إِنَّمَا يَسْعَى بِالْفَسَادِ وَالْإِغْوَاءِ فَلْيُعْرِضْ عَنِ الْإِضْغَاءِ إِلَى وَسْوَسةِ وَلْيَبَادِرْ إِلَى قَطْعِهَا بِالِاسْتِعَالِ بِغَيْرِهَا. أَنْتَهَى بِاخْتِصَارٍ. وَقَالَ ابْنُ حَجَرٍ فِي (فَتْحِ الْبَارِيِّ): قَالَ الْخَطَّابِيُّ {وَجْهٌ هَذَا الْحَدِيثِ أَنَّ الشَّيْطَانَ إِذَا وَسَّوسَ بِذَلِكَ فَاسْتَعَاذَ الشَّخْصُ بِاللَّهِ مِنْهُ وَكَفَّ عَنْ مُطَاوَلَتِهِ فِي ذَلِكَ **انْدَفَعَ**}، قَالَ {وَهَذَا بِخِلَافِ مَا لَوْ تَعَرَّضَ أَحَدٌ مِنَ الْبَشَرِ بِذَلِكَ فَإِنَّهُ **يُمْكِنُ قَطْعُهُ بِالْحُجَّةِ وَالْبُرْهَانِ**}، قَالَ {وَالْفَرْقُ بَيْنَهُمَا أَنَّ الْآدَمِيَّ يَفْعُ مِنْهُ الْكَلَامُ بِالسُّؤَالِ وَالْجَوَابِ وَالْحَالُ مَعَهُ مَحْضُورٌ، فَإِذَا رَاعَى الطَّرِيقَةَ وَأَصَابَ الْحُجَّةَ **انْقَطَعَ**؛ وَأَمَّا الشَّيْطَانُ فَلَيْسَ لَوْسْوَسةِ أَنْتَهَاءً، بَلْ **كَلَمًا الزَّم**

حُجَّةَ زَاغَ إِلَى غَيْرِهَا إِلَى أَنْ يُفْضِيَ بِالْمَرْءِ إِلَى الْخَيْرَةِ،
نَعُودُ بِاللَّهِ مِنْ ذَلِكَ} . انتهى] ... ثم قال -أي الشيخ
الطريفي-: كان عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ
يقول لمن سألَهُ عن القَدَرِ {بَحْرٌ عَمِيقٌ فَلَا تَلِجُهُ} يعني
أنه **أكبرُ من أن يُدْرَكَ بالعقل** ... ثم قال -أي الشيخ
الطريفي-: كان النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَنْهَى عن
الْخَوْضِ فِي الْقَدَرِ، **[فقد]** جاء أنه خَرَجَ إِلَى أَصْحَابِهِ وَهُمْ
يَتَنَازَعُونَ فِي الْقَدَرِ، هَذَا يَنْزِعُ بَابًا وَهَذَا يَنْزِعُ بَابًا،
فَكَأَنَّمَا فُتِيَ فِي وَجْهِهِ حَبُّ الزَّمَانِ، فَقَالَ {أَبْهَذَا
أَمَرْتُمْ؟ أَمْ بِهَذَا وَكَلْتُمْ؟} **أَنْ تَضْرِبُوا كِتَابَ اللَّهِ بَعْضَهُ**
بِبَعْضٍ؟ انظُرُوا مَا أَمَرْتُمْ بِهِ فَاتَّبِعُوهُ، وَمَا نُهِيْتُمْ عَنْهُ
فَانْتَهُوا}. انتهى باختصار. وجاء في الموسوعة العَقْدِيَّةُ
(إعداد مجموعة من الباحثين، بإشراف الشيخ عَلَوِي بن
عبدالقادر السَّعَّاف): مِنَ الْأَسْئَلَةِ مَا لَيْسَ لَهُ جَوَابٌ غَيْرُ
السُّكُوتِ وَالْإِنْتِهَاءِ، كَمَا قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
{يَأْتِي الشَّيْطَانُ أَحَدَكُمْ فَيَقُولُ (مَنْ خَلَقَ كَذَا؟) مَنْ خَلَقَ
كَذَا؟) حَتَّى يَقُولَ (مَنْ خَلَقَ رَبَّكَ؟)، فَإِذَا بَلَغَهُ فَلْيَسْتَعِذْ
بِاللَّهِ وَلِيَّتِهِ}، فَإِنَّ كُلَّ نَظَرٍ **لَا بُدَّ لَهُ مِنْ ضَرُورَةٍ يَسْتَتِدُّ**
إِلَيْهَا، فَإِذَا احْتَاجَتْ الضَّرُورَةُ إِلَى اسْتِدْلَالٍ وَنَظَرٍ، أَدَّى
ذَلِكَ إِلَى التَّسْلُسِ وَهُوَ بَاطِلٌ **[قال ابن تيمية في**
(منهاج السنة النبوية): التَّسْلُسُ فِي الْفَاعِلِينَ
وَالْخَالِقِينَ وَالْمُخْدِتِينَ، مِثْلُ أَنْ يَقُولَ {هَذَا الْمُخْدِتُ لَهُ
مُخْدِتٌ، وَلِلْمُخْدِتِ مُخْدِتٌ آخَرُ} إِلَى مَا لَا يَتَنَاهَى، **فَهَذَا**
مِمَّا اتَّفَقَ الْعُقَلَاءُ -فِيمَا أَعْلَمَ- عَلَى امْتِنَاعِهِ، لِأَنَّ كُلَّ
مُخْدِتٍ لَا يُوجَدُ بِنَفْسِهِ، فَهُوَ مُمَكِّنٌ بِاعْتِبَارِ نَفْسِهِ [أي أنه
مُمَكِّنُ الْوُجُودِ وَالْعَدَمِ عَقْلًا]، فَإِذَا قُدِّرَ مِنْ ذَلِكَ مَا لَا
يَتَنَاهَى، لَمْ تَصِرِ الْجُمْلَةُ مَوْجُودَةً وَاجِبَةً بِنَفْسِهَا [أي لَمْ
تَصِرْ جُمْلَةُ الْمُخْدِتَاتِ وَاجِبَةً الْوُجُودِ عَقْلًا بِنَفْسِهَا. قلتُ:
وَمِنْ أَمْثِلَةٍ وَاجِبِ الْوُجُودِ عَقْلًا (مَتَى كَانَ الْكُلُّ مَوْجُودًا
وَجَبَّ عَقْلًا أَنْ يَكُونَ جُزْءُ هَذَا الْكُلِّ مَوْجُودًا أَيْضًا، لِأَنَّهُ

يَلَزَمُ مِنْ وُجُودِ الْكُلِّ وُجُودُ الْجُزْءِ بِالصَّرُورَةِ الْعَقْلِيَّةِ)،
 وَ(مَتَى وَجَدَ الْمُسَبَّبُ وَجَبَ عَقْلًا أَنْ يَكُونَ سَبَبُهُ قَدْ
 وَجَدَ)، فَإِنَّ انْضِمَامَ الْمُخْدِثِ إِلَى الْمُخْدِثِ وَالْمُمْكِنِ إِلَى
 الْمُمْكِنِ، لَا يُخْرِجُهُ عَنْ كَوْنِهِ مُفْتَقِرًا إِلَى الْفَاعِلِ لَهُ، بَلْ
 كَثْرَةُ ذَلِكَ تَزِيدُ حَاجَتَهَا وَافْتِقَارَهَا إِلَى الْفَاعِلِ، وَافْتِقَارُ
 الْمُخْدِثِينَ الْمُمْكِنِينَ أَكْثَرُ مِنْ أَفْتِقَارِ أَحَدِهِمَا، كَمَا أَنَّ
 عَدَمَ الْإِثْنَيْنِ أَكْثَرُ مِنْ عَدَمِ أَحَدِهِمَا، فَالْتَّسَلُّسُ فِي
 هَذَا وَالْكَثْرَةُ لَا تُخْرِجُهُ عَنِ الْافْتِقَارِ وَالْحَاجَةِ، بَلْ تَزِيدُهُ
 حَاجَةً وَافْتِقَارًا؛ فَلَوْ قُدِّرَ مِنَ الْخَوَادِثِ وَالْمُمْكِنَاتِ مَا لَا
 نِهَآيَةَ لَهُ، وَقُدِّرَ أَنَّ بَعْضَ ذَلِكَ مَعْلُولٌ لِبَعْضٍ أَوْ لَمْ يُقَدَّرْ
 ذَلِكَ، فَلَا يُوْجَدُ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ إِلَّا بِفَاعِلٍ صَانِعٍ لَهَا خَارِجٍ
 عَنْ هَذِهِ الطَّبِيعَةِ الْمُشْتَرَكَةِ الْمُسْتَلْزِمَةِ لِلْافْتِقَارِ
 وَالْاِخْتِْيَاجِ، فَلَا يَكُونُ فَاعِلُهَا مَعْدُومًا [أَيُّ مُسْتَحِيلٍ
 الْوُجُودِ عَقْلًا]، وَلَا مُخْدِثًا، وَلَا مُمَكِّنًا (يَقْبَلُ الْوُجُودَ
 وَالْعَدَمَ)، بَلْ لَا يَكُونُ إِلَّا مَوْجُودًا بِنَفْسِهِ، وَاجِبَ الْوُجُودِ،
 لَا يَقْبَلُ الْعَدَمَ، قَدِيمًا [قَالَ الشَّيْخُ عَبْدُ الْعَزِيزِ الرَّاجِحِي
 (الْأَسْتَاذُ فِي جَامِعَةِ الْإِمَامِ مُحَمَّدِ بْنِ سَعُودٍ فِي كَلِيَّةِ
 أَصُولِ الدِّينِ، قِسْمِ الْعَقِيدَةِ) فِي (شَرْحِ الْعَقِيدَةِ
 الطَّحَاوِيَّةِ): كَلِمَةُ {الْقَدِيمِ} مَا وَرَدَتْ فِي أَسْمَاءِ اللَّهِ،
 وَإِنَّمَا أَحَدُهَا أَهْلُ الْكَلَامِ، الَّذِي وَرَدَ فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ
 {الْأَوَّلُ}... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الرَّاجِحِي-: تَسْمِيَةُ اللَّهِ
 بِأَنَّهُ {قَدِيمٌ} مُحَدَّثٌ أَحَدُثُهُ أَهْلُ الْكَلَامِ؛ وَأَهْلُ السُّنَّةِ
 وَالْجَمَاعَةِ لَا يُسَمُّونَ اللَّهَ بِأَنَّهُ {قَدِيمٌ}، لِأَنَّ الْأَسْمَاءَ
 وَالصِّفَاتِ تَوْقِيفِيَّةٌ، وَمَعْنَى (تَوْقِيفِيَّةٌ) أَيُّ أَنَّا نَقِفُ عَلَى
 مَا وَرَدَ فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، مَا وَرَدَ فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ
 مِنَ الْأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ نُثْبِتُهُ لِلَّهِ، وَمَا وَرَدَ فِي الْكِتَابِ
 وَالسُّنَّةِ نَفِيًّا نَنْفِيهِ عَنِ اللَّهِ، وَمَا لَمْ يَرَدْ فِي الْكِتَابِ
 وَالسُّنَّةِ نَفِيًّا وَلَا إِثْبَاتًا نَتَّوَقَّفُ... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ
 الرَّاجِحِي-: يَنْبَغِي أَنْ نَكْتَفِيَ بِمَا وَرَدَ فِي الْكِتَابِ
 وَالسُّنَّةِ، فَنَقُولُ {اللَّهُ الْأَوَّلُ}، كَمَا قَالَ سُبْحَانَهُ {هُوَ

الْأَوَّلُ وَالْآخِرُ وَالظَّاهِرُ وَالْبَاطِنُ}، وَثَبَّتَ فِي صَاحِحِ
 مُسْلِمٍ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ {اللَّهُمَّ أَنْتَ
 الْأَوَّلُ فَلَيْسَ قَبْلَكَ شَيْءٌ، وَأَنْتَ الْآخِرُ فَلَيْسَ بَعْدَكَ
 شَيْءٌ} وَالْمَعْنَى أَنَّهُ {الْأَوَّلُ} الَّذِي لَيْسَ لِأَوَّلِيَّتِهِ بَدَايَةٌ
 وَ{الْآخِرُ} الَّذِي لَيْسَ لِآخِرِيَّتِهِ نِهَآيَةٌ. انْتَهَى بِاخْتِصَارٍ
 لَيْسَ بِمُحَدَّثٍ، فَإِنَّ كُلَّ مَا لَيْسَ كَذَلِكَ فَإِنَّهُ مُفْتَقِرٌ إِلَى
 مَنْ يَخْلُقُهُ وَإِلَّا لَمْ يَوْجَدْ. انْتَهَى بِاخْتِصَارٍ. وَقَالَ -أَيُّ ابْنِ
 تَيْمِيَّةٍ- أَيْضًا فِي (درء تعارض العقل والنقل): التَّسْلُسُ
 فِي الْمُؤَثَّرَاتِ هُوَ أَنْ يَكُونَ لِلْحَادِثِ فَاعِلٌ وَلِلْفَاعِلِ
 فَاعِلٌ، وَهَذَا بَاطِلٌ بِصَرِيحِ الْعَقْلِ وَاتِّفَاقِ الْعُقَلَاءِ، وَهَذَا
 هُوَ التَّسْلُسُ الَّذِي أَمَرَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِأَنْ
 يُسْتَعَادَ بِاللَّهِ مِنْهُ، وَأَمَرَ بِالِانْتِهَاءِ عَنْهُ، وَأَنْ يَقُولَ الْقَائِلُ
 {آمَنْتُ بِاللَّهِ وَرَسُولَهُ} كَمَا فِي الصَّحِيحَيْنِ عَنْ أَبِي
 هُرَيْرَةَ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
 {يَأْتِي الشَّيْطَانُ أَحَدَكُمْ فَيَقُولُ (مَنْ خَلَقَ كَذَا؟) حَتَّى
 يَقُولَ لَهُ (مَنْ خَلَقَ رَبَّكَ؟)، فَإِذَا بَلَغَ ذَلِكَ فَلَيْسَتْ عِذُّ بِاللَّهِ
 وَلَيْتَنَّهُ}، وَفِي رَوَايَةٍ {لَا يَزَالُ النَّاسُ يَتَسَاءَلُونَ حَتَّى
 يَقُولُوا (هَذَا اللَّهُ خَلَقَ الْخَلْقَ، مَنْ خَلَقَ اللَّهَ؟) فَمَنْ وَجَدَ
 مِنْ ذَلِكَ شَيْئًا فليقل (آمَنْتُ بِاللَّهِ)} وَرَوَايَةٌ
 {وَرَسُولَهُ}... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ ابْنِ تَيْمِيَّةٍ-: تَسْلُسُ الْعِلَلِ
 وَالْمَعْلُولَاتِ مُمْتَنِعٌ بِصَرِيحِ الْعَقْلِ وَاتِّفَاقِ الْعُقَلَاءِ، وَكَذَلِكَ
 تَسْلُسُ الْفِعْلِ وَالْفَاعِلِينَ، وَالْخَلْقِ وَالْخَالِقِينَ، فَيَمْتَنِعُ
 أَنْ يَكُونَ لِلْخَالِقِ خَالِقٌ، وَلِلْخَالِقِ خَالِقٌ إِلَى غَيْرِ نِهَآيَةٍ،
 وَلِهَذَا بَيَّنَّ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّ هَذَا مِنْ
 وَسْوَسةِ الشَّيْطَانِ، فَقَالَ فِي الْحَدِيثِ الصَّحِيحِ {يَأْتِي
 الشَّيْطَانُ أَحَدَكُمْ فَيَقُولُ (مَنْ خَلَقَ كَذَا؟، مَنْ خَلَقَ كَذَا؟)
 حَتَّى يَقُولَ (مَنْ خَلَقَ اللَّهَ؟)، فَإِذَا وَجَدَ ذَلِكَ أَحَدَكُمْ
 فَلَيْسَتْ عِذُّ بِاللَّهِ وَلَيْتَنَّهُ}. انْتَهَى بِاخْتِصَارٍ. وَقَالَ الشَّيْخُ
 عَبْدُ الرَّحْمَنِ حَبْنَكَةُ (الْأَسْتَاذُ بِجَامِعَةِ أَمِّ الْقُرَى) فِي
 (ضَوَابِطِ الْمَعْرِفَةِ وَأَصُولِ الْاسْتِدْلَالِ وَالْمُنَاطَرَةِ) تَحْتَ

عنوان (مِنَ الْمُسْتَحِيلَاتِ الْعَقْلِيَّةِ الدَّوْرُ وَالتَّسْلُسُ):
الدَّوْرُ هُوَ تَوْقُفُ الشَّيْءِ عَلَى نَفْسِهِ، أَيْ أَنْ يَكُونَ هُوَ
نَفْسُهُ عِلَّةً لِنَفْسِهِ، بِوَاسِطَةٍ أَوْ بِدُونِ وَاسِطَةٍ، **وَالدَّوْرُ**
مُسْتَحِيلٌ بِالْبَدَاهَةِ الْعَقْلِيَّةِ، أَمَثَلُهُ؛ (أ) الْكَوْنُ وَجِدَ بِنَفْسِهِ
مِنَ الْعَدَمِ الْمُطْلَقِ، فِي هَذَا الْكَلَامِ دَوْرٌ مَرْفُوضٌ عَقْلًا،
إِذْ يَقْتَضِي أَنْ يَكُونَ الْكَوْنُ عِلَّةً لِنَفْسِهِ، وَأَنْ يَكُونَ مَعْلُولًا
لَهَا بَأَنٍ وَاحِدٍ، وَالْعِلَّةُ يَقْتَضِي سَبْقَ الْمَعْلُولِ [أَيْ أَنْ
تَسْبِقَ الْمَعْلُولَ]، وَبِمَا أَنَّ الْعِلَّةَ -بِحَسَبِ الدَّعْوَى- هِيَ
الْمَعْلُولُ نَفْسُهُ، فَإِنْ هَذَا الْكَلَامُ يَقْتَضِي أَنْ يَكُونَ وَجُودُ
الشَّيْءِ سَابِقًا عَلَى وَجُودِهِ نَفْسِهِ، وَفِي هَذَا تَنَاقُضٌ
ظَاهِرٌ، وَهُوَ أَنَّ الْكَوْنَ بَوْضُفِهِ عِلَّةٌ هُوَ مَوْجُودٌ، وَبَوْضُفِهِ
مَعْلُولًا هُوَ غَيْرُ مَوْجُودٍ، مَعَ أَنَّهُ شَيْءٌ وَاحِدٌ لَا شَيْئَانِ،
فَهُوَ إِذَنْ بِحَسَبِ الدَّعْوَى (مَوْجُودٌ غَيْرُ مَوْجُودٍ) فِي أَنْ
وَاحِدٍ، وَالتَّنَاقُضُ مُسْتَحِيلٌ مَرْفُوضٌ بِالْبَدَاهَةِ الْعَقْلِيَّةِ؛
(ب) أَوَّلُ دَجَاجَةٍ يَتَوَقَّفُ وَجُودُهَا عَلَى أَوَّلِ بَيْضَةٍ، وَأَوَّلُ
بَيْضَةٍ يَتَوَقَّفُ وَجُودُهَا عَلَى أَوَّلِ دَجَاجَةٍ، هَذَا كَلَامٌ
مَرْفُوضٌ بِالْبَدَاهَةِ الْعَقْلِيَّةِ، لِمَا فِيهِ مِنَ الدَّوْرِ الْمُسْتَحِيلِ
عَقْلًا، إِذْ يَقْتَضِي أَنَّ الْعِلَّةَ فِي وَجُودِ الدَّجَاجَةِ الْأُولَى هِيَ
الْبَيْضَةُ الْأُولَى، وَأَنَّ الْعِلَّةَ فِي وَجُودِ الْبَيْضَةِ الْأُولَى هِيَ
الدَّجَاجَةُ الْأُولَى الَّتِي هِيَ مَعْلُولٌ لِلْبَيْضَةِ الْأُولَى، فَلَا
تُوجَدُ مَا لَمْ تُوجَدْ، إِذَنْ فَالِدَّجَاجَةُ الْأُولَى لَا تُوجَدُ إِلَّا إِذَا
وُجِدَتْ هِيَ فَانْتَبَجَتْ بَيْضَةً فَفَقَسَتْ -أَيْ فَكَسَرَتْ- الْبَيْضَةَ
عَنْهَا، لَقَدْ دَارَ الشَّيْءُ عَلَى نَفْسِهِ بِوَاسِطَةٍ، وَانْتَهَى -أَيْ
الدَّوْرُ- إِلَى تَنَاقُضٍ ظَاهِرٍ مَرْفُوضٍ لَزِمَ مِنْهُ إِثْبَاتُ أَنْ
يَكُونَ الشَّيْءُ الْوَاحِدُ مَوْجُودًا قَبْلَ أَنْ يَكُونَ مَوْجُودًا،
لِيُوجَدَ شَيْئًا آخَرَ، يَكُونَ هَذَا الشَّيْءُ الْآخَرُ عِلَّةً فِي وَجُودِ
مَا كَانَ هُوَ سَبَبًا فِي وَجُودِهِ، وَظَاهِرٌ أَنَّ هَذَا الدَّوْرَ يَنْتَهِي
إِلَى أَنْ تَكُونَ الدَّجَاجَةُ عِلَّةً فِي وَجُودِ الدَّجَاجَةِ مَعَ وَجُودِ
وَاسِطَةٍ هِيَ الْبَيْضَةُ، وَأَنْ تَكُونَ الْبَيْضَةُ عِلَّةً فِي وَجُودِ
الْبَيْضَةِ مَعَ وَاسِطَةٍ هِيَ الدَّجَاجَةُ؛ (ت) أَوَّلُ مَاءٍ وَجِدَ فِي

الأرض هو من السحاب، وَأَوَّلُ سحاب وُجِدَ هو من بخار الماء في الجو، وَأَوَّلُ بخار للماء في الجو وُجِدَ هو من الماء الذي وُجِدَ في الأرض، هذا كلامٌ فيه دَوْرٌ مرفوضٌ بالبَدَاهَةِ الْعَقْلِيَّةِ، ولكنَّ هذا الدَّوْرَ تَعَدَّدَتْ فِيهِ الْوَاسِطَةُ، فَإِذَا انْتَقَلْنَا مِنَ الْمَاءِ الْمُتَوَقَّفِ وَجُودِهِ عَلَى السَّحَابِ، ثُمَّ مِنَ السَّحَابِ الْمُتَوَقَّفِ وَجُودِهِ عَلَى الْبَخَارِ، ثُمَّ مِنَ الْبَخَارِ الْمُتَوَقَّفِ وَجُودِهِ عَلَى الْمَاءِ، وَجَدْنَا أَنْفُسَنَا أَمَامَ تَوَقُّفِ وَجُودِ الْمَاءِ عَلَى نَفْسِهِ، وَتَوَقُّفِ وَجُودِ الْبَخَارِ عَلَى نَفْسِهِ، وَتَوَقُّفِ وَجُودِ السَّحَابِ عَلَى نَفْسِهِ، بَعْدَ أَنْ دَارَ التَّوَقُّفُ عَلَى وَاسِطَةٍ مِنْ غُنُصْرَيْنِ آخَرَيْنِ، وَانْتَهَى -أَيِ الدَّوْرِ- إِلَى التَّنَاقُضِ الْمَرْفُوضِ بِالْبَدَاهَةِ الْعَقْلِيَّةِ، إِذْ فِيهِ إِثْبَاتُ وَجُودِ الشَّيْءِ قَبْلَ أَنْ يَكُونَ مَوْجُودًا، لِيَكُونَ عِلَّةً لَوْجُودِ أَمْرٍ ثَانٍ، وَالثَّانِي عِلَّةً لَوْجُودِ أَمْرٍ ثَالِثٍ، وَالثَّالِثُ عِلَّةً لَوْجُودِ الْأَمْرِ الْأَوَّلِ، إِذَنْ فَالْأَوَّلُ عِلَّةٌ لِنَفْسِهِ بَعْدَ دَوْرَةٍ مَرَّتْ عَلَى غُنُصْرَيْنِ آخَرَيْنِ... ثُمَّ قَالَ -أَيِ الشَّيْخِ حَبْنَكَةَ-: وَقَدْ تَكَثَّرَ غَنَاصِرُ الْوَاسِطَةِ فِي الدَّوْرِ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ... ثُمَّ قَالَ -أَيِ الشَّيْخِ حَبْنَكَةَ-: السَّلْسُلُ هُوَ أَنْ يَسْتَنِدَ وَجُودُ الْمُمكنِ إِلَى عِلَّةٍ مُؤَثِّرَةٍ فِيهِ، وَتَسْتَنِدَ هَذِهِ الْعِلَّةُ إِلَى عِلَّةٍ مُؤَثِّرَةٍ فِيهَا، وَهِيَ إِلَى عِلَّةٍ ثَالِثَةٍ مُؤَثِّرَةٍ فِيهَا، وَهَكَذَا تَسْلُسُّلًا مَعَ الْعِلَلِ دُونَ نِهَآيَةٍ. انْتَهَى بِاخْتِصَارٍ. وَقَالَ الشَّيْخُ الْمَهْتَدِي بِاللَّهِ الْإِبْرَاهِيمِي فِي (تَوْفِيقِ اللَّطِيفِ الْمَنَانِ) تَحْتَ غُنُوانِ (الرَّدُّ عَلَى شَبْهَةِ الْفَلَاسِفَةِ فِي مَجَادِلَتِهِمْ حَوْلَ كَمَالِ قُدْرَةِ اللَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى): إِنَّ أَعْدَاءَ الدِّينِ مُنْذُ الْقَدَمِ يَسْعَوْنَ لِتَدْمِيرِ هَذَا الدِّينِ بِالشُّبُهَاتِ تَارَةً وَبِالشَّهَوَاتِ تَارَةً أُخْرَى، قَالَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى {يُرِيدُونَ أَنْ يُطْفِئُوا نُورَ اللَّهِ بِأَفْوَاهِهِمْ وَيَأْبَى اللَّهُ إِلَّا أَنْ يُتِمَّ نُورُهُ وَلَوْ كَرِهَ الْكَافِرُونَ}، فَمِنْ مَكَائِدِهِمُ الشَّيْطَانِيَّةِ اللَّعِبُ بِالْأَلْفَاظِ اللَّغْوِيَّةِ وَقَلْبُ الْحَقَائِقِ الضَّرُورِيَّةِ الْيَقِينِيَّةِ، لِيَتَوَصَّلُوا بِذَلِكَ إِلَى إِزَالَةِ الْإِيمَانِ مِنْ قَلْبِ الْمُسْلِمِ الْمُوَحِّدِ، قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ

{وَدُّوا لَوْ تَكْفُرُونَ كَمَا كَفَرُوا فَتَكُونُونَ سَوَاءً}؛ فَمِنْ سُخْفِ أَفْهَامِهِمْ وَخُبْثِ نَوَايَاهُمْ، أَتَوْا بِأَسْئَلَةٍ ظَنُّوا أَنَّهَا يَسْتَطِيعُونَ بِهَا بَثَّ الشُّكُوكِ حَوْلَ الْحَقِيقَةِ الْإِيمَانِيَّةِ الرَّاسِخَةِ (أَنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ)، فَبَدَّءُوا بِسَأَلِ الْمُسْلِمِينَ أَسْئَلَةً هِيَ **أَشْبَهُ بِتَعْيِيرَاتِ الْمَجَانِينَ** وَعَقَائِدِ الزَّانِدَةِ الْمُلْحِدِينَ، فَقَالُوا {أَلَسْتُمْ تَزْعُمُونَ أَنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ، فَهَلْ يَقْدِرُ اللَّهُ عَلَى خَلْقِ صَخْرَةٍ لَا يَسْتَطِيعُ حَمْلُهَا؟}، وَقَالُوا {فَإِنْ قُلْتُمْ (نَعَمْ) فَقَدْ أَثْبَتْنَا وَجُودَ صَخْرَةٍ لَا يَسْتَطِيعُ حَمْلُهَا، وَإِنْ قُلْتُمْ (لَا) فَقَدْ قُلْتُمْ أَنَّهُ لَا يَسْتَطِيعُ خَلْقَ مِثْلِ هَذِهِ الصَّخْرَةِ}، فَلَنَنْظُرَ الْآنَ إِلَى حَقِيقَةِ سُؤَالِهِمُ الَّذِي هُوَ بِمَفْهُومِ آخِرِ {هَلْ يَقْدِرُ الَّذِي لَا يَعْجُزُ عَنْ شَيْءٍ أَنْ يَعْجُزَ عَنْ شَيْءٍ؟}، فَسُؤَالُهُمْ هَذَا يُفْسِدُ أَوَّلَهُ آخِرُهُ، وَيُشْبِهُ كَلَامَ الْمَجَانِينَ الَّذِي لَا مَعْنَى لَهُ، وَهُوَ عِبَارَةٌ عَنْ سَفْسَاطَةٍ كَلَامِيَّةٍ وَلَعِبٍ بِالْأَلْفَاظِ اللَّغَوِيَّةِ وَكُفْرٍ بِاللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، وَسُؤَالُهُمْ هَذَا لَا يَقْتَضِي الْإِجَابَةَ بـ {نَعَمْ} وَلَا بـ {لَا}، لِأَنَّهُ لَيْسَ بِسُؤَالٍ صَحِيحٍ، فَلَيْسَ كُلُّ سُؤَالٍ لَهُ جَوَابٌ، بَلْ كُلُّ سُؤَالٍ صَحِيحٍ لَهُ جَوَابٌ، فَإِنَّ السُّؤَالَ الَّذِي يُفْسِدُ بَعْضُهُ بَعْضًا [فَفِي الشُّقِّ الْأَوَّلِ مِنَ السُّؤَالِ يَسْأَلُونَ بـ (هَلْ يَقْدِرُ؟) أَيْ (هَلْ يَسْتَطِيعُ؟) وَفِي الشُّقِّ الثَّانِي مِنْهُ (لَا يَسْتَطِيعُ)!!!!] وَيَنْقُضُ آخِرُهُ أَوَّلَهُ، هُوَ سُؤَالٌ فَاسِدٌ لَمْ يُحَقِّقْ بَعْدُ، فَهُوَ فِي الْحَقِيقَةِ لَيْسَ بِسُؤَالٍ وَلَا سَأَلَ صَاحِبُهُ عَنْ شَيْءٍ أَصْلًا، وَمَا لَمْ يُسَأَلْ عَنْهُ فَلَا يَلْزَمُ عَنْهُ جَوَابٌ، كَمَا أَنَّ الْمَحْنُونَ لَوْ سَأَلْنَا سُؤَالَ لَمْ نَفْهَمْ مَعْنَاهُ لَمْ يَقْتَضِ تَفَوُّهُهُ بِالْخُرْغَاتِ آيَةً إِجَابَةً مِنَّا، وَكَذَلِكَ سُؤَالُهُمُ السَّابِقُ؛ وَمِنْ أَمْثَلِ هَذِهِ الْأَسْئَلَةِ قَوْلُهُمْ أَخْرَاهُمُ اللَّهُ {هَلْ يَسْتَطِيعُ اللَّهُ خَلْقَ إِلَهٍ مِثْلِهِ؟} أَوْ هَلْ يَسْتَطِيعُ اللَّهُ أَنْ يُغْنِيَ نَفْسَهُ؟ أَوْ هَلْ يَسْتَطِيعُ اللَّهُ خَلْقَ صَخْرَةٍ لَيْسَتْ فِي مُلْكِهِ؟، إِلَى أَمْثَالِ هَذِهِ الْهَدْيَانَاتِ الْكُفْرِيَّةِ الَّتِي لَا يَتَفَوَّهُ بِمِثْلِهَا إِلَّا زَنْدِيقٌ مَارِقٌ مَا عَرَفَ اللَّهَ عَزَّ

وَجَلَّ وما قَدَرَهُ حَقَّ قَدْرِهِ، نَسْأَلُ اللهَ السَّلَامَةَ؛ وقد أشار النبي صلى الله عليه وسلم إلى أن مثل هذه الأسئلة من الشيطان، وَبَيَّنَّ علاجَ هذا الضَرْبِ مِنَ الأسئلة، فَقَدْ أَخْرَجَ البخاري عن أبي هريرة أنه قال { قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ (يَأْتِي الشَّيْطَانُ أَحَدَكُمْ فَيَقُولُ "مَنْ خَلَقَ كَذَا؟ مَنْ خَلَقَ كَذَا؟"، حَتَّى يَقُولَ "مَنْ خَلَقَ رَبَّكَ؟"، فَإِذَا بَلَغَهُ فَلْيَسْتَعِذْ بِاللَّهِ وَلِيَّتِهِ) }، وفي رواية مُسْلِمٍ { لَا يَزَالُ النَّاسُ يَتَسَاءَلُونَ حَتَّى يُقَالَ هَذَا (خَلَقَ اللَّهُ الْخَلْقَ، فَمَنْ خَلَقَ اللَّهَ؟)، فَمَنْ وَجَدَ مِنْ ذَلِكَ شَيْئًا فَلْيَقُلْ (آمَنْتُ بِاللَّهِ) }، وفي رواية عند أبي داود { فَإِذَا قَالُوا [أَيُّ النَّاسِ] ذَلِكَ فَقُولُوا (اللَّهُ أَحَدٌ، اللَّهُ الصَّمَدُ، لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ، وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ)، ثُمَّ لِيَتَفَلَّ عَنْ يَسَارِهِ ثَلَاثًا وَلْيَسْتَعِذْ مِنَ الشَّيْطَانِ }... ثم قال -أي الشيخ الإبراهيمي-: قَالَ الحَافِظُ ابنُ جَرَرٍ [في (فَتْحُ البَارِي)] { قَالَ ابنُ بَطَّالٍ (فَإِنْ قَالَ الْمُؤَسَّسُ "فَمَا الْمَانِعُ أَنْ يَخْلُقَ الْخَالِقُ نَفْسَهُ"، قِيلَ لَهُ هَذَا **بِنَقْضِ بَعْضِهِ بَعْضًا**، لِأَنَّكَ أَثَبْتَ خَالِقًا وَأَوْجَبْتَ **وُجُودَهُ** ثُمَّ قُلْتَ "يَخْلُقُ نَفْسَهُ" فَأَوْجَبْتَ **عَدَمَهُ**، وَالْجَمْعُ بَيْنَ كَوْنِهِ مَوْجُودًا مَعْدُومًا فَاسِدٌ **لِتَنَاقُضِهِ**، لِأَنَّ الْفَاعِلَ يَتَقَدَّمُ وَجُودُهُ عَلَى وُجُودِ فَعْلِهِ فَيَسْتَحِيلُ كَوْنُ نَفْسِهِ فِعْلًا لَهُ)؛ وَيُقَالُ إِنْ مَسَّأَلَهُ وَقَعْتَ فِي زَمَنِ الرَّشِيدِ فِي قِصَّةٍ لَهُ مَعَ صَاحِبِ الْهِنْدِ، وَأَنَّهُ كَتَبَ إِلَيْهِ (هَلْ يَقْدِرُ الْخَالِقُ أَنْ يَخْلُقَ مِثْلَهُ)، فَسَأَلَ [أَيُّ الرَّشِيدِ] أَهْلَ الْعِلْمِ، فَبَدَرَ بِشَابٍ فَقَالَ (هَذَا السُّؤَالُ مُحَالٌ [يَعْنِي (مُتَنَاقِضٌ)]، لِأَنَّ الْمَخْلُوقَ مُحَدَّثٌ وَالْمُحَدَّثُ لَا يَكُونُ مِثْلَ الْقَدِيمِ، فَاسْتَحَالَ أَنْ يُقَالَ "يَقْدِرُ أَنْ يَخْلُقَ مِثْلَهُ أَوْ لَا يَقْدِرُ") }... ثم قال -أي الشيخ الإبراهيمي-: وَهَذَا مَسْأَلَةٌ مُهِمَّةٌ وَهِيَ أَنَّهُ لَوْ سُئِلَ أَحَدُ الْمُؤَحِّدِينَ عَنْ مِثْلِ هَذِهِ الْأَسْئَلَةِ الشَّيْطَانِيَّةِ الْكُفْرِيَّةِ، مِثْلَ أَنْ يَسْأَلَ أَحَدُ شَيَاطِينِ الْإِنْسِ فَيَقُولُ لَهُ { هَلْ يَقْدِرُ اللَّهُ أَنْ يَخْلُقَ إِلَهًا مِثْلَهُ؟ }،

فَلَوْ بَادَرَ أَحَدُ الْمُؤَخِّدِينَ إِلَى الْإِجَابَةِ عَنْ هَذَا السُّؤَالِ بِ {نَعَمْ}، وَكَانَ قَصْدُهُ أَنْ يَقُولَ {أَنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ}، وَلَمْ يَقْصِدْ أَبَدًا أَنْ يَقُولَ بِإِمْكَانِيَّةِ أَنْ يُوجَدَ لِلَّهِ مَثِيلٌ، وَهَذَا قَدْ يَحْضُلُ لِعَدَمِ تَنْبَهِهِ عَلَى الْأَمْرِ الْمُسْتَفْهَمِ عَنْهُ بِالْقُدْرَةِ، لَا يُكْفِرُ مُبَاشَرَةً، بَلْ يُنَبِّهُ وَيُبَيِّنُ لَهُ الْأَمْرَ، فَإِنَّ الْمُؤَخِّدَ لَا شَكَّ أَنَّهُ يَعْرِفُ أَنَّهُ مِنَ الْمُحَالِ أَنْ يَكُونَ لِلَّهِ مَثِيلٌ أَوْ شَبِيهٌ وَأَنَّ هَذَا الْفَرِضَ كُفْرِيٌّ، لَكِنْ لَمَّا يُسْأَلُ هَذَا السُّؤَالُ قَدْ يَفْهَمُ مِنْهُ أَنَّهُ سُؤَالٌ عَنْ قُدْرَةِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ فَقَطْ، وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ، فَيُجِيبُ بِ {نَعَمْ} دُونَ تَدْقِيقٍ فِي الْأَمْرِ الْمُسْتَفْهَمِ عَنْهُ، إِذَا يُبَيِّنُ لِمَنْ لَمْ يَفْهَمْ السُّؤَالَ حَقِيقَةَ السُّؤَالِ، وَمِنْ ثَمَّ يُبَيِّنُ لَهُ الدَّوَاءَ النَّبَوِيَّ فِي مِثْلِ هَذِهِ الْأَسْئَلَةِ وَأَنَّهُ لَا يُجَابُ عَلَيْهَا بِ {لَا} وَلَا بِ {نَعَمْ}، لِأَنَّهُ لَيْسَ بِسُؤَالٍ صَحِيحٍ، بَلْ كَلَامٌ مُتَنَاقِضٌ يَنْقُضُ بَعْضُهُ بَعْضًا؛ وَهُنَاكَ حَالَةٌ مُعَاكِسَةٌ أُخْرَى، وَهِيَ فِيمَا إِذَا أَجَابَ الْمُؤَخِّدُ عَنْ هَذَا السُّؤَالِ بِقَوْلِهِ {لَا يَقْدِرُ اللَّهُ عَلَى خَلْقِ إِلَهٍ مِثْلِهِ} قَاصِدًا إِسْتِحَالَةَ أَنْ يَكُونَ لِلَّهِ مَثِيلٌ، فَهَذَا الْمُؤَخِّدُ لَا يُكْفِرُ أَيْضًا وَإِنْ كَانَتْ الْعِبَارَةُ غَيْرَ لَائِقَةٍ وَالنَّفْسُ تَنْفِرُ مِنْهَا جَدًّا [لِأَنَّهَا مُوْهِمَةٌ بِالْعَجْرِ]... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الْإِبْرَاهِيمِيِّ- نَقْلًا عَنِ الشَّيْخِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَبِي بَطْنٍ (مُفْتِي الدِّيَارِ النَّجْدِيَّةِ، الْمُتَوَفَّى عَامَ 1282هـ): وَقَدْ رُوِيَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ الشَّيَاطِينَ قَالُوا لِإِبْلِيسَ {يَا سَيِّدَنَا، مَا لَنَا نَرَاكَ تَفْرَحُ بِمَوْتِ الْعَالِمِ مَا لَا تَفْرَحُ بِمَوْتِ الْعَابِدِ، وَالْعَالِمُ لَا نُصِيبُ مِنْهُ وَالْعَابِدُ نُصِيبُ مِنْهُ؟}، قَالَ {إِنْطَلِقُوا}، فَاِنْطَلَقُوا إِلَى عَابِدٍ فَأَتَوْهُ فِي عِبَادَتِهِ، فَقَالَ إِبْلِيسُ {هَلْ يَقْدِرُ رَبُّكَ أَنْ يَخْلُقَ مِثْلَ نَفْسِي؟}، فَقَالَ {لَا أَدْرِي}، فَقَالَ {أَتَرُونَهُ؟}، لَمْ تَنْفَعْهُ عِبَادَتُهُ مَعَ جَهْلِهِ}، فَسَأَلُوا عَالِمًا عَنْ ذَلِكَ فَقَالَ {هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ مُحَالٌ [يَعْنِي (مُتَنَاقِضَةٌ)]، لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ مِثْلُهُ لَمْ يَكُنْ مَخْلُوقًا، فَكَوْنُهُ مَخْلُوقًا وَهُوَ مِثْلُ نَفْسِي مُسْتَحِيلٌ، فَإِذَا

كَانَ مَخْلُوقًا لَمْ يَكُنْ مِثْلَهُ بَلْ كَانَ عَبْدًا مِنْ عَبِيدِهِ،
 فَقَالَ {أَتَرُونَ هَذَا؟}، يَهْدِمُ فِي سَاعَةٍ مَا أُبْنِيَهُ فِي
 سِنِينَ!}... ثم قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الْإِبْرَاهِيمِيِّ-: جَاءَ إِخْوَانُ
 هَؤُلَاءِ الْمَلَاحِدَةِ بِأَسْئَلَةٍ أُخْرَى تَدُلُّ عَلَى سُخْفِ عُقُولِهِمْ
 وَاسْتِهْتَارِهِمْ بِالْعُقُلَاءِ، كَقَوْلِهِمْ {هَلْ يَسْتَطِيعُ اللَّهُ أَنْ
 يَجْعَلَ زَيْدًا مَوْجُودًا وَغَيْرَ مَوْجُودٍ، فِي آنٍ وَاحِدٍ؟}، لِأَنَّهُ لَا
 يَفْرَضُ أَنْ يَكُونَ الشَّيْءُ مَوْجُودًا وَغَيْرَ مَوْجُودٍ فِي نَفْسِ
 الْوَقْتِ إِلَّا رَجُلٌ لَيْسَ مِنْ أَهْلِ التَّمْيِيزِ وَالْعَقْلِ الصَّحِيحِ،
 فَأَهْلُ التَّمْيِيزِ لَوْ سَأَلُوا لَكَانَ سُؤَالُهُمْ {هَلْ يَسْتَطِيعُ اللَّهُ
 إِيجَادَ رَجُلٍ غَيْرِ مَوْجُودٍ؟ أَوْ يَسْتَطِيعُ اللَّهُ إِعْدَامَ رَجُلٍ
 مِنَ الْوُجُودِ؟}، فَأَمَّا الْجَمْعُ بَيْنَ الضَّدِّينَ هُوَ مِنَ
 الْمُسْتَحِيلَاتِ تَصَوُّرُهَا وَوُجُودُهَا، لِأَنَّ حَاصِلَ الْجَمْعِ بَيْنَ
 الضَّدِّينَ هُوَ اللَّاشْيَاءُ أَوِ الْعَدَمُ، فَالَّذِي يَقُولُ {هَلْ
 يَسْتَطِيعُ اللَّهُ أَنْ يَجْعَلَ زَيْدًا مَوْجُودًا وَغَيْرَ مَوْجُودٍ، فِي
 نَفْسِ الْوَقْتِ؟} كَأَنَّهُ يَسْأَلُ {هَلْ يَسْتَطِيعُ اللَّهُ أَنْ يَفْعَلَ
 لَا شَيْءًا؟}، فَلَا يُتَصَوَّرُ [مَثَلًا] أَنْ يَجْتَمَعَ الْإِيمَانُ وَالْكَفَرُ
 فِي مَحَلٍّ وَاحِدٍ وَفِي آنٍ وَاحِدٍ، وَلَا الْقُدْرَةُ مَعَ الْعَجْزِ، وَلَا
 الْعِلْمُ مَعَ الْجَهْلِ، وَلَا الشُّكُّ مَعَ الْيَقِينِ، وَلَا الْوُجُودُ مَعَ
 الْعَدَمِ، عِلَاوَةً عَلَى أَنْ تَعْرِيفَ الضَّدِّينَ أَصْلًا هُمَا مَا لَا
 يَجْتَمِعَانِ مَعًا فِي آنٍ وَاحِدٍ فِي شَيْءٍ وَاحِدٍ، فَيَكُونُ
 الْجَمْعُ بَيْنَ الضَّدِّينَ مِنَ السَّفْسَاطَةِ الْكَلَامِيَّةِ، وَيُسَمَّى
 الْعُلَمَاءُ هَذَا النَّوْعَ مِنَ الْأَسْئَلَةِ سُؤَالًا عَنْ لَا شَيْءٍ أَوْ عَنْ
 الْعَدَمِ، وَيُعَدُّونَ هَذَا مِنَ الْمُحَالِ لِذَاتِهِ [يَعْنِي] (مِنَ
 الْمُتَنَاقِضِ)... ثم قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الْإِبْرَاهِيمِيِّ-: فَهَذِهِ
 حَقَائِقُ بَدِيهِيَّةٌ، فَلَا يَكُونُ الْإِنْسَانُ حَيًّا مَيِّتًا فِي آنٍ، وَاللَّهُ
 عَزَّ وَجَلَّ يَقْدِرُ أَنْ يَجْعَلَ الْمَيِّتَ حَيًّا وَالْحَيَّ مَيِّتًا، وَلَكِنْ
 مِنَ الْمُحَالِ [يَعْنِي] (مِنَ الْمُتَنَاقِضِ) أَنْ يَكُونَ الْإِنْسَانُ
 حَيًّا مَيِّتًا فِي آنٍ، لِأَنَّ الْأَحْيَاءَ وَالْأَمْوَاتَ لَا يَسْتَوُونَ،
 وَالْحَيَاةُ ضِدُّ الْمَوْتِ لَا يَجْتَمِعَانِ مَعًا فِي آنٍ، وَلَا يُتَصَوَّرُ
 أَنْ يَكُونَ الْإِنْسَانُ حَيًّا مَيِّتًا فِي آنٍ إِلَّا رَجُلٌ مُتَنَاقِضٌ

وليس من أهل التَّمْيِيزِ... ثم قال -أي الشيخ الإبراهيمي-: فَحَاصِلُ الْأَمْرِ أَنْ تَعْلَمَ أَنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ، وَأَنَّ الْخَزَائِعَ الْكَلَامِيَّةَ الْكَفَرِيَّةَ مَنِ سَأَلَ عَنْهَا بِقُدْرَةِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ **لَا يَسْتَحِقُّ الْإِجَابَةَ** إِلَّا بَيَانِ وَجْهِ خَزَائِعِهِ، فَلَا تَعْلُقْ فِيهَا دَسَّ الزَّنادِقَةِ الْمُبْطِلُونَ مِنَ الْفَلَاسِفَةِ وَالْمُلْحِدِينَ لِلتَّشْكِكِ فِي قُدْرَةِ الْعَزِيزِ الْخَبَّارِ الَّذِي لَا يُعْجِزُهُ شَيْءٌ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي السَّمَاءِ، سُبْحَانَهُ مِنْ إِلَهٍ عَظِيمٍ... ثم قال -أي الشيخ الإبراهيمي-: قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ [فِي (بَيَانِ تَلْبِيسِ الْجَهْمِيَّةِ)] { فَأَمَّا الْمُتَمَنِّعُ لِذَاتِهِ **فَلَيْسَ بِشَيْءٍ** بِاتِّفَاقِ الْعُقَلَاءِ، وَذَلِكَ أَنَّهُ **مُتَنَاقِضٌ** لَا يُعْقَلُ وَجُودُهُ، **فَلَا يَدْخُلُ فِي مُسَمًّى (الشَّيْءِ)**؛ وَقَالَ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ [فِي (مَجْمُوعِ الْفَتَاوَى)] { وَهُوَ سُبْحَانَهُ عَلَى **كُلِّ شَيْءٍ** قَدِيرٌ، لَا يُسْتَنْتَى مِنْ هَذَا الْعُمُومِ **شَيْءٌ**، لَكِنَّ مُسَمًّى (الشَّيْءِ) مَا تُصَوِّرُ وَجُودُهُ، فَأَمَّا الْمُتَمَنِّعُ لِذَاتِهِ **فَلَيْسَ شَيْئًا** بِاتِّفَاقِ الْعُقَلَاءِ }... ثم قال -أي الشيخ الإبراهيمي-: قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ [فِي (مَنْهَاجِ السُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ)] { وَأَمَّا أَهْلُ السُّنَّةِ، فَعِنْدَهُمْ أَنَّ اللَّهَ عَلَى **كُلِّ شَيْءٍ** قَدِيرٌ، وَكُلُّ مُمَكِّنٍ [يَعْنِي (وَكُلُّ مَا لَمْ يَكُنْ مُتَنَاقِضًا)] فَهُوَ مُنْدَرِجٌ فِي هَذَا، وَأَمَّا الْمُحَالُ لِذَاتِهِ [يَعْنِي (وَأَمَّا الْمُتَنَاقِضُ)] مِثْلُ كَوْنِ الشَّيْءِ الْوَاحِدِ مَوْجُودًا مَعْدُومًا، فَهَذَا لَا حَقِيقَةَ لَهُ، وَلَا يُتَصَوَّرُ وَجُودُهُ، وَلَا يُسَمًّى (**شَيْئًا**) بِاتِّفَاقِ الْعُقَلَاءِ }... ثم قال -أي الشيخ الإبراهيمي-: قَالَ الْإِمَامُ الْحَافِظُ الْبَيْهَقِيُّ فِي كِتَابِهِ (الْجَامِعُ لِشُعَبِ الْإِيمَانِ) { سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ السُّلَمِيَّ يَقُولُ، سَمِعْتُ أَبَا بَكْرٍ مُحَمَّدَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ بْنَ شَاذَانَ يَقُولُ، بَلَغَنِي أَنَّ يُوسُفَ بْنَ الْحُسَيْنِ كَانَ يَقُولُ (إِذَا أَرَدْتَ أَنْ تَعْرِفَ الْعَاقِلَ مِنَ الْأَخْمَقِ فَجِدْهُ بِالْمُحَالِ [يَعْنِي (بِالْمُتَنَاقِضِ)]، إِنْ قِيلَ فَاغْلَمْ أَنَّهُ أَخْمَقُ) }... ثم قال -أي الشيخ الإبراهيمي-: إِنَّ الْكَلَامَ الَّذِي **يَنْقُضُ**

بَعْضُهُ بَعْضًا يَكُونُ **كَالْعَدَمِ** فِي عَدَمِ تَحَقُّقِ مَعْنَاهُ، وَهَذَا
 مَعْنَى قَوْلِنَا {مُحَالٌ عَقْلًا} أَوْ {مُحَالٌ لِدَاتِهِ}، وَهَذَا
 الْمُحَالُ لَا يُسَالُ عَنْهُ بِالْقُدْرَةِ، لِأَنَّهُ **لَيْسَ بِشَيْءٍ** أَصْلًا،
 وَلِأَنَّ السُّؤَالَ عَنِ الْمُحَالِ **لَيْسَ بِسُؤَالٍ صَحِيحٍ فَلَا**
يَقْتَضِي إجابةً؛ وَالزَّانِدُ قَدْ يَسْأَلُونَ عَنِ الْمُحَالِ لِدَاتِهِ
 [يَعْنِي (عَنِ الْمُتَنَاقِضِ)] مِمَّا يَتَعَلَّقُ بِذَاتِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ
 وَصِفَاتِهِ، فَيُظَنُّونَ أَنَّهُمْ بِذَلِكَ يَسْتَطِيعُونَ نَقْضَ الْعَقِيدَةِ
 الرَّاسِخَةِ وَالْأَصْلَ الْمُحْكَمَ الثَّابِتَ {أَنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ
 شَيْءٍ قَدِيرٌ}، وَأَسْأَلْتُهُمْ قَدْ بَيَّنَّا أَنَّهَا أَسْئَلَةٌ **يُنَاقِضُ** أَوَّلَهَا
 آخِرُهَا، وَهِيَ أَسْئَلَةٌ شَيْطَانِيَّةٌ بِنَصِّ قَوْلِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ
 عَلَيْهِ وَسَلَّمَ... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الْإِبْرَاهِيمِيِّ-: لَوْ سَأَلْنَا
 سَائِلُ {هَلْ يَقْدِرُ اللَّهُ عَلَى أَنْ يُدْخِلَ أَبَا لَهَبٍ الْجَنَّةَ؟}،
 لَمْ يَكُنْ سُؤَالُهُ عَنِ ذَاتِ إِدْخَالِهِ فِي الْجَنَّةِ، بَلْ غَرَضُهُ أَنْ
 يُسَالَ {هَلْ يَقْدِرُ اللَّهُ الَّذِي **لَا يُخْلِفُ وَعْدَهُ** أَنْ **يُخْلِفُ**
وَعْدَهُ؟}، فَكَانَتْ مِثْلُ هَذِهِ الْأَسْئَلَةِ مُنْدرِجَةً تَحْتَ الْمُحَالِ
 لِدَاتِهِ [يَعْنِي (تَحْتَ الْمُتَنَاقِضِ)] وَلَا بُدَّ... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ
 الشَّيْخِ الْإِبْرَاهِيمِيِّ-: الْمُحَالُ لِدَاتِهِ لَا يُمَكِّنُ أَنْ يَكُونَ
 مَوْضِعَ بَحْثٍ فِي الْقُدْرَةِ، فَلَا يُسَالُ عَنْهُ بِالْقُدْرَةِ لِأَنَّهُ
لَيْسَ بِشَيْءٍ وَلَا بِكَلَامٍ مُسْتَقِيمٍ... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ
 الْإِبْرَاهِيمِيِّ-: لَا يَعْنِي قُدْرَةُ اللَّهِ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ أَنَّهُ
 يَفْعَلُ كُلَّ شَيْءٍ، فَهُنَاكَ أُمُورٌ لَا يَفْعَلُهَا اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ
 لِأَنَّهُ **نَصَّ عَلَى أَنَّهُ لَا يَفْعَلُهَا** مِثْلَ إِدْخَالِ أَبِي لَهَبٍ الْجَنَّةَ
 وَنَحْوِهِ، وَهُنَاكَ أُمُورٌ لَا يَفْعَلُهَا اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ **لِمُنَافَاتِهَا**
حِكْمَتَهُ... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الْإِبْرَاهِيمِيِّ-: وَتَسْمِيَةُ
 الْمُحَالِ لِدَاتِهِ الْمُحَالَّ فِي الْعَقْلِ لَيْسَ مِنْ بَابِ كَيْلِ
 قُدْرَةِ اللَّهِ بِالْعُقُولِ، وَلَكِنْ [مِنْ بَابِ] كَيْلِ الْقَوْلِ الصَّحِيحِ
 مِنَ السَّقِيمِ بِالْعُقُولِ، انْتَهَى بِاخْتِصَارٍ... ثُمَّ جَاءَ -أَيُّ
 فِي الْمَوْسُوعَةِ-: الَّذِي قَرَّرَهُ أَهْلُ الْعِلْمِ فِي الْقَدْرِ يَضَعُ
 لَنَا عِدَّةَ قَوَاعِدَ فِي غَايَةِ الْأَهْمِيَّةِ؛ الْأُولَى، وَجُوبُ الْإِيمَانِ
 بِالْقَدْرِ؛ الثَّانِيَّةُ، الْاعْتِمَادُ فِي مَعْرِفَةِ الْقَدْرِ وَخُدُودِهِ

وَأُبْعَادِهِ عَلَى الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، **وَتَرَكُ الْاعْتِمَادَ فِي ذَلِكَ عَلَى نَظَرِ الْعُقُولِ وَمَخْضِ الْقِيَاسِ**، فَالْعَقْلُ الْإِنْسَانِيُّ لَا يَسْتَطِيعُ بِنَفْسِهِ أَنْ يَضَعَ الْمَعَالِمَ وَالرَّكَائِزَ الَّتِي تُنْقِذُهُ فِي هَذَا الْبَابِ مِنَ الانْحِرَافِ وَالضَّلَالِ، وَالَّذِينَ خَاضُوا فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ بِعُقُولِهِمْ **ضَلُّوا وَتَاهُوا** فَمِنْهُمْ مَنْ كَذَّبَ بِالْقَدَرِ **[وَهُمُ الْقَدَرِيَّةُ]**، وَمِنْهُمْ مَنْ ظَنَّ أَنَّ الْإِيمَانَ بِالْقَدَرِ يُلْزِمُ الْقَوْلَ بِالْجَبْرِ **[وَهُمُ الْجَبَرِيَّةُ]**؛ الثَّالِثَةُ، تَرَكَ التَّعَمُّقُ فِي الْبَحْثِ فِي الْقَدَرِ، فَبَعْضُ جَوَانِبِهِ لَا يُمَكِّنُ لِلْعَقْلِ الْإِنْسَانِيِّ مَهْمَا كَانَ نُبُوغُهُ أَنْ يَسْتَوْعِبَهَا؛ قَدْ يُقَالُ {أَلَيْسَ فِي هَذَا الْمَنْهَجِ خَجَرٌ عَلَى الْعَقْلِ الْإِنْسَانِيِّ؟}، وَالْجَوَابُ أَنَّ هَذَا لَيْسَ بِخَجَرٍ عَلَى الْفِكْرِ الْإِنْسَانِيِّ، بَلْ هُوَ صِيَانَةٌ لِهَذَا الْعَقْلِ مِنْ أَنْ تَتَبَدَّدَ قُوَاهُ فِي غَيْرِ الْمَجَالِ الَّذِي يُحْسِنُ التَّفَكُّيرَ فِيهِ، إِنَّهُ صِيَانَةٌ لِلْعَقْلِ الْإِنْسَانِيِّ مِنَ الْعَمَلِ فِي غَيْرِ الْمَجَالِ الَّذِي يُحْسِنُهُ وَيُبْدِعُ فِيهِ؛ إِنَّ الْإِسْلَامَ وَضَعَ بَيْنَ يَدَيِ الْإِنْسَانِ مَعَالِمَ الْإِيمَانِ بِالْقَدَرِ، فَالْإِيمَانُ بِالْقَدَرِ يَقُومُ عَلَى أَنَّ اللَّهَ عَلِمَ كُلَّ مَا هُوَ كَائِنٌ وَكُتِبَ وَشَاءَ وَخَلَقَ، وَاسْتَيْعَابُ الْعَقْلِ الْإِنْسَانِيِّ لِهَذِهِ الْحَقَائِقِ سَهْلٌ مَيْسُورٌ، لَيْسَ فِيهِ ضَعُوبَةٌ، وَلَا غُمُوضٌ وَتَعْقِيدٌ؛ أَمَّا الْبَحْثُ فِي سِرِّ الْقَدَرِ وَالْغَوْصُ فِي أَعْمَاقِهِ، فَإِنَّهُ يُبَدِّدُ الطَّاقَةَ الْعَقْلِيَّةَ وَيُهْدِرُهَا، إِنَّ الْبَحْثَ فِي كَيْفِيَّةِ الْعِلْمِ وَالْكِتَابَةِ وَالْمَشِيئَةِ وَالْخَلْقِ، بَحْثٌ فِي كَيْفِيَّةِ صِفَاتِ اللَّهِ وَكَيْفَ تَعْمَلُ هَذِهِ الصِّفَاتُ، وَهَذَا أَمْرٌ مَحْجُوبٌ عِلْمُهُ عَنِ الْبَشَرِ، وَهُوَ غَيْبٌ **يَجِبُ الْإِيمَانُ بِهِ، وَلَا يَجُوزُ السُّؤَالُ عَنْ كُنْهِهِ**، وَالْبَاحِثُ فِيهِ كَالْبَاحِثِ عَنْ كَيْفِيَّةِ اسْتَوَاءِ اللَّهِ عَلَى عَرْشِهِ، يُقَالُ لَهُ {هَذِهِ الصِّفَاتُ الَّتِي يَقُومُ عَلَيْهَا الْقَدَرُ مَعْنَاهَا مَعْلُومٌ، وَكَيْفِيَّتُهَا مَجْهُولَةٌ، وَالْإِيمَانُ بِهَا وَاجِبٌ، وَالسُّؤَالُ عَنْ كَيْفِيَّتِهَا بِدْعَةٌ}، إِنَّ السُّؤَالَ عَنِ الْكَيْفِيَّةِ هُوَ الَّذِي أَتَعَبَ الْبَاحِثِينَ فِي الْقَدَرِ، وَجَعَلَ الْبَحْثَ فِيهِ مِنْ أَغْقَدِ الْأُمُورِ وَأَضْعَفِهَا، وَأَظْهَرَ أَنَّ الْإِيمَانَ بِهِ صَعْبٌ

الْمَنَالِ، وَهُوَ سَبَبُ الْحَيْرَةِ الَّتِي وَقَعَ فِيهَا كَثِيرٌ مِنَ
 الْبَاحِثِينَ، وَلِذَا فَقَدْ نَصَّ جَمْعٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ عَلَى
 الْمِسَاحَةِ الْمَحْذُورَةِ الَّتِي لَا يَجُوزُ دُخُولُهَا فِي بَابِ الْقَدَرِ،
 وَقَدْ سُقْنَا قَرِيبًا مَقَالَهُ الْإِمَامِ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ رَحِمَهُ اللَّهُ
 تَعَالَى الَّتِي يَقُولُ فِيهَا {مِنْ السُّنَّةِ الْإِزْمَةِ، الْإِيْمَانُ
 بِالْقَدَرِ خَيْرٌ وَشَرٌّ، وَالتَّصَدِيقُ بِالْأَحَادِيثِ فِيهِ وَالْإِيْمَانُ
 بِهَا، لَا يُقَالُ (لِمَ؟ وَلَا كَيْفَ؟)}، لَقَدْ خَاضَ الْبَاحِثُونَ فِي
 الْقَدَرِ فِي كَيْفِيَّةِ خَلْقِ اللَّهِ لِأَفْعَالِ الْعِبَادِ مَعَ كَوْنِ هَذِهِ
 الْأَفْعَالِ صَادِرَةً عَنِ الْإِنْسَانِ حَقِيقَةً [قُلْتُ: يَنْبَغِي هُنَا أَنْ
 تَتَنَبَّهَ إِلَى أَنْ كَوْنَ الْفِعْلِ خَلَقَهُ اللَّهُ وَصَدَرَ عَنِ الْعَبْدِ، لَا
 يَلَزَمُ مِنْهُ مُجَازَاةُ الْعَبْدِ ثَوَابًا وَعِقَابًا إِلَّا إِذَا انْضَمَّ إِلَى ذَلِكَ
 اخْتِيَارُ الْعَبْدِ لِلْفِعْلِ؛ فَقَدْ جَاءَ فِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ أَنَّ
 رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ {لِلَّهِ أَشَدُّ فَرْحًا
 بِتَوْبَةِ عَبْدِهِ - حِينَ يَتُوبُ إِلَيْهِ - مِنْ أَحَدِكُمْ كَانَ عَلَى رَاحِلَتِهِ
 بَارِضٌ فَلَاةٌ، فَأَنْقَلَتُ مِنْهُ وَعَلَيْهَا طَعَامُهُ وَشِرَابُهُ، فَأَيْسَ
 مِنْهَا، فَأَتَى شَجَرَةً، فَأَضْطَجَعَ فِي ظِلِّهَا، قَدْ أَيْسَ مِنْ
 رَاحِلَتِهِ، فَبَيْنَمَا هُوَ كَذَلِكَ إِذَا هُوَ بِهَا قَائِمَةً عِنْدَهُ، فَأَخَذَ
 بِخَطَامِهَا، ثُمَّ قَالَ مَنْ شِدَّةُ الْفَرَحِ (اللَّهُمَّ أَنْتَ عَبْدِي وَأَنَا
 رَبُّكَ)، أَخْطَأَ مِنْ شِدَّةِ الْفَرَحِ}، فَإِنَّ اللَّهَ قَدْ خَلَقَ قَوْلَ
 الْكُفْرِ فِي هَذَا الرَّجُلِ، وَإِنْ قَوْلَ الْكُفْرِ قَدْ صَدَرَ عَنْ هَذَا
 الرَّجُلِ، لَكِنَّ هَذَا الرَّجُلَ لَمْ يَسْتَحِقَّ الْعِقَابَ لِأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ
 مُخْتَارًا لِهَذَا الْقَوْلِ الْكُفْرِيِّ بَلْ كَانَ مُخْتَارًا لِغَيْرِهِ
 فَسَبَقَهُ لِسَانُهُ؛ وَكَذَلِكَ الْمُنَافِقُ الَّذِي يَتَّصِدَّقُ رِئَاءَ
 النَّاسِ، فَإِنَّ اللَّهَ قَدْ خَلَقَ فِعْلَ التَّصَدَّقِ فِي هَذَا
 الْمُنَافِقِ، وَإِنْ فِعْلَ التَّصَدَّقِ قَدْ صَدَرَ عَنْ هَذَا الْمُنَافِقِ،
 لَكِنَّ هَذَا الْمُنَافِقَ لَمْ يُحْصَلْ ثَوَابٌ فِعْلَ التَّصَدَّقِ لِأَنَّهُ لَمْ
 يَكُنْ مُخْتَارًا لِلتَّصَدَّقِ بَلْ كَانَ مُخْتَارًا لِمُرَاءَاةِ النَّاسِ،
 وَبَحَثُوا عَنْ كَيْفِيَّةِ عِلْمِ اللَّهِ بِمَا الْعِبَادُ عَامِلُونَ، وَكَيْفَ
 يُكَلِّفُ عِبَادَهُ بِالْعَمَلِ مَعَ أَنَّهُ يَعْلَمُ مَا سَيَعْمَلُونَ وَيَعْلَمُ
 مَصِيرَهُمْ إِلَى الْجَنَّةِ أَوْ النَّارِ، وَضَرَبَ الْبَاحِثُونَ فِي هَذَا

كِتَابُ اللَّهِ بَعْضُهُ بَعْضٌ، وَتَاهُوا وَحَارُوا وَلَمْ يَصِلُوا إِلَى شَاطِئِ السَّلَامَةِ، وَقَدْ خَذَرَ الرَّسُولُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَمَّتَهُ مِنْ أَنْ تَسْلُكَ هَذَا الْمَسَارَ وَتَضْرِبَ فِي هَذِهِ الْبَيْدَاءِ، فِي سَنَنِ التَّرْمِذِيِّ بِإِسْنَادٍ حَسَنٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ {خَرَجَ عَلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَتَخُنُ نَبَّازُ فِي الْقَدَرِ، فَغَضِبَ حَتَّى اخْمَرَ وَجْهَهُ، حَتَّى كَأَنَّمَا فُقِيَ فِي وَجْتِنِهِ الزَّمَانُ، فَقَالَ (أَبْهَذَا أَمِرْتُمْ؟، أَمْ بِهَذَا أُرْسِلْتُ إِلَيْكُمْ؟، إِنَّمَا هَلَكَ مِنِّي كَانَ قَبْلُكُمْ حِينَ تَنَازَعُوا فِي هَذَا الْأَمْرِ، عَزَمْتُ عَلَيْكُمْ إِلَّا تَنَازَعُوا فِيهِ)}. انتهى باختصار. وقال الشيخ محمد بن شمس الدين في فيديو له بعنوان (مُتَّصِلٌ يَسْتَشْكِلُ مَسْأَلَةً فِي الْقَدَرِ): نحن نقول {كُلُّ شَيْءٍ بِقَدَرٍ}، لَكِنْ لَا نَسْأَلُ عَنْ تَفَاصِيلِ الْقَدَرِ، يَقُولُ بَعْضُ السَّلَفِ {**الْقَدَرُ سِرُّ اللَّهِ فِي خَلْقِهِ، فَلَا تَسْأَلُوا عَنْهُ**}، الْإِنْسَانُ إِذَا تَعَمَّقَ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ، هَذِهِ مَسْأَلَةٌ صَعِبٌ نَفْهَمُهَا لِأَنَّ هِيَ مِثْلُ مَسْأَلَةِ صِفَاتِ اللَّهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، **هِيَ فِعْلٌ مِنْ أَفْعَالِ اللَّهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى فَلَا تَسْتَطِيعُ أَنْ تَدْخُلَ فِي تَفَاصِيلِهَا.** انتهى باختصار. وقال الشيخ محمد بن شمس الدين أيضًا في فيديو له بعنوان (عَقِيدَةُ السَّلَفِ وَأَصْحَابِ الْحَدِيثِ "11"): فَأَهْلُ السُّنَّةِ لَا يَمْتَرُونَ (لَا يَشْكُونَ) فِي أَنَّ أَفْعَالَ الْعِبَادِ مَخْلُوقَةٌ لِلَّهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى وَهَذَا أَصْلٌ مِنْ أَصُولِ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ، فَكُلُّ فِعْلٍ يَفْعَلُهُ الْإِنْسَانُ، كُلُّ حَرَكَةٍ، كُلُّ شَيْءٍ دُونَ اللَّهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى وَصِفَاتِهِ وَأَفْعَالِهِ، كُلُّ شَيْءٍ سِوَى اللَّهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى هُوَ مِنْ خَلْقِ اللَّهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى. انتهى. وقال الشيخ محمد بن شمس الدين أيضًا في فيديو له بعنوان (إِحْيَاءُ مَذْهَبِ الْقَدَرِيَّةِ الْخَطِيرِ عَلَى يَدِ الدُّعَاةِ الْمُعَاصِرِينَ): هُنَاكَ عَدَدٌ [يَعْنِي مِنَ الْمُعَاصِرِينَ] يَقُولُونَ يَقُولُ الْقَدَرِيَّةُ... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ ابْنِ شَمْسِ الدِّينِ-: كُلُّ مَا يَحْدُثُ وَكُلُّ مَا نَرَاهُ هُوَ مِنْ مَشِيئَةِ اللَّهِ،

كُلُّ شَيْءٍ فِي الدُّنْيَا يَقَعُ فَهُوَ شَيْءٌ شَاءَهُ اللَّهُ، أَتْبَاعُ النَّبِيِّ يَقُولُونَ { لَا يَقَعُ شَيْءٌ فِي الْكَوْنِ إِلَّا مَا شَاءَهُ اللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى } ... ثم قال -أي الشيخ ابن شمس الدين-: الآن، ماذا يُؤْمِنُ أَتْبَاعُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِمَا يَخُصُّ الْقَدَرَ؟ نُؤْمِنُ أَنَّ اللَّهَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عِلْمَ الْأُمُورِ (ما كان، ما سَيَكُونُ) كُلُّ ذَلِكَ عِلْمُهُ اللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، **حتى الأمور التي لن تحدث عِلْمٌ لو حَدَثَ ذَلِكَ الشَّيْءُ كَيْفَ سَيَكُونُ،** اللَّهُ يَعْلَمُ كُلَّ شَيْءٍ كَانَ، كُلَّ شَيْءٍ سَيَكُونُ، حتى الأشياء التي لن تحدث اللَّهُ يَعْلَمُ لو حَدَثَتْ كَيْفَ سَتَكُونُ، **فَاللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ هُوَ الَّذِي يَخْلُقُ حَرَكَاتِي وَسَكَنَاتِي وَحَرَكَاتِ كُلِّ شَيْءٍ،** كُلُّ شَيْءٍ يَحْدُثُ فِي الْكَوْنِ مِنْ خَلْقِ اللَّهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى... ثم قال -أي الشيخ ابن شمس الدين-: فَإِنَّتَ لَكَ فِعْلٌ وَلَكَ إِرَادَةٌ هِيَ مُرْتَبِطَةٌ {وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ}، لَكَ فِعْلٌ لَكَ إِخْتِيَارٌ وَلَكِنَّهُ بِقَدِيرِ اللَّهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى وَبِمَشِيئَةِ اللَّهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى... ثم قال -أي الشيخ ابن شمس الدين-: **صِفَاتُ اللَّهِ وَأَفْعَالُهُ يَصْعَبُ عَلَيْنَا فَهْمُهَا،** لِمَذَا؟ نَحْنُ نَفْهَمُ الْأَشْيَاءَ عِنْدَمَا نَرَاهَا وَنُدْرِكُهَا، نَحْنُ نَفْهَمُ الْأَشْيَاءَ الَّتِي نَرَاهَا وَنَحْسُهَا، اللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى وَكَيْفِيَّةُ تَقْدِيرِ اللَّهِ لِلْأُمُورِ **نَحْنُ هَذِهِ لَا نُدْرِكُهَا، لَكِنْ نُدْرِكُ أَنَّ لَنَا إِخْتِيَارًا نُدْرِكُ أَنَّنِي أَخَرُّكَ يَدِي (أَرْفَعُ وَأَخْفِضُ يَدِي) أَكُلُّ أَشْئٍ، هَذَا أَفْعَلُهُ بِإِخْتِيَارِي، وَلَا أَدْرِكُ كَيْفِيَّةَ تَقْدِيرِ اللَّهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى لِهَذَا الْأَمْرِ وَكَيْفِيَّةَ إِرْتِبَاطِ إِخْتِيَارِي هَذَا بِمَشِيئَةِ اللَّهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى،** هَذِهِ الْكَيْفِيَّةُ أَنَا لَا أَفْهَمُهَا، وَلَسْتُ مُكَلِّفًا بِفَهْمِهَا، وَإِنَّمَا أَنَا مُكَلِّفٌ بِالْعَمَلِ، يَقُولُ كَثِيرٌ مِنَ السَّلَفِ {الْقَدَرُ سِرُّ اللَّهِ فِي خَلْقِهِ} لَنْ تَسْتَطِيعَ كَشْفَهُ، لِأَنَّهُ لَيْسَ لَهُ مِثَالٌ مَحْسُوسٌ لَكِي تَقِيسَ عَلَيْهِ... ثم قال -أي الشيخ ابن شمس الدين-: **عَقْلُكَ لَا يُمَكِّنُهُ إِدْرَاكَ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ فَلِمَذَا أَنْتَ تَخَوُّضُ فِيهَا،** نَهَانَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنِ

الْخَوْضُ فِي الْقَدَرِ، عَلَيْنَا أَنْ نُدْرِكَ [فَقَطُّ] هَذَا الْقَدَرِ (أَنَّ كُلَّ شَيْءٍ بِقَدَرِ اللَّهِ، وَأَنَّ اللَّهَ عَدْلٌ، وَأَنَّ لَنَا اخْتِيَارًا نَرَاهُ وَنَحْسُهُ وَلَا نَفْهَمُ كَيْفِيَّةَ إِرْتِبَاطِهِ بِمَشِيئَةِ اللَّهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى وَلَكِنْ نَعْرِفُ أَنَّهُ بِمَشِيئَةِ مَنْ اللَّهُ). انتهى باختصار.

(44) وَقَالَ الشُّوْكَانِيُّ فِي (التَّحْفِ فِي مَذَاهِبِ السَّلَفِ): فَهُمْ [أَيُّ أَهْلِ الْكَلَامِ] مُتَّفِقُونَ فِيمَا بَيْنَهُمْ عَلَى أَنَّ طَرِيقَ السَّلَفِ أَسْلَمٌ، وَلَكِنْ رَزَعُوا أَنَّ طَرِيقَ الْخَلْفِ أَعْلَمٌ، فَكَانَ غَايَةُ مَا ظَفَرُوا بِهِ مِنْ هَذِهِ الْأَعْلَمِيَّةِ لَطَرِيقِ الْخَلْفِ أَنْ تَمْنَى مُحَقِّقُوهُمْ وَأَذْكِيَاؤُهُمْ فِي آخِرِ أَمْرِهِمْ دِينَ الْعَجَائِزِ وَقَالُوا {هَنِيئًا لِلْعَامَّةِ} [قَالَ الشَّيْخُ ابْنُ عَثِيمٍ فِي (شرح العقيدة السفارينية): مَعْرِفَةُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ لَا تَحْتَاجُ إِلَى نَظَرٍ فِي الْأَصْلِ، وَلِهَذَا، عَوَامُ الْمُسْلِمِينَ الْآنَ هَلْ هُمْ فَكَّرُوا وَنَظَرُوا فِي الْآيَاتِ الْكُونِيَّةِ وَالْآيَاتِ الشَّرْعِيَّةِ حَتَّى عَرَفُوا اللَّهَ، أَمْ عَرَفُوهُ بِمُقْتَضَى الْفِطْرَةِ؟، مَا نَظَرُوا، انتهى باختصار. وَقَالَ الشَّيْخُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَبُو بَطِينٍ (مُفْتِي الدِّيَارِ النَّجْدِيَّةِ ت 1282هـ) فِي (الدَّرَرُ السَّيْنِيَّةُ فِي الْأَجُوبَةِ النَّجْدِيَّةِ): الْعَامِيُّ الَّذِي لَا يَعْرِفُ الْأَدِلَّةَ، إِذَا كَانَ يَعْتَقِدُ وَخِدَانِيَّةَ الرَّبِّ سُبْحَانَهُ وَرِسَالَةَ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَيُؤْمِنُ بِالْبَعْثِ بَعْدَ الْمَوْتِ وَبِالْجَنَّةِ وَالنَّارِ، وَأَنَّ هَذِهِ الْأُمُورَ الشَّرْكِيَّةَ الَّتِي تُفَعَّلُ عِنْدَ هَذِهِ الْمَشَاهِدِ بَاطِلَةٌ وَضَلَالٌ، فَإِذَا كَانَ يَعْتَقِدُ ذَلِكَ إِعْتِقَادًا جَازِمًا لَا شَكَّ فِيهِ، فَهُوَ مُسْلِمٌ وَإِنْ لَمْ يُتَرَجَّمْ [أَيُّ يُبَيَّنْ] بِالذَّلِيلِ، لِأَنَّ عَامَّةَ الْمُسْلِمِينَ، وَلَوْ لُقِنُوا الذَّلِيلُ، فَإِنَّهُمْ لَا يَفْهَمُونَ الْمَعْنَى غَالِبًا. انتهى. وَقَالَ الشَّيْخُ صَالِحُ الْفُوزَانِ فِي (شرح كشف الشبهات): فَالْعَامِيُّ الْمُوَحِّدُ أَحْسَنُ حَالًا مِنْ عُلَمَاءِ الْكَلَامِ وَالْمَنْطِقِ، فَكِتَابُ اللَّهِ مَا تَرَكَ شَيْئًا نَحْتَاجُ إِلَيْهِ مِنْ أُمُورِ دِينِنَا إِلَّا وَبَيَّنَّهَ لَنَا، لَكِنْ يَحْتَاجُ مَنَّا

إِلَى تَفَقُّهِ وَتَعَلُّمٍ، وَلَوْ كَانَ عِنْدَكَ سِلَاحٌ وَلَكِنْ لَا تَعْرِفُ تَشْغِيلَهُ فَإِنَّهُ لَا يَدْفَعُ عَنْكَ الْعَدُوَّ، وَكَذَلِكَ الْقُرْآنُ لَا يَنْفَعُ إِذَا كَانَ مَهْجُورًا وَكَانَ الْإِقْبَالُ عَلَى غَيْرِهِ مِنَ الْعُلُومِ. [انتهى]، فَتَذَبَّرْ هَذِهِ الْأَعْلَمِيَّةَ الَّتِي حَاصِلُهَا أَنْ يُهْتَبَى مَنْ ظَفَرَ بِهَا لِلْجَاهِلِ الْجَهْلُ الْبَسِيطُ [الْجَهْلُ الْبَسِيطُ هُوَ خُلُوُّ النَّفْسِ مِنَ الْعِلْمِ، وَالْجَهْلُ الْمُرَكَّبُ هُوَ الْعِلْمُ عَلَى خِلَافِ الْحَقِيقَةِ]، وَيَتَمَنَّى أَنَّهُ فِي عِدَادِهِمْ وَمِمَّنْ يَدِينُ بِدِينِهِمْ وَيَمْشِي عَلَى طَرِيقِهِمْ؛ فَإِنْ هَذَا يُنَادِي بِأَعْلَى صَوْتٍ وَيَدُلُّ بِأَوْضَحِ دَلَالَةٍ عَلَى أَنَّ هَذِهِ الْأَعْلَمِيَّةَ الَّتِي طَلَبُوهَا، الْجَهْلُ خَيْرٌ مِنْهَا بِكَثِيرٍ، **فَمَا ظَنُّكَ بِعِلْمٍ يُقَرَّرُ صَاحِبُهُ عَلَى نَفْسِهِ أَنَّ الْجَهْلَ خَيْرٌ مِنْهُ،** فَفِي هَذَا عِبْرَةٌ لِلْمُعْتَبِرِينَ وَآيَةٌ بَيِّنَةٌ لِلنَّاطِلِينَ. انتهى باختصار.

(45) وَقَالَ ابْنُ تَيْمِيَّةَ فِي (مَجْمُوعِ الْفَتَاوَى): فَإِنَّ هَؤُلَاءِ الْمُتَّبِدِعِينَ الَّذِينَ يُقْضَلُونَ طَرِيقَةَ الْخَلْفِ - مِنَ الْمُتَفَلْسِفَةِ وَمَنْ حَذَا حَذْوَهُمْ - عَلَى طَرِيقَةِ السَّلَفِ، إِنَّمَا أَتَوْا مِنْ جَيْتٍ ظَنُّوا أَنَّ طَرِيقَةَ السَّلَفِ هِيَ مُجَرَّدُ الْإِيمَانِ بِالْفَاطِطِ الْقُرْآنِ وَالْحَدِيثِ مِنْ غَيْرِ فِقْهِ لِدَلِيلٍ، بِمَنْزِلَةِ الْأَمِّيِّينَ الَّذِينَ قَالَ اللَّهُ فِيهِمْ {وَمِنْهُمْ أُمِّيُونَ لَا يَعْلَمُونَ الْكِتَابَ إِلَّا أَمَانِيً}، وَأَنَّ طَرِيقَةَ الْخَلْفِ هِيَ اسْتِخْرَاجُ مَعَانِي النُّصُوصِ الْمَضْرُوفَةِ عَنْ حَقَائِقِهَا بِأَنْوَاعِ الْمَجَازَاتِ وَغَرَائِبِ اللَّغَاتِ؛ فَهَذَا الظَّنُّ الْفَاسِدُ أَوْجَبَ تِلْكَ الْمَقَالَةَ الَّتِي مَضُمُونَهَا نَبْذُ الْإِسْلَامِ وَرَاءَ الظُّهْرِ، وَقَدْ كَذَّبُوا عَلَى طَرِيقَةِ السَّلَفِ، وَضَلُّوا فِي تَضْوِيهِ طَرِيقَةِ الْخَلْفِ، فَجَمَعُوا بَيْنَ الْجَهْلِ بِطَرِيقَةِ السَّلَفِ فِي الْكَذِبِ عَلَيْهِمْ، وَبَيْنَ الْجَهْلِ وَالضَّلَالِ بِتَضْوِيهِ طَرِيقَةِ الْخَلْفِ. انتهى.

(46) وَقَالَ الشَّيْخُ سَفَرُ الْحَوَالِي (رئيس قسم العقيدة بجامعة أم القرى) فِي مَقَالَةٍ لَهُ عَلَى مَوْقِعِهِ [فِي هَذَا](#)

الرابط: عندما قال أهلُ الكلام {إِنَّ الْمَرْجِعَ فِي الدِّينِ لَيْسَ كِتَابَ اللَّهِ وَلَا سُنةَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَإِنَّمَا هُوَ **العقلُ**}، جَاءَ أَنَاسٌ آخِرُونَ وَقَالُوا {لَيْسَ الْمَرْجِعُ الْعَقْلَ، بَلِ الْمَرْجِعُ **الكشفُ** الَّذِي يَقَعُ فِي الْقُلُوبِ، عِلْمُ الْمُكَاشَفَةِ، وَالْعِلْمُ اللَّدُنِّيُّ}، مَا هُوَ الْعِلْمُ اللَّدُنِّيُّ؟ وَمَا هِيَ الْمُكَاشَفَةُ؟، قَالُوا {نَتِيجَةُ الذِّكْرِ وَالْعِبَادَةِ وَالسَّهْرِ، يُوحَى إِلَيْكَ فِي الْمَنَامِ، وَيُلْقَى إِلَيْكَ كَلَامٌ فِي قَلْبِكَ فَتَعْلَمُ أَنَّ هَذَا هُوَ الصِّرَاطُ الْمُسْتَقِيمُ وَهَذَا هُوَ الصَّحِيحُ وَهَذَا هُوَ الدِّينُ، فَتَتَّبِعْهُ}!. انتهى.

وقال الشيخُ الحوَالِي أيضًا فِي مَقَالَةٍ لَهُ بِعَنْوَانِ (**أهل الكلام شابهوا اليهود في الضلال**) على موقعه **في هذا الرابط:** **أصحابُ الكلام** الَّذِينَ يُسَمَّوْنَ عِلْمَاءَ الْكَلَامِ، الَّذِينَ جَعَلُوا دِينَ اللَّهِ عِزَّ وَجَلَّ **فَلْسَفَاتٍ وَأُمُورًا مُعَقَّدَةً وَغَامِضَةً، وَأَدَخَلُوا فِيهِ كَلَامَ الْيُونَانِ وَقَوَاعِدَهُمُ الْمَنْطِقِيَّةَ وَأَشْبَاهَهَا مِنَ الْأُمُورِ، الَّتِي وَصَلَ غَبَارُهَا إِلَى الْعَامَّةِ** أَيْضًا فِي كُلِّ أَمْرٍ مِنَ الْأُمُورِ، هَؤُلَاءِ أَشَبَّهُ شَيْءٌ بِالْأُمَّةِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهَا الَّتِي عَصَتْ اللَّهَ عِزَّ وَجَلَّ عَلَى عِلْمٍ... ثم قال -أَيُّ الشَّيْخِ الْحَوَالِيِّ-: فَالْمُتَّبِعُ لَدَيْهِمْ لَيْسَ كِتَابَ اللَّهِ وَلَا سُنةَ نَبِيِّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، الْمُتَّبِعُ هُوَ عُقُولُهُمْ وَأَرَائُهُمْ، وَلِهَذَا عَاشُوا **فِي خَيْرَةٍ عَظِيمَةٍ؛** هَؤُلَاءِ أَصْحَابُ الْعُقُولِ -وَهُمْ كَثِيرٌ فِي النَّاسِ حَتَّى مِنَ الْعَامَّةِ (إِلَّا مَنْ رَجِمَ اللَّهُ)- تَقُولُ لَهُمْ {قَالَ اللَّهُ وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ}، فَيَقُولُ لَكَ {لَكِنْ هَذَا -فِي عَقْلِي- لَا يُمَكِّنُ}!.، فِي عَقْلِكَ! سُبْحَانَ اللَّهِ! وَهَلْ أَحَالْنَا اللَّهُ عِزَّ وَجَلَّ لِلْعُقُولِ؟!. انتهى باختصار.

(47) وقال الشَّيْخُ مُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ السَّعِيدِي (رئيس قسم الدراسات الإسلامية بكلية المعلمين بمكة) فِي مَقَالَةٍ لَهُ **على هذا الرابط:** لَا يَخْتَلِفُ النَّاقلُونَ لِمَذْهَبِ

السلف -حتي من علماء الأشاعرة- في أن السلف لم يشغلوا بعلم الكلام، بل بالغوا في دمه وتحريمه. انتهى.

(48) وقال أبو حامد الغزالي (ت505هـ) في (إحياء علوم الدين) عن علم الكلام: وإلى التَّخْرِيم ذهب الشَّافِعِي وَمَالِكُ وَأَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ وَسُفْيَانُ وَجَمِيعُ أَهْلِ الْحَدِيثِ مِنَ السَّلَفِ... ثم قال -أي الغزالي-: وقد اتَّفَقَ أَهْلُ الْحَدِيثِ مِنَ السَّلَفِ عَلَى هَذَا، وَلَا يَنْخَصِرُ مَا نُقِلَ عَنْهُمْ مِنَ التَّشْدِيدَاتِ فِيهِ، وَقَالُوا {مَا سَكَتَ عَنْهُ [أَيَّ عَنِ عِلْمِ الْكَلَامِ] الصَّحَابَةُ، مَعَ أَنَّهُمْ أَعْرِفُوا بِالْحَقَائِقِ وَأَفْصَحُ بِتَرْتِيبِ الْأَلْفَاظِ، مِنْ غَيْرِهِمْ، إِلَّا لِعِلْمِهِمْ بِمَا يَتَوَلَّدُ مِنْهُ مِنَ الشَّرِّ}. انتهى.

(49) وقال الشيخ ناصر العقل (رئيس قسم العقيدة بكلية أصول الدين بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض) في (شرح "شرح العقيدة الطحاوية"): مذهبُ السلفِ الصالحِ رحمهم الله والأئمةُ أَنَّهُ [أَيَّ عِلْمِ الْكَلَامِ] بِذَعَةٍ وَخَرَامٌ، لَا يَجُوزُ تَعَلُّمُهُ وَلَا تَعْلِيمُهُ، وَذَلِكَ لِأَنَّ الصَّحَابَةَ تَرَكَوهُ وَلَمْ يَأْخُذُوا بِهِ مَعَ قِيَامِ الْحَاجَةِ إِلَيْهِ فِي عَهْدِهِمْ، وَلِكَثْرَةِ شَرِّهِ وَمَفَاسِدِهِ، وَإِضَاعَةِ الْوَقْتِ فِيهِ بِلَا فَائِدَةٍ، وَإِثَارَتِهِ لِلشُّكُوكِ وَالشُّبُهَاتِ فِي عَقَائِدِ الْمُسْلِمِينَ، وَلِهَذَا فَإِنَّ أَصَاطِينِ عِلْمِ الْكَلَامِ وَالَّذِينَ خَبَرُوهُ قَدْ حَذَرُوا مِنْهُ وَمِنْ تَعَلُّمِهِ، بَعْدَ مَا تَبَيَّنَ لَهُمْ فَسَادُهُ وَبُطْلَانُهُ، كَالْإِمَامِ الْغَزَالِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ وَغَيْرِهِ... ثم قال -أي الشيخ العقل-: فَالسَّلَفُ رَحِمَهُمُ اللَّهُ كُلُّهُمْ يُحَرِّمُونَ عِلْمَ الْكَلَامِ، فَلَا يَظُنُّ أَحَدٌ مِنَ النَّاسِ أَنَّ هُنَاكَ مِنْ أَهْلِ السُّنَّةِ مِنْ سَلَفِ الْأُمَّةِ (أُتَمَّةِ الدِّينِ وَأَهْلِ الْحَدِيثِ) مَنْ يُبَيِّحُ عِلْمَ الْكَلَامِ، وَقَدْ نَجَدُ مِنْ أَقْوَالِ أُتَمَّةِ أَهْلِ السُّنَّةِ مَا يُشْعِرُ أَحْيَانًا بِاسْتِخْدَامِ عِلْمِ الْكَلَامِ،

وهذا لا يُعَدُّ دليلاً على إباحة عِلْمِ الكلام، بَلْ يُعَدُّ مِنَ
اللَّجْوِ لِلضَّرُورَةِ، كاستباحة المَيْتَةِ عند الضرورة... ثم
قال -أي الشيخ العقل-: وإنما تَرُدُّ الضرورة في أمر
يُلْجَأُ إليه العالمُ دُونَ تَبْيِيهِ مُسَبِّقٍ، كما حَدَّثَ لكثيرٌ مِنَ
 الأئمة، فالشافعي ناظرٌ بعضَ المتكلمين واضطراً إلى
 أَنْ يَسْتَعْمَلَ عباراتٍ كلاميةٍ في مَوْقِفٍ **لم يُبَيِّنْهُ مِنْ**
قَبْلُ، والإمامُ أحمدٌ رحمه الله استعملَ بعضَ الحُجَجِ
 الكلاميةِ وإن كانت قليلةً جداً ونادرةً، فقد كان وَقَافاً
 على النَّصِّ، لَكِنْ استعملَهَا مِنْ بابِ ضرورةِ الدَّفْعِ
 لِشُبْهَةٍ يَخْشَى أَنْ تُنْطَلِيَ عَلَى العامةِ أَوْ عَلَى النَّاسِ أَوْ
 عَلَى الْحَاضِرِينَ أَثْنَاءَ الْمُنَاطَرَةِ، فَكَانَ يَدْفَعُ شُبْهَتَهُمْ
 بِأَسْلُوبِ كَلَامِيٍّ لضرورةِ طَارِئَةٍ **ما بَيَّنَّهَا الإمامُ أحمدٌ مِنْ**
قَبْلُ، فقاعدته سالمةٌ وباقيته، لم يَنْقُضْهَا إِلَّا لِضرورةِ
 طَرَأَتْ... ثم قال -أي الشيخ العقل-: الْأَصْلُ عِنْدَ السَّلَفِ
 وَأئمةِ أَهْلِ السُّنَّةِ قَدِيمًا وَحَدِيثًا إِلَى يَوْمِنَا هَذَا أَنَّ **عِلْمَ**
الكلامِ حَرَامٌ، وَالإِطْلَاقَ عَلَى كُتُبِهِ حَرَامٌ، وَلَا يُلْجَأُ إِلَيْهِ
 بِدَعْوَى الضَّرُورَةِ إِلَّا مِنْ مُتَخَصِّصٍ **فِي مَوْقِفٍ يَغْرِضُ لَهُ،**
 فَيَسْتَعْمَلُ أَسَالِيبَ كَلَامِيَّةٍ، أَوْ يَطْلُعَ عَلَى كُتُبِ أَهْلِ
 الكلامِ لِلرَّدِّ عَلَيْهَا، فَهَذَا أَمْرٌ يُقَدَّرُ عَلَيْهِ الْعَالِمُ الْمُتَمَكِّنُ، وَلَا
 يَكُونُ بَمَثَابَةِ الْمَنْهَجِ الَّذِي يُقَرَّرُ كَمَا يَمِيلُ إِلَى ذَلِكَ بَعْضُ
 طُلَّابِ الْعِلْمِ **عَنْ جَهْلٍ** فِي عَصْرِنَا الْحَاضِرِ [قال الشيخ
 يوسف الغفيص (عضو هيئة كبار العلماء بالديار
 السعودية، وعضو اللجنة الدائمة للبحوث العلمية
 والإفتاء) فِي (شرح العقيدة الواسطية): وَهَذَا قَاعِدَةٌ
 يَنْبَغِي لِطَالِبِ الْعِلْمِ السَّلَفِيِّ وَالسُّنِّيِّ، وَلِلْمُسْلِمِ عُمُومًا،
 أَنْ يَفْقَهَهَا، وَهِيَ أَنَّ مَا يَصِحُّ فِي مَوْرِدِ الرَّدِّ (سواء كان
 الرَّدُّ عَلَى مُخَالِفٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ أَوْ كَانَ الرَّدُّ عَلَى أَحَدٍ
 مِنْ مِلَلِ الْكُفْرِ) لَا يَسْتَلْزِمُ أَنْ يَكُونَ صَحِيحًا فِي مَوْرِدِ
 التَّقْرِيرِ، فَإِنَّ ذِكْرَ الْعَقِيدَةِ إِمَّا أَنْ يَكُونَ تَقْرِيرًا ابْتِدَاءً
 لِلْمُسْلِمِينَ، وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ مِنْ بَابِ الرَّدِّ، فَمَا صَحَّ فِي

مَقَامَ الرَّدِّ عَلَى الْمُخَالِفِ لَا يَلْزَمُ بِالضَّرُورَةِ أَنْ يَكُونَ صَحِيحًا - أَوْ عَلَى أَقَلِّ تَقْدِيرٍ مُنَاسِبًا - لِمَقَامِ التَّقْرِيرِ... ثم قَالَ - أَيُّ الشَّيْخِ الْغَفِيصِ -: **مَقَامُ التَّقْرِيرِ أَضْيَقُ مِنْ مَقَامِ الرَّدِّ**، فَمَا يَقَعُ فِيهِ كَثِيرُونَ مِنْ تَقَلُّبِ مَا اسْتَغْمَلَهُ بَعْضُ أَهْلِ السُّنَّةِ فِي مَقَامِ الرَّدِّ إِلَى مَقَامِ التَّقْرِيرِ لَيْسَ مُنَاسِبًا... ثم قَالَ - أَيُّ الشَّيْخِ الْغَفِيصِ -: فَيَنْبَغِي دَائِمًا أَنْ تُبْنَى الْعَقِيدَةُ عِنْدَ الْمُسْلِمِينَ عَلَى مَقَامِ التَّقْرِيرِ **الْقُرْآنِيِّ أَوْ النَّبَوِيِّ، وَأَمَّا مَقَامُ الرَّدِّ فَإِنَّهُ يُتَوَسَّعُ فِي شَأْنِهِ عِنْدَ الْأُئِمَّةِ. أَنْتَهَى**... ثم قَالَ - أَيُّ الشَّيْخِ الْعَقْلِ -: ثَبَّتَ بِالِاسْتِقْرَاءِ التَّارِيخِيِّ - وَهَذَا أَمْرٌ قَاطِعٌ - أَنَّ **عِلْمَ الْكَلَامِ لَمْ يَأْتِ بِخَيْرٍ**، فَمِنْذَ أَنْ بَدَأَ أَهْلُ الْأَهْوَاءِ يَشْتَغِلُونَ بِعِلْمِ الْكَلَامِ فَتَحُّوا عَلَى الْمُسْلِمِينَ أَبْوَابًا مِنَ الشَّرِّ؛ أَوَّلًا، مِنْ حَيْثُ إِدْخَالُ الشُّبُهَاتِ وَالشُّكُوكِ عَلَى طَوَائِفِ الْمُسْلِمِينَ، فَضَلُّوا وَخَرَجُوا عَنِ السُّنَّةِ، وَهُمْ يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صُنْعًا؛ ثَانِيًا، أَشْغَلُوا أَهْلَ الْعِلْمِ عَمَّا هُوَ أَوْلَى، فَكَمُ مِنَ الطَّلَاقَاتِ وَالْجُهُودِ - جُهُودِ أَهْلِ الْعِلْمِ - قَدْ بُذِلَ فِي سَبِيلِ حِمَايَةِ الْعَقِيدَةِ وَالتَّصَدِّي لَأَهْلِ الْكَلَامِ وَأَهْلِ الْبَاطِلِ وَأَهْلِ الْهَوَى، الْأَمْرُ الَّذِي صَرَفَ الْمُسْلِمِينَ عَمَّا هُوَ أَهَمُّ (مِنْ تَأْصِيلِ الْعَقِيدَةِ وَتَشْرِهَائِهَا، وَالِاهْتِمَامِ بِتَرْبِيَةِ الْمُسْلِمِينَ وَإِعْدَادِهِمْ، وَالِاهْتِمَامِ بِالْجِهَادِ، وَغَيْرِ ذَلِكَ)، **فَالطَّلَاقَاتُ الَّتِي أَهْدَرَتْ فِي سَبِيلِ دَفْعِ هَذِهِ الشُّرُورِ مِنْ عِلْمِ الْكَلَامِ مِنَ السَّلَفِ وَأُئِمَّةِ الْمُسْلِمِينَ لَا تَكَادُ تُتَصَوَّرُ**، فَبَعْضُ الْعُلَمَاءِ قَدْ يَكُونُ أَفْنَى عُمرَهُ - إِلَّا الْقَلِيلَ - فِي سَبِيلِ التَّصَدِّي لِهَذِهِ الْآفَاتِ وَهَذِهِ الْمَصَائِبِ الَّتِي جَرَّهَا **عِلْمُ الْكَلَامِ عَلَى الْمُسْلِمِينَ**. أَنْتَهَى بِاخْتِصَارٍ.

(50) وَقَالَ الشَّيْخُ فَرْكُوسُ فِي مَقَالَةٍ عَلَى مَوْقِعِهِ **فِي هَذَا الرَّابِطِ**: وَفِي مَعْرِضِ **الرَّدِّ عَلَى كُتُبِ الْمَنَاطِقِ** وَمَدَى صِحَّةِ قَوْلِ مَنْ اشْتَرَطَهَا فِي تَحْصِيلِ الْعُلُومِ، قَالَ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ **[فِي مَجْمُوعِ الْفَتَاوَى]** {وَأَمَّا شَرْعًا

فَإِنَّهُ مِنَ الْمَعْلُومِ بِالْاضْطِرَارِ مِنْ دِينِ الْإِسْلَامِ أَنَّ اللَّهَ لَمْ يُوجِبْ تَعْلَمَ هَذَا الْمَنْطِقِ الْيُونَانِي [أَيُّ عِلْمِ الْمَنْطِقِ] عَلَى أَهْلِ الْعِلْمِ وَالْإِيمَانِ، وَأَمَّا هُوَ فِي نَفْسِهِ فَيَعُضُّهُ حَقٌّ وَبَعْضُهُ بَاطِلٌ، وَالْحَقُّ الَّذِي فِيهِ كَثِيرٌ مِنْهُ - أَوْ أَكْثَرُهُ - لَا يُحْتَاجُ إِلَيْهِ، وَالْقَدْرُ الَّذِي يُحْتَاجُ إِلَيْهِ مِنْهُ فَأَكْثَرُ الْفِطْرِ السَّلِيمَةِ تَسْتَقِلُّ بِهِ، وَالتَّبَلِيدُ لَا يَنْتَفِعُ بِهِ وَالذَّكِيُّ لَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ... فَإِنَّ فِيهِ مِنَ الْقَوَاعِدِ السَّلْبِيَّةِ الْفَاسِدَةِ مَا رَاجَتْ عَلَى كَثِيرٍ مِنَ الْفُضَلَاءِ وَكَانَتْ سَبَبَ فَسَادِ عُلُومِهِمْ، وَقَوْلُ مَنْ قَالَ (إِنَّهُ كُلُّهُ حَقٌّ) كَلَامٌ بَاطِلٌ}... ثم قال - أي الشيخ فركويس -: وقد كان جرأء من اتَّخَذَ الْمَنَاهِجَ الْفَلَسَفِيَّةَ وَالطَّرِيقَ الْمَنْطِقِيَّةَ مِيزَانًا لَهُ وَمَسْلَكًا، أَنْ أَوْرَثَهُمُ اللَّهُ حَبْطًا فِي دَوَامَةٍ مِنَ الشُّكِّ وَالْهَذْيَانِ وَالْخَيْرَةِ، بِاسْتِبْدَالِهِمُ الَّذِي هُوَ أَذْنَى، بِالَّذِي هُوَ خَيْرٌ (الْمُتَجَلِّي فِي الْمَحَجَّةِ [الْمَحَجَّةُ هِيَ جَادَةُ الطَّرِيقِ] (أَيُّ وَسَطُهَا)، وَالْمُرَادُ بِهَا الطَّرِيقُ الْمُسْتَقِيمُ] الْبَيْضَاءِ [أَيُّ الْوَاضِحَةِ] الَّتِي تَرَكْنَا عَلَيْهَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَيْلُهَا كَنَهَارُهَا لَا يَزِيغُ عَنْهَا إِلَّا هَالِكٌ). انتهى باختصار.

(51) وفي فيديو للشيخ صالح الفوزان (عضو هيئة كبار العلماء بالديار السعودية، وعضو اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء) بعنوان (حُكْمُ تَعْلَمَ عِلْمُ الْمَنْطِقِ، والكلام على المقدمة المنطقية لكتاب "روضة الناظر")، سُئِلَ الشَّيْخُ {مَا حُكْمُ تَعْلَمَ عِلْمُ الْمَنْطِقِ فِي الْعَقِيدَةِ، وَمَا حُكْمُ تَعْلَمَ الْمُقَدِّمَةِ الْمَنْطِقِيَّةِ الَّتِي وَضَعَهَا ابْنُ قُدَامَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي أَوَّلِ كِتَابِهِ "رُوضَةُ النَّاطِرِ"؟}؛ فَأَجَابَ: وَاللَّهِ الْعُلَمَاءُ يُخَرِّمُونَ تَعْلَمَ عِلْمِ الْمَنْطِقِ وَعِلْمَ الْجَدْلِ، وَيَقُولُونَ {يَكْفِي مَعْرِفَةُ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، فِيهِمَا الْمَقْنَعُ وَفِيهِمَا الْكِفَايَةُ}، وَقَدْ حَاولُوا مَعَ الشَّيْخِ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ [رئيس القضاة ومفتي الديار السعودية] ت

1389هـ] رحمه الله، لَمَّا فَتَحَ الْمَعَاهِدَ وَالْكَلِيَّاتِ حَاولُوا معه أَنَّهُ يُقَرَّرُ عِلْمُ الْمُنْطِقِ، فَأَبَى وَأَصْرَّ عَلَى **[عَدَمِ الْمُوَافَقَةِ]** حَتَّى تُؤْفَى رَحْمَةُ اللَّهِ عَلَى مَنْهَجٍ مَنْ سَبَقَ مِنَ التَّحْذِيرِ مِنْ عِلْمِ الْجَدَلِ؛ وَيَقُولُونَ **[أَيُّ الْعِلْمَاءِ]** {يَكْفِي عِلْمُ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ}، مَا فِي **[أَيُّ مَا يُوجَدُ]** شَكٌّ أَنْ هَذَا يَكْفِي... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الْفُوزَانِ-: قَدْ اخْتَلَفُوا هَلِ الْمُقَدِّمَةُ **[بِعَنِي مَا كَتَبَهُ ابْنُ قُدَّامَةَ تَحْتَ عَنَوَانِ (مُقَدِّمَةُ مُنْطِقِيَّةٍ)]** الَّتِي فِي (رُوضَةِ النَّاطِرِ) **[وَهُوَ كِتَابٌ فِي (أَصُولِ الْفَقْهِ)]** هَلِ هِيَ مِنْ عَمَلِ الْمُصَنِّفِ أَوْ لَا، بِدَلِيلٍ أَنَّ بَعْضَ النَّسَخِ أَوْ كَثِيرًا مِنَ النَّسَخِ مَا فِيهَا مُقَدِّمَةٌ، مَا فِيهَا هَذِهِ الْمُقَدِّمَةُ، فَاللَّهُ أَعْلَمُ أَنَّهَا الْحَقُّ بِهَا. انْتَهَى.

(52) **وفي هذا الرابط** على موقع الشيخ ربيع المدخلي (رئيس قسم السنة بالدراسات العليا في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة)، سُئِلَ الشَّيْخُ {هَلِ يَصْلُحُ لَطَالِبِ الْعِلْمِ دِرَاسَةُ (آدَابِ الْبَحْثِ وَالْمُنَاطِرَةِ)؟}؛ فَأَجَابَ الشَّيْخُ: **آدَابُ الْبَحْثِ وَالْمُنَاطِرَةِ مُسْتَمَدَّةٌ مِنَ الْمُنْطِقِ**، وَهَذِهِ **[أَيُّ آدَابِ الْبَحْثِ وَالْمُنَاطِرَةِ]** مَوَاهِبُ يُؤْتِيهَا اللَّهُ مَنْ يَشَاءُ {يُؤْتِي الْحِكْمَةَ مَنْ يَشَاءُ}؛ الشَّيْخُ الْأَلْبَانِي **لَمْ يَدْرُسِ الْمُنْطِقَ وَلَا الْفَلَسَفَةَ وَلَا آدَابَ الْبَحْثِ وَالْمُنَاطِرَةِ**، وَكَانَ يَأْتِي كِتَابُ عِلْمَاءِ الْأَزْهَرِ **[وَهُمْ الَّذِينَ دَرَسُوا فِي أَزْهَرِهِمْ عِلُومَ الْكَلَامِ وَالْمُنْطِقِ وَالْفَلَسَفَةِ]** عِنْدَهُ كَالْأَطْفَالِ، اللَّهُ أَعْطَاهُ مَوْهَبَةً؛ فَالْمُنْطِقُ **لَا يَسْتَفِيدُ مِنْهُ الْغَيْبِيُّ وَلَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ الذَّكِيُّ** كَمَا قَالَ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ، وَاقْرَأُوا **[كِتَابَ]** (نَقْضِ الْمُنْطِقِ) لابن تَيْمِيَّةٍ رَحِمَهُ اللَّهُ تَحْدُوثًا كَيْفَ بَيَّنَّ أَنَّهُمْ **[أَيُّ الْمَنَاطِقَةِ]** عَلَى جَهْلٍ وَضَلَالٍ، وَأَنَّهُمْ لَمْ يَسْتَفِيدُوا مِنْهُ لَا أَذْكِيَاؤُهُمْ وَلَا أَغْبِيَاؤُهُمْ!... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الْمَدْخَلِيِّ-: الَّذِينَ اسَّسُوا هَذَا الْمُنْطِقَ وَتَنَبَّؤُوا مِنْ أَجْهَلِ خَلْقِ اللَّهِ

وأكفرهم، ماذا تَفَعَّهم المنطقُ؟!، لم يَنْفَعُهم بشيءٍ!،
وأهلُ الكلامِ لَمَّا خاضُوا في بابِ المنطقِ والفلسفةِ
ضاعوا وَضَلُّوا فهو يَضُرُّ ولا يَنْفَعُ!! **فكتابُ الله فيه**
البيانُ الشافي، فيه الحُجَجُ الواضحةُ والأدلةُ العقليةُ
 والأدلةُ النقليةُ، يَحْتَاجُ مِنَّا إلى تَدَبُّرٍ وفَهْمٍ ويَكْفِينا،
 ولهذا يَصُولُ **أهلُ السنة على أهلِ الكلامِ بالحُجَجِ**
القواطعِ فيسَخِّقُونهم سَخَقًا لا تَنْفَعُهم فلسفتُهم ولا
يَنْفَعُهم مَنطِقُهم. انتهى.

(53) وقالَ الشيخُ زَيْدُ بْنُ هَادِي المَدخَلِي في مَقْطَعِ
 صَوْتِيَّ بِعنوان (ما حُكِّمُ دراسةَ علمِ المنطقِ؟، وما رَدُّكُمُ
 على مَنْ يَزْعُمُ أَنَّهُ لا بُدَّ مِنْ دراسَةِ لِفَهْمِ عِلْمِ
 (الأصُولِ؟): **عِلْمُ المنطقِ ليس مِنْ عِلْمِ الشَّرْعِ، والذي**
أَمَرنا بِهِ هو عِلْمُ الشَّرْعِ، أَنْ تَتَفَقَّهَ فِي العِلْمِ الشَّرْعِيِّ
 الذي هو الكِتَابُ والسُّنَّةُ، وما اسْتُمِدَّ مِنَ الكِتَابِ والسُّنَّةِ،
 مِنْ كُتُبِ التَفْسِيرِ، وَكُتُبِ الحَدِيثِ، وما يَتَعَلَّقُ بعلومِ
 الحَدِيثِ والتَفْسِيرِ، وَكُتُبِ الفقه، وغير ذلك مِنْ علومِ
 الشريعةِ، **وَأَمَّا عِلْمُ المنطقِ فَإِنَّ العلماءَ حَذَرُوا مِنْهُ وَأَنَّهُ**
لا فائدةٌ مِنْ وَرَاءِهِ؛ عِلْمُ المنطقِ لا حاجةٌ إِلَيْهِ بِجِالٍ مِنَ
 الأحوالِ، فَالنَّاسُ لَيْسُوا بِحَاجَةٍ إِلَى هذا العِلْمِ أَبَدًا،
 وَعَلَى مَنْ يَدَّعِي بَأَنَّهُ لا يَكُونُ العَالِمُ عَالِمًا إِلَّا إِذَا عِلِمَ
 عِلْمَ المنطقِ أَنْ يُرَاجَعَ نَفْسَهُ ولا يَقُولَ على اللَّهِ بِدُونِ
 عِلْمٍ... فَقِيلَ -أَيُّ للشيخِ المَدخَلِي-: هُمْ يَحْتَجُونِ بِعِلْمِ
 أَصُولِ الفقه... فَقَالَ -أَيُّ الشيخِ المَدخَلِي-: **عِلْمُ أَصُولِ**
الفقهِ قَوَاعِدُ مُسْتَنْبَطَةٌ مِنَ الكِتَابِ والسُّنَّةِ، وَمِنْ عُلُومِ
الكِتَابِ والسُّنَّةِ، ولا يَلَزِمُ أَنْ يَكُونَ مِنْ عِلْمِ أَصُولِ الفقهِ
الْقِيَامُ على قَوَاعِدِ المنطقِ، فَمَنْ أَدْخَلَ فِي علومِ
 أَصُولِ الفقهِ شَيْئًا مِنْ قَوَاعِدِهِ [أي قواعِدِ المنطقِ] فَقَدْ
 أَدْخَلَ شَيْئًا لا يَحْتَاجُ النَّاسُ إِلَيْهِ. انتهى باختصار.

(54) وفي فيديو للشيخ صالح الفوزان (عضو هيئة كبار العلماء بالديار السعودية، وعضو اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء) بعنوان (علم أصول الفقه الصحيح هو الذي ليس فيه مباحث علم المنطوق)، قال الشيخ: **أصول الفقه الصحيحة ليس بها علم المنطوق**، هذا اللي نعرفه. انتهى باختصار.

(55) وقال الشيخ صالح الفوزان أيضًا في (شرح كشف الشبهات): **وَعَالِبُ الْعُلَمَاءِ مُكَبُّونَ عَلَى عِلْمِ الْكَلَامِ وَالْمَنْطِقِ** الذي بنوا عليه عقيدتهم، وهو لا يُحَقُّ حَقًّا وَلَا يُبْطَلُ بَاطِلًا، بَلْ هُوَ كَمَا قَالَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ { لَا يَنْفَعُ الْعِلْمُ بِهِ، وَلَا يَضُرُّ الْجَهْلُ بِهِ }... ثم قال -أي الشيخ الفوزان-: **كَمْ فِي السَّاحَةِ مِنْ كُتُبِ أَهْلِ الْبَاطِلِ، كُتُبِ الْجَهْمِيَّةِ وَكُتُبِ الْمُعْتَزِلَةِ وَكُتُبِ الْأَشَاعِرَةِ وَكُتُبِ الشَّيْعَةِ، كَمْ فِي السَّاحَةِ مِنْ كُتُبِ هَؤُلَاءِ!، وَعِنْدَهُمْ حُجَجٌ مُزَيَّفَةٌ تُغَرُّ الْإِنْسَانَ الَّذِي لَيْسَ عِنْدَهُ تَمَكُّنٌ مِنَ الْعِلْمِ، فَعِلْمُ الْكَلَامِ وَعِلْمُ الْمَنْطِقِ اعْتِمَادُوهُ وَجَعَلُوهُ هُوَ الْعِلْمُ الصَّحِيحُ! إِذَا كَانَ هَؤُلَاءِ عِنْدَهُمْ فَصَاحَةٌ وَعِنْدَهُمْ حُجَجٌ وَعِنْدَهُمْ كُتُبٌ، فَلَا يَلِيقُ بِكَ أَنْ تُقَابِلَهُمْ وَأَنْتَ أَغْرَلٌ، بَلْ يَجِبُ عَلَيْكَ أَنْ تَتَعَلَّمَ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ وَمِنْ سُنةِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَا تُبْطَلُ بِهِ حُجَجُ هَؤُلَاءِ الَّذِينَ قَالَ إِبْلِيسُ إِمَامُهُمْ وَمُقَدِّمُهُمْ لِرَبِّكَ عَزَّ وَجَلَّ { لَا قُعْدَنَ لَهُمْ } أَيِ ابْنِي آدَمَ { صِرَاطَكَ الْمُسْتَقِيمَ } أَيِ الطَّرِيقِ الْمَوْصِلِ إِلَيْكَ، { ثُمَّ لَا تَتَّبِعُهُمْ مِنْ بَيْنِ أَيْدِيهِمْ وَمِنْ خَلْفِهِمْ وَعَنْ أَيْمَانِهِمْ وَعَنْ شَمَائِلِهِمْ، وَلَا تَجِدُ أَكْثَرَهُمْ شَاكِرِينَ }، تَعَهَّدَ الْخَبِيثُ أَنَّهُ سَيُحَاوِلُ إِضْلَالَ بَنِي آدَمَ، وَكَذَلِكَ أَتْبَاعُهُ مِنْ شَيَاطِينِ الْإِنْسِ مِنْ أَصْحَابِ الْكُتُبِ الضَّالَّةِ وَالْأَفْكَارِ الْمُنْحَرِفَةِ يَقُومُونَ بِعَمَلِ إِبْلِيسَ فِي إِضْلَالِ النَّاسِ... ثم قال -أي الشيخ الفوزان-: **قَالَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى { فَقَاتِلُوا أَوْلِيَاءَ الشَّيْطَانِ، إِنَّ كَيْدَ****

الشَّيْطَانُ كَانَ ضَعِيفًا، فَهُمْ مَهْمَا كَانَ عِنْدَهُمْ مِنَ الْقُوَّةِ الْكَلَامِيَّةِ، وَالْجِدَالِ وَالْبَرَاغَةِ فِي الْمَنْطِقِ، وَالْفَصَاحَةِ، إِلَّا أَنَّهُمْ لَيْسُوا عَلَى حَقٍّ، وَأَنْتِ عَلَى حَقٍّ مَا دُمْتَ مُتَمَسِّكًا بِالْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَفَهَمْتَ الْكِتَابَ وَالسُّنَّةَ، فَاطْمَئِنِّ فَإِنَّهُمْ لَنْ يَضُرُّوكَ أَبَدًا {إِنْ كَيْدَ الشَّيْطَانِ كَانَ ضَعِيفًا}، لَكِنْ هَذَا يَحْتَاجُ إِلَى الرُّجُوعِ إِلَى الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، فَإِنَّكَ بِذَلِكَ لَا تَخَافُ مَهْمَا كَانَ مَعَهُمْ مِنَ الْحُجَجِ وَالْكُتُبِ، لِأَنَّهَا سَرَابٌ، هَذِهِ الْحُجَجُ [الَّتِي مَعَهُمْ] إِذَا طَلَعَتْ عَلَيْهَا شَمْسُ الْقُرْآنِ وَبَيِّنَاتُ الْقُرْآنِ زَالِ هَذَا الضُّبَابُ الَّذِي مَعَهُمْ، وَهَذِهِ سُنَّةُ اللَّهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى {بَلْ يَفْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَى الْبَاطِلِ فَيَدْمَغُهُ فَإِذَا هُوَ زَاهِقٌ، وَلَكُمْ الْوَيْلُ مِمَّا تَصِفُونَ}، {قُلْ إِنْ رَبِّي يَفْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَامُ الْغُيُوبِ} قَدَائِفُ الْحَقِّ تُدَمِّرُ الْبَاطِلَ مَهْمَا كَانَ. انتهى باختصار.

(56) وفي فتوى مَوْجُودَةٍ عَلَى مَوْقِعِ مِيرَاثِ الْأَنْبِيَاءِ، لِلشَّيْخِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحِيمِ الْبُخَارِيِّ (الْأَسْتَاذُ فِي قِسْمِ فِقْهِ السُّنَّةِ وَمَصَادِرِهَا، فِي كَلِيَّةِ الْحَدِيثِ الشَّرِيفِ وَالدِّرَاسَاتِ الْإِسْلَامِيَّةِ، بِالْجَامِعَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ بِالْمَدِينَةِ الْمُنَوَّرَةِ)، سُئِلَ الشَّيْخُ {هَلْ يَجِبُ عَلَى طَالِبِ الْعِلْمِ دِرَاسَةُ عِلْمِ الْمَنْطِقِ حَتَّى يَسْتَطِيعَ الرَّدَّ عَلَى أَهْلِ الْبَاطِلِ؟}؛ فَأَجَابَ الشَّيْخُ: **مَا لَكَ وَلِأَهْلِ الْمَنْطِقِ وَلِأَهْلِ الْكَلَامِ، مَا لَكَ وَلِهَذَا، وَفِي الْوَجْهِينِ وَفِي تَقْرِيرَاتِ أُمَّةِ السُّنَّةِ وَمَا سُطِرَ عَنْ سَلَفِ الْأُمَّةِ غُنْيَةً وَكِفَايَةً مِنْ أَنْ تَدْخُلَ فِي هَذَا التَّفَقُّهِ الْمُظْلِمِ**. انتهى.

(57) وجاء في موسوعة الْفِرَقِ الْمُنْتَسِبَةِ لِلْإِسْلَامِ (إِعْدَادُ مَجْمُوعَةٍ مِنَ الْبَاحِثِينَ، بِإِشْرَافِ الشَّيْخِ عَلَوِيِّ بْنِ عَبْدِ الْقَادِرِ السَّقَّافِ): لَقَدْ كَانَ مَوْقِفُ السَّلَفِ الصَّالِحِ مِنْ عِلْمِ الْكَلَامِ مَوْقِفًا حَازِمًا، هُوَ **الْمَنْعُ مِنْ تَعَاطِي هَذَا**

العلم والاشتغال به ومجالسة أصحابه أو حتى الرّد عليهم، وذلك أنهم نظروا إلى منهج الرسالة من الكتاب والسنة، فوجدوه قد انتهج منهجًا خاصًا في تقرير العقيدة الإسلامية، فأتجّه إلى العقل الإنساني والفطرة البشرية **يُخاطب ما جيلت عليه من حقائق تجعل الإيمان بوجود الخالق وضرورة عبادته وخذه أمرًا بدئيًا، لا حاجة فيه إلى الجدّ والسفسطة، وأن الإسلام مبناه على الخضوع والاستسلام...** ثم جاء -أي في الموسوعة-: **يقول الإمام أحمد {لا يفلح صاحب كلام أبدًا، ولا أرى أحدًا نظر في الكلام إلا في قلبه دغل [أي فساد وريبة]}؛ وعن الإمام الشافعي رحمه الله قال {لأن يبتلى المرء بكل ذنب نهى الله عنه ما عدا الشرك، خير له من الكلام}**، وقال أيضًا {حكمي على أهل الكلام أن يضربوا بالجريد والنعال، ويطاف بهم في القبائل والعشائر، فيقال (هذا جزاء من ترك الكتاب والسنة وأقبل على الكلام)}؛ وقال أبو يوسف (من الحنفية) {من طلب الدين بالكلام ترندق}، انتهى باختصار.

(58) وقال الشيخ فركوس في مقالة على موقعه **في هذا الرابط**: **إن عداً أهل الأهواء -لا سيما المتكلمين منهم- وحقدّهم على أهل السنة والجماعة مُستفيض لا يَنْتَهي**، وقد سطره العلماء في مؤلفاتهم وكُتِبَهم منذ القديم، ومن عداً هؤلاء القوم أنهم إذا أبصروا موحداً متمسكاً بالكتاب والسنة وعلى هدي سلف الأمة يدعو إلى الله على بصيرة بالحكمة والموعظة الحسنة، عادوه ورموه بالعظائم عن قوس واحدة رمية رجل واحد، وأغلقوا عليه جميع منافذ الدعوة وأبوابها، وجردوه من كل وسائل العمل الدّعوي إذا وجدوا إلى ذلك سبيلاً؛ وخشية أفتضاح أمرهم **وصفوه بالتشدد والترمّت**

والتكفير - كما هي عادتهم - ووصموه بالوهابية وغيرها... ثم قال - أي الشيخ فركوس -: إن أهل الكلام والهوى والافتراق - بمدمتهم ومسييتهم لأهل الحديث والسنة والجماعة - لا يقصدون إلا تنفير الناس عن التوحيد الذي يعدونه تشددًا وتكفيرًا وتنفيرًا وتعسيرًا وتفريقًا، بينما يعتبرون شريكياتهم وبدعهم توحيدًا ووسيلة تقربهم إلى الله زلفى، ولم تتوقف عداوتهم لأهل السنة عند حد الدم والثلب والعيب والهجاء والسب والهمز واللمز والتبذير والغمر قولًا، بل تعدى الأمر إلى أن أدوهم فعلًا [أي بالفعل أيضًا كما أدوهم بالقول]، انتصارًا لمذهبهم ونحلهم وأهوائهم، وكلما وجدوا سلطةً ليتسلطوا عليهم بها بالبغي والعُدوان فعلوا... ثم قال - أي الشيخ فركوس -: أهل الأهواء والزبغ من المتكلمين والمتصوفة وأضرابهم، لا يصلحون لرئاسة الإمامة في الدين، ولا يُعتبرون من طبقات العلماء الربانيين، وليسوا أهلًا لها، مهملاً علًا كعُهم في العلوم العقلية والأذواق الوجدية، وتسلقوا المناصب الريادية والقيادية، ولمعوا أنفسهم ونفجوها على الشاشات والمنصات والفضائيات، فهُم لا يصلحون لذلك بسبب إعراضهم عن الكتاب والسنة ومنهج سلف الأمة، وتمسكهم بأهوائهم العقلية في باب العلم والاعتقاد، وأذواقهم الوجدية في باب العمل والسلوك، والتي فرقتهم وخرقتهم عن الصراط المستقيم، وكيف يكون صاحب الهوى والبدعة والخرافة عالمًا ربانيًا (والمعلوم أن العلماء هم حُرَّاسُ الدين وحماته من الابتداع والتزييف)؟!، فإن هذا من تميع الدين وتزييف الحقائق... ثم قال - أي الشيخ فركوس -: ولا يخفى على ذي لب أن من أعرض عن وحي الله، وعارضه بالشبهات العقلية الباطلة الفاسدة، وقابله بالآراء الفلسفية العاطلة الكاسدة، عاقبه الله بقدر معارضته لوحيه

وَمُخَالَفَتِهِ لَشَرْعِهِ، وَذَلِكَ مِنْ مُقْتَضَى الْعَدْلِ الإِلَهِيِّ، فَتَزِمِي بِهِ شُبُهَهُ وَتُهْوِي بِهِ أَهْوَاؤَهُ إِلَى مَكَانٍ سَحِيقٍ، وَتُبْعِدُهُ بِدَعْوَةِ الْمُخْتَلِفَةِ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ الْوَحِيدِ الْمُوَصِّلِ إِلَيْهِ وَإِلَى دَارِ كَرَامَتِهِ، وَتُلْحِقُهُ بِسُبُلِ الْغَوَايَةِ الَّتِي نَهَى اللَّهُ تَعَالَى عَنْ اتِّبَاعِهَا، وَهِيَ **طُرُقُ الانْحِرَافِ فِي الْعِلْمِ الَّتِي سَلَكَهَا أَهْلُ الْخَوْضِ فِي الْكَلَامِ وَالْجَدَلِ مِنَ الْفَلَسَفَةِ وَالْمَنَاطِقَةِ**، وَطُرُقُ الانْحِرَافِ فِي الْعَمَلِ وَالسُّلُوكِ الَّتِي سَلَكَهَا الْمُتَصَوِّفَةُ، وَمَنْ تَأَثَّرَ بِهِمْ عَبَّرَ الزَّمَنَ إِلَى زَمَانِنَا هَذَا، وَقَدْ جَاءَ التَّحْذِيرُ مِنْهَا وَالتَّهْيِئَةُ عَنْهَا صَرِيحًا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى {وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ، وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ، ذَلِكَمُ وَصَّاكُم بِهِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ}... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ فِرْكُوسِ-: إِنَّ أَهْلَ الْفُرْقَةِ **قَدَّمُوا عَقُولَهُمْ وَأَرَاءَهُم** الَّتِي ابْتَدَعُوهَا وَعَارَضُوا بِهَا وَحْيَ رَبِّهِمْ وَشَرْعَهُ، فَخَرَّفُوا التَّوْحِيدَ الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ بِهِ رَسُولَهُ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- إِلَى مَعْنَى تَوْحِيدِ الرُّبُوبِيَّةِ وَالسِّيَادَةِ، **وَأَهْمَلُوا تَوْحِيدَ الْأُلُوْهِيَّةِ وَالْعِبَادَةِ** الَّذِي هُوَ الْمَقْصِدُ الْأَسْمَى وَالْغَايَةُ الْعُظْمَى مِنْ خَلْقِ الْخَلِيقَةِ وَإِنزَالِ الْكُتُبِ وَإِرْسَالِ الرُّسُلِ، وَبِهِ افْتَرَقَ النَّاسُ إِلَى مُؤْمِنِينَ وَعُصَاةٍ، وَأَوْلِيَاءَ سُعْدَاءَ (أَهْلِ الْجَنَّةِ) وَأَعْدَاءَ أَشْقِيَاءَ (أَهْلِ النَّارِ)، **وَخَاضُوا بِعُقُولِهِمْ** فِي صِفَاتِ اللَّهِ وَخَرَّفُوهَا وَعَطَّلُوا اللَّهَ عَنْهَا، وَأَوْقَعَهُمْ صَنِيعُهُمْ هَذَا فِي الْاضْطِرَابِ وَالتَّنَاقُضِ فِي تَقْرِيرِ كَثِيرٍ مِنْ مَسَائِلِ الْإِعْتِقَادِ، فَحَادُّوا بِذَلِكَ عَنِ الصِّرَاطِ الْمُسْتَقِيمِ، وَقَالُوا عَلَى اللَّهِ غَيْرَ الْحَقِّ وَبِلاَ عِلْمٍ، وَكَانَ ذَلِكَ مِنْ أَعْظَمِ الْبِدْعِ وَالْمُحَرَّمَاتِ... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ فِرْكُوسِ-: فَهَذَا غَيْضٌ مِنْ قَيْضٍ **مِنْ شُبُهَاتِهِمُ الْعَقْلِيَّةِ** الَّتِي عَارَضُوا بِهَا الْوَحْيَ الْمُتَنَزِّلَ، وَفَارَقُوا صَحِيحَ الْمَنْقُولِ، وَأَوَّلَوْهُ عَلَى غَيْرِ تَأْوِيلِهِ، وَخَرَّفُوا مَعَانِيَ الْفَاطِ الْكِتَابِ وَالسُّنَنِ، وَرَدُّوا أَخْبَارَ الْأَحَادِ -مَا أَمْكَنَهُمْ- بِقَوَاعِدِهِمُ الْفَاسِدَةِ وَأَرَاءِهِمُ

الكاسِدة، لَأَنَّ الْأَصُولَ الَّتِي بَنَوْا عَلَيْهَا دِينَهُمْ **تُنَاقِضُ**
مَنْصُوصَ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، فَضَعُفَ تَوْقِيرُ أدِلَّةِ الْكِتَابِ
وَالسُّنَّةِ، فَلَمْ يَبْقَ لَهَا هَيْبَةٌ وَلَا تَقْدِيرٌ **فِي نَفُوسٍ مَنْ**
تَأَثَّرَ بِعِلْمِ الْكَلَامِ وَالْمَنْطِقِ، فَأُضْحَى الاستِدلالُ بِهَا
لِلْمُعَاضِدَةِ وَالِاسْتِنَاسِ **بَعْدَ تَقْدِيمِهِمُ لِلأدِلَّةِ الْعَقْلِيَّةِ -**
زَعَمُوا - فَهُمْ وَمَنْ تَبِعَهُمْ فِي زَمَانِنَا أَهْلُ حِنَايَةِ عَظِيمَةٍ
عَلَى دِينِ الْإِسْلَامِ وَأَهْلِهِ، فَقَدْ شَوَّهُوا الْعَقِيدَةَ الْإِسْلَامِيَّةَ
الضَّافِيَّةَ، وَرَدُّوا نُصُوصَ الْوَحْيِ وَالْعَوَا مَدْلُولَهَا بِدَعْوَى
تَعَارُضِهَا مَعَ الْقَطْعِيَّاتِ الْعَقْلِيَّةِ، **وَالَّتِي هِيَ أُخْرَى أَنْ**
تُسَمَّى وَهْمِيَّاتٍ وَجَهْلِيَّاتٍ وَضَلَالَاتٍ، فَفَرَّقُوا كَلِمَةَ
الْمُسْلِمِينَ وَشَقَّوْا صَفَّ جَمَاعَتِهِمْ، فَتَحَرَّبَتْ فِرْقُهُمْ عَلَى
أَصُولٍ وَعُقَائِدَ مُخَالِفَةٍ لِأَصُولِ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ
وَعُقَائِدِهِمْ، فَمَالُوا عَنِ الصُّرَاطِ الْمُسْتَقِيمِ، فَاسْتَحَقُّوا
اسْمَ (التَّطَرُّفِ) وَ(الْعُلُوِّ) وَ(الْفُرْقَةِ)، **وَسَائِرُ مَا رَمَوْا بِهِ**
أَهْلَ السُّنَّةِ كَذِبًا وَزُورًا... ثم قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ فِرْكَوسِ-:
إِنَّ الْإِنْتِصَارَ لِمَذْهَبِ الْأَشَاعِرَةِ وَالْمُعْتَزِلَةِ وَأَضْرَابِهِمْ هُوَ
الْإِنْتِصَارُ **لِأَهْلِ الْكَلَامِ الْبَاطِلِ وَالْجِدْلِ الْمَذْمُومِ** فِي دِينِ
اللَّهِ تَعَالَى، وَذَلِكَ مِنْ أَعْظَمِ أَسْبَابِ الْاِخْتِلَافِ وَالْفُرْقَةِ
وَضَيَاعِ الْأَلْفَةِ، وَكَثْرَةِ التَّنْفِلِ وَالتَّحَوُّلِ وَالتَّلَوُّنِ وَالتَّمْيِيعِ،
وَالْخُرُوجِ عَنِ مَنَهِجِ السَّلَفِ الصَّالِحِ، وَنِهَايَةِ أَمْرِهِ إِلَى
مُقَارَفَةِ الْبِدْعَةِ وَمُفَارَقَةِ السُّنَّةِ... ثم قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ
فِرْكَوسِ-: وَرَوَى عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ عَنْ مَالِكٍ أَنَّهُ
قَالَ {لَوْ كَانَ **الْكَلَامُ** عِلْمًا لَتَكَلَّمَ فِيهِ الصَّحَابَةُ وَالتَّابِعُونَ
كَمَا تَكَلَّمُوا [قُلْتُ: وَكَانَ ذَلِكَ بِدُونِ اعْتِمَادِ عَلِيٍّ عِلْمِ
الْمَنْطِقِ] فِي الْأَحْكَامِ وَالشَّرَائِعِ، **وَلَكِنَّهُ بَاطِلٌ** يَدُلُّ عَلَى
بَاطِلٍ}؛ وَقَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ رَحِمَهُ اللَّهُ {وَقَدْ أَجْمَعَ أَهْلُ
الْعِلْمِ بِالسُّنَنِ وَالْفِقْهِ -وَهُمْ أَهْلُ السُّنَّةِ- عَلَى **الْكَفِّ عَنِ**
الْجِدَالِ وَالْمُتَاطَرَةِ فِيمَا سَبِيلُهُمْ اغْتِفَادُهُ بِالْأَفِيدَةِ مِمَّا
لَيْسَ تَحْتَهُ عَمَلٌ، وَعَلَى الْإِيْمَانِ بِمُتَشَابِهِ الْقُرْآنِ،
وَالْتَّسْلِيمِ لَهُ وَلَمَّا جَاءَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

فِي أَحَادِيثِ الصِّفَاتِ كُلِّهَا وَمَا كَانَ فِي مَعْنَاهَا، وَإِنَّمَا يُبَيِّحُونَ الْمُتَبَاطِرَةَ [قُلْتُ: الْمِرَادُ هُنَا الْمُتَبَاطِرَةُ الْغَيْرُ قَائِمَةٌ عَلَى عِلْمِ الْمَنْطِقِ] فِي الْحَلَالِ وَالْحَرَامِ وَمَا كَانَ فِي سَائِرِ الْأَحْكَامِ يَجِبُ الْعَمَلُ بِهَا}. انتهى باختصار.

(59) وقال حمزة السالم في مقالة له بعنوان (في ضياع المنطق) على هذا الرابط: فجدليات المتكلمين كانت حول الغيبات، والغيب هو خط النهاية لقدرة العقل وبداية العجز المطلق له. انتهى.

(60) وقال الشيخ عبدالرحيم السلمي (عضو هيئة التدريس بقسم العقيدة والأديان والمذاهب المعاصرة بجامعة أم القرى) في مقالة له على هذا الرابط: لا شك أن (الإصلاح) أمرٌ محمودٌ مصطلحاً ومعنى، وليس من الحكمة والكياسة أن يظهر العلماء وطلبة العلم ضد (الإصلاح) مَهْمَا حاول المنحرفون التزيين به، فقد تسمت بعض الحركات والتيارات والمدارس الفكرية بهذا الاسم مع انحرافهم العقدي، وحاولت تمرير المخالفات الشرعية من خلاله، وفي مثل هذه الأحوال فإن من الذكاء والفطنة في إدارة المعركة الفكرية أن لا يتم الهجوم على الأسماء المحمودة كالإصلاح، ولكن يحب الفضل بين الاسم الجميل، والاستعمال الخاطيء والأفكار المنحرفة، وفي هذه الورقة [أي المقالة] سوف نسمي بعض هذه التيارات باسم (التيار الإصلاحي) و(المدرسة الإصلاحية) و(الإصلاحيون) [وذلك] من الناحية الإجرائية، لأنهم ليسوا مُصلحين على الحقيقة، ولأنهم عُرِفُوا في الواقع بهذا الاسم وإن كانوا من أبعد الناس عنه في الحقيقة... ثم قال - أي الشيخ السلمي -: وأفضل الطرق في مواجهة التيارات المنحرفة المتسشرة بالإصلاح هو الانتقال إلى

المرجعيات الفكرية والعقدية والمنهجية التي يتم من خلالها طرح العقائد والأفكار والمناهج ويسمى إصلاحاً، فالمرجعية الفكرية هي التي تقف خلف المناهج والأفكار **[والعقائد]** وتنتجها، وإذا تم فحُصها ونقدها فإن المناهج الباطلة تسقط بسقوط مرجعيتها... ثم قال -أي الشيخ السلمي-: التيار التنويري هو تيار جديد نشأ في أواخر الدولة العثمانية، وفي زمن الاستعمار، ولا يزال إلى اليوم، ويسمى أحياناً (التيار العصري) أو (التيار الإصلاحي) أو (التيار العقلاني)، وقد تكوّنت مرجعيته من التوفيق بين الحضارة الغربية ومُنتجاتها الفكرية، والمنهج الإسلامي، وبعض آراء الفرق الكلامية خصوصاً المعتزلة والأشاعرة **[قال الشيخ علي الزميع (وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية بالكويت) في (الخلافة وتطورها إلى عصبة أمم شرقية "دراسة تحليلية")]: وَهُمْ [أي المائريديّة] أَكْثَرُ عَقْلَانِيَّةٍ مِنَ الْأَشَاعِرَةِ وَيَقْتَرِبُونَ مِنَ الْمُعْتَزَلَةِ. انتهى]. انتهى. وقال الشيخ سليمان الخراشي في مقالة له على هذا الرابط: من يُسمون أهل (التنوير) المزعوم، اتخذوا دينهم الحق هُزُواً، وفرطوا فيه وفي أحكامه، **مُقَدِّمِينَ أَهْوَاءَهُمْ عليه. انتهى باختصار.****

(61) وقال الشيخ عبد الله الطريقي (وكيل كلية الشريعة بالرياض) في مقالة له بعنوان (منهج المدرسة العقلية الحديثة وتقويمها في الإصلاح المعاصر) على هذا الرابط: وجاءت نشأة هذه المدرسة **[يعني المدرسة العقلية الاعتزالية]** إبان ضعف الدولة العثمانية، وفي حالة للأمة يعمُرُها الجهل والتخلف، هذا في الوقت الذي كان فيه الغرب (العالم النصراني) يتقدّم في الماديات بصورة مذهلة، فكان موقف هذه المدرسة محاولة التأقلم والتوفيق مع تلك الحضارة الوافدة مع

الإبقاء على الانتماء الإسلامي، فدَعَتْ إلى الأخذ بتلك الحَضَارَةِ، **مُتَأَوِّلَةً مَا يَتَعَارَضُ مَعَهَا مِنْ نُصُوصٍ شَرْعِيَّةٍ**؛ إنها كما يَقُولُ الشَّيْخُ مُحَمَّدُ حَسِينُ الذَّهَبِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ (ت1397هـ) {أَعْطَتْ لِعَقْلِهَا حُرِّيَّةً وَاسِعَةً، **فَتَأَوَّلَتْ بَعْضَ الْحَقَائِقِ الشَّرْعِيَّةِ** التي جَاءَ بِهَا الْقُرْآنُ الْكَرِيمُ، وَعَدَلَتْ بِهَا عَنِ الْحَقِيقَةِ إِلَى الْمَجَازِ، كَمَا أَنَّهَا بِسَبَبِ هَذِهِ الْحُرِّيَّةِ الْعَقْلِيَّةِ الْوَاسِعَةِ **جَارَتْ الْمُعْتَزَلَةُ فِي بَعْضِ تَعَالِيمِهَا وَعُقَائِدِهَا**، وَخَمَلَتْ بَعْضَ أَلْفَاظِ الْقُرْآنِ مِنَ الْمَعَانِي مَا لَمْ يَكُنْ مَعَهُودًا عِنْدَ الْعَرَبِ فِي زَمَنِ نُزُولِ الْقُرْآنِ، وَطَعَنْتْ فِي الْحَدِيثِ، تَارَةً بِالضَّعْفِ، وَتَارَةً بِالْوَضْعِ، مَعَ أَنَّهَا أَحَادِيثُ صَحِيحَةٌ}؛ وَقَدْ شَابَهَتْ **[أَيِ الْمَدْرَسَةِ الْعَقْلِيَّةِ الْإِعْتَزَالِيَّةِ]** الْمُعْتَزَلَةَ مِنْ وَجْهِ؛ (أ) فِي تَحْكِيمِ الْعَقْلِ، وَرَفْعِهِ إِلَى مَرْتَبَةِ الْوُحْيِ؛ (ب) فِي إِنْكَارِ بَعْضِ الْمُعْجَزَاتِ أَوْ تَأْوِيلِهَا؛ (ت) فِي تَأْوِيلِ بَعْضِ الْغَيْبِيَّاتِ؛ (ث) فِي رَدِّ بَعْضِ الْأَحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ أَوْ تَأْوِيلِهَا... ثُمَّ قَالَ -أَيِ الشَّيْخُ الطَّرِيقِي-: وَلَعَلَّ مِنْ أَقْدَمِ مَنْ نَقَدَ هَذِهِ الْمَدْرَسَةَ وَوَجَّهَ إِلَيْهَا الْإِتِّهَامَ؛ (أ) مُصْطَفَى صَبْرِي، آخِرُ مَشَايِخِ الدَّوْلَةِ الْعُثْمَانِيَّةِ **[يَعْنِي آخِرَ مَنْ تَوَلَّى مَنُصِبَ (شَيْخِ الْإِسْلَامِ) فِي الدَّوْلَةِ الْعُثْمَانِيَّةِ، وَكَانَ صَاحِبُ هَذَا الْمَنُصِبِ هُوَ الْمُفْتِي الْأَكْبَرُ فِي الدَّوْلَةِ]**، فَقَدْ اعْتَبَرَ **[أَنَّ] مُحَمَّدَ عَبْدَهُ أَوَّلَ مَنْ أَدْخَلَ الْمَاسُونِيَّةَ فِي الْأَزْهَرِ؛ (ب) الْأُسْتَاذُ سَيِّدُ قُطْبٍ، حَيْثُ نَقَدَ مِنْهُجَ الْمَدْرَسَةِ فِي التَّأْوِيلِ. انْتَهَى بِاخْتِصَارٍ. وَقَالَ الشَّيْخُ أَحْمَدُ سَالِمٌ فِي مَقَالَةٍ لَهُ بِعَنْوَانِ (خَارِطَةُ التَّنْوِيرِ مِنَ التَّنْوِيرِ الْغَرْبِيِّ إِلَى التَّنْوِيرِ الْإِسْلَامِيِّ) عَلَى هَذَا الرِّابِطِ: الْخَلَلُ الَّذِي دَخَلَ عَلَى هَذَا النَّيَّارِ الْفِكْرِيِّ **[أَيِ تَيَّارِ التَّنْوِيرِ الْإِسْلَامِيِّ]** أَثْنَاءَ قِيَامِهِ بِعَمَلِيَّةِ الْمُؤَادَّةِ وَالتَّوْفِيقِ **[أَيِ بَيْنَ الْإِسْلَامِ وَمَفَاهِيمِ التَّنْوِيرِ الْعِلْمَانِيِّ الْغَرْبِيِّ]**، هُوَ أَنَّهُمْ فِي عَمَلِيَّةِ التَّوْفِيقِ هَذِهِ أَضَاعُوا **قَطْعِيَّاتٍ مِنَ الشَّرِيعَةِ** وَخَالَفُوهَا، إِمَّا بِقَبُولِ بَاطِلٍ وَإِمَّا بِرَدِّ حَقٍّ، وَمِنْ أَمْثَلِ الْقَطْعِيَّاتِ**

التي صَبَّغَهَا بعضُ أولئك المُفَكِّرِينَ أثناءَ عَمَلِيَّةِ المُوَأَمَّةِ هذه، قَصُرَ مَفْهُومُ الجِهَادِ في الإسلامِ على الدَّفْعِ [قال الشُّوكَانِيُّ في (السَّيْلُ الجَرَارِ): أما غزو الكفار ومناجزة أهل الكفر وحملهم على الإسلام أو تسليم الجزية أو القتل، فهو معلوم من الضرورة الدينية، ولأجله بعث الله رسله وأنزل كتبه، وما زال رسول الله صلى الله عليه وسلم منذ بعثه الله سبحانه إلى أن قبضه إليه جاعلاً هذا الأمر من أعظم مقاصده ومن أهم شؤونه، وأدلة الكتاب والسنة في هذا لا يَتَّسِعُ لها المَقَامُ ولا لِبَعْضِهَا، وما ورد في موادعتهم أو في تركهم إذا تركوا المقاتلة فذلك منسوخ باتفاق المسلمين بما ورد من إيجاب المقاتلة لهم على كل حال مع ظهور القدرة عليهم والتمكن من حربهم وقصدهم إلى ديارهم. انتهى. وقال الشيخ أبو مريم الكويتي في فتاوى له على هذا الرابط: **إِعْلَمُ أَنَّ جِهَادَ الطَّلَبِ مِنْ شَرَائِعِ الدِّينِ المَعْلُومَةِ مِنَ الدِّينِ بالضرورة**، وقد ذَكَرَ هذا غيرُ واحدٍ من أَهْلِ العِلْمِ. انتهى. وقال الشيخ ياسر برهامي (نائب رئيس الدعوة السلفية بالإسكندرية) في (فقه الجهاد): ولقد ظَهَرَتْ بِدَعُ جَدِيدَةٍ مِنْ إنكارِ جُوبِ قِتَالِ أَهْلِ الكِتَابِ حَتَّى يُعْطُوا الجزيةَ، بَلْ وَتَسْمِيَةِ الجزيةِ (ضَرْبَةً خِدْمَةٍ عَسْكَرِيَّةٍ) تَسْقُطُ إِذَا شَارَكُوا القِتَالَ، وَيَسْعَى هَؤُلَاءِ الَّذِينَ يُسَمُّونَ أَنْفُسَهُمْ (أَصْحَابَ الاتِّجَاهِ الإسلاميِّ المُسْتَنِيرِ) إِلَى تَعْمِيمِ هَذَا المَفْهُومِ المُنْخَرِفِ لِقَضِيَّةِ الجِهَادِ فَضْلاً عَنْ إنكارِ جِهَادِ الطَّلَبِ، وهذا خَرْقٌ لِإِجْمَاعٍ، بَلْ لَوْ أَنَّ طَائِفَةً اسْتَقَرَّ أَمْرُهَا عَلَى ذَلِكَ لَصَارَتْ طَائِفَةً مُمْتَنِعَةً عَنْ شَرِيعَةٍ مِنْ شَرَائِعِ الإسلامِ الظَاهِرَةِ المُتَوَاتِرَةِ يَجِبُ قِتَالُهَا. انتهى. وقال الشيخ عبد العزيز الطريفي (الباحث بوزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد في المملكة العربية السعودية) في (تفسير آيات الأحكام): لا أَعْلَمُ أَحَدًا مِنْ

السَّلَفِ وَلَا مِنْ أُمَّةٍ الْخَلْفِ أَنْكَرَ **جِهَادَ الطَّلَبِ**، وَإِنَّمَا هُوَ فِي أَقْوَالِ بَعْضِ الْمُعَاصِرِينَ، حِينَما أَسْتُغْمِرَتْ كَثِيرٌ مِنْ بُلْدَانِ الْمُسْلِمِينَ دَبَّ الْوَهْنُ فِيهِمْ وَالتَّعَلُّقُ بِالدُّنْيَا وَالْمَادِّيَّاتِ... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الطَّرِيفِي-: وَيُخْشَى عَلَى مَنْ أَنْكَرَ جِهَادَ الطَّلَبِ **الْكُفْرُ**، لِأَنَّهُ يُنْكَرُ شَيْئًا مَعْلُومًا **مُسْتَفِضًا ثَبَتَ بِهِ النَّصُّ وَاسْتَفَاضَتْ بِهِ وَتَوَاتَرَتْ بِهِ النُّقُولُ وَأُجْمَعَتْ عَلَيْهِ الْأُمَّةُ**. انتهى. وقال الشيخ حمود التويجري (الذي تولى القضاء في بلدة رحيمة بالمنطقة الشرقية، ثم في بلدة الزلفي، وكان الشيخ ابن باز مُجِبًّا لَهُ، قَارِئًا لَكُتُبِهِ، وَقَدَّمَ لِبَعْضِهَا، وَبَكَى عَلَيْهِ عِنْدَمَا تُوفِّيَ -عَامَ 1413هـ- وَأَمَّ الْمُصَلِّينَ لِلصَّلَاةِ عَلَيْهِ) فِي كِتَابِهِ (عُرْبَةُ الْإِسْلَامِ، بِتَقْدِيمِ الشَّيْخِ عَبْدِ الْكَرِيمِ بْنِ حَمُودِ التَّوَيْجَرِيِّ): وَقَدْ رَأَيْتُ لِبَعْضِ الْمُتَنَسِّبِينَ إِلَى الْعِلْمِ فِي زَمَانِنَا مَقَالًا زَعَمَ فِيهِ أَنَّ إِبْتِدَاءَ الْمَشْرُوكِينَ بِالْقِتَالِ عَلَى الْإِسْلَامِ غَيْرُ مَشْرُوعٍ، وَإِنَّمَا يُشْرَعُ الْقِتَالُ دِفَاعًا عَنِ الْإِسْلَامِ، إِذَا إِعْتَدَى الْمَشْرُوكُونَ عَلَى الْمُسْلِمِينَ أَوْ حَالُوا بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ الدَّعْوَةِ إِلَى الْإِسْلَامِ فَحِينَئِذٍ يُحَارِبُونَ، لَا يُسَلِّمُوا بَلْ لِيَتْرَكُوا عِدْوَانَهُمْ وَيَكْفُوا عَنْ وَضْعِ الْعِرَاقِيلِ فِي طَرِيقِ الدَّعَاةِ، فَأَمَّا إِذَا لَمْ يَحْضُلْ مِنْهُمْ أَعْتِدَاءٌ وَلَا وَضْعُ عِرَاقِيلَ فِي طَرِيقِ الدَّعَاةِ فَأَسَاسُ الْعِلَاقَةِ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ الْمُسْلِمِينَ الْمُسَالَمَةُ وَالْمُتَارَكَةُ، زَعَمَ أَيْضًا أَنَّ الْإِسْلَامَ لَا يُحِيزُ قِتْلَ الْإِنْسَانِ وَإِهْدَارَ دَمِهِ وَمَالِهِ لِمُجَرَّدِ أَنَّهُ لَا يَدِينُ بِهِ [أَيُّ بِالْإِسْلَامِ]، كَمَا لَا يُحِيزُ مُطْلَقًا أَنْ يَتَّخِذَ الْمُسْلِمُونَ الْقُوَّةَ مِنْ سُبُلِ الدَّعْوَةِ إِلَى دِينِهِمْ، هَذَا حَاصِلُ مَقَالِهِ؛ وَقَدْ أَطَالَ الْكَلَامَ فِي تَقْرِيرِ هَذَا الرَّأْيِ **الْخَاطِئِ**، ثُمَّ قَالَ {وَهَذَا الرَّأْيُ هُوَ **الْمَعْقُولُ** الْمَقْبُولُ، وَهُوَ الرَّأْيُ الَّذِي تَتَّفَقُ مَعَهُ نَظَرَةُ عُلَمَاءِ الْقَانُونِ الدُّوَلِيِّ فِي الْأَسَاسِ الَّذِي تَبْنِي الدُّوَلُ عَلَيْهِ عِلَاقَاتِهَا بَعْضُهَا بِبَعْضٍ...} إِلَى آخِرِ كَلَامِهِ **الْمُصَادِمِ لِلآيَاتِ الْمُحْكَمَاتِ وَنُصُوصِ الْأَحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ وَإِجْمَاعِ الصَّحَابَةِ رِضْوَانِ**

الله عليهم أجمعين، وكفى بالوصول إلى هذه الغاية السيئة جهلاً وخذلاً لصاحب المقال وأشباهه من المُتَّبِطِينَ عن الجهاد في سبيل الله، **المائِلين إلى آراء أعداء الله وقوانينهم المُخالِفة لِدِينِ الله وما شرَّعه لعباده المؤمنين...** ثم قال -أي الشيخ التويجري-: قَوْلُهُ تَعَالَى {فَإِذَا انْسَلَخَ الْأَشْهُرُ الْحُرْمُ فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ وَخُذُوهُمْ وَأَخْصِرُواهُمْ وَأَقْعُدُوا لَهُمْ كَيْلَ مَرَصِدٍ، فَإِنْ تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوْا الزَّكَاةَ فَخَلُّوا سَبِيلَهُمْ، إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ}، قال البَغَوِيُّ رحمه الله تعالى في تفسيره {قَالَ الْحُسَيْنُ بْنُ الْفَضْلِ (هَذِهِ الْآيَةُ نَسَخَتْ كُلَّ آيَةٍ فِي الْقُرْآنِ فِيهَا ذِكْرُ الْإِعْرَاضِ وَالصَّبْرِ عَلَى أَدَى الْأَعْدَاءِ)}، وقال ابن كثير رحمه الله تعالى في تفسيره {هَذِهِ الْآيَةُ الْكَرِيمَةُ هِيَ آيَةُ السَّيْفِ الَّتِي قَالَ فِيهَا الصَّخَّالِيُّ بْنُ مُزَاحِمٍ (إِنَّهَا نَسَخَتْ كُلَّ عَهْدٍ بَيْنَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَبَيْنَ أَحَدٍ [مِنَ] الْمُشْرِكِينَ)، وَقَالَ الْعَوْفِيُّ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ فِي هَذِهِ الْآيَةِ (لَمْ يَبْقَ لِأَحَدٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ عَهْدٌ وَلَا ذِمَّةٌ مُنْذُ نَزَلَتْ "بَرَاءَةٌ" [يعني سورة (التوبة)] والتي فيها آيَةُ السَّيْفِ سَالِفَةُ الذِّكْرِ [وإنْسِلَاخِ الْأَشْهُرِ الْحُرْمِ])، فقد أَبَاحَ اللَّهُ تبارك وتعالى في هذه الآية الكريمة دماءَ المشركين، وَأَمَرَ الْمُسْلِمِينَ أَنْ يَقْتُلُوهُمْ حَيْثُ وَجَدُوهُمْ مِنَ الْأَرْضِ، وَيَأْخُذُوهُمْ أَسْرَى، وَيَقْصِدُوهُمْ بِالْحَصَارِ فِي بِلَادِهِمْ، وَيُضَيِّقُوا عَلَيْهِمْ بِوَضْعِ الْأَرْصَادِ لَهُمْ فِي طَرِيقِهِمْ وَمَسَالِكِهِمْ، حَتَّى يُسَلِمُوا أَوْ يَسْتَسْلِمُوا لِلْقَتْلِ أَوْ الْأَسْرِ، وَهَذَا يُبْطِلُ مَا زَعَمَهُ صَاحِبُ الْمَقَالِ مِنْ أَنَّ الْإِسْلَامَ لَا يُجِزُّ قَتْلَ الْإِنْسَانِ وَإِهْدَارَ دَمِهِ وَمَالِهِ لِمُجَرَّدِ أَنَّهُ لَا يَدِينُ بِهِ [أَيَّ بِالْإِسْلَامِ]، وَيُبْطِلُ أَيْضًا قَوْلَهُ {إِنْ الْإِسْلَامَ لَا يُجِزُّ مُطْلَقًا أَنْ يَتَّخِذَ الْمُسْلِمُونَ الْقُوَّةَ مِنْ سُبُلِ الدَّعْوَةِ إِلَى دِينِهِمْ}، فَإِنْ مَا أَمَرَ [أَيَّ الْإِسْلَامَ] بِهِ فِي هَذِهِ الْآيَةِ لَا يُمَكِّنُ الْمُسْلِمِينَ فِعْلَهُ إِلَّا بِالْقُوَّةِ، وَدَلَّتِ الْآيَةُ عَلَى أَنَّ

الْعِلَّةُ فِي قِتَالِ الْكُفَّارِ هِيَ مَا هُمْ عَلَيْهِ مِنَ الشَّرِكِ بِاللَّهِ تَعَالَى وَالْإِعْرَاضِ عَنِ دِينِ الْإِسْلَامِ، **فِيَجِبُ قِتَالُهُمْ مَا دَامَتِ الْعِلَّةُ مَوْجُودَةً فِيهِمْ، فَإِذَا زَالَتِ الْعِلَّةُ وَجَبَ الْكَفُّ عَنْهُمْ،** وَلِهَذَا قِيلَ تَعَالَى {فَإِنْ تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوْا الزَّكَاةَ فَخَلُّوا سَبِيلَهُمْ}، وَهَذَا يُبْطِلُ قَوْلَ صَاحِبِ الْمَقَالِ {إِنَّهُمْ إِنَّمَا يُقَاتِلُونَ لِتَرْكِ الْعَدْوَانِ لَا لِيُسَلِّمُوا}، وَدَلَّتِ آيَةُ أَيْضًا عَلَى أَنَّهُمْ **يُبْدَءُونَ بِالْقِتَالِ مِنْ أَجْلِ مَا هُمْ عَلَيْهِ مِنَ الشَّرِكِ وَإِنْ لَمْ يَحْضُلْ مِنْهُمْ اعْتِدَاءٌ عَلَى الْمُسْلِمِينَ وَلَا وَضْعُ عِرَاقِيلَ فِي طَرِيقِ الدُّعَاةِ إِلَى الْإِسْلَامِ،** وَهَذَا يُبْطِلُ قَوْلَ صَاحِبِ الْمَقَالِ {إِنَّهُمْ إِنَّمَا يُقَاتِلُونَ دِفَاعًا عَنِ الْإِسْلَامِ، إِذَا اعْتَدَوْا عَلَى الْمُسْلِمِينَ أَوْ وَضَعُوا الْعِرَاقِيلَ فِي طَرِيقِ الدُّعَاةِ}... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ التَّوْجِيهِ-: قَوْلُهُ تَعَالَى {قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَلَا يَدِينُونَ دِينَ الْحَقِّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ}، دَلَّتْ هَذِهِ الْآيَةُ الْكَرِيمَةُ عَلَى أَنَّ الْعِلَّةَ فِي قِتَالِ أَهْلِ الْكِتَابِ هِيَ مَا هُمْ عَلَيْهِ مِنَ الْكُفْرِ وَتَحْلِيلِ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالْإِعْرَاضِ عَنِ الْإِسْلَامِ الَّذِي هُوَ دِينُ الْحَقِّ، وَلَوْ كَانَ الْاعْتِدَاءُ وَوَضْعُ الْعِرَاقِيلَ عِلَّةً لِلْقِتَالِ لَذَكَرَ [أَيُّ اللَّهِ] ذَلِكَ وَلَمْ يُهْمَلْ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى {مَا فَرَّطْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ}، وَقَالَ تَعَالَى {وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيًّا}... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ التَّوْجِيهِ-: وَمِنَ الْآيَاتِ الْمُحْكَمَاتِ أَيْضًا قَوْلُهُ تَعَالَى {قُلْ لِلْمُخَلَّفِينَ مِنَ الْأَعْرَابِ سَتُدْعُونَ إِلَى قَوْمٍ أُولِي بَأْسٍ شَدِيدٍ تُقَاتِلُونَهُمْ أَوْ يُسَلِّمُونَ}، فَإِنْ تَطِيعُوا يَبْذُبْكُمْ اللَّهُ أَجْرًا حَسَنًا، وَإِنْ تَتَوَلَّوْا كَمَا تَوَلَّيْتُمْ مِّن قَبْلُ يُعَذِّبْكُمْ عَذَابًا أَلِيمًا}، وَهَذِهِ الْآيَةُ الْكَرِيمَةُ لَمْ يَنْسَخْهَا شَيْءٌ، وَقَدْ قَالَ تَعَالَى فِيهَا {تُقَاتِلُونَهُمْ أَوْ يُسَلِّمُونَ}، فَأَوْجَبَ [أَيُّ اللَّهِ] ابْتِدَاءَهُمْ بِالْقِتَالِ وَاسْتِمْرَارَهُ [أَيُّ اسْتِمْرَارِ الْقِتَالِ] مَعَهُمْ مَا دَامُوا عَلَى الشَّرِكِ، فَدَلَّ عَلَى أَنَّهُ [أَيُّ الشَّرِكِ]

هو عِلَّةُ القتالِ، ولو كَانَتِ الْعِلَّةُ اعتداءً هم ووضَعَهُم
العراقيلُ في طريقِ الدِّعَاءِ - كما قال هذا الْمُثَبِّطُ
وأمثالُه - لكان ينبغي الكَفُّ عنهم إذا زالتْ هذه الْعِلَّةُ،
وهذا خلافُ نَصِّ الْقُرْآنِ... ثم قال - أي الشيخُ
التوحيدي -: وَمِنَ الْآيَاتِ الْمُحْكَمَاتِ أَيْضًا قَوْلُهُ تَعَالَى
{وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ الدِّينُ كُلُّهُ لِلَّهِ}،
قال ابنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا في قوله تعالى (حَتَّى
لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ) {يَعْنِي [حَتَّى] لَا يَكُونَ شِرْكٌ}، وَكَذَا قَالَ
أَبُو الْعَالِيَةِ، وَمُجَاهِدٌ، وَالْحَسَنُ، وَقَتَادَةُ، وَالرَّبِيعُ بْنُ أَنَسٍ،
وَالسُّدِّيُّ، وَمُقَاتِلُ بْنُ حَيَّانٍ، وَزَيْدُ بْنُ أَسْلَمَ، ذَكَرَهُ عَنْهُمْ
الحافظ ابنُ كثيرٍ رحمه الله تعالى في تفسيره؛ وقد
زَعَمَ صَاحِبُ الْمَقَالِ الَّذِي أَشَرْنَا إِلَيْهِ أَنْ مَعْنَى قَوْلِهِ
تعالى {حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ الدِّينُ كُلُّهُ لِلَّهِ} أي
حتى لا تَحُولَ الْقُوَّةُ بَيْنَ الْإِسْلَامِ وَقُلُوبِ النَّاسِ، وَيُصْبِحَ
الدِّينُ لِلَّهِ لَا يَتَدَخَّلُ فِي شَأْنِهِ أَحَدٌ مِنَ النَّاسِ لِيُزَعِمَ أَحَدًا
آخَرَ عَلَى قَبُولِ رَأْيٍ مُعَيَّنٍ، هذا تفسيرُ صَاحِبِ الْمَقَالِ
لِلآيَةِ، وهو **تفسيرٌ جديدٌ** لَمْ يَسْبِقْهُ إِلَيْهِ أَحَدٌ مِنْ سَلَفِ
الْأُمَّةِ وَأَثَمَتِهَا، وهو [أي هذا التفسيرُ] كما قال [أي
صَاحِبُ الْمَقَالِ] مِمَّا يَتَّفِقُ مَعَ نَظَرَةِ عُلَمَاءِ الْقَانُونِ
الدُّوَلِيِّ مِنْ طَوَاعِيَةِ الْإِفْرَنْجِ [أي الْكُفَّارِ الْأَوْرُوبِيِّينَ]
وغيرهم مِنْ أَعْدَاءِ اللَّهِ تَعَالَى، وَلَعَلَّ مَيْلَهُ إِلَيْهِمْ **وإعجابَه**
بآرائهم وقوانينهم هو الَّذِي حَيَّاهُ عَلَى التَّخِيِطِ فِي
تفسير هذه الآيةِ وَغَيْرِهَا بِمُجَرَّدِ رَأْيِهِ، وإطراحِ مَا قَالَ
يُزْجَمَانُ الْقُرْآنِ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا وَغَيْرُهُ مِنْ
أَثَمَةِ السَّلَفِ... ثم قال - أي الشيخُ التوحيدي -: إِنَّ ابْتِدَاءَ
الْمُشْرِكِينَ بِالْقِتَالِ مَشْرُوعٌ، وَإِنْ دَمَاءُهُمْ وَأَمْوَالُهُمْ
حَلَالٌ لِلْمُسْلِمِينَ مَا دَامُوا عَلَى الشَّرْكِ، وَلَا فَرْقَ فِي
ذَلِكَ بَيْنَ الْكُفَّارِ الْمُعْتَدِينَ وَغَيْرِ الْمُعْتَدِينَ، وَمَنْ وَقَفَ
مِنْهُمْ فِي طَرِيقِ الدِّعَاءِ إِلَى الْإِسْلَامِ وَمَنْ لَمْ يَقِفْ فِي
طَرِيقِهِمْ، فَكُلُّهُمْ يُقَاتَلُونَ ابْتِدَاءً لِمَا هُمْ عَلَيْهِ مِنْ

الشرك بالله تعالى حتى يتركوا الشرك ويدخلوا في دين الإسلام ويلتزموا بحقوقه... ثم قال -أي الشيخ التويجري:- إذا عَقَدَ المسلمون بينهم وبين الكفار هُدْنَةً على تَرْكِ القتال مُدَّةً معلومةً [قال الشيخ أبو سلمان الصومالي في (النصائح المنجية): وقَدَّرَهَا أَكْثَرُ الفُقَهَاءِ على عَشْرِ سِنِينَ، فَإِنْ تَجَاوَزَتِ المُدَّةُ العَشْرَ بَطَلَتْ فيما زادَ عليها... ثم قال -أي الشيخ الصومالي:- وقال العزُّ بنُ عبدِ السلام {وَلَا تَجُوزُ الزِّيَادَةُ عَلَيْهَا} [أي على مُدَّةِ عَشْرِ سِنِينَ] لِأَنَّ الكُفْرَ أَنْكَرُ المُنْكَرَاتِ، فَلَا يَجُوزُ التَّفْرِيرُ عَلَيْهِ إِلَّا بِقَدْرِ مَا جَاءَتْ بِهِ السُّنَّةُ}... ثم قال -أي الشيخ الصومالي:- وَحُجَّةُ الجَمْهُورِ في ذلك أَنَّ مُدَّةَ عَقْدِ صُلْحِ الحُدَيْبِيَّةِ هُوَ أَبْعَدُ أَجَلٍ عَقَدَهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَخَصَّصَتِ السُّنَّةُ عُمُومَ آيَاتِ السَّيْفِ والْقِتَالِ، فَمَا زَادَ عَنِ العَشْرِ يَبْقَى على عُمُومِهِ. انتهى باختصاراً، فَإِنْ ذلك جَائِزٌ لِلْحَاجَةِ وَالْمَصْلَحَةِ لِلْمُسْلِمِينَ، وَيَحِبُّ الوفاءُ به ما لم يَنْقُضْهُ العَدُوُّ... ثم قال -أي الشيخ التويجري:- صاحبُ المَقَالِ الذي أَشْرَفْنَا إِلَيْهِ رَعَمَ أَنَّ الإسلامَ لَا يُجِيزُ قَتْلَ الإنسانِ وإِهْدَارَ دَمِهِ ومَالِهِ لِمُجَرَّدِ أَنَّهُ لَا يَدِينُ بِهِ [أي بالإسلام]، ولعلَّ صاحبَ المَقَالِ أَخَذَ هذا القولَ مِنْ تَظَاهِرَاتِ عُلَمَاءِ القَانُونِ الدُّوْلِيِّ وما تَقْتَضِيهِ الحُرِّيَّةُ الإِفْرَنْجِيَّةُ ثم نَسَبَهُ إِلَى الإسلامِ، والإسلامُ بَرِيءٌ مِنْ هذا القولِ المُفْتَرَى عليه كما تَدُلُّ على ذلك آيَاتُ والأَحَادِيثُ الصَّحِيحَةُ... ثم قال -أي الشيخ التويجري:- يَقُولُ صاحبُ المَقَالِ {إِنَّ الإسلامَ لَا يُجِيزُ قَتْلَ الإنسانِ وإِهْدَارَ دَمِهِ ومَالِهِ لِمُجَرَّدِ أَنَّهُ لَا يَدِينُ بِهِ [أي بالإسلام]}، وهذا مِنْهُ جُرْأَةٌ عَظِيمَةٌ على الله تبارك وتعالى وعلى رَسُولِهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وتَكْذِيبٌ مِنْهُ لِتُصَوِّصِ القُرْآنِ والأَحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ، فاللهُ المُسْتَعَانُ وهو حَسْبُنَا ونَعْمَ الوَكِيلُ... ثم قال -أي الشيخ التويجري:- جَاءَ صاحبُ المَقَالِ وَأَشْبَاهُهُ مِنْ

المُعْجَبِينَ بِآرَاءِ أَعْدَاءِ اللَّهِ تَعَالَى وَقِيَّانِيهِم الدُّوَلِيَّةَ،
فَأَصْدَرُوا الْمَقَالَاتِ الَّتِي ظَاهِرُهَا الطُّغْنُ عَلَى الْجَمِيعِ
[يَعْنِي الصَّحَابَةَ وَالتَّابِعِينَ] تَقْلِيدًا مِنْهُمْ لِأَعْدَاءِ اللَّهِ
تَعَالَى وَتَقَرُّبًا إِلَيْهِمْ بِمَا يُوَافِقُ أَهْوَاءَهُمْ [أَيَّ أَهْوَاءِ أَعْدَاءِ
اللَّهِ]، بَلْ ظَاهِرُهَا الطُّغْنُ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
وَسَلَّمَ فِيمَا كَانَ يَفْعَلُهُ مَعَ الْمُشْرِكِينَ وَأَهْلَ الْكِتَابِ،
فَقَدْ كَانَ صَلَوَاتُ اللَّهِ وَسَلَامُهُ عَلَيْهِ يُقَاتِلُهُمْ عَلَى
الإِسْلَامِ، وَيُهَاجِمُهُمْ إِذَا لَمْ يَقْبَلُوا دَعْوَتَهُ، وَيُغَيِّرُ عَلَيْهِمْ
فِي حَالِ غِرَّتِهِمْ [أَيَّ غَفْلَتِهِمْ]، وَكُلَّ ذَلِكَ عَلَى رَغْمِ
صَاحِبِ الْمَقَالِ لَا يَجُوزُ لَهُ [أَيَّ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
وَسَلَّمَ]، وَكَانَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَسْتَحِلُّ دِمَاءَهُمْ
وَأَمْوَالَهُمْ، وَذَلِكَ عَلَى رَغْمِ صَاحِبِ الْمَقَالِ لَا يَجُوزُ لَهُ،
وَكَانَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُعَدُّ لِأَعْدَاءِ اللَّهِ تَعَالَى مَا
اسْتَطَاعَ مِنَ الْقُوَّةِ وَيَجَاهِدُ بِهَا [أَيَّ بِهَذِهِ الْقُوَّةِ] مَنْ أَبَى
مِنْهُمْ قَبُولَ الدَّعْوَةِ، وَذَلِكَ عَلَى رَغْمِ صَاحِبِ الْمَقَالِ لَا
يَجُوزُ لَهُ، وَكَانَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُقَاتِلُ الْمُعْرِضِينَ
عَنِ الْإِسْلَامِ سِوَاءَ كَانُوا مِنَ الْمُعْتَدِينَ أَوْ غَيْرِ الْمُعْتَدِينَ،
وَعَلَى رَغْمِ صَاحِبِ الْمَقَالِ أَنْ قِتَالَ غَيْرِ الْمُعْتَدِينَ لَا
يَجُوزُ لَهُ؛ فَانْظُرُوا أَيُّهَا الْمُسْلِمُونَ إِلَى جَرِيرَةِ التَّقْلِيدِ
لِأَعْدَاءِ اللَّهِ تَعَالَى وَالْإِغْتِرَارِ بِآرَائِهِمُ الْفَاسِدَةِ وَقِيَّانِيهِمُ
الْبَاطِلَةِ، كَيْفَ أَوْقَعَا هَذَا الْمِسْكِينَ فِي هَذِهِ الْأَوْحَالِ
الَّتِي تُنَاقِضُ دِينَ الْإِسْلَامِ وَتَقْتَضِي الْمُرُوقَ مِنْهُ
بِالْكُلِّيَّةِ... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ التَّوَيْجَرِيِّ-: وَعِنْدَهُ [أَيُّ
وَعِنْدَ صَاحِبِ الْمَقَالِ] وَعِنْدَ أَشْبَاهِهِ أَنَّ الرَّأْيَ الْمَعْقُولَ
الْمَقْبُولَ هُوَ مَا يَتَّفِقُ مَعَ نَظَرَةِ عُلَمَاءِ الْقَانُونِ الدُّوَلِيِّ،
مِنْ مُسَالَمَةِ أَعْدَاءِ اللَّهِ وَمُتَارَكَتِهِمْ مَا لَمْ يَعْتَدُوا عَلَى
الْمُسْلِمِينَ أَوْ يَقِفُوا فِي طَرِيقِ الدُّعَاةِ إِلَى الْإِسْلَامِ،
فَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ وَهُوَ حَسْبُنَا وَنَعْمَ الْوَكِيلُ... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ
الشَّيْخِ التَّوَيْجَرِيِّ-: وَالْمَقْصُودُ هَا هُنَا أَنْ قِتَالَ الْمُشْرِكِينَ
وَاسْتِبَاحَةَ دِمَائِهِمْ وَأَمْوَالِهِمْ مِنْ أَجْلِ شَرِكِهِمْ بِاللَّهِ

تعالى **أَمْرٌ مُّجْمَعٌ عَلَيْهِ وَصَادِرٌ عَنْ أَمْرِ اللَّهِ تَعَالَى وَأَمْرِ رَسُولِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَمَا لَا يَخْفَى عَلَى مَنْ لَهُ** أدنى علم وفهم عن الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم، ومعرفةً بسيرة رسول الله (صلى الله عليه وسلم) وأصحابه (رضوان الله عليهم أجمعين) في جهاد المشركين وأهل الكتاب، ولا يُنكر ذلك إلا جاهلٌ، أو مُكابِرٌ مُعانِدٌ لِلْحَقِّ يَتَعَامَى عَنْهُ لِمَا عِنْدَهُ مِنَ **الْمَيْلِ إِلَى الْخُرِّيَّةِ الْإِفْرَنْجِيَّةِ وَالتَّعْظِيمِ لِأَعْدَاءِ اللَّهِ تَعَالَى وَالْإِعْجَابِ بِآرَائِهِمْ وَقَوَانِينِهِمُ الدُّوَلِيَّةِ**، فلذلك يَرُومُ [أَيَّ يَطْلُبُ] كَثِيرٌ مِنْهُمْ التَّوْفِيقَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ، وَمَا أَكْثَرَ هَذَا الصَّرْبَ الرَّدِّيَّ فِي زَمَانِنَا لَا كَثَرَهُمُ اللَّهُ... ثم قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ التَّوْجِرِيِّ-: صَاحِبُ الْمَقَالِ وَأَشْبَاهُهُ مِنَ الْمُتَبَطِّلِينَ يُرْغَبُونَ الْمُسْلِمِينَ فِي مُسَالَمَةِ أَعْدَاءِ اللَّهِ تَعَالَى وَمُتَارَكَتِهِمْ أَبَدًا مُوَافَقَةً لِمَا تَقْتَضِيهِ **الْخُرِّيَّةُ الْإِفْرَنْجِيَّةُ الَّتِي قَدْ فَشَتْ فِي أَكْثَرِ الْأَقْطَارِ الْإِسْلَامِيَّةِ** وَعَظَمَ شَرُّهَا وَصَرَرُهَا عَلَى الشَّرِيعَةِ الْمَحْمُودِيَّةِ، فَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ... ثم قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ التَّوْجِرِيِّ-: وَالْمَقْصُودُ هَا هُنَا التَّحْذِيرُ مِنْ هَذَا الْمَقَالِ وَغَيْرِهِ مِنْ مَقَالَاتِ الْمُتَهَوِّكِينَ [أَيُّ الْمُتَحَيِّرِينَ] وَآرَائِهِمْ وَتَحَرُّصَاتِهِمْ، فَإِنَّ كَثِيرًا مِنْهَا **مَأْخُودٌ مِنْ آرَاءِ الْإِفْرَنْجِ** وَأَمْثَالِهِمْ مِنْ أَمَمِ الْكُفْرِ وَالضَّلَالِ وَمَا تَقْتَضِيهِ قَوَانِينُهُمْ وَخُرِّيَّتُهُمْ وَمَدَنِيَّتُهُمْ. انتهى باختصار. وَقَالَ الشَّيْخُ عَبْدُ الْقَادِرِ شَيْبَةَ الْحَمْدِ (المدرس بكليتي الشريعة واللغة العربية في الرياض) فِي مَقَالَةٍ لَهُ بِعَنْوَانِ (حَقِيقَةُ الْجِهَادِ وَأَطْوَارِهِ) عَلَى مَوْقِعِهِ **فِي هَذَا الرَّابِطِ**: وَلَمْ يَقِفْ أَعْدَاءُ الْإِسْلَامِ عِنْدَ ذَلِكَ فَحَسَبُ، بَلِ اسْتَطَاعُوا أَنْ يُوجِدُوا مِنْ أَبْنَاءِ الْمُسْلِمِينَ مَنْ يَحْمِلُ رَايَةَ الْخَرْبِ عَلَى الْجِهَادِ -بِإِطْلَالِهِ أَصْلًا- كَمَا فَعَلَ الْمُلْجِدُ الصَّالِحُ (عَلَامُ أَحْمَدَ الْقَادِيَانِيُّ [ت 1326هـ])؛ وَلَمْ يَقِفْ أَعْدَاءُ الْإِسْلَامِ فِي مُحَارَبَةٍ دَعَاةٍ الْجِهَادِ إِلَى هَذَا الْخَدِّ، بَلِ صَارُوا يُسَاعِدُونَ عَلَى نَشْرِ

أفكار أخرى، منها أنَّ الجِهَادَ في الإسلام ليس من أَجْلِ
الإسلام، وإنما هو **لِمُجَرِّدِ الدِّفَاعِ عَنِ النَّفْسِ فَقَطْ**، وقد
لَقِيتُ هَذِهِ الْفِكْرَةَ تَجَاوَا فِي أَوْسَاطِ الْمُتَفَقِّهِينَ مِنَ
المُسْلِمِينَ **بِالثَّقَافَةِ الْأَجْنِبِيَّةِ**، حَتَّى رَسَخَتْ فِي قُلُوبِ
عَامَّةِ الْمُفَكِّرِينَ تَقْرِيْبًا فِي هَذَا الْعَصْرِ الْحَاضِرِ، فَصَارُوا
دُعَاةَ لَهَا، وَنَسِيَ هَؤُلَاءِ أَوْ تَنَاسَوْا أَنَّ الدِّفَاعَ أَمْرٌ طَبِيعِيٌّ
لَا دِيْنِيٌّ، فَالْحَيَوَانَاتُ بَلْ حَتَّى النَّبَاتَاتُ، قَدْ خُلِقَتْ فِي
الكَثِيرِ مِنْهَا خَاصِيَّةُ الدِّفَاعِ ضِدَّ أَعْدَائِهَا، كَمَا هُوَ مَعْرُوفٌ
فِي عِلْمِ النَّبَاتِ وَعِلْمِ الْحَيَوَانِ... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ
الْحَمْد- تَحْتَ عَنَوَانٍ (أَطْوَارُ الْجِهَادِ وَمَرَاكِزُهُ): حَرَّمَ اللَّهُ
عَلَى الْمُسْلِمِينَ الْقِتَالَ **طِيْلَةَ الْعَهْدِ الْمَكِّيِّ**، وَنَزَلَ النَّهْيُ
عَنْهُ فِي أَكْثَرِ مِنْ سَبْعِينَ آيَةً فِي كِتَابِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ
بِمَكَّةَ، وَكَانُوا [أَيُّ الْمُسْلِمِينَ] يَأْتُونَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَا بَيْنَ مَضْرُوبٍ وَمَشْجُوحٍ، فَيَقُولُ لَهُمْ
{اضْبِرُوا فَإِنِّي لَمْ أَوْمَرْ بِالْقِتَالِ}؛ حَتَّى هَاجَرَ رَسُولُ
اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَى الْمَدِينَةِ وَقَوِيَتْ شَوْكَةُ
الْمُسْلِمِينَ وَاشْتَدَّ جَنَاحُهُمْ، [فَ]أَذِنَ اللَّهُ لَهُمْ فِي الْقِتَالِ
وَلَمْ يَفْرِضْ لَهُمْ فَرَضًا، إِذْ يَقُولُ عَزَّ وَجَلَّ {أَذِنَ لِلَّذِينَ
يُقَاتِلُونَ بِأَنَّهُمْ ظَلِمُوا، وَإِنَّ اللَّهَ عَلَى نَصْرِهِمْ لَقَدِيرٌ،
الَّذِينَ أَخْرَجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ بَغِيْرَ حَقٍّ إِلَّا أَنْ يَقُولُوا رَبَّنَا
اللَّهُ، وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ لَفَسَدَتِ
الصَّوَامِعُ وَبَيْعُ وَصَلَوَاتٌ وَمَسَاجِدُ يُذْكَرُ فِيهَا اسْمُ اللَّهِ
كَثِيْرًا، وَلَيَنْصُرَنَّ اللَّهُ مَنْ يَنْصُرُهُ، إِنْ اللَّهَ لَقَوِيٌّ عَزِيْزٌ}،
وَهَذَا هُوَ الطَّوْرُ الثَّانِي مِنْ أَطْوَارِ الْجِهَادِ، إِذْ كَانَ الطَّوْرُ
الْأَوَّلُ هُوَ **تَحْرِيمُهُ**، وَكَانَ هَذَا الطَّوْرُ الثَّانِي هُوَ **الْإِذْنُ فِيهِ**
دُونَ الْإِلْزَامِ بِهِ؛ وَكَانَ الطَّوْرُ الثَّالِثُ مِنْ أَطْوَارِ الْجِهَادِ
هُوَ **إِجَابَةُ لِقِتَالِ مَنْ قَاتَلَ الْمُسْلِمِينَ دُونَ مَنْ كَفَّ**
عَنْهُمْ بِقَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ {فَمَنْ اعْتَدَى عَلَيْكُمْ فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ
بِمِثْلِ مَا اعْتَدَى عَلَيْكُمْ} وَنَحْوَهَا مِنَ الْآيَاتِ، وَفِي هَذَا
الطَّوْرِ ارْتَفَعَتْ رَايَةُ الْإِسْلَامِ عَالِيَةً فِي جَزِيرَةِ الْعَرَبِ،

وَأَلْقَى اللَّهُ الرُّعْبَ فِي قُلُوبِ الْكُفَّارِ، وَنُصِرَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِالرُّعْبِ مَسِيرَةَ شَهْرٍ، وَتَحَقَّقَ قَوْلُ الْقَائِلِ {دَعَا الْمُضْطَلَقِي دَهْرًا بِمَكَّةَ لَمْ يُجِبْ} *** وَقَدْ لَانَ مِنْهُ جَانِبٌ وَخِطَابٌ *** فَلَمَّا دَعَا **وَالسَّيْفُ صَلَّتْ بِكَفِّهِ *** لَهُ أَسْلَمُوا وَاسْتَسَلَمُوا** وَأَنَابُوا، وَسَاقَ اللَّهُ تَعَالَى نَاسًا إِلَى الْجَنَّةِ بِالسَّلَاسِلِ [قَالَ الشَّيْخُ ابْنُ بَازٍ فِي (فَتَاوَى "نُورٌ عَلَى الدَّرَبِ") عَلَى هَذَا الرِّابِطِ: هَذَا الْحَدِيثُ يَقُولُ فِيهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ {عَجِبْتُ لِقَوْمٍ يُقَادُّونَ إِلَى الْجَنَّةِ بِالسَّلَاسِلِ}، مَعْنَاهُ أَنَّهُمْ يُؤَسَّرُونَ فِي الْجِهَادِ، ثُمَّ يُسَلِّمُونَ فَيَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ، كَانُوا كُفَّارًا فَأَسَرَّهَمُ الْمُسْلِمُونَ، ثُمَّ هَدَاهُمُ اللَّهُ وَدَخَلُوا فِي دِينِ اللَّهِ (فِي الْإِسْلَامِ) وَصَارُوا مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ. انْتَهَى]، وَنَفَعَ اللَّهُ كَثِيرًا مِنْ الْخَلْقِ رَغَمَ أَنْوْفِهِمْ، عَلَى حَدِّ قَوْلِهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى {وَأَنْزَلْنَا الْحَدِيدَ فِيهِ بَأْسٌ شَدِيدٌ وَمَنَافِعُ لِلنَّاسِ}، فَإِنَّ الْعُقْلَاءَ يَنْفَعُ فِيهِمُ الْبَيَانُ، **وَأَمَّا الْجَاهِلُونَ فَدَوَّاهُمُ السَّيْفُ وَالسِّنَانُ**؛ ثُمَّ فَرَضَ اللَّهُ الْجِهَادَ لِقِتَالِ الْمُشْرِكِينَ كَافَّةً [وَكَانَ هَذَا هُوَ الطَّوَرُ الرَّابِعُ]، مَعَ الْبَدْءِ بِالْأَقْرَبِينَ دَارًا، وَفِي ذَلِكَ يَقُولُ {فَإِذَا انْسَلَخَ الْأَشْهُرُ الْحُرْمُ فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ وَخُذُوهُمْ وَأَخْصِرُواهُمْ وَأَقْعُدُوا لَهُمْ كُلَّ مَرْصِدٍ، **فَإِنْ تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوْا الزَّكَاةَ** فَخَلُّوا سَبِيلَهُمْ، إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ}، وَقَالَ عَزَّ وَجَلَّ {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا قَاتِلُوا الَّذِينَ يَلُونَكُمْ مِنَ الْكُفَّارِ وَلْيَجِدُوا فِيكُمْ غِلْظَةً، وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ مَعَ الْمُتَّقِينَ}، وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ {أَمَرْتُ أَنْ أَقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَشْهَدُوا أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنِّي رَسُولُ اللَّهِ، فَإِنْ قَالُوا هَذَا عَصَمُوا مِنِّي دِمَاءَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ، إِلَّا بِحَقِّهَا}، انْتَهَى بِاخْتِصَارٍ. وَفِي هَذَا الرِّابِطِ عَلَى مَوْقِعِ الشَّيْخِ ابْنِ بَازٍ، سُئِلَ الشَّيْخُ: يَقُولُ بَعْضُ الزُّمَلَاءِ {مَنْ لَمْ يَدْخُلِ الْإِسْلَامَ يُعْتَبَرُ حُرًّا لَا بُكْرَهُ} عَلَى الْإِسْلَامِ، وَيَسْتَدِلُّ بِقَوْلِهِ تَعَالَى {أَفَأَنْتَ تُكْرِهُ النَّاسَ

حَتَّى يَكُونُوا مُؤْمِنِينَ}، وَقَوْلُهُ تَعَالَى {لَا إِكْرَاهَ فِي
الدِّينِ}، فَمَا رَأَى سَمَاحَتِكُمْ فِي هَذَا؟ فَأَجَابَ الشَّيْخُ:
هَاتَانِ الْآيَتَانِ الْكَرِيمَتَانِ وَالْآيَاتُ الْآخَرَى الَّتِي فِي
مَعْنَاهُمَا، بَيَّنَّ الْعُلَمَاءُ أَنَّهَا فِي حَقٍّ مَن تُوَخَّدُ مِنْهُمْ
الْحَزِيَّةُ كَالْيَهُودِ وَالنَّصَارَى وَالْمَجُوسِ، لَا يُكْرَهُونَ، بَلْ
يُخَيَّرُونَ بَيْنَ الْإِسْلَامِ وَبَيْنَ بَذْلِ الْحَزِيَّةِ؛ وَقَالَ آخَرُونَ
مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ {إِنَّهَا كَانَتْ فِي أَوَّلِ الْأَمْرِ، ثُمَّ نُسِخَتْ
بِأَمْرِ اللَّهِ سُبْحَانَهُ بِالْقِتَالِ وَالْجِهَادِ}؛ فَمَنْ أَبَى الدُّخُولَ
فِي الْإِسْلَامِ وَجَبَ جِهَادُهُ -مَعَ الْقُدْرَةِ- حَتَّى يَدْخُلَ فِي
الْإِسْلَامِ، أَوْ يُؤَدِّيَ الْحَزِيَّةَ إِنْ كَانَ مِنْ أَهْلِهَا، **فَالْوَاجِبُ**
إِلْزَامُ الْكُفَّارِ بِالْإِسْلَامِ إِذَا كَانُوا لَا تُوَخَّدُ مِنْهُمْ الْحَزِيَّةُ...
ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ ابْنُ بَارٍ-: الْيَهُودُ وَالنَّصَارَى، أَوْ
الْمَجُوسُ، هَذِهِ الطَّوَائِفُ الثَّلَاثُ جَاءَ الشَّرْعُ بِأَنَّهُمْ
يُخَيَّرُونَ، فَإِمَّا أَنْ يَدْخُلُوا فِي الْإِسْلَامِ، وَإِمَّا أَنْ يَبْذُلُوا
الْحَزِيَّةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاحِبُونَ؛ وَذَهَبَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ
إِلَى إِلْحَاقِ غَيْرِهِمْ بِهِمْ فِي التَّخْيِيرِ بَيْنَ الْإِسْلَامِ
وَالْحَزِيَّةِ؛ **وَالْأَرْجَحُ أَنَّهُ لَا يُلْحَقُ بِهِمْ غَيْرُهُمْ**، بَلْ هَؤُلَاءِ
الطَّوَائِفُ الثَّلَاثُ هُمُ الَّذِينَ يُخَيَّرُونَ، لِأَنَّ الرَّسُولَ صَلَّى
اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَاتَلَ الْكُفَّارَ فِي الْجَزِيرَةِ **وَلَمْ يَقْبَلْ**
مِنْهُمْ إِلَّا الْإِسْلَامَ، قَالَ تَعَالَى {فَإِنْ تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ
وَاتَّوُا الزَّكَاةَ فَخَلُّوا سَبِيلَهُمْ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ} وَلَمْ
يَقُلْ {أَوْ آدُوا الْحَزِيَّةَ} [يَعْنِي أَنَّ اللَّهَ لَمْ يَقُلْ {فَإِنْ تَابُوا
وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوْا الزَّكَاةَ، أَوْ آدُوا الْحَزِيَّةَ، فَخَلُّوا
سَبِيلَهُمْ}]، فَيَالْيَهُودَ وَالنَّصَارَى وَالْمَجُوسَ يُطَالَبُونَ
بِالْإِسْلَامِ، فَإِنْ أَبَوْا فَالْحَزِيَّةُ، **فَإِنْ أَبَوْا وَجَبَ عَلَى أَهْلِ**
الْإِسْلَامِ قِتَالُهُمْ إِنْ اسْتَطَاعُوا ذَلِكَ، يَقُولُ عَزَّ وَجَلَّ
{قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلَا
يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَلَا يَدِينُونَ دِينَ الْحَقِّ مِنَ
الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَتَّى يُعْطُوا الْحَزِيَّةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ
صَاحِبُونَ}، وَلَمَّا ثَبَتَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

أَنَّهُ أَخَذَ الْجِزْيَةَ مِنَ الْمَجُوسِ، وَلَمْ يَثْبُتْ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى
 اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَلَا عَنْ أَصْحَابِهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ أَنَّهُمْ
 أَخَذُوا الْجِزْيَةَ مِنْ غَيْرِ الطَّوَائِفِ الثَّلَاثِ الْمَذْكُورَةِ،
 وَالْأَصْلُ فِي هَذَا قَوْلُهُ سَبْحَانَهُ {فَإِذَا انْسَلَخَ الْأَشْهُرُ
 الْحُرْمُ فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ وَخُذُوهُمْ
 وَأَخْصِرُوهُمْ وَأَقْعُدُوا لَهُمْ كُلَّ مَرْصِدٍ فَإِنْ تَابُوا وَأَقَامُوا
 الصَّلَاةَ وَآتَوْا الزَّكَاةَ فَخَلُّوا سَبِيلَهُمْ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ
 رَحِيمٌ}، وهذه الآية تُسَمَّى (آيَةُ السَّيْفِ)، وهي وأمثالها
 هي **الناسخة** لِلآيَاتِ الَّتِي فِيهَا عَدَمُ الْإِكْرَاهِ عَلَى الْإِسْلَامِ
 [قَالَ الطَّبْرِيُّ فِي (جَامِعِ الْبَيَانِ)]: وَكَانَ الْمُسْلِمُونَ
 جَمِيعًا قَدْ تَغَلَّوْا عَنْ نَبِيِّهِمْ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ
 أَكْرَهَ عَلَى الْإِسْلَامِ قَوْمًا فَأَبَى أَنْ يَقْبَلَ مِنْهُمْ إِلَّا
 الْإِسْلَامَ وَحَكَمَ بِقَتْلِهِمْ إِنْ امْتَنَعُوا مِنْهُ (وَذَلِكَ كَعَبْدَةِ
 الْأَوْتَانِ مِنْ مُشْرِكِي الْعَرَبِ، وَكَالْمُرْتَدِّ عَنْ دِينِهِ دِينَ
 الْحَقِّ إِلَى الْكُفْرِ، وَمَنْ أَشْبَهَهُمْ)، وَأَنَّهُ **تَرَكَ إِكْرَاهَ**
الْآخَرِينَ عَلَى الْإِسْلَامِ بِقَبُولِهِ الْجِزْيَةَ مِنْهُ وَإِفْرَارِهِ عَلَى
 دِينِهِ الْبَاطِلِ (وَذَلِكَ كَأَهْلِ الْكِتَابَيْنِ، وَمِنْ أَشْبَهَهُمْ) ... ثُمَّ
 قَالَ -أَيُّ الطَّبْرِيِّ-: مَعْنَى قَوْلِهِ {لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ}
 إِنَّمَا هُوَ لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ لِأَحَدٍ مِمَّنْ حَلَّ قَبُولُ الْجِزْيَةِ
 مِنْهُ (بِأَدَائِهِ الْجِزْيَةَ وَرِضَاَهُ بِحُكْمِ الْإِسْلَامِ). انْتَهَى. وَقَالَ
 ابْنُ كَثِيرٍ فِي تَفْسِيرِهِ: وَقَوْلُهُ {وَأَخْصِرُوهُمْ وَأَقْعُدُوا
 لَهُمْ كُلَّ مَرْصِدٍ}، أَيُّ لَا تَكْتَفُوا بِمُجَرَّدِ وَجْدَانِكُمْ لَهُمْ، بَلِ
 اقْصِدُوهُمْ بِالْحِصَارِ فِي مَعَاqِلِهِمْ وَخُصُونِهِمْ وَالرَّصْدُ فِي
 طُرُقِهِمْ وَمَسَالِكِهِمْ حَتَّى تَضَيَّقُوا عَلَيْهِمْ الْوَاسِعَ
 وَتَضْطَرُّوهُمْ إِلَى الْقَتْلِ أَوْ الْإِسْلَامِ، وَلِهَذَا قَالَ {فَإِنْ
 تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوْا الزَّكَاةَ فَخَلُّوا سَبِيلَهُمْ، إِنَّ
 اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ}. انْتَهَى. وَقَالَ الشَّيْخُ عَبَّاسُ شُومَانُ
 (وَكَيْلُ الْأَزْهَرِ، وَأَمِينُ عَامِ هَيْئَةِ كِبَارِ الْعُلَمَاءِ) فِي
 (عَصْمَةِ الدَّمِ وَالْمَالِ فِي الْفَقْهِ الْإِسْلَامِيِّ): فَإِنَّ
 الْفُقَهَاءَ يَرَوْنَ أَنَّ الْأَمَانَ يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ مُحَدَّدًا بِزَمَنِ

يَنْتَهِي إِلَيْهِ، حَتَّى يُمَكِّنَ مُجَاهِدَةً الْمُسْتَأْمَنَ حَتَّى يُسَلِّمَ،
أَوْ يَدْخُلَ فِي الْجَزِيَّةِ، وَإِلَّا يُقَاتِلُ حَتَّى يُقْتَلَ. انتهى.
 انتهى باختصار. وقال الشيخ يوسف العيري في
 (حقيقة الحرب الصليبية الجديدة): لو أَنَّ الْعَرَبَ -بِسَبَبِ
 تطبيق الحدود لدى المسلمين- تَصَوَّرُوا أَنَّ دِينَنَا دِينُ
 دِمَاءٍ وَقَتْلٍ وَتَشْوِيهِ، فَهَلْ يُعْقَلُ أَنْ يَقُولَ أَحَدٌ {لَا
 تُطَبِّقُوا الْحُدُودَ حَتَّى لَا يَتَصَوَّرَ الْعَرَبُ عَنَّا صُورَةَ
 السِّفَاحِينَ}؟، إِنَّ النَّظَرَ إِلَى الْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ مِنْ
 مَنْظُورٍ غَرْبِيٍّ، وَالْعَمَلُ بِهَا مِنْ مُنْطَلَقٍ مَا يَقْبَلُهُ رِعَاغُ
 الصَّلَيبِ وَمَا لَا يَقْبَلُونَهُ، لَا يَصُدُّرُ إِلَّا عَنْ **شَخْصِيَّاتٍ**
انْهَزَامِيَّةٍ تَرَى فِي الْإِسْلَامِ الدَّوْنِيَّةَ، وَأَنَّهُ دِينٌ يَنْبَغِي أَنْ
يُخَوَّرَ لِيُعْجَبَ الْعَرَبُ لِيَدْخُلُوا فِيهِ، وهذه النظرة من
 أَبْطَلِ الْبَاطِلِ، فَالْإِسْلَامُ نُصُوصٌ شَرْعِيَّةٌ وَسُنَّةٌ مُحَمَّدِيَّةٌ،
فَمَا جَاءَ فِي النُّصُوصِ وَقَعَلَهُ الرَّسُولُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
وَسَلَّمَ لَا يَكُونُ إِلَّا خَيْرًا، وَمَنْ الَّذِي قَالَ لِلْعَرَبِ {إِنَّ
 الْإِسْلَامَ لَيْسَ فِيهِ سَفَكُ دِمَاءٍ}؟، إِنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ
 عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ لِقُرَيْشٍ وَهُوَ يَطُوفُ بِالْبَيْتِ (كَمَا عِنْدَ
 أَحْمَدَ) {تَسْمَعُونَ يَا مَعْشَرَ قُرَيْشٍ، أَمَّا وَالَّذِي نَفْسُ
 مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ لَقَدْ حَتُّكُمُ **بِالدَّبْحِ**}، وَمِنْ أَسْمَائِهِ صَلَّى اللَّهُ
 عَلَيْهِ وَسَلَّمَ {الضُّجُوكُ **الْقِتَالُ**} [قَالَ الذَّهَبِيُّ فِي (سِيَرِ
 أَعْلَامِ النَّبَلَاءِ): وَمِنْ أَسْمَائِهِ الضُّجُوكُ وَالْقِتَالُ]، وَهُوَ
 نَبِيُّ الرَّحْمَةِ وَنَبِيُّ **الْمَلَحَمَةِ**، فَلَمْ يَأْتِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
 وَسَلَّمَ إِلَّا **بِالدَّبْحِ** لِلْكَفَّارِ الْمُعَانِدِينَ، فَقَالَ (كَمَا عِنْدَ
 أَحْمَدَ) عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ {بُعِثْتُ بَيْنَ يَدَيِ
 السَّاعَةِ **بِالسَّيْفِ**، حَتَّى يُعْبَدَ اللَّهُ وَخُدَّهُ لَا شَرِيكَ لَهُ،
 وَجُعِلَ رِزْقِي تَحْتَ ظِلِّ **رُمَحِي**، وَجُعِلَ الدَّلُّ وَالصَّغَارُ
عَلَيَّ مَنْ خَالَفَ أَمْرِي، وَمَنْ تَشَبَّهَ بِقَوْمٍ فَهُوَ مِنْهُمْ}،
 فَلِلْكَفَّارِ أَنْ يَأْخُذُوا هَذِهِ النُّصُوصَ وَيَقُولُوا عَنْ نَبِينَا صَلَّى
 اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ {إِنَّهُ سَفَاحٌ، وَإِنَّهُ بُعِثَ لِيُقْتَلَ النَّاسَ،
 وَإِنْ دِينَهُ دِينُ مُزْتَرِفَةٍ لَا يَكْسِبُونَ الْمَالَ إِلَّا بِالْقِتَالِ

وَالنَّهْبِ، وَإِنَّهُمْ يَسْبُونَ النِّسَاءَ وَيَسْتَرْقُونَ الْأَطْفَالَ،
نَعَمْ - وَبِكُلِّ فَخْرٍ - هَذَا هُوَ دِينُنَا مَهْمَا أَطْلَقَ الْغَرْبُ عَلَيْنَا
مِنْ نُعُوتٍ، نَحْنُ نَذْبَحُ كُلَّ مُعَايِدٍ لِلشَّرِيعَةِ، نَأْخُذُ مَالَهُ،
وَنَسْبِي نِسَاءَهُ، وَنَسْتَرْقُ أَبْنَاءَهُ، هَذَا مَا فَعَلَهُ رَسُولُنَا
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَصْحَابُهُ مِنْ بَعْدِهِ (رَضِيَ اللَّهُ
عَنْهُمْ أَجْمَعِينَ)، وَيَوْمَ أَنْ حَرَضْنَا عَلَى أَنْ يَأْخُذَ الْغَرْبُ
عَنَا صُورَةَ الْمُسْلِمِ الْمُعْتَدِلِ **الَّذِي يَتَبَرَّأُ مِنْ فِعْلِ نَبِيِّهِ**
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَصْحَابِهِ مِنْ بَعْدِهِ، أَذَلْنَا اللَّهَ
وَجَعَلْنَا غَيْبًا لَهُمْ، وَأَصْبَحُوا هُمُ الَّذِينَ يَقْتُلُونَا وَيَسْبُونَ
نِسَاءَنَا وَيَسْتَعِيدُونَ أَبْنَاءَنَا، وَدَفَعْنَا لَهُمُ الْجَزِيَّةَ عَنْ يَدٍ
وَنَحْنُ صَائِعُونَ، وَلَمَّاذَا يَحْرِصُ أَوْلَئِكَ الْمُتَسَبِّبُونَ لِلْعِلْمِ
عَلَى أَلَّا يَأْخُذَ الْغَرْبُ عَنْهُمْ صُورَةَ السَّفَاحِ؟، وَلَا يَحْرِصُ
الْغَرْبُ وَالْيَهُودُ عَلَى أَلَّا يَأْخُذَ عَنْهُمْ الشَّرْقُ صُورَةَ
السَّفَاحِ؟، إِنَّهُمْ يَعْمَلُونَ بِمُعْتَقِدِهِمُ الْخُرَافِيَّ وَلَا يُبَالُونَ
بِأَحَدٍ، وَنَحْنُ لَا نَعْمَلُ بِمُعْتَقِدِنَا الْحَقَّ خَوْفًا مِنْ تَغْيِيرِ
صُورَتِنَا عِنْدَهُمْ!، فَرَفَقْنَا بِدِينِنَا، رَفَقًا بِدِينِنَا يَا دُعَاةَ
تَحْسِينِ الصُّورَةِ [قُلْتُ: يَنْبَغِي هُنَا التَّنْبُّهُ إِلَى أَنْ هَؤُلَاءِ
الدُّعَاةَ يَعْتَمِدُونَ فِي التَّحْسِينِ وَالتَّقْيِيحِ عَلَى مَا تَرَاهُ
الْمُجْتَمَعَاتُ الْكَافِرَةُ - بِحَسَبِ تَقَالِيدِهَا وَأَعْرَافِهَا
وَعَقَائِدِهَا الْفَاسِدَةِ - حَسَنًا أَوْ قَبِيحًا]، وَلَا تُحَسِّنُوا
صُورَتَكُمْ عِنْدَ الْغَرْبِ إِلَّا بِمَا فَعَلَهُ الرَّسُولُ صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ! ثَمَّ إِنَّا لَوْ جَارَيْنَاكُمْ عَلَى مُرَادِكُمُ الْبَاطِلِ
الَّذِي تُرِيدُونَ مِنْ وَرَائِهِ تَعْطِيلَ الشَّرَائِعِ حَتَّى لَا يَقُولَ
الْغَرْبُ إِنَّا أَشْرَارُ، هَلْ صُورَةُ الْمُسْلِمِينَ عِنْدَ الْغَرْبِ [أَيُّ
بَعْدَ كُلِّ مَا بَدَلْتُمُوهُ مِنْ تَنْصُلٍ (أَوْ قُلٍّ "تَبَرُّؤٍ") مِنْ كَثِيرٍ
مِنْ أَحْكَامِ الْإِسْلَامِ، بَعْدَ مَا فَتَحَتْ لَكُمْ جَمِيعُ وَسَائِلِ
الْإِعْلَامِ فِي الْعَالَمِ أَذْرُعَهَا لَكُمْ، وَبَعْدَ مَا فَتَحَتْ جَمِيعُ
سُجُونِ الْعَالَمِ وَسَلْخَانَاتِهِ وَقَدَائِفِهِ الصَّارُوخِيَّةِ أَذْرُعَهَا
لِمَنْ لَا يَرْفَعُ رَأْسًا إِلَّا بِمَا شَرَعَ اللَّهُ لَا بِمَا شَرَعَتْ
الْمُجْتَمَعَاتُ الْكَافِرَةُ] صُورَةُ حَسَنَتُهُ؟، هَلْ عِنْدَ الْغَرْبِ

صُورَةُ الْمُسْلِمِ غَيْرُ صُورَةِ السِّفَاحِ الشَّرِيرِ الْقَذِرِ؟ أَبَدًا لَا يَتَصَوَّرُونَ عَنِ الْمُسْلِمِ إِلَّا ذَلِكَ، وَدِعَايَاتُهُمْ وَأَفْلَامُ هَوْلِيُودَ شَاهِدَةٌ عَلَى ذَلِكَ، فَمِنْ عَاشِرِ الْمُسْتَحِيلَاتِ أَنْ تَجِدَ فِي أَفْلَامِهِمْ صُورَةَ الْمُسْلِمِ أَنَّهُ نَبِيلٌ وَصَادِقٌ وَمَحْبُوبٌ أَبَدًا [قُلْتُ: يَنْبَغِي هُنَا التَّنْبَهُ إِلَى أَنَّ الْمُسْلِمَاتِ الْأَخْلَاقِيَّةَ تَخْتَلِفُ عِنْدَ الْمُجْتَمَعِ الْمُسْلِمِ عَنْهَا عِنْدَ الْمُجْتَمَعَاتِ الْكَافِرَةِ، فَهِيَ عِنْدَ الْمُجْتَمَعَاتِ الْكَافِرَةِ مَصْدَرُهَا وَمُقَرَّرُهَا التَّقَالِيدُ وَالْأَعْرَافُ وَالْعَقَائِدُ الْفَاسِدَةُ]، إِنَّمَا الْمُسْلِمُ فِي إِعْلَامِهِمْ وَفِي عُقُولِ النَّاسِ جَمِيعًا أَنَّهُ شَرٌّ مَنْ وَطِئَ الْحَصَى، حَتَّى الْمُسْلِمُ الَّذِي يُقْتَلُ وَيُشَرَّدُ فِي فَلَسْطِينِ يَصِفُونَهُ بِالْإِرْهَابِ، رَغْمَ أَنَّهُمْ يَهْضُمُونَ حُقُوقَهُ كُلَّهَا وَيَضْطَهِدُونَهُ، وَلَا يُمَكِّنُ أَنْ تَتَحَسَّنَ صُورَةُ الْمُسْلِمِ عِنْدَ الْغَرْبِ إِلَّا بِشَيْءٍ وَاحِدٍ فَقَطْ بَيْنَهُ اللَّهُ تَعَالَى بِقَوْلِهِ {وَلَنْ تَرْضَى عَنْكَ الْيَهُودُ وَلَا النَّصَارَى حَتَّى تَبِيعَ مِلَّتَهُمْ}، وَسَيَسْتَمِرُّونَ بِالْكِيدِ وَالْقِتَالِ لَنَا مَهْمًا خَسَنًا الصُّورَةَ وَطَاطَانَا الرُّؤُوسِ، لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى {وَلَا يَزَالُونَ يُقَاتِلُونَكُمْ حَتَّى يَرُدَّوكُمْ عَنْ دِينِكُمْ إِنِ اسْتَطَاعُوا، وَمَنْ يَرْتَدِدْ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ فَيَمُتْ وَهُوَ كَافِرٌ فَأُولَئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ، وَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ، هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ}، فَإِنْ اتَّبَعْنَا مِلَّتَهُمْ رَضُوا عَنَّا وَسَالَمُونَا وَاحْبَبُونَا، وَهَذَا مَا يَسْعَى لَهُ الْكَثِيرُ [مِنَّا]، وَذَلِكَ بِالتَّبَرُّؤِ مِنْ بَعْضِ الشَّرَائِعِ الْإِسْلَامِيَّةِ الَّتِي لَا يَرْضَاهَا الْغَرْبُ، وَهَذَا غَيْرُ كَافٍ لِإِرْضَائِهِمْ حَتَّى تَتَبَرَّأَ مِنَ الدِّينِ كُلِّهِ. انْتَهَى بِاخْتِصَارٍ، وَإِطْلَاقِ الْقَوْلِ بِعَدَمِ الْعُقُوبَةِ عَلَى الْآرَاءِ الْبَاطِلَةِ [قَالَ الشَّيْخُ سَعِيدُ بْنُ نَاصِرٍ آلِ بَحْرَانَ (الْأَخْصَائِيُّ الْعِلْمِيُّ بِجَامِعِ "الرَّاجِحِي" بِأَنْبَهَا) فِي مَقَالَةٍ بِعُنْوَانِ (الْأُمُورُ الْمُشْتَرَكَةُ بَيْنَ الْعَقْلَانِيَيْنِ الْجُدُدِ وَالْقَدَمَاءِ) [عَلَى هَذَا الرِّابِطِ](#): تَتَّفِقُ الْمَدَارِسُ الْعَقْلَانِيَّةُ الْقَدِيمَةُ وَالْمُعَاصِرَةُ عَلَى الْمُبَالَغَةِ فِي رَفْعِ شِعَارِ (الْحُرِّيَّةِ الْفِكْرِيَّةِ) وَإِنْ كَانَ

على حساب العقيدة. انتهى باختصار. وقال الشيخ أبو عبد الرحمن الشنقيطي في كتابه (لماذا يُنكر الإخوان خذ الردة؟!): فإن هؤلاء المنكرين لخذ الردة يخشى عليهم أن يكونوا بذلك منكرين لما هو معلوم من الدين بالضرورة... ثم قال -أي الشيخ الشنقيطي-: فخذ الردة مشهور ومنصوص عليه، فكل من جحد فخذ عرض نفسه للتكفير... ثم قال -أي الشيخ الشنقيطي-: خذ الردة ثابت بالتصريح، بالسنة والإجماع، وإن القرآن الكريم أشار إليه، وإن تطبيقه ثابت عن النبي صلى الله عليه وسلم والخلفاء الراشدين، وإن الأمة أجمعت على العمل به في سائر الأعصار، وأنه أمر كالمعلوم من الدين بالضرورة، وأنه خذ مقدّر بالشرع وليس تعزيزاً مقدّراً بالاجتهاد، والتشكيك فيه تشكيك في أمر من المسلمات الشرعية الثابتة التي لا يستطيع أن يتجرباً على إنكارها إلا من كان معرضاً عن شرع الله غير خاضع له بالكلية، أما من كان يزعم أن مرجعيته الكتاب والسنة فكيف يجزؤ على إنكارها؟!، ولهذا ما زلت أطرح هذا السؤال بكل عفوية وأستغرب {لماذا يُنكر الإخوان} [يعني جماعة الإخوان المسلمين] خذ الردة؟!، وهل هم دعاة لإقامة الحكم الإسلامي أم دعاة لتميع الشريعة الإسلامية؟!، نسال الله تعالى أن يهدي كل المسلمين ويحفظهم من شطحات الزنادقة. انتهى باختصار. وقال الشيخ إبراهيم بن محمد الحقل (الداعية بوزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد) في مقالة له على هذا الرابط: خذ الردة ثابت بالسنة النبوية، وفيه أحاديث بلغت خذ التواتر، ولذا حكم علامة مصر المحدث أحمد شاكر [نائب رئيس المحكمة الشرعية العليا، المتوفى عام 1377هـ/1958م] في رده على شيخ الأزهر محمود شلتوت [المتوفى عام 1958م، وهو من أصحاب المدرسة العقلية الاعتزالية]

بأنَّ أَحَادِيثَ قَتْلِ الْمُرْتَدِّ مُتَوَاتِرَةٌ، فَقَالَ {فَإِنَّ الْأَمْرَ
بِقَتْلِ الْمُرْتَدِّ عَنِ الْإِسْلَامِ ثَابِتٌ بِالسَّنَةِ الْمُتَوَاتِرَةِ، **مَعْلُومٌ**
مِنَ الدِّينِ بِالضَّرُورَةِ، لَمْ يَخْتَلِفْ فِيهِ الْعُلَمَاءُ}؛ وَتَقَلَّ
إِجْمَاعُ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ عَلَى قَتْلِ الْمُرْتَدِّ
الْمَاوَرِدِيِّ [ت450هـ] **وَالْكَاسَانِيُّ** [ت587هـ] **وَأَبْنُ قُدَامَةَ**
وَأَبْنُ تَيْمِيَّةَ. انْتَهَى بِاخْتِصَارٍ، وَالْقَوْلُ بِخَوَازِ تَوَلَّى غَيْرَ
الْمُسْلِمِ مُنْصِبَ حَاكِمِ الْمُسْلِمِينَ وَوَلِيٍّ أَمْرَهُمْ [قَالَ
الشَّيْخُ إِيهَابُ كَمَالٍ أَحْمَدُ فِي مَقَالَةٍ بِعُنْوَانِ (الرَّدُّ الْمُبِينُ
عَلَى مَنْ أَجَازَ وَلَايَةَ الْكَافِرِ عَلَى الْمُسْلِمِينَ) **عَلَى هَذَا**
الرَّابِطِ: إِنَّ إِجْمَاعَ الْمُسْلِمِينَ مُنْعَقِدٌ عَلَى إِعْتِبَارِ شَرْطِ
الْإِسْلَامِ فَيَمَنُ يَتَوَلَّى حُكْمَ الْمُسْلِمِينَ وَوَلَايَتَهُمْ، وَإِنَّ
الْكَافِرَ لَا وَلَايَةَ لَهُ عَلَى الْمُسْلِمِ بِحَالٍ. انْتَهَى]، وَالْقَوْلُ
بِإِبْدَالِ الْمُواطِنَةِ مَحَلَّ الذِّمَّةِ وَالْغَاءِ الذِّمَّةِ كَصُورَةٍ
لِلْعَلَاقَةِ بَيْنَ الْمُسْلِمِ وَغَيْرِ الْمُسْلِمِ [جَاءَ فِي كِتَابِ
(فَتَاوَى اللِّجْنَةِ الدَّائِمَةِ لِلْبَحْثِ الْعِلْمِيَّةِ وَالْإِفْتَاءِ) أَنَّ
اللِّجْنَةَ (عَبْدَ الْعَزِيزِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بَازٍ وَعَبْدَ اللَّهِ بْنِ غَدِيَّانَ
وَعَبْدَ اللَّهِ بْنِ قَعُودٍ) قَالَتْ: مَنْ لَمْ يُفَرِّقْ بَيْنَ الْيَهُودِ
وَالنَّصَارَى وَسَائِرِ الْكُفَرَةِ، وَبَيْنَ الْمُسْلِمِينَ، إِلَّا بِالْوَطَنِ،
وَجَعَلَ أَحْكَامَهُمْ وَاحِدَةً، **فَهُوَ كَافِرٌ**. انْتَهَى. وَقَالَ فَايزُ
مُحَمَّدُ حَسِينُ فِي كِتَابِهِ (الشَّرِيعَةُ وَالْقَانُونُ فِي الْعَصْرِ
الْعُثْمَانِيِّ): وَقَدْ اقْتَبَسَتِ الدَّوْلَةُ الْعُثْمَانِيَّةُ فِكْرَةَ
(الْجَنْسِيَّةِ) مِنْ أَوْرُوبَا، وَتَبَلَّوَرِ هَذَا رَسْمِيًّا بِصُدُورِ قَانُونِ
الْجَنْسِيَّةِ الْعُثْمَانِيِّ فِي 19/1/1869م، وَبِمُقْتَضَى هَذَا
القانون أصبح كل القاطنين في الدولة العثمانية
يُحْمَلُونَ الْجَنْسِيَّةَ الْعُثْمَانِيَّةَ، وَمِنْ تَمَّ فَأَصْبَحَ لَا يَوْجَدُ
فَرْقٌ بَيْنَ الْمُواطِنِينَ، **إِذَا أَصْبَحُوا كُلُّهُمْ يَتَمَتَّعُونَ**
بِالْجَنْسِيَّةِ الْعُثْمَانِيَّةِ، وَهَكَذَا خَلَتْ -وَمِنْذَ ذَلِكَ الْجِن-
رَابِطَةُ الْجَنْسِيَّةِ مَحَلَّ رَابِطَةِ الدِّينِ، وَصَارَتِ الْجَنْسِيَّةُ
وَصُفًا فِي الشَّخْصِ يَتَمَتَّعُ بِهِ بِصَرَفِ النَّظَرِ عَنْ دِيَانَتِهِ،
وَهَكَذَا تَمَّ هَجْرُ التَّقْسِيمِ الْإِسْلَامِيِّ الثَّلَاثِيِّ لِلأَشْخَاصِ

بين (المسلم، والذمي، والمستأمن) [وهو التقسيم الذي كان مُطبَّقًا داخل ولايات الدولة العثمانية قَبْلَ صدور قانون الجنسية العثماني^١]، ونشأ أساساً جديداً للعلاقة بين الفرد والدولة وهو **رابطة الجنسية**. انتهى باختصار. وقال الشيخ وليد السناني (أخذ أشهر المعتقلين السياسيين في السعودية، ووصف بأنه "أحمد بن حنبل هذا العصر") في فيديو بعنوان (لقاء داوود الشريان مع وليد السناني): التقسيمات السياسية الموجودة التي يُبنى عليها مسألة الجنسية هذه كلها أصلاً باطلة ما أنزل الله بها من سلطان **ومبنية على شريعة الطاغوت الأولى^٢**، مسألة المواطنة التي تُبنى على الجنسية، هذا المواطن يُعطى الحقوق حتى لو كان رافضياً! حتى لو كان إسماعيلياً باطنياً! حتى لو كان نصرانياً! حتى لو كان أكثر شيء! إذا صار مواطناً فلَهُ الحقوق كاملة! انتهى باختصار. وقال الشيخ إيهاب كمال أحمد في مقالة بعنوان (الرّد المبين على مَنْ أجاز ولاية الكافر على المسلمين) **على هذا الرابط**: فَإِنَّ مُشَارَكَةَ الْمُسْلِمِينَ لِلْكَفَّارِ فِي وَطَنٍ وَاحِدٍ لَا تَعْنِي بِالضَّرُورَةِ تَسَاوِيَهُمْ فِي الْحُقُوقِ وَالْوَاجِبَاتِ، وَإِنَّمَا تُوجِبُ إِقَامَةَ الْعَدْلِ وَالْقِسْطِ عَلَى الْجَمِيعِ، وَالْعَدْلُ لَا يَعْنِي الْمُسَاوَاةَ فِي كُلِّ شَيْءٍ، وَإِنَّمَا يَعْنِي إِعْطَاءَ كُلِّ ذِي حَقٍّ حَقَّهُ، وَمُطَالَبَتَهُ بِإِدَاءِ مَا عَلَيْهِ مِنْ وَاجِبَاتٍ، وَالْمَرْجِعُ فِي تَحْدِيدِ الْحُقُوقِ وَالْوَاجِبَاتِ هُوَ شَرْعُ اللَّهِ لَا غَيْرُ. انتهى. وقال برا سنان في كتابه (إشكالية المواطنة): المواطنة ليست جزءاً من التراث السياسي الإسلامي! والمجتمع الإسلامي كان محكوماً منذ بداياته بنصوص دينية تتخذُ عن الراعي والرَّعْوِيَّةِ والشورى وليس عن المواطن والمواطنة والديمقراطية... ثم قال -أي برا سنان-: يَبْدُو لَنَا أَنَّ هُنَاكَ إِجْمَاعًا عَلَى أَنَّ اللَّفْظَ أَوْ مُصْطَلَحَ (المواطن) أَوْ (المواطنة) كَانَ خَارِجَ

التَّجَرِبَةُ السِّيَاسِيَّةُ الْإِسْلَامِيَّةُ تَمَامًا، وَمِنْ ثَمَّ فَهُوَ غَيْرُ
مَعْلُومٍ فِي لُغَةِ السِّيَاسَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ، وَبِالْعَوْدَةِ لِلتَّارِيخِ
فَإِنَّ هَذَا الْمُصْطَلَحَ دَخَلَ اللُّغَةَ السِّيَاسِيَّةَ الْعُثْمَانِيَّةَ
بِصِيغَةِ أَغَمَّ هِيَ (الْوَطَنُ) مَعَ بَدَايَةِ دُخُولِ الْحَدَاثَةِ
الْأَوْرُوبِيَّةِ إِلَى الْإِمْبَرَاطُورِيَّةِ الْعُثْمَانِيَّةِ، وَأَوَّلُ مَرَّةٍ
اسْتُخْدِمَتْ فِيهَا كَلِمَةُ (وَطَنُ) كَانَتْ فِي فَرْمَانٍ سُلْطَانِيٍّ
هُوَ (خَطُّ كُلْخَانَةِ) [أَيُّ فَرْمَانُ (أَوْ مَرْسُومٌ) كُلْخَانَةِ،
وَيُقَالُ لَهُ بِالْتُّرْكِيَّةِ (Gülhane Hatt-ı)] - فِي يَوْمِ
السَّادِسِ وَالْعِشْرِينَ مِنْ شَعْبَانَ سَنَةِ 1255 هـ - الْمُوَافِقِ
الثَّالِثِ مِنْ نُوْفَمْبَرٍ عَامَ 1839. انْتَهَى بِاخْتِصَارٍ، وَالْقَوْلُ
بِعَدَمِ جَوَازِ إِلْزَامِ الْمُسْلِمِينَ بِالشَّرِيعَةِ - رَغْمَ وُجُودِ
الْإِسْتِطَاعَةِ - مُرَاعَاةً لِحُرِّيَّتِهِمْ فِي الْإِخْتِيَارِ [قُلْتُ:
الْمَقْصُودُ هُنَا بَيَانُ أَنَّ أَصْحَابَ الْمَدْرَسَةِ الْعَقْلِيَّةِ
الْإِعْتِرَافِيَّةِ يَرَوْنَ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ إِلْزَامُ الْمُجْتَمَعِ بِالشَّرِيعَةِ إِلَّا
إِذَا اخْتَارَ الْأَغْلِيَّةُ **بِالتَّصْوِيتِ الدِّيْمُقْرَاطِيِّ** أَنْ يُلْزَمُوا بِهَا.
وَقَدْ قَالَ الشَّيْخُ فَهْدُ بْنُ صَالِحِ الْعِجْلَانِ (الْأَسْتَاذُ
الْمُشَارِكُ فِي قِسْمِ الثَّقَافَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ فِي كَلِيَّةِ التَّرْبِيَةِ
بِجَامِعَةِ الْمَلِكِ سَعُودٍ بِالرِّيَاضِ) فِي مَقَالَةٍ لَهُ بِعُنْوَانِ (هَلِ
الْإِلْزَامُ بِأَحْكَامِ الْإِسْلَامِ يُؤَدِّي إِلَى التَّفَاقُ؟) على هذا
الرابط: فَالْقَوْلُ بِأَنَّ الشَّرِيعَةَ لَيْسَ فِيهَا إِلْزَامٌ، هَذَا
تَجَاوُزٌ وَحَذْفٌ لِأَصْلِ شَرْعِيٍّ ثَابِتٍ وَمُجْمَعٍ عَلَيْهِ وَلَا يُمَكِّنُ
إِنْكَارَهُ... ثَمَّ قَالَ - أَيُّ الشَّيْخِ الْعِجْلَانِ -: الْإِلْزَامُ [أَيُّ
بِالشَّرِيعَةِ] أَصْلٌ شَرْعِيٌّ مُحْكَمٌ يَقُومُ **على نصوص**
وأحكام وقواعد لا تُحْصَرُ... ثَمَّ قَالَ - أَيُّ الشَّيْخِ الْعِجْلَانِ -:
لَمْ يَكُنْ سُؤَالُ (الْإِلْزَامِ بِالشَّرِيعَةِ) مَطْرُوحًا فِي تِلْكَ
الْعُصُورِ [يَعْنِي عَصْرَ النَّبُوَّةِ وَعَصْرَ الصَّحَابَةِ] أَصْلًا، لِأَنَّهُ
بَدْهِيٌّ وَضَرُورِيٌّ مِنْ أَحْكَامِ الْإِسْلَامِ، إِنَّمَا طُرِحَ هَذَا
الْمَوْضُوعُ بِسَبَبِ ضَغْطِ مَفَاهِيمِ الثَّقَافَةِ الْعِلْمَانِيَّةِ
الْمُعَاصِرَةِ [الَّتِي] تَتَخَرَّكُ مَعَهَا مُحَاوَلَاتُ التَّوْفِيقِ
وَالْتَّلْفِيقِ وَالْمُؤَاوَمَةِ [قَالَ الشَّيْخُ عَبْدُ اللَّهِ الْخَلِيفِي فِي

(تَقْوِيمُ الْمُعَاصِرِينَ): وفي عَصْرِنَا أَرَادَ كَثِيرٌ مِنَ الدَّجَالَةِ التَّلْفِيقَ بَيْنَ **الاشْتِرَاكِيَّةِ وَالْإِسْلَامِ**، فَلَمَّا ذَهَبَتِ **الاشْتِرَاكِيَّةُ** وَجَاءَتِ الدِّيمُقْرَاطِيَّةُ **أَرَادُوا التَّلْفِيقَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْإِسْلَامِ** أَيْضًا!!!. انتهى]... ثم قال -أي الشيخ العجلان-: **فَالْإِلْزَامُ بِأَحْكَامِ الْإِسْلَامِ لَيْسَ شَيْئًا طَارِئًا وَحِسْمًا غَرِيبًا نَبَحْتُ لَهُ عَنْ سَبَبٍ وَمَشْرُوعِيَّةٍ، [بَلْ] هُوَ أَصْلٌ وَفَرْضٌ لَازِمٌ وَبَدْهِيٌّ. انتهى باختصاراً؛ وأكثر هذه المسائل التي صَبَّحُوا فِيهَا الْقَطْعِيَّاتِ هِيَ مِنَ الْمَسَائِلِ الَّتِي أَنْتَجَتْهَا الْعَقْلَانِيَّةُ الْعَلَمَانِيَّةُ، لَكِنَّهُمْ لَا يَنْتَبِهُونَ لِلْأَسَاسِ الْعَقْلَانِيِّ الْعَلَمَانِيِّ لَهَا وَيَظُنُّونَ هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ مِنَ الْحَقِّ الْمُشْتَرَكِ بَيْنَ الْوَحْيِيِّ وَبَيْنَ الْفِكْرِ الْغَرِبِيِّ، وَالْحَالُ لَيْسَ كَذَلِكَ، وَالْوَحْيِيُّ مِنْهَا بَرَاءٌ، وَهِيَ مُصَادِمَةٌ لَهُ، وَمَا أَنْتَجَتْهَا سِوَى الْعَلَمَانِيَّةِ الَّتِي تَنْزِعُ الْوَحْيَ عَنِ الْقِيَمِ؛ وَیُمْكِنُنَا ذِكْرُ مَسْرَدٍ سَرِيعٍ بِرُمُوزٍ هَذَا التَّيَّارِ، وَهُمْ رِفَاعَةُ الطَّهْطَاوِيِّ (ت[1873م])، وَجَمَالُ الدِّينِ الْأَفْغَانِيِّ (ت[1897م])، وَمُحَمَّدُ عَبْدِهِ [الَّذِي تُؤْفِي عَامَ 1905م، وَكَانَ يَشْغَلُ مَنْصِبَ (مُفْتِي الدِّيَارِ الْمِصْرِيَّةِ)]، وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ الْكُوكَابِيِّ (ت[1902م])، وَمُحَمَّدُ رِشِيدُ رِضَا (ت[1935م])، وَمُصْطَفَى عَبْدِ الرَّازِقِ [الَّذِي تُؤْفِي عَامَ 1947م، وَكَانَ يَشْغَلُ مَنْصِبَ (شَيْخِ الْأَزْهَرِ)]، وَعَبْدُ الْمَتَّعَالِ الصَّعِيدِيِّ [الَّذِي تُؤْفِي عَامَ 1971م، وَكَانَ أَسْتَاذًا بِكَلِيَّةِ اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ بِالْأَزْهَرِ]، وَمُحَمَّدُ الْغَزَالِيُّ [الَّذِي تُؤْفِي عَامَ 1996م، وَكَانَ يَعْمَلُ وَكِيلاً لوزارة الأوقاف بمصر]، وَيُوسُفُ الْقُرْضَاوِيِّ [عَضُو هَيْئَةِ كِبَارِ الْعُلَمَاءِ بِالْأَزْهَرِ (رَمَنْ حُكِمَ الرَّئِيسُ الْإِخْوَانِيُّ مُحَمَّدُ مَرْسِيِّ)، وَرِئِيسُ الْإِتِّحَادِ الْعَالَمِيِّ لِلْعُلَمَاءِ الْمُسْلِمِينَ (الَّذِي يُوصَفُ بِأَنَّهُ أَكْبَرُ تَجَمُّعٍ لِلْعُلَمَاءِ فِي الْعَالَمِ الْإِسْلَامِيِّ)]، وَيُعْتَبَرُ الْأَبَ الرَّوْحِيُّ لِمَجَاعَةِ الْإِخْوَانِ الْمُسْلِمِينَ عَلَى مُسْتَوَى الْعَالَمِ]، وَأَحْمَدُ كَمَالُ أَبُو الْمَجْدِ [الَّذِي تُؤْفِي عَامَ 2019م، وَكَانَ عَضُوًا بِمَجْمَعِ الْبَحْثِ**

الإسلامية بالأزهر]، ومحمد عمارة [عضو هيئة كبار العلماء بالأزهر]، وفهمي هويدي، ومحمد سليم العوا [الأمين العام للاتحاد العالمي لعلماء المسلمين]، وحسن الترابي [رئيس مجلس النواب السوداني]، وراشد الغنوشي [عضو مكتب الإرشاد العام العالمي لجماعة الإخوان المسلمين]، وعبدالمعظم أبو الفتوح [عضو مكتب إرشاد جماعة الإخوان المسلمين في مصر]، وسعد الدين العثماني [رئيس الحكومة المغربية]. انتهى باختصار. وقالت حنان محمد عبدالمجيد في (التَّغْيِيرُ الاجتماعيُّ في الفكرِ الإسلاميِّ الحديثِ): وممَّا لا شكَّ فيه أنَّ **حَرَكَةَ الإخوان المسلمين** قد تَأَثَّرَتْ كثيرًا **بفكرِ التَّيَّارِ الإصْلَاحِيِّ العَقْلِيِّ**. انتهى.

وفي هذا الرابط على موقع الشيخ مُقْبِل الوادِعي، سُئِلَ الشَّيْخُ: هَلِ الْفِرْقُ الْمُعَاَصِرَةُ كَالْإِخْوَانِ وَالسُّرُورِيَّةِ [قلتُ: السُّرُورِيَّةُ (ويُقالُ لها أيضًا "السَّلَفِيَّةُ الْإِخْوَانِيَّةُ" و"السَّلَفِيَّةُ السُّرُورِيَّةُ" و"السَّلَفِيَّةُ الْحَرَكِيَّةُ" و"تَيَّارُ الصَّخْوَةِ") هُمْ أَكْبَرُ التَّيَّارَاتِ الدِّينِيَّةِ فِي السُّعُودِيَّةِ، وَهُمْ التَّيَّارُ الَّذِي أَسَّسَهُ الشَّيْخُ مُحَمَّدُ سُرُورُ زَيْنِ الْعَابِدِينَ، وَمِنْ رُؤُوسِهِ الشَّيْخُ سَفَرُ الْحَوَالِي وَنَاصِرُ الْعُمَرِ وَسَلْمَانُ الْعُودَةُ وَعَائِضُ الْقُرْنِيِّ وَعَوْضُ الْقُرْنِيِّ وَمُحَمَّدُ الْعَرِيفِيُّ وَسَعْدُ الْبَرِيكُ وَعَبْدُالْوَهَّابِ الطَّرِيفِيُّ وَمُحْسِنُ الْعَوَاجِي] تُعَدُّ مِنَ الْفِرَقِ الْخَارِجَةِ عَلَى جَمَاعَةِ الْمُسْلِمِينَ (أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ)، أَمْ أَنَّهَا مِنَ الْفِرْقَةِ النَّاجِيَةِ وَوُجُودَهَا شَرْعِيٌّ وَالْمُبَايَعِينَ لَهَا هُمْ مِنْ أَهْلِ السُّنَّةِ؟ فَأَجَابَ الشَّيْخُ: **أَمَّا هَذِهِ الْفِرْقُ فَلَا تُعَدُّ مِنْ أَهْلِ السُّنَّةِ وَلَا كَرَامَةٍ**. انتهى باختصار. وجاء في كتاب (تحفة المجيب) للشيخ مُقْبِل الوادِعي، أنَّ الشَّيْخَ سُئِلَ: هَلِ **الإخوان المسلمون** يَدْخُلُونَ تَحْتَ مُسَمَّى **الفرقة الناجية والطائفة المنصورة**؟ فَأَجَابَ الشَّيْخُ: **المنهج منهج مُبْتَدَعٌ مِنْ تَأْسِيسِهِ وَمِنْ أَوَّلِ أَمْرِهِ، فَالْمُؤَسَّسُ كَانَ**

يَطْلُوفُ بِالْقُبُورِ، وَهُوَ حَسَنُ الْبِنَاءِ، وَيَدْعُو إِلَى التَّقَرُّبِ
 بَيْنَ السُّنَّةِ وَالشَّيْعَةِ، وَيَحْتَفِلُ بِالْمَوَالِدِ، فَالْمَنْهَجُ مِنْ أَوَّلِ
 أَمْرِهِ **مَنْهَجٌ مُبْتَدَعٌ ضَالٌّ**. انتهى باختصار. وقال الشيخ
 مُقْبِلُ الْوَادِعِيِّ أَيْضًا فِي فَتَاوَى صَوْتِيَّةٍ بِعَنْوَانِ (الرَّدُّ عَلَى
 فَتَاوَى بَعْضِ الْأَزْهَرِيِّينَ الْمَخَالِفَةِ) مُفَرَّغَةً عَلَى مَوْقِعِهِ
فِي هَذَا الرِّابِطِ: دَعْوَةُ الْإِخْوَانِ الْمُسْلِمِينَ مُمَيَّعَةً
مُضَيَّعَةً، وَدَعْوَةُ جَمَاعَةِ التَّبْلِيغِ أَيْضًا مُبْتَدَعَةً، فَأَنْصَحُهُمْ
أَنْ يَقْبَلُوا عَلَى الْعِلْمِ النَّافِعِ. انتهى. وقال الشيخ مُقْبِلُ
 الْوَادِعِيِّ أَيْضًا فِي مَقْطَعِ صَوْتِيٍّ بِعَنْوَانِ (إِخْذَرُوا مِنْ
 الْقُرْصَاوِي وَفَتَاوَى الْإِخْوَانِ) مَوْجُودٍ **عَلَى هَذَا الرِّابِطِ:**
إِخْذَرُوا، إِخْذَرُوا، إِخْذَرُوا مِنْ فَتَاوَى الْإِخْوَانِ الْمُسْلِمِينَ،
إِخْذَرُوا مِنْ فَتَاوَى الْقُرْصَاوِي. انتهى باختصار. وقال
 الشَّيْخُ مُقْبِلُ الْوَادِعِيِّ أَيْضًا فِي (قَمْعِ الْمَعَانِدِ) رَادًّا عَلَى
 (جَمَاعَةِ الْإِخْوَانِ الْمُسْلِمِينَ) فِي ادِّعَائِهِمْ (أَنَّهُمْ هُمُ
 الْفِرْقَةُ النَّاجِيَّةُ): وَهَلِ الْفِرْقَةُ النَّاجِيَّةُ هُمُ الَّذِينَ
 يُمَجِّدُونَ (مُحَمَّدَ الْغَزَالِي [الَّذِي تُؤْفَى عَامَ 1996م،
 وَكَانَ يَعْمَلُ وَكِيلًا لِرِوَاةِ الْأَوْقَافِ بِمِصْرَ]) الضَّالَّ
الْمُلْجِدَ؟!... ثم قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الْوَادِعِيِّ-: **فَالْإِخْوَانُ**
الْمُسْلِمُونَ سَاقِطُونَ. انتهى. وَقَالَ الشَّيْخُ مُقْبِلُ
 الْوَادِعِيِّ أَيْضًا فِي (الْمَخْرَجِ مِنَ الْفِتْنَةِ): إِنَّهُمْ [أَيُّ
جَمَاعَةِ الْإِخْوَانِ الْمُسْلِمِينَ] وَقَفُوا فِي وَجْهِ دَعْوَةِ أَهْلِ
 السُّنَّةِ، وَأَرَادُوا أَنْ لَا تُوجَدَ دَعْوَةُ أَهْلِ السُّنَّةِ. انتهى.
 وَقَالَ الشَّيْخُ صَالِحُ اللَّحِيدَانِ (عَضُوُّ هَيْئَةِ كِبَارِ الْعُلَمَاءِ،
 وَرَئِيسُ مَجْلِسِ الْقَضَاءِ الْأَعْلَى) فِي (فَضْلِ دَعْوَةِ الْإِمَامِ
 مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْوَهَّابِ): فَجَمِيعُ الْمُتَعَلِّمِينَ فِي الْمَمْلَكَةِ
 مِنْ قَبْلِ عَامِ التَّسْعِينَ (1390هـ)، إِنَّمَا تَعَلَّمُوا عَلَى
 مَنْهَجِ كُتُبِ الشَّيْخِ [مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْوَهَّابِ] وَأَبْنَائِهِ
 وَتَلَامِيذِهِ، وَلَمْ يَكُنْ عِنْدَنَا فِي الْمَمْلَكَةِ دَعْوَةُ تَبْلِيغٍ [يَعْنِي
 (جَمَاعَةَ التَّبْلِيغِ وَالدَّعْوَةِ)] وَلَا دَعْوَةُ إِخْوَانٍ وَلَا دَعْوَةُ
 سُورِيِّينَ وَإِنَّمَا الدَّعْوَةُ إِلَى اللَّهِ وَإِعْلَانُ مَنْهَجِ السَّلَفِ.

انتهى باختصار. وقال الشيخ سلمان العودة في (حوار هادئ مع محمد الغزالي): إِنَّ الشَّيْخَ الغَزَالِيَّ مُتَأَثِّرٌ بِالمَدْرَسَةِ العَقْلَانِيَّةِ المُعَاَصِرَةِ فِي الكَثِيرِ مِنْ آرائِهِ العَقْدِيَّةِ وَالتَّشْرِيعِيَّةِ وَالإِصْلَاحِيَّةِ، وَلَا غَرَابَةَ فِي ذَلِكَ فَعَدَّ مِنْ شُيُوخِهِ اللّامِعِينَ هُمْ مِنْ رَجَالِ هذه المدرسة وذلك كمحمد أبي زهرة [عُضُوْ مجمع البحوث الإسلامية] ومحمود شلتوت [الذي تَوَلَّى مَنُصِبَ شَيْخِ الأزهر عام 1958م] ومحمد البهي [عُضُوْ مجمع البحوث الإسلامية] وغيرهم. انتهى.

(62) وقال الشيخ أحمد بن محمد اللهيبي (أستاذ العقيدة والمذاهب المعاصرة بجامعة الملك سعود) في (إنكارُ حَدِّ الرَّدَّةِ): وَقَدْ أُثْبِتَتِ الأُمَّةُ بِفِرْقٍ وَمَذَاهِبٍ عَارَضَتْ بِمَعْقُولَاتِهَا صَحِيحَ المَنْقُولِ، وَأَوَّلُ مَنْ عُرِفَ عَنْهُمْ ذَلِكَ الجَهْمِيَّةُ فِي أَوَاخِرِ عَصْرِ التَّابِعِينَ ثُمَّ انْتَقَلَ إِلَى المُعْتَزِلَةِ ثُمَّ إِلَى الأَشَاعِرَةِ وَالمَآثِرِيَّةِ؛ وَفِي العَصْرِ الحَاضِرِ ظَهَرَتِ اتِّجَاهَاتٌ عَقْلَانِيَّةٌ مُتَعَدِّدَةٌ [يُشِيرُ إِلَى المَدْرَسَةِ العَقْلِيَّةِ الاعْتِرَافِيَّةِ] يَجْمَعُ بَيْنَهَا المُغَالَاةُ فِي تَعْظِيمِ العَقْلِ، والقَوْلُ بِأَوَّلِيَّتِهِ عَلَى غَيْرِهِ مِنْ مَصَادِرِ المَعْرِفَةِ؛ وَكَانَ مِنْ تِلْكَ المَسَائِلِ الَّتِي عَبَثَ بِهَا أَصْحَابُ الاتِّجَاهَاتِ العَقْلَانِيَّةِ مَسْأَلَةُ حَدِّ الرَّدَّةِ؛ وَلَمَّا كَانَ مِنَ المُتَّفِقِ عَلَيْهِ فِي دِينِ الإِسْلَامِ وَمِنَ المَعْلُومِ مِنَ الدِّينِ بِالصَّرُورَةِ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ لِلْمُسْلِمِ أَنْ يَخْرُجَ عَنْ دِينِهِ فَإِنْ خَرَجَ وَجَبَ إِقَامَةُ حَدِّ الرَّدَّةِ عَلَيْهِ بَعْدَ اسْتِثْنَائِهِ، وَعَلَى هَذَا سَارَتْ أُمَّةُ الإِسْلَامِ طِيلَةَ القُرُونِ السَّابِقَةِ، وَلَمْ تُثَرِّ فِيهَا مُشْكِلَةُ الرَّدَّةِ وَلَمْ يُشَكَّ أَحَدٌ فِي حَدِّهَا، حَتَّى جَاءَتْ الإِعْلَانَاتُ الدَّوْلِيَّةُ تُجِيزُ خُرْبَةَ الارتدادِ وَتَكْفُلُهَا لِلإِنْسَانِ وَتَجْعَلُهَا مِنْ حُقُوقِهِ الَّتِي لَا يُؤَاخَذُ بِهَا؛ وَلَمَّا كَانَ بَعْضُ كُتَّابِ المُسْلِمِينَ يَرَوْنَ أَنَّ إِعْلَانَاتِ حُقُوقِ الإِنْسَانِ الدَّوْلِيَّةَ حَقٌّ لَا مَرِيَّةَ فِيهِ حَاكَمُوا الشَّرِيعَةَ الإِلَهِيَّةَ إِلَيْهَا،

وَقَدِّمُوا الْمَوَاقِفَ الدُّوَلِيَّةَ عَلَى الشَّرِيعَةِ الرَّبَّانِيَّةِ،
ولاَحَقُوا الشَّرِيعَةَ مُحَاوِلِينَ طَمَسَ هَذَا الْحُكْمِ. انتهى
باختصار.

(63) وقال الشَّيْخُ مُحَمَّدُ بْنُ الْأَمِينِ الدَّمَشَقِيُّ فِي مَقَالَةٍ
لَهُ بَعْنَوَانٍ (الْحَوَارِ الْهَادِي مَعَ الشَّيْخِ الْقُرْضَاوِيِّ) عَلَى
مَوْقِعِهِ **فِي هَذَا الرَّابِطِ**: الشَّيْخُ الْقُرْضَاوِيُّ [عَضُوُّ هَيْئَةِ
كِبَارِ الْعُلَمَاءِ بِالْأَزْهَرِ (زَمَنَ حُكْمِ الرَّئِيسِ الْإِخْوَانِيِّ مُحَمَّدٍ
مَرْسِيِّ)، وَرَئِيسِ الْإِتِّحَادِ الْعَالَمِيِّ لِلْعُلَمَاءِ الْمُسْلِمِينَ
(الَّذِي يُوصَفُ بِأَنَّهُ أَكْبَرُ تَجْمُعٍ لِلْعُلَمَاءِ فِي الْعَالَمِ
الْإِسْلَامِيِّ)، وَيُعْتَبَرُ الْأَبَ الرَّوْحِيَّ لَجَمَاعَةِ الْإِخْوَانِ
الْمُسْلِمِينَ عَلَى مُسْتَوَى الْعَالَمِ] يَسْعَى بِكُلِّ مَا أُوتِيَ مِنْ
قُوَّةٍ لِكَسْبِ أَكْبَرَ قَدْرٍ مِنَ الشَّعْبِيَّةِ، **فَهُوَ مُسْتَعِدٌّ لِأَنْ
يُفْتِيَ بِأَيِّ شَيْءٍ يَرَعْبُهُ الْجُمْهُورُ،** وَفَقَ قَاعِدَةُ {الشَّهَوَاتِ
تُبِيحُ الْمَحْظُورَاتِ}!، أَقُولُ، وَهَذَا تَبْرِيزٌ قَوِيٌّ لِنَاقِصِ
فَتَاوَاهِ، إِذِ الْهَدَفُ مِنَ الْفَنَوَى [عِنْدَهُ] إِرْضَاءُ جَمِيعِ
النَّاسِ بِاخْتِلَافِ أُمُورِهِمْ... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ
الدَّمَشَقِيِّ-: الشَّيْخُ الْقُرْضَاوِيُّ يَنْتَمِي إِلَى الْمَدْرَسَةِ
الْفِقْهِيَّةِ التَّيْسِيرِيَّةِ [يَعْنِي (مَدْرَسَةَ فِقْهِ التَّيْسِيرِ
وَالْوَسْطِيَّةِ)]. وَقَدْ قَالَ الشَّيْخُ أَبُو الْمُنْذِرِ الشَّنْقِيطِيُّ فِي
(سُرَّاقِ الْوَسْطِيَّةِ): (جَمَاعَةُ الْإِخْوَانِ) الْيَوْمَ تُرَوِّجُ
مَنْهَجَهَا الصَّالِّ تَحْتَ عُنْوَانِ (الْوَسْطِيَّةِ). انْتَهَى بِاخْتِصَارٍ
الْعَصْرَانِيَّةِ [يَعْنِي (الْمَدْرَسَةَ الْعَقْلِيَّةَ الْإِعْزَازِيَّةَ)]، وَالَّتِي
مِنْ سِمَاتِهَا؛ (أ) التَّحَبُّبُ لِعَامَّةِ النَّاسِ، بِمُحَاوَلَةِ تَقْلِيلِ
الْمُحَرَّمَاتِ وَتَسْهِيلِ التَّكَالِيفِ بِأَكْبَرَ قَدْرٍ، بِمَا يُسَمِّيهِ [أَيُّ
الْقُرْضَاوِيِّ] (فِقْهُ التَّيْسِيرِ)، وَلِذَلِكَ تَجَدُّ فَتَاوَاهُ تَتَّفِقُ مَعَ
أَهْوَاءِ الْعَامَّةِ فِي الْغَالِبِ، مِمَّا أَكْثَبَهُ شَعْبِيَّةٌ كَبِيرَةٌ [قَالَ
ابْنُ تَيْمِيَّةٍ فِي (بَيَانِ تَلْيِيسِ الْجَهْمِيَّةِ): إِنَّ دُعَاءَ الْبَاطِلِ
الْمُخَالَفِينَ لِمَا جَاءَتْ بِهِ الرُّسُلُ يَتَدَرَّجُونَ مِنَ الْأَسْهَلِ
وَالْأَقْرَبِ إِلَى مُوَافَقَةِ النَّاسِ إِلَى أَنْ يَنْتَهُوْا إِلَى هَدْمِ

الدِّينِ، انتهى]؛ (ب) الاعتمادُ على آراءِ الفقهاء - وهذا ناتجٌ فلهِ البِضَاعَةُ في عِلْمِ الْحَدِيثِ، وَعَدَمِ التَّمْيِيزِ بَيْنَ صَحِيحِهِ وَسَقِيمِهِ - مِمَّا يَجْعَلُهُمْ يَخْتَفُونَ بِهَا أَكْثَرَ مِنْ اخْتِفَائِهِمْ بِالنَّصِّ، فَتَرَاهُمْ أَحْيَانًا يَتَّبِعُونَ شَوَادَّ الْأَقْوَالِ وَسَقَطُهَا؛ (ت) النَّائِزُ بِفِكْرِ الْمُتَكَلِّمِينَ الَّذِينَ يَرَوْنَ **تَقْدِيمَ الْعَقْلِ عَلَى النَّصِّ (في حالة التعارض "حَسَبَ زَعْمِهِم")**، **كما هو عند المعتزلة**؛ (ث) الانهزامُ النَّفْسِيَّ أَمَامَ الانْفِتَاحِ الْحَضَارِيِّ الْمُعَاصِرِ عَلَى الْغَرْبِ، مِمَّا يَجْعَلُ بَعْضَهُمْ **يَسْتَحِجُّ** مِنْ بَعْضِ أَحْكَامِ الْإِسْلَامِ، **فَيَبْحَثُ لَهَا عَنْ تَأْوِيلَاتٍ وَتَعْلِيلَاتٍ**، وَذَلِكَ خَوْفًا مِنْ طَعْنِ الْغَرِيبِينَ فِي الْإِسْلَامِ... ثم قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الدَّمَشَقِيِّ-: خِلَافُنَا مَعَ الشَّيْخِ الْقُرْضَاوِيِّ لَيْسَ فَقَطْ بِفُرُوعِ الْفِقْهِ، بَلْ هُوَ فِي الْعَقِيدَةِ وَأَصُولِ الشَّرِيعَةِ وَقَوَاعِدِ الْفِقْهِ أَيْضًا، فَتَحَدُّهُ قَدْ **هَدَمَ تَعْظِيمَ النُّصُوصِ وَأَعْرَضَ عَنِ الْوَحْيَيْنِ**، فَلَيْسَ مَرَجُّهُ الْكِتَابَ وَالسُّنَّةَ، بَلْ قَوَاعِدَ اتِّبَعَهَا وَعَارَضَ بِهَا الشَّرِيعَةَ كَقَاعِدَةِ {تَهْذِيبِ الشَّرِيعَةِ لِإِرْضَاءِ الْعَامَّةِ}، وَ{تَحْسِينِ صُورَةِ الْإِسْلَامِ لِلْكَفَّارِ}، وَقَاعِدَةِ {**تَقْدِيمِ الْعَقْلِ**}، وَقَاعِدَةِ {**التَّيْسِيرِ**}، وَقَاعِدَةِ {**الشَّهَوَاتِ تُبِيحُ** الْمَحْظُورَاتِ}، وَقَاعِدَةِ {الْأَضْلُ فِي الْأَمْرِ **الاستِحْبَابُ**، وَالْأَضْلُ فِي النَّوَاهِي **الكَرَاهَةُ**} فَلَا وَجُوبَ وَلَا تَحْرِيمَ [قَالَ الشَّيْخُ عَصَامُ تَلِيمَةُ (الْقِيَادِيُّ **الإخواني**)، وَتَلْمِيزُ الْقُرْضَاوِيِّ وَسِكَرْتِيْزِهِ الْخَاصُّ وَمُدِيرُ مَكْتَبِهِ، وَغُضُوْ جَبْهَةِ عُلَمَاءِ الْأَزْهَرِ، وَغُضُوْ الْإِتِّحَادِ الْعَالَمِيِّ لِعُلَمَاءِ الْمُسْلِمِينَ، وَغُضُوْ الْجَمْعِيَّةِ الشَّرْعِيَّةِ بِمِصْرَ) فِي مَقَالَةٍ بِعَنْوَانِ (مَعَ الْقُرْضَاوِيِّ ثَلَاثَةُ كُتُبٍ يَتَمَنَّى الشَّيْخُ كِتَابَتَهَا) **على هذا الرابط**: فَالْقُرْضَاوِيُّ يَرَى أَنَّ الْأَمْرَ فِي السُّنَّةِ [يَعْنِي النُّصُوصَ النَّبَوِيَّةَ] **لِلْإِسْتِحْبَابِ**، وَالنَّهْيَ **لِلْكَرَاهَةِ**، إِلَّا إِذَا جَاءَتْ **قَرِينَةٌ** تُضَرِّفُهُ عَنْ ذَلِكَ [أَيُّ تَضَرُّفُ الْأَمْرِ إِلَى الْوُجُوبِ، وَالنَّهْيِ إِلَى التَّحْرِيمِ]. **انتهى**]، وَلِسَانُ حَالِهِ يَقُولُ كَمَا يَقُولُ الْمُرْجِئَةُ {إِعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ، فَقَدْ وَجَبَتْ

لَكُمْ الْجَنَّةُ}؛ هَذَا الرَّجُلُ لَا يَعْرِفُ مِنَ الْأَدِلَّةِ إِلَّا قَوْلَهُ
تَعَالَى {يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمْ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمْ الْعُسْرَ}، وَلَا
يَعْرِفُ مِنَ الْقَوَاعِدِ إِلَّا قَاعِدَةً {الضَّرُورَاتُ تُبَيِّحُ
الْمَحْظُورَاتِ} وقد **أَدَخَلَ فِي الضَّرُورَاتِ شَهَوَاتِ النَّاسِ،**
فَنَسَفَ النُّصُوصَ وَالْإِجْمَاعَاتِ وَمَسِيخَ الشَّرِيعَةِ بِهَذَا... ثم
قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الدَّمَشَقِيِّ-: **مَا أَجْرًا الْقُرْضَاوِي عَلَى**
أَحَادِيثِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قَاتِلَ اللَّهِ أَهْلَ
الْأَهْوَاءِ الَّذِينَ يُقَدِّمُونَ عُقُولَهُمِ النَّاqِصَةَ عَلَى أَحَادِيثِ
النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ... ثم قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ
الدَّمَشَقِيِّ-: وَمِنَ الْوَاضِحِ أَنَّ الشَّيْخَ الْقُرْضَاوِيَّ قَدْ تَأَثَّرَ
شَدِيدَ التَّأَثُّرِ بِالْغَزَالِيِّ [هُوَ مُحَمَّدُ الْغَزَالِيُّ الَّذِي تُوفِّيَ
عَامَ 1996م، وَكَانَ يَعْمَلُ وَكِيلًا لوزَارَةِ الْأَوْقَافِ بِمِصْرَ]
فِي كَثِيرٍ مِنْ أَقْوَالِهِ... ثم قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الدَّمَشَقِيِّ-:
الْغَزَالِيُّ يَقُولُ فِي الْحَدِيثِ الصَّحِيحِ الْمُتَوَاتِرِ الَّذِي أَخْرَجَهُ
الْإِمَامُ مُسْلِمٌ [فِي صَحِيحِهِ] (إِنَّ أَبِي وَأَبَاكَ فِي النَّارِ)
{هَذَا حَدِيثٌ يُخَالِفُ الْقُرْآنَ [قُلْتُ: وَذَلِكَ بِخَسْبِ رَعْمِهِ]،
حُطِّمَ تَحْتَ رَجُلِكَ}!، فَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ، فَتَأَمَّلْ
قِلَّةَ آدَبِ هَذَا **الْمُعْتَزَلِيِّ** الْغَزَالِيِّ مَعَ حَدِيثِ رَسُولِ اللَّهِ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَقَوْلِهِ {حُطِّمَ تَحْتَ رَجُلِكَ}، فَهَذَا
مِنَ الْإِيذَاءِ الْمُتَعَمَّدِ لِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ،
وَاللَّهُ تَعَالَى يَقُولُ {إِنَّ الَّذِينَ يُؤْذُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ لَعَنَهُمُ
اللَّهُ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَأَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا مُهِينًا}... ثم
قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الدَّمَشَقِيِّ-: وَمِنَ الْمُلَاحَظَةِ أَنَّ الشَّيْخَ
الْقُرْضَاوِيَّ قَدْ فَاقَ شَبِيحَهُ [يَعْنِي الْغَزَالِيَّ] تَدْلِيْسًا
وَتَلْبِيْسًا، فَالْغَزَالِيُّ كَانَ يُصْرِّحُ بِرَدِّ السُّنَّةِ وَيُقَرُّ الصَّلَالَ
عَلَانِيَةً، وَلَكِنِ الشَّيْخُ الْقُرْضَاوِيُّ يَمِيلُ إِلَى الْمَكْرِ
وَالْمُرَاوَعَةِ لِإِقْرَارِ وَتَثْبِيْتِ بَاطِلِهِ... ثم قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ
الدَّمَشَقِيِّ-: فَضِيلَةُ الْقُرْضَاوِيِّ -وَكُلُّ الْعُلَمَاءِ الْعَقْلَانِيَيْنِ-
يَرْفُضُونَ بِشِدَّةِ الْحَدِيثِ الصَّحِيحِ {لَا يُقْتَلُ مُسْلِمٌ بِكَافِرٍ}
مُرَاعَاةً لِلْقَوَائِنِ الْغَرَبِيَّةِ!... ثم قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ

الدمشقي:- القرضاوي لا يرجع إلى كُتُبِ الْحَدِيثِ إِلَّا **نَادِرًا جَدًّا**، وَمَنْ كَانَ عِنْدَهُ أَذْنَى مَعْرِفَةٍ بِهَذَا الْعِلْمِ الشَّرِيفِ [أَيَّ عِلْمِ الْحَدِيثِ]، فَإِنَّهُ سَيَعْرِفُ أَنَّ الشَّيْخَ الْقُرْضَاوِيَّ **بَعِيدٌ كُلُّ الْبُعْدِ عَنْهُ**، وَكَانَ الْأَجْدَرُ بِهِ أَنْ يُسَلَّمَ لِعُلَمَاءِ الْحَدِيثِ الْكِبَارِ، وَأَنْ لَا يَدْخُلَ فِي عِلْمٍ لَا يُحْسِنُهُ، وَأَنْ يَعْتَمِدَ عَلَيْهِمْ فِي أَحْكَامِهِ عَلَى الْأَحَادِيثِ النَّبَوِيَّةِ الشَّرِيفَةِ، لَا عَلَى **الرَّأْيِ وَالْهَوَى**... ثم قال -أي الشيخ الدمشقي:- قَالَ فَضِيلَةُ الشَّيْخِ الْقُرْضَاوِي {الَّذِي، إِذَا نَظَرْنَا إِلَيْهَا فِي صَوِّ آيَاتِ الْقُرْآنِ وَالْأَحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ نَحْدُ الْمُسَاوَاةِ بَيْنَ الرَّجُلِ وَالْمَرْأَةِ، صَحِيحٌ أَنْ جُمُهورُ الْفُقَهَاءِ وَأَنَّ الْمَذَاهِبَ الْأَرْبَعَةَ تَرَى أَنَّ دِيَةَ الْمَرْأَةِ **نِصْفُ** دِيَةِ الرَّجُلِ، وَبَعْضُهُمْ اسْتَدَلُّوا بِالْإِجْمَاعِ [قَالَ الشَّيْخُ نَاصِرُ الْعَقْلِ (رئيس قسم العقيدة بكلية أصول الدين بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض) في (شرح مجمل أصول أهل السنة): الإجماع لا بُدَّ أَنْ يَرْتَكِزَ عَلَى الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، وَلِذَلِكَ -بِحَمْدِ اللَّهِ- لَا يُوجَدُ إِجْمَاعٌ عِنْدَ السَّلَفِ لَا يَعْتَمِدُ عَلَى النَّصُوصِ... ثم قال -أي الشيخ العَقْلُ:- **أَهْلُ السُّنَّةِ هُمُ الَّذِينَ يَتَوَفَّرُ فِيهِمُ الْإِجْمَاعُ. انتهى**]، وَلَمْ يَثْبُتِ الْإِجْمَاعُ فَقَدْ ثَبَتَ عَنِ الْأَصَمِّ وَابْنِ عُثَيْمٍ أَنَّهُمَا قَالَا (دِيَةُ الْمَرْأَةِ **مِثْلُ** دِيَةِ الرَّجُلِ) [قَالَ مَرْكَزُ الْفَتَاوَى بِمَوْقِعِ إِسْلَامِ وَبِ التَّابِعِ لِإِدَارَةِ الدَّعْوَةِ وَالْإِرْشَادِ الدِّينِيِّ بِوِزَارَةِ الْأَوْقَافِ وَالشُّؤُونِ الْإِسْلَامِيَّةِ بِدَوْلَةِ قَطْرِ فِي **هَذَا الرِّبَاطِ**: وَهَذَا قَوْلُ شَاذٍ يُخَالِفُ **إِجْمَاعَ الصَّحَابَةِ. انتهى**]، ثُمَّ خَرَجَ [أَيَّ الْقُرْضَاوِي] بِنَتِيجَةِ أَنَّهُ {وَلِذَلِكَ لَا خَرَجَ عَلَيْنَا إِذَا تَغَيَّرَتْ فَنَوَانَا فِي عَصْرِنَا عَنْ فَنَوَى الْأُئِمَّةِ الْأَرْبَعَةِ وَقُلْنَا (أَنَّ دِيَةَ الْمَرْأَةِ **مِثْلُ** دِيَةِ الرَّجُلِ)}؛ قُلْتُ [وَالْكَلَامُ مَا زَالَ لِلشَّيْخِ الدَّمَشَقِيِّ]، وَمَا الَّذِي تَغَيَّرَ حَتَّى تَتَغَيَّرَ الْفَنَوَى عَمَّا مَشَى عَلَيْهِ أَهْلُ السُّنَّةِ كُلُّ تِلْكَ الْعُصُورِ الطَّوِيلَةِ، مِنْ عَصْرِ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ إِلَى هَذَا الْعَصْرِ؟!، **هَلْ لِمَجَرَّدِ**

إَرْضَاءِ الْغَرْبِ؟!، أَمْ هِيَ الْهَزِيمَةُ الْفِكْرِيَّةُ أَمَامَ غَزْوِ
 الْفِكْرِ الْغَرْبِيِّ؟! وَ[قَدْ] قَالَ الْقُرْطُبِيُّ [فِي] (الْجَامِعِ
 لِأَحْكَامِ الْقُرْآنِ) {وَأَجْمَعَ الْعُلَمَاءُ عَلَى أَنَّ دِيَّةَ الْمَرْأَةِ
 عَلَى النِّصْفِ مِنْ دِيَّةِ الرَّجُلِ}، وَقَدْ نَقَلَ إِجْمَاعُ أَهْلِ
 السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ [أَيْضًا] الْإِمَامُ الشَّافِعِيُّ وَابْنُ الْمُنْذِرِ
 وَالطَّحَاوِيُّ وَالطَّبْرِيُّ وَابْنُ عَبْدِ بَرٍّ وَابْنُ قَدَامَةَ وَابْنُ
 حَزْمٍ وَابْنُ تَيْمِيَّةٍ وَابْنُ رُشْدٍ وَالشُّوْكَانِيُّ، وَكَثِيرٌ غَيْرُهُمْ،
 وَهُوَ إِجْمَاعٌ صَحِيحٌ لَمْ يُخَالِفْهُ أَحَدٌ مِنَ الْمُتَقَدِّمِينَ وَلَا مِنَ
 الْمُتَأَخِّرِينَ مِنْ أَهْلِ السُّنَّةِ؛ فَالشَّيْخُ الْقُرْطُبِيُّ هُنَا
 خَالَفَ الْإِجْمَاعَ الصَّارِحَ الَّذِي اتَّفَقَ عَلَيْهِ أَهْلُ السُّنَّةِ
 كُلُّهُمْ، وَلَمَّا أَرَادَ أَنْ يَبْحَثَ لَهُ عَنْ أَحَدٍ سَبَقَهُ بِمِثْلِ هَذِهِ
 الْقِتْوَى، لَمْ يَحِذْ إِلَّا زَعِيمًا لِلْجَهْمِيَّةِ [يَعْنِي] إِبْرَاهِيمَ بْنَ
 عُثْمَانَ [وَزَعِيمًا لِلْمُعْتَزِلَةِ] [يَعْنِي] أَبَا بَكْرٍ الْأَصَمَّ]، وَهَذَا لَيْسَ
 بِمُسْتَعْرَبٍ عَلَيْهِ، فَقَدْ أَخَذَ هَذَا مِنْ شَيْخِهِ الْغَزَالِيِّ الَّذِي
 يَقُولُ فِي كِتَابِهِ (السُّنَّةُ النَّبَوِيَّةُ) {وَأَهْلُ الْحَدِيثِ -أَيُّ
 أَهْلِ السُّنَّةِ- يَجْعَلُونَ دِيَّةَ الْمَرْأَةِ عَلَى النِّصْفِ مِنْ دِيَّةِ
 الرَّجُلِ، وَهَذِهِ سَوَاءٌ خُلُقِيَّةٌ وَفِكْرِيَّةٌ، رَفَضَهَا الْفُقَهَاءُ
 الْمُحَقِّقُونَ}؛ فَانْظُرْ إِلَى شَتْمِهِ لِأَهْلِ السُّنَّةِ (وَفِيهِمْ
 الصَّحَابَةُ وَالتَّابِعُونَ وَالْأَثَمَةُ الْكِبَارُ)، وَوَصَفِ مَذْهَبَهُمْ بِأَنَّهُ
 (سَوَاءٌ خُلُقِيَّةٌ وَفِكْرِيَّةٌ)، بَيْنَمَا يَصِفُ سَلَفَهُ مِنَ الْمُعْتَزِلَةِ
 وَالْجَهْمِيَّةِ بِأَنَّهُمْ (فُقَهَاءُ مُحَقِّقُونَ)؛ وَيَقُولُ الشَّيْخُ
 الْقُرْطُبِيُّ [فِي مَوْضِعٍ آخَرَ] {جُمُهُورُ الْعُلَمَاءِ يَقُولُونَ
 أَنَّ دِيَّةَ الْمَرْأَةِ نِصْفُ دِيَّةِ الرَّجُلِ، وَخَالَفَ ذَلِكَ ابْنُ عُثْمَانَ
 وَالْأَصَمُّ -مِنْ عُلَمَاءِ السَّلَفِ- وَأَنَا أَرْجَحُ رَأْيَهُمَا}، فَهُوَ
 يَعْتَبِرُ شَيْخِي الْمُعْتَزِلَةَ وَالْجَهْمِيَّةَ مِنْ عُلَمَاءِ السَّلَفِ؛
 فَهَنِيئًا لِفَقِيهِ الْعَصْرِ الْقُرْطُبِيِّ وَلِشَيْخِهِ الْغَزَالِيِّ
 سَلَفِهِمْ شَيْخُ الْمُعْتَزِلَةِ وَشَيْخُ الْجَهْمِيَّةِ، نَعَمْ السَّلَفُ لِنَعْمَ
 الْخَلْفُ!، أَنْتَهَى بِاخْتِصَارٍ. وَفِي فِيدْيُو بِعَنْوَانِ (تَحْذِيرُ
 الْعَلَامَةِ ابْنِ جَبْرِينَ رَحِمَهُ اللَّهُ مِنَ الْقُرْطُبِيِّ) سُئِلَ
 الشَّيْخُ ابْنُ جَبْرِينَ (عَضُو الْإِفْتَاءِ بِالرَّئِيسَةِ الْعَامَةِ لِلْبَحْثِ

العلمية والإفتاء): فقد كَثُرَ في الآوَنَةِ الأخيرة **تساهلُ** **يُوشَفُ القرضاوي** مُفْتِي قَطَرٍ -وبذلك يَدْعُو إلى التَّقريب مع الرافضة، وَجَوَّاز التَّمثِيل مع النساءِ والرجالِ- ودَفَّاعُه عن **أهل البدع من الأشاعرة** وغير ذلك؛ فَمَا هي نَصِيحَتُكُمْ تُجَاهَ هذه الفَتَاوَى التي تَصْدُرُ أَمَامَ الناسِ؟. فَأَجَابَ الشَّيْخُ: لَا شَكَّ أَنَّ هذا الرَّجُلَ معه هذا **التَّساهلُ**، سَبَبُ ذلك أَنَّهُ **يُرِيدُ أَنْ يَكُونَ مَحْبُوبًا عِنْدَ عَامَّةِ الناسِ** حتى يقولوا أَنَّهُ يُسَهِّلُ على الناسِ، وَأَنَّهُ **يَتَّبِعُ الرَّخَصَ وَيَتَّبِعُ الْيُسْرَ**، هذه فِكْرَتُهُ، فَإِذَا رَأَى أَكْثَرِيَّةَ الناسِ يَمِيلُونَ إِلَى سَمَاعِ الْغِنَاءِ قَالَ {إِنَّهُ لَيْسَ بِحَرَامٍ}، وَإِذَا رَأَى أَنَّ كَثِيرًا مِنَ الناسِ يَمِيلُونَ إِلَى إِبَاحَةِ كَشْفِ الْمَرْأَةِ وَجْهَهَا قَالَ {إِنَّ هَذَا لَيْسَ بِحَرَامٍ، إِنَّهُ يَجُوزُ لَهَا كَشْفُ وَجْهَهَا عِنْدَ الْأَجْنَابِ}، وَهَكَذَا، فَلَأَجَلَ ذَلِكَ صَارَ يَتَّسَاهَلُ، **حَتَّى يُرْضِيَ أَكْثَرِيَّةَ الناسِ**، فنَقُولُ لَكَ {**لَا تَسْتَمِعْ إِلَى فِتَاوَاهُ، وَعَلَيْكَ أَنْ تَحْذَرَهَا**}، انتهى. وقال الشَّيْخُ مُحَمَّدُ بْنُ رِزْقِ الطَّرْهُونِي (الباحث بمجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، والمدرس الخاص للأمير عبد الله بن فيصل بن مساعد بن سعود بن عبدالعزيز بن عبد الرحمن بن فيصل بن تركي بن عبد الله بن محمد بن سعود) في مقالة له على موقعه **في هذا الرابط**: وكتابُ الشَّيْخِ الْقِرْضَاوِيِّ الْمُسَمَّى (الْحَلَالُ وَالْحَرَامُ) يُطْلِقُ عَلَيْهِ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ الْأَفَاضِلُ (الْحَلَالُ وَالْحَلَالُ) لِمَا فِيهِ مِنْ **إِبَاحَةٍ لِمُحَرَّمَاتٍ** لَا يَنْتَظِعُ فِيهَا عَنَرَانِ، انتهى. وقال الشَّيْخُ خَبَابُ بْنُ مَرْوَانَ الْحَمْدِ (المراقب الشرعي على البرامج الإعلامية في قناة المجد الفضائية) في مقالة له بعنوان (انظروا عَمَّنْ تَأْخُذُونَ دِينَكُمْ) **على هذا الرابط**: والحقيقة أَنَّ أَصْحَابَ تَتَّبِعِ الرَّخَصَ صَارُوا يَأْتُونَنَا بِأَسْمَاءٍ جَدِيدَةٍ لِلْفَقْهِ، فَطَوْرًا يَقُولُونَ {نَحْنُ مِنْ دُعَاةِ (تَطْوِيرِ الْفِقْهِ الْإِسْلَامِيِّ)}؛ وَتَارَةً يَقُولُونَ {نَحْنُ أَصْحَابُ مَدْرَسَةٍ (فِقْهِ التَّيْسِيرِ

وَالْوَسْطِيَّةِ) {... ثم قال -أي الشيخ الحمد-: ولهذا فإنَّ الْمُتَنَسِّبِينَ لِأَصْحَابِ مَدْرَسَةِ (فَقْهِ التَّيْسِيرِ "أَيِ التَّيْسَاهِلِ وَالتَّمْيِيعِ لِقَضَايَا الشَّرِيعَةِ") الْمُدْعِينَ أَنَّهُمْ أَوْلُو الْوَسْطِيَّةِ وَالْإِعْتِدَالِ، فَإِنَّكَ وَاحِدٌ فِي كِتَابَاتِهِمْ وَدُرُوسِهِمْ وَقَتَاوِيهِمْ **عَجَائِبٌ مِنْ الْأَقَاوِيلِ** الَّتِي يَرَوْنَ أَنَّهُمْ بِهَا قَدْ وَافَقُوا بَيْنَ الْأَصَالَةِ الْفَقْهِيَّةِ وَالْمُعَاصَرَةِ الزَّمَانِيَّةِ. انتهى باختصارٍ. وقال الشيخ ناصر بن حمد الفهد (الْمُتَخَرِّجُ مِنْ كَلِّيَّةِ الشَّرِيعَةِ بِجَامِعَةِ الْإِمَامِ مُحَمَّدِ بْنِ سَعُودٍ بِالرِّيَاضِ، وَالْمُعِيدُ فِي كَلِّيَّةِ أَصُولِ الدِّينِ "قِسْمِ الْعَقِيدَةِ وَالْمَذَاهِبِ الْمُعَاصِرَةِ") فِي مَقَالَةٍ بِعَنْوَانِ (خُلَاصَةُ بَعْضِ أَفْكَارِ الْقُرْضَاوِيِّ) عَلَى هَذَا الرَّابِطِ: فَإِنَّ مِمَّا أُبْثِلَتْ بِهِ الْأُمَّةُ فِي هَذِهِ الْأَزْمَانِ، ظُهُورُ أَقْوَامٍ لَبَسُوا رِدَاءَ الْعِلْمِ، **مَسَخَوْا الشَّرِيعَةَ** بِأَسْمِ (التَّجْدِيدِ)، **وَيَسَّرُوا أَسْبَابَ الْفَسَادِ** بِأَسْمِ (فَقْهِ التَّيْسِيرِ)، وَفَتَحُوا أَبْوَابَ الرَّذِيلَةِ بِأَسْمِ (الْإِجْتِهَادِ)، **وَوَالَّوُا الْكُفَّارَ** بِأَسْمِ (تَحْسِينِ صُورَةِ الْإِسْلَامِ) [قَالَ الشَّيْخُ يَاسِرُ بَرْهَامِي (نَائِبُ رَأْسِ الدَّعْوَةِ السَّلَفِيَّةِ بِالْإِسْكَندَرِيَّةِ) فِي مَقَالَةٍ عَلَى مَوْقِعِهِ فِي هَذَا الرَّابِطِ: يَوْمَ أَنْ أَفْتَى الدُّكْتُورُ يُوسُفُ الْقُرْضَاوِيُّ بِأَنَّهُ يَجُوزُ لِلْمُجَنِّدِ الْأَمْرِيكِيِّ أَنْ يُقَاتِلَ مَعَ الْجَيْشِ الْأَمْرِيكِيِّ ضِدَّ دَوْلَةِ أَفْغَانِسْتَانِ الْمُسْلِمَةِ لَمْ يَنْعَقِدِ إِتِّحَادُ عُلَمَاءِ الْمُسْلِمِينَ [يَعْنِي (الْإِتِّحَادَ الْعَالَمِيَّ لِعُلَمَاءِ الْمُسْلِمِينَ) الَّذِي يَرَأْسُهُ الْقُرْضَاوِيُّ] لِيُبَيِّنَ حُرْمَةَ مُوَالَاةِ الْكُفَّارِ، وَلَمْ تَنْطَلِقِ الْأَلْسِنَةُ مُكْفَرَةً وَمُضَلِّلَةً وَحَاكِمَةً بِالنِّفَاقِ!، مَعَ أَنَّ الْقِتَالَ وَالنُّصْرَةَ أَعْظَمُ صُورِ الْمُوَالَاةِ ظُهُورًا، وَدَوْلَةُ أَفْغَانِسْتَانِ كَانَتْ تُطَبِّقُ الْخُدُودَ وَتُعَلِّنُ مَرَجِعِيَّةَ الْإِسْلَامِ. انتهى. وَقَالَ الشَّيْخُ سَلِيمَانُ الْخَرَّاشِيُّ فِي مَقَالَةٍ لَهُ بِعَنْوَانِ (اعْتِرَافَاتُ دَكْتُورِ عَصْرَانِي) عَلَى هَذَا الرَّابِطِ: مِنَ الْمَعْلُومِ أَنَّ مِنْ أَهَمِّ الْقَضَايَا الَّتِي حَاوَلَ الْعَصْرِيُّونَ [يَعْنِي الَّذِينَ يَحْمِلُونَ فِكْرَ (الْمَدْرَسَةِ الْعَقْلِيَّةِ الْإِعْتِرَازِيَّةِ)] تَمْيِيعَهَا أَوْ تَحْرِيقَهَا

أو حتى إلغائها **قَضِيَّةُ الْوَلَاءِ وَالْبَرَاءِ**. انتهى. وقال الشيخ محمد إسماعيل المقدم (مؤسس الدعوة السلفية بالإسكندرية) في (عقيدة الولاء والبراء): **الْوَلَاءُ وَالْبَرَاءُ مَبْدَأُ أَصِيلٌ مِنْ مَبَادِيِّ الْإِسْلَامِ وَمُقْتَضَيَاتِ (لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ)، فَلَا يَصِحُّ إِيمَانُ أَحَدٍ إِلَّا إِذَا وَالَى أَوْلِيَاءَ اللَّهِ، وَعَادَى أَعْدَاءَ اللَّهِ، وَقَدْ فَرَّطَتِ الْأُمَّةُ الْإِسْلَامِيَّةُ الْيَوْمَ فِي هَذَا الْمَبْدَأِ الْأَصِيلِ، فَوَالَتْ أَعْدَاءَ اللَّهِ، وَتَبَرَّاتُ مِنْ أَوْلِيَاءِ اللَّهِ، وَلَأْجَلِ ذَلِكَ أَصَابَهَا الذُّلُّ وَالْهَزِيمَةُ وَالْخَنُوعُ لِأَعْدَاءِ اللَّهِ، وَظَهَرَتْ فِيهَا مَظَاهِرُ الْبُعْدِ وَالانْجِرَافِ عَنِ الْإِسْلَامِ. انتهى]**، وعلى رأس هؤلاء مُفْتِي الْقَضَائِيَّاتِ (يوسفُ الْقُرْصَاوِي)، حيث عَمِلَ على نُشْرِ هَذَا الْفِكْرِ غَيْرَ الْقَضَائِيَّاتِ وَشَبَكَةِ الْإِنْتَرْنِتِ وَالْمُؤْتَمَرَاتِ وَالدُّرُوسِ وَالْكَتُبِ وَالْمُحَاضَرَاتِ. انتهى باختصار. **وفي هذا الرابط** قال مركز الفتوى بموقع إسلام ويب التابع لإدارة الدعوة والإرشاد الديني بوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بدولة قطر: في الصَّحِيحَيْنِ وَغَيْرَهُمَا، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ {مَا خَيْرُ رَسُولٍ اللَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَيْنَ أَمْرَيْنِ إِلَّا أَخَذَ أَيْسَرَهُمَا مَا لَمْ يَكُنْ إِثْمًا، فَإِنْ كَانَ إِثْمًا كَانَ أَبْعَدَ النَّاسِ مِنْهُ}، وَلَا بُدَّ أَنْ يُفْهَمَ أَوَّلُ كَلَامِهَا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا فِي ضَوْءِ آخِرِهِ، وَلَا يَصِحُّ بَنَرُ الْكَلَامِ وَقَضْلُ مَا تَلَاخَمَ مِنْ جُمْلِهِ، ففِي قَوْلِهَا {مَا لَمْ يَكُنْ إِثْمًا...} بَيَانُ أَنَّ اخْتِيَارَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِلْأَيْسَرِ مَشْرُوطٌ بِبُعْدِهِ عَنِ الْإِثْمِ، وَهَذَا يَشْمَلُ الْمَكْرُوهَ أَيْضًا لِأَنَّهُ قَرِيبٌ مِنَ الْإِثْمِ، وَلِذَلِكَ قَالَ النَّوَوِيُّ [فِي (شرح صحيح مسلم)] {فِيهِ اسْتِخْبَابُ الْأَخْذِ بِالْأَيْسَرِ وَالْأَرْفَقِ مَا لَمْ يَكُنْ حَرَامًا أَوْ مَكْرُوهًا}... ثم قال -أي مركز الفتوى-: النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي أُمُورِ الْعِبَادَةِ وَحُقُوقِ اللَّهِ تَعَالَى يَضْرِبُ الْمَثَلَ الْأَعْلَى فِي التَّمَسُّكِ بِالْأَفْضَلِ وَتَحَرِّيِ الْأَخْسَنِ، كَمَا قَالَ تَعَالَى {وَاتَّبِعُوا أَحْسَنَ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكُمْ مِنْ رَبِّكُمْ}، وَهَذَا

معلومٌ ظاهرٌ من حال النبيِّ صلى الله عليه وسلم الذي كان يَفُومُ [النَّيْلَ] حَتَّى تَتَفَطَّرَ قَدَمَاهُ، فتقولُ له السيدةُ عَائِشَةُ {لِمَ تَصْنَعُ هَذَا يَا رَسُولَ اللَّهِ وَقَدْ غَفَرَ اللَّهُ لَكَ مَا تَقْدَمُ مِنْ ذَنْبِكَ وَمَا تَأْخُرُ؟}، فيقولُ {أَفَلَا أَحَبُّ أَنْ أَكُونَ عَبْدًا شَكُورًا}، قالَ الشُّوكَانِيُّ في (نيل الأوطار) {الْحَدِيثُ يَدُلُّ عَلَى مَشْرُوعِيَّةِ **إِجْهَادِ** النَّفْسِ فِي الْعِبَادَةِ مِنَ الصَّلَاةِ وَغَيْرِهَا، مَا لَمْ يُؤَدِّهِ ذَلِكَ إِلَى **الْمَلَالِ**، وَكَانَتْ حَالُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَكْمَلَ الْأَحْوَالِ}... ثم قالَ -أيُّ مركزُ الفتوى-: **أَمَّا فِي الْأُمُورِ الْمُبَاحَةِ الْمُسْتَوِيَّةِ الطَّرْفَيْنِ** فَيُسْتَحَبُّ لِلْمُسْلِمِ أَنْ يُخَفِّفَ عَلَى نَفْسِهِ بِاخْتِيَارِ الْأَيْسَرِ... ثم قالَ -أيُّ مركزُ الفتوى-: **وَأَمَّا مَسْأَلَةُ اخْتِيَارِ الْأَيْسَرِ مِنْ أَقْوَالِ أَهْلِ الْعِلْمِ عِنْدَ اخْتِلَافِهِمْ، فَهَذَا لَا يَصِحُّ، فَإِنَّ الْأَحْكَامَ الشَّرْعِيَّةَ لَا تُؤْخَذُ بِالْهَوَى وَلَا بِالتَّشْهِي.** انتهى باختصار.

وقالَ الشيخُ محمدُ صالح المنجدُ في كتاب (دروس للشيخ محمد المنجد): **مَنْ الْبِدْعُ الْعَصْرِيَّةُ الَّتِي خَرَجَتْ مَا يُعَرَفُ بِفَقْهِ التَّيْسِيرِ، وَفَقْهُ التَّيْسِيرِ هُوَ عِبَارَةٌ عَنْ اتِّبَاعِ الْهَوَى، وَجَمْعِ الرُّخَصِ وَاخْتِرَاعِهَا...** ثم قالَ -أيُّ الشيخُ المنجد-: **هَنَّاكَ الْآنَ مَدْرَسَةُ فِقْهِ التَّيْسِيرِ [وَالَّتِي تُسَمَّى أَيْضًا بِ (مَدْرَسَةِ فِقْهِ التَّيْسِيرِ وَالْوَسْطِيَّةِ)، وَهِيَ نَفْسُهَا (الْمَدْرَسَةُ الْعَقْلِيَّةُ الْإِعْتِرَافِيَّةُ)]، هَذِهِ الْمَدْرَسَةُ الْقَائِمَةُ عَلَى الْجَوَارَاتِ عَلَى الْقَضَائِيَّاتِ، وَفِقْهُ التَّيْسِيرِ يُحَاوِلُ أَنْ يَجْمَعَ لَكَ آيَةً رُخْصَةً أَفْتَى بِهَا أَوْ قَالَهَا عَالِمٌ أَوْ أَخَذَ فِي كِتَابٍ سَابِقٍ مِنْ أَيِّ مَذْهَبٍ كَانَ، وَإِذَا لَمْ يَجِدْ يَخْتَرِعُ فَتَوَى جَدِيدَةً، تُنَاسِبُ الْعَصْرَ (بِرَعْمِهِمْ)، تُوَافِقُ هَوَى النَّاسِ وَتُخَالِفُ الْكِتَابَ وَالسُّنَّةَ...** ثم قالَ -أيُّ الشيخُ المنجد-: **وَهَكَذَا كَثُرَتْ الْأَهْوَاءُ فِي اتِّبَاعِ الرُّخَصِ، وَمَنْ تَتَبَعَ رُخْصَ الْعُلَمَاءِ تَزْنِدَقَ وَخَرَجَ مِنْ دِينِهِ، فَإِنَّهُ مَا مِنْ عَالِمٍ إِلَّا وَلَهُ سَقْفَةٌ (أَوْ زَلَّةٌ) وَاجِدَةٌ عَلَى الْأَقِلِّ، فَإِذَا تَتَبَعَ الْإِنْسَانُ هَذِهِ الرُّخْصَ اجْتَمَعَ فِيهِ الشَّرُّ كُلُّهُ، وَمَعَ**

طُولِ عَهْدِ النَّاسِ بِعَصْرِ النَّبُوَّةِ وَالْبُعْدِ عَنْ وَقْتِ النَّبُوَّةِ زَادَتْ الْأَهْوَاءُ وَأَسْتَوْلَتْ الشَّهَوَاتُ عَلَى النُّفُوسِ **وَرَقَّ الدِّينُ لَدَى النَّاسِ**، وزَادَ الطِّينَ بَلَّةً إِرْتِبَاطُ الْمُسْلِمِينَ بِالْغَرَبِ الَّذِي اسْتَوْلَى عَلَى مَادِيَاتِهِمْ وَصَدَّرَ إِلَيْهِمُ الْفِكْرَ الَّذِي يَعْتَنِقُونَهُ وَيَرْضَخُونَ لَهُ، وَتَرَكَ هَذَا الْأَمْرُ أَثَرَهُ -مَعَ الْأَسَفِ- حَتَّى عَلَى **بَعْضِ الدُّعَاةِ، أَوْ الَّذِينَ يَزْعُمُونَ نُصْرَةَ الْإِسْلَامِ وَيَتَصَدَّرُونَ الْمَجَالِسَ فِي الْكَلَامِ**، فَصَارُوا يُرِيدُونَ إِعَادَةَ النَّظَرِ فِي بَعْضِ الْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ، يَقُولُونَ {ثَقِيلَةٌ عَلَى النَّاسِ، النَّاسُ لَا يُطِيقُونَهَا}، مَاذَا تُرِيدُونَ؟، قَالُوا {نُخَفِّفُ، نُرْعِبُ النَّاسَ فِي الدِّينِ} [جَاءَ عَلَى الْمَوْقِعِ الرَّسْمِيِّ لِجَمَاعَةِ الْإِخْوَانِ الْمُسْلِمِينَ (إِخْوَانُ أَوْبِلَايْن) فِي مَقَالَةٍ بِعُنْوَانِ (عُلَمَاءُ الْأَزْهَرِ صِمَامُ الْأَمَانِ لِلْأُمَّةِ) عَلَى هَذَا الرَّابِطِ أَنَّ الشَّيْخَ عَبْدَ الْخَالِقِ الشَّرِيفَ (مَسْئُولَ قِسْمِ نَشْرِ الدَّعْوَةِ بِجَمَاعَةِ الْإِخْوَانِ الْمُسْلِمِينَ) قَالَ: **فَلَا بُدَّ أَنْ يَصِلَ الدَّاعِيَةُ إِلَى أَنْ يَشْتَاقَ النَّاسُ لِدُرُوسِهِ وَخُطْبِهِ، وَيُؤَثِّرُونَ الْخُضُورَ إِلَيْهِ عَلَى رَاخَتِهِمْ. انْتَهَى**]، فَتَقُولُ لَهُمْ، أَنْتُمْ تُرِيدُونَ إِدْخَالَ النَّاسِ مِنْ بَابٍ ثُمَّ إِخْرَاجَهُمْ مِنَ الدِّينِ مِنْ بَابٍ آخَرَ!، أَنْتُمْ تُرِيدُونَ إِدْخَالَ النَّاسِ فِي دِينٍ لَيْسَ هُوَ دِينُ اللَّهِ!، أَنْتُمْ تُرِيدُونَ أَنْ تَنْشُرُوا عَلَى النَّاسِ إِسْلَامًا آخَرَ غَيْرَ الَّذِي أَنْزَلَهُ اللَّهُ!، أَنْتُمْ تُرِيدُونَ أَنْ تُقَدِّمُوا لِلنَّاسِ أَحْكَامًا غَيْرَ أَحْكَامِ الشَّرِيعَةِ الَّتِي آتَى بِهَا رَبُّ الْعَالَمِينَ!، مَاذَا تُرِيدُونَ؟!، مَا هُوَ نَوْعُ الْإِسْلَامِ الَّذِي تُرِيدُونَ تَعْلِيمَهُ لِلنَّاسِ؟!، وَأَيُّ شَرِيعَةٍ هَذِهِ؟!، وَأَيُّ أَحْكَامٍ؟!، وَمِنْ النَّاسِ مَنْ يَتَطَوَّعُ لِمُتَابَعَتِهِمْ، وَلَا شَكَّ أَنَّ النَّاسَ فِيهِمْ أَهْلُ هَوَى وَأَتْبَاعُ كُلِّ نَاعِقٍ، **يُرِيدُونَ يُسْرًا وَلَا يُرِيدُونَ مَشَقَّةً، وَيُرِيدُونَ سُهولةً وَلَا يُرِيدُونَ تَكَالِيفَ صَعْبَةً**، فَتَقُولُ، أَفَتِهِمْ بَعْدَ صَلَاةِ الْفَجْرِ لَأَنَّ صَلَاةَ الْفَجْرِ فِيهَا مَشَقَّةٌ!، وَأَفَتِهِمْ بَعْدَ الصَّوْمِ فِي الصَّيْفِ الْحَارِّ لَأَنَّ الصَّوْمَ فِي الصَّيْفِ الْحَارِّ مَشَقَّةٌ!، أَفَتِهِمْ بِالْفِطْرِ وَالْقَضَاءِ [أَيُّ أَنْ

يُفْطِرُوا فِي شَهْرِ رَمَضَانَ، ثُمَّ يَفْضُوا فِيمَا بَعْدُ، لِأَجْلِ
الْحَرِّ]، وَأَفْتِهِمْ بِصَلَاةِ الْفَجْرِ السَّاعَةِ الثَّامِنَةِ [أَيُّ بَعْدُ
شُرُوقِ الشَّمْسِ]، فَمَا دُمْتُ تُرِيدُ أَنْ تُخَفِّفَ عَلَى النَّاسِ
خَفِّفْ، وَقُلْ {إِنَّ الرِّبَا ضَرُورَةٌ عَصْرِيَّةٌ}، **وهكذا صار**
الإسلام الذي يُقَدِّمُ للناس غير الإسلام الذي أنزله
الله... ثم قال -أي الشيخ المنجد-: لَكِنْ كَيْفَ يَغْنِي
{الْقَابِضُ عَلَى دِينِهِ كَالْقَابِضِ عَلَى الْجَمْرِ} هَذَا الْحَدِيثُ
مَا مَعْنَاهُ؟، إِذَنْ مَاذَا بَعْدَ أَنْ تُلْغِيَ أَيَّ أَحْكَامٍ وَنَقُولَ
{هَذِهِ يُعَادُ النَّظَرُ فِيهَا}؟، **فكيف يحسُّ الواحدُ الله**
قَابِضٌ عَلَى الْجَمْرِ؟، كَيْفَ يَحْسُّ أَنْ هُنَا فِتْنَةٌ وَابْتِلَاءٌ مِنَ
الله؟، **اللهُ ابْتَلَى النَّاسَ بِالتَّكَالُفِ وَابْتَلَاهُمْ بِالْمَشَاقِّ،**
مَاذَا يَغْنِي {إِسْبَاغُ الوُضُوءِ عَلَى الْمَكَارِهِ}؟، مَاذَا يَغْنِي
{خُفَّتِ الْجَنَّةُ بِالْمَكَارِهِ}؟، إِذَا كُنْتَ تُرِيدُ إِلْغَاءَ الْمَكَارِهِ
مِنَ الدِّينِ فَأَيْنَ الْجَنَّةُ هَذِهِ الَّتِي تُرِيدُونَ دُخُولَهَا؟، **الْجَنَّةُ**
خُفَّتْ بِالْمَكَارِهِ فَأَيْنَ الْمَكَارِهِ؟، أَنْتُمْ تُرِيدُونَ إِلْغَاءَ
الْمَكَارِهِ كُلِّهَا بِحُجَّةِ التَّخْفِيفِ عَلَى النَّاسِ وَتَرْغِيبِهِمْ فِي
الإسلام، أَنْتُمْ تَرْغَبُونَهُمْ فِي شَيْءٍ آخَرَ غَيْرِ الإِسْلَامِ،
تَرْغَبُونَ فِي دِينٍ آخَرَ تُشَرِّعُونَهُ مِنْ عِنْدِكُمْ، وَهَذَا
التَّمَادِي يَجْعَلُ الدَّاعِيَةَ هَذَا أَوْ الْمُتَصَدَّرَ الْمُتَرْعَّمُ الْمُدَّعِي
لِلْعِلْمِ عَبْدًا لِأَهْوَاءِ الْبَشَرِ... ثم قال -أي الشيخ المنجد-:
[يَقُولُ الْمُسْتَفْتِي] {يَا شَيْخُ، هَذِهِ ثَقِيلَةٌ} يَقُولُ [أَيُّ
الْمُفْتِي] {خَلَاصٌ، بَلَاشٌ}، [يَقُولُ الْمُسْتَفْتِي] {يَا شَيْخُ،
**وَاللهُ مَا قَدِرْتُ} قَالَ [أَيُّ الْمُفْتِي] {هَذَا مُبَاحٌ}، وَهَكَذَا
يُصَيِّحُ الشَّرْعُ وَفَوْقَ أَهْوَاءِ النَّاسِ وَشَهَوَاتِهِمْ، وَيُعَادُ
تَشْكِيلُ دِينٍ جَدِيدٍ، وَأَحْكَامُ جَدِيدَةٍ، وَفَقْهُ جَدِيدٍ إِسْمُهُ
(فَقْهُ التَّيْسِيرِ) وَهُوَ قَائِمٌ عَلَى تَمْيِيعِ الشَّرِيعَةِ وَمُزَاعَاةِ
أَهْوَاءِ النَّاسِ (مَاذَا يَقُولُ النَّاسُ؟، مَا هُوَ رَأْيُ الْأَغْلِيَّةِ؟،
يجوز)... ثم قال -أي الشيخ المنجد-: وَيَحِبُّ أَنْ يَقُومَ
الدُّعَاةُ إِلَى اللهِ بِمُقَاوَمَةِ دَاعِيِ الْهَوَى، فَالشَّرِيعَةُ جَاءَتْ
لِمُقَاوَمَةِ الْهَوَى وَتَرْبِيَةِ النَّاسِ عَلَى تَعْظِيمِ نُصُوصِ**

الشرع والتسليم لها وتترك الاعتراض عليها وأن النص
الشرعي حاكم لا محكوم وأنه غير قابل للمعارضة ولا
للمساومة ولا للرد ولا للتجزئة ولا للتخفيض، وليذكر
[أي الداعي] العامة والخاصة بقول الله تعالى {وَمَا
كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ
يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ، وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ
فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا مُبِينًا}، فلا بد من تربية الناس على
التعلق بالآخرة، وأن الدنيا دار شهوات وأهواء، وأن
الجنة قد حُجِبَتْ بالمكاريه، والنار قد حُجِبَتْ بالشهوات،
وأن اليقين ما دل عليه الشرع، وما جاء به الشرع هو
مصلحة الناس ولو جهلوا، ولو قالوا {ليس في هذا
مصلحتنا}، وأن من مقاصد الشريعة تعبيد الناس لرب
العالمين، وأن الواحد تركب المشاق حتى يتعبّد ويُدَلَّ
نفسه لله... ثم قال -أي الشيخ المنجد-: ما هو المقصد
الشرعي من وضع الشريعة؟ لماذا ألزم الله الناس
بالشريعة؟ الغرض من وضع الشريعة إخراج المكلف
عن داعية هواه حتى يكون عبدا لله؛ وليتذكر هؤلاء
القوم أن مجارة الناس في الترخص والتيسير لا تقف
عند حد، فماذا تفعل بمن تتبرم من لبس الجباب؟،
ومن يتبرم من صيام الحر في رمضان؟، ومن يتناقل
عن السفر للحج لما فيه من المشقة والأمراض
المعدية؟، وماذا تصنع بالجهاد الذي فيه تضحية بالنفس
والمال؟، فإذا كنا نريد أن ننسخ من أي شيء فيه ثقل
فأي دين هذا الذي نريد اتباعه؟! والتيسير الذي يسره
الله للناس ورخص فيه هذا [هو التيسير] الشرعي، أما
الآخر فتيسير بدعي، التيسير الشرعي [هو] كالمسح
على الخفين والجورب للمقيم يوما وليلة وللمسافر
ثلاثة أيام، هذا تيسير شرعي، {فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا
أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ} هذا تيسير شرعي،

أَمَّا أَنْ تَأْتِي وَتَقُولَ {الرَّبَّاءُ ضَرْوَةٌ عَصْرِيَّةٌ} فَهَذَا كَلَامٌ فَارِعٌ. انتهى باختصار.

(64) وَقَالَ الشَّيْخُ يَحْيَى بْنُ عَلِيٍّ الْحَجَوْرِي (الَّذِي أَوْصَى الشَّيْخَ مُقْبِلُ الْوَادِعِيِّ أَنْ يَخْلُقَهُ فِي التَّدْرِيسِ بَعْدَ مَوْتِهِ) فِي مَقَالَةٍ لَهُ بِعُنْوَانِ (الرَّدُّ عَلَى الْقُرْصَاوِي وَأَمْثَالِهِ **إِنْكَارُهُمْ رَجْمَ الزَّانِي الْمُحْصَنِ**) عَلَى مَوْقِعِهِ **فِي هَذَا الرِّابِطِ**: فَقَدْ سَمِعْتُ كَلِمَةً صَوْتِيَّةً لِيُوشِفَ الْقُرْصَاوِي، نَقَلَ فِيهَا عَنِ الْمُسَمَّى أَبِي زَهْرَةَ [يَعْنِي الشَّيْخَ] (مُحَمَّدُ أَبُو زَهْرَةَ) عُضُوَّ مَجْمَعِ الْبُحُوثِ الْإِسْلَامِيَّةِ، الْمُتَوَفَّى عَامَ 1974م، وَهُوَ مِنْ أَصْحَابِ الْمَدْرَسَةِ الْعَقْلِيَّةِ الْإِعْتِرَافِيَّةِ] أَنَّهُ يُنْكِرُ رَجْمَ الزَّانِي الْمُحْصَنِ وَأَنَّهُ كَانَ كَاتِمًا لِذَلِكَ عِشْرِينَ سَنَةً وَأَنَّهُ الْآنَ أَفْشَاهُ، وَأَبَانَ الْقُرْصَاوِي بِأَنَّهُ يَمِيلُ إِلَى هَذَا الرَّأْيِ [قَالَ الشَّيْخُ الْقُرْصَاوِي فِي مَقَالَةٍ لَهُ بِعُنْوَانِ (نَدْوَةُ التَّشْرِيعِ الْإِسْلَامِيِّ فِي لَيْبَنَّا) عَلَى مَوْقِعِهِ **فِي هَذَا الرِّابِطِ**: قَالَ [أَيُّ الشَّيْخِ] (مُحَمَّدُ أَبُو زَهْرَةَ)] {رَأَيْتُ أَنَّ الرَّجْمَ كَانَ شَرِيعَةً يَهُودِيَّةً، أَقَرَّهَا الرَّسُولُ فِي أَوَّلِ الْأَمْرِ، ثُمَّ **نُسِخَتْ**}. انتهى باختصار. وَجَاءَ فِي مَقَالَةٍ بِعُنْوَانِ (رَجْمُ الزَّانِي بَيْنَ أَبِي زَهْرَةَ وَالْقُرْصَاوِي) **عَلَى هَذَا الرِّابِطِ**: ذَهَبَ الدُّكْتُورُ الْقُرْصَاوِي [إِلَى] أَنَّ عُقُوبَةَ الزَّانِي [الْمُحْصَنِ] تَعْزِيرِيَّةٌ **وَلَيْسَتْ حَدًّا ثَابِتًا**. انتهى باختصار. قُلْتُ: الْاِخْتِلَافُ بَيْنَ أَبِي زَهْرَةَ وَالْقُرْصَاوِي هُوَ أَنَّ الْأَوَّلَ يَرَى عُقُوبَةَ الرَّجْمِ **مَنْسُوخَةً** أَمَّا الثَّانِي فَيَرَى أَنَّهَا **تَعْزِيرِيَّةٌ**؛ وَقَدْ أَلَفَ الشَّيْخُ عِصَامُ تَلِيمَةُ (الْقِيَادِيُّ الْإِخْوَانِيُّ)، وَتَلْمِيزُ الْقُرْصَاوِي وَسِكَرْتِيْزُهُ الْخَاصُّ وَمُديِرُ مَكْتَبِهِ، وَعُضُوُّ جَبْهَةِ عُلَمَاءِ الْأَزْهَرِ، وَعُضُوُّ الْإِتِّحَادِ الْعَالَمِيِّ لِلْعُلَمَاءِ الْمُسْلِمِينَ، وَعُضُوُّ الْجَمْعِيَّةِ الشَّرْعِيَّةِ بِمِصْرَ) كِتَابًا أَسَمَاهُ (لَا رَجْمَ فِي الْإِسْلَامِ). وَقَدْ قَالَ الشَّيْخُ عَبْدُ الْكَرِيمِ الْخَضِيرُ (عَضُوُّ هَيْئَةِ كِبَارِ الْعُلَمَاءِ بِالْأَزْهَرِ السَّعُودِيَّةِ، وَعَضُوُّ اللَّجْنَةِ الدَّائِمَةِ لِلْبُحُوثِ الْعِلْمِيَّةِ

والإفتاء) على مَوْقِعِهِ في هذا الرابط: **الْحَدُّ** [هو] **العُقُوبَةُ الْمُخَدَّدَةُ شَرْعًا** على **الْمَعْصِيَةِ**، **كَحَدِّ الزَّئِي وَحَدِّ السَّرِقَةِ وَحَدِّ شُرْبِ الْخَمْرِ**، إلى غير ذلك من **الْخُدُودِ**، فهو **مُخَدَّدٌ شَرْعًا لَا يُزَادُ وَلَا يُنْقَصُ**؛ **والتَّعْزِيرُ** [هو] **العُقُوبَةُ** التي **تَرْجِعُ إِلَى اجْتِهَادِ الْحَاكِمِ** في تَقْدِيرِ مَا يَسْتَحِقُّهُ **هَذَا الْعَاصِي**. انتهى] وأكَّده بِأَن مَا جَاءَ مِنَ **الْأَدِلَّةِ** فِي رَجْمِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ **[لِلزَّائِي الْمُحْصَن]** ليس **حَدًّا** وإنما هو **تَعْزِيرٌ**، قال **[أَي الْقُرْضَاوِي]** {والتَّعْزِيرُ ذَا الْآنَ صَعُبُ، **لَا يَقْبَلُ** التَّعْزِيرُ ذَا الْآنَ}، وهذه كَلِمَةٌ شَنِيعَةٌ أَعْرَبَ **[أَي الْقُرْضَاوِي]** فيها وفي أمثَالِهَا عن **زَيْغِهِ** بِتَصَدِّيهِ لِرَدِّ حُكْمٍ عَدِيدٍ مِنْ أَدِلَّةِ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ التي **قَامَ عَلَيْهَا إجماعُ الْأُمَّةِ**، فَرَأَيْتُ مِنْ الْمُهِمِّ بَيَانُ **شَوْمِ هَذِهِ الْكَلِمَةِ وَعَظِيمِ ضَرَرِهَا** عَلَى قَائِلِهَا، مُذَكِّرًا يَقُولُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ {إِنَّ الْعَبْدَ لَيَتَكَلَّمُ بِالْكَلِمَةِ مِنْ سَخَطِ اللَّهِ، لَا يُلْقِي لَهَا بَالًا، يَهْوِي بِهَا فِي جَهَنَّمَ}... ثم قال -أَي الشَّيْخُ الْحَجُورِي-: وَتَمَرَّدُ الْقُرْضَاوِي وَسَلَفُهُ **[يَعْنِي الشَّيْخَ (مُحَمَّدَ أَبُو زَهْرَةَ)]** فِي ذَلِكَ عَلَى حُكْمِ اللَّهِ وَخُدُودِهِ **تَظْيِيرٌ تَمَرُّدِ الْيَهُودِ قَبْلَهُمْ** عَلَى حُكْمِ اللَّهِ وَخُدُودِهِ التي أَنْزَلَهَا اللَّهُ عَلَى نَبِيِّهِ مُوسَى عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ فِي التَّوْرَةِ **وَلَا فَرْقَ**، فَهُمْ أَحَرَى بِمُشَابَهَةِ الْيَهُودِ فِي ذَلِكَ خَذَوِ الْقُدَّةِ بِالْقُدَّةِ... ثم قال -أَي الشَّيْخُ الْحَجُورِي-: وَقَدْ تَبَتَّ أَمْرُهُ وَإِقَامَتُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِهَذَا الْحَدِّ **ثُبُوتًا قَطْعِيًّا لَا يُمَكِّنُ أَنْ يُنْكَرَ**، وَلَا يَجْحَدُهُ إِلَّا مَنْ **خَتَمَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ وَعَلَى سَمْعِهِمْ وَعَلَى أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةً**... ثم قال -أَي الشَّيْخُ الْحَجُورِي-: قَالَ ابْنُ خَزْمٍ فِي (طَوَقُ الْحَمَامَةِ) {وَقَدْ أَجْمَعَ الْمُسْلِمُونَ **إجماعًا لَا يَنْقُضُهُ إِلَّا مُلْجِدٌ** أَنْ الزَّائِي الْمُحْصَنَ عَلَيْهِ الرَّجْمُ حَتَّى يَمُوتَ}... ثم قال -أَي الشَّيْخُ الْحَجُورِي-: وَقَالَ الزَّجَّاجُ فِي (مَعَانِي الْقُرْآنِ) {أَجْمَعَتِ الْفُقَهَاءُ أَنْ مَنْ قَالَ (إِنَّ الْمُحْصَنِينَ لَا يَحِبُّ أَنْ

يُرَجَّمَا إِذَا زَيَّيَا وَكَانَا حُرَيْنِ) كَافِرٌ؛ وَكَذَا قَالَ الْأَزْهَرِيُّ فِي (تَهْذِيبُ اللَّغَةِ)... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الْحَجُورِيِّ-: وَقَالَ النَّحَّاسُ فِي (مَعَانِي الْقُرْآنِ) {وَقَدْ أَجْمَعَتِ الْفُقَهَاءُ عَلَى أَنَّهُ مَن قَالَ (لَا يَحِبُّ الرَّجْمُ عَلَى مَن زَنَى وَهُوَ مُحْصَنٌ) أَنَّهُ **كَافِرٌ**}، وَكَذَا قَالَ ابْنُ مَنْظُورٍ فِي (لِسَانِ الْعَرَبِ). انْتَهَى بِاخْتِصَارٍ. وَقَالَ الشَّيْخُ عَبْدُ اللَّهِ الْخَلِيفِيُّ فِي مَقَالَةٍ بِعُنْوَانِ (الْإِجْمَاعُ عَلَى كُفْرِ مُنْكَرِ الرَّجْمِ فِي الْإِسْلَامِ) عَلَى مَوْقِعِهِ **فِي هَذَا الرِّبَاطِ**: وَقَدْ اتَّفَقَتِ الْمَذَاهِبُ الْفِقْهِيَّةُ، سَوَاءً مَذَاهِبُ أَهْلِ الْحَدِيثِ أَوْ أَهْلِ الرَّأْيِ أَوِ الظَّاهِرِيَّةِ، عَلَى الرَّجْمِ، **بَلِ اتَّفَقُوا عَلَى تَكْفِيرِ مَن أَنْكَرَ الرَّجْمَ**. انْتَهَى. وَجَاءَ **فِي هَذَا الرِّبَاطِ** عَلَى مَوْقِعِ الرِّئَاسَةِ الْعَامَةِ لِلْبَحْثِ الْعِلْمِيِّ وَالْإِفْتَاءِ، أَنَّ مَجْلِسَ هَيْئَةِ كِبَارِ الْعُلَمَاءِ قَالَ: يُقَرَّرُ الْمَجْلِسُ أَنَّ الرَّجْمَ حَدٌّ ثَابِتٌ بِكِتَابِ اللَّهِ وَسُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَجْمَاعِ الْأُمَّةِ، وَأَنَّ مَن خَالَفَ فِي حَدِّ الرَّجْمِ لِلزَّانِي الْمُحْصَنِ فَقَدْ خَالَفَ كِتَابَ اللَّهِ وَسُنَّةَ رَسُولِهِ **وَأَجْمَاعَ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ وَجَمِيعِ عُلَمَاءِ الْأُمَّةِ الْمُتَّبِعِينَ لِدِينِ اللَّهِ**، وَمَن خَالَفَ فِي هَذَا الْعَصْرِ فَقَدْ تَأَثَّرَ بِدَعَايِ أَهْلِ الْكُفْرِ وَتَشَكُّيكَهِمْ بِأَحْكَامِ الْإِسْلَامِ. انْتَهَى. وَقَالَ الشَّيْخُ عَبْدُ الْعَزِيزِ مُخْتَارُ إِبْرَاهِيمَ (أُسْتَاذُ الْحَدِيثِ وَعُلُومِهِ بِجَامِعَةِ تَبُوكَ) فِي (الْعَصْرَانِ يَوْمَ وَمَفْهُومِ تَجْدِيدِ الدِّينِ): **وَأَمَّا حَدُّ الرَّجْمِ** فَإِنَّ جَمِيعَ الْعَصْرَانِيِّينَ [يَعْنِي (أَصْحَابَ الْمَدْرَسَةِ الْعَقْلِيَّةِ الْاِعْتِرَازِيَّةِ)] يُنْكِرُونَهُ. انْتَهَى.

(65) وَجَاءَ فِي مَوْسُوعَةِ الْفِرْقِ الْمُنْتَسِبَةِ لِلْإِسْلَامِ (إِعْدَادُ مَجْمُوعَةٍ مِنَ الْبَاحِثِينَ، بِإِشْرَافِ الشَّيْخِ عَلَوِيِّ بْنِ عَبْدِ الْقَادِرِ السَّقَّافِ): مُحَمَّدٌ عَبْدُهُ [هُوَ] صَاحِبُ الْمَدْرَسَةِ الْعَقْلِيَّةِ الْاِعْتِرَازِيَّةِ [وَقَدْ تُوفِّيَ مُحَمَّدٌ عَبْدُهُ عَامَ 1323 هـ، وَكَانَ يَشْغَلُ مَنْصِبَ (مَفْتِيِ الدِّيَارِ الْمَصْرِيَّةِ). وَقَدْ قَالَ الشَّيْخُ مُقْبِلُ الْوَادِعِيِّ فِي (الْمَخْرَجِ مِنَ الْفِتْنَةِ): وَلَا

أقول كما قال الفاضل أحمد شاكر رحمه الله تعالى {محمد عبده وجمال الدين الأفغاني جاهلان بالسُّنة}، بل أقول {إن محمد عبده ضال}. انتهى باختصار، التي اصطلح على تسميتها بالمدرسة الإصلاحية [أو المدرسة العقلية الحديثة]، والتي ظهرت أوائل هذا القرن في مصر وخرج من تحت عباءتها **كثير** من الكتاب... ثم جاء -أي في الموسوعة-: والحق الذي لا ريب فيه أن المعتزلة -وإن رُحلت بأعلامها ومشاهيرها- فقد بقي الاعتزال بكل معانيه وصوره، بقي الاعتزال تحت فرق تسمت بأسماء أخرى، وبقي بمنهج وأصوله تحت أشخاص **ينتسبون إلى السنة بالسنة**... ثم جاء -أي في الموسوعة-: يحاول بعض الكتاب والمفكرين في الوقت الحاضر إحياء فكر المعتزلة من جديد بعد أن عفا عليه الزمن أو كاد، فالبسوه ثوباً جديداً، وأطلقوا عليه أسماء جديدة مثل (العقلانية أو التنوير أو التجديد أو التحرر الفكري أو التطور أو المعاصرة أو التيار الديني المستنير أو اليسار الإسلامي)، وقد قوى هذه النزعة التأثير بالفكر الغربي العقلاني المادي، وحاولوا تفسير النصوص الشرعية وفق العقل الإنساني، فلجئوا إلى التأويل كما لجأت المعتزلة من قبل... ثم جاء -أي في الموسوعة-: وأهم مبدأ معتزلي سار عليه المتأثرون بالفكر المعتزلي الجدد هو ذاك الذي يزعم أن العقل هو الطريق الوحيد للوصول إلى الحقيقة، حتى لو كانت هذه الحقيقة غيبية شرعية، أي أنهم أخضعوا كل عقيدة وكل فكر للعقل البشري القاصر... ثم جاء -أي في الموسوعة-: وهناك كتاب **كثيرون** معاصرون، ومفكرون **إسلاميون**، يسيرون على المنهج [أي منهج (المدرسة العقلية الاعتزالية) التي تسمى بـ (المدرسة الإصلاحية!)] نفسه ويدعون إلى أن يكون للعقل دور كبير في الاجتهاد وتطويره، وتقييم الأحكام الشرعية،

وحتى الحوادث التاريخية، ومن هؤلاء فهمي هويدي
ومحمد عمارة وخالد محمد خالد [ت1996م] ومحمد
سليم العوا وغيرهم... ثم جاء -أي في الموسوعة- ولا
شك بأهمية الاجتهاد وتحكيم العقل في التعامل مع
الشرعية الإسلامية، ولكن ينبغي أن يكون ذلك في إطار
نصوصها الثابتة، وبدوافع ذاتية، وليس نتيجة ضغوط
أجنبية وتأثيرات خارجية لا تقف عند حد، وإذا انخرّف
المسلمون في هذا الاتجاه (اتجاه ترويض الإسلام
بمستجدات الحياة والتأثير الأجنبي) بدلاً من (ترويض
كل ذلك لمنهج الله الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه
ولا من خلفه)، فستصبح النتيجة أن لا يبقى من الإسلام
إلا اسمه، ولا من الشريعة إلا رسمها، ويحصل للإسلام
ما حصل للرسالات السابقة التي حُرِفَتْ بسبب اتباع
الأهواء والآراء حتى أصبحت لا تمت إلى أصولها بأي
صلة... ثم جاء -أي في الموسوعة-: وكان من رجال
هذه المدرسة [أي (المدرسة العقلية الاعتزالية) التي
تسمى بـ (المدرسة الإصلاحية!)] المؤسسين لها جمال
الدين الأفغاني، وتلميذه محمد عبده وتلاميذه محمد
مصطفى المراغي [الذي كان يشغل منصب (شيخ
الأزهر)] ومحمد رشيد رضا، وغير هؤلاء كثير؛ وكان
لهذه المدرسة آراء كثيرة تخالف رأي السلف،
وشطحات ما كانوا ليتقنوا فيها لولا مبالغتهم الشديدة
في تحكيم العقل في كل أمور الدين حتى جاوزوا الحق
والصواب... ثم جاء -أي في الموسوعة-: المدرسة
الإصلاحية هي إحياء للمنهج الاعتزالي في تناول
الشرعية وتحكيم العقل فيما لا يختكم فيه إليه؛ ويمكن
تحديد ما تجتمع عليه آراء تلك المدرسة في كلمة واحدة
هي ("التطوير" أو "العصرانية") وما تغنيه من تناول
أصول الشريعة وفروعها بالتعديل والتغيير، تبعاً
للمناهج العقلية التي اصطنعها الغرب حديثاً، أو ما

ثُمَّ لِيهِ عَقْلِيَّاتُ أَرْبَابِ ذَلِكَ الْمَذْهَبِ، الَّتِي تَتَلَمَّذَتْ لَتِلْكَ الْمَنَاهِجِ... ثُمَّ جَاءَ -أَيُّ فِي الْمَوْسُوعَةِ-: مُحَمَّدٌ رَشِيدٌ رِضَا بَدَأَ يَتَخَوَّلُ تَدْرِيجِيًّا مِنْ مَنَهِجِ الْمَدْرَسَةِ الْعَقْلِيَّةِ إِلَى مَنَهِجِ السَّلَفِ، وَلَعَلَّ بَدَايَةَ التَّخَوَّلِ أَعْقَبَتْ وَفَاةَ أَسْتَاذِهِ مُحَمَّدٍ عِبْدِهِ، فَقَدْ صَارَ يَهْتَمُّ بِطَبْعِ كُتُبِ السَّلَفِ فِي مَطْبَعَةِ الْمَنَارِ [وَهِيَ الْمَطْبَعَةُ الَّتِي أَسَّسَهَا مُحَمَّدٌ رَشِيدٌ رِضَا]، مِثْلَ كُتُبِ ابْنِ تَيْمِيَّةَ وَابْنِ الْقَيْمِ وَابْنِ عَبْدِ الْوَهَّابِ وَنَحْوِهِمْ... ثُمَّ جَاءَ -أَيُّ فِي الْمَوْسُوعَةِ-: وَنَحْنُ وَإِنْ كُنَّا لَا نَزْعُمُ أَنَّ كُلَّ انْحِرَافٍ فِي تَقْنِينِ الْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ وَمِثْلِهَا عَنْ الْحَقِّ أَنَّهُ أَثَرٌ مِنْ أَثَارِ الْمَدْرَسَةِ الْعَقْلِيَّةِ إِلَّا أَنَّا نُوَكِّدُ أَنَّ كَثِيرًا مِنْ ذَلِكَ يَسْتَنِدُ إِلَى آرَائِهِمْ وَيَسْتَدِلُّ بِأَقْوَالِهِمْ وَيَسْتَشْهَدُ بِهَا، وَمَا هَذَا إِلَّا مِغْيَارٌ لِلتَّأَثُّرِ بِهَا [أَيُّ بِالْمَدْرَسَةِ الْعَقْلِيَّةِ]. انْتَهَى بِاخْتِصَارٍ.

(66) وَقَالَ الشَّيْخُ أَنَسُ بْنُ مُحَمَّدٍ جَمَالُ بْنُ حَسَنِ أَبُو الْهِنُودِ فِي (التَّجْدِيدِ بَيْنَ الْإِسْلَامِ وَالْعَصْرَانِيَيْنِ الْجُدُودِ): إِنَّ رِجَالَ الْمَدْرَسَةِ الْعَصْرَانِيَّةِ الْحَدِيثَةَ لَيْسُوا عَلَى قَلْبِ رَجُلٍ وَاحِدٍ، وَلَا عَلَى اتِّفَاقٍ فِي جَمِيعِ الْأَصُولِ وَالْمَفَاهِيمِ، وَلِذَلِكَ مَا يُقَرَّرُهُ أَحَدُهُمْ وَيُدَافِعُ عَنْهُ يُنْكِرُهُ آخَرُونَ... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ أَبُو الْهِنُودِ-: إِنَّ الْعَصْرَانِيَيْنِ فِي تَجْدِيدِهِمْ لَيْسُوا سَوَاءً، لَكِنْ بَعْضُهُمْ يَرَى أَنَّ هَذَا التَّجْدِيدَ يَنْبَغِي أَنْ يَطَالَ جَمِيعَ مَجَالَاتِ الدِّينِ، لَا فَرْقَ بَيْنَ أَصْلِ وَفَرْعٍ، وَلَا مَا هُوَ مِنْ مَسَائِلِ الْأَعْتِقَادِ أَوْ التَّشْرِيعِ، وَأَكْثَرُهُمْ عَلَى أَنَّ التَّجْدِيدَ مَقْصُورٌ عَلَى مَا دُونَ مَسَائِلِ الْعَقِيدَةِ وَالْعِبَادَةِ، مِنْ مَسَائِلِ فِي الْمُعَامَلَاتِ وَالسِّيَاسَةِ وَالْاِقْتِصَادِ إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ. انْتَهَى.

(67) وَقَالَ الشَّيْخُ خَالِدُ كَبِيرُ عَلَالُ (الْأَسْتَاذُ بِقِسْمِ التَّارِيخِ بِجَامِعَةِ الْجَزَائِرِ) فِي (وَقَفَاتٍ مَعَ أَدْعِيَاءِ الْعَقْلَانِيَّةِ): الشَّرْعُ كَلَامُ اللَّهِ وَرَسُولِهِ، وَبِمَا أَنَّهُ كَذَلِكَ،

فَبِالضَّرُورَةِ أَنَّهُ حَقٌّ وَيَقِينُ [أَيُّ فِي ذَاتِهِ لَا فِي دَلَالَتِهِ،
بِالنَّسْبَةِ لِلْقُرْآنِ، لِأَنَّ النُّصُوصَ الْقُرْآنِيَّةَ مِنْهَا مَا هُوَ
قَطْعِيٌّ الدَّلَالَةُ وَمِنْهَا مَا هُوَ ظَنِّيٌّ الدَّلَالَةُ؛ وَفِي ذَاتِهِ لَا
فِي ثَبُوتِهِ وَلَا فِي دَلَالَتِهِ بِالنَّسْبَةِ لِلشُّنَّةِ لِأَنَّ النُّصُوصَ
التَّبَوِيَّةَ مِنْهَا مَا هُوَ قَطْعِيٌّ الثَّبُوتِ وَمِنْهَا مَا هُوَ ظَنِّيٌّ
الثَّبُوتِ وَمِنْهَا مَا هُوَ قَطْعِيٌّ الدَّلَالَةُ وَمِنْهَا مَا هُوَ ظَنِّيٌّ
الدَّلَالَةُ]، وَهَذَا خِلَافُ الدَّلِيلِ الْعَقْلِيِّ الَّذِي هُوَ دَلِيلُ
نِسْبِيٍّ مَحْدُودٌ يَجْمَعُ بَيْنَ الْيَقِينِ وَالشَّكِّ وَالظَّنِّ
وَالاحْتِمَالِ [أَيُّ فِي ذَاتِهِ]، وَبِمَا أَنَّ الدَّلِيلَ الشَّرْعِيَّ هُوَ
حَقٌّ وَعِلْمٌ فِي ذَاتِهِ، فَلَا يُمَكِّنُ لِلدَّلِيلِ الْعَقْلِيِّ أَنْ
يَتَقَدَّمَ، وَلَا يَكُونَ أُسَاسًا لَهُ، وَلَا يُزَاجِمُهُ، وَلَا يُسَاوِيهِ،
وَلَا يُضْفِي عَلَيْهِ الْيَقِينَ وَالصَّلَاحِيَّةَ وَالصَّوَابَ، فَهَذَا لَنْ
يَخْذُثَ مَعَ الدِّينِ الْحَقِّ، لَكِنْ فِي وَسْطِهِ -أَيُّ الْعَقْلِ- أَنْ
يَفْهَمَ الشَّرْعَ وَيَكْتَشِفَ أَسْرَارَهُ وَحِكْمَهُ... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ
الْشَيْخِ خَالِدٍ-: الْعَقْلُ وَسِيلَةٌ لِفَهْمِ الْوَحْيِ، وَلَيْسَ أَصْلًا
لَهُ، فَلَا الْعَقْلَ الصَّرِيحَ يَسْتَطِيعُ أَلَا سَتَغْنَاءَ عَنِ الشَّرْعِ
الصَّحِيحِ، وَلَا الْوَحْيُ جَاءَ لَتَعْطِيلِ الْعَقْلِ وَإِبْعَادِهِ عَنِ
فَهْمِ الشَّرْعِ وَتَسْخِيرِ الطَّبِيعَةِ لَصَالِحِهِ، وَإِنَّمَا وَضَعَهُ فِي
مَكَانِهِ الصَّحِيحِ وَالْمُنَاسِبِ لَهُ... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ خَالِدٍ-:
الْوَحْيُ هُوَ الْأَسَاسُ وَالْمُنْطَلَقُ، وَالْمُوجَّهُ وَالرَّقِيبُ، مِنَ
الْبَدَايَةِ إِلَى النِّهَايَةِ؛ وَالْعَقْلُ وَسِيلَةٌ لِفَهْمِ الشَّرْعِ
وَأَسْتِخْرَاجِ مَعَانِيهِ، وَالْحِرْصُ عَلَى تَطْبِيقِهِ وَالْإِتِّزَامُ بِهِ.
انتهى.

(68) وَقَالَ الشَّيْخُ مُحَمَّدُ رَاتِبُ النَّابِلْسِيِّ (أَسْتَاذُ الْعَقِيدَةِ
الْإِسْلَامِيَّةِ بِجَامِعَةِ أَمِ دَرْمَانِ "فِرْعَ مَجْمَعِ أَبِي النُّورِ فِي
دَمَشَقٍ") فِي مَقَالَةٍ لَهُ عَلَى مَوْقِعِهِ [فِي هَذَا الرِّابِطِ](#): فِي
ظَاهِرَةٍ خَطِيرَةٍ جَدًّا فِي الْأَوْسَاطِ الْإِسْلَامِيَّةِ، وَهِيَ
تَحْكِيمُ الْعَقْلِ بِالنُّقْلِ، فَالْإِنْسَانُ يَتَوَهَّمُ أَنَّ عَقْلَهُ مِقْيَاسُ
مُطْلَقٌ لِلْمَعْرِفَةِ، هَذَا كَلَامٌ غَيْرُ صَحِيحٍ إِطْلَاقًا... ثُمَّ قَالَ -

أي الشيخ النابلسي:- **الدِّينُ فِي أَضْلِهِ نَقْلٌ، وَالْعَقْلُ مُهِمَّتُهُ التَّأَكُّدُ مِنْ صِحَّةِ النَّقْلِ، ثُمَّ فَهْمُ النَّقْلِ...** ثم قال أي الشيخ النابلسي:- الإنسان إذا استعان بعقله على معرفة حكمة الشرع لا يوجد مانع، أمّا يستعين بعقله على إلغاء حكم شرعي هنا الخطورة، هذا اتّجاه قديم، **اتّجاه مُعْتَزَلِيٍّ**، تحكيم العقل بالنقل... ثم قال -أي الشيخ النابلسي-: العقل مسموح له أن يتأكد من صحة النقل، والعقل مسموح له أن يفهم النقل، **لكن ليس مسموحاً له أبداً أن يلغي النقل، إذا ألغى النقل صار ندّاً للمشرّع**. انتهى.

(69) وقال الشيخ خالد السبت (الأستاذ المشارك في كلية التربية "قسم الدراسات القرآنية" في جامعة الإمام عبدالرحمن بن فيصل في الدمام) في مقالة له بعنوان (خصائص أهل السنة والجماعة "3") على موقعه **في هذا الرابط**: أصحاب المدرسة العقلية الحديثة هم **إمتدادٌ للمُعْتَزَلَةِ**. انتهى باختصار. وقال الشيخ عبد الله الخليف في (تقويم المعاصرين): **المدرسة العقلية الحديثة هي إمتدادٌ للمدرسة العقلية القديمة (المُعْتَزَلَةِ)**. انتهى باختصار.

(70) وقال عاطف عزت في كتابه (السامري الساحر المصري الذي أسس الماسونية): لم يتردد النابليون من المفكرين ومن رجال البلاد الوطنيين ومن القادة والوجهاء في الانضمام للماسونية [قالت هيئة البت الإسرائيلية على موقعها **في هذا الرابط** نقلاً عن أندراوس حداد (عضو الماسونية): الماسوني لا يتعامل مع الدين، ولا يتعامل مع مفهوم الألوهية. انتهى باختصار. وجاء في (الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب والأحزاب المعاصرة، بإشراف ومراجعة

الشيخ مانع بن حماد الجهني): لم يَعْرِفِ التاريخُ مُنْظَمَةً سِرِّيَّةً أَقْوَى نُفُودًا مِنَ الْمَاسُونِيَّةِ، وَهِيَ مِنْ شَرِّ مَذَاهِبِ الْهَذْمِ الَّتِي تَفْتَقُ عَنْهَا الْفِكْرُ الْيَهُودِيَّ. انتهى، تَذَكَّرُ مِنْهُمْ الشَّيْخُ (محمد أبو زهرة [عضو مجمع البحوث الإسلامية])، وَالشَّيْخُ الْإِمَامُ (محمد عبده [وكان يَشْغَلُ مَنْصِبَ (مفتي الديار المصرية)]) وَهُوَ رَجُلُ الدِّينِ الْأَكْثَرُ لِبِرَائِيَّةٍ وَعِلْمًا وَتَحَضُّرًا وَالَّذِي كَانَ حَرِيصًا عَلَى الْخُصُولِ عَلَى دَرَجَةِ الْمَاجِسْتِيرِ مِنَ الْمَحْفَلِ الْمَاسُونِيِّ. انتهى باختصار.

(71) وَقَالَ أَسَامَةُ عَبْدِ الرَّحِيمِ فِي مَقَالَةٍ لَهُ بِعَنْوَانِ (الأزهر عند أعتاب الماسون) [على هذا الرابط](#) فِي مَوْقِعِ الْأُلُوكةِ الَّذِي يُشْرِفُ عَلَيْهِ الشَّيْخُ سَعْدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْحَمِيدِ (الاستاذ المشارك بقسم الدراسات الإسلامية فِي كَلِيَّةِ التَّربِيَةِ بِجَامِعَةِ الْمَلِكِ سَعُودٍ بِالرِّيَّاضِ): مُفْتِي الدِّيَارِ الْمِصْرِيَّةِ الدُّكْتُورُ عَلِيٌّ جَمْعَةٌ (الْمُرْشِخُ الْأَقْوَى لِمَنْصِبِ شَيْخِ الْأَزْهَرِ [وَقَدْ شَغَلَ مَنْصِبَ عُضُوبَةِ هَيْئَةِ كِبَارِ الْعُلَمَاءِ]) اخْتَفَلَ بِعِيدِ مِيلَادِهِ ال 57 فِي عَقْرِ أَحَدِ أَفْرَعِ الْجَمْعِيَّاتِ الْمَاسُونِيَّةِ؛ الْحَفْلُ الشَّاهِرُ الَّذِي أَقَامَهُ نَادِي (ليونز) الْمَشْبُوه -وَالَّذِي يَرَأُسُهُ مُسْتَشَارُ الْبَابَا شَنْوَدَةَ- اِمْتَدَّ حَتَّى الثَّانِيَةِ عَشْرَةَ وَالتَّصَفُّفَ لَيْلًا، وَلَمْ يَقْطَعْ لَحَظَاتِ الْأَنْسِ إِلَّا دُخُولُ فَنَانٍ مِصْرَ الْاسْتِعْرَاضِيِّ الْأَوَّلِ رَاقِصًا وَهُوَ يَحْمِلُ (تُورَتَهُ الْإِفْتَاءِ)، وَظَلَّ يُعْنِي بِلِسَانِ أَعْجَمِيٍّ غَيْرِ مُبِينٍ {هَابِي بِرْث دَاي تُو يُو يَا مُفْتِي}، وَهَنَا رَدَّدَ الْمَاسُونُ الْحَاضِرُونَ مُحْتَفِينَ {سَنَةِ حُلُوةِ يَا جَمِيل}!... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ أَسَامَةِ عَبْدِ الرَّحِيمِ-: إِنَّ تَارِيخَ اخْتِرَاقِ الْمَاسُونِ لِلْأَزْهَرِ أَقْدَمُ مِنْ سِنَوَاتِ عُمُرِ الْمُفْتِي ال 57، يُوكِّدُ ذَلِكَ مَا أَوْرَدَهُ الْكَاتِبُ مُحَمَّدٌ مُحَمَّدٌ حُسَيْنٌ مِنْ أَنَّ جَمَالَ الدِّينِ الْأَفْغَانِيَّ هُوَ مُؤَسِّسُ مَحْفَلِ كَوَكَبِ الشَّرْقِ -أَحَدِ أَهَمِّ مُنْظَمَاتِ الْمَاسُونِيَّةِ حِينَهَا-

وَرَأَيْتُهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدَ عَبْدِهِ كَانَ عُضْوًا فِي هَذَا الْمَخْفَلِ...
 ثُمَّ قَالَ -أَيُّ أَسَامَةِ عَبْدِ الرَّحِيمِ-: وَلَقَدْ نَجَحَ الْمَاسُونُ فِي
 اسْتِدْرَاجِ جَمَالِ الدِّينِ الْأَفْغَانِيِّ، ثُمَّ مُحَمَّدَ عَبْدِهِ الَّذِي
 تَوَلَّى الْقَضَاءَ وَالْإِفْتَاءَ فِي مِصْرَ... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ أَسَامَةِ
 عَبْدِ الرَّحِيمِ-: نَالَ مُحَمَّدَ عَبْدِهِ **رَضَا الْمَاسُونِ** وَمِنْ خَلْفِهِمْ
 الْيَهُودُ، **فَعَيْنٌ مُفْتِيًّا لِلدِّيَارِ الْمِصْرِيَّةِ!** وَأَصْبَحَ صَدِيقًا
 لِلْوَرْدِ كَرْوَمَرٍ، الْمُنْدُوبِ السَّامِيِّ [الْمَنْدُوبُ السَّامِيُّ هُوَ
 لَقَبُ اسْتُخْدِمَ فِي الْإِمْبَرَاطُورِيَّةِ الْبَرِيطَانِيَّةِ لِشَخْصٍ
 الْمُكَلَّفِ بِإِدَارَةِ الْمَحْمِيَّاتِ وَالْأَرَاضِي الَّتِي لَيْسَتْ تَحْتَ
 السِّيَادَةِ الْبَرِيطَانِيَّةِ بِالْكَامِلِ] يَتِمُّ اسْتِخْدَامُ لَقَبِ
 (الْحَاكِمِ) بَدَلًا مِنْ (الْمَنْدُوبِ السَّامِيِّ) فِي حَالَةِ وُقُوعِ
 الْبَلَدِ تَحْتَ السِّيَادَةِ الْبَرِيطَانِيَّةِ الْكَامِلَةِ، وَهَذَا الشَّخْصُ
 كَانَ يَتَّبِعُ وَزَارَةَ الْمُسْتَعْمَرَاتِ الْبَرِيطَانِيَّةِ، وَكَانَ يُعْتَبَرُ
 الْحَاكِمَ الْفِعْلِيِّ فِي الْبَلَدِ الْوَاقِعَةِ تَحْتَ الْإِثْدَابِ (الَّذِي
 هُوَ فِي حَقِيقَتِهِ اِحْتِلَالٌ)، فَهُوَ يَقُومُ مِنْ خَلْفِ السُّنَّارِ
 بِإِدَارَةِ شُؤُونِ الْبِلَادِ وَالتَّدْخُلِ فِي كُلِّ كَبِيرَةٍ وَصَغِيرَةٍ
 الْبَرِيطَانِيَّةِ لِمِصْرَ، وَالْحَاكِمِ الْفِعْلِيِّ لَهَا أَتَذَاكَ. انْتَهَى
 بِاخْتِصَارٍ.

(72) وجاء على موقع بَوَايَةِ أَخْبَارِ الْيَوْمِ التَّابِعِ لِلْمَوْسِمَةِ
 الصَّحْفِيَّةِ الْمِصْرِيَّةِ (دَارُ أَخْبَارِ الْيَوْمِ) **فِي هَذَا الرَّابِطِ:**
 قَالَ الدُّكْتُورُ إِبْرَاهِيمُ الْهَدَّادُ (رئيس جامعة الأزهر)
 {تُوجَدُ بَعْضُ الْمَعْلُومَاتِ الْمَغْلُوطَةِ عَنِ **الْمَنْهَجِ التَّعْلِيمِيِّ**
فِي الْأَزْهَرِ وَدَوْرِهِ فِي مُوَاجَهَةِ الْإِرْهَابِ وَالتَّطَرُّفِ}،
 مُؤَكِّدًا أَنَّ الْمَنْهَجَ يَجْمَعُ بَيْنَ الْعَقْلِ وَالنَّقْلِ وَيَسْتَنِدُ
 لِنُصُوصِ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَضَوَابِطِ الْفَهْمِ الصَّحِيحِ
 لِلنُّصُوصِ؛ وَأَضَافَ أَنَّ السَّبَبَ الَّذِي جَعَلَ **الْأَزْهَرَ يَعْتَنِقُ**
الْمَذْهَبَ الْأَشْعَرِيَّ مِنْ حَيْثُ الْعَقِيدَةُ هُوَ أَنَّهُ مِنْذُ نَشَأَتِهِ
 حَتَّى الْآنَ قَائِمٌ عَلَى مَا قَرَّرَهُ الرَّسُولُ وَصَحْبُهُ الْكِرَامُ

ولم يُكْفَرْ أَحَدًا مِنْ أَهْلِ الْقِبْلَةِ... وَأَكَّدَ أَنَّ الْأَزْهَرَ يُطَوَّرُ مَنَاجِحَهُ لِمُوَاجَهَةِ الْعَصْرِ وَمُوَاقِبَةِ تَطَوُّرَاتِهِ. انتهى.

(73) وجاء على موقع بوابة الأزهر (الموقع الرسمي لمؤسسة الأزهر) **في هذا الرابط:** وَجَّهَ الإمامُ الأكبرُ الأستاذُ الدكتورُ أحمدُ الطيب [شيخُ الأزهر] مساءَ اليوم كلمةً للأُمَّةِ في افتتاحِ فَعَالِيَّاتِ مُؤْتَمَرٍ (مَنْ هُمْ أَهْلُ السُّنَّةِ والجماعة)، بالعاصمةِ الشيشانيةِ جروزني، وذلك بحضورِ جَمْعٍ مِنْ علماءِ الأُمَّةِ مِنْ مُخْتَلَفِ أَنْحَاءِ الْعَالَمِ، وَلَفَّتْ فَضِيلَةُ الإمامِ الأكبرِ إِلَى أَنَّ مَفْهُومَ (أَهْلِ السُّنَّةِ والجماعة) الَّذِي كَانَ يَدُورُ عَلَيْهِ أَمْرُ الأُمَّةِ الإِسْلَامِيَّةِ قُرُونًا مُتَطَاوِلَةً، نَارَعَتْهُ فِي الْآوَنَةِ الْأَخِيرَةِ دَعَاوَى وَأَهْوَاءٌ، لَيْسَتْ عِمَامَتُهُ شَكْلًا، وَخَرَجَتْ عَلَى أَصُولِهِ وَقَوَاعِدِهِ وَسِمَاخِيَةِ مَوْضُوعًا وَعَمَلًا، حَتَّى صَارَ مَفْهُومًا مُضْطَرَبًا، شَدِيدَ الاضطرابِ عِنْدَ عَامَّةِ الْمُسْلِمِينَ، بَلْ عِنْدَ خَاصَّتِهِمْ مِمَّنْ يَتَصَدَّرُونَ الدَّعْوَةَ إِلَى اللَّهِ، لَا يَكَادُ يَبِينُ بَعْضُ مَنْ مَعَالِمِهِ حَتَّى تَنْبَهُمُ [الانْبِهَامُ هُوَ اللَّبْسُ وَالْعُمُوضُ] قَوَادِمُهُ وَخَوَافِيهِ [القَوَادِمُ هِيَ كِبَارُ الرَّيْشِ فِي مُقَدِّمِ جَنَاحِ الطَّائِرِ؛ وَالْخَوَافِي صِغَارُ الرَّيْشِ، وَهِيَ تَحْتَ الْقَوَادِمِ]، وَحَتَّى يُصْبِحَ نَهْبًا تَتَخَطَّفُهُ دَعَاوَاتٌ وَنَحَلٌ وَأَهْوَاءٌ، كُلُّهَا تَرْفَعُ لَافِتَةً مَذْهَبِ أَهْلِ السُّنَّةِ والجماعة، وَتَرْغُمُ أَنَّهَا وَحْدَهَا الْمُتَخَدِّثُ الرَّسْمِيُّ بِاسْمِهِ، وَكَانَتِ النَتِيجَةُ الَّتِي لَا مَفَرَّ مِنْهَا أَنْ تَمَرَّقَ شَمْلُ الْمُسْلِمِينَ بِتَمَرَّقِ هَذَا الْمَفْهُومِ وَيَشْنِئَتِهِ فِي أَذْهَانِ عَامَّتِهِمْ وَخَاصَّتِهِمْ (مِمَّنْ تَصَدَّرُوا أَمْرَ الدَّعْوَةِ وَالتَّعْلِيمِ)، حَتَّى صَارَ التَّشَدُّدُ وَالتَّطَرُّفُ وَالْإِرْهَابُ وَجَرَائِمُ الْقَتْلِ وَسَفْكِ الدِّمَاءِ... مُضِيفًا أَنَّ الْإِمَامَ أَبَا الْحَسَنِ الْأَشْعَرِيَّ الَّذِي لُقِّبَ بِأَنَّهُ إِمَامُ أَهْلِ السُّنَّةِ والجماعةِ وُلِدَ بِالْبَصْرَةِ سَنَةَ 260 هـ، وَتُوفِيَ بِبَغْدَادَ سَنَةَ 324 هـ، جَاءَ مَذْهَبُهُ وَسَطًا بَيْنَ مَقَالَاتِ [أَيُّ مَذَاهِبِ] الْفِرَقِ الْأُخْرَى، وَقَدْ اعْتَمَدَ فِيهِ

على القرآن والحديث وأقوال أئمة السلف وعلمائهم، وكان الجديد في مذهبه هو المنهج التوفيقى الذي يَمْزُجُ بين الإيمان بالنقل واحترام العقل؛ وبين فضيلته أَنَّ المَذْهَبَ الأشعري ليس مذهباً جديداً، بل هو **عَرَضٌ** **أَمِينٌ** لعقائد السلف **بمنهج جديد**، كما أنه المذهب الوحيد الذي **لا يُكْفَرُ أَحَدًا مِنْ أَهْلِ الْقِبْلَةِ**. انتهى باختصار.

(74) وجاء على الموقع الرَّسْمِيّ لجريدة الوطن المصرية تحت عنوان (الأزهرُ يبدأ حملةً موسعةً لمواجهة التطرفِ بتبشّر الفكرِ الأشعريِّ) **في هذا الرابط**: وأعلنت المشيخة [يعني مشيخة الأزهر] عن إطلاق (مركز أبي الحسن الأشعري)، [وأبو الحسن الأشعري هو] مؤسسُ المدرسة الأشعرية التي ينتمي إليها الأزهرُ، والتي تميّزُ بأنها عقيدة العقل والمنطق وإعمال الفكر، وليس التَّعَلُّقُ دُونَما فَهْم (كما العقيدة السلفية، والتي تسببت في انتشار التطرف)؛ كما أطلق الدكتور أحمد الطيب شيخ الأزهر مؤخرًا كتابًا جديدًا بعنوان (نظرات في فكر الإمام الأشعري)، والذي لاقى إقبالاً كبيراً من جماهير القراء العربيه في (معرض الشارقة للكتاب) بحسب بيان للأزهر؛ كما بدأت المشيخة تنظيم سلسلة من اللقاءات والندوات لطلاب الأزهر لتثبيت عقيدتهم في أذهانهم، وإبعادهم عن **الأفهام الأخرى الشاذة للعقائد**؛ وفي ردّه على سؤال {مَنْ هُمُ الأشاعرة؟ ولماذا الأزهر الشريف أشعري؟} قال مركز الأزهر العالمي للفتوى الإلكترونية {إنَّ الأشاعرة هُمُ غالبُ أهلِ السُّنَّةِ والجماعة، فَهُمُ يُمَثِّلُونَ أَكْثَرَ مِنْ 90% مِنَ الْمُسْلِمِينَ}، وتابَع [أي مركز الأزهر العالمي للفتوى الإلكترونية] أنه {لهذا، فمذهبُ الأزهر الشريف وعُلمائِهِ هو المذهبُ الأشعريُّ}، كما أنه [أي

المذهب الأشعري] مذهبٌ جَمَعَ بين [الأخذ بالعقل والنقل في فهم وإثبات **العقائد**]، وأكد المركز [أي مركز الأزهر العالمي للفتوى الإلكترونية] أن {رَمَيَ الأشاعرة بأنهم خارجون عن دائرة أهل السنة والجماعة غلطٌ عظيمٌ وباطلٌ جسيمٌ، لِمَا فِيهِ مِنَ الطُّعْنِ فِي **العقائد الإسلامية المَرَضِيَّةِ والتضليل لجمهرة علماء الأمة** عَبرَ العُصور}، وشَدَّدَ [أي مركز الأزهر العالمي للفتوى الإلكترونية] على أن {مِثْلَ هَذَا الْكَلَامِ لَا يُعُولُ عَلَيْهِ وَلَا يُلْتَفَتُ إِلَيْهِ، فَلَا يَزَالُ السَّادَةُ **الأشاعرة هم جُمهُورُ العلماءِ مِنَ الْأُمَّةِ**، وَهُمْ الَّذِينَ التَّزَمُوا بَكِتَابِ اللَّهِ وَسُنَّةِ سَيِّدِنَا رَسُولِ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ- عِبْرَ التَّارِيخِ، وَمَنْ شَكَّ فِي عَقِيدَتِهِمْ فَإِنَّهُ يُخْشَى عَلَيْهِ **فِي دِينِهِ**}؛ وأكد الدكتور يسري جَعْفَر (أستاذ العقيدة والفلسفة بجامعة الأزهر بالقاهرة، ونائب رئيس مركز الفكر الأشعري) في مُحَاضَرَةٍ لَهُ مُؤَخَّرًا **لِلطَّلِبَةِ الْوَافِدِينَ** أَنَّ هُنَاكَ أَسْبَابًا مُتَعَدِّدَةً **لَاخْتِيَارِ الْأَزْهَرِ الْمَذْهَبَ الْأَشْعَرِيَّ**، أَهْمُهَا اتِّسَاعُ الْمَذْهَبِ لِيَشْمَلَ الْجَمِيعَ دُونَ تَكْفِيرٍ أَوْ إِقْصَاءٍ لِأَحَدٍ، وَهُوَ مَا جَعَلَ الْأَزْهَرَ الشَّرِيفَ يَخْتَارُ (الْمَذْهَبَ الْأَشْعَرِيَّ) وَ(الطَّرِيقَةَ الْمَآثِرِيَّةَ) الَّذِينَ يُشْكَلَانِ (مَذْهَبَ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ)؛ وَعَدَّدَ جَعْفَرُ الْأَسْبَابَ الَّتِي دَفَعَتْ الْأَزْهَرَ لِاخْتِيَارِ الْمَذْهَبِ الْأَشْعَرِيِّ وَالْمَآثِرِيَّةِ، لِمَنَاجِزِهِ الْمُخْتَلِفَةِ بِالْمَعَاهِدِ الْأَزْهَرِيَّةِ، وَلِكُلِّيَّاتِ الْعَقِيدَةِ وَأَصُولِ الدِّينِ؛ وَقَالَ جَعْفَرُ {إِنَّ السَّبَبَ الْأَوَّلَ لِاخْتِيَارِ الْمَنْهَجِ الْأَشْعَرِيِّ أَنَّ أَبَا الْحَسَنِ الْأَشْعَرِيَّ تَرَبَّى فِي كَنَفِ الْمُعْتَزَلَةِ لِمُدَّةٍ 30 عَامًا، وَبَعْدَهَا تَرَكَ الْمُعْتَزَلَةَ وَانْضَمَّ لِأَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ، لِيَضَعَ قَوَاعِدَ جَدِيدَةً تَحْمِي مَذْهَبَهُ {مُشِيرًا إِلَى {أَنَّ اللَّهَ صَنَعَ هَذَا الْمَذْهَبَ عَلَى عَيْنِهِ لِخِدْمَةِ هَذِهِ الْأُمَّةِ}؛ أَمَّا السَّبَبُ الثَّانِي، أَوْضَحَهُ جَعْفَرُ قَائِلًا {إِنَّ الْإِمَامَ الْأَشْعَرِيَّ لَمْ يُكْفَرْ أَحَدًا، حَتَّى أَنَّهُ قَالَ فِي بَدَايَةِ أَشْهَرِ كُتُبِهِ

(مَقَالَاتُ الْإِسْلَامِيِّينَ وَاخْتِلَافُ الْمُصَلِّينَ) "لَا تُكْفَرُ أَحَدًا مِنْ أَهْلِ الْقِبْلَةِ" [قَالَ الشَّيْخُ مُحَمَّدٌ صَالِحُ الْمُنْجِدِ فِي مُحَاضَرَةٍ يُعْطَوْنَ (صَوَابُ التَّكْفِيرِ "1") مُفَرَّغَةً عَلَى مَوْقِعِهِ فِي هَذَا الرَّابِطِ: عِبَارَةٌ {نَحْنُ لَا نُكْفَرُ أَحَدًا} عِبَارَةٌ ضَالَّةٌ، خَاطِئَةٌ، آثِمَةٌ، مُخَالِفَةٌ لِلْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ. انْتَهَى]، وَهُوَ مَا أَتَى عَلَيْهِ عُلَمَاءُ الْأُمَّةِ، وَالْأَزْهَرُ بِدَوْرِهِ يُعَلِّمُ أَبْنَاءَهُ أَلَّا يُكْفَرُوا أَحَدًا، فَهُوَ يُغْلِقُ بَابَ التَّكْفِيرِ حَتَّى لَا تَنْفَتِحَ أَبْوَابُ الْجَحِيمِ وَتُرَاقَ الدِّمَاءُ}؛ وَقَالَ عَبْدُ الْغَنِيِّ هِنْدِي (عَضُو مَجْمَعِ الْبَحُوثِ الْإِسْلَامِيَّةِ) {إِنَّ جُھُودَ الْأَزْهَرِ فِي نَشْرِ الْفَهْمِ الْأَشْعَرِيِّ لِلْعَقِيدَةِ أَمْرٌ جَيِّدٌ وَمُوَاجَهَةٌ حَقِيقِيَّةٌ لِلتَّطَرُّفِ الَّذِي خَلَقَتْهُ الْأَفْهَامُ الْآخَرَى}. انْتَهَى بِاخْتِصَارٍ.

(75) وَجَاءَ عَلَى مَوْقِعِ بَوَابَةِ الْأَزْهَرِ (الْمَوْقِعِ الرَّسْمِيِّ لِمُؤَسَّسَةِ الْأَزْهَرِ) فِي هَذَا الرَّابِطِ: أَكَّدَ الدُّكْتُورُ يَسْرِي جَعْفَرُ (أَسْتَاذُ الْعَقِيدَةِ وَالْفَلَسَفَةِ بِكَلِيَّةِ أَصُولِ الدِّينِ جَامِعَةِ الْأَزْهَرِ) أَنَّ الْمَذْهَبَ الْأَشْعَرِيَّ وَالْمَآثِرِيَّ الَّذِي اتَّخَذَهُ الْأَزْهَرُ الشَّرِيفُ مِنْهَجًا لَهُ أَخَذَ الْأَسْبَابَ الرَّئِيسِيَّةَ الَّتِي تُحَصِّنُ الْعَقْلَ الْأَزْهَرِيَّ، وَتَجْعَلُهُ يُوَاجِهَ الْمُتَغَيَّرَاتِ الْعَالَمِيَّةَ الَّتِي تُلَاحِظُهُ، جَاءَ ذَلِكَ خِلَالَ إِحْدَى تَدَوَاتِ (نَحْوِ عُقُولٍ مُخَصَّنَةٍ) الَّتِي نَظَّمَهَا قِطَاعُ الْمَعَاهِدِ ضِمَّنَ الْبَرْنَامِجِ التَّثْقِيفِيِّ لِمُعَلِّمِي وَمُعَلِّمَاتِ الْأَزْهَرِ الشَّرِيفِ، صَبَاحَ الْيَوْمِ الْخَمِيسِ 15 مَارِسَ بِمَنْطِقَةِ الْقَلْيُوبِيَّةِ الْأَزْهَرِيَّةِ؛ وَأَوْضَحَ الدُّكْتُورُ يَسْرِي جَعْفَرُ (نَائِبُ رَئِيسِ مَرْكَزِ الْفِكْرِ الْأَشْعَرِيِّ) أَنَّ الْمُتَغَيَّرَاتِ الْمُتَلَاخِضَةَ فِي الْعَالَمِ أَوْجَدَتْ الْكَثِيرَ مِنَ الْأَسْبَابِ الَّتِي دَفَعَتْ فَضِيلَةَ الْإِمَامِ الْأَكْبَرِ الْأَسْتَاذِ الدُّكْتُورِ أَحْمَدَ الطَّيِّبِ (شَيْخِ الْأَزْهَرِ) إِلَى إِنْشَاءِ (مَرْكَزِ أَبِي الْحَسَنِ الْأَشْعَرِيِّ لِلدِّرَاسَاتِ)، وَقَالَ جَعْفَرُ {إِنَّا تَعَلَّمْنَا فِي الْأَزْهَرِ كَيْفِيَّةَ الْجَمْعِ بَيْنَ النُّقْلِ وَالْعَقْلِ، وَهُوَ مَا يُحَقِّقُ الْحَصَانَةَ فِي الْعُقُولِ

الأزهرية، فلا تُتركُ النصوص ولا تَعْمَلُ على ظاهر النص، وأشار نائب رئيس مركز الفكر الأشعري إلى أن المنهج الأزهرى حافظ على وَسْطِيَّةِ الشعب المضري بل وَسْطِيَّةِ العالم الإسلامي كله، وهو ما يعود في الأساس للمنهج الأشعري... فالجميع يعلم أن الأزاهرة باختلاف مستوياتهم أقوياء مُحَصِّنِينَ بالمنهج الأزهرى الأشعري، لأنهم يعبدون الله على علم وبصيرة... وأخيراً يحب إعانة العقول المُحَصَّنة ودَعْمَهَا بِمُخْتَلِفِ الوسائل، في إطار دولة القانون والمؤسسات؛ ومن جانبه وجّه الدكتور حسن خليل (مدير الشؤون الفنية بمشيخة الأزهر الشريف) عدّة رسائل هامة إلى الحضور، أولها أننا أبناء مؤسسة يصل عمرها إلى أكثر من ألف عام قائمة على المسجد الأزهر الشريف، مَهْدِ العلم الديني الأصيل، وقامت على جِراسَةِ الدين والشرع أكثر من ألف عام، الرسالة الثانية أن العقل المُحَصَّن هو السبيل لتكليف صحيح تُنفذ به تعليمات الشرع، وأشار إلى أن تَحْصِينَ العقل يكون في المدرسة والمسجد والأسرة، فعقولُ أبنائنا أمانة في أعناقنا، وَسَطَ ظُرُوفٍ تَغَيَّرَتْ وَتَيَّارَاتٍ تَتَجَاذَبُ الْعُقُلُ كَثِيرًا، وَالْعَقْلُ إِذَا تَحَصَّنَ أَصْبَحَ سَدًّا مَنِيعًا ضِدَّ الْأَعْدَاءِ الْمُتَرَبِّصِينَ، الَّذِينَ يُدَلِّسُونَ الْحَقَائِقَ وَيُرَوِّضُونَ الْوَاقِعَ وَالتاريخ. انتهى باختصار.

(76) وجاء على موقع بوابة أخبار اليوم التابع للمؤسسة الصحفية المصرية (دار أخبار اليوم) في هذا الرابط: قال فضيلة الإمام الأكبر أحمد الطيب، خلال حديثه الأسبوعي على قناة (الفضائية المصرية) {أما إجابتي عن سؤال (من هم أهل السنة والجماعة) فأني استدعيها من منهج التعليم بالأزهر، الذي تَرَبَّيْتُ عليه ورافقني منذ طفولتي وحتى يومنا هذا، دارسًا لمُتُون

هذا المنهج وشُروحه غَبَرَ رُبْع قَرْنٍ مِنَ الزَّمانِ، ومُتَأَمِّلاً في منهجه الجَواري بين المَثْنِ والشرح والحاشية والتقرير، في **تدريسي لعلوم أصول الدين فُرابة 40 عاماً من الزَّمان**، وقد تَعَلَّمْتُ مِنْ كِتَاب (شرح الخريدة) لأبي البركات الدردير [قال الشيخ أحمد الجندي في (الصدق والتحقيق) تحت عنوان (تعريف بالشيخ الدردير): هو الإمام القطب العلامة الفقيه، شيخ الطريقة والحقيقة، سيدي أحمد بن محمد بن أحمد بن أبي حامد العدوي الأزهري الخلوتي، الشهير بالدردير أبي البركات، فقيه صوفي، ولد بقرية بني عدي (من صعيد مصر)، تَوَلَّى مشيخة الطريقة الخلوتية، بمسجده بالقرب من الجامع الأزهر، وكذلك الإفتاء بالجامع الأزهر، وصنّف ودَرَسَ حتى تُوفِّيَ سَنَةَ 1201هـ. انتهى باختصار. وقال الشيخ إدريس محمود إدريس في (مظاهر الانحرافات العقدية عند الصوفية): ومن الْمُتَصَوِّفِ الَّذِينَ قالوا بأنَّ أَضْلَ الوُجُودِ محمد بنُ عبدالله عليه أفضلُ الصلاة والتسليم أحمدُ الدردير] في المرحلة الابتدائية أنَّ أَهْلَ السُّنَّةِ والجماعة هُمُ الْأَشاعِرَةُ والمَائِريَّةُ؛ وأضافَ {تَعَلَّمْتُ في المرحلة الثانوية أنَّ أَهْلَ الْحَقِّ هُمُ أَهْلُ السُّنَّةِ والجماعة، وأنَّ هذا المصطلح إنما يُطْلَقُ على أَتْباعِ إمامِ أَهْلِ السُّنَّةِ أبي الحسن الأشعري، وأَتْباعِ إمامِ الْهُدَى أبي منصور المَائِريَّةُ}. انتهى باختصار.

(77) وجاءَ على موقع بوابة الأزهر (الموقع الرسمي لمؤسسة الأزهر) **في هذا الرابط**: وأكَّدَ جَعْفَرُ [أستاذ العقيدة والفلسفة بجامعة الأزهر بالقاهرة، ونائب رئيس مركز الفكر الأشعري] في مُحاضَرَتِهِ أَنَّهُ لَا فارقَ كَبِيرٌ بَيْنَ مَذْهَبِي المَائِريَّةِ والأشعريَّةِ، **والاثْنانِ يُمَثِّلانِ مذهبَ أَهْلِ السُّنَّةِ والجماعة**، ويُعَبِّرانِ عن وَسَطِيَّةِ

الإسلام وسَمَاحَتِهِ، مُشِيرًا إِلَى أَنَّ الْجَمِيعَ أَدْرَكَ الْآنَ قِيمَةَ الْأَزْهَرِ وَوَسْطِيَّتِهِ، وَجَاءُوا إِلَيْهِ بِاعْتِبَارِهِ قِبْلَةَ الْعُلَمَاءِ، وَكَعْبَةَ الْعِلْمِ. انتهى.

(78) وجاء على الموقع الرسمي لجريدة الشورى المصرية تحت عنوان (الأزهر الشريف يوافق على فتح مركز لتدريس الفكر الأشعري) [في هذا الرابط](#): قال الدكتور يسري جعفر (أستاذ العقيدة والفلسفة بجامعة الأزهر) أن المجلس الأعلى للأزهر وافق على إنشاء **مركز الفكر الأشعري**، وأضاف في بيان له اليوم الثلاثاء، أن الإمام الأكبر فضيلة الشيخ أحمد الطيب كلفه برئاسة المركز والعمل على إعداد تصور مبدئي لمسيرة العمل خلال الفترة المقبلة، وأن طرح التصور من أجل تفعيل قرار المجلس الأعلى للأزهر **لتفعيل ودعم الفكري الأشعري**، مشيرًا إلى أن المركز سيضم أربعة أقسام علمية هي (البحث العلمي والدعم الفني، والثقافة والتواصل المجتمعي، والدعوة والإرشاد، ومتابعة المناهج الأزهرية)؛ وأوضح جَعْفَرُ أن المركز يَسْتَهْدِفُ نَشْرَ الْفِكْرِ الْأَشْعَرِيِّ الْمُعَبَّرِ عَنْ وَسْطِيَّةٍ وَسَمَاحَةِ الْإِسْلَامِ وَاعْتِدَالِهِ، وَسَتُلْقَى بِهِ مُحَاضِرَاتٌ لِلوُعَاظِ وَالْأُئِمَّةِ الْوَافِدِينَ مِنَ الْخَارِجِ وَالطَّلَابِ وَطَالِبَاتِ الْمُدُنِ الْجَامِعِيَّةِ. انتهى.

(79) وجاء على موقع قناة العربية الفضائية الإخبارية السعودية تحت عنوان (الطيب يجيب عن سؤال "لماذا يتبنى الأزهر المذهب الأشعري؟")؛ في كلمة له اليوم الأربعاء حول **تجديد الخطاب الديني**، كشف الدكتور أحمد الطيب (شيخ الأزهر) عن سبب تَمَسُّكِ الْأَزْهَرِ بِالْمَذْهَبِ الْأَشْعَرِيِّ، وَلِمَاذَا ظَلَّ يَتَمَسَّكُ بِهِ طَوَالَ 10 قُرُونٍ هِيَ تَارِيخُ وَعَمْرُ الْأَزْهَرِ، مؤكداً أن السبب

الرئيسي في ذلك يرجع إلى أن هذا المذهب كان انعكاساً صادقاً أميناً لما كان عليه النبي عليه الصلاة والسلام وصحابته وتابعوهم من يسر وبساطة في الدين؛ وقال الدكتور أحمد الطيب (شيخ الأزهر) إن الأزهر تبنى المذهب الأشعري وروجه في سائر أقطار المسلمين. انتهى باختصار.

(80) وجاء على جريدة اليوم السابع المصرية تحت عنوان (ماذا تعرف عن المذهب الأشعري): وقال الدكتور أحمد كريمة (أستاذ الفقه المقارن بجامعة الأزهر) {إن مذهب أبي الحسن الأشعري هو الأقرب لسنة النبي صلى الله عليه وسلم، وتلفت الأمة المسلمة هذا المذهب بالقبول، حيث أنه يعد المذهب المعتمد للأزهر الشريف منذ 1070 عاماً؛ وأضاف أستاذ الفقه المقارن بجامعة الأزهر، في تصريحات لـ (اليوم السابع) أن مذهب الأشاعرة لا يكفر أحداً، استناداً إلى قول الله عز وجل {وَلَا تَقُولُوا لِمَنْ أَلْقَى إِلَيْكُمُ السَّلَامَ لَسْتَ مُؤْمِنًا}. انتهى باختصار.

(81) وفي فيديو بعنوان (أحمد الطيب "الحنابلة متطرفون، والأشاعرة والماتريدية هم أهل السنة") قال شيخ الأزهر (أحمد الطيب): **هذان المذهبان متطرفان**، **اللي هما مذهب الاعتزال ومذهب الحنابلة [قلت: هو هنا عني بمذهب الحنابلة مذهب السلف الصالح الذي هو مذهب أهل السنة والجماعة حقاً]**، في الوسط جاء مذهب الأشاعرة والماتريدية، وهؤلاء هم أهل السنة والجماعة [جاء في موسوعة الفرق المنتسبة للإسلام (إعداد مجموعة من الباحثين، بإشراف الشيخ علوي بن عبد القادر السقاف): الماتريدية والأشاعرة فرقة واحدة من ناحية المعتقد،

أَوْ كَادَتَا أَنْ تَكُونَا فِرْقَةً وَاحِدَةً عَلَى أَقَلِّ تَقْدِيرٍ، وَمَا بَيْنَهُمَا مِنَ الْخِلَافِ فَهُوَ يَسِيرٌ وَغَالِبُهُ لَفْظِيٌّ، وَهُمَا وَاسِطَةٌ بَيْنَ (أَهْلِ السُّنَّةِ) وَ(الْجَهْمِيَّةِ الْأُولَى وَالْمُعْتَزِلَةِ).
انتهى... ثم قال -أي الشيخ أحمد الطيب-: مَنْ هُمْ أَهْلُ السُّنَّةِ إِنْ لَمْ يَكُنِ الْأَشَاعِرَةُ وَالْمَأْثُرِيَّةُ هُمْ أَهْلُ السُّنَّةِ؟! انتهى.

(82) وعلى موقع جامعة الأزهر [في هذا الرابط](#) قال الشيخ محمد عبدالصمد مهنا (مستشار شيخ الأزهر للعلاقات الخارجية والتعاون الدولي، ورئيس الأكاديمية العالمية **لدراسة التصوف** وعلوم التراث، وأمين عام جمعية العشيرة المحمدية **الصوفية**): الأزهر هو **الهيئة العالمية الإسلامية الكبرى** التي تقوم على حفظ التراث الإسلامي ودراسته وتحليلته ونشره، **وتَحْمِلُ أمانة الرسالة الإسلامية إلى كل الشعوب**. انتهى.

(83) وجاء على موقع بوابة الأزهر (الموقع الرسمي لمؤسسة الأزهر) [في هذا الرابط](#): في إطار **الدَّورِ الْعَالَمِيِّ الَّذِي يَضطلعُ بِهِ الْأَزْهَرُ**، ورساليته الإنسانية السامية، ودوره الاجتماعي في السلم الدولي، أسَّستُ مشيخة الأزهر الشريف (مرصد الأزهر لمُكَافَحةِ التطرف) لرصد ومتابعة ومجابهة الأفكار والأيدولوجيات المتطرفة التي تتبناها الجماعات الإرهابية بشتى أنواعها، وكذلك **للقوف على أحوال المسلمين في جميع أرجاء العالم والتركيز على نشر صحيح الإسلام وإبراز دوره في دعم قيمة الإنسان والإنسانية، وذلك باثني عشر لغة حية**، يعمل بالمرصد مجموعات من الشباب الباحثين والباحثات الذين يجيدون العديد من اللغات الأجنبية إجابة تامة ويعملون **بجدٍ ودأبٍ على مَدَارِ السَّاعَةِ** لرصد كل ما تبثه

التنظيمات المتطرفة ومتابعة كل ما يُنشر عن الإسلام والمسلمين على مواقع الإنترنت وصفحات التواصل الاجتماعي، ومراكز الدارسات والأبحاث المعنية بالتطرف والإرهاب، والقنوات التليفزيونية، وإصدارات الصحف والمجلات، ويرد عليها من خلال لجان متخصصة، **ليغلق على الإرهابيين والمتطرفين وأصحاب الآراء المتشددة جميع المنافذ التي يتسلل منها إلى عقول الشباب...** افتتح فضيلة الإمام الأكبر الأستاذ الدكتور أحمد الطيب شيخ الأزهر (مرصد الأزهر لمكافحة التطرف) في الثالث من شهر يونيو 2015م ليَكُون أحد أهم الدعائم الحديثة لمؤسسة الأزهر العريقة، **وقد وَصَفَهُ فضيلته بأنه {عينُ الأزهر الناضرةُ على العالم}.** انتهى باختصار.

(84) وقال كمال حبيب في (مجلة البيان، التي يرأس تحريرها الشيخ أحمد بن عبدالرحمن الصويان "رئيس رابطة الصحافة الإسلامية العالمية") تحت عنوان (مناهج التعليم الديني في العالم الإسلامي): ثم جاء انقلاب يوليو [يعني الانقلاب العسكري على نظام الحكم في مصر في 23 يوليو 1952م] وأصدر (قانون تطوير الأزهر) حيث فصل أوقافه عنه، واستولت عليها وزارة الأوقاف، كما **جَعَلَ شيخه تابعًا** لوزير يساري [أي علماني] في هذا الوقت هو (كمال رفعت)، وأصبحت المؤسسة الأزهرية التي هي بالأساس مؤسسة أهلية علمية لها أوقافها المستقلة وتُمارس الاجتهاد ولها تقاليدُها بعيدًا عن يد الدولة، **أصبحت في قبضة الدولة،** وحدثني (الشيخ الشعراوي) الذي كان يعمل مديرًا لمكتب الشيخ حسن مأمون [هو شيخ الأزهر ومفتي الديار المصرية الأسبق] أنه -أي الشيخ حسن مأمون- لم يكن يستطيع أن ينقل الفراش من مكتبه، أي نُزعت

مِنَ الْأَزْهَرِ كُلِّ أَسْلِحَتِهِ، **وَصَارَ شَيْخُ الْأَزْهَرِ** الَّذِي كَانَ يُمَثِّلُ ضَمِيرَ الْأُمَّةِ كُلِّهَا **مُجَرَّدَ مُوظَّفٍ لَدَى الْمَوْسِسَةِ الْحَاكِمَةِ لَا يَخْرُجُ قَيْدَ أَنْمَلَةٍ عَمَّا تَطْلُبُ مِنْهُ**، رَغْمَ أَنَّ الْعُلَمَاءَ فِي التَّقَالِيدِ الْإِسْلَامِيَّةِ هُمْ بِالْأَسَاسِ مُرَاقِبُونَ لِلسُّلْطَةِ وَضَابِطُونَ لِسُلُوكِهَا، وَهُمْ مُعَبَّرُونَ عَنِ الْأُمَّةِ فِي مُوَاجَهَةِ السُّلْطَةِ... وَخُوصِرَ الْمُخَالِفُونَ لَشَيْخِ الْأَزْهَرِ وَخُوكِمُوا وَغُزِلُوا وَشُرِّدُوا فِي الْآفَاقِ... وَقَالَتْ وَكِيلَةُ وَزَارَةِ الْخَارِجِيَّةِ **[الْأَمْرِيكِيَّة]** لِلشُّؤْنِ الْعَالَمِيَّةِ أَمَامَ اجْتِمَاعِ (لَجْنَةِ الْحُرِيَّاتِ الدِّينِيَّةِ) الْمَعْنِيَّةِ بِمُتَابَعَةِ الْحَالَةِ الدِّينِيَّةِ فِي الْعَالَمِ وَفَوْقَ الرُّؤْيَا الْأَمْرِيكِيَّةِ {عَلَيْنَا أَنْ نَضُمَّ الْمَزِيدَ مِنْ عُلَمَاءِ الْمُسْلِمِينَ إِلَى بَرَامِجِ التَّبَادُلِ الثَّقَافِيِّ وَالْأَكَادِيمِيِّ الَّتِي تُمَوِّلُهَا أَمْرِيكَا، إِنَّمَا نَرِيدُ الْوَصُولَ إِلَى جَمْهُورٍ أَكْبَرَ فِي الْمَجْتَمَعَاتِ الْإِسْلَامِيَّةِ، وَذَلِكَ بِهَدَفٍ دَعَمَ أَصْوَاتِ التَّسَامُحِ فِي الدُّوَلِ الْآخَرَى وَعَوْدَةِ النَّاسِ لِلتَّسَامُحِ}، وَأَفْكَارُ التَّسَامُحِ تَعْنِي **إِلْغَاءَ كُلِّ مَا يَتَّصِلُ بِمَفْهُومِ الْوَلَاءِ وَالْبِرَاءِ وَالتَّمَايُزِ عَلَى أُسَاسِ الْعَقِيدَةِ؛** فَهُمْ يُرَوِّجُونَ لِفِكْرَةِ (الْإِنْسَانِ الْكَوْنِيِّ) أَيِ الْإِنْسَانِ الَّذِي لَا يَشْعُرُ بِأَيِّ انْتِمَاءٍ خَاصٍّ لِدِينٍ أَوْ لِدَوْلٍ أَوْ لِعَقِيدَةٍ أَوْ لِقَضِيَّةٍ... إِنْ أَمْرِيكَا تَسْعَى الْيَوْمَ عَبْرَ التَّدْخُلِ فِي مَنَاحِجِ التَّعْلِيمِ الدِّينِيِّ عَلَى وَجْهِ الْخُصُوصِ لِلتَّأْثِيرِ عَلَى الْأَجْيَالِ الْقَادِمَةِ لِلْأُمَّةِ الْإِسْلَامِيَّةِ، أَيُّ أَنَّهَا تَعْمَلُ لِلسَّيْطَرَةِ عَلَى الْمُسْتَقْبَلِ فِي الْعَالَمِ الْإِسْلَامِيِّ، وَهِيَ تَشْعُرُ أَنَّهَا لَا يُمَكِّنُهَا السَّيْطَرَةُ عَلَى هَذَا الْمُسْتَقْبَلِ إِلَّا عَنْ طَرِيقِ السَّيْطَرَةِ عَلَى عُقُولِ شَبَابِهِ وَأَبْنَائِهِ، وَهَذَا لَا يُمَكِّنُ تَحْقِيقَهُ إِلَّا عَنْ طَرِيقِ الْعَبَثِ بِمَنَاحِجِ التَّعْلِيمِ الدِّينِيِّ خَاصَّةً، إِنْ الْأُمَّةُ الْإِسْلَامِيَّةُ بِحُكْمِ صِفَتِهَا هِيَ أُمَّةٌ رُوحُهَا هُوَ الدِّينُ، وَتَارِيخُهَا وَثَقَافَتُهَا وَنَشَاطُهَا كُلُّهَا بِالْأَسَاسِ حَوْلَ الدِّينِ، وَتَرْغُ دِينَهَا أَوْ التَّلَافُؤُ بِهِ مِنْ قَبْلِ قُوَّةٍ خَارِجِيَّةٍ هُوَ خَطَرٌ لَا يُمَكِّنُ الِاسْتِهَانَةَ بِهِ أَوْ التَّقْلِيلَ مِنْ شَأْنِهِ، لِأَنَّهُ خَطَرٌ وَقَصْفٌ مُوَجَّهٌ إِلَى الْعَقْلِ وَالرُّوحِ،

هو قَصْفٌ مُوجَّهٌ إِلَى الجُّدُورِ، وهو **خَطَرٌ يَسْتَهْدِفُ اغْتِيَالَ الأُمَّةِ...** الأُمَّةُ كُلُّهَا بِحَاجَةٍ إِلَى تَدَبُّرِ طَبِيعَةِ الْحَرْبِ الَّتِي تُوَاجِهُهَا، إِنَّهَا حَرْبٌ صَلِيبِيَّةٌ، الإِجْلَابُ فِيهَا بِالْخَيْلِ وَالرَّجُلِ مِنْ جَانِبٍ، **وبالغزو الفكري والثقافي لِهَذِمِ قواعِدِ الأُمَّةِ وأُسُسِهَا** مِنْ نَاحِيَةٍ أُخْرَى... إِنْ الدَّهْشَةُ سَوْفَ تُلْحِمُنَا إِذَا عَلِمْنَا أَنَّ **مُؤَسَّسَةً تُسَمَّى (كِير) تَتَّبِعُ المخابرات المركزية الأمريكية** هِيَ الَّتِي تَقْوُمُ بِالتَّخْطِيطِ **للمناهج** فِي وَزَارَةِ التَّرْبِيَةِ وَالتَّعْلِيمِ الْمِصْرِيَةِ [قَالَ الشَّيْخُ أَحْمَدُ الرِّيسُونِي (رئيس الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين) فِي مَقَالَةٍ لَهُ **على هذا الرابط**: وَأَمَّا الدَّوْلَةُ الْمِصْرِيَّةُ بِكُلِّ مُؤَسَّسَاتِهَا وَمُرَافِقِهَا وَتَوَابِعِهَا دَاخِلَ الْمَجْتَمَعِ، فَتَحْكُمُهَا وَيَتَحَكَّمُ فِيهَا تَجَالُفُ الْعَسْكَرِ وَالْمُخَابَرَاتِ وَالْإِسْتِبْدَادِ وَالْفَسَادِ وَالبَطْلَانِيَّةِ وَالْعَدْرِ وَالْمَكْرِ. انْتَهَى]... والدَّهْشَةُ سَتُمْسِكُ بِتَلَايِينِنَا إِذَا عَلِمْنَا أَنَّ وَفَدَ الْـ (إِف بِي آي) [يعني مَكْتَبَ التَّحْقِيقَاتِ الْفِيدِرَالِي الْأَمْرِيكِي] قَدْ التَّقَى شَيْخَ الْأَزْهَرِ، **وَوُفُودُ الْكَوْنَجَرَسِ تَلْتَقِيهِ لِلإِطْمِئْنَانِ عَلَى مَنَاهِجِ الْأَزْهَرِ...** وَنُورِدُ مَا قَالَهُ وَزِيرُ التَّعْلِيمِ الْمِصْرِيِّ فِي حِوَارٍ مَعَ إِحْدَى الصُّحُفِ، قَالَ {المَنَاهِجُ الدِّينِيَّةُ تَتِمُّ صِيَاغَتُهَا بِإِشْرَافِ شَيْخِ الْأَزْهَرِ، وَهُوَ رَجُلٌ لَا يَسْتَطِيعُ أَحَدُ التَّشْكِيكِ فِي اسْتِنَارَتِهِ وَتَقَدُّمِهِ، وَهُوَ يُعْلِنُ مَسْئُولِيَّتَهُ دَائِمًا عَنْ كُلِّ مَا يُدْرَسُ مِنْ تَرْبِيَّةٍ دِينِيَّةٍ دَاخِلَ وَزَارَةِ التَّرْبِيَةِ وَالتَّعْلِيمِ، وَشَارَكَ بِنَفْسِهِ فِي دَوْرَةِ تَدْرِيبِيَّةٍ لِمُدَّرِّسِي التَّرْبِيَّةِ الدِّينِيَّةِ بِالْوِزَارَةِ، وَبِالْفِعْلِ تَمَّ تَغْيِيرُ الْكَثِيرِ مِنْ هَذِهِ الْمَنَاهِجِ [قَالَ الشَّيْخُ أَبُو قَتِيْبَةِ التَّبُوكِيِّ فِي (تَجْدِيدِ الدَّارَسِ فِي حُكْمِ الْمَدَارِسِ): أَقُولُ، إِذَا كَانَتْ هَذِهِ الْمَنَاهِجُ الْمَوْجُودَةُ خَالِيًا فَاسِدَةً، فَكَيْفَ بَعْدَ التَّغْيِيرِ وَالتَّبْدِيلِ إِرْضَاءً لَأَمْرِيكََا. انْتَهَى] حَتَّى يُمَكِّنَ صِيَاغَةَ عَقْلِ الْإِنْسَانِ الْجَدِيدِ غَيْرِ الْمُتَطَرِّفِ، وَذَلِكَ لِأَنَّنَا نَعْتَقِدُ أَنَّ الْعَقْلَ هُوَ جَوْهَرُ الْإِسْلَامِ، وَعِشْرَاتُ الْآيَاتِ تُحْصَى عَلَى

العقلانيَّة وإعمال العقل والفكر وقبول الآخر والتسامح والأخلاق والتكامل والرَّحمة}، وهذا بالفعل هو ما تُريده أمريكا، ونحن نندهِش ونتساءل، وهل كانت الوزارة قبل هذا الوزير ومنذُ وُجِدَتْ وزارةُ التعليم في داهية غمياء بلا عقل ولا فكر ولا قبول الآخر ولا التسامح معه؟!، وهل كان الطلاب لا يعرفون كل هذا؟!، لكنها الأجندة الأمريكيَّة الجديدة، حين يربط العقل والتسامح بها فإنها تعني **عقلاً خاصاً وتسامحاً خاصاً تُجاء أعداء هذه الأمة وتجاه تاريخها**، ومن الإنسان غير المتطرف **[أي من وجهة النظر الأمريكيَّة]؟ [هو] الإنسان الأمريكي**، الإنسان الشرق أوسط الذي لا يشعُر **بالهوية** ولا يعترف بالقيم وإنما يؤمن فقط **بالمصلحة**، إنسان البراجماتيَّة **[البراجماتيَّة هي مذهب فلسفي يُخضع كل شيء لمبدأ (النفعية)]** والنفعية، وتُدرِك أمريكا وتُدرِك الغربُ معها أن التعليم في أوروبا كان **المدخل للسيطرة على الفرد وعلى الأمة**، وكان أساس بناء الدولة القوميَّة العلمانية في أوروبا، ففكرة العلاقة بين الهيمنة والتعليم في الغرب أساسية، لذا فهم يحاولون **الهيمنة والسيطرة والإخضاع عبر التعليم**، عبر تغيير مناهج التعليم الديني في مصر والسعودية وباكستان واليمن. انتهى باختصار.

(85) وجاء على موقع بوابة الأزهر (الموقع الرسمي لمؤسسة الأزهر) **في هذا الرابط**: عقد مركز الأزهر العالمي للفتوى الإلكترونية، اليوم الاثنين، بمشيخة الأزهر الشريف، مُحاضرة علمية وتوعويَّة بعنوان (معالم المنهج الأزهري)، **لطلاب من جامعة الأزهر**، في إطار برنامج **التعاون بين مؤسسة الأزهر الشريف ووزارة الدفاع**، لتنمية روح الولاء والانتماء للوطن، بحضور الدكتور محمد المحرصاوي، رئيس جامعة الأزهر،

والدكتور محمد الجبّة، الأستاذ بجامعة الأزهر، والأستاذ أسامة الحديدي، مدير مركز الأزهر العالمي للفتوى الإلكترونية؛ في بداية اللقاء قال المحرصاوي {إنَّ منهج الأزهر الشريف **مَعَالِمٌ مَّيَّزَتْهُ عَنْ غَيْرِهِ مِنَ الْمَنَاهِجِ جَعَلَتْ الْكَثِيرَ مِنْ دُولِ الْعَالَمِ تُرْسِلُ أَبْنَاءَهَا لِلدِّرَاسَةِ فِي الْأَزْهَرِ الشَّرِيفِ**؛ مِنْ جَانِبِهِ قَالَ الْحَدِيدِي {**إِنَّ الشَّخْصِيَّةَ الْمَصْرِیَّةَ تَتَّسِمُ بِصِفَاتٍ ثَابِتَةٍ وَعَزِيمَةٍ قَوِيَّةٍ، تَرْتَكِزُ عَلَى مَاضٍ عَرِيقٍ، تَنْظُرُ إِلَى حَاضِرِهَا لِتُبْنِي مُسْتَقْبَلًا مُشْرِقًا**، مُبَيَّنًا أَنَّ **طُلَّابَ الْأَزْهَرِ أَصْحَابَ رِسَالَةٍ مُهِمَّةٍ هِيَ التَّأْثِيرُ فِيمَنْ حَوْلَهُمْ بِمَا تَعَلَّمُوهُ مِنَ الْأَزْهَرِ وَالْوَسْطِيَّةِ وَالْإِعْتِدَالِ**؛ وَفِي ذَاتِ السِّيَاقِ أَوْضَحَ الدُّكْتُورُ مُحَمَّدُ الْجَبَّةُ، أَنَّ الْأَزْهَرَ الشَّرِيفَ هُوَ الْحِصْنُ الَّذِي انْتَهَتْ إِلَيْهِ مَوَارِثُ النَّبُوَّةِ وَاسْتَقَرَّتْ فِيهِ أَمَانَةُ السَّلَفِ الصَّالِحِ، مُؤَكِّدًا أَنَّ الْأَزْهَرَ انْتَقَى أَفْضَلَ الْمَنَاهِجِ لِتَدْرِيسِهَا لِطُلَّابِهِ وَهَذَا هُوَ سِرُّ بَقَائِهِ لِأَكْثَرِ مِنْ أَلْفِ عَامٍ، مُبَيَّنًا أَنَّ هَذَا الْمَنَهْجَ هُوَ مِنْهُجٌ عِلْمِيٌّ مُنْضَبِطٌ فِي فَهْمِ الدِّينِ، وَيَعْمَلُ عَلَى تَخْرِيجِ عَالِمٍ يَفْهَمُ مُرَادَ الشَّارِعِ وَيُذَرِّكُ أَحْوَالَ الْوَاقِعِ. انْتَهَى بِاخْتِصَارٍ.

(86) وجاء على الموقع الرسمي لجريدة الدستور المصرية تحت عنوان (أسرار رجال الأزهر داخل الطرق الصوفية في مصر) **في هذا الرابط**: ظَهَرَتْ مُؤَخَّرًا مَلَامُحُ الْعِلَاقَةِ الْوُطَيْدَةِ الَّتِي تَجَمَّعُ بَيْنَ مُؤَسَّسَةِ الْأَزْهَرِ الشَّرِيفِ وَالطَّرِيقِ الصُّوفِيَّةِ، بَعْدَ إِعْلَانِ **عَدَدٍ مِنَ الرُّمُوزِ الْأَزْهَرِيَّةِ عَزَمَهُمْ تَكْوِينَ طَرِيقٍ جَدِيدَةٍ**، عَلَى رَأْسِ هَؤُلَاءِ الدُّكْتُورُ (عَلِي جَمْعَةُ) عَضُو هَيْئَةِ كِبَارِ الْعُلَمَاءِ [وَمُفْتِي مِصْرَ] الَّذِي أَعْلَنَ تَأْسِيسَ الطَّرِيقَةِ (الصَّدِيقِيَّةِ الشَّاذِلِيَّةِ)، وَالشَّيْخُ الطَّاهِرُ مُحَمَّدُ أَحْمَدُ الطَّاهِرُ الْحَامِدِي [أَمِينُ عَامِ اللِّجْنَةِ الْعَلِيَا لِلدَّعْوَةِ، بِالْأَزْهَرِ] الَّذِي أَعْلَنَ تَأْسِيسَ الطَّرِيقَةِ (الْعَامَرِيَّةِ الْخُلُوتِيَّةِ) ... وَتَارِيخِيَا يَجْمَعُ

الأزهرِيُّونَ بالطُّرُقِ الصُّوفِيَّةِ علاقَةٌ رُوحِيَّةٌ خَاصَّةٌ...
(الدستور) تَفْتَحُ مَلَفَ الأزهر والصوفيَّةِ، وتُسَلِّطُ الضُّوءَ
على العلاقَةِ الخَاصَّةِ التي تَجَمَّعُ بين التِّيَّارَيْنِ، **وطبيعةِ**
التَّواصُلِ بين (أهلِ المَدَدِ) وأقطابِ المؤسَّسةِ الدِّينيَّةِ
الكُبْرَى في مِصْرَ، وأسبابِ انجذابِ المَشَايخِ لتلكِ
الطُّرُقِ، في مُواجهَتِهِم للفِكرِ الإخوانيِّ والسلفيِّ... ثم
قالَ -أي موقعَ جريدةِ الدستور- تحتَ عنوانِ (بالأسماءِ،
سيطرةُ لـ (أهلِ المدد) في الجامعة والمشيخة وهيئة
كبار العلماء): الشيخ (محمد الفحام) الذي تَوَلَّى مشيخةَ
الأزهر [أي مَنصِبَ شيخِ الأزهر] بين عامَي (1969 و
1973) كان **مِن أَتْبَاعِ (الطريقةِ الشاذليَّةِ)**، وتَلَّاه في
المَنصِبِ الشيخُ (عبدالحليم محمود) الذي تَوَلَّى المشيخةَ
بين عامَي (1973 و1978)، **وكان يَتَّبِعُ نَفْسَ الطريقةِ،**
وإن كان معروفًا بِحُبِّهِ لِكُلِّ الطُّرُقِ الصُّوفِيَّةِ وأوْلِيائِها؛
أما الشيخُ (جَادُ الحَقِّ على جَادِ الحَقِّ) الذي تَوَلَّى
المشيخةَ بين عامَي (1982 و1996) فكان مِّن أَتْبَاعِ
(الطريقةِ النقشبندية)، وتَبَّعَهُ في المَنصِبِ الشيخُ (سيد
طنطاوي) الذي كان صُوفِيًّا مُجِبًّا لأوْلِيَاءِ اللَّهِ الصَّالِحِينَ؛
وعلى نَفْسِ النِّهَجِ يَأْتِي الدكْتُورُ (أحمد الطيب) شيخُ
الأزهر الحَالِي الذي يَتَّبِعُ (الطريقةَ الخلوتيةَ الحسانية)
التي يَتَوَلَّى شقيقُهُ الشيخُ (محمد الطيب) مشيختَها،
ومِنَ المعروفِ أَنَّ جَدَّ الشيخِ الطيبِ ووالدَهُ كانا مِّن
مَشَايخِ الطُّرُقِ الصُّوفِيَّةِ؛ ولا يَقْتَصِرُ الانتماءُ إلى الطُّرُقِ
الصُّوفِيَّةِ على مَشَايخِ الأزهرِ فقط، بَلْ يَتَعَدَّاهُم إلى
أَعْضَاءِ هَيْئَةِ كِبَارِ الْعُلَمَاءِ، ويَأْتِي في مُقَدِّمَةِ هؤُلاءِ
الدكْتُورُ (محمد مهنا، مستشارُ شيخِ الأزهر الحَالِي
[وعضو هيئةِ كبار العلماء]) الذي يَتَّبِعُ (الطريقةَ
المحمديةَ الشاذلية)، والدكْتُورُ (حسن الشافعي، رئيس
مجمعِ اللغةِ العربيَّةِ [وعضو هيئةِ كبار العلماء])
والدكْتُورُ (عباس شومان، وكيلُ الأزهر الشريف [وأمين

عام هيئة كبار العلماء] اللذان يتبعان (العشيرة المحمدية)؛ وفي جامعة الأزهر يتبع الدكتور (محمد المحرصاوي) رئيس الجامعة (الطريقة الخلوتية)، في حين يعد الدكتور (محمد أبو هاشم) نائب رئيس الجامعة شيخاً للطريقة الهاشمية، أما الدكتور (عبد الفتاح العواري) عميد كلية أصول الدين فهو من أتباع (الطريقة الخلوتية)، في حين يعد الدكتور (سعد الدين الهلالي [أستاذ الفقه المقارن بجامعة الأزهر]) من كبار المتصوفين... ثم قال -أي موقع جريدة الدستور-: أما أكثر من اشتهر بعلاقاته الصوفية من بين علماء الأزهر الشريف، فهم الدكتور (أحمد عمر هاشم، عضو هيئة كبار العلماء) لكونه أحد قيادات (الطريقة الهاشمية) منذ سنوات طويلة، والدكتور (علي جمعة [مفتي مصر، وعضو هيئة كبار العلماء]) الذي دشن مؤخرًا (الطريقة الصديقية الشاذلية)، والشيخ (الطاهر محمد أحمد الطاهر الحامدي [أمين عام اللجنة العليا للدعوة، بالأزهر]) الذي أعلن تأسيس (الطريقة العامرية الخلوتية)؛ ويمكن القول إن العلاقة التي تجمع الأزهر والصوفية أكبر مما يعتقده كثيرون، حتى إنه يمكن وصفهما بأنهما جسد واحد في كيانين، ويرجع ذلك إلى طبيعة الفكر والاعتقاد الأزهري... ثم قال -أي موقع جريدة الدستور- تحت عنوان (كريمة "مشايخنا وصفوا الصوفية بـ {أقرب الناس إلى الله}، وشاهدت الكرامات بعيني")؛ قال الدكتور أحمد كريمة (أستاذ الشريعة الإسلامية بجامعة الأزهر) إنه صوفي المنهج، مرجعاً أسباب ذلك إلى شيخه الدكتور (عبد الحليم محمود) شيخ الأزهر الأسبق، الذي كان يحب تلاميذه في الصوفية، ويدعوهم لمنهجها الوسطي، ويقول دائماً {إن أهل التصوف هم أقرب الناس إلى الله}، وأضاف كريمة {تلمذت على يد الشيخ (صالح

(الجعفرى) شيخ الطريقة الجعفرية، وتعلّمت العلم على يديه، ما جعلني محباً للصوفية، ورافضاً تشدّد التيارات والجماعات الإخوانية والسلفية، العاملة في مضرّ، وتابع {بَعْدَ أَنْ دَرَسْتَ التَّصَوُّفَ عَلَى يَدِ شَيْوْخِ الطَّرِيقَةِ الجعفرية لسنوات، انجذبت لحضرات الصوفية، ومجالسهم الكريمة التي لا يُذكر فيها إلا اسمُ الله عز وجل}، وأشار (كريمة) إلى أن تبار التصوف الإسلامي يجذب عادةً شيوخ وعلماء الأزهر، خاصة أنه يهتم بالظاهر والباطن، دون مغالاة، ويستمد منهجه من أعلام العلماء الذين خدموا الإسلام، مثل الشيخ أبي حامد الغزالي، الذي كان من أقطاب الصوفية واختارها بعد رخلته في الفلسفة، وذكر [أي كريمة] أن كون كبار العلماء الأزهريين من الصوفيين لا يقلل من شأنهم، بل هو أمر يزيدهم علماً ووقاراً وقرباً من الله، مُرجعاً ذلك إلى طبيعة الفكر الصوفي نفسه الذي يرى أنه مهما تعددت الطرق فكلها يجب أن تقوم على المحبة والمودة والاحترام، بعكس الجماعات الأخرى، مثل (الإخوان) الذين يكرهون (السلفية)، أو (الجهاديين) الذين يكرهون (التبليغ والدعوة)، وغير ذلك، وشدّد على أن هذا الفارق بين أهل الصوفية وهذه التيارات هو ما يجعل الصوفيين متحابين فيما بينهم، مضيفاً {وَفَقاً للمنهج الصوفي، تجذُّ المريد في الطريقة الشاذلية يحبُّ أخاه المريد في الطريقة الخلوتية، ويساعده ويقف إلى جانبه، بعكس الجماعات الأخرى، كما أن شيوخ ومريدي الصوفية يقبلون أيادي بعضهم دون تكلف، لأنهم يعلمون أن الطرق الصوفية هدفاً إيصال المسلم إلى باب النبي صلى الله عليه وسلم}؛ وعن أشهر الطرق الصوفية التي ينتمي إليها علماء الأزهر الشريف، كشف (كريمة) أن (الطريقة المحمدية

(الشاذلية) هي أقربُ الطُّرُقِ لِقُلُوبِ وَعُقُولِ الأزهريين،
وتابعَ {كراماتُ مؤسسِ العشيرةِ المحمديةِ الشيخ محمد
زكى الدين إبراهيم، وبعض مشايخ الصوفيةِ الآخرين،
جَذَبَتْ إليهم كثيرين من علماء الأزهر، ومُريدِينَ مِنْ كُلِّ
أَنحاءِ العالمِ الإسلاميِّ}، واستكملَ {هذه الكراماتُ
تَعَرَّضَتْ لها شَخْصِيًّا وشَهِدْتُهَا، وهذه شَهادَةُ حَقٍّ أَجَاسَبُ
عليها أَمَامَ الله عز وجل، وَإِنْ كُنْتُ لَا أَستطِيعُ أَنْ أَحْكِيَ
عنها، وَكَانَتْ أَخَذَ الأسبابِ التي جَعَلْتَنِي أَغْشَقُ أَهْلَ
الصوفيةِ وَأَبْكِي فِي حَضَرَتِهِمْ}... ثم قال -أي موقع
جريدة الدستور-: أَرْجَعُ القِيَادِيَّ الصوفيَّ الدكتورُ (سيد
مندور) العلاقةَ الطيبةَ بين التَّيَّارَيْنِ [يعني الأزهريين
والطرق الصوفية] إلى المَحَبَّةِ والأَدَبِ وَحُسْنِ الخُلُقِ،
التي وَجَدَهَا علماءُ المؤسسةِ الأزهريةِ لَدَى أَقطَابِ
الصوفيةِ، وقال {الأزهرُ وعلماءُؤه يَمِيلُونَ بِطَبْعِهِمْ إِلَى
الفكرِ الوَسْطِيِّ، وهو ما يَجْدُونَهُ عِنْدَ أَهْلِ الصوفيةِ}،
وأضَافَ (مندور) {علماءُ الأزهر بِطَبِيعَتِهِمْ يَمِيلُونَ
لِلوَسْطِيَّةِ، وهذه الوَسْطِيَّةُ لَا تُوجَدُ إِلَّا عِنْدَ أَهْلِ
الصوفيةِ، الَّذِينَ يُعَلِّمُونَ النَّاسَ كَيْفِيَّةَ الاقْتِدَاءِ بِالرَّسُولِ
وصحابتهِ الكرامِ، كَمَا أَنَّ الأزهرَ الشَّريفَ ذُو منهجٍ
صوفيٍّ أَشْعَرِيٍّ، مِنْذُ النَّشْأَةِ، وَعَلَى ذَلِكَ لَيْسَ غَرِيبًا أَنْ
تَجِدَ كُلَّ عُلَمَائِهِ وشيوخِهِ تَابِعِينَ لِطُرُقِ صوفيةٍ}، وتابعَ
{الشيخُ (علي جمعة) مفتي الديارِ السابق، والشيخ
(محمد مهنا) مستشارُ شيخ الأزهر، أَضْبَحَا مِنْ أَقطَابِ
الصوفيةِ الجُددِ، بَعْدَمَا أسَّسَ الشيخُ (جمعة) الطريقةَ
الصديقيةِ الشاذليةَ، وَدَعَا الشيخُ مهنا إِلَى تَجْدِيدِ المَنَاهِجِ
الصوفيةِ}؛ ورَأَى الدكتورُ (علاء الدين ماضي أبو
العزائم) عَضُوَ المَجلسِ الأعلى لِلطُّرُقِ الصوفيةِ أَنَّ
التَّوَجُّهَ الصوفيَّ لِعِلماءِ وشيوخِ الأزهر كَانَ مِنْ أَهَمِّ
الأسبابِ التي حَافَظَتْ عَلَى وَسْطِيَّةِ المَوْسَسَةِ الدِّينِيَّةِ،
وَجَعَلَهَا تَتَصَدَّى لِذَعَوَاتِ التَّشَدُّدِ والتَّطَرُّفِ وتُؤَدِّي دَوَرَهَا

بَوْسَطِيَّةٍ وَإِتْزَانٍ، وَأَضَافَ {هَذِهِ الْوَسْطِيَّةُ حَالَتْ دُونَ تَبْنِي الْفِكْرِ الْمُتَطَرِّفِ وَالْمُتَشَدِّدِ الْمَوْجُودِ لَدَى الْجَمَاعَاتِ وَالتَّيَّارَاتِ السَّلَفِيَّةِ، الَّتِي تَرْفُضُ أَيَّ نَوْعٍ مِنَ الْجَوَارِ مَعَ الْآخِرِ، وَمَشَايِخُ الطَّرِيقِ الصُّوفِيَّةِ يُقَدِّرونَ مِنْ جَانِبِهِمُ الدَّوْرَ الَّذِي لَعِبَهُ الْأَزْهَرُ صَاحِبُ الْعَقِيدَةِ الصُّوفِيَّةِ الْأَشْعَرِيَّةِ فِي حِمَايَةِ الْبِلَادِ وَالْعِبَادِ مِنَ الْأَفْكَارِ الدَّخِيلَةِ الَّتِي تُرِيدُ إِحْدَاثَ فِتْنَةٍ دَاخِلِ الْمَجْتَمَعِ}، وَتَابَعَ (أَبُو الْعِزَّائِمِ) {مِنْ فَضْلِ اللَّهِ عَلَى مِصْرَ أَنْ عُلَمَاءَ الْأَزْهَرِ وَشُيُوخَهُ جَمِيعَهُمْ صُوفِيَّةٌ، إِذْ لَمْ يَتَوَلَّ هَذَا الْمَنْصِبَ أَيُّ شَخْصِيَّةٍ إِخْوَانِيَّةٍ، مَا أَدَّى لانتشار التصوف الإسلامي بين تلاميذ وطلبة العلم بالأزهر}. انتهى باختصار.

(87) وجاء على موقع صحيفة (الإمارات اليوم) تحت عنوان (الطيب "الأزهر والوطني مثل الشمس والقمر") [في هذا الرابط](#): شيخ الأزهر الجديد الإمام الأكبر الدكتور (أحمد الطيب) نفى أن يكون منصبه سيتأثر بانتماؤه لـ (الحزب الوطني الديمقراطي) الحاكم؛ وعندما سُئِلَ عَنْ (أَيُّهُمَا أَهَمُّ) بِالنسبة إليه، **الأزهرُ أَوْ الْحِزْبُ الْحَاكِمُ؟**، قَالَ {لَا أَسْتَطِيعُ أَنْ أَقُولَ (أَيُّهُمَا أَهَمُّ)، فَإِنَّ ذَلِكَ مِثْلُ سَوَالِ (أَيُّهُمَا أَهَمُّ الشَّمْسُ أَوْ الْقَمَرُ؟)} [الحزب الوطني الديمقراطي آنذاك كان هو الحزب الحاكم في مِصْرَ والمُهِمَّنِ عَلَى الْحَيَاةِ السِّيَاسِيَّةِ، وَكَانَ أَيْضًا الْحِزْبُ الَّذِي يَرَأْسُهُ طَاغُوتُ مِصْرَ، وَكَانَ شَيْخُ الْأَزْهَرِ عُضْوًا فِي لَجَنَةِ سِيَاسَاتِ الْحِزْبِ، وَهِيَ اللَّجَنَةُ الَّتِي كَانَ يَرَأْسُهَا آنذاك ابْنُ الطَّاغُوتِ، وَهِيَ أَيْضًا اللَّجَنَةُ الَّتِي تَتَوَلَّى (رَسْمَ السِّيَاسَاتِ) لِلْحُكُومَةِ، وَ(مُرَاجَعَةَ مَشْرُوعَاتِ الْقَوَائِينِ) الَّتِي تَقْتَرِحُهَا الْحُكُومَةُ، قَبْلَ إِحَالَتِهَا إِلَى (مَجْلِسِ الشَّعْبِ)]. انتهى باختصار.

(88) وجاء على موقع صحيفة (المصري اليوم) تحت عنوان (أول تصريحات الإمام الأكبر في المشيخة "لن أستقيل من الوطني، وليس مطلوباً مني معارضة النظام) [في هذا الرابط](#): { لا تعارض مطلقاً بين منصب شيخ الأزهر **وانتمائي** للحزب الوطني { بهذه الكلمات أكد الدكتور (أحمد الطيب) شيخ الأزهر، **عضو المكتب السياسي بالحزب الوطني**، أنه لا ينوي مطلقاً الاستقالة من منصبه في الحزب لأنه لا تعارض مطلقاً بين المنصبين؛ وقال (الطيب) في أول أيام توليه مهام الإمام الأكبر شيخ الأزهر { لا أرى علاقة [صديّة] مطلقاً بين أن يكون الفرد شيخاً للأزهر، وبين **انتمائه** للحزب الوطني وعضويته في المكتب السياسي بالحزب، لأن المطلوب أن يعمل من يتولى منصب شيخ الأزهر لمصلحة الأزهر، **وليس مطلوباً منه مطلقاً أن يعارض النظام** }. انتهى.

(89) وجاء على موقع قناة (صدى البلد) الفضائية تحت عنوان (بالصور والفيديو، بدء توافد المتظاهرين على ميدان "أبو الحجاج" بالأقصر في مليونية دعم "الطيب") [في هذا الرابط](#): توافد المئات على ميدان (سيدي أبو الحجاج) بجوار (معبد الأقصر) استعداداً لـ (مليونية دعم شيخ الأزهر) [وكان ذلك في زمن حكم (محمد مرسي) مرشح (جماعة الإخوان المسلمين) لمصر، وهو الحكم الذي استمر لمدة عام واحد تقريباً]، وبدءوا بعمل منصة و لافتات، وهتف المتظاهرون (بالروح، بالدم، **تفديك يا إمام**)، كما انضم لهم وفد من **الكنائس تضامناً** مع الدكتور (أحمد الطيب)؛ وكان أهالي محافظتي (الأقصر وقنا) دعوا لتنظيم مظاهرات بميدان (أبو الحجاج) بمدينة الأقصر، لدعم الدكتور (أحمد الطيب) شيخ الأزهر، وذلك بعد الزج بشيخ الأزهر

فِي أَغْقَابِ أَرْمَةِ تَسْمُمِ طُلَّابِ الْمُدُنِ الْجَامِعِيَّةِ بِالْأَزْهَرِ؛
وَمِنَ الْمُقَرَّرِ أَنْ يُشَارَكَ فِي التَّظَاهُرَاتِ عَدَدٌ كَبِيرٌ مِنْ
أَهَالِي مُحَافِظَتِي (الْأَقْصَرِ وَقِنَا) مِنْ مَرَاكِزِ (إِسْنَا
وَأَرْمَنْتِ وَالْبِيَاضِيَّةِ وَالزَيْنِيَّةِ وَقُوصِ وَنَجْعِ حَمَادِي
وَفَرْشُوطِ)، **وَالْكُنَائِسُ الْقِبْطِيَّةُ** الثَّلَاثُ (الْأَرْثُودُكْسِيَّةِ
وَالْكَاثُولِيكِيَّةِ وَالْإِنْجِيلِيَّةِ) [الْكَنِيسَةُ الْإِنْجِيلِيَّةُ هِيَ إِحْدَى
الْكُنَائِسِ الْبَرْوْتَسْتَانِيَّةِ] وَالطَّرِيقُ **الصُّوفِيَّةُ** وَالْقَطَاعُ
السِّيَاحِيُّ [قُلْتُ: لَاحِظْ هُنَا أَنَّ جَمِيعَ الْكِيَانَاتِ الدَّاعِمَةِ
لِشَيْخِ الْأَزْهَرِ لَا تَخْرُجُ عَنْ كَوْنِهَا صُوفِيَّةً أَوْ نَصْرَانِيَّةً أَوْ
عَلْمَانِيَّةً]. انْتَهَى بِاخْتِصَارٍ.

(90) وَجَاءَ عَلَى مَوْقِعِ قَنَاةِ (صَدَى الْبَلَدِ) الْفَضَائِيَّةِ تَحْتَ
عَنْوَانِ (بِالْفِيدِيو وَالصُّورِ، أَلْفُ الصَّعَايِدَةِ فِي مِلْيُونِيَّةِ
دَعْمِ شَيْخِ الْأَزْهَرِ بِالْأَقْصَرِ "يَا طَيْبُ يَا بَنِي الْعَمِّ *** إِحْنَا
مَعَاكَ بِالرُّوحِ وَالْأَدَمِ") **فِي هَذَا الرِّابِطِ**: نَظَمُ الْأَلْفِ مِنْ
أَهَالِي مُحَافِظَاتِ (الْأَقْصَرِ وَقِنَا وَأَسْوَانَ) تَظَاهُرَاتٍ
بِمِيدَانِ (أَبُو الْحَجَّاجِ) بِجَوَارِ (مَعْبَدِ الْأَقْصَرِ) [وَكَانَ ذَلِكَ
فِي زَمَنِ حُكْمِ (مُحَمَّدِ مَرْسِي) مُرَشِّحِ (جَمَاعَةِ الْإِخْوَانِ
الْمُسْلِمِينَ) لِمِصْرَ، وَهُوَ الْحُكْمُ الَّذِي اسْتَمَرَّ لِمُدَّةِ عَامٍ
وَاحِدٍ تَقْرِيبًا]، تَصَامُتًا فِي (مِلْيُونِيَّةِ دَعْمِ الطَّيِّبِ)،
وَشَارَكَ فِي التَّظَاهُرَاتِ **الطَّرِيقُ الصُّوفِيَّةُ**، وَنَقَابَتَا
الْمُحَامِيْنِ وَالْمُعَلِّمِينَ، وَحَزْبُ الْوَفْدِ، وَالتِّيَّارُ الشَّعْبِيُّ
[الَّذِي أَسَّسَهُ (حَمْدِينُ صَبَاحِي) الْمُرَشِّحُ الرَّئِيسِيُّ
السَّابِقُ]، وَخَرَكَةُ شَبَابِ بِلَا تِيَّارٍ، وَمُجِبُو آلِ الطَّيِّبِ،
وَعُلَمَاءُ مِنْ جَامِعَةِ الْأَزْهَرِ، **وَعَدَدٌ مِنْ أَقْبَاطِ كُنَائِسِ
الْأَقْصَرِ** [قُلْتُ: لَاحِظْ هُنَا أَنَّ جَمِيعَ الْكِيَانَاتِ الدَّاعِمَةِ
لِشَيْخِ الْأَزْهَرِ لَا تَخْرُجُ عَنْ كَوْنِهَا صُوفِيَّةً أَوْ عِلْمَانِيَّةً أَوْ
نَصْرَانِيَّةً]، وَطَافَتِ الْمُظَاهَرَةُ جَمِيعَ أَنْحَاءِ مَدِينَةِ الْأَقْصَرِ
فِي مَسِيرَةٍ حَاشِدَةٍ، تَحْتَ هُتَافَاتِ {بِالرُّوحِ، بِالْأَدَمِ،
نَفْدِيكَ يَا إِمَامُ}، وَ{الصَّعَايِدَةُ قَالُوهَا خَلَاصُ *** الطَّيِّبِ

لَا مَسَاسَ، و{يا طيبُ يا بنَ العَمِّ *** إِخْنَا مَعَاكَ بِالرُّوحِ
وَالدَّمِّ}، و{لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ *** الطَّيِّبُ حَبِيبُ اللَّهِ}،
و{نحن لا نَتَّبَعُ أَيَّ تَبَارٍ *** ولكنَّ مَنْ يَمَسَّنَا نُحَرِّفُهُ
بِالنَّارِ}، و{مَسْلَمٌ، مَسِيحِيٌّ، إِيدٌ وَاجِدَةٌ}، انتهى
باختصار.

(91) وجاءَ على موقع جريدة (الأهرام) المصرية تحت
عنوان (شيخ الأزهر "السلفيون الجُدُّ هُمْ خَوَارِجُ
العصر") في هذا الرابط: أَكَّدَ الإمامُ الأكبرُ الدكتورُ
(أحمد الطيب) أَنَّ **عقيدة الأزهر الشريف هي عقيدة
الأشعريِّ والماتريديِّ**، وَأَنَّ السلفيَّينَ الجُدُّ هُمْ خَوَارِجُ
العصر؛ و**انتقدَ الطيبُ هُجُومَ السلفيَّينَ على الأضرحةِ
وَمَقَامَاتِ الأُولِيَاءِ**، مُؤكِّدًا أَنَّ هَذَا الْعَمَلَ يُخَالِفُ صَحِيحَ
الإسلام وَأَنَّ **الأزهرَ سَيَبْقَى أشعريَّ المذهبِ ومُحافظًا
على الفكرِ الصوفيِّ الصحيحِ**... وكان الجامعُ الأزهر
وَمَبْنَى المشيخةِ شَهِدًا ظَهَرَ اليَوْمَ مُظَاهَرَاتٍ مُؤَيَّدَةً
لِلإمامِ الأكبرِ [وَكَانَ ذَلِكَ فِي زَمَنِ حُكْمِ (المجلسِ
الأعلى للقواتِ المسلحةِ، بِرِئَاسَةِ المشيرِ "محمد حسين
طنطاوي" وزيرِ الدفاعِ والقائد العام للقواتِ
المسلحة)] حَيْثُ اخْتَشَدَ 3 آلاف مُتَظَاهِرٍ **مِنَ الأُتَمَّةِ
وَالدُّعَاةِ وَالْعَامِلِينَ بِالْمَعَاهِدِ مِنْ عِدَّةٍ مُحَافِظَاتٍ**، وَاقْتَحَمَ
الْمُؤَيَّدُونَ مَبْنَى المشيخةِ فِي مُحَاوَلَةٍ مِنْهُمْ لِلتَّعْبِيرِ عَنِ
تَأْيِيدِهِمْ لَشَيْخِ الأزهرِ الَّذِي خَطَبَ فِي الْمُتَظَاهِرِينَ قَائِلًا
{الْمُشِيرُ، وَالْمَجْلِسُ الأَعْلَى للقواتِ المسلحةِ [وَهُوَ
الْمَجْلِسُ الَّذِي حَقَّى -وَمَا زَالَ يَحْمِي- كُلَّ نِظَامٍ طَاغُوتِيٍّ
مُضِرٍّ، بَلْ وَيَتَحَكَّمُ فِيهِ وَيَتَسَلَّطُ عَلَيْهِ]، لَهُمْ كُلُّ الشُّكْرِ
وَالْتَّقْدِيرِ، وَيَدْعَمُونَ شَيْخَ الأزهرِ وَمُتَمَسِّكِينَ بِهِ}، انتهى
باختصار.

(92) وجاء على الموقع الرسمي لجريدة الدستور المصرية [في هذا الرابط](#): في ندوة مُوسَّعة، استضافت (الدستور) عَدَدًا من مشايخ وقيادات الطرق الصوفية في مصر، للحديث عن أوضاع البيت الصوفي المصري، حضرها الدكتور (علاء الدين أبو العزائم) **[رئيس الاتحاد العالمي للطرق الصوفية]**، والشيخ (طارق الرفاعي) شيخ الطريقة الرفاعية، والدكتور (عماد الشبراوي) نائب الطريقة الشبراوية، والدكتور (أيمن حماد) **[عضو لجنة الشباب بالطريقة العزمية الصوفية]**، والشيخ محمود ياسين الرفاعي **[نائب شيخ عموم السادة الرفاعية]**، وتحدث المشاركون في الندوة عن دور الصوفية حاليًا، والخزب الدائمة بينهم وبين التيار السلفي... الشيخ طارق الرفاعي **[قال]** {الطرق الصوفية بها الكثير من المسؤولين والوزراء، وهذا أمر عادي وليس بجديد، وغالبية الوزراء والمسؤولين في مصر هم من عائلات وبُيوت صوفية عريقة، مثل الرفاعية والعزمية والجازولية والقصبية والهاشمية والدسوقية، وهذا أمر حسن يدل على أن هؤلاء ينتهجون نهجًا وسطيًا}... ثم قال -أي موقع جريدة الدستور- تحت عنوان (ما طبيعة العلاقة التي تجمع الصوفية بالأزهر الشريف؟): الشيخ طارق الرفاعي **[قال]** {علاقة وطيدة، وتضرب جذورها في أعماق التاريخ... الأزهر الشريف لا تنفصل عن الصوفية، والصوفية كذلك لا تنفصل عنه، كما أن غالبية مشايخ الطرق الصوفية المؤسسين للطرق كانوا علماء في الأزهر الشريف أو أبناءً للمشايخ **[يعني مشايخ الأزهر]**}. انتهى باختصار.

(93) وجاء على الموقع الرسمي لجريدة الدستور المصرية [في هذا الرابط](#) تحت عنوان (مصطفى

الأزهري يكتب "نعم، أنا قُبُورِي": [قال الشيخ الأزهري المعروف (مصطفى رضا الأزهري) صاحب كتاب (الطرق المنهجية في تحصيل العلوم الشرعية)] {أيها (المُتَطَرِّفُ)، هَلْ علماء الأزهري الشريف عباد قُبُورٍ لأنهم يُصَلُّون في الجامع الأزهري منذ مِائَتِ السَّنِينَ وبه قُبُورُ سِتَّةٍ [ومنها قبر الأمير (علاء الدين طبرس)، وقبر الأمير (أقبا بن عبدالواحد)، وقبر الأمير (جوهر القنقباي)، وقبر (نغيسة البكرية)، وقبر الأمير (عبدالرحمن كتحدا)]؟!!! أيها (المُتَطَرِّفُ)، أَلَمْ يَبْلُغْكَ أَنَّ هذه الأُمَّةَ معصومةٌ مِنَ الْوُقُوعِ فِي الشَّرْكِ؟... فكيف تَصِفُ جماهير الأُمَّةِ مِنَ السلفِ والخلفِ بالقُبُورِيِّينَ؟! انتهى باختصار.

(94) وقال الشيخ عبدالله الخليلي في مقالة على موقعه [في هذا الرابط](#): قال الدكتور بسام الشطي - وهو من أعضاء جمعية إحياء التراث - في صفحته في تويتر {شكراً للسعودية لقرارها ترميم بناء الجامع الأزهري ليُصْبِحَ مَعْلَمًا عَالَمِيًّا}؛ أقولُ، أَعُوذُ بِاللَّهِ، الأزهري مَعْلَمٌ مِنَ مَعَالِمِ الشَّرْكِ وهو مَبْنِيٌّ عَلَى عِدَّةِ أَضْرَحَةٍ، وَتُدْرَسُ فِيهِ الْعَقِيدَةُ الْجَهْمِيَّةُ وَالْقُبُورِيَّةُ... وهذا شيخ الأزهري أحمد الطيب يَصِفُ السلفيين بالخوارج، وَيُصَرِّحُ بأنهم [أي الأزهريين] أَشَاعِرَةٌ وَمَأْثِرِيَّةٌ... وعلي جمعة [مفتي مصر وعضو هيئة كبار العلماء بالأزهري] جهمي قُبُورِي معروف... فمُؤَسَّسُهُ [يعني مؤسسة الأزهري] هؤلاء رُؤُوسُهَا، فكيف بِذِيُولِهَا؟!، وكيف يَفْرَحُ مُوَحِّدٌ بترميم مسجد بُنِيَ عَلَى قَبْرِ؟! انتهى باختصار.

(95) وقال الشيخ أسامة بن لادين في مقالة له بعنوان (النزاع بين حُكَّام آل سعود والمسلمين، والسبيلُ إلى حَلِّهِ) [على هذا الرابط](#): مَسْخُ شَخْصِيَّةِ الأُمَّةِ وَتَغْرِيبُ

[قال محمد بن عيسى الكنعان في مقالة له بعنوان ("الجزيرة" تُقيم مأدبة للجوار عن التَّغْرِيب) على موقع صحيفة الجزيرة السعودية [في هذا الرابط](#): الدكتور عيسى الغيث [عضو مجلس الشورى السعودي وأستاذ الفقه المقارن] يقول { (تَغْرِيب) على وَزْن (تَفْعِيل)، وهو من (العَرَب)، أي تَغْلِيدُ الْعَرَبِ وَالتَّشْبَهُ بِهِمْ فِي الْجَانِبِ الْمَذْمُومِ مِنَ الْقِيَمِ وَالْمُمَارِسَاتِ } . انتهى باختصاراً] أبنائها هو مشروعٌ قديمٌ قد **بَدَأَ مِنْذُ عُقُودٍ فِي مَنَاهِجِ الْأَزْهَرِ بِمِصْرَ**. انتهى باختصار. وقال الشيخ محمد سعيد رمضان البوطي (رئيس اتحاد علماء بلاد الشام) في (منهج تربوي فريد في القرآن): **وَلَمَّا انْتَسَبْتُ إِلَى قِسْمِ التَّخْصُّصِ فِي التَّرْبِيَةِ مِنْ كُلِّهِ اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ بِجَامِعَةِ الْأَزْهَرِ، وَأَخَذْتُ أَتَلَقَّى أَصُولَ التَّرْبِيَةِ وَعِلْمَ النَّفْسِ التَّرْبَوِيِّ، رَأَيْتُ فِي الطَّرِيقَةِ الَّتِي كُنَّا نَدْرُسُ بِهَا هَذِهِ الْعُلُومَ مَا يُزَيِّرُ بِالْأَزْهَرِ، وَتَسَاءَلْتُ، أَلَيْسَ فِي وُسْعِ مُدَرِّسِي جَامِعَةِ الْأَزْهَرِ أَنْ يُعَلِّمُوا تَلَامِيذَهُمْ مِنْ مَنَاهِجِ التَّرْبِيَةِ وَأَصُولِهَا إِلَّا طَرَائِقَ هَزْبَرَتْ وَدَلَّتْ وَجُونَ دِيوِي؟!، وَهَلْ ضَاقَ كِتَابُ اللَّهِ الْعَظِيمِ، وَتَارِيخُ الثَّقَافَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ كُلِّهِ، عَنْ أَنْ يَتَسَّعَ لِاسْتِخْرَاجِ طُرُقٍ وَمَنَاهِجٍ لِتَرْبِيَةِ النَّاشِئَةِ الْمُسْلِمَةِ أَكْثَرَ صِلَاحِيَّةً وَقَضَاءً مِنْ هَذِهِ التَّجَارِبِ الْأَجْنِبِيَّةِ**. انتهى باختصار. وقال الشيخ محمد إسماعيل المقدم (مؤسس الدعوة السلفية بالإسكندرية) في مُحَاضَرَةٍ بِعَنْوَانِ (المُؤَامَرَةُ عَلَى التَّعْلِيمِ) مُفَرَّغَةً [عَلَى هَذَا الرَّابِطِ](#): **بِالنَّسْبَةِ لِلتَّعْلِيمِ الْأَزْهَرِيِّ حُذِفَ -تَحْتَ اسْمِ (التَطْوِيرِ فِي التَّعْلِيمِ الْأَزْهَرِيِّ)- التَّارِيخُ الْإِسْلَامِيُّ كُلِّهِ بِنِسْبَةِ 100%، أَلْغِيَ تَمَامًا تَعْلِيمُ التَّارِيخِ الْإِسْلَامِيِّ بِالْأَزْهَرِ، وَأَصْبَحَ يُدْرَسُ بَدَلًا مِنْهُ تَارِيخُ الْفَرَاغَةِ! ...** ثم قال -أي الشيخ المقدم:- **مَنْ هَذِهِ الْأَصَابِعُ الْخَفِيَّةُ الَّتِي هِيَ وَرَاءَ هَذِهِ الْمُؤَامَرَةِ الْخَطِيرَةِ جِدًّا عَلَى مُسْتَقْبَلِ الْأَجْيَالِ الْقَادِمَةِ، وَهَذَا كُلُّهُ**

حتى يَرْضَى عَنَّا الْيَهُودُ، **وما أَذْرِي أَيْنَ عُلَمَاءُ الْأَزْهَرِ!...** ثم قال -أي الشيخُ المقدم- تحت عنوان (التَّوَجُّهُ الْعَامُّ لِمَا يُسَمَّى بتطوِيرِ التَّعْلِيمِ): إِنَّ الْمُطْلِعَ عَلَى الموضوعاتِ التي حُذِفَتْ فِي كِتَابِ التَّربِيَةِ الْإِسْلَامِيَةِ [المُقَرَّرِ فِي التَّعْلِيمِ الْعَامِّ] وَكُتِبَ التَّفْسِيرُ وَالْحَدِيثُ [المُقَرَّرَ فِي التَّعْلِيمِ الْأَزْهَرِيِّ]، يُدْرِكُ أَنَّ هُنَاكَ تَوَجُّهًا عَامًّا يَهْدَفُ إِلَى حَذْفِ الْمَفَاهِيمِ الْآتِيَةِ؛ (أ) إِنَّ الْإِسْلَامَ نِظَامٌ حَيَاةٍ شَامِلٍ وَصَالِحٍ لِكُلِّ زَمَانٍ وَمَكَانٍ؛ (ب) وَجُوبُ تَطْبِيقِ الشَّرِيعَةِ؛ (ت) وَجُوبُ الْجِهَادِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ؛ (ث) وَجُوبُ تَحْرِيمِ الرِّبَا تَحْرِيمًا قَاطِعًا؛ (ج) وَجُوبُ تَحْرِيمِ الْخَمْرِ تَحْرِيمًا قَاطِعًا. انتهى باختصار. وقد جاءَ في مقالة بعنوان (أَخَذْتُ صَيِّحَاتِ الْمَوْضِعِ بِكَلِمَاتِ الْأَزْهَرِ بَنَاتٍ؛ إِحْدَى الطَّالِبَاتِ "إِخْنَا بَقِينَا بِنَشُوفِ تَقَالِيْعِ وَحَاجَاتِ غَرِيبَةٍ جُؤَا الْجَامِعَةِ، مِشْنُ بَسْنُ فِي الشَّارِعِ") على موقع كايرودار التابع لجريدة اليوم السابع المصرية **في هذا الرابط**: قَالَتْ هَاجَرُ الطَّالِبَةُ الَّتِي تَدْرُسُ بِالْفِرْقَةِ الثَّانِيَةِ (كَلِيَّةِ الدِّرَاسَاتِ الْإِنْسَانِيَةِ "عِلْمِ نَفْسٍ") أَنَّهَا لَا تُفَضِّلُ التَّخَدُّثَ إِلَى الْفَتَيَاتِ غَيْرِ الْمُحْجَبَاتِ بِالْكُلِّيَّةِ، لِأَنَّهَا تَرَى أَنَّ الْحَدِيثَ مَعَهُنَّ لَا يُفِيدُ، بِسَبَبِ عَدَمِ تَقَبُّلِ هَؤُلَاءِ الْفَتَيَاتِ لَأَرَاءِ الْأَخْرِيَّاتِ مِنْ زَمِيلَاتِهِنَّ حَوْلَ فِكْرَةِ ارْتِدَاءِ الْحِجَابِ، وَتَضْيِيفُ أَنَّ **المشكلة لا تنحصر فقط في غير المحجبات، وإنما تمتد** الصُّورَةُ السَّيِّئَةُ لِلطَّالِبَاتِ اللَّاتِي تَرْتَدِينَ الْحِجَابَ مَعَ عَدَمِ الْإِلْتِمَامِ بِهِ، مِثْلَ وَضْعِ الْمَآكِنَاجِ الزَّائِدِ وَالْمُلَفِّتِ لِلانْتِبَاهِ، بِجَانِبِ ارْتِدَاءِ الْمَلَابِسِ الصَّيِّغَةِ الَّتِي تُخَدِّدُ تَفَاصِيلَ الْجِسْمِ، إِخْنَا بَقِينَا بِنَشُوفِ **تَقَالِيْعِ وَحَاجَاتِ غَرِيبَةٍ جُؤَا الْجَامِعَةِ،** مِشْنُ بَسْنُ فِي الشَّارِعِ... ثم جاءَ -أي في المقالة-: شَارَكُنَا الْحَدِيثَ نَوْرَهَانَ مُحَمَّدَ الطَّالِبَةَ بِالْفِرْقَةِ الثَّانِيَةِ (عِلْمِ نَفْسٍ) قَائِلَةً {انْتَشَرَتْ فِي الْفَتْرَةِ الْأَخِيرَةِ صُورَةٌ سَيِّئَةٌ عَنْ طَالِبَاتِ الْأَزْهَرِ الْمُنْتَقِبَاتِ، مِنْ

أمثلة الفتاة التي تَرْسُمُ عَيْنَهَا بِالْكُحْلِ، وَعَدَمَ ارتدائها
لِلزِّيِّ الصَّحِيحِ الْمُنَاسِبِ لِلنَّقَابِ، بِالإِضَافَةِ لِلأَسْلُوبِ غَيْرِ
اللائقِ لكونِهَا مُنْتَقِبَةً، فَرَأَيْنَا الطَّالِبَاتِ تَرْتَدِينَ النَّقَابَ
عَلَى حِيبَةٍ أَوْ بَنْطَلُونِ، وَكَأَنَّا نُقَلِّدُ الثَّقَافَةَ الْغَرِبِيَّةَ دُونَ
وَعْيٍ، مُؤَكِّدَةً [أَيِ الطَّالِبَةِ نَوْرَهَانُ] أَنَّ التَّعْلِيمَ
الْأَزْهَرِيَّ لَا يُخْتَمُ التَّزَامُ الْفَتَاةِ أَوْ عَدَمَهُ... ثُمَّ جَاءَ -أَيُّ
فِي الْمَقَالَةِ-: وَفِي نَفْسِ السِّيَاقِ قَالَتْ أَسْمَاءُ أَحْمَدُ
الطَّالِبَةُ بِكَلِيَّةِ الدِّرَاسَاتِ الْإِنْسَانِيَّةِ (اجْتِمَاعِ) {إِنَّ الطَّالِبَةَ
الْمُنْتَقِبَةَ تَكُونُ قَادِرَةً عَلَى رَفْعِ النَّقَابِ دَاخِلَ الْحَرَمِ، أَوْ
إِقَامَةِ أَغْيَادِ مِيلَادِ لَزْمِيلَاتِهَا، وَالرَّقْصِ عَلَى نِغْمَاتِ
الْأَغَانِي دَاخِلَ الْحَرَمِ الْجَامِعِيِّ}... ثُمَّ جَاءَ -أَيُّ فِي
الْمَقَالَةِ-: وَاسْتَكْمَلْتُ كَرْمَانَ [إِخْدَى طَالِبَاتِ الْأَزْهَرِ]
حَدِيثَهَا مُسْتَنَكِرَةً بَعْضَ السُّلُوكِيَّاتِ الَّتِي تَقُومُ بِهَا
الطَّالِبَاتُ دَاخِلَ جَامِعَةِ الْأَزْهَرِ مِنْ تَشْغِيلِ الْأَغَانِي
وَالرَّقْصِ عَلَيْهَا، أَوْ قِيَامِ إِحْدَاهُنَّ بِوَضْعِ مَاكِتَاجِ لَزْمِيلَتِهَا،
أَوْ تَوْمِ إِحْدَى الطَّالِبَاتِ عَلَى حَشَائِشِ الْحَدَائِقِ، وَتَتَسَاءَلُ
كَرْمَانُ بَأَنَّ هَؤُلَاءِ الطَّالِبَاتِ أَلَا تَعْلَمْنَ بِوُجُودِ رِجَالٍ فِي
هَذَا الْمَكَانِ؟!، فَلَيْسَ مَعْنَى أَنَّهَا كَلِمَةٌ لِلنَّبَاتِ يَعْني أَنَّهَا
تَخْلُو مِنَ الدَّكَاتِيرَةِ وَالْمُوظَفِينَ وَعُمَالِ النُّظَافَةِ. انْتَهَى
بِاخْتِصَارٍ.

(96) وَقَالَ الشَّيْخُ سَيِّدُ إِمَامٍ فِي (الْمُتَاجِرُونَ بِالإِسْلَامِ):
الإِسْلَامُ الصَّحِيحُ لَيْسَ هُوَ إِسْلَامُ الْأَزْهَرِ وَلَا إِسْلَامُ
الْأَوْقَافِ وَلَا إِسْلَامُ الْإِخْوَانِ وَلَا إِسْلَامُ أَدْعِيَاءِ السَّلَفِيَّةِ،
وَإِنَّمَا الإِسْلَامُ شَيْءٌ آخَرُ غَيْرُ مَا عَلَيْهِ هَؤُلَاءِ، وَلَمْ يَعُدْ
يَعْرِفُهُ إِلَّا الْقَلِيلُ مِنَ النَّاسِ. انْتَهَى بِاخْتِصَارٍ.

زيد: وَهَلْ حَالُ التَّعْلِيمِ فِي الْمَدَارِسِ الْغَيْرِ أَزْهَرِيَّةٌ (فِي
الْمَجْتَمَعَاتِ الْمُتَنَسِّبَةِ لِلْإِسْلَامِ) أَحْسَنُ مِنْ حَالِ التَّعْلِيمِ
فِي الْمَدَارِسِ الْأَزْهَرِيَّةِ، أَمْ هُوَ أَسْوَأُ؟

عمرو: بَيَانُ ذَلِكَ يُمَكِّنُكَ التَّعَرُّفُ عَلَيْهِ مِمَّا يَلِي:

(1) قَالَ الشَّيْخُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ الْمُعَلِّمِيُّ الْيَمَانِيُّ (الَّذِي لُقِّبَ
بـ "شَيْخِ الْإِسْلَامِ"، وَبـ "ذَهَبِيَّ الْعَصْرِ" نِسْبَةً إِلَى الْإِمَامِ
الْحَافِظِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْمُؤَرِّخِ الْإِسْلَامِيِّ شَيْخِ الدِّينِ
الذَّهَبِيِّ الْمُتَوَفَّى عَامَ 748 هـ، وَتَوَلَّى رِئَاسَةَ الْقَضَاءِ فِي
"عَسِير"، وَتُوفِيَ عَامَ 1386 هـ) فِي تَعْلِيْقِهِ عَلَى قَوْلِ
ابْنِ حَبْرٍ الْهَيْتَمِيِّ (ت 974 هـ) فِي (تُخْفَةِ الْمُحْتَاجِ) {إِنَّمَا
هُوَ عِنْدَ صَلَاحِ الْأَرْزِمَةِ بِحَيْثُ يَنْفُذُ فِيهَا الْأَمْرُ بِالْمَعْرُوفِ
وَالنَّهْيِ عَنِ الْمُنْكَرِ وَقَدْ تَعَطَّلَ ذَلِكَ مُنْذُ أَرْزِمَةٍ}: أَقُولُ،
وَهَذَا صَحِيحٌ، وَقَدْ مَضَتْ عِدَّةُ قُرُونٍ لَا تَكَادُ تَسْمَعُ فِيهَا
بِعَالِمٍ قَائِمٍ بِالْمَعْرُوفِ لَا يَخَافُ فِي اللَّهِ لَوْمَةً لَائِمَةً، بَلْ لَا
تَجِدُ رَجُلًا مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ إِلَّا وَهُوَ حَافِظٌ لِحَدِيثِ {حَتَّى إِذَا
رَأَيْتَ هَوًى مُتَّبِعًا وَشُحًا مُطَاعًا} [قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى
اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ {وَإِيَّاكُمْ وَالشَّخَّ، فَإِنَّهُ دَعَا مَنْ كَانَ
قَبْلَكُمْ فَسَفَكُوا دِمَاءَهُمْ، وَدَعَا مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ فَقَطَّعُوا
أَرْحَامَهُمْ، وَدَعَا مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ فَاسْتَحَلُّوا حُرْمَاتِهِمْ}
صَحَّحَهُ الْأَلْبَانِيُّ فِي (صَحِيحِ التَّرْغِيبِ وَالتَّرْهِيْبِ). وَقَالَ
الْمَنَاوِيُّ فِي (فَيْضِ الْقَدِيرِ): (شَخَّ مُطَاعًا) أَيُّ بُخْلٍ
يُطِيعُهُ النَّاسُ، فَلَا يُؤَدُّونَ الْحُقُوقَ؛ وَقَالَ الرَّاعِبِيُّ {خَصَّ
الْمُطَاعَ لِيُنَبِّهَ أَنَّ الشَّخَّ فِي النَّفْسِ لَيْسَ مِمَّا يُسْتَحَقُّ بِهِ
دَمٌ، إِذْ لَيْسَ هُوَ مِنْ فِعْلِهِ، وَإِنَّمَا يُدَمُّ بِالْإِنْقِيَادِ لَهُ}.
انْتَهَى] وَإِعْجَابُ كُلِّ ذِي رَأْيٍ بِرَأْيِهِ، فَعَلَيْكَ بِخُوصِيصَةِ
نَفْسِكَ وَدَعُ عَنْكَ أَمْرَ الْعَامَّةِ {يَعْتَذِرُ بِهِ عَنْ نَفْسِهِ،
وَيَعْذِلُ [أَيُّ وَيَلُومُ] بِهِ مَنْ رَأَاهُ يَتَعَرَّضُ لِلْإِنْكَارِ شَيْءٍ مِنْ

الْمُنْكَرُ؛ وَقَدْ وُجِدَ ذَلِكَ فِي آخِرِ عَصْرِ الصَّحَاةِ، بَعْدَ
 الثَّلَاثِينَ سَنَةً، فَكَانَ أَبُو سَعِيدٍ الْخَدْرِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ
وَاجِدَ عَصْرِهِ فِي التَّجَاسُرِ عَلَى انْكَارِ الْمُنْكَرِ (بِقَدْرِ
 الْإِمْكَانِ)، حَتَّى شَدَّدَ فِي ذَلِكَ عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ مَرْوَانَ **هُوَ**
خَامِسُ حُكَّامِ الدَّوْلَةِ الْأُمَوِيَّةِ، وَهُوَ الَّذِي وَلِيَ الْحَجَّاجَ
الْعِرَاقَ]، خَطَبَ عَلَى مِنْبَرٍ وَقَالَ {وَاللَّهِ لَا يَقُولُ لِي أَحَدٌ
 (إِنِّي اللَّهُ) إِلَّا صَرَبْتُ عُنُقَهُ}، ثُمَّ تَوَارَتْهَا الْمُلُوكُ وَالْأَمْرَاءُ
 إِلَّا مَنْ شَاءَ اللَّهُ، وَلِهَذَا عَظُمَ عِنْدَ النَّاسِ ابْنُ طَاوُوسٍ
 وَعَمْرُو بْنُ عَبِيدٍ وَغَيْرُهُمَا مِمَّنْ كَانَ يَتَجَاسَرُ عَلَى التَّهْيِ
 عَنِ الْمُنْكَرِ، وَعَلَى كُلِّ حَالٍ فَالْمَعْرُوفُونَ مِنَ الْعُلَمَاءِ
 بِذَلِكَ **أَفْرَادٌ يُعَدُّونَ بِالْأَصَابِعِ** وَالْجُمْهُورُ سَاكِتُونَ؛ وَأَمَّا
 فِي الْقُرُونِ الْمُتَأَخِّرَةِ **فَشَاعَتِ الْمُنْكَرَاتُ** بَيْنَ الْمُلُوكِ
 وَالْأَمْرَاءِ **وَالْعُلَمَاءِ** وَالْعَامَّةِ، وَلَمْ يَبْقَ إِلَّا أَفْرَادٌ قَلِيلُونَ لَا
 يَجْسُرُونَ عَلَى شَيْءٍ، فَإِذَا تَحَمَّسَ أَحَدُهُمْ وَقَالَ كَلِمَةً
 قَالَتِ الْعَامَّةُ {هَذَا مُخَالِفٌ لِلْعُلَمَاءِ وَلِمَا عَرَفْنَا عَلَيْهِ
 الْأَبَاءُ}، **وَقَالَ الْعُلَمَاءُ {هَذَا خَارِقٌ لِلْإِجْمَاعِ مُجَاهِرٌ**
بِالْإِبْتِدَاعِ}، وَقَالَ الْمُلُوكُ وَالْأَمْرَاءُ {هَذَا رَجُلٌ يُرِيدُ
 إِحْدَاثَ الْفِتَنِ وَالْاضْطِرَابَاتِ، وَمِنْ الْمُحَالِ أَنْ يَكُونَ
 الْحَقُّ مَعَهُ، وَهَؤُلَاءِ الْعُلَمَاءُ وَمَنْ تَقَدَّمَ هُمْ عَلَى بَاطِلٍ،
 وَعَلَى كُلِّ فَا لِمَصْلَحَةٍ تَقْتَضِي زَجْرَهُ وَتَأْدِيبَهُ}، وَقَالَ
 بَقِيَّةُ الْأَفْرَادِ مِنَ الْمُتَمَسِّكِينَ بِالْحَقِّ {لَقَدْ خَاطَرَ بِنَفْسِهِ
 وَعَرَّضَهَا لِلْهَلَاكِ، وَكَانَ يَسْعُهُ مَا وَسِعَ غَيْرُهُ}، **وَهَكَذَا**
يَمُتُّ غُرْبَةُ الدِّينِ، فَإِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاغِبُونَ... ثُمَّ قَالَ -
 أَيُّ الشَّيْخِ الْمُعَلِّمِيِّ-: وَقَدْ جَرَّبْتُ نَفْسِي أَنِّي رُبَّمَا أَنْظَرُ
 فِي الْقَضِيَّةِ **زَاعِمًا أَنَّهُ لَا هَوَى لِي**، فَيَلُوحُ لِي فِيهَا
 مَعْنَى، فَأَقْرُرُهُ تَقْرِيرًا يُعْجِبُنِي، ثُمَّ يَلُوحُ لِي مَا يَخْدِشُ
 فِي ذَاكَ الْمَعْنَى، فَأَجِدُنِي **أَتَبَرَّمُ** بِذَلِكَ الْخَادِشِ،
 وَتُنَازِعُنِي نَفْسِي إِلَى **تَكْلِيفِ الْجَوَابِ** عَنْهُ **وَعَصَّ النَّظَرَ**
 عَنِ مُنَاقِشَةِ ذَاكَ الْجَوَابِ، وَإِنَّمَا هَذَا لِأَنِّي لَمَّا قَرَرْتُ ذَاكَ
 الْمَعْنَى أَوَّلًا تَقْرِيرًا أَعْجِبُنِي صِرْتُ **أَهْوَى** صِحَّتَهُ، هَذَا مَعَ

أنه لم يَعْلَمْ بذلك أَخَذُ مِنَ النَّاسِ، **فكيف إذا كنت قد أَدَعَيْتُهُ** في الناس ثم لاح لي الخَدَشُ؟، فكيف لو لم يَلُحْ لي الخَدَشُ ولكن **رَجُلًا آخَرَ اعْتَرَضَ عَلَيَّ** بع؟، فكيف لو كان الْمُعْتَرِضُ **مِمَّنْ أَكْرَهُهُ**؟! هذا، ولم يُكَلِّفِ الْعَالِمُ بَأَنْ لَا يَكُونَ لَهُ هَوَى، فَإِنْ هَذَا **خَارِجٌ عَنِ الْوُسْعِ**، وَإِنَّمَا الْوَاجِبُ عَلَى الْعَالِمِ أَنْ يُفْتَشَّ نَفْسَهُ عَنْ هَوَاهَا حَتَّى يَعْرِفَهُ، ثُمَّ يَحْتَرِزَ مِنْهُ، وَيُمْعِنَ النَّظَرَ فِي الْحَقِّ مِنْ حَيْثُ هُوَ حَقٌّ، فَإِنْ بَانَ لَهُ أَنَّهُ مُخَالِفٌ لِهَوَاهُ **آثَرُ الْحَقِّ** عَلَى هَوَاهُ... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الْمُعَلِّمِيِّ-: وَالْعَالِمُ قَدْ يُقَصِّرُ فِي الْاِخْتِرَاسِ مِنْ هَوَاهُ، وَيُسَامِحُ نَفْسَهُ، فَتَمِيلُ إِلَى الْبَاطِلِ، **فَيَنْصُرُهُ وَهُوَ يَتَوَهَّمُ أَنَّهُ لَمْ يَخْرُجْ مِنَ الْحَقِّ وَلَمْ يُعَادِهِ**، وَهَذَا لَا يَكَادُ يَنْجُو مِنْهُ إِلَّا الْمَعْصُومُ، وَإِنَّمَا يَتَفَاوَتْ الْعُلَمَاءُ، فَمِنْهُمْ مَنْ يَكْتَرُ مِنْهُ الْاِسْتِزْسَالُ مَعَ هَوَاهُ وَيَفْخَشُ حَتَّى يَقْطَعَ مَنْ لَا يَعْرِفُ طِبَاعَ النَّاسِ وَمِقْدَارَ تَأْثِيرِ الْهَوَى بِأَنَّهُ مُتَعَمِّدٌ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَقِلُّ ذَلِكَ مِنْهُ وَيَخَفُ... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الْمُعَلِّمِيِّ-: وَقَدْ كَانَ مِنَ السَّلَفِ مَنْ **يُبَالِغُ فِي الْاِخْتِرَاسِ مِنْ هَوَاهُ حَتَّى يَقَعَّ فِي الْخَطَا مِنْ الْجَانِبِ الْآخِرِ**، كَالْقَاضِي يَخْتَصِمُ إِلَيْهِ أَخُوهُ وَعَدُوُّهُ، فَيُبَالِغُ فِي الْاِخْتِرَاسِ حَتَّى يَظْلِمَ أَخَاهُ، وَهَذَا كَالَّذِي يَمْشِي فِي الطَّرِيقِ وَيَكُونُ عَنْ يَمِينِهِ مَرَلَةٌ، فَيَتَّقِيهَا وَيَتَّبَاعِدُ عَنْهَا فَيَقَعَّ فِي مَرَلَةٍ عَنْ يَسَارِهِ! انتهى مِنْ (أَثَرِ الشَّيْخِ الْمُعَلِّمِيِّ). وَقَالَ ابْنُ دَقِيقِ الْعِيدِ فِي (شَرْحِ الْإِلْمَامِ بِأَخَادِيثِ الْأَحْكَامِ): وَاعْلَمْ أَنَّ تَقْدِيمَ أَرْجَحِ الظَّنِّ عِنْدَ التَّقَابُلِ هُوَ الصَّوَابُ، غَيْرَ أَنَّا نَرَاهُمْ إِذَا انْصَرَفُوا إِلَى الْجُزْئِيَّاتِ **يَخْرُجُ بَعْضُهُمْ عَنْ هَذَا الْقَائُونِ**، وَمِنْ أَسْبَابِ ذَلِكَ **إِسْتِبَاهُ الْمَيْلِ الْحَاصِلِ بِسَبَبِ الْأَدِلَّةِ الشَّرْعِيَّةِ بِالْمَيْلِ الْحَاصِلِ عَنِ الْإِلْفِ وَالْعَادَةِ وَالْعَصَبِيَّةِ**، فَإِنَّ هَذِهِ الْأُمُورَ [أَيُّ الْإِلْفِ وَالْعَادَةِ وَالْعَصَبِيَّةِ] تُخَدِّثُ لِلنَّفْسِ هَيْئَةً وَمَلَكَةً تَقْتَضِي الرُّجْجَانَ فِي النَّفْسِ بِجَانِبَيْهَا [أَيُّ بِجَانِبِ الْإِلْفِ وَالْعَادَةِ وَالْعَصَبِيَّةِ] بِحَيْثُ لَا

يَشْعُرُ النَّاطِرُ بِذَلِكَ وَيَتَوَهَّمُ أَنَّهُ رُجْحَانُ الدَّلِيلِ، وَهَذَا مَحَلُّ خَوْفٍ شَدِيدٍ وَخَطَرٍ عَظِيمٍ يَجِبُ عَلَى الْمُتَّقِي اللَّهَ تَعَالَى أَنْ يَصْرِفَ نَظْرَهُ إِلَيْهِ وَيَقِفَ فِكْرُهُ عَلَيْهِ. انْتَهَى بِاخْتِصَارٍ. وَقَالَ ابْنُ الْقَيِّمِ فِي (الطَّرِيقِ الْحَكِيمَةِ): وَالْمُتَأَخِّرُونَ كَلَمًا اسْتَبَعَدُوا شَيْئًا، قَالُوا {مَنْسُوحٌ، وَمَمْرُوكٌ الْعَمَلُ بِهِ}!. انتَهَى. وَقَالَ ابْنُ الْقَيِّمِ أَيْضًا فِي (إِعْلَامِ الْمَوْقِعِينَ): وَمَنْ لَهُ خَيْرَةٌ بِمَا بَعَثَ اللَّهُ بِهِ رَسُولَهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَبِمَا كَانَ عَلَيْهِ هُوَ وَأَصْحَابُهُ، رَأَى أَنَّ أَكْثَرَ مَنْ يُشَارُ إِلَيْهِمْ بِالذِّينِ هُمْ أَقَلُّ النَّاسِ دِينًا، وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ، وَأَيُّ دِينٍ وَأَيُّ خَيْرٍ فِيمَنْ يَرَى مَحَارِمَ اللَّهِ تُنْتَهَكُ، وَخُدُودُهُ تُصْلَعُ، وَدِينُهُ يُتْرَكُ، وَسُنَّةَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُرْغَبُ عَنْهَا، وَهُوَ بَارِدُ الْقَلْبِ، سَاكِتُ اللِّسَانِ، شَيْطَانُ أَخْرَسٍ (كَمَا أَنَّ الْمُتَكَلِّمَ بِالْبَاطِلِ شَيْطَانُ نَاطِقٌ)؟!، وَهَلْ بَلِيَّةُ الدِّينِ إِلَّا مِنْ هَؤُلَاءِ الَّذِينَ إِذَا سَلِمَتْ لَهُمْ مَا كَلَهُمْ وَرِيَاسَاتُهُمْ فَلَا مُبَالَاةَ بِمَا جَرَى عَلَى الدِّينِ؟!... ثم قال -أي ابن القيم-: وَهَؤُلَاءِ -مَعَ سُقُوطِهِمْ مِنْ عَيْنِ اللَّهِ وَمَقَتِ اللَّهُ لَهُمْ- قَدْ بُلُوا فِي الدُّنْيَا بِأَعْظَمِ بَلِيَّةٍ تَكُونُ وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ، وَهُوَ مَوْتُ الْقُلُوبِ، فَإِنَّ الْقَلْبَ كَلَمًا كَانَتْ حَيَاتُهُ أَمَّ كَانَ غَضَبُهُ لِلَّهِ وَرَسُولِهِ أَقْوَى وَانْتِصَارُهُ لِلذِّينِ أَكْمَلُ. انتَهَى. وَقَالَ الشَّيْخُ مُقْبِلُ الْوَادِعِيِّ فِي (تحفة المجيب): ونحن في زَمَنٍ ثَقُلَتْ فِيهِ الْحَقَائِقُ كَمَا أَخْبَرَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ، وَأَهْلُ الْعِلْمِ الَّذِينَ كَانَ يُظَنُّ أَنَّهُمْ سَيُدَافِعُونَ عَنِ الْإِسْلَامِ وَسَيَحْمُونَ حِمَاهُ، إِذَا الْإِسْلَامُ يُؤْتَى مِنْ قَبْلِهِمْ، وَمَا كُنَّا نَظُنُّ أَنَّ يَبْلُغُوا إِلَى هَذَا الْحَدِّ، وَأَنْ يَدَافِعُوا عَنِ الْكُفْرِ حَتَّى يَجْعَلُوهُ وَاجِبًا، دَعُ عَنْكَ أَنَّهُمْ يَجْعَلُونَ الْبِدْعَةَ سُنَّةً، وَالضَّلَالَ هُدًى، وَالْعِيَّ رُشْدًا، وَصَدَقَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ فِي ذِكْرِ الْفِتَنِ، إِذْ يَقُولُ {سَتَكُونُ فِتْنٌ، الْقَاعِدُ فِيهَا خَيْرٌ مِنَ الْقَائِمِ، وَالْقَائِمُ خَيْرٌ مِنَ الْمَاشِي، وَالْمَاشِي فِيهَا خَيْرٌ

مِنَ السَّاعِي، مَنْ تَشَرَّفَ لَهَا تَسْتَشْرِفُهُ، فَمَنْ وَجَدَ مَلَجًا
أَوْ مَعَادًا فَلْيَعُدْ بِهِ، ونحن في زَمَنِ الْفِتَنِ لَا يُنَكِّرُ هَذَا
إِلَّا مَنْ أَعَمَّى اللَّهُ بَصِيرَتَهُ، فنَقُولُ، إِنَّ لَهُمْ أَسْلَافًا {يَا
أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّ كَثِيرًا مِّنَ الْأَخْبَارِ وَالرَّهْبَانِ لَيَأْكُلُونَ
أَمْوَالَ النَّاسِ بِالْبَاطِلِ وَيُضِلُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ،
{أَفَتَطْمَعُونَ أَنْ يُؤْمِنُوا لَكُمْ وَقَدْ كَانَ فَرِيقٌ مِّنْهُمْ
يَسْمَعُونَ كَلَامَ اللَّهِ ثُمَّ يُحَرِّفُونَهُ مِن بَعْدِ مَا عَقَلُوهُ وَهُمْ
يَعْلَمُونَ}، {وَإِنَّ مِنْهُمْ لَفَرِيقًا يَلُؤُونَ أَلْسِنَتَهُم بِالْكِتَابِ
لِتُحْسَبُوهُ مِنَ الْكِتَابِ وَمَا هُوَ مِنَ الْكِتَابِ وَيَقُولُونَ هُوَ
مِنْ عِنْدِ اللَّهِ وَمَا هُوَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ وَيَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ
الْكُذِبَ وَهُمْ يَعْلَمُونَ}، أولئك [الْأَسْلَافُ] نَزَلَ بَعْدَهُمْ
قُرْآنٌ فَفَضَحَهُمْ، ونحن الآنَ لَا يَنْزِلُ قُرْآنٌ، وَإِلَّا لَرَأَيْتَ
أَنَّ بَعْضَ أَصْحَابِ الْعَمَائِمِ وَاللَّحَى الْمُحَنَّاةِ وَالتَّوْبِ الَّذِي
إِلَى وَسْطِ السَّاقِ، يُمَكِّنُ أَنْ يَفْضَحَهُ اللَّهُ كَمَا فَضَحَ
عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي [هُوَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي بَنٍ سَلُولَ الَّذِي
أَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى فِيهِ {وَالَّذِي تَوَلَّى كِبْرَهُ مِنْهُمْ لَهُ عَذَابٌ
عَظِيمٌ}]، وَثَبَّتَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ
وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ {إِنَّ أَخَوْفَ مَا أَخَافُ عَلَى أُمَّتِي كُلِّ
مُتَافِقٍ عَلِيمِ اللِّسَانِ}، ويقول أيضًا {إِنَّ أَخَوْفَ مَا أَخَافُ
عَلَيْكُمْ الْأَئِمَّةُ الْمُضِلُّونَ} [قَالَ الشَّيْخُ صَالِحُ آلِ الشَّيْخِ
فِي (الْتَمَهِيدِ لشرح كتاب التوحيد): الْأَئِمَّةُ الْمُضِلُّونَ هُمُ
الَّذِينَ اتَّخَذَهُمُ النَّاسُ أَئِمَّةً، إِمَّا مِنْ جِهَةِ الدِّينِ، وَإِمَّا مِنْ
جِهَةِ وَلَايَةِ الْحُكْمِ. انتهى. وَقَالَ ابْنُ تَيْمِيَّةَ فِي (مَجْمُوعِ
الْفَتَاوَى): الْأَئِمَّةُ الْمُضِلُّونَ هُمُ الْأَمْرَاءُ. انتهى.]، فَهَؤُلَاءِ
خَذَرْنَا مِنْهُمْ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ
وَسَلَّمَ، فَتَارَةً يُمَثِّلُهُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ بِالْكَلْبِ [قَالَ تَعَالَى
{وَإِنَّهُمْ عَلَيْهِمْ نَبَأُ الَّذِي آتَيْنَاهُ آيَاتِنَا فَانْسَلَخَ مِنْهَا فَاتَّبَعَهُ
الشَّيْطَانُ فَكَانَ مِنَ الْغَاوِينَ، وَلَوْ شِئْنَا لَرَفَعْنَاهُ بِهَا
وَلَكِنَّهُ أَخْلَدَ إِلَى الْأَرْضِ وَاتَّبَعَ هَوَاهُ، فَمَثَلُهُ كَمَثَلِ الْكَلْبِ
إِنْ تَحْمَلَ عَلَيْهِ يَلْهَثُ أَوْ تَتْرُكُهُ يَلْهَثُ}] تَنْفِيرًا مُنْفَرًّا،

وَأُخْرَى يُمَثِّلُهُ بِالْجِمَارِ {مَثَلُ الَّذِينَ خُمِلُوا التَّوْرَةَ ثُمَّ لَمْ يَحْمِلُوهَا كَمَثَلِ الْجِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًا}، وَلَا تَظُنُّوا أَنَّ هَذَا فِي **أَهْلِ الْكِتَابِ** فَقَطْ، بَلْ إِنَّهُ فِي مَنْ زَاغَ وَانْحَرَفَ **مِنَ الْأُمَّةِ الْمُضِلِّينَ**. انتهى باختصار. وقال الشيخ علي بن محمد الصلابي (عضو الأمانة العامة للاتحاد العالمي لعلماء المسلمين) في كتابه (الدولة العثمانية، عوامل النهوض وأسباب السقوط): فأين كان العلماء في تلك الفترة [يعني أواخر الدولة العثمانية] التي نحن بصددِها مِنِ التاريخ؟، هل كانوا في مكان القيادة الذي عهدتهم الأمة فيه؟، هل كانوا حُماة الأمة من العدوان؟، وحُماتها من الظلم الواقع عليهم من ذوي السلطان؟، هل كانوا هم الذين يطالبون للأمة بحقوقها السياسية وحقوقها الاجتماعية وحقوقها الاقتصادية؟، هل كانوا هم الذين يأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر، ويقومون إلى الإمام الجائر فيأمرونه وينهونه، قتلهم أم لم يقتلهم؟، **أَمْ كَانَ كَثِيرٌ مِنْهُمْ قَدْ اسْتَعْبَدُوا أَنْفُسَهُم لِلسُّلْطَانِ**، وَمَشَوْا فِي رِكَابِهِ، يَتَمَلَّقُونَهُ وَيُبَارِكُونَ مَطَالِمَهُ فَيَمْدُونَهُ فِي الْغَيِّ؟!، بينما البقية الصالحة منهم قد **قَبَعَتْ فِي بُيُوتِهَا**، أَوْ انْزَوَتْ فِي الدَّرْسِ وَالْكِتَابِ تَحَسُّبُ أَنْ مُهِمَّتَهَا قَدْ انْتَهَتْ إِذَا لَقِنَتِ النَّاسَ الْعِلْمَ، وَمَا تُرِيدُ أَنْ تَظْلِمَهُمْ فَقَدْ كَانَ مِنْهُمْ -وَلَا شَكَّ- مَنْ صَدَعَ بِكَلِمَةِ الْحَقِّ، وَمِنْهُمْ مَنْ أَلْقَى بِالْمَنْصِبِ تَحْتَ قَدَمَيْهِ حِينَ أَحَسَّ أَنَّهُ يَسْتَعْبِدُهُ لِأُولَى السُّلْطَانِ أَوْ يَلْجُئُهُ عَنْ كَلِمَةِ الْحَقِّ، وَلَكِنَّهُمْ **قَلِيلٌ قَلِيلٌ بَيْنَ الْكَثَرَةِ الْغَالِبَةِ** الَّتِي رَاخَتْ تَلَهَتْ وَرَاءَ الْمَتَاعِ الْأَرْضِيِّ، أَوْ تَقَبَّعُ دَاخِلَ الدَّرْسِ وَالْكِتَابِ. انتهى باختصار.

(2) وفي فتوى صوتية للشيخ مُقْبِل الْوَادِعِي مُفَرَّغَةً عَلَى مَوْقِعِهِ **فِي هَذَا الرَّابِطِ**، سُئِلَ الشَّيْخُ: لِمَاذَا اخْتَرْتُمْ مَنَهِجَ الْجَرْحِ وَالتَّعْدِيلِ طَرِيقًا؟، مَعَ أَنَّهُ فِي نَظَرِ كَثِيرٍ مِنَ

الدُّعَاةَ وَالْمُصْلِحِينَ يَعُدُّونه سَبَبًا فِي تَفَكُّكِ الْأُمَّةِ وَسَبِيلًا إِلَى بُغْضِ مَنْ يَنْخُو هذا الْمَنْحَى؟، مُحْتَاجِينَ بَأَنَّ زَمَنَ الْجَرْحِ وَالتَّعْدِيلِ قَدْ انْتَهَى مع زَمَنِ الرِّوَايَةِ؟. فَأَجَابَ الشَّيْخُ: إِذَا تَرَكْنَا الْجَرْحَ وَالتَّعْدِيلَ صَارَتْ كَلِمَةُ الشَّيْخِ الْإِمَامِ الْقُدْوَةِ الشَّيْخِ ابْنِ بَارٍ [مُفْتِي الدِّيَّارِ السُّعُودِيَّةِ] وَكَلِمَةُ عَلِيِّ الطَّنْطَاوِيِّ [وَهُوَ الْقَاضِي فِي الْمَحْكَمَةِ الشَّرْعِيَّةِ بِدِمَشْقَ، وَهُوَ مِنْ أَعْلَامِ (جَمَاعَةِ الْإِخْوَانِ الْمُسْلِمِينَ) فِي سُورِيَا، وَقَدْ تُوُفِّيَ عَامَ 1999 هـ. وَقَدْ قَالَ الشَّيْخُ الْأَلْبَانِيُّ فِي مَقْطَعٍ صَوْتِيٍّ مُفَرَّغٍ على هذا الرابط: الطَّنْطَاوِيُّ يُفْتِي بِبَعْضِ الْفَتَاوَى يُخَالِفُ فِيهَا السُّنَّةَ الصَّحِيحَةَ، فَالْمُقَدَّمُ عِنْدَهُ -كَمَا هُوَ مُصِيبَةٌ كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ الْيَوْمَ- هُوَ تَرْجِيحُ التَّيْسِيرِ عَلَى النَّاسِ أَوْ أَنَّ الْمَصْلَحَةَ هَكَذَا تَقْتَضِي، وَيُلْحَقُ بِهَذَا مُحَمَّدُ الْغَزَالِيُّ... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الْأَلْبَانِيِّ-: هَذَا [يَعْنِي الْغَزَالِي] رَجُلٌ كَيْفِيٌّ [أَيُّ إِعْتِبَاطِيٍّ مُتَحَكِّمٌ]، لَا أَصُولَ لَهُ وَلَا مَرَاجِعَ، فَلَا هُوَ سَلَفِيٌّ، لِأَنَّ السَّلَفِيَّ يَرْجِعُ إِلَى الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَعَلَى مَنَهِجِ السَّلَفِ الصَّالِحِ، وَلَا هُوَ خَلْفِيٌّ، لِأَنَّ الْخَلْفِيَّ يَكُونُ مُتَمَذِّهًا بِمَذْهَبٍ، فَلَيْسَ هُوَ مُتَمَسِّكًا، فَهُوَ تَارَةٌ تَرَاهُ مع الْخَنَفِيِّ، تَارَةٌ مع الشَّافِعِيِّ، فَهُوَ حَيْثُمَا وَجَدَ الْهَوَى إِتْبَاعَهُ، كَمَا قَالَ الشَّاعِرُ {وَمَا أَنَا إِلَّا مِنْ غَرِيَّةٍ، إِنْ غَوَيْتُ *** غَوَيْتُ، وَإِنْ تَرَشَّدْتُ غَرِيَّةٌ أَرْشَدْتُ}. انْتَهَى بِاخْتِصَارٍ سَوَاءً، وَهُمَا لَا سَوَاءً؛ فَنَحْنُ مُحْتَاجُونَ إِلَى أَنْ يُبَيَّنَ حَالُ حَسَنِ الْتِرَابِيِّ وَيُوسُفَ الْقُرْضَاوِيِّ وَعَبْدِ الْمَجِيدِ الزَّنْدَانِيِّ [أَخِي كِبَارِ مُؤَسَّسِي جَمَاعَةِ الْإِخْوَانِ الْمُسْلِمِينَ فِي (الْيَمَنِ)]، وَهَكَذَا أَيْضًا رُؤُوسُ الْإِخْوَانِ الْمُسْلِمِينَ لَا بُدَّ أَنْ تُبَيَّنَ أَخْوَالَهُمْ، وَعُلَمَاءُ الْحُكُومَاتِ أَيْضًا لَا بُدَّ أَنْ تُبَيَّنَ أَخْوَالَهُمْ (الَّذِينَ يُجَادِلُونَ عَنِ الْحُكُومَاتِ بِالْبَاطِلِ، وَرَبُّ الْعِزَّةِ يَقُولُ فِي كِتَابِهِ الْكَرِيمِ {وَلَا تُجَادِلْ عَنِ الَّذِينَ يَخْتَانُونَ أَنْفُسَهُمْ، إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ مَنْ كَانَ خَوَّانًا أَثِيمًا})؛ وَالرَّسُولُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ

وعلى آله وسلم يقول { إِنَّمَا أَخَافُ عَلَى أُمَّتِي الْأَيَّامَةَ
 الْمُضِلِّينَ }، فإذا كان النبي صلى الله عليه وعلى آله
 وسلم يقول ذلك، وربُّ العِزَّة يقولُ في كتابه الكريم
 { يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن كَثِيرًا مِّنَ الْأَخْبَارِ وَالرُّهْبَانِ
 لَيَأْكُلُونَ أَمْوَالَ النَّاسِ بِالْبَاطِلِ وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ
 اللَّهِ }، والرسول صلى الله عليه وعلى آله وسلم يقول
 { يَبْسُ أَخُو الْعَشِيرَةِ }، ويقول كما في البخاري { مَا
 أَظُنُّ فُلَانًا وَفُلَانًا يَعْرِفَانِ مِنْ دِينِنَا شَيْئًا }، ويقول { يَا
 مُعَاذُ، أَفَتَانُ أَنْتَ يَا مُعَاذُ }، ويقول لأبي ذرٍّ { إِنَّكَ أَمْرُو
 فِيكَ جَاهِلِيَّةٌ }، ويقول لِنِسائه { إِنَّكُنَّ لَأَنْثَى صَوَاحِبَاتُ
 يُوسُفَ }؛ وإني أحمدُ الله، فقد طَحَنَ الْجَرْحُ والتَّعْدِيلُ
 عَبْدَ الرَّحِيمِ الطَّحَّانَ [جاء في كتاب (فتاوى اللجنة
 الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء) أَنَّ اللِّجْنَةَ (عبد العزيز
 بن عبد الله بن باز وعبد الله بن غديان وصالح الفوزان
 وعبد العزيز آل الشيخ وبكر أبو زيد) سُئِلَتْ: جَاءَتْهُمَا
 أَشْرَطَةُ مُسَجَّلَةٌ لِعَالَمَيْنِ جَلِيلَيْنِ، هُمَا الشَّيْخُ الْعَلَامَةُ
 مُحَمَّدُ نَاصِرُ الدِّينِ الْأَلْبَانِي مُخَدِّثُ الشَّامِ، وَالشَّيْخُ
 الْعَلَامَةُ مُقْبِلُ بْنُ هَادِي الْوَادِعِيِّ مُخَدِّثُ الْيَمَنِ، يَتَخَدَّثَانِ
 فِيهَا عَنِ الدَّاعِيَةِ الْمَعْرُوفِ عَبْدِ الرَّحِيمِ الطَّحَّانِ، حَيْثُ
 إِنَّهُمَا جَاءَتْهُمَا اسْتِيفَسَارَاتٌ حَوْلَ صِحَّةِ مَا يَقُولُهُ الطَّحَّانُ
 مِنْ أَقَاوِيلَ، مِنْهَا (أَنَّهُ يَذْهَبُ إِلَى **وُجُوبِ تَقْلِيدِ الْمَذَاهِبِ
 الْأَرْبَعَةِ**، وَأَن تَبْدَأَ تَقْلِيدَ هَذِهِ الْمَذَاهِبِ مَا هُوَ إِلَّا ضَلَالٌ)؟.
 فَأَجَابَتِ اللِّجْنَةُ: إِنَّهُ **لَا يَحِبُّ تَقْلِيدُ أَحَدٍ مِنَ الْعُلَمَاءِ**، وَإِنَّمَا
 يُؤْخَذُ بِقَوْلِ الْعَالِمِ إِذَا وَافَقَ الدَّلِيلَ؛ وَالْوَاجِبُ عَلَى
 الْجَمِيعِ اتِّبَاعُ الرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَهُوَ
 الْقُدْوَةُ لِجَمِيعِ الْمُؤْمِنِينَ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى { لَقَدْ كَانَ لَكُمْ
 فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ }، وَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى { وَمَا
 آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا }، انتهى
 باختصارٍ، وَقَرَّضَ لِسَانَ يَوْسُفَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْقُرْضَاوِيِّ؛
 وَإِنِّي أَحْمَدُ اللَّهَ، الْمُبْتَدِعَةُ تَرْجُفُ أَفِيدَتُهُمْ مِنْ شَرِيطِ...

فَسُئِلَ -أَيُّ الشَّيْخِ الْوَادِعِيِّ-: وَالَّذِي يَقُولُ {إِنَّهُ [أَيُّ زَمَنَ
الْجَرْحِ وَالتَّعْدِيلِ] انْتَهَى مَعَ زَمَنِ الرَّوَايَةِ؟}. فَأَجَابَ
 الشَّيْخُ: الَّذِي يَقُولُ إِنَّهُ انْتَهَى يَا إِخْوَانُ، هُمْ يَعْلَمُونَ
 أَنَّهُمْ مَجْرُوحُونَ، مِنْ أَجْلِ هَذَا مَا يُرِيدُونَ أَنْ يَتَكَلَّمَ أَحَدٌ
 فِي الْجَرْحِ وَالتَّعْدِيلِ، **فَهُمْ يَخَافُونَ مِنَ الْجَرْحِ وَالتَّعْدِيلِ**
لأنهم يعرفون أنهم مجروحون. انتهى باختصار. وفي
 فتوى للشيخ ربيع المدخلي (رئيس قسم السنة
 بالدراسات العليا في الجامعة الإسلامية بالمدينة
 المنورة) على موقعه **في هذا الرابط**، سُئِلَ الشَّيْخُ
 {إِتَّخَذَ الْبَعْضُ السُّكُوتَ عَنْ أَخْطَاءِ الْجَمَاعَاتِ الْإِسْلَامِيَّةِ
 مَنَهِجًا لَهُ، وَ[زَعَمَ] أَنَّ هَذِهِ هِيَ الْحِكْمَةُ، وَأَصَحِّحْ هَذَا
[السُّكُوتُ] مَنَهِجًا لَهُ أَتْبَاعُ يَسِيرُونَ عَلَيْهِ، مَا حُكْمُ هَذَا
 الْمَنَهِجِ الْجَدِيدِ الْيَوْمَ؟}. فَأَجَابَ الشَّيْخُ: أَخْشَى أَنْ يَكُونَ
 هُنَاكَ مُبَالِغَةٌ فِي هَذَا السُّؤَالِ، أَنَا **لَا أَعْتَقِدُ عَالِمًا يَرَى**
هذا المنهج؛ فَعَلَى فَرَضِ وَقُوعِهِ وَوُجُودِهِ فَإِنْ هَذَا خَطَأً،
 وَيَجِبُ عَلَى مَنْ يَقُولُ هَذَا الْكَلَامَ وَيُنْتَظَرُ هَذَا التَّنْظِيرَ
 وَيُوصَّلُ هَذَا التَّأْصِيلَ، **يَجِبُ أَنْ يَتُوبَ إِلَى اللَّهِ تَبَارَكَ**
وَتَعَالَى، فَإِنَّ اللَّهَ مَيَّزَ هَذِهِ الْأُمَّةَ وَفَضَّلَهَا عَلَى سَائِرِ
 الْأُمَمِ بِعَدَمِ السُّكُوتِ، بَلْ بِالتَّصْرِيحِ، وَالتَّوَضُّيْحِ، وَالْجِهَادِ
 وَعَلَى رَأْسِهِ الْأَمْرُ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيِ عَنِ الْمُنْكَرِ {كُنْتُمْ
 خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ
 الْمُنْكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ}، **وَقَدْ لَعَنَ اللَّهُ بَنِي إِسْرَائِيلَ**
لَا تُخَاذَهُمْ مِثْلَ هَذَا الْمَنَهِجِ السُّكُوتِيِّ الْمُقَرَّرِ لِلْبَاطِلِ
الْمُغْلَفِ بـ (الحكمة)، قَالَ {لُعِنَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ بَنِي
 إِسْرَائِيلَ عَلَى لِسَانِ دَاوُودَ وَعِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ، ذَلِكَ بِمَا
 عَصَوْا وَكَانُوا يَعْتَدُونَ، كَانُوا لَا يَتَنَاهَوْنَ عَنِ مُنْكَرٍ فَعَلُوهُ،
 لَبِئْسَ مَا كَانُوا يَفْعَلُونَ}، وَالرَّسُولُ يَقُولُ {مَنْ رَأَى
 مِنْكُمْ مُنْكَرًا فَلْيُغَيِّرْهُ بِيَدِهِ، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَبِلِسَانِهِ،
 فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَبِقَلْبِهِ، وَلَيْسَ وَرَاءَ ذَلِكَ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ مِنْ
 إِيْمَانٍ}؛ الْأَمْرُ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيِ عَنِ الْمُنْكَرِ أَصْلُ عَظِيمٌ

مِنْ أَصُولِ الْإِسْلَامِ، لَا يَقُومُ الْإِسْلَامُ إِلَّا بِهِ، وَلَا تُحَرِّزُ
الْأُمَّةُ التَّقَدُّمَ عَلَى سَائِرِ الْأُمَمِ إِلَّا إِذَا قَامُوا بِهِ، فَإِنْ هُمْ
قَصَرُوا اسْتَحَقُّوا سَخَطَ اللَّهِ بَلْ لَعْنَتُهُ كَمَا لَعَنَ بَنِي
إِسْرَائِيلَ، **فَإِذَا قَصَرْنَا فِي هَذَا الدِّينِ وَتَرَكْنَاهُ يَعْثُ بِهِ**
أَهْلُ الْأَهْوَاءِ وَالضَّلَالِ وَجَارَيْنَاهُمْ وَسَكَنَّا عَنْهُمْ وَسَمَّيْنَا
ذَلِكَ (حِكْمَةً)، فَإِنَّا نَسْتَوْجِبُ سَخَطَ اللَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى،
ونعود بالله من سَخَطِهِ، ونسأل الله -إِنْ كَانَ لِهَذَا
الصَّنْفِ وَجُودٌ- أَنْ يَهْدِيَهُمْ، وَأَنْ يُبَصِّرَهُمْ بِطَرِيقِ الْحَقِّ،
وَأَنْ يُبَصِّرَهُمْ بِعَيْبِهِمُ الْعَظِيمِ الَّذِي وَقَعُوا فِيهِ **فَيَخْرُجُوا**
مِنْهُ إِلَى دَائِرَةِ الدُّعَاةِ إِلَى اللَّهِ بِحَقٍّ، الْأَمْرَيْنِ بِالْمَعْرُوفِ
وَالنَّاهِيْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ، الصَّادِعِينَ بِهِ {فَاصْذَعْ بِمَا تُؤْمَرُ
وَأَعْرِضْ عَنِ الْمُشْرِكِينَ} كَذَلِكَ **إِصْذَعْ بِمَا تُؤْمَرُ وَأَعْرِضْ**
عَنِ الْمُبْتَدِعِينَ الصَّالِحِينَ. انتهى باختصار. وقال الشيخ
عبد العزيز الراجحي (الأستاذ في جامعة الإمام محمد بن
سعود في كلية أصول الدين، قسم العقيدة) في (شرح
"شرح السنة للبرهاري"): **فَالْكَفْرُ يَهْدِمُ الْإِسْلَامَ،**
وَالْبِدْعُ تُضْعِفُ الْإِسْلَامَ، وَمَنْ عَظَّمَ صَاحِبَ بَدْعٍ فَقَدْ
أَعَانَ عَلَى هَذْمِ الْإِسْلَامِ، لَأَنَّهُ أَعَانَهُ عَلَى الْبَاطِلِ، **وَمَنْ**
تَبَسَّمَ فِي وَجْهِ مُبْتَدِعٍ فَقَدْ اسْتَخَفَّ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ
وَجَلَّ عَلَى مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَذَلِكَ أَنَّهُ يَنْبَغِي
لِلْإِنْسَانِ أَنْ يَغْسَرَ فِي وَجْهِ الْمُبْتَدِعِ **وَلَا يَتَبَسَّمُ فِي**
وَجْهِهِ. انتهى. وقال الشيخ محمد بن الأمين الدمشقي
في مقالة له بعنوان (الحوار الهادي مع الشيخ
القرضاوي) على موقعه **في هذا الرابط:** [وَالسَّلَفُ](#)
الصَّالِحُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ لَمْ يَقِفُوا فِي مُحَارَبَةِ أَهْلِ الْبِدْعِ
وَالضَّلَالِ، بِالرَّدِّ عَلَيْهِمْ وَبَيَانِ بَاطِلِهِمْ، بَلْ أَخَذُوا يُحَذِّرُونَ
النَّاسَ مِنْ **مُجَالَسَتِهِمْ أَوْ مُحَادَثَتِهِمْ أَوْ التَّبَسُّمِ إِلَيْهِمْ أَوْ**
السَّلَامِ عَلَيْهِمْ أَوْ رَدِّهِ عَلَيْهِمْ، بَلْ وَيُحَذِّرُونَ أَيْضًا مِنْ
مُجَاوَرَتِهِمْ فِي الدُّوَرِ... ثم قال -أي الشيخ الدمشقي:-
رَحِمَ اللَّهُ أُمَّةَ السَّلَفِ، مَا أَضْلَبَهُمْ عَلَى الْحَقِّ، وَمَا

أَشَدَّهُمْ على الباطل وأهله، ولذلك حَفِظَ اللهُ الدِّينَ بهم، أما زَمَانُنَا فقد اِخْتَلَطَ فيه الأُمُرُ، وضاعَ الحَقُّ في الباطل، **فلا تَمَيِّزَ بَيْنَ سُنِّيٍّ وَبِدْعِيٍّ**، ولو قلتَ لِأَحَدِهِمْ {إِنَّكَ اللهُ، ولا تَجْلِسُ مع فُلَانٍ، لَأَنَّهُ صَاحِبُ بَدْعَةٍ}، قالَ لَكَ {إِنَّكَ اللهُ أَنْتَ، ولا تَقْعُ في أَعْرَاضِ المُسْلِمِينَ}! . انتهى باختصار. وفي فيديو للشيخ صالح الفوزان (عضو هيئة كبار العلماء بالديار السعودية، وعضو اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء) بعنوان (حكم زيارة أهل البدع والأهواء وعيادتهم)، قال الشيخ: زيارتهم لدعوتهم إلى الله وطلب التوبة منهم طيب، زيارة مرضاهم لأجل دعوتهم لا بأس، **أما زيارتهم لغير دَعْوَةٍ لا يَجُوزُ**. انتهى باختصار. وفي فيديو للشيخ صالح الفوزان أيضا بعنوان (ما حُكْمُ مُجَالَسَةِ أَهْلِ الْبِدْعِ بِحُجَّةِ التَّقَرُّبِ إِلَيْهِمْ وَتَعْلِيمِهِمُ الدِّينَ الصَّحِيحَ؟)، قال الشيخ: لا تَقْرَبُ مِنْ أَهْلِ الْبِدْعِ أَبَدًا، يُؤَثِّرُونَ عَلَيْكَ، وتَأْتُمُ بِجُلُوسِكَ معهم، **ابْتَعِذْ عَنْهُمْ إِلَّا إِذَا دَعَتْ الْحَاجَةُ إِلَى مُنَاطَرَتِهِمْ وَبَيَانِ مَا هُمْ عَلَيْهِ مِنَ الْبَاطِلِ** وأنتَ عندك أَهْلِيَّةٌ لذلك، فلا مانع، **في خُذُودٍ**. انتهى. وقال الشيخ زكريا الأنصاري (ت 926هـ) في (أسنى المطالب): تَجِبُ الْهَجْرَةُ مِنْ دَارِ الْكُفْرِ إِلَى دَارِ الْإِسْلَامِ عَلَى مُسْتَطِيعٍ لَهَا إِنْ عَجَزَ عَنْ إِظْهَارِ دِينِهِ [قال الشيخ حمَّد بن عتيق (ت 1301هـ) في (سبيل النجاة والفكاك من موالاة المرتدين والأتراك): الرَّجُلُ لا يَكُونُ مُظْهَرًا لِدِينِهِ حَتَّى يَتَبَرَّأَ مِنْ أَهْلِ الْكُفْرِ الَّذِي هُوَ بَيْنَ أَظْهُرِهِمْ، وَيُصَرِّحَ لَهُمْ بِأَنَّهُمْ كُفَّارٌ، وَأَنَّهُ عَدُوٌّ لَهُمْ، فَإِنْ لَمْ يَحْصُلْ ذَلِكَ لَمْ يَكُنْ إِظْهَارُ الدِّينِ حَاصِلًا. انتهى. وقال الشيخ حمَّد بن عتيق أيضًا في (الدُّرَرُ السَّيْنِيَّةُ فِي الْأَجُوبَةِ النَّجْدِيَّةِ): وإِظْهَارُ الدِّينِ تَكْفِيرُهُمْ، وَغَيْبُ دِينِهِمْ، وَالطَّعْنُ عَلَيْهِمْ، وَالْبَرَاءَةُ مِنْهُمْ، وَالتَّحْفُظُ مِنْ مُــوَادَّتِهِمْ وَالرُّكُــوْنِ إِلَيْهِمْ، وَاعْتِزَالُهُمْ، وَلَيْسَ فِعْلُ الصَّلَاةِ فَقَطْ إِظْهَارًا لِلدِّينِ؛

وقول القائل { إِنَّا نَعْتَزِلُهُمْ فِي الصَّلَاةِ، وَلَا نَأْكُلُ ذَبِيحَتَهُمْ } حَسَنٌ، لَكِنْ لَا يَكْفِي فِي إِظْهَارِ الدِّينِ وَحْدَهُ، بَلْ لَا بُدَّ مِمَّا ذُكِرَ. انتهى. وقال الشيخ محمد بن إبراهيم بن عبداللطيف آل الشيخ (رئيس القضاة ومفتي الديار السعودية ت1389هـ): وإظهاره دينه ليس هو مُجَرَّدَ فِعْلِ الصَّلَاةِ وسائر فروع الدين واجتناب محرماته مِنَ الرِّبَا وَالزَّيِّ وَغَيْرِ ذَلِكَ، إِنَّمَا إِظْهَارُ الدِّينِ مُجَاهَرَّتُهُ بِالتَّوْحِيدِ وَالْبِرَاءَةِ مِمَّا عَلَيْهِ الْمُشْرِكُونَ مِنَ الشَّرِكِ بِاللَّهِ فِي الْعِبَادَةِ وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنْ أَنْوَاعِ الْكُفْرِ وَالضَّلَالِ. انتهى من (فتاوى ورسائل الشيخ محمد بن إبراهيم). وقال الشيخ إِسْحَاقُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ حَسَنَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَبْدِ الْوَهَّابِ (ت1319هـ): قَالَ فِي الْإِقْنَاعِ [لِلْحَجَّائِيِّ (ت968هـ)] وَشَرْحِهِ [لِلْبُهَّارِيِّ (ت1051هـ)] { وَتَجِبُ الْهَجْرَةُ عَلَى مَنْ يَعْجَزُ عَنْ إِظْهَارِ دِينِهِ بِدَارِ الْخَرْبِ، وَهِيَ مَا يَغْلِبُ فِيهَا حُكْمُ الْكُفْرِ، زَادَ جَمَاعَةٌ [أَيُّ مِنَ الْعُلَمَاءِ] وَقَطَعَ بِهِ فِي الْمُنتَهَى [يَعْنِي (مُنْتَهَى الْإِرَادَاتِ) لِابْنِ النِّجَارِ] (أَوْ بَلَدِ بُغَاةٍ، أَوْ يَدْعُ مُضِلَّةٍ كَرَفُضٍ وَاعْتِزَالٍ)، فَيَخْرُجُ مِنْهَا إِلَى دَارِ أَهْلِ السُّنَّةِ وَجُوبًا إِنْ عَجَزَ عَنْ إِظْهَارِ مَذْهَبِ أَهْلِ السُّنَّةِ فِيهَا } ... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ إِسْحَاقَ-: وَقَالَ الشَّيْخُ الْعَلَامَةُ حَمْدُ بْنُ عَتِيقٍ رَحِمَهُ اللَّهُ [فِي (سَبِيلِ النِّجَاةِ وَالْفِكَاكِ مِنْ مَوَالَاةِ الْمُرْتَدِّينَ وَالْأَتْرَاكِ)] { وَأَمَّا مَسْأَلَةُ إِظْهَارِ الدِّينِ، فَكَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ قَدْ ظَنُّوا أَنَّهُ إِذَا قَدِرَ أَنْ يَتَلَفُظَ بِالشَّهَادَتَيْنِ، وَأَنْ يَصْلِيَ الصَّلَوَاتِ الْخَمْسَ وَلَا يُرَدُّ عَنِ الْمَسَاجِدِ، فَقَدْ أَظْهَرَ دِينَهُ وَإِنْ كَانَ بِبَلَدِ الْمُشْرِكِينَ، وَقَدْ غَلَطَ فِي ذَلِكَ أَقْبَحَ الْغَلَطِ }، قَالَ [أَيُّ الشَّيْخِ حَمْدُ] { وَلَا يَكُونُ الْمُسْلِمُ مُظْهِرًا لِلدِّينِ، حَتَّى يُخَالِفَ كُلَّ طَائِفَةٍ بِمَا أُشْتُهِرَ عَنْهَا، وَيُصَرِّحَ لَهَا بِعِدَاوَتِهِ، فَمَنْ كَانَ كُفْرُهُ بِالشَّرِكِ بِإِظْهَارِ الدِّينِ عِنْدَهُ أَنْ يُصَرِّحَ بِالتَّوْحِيدِ، وَالتَّهْيِ عَنْ الشَّرِكِ وَالتَّحْذِيرِ مِنْهُ، وَمَنْ كَانَ كُفْرُهُ بِجُحْدِ الرِّسَالَةِ بِإِظْهَارِ

الَّذِينَ عِنْدَهُ التَّصْرِيحُ بِأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ، وَمَنْ كَانَ كُفْرُهُ بِتَرْكِ الصَّلَاةِ فَأِظْهَارُ الدِّينِ عِنْدَهُ بِفَعْلِ الصَّلَاةِ، وَمَنْ كَانَ كُفْرُهُ بِمُوَالَاةِ الْمُشْرِكِينَ وَالِدُخُولِ فِي طَاعَتِهِمْ فَأِظْهَارُ الدِّينِ عِنْدَهُ التَّصْرِيحُ بِعِدَاوَتِهِ وَالْبِرَاءَةُ مِنْهُ وَمِنْ الْمُشْرِكِينَ}... إِلَى آخِرِ كَلَامِهِ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى؛ فَالْحَاصِلُ هُوَ مَا قَدَّمْنَاهُ، مِنْ أَنَّ إِظْهَارَ الدِّينِ الَّذِي تَبَرَّأَ بِهِ الذِّمَّةُ، هُوَ الْإِمْتِيَاُزُ عَنِ عِبَادِ الْأَوْثَانِ بِإِظْهَارِ الْمَعْتَقِدِ، وَالتَّصْرِيحُ بِمَا هُوَ عَلَيْهِ [أَيَّ وَتَصْرِيحُ الْمُؤَحِّدِ بِمَا هُوَ عَلَيْهِ مِمَّا يُخَالِفُ فِيهِ الْمُشْرِكِينَ]، وَالْبُعْدُ عَنِ الشَّرِكِ وَوَسَائِلِهِ، فَمَنْ كَانَ بِهَذِهِ الْمَثَابَةِ إِنْ عَرَفَ الدِّينَ بِدَلِيلِهِ وَأَمِنَ الْفِتْنَةَ، جَازَ لَهُ الْإِقَامَةُ؛ بَقِيَّ مَسْأَلَةُ الْعَاجِزِ عَنِ الْهَجْرَةِ، مَا يَصْنَعُ؟ قَالَ الْوَالِدُ [الشَّيْخُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ حَسَنِ آلِ الشَّيْخِ (ت 1285 هـ)] رَحِمَهُ اللَّهُ لَمَّا سُئِلَ عَنْهُ {وَأَمَّا إِذَا كَانَ الْمُؤَحِّدُ بَيْنَ ظَهْرَانِي أَنْاسٍ مِنَ الْمُبْتَدِعَةِ وَالْمُشْرِكِينَ، وَيَعْجُزُ عَنِ الْهَجْرَةِ، فَعَلَيْهِ بِتَقْوَى اللَّهِ وَيَعْتَزُّلَهُمْ مَا اسْتَطَاعَ، وَيَعْمَلُ بِمَا وَجَبَ عَلَيْهِ فِي نَفْسِهِ، وَمَعَ مَنْ يُوَافِقُهُ عَلَى دِينِهِ، وَعَلَيْهِمْ أَنْ يَصْبِرُوا عَلَى أَدَى مَنْ يُؤْذِيهِمْ فِي الدِّينِ، وَمَنْ قَدِرَ عَلَى الْهَجْرَةِ وَجَبَتْ عَلَيْهِ} . انتهى باختصار من (الأجوبة السَّمْعِيَّاتِ لِحَلِّ الْأَسْئَلَةِ الرَّوَافِيَّاتِ، بِعِنَايَةِ الشَّيْخِ عَادِلِ الْمُرْشَدِيِّ) . وَقَالَ الشُّوكَانِيُّ فِي (الْفَتْحِ الرَّبَّانِيِّ) : وَالْقَاعِدُ عَنِ الْهَجْرَةِ دَاخِلٌ تَحْتَ قَوْلِهِ تَعَالَى {إِنَّكُمْ إِذَا مَثَلْتُمْ} . انتهى، سَوَاءُ الرَّجُلِ وَالْمَرْأَةِ (وَإِنْ لَمْ تَحْدُ مَحَرَّمًا)، وَكَذَا كُلُّ مَنْ أَظْهَرَ حَقًّا بِلَدَةٍ مِنْ بِلَادِ الْإِسْلَامِ وَلَمْ يُقْبَلْ مِنْهُ وَلَمْ يَقْدِرْ عَلَى إِظْهَارِهِ تَلَزَمَتْهُ الْهَجْرَةُ مِنْهَا؛ فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعِ الْهَجْرَةَ فَهُوَ مَعْدُورٌ إِلَى أَنْ يَسْتَطِيعَ؛ وَإِنْ قَدِرَ عَلَى إِظْهَارِ دِينِهِ لِكُونِهِ مُطَاعًا فِي قَوْمِهِ أَوْ لِأَنَّ لَهُ عَشِيرَةً تَحْمِيَهُ (وَلَمْ يَخَفْ فِتْنَةً فِيهِ [أَيَّ فِي دِينِهِ]) اسْتَحَبَّ لَهُ أَنْ يُهَاجَرَ لِيَلَّا يَكْثُرَ سَوَادُهُمْ أَوْ يَمِيلَ إِلَيْهِمْ أَوْ يَكِيدُوا لَهُ . انتهى باختصار . وَقَالَ الشَّيْخُ إِسْحَاقُ بْنُ

عبدالرحمن بن حسن بن محمد بن عبدالوهاب (ت 1319هـ): وَكَلَامُ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ الْحَلِيمِي فِي هَذَا الْمَقَامِ وَاضِحٌ، فَإِنَّهُ قَالَ **[فِي الْمُنْهَاجِ فِي شَعْبِ الْإِيمَانِ]** {وَكُلُّ بَلَدٍ ظَهَرَ فِيهَا الْفُسَادُ، وَكَانَتْ أَيْدِي الْمَفْسِدِينَ أَعْلَى مِنْ أَيْدِي أَهْلِ الصَّلَاحِ، وَغَلَبَ الْجَهْلُ، وَسُمِعَتِ الْأَهْوَاءُ فِيهِمْ، وَضَعُفَ أَهْلُ الْحَقِّ عَنْ مَقَاوِمَتِهِمْ، وَاضْطُرُّوا إِلَى كِتْمَانِ الْحَقِّ خَوْفًا عَلَى أَنْفُسِهِمْ مِنَ الْإِعْلَانِ، فَهُوَ كَمَكَّةَ قَبْلَ الْفَتْحِ فِي وَجُوبِ الْهَجْرَةِ مِنْهَا، لِعَدَمِ الْقُدْرَةِ عَلَيْهَا، وَمَنْ لَمْ يُهَاجِرْ فَهُوَ مِنَ السُّمَحَاءِ بِدِينِهِ **[أَيُّ مِنَ الْمَتَسَاهِلِينَ فِي دِينِهِ]**}؛ وَقَالَ **[أَيُّ عَبْدِ اللَّهِ الْحَلِيمِي]** {وَمِنْ الشَّخْخِ بِالذِّينِ **[أَيُّ وَمِنْ الْجِرْصِ عَلَى الدِّينِ]** أَنْ يُهَاجِرَ الْمُسْلِمُ مِنْ مَوْضِعٍ لَا يُمَكِّنُهُ أَنْ يُؤْفِيَ الدِّينَ فِيهِ حُقُوقَهُ، إِلَى مَوْضِعٍ يُمَكِّنُهُ فِيهِ ذَلِكَ}. انتهى من (الأجوبة السَّمْعِيَّاتِ لِحَلِّ الْأَسْئَلَةِ الرَّوَّافِيَّاتِ، بِعَنَايَةِ الشَّيْخِ عَادِلِ الْمُرْشَدِي). وَقَالَ ابْنُ كَثِيرٍ فِي (الْبَدَايَةِ وَالنِّهَايَةِ): وَقَدْ اغْتَزَلَ جَمَاعَةٌ مِنَ السَّلَفِ النَّاسِ، وَالْجُمُعَةَ وَالْجَمَاعَةَ، وَهُمْ أَيْمَةٌ كِبَارٌ، كَأَبِي ذَرٍّ، وَسَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَاصٍ، وَسَعِيدِ بْنِ زَيْدٍ، وَسَلَمَةَ بْنِ الْأَكْوَعِ، فِي جَمَاعَةٍ مِنَ الصَّحَابَةِ، حَتَّى اغْتَزَلُوا مَسْجِدَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الَّذِي الصَّلَاةُ فِيهِ بِأَلْفِ صَلَاةٍ؛ وَاعْتَزَلَ مَالِكُ الْجُمُعَةَ وَالْجَمَاعَةَ فِي مَسْجِدِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَعَ مَعْرِفَتِهِ الْحَدِيثِ فِي فَضْلِ الصَّلَاةِ فِيهِ، فَكَانَ لَا يَشْهَدُ جُمُعَةً وَلَا جَمَاعَةً، وَكَانَ إِذَا لِمَ فِي ذَلِكَ يَقُولُ (مَا كُلُّ مَا يُعْلَمُ يُقَالُ)، وَقِصَّتُهُ مَعْرُوفَةٌ؛ وَكَذَلِكَ اغْتَزَلَ سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ، وَخَلَقُ مِنَ التَّابِعِينَ وَتَابِعِيهِمْ، لِمَا شَاهَدُوهُ مِنَ الظُّلْمِ وَالشَّرُورِ وَالْفِتَنِ خَوْفًا عَلَى إِيْمَانِهِمْ أَنْ يُسَلَبَ مِنْهُمْ؛ وَقَدْ ذَكَرَ الْخَطَّابِيُّ **[ت 388هـ]** فِي كِتَابِ (الْعُرْلَةِ) وَكَذَلِكَ ابْنُ أَبِي الدُّنْيَا **[فِي كِتَابِهِ (الْعُرْلَةُ وَالْأَنْفِرَادُ)]**، وَقَدْ تُوْفِّيَ عَامَ 281هـ قَبْلَهُ مِنْ هَذَا جَانِبًا كَبِيرًا. انتهى. وجاء في كِتَابِ (إِجَابَةِ فَضِيلَةِ الشَّيْخِ عَلِي

الخصير على أسئلة اللقاء الذي أُجري مع فضيلته في مُنتدَى "السلفيون" أن الشيخ سُئِلَ {ما واجبُ الآباءِ والأمّهاتِ في بلادِ الغربِ تُجاهَ أبنائهم وبناتهم؟ وما هو السبيلُ لحفظهم من الانزلاقِ في مَهْياوي الرَّذَى والانحطاط، والاتباع للكفار وأعمالهم وأخلاقياتهم؟}، فكان ممّا أجاب به الشيخُ: وأَعْلَمُ يا أخي أن بقاءهم في بلادِ الكفر، ودارِ الكفر والحرب، أمرٌ خطيرٌ، قال صلى الله عليه وسلم {أَنَا بَرِيءٌ مِمَّنْ أَقَامَ بَيْنَ ظَهْرَانِي {الْمُشْرِكِينَ} رِوَامُ أَبُو دَاوُدَ، وَقَالَ إِبْرَاهِيمُ {إِنِّي بَرَاءٌ مِّمَّا تَعْبُدُونَ، إِلَّا الَّذِي فَطَرَنِي فَإِنَّهُ سَيَهْدِينِ}، وَالسَّبِيلُ الْوَحِيدُ [هو] الهَجْرَةُ مِنْ بِلَادِ الْكُفْرِ -بِالْإِجْمَاعِ، مَعَ الْقُدْرَةِ عَلَيْهَا- إِلَى بَلَدِ الْإِسْلَامِ الَّذِي تَتِمَكَّنُونَ فِيهِ مِنْ إِقَامَةِ دِينِكُمْ، إِنْ تَيَسَّرَ ذَلِكَ، فَإِنْ لَمْ يَتَيَسَّرْ ذَلِكَ [فَعَلَيْكُمْ حِينَئِذٍ] أَنْ تَعْتَزِلُوا الْكُفَارَ (وهي مِلَّةُ إِبْرَاهِيمَ "وَأَعْتَزَلُكُمْ وَمَا تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ") مَعَ جِهَادِهِمْ وَدَعْوَتِهِمْ. انتهى. وقال الشيخُ سلطانُ العيد (إمام وخطيب جامع خالد بن الوليد بحي البديعة بالرياض) في مُحاضرة بعنوان (كَشَفُ الْعُمَةِ عَنْ أَهْلِ الْغُرْبَةِ) مُفْرَعَةً عَلَى مَوْقِعِهِ [فِي هَذَا الرِّابِطِ](#): وَأَمَّا فِتْنَةُ الشُّبُهَاتِ وَالْأَهْوَاءِ الْمُضِلَّةِ، فَيَسْتَبِيهَا تَفَرُّقُ أَهْلِ الْقِبْلَةِ وَصَارُوا شِيعًا، وَصَارُوا أَعْدَاءً وَفِرْقًا وَأَحْزَابًا بَعْدَ أَنْ كَانُوا إِخْوَانًا، قُلُوبُهُمْ عَلَى قَلْبِ رَجُلٍ وَاحِدٍ، فَلَمْ يَنْجُ مِنْ هَذِهِ الْفِرَقِ إِلَّا **الْفِرْقَةُ الْوَاحِدَةُ النَّاجِيَةُ**، وَهُمْ الْمَذْكُورُونَ فِي قَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ {لَا تَزَالُ طَائِفَةٌ مِنْ أُمَّتِي ظَاهِرِينَ عَلَى الْحَقِّ، لَا يَضُرُّهُمْ مَنْ خَذَلَهُمْ أَوْ خَالَفَهُمْ، حَتَّى يَأْتِيَ أَمْرُ اللَّهِ وَهُمْ عَلَى ذَلِكَ} [قَالَ الشَّيْخُ أَبُو سَلْمَانَ الصُّومَالِي فِي (تَأْيِيدِ وَمَنَاصِرِ لِلْبَيَانِ الْخِيَامِيِّ لِعُلَمَاءِ الْوَلَايَاتِ الْإِسْلَامِيَةِ فِي الصُّومَالِ): وَالظُّهُورُ وَالْعَلَبَةُ بِالْحُجَّةِ وَالْبَيَانِ دَائِمًا، وَبِالسَّيْفِ وَالسِّنَانِ أَحْيَانًا أَوْ غَالِبًا لِأَنَّ الْحَرْبَ سِجَالٌ وَالْأَيَّامُ دَوْلٌ] قَالَ الشَّيْخُ

عبد الله الخليفة في (تقويم المعاصرين): قال الله تعالى {وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي الْأَرْضِ كَمَا اسْتَخْلَفَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ الَّذِي ارْتَضَى لَهُمْ وَلَيُبَدِّلَنَّهُمْ مِنْ بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْنًا يَعْبُدُونَنِي لَا يُشْرِكُونَ بِي شَيْئًا وَمَنْ كَفَرَ بَعْدَ ذَلِكَ فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ}، فجعل شرط الاستخلاف الإيمان الصحيح والعمل الصالح وترك الشرك، **فَدَلَّ عَلَى [أَنَّ] الْأَعْتِقَادَاتِ الْبَاطِلَةَ وَالْبِدْعَ الْعَمَلِيَّةَ وَالشَّرْكَ هِيَ أَكْبَرُ عَائِقٍ لِلتَّمَكِينِ**؛ وقال الله تعالى {وَلَيَنْصُرَنَّ اللَّهُ مَنْ يَنْصُرُهُ، إِنَّ اللَّهَ لَقَوِيٌّ عَزِيزٌ، الَّذِينَ إِنْ مَكَّنَّا لَهُمْ فِي الْأَرْضِ أَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوْا الزَّكَاةَ وَأَمَرُوا بِالْمَعْرُوفِ وَنَهَوْا عَنِ الْمُنْكَرِ وَلِلَّهِ عَاقِبَةُ الْأُمُورِ}، فجعل التمكن والنصرة لأهل الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، **وَأَعْظَمُ الْمَعْرُوفِ التَّوْحِيدُ وَالسُّنَّةُ وَأَعْظَمُ الْمُنْكَرِ الشَّرْكَ وَالْبِدْعَةُ**. انتهى. وقال الشيخ محمد بن يوسف الصالحي الشامي (ت 942هـ) في (سبل الهدى والرشاد في سيرة خير العباد، تحقيق وتعليق الشيخ عادل أحمد عبدالموجود): (سَجَالُ) جَمْعُ سَجَلٍ، أَي مَرَّةً لَنَا وَمَرَّةً عَلَيْنَا. انتهى باختصار. وقال ابن الملقن (ت 804هـ) في (التوضيح لشرح الجامع الصحيح): (دَوْلُ) جَمْعُ دَوْلَةٍ، وَمَعْنَاهُ رُجُوعُ الشَّيْءِ إِلَيْكَ مَرَّةً وَإِلَى صَاحِبِكَ أُخْرَى تَتَدَاوَلَانِهِ. انتهى باختصار. وقال الألوسي في (رُوحُ الْمَعَانِي): إِنَّهُ تَعَالَى لَا يَنْصُرُ الْكَافِرَ عَلَى الْحَقِيقَةِ، وَإِنَّمَا يُعَلِّبُهُ أَحْيَاءًا اسْتِذْرَاجًا وَابْتِلَاءً لِلْمُؤْمِنِ، وَأَيْضًا لَوْ كَانَتِ النَّصْرَةُ دَائِمًا لِلْمُؤْمِنِينَ **لَكَانَ النَّاسُ يَدْخُلُونَ فِي الْإِيمَانِ عَلَى سَبِيلِ الْيُمْنِ وَالْفَالِ، وَالْمَقْصُودُ غَيْرُ ذَلِكَ**... ثم قال -أي الألوسي-: فَإِنَّ الْكُفَّارَ إِذَا غَلَبُوا أَحْيَاءًا اغْتَرُّوا وَأَوْفَعَهُمُ الشَّيْطَانُ فِي أَوْجَالِ الْأَمَلِ وَوَسَّوَسَ لَهُمْ فَبَقُوا مُصِرِّينَ عَلَى الْكُفْرِ فَأَهْلَكَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى بِدُنُوبِهِمْ وَخَلَدَهُمْ فِي النَّارِ. انتهى باختصار.

وَقَالَ الْبَغَوِيُّ فِي (مَعَالِمِ التَّنْزِيلِ) عِنْدَ تَفْسِيرِ قَوْلِهِ تَعَالَى (وَتِلْكَ الْأَيَّامُ **نَدَاوُلُهَا** بَيْنَ النَّاسِ وَلِيَعْلَمَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَيَتَّخِذَ مِنْكُمْ شُهَدَاءَ): قَالَ الرَّجَّازُ {الدَّوْلَةُ تَكُونُ لِلْمُسْلِمِينَ عَلَى الْكُفَّارِ، لِقَوْلِهِ تَعَالَى (وَإِنْ جُنَدَنَا لَهُمُ الْغَالِبُونَ)، وَكَانَتْ يَوْمَ أُحُدٍ لِلْكُفَّارِ عَلَى الْمُسْلِمِينَ لِمُخَالَفَتِهِمْ أَمْرَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ}... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الْبَغَوِيِّ-: إِنَّمَا كَانَتْ هَذِهِ الْمُدَاوِلَةُ لِيَرَى اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا فَيُمَيِّزُ الْمُؤْمِنُ مِنَ الْمُتَافِقِ وَيُكْرِمُ أَقْوَامًا بِالشَّهَادَةِ. انْتَهَى بِاخْتِصَارٍ. وَقَالَ الشَّيْخُ مُحَمَّدُ أَبُو زَهْرَةَ (عُضُوٌّ مَجْمَعُ الْبُحُوثِ الْإِسْلَامِيَّةِ، وَالْمُتَوَفَّى عَامَ 1394 هـ) فِي (زَهْرَةِ التَّفَاسِيرِ): وَقَدْ نَبَّهَ سُبْحَانَهُ إِلَى طَرِيقِ الْإِسْتِفَادَةِ مِنَ الْهَزِيمَةِ [أَيُّ هَزِيمَةِ الْمُؤْمِنِينَ يَوْمَ أُحُدٍ]، بِأَنْ نُخْلَصَ أَنْفُسَنَا مِنْ شَوَائِبِهَا، وَنُمَحِّصَ جَمَاعَتَنَا، فَهَلْ لَنَا أَنْ نَسْتَفِيدَ مِنْ ذَلِكَ؟!، إِنْ اللَّهُ تَعَالَى يُدَاوِلُ بَيْنَ النَّاسِ، وَقَدْ دَالَتْ عَلَيْنَا الْأَزْمَانُ بِمَا فَعَلْنَا وَبِمَا ظَلَمْنَا أَنْفُسَنَا وَبِاسْتِخْدَائِنَا وَضَعْفِنَا... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ أَبُو زَهْرَةَ-: لَا عَجَبَ فِي أَنْ يُهَزَّمُوا لِأَنَّهُمْ خَالَفُوا قَائِدَهُمْ، وَاللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى قَدَّرَ لَهُمْ تِلْكَ الْهَزِيمَةَ لِكَيْ يَغْتَبِرُوا، وَيُحْسِنُوا التَّذْيِيرَ، وَيُحْسِنُوا الطَّاعَةَ، وَيَجْتَرُمُوا حَقَّ الْقِيَادَةِ الْحَكِيمَةِ الرَّشِيدَةِ، وَلِكَيْ يَتَّخِذُوا مِنَ الْهَزِيمَةِ عِلَاجًا لِلْأَخْطَاءِ الَّتِي سَبَّبَتْهَا وَتَوَقَّيَا فِي الْمُسْتَقْبَلِ لَهَا، وَلِكَيْ يَبْتَ فِي نُفُوسِ أَهْلِ الْإِيمَانِ أَنَّ الْحَرْبَ لَيْسَتْ نَصْرًا مُسْتَمِرًّا، وَلَكِنَّ الْعَاقِبَةَ فِي النِّهَايَةِ لِأَهْلِ الْحَقِّ وَالْعَدْلِ وَالرَّشَادِ، وَهُنَاكَ فَائِذَةٌ لِلْهَزِيمَةِ أَنَّهَا تُبَيِّنُ الصَّادِقَ الْإِيمَانِ مِنَ الْمُتَافِقِ الَّذِي لَا يُؤْمِنُ بِشَيْءٍ، فَفِي الْمَخْنَةِ يَتَمَيَّزُ الْخَبِيثُ مِنَ الطَّيِّبِ، وَإِذَا كَانَ النَّصْرُ فِي بَدْرِ قَدْ فَتَحَ بَابَ النَّفَاقِ فَدَخَلَ فِي الْإِسْلَامِ مَنْ لَمْ يُؤْمِنُوا بِهِ وَأَعْلَنُوا الْاِغْتِقَادَ [أَيُّ الْإِسْلَامَ] مَنْ يُبْطِلُونَ خِلَافَهُ وَيُخْفُونَ مَا لَا يُبْدُونَ، فَإِنَّ الْهَزِيمَةَ فِي أُحُدٍ قَدْ كَشَفَتْ النَّفَاقَ وَالْمُتَافِقِينَ، وَحَسَبُهَا ذَلِكَ فَائِذَةً. انْتَهَى

باختصار. وَقَالَ الزَّمْخَشَرِيُّ (ت 538هـ) فِي (الْكَشَافِ):
 إِنَّ كَانَتْ الدَّوْلَةُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ فَلِلتَّمْيِيزِ وَالِاسْتِشْهَادِ
 وَالتَّمْجِيزِ وَغَيْرِ ذَلِكَ مِمَّا هُوَ أَصْلَحُ لَهُمْ، وَإِنْ كَانَتْ عَلَى
 الْكَافِرِينَ فَلِمَحَقِّقِهِمْ وَمَحْوِ آثَارِهِمْ. انتهى. وَقَالَ الشَّيْخُ
 عَلِيُّ بْنُ نَافٍ الشَّحُودِ فِي (المهذب في عوامل النصر
 والهزيمة): وَقَدْ تَكَلَّمَ الْإِمَامُ الرَّازِيُّ عَنِ الْحِكْمَةِ فِي
 مُدَاوِلَةِ الْأَيَّامِ بَيْنَ النَّاسِ فَقَالَ {وَاعْلَمْ أَنَّهُ لَيْسَ الْمُرَادُ
 مِنْ هَذِهِ الْمُدَاوِلَةِ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى تَارَةً يَنْصُرُ الْمُؤْمِنِينَ
 وَآخَرَى يَنْصُرُ الْكَافِرِينَ، وَذَلِكَ لِأَنَّهُ نَصْرَةُ اللَّهِ مَنْصِبٌ
 شَرِيفٌ وَإِعْزَازٌ عَظِيمٌ، فَلَا يَلِيقُ بِالْكَافِرِ، بَلِ الْمُرَادُ مِنْ
 هَذِهِ الْمُدَاوِلَةِ أَنَّهُ تَارَةً يُشَدِّدُ الْمِحْنَةَ عَلَى الْكَافِرِ وَآخَرَى
 عَلَى الْمُؤْمِنِينَ، وَالْفَائِدَةُ فِيهِ مِنْ وَجْهِهِ؛ الْأَوَّلُ، أَنَّهُ
 تَعَالَى لَوْ شَدَّدَ الْمِحْنَةَ عَلَى الْكَافِرِ فِي جَمِيعِ الْأَوْقَاتِ
 وَأَزَالَهَا عَنِ الْمُؤْمِنِينَ فِي جَمِيعِ الْأَوْقَاتِ لَحَصَلَ الْعِلْمُ
 الْاضْطِرَّارِيُّ بِأَنَّ الْإِيمَانَ حَقٌّ وَمَا سِوَاهُ بَاطِلٌ، وَلَوْ كَانَ
 كَذَلِكَ لَبَطَلَ التَّكْلِيفُ وَالثَّوَابُ وَالْعِقَابُ، فَلِهَذَا الْمَعْنَى
 تَارَةً يُسَبِّطُ اللَّهُ الْمِحْنَةَ عَلَى أَهْلِ الْإِيمَانِ، وَآخَرَى عَلَى
 أَهْلِ الْكُفْرِ لِتَكُونَ الشَّبَهَاتُ بَاقِيَةً وَالْمُكَلَّفُ يَدْفَعُهَا
 بِوَاسِطَةِ النَّظَرِ فِي الدَّلَائِلِ الدَّالَّةِ عَلَى صِحَّةِ الْإِسْلَامِ
 فَيَعْظُمُ ثَوَابُهُ عِنْدَ اللَّهِ؛ وَالثَّانِي، أَنَّ الْمُؤْمِنَ قَدْ يُقَدِّمُ
 عَلَى بَعْضِ الْمَعَاصِي، فَيَكُونُ عِنْدَ اللَّهِ تَشْدِيدُ الْمِحْنَةِ
 عَلَيْهِ فِي الدُّنْيَا أَدَبًا لَهُ، وَأَمَّا تَشْدِيدُ الْمِحْنَةِ عَلَى الْكَافِرِ
 فَإِنَّهُ يَكُونُ غَضَبًا مِنَ اللَّهِ عَلَيْهِ؛ وَالثَّالِثُ، وَهُوَ أَنَّ لَدَاتِ
 الدُّنْيَا وَالْآمَةِ غَيْرُ بَاقِيَةٍ، وَأَحْوَالُهَا غَيْرُ مُسْتَمِرَّةٍ، وَإِنَّمَا
 تَحْصُلُ السَّعَادَاتُ الْمُسْتَمِرَّةُ فِي دَارِ الْآخِرَةِ، وَلِذَلِكَ فَإِنَّهُ
 تَعَالَى يُمِيتُ بَعْدَ الْإِحْيَاءِ، وَيُسْقِمُ بَعْدَ الصَّحَّةِ، فَإِذَا حَسُنَ
 ذَلِكَ فَلِمَ لَا يَحْسُنُ أَنْ يُبَدَلَ السَّرَّاءُ بِالضَّرَّاءِ وَالْقُدْرَةُ
 بِالْعُزْرِ. انتهى. وَقَالَ الشَّيْخُ ابْنُ عَثِيمٍ (عُضُو هَيْئَةٍ
 كِبَارِ الْعُلَمَاءِ) فِي تَفْسِيرِهِ، عِنْدَ تَفْسِيرِ قَوْلِهِ تَعَالَى (إِنْ
 يَمْسَسْكُمْ قَرْحٌ فَقَدْ مَسَّ الْقَوْمَ قَرْحٌ مِثْلُهُ، وَتِلْكَ الْأَيَّامُ

نُداوِلُهَا بَيْنَ النَّاسِ وَلِيَعْلَمَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَيَتَّخِذَ مِنْكُمْ شُهَدَاءَ، وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ الظَّالِمِينَ): يَقُولُ [تَعَالَى] {فَقَدْ مَسَّ الْقَوْمَ قَرْحٌ مِّثْلُهُ} يَعْنِي إِنْ يَمَسُّكُمْ جَرَاخٌ وَالْمُ فَقَدْ مَسَّ الْقَوْمَ قَرْحٌ مِّثْلُهُ (يَعْنِي جَرَاخٌ وَالْمُ)، وَفِي هَذَا تَسْلِيَةً لِلْمُؤْمِنِينَ، لِأَنَّ الْإِنْسَانَ إِذَا عَلِمَ أَنَّ عَدُوَّهُ أَصَابَهُ مِثْلَ مَا أَصَابَهُ فَإِنَّهُ تَهَوَّنَ عَلَيْهِ الْمُصِيبَةُ... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ ابْنِ عَثِيمِينَ-: قَوْلُهُ تَعَالَى {إِنْ يَمَسُّكُمْ قَرْحٌ فَقَدْ مَسَّ الْقَوْمَ قَرْحٌ مِّثْلُهُ} الْمُرَادُ بِهِ التَّسْلِيَةُ، أَيْ أَنَّهُ إِذَا كُنْتُمْ أَصَبْتُمْ فِي أَحَدٍ فَإِنَّ الْقَوْمَ قَدْ أَصِيبُوا بِقَرْحٍ مِثْلِهِ، فِي نَفْسِ الْغَزْوَةِ أَيْضًا قُتِلَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ مَنْ قُتِلَ وَهُزِمُوا [أَيُّ الْمُشْرِكُونَ فِي أَوَّلِ الْمَعْرَكَةِ] لَوْلَا أَنَّ اللَّهَ سُبْحَانَهُ [وَأَتَعَالَى **أَرَادَ بِحِكْمَتِهِ** أَنْ يُخَالَفَ بَعْضُ الْجُنُودِ [الْمُسْلِمِينَ] الْمَوْقِفَ الَّذِي أَمَرَهُمْ بِهِ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَحَصَلَ فِيمَا بَعْدُ أَنْ كَانَ خِلَافُ الْمُرَادِ... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ ابْنِ عَثِيمِينَ-: قَالَ [تَعَالَى] {وَتِلْكَ الْأَيَّامُ نُدَاوِلُهَا بَيْنَ النَّاسِ}، يَعْنِي هَذِهِ الْأَيَّامُ تَجَعَّلُهَا دُولًا، فَتَارَةً تَكُونُ الْأَيَّامُ لِهَؤُلَاءِ، وَتَارَةً تَكُونُ الْأَيَّامُ لِهَؤُلَاءِ، فَاللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ هُوَ الَّذِي بِيَدِهِ الْأَمْرُ، حَتَّى إِنْ الدَّوْلَةُ تَكُونُ فِي بَعْضِ الْأَحْيَانِ لِأَعْدَائِهِ عَلَى أَوْلِيَائِهِ **لِحَكْمٍ يُرِيدُهَا**، فَفِي بَدْرِ كَانَتِ الدَّوْلَةُ عَلَى الْمُشْرِكِينَ، وَفِي أَحَدٍ كَانَتِ الدَّوْلَةُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ، فَهَذَا مَرَّةً وَهَذَا مَرَّةً، لِحَكْمٍ عَظِيمَةٍ بَيَّنَّهَا اللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى فِيمَا بَعْدُ [يُشِيرُ إِلَى قَوْلِهِ تَعَالَى {وَلِيَعْلَمَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَيَتَّخِذَ مِنْكُمْ شُهَدَاءَ}]، وَقَوْلُهُ {نُدَاوِلُهَا بَيْنَ النَّاسِ} يَشْمَلُ مُدَاوِلَتَهَا **بَيْنَ أُمَّةٍ وَأُمَّةٍ**، وَيَشْمَلُ كَذَلِكَ مُدَاوِلَتَهَا **فِي الْإِنْسَانِ الْوَاحِدِ**، فَالْإِنْسَانُ يَجِدُ يَوْمًا سُرُورًا وَيَجِدُ يَوْمًا آخَرَ حُزْنًا، وَلِهَذَا يُقَالُ {دَوَامُ الْحَالِ مِنَ الْمُحَالِ، فَالْأَيَّامُ دُولٌ}... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ ابْنِ عَثِيمِينَ-: {وَلِيَعْلَمَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا}، أَيْ يَعْلَمُهُ مَوْجُودًا، أَمَّا الْعِلْمُ السَّابِقُ فَإِنَّهُ يَعْلَمُهُ أَنَّهُ سَيُوجَدُ، وَهَنَّاكَ فَرْقٌ بَيْنَ عِلْمِهِ الشَّيْءِ مَوْجُودًا حَالًا

وُجُودِهِ وَبَيَّنَ عِلْمَهُ الشَّيْءَ بِأَنَّهُ سَيُوجَدُ، [فَإِنَّ] عِلْمَ اللَّهِ السَّابِقِ لَا يَتَرْتَّبُ عَلَيْهِ الْحَزَاءُ، وَذَلِكَ لِأَنَّ الْمُؤْمِنَ لَمْ يَكُنْ مَوْجُودًا بَعْدُ حَتَّى يُجَارَى أَوْ لَا يُجَارَى، إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَدْ عَلَّمَ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْ قَبْلُ، فَإِنَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى كَتَبَ فِي اللُّوحِ الْمَحْفُوظِ مَقَادِيرَ كُلِّ شَيْءٍ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ، وَقَدْ عَلَّمَ الْمُؤْمِنَ مِنْ غَيْرِهِ مِنْ قَبْلُ... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ ابْنِ عَثِيمِينَ-: وَقَوْلُهُ {وَلْيَعْلَمْ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا} كَيْفَ ذَلِكَ؟ لِأَنَّ **الْمُؤْمِنَ يَرْضَى** بِهَذِهِ الْمُدَاوِلَةِ (بِمُدَاوِلَةِ اللَّهِ الْأَيَّامَ بَيْنَ النَّاسِ)، يَرْضَى بِهَا **رَضًا تَامًا**، إِنْ أَصَابَتْهُ ضَرَاءٌ صَبَرَ وَإِنْ أَصَابَتْهُ سَرَاءٌ **شَكَرَ**، وَيَعْلَمُ أَنَّ ذَلِكَ بِتَقْدِيرِ اللَّهِ **فَيَرْضَى وَيُسَلِّمَ**، غَيْرُ الْمُؤْمِنِ بِالْعَكْسِ، إِنْ أَصِيبَ بِسَرَاءٍ أَشْرَ [أَيُّ فَرَحٍ وَنَشِيطٍ] وَبَطَلَ [أَيُّ تَكَبَّرَ وَطَغَى]، وَإِنْ أَصِيبَ بِضَرَاءٍ صَحَرَ وَتَسَخَّطَ، يَقُولُ اللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى {وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَغْبِطُ اللَّهَ عَلَى حَزْفٍ} أَيُّ عَلَى طَرَفٍ، {فَإِنْ أَصَابَهُ خَيْرٌ اطْمَأَنَّ بِهِ، وَإِنْ أَصَابَتْهُ فِتْنَةٌ} وَالْفِتْنَةُ هُنَا الْمُرَادُ بِهَا ضِدُّ الْخَيْرِ، {وَإِنْ أَصَابَتْهُ فِتْنَةٌ انْقَلَبَ عَلَى وَجْهِهِ خَسِرَ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةَ} وَكَمْ مِنْ إِنْسَانٍ **ارْتَدَّ لِأَنَّهُ أَصِيبَ بِمُصِيبَةٍ** وَالْعِيَادُ بِاللَّهِ، إِذَنْ {وَلْيَعْلَمْ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا} كَيْفَ كَانَ هَذَا الْعِلْمُ؟ نَقُولُ، لِأَنَّ الْمُؤْمِنَ **يَرْضَى بِمُدَاوِلَةِ اللَّهِ الْأَيَّامَ** بَيْنَ الْعِبَادِ، إِنْ أَصَابَتْهُ ضَرَاءٌ صَبَرَ، أَوْ سَرَاءٌ **شَكَرَ**، [وَأَمَّا] غَيْرُ الْمُؤْمِنِ بِالْعَكْسِ، **لَا يَرْضَى بِقَضَاءِ اللَّهِ وَقَدَرِهِ**، يَقُولُ {لَوْ أَطَاعُونَا مَا قُتِلُوا}، {لَوْ كَانُوا عِنْدَنَا مَا مَاتُوا وَمَا قُتِلُوا}، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ ابْنِ عَثِيمِينَ-: قَالَ [تَعَالَى] {وَيَتَّخِذْ مِنْكُمْ شُهَدَاءَ}، فَهَؤُلَاءِ الشُّهَدَاءُ إِتَّخَذَهُمُ اللَّهُ وَاصْطَفَاهُمْ، **وَلَوْلَا مِثْلُ هَذِهِ الْهَزِيمَةِ لَمْ يَكُونُوا شُهَدَاءَ**، وَكَمْ مِنْ شَهِيدٍ إِتَّخَذَهُمُ [اللَّهُ] فِي غَزْوَةِ أُحُدٍ؟ سَبْعُونَ رَجُلًا، **لَوْلَا هَذَا لَمْ يَكُنْ هُنَاكَ شُهَدَاءُ**... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ ابْنِ عَثِيمِينَ-: قَوْلُهُ [تَعَالَى] {وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ الظَّالِمِينَ}، فَالظَّالِمُ، إِنْ كَانَ ظَلَمَهُ ظَلَمَ كَفَرٍ فَلَا حَظَّ

له في مَحَبَّةِ اللَّهِ، وَإِنْ كَانَ ظُلْمُهُ دُونَ ذَلِكَ فَلَهُ مِنْ مَحَبَّةِ اللَّهِ بِقَدَرٍ مِمَّا مَعَهُ مِنَ الْعَدْلِ، وَمِنْ كَرَاهَةِ اللَّهِ بِقَدَرٍ مِمَّا مَعَهُ مِنَ الظُّلْمِ... ثم قال -أي الشيخ ابن عثيمين-: قَوْلُهُ {لَا يُحِبُّ الظَّالِمِينَ} قَدْ يَبْدُو غَرِيبًا عَلَى الْقَارِئِ مُنَاسِبَةً هَذِهِ الْجُمْلَةِ بِمَا قَبْلُهَا {وَيَتَّخِذَ مِنْكُمْ شُهَدَاءَ، وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ الظَّالِمِينَ} كَيْفَ هَذَا؟، فَيُقَالُ، الْجَوَابُ مِنْ وَجْهَيْنِ؛ الْوَجْهُ الْأَوَّلُ، أَنَّ الْمُرَادَ بِقَوْلِهِ {وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ الظَّالِمِينَ} بَيَانُ أَنَّ الَّذِينَ تَخَلَّفُوا عَنْ غَزْوَةِ أُحُدٍ -وَهُمْ مِقْدَارُ ثَلَاثِ الْجَيْشِ- لَمْ يَكُنْ مِنْهُمْ شَهِيدٌ، لِأَنَّهُمْ تَجَاوَزُوا بِأَنْفُسِهِمْ، فَلِكُونِهِمْ ظَلَمَةً لَمْ يَتَّخِذِ اللَّهُ مِنْهُمْ شُهَدَاءَ، فَيَكُونُ ذَلِكَ تَنْذِيرًا بِالَّذِينَ تَخَلَّفُوا وَرَجَعُوا مِنْ أَثْنَاءِ الطَّرِيقِ، وَهُمْ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي [بْنِ سَلُولٍ] وَمَنْ تَبِعَهُ مِنَ الْمُنَافِقِينَ، فَكَانَهُ قَالَ {اتَّخِذْ مِنْكُمْ أَيُّهَا الصَّفْوَةُ شُهَدَاءَ، وَلَمْ يَتَّخِذْ مِنْ أُولَئِكَ الَّذِينَ تَكْصُوا عَلَى أَعْقَابِهِمْ، لِأَنَّ هَؤُلَاءِ ظَلَمَةٌ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّهُمْ}؛ الْوَجْهُ الثَّانِي، أَنَّ الَّذِينَ قُتِلُوا فِي أُحُدٍ قُتِلُوا عَلَى أَيْدِي الْمُشْرِكِينَ، وَالْمُشْرِكُونَ هُمُ الظَّالِمُونَ كَمَا قَالَ تَعَالَى {إِنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ}، فَهَلْ انْتَصَارُ الظَّالِمِينَ فِي أُحُدٍ وَاسْتِشْهَادُ مَنْ اسْتِشْهَدَ مِنَ الْمُسْلِمِينَ فِي أُحُدٍ لِأَنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الظَّالِمِينَ وَيَكْرَهُ الْمُؤْمِنِينَ؟، لَا، إِذَنْ {وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ الظَّالِمِينَ} لِئَلَّا يَظُنَّ ظَالِمٌ أَنَّ انْتِصَارَ الْمُشْرِكِينَ فِي تِلْكَ الْغَزْوَةِ مِنْ مَحَبَّةِ اللَّهِ لَهُمْ، فَبَيَّنَ اللَّهُ غَرَّ وَجَلَّ أَنَّهُ لَا يُحِبُّ الظَّالِمِينَ... ثم قال -أي الشيخ ابن عثيمين-: مِنْ قَوَائِدِ هَذِهِ الْآيَةِ؛ (أ) بَيَانُ رَأْفَةِ اللَّهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى بِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -وَأَصْحَابِهِ بِهَذِهِ التَّسْلِيَةِ الْعَظِيمَةِ {إِنْ يَمْسَسْكُمْ قَرْحٌ فَقَدْ مَسَّ الْقَوْمَ قَرْحٌ مِثْلُهُ}؛ (ب) أَنَّ اللَّهَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى جَعَلَ هَذِهِ الدُّنْيَا دَوْلًا تَتَقَلَّبُ، لِئَلَّا يَرَكْنَ الْإِنْسَانُ إِلَيْهَا، لِأَنَّ الدُّنْيَا لَوْ كَانَتْ دَائِمًا رَاحَةً وَنِعْمَةً رَكْنَ الْإِنْسَانُ إِلَيْهَا وَنَسِيَ الْآخِرَةَ، وَلَوْ كَانَتْ دَائِمًا مِحْنَةً وَنِقْمَةً لَكَانَتْ عَذَابًا مُسْتَمِرًّا، وَلَكِنَّ اللَّهَ جَعَلَهَا دَوْلًا

يُدَالُ فِيهَا النَّاسُ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ، **وَتَتَدَاوُلُ الْأَحْدَاثُ عَلَى الْإِنْسَانِ** مَا بَيْنَ خَيْرٍ وَشَرٍّ؛ (ت) [بَيَانُ] تَمَامِ سُلْطَانِ اللَّهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى فِي خَلْقِهِ، وَأَنَّ لَهُ التَّدْبِيرَ الْمُطْلَقَ؛ (ث) أَنَّ اللَّهَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى قَدْ يَمْتَحِنُ الْعَبْدَ لِيَعْلَمَ إِيْمَانَهُ مِنْ عَدَمِهِ، بِمَاذَا يَمْتَحِنُهُ؟ بِأَنْوَاعٍ مِنَ الْامْتِحَانَاتِ، **تَارَةً بِالْمَصَائِبِ وَتَارَةً بِالْمَعَائِبِ**، فَهَذَا [أَيُّ فِي الْآيَةِ] ابْتِلَاءٌ بِمَاذَا؟ بِالْمَصَائِبِ، وَإِذَا يَسَّرَ اللَّهُ لِلْإِنْسَانِ أَسْبَابَ الْمَعْصِيَةِ فَهَذَا ابْتِلَاءٌ بِتَيْسِيرِ الْمَعَائِبِ، مِثْلَ قَوْلِهِ تَعَالَى {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَتَبْلُوَنَّكُمُ اللَّهُ بِشَيْءٍ مِّنَ الصَّيْدِ تَنَالُهُ أَيْدِيكُمْ وَرِمَاحُكُمْ لِيَعْلَمَ اللَّهُ مَن يَخَافُهُ بِالْغَيْبِ}، فِي هَذِهِ الْآيَةِ حَرَّمَ اللَّهُ الصَّيْدَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ وَهُمْ حُرْمٌ، فَابْتِلَاهُمْ بِصَيْدٍ تَنَالُهُ أَيْدِيهِمْ وَرِمَاحُهُمْ، يَعْنِي يُمَسِّكُ الْإِنْسَانُ الصَّيْدَ بِيَدِهِ وَيُرْمِيهِ [وَذَلِكَ لِقُرْبِ الصَّيْدِ مِنْهُ] مَا يَحْتَاجُ إِلَى سَهْمٍ {لِيَعْلَمَ اللَّهُ مَن يَخَافُهُ بِالْغَيْبِ}؛ (ج) [إِنَّ] عِلْمَ اللَّهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى بِالْأَشْيَاءِ عَلَى قِسْمَيْنِ، عِلْمٌ بِأَنَّهَا سَتُوجَدُ وَهَذَا أَرْزَلِي، وَعِلْمٌ بِأَنَّهَا وُجِدَتْ وَهَذَا يَكُونُ عِنْدَ الْوُجُودِ، وَلِهَذَا قَالَ {وَلِيَعْلَمَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا}؛ (ح) [أَنَّ] اللَّهَ تَعَالَى **قَدْ يُقَدِّرُ الْمَكْرُوهَ لِحُكْمٍ بِالْغَةِ كَثِيرَةٍ**، لِقَوْلِهِ {لِيَعْلَمَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَيَتَّخِذَ مِنْكُمْ شُهَدَاءَ}؛ (خ) [بَيَانُ] فَضِيلَةِ الشَّهَادَةِ، [فَ] قَوْلُهُ {وَيَتَّخِذَ مِنْكُمْ} كَأَنَّهُ سُبْحَانَهُ **إِصْطَلَفِي هَؤُلَاءِ الشُّهَدَاءَ وَاتَّخَذَهُمْ لِنَفْسِهِ**؛ (د) [إِبْثَاتُ] الْمَحَبَّةِ لِلَّهِ، أَنَّ اللَّهَ يُحِبُّ، وَجْهُ ذَلِكَ أَنَّ نَفْيَهَا عَنِ الظَّالِمِينَ يَدُلُّ عَلَى ثُبُوتِهَا لِضِدَّتِهِمْ، لِأَنَّهَا لَوْ انْتَفَتْ عَنْ هَؤُلَاءِ وَهَؤُلَاءِ لَمْ يَكُنْ فِي نَفْيِهَا عَنِ الظَّالِمِينَ فَائِدَةٌ؛ (ذ) [التَّحْذِيرُ مِنَ الظُّلْمِ، لِقَوْلِهِ] {لَا يُحِبُّ الظَّالِمِينَ}، [وَ] الْحُكْمُ إِذَا عُلِقَ بِوَصْفٍ فَإِنَّهُ يَزْدَادُ بِيَزَادَتِهِ وَيَقْوَى بِقُوَّتِهِ، وَيَنْقُصُ بِنَقْصِهِ وَيَضْعُفُ بِضَعْفِهِ، فَإِذَا كَانَ انْتِفَاءُ الْمَحَبَّةِ مِنْ أَجْلِ الظُّلْمِ، فَكَلَّمَا كَانَ الْإِنْسَانُ أَظْلَمَ كَانَ أَبْعَدَ عَنْ مَحَبَّةِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ. انْتَهَى بِاخْتِصَارٍ. قُلْتُ: وَيَنْبَغِي فِي هَذَا الْمَقَامِ أَلَّا نَنْسِيَ قَوْلَهُ تَعَالَى {إِنَّا

وَجَدْنَاهُ صَابِرًا، نَعَمْ الْعَبْدُ، إِنَّهُ أَوَّابٌ، وَقَوْلُهُ تَعَالَى {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اسْتَعِينُوا بِالصَّبْرِ وَالصَّلَاةِ، إِنَّ اللَّهَ مَعَ الصَّابِرِينَ}، وَلَا تَقُولُوا لِمَنْ يُقْتَلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْوَاتٌ، بَلْ أَحْيَاءٌ وَلَكِنْ لَا تَشْعُرُونَ، وَلَنَبْلُوَنَّكُمْ بِشَيْءٍ مِّنَ الْخَوْفِ وَالْجُوعِ وَنَقْصٍ مِّنَ الْأَمْوَالِ وَالْأَنْفُسِ وَالثَّمَرَاتِ، وَيُبَشِّرُ الصَّابِرِينَ، الَّذِينَ إِذَا أَصَابَتْهُمُ مُصِيبَةٌ قَالُوا إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاغِبُونَ، أُولَئِكَ عَلَيْهِمْ صَلَوَاتٌ مِّن رَّبِّهِمْ وَرَحْمَةٌ، وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْتَخِرُونَ، وَقَوْلُهُ تَعَالَى {وَجَعَلْنَا مِنْهُمْ أَيْمَةً يَهْتَدُونَ بِأَمْرِنَا لَمَّا صَبَرُوا وَكَانُوا بِآيَاتِنَا يُوقِنُونَ}، وَقَوْلُهُ تَعَالَى {وَالْمَلَائِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِمْ مِنْ كُلِّ بَابٍ، سَلَامٌ عَلَيْكُمْ بِمَا صَبَرْتُمْ، فَنِعْمَ عُقْبَى الدَّارِ}، وَقَوْلُهُ تَعَالَى {إِنَّمَا يُوفِي الصَّابِرُونَ أَجْرَهُمْ بِغَيْرِ حِسَابٍ}، وَقَوْلُهُ تَعَالَى {قَالَ أَنَا يُوسُفُ وَهَذَا أَخِي، قَدْ مَنَّ اللَّهُ عَلَيْنَا، إِنَّهُ مَن يَتَّقِ وَيَصْبِرْ فَإِنَّ اللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ}، وَقَوْلُهُ تَعَالَى {فَلَمَّا بَلَغَ مَعَهُ السَّعْيَ قَالَ يَا بُنَيَّ إِنِّي أَرَى فِي الْمَنَامِ أَنِّي أَذْبَحُكَ فَانْظُرْ مَاذَا تَرَى، قَالَ يَا أَبَتِ افْعَلْ مَا تُؤْمَرُ، سَتَجِدُنِي إِن شَاءَ اللَّهُ مِنْ الصَّابِرِينَ}، وَقَوْلُهُ تَعَالَى {قَالَ مُوسَى لِقَوْمِهِ اسْتَعِينُوا بِاللَّهِ وَاصْبِرُوا، إِنَّ الْأَرْضَ لِلَّهِ يُورِثُهَا مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ، وَالْعَاقِبَةُ لِلْمُتَّقِينَ}، وَقَوْلُهُ تَعَالَى {فَاصْبِرْ كَمَا صَبَرَ أُولُو الْعَرْصِ مِنَ الرُّسُلِ}، وَقَوْلُهُ تَعَالَى {وَلَقَدْ كُذِّبَتْ رُسُلٌ مِّن قَبْلِكَ فَصَبَرُوا عَلَى مَا كُذِّبُوا وَأَوْدُوا حَتَّى أَتَاهُمْ نَصْرُنَا}، وَقَوْلُهُ تَعَالَى {وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَنُبَوِّئَنَّهُم مِّنَ الْجَنَّةِ غُرَفًا تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا، نِعْمَ أَجْرُ الْعَامِلِينَ، الَّذِينَ صَبَرُوا وَعَلَى رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ}، وَقَوْلُهُ تَعَالَى {وَمَا لَنَا أَلَّا نَتَوَكَّلَ عَلَى اللَّهِ وَقَدْ هَدَانَا سُبُلَنَا}، وَلَنَضْمِيرٌ عَلَى مَا آدِثُومُونَا، وَعَلَى اللَّهِ فَلْيَتَوَكَّلِ الْمُتَوَكِّلُونَ}، وَقَوْلُهُ تَعَالَى {قَالَ يَلِ يَسْأَلُ لَكُمْ أَنْفُسُكُمْ أَمْرًا، فَاصْبِرْ جَمِيلٌ، غَسَى اللَّهُ أَنْ يَأْتِيَنِي بِهِمْ جَمِيعًا، إِنَّهُ هُوَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ}، وَقَوْلُهُ تَعَالَى

{ **فَاصْبِرْ** إِنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ، وَلَا يَسْتَخِفُّكَ الَّذِينَ لَا يُوقِنُونَ }، وَقَوْلُهُ تَعَالَى { وَلَنَجْزِيَنَ الَّذِينَ **صَبَرُوا** أَجْرَهُمْ بِأَحْسَنِ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ }، وَقَوْلُهُ تَعَالَى { إِنَّا نَخَافُ مِنْ رَبِّنَا يَوْمًا غُوبًا قُمْطَرِيرًا، فَوَقَاهُمُ اللَّهُ شَرَّ ذَلِكَ الْيَوْمِ وَلَقَّاهُمْ نَضْرَةً وَسُرُورًا، وَجَزَّاهُمْ بِمَا **صَبَرُوا** جَنَّةً وَخَرِيرًا }، وَقَوْلُهُ تَعَالَى { أُولَئِكَ يُجْزَوْنَ الْغُرْفَةَ [أَيِ الْجَنَّةِ] بِمَا **صَبَرُوا** وَيُلْقُونَ فِيهَا تَحِيَّةً وَسَلَامًا }، وَقَوْلُهُ تَعَالَى { وَقَالَ الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ وَيَلَكُمْ ثَوَابُ اللَّهِ خَيْرٌ لِمَنْ آمَنَ وَعَمِلَ صَالِحًا وَلَا يُلْقَاهَا إِلَّا **الصَّابِرُونَ** }، وَقَوْلُهُ تَعَالَى { **وَالصَّابِرِينَ** فِي الْبَاسَاءِ وَالضَّرَاءِ وَحِينَ الْبَاسِ، أُولَئِكَ الَّذِينَ صَدَقُوا، وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ }، وَقَوْلُهُ تَعَالَى { ثُمَّ كَانَ مِنَ الَّذِينَ آمَنُوا وَتَوَاصَوْا **بِالصَّبْرِ** وَتَوَاصَوْا بِالْمَرْحَمَةِ، أُولَئِكَ أَصْحَابُ الْمَيْمَنَةِ }، وَقَوْلُهُ تَعَالَى { وَكَأَيِّنْ مِنْ نَبِيِّ قَاتَلَ مَعَهُ رَبُّيُونَ كَثِيرٌ قَمَا وَهَنُوا لِمَا أَصَابَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَمَا ضَعُفُوا وَمَا اسْتَكَانُوا، وَاللَّهُ يُحِبُّ **الصَّابِرِينَ** }، وَقَوْلُهُ تَعَالَى { لَتُبْلَوُنَّ فِي أَمْوَالِكُمْ وَأَنفُسِكُمْ وَلَتَسْمَعُنَّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ وَمِنَ الَّذِينَ أَشْرَكُوا أَذًى كَثِيرًا، وَإِنْ **تَصْبِرُوا** وَتَتَّقُوا فَإِنَّ ذَلِكَ مِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ }، وَقَوْلُهُ تَعَالَى { **فَاصْبِرْ**، إِنَّ الْعَاقِبَةَ لِلْمُتَّقِينَ }، وَقَوْلُهُ تَعَالَى { يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا **اصْبِرُوا وَصَابِرُوا** وَرَابِطُوا وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ }، وَقَوْلُهُ تَعَالَى { أُولَئِكَ يُؤْتَوْنَ أَجْرَهُمْ مَرَّتَيْنِ بِمَا **صَبَرُوا** }، وَقَوْلُهُ تَعَالَى { إِلَّا الَّذِينَ **صَبَرُوا** وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ أُولَئِكَ لَهُمْ مَغْفِرَةٌ وَأَجْرٌ كَبِيرٌ }، وَقَوْلُهُ تَعَالَى { وَالْعَصْرُ، إِنَّ الْإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ، إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَتَوَاصَوْا بِالْحَقِّ وَتَوَاصَوْا **بِالصَّبْرِ** }، وَقَوْلُهُ تَعَالَى { وَلَتُبْلَوُنَّكُمْ حَتَّى نَعْلَمَ الْمُجَاهِدِينَ مِنْكُمْ **وَالصَّابِرِينَ** }، وَقَوْلُهُ تَعَالَى { رَبُّ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا فَاعْبُدْهُ **وَاصْطَلِبْ** لِعِبَادَتِهِ }، وَقَوْلُهُ تَعَالَى { **وَاصْبِرْ** عَلَى مَا يَقُولُونَ }، وَقَوْلُهُ تَعَالَى { وَمَا تَنْقِمُ مِنَّا إِلَّا أَنْ

أَمَّا بآيَاتِ رَبِّنَا لَمَّا جَاءَتْنَا، رَبَّنَا أَفْرِغْ عَلَيْنَا **صَبْرًا** وَتَوَفَّنَا مُسْلِمِينَ، وَقَوْلُهُ تَعَالَى {أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ وَيَعْلَمَ **الصَّابِرِينَ**، وَقَوْلُهُ تَعَالَى {وَإِسْمَاعِيلَ وَإِدْرِيسَ وَذَا الْكِفْلِ، كُلٌّ مِّنَ **الصَّابِرِينَ**، وَأَدْخَلْنَاهُمْ فِي رَحْمَتِنَا، إِنَّهُمْ مِّنَ الصَّالِحِينَ، وَقَوْلُهُ تَعَالَى {وَاصْبِرْ لِحُكْمِ رَبِّكَ فَإِنَّكَ بِأَعْيُنِنَا، وَقَوْلُهُ تَعَالَى {وَلِرَبِّكَ فَاصْبِرْ}، وَقَوْلُهُ تَعَالَى {وَاصْبِرُوا، إِنَّ اللَّهَ مَعَ **الصَّابِرِينَ**، وَقَوْلُهُ تَعَالَى {أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَأْتِكُمْ مَثَلُ الَّذِينَ خَلَوْا مِنْ قَبْلِكُمْ، **مَسْتَهْزِئِينَ** **الْبَاسَاءُ وَالضَّرَّاءُ وَزُلْزَلُوا** حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ **مَتَى نَضُرُّ اللَّهَ، أَلَا إِنَّ نَضْرَ اللَّهَ قَرِيبٌ**، وَقَوْلُهُ تَعَالَى {يَا بَنِي آدَهْمُ فَتَحَسَّسُوا مِنْ يُوسُفَ وَآخِيهِ وَلَا تَبَاسُوا مِنْ رُّوحِ اللَّهِ، **إِنَّهُ لَا يَبَاسُ مِنْ رُّوحِ اللَّهِ إِلَّا الْقَوْمُ الْكَافِرُونَ**، وَقَوْلُهُ تَعَالَى {أَحْسِبَ النَّاسُ أَنْ يَبْرُكُوا أَنْ يَقُولُوا آمَنَّا وَهُمْ لَا يُفْتَنُونَ}، وَقَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ {يُوتَى أَهْلُ الدُّنْيَا مِنْ أَهْلِ النَّارِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَيُصْبَغُ فِي النَّارِ صَبْغَةً [أَيُّ يَغْمَسُ فِي النَّارِ غَمْسَةً]، ثُمَّ يُقَالُ (يَا ابْنَ آدَمَ، هَلْ رَأَيْتَ خَيْرًا قَطُّ؟ هَلْ مَرَّ بِكَ نَعِيمٌ قَطُّ؟)، فَيَقُولُ (لَا وَاللَّهِ يَا رَبِّ)، وَيُوتَى **بِأَشَدِّ النَّاسِ بُؤْسًا فِي الدُّنْيَا مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ** فَيُصْبَغُ صَبْغَةً فِي الْجَنَّةِ، فَيُقَالُ لَهُ (يَا ابْنَ آدَمَ، هَلْ رَأَيْتَ بُؤْسًا قَطُّ؟ هَلْ مَرَّ بِكَ شِدَّةٌ قَطُّ؟)، فَيَقُولُ (لَا وَاللَّهِ يَا رَبِّ، **مَا مَرَّ بِي بُؤْسٌ قَطُّ وَلَا رَأَيْتُ شِدَّةً قَطُّ**)، وَقَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ {يُبْتَلَى الرَّجُلُ عَلَى حَسَبِ دِينِهِ، فَإِنْ كَانَ فِي دِينِهِ صَلَافَةٌ **زِيدَ فِي بَلَائِهِ**، وَإِنْ كَانَ فِي دِينِهِ رِقَةٌ خُفِّفَ عَنْهُ، **وَلَا يَزَالُ الْبَلَاءُ بِالْمُؤْمِنِ حَتَّى يَمْشِيَ عَلَى الْأَرْضِ وَلَيْسَ عَلَيْهِ خَطِيئَةٌ**، وَقَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ {قَدْ كَانَ مِنْ قَبْلِكُمْ يُؤْخَذُ الرَّجُلُ فَيُخَفَرُ لَهُ فِي الْأَرْضِ فَيُجْعَلُ فِيهَا فَيُجَاءُ بِالْمِنْشَارِ فَيُوضَعُ عَلَى رَأْسِهِ فَيُجْعَلُ يَصْفَيْنِ وَيُمَشَّطُ بِأَمْشَاطِ الْحَدِيدِ مَا دُونَ لَحْمِهِ

وَعَظْمِهِ فَمَا يَصُدُّهُ ذَلِكَ عَنْ دِينِهِ {، وَقَوْلَهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ {خُفَّتِ الْجَنَّةُ **بِالْمَكَارِهِ**، وَخُفَّتِ النَّارُ بِالشَّهَوَاتِ}]. **انتهى**، وَهُمْ فِي آخِرِ الزَّمَانِ **الْغُرَبَاءُ** المذكورون في هذه الأحاديث {الَّذِينَ يُضْلِحُونَ إِذَا فَسَدَ النَّاسُ} وَ{الَّذِينَ يُضْلِحُونَ مَا أَفْسَدَ النَّاسُ مِنَ السُّنَّةِ} وَ{الَّذِينَ يَفْسُرُونَ بَدِينَهُمْ مِنَ الْفِتَنِ} وَ{النِّزَاعُ مِنَ الْقَبَائِلِ} لَأَنَّهُمْ قَلُّوا فَلَا يُوجَدُ فِي كُلِّ قَبِيلَةٍ مِنْهُمْ **إِلَّا الْوَاحِدُ وَالْأَثْنَانِ**، وَقَدْ لَا يُوجَدُ [أَيُّ فِي بَعْضِ الْقَبَائِلِ] مِنْهُمْ أَحَدٌ، كَمَا كَانَ الدَّاخِلُونَ إِلَى الْإِسْلَامِ فِي أَوَّلِ الْأَمْرِ كَذَلِكَ [قَالَ الشَّيْخُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ الْعَقْبِيُّ فِي (طَائِفَةُ الْغُرَبَاءِ الْمَغْبُوطِينَ)]: وَالنِّزَاعُ جَمْعُ نَزَعَ أَوْ تَزَيَّعَ، وَهُوَ الَّذِي تَزَعُ عَنْ أَهْلِهِ وَعَشِيرَتِهِ أَيْ بَعْدَ وَغَابَ؛ وَهَلْ يَكُونُ نَازِعًا مَنْ لَمْ يَرْحَلْ عَنْ أَهْلِهِ وَعَشِيرَتِهِ وَبَقِيَ فِيهِمْ وَلَكِنَّهُ كَالْغَرِيبِ الَّذِي جَاوَرَ عَشِيرَةً غَيْرَ عَشِيرَتِهِ فَهُوَ كَالْغَرِيبِ الْمُجَاوِرِ، وَذَلِكَ لِأَنَّهُ صَالِحٌ بَيْنَ أَقَارِبَ سَيِّئِينَ؟ أَرْجُو أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الْعَقْبِيِّ- وَلَا شَكَّ أَنَّ هَذَا النَّوعَ [يَعْنِي الَّذِي بَعْدَ وَغَابَ] مِنَ النَّزَاعِ خَيْرٌ مِنَ النَّوعِ الثَّانِي الَّذِي بَقِيَ بَيْنَ أَهْلِهِ وَعَشِيرَتِهِ وَهُوَ كَالْغَرِيبِ بَيْنَهُمْ. **انتهى باختصار**... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الْعَيْدُ-: قَالَ الْإِمَامُ الْأَوْزَاعِيُّ فِي قَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ (بَدَأَ الْإِسْلَامُ غَرِيبًا وَسَيَعُودُ غَرِيبًا كَمَا بَدَأَ) {أَمَّا أَنَّهُ مَا يَذْهَبُ الْإِسْلَامُ، وَلَكِنْ يَذْهَبُ أَهْلُ السُّنَّةِ **حَتَّى مَا يَبْقَى فِي الْبَلَدِ مِنْهُمْ** إِلَّا رَجُلٌ وَاحِدٌ}، وَلِهَذَا الْمَعْنَى يُوجَدُ فِي كَلَامِ السَّلَفِ كَثِيرًا مَذْخُ السُّنَّةِ وَوُصِفُهَا **بِالْغُرَبَةِ** وَوُصِفَ أَهْلُهَا **بِالْقِلَّةِ**، فَكَانَ الْحَسَنُ الْبَصْرِيُّ [وُلِدَ عَامَ 21 هـ، وَتُوفِيَ عَامَ 110 هـ] رَحِمَهُ اللَّهُ يَقُولُ لِأَصْحَابِهِ {يَا أَهْلَ السُّنَّةِ، تَرَفَّقُوا رَحِمَكُمُ اللَّهُ، فَإِنَّكُمْ أَقَلُّ النَّاسِ}، وَقَالَ يُونُسُ بْنُ عُبَيْدٍ [وُلِدَ عَامَ 64 هـ، وَتُوفِيَ عَامَ 139 هـ] رَحِمَهُ اللَّهُ {لَيْسَ شَيْءٌ أَعْرَبَ مِنَ السُّنَّةِ، وَأَعْرَبُ مِنْهَا مَنْ يَعْرِفُهَا} وَقَالَ سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ

[وُلِدَ عام 97هـ، وتُوفِّي عام 161هـ] {استَوْضُوا بِأَهْلِ
السُّنَّةِ خَيْرًا، فَإِنَّهُمْ غُرَبَاءُ}، وَمُرَادُ هَؤُلَاءِ الْأَئِمَّةِ بِالسُّنَّةِ
طَرِيقَةُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الَّتِي كَانَ هُوَ
وَأَصْحَابُهُ عَلَيْهَا... ثُمَّ ذَكَرَ -أَيُّ الشَّيْخِ الْعِيدُ- صِفَاتِ
الْغُرَبَاءِ الَّذِينَ أَتَى عَلَيْهِمْ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ، فَقَالَ: وَمِنْ صِفَاتِهِمُ **الْإِنْكَارُ** عَلَى مَنْ
يُخَالِفُ مِنْهُمْ السَّلَفَ **وَيَمِيلُ** إِلَى الْأَهْوَاءِ، اسْتِجَابَةً لِلَّهِ
وَلِلرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قَالَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ
وَتَعَالَى {لَعَنَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ عَلَى لِسَانِ
دَاوُدَ وَعِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ، ذَلِكَ بِمَا عَصَوْا وَكَانُوا يَعْتَدُونَ،
كَانُوا لَا يَتَنَاهَوْنَ عَنْ مُنْكَرٍ فَعَلُوهُ}، وَقَالَ الْحَبِيبُ
الْمُصْطَفَى وَالنَّبِيُّ الْمُجْتَبَى صَلَوَاتُ رَبِّي وَسَلَامُهُ عَلَيْهِ
{مَنْ رَأَى مِنْكُمْ مُنْكَرًا فَلْيُغَيِّرْهُ...} الْحَدِيثُ، **[و]** قَالَ ابْنُ
الْقَيْمِ **[فِي (إِعْلَامِ الْمَوْقِعِينَ)]** {وَقَدْ كَانَ السَّلَفُ
الطَّيِّبُ يَشْتَدُّ تَكْيِيرَهُمْ وَغَضَبُهُمْ عَلَى مَنْ عَارَضَ حَدِيثَ
رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِرَأْيٍ أَوْ قِيَاسٍ أَوْ
اسْتِخْسَانٍ أَوْ قَوْلِ أَحَدٍ مِنَ النَّاسِ كَانُوا مِنْ كَرَّانٍ،
وَيَهْجُرُونَ فَاعِلَ ذَلِكَ، وَلَا يُسَوِّغُونَ غَيْرَ الانْقِيَادِ لَهُ
وَالْتَسْلِيمِ وَالتَّلَقِّيِ بِالسَّمْعِ وَالطَّاعَةِ]، وَلَا يَخْطِئُ
بِقُلُوبِهِمُ التَّوَقُّفُ فِي قَبُولِهِ حَتَّى يَشْهَدَ لَهُ عَمَلٌ أَوْ
قِيَاسٌ أَوْ يُوَافِقَ قَوْلَ فَلَانٍ وَفُلَانٍ}؛ وَمِنْ صِفَاتِهِمُ
الْحَزْصُ عَلَى التَّمْيِيزِ وَالْحَذَرُ مِنَ التَّمْيِيعِ، فَهُمْ مَعَ قُلْتِهِمُ
يُظْهِرُونَ السُّنَّةَ وَيُنْكِرُونَ الْأَهْوَاءَ الْمُضِلَّةَ وَإِنْ كَثُرَ
الْمُخَالِفُونَ، وَهُمْ مَعَ مَا يُلَاقُونَهُ مِنْ عِظَمِ الْعُرْبَةِ لَا
يَفْرَعُونَ إِلَى تَمْيِيعِ مَنْهُمْ السَّلَفِ أَبَدًا أَوْ **إِلْغَاءِ الْفُرُوقِ**
بَيْنَ السُّنَنِ السَّلَفِيَّةِ وَصَاحِبِ الْهَوَى الْخَلْفِيِّ بِدَعْوَى
{كَلَانَا عَلَى خَيْرٍ}! أَوْ {نَفَعَ اللَّهُ بِهِمْ}! أَوْ أَنْ يَقُولُوا
{كَلْنَا مُسْلِمُونَ} إِلَى آخِرِ عِبَارَاتِ التَّمْيِيعِ وَخُلُولِ
الْوَسْطِ وَالتَّضْيِيعِ، **بَلِ السُّنَنُ السَّلَفِيَّةُ وَهُوَ فِي زَمَنِ**
الْعُرْبَةِ يَصْدَعُ بِالْحَقِّ وَيُرَدُّ عَلَى الْمُخَالِفِ وَإِنْ أَصْبَحَ غَرِيبًا

وَجِيدًا؛ [وَأ] فِيمَا جَرَى لِلإِمَامِ أَحْمَدَ زَمَنَ المِخْنَةِ عِظَةُ
وَعِبْرَةٌ فَإِنَّهُ سُجِنَ وَجُرِدَ وَأُوذِيَ أَغْظَمَ الإِيْذَاءِ وَبَقِيَ
وَجِيدًا فِي تِلْكَ المِخْنَةِ غَرِيبًا، وَلَكِنَّهُ وَاللَّهِ مَا لَانَ وَلَا مَالَ
إِلَى المُخَالِفِينَ أَبَدًا، بَلْ رَدَّ عَلَيْهِمْ وَبَدَّعَهُمْ حَتَّى نَصَرَهُ
اللَّهُ وَأَعَزَّهُ، وَالإِمَامُ المُجَدِّدُ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الوَهَّابِ أُوذِيَ
وَأُخْرِجَ وَعَادَاهُ مَنْ عَادَاهُ فَلَمْ يَلِنْ أَبَدًا، وَلَوْ تَمَيَّعَ وَتَنَازَلَ
لَصَاعَتُ دَعْوَتُهُ السَّلَفِيَّةُ. انْتَهَى بِاخْتِصَارٍ. وَجَاءَ فِي
(الْمُنْتَقَى مِنْ فِتَاوَى الشَّيْخِ صَالِحِ الْفُوزَانِ) أَنَّ الشَّيْخَ
سُئِلَ {لَقَدْ تَفَشَّى بَيْنَ الشَّبَابِ وَرَعٌ كَاذِبٌ، وَهُوَ أَنَّهُمْ إِذَا
سَمِعُوا النَّاصِحِينَ مِنْ طَلَبَةِ الْعِلْمِ أَوْ الْعُلَمَاءِ يُحَذِّرُونَ مِنْ
الْبَدْعِ وَأَهْلِهَا وَيَذْكُرُونَ حَقِيقَةَ مَا هُمْ عَلَيْهِ، وَقَدْ يُورِدُونَ
أَسْمَاءَ بَعْضِهِمْ - وَلَوْ كَانَ مَيِّتًا - لِافْتِتَانِ النَّاسِ بِهِ، وَذَلِكَ
دِفَاعًا عَنِ هَذَا الدِّينِ، وَكَشْفًا لِلْمُنْدَسِّينَ بَيْنَ صُفُوفِ
الْأُمَّةِ لِبَتِّ الْفُرْقَةِ وَالنِّزَاعِ فِيهَا، فَيَدْعُونَ [أَيُّ أَصْحَابِ
الْوَرَعِ الْكَاذِبِ] أَنَّ ذَلِكَ مِنَ الْغَيْبَةِ الْمُحَرَّمَةِ، فَمَا هُوَ
قَوْلُكُمْ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ؟}، فَأَجَابَ الشَّيْخُ: الْقَاعِدَةُ فِي
هَذَا [هِيَ] التَّنْبِيهُ عَلَى الْخَطَا وَالانْجِرَافِ وَتَشْخِيطُهُ
لِلنَّاسِ، وَإِذَا اقْتَضَى الْأَمْرُ أَنْ يُصَرَّحَ بِاسْمِ الْأَشْخَاصِ
حَتَّى لَا يُغْتَرَّ بِهِمْ، وَخُصُوصًا الْأَشْخَاصَ الَّذِينَ عِنْدَهُمْ
انْجِرَافٌ فِي الْفِكْرِ أَوْ انْجِرَافٌ فِي السَّيْرِ وَالْمَنْهَجِ وَهُمْ
مَشْهُورُونَ عِنْدَ النَّاسِ وَيُحْسِنُونَ بِهِمُ الظَّنَّ، فَلَا بَأْسَ
أَنْ يُذَكَّرُوا بِأَسْمَائِهِمْ وَأَنْ يُحَذَّرَ مِنْهُمْ؛ وَالْعُلَمَاءُ بَحَثُوا
فِي عِلْمِ الْجَرْحِ وَالتَّعْدِيلِ، فَذَكَّرُوا الرُّوَاةَ وَمَا يُقَالُ
فِيهِمْ مِنَ الْقَوَادِحِ، لَا مِنْ أَجْلِ أَشْخَاصِهِمْ، وَإِنَّمَا مِنْ
أَجْلِ نَصِيحَةِ الْأُمَّةِ أَنْ تَتَلَقَّى عَنْهُمْ أَشْيَاءَ فِيهَا تَجَنُّ عَلَى
الدِّينِ أَوْ كَذِبٌ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؛
فَالْقَاعِدَةُ أَنْ يُنَبَّهَ عَلَى الْخَطَا، وَلَا يُذَكَّرُ صَاحِبُهُ إِذَا كَانَ
يَتَرَتَّبُ عَلَى ذِكْرِهِ مَضَرَّةٌ أَوْ لَيْسَ لِذِكْرِهِ فَائِدَةٌ، أَمَّا إِذَا
اقْتَضَى الْأَمْرُ أَنْ يُصَرَّحَ بِاسْمِهِ لِتَحْذِيرِ النَّاسِ مِنْ هَذَا
مِنَ النَّصِيحَةِ لِلَّهِ وَكِتَابِهِ وَرَسُولِهِ وَلِأُمَّةِ الْمُسْلِمِينَ

وعامتهم، خصوصًا إذا كان له نشاطٌ بين الناس ويحسِنون الظنَّ به ويفتَنون أشرطته وكُتِبَه، **لا بُدَّ من بيان وتحذير الناس منه لأنَّ في السُّكوتِ ضررًا على الناس**، فلا بُدَّ من كشفه، لا من أجل التجريح أو التَّشفي، وإنما من أجل النصيحة لله وكتابه ورسوله ولأئمة المسلمين وعامتهم. انتهى باختصار. وقال الشيخ عبدالرحيم السلمي (عضو هيئة التدريس بقسم العقيدة والأديان والمذاهب المعاصرة بجامعة أم القرى) في مُحاضرةٍ بعنوان (المذاهب الفكرية والأدبية المعاصرة): عن أبي أسماعيل الهَرَوِيَّ [ت481هـ] أنه قال {عُرِضْتُ عَلَى السَّيْفِ [أَيَّ هُدَّدَ بِالْقَتْلِ بِالسَّيْفِ] خَمْسَ مَرَّاتٍ، لَا يُقَالُ لِي (ارْجِعْ عَنِ مَذْهَبِكَ)، وَإِنَّمَا يُقَالُ لِي (اسْكُتْ عَمَّنْ خَالَفَكَ)، فَأَقُولُ (لَا أَسْكُتُ)}، لِمَاذَا؟ **لأنَّ تَوْضِيحَ الْحَقِّ لِلنَّاسِ وَكَشْفَ بَاطِلِ الْمُبْطِلِينَ صَرُورِيٌّ مِنَ الصَّرُورَاتِ الشَّرْعِيَّةِ الْأَسَاسِيَّةِ**. انتهى. وقال الشيخ عبدالسلام بن برجس (الأستاذ المساعد في المعهد العالي للقضاء بالرياض) في (الرَّدُّ الْعِلْمِيُّ عَلَى مُنْكَرِي التَّصْنِيفِ): فَمَنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ السُّنَّةِ فَلْيَحْمِدِ اللَّهَ تَعَالَى عَلَى هَذَا الْفَضْلِ، وَلْيَسْأَلِ اللَّهَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى الثَّبَاتَ عَلَيْهِ، وَأَمَّا مَنْ كَانَ مِنْ غَيْرِ أَهْلِهَا **فَيَا لِحَيْبَتِهِ مَا أَغْظَمَ مُصِيبَتَهُ وَمَا أَشَدَّ خَسَارَتَهُ**، فَلْيَعُدُّ إِلَى رَبِّهِ جَلَّ وَعَلَا وَلْيُرَاجِعْ دِينَهُ؛ وَمِنْ فَضْلِ اللَّهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَلَيْنَا أَنَّهُ جَلَّ وَعَلَا لَمْ يُخْلِي زَمَانًا مِنَ الْأَزْمَانِ مِنْ أَهْلِ السُّنَّةِ، بِهِمْ تَقُومُ حُجَّتُهُ عَلَى النَّاسِ أَجْمَعِينَ، فَيُبَلِّغُونَ شَرْعَ اللَّهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى كَمَا جَاءَ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَيَدْعُونَ إِلَى لُزُومِ السُّنَّةِ وَتَرْكِ الْبِدْعِ وَالْأَهْوَاءِ؛ وَقَدْ كُنَّا نَعْهَدُ أَهْلَ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ فِيمَا نُقِلَ إِلَيْنَا مِنْ سَيْرِهِمْ وَأَخْبَارِهِمْ وَأَحْوَالِهِمْ أُمَّةً وَاحِدَةً تَجْمَعُهُمُ السُّنَّةُ وَإِنْ نَأَتْ دِيَارُهُمْ وَتَبَاعَدَتْ أَقْطَارُهُمْ، يَخْتَوِ بِعَضُوبِهِمْ عَلَى بَعْضٍ وَيُحِبُّ

بعضهم بعضًا وإن لم يَرَهُ، حتى قال سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ **[وُلِدَ عَامَ 97 هـ، وَتُوفِيَ عَامَ 161 هـ]** رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى {إِذَا بَلَغَكَ عَنْ رَجُلٍ فِي الْمَشْرِقِ صَاحِبِ سُنَّةٍ وَآخِرَ الْمَغْرِبِ، فَأَبْعَثْ إِلَيْهِمَا بِالسَّلَامِ وَأَدْعُ لَهُمَا، مَا أَقَلُّ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ}، وَيَقُولُ أَيُّوبُ السَّخْتِيَانِيُّ **[وُلِدَ عَامَ 66 هـ، وَتُوفِيَ عَامَ 131 هـ]** رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى {إِنِّي أَخْبَرُ بِمَوْتِ الرَّجُلِ مِنْ أَهْلِ السُّنَّةِ وَكَأَنِّي أَفْقَدُ بَعْضَ أَعْضَائِي}... ثم قال -أي الشيخ ابن برجس-: أما اليوم فقد كَثُرَ الْمُتَنَسِّبُونَ إِلَى السُّنَّةِ، وَكَثُرَ اللَّابِسُونَ لِلبَاسِ أَهْلِ السُّنَّةِ، حتى لم يَعدْ تَمَيِّزُ أَهْلَ السُّنَّةِ الْحَقِيقِينَ مِنْ غَيْرِهِمْ بِالْأَمْرِ السَّهْلِ الْهَيِّنِ، وَلِخُطُورَةِ ذَلِكَ الْأَمْرِ - وهو تَلَبُّسُ كَثِيرٍ مِنَ النَّاسِ بِالسُّنَّةِ فِي هَذِهِ الْأَزْمَانِ وَهُمْ لَيْسُوا مِنْ أَهْلِهَا - وَشِدَّةِ تَغَيُّبِ هَذَا الْأَمْرِ، وَخَوْفِي أَنْ يَنْدَرَسَ **[أَيَّ يَنْمَحِي]** مَذْهَبُ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ، عَلَى أَيْدِي أَنْاسٍ يَتَسَمَّوْنَ بِهَذَا الْأَسْمِ وَلَيْسُوا مِنْ مُسَمَّاهُ عَلَى نَصِيبٍ، فَإِنَّا فِي هَذَا الْمَجْلِسِ نَذْكُرُ بَعْضَ الْمَسَائِلِ وَبَعْضَ الْقَضَايَا الَّتِي كَثُرَ طَرُحُهَا فِي هَذَا الزَّمَنِ وَبِاسْمِ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ، وَهَذَا الطَّرْحُ، الْغَالِبُ الْكَثِيرُ **[مِنْهُ]** لَيْسَ عَلَيْهِ أَثَارَةٌ مِنْ عِلْمٍ، وَلَيْسَ هُوَ مِنْ مَذْهَبِ السَّلَفِ الصَّالِحِ رَحِمَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى، وَإِنَّمَا هُوَ **أَفْتِنَاتٌ عَلَى مَنَهِجِ السَّلَفِ الصَّالِحِ وَتَلْيِيسٌ وَخِدَاعٌ؛** أَقُولُ، لَمَّا كَانَ هَذَا الطَّرْحُ لِمِثْلِ هَذِهِ الْمَسَائِلِ بِاسْمِ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ وَهُوَ بَعِيدٌ عَنْ هَذَا الْمُسَمَّى وَجَبَ التَّنْبِيهُ مَا اسْتَطَاعَ الْإِنْسَانُ إِلَى ذَلِكَ سَبِيلًا، وَنَحْنُ فِي هَذِهِ الْعُجَالَةِ نَذْكُرُ بَعْضَ هَذِهِ الْمَسَائِلِ وَنُذِلِّي فِيهَا بِدَلُونَا عَلَى اللَّهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى أَنْ يَرْزُقَنَا وَإِيَّاكُمْ الْإِخْلَاصَ، وَتَحْقِيقَ مُتَابَعَةِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَالتَّوْفِيقَ لِمَنَهِجِ السَّلَفِ الصَّالِحِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ؛ فَمِنْ هَذِهِ الْمَسَائِلِ مَسْأَلَةُ التَّصْنِيفِ... ثم قال -أي الشيخ ابن برجس-: التَّصْنِيفُ، هَلْ هُوَ حَقٌّ أَمْ بَاطِلٌ؟ وَهَلْ يَصِحُّ

التصنيفُ بالظنِّ أم لا يَصِحُّ؟؛ وجوابُ هذه المسألة أن يُقالَ، إنَّ التصنيفَ الذي هو نِسْبَةُ الشَّخْصِ الَّذِي تَلَبَّسَ بِبِدْعَةٍ إِلَيَّ بِدُعْتِهِ، ونحو ذلك كِنِيسْبَةِ الْكَذَّابِ إِلَى كَذِبِهِ، وَهَكَذَا كُلُّ مَا يَتَعَلَّقُ بِمَسَائِلِ الْجَرْحِ وَالتَّعْدِيلِ، نَقُولُ، **إِنَّ هَذَا التَّصْنِيفَ حَقٌّ وَدِينٌ يُدَانُ بِهِ**، ولهذا أَجْمَعَ أَهْلُ السُّنَّةِ عَلَى صِحَّةِ نِسْبَةِ مَنْ عُرِفَ بِبِدْعَةٍ إِلَى بِدْعَتِهِ، فَمَنْ عُرِفَ بِالْقَدَرِ قِيلَ {هُوَ قَدَرِيٌّ}، وَمَنْ عُرِفَ بِبِدْعَةِ الْخَوَارِجِ قِيلَ {خَارِجِيٌّ}، وَمَنْ عُرِفَ بِالْإِرْجَاءِ قِيلَ {هُوَ مُرْجِيٌّ}، وَمَنْ عُرِفَ بِالرَّفُضِ قِيلَ {رَافِضِيٌّ}، وَمَنْ عُرِفَ بِالتَّمَشُّعِ قِيلَ {أَشْعَرِيٌّ}، وَهَكَذَا مُعْتَزِلِيٌّ وَصُوفِيٌّ وَهَلُمَّ خَرَّاءَ، وَأَصْلُ هَذَا أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَخْبَرَ أَنَّ أُمَّتَهُ سَتَفْتَرِقُ عَلَى ثَلَاثَةٍ وَسَبْعِينَ فِرْقَةً، **وَإِحْدَاهُ فِي الْجَنَّةِ وَاثْنَتَانِ وَسَبْعُونَ فِي النَّارِ**، فَفِيهِ دَلَالَةٌ عَلَى وُجُودِ الْفِرَقِ، وَلَا يُتَصَوَّرُ وُجُودُ الْفِرَقِ إِلَّا بِوُجُودِ مَنْ يَقُومُ بِمُعْتَقَدَاتِهَا مِنَ النَّاسِ، وَإِذَا كَانَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ فَكُلُّ مَنْ دَانَ بِمُعْتَقَدِ أَحَدٍ هَذِهِ الْفِرَقِ يُسَبِّبُ إِلَيْهَا لَا مَحَالَةَ، فَإِنَّ التَّصْنِيفَ حَقٌّ أَجْمَعَتْ عَلَيْهِ الْأُمَّةُ فَلَا يُنْكَرُهُ عَاقِلٌ، فَتَصْنِيفُ النَّاسِ بِحَقِّ وَبَصِيرَةٍ حِرَاسَةُ لِدِينِ اللَّهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، وَهُوَ جُنْدِيٌّ مِنْ جُنُودِ اللَّهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، يَنْفِي عَنْ دِينِ اللَّهِ جُلَّ وَعَلَا تَحْرِيفَ الْغَالِيْنَ وَانْتِحَالَ الْمُبْطِلِينَ وَتَأْوِيلَ الْجَاهِلِينَ وَزَيْغَ الْمُبْتَدِعِينَ، فَالتَّصْنِيفُ رِقَابَةٌ تَتَرَصَّدُ وَمِنْظَارٌ يَتَطَّلَعُ إِلَى كُلِّ مُحْدِثٍ فَيَرْجُمُهُ بِشِهَابٍ ثَاقِبٍ لَا تَقُومُ لَهُ قَائِمَةٌ بَعْدَهُ، حَيْثُ يَتَضَيِّعُ أَمْرُهُ وَيَظْهَرُ عَوْرُهُ {وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ مُنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ}، فَالتَّصْنِيفُ مِنْ مَعَاوِلِ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ الَّتِي بِحَمْدِ اللَّهِ جُلَّ وَعَلَا لَمْ تَفْتَرِ وَلَنْ تَفْتَرِ فِي إِخْمَادِ بَدْعِ أَهْلِ الْبِدْعِ وَالْأَهْوَاءِ وَفِي كَشْفِ شُبُهَتِهِمْ وَبَيَانِ بَدْعِهِمْ حَتَّى يُخَذَّرُوا وَحَتَّى تَعْرِفَهُمُ الْأُمَّةُ فَتَكُونَ بِدَا وَاحِدَةً عَلَى ضَرْبِهِمْ وَتَبْذُرَهُمُ وَالْقَضَاءُ عَلَيْهِمْ؛ الشَّقُّ الثَّانِي مِنَ السُّؤَالِ، وَهُوَ هَلْ يُصَنَّفُ بِالظَّنِّ؟، فَإِنَّا

نَقُولُ، ماذا يُرادُ بالتَّصنيفِ بِالظَّنِّ؟، [فَ]إِنْ كَانَ [المُرَادُ هُوَ] الظَّنُّ الْمُعْتَبَرُ [أَيِ الظَّنِّ الَّذِي مَرَّتَبَتُهُ أَعْلَى مِنْ مَرَّتَبَتِي الْوَهْمِ وَالشَّكِّ، وَأَدْنَى مِنْ مَرَّتَبَةِ الْيَقِينِ، وَهُوَ مَا سَبَقَ بَيَانُهُ فِي مَسْأَلَةٍ (هَلْ يَصِحُّ إِطْلَاقُ الْكَلِّ عَلَى الْأَكْثَرِ؟ وَهَلِ الْحُكْمُ لِلْغَالِبِ، وَالنَّادِرُ لَا حُكْمَ لَهُ؟). وَقَدْ قَالَ الْقَرِطَبِيُّ فِي (الْجَامِعِ لِأَحْكَامِ الْقُرْآنِ): إِنَّ الْأَحْكَامَ تُنَاطُ بِالْمَظْطَانِ وَالظُّوَاهِرِ لَا عَلَى الْقَطْعِ وَاطِّلَاعِ السَّرَائِرِ. انْتَهَى] فِي الشَّرْعِ، فَهَذَا يُصَنَّفُ بِهِ -وَلَا رَيْبَ- عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ رَحِمَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى، وَلِذَلِكَ لَوْ تَأَمَّلْتَ طَرِيقَةَ السَّلَفِ فِي بَابِ الْجَرْحِ وَالتَّعْدِيلِ وَالْكَلَامِ فِي أَهْلِ الْبِدْعِ تَرَاهُمْ يَعْتَبِرُونَ الظَّنَّ، فَمَثَلًا بَعْضُهُمْ يَقُولُ {مَنْ أَخْفَى عَلَيْنَا -أَوْ عَنَّا- بِدْعَتَهُ لَمْ تَخَفْ عَلَيْنَا الْفِتْنَةُ}، يَعْنِي أَنَا نَعْرِفُهُ مِنْ خِلَالِ مَنْ يُجَالِسُ وَإِنْ لَمْ يُظْهِرِ الْبِدْعَةَ فِي أَقْوَالِهِ وَأَفْعَالِهِ، وَقَدْ قَالَ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْقَطَّانُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى {لَمَّا قَدِمَ سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ الْبَصْرَةَ، وَكَانَ الرَّبِيعُ بْنُ صُبَيْحٍ لَهُ قَدْرٌ عِنْدَ النَّاسِ وَلَهُ حُظْوَةٌ وَمَنْزِلَةٌ، فَجَعَلَ الثَّوْرِيُّ يَسْأَلُ عَنْ أَمْرِهِ وَيَسْتَفِيرُ عَنْ حَالِهِ، فَقَالَ (مَا مَذْهَبُهُ؟)، قَالُوا (مَذْهَبُهُ السُّنَّةُ)، قَالَ (مَنْ يَطَائُنُهُ؟)، قَالُوا (أَهْلُ الْقَدَرِ)، قَالَ (هُوَ قَدَرِيٌّ)} [قَالَ الشَّيْخُ عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ الصَّلَاحِيُّ (عَضُو الْأَمَانَةِ الْعَامَةِ لِلاتِّحَادِ الْعَالَمِيِّ لِعُلَمَاءِ الْمُسْلِمِينَ) فِي كِتَابِهِ (الدَّوْلَةُ الْعُثْمَانِيَّةُ، عَوَامِلُ النُّهْوضِ وَأَسْبَابُ السَّقُوطِ): وَكَمْ خَدَعَتْ تِلْكَ الْعَقِيدَةُ الْخَطِيرَةُ (التَّقِيَّةُ) الْمُسْلِمِينَ حُكَّامًا وَمَحْكُومِينَ، عُلَمَاءَ وَمُتَعَلِّمِينَ، فَأَيُّنَ عُلَمَاءِ السُّنَّةِ الَّذِينَ لَا تَنْطَلِي عَلَيْهِمْ دَسَائِسُ الْبَاطِنِيِّينَ؟!، انْتَهَى]، وَقَدْ عُلِقَ ابْنُ بَطَّةٍ [فِي كِتَابِهِ (الْإِبَانَةُ الْكَبِيرَى)] رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى عَلَى هَذَا الْأَثَرِ يَقُولُهُ {رَحِمَهُ اللَّهُ عَلَيَّ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ، لَقَدْ نَطَقَ بِالْحِكْمَةِ فَصَدَقَ، وَقَالَ بِعِلْمٍ قَوَافِقَ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَمَا يُوجِبُهُ الْحِكْمَةُ وَيُذَرِّكُهُ الْعِيَانُ وَيَعْرِفُهُ أَهْلُ الْبَصِيرَةِ وَالْبَيَانِ،

قَالَ اللَّهُ جَلَّ وَعَلَا (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا بَطَانَةً مِنْ دُونِكُمْ لَا يَأْلُونَكُمْ خَبَالًا وَدُوا مَا عَنِتُّمْ) {، وَلْيَعْلَمْ طَالِبُ الْعِلْمِ أَنَّ أَكْثَرَ تَصْنِيفِ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي قَدِيمِ الزَّمَنِ وَحَدِيثِهِ إِنَّمَا هُوَ بِالظَّنِّ الْمُعْتَبَرِ، أَمَّا التَّصْنِيفُ بِالْيَقِينِ فَهُوَ نَادِرٌ جِدًّا فِي الْأُمَّةِ... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ ابْنِ بَرَجَسَ:- **والتصنيفُ بالقرائن مبناه على الظن كما هو** في أكثر أحكام الشريعة الإسلامية [قال الشيخ أبو سلمان الصومالي في (مصلحة التأليف وخشية التنفير، في الميزان، بتقديم الشيخ أبي محمد المقدسي): قال ابن دقيق العيد في (شرح الإمام بأحاديث الأحكام)] {والاستدلالُ بالقرائن من الأفعال والأحوال والأقوال من الطرق المفيدة للعلم اليقيني، لا سيما مع كثرة القرائن وطول الأزمنة}، وبالجُملة فالنِّفاق قد يُعلمُ **بالقرائن الظاهرة...** ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الصومالي:- وعامتهم [أي عامة المنافقين] يُعرفون في **لحن القول** ويُعرفون **بسيماهم**، ولا يمكن عُقوبتهم باللحن والسيما. انتهى باختصار. وقال الشيخ أبو بصير الطرطوسي في (قواعد في التكفير): **القرائن ولحن القول تلزمنا بالحدَر والحِيطَة من أهل النِّفاق.** انتهى باختصار]. انتهى باختصار. وقال الشيخ محمد بن هادي المدخلي (عضو هيئة التدريس بكلية الحديث الشريف بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة) في (اللقاءات السلفية بالمدينة النبوية): قَالَ أَبُو حَاتِمٍ رَحِمَهُ اللَّهُ {قَدِمَ مُوسَى بْنُ عُقْبَةَ الصُّورِيُّ بَغْدَادَ، فَذَكَرَ لِأَحْمَدَ بْنَ حَنْبَلٍ رَحِمَهُ اللَّهُ، [فَ] قَالَ (انْظُرُوا عَلَيَّ مَنْ نَزَلَ وَإِلَى مَنْ يَأْوِي)} [قال الشيخ حسن أبو الأشبال الزهيري في (شرح كتاب الإبانة): فالنبيُّ عليه الصَّلَاةُ والسَّلَامُ لَمَّا نَزَلَ الْمَدِينَةَ نَزَلَ عَلَى بَنِي النَّجَّارِ، وَبَنُو النَّجَّارِ هُمْ أَفْضَلُ الْأَنْصَارِ، أَيْ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَزَلَ عَلَى خَيْرَةِ الْأَنْصَارِ وَلَمْ يَنْزِلْ عَلَى أَيِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ، وَإِنَّمَا

نَزَلَ فِي بَيْتِ أَبِي أَيُّوبَ الْأَنْصَارِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.
انتهى]. انتهى باختصار. وقال الشيخ أحمد باز مؤول
(الاستاذ بجامعة أم القرى) في مقالة بعنوان (تَقْصُّ
القَبَائِحُ وَتَطْوِيخُ الْمَفَاسِدِ بِذِكْرِ مَا فِي الْهَجْرِ مِنْ
مَصَالِحٍ) على موقعه **في هذا الرابط**: وقد نَقَلَ الإجماعَ
على هَجْرِ أَهْلِ الْبِدْعِ الإمامُ البغوي في (شَرْحُ السُّنَّةِ)
بقوله {قَدْ مَضَتْ الصَّحَابَةُ وَالتَّابِعُونَ وَاتِّبَاعُهُمْ وَعِلْمَاءُ
السُّنَّةِ عَلَى هَذَا، **مُجْمَعِينَ مُتَّفِقِينَ عَلَى مُعَادَاةِ أَهْلِ
الْبِدْعَةِ وَمُهَاجَرَتِهِمْ**}؛ وَالسَّلَفُ لَمْ يُحَذِّرُوا فَقَطُ مِنْ
مُجَالَسَةِ أَهْلِ الْبِدْعِ أَنْفُسِهِمْ، **بَلْ مَنْ كَانَ لَا يُعْرِفُ بِدْعَةَ
وَجَالَسَهُمْ حَذَرُوا مِنْهُ** إِنْ لَمْ يُقْلَعْ عَنْ مُجَالَسَتِهِمْ بَعْدَ
تَنْبِيهِهِ؛ أَخْرَجَ اللَّالِكَايِيُّ فِي (شَرْحِ [أَصُولِ] اِعْتِقَادِ أَهْلِ
السُّنَّةِ) عَنْ الْفُضَيْلِ بْنِ عِيَّاضٍ أَنَّهُ قَالَ {مَنْ **جَلَسَ** مَعَ
صَاحِبِ بِدْعَةٍ **فَاخْذَرَهُ**}؛ وَأَخْرَجَ ابْنُ بَطَّةٍ فِي (الإبَانَةِ
[الكبرى]) عَنْ ابْنِ عَوْنٍ أَنَّهُ قَالَ {مَنْ **يُجَالِسُ** أَهْلَ الْبِدْعِ
أَشَدَّ عَلَيْنَا مِنْ أَهْلِ الْبِدْعِ}؛ وَسَأَلَ أَبُو دَاوُدَ [صَاحِبُ
السُّنَنِ] الْإِمَامَ أَحْمَدَ بْنَ حَنْبَلٍ {أَرَى رَجُلًا مِنْ أَهْلِ السُّنَّةِ
مَعَ رَجُلٍ مِنْ **أَهْلِ الْبِدْعَةِ**، أَتَرَكَ كَلَامَهُ؟} فَقَالَ {لَا، أَوْ
تُعْلِمُهُ أَنَّ الرَّجُلَ الَّذِي رَأَيْتَهُ مَعَ صَاحِبِ بِدْعَةٍ، فَإِنْ تَرَكَ
كَلَامَهُ فَكَلِمَتُهُ، وَإِلَّا **فَالْحَقُّ بِهِ**}؛ وَقَالَ الْبَرْبَهَارِيُّ **[فِي
(شَرْحِ السُّنَّةِ)]** {إِذَا رَأَيْتَ الرَّجُلَ جَالِسًا مَعَ رَجُلٍ مِنْ
أَهْلِ الْأَهْوَاءِ فَحَذَرَهُ وَعَرَفَهُ، **فَإِنْ جَلَسَ مَعَهُ بَعْدَ مَا عَلِمَ
فَاتَّقِهِ** فَإِنَّهُ صَاحِبُ هَوًى}. انتهى. وجاء في (شرح كتاب
فضل الإسلام) للشيخ ابن باز على موقعه **في هذا
الرابط**، أَنَّ الشَّيْخَ سُئِلَ **[أَهْلِي]** الَّذِي يُثْنِي عَلَى أَهْلِ
الْبِدْعِ وَيَمْدَحُهُمْ **يَلْخَقُ بِهِمْ؟**، فَأَجَابَ الشَّيْخُ {نَعَمْ، **مَا
فِي شَكٍّ**، مَنْ أَثْنَى عَلَيْهِمْ وَمَدَحَهُمْ هُوَ دَاعٍ لَهُمْ، يَدْعُو
لَهُمْ، **هَذَا مِنْ دُعَاتِهِمْ**، نَسَأَلُ اللَّهَ الْعَافِيَةَ}. انتهى.
وقال الشيخ حمود التويجري (الذي تولى القضاء في
بلدة رحيمة بالمنطقة الشرقية، ثم في بلدة الزلفي،

وكان الشيخ ابن باز مُجَبِّلاً له، قارئاً لكُتُبِهِ، وَقَدَّمَ لبعضِها، وَبَكَى عليه عندما تُوفِّيَ -عامَ 1413هـ- وَأَمَّ الْمُصَلِّينَ للصلاة عليه) في (القول البليغ في التحذير من جماعة التبليغ): وهذه الرِّوَايَةُ عن الإمام أَحْمَدَ يَنْبَغِي تَطْبِيقُهَا على الذين يَمْدَحُونَ التَّبْلِغِيَّينَ [يَعْنِي (جَمَاعَةُ التَّبْلِغِ والدَّعْوَةَ)] وَيُجَادِلُونَ عَنْهُمْ بِالْبَاطِلِ، فَمَنْ كَانَ مِنْهُمْ عَالِماً بِأَنَّ التَّبْلِغِيَّينَ مِنْ أَهْلِ الْبِدْعِ وَالضَّلَالَاتِ وَالْجَهَالَاتِ، وَهُوَ مَعَ هَذَا يَمْدَحُهُمْ وَيُجَادِلُ عَنْهُمْ، فَإِنَّهُ يُلْحَقُ بِهِمْ وَيُعَامَلُ بِمَا يُعَامَلُونَ بِهِ مِنَ الْبُغْضِ وَالْهَجْرِ وَالتَّجَنُّبِ، وَمَنْ كَانَ جَاهِلاً بِهِمْ فَإِنَّهُ يَنْبَغِي إِعْلَامُهُ بِأَنَّهُمْ مِنْ أَهْلِ الْبِدْعِ وَالضَّلَالَاتِ وَالْجَهَالَاتِ، فَإِنْ لَمْ يَتْرُكْ مَدْحَهُمَ وَالْمُجَادَلَةَ عَنْهُمْ بَعْدَ الْعِلْمِ بِهِمْ فَإِنَّهُ يُلْحَقُ بِهِمْ وَيُعَامَلُ بِمَا يُعَامَلُونَ بِهِ [قَالَ الشَّيْخُ مُقْبِلُ الْوَادِعِيِّ فِي (تحفة المجيب): أَلْفَ الشَّيْخِ حَمُودِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ التَّوَيْجَرِيِّ رِسَالَةً إِسْمُهَا (الْقَوْلُ الْبَلِغُ فِي التَّحْذِيرِ مِنْ جَمَاعَةِ التَّبْلِغِ)، أَنْصَحُ بِقِرَاءَتِهَا، وَالْمُؤَلَّفَاتُ كَثِيرَةٌ فِي بَيَانِ شُرُكِيَّاتِهِمْ وَضُوفِيَّاتِهِمْ وَمَا هُمْ عَلَيْهِ مِنَ الضَّلَالِ، وَدَعْوَتُهُمْ دَعْوَةٌ مَيْتَةٌ... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الْوَادِعِيِّ-: فَدَعْوَتُهُمْ دَعْوَةٌ جَهْلٍ وَضَلَالٍ، وَلَا أَنْصَحُ بِالْخُرُوجِ مَعَهُمْ، وَيَا حَبِذَا لَوْ مُنْعُوا... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الْوَادِعِيِّ-: جَمَاعَةُ التَّبْلِغِ جَمَعُوا بَيْنَ التَّصَوُّفِ وَالْجَهْلِ. انْتَهَى بِاخْتِصَارٍ. وَقَالَ الشَّيْخُ مُقْبِلُ الْوَادِعِيِّ أَيْضًا فِي فَتَاوَى صَوْتِيَّةٍ بِعَنْوَانِ (الرَّدُّ عَلَى فَتَاوَى بَعْضِ الْأَزْهَرِيِّينَ الْمُخَالِفَةِ) مُفَرَّغَةً عَلَى مَوْقِعِهِ [فِي هَذَا الرِّابِطِ](#): دَعْوَةُ الْإِخْوَانِ الْمُسْلِمِينَ مُمَيِّعَةٌ مُضَيِّعَةٌ، وَدَعْوَةُ جَمَاعَةِ التَّبْلِغِ أَيْضًا مُبْتَدَعَةٌ، فَأَنْصَحُهُمْ أَنْ يَقْبَلُوا عَلَى الْعِلْمِ النَّافِعِ. انْتَهَى. وَذَكَرَ الشَّيْخُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْمَصْرِيُّ فِي كِتَابِهِ (وَفْقَةُ هَادِئَةٍ) فَتَاوَى لِلشَّيْخِ عَبْدِ الْعَزِيزِ الرَّاجِحِيِّ (الْأَسْتَاذِ فِي جَامِعَةِ الْإِمَامِ مُحَمَّدِ بْنِ سَعُودٍ فِي كَلِيَّةِ أَصُولِ الدِّينِ، قِسْمِ الْعَقِيدَةِ) يَقُولُ فِيهَا: جَمَاعَةُ التَّبْلِغِ

مَعْرُوفٌ أَنَّهُمْ صُوفِيَّةٌ، وَلَا تَنْصَحُ بِالْخُرُوجِ مَعَهُمْ. انْتَهَى.
 وَقَالَ الشَّيْخُ فَرْكُوسُ فِي فَتْوَى لَهُ عَلَى مَوْقِعِهِ فِي هَذَا
الرَّابِطِ: **جَمَاعَةُ التَّبْلِيغِ مَبَايِنَةٌ لِلْحَقِّ، صُوفِيَّةٌ الْمَنْهَجِ**
وَالْمَشْرِبِ، لَهَا الْعَدِيدُ مِنَ الْأَخْطَاءِ؛ [وَاللَّمْزِيدُ مِنَ
 الْإِطْلَاعِ يُمَكِّنُ مُرَاجَعَةَ كِتَابِ (الْقَوْلُ الْبَلِيغُ فِي التَّحْذِيرِ
 مِنْ جَمَاعَةِ التَّبْلِيغِ) لِلشَّيْخِ حَمُودِ التَّوَيْجَرِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ.
 انْتَهَى بِاخْتِصَارٍ. وَقَالَ الشَّيْخُ صَالِحُ اللَّخِيدَانِ (عَضُو هَيْئَةِ
 كِبَارِ الْعُلَمَاءِ، وَرَئِيسُ مَجْلِسِ الْقَضَاءِ الْأَعْلَى) فِي (فَضْلُ
 دَعْوَةِ الْإِمَامِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْوَهَّابِ): فَجَمِيعُ الْمُتَعَلِّمِينَ
 فِي الْمَمْلَكَةِ مِنْ قَبْلِ عَامِ التَّسْعِينَ (1390هـ)، إِنَّمَا
 تَعَلَّمُوا عَلَى مَنْهَجِ كُتُبِ الشَّيْخِ [مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْوَهَّابِ]
 وَأَبْنَائِهِ وَتَلَامِيذَتِهِ، وَلَمْ يَكُنْ عِنْدَنَا فِي الْمَمْلَكَةِ **دَعْوَةُ تَبْلِيغٍ**
 وَلَا دَعْوَةُ إِخْوَانٍ وَلَا دَعْوَةُ سُرُورِيِّينَ وَإِنَّمَا الدَّعْوَةُ إِلَى
 اللَّهِ **وإِعْلَانُ مَنْهَجِ السَّلَفِ.** انْتَهَى بِاخْتِصَارٍ. وَقَالَ الشَّيْخُ
 صَالِحُ اللَّخِيدَانِ أَيْضًا فِي فَتْوَى صَوْتِيَّةٍ مَوْجُودَةٍ عَلَى هَذَا
الرَّابِطِ بِعُنْوَانِ (جَمَاعَةُ التَّبْلِيغِ عِنْدَهُمْ ضَلَالَاتٌ كَبِيرَةٌ):
جَمَاعَةُ التَّبْلِيغِ عِنْدَهُمْ ضَلَالَاتٌ كَبِيرَةٌ وَضَارَّةٌ وَإِنْ كَانَ
 مَظْهَرُهُمْ حَسَنًا، انْتَهَى. وَفِي هَذَا الرَّابِطِ عَلَى مَوْقِعِ
 الشَّيْخِ رَبِيعِ الْمَدْحَلِيِّ (رَئِيسُ قِسْمِ السُّنَّةِ بِالدراسَاتِ
 الْعِلْمِيَّةِ فِي الْجَامِعَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ بِالْمَدِينَةِ الْمُنَوَّرَةِ)، قَالَ
 الشَّيْخُ: **أَهْلُ الْبِدْعِ** كَالرَّوَافِضِ، وَالْخَوَارِجِ، وَالْجَهْمِيَّةِ،
 وَالْقَدَرِيَّةِ، وَالْمُعْتَزَلَةِ، وَالصُّوفِيَّةِ الْقُبُورِيَّةِ، وَالْمُرْجِيَّةِ،
 وَمَنْ يَلْحَقُ بِهِمْ كَالْإِخْوَانِ **والتَّبْلِيغِ** وَأَمْثَالِهِمْ، فَهَؤُلَاءِ لَمْ
 يَشْتَرِطِ السَّلَفُ إِقَامَةَ الْحُجَّةِ مِنْ أَجْلِ الْحُكْمِ عَلَيْهِمْ
بِالْبِدْعَةِ، فَالرَّافِضِيُّ يُقَالُ عَنْهُ {مُبْتَدِعٌ}، وَالْخَارِجِيُّ
 يُقَالُ عَنْهُ {مُبْتَدِعٌ}، وَهَكَذَا، سَوَاءٌ أَقِيمَتْ عَلَيْهِمُ الْحُجَّةُ
أَمْ لَا. انْتَهَى. وَقَالَ الشَّيْخُ سَعْدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ السَّبْرِ
 (أَسَازُ الْفَقْهِ الْمَقَارِنِ بِجَامِعَةِ الْإِمَامِ مُحَمَّدِ بْنِ سَعُودِ)
 فِي مَقَالَةٍ لَهُ عَلَى هَذَا الرَّابِطِ بِعُنْوَانِ (التَّحْذِيرُ مِنْ
 جَمَاعَةِ التَّبْلِيغِ): وَجِزْبُ [أَيَّ جَمَاعَةٍ] التَّبْلِيغِ الَّذِينَ

يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ يَدْعُونَ إِلَى اللَّهِ، وَهُمْ يَدْعُونَ عَلَى جَهْلٍ
وَعَدَمِ بَصِيرَةٍ، وَيَدْعُونَ النَّاسَ إِلَى الْبِدْعِ وَالْمُحَدَّثَاتِ
وَمُخَالَفَةِ التَّوْحِيدِ وَتَرْكِ إِتْبَاعِ سَيِّدِ الْمُرْسَلِينَ... ثم قال -
أي الشيخ السبر-: قَالَ الْأَلْبَانِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ {جَمَاعَةُ
التَّبْلِيغِ جَمَاعَةٌ صُوفِيَّةٌ عَصْرِيَّةٌ، جَاءَتْ بِتَطْوِيرٍ لِلصُّوفِيَّةِ
فَلَمْ يَخْرُجُوا مِنَ الطَّرِيقِ الصُّوفِيَّةِ}، وَقَالَ [أَيُّ الْأَلْبَانِيِّ]
رَحِمَهُ اللَّهُ {فَهِيَ [أَيُّ جَمَاعَةِ التَّبْلِيغِ] دَعْوَةُ صُوفِيَّةٌ
عَصْرِيَّةٌ، وَرَثُوا شَيْئًا مِنَ الطَّرِيقِ الصُّوفِيَّةِ وَحَاوَلُوا أَنْ
يَجْعَلُوهَا تَخْتَلِفُ قَلِيلًا عَنِ الصُّوفِيَّةِ السَّابِقَةِ}... ثم قال
-أي الشيخ السبر-: إِنَّهُمْ [أَيُّ جَمَاعَةِ التَّبْلِيغِ] جُهَالٌ
يَحْتَاجُونَ لِمَنْ يُعَلِّمُهُمْ، فَكَيْفَ يَدْعُونَ؟!، وَ[قَدْ] قَالَ
الْأَلْبَانِيُّ {وَهُمْ [أَيُّ جَمَاعَةِ التَّبْلِيغِ] لَا يَعْرِفُونَ السُّنَّةَ}...
ثم قال -أي الشيخ السبر-: قَالَ الشَّيْخُ الْأَلْبَانِيُّ رَحِمَهُ
اللَّهُ عَنْ جَمَاعَةِ التَّبْلِيغِ {وَهُمْ لَا يُعْتَوْنَ بِالدَّعْوَةِ إِلَى
الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ كَمَبْدَأٍ عَامٍّ بَلْ إِنَّهُمْ يَعْتَبِرُونَ هَذِهِ الدَّعْوَةَ
مُفَرَّقَةً، وَلِذَلِكَ فَهُمْ أَشْبَهُ مَا يَكُونُونَ بِجَمَاعَةِ الْإِخْوَانِ
الْمُسْلِمِينَ، فَهُمْ يَقُولُونَ أَنَّ دَعْوَتَهُمْ قَائِمَةٌ عَلَى الْكِتَابِ
وَالسُّنَّةِ، وَلَكِنْ هَذَا مُجَرَّدُ كَلَامٍ فَهُمْ لَا عَقِيدَةَ تَجْمَعُهُمْ،
فَهَذَا مَا تُرِيدِي، وَهَذَا أَشْعَرِي، وَهَذَا صُوفِي، وَهَذَا لَا
مَذْهَبَ لَهُ، ذَلِكَ لِأَنَّ دَعْوَتَهُمْ قَائِمَةٌ عَلَى مَبْدَأٍ (كُلُّ جَمْعٍ،
يُمْ تَقْفُ)، وَالْحَقِيقَةُ أَنَّهُ لَا تَقَافَةَ عِنْدَهُمْ فَقَدْ مَرَّ عَلَيْهِمْ
أَكْثَرُ مِنْ نِصْفِ قَرْنٍ مِنَ الزَّمَانِ مَا تَبَعَ فِيهِمْ عَالِمٌ، وَأَمَّا
نَحْنُ فَنَقُولُ (تَقْفُ، ثُمَّ جَمْعُ) حَتَّى يَكُونَ التَّجْمِيعُ عَلَى
أَسَاسٍ مَبْدَأٍ لَا خِلَافَ فِيهِ، فَدَعْوَةُ جَمَاعَةِ التَّبْلِيغِ صُوفِيَّةٌ
عَصْرِيَّةٌ، تَدْعُو إِلَى الْأَخْلَاقِ، أَمَّا إِصْلَاحُ عَقَائِدِ الْمُجْتَمَعِ
فَهُمْ لَا يُحَرِّكُونَ سَاكِنًا، لِأَنَّ هَذَا -بِرَّعْمِهِمْ- يُفَرِّقُ}... ثم
قال -أي الشيخ السبر-: قَالَ الشَّيْخُ عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَفِيفِي
[نَائِبُ مَفْتَى الْمَمْلَكَةِ الْعَرَبِيَّةِ السَّعُودِيَّةِ، وَعَضُو هَيْئَةِ
كِبَارِ الْعُلَمَاءِ، وَنَائِبُ رَئِيسِ اللِّجْنَةِ الدَّائِمَةِ لِلْبَحْثِ
الْعِلْمِيَّةِ وَالْإِفْتَاءِ] رَحِمَهُ اللَّهُ عَنْ جَمَاعَةِ التَّبْلِيغِ {الْوَاقِعُ

أَنَّهُمْ مُّبْتَدِعَةٌ مُّخَرَّفُونَ، وَأَنَا أَعْرِفُ التَّبْلِيغَ مِنْ زَمَانٍ قَدِيمٍ، وَهُمْ الْمُبْتَدِعَةُ فِي أَيِّ مَكَانٍ كَانُوا هُمْ، فِي مِصْرٍ وَأَمْرِيكَ وَالسُّعُودِيَّةِ}. انتهى باختصار. وقال الشيخ صالح الفوزان (عضو هيئة كبار العلماء بالديار السعودية، وعضو اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء) في فتوى صوتية مَوْجُودَةٌ [على هذا الرابط](#) بِعُنْوَانٍ (لَا يَجُوزُ الْخُرُوجُ مَعَ جَمَاعَةِ التَّبْلِيغِ): وَهَذِهِ جَمَاعَةٌ صُوفِيَّةٌ مَعْرُوفَةٌ، ثَبَتَ أَنَّهَا جَمَاعَةٌ صُوفِيَّةٌ، تَسَرَّبُوا إِلَى بِلَادِنَا وَغَيْرِهَا لِأَجْلِ أَنْ يَنْشُرُوا الصُّوفِيَّةَ، فَلَا يَجُوزُ لِصَاحِبِ السُّنَّةِ وَصَاحِبِ التَّوْحِيدِ أَنْ يَخْرُجَ مَعَهُمْ، فَيَجِبُ أَنْ يُلَفَّظَ هَؤُلَاءِ وَلَا يُلْتَفَتَ إِلَيْهِمْ. انتهى باختصار. وقال الشيخ صالح الفوزان أيضًا في (إتحاف القاري بالتعليقات على شرح السُّنَّةِ): جَمَاعَةُ التَّبْلِيغِ الَّذِينَ قَدْ اغْتَرَّ بِهِمْ كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ الْيَوْمَ، نَظَرًا لِمَا يَظْهَرُ مِنْهُمْ مِنَ التَّعَبُّدِ وَتَتَوَيْبِ الْعُصَاةِ - كَمَا يَقُولُونَ - وَشِدَّةِ تَأْثِيرِهِمْ عَلَى مَنْ يَصْحَبُهُمْ، وَلَكِنْ هُمْ يُخْرِجُونَ الْعُصَاةَ مِنَ الْمَعْصِيَةِ إِلَى الْبِدْعَةِ، وَالْبِدْعَةُ شَرٌّ مِنَ الْمَعْصِيَةِ، وَالْعَاصِي مِنَ أَهْلِ السُّنَّةِ خَيْرٌ مِنَ الْعَابِدِ مِنَ أَهْلِ الْبِدْعِ، فَلْيُتَنَبَّهُ لِذَلِكَ. انتهى. وقال الشيخ محمد بن هادي المدخلي (عضو هيئة التدريس بكلية الحديث الشريف بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة) في فتوى صوتية بِعُنْوَانٍ (مَا حُكْمُ الْخُرُوجِ مَعَ فِرْقَةِ التَّبْلِيغِ؟) مَوْجُودَةٌ [على هذا الرابط](#): لَا تَخْرُجْ مَعَهُمْ، هَؤُلَاءِ جَمَاعَةٌ بَدْعِيَّةٌ فِي تَوْحِيدِ اللَّهِ وَفِي أَسْمَائِهِ وَصِفَاتِهِ. انتهى باختصار. وقال الشيخ محمد بن هادي المدخلي أيضًا في فتوى صوتية بِعُنْوَانٍ (هَلْ هُنَاكَ فَرْقٌ بَيْنَ التَّبْلِيغِ فِي السُّعُودِيَّةِ وَالْهِنْدِ؟) مَوْجُودَةٌ [على هذا الرابط](#): مَا فِيهِ [أَيُّ مَا يُوجَدُ] فَرْقٌ، كُلُّهُمْ سَوَاءٌ. انتهى. وقال الشيخ عبد العزيز آل الشيخ في فيديو بِعُنْوَانٍ (تَحْذِيرُ سَمَاحَةِ الْمُفْتَى مِنَ جَمَاعَةِ الْإِخْوَانِ وَجَمَاعَةِ

التَّبْلِيغِ): وَلَوْ صَحِبَهُمْ [أَيَّ صَحِبَ جَمَاعَةُ التَّبْلِيغِ] ذُو عِلْمٍ وَفِقَةٍ وَفَضْلٍ، لَمْ يَرْتَضُوا بِهِ وَلَمْ يُصَاحِبُوهُ، وَإِنَّمَا يَتَّبِعُونَ وَيُحَذِّرُونَ مِنْهُ. انتهى. وَقَالَ الشَّيْخُ عَبْدُ الْعَزِيزِ الرَّيسُ فِي خُطْبَةٍ لَهُ بِعُنْوَانٍ (لِمَاذَا جَمَاعَةُ التَّبْلِيغِ؟) مُفَرَّغَةً عَلَى هَذَا الرِّابِطِ فِي مَوْقِعِ الْإِسْلَامِ الْعَتِيقِ الَّذِي يُشْرِفُ عَلَيْهِ: تَوَارَدَ عُلَمَاءُ أَهْلِ السُّنَّةِ عَلَى تَبْدِيعِ جَمَاعَةِ التَّبْلِيغِ وَتَضْلِيلِهَا، وَتَحْذِيرِ النَّاسِ مِنْ مُصَاحَبَتِهَا وَالْخُرُوجِ مَعَهَا... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الرَّيسِ-: قَالَ سَمَاحَةُ الشَّيْخِ عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ بَارٍ -رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى- فِي إِجَابَةِ سُؤَالٍ خَوَّلَ جَمَاعَةَ التَّبْلِيغِ {وَجَمَاعَةُ التَّبْلِيغِ وَالْإِخْوَانُ مِنْ عُمُومِ الثَّنَتَيْنِ وَالسَّبْعِينَ فِرْقَةً الضَّالَّةَ}، وَبَيَّنَ [أَيُّ الشَّيْخِ ابْنُ بَارٍ] فِي إِجَابَةِ سُؤَالٍ آخَرَ وَقَالَ أَنَّ عِنْدَهُمْ جَهْلًا وَغَدَمَ بَصِيرَةٍ بِالْعَقِيدَةِ، وَخَذَرَ مِنْ انْضِمَامِ الْجُهَّالِ إِلَيْهِمْ. انتهى. وَقَالَ الشَّيْخُ عَبْدُ اللَّهِ الْخَلِيفِيُّ فِي (تَقْوِيمِ الْمُعَاصِرِينَ): فَالتَّبْلِيغُ وَالْإِخْوَانُ أَبْعَدُ النَّاسِ عَنِ الْخَدِيثِ وَالْعِلْمِ وَهَذِي الْأَوَائِلِ، بَلْ هِيَ فِرْقٌ مُحَدَّثَةٌ. انتهى]. انتهى. وَقَالَ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ فِي (مَجْمُوعِ الْفَتَاوَى): وَمِثْلُ أَيْمَةِ الْبِدْعِ مِنْ أَهْلِ الْمَقَالَاتِ الْمُخَالِفَةِ لِلْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، أَوْ [مِنْ أَهْلِ] الْعِبَادَاتِ الْمُخَالِفَةِ لِلْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، فَإِنْ بَيَّانَ خَالِئِهِمْ وَتَخَذِيرَ الْأُمَّةِ مِنْهُمْ وَاجِبٌ بِاتِّفَاقِ الْمُسْلِمِينَ، حَتَّى قِيلَ لِأَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ {الرَّجُلُ يَصُومُ وَيُصَلِّي وَيَعْتَكَفُ أَحَبُّ إِلَيْكَ أَوْ يَتَكَلَّمُ فِي أَهْلِ الْبِدْعِ؟}، فَقَالَ {إِذَا قَامَ وَصَلَّى وَاعْتَكَفَ فَإِنَّمَا هُوَ لِنَفْسِهِ، وَإِذَا تَكَلَّمَ فِي أَهْلِ الْبِدْعِ فَإِنَّمَا هُوَ لِلْمُسْلِمِينَ هَذَا أَفْضَلُ}، فَبَيَّنَ أَنَّ نَفْعَ هَذَا عَامٌّ لِلْمُسْلِمِينَ فِي دِينِهِمْ مِنْ جِنْسِ الْجِهَادِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، إِذْ تَطْهِيرُ سَبِيلِ اللَّهِ وَدِينِهِ وَمِنْهَا جِهَةٌ وَشِرْعَتُهُ وَدَفْعُ بَغْيِ هَؤُلَاءِ وَعُدْوَانِهِمْ عَلَى ذَلِكَ وَاجِبٌ عَلَى الْكِفَايَةِ بِاتِّفَاقِ الْمُسْلِمِينَ، وَلَوْلَا مَنْ يُقِيمُهُ اللَّهُ لِدَفْعِ ضَرَرِ هَؤُلَاءِ لَفَسَدَ الدِّينُ وَكَانَ فَسَادُهُ أَكْثَرَ مِنْ فَسَادِ اسْتِيلَاءِ الْعَدُوِّ مِنْ أَهْلِ الْحَرْبِ، فَإِنْ هَؤُلَاءِ إِذَا

اِسْتَوَلُوا لَمْ يُفْسِدُوا الْقُلُوبَ وَمَا فِيهَا مِنَ الدِّينِ **إِلَّا تَبَعًا**،
وَأَمَّا أَوْلَيْكَ فَهُمْ يُفْسِدُونَ الْقُلُوبَ **إِبْتِدَاءً**. انتهى. وقال
ابن تيمية أيضًا في (الصارم المسلول): قال ابن عَقِيلٍ
عن شيخه أبي الفضل الهمداني { **مُبْتَدِعَةُ الْإِسْلَامِ**،
والكذابون والواضعون للحديث، **أَشَدُّ مِنَ الْمُلْحِدِينَ**، لأن
الْمُلْحِدِينَ قَصَدُوا إفساد الدين من خارج، وهؤلاء قَصَدُوا
إفساده من داخل، فَهُمْ كَأَهْلِ بَلَدٍ سَعَوْا فِي فساد
أحواله، والْمُلْحِدُونَ كَالْمُحَاصِرِينَ من خارج، **فَالدُّخْلَاءُ**
يَفْتَحُونَ الْحِصْنَ فَهُمْ شَرُّ عَلَى الْإِسْلَامِ مِنْ غَيْرِ
الْمُلَابِسِينَ لَهُ. انتهى. وقال الشيخ صالح آل الشيخ
(وزير الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد)
في شَرِيطِ صَوْتِي مُفَرَّغٍ **عَلَى هَذَا الرابطة** بعنوان
(وَقَفَاتٌ مَعَ كَلِمَاتٍ لِابْنِ مَسْعُودٍ): ابْنُ مَسْعُودٍ وَصَّى بِهِ
عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، وَصَّى الْأُمَّةَ أَنْ تَأْخُذَ بِعَهْدِهِ وَأَنْ
تَقْتَفِيَ أثره، فَقَدْ صَحَّ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
فِيمَا رَوَاهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ وَالْحَاكِمُ وَغَيْرُهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ عَلَيْهِ
الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ قَالَ { تَمَسَّكُوا بِعَهْدِ ابْنِ أُمِّ عَبْدٍ [أَيِ ابْنِ
مَسْعُودٍ] } يَعْنِي إِذَا عَهَدَ إِلَيْكُمْ عَهْدًا فَتَمَسَّكُوا بِهِ، وَصَحَّ
عَنْهُ أَيْضًا عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ أَنَّهُ قَالَ { رَضِيتُ لَأُمَّتِي
مَا رَضِيَ لَهَا ابْنُ أُمِّ عَبْدٍ }... ثم قال -أَيِ الشَّيْخِ صَالِحِ-:
وَمِنْ كَلِمَاتِ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ
{ اُعْتَبِرُوا النَّاسَ بِأَخْدَانِهِمْ فَإِنَّ الْمَرْءَ لَا يُخَادِنُ إِلَّا مَنْ
يُعْجِبُهُ }، وَهَذَا مَا خُوذُ مِنْ قَوْلِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
وَسَلَّمَ الْحَدِيثُ الصَّحِيحُ الْمَرْوِيُّ فِي السُّنَنِ { الْمَرْءُ عَلَى
دِينِ خَلِيلِهِ، فَلْيَنْظُرْ أَحَدُكُمْ مَنْ يُخَالِلُ }، صَحِيحٌ كَمَا قَالَ
ابْنُ مَسْعُودٍ { الْمَرْءُ لَا يُخَادِنُ إِلَّا مَنْ يُعْجِبُهُ } يُعْجِبُهُ فِي
تَصَرُّفَاتِهِ، يُعْجِبُهُ فِي **عَقْلِهِ**، يُعْجِبُهُ فِي **تَفَكِيرِهِ**، فَإِذَا
رَأَيْتَ أَحَدًا يُخَادِنُ أَحَدًا (يَعْنِي صَدِيقًا لَهُ، مُلَازِمًا لَهُ، مُجِبًّا
لَهُ) فَاعْتَبِرْ هَذَا بِذَاكَ، فَإِنَّ الْأَرْوَاحَ جُنُودَ مُجَنَّدَةٍ، مَا
تَعَارَفَ مِنْهَا اثْتَلَفَ وَمَا تَنَآكَرَ مِنْهَا اخْتَلَفَ، **فَاعْتَبِرُوا**

الناسَ بِأَخْدَانِهِمْ، وهذا يَدُلُّ على ذاك [أَيُّ وَحَالُ هَذَا يَدُلُّ عَلَى حَالِ ذَاكَ]؛ فَمِنْ جِهَةِ الْأَعْمَالِ، إِذَا رَأَيْتَ مَنْ يَغْشَى الْمَعَاصِيَ وَالْكَبَائِرَ، وَرَأَيْتَ مَنْ يُصَاحِبُهُ وَيُلَازِمُهُ **فَاعْتَبِرْهُ بِذَلِكَ**، وَاحْشَ عَلَيْهِ أَنْ يَكُونَ مِثْلَ صَاحِبِهِ، لِأَنَّ مَنْ عَلِمَ بِالْمَعْصِيَةِ فَرَضِيَّتُهَا كَانَ شَرِيكًا لِصَاحِبِهَا فِي الْإِثْمِ؛ فِي الْأَلْسِنَةِ، إِذَا وَجَدْتَ أَنَّ فُلَانًا سَبَابًا شَتَامًا كَثِيرَ الْغِيْبَةِ كَثِيرَ الْوَقِيعَةِ، وَتَحَدُّ أَنْ فُلَانًا كَثِيرُ الصُّحْبَةِ لَهُ لَا يُخَالِفُهُ وَلَا يَنْهَاهُ وَلَا يُفَارِقُهُ، **فَاعْلَمْ أَنَّهُ شَبِيهُ بِهِ**، رَضِيَ صَنِيعَهُ؛ فِي الْعُقُولِ، النَّاسُ [يَعْنِي الْمُتَصَاحِبِينَ] يَتَقَارَبُونَ فِي الْعُقُولِ وَفِي التَّفَكِيرَاتِ، فَإِذَا وَجَدْتَ فِي عَقْلِ أَحَدِهِمْ مَحَبَّةً لِلْعِلْمِ، وَوَجَدْتَ مَنْ يُصَاحِبُهُ، **فَتَعْلَمْ أَنَّ مَنْ يُصَاحِبُهُ مُجِبٌّ لِلْعِلْمِ** وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ، [وَأَ] إِذَا وَجَدْتَ مَنْ يُصَاحِبُ صَاحِبَ السُّنَّةِ **فَتَعْلَمْ أَنَّهُ صَاحِبُ سُنَّةٍ**، لِأَنَّهُ كَمَا قَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ {اعْتَبِرُوا النَّاسَ بِأَخْدَانِهِمْ}، وَإِذَا وَجَدْتَ مَنْ يُصَاحِبُ أَهْلَ الْأَثَرِ **فَهُوَ مُجِبٌّ لِلْأَثَرِ وَأَهْلُهُ**، وَإِذَا وَجَدْتَ مَنْ يُصَاحِبُ أَهْلَ الرَّأْيِ وَيَلِزِمُهُمْ **فَتَعْلَمْ أَنَّهُ مُجِبٌّ لَهُمْ وَأَنَّ لَهُ حُكْمَهُمْ**، مَنْ أَحَبَّ السُّنَّةَ صَحِبَ أَهْلَهَا، وَمَنْ أَحَبَّ الْمُحَدَّثَاتِ صَحِبَ أَهْلَهَا، وَالْمَرْءُ عَلَى دِينِ خَلِيلِهِ كَمَا قَالَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ صَالِحٍ-: **فَتَأَمَّلْ نَفْسَكَ وَمَنْ تُصَاحِبُ؟**، هَلْ تُصَاحِبُ أَهْلَ الطَّاعَةِ أَمْ أَهْلَ الْمَعْصِيَةِ؟... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ صَالِحٍ-: إِذَا وَجَدْتَ مَنْ يَأْنَسُ لِأَهْلِ الْعَصْيَانِ، وَلَوْ كَانَ ظَاهِرُهُ الطَّاعَةَ، **فَفِي الْغَالِبِ أَنَّ نَفْسَهُ مِنْ دَاخِلِهَا تُنَازِعُهُ إِلَى الْعَصْيَانِ، وَلَوْ مِنْ طَرَفٍ خَفِيٍّ**؛ وَإِذَا وَجَدْتَ مَنْ يُصَاحِبُ أَهْلَ الْعِلْمِ، وَجَدْتَ أَنَّ نَفْسَهُ تُنَازِعُهُ إِلَى الْعِلْمِ، وَلَوْ لَمْ يَكُنْ مِنْ طَلَبَتِهِ؛ وَإِذَا وَجَدْتَ نَفْسَكَ تُصَاحِبُ أَهْلَ السُّنَّةِ، **فَمَعْنَى ذَلِكَ أَنَّ قَلْبَكَ مُجِبٌّ لَهَا**؛ وَإِذَا وَجَدْتَ نَفْسَكَ تُصَاحِبُ أَهْلَ الْمُحَدَّثَاتِ وَأَهْلَ الْغِيْبَةِ وَأَهْلَ النَّمِيمَةِ وَأَهْلَ الْوَقِيعَةِ **فَتَعْلَمْ أَنَّ الْمَرْءَ عَلَى دِينِ خَلِيلِهِ**... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ صَالِحٍ-: أَهْلُ الْبِدْعِ هُمُ الَّذِينَ

يَعْمَلُونَ بِالْبِدْعِ أَوْ يَدْعُونَ إِلَيْهَا؛ وَالْبِدْعَةُ هِيَ الْمُحَدَّثَاتُ فِي الدِّينِ، قَدْ تَكُونُ مِنْ جِهَةِ الْإِعْتِقَادِ وَقَدْ تَكُونُ مِنْ جِهَةِ الْعَمَلِ؛ وَالْمُبْتَدِعَةُ حَذَرُ مِنْهُمْ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ {إِذَا رَأَيْتُمُ الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ فَأُولَئِكَ الَّذِينَ سَمَّى اللَّهُ فَأَخَذَرُوهُمْ}، فَالَّذِينَ أَحَدَثُوا الْمُحَدَّثَاتِ فِي الْإِعْتِقَادَاتِ أَوْ فِي الْأَعْمَالِ وَلَا زَمُّوَهَا يُطْلَقُ عَلَيْهِمْ (أَصْحَابُ الْبِدْعِ)، وَالوَاحِدُ مِنْهُمْ (مُبْتَدِعٌ)، وَهَؤُلَاءِ **هَذِي السَّلَفُ فِيهِمْ أَنْ لَا يُجَالِسُوا، وَأَنْ يُحَذَرُ مِنْهُمْ وَمِنْ مَقَالَتِهِمْ وَمِنْ أَعْمَالِهِمْ.** انتهى باختصار. وقال الشيخُ عبدُ العزيزِ الراجحي (الاستاذ في جامعة الإمام محمد بن سعود في كلية أصول الدين، قسم العقيدة) في (شرح "الشرح والإبانة") : قَالَ عَمَرُ بْنُ قَيْسٍ الْمَلَائِي {إِذَا رَأَيْتَ الشَّابَّ أَوَّلَ مَا يَنْشَأُ مَعَ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ فَارْجُهُ، وَإِذَا رَأَيْتَهُ مَعَ أَصْحَابِ الْبِدْعِ فَانْتَسِ مِنْهُ، فَإِنَّ الشَّابَّ عَلَى أَوَّلِ نُشُوئِهِ}، هَذِهِ الْمَقَالَةُ لِعَمْرُو بْنِ قَيْسٍ الْمَلَائِي فِي بَيَانِ عَظَمِ شَأْنِ الْبِدْعَةِ، **وَأَنَّهَا أَشَدُّ مِنَ الْكَبِيرَةِ،** إِذَا رَأَيْتَ الشَّابَّ أَوَّلَ مَا يَنْشَأُ مَعَ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ فَارْجُ لَهُ الْخَيْرَ، **أَمَّا إِذَا رَأَيْتَهُ مَعَ أَهْلِ الْبِدْعِ فَانْتَسِ مِنْهُ، فَإِنَّ الشَّابَّ عَلَى أَوَّلِ مَنُشَأِهِ، هَذَا فِي الْغَالِبِ، هَذَا هُوَ الْأَغْلَبُ،** وَإِلَّا فَقَدْ يُوقِفُ اللَّهُ الْإِنْسَانَ وَلَوْ كَانَ مِنْ أَهْلِ الْبِدْعِ، قَدْ يُوقِفُهُ اللَّهُ لِمُعْتَقِدِ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ، لَكِنْ هَذَا فِي الْأَغْلَبِ وَهُوَ صَحِيحٌ، فِي الْغَالِبِ أَنْ مَنْ نَشَأَ عَلَى مُعْتَقِدِ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ فَإِنَّهُ يُرْجَى لَهُ الْخَيْرُ وَالِاسْتِمْرَارُ عَلَيْهِ، **وَإِذَا نَشَأَ مَعَ أَهْلِ الْبِدْعِ فَالْغَالِبُ أَنَّهُ يَسْتَمِرُّ عَلَى بِدْعَتِهِ،** نَسْأَلُ اللَّهَ السَّلَامَةَ وَالْعَافِيَةَ. انتهى باختصار. وفي قَتَوَى صَوْتِيَّةٍ مُفَرَّغَةٍ على هذا الرابط في موقع الإسلام العتيق الذي يُشرفُ عليه الشيخُ عبدُ العزيزِ الرئيس، سُئِلَ الشَّيْخُ {مَنْ يُجَالِسُ أَهْلَ الْبِدْعِ وَيَحْضُرُ لَهُمْ، هَلْ تُلْحِقُهُ بِهِمْ؟ وَهَلْ تُخَذَرُ مِنْهُ زُمَلَاءُنَا

وَإِخْوَانَنَا لَيْلًا يَغْتَرُّوا بِهِ؟}؛ فَكَانَ مِمَّا أَجَابَ بِهِ الشَّيْخُ:
فَكَلَامُ أُمَّةِ السُّنَّةِ كَثِيرٌ فِي أَنْ مَن جَالَسَ أَهْلَ الْبِدْعِ
فَإِنَّهُ يُلْحَقُ بِهِمْ، وَثَبَّتَ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ أَنَّهُ قَالَ {الْمَرْءُ
يُخَذُّ بِهِ}، وَرَوَى ابْنُ بَطَّةَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عُثَيْدٍ أَنَّ اللَّهَ الْعَلَّامِيَّ
أَنَّهُ قَالَ {يَتَكَلَّمُ أَهْلُ الْأَهْوَاءِ كُلُّ شَيْءٍ إِلَّا الْأَلْفَةَ
وَالصُّحْبَةَ} [قَالَ الشَّيْخُ حَسَنُ أَبُو الْأَشْبَالِ الرَّهْبِيرِيُّ فِي
(شرح كتاب الإبانة): أَهْلُ الْأَهْوَاءِ عِنْدَهُمْ قُدْرَةٌ فَائِقَةٌ
عَلَى كَتْمِ [مَا] عِنْدَهُمْ مِنْ فِكْرٍ وَضَلَالٍ وَهَوًى، لَكِنَّ الَّذِي
يَفْضَحُهُمْ هُوَ التَّأَلُّفُ وَالصُّحْبَةُ، فَتَجِدُ الْوَاحِدَ مِنْهُمْ يَمِيلُ
إِلَى الْإِفْهِ وَشِكْلِهِ، فَإِذَا كَانَ فُلَانٌ يُمَاشِي فُلَانًا [أَيُّ
يَمَشِي مَعَهُ] فَلَا بُدَّ أَنْ هُنَاكَ شَيْئًا لَازِمًا وَوَحْدَةً فِكْرٍ
بَيْنَهُمْ، لِأَنَّ الْأَلْفَةَ وَالصُّحْبَةَ دَائِمًا تَفْضَحُ مَا وَرَاءَهَا.
انْتَهَى]، إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْآثَارِ الْكَثِيرَةِ، بَلْ ذَكَرَ ابْنُ
بَطَّةَ إِجْمَاعَ السَّلَفِ عَلَى ذَلِكَ... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ
الرَّيسِ-: فَإِذَا نِ الْآثَارُ كَثِيرَةٌ عَنِ السَّلَفِ فِي أَنْ مَن
جَالَسَ أَهْلَ الْبِدْعِ فَإِنَّهُ يُلْحَقُ بِهِمْ... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ
الرَّيسِ-: فَيَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ أَهْلُ سُنَّةٍ حَقًّا، وَلَا تُجَالِسَ
إِلَّا أَهْلَ السُّنَّةِ، وَلَا تَدْخُلَ وَلَا تَخْرُجَ إِلَّا مَعَهُمْ، وَأَنْ
تَقْصِدَ مُجَالَسَتَهُمْ دُونَ غَيْرِهِمْ، فَإِنَّا فِي زَمَنِ عَرَبِيٍّ.
انْتَهَى بِاخْتِصَارٍ.

(3) وَقَالَ مَرْكَزُ الْفَتَاوَى بِمَوْقِعِ إِسْلَامِ وَيِبِ التَّابِعِ لِإِدَارَةِ
الدَّعْوَةِ وَالْإِرْشَادِ الدِّينِيِّ بِوِزَارَةِ الْأَوْقَافِ وَالشُّؤُونِ
الْإِسْلَامِيَّةِ بِدَوْلَةِ قَطْرِ فِي هَذَا الرَّابِطِ: الْفِرْقَةُ النَّاجِيَةُ
هُمُ أَهْلُ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ. انْتَهَى بِاخْتِصَارٍ. وَقَالَ الشَّيْخُ
ابْنُ بَارٍ فِي فِتْوَى لَهُ عَلَى مَوْقِعِهِ فِي هَذَا الرَّابِطِ: النَّبِيُّ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمْ يُبَيِّنِ الْفِرْقَ، لَكِنْ يَجْمَعُهَا أَنَّهَا
عَلَى خِلَافِ طَرِيقِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَمَا شَرَعَ،
ثِنْتَانِ وَسَبْعُونَ عَلَى خِلَافِ طَرِيقِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ؛
وَهَذِهِ الْفِرْقَةُ لَيْسَ كُلُّهَا كَافِرَةً، هِيَ مُتَوَعَّدَةٌ بِالنَّارِ كُلُّهَا،

لكن فيها الكافر وفيها غير الكافر، فيها من يدعته
تجعله كافرًا، وفيها من يدعته لا ترفيه ولا توصله إلى
أنه كافر لكن يكون عاصيًا. انتهى باختصار. وقال الشيخ
ابن باز أيضًا في (شرح كتاب فضل الإسلام) على
موقعه **في هذا الرابط: البدعة أكبر من الكبائر** لأنها
إحداث في الإسلام، وتُهمّة للإسلام بالنقص (قل هذا
يبتدع [أي المبتدع] ويزيد)، أما المعاصي فهي اتباع
للهاوى وطاعة للشيطان فهي أسهل من البدعة،
وصاحبها قد يتوب ويسارع وقد يتعظ، أما صاحب البدعة
فيرى أنه مُصيب فلا يتوب، يرى أنه مُصيب وأنه مُجتهد
فيستمر في البدعة، نعوذ بالله، ويرى الدين ناقصًا وهو
في حاجة إلى بدعته، فلهذا صار أمر البدعة أشد وأخطر
من المعصية [قال ابن تيمية في (مجموع الفتاوى):
قال طائفة من السلف {البدعة أحب إلى إبليس من
المعصية، لأن المعصية يُتاب منها والبدعة لا يُتاب
منها}، انتهى باختصار. وفي فتوى صوتية موجودة **على**
هذا الرابط قال الشيخ محمد بن هادي المدخلي (عضو
هيئة التدريس بكلية الحديث الشريف بالجامعة
الإسلامية بالمدينة المنورة): يقول سعيد بن جبّير رحمه
الله تعالى {لأنّ يصحّب ابني فاسقًا شاطرًا [الشاطر
هو الذي اتعب أهله خبثًا ولومًا وشرًا] سُنيًا، أحب إليّ
من أن يصحّب عابدًا مُبتدعًا}... ثم قال -أي الشيخ
المدخلي-: والمعصية أمرها **أخف من البدعة** فضلًا عن
الشرك}... ثم قال -أي الشيخ المدخلي-: ففسقه
[يشير إلى ما جاء في حديث سعيد بن جبّير السابق
ذكره]، وشطّارته، ما أخرجه من السنة... ثم قال -أي
الشيخ المدخلي-: ولذلك قال أئمة السنة في هؤلاء [أي
أصحاب الوصف الذي جاء في حديث سعيد بن جبّير
السابق ذكره] {فساق أهل السنة}، وهذا الفسق جانب
في العمليات لكن عقيدته ما هي؟، سُني، ما خرج عن

السُّنَّةِ. انتهى باختصار. وقال الشيخ محمد بن الأمين
الدمشقي في مقالة له بعنوان (الحوار الهادي مع
الشيخ القرضاوي) على موقعه [في هذا الرابط](#): اتَّفَقَ
أُمَّةُ السَّلَفِ الصَّالِحِ عَلَى أَنَّ أَهْلَ الْبِدْعِ، حَتَّى لَوْ كَانُوا
مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ وَالْعِبَادَةِ وَالزُّهْدِ، فَإِنَّهُمْ أَسْوَأُ بِمَرَاتٍ مِنَ
الْفَسَاقِ الْعُصَاةِ. انتهى. وقال القرطبي في (الجامع
لأحكام القرآن): وَإِذَا ثَبَتَ تَجَنُّبُ أَصْحَابِ الْمَعَاصِي كَمَا
بَيَّنَّا فَتَجَنَّبُ **أَهْلُ الْبِدْعِ وَالْأَهْوَاءِ** أُولَى. انتهى... ثم قال
-أي الشيخ ابن باز-: الثَّانِيانِ وَالسَّبْعُونَ فِرْقَةً، كُلُّهُمْ
يَجْتَمِعُونَ فِي إِجَابَةِ النَّبِيِّ، لِأَنَّهُمْ مِنْ أُمَّتِهِ (مِنْ أُمَّةِ
الْإِجَابَةِ)، أَمَّا أُمَّةُ الدَّعْوَةِ فَكثيرون، اليهود والنصارى مِنْ
أُمَّةِ الدَّعْوَةِ، لَا قِيَمَةَ لَهُمْ، مِنْ أَهْلِ النَّارِ، لَكِنْ هَذِهِ
الثَّلَاثُ وَالسَّبْعُونَ **[هُمُ]** الَّذِينَ اسْتَجَابُوا، **[هُمُ]** الَّذِينَ
رَعَمُوا أَنَّهُمْ مِنْ أَتْبَاعِ النَّبِيِّ (رَعَمُوا أَنَّهُمْ أَجَابُوا دَعْوَتَهُ)،
الناحي منهم السَّالِمُ **[هُمُ]** الْفِرْقَةُ النَّاحِيَةُ الَّذِينَ تَابَعُوا
النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَسَارُوا عَلَى نَهْجِهِ، أَمَّا
الثَّانِيانِ وَالسَّبْعُونَ **[فَهُمْ]** عَلَى دَرَجاتٍ، **مُتَوَعَّدُونَ بِالنَّارِ**
كُلُّهُمْ، نَسَأَلُ اللَّهَ الْعَافِيَةَ. انتهى باختصار. وقال
عبد العزيز بن محمد بن سعود (ثاني حُكَّامِ الدَّوْلَةِ
السُّعُودِيَّةِ الْأُولَى، وَقَدْ تُوُفِيَ عَامَ 1218هـ): وَهَذِهِ الْأُمَّةُ
إِفْتَرَقَتْ عَلَى ثَلَاثٍ وَسَبْعِينَ فِرْقَةً، كُلُّهَا فِي النَّارِ إِلَّا
وَاحِدَةً، قِيلَ {مَنْ هِيَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟}، قَالَ {مَنْ كَانَ
عَلَى مِثْلِ مَا أَنَا عَلَيْهِ الْيَوْمَ وَأَصْحَابِي}، وَخَمِيعُ أَهْلِ
الْبِدْعِ وَالضَّلَالِ مِنْ هَذِهِ الْأُمَّةِ يَدْعُونَ هَذِهِ الدَّعْوَى، **كُلُّ**
طَائِفَةٍ تَزْعُمُ أَنَّهَا هِيَ النَّاحِيَةُ، فَالْخَوَارِجُ، وَالرَّافِضَةُ
الَّذِينَ خَرَّقَهُمْ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ بِالنَّارِ، وَكَذَلِكَ
الْجَهْمِيَّةُ وَالْقَدَرِيَّةُ، وَأَصْرَائِيهِمْ، **كُلُّ فِرْقَةٍ مِنْ هَذِهِ الْفِرَقِ**
تَدْعِي أَنَّهَا هِيَ النَّاحِيَةُ، وَأَنَّهُمْ الْمُتَمَسِّكُونَ بِكِتَابِ اللَّهِ
وَسُنَّةِ رَسُولِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. انتهى من (الدَّرَرِ
السُّنِّيَةِ فِي الْأَجُوبَةِ النَّجْدِيَّةِ). وفي فيديو للشيخ صالح

الفوزان (عضو هيئة كبار العلماء بالديار السعودية، وعضو اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء) بعنوان (هل يجوز الحكم على طائفة معينة في هذا الزمان بأنها من الفرق الهالكة؟)، سئل الشيخ {قال عليه الصلاة والسلام} (وستفترق هذه الأمة على ثلاث وسبعين فرقة، كلهم في النار إلا واحدة)، هل يجوز الحكم على طائفة معينة في هذا الزمان بأنها من الفرق الهالكة؟، فأجاب الشيخ: **نعم، من خالف مذهب أهل السنة والجماعة فهو من الفرق الهالكة، لا نجا إلا لأهل السنة والجماعة**، ومن عداها فهو متوعد بالنار {كلها في النار إلا واحدة}، قالوا {من هي يا رسول الله؟}، قال {من كان على مثل ما أنا عليه اليوم وأصحابي}، ولذلك سُميت الفرقة الناجية، لأنها نجت من هذا الوعيد. انتهى. وقال الشيخ ناصر العقل (رئيس قسم العقيدة بكلية أصول الدين بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض) في (شرح مجمل أصول أهل السنة) عن الفرق بين المذاهب والفرق: في العموم، فإن (الفرق) غالباً ما تُطلق على المخالفين في **الأصول والمسلمات والعقيدة والتوايت**، و(المذهب) غالباً ما يُطلق على الاختلاف في **الاجتهادات التي ليست مذمومة**، فلذلك تُسمى اجتهادات العلماء في الفقه (مذاهب)، ومع ذلك فقد اصطُِّلح **المُتَأَخَّرُونَ** على تسمية البدع الناشئة والأفكار الحديثة التي تُخالف الإسلام، اصطُِّلحوا على تسميتها (مذاهب معاصرة)، وهذا فيه **تجاوز**، لكن لا مُشاحة في الاصطلاح، لكن لا يقصدون بها المذاهب الاجتهادية، بل يقصدون بها **المذاهب التي انحرفت عن الحق في الأفكار والمناهج**. انتهى باختصار. وقال الشيخ إحسان إلهي ظهير (الأمين العام لجمعية أهل الحديث في باكستان) في (التصوف، المنشأ والمصادِر): إن أفضل

طريق للحُكْم على طائفة مُعَيَّنَة وفِئَة خَاصَّةٍ مِنَ النَّاسِ
هو الحُكْمُ المَبْنِيُّ على آرائها وأفكارها التي **تَقْلُوها في**
كُتُبهم المُعْتَمَدَة والرسائل الموثوق بها لديهم، يذُكِرُ
النصوص والعبارات التي يُبْنِي عليها الحُكْمُ ويؤسِّسُ
عليها الرَّأْيُ، **وَلَا يُعْتَمَدُ على** أقوال الآخرين ونُقولِ
الناقلين [المُخالفين لهم]، اللهمَّ إِلَّا لِلاِسْتِشْهَادِ على
صِحَّةِ اسْتِنْبَاطِ الحُكْمِ واستِنتاجِ النُّتِيجَةِ؛ وهذه الطريقة،
ولو أنَّها طريقةٌ وَعِرَةٌ شائكةٌ صَعْبَةٌ مُسْتَصْعَبَةٌ، وَقَلٌّ مَنْ
يَخْتَارُهَا وَيَسْلُكُهَا، **ولكنها هي الطريقةُ الصحيحةُ**
المُسْتَقِيمَةُ التي يَقْتَضِيها العَدْلُ والإِنصَافُ [قال ابنُ
الْقَيْمِ في (مفتاح دار السعادة)]: وَكُلُّ أَهْلِ نِحْلَةٍ وَمَقَالَةٍ
يَكْسُونُ نِحْلَتَهُمْ وَمَقَالَتَهُمْ أَحْسَنَ مَا يَقْدِرُونَ عَلَيْهِ مِنْ
الْأَلْفَاظِ، وَ[يَكْسُونُ] مَقَالَةٌ مُخَالِفِيهِمْ أَقْبَحَ مَا يَقْدِرُونَ
عَلَيْهِ مِنَ الْأَلْفَاظِ، وَمَنْ رَزَقَهُ اللَّهُ بَصِيرَةً فَهُوَ يَكْشِفُ بِهِ
حَقِيقَةَ مَا تَحْتَ تِلْكَ الْأَلْفَاظِ مِنَ الْحَقِّ وَالْبَاطِلِ، وَلَا تَغْتَرُّ
بِالْلَفْظِ، فَإِذَا أَرَدْتَ الاِطِّلَاعَ على كُنْهِ الْمَعْنَى هَلْ هُوَ حَقٌّ
أَوْ بَاطِلٌ، فَجَرِّدْهُ مِنْ لِبَاسِ الْعِبَارَةِ، وَجَرِّدْ قَلْبَكَ عَنِ
النَّفَرَةِ وَالْمَيْلِ، ثُمَّ **إِغْطِ النَّظَرَ حَقَّهُ نَاطِرًا بِعَيْنِ**
الْإِنصَافِ، وَلَا تَكُنْ مِمَّنْ يَنْظُرُ فِي مَقَالَةِ أَصْحَابِهِ وَمَنْ
يُحْسِنُ ظَنَّهُ [به] نَظَرًا تَامًا بِكُلِّ قَلْبِهِ ثُمَّ يَنْظُرُ فِي مَقَالَةِ
خُصُومِهِ وَمِمَّنْ يُسِيءُ ظَنَّهُ بِهِ كَنَظَرِ الشَّرِّ وَالْمُلاحَظَةِ،
فَالنَّاطِرُ بِعَيْنِ الْعَدَاوَةِ يَرَى الْمَحَاسِنَ مَسَاوِيً، وَالنَّاطِرُ
بِعَيْنِ الْمَحَبَّةِ عَكْسَهُ، وَمَا سَلِمَ مِنْ هَذَا إِلَّا مَنْ أَرَادَ اللَّهُ
كَرَامَتَهُ وَارْتِضَاهُ لِقَبُولِ الْحَقِّ، وَقَدْ قِيلَ {وَعَيْنُ الرِّضَا
عَنْ كُلِّ عَيْبٍ كَلِيلَةٌ} ** كَمَا أَنَّ عَيْنَ السُّخْطِ تُبْذِرُ
الْمَسَاوِيَّاتِ، وَقَالَ آخَرُ {نَظَرُوا بِعَيْنِ عَدَاوَةٍ لَوْ أَنَّهَا
عَيْنُ الرِّضَا لَاسْتَحْسَنُوا مَا اسْتَفْبَحُوا}، فَإِذَا كَانَ هَذَا فِي
نَظَرِ الْعَيْنِ الَّذِي يُذَرِّكُ الْمَحْسُوسَاتِ وَلَا يَتِمَكَّنُ مِنَ
الْمُكَابَرَةِ فِيهَا، فَمَا الظَّنُّ يَنْظُرُ الْقَلْبَ الَّذِي يُذَرِّكُ
الْمَعَانِي التي هِيَ عُرْضَةُ الْمُكَابَرَةِ!، وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ

على معرفة الحق وقبوله ورد الباطل وعدم الاغترار به، انتهى باختصار. وقال ابن القيم أيضًا في (إعلام الموقعين): **وَكَمْ مِنْ بَاطِلٍ يُخْرِجُهُ الرَّجُلُ بِحُسْنِ لَفْظِهِ وَتَنْمِيقِهِ وَإِبْرَارِهِ فِي صُورَةٍ حَقٍّ؟، وَكَمْ مِنْ حَقٍّ يُخْرِجُهُ بِتَهْجِينِهِ وَسُوءِ تَغْيِيرِهِ فِي صُورَةٍ بَاطِلٍ؟، وَمَنْ لَهُ أَدْنَى فِطْنَةٍ وَخَبْرَةٍ لَا يَخْفَى عَلَيْهِ ذَلِكَ، بَلْ هَذَا أَغْلَبُ أَحْوَالِ النَّاسِ...** ثم قال -أي ابن القيم-: **يَلْ مَنْ تَأَمَّلَ الْمَقَالَاتِ الْبَاطِلَةَ وَالْبِدْعَ كُلَّهَا، وَجَدَهَا قَدْ أَخْرَجَهَا أَصْحَابُهَا فِي قَوَالِبِ مُسْتَحْسَنَةٍ وَكَسَوُهَا أَلْفَاظًا يَقْبَلُهَا بِهَا مَنْ لَمْ يَعْرِفْ حَقِيقَتَهَا...** ثم قال -أي ابن القيم-: **وَلَقَدْ رَأَى بَعْضُ الْمُلُوكِ كَانَ أَسْنَانُهُ قَدْ سَقَطَتْ، فَعَبَّرَهَا لَهُ مُعَبِّرٌ بِمَوْتِ أَهْلِهِ وَأَقَارِبِهِ، فَأَقْصَاهُ وَطَرَدَهُ، وَاسْتَدْعَى آخَرَ فَقَالَ لَهُ {لَا عَلَيْكَ، تَكُونُ أَطْوَلَ أَهْلِكَ عُمرًا}، فَأَعْطَاهُ وَأَكْرَمَهُ وَقَرَّبَهُ، فَاسْتَوْفَى [أَيِ الْمُعَبِّرِ الْآخَرَ] الْمَعْنَى وَغَيَّرَ لَهُ الْعِبَارَةَ، وَأَخْرَجَ الْمَعْنَى فِي قَالِبٍ حَسَنٍ.** انتهى. وقالت هيئة التحرير بمركز سلف للبحوث والدراسات (الذي يشرف عليه الشيخ محمد بن إبراهيم السعيد) رئيس قسم الدراسات الإسلامية بكلية المعلمين بمكة " في مقالة لها بعنوان (عَرْضُ وَتَحْلِيلُ لِكِتَابِ "السُّعُودِيَّةُ وَالْحَرْبُ عَلَى دَاعِش") على هذا الرابط: والخلاصة التي يجب أن نراعيها في نقد الأشخاص والاتجاهات والطوائف، **[هي]** الانطلاق في نقدها من **مَقُولَاتِهَا**، وفَرْزُ ذَلِكَ مِنَ الْمُمَارَسَاتِ الْبَشَرِيَّةِ الَّتِي هِيَ غُرْضُهُ لِلْخَطَا وَالزَّلَلِ وَالتَّقْصِيرِ، فالأصل أن لا تُحَاسَبَ الْأَتِّجَاهَاتُ وَالْمَذَاهِبُ بِمُجَرَّدِ مُمَارَسَاتِ أَصْحَابِهَا، بَلْ الْأَصْلُ مُحَاسَبَةُ الْأَتِّجَاهَاتِ **مِمَّا تَتَّبَعَهَا مِنْ رُؤْيٍ وَأَفْكَارٍ وَتَصَوُّرَاتٍ**، وَلِتَكُنِ الْمُمَارَسَاتُ الْبَشَرِيَّةُ قَرِينَةً أَوْ أَمَارَةً تَحْمِلُ الْبَاحِثَ عَلَى التَّفْتِيشِ عَنْ مُوْجِبِ تِلْكَ التَّصَرُّفَاتِ، فقد تكون تلك الممارسات ناشئة حقا عن مقولات مُقَرَّرَةٍ فِي الْمَذَهَبِ، وقد لا تكون، **فَيَكُونُ**

الْحُكْمُ تَابِعًا لِلْمَقُولَاتِ لَا مُجَرَّدِ الْمُمَارَسَاتِ وَالتَّصَرُّفَاتِ [قَالَ الشَّيْخُ أَبُو سُلَيْمَانَ الصُّومَالِي فِي (الإعانة لطالب الإفادة): وَلَا رَيْبَ أَنَّ الطَّائِفَةَ تُنْسَبُ إِلَى **أَقْوَالِ** رِجَالِهَا وَعُلَمَائِهَا. انتهى]. انتهى باختصار. وقال الشَّيْخُ أَبُو الْحَسَنِ عَلِيُّ الرَّمْلِيُّ (المشرف على مَعَهْدِ الدِّينِ الْقِيَمِ لِلدُّرُوسِ الْعِلْمِيَّةِ وَالْفَتَاوَى الشَّرْعِيَّةِ وَالتَّعْلِيمِ عَنِ بُعْدِ عَلَى مَنْهَجِ أَهْلِ الْحَدِيثِ) فِي (التَّعْلِيْقِ عَلَى الْأَجْوِبَةِ الْمَفِيدَةِ): إِنَّ طَرِيقَ الْحَقِّ وَاحِدٌ، **وَالْجَمَاعَةُ النَّاجِيَةُ عِنْدَ اللَّهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى وَالطَّائِفَةُ الْمَنْصُورَةُ هِيَ وَاحِدَةٌ**، كَمَا قَالَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ { لَا تَزَالُ طَائِفَةٌ مِنْ أُمَّتِي عَلَى الْحَقِّ } وَاحِدَةٌ؛ هَذَا أَمْرٌ ظَاهِرٌ لَا خَفَاءَ فِيهِ، فَمَنْ أَخَذَ بِأَصُولِ هَذِهِ الْفِرْقَةِ، هَذِهِ الطَّائِفَةُ، فَهُوَ مِنْ أَهْلِهَا، وَمَنْ خَالَفَ أَصْلًا وَاحِدًا مِنْ هَذِهِ الْأَصُولِ فَهُوَ مُبْتَدِعٌ ضَالٌّ مُخَالِفٌ لِهَذِهِ الطَّائِفَةِ وَمُفَرِّقٌ لْجَمَاعَةِ الْمُسْلِمِينَ، لِأَنَّ اللَّهَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى أَمَرَنَا أَنْ نَجْتَمِعَ **عَلَى هَذَا الطَّرِيقِ**، لَمْ يَأْمُرْنَا أَنْ نَجْتَمِعَ **فَقَطً**، لَاحِظِ الْفَرْقَ بَيْنَ فَهْمٍ كَثِيرٍ مِنْ عَامَّةِ النَّاسِ وَبَيْنَ مَا أَرَادَهُ اللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى مِنَ الْاجْتِمَاعِ، أَرَادَ اللَّهُ مِنَّا أَنْ نَجْتَمِعَ لِكِنْ **عَلَى الْحَقِّ** لَيْسَ أَيُّ اجْتِمَاعٍ، قَالَ { وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا }، وَلَا تَفَرَّقُوا عَنْ مَاذَا؟ عَنْ حَبْلِ اللَّهِ، تَمَسَّكُوا بِحَبْلِ اللَّهِ الَّذِي هُوَ كِتَابُهُ وَسُنَّةُ نَبِيِّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، شَرِيعَتُهُ الَّتِي كَانَ عَلَيْهَا السَّلَفُ الصَّالِحُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، تَمَسَّكُوا بِهَا وَلَا تَتَفَرَّقُوا عَنْهَا، اجْتَمِعُوا عَلَيْهَا، هَذَا هُوَ الْاجْتِمَاعُ الْمَطْلُوبُ، أَمَّا الْاجْتِمَاعُ عَلَى الْحَقِّ وَالْبَاطِلِ [مَعًا]، لَا، هَذَا اجْتِمَاعٌ مَرْفُوضٌ، وَعِنْدَمَا جَاءَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَى قُرَيْشٍ كَانُوا مُجْتَمِعِينَ **فَفَرَّقَهُم** عَلَى الْحَقِّ، **فَرَّقَ** بَيْنَ الْحَقِّ وَالْبَاطِلِ، عُمَرُ بْنُ السُّمَيِّ (الْفَارُوقُ) لِأَنَّهُ **فَرَّقَ** بَيْنَ الْحَقِّ وَالْبَاطِلِ، فَالْتَّفَرِيقُ بَيْنَ الْحَقِّ وَالْبَاطِلِ مَطْلُوبٌ وَوَاجِبٌ شَرْعِيٌّ، الْقُرْآنُ سُمِّيَ (فُرْقَانًا) لِأَنَّهُ **فَرَّقَ** بَيْنَ الْحَقِّ وَالْبَاطِلِ،

التَّفْرِيقُ بَيْنَ الْحَقِّ وَالْبَاطِلِ مَطْلُوبٌ، وَالتَّمْيِيزُ بَيْنَ الْحَقِّ
وَالْبَاطِلِ وَأَهْلِ الْحَقِّ وَ[أهل] الباطلِ مَطْلُوبٌ وَوَاجِبٌ
شَرْعِيٌّ لِيَخْيَا مَنْ حَيٍّ عَنْ بَيِّنَةٍ وَيَهْلِكَ مَنْ هَلَكَ عَنْ بَيِّنَةٍ،
بِخِلَافِ طَرِيقَةِ الْمُتَّبِعَةِ مِمَّنْ يَحَاوِلُونَ جَمْعَ النَّاسِ سَوَاءً
كَانَ عَلَى الطَّرِيقِ الْمُسْتَقِيمِ أَوْ عَلَى طُرُقِ الضَّلَالِ، نَعُودُ
بِاللَّهِ؛ إِذَنْ الْوَاجِبُ أَنْ يَكُونَ الشَّخْصُ عَلَى مَنَهَجِ السَّلَفِ
الصَّالِحِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَأَنْ يَكُونَ مَعَ هَذِهِ الطَّائِفَةِ
الْمَنْصُورَةِ وَالْفِرْقَةِ النَاجِيَةِ عَلَى أَصُولِهِمْ وَعَلَى
طَرِيقِهِمْ، **فَمَنْ خَالَفَهُمْ فِي أَصْلٍ وَاحِدٍ فَلَيْسَ هُوَ مِنْهُمْ؛**
وَأَيُّ جَمَاعَةٍ تَجْتَمِعُ عَلَى أَصْلٍ مُخَالِفٍ لِأَصُولِ أَهْلِ السُّنَّةِ
وَالْجَمَاعَةِ فَهِيَ فِرْقَةٌ مِنَ الْفِرَقِ الضَّالَّةِ، لَا يَجُوزُ
لِلْمُسْلِمِ أَنْ يَنْتَمِيَ إِلَيْهَا، **وَمَنْ انْتَمَى إِلَيْهَا فَهُوَ مِنْ**
أَهْلِهَا وَيَأْخُذُ حُكْمَهَا، إِنْ كَانَ هَذَا الْأَصْلُ كُفْرِيًّا يَكْفُرُ،
وَإِنْ كَانَ الْأَصْلُ بِدْعِيًّا يُبَدِّعُ وَيَكُونُ مُبْتَدِعًا؛ هَكَذَا الْحُكْمُ
عَلَى الْجَمَاعَاتِ وَعَلَى الْأَفْرَادِ، نَنْظُرُ إِلَى أَصُولِهِمْ، فَإِنْ
وَافَقَتْ أَصُولَ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ كَانُوا مِنْ أَهْلِهَا،
وَإِنْ خَالَفَتْ أَصُولَ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ لَمْ يَكُونُوا مِنْ
أَهْلِهَا **حَتَّى وَلَوْ فِي أَصْلٍ وَاحِدٍ،** الْقَضِيَّةُ لَيْسَتْ قَضِيَّةً
عَدَدٍ (وَاحِدٍ أَوْ اثْنَيْنِ أَوْ ثَلَاثَةً أَوْ أَرْبَعَةً) كَمَا يَقُولُ بَعْضُ
رُؤُوسِ الْفِرَقِ الْمُعَاصِرِينَ { لَا يَخْرُجُ الشَّخْصُ مِنْ
السَّلَفِيَّةِ حَتَّى يُخَالِفَ أَصْلَيْنِ ثَلَاثَةً أَرْبَعَةً } مَا أَذْرِي (إِلَى
أَيْنَ يَنْتَهِي الْعَدَدُ مَعَهُمْ!) [قَالَ الشَّيْخُ عَبْدُ اللَّهِ الْخَلِيفِي
فِي (تَقْوِيمُ الْمُعَاصِرِينَ): وَبَعْضُهُمْ يُرَدِّدُ { إِنْ مَنَهَجَ أَهْلُ
السُّنَّةِ [هُوَ] أَنَّ الرَّجُلَ لَا يَسْقُطُ بِدْعَةٍ أَوْ بَدْعَتَيْنِ }،
وَهَذَا **مَعَ بَطْلَانِهِ** مَفْهُومُهُ (أَنَّ الرَّجُلَ يَسْقُطُ بِأَكْثَرِ مِنْ
ذَلِكَ)، مَا بِالْكُمْ لَا تُسْقِطُونَ مَنْ خَرَفَ عَامَّةَ الصِّفَاتِ
وَقَالَ بِالْإِرْجَاءِ وَالْجَبْرِ وَيَقُولُ قَوْمُهُ الْجَهْمِيَّةُ فِي
النُّبُوءَاتِ، وَكَانَ قُبُورِيًّا أَوْ خُرَافِيًّا؛ وَبَعْضُهُمْ يَقُولُ
{ قَاعِدَةٌ (مَنْ لَمْ يُبَدِّعِ الْمُبْتَدِعَ فَهُوَ مُبْتَدِعٌ) } إِنَّمَا تَنْطَبِقُ
عَلَى مَنْ كَانَ دَيْدَنُهُ الْبِدْعُ }، فَيَا لَيْتَ شِعْرِي مَنْ إِذَا

جُمِعَتْ أخطاؤه العَقْدِيَّةُ في كِتَابٍ وَاحِدٍ قَارَبَتْ الْمِائَةَ أَلَا
يَكُونُ دَيْدْنُهُ الْبِدْعَةُ؟!، فَمَنْ غَطَّلَ عَامَّةَ الصُّفَاتِ وَقَالَ
بِالتَّبَرُّكِ وَالتَّوَسُّلِ وَشَدَّ الرِّحَالَ [أَيُّ إِلَى الْقُبُورِ] وَعَقَائِدِ
الْأَشَاعِرَةِ أَلَا يُقَالُ {دَيْدْنُهُ الْبِدْعُ}، هَذَا **مَعَ الْعِلْمِ أَنَّ هَذَا
الشَّرْطَ حَادِثٌ**؛ وَبَعْضُهُمْ يَقُولُ {هَؤُلَاءِ لَمْ يَدْعُوا إِلَى
بِدْعِهِمْ} (وَيَا لَيْتَ شِعْرِي هَلْ يَحْضُرُ أَهْلَ الْبِدْعِ فِي
الدُّعَاءِ فَقَطْ إِلَّا جَاهِلٌ؟، وَأَيُّ دَعْوَةٍ أَبْلَغُ مِنْ إِيحَابِ الْبِدْعِ
(كَمَا قَالَ النَّوَوِيُّ فِي مُقَدِّمَةِ "الْمَحْمُوعُ" أَنَّ مِنَ الْبِدْعِ
الْوَاجِبَةِ تَعَلَّمَ "عِلْمُ الْكَلَامِ")، وَأَيُّ دَعْوَةٍ أَبْلَغُ مِنْ
الْإِحْتِجَاجِ لِلْمَوْلِدِ النَّبَوِيِّ [أَيُّ لِلإِحْتِفَالِ بِهِ] مَعَ الْإِعْتِرَافِ
أَنَّهُ لَمْ يَسْبِقْهُ إِلَى ذَلِكَ أَحَدٌ (كَمَا فَعَلَ ابْنُ حَجَرٍ)، وَأَيُّ
دَعْوَةٍ أَبْلَغُ مِنْ كِتَابِ (دَفْعُ شُبُهَةِ التَّشْبِيهِ بِأَكْفِ التَّنْزِيهِ)
لِابْنِ الْجُوزِيِّ الَّذِي نَصَرَ فِيهِ مَذَاهِبَ الْمُعْطَلَةِ بِأَبَا يَابَا
وَشَنَّعَ عَلَى الْمُخَالِفِينَ تَشْنِيْعًا عَظِيمًا؛ وَ[قَدْ] قَالَ أَبُو
مُحَمَّدَ بْنُ أَبِي زَيْدٍ الْقَيْرَوَانِيُّ فِي كِتَابِ (الْجَامِعِ) {وَمِنْ
قَوْلِ أَهْلِ السُّنَّةِ (إِنَّهُ لَا يُعَذَّرُ مَنْ أَدَّاهُ إِجْتِهَادُهُ إِلَى بِدْعَةٍ،
لِأَنَّ الْخَوَارِجَ اجْتَهَدُوا فِي التَّأْوِيلِ فَلَمْ يُعَذَّرُوا)}، وَهَذَا
قِيَاسٌ صَحِيحٌ. انْتَهَى بِاخْتِصَارٍ. وَقَالَ الشَّيْخُ يَزَنُ الْغَانِمُ
فِي هَذَا الرَّابِطِ: يَجِبُ أَنْ تُفَرِّقَ بَيْنَ مَنْ وَقَعَ فِي بِدْعَةٍ
أَوْ أَخْطَأَ مِنْ عُلَمَاءِ السَّلَفِ -أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ- الَّذِينَ
يَنْطَلِقُونَ فِي إِسْتِدْلَالِهِمْ مِنَ الْحَدِيثِ وَالْأَثَرِ، وَبَيْنَ مَنْ
وَقَعَ فِي بِدْعَةٍ مِنْ أَهْلِ الْأَهْوَاءِ وَالْبِدْعِ الَّذِينَ يَنْطَلِقُونَ
مِنْ أَصُولٍ وَقَوَاعِدَ مُبْتَدِعَةٍ، أَوْ مِنْهُجٍ غَيْرِ مَنْهُجِ أَهْلِ
السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ. **انْتَهَى**... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخُ الرَّمْلِيُّ-:
إِنْ كَانَ أَصْلُهُمْ هَذَا دَلَّتْ أَدِلَّةُ الشَّرْعِ عَلَى أَنَّهُ كُفْرٌ
فَتَكْفُرُ الْجَمَاعَةُ وَيُحْكَمُ عَلَيْهَا بِأَنَّهَا جَمَاعَةٌ كَافِرَةٌ؛ أَمَّا إِذَا
كَانَ هَذَا الْأَصْلُ بِدْعَةً فَيُحْكَمُ عَلَى الْجَمَاعَةِ بِأَنَّهَا مُبْتَدِعَةٌ
وَمَنْ انْتَمَى إِلَيْهِمْ فَإِنَّهُ مُبْتَدِعٌ. انْتَهَى بِاخْتِصَارٍ. وَقَالَ
الشَّيْخُ الْأَلْبَانِيُّ فِي (حَجَّةِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ):
يَجِبُ أَنْ يُعْلَمَ أَنَّ أَصْغَرَ بِدْعَةٍ يَأْتِي الرَّجُلُ بِهَا فِي الدِّينِ

هي مُحَرَّمَةٌ، فليس في البِدْع -كما يَتَوَهَّم البعض- ما هو في رُتَبَةِ الْمَكْرُوه فَقَطْ، كَيْفَ وَرَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ {كُلُّ بِدْعَةٍ ضَلَالَةٌ، وَكُلُّ ضَلَالَةٍ فِي النَّارِ} أَيُّ صَاحِبِهَا [قَالَ الشَّيْخُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ حَسَنِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَبْدِ الْوَهَّابِ فِي (فَتْحِ الْمَجِيدِ): وَضَابِطُهَا [أَيُّ ضَابِطِ الْكَبِيرَةِ] مَا قَالَهُ الْمُخَفِّقُونَ مِنَ الْعُلَمَاءِ {كُلُّ ذَنْبٍ خَتَمَهُ اللَّهُ بِنَارٍ أَوْ لَعْنَةٍ أَوْ غَضَبٍ أَوْ عَذَابٍ}، زَادَ شَيْخُ الْإِسْلَامُ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ رَحِمَهُ اللَّهُ {أَوْ نَفْيِ الْإِيمَانِ}، قُلْتُ [وَالْكَلَامُ مَا زَالَ لِصَاحِبِ (فَتْحِ الْمَجِيدِ)]، وَمَنْ بَرِئَ مِنْهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَوْ قَالَ [فِيهِ] {لَيْسَ مِنَّا مَنْ فَعَلَ كَذَا وَكَذَا}، أَنْتَهَى. وَقَالَ الشَّيْخُ مُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ الْلطِيفِ آلِ الشَّيْخِ (رئيس القضاة ومفتي الديار السعودية ت 1389 هـ): الْكَبِيرَةُ هِيَ مَا تُوعَدُ عَلَيْهِ بَغْضٍ أَوْ لَعْنَةٍ أَوْ رُتْبٍ عَلَيْهِ عِقَابٌ فِي الدُّنْيَا أَوْ عَذَابٌ فِي الْآخِرَةِ وَهُوَ دُونَ الشَّرِكِ وَالْكَفْرِ. أَنْتَهَى مِنْ (فَتَاوَى وَرِسَائِلِ الشَّيْخِ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ)، وَقَدْ حَقَّقَ هَذَا أَتَمَّ تَحْقِيقِ الْإِمَامُ الشَّاطِئِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي كِتَابِهِ الْعَظِيمِ (الاعتصام). أَنْتَهَى بِاخْتِصَارٍ. وَقَالَ مَرْكَزُ الْفَتَاوَى بِمَوْقِعِ إِسْلَامِ وَبِيبِ التَّابِعِ لِإِدَارَةِ الدَّعْوَةِ وَالْإِرْشَادِ الدِّينِيِّ بِوِزَارَةِ الْأَوْقَافِ وَالشُّؤُونِ الْإِسْلَامِيَّةِ بِدَوْلَةِ قَطْرِ **فِي هَذَا الرَّابِطِ**: فَالشَّرِكُ هُوَ أَقْبَحُ ذَنْبٍ عُصِيَ اللَّهُ تَعَالَى بِهِ، **وَيَلِيهِ فِي الْقُبْحِ الْبِدْعَةُ، ثُمَّ الْكَبِيرَةُ**، ثُمَّ تَأْتِي بَعْدَ ذَلِكَ الصَّغِيرَةُ... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ مَرْكَزِ الْفَتَاوَى-: جُنُسُ الْبِدْعِ أَخْطَرُ مِنْ جُنُسِ الْمَعَاصِي، **وَلَا يَعْْنِي ذَلِكَ أَنَّ كُلَّ بِدْعَةٍ أَكْبَرُ مِنْ كُلِّ كَبِيرَةٍ**. أَنْتَهَى. وَقَالَ الشَّيْخُ سَالِمُ الطَّوِيلُ فِي مَقَالَةٍ لَهُ بِعَنْوَانِ (الْبِدْعَةُ أَشَدُّ وَأَغْلَظُ مِنَ الْكِبَائِرِ) عَلَى مَوْقِعِهِ **فِي هَذَا الرَّابِطِ**: الْبِدْعُ وَإِنْ كَانَتْ أَشَدَّ وَأَغْلَظُ مِنَ الْكِبَائِرِ، لَكِنْ لَيْسَتْ بِالضَّرُورَةِ أَنْ تَكُونَ كُلُّ بِدْعَةٍ أَشَدَّ وَأَغْلَظُ مِنْ كُلِّ كَبِيرَةٍ... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الطَّوِيلِ-: وَسُئِلَ الشَّيْخُ زَيْدُ بْنُ هَادِي

المدخلي حفظه الله {هَلْ يَصِحُّ أَنْ يُقَالَ (إِنَّ بَعْضَ الْكِبَائِرِ أَشَدُّ إِثْمًا مِنْ بَعْضِ الْبِدَعِ)؟}، فَأَجَابَ وَفَّقَهُ اللَّهُ تَعَالَى {نَعَمْ، فَقَتِلُ النَّفْسِ الْمُؤْمِنَةِ أَشَدُّ إِثْمًا مِنَ الذِّكْرِ الْجَمَاعِيِّ الْمُبْتَدِعِ}. انتهى باختصار. وَقَالَ مَوْقِعُ (الإسلام سؤال وجواب) الذي يُشرفُ عليه الشيخ محمد صالح المنجد **في هذا الرابط: البدع كلها ضلال وصاحبها متوعد بالنار...** ثم قال -أي مَوْقِعُ (الإسلام سؤال وجواب)-: ولا يَشْكُ مَنْ لَهُ عِلْمٌ بِالشَّرِيعَةِ وَأَحْوَالِ الْفِرَقِ أَنْ بَدْعَ الرَّفُضِ الْمَحْضِ أَوْ التَّجْهَمِ الْمَحْضِ أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ، هِيَ شَرٌّ مِنْ جَرَائِمِ أَصْحَابِ الذُّنُوبِ كَشُرْبِ الْخَمْرِ وَنَحْوِ ذَلِكَ؛ كَمَا لَا يَشْكُ مَنْ لَهُ عَقْلٌ وَدِينٌ أَنْ كَبَائِرَ الْإِثْمِ كَالزَّنى وَالسَّرِقَةِ وَنَحْوِ ذَلِكَ شَرٌّ مِنْ كَثِيرٍ مِنْ بَدْعِ الْأَعْمَالِ كَالاحتِفَالِ بِالْمَوْلِدِ أَوْ الذِّكْرِ الْجَمَاعِيِّ وَنَحْوِ ذَلِكَ. انتهى.

(4) وَرَوَى مُسْلِمٌ فِي صَحِيحِهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَتَى الْمَقْبَرَةَ، فَقَالَ {السَّلَامُ عَلَيْكُمْ دَارَ قَوْمٍ مُؤْمِنِينَ، وَإِنَّا إِن شَاءَ اللَّهُ بِكُمْ لَاحِقُونَ، وَدِدْتُ أَنَا قَدْ رَأَيْنَا إِخْوَانِنَا}، قَالُوا {أَوْ لَسْنَا إِخْوَانَكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟}، قَالَ {أَنْتُمْ أَصْحَابِي، وَإِخْوَانِي الَّذِينَ لَمْ يَأْتُوا بَعْدُ}، فَقَالُوا {كَيْفَ نَعْرِفُ مَنْ لَمْ يَأْتِ بَعْدُ مِنْ أُمَّتِكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟}، فَقَالَ {أَرَأَيْتَ لَوْ أَنَّ رَجُلًا لَهُ خَيْلٌ غَرَّ مُحَجَّلَةٌ بَيْنَ ظَهْرِي خَيْلٍ دُهُمُ بُهُمْ [أَيُّ لَهُ خَيْلٌ فِي جَبَاهِهَا وَقَوَائِمِهَا بَيَاضٌ، فِي وَسْطِ خَيْلٍ سُودٌ سَوَادًا كَامِلًا لَا بَيَاضَ فِي لَوْنِهَا]، أَلَا يَعْرِفُ خَيْلَهُ؟}، قَالُوا {بَلَى يَا رَسُولَ اللَّهِ}، قَالَ {فَأَتَتْهُمْ يَأْتُونَ غُرًّا مُحَجَّلِينَ مِنَ الْوُضُوءِ، وَأَنَا فَرَطُهُمْ [أَيُّ أَتَقَدَّمُهُمْ] عَلَى الْخَوْضِ، أَلَا لِيُذَادَنَ [أَيُّ لِيُطَرِدَنَ] رَجُلٌ عَنْ خَوْضِي كَمَا يُذَادُ الْبَعِيرُ الضَّيَالُ، أَنَادِيهِمْ (أَلَا هَلُمَّ)، فَيُقَالُ (إِنَّهُمْ قَدْ بَدَّلُوا بَعْدَكَ)، فَأَقُولُ (سُخْفًا سُخْفًا)}. انتهى. وَرَوَى الْبُخَارِيُّ فِي

صَحِيحِهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ {بَيْنَا أَنَا قَائِمٌ إِذَا زُمِرَةٌ [أَيَّ جَمَاعَةً] حَتَّى إِذَا عَرَفْتُهُمْ خَرَجَ رَجُلٌ مِنْ بَيْنِي وَبَيْنَهُمْ فَقَالَ (هَلَمْ)، فَقُلْتُ (أَيْنَ)، قَالَ (إِلَى النَّارِ وَاللَّهِ)، قُلْتُ (وَمَا شَأْنُهُمْ)، قَالَ (إِنَّهُمْ ارْتَدُّوا بَعْدَكَ عَلَى أَدْبَارِهِمُ الْقَهْقَرَى)، ثُمَّ إِذَا زُمِرَةٌ حَتَّى إِذَا عَرَفْتُهُمْ خَرَجَ رَجُلٌ مِنْ بَيْنِي وَبَيْنَهُمْ فَقَالَ (هَلَمْ)، قُلْتُ (أَيْنَ)، قَالَ (إِلَى النَّارِ وَاللَّهِ)، قُلْتُ (وَمَا شَأْنُهُمْ)، قَالَ (إِنَّهُمْ ارْتَدُّوا بَعْدَكَ عَلَى أَدْبَارِهِمُ الْقَهْقَرَى)، **فَلَا أَرَاهُ يَخْلُصُ مِنْهُمْ إِلَّا مِثْلُ هَمَلِ النَّعَمِ** { . انتهى . وقال أبو العباس القُرطبي (ت 656هـ) في (المُفْهِمِ لِمَا أَشْكَلَ مِنْ تَلْخِيصِ كِتَابِ مُسْلِمٍ) : قَوْلُهُ {كَمَا يُدَادُ الْبَعِيرُ الضَّالُّ} ، وَجْهُ التَّشْبِيهِ أَنْ أَصْحَابَ الْإِبِلِ إِذَا وَرَدُوا الْمِيَاهَ بَابِلَهُمْ ازْدَحَمَتِ الْإِبِلُ عِنْدَ الْوُرُودِ، فَيَكُونُ فِيهَا الضَّالُّ وَالْغَرِيبُ، وَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْ أَصْحَابِ الْإِبِلِ يَدْفَعُهُ عَنْ إِبِلِهِ حَتَّى تَشْرَبَ إِبِلُهُ، فَيَكْثُرُ صَارِبُوهُ وَدَافِعُوهُ، حَتَّى لَقَدْ صَارَ هَذَا مَثَلًا شَائِعًا، قَالَ الْحَاجُّ لِأَهْلِ الْعِرَاقِ {وَلَا ضَرْبَتَكُمْ صَرْبَ غَرَائِبِ الْإِبِلِ} . انتهى باختصار . وقال ابنُ حَجَرٍ فِي (فَتْحِ الْبَارِي) : قَالَ النَّوَوِي [فِي (شَرْحِ صَحِيحِ مُسْلِمٍ)] {قِيلَ (الْمُتَافِقُونَ وَالْمُرْتَدُّونَ، يَجُوزُ أَنْ يُخْشَرُوا بِالْغُرَّةِ وَالتَّخْجِيلِ لِكُونِهِمْ مِنْ جُمْلَةِ الْأُمَّةِ [أَيَّ أُمَّةٍ الْإِجَابَةِ]، فَيُنَادِيهِمْ [أَيَّ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ] مِنْ أَجْلِ السَّيْمَا الَّتِي عَلَيْهِمْ، فَيُقَالُ "إِنَّهُمْ بَدَلُوا بَعْدَكَ"} . انتهى باختصار . وقال ابنُ الْمُلَقَنِ (ت 804هـ) فِي (التَّوْضِيحِ لِشَرْحِ الْجَامِعِ الصَّحِيحِ) : الْغُرَّةُ بَيَاضٌ فِي جَنْبِهِ الْفَرَسِ، وَالتَّخْجِيلُ بَيَاضٌ فِي يَدَيْهَا وَرِجْلَيْهَا، فَسُمِّيَ التُّورُ الَّذِي يَكُونُ فِي مَوَاضِعِ الْوُضُوءِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ غُرًّا وَتَخْجِيلًا، تَشْبِيهًا بِذَلِكَ . انتهى . وقال الشَّاطِئِيُّ فِي (الاعتصَامِ) : وَالْأَظْهَرُ أَنََّّهُمْ [أَيَّ الْقَطْرُودِيِّينَ عَنِ الْخَوْضِ] مِنَ الدَّاخِلِينَ فِي غَمَارِ هَذِهِ الْأُمَّةِ [أَيَّ أُمَّةٍ الْإِجَابَةِ] ... ثم قال -أي الشَّاطِئِيُّ- :

قَوْلُهُ { **قَدْ بَدَّلُوا بَعْدَكَ** } أَقْرَبُ مَا يُحْمَلُ عَلَيْهِ تَبْدِيلُ السُّنَّةِ، **وَهُوَ وَاقِعٌ عَلَى أَهْلِ الْبِدْعِ**. انتهى باختصار. وقال بدر الدين العيني (ت 855هـ) في (عمدة القاري شرح صحيح البخاري): قَالَ أَبُو عُمَرَ [**فِي (الاستذكار)**] { **كُلُّ مَنْ أَخَذَتْ فِي الدِّينِ فَهُوَ مِنَ الْمَطْرُودِينَ عَنِ الْخَوْضِ**، كَالْخَوَارِجِ وَالرَّوَافِضِ وَسَائِرِ أَصْحَابِ الْأَهْوَاءِ، وَكَذَلِكَ الظُّلَمَةُ الْمُسْرِفُونَ فِي الْجَوْرِ وَطَمَسِ الْحَقِّ وَالْمُغْلِبُونَ بِالْكَبَائِرِ } ... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الْعَيْنِي-: قَوْلُهُ { **بَيْنَا أَنَا قَائِمٌ** } الْمُرَادُ هُوَ قِيَامُهُ عَلَى الْخَوْضِ ... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الْعَيْنِي-: قَوْلُهُ { **فَلَا أَرَاهُ** } أَيُّ فَلَا أَظُنُّ أَمْرَهُمْ أَنَّهُ يَخْلُصُ مِنْهُمْ إِلَّا مِثْلُ هَمَلِ النَّعَمِ، وَهُوَ مَا يُتْرَكُ مُهْمَلًا لَا يُتَعَهَّدُ وَلَا يُزْعَى حَتَّى يَضِيعَ وَيَهْلِكَ، أَيُّ **لَا يَخْلُصُ مِنْهُمْ مَنِ النَّارِ إِلَّا قَلِيلٌ**. انتهى باختصار. وقالت حنان بنت علي اليماني في (إعلام الأنام بشرح كتاب فضل الإسلام، بتقريط الشيخ صالح الفوزان): قَالَ [**أَيُّ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ**] { **فَلَا أَرَاهُ يَخْلُصُ مِنْهُمْ إِلَّا مِثْلُ هَمَلِ النَّعَمِ** }، وَالْمَعْنَى، فَلَا أَظُنُّ أَنَّ يَرِدُ عَلَى الْخَوْضِ إِلَّا مِثْلُ هَمَلِ النَّعَمِ، **يَعْنِي أَنَّهُمْ عَدَدٌ قَلِيلٌ**، لَأَنَّ الْإِيلَ الْمُهْمَلَةَ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْمَرْعِيَّةِ **قَلِيلَةٌ جِدًّا**. انتهى باختصار. وقال النَّوَوِيُّ فِي (شرح صحيح مسلم): قِيلَ، هَؤُلَاءِ [**أَيُّ الْمَطْرُودُونَ عَنِ الْخَوْضِ**] صِنْفَانِ؛ أَحَدُهُمَا عُصَاةٌ مُرْتَدُّونَ عَنِ الْإِسْتِقَامَةِ لَا عَنَ الْإِسْلَامِ (وَهَؤُلَاءِ مُبَدِّلُونَ لِلْأَعْمَالِ الصَّالِحَةِ بِالسُّيَّةِ)؛ وَالثَّانِي مُرْتَدُّونَ إِلَى الْكُفْرِ حَقِيقَةً تَاكِصُونَ عَلَى أَغْقَابِهِمْ؛ وَاسْمُ التَّبْدِيلِ يَشْمَلُ الصَّنْفَيْنِ. انتهى. وقال الشيخ ابن جبرين (عضو الإفتاء بالرئاسة العامة للبحوث العلمية والإفتاء) في (شرح العقيدة الطحاوية): وَلَا شَكَّ أَنَّ الَّذِينَ يَرْتَدُّونَ عَلَيْهِ هُمْ أَهْلُ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ، أَهْلُ الْإِتِّبَاعِ لَا أَهْلُ الْإِبْتِدَاعِ، وَلَأَجْلِ ذَلِكَ **يُرَدُّ الْمُبْتَدِعَةُ وَالْمُرْتَدُّونَ**، الَّذِينَ أَحَدَثُوا. انتهى باختصار. وقال الشيخ ربيع المدخلي (رئيس

قسم السُّنَّةِ بالدراسات العليا في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة) في مقالة بعنوان (وُجوب الاتِّباع والتحذير من مظاهر الشُّرْك والابتداع) على موقعه **في هذا الرابط**: إِنَّ الْفِرْقَ الضَّالَّةَ الَّتِي أَخْبَرَ عَنْهَا رَسُولُ اللَّهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، وَأَنَّهَا كُلُّهَا فِي النَّارِ إِلَّا مَا كَانَ عَلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ وَأَصْحَابُهُ، هَذِهِ الْفِرْقُ بَدَأَتْ مِنْ أَوَاخِرِ عَصْرِ الصَّحَابَةِ، ثُمَّ انْتَشَرَتْ وَتَفَشَتْ فِي الْمُجْتَمَعَاتِ الْإِسْلَامِيَّةِ، **حَتَّى صَارَ أَكْثَرُ الْمُسْلِمِينَ لَا يَخْرُجُونَ عَنْ هَذِهِ الْفِرْقِ**، وَقَلَّ مَنْ هُوَ عَلَى مَا كَانَ عَلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ وَأَصْحَابُهُ وَهُمْ الطَّائِفَةُ النَّاجِيَةُ وَالْمَنْصُورَةُ. انتهى. وقال الشيخ إيهاب شاهين (عضو مجلس شورى الدعوة السلفية) في مقالة له بعنوان (شَعْرَةُ بَيْضَاءُ فِي جَسَدِ ثَوْرٍ أَسْوَدَ) **على هذا الرابط**: عِنْدَ التَّأَمُّلِ فِي الْوَاقِعِ مِنْ حَوْلِنَا، يَرَى النَّازِلُ أَنَّ أَهْلَ السُّنَّةِ، مَثَلُهُمْ كَالشَّعْرَةِ الْبَيْضَاءِ فِي جَسَدِ الثَّوْرِ الْأَسْوَدِ، وَإِنْ كَانَتْ هَذِهِ الشَّعْرَةُ بِالْمُقَارَنَةِ لَكُمْ الْهَائِلِ مِنْ شَعْرِ الثَّوْرِ هِيَ شَعْرَةٌ وَاحِدَةٌ، وَلَكِنَّهَا شَعْرَةٌ بَيْضَاءُ وَجيدةٌ مُضِيئَةٌ وَسَطِ الظَّلَامِ الْحَالِكِ فِي جَسَدِ الثَّوْرِ [قال الشيخ محمد بن عبد اللطيف بن عبد الرحمن بن حسن بن محمد بن عبد الوهاب: وَمَنْ تَأَمَّلَ الْقُرْآنَ وَالسُّنَّةَ وَكَلَامَ مُحَقِّقِي سَلَفِ الْأُمَّةِ، عَلِمَ يَقِينًا أَنَّ أَكْثَرَ الْخَلْقِ إِلَّا مَنْ شَاءَ اللَّهُ، قَدْ أَعْرَضُوا عَنْ وَاضِحِ الْمَحْجَةِ [الْمَحْجَةُ هِيَ جَادَةُ الطَّرِيقِ (أَيُّ وَسَطِهَا)، وَالْمُرَادُ بِهَا الطَّرِيقُ الْمُسْتَقِيمُ]، وَسَلَكَوا طَرِيقَ الْبَاطِلِ وَتَهَجَّه، وَجَعَلُوا مُصَاحِبَةَ عُتَادِ الْقُبُورِ وَأَهْلِ الْبِدْعِ وَالْفُجُورِ دِينًا يَدِينُونَ بِهِ، وَخُلُقًا حَسَنًا يَتَخَلَّقُونَ بِهِ، وَيَقُولُونَ {فَلَانٌ لَهُ عَقْلٌ مَعِيشِيٌّ، يَعِيشُ بِهِ مَعَ النَّاسِ}، وَمَنْ كَانَتْ لَهُ غَيْرَةُ -وَلَوْ قَلَّتْ- فَهُوَ عِنْدَهُمْ مَرْفُوضٌ وَمَنْبُودٌ، فَمَا أَغْظَمَهَا مِنْ بَلِيَّةٍ! وَمَا أَصْعَبَهَا مِنْ رَزِيَّةٍ!، وَأَمَّا حَقِيقَةُ دَعْوَةِ الرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَمَا جَاءَ بِهِ مِنَ الْهُدَى وَالنُّورِ، فَغَزِيرٌ -وَاللَّهِ-

مَنْ يَعْرِفُهَا أَوْ يَذَرُهَا، وَالْعَارِفُ لَهَا مِنَ النَّاسِ الْيَوْمَ
كَالشَّعْرَةِ الْبَيْضَاءِ فِي الْجِلْدِ الْأَسْوَدِ وَكَالْكَبْرِيتِ الْأَحْمَرِ
[يَعْنِي أَنَّهُ يَنْذُرُ وَجُودَ هَذَا الْعَارِفِ الْيَوْمَ]، لَمْ يَبْقَ إِلَّا
رُسُومٌ [أَيُّ أَثَارٍ] قَدْ دَرَسَتْ [أَيُّ بَلَيْتٍ]، وَأَعْلَامٌ قَدْ عَفَتْ
[أَيُّ انْمَحَتْ] وَسَفَتْ [أَيُّ نَشَرَتْ التُّرَابَ] عَلَيْهَا عَوَاصِفُ
الْهَوَى وَطَمَسَتْهَا مَحَبَّةُ الدُّنْيَا وَالْخُطُوطُ النَّفْسَانِيَّةُ،
فَمَنْ فَتَحَ اللَّهُ عَيْنَ بَصِيرَتِهِ وَرَزَقَهُ مَعْرِفَةً لِلْحَقِّ وَتَمَيُّزًا
لَهُ فَلْيَنْجُ بِنَفْسِهِ وَلْيَشْخُ بِدِينِهِ [أَيُّ وَلْيَخْرِصْ عَلَى دِينِهِ]
وَيَتَّبَعْدُ عَمَّنْ تَكَبَّ عَنْ الصِّرَاطِ الْمُسْتَقِيمِ وَآثَرَ عَلَيْهِ
مُوَالَاةَ أَهْلِ الْجَحِيمِ، نَسْأَلُ اللَّهَ السَّلَامَةَ وَالْعَافِيَةَ، أَنْتَهَى
بِاخْتِصَارٍ مِنَ (الذَّرَرِ السَّنِيَّةِ فِي الْأَجُوبَةِ النَّجْدِيَّةِ). وَقَالَ
الْشَيْخُ حَمُودُ التَّوَيْجَرِي (الَّذِي تَوَلَّى الْقَضَاءَ فِي بَلَدَةِ
رَحِيمَةِ بِالْمَنْطَقَةِ الشَّرْقِيَّةِ، ثُمَّ فِي بَلَدَةِ الزَّلْفِي، وَكَانَ
الْشَيْخُ ابْنُ بَارِ مُجِبًا لَهُ، قَارِئًا لِكُتُبِهِ، وَقَدِيمٌ لِبَعْضِهَا،
وَبَكَى عَلَيْهِ عِنْدَمَا تُؤْفَى -عَامَ 1413هـ- وَأَمَّ الْمُصَلِّينَ
لِلصَّلَاةِ عَلَيْهِ) فِي كِتَابِهِ (غُرَبَاءُ الْإِسْلَامِ): وَأَمَّا الْغُرَبَاءُ
فَهُمْ أَهْلُ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ، وَهُمْ الطَّائِفَةُ الْمَنْصُورَةُ،
وَالْفِرْقَةُ النَّاجِيَةُ مِنْ ثَلَاثٍ وَسَبْعِينَ فِرْقَةً **كُلُّهَا تَنْتَسِبُ**
إِلَى الْإِسْلَامِ... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ التَّوَيْجَرِي-: فَالْفِرْقَةُ
النَّاجِيَةُ بَيْنَ جَمِيعِ الْمُتَنَسِّبِينَ إِلَى الْإِسْلَامِ **كَالشَّعْرَةِ**
الْبَيْضَاءِ فِي الْجِلْدِ الْأَسْوَدِ، فَهُمْ غُرَبَاءُ بَيْنَ الْمُتَنَسِّبِينَ
إِلَى الْإِسْلَامِ، فَضْلًا عَنْ أَعْدَاءِ الْإِسْلَامِ مِنْ سَائِرِ الْأُمَمِ.
أَنْتَهَى... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ إِيهَاب-: **أَهْلُ السُّنَّةِ غُرَبَاءُ**،
كَالشَّعْرَةِ الْبَيْضَاءِ فِي جَسَدِ الثَّوْرِ الْأَسْوَدِ. أَنْتَهَى
بِاخْتِصَارٍ.

(5) وَرَوَى الْبُخَارِيُّ فِي صَحِيحِهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ
اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ
{تَارِكُمْ جُزْءٌ مِنْ سَبْعِينَ جُزْءًا مِنْ نَارِ جَهَنَّمَ}، قِيلَ {يَا
رَسُولَ اللَّهِ، إِنْ كَانَتْ لَكَافِيَةً}، قَالَ {فُضِّلَتْ عَلَيْهِنَ}

بِتِسْعَةٍ وَسِتِّينَ جُزْءًا كُلُّهُنَّ مِثْلُ حَرْهَا}. انتهى. وَرَوَى
 مُسْلِمٌ فِي صَحِيحِهِ عَنِ النَّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ قَالَ قَالَ
 رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ {إِنَّ أَهْلَ النَّارِ
 عَذَابًا مِّنْ لَهُ تَعْلَانِ وَشِرَاكَانِ} [التَّعْلُ هُوَ الْجِدَاءُ،
 وَالشِّرَاكُ هُوَ السَّيْرُ الَّذِي يَكُونُ فِي التَّعْلِ عَلَى ظَهْرِ
 الْقَدَمِ] مِنْ نَارٍ، يَغْلِي مِنْهُمَا دِمَاعُهُ كَمَا يَغْلِي الْمَرْجَلُ
 [وَهُوَ إِنَاءٌ يُغْلَى فِيهِ الْمَاءُ]، مَا يَرَى أَنَّ أَحَدًا أَشَدَّ مِنْهُ
 عَذَابًا، وَإِنَّهُ لَأَهْوَنُهُمْ عَذَابًا}. انتهى. وقال الشيخ حمود
 التويجري (الذي تولى القضاء في بلدة رحيمة بالمنطقة
 الشرقية، ثم في بلدة الزلفي، وكان الشيخ ابن باز
 مُجِيبًا لَهُ، قَارِئًا لِكُتُبِهِ، وَقَدَّمَ لِبَعْضِهَا، وَبَكَى عَلَيْهِ عِنْدَمَا
 تُوُفِيَ -عَامَ 1413هـ- وَأَمَّ الْمُصَلِّينَ لِلصَّلَاةِ عَلَيْهِ) فِي
 كِتَابِهِ (غُرَبُ الْإِسْلَامِ، بِتَقْدِيمِ الشَّيْخِ عَبْدِ الْكَرِيمِ بْنِ حَمُودِ
 التَّوَيْجَرِيِّ): وَفِي الصَّحِيحَيْنِ وَغَيْرِهِمَا عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ
 رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ
 {يَجْمَعُ اللَّهُ النَّاسَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ...} فَذَكَرَ الْحَدِيثُ وَفِيهِ
 {حَتَّى إِذَا فَرَغَ اللَّهُ مِنَ الْقَضَاءِ بَيْنَ الْعِبَادِ، وَأَرَادَ أَنْ
 يُخْرِجَ بِرَحْمَتِهِ مَنْ أَرَادَ مِنْ أَهْلِ النَّارِ أَمَرَ الْمَلَائِكَةَ أَنْ
 يُخْرِجُوا مِنَ النَّارِ مَنْ كَانَ لَا يُشْرِكُ بِاللَّهِ شَيْئًا، مِمَّنْ أَرَادَ
 اللَّهُ أَنْ يَرْحَمَهُ مِمَّنْ يَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، فَيَعْرِفُونَهُمْ
 فِي النَّارِ بِأَثَرِ السَّجُودِ، تَأْكُلُ النَّارُ ابْنَ آدَمَ إِلَّا أَثَرَ
 السَّجُودِ، حَرَّمَ اللَّهُ عَلَى النَّارِ أَنْ تَأْكُلَ أَثَرَ السَّجُودِ،
 فَيُخْرِجُونَ مِنَ النَّارِ قَدْ امْتَحَشُوا} [قَالَ ابْنُ حَبَرٍ فِي
 (فَتْحُ الْبَارِي): {قَدْ امْتَحَشُوا}، وَفِي حَدِيثٍ عِنْدَ مُسْلِمٍ
 أَنَّهُمْ {يَصِيرُونَ فَحْمًا}، وَفِي حَدِيثِ جَابِرٍ {جَمَمًا}،
 وَمَعَانِيهَا مُتَقَارِبَةٌ. انتهى باختصار. وقال بدر الدين
 العيني (ت 855هـ) فِي (عَمْدَةِ الْقَارِي شرح صحيح
 البخاري): قَوْلُهُ {قَدْ امْتَحَشُوا} مَعْنَاهُ {احْتَرَقُوا}، وَفِي
 بَعْضِ الرِّوَايَاتِ {صَارُوا جَمَمًا}، وَقَالَ الدَّوُدِيُّ
 {(امْتَحَشُوا) انْقَبَضُوا وَاسْوَدُّوا}. انتهى باختصار،

فِيُصَبُّ عَلَيْهِمْ مَاءُ الْحَيَاةِ فَيَنْبُتُونَ تَحْتَهُ كَمَا تَنْبُتُ الْحَبَّةُ فِي حَمِيلِ السَّيْلِ [قَالَ السَّيْنَدِيُّ (ت1138هـ) فِي حَاشِيَتِهِ عَلَى سُنَنِ ابْنِ مَاجَةَ: أَيُّ فِيمَا يَحْمِلُهُ السَّيْلُ وَيَحْيِي بِهِ مِنْ طِينٍ وَغَيْرِهِ. انتهى]... {الْحَدِيثُ. انتهى. وَرَوَى النَّسَائِيُّ فِي السُّنَنِ الْكُبْرَى -وَحَسَنَهُ مُقْبِلُ الْوَادِعِي فِي (الْجَامِعُ الصَّحِيحُ مِمَّا لَيْسَ فِي الصَّحِيحَيْنِ)- أَنَّ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ {إِنَّ نَاسًا مِنْ أُمَّتِي يُعَذِّبُونَ بِذُنُوبِهِمْ، فَيَكُونُونَ فِي النَّارِ مَا شَاءَ اللَّهُ أَنْ يَكُونُوا، ثُمَّ يَغَيِّرُهُمْ أَهْلُ الشَّرْكِ فَيَقُولُونَ لَهُمْ (مَا نَرَى مَا كُنْتُمْ تَخَالِفُونَا فِيهِ مِنْ تَصَدِيقِكُمْ وَإِيمَانِكُمْ نَفَعَكُمْ)، لِمَا يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُرِيَ أَهْلَ الشَّرْكِ مِنَ الْخَسِرَةِ، فَمَا يَبْقَى مُوجِدٌ إِلَّا أَخْرَجَهُ اللَّهُ}، ثُمَّ تَلَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ هَذِهِ الْآيَةَ {رُبَّمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ}. انتهى. وقال مركز الفتوى بموقع إسلام ويب التابع لإدارة الدعوة والإرشاد الديني بوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بدولة قطر [في هذا الرابط](#): **فَالْيَوْمُ فِي جَهَنَّمَ مِقْدَارُهُ أَلْفُ سَنَةٍ مِنْ أَيَّامِ الدُّنْيَا. انتهى. قلت: والآن يا عبدالله، بَعْدَمَا عَرَفْتَ أَنَّ الْيَوْمَ فِي جَهَنَّمَ مِقْدَارُهُ أَلْفُ سَنَةٍ مِنْ أَيَّامِ الدُّنْيَا؛ وَأَنَّ مِنْ أُمَّةٍ الْإِجَابَةِ مَنْ يُعَذِّبُونَ بِذُنُوبِهِمْ، فَيَكُونُونَ فِي النَّارِ مَا شَاءَ اللَّهُ أَنْ يَكُونُوا؛ وَأَنَّ أُمَّةَ الْإِجَابَةِ لَا يَنْجُو مِنْهَا إِلَّا فِرْقَةٌ وَاحِدَةٌ مِنْ بَيْنِ ثَلَاثٍ وَسَبْعِينَ فِرْقَةً؛ وَأَنَّ الَّذِينَ يَرُدُّونَ عَلَى الْخَوْضِ مِنْ أُمَّةِ الْإِجَابَةِ عَدَدٌ قَلِيلٌ جَدًّا بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْمَطْرُودِينَ عَنِ الْخَوْضِ؛ وَأَنَّ الْفِرْقَةَ النَّاجِيَةَ وَالَّذِينَ يَرُدُّونَ عَلَى الْخَوْضِ هُمْ أَهْلُ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ؛ بَعْدَمَا عَرَفْتَ ذَلِكَ كُلَّهُ، فَإِنَّكَ تَكُونُ قَدْ عَرَفْتَ أَنَّهُ يَتَوَجَّبُ عَلَيْكَ أَلَّا يَكُونَ أَكْبَرُ هَمِّكَ مُجَرَّدَ تَحْقِيقِ أَصْلِ الْإِيمَانِ وَتَجَنُّبِ الْكِبَائِرِ، بَلْ لَا بُدَّ مَعَ ذَلِكَ مِنْ تَحْقِيقِ عَقِيدَةِ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ.**

(6) وَقَالَ ابْنُ الْقِيمِ فِي (مَدَارِجِ السَّالِكِينَ): غُرَبَةُ أَهْلِ
 اللَّهِ وَأَهْلُ سُنَّةِ رَسُولِهِ بَيْنَ هَذَا الْخَلْقِ، هِيَ الْغُرَبَةُ الَّتِي
 مَدَحَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَهْلَهَا، وَأَخْبَرَ عَنِ
 الدِّينِ الَّذِي جَاءَ بِهِ أَنَّهُ بَدَأَ غَرِيبًا وَأَنَّهُ سَيَعُودُ غَرِيبًا كَمَا
 بَدَأَ وَأَنَّ أَهْلَهُ يَصِيرُونَ غُرَبَاءَ... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ ابْنِ الْقِيمِ-:
 وَأَهْلُ هَذِهِ الْغُرَبَةُ هُمْ أَهْلُ اللَّهِ حَقًّا، فَإِنَّهُمْ لَمْ يَلُؤُوا إِلَى
 غَيْرِ اللَّهِ، وَلَمْ يَنْتَسِبُوا إِلَى غَيْرِ رَسُولِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
 وَسَلَّمَ، وَلَمْ يَدْعُوا إِلَى غَيْرِ مَا جَاءَ بِهِ، وَهُمْ الَّذِينَ
 فَارَقُوا النَّاسَ أَخَوَجَ مَا كَانُوا إِلَيْهِمْ، فَهَذِهِ الْغُرَبَةُ لَا
 وَخْشَةَ عَلَى صَاحِبِهَا، فَوَلِيَّهُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا،
وَإِنْ عَادَاهُ أَكْثَرُ النَّاسِ وَجَفَوُهُ؛ وَمِنْ صِفَاتِ هَؤُلَاءِ
 الْغُرَبَاءِ التَّمَسُّكُ بِالسُّنَّةِ (إِذَا رَغِبَ عَنْهَا النَّاسُ)، وَتَرْكُ مَا
 أَخَذَتْهُ (وَإِنْ كَانَ هُوَ الْمَعْرُوفُ عِنْدَهُمْ)، وَتَجْرِيدُ التَّوْحِيدِ
 (وَإِنْ أَنْكَرَ ذَلِكَ أَكْثَرُ النَّاسِ)، وَتَرْكُ الْإِنْتِسَابِ إِلَى أَحَدٍ
 غَيْرِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ، لَا شَيْخَ وَلَا طَرِيقَةَ **وَلَا مَذْهَبَ وَلَا**
 طَائِفَةَ، بَلْ هَؤُلَاءِ الْغُرَبَاءُ مُنْتَسِبُونَ إِلَى اللَّهِ بِالْعُبُودِيَّةِ لَهُ
 وَخَدَهُ، وَإِلَى رَسُولِهِ بِالِاتِّبَاعِ لِمَا جَاءَ بِهِ وَخَدَهُ، وَهَؤُلَاءِ
 هُمُ الْقَائِمُونَ عَلَى الْحَمْرِ حَقًّا، **وَإِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ -بَلْ كُلُّهُمْ-**
لَا يَمْلِكُ لَهُمْ؛ فَلِغُرَبَتِهِمْ بَيْنَ هَذَا الْخَلْقِ يَعْدُونَهُمْ أَهْلَ شُدُوزٍ
وَبِدْعَةٍ وَمُفَارَقَةٍ لِلِسَّوَادِ الْأَعْظَمِ؛ وَمَعْنَى قَوْلِ النَّبِيِّ
 صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ {هُمُ النَّزَاعُ مِنَ الْقَبَائِلِ} أَنَّ اللَّهَ
 سُبْحَانَهُ بَعَثَ رَسُولَهُ وَأَهْلُ الْأَرْضِ عَلَى أَدْيَانٍ مُخْتَلِفَةٍ،
 فَهُمْ **[أَيُّ أَهْلِ الْأَرْضِ]** بَيْنَ عِبَادِ أَوْثَانٍ وَنِيرَانٍ، وَعِبَادِ
 صُورٍ وَصُلْبَانٍ، وَيَهُودٍ وَصَابِيَّةٍ وَفَلَاسِيفَةٍ، وَكَانَ الْإِسْلَامُ
 فِي أَوَّلِ ظُهُورِهِ غَرِيبًا، وَكَانَ مَنْ أَسْلَمَ مِنْهُمْ وَاسْتَجَابَ
 لِلَّهِ وَلِرَسُولِهِ غَرِيبًا فِي حَيِّهِ وَقَبِيلَتِهِ وَأَهْلِهِ وَعَشِيرَتِهِ،
 فَكَانَ الْمُسْتَجِيبُونَ لِدَعْوَةِ الْإِسْلَامِ نَزَاعًا مِنَ الْقَبَائِلِ،
 تَغَرَّبُوا عَنْ قَبَائِلِهِمْ وَعَشَائِرِهِمْ وَدَخَلُوا فِي الْإِسْلَامِ
 فَكَانُوا هُمُ الْغُرَبَاءُ حَقًّا، حَتَّى ظَهَرَ الْإِسْلَامُ وَانْتَشَرَتْ

دَعْوَتُهُ وَدَخَلَ النَّاسُ فِيهِ أَفْوَاجًا، فَزَالَتْ تِلْكَ الْغُرْبَةُ عَنْهُمْ، ثُمَّ أَخَذَ [أَيِ الْإِسْلَامِ] فِي الْإِغْتِرَابِ وَالتَّرَحُّلِ حَتَّى عَادَ غَرِيبًا كَمَا بَدَأَ، بَلِ الْإِسْلَامُ الْحَقُّ الَّذِي كَانَ عَلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَصْحَابُهُ هُوَ الْيَوْمَ أَشَدُّ غُرْبَةً مِنْهُ فِي أَوَّلِ ظُهُورِهِ، وَإِنْ كَانَتْ أَعْلَامُهُ وَرُسُومُهُ الظَّاهِرَةُ مَشْهُورَةً مَعْرُوفَةً، فَإِلَّا إِسْلَامَ الْحَقِيقِيِّ غَرِيبٌ حِدًّا، وَأَهْلُهُ غُرَبَاءُ أَشَدُّ الْغُرْبَةِ بَيْنَ النَّاسِ، وَكَيْفَ لَا تَكُونُ فِرْقَةٌ وَاحِدَةٌ قَلِيلَةٌ جِدًّا غَرِيبَةً بَيْنَ اثْنَتَيْنِ وَسَبْعِينَ فِرْقَةً ذَاتِ اتِّبَاعٍ وَرِثَاسَاتٍ وَمَنَاصِبٍ وَوَلَايَاتٍ؟ كَيْفَ لَا يَكُونُ الْمُؤْمِنُ السَّائِرُ إِلَى اللَّهِ عَلَى طَرِيقِ الْمُتَابَعَةِ غَرِيبًا بَيْنَ هَؤُلَاءِ الَّذِينَ قَدِ اتَّبَعُوا أَهْوَاءَهُمْ وَأَطَاعُوا شُحْهَمَ وَأَعْجَبَ كُلِّ مِنْهُمْ بِرَأْيِهِ؟... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ ابْنِ الْقِيمِ-: وَلِهَذَا جُعِلَ لِلْمُسْلِمِ الصَّادِقِ فِي هَذَا الْوَقْتِ إِذَا تَمَسَّكَ بِدِينِهِ أَجْرُ خَمْسِينَ مِنَ الصَّحَابَةِ، فِي سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيِّ مِنْ حَدِيثِ أَبِي ثَعْلَبَةَ الْخُسَنِيِّ قَالَ {سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ هَذِهِ الْآيَةِ (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا عَلَيْكُمْ أَنْفُسَكُمْ، لَا يَضُرَّكُمْ مَنْ ضَلَّ إِذَا اهْتَدَيْتُمْ)، فَقَالَ (بَلِ اتَّبِعُوا بِالْمَعْرُوفِ وَتَنَاهَاوُا عَنِ الْمُنْكَرِ، حَتَّى إِذَا رَأَيْتَ شَيْحًا مُطَاعًا وَهَوًى مُتَّبَعًا وَدُنْيَا مُؤْتَرَةً وَإِعْجَابَ كُلِّ ذِي رَأْيٍ بِرَأْيِهِ، فَعَلَيْكَ بِخَاصَّةِ نَفْسِكَ وَدَعْ عَنكَ الْعَوَامَ، فَإِنْ مِنْ وَرَائِكُمْ أَيَّامُ الصَّبْرِ، الصَّبْرُ فِيهِنَّ مِثْلُ قَبْضٍ عَلَى الْجَمْرِ، لِلْعَامِلِ فِيهِنَّ أَجْرُ خَمْسِينَ رَجُلًا يَعْمَلُونَ مِثْلَ عَمَلِهِ)، قُلْتُ (يَا رَسُولَ اللَّهِ أَجْرُ خَمْسِينَ مِنْهُمْ؟)، قَالَ (أَجْرُ خَمْسِينَ مِنْكُمْ)}، وَهَذَا الْأَجْرُ الْعَظِيمُ إِنَّمَا هُوَ لِغُرْبَتِهِ بَيْنَ النَّاسِ، وَالتَّمَسُّكُ بِالسُّنَّةِ بَيْنَ ظُلُمَاتِ أَهْوَائِهِمْ وَأَرَائِهِمْ؛ فَإِذَا أَرَادَ الْمُؤْمِنُ الَّذِي قَدْ رَزَقَهُ اللَّهُ بَصِيرَةً فِي دِينِهِ، وَفَقَهَا فِي سُنَّةِ رَسُولِهِ، وَفَقَهَا فِي كِتَابِهِ، وَأَرَاهُ مَا النَّاسُ فِيهِ مِنَ الْأَهْوَاءِ وَالْبِدَعِ وَالضَّلَالَاتِ وَتَنَكُّبِهِمْ عَنِ الصِّرَاطِ الْمُسْتَقِيمِ الَّذِي كَانَ عَلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ

عَلَيْهِ وَسَلَّم وَأَصْحَابُهُ، فَإِذَا أَرَادَ أَنْ يَسْلِكَ هَذَا الصَّرَاطَ
فَلْيُوطِنْ نَفْسَهُ عَلَى قَذْحِ الْجُهَالِ وَأَهْلِ الْبِدْعِ فِيهِ،
وَطَلْعِهِمْ عَلَيْهِ، وَإِزْرَائِهِمْ بِهِ، وَتَنْفِيرِ النَّاسِ عَنْهُ،
وَتَحْذِيرِهِمْ مِنْهُ، كَمَا كَانَ سَلَفُهُمْ مِنَ الْكُفَّارِ يَفْعَلُونَ مَعَ
مَتَّبِعِيهِ وَإِمَامِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَأَمَّا إِنْ دَعَاهُمْ
إِلَى ذَلِكَ وَقَذَحَ فِيمَا هُمْ عَلَيْهِ، فَهُنَالِكَ تَقُومُ قِيَامَتُهُمْ
وَيَبْتَغُونَ لَهُ الْعَوَائِلَ وَيَنْصِبُونَ لَهُ الْخَبَائِلَ وَيَجْلِسُونَ عَلَيْهِ
يَخِيلُ كَبِيرِهِمْ وَرَجُلِهِ، فَهُوَ غَرِيبٌ فِي دِينِهِ لِفَسَادِ
أَدْيَانِهِمْ، غَرِيبٌ فِي تَمَسُّكِهِ بِالسُّنَّةِ لِتَمَسُّكِهِمُ بِالْبِدْعِ،
غَرِيبٌ فِي اعْتِقَادِهِ لِفَسَادِ عَقَائِدِهِمْ، غَرِيبٌ فِي صَلَاتِهِ
لِسُوءِ صَلَاتِهِمْ، غَرِيبٌ فِي طَرِيقِهِ لِضَلَالِ وَفَسَادِ
طُرُقِهِمْ، غَرِيبٌ فِي نَسَبَتِهِ لِمُخَالَفَةِ نَسَبِهِمْ، غَرِيبٌ فِي
مُعَاشَرَتِهِ لَهُمْ لِأَنَّهُ يُعَاشِرُهُمْ عَلَى مَا لَا تَهْوَى أَنْفُسُهُمْ،
وَبِالْجُمْلَةِ فَهُوَ غَرِيبٌ فِي أُمُورِ دُنْيَاهُ وَآخِرَتِهِ، لَا يَجِدُ مِنَ
الْعَامَّةِ مُسَاعِدًا وَلَا مُعِينًا، فَهُوَ عَالِمٌ بَيْنَ جُهَالٍ، صَاحِبُ
سُنَّةٍ بَيْنَ أَهْلِ بِدْعٍ، دَاعٍ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ بَيْنَ دُعَاةٍ إِلَى
الْأَهْوَاءِ وَالْبِدْعِ، أَمِيرٌ بِالْمَعْرُوفِ نَاهٍ عَنِ الْمُنْكَرِ بَيْنَ قَوْمِ
الْمَعْرُوفِ لَدَيْهِمْ مُنْكَرٌ وَالْمُنْكَرِ مَعْرُوفٌ، انْتَهَى بِاخْتِصَارٍ.
وَقَالَ الْأَجُرِّيُّ (ت 360 هـ) فِي كِتَابِهِ (الْغُرَبَاءُ): مَنْ أَحَبَّ
أَنْ يَبْلُغَ مَرَاتِبَ الْغُرَبَاءِ **فَلْيَضْمِرْ عَلَى جَفَاءِ آبَوَيْهِ وَزَوْجَتِهِ**
وَإِخْوَانِهِ وَقَرَابَتِهِ، فَإِنْ قَالَ قَائِلُ { فَلِمَ يَخْفُونِي؟ }،
قِيلَ، لَأَنَّكَ خَالَفْتَهُمْ عَلَى مَا هُمْ عَلَيْهِ مِنْ حُبِّهِمُ الدُّنْيَا
وَشِدَّةِ حِرْصِهِمْ عَلَيْهَا، وَلِتَمَكَّنَ الشَّهَوَاتِ مِنْ قُلُوبِهِمْ **مَا**
يُبَالُونَ مَا نَقَصَ مِنْ دِينِكَ وَدِينِهِمْ إِذَا سَلِمَتْ لَهُمْ بَكَ
دُنْيَاهُمْ، فَإِنْ تَابَعْتَهُمْ عَلَى ذَلِكَ كُنْتَ الْحَبِيبَ الْقَرِيبَ،
وَإِنْ خَالَفْتَهُمْ وَسَلَكْتَ طَرِيقَ أَهْلِ الْآخِرَةِ بِاسْتِعْمَالِكَ
الْحَقِّ جَفَا عَلَيْهِمْ أَمْرُكَ، **فَالْأَبْوَانُ مُتَبَرِّمَانِ بِفَعَالِكَ،**
وَالزَّوْجَةُ بِكَ مُتَصَجِّرَةٌ فَهِيَ تُحِبُّ فِرَاقَكَ، وَالْإِخْوَانُ
وَالْقَرَابَةُ قَدْ زَهَدُوا فِي لِقَائِكَ، فَأَنْتَ بَيْنَهُمْ مَكْرُوبٌ
مَحْزُونٌ، فَحِينَئِذٍ نَظَرْتَ إِلَى نَفْسِكَ بَعَيْنِ الْغُرْبَةِ فَأَنْسَتَ

مَا شَاكَكَ مِنَ الْغُرَبَاءِ وَاسْتَوْخَشْتَ مِنَ الْإِخْوَانِ
وَالْأَقْرَبَاءِ، فَسَلَكَتِ الطَّرِيقَ إِلَى اللَّهِ الْكَرِيمِ **وَحَدَّكَ**، فَإِنْ
صَبَّرْتَ عَلَى خُسُونَةِ الطَّرِيقِ أَيَّامًا يَسِيرَةً، وَاحْتَمَلْتَ
الذَّلَّ وَالْمُدَارَاةَ مُدَّةً قَصِيرَةً، وَزَهَدْتَ فِي هَذِهِ الدَّارِ
الْحَقِيرَةِ، أَغَقَبَكَ الصَّبْرُ أَنْ وَرَدَ بِكَ إِلَى دَارِ الْعَافِيَةِ،
أَرْضِهَا طَيِّبَةٌ وَرِيَاضُهَا خَضِرَةٌ وَأَشْجَارُهَا مُثْمِرَةٌ وَأَنْهَارُهَا
غَذِيَّةٌ، فِيهَا مَا تَشْتَهِي الْأَنْفُسُ وَتَلَذُّ الْأَعْيُنُ وَأَهْلُهَا فِيهَا
مُخَلَّدُونَ، {يُسْقَوْنَ مِنْ رَحِيقٍ مَخْتُومٍ، خِتَامُهُ مِسْكٌ،
وَفِي ذَلِكَ فَلَيْتَتَنَافَسِ الْمُتَنَافِسُونَ، وَمِرَاجُهُ مِنَ تَشْنِيمِ،
عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا الْمُقَرَّبُونَ}، يُطَافُ عَلَيْهِمْ بِكَأْسٍ مِنْ
مَعِينٍ {لَا يُصَدَّغُونَ عَنْهَا وَلَا يُنْزَفُونَ، وَفَاكِهَةٍ مِمَّا
يَتَخَيَّرُونَ، وَلَحْمِ طَيْرٍ مِمَّا يَشْتَهُونَ، وَخُورٍ عَيْنٍ، كَأَمْثَالِ
اللُّؤْلُؤِ الْمَكْنُونِ، خَزَاءً بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ}... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ
الْأَجْرِيِّ-: أَغْرَبُ الْغُرَبَاءِ فِي وَقْتِنَا هَذَا مَنْ أَخَذَ بِالسِّنَنِ
وَصَبَرَ عَلَيْهَا، وَجَذَرَ الْبِدْعَ وَصَبَرَ عَنْهَا، وَاتَّبَعَ أَثَارَ مَنْ
سَلَفَ مِنْ أَيْمَةِ الْمُسْلِمِينَ، وَعَرَفَ زَمَانَهُ وَشِدَّةَ فَسَادِهِ
وَفَسَادَ أَهْلِهِ، فَاشْتَغَلَ بِإِصْلَاحِ شَأْنِ نَفْسِهِ مِنْ حِفْظِ
جَوَارِحِهِ، وَتَرْكِ الْخَوْضِ فِيهَا لَا يَغْنِيهِ، وَعَمَلٍ فِي إِصْلَاحِ
كِبَرَتِهِ، وَكَانَ طَلَبُهُ مِنَ الدُّنْيَا مَا فِيهِ كِفَايَتُهُ وَتَرْكُ
الْفَضْلِ الَّذِي يُطْغِيهِ، **وَدَارَى أَهْلَ زَمَانِهِ وَلَمْ يُدَاهِنُهُمْ**،
وَصَبَرَ عَلَى ذَلِكَ، **فَهَذَا غَرِيبٌ وَقَلٌّ مِنْ يَأْنِسُ إِلَيْهِ مِنَ**
الْعَشِيرَةِ وَالْإِخْوَانِ، وَلَا يَضُرُّهُ ذَلِكَ، فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ
{افْرُقْ لَنَا بَيْنَ الْمُدَارَاةِ وَالْمُدَاهَنَةِ}، قِيلَ لَهُ، الْمُدَارَاةُ
يُثَابُ عَلَيْهَا الْعَاقِلُ، وَيَكُونُ مُحْمُودًا بِهَا عِنْدَ اللَّهِ عَزَّ
وَجَلَّ، وَعِنْدَ مَنْ عَقَلَ عَنِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ هُوَ الَّذِي يُدَارِي
جَمِيعَ النَّاسِ **الَّذِينَ لَا بُدَّ لَهُ مِنْهُمْ وَمِنْ مُعَاشَرَتِهِمْ**، لَا
يُبَالِي مَا نَقَصَ مِنْ دُنْيَاهُ وَمَا انْتَهَكَ بِهِ مِنْ عِرْضِهِ، بَعْدَ
أَنْ سَلِمَ لَهُ دِينُهُ، فَهَذَا رَجُلٌ كَرِيمٌ غَرِيبٌ فِي زَمَانِهِ؛
[أَمَّا] الْمُدَاهَنَةُ فَهُوَ الَّذِي لَا يُبَالِي مَا نَقَصَ مِنْ دِينِهِ إِذَا
سَلِمَتْ لَهُ دُنْيَاهُ، قَدْ هَانَ عَلَيْهِ ذَهَابُ دِينِهِ، بَعْدَ أَنْ تَسَلَّمَ

لَهُ دُنْيَاهُ، فَهَذَا فِعْلٌ مَعْرُورٌ، فَإِذَا غَارَضَهُ الْعَاقِلُ فَقَالَ {هَذَا لَا يَجُوزُ لَكَ فِعْلُهُ}، قَالَ {تُدَارِي}، **فَيُكْسِبُوا الْمُدَاهَنَةَ الْمُحَرَّمَةَ اسْمَ (الْمُدَارَاةِ)، وَهَذَا غَلَطٌ كَبِيرٌ؛** وَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَنَفِيَّةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ {لَيْسَ بِحَكِيمٍ مَنْ لَمْ يُعَاشِرْ بِالْمَعْرُوفِ لِمَنْ لَا يَحْدُ مِنْ مُعَاشِرَتِهِ بُدًّا، حَتَّى يَجْعَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ لَهُ مِنْهُ فَرْجًا وَمَخْرَجًا}، فَمَنْ كَانَ هَكَذَا فَهُوَ غَرِيبٌ طُوبَى لَهُ ثُمَّ طُوبَى لَهُ. انتهى باختصار. وقال أبو بكر الطرطوشي (ت 520هـ) في (سراج الملوك): **فَالْمُدَارَاةُ أَنْ تُدَارِيَ النَّاسَ عَلَى وَجْهِ يَسْلَمُ لَكَ [به] دِيْنُكَ.** انتهى. وقال ابنُ حَجَرٍ فِي (فَتْحُ الْبَارِي): قَالَ ابْنُ بَطَالٍ {الْمُدَارَاةُ مِنْ أَخْلَاقِ الْمُؤْمِنِينَ، وَهِيَ خَفْضُ الْجَنَاحِ لِلنَّاسِ وَلِيْنُ الْكَلِمَةِ وَتَرْكُ الْإِغْلَاطِ لَهُمْ فِي الْقَوْلِ؛ وَظَنُّ بَعْضُهُمْ أَنَّ الْمُدَارَاةَ هِيَ الْمُدَاهَنَةُ فَعَلَطَ، لِأَنَّ الْمُدَارَاةَ مَنْدُوبٌ إِلَيْهَا وَالْمُدَاهَنَةُ مُحَرَّمَةٌ؛ وَالْمُدَاهَنَةُ فَسَرَهَا الْعُلَمَاءُ بِأَنَّهُ مُعَاشِرَةُ الْفَاسِقِ وَإِظْهَارُ الرِّضَا بِمَا هُوَ فِيهِ مِنْ غَيْرِ انْكَارٍ عَلَيْهِ؛ وَالْمُدَارَاةُ هِيَ الرَّفْقُ بِالْجَاهِلِ فِي التَّعْلِيمِ، وَبِالْفَاسِقِ فِي النَّهْيِ عَنْ فِعْلِهِ، وَتَرْكُ الْإِغْلَاطِ عَلَيْهِ حَيْثُ لَا يُظْهَرُ مَا هُوَ فِيهِ، وَالْإِنْكَارُ عَلَيْهِ بِلُطْفِ الْقَوْلِ وَالْفِعْلِ}. انتهى باختصار. وقال البخاري في صحيحه: وَيُذَكَّرُ عَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ {إِنَّا لَنَكْشِرُ [أَي لَنَتَبَسَّمُ] فِي وُجُوهِ أَقْوَامٍ، وَإِنْ قُلُوبَنَا لَنَلْعَنُهُمْ}... ثم قال -أي البخاري-: حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ ابْنِ الْمُكَدَّرِ حَدَّثَهُ عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ أَنَّ عَائِشَةَ أَخْبَرَتْهُ أَنَّهَا اسْتَأْذَنَ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَجُلٌ، فَقَالَ [أَي النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ] {أَتَذْنُوا لَهُ، فَيُنْسِ ابْنُ الْعَشِيرَةِ (أَوْ يَنْسِ أَخُو الْعَشِيرَةِ)}، فَلَمَّا دَخَلَ، **أَلَانَ لَهُ الْكَلَامَ،** فَقُلْتُ لَهُ [أَي بَعْدَ خُرُوجِ الرَّجُلِ] {يَا رَسُولَ اللَّهِ، قُلْتُ مَا قُلْتَ، ثُمَّ أَلَنْتَ لَهُ فِي الْقَوْلِ}، فَقَالَ {أَي عَائِشَةُ، إِنْ شَرَّ النَّاسُ مَنَزَلَةً عِنْدَ اللَّهِ مَنْ تَرَكَهُ (أَوْ وَدَعَهُ) النَّاسُ اتَّقَاءً

فُحْشِهِ}. انتهى. وقال ابنُ المُلَقِّن (ت804هـ) في (التوضيح لشرح الجامع الصحيح): قَالَ الْعُلَمَاءُ {وَهِيَ [أَيِ الْمُدَاهَنَةُ] أَنْ يَلْقَى الْفَاسِقُ الْمُظْهَرَ لِفِسْقِهِ **فَيُؤَالِفُهُ وَيُؤَاكِلُهُ وَيُشَارِبُهُ**، وَيَرَى أَفْعَالَهُ الْمُنْكَرَةَ وَيُرِيَهُ الرِّضَا بِهَا وَلَا يُنْكَرُهَا عَلَيْهِ وَلَوْ بَقْلِيهِ، فَهَذِهِ الْمُدَاهَنَةُ الَّتِي بَرَأَ اللَّهُ مِنْهَا نَبِيَّهُ -عَلَيْهِ السَّلَامُ- بِقَوْلِهِ {وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُونَ}؛ وَالْمُدَارَاةُ هِيَ الرَّفْقُ بِالْجَاهِلِ الَّذِي يَتَسَوَّرُ بِالْمَعَاصِي وَلَا يُجَاهِرُ بِالْكَبَائِرِ، وَالْمُعَاطَفَةُ فِي رَدِّ أَهْلِ الْبَاطِلِ إِلَى مُرَادِ اللَّهِ بِلِينٍ وَلُطْفٍ، حَتَّى يَرْجِعُوا عَمَّا هُمْ عَلَيْهِ. انتهى.

(7) وقال الشيخُ ناصرُ بنُ يحيى الحنيني (الأستاذ المساعد بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، كلية أصول الدين، قسم العقيدة والمذاهب المعاصرة) في مقالة له **على هذا الرابط**: **إِعْلَمُ أَنَّ الْأَصْلَ فِي مُعَادَاةِ الْكُفَّارِ وَبُغْضِهِمْ أَنْ تَكُونَ ظَاهِرَةً، لَا مَخْفِيَةً مُسْتَتِرَةً، حِفْظًا لِدِينِ الْمُسْلِمِينَ، وَإِشْعَارًا لَهُمْ بِالْفَرْقِ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ الْكَافِرِينَ، حَتَّى يَفْقَوْا وَيَتَمَسَّكَ الْمُسْلِمُونَ وَيَضْعُفَ أَعْدَاءُ الْمِلَّةِ وَالِدِّينِ، وَالْبَدِيلُ عَلَى هَذَا قَوْلُهُ تَعَالَى أَمْرًا نَبِيَّهُ وَالْأُمَّةَ كُلَّهَا بِأَنْ تَقْتَدِيَ بِإِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ إِمَامِ الْخُنْفَاءِ وَأَنْ تَفْعَلَ فِعْلَهُ، حَيْثُ قَالَ سُبْحَانَهُ {قَدْ كَانَتْ لَكُمْ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ فِي إِبْرَاهِيمَ وَالَّذِينَ مَعَهُ إِذْ قَالُوا لِقَوْمِهِمْ إِنَّا بُرَاءُ مِنْكُمْ وَمِمَّا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ كَفَرْنَا بِكُمْ وَبَدَا بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمُ الْعَدَاوَةُ وَالْبَغْضَاءُ أَبَدًا حَتَّى تُؤْمِنُوا بِاللَّهِ وَخُدْهُ}، وَتأملُ معي الفوائدُ من هذه الآيةِ العظيمةِ الصَّريحةِ التي لم تَدَعْ حُجَّةً لِمُحْتَجٍّ؛ (أ) أَنَّهُ قَدْ دَمَّ الْبَرَاءُ مِنَ الْكَافِرِينَ عَلَى الْبَرَاءَةِ مِنْ كُفْرِهِمْ، لِأَهْمِيَّةِ مُعَادَاةِ الْكُفَّارِ وَبُغْضِهِمْ وَأَنَّهُمْ أَشَدُّ خَطَرًا مِنَ الْكُفْرِ نَفْسِهِ، وَفِيهَا إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّ بَعْضَ النَّاسِ قَدْ يَتَّبِعُونَ مِنَ الْكُفْرِ وَالشَّرِكِ، وَلَكِنَّهُ لَا يَتَّبِعُونَ مِنَ الْكَافِرِينَ؛ (ب) أَنَّهُ لَمَّا**

أَرَادَ أَنْ يُبَيِّنَ وَجُوبَ بُغْضِهِمْ عَبَّرَ بِأَقْوَى الْأَلْفَاظِ
وَأَغْلَظِهَا فَقَالَ {كَفَرْنَا بِكُمْ}، لَخُطُورَةِ وَعِظَمِ الْوُقُوعِ
فِي هَذَا الْمُتَنَكَّرِ؛ (ت) أَنَّهُ قَالَ {بَدَأَ}، وَالْيَدُوءُ هُوَ **الظُّهُورُ**
وَالْوُضُوءُ **وَلَيْسَ الْخَفَاءُ وَالْإِسْتِتَارُ**، فَتَأَمَّلْ هَذَا وَقَارِنَهُ
بِمَنْ يَنْعِقُ فِي زَمَانِنَا بِأَنَّهُ لَا يَسُوعُ إِظْهَارُ مِثْلِ هَذِهِ
الْمُعْتَقِدَاتِ فِي بِلَادِ الْمُسْلِمِينَ **حَتَّى لَا يَغْضَبَ عَلَيْنَا**
أَعْدَاءُ الدِّينِ، فَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ؛ (ث) قَوْلُهُ
{أَبَدًا}، أَيُّ إِلَى قِيَامِ السَّاعَةِ وَلَوْ تَطَوَّرَ الْعُمَرَانُ وَرَكِبْنَا
الطَّائِرَاتِ وَعَمَّرْنَا النَّاطِحَاتِ، فَهَذَا **أَصْلُ أَصِيلٍ لَا يَزُولُ**
وَلَا يَتَغَيَّرُ بَتَغْيِيرِ الزَّمَانِ وَلَا الْمَكَانِ... ثم قال -أي الشيخ
الحنيني-: اَعْلَمْ أَنَّ هَذِهِ الْقَضِيَّةَ -أَعْنِي وَجُوبَ مُعَادَاةِ
الْكَافِرِينَ وَبُغْضِهِمْ- أَمْرٌ لَا خِيَارَ لَنَا فِيهِ، بَلْ هُوَ مِنْ
الْعِبَادَاتِ الَّتِي افْتَرَضَهَا **[اللَّهُ]** عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كَالصَّلَاةِ
وغيرها مِنْ فَرَائِضِ الْإِسْلَامِ، **فَلَا تَغْتَرَّ بِمَنْ يَزْعُمُ أَنَّ هَذَا**
دِينَ الْوَهَّابِيَّةِ أَوْ دِينِ فُلَانٍ أَوْ فُلَانٍ، **بَلْ هَذَا دِينُ رَبِّ**
الْعَالَمِينَ، وَهَذِي سَيِّدُ الْمُرْسَلِينَ... ثم قال -أي الشيخ
الحنيني-: هَذَا الْأَمْرُ **[هُوَ]** مِنَ الشَّرَائِعِ الَّتِي فُرِضَتْ عَلَى
كُلِّ الْأَنْبِيَاءِ وَالرُّسُلِ -أَعْنِي مُعَادَاةَ أَعْدَاءِ اللَّهِ وَالْبَرَاءَةَ
مِنْهُمْ-، فَهَذَا نُوحٌ، يَقُولُ اللَّهُ لَهُ عَنِ ابْنِهِ الْكَافِرِ {إِنَّهُ
لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ}، وَهَذَا إِبْرَاهِيمُ يَتَبَرَّأُ هُوَ وَمَنْ مَعَهُ مِنَ
الْمُؤْمِنِينَ، مِنْ أَقْوَامِهِمْ وَأَقْرَبِ النَّاسِ إِلَيْهِمْ، بَلْ يَتَبَرَّأُ
مِنْ أَبِيهِ، فَقَالَ {وَأَعْتَزِلْكُمْ} وَمَا تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ،
وَأَصْحَابُ الْكَهْفِ **اعْتَزَلُوا** قَوْمَهُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا حِفَاطًا
عَلَى دِينِهِمْ وَتَوْحِيدِهِمْ، قَالَ خَلَّ وَغَلَا عَنْهُمْ {وَإِذِ
اعْتَزَلْتُمُوهُمْ وَمَا يَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ فَأَوْوَا إِلَى الْكَهْفِ يَنْشُرُ
لَكُمْ رَبُّكُمْ مِنْ رَحْمَتِهِ وَيُهَيِّئْ لَكُمْ مِنْ أَمْرِكُمْ مَرْفَقًا}...
ثم قال -أي الشيخ الحنيني-: إِنَّ قَضِيَّةَ الْوَلَاءِ لِلْمُؤْمِنِينَ
وَالْبَرَاءَةِ مِنَ الْكَافِرِينَ مُرْتَبِطَةٌ بـ (لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ) اِزْتِطَاطًا
وَتَثْبِيقًا، فَإِنَّ (لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ) تَتَضَمَّنُ رُكْنَيْنِ؛ الْأَوَّلُ،
النَّفْيُ، وَهُوَ نَفْيُ الْعُبُودِيَّةِ عَمَّا سِوَى اللَّهِ، وَالْكَفَرُ بِكُلِّ

مَا يُعْبَدُ مِنْ دُونِ اللَّهِ، وَهُوَ الَّذِي سَمَّاهُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ
 الْكُفْرَ بِالطَّاغُوتِ [وَذَلِكَ فِي قَوْلِهِ {فَمَنْ يَكْفُرْ
 بِالطَّاغُوتِ}]؛ والثاني، الإِثْبَاتُ، وَهُوَ إِفْرَادُ اللَّهِ بِالْعِبَادَةِ؛
 وَالذَّيْلُ عَلَى هَذَيْنِ الرُّكْنَيْنِ قَوْلُهُ تَعَالَى {فَمَنْ يَكْفُرْ
 بِالطَّاغُوتِ وَيُؤْمِنَ بِاللَّهِ فَقَدِ اسْتَمْسَكَ بِالْعُرْوَةِ الْوُثْقَى
 لَا انْفِصَامَ لَهَا، وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ}، وَمِنْ الْكُفْرِ
 بِالطَّاغُوتِ **الْكُفْرُ بِأَهْلِهِ** كَمَا جَاءَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى {كَفَرْنَا
 بِكُمْ}، وَقَوْلِهِ {إِنَّا بُرَآءُ مِنْكُمْ وَمِمَّا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ
 اللَّهِ}، إِذْ لَا يُتَصَوَّرُ كُفْرٌ مِنْ غَيْرِ كَافِرٍ، وَلَا شِرْكَ مِنْ غَيْرِ
 مُشْرِكٍ، **فَوَجَبَ الْبَرَاءَةُ مِنَ الْفِعْلِ وَالْفَاعِلِ** حَتَّى تَتَحَقَّقَ
 كَلِمَةُ التَّوْحِيدِ (كَلِمَةُ "لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ")... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ
 الشَّيْخِ الْحَنِينِيِّ-: هُنَاكَ فَرْقٌ بَيْنَ بُغْضِ الْكَافِرِ وَعَدَاوَتِهِ
 وَبَيْنَ مُعَامَلَتِهِ وَدَعْوَتِهِ إِلَى الْإِسْلَامِ؛ فَالْكَافِرُ لَا يَخْلُو إِمَّا
 أَنْ يَكُونَ حَرْبِيًّا [قَالَ الشَّيْخُ مُحَمَّدُ بْنُ مُوسَى الْإِدَالِي
 عَلَى مَوْقِعِهِ **فِي هَذَا الرَّابِطِ**: قَدَارُ الْكُفْرِ، إِذَا أُطْلِقَ
 عَلَيْهَا (دَارُ الْحَرْبِ) فَبَاعْتِبَارِ مَالِهَا وَتَوَقُّعِ الْحَرْبِ مِنْهَا،
حَتَّى وَلَوْ لَمْ يَكُنْ هُنَاكَ حَرْبٌ فِعْلِيَّةٌ مَعَ دَارِ الْإِسْلَامِ.
 انْتَهَى بِاخْتِصَارٍ. وَقَالَ الشَّيْخُ عَبْدُ اللَّهِ الْغُلَيْفِيُّ فِي كِتَابِهِ
 (أَحْكَامُ الدِّيَارِ وَأَنْوَاعُهَا وَأَحْوَالُ سَاكِنِيهَا): **الْأَضْلُ فِي
 (دَارِ الْكُفْرِ) أَنَّهَا (دَارُ حَرْبٍ)** مَا لَمْ تَرْتَبِطْ مَعَ دَارِ الْإِسْلَامِ
 بِعُهُودٍ وَمَوَاطِيقَ، فَإِنْ ارْتَبَطَتْ فَتُصْبِحُ (دَارَ كُفْرٍ مُعَاهَدَةً)،
 وَهَذِهِ الْعُهُودُ وَالْمَوَاطِيقُ لَا تُغَيِّرُ مِنْ حَقِيقَةِ دَارِ الْكُفْرِ.
 انْتَهَى بِاخْتِصَارٍ. وَقَالَ الشَّيْخُ مشهور فَوْازٍ مُحَاجِنَةٌ
 (عَضْوُ الْإِتِّحَادِ الْعَالَمِيِّ لِعُلَمَاءِ الْمُسْلِمِينَ) فِي
 (الْإِقْتِرَاضِ مِنَ النُّبُوكِ الرَّبَّوِيَّةِ الْقَائِمَةِ خَارِجَ دِيَارِ
 الْإِسْلَامِ): **وَيُلَاحَظُ أَنَّ مُصْطَلَحَ (دَارِ الْحَرْبِ) يَتَدَاخَلُ مَعَ
 مُصْطَلَحِ (دَارِ الْكُفْرِ) فِي إِسْتِعْمَالَاتِ أَكْثَرِ الْفُقَهَاءِ...** ثُمَّ
 قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ مُحَاجِنَةٌ-: **كُلُّ دَارٍ حَرْبٍ هِيَ دَارُ كُفْرٍ
 وَلَيْسَتْ كُلُّ دَارٍ كُفْرٍ هِيَ دَارُ حَرْبٍ**. انْتَهَى. وَجَاءَ فِي
 الْمَوْسُوعَةِ الْفَقْهِيَّةِ الْكُوَيْتِيَّةِ: **أَهْلُ الْحَرْبِ أَوْ الْحَرْبِيُّونَ،**

هُمُ غَيْرُ الْمُسْلِمِينَ، الَّذِينَ لَمْ يَدْخُلُوا فِي عَقْدِ الذَّمَّةِ، وَلَا يَتَمَتَّعُونَ بِأَمَانِ الْمُسْلِمِينَ وَلَا عَهْدِهِمْ. انتهى. وقال مركز الفتوى بموقع إسلام ويب التابع لإدارة الدعوة والإرشاد الديني بوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بدولة قطر **في هذا الرابط**: **أَمَّا مَعْنَى الْكَافِرِ الْخَرَبِيِّ**، فهو الذي ليس بَيْتُهُ وَبَيْنَ الْمُسْلِمِينَ عَهْدٌ وَلَا أَمَانٌ وَلَا عَقْدٌ ذِمَّةً. انتهى. وقال الشيخ حسين بن محمود في مقالة له **على هذا الرابط**: **وَلَا عِبْرَةَ بِقَوْلِ بَعْضِهِمْ {هَؤُلَاءِ مَدَنِيُونَ}، فَلَيْسَ فِي شَرْعِنَا شَيْءٌ اسْمُهُ (مَدَنِيٌّ وَعَسْكَرِيٌّ)، وَإِنَّمَا هُوَ (كَافِرٌ خَرَبِيٌّ وَمُعَاهِدٌ)، فَكُلُّ كَافِرٍ يُحَارِبُنَا، أَوْ لَمْ يَكُنْ بَيْنَنَا وَبَيْنَهُ عَهْدٌ، فَهُوَ خَرَبِيٌّ خَلَالُ الْمَالِ وَالْدَمِّ وَالذَّرِّيَةِ [قَالَ الْمَاوَزِدِيُّ (ت450هـ) فِي (الْحَاوِي الْكَبِيرِ فِي فِقْهِ مَذْهَبِ الْإِمَامِ الشَّافِعِيِّ) فِي بَابِ (تَفْرِيقِ الْعَيْمَةِ): قَامَا الذَّرِّيَةُ فَهُمْ النِّسَاءُ وَالصَّبَّيَانُ، يَصِيرُونَ بِالْقَهْرِ وَالْعَلَةِ مَرْقُوقِينَ. انتهى باختصار]. انتهى. وقال الشيخ محمد بن رزق الطرهوري (الباحث بمجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، والمدرس الخاص للأمير عبدالله بن فيصل بن مساعد بن سعود بن عبدالعزيز بن عبدالرحمن بن فيصل بن تركي بن عبدالله بن محمد بن سعود) في كتابه (هل هناك كفار مدنيون؟ أو أبرياء؟): **لَا يُوجَدُ شَرْعًا كَافِرٌ بَرِيٌّ، كَمَا لَا يُوجَدُ شَرْعًا مُضْطَلَحٌ (مَدَنِيٌّ) وَلَيْسَ لَهُ حَظٌّ فِي مُفْرَدَاتِ الْفِقْهِ الْإِسْلَامِيِّ... ثَمَّ قَالَ - أَيْ الشَّيْخُ الطَّرْهُونِيُّ -: الْأَصْلُ جِلُّ دَمِ الْكَافِرِ وَمَالِهِ - وَأَنَّهُ لَا يُوجَدُ كَافِرٌ بَرِيٌّ وَلَا يُوجَدُ شَيْءٌ يُسَمَّى (كَافِرٌ مَدَنِيٌّ) - إِلَّا مَا اسْتِثْنَاهُ الشَّارِعُ فِي شَرِيعَتِنَا. انتهى. وقال الْمَاوَزِدِيُّ (ت450هـ) فِي (الْأَحْكَامِ السُّلْطَانِيَّةِ): وَيَجُوزُ لِلْمُسْلِمِ أَنْ يَقْتُلَ مَنْ ظَفَرَ بِهِ مِنْ مُقَاتِلَةِ [الْمُقَاتِلَةِ هُمْ مَنْ كَانُوا أَهْلًا لِلْمُقَاتِلَةِ أَوْ لِتَدْبِيرِهَا، سَوَاءً كَانُوا عَسْكَرِيِّينَ أَوْ مَدَنِيِّينَ؛ وَأَمَّا غَيْرُ الْمُقَاتِلَةِ فَهُمْ****

المرأة، والطفل، والشَّيْخُ **الهِرْمُ**، وَالرَّاهِبُ، وَالزَّيْمُنُ (وهو الإنسانُ الْمُبْتَلَى بِعَاهَةِ أَوْ آفَةٍ جَسَدِيَّةٍ مُسْتَمِرَّةٍ تُعْجِزُهُ عَنِ الْقِتَالِ، كَالْمَعْتُوهِ وَالْأَعْمَى وَالْأَعْرَجَ وَالْمَفْلُوجَ "وهو الْمُصَابُ بِالسَّلَلِ النَّصْفِيِّ" وَالْمَجْدُومُ "وهو الْمُصَابُ بِالْجُدَامِ وَهُوَ دَاءٌ تَتَسَاقَطُ أَعْضَاءُ مَنْ يُصَابُ بِهِ" وَالْأَشْلُ وَمَا شَابَهُ)، وَنَحْوُهُمْ] **الْمُشْرِكِينَ مُحَارِبًا وَغَيْرَ مُحَارِبٍ** [أَيَّ سَوَاءٍ قَاتِلٍ أَمْ لَمْ يُقَاتِلْ]. انتهى. وقال الشيخ يوسف العيري في (حقيقة الحرب الصليبية الجديدة): **فَالدَّوْلُ تَنْقَسِمُ إِلَى قِسْمَيْنِ، قِسْمٌ حَرْبِيٌّ (وهذا الأصل فيها)، وقِسْمٌ مُعَاهَدٌ؛ قَالَ ابْنُ الْقِيمِ فِي (زَادَ الْمَعَادَ) وَاصِفًا حَالَ الرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَعْدَ الْهَجْرَةِ، قَالَ {ثُمَّ كَانَ الْكَفَّارُ مَعَهُ بَعْدَ الْأَمْرِ بِالْجِهَادِ ثَلَاثَةَ أَقْسَامٍ، أَهْلُ صُلْحٍ وَهُدْنَةٍ، وَأَهْلُ حَرْبٍ، وَأَهْلُ ذِمَّةٍ}، وَالدَّوْلُ لَا تَكُونُ ذِمِّيَّةً، بَلْ تَكُونُ إِمَّا حَرْبِيَّةً أَوْ مُعَاهَدَةً، وَالدِّمَّةُ هِيَ فِي حَقِّ الْأَفْرَادِ فِي دَارِ الْإِسْلَامِ، وَإِذَا لَمْ يَكُنِ الْكَافِرُ مُعَاهَدًا وَلَا ذِمِّيًّا فَإِنَّ الْأَصْلَ فِيهِ أَنَّهُ حَرْبِيٌّ خِلَالُ الدَّمِ، وَالْمَالِ، وَالْعِرْضِ [بِالسَّبَبِ]. انتهى]** فهذا لَيْسَ بَيْنَنَا وَبَيْنَهُ إِلَّا السَّيْفُ وَإِظْهَارُ الْعَدَاوَةِ وَالْبَغْضَاءِ لَهُ؛ وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ لَيْسَ بِمُحَارِبٍ لَنَا وَلَا مُشَارِكٍ لِلْمُحَارِبِينَ، فهذا إِمَّا أَنْ يَكُونَ ذِمِّيًّا أَوْ مُسْتَأْمَنًا أَوْ بَيْنَنَا وَبَيْنَهُ عَهْدٌ، فهذا يَحِبُّ مُرَاعَاةَ الْعَهْدِ الَّذِي بَيْنَنَا وَبَيْنَهُ، فَيُحَقِّقُ دَمَهُ، وَلَا يَجُوزُ التَّعَدِّيُّ عَلَيْهِ، وَتُؤَدَّى حُقُوقُهُ إِنْ كَانَ جَارًا، وَيُرَازُ إِنْ كَانَ مَرِيضًا، وَتُجَابُ دَعْوَتُهُ، **بشروط دَعْوَتِهِ لِلْإِسْلَامِ فِي كُلِّ هَذِهِ الْحَالَاتِ** وَعَدَمِ الْحُضُورِ مَعَهُ فِي مَكَانٍ يُعَصَى إِلَهُ فِيهِ، **وَبِغَيْرِ هَذَيْنِ الشَّرْطَيْنِ لَا يَجُوزُ مُخَالَطَتُهُ وَالْأَنْسُ مَعَهُ، فَصِيَانَةُ الدِّينِ وَالْقَلْبِ أَوْلَى وَأَخْرَى**، بَلْ أَمَرْنَا عِنْدَ دَعْوَتِهِمْ بِمُجَادَلَتِهِمْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ، كَمَا قَالَ جَلَّ وَعَلَا {وَلَا تُجَادِلُوا أَهْلَ الْكِتَابِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ}، وَقَالَ عَمَّنْ لَمْ يُقَاتِلْنَا {لَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُمْ

مِنْ دِيَارِكُمْ أَنْ تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ
 الْمُقْسِطِينَ } [سُئِلَ فِي هَذَا الرِّبَاطِ مَرْكَزُ الْفَتَوَى
 بموقع إسلام ويب التابع لإدارة الدعوة والإرشاد الديني
 بوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بدولة قطر: وَدِدْتُ
 أَنْ أُطْرَحَ سَوْالاً حَوْلَ هَذِهِ الْآيَةِ الْكَرِيمَةِ { لَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ
 عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُمْ مِنْ
 دِيَارِكُمْ أَنْ تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ
 الْمُقْسِطِينَ }، السُّؤَالُ هُوَ، مَنْ هِيَ هَذِهِ الْفِتْنَةُ -
 الْمَذْكُورَةُ فِي الْآيَةِ- الَّتِي تُبْرِئُهَا وَتُقْسِطُ إِلَيْهَا؟ فَأَجَابَ
 مَرْكَزُ الْفَتَوَى: لِلْعُلَمَاءِ كَلَامٌ طَوِيلٌ حَوْلَ هَذِهِ الْآيَةِ؛
 فَذَهَبَتْ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ إِلَى أَنَّهَا **مَنْسُوخَةٌ** بِآيَةِ السَّيْفِ
 الَّتِي فِي سُورَةِ التَّوْبَةِ {فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ
 وَجَدْتُمُوهُمْ}؛ وَذَهَبَتْ طَائِفَةٌ أُخْرَى إِلَى أَنَّهَا مُحْكَمَةٌ، أَيْ
 غَيْرُ مَنْسُوخَةٍ، وَأَنَّ الْمُرَادَ بِهَا **الْكُفَّارُ الْمُعَاهِدُونَ أَوْ
 الذَّمِّيُّونَ، الَّذِينَ لَمْ يُحَارِبُوا الْمُسْلِمِينَ وَلَمْ يُعِينُوا عَلَى
 حَرْبِهِمْ، وَمَعْنَى {تُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ} تُعْطُوهُمْ قِسْطًا مِنْ
 أَمْوَالِكُمْ عَلَى وَجْهِ الصَّلَاةِ [أَيِ الْبِرِّ وَالْإِحْسَانِ]، أَمَّا
 تَهْنِئَتُهُمْ بِأَعْيَادِهِمْ وَصُخْبَتُهُمْ وَمَحَبَّتُهُمْ فَهَذِهِ لَا تَجُوزُ
 بِحَالٍ، فَالْكَافِرُ بِطَبِيعَتِهِ مُحَارِبٌ لِرَبِّهِ، وَلَا تَجْتَمِعُ مَوَدَّتُهُ
 فِي الْقَلْبِ مَعَ الْإِيمَانِ بِاللَّهِ جَلَّ وَعَلَا، يَقُولُ [تَعَالَى] { لَا
 تَجِدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ يُوَادُّونَ مَنْ حَادَّ
 اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَلَوْ كَانُوا آبَاءَهُمْ أَوْ أَبْنَاءَهُمْ أَوْ إِخْوَانَهُمْ أَوْ
 عَشِيرَتَهُمْ }، وَلَئِنْ فِي تَهْنِئَتِهِمْ بِأَعْيَادِهِمْ **إِقْرَارًا لَهُمْ
 عَلَى مَا هُمْ عَلَيْهِ مِنْ بَاطِلٍ، بَلٍّ وَالرَّضَا بِذَلِكَ**، وَلَا يَشْكُ
 مُسْلِمٌ فِي أَنَّ **الرَّضَا بِالْكُفْرِ كُفْرٌ**. انْتَهَى بِاخْتِصَارٍ. وَقَالَ
 الشَّيْخُ سَلِيمَانُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَبْدِ الْوَهَّابِ فِي
 (أَوْثَقِ عَرَى الْإِيمَانِ، بِتَحْقِيقِ الشَّيْخِ الْوَلِيدِ بْنِ
 عَبْدِ الرَّحْمَنِ آلِ فَرِيَّانٍ): أَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى { لَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ
 عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ... } الْآيَةُ، فَإِنَّ مَعْنَاهَا
 أَنَّ اللَّهَ لَا يَنْهَى الْمُؤْمِنِينَ عَنْ بِرِّ مَنْ لَمْ يُقَاتِلْهُمْ مِنْ**

الضَّعْفَاءِ وَالْمَسَاكِينِ - كَالنِّسَاءِ وَالصَّبَّيَانِ - فِي أَمْرِ الدُّنْيَا،
 كإعطائهم إذا سَأَلُواك ونحو ذلك، وَأَمَّا مُوَالَاَتُهُمْ
 وَمَحَبَّتُهُمْ وإكرامهم **فَلَمْ يُرَخِّصِ اللَّهُ تَعَالَى فِي ذَلِكَ، بَلْ**
شَدَّدَ فِي [النَّهْيِ عَنْ] مُوَالَاةِ الْكُفَّارِ مِنَ الْيَهُودِ
وَالنَّصَارَى وَلَوْ كَانُوا أَهْلَ ذِمَّةٍ، حتى نَهَى النَّبِيُّ صَلَّى
 اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ بَدَاءَتِهِمْ بِالسَّلَامِ وَالتَّوَسُّعِ لَهُمْ فِي
 الطَّرِيقِ، وَقَالَ { لَا تَبْدَأُوا الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى بِالسَّلَامِ،
 وَإِذَا لَقِيتُمُوهُمْ فِي طَرِيقٍ فَاصْطَرُّوهُمْ إِلَى أَضْيَقِهِ }،
 وَهَكَذَا حَالُ الْمُعَاهِدِ، فَأَمَّا الْكَافِرُ الْخَرَبِيُّ وَالْمُرْتَدُّ فَأَيْنَ
 الرُّخْصَةُ فِي شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ؟!، وَقَدْ نَصَّ عَلَى أَنَّ هَذِهِ
 الْآيَةُ [أَيُّ قَوْلِهِ تَعَالَى { لَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ
 يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ... } الْآيَةُ] فِي النِّسَاءِ وَنَحْوِهِمْ ابْنُ
 كَثِيرٍ. انْتَهَى. وَقَالَ الشَّيْخُ نَاصِرُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْأَحْمَدُ فِي
 خُطْبَةٍ لَهُ بِعَنْوَانِ (مَسَائِلُ فِي الْوَلَاءِ وَالْبِرَاءِ) مَوْجُودَةٌ
عَلَى هَذَا الرَّابِطِ: وَيَقَعُ الْخَلْطُ وَاللَّبْسُ أحيانًا بَيْنَ حُسْنِ
 الْمُعَامَلَةِ مَعَ الْكُفَّارِ غَيْرِ الْخَرَبِيِّينَ [الْكَافِرِ الْخَرَبِيِّ هُوَ
 الَّذِي لَا عَهْدَ لَهُ وَلَا ذِمَّةَ وَلَا أَمَانَ، سَوَاءً كَانَ عَسْكَرِيًّا أَوْ
 مَدَنِيًّا] وَبُغْضِ الْكُفَّارِ وَالْبِرَاءَةِ مِنْهُمْ، **وَيَتَعَيَّنُ مَعْرِفَةُ**
الْفَرْقِ بَيْنَهُمَا، فَحُسْنُ التَّعَامُلِ مَعَهُمْ أَمْرٌ جَائِزٌ، وَأَمَّا
 بُغْضُهُمْ وَعِدَاوَتُهُمْ فَأَمْرٌ آخَرٌ، فَاللَّهُ جَلَّ وَتَعَالَى **مَنْعَ مِنَ**
التَّوَدُّدِ لِأَهْلِ الذِّمَّةِ بِقَوْلِهِ { يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا
 عَدُوِّي وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَاءَ تُلْقُونَ إِلَيْهِم بِالْمَوَدَّةِ وَقَدْ كَفَرُوا
 بِمَا جَاءَكُمْ مِنَ الْحَقِّ }، فَمَنْعَ الْمُوَالَاةِ وَالتَّوَدُّدِ، وَقَالَ فِي
 الْآيَةِ الْآخَرَى { لَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي
 الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُمْ مِنْ دِيَارِكُمْ أَنْ تَبَرُّوهُمْ }،
 فَالْإِحْسَانُ لِأَهْلِ الذِّمَّةِ مَطْلُوبٌ بَيْنَمَا التَّوَدُّدُ وَالْمُوَالَاةُ
 مَنُهِيٌّ عَنْهُمَا، فَيَجُوزُ أَنْ تَبَرَّهُمْ بِكُلِّ أَمْرٍ **لَا يَكُونُ ظَاهِرُهُ**
يَدُلُّ عَلَى مَوَدَّاتِ الْقُلُوبِ، وَلَا تَعْظِيمِ شَعَائِرِ الْكُفْرِ،
 فَمَتَى آدَى إِلَى أَحَدِ هَذَيْنِ **امْتَنَعَ وَصَارَ مِنْ قَبْلِ مَا نُهِيَ**
عَنْهُ، فَيَجُوزُ الرَّفْقُ بِضَعِيفِهِمْ، وَإِطْعَامُ جَائِعِهِمْ، وَإِكْسَاءُ

عَارِيَهُمْ، وَيَتَّبِعِي لَنَا أَنْ نَسْتَخْضِرَ فِي قُلُوبِنَا مَا جِئُوا
 عَلَيْهِ مِنْ بُغْضِنَا وَتَكْذِيبِ نَبِيِّنَا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ،
 وَأَنَّهُمْ لَوْ قَدَرُوا عَلَيْنَا لَأَسْتَأْضَلُوا شَاقَتَنَا وَاسْتَوْلُوا عَلَي
 دِمَائِنَا وَأَمْوَالِنَا، وَأَنَّهُمْ مِنْ أَشَدِّ الْعُصَاةِ لِرَبِّنَا وَمَالِكِنَا عَزَّ
 وَجَلَّ. انتهى باختصار... ثم قال -أي الشيخ الحنيني:-
 إَعْلَمُ أَنَّهُ يَجُوزُ فِي بَعْضِ الْحَالَاتِ أَنْ تُظْهَرَ بِلِسَانِكَ
 الْمَوَدَّةَ، إِذَا كُنْتَ مُكْرَهًا وَتَخَشَى عَلَى نَفْسِكَ، وَهَذَا
 فَقَطْ فِي الظَّاهِرِ لَا فِي الْبَاطِنِ، بِمَعْنَى أَنَّكَ عِنْدَ الْإِكْرَاهِ
 تُظْهَرُ لَهُ بِلِسَانِكَ الْمَوَدَّةَ لَا بِقَلْبِكَ، فَإِنَّ قَلْبَكَ لَا بُدَّ أَنْ
 يَنْطَلِقَ عَلَى بُغْضِهِ وَعَدَاوَتِهِ، كَمَا قَالَ جَلَّ وَعَلَا { لَا يَتَّخِذِ
 الْمُؤْمِنُونَ الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ، وَمَنْ
 يَفْعَلْ ذَلِكَ فَلَيْسَ مِنَ اللَّهِ فِي شَيْءٍ إِلَّا أَنْ تَتَّقُوا مِنْهُمْ
 تُقَاةً، وَيُحَذِّرُكُمُ اللَّهُ نَفْسَهُ، وَإِلَى اللَّهِ الْمَصِيرُ }، قَالَ
 ابْنُ كَثِيرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ [فِي تَفْسِيرِهِ] { (إِلَّا أَنْ تَتَّقُوا مِنْهُمْ
 تُقَاةً) أَيُّ إِلَّا مَنْ خَافَ فِي بَعْضِ الْبُلْدَانِ أَوْ الْأَوْقَاتِ مِنْ
 شَرِّهِمْ، فَلَهُ أَنْ يَتَّقِيَهُمْ بِظَاهِرِهِ لَا بِبَاطِنِهِ وَنِيَّتِهِ، كَمَا
 حَكَاهُ الْبُخَارِيُّ عَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ أَنَّهُ قَالَ (إِنَّا لَنَكْشِرُ [أَيُّ
 لَنَتَبَسَّمُ] فِي وُجُوهِ أَقْوَامٍ وَقُلُوبُنَا تَلْعَنُهُمْ)، وَقَالَ
 الثَّوْرِيُّ (قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ "لَيْسَ التَّقِيَةُ بِالْعَمَلِ، إِنَّمَا
 التَّقِيَةُ بِاللِّسَانِ")، وَعَلَيْهِ فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ بِحَالٍ -حَتَّى فِي
 حَالِ الْإِكْرَاهِ- عَمَلُ مَا يُوجِبُ الْكُفْرَ، كَاعَانَةِ الْكُفَّارِ عَلَى
 الْمُسْلِمِينَ وَنُصْرَتِهِمْ عَلَيْهِمْ وَإِفْشَاءِ أَسْرَارِهِمْ [أَيُّ
 أَسْرَارِ الْمُسْلِمِينَ] وَنَحْوِ ذَلِكَ، قَالَ ابْنُ جَرِيرٍ [فِي (جَامِعِ
 الْبَيَانِ فِي تَأْوِيلِ الْقُرْآنِ)] عِنْدَ تَفْسِيرِ قَوْلِهِ [تَعَالَى] (إِلَّا
 أَنْ تَتَّقُوا مِنْهُمْ تُقَاةً) { (إِلَّا أَنْ تَكُونُوا فِي سُلْطَانِهِمْ
 فَتَخَافُوهُمْ عَلَى أَنْفُسِكُمْ، فَتُظْهَرُوا لَهُمْ الْوَلَايَةُ
 بِالسِّتَرِ، وَتُضْمِرُوا لَهُمُ الْعَدَاوَةَ، وَلَا تُشَايِعُوهُمْ عَلَى مَا
 هُمْ عَلَيْهِ مِنَ الْكُفْرِ، وَلَا تُعِينُوهُمْ عَلَى مُسْلِمٍ بِفِعْلٍ }.
 انتهى باختصار.

(8) وقال الشيخ سيد قطب في كتابه (معالم في الطريق): **لا بُدَّ لنا من التَّخَلُّصِ** من صَغُطِ الْمُجْتَمَعِ الجَاهِلِيِّ والتَّصَوُّرَاتِ الجَاهِلِيَّةِ والتَّقَالِيدِ الجَاهِلِيَّةِ والقيادة الجاهلية، في خاصَّة نُفُوسِنَا؛ ليستْ مُهِمَّتُنَا أَنْ نَصْطَلِحَ **[أَيُّ تَتَوَافَقَ وَلَا تَتَخَاصَمَ]** مع واقع هذا المجتمع الجاهليِّ، فهو بهذه الصِّفَةِ (صِفَةِ الجَاهِلِيَّةِ)، **غَيْرُ قَابِلٍ لِأَنْ نَصْطَلِحَ معه**، إِنْ مُهِمَّتُنَا أَنْ نُغَيِّرَ مِنْ أَنْفُسِنَا أَوَّلًا لِنُغَيِّرَ هذا المجتمعَ أخيرًا، إِنْ مُهِمَّتُنَا الأولى هي تغيير واقع هذا المجتمع، مُهِمَّتُنَا هي تغيير هذا الواقع الجاهلي من أساسه، هذا الواقعُ الذي **يَصْطَدِّمُ اصطدامًا أساسيًا بالمنهج الإسلاميِّ وبالتَّصَوُّرِ الإسلاميِّ**، والذي يَحْرِمُنَا بالقَهْرِ والظُّغُطِ أَنْ نَعِيشَ كما يريدُ لنا المنهجُ الإلهيُّ أَنْ نَعِيشَ؛ إِنْ أَوَّلَى الخطواتِ إلى طريقنا هي أَنْ **نَسْتَعْلِيَ عَلَى هَذَا الْمُجْتَمَعِ الجَاهِلِيِّ وَقِيَمِهِ وَتَصَوُّرَاتِهِ، وَأَلَّا نُعَدَّلَ فِي قِيَمِنَا وَتَصَوُّرَاتِنَا قَلِيلًا أَوْ كَثِيرًا** لِنَلْتَقِيَ معه في مُنْتَصَفِ الطريقِ، كَلَّا، **إِنَّمَا وَإِيَّاهُ عَلَى مَفْرَقِ الطَّرِيقِ**، وحين تُسَايِرُهُ خطوةً واحدةً فَإِنَّمَا تَفْقِدُ المنهجَ كُلَّهُ وَتَفْقِدُ الطريقَ **[قَالَ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ فِي (بَيَانِ تَلْبِيسِ الْجَهْمِيَّةِ): إِنَّ دُعَاةَ الْبَاطِلِ الْمُخَالِفِينَ لِمَا جَاءَتْ بِهِ الرُّسُلُ يَتَدَرَّجُونَ مِنَ الْأَسْهَلِ وَالْأَقْرَبِ إِلَى مُوَافَقَةِ النَّاسِ إِلَى أَنْ يَنْتَهُوا إِلَى هَذِهِ الدِّينِ. انْتَهَى]**؛ وَنَلْتَقِيَ فِي **[سَبِيلِ]** هَذَا عَنَّا وَمَشَقَّةً، وَنُسْفِرُ عَلَيْنَا تَضَحِيَّاتٍ بَاهِظَةً، وَلَكِنَّمَا لَسْنَا مُخَيَّرِينَ إِذَا نَحْنُ شِئْنَا أَنْ نَسْلُكَ طَرِيقَ الْحَيْلِ الْأَوَّلِ **[أَيُّ حَيْلِ الصَّحَابَةِ]** الَّذِي أَقَرَّ اللَّهُ بِهِ مِنْهُجَهُ الْإِلَهِيَّ وَنَصَرَهُ عَلَى مِنْهَجِ الْجَاهِلِيَّةِ... ثم قال - أي الشيخ سيد قطب -: إِنْ نِظَامَ اللَّهِ خَيْرٌ فِي ذَاتِهِ، لِأَنَّهُ مِنْ شَرَعَ اللَّهُ، وَلَنْ يَكُونَ شَرُّ الْعَبِيدِ يَوْمًا كَشَرِّ اللَّهِ، وَلَكِنْ هَذِهِ لَيْسَتْ قَاعِدَةُ الدَّعْوَةِ، إِنْ قَاعِدَةُ الدَّعْوَةِ أَنْ **قَبُولَ شَرِّعِ اللَّهِ وَحْدَهُ - أَيَّا كَانَ - هُوَ ذَاتُهُ الْإِسْلَامُ**، وَلَيْسَ لِلْإِسْلَامِ مَذْلُولٌ سِوَاهُ، فَمَنْ رَغِبَ فِي الْإِسْلَامِ ابْتِدَاءً

فقد فَصَلَ في الْقَضِيَّةِ، ولم يَعُدْ بِحَاجَةٍ إلى تَرْغِيهِه
 بِجَمَالِ النِّظَامِ وَأَفْضَلِيَّتِهِ، **فهذه إحدى بَدِيهَاتِ**
الإيمان... ثم قال -أي الشيخ سيد قطب-: الإسلام لم
 يَكُنْ يَمْلِكُ أَنْ يَتِمَّتَلَ في (نَظَرِيَّةٍ) مُجَرَّدَةٍ، يَعْتَنِقُهَا مَنْ
 (يَعْتَنِقُهَا اعتقادًا وَيُزاولها عِبَادَةً)، ثم يَبْقَى مُعْتَنِقُهَا
 على هذا النحو أَفْرَادًا ضِمَّنَ الكِيَانُ العُضْوِيَّ لِلتَّجْمُعِ
 الحَرَكَيِّ الجَاهِلِيِّ القَائِمِ (فِعْلًا)، فَإِنْ وُجِدَ هُمْ على هذا
 النحو -مَهْمَا كُنَّا عَدَدُهُمْ- لَا يُمَكِّنُ أَنْ يُؤَدِّيَ إلى وُجُودِ
 (فِعْلِيٍّ) للإسلام، لِأَنَّ الْأَفْرَادَ (المُسْلِمِينَ نَظَرِيًّا)
 الدَّاخِلِينَ في التَّرَكِيبِ العُضْوِيَّ للمُجْتَمَعِ الجَاهِلِيِّ
 سَيَظْلُونَ مُضْطَرُّونَ حَتْمًا لِلِاسْتِجَابَةِ لِمَطَالِبِ هَذَا
 المُجْتَمَعِ العُضْوِيِّ، سَيَتَحَرَّكُونَ -طَوْعًا أَوْ كَرْهًا، بَوَعِي أَوْ
 بغير وَعِي- لِقَضَاءِ الْحَاجَاتِ الْأَسَاسِيَّةِ لِحَيَاةِ هَذَا
 المُجْتَمَعِ الضَّرُورِيَّةِ لَوُجُودِهِ، وَسَيُدَافِعُونَ عَنِ كِيَانِهِ،
 وَسَيَذْفَعُونَ [أَي سَيُنَحُّونَ وَيُبْعِدُونَ وَيَرُدُّونَ] الْعَوَامِلَ
 الَّتِي تُهَدِّدُ وُجُودَهُ وَكِيَانَهُ، لِأَنَّ الْكَائِنَ العُضْوِيَّ [لِلتَّجْمُعِ
 الحَرَكَيِّ الجَاهِلِيِّ] يَقُومُ بِهَذِهِ الْوُضَائِفِ بِكُلِّ أَعْضَائِهِ
 سَوَاءً أَرَادُوا أَمْ لَمْ يُرِيدُوا، أَيْ أَنَّ الْأَفْرَادَ (المُسْلِمِينَ
 نَظَرِيًّا) سَيَظْلُونَ يَقُومُونَ (فِعْلًا) بِتَقْوِيَةِ المُجْتَمَعِ
 الجَاهِلِيِّ الَّذِي يَعْملُونَ (نَظَرِيًّا) لِإِزَالَتِهِ، وَسَيَظْلُونَ خَلَايَا
 حَيَّةً في كِيَانِهِ تُمِدُّهُ بِعِنَاصِرِ الْبَقَاءِ وَالِامْتِدَادِ،
 وَسَيُعْطُونَهُ كِفَايَاتِهِمْ [أَي كَفَاءَاتِهِمْ] وَخِبرَاتِهِمْ
 وَنَشَاطَتِهِمْ لِيَحْيَا بِهَا وَيَقْوَى، وَذَلِكَ بَدَلًا مِنْ أَنْ تَكُونَ
 حَرَكَاتُهُمْ في اتِّجَاهٍ تَقْوِيَصٍ هَذَا المُجْتَمَعِ الجَاهِلِيِّ
 لِإِقَامَةِ المُجْتَمَعِ الإِسْلَامِيِّ؛ وَمِنْ ثَمَّ لَمْ يَكُنْ بُدَّ أَنْ تَتِمَّتَلَ
 الْقَاعِدَةُ النَظَرِيَّةُ للإسلام (أَي الْعَقِيدَةُ) في تَجْمُعِ
 عُضْوِيٍّ حَرَكَيٍّ مِنْذُ اللَّحْظَةِ الْأُولَى [قال الشيخ حسين
 بن محمود في كتابه (مراحل التطور الفكري في حياة
 سيد قطب): لقد ذَكَرَ سَيِّدُ قُطْبٍ رَحِمَهُ اللَّهُ مُصْطَلَحَ
 (الإسلام الحَرَكَيِّ) في مَوَاضِعَ كَثِيرَةٍ مِنْ كُتُبِهِ، وَهُوَ

يَقْصِدُ بهذا المصطلح عَدَمَ الاكتفاءِ بالنظرِ في النُّصوصِ
دُونِ الْعَمَلِ بها، وَقَالَ فِي مُقَدِّمَةِ كِتَابِهِ (مُقَوِّمَاتِ
التَّصَوُّرِ الْإِسْلَامِيِّ) {إِنْ طَبِيعَةُ هَذَا الدِّينِ تَرْفُضُ اخْتِرَالَ
المعارفِ الباردةِ فِي ثَلَاثَاتِ الْأَذْهَانِ الْجَامِدَةِ، إِنْ
المعرفةِ فِي هَذَا الدِّينِ تَحْوُلُ لِتَوَّهَّا إِلَى حَرَكَةٍ وَإِلَّا
فهي ليست مِنْ جنسِ هَذَا الدِّينِ، وَحِينَ كَانَ الْقُرْآنُ
يَنْتَزِلُ، لَمْ يَنْتَزِلْ بِتَوْجِيهِ أَوْ حُكْمٍ إِلَّا لِتَنْفِيزِهِ لِسَاعَتِهِ، أَيْ
لِيَكُونَ عُنْصُرًا حَرَكِيًّا فِي الْمَجْتَمَعِ الْحَيِّ}؛ لَقَدْ كَانَ سَيِّدُ
يُنْتَقَدُ كَثِيرًا مِنَ الصُّوْفِيَّةِ وَأَهْلِ الْإِرْجَاءِ، الَّذِينَ لَمْ يَكُونُوا
يُحَرِّكُونَ سَاكِنًا لِنُصْرَةِ الدِّينِ، فَكَانَ سَيِّدُ رَحِمَهُ اللَّهُ يُجَدِّدُ
فِيهِمْ رُوحَ الدِّينِ بِدَفْعِهِمُ لِلْعَمَلِ بِالْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، وَهُوَ
بِذَلِكَ يَقُولُ مَا قَالَ السَّلَفُ بَأَنَّ {الْإِيمَانَ قَوْلٌ وَعَمَلٌ}،
وَلَكِنَّهُ كَانَ يَقُولُهُ بِتَعْيِيرِهِ هُوَ، فَالتَّعَالِيمُ الشَّرْعِيَّةُ لَيْسَتْ
سَلْبِيَّةً، وَلَمْ يَبْعَثِ اللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى نَبِيَّهُ صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِيُعَلِّمَ النَّاسَ الْقُعُودَ وَالْاِكْتِفَاءَ بِالْعُلُومِ
النَّظَرِيَّةِ دُونَ التَّطْبِيقِ الْعَمَلِيِّ، وَهَذَا هُوَ (الْإِسْلَامُ
الْحَرَكِيُّ) الَّذِي يَقْصِدُهُ سَيِّدُ رَحِمَهُ اللَّهُ... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ
الشَّيْخِ حُسَيْنِ بْنِ مُحَمَّدٍ-: **بَعْدَ أَنْ تَخَرَّ فِي الْأُمَّةِ رُوحُ**
الْإِرْجَاءِ وَالتَّصَوُّفِ السَّلْبِيِّ أَتَى سَيِّدُ رَحِمَهُ اللَّهُ لِيُحْطَمَ
هَذَا الْجَانِبُ السَّلْبِيُّ فِي الْمُسْلِمِينَ وَيَنْشُرَ فِيهِمْ قَوْلَ
اللَّهِ تَعَالَى {الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ طُوبَى لَهُمْ
وَحُسْنُ مَآبٍ}، وَيَقُولَ لَهُمْ بَأَنَّ الْإِيمَانَ مَقْرُونٌ بِالْعَمَلِ
الصَّالِحِ، وَلَا إِيمَانَ بِلَا عَمَلٍ، **وَمِنَ الْعَمَلِ مَا يَنْقُضُ**
الْإِيمَانَ، كَالشِّرْكِ بِاللَّهِ، وَمِنْ أَعْظَمِ الشِّرْكِ شِرْكُ
الْحَاكِمِيَّةِ الَّذِي هُوَ دَلِيلٌ وَاضِحٌ عَلَى عَدَمِ رِضَا الْمَخْلُوقِ
بِمَا حَكَّمَ الْخَالِقُ، فَهَذِهِ الدَّسَائِيرُ وَهَذِهِ الْقَوَانِينُ
وَالْمَحَاكِمُ وَهَؤُلَاءِ الْقَضَاةُ وَهَذِهِ الْمَوْسَسَاتُ وَتِلْكَ
الْأَمْوَالُ الَّتِي تُنْفَقُ عَلَى التَّحَاكُمِ لغيرِ شَرَعِ اللَّهِ هي فِي
حَقِيقَتِهَا تَحَدٍّ صَارِحٌ لِلْأُلُوهِيَّةِ لِلَّهِ؛ وَدَعْوَةٌ (الْحَرَكَةِ) الَّتِي
دَعَا إِلَيْهَا سَيِّدُ رَحِمَهُ اللَّهُ هي دَعْوَةٌ إِلَى إِحْيَاءِ الدِّينِ فِي

قُلُوبِ النَّاسِ وَعُقُولِهِمْ وَفِي حَيَاتِهِمْ، عَمَلًا بِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى {قُلْ إِنْ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ}، فَلَا يَكْتَفِي الْإِنْسَانُ بِالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ وَالصَّوْمِ وَالْحَجِّ، بَلْ يَجِبُ أَنْ تَكُونَ حَيَاتُهُ كُلُّهَا لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، بَلْ حَتَّى مَمَاتِهِ لِلَّهِ، فَيَحْيَا حَيَاةً شَرْعِيَّةً كَامِلَةً، وَيَمُوتُ فِي سَبِيلِ إِعْزَازِ دِينِ اللَّهِ. انتهى باختصارًا، لَمْ يَكُنْ بُدَّ أَنْ يَنْشَأَ تَجَمُّعُ عُضْوِيَّ حَرَكَتِي آخَرُ غَيْرُ التَّجَمُّعِ الْجَاهِلِيِّ، مُنْفَصِلٌ وَمُسْتَقِلٌّ عَنِ التَّجَمُّعِ الْعَضْوِيِّ الْحَرَكَتِيِّ الْجَاهِلِيِّ الَّذِي يَسْتَهْدَفُ الْإِسْلَامُ الْإِغَاءَ؛ وَأَنْ يَكُونَ مَحْوَرُ التَّجَمُّعِ الْجَدِيدِ هُوَ الْقِيَادَةُ الْجَدِيدَةُ الْمُتَمَثِّلَةُ فِي رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَمِنْ بَعْدِهِ فِي كُلِّ قِيَادَةٍ إِسْلَامِيَّةٍ تَسْتَهْدَفُ رَدَّ النَّاسِ إِلَى الْوَهْيَةِ اللَّهِ وَخُذَهُ وَرُبُوبِيَّتِهِ وَقَوَامَتِهِ وَحَاكِمِيَّتِهِ وَسُلْطَانِهِ وَشَرْعِيَّتِهِ؛ وَأَنْ يَخْلَعَ كُلُّ مَنْ يَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنْ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ وَلَاءَهُ مِنَ التَّجَمُّعِ الْحَرَكَتِيِّ الْجَاهِلِيِّ (أَيَّ مِنَ التَّجَمُّعِ الَّذِي جَاءَ مِنْهُ)، وَمِنْ قِيَادَةِ ذَلِكَ التَّجَمُّعِ (فِي آيَةِ صُورَةٍ كَانَتْ، سَوَاءٌ كَانَتْ فِي صُورَةٍ قِيَادَةٍ دِينِيَّةٍ مِنَ الْكَهَنَةِ وَالسُّدَنَةِ وَالسَّحَرَةِ وَالْعَرَّافِينَ وَمَنْ إِلَيْهِمْ، أَوْ فِي صُورَةٍ قِيَادَةٍ سِيَاسِيَّةٍ وَاجْتِمَاعِيَّةٍ وَاقْتِصَادِيَّةٍ كَالَّتِي كَانَتْ لِقَرِيشَ)، وَأَنْ يَخْضَرَ وَلَاءَهُ فِي التَّجَمُّعِ الْعَضْوِيِّ الْحَرَكَتِيِّ الْإِسْلَامِيِّ الْجَدِيدِ، وَفِي قِيَادَتِهِ الْمُسْلِمَةِ؛ وَلَمْ يَكُنْ بُدَّ أَنْ يَتَحَقَّقَ هَذَا مِنْذُ اللَّحْظَةِ الْأُولَى لِدُخُولِ الْمُسْلِمِ فِي الْإِسْلَامِ، وَلِنُطْقِهِ بِشَهَادَةِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنْ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ، لِأَنَّ وُجُودَ الْمُجْتَمَعِ الْمُسْلِمِ لَا يَتَحَقَّقُ إِلَّا بِهَذَا، لَا يَتَحَقَّقُ بِمُجَرَّدِ قِيَامِ الْقَاعِدَةِ النَّظَرِيَّةِ فِي قُلُوبِ أَفْرَادٍ - مَهْمَا تَبَلَّغَ كَثَرَتُهُمْ - لَا يَتَمَثَّلُونَ فِي تَجَمُّعِ عُضْوِيٍّ مُتَنَاسِقٍ مُتَعَاوِنٍ لَهُ وَجُودُ ذَاتِيٍّ مُسْتَقِلٍّ يَعْمَلُ أَعْضَاؤُهُ عَمَلًا عُضْوِيًّا (كَأَعْضَاءِ الْكَائِنِ الْحَيِّ) عَلَى تَأْصِيلِ وَجُودِهِ وَتَعَمِيقِهِ وَتَوْسِيعِهِ، وَفِي الدَّفَاعِ عَنْ كَيْانِهِ ضِدَّ الْعَوَامِلِ الَّتِي تُهَاجِمُ وَجُودَهُ وَكَيْانَهُ، وَيَعْمَلُونَ هَذَا تَحْتَ قِيَادَةٍ

مستقلة عن قيادة المجتمع الجاهليّ تُنظّم حَرَكَتهم وتُنسّقها وتُوجّههم لتأصيل وتعميق وتوسيع وجودهم الإسلاميّ **ولمُكَافَحة ومُقاومة وإزالة الوجود الآخر الجاهليّ**؛ وهكذا وُجِدَ الإسلام، هكذا وُجِدَ مُتَمَثِّلاً في قاعدة نظريّة يَقُومُ عليها في نفس اللحظة تجمّع عضويّ حركي، مُستقل مُنفصل عن المجتمع الجاهليّ **ومُواجهٌ لهذا المجتمع**، ولم يُوجد قط في صورة (نظريّة) مجردة عن هذا الوجود (الفعليّ)، وهكذا يُمكن أن يُوجد الإسلام مرّةً أخرى، ولا سبيل لإعادة إنشائه في المجتمع الجاهليّ في أيّ زمان وفي أيّ مكان بغير الفهم الضروريّ لطبيعة نشأته العضويّة الحركيّة... ثم قال -أي الشيخ سيد قطب-: **الشأن الدائم أن لا يتعاش الحقُّ والباطل في هذه الأرض**، وأنه متى قام الإسلام بإعلانه العام لإقامة رُبُوبِيّة الله للعالمين، وتحرير الإنسان من العبوديّة للعباد، رَمَاهُ المَغْتَصِبُونَ لِسلطان الله في الأرض **ولم يُسالِمُوهُ قط**، وانطلق هو كذلك **يُدمّر عليهم** ليُخرج الناسَ من سُلطانهم ويَدْفَعُ عن الإنسان في الأرض ذلك السلطان الغاصب، **حالة دائمة** لا يَقِفُ معها الانطلاقُ الجهاديُّ التحريريُّ حتى يكون الدّينُ **كله** لله... ثم قال -أي الشيخ سيد قطب-: **وحيث تكونُ أصيرة [أي رابطة] التجمّع الأساسيّة في مجتمع هي العقيدة والتّصوُّر والفكرة ومنهج الحياة، ويكون هذا كله صادرًا من إله واحد تتّمثّل فيه السّيادة العُلَيّا للبشر، وليس صادرًا من أرباب أرضيّة تتّمثّل فيها عُبوديّة البشر للبشر، يكون ذلك التجمّع مُتَمَثِّلاً لأعلى ما في الإنسان من خصائص، خصائص الرُّوح والفكر؛ فأما حين تكونُ أصيرة التجمّع في مجتمع هي الجنس واللون والقوم والأرض، وما إلى ذلك من الروابط، فظاهراً أن الجنس واللون والقوم والأرض لا تُمثّل الخصائص العُلَيّا للإنسان، فالإنسان يَبْقَى إنساناً بعد الجنس واللون**

وَالْقَوْمِ وَالْأَرْضِ، وَلَكِنَّهُ لَا يَبْقَى إِنْسَانًا بَعْدَ الرُّوحِ
وَالْفِكْرِ، ثُمَّ هُوَ يَمْلِكُ -بِمَخْضِ إِرَادَتِهِ الْخُرَّة- أَنْ يُغَيِّرَ
عَقِيدَتَهُ وَتَصَوُّرَهُ وَفِكْرَهُ وَمِنْهُجَ حَيَاتِهِ، وَلَكِنَّهُ لَا يَمْلِكُ أَنْ
يُغَيِّرَ لَوْنَهُ وَلَا جِنْسَهُ، كَمَا إِنَّهُ لَا يَمْلِكُ أَنْ يُحَدِّدَ مَوْلَدَهُ فِي
قَوْمٍ وَلَا فِي أَرْضٍ؛ فَالْمَجْتَمَعُ الَّذِي يَتَجَمَّعُ فِيهِ النَّاسُ
عَلَى أَمْرٍ يَتَعَلَّقُ بِإِرَادَتِهِمُ الْخُرَّةَ وَاخْتِيَارِهِمُ الذَّائِيَّ هُوَ
الْمَجْتَمَعُ الْمُتَخَصَّرُ، أَمَّا الْمَجْتَمَعُ الَّذِي يَتَجَمَّعُ فِيهِ النَّاسُ
عَلَى أَمْرٍ خَارِجٍ عَنْ إِرَادَتِهِمُ الْإِنْسَانِيَّةِ فَهُوَ **الْمَجْتَمَعُ**
الْمُتَخَلِّفُ، أَوْ **بِالْمَصْطَلَحِ الْإِسْلَامِيِّ هُوَ الْمَجْتَمَعُ**
الْجَاهِلِيُّ؛ وَالْمَجْتَمَعُ الْإِسْلَامِيُّ وَحْدَهُ هُوَ الْمَجْتَمَعُ الَّذِي
تُمَثِّلُ فِيهِ الْعَقِيدَةُ رَابِطَةُ التَّجْمُعِ الْأَسَاسِيَّةِ، وَالَّذِي تُعْتَبَرُ
فِيهِ الْعَقِيدَةُ هِيَ الْجِنْسِيَّةُ الَّتِي تَجْمَعُ بَيْنَ الْأَسْوَدِ
وَالْأَبْيَضِ وَالْأَحْمَرِ وَالْأَصْفَرِ وَالْعَرَبِيِّ وَالرُّومِيِّ
وَالْفَارْسِيِّ وَالْحَبَشِيِّ وَسَائِرِ أَجْنَاسِ الْأَرْضِ، فِي أُمَّةٍ
وَاحِدَةٍ، رَبُّهَا اللَّهُ، وَعُيُودِيَّتُهَا لَهُ وَحْدَهُ، وَالْأَكْرَمُ فِيهَا هُوَ
الْأَنْقَى... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ سَيِّدِ قُطْب-: لَيْسَتْ
وُظُيْفَةُ الْإِسْلَامِ أَنْ يَصْطَلِحَ [أَيُّ يَتَوَافَقَ وَلَا يَتَخَاصَمَ] مَعَ
التَّصَوُّرَاتِ الْجَاهِلِيَّةِ السَّائِدَةِ فِي الْأَرْضِ، وَلَا الْأَوْضَاعِ
الْجَاهِلِيَّةِ الْقَائِمَةِ فِي كُلِّ مَكَانٍ، لَمْ تَكُنْ هَذِهِ وَظُيْفَتُهُ
يَوْمَ جَاءَ، وَلَنْ تَكُونَ هَذِهِ وَظُيْفَتُهُ الْيَوْمَ وَلَا فِي
الْمُسْتَقْبَلِ؛ فَالْجَاهِلِيَّةُ هِيَ الْجَاهِلِيَّةُ، هِيَ الْإِنْحِرَافُ عَنْ
الْعِبَادِيَّةِ لِلَّهِ وَحْدَهُ وَعَنِ الْمَنْهَجِ الْإِلَهِيِّ فِي الْحَيَاةِ،
وَاسْتِنْبَاطِ النُّظُمِ وَالشَّرَائِعِ وَالْقَوَانِينِ وَالْعَادَاتِ
وَالْتَقَالِيدِ وَالْقِيَمِ وَالْمَوَازِينِ مِنْ مَصْدَرٍ آخَرَ غَيْرِ الْمَصْدَرِ
الْإِلَهِيِّ؛ [وَ] الْإِسْلَامُ هُوَ الْإِسْلَامُ، وَوُظُيْفَتُهُ هِيَ تَقْلِيدُ
النَّاسِ مِنَ الْجَاهِلِيَّةِ إِلَى الْإِسْلَامِ؛ الْجَاهِلِيَّةُ هِيَ عِبَادِيَّةُ
النَّاسِ لِلنَّاسِ، بِتَشْرِيعِ بَعْضِ النَّاسِ لِلنَّاسِ مَا لَمْ يَأْذَنْ بِهِ
اللَّهُ، كَأَنَّهُ مَا كَانَتْ الصُّورَةُ الَّتِي يَتِمُّ بِهَا هَذَا التَّشْرِيعُ؛
وَالْإِسْلَامُ هُوَ عِبَادِيَّةُ النَّاسِ لِلَّهِ وَحْدَهُ (بِتَلْقِيهِمْ مِنْهُ
وَحْدَهُ تَصَوُّرَاتِهِمْ وَعَقَائِدَهُمْ وَشَرَائِعَهُمْ وَقَوَانِينَهُمْ

وَقِيَمَهُمْ وَمَوَازِيَتَهُمْ)، وَالتَّخَرُّزُ مِنْ عِبُودِيَةِ الْعَبِيدِ؛ هَذِهِ الْحَقِيقَةُ الْمُنْبَثِقَةُ مِنَ طَبِيعَةِ الْإِسْلَامِ وَطَبِيعَةِ دَوْرِهِ فِي الْأَرْضِ هِيَ الَّتِي يَجِبُ أَنْ تُقَدَّمَ بِهَا الْإِسْلَامُ لِلنَّاسِ الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِهِ وَالَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِهِ عَلَى السَّوَاءِ، إِنَّ الْإِسْلَامَ لَا يَقْبَلُ أَنْصَافَ الْخُلُولِ مَعَ الْجَاهِلِيَّةِ، لَا مِنْ نَاحِيَةِ التَّصَوُّرِ، وَلَا مِنْ نَاحِيَةِ الْأَوْضَاعِ الْمُنْبَثِقَةِ مِنْ هَذَا التَّصَوُّرِ، فَإِمَّا إِسْلَامٌ وَإِمَّا جَاهِلِيَّةٌ، **وَلَيْسَ هُنَاكَ وَضْعٌ آخَرُ يَضْفُهُ إِسْلَامٌ وَيَضْفُهُ جَاهِلِيَّةٌ يَقْبَلُهُ الْإِسْلَامُ وَيَرْصَاهُ، فَتَنْظَرُ الْإِسْلَامَ وَاضِحَةً فِي أَنَّ الْحَقَّ وَاحِدٌ لَا يَتَعَدَّدُ، وَأَنَّ مَا عَدَا هَذَا الْحَقَّ فَهُوَ الضَّلَالُ، وَهُمَا غَيْرُ قَابِلَيْنِ لِلتَّلَاسُّ وَالْإِمْتِزَاجِ، وَأَنَّهُ إِمَّا حُكْمُ اللَّهِ وَإِمَّا حُكْمُ الْجَاهِلِيَّةِ، وَإِمَّا شَرِيعَةُ اللَّهِ وَإِمَّا الْهَوَى، وَالآيَاتُ الْقُرْآنِيَّةُ فِي هَذَا الْمَعْنَى كَثِيرَةٌ... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ سَيِّدِ قُطْبِ-: لَمْ يَحْيِ الْإِسْلَامُ لِيُرَبَّتْ عَلَى شَهَوَاتِ النَّاسِ الْمُمَثَّلَةِ فِي تَصَوُّرَاتِهِمْ وَأَنْظِمَتِهِمْ وَأَوْضَاعِهِمْ وَعَادَاتِهِمْ وَتَقَالِيدِهِمْ، سَوَاءٌ مِنْهَا مَا عَاصَرَ مَحْيَا الْإِسْلَامِ، أَوْ مَا تَخَوَّضُ الْبَشَرِيَّةُ فِيهِ الْآنَ، فِي الشَّرْقِ أَوْ فِي الْغَرْبِ سَوَاءً [المراد بالشرق هو ما يُعْرَفُ بـ (الكتلة الشرقية أو الكتلة الشيوعية أو الكتلة الاشتراكية أو الكتلة السوفياتية أو العالم الشيوعي أو العالم الثاني أو المعسكر الشيوعي أو المعسكر الشرقي أو الجبهة الشرقية)، وهي مجموعة الدول الشيوعية (الاتحاد السوفياتي والصين وأوروبا الشرقية)، أو هي مجموعة الدول التي كانت تدور في فلك الاتحاد السوفياتي؛ وأما المراد بالغرب فهو ما يُعْرَفُ بـ (الكتلة الغربية أو العالم الغربي أو العالم الأول أو العالم الحر أو المعسكر الرأسمالي أو المعسكر الغربي أو الجبهة الغربية أو الدول المتقدمة)، وهي مجموعة الدول الرأسمالية (أمريكا الشمالية وأوروبا الغربية وأستراليا واليابان)، أو هي مجموعة الدول التي كانت تدور في**

فلك الولايات المتحدة الأمريكية]؛ إِنَّمَا جَاءَ لِيُلْغِيَ هَذَا كُلَّهُ إلْغَاءً، وَيُنْسَخَهُ نَسْخًا، وَيُقِيمَ الْحَيَاةَ الْبَشَرِيَّةَ عَلَى أُسُسِهِ الْخَاصَةِ، **جَاءَ لِيُنْشِئَ الْحَيَاةَ إِنْشَاءً، لِيُنْشِئَ حَيَاةً تَنْبَقُّ مِنْهُ انْتِثَاقًا، وَتَرْتَبُ بِمِخْوَرِهِ ارْتِبَاطًا؛** وَقَدْ تُشَابَهُ جُزْئِيَّاتٌ مِنْهُ جُزْئِيَّاتٌ فِي الْحَيَاةِ الَّتِي يَعِيشُهَا النَّاسُ فِي الْجَاهِلِيَّةِ، وَلَكِنَّهَا لَيْسَتْ هِيَ وَلَيْسَتْ مِنْهَا، إِنَّمَا هِيَ مُجَرَّدُ مُصَادَفَةِ التَّشَابُهِ الظَّاهِرِيِّ الْجَانِبِيِّ فِي الْفُرُوعِ، أَمَّا أَصْلُ الشَّجَرَةِ فَهُوَ مُخْتَلِفٌ تَمَامًا، تِلْكَ شَجَرَةٌ تُطْلِعُهَا حِكْمَةُ اللَّهِ، وَهَذِهِ شَجَرَةٌ تُطْلِعُهَا أَهْوَاءُ الْبَشَرِ... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ سَيِّدِ قُطْبٍ-: وَلَيْسَ فِي إِسْلَامِنَا مَا تَخْجَلُ مِنْهُ وَمَا تَضْطَرُّ لِلدِّفَاعِ عَنْهُ، وَلَيْسَ فِيهِ مَا تَتَدَسَّسُ **[التَّدَسُّسُ هُنَا بِمَعْنَى إِخْفَاءِ شَيْءٍ دَاخِلَ شَيْءٍ آخَرَ]** بِهِ لِلنَّاسِ تَدَسُّسًا أَوْ مَا تَتَلَعَّمُ فِي الْجَهْرِ بِهِ عَلَى حَقِيقَتِهِ؛ إِنَّ الْهَزِيمَةَ الرُّوحِيَّةَ أَمَامَ الْغَرْبِ وَأَمَامَ الشَّرْقِ وَأَمَامَ أَوْضَاعِ الْجَاهِلِيَّةِ هُنَا وَهَنًا هِيَ الَّتِي تَجْعَلُ بَعْضَ النَّاسِ (الْمُسْلِمِينَ) يَتَلَمَّسُ لِلْإِسْلَامِ مُوَافَقَاتٍ جُزْئِيَّةً مِنَ النُّظُمِ الْبَشَرِيَّةِ، أَوْ يَتَلَمَّسُ مِنْ أَعْمَالِ (الْحَضَارَةِ الْجَاهِلِيَّةِ) مَا يَسْتَنْدُ بِهِ أَعْمَالَ (الْإِسْلَامِ) وَقَضَاءَهُ فِي بَعْضِ الْأُمُورِ... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ سَيِّدِ قُطْبٍ-: إِنَّهُ إِذَا كَانَ هُنَاكَ مَنْ يَحْتَاجُ لِلدِّفَاعِ وَالتَّبْرِيرِ وَالْإِعْتِدَارِ، فَلَيْسَ هُوَ الَّذِي يُقَدِّمُ الْإِسْلَامَ لِلنَّاسِ، وَإِنَّمَا هُوَ ذَاكَ الَّذِي يَخْيَا فِي هَذِهِ الْجَاهِلِيَّةِ الْمُهْلَهَلَةِ الْمَلِيَّةِ بِالْمُتَنَاقِضَاتِ وَبِالنَّقَائِصِ وَالْغُيُوبِ، وَيُرِيدُ أَنْ يَتَلَمَّسَ الْمُتَرَّاتَ لِلْجَاهِلِيَّةِ، وَهَؤُلَاءِ هُمُ الَّذِينَ يُهَاجِمُونَ الْإِسْلَامَ وَيُلْجِئُونَ بَعْضَ مُحِبِّيهِ الَّذِينَ يَجْهَلُونَ حَقِيقَتَهُ إِلَى الدِّفَاعِ عَنْهُ، كَأَنَّهُ مُتَّهَمٌ مُضْطَرَّرٌ لِلدِّفَاعِ عَنْ نَفْسِهِ فِي قَفْصِ الْإِتْهَامِ!؛ بَعْضُ هَؤُلَاءِ كَانُوا يُوَاجِهُونَا -نَحْنُ الْقَلَائِلَ الْمُتَنَسِّبِينَ إِلَى الْإِسْلَامِ- فِي أَمْرِيكََا فِي السَّنَوَاتِ الَّتِي قَضَيْتُهَا هُنَاكَ، وَكَانَ بَعْضُنَا يَتَّخِذُ مَوْقِفَ الدِّفَاعِ وَالتَّبْرِيرِ، وَكَنْتُ عَلَى الْعَكْسِ أَتَّخِذُ مَوْقِفَ الْمُهَاجِمِ لِلْجَاهِلِيَّةِ الْغَرْبِيَّةِ، سَوَاءً فِي مَعْتَقِدَاتِهَا

الدينيَّة الْمُهْلَهْلَة، أو في أَوْضَاعِهَا الاجْتِمَاعِيَّة والاقتصاديَّة والأخلاقيَّة الْمُؤَدِّيَّة... ثم قال -أي الشيخ سيد قطب-: إننا نحن (الذين نُقَدِّمُ الإسلامَ للناس) ليس لنا أن نُجَارِيَ الجاهليَّة في شيء من تَصَوُّراتِها، ولا في شيء من أَوْضَاعِها، ولا في شيء من تقاليدِها، مَهْمَا يَشْتَدُّ ضَغْطُهَا عَلَيْنَا؛ إِنْ وَظِيفَتْنَا الْأُولَى هِيَ إِحْلَالُ التَّصَوُّراتِ الإسلاميَّة والتقاليدِ الإسلاميَّة في مكان هذه الجاهليَّة، ولن يتحققَ هذا بِمُجَارَاةِ الجاهليَّة والسَّيرِ معها خطوات في أَوَّلِ الطَّرِيقِ، كما قد يُخَيَّلُ إلى البعض منا، إِنْ هَذَا مَعْنَاهُ إِعْلَانُ الهزيمة منذ أَوَّلِ الطَّرِيقِ؛ إِنْ ضَغَطَ التَّصَوُّراتِ الاجْتِمَاعِيَّة السَّائِدَة والتقاليدِ الاجْتِمَاعِيَّة الشَّائِعَة ضَغْطٌ سَاحِقٌ عَنيفٌ، وَلَكِنْ لَا بُدَّ مِمَّا لَيْسَ مِنْهُ بُدٌّ، لَا بُدَّ أَنْ تَنْبُتَ أَوَّلًا، وَلَا بُدَّ أَنْ نَسْتَعْلِيَ ثَانِيًا، وَلَا بُدَّ أَنْ نُرِيَ الجاهليَّة حَقِيقَةَ الدَّرَكِ الَّذِي هِيَ فِيهِ بِالْقِيَاسِ إِلَى الْأَفَاقِ الْعُلْيَا الْمُشْرِقَةِ لِلْحَيَاةِ الإسلاميَّةِ الَّتِي نُرِيدُهَا... ثم قال -أي الشيخ سيد قطب-: [قَالَ تَعَالَى] {وَلَا تَهِنُوا وَلَا تَحْزَنُوا وَأَنْتُمْ الْأَعْلَوْنَ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ}، أَوَّلُ مَا يَتَبَادَرُ إِلَى الذَّهْنِ مِنْ هَذَا التَّوْجِيهِ [الَّذِي فِي الْآيَةِ] أَنَّهُ يَنْصَبُّ عَلَى حَالَةِ الْجِهَادِ الْمُمَثَّلَةِ فِي الْقِتَالِ، وَلَكِنَّ حَقِيقَةَ هَذَا التَّوْجِيهِ وَمَدَاهُ أَكْبَرُ وَأَبْعَدُ مِنْ هَذِهِ الْحَالَةِ الْمُفْرَدَةِ بِكُلِّ مُلَابَسَاتِهَا الْكَثِيرَةِ؛ إِنَّهُ يُمَثِّلُ الْحَالَةَ الدَّائِمَةَ الَّتِي يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ عَلَيْهَا شُعُورُ الْمُؤْمِنِ وَتَصَوُّرُهُ وَتَقْدِيرُهُ لِلْأَشْيَاءِ وَالْأَحْدَاثِ وَالْقِيَمِ وَالْأَشْخَاصِ سَوَاءً، إِنَّهُ يُمَثِّلُ حَالَةَ الْإِسْتِعْلَاءِ الَّتِي يَجِبُ أَنْ تَسْتَقِرَّ عَلَيْهَا نَفْسُ الْمُؤْمِنِ إِزَاءَ كُلِّ شَيْءٍ وَكُلِّ وَضْعٍ وَكُلِّ قِيَمَةٍ وَكُلِّ أَحَدٍ، الْإِسْتِعْلَاءُ بِالْإِيمَانِ وَقِيَمِهِ عَلَى جَمِيعِ الْقِيَمِ الْمُنْبَثِقَةِ مِنْ أَصْلِ غَيْرِ أَصْلِ الْإِيمَانِ، الْإِسْتِعْلَاءُ عَلَى قُوَى الْأَرْضِ الْحَائِدَةِ عَنْ مَنَهِجِ الْإِيمَانِ، وَعَلَى قِيَمِ الْأَرْضِ الَّتِي لَمْ تَنْبَثِقْ مِنْ أَصْلِ الْإِيمَانِ، وَعَلَى تَقَالِيدِ الْأَرْضِ الَّتِي لَمْ يَصْغُهَا

الإيمان، وعلى قوانين الأرض التي لم يُشَرِّعْهَا الإيمان، وعلى أوضاع الأرض التي لم يُنْشِئْهَا الإيمان، الاستعلاء، مع ضَعْفِ الْقُوَّةِ وَقِلَّةِ الْعَدَدِ وَفَقْرِ الْمَالِ، كالاستعلاء مع الْقُوَّةِ وَالْكَثْرَةِ وَالْغِنَى عَلَى السَّوَاءِ، الاستعلاء الذي لَا يَتَهَاوَى أَمَامَ قُوَّةٍ بَاغِيَةٍ، وَلَا عُزْفٍ اجْتِمَاعِيٍّ، وَلَا تَشْرِيْعٍ بَاطِلٍ، وَلَا وَضْعٍ مَقْبُولٍ عِنْدَ النَّاسِ لَا سَنَدَ لَهُ مِنَ الْإِيمَانِ؛ وَلَيْسَتْ حَالَةُ التَّمَاسُكِ وَالثَّبَاتِ فِي الْجِهَادِ إِلَّا حَالَةً وَاحِدَةً مِنْ حَالَاتِ الاستعلاءِ الَّتِي يَشْمَلُهَا هَذَا التَّوْجِيهُ الْإِلَهِيُّ الْعَظِيمُ... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ سَيِّدِ قُطْبٍ-: إِنَّ لِلْمَجْتَمَعِ مَنَاطِقَهُ السَّائِدَةَ وَعُزْفَهُ الْعَامَّ وَضَعُطَهُ السَّاحِقَ وَوَزَنَهُ الثَّقِيلَ، عَلَى مَنْ لَيْسَ يَخْتَمِي مِنْهُ بِرُكْنٍ رَكيْنٍ، وَعَلَى مَنْ يُوَاجِهُهُ بِلا سَنَدٍ مَتِينٍ؛ وَلِلتَّصَوُّرَاتِ السَّائِدَةِ وَالْأَفْكَارِ الشَّائِعَةِ إِحَاوُهُمَا الَّذِي يَصْعَبُ التَّخَلُّصُ مِنْهُ بِغَيْرِ الاستِقْرَارِ عَلَى حَقِيقَةٍ تَصْغُرُ فِي ظِلِّهَا تِلْكَ التَّصَوُّرَاتُ وَالْأَفْكَارُ، وَ[بَغَيْرِ] الاستِمْدَادِ مِنْ مَصْدَرٍ أَعْلَى وَأَكْبَرَ وَأَقْوَى؛ **وَالَّذِي يَقِفُ فِي وَجْهِ** **الْمَجْتَمَعِ، وَمَنْطِقَتِهِ السَّائِدِ، وَعُزْفِهِ الْعَامِّ، وَقِيَمِهِ** **واعتباراته، وأفكاره وتصوراتِهِ، وانحرافاتِهِ ونزواتِهِ،** **يَشْعُرُ بِالْغُرْبَةِ، كَمَا يَشْعُرُ بِالْوَهْنِ، مَا لَمْ يَكُنْ يَسْتَنِدُ إِلَى** **سَنَدٍ أَقْوَى مِنَ النَّاسِ، وَأَثَبَتْ مِنَ الْأَرْضِ، وَأَكْرَمَ مِنَ** **الْحَيَاةِ؛ وَاللَّهُ لَا يَتْرُكُ الْمُؤْمِنَ وَحِيدًا يُوَاجِهُ الضَّغْطَ وَيَتَوَلَّى** **بِهِ الثَّقَلَ وَيَهْدِيهِ الْوَهْنَ وَالْخُزْنَ، وَمِنْ تَمَّ يَحْيَى هَذَا** **التَّوْجِيهِ {وَلَا تَهْنُوا وَلَا تَخْزَنُوا وَأَنْتُمْ الْأَعْلَوْنَ إِنْ كُنْتُمْ** **مُؤْمِنِينَ}، يَحْيَى هَذَا التَّوْجِيهِ لِيُوَاجِهُ الْوَهْنَ، كَمَا يُوَاجِهُ** **الْخُزْنَ، وَهُمَا الشَّعُورَانِ الْمُبَاشِرَانِ اللَّذَانِ يُسَاوِرَانِ** **النَّفْسَ فِي هَذَا الْمَقَامِ، يُوَاجِهُهُمَا بِالاستِعْلَاءِ لَا بِمُجَرَّدِ** **الصَّبْرِ وَالثَّبَاتِ، الاستِعْلَاءِ الَّذِي يَنْظُرُ مِنْ عُلَى إِلَى الْقُوَّةِ** **الطَّاعِيَةِ، وَالْقِيَمِ السَّائِدَةِ، وَالتَّصَوُّرَاتِ الشَّائِعَةِ،** **وَالاعتباراتِ وَالْأَوَاضَاعِ وَالتَّقَالِيدِ وَالْعَادَاتِ، وَالْجَمَاهِيرِ** **الْمُتَجَمِّعَةِ عَلَى الضَّلَالِ؛ إِنْ الْمُؤْمِنَ هُوَ الْأَعْلَى، الْأَعْلَى**

سَنَدًا وَمَصْدَرًا، فَمَا تَكُونُ الْأَرْضُ كُلُّهَا؟ وَمَا يَكُونُ
النَّاسُ؟ وَمَا تَكُونُ الْقِيَمُ السَّائِدَةُ فِي الْأَرْضِ؟
وَالاعتباراتُ الشائعةُ عند الناسِ؟ وهو من الله يَتَلَقَّى
وإلى الله يَرْجِعُ وعلى مَنَهْجِهِ يَسِيرُ؟ وهو الأعلى
تَصَوُّرًا للقيَمِ وَالْمَوَازِينِ التي تُوزَنُ بها الحياةُ والأحداثُ
والأشياءُ والأشخاصُ، وهو الأعلى ضميرًا وشعورًا وخُلُقًا
وسُلوكًا، وهو الأعلى شريعةً ونظامًا؛ وحين يُراجِعُ
المؤمنُ كُلَّ ما عَرَفْتَهُ البشريةُ قَدِيمًا وحديثًا وَيَقِيْسُهُ
إلى شريعته ونظامه، فسيراه كُلَّهُ أَشْبَهَ شَيْءٍ بِمَحَاوِلِ
الأطفالِ وَخَبَطِ الْعُمَيَّانِ إلى جانبِ **[أَيُّ بِالنَّسْبَةِ إِلَى]**
الشريعةِ النَّاضِجَةِ وَالنَّظَامِ الْكَامِلِ، **وسينظرُ إلى**
البشرية الضالة من علٍ في عطف وإشفاق على بؤسها
وشقوتها، ولا يجدُ في نفسه إلا الاستعلاءَ على الشقوةِ
والضلال... ثم قال -أي الشيخ سيد قطب:- **[عندما]**
يَقِفُ الْمُسْلِمُ مَوْقِفَ الْمَغْلُوبِ الْمُخَرَّدِ مِنَ الْقُوَّةِ
الْمَادِيَّةِ، **فلا يُفَارِقُهُ شُعُورُهُ بِأَنَّهُ الْأَعْلَى**، وَيَنْظُرُ إِلَى
غَالِبِهِ **[أَيُّ الْمُتَغَلَّبِ عَلَيْهِ]** مِنْ عِلِّ مَا دَامَ مُؤْمِنًا،
وَيَسْتَقِينُ أَنَّهَا فِتْرَةٌ وَتَمْضِي وَأَنَّ لِلْإِيمَانِ كَرَّةً لَا مَفَرَّ
مِنْهَا، وَهَبْهَا **[أَيُّ وَاحْشِنَهَا]** كَانَتْ الْقَاضِيَّةُ فَإِنَّهُ لَا يُخْنِي
لَهَا رَأْسًا، إِنَّ النَّاسَ كُلَّهُمْ يَمُوتُونَ **أَمَّا هُوَ فَيَسْتَشْهَدُ**،
وهو يُغَادِرُ هَذِهِ الْأَرْضَ إِلَى الْجَنَّةِ، وَغَالِبُهُ **[أَيُّ وَالْمُتَغَلَّبُ**
عليه] يَغَادِرُهَا إِلَى النَّارِ، وَيَتَنَانُ شَتَانٌ، وَهُوَ يَسْمَعُ نِدَاءَ
رَبِّهِ الْكَرِيمِ {لَا يَغُرُّكَ تَقَلُّبُ الَّذِينَ كَفَرُوا فِي الْبِلَادِ،
مَتَاعٌ قَلِيلٌ ثُمَّ مَأْوَاهُمْ جَهَنَّمُ، وَبِئْسَ الْمِهَادُ، لَكِنَّ الَّذِينَ
اتَّقَوْا رَبَّهُمْ لَهُمْ جَنَّاتٌ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ
فِيهَا نُزُلًا مِّنْ عِنْدِ اللَّهِ، وَمَا عِنْدَ اللَّهِ خَيْرٌ لِلْأَبْرَارِ}،
وَتَسُوذُ الْمَجْتَمَعُ عَقَائِدُ وَتَصَوِّرَاتُ وَقِيَمٌ وَأَوْضَاعُ كُلُّهَا
مُغَايِرٌ لِعَقِيدَتِهِ وَتَصَوُّرِهِ وَقِيَمِهِ وَمَوَازِينِهِ، **فلا يُفَارِقُهُ**
شُعُورُهُ بِأَنَّهُ الْأَعْلَى، وبأن هؤلاء كلهم في المَوْقِفِ
الدُّونِ، وَيَنْظُرُ إِلَيْهِمْ مِنْ عِلِّ فِي كَرَامَةٍ وَاعْتِرَازٍ، وَفِي

رَحْمَةً كَذَلِكَ وَعَظْفٍ، وَرَغْبَةً فِي هِدَايَتِهِمْ إِلَى الْخَيْرِ
الَّذِي مَعَهُ، وَرَفَعَهُمْ إِلَى الْأَفُقِ الَّذِي يَعِيشُ فِيهِ؛ وَيَضِجُ
الْبَاطِلُ وَيَضْحَبُ، وَيَرْفَعُ صَوْتَهُ وَيَنْفُسُ رِيْشَهُ، وَتُحِيطُ بِهِ
الْهَالَاتُ الْمُضْطَنَّةُ الَّتِي تَغْشَى عَلَى الْأَبْصَارِ وَالْبَصَائِرِ
فَلَا تَرَى مَا وَرَاءَ الْهَالَاتِ مِنْ قُبْحِ شَائِهِ **[أَيُّ قَبِيحٍ]** دَمِيمٍ،
وَقَجْرٍ كَالِحٍ **[أَيُّ بَاهِتٍ]** لَيْئِمٍ، وَيَنْتَظِرُ الْمُؤْمِنُ مِنْ عَمَلٍ إِلَى
الْبَاطِلِ الْمُتَنَفِّسِ، وَإِلَى الْجُمُوعِ الْمَخْدُوعَةِ، فَلَا يَهْنُ وَلَا
يَخْزَنُ، وَلَا يَنْقُصُ إِصْرَارُهُ عَلَى الْحَقِّ الَّذِي مَعَهُ، وَتَبَائِهِ
عَلَى الْمَنْهَجِ الَّذِي يَتَّبِعُهُ، وَلَا تَضْعُفُ رَغْبَتُهُ كَذَلِكَ فِي
هِدَايَةِ الضَّالِّينَ وَالْمَخْدُوعِينَ؛ وَيَغْرَقُ الْمُجْتَمَعُ فِي
شَهَوَاتِهِ الْهَائِلَةِ، وَيَمُضِي مَعَ نَزَوَاتِهِ الْخَلِيعَةِ، وَيَلْصَقُ
بِالْوَحْلِ وَالطِّينِ، حَاسِبًا أَنَّهُ يَسْتَمْتِعُ وَيَنْطَلِقُ مِنَ الْأَغْلَالِ
وَالْقِيُودِ، وَتَعْرِزُ فِي مِثْلِ هَذَا الْمُجْتَمَعِ كُلُّ مُنْعَةٍ بَرِيئَةٍ
وَكُلُّ طَيِّبَةٍ خَلَالٍ، وَلَا يَبْقَى إِلَّا الْمَشْرُوعُ الْأَسْنُ **[أَيُّ
النَّيْنِ]**، وَإِلَّا الْوَحْلُ وَالطِّينُ، وَيَنْتَظِرُ الْمُؤْمِنُ مِنْ عَمَلٍ إِلَى
الْغَارِقِينَ فِي الْوَحْلِ اللَّاصِقِينَ بِالطِّينِ، وَهُوَ مُفْرَدٌ
وَجِيدٌ، فَلَا يَهْنُ وَلَا يَخْزَنُ، وَلَا تُرَاوِدُهُ نَفْسُهُ أَنْ يَخْلَعَ
رِدَائَهُ النَّظِيفَ الطَّاهَرَ وَيَنْعَمِسَ فِي الْحَمَاءِ **[الْحَمَاءُ هِيَ
الطِّينُ الْأَسْوَدُ الْمُتَنَبِّئُ]**، وَهُوَ الْأَعْلَى بِمُنْعَةِ الْإِيمَانِ وَلَدَةِ
الْيَقِينِ... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ سَيِّدِ قُطْبٍ-: وَيَقِفُ
الْمُؤْمِنُ قَائِمًا عَلَى دِينِهِ كَالْقَابِضِ عَلَى الْجَمْرِ فِي
الْمُجْتَمَعِ الشَّارِدِ عَنِ الدِّينِ، وَعَنِ الْقَضِيلَةِ، وَعَنِ الْقِيمِ
الْعُلْيَا، وَعَنِ الْأَهْتِمَامَاتِ النَّبِيلَةِ، وَعَنِ كُلِّ مَا هُوَ طَاهِرٌ
نَظِيفٌ جَمِيلٌ، وَيَقِفُ الْآخَرُونَ هَازِلِينَ بِوُقُوفِهِ، سَاخِرِينَ
مِنْ تَصَوُّرَاتِهِ، ضَاجِحِينَ مِنْ قِيَمِهِ، فَمَا يَهْنُ الْمُؤْمِنُ وَهُوَ
يَنْتَظِرُ مِنْ عَمَلٍ إِلَى السَّاخِرِينَ وَالْهَازِلِينَ وَالضَّاجِحِينَ،
وَهُوَ يَقُولُ -كَمَا قَالَ وَاحِدٌ مِنَ الرَّهْطِ الْكِرَامِ الَّذِينَ
سَبَقُوهُ فِي مَوْكِبِ الْإِيمَانِ الْعَرِيقِ الْوَضِيِّ **[أَيُّ
الْمُشْرِقِ]**، فِي الطَّرِيقِ اللَّاحِبِ **[أَيُّ الْوَاضِحِ الْمُسْتَقِيمِ]**
الطَّوِيلِ، **[وَهُوَ]** نُوحٌ عَلَيْهِ السَّلَامُ - {إِنْ تَسَخَّرُوا مِنَّا فَإِنَّا

تَسْخَرُ مِنْكُمْ كَمَا تَسْخَرُونَ}، وهو يَرَى نِهَآيَةَ الْمَوْكِبِ الْوَضِيءِ، وَنِهَآيَةَ الْقَافِلَةِ الْبَائِسَةِ، فِي قَوْلِهِ تَعَالَى {إِنَّ الَّذِينَ أَجْرَمُوا كَانُوا مِنَ الَّذِينَ آمَنُوا يَضْحَكُونَ، وَإِذَا مَرُّوا بِهِمْ يَتَغَامَزُونَ، وَإِذَا انْقَلَبُوا إِلَىٰ أَهْلِهِمْ انْقَلَبُوا فَكِهِينَ، وَإِذَا رَأَوْهُمْ قَالُوا إِنَّ هَؤُلَاءِ لَضَالُونَ، وَمَا أَرْسَلُوا عَلَيْهِمْ حَافِظِينَ، فَاَلْيَوْمَ الَّذِينَ آمَنُوا مِنَ الْكُفَّارِ يَضْحَكُونَ، عَلَى الْأَرَائِكِ يَنْظُرُونَ، هَلْ ثَوَابَ الْكُفَّارِ مَا كَانُوا يَفْعَلُونَ}...

ثم قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ سَيِّدِ قُطْبٍ-: إِنَّ الْمُؤْمِنَ لَا يَسْتَمِدُّ قِيَمَهُ وَتَصَوُّرَاتِهِ وَمَوَازِينَهُ مِنَ النَّاسِ حَتَّى يَأْسَى عَلَى تَقْدِيرِ النَّاسِ، إِنَّمَا يَسْتَمِدُّهَا مِنْ رَبِّ النَّاسِ وَهُوَ خَيْرُهَا وَكَافِيهِ؛ إِنَّهُ لَا يَسْتَمِدُّهَا مِنْ شَهَوَاتِ الْخَلْقِ حَتَّى يَتَّزَجَّحَ مَعَ شَهَوَاتِ الْخَلْقِ، وَإِنَّمَا يَسْتَمِدُّهَا مِنْ مِيزَانِ الْحَقِّ الثَّابِتِ الَّذِي لَا يَتَّزَجَّحُ وَلَا يَمِيلُ، **فَأَنَّى يَجِدُ فِي نَفْسِهِ وَهَنًا أَوْ يَجِدُ فِي قَلْبِهِ حُزْنًا وَهُوَ مَوْصُولٌ بِرَبِّ النَّاسِ وَمِيزَانِ الْحَقِّ؟، إِنَّهُ عَلَى الْحَقِّ، فَمَاذَا بَعْدَ الْحَقِّ إِلَّا الضَّلَالُ؟، وَلَيْكُنْ لِلضَّلَالِ سُلْطَانُهُ، وَلَيْكُنْ لَهُ هَيْلُهُ وَهَيْلَمَانُهُ [الْمُرَادُ بِالْهَيْلِ وَالْهَيْلَمَانِ الْمَالُ الْكَثِيرُ]، وَلَيْكُنْ مَعَهُ جُمُوعُهُ وَجَمَاهِيرُهُ، إِنْ هَذَا لَا يُغَيِّرُ مِنَ الْحَقِّ شَيْئًا، إِنَّهُ [أَيُّ الْمُؤْمِنِ] عَلَى الْحَقِّ وَلَيْسَ بَعْدَ الْحَقِّ إِلَّا الضَّلَالُ، وَلَنْ يَخْتَارَ مُؤْمِنُ الضَّلَالِ عَلَى الْحَقِّ -وَهُوَ مُؤْمِنٌ- وَلَنْ يَغْدِلَ بِالْحَقِّ الضَّلَالُ كَائِنَةً مَا كَانَتْ الْمُلَابَسَاتُ وَالْأَحْوَالُ... ثم قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ سَيِّدِ قُطْبٍ-: إِنَّ قِصَّةَ أَصْحَابِ الْأَخْذُودِ -كَمَا وَرَدَتْ فِي سُورَةِ الْبُرُوجِ- حَقِيقَةٌ بَأَنَّ يَتَأَمَّلَهَا الْمُؤْمِنُونَ الدَّاعُونَ إِلَى اللَّهِ فِي كُلِّ أَرْضٍ وَفِي كُلِّ جِيلٍ، إِنَّهَا قِصَّةُ فِتْنَةٍ آمَنَتْ بِرَبِّهَا، وَاسْتَعْلَتْ حَقِيقَةَ إِيْمَانِهَا، ثُمَّ تَعَرَّضَتْ لِلْفِتْنَةِ مِنْ أَعْدَاءِ جَبَّارِينَ بَطَاشِينَ، **وَقَدْ ارْتَفَعَ الْإِيْمَانُ بِهَذِهِ الْقُلُوبِ عَلَى الْفِتْنَةِ، وَانْتَصَرَتْ فِيهَا الْعَقِيدَةُ عَلَى الْحَيَاةِ، فَلَمْ تَرْضَحْ لِتَهْدِيدِ الْجَبَّارِينَ الطُّغَاةِ، وَلَمْ تُفْتَنْ عَنْ دِينِهَا وَهِيَ تُحْرَقُ بِالنَّارِ حَتَّى تَمُوتَ؛ لَقَدْ تَخَرَّرَتْ هَذِهِ الْقُلُوبُ مِنْ****

عُبُودِيَّتِهَا لِلْحَيَاةِ، فَلَمْ يَسْتَدِلَّهَا حُبُّ الْبَقَاءِ وَهِيَ تُعَايِنُ
 الْمَوْتَ بِهَذِهِ الطَّرِيقَةِ الْبَشِيعَةِ، وَانْطَلَقَتْ مِنْ قِيُودِ
 الْأَرْضِ وَجَوَادِبِهَا جَمِيعًا وَارْتَفَعَتْ عَلَى ذَوَاتِهَا بِانْتِصَارِ
 الْعَقِيدَةِ عَلَى الْحَيَاةِ فِيهَا **[أَيُّ فِي الْأَرْضِ]**؛ وَفِي مُقَابِلِ
 هَذِهِ الْقُلُوبِ الْمُؤْمِنَةِ الْخَيْرَةِ الرَّفِيعَةِ الْكَرِيمَةِ هُنَاكَ
 حِيلَاتٌ جَادَةٌ شَرِيرَةٌ مُجْرِمَةٌ لَيْيَمَةٌ، وَجَلَسَ أَصْحَابُ هَذِهِ
 الْحِيلَاتِ عَلَى النَّارِ يَشْهَدُونَ كَيْفَ يَتَعَذَّبُ الْمُؤْمِنُونَ
 وَيَتَأَلَمُونَ، جَلَسُوا يَتَلَهَّوْنَ بِمَنْظَرِ الْحَيَاةِ تَأْكُلُهَا النَّارُ،
 وَالْأَنَاسِي الْكَرَامُ يَتَحَوَّلُونَ وَقُودًا وَثَرَابًا، وَكُلَّمَا أَلْقَى
 فَتًى أَوْ فَتَاةً، صَبِيَّةً أَوْ عَجُوزًا، طِفْلًا أَوْ شَيْخًا، مِنْ
 الْمُؤْمِنِينَ الْخَيْرِينَ الْكَرَامِ فِي النَّارِ، ارْتَفَعَتِ النَّشُوءُ
 الْخَسِيسَةُ فِي نُفُوسِ الطَّغَاةِ؛ هَذَا حَادِثٌ بَشِعٌ انْتَكَسَتْ
 فِيهِ حِيلَاتُ الطَّغَاةِ، فَرَاخَتْ تَلْتَدُ مَشْهَدَ التَّعْذِيبِ الْمُرَوِّعِ
 الْعَنِيفِ بِهَذِهِ الْخَسَاسَةِ الَّتِي لَمْ يَزَيَّكْسِنْ فِيهَا وَخْشٌ قَطُّ،
 فَالْوَحْشُ يَفْتَرِسُ لِيَفْتَاتَ، لَا لِيَلْتَدُ أَلَامَ الْفَرِيسَةِ فِي لُومٍ
 وَخِسَةٍ، وَهُوَ حَادِثٌ ارْتَفَعَتْ فِيهِ أَرْوَاحُ الْمُؤْمِنِينَ
 وَتَخَرَّرَتْ وَانْطَلَقَتْ إِلَى ذَلِكَ الْأَوْجِ **[أَيُّ أَعْلَى الْمَرَاتِبِ]**
 السَّامِيِّ الرَّفِيعِ، الَّذِي تَشْرَفُ بِهِ الْبَشَرِيَّةُ فِي جَمِيعِ
 الْأَجْيَالِ وَالْعُصُورِ؛ فِي حِسَابِ الْأَرْضِ يَبْدُو أَنَّ الطُّغْيَانَ
 قَدْ انْتَصَرَ عَلَى الْإِيمَانِ، وَإِنَّ هَذَا الْإِيمَانَ الَّذِي بَلَغَ
 الذُّرُوءَ الْعَالِيَةَ فِي نُفُوسِ الْفِتَّةِ الْخَيْرَةِ الْكَرِيمَةِ الثَّابِتَةِ
 الْمُسْتَعْلِيَةِ، لَمْ يَكُنْ لَهُ وَزْنٌ وَلَا حِسَابٌ فِي الْمَعْرَكَةِ
 الَّتِي دَارَتْ بَيْنَ الْإِيمَانِ وَالطُّغْيَانِ؛ وَلَا تَذَكُّرُ الزُّوَايَاتِ
 الَّتِي وَرَدَتْ فِي هَذَا الْحَادِثِ، كَمَا لَا تَذَكُّرُ النُّصُوصُ
 الْقُرْآنِيَّةُ، أَنَّ اللَّهَ قَدْ أَخَذَ أَوْلَئِكَ الطَّغَاةَ فِي الْأَرْضِ
 بِجَرِيمَتِهِمُ الْبَشِيعَةِ، كَمَا أَخَذَ قَوْمَ نُوحٍ وَقَوْمَ هُودٍ وَقَوْمَ
 صَالِحٍ وَقَوْمَ شُعَيْبٍ وَقَوْمَ لُوطٍ، أَوْ كَمَا أَخَذَ فِرْعَوْنَ
 وَجُنُودَهُ أَخَذَ عَزِيزَ مُقْتَدِرٍ، فَفِي حِسَابِ الْأَرْضِ تَبْدُو هَذِهِ
 الْخَاتِمَةُ أَسِيفَةً **[أَيُّ حَزِينَةً]** أَلِيْمَةً، أَفْهَكَدَا يَنْتَهِي الْأَمْرُ؟،
 وَتَذْهَبُ الْفِتَّةُ الْمُؤْمِنَةُ الَّتِي ارْتَفَعَتْ إِلَى ذُرُوءِ الْإِيمَانِ،

تَذْهَبُ مَعَ آلِمِهَا الْفَاجِعَةِ فِي الْأَخْذُودِ؟، بَيْنَمَا تَذْهَبُ
 الْفِتْنَةُ الْبَاغِيَّةُ نَاجِيَةً؟؛ حِسَابُ الْأَرْضِ يَحِيكَ فِي الصَّدْرِ
 شَيْئًا أَمَامَ هَذِهِ الْخَاتِمَةِ الْأَسِيفَةِ، وَلَكِنَّ الْقِرَانَ يُعَلِّمُ
 الْمُؤْمِنِينَ شَيْئًا آخَرَ، وَيَكْشِفُ لَهُمْ عَنْ حَقِيقَةِ آخَرَى،
 وَيُبَصِّرُهُمْ بِطَبِيعَةِ الْقِيَمِ الَّتِي يَزُنُونَ بِهَا، وَبِمَجَالِ
 الْمَعْرَكَةِ الَّتِي يَخُوضُونَهَا، إِنَّ الْحَيَاةَ وَسَائِرَ مَا يُلَاسِطُهَا
 مِنْ لَذَائِدَ وَآلَمٍ، وَمِنْ مَتَاعٍ [أَيُّ تَمَتُّعٍ] وَحِزْمَانٍ، **لَيْسَتْ**
هِيَ الْقِيَمَةُ الْكُبْرَى فِي الْمِيزَانِ، وَلَيْسَتْ هِيَ السِّلْعَةُ
الَّتِي تُقَرَّرُ حِسَابَ الرِّيحِ وَالْخَسَارَةِ، وَالنَّصْرُ لَيْسَ
 مَقْصُورًا عَلَى الْغَلْبَةِ الظَّاهِرَةِ، فَهَذِهِ صُورَةٌ وَاحِدَةٌ مِنْ
 صُورِ النَّصْرِ الْكَثِيرَةِ، إِنَّ الْقِيَمَةَ الْكُبْرَى فِي مِيزَانِ اللَّهِ
هِيَ قِيَمَةُ الْعَقِيدَةِ، وَإِنَّ السِّلْعَةَ الرَّائِجَةَ فِي سُوقِ اللَّهِ
هِيَ سِلْعَةُ الْإِيمَانِ، وَإِنَّ النَّصْرَ فِي أَرْفَعِ صُورِهِ هُوَ
اِنتِصَارُ الرُّوحِ عَلَى الْمَادَّةِ، وَانْتِصَارُ الْعَقِيدَةِ عَلَى الْآلَمِ،
وَانْتِصَارُ الْإِيمَانِ عَلَى الْفِتْنَةِ، وَفِي هَذَا الْحَادِثِ اِنتَصَرَتْ
 أَرْوَاحُ الْمُؤْمِنِينَ عَلَى الْخَوْفِ وَالْآلَمِ، وَانْتَصَرَتْ عَلَى
 جَوَاذِبِ الْأَرْضِ وَالْحَيَاةِ، وَانْتَصَرَتْ عَلَى الْفِتْنَةِ، اِنتَصَارًا
 يُشْرِفُ الْجَنَسَ الْبَشَرِيَّ كُلَّهُ فِي جَمِيعِ الْأَعْصَارِ، وَهَذَا هُوَ
 الْاِنتِصَارُ، إِنَّ النَّاسَ جَمِيعًا يَمُوتُونَ، وَتُخْتَلِفُ الْأَسْبَابُ،
وَلَكِنَّ النَّاسَ جَمِيعًا لَا يَنْتَصِرُونَ هَذَا الْاِنتِصَارَ، وَلَا
يَرْتَفِعُونَ هَذَا الْاِرْتِفَاعَ، وَلَا يَتَخَرَّرُونَ هَذَا التَّخَرُّرَ، وَلَا
يَنْتَلِقُونَ هَذَا الْاِنْتِلَاقَ إِلَى هَذِهِ الْأَفَاقِ، إِنَّمَا هُوَ اخْتِيَارُ
 اللَّهِ وَتَكْرِيمُهُ لِفِتْنَةٍ كَرِيمَةٍ مِنْ عِبَادِهِ لِتُشَارِكَ النَّاسَ فِي
 الْمَوْتِ، وَتُنْفَرِدُ دُونَ النَّاسِ فِي الْمَجْدِ، الْمَجْدِ فِي الْمَلَأِ
 الْأَعْلَى، وَفِي دُنْيَا النَّاسِ أَيْضًا، إِذَا نَحْنُ وَصَعْنَا فِي
 الْحِسَابِ نَظْرَةَ الْأَجْيَالِ بَعْدَ الْأَجْيَالِ، لَقَدْ كَانَ فِي
 اسْتِطَاعَةِ الْمُؤْمِنِينَ أَنْ يَنْجُوا بِحَيَاتِهِمْ فِي مُقَابِلِ
 الْهَزِيمَةِ [يَعْنِي الْهَزِيمَةَ (الظَّاهِرَةَ) إِذَا تَرَخَّصُوا]
 لِإِيمَانِهِمْ، وَلَكِنْ كَمْ كَانُوا يَخْسَرُونَ هُمْ أَنْفُسُهُمْ؟، وَكَمْ
 كَانَتْ الْبَشَرِيَّةُ كُلُّهَا تَخْسَرُ؟، كَمْ كَانُوا يَخْسَرُونَ وَهُمْ

يَقْتُلُونَ هَذَا الْمَعْنَى الْكَبِيرَ، مَعْنَى زَهَادَةِ الْحَيَاةِ [أَيِ
 الزُّهْدِ فِي الْحَيَاةِ] بَلَا عَقِيدَةٍ، وَبَشَاعَتِهَا [أَيِ
 وَاسْتِبْشَاعِهَا] بَلَا حُرِّيَّةٍ، وَانْحِطَاطِهَا حِينَ يُسَيِّطِرُ الطُّغَاةُ
 عَلَى الْأَرْوَاحِ بَعْدَ سَيِّطَرَتِهِمْ عَلَى الْأَجْسَادِ؟، إِنَّهُ مَعْنَى
 كَرِيمٌ جَدًّا وَمَعْنَى كَبِيرٌ جَدًّا هَذَا الَّذِي رِيحُوهُ وَهُمْ بَعْدُ
 فِي الْأَرْضِ، رِيحُوهُ وَهُمْ يَحْدُونُ مَسَّ النَّارِ، فَتَحْتَرِقُ
 أَجْسَادُهُمُ الْفَانِيَّةُ، وَيَنْتَصِرُ هَذَا الْمَعْنَى الْكَرِيمُ الَّذِي
 تُزَكِّيهِ النَّارُ، ثُمَّ إِنَّ مَجَالَ الْمَعْرَكَةِ لَيْسَ هُوَ الْأَرْضُ
 وَحْدَهَا، وَلَيْسَ هُوَ الْحَيَاةُ الدُّنْيَا وَحْدَهَا، وَشُهُودُ الْمَعْرَكَةِ
 لَيْسُوا هُمُ النَّاسُ فِي حَيْلٍ مِنَ الْأَجْيَالِ، إِنَّ الْمَلَأَ الْأَعْلَى
 يُشَارِكُ فِي أَحْدَاثِ الْأَرْضِ وَيَشْهَدُهَا وَيَشْهَدُ عَلَيْهَا،
 وَيَزِنُهَا بِمِيزَانٍ غَيْرِ مِيزَانِ الْأَرْضِ، وَالْمَلَأَ الْأَعْلَى يَضُمُّ
 مِنَ الْأَرْوَاحِ الْكَرِيمَةِ أَضْعَافَ أَضْعَافٍ مَا تَضُمُّ الْأَرْضُ مِنَ
 النَّاسِ، وَمَا مِنْ شَيْءٍ أَنْ تَنَاءَ الْمَلَأَ الْأَعْلَى وَتَكْرِيْمَهُ أَكْبَرُ
 وَأَرْجَحُ فِي أَيِّ مِيزَانٍ مِنْ رَأْيِ أَهْلِ الْأَرْضِ وَتَقْدِيرِهِمْ
 عَلَى الْإِطْلَاقِ، وَبَعْدَ ذَلِكَ كُلِّهِ هُنَاكَ الْآخِرَةُ، وَهِيَ الْمَجَالُ
 الْأَصِيلُ الَّذِي يَلْحَقُ بِهِ مَجَالُ الْأَرْضِ، وَلَا يَنْفَصِلُ عَنْهُ، لَا
 فِي الْحَقِيقَةِ الْوَاقِعَةِ، وَلَا فِي حِسِّ الْمُؤْمِنِ بِهِذِهِ
 الْحَقِيقَةِ، فَالْمَعْرَكَةُ إِذَنْ لَمْ تَنْتَهَ، وَخَاتَمْتُهَا الْحَقِيقَةُ لَمْ
 تَحْثُ بَعْدُ، وَالْحُكْمُ عَلَيْهَا بِالْجُزْءِ الَّذِي عُرِضَ مِنْهَا عَلَى
 الْأَرْضِ حُكْمٌ غَيْرُ صَحِيحٍ، لِأَنَّهُ حُكْمٌ عَلَى الشَّطْرِ [أَيِ
 الْجُزْءِ] الصَّغِيرِ مِنْهَا وَالشَّطْرُ الزَّهِيدِ. انْتَهَى بِاخْتِصَارٍ.

(9) وَقَالَ الشَّيْخُ أَبُو مُحَمَّدٍ الْمُقَدَّسِي فِي (مِلَّةِ إِبْرَاهِيمَ):
 يَقُولُ تَعَالَى عَنْ مِلَّةِ إِبْرَاهِيمَ {وَمَنْ يَرْغَبْ عَنْ مِلَّةِ
 إِبْرَاهِيمَ إِلَّا مَنْ سَفِهَ نَفْسَهُ}، وَيَقُولُ أَيْضًا مُخَاطَبًا نَبِيَّهِ
 مُحَمَّدًا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ {ثُمَّ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ أَنْ اتَّبِعْ
 مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا، وَمَا كَانَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ}، بِهِذِهِ
 النَّصِيحَةُ وَبِهَذَا الْوُضُوحِ بَيَّنَّ اللَّهُ تَعَالَى لَنَا الْمِنْهَاجَ
 وَالطَّرِيقَ، فَالطَّرِيقُ الصَّحِيحُ وَالْمِنْهَاجُ الْقَوِيمُ هُوَ مِلَّةُ

إِبْرَاهِيمَ، لَا غُمُوضَ فِي ذَلِكَ وَلَا التَّيَاسُّ، وَمَنْ يَرْغَبُ عَنْ
هَذِهِ الطَّرِيقِ بِحُجَّةٍ مَضْلُحَةٍ الدَّعْوَةِ أَوْ أَنَّ سُلُوكَهَا يَجُرُّ
فِتْنًا وَوَيْلَاتٍ عَلَى الْمُسْلِمِينَ أَوْ غَيْرَ ذَلِكَ مِنَ الْمَزَاجِ
الْخَوَفَاءِ [الَّتِي يَدَّعِيهَا أَذْعِيَاءُ السَّلَفِيَّةِ (الَّذِينَ يَحْمِلُونَ
فِكْرَ الْمُزْجِيَّةِ) وَجَمَاعَةُ الْإِخْوَانِ الْمُسْلِمِينَ (الَّذِينَ
يَحْمِلُونَ فِكْرَ الْمَدْرَسَةِ الْعَقْلِيَّةِ الْاِغْتِرَالِيَّةِ)] الَّتِي يُلْقِيهَا
الشَّيْطَانُ فِي نُفُوسِ صُغَفَاءِ الْإِيمَانِ، **فَهُوَ سَفِيهُ مَغْرُورٌ**
يَظُنُّ نَفْسَهُ أَعْلَمَ بِأَسْلُوبِ الدَّعْوَةِ مِنْ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ
السَّلَامُ وَالسَّلَامُ الَّذِي زَكَاهُ اللَّهُ فَقَالَ {وَلَقَدْ آتَيْنَا
إِبْرَاهِيمَ رُشْدَهُ}، وَقَالَ {وَلَقَدْ اضْطَفَيْنَاهُ فِي الدُّنْيَا،
وَإِنَّهُ فِي الْآخِرَةِ لَمِنَ الصَّالِحِينَ}، وَزَكَّى دَعْوَتَهُ لَنَا وَأَمَرَ
خَاتَمَ الْأَنْبِيَاءِ وَالْمُرْسَلِينَ بِاتِّبَاعِهَا، وَجَعَلَ السَّفَاهَةَ
وَصُغَا لِكُلِّ مَنْ رَغِبَ عَنْ طَرِيقِهِ وَمَنْهَجِهِ؛ **وَمِلَّةُ إِبْرَاهِيمَ**
هِيَ إِخْلَاصُ الْعِبَادَةِ لِلَّهِ وَخُدَّةُ (بِكُلِّ مَا تَخُويهِ كَلِمَةُ
الْعِبَادَةِ مِنْ مَعَانٍ)، وَالْبَرَاءَةُ مِنَ الشَّرِكِ وَأَهْلِهِ، وَهَذَا هُوَ
التَّوْحِيدُ الَّذِي دَعَا إِلَيْهِ الرَّسُلُ صَلَوَاتُ اللَّهِ وَسَلَامُهُ
عَلَيْهِمْ أَجْمَعِينَ، وَهُوَ مَعْنَى (لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ)، إِخْلَاصُ،
وَتَوْحِيدُ وَإِفْرَادُ لِلَّهِ عَزَّ وَجَلَّ فِي الْعِبَادَةِ، وَالْوَلَاءُ لِدِينِهِ
وَأَوْلِيَائِهِ، وَكُفْرُ وَبَرَاءَةٌ مِنْ كُلِّ مَعْبُودٍ سِوَاهُ وَمُعَادَاةُ
أَعْدَائِهِ، فَهُوَ تَوْحِيدٌ اِعْتِقَادِيٌّ وَعَمَلِيٌّ فِي أَنْ وَاحِدٌ،
فَسُورَةُ (الإِخْلَاصِ) دَلِيلٌ عَلَى الْاِعْتِقَادِيِّ مِنْهُ، وَسُورَةُ
(الْكَافِرُونَ) دَلِيلٌ عَلَى الْعَمَلِيِّ، وَكَانَ النَّبِيُّ صَلَوَاتُ اللَّهِ
وَسَلَامُهُ عَلَيْهِ يُكْثِرُ مِنَ الْقِرَاءَةِ بِهَاتَيْنِ السُّورَتَيْنِ وَيُدَاوِمُ
عَلَيْهِمَا - فِي سُنَّةِ الْفَجْرِ وَغَيْرِهَا - لِأَهَمِّيَّتِهِمَا الْبَالِغَةِ... ثُمَّ
قَالَ - أَيْ الشَّيْخُ الْمُقَدَّسِي -: وَقَدْ يَظُنُّ ظَانٌ أَنَّ مِلَّةَ
إِبْرَاهِيمَ هَذِهِ تَتَحَقَّقُ فِي زَمَانِنَا هَذَا بِدِرَاسَةِ التَّوْحِيدِ
وَمَعْرِفَةِ أَقْسَامِهِ وَأَنْوَاعِهِ الثَّلَاثَةِ مَعْرِفَةً نَظَرِيَّةً وَحَسْبُ،
مَعَ السَّكُوتِ عَنْ أَهْلِ الْبَاطِلِ وَعَدَمِ اِعْلَانِ وَإِظْهَارِ
الْبَرَاءَةِ مِنْ بَاطِلِهِمْ، فَلِمَثَلِ هَؤُلَاءِ تَقُولُ، لَوْ أَنَّ مِلَّةَ
إِبْرَاهِيمَ كَانَتْ هَكَذَا لَمَا أَلْقَاهُ قَوْمُهُ مِنْ أَجْلِهَا فِي النَّارِ،

بَلْ رُبَّمَا لَوْ أَنَّهُ دَاهَنَهُمْ وَسَكَتَ عَنْ بَعْضِ بَاطِلِهِمْ وَلَمْ يُسَفِّهْ آلِهَتَهُمْ وَلَا أَعْلَنَ الْعَدَاوَةَ لَهُمْ وَاکْتَفَى بِتَوْحِيدِ نَظَرِي يَتَدَارِسُهُ مَعَ أَتْبَاعِهِ تَدَارُسًا لَا يَخْرُجُ إِلَى الْوَاقِعِ الْعَمَلِيِّ مُتَمَثِّلًا **بِالْوَلَاءِ وَالْبَرَاءِ وَالْحُبِّ وَالْبُغْضِ وَالْمُعَادَاةِ وَالْهَجْرَانِ فِي اللَّهِ**، رُبَّمَا لَوْ أَنَّهُ فَعَلَ ذَلِكَ لَفَتَحُوا لَهُ جَمِيعَ الْأَبْوَابِ، بَلْ رُبَّمَا أَسَّسُوا لَهُ مَدَارِسَ وَمَعَاهِدَ -كَمَا فِي زَمَانِنَا- يُدْرَسُ فِيهَا هَذَا التَّوْحِيدُ النَّظَرِيُّ، وَلِرُبَّمَا وَضَعُوا عَلَيْهَا لَفِتَاتَ صَخْمَةٍ وَسَمَّوْهَا (مَدْرَسَةً -أَوْ مَعَهَدَ- التَّوْحِيدِ، وَكَلِيَّةَ الدَّعْوَةِ وَأَصُولِ الدِّينِ) وَمَا إِلَى ذَلِكَ، فَهَذَا كُلُّهُ لَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يُؤَثِّرُ فِيهِمْ مَا دَامَ لَا يَخْرُجُ إِلَى الْوَاقِعِ وَالتَّطْبِيقِ، وَلَوْ خَرَجَتْ لَهُمْ هَذِهِ الْجَامِعَاتُ وَالْمَدَارِسُ وَالْكَلِيَّاتُ أَلْفَ الْأَطْرُوحَاتِ وَرَسَائِلِ الْمَاجِسْتِيرِ وَالذَّكُورَةِ فِي الْإِخْلَاصِ وَالتَّوْحِيدِ وَالدَّعْوَةِ، لَمَّا أَنْكَرُوا ذَلِكَ عَلَيْهَا، بَلْ لَبَارَكُوهَا وَمَنْحُوا أَصْحَابَهَا جَوَائِزَ وَشَهَادَاتٍ وَأَلْقَابًا صَخْمَةً مَا دَامَتْ **لَا تَتَعَرَّضُ لِبَاطِلِهِمْ وَحَالِهِمْ وَوَاقِعِهِمْ**، وَمَا دَامَتْ **عَلَى ذَلِكَ الْحَالِ الْمَمْسُوحِ**، يَقُولُ الشَّيْخُ عَبْدِاللطيفِ بْنُ عَبْدِالرحمنِ [بن حسن بن محمد بن عبدالوهاب] فِي (الدرر السنية) { لَا يُتَصَوَّرُ أَنَّ -أَحَدًا- يَعْرِفُ التَّوْحِيدَ وَيَعْمَلُ بِهِ وَلَا يُعَادِي الْمُشْرِكِينَ، وَمَنْ لَمْ يُعَادِهِمْ لَا يُقَالُ لَهُ (عَرَفَ التَّوْحِيدَ وَعَمِلَ بِهِ) } ... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الْمُقَدَّسِيِّ-: وَكَذَلِكَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، لَوْ أَنَّهُ سَكَتَ فِي بَإِئِ الْأَمْرِ عَنِ تَسْفِيهِ أَخْلَامِ قُرَيْشٍ، وَالتَّعَرُّضِ لِآلِهَتِهِمْ وَعَيْبِهَا، وَلَوْ أَنَّهُ -جَاشَاهُ- كَتَمَ الْآيَاتِ الَّتِي فِيهَا تَسْفِيهِ لِمَعْبُودَاتِهِمْ كَاللَّاتِ وَالْعُزَّى وَمَنَاةَ الثَّالِثَةِ الْأُخْرَى، وَالْآيَاتِ الَّتِي تَتَعَرَّضُ لِأَبِي لَهَبٍ وَالْوَلِيدِ [هُوَ الْوَلِيدُ بْنُ الْمُغِيرَةِ، أَبُو خَالِدِ بْنِ الْوَلِيدِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَعَمُّ أَبِي جَهْلٍ (عَمْرُو بْنُ هِشَامِ بْنِ الْمُغِيرَةِ)]، وَقَدْ نَزَلَ فِيهِ قَوْلُهُ تَعَالَى { سَآصِلِيهِ سَقَرًا } [وغيرهما، وَكَذَا آيَاتِ الْبَرَاءَةِ مِنْهُمْ وَمِنْ دِينِهِمْ وَمَعْبُودَاتِهِمْ -وَمَا أَكْثَرَهَا- كَسُورَةِ

(الكافرون) وغيرها، لو فَعَلَ ذلك، وحَاشَا من ذلك، لَجَالَسُوهُ وَلَا كَرَمُوهُ وَقَرَّبُوهُ، وَلَمَّا وَضَعُوا عَلَى رَأْسِهِ سَلَى [قَالَ النَّوَوِيُّ فِي (شَرْحِ صَحِيحِ مُسْلِمٍ): (السَّلَى) اللَّفَاقَةُ الَّتِي يَكُونُ فِيهَا الْوَلَدُ فِي بَطْنِ النَّاقَةِ وَسَائِرِ الْخَيَوانِ، وَهِيَ مِنَ الْأَدَمِيَّةِ (الْمَشِيمَةِ). انْتَهَى بِاخْتِصَارٍ الْخُزُورِ وَهُوَ سَاجِدٌ، وَلَمَّا حَصَلَ لَهُ مَا حَصَلَ مِنْ أَذَاهُمْ مِمَّا هُوَ مَبْسُوطٌ وَمَذْكُورٌ فِي الثَّابِتِ مِنَ السَّيَرَةِ، وَلَمَّا احْتِاجَ إِلَى هَجْرَةٍ وَتَعَبٍ وَتَضَبٍّ وَعَنَاءٍ، وَلَجَلَسَ هُوَ وَأَصْحَابُهُ فِي دِيَارِهِمْ وَأَوْطَانِهِمْ أَمِينٍ [قَالَ الشَّيْخُ الْمَهْتَدِيُّ بِاللَّهِ الْإِبْرَاهِيمِيُّ فِي (تَوْفِيقِ اللَّطِيفِ الْمَنَانِ): شَقَّ عَلَى أَبِي طَالِبٍ الدُّخُولُ فِي الْإِسْلَامِ، لِأَنَّهُ كَانَ يَعْلَمُ أَنَّ الدُّخُولَ فِي الْإِسْلَامِ لَيْسَ تَوْحِيدُ اللَّهِ وَالتَّصَدِيقُ بِنَبِيِّهِ فَقَطْ، بَلْ كَانَ يَعْلَمُ أَنَّ الدُّخُولَ فِي الْإِسْلَامِ هُوَ مُفَارَقَةُ دِينِ [أَبِيهِ] عَبْدِ الْمُطَّلِبِ وَكُلِّ دِينٍ سِوَى الْإِسْلَامِ وَالْحُكْمُ عَلَى [أَبِيهِ] عَبْدِ الْمُطَّلِبِ بِالْكَفْرِ وَالشِّرْكِ وَكَذًا عَلَى كُلِّ مَنْ لَمْ يُحَقِّقْ هَذَا الدِّينَ؛ قَالَ الْإِمَامُ ابْنُ قَيْمٍ الْجُوزِيَّةُ [فِي كِتَابِهِ (مِفْتَاحُ دَارِ السَّعَادَةِ)] {الَّذِي مَنَعَ أَبَا طَالِبٍ وَأَمْثَالَهُ عَنِ الْإِسْلَامِ، اسْتَعْظَمُوا آبَاءَهُمْ وَأَجْدَادَهُمْ أَنْ يَشْهَدُوا عَلَيْهِمْ بِالْكَفْرِ وَالضَّلَالِ وَأَنْ يَخْتَارُوا خِلَافَ مَا اخْتَارَ أَوْلَئِكَ لِأَنْفُسِهِمْ، وَرَأَوْا أَنَّهُمْ إِنْ أَسْلَمُوا سَفَّهُوا أَحْلَامَ أَوْلَئِكَ وَضَلَّلُوا عُقُولَهُمْ وَرَمَوْهُمْ بِأَقْبَحِ الْقَبَائِحِ وَهُوَ الْكَفْرُ وَالشِّرْكَ، وَلِهَذَا قَالَ أَعْدَاءُ اللَّهِ لِأَبِي طَالِبٍ عِنْدَ الْمَوْتِ (أَتَرَعَبْتُ عَنْ مِلَّةِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ؟)، فَكَانَ آخِرُ مَا كَلَّمَهُمْ بِهِ (هُوَ عَلَى مِلَّةِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ)، فَلَمْ يَدْعُهُ أَعْدَاءُ اللَّهِ إِلَّا مِنْ هَذَا الْبَابِ لِعِلْمِهِمْ بِتَعْظِيمِهِ أَبَاهُ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ، وَأَنَّهُ إِنَّمَا حَازَ الْفَخْرَ وَالشَّرَفَ بِهِ، فَكَيْفَ يَأْتِي [أَيُّ أَبُو طَالِبٍ] أَمْرًا يَلْزِمُ مِنْهُ غَايَةُ تَنْقِصِهِ وَدَمِّهِ، وَلِهَذَا قَالَ [أَيُّ أَبُو طَالِبٍ] ابْنُ أَخِيهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ [لَوْلَا أَنْ تَكُونَ سُبَّةً عَلَى بَنِي عَبْدِ الْمُطَّلِبِ لَأَفْرَزْتُ بِهَا عَيْنَكَ] أَوْ كَمَا قَالَ؛ وَلِذَلِكَ أَيْضًا شَقَّ عَلَى هِرَقْلٍ الدُّخُولُ فِي

الإسلام وَكَانَ يَعْلَمُ صِدْقَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ
وَسَلَّمَ وَلَكِنْ لَمْ يُتَابِعْهُ، لِأَنَّهُ إِنْ تَابَعَهُ سَيُخْتَمُ ذَلِكَ عَلَيْهِ
التَّبَرُّؤُ مِنْ دِينِ النَّصَارَى وَبِالنَّالِي مِنَ النَّصَارَى أَنْفُسِهِمْ
وَبِذَلِكَ يَخْسَرُ مُلْكَهُ فَآثَرَ مُلْكَهُ عَلَى دُخُولِ الْإِسْلَامِ.
انتهى باختصاراً؛ فَقَضِيَةُ مُوَالَاةِ دِينِ اللَّهِ وَأَهْلِهِ وَمُعَادَاةِ
الْبَاطِلِ وَأَهْلِهِ **فُرِضَتْ عَلَى الْمُسْلِمِينَ فِي فَجْرِ دَعْوَتِهِمْ**
قَبْلَ فَرَضِ الصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ وَالصَّوْمِ وَالْحَجِّ، **وَمِنْ أَجْلِهَا لَا**
لِغَيْرِهَا خَصَلَ الْعَذَابُ وَالْأَذَى وَالْإِبْتِلَاءُ... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ
الشيخ المقدسي-: وَهَكَذَا فَإِنَّ الطَّوَاغِيتَ فِي كُلِّ زَمَانٍ
وَمَكَانٍ لَا يُظْهِرُونَ الرِّضَا عَنِ الْإِسْلَامِ أَوْ يُهَادِنُونَهُ
وَيُقِيمُونَ لَهُ الْمُؤْتَمَرَاتِ وَيَنْشُرُونَهُ فِي الْكُتُبِ وَالْمَجَلَاتِ
وَيُؤَسِّسُونَ لَهُ الْمَعَاهِدَ وَالْجَامِعَاتِ، **إِلَّا إِذَا كَانَ دِينًا أَعْوَرَ**
أَعْرَجَ مَقْصُوصَ الْجَنَاحِينَ بَعِيدًا عَنِ وَاقِعِهِمْ وَعَنْ مُوَالَاةِ
الْمُؤْمِنِينَ وَالْبَرَاءَةِ مِنْ أَعْدَاءِ الدِّينِ وَإِظْهَارِ الْعَدَاوَةِ لَهُمْ
وَلِمَعْبُودَاتِهِمْ وَمَنَاهِجِهِمِ الْبَاطِلَةِ [قَالَ الشَّيْخُ إِسْحَاقُ بْنُ
عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ حَسَنَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ عَبْدِ الْوَهَّابِ (ت
1319هـ): قَالَ أَبُو الْوَفَاءِ ابْنُ عَقِيلٍ [فِي مَا ثَقَلَ عَنْهُ
شَمْسُ الدِّينِ بْنِ مَفْلُحٍ فِي كِتَابِ (الْأَدَابِ الشَّرْعِيَّةِ)]
رَحِمَهُ اللَّهُ {إِذَا أَرَدْتَ أَنْ تَعْلَمَ مَحَلَّ الْإِسْلَامِ مِنْ أَهْلِ
الزَّمَانِ فَلَا تَنْظُرْ إِلَى إِرْدِحَامِهِمْ فِي أَبْوَابِ الْمَسَاجِدِ، وَلَا
إِلَى صَحِيحِهِمْ [فِي الْمَوْقِفِ] بِ (لَبَيْكَ)، وَلَكِنْ أَنْظُرْ إِلَى
مُوَاطَّاتِهِمْ لِأَعْدَاءِ الشَّرِيعَةِ}، فَالْجَا لَلْجَا إِلَى حِصْنِ
الدِّينِ وَالْإِعْتِصَامِ بِحَبْلِ اللَّهِ الْمَتِينِ وَالْإِنْجِيَارِ إِلَى أَوْلِيَائِهِ
الْمُؤْمِنِينَ، وَالْحَذَرُ الْحَذَرُ مِنْ أَعْدَائِهِ الْمُخَالِفِينَ، فَأَفْضَلُ
الْقُرْبِ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى **مَقْتُ مَنْ خَادَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ**،
وَجِهَادُهُ بِالْيَدِ وَاللِّسَانِ وَالْجَنَانِ بِقَدْرِ الْإِمْكَانِ. انتهى من
(الدَّرَرِ السَّنِيَّةِ فِي الْأَجُوبَةِ النَّجْدِيَّةِ)؛ وَإِنَّا لَنُشَاهِدُ هَذَا
وَاضِحًا فِي الدَّوْلَةِ الْمُسَمَّاةِ (السُّعُودِيَّةِ)، فَإِنَّهَا تَعْرِ
النَّاسَ بِتَشْجِيعِهَا لِلتَّوْحِيدِ وَكُتْبِ التَّوْحِيدِ، وَبِسَمَاجِهَا بَلْ
وَحَثِّهَا لِلْعُلَمَاءِ عَلَى مُحَارَبَةِ الْقُبُورِ وَالصُّوْفِيَّةِ وَشِرْكَ

التَّائِم والتَّوَلَّه [قال الشيخ محمد بن عبد الوهاب في (كتاب التوحيد): والتَّوَلَّه هي شَيْءٌ يَصْنَعُونَهُ، يَزْعُمُونَ أَنَّهُ يُحِبُّ الْمَرْأَةَ إِلَى زَوْجِهَا، وَالرَّجُلَ إِلَى امْرَأَتِهِ. انتهى. وقال الشيخ ابن باز في (مجموع فتاوى ومقالات ابن باز): والتَّوَلَّه نَوْعٌ مِنَ السَّحَر. انتهى]

والأشجار والأحجار، وغير ذلك مما لا تخشاه ولا يضُرُّها أو يُؤَثِّرُ فِي سِيَاسَاتِهَا الْخَارِجِيَّةِ وَالْدَاخِلِيَّةِ، وما دام هذا التَّوْحِيدُ الْمُجْزَأُ النَاقِصُ **بَعِيدًا عَنِ السَّلَاطِينِ وَعُزُوشِهِمُ الْكَافِرَةِ** فَإِنَّهُ يَتَلَقَّى مِنْهُمْ الدَّعْمَ وَالْمُسَانَدَةَ وَالتَّشْجِيعَ، وَإِلَّا فَأَيْنَ كِتَابَاتُ جُهِيمَانَ - وَأَمْثَالِهِ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى الَّتِي تَمْتَلِئُ وَتَزَخَّرُ بِالتَّوْحِيدِ؟ [قال الشيخ مُقْبِلُ الْوَادِعِيِّ فِي (الْمَخْرَجُ مِنَ الْفِتْنَةِ) عَنِ الشَّيْخِ جُهِيمَانَ وَجَمَاعَتِهِ: الْإِذَاعَاتُ وَالصَّحَافَةُ بَلَّ وَعُلَمَاءُ السُّوءِ نَزَّلُوهُمْ مَنَزِلَةَ الشَّيَاطِينِ، إِنْ رَسَائِلُهُمْ [الَّتِي صَدَرَتْ عَنْهُمْ] تَدُلُّ عَلَى أَنَّهُمْ طَلَبَةُ عِلْمٍ أَخْيَارُ أَفَاضِلُ، قَدْ انْتَشَرَتْ بِسَبَبِهِمْ سُنَنُ كَانَتْ قَدْ أَمِيتَتْ، وَمَا خَسِرْتُهُمْ أَرْضُ الْخَرَمَيْنِ فَخَسِبْتُ بَلَّ خَسِرْتُهُمُ الْمُجْتَمَعُ الْمُسْلِمُ، **جَزَاهُمُ اللَّهُ عَنْ الْإِسْلَامِ خَيْرًا...** ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الْوَادِعِيِّ-: فَمُعَامَلَةُ الْحُكُومَةِ [السُّعُودِيَّةِ] لَهُمْ غَيْرُ شَرْعِيَّةٍ بَلَّ دَوْلِيَّةٍ [أَيُّ غَيْرُ دِينِيَّةٍ بَلَّ سِيَاسِيَّةٍ]، وَسَيُحَاكِمُونَ الْحُكُومَةَ بَيْنَ يَدَيِ اللَّهِ... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الْوَادِعِيِّ-: فَهَؤُلَاءِ لَمْ يُحَارِبُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَلَمْ يَسْعَوْا فِي الْأَرْضِ فَسَادًا. انتهى باختصار. وفي رسالة للشيخ أبي محمد المقدسي بعنوان (زَلَّ جَمَارُ الْعِلْمِ فِي الطِّينِ) قَالَ: لَقَدْ صَدَّقْتُمْ يَا عُلَمَاءُ السُّوءِ مِنْ قَبْلُ عَلَى قَتْلِ جُهِيمَانَ وَطَائِفَةٍ مِنْ إِخْوَانِهِ، وَهِيَ فَتَاوِيكُمْ الَّتِي قُتِلُوا بِهَا إِلَى الْيَوْمِ مَحْفُوظَةٌ **شَاهِدَةٌ عَلَى جَرِيْمَتِكُمْ**. انتهى. وفي فتوى للشيخ أبي محمد المقدسي **على هذا الرابط** قَالَ: كِتَابَاتُ جُهِيمَانَ كَانَتْ جَمِيعُهَا يَقْرَؤُهَا طَلَبَةُ عِلْمٍ مِنْ أَتْبَاعِ جُهِيمَانَ -قَبْلَ طِبَاعَتِهَا- عَلَى الشَّيْخِ ابْنِ بَازٍ [قُلْتُ:

وهذا يَعْنِي أَنَّ كِتَابَاتِ الشَّيْخِ جُهِيمَانِ كَانَتْ مَوْضِعَ تَقْدِيرٍ واحْتِرَامٍ مِنَ الشَّيْخِ ابْنِ بَارٍ. انتهى باختصار، لماذا لم تَدْعُمَهَا الْحُكُومَةُ وَتُشَجِّعَهَا، رَغْمَ أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ يُكْفِّرُهَا فِي تِلْكَ الْكِتَابَاتِ؟ أَمْ أَنَّهُ [أَيُّ التَّوْحِيدِ الَّذِي تَمْتَلِي وَتَرْخَرُ بِهِ كِتَابَاتُ الشَّيْخِ جُهِيمَانِ] تَوْحِيدٌ يُخَالِفُ أَمْرَجَةَ الطُّغَاةِ وَأَهْوَاءَهُمْ وَيَتَكَلَّمُ بِالسِّيَاسَةِ وَيَتَعَرَّضُ لِلْوَلَاءِ وَالْبَرَاءِ وَالتَّبِيعَةِ وَالْإِمَارَةِ؟ [قَالَ الشَّيْخُ مُقْبِلُ الْوَادِعِيِّ فِي (قَمْعِ الْمَعَانِدِ): إِنَّ السُّعُودِيَّةَ عَمِيلَةٌ لِأَمْرِيكََا. انتهى باختصار. وَقَالَ الشَّيْخُ مُقْبِلُ الْوَادِعِيِّ أَيْضًا فِي (الْمُصَارَعَةِ): إِنَّهَا [أَيُّ السُّعُودِيَّةِ] قَدْ أَصْبَحَتْ مُسْتَعْبَدَةً لِأَمْرِيكََا. انتهى. وَقَالَ الشَّيْخُ مُقْبِلُ الْوَادِعِيِّ أَيْضًا فِي (الْمَخْرَجِ مِنَ الْفِتْنَةِ): الْحُكُومَةُ [السُّعُودِيَّةُ] لَا يَهْمُهَا الدِّينُ، لَا يَهْمُهَا إِلَّا الْجِفَاطُ عَلَى الْكُرْسِيِّ. انتهى باختصار. وَنَقَلَ الشَّيْخُ أَحْمَدُ بْنُ يَحْيَى النُّجْمِيُّ (الْمُحَاضِرُ بِكَلِيَّةِ الشَّرِيعَةِ وَأَصُولِ الدِّينِ، بِفَرْعِ جَامِعَةِ الْإِمَامِ مُحَمَّدِ بْنِ سَعُودِ الْإِسْلَامِيَّةِ بِأَبْهَا) فِي كِتَابِهِ (نَسْفُ الدَّعَاوِي) عَنِ الشَّيْخِ مُحَمَّدِ سُرُورِ زَيْنِ الْعَابِدِينَ (مُؤَسِّسُ تَيَّارِ الصَّخْوَةِ "أَكْبَرُ التِّيَّارَاتِ الدِّينِيَّةِ فِي السُّعُودِيَّةِ") أَنَّهُ قَالَ: إِنَّ السُّلْطَةَ فِي السُّعُودِيَّةِ تَتَكَوَّنُ مِنْ شَكْلِ هَرَمٍ يَتَرَبَّعُ عَلَى رَأْسِهَا الْأَعْلَى رَئِيسُ أَمْرِيكََا... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ النُّجْمِيِّ-: وَهَذَا مَعْنَى مَا قَرَّرَهُ الْمَغْرَاوِيُّ [أَسْتَاذُ الدِّرَاسَاتِ الْعِلْمِيَّةِ بِجَامِعَةِ الْقُرُوبِينَ، وَالَّذِي يُوصَفُ بِأَنَّهُ (شَيْخُ السَّلَفِينَ بِالْمَغْرِبِ)] هُنَا، أَنَّ وُلَاةَ الْمُسْلِمِينَ فِي السُّعُودِيَّةِ -أَوْ غَيْرِهَا- لَا يَتَصَرَّفُونَ بِأَرَادَاتِهِمْ، وَلَا يُقَرَّرُونَ قَرَارًا مِنْ تَلْقَاءِ أَنْفُسِهِمْ، وَإِنَّمَا يَتَصَرَّفُ فِيهِمْ غَيْرُهُمْ، وَيُقَرَّرُ لَهُمْ غَيْرُهُمْ، وَالْمَسْئُولُونَ فِيهَا مُجَرَّدُ كَمْبِيُوتَرَاتٍ. انتهى... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الْمُقَدَّسِيِّ-: وَهَذَا هُنَا شُبْهَةٌ يَطْرَحُهَا كَثِيرٌ مِنَ الْمُتَسَرِّعِينَ، وَهِيَ قَوْلُهُمْ {إِنَّ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ هَذِهِ إِنَّمَا هِيَ مَرَجَلَةُ أَخِيرَةٍ مِنْ مَرَاجِلِ الدَّعْوَةِ، يَسْبِقُهَا الْبَلَاغُ بِالْحِكْمَةِ وَالْجِدَالِ بِالتِّيَّارِ هِيَ أَحْسَنُ، وَلَا يَلْجَأُ

الداعية إلى ملة إبراهيم هذه، من البراءة من أعداء الله ومعبوداتهم والكفر بها وإظهار العداوة والبغضاء لهم، إلا بعد استنفاد جميع أساليب اللين والحكمة؛ فنقول وبالله التوفيق، إن هذا الإشكال إنما حصل بسبب عدم وضوح ملة إبراهيم لدى هؤلاء الناس، وبسبب الخلط بين طريقة الدعوة للكفار ابتداءً و[بين] طريقتهما مع المعاندين منهم، وأيضًا [بسبب عدم] الفرق بين ذلك كله وبين موقف المسلم من معبودات ومناهج وشرائع الكفار الباطلة نفسها؛ فملة إبراهيم من حيث أنها خلاص للعبادة لله وخذه وكفر بكل معبود سواه، لا يصح أن تؤخر أو تؤجل، بل ينبغي أن لا يُبدأ إلا بها، لأن ذلك هو تمامًا ما تجوِّبه كلمة (لا إله إلا الله) من النفي والإثبات، وهو أصل الدين وقطب الرّحى في دعوة الأنبياء والمرسلين، ولأجل أن يزول عنك كل إشكال فهنا قضيتان؛ (أ) القضية الأولى، وهي الكفر بالطواغيت التي تُعبد من دون الله عز وجل، سواءً أكانت هذه الطواغيت أصنامًا من حجر، أو شمسًا أو قمرًا، أو قيرًا أو شجرًا، أو تشريعات وقوانين من وضع البشر، فملة إبراهيم ودعوة الأنبياء والمرسلين تستلزم إظهار الكفر بهذه المعبودات كلها وإبداء العداوة والبغضاء لها، وتسفيه قدرها والخط من قيمتها وشأنها وإظهار زيفها ونقائصها وغيوبها منذ أول الطريق، وهكذا كان حال الأنبياء حين كانوا يبدؤون دعوتهم لأقوامهم بقولهم {اعْبُدُوا اللَّهَ وَاجْتَنِبُوا الطَّاغُوتَ}، ومن هذا قول الله تعالى عن الخيف إبراهيم عليه السلام {قَالَ أَفَرَأَيْتُمْ مَا كُنْتُمْ تَعْبُدُونَ، أَنْتُمْ وَأَبَاؤُكُمْ الْأَقْدَمُونَ، فَإِنَّهُمْ عَدُوٌّ لِي إِلَّا رَبَّ الْعَالَمِينَ}، وقوله {قَالَ يَا قَوْمِ إِنِّي بَرِيءٌ مِّمَّا تُشْرِكُونَ}، وقوله {وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ لِأَبِيهِ وَقَوْمِهِ إِنَّنِي بَرَاءٌ مِّمَّا تَعْبُدُونَ، إِلَّا الَّذِي فَطَرَنِي فَإِنَّهُ سَيَهْدِينِ}، وكذا قوله سبحانه عن

قَوْمِ إِبْرَاهِيمَ { قَالُوا مَنْ فَعَلَ هَذَا بِالْهَيْتَا إِنَّهُ لَمِنَ
الظَّالِمِينَ، قَالُوا سَمِعْنَا فَتًى يَذْكُرُهُمْ يُقَالُ لَهُ إِبْرَاهِيمُ }
قَالَ الْمُفَسِّرُونَ { (يَذْكُرُهُمْ) } أَيَّ يَعِيبُهُمْ وَيَسْتَهْزِئُ بِهِمْ
وَيَتَنَقَّضُهُمْ }، وَالكِتَابُ وَالسُّنَّةُ يَمْتَلِئَانِ بِالْأَدِلَّةِ عَلَى ذَلِكَ،
وَيَكْفِينَا مِنْ ذَلِكَ هَذِي النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِمَكَّةَ
وَكَيْفَ كَانَ يُسَفِّهُ **الْهَةَ قَرِيَشَ** وَيُظْهِرُ الْبَرَاءَةَ مِنْهَا
وَالْكَفْرَ بِهَا حَتَّى كَانُوا يُلْقِبُونَهُ بِالصَّابِيِّ [وَهُوَ مَنْ ارْتَدَّ
عَنْ دِينِهِ وَاعْتَقَ دِينًا آخَرَ]، وَإِنْ شِئْتَ أَنْ تَتَأَكَّدَ مِنْ ذَلِكَ
وَتَتَبَقَّيْهِ فَارْجِعْ وَتَدَّبَّرِ الْقُرْآنَ الْمَكِّيَّ [الْمَكِّيُّ مَا نَزَلَ
قَبْلَ الْهَجْرَةِ وَإِنْ كَانَ بِالْمَدِينَةِ، وَالْمَدِينِيُّ مَا نَزَلَ بَعْدَ
الْهَجْرَةِ وَإِنْ كَانَ بِمَكَّةَ] الَّذِي مَا كَانَتْ تَنْزِلُ عَلَى النَّبِيِّ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْهُ بَضْعُ آيَاتٍ حَتَّى تُضْرَبَ بِهَا
أَكْبَادُ الْمَطِيِّ شَرْقًا وَغَرْبًا وَشَمَالًا وَجَنُوبًا وَتَتَنَاقَلَهَا
الْأَلْسِنَةُ فِي الْأَسْوَاقِ وَالْمَجَالِسِ وَالنُّوَادِي، وَكَانَتْ هَذِهِ
الْآيَاتُ تُخَاطِبُ الْعَرَبَ بِلُغَتِهِمُ الْعَرَبِيَّةَ الْمَفْهُومَةَ بِكُلِّ
وُضُوحٍ وَجَلَاءٍ، **تُسَفِّهُ الْهَتَمَ** وَعَلَى رَأْسِهَا اللَّاتُ وَالْعُزَّى
وَمَنَاءُ الثَّالِثَةِ الْآخَرَى - أَعْظَمُ الْأَلْهَةِ عِنْدَ الْقَوْمِ فِي ذَلِكَ
الزَّمَانِ - وَتُعْلِنُ الْبَرَاءَةَ مِنْهَا **وَعَدَمَ الْإِلْتِقَاءِ مَعَهَا أَوْ
الرَّضَا بِهَا**، وَمَا كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِيَكُتُمَ
شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ إِنْ هُوَ إِلَّا تَذِيرٌ، فَالَّذِينَ يُصَدِّرُونَ أَنْفُسَهُمْ
لِلدَّعْوَةِ فِي هَذَا الزَّمَانِ بِحَاجَةٍ إِلَى تَدَبُّرِ هَذَا الْأَمْرِ جَيِّدًا
وَمُحَاسَبَةِ أَنْفُسِهِمْ عَلَيْهِ كَثِيرًا، لِأَنَّ دَعْوَةَ تَسْعَى لِنُصْرَةِ
دِينِ اللَّهِ ثُمَّ تُلْقَى بِهَذَا الْأَضْلِ الْأَصِيلِ [وَهُوَ إِظْهَارُ
الْكُفْرِ بِهَذِهِ الْمَعْبُودَاتِ كُلِّهَا وَإِبْدَاءُ الْعَدَاوَةِ وَالْبَغْضَاءِ لَهَا،
وَتَسْفِيفُ قَدْرِهَا وَالْخَطِّ مِنْ قِيَمَتِهَا وَشَأْنِهَا وَإِظْهَارُ
زَيْفِهَا وَنَقَائِصِهَا وَغُيُوبِهَا] وَرَاءَهَا ظُهُرِيًّا **لَا يُمَكِّنُ أَنْ
تَكُونَ عَلَى مَنَهِجِ الْأَنْبِيَاءِ وَالْمُرْسَلِينَ**، وَهَذَا نَحْنُ نُعَاشِشُ
فِي هَذَا الزَّمَانِ إِنْتِشَارَ (شِرْكِ التَّحَاكُمِ إِلَى الدَّسَاتِيرِ
وَالْقَوَائِنِ الْوَضْعِيَّةِ) بَيْنَ ظَهْرَانَيْنَا، فَيَلْزَمُ هَذِهِ الدَّعَوَاتِ
- وَلَا بُدَّ - النَّاسِي بِنَيْبِهَا فِي إِتْبَاعِ مِلَّةِ إِبْرَاهِيمَ، **بِتَسْفِيفِهِ**

قَدِّرْ هَذِهِ الدَّسَائِيرِ وَتِلْكَ الْقَوَانِينِ، وَذَكِّرْ نَقَائِصَهَا لِلنَّاسِ، وَإِبْدَاءِ الْكُفْرِ بِهَا، وَإِظْهَارِ إِعْلَانِ الْعَدَاوَةِ لَهَا، وَدَعْوَةِ النَّاسِ إِلَى ذَلِكَ، وَبَيَانِ تَلْيِيسِ الْحُكُومَاتِ [لِلْحَقِّ بِالْبَاطِلِ] وَضِخْكِهَا عَلَى النَّاسِ، وَإِلَّا فَمَتَى يَظْهَرُ الْحَقُّ؟!، وَكَيْفَ يَعْرِفُ النَّاسُ دِينَهُمْ حَقَّ الْمَعْرِفَةِ، وَيُمَيِّزُونَ الْحَقَّ مِنَ الْبَاطِلِ وَالْعَدُوَّ مِنَ الْوَلِيِّ؟، وَلَعَلَّ الْغَالِبِيَّةَ [مِمَّنْ يُصَدَّرُونَ أَنْفُسَهُمْ لِلدَّعْوَةِ] يَتَعَذَّرُونَ بِمَصْلَحَةِ الدَّعْوَةِ وَبِالْفِتْنَةِ، وَأَيُّ فِتْنَةٍ أَعْظَمُ مِنْ كَيْثَمَانِ التَّوْحِيدِ [مِنْ] التَّلْيِيسِ عَلَى النَّاسِ فِي دِينِهِمْ؟، وَأَيُّ مَصْلَحَةٍ أَعْظَمُ مِنْ إِقَامَةِ مِلَّةِ إِبْرَاهِيمَ وَإِظْهَارِ الْمُوَالَاةِ لِدِينِ اللَّهِ وَالْمُعَادَاةِ لِلطَّوَاعِغِ الَّتِي تُعْبَدُ وَيُدَانُ لَهَا مِنْ دُونِ اللَّهِ؟، وَإِذَا لَمْ يُبْتَلِ الْمُسْلِمُونَ لِأَجْلِ ذَلِكَ وَإِذَا لَمْ تُقَدِّمِ التَّضَحِيَّاتُ فِي سَبِيلِهِ فَلَايَ شَيْءٍ إِذَنْ يَكُونُ الْبَلَاءُ؟، فَالْكُفْرُ بِالطَّوَاعِغِ كُلِّهَا وَاجِبٌ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ بِشَطْرِ شَهَادَةِ الْإِسْلَامِ، وَإِعْلَانُ ذَلِكَ وَإِبْدَاؤُهُ وَإِظْهَارُهُ وَاجِبٌ عَظِيمٌ أَيْضًا لَا بُدَّ أَنْ تَصْدَعُ بِهِ جَمَاعَاتُ الْمُسْلِمِينَ أَوْ طَائِفَةٌ مِنْ كُلِّ جَمَاعَةٍ مِنْهُمْ عَلَى الْأَقْلَى، حَتَّى يَشْتَهَرَ وَيَنْتَشِرَ وَيَكُونَ هُوَ الشَّعَارَ وَالصِّفَّةَ الْمُمَيِّزَةَ لِهَذِهِ الدَّعَوَاتِ كَمَا كَانَ حَالُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَيْسَ فِي زَمَنِ التَّمَكِينِ وَخَسْبُ، بَلْ وَفِي زَمَنِ الْإِسْتِزْعَافِ حَيْثُ كَانَ يُشَارُ إِلَيْهِ [صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ] بِالْأَصَابِعِ وَيُحَذَّرُ مِنْهُ وَيُوصَفُ بِعَدَاوَةِ الْآلِهَةِ، وَإِنَّا لَنَعَجَبُ! أَيُّ دَعْوَةٍ هَذِهِ الَّتِي يَتَّبَاكِي أَوْلِيكَ الدَّعَاةُ عَلَى مَصْلَحَتِهَا؟ وَأَيُّ دِينٍ هَذَا الَّذِي يُرِيدُونَ إِقَامَتَهُ وَإِظْهَارَهُ؟ وَأَكْثَرُهُمْ يَلْهَجُ بِمَدْحِ الْقَانُونِ الْوَضْعِيِّ -وَيَا لِلْمُصِيبَةِ- وَبَعْضُهُمْ يُثْنِي عَلَيْهِ وَيَشْهَدُ بِتَرَاهُتِهِ وَكَثِيرٌ مِنْهُمْ يُقْسِمُ عَلَى إِحْتِرَامِهِ وَالْإِلْتِزَامِ بِثُبُودِهِ وَخُدُودِهِ، عَكْسًا لِلْقَضِيَّةِ وَالطَّرِيقِ، فَبَدَلًا مِنْ إِظْهَارِ وَإِبْدَاءِ الْعَدَاوَةِ لَهُ وَالْكُفْرِ بِهِ يُظْهِرُونَ الْوَلَاءَ لَهُ وَالرِّضَا عَنْهُ، فَهَلْ مِثْلُ هَؤُلَاءِ يَنْشُرُونَ تَوْحِيدًا أَوْ يُقِيمُونَ دِينًا؟! إِلَى اللَّهِ الْمُشْتَكَى،

وإبداء هذا الأمر [وهو الكُفْرُ بِاللَّسَاتِيرِ وَالْقَوَانِينِ
الْوَضْعِيَّةِ] وإظهاره ليس له عِلَاقَةٌ بِتَكْفِيرِ الْحَاكِمِ أَوْ
إصْرَارِهِ عَلَى الْحُكْمِ بِغَيْرِ شَرِيعَةِ الرَّحْمَنِ، [بَلْ] إِنَّهُ
مُتَعَلِّقٌ بِالذُّسُتُورِ أَوْ التَّشْرِيعِ أَوْ الْقَانُونِ الْقَائِمِ الْمُحْتَرَمِ
الْمُطَبَّقِ الْمُبْجَلِ الْمُحَكَّمِ بَيْنَ النَّاسِ؛ (ب) الْقَضِيَّةُ الثَّانِيَّةُ،
وَهِيَ الْبَرَاءَةُ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَالْكَفْرُ بِهِمْ وَإِظْهَارُ
الْعَدَاوَةِ وَالْبَغْضَاءِ لَهُمْ هُمْ أَنْفُسِهِمْ، يَقُولُ الْعَلَامَةُ ابْنُ
الْقِيمِ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى [فِي (مَدَارِجُ السَّالِكِينَ)] وَمَا
نَجَا مِنْ شَرِّكَ [أَيِّ مَصِيدَةٍ] هَذَا الشَّرِّكَ الْأَكْبَرُ إِلَّا مَنْ
جَرَّدَ تَوْحِيدَهُ لِلَّهِ، وَعَادَى الْمُشْرِكِينَ فِي اللَّهِ، وَتَقَرَّبَ
بِمَفْتِهِمْ إِلَى اللَّهِ، وَهَذِهِ الْقَضِيَّةُ (أَيُّ الْبَرَاءَةِ مِنَ
الْمُشْرِكِينَ) أَهَمُّ مِنَ الْأُولَى (أَعْنِي الْبَرَاءَةَ مِنَ
مَعْبُودَاتِهِمْ)، يَقُولُ الشَّيْخُ حَمْدُ بْنُ عَتِيقٍ [ت1301هـ]
رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى فِي (سَبِيلِ النِّجَاةِ وَالْفِكَكَ) عِنْدَ قَوْلِهِ
تَعَالَى (إِنَّا بُرَّاءٌ مِنْكُمْ وَمِمَّا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ) {وَهَا
هُنَا نُكْتَةُ بَدِيعَةٍ، وَهِيَ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَدَّمَ الْبَرَاءَةَ مِنَ
الْمُشْرِكِينَ الْعَابِدِينَ غَيْرِ اللَّهِ، عَلَى الْبَرَاءَةِ مِنَ الْأَوْثَانِ
الْمَعْبُودَةِ مِنْ دُونِ اللَّهِ، لِأَنَّ الْأَوَّلَ أَهَمُّ مِنَ الثَّانِي، فَإِنَّهُ
إِنْ تَبَرَّأَ مِنَ الْأَوْثَانِ وَلَمْ يَتَبَرَّأْ مِمَّنْ عَبَدَهَا لَا يَكُونُ آتِيًا
بِالْوَاجِبِ عَلَيْهِ، وَأَمَّا إِذَا تَبَرَّأَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ فَإِنَّ هَذَا
يَسْتَلْزِمُ الْبَرَاءَةَ مِنَ مَعْبُودَاتِهِمْ، وَكَذَا قَوْلُهُ (وَأَعْتَزَلُكُمْ
وَمَا تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ...) الْآيَةُ، فَقَدَّمَ اعْتَزَالَهُمْ عَلَى
اعْتَزَالِ مَا يَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ، وَكَذَا قَوْلُهُ (فَلَمَّا
اعْتَزَلَهُمْ وَمَا يَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ)، وَقَوْلُهُ (وَإِذِ
اعْتَزَلْتُمُوهُمْ وَمَا يَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ)، فَعَلَيْكَ بِهَذِهِ النُّكْتَةِ
فَإِنَّهَا تَفْتَحُ لَكَ بَابًا إِلَى عَدَاوَةِ أَعْدَاءِ اللَّهِ، فَكَمْ مِنْ
إِنْسَانٍ لَا يَقَعُ مِنْهُ الشَّرِّكَ وَلَكِنَّهُ لَا يُعَادِي أَهْلَهُ [أَيُّ أَهْلِ
الشَّرِّكَ]، فَلَا يَكُونُ مُسْلِمًا بِذَلِكَ إِذْ تَرَكَ دِينَ جَمِيعِ
الْمُرْسَلِينَ، وَسُئِلَ الشَّيْخُ حُسَيْنٌ وَالشَّيْخُ عَبْدِ اللَّهِ، إِنَّمَا
الشَّيْخُ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْوَهَّابِ [كَمَا فِي (الدَّرَرُ السَّنِيَّةُ فِي

[الأخوية النجدية] عن رَجُلٍ دَخَلَ هَذَا الدِّينَ وَأَحَبَّهُ وَأَحَبَّ أَهْلَهُ، وَلَكِنْ لَا يُعَادِي الْمُشْرِكِينَ، أَوْ عَادَاهُمْ وَلَمْ يُكْفَرْهُمْ؟ فَكَانَ مِمَّا أَجَابَا بِهِ {مَنْ قَالَ لَا أَعَادِي الْمُشْرِكِينَ، أَوْ عَادَاهُمْ وَلَمْ يُكْفَرْهُمْ، **فَهُوَ غَيْرُ مُسْلِمٍ**، وَهُوَ مِمَّنْ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى فِيهِمْ (وَيَقُولُونَ نُوْمِنُ بِبَعْضِ وَتَكْفُرُ بِبَعْضٍ وَيُرِيدُونَ أَنْ يَتَّخِذُوا بَيْنَ ذَلِكَ سَبِيلًا، أُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ حَقًّا، وَأَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ عَذَابًا مُهِينًا)} ...

ثم قال -أي الشيخ المقدسي-: الْمُتَجَبَّرُونَ وَالطَّالِمُونَ يُدْعَوْنَ إِلَى طَاعَةِ اللَّهِ بِالْحِكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ **إِبْتِدَاءً**، فَإِنْ اسْتَجَابُوا فَهُمْ إِخْوَانًا نُحِبُّهُمْ بِقَدْرِ طَاعَتِهِمْ وَلَهُمْ مَا لَنَا وَعَلَيْهِمْ مَا عَلَيْنَا، وَإِنْ أَبَوْا -مَعَ وُضُوحِ الْحُجَّةِ- وَاسْتَكْبَرُوا وَأَصْرُوا عَلَيَّ مَا هُمْ عَلَيْهِ مِنَ الْبَاطِلِ وَالشَّرِكِ وَوَقَفُوا فِي الصَّفِّ الْمُعَادِي لِدِينِ اللَّهِ **فَلَا مُجَامَلَةَ مَعَهُمْ وَلَا مُدَاهَنَةَ، بَلْ يَحِبُّ إِظْهَارُ وَإِبْدَاءُ الْبَرَاءَةِ مِنْهُمْ عِنْدَ ذَلِكَ**؛ وَيَنْبَغِي التَّفْرِيقُ هُنَا **بَيْنَ** الْحِرْصِ عَلَى هِدَايَةِ الْمُشْرِكِينَ وَالْكَفَّارِ وَكَسْبِ أَنْصَارٍ لِلدِّينِ وَاللِّينِ فِي الْبَلَاغِ وَالْحِكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ **وَبَيْنَ** قَضِيَّةِ الْحُبِّ وَالْبَغْضِ وَالْمُؤَالَاةِ وَالْمُعَادَاةِ فِي دِينِ اللَّهِ، لِأَنَّ كَثِيرًا مِنَ النَّاسِ **يَخْلِطُ** فِي ذَلِكَ **فَتَسْتَشْكِلُ** عَلَيْهِمْ كَثِيرٌ مِنَ النُّصُوصِ مِثْلَ {اللَّهُمَّ اهْدِ قَوْمِي فَإِنَّهُمْ لَا يَعْلَمُونَ} وَمَا إِلَى ذَلِكَ، وَقَدْ تَبَرَّأَ إِبْرَاهِيمُ مِنْ أَقْرَبِ النَّاسِ إِلَيْهِ لَمَّا تَبَيَّنَ لَهُ أَنَّهُ مُصِرٌّ عَلَى شَرِكِهِ وَكُفْرِهِ، قَالَ تَعَالَى عَنْهُ {فَلَمَّا تَبَيَّنَ لَهُ أَنَّهُ عَدُوٌّ لِلَّهِ تَبَرَّأَ مِنْهُ} ذَلِكَ بَعْدَ أَنْ دَعَاهُ بِالْحِكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ، فَتَحَدَّهُ يُخَاطِبُهُ بِقَوْلِهِ {يَا أَبَتِ إِنِّي أَخَافُ أَنْ يَمَسَّكَ عَذَابٌ مِّنَ الرَّحْمَنِ}، وَهَكَذَا مُوسَى مَعَ فِرْعَوْنَ بَعْدَ أَنْ أَرْسَلَهُ اللَّهُ إِلَيْهِ وَقَالَ {فَقُولَا لَهُ قَوْلًا لِّنَا لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَى}، فَقَدْ بَدَأَ مَعَهُ بِالْقَوْلِ اللَّيِّنِ اسْتِجَابَةً لِأَمْرِ اللَّهِ فَقَالَ {هَلْ لَكَ إِلَهٌ إِلَّا أَن تَزْكِيَ، وَأَهْدِيكَ إِلَى رَبِّكَ فَتَخْشَى} وَأَرَاهُ الْآيَاتِ وَالْبَيِّنَاتِ، فَلَمَّا أَظْهَرَ

فِرْعَوْنَ التَّكْذِيبَ وَالْعِنَادَ وَالْإِصْرَارَ عَلَى الْبَاطِلِ قَالَ لَهُ
 مُوسَى كَمَا أَخْبَرَ تَعَالَى {لَقَدْ عَلِمْتَ مَا أَنْزَلَ هَؤُلَاءِ إِلَّا
 رَبُّ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ بَصَائِرَ وَإِنِّي لَأَظُنُّكَ يَا فِرْعَوْنُ
 مَثْبُورًا}، بَلْ وَيدْعُو عَلَيْهِمْ قَائِلًا {رَبَّنَا إِنَّكَ آتَيْتَ فِرْعَوْنَ
 وَمَلَأَهُ زِينَةً وَأَمْوَالًا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا رَبَّنَا لِيُضِلُّوا عَنْ
 سَبِيلِكَ، رَبَّنَا اطْمِسْ عَلَى أَمْوَالِهِمْ وَاشْدُدْ عَلَى قُلُوبِهِمْ
 فَلَا يُؤْمِنُوا حَتَّى يَرَوْا الْعَذَابَ الْأَلِيمَ}، فالَّذِينَ يُدْنِدُونَ
 عَلَى بُصُوصِ الرَّفْقِ وَاللَّيْنِ وَالتَّيسِيرِ عَلَى إِطْلَاقِهَا
 وَيَحْمِلُونَهَا عَلَى غَيْرِ مَحْمَلِهَا وَيَضَعُونَهَا فِي غَيْرِ
 مَوْضِعِهَا، يَنْبَغِي لَهُمْ أَنْ يَقِفُوا عِنْدَ هَذِهِ الْقَضِيَّةِ طَوِيلًا
 وَيَتَدَبَّرُوهَا وَيَفْهَمُوهَا فَهَمًّا جَيِّدًا إِنْ كَانُوا مُخْلِصِينَ... ثُمَّ
 قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الْمُقَدَّسِيِّ-: وَاعْلَمْ أَنَّ لَا تَنَافِيَّ بَيْنَ
 الْقِيَامِ بِمِلَّةِ إِبْرَاهِيمَ [يَعْنِي مِنْ جِهَةِ إِظْهَارِ التَّوَّابَةِ مِنَ
 الْمُشْرِكِينَ وَمَعْبُودَاتِهِمُ الْبَاطِلَةِ، وَإِعْلَانِ الْكُفْرِ بِهِمْ
 وَبِالِهَتِهِمْ وَمَنَاهِجِهِمْ وَقَوَائِنِهِمْ وَشَرَائِعِهِمُ الشَّرَكِيَّةِ،
 وَأِبْدَاءِ الْعَدَاوَةِ وَالْبَغْضَاءِ لَهُمْ وَلِأَوْضَاعِهِمْ وَلِأَحْوَالِهِمْ
 الْكُفْرِيَّةِ] وَالْأَخْذِ بِأَسْبَابِ السَّرِّيَّةِ وَالْكِتْمَانِ فِي الْعَمَلِ
 الْجَادِّ لِنُصْرَةِ الدِّينِ، إِنْ هَذِهِ السَّرِّيَّةُ يَجِبُ أَنْ تُوَضَّعَ فِي
 مَكَانِهَا الْحَقِيقِيِّ، وَهِيَ سِرِّيَّةُ التَّخْطِيطِ وَالْإِعْدَادِ، أَمَّا
 مِلَّةُ إِبْرَاهِيمَ وَالْكَفْرُ بِالطَّوَاغِيتِ وَمَنَاهِجِهِمْ وَالِهَتِهِمْ
 الْبَاطِلَةِ فَهَذِهِ لَا تَدْخُلُ فِي السَّرِّيَّةِ، بَلْ [هِيَ] مِنْ عَلَنِيَّةِ
 الدَّعْوَةِ فَيَنْبَغِي إِعْلَانُهَا مُنْذُ أَوَّلِ الطَّرِيقِ، أَمَّا إِخْفَاؤُهَا
 [أَيُّ مِلَّةِ إِبْرَاهِيمَ] وَكُتْمُهَا مُدَاهَنَةً لِلطَّوَاغِيتِ وَتَغْلُّلًا فِي
 صُفُوفِهِمْ وَارْتِقَاءً فِي مَنَاصِبِهِمْ فَلَيْسَ مِنْ هَذِي تَبَيَّنَا
 مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، بَلْ هُوَ مِنْ هَذِي وَسِرِّيَّةِ
 أَصْحَابِ التَّنْظِيمَاتِ الْأَرْضِيَّةِ الَّذِينَ يَجِبُ أَنْ يُقَالَ لَهُمْ
 أَيْضًا {لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِيَ دِينِ}، وَخُلَاصَةُ الْأَمْرِ أَنَّهَا [أَيُّ مِلَّةِ
 إِبْرَاهِيمَ] سِرِّيَّةٌ فِي الْإِعْدَادِ وَالتَّخْطِيطِ عَلَنِيَّةٌ فِي الدَّعْوَةِ
 وَالتَّبْلِغِ؛ وَإِنَّمَا قُلْنَا ذَلِكَ لِأَنَّ كَثِيرًا مِنَ النَّاسِ سَوَاءٌ مِنَ
 الْمُرْجِفِينَ أَوْ مِمَّنْ لَمْ يَفْهَمُوا دَعْوَةَ الْأَنْبِيَاءِ حَقَّ الْفَهْمِ،

يَقُولُونَ عَنْ جَهْلٍ مِنْهُمْ {إِنَّ هَذِهِ الطَّرِيقُ الَّتِي تَدْعُونَ إِلَيْهَا تَكْشِفُنَا وَتَقْضِجُ تَخْطِيطَاتِنَا وَتُعْجِلُ بِالْقَضَاءِ عَلَى الدَّعْوَةِ وَثَمَرَاتِهَا} [قَالَ الشَّيْخُ سَيِّدُ قُطْبٍ فِي كِتَابِهِ (فِي ظُلَالِ الْقُرْآنِ): وَمَا حَدَّثَ قَطُّ فِي تَارِيخِ الْبَشَرِيَّةِ أَنْ اسْتَقَامَتْ جَمَاعَةٌ عَلَى هُدَى اللَّهِ إِلَّا مَنَحَهَا الْقُوَّةَ وَالْمَنَعَةَ وَالسِّيَادَةَ فِي نِهَايَةِ الْمَطَافِ، بَعْدَ إِغْدَادِهَا لِحَمْلِ هَذِهِ الْأَمَانَةِ (أَمَانَةِ الْخِلَافَةِ فِي الْأَرْضِ وَتَضْرِيفِ الْحَيَاةِ)؛ وَإِنَّ الْكَثِيرِينَ لَيُشْفِقُونَ [أَيَّ لِيَخَافُونَ] مِنْ اتِّبَاعِ شَرِيعَةِ اللَّهِ وَالسَّيْرِ عَلَى هُدَاهُ، يُشْفِقُونَ مِنْ عَدَاوَةِ أَعْدَاءِ اللَّهِ وَمَكْرِهِمْ، وَيُشْفِقُونَ مِنْ تَأَلُّبِ [أَيَّ تَجَمُّعِ وَاجْتِسَادِ] الْخُصُومِ عَلَيْهِمْ، وَيُشْفِقُونَ مِنَ الْمُضَابَقَاتِ الْاِفْتِصَادِيَّةِ وَغَيْرِ الْاِفْتِصَادِيَّةِ، وَإِنْ هِيَ إِلَّا أَوْهَامٌ كَأَوْهَامِ قُرَيْشٍ يَوْمَ قَالَتْ لِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ {إِنْ تَبِعَ الْهُدَى مَعَكَ تُنْخَطِفُ مِنْ أَرْضِنَا} فَلَمَّا اتَّبَعَتْ هُدَى اللَّهِ سَيَّطَرَتْ عَلَى مَشَارِقِ الْأَرْضِ وَمَغَارِبِهَا فِي رُبْعِ قَرْنٍ أَوْ أَقَلٍّ مِنَ الزَّمَانِ. انتهى]، فَيُقَالُ لَهُمْ، إِنَّ هَذِهِ الثَّمَرَاتِ الْمَرْعُومَةُ لَنْ تَبْتَغَ وَلَنْ يَبْدُو صِلَاحُهَا حَتَّى يَكُونَ الْغِرَاسُ عَلَى مِنْهَاجِ النَّبُوَّةِ، وَوَاقِعُ هَذِهِ الدَّعَوَاتِ الْعَصْرِيَّةِ أَكْبَرُ دَلِيلٍ وَشَاهِدٍ عَلَى ذَلِكَ -بَعْدَ الْأَدِلَّةِ الشَّرْعِيَّةِ الْمُتَقَدِّمَةِ مِنْ مِلَّةِ إِبْرَاهِيمَ وَدَعْوَةِ الْأَنْبِيَاءِ وَالْمُرْسَلِينَ صَلَوَاتُ اللَّهِ وَسَلَامُهُ عَلَيْهِمْ أَجْمَعِينَ- حَيْثُ إِنَّ مَا نُعَانِيهِ الْيَوْمَ مِنْ جَهْلِ أُنْبَاءِ الْمُسْلِمِينَ وَالتَّبَاسِ الْحَقِّ عَلَيْهِمْ بِالْبَاطِلِ وَغَدَمِ وُضُوحِ مَوَاقِفِ الْوَلَاءِ وَالْبِرَاءِ، إِنَّمَا هُوَ مِنْ سُكُوتِ وَكِتْمَانِ الْعُلَمَاءِ وَالدُّعَاةِ لِهَذَا الْحَقِّ، وَلَوْ أَنَّهُمْ صَرَّحُوا وَصَدَّعُوا بِهِ وَأُبْتُلُوا كَمَا هُوَ حَالُ الْأَنْبِيَاءِ لَظَهَرَ [أَيَّ الْحَقِّ] وَبَانَ لِلنَّاسِ جَمِيعًا، وَلَتَمَخَّصَ وَتَمَيَّزَ بِذَلِكَ أَهْلُ الْحَقِّ مِنْ أَهْلِ الْبَاطِلِ، وَلَبُلَّغَتْ رِسَالَاتُ اللَّهِ، وَلَزَالَ التَّلْبِيسُ الْحَاصِلُ عَلَى النَّاسِ خَاصَّةً فِي الْأُمُورِ الْمُهِمَّةِ وَالْخَطِيرَةِ فِي هَذَا الزَّمَانِ، وَكَمَا قِيلَ {إِذَا تَكَلَّمَ الْعَالَمُ تَقِيَّةً وَالْجَاهِلُ بِجَهْلِهِ، فَمَتَّى يَظْهَرُ الْحَقُّ}، وَإِذَا لَمْ يَظْهَرِ دِينَ

الله وتوحيده العملي والاعتقادي للناس **فأي ثمار تلك التي ينتظرها ويرجوها هؤلاء الدعاة؟!** أهـ **[إقامة]**
الدولة الإسلامية؟ إن إظهار توحيد الله الحق للناس وإخراجهم من ظلمات الشرك إلى أنوار التوحيد هي الغاية العظمى والمقصود الأهم وإن أثلي الدعوة، وهل يظهر الدين إلا بالمدافعة والبلاء {ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض لفسدت الأرض}، فذلك يكون إعلاء دين الله وإنقاذ الناس وإخراجهم من الشرك باختلاف صورته، وهذه هي الغاية التي يكون من أجلها البلاء وتُنخَر على عتباتها التضحيات، وما **[إقامة]** الدولة الإسلامية أصلاً إلا وسيلة من وسائل هذه الغاية العظمى، وفي قصة أصحاب الأخدود عبرة لأولي الألباب، فإن ذلك الغلام الداعية الصادق ما أقام دولة ولا صولة ولكنه أظهر توحيد الله أيما إظهار ونصر الدين الحق نصراً مؤزراً ونال الشهادة، وما قيمة الحياة بعد ذلك، وما وزن القتل والخرق والتعذيب إذا فاز الداعية بالفوز الأكبر، كانت الدولة أم لم تكن، وإن خرق المؤمنون وإن خدث لهم الأخاديذ فإنهم منتصرون لأن كلمة الله هي الظاهرة والعليا **[بصبرهم وثنائهم]**، أضيف إلى ذلك أن الشهادة طريقهم والجنة نزلهم، فأنعم بذلك أنعم؛ وبهذا تعلم أن قول أولئك الجهال {إن هذه الطريق تقضي على الدعوة وتُجَلُّ بنوار ثمراتها} جهل وإرجاف، لأن هذه الدعوة هي دين الله الذي وعد الله عز وجل بأن يظهره على الدين كله ولو كره المشركون، وذلك كائن لا ريب فيه، ونصرة دين الله وإعلاؤه ليست متعلقة بأشخاص هؤلاء المرجفين، تذهب بذهابهم أو تهلك بهلاكهم أو توليهم، قال تعالى {وإن تتولوا يستبدل قوماً غيركم ثم لا يكونوا أمثالكم}، وهما هي دعو الثرسل والأنبياء وأتباعهم خير شاهد في شغاب الزمان، وقد كانوا أشد الناس بلاءً

وامْتِحَانًا وَمَا أَثَرَ ذَلِكَ الْبَلَاءُ فِي نُورِ دَعْوَاتِهِمْ، بَلْ مَا زَادَهَا إِلَّا ظُهُورًا وَاشْتِهَارًا وَتَغْلُغُلًا فِي قُلُوبِ النَّاسِ وَبَيْنَ صُفُوفِهِمْ، وَهِيَ إِلَى الْيَوْمِ مَا زَالَتْ نُورًا يَهْتَدِي بِهِ السَّائِرُونَ فِي طَرِيقِ الدَّعْوَةِ إِلَى اللَّهِ، وَهَذَا هُوَ الْحَقُّ الَّذِي لَا مَرِئَةَ فِيهِ؛ ثُمَّ وَمَعَ ذَلِكَ كُلَّهُ فَلَا بُدَّ مِنْ مَعْرِفَةِ قَضِيَّةٍ أُخِيرَ هُنَا، وَهِيَ أَنَّ هَذَا الصَّدْعَ بِإِظْهَارِ الْعَدَاوَةِ وَالْبَرَاءَةِ مِنَ الْكُفَّارِ الْمُعَانِدِينَ وَإِبْدَاءِ الْكُفْرِ بِمَعْبُودَاتِهِمْ وَبَاطِلِهِمُ الْمُتَنَوِّعِ فِي كُلِّ زَمَانٍ، وَإِنْ كَانَ **هُوَ الْأَصْلُ فِي حَالِ الدَّاعِيَةِ الْمُسْلِمِ**، وَهُوَ صِفَةُ الْأَنْبِيَاءِ وَطَرِيقُ دَعْوَتِهِمُ الْمُسْتَقِيمُ الْوَاضِحُ، وَلَنْ يُفْلِحَ هَذِهِ الدَّعَوَاتُ **[الْعَصْرِيَّةُ]** وَلَنْ يَصْلَحَ مُرَادُهَا وَحَالُهَا وَلَنْ يَظْهَرَ دِينَ اللَّهِ وَلَنْ يَعْرِفَ النَّاسُ الْحَقَّ إِلَّا بِالتَّزَامِ ذَلِكَ وَاتِّبَاعِهِ، مَعَ ذَلِكَ يُقَالُ بَأَنَّهُ إِذَا صَدَعَتْ بِهِ طَائِفَةٌ مِنْ أَهْلِ الْحَقِّ سَقَطَ عَنِ الْآخَرِينَ (وَالْمُسْتَضْعَفِينَ مِنْهُمْ مِنْ بَابِ أَوْلَى)، وَذَلِكَ **[هُوَ]** الصَّدْعُ بِهِ، أَمَّا هُوَ **[أَيِ التَّبَرُّؤِ مِنَ الْكُفَّارِ وَمُعَادَاتِهِمْ، وَالْكَفْرِ بِمَعْبُودَاتِهِمْ وَبَاطِلِهِمْ]** بِحَدِّ ذَاتِهِ فَإِنَّهُ وَاجِبٌ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ **[فَلَا يَسْقُطُ بِقِيَامِ الْبَعْضِ بِهِ، بَخَلَفِ الصَّدْعِ]** فِي كُلِّ زَمَانٍ وَمَكَانٍ **لِأَنَّهُ مِنْ (لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ) الَّتِي لَا يَصِحُّ إِسْلَامُ إِمْرِي إِلَّا بِهَا**، أَمَّا أَنْ يُهْمَلَ وَيُلْغَى الصَّدْعُ بِهِ كُلِّيَّةً مِنْ حِسَابِ الدَّعَوَاتِ **[الْعَصْرِيَّةِ]**، مَعَ أَنَّهُ أَصْلٌ أَصِيلٌ فِي دَعَوَاتِ الْأَنْبِيَاءِ، فَأَمْرٌ غَرِيبٌ مُحَدَّثٌ لَيْسَ مِنْ دِينِ الْإِسْلَامِ فِي شَيْءٍ، بَلْ دَخَلَ عَلَى هَؤُلَاءِ الدُّعَاةِ الَّذِينَ يَدْعُونَ بِغَيْرِ هَذِي النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِتَقْلِيدِهِمْ وَمُحَاكَاتِهِمْ لِلْأَحْزَابِ الْأَرْضِيَّةِ **[كَالْأَحْزَابِ الْعِلْمَانِيَّةِ وَالشُّيُوعِيَّةِ وَالْقَوْمِيَّةِ]** وَطَرَائِقِهَا، الَّتِي تَدِينُ بِالتَّقِيَّةِ فِي كُلِّ أَحْوَالِهَا وَلَا تُبَالِي بِالمُدَاهَنَةِ أَوْ تَخَرُّجٍ مِنَ التَّفَاقُقِ، وَاسْتِثْنَاؤُنَا هَذَا **[يُشِيرُ الشَّيْخُ هُنَا إِلَى قَوْلِهِ السَّابِقِ {إِذَا صَدَعَتْ بِهِ طَائِفَةٌ مِنْ أَهْلِ الْحَقِّ سَقَطَ عَنِ الْآخَرِينَ}]** غَيْرُ نَائِعٍ مِنَ الْهَوَى وَالتَّكْتِيكَاتِ الْعَقْلِيَّةِ، بَلْ مِنَ النُّصُوصِ الشَّرْعِيَّةِ الثَّقَلِيَّةِ الْكَثِيرَةِ،

وَالْمُتَأَمِّلُ لِسِيرَةِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي عَهْدِ
الاستِضعافِ يَتَجَلَّى لَهُ ذَلِكَ وَاضِحًا، وَانْظُرْ عَلَى سَبِيلِ
الْمِثَالِ لَا الْحَصْرِ قِصَّةَ إِسْلَامِ عُمَرُو بْنِ عَبَّسَةَ السُّلَمِيِّ
فِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ، وَمَخِلَ الشَّاهِدُ مِنْهَا قَوْلُهُ {قُلْتُ
[الْقَائِلُ هُوَ عُمَرُو] (إِنِّي مُتَّبِعُكَ)، قَالَ [صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
وَسَلَّمَ] (إِنَّكَ لَا تَسْتَطِيعُ ذَلِكَ يَوْمَكَ هَذَا، أَلَا تَرَى خَالِي
وَخَالَ النَّاسِ، وَلَكِنْ إِرْجِعْ إِلَى أَهْلِكَ فَإِذَا سَمِعْتَ بِي قَدْ
ظَهَرْتُ فَأَتِنِي)...} الْحَدِيثُ، قَالَ النَّوَوِيُّ [فِي شَرْحِ
صَحِيحِ مُسْلِمٍ] {مَعْنَاهُ، قُلْتُ لَهُ (إِنِّي مُتَّبِعُكَ عَلَى إِظْهَارِ
الْإِسْلَامِ هُنَا، وَإِقَامَتِي مَعَكَ)، فَقَالَ (لَا تَسْتَطِيعُ ذَلِكَ
لِضَعْفِ شَوْكَةِ الْمُسْلِمِينَ، وَتَخَافُ عَلَيْكَ مِنْ أَدَى كُفَّارِ
قَرَيْشٍ، وَلَكِنْ قَدْ حَصَلَ أَجْرُكَ، فَابْقَ عَلَى إِسْلَامِكَ
وَارْجِعْ إِلَى قَوْمِكَ وَاسْتَمِرَّ عَلَى الْإِسْلَامِ فِي مَوْضِعِكَ،
حَتَّى تَعْلَمَنِي ظَهَرْتُ فَأَتِنِي)}، فَهَذَا وَاحِدٌ قَدْ أَذِنَ لَهُ
النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي عَدَمِ إِعْلَانِ وَإِظْهَارِ
الدِّينِ، لِأَنَّ دِينَ اللَّهِ وَدَعْوَةَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
كَانَتْ مُشْتَهَرَةً مَعْرُوفَةً ظَاهِرَةً فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ وَيَذُكُّ
عَلَى ذَلِكَ قَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الْحَدِيثِ نَفْسِهِ
{أَلَا تَرَى خَالِي وَخَالَ النَّاسِ}، وَ[انْظُرْ أَيْضًا] قِصَّةَ
إِسْلَامِ أَبِي ذَرٍّ فِي الْبُخَارِيِّ، وَمَخِلَ الشَّاهِدُ مِنْهَا قَوْلُهُ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَهُ {يَا أَبَا ذَرٍّ أَكُتْمُ هَذَا الْأَمْرِ
وَارْجِعْ إِلَى بَلَدِكَ، فَإِذَا بَلَغَكَ ظُهُورُنَا فَأَقْبِلْ...} الْحَدِيثُ،
وَمَعَ هَذَا فَقَدْ صَدَعَ بِهِ أَبُو ذَرٍّ بَيْنَ ظَهْرَانِي الْكُفَّارِ مُتَابِعَةً
مِنْهُ لِهَدْيِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَطَرِيقَتِهِ فِي
ذَلِكَ، وَمَعَ أَنَّهُمْ صَرَبُوهُ لِيَمُوتَ كَمَا جَاءَ فِي الْحَدِيثِ
[يَعْنِي قَوْلَ أَبِي ذَرٍّ {فَقَامُوا، فَضْرَبْتُ لَأُمُوتَ، فَأَذْرَكَنِي
الْعَبَّاسُ، فَأَكْبَ عَلَيَّ، ثُمَّ أَقْبَلَ عَلَيْهِمْ فَقَالَ (وَيْلَكُمْ
تَقْتُلُونَ رَجُلًا مِنْ غِفَارٍ وَمَتَجَرُّكُمْ وَمَمَرُّكُمْ عَلَى غِفَارٍ)،
فَأَفْلَعُوا عَنِّي}]}، وَمَعَ تَكَرُّرِهِ لِذَلِكَ الصَّدْعِ، فَإِنَّ النَّبِيَّ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمْ يُنَكِّرْ عَلَيْهِ فِعْلَهُ ذَلِكَ، وَلَا خَذَلَهُ،

ولا قال له كما يقول دُعاةُ زماننا [من أذعياء السلفية
(الذين يحملون فكر المُرَجِّية) وجماعة الإخوان
المُسْلِمِينَ (الذين يحملون فكر المَدْرَسَةِ العَقْلِيَّةِ
الاعتزالية)] {إنك بفعلك هذا سَتَبْلِيلُ الدَّعوة وسَتُثِيرُ
فِتْنَةً وَتَضُرُّ مَصْلَحَةَ الدَّعوة} أو {أخزت الدَّعوة مائة
سَنَةٍ}، حاشاه من أن يقول مثل ذلك فهو قُدوةُ الناسِ
كافةً وأسوئهم إلى يوم القيامة في هذا الطريق... ثم
قال -أي الشيخ المقدسي-: فائدة أخرى مُهمَّةٌ، وهي
جَوَازُ مُخَادَعَةِ الكُفَّارِ وَتَخْفِي بَعْضِ المُسْلِمِينَ بَيْنَ
صُفُوفِهِمْ أَثناءَ المُوَاجَهَةِ وَالْقِتَالِ إِذَا مَا كَانَ الدِّينُ
ظَاهِرًا وَأَصْلُ الدَّعوة مُشْتَهَرًا، ففي هذه الأحوال يَصِحُّ
الاستِشْهَادُ بِحَادِثَةِ قَتْلِ كَعْبِ بْنِ الْأَشْرَفِ [بَعْنِي الْحَادِثَةِ
التي فيها قَامَ الصَّحَابَةُ (أَبُو نَائِلَةَ "أَخُو كَعْبٍ مِنَ
الرَّضَاعَةِ"، وَمُحَمَّدُ بْنُ مَسْلَمَةَ "ابْنُ أُخْتِ كَعْبٍ"، وَأَبُو
عَبْسِ بْنِ جَبْرِ، وَالْخَارِثُ بْنُ أَوْسٍ، وَعَبَّادُ بْنُ بَشِيرٍ)
رَضُوا أَنَّ اللَّهَ عَلَيْهِمْ بِدُخُولِ بَنِي النَّضِيرِ وَالْأَحْيَالِ عَلَى
كَعْبٍ لِأَغْتِيَالِهِ. وَقَدْ قَالَ الشَّيْخُ سَيِّدُ إِمَامٍ فِي (العمدة
في إعداد العدة): إِنَّ مُحَمَّدَ بْنَ مَسْلَمَةَ وَمَنْ مَعَهُ أَوْهَمُوا
كَعْبًا بِصَيْقِهِم بِالنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَاحْتَالُوا
عَلَيْهِ حَتَّى قَتَلُوهُ. انتهى. وقال الشيخ أبو سلمان
الصومالي في (هتِكُ أَسْتَارِ الْإِفْكِ عَنْ حَدِيثِ "الْإِيْمَانُ
قَيْدُ الْقَتْلِ"): وَيَقُولُ الْإِمَامُ الْبَغَوِيُّ [ت516هـ] رَحِمَهُ
اللَّهُ [فِي (شَرْحُ السَّنَةِ)] فِي إِغْتِيَالِ ابْنِ الْأَشْرَفِ {وَفِي
الْحَدِيثِ دَلِيلٌ عَلَى جَوَازِ قَتْلِ الْكَافِرِ الَّذِي بَلَغَتْهُ الدَّعوةُ
بَعْتَةً وَعَلَى غَفْلَةٍ مِنْهُ}... ثم قال -أي الشيخ
الصومالي-: إِنَّ دَمَ الْخَرَبِيِّ إِنَّمَا يَحْرُمُ بِالتَّأْمِينِ، لَا
بِاغْتِرَارِهِ وَغَفْلَتِهِ، وَهُوَ قَوْلُ الْعُلَمَاءِ قَاطِبَةً، فَاللَّهُ
الْمُسْتَعَانُ فَقَدْ أَبْثَلْنَا فِي هَذَا الْعَصْرِ يَمَنْ يُلْحِثُكَ إِلَى
تَقْرِيرِ الْبَدِيهِيَّاتِ وَشَرْحِ الصَّرُورِيَّاتِ! [قَالَ الشَّيْخُ مُحَمَّدُ
بْنُ شَمْسِ الدِّينِ فِي (مَنْ كَفَرَ الْأَشْعَرِيَّةَ؟): وَلِكُونَا فِي

زَمَانٍ نَحْتَاجُ فِيهِ إِلَى **بَيَانٍ مَا يَرَاهُ الْعُقَلَاءُ مِنْ**
الْبَدَهِياتِ انتهى. وَقَالَ الشَّيْخُ عَبْدُ اللَّهِ الْخَلِيفِيُّ فِي
(تَقْوِيمُ الْمُعَاصِرِينَ): النَّاسُ الْيَوْمَ يُنَازِعُونَ **حَتَّى فِي**
الْبَدِيعَاتِ ... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الْخَلِيفِيِّ-: يَحْتَاجُ الْمَرْءُ
فِي هَذَا الزَّمَانِ إِلَى **إِنْفَاقٍ وَقْتٍ طَوِيلٍ فِي تَوْضِيحِ**
الْوَاضِحَاتِ، وَذَلِكَ أَنَّ الْبَلَادَةَ قَدِ اسْتَوْلَتْ عَلَى عُقُولِ
الكَثِيرِينَ. انتهى. وَقَالَ الشَّيْخُ حَسَامُ الْحَفْنَاوِي فِي
مَقَالَةٍ لَهُ **عَلَى هَذَا الرِّابِطِ**: فَإِنْ تَوْضِيحُ الْوَاضِحَاتِ **مِنْ**
أَعْضَلِ الْمُعْضَلَاتِ، وَتَبْيِينُ الْمُسَلَّمَاتِ **مِنْ أَشْكَلِ**
الْمُشْكَلاتِ، وَكَمْ مِنَ الْوَاضِحَاتِ تَمَسُّ الْحَاجَةَ إِلَى
تَوْضِيحِهَا **عِنْدَ فُشُوِّ الْجَهْلِ**! وَكَمْ مِنَ الْمُسَلَّمَاتِ يَلْزَمُ
أَهْلَ الْحَقِّ تَبْيِينُهَا **إِذَا رُفِعَ الْعِلْمُ**!. انتهى. وَقَالَ الشَّيْخُ
مُحَمَّدُ تَقِي الدِّينِ الْهَلَالِي فِي مَقَالَةٍ لَهُ **عَلَى هَذَا**
الرِّابِطِ: **وَتَوْضِيحُ الْوَاضِحَاتِ مِنَ الْفَاضِحَاتِ**!. انتهى].
انتهى باختصار. وَقَالَ الشَّيْخُ أَبُو سَلْمَانَ الصُّومَالِي أَيْضًا
فِي (إِسْتِيفَاءُ الْأَقْوَالِ فِي الْمَأْخُودِ مِنْ أَهْلِ الْخَرْبِ
تَلَصُّصًا، مِنَ الْأَنْفُسِ وَالْأَمْوَالِ): فَالْمُخَادَعَةُ بِالْأَفْعَالِ
وَالْأَقْوَالِ، ثُمَّ الْقَتْلُ أَوْ الْإِسْتِيلَاءُ عَلَى الْأَمْوَالِ، لَا يُعْتَبَرُ
غَدْرًا، إِذَا لَمْ تَكُنْ [أَيُّ الْأَفْعَالِ وَالْأَقْوَالِ] صَرِيحَةً فِي
التَّامِينِ؛ فَإِنْ ابْنُ مَسْلَمَةٍ وَمِنْ مَعَهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ
خَدَعُوهُ [أَيُّ خَدَعُوا كَعَبَ بْنَ الْأَشْرَفِ] فَأَظْهَرُوا لَهُ غَيْرَ
مَا أَخْفَوَهُ **فَتَوَهُّمَ الْأَمَانَ** بِتَأْنِيْسِهِمْ وَاسْتِقْرَاضِهِمْ [أَيُّ
بِمُلَاطَفَتِهِمْ لَهُ، وَمُطَالَبَتِهِمْ إِيَّاهُ بِاقْرَاضِهِمْ] وَلَمْ يَرِ
النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ذَلِكَ [أَيُّ قَتَلَ كَعَبَ بْنَ
الْأَشْرَفِ بَعْدَ إِهْوَائِهِ بِالْأَمَانِ] غَدْرًا بَلْ أَقْرَبَهُ وَأَثْنَى
عَلَيْهِمْ؛ وَالبُّخَارِيُّ فِي كِتَابِ (الْجِهَادِ) بَابِ (الْكَذِبِ فِي
الْخَرْبِ) عَدَّ مَا فُعِلَ بِالْأَشْرَفِ كَذِبًا وَخِدَاعًا لَا تَأْمِينًا
وَعَدْرًا؛ وَيَقُولُ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ [فِي (فَتْحُ الْبَارِي)]
{وَلَمْ يَقْعُ لِأَحَدٍ مِمَّنْ تَوَجَّهَ إِلَيْهِ تَأْمِينٌ لَهُ بِالتَّضَرِّحِ،
وَإِنَّمَا أَوْهَمُوهُ ذَلِكَ وَأَنَسُوهُ حَتَّى تَمَكَّنُوا مِنْ قَتْلِهِ}؛

وَقَالَ الْحَافِظُ بَدْرُ الدِّينِ الْعَيْنِي [فِي (عَمْدَةِ الْقَارِي
 شَرْحِ صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ)] {فَإِنْ قُلْتَ (أَمَّنَهُ مُحَمَّدُ بْنُ
 مَسْلَمَةَ)، قُلْتَ (لَمْ يُصَرِّحْ لَهُ بِأَمَانٍ فِي كَلَامِهِ، وَإِنَّمَا
 كَلَّمَهُ فِي أَمْرِ الْبَيْعِ وَالشِّرَاءِ، وَالشُّكَايَةِ إِلَيْهِ،
 وَالِاسْتِئْثَانِ بِهِ، حَتَّى تَمَكَّنَ مِنْ قَتْلِهِ)}... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ
 الشَّيْخِ الصُّومَالِيِّ-: وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَنَسٍ الْجُهَنِيُّ قَتَلَ خَالِدَ
 بْنَ سَفْيَانَ الْهُذَلِيَّ بَعْدَ مَا اسْتَضَافَهُ [أَيُّ بَعْدَ مَا
 اسْتَضَافَهُ خَالِدٌ] وَرَحَّبَ بِهِ... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ
 الصُّومَالِيِّ-: طَلَبَ ابْنُ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الْمَيِّتَ
 وَالضِّيَافَةَ فَرَحَّبَ [أَيُّ الْهُذَلِيِّ] بِهِ، وَقَصَدَهُ [أَيُّ وَكَانَ
 قَصْدُ ابْنِ أَنَسٍ] إغتياله. انتهى باختصار [وأمثالها، أمَّا
 أَنْ يُضَيِّعَ كَثِيرٌ مِنَ الدُّعَاةِ أَعْمَارَهُمْ فِي جُيُوشِ
 الطَّوَاغِيتِ مُوَالِينَ مُدَاهِنِينَ يَحْيَوْنَ وَيَمُوتُونَ وَهُمْ فِي
 خِدْمَتِهِمْ وَخِدْمَةِ مُؤَسَّسَاتِهِمُ الْخَبِيثَةِ بِحُجَّةِ الدَّعْوَةِ وَنَصْرِ
 الدِّينِ فَيُلَبِّسُوا عَلَى النَّاسِ دِينَهُمْ وَيَقْبُرُوا التَّوْحِيدَ،
 فَهَذِهِ السُّبُلُ فِي الْمَغْرِبِ وَدَعْوَةُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
 وَسَلَّمَ وَهَذِيهِ عَنْهَا فِي أَقَاصِي الْمَشْرِقِ، فَمِلَّةُ إِبْرَاهِيمَ
 هِيَ طَرِيقُ الدَّعْوَةِ الصَّحِيحَةِ، **التي فيها مُفَارَقَةُ الْأَحْبَابِ**
وَقَطْعُ الرَّقَابِ، أمَّا غَيْرُهَا مِنَ الطَّرَائِقِ وَالْمَنَاهِجِ
 الْمُتَلَوِّيَةِ وَالسُّبُلِ الْمُعْوَجَّةِ الْمُنْحَرِفَةِ تِلْكَ الَّتِي يُرِيدُ
 أَصْحَابُهَا إِقَامَةَ دِينِ اللَّهِ دُونَ أَنْ يَسْتَغْنَوْا عَنِ الْمَرَائِزِ
 وَالْمَنَاصِبِ وَدُونَ أَنْ يُغَضِبُوا أَصْحَابَ السُّلْطَانِ أَوْ
 يَفْقِدُوا الْقُصُورَ وَالنِّسْوَانَ وَالسَّعَادَةَ فِي الْأَهْلِ وَالْبُيُوتِ
 وَالْأَوْطَانِ، **فَلَيْسَتْ مِنْ مِلَّةِ إِبْرَاهِيمَ فِي شَيْءٍ وَإِنْ**
ادَّعَى أَصْحَابُ هَذِهِ الدَّعَوَاتِ أَنَّهُمْ عَلَى مَنَهْجِ السَّلَفِ
وَدَعْوَةِ الْأَنْبِيَاءِ وَالْمُرْسَلِينَ، فَوَاللَّهِ لَقَدْ رَأَيْنَاهُمْ، رَأَيْنَاهُمْ
 كَيْفَ يَبْشَوْنَ فِي وُجُوهِ الْمُنَافِقِينَ وَالظَّالِمِينَ بَلْ
 وَالْكَفَّارِ الْمُحَادِّينَ لِلَّهِ وَرَسُولِهِ، لَا لِدَعْوَتِهِمْ وَرَجَاءِ
 هِدَايَتِهِمْ، بَلْ يُجَالِسُونَهُمْ مُدَاهِنَةً وَإِقْرَارًا لِباطِلِهِمْ
 وَيُصَنِّفُونَ لَهُمْ وَيَقُومُونَ لَهُمْ إِكْرَامًا يُبَجِّلُونَهُمْ

وَيَدْعُونَهُمْ بِالْقَابِهِمْ، تَخَوُّ صَاحِبِ الْجَلَالَةِ وَالْمَلِكِ الْمُعْظَمِ
وَالرَّئِيسِ الْمُؤْمِنِ وَصَاحِبِ السُّمُوِّ، بَلْ وَإِمَامِ الْمُسْلِمِينَ
وَأَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ [قَالَ الشَّيْخُ الْمُقَدَّسِيُّ هُنَا مُعَلِّقًا:
فَائِدَةٌ مُهِمَّةٌ [هُنَا] تَفْصِيحُ عُلَمَاءِ الْحُكُومَاتِ، إَعْلَمُ عَافَانَا
اللَّهُ وَإِيَّاكَ مِنْ تَلَيْسِ الْمُتَلَبِّسِينَ أَنَّ مَا يَفْعَلُهُ كَثِيرٌ مِنَ
الْجُهَّالِ -وَأِنْ لَقَبُوا بِالْمَشَايِخِ وَتَمَسَّحُوا بِالسَّلَفِيَّةِ- مِنْ
تَلْقِيْبِ كَثِيرٍ مِنْ طُغَاةِ هَذَا الزَّمَانِ بِلَقَبِ (أَمِيرِ
الْمُؤْمِنِينَ) أَوْ (إِمَامِ الْمُسْلِمِينَ)، إِنَّمَا يَنْهَجُونَ بِذَلِكَ نَهَجَ
الْخَوَارِجِ وَالْمُعْتَزِلَةِ فِي عَدَمِ إَعْتِبَارِ شَرْطِ الْقُرَشِيَّةِ فِي
الْإِمَامِ، وَ[قَدْ] نَقَلَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ فِي الْفَتْحِ عَنْ
الْقَاضِي عِيَّاضٍ قَوْلَهُ {اشْتِرَاطُ كَوْنِ الْإِمَامِ [الْمُرَادُ هُنَا
الْإِمَامَةُ الْعُظْمَى (أَيِ الْخِلَافَةَ)، وَلَيْسَ إِمَامَةُ الْعِلْمِ]
قُرَشِيًّا مَذْهَبُ الْعُلَمَاءِ كَافَّةً، وَقَدْ عُدَّوْهَا فِي مَسَائِلِ
الْإِجْمَاعِ، وَلَمْ يُنْقَلْ عَنْ أَحَدٍ مِنَ السَّلَفِ فِيهَا خِلَافٌ
وَكَذَلِكَ مَنْ بَعْدَهُمْ فِي جَمِيعِ الْأَمْصَارِ، وَلَا أُعْتَدَادَ بِقَوْلِ
الْخَوَارِجِ وَمَنْ وَافَقَهُمْ مِنَ الْمُعْتَزِلَةِ}؛ [وَقَدْ] رَأَيْتُ
الشَّيْخَ عَبْدَ اللَّهِ أَبَا بَطْنٍ [مُفْتِي الدِّيَارِ النَّجْدِيَّةِ، الْمُتَوَفَّى
عَامَ 1282هـ]، وَهُوَ مِنْ عُلَمَاءِ الدَّعْوَةِ النَّجْدِيَّةِ، يَرُدُّ عَلَى
بَعْضِ الْمُعَارِضِينَ الْمُنْكَرِينَ لِتَلْقِيْبِ الشَّيْخِ مُحَمَّدِ بْنِ
عَبْدِ الْوَهَّابِ [ت 1206هـ] وَعَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ سَعُودٍ
[ثَانِي حُكَّامِ الدَّوْلَةِ السُّعُودِيَّةِ الْأُولَى، وَقَدْ تُوفِيَ عَامَ
1218هـ] بِلَقَبِ (الْإِمَامِ) وَهُمَا غَيْرُ قُرَشِيَّيْنِ، يَقُولُ [أَيِ
الشَّيْخِ أَبُو بَطْنٍ] {وَمُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْوَهَّابِ رَحِمَهُ اللَّهُ مَا
إِدَّعَى إِمَامَةَ الْأُمَّةِ، وَإِنَّمَا هُوَ عَالِمٌ دَعَا إِلَى الْهُدَى وَقَاتَلَ
عَلَيْهِ، وَلَمْ يُلَقَّبْ فِي حَيَاتِهِ بِ (الْإِمَامِ) وَلَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ
مُحَمَّدِ بْنِ سَعُودٍ، مَا كَانَ أَحَدٌ فِي حَيَاتِهِ مِنْهُمْ يُسَمَّى
(إِمَامًا)، وَإِنَّمَا حَدَّثَ تَسْمِيَةً مَنْ تَوَلَّى (إِمَامًا) يَعْدُ
مَوْتَهُمَا}، فَانْظُرْ إِلَى هَذَا الْعَالِمِ الرَّبَّانِيِّ كَيْفَ يَتَبَرَّأُ مِنْ
ذَلِكَ وَيُنْكِرُهُ رَغْمَ أَنَّ الْمَذْكُورَيْنِ كَانَا مِنْ دُعَاةِ الْهُدَى،
وَلَا يُكَابِرُ مُكَابَرَةً كَثِيرًا مِنْ مَشَايِخِ الْحُكُومَاتِ فِي هَذَا

الزَّمانِ الَّذِينَ يُصِرُّونَ عَلَى تَسْمِيَةِ طَوَاغِيَّتِهِمْ بِ (الإمام) و(أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ)، فَبُشِّرَاهُمْ بِأَنَّهُمْ عَلَى نَهْجِ الْخَوَارِجِ سَائِرُونَ، ذَلِكَ الْوَصْفُ الَّذِي طَالَمَا رَمَوْا بِهِ **طَلَبَةَ الْعِلْمِ** وَدُعَاةَ الْحَقِّ الَّذِينَ يُنَابِذُونَ طَوَاغِيَّتَهُمْ، وَهَذَا بِالنَّسْبَةِ لِشَرْطِ الْقَرَشِيَّةِ، فَكَيْفَ إِذَا انْضَمَّ إِلَى ذَلِكَ انْعِدَامُ الْعَدَالَةِ وَالْعِلْمِ وَالْحِكْمَةِ وَغَيْرَ ذَلِكَ مِنْ شُرُوطِ الْإِمَامَةِ؟!، وَكَيْفَ إِذَا **عُدِمَ الْإِسْلَامُ وَالْإِيمَانُ**؟! انتهى باختصاراً مع أَنَّهُمْ حَرَبُ عَلَى الْإِسْلَامِ وَالْمُسْلِمِينَ!، نَعَمْ، وَاللَّهِ لَقَدْ رَأَيْنَاهُمْ يَغْدُو أَحَدُهُمْ وَيَرَوْحُ [أَيَّ يَذْهَبُ أَحَدُهُمْ وَيَجِيءُ]، يَبِيعُ دِينَهُ بِأَقْلٍ مِنْ جَنَاحِ بَعُوضَةٍ، يُمَسِّي مُؤْمِنًا يَذُرُّسُ التَّوْحِيدَ وَرُبَّمَا دَرَسَهُ، وَيُضَيِّحُ يُقْسِمُ عَلَى إِحْتِرَامِ الدَّسْتُورِ بِقَوَائِنِهِ الْكُفْرِيَّةِ وَيَشْهَدُ بِتَرَاهَةِ الْقَانُونِ الْوَضْعِيِّ وَيَكْتُرُ سَوَادَ الظَّالِمِينَ وَيَلْقَاهُمْ بِوَجْهِ مُنْبَسِطٍ وَلِسَانٍ عَذِبٍ، مَعَ أَنَّهُمْ [أَيَّ دُعَاةَ زَمَانِنَا] يَمُرُّونَ بِآيَاتِ اللَّهِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ تَنْهَاهُمْ عَنِ الرُّكُونِ لِلظَّالِمِينَ أَوْ طَاعَتِهِمْ وَالرَّضَا عَنْ بَعْضِ بَاطِلِهِمْ، فَهُمْ يَقْرَأُونَ هَذِهِ الْآيَاتِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى {وَلَا تَرْكَبُوا إِلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا فَيَتَمَسَّكُمُ النَّارُ}، وَقَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ {وَقَدْ نَزَّلَ عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ أَنْ إِذَا سَمِعْتُمْ آيَاتِ اللَّهِ يُكْفَرُ بِهَا وَيُسْتَهْزَأُ بِهَا فَلَا تَفْعَدُوا مَعَهُمْ حَتَّى يَخُوضُوا فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِ، إِنَّكُمْ إِذَا مَثَلْتُمْ...} الْآيَةُ، يَقُولُ الشَّيْخُ سَلِيمَانُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَبْدِ الْوَهَّابِ [فِي رِسَالَتِهِ (فُتْيَا فِي حُكْمِ السَّفَرِ إِلَى بِلَادِ الشَّرِكِ)] فِي مَعْنَى قَوْلِهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى (إِنَّكُمْ إِذَا مَثَلْتُمْ) {الْآيَةُ عَلَى ظَاهِرِهَا}، وَهُوَ أَنَّ الرَّجُلَ إِذَا سَمِعَ آيَاتِ اللَّهِ يُكْفَرُ بِهَا وَيُسْتَهْزَأُ بِهَا فَجَلَسَ عِنْدَ الْكَافِرِينَ الْمُسْتَهْزِئِينَ مِنْ غَيْرِ إِكْرَاهٍ وَلَا انْكَارٍ وَلَا قِيَامٍ عَنْهُمْ حَتَّى يَخُوضُوا فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِ، فَهُوَ كَافِرٌ مَثَلْتُمْ وَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ فَعَلَهُمْ {قَالَ الشَّيْخُ أَبُو سَلَمَانَ الصُّومَالِيُّ فِي (الْفَتَاوَى الشَّرْعِيَّةِ عَنِ الْأَسْئَلَةِ الْجَبُوتِيَّةِ): الْجُلُوسُ فِي مَجَالِسِ الاسْتِهْزَاءِ وَالْكُفْرِ بِآيَاتِ اللَّهِ كُفْرٌ. انتهى]،

وَيَرْغُمُونَ **[أَيُّ دُعَاءُ زَمَانِنَا]** أَنَّهُمْ عَلَى مَنَهِجِ السَّلَفِ،
وَالسَّلَفُ كَانُوا يَفِرُّونَ مِنْ أَبْوَابِ السَّلَاطِينِ وَمَنَاصِبِهِمْ
فِي عَهْدِ أَرْبَابِ الشَّرِيعَةِ وَالْهُدَى لَا فِي عَهْدِ الْجَوْرِ
وَالظُّلُمَاتِ!، وَوَاللَّهِ مَا وُضِعَ السَّيْفُ عَلَى رِقَابِهِمْ وَلَا
عُلِقُوا مِنْ أَرْجُلِهِمْ وَمَا أُجْبِرُوا عَلَى ذَلِكَ، بَلْ فَعَلُوهُ
مُخْتَارِينَ وَمُنِحُوا عَلَيْهِ الْأَمْوَالَ الطَّائِلَةَ وَالْحَصَانَاتِ
الدَّبْلُومَاسِيَّةَ، فَتَعَوَّذُ بِاللَّهِ مِنْ هَوَى النَّفُوسِ وَطُمُسِ
التَّصَائِرِ، وَلَيْتَهُمْ أَعْلَنُوهَا وَقَالُوا {فَعَلْنَاهَا جِرْصًا عَلَى
الدُّنْيَا}، بَلْ يَقُولُونَ {مَصْلَحَةُ الدَّعْوَةِ وَتَضُرُّ الدِّينَ}،
فَعَلَى مَنْ تَضَحَّكُونَ يَا مَسَاكِينُ؟!، أَعْلَيْنَا نَحْنُ الضَّعَفَاءُ
(فَانْنَا وَأَمْثَالُنَا لَا تَمْلِكُ لَكُمْ ضَرًّا وَلَا نَفْعًا)، أَمْ عَلَى جَبَّارِ
السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِينَ (الَّذِي لَا تَخْفَى عَلَيْهِ خَافِيَةٌ، وَيَعْلَمُ
سِرَّكُمْ وَنَجْوَاكُمْ)؟!، وَلَقَدْ سَمِعْنَاهُمْ يَرْمُونَ مَنْ خَالَفَهُمْ
أَوْ أَنْكَرَ عَلَيْهِمْ ذَلِكَ، بِضَحَالَةِ الْفِكْرِ وَقِلَّةِ الْخَبَرَةِ وَأَنَّهُمْ
لَيْسَ عِنْدَهُمْ حِكْمَةٌ فِي الدَّعْوَةِ وَلَا صَبْرٌ فِي اقْتِطَافِ
الثَّمَرِ أَوْ بِصِيرَةٍ فِي الْوَاقِعِ وَالسُّنَنِ الْكُونِيَّةِ وَأَنَّهُمْ
يَنْقُصُهُمْ عِلْمٌ بِالسِّيَاسَةِ وَعِنْدَهُمْ قُصُورٌ فِي التَّصَوُّرَاتِ،
وَمَا دَرَى هَؤُلَاءِ الْمَسَاكِينُ أَنَّهُمْ لَا يَرْمُونَ بِذَلِكَ أَشْخَاصًا
مُحَدَّدِينَ، وَإِنَّمَا يَرْمُونَ بِذَلِكَ دِينَ جَمِيعِ الْمُرْسَلِينَ وَمِلَّةَ
إِبْرَاهِيمَ الَّتِي مِنْ أَهَمِّ مُهِمَّاتِهَا **إِبْدَاءُ الْبَرَاءَةِ مِنْ أَعْدَاءِ**
اللَّهِ وَالْكَفَرِ بِهِمْ وَبَطْرَائِقِهِمُ الْمُعْوَجَّةِ وَإِظْهَارُ الْعَدَاوَةِ
وَالْبَغْضَاءِ لِمَنَاجِحِهِمُ الْكَافِرَةِ، وَمَا دَرَوْا أَنَّ كَلَامَهُمْ ذَلِكَ
يَقْتَضِي أَنَّ إِبْرَاهِيمَ وَالَّذِينَ مَعَهُ لَمْ يَكُنْ عِنْدَهُمْ حِكْمَةٌ
بِالدَّعْوَةِ وَلَا دِرَآيَةٌ بِالْوَاقِعِ وَأَنَّهُمْ كَانُوا مُتَطَرِّفِينَ
مُتَسَرِّعِينَ، مَعَ أَنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ قَدْ زَكَاهُمْ وَأَمَرَنَا
بِالتَّأْسِي بِهِمْ فَقَالَ {قَدْ كَانَتْ لَكُمْ أَسْوَةٌ حَسَنَةٌ فِي
إِبْرَاهِيمَ وَالَّذِينَ مَعَهُ}، وَقَالَ سُبْحَانَهُ {وَمَنْ أَحْسَنُ دِينًا
مِمَّنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ وَاتَّبَعَ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ
حَنِيفًا، وَاتَّخَذَ اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا}، وَنَزَّهَ سُبْحَانَهُ إِبْرَاهِيمَ
مِنَ السُّفْهِهِ فَوَصَّفَهُ بِالرُّشْدِ فَقَالَ {وَلَقَدْ آتَيْنَا إِبْرَاهِيمَ

رُشْدَهُ مِنْ قَبْلُ وَكُنَّا بِهِ عَالِمِينَ}، **[وَابَيَّنْ سُبْحَانَهُ أَنْ مِلَّةَ**
إِبْرَاهِيمَ لَا يَرْغَبُ عَنْهَا إِلَّا السَّافِيَةُ] **فَقَالَ تَعَالَى {وَمَنْ**
يَرْغَبُ عَنْ مِلَّةِ إِبْرَاهِيمَ إِلَّا مَنْ سَفِهَ نَفْسَهُ}، **وَأَنَّى**
لِلسَّافِيَةِ حِكْمَةُ الدَّعْوَةِ وَوُضُوحُ التَّصَوُّرَاتِ وَصِحَّةُ الْمَنْهَجِ
وَاسْتِقَامَةُ الطَّرِيقِ الْمَرْعُومَةِ؟!... ثم قال -أي الشيخ
المقدس-: **وَاعْلَمْ تَبَنَّا اللَّهَ وَإِيَّاكَ عَلَى صِرَاطِهِ**
الْمُسْتَقِيمِ أَنْ الْبَرَاءَةَ وَالْعَدَاوَةَ الَّتِي تَقْتَضِي مِلَّةَ
إِبْرَاهِيمَ إِعْلَانُهَا وَإِبْدَاءُهَا لِأَهْلِ الْكُفْرِ وَمَعْبُودَاتِهِمْ، تُكَلِّفُ
الْكَثِيرَ الْكَثِيرَ، فَلَا يَظُنُّ ظَانٌّ أَنَّ هَذِهِ الطَّرِيقَ مَفْرُوشَةٌ
بِالْوَرْدِ وَالرَّيَاحِينَ أَوْ مَحْفُوفَةٌ بِالرَّاحَةِ وَالذَّعَةِ، بَلْ هِيَ
وَاللَّهُ مَحْفُوفَةٌ بِالْمَكَارِهِ وَالْإِبْتِلَاءَاتِ وَلَكِنَّ خِتَامَهَا مِسْكَ
وَرَوْحٌ وَرَيْحَانٌ وَرَبٌّ غَيْرُ غَضَبَانَ، ونحن لا نَتَمَنَّى الْبَلَاءَ
لأنفسنا ولا للمسلمين، وَلَكِنَّ الْبَلَاءَ هُوَ سُنَّةُ اللَّهِ عَزَّ
وَجَلَّ فِي هَذِهِ الطَّرِيقِ، لِيَمَيِّزَ بِهِ الْخَبِيثَ مِنَ الطَّيِّبِ،
فهي الطريقُ التي لَا تُرْضِي أَصْحَابَ الْهَوَى **[وَأَصْحَابَ]**
السُّلْطَانِ لِأَنَّهَا مُصَادِمَةٌ صَرِيحَةٌ لِوَاقِعِهِمْ؛ أَمَّا غَيْرُ هَذِهِ
الطَّرِيقِ، **فَإِنَّكَ تَجِدُ أَصْحَابَهَا فِي الْغَالِبِ مُتَرْفِينَ وَلِلدُّنْيَا**
رَاكِبِينَ، لَا يَبْدُو عَلَيْهِمْ أَثَرُ الْبَلَاءِ، لِأَنَّ الْمَرَّةَ إِنَّمَا يُبْتَلَى
عَلَى قَدَرٍ دِينِهِ؛ فَأَشَدُّ النَّاسِ بَلَاءً الْأَنْبِيَاءُ ثُمَّ الْأَمْثَلُ
فَالْأَمْثَلُ، **وَأَتْبَاعُ مِلَّةِ إِبْرَاهِيمَ مِنْ أَشَدِّ النَّاسِ بَلَاءً لِأَنَّهُمْ**
يَتَّبِعُونَ مَنْهَجَ الْأَنْبِيَاءِ فِي الدَّعْوَةِ إِلَى اللَّهِ، كما قَالَ
وَرَقَّةُ بْنُ تَوْفَلٍ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ {لَمْ يَأْتِ
رَجُلٌ قَطُّ بِمِثْلِ مَا جِئْتَ بِهِ إِلَّا عُودِي}؛ فَإِنْ رَأَيْتَ فِي
زَمَانِنَا مَنْ يَزْعُمُ أَنَّهُ يَدْعُو لِمِثْلِ مَا كَانَ يَدْعُو إِلَيْهِ النَّبِيُّ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَيُمِثِلُ طَرِيقَتَهُ، وَيَدَّعِي أَنَّهُ عَلَى
مَنْهَجِهِ، وَلَا يُعَادِي مِنْ أَهْلِ الْبَاطِلِ **[أَهْلٍ]** السُّلْطَانِ،
بَلْ هُوَ مُطْمَئِنٌّ مُرْتَاحٌ بَيْنَ ظَهْرَانِيهِمْ، فَاَنْظُرْ فِي حَالِهِ،
إِمَّا أَنْ يَكُونَ **ضَالًّا** عَنِ الطَّرِيقِ (لَمْ يَأْتِ بِمِثْلِ مَا جَاءَ بِهِ
النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَاتَّخَذَ سُبُلًا مُعْوِجَةً) أَوْ
يَكُونَ **كَاذِبًا** فِي دَعْوَاهُ يَتَرَيَا بِمَا لَيْسَ هُوَ أَهْلًا أَنْ يَتَرَيَا

به، إِمَّا لِهَوَى مُطَاعٍ وَإِعْجَابٍ كُلِّ ذِي رَأْيٍ بِرَأْيِهِ، أَوْ لِدُنْيَا يُصِيبُهَا (كَأَن يَكُونَ جَاسُوسًا وَغَيْثًا لِأَصْحَابِ السُّلْطَانِ عَلَى أَهْلِ الدِّينِ)؛ فَارْجِعْ إِلَى نَفْسِكَ وَاعْرِضْ عَلَيْهَا هَذَا الطَّرِيقَ، فَإِمَّا أَنْ تَكُونَ مِنْ قَوْمٍ يَصِيرُونَ عَلَى ذَلِكَ **فَخُذْهَا بِخَفَا** واسأل الله عَزَّ وَجَلَّ أَنْ يُثَبِّتَكَ عَلَى مَا يَعْقُبُهَا مِنْ بَلَاءٍ، أَوْ إِنَّكَ مِنْ قَوْمٍ يَخَافُونَ مِنْ أَنْفُسِهِمْ خِيفَةً وَلَا تَرَى مِنْ نَفْسِكَ الْقُدْرَةَ عَلَى الْقِيَامِ وَالصَّدْعِ بِهَذِهِ الْمَلَّةِ فَذَرْ عَنْكَ التَّزْيِي بِزِي الدُّعَاةِ **وَأَغْلِقْ عَلَيْكَ بَيْتَكَ** وَأَقْبِلْ عَلَى خَاصَّةِ أَمْرِكَ وَدَعْ عَنْكَ أَمْرَ الْعَامَّةِ، أَوْ **إِعْتَزِلْ** فِي شَعْبٍ **[وَهُوَ مَا انْفَرَجَ بَيْنَ جَبَلَيْنِ]** مِنَ الشَّعَابِ بَغْنِمَاتٍ لَكَ، فَإِنَّهُ وَاللَّهِ أَغْدُرُ لَكَ عِنْدَ اللَّهِ، تَعْمُ، إِنْ ذَلِكَ أَغْدُرُ لَكَ عِنْدَ اللَّهِ مِنْ أَنْ تَضْحَكَ عَلَى نَفْسِكَ وَعَلَى النَّاسِ -إِذْ لَا تَقْوَى **[أَيُّ لَا تَقْدِرُ]** عَلَى الْقِيَامِ بِمَلَّةِ إِبْرَاهِيمَ- فَتَتَصَدَّرْ لِلدَّعْوَةِ بِطَرُقٍ مُعْوَجَةٍ وَتَهْتَدِي بِغَيْرِ هَذِي النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مُجَامِلًا مُدَاهِنًا لِلطَّوَاغِيتِ كَاتِمًا غَيْرَ مُظْهِرٍ لِلْعَدَاوَةِ لَهُمْ وَلَا لِبَاطِلِهِمْ، **قَوَالِهِ ثُمَّ وَاللَّهِ، إِنْ الَّذِي يَعْتَزِلُ فِي شَعْبٍ مِنَ الشَّعَابِ بَغْنِمَاتٍ لَهُوَ خَيْرٌ وَأَهْدَى سَبِيلًا مِنْكَ سَاعَتِيذٍ...** ثُمَّ قَالَ -
أَيُّ الشَّيْخِ الْمُقَدَّسِيِّ:- وَلَقَدْ رَأَيْنَاهُمْ **[أَيُّ دُعَاةَ زَمَانِنَا]** كَثِيرًا يَسْخَرُونَ مِنْ تَبَيَّنَتْ لَهُمْ انْجِرَافَاتُهُمْ وَسُئِلَهُمُ الْمُعْوَجَةُ فَأَعْرَضُوا عَنْهُمْ **[أَيُّ عَنْ دُعَاةَ زَمَانِنَا]** وَعَنْ دَعَوَاتِهِمْ تِلْكَ الَّتِي عَلَى غَيْرِ مِنْهَاجِ النَّبُوَّةِ، رَأَيْنَاهُمْ **[أَيُّ دُعَاةَ زَمَانِنَا]** يَسْخَرُونَ مِنْهُمْ لِاعْتِزَالِهِمْ، وَيَلْمِزُونَهُمْ بِالْقُعودِ وَالزُّكُونِ إِلَى الدُّنْيَا وَالتَّقْصِيرِ فِي الدَّعْوَةِ إِلَى اللَّهِ، وَإِذَا كَانَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ، فَأَيُّ دَعْوَةٍ هَذِهِ الَّتِي قَصَرَ فِيهَا هَؤُلَاءِ **[الَّذِينَ إِعْتَزَلُوا]**؟ دَعْوَتُكُمْ هَذِهِ الَّتِي تَلْجُونَ بِهَا الْجَيْشَ وَالشَّرْطَةَ وَمَجَالِسَ الْأُمَّةِ وَالتَّرْلَمَانَاتِ الشَّرَكِيَّةِ وَغَيْرَ ذَلِكَ مِنَ الْوُظَائِفِ **[قَالَ الشَّيْخُ الْأَلْبَانِي فِي فَتَوَى صَوْتِيَّةٍ مُفَرَّغَةٍ لَهُ عَلَى هَذَا الرِّابِطِ: الشَّبَابُ الْيَوْمَ فِي كُلِّ بِلَادِ الْإِسْلَامِ إِلَّا مَا نَدَرَ إِعْتَادُوا أَنْ يَعْيشُوا**

عَبِيدًا لِلْحُكَّامِ... ثم قال -أي الشيخ الألباني-: **أَنْ يُصَيِّحَ الْمُسْلِمُ مُوْظِعًا فِي الدَّوْلَةِ، فَمَعْنَى ذَلِكَ أَنْ يَصِيرَ عَبْدًا لِلدَّوْلَةِ...** ثم قال -أي الشيخ الألباني-: **تَنْصَحُ الشَّبَابَ الْمُسْلِمَ أَنْ يَتَّبِعَ عَنْ وَظَائِفِ الدَّوْلَةِ.** انتهى باختصار.

وقال الشيخ أبو محمد المقدسي في (الرَّسَالَةُ الثَّلَاثِينَ): (جُهَيْمَانُ) رَحِمَهُ اللَّهُ وَمَنْ كَانُوا مَعَهُ، فَقَدْ خَالَطَتْ جَمَاعَتَهُ مُدَّةً، وَقَرَأَتْ كُتُبَهُمْ كُلَّهَا، وَعِشْتُ مَعَهُمْ وَعَرَفْتُهُمْ عَنْ قُرْبٍ، فَ (جُهَيْمَانُ) رَحِمَهُ اللَّهُ **لَمْ يَكُنْ يُكَفِّرُ حُكَّامَ الْيَوْمِ لِقَلَّةِ بَصِيرَتِهِ فِي وَاقِعِ قَوَائِنِهِمْ وَكُفْرِيَّاتِهِمْ،** وكذلك كَانَ أَمْرُ الْحُكَّامِ السُّعُودِيِّينَ عِنْدَهُ، وَقَدْ صَرَّحَ بِذَلِكَ فِي كِتَابَاتِهِ، وَلَكِنَّهُ كَانَ بِالْفِعْلِ سَخَطَةً عَلَيْهِمْ وَعَصَةً فِي خُلُوقِهِمْ **وَأَشَدَّ عَلَيْهِمْ مِنْ كَثِيرٍ مِمَّنْ يُكْفَرُونَهُمْ،** فَكَانَ يَطْعَنُ فِي بَيْعَتِهِمْ وَيُبْطِلُهَا، وَلَا يَسْكُتُ عَنْ شَيْءٍ مِنْ مُنْكَرَاتِهِمْ الَّتِي يَعْرِفُهَا، حَتَّى خَرَجَ فِي آخِرِ أَمْرِهِ عَلَيْهِمْ وَقَاتَلَهُمْ هُوَ وَمَنْ كَانُوا مَعَهُ فِي عَامِ 1400 هـ، وَالَّذِي أَرِيدُ قَوْلَهُ هُنَا، أَنَّ الرَّجُلَ **مَعَ أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ يُكْفِرُهُمْ، فَهُوَ لَمْ يَكُنْ يُوَالِيهِمْ أَوْ يُحِبُّهُمْ،** بَلْ كَانَ يُعَادِيهِمْ وَيُبْغِضُهُمْ وَيُنَازِعُهُمْ وَيَطْعَنُ فِي بَيْعَتِهِمْ، وَيَعْتَرِزُ هُوَ وَجَمَاعَتُهُ وَظَائِفُهُمُ الْحُكُومِيَّةَ كُلَّهَا، كَمَا **إِعْتَرَزُوا مَدَارِسَهُمْ وَجَامِعَاتِهِمْ،** ثُمَّ قَاتَلُوهُمْ فِي آخِرِ الْأَمْرِ. انتهى باختصار.

وقال الشيخ محمد بن سعيد الأندلسي في (الكَوَاشِفُ الْجَلِيَّةُ): **فَالنَّاسُ الْيَوْمَ قَدْ دَخَلُوا فِي دِينِ الدِّيْمُقْرَاطِيَّةِ عَنْ بَكْرَةِ أَبِيهِمْ إِلَّا مَنْ رَحِمَ اللَّهُ، وَأَظْهَرُوا الْمُوَافَقَةَ وَالِاتِّبَاعَ لِأَوْضَاعِهِ وَالْانْقِيَادَ لِقَوَائِنِهِ وَأَحْكَامِهِ، وَالتَّخَفُّوا بِمَدَارِسِهِ وَجَامِعَاتِهِ، وَتَوَظَّفُوا فِي مَوْسَسَاتِهِ وَقِطَاعَاتِهِ،** وانتسبوا إِلَى الْوَطَنِ فَلَهُمْ حُقُوقُ الْمُواطَنَةِ وَعَلَيْهِمْ وَاجِبَاتُهَا وَمِنْهَا الدَّفَاعُ عَنِ الْوَطَنِ وَالْإِعْدَادُ لِذَلِكَ بِالْخِدْمَةِ الْإِلْزَامِيَّةِ وَالْمُشَارَكَةُ فِي الْعَمَلِيَّةِ السِّيَاسِيَّةِ وَإِقَامَةُ أَرْكَانِ الطَّاغُوتِ فِي الْأَرْضِ وَيُسَمُّونَهَا (بِنَاءَ الْوَطَنِ)

فَالْمُوَاطَّنَةُ هِيَ إِنْتِسَابُ إِلَى الْجَاهِلِيَّةِ وَدُخُولُ فِي دِينِ
الدِّيمُقْرَاطِيَّةِ. أَنْتَهَى. وَقَالَ الشَّيْخُ جُهَيْمَانُ فِي (رَفْعِ
الْإِتِّبَاسِ عَنْ مِلَّةٍ مَنْ جَعَلَهُ اللَّهُ إِمَامًا لِلنَّاسِ): إِنَّ
الطَّائِفَةَ النَّاجِيَةَ الَّتِي ذَكَرَهَا النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ
وَسَلَّمَ، مِنْ صِفَاتِهَا أَنَّهَا ظَاهِرَةٌ عَلَى الْحَقِّ وَلَيْسَتْ
مُخْتَفِيَةً مُسْتَتِرَةً، وَالرَّسُولُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ
كَانَ مُظْهِرًا لِدَعْوَتِهِ مُجَاهِدًا بِدِينِهِ، وَمُصَرِّحًا بِمُعَادَاةِ
الْكُفَّارِ وَالتَّبَرُّؤِ مِنْهُمْ عَلَنًا، وَهِيَ مِلَّةُ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ
السَّلَامُ، وَلِذَلِكَ أَوْذِيَ وَأَصْحَابُهُ وَأَخْرَجُوا، أَمَّا أَنْتُمْ
فَتَقْبِلُونَ **مُوظِّفِينَ** وَدُعَاءَ وَمُدَرِّسِينَ وَجُنُودًا وَخُبَرَاءَ...
إِلَى آخِرِهِ؛ فَلَوْ أَنَّكُمْ صَرَّحْتُمْ بِالْعَدَاوَةِ لَهُمْ، وَنَهَجْتُمْ مَبْدَأَ
الْبَرَاءَةِ مِنْهُمْ عَلَنًا، لَنَابَذُوكُمْ وَأَذُوكُمْ أَشَدَّ الْإِيذَاءِ، وَلَمْ
يُقْلِدُوكُمُ الْمَنَاصِبَ وَالْمَرَائِزَ، بَلْ لَأَخْرَجُوكُمْ وَقَتَلُوا
خِيَارَكُمْ كَمَا حَصَلَ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ
وَأَصْحَابِهِ، فَمَبْدَأُ [أَيُّ بَدَايَةٍ] دَعْوَتِهِمْ كَانَ ذَلِكَ. أَنْتَهَى.
وَقَالَتِ اللَّجْنَةُ الشَّرْعِيَّةُ فِي مَوْقِعِ الشَّيْخِ أَبِي مُحَمَّدٍ
الْمَقْدَسِيِّ (مِنْبَرُ التَّوْحِيدِ وَالْجِهَادِ) فِي كِتَابِ (إِجَابَاتُ
أَسْئَلَةٍ مُنْتَدَى "الْمِنْبَرِ") رَدًّا عَلَى سُؤَالٍ (مَا حُكْمُ الْعَمَلِ
كُمُدَرِّسٍ فِي مَدَارِسِ حُكُومَةِ الطَّاعُوتِ فِي الْعِرَاقِ
وَحُكْمُ الْإِنْتِسَابِ إِلَيْهَا؟): إِنَّ حُكْمَ الْعَمَلِ فِي **الْوِظَائِفِ**
الْحُكُومِيَّةِ الطَّاعُوتِيَّةِ، سَوَاءٌ أَكَانَ ذَلِكَ فِي الْعِرَاقِ أَوْ فِي
غَيْرِهَا مِنْ بِلَادِ الْمُسْلِمِينَ الَّتِي عَلَتْ فِيهَا أَحْكَامُ الْكُفْرِ،
لَا يَخْرُجُ عَنْ إِحْدَى ثَلَاثَةِ أَحْكَامٍ، إِمَّا أَنْ يَكُونَ **كُفْرًا**، وَإِمَّا
أَنْ يَكُونَ **مُحَرَّمًا**، وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ **مَكْرُوهًا**، كُلُّ حُكْمٍ بِحَسَبِ
تَحْقِيقِ مَنَاطِهِ؛ فَإِذَا كَانَتِ الْوِظِيفَةُ تَتَضَمَّنُ تَوَلِّيًّا لِتِلْكَ
الْحُكُومَاتِ، وَمُنَاصَرَةً وَمُظَاهَرَةً لَهُمْ وَلِتَشْرِيعَاتِهِمْ
وَقَوَانِينِهِمْ، سَوَاءٌ كَانَ ذَلِكَ بِالْإِذْعَةِ إِلَيْهَا، أَوْ بِالْحُكْمِ بِهَا،
أَوْ بِالتَّحَاكُمِ إِلَيْهَا عَنْ رِضَا أَوْ قُبُولٍ بِهَا، فَلَا شَكَّ أَنَّ
الْعَمَلَ فِي مِثْلِ هَذِهِ الْوِظَائِفِ هُوَ كُفْرٌ بَوَاحٍ وَشِرْكٌ
صُرَاحٌ وَرِدَّةٌ سَافِرَةٌ عَنْ دِينِ اللَّهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، وَمَنْ

عَمَلٍ فِي مِثْلِ هَذِهِ الْوُظَائِفِ فَقَدْ نَقَضَ **أَصْلَ اجْتِنَابِ**
الطَّاغُوتِ الَّذِي لَا يَصِحُّ إِسْلَامُ أَحَدٍ إِلَّا بِتَحْقِيقِهِ؛ وَإِذَا
كَانَتْ الْوُظَيْفَةُ تَتَضَمَّنُ إِعَانَةَ تِلْكَ الْحُكُومَاتِ الطَّاغُوتِيَّةِ
عَلَى ظُلْمِ النَّاسِ وَأَكْلِ أَمْوَالِهِمْ بِالْبَاطِلِ (كَمِثْلِ جُبَاةِ
الْمَكْسِ وَالضَّرَائِبِ وَمَا يُسَمَّى بِـ "الْجَمَّارِكِ" فِي بَعْضِ
بِلَادِ الْمُسْلِمِينَ)، أَوْ إِعَانَتَهَا عَلَى أَكْلِ الرِّبَا مِنْ خِلَالِ مَا
تَقْدِّمُهُ مِنْ قُرُوضٍ رِبَوِيَّةٍ لِلتُّجَّارِ وَالْمُزَارِعِينَ وَغَيْرِهِمْ
بَعْدَ التَّضْيِيقِ عَلَيْهِمْ بَحِثٍ يُصْبِحُونَ مُجْبَرِينَ عَلَى ذَلِكَ
فَيَكُونُ الْمُؤَظَّفُ كَاتِبًا لِتِلْكَ الْمُعَامَلَاتِ الرِّبَوِيَّةِ أَوْ شَاهِدًا
عَلَيْهَا، فَإِنَّ الْعَمَلَ فِي مِثْلِ هَذِهِ الْوُظَائِفِ حَرَامٌ قَطْعًا
وَكَبِيرَةٌ مِنَ الْكِبَائِرِ، وَمَنْ عَمَلَ فِي مِثْلِ هَذِهِ الْوُظَائِفِ
فَإِنَّهُ لَمْ يُحَقِّقِ **الاجْتِنَابَ الْوَاجِبَ لِلطَّاغُوتِ**؛ وَأَمَّا إِذَا
كَانَتْ الْوُظَيْفَةُ لَا تَتَضَمَّنُ أَحَدَ مَنَاطِيِ الْحُكْمَيْنِ
السَّابِقَيْنِ أَوْ كِلَيْهِمَا، كَأَمَّةِ الْأَوْقَافِ وَخُطَبَائِهِمْ
وَمُؤَدِّيهِمْ، وَكَالْمُدَرِّسِينَ أَوِ الْمُؤَظَّفِينَ فِي وَزَارَاتِ
التَّرْبِيَةِ وَالتَّعْلِيمِ، وَمُؤَظَّفِي وَزَارَاتِ الصَّحَّةِ وَمُؤَظَّفِي
الْبَلَدِيَّاتِ، وَغَيْرِهَا مِنَ الْوُظَائِفِ الَّتِي يَكُونُ أَقْلُ أَحْوَالِ
الْعَامِلِ فِيهَا أَنَّهُ مُكْتَرٌ لِسَوَادِ تِلْكَ الْحُكُومَاتِ وَذَلِيلٌ صَاعِرٌ
تَحْتَ وَطَائِهَا، فَمِثْلُ هَذِهِ الْوُظَائِفِ -إِنْ لَمْ يَتَخَلَّلْهَا شَيْءٌ
مِنَ الْمَعَاصِي- تَنْدَرِجُ تَحْتَ الْحُكْمِ الثَّالِثِ مِنَ الْأَحْكَامِ
الَّتِي ذَكَرْنَاهَا أِنْفًا **وهو الكراهة**، وَالَّتِي لَا يَكُونُ الْعَامِلُ
فِيهَا قَدْ حَقَّقَ **الاجْتِنَابَ الْمُسْتَحَبَّ لِلطَّاغُوتِ**؛ قَالَ
شَيْخُنَا أَبُو مُحَمَّدٍ الْمَقْدَسِي حَفِظَهُ اللَّهُ فِي رِسَالَتِهِ
(الإشراقة في سؤالات سواقة) {فَالَّذِي قُلْنَاهُ وَنَقُولُهُ،
أَنَّا نُحِبُّ لِلْأَخِ الْمُوَحِّدِ أَنْ يَكُونَ بَعِيدًا عَنْ هَذِهِ الْحُكُومَاتِ
مِنْ بَابِ **كَمَالِ اجْتِنَابِ** لَهَا، وَلَا شَكَّ أَنَّ مِنْهَا جَ حَيَاةَ كُلِّ
مُوَحِّدٍ هُوَ قَوْلُهُ تَعَالَى (أَنْ أَعْبُدُوا اللَّهَ وَاجْتَنِبُوا
الطَّاغُوتَ)، فَذَلِكَ مَعْنَى (لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ)، لَكِنْ مِنْهُ [أَيُّ
مِنْ هَذَا الْمِنْهَاجِ] مَا هُوَ **شَرَطُ الْإِيمَانِ وَتَرْكُهُ نَاقِضٌ**
لِلْإِيمَانِ، كَاجْتِنَابِ عِبَادَةِ الطَّاغُوتِ، وَاجْتِنَابِ التَّحَاكُمِ إِلَيْهِ

مُخْتَارًا، واجْتِنَابِ حِرَاسَةِ تَشْرِيعَاتِهِ وَقَوَائِنِهِ الْكُفْرِيَّةِ أَوْ الْقَسَمِ عَلَى إِحْتِرَامِهَا وَنَحْوِ ذَلِكَ، وَمِنْهُ مَا تَرَكُهُ **نَاقِصٌ** لِلْإِيمَانِ **وَلَيْسَ بِنَاقِصٍ** لِلْإِيمَانِ}. انتهى باختصار. وقال الشيخ أبو محمد المقدسي في (حسن الرفاقة في أجوبة سؤالات سواقة): **تَكَرَّرَهُ لِلْمَوْجِدِّ الْعَمَلُ فِي أَيِّ وَظِيفَةٍ حُكُومِيَّةٍ، لَكِنْ الْكَرَاهَةُ شَيْءٌ، وَالْحُرْمَةُ (أَوْ الْكُفْرُ) شَيْءٌ آخَرٌ...** ثم قال -أي الشيخ المقدسي-: ... مع كَرَاهِيَّتِنَا لِأَيِّ وَظِيفَةٍ فِي هَذِهِ الْحُكُومَاتِ حَتَّى وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِيهَا شَيْءٌ مِنْ مُنْكَرٍ، وَنُحِبُّ لِلْمَوْجِدِّ أَنْ يَكُونَ بَعِيدًا عَنْهَا مُجْتَنِبًا لَهَا مُتَحَرِّرًا مِنْ قُيُودِهِمْ. انتهى. وقال أحمد حافظ في مقالة بعنوان (قانون مصري يُتيح فصل المنتمي "فكريًا" للإخوان من الوظيفة العمومية) على موقع صحيفة العرب (التي تصدر عن مؤسسة العرب العالمية للصحافة والنشر): أكد إقرار مجلس النواب المصري مشروع قانون يقضي بعزل جميع الموظفين المنتمين لجماعة الإخوان عن العمل في المؤسسات التابعة للدولة، أن معركة الحكومة مع جماعات الإسلام السياسي تأخذ منحى مختلفاً، باستهداف أهم ثغرة ينفذون منها لتأليب الشارع ضد السلطة في مصر... ثم قال -أي أحمد حافظ-: وَلَا يَتَطَلَّبُ إِقْصَاءُ مُوَظَّفِي الْإِخْوَانِ مِنَ الْجِهَازِ الْحُكُومِيِّ - وَفَقًا لِقَانُونِ أَعْدَةِ الْبَرْلَمَانِ - تَحْقِيقَاتٍ إِدَارِيَّةٍ أَوْ إِجْرَاءَاتٍ تَأْدِيبِيَّةٍ، بَلْ عَزَلَ مُبَاشِرًا طَالَمَا أَنْ تَهْمَةُ الْإِنْتِمَاءِ لِلْجَمَاعَةِ مُثَبَّتَةٌ. انتهى باختصار. وجاء على موقع صحيفة (المصري اليوم) تحت عنوان (قانون جديد يحظر تحذات موظفي الحكومة في السياسة أثناء العمل) **في هذا الرابط:** ويحظر القانون الجديد إبداء الآراء السياسية للموظف أثناء ساعات العمل، أو الترويج لأخبار سياسية... أضاف العربي [هو أشرف العربي وزير التخطيط والإصلاح الإداري والمتابعة]

{المُوظَّفُ العامُّ رَجُلٌ مُحَايِدٌ لَيْسَ لَهُ أَيُّ انْتِمَاءَاتٍ أَوْ
 إِنجِيازاتٍ}. انتهى باختصار. وجاءَ على الموقعِ الرَّسْمِيِّ
 لِجَرِيدَةِ الوَطَنِ المِصْرِيَّةِ تحتَ عُنْوانٍ (فَحْصٌ مُوظَّفِي
 الدَّوْلَةِ لِاسْتِيعادِ الإخْوانِجِيَّةِ والمُخَرَّضِينَ "عُقُوبَاتٍ
 بِالْفَضْلِ") في هذا الرابط: وَخَدَرْتُ وَزارَةَ الأَوْقافِ مِنْ
 الانضِمامِ إلى أَيِّ جَماعَةٍ إرْهابِيَّةٍ أَوْ تَبَنِّي أَفكارِها،
 وأَكَدْتُ أَنَّهُ لَا مَكانَ في وَزارَةِ الأَوْقافِ لِصاحبِ فِكرٍ
 مُتَطَرِّفٍ، أَوْ مُنْتَمٍ لِأَيِّ جَماعَةٍ مُتَطَرِّفَةٍ. انتهى. وقالَ
 أَحْمَدُ شَوْشَةَ في مَقالَةٍ بِعُنْوانٍ (قانونُ فَضْلِ
 المُوظَّفِينَ في مِصرَ) على شَبَكَةِ بي بي سي العَرَبِيَّةِ
في هذا الرابط: في وَقتٍ سائِقٍ مِنْ هَذا العامِ أَعْلَنْتُ
 وَزارَةَ التَّربِيَةِ والتَّعْلِيمِ المِصْرِيَّةِ فَضْلَ أَلْفٍ وَسَبْعِينَ
 مُعَلِّمًا مِمَّنْ قَالَتْ عَنْهُمْ {إِنَّهُمْ يَنْتَمُونَ لِجَماعَاتٍ
 إرْهابِيَّةٍ}، مُضِيفَةً أَنَّها تُعَدُّ قِوائمَ أُخَرى لِلْمَفْصُولِينَ
 لِتَنْقِيَةِ المَدارسِ مِنَ الأَفْكارِ المُتَطَرِّفَةِ. انتهى. وقالَ
 الشَّيْخُ أَبُو مُحَمَّدٍ المَقْدِسي في (إِعدادُ القادَةِ الفِوارِسِ
 بِهَجْرِ فِسادِ المَدارسِ): إِنْ مِنْ أَهْدافِ طِواغِيتِ الحُكَّامِ،
 ووَسائِلِهِمْ في تَثْبِيتِ عُروِشِهِمْ وَكَراسِيهِمْ أَكْبَرَ قَدْرٍ مِنْ
 الزَّمانِ، اسْتِغْلالُ التَّربِيَةِ والتَّعْلِيمِ، فَمِنْ ذَلِكَ إِعدادُ
 وَتَخْرِيجُ المُدَرِّسينَ المُوالِينَ لَهُمْ وَلِحُكُومائِهِمْ
 وَقِوانينِهِمْ وَطُغْيائِهِمْ، سِواءُ إِعْتَقَدَ أُولَئِكَ المُدَرِّسونَ
 ذَلِكَ وَتَحَمَّسُوا لَهُ حَماسًا حَقِيقِيًّا، أَوْ بِشِراءِ الدَّمَمِ
 وَالوَلاءِ عَنِ طَرِيقِ الرِّوايَةِ والدَّرْجَاتِ والإِغْراءاتِ
 المُخْتَلِفَةِ، أَوْ عَنِ طَرِيقِ التَّرْهيبِ والتَّخْوِيفِ بالقِوانينِ
 وَزِيارَتِ المَسْؤولِينَ وإِشرافِهِمْ وَرَقابَتِهِم الدَّائِمَةَ وَتَحْوِ
 ذَلِكَ. انتهى] الِتي تُكثِّرُ سِواءَ الطالِمِينَ؟! أَمْ تِلْكَ الِتي
 تَدْخُلُونَ بِها مَجالِسَ الفاجِشَةِ مِنَ الجامِعاتِ المُخْتَلِطَةِ
 والمَعاهِدِ والمَدارسِ الفاسِدةِ وَغَيرِها؟! بِحُجَّةٍ مَصلَحَةٍ
 الدَّعوَةِ فلا تُظْهِرونَ دِينَكُمُ الحَقَّ وَتَدْعُونَ فيها [أَيُّ في
 الجامِعاتِ والمَعاهِدِ والمَدارسِ] بِغَيرِ هَذا النَبِيِّ صَلَّى

الله عليه وسلم؟! وَيَحْتَجُّونَ [أَيُّ دُعَاةَ زَمَانِنَا] يَقُولُ
النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِيمَا رَوَاهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ
وَالْتِّرَمِذِيُّ وَغَيْرُهُمَا {الْمُؤْمِنُ الَّذِي يُخَالِطُ النَّاسَ وَيَضْمُرُ
عَلَى أَدَاهُمْ أَفْضَلُ مِنَ الْمُؤْمِنِ الَّذِي لَا يُخَالِطُ النَّاسَ وَلَا
يَضْمُرُ عَلَى أَدَاهُمْ}، وَنَحْنُ نَقُولُ، إِنَّ هَذَا الْحَدِيثَ فِي
الشَّرْقِ وَأَنْتُمْ عَنْهُ فِي الْغَرْبِ، حَيْثُ إِنَّ الْمُخَالَطَةَ يَحِبُّ
أَنْ تَكُونَ عَلَى هَذِي النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَلَيْسَ
تَبَعًا لَأَرَائِكُمْ وَأَهْوَائِكُمْ وَأَسَالِيبِ دَعْوَتِكُمُ الْبِدْعِيَّةِ، فَإِنْ
كَانَتْ [أَيُّ الْمُخَالَطَةِ] كَذَلِكَ، أَيُّ عَلَى هَذِيهِ صَلَّى اللهُ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، حَصَلَ الْأَدَى [يُشِيرُ إِلَى قَوْلِهِ صَلَّى اللهُ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ {وَلَا يَضْمُرُ عَلَى أَدَاهُمْ}] وَالْأَجْرُ مَعًا، وَإِلَّا
فَأَيُّ أَجْرٍ هَذَا الَّذِي يَنْتَظِرُهُ مَنْ لَا يَدْعُو بِهِدِي النَّبِيِّ صَلَّى
الله عليه وسلم وَقَدْ أَهْمَلَ شَرْطًا عَظِيمًا مِنْ شُرُوطِ
قُبُولِ الْعَمَلِ وَهُوَ (الِاتِّبَاعُ)، وَأَيُّ أَدَى ذَلِكَ الَّذِي سَيُلَاقِيهِ
مَنْ لَا يُظْهَرُ الْعَدَاوَةَ لِأَهْلِ الْفِسْقِ وَالْفُجُورِ وَالْعَصِيَانِ
وَلَا يُعْلِنُ الْبَرَاءَةَ مِنْ شَرِكِيَّاتِهِمْ وَطَرَائِقِهِمُ الْمُعْوَجَّةَ بَلْ
يُجَالِسُهُمْ وَيُقِرُّ بِأَطْلَهُمْ وَيَبَشِّرُ فِي وُجُوهِهِمْ وَلَا يَتَمَعَّرُ
أَوْ يَغَضَبُ لِلَّهِ طَرْفَةً عَيْنٍ إِذَا انْتَهَكُوا حُرْمَاتِ اللهِ، بِحُجَّةِ
اللِّينِ وَالْحِكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَعَدَمِ تَنْفِيرِ النَّاسِ
عَنِ الدِّينِ وَمَصْلَحَةِ الدَّعْوَةِ وَغَيْرِ ذَلِكَ، وَيَهْدِمُ الدِّينَ
عُزُورَةً عُرُورَةً بِمَعَاوِلِ لَيْنِهِمْ وَحِكْمَتِهِمُ الْبِدْعِيَّةِ... ثُمَّ قَالَ
-أَيُّ الشَّيْخِ الْمُقَدَّسِيِّ-: كَثِيرٌ مِنْ دُعَاةِ زَمَانِنَا، يُدْنِدِنُونَ
عَلَى أَحَادِيثِ الرُّخْصِ وَالْإِكْرَاهِ وَالضَّرُورَاتِ طَوَالَ
حَيَاتِهِمْ، وَكُلَّ أَيَّامِهِمْ فِي غَيْرِ مَقَامِهَا [أَيُّ غَيْرِ مَوْضِعِ
الرُّخْصِ وَالْإِكْرَاهِ وَالضَّرُورَةِ]، وَيَلْجُونَ بِحُجَّتِهَا فِي كُلِّ
بَاطِلٍ، وَيُكْتَبِرُونَ سَوَادَ حُكُومَاتِ الْكُفْرِ وَالْإِشْرَاقِ، دُونَمَا
إِكْرَاهٍ أَوْ اضْطِرَّارٍ حَقِيقَيْنِ، فَمَتَى يُظْهِرُونَ الدِّينَ؟!...
ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الْمُقَدَّسِيِّ-: النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ
وَسَلَّمَ فِي مَكَّةَ زَمَنَ الْإِسْتِضْعَافِ كَانَ مُتَبِعًا لِمَلَةِ
إِبْرَاهِيمَ أَشَدَّ الْإِتِّبَاعِ أَخِذًا بِهَا بِقُوَّةٍ، فَمَا دَاهَنَ الْكُفَّارَ

لَحْظَةً وَاحِدَةً وَمَا سَكَتَ عَنْ بَاطِلِهِمْ أَوْ عَنْ آلِهَتِهِمْ، بَلْ كَانَ هَمُّهُ وَشُغْلُهُ الشَّاعِلُ فِي تِلْكَ الثَّلَاثِ عَشْرَةَ سَنَةً هُوَ {اعْبُدُوا اللَّهَ وَاجْتَنِبُوا الطَّاغُوتَ}، فَلَا يَعْنِي كَوْنُهُ جَلَسَ بَيْنَهَا [أَيُّ بَيْنِ الْأَصْنَامِ] تِلْكَ الثَّلَاثِ عَشْرَةَ سَنَةً أَنَّهُ مَدَّحَهَا أَوْ أَثْنَى عَلَيْهَا أَوْ أَقْسَمَ عَلَى إِحْتِرَامِهَا كَمَا يَفْعَلُ كَثِيرٌ مِنَ الْجُهَالِ الْمُتَنَسِّينَ إِلَى الدَّعْوَةِ مَعَ الْيَاسِقِ الْعَصْرِيِّ فِي هَذَا الزَّمَانِ، بَلْ كَانَ يُعْلِنُ بَرَاءَتَهُ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَأَعْمَالِهِمْ وَيُبْدِي كُفْرَهُ بِآلِهَتِهِمْ رَغْمَ اسْتِضْعَافِهِ وَاسْتِضْعَافِ أَصْحَابِهِ... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الْمُقَدَّسِيِّ-: وَهَذَا هُنَا مَسْأَلَةٌ قَدْ يَرُدُّ فِيهَا إِشْكَالٌ عَلَى الْبَعْضِ، وَهِيَ كَيْفِيَّةُ الْجَمْعِ بَيْنَ غَيْبِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ آلِهَتِهِمْ وَدِينَتِهِمْ، وَبَيْنَ قَوْلِهِ تَعَالَى {وَلَا تَسْجُدُوا لِلَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ فَيَسْجُدُوا لِلَّهِ عَدْوًا بَغِيرَ عِلْمٍ}، فَتَقُولُ وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ أَنْ غَيْبَ الْآلِهَةِ الْبَاطِلَةِ وَتَسْفِيهَا وَالْخَطِّ مِنْ قَدَرِهَا وَإِنْ سَمَّاهُ الْبَعْضُ سَبًّا فَإِنَّهُ لَيْسَ سَبًّا مُجَرَّدًا وَإِنَّمَا أَصْلُ الْمَقْصُودِ بِهِ [مَا يَلِي]؛ (أ) بَيَانُ التَّوْحِيدِ لِلنَّاسِ، وَذَلِكَ بِإِبْطَالِ الْوَهْيَةِ هَذِهِ الْأَرْبَابِ الْمُتَفَرِّقَةِ الْمَزْعُومَةِ وَالْكَفَرِ بِهَا وَبَيَانِ زَيْفِهَا لِلخَلْقِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى {إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ عِبَادٌ أَمْثَالُكُمْ، فَادْعُوهُمْ فَلْيَسْتَجِيبُوا لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ، أَلَهُمْ أَرْجُلٌ يَمْشُونَ بِهَا، أَمْ لَهُمْ أَيْدٍ يَبْطِشُونَ بِهَا، أَمْ لَهُمْ أَعْيُنٌ يُبْصِرُونَ بِهَا، أَمْ لَهُمْ آذَانٌ يَسْمَعُونَ بِهَا، قُلْ ادْعُوا شُرَكَاءَكُمْ ثُمَّ كِيدُوا فَلَا تُنْظِرُونَ، إِنَّ وَلِيِّ اللَّهِ الَّذِي نَزَلَ الْكِتَابُ، وَهُوَ يَتَوَلَّى الصَّالِحِينَ، وَالَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ لَا يَسْتَجِيبُونَ نَصْرَكُمْ وَلَا أَنْفُسَهُمْ يَنْصُرُونَ}، وَقَوْلِ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ {يَا أَبَتِ لِمَ تَعْبُدُ مَا لَا يَسْمَعُ وَلَا يُبْصِرُ وَلَا يُغْنِي عَنْكَ شَيْئًا}، وَقَوْلِهِ تَعَالَى {أَفَرَأَيْتُمُ اللَّاتَ وَالْعُزَّى، وَمَنَاةَ الثَّالِثَةَ الْأُخْرَى، أَلَكُمُ الذَّكَرُ وَلَهُ الْأُنْثَى، تِلْكَ إِذَا قُسِمَتْ ضَيْرِي، إِنَّ هِيَ إِلَّا أَسْمَاءُ سَمَّيْتُمُوهَا أَنْتُمْ وَأَبَاؤُكُمْ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ

بِهَا مِنْ سُلْطَانٍ، إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَمَا تَهْوَى الْأَنْفُسُ، وَلَقَدْ جَاءَهُمْ مِنْ رَبِّهِمُ الْهُدَى {، وَكَذًا كُلُّ مَا جَاءَ فِي وَصْفِ هَذِهِ الْأَلِهَةِ كَبَيَانِ أَنَّهَا لَا تَسْتَحِقُّ الْعِبَادَةَ أَوْ تَسْمِيَتَهَا بِالطَّاغُوتِ أَوْ جَعَلَ عِبَادَتَهَا طَاعَةً لِلشَّيْطَانِ وَإِنَّهَا وَإِبَاهُمْ حَصَبُ جَهَنَّمَ وَغَيْرِ ذَلِكَ؛ (ب) وَكَذَلِكَ الْقِيَامُ بِهَذَا التَّوْحِيدِ عَمَلِيًّا بِإِظْهَارِ عِدَاوَتِهَا وَبُغْضِهَا وَالْبَرَاءَةِ مِنْهَا وَالْكَفْرِ بِهَا، كَقَوْلِهِ تَعَالَى عَنْ إِبْرَاهِيمَ { قَالَ أَفَرَأَيْتُمْ مَا كُنْتُمْ تَعْبُدُونَ، أَنْتُمْ وَأَبَاؤُكُمْ الْأَقْدَمُونَ، فَإِنَّهُمْ عَدُوٌّ لِي إِلَّا رَبَّ الْعَالَمِينَ }، وَقَوْلِهِ { قَالَ يَا قَوْمِ إِنِّي بَرِيءٌ مِمَّا تُشْرِكُونَ }؛ فَذَلِكَ كُلُّهُ **لَا يَدْخُلُ فِي السَّبِّ الْمَجْرَدِ** الَّذِي نَهَتْ عَنْهُ الْآيَةُ الْمَذْكُورَةُ [وَهِيَ قَوْلُهُ تَعَالَى { وَلَا تَسُبُّوا الَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ فَيَسُبُّوا اللَّهَ عَدْوًا بِغَيْرِ عِلْمٍ }]، وَالَّذِي مِنْ طَبِيعَتِهِ أَنْ يَسْتَثِيرَ الْخَضَمَ وَيُهِنَّهُ وَيُعَيِّرَهُ فَقَطْ دُونَ فَائِدَةٍ أَوْ بَيَانٍ، فَيَسُبُّ اللَّهَ عَرًّا وَجَلَّ عَدْوًا وَجَهْلًا؛ وَكَذَلِكَ الْحَالُ بِالنِّسْبَةِ لِعَبِيدِ الْيَاسِقِ، فَإِنْ مَلَأَ إِبْرَاهِيمَ تَقْتَضِي أَنْ يُحَذَّرَ مِنْ يَاسِقِهِمْ وَيُعَادَى [أَيَ الْيَاسِقِ] وَيُبْغَضَ وَيُدْعَى النَّاسُ إِلَى الْكَفْرِ بِهِ وَالْبَرَاءَةِ مِنْهُ وَمِنْ أَوْلِيَائِهِ وَعَبِيدِهِ الْمُصِرِّينَ عَلَى تَحْكِيمِهِ، بِذِكْرِ فَضَائِحِهِ، وَكَشْفِ زُيُوفِهِ وَبُطْلَانِ أَحْكَامِهِ وَمُضَادَمَتِهَا الصَّرِيحَةِ لِذَيْنِ اللَّهِ (بِإِبَاحَتِهَا لِلرَّدَّةِ وَالرَّبَا، وَتَسْهِيلِهَا لِلْفَاحِشَةِ وَالْفُجُورِ، وَتَعْطِيلِهَا لِخُدُودِ اللَّهِ كَخَدِّ الزَّنى وَالْقَذْفِ وَالسَّرْقَةِ وَشَرْبِ الْخَمْرِ، وَمَا إِلَى ذَلِكَ وَهُوَ كَثِيرٌ جَدًّا)، فَهَذَا كُلُّهُ [أَيَ الْكُفْرِ بِالْيَاسِقِ، وَالْبَرَاءَةِ مِنْهُ وَمِنْ أَوْلِيَائِهِ] لَا يَدْخُلُ فِيمَا نَهَتْ عَنْهُ الْآيَةُ [وَهِيَ قَوْلُهُ تَعَالَى { وَلَا تَسُبُّوا الَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ فَيَسُبُّوا اللَّهَ عَدْوًا بِغَيْرِ عِلْمٍ }] وَإِنْ سَمَّاهُ عَبِيدُ الْيَاسِقِ وَسَدَنَتْهُمْ سَبًّا (أَوْ إِطَالَةَ لِسَانٍ)؛ أَمَّا سَبُّهُمْ [أَيَ سَبِّ عَبِيدِ الْيَاسِقِ] وَسَبِّ حُكُمَاتِهِمْ وَحُكَّامِهِمْ وَدَسَاتِيرِهِمْ سَبًّا مُجَرَّدًا، هَكَذَا لِلْإِسْتِثَارَةِ الْمُجَرَّدَةِ، فَهُوَ الْمَنْهِيُّ عَنْهُ لِمَا يَتَرْتَّبُ عَلَيْهِ مِنْ سَبِّ أَوْلَئِكَ الْجُهَالِ لِلْسَّبِّ وَلِدِينِهِ

وَطَرِيقَتِهِ وَإِنْ كَانُوا **[أَيَّ عَيْدُ الْيَاسِقِ وَحُكُومَاتِهِمْ وَحُكَاْمُهُمْ]** يَنْتَسِبُونَ إِلَى الْإِسْلَامِ **زُورًا وَبُهْتَانًا** وَيَشْهَدُونَ بِرُبُوبِيَّةِ اللَّهِ وَرُبَّمَا يُؤَخِّدُونَهُ بِبَعْضِ أَنْوَاعِ الْوَهْيَةِ دُونَ الْحُكْمِ وَالتَّشْرِيعِ؛ فَالِاسْتِثَارَةُ الْمُجَرَّدَةُ تُغْمِي الْخَصَمَ عَنِ التَّفَكِيرِ وَالتَّذَبُّرِ وَتَحْمِلُهُ عَلَى السَّبِّ، بِخِلَافِ تَدْخِيلِ الْعَقْلِ وَالِدَّعْوَةِ إِلَى إِعْمَالِهِ وَمُخَاطَبَتِهِ وَلَفَتْ إِنْتِبَاهَهُ إِلَى زَيْفِ هَذِهِ الْأَلْهَةِ وَكَوْنِهَا لَا تَسْمَعُ وَلَا تُبْصِرُ وَلَا تُضَرُّ وَلَا تَنْفَعُ وَلَا تُقَرَّبُ وَلَا تَشْفَعُ وَلَا تُغْنِي عَنْ أَنْفُسِهَا وَأَتْبَاعِهَا شَيْئًا، وَتَأْمَلُ قِصَّةَ إِبْرَاهِيمَ مَعَ قَوْمِهِ وَكَيْفَ يَلْفَتْ فِيهَا إِنْتِبَاهَهُمْ إِلَى زَيْفِ تِلْكَ الْأَلْهَةِ الْمَرْعُومَةِ، وَيَسْتَثِيرُهُمْ لَا لِمُجَرَّدِ الْإِسْتِثَارَةِ أَوْ الْإِهَانَةِ **بَلْ لِيُفَكِّرُوا وَيَتَصَادَمُوا مَعَ عُقُولِهِمْ فِي ذَلِكَ**، وَتَأْمَلُ كَيْفَ يَفْتَضِحُ أَمْرُهُمْ بِذَلِكَ وَيَنْتَكِسُوا وَيَتَنَاقِضُوا وَيَتَحَبَّطُوا، فَيَقُولُ لَهُمْ عِنْدَ ذَلِكَ مُعْتَفًا {أَفَ لَكُمْ وَلِمَا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ، أَفَلَا تَعْقِلُونَ}، وَالْخُلَاصَةُ أَنَّ ذَلِكَ لَا يَدْخُلُ فِي السَّبِّ الْمُجَرَّدِ الَّذِي نَهَى اللَّهُ عَنْهُ فِي الْآيَةِ **[وَهِيَ قَوْلُهُ تَعَالَى {وَلَا تَسُبُّوا الَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ فَيَسُبُّوا اللَّهَ عَدْوًا بِغَيْرِ عِلْمٍ}]**، وَلَا هُوَ مَقْصُودُهَا، حَتَّى وَلَوْ تَرْتَبَ عَلَى مِثْلِهِ أَنْ يَسُبَّ الْكَافِرُ اللَّهَ أَوْ الدِّينَ عَدْوًا فَلَيْسَ لِلْمُسْلِمِ أَنْ يَتْرَكَ لِأَخِيهِ مَا أَوْجَبَ اللَّهُ عَلَيْهِ مِنْ الصَّدْعِ بِالتَّوْحِيدِ وَإِظْهَارِ الدِّينِ، فَالسَّبُّ هُنَا لَا يَكُونُ إِلَّا **عَدْوًا بِعِلْمٍ**، لَوُرُودِ الْحُجَّةِ وَالتَّبَيُّانِ، وَإِلَّا لَوْ حَسَبْنَا حِسَابًا لِمِثْلِ ذَلِكَ **لَتَرَكْنَا دِينَنَا كُلَّهُ** وَتَنَازَلْنَا عَنْهُ لِسَوَادِ عُيُونِ الْكُفَّارِ لِأَنَّهُ كُلُّهُ قَائِمٌ عَلَى أَصْلِ الْإِيمَانِ بِاللَّهِ وَالْكَفَرِ بِكُلِّ طَاغُوتٍ **[يُشِيرُ إِلَى قَوْلِهِ تَعَالَى {فَمَنْ يَكْفُرْ بِالطَّاغُوتِ وَيُؤْمِن بِاللَّهِ فَقَدِ اسْتَمْسَكَ بِالْعُرْوَةِ الْوُثْقَى}]**، فَتَنَبَّهُ، وَقَسْ عَلَى ذَلِكَ مَا يُقَالُ فِي هَذِهِ الطَّوَاغِيتِ الْعَصْرِيَّةِ مِنْ دَسَائِيرَ وَمَنَاهِجَ وَقَوَائِنَ وَحُكَامَ وَغَيْرِهِمْ وَلَا تُقْصِرُ الْمَعْنَى عَلَى الْأَصْنَامِ الْحَجَرِيَّةِ فَتُحَجَّرَ وَاسِعًا... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الْمُقَدَّسِيِّ-: وَهُوَ صَلَّى اللَّهُ

عليه وسلم **لم يَكُنْ لِيَرْبِطَهُ بِعَمِّهِ [أَبِي طَالِبٍ] الْكَافِرِ وَدَّ**
وَلَا حُبٍّ، كَيْفَ وَهُوَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَدْ وَثْنَا وَمَثَلْنَا
الْأَعْلَى فِي قَوْلِهِ تَعَالَى { لَا تَجِدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ
وَالْيَوْمِ الْآخِرِ يُؤَادُّونَ مَنْ حَادَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَلَوْ كَانُوا
أَبَاءَهُمْ... } الْآيَةُ، مع جُزْئِهِ [صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ]
عَلَى هِدَايَتِهِ، فَذَلِكَ [أَيِ الْحِزْمِ عَلَى الْهَدَايَةِ] شَيْءٌ
وَالْحُبُّ وَالْوُدُّ شَيْءٌ آخَرُ، وَمَا كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
وَسَلَّمَ رَغَمَ إِيوَاءِ عَمِّهِ وَحِمَايَتِهِ لَهُ وَدِفَاعِهِ عَنْهُ لِيُصَلِّيَ
عَلَيْهِ يَوْمَ أَنْ مَاتَ، بَلْ نَهَاَهُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ عَنْ مُجَرَّدِ
الاسْتِغْفَارِ لَهُ يَوْمَ أَنْزَلَ عَلَيْهِ { مَا كَانَ لِلنَّبِيِّ وَالَّذِينَ
آمَنُوا أَنْ يَسْتَغْفِرُوا لِلْمُشْرِكِينَ... } الْآيَةُ، وَمَا كَانَ مِنْهُ
صَلَوَاتُ اللَّهِ وَسَلَامُهُ عَلَيْهِ عِنْدَمَا جَاءَهُ عَلِيُّ رَضِيَ اللَّهُ
عَنْهُ فَقَالَ لَهُ { إِنْ عَمَّكَ الشَّيْخُ الصَّالِّ مَاتَ، فَمَنْ يُؤَارِيهِ
[أَيِ فَمَنْ يُعْطِيهِ بِالتَّرَابِ]؟ } غَيْرَ أَنْ يَقُولَ [صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ] لَهُ { أَذْهَبَ فَوَارِهِ } [قَالَ التَّغَوِيُّ فِي
(مَعَالِمِ التَّنْزِيلِ) عِنْدَ تَفْسِيرِ قَوْلِهِ تَعَالَى (إِنَّكَ لَا تَهْدِي
مَنْ أَحْبَبْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ): قَوْلُهُ تَعَالَى { إِنَّكَ
لَا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ } أَيِ أَحْبَبْتَ هِدَايَتَهُ، نَزَلَتْ فِي أَبِي
طَالِبٍ. انْتَهَى بِاخْتِصَارٍ. وَقَالَ الطَّبْرِيُّ فِي (جَامِعِ
الْبَيَانِ): يَقُولُ تَعَالَى ذِكْرُهُ لِنَبِيِّهِ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
وَسَلَّمَ [مَا مَعْنَاهُ] { إِنَّكَ يَا مُحَمَّدُ لَا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ
هِدَايَتَهُ }. انْتَهَى. وَقَالَ الشَّيْخُ ابْنُ بَارٍ فِي (شَرْحِ كِتَابِ
التَّوْحِيدِ) عَلَى مَوْقِعِهِ فِي هَذَا الرَّابِطِ: قَالَ عَزَّ وَجَلَّ
{ إِنَّكَ لَا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ } يَعْنِي (يَا مُحَمَّدُ، لَا تَهْدِي مَنْ
أَحْبَبْتَ هِدَايَتَهُ) كَأَبِيهِ وَأُمِّهِ وَعَمِّهِ وَنَحْوِ ذَلِكَ. انْتَهَى.
وَقَالَ الشَّيْخُ ابْنُ عَثِيمِينَ فِي (مَجْمُوعِ فَتَاوَى وَرِسَائِلِ
الْعَثِيمِينَ): قَوْلُهُ تَعَالَى { إِنَّكَ لَا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ }،
الْخَطَابُ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَكَانَ يُحِبُّ هِدَايَةَ
عَمِّهِ أَبِي طَالِبٍ أَوْ مَنْ هُوَ أَعَمُّ. انْتَهَى. وَقَالَ الشَّيْخُ
مُحَمَّدُ صَالِحُ الْمُنْجِدِ فِي هَذَا الرَّابِطِ عَلَى مَوْقِعِهِ: عِنْدَمَا

قَدِمَ أَبُو سُفْيَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَبْلَ أَنْ يُسَلِّمَ، وَكَانَ كَافِرًا، قَدِمَ الْمَدِينَةَ يُرِيدُ أَنْ يُمَدِّدَ الْعَهْدَ، عَهْدَ الْحُدَيْبِيَّةِ، دَخَلَ عَلَى ابْنَتِهِ أُمِّ حَبِيبَةَ، وَهِيَ رَمْلَةٌ بِنْتُ أَبِي سُفْيَانَ زَوْجِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَلَمَّا ذَهَبَ لِيَجْلِسَ عَلَى فِرَاشِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -أَبُوهَا يُرِيدُ أَنْ يَجْلِسَ عَلَى فِرَاشِ زَوْجِهَا- طَوَّئَتْهُ عَنْهُ، فَقَالَ {يَا بُنَيَّةُ، مَا أَذْرِي أَرَعَيْتِ بِي عَنْ هَذَا الْفِرَاشِ أَمْ رَعَيْتِ بِهِ عَنِّي؟} [يَعْنِي] أَنَا أَقِلُّ مِنَ الْفِرَاشِ فَطَوَّئْتِهِ عَنِّي؟، أَمْ الْفِرَاشُ أَقِلُّ مِنْ مُسْتَوَايَ فَطَوَّئْتِهِ عَنِّي؟، قَالَتْ {بَلْ هُوَ فِرَاشُ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَأَنْتَ رَجُلٌ مُشْرِكٌ نَجِسٌ، وَلَمْ أَجِبْ أَنْ تَجْلِسَ عَلَى فِرَاشِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ}، **تَقُولُ لِأَبِيهَا {أَنْتَ رَجُلٌ مُشْرِكٌ نَجِسٌ}**، هَكَذَا كَانَ شُعُورُهُمْ، وَمَنْ كَانَ هَذَا شُعُورُهُ كَيْفَ يُقَلِّدُ الْكَافِرَ؟! كَيْفَ يُحِبُّ الْكَافِرَ؟! كَيْفَ يَتَأَثَّرُ بِالْكَافِرِ؟!، **وَلَكِنْ خُذِ الْآنَ مَاذَا يَفْعَلُونَ، وَانْظُرْ إِلَيْهِمْ مَاذَا يَفْعَلُونَ**، لِأَنَّهُمْ لَا يَشْعُرُونَ أَنَّ الْكَفَّارَ نَجِسٌ، وَلِذَلِكَ يُحِبُّونَهُمْ وَيُقَلِّدُونَهُمْ؛ وَقِصَّةُ رَمْلَةٍ عِنْدَ أَبِي إِسْحَاقَ بِإِسْنَادٍ حَسَنٍ. انتهى باختصار. وقال الشيخ سعد فياض (عضو المكتب الدعوي والعلمي بالجمعية السلفية) في مقالة بعنوان (مقاصد الكفر العالمي) **على هذا الرابط:** تَكْفُلُ اللَّهُ تَعَالَى بِالرَّدِّ عَلَى [عَبْدِ اللَّهِ] بِنِ أَبِي بَنٍ سَلُولَ بَايَاتٍ تُتْلَى إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ، فَأَنْزَلَ قَوْلَهُ تَعَالَى {[يَقُولُونَ لَئِنْ رَجَعْنَا إِلَى الْمَدِينَةِ لَيُخْرِجَنَّ الْأَعَزُّ مِنْهَا الْأَذَلَّ]، وَلِلَّهِ الْعِزَّةُ وَلِرَسُولِهِ وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَلَكِنَّ الْمُتَافِقِينَ لَا يَعْلَمُونَ}، بَلْ وَقَدَّرَ شُجْبَانَهُ **إِذْلال** ابْنِ أَبِي [بَنٍ] سَلُولَ **على يَدِ ابْنِهِ الصَّحَابِيِّ الْجَلِيلِ** عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَنٍ سَلُولَ الَّذِي قَالَ لِأَبِيهِ {وَاللَّهُ لَا تَنْقَلِبُ حَتَّى تُقَرَّ أَنَّكَ الذَّلِيلُ} وَرَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْعَزِيزُ {أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ، وَصَحَّحَهُ الْأَلْبَانِيُّ فِي صَحِيحِ سُنَنِ التِّرْمِذِيِّ} [قال الشيخ أسامة

سليمان (مدير إدارة شؤون القرآن بجماعة أنصار السنة
المُحمَّديَّة) في (شرح صحيح البخاري): ثم وَقَفَ على
باب المَدِينَةِ إلى أن جاء أبوه، فَقَالَ {دَعْنِي أَدْخُلُهَا}،
قَالَ {لَنْ تَدْخُلَ الْمَدِينَةَ إِلَّا أَنْ تَقُولَ (أَنَا **الْأَذَلُّ**)، وَرَسُولُ
اللَّهِ (الْأَعَزُّ)}، فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي {أَنَا **الْأَذَلُّ**، وَرَسُولُ
اللَّهِ (الْأَعَزُّ)}، فَسَمَحَ لَهُ بِدُخُولِهَا؛ وَمَوَّقِفُ الابْنِ هُنَا عِزَّةٌ
وَكِرَامَةٌ لِلْإِسْلَامِ {وَلِلَّهِ الْعِزَّةُ وَلِرَسُولِهِ وَلِلْمُؤْمِنِينَ}،
وَالْيَوْمَ الْعِزَّةُ وَالْكَرَامَةُ ضَاعَتُ فِي بِلَادِ الْمُسْلِمِينَ لِأَنَّهُمْ
تَخَلَّوْا عَنْ دِينِهِمْ وَعَنْ عَقِيدَتِهِمْ. انتهى]. انتهى
باختصار. وقال الشيخ أبو فيصل البدراني في (بسط
القول والإسهاب في بيان حكم مودة المؤمن للكافر):
قالوا [أَيُّ بَعْضِ الْعُلَمَاءِ] أَنَّهُ لَا يَجُوزُ مَوَدَّةُ الْكَافِرِ أَبَدًا،
وَلَوْ كَانَتْ [أَيُّ الْمَوَدَّةِ] حَبْلِيَّةً، وَلَوْ كَانَ الْكَافِرُ **غَيْرَ**
مُحَارِبٍ، وَلَوْ كَانَ الْكَافِرُ **زَوْجَةً كِتَابِيَّةً**... ثم قال -أي
الشيخ البدراني-: قَالَ فَرِيقٌ [أَيُّ مِنَ الْعُلَمَاءِ] {إِنَّهُ يَجُوزُ
مَحَبَّتُهُمْ [أَيُّ مَحَبَّةِ الْوَالِدِ الْكَافِرِ وَالزَّوْجَةِ الْكِتَابِيَّةِ]
بِمُقْتَضَى الْحَبْلَةِ الْبَشَرِيَّةِ وَالطَّبْعِ إِلَّا أَنَّهُ يَجِبُ أَنْ يُصَاحِبَ
مَحَبَّتَهُمُ **الْمَحَبَّةَ الطَّبِيعِيَّةَ الْبُغْضُ لَهُمْ فِي الدِّينِ**}،
وَقَالُوا {لَا مُنَافَاةَ بَيْنَ بُغْضِهِمْ فِي اللَّهِ وَبُغْضِ
أَشْخَاصِهِمْ لِكُفْرِهِمْ، وَ[بَيْنَ] مَحَبَّتِهِمْ بِمُقْتَضَى
الطَّبْعِ}... ثم قال -أي الشيخ البدراني-: قَالَ [أَيُّ بَعْضِ
الْعُلَمَاءِ] تَعْلِيْقًا عَلَى بَعْضِ آيَاتِ وَالْأَحَادِيثِ الَّتِي يَحْتَجُّ
بِهَا الْمُخَالِفُ لَهُمْ مِثْلَ قَوْلِهِ تَعَالَى {أَنْ أَشْكُرَ لِي
وَلِوَالِدَيْكَ إِلَيَّ الْمَصِيرُ، وَإِنْ جَاهَدَاكَ عَلَى أَنْ تُشْرِكَ بِي
مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ فَلَا تُطِعْهُمَا، **وَصَاحِبُهُمَا فِي الدُّنْيَا**
مَعْرُوفًا} وَمِثْلَ قَوْلِهِ تَعَالَى {لَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ
لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُمْ مِنْ دِيَارِكُمْ أَنْ
تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ}
وغير ذلك، بَأَنَّ **الْبِرَّ وَالْإِحْسَانَ لِلْكَفَّارِ لَا يَسْتَلْزِمُ الْمَحَبَّةَ**
وَالْمَوَدَّةَ كَمَا أَنَّ **الْبُغْضَ وَالْكَرَاهِيَّةَ لَا تَسْتَلْزِمُ غَدَمَ الْبِرِّ**

والإحسان، وقالوا أَنَّ الصَّلَةَ وَالْمُكَافَأَةَ الدُّنْيَوِيَّةَ وَحُسْنَ
 الْمُعَامَلَةِ شَيْءٌ، وَالْمَوَدَّةُ شَيْءٌ آخَرٌ، وَقَالُوا أَنَّ الْبِرَّ هُوَ
 إِصَالُ الْخَيْرِ إِلَى الْغَيْرِ مَعَ قَطْعِ النَّظَرِ عَنْ مَحَبَّتِكَ لَهُ
 مِنْ عَدَمِهَا، وَاسْتَدَلُّوا بِمَا وَرَدَ فِي صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ عَنْ
 أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ { قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ
 عَلَيْهِ وَسَلَّمَ (بَيْنَمَا كَلْبٌ يُطِيفُ بِرَكِيَّةٍ [أَيِ يَدُورُ بِسُرٍّ] كَادَ
 يَقْتُلُهُ الْعَطَشُ، إِذْ رَأَاهُ بَغِيٌّ مِنْ بَغَايَا بَنِي إِسْرَائِيلَ،
 فَتَرَعَتْ مُوقَهَا [الْمُوقُ جِلْدٌ يُلْبَسُ فَوْقَ الْخُفِّ لِحِفْظِهِ
 مِنَ الطَّيْنِ وَغَيْرِهِ] فَسَقَتُهُ، فَغَفَرَ لَهَا بِهِ) }... ثم قال -
 أي الشيخ البدراني-: وقال صاحب (أضواء البيان) الإمام
 الشنقيطي رَحِمَهُ اللَّهُ {قَوْلُهُ تَعَالَى (وَصَاحِبُهُمَا فِي
 الدُّنْيَا مَعْرُوفًا)، هَذِهِ الْآيَةُ الْكَرِيمَةُ تَدُلُّ عَلَى الْأَمْرِ بِبِرِّ
 الْوَالِدَيْنِ الْكَافِرَيْنِ، وَقَدْ جَاءَتْ آيَةٌ أُخْرَى يُفْهَمُ مِنْهَا
 خِلَافُ ذَلِكَ وَهِيَ قَوْلُهُ تَعَالَى (لَا تَجِدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ
 وَالْيَوْمِ الْآخِرِ يُوَادُّونَ مَنْ حَادَّ اللَّهَ...) الْآيَةُ، ثُمَّ نَصَّ عَلَى
 دُخُولِ **الْآبَاءِ** فِي هَذَا بِقَوْلِهِ (وَلَوْ كَانُوا آبَاءَهُمْ)، وَالَّذِي
 يَظْهَرُ لِي أَنَّهُ لَا مُعَارَضَةَ بَيْنَ الْآيَتَيْنِ، وَوُجْهُ الْجَمْعِ
 بَيْنَهُمَا أَنَّ الْمُصَاحِبَةَ بِالْمَعْرُوفِ أَعْمٌ مِنَ الْمُوَادَّةِ، لِأَنَّ
 الْإِنْسَانَ يُمَكِّنُهُ إِسْدَاءُ الْمَعْرُوفِ لِمَنْ يَوَدُّهُ وَمَنْ لَا يَوَدُّهُ،
وَالنَّهْيُ عَنِ الْأَخْصِ لَا يَسْتَلْزِمُ النَّهْيَ عَنِ الْأَعْمِ، فَكَانَ
 اللَّهُ حَذَرٌ مِنَ الْمَوَدَّةِ **الْمُشْعِرَةِ بِالْمَحَبَّةِ** وَالْمُوَالَاةِ
 بِالْبَاطِنِ لِجَمِيعِ الْكُفَّارِ، يَدْخُلُ فِي ذَلِكَ **الْآبَاءُ** وَغَيْرُهُمْ،
 وَأَمَرَ الْإِنْسَانَ بِأَنْ لَا يَفْعَلَ لِوَالِدَيْهِ إِلَّا الْمَعْرُوفَ، **وَفِعْلُ**
الْمَعْرُوفِ لَا يَسْتَلْزِمُ الْمَوَدَّةَ لِأَنَّ الْمَوَدَّةَ مِنْ أَفْعَالِ
 الْقُلُوبِ لَا مِنْ أَفْعَالِ الْجَوَارِحِ {... ثم قال -أي الشيخ
 البدراني-: وَرَدُّوا [أَيِ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ] عَلَى مَنْ قَالَ بِأَنَّ
 {مَسْأَلَةَ (الْمَيْلِ الْقَلْبِيِّ لَا اخْتِيَارَ لِلشَّخْصِ فِيهِ)}، قَالُوا
 {نَعَمْ، الْمَحَبَّةُ وَالْبُغْضُ أَمْرَانِ بِيَدِ اللَّهِ، لَكِنْ لِهَما سَبَابٌ،
 وَبِإمكانِ الْمُسْلِمِ رَفْعُهُ [أَيِ رَفْعُ الْمَيْلِ الْقَلْبِيِّ] بِقَطْعِ
 أسبابِ الْمَوَدَّةِ الَّتِي يَنْشَأُ عَنْهَا مَيْلُ الْقَلْبِ}... ثم قال -

أي الشيخ البدراني:- أَوْجَبَ [أَيَّ بَعْضِ الْعُلَمَاءِ] هَجَرَ
 وَقَطَعَ **أَسْبَابَ الْمَوَدَّةِ** مع كُلِّ مَنْ يَغْلِبَ عَلَى ظَنِّكَ مَحَبَّتَهُ
 [أَيَّ مِنَ الْكُفَّارِ] بِسَبَبِ **صِلَتِهِ** وَلَوْ حَمَلَكَ ذَلِكَ عَلَى رَدِّ مَا
 ثَبَتَ بِالْشَّرْعِ جَوَازَهُ كَالْهَدِيَّةِ [ذَكَرَ الشَّيْخُ رِيَّاضُ
 الْمُسَيْمِرِيُّ (عَضُو هَيْئَةِ التَّدْرِيسِ بِجَامِعَةِ الْإِمَامِ) فِي
 مَقَالَةٍ لَهُ عَلَى هَذَا الرَّابِطِ أَنَّ مِنْ ضَوَائِبِ قُبُولِ هَدَايَا
 الْمُشْرِكِينَ وَالْإِهْدَاءِ إِلَيْهِمْ: **أَلَّا يَتَرَتَّبَ** عَلَى قُبُولِ الْهَدِيَّةِ
 أَوْ إِهْدَائِهَا **مَوَدَّةٌ أَوْ مَحَبَّةٌ**، لِقَوْلِهِ تَعَالَى {لَا تَجِدُ قَوْمًا
 يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ يُوَادُّونَ مَنْ حَادَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ
 وَلَوْ كَانُوا آبَاءَهُمْ أَوْ أَبْنَاءَهُمْ أَوْ إِخْوَانَهُمْ أَوْ عَشِيرَتَهُمْ}.
 [انتهى]... ثم قال -أي الشيخ البدراني:- وَرَدُّوا [أَيَّ بَعْضِ
 الْعُلَمَاءِ] عَلَى مَنْ اسْتَدَلُّوا بِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى {إِنَّكَ لَا
 تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ} عَلَى أَنَّ
 النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يُحِبُّ عَمَّهُ وَهُوَ مُشْرِكٌ،
 فَ[قَالُوا]، الْجَوَابُ أَنَّ الْمَعْنَى (مَنْ أَحْبَبْتَ هَدَايَتَهُ لَا مَنْ
أَحْبَبْتَ شَخْصَتَهُ)، كَمَا جَاءَ ذَلِكَ مُوَضَّحًا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى
 {إِنْ تَخَرَضَ عَلَى هُدَاهُمْ فَإِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي مَنْ يُضِلُّ...}
 الْآيَةَ... ثم نقل -أي الشيخ البدراني- عن بَعْضِ الْعُلَمَاءِ
 قَوْلَهُمْ: لَوْ حَصَلَ مَيْلٌ طَبِيعِيٌّ إِلَيْهَا [أَيَّ إِلَى الزَّوْجَةِ
 الْكَتَابِيَّةِ] بِلَا قَصْدٍ وَلَا إِرَادَةٍ، وَفِيهِ نَوْعٌ مَوَدَّةٍ لَهَا طَبِيعِيَّةٌ
 وَفِطْرِيَّةٌ مِنْ أَجْلِ إِحْسَانِهَا إِلَيْهِ وَلِمَا بَيْنَهُمَا مِنَ الْعِشْرَةِ
 وَالْأَوْلَادِ، فَهَذَا لَا يُلَامُ عَلَيْهِ الْإِنْسَانُ بِشَرْطِ مُدَافَعَةٍ
 مَحَبَّتِهَا وَغَدَمِ الرُّكُونِ إِلَى مَحَبَّتِهَا وَيَحِبُّ عَلَيْهِ أَنْ
 يُبْغِضَهَا لِمَا فِيهَا مِنَ الْكُفْرِ... ثم نقل -أي الشيخ
 البدراني- عن بَعْضِ الْعُلَمَاءِ أَنَّهُمْ: يَرَوْنَ أَنَّ الْمُسْلِمَ إِذَا
 رَأَى مِنْ نَفْسِهِ مَيْلًا وَمَحَبَّةً طَبِيعِيَّةً لِلْكَافِرِ بِسَبَبِ هَدِيَّتِهِ
 أَوْ إِحْسَانِهِ أَوْ صِلَتِهِ، فَإِنَّهُ **يَحِبُّ عَلَيْهِ فِي هَذِهِ الْحَالِ**
قَطْعُ أَسْبَابِ هَذِهِ الْمَوَدَّةِ، وَلَوْ أَدَّى ذَلِكَ إِلَى رَدِّ الْهَدِيَّةِ
 وَغَدَمِ قُبُولِهَا، وَالْامْتِنَاعِ مِنَ الزِّيَارَةِ، وَعَلَيْهِ [أَيَّ عَلَى
 الْمُسْلِمِ] هَجَرُ الْأَقَارِبِ الْكُفَّارِ هَجْرًا جَمِيلًا إِذَا أَنَسَ مِنْ

نَفْسِهِ إِضْمَارَ الْمَحَبَّةِ الطَّبِيعِيَّةِ تُجَاهَهُمْ بِاسْتِثْنَاءِ هَجْرِ
الْوَالِدَيْنِ وَالزَّوْجَةِ الْكِتَابِيَّةِ فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ هَجْرُهُمْ لِهَذَا
السَّبَبِ [أَيُّ إِنْسَانٍ إِضْمَارَ الْمَحَبَّةِ الطَّبِيعِيَّةِ تُجَاهَهُمْ]...
ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الْبَدْرَانِيِّ-: يَقُولُ الشَّيْخُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ
الْبَرَّاكُ [أَسْتَاذُ الْعَقِيدَةِ وَالْمَذَاهِبِ الْمَعَاصِرَةِ بِحَامَةِ
الإمام محمد بن سعود الإسلامية] {الْمَحَبَّةُ الطَّبِيعِيَّةُ قَدْ
تَكُونُ مَعَ بَعْضِ دِينِيٍّ، كَمَحَبَّةِ الْوَالِدَيْنِ الْمُشْرِكِينَ فَإِنَّهُ
يَجِبُ بُغْضُهُمَا فِي اللَّهِ وَلَا يُنَافِي ذَلِكَ مَحَبَّتَهُمَا بِمُقْتَضَى
الطَّبِيعَةِ، وَمِنْ هَذَا الْجِنْسِ مَحَبَّةُ الزَّوْجَةِ الْكِتَابِيَّةِ فَإِنَّهُ
يَجِبُ بُغْضُهَا لِكُفْرِهَا بَعْضًا دِينِيًّا وَلَا يَمْنَعُ ذَلِكَ مِنْ مَحَبَّتِهَا
الْمَحَبَّةَ الَّتِي تَكُونُ بَيْنَ الرَّجُلِ وَزَوْجِهِ}... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ
الشَّيْخِ الْبَدْرَانِيِّ-: جَاءَ فِي تَفْسِيرِ ابْنِ كَثِيرٍ {قِيلَ فِي
قَوْلِهِ (وَلَوْ كَانُوا آبَاءَهُمْ) نَزَلَتْ فِي أَبِي عُيَيْدَةَ [هُوَ عَامِرُ
بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْجَرَّاحِ، أَحَدُ الْعَشْرَةِ الْمُبَشِّرِينَ بِالْجَنَّةِ]،
قَتَلَ أَبَاهُ يَوْمَ بَدْرٍ؛ (أَوْ أَبْنَاءَهُمْ) فِي الصَّدِّيقِ، هَمَّ يَوْمَئِذٍ
بِقَتْلِ ابْنِهِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ؛ (أَوْ إِخْوَانَهُمْ) فِي مُصْعَبِ بْنِ
عُمَيْرٍ، قَتَلَ أَخَاهُ عُيَيْدَ بْنَ عُمَيْرٍ يَوْمَئِذٍ؛ (أَوْ عَشِيرَتَهُمْ)
فِي عُمَرَ قَتَلَ قَرِيبًا لَهُ يَوْمَئِذٍ أَيْضًا، وَفِي حَمْزَةَ وَعَلِيٍّ
وَعُيَيْدَةَ بْنِ الْحَارِثِ، قَتَلُوا عُتْبَةَ، وَشَيْبَةَ، وَالْوَلِيدَ بْنَ
عُتْبَةَ، يَوْمَئِذٍ [حَيْثُ قَتَلَ حَمْزَةُ شَيْبَةَ (أَخَا عُتْبَةَ)، وَقَتَلَ
عَلِيٌّ الْوَلِيدَ بْنَ عُتْبَةَ، وَأَمَّا عُتْبَةُ فَقَدْ جَرَّحَهُ عُيَيْدَةُ بْنُ
الْحَارِثِ، وَأَجْهَزَ عَلَيْهِ عَلِيٌّ وَحَمْزَةُ]؛ وَمِنْ هَذَا الْقَبِيلِ،
حِينَ اسْتَشَارَ رَسُولُ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-
الْمُسْلِمِينَ فِي أَسَارَى بَدْرٍ فَقَالَ عُمَيْرُ (يَا رَسُولَ اللَّهِ،
هَلْ تُمْكِنُ مِنْ فُلَانٍ -قَرِيبٍ لِعُمَرَ- فَأَقْتُلُهُ؟، وَتُمْكِنُ عَلِيًّا
مِنْ عَقِيلٍ [هُوَ عَقِيلُ بْنُ أَبِي طَالِبٍ، أَخُو عَلِيٍّ بْنِ أَبِي
طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ]؟، وَتُمْكِنُ فُلَانًا مِنْ فُلَانٍ؟، لِيَعْلَمَ
اللَّهُ أَنَّهُ لَيْسَتْ فِي قُلُوبِنَا هَوَادَةٌ لِلْمُشْرِكِينَ}، انتهى
باختصار. وسُئِلَ الشَّيْخُ ابْنُ عَثِيمِينَ، كَمَا جَاءَ فِي
(مَجْمُوعِ فَتَاوَى وَرِسَائِلِ الْعَثِيمِينَ)، عَنْ حُكْمِ إِقَامَةِ

حَفَلَ تَوَدِيعَ لِلْكَافِرِ عِنْدَ انْتِهَاءِ عَمَلِهِ؛ فَأَجَابَ بِقَوْلِهِ:
 إِقَامَةٌ حَفَلَ تَوَدِيعَ لِهَؤُلَاءِ الْكَافِرِ، لَا شَكَّ أَنَّهُ مِنْ بَابِ
 الْإِكْرَامِ أَوْ إِظْهَارِ الْأَسَفِ عَلَى فِرَاقِهِمْ، وَكُلُّ هَذَا حَرَامٌ
 فِي حَقِّ الْمُسْلِمِ، قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ {لَا
 تَبْدُؤُوا الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى بِالسَّلَامِ، وَإِذَا لَقِيتُمُوهُمْ فِي
 طَرِيقٍ فَاصْطَرُّوهُمْ إِلَى أَصْيَقِهِ}، **وَالْإِنْسَانُ الْمُؤْمِنُ حَقًّا**
لَا يُمَكِّنُ أَنْ يُكْرِمَ أَحَدًا مِنْ أَعْدَاءِ اللَّهِ تَعَالَى، وَالْكَافِرُ
أَعْدَاءُ اللَّهِ بِنَصِّ الْقُرْآنِ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى {مَنْ كَانَ عَدُوًّا
لِلَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَرُسُلِهِ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَالَ فَإِنَّ اللَّهَ عَدُوٌّ
لِلْكَافِرِينَ}. انتهى. وَسُئِلَتِ اللَّجْنَةُ الدَّائِمَةُ لِلْبُحُوثِ
 الْعِلْمِيَّةِ وَالْإِفْتَاءِ (عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بَارِ
 وَعَبْدُ الرَّزَاقِ عَفِيفِي وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ غَدِيَّانَ)، كَمَا جَاءَ فِي
 كِتَابِ (فَتَاوَى اللَّجْنَةِ الدَّائِمَةِ)، عَنْ حُكْمِ اللَّهِ فِي حُضُورِ
 جَنَائِزِ الْكَافِرِ، الَّذِي أَصْبَحَ تَقْلِيدًا سِيَاسِيًّا وَعُرْفًا مُتَّفَقًا
 عَلَيْهِ؛ فَأَجَابَتِ اللَّجْنَةُ: إِذَا وُجِدَ مِنَ الْكَافِرِ مَنْ يَقُومُ
 بِدَفْنِ مَوْتَاهُمْ فَلَيْسَ لِلْمُسْلِمِينَ أَنْ يَتَوَلَّوْا دَفْنَهُمْ، وَلَا
 أَنْ يُشَارِكُوا الْكَافِرَ وَيُعَاوَنُوهُمْ فِي دَفْنِهِمْ، أَوْ يُجَامِلُوهُمْ
 فِي تَشْيِيعِ جَنَائِزِهِمْ، فَإِنَّ ذَلِكَ لَمْ يُعْرِفْ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ
 صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَلَا عَنْ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ؛ وَأَمَّا
 إِذَا لَمْ يُوجَدْ مِنْهُمْ مَنْ يَدْفِنُهُ دَفَنَهُ الْمُسْلِمُونَ كَمَا فَعَلَ
 النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِعَمِّ أَبِي طَالِبٍ لَمَّا تُوفِّيَ،
 قَالَ لِعَلِيٍّ {إِذْهَبْ فَوَارِهِ [أَيَّ فَعَطَهُ بِالتُّرَابِ]}. انتهى
 باختصار. وَقَالَتِ اللَّجْنَةُ الدَّائِمَةُ لِلْبُحُوثِ الْعِلْمِيَّةِ وَالْإِفْتَاءِ
 (عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بَارِ وَعَبْدُ الرَّزَاقِ عَفِيفِي
 وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ غَدِيَّانَ) أَيْضًا، كَمَا جَاءَ فِي كِتَابِ (فَتَاوَى
 اللَّجْنَةِ الدَّائِمَةِ): الْأَصْلُ فِي الْكَافِرِ إِذَا مَاتَ أَنْ يُوَارِيَهُ
 أَقَارِبُهُ فِي حُفْرَةٍ حَتَّى لَا يَتَّأَذَى بِهِ النَّاسُ. انتهى. وَقَالَ
 الْإِمَامُ مَالِكٌ فِي (الْمُدَوَّنَةِ): لَا يُغَسَّلُ الْمُسْلِمُ وَالِدُهُ إِذَا
 مَاتَ الْوَالِدُ كَافِرًا، وَلَا يَتَّبَعُهُ وَلَا يُدْخِلُهُ قَبْرَهُ إِلَّا أَنْ
 يَخْشَى أَنْ يَصِيعَ قِيَوَارِيهِ. انتهى. وَقَالَ مَرْكَزُ الْفَتَاوَى

بموقع إسلام ويب التابع لإدارة الدعوة والإرشاد الديني
بوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بدولة قطر **في**
هذا الرابط: قال صاحب الإقناع (وهو أخذ أئمة الحنابلة)
{وإنما مُنِعَ المُسْلِمُ مِنْ إِتِّبَاعِ حِنَاةِ الْكَافِرِ، وَإِدْخَالِهِ فِي
قَبْرِهِ، **لِمَا فِيهِ مِنَ التَّعْظِيمِ لَهُ**}. انتهى. وقال الشيخ
عَلِيُّ بْنُ شُعْبَانَ فِي (السُّنَّةِ التَّرَكِّيَّةِ): النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمْ يُعَزَّ حَتَّى فِي عَمِّهِ الَّذِي كَانَ يَمْنَعُهُ مِنَ
الْكُفَّارِ وَكَانَ يُعِينُهُ عَلَى تَبْلِيغِ الرِّسَالَةِ، [فَ] لَمْ يَثْبُتْ أَنَّهُ
عَزَّى عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ، وَكَذَلِكَ لَمْ يَثْبُتْ أَنَّهُ عَزَّى أَحَدًا
مِنَ الصَّحَابَةِ فِي مَوْتِ أُمِّهِ أَوْ أَبِيهِ أَوْ أَيِّ قَرِيبٍ
لِلْمُسْلِمِينَ مِنَ الْكُفَّارِ. انتهى باختصار. وقال الشيخ
عَلِيُّ بْنُ شُعْبَانَ فِي (السُّنَّةِ التَّرَكِّيَّةِ) أَيْضًا تَحْتَ عُنْوَانِ
(قَاعِدَةُ السُّنَّةِ التَّرَكِّيَّةِ الْأَصُولِيَّةِ): كُلُّ مَا كَانَ النَّبِيُّ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَادِرًا أَنْ يَفْعَلَهُ وَلَمْ يَفْعَلَهُ مَعَ
وُجُودِ الدَّافِعِ لِذَلِكَ الْفِعْلِ وَانْتِفَاءِ الْمَانِعِ مِنْ ذَلِكَ الْفِعْلِ،
لَا يَجُوزُ لَنَا أَنْ نَفْعَلَهُ؛ فَمِنْ سُنَنِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ (السُّنَّةُ التَّرَكِّيَّةُ)، يَعْنِي أَنَّهُ تَرَكَ صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَشْيَاءَ فَيَكُونُ الْإِقْتِدَاءُ بِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
وَسَلَّمَ وَالِاتِّسَاءُ بِهِ فِي (تَرْكِهَا)، لِأَنَّ مِنَ الْأُمُورِ مَا تَرَكَهُ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَعَ قِيَامِ الْمُقْتَضَى لِفِعْلِهِ صَلَّى
اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَعَدَمِ الْمَانِعِ مِنْ فِعْلِهِ فِي وَقْتِهِ وَحَيَاتِهِ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَالْمُقْتَضَى هُوَ الدَّافِعُ لِلْفِعْلِ أَوْ
سَبَبُ يُحِبُّ النَّبِيَّ وَالصَّحَابَةَ عَلَى فِعْلِ هَذَا الْأَمْرِ
وَيَدْفَعُهُمُ لِلْمُسَارَعَةِ فِي تَنْفِيذِهِ، وَالْمَانِعُ هُوَ أَمْرٌ مَا
يَعْتَرِضُ النَّبِيَّ وَالصَّحَابَةَ مِنْ فِعْلِ الْعِبَادَةِ أَوْ إِتْخَاذِ وَسِيلَةٍ
لِلْعِبَادَةِ فَيَمْنَعُهُمْ مِنْ تَأْدِيَةِ تِلْكَ الْعِبَادَةِ أَوْ إِتْخَاذِ هَذِهِ
الْوَسِيلَةِ لِلْعِبَادَةِ... ثم قال -أي الشيخ عَلِيُّ- تحت عُنْوَانِ
(تَعْزِيَةُ الْكُفَّارِ بِجَمِيعِ أَصْنَافِهِمْ "الْمُحَارِبِ، الْمُعَاهِدِ،
الذَّمِّيِّ، الْمُسْتَأْمَنِ"): فَالدَّافِعُ لِتَعْزِيَةِ الْكُفَّارِ [هُوَ] مِنْ
بَابِ (الدَّعْوَةِ إِلَى اللَّهِ) رَجَاءُ إِسْلَامِهِمْ، تَبْيِينُ سَمَاحَةِ

الاسلام، مِنْ بَابِ صَلَهِ الْأَرْحَامِ لِأَنَّهُ قَرِيبٌ لِي؛ [وَأَمَّا]
 الْمَانِعُ مِنَ تَعَزِيَةِ الْكُفَّارِ بِجَمِيعِ أَصْنَافِهِمْ، لَيْسَ [هَنَّا]
 مَانِعٌ يَمْتَنِعُنَا مِنَ تَعَزِيَةِ الْكُفَّارِ، فَالِنَّبِيُّ لَمْ يَنْهَ عَن هَذَا؛
 وَإِلَيْكُمْ تَطْبِيقُ قَاعِدَةٍ (السُّنَّةُ التَّرْكِيَّةُ) عَلَى هَذَا الْفِعْلِ
 [الَّذِي هُوَ تَعَزِيَةُ الْكُفَّارِ بِجَمِيعِ أَصْنَافِهِمْ]، فَهَذِهِ الدَّوَافِعُ
 الَّتِي مَضَتْ كَانَتْ مَوْجُودَةً عِنْدَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
 وَسَلَّمَ وَصَحَابَتِهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، وَاعْتِبَارُ تَعَزِيَةِ الْكُفَّارِ
 مَصْلَحَةٌ كَرَجَاءِ إِسْلَامِهِمْ هِيَ وَسِيلَةٌ لِلدَّعْوَةِ وَلَكِنَّهَا
 مُحَدَّثَةٌ لَا تَصِحُّ، لِأَنَّ وَسَائِلَ الدَّعْوَةِ إِلَى اللَّهِ تَوْقِيفِيَّةٌ
 عَلَى قَاعِدَةٍ (السُّنَّةُ التَّرْكِيَّةُ)، وَهَلْ كَانَ أَحَدٌ أَحْرَصَ عَلَى
 إِسْلَامِ الْكُفَّارِ مِنَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؟!، اللَّهُمَّ
 لَا، اللَّهُمَّ لَا، وَهَلْ كَانَ أَحَدٌ أَحْرَصَ عَلَى إِسْلَامِ الْكُفَّارِ
 مِنَ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ؟!، اللَّهُمَّ لَا، اللَّهُمَّ لَا، وَهَلْ كَانَ
 أَحَدٌ أَحْرَصَ عَلَى إِسْلَامِ الْكُفَّارِ مِنْ صَحَابَةِ رَسُولِ اللَّهِ
 رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ؟!، اللَّهُمَّ لَا، اللَّهُمَّ لَا، فَالِدَّافِعُ مِنَ
 التَّعَزِيَةِ مَوْجُودٌ عِنْدَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
 وَصَحَابَتِهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، وَلَيْسَ هُنَاكَ أَيُّ مَانِعٍ يَمْتَنِعُهُ
 صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سَوَاءٌ وَهُوَ مُسْتَضْعَفٌ بِمَكَّةَ أَوْ
 وَهُوَ مُمَكِّنٌ بِالْمَدِينَةِ، وَ[مَعَ ذَلِكَ] لَمْ يُعَزَّ حَتَّى فِي عَمَّةِ
 الَّذِي كَانَ يَمْتَنِعُهُ مِنَ الْكُفَّارِ وَكَانَ يُعِيْنُهُ عَلَى تَبْلِيغِ
 الرِّسَالَةِ، وَكَذَلِكَ الْخُلَفَاءُ الرَّاشِدُونَ لَمْ يَقُمْ أَحَدٌ مِنْهُمْ
 بِتَعَزِيَةِ الْكُفَّارِ، وَكَانَ أَيَّامَهُمْ جَمِيعُ أَصْنَافِ الْكُفَّارِ سَوَاءً
 (الْمُحَارِبِ، الْمُعَاهِدِ، الذَّمِّيِّ، الْمُسْتَأْمَنِ)، وَلَا ثَبَتَ عَن
 وَاحِدٍ مِنَ الْأَصْحَابِ ذَلِكَ، فَفِيمَا الْخَيْرُ يَا قَوْمُ؟!،
 فَالِدَّافِعُ مَوْجُودٌ وَالْمَانِعُ مُنْتَفٍ، فَتَعَزِيَةُ الْكُفَّارِ هِيَ عَيْنُ
 الْبِدْعَةِ وَمُحَرَّمَةٌ، وَلَا تَجُوزُ سَوَاءً لِمَصْلَحَةٍ أَوْ لِغَيْرِ
 مَصْلَحَةٍ، فَهِيَ مَصْلَحَةٌ مُلْغَاءٌ لَمْ يَنْظُرْ لَهَا الشَّرْعُ بَعِيْنَ
 الْاِعْتِبَارِ، فَلَيْسَتْ مَصْلَحَةً مُعْتَبَرَةً وَلَا مَصْلَحَةً مُرْسَلَةً، بَلْ
 هِيَ مِنْ بَابِ الْمُوَالَاةِ لِأَعْدَاءِ اللَّهِ، وَمَنْ عَزَى الْكُفَّارَ فَقَدْ
 إِتَهَمَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَصَحَابَتَهُ رَضِيَ اللَّهُ

عَنْهُمْ بِالتَّقْصِيرِ فِي الدَّعْوَةِ، اللَّهُمَّ أَشْهَدُكَ أَنِّي أَبْرَأُ مِنْ
 هَذَا، فَمَنْ فَعَلَ مِنَ التَّعْبِذِيَّاتِ وَالْقُرْبَاتِ مَا تَرَكُوهُ (النَّبِيُّ
 صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَصَحَابُهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ) مع
 وجود الدافع وانتفاء المانع، **فَقَدْ وَقَعَ الْبِدْعَةُ وَتَلَبَّسَ**
بِهَا... ثم قال -أي الشيخ عَلِيٌّ-: فَتَمَامُ اتِّبَاعِ السُّنَّةِ
 يَكُونُ بِتَرْكِ مَا وَرَدَ تَرْكُهُ، وَفِعْلُ مَا وَرَدَ فِعْلُهُ، وَإِلَّا فَبَابُ
 الْبِدْعَةِ يُفْتَحُ عَلَيَّ مِصْرَاعَيْهِ عِيَادًا بِاللَّهِ تَعَالَى... ثم قال
 -أي الشيخ عَلِيٌّ-: وَلِأَنَّ الْقِيَمَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَفْصِيلُ بَدِيعِ
 مَا تَعُفُّ فِيهِمَا نَقْلُهُ الصَّحَابَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ لِتَرْكِهِ صَلَّى
 اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ [فِي (إِعْلَامِ
 الْمُؤَفِّعِينَ)] {أَمَّا نَقْلُهُمْ لِتَرْكِهِ [صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ]
 فَهُوَ نَوْعَانِ، وَكِلَاهُمَا سُنَّةٌ؛ أَحَدُهُمَا، تَضْرِيخُهُمْ بِأَنَّهُ صَلَّى
 اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تَرَكَ كَذَا وَكَذَا وَلَمْ يَفْعَلْهُ؛ وَالثَّانِي، عَدَمُ
 نَقْلِهِمْ لِمَا لَوْ فَعَلَهُ لَتَوَفَّرَتْ هِمَمُهُمْ وَدَوَائِعِيهِمْ أَوْ
 أَكْثَرُهُمْ أَوْ وَاحِدٌ مِنْهُمْ عَلَى نَقْلِهِ، فَحَيْثُ لَمْ يَنْقُلْهُ وَاحِدٌ
 مِنْهُمْ الْبَتَّةَ وَلَا خَدَّتْ بِهِ فِي مَجْمَعٍ أَبَدًا عُلِمَ أَنَّهُ لَمْ
 يَكُنْ}... ثم قال [أَيُّ ابْنِ الْقِيَمِ] {إِنَّ تَرْكَهُ صَلَّى اللَّهُ
 عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سُنَّةٌ، كَمَا أَنَّ فِعْلَهُ سُنَّةٌ، فَإِذَا اسْتَحَبَبْنَا فِعْلَ
 مَا تَرَكَهُ كَانَ تَطْيِيرَ اسْتِحْبَابِنَا تَرْكَ مَا فَعَلَهُ، وَلَا فَرْقَ}...
 ثم قال -أي الشيخ عَلِيٌّ-: وَلَا يَسْلَمُ الشَّخْصُ مِنَ الْوُقُوعِ
 فِي الْأَضْطِرَابِ، إِلَّا بِمُتَابَعَةِ السُّنَّةِ وَتَرْكِ الْإِبْتِدَاعِ فِي
الدِّينِ؛ وَلَنْ يَتِمَّ لَنَا مَعْرِفَةُ ذَلِكَ إِلَّا بِقَاعِدَةِ (السُّنَّةِ
 التَّرَكِيَّةِ)، وَلَنْ يَتِمَّ التَّفَرِيقُ بَيْنَ الْبِدْعَةِ وَالْمَصْلَحَةِ
الْمُرْسَلَةِ إِلَّا بِهَذِهِ الْقَاعِدَةِ أَيْضًا... ثم قال -أي الشيخ
 عَلِيٌّ-: قَالَ خُذِيفَةُ بْنُ الْيَمَانِ {كُلُّ عِبَادَةٍ لَمْ يَتَعَبَّدْهَا
أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَلَا تَعَبَّدُوهَا،
 وَقَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ {اتَّبِعُوا وَلَا تَبْتَدِعُوا فَقَدْ كُفَيْتُمْ،
 عَلَيْكُمْ بِالْأَمْرِ الْعَتِيقِ [أَيِ الْقَدِيمِ الْأَوَّلِ]}... ثم قال -أي
 الشيخ عَلِيٌّ-: وَأَخِيرًا، نَصِيحَتِي لِلْمُسْلِمِ الصَادِقِ فِي
 الْإِتْبَاعِ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، اجْعَلْ نَضْبَ عَيْنَيْكَ

هذه القاعدة [السُّنَّةُ التَّرَكِّيَّةُ] فِي التَّعَرُّفِ عَلَى الْبِدْعَةِ،
 وَأَعْرَضُ أَيَّ عَمَلٍ تَرَكَهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
 وَصَحَابَتُهُ عَلَى قَاعِدَةٍ (السُّنَّةِ التَّرَكِّيَّةِ)، وَانْظُرْ فِي وُجُودِ
 الدَّافِعِ **وَانْتِفَاءِ الْمَانِعِ**؛ فَإِنْ وَجَدَ الدَّافِعُ **وَانْتَفَى الْمَانِعُ**
 فَلَا يَجُوزُ لَكَ أَنْ تَفْعَلَ لِقِيَامِ الْمُقْتَضَى لِلْفِعْلِ **وَعَدَمِ**
الْمَانِعِ مِنَ الْفِعْلِ، فَإِنْ فَعَلْتَ، فَإِنْ كَانَتْ فِي الْعِبَادَاتِ
 فَتَكُونُ بَدْعَةً (كَقِرَاءَةِ الْفَاتِحَةِ عَلَى الْأَمْوَاتِ)، وَإِنْ كَانَتْ
 فِي وَسَائِلِ الْعِبَادَاتِ فَتَكُونُ مَضْلَحَةً مُلْغَاءَةً (كَاتِّخَاذِ الْخَطِّ
 [أَيَّ فِي الْمَسَاجِدِ] لِتَسْوِيَةِ الصُّفُوفِ، وَإِخْرَاجِ زَكَاةِ
 الْفِطْرِ قِيمَةً)؛ وَإِنْ وَجَدَ الدَّافِعُ **وَوُجِدَ الْمَانِعُ** فَيَجُوزُ لَكَ
 أَنْ تَفْعَلَ لِقِيَامِ الْمُقْتَضَى لِلْفِعْلِ **وَوُجُودِ الْمَانِعِ** مِنَ
 الْفِعْلِ، فَإِنْ فَعَلْتَ، فَإِنْ كَانَتْ فِي الْعِبَادَاتِ فَتَكُونُ سُنَّةً
 (كَجَمْعِ النَّاسِ عَلَى التَّرَاوِيحِ أَيَّامَ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ [قَالَ
 الشَّيْخُ عَلِيُّ بْنُ شُعْبَانَ فِي (السُّنَّةِ التَّرَكِّيَّةِ)]: تَرَكَ صَلَّى
 اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قِيَامَ رَمَضَانَ مَعَ أَصْحَابِهِ فِي جَمَاعَةٍ بَعْدَ
 لَيْالٍ، وَعَلَّلَ ذَلِكَ بِخَشْيَتِهِ أَنْ يُفَرَّضَ عَلَيْهِمْ، **فَزَالَ الْمَانِعُ**
 بِمَوْتِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. انْتَهَى بِاخْتِصَارٍ)، وَإِنْ
 كَانَتْ فِي وَسَائِلِ الْعِبَادَاتِ فَتَكُونُ مَضْلَحَةً مُرْسَلَةً
 (كَجَمْعِ الْمُصْحَفِ أَيَّامَ أَبِي بَكْرٍ [قَالَ السُّيُوطِيُّ فِي
 (الِإِتْقَانِ)]: قَالَ الْخَطَّابِيُّ {إِنَّمَا لَمْ يَجْمَعْ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
 وَسَلَّمَ الْقُرْآنَ فِي الْمُصْحَفِ، لِمَا كَانَ يَتَرَفُّهُ مِنْ وُجُودِ
 نَاسِخٍ لِيَعْضَ أَحْكَامُهُ أَوْ تِلَاوَتِهِ، **فَلَمَّا انْقَضَى نُرُوءُهُ**
بَوَفَاتِهِ أَلْهَمَ اللَّهُ الْخُلَفَاءَ الرَّاشِدِينَ ذَلِكَ وَفَاءً بِوَعْدِهِ
 الصَّادِقِ **بِضَمَانِ حِفْظِهِ عَلَى هَذِهِ الْأُمَّةِ**، فَكَانَ ابْتِدَاءُ ذَلِكَ
 عَلَى يَدِ الصَّدِّيقِ بِمَشُورَةِ عُمَرَ}. انْتَهَى. وَقَالَ مَرْكَزُ
 الْفَتْوَى بِمَوْقِعِ إِسْلَامِ وَبِ التَّابِعِ لِإِدَارَةِ الدَّعْوَةِ
 وَالْإِرشَادِ الدِّينِيِّ بِوِزَارَةِ الْأَوْقَافِ وَالشُّؤُونَ الْإِسْلَامِيَّةِ
 بِدَوْلَةِ قَطْرِ **فِي هَذَا الرَّابِطِ**: لَمَّا تَوَافَرَتْ دَوَاعِي الْكِتَابَةِ،
 مُتَمَثِّلَةً **بَوَفَاتِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ**، وَمَا تَرْتَّبَ بَعْدَ ذَلِكَ
 مِنْ حُرُوبِ الرَّدَّةِ الَّتِي اسْتَنْفَذَتْ عَدَدًا كَبِيرًا مِنَ الصَّحَابَةِ

الْحَفَظَةُ، لَمَّا حَدَّثَ مَا حَدَّثَ بَادَرَ الصَّحَابَةُ إِلَى جَمْعِهِ وَتَدْوِينِهِ، انْتَهَى. وَقَالَ الشَّيْخُ عَلِيُّ بْنُ سُلَيْمَانَ الْعَبِيدِ (الْأَسْتَاذُ بِقِسْمِ الْقُرْآنِ وَعِلْمِهِ بِكَلِيَّةِ أَصُولِ الدِّينِ بِجَامِعَةِ الْإِمَامِ مُحَمَّدِ بْنِ سَعُودِ الْإِسْلَامِيَّةِ) فِي (جَمْعِ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ حِفْظًا وَكِتَابَةً): إِنَّهُ **لَمْ يُوجَدْ مِنْ دَوَاعِي الْجَمْعِ فِي مُصَحَفٍ وَاحِدٍ مِثْلَ مَا وَجَدَ فِي عَهْدِ أَبِي بَكْرٍ الصَّدِّيقِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ**، فَقَدْ كَانَ الْمُسْلِمُونَ فِي عَهْدِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِخَيْرٍ وَأَمْنٍ، وَالْقُرَاءَةُ كَثِيرُونَ، وَالْفِتْنَةُ مَأْمُونَةٌ، وَفَوْقَ هَذَا، الرَّسُولُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَيْنَهُمْ، بِخِلَافِ مَا حَصَلَ فِي عَهْدِ أَبِي بَكْرٍ الصَّدِّيقِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ **مِنْ مَقْتَلِ الْخُفَاطِ**. انْتَهَى]. انتهى باختصار. وَسُئِلَ الشَّيْخُ ابْنُ عَثِيمِينَ، كَمَا جَاءَ فِي (مَجْمُوعِ فَتَاوَى وَرِسَائِلِ الْعَثِيمِينَ)، عَنْ حُكْمِ تَعْزِيَةِ الْكَافِرِ؛ فَأَجَابَ بِقَوْلِهِ: تَعْزِيَةُ الْكَافِرِ إِذَا مَاتَ لَهُ مَنْ يُعْزَى بِهِ مِنْ قَرِيبٍ أَوْ صَدِيقٍ، فِي هَذَا خِلَافٌ بَيْنَ الْعُلَمَاءِ، فَمِنَ الْعُلَمَاءِ مَنْ قَالَ {إِنْ تَعْزَيْتَهُمْ حَرَامٌ}، وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ {إِنَّهَا جَائِزَةٌ}، وَمِنْهُمْ مَنْ فَصَّلَ فِي ذَلِكَ فَقَالَ {إِنْ كَانَ فِي ذَلِكَ مَصْلَحَةٌ كَرَجَاءِ إِسْلَامِهِمْ، وَكَفِّ شَرِّهِمْ الَّذِي لَا يُمَكِّنُ إِلَّا بِتَعْزِيَتِهِمْ، فَهُوَ جَائِزٌ وَإِلَّا كَانَ حَرَامًا}؛ وَالرَّاجِحُ أَنَّهُ إِنْ كَانَ يُفْهَمُ مِنْ تَعْزِيَتِهِمْ **إِعْزَازُهُمْ وَإِكْرَامُهُمْ كَانَتْ حَرَامًا وَإِلَّا فَيُنْظَرُ فِي الْمَصْلَحَةِ** [قَالَ الشَّيْخُ عَلِيُّ بْنُ شُعْبَانَ مُعَلِّقًا عَلَى هَذِهِ الْفَتَاوَى: سُحَانَ اللَّهِ!، رَغِمَ أَنْ الشَّيْخَ لَا يَقُولُ بِالْبِدْعَةِ الْخَسَنَةِ، إِلَّا أَنَّهُ قَالَ بِهَا دُونَ أَنْ يَشْعُرَ فِي مَسْأَلَةِ التَّعْزِيَةِ، فَقَدْ **إِسْتَحْسَنَ التَّعْزِيَةَ لِأَنَّهَا فِيهَا مَصْلَحَةٌ كَرَجَاءِ إِسْلَامِهِمْ** عَلَى خَدِّ قَوْلِهِ رَجِمَهُ اللَّهُ!، وَهَلْ كَانَ أَخَذَ **أَحْزَمَ عَلَى إِسْلَامِ الْكُفَّارِ مِنَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَالْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ؟**]. انتهى من السُّنَّةِ التَّرْكِيَّةِ. انتهى]. ثم قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الْمُقَدَّسِيِّ-: إِنَّا مُكَلَّفُونَ فِي مُعَامَلَاتِنَا وَأَحْكَامِنَا فِي الدُّنْيَا **بِالظَّاهِرِ** دُونَ الْبَاطِنِ،

وهذا من فضل الله عَزَّ وَجَلَّ عَلَيْنَا، وَإِلَّا لَأُمْسَى الْإِسْلَامُ
 وَأَهْلَهُ **الْعُوبَةَ وَأَضْحُوكَةَ** لِكُلِّ جَاسُوسٍ وَخَبِيثٍ وَزُنُودٍ...
 ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الْمُقَدَّسِيِّ-: إِنْ هَؤُلَاءِ الطَّوَاغِيتُ
 أَشَدُّ حُبًّا وَأَعْظَمُ مَكْرًا مِنْ فِرْعَوْنَ، فَهُمْ لَا يَلْجَأُونَ إِلَى
 اسْتُلُوبِهِ فِي تَقْتِيلِ الْأَبْنَاءِ، إِلَّا فِي آخِرِ الْأَمْرِ حِينَ تَعْجُزُ
 أَسَالِبُهُمُ الْخَبِيثَةُ الْآخَرَى، فَيُحَاوِلُونَ جَاهِدِينَ قَبْلَ ذَلِكَ
 أَنْ **يَقْتُلُوا هَذِهِ الْمِلَّةَ فِي نُفُوسِهِمْ**، فَبَدَلًا مِنْ أَنْ يُهْلِكُوا
 الْأَحْيَالَ حِسِّيًّا كَمَا فَعَلَ فِرْعَوْنُ، يَقْتُلُونَ فِيهِمْ هَذِهِ
 الْمِلَّةَ فَيُهْلِكُونَهُمْ أَيْمًا إِهْلَاكًا، وَذَلِكَ بِتَرْبِيَّتِهِمْ عَلَى حُبِّهِمْ
 وَالْوَلَاءِ لَهُمْ وَلِقَوَائِنِهِمْ وَحُكُومَاتِهِمْ **عَبْرَ مَدَارِسِهِمْ**
الْفَاسِدَةِ هَذِهِ، وَوَسَائِلِ إِعْلَامِهِمُ الْآخَرَى الَّتِي يُدْخِلُهَا
وَيَنْقُلُهَا كَثِيرٌ مِنْ جُهَّالِ الْمُسْلِمِينَ إِلَى بُيُوتِهِمْ، فَبَدَلًا
 مِنْ أَنْ يُثِيرَ هَؤُلَاءِ الطَّوَاغِيتُ النَّاسَ بِاسْتِعْجَالِ الْقَتْلِ
 الْحَقِيقِيِّ، يَتَّبِعُونَ هَذِهِ السِّيَاسَةَ الْخَبِيثَةَ لِتُسَبِّحَ النَّاسُ
 بِحَمْدِهِمْ وَيَافُضَالِهِمْ عَلَى أَنَّهُمْ مَا يَسْحُو الْأُمِّيَّةُ وَنَاشِرُوا
 الْعِلْمَ وَالْحَضَارَةَ، وَفَوْقَ ذَلِكَ كُلِّهِ وَتَحْتَ هَذَا الْغَطَاءِ
 يُرَبُّونَ مِنْ ذَرَارِيٍّ **[(ذَرَارِيٍّ) جَمْعُ (ذَرِيَّةٍ)، وَالذَّرِيَّةُ هُمُ**
الصَّبْيَانُ أَوِ النَّسَاءُ أَوْ كِلَاهُمَا] الْمُسْلِمِينَ أَتْبَاعًا أَوْفِيَاءَ
 وَخَدَمًا مُخْلِصِينَ لِحُكُومَاتِهِمْ وَلِقَوَائِنِهِمْ وَأَسْرَهُمْ
 الْحَاكِمَةِ، أَوْ عَلَى أَقْلِ الْأَحْوَالِ **يُرَبُّونَ حِيلًا مَائِعًا جَاهِلًا**
مُنْخَرَفًا رَاغِبًا عَنْ هَذِهِ الدَّعْوَةِ الصُّلْبَةِ وَالْمِلَّةِ الْقَوِيْمَةِ
 مُدَاهِنًا لِأَهْلِ الْبَاطِلِ لَا يَقْوَى بَلٌّ وَلَا يَصْلُحُ لِمُوَاجَهَتِهِمْ
 أَوْ يُفَكَّرُ فِيهَا... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الْمُقَدَّسِيِّ-: أَمَّا أَنْ
 لَهُمْ **[أَيُّ لِدُعَاةٍ زَمَانِيَا]** أَنْ يَسْتَيْقِظُوا مِنَ الْغَفَلَاتِ
 وَيُقَوِّمُوا الانْجِرَافَاتِ؟ أَوْ مَا كَفَاهُمْ سُقُوطًا فِي الْأَعْيَبِ
 الطَّغَاةِ **وَكَيْفَانًا لِلْحَقِّ وَتَلْيِيسًا عَلَى النَّاسِ** وَمَضْيَعَةً
 لِلْجُهْدِ وَالْأَعْمَارِ؟ فَإِنَّهُ وَاللَّهِ اخْتِيَارٌ وَاجِدٌ (إِنَّمَا شَرِيعَةُ
 اللَّهِ، وَإِنَّمَا أَهْوَاءُ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ)، وَلَيْسَ هُنَاكَ طَرِيقٌ
 وَسَطٌ بَيْنَ الشَّرِيعَةِ الْمُسْتَقِيمَةِ وَالْأَهْوَاءِ الْمُتَقَلِّبَةِ.
 انتهى باختصار.

(10) وقال الشيخ عبدالله التهامي في (مجلة البيان، التي يرأس تحريرها الشيخ أحمد بن عبدالرحمن الصويان "رئيس رابطة الصحافة الإسلامية العالمية") تحت عنوان (ضوابط الضرورة في الشريعة الإسلامية): فقد **استسلم معظم الناس** إلى نعمة الترخّص، ورغبوا في استبقاء هذه النعمة وعدم زوالها، مع أن مسألة الترخّص تُعتبر من **الأمر العارضة والقضايا الطارئة**، إلا أنها صارت في كثير من الأحيان عند بعض الناس **ذريعة إلى التخلص والتفليّت من الالتزام بقيود هذه الشريعة...** ثم قال -أي الشيخ التهامي-: إن أهل الزينج والهوى، كثيرًا ما يتعلّقون بسنن الضرورة في تحقيق مآربهم ونيل أغراضهم، فيحملون هذه الشريعة باطل صنيعهم وشوء مكرهم، **بل وربما ينسليخون من الدين كله باسم الضرورة أو الحكمة أو المصلحة...** ثم قال -أي الشيخ التهامي-: المراد بحالة الضرورة عند علماء الشريعة في مثل قولهم {يجوز كذا عند الضرورة (أو لأجل الضرورة)} تلك الحالة التي **يتعرّض فيها الإنسان إلى الخطر في دينه أو نفسه أو عقله أو عرضه أو ماله**، فيلجأ -لكي يخلص نفسه من هذا الخطر- إلى مخالفة الدليل الشرعيّ الثابت، وذلك كمن يغمّ بلفمة طعام ولا يجد سوى كأس من الخمر يُزيل هذه الغصة؛ وقد تواترت الأدلة على أن هذه الشريعة جاءت لحفظ الضرورات الخمس (الدين والنفس والعقل والنسل والمال)، والمراد بالضرورات الأمور التي لا بُد من المحافظة عليها حتى تستقيم مصالح الدنيا والآخرة على نهج صحيح دون اختلال، وإنما يكون ذلك بالمحافظة على هذه الأمور الخمسة، لذا تُسمّى **الضرورات (أو الضرورات) الخمس، وتُسمّى بالكلّيات الخمس أيضًا** لكونها جامعة لجميع الأحكام والتكاليف

الشَّرْعِيَّةِ، فَهِيَ كُلُّيَّةٌ تَنْدَرِجُ تَحْتَهَا جَمِيعُ جُزْئِيَّاتِ الشَّرِيعَةِ، وَتُسَمَّى **أَيْضًا بِمَقَاصِدِ الشَّرِيعَةِ** لِمَا ثَبَتَ - بِالِاسْتِقْرَاءِ النَّامِّ لِهَذِهِ الشَّرِيعَةِ دَقِيقَهَا وَجَلِيلَهَا - كَوْنُ الْمُحَافَظَةِ عَلَى هَذِهِ الْأُمُورِ الْخَمْسَةِ أَمْرًا مَقْصُودًا لِلشَّارِعِ... ثَمَ قَالَ - أَيُّ الشَّيْخِ التَّهَامِيِّ - تَحْتَ عُنْوَانِ (الْفَرْقِ بَيْنَ الضَّرُورَةِ وَالْحَاجَةِ): الضَّرُورَةُ حَالَةٌ تَسْتَدْعِي **إِنْقَادًا**، أَمَّا الْحَاجَةُ فَهِيَ حَالَةٌ تَسْتَدْعِي تَيْسِيرًا وَتَسْهِيلًا، فَهِيَ مَرْتَبَةٌ دُونَ الضَّرُورَةِ، إِذْ يَتَرْتَّبُ عَلَى الضَّرُورَةِ **ضَرَرٌ عَظِيمٌ فِي إِحْدَى الْكُلِّيَّاتِ الْخَمْسِ**. انْتَهَى. وَقَالَ الشَّيْخُ مُحَمَّدٌ صَالِحُ الْمُنَجِّدِ فِي خُطْبَةٍ لَهُ بِعُنْوَانِ (التَّسَاهُلُ فِي الْإِحْتِجَاجِ بِالضَّرُورَةِ) مُفَرَّغَةً عَلَى مَوْقِعِهِ **فِي هَذَا الرِّابِطِ**: حَدِيثُنَا فِي هَذِهِ الْخُطْبَةِ عَنْ مَوْضُوعٍ حَصَلَ فِيهِ خَلَطٌ كَثِيرٌ، وَحَصَلَ فِيهِ **اسْتِغْلَالَاتٌ سَيِّئَةٌ كَثِيرَةٌ** مِنْ كَثِيرٍ مِنْ أَصْحَابِ النَّوَايَا السَّيِّئَةِ، وَلِذَلِكَ كَانَ لَا بُدَّ لِلْمُسْلِمِ مِنْ فَهْمِهِ وَفَهْمِ مَا يَتَعَلَّقُ بِهِ، أَلَا وَهُوَ الْقَاعِدَةُ الشَّرْعِيَّةُ الْعَظِيمَةُ {الضَّرُورَاتُ تُبِيحُ الْمَحْظُورَاتِ}، هَذِهِ الْقَاعِدَةُ الَّتِي **ظَلِمَتْ ظُلْمًا عَظِيمًا** مِنْ كَثِيرٍ مِنْ أَبْنَاءِ الْمُسْلِمِينَ، هَذِهِ الْقَاعِدَةُ الَّتِي أَصْبَحَ الْإِسْتِدْلَالُ بِهَا عَلَى مَا هَبَّ وَدَبَّ مِنَ الْأُمُورِ **دَيْدَنَ عَامَّةِ الَّذِينَ يَعْصُونَ** اللَّهَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، كُلَّمَا أَرَادَ أَحَدُهُمْ أَنْ يَفْعَلَ مَعْصِيَةً - أَوْ فَعَلَهَا - فَنَاقَشْتَهُ فِي ذَلِكَ كَانَ مِنْ حُجَجِهِ {الضَّرُورَاتُ تُبِيحُ الْمَحْظُورَاتِ}!، فَمَا هِيَ حَقِيقَةُ هَذِهِ الْقَاعِدَةِ وَمَا هِيَ ضَوَابِطُهَا؟ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى {فَمَنْ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَإِنَّ رَبَّكَ غَفُورٌ رَحِيمٌ}، وَقَالَ {فَمَنْ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ، إِنْ اللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ}، وَقَالَ عَزَّ وَجَلَّ {وَقَدْ فَصَّلَ لَكُمْ مَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ إِلَّا مَا اضْطُرَرْتُمْ إِلَيْهِ}، لِمَ إِذَا شَرَعَ رَبُّنَا جَوَازَ أَكْلِ الْمَيْتَةِ لِلضَّرُورَةِ وَجَوَازَ تَنَاوُلِ الْأَمْرِ الْمُحَرَّمِ لِلضَّرُورَةِ؟ لِأَنَّهُ قَالَ عَزَّ وَجَلَّ {يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ}، وَقَالَ {مَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ حَرَجٍ وَلَكِنْ يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمْ}،

وَقَالَ {يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُخَفِّفَ عَنْكُمْ}، وَقَدْ أَجْمَعَ الْفُقَهَاءُ عَلَى أَنَّ لِلْجَائِعِ الْمُضْطَّرَّ الَّذِي لَا يَجِدُ شَيْئًا خَلَا لَا يَدْفَعُ بِهِ الْهَلَكَ عَنْ نَفْسِهِ أَنْ يَتَنَاوَلَ الْمُحَرَّمَ إِذَا لَمْ يَجِدْ غَيْرَهُ، فَيَتَنَاوَلُ مِنْهُ بِقَدَرٍ مَا يُزِيلُ ضَرُورَتَهُ، لِأَنَّ اللَّهَ قَالَ {فَمَنْ اضْطُرَّ فِي مَخْمَصَةٍ غَيْرَ مُتَجَانِفٍ لِإِثْمِهِ، فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ}؛ وَقَالَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى مُبَيَّنًا حَالَهُ أُخْرَى مِنْ جَالَاتِ الْاضْطِرَارِ {مَنْ كَفَرَ بِاللَّهِ مِنْ بَعْدِ إِيمَانِهِ إِلَّا مَنْ أَكْرَهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ}، فَإِذَا كَانَ الْمُسْلِمُ قَدْ تَعَرَّضَ لِتَهْدِيدٍ حَقِيقِيٍّ وَتَعْذِيبٍ وَخَشْيٍ، يُرَادُّ مِنْهُ أَنْ يَنْطِقَ بِكَلِمَةِ الْكُفْرِ، نَطَقَ بِهَا لِسَانُهُ، وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ؛ فَإِذَنْ، هَذِهِ الْقَاعِدَةُ فِي الشَّرِيعَةِ مَحْفُوظَةٌ بِأَدِلَّتِهَا، قَائِمَةٌ، مِنْ عَلَامَاتٍ وَمِيزَاتٍ هَذَا الدِّينِ؛ وَلَكِنْ أَيُّهَا الْمُسْلِمُونَ، مَتَى يُضَيِّحُ الشَّيْءُ ضَرُورَةً، مَا مَعْنَى كَلِمَةِ الضَّرُورَةِ؟، إِنْ كَثِيرًا مِنَ النَّاسِ **يُفَسِّرُونَ الضَّرُورَةَ بِأَيِّ مَشَقَّةٍ تَعْرِضُ، بِأَيِّ دَرَجَةٍ تَكُونُ، أَوْ يُفَسِّرُونَ الضَّرُورَةَ بِحَاجَتِهِمْ إِلَى التَّوَسُّعِ فِي الْأُمُورِ الدُّنْيَوِيَّةِ، وَلَأَجْلِ ذَلِكَ يَنْتَهَكُونَ حُرْمَةَ الشَّرِيعَةِ...** ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الْمُنْجِدِ-: فَأَمَّا الضَّرُورَةُ فَقَدْ ذَكَرَ الْعُلَمَاءُ تَعْرِيفَهَا، وَقَالُوا {إِذَا تَرْتَّبَ عَلَى غَدَمٍ فِعْلُ الشَّيْءِ الْمُحَرَّمَ هَلَاكٌ، **أَوْ إِلْحَاقُ الضَّرَرِ الشَّدِيدِ**، بِأَحَدِ الضَّرُورِيَّاتِ الْخَمْسِ (وَهِيَ الدِّينُ وَالنَّفْسُ وَالْعَقْلُ وَالْمَالُ وَالْعِرْضُ)، فَإِنَّهُ عِنْدَ ذَلِكَ يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَتَنَاوَلَ الْمُحَرَّمَ لِلضَّرُورَةِ}، فَتَأَمَّلْ كَلَامَهُمْ رَحِمَهُمُ اللَّهُ فِي قَوْلِهِمْ {هَلَاكٌ، أَوْ إِلْحَاقُ ضَرَرٍ شَدِيدٍ، عِنْدَ ذَلِكَ يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَرْتَكِبَ هَذَا الْمُحَرَّمَ لِلضَّرُورَةِ}، وَهَذَا الْكَلَامُ أَيْضًا فِيهِ تَفْصِيلٌ، وَلِذَلِكَ فَإِنَّمَا لَا يَجُوزُ لَنَا أَنْ نَتْرَكَ الْجِهَادَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ مِنْ أَجْلِ الْمُحَافَظَةِ عَلَى النَّفُوسِ وَنَقُولَ {إِنَّ تَرْكَ الْجِهَادِ ضَرُورَةٌ لِأَنَّ الْجِهَادَ يُسَبِّبُ قَتْلَ النَّفْسِ}، كَلَّا، لِأَنَّ حِفْظَ الدِّينِ أَعْلَى **مِنْ حِفْظِ النَّفْسِ**، وَالْجِهَادُ لَا بُدَّ مِنْهُ لِحِفْظِ الدِّينِ... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الْمُنْجِدِ-: وَهَنَّاكَ أُمُورٌ تُقَدِّمُ وَتُؤَخِّرُ فِي أَبْوَابِ

الضَّرورة، فليو أنه غَصَّ بِلُفْمَةٍ [وَأ] لم يَجِدْ إِلَّا خَمْرًا
لِيَبْتَلِعَهَا [أَيِ اللَّفْمَةِ] وَإِلَّا لَمَاتَ وَهَلَكَ وَاحْتَقَقَ، جَازَ لَهُ
أَنْ يَتَنَاوَلَ مَا يُسَلِّكُ بِهِ تِلْكَ الْغُصَّةَ وَيَنْجُو بِهِ مِنَ الْهَلَاكِ،
فَتَنْجُو نَفْسُهُ وَلَوْ أَدَّى لِإِلْحَاقِ ضَرَرٍ بِعَقْلِهِ [وَذَلِكَ لِأَنَّ
حِفْظَ النَّفْسِ أَعْلَى مِنْ حِفْظِ الْعَقْلِ]... ثم قَالَ -أَيِ
الشيخ المنجد-: لَا بُدَّ لَنَا أَنْ نَعْلَمَ وَنَعْرِفَ مَا هِيَ الْقَوَاعِدُ
[يَعْنِي صَوَابُ قَاعِدَةِ (الضَّروراتِ تُبَيِّحُ الْمُحْظوراتِ)]
التي ذَكَرَهَا الْعُلَمَاءُ، لِتَكُونَ عَلَى بَيِّنَةٍ عِنْدَ اسْتِخْدَامِ هَذَا
الْأَمْرِ الْخَطِيرِ، الَّذِي إِنْ لَمْ يُخَسَّنِ اسْتِخْدَامُهُ تَعَرَّضَ
الْمُسْتَخْدِمُ لِلْهَلَاكِ فِي الْعَاجِلِ وَالْآجِلِ؛ أَوَّلًا، يَحِبُّ أَلَّا
يَتَسَبَّبَ الْإِنْسَانُ لِإِيقَاعِ نَفْسِهِ فِي الضَّرورةِ، فَلَوْ أَنَّهُ
أَتْلَفَ مَالَهُ وَطَعَامَهُ الطَّيِّبَ، وَهُوَ يَعْلَمُ أَنَّهُ سَيَضْطَرُّ [أَيِ
بَسَبَبِ ذَلِكَ] لِأَكْلِ طَعَامٍ مُحَرَّمٍ، كَانَ أَثِمًا عِنْدَ اللَّهِ بِفِعْلِهِ
هَذَا؛ ثَانِيًا، فَإِنَّ الضَّرورةَ لَا بُدَّ أَنْ تُقَدَّرَ بِقَدَرِهَا، إِنْ بَابَ
الضَّرورةِ لَيْسَ مَفْتُوحًا عَلَى مَضْرَاعِيهِ يَدْخُلُ مِنْهُ كُلُّ مَنْ
هَبَّ وَدَبَّ بِأَيِّ طَرِيقَةٍ شَاءَ، وَإِنَّمَا هُوَ مَضْبُوطٌ بِصَوَابِ
يَعْلَمُهَا أَهْلُ الْعِلْمِ الثَّقَاتُ، ذَكَرُوهَا فِي كُتُبِهِمْ، وَيَذَكِّرُهَا
الْمُفْتُونَ الْمُخْلِصُونَ لِلنَّاسِ إِذَا سُئِلُوا، فَالضَّرورةُ لَا بُدَّ
أَنْ تُقَدَّرَ بِقَدَرِهَا، فَمَنْ أَضْطَرَّ إِلَى الْكَذِبِ (مَثَلًا) فَإِنْ
أَمَكَنَهُ التَّوْرِيَةُ لَا يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَكْذِبَ، وَالتَّوْرِيَةُ أَنْ يَأْتِيَ
بَلَفْظٍ لَهُ مَعْنَى بَعِيدٌ فِي نَفْسِهِ، وَمَعْنَى قَرِيبٌ فِي نَفْسِ
الْوَقْتِ يَفْهَمُهُ السَّامِعُ، فَعِنْدَ ذَلِكَ لَا يَجُوزُ أَنْ يَكْذِبَ،
وَيَسْتَخْدِمُ [أَيِ عَلَى سَبِيلِ الْوُجُوبِ] التَّوْرِيَةَ، وَإِذَا أَضْطَرَّ
إِلَى الْكَذِبِ، كَانَ يَكُونُ عِنْدَهُ مَالُ إِنْسَانٍ مَعْصُومٍ مُحَبَّبًا،
فَجَاءَ ظَالِمٌ يَقُولُ لَهُ {هَلْ عِنْدَكَ الْمَالُ؟}، وَلَمْ يَجِدْ
طَرِيقَةً لِلتَّوْرِيَةِ، فَيَجُوزُ لَهُ أَنْ يَكْذِبَ فِي هَذَا الْأَمْرِ فَقَطْ،
بِحُمْلَةٍ مُخَدَّدةٍ لَا يَنْتَشِرُ الْكَذِبُ إِلَى غَيْرِهَا، وَمِنْ أَكْثَرِ
عَلَى النَّطْقِ بِكَلِمَةِ الْكُفْرِ لَا يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَكْفُرَ بِعَقْلِهِ، لِأَنَّ
الْكُفْرَ عَلَى اللِّسَانِ فَقَطْ إِذَا أَضْطَرَّ إِلَى ذَلِكَ [قَالَ
الشيخ أبو بصير الطرطوسي في كتابه (شُرُوطُ) لَا إِلَهَ

**إِلَّا اللَّهُ") : الإِكْرَاهُ سُلْطَانُهُ عَلَى الْجَوَارِحِ الظَّاهِرَةِ لَا
الْجَوَارِحِ الْبَاطِنَةِ [جَوَارِحُ الْإِنْسَانِ الظَّاهِرَةِ] هِيَ
أَعْضَاؤُهُ الظَّاهِرَةُ الَّتِي يَكْتَسِبُ بِهَا، وَهِيَ الْعَيْنُ وَالْأُذُنُ
وَاللِّسَانُ وَالْبَطْنُ وَالْفَرْجُ وَالْيَدُ وَالرَّجُلُ؛ أَمَّا (الْجَوَارِحُ
الْبَاطِنَةُ) فَهِيَ الْقَلْبُ فَقَطْ، وَقَدْ غَلَبَ التَّعْبِيرُ بِالْجَمْعِ
لِمُشَاكَلَةِ قَوْلِهِمْ {الْجَوَارِحُ الظَّاهِرَةُ} [انتهى]، وَمَنْ
جَازَ لَهُ التَّيَمُّمُ لِلضَّرُورَةِ، فَإِذَا قَدِرَ عَلَى اسْتِعْمَالِ الْمَاءِ
لَا يَجُوزُ لَهُ أَنْ يُوَاصِلَ فِي التَّيَمُّمِ، وَمَنْ اضْطُرَّ لِلْإِفْطَارِ
فِي شَهْرِ رَمَضَانَ مِنْ أَجْلِ الْمَرَضِ، فَإِذَا اشْتَدَّ وَقْوِي
وَأُطَاقَ الصَّيَّامِ مَا جَازَ لَهُ أَنْ يُكْمِلَ فِي إِفْطَارِهِ، وَكَذَلِكَ
الْمُسَافِرُ لَوْ أَقَامَ لَا يَجُوزُ لَهُ الْإِكْمَالُ فِي الْإِفْطَارِ فِي
رَمَضَانَ، وَخُذْ مَثَلًا مِنَ الْأَمْثِلَةِ الَّتِي يَتَعَرَّضُ لَهَا كَثِيرٌ مِنَ
النَّاسِ فِي هَذِهِ الْأَيَّامِ بِسَبَبِ غَدَمِ الْاِحْتِيَاطِ فِي
الشَّرِيعَةِ، وَغَدَمِ وُجُودِ الْجُهودِ الصَّحِيحَةِ الَّتِي تُزِيلُ
الْخَرَجَ عَنْ كَثِيرٍ مِنْ نِسَاءِ الْمُسْلِمِينَ، (كَشَفُ الطَّيِّبِ
عَلَى الْمَرْأَةِ الْمَرِيضَةِ)، [ف] بِسَبَبِ تَقْصِيرِنَا وَإِهْمَالِنَا
وَعَدَمِ تَخْطِيطِنَا وَانْتِبَاهِنَا لِلْمُحَرَّمَاتِ، حَصَلَ تَقْصِيرٌ
شَدِيدٌ فِي تَنْظِيمِ الْأُمُورِ، فَصَارَتِ الْمَرْأَةُ تُضْطَرُّ فِي
كَثِيرٍ مِنَ الْأَحْيَانِ لِلْكَشْفِ عِنْدَ الطَّيِّبِ الْأَجَنَبِيِّ، وَهَذَا لَا
بُدَّ أَنْ تَفْهَمَ مَعْنَى تَقْدِيرِ الضَّرُورَةِ بِقَدْرِهَا فِي مِثْلِ هَذَا
الْمَوْضِعِ، فَمَثَلًا لَا بُدَّ أَنْ تَبْحَثَ عَنْ طَيبَةٍ مُسْلِمَةٍ
لِزَوْجِكَ أَوْ بِنْتِكَ، فَإِنْ لَمْ يَوْجَدْ طَيبَةٌ مُسْلِمَةٌ مُؤَهَّلَةٌ،
فِي أَيِّ مَكَانٍ تَسْتَطِيعُ الْوُصُولُ إِلَيْهِ، وَتَسْتَطِيعُ دَفْعَ
أَجْرِهِ، جَازَ اللُّجُوءُ إِلَى طَيبَةٍ كَافِرَةٍ، فَإِنْ لَمْ تُوجَدْ طَيبَةٌ
كَافِرَةٌ مُؤَهَّلَةٌ أَيْضًا جَازَ اللُّجُوءُ إِلَى الطَّيِّبِ الْمُسْلِمِ
الْمُؤَهَّلِ [قُلْتُ: وَيُرَاعَى هُنَا تَقْدِيمُ الطَّيِّبِ السُّنِّيِّ عَلَى
الطَّيِّبِ الْمُبْتَدِعِ. وَقَدْ قَالَ الشَّيْخُ صَالِحُ الْفُوزَانِ فِي
فَيْدِيُو لَهُ بَعْنَوَانِ (مَا حُكِّمَ مُجَالِسَةُ أَهْلِ الْبِدْعِ بِحُجَّةِ
التَّقَرُّبِ إِلَيْهِمْ وَتَعْلِيمِهِمُ الدِّينَ الصَّحِيحَ؟): لَا تَقْرَبُ مِنْ
أَهْلِ الْبِدْعِ أَبَدًا، يُؤَثِّرُونَ عَلَيْكَ، وَتَأْتُمُ بِجُلُوسِكَ مَعَهُمْ،**

إِبْتَعَدُ عَنْهُمْ إِلَّا إِذَا دَعَتْ الْحَاجَّةُ إِلَى مُنَاطَرَتِهِمْ وَبَيَانِ مَا هُمْ عَلَيْهِ مِنَ الْبَاطِلِ وَأَنْتَ عِنْدَكَ أَهْلِيَّةٌ لَدَيْكَ، فَلَا مَانِعَ، فِي حُدُودٍ. انتهى، فَإِنْ لَمْ يُوجَدْ جَازَ اللُّجُوءُ إِلَى الطَّبِيبِ الْكَافِرِ، فَهَلْ يَتَّبِعُ النَّاسُ هَذَا التَّنْفِيدَ؟ ثُمَّ إِذَا جَازَ لِلطَّبِيبِ الْكَشْفُ عَنِ الْمَرْأَةِ الْأَجْنَبِيَّةِ، فَتَحِبُّ أَنْ يَكُونَ بِدُونِ خَلْوَةٍ، وَأَنْ يَحْضُرَ مَحْرَمُهَا (مَثَلًا)، وَأَنْ يَكْشِفَ عَلَى مَوْضِعِ الْعِلَّةِ فَقَطْ وَلَا يَتَعَدَّاهُ، وَإِذَا كَانَ النَّظَرُ إِلَى مَوْضِعِ الْعِلَّةِ يَكْفِي فَلَا يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَلْمِسَ، وَإِذَا كَانَ يَكْفِيهِ لَمَسٌ مِنْ وَرَاءِ حَائِلٍ لَا يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَلْمِسَ بغير حائل، وَإِذَا كَانَ يَتَوَجَّبُ أَنْ يَلْمِسَهُ بغير حائل فَلَا يَلْمِسُ مَا حَوْلَهُ مِنَ الْمِنْطَقَةِ الَّتِي لَا عِلَاقَةَ لَهَا بِالْعِلَّةِ، وَلَا عِلَاقَةَ لَهَا بِالْعِلَاجِ أَيْضًا، وَإِذَا كَانَ يَكْفِيهِ أَنْ يَفْخَصَ لِمُدَّةٍ رَقِيقَةٍ (مَثَلًا) فَلَا يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَتَعَدَّى هَذِهِ الْفَتْرَةَ، وَكُلُّ إِنْسَانٍ مُؤْتَمِنٌ عَلَى حَرِيمِهِ، وَمَا أَكْثَرَ التَّفْرِيطَ فِي هَذَا الْأَمْرِ فِي هَذِهِ الْأَيَّامِ؛ ثَالِثًا، إِنْ الضَّرَرَ لَا يُزَالُ بِمِثْلِهِ أَوْ شَيْءٍ أَكْبَرَ مِنْهُ، فَمَثَلًا لَوْ قَالُوا لَهُ {أَقْتُلْ فُلَانًا وَإِلَّا سَلَبْنَا مَالَكَ} فَلَا يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَقْتُلَهُ، بَلْ لَوْ قَالُوا لَهُ {أَقْتُلْ فُلَانًا وَإِلَّا قَتَلْنَاكَ} وَفُلَانٌ هَذَا مُسْلِمٌ مَعْصُومٌ، لَا يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَقْتُلَهُ لِأَنَّ النُّفُوسَ فِي الشَّرِيعَةِ سَوَاسِيَّةٌ، وَكَذَلِكَ لَوْ أَكْرَهَ جُنْدِيٌّ مُسْلِمٌ بِالْقَتْلِ عَلَى أَنْ يَذُلَّ الْعَدُوُّ عَلَى تُغْرَةٍ يَنْفِذُونَ مِنْهَا إِلَى الْبَلَدِ الْمُسْلِمِ، لِكَيْ يَحْتَلُّوه وَيُوقِعُوا الْقَتْلَ وَالتَّشْرِيدَ فِي أَهْلِهِ، مَا جَازَ لَهُ أَنْ يَذْلَهُمْ وَلَوْ قَتَلُوهُ... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الْمُنْجِدِ-: ثُمَّ إِنْ كَثِيرًا مِنَ النَّاسِ يَقُولُونَ لَكَ {نَحْنُ مُكْرَهُونَ (أَوْ أَكْرَهُنَا)}، فَمَا هُوَ الْإِكْرَاهُ الَّذِي يُبَاحُ بِهِ الْأَمْرُ الْمُحَرَّمُ؟، هَلْ هُوَ صَرْبُ سَوْطٍ أَوْ سَوْطَيْنِ (مَثَلًا) لِأَنْ يَنْتَهَكَ حُرْمَةَ اللَّهِ بِالزَّنى (عَلَى سَبِيلِ الْمِثَالِ)؟؛ قَالَ الْفُقَهَاءُ {الضَّرْبُ الَّذِي يُعْتَبَرُ إِكْرَاهًا هُوَ مَا كَانَ فِيهِ خَشْيَةٌ تَلْفِ النَّفْسِ أَوْ أَحَدِ الْأَعْضَاءِ، أَوْ أَلَمٌ شَدِيدٌ لَا يُطِيقُ تَحَمُّلَهُ} [قَالَ ابْنُ الْجُوزِيِّ فِي (زَادَ الْمَسِيرَ): قَالَ الْقَاضِي أَبُو

يَعْلَى { فِي هَذِهِ الْقِصَّةِ [أَيُّ قِصَّةِ خَاطِبِ بْنِ أَبِي بَلْتَعَةَ] دَلَالَةٌ عَلَى أَنَّ الْخَوْفَ عَلَى الْمَالِ وَالْوَلَدِ لَا يُبِيحُ التَّقِيَّةَ فِي إِظْهَارِ الْكُفْرِ، كَمَا يُبِيحُ فِي الْخَوْفِ عَلَى النَّفْسِ، وَيَبِينُ ذَلِكَ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى فَرَضَ الْهَجْرَةَ، وَلَمْ يَعْذُرْهُمْ فِي التَّخَلُّفِ لِأَجْلِ أَمْوَالِهِمْ وَأَوْلَادِهِمْ } . انتهى]، بَلْ إِنَّهُمْ ذَكَرُوا شُرُوطًا لِلْإِكْرَاهِ، كَأَنْ يَكُونَ الْمُكْرَهُ مُتِمَكِّنًا مِنَ التَّنْفِيذِ [وَالْإِلاَّ كَانَ تَهْدِيدُهُ هَذَيَانًا وَضَرْبًا مِنَ اللَّغْوِ الَّذِي لَا يُلْتَفَتُ إِلَيْهِ]، وَأَنْ يَكُونَ الْمُكْرَهُ عَالِمًا [أَيُّ مُتَيَقِّنًا] أَوْ غَالِبًا عَلَى ظَنِّهِ أَنَّ الْمُكْرَهَ سَيُتَفَذُّ وَعَيْدُهُ [لِأَنَّ الْأَحْكَامَ الشَّرْعِيَّةَ تُنَاطُ بِالْيَقِينِ وَالظَّنُّونِ الْغَالِبَةِ، لَا بِالْأَوْهَامِ وَالظَّنُّونِ الْمَرْجُوحَةِ وَالْإِحْتِمَالَاتِ الْبَعِيدَةِ]، وَأَنْ يَكُونَ الْمُكْرَهُ عَاجِزًا عَنِ دَفْعِ الْإِكْرَاهِ عَنْ نَفْسِهِ (إِمَّا بِالْمُقَاوَمَةِ أَوْ الْفِرَارِ)، وَأَنْ يَكُونَ الْإِكْرَاهُ بِشَيْءٍ فِيهِ هَلَاكٌ لِلْمُكْرَهِ أَوْ ضَرْرٌ عَظِيمٌ (كَالْقَتْلِ أَوْ إِتْلَافِ عُضْوٍ مِنَ الْأَعْضَاءِ أَوْ التَّعْذِيبِ الْمُتَّبَحُّ أَوْ السَّجْنُ الطَّوِيلُ الَّذِي لَا يَخْرُجُ مِنْهُ)، وَأَنْ يَكُونَ الْإِكْرَاهُ فَوْرِيًّا (كَأَنْ يُهَدِّدَهُ بِالْقَتْلِ فَوْرًا إِذَا لَمْ يُتَفَذَّ) أَمَّا إِذَا قَالَ لَهُ { إِذَا لَمْ تَفْعَلْ كَذَا صَرَبْتُكَ غَدًا } (أَوْ بَعْدَ غَدٍ) { فَلَا يُعْتَبَرُ إِكْرَاهًا صَحِيحًا [قَالَ ابْنُ حَجَرٍ فِي (فَتْحِ الْبَارِي): فَلَوْ قَالَ (إِنْ لَمْ تَفْعَلْ كَذَا صَرَبْتُكَ غَدًا) لَا يُعَدُّ مُكْرَهًا، وَيُسْتَشْنَى مَا إِذَا ذَكَرَ زَمَانًا قَرِيبًا جِدًّا أَوْ جَرَتْ الْعَادَةُ بِأَنَّهُ لَا يُخْلَفُ. انتهى]؛ فَتَأَمَّلِ الشُّرُوطَ الَّتِي وَضَعَهَا الْفُقَهَاءُ لِهَذَا، لَتَعْلَمَ أَنَّهَا الْمُسْلِمُ أَنَّ الْمَسْأَلَةَ لَيْسَتْ أَلْعُوبَةً، وَأَنَّ الْقَضِيَّةَ لَيْسَتْ سَهْلَةً، ثُمَّ قَارِنْ بَيْنَ هَذَا وَبَيْنَ مَا يَقُومُ بِهِ كَثِيرٌ مِنْ مُفْتِي السُّوءِ بِإِفْتَاءِ النَّاسِ بَعْضَ الْأُمُورِ بِحُجَّةِ الضَّرُورَةِ، فِي غَيْرِ مَحَلِّهَا [قَالَ الشَّيْخُ أَبُو مُحَمَّدٍ الْمُقَدَّسِي فِي (مِلَّةِ إِبْرَاهِيمَ): كَثِيرٌ مِنْ دُعَاةِ زَمَانِنَا، يُدْنِدِنُونَ عَلَى أَحَادِيثِ الرُّخْصِ وَالْإِكْرَاهِ وَالضَّرُورَاتِ طَوَالَ حَيَاتِهِمْ، وَكُلُّ أَيَّامِهِمْ فِي غَيْرِ مَقَامِهَا [أَيُّ غَيْرِ مَوْضِعِ الرُّخْصِ وَالْإِكْرَاهِ وَالضَّرُورَةِ]، وَيَلْجُونَ بِحُجَّتِهَا فِي كُلِّ بَاطِلٍ، وَيُكْثِرُونَ

سَوَادَ حُكُومَاتِ الْكُفْرِ وَالْإِشْرَاكِ، دُونَمَا إِكْرَاهٍ أَوْ إِضْطِرَارٍ حَقِيقَيْنِ، فَمَتَى يُظْهِرُونَ الدِّينَ؟! انتهى]... ثم قَالَ -
 أَيُّ الشَّيْخِ الْمُنْجِدِ-: لِمَاذَا يَتَسَاهَلُ بَعْضُهُمْ فِي إِفْتَاءِ
 النَّاسِ فِي أُمُورٍ بِحُجَّةِ الضَّرُورَةِ، وَلَيْسَ فِيهَا ضَرُورَةٌ؟؛
 (أ) عَدَمُ خَوْفِهِمْ مِنَ اللَّهِ؛ (ب) وَعَدَمُ تَمَكُّنِهِمْ مِنَ الْعِلْمِ؛
 (ت) وَسَيِّطَرَةُ رُوحِ التَّيْسِيرِ - فِي غَيْرِ مَحَلِّهِ - عَلَى
 نُفُوسِهِمْ [قَالَ الشَّيْخُ يَوْسُفُ بْنُ أَحْمَدَ الْقَاسِمِ (عَضْوُ
 هَيْئَةِ التَّدْرِيسِ بِالْمَعْهَدِ الْعَالِيِّ لِلْقَضَاءِ) فِي مَقَالَةٍ لَهُ
 بِعَنْوَانِ (مَوْقِفِ الْعَامَّةِ مِنْ خِلَافِ الْمُفْتِينَ) **فِي هَذَا**
الرَّابِطِ عَلَى مَوْقِعِ الشَّيْخِ سَلِيمَانَ الْمَاجِدِ (عَضْوُ مَجْلِسِ
 الشُّرُورِ السَّعُودِيِّ): فِي زَمَانِنَا كَثُرَ الْمُفْتُونَ الَّذِينَ
 يَجْرُونَ وَرَاءَ رُحَصِ الْفُقَهَاءِ بِحُجَّةِ الْمَصْلَحَةِ أَوْ التَّيْسِيرِ
 عَلَى النَّاسِ! انتهى باختصار]، وَالتَّيْسِيرُ أَمْرٌ مُعْتَبَرٌ فِي
 الشَّرِيعَةِ، وَهُوَ مِمَّا تَقُومُ عَلَيْهِ الشَّرِيعَةُ، لَكِنَّ التَّيْسِيرَ إِذَا
 تَعَارَضَ مَعَ أَحَدِ مَقَاصِدِ الشَّرِيعَةِ فَلَا يُعْتَبَرُ تَيْسِيرًا
 شَرْعِيًّا، قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ {إِنَّ الَّذِينَ تَوَفَّاهُمُ الْمَلَائِكَةُ
 ظَالِمِي أَنْفُسِهِمْ قَالُوا فِيمَ كُنْتُمْ، قَالُوا كُنَّا مُسْتَضْعَفِينَ
 فِي الْأَرْضِ، قَالُوا أَلَمْ تَكُنْ أَرْضُ اللَّهِ وَاسِعَةً فَتُهَاجِرُوا
 فِيهَا، فَأُولَئِكَ مَأْوَاهُمْ جَهَنَّمُ، وَسَاءَتْ مَصِيرًا}، فَلَمَّاذَا
 لَمْ يُعْتَبَرُوا مُكْرَهِينَ؟، لَأَنَّهُمْ كَانُوا يَسْتَطِيعُونَ الْهَجْرَةَ
 مِنْ بِلَادِ الْكُفْرِ، أَقَامُوا تَحْتَ رَايَةِ الْكُفْرِ يُفْتَنُونَ فِي
 دِينِهِمْ، وَيَتَنَازَلُونَ عَنْ أُمُورِ الدِّينِ، وَقَالُوا
 {مُسْتَضْعَفِينَ}، لِمَاذَا لَمْ تُهَاجِرُوا؟!، وَكَذَلِكَ لَوْ قَالَ
 إِنْسَانٌ {إِنَّ مِنَ التَّيْسِيرِ أَلَّا تَخْرُجَ إِلَى الْجِهَادِ فِي وَقْتِ
 الْحَرِّ}، فَاسْمَعْ مَاذَا يَقُولُ اللَّهُ {وَقَالُوا لَا تَنْفِرُوا فِي
 الْحَرِّ، قُلْ نَارُ جَهَنَّمَ أَشَدُّ حَرًّا}؛ (ث) وَمِنْ الْأُمُورِ الَّتِي
 تَجْعَلُ بَعْضَ الْمُفْتِينَ بِالْبَاطِلِ يُفْتَنُونَ النَّاسَ بِالضَّرُورَةِ
 الْجَزْمِ عَلَى مُوَافَقَةِ رَغْبَةِ الْمُسْتَفْتِي، لِإِغْرَاءَاتِهِ أَوْ
 ضُغُوطِهِ عَلَى الْمُفْتِي، مِنْ جِهَةٍ تَرَعَّبُ (مَثَلًا) اسْتِصْدَارَ
 قَتَوَى تُوَافِقُ مُيُولَهَا وَأَهْوَاءَهَا، فَالْمُفْتِي إِذَا لَمْ يَكُنْ

عنده خَوْفٌ مِنَ اللَّهِ أَفْتَى بِمَا يُوَافِقُ رَغْبَةَ الْقَوْمِ مُسْتَنِدًا إِلَى رَفْعِ الْحَرْجِ، أَوِ التَّبَسُّيرِ عَلَى الْأَمَّةِ، أَوْ أَنَّ الضَّرُورَةَ تُبَيِّحُ الْمُحْظُورَاتِ، أَوْ أَنَّ اخْتِلَافَ الْأَمَّةِ رَحْمَةٌ، أَوْ أَنَّ هَذَا الزَّمَانَ وَالْعَصْرَ يَخْتَلِفُ وَأَنَّ لَهُ حُكْمًا خَاصًّا، وَأَنَّ الْأَحْوَالَ قَدْ تَغَيَّرَتْ، وَنَحْوِ ذَلِكَ مِنْ أَبْوَابِ الْكَلَامِ الْخَطِيرِ الَّذِي يَقُولُ بِهِ بَعْضُهُمْ، كَلَامٌ يَحْسِبُونَهُ هَيِّئًا وَهُوَ عِنْدَ اللَّهِ عَظِيمٌ؛ (ج) وَقَدْ يَكُونُ الشَّخْصُ الَّذِي يَقُولُ لِلنَّاسِ {إِفْعَلُوا وَلَا خَرْجَ، هَذِهِ ضَرُورَةٌ}، قَدْ يَكُونُ مُتَوَرِّطًا فِي أَمْرٍ مُحَرَّمٍ فِي حَيَاتِهِ الشَّخْصِيَّةِ، فَلَيْكِي لَا يَلُومُهُ النَّاسُ يُفْتِيهِمْ بِالْجَوَازِ [أَيُّ جَوَازِ الْأَمْرِ الْمُحَرَّمِ الْمُتَوَرِّطِ فِيهِ]؛ (ح) وَكَذَلِكَ عَدَمُ الْعِلْمِ الدَّقِيقِ وَالْقُدْرَةِ عَلَى تَصَوُّرِ الْوَاقِعِ؛ (خ) وَهَنَاكَ أَنَا سُّ عِنْدَهُمْ حُسْنُ نِيَّةٍ، يَقُولُونَ لِلنَّاسِ {إِفْعَلُوا، ضَرُورَةٌ}، مَا هُوَ السَّبَبُ؟، قَالُوا {نَحْنُ نُرِيدُ أَنْ نُحِبَّ النَّاسَ فِي الدِّينِ، وَلِذَلِكَ نَحْنُ نُيَسِّرُ عَلَيْهِمْ، وَنَفْتَحُ الْمَجَالَاتِ لَهُمْ، وَنَقُولُ {إِعْمَلُوا وَلَا خَرْجَ، وَهَذِهِ ضَرُورَةٌ}، لِمَاذَا؟، [قَالُوا] {لِتَحْبِيبِ النَّاسِ فِي الدِّينِ}؛ هَؤُلَاءِ -يَا أَيُّهَا الْإِخْوَةُ- يُدْخِلُونَ النَّاسَ إِلَى الدِّينِ مِنْ بَابٍ ثُمَّ يُخْرِجُونَهُمْ مِنَ الدِّينِ مِنْ بَابٍ آخَرَ، مُسَيِّئُونَ وَلَيْسُوا بِمُحْسِنِينَ، وَأَضْرَبُ لَكُمْ مَثَلًا، شَيْخٌ فِي خَلْقَةٍ جَاءَهُ شَخْصٌ -وَمَعَ الْأَسَفِ، أَيُّهَا الْإِخْوَةُ، أَهْلُ الْعِلْمِ الْمُتَمَكِّنُونَ مِنَ الْعِلْمِ قِلَّةٌ جَدًّا، وَلِذَلِكَ النَّاسُ لَا بُدَّ لَهُمْ أَنْ يَذْهَبُوا إِلَى الْمَأْمُونِ، وَلَيْسَ لَهُمْ أَنْ يَسْأَلُوا أَيَّ شَخْصٍ، كَلَّا- أَخَذَهُمْ فِي مَجْلِسٍ مِنَ النَّاسِ، جَاءَهُ شَخْصٌ فَقَالَ {يَا شَيْخُ، أَرِيدُ أَنْ أَنْقِلَ عَفْشَ بَيْتِي فِي نَهَارِ رَمَضَانَ، وَهَذَا أَمْرٌ مُتَعَبٌ فِي رَمَضَانَ، هَلْ يَجُوزُ أَنْ أَفْطِرَ؟}، قَالَ {لَا بَاسَ، لِلضَّرُورَةِ أَفْطِرْ}، حَتَّى قَالَ أَخَذُ الْحَاضِرِينَ مِنَ النَّهَاءِ مِنْ عَامَّةِ النَّاسِ، قَالَ {يَا شَيْخُ، لِمَاذَا لَا تَقُولُ لَهُ أَنْ يَنْقُلَ فِي اللَّيْلِ؟}... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الْمُنْجِدِ-: لَا بُدَّ لِلشَّيْخِ وَالْمُفْتِي أَنْ يُبَيِّنَ لِلنَّاسِ إِذَا وَقَعُوا فِي ضَرُورَةٍ حَقِيقَةٍ أُمُورًا؛ وَمِنْ هَذِهِ

الأُمُور أَنْ يَقُولَ {إِنَّ الضَّرُورَةَ حَالَةٌ اسْتِثْنَائِيَّةٌ وَلَيْسَتْ هِيَ الْأَصْلُ - لِكَيْ يَشْعُرَ الْمُسْتَفْتِي أَنَّهُ **يَعِيشُ فِي دَائِرَةِ صَبِيْقَةٍ** وَهُوَ يَفْعَلُ هَذَا الْأَمْرَ الْمُحْرَمَ - وَأَنْ عَلَيْهِ أَنْ يَخْرُجَ مِنْهَا بِأَيِّ وَسِيلَةٍ}؛ ثَانِيًا، أَنَّ الْمَبَاحَ لِلضَّرُورَةِ لَيْسَ مِنَ الطَّبِيعَاتِ، الْمَيْتَةِ إِذَا أُبِيحَتْ لِلضَّرُورَةِ لَا تُصْبِحُ طَبِيعَةً، لَا زَالَتْ حَيِّثُ نَتَنَّهُ، لَكِنْ الْفَرْقُ أَنَّ الَّذِي يَتَنَاوَلُهَا لِلضَّرُورَةِ يَسْقُطُ عَنْهُ الْإِثْمُ، **فَلَا بُدَّ أَنْ يَشْعُرَ الَّذِي يَأْكُلُ الْمَيْتَةَ لِلضَّرُورَةِ أَنَّهُ يَأْكُلُ شَيْئًا مُنْتِنًا حَرَامًا فِي الْأَصْلِ**، لَا يَجُوزُ فِي الْأَصْلِ، لَا بُدَّ أَنْ يَسْتَشْعِرَ هَذَا؛ ثَالِثًا، أَنْ يُحْمَلَ الْمُفْتِي الْمُسْتَفْتِي الْمَسْئُولِيَّةَ عَنْ كَامِلِ التَّفَاصِيلِ الَّتِي يُقَدِّمُهَا لَهُ، وَأَنْ **فَتَوَاهِ لَهُ بِالضَّرُورَةِ مَبْنِيَّةٌ عَلَى صِحَّةِ الْمَعْلُومَاتِ**، فَإِذَا كَانَ الْمُسْتَفْتِي مُرَوِّيًا وَيُقَدِّمُ مَعْلُومَاتٍ خَاطِئَةً وَيَقُولُ {مَا دَامَ الشَّيْخُ سَيَفِي قَانَا أَخْرَجَتْ نَفْسِي مِنَ الْعُهُدَةِ مَا دَامَ أَخَذْتُهَا مِنْ قِمِهِ}، وَهُوَ يُقَدِّمُ مَعْلُومَاتٍ خَاطِئَةً، يُقَدِّمُ مَعْلُومَاتٍ لِيُشْعِرَ الشَّيْخَ أَنَّهُ **[أَيُّ الْمُسْتَفْتِي]** فِي خَرَجٍ، وَأَنَّ الْمَسْأَلَةَ لَا مَخْرَجَ مِنْهَا، حَتَّى يَقُولَ لَهُ الشَّيْخُ {إِفْعَلْ لِلضَّرُورَةِ}؛ رَابِعًا: لَا يَجُوزُ الْإِفْتَاءُ بِالضَّرُورَةِ **إِلَّا بَعْدَ انْسِدَادِ جَمِيعِ الْأَبْوَابِ، وَاسْتِنْفَادِ جَمِيعِ الْخُلُولِ وَالْبَدَائِلِ...** ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الْمُنْجِد-: إِنَّ مِنَ الْقَوَاعِدِ الْمُهْمَّةِ أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنَ السَّعْيِ لِإِزَالَةِ الضَّرُورَةِ (عَلَى الْمُضْطَرِّ أَنْ يَسْعَى بِكُلِّ قُوَّتِهِ أَنْ يَتَخَلَّصَ مِنَ الضَّرُورَةِ، لَا أَنْ يَسْتَسْلِمَ لَهَا، لَا بُدَّ أَنْ يَتَخَلَّصَ، كَمَنْ مِنَ النَّاسِ الْيَوْمَ إِذَا وَقَعُوا فِي ضَرُورَةٍ يُحَاوِلُونَ التَّخَلُّصَ فَعَلًا مِنْ هَذَا الْمَجَالِ الصَّيِّقِ، مِنْ هَذَا الْمَكَانِ الْخَرَجِ الَّذِي وَقَعُوا فِيهِ؟)، وَأَنَّ **الْمُضْطَرَّ إِذَا لَمْ يَسْعَ لِلْخُرُوجِ مِنَ الضَّرُورَةِ فَإِنَّهُ يَأْتُمُّ**؛ فَإِذَا قُدِّرَ مَثَلًا، كَمَا صَرَّبَ الْعُلَمَاءُ مَثَلًا حَيًّا فِي كُتُبِهِمْ، قَالُوا فِي كُتُبِهِمْ {إِذَا جَازَ لِلْمُسْلِمِينَ فِي عَصْرِ مِنَ الْعُصُورِ مُصَالِحَةُ الْعَدُوِّ لِضَرُورَةٍ -مَعَ تَوْفَرِ الشَّرُوطِ الشَّرْعِيَّةِ- فَلَا بُدَّ أَنْ يَسْعَى الْمُسْلِمُونَ لِلْخُرُوجِ مِنْ هَذِهِ الضَّرُورَةِ الَّتِي الْجَاءَتْهُمْ إِلَى

مُصَالِحَةُ الْعَدُوِّ}، وَمَعْنَى الشَّرْطِ الشَّرْعِيَّةِ أَنْ يَتَوَلَّى
عَقْدَ الصُّلْحِ مَثَلًا خَلِيفَةُ الْمُسْلِمِينَ الَّذِي وَكَلَهُ الْمُسْلِمُونَ
عَلَيْهِمْ، أَوْ نَائِبُهُ الَّذِي وَكَلَهُ الْخَلِيفَةُ (أَمَّا أَنْ يَتَوَلَّى عَقْدَ
الصُّلْحِ مَعَ الْعَدُوِّ رَجُلٌ ظَالِمٌ تَسَلَّطَ عَلَى الْمُسْلِمِينَ، أَوْ
كَافِرٌ أَوْ قَوْمِيٌّ عِلْمَانِيٌّ أَوْ نَضْرَانِيٌّ أَوْ مُلْجِدٌ أَوْ لَادِينِيٌّ،
يَتَكَلَّمُ بِاسْمِ الْمُسْلِمِينَ وَيُفَاوِضُ عَنْهُمْ، **مَنْ الَّذِي
وَكَلَهُ؟!،** وَمَنْ هِيَ الْأُمَّةُ الْإِسْلَامِيَّةُ الَّتِي وَكَلَتْهُ فِي
شُؤُونِهَا؟!)، وَأَنْ يَكُونَ هَذَا الصُّلْحُ هُوَ أَفْضَلُ حَلٍّ
لِلْمُسْلِمِينَ فِعْلًا، وَأَلَّا يُؤَدِّيَ إِلَى مَفَاسِدَ أَكْثَرَ مِنْ تَرْكِ
الصُّلْحِ، وَأَنْ يَكُونَ **مُؤَقَّتًا** بِوَقْتٍ مُعَيَّنٍ، وَأَكْثَرُ مُدَّةٍ
إِشْتَرَطَهَا الْفُقَهَاءُ لِلصُّلْحِ عَشْرُ سِنِينَ [قَالَ الشَّيْخُ أَبُو
سَلْمَانَ الصُّومَالِي فِي (النِّصَائِحِ الْمُنْجِيَةِ): وَقَدَّرَهَا أَكْثَرُ
الْفُقَهَاءِ عَلَى عَشْرِ سِنِينَ، فَإِنْ تَجَاوَزَتِ الْمُدَّةُ الْعَشْرَ
بَطَلَتْ فِيمَا زَادَ عَلَيْهَا... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الصُّومَالِي:-
وَحُجَّةُ الْجَمْهُورِ فِي ذَلِكَ أَنَّ مُدَّةَ عَقْدِ صُلْحِ الْخُدَيْيَّةِ هُوَ
أَبْعَدُ أَجَلٍ عَقَدَهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَخَصَّصَتْ
السُّنَّةُ عُمُومَ آيَاتِ السَّيْفِ وَالْقِتَالِ، فَمَا زَادَ عَنِ الْعَشْرِ
يَبْقَى عَلَى عُمُومِهِ. انْتَهَى بِاخْتِصَارٍ، إِذَا تَوَفَّرَتْ
الشَّرْطُ فِي الصُّلْحِ فِعْلًا فَإِنَّهُ **يَجِبُ عَلَى الْمُسْلِمِينَ أَنْ
يَسْعَوْا** لِإِزَالَةِ الضَّعْفِ وَالشُّعُورِ بِأَنَّهُمْ فِي ذُلٍّ، وَأَنْ يُعِدُّوا
الْعُدَّةَ لِلْجِهَادِ حَتَّى يَنْتَهُوا هَذَا الضِّيمَ وَالْهَوَانَ الْمَفْرُوضَ
عَلَيْهِمْ، وَبِذَلِكَ تَعْلَمُ أَنَّ **كَثِيرًا مِمَّا يَحْدُثُ فِي هَذِهِ الْأَيَّامِ
لَا عِلَاقَةَ لَهُ بِالْإِسْلَامِ أَصْلًا**... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الْمُنْجِد:-
وَمِنْ قَوَاعِدِ الشَّرِيعَةِ أَنَّ الصَّرُورَةَ لَا بُدَّ أَنْ تَكُونَ صَّرُورَةً
فِعْلًا، فِيهَا خَرَجَ عَظِيمٌ عَلَى الشَّخْصِ لَا يُطِيقُ تَحْمِلَهُ
فِعْلًا، **وَلَيْسَتْ مَسْأَلَةٌ تَوْسِعُ فِي مَكَاسِبَ وَزِيَادَةِ أَرْبَاحٍ
مَثَلًا، أَوْ مَشَقَّةٍ بَسِيطَةٍ يُمْكِنُ تَحْمِلُهَا،** فَهَذِهِ لَيْسَتْ
صَّرُورَةً، وَلَا دَاعِيَةٌ لِأَنْ تُخَارِغَ أَنْفُسَنَا، وَتَكْذِبَ عَلَى اللَّهِ
سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، وَهُوَ {يَعْلَمُ خَائِنَةَ الْأَعْيُنِ وَمَا تُخْفِي
الصُّدُورُ}، فَهَلْ عَرَفْنَا الْآنَ **سَبِيلَ الْمُتْلَاعِينَ**، وَأَنَّهُ يَجِبُ

أَنْ تَصْدُقَ مع الله سُبحَانَهُ وَتَعَالَى؟... ثم قَالَ -أي الشيخ المنجد-: أَيُّهَا الْمُسْلِمُونَ، لَا بَأْسَ أَنْ تَذْكُرَ الْآنَ بَعْضَ الْحَالَاتِ الَّتِي فِيهَا ضَرُورَةٌ صَحِيحَةٌ، وَبَعْضَ الْحَالَاتِ الَّتِي لَيْسَ فِيهَا ضَرُورَةٌ وَإِنَّمَا يَسْتَحْدِمُ [فِيهَا] النَّاسُ كَلِمَةَ (الضَّرُورَةُ) زُورًا وَبُهْتَانًا عَلَى الشَّرِيعَةِ؛ فَمَثَلًا، الْكَذِبُ فِي الْحَزْبِ ضَرُورَةٌ مَعَ الْكُفَّارِ، كَمَا قَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ {الْحَزْبُ خُدْعَةٌ}؛ وَالْكَذِبُ لِأَجْلِ الْإِصْلَاحِ بَيْنَ الْمُتَخَاصِمِينَ ضَرُورَةٌ مِنْ أَجْلِ التَّوْفِيقِ بَيْنَ الْمُتَخَاصِمِينَ مِنَ الْمُسْلِمِينَ، إِذَا لَمْ يَجِدْ خَلَا إِلَّا ذَلِكَ؛ وَكَذَلِكَ غَيْبَةُ رَجُلٍ لَا يَصْلُحُ فِي الزَّوْاجِ تَقَدَّمَ إِلَى أَنَاسٍ وَأَنْتَ تَعْلَمُ حَالَهُ، يَجُوزُ أَنْ تَغْتَابَهُ لِلضَّرُورَةِ، لَا خَرَجَ فِي ذَلِكَ؛ وَسَفَرُ الْمَرْأَةِ بِغَيْرِ مَحْرَمٍ يَكُونُ ضَرُورَةً فِي حَالَاتٍ، كَمَنْ مَاتَ مَحْرَمُهَا فِي الطَّرِيقِ، أَوْ أُجْبِرَتْ -بِالْقُوَّةِ- عَلَى الْخُرُوجِ مِنْ بَلَدٍ وَلَيْسَ عِنْدَهَا مَحْرَمٌ، أَوْ مُضْطَرَّةٌ لِلْهَجْرَةِ مِنْ بِلَادِ الْكُفْرِ إِلَى بِلَادِ الْإِسْلَامِ وَلَيْسَ عِنْدَهَا مَحْرَمٌ، لَوْ شَاهَدَتْ حَادِثَ سَيَّارَةٍ فِي الطَّرِيقِ -طَرِيقَ سَفَرٍ- وَامْرَأَةٌ تَحْتَاجُ إِلَى إِسْعَافٍ، تَأْخُذُهَا لِلضَّرُورَةِ، لَا خَرَجَ فِي ذَلِكَ؛ تَرَكَ [صَلَاةَ] الْجَمَاعَةِ فِي الْمَسْجِدِ لِوُجُودِ مَجْنُونٍ أَوْ مَرِيضٍ فِي الْبَيْتِ يُخَشَى عَلَيْهِ، يَحْتَاجُ إِلَى مَنْ يَقِفُ بِجَانِبِهِ وَيَرْعَاهُ لِأَنَّ حَالَهُ خَاطِرٌ، هَذِهِ ضَرُورَةٌ تُتْرَكُ لِأَجْلِهَا صَلَاةُ الْجَمَاعَةِ؛ وَضَعُ النُّقُودِ فِي الْبُنُوكِ الرَّبَوِيَّةِ لِحِفْظِهَا **إِذَا لَمْ يُوجَدْ إِلَّا هِيَ** ضَرُورَةٌ، لِأَنَّ الْمَالَ بِالتَّجَرِبَةِ يَضِيعُ أَوْ يُسْرِقُ، وَهَنَاقَ مُؤَسَّسَاتٍ عِنْدَهَا أَمْوَالٌ كَثِيرَةٌ، وَأَنَاسٌ أَغْنِيَاءُ مِنَ الْمُسْلِمِينَ، أَيْنَ يَضَعُونَ نُقُودَهُمْ؟، فَيَضَعُونَهَا إِذَنْ فِي الْبُنُوكِ الرَّبَوِيَّةِ إِذَا لَمْ يُوجَدْ إِلَّا هِيَ، **مَعَ وَجُوبِ السَّغْيِ لِإِقَامَةِ الْبُنُوكِ الْإِسْلَامِيَّةِ مِنَ الْقَادِرِينَ عَلَى السَّغْيِ**؛ السَّفَرُ إِلَى بِلَادِ الْكُفَّارِ لِعِلَاجٍ **لَا يُوجَدُ إِلَّا فِي بِلَادِ الْكُفَّارِ** جَائِزٌ لِلضَّرُورَةِ؛ وَذَكَرَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ حَالَةَ عَصْرِيَّةٍ (الْإِضْطِرَارُّ إِلَى عَقْدِ التَّامِينِ -الْمَحْرَمِ- عَلَى السَّيَّارَاتِ، فِي بَلَدٍ لَا تَسْتَطِيعُ قِيَادَةَ سَيَّارَتِكَ فِيهِ إِلَّا

بَعْقِدِ التَّأْمِينَ **[الإِجْبَارِيَّ]**، لا تستطيعُ، يَسْحَبُونَ رُخَصَتَكَ
وَيَمْنَعُونَكَ مِنْ قِيَادَةِ السَّيَّارَةِ، أَنْتَ مُكْرَهُ فِي هَذِهِ
الْحَالَةِ، لَأَنَّكَ لَا بُدَّ أَنْ تَسْتَعْمَلَ سَيَّارَتَكَ، لَا تَسْتَطِيعُ أَنْ
تَمْشِيَ الْمَسَافَاتِ الطَّوِيلَةَ، وَلَكِنْ مَا رَأَيْكُمْ بِمَنْ يُؤْمِنُونَ
عَلَى سَيَّارَتِهِمْ لغير ضرورةٍ **[يَعْنِي التَّأْمِينَاتِ الْغَيْرِ
إِجْبَارِيَّةٍ]**؟، مَا أَحَدٌ دَفَعَهُ إِلَيْهَا، وَلَا ضَرَبَ يَدَهُ عَلَيْهَا، وَمَعَ
ذَلِكَ يَقُومُ بَعْقِدِ التَّأْمِينَ الْمُحَرَّمَ، يَقُولُ {أَخْشَى أَنْ
يَحْدُثَ حَادِثٌ، وَلَا أَسْتَطِيعُ كَذَا، أَتَوَقَّعُ...، يُمَكِّنُ...}،
وَبِنَاءً عَلَى هَذِهِ الْمُمَكِّنَاتِ يَرْتَكِبُونَ عَقْدَ التَّأْمِينَ (الْمُحَرَّمَ
قَطْعًا، وَهُوَ **نَوْعٌ مِنْ أَنْوَاعِ الْمَيْسِرِ وَالْقِمَارِ** لَا يَجُوزُ
فِعْلُهُ)؛ الْعَمَلُ فِي الْبُنُوكِ الرَّبَوِيَّةِ حَرَامٌ، **لَيْسَ بِضَرُورَةٍ
أَبَدًا**، وَلَا يَجُوزُ، الْأَعْمَالُ الْآخِرَى مَوْجُودَةٌ، وَأَرْضُ اللَّهِ
وَاسِعَةٌ، إِذَا لَمْ تَحْذُ فِي الْبَلَدِ فَأَرْضُ اللَّهِ وَاسِعَةٌ، وَإِذَا لَمْ
تَحْذُ يَجُوزُ لَكَ أَنْ تَمُدَّ يَدَكَ إِلَى النَّاسِ، لَوْ قَالَ شَخْصٌ
{مَا وَجَدْتُ}، نَقُولُ {الشَّحَادَةُ جَائِزَةٌ لِلضَّرُورَةِ}،
فَالْعُلَمَاءُ **أَبَاحُوا التَّنَسُّلَ لِلضَّرُورَةِ**، فَيَجُوزُ، لَكِنَّ الْعَمَلَ
فِي الْبُنُوكِ لَا يَجُوزُ؛ الْإِسْتِثْلَافُ مِنَ الْبُنُوكِ الرَّبَوِيَّةِ،
لِلْمَشَارِيعِ التِّجَارِيَّةِ أَوْ الزَّوْاجِ وَنَحْوِهِ، حَرَامٌ لَا يَجُوزُ،
وَكَذَابُ الَّذِي يَدَّعِي أَنَّهَا ضَرُورَةٌ، لَا يَجُوزُ؛ السَّمَاخُ بَيْعُ
الْخُمُورِ فِي بِلَادِ الْمُسْلِمِينَ، وَفَتْحُ الْمَلَاهِي، وَدُخُولُ
الْكُفَّارِ إِلَى الْمَسَاجِدِ لِلْفُرْجَةِ، بِحُجَّةِ أَنَّ الْبَلَدَ مُضْطَرٌّ إِلَى
الْعُمَلَةِ الصَّغْبَةِ الَّتِي يَأْتِي بِهَا هَؤُلَاءِ السِّبَاحُ، سُبْحَانَكَ هَذَا
يُهْتَانُ عَظِيمٌ؛ الْعِلَاجُ بِالْمُحَرَّمَاتِ، اللَّهُ لَمْ يَجْعَلْ شِفَاءً
أُمَّةَ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِيمَا حَرَّمَ عَلَيْهَا؛ خَلَقَ
اللَّحْيَةَ لِمُجَرَّدِ الْخَوْفِ مِنْ تَوْقِيفِ بَسِيطٍ أَوْ مُسَاءَلَةٍ، لَا
يَجُوزُ، وَلَيْسَ بِضَرُورَةٍ، لَكِنْ لَوْ خَافَ أَنَّهُ يُسَجَّنُ سَجْنًا
مُؤَبَّدًا أَوْ يُقْتَلُ **[أَوْ]** يَلْحَقُ بِهِ ضَرَرٌ عَظِيمٌ، يَجُوزُ لَهُ خَلْقُهَا
لِلضَّرُورَةِ، **أَمَّا لِمُجَرَّدِ كَلِمَةٍ أَوْ كَلِمَتَيْنِ يَسْمَعُهَا مِنَ الْأَدَى
يَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يَتَحَمَّلَ ذَلِكَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ**؛ وَزَعَمُوا أَنَّ
الرَّبَا ضَرُورَةٌ عَصْرِيَّةٌ، {قَاتَلَهُمُ اللَّهُ، أَنَّى يُؤْفَكُونَ}؛

وَجَلَبُ عُمَالِ الْكُفَّارِ إِلَى جَزِيرَةِ الْعَرَبِ لِفَتْحِ أَعْمَالٍ
تِجَارِيَّةٍ لَا يَجُوزُ، **لَا يَجُوزُ جَلَبُ الْكُفَّارِ لِلتَّوَسُّعِ**... ثم قال -
أي الشيخ المنجد-: أيها الإخوة، إنَّ هذا الموضوع مُؤَلِّمٌ
وخطيرٌ، لكنني أَرْجُو مِنَ اللَّهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى أَنْ يُفَقِّهَنَا
وَأَيَّاكُمْ فِي دِينِهِ، لِأَنَّ الْفِقْهَ فِي الدِّينِ أَمْرٌ مُهِمٌّ جَدًّا،
لكي لَا نَقَعَ فِي هَذِهِ الْمَحْظُورَاتِ **بُحْجَجَ وَاهِيَةٍ لَا يَقْبَلُهَا**
اللَّهُ، هَذَا دِينٌ، وَهَذِهِ أَمَانَةٌ، وَهَنَّاكَ حِسَابٌ. انتهى
باختصار. وقال الشيخ عبد القادر أحنوت في (مجلة
البيان، التي يرأس تحريرها الشيخ أحمد بن عبدالرحمن
الصويان "رئيس رابطة الصحافة الإسلامية العالمية")
تحت عنوان (أحكام الإكراه في الفقه الإسلامي): يُعَدُّ
الإكراهُ حالةً مِنْ حالاتِ الإِضْطِرَّارِ [قال الشيخ طارق
عبدالحليم في مقالة له بعنوان (الضرورة والإكراه في
الشريعة) على موقعه **في هذا الرابط**: الفَرْقُ بَيْنَ
الإِكْرَاهِ وَالضَّرُورَةِ، هُوَ أَنَّهُ فِي حَالَةِ الإِكْرَاهِ يَدْفَعُ الْمُكْرَهُ
إِلَى إِيْتَانِ الْفِعْلِ شَخْصٌ آخَرٌ وَيُجْبِزُهُ عَلَيْهِ، أَمَّا فِي حَالَةِ
الضَّرُورَةِ فَإِنَّ الشَّخْصَ [الْمُكْرَهَ] يُوْجَدُ فِي طُرُوفٍ تُحْتَمُّ
عَلَيْهِ فِعْلُ الْمُحَرَّمَ دُونَ تَدْخُلِ مَنْ آخَرٍ. انتهى باختصاراً
لأنَّه يَأْسِرُ الْإِرَادَةَ مُبَاشَرَةً... ثم قال -أي الشيخ
عبد القادر-: يُشْتَرَطُ فِي الإِكْرَاهِ لِيَكُونَ مُعْتَبَرًا وَمُؤَثِّرًا
فِيمَا يُقَدَّمُ عَلَيْهِ الْمُكْلَفُ مِنْ أَقْوَالٍ أَوْ أَعْمَالٍ أَوْ تَرْوِكٍ،
الشُّرُوطُ الْآتِيَةُ؛ (أ) أَنْ يَكُونَ الْمُكْرَهُ قَادِرًا عَلَى إِيقَاعِ مَا
هَدَّدَ بِهِ، **وَالَا كَانَ هَذِيَانًا وَضَرْبًا مِنَ اللَّغْوِ الَّذِي لَا يُلْتَفَتُ**
إِلَيْهِ؛ (ب) أَنْ يَعْلَمَ [أَيَّ يَتَيَقَّنَ] الْمُسْتَكْرَهُ أَوْ يَغْلِبَ عَلَى
ظَنِّهِ، أَنَّ الْمُكْرَهَ سَيُتَفَذُّ تَهْدِيدَهُ إِنْ لَمْ يَفْعَلْ مَا أُكْرِهَ
عَلَيْهِ، وَيَكُونُ [أَيَّ الْمُسْتَكْرَهُ] عَاجِزًا عَنِ الدَّفْعِ أَوْ
التَّخْلُصِ مِمَّا هُدِّدَ بِهِ "إِمَّا بِهُرُوبٍ أَوْ مُقَاوَمَةٍ أَوْ
اسْتِغَاثَةٍ"؛ (ت) أَنْ يَقَعَ الإِكْرَاهُ بِمَا يَسَبِّبُ الْهَلَاكَ، أَوْ
يُخْذِثُ ضَرْبًا كَبِيرًا يَشُقُّ عَلَى الْمُسْتَكْرَهِ تَحْمُلُهُ، كَانَ
يَهْدَدُ بِقَتْلِ، أَوْ قَطْعِ عُضْوٍ، أَوْ ضَرْبٍ شَدِيدٍ، أَوْ حَبْسٍ

وَقَيْدٍ مَدِيدَيْنِ، وَهُوَ الْإِكْرَاهُ الْمُلْجِيُّ [قَالَ الشَّيْخُ عَبْدُ الْقَادِرِ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ مِنْ مَقَالَتِهِ: الْإِكْرَاهُ لَهُ حَالَتَانِ؛ أَمَّا الْحَالَةُ الْأُولَى فَيُسَمَّى (الْإِكْرَاهُ الْمُلْجِيُّ "أَوِ الْكَامِلَ")، كَأَنْ يُهَدَّدَ [أَيِ الْمُسْتَكْرَهُ] بِالْقَتْلِ، أَوْ بِقَطْعِ عُضْوٍ أَوْ بِضَرْبٍ شَدِيدٍ مُتَوَالٍ يَخَافُ مِنْهُ أَنْ يُؤَدِّيَ إِلَى ذَلِكَ؛ وَأَمَّا الْحَالَةُ الثَّانِيَّةُ، فَالْإِكْرَاهُ [فِيهَا] غَيْرُ مُلْجِيٍّ، وَيُسَمَّى (الْإِكْرَاهُ النَاقِصَ)، وَهُوَ مَا لَا يَكُونُ التَّهْدِيدُ فِيهِ مُؤَدِّيًّا إِلَى إِتْلَافِ النَّفْسِ أَوْ الْعُضْوِ، كَالْتَّهْدِيدِ بِالضَّرْبِ الْيَسِيرِ الَّذِي لَا يَخَافُ مِنْهُ التَّلَفُ، أَوْ [كَالتَّهْدِيدِ] بِإِتْلَافِ بَعْضِ الْمَالِ، وَهَذَا النَّوعُ مِنَ الْإِكْرَاهِ غَيْرُ مُفْسِدٍ لِلَاخْتِيَارِ، لِأَنَّ الْمُسْتَكْرَهَ لَيْسَ مُضْطَرًّا إِلَى مُبَاشَرَةِ مَا أَكْرَهَ عَلَيْهِ، لِتَمَكُّنِهِ مِنَ الصَّبْرِ عَلَى مَا هُدِّدَ بِهِ. انتهى باختصار]؛ (ث) أَنْ يَكُونَ الْإِكْرَاهُ عَاجِلًا غَيْرَ أَجَلٍ، بَأَنْ يُهَدَّدَ بِتَنْفِيذِهِ فِي الْحَالِ، فَإِنْ كَانَ بِشَيْءٍ غَيْرِ فَوْرِيٍّ وَلَا حَالٍ فَلَا يُعْتَبَرُ إِكْرَاهًا، لِأَنَّ التَّأَجِيلَ مَظْنَةُ التَّخْلَصِ مِمَّا هُدِّدَ بِهِ، فَإِنْ كَانَ الزَّمَنُ قَصِيرًا لَا يُتِمَكَّنُ فِيهِ مِنْ إِجَادِ مَخْرَجٍ يَكُونُ حِينَئِذٍ إِكْرَاهًا؛ (ج) أَلَا يُخَالِفَ الْمُسْتَكْرَهُ الْمُكْرَهَ، بِفِعْلٍ غَيْرِ مَا أَكْرَهَ عَلَيْهِ، أَوْ بِزِيَادَةٍ عَلَى مَا أَكْرَهَ عَلَيْهِ، فَمَنْ أَكْرَهَ عَلَى طَلَاقِ امْرَأَتِهِ طَلَقًا وَاجِدَةً رَجْعِيَّةً فَطَلَقَهَا ثَلَاثًا، أَوْ أَكْرَهَ عَلَى الزَّنى فَأَوْلَجَ، وَأَمَكَّنَهُ أَنْ يَنْزِعَ فَيَتِمَادَى حَتَّى يُنْزَلَ، فَلَا يَكُونُ إِكْرَاهُهُ مُعْتَبَرًا، لِأَنَّ الْمُخَالَفَةَ بِالزِّيَادَةِ أَوْ بِفِعْلٍ غَيْرِ مَا أَكْرَهَ عَلَيْهِ تَدُلُّ عَلَى اخْتِيَارِهِ، وَهِيَ [أَيِ الْمُخَالَفَةُ الْمَذْكُورَةُ لِلْمُكْرَهِ] إِنَّمَا تَنُمُّ عَنْ تَهَاوُنٍ وَغَدَمٍ اكْتِرَاثٍ بِالْمَحْظُورَاتِ، فَيُسْأَلُ عَنْهَا الْفَاعِلُ لِأَنَّهَا تَجَاوَزَتْ حُدُودَ مَا أَكْرَهَ عَلَيْهِ، أَمَّا الْمُخَالَفَةُ بِالنُّقْصَانِ فَيَكُونُ مَعَهَا مُكْرَهًا، لِأَنَّهُ يُحْتَمَلُ أَنْ يَقْصِدَ التَّضْيِيقَ فِي فِعْلِ الْمُحَرَّمِ مَا أَمَكَّنَ؛ (ح) أَنْ يَتَرْتَّبَ عَلَى فِعْلِ الْمُكْرَهِ عَلَيْهِ الْخَلَاصُ مِنَ الْمُهِدِدِ بِهِ، فَلَوْ قَالَ إِنْسَانٌ لآخر {أُقْتُلْ نَفْسَكَ وَإِلَّا قَتَلْتُكَ} لَا يُعَدُّ إِكْرَاهًا، لِأَنَّهُ لَا يَتَرْتَّبُ عَلَى قَتْلِ النَّفْسِ الْخَلَاصُ مِمَّا هُدِّدَ بِهِ، فَلَا

يَصِحُّ لَهُ حَيْثُ أَنْ يُقَدِّمَ عَلَى مَا أَكْرَهُ عَلَيْهِ؛ (خ) أَلَّا يَكُونَ
 الْإِكْرَاهُ بِحَقٍّ، فَإِنْ كَانَ بِحَقٍّ فَلَيْسَ بِإِكْرَاهٍ مُعْتَبَرٍ، لِأَنَّ
 التَّبَعِيَّةَ وَالْمَسْئُولِيَّةَ حَيْثُ تَكُونُ مُتَوَجِّهَةً بِكَامِلِهَا إِلَى
 الْمُسْتَكْرَه، وَذَلِكَ كَمَا لَوْ أَكْرَهُ الدَّائِنُ الْمَدِينُ عَلَى بَيْعِ
 مَالِهِ لِقَضَاءِ الدَّيْنِ الْوَاجِبِ، أَوْ أَكْرَهُ الْحَاكِمُ الْمُتَّبِعَ مِنَ
 الزَّكَاةِ عَلَى الْأَدَاءِ، أَوْ إِكْرَاهِ الْمَالِكِ عَلَى بَيْعِ أَرْضِهِ
 لِلدَّوْلَةِ لِتَوْسِيعِ الطَّرِيقِ الْعَامِّ، وَنَحْوَ ذَلِكَ، فَكُلُّ مَا يَجِبُ
 عَلَى الشَّخْصِ فِي حَالِ الطَّوَاعِيَّةِ فَإِنَّهُ يَصِحُّ مَعَ الْإِكْرَاهِ؛
 هَذَا، وَإِنْ ثَمَّةَ شُرُوطًا أُخْرَى ذَكَرَهَا الْفُقَهَاءُ، وَهِيَ تَرْجِعُ
 فِي حَقِيقَتِهَا إِلَى جُمْلَةٍ مَا ذَكَرْتُ [قُلْتُ: مِنَ الشَّرُوطِ
 الَّتِي ذَكَرَهَا الْعُلَمَاءُ: (أ) أَنْ يَكُونَ الْمُسْتَكْرَهُ مُمْتَنِعًا عَنِ
 الْفِعْلِ الَّذِي أَكْرَهُ عَلَيْهِ قَبْلَ الْإِكْرَاهِ، فَمَنْ أَكْرَهُ عَلَى
 شُرْبِ الْخَمْرِ وَمِنْ عَادَتِهِ شُرْبُهُ لَا يَكُونُ مُكْرَهًا؛ (ب) أَنْ
 يَكُونَ الْمُهِدَّدُ بِهِ أَشَدَّ خَطَرًا عَلَى الْمُسْتَكْرَه مِمَّا أَكْرَهُ
 عَلَيْهِ، فَلَوْ هُدِّدَ إِنْسَانٌ بِصَفْعٍ وَجْهَهُ إِنْ لَمْ يُتْلَفَ مَالُهُ أَوْ
 مَالُ الْغَيْرِ، وَكَانَ صَفْعُ الْوَجْهِ بِالنِّسْبَةِ إِلَيْهِ أَقْلَ خَطَرًا
 مِنْ إِتْلَافِ الْمَالِ، فَلَا يُعَدُّ هَذَا إِكْرَاهًا؛ (ت) أَلَّا يَكُونَ
 الْمُهِدَّدُ بِهِ خَفَاً لِلْمُكْرَهِ يَتَوَصَّلُ بِهِ إِلَى مَا لَيْسَ خَفَاً لَهُ
 وَلَا وَاجِبًا، فَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ - كَتَهْدِيدِ الزَّوْجِ زَوْجَتَهُ بِطَلَاقِهَا
 إِنْ لَمْ تُبْرِئْهُ مِنْ دَيْنٍ لَهَا عَلَيْهِ - فَلَا يَكُونُ إِكْرَاهًا؛ (ث) إِذَا
 كَانَ الْإِكْرَاهُ عَلَى أَحَدِ أَمْرَيْنِ، تَعَيَّنَ اخْتِيَارُ أَحْفَهُمَا وَإِلَّا
 مَا صَحَّ الْإِكْرَاهُ، فَمَنْ أَكْرَهُ عَلَى أَنْ (يَزْنِيَ، أَوْ يَأْكَلَ لَحْمًا
 لَمْ يُذَكَّ) فَاخْتَارَ الزَّيْنَى لَا يَكُونُ مُكْرَهًا]. انتهى
 باختصار. وقال ابنُ قَدَامَةَ فِي (الْمُعْنَى): وَإِنْ تَوَعَّدَ [أَيِ
 الْمُكْرَه] بِتَعْذِيبٍ وَلَدِهِ [أَيِ وَلَدِ الْمُكْرَه]، فَالْأُولَى أَنْ
 يَكُونَ إِكْرَاهًا. انتهى باختصار. **وفي هذا الرابط** قَالَ
 مَرْكَزُ الْفَتْوَى بِمَوْقِعِ إِسْلَامِ وَبِ التَّابِعِ لِإِدَارَةِ الدَّعْوَةِ
 وَالْإِرْشَادِ الدِّينِيِّ بِوِزَارَةِ الْأَوْقَافِ وَالشُّؤُونِ الْإِسْلَامِيَّةِ
 بِدَوْلَةِ قَطْرِ: وَلْيَعْلَمْ أَنَّ **الْإِكْرَاهَ الْمُعْتَبَرَ** عِنْدَ جُمْهُورِ
 الْعُلَمَاءِ هُوَ **التَّهْدِيدُ بِإِتْلَافِ النَّفْسِ أَوْ الْأَعْضَاءِ، أَوْ مَا**

شَابَهَ ذَلِكَ مِمَّا يَشُقُّ عَلَى النَّفْسِ تَحْمُلُهُ، أَمَّا مُجَرَّدُ الشُّتْمِ وَالسَّبِّ وَالتَّشْهِيرِ، فَلَيْسَ ذَلِكَ مِنْ تَوَعُّدِ الْإِكْرَاهِ الْمُعْتَبَرِ عِنْدَهُمْ. انْتَهَى. وَقَالَ مَرْكَزُ الْفَتَاوَى أَيْضًا فِي [هَذَا الرَّابِطِ](#): إِذَا كَانَ إِعْفَاءُ اللَّحِيَّةِ يُسَبِّبُ لِلْمَرْءِ ضَرَرًا مُحَقَّقًا مُحَقَّقًا، كَالْقَتْلِ أَوْ التَّشْرِيدِ أَوْ الْحَبْسِ أَوْ التَّعْذِيبِ، وَلَمْ يَسْتَطِعْ دَفْعَ ذَلِكَ لِلضَّرَرِ إِلَّا بِالتَّخْفِيفِ مِنْ لِحْيَتِهِ أَوْ خَلْقِهَا، فَإِنَّهُ يَجُوزُ لَهُ اللُّجُوءُ إِلَى الْأَخْفِ، وَهُوَ التَّخْفِيفُ، وَلَا يَصِيرُ إِلَى الْخَلْقِ إِلَّا إِذَا ثَبَتَ أَنَّ مَا دُونَهُ لَا يَدْفَعُ عَنْهُ الْأَذَى، لِأَنَّهُ فَعَلَ ذَلِكَ ضَرُورَةً، وَالضَّرُورَةُ تُقَدَّرُ بِقَدْرِهَا... ثُمَّ قَالَ -أَي مَرْكَزُ الْفَتَاوَى-: قَدْ ثَبَتَ بِالتَّبَعِ وَالسُّؤَالِ وَبِاسْتِقْرَاءِ أَحْوَالِ أَنْاسٍ كَثِيرِينَ، أَنَّ دَعْوَى الْإِكْرَاهِ عَلَى خَلْقِ اللَّحِيَّةِ لَا يَكُونُ إِلَّا فِي نِطَاقِ ضَيْقٍ، وَأَنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ يَتَخَوَّفُونَ مِنْ دُونِ سَبَبٍ حَقِيقِيٍّ، ثُمَّ يَبْنُونَ عَلَى هَذَا التَّخَوُّفِ أَحْكَامًا وَيَدْعُونَ ضَرُورَاتٍ، وَلَيْسَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ، وَكَثِيرٌ مِنْهُمْ لَا يُرِيدُ أَنْ يُلْحَقَهُ أَيُّ أَذَى أَوْ مُضَايِقَةٍ بِسَبَبِ تَذْيِينِهِ وَالتَّزَامِهِ بِالْمَظْهَرِ الْإِسْلَامِيِّ وَالْأَخْذِ بِالسُّنَّةِ، وَهَذَا مُخَالَفٌ لِسُنَّةِ اللَّهِ فِي عِبَادِهِ الْمُؤْمِنِينَ، قَالَ تَعَالَى {الْم، أَحْسِبَ النَّاسُ أَنْ يُتْرَكُوا أَنْ يَقُولُوا آمَنَّا وَهُمْ لَا يُفْتَنُونَ، وَلَقَدْ فَتَنَّا الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ، فَلْيَعْلَمَنَّ اللَّهُ الَّذِينَ صَدَقُوا وَلْيَعْلَمَنَّ الْكَاذِبِينَ}، فَالْأَذَى وَالْمُضَايِقَةُ بِسَبَبِ التَّذْيِينِ الصَّحِيحِ مِنَ الْأُمُورِ الْمُتَوَقَّعةِ، وَالسَّلَامَةُ مِنْهَا عَلَى خِلَافِ الْأَصْلِ، وَالْمَقْصُودُ أَنَّ مَا يَقَعُ مِنَ الْأَذَى هُوَ أَمْرٌ عَادِيٌّ يَحِبُّ أَنْ نَتَّقِبَلَهُ وَنَحْتَسِبَ عِنْدَ اللَّهِ مَا نَلْقَى، فَهَذِهِ ضَرِيبَةُ الْإِيمَانِ وَثَمَنُ الْجَنَّةِ، وَلَوْ أَنَّا كُلَّمَا أَحْسَسْنَا بِالْأَذَى تَرَاجَعْنَا فِي التَّزَامِنَا لَمْ تَلَبَّثْ أَنْ نَسْلَخَ مِنْ شَعَائِرِ دِينِنَا الظَّاهِرَةِ، وَهَذَا بِالضَّبْطِ مَا يُرِيدُ أَعْدَاؤُنَا أَنْ نَصِلَ إِلَيْهِ، لِتَخْفَى مَعَالِمُ الْحَقِّ عَلَى النَّاسِ وَتَنْدَرِسُ رُسُومُهُ، وَهَذَا مِنْ أخطرِ الْعَوَاقِبِ، فَلْيَتَنَبَّهُ لَذَلِكَ فَإِنَّهُ مِنْ مَزَالِقِ الشَّيْطَانِ. انْتَهَى. وَقَالَ مَرْكَزُ الْفَتَاوَى أَيْضًا فِي [هَذَا الرَّابِطِ](#): وَلْيَعْلَمَنَّ أَنَّ كَثِيرًا مِنَ

الناس قد حصل منهم التَّساهُلُ، **فَوَقَعُوا فِي الْمُخَرَّمَاتِ بِحُجَّةِ أَنَّهُمْ مُضْطَرُّونَ** إلى ذلك. انتهى.

(11) وقال الشيخُ وهبة الزحيلي (رئيس قسم الفقه الإسلامي ومذاهبه بكلية الشريعة بجامعة دمشق) في كتابه (أصول الفقه الإسلامي وأدلتها): **العاميُّ** في اصطلاح الأصوليين هو **كُلُّ مَنْ لَيْسَ أَهْلًا لِلْاجْتِهَادِ**، وإن كان عالمًا بفنٍّ **غير فنٍّ إstinباط الأحكام من أدلتها**. انتهى. وقال الحطاب الرُّعيني المالكي (ت 954هـ) في (مواهب الجليل في شرح مختصر خليل): **التقليدُ هو الأخذُ بقول الغير من غير معرفة دليله**. انتهى. وقال ابنُ تيمية في (مجموع الفتاوى): **العاميُّ إذا أمكنه الاجتهادُ في بعض المسائل جاز له الاجتهادُ، فإن الاجتهادَ منصبٌ يقبلُ التجزئ والانقسام، فالعبرة بالقدرة والعجز، وقد يكون الرجلُ قادرًا في بعض عاجزًا في بعض...** وقال -أي ابنُ تيمية- أيضًا: **والاجتهادُ ليسَ هو أمرًا واحدًا لا يقبلُ التجزئ والانقسام، بل قد يكون الرجلُ مُجتهدًا في فنٍّ أو بابٍ أو مسألة دون فنٍّ وبابٍ ومسألة**. انتهى. وقال الشيخُ ابنُ عثيمين في (شرح الأصول من علم الأصول): **إن التقليدَ عند الضرورة واجبٌ**، لأن الله يقولُ {فاسألوا أهلَ الذكرَ إن كنتم لا تعلمون}، فهذا المقلدُ الذي ليس عنده أداة للاجتهادِ يستطيعُ بها أن يستخلصَ الأحكامَ من أدلتها بنفسه، ماذا يعملُ؟... ثم قال -أي الشيخُ ابنُ عثيمين-: **التقليدُ جائزٌ للضرورة، بمنزلة أكل الميتة لا يجوزُ إلا عند عَدَمِ وجودِ المذكاة، والقائلُ بالدليل كأكَلِ المذكاة يأكلُ طيبًا، والمقلدُ كأكَلِ الميتة فيجوزُ أن يُقلدَ عند الضرورة، وهذا هو الشرط الذي ذكره الله عز وجل في قوله {فاسألوا أهلَ الذكرَ} متى؟ {إن كنتم لا تعلمون}، أمّا إن كنتم تعلمون فلا تسألوا، وأنت**

مُخَاطَبُ يَوْمِ الْقِيَامَةِ وَمُحَاسَبُ **عَلَى حَسَبِ عِلْمِكَ لَا**
عَلَى حَسَبِ عِلْمٍ غَيْرِكَ. انتهى. وقال الشنقيطي في
(أضواء البيان): وَبِهَذَا تَعْلَمُ أَنَّ **الْمُضْطَرَّ** لِلتَّقْلِيدِ الْأَعْمَى
إِضْطِرَارًا حَقِيقِيًّا، بَحِثُ يَكُونُ لَا قُدْرَةَ لَهُ الْبَتَّةَ عَلَى
غَيْرِهِ **[أَيُّ عَلَى غَيْرِ التَّقْلِيدِ]** مَعَ عَدَمِ التَّفْرِيطِ لِكَوْنِهِ لَا
قُدْرَةَ لَهُ أَصْلًا عَلَى الْفَهْمِ، أَوْ لَهُ قُدْرَةُ عَلَى الْفَهْمِ وَقَدْ
عَاقَبَهُ عَوَائِقُ قَاهِرَةٌ عَنِ التَّعْلَمِ، أَوْ هُوَ فِي أَثْنَاءِ التَّعْلَمِ
وَلَكِنَّهُ يَتَعْلَمُ تَذْرِيجًا لِأَنَّهُ لَا يَقْدِرُ عَلَى تَعْلَمِ كُلِّ مَا يَحْتَاجُهُ
فِي وَقْتٍ وَاحِدٍ، أَوْ لَمْ يَجِدْ كُفْيًا يَتَعْلَمُ مِنْهُ، وَتَخَوُّ ذَلِكَ،
فَهُوَ **مَعْدُورٌ** فِي التَّقْلِيدِ الْمَذْكُورِ **لِلضَّرُورَةِ لِأَنَّهُ لَا**
مَنْدُوحَةٌ لَهُ عَنْهُ؛ أَمَّا الْقَادِرُ عَلَى التَّعْلَمِ الْمُفْرَطِ فِيهِ،
وَالْمُقَدِّمُ آرَاءَ الرِّجَالِ عَلَى مَا عِلْمٌ مِنَ الْوَحْيِ، فَهَذَا
الَّذِي لَيْسَ بِمَعْدُورٍ. انتهى. وقال مركز الفتوى بموقع
إسلام ويب التابع لإدارة الدعوة والإرشاد الديني بوزارة
الأوقاف والشؤون الإسلامية بدولة قطر **في هذا**
الرابط: قال الخطيب البغدادي في (الفقيه والمتفقه)
{فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ (فَكَيْفَ **[تَقُولُ]** فِي الْمُسْتَفْتَى مِنَ
الْعَامَّةِ إِذَا أَفْتَاهُ الرَّجُلَانِ وَاخْتَلَفَا، فَهَلْ لَهُ التَّقْلِيدُ؟) قِيلَ
[لَهُ]، إِنْ كَانَ الْعَامِّيُّ يَتَسَّعُ عَقْلُهُ وَيَكْمُلُ فَهْمُهُ (إِذَا عَقَلَ
أَنْ يَعْقِلَ، وَإِذَا فَهَمَ أَنْ يَفْهَمَ)، فَعَلَيْهِ أَنْ **يَسْأَلَ**
الْمُخْتَلِفِينَ عَنْ مَذَاهِبِهِمْ (عَنْ حُجَجِهِمْ)، فَيَأْخُذُ بِأَرْجَحِهَا
عِنْدَهُ، فَإِنْ كَانَ عَقْلُهُ يَقْصُرُ عَنْ هَذَا وَفَهْمُهُ لَا يَكْمُلُ لَهُ،
وَسِعَهُ التَّقْلِيدُ **لأَفْضَلِهِمَا** عنده}. انتهى باختصار. وقال
الشيخ فركوس في مقالة على موقعه **في هذا الرابط**:
وَالْمُرَادُ بِالْمُجْتَهِدِ الْمُطْلَقِ هُوَ مَنْ تَوَفَّرَتْ فِيهِ شُرُوطُ
الاجْتِهَادِ وَبَلَغَ رُتْبَتَهُ، بَحِثُ يُمَكِّنُهُ النَّظَرُ فِي جَمِيعِ
الْمَسَائِلِ؛ بَيْنَمَا الْمُجْتَهِدُ الْجُزْئِيُّ هُوَ الَّذِي لَمْ يَبْلُغْ رُتْبَةَ
الاجْتِهَادِ فِي جَمِيعِ الْمَسَائِلِ، وَإِنَّمَا بَلَغَ هَذِهِ الرُّتْبَةَ **فِي**
بَابٍ مُعَيَّنٍ أَوْ مَسَائِلَ مُعَيَّنَةٍ أَوْ فَنٍّ مُعَيَّنٍ، وَهُوَ جَاهِلٌ لِمَا
عَدَا ذَلِكَ. انتهى. وقال الشنقيطي في (أضواء البيان):

يَصِحُّ عِلْمٌ حَدِيثٌ وَالْعَمَلُ بِهِ، وَعِلْمٌ آيَةٌ وَالْعَمَلُ بِهَا، وَلَا يَتَوَقَّفُ ذَلِكَ عَلَى تَخْصِيلِ جَمِيعِ شُرُوطِ الاجْتِهَادِ. انتهى.

وقال الشيخ محمد صالح المنجد [في هذا الرابط](#) على مَوْقِعُ (الإسلام سؤال وجواب) الذي يُشْرِفُ عليه: الشُّرُوطُ الَّتِي يَحِبُّ أَنْ تَتَوَقَّرَ فِي الْمُفْتِي حَتَّى يَكُونَ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ الَّذِينَ تُعْتَبَرُ أَقْوَالُهُمْ، وَيُعَدُّ خِلَافُهُ خِلَافًا بَيْنَ الْعُلَمَاءِ، تَرْجِعُ فِي النَّهَايَةِ إِلَى شَرْطَيْنِ اثْنَيْنِ وَهُمَا؛ (أ) الْعِلْمُ، لِأَنَّ الْمُفْتِي سَوْفَ يُخْبِرُ عَنْ حُكْمِ اللَّهِ تَعَالَى، وَلَا يُمَكِّنُ أَنْ يُخْبِرَ عَنْ حُكْمِ اللَّهِ وَهُوَ جَاهِلٌ بِهِ [قَالَ الشَّيْخُ مُحَمَّدُ بْنُ الْأَمِينِ الدَّمَشَقِيُّ فِي مَقَالَةٍ لَهُ بِعَنْوَانِ (الحوار الهادي مع الشيخ القرضاوي) على موقعه [في هذا الرابط](#): إِنَّ أَحَدَ انْتِكَاسَاتِ الْمَفَاهِيمِ فِي هَذَا الْعَصْرِ -إِضَافَةً لغيرها مِنْ الْإِنْتِكَاسَاتِ- انْتِكَاسَةُ مَفْهُومِ (مِيزَانِ الرِّجَالِ)، فَقَدْ أَصْبَحَ الرَّجُلُ يُوزَنُ بِكَثْرَةِ عَمَلِهِ لَا بِصِحَّتِهِ، وَبِصَخَامَةِ مُؤَلَّفَاتِهِ لَا بِمُوَافَقَتِهَا لِلسُّنَّةِ، فلم يَعدْ يُوزَنُ الرَّجُلُ بِمِيزَانِ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ بَلْ بِمِيزَانِ الْأَهْوَاءِ، وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ؛ وَقَدْ قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ {إِقْتِصَادُ فِي سُنَّةٍ، خَيْرٌ مِنْ اجْتِهَادٍ فِي بِدْعَةٍ}. انتهى؛ (ب) الْعَدَالَةُ، بَأَنْ يَكُونَ مُسْتَقِيمًا فِي أَحْوَالِهِ، وَرِعًا عَفِيفًا عَنْ كُلِّ مَا يَخْدِشُ الْأَمَانَةَ، وَ[قَدْ] أَجْمَعَ الْعُلَمَاءُ عَلَى أَنَّ الْفَاسِقَ لَا تُقْبَلُ مِنْهُ الْفُتُوى وَلَوْ كَانَ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ [قَالَ الشَّيْخُ سَيِّدُ إِمَامٍ فِي (الجامع في طلب العلم الشريف)]: يَحِبُّ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ مَعْرِفَةُ حَالِ مَنْ يَسْتَفْتِيهِ مِنْ جِهَةِ الْعَدَالَةِ، خَاصَّةً مَعَ تَغْيِيرِ الْأَحْوَالِ وَكَثْرَةِ عُلَمَاءِ السُّوءِ. انتهى؛] فَمَنْ تَوَقَّرَ فِيهِ هَذَانِ الشَّرْطَانِ فَهُوَ الْعَالِمُ الَّذِي يُعْتَبَرُ قَوْلُهُ... ثم قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الْمُنْجِدِ-: فَمَا هُوَ مَوْقِفُ الْمُسْلِمِ مِنْ اخْتِلَافِ الْعُلَمَاءِ الَّذِينَ سَبَقَتْ صِفَتُهُمْ؟؛ إِذَا كَانَ الْمُسْلِمُ عِنْدَهُ مِنَ الْعِلْمِ مَا يَسْتَطِيعُ بِهِ أَنْ يُقَارِنَ بَيْنَ أَقْوَالِ الْعُلَمَاءِ بِالْأَدِلَّةِ وَالتَّرْجِيحِ بَيْنَهَا وَمَعْرِفَةَ الْأَصَحِّ وَالْأَرْجَحِ وَجَبَ عَلَيْهِ ذَلِكَ،

لأنَّ اللهَ تَعَالَى أَمَرَ بِرَدِّ الْمَسَائِلِ الْمُتَنَازِعِ فِيهَا **إلى الكتاب والسنة**، فقال {فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ}، فِرْدُ الْمَسَائِلِ الْمُخْتَلَفِ فِيهَا لِلْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، فما ظَهَرَ لَهُ رُجْحَانُهُ بِالذَّلِيلِ أَخَذَ بِهِ، **لأنَّ الواجب هو اتباع الدليل**، وأقوال العلماء يُستعان بها على فهم الأدلة؛ وأما إذا كان المسلم ليس عنده من العلم ما يستطيع به الترجيح بين أقوال العلماء، فهذا عليه أن يسأل أهل العلم (الذين يوثق بعلمهم **ودينهم**) ويعمل بما يُفتونه به، قال الله تعالى {فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ}، وقد تصَّ العلماء على أن **مذهب العامي مذهب مُفتيه**، فإذا اختلفت أقوالهم فإنه يتبع منهم **الأوثق والأعلم**، ولا يجوز للمسلم أن يأخذ من أقوال العلماء (ما يوافق هَوَاهُ ولو خالف الدليل)، ولا أن يستفتي من يرى أنهم يتساهلون في الفتوى، بل عليه أن يحتاط لدينه... ثم قال -أي الشيخ المنجد-: من الناس -والعياذ بالله- من يسأل عالمًا، فإذا لم يوافق فتواه هَوَاهُ سأل آخرًا، وهكذا حتى يصل إلى شخص يُفتيه بما يهوى وما يريد!! وما من عالم من العلماء إلا وله مسائل اجتهد فيها ولم يوفق إلى معرفة الصواب، وهو في ذلك معذور وله أجر على اجتهدِهِ، كما قال النبي صلى الله عليه وسلم {إِذَا حَكَمَ الْحَاكِمُ فَاجْتَهَدَ ثُمَّ أَصَابَ فَلَهُ أَجْرَانِ، وَإِذَا حَكَمَ فَاجْتَهَدَ ثُمَّ أَخْطَأَ فَلَهُ أَجْرٌ}؛ فلا يجوز لمسلم أن يتبع زلات العلماء وأخطاءهم، فإنه بذلك يجتمع فيه الشر كله، ولهذا قال العلماء {مَنْ تَبَعَ مَا اختلف فيه العلماء، وأخذ بالرخص من أقوالهم، **ترنّدق** أو كادَ}، والزندقة هي النفاق. انتهى باختصار. وقال الشيخ وليد السعيدان في فيديو بعنوان (حكم استفتاء أهل البدع): **استفتاءك للمبتدع مُحَرَّمٌ، إلا في باب الضرورات**، فإذا كنت تجد من يُفتيك

فِي مَسْأَلَتِكَ مِنَ الْمَوْصُوفِينَ بِالسُّنَّةِ وَالِاسْتِقَامَةِ عَلَى
 مَنَهِجِ الْحَقِّ، **فَلَا يَجُوزُ لَكَ أَنْ تَتْرُكَ هَؤُلَاءِ إِلَى الْمُبْتَدِعَةِ**
 فَتَسْأَلَهُمْ أَوْ تَسْتَفِيسِرَ عَنْ دِينِكَ مِنْهُمْ، لَكِنْ إِنْ لَمْ يُوْجَدْ
 عِنْدَكَ فِي بِلَادِكَ أَحَدٌ إِلَّا هَذَا وَاسْتَفْتَيْتَهُ فِي مَسْأَلَةٍ **لَا**
تَتَعَلَّقُ بِدَعْيَتِهِ، وَقَرَنَ فُتْيَاهُ بِالذَّلِيلِ الظَّاهِرِ الْمُتَفَقِّعِ مَعَ
الْحَقِّ، فَحَيْثُ لَكَ أَنْ تَقْبَلَ فُتْيَاهُ لِأَنَّهَا حَقٌّ وَالْحَقُّ يُقْبَلُ
مِمَّنْ جَاءَ بِهِ [قُلْتُ: وَبِذَلِكَ يُعْلَمُ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ -إِلَّا عِنْدَ
الضَّرُورَةِ- أَنْ تَسْتَفْتِيَ أَدْعِيَاءَ السَّلَفِيَّةِ (الَّذِينَ يَحْمِلُونَ
فِكْرَ الْمُزْحَجَةِ) أَوِ الْأَزْهَرِيِّينَ (الَّذِينَ يَحْمِلُونَ فِكْرَ
الْأَشَاعِرَةِ) أَوِ الْإِخْوَانِ الْمُسْلِمِينَ (الَّذِينَ يَحْمِلُونَ فِكْرَ
الْمَدْرَسَةِ الْعَقْلِيَّةِ الْاِغْتِرَالِيَّةِ)]. انتهى. وَقَالَ الشَّيْخُ سَعْدُ
 بَنِ نَاصِرِ الشَّيْثَرِيِّ (عَضُو هَيْئَةِ كِبَارِ الْعُلَمَاءِ) فِي
 (الاجْتِهَادِ وَالْفَتْوَى): لَوْ فُرضَ أَنَّ الْبَلَدَ فِيهِ أَكْثَرُ مِنْ
 عَالِمٍ، فَمَاذَا تَفْعَلُ؟؛ نَقُولُ، يَجُوزُ لِلْإِنْسَانِ [يَعْنِي
الْعَامِّيَّ] أَنْ يَكْتَفِيَ بِسُؤَالِ عَالِمٍ مِنْ هَؤُلَاءِ الْعُلَمَاءِ، مَا
دَامَ أَنَّهُ مِنْ أَهْلِ الْاجْتِهَادِ، لِمَاذَا؟ لِأَنَّ اللَّهَ قَالَ {فَاسْأَلُوا
أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ}، وَاسْتَدِلَّ [أَيْضًا] عَلَى
 هَذَا بِإِجْمَاعِ الصَّحَابَةِ رَضَوَانُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ، فَقَدْ كَانَ فِي
 عَهْدِ الصَّحَابَةِ يُسَالُ الْفَاضِلُ وَيُسَالُ الْمَفْضُولُ، وَلَا
 يَجِدُونَ [أَيَّ الصَّحَابَةِ] فِي ذَلِكَ غَضَاضَةً، وَلَا يَعْتَرِضُونَ
 عَلَيْهِ؛ إِذَنْ، هَذَا دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ إِذَا تَعَدَّدَ الْمُجْتَهِدُونَ فَإِنَّهُ
 يَجُوزُ سُؤَالُ أَيِّ عَالِمٍ مِنْهُمْ، وَهَذِهِ الْمَسْأَلَةُ فِي مَا إِذَا لَمْ
 يَعْلَمْ [أَيَّ الْعَامِّيَّ] بَعْدُ بِأَقْوَالِ الْفُقَهَاءِ؛ لَكِنْ لَوْ قُدِّرَ أَنَّ
 الْفُقَهَاءَ اخْتَلَفُوا، فَرَأَى بَعْضُهُمْ قَوْلًا، وَرَأَى آخَرُونَ قَوْلًا
 آخَرَ، فَمَاذَا يَفْعَلُ هَذَا الْعَامِّيُّ [إِذَا عِلِمَ بِالْخِلَافِ]؟،
 نَقُولُ، إِذَا اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ عَلَى قَوْلَيْنِ [أَوْ أَكْثَرَ] فَحَيْثُ
 يُرْجَحُ [أَيَّ الْعَامِّيَّ] بَيْنَهُمْ بِحَسَبِ ثَلَاثِ صِفَاتٍ؛ الصِّفَةُ
 الْأُولَى، **الْعِلْمُ**، لِأَنَّ مَنْ كَانَ أَعْلَمَ، فَهُوَ أَغْلَبُ عَلَى الظَّنِّ
 أَنْ يَصِلَ إِلَى شَرْعِ رَبِّ الْعِزَّةِ وَالْجَلَالِ؛ وَالصِّفَةُ الثَّانِيَّةُ،
 الْوَرَعُ، إِذَا تَسَاوَى الْعَالِمَانِ فِي الْعِلْمِ انْتَقَلْنَا لِلْوَرَعِ

فَتَأْخُذْ بِالْأَكْثَرِ وَرَعًا؛ الصِّفَةُ الثَّالِثَةُ، الْأَكْثَرِيَّةُ، فَإِذَا لَمْ يَسْتَطِعِ الْمَرْءُ الْمُسْتَفْتِي أَنْ يُرْجَحَ بَيْنَ أَغْيَانِهِمْ بِحَسَبِ هَاتَيْنِ الصِّفَتَيْنِ **[الْعِلْمُ وَالْوَرَعُ]** فَحِينَئِذٍ يَنْظُرُ إِلَى صِفَةٍ ثَالِثَةٍ وَهِيَ الْأَكْثَرِيَّةُ، **فَيَعْمَلُ بِقَوْلِ الْأَكْثَرِ** لِأَنَّهُ أَغْلَبُ عَلَى الظَّنِّ أَنَّهُ سَيُوصَلُّكَ إِلَى شَرْعِ رَبِّ الْعِزَّةِ وَالْجَلَالِ. انْتَهَى بِاخْتِصَارٍ. وَقَالَ التَّسْوِلِيُّ الْمَالِكِيُّ (ت 1258 هـ) فِي (الْبَهْجَةِ فِي شَرْحِ التَّحْفَةِ): قَوْلُهُ تَعَالَى {رَبَّنَا هَؤُلَاءِ أَضَلُّونَا فَآتِهِمْ عَذَابًا ضِعْفًا مِّنَ النَّارِ} يُعْنِي أَنَّ الْكُفَّارَ يَقُولُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ {رَبَّنَا، هَؤُلَاءِ الْأَخْبَارُ وَالرُّؤَسَاءُ أَضَلُّونَا، وَزَعَمُوا أَنَّ مَا يَدْعُونَنَا إِلَيْهِ مِنْ عِبَادَةِ الْأَوْثَانِ وَاتِّبَاعِ الشَّهَوَاتِ وَمُخَالَفَةِ الْأَنْبِيَاءِ هُوَ الطَّرِيقُ الْحَقُّ، فَاعْتَقَدْنَا ذَلِكَ، وَنَحْنُ لَا نَعْلَمُ فَاعْذُرْنَا، وَآتِهِمْ عَذَابًا ضِعْفًا مِّنَ النَّارِ}، قَالَ تَعَالَى **[رَادًّا عَلَيْهِمْ]** {لِكُلِّ ضِعْفٍ}، فَسَوَّى بَيْنَ الْمَتَّبِعِ وَالتَّابِعِ فِي مُضَاعَفَةِ الْعَذَابِ، وَلَمْ يُعْذِرِ التَّابِعَ بِخَطِيئِهِ فِي اعْتِقَادِهِ؛ وَقَوْلُهُمْ {مَنْ قَلَدَ عَالِمًا لَقِيَ اللَّهَ سَالِمًا} مَعْنَاهُ إِذَا كَانَ الْعَالِمُ مَشْهُورًا **بِالْعِلْمِ وَالتَّقْوَى**، فَالتَّقْوَى تَمْنَعُهُ مِنْ أَنْ يَقُولَ بَاطِلًا، وَالْعِلْمُ يَعْرِفُ بِهِ مَا يَقُولُ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ **فَلَا يَجُوزُ اسْتِفْتَاؤُهُ وَلَا تَقْلِيدُهُ وَمُقَلَّدُهُ مَعْرُورٌ** لِأَحَقِّ لَهُ الْوَعِيدُ الْمَذْكُورُ **[يُشِيرُ إِلَى مَا وَرَدَ فِي الْآيَةِ {رَبَّنَا هَؤُلَاءِ أَضَلُّونَا فَآتِهِمْ عَذَابًا ضِعْفًا مِّنَ النَّارِ} قَالَ لِكُلِّ ضِعْفٍ]**. انْتَهَى بِاخْتِصَارٍ. وَقَالَ الشَّاطِبِيُّ فِي (الْمُؤَافَقَاتِ): فَتَعَارَضَ الْقَتَوِيَّانِ عَلَيْهِ **[أَيُّ عَلَى الْعَامِّيِّ]** كَتَعَارَضَ الدَّلِيلَيْنِ عَلَى الْمُجْتَهِدِ، فَكَمَا أَنَّ الْمُجْتَهِدَ لَا يَجُوزُ فِي حَقِّهِ اتِّبَاعُ الدَّلِيلَيْنِ مَعًا، وَلَا اتِّبَاعُ أَحَدِهِمَا مِنْ غَيْرِ اجْتِهَادٍ وَلَا تَرْجِيحٍ، كَذَلِكَ لَا يَجُوزُ لِلْعَامِّيِّ اتِّبَاعُ الْمُفْتَيْنِ مَعًا، وَلَا أَحَدِهِمَا مِنْ غَيْرِ اجْتِهَادٍ وَلَا تَرْجِيحٍ... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّاطِبِيِّ-: فَالْمُجْتَهِدَانِ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْعَامِّيِّ، كَالدَّلِيلَيْنِ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْمُجْتَهِدِ، فَكَمَا يَجِبُ عَلَى الْمُجْتَهِدِ التَّجَرُّعُ أَوْ التَّوَقُّفُ، كَذَلِكَ الْمُقَلَّدُ. انْتَهَى. وَقَالَ الشَّيْخُ أَبُو

المنذر المنيأوي في (التمهيد): الواجبُ على المُستفتي إذا تَعَارَضَتِ الْفَتَاوَى أَنْ يَأْخُذَ بِفَتْوَى الْأَعْلَمِ مِنَ الْمُفْتَيْنِ، فَإِنْ تَسَاوَوْا أَخَذَ بِقَوْلِ الْأَتْقَى وَالْأَوْرَعِ، فَإِنْ جَهِلَ الْأَعْلَمُ أَوْ الْأَوْرَعُ سَأَلَ الْعَارِفِينَ بِهِمْ عَنْ ذَلِكَ، ثُمَّ أَخَذَ بِمَنْ يَغْلِبُ عَلَى ظَنِّهِ أَنَّهُ الْأَعْلَمُ أَوْ الْأَتْقَى... ثم قال -أي الشيخ المنيأوي-: **فَتْوَى الْعَالِمِ عِنْدَ الْعَامِّيِّ كَالدَّلِيلِ عِنْدَ الْمُجْتَهِدِ**، وإذا تَعَارَضَتِ الْأَدِلَّةُ عِنْدَ الْمُجْتَهِدِ وَجَبَ عَلَيْهِ طَلَبُ التَّرْجِيحِ، **فكَذَلِكَ الْعَامِّيُّ إِذَا تَعَارَضَتْ عِنْدَهُ الْفَتَاوَى**، انتهى. وقال ابنُ عَقِيلٍ الحنبلي (ت513هـ) في (الواضح في أصول الفقه): **لَا يَتَخَيَّرُ الْعَامِّيُّ بَيْنَ الْمُفْتَيْنِ فَيُقِلُّ مَنْ شَاءَ مِنْهُمْ، بَلْ يَلْزِمُهُ الْاجْتِهَادُ فِي أَغْيَانِ الْمُفْتَيْنِ**، الْأَدَيْنِ وَالْأَوْرَعِ وَمَنْ يُشَارُ إِلَيْهِ أَنَّهُ الْأَعْلَمُ. انتهى. وقال مَوْقِعُ (الإسلام سؤال وجواب) الذي يُشرفُ عليه الشيخُ محمد صالح المنجد **في هذا الرابط**: النَّاسُ ثَلَاثَةٌ أَقْسَامٍ؛ الْقِسْمُ الْأَوَّلُ، الْعَالِمُ الْمُجْتَهِدُ، وَهُوَ مَنْ عِنْدَهُ الْقُدْرَةُ عَلَى اسْتِنْبَاطِ الْأَحْكَامِ مِنْ نُصُوصِ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ مُبَاشَرَةً، **فَهَذَا لَا يَجُوزُ لَهُ أَنْ يُقِلَّ أَحَدًا مِنَ الْعُلَمَاءِ، بَلْ يَتَّبِعُ مَا أَدَّاهُ إِلَيْهِ اجْتِهَادُهُ، وَافِقَ عُلَمَاءَ عَصْرِهِ أَمْ خَالَفَهُمْ**؛ الْقِسْمُ الثَّانِي، طَالِبُ الْعِلْمِ الْمُتَمَرِّسُ فِي طَلَبِ الْعِلْمِ حَتَّى صَارَ لَدَيْهِ الْقُدْرَةُ عَلَى التَّرْجِيحِ بَيْنَ أَقْوَالِ الْعُلَمَاءِ، **وَإِنْ كَانَ لَمْ يَصِلْ إِلَى دَرَجَةِ الْاجْتِهَادِ**، فَهَذَا لَا يَلْزِمُهُ أَنْ يُقِلَّ أَحَدًا مِنَ الْعُلَمَاءِ، بَلْ يُقَارِنُ بَيْنَ أَقْوَالِ الْعُلَمَاءِ وَأَدِلَّتِهَا **وَيَتَّبِعُ مَا ظَهَرَ لَهُ أَنَّهُ الْقَوْلُ الرَّاجِحُ**؛ الْقِسْمُ الثَّالِثُ، الْعَوَامُّ وَهُمْ مَنْ لَيْسَ عَنْدهُمْ حَصِيلَةٌ مِنَ الْعِلْمِ الشَّرْعِيِّ تُؤَهِّلُهُمُ لِلتَّرْجِيحِ بَيْنَ أَقْوَالِ الْعُلَمَاءِ، فَهَؤُلَاءِ لَا يُمَكِّنُهُمْ اسْتِنْبَاطُ الْأَحْكَامِ مِنْ نُصُوصِ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، وَلَا يَسْتَطِيعُونَ التَّرْجِيحَ بَيْنَ أَقْوَالِ الْعُلَمَاءِ، وَلِذَا فَالْوَاجِبُ عَلَيْهِمْ سُؤَالُ الْعُلَمَاءِ وَاتِّبَاعُ أَقْوَالِهِمْ، **وَيَلْزِمُهُمْ أَنْ يُقِلُّوا عُلَمَاءَ عَصْرِهِمْ**. انتهى. وفي (سلسلة لقاءات الباب المفتوح) سُئِلَ

الشيخ ابن عثيمين {بعض أهل العلم يُقسّم الناس من حيث التّلقّي إلى ثلاث مَراتِبَ (مَرتَبَةُ الاجتهاد وَهُمْ العلماء، وَمَرتَبَةُ الاتّباع وَهُمْ طَلَبَةُ العِلْمِ، وَمَرتَبَةُ التّقليدِ وَهُمْ العَوَامُّ)، فما رأي فضيلتكم في هذه القِسْمَةِ؟}؛ فأجاب الشيخ: نَعَمْ، الناسُ يَخْتَلِفُونَ، فمنهم مَنْ يَصِلُ إلى دَرَجَةِ الاجتهادِ، ومنهم دُونَ ذلك؛ **ومنهم مَنْ يكون مُجتهدًا في مسألةٍ مِنَ المسائلِ، يُحَقِّقُهَا وَيَبْحَثُ فِيهَا وَيَعْرِفُ الْحَقَّ فِيهَا دُونَ غَيْرِهِ، وَمِنَ النَّاسِ مَنْ لَا يَعْرِفُ شَيْئًا...** ثم قال -أي الشيخ ابن عثيمين-: **العامّة مذهبهم مذهبُ علمائهم. انتهى.** وقال الشيخ ابن عثيمين أيضًا في (الشرح الممتع على زاد المستقنع): **طالِبُ العِلْمِ يَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يَتَلَقَّى المسائلَ بِدَلالِهَا، وهذا هو الذي يُنَحِّيه عند الله سُبحانَهُ وتعالى، لأنَّ الله سيقولُ له يومَ الْقِيامَةِ {مَاذَا أَحْبَبْتُمُ الْمُزْسَلِينَ}، ولن يقولَ {مَاذَا أَحْبَبْتُمُ الْمُؤَلَّفَ الْفُلَانِيَّ}**. انتهى. **وفي هذا الرابط** قال مركز الفتوى بموقع إسلام ويب التابع لإدارة الدعوة والإرشاد الديني بوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بدولة قطر: **فإن كان أحدٌ من أهل العلم هو الأوثق في نفسك مُطلقًا، فَقَلِّدْهُ مُطلقًا عند التَّعَارُضِ، وإن كان أوثق في بابٍ من أبواب العلم كالحدِيثِ أو الفقه أو العقيدة ونحو ذلك، وغيره أوثق منه في باب آخر، فَقَلِّدْ في كُلِّ بابٍ الأوثق فيه في اعتقادك، وهكذا، ويبقى بعد ذلك حالُ الاشتباه، وهي حالُ تساوي المفتين في العلم والورع، والمَخْرَجُ عندئذٍ يكونُ في الاحتياط والاستبراء للدين والعرض [وذلك لقوله صلى الله عليه وسلم {الْحَلَالُ بَيْنٌ وَالْحَرَامُ بَيْنٌ، وَبَيْنَهُمَا أُمُورٌ مُشْتَبِهَاتٌ لَا يَعْلَمُهَا كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ، فَمَنْ اتَّقَى الشُّبُهَاتِ فَقَدْ اسْتَبْرَأَ لِعَرْضِهِ وَدِينِهِ، وَمَنْ وَقَعَ فِي الشُّبُهَاتِ وَقَعَ فِي الْحَرَامِ، كَرَاعٍ يَرْعَى جَوْلَ الْجَمَى يُوشِكُ أَنْ يُوَاقِعَهُ، أَلَا وَإِنْ لِكُلِّ مَلِكٍ حِمَى، أَلَا وَإِنْ حِمَى**

اللَّهِ تَعَالَى فِي أَرْضِهِ مَحَارِمُهُ}]. انتهى. وقالت إيمان بنت سلامة الطويرش (عضو هيئة التدريس بكلية الشريعة بجامعة الإمام) في مقالة لها على موقع المسلم (الذي يُشرف عليه الشيخ ناصر العمر) [في هذا الرابط](#): مَوْقِفُ الْعَامِّيِّ [\[عند اختلاف العلماء على أكثر من قول\]](#) هو الترجيح، ويكون ذلك بالنسبة له [باتباع الأقوى دليلاً](#) فيما يظهر له، فإن لم يتضح [اتبع الأغلَم، ثم الأنقى \(الأكثر ديناً\)، من العلماء](#). انتهى. وقال الشيخ أحمد غاوش (الأستاذ بجامعة القاضي عياض بمراكش) في (الاجتهاد الفقهي بين الانقطاع والاستمرار): اِخْتَلَفَ الْأُصُولِيُّونَ وَالْفُقَهَاءُ فِي مَسْأَلَةِ جَوَازِ تَقْلِيدِ الْمُجْتَهِدِ الْمَيِّتِ عَلَى عَدَدٍ مِنَ الْأَقْوَالِ، تَرْجِعُ كُلُّهَا بَعْدَ التَّأَمُّلِ إِلَى مَذْهَبَيْنِ رَئِيسَيْنِ، هُمَا؛ (أ) الْأَوَّلُ، جَوَازُ تَقْلِيدِ الْمُجْتَهِدِ الْمَيِّتِ، وَهُوَ مَذْهَبُ طَائِفَةٍ مِنْ أَهْلِ الْفِقْهِ وَالْأُصُولِ رَأَوْا جَوَازَ الْأَخْذِ بِقَوْلِ الْمَيِّتِ وَتَقْلِيدِهِ فِي اجْتِهَادِهِ؛ (ب) الثَّانِي، مَنَعُ تَقْلِيدِ الْمُجْتَهِدِينَ الْمَوْتَى [\[قال الشيخ محمد مصطفى الزحيلي \(عضو الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين\) في \(الوجيز في أصول الفقه الإسلامي\): لِحْتِمَالِ عُدُولِهِ عَنِ اجْتِهَادِهِ لَوْ كَانَ حَيًّا \[قلت: كَانَ يُنَاقِشُهُ أَحَدٌ، فَيَظْهَرُ لَهُ أَنَّ الْأَثَرَ الَّذِي اسْتَنَدَ إِلَيْهِ ضَعِيفٌ، أَوْ أَنَّ الْأَثَرَ الَّذِي أَهْمَلَهُ صَحِيحٌ بِمَجْمُوعِ طَرُقِهِ، فَيَعْدِلَ عَنْ قَوْلِهِ\]...](#) ثم قال -أي الشيخ الزحيلي-: الْحَيُّ أَعْرَفُ بِالْوُقَائِعِ وَالْقَضَايَا. انتهى باختصار. وَقَالَ الرَّزْكَانِيُّ فِي (الْبَحْرِ الْمُحِيطِ): صَاحِبُ الْمَحْصُولِ [يَعْنِي الرَّازِي] قَالَ {الْإِجْمَاعُ لَا يَنْعَقِدُ مَعَ خِلَافِهِ حَيًّا، وَيَنْعَقِدُ مَعَ مَوْتِهِ [يَعْنِي أَنَّ قَوْلَ الْمُجْتَهِدِ الْمَيِّتِ يُعْتَبَرُ فِي إِجْمَاعِ أَهْلِ عَصْرِهِ، لَا فِي إِجْمَاعِ أَهْلِ عَصْرِ مِنَ الْعُصُورِ الَّتِي تَلِي عَصْرَهُ]}. انتهى. وقال الشوكاني في (إرشاد الفحول): قَالَ الرَّازِيُّ فِي الْمَحْصُولِ {فَإِنْ قُلْتَ (لَمْ صُنِّفَتْ كُتُبُ الْفِقْهِ مَعَ فَنَاءِ

أَرْبَابِهَا؟)، قُلْتُ (لِفَائِدَتَيْنِ؛ إِخْدَاهُمَا، اسْتِفَادَةُ طُرُقِ
الاجْتِهَادِ مِنْ تَصَرُّفِهِمْ فِي الْجَوَادِثِ، وَكَيْفَ بُنِيَ بَعْضُهَا
عَلَى بَعْضٍ؛ وَالثَّانِيَّةُ، مَعْرِفَةُ الْمُتَّفِقِ عَلَيْهِ مِنَ الْمُخْتَلَفِ
فِيهِ، فَلَا يَفْتَى بِغَيْرِ الْمُتَّفِقِ عَلَيْهِ [يَعْنِي] (حتى لا يُخْرَقَ
إِجْمَاعُ سَابِقٍ)) [1]. انتهى باختصار، أفاد أصحاب هذا
المذهب بَعْدَمَ جَوَارِ تَقْلِيدِ الْمَيِّتِ أَوْ الْأَخْذِ بِمَذَاهِبِ
الْمَوْتَى، مِنَ الْفُقَهَاءِ -وَالِيهِ ذَهَبَتْ طَائِفَةٌ مِنْ أَكْبَارِ أَهْلِ
الْأَصُولِ، أَشْهَرُهُمُ الْجَوَيْنِيُّ وَالْبَاقِلَانِيُّ وَأَبُو حَامِدٍ
الْغَزَالِيُّ وَالْعَزَّازِيُّ بْنُ عَبْدِ السَّلَامِ- بَلْ يُسْتَعْنَى عَنْهُ **بِالْمُجْتَهِدِ
الْحَيِّ**، وَقَدْ نَقَلَ عَدَدٌ مِنَ الْأَصُولِيِّينَ الْمُتَقَدِّمِينَ
وَالْمُتَأَخِّرِينَ الْإِجْمَاعَ عَلَى هَذَا الرَّأْيِ، وَفِي طَلِيعَتِهِمُ
الْغَزَالِيُّ [ت505هـ] ثُمَّ الصَّنْعَانِيُّ [ت1182هـ]، وَنَقَلَ
الشُّوْكَانِيُّ [ت1250هـ] عَنْ ابْنِ الْوُزَيْرِ [ت840هـ]
إِجْمَاعَ سَائِرِ عُلَمَاءِ الْمُسْلِمِينَ عَلَيْهِ، فَإِذَا أُعْطِرَ عَلَيْهِمُ
فِي دَعْوَى الْإِجْمَاعِ بِالْقَوْلِ الْأَوَّلِ، وَهُوَ مَذَهَبُ التَّجْوِيزِ،
قَالُوا {إِنَّهُ مَحْمُولٌ عَلَى عَدَمِ مُجْتَهِدِ الْعَصْرِ}، فَيَكُونُ
تَقْلِيدُ الْمَيِّتِ عَلَى هَذَا **تَوْعًا مِنَ الصَّرُورِيَّاتِ** الَّتِي تُقَدَّرُ
بِقَدْرِهَا، وَيُحْكَمُ بِارْتِكَابِهَا إِذَا تَرَجَّحَ الظَّنُّ بِأَنَّ مَصْلَحَةَ
تَقْلِيدِ الْإِمَامِ الْمَيِّتِ وَالْأَخْذِ بِمَا حَكَمَ بِهِ، خَيْرٌ مِنْ تَرْكِ
النَّاسِ هَمَلًا، وَأَنَّ الْوُقُوعَ فِي التَّقْلِيدِ خَيْرٌ مِنْ تَضْيِيعِ
الشَّرِيعَةِ [قَالَ الشَّيْخُ صَالِحُ الْفَلَّانِيِّ الْمَالِكِيُّ (ت
1218هـ) فِي (إِقْطَاطِ هَمَمِ أُولِي الْأَبْصَارِ): وَإِنْ قَلَدَ مَيِّتًا
فَهُوَ **أَوَّلَى مِنْ اتِّبَاعِ هَوَاهِ بَغَيْرِ عِلْمٍ**، انتهى]. انتهى
باختصار.

(12) وَقَالَ الشَّيْخُ ابْنُ عَثِيمٍ فِي (سِلْسِلَةِ لِقَاءَاتِ
الْبَابِ الْمَفْتُوحِ): **لَيْسَ كُلُّ عَالِمٍ يَكُونُ ثِقَةً**، فَالْعُلَمَاءُ
ثَلَاثَةٌ، عُلَمَاءُ مِلَّةٍ، وَعُلَمَاءُ دَوْلَةٍ، وَعُلَمَاءُ أُمَّةٍ؛ أَمَّا عُلَمَاءُ
الْمِلَّةِ -جَعَلَنَا اللَّهُ وَإِيَّاكُمْ مِنْهُمْ- فَهَؤُلَاءِ يَأْخُذُونَ بِمِلَّةِ
الْإِسْلَامِ، وَبِحُكْمِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ، **وَلَا يُتَأَلَّوْنَ بِأَحَدٍ كَانَتْ مَن**

كَانَ؛ وَأَمَّا عُلَمَاءُ الدَّوْلَةِ فَيَنْظُرُونَ مَاذَا يُرِيدُ الْحَاكِمُ، يُصَدِّرُونَ الْأَحْكَامَ عَلَى هَوَاهُ، وَيُحَاوِلُونَ أَنْ **يَلْزُومُوا أَعْتَاقَ النُّصُوصِ مِنَ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ حَتَّى تَتَّفِقَ مَعَ هَوَى هَذَا الْحَاكِمِ**، وَهَؤُلَاءِ عُلَمَاءُ دَوْلَةٍ خَاسِرُونَ؛ وَأَمَّا عُلَمَاءُ الْأُمَّةِ فَهَمُّ الَّذِينَ يَنْظُرُونَ إِلَى اتِّجَاهِ النَّاسِ، **هَلْ يَنْجُو النَّاسُ إِلَى تَحْلِيلِ هَذَا الشَّيْءِ فَيُحْلِلُونَهُ، أَوْ إِلَى تَحْرِيمِهِ فَيُحَرِّمُونَهُ**، وَيُحَاوِلُونَ -أَيْضًا- أَنْ يَلْزُومُوا أَعْتَاقَ النُّصُوصِ إِلَى مَا يُوَافِقُ **هَوَى النَّاسِ**. انتهى. وقال الشيخ ابن عثيمين أيضًا في مُحَاضَرَةٍ بَعَثُوا فِي (وقفه محاسبة) مُفَرَّغَةً عَلَى مَوْقِعِهِ **فِي هَذَا الرَّابِطِ**؛ إِذَا تَدَبَّرْتَ أَحْوَالَ الْعُلَمَاءِ وَجَدْتَ أَنَّهُمْ ثَلَاثَةٌ أَقْسَامٍ؛ الْأَوَّلُ **عَالِمٌ مِلَّةٍ**، وَهُوَ الَّذِي يَنْشُرُ الْمِلَّةَ وَيُبَيِّنُهَا لِلنَّاسِ وَيَعْمَلُ بِهَا، **وَلَا تَأْخُذُهُ فِي اللَّهِ لَوْمَةٌ لَائِمٌ**، هُوَ يُرِيدُ إِقَامَةَ الْمِلَّةِ لَا غَيْرَ، حَتَّى إِنَّهُ لَيُفْتِي أَبَاهُ فَيَقُولُ {يَا أَبَتِ، هَذَا حَرَامٌ، يَا أَبَتِ، هَذَا وَاجِبٌ}، وَيُفْتِي السُّلْطَانَ وَيَقُولُ {هَذَا حَرَامٌ، وَهَذَا حَلَالٌ}؛ الثَّانِي **عَالِمٌ دَوْلَةٍ**، يَنْظُرُ مَا تَشْتَهِيهِ الدَّوْلَةُ فَيَحْكُمُ بِهِ وَيُفْتِي بِهِ حَتَّى لَوْ خَالَفَ نَصَّ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، وَإِذَا خَالَفَ نَصَّ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ شَرَعَ فِي تَحْرِيفِهِ، وَقَالَ {الْمَرَادُ بِكَذَا وَكَذَا}، **فَحَرَّفَ الْكِتَابَ وَالسُّنَّةَ**، لِإَرْضَاءِ الدَّوْلَةِ؛ الثَّالِثُ، **عَالِمٌ أُمَّةٍ**، يَنْظُرُ مَاذَا يُرِيدُ النَّاسُ (الْعَامَّةُ) فَيُفْتِيهِمْ بِمَا يَسْتَرِيحُونَ إِلَيْهِ، حَتَّى وَلَوْ كَانَ عَلَى حِسَابِ نُّصُوصِ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، وَلِذَلِكَ تَحْدَهُ **يَتَّبِعُ الرَّخَصَ لِإَرْضَاءِ الْعَامَّةِ**، وَيَقُولُ {هَذِهِ مَسْأَلَةٌ خِلَافِيَّةٌ وَالْأَمْرُ وَاسِعٌ}، سُبْحَانَ اللَّهِ! الْأَمْرُ وَاسِعٌ! وَاللَّهُ يَقُولُ عَزَّ وَجَلَّ {فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ، ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَخْسَنُ تَأْوِيلًا}، كَيْفَ تَقُولُ {هَذِهِ فِيهَا خِلَافٌ وَأَمْرُهَا وَاسِعٌ}؟!، **وَاللَّهُ إِنْ الْأَمْرَ صَيِّقٌ**، وَإِذَا وُجِدَ الْخِلَافُ يَجِبُ أَنْ يُحَقِّقَ الْإِنْسَانُ [يَعْنِي الْعَالِمَ] فِي الْمَسْأَلَةِ أَكْثَرَ وَأَكْثَرَ حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَهُ الصَّوَابُ، أَمَّا كَوْنُهُ يَسْتَرْخِي وَيَقُولُ

{هذه مَسْأَلَةٌ خِلَافِيَّةٌ، وَالْأَمْرُ وَلِيسَ، وَبَابُ الْاجْتِهَادِ مَفْتُوحٌ} وما أَشْبَهَ ذَلِكَ، فِهَذَا خَطَأٌ... ثم قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ ابْنِ عَثِيمِينَ-: الْوَاجِبُ أَنْ يَتَّبِعَ الْإِنْسَانُ [يَعْنِي الْعَالِمَ] مَا دَلَّ عَلَيْهِ الْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ، **سَوَاءً أَرْضَى الْأُمَّةَ أَمْ أَسْخَطَهَا**، وَاللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ يَقُولُ {وَيَوْمَ يُنَادِيهِمْ فَيَقُولُ مَاذَا أَجَبْتُمُ الْمُرْسَلِينَ}، مَا قَالَ {مَاذَا أَجَبْتُمُ الْعَامَّةَ؟}، مَاذَا أَجَبْتُمُ الدَّوْلَةَ؟} [وَإِنَّمَا قَالَ] {مَاذَا أَجَبْتُمُ الْمُرْسَلِينَ}؛ الْعَالِمُ إِذَا تَوَقَّشَ فِي مَسْأَلَةٍ قَالَ فِيهَا بِخَطَأٍ، لِيَتَّقِيَ اللَّهَ وَلِيَتَّبِعَ الْحَقَّ، وَلِيَعْلَمَ أَنَّهُ إِذَا تَبَعَ الْحَقَّ بَعْدَمَا تَبَيَّنَ [لَهُ] فَإِنَّ ذَلِكَ وَاللَّهُ رِفْعَةٌ لَهُ، وَلَيْسَ كَمَا يُخَيِّلُهُ الشَّيْطَانُ أَنَّهُ إِضَاعَةٌ لَهُ، بَعْضُ النَّاسِ يَقُولُ {إِذَا رَجَعْتُ إِلَى فُلَانٍ وَفُلَانٍ فِي الْمُنَاقَشَةِ يَعْْنِي أَنِّي مَهْزُومٌ وَمَغْلُوبٌ}، وَلَكِنَّ الْوَاقِعَ أَنَّهُ [فِي خَالَةِ رُجُوعِهِ إِلَى الْحَقِّ] هَارِمٌ نَفْسَهُ غَالِبٌ عَلَى نَفْسِهِ الْأَمَّارَةِ بِالسُّوءِ، أَرْجِعْ إِلَى الْحَقِّ أَيْنَمَا كَانَ، وَخُذْهُ مِنْ أَيِّ مَصْدَرٍ، أَلَمْ تَعْلَمُوا أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَهُوَ أَرْجَحُ النَّاسِ عَقْلًا وَأَصْوَبُهُمْ صَوَابًا، أَمَرَ أَنْ يَسْتَشِيرَ النَّاسَ، فَقَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ {فَاعْفُ عَنْهُمْ وَاسْتَغْفِرْ لَهُمْ وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ}، وَهُوَ الرَّسُولُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَمَعْلُومٌ أَنَّهُ إِذَا شَاوَرَ سَوْفَ يَرْجِعُ إِلَى الرَّأْيِ الصَّوَابِ، سَوَاءً كَانَ رَأْيُهُ أَوْ رَأْيَ غَيْرِهِ، فَعَلَى الْمُسْلِمِ أَنْ يَتَّقِيَ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ وَأَنْ يَتَّبِعَ الْحَقَّ أَيْنَمَا كَانَ، وَأَنْ يَعْلَمَ أَنَّهُ بِتَوَاضُعِهِ وَرُجُوعِهِ إِلَى الْحَقِّ يَزِيدُهُ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى رِفْعَةً وَعِزَّةً فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ. انْتَهَى بِاخْتِصَارٍ.

(13) وَقَالَ الشَّيْخُ عَبْدُ الْكَرِيمِ الْخَضِيرُ (عَضُو هَيْئَةِ كِبَارِ الْعُلَمَاءِ بِالْDIAR السَّعُودِيَّةِ، وَعَضُو اللَّجْنَةِ الدَّائِمَةِ لِلْبَحْثِ الْعِلْمِيَّةِ وَالْإِفْتَاءِ) فِي مُحَاضَرَةٍ بِعُنْوَانِ (دَعُ مَا يَرِيْبُكَ إِلَى مَا لَا يَرِيْبُكَ) مُفَرَّغَةً عَلَيَّ مَوْقِعِهِ **فِي هَذَا الرَّابِطِ**: وَعَنْ وَابِصَةَ بِنِ مَعْبِدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ {أَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ

صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَقَالَ (جِئْتَ تَسْأَلُ عَنِ الْبِرِّ وَالْإِثْمِ)، قُلْتُ (نَعَمْ)، قَالَ (اسْتَفْتِ قَلْبَكَ) { قَالَ الشَّيْخُ ابْنُ عَثِيمِينَ فِي (شرح الأربعين النووية): الْخِطَابُ هَذَا لِرَجُلٍ صَحَابِيٍّ خَرِصٍ عَلَى تَطْلِيقِ الشَّرِيعَةِ، فَمَثَلُ هَذَا يُؤَيِّدُهُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ وَيَهْدِي قَلْبَهُ، **حتى لا يطمئن إلا إلى أمر محبوب إلى الله عز وجل**. انتهى. وقال موقع (الإسلام سؤال وجواب) الذي يُشرف عليه الشيخ محمد صالح المنجد **في هذا الرابط**: فَأَلْذِي يَسْتَفْتِي قَلْبَهُ وَيَعْمَلُ بِمَا أَفْتَاهُ بِهِ هُوَ صَاحِبُ الْقَلْبِ السَّلِيمِ لَا الْقَلْبِ الْمَرِيضِ، فَإِنَّ صَاحِبَ الْقَلْبِ الْمَرِيضِ لَوْ اسْتَفْتَى قَلْبَهُ عَنِ الْمَوْبِقَاتِ وَالْكَبَائِرِ لَأَفْتَاهُ أَنَّهَا حَلَالٌ لَا شُبْهَةَ فِيهَا!. انتهى. وقال الشيخ صالح آل الشيخ (وزير الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد) في (شرح الأربعين النووية): لَا يَجُوزُ لِلْعَامِّيِّ أَنْ يَأْخُذَ بِقَوْلِ نَفْسِهِ **مع وجود عالم يستفتيه**. انتهى! لَكِنْ أَيُّ قَلْبٍ يُمَكِّنُ أَنْ يُسْتَفْتِيَ؟، الْقَلْبُ السَّلِيمُ **مِنَ الشَّهَوَاتِ وَالشُّبُهَاتِ**، نَعَمْ، مِثْلُ هَذَا الْقَلْبِ السَّلِيمِ مِنَ الشَّهَوَاتِ وَالشُّبُهَاتِ يُسْتَفْتِي، {اسْتَفْتِ قَلْبَكَ، الْبِرُّ مَا أَطْمَأْنَنْتَ إِلَيْهِ النَّفْسُ وَأَطْمَأَنَّ إِلَيْهِ الْقَلْبُ، وَالْإِثْمُ مَا خَالَ فِي النَّفْسِ وَتَرَدَّدَ فِي الصَّدْرِ، وَإِنْ أَفْتَاكَ النَّاسُ وَأَفْتَوْكَ} رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالدَّارِمِيُّ بِإِسْنَادٍ لَا بَأْسَ بِهِ [قَالَ الشَّيْخُ ابْنُ عَثِيمِينَ فِي (شرح رياض الصالحين): إِذَا عَلِمْتَ أَنَّ فِي نَفْسِكَ مَرَضًا مِنَ الْوَسْوَاسِ وَالشَّكِّ وَالتَّرَدُّدِ فِيمَا أَحَلَّ اللَّهُ، فَلَا تَلْتَفِتْ لِهَذَا، وَالنَّبِيُّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ إِنَّمَا يَتَكَلَّمُ عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي لَيْسَ فِيهِ أَمْرَاضٌ، أَيُّ لَيْسَ فِي قَلْبِ صَاحِبِهِ مَرَضٌ. انتهى باختصارًا، {وَإِنْ أَفْتَاكَ النَّاسُ وَأَفْتَوْكَ}، عَمِلْتَ عَمَلًا تَوَقَّعْتَ أَنْ فِيهِ جَزَاءٌ أَوْ كَفَّارَةٌ، ثُمَّ ذَهَبْتَ تَسْأَلُ، فَبَانَ لَكَ بِقَرَأْنٍ أَنَّ هَذَا الشَّخْصَ الَّذِي اسْتَفْتَيْتَهُ مِنَ الْمُتَسَاهِلِينَ فِي الْفِتْوَى [وقد] قَالَ {لَا شَيْءَ عَلَيْكَ}، مَا زَالَتْ النَّفْسُ يَتَرَدَّدُ فِيهَا هَذَا الْأَمْرُ؛

لَكُنْ لَوْ سَأَلْتَ شَخْصًا مِنْ أَهْلِ التَّحَرِّيِّ، وَأَنْتَ مِنَ الْعَوَامِّ
 فَرَضُكَ التَّقْلِيدُ وَتَبَرُّأَ ذِمَّتِكَ بِتَقْلِيدِ أَهْلِ الْعِلْمِ، إِذَا
 اسْتَفْتَيْتَ مَنْ تَبَرُّأَ الذِّمَّةُ بِتَقْلِيدِهِ بِكَفِيٍّ؛ لَكُنْ كَوْنُكَ
 تَذَهَبُ إِلَى هَذَا الْمُتَسَاهِلِ ثُمَّ يُفْتِيكَ أَنَّهُ لَا شَيْءَ عَلَيْكَ،
لَا بُدَّ أَنْ يَبْقَى فِي نَفْسِكَ مَا يَبْقَى، فَضْلًا عَنْ كَوْنِكَ
 تَسْأَلُ أَهْلَ التَّحَرِّيِّ وَالتَّيَبُّتِ فَيُلْزِمُونَكَ بِالْكَفَّارَةِ ثُمَّ
 تَذَهَبُ إِلَى الْمُتَسَاهِلِينَ لِكَيْ يُعْفَوْكَ مِنْهَا، وَاللَّهُ
 الْمُسْتَعَانُ؛ وَبَعْضُ النَّاسِ، لِيَطْمَئِنَّ قُلُوبُهُ، اسْتَفْتَى فَقِيلَ
 لَهُ {مَا عَلَيْكَ شَيْءٌ}، فَمَا إِرْتَاخٌ، ذَهَبَ لِيَطْمَئِنَّ، يَسْأَلُ
 ثَانِيًا وَثَالِثًا، عَشَانِ **[أَيَّ لِكَيْ]** يَطْمَئِنَّ؛ لَكُنْ إِذَا قِيلَ لَهُ
 عَلَيْكَ كَفَّارَةٌ، ثُمَّ ذَهَبَ لِيَسْأَلَ، **لَعَلَّهُ يَجِدُ مِنْ أَهْلِ**
التَّسَامُحِ وَالتَّسَاهُلِ مَنْ يُعْفِيهِ مِنْ هَذِهِ الْكَفَّارَةِ، هَذَا هُوَ
 الْإِثْمُ... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الْخَصِيرِ-: تَتَّبِعُ الرَّحْصَ، قَالَ
 أَهْلُ الْعِلْمِ فِيهِ {مَنْ تَتَّبِعُ الرَّحْصَ فَقَدْ تَزْنِدُقَ}، كَيْفَ
 يَتَزْنِدُقُ مُسْلِمٌ يَقْتَدِي بِإِمَامٍ مِنْ أَيْمَةِ الْمُسْلِمِينَ؟، نَقُولُ،
 نَعَمْ، يَخْرُجُ مِنَ الدِّينِ بِالْكُلِّيَّةِ وَهُوَ لَا يَشْعُرُ، كَوْنُكَ تَبَحُّثُ
 عَنِ الَّذِي يُعْفِيكَ فِي جَمِيعِ الْمَسَائِلِ مَعْنَاهُ أَنَّكَ تَخْرُجُ مِنَ
 الدِّينِ بِالْكُلِّيَّةِ، تَبَحُّثُ عَمَّا يُعْفِيكَ فِي جَمِيعِ مَسَائِلِ
 الدِّينِ، إِذَنْ، مَا تَدَيَّنْتَ بِدِينٍ، وَلَمْ تَتَّبِعْ مَا جَاءَ عَنِ اللَّهِ
 وَعَنْ رَسُولِهِ، وَلَمْ يَكُنْ هَوَاكَ تَبَعًا لِمَا جَاءَ بِهِ النَّبِيُّ عَلَيْهِ
 الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، **إِنَّمَا الَّذِي يَسُوقُكَ وَيُشَرِّعُ لَكَ هَوَاكَ**،
 هَذَا وَجْهُ قَوْلِهِمْ {مَنْ تَتَّبِعُ الرَّحْصَ فَقَدْ تَزْنِدُقَ} [قَالَ
 الشَّيْخُ إِبْرَاهِيمُ بْنُ عَمْرِو السَّكْرَانِ (الْمُتَخَرِّجُ مِنَ كَلِيَّةِ
 الشَّرِيعَةِ بِجَامِعَةِ الْإِمَامِ مُحَمَّدِ بْنِ سَعُودِ الْإِسْلَامِيَّةِ،
 وَالْحَاصِلِ عَلَى الْمَاجِسْتِيرِ مِنَ الْمَعْهَدِ الْعَالِيِّ لِلْقَضَاءِ
 فِي السِّيَاسَةِ الشَّرْعِيَّةِ): فِي مَقَالَةٍ لَهُ بِعُنْوَانِ (تَلْخِيصُ
 قَوَائِدِ وَأَفْكَارِ كِتَابِ "سُلْطَةُ الثَّقَافَةِ الْغَالِبَةِ") **عَلَى هَذَا**
الرَّابِطِ: مَضْمُونُ (تَتَّبِعُ الرَّحْصَ) بِكُلِّ وُضُوحٍ وَإِجَازٍ هُوَ
 أَنَّهُ إِذَا اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي مَسْأَلَةٍ فَيجوزُ **الْأَخْذُ بِالْأَهْوَنِ**
عَلَى النَّفْسِ وَلَا يَجِبُ **الْأَخْذُ بِالْأَرْجَحِ دَلِيلًا**، فَصَارَ

المُرَجَّحُ فِي الْمَسَائِلِ الْخِلَافِيَّةِ لَيْسَ الدَّلِيلَ وَإِنَّمَا الْأَهْوَنُ
وَالْأَشْهَى وَالْأَخَفُّ عَلَى الذَّاتِ!، بِمَعْنَى أَنَّ الْمُكَلَّفَ صَارَ
مُخَيَّرًا فِي الْمَسَائِلِ الْخِلَافِيَّةِ بِأَخْذِ مَا تَهَوَّاهُ نَفْسُهُ وَلَمْ
يَعُدَّ مُكَلَّفًا بِالْبَحْثِ عَنِ الْأَرْجَحِ!، وَلَا شَكَّ أَنَّ هَذَا بَاطِلٌ...
ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ إِبْرَاهِيمَ-: قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ { لَا يَجُوزُ
لِلْعَامِيِّ تَتَبُّعُ الرَّخْصِ إِجْمَاعًا }. انتهى، وأنتم تسمعون
مِمَّا يُطْرَحُ الْآنَ وَبِقُوَّةٍ عَلَى السَّاحَةِ مِنَ النَّسَاهِلِ فِي
الْفَتَوَى وَالتَّيْسِيرِ، (فَقَدْ التَّيْسِيرُ عَلَى النَّاسِ) مِنْ هَذَا
الْبَابِ... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الْخَصِيرَ-: مَنْ قَرَضَهُ التَّقْلِيدُ
عَلَيْهِ أَنْ يَسْأَلَ أَهْلَ الْعِلْمِ الْمَوْثُوقِينَ، أَهْلَ الْعِلْمِ
وَالْتَحَرِّيَ وَالتَّثَبُّتِ وَالْوَرَعَ، لَا يَبْحَثُ عَنِ الرَّخْصِ وَعَنِ
الْمُتَسَاهِلِينَ. انتهى باختصار. وَقَالَ الشَّيْخُ صَالِحُ آلِ
الشَّيْخِ (وزير الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة
والإرشاد) فِي (شرح الأربعين النووية): قَالَ عَلَيْهِ
الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ { وَالْإِثْمُ مَا حَاكَ فِي النَّفْسِ وَتَرَدَّدَ فِي
الصَّدْرِ، وَإِنْ أَفْتَاكَ النَّاسُ وَأَفْتَوْكَ }، يَعْني، قَدْ تَذَهَّبَ
إِلَى مُفْتٍ تَسْتَفْتِيهِ فِي شَأْنٍ، وَيُفْتِيكَ بِأَنَّ هَذَا لَا بَأْسَ
بِهِ، وَلَكِنْ يَبْقَى فِي صَدْرِكَ التَّرَدُّدُ، وَالْمُفْتِي إِنْمَا يَتَكَلَّمُ
بِحَسَبِ الظَّاهِرِ، يُفْتِي بِحَسَبِ مَا يَظْهَرُ لَهُ مِنَ السُّؤَالِ،
وَقَدْ يَكُونُ عِنْدَ السَّائِلِ أَشْيَاءٌ فِي نَفْسِهِ لَمْ يُبْدِهَا، أَوْ لَمْ
يَسْتَطِعْ أَنْ يُبْدِهَا يَوْضُوحًا، فَيَبْقَى هُوَ الْحَكْمُ عَلَى
نَفْسِهِ، وَالتَّكْلِيفُ مُعَلَّقٌ بِهِ، وَإِنَّا طَلَعُ الثَّوَابِ وَالْعِقَابِ
مُعَلَّقَةٌ بِعَمَلِهِ هُوَ، فَإِذَا بَقِيَ فِي نَفْسِهِ تَرَدُّدٌ وَلَمْ تَطْمَئِنَّ
نَفْسُهُ إِلَى إِبَاحَةٍ مَنِ أَبَاحَ لَهُ الْفِعْلَ، فَعَلَيْهِ أَنْ يَأْخُذَ بِمَا
جَاءَ فِي نَفْسِهِ، مِنْ جِهَةٍ أَنَّهُ يَمْتَنِعُ عَنِ الْمُشْتَبَهَاتِ أَوْ
عَمَّا تَرَدَّدَ فِي الصَّدْرِ... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ صَالِحَ-: مَا
يَتَرَدَّدُ فِي الصَّدْرِ وَيَحِيلُ فِيهِ وَلَا يَطْمَئِنُّ إِلَيْهِ الْقَلْبُ، فِيهِ
تَفْصِيلٌ؛ (أ) الْحَالَةُ الْأُولَى، أَنْ يَكُونَ التَّرَدُّدُ الَّذِي فِي
النَّفْسِ، فِي شَيْءٍ جَاءَ النَّصُّ بِحُسْنِهِ أَوْ بِإِبَاحَتِهِ أَوْ بِالْأَمْرِ
بِهِ، هَذَا مِنَ الشَّيْطَانِ، لَا اعْتِبَارَ لِهَذَا النَّوعِ، شَيْءٌ دَلَّ

القرآن الكريم أو السنة، على مشروعيته، ثم هو يبقى في نفسه تردد، **فهذا لم يستسلم**، أو لم يعلم حكم الله جل وعلا، فلا قيمة لهذا النوع؛ (ب) الحالة الثانية، أن يقع **التردد** من جهة اختلاف المفتين، اختلاف المجتهدين في مسألة، فمنهم من أفتاه بكذا، ومنهم من أفتاه بكذا، **فإنه يأخذ بفنوى الأعلم الأفقه بحاله**؛ (ت) الحالة الثالثة، وهي التي ينزل عليها هذا الحديث **[أي حديث {والأنتم ما خاك في النفس وتردد في الصدر، وإن أفتاك الناس وأفتوك}]**، وهي أنه يستفتي المفتي، فيفتي بشيء لا تطمئن نفسه لصوابه فيما يتعلق بحالته، فيبقى **مترددا**، يخشى أنه **[أي المفتي]** لم يفهم، يقول {هذا أفتاني، لكن المسألة فيها أشياء آخر لم يستينها}، يقول {المفتي لم يستفصل مني}، يقول {المفتي ما استوعب المسألة من جهاتها}، **فإفتاء المفتي للمكلف لا يرفع التكليف عنه في مثل هذه الحالة**، وإنما ينجو بالفنوى إذا أوضح مراده بدون التباس فوفى، فإنه يكون قد أدى الذي عليه بسؤال أهل العلم أمثالا لقول الله جل وعلا {فاسألوا أهل الذكر إن كنتم لا تعلمون}، وأما إذا لم يفضّل **[أي المستفتي]**، أو لم يستفصل المفتي أو لم يحسن **[أي المفتي]** فهم المسألة فاستعجل وأفتى، وبقي في قلب المستفتي شيء من الريب من جهة أن المفتي لم يفهم كلامه، أو لم يفهم حاله، أو أن هناك من حاله ما لم يستطع بيانه، فإن هذا يدخل في هذا الحديث بوضوح {فالأنتم ما خاك في النفس وتردد في الصدر، وإن أفتاك الناس وأفتوك}، انتهى باختصار.

(14) وقالت نهى عدنان القاطرجي (الأستاذة في كلية الإمام الأوزاعي للدراسات الإسلامية في بيروت) في مقالة لها بعنوان (أساليب التبشير في المدارس وأثرها

على الطفل المسلم) **على هذا الرابط**: يقول تعالى {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا قُوا أَنْفُسَكُمْ وَأَهْلِيكُمْ نَارًا وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ}، قَالَ ابْنُ جَرِيرٍ {إِنْ وَقَاةِ الْإِنْسَانِ تَكُونُ بِتَعْلِيمِهِمْ (الَّذِينَ وَالْخَيْرَ وَمَا لَا يُسْتَعْنَى عَنْهُ مِنَ الْأَدَبِ)}، وَيَشَدُّ الرَّسُولُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى هَذِهِ الْمَسْئُولِيَّةِ بِقَوْلِهِ {كُلُّ مَوْلُودٍ يُوَلَّدُ عَلَى الْفِطْرَةِ فَأَبَوَاهُ يَهُودَانِهِ أَوْ نَصْرَانِيَّةٍ أَوْ يَمَجَّسَانِهِ}، وَهَذِهِ الْمَسْئُولِيَّةُ مُمَكِّنٌ أَنْ تَكُونَ بِضُورَةٍ مُبَاشِرَةٍ إِذَا عَلَّمَاهُ الْيَهُودِيَّةَ أَوْ النَّصْرَانِيَّةَ أَوْ الْمَجُوسِيَّةَ حَتَّى يَدِينَ بِهَا، وَتَكُونَ مَسْئُولِيَّتُهُمَا غَيْرَ مُبَاشِرَةٍ إِذَا تَرَكََا تَعْلِيمَهُ عَقِيدَةَ الْإِسْلَامِ وَمَعَانِيهِ **وَتَرَكَاهُ قَرِيصَةً لِلْمُجْتَمَعِ الْفَاسِدِ الصَّالِحِ** الَّذِي تَشِيعُ فِيهِ عَقَائِدُ الْكُفْرِ وَالضَّلَالِ مِنْ يَهُودِيَّةٍ أَوْ نَصْرَانِيَّةٍ أَوْ مَجُوسِيَّةٍ وَغَيْرِهَا فَيُؤْمِنُ بِهَا أَوْ يَدِينُ بِهَا [قُلْتُ: وَكَذَلِكَ إِذَا تَرَكَاهُ قَرِيصَةً لِلْمُجْتَمَعِ الَّذِي يَشِيعُ فِيهِ شِرْكُ الْعِلْمَةِ وَالتَّشْرِيعِ وَالتَّحَاكُمِ، أَوْ شِرْكُ الْقُبُورِ، أَوْ كُفْرُ تَرْكِ الصَّلَاةِ، أَوْ فِكْرُ الْمُزْجِئَةِ وَالْأَشَاعِرَةِ وَالْمَدْرَسَةِ الْعَقْلِيَّةِ الْاِغْتِرَالِيَّةِ، أَوْ الْاِسْتِخْفَافُ بِالشَّرِيعَةِ وَالْاِسْتَهْزَاءُ بِالْمُؤَخِّدِينَ (أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ، الْفِرْقَةِ النَّاجِيَةِ، الطَّائِفَةِ الْمَنْصُورَةِ، الْغُرَبَاءِ، التَّرَاعِ مِنَ الْقِبَائِلِ، الْفَرَّارِينَ بِدِينِهِمْ، الْقَابِضِينَ عَلَى الْجَمْرِ) وَمُعَادَاتُهُمْ]... ثم قَالَتْ -أَيُّ الْقَاطِرِجِي-: وَهَذِهِ الْمَسْئُولِيَّةُ الَّتِي تَغَافَلُ عَنْهَا بَعْضُ الْآبَاءِ، إِمَّا بِسَبَبِ جَهْلِهِمْ بِهَا، أَوْ مُوَكَبَّةً لِلْعَصْرِ وَتَقْلِيدًا لِلْآخَرِينَ، أَدْرَكَ حَقِيقَتَهَا عُلَمَاءُ النَّصَارَى فَعَمَدُوا إِلَى إِنْشَاءِ الْمَدَارِسِ الْإِسْلَامِيَّةِ [مَدَارِسُ الْإِسْلَامِيَّاتِ هِيَ مُؤَسَّسَاتُ تَعْلِيمِيَّةٌ (مَدَارِسُ وَجَامِعَاتُ) يُدِيرُهَا النَّصَارَى فِي الْعَالَمِ الْإِسْلَامِيِّ بِضُورَةٍ مُبَاشِرَةٍ، وَمِنْ أَمْثَلِهَا فِي مَضَرِّ الْجَامِعَةِ الْأَمْرِيكِيَّةِ وَمَدَارِسُ (الْفَرِيرِ، وَسَانْتِ فَاتِيْمَا، وَالْفَرَنْسِيْسْكَانِ، وَالرَّاعِي الصَّالِحِ)] بُعِيَّةَ عَرَسِ التَّعَالِيمِ النَّصْرَانِيَّةِ فِي عُقُولِ **أَطْفَالِ الْمُسْلِمِينَ مِنْذُ الصَّغَرِ**، وَقَدْ أَفْصَحَ مُبَشِّرُوهُمْ

فِي عِدَّةٍ مُنَاسَبَاتٍ عَنْ أَهْدَافِهِمْ هَذِهِ، وَمِنْ هَؤُلَاءِ (جُون
 مَوْتُ) الْمُبَشِّرُ النَّصْرَانِيُّ الَّذِي قَالَ {إِنَّ الْأَثَرَ الْمُفْسِدَ
 فِي الْإِسْلَامِ يَبْدَأُ بِأَكْرَبَا جَدًّا، مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ يَحِبُّ أَنْ يُحْمَلَ
 الْأَطْفَالُ الصَّغَارُ إِلَى الْمَسِيحِ قَبْلَ بُلُوغِهِمُ الرُّشْدَ، قَبْلَ
 أَنْ تَأْخُذَ طَبَائِعُهُمْ أَشْكَالَهَا الْإِسْلَامِيَّةَ}، وَلَمْ يَكْتَفِ هَؤُلَاءِ
 بِالْمَدَارِسِ الْإِرْسَالِيَّةِ بَلْ عَمَدُوا إِلَى فَتْحِ الْمَدَارِسِ
 الْعِلْمَانِيَّةِ، بَغْيَةً إِحْكَامِ السَّيْطَرَةِ عَلَى تَرْبِيَةِ أَبْنَاءِ
 الْمُسْلِمِينَ، وَتَدْمِيرِ عَقِيدَتِهِمْ، ذَلِكَ لِأَنَّهُمْ إِذَا فَشَلُوا فِي
 جَذْبِ أَبْنَاءِ الْمُسْلِمِينَ إِلَى مَدَارِسِهِمْ وَتَلْقِينِهِمُ الْمَيَادِي
 النَّصْرَانِيَّةَ، فَإِنَّهُمْ يَكُونُونَ عَلَى الْأَقْلَ قَدْ حَطُّوا
 مَبَادِئَهُمْ مِنَ الدَّخْلِ، وَهَذَا مَا جَاءَ فِي كَلَامِ الْمُبَشِّرِ
 (زَويمِر) الَّذِي قَالَ {مَا دَامَ الْمُسْلِمُونَ يَنْفِرُونَ مِنْ
 الْمَدَارِسِ الْمَسِيحِيَّةِ، فَلَا بُدَّ أَنْ تُنْشِئَ لَهُمُ الْمَدَارِسُ
 الْعِلْمَانِيَّةَ، وَتُسَهِّلَ التَّحَاقُّهُمْ بِهَا، هَذِهِ الْمَدَارِسُ الَّتِي
 تُسَاعِدُنَا عَلَى الْقَضَاءِ عَلَى الرُّوحِ الْإِسْلَامِيَّةِ عِنْدَ
 الطُّلَابِ}... ثُمَّ قَالَتْ -أَيُّ الْقَاطِرَجِي-: وَيَتَخَجَّجُ كَثِيرٌ مِنَ
 الْأَبَاءِ الَّذِينَ يُرْسِلُونَ أَبْنَاءَهُمْ إِلَى الْإِرْسَالِيَّاتِ بِأَنَّ
 التَّعْلِيمَ الدِّينِيَّ فِي هَذِهِ الْمَدَارِسِ لَيْسَ إلِزامِيًّا، وَأَنَّ
 الْمُسْتَوِلِينَ يَجْعَلُونَ لِلطَّالِبِ الْحُرِّيَّةَ الْكَامِلَةَ فِي دُخُولِ
 الْكَنِيسَةِ أَوْ عَدَمِ الدُّخُولِ، وَهَذَا الْأَمْرُ قَدْ يَكُونُ صَحِيحًا،
 إِلَّا أَنَّ مَا سَهَا عَنْ بَالِ هَؤُلَاءِ الْأَهْلِ أَنَّ مَا يُخَطِّطُ لَهُ
 هَؤُلَاءِ فِي تَدْمِيرِ عَقِيدَةِ الْمُسْلِمِ يُمَكِّنُ أَنْ يَحْصُلُوا عَلَيْهِ
 بَوَسَائِلَ مُتَعَدِّدَةٍ، وَمِنْ هَذِهِ الْوَسَائِلِ: أَوَّلًا، صَلَةُ الْأَطْفَالِ
 بِمُعَلِّمِهِمْ، إِذْ إِنَّ الْمَعْرُوفَ أَنَّ الطِّفْلَ يَتَأَثَّرُ بِالْكَبَارِ مِنْ
 مُعَلِّمِينَ وَأَهْلٍ، وَهَذَا الْأَثَرُ قَدْ يَبْقَى لِفَتْرَةٍ طَوِيلَةٍ، قَدْ
 تَمَّتْ طَوَالَ عُمُرِهِ، وَالطِّفْلُ يُؤْمِنُ بِكُلِّ مَا يَقُولُهُ مُعَلِّمُهُ،
 لِذَلِكَ مِنَ الطَّبِيعِيِّ أَنَّ قِيَمَ الْمُعَلِّمِ وَاتِّجَاهَاتِهِ تَتَنَاقَلُ
 لِلتَّلْمِيزِ [قُلْتُ: وَكَذَلِكَ إِذَا كَانَ الْمُعَلِّمُ يَحْمِلُ فِكْرَ أَهْلِ
 الْبِدْعِ الْمُنتَسِبِينَ لِلْإِسْلَامِ -كَفِكْرِ الْمُزْجِيَّةِ وَالْأَشَاعِرَةِ
 وَالْمَدْرَسَةِ الْعَقْلِيَّةِ الْاِعْتِرَافِيَّةِ- فَسَيَتَنَاقَلُ فِكْرُهُ لِلتَّلْمِيزِ]

بطريق مباشر خلال المناقشات والتفسيرات أو التعليلات والأوامر، و[يكون] أقل أهمية أحياناً (ما يقوله) المدرس بالقياس إلى (ما يفعله)، فالمدرس يؤدي وظيفة القدوة أو المثال النموذجي للصغار، إنهم يتمثلونه ويحاكونه ويحاولون الانطباع به؛ ثانياً، تعلم الأطفال من بعضهم البعض، إذ يشكل الرفاق وسيلة من الوسائل التعليمية المهمة [قلت: وكذلك إذا كان هؤلاء الرفاق يتربون في بيئة تحمل فكر أهل البدع المنتسبين للإسلام، فكفر المرحجة (الذي يئته "أدعياء السلفية" في مساجدهم ومدارسهم وقنواتهم ومواقعهم) وفكر الأشاعرة (الذي يئته "الأزهريون" في مساجدهم ومدارسهم وقنواتهم ومواقعهم) وفكر المدرسة العقلية الاغترالية (الذي يئته "الإخوان المسلمون" في مساجدهم ومدارسهم وقنواتهم ومواقعهم)، فسيحمل هؤلاء الرفاق هذا الفكر وسينتقل فكرهم للتلميذ، مما يساهم في تكثير سواد أهل الضلال وتقوية قلوبهم في مواجهة أهل السنة والجماعة (الفرقة الناجية، الطائفة المنصورة، الغرباء، النزاع من القبائل، الفرارين بدينهم، القابضين على الجمر)؛ ثالثاً، استغلال الوسائل كافة من أجل بث التعاليم الدينية، ومن هذه الوسائل (الطابور الصباحي)، حيث يجتمع الأطفال في باحة الملعب قبل الصعود إلى الصف، ويستمعون إلى توجيهات الراهبة أو الكاهن، حيث يقوم هؤلاء باستغلال بعض المناسبات الدينية من أجل التعريف بالدين المسيحي وبث أفكارهم؛ رابعاً، استغلال النشاطات المدرسية من أجل القيام بث الأفكار المسيحية في أذهان الطلاب، ومن هذه النشاطات الرحلات المدرسية إلى الأماكن الدينية، كمزار (سيده حريصا) في لبنان مثلاً، حيث ثبت هناك بعض التعاليم المخالفة للدين الإسلامي، كالحديث عن

السيرة المُحرَّفة للسيدة مَريمَ العذراءِ عليها السلامُ،
وقد تجعلُ الطفلَ يعتقِدُ أنها قادرةٌ على جلبِ المنفعةِ
أو دفعِ الضررِ، ومن هذه النشاطاتِ أيضًا الأفلامُ
 السَّينمائيَّةُ التي تتحدَّثُ عن سيرة المسيح عليه السلامُ
 ومُعجزاته؛ خامسًا، جهلُ الآباءِ بالعقيدة الإسلاميةِ
 الصحيحةِ وبالتالي انصرافُهم عن تعليمِها لأبنائهم،
 يجعلُ الطفلَ يُصدِّقُ كُلَّ ما يُخبرُه به الطرفُ الآخرُ،
 لسهولةِ حُصوله عنده على أجوبةِ الأسئلةِ التي لا يجدُها
 عند أهله... ثم قالتُ -أي القاطرجي-: إلى هؤلاء **[أي**
الذين يُرسلون أبناءهم إلى المدارسِ النَّصرانيَّةِ] نقولُ،
 قد حذرَ اللهُ تعالى من هذا الفعلِ بقوله {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ
 آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا عَدُوِّي وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَاءَ تُلْفُونَ إِلَيْهِمْ
 بِالْمَوَدَّةِ وَقَدْ كَفَرُوا بِمَا جَاءَكُمْ مِنَ الْحَقِّ يُخْرِجُونَ
 الرَّسُولَ وَإِيَّاكُمْ أَنْ تُؤْمِنُوا بِاللَّهِ رَبِّكُمْ}، وقال تعالى {لَا
 تَجِدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ يُوَادُّونَ مَنْ حَادَّ
 اللَّهَ وَرَسُولَهُ}. انتهى باختصار.

(15) وقال الشيخُ أبو محمد المقدسي في مقالة له
على هذا الرابط: فَمَعْلُومٌ أَنَّ الدُّوْلَ وَطَوَاغِيَّتَهَا لَا
 يُنْشِئُونَ المَدَارِسَ كَعَمَلِ صَالِحٍ أَوْ كَصَدَقَةٍ جَارِيَةٍ أَوْ
 لِهَدَفِ التَّعْلِيمِ الْمُجَرَّدِ وَالْبَرِيِّ، بَلْ جَمِيعُ الْأَنْظِمَةِ فِي
 الْعَالَمِ تَتَوَلَّى أَمْرَ التَّعْلِيمِ لِتُحَقِّقَ مِنْ خِلَالِهِ مَا تُرِيدُهُ مِنْ
أهدافٍ. انتهى. وقال الشيخُ أبو محمد المقدسي أيضًا
 في (إعدادُ القادةِ الفوارسِ بهجرِ فسادِ المدارسِ): مِنْ
 الْأُمُورِ الْمَشْهُورَةِ عِنْدَ كِبَارِ التَّرْبَوِيِّينَ، أَنَّ الْمَنَاهِجَ - لَيْسَ
 فِي هَذِهِ الدُّوِلَةِ [بَعْنِي دَوْلَةُ الْكُوَيْتِ] فَقَطْ، بَلْ وَعَلَى
 مُسْتَوَى الْعَالَمِ كُلِّهِ - دَائِمًا تُسْتَغَلُّ اسْتِغْلَالًا كَبِيرًا فِي
تَحْقِيقِ مَآرِبِ الْحُكُومَاتِ وَأَهْدَافِهَا وَرَغَبَاتِهَا؛ يقولُ
 الدكتورُ أبو الفتوح رضوان (وهو مِنْ الْقُدَامَى الْعَامِلِينَ
 فِي مَجَالِ التَّرْبِيَةِ وَالتَّعْلِيمِ)، فِي مَقَالٍ لَهُ بِعَنْوَانِ

(الكتاب المدرسي بين القومية والعالمية) {تنبهت كل الأمم تقريباً من زمن طويل إلى أهمية الكتاب المدرسي، واعتبرته من أقوى الوسائل في تشكيل عقلية التلاميذ، ولجأت إلى استخدامه في تحقيق مفاهيمها القومية في عقول المواطنين، وبناء العواطف الوطنية في قلوبهم، وليت الأمر اقتصر على ذلك، بل إن من الأمم من عملت على بدء المعركة بينها وبين أعدائها من الدول، في ميدان الكتاب المدرسي أولاً، فعملت على استخدامه لإشاعة الكره والبغض في نفوس مواطنيها ضد من تُعاديهم من الأمم}، ومضى [أي أبو الفتوح رضوان] يُعَدُّ الأمثلة على ذلك من دول عديدة في خروبها، ثم قال {وحتى حينما يتغير نظام حكم ما في بلد، أو عند غياب حاكم وقُدوم آخر، فإن هذه المناهج تتعدل للمدح والثناء على الحكم والحاكم الحالي وللطعن في العهد السابق واتهامه بالرجعية وغير ذلك}؛ ويذكر الشيخ أبو الحسن الندوي [عضو المجلس الاستشاري الأعلى للجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، وقد تُوفي عام 1420هـ] وهو يتكلم حول موضوع التربية والمدرسة [في كتابه (كيف ينظر المسلمون إلى الحجاز وجزيرة العرب)] أن {كل شعب من شعوب العالم، إنما يصوغ نظامه التعليمي وفق نظرية الحياة التي يؤمن بها}... ثم قال -أي الشيخ المقدسي-: ويقول عجيل النشمي [عميد كلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة الكويت] في كتاب له [بعنوان (سمات التربية الإسلامية وطرقها)] {إن المناهج الأرضية التربوية -شرقية كانت أم غربية- تنفق على هدف واحد في مناهجها، وهو إعداد (المواطن الصالح)، وذلك على اختلاف هذه المناهج في صيغة هذا المواطن وصيغته؛ فقد يكون هو الإنسان الذي يُقدّس العمل والإنتاج؛ وقد يكون [هو] الإنسان الذي يكفر

بِرَبِّهِ وَيُؤْمِنُ وَيُقَدِّسُ جُزْبَهُ، فَإِذَا صَارَ إِلَى عَكْسِ ذَلِكَ
 أَصْبَحَ مُجْرِمًا **لَا يَسْتَحِقُّ صِفَةَ الْمُواطِنِيَّةِ الصَّالِحَةِ**؛ وَقَدْ
 يَكُونُ هُوَ الْإِنْسَانُ الَّذِي يَتَعَصَّبُ لِجَنَسِهِ وَأَصْلِهِ، فَيَرَى
 غَيْرَهُ وَاطِنًا دَنِيًّا **[لَا يَسْتَحِقُّ سِوَى أَنْ يَكُونَ خَادِمًا
 وَمُسَخَّرًا لَهُ]**؛ وَهَكَذَا **تَتَنَوَّعُ الْمُواطِنِيَّةُ الصَّالِحَةُ حَسَبَ
 رَغْبَةٍ وَأَهْوَاءِ تِلْكَ الْعُقُولِ الْمُرِّيَّةِ**، وَعَلَى ذَلِكَ فَالَّذِي
 يَقُومُ بِالْفَتْكِ بِالْآخَرِينَ وَاتِّبَاعُ كُلِّ سُبُلِ الْإِجْرَامِ وَالظُّلْمِ
 وَالطُّغْيَانِ عَلَى غَيْرِهِ مِنَ الْأَفْرَادِ وَالْجَمَاعَاتِ أَوْ حَتَّى
 الشُّعُوبِ يُعْتَبَرُ مُوَاطِنًا صَالِحًا فِي تَنْظَرِ دَوْلَتِهِ مَا دَامَ
 يُحَقِّقُ نَفْعًا وَصَلَاحًا لِتِلْكَ الدَّوْلَةِ **[قُلْتُ: أَنْظُرْ مَثَلًا إِلَى
 صِفَاتِ مَنْ تُسَمِّيهِمُ الْحُكُومَاتُ الْعَرَبِيَّةُ فِي وَسَائِلِ
 إِعْلَامِهَا بِ (الْمُوَاطِنِينَ الشَّرَفَاءِ)]**، فَهَذِهِ الصِّفَاتُ هِيَ
 نَفْسُهَا الصِّفَاتُ الَّتِي تَعْمَلُ هَذِهِ الْحُكُومَاتُ عَلَى صِبْغَةِ
 طُلَابِ الْمَدَارِسِ بِهَا]، وَقِسْ عَلَى هَذَا **أَمَمَ الْأَرْضِ الْيَوْمَ**،
 فَكُلُّهَا تَشْتَرِكُ فِي هَذَا}؛ فَالْمَنَاهُجُ الْمَدْرَسِيَّةُ إِذَنْ مِرَآةٌ
 تَعَكِّسُ وَتُنْقِلُ **فَسَادَ النَّظَامِ الْحَاكِمِ وَانْحِرَافَاتِهِ
 وَبَاطِلُهُ...** ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الْمُقَدَّسِيِّ-: يَقُولُ الْمُرَبِّي
 الشَّيْخُ مُحَمَّدُ أَمِينُ الْمَصْرِيِّ **[رئيس الدراسات العليا في
 الجامعة الإسلامية في المدينة المنورة]** رَحِمَهُ اللَّهُ
 تَعَالَى {عَرَضُ التَّرْبِيَةِ الْحَدِيثَةِ **إِنْشَاءُ أَتْبَاعِ أَقْوِيَاءَ
 يَتَعَصَّبُونَ لِحُكُومَاتِهِمْ**، إِنْ التَّرْبِيَةُ الْحَدِيثَةُ تَمُدُّ الْفَرْدَ بِكُلِّ
 مَا تَسْتَطِيعُ أَنْ تَمُدَّهُ، وَتُنَمِّي كُلَّ مَا لَدَيْهِ مِنْ اسْتِعْدَادَاتٍ،
 وَلَكِنْ ذَلِكَ لَيْسَ فِي سَبِيلِهِ **[أَيُّ سَبِيلِ الْفَرْدِ]** وَخُذَهُ بَلَلٌ
 فِي سَبِيلِ الْمُجْتَمَعِ الَّذِي يَعِيشُ فِيهِ، وَهَكَذَا يَتَرَبَّى الْفَرْدُ
 فِي الْمُجْتَمَعِ الشَّيْئِيِّ وَتُنَمِّي كُلَّ اسْتِعْدَادَاتِهِ لِخِدْمَةِ
 الْمُجْتَمَعِ الشَّيْئِيِّ، وَيَتَرَبَّى الْفَرْدُ فِي الْمُجْتَمَعِ
 الدِّيمُقْرَاطِيِّ وَتُنَمِّي كُلَّ اسْتِعْدَادَاتِهِ لِخِدْمَةِ الْمُجْتَمَعِ
 الدِّيمُقْرَاطِيِّ} **[قَالَ الشَّيْخُ أَنُورُ بْنُ قَاسِمِ الْخَضْرِيِّ
 (رئيس مركز الجزيرة العربية للدراسات والبحوث) فِي
 مَقَالَةٍ لَهُ عَلَى هَذَا الرِّابِطِ: إِنَّ السِّيَاسَةَ مُحَرِّكُ الْحَيَاةِ**

العامَّة لأيِّ مُجْتَمَع، فهي مَصْدَرُ الْقَوَائِنِ، **والمناهج التربويَّة**، والرَّسالة الإعلاميَّة، التي يَتَحَاكَمُ النَّاسُ إليها، وَيَتَرَبَّوْنَ عليها، وَيَتَلَفُّوْنَها، وهي [أي السِّيَاسَةُ] صائغةُ **الوَعْيِ والثقافة**. انتهى باختصار. وقال الشيخ معتر الخطيب (أستاذ فلسفة الأخلاق في كلية الدراسات الإسلاميَّة بجامعة حمد بن خليفة) في مقالة بعنوان (المناهج الدِّرَاسِيَّةُ بين السِّيَاسَةِ والأَيْدِيُولُوجِيَا، والمَعْرِفَةِ) على موقع قناة الجزيرة الفضائيَّة (الْقَطْرِيَّة) **في هذا الرابط**: يَتَرَدَّدُ بين الحين والآخر الحَدِيثُ عن تَعْدِيلٍ أو تَغْيِيرٍ أو تَصْحيحِ **المناهج الدِّرَاسِيَّةِ**، وخاصةً في ظِلِّ **التَّحَوُّلاتِ أو التَّغْيِلاتِ السِّيَاسِيَّةِ**، وهذا المَلَفُ [أي المَوْضُوعُ] يثير السُّؤالَ عن العَلَاقَةِ بين **المناهج الدِّرَاسِيَّةِ** ومُتَطَلِّباتِ التَّعْلِيمِ والمَعْرِفَةِ مِنْ جِهَةٍ وَتَفَاعُلَاتِ كُلِّ مِنَ السِّيَاسَةِ والأَيْدِيُولُوجِيَا [أي مَجْمُوعَةِ الآراءِ والأفكارِ والعقائدِ التي يُؤْمِنُ بها شَعْبٌ أو أُمَّةٌ أو حِزْبٌ أو جَمَاعَةٌ] مِنْ جِهَةٍ أُخْرَى، وعن **أثرِ نظامِ الحكم والتَّغْيِراتِ السِّيَاسِيَّةِ في المناهج الدِّرَاسِيَّةِ**؛ وَبَعِيدًا عن الصِّيَاغَاتِ الْمُتَخَصِّصَةِ لِلْمُقَرَّرَاتِ الدِّرَاسِيَّةِ التي تَتِمُّ لأَغْرَاضٍ مَعْرِفِيَّةٍ أو تَعْلِيمِيَّةٍ وَتَرْبِيَّةِيَّةٍ، **يَتَّخِذُ التَّدْخُلُ في المُقَرَّرَاتِ الدِّرَاسِيَّةِ إِمَّا صِيغَةَ التَّدْخُلِ السِّيَاسِيِّ أو التَّدْخُلِ الأَيْدِيُولُوجِيِّ (قَوْمِيٍّ، أو إِسْلَامِيٍّ، أو عِلْمَانِيٍّ)...** ثم قال -أي الشيخ الخطيب-: **فَبَعْدَ الثَّوَرَاتِ [يَعْنِي مَا سُمِّيَ بِـ (ثَوَرَاتِ الرَّبِيعِ الْعَرَبِيِّ)] أُنْشِئَتْ فِي بَعْضِ الدُّوَلِ مُقَرَّرَاتٌ [دِرَاسِيَّةٌ] مُسْتَقِلَّةٌ عَنِ النِّظَامِ الرَّسْمِيِّ [الَّذِي سَبَقَ الثَّوْرَةُ]، بِحَيْثُ تُعَبِّرُ [أَيُّ تِلْكَ الْمُقَرَّرَاتُ] عَنِ حَالَةِ الانْفِصَالِ وَالْقَطِيعَةِ مَعَ النِّظَامِ السَّابِقِ، فِيهِ الْمَنَاطِقُ السُّورِيَّةُ الْمُخَرَّرَةُ [أَيُّ مِنْ قَبْضَةِ نِظَامِ (بِشَارِ الْأَسَدِ) الْبَغْثِيِّ] مَثَلًا تَمَّتِ الْقَطِيعَةُ مَعَ كُلِّ مَا يَمُتُّ إِلَى نِظَامِ (الْبَغْثِ) بِصِلَةٍ [فِي] الْمُقَرَّرَاتِ التَّعْلِيمِيَّةِ، وَذَلِكَ رَدًّا عَلَى الصِّيَاغَةِ (الْقَوْمِيَّةِ الْبَعْثِيَّةِ) لِلْمَنَاهِجِ التَّعْلِيمِيَّةِ،**

وكانت هناك دَعَوَاتٌ في السُّودان لِتَغْيِيرِ المناهج، بِحُجَّةٍ **تَنْقِيتِهَا** مِنَ الْآثَارِ (الإِخْوَانيَّةِ) الَّتِي وَقَعَتْ خِلالَ فِتْرَةٍ حُكْمِ الرَّئِيسِ (عُمَرَ البَشِيرِ)... ثم قالَ -أيُّ الشَّيْخِ الخَطِيبِ-: وَيُمْكِنُ أَنْ نَذْكَرَ هُنَا سَعْيَ نِظَامِ الرَّئِيسِ (السِّيَاسِيِّ [حَاكِمِ مِصْرَ]) لِتَعْدِيلِ المناهج -وذلكَ في سِياقِ مُحَارَبَتِهِ لِلإِخْوانِ المُسْلِمِينَ وَقَمْعِ أَيِّ مُعَارَضَةٍ مُمَكِنَةٍ- وَلِصِياغَةِ **مُقَرَّرَاتٍ دِرَاسِيَّةٍ** **عَلَى صُورَتِهِ**، كَمَا أَنَّ (قُؤُوتَ سُورِيَا الدِّيْمُقْرَاطِيَّةِ "قَسْد") وَجَدَتْ فُرْصَةً لِلتَّدْخُلِ فِي الْمُقَرَّرَاتِ الدِّرَاسِيَّةِ لِلْمَنَاطِقِ الْوَاقِعَةِ تَحْتَ سَيِّطَرَتِهَا، لِتَثْبِيتِ **أَيْدِيُولُوجِيَّتِهَا القُومِيَّةِ الكُرْدِيَّةِ**... ثم قالَ -أيُّ الشَّيْخِ الخَطِيبِ-: وَتَتِمُّ التَّدْخُلَاتُ السِّيَاسِيَّةُ فِي الْمُقَرَّرَاتِ [الدِّرَاسِيَّةِ] لِخِدْمَةِ هَدَفَيْنِ رَئِيسِيَّينِ، مَا يُسَمَّى **الإِرْهَابَ وَالتَّطَرُّفَ** مِنْ جِهَةٍ، وَإِسْرَائِيلَ خَاصَّةً وَالْيَهُودَ عَامَّةً مِنْ جِهَةٍ أُخْرَى... ثم قالَ -أيُّ الشَّيْخِ الخَطِيبِ-: إِنَّ الْقَائِمِينَ عَلَى عَمَلِيَّاتِ تَغْيِيرِ المناهجِ أَوْ مَنْ يُصَرِّحُونَ بِشَأْنِهَا، بَعْضُهُمْ يَنْتَمِي إِلَى **لَجْنَةِ الدِّفَاعِ** كَمَا فِي مِصْرَ وَالْإِمَارَاتِ مَثَلًا، وَبَعْضُهُمْ **وُزَرَاءُ دَاخِلِيَّةٍ** كَمَا [فِي] الْعِرَاقِ مَثَلًا، **أَيُّ إِنَّ الْمَسْأَلَةَ أَمْنِيَّةٌ** مِنْ مَنظُورِ هَذِهِ الْأَنْظِمَةِ... ثم قالَ -أيُّ الشَّيْخِ الخَطِيبِ-: وَالْمَسْأَلَتَانِ السَّابِقَتَانِ [يَعْنِي الْهَدَفَيْنِ الرَّئِيسِيَّينِ السَّابِقَ ذَكَرَهُمَا] (مَا يُسَمَّى الإِرْهَابَ، وَإِسْرَائِيلَ) تَتَقَاطَعَانِ مَعَ مَجَالَاتٍ عِدَّةٍ، فِقْهِيَّةٍ (كَمَسَائِلِ الجِهَادِ)، وَعَقْدِيَّةٍ (كَمَسَائِلِ الكُفْرِ وَالإِيمَانِ، وَالْوَلَاءِ وَالْبَرَاءِ)، وَتَارِيخِيَّةٍ (كَوَقَائِعَ مِنَ السَّيْرِ النَّبَوِيَّةِ)، فَهنا لَا يَتِمُّ التَّدْخُلُ لِصِياغَةِ مُوَاطِنٍ صَاحِبِ حُقُوقٍ، وَلَا لِتَعْزِيزِ الحُرِّيَّاتِ أَوِ التَّفْكِيرِ النَّقْدِيِّ، أَوْ مَا شَابَهُ، لِأَنَّ هَذِهِ مَسَائِلَ تَصُبُّ فِي مَصْلَحَةِ الْمُتَعَلِّمِينَ أَوَّلًا، وَتَضُرُّ بِمَصَالِحِ النِّظَامِ الحَاكِمِ مِنْ جِهَةٍ، وَبِمَصَالِحِ القُؤُوى الْمُهَيِّمَةِ مِنْ جِهَةٍ أُخْرَى وَالَّتِي تَسْعَى لِوَادٍ مُقَاوِمَةِ الشُّعُوبِ أَوْ أَنْ يَكُونَ لَهَا [أَيُّ لِلشُّعُوبِ] مَصَالِحٌ مُسْتَقْلِلَةٌ بِحَيْثُ تَخْرُجُ مِنْ دَائِرَةِ التَّبَعِيَّةِ... ثم قالَ -أيُّ الشَّيْخِ الخَطِيبِ-: نَجِدُ أَنَّ

الدَّوْلَةُ الْوَطَنِيَّةُ بِالمفهوم الحديثِ تَسْعَى إِلَى بِنَاءِ
 إِنْسَانِ الْحُقُوقِ وَالْوَاجِبَاتِ، وَالتَّعْلِيمُ هُوَ الْقَضَاءُ الَّذِي
 يَسْتَكْشِفُ وَيُنَمِّي طَاقَاتِ الْمُواطِنِ وَيَصُوغُهُ لِيَكُونَ قَرْدًا
 صَالِحًا فِي هَذِهِ الدَّوْلَةِ؛ فِي حِينِ أَنَّ الْأَنْظِمَةَ الْأَسْتَبْدَادِيَّةَ
 مَحْكُومَةٌ بِأَيْدِيُولُوجِيَا الْحِزْبِ الْحَاكِمِ الَّتِي يَتِمُّ قَرَضُهَا
 عَلَى الْمُقَرَّرِ الدَّرَاسِيِّ، كَمَا أَنَّ التَّعْلِيمَ يَتَحَوَّلُ تَحْتَ هَذِهِ
 الْأَنْظِمَةِ إِلَى قَضَاءٍ لِلسَّيْطَرَةِ وَصِيَاغَةِ الْمُواطِنِ الْخَاضِعِ
 وَالْمُدَجَّنِ [أَيِ الْمُسْتَأْنَسِ الْأَلِيفِ الْمُرَوِّضِ]، لِأَنَّ التَّعْلِيمَ
 يَتَحَوَّلُ إِلَى جُزْءٍ مِنَ الْمَنْظُومَةِ الْأَمْنِيَّةِ لِلنَّظَامِ الْحَاكِمِ،
 وَمِنْ هُنَا يَحْرِصُ [أَيِ النَّظَامِ الْحَاكِمِ] عَلَى السَّيْطَرَةِ
 عَلَى مُؤَسَّسَاتِ الدَّوْلَةِ (وخاصَّةً وَزاراتِ التَّربِيَةِ
 وَالتَّعْلِيمِ، وَالْأَوْقَافِ) الَّتِي تَعْمَلُ رَدِيقًا لَوِزاراتِ الدَّاخِلِيَّةِ
 وَمُؤَسَّسَاتِ الْأَمْنِ، وَكُلُّهَا تَهْدَفُ إِلَى تَأْمِينِ أَمْنِ النَّظَامِ
 بِوَسِيلَتَيْنِ، وَسَائِلِ الْقُوَّةِ الْمَادِّيَّةِ وَالتَّخْوِيفِ بِهَا،
 وَوَسَائِلِ الْقُوَّةِ الرَّمْزِيَّةِ الْمُتَمَثِّلَةِ فِي الْمُؤَسَّسَاتِ الدِّيْنِيَّةِ
 وَالتَّعْلِيمِيَّةِ... ثَمَ قَالَ -أَيِ الشَّيْخِ الْخَطِيبِ-: إِنَّ نِظَامَ
 التَّعْلِيمِ فِي الْأَنْظِمَةِ الدِّيْمُقْرَاطِيَّةِ هُوَ نِظَامُ رِعَايَةِ
 وَتَرْبِيَةِ لِصِيَاغَةِ مُوَاطِنِ الْحُقُوقِ وَالوَاجِبَاتِ، أَيْ مُوَاطِنِ
 لَهُ كَيْتُونَةٌ وَصَاحِبِ حُقُوقٍ، وَتَرْبِطُهُ عِلَاقَةً وُودِيَّةً
 بِالْمُؤَسَّسَةِ التَّعْلِيمِيَّةِ لِأَنَّهَا تَسْتَخْرِجُ طَاقَاتِهِ وَيَجِدُ فِيهَا
 مُتَعَتَّهُ وَيُمَارِسُ هَوَايَاتِهِ؛ فِي حِينِ أَنَّ نِظَامَ التَّعْلِيمِ فِي
 الْأَنْظِمَةِ الْأَسْتَبْدَادِيَّةِ هُوَ نِظَامُ صَبْطٍ وَتَحْكَمٍ لِصِيَاغَةِ
 الْمُواطِنِ الْخَاضِعِ. انْتَهَى بِاخْتِصَارٍ؛ وَهَذَا هُوَ تَمَامًا مَا
 يَحْدُثُ فِي مَدَارِسِ هَذِهِ الْحُكُومَاتِ، فَإِنَّ هَدَفَ هَذِهِ
 الْمَنَاهِجِ الْأَسْمَى وَغَايَتَهَا الْعُلْيَا إِعْدَادُ جِيلٍ مِنَ النَّاسِ
 الْمُخْلِصِينَ لِحُكُومَاتِهِمُ الْمُؤَالِينَ لَطَوَاغِيَّتِهَا الْمُعْتَرِفِينَ
 بِأَفْضَالِهَا الْمَزْعُومَةِ، الْخَانِعِينَ الْخَاضِعِينَ لِقَوَائِنِهَا.
 انْتَهَى بِاخْتِصَارٍ.

(16) قَالَ مصطفى صبري (أَخِرُ مَنْ تَوَلَّى مَنْصِبَ "شيخ الإسلام" في الدولة العثمانية، وكان صاحبُ هذا المنصب هو المُفتي الأكبر في الدولة) في (موقف العقل والعلم والعالم من ربِّ العالمين وعباده المرسلين): هذا الفصل [أي فصل الدين عن السياسة] مؤامرة بالدين للقضاء عليه، وقد كان في كل بدعة أحدثها المصريون المتفزعون في البلاد الإسلامية كيدٌ للدين ومحاولة الخروج عليه، لكن كيدهم في فصله عن السياسة أدهى وأشد من كل كيد في غيره، فهو إرتدادٌ عنه، من الحكومة أولاً ومن الأمة ثانياً، إن لم يكن بإرتداد الداخلين في حوزة تلك الحكومة [حوزة الحكومة هي جميع الأراضي التي تحكمها] باعتبارهم أفراداً، فباعتبارهم جماعة وهو أقصر طريق إلى الكفر من إرتداد الأفراد، بل إنه يتضمَّن إرتداد الأفراد أيضاً لقبولهم الطاعة لتلك الحكومة المرتدة... ثم قال -أي مصطفى صبري-: وماذا الفرق بين أن تتولى الأمر في البلاد الإسلامية حكومة مُرتدة عن الإسلام وبين أن تحتلها حكومة أجنبية عن الإسلام [قال مصطفى صبري هنا مُعلِّفاً: مدار الفرق بين دار الإسلام ودار الحرب على القانون الجاري أحكامه في تلك الديار، كما أن فصل الدين عن السياسة معناه أن لا تكون الحكومة مُقيَّدة في قوانينها بقواعد الدين، انتهى. وقال الشيخ أبو محمد المقدسي في (إعداد القادة الفوارس بهجر فساد المدارس): فما الفرق بين طاغوت إنجليزي وآخر عربي؟!، انتهى]، بل المرتد أبعد عن الإسلام من غيره وأشد، وتأثيره الضار في دين الأمة أكثر، من حيث أن الحكومة الأجنبية لا تتدخل في شؤون الشعب الدينية وتترك لهم جماعة فيما بينهم تتولى الفصل في تلك الشؤون [قال الشوكاني في (السييل الجرار): ودار الإسلام ما ظهرت فيها الشهادتان والصلاة، ولم تظهر

فِيهَا خَصْلَةُ كُفْرِيَّةٍ وَلَوْ تَأْوِيلًا إِلَّا بِجَوَارٍ [أَيُّ إِلَّا بِذِمَّةٍ وَأَمَانٍ. قَالَه حَسِينُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْعَمَّرِيُّ فِي كِتَابِهِ (الإمام الشوكاني رائد عصره). وَقَالَ الشَّيْخُ صَدِيقُ حَسَنِ خَانَ (ت 1307هـ) فِي (العبرة مما جاء في الغزو والشهادة والهجرة): كَإِظْهَارِ الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى دِينَهُمْ فِي أُمُصَارِ الْمُسْلِمِينَ. انْتَهَى] **وَالْأَقْدَارُ كُفْرٌ... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشُّوْكَانِيِّ-: الْإِعْتِبَارُ [أَيُّ فِي الدَّارِ] بِظُهُورِ الْكَلِمَةِ، فَإِنَّ كَانَتْ الْأَوَامِرُ وَالنَّوَاهِي فِي الدَّارِ لِأَهْلِ الْإِسْلَامِ بِحَيْثُ لَا يَسْتَطِيعُ مَنْ فِيهَا مِنَ الْكُفَّارِ أَنْ يَتَّظَاهَرَ بِكُفْرِهِ إِلَّا لِكَوْنِهِ مَأْذُونًا لَهُ بِذَلِكَ مِنْ أَهْلِ الْإِسْلَامِ فَهَذِهِ دَارُ إِسْلَامٍ، وَلَا يَصْرُ ظُهُورُ الْخِصَالِ الْكُفْرِيَّةِ فِيهَا، لِأَنَّهَا لَمْ تَظْهَرْ بِقُوَّةِ الْكُفَّارِ وَلَا بِصَوْلَتِهِمْ كَمَا هُوَ مُشَاهَدٌ فِي أَهْلِ الذِّمَّةِ مِنَ الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى وَالْمُعَاهِدِينَ السَّاكِنِينَ فِي الْمَدَائِنِ الْإِسْلَامِيَّةِ، وَإِذَا كَانَ الْأَمْرُ الْعَكْسَ فَالدَّارُ بِالْعَكْسِ. انْتَهَى. وَقَالَ الشَّيْخُ أَبُو سَلْمَانَ الصُّومَالِيُّ فِي (التنبيهات على ما في الإشارات والدلائل من الأغلوطات): إِنَّ مَنَاطَ الْحُكْمِ عَلَى الدَّارِ رَاجِعٌ عِنْدَ الْجَمْهُورِ إِلَى الْأَحْكَامِ الْمُطَبَّقَةِ فِيهَا وَالْمُنْفَذِ لَهَا... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الصُّومَالِيِّ-: لَا بُدَّ عِنْدَ وَصْفِ دَارِ الْإِسْلَامِ مِنْ أَنْ يَكُونَ نِظَامُ الْحُكْمِ فِيهَا إِسْلَامِيًّا [وَأَنْ يَكُونَ سُلْطَةُ الْحُكْمِ فِيهَا لِلْمُسْلِمِينَ، فَإِذَا كَانَتْ السُّلْطَةُ وَالْأَحْكَامُ الْمُطَبَّقَةُ لِلْكَفَّارِ كَانَتْ الدَّارُ دَارَ كُفْرٍ، وَإِنْ كَانَ حُكْمُ الْمُسْلِمِينَ هُوَ النَّافِذُ كَانَتْ دَارَ إِسْلَامٍ، وَلَا عِبْرَةَ بِكَثَرَةِ الْمُسْلِمِينَ وَلَا الْمُشْرِكِينَ فِي الدَّارِ لِأَنَّ الْحُكْمَ [أَيُّ عَلَى الدَّارِ] تَبَعَ لِلْحَاكِمِ وَالْأَحْكَامُ النَّافِذَةُ... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الصُّومَالِيِّ-: إِنَّ ظُهُورَ الْكُفْرِ فِي دَارِ الْإِسْلَامِ بِجَوَارٍ لَا يُغَيِّرُ مِنْ حُكْمِ الدَّارِ شَيْئًا، كَمَا أَنَّ ظُهُورَ شُعَائِرِ الْإِسْلَامِ فِي دَارٍ بَيْنَ الْكُفْرِ بِجَوَارٍ مِنْهُمْ أَوْ لِعَدَمِ تَعَصُّبٍ (كَمَا هُوَ الْحَالُ الْآنَ فِي كَثِيرٍ مِنَ الْبُلْدَانِ) لَا يُغَيِّرُ مِنْ حُكْمِ الدَّارِ أَيْضًا. انْتَهَى بِاخْتِصَارٍ، وَمِنْ حَيْثُ أَنَّ الْأُمَّةَ لَا**

تزال تَعْتَبِرُ الْحُكُومَةَ الْمُرْتَدَّةَ عَنْ دِينِهَا مِنْ نَفْسِهَا [أَيِ
 مِنْ نَفْسِ الْأُمَّةِ] فَتَرْتَدُّ [أَيِ الْأُمَّةِ] هِيَ أَيْضًا مَعَهَا
تَدْرِيجِيًّا؛ وربما يَعِيبُ هَذَا الْقَوْلَ [أَيِ الْقَوْلَ بِأَنَّ الْحُكُومَةَ
 الْمُرْتَدَّةَ أَضَرُّ عَلَى دِينِ الْأُمَّةِ مِنْ الْحُكُومَةِ الْأَجْنِبِيَّةِ
 الْمُخْتَلَةِ] عَلَيَّ مَنْ لَا خَلَقَ لَهُ فِي الْإِسْلَامِ الصَّمِيمِ،
 وَالْعَائِبُ يَرَى الْوَطْنَ فَقَطْ فَوْقَ كُلِّ شَيْءٍ، مَعَ أَنَّ
 الْمُسْلِمَ يَرَى الْوَطْنَ مَعَ الْإِسْلَامِ فَهُوَ يَتَوَطَّنُ مَعَ
 الْإِسْلَامِ وَهُوَ هَاجِرٌ مَعَهُ... ثُمَّ قَالَ -أَيِ مُصْطَفَى صَبْرِي-:
فَتُرْكِيًّا كُلِّهَا -بِلَادِهَا وَسُكَّانِهَا- خَرَجَتْ بَعْدَ حُكُومَةِ
 الْكَمَالِيِّينَ [نِسْبَةً إِلَى مُصْطَفَى كَمَالٍ أَتَاثُورِكْ، قَائِدِ
 الْحَرَكَةِ التُّرْكِيَّةِ الْوَطْنِيَّةِ، وَمُؤَسِّسِ الْجُمْهُورِيَّةِ التُّرْكِيَّةِ،
 الْمُتَوَفَّى عَامَ 1938م]. وَقَدْ جَاءَ فِي مَوْسُوعَةِ الْمَذَاهِبِ
 الْفِكْرِيَّةِ الْمَعَاصِرَةِ (إَعْدَادُ مَجْمُوعَةٍ مِنَ الْبَاحَثِينَ،
 بِإِشْرَافِ الشَّيْخِ عَلَوِيِّ بْنِ عَبْدِ الْقَادِرِ السَّقَّافِ): الْحُكُومَةُ
 الْكَمَالِيَّةُ أَلْغَتْ الْخِلَافَةَ الْعُثْمَانِيَّةَ سَنَةَ 1924م. انْتَهَى
 بِاخْتِصَارٍ مِنْ **يَدِ الْإِسْلَامِ**... ثُمَّ قَالَ -أَيِ مُصْطَفَى
 صَبْرِي-: نَرَى فَضِيلَةَ الْأَسْتَاذِ الْأَكْبَرِ الْمِرَاغِيِّ **شَيْخِ**
الْجَامِعِ الْأَزْهَرِ يَقُولُ فِي كَلِمَةٍ مَنْشُورَةٍ عَنْهُ فِي الْجَرَائِدِ
 مَا مَعْنَاهُ {إِنَّ فِي إِمْكَانٍ أَيِ حُكُومَةٍ إِسْلَامِيَّةٍ أَنْ تَخْرُجَ
 عَنْ دِينِهَا فَتُصْبِحَ حُكُومَةً لَا دِينِيَّةً، وَلَيْسَ فِي هَذَا مَانِعٌ
 مِنْ أَنْ يَبْقَى الشَّعْبُ عَلَى إِسْلَامِهِ كَمَا هُوَ الْحَالُ فِي
 تُرْكِيَّا الْجَدِيدَةِ [يَعْنِي بَعْدَ إِعْلَانِ قِيَامِ الْجُمْهُورِيَّةِ التُّرْكِيَّةِ
 وَإِعْلَانِ إلْغَاءِ الْخِلَافَةِ الْعُثْمَانِيَّةِ]}، وَالْأَسْتَاذُ الْأَكْبَرُ لَيْسَ
 فِي حَاجَةٍ إِلَى الْفَحْصِ عَنِ النُّشْءِ الْجَدِيدِ التُّرْكِيِّ
 الْمُتَخَرِّجِ عَلَى مَبَادِيِ الْحُكُومَةِ الْكَمَالِيَّةِ الَّتِي اعْتَرَفَ
 الْأَسْتَاذُ الْآنَ بِأَنَّهَا حُكُومَةٌ لَا دِينِيَّةٌ، وَلَا فِي حَاجَةٍ إِلَى
 التَّفَكِيرِ فِي كَوْنِ الشَّعْبِ التُّرْكِيِّ الْقَدِيمِ الْمُسْلِمِ **يَفْتَنِي**
يَوْمًا عَنْ يَوْمٍ وَيَخْلُفُهُ هَذَا النُّشْءُ الْجَدِيدُ **اللَادِينِي**، لَيْسَ
 فَضِيلَتُهُ فِي حَاجَةٍ إِلَى الْفَحْصِ عَنْ هَذِهِ الْحَقِيقَةِ الْمُرَّةِ
 إِذْ لَا يَعْْنِيهِ حَالُ التُّرْكِ وَمَالِهِمْ مُسْلِمِينَ أَوْ غَيْرَ مُسْلِمِينَ

ولا حال الإسلام المُتَقَلِّصِ ظِلُّهُ عن بلادهم بِسُرْعَةٍ فَوْقَ التَّدرِجِ، حتى أن الأُسْتَاذَ لَا يَغْنِيهِ تَبِعَةُ الفُتُوَى التي تَصْمَعُهَا تَعْرِيه بَبَقَاءِ الشَّعْبِ على إسلامه مع إرتدادِ الحُكُومَةِ في تُركِيَا، والتي تَفْتَحُ البابَ لِأن يَقُولَ قائلٌ {إنَّ الحُكُومَةَ ما دَامَتْ يَنْخَصِرُ كُفْرُهَا في نَفْسِهَا ولا يُعْدِي الشَّعْبَ، فلا مانعَ من أن تَفْعَلَ حُكُومَةُ مِصرَ -مَثَلًا- ما فَعَلَتْهُ حُكُومَةُ تُركِيَا من فَضْلِ الدِّينِ عن السِّيَاسَةِ، بِمَعْنَى أَنَّهُ لَا يُخَافُ مِنْهُ [أَيُّ مِنَ الفَضْلِ] على دِينِ الشَّعْبِ}، كَأَنَّ الدِّينَ لَازِمٌ لِلشَّعْبِ فَقَطْ لا لِلحُكُومَةِ، مع أَنَّ الحُكُومَةَ لَيْسَتْ إِلَّا مُمَثِّلَةً للشَّعْبِ -أو وَكِيلَتَهُ- التي لَا تَفْعَلُ غَيْرَ ما يَرْضاهُ، فإذا أَخْرَجَها أَفعالُها عن الدِّينِ فَلَا مَنْدُوحَةٌ [أَيُّ فَلَا مَفَرًّا] مِنْ أَنْ يَخْرُجَ مُوَكَّلُهَا أَيْضًا لِأَنَّ الرِّضَا بِالْكَفْرِ كُفْرٌ، وهذا ما يَعودُ إلى الشَّعْبِ مِنْ فِعْلِ الحُكُومَةِ فَحَسَبُ، فَضْلًا عَمَّا يَفْعَلُ الشَّعْبُ نَفْسُهُ بَعْدَ فِعْلِ الحُكُومَةِ الفاصِلِ بين الدِّينِ والسِّيَاسَةِ وَيَخْرُجُ بِهِ عَنِ الدِّينِ -وَلَوْ فِي صُورَةِ التَّدرِجِ- إقْتِدَاءً بِحُكُومَتِهِ التي يَعدُّهَا مِنْ نَفْسِهِ. انتهى باختصار.

(17) وقال الشيخ سعيد بن مسفر (الحاصل على "الدُّكُورَةَ" في العقيدة من جامعة أم القرى بمكة المكرمة) في كتاب (دروس للشيخ سعيد بن مسفر): يَقُولُ أَحَدُ العُلَمَاءِ {إِلَى اللَّهِ تَشْكُوا جُهوْدًا تَبْدُلُهَا فِي تَرْبِيَةِ أَبْنَائِنَا، تَذْهَبُ بِهَا المَدْرَسَةُ والشارِعُ والأفلامُ}. انتهى.

(18) جاء على موقع جريدة النَّبَأِ المِصرِيَّةِ في مقالة يُعْنوان (بِالمُسْتَنَدَاتِ، النَّبَأُ تَدُقُّ نَاقُوسَ الخَطَرِ) في هذا [الرابط](#): **انتَشَرَتِ** الانْجِرَافَاتُ الجَنَسِيَّةُ (الشَّذُوذُ الجَنَسِيُّ) بِشَكْلِ كَبِيرٍ فِي الآوَنَةِ الْأَخِيرَةِ... وَتَتَمَثَّلُ الطَّامَةُ الكَبْرَى فِي **انتِشارِ** ظاهِرَةِ الشَّذُوذِ الجَنَسِيِّ بين

فَتَيَاتٍ فِي عُمْرِ الزُّهُورِ، **يُفْتَرَضُ أَنَّهُنَّ أَهْمَاتُ**
الْمُسْتَقْبَلِ!، وَهُوَ مَا تَكْشِفُهُ الْوَاقِعَةُ الَّتِي تَسْرِدُ
تَفَاصِيلَهَا بِالْمُسْتَنَدَاتِ؛ بَدَأَتْ تَفَاصِيلُ الْوَاقِعَةِ عِنْدَمَا
تَقَدَّمَ بَعْضُ أَوْلِيَاءِ أُمُورِ طَالِبَاتٍ إِخْدَى **الْمَدَارِسِ**
الْإِعْدَادِيَّةِ (بَنَاتِ) الْوَاقِعَةِ **[أَيِ الْكَائِنَةِ]** بِمَدِينَةِ التَّحْرِيرِ
فِي إِمْبَابَةِ **[بِمُحَافَظَةِ الْحِيزَةِ بِمِصْرَ]**، بِمُذَكَّرَةٍ إِلَى إِدَارَةِ
الْمَدْرَسَةِ تُفِيدُ بَتَّعْرُضِ بَنَاتِهِمْ لِلتَّخَرُّشِ **مِنْ قَبْلِ**
زَمِيلَاتِهِنَّ! بِدَوْرَهَا اسْتَدْعَتْ الْإِدَارَةُ الطَّالِبَاتِ الْمَشْكُورِ
فِي حَقِّهِنَّ لِاسْتِجَوَابِهِنَّ، وَكَانَتْ الْكَارِثَةُ أَنَّهُنَّ اعْتَرَفْنَ
بِمُمَارَسَةِ الشَّدُوذِ الْجِنْسِيِّ **(السَّخَاقِ)** فِي الْحَمَامَاتِ أَوْ
فِي الْأَمَاكِنِ الْمَهْجُورَةِ، **بِالْمَدْرَسَةِ**، وَأَنَّهُنَّ يَقُمْنَ بِتَقْفِيلِ
بَعْضِ بَطْرِيْقَةٍ مُثِيرَةٍ **أَمَامَ زَمِيلَاتِهِنَّ الْأَخْرِيَّاتِ** فِي
الْفَصْلِ **لِتَحْرِیْضِهِنَّ** عَلَى فِعْلِ تِلْكَ الْمُمَارَسَاتِ، كَمَا
سَرَدَتْ إِخْدَى الطَّالِبَاتِ فِي أَثْنَاءِ اسْتِجَوَابِ إِدَارَةِ
الْمَدْرَسَةِ لَهَا بَعْضَ الْمُمَارَسَاتِ الَّتِي يَقُمْنَ بِهَا، إِذْ تَقُومُ
إِحْدَاهُنَّ بِرَفْعِ (الْحَبِيَّةِ) لِیُشَاهِدَ الْأَخْرِيَّاتُ مَلَابِسَهَا
الدَّاخِلِيَّةَ، فِيمَا تَتَخَدُّثُ أُخْرَى عَنْ (الدُّخْلَةِ "الْبَلْدِيَّةِ")،
مُؤَكَّدَةً **[أَيِ الطَّالِبَةِ السَّارِدَةِ أَثْنَاءِ الْاسْتِجَوَابِ]** أَنَّ هُنَاكَ
مُمَارَسَاتٍ أُخْرَى تَتِمُّ بَيْنَهُنَّ سَوَاءً فِي حَمَامَاتِ
الْمَدْرَسَةِ، أَوْ فِي بُيُوتِهِنَّ دُونَ عِلْمِ الْأَهْلِ مِنْ خِلَالِ
مَوَاقِعِ التَّوَاصُلِ الْاجْتِمَاعِيِّ... وَيُطَالِبُ مَوْقِعُ (النَّبَأِ)
وَزَارَةُ التَّرْبِيَّةِ وَالتَّعْلِيمِ بِالتَّحْقِيقِ فِي تِلْكَ الْوَقَائِعِ الَّتِي
إِنْتَشَرَتْ بِأَغْلَبِ الْمَدَارِسِ فِي الْأَوْتَةِ الْأَخِيرَةِ. أَنْتَهَى.
وَجَاءَ عَلَى مَوْقِعِ دُوتِ مِصْرَ (المَمْلُوكِ لِلْمَخَابِرَاتِ الْعَامَةِ
الْمِصْرِيَّةِ) فِي مَقَالَةٍ بِعَنْوَانِ (جَوَائِمُ تَقْشَعْرُ لَهَا الْأَبْدَانُ،
أَطْفَالٌ فَقَدُوا بَرَاءَتَهُمْ فَتَحَوَّلُوا إِلَى مُعْتَصِبِينَ): فِي
سِيَاقِ تَنَامِي مُعْدَلَاتِ الْعُنْفِ فِي الْمَجْتَمَعِ الْمِصْرِيِّ،
ارْتَفَعَتْ حَوَادِثُ **اِغْتِصَابِ الْأَطْفَالِ**، وَتَسَبَّبَ **اِنْتِشَارُهَا**
فِي الْمَدَارِسِ فِي هَلَعِ أَوْلِيَاءِ الْأُمُورِ، بَعْدَ أَنْ **أُضْحِيَ**
عَادِيًا أَنْ يَخْدُثَ فِي فِتْنَاءِ الْمَدْرَسَةِ أَوْ دَوْرَاتِ الْمِيَاهِ أَوْ

حتى دَاخِلِ الْفُصُولِ الدَّرَاسِيَّةِ، انتهى، وجاءَ على موقعِ جريدةِ (الوفد) المصريةِ في مقالة بعنوان (شذوذٌ في مَدْرَسَةِ أَبْنَائِي، كيفَ أَحْمِي صَغِيرِي؟): وَيُوكِّدُ د/شحاتة محروس (أستاذ علم النفس التربوي بجامعة عين شمس) أَنَّ الانحِرَافَ السُّلُوكِيَّ بَدَأَ يَنْتَشِرُ فِي الْمَدَارِسِ فِي الْأَوْتَةِ الْأَخِيرَةِ بَيْنَ الْأَطْفَالِ الَّذِينَ لَمْ يَبْلُغُوا بَعْدُ، وَيَتَحَوَّلُ [أَيَ الانحِرَافُ الْمَذْكُورُ] بَعْدَ ذَلِكَ لِشَذُودٍ جِنْسِيٍّ، مُتَوَهِّجًا أَنَّ عِلَاجَهُ فِي غَايَةِ السَّهُولَةِ فِي الْبِدَايَةِ، لَكِنْ بَعْدَ الْبُلُوغِ يُصْبِحُ فِي مُنْتَهَى الْخُطُورَةِ. انتهى باختصار.

وجاءَ على موقعِ جريدةِ الشُّرُوقِ المصريةِ في مقالة بعنوان (انتشارُ ظاهِرَةِ الشذوذِ الجِنْسِيِّ بَيْنَ الطَّلَابِ) في هذا الرابط: فُوجِئَ وَزِيرُ التَّربِيَةِ وَالتَّعْلِيمِ الدُّكْتُورُ الْهَلَالِي الشَّرِيبِي بِشَكْوَى أَوْلِيَاءِ أُمُورِ مَدْرَسَةٍ بِقَيْصَلِ [بِمُحَافَظَةِ الْحِيزَةِ بِمِصْرَ]، مِنْ انْتِشَارِ ظَاهِرَةِ الشذوذِ الجِنْسِيِّ بَيْنَ الطَّلَابِ دَاخِلَ دَوْرَاتِ الْمِيَاهِ، وَأَضَافَ أَوْلِيَاءُ الْأُمُورِ أَنَّ الْمَدْرَسَةَ لَا يُوجَدُ بِهَا أَقْفَالٌ عَلَى أَبْوَابِ الْحَمَّامَاتِ، وَعِنْدَمَا اعْتَرَضَ أَوْلِيَاءُ الْأُمُورِ عَلَى ذَلِكَ أَكَّدَ الْعَامِلُونَ أَنَّهُمْ اضْطُرُّوا لِذَلِكَ حَتَّى يَسْتَطِيعُوا صَبْطَ الطَّلَابِ فِي حَالَاتِ تَلَبُّسٍ بِمُمارَسَةِ الشذوذِ دَاخِلَ الْحَمَّامَاتِ. انتهى باختصار.

(19) وَقَالَ الشَّيْخُ وَلِيدُ السَّنَانِي (أَخَذُ أَشْهَرَ الْمُعْتَقَلِينَ السِّيَاسِيِّينَ فِي السَّعُودِيَّةِ، وَوُصِفَ بِأَنَّهُ "أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ هَذَا الْعَصْرُ") فِي فَيْدِهِو بِعَنْوَانِ (لِقَاءُ دَاوُودَ الشَّرِيَانِ مَعَ وَلِيدِ السَّنَانِي): وَصَلْتُ بِالْجَامِعَةِ [يَعْنِي جَامِعَةَ الْإِمَامِ مُحَمَّدِ بْنِ سَعُودِ الْإِسْلَامِيَّةِ] بِكُلِّيَّةِ أَصُولِ الدِّينِ (مَنْتَسِبَا)، ثُمَّ لِأَجْلِ مَلَاخِظَاتٍ عَلَى بَعْضِ الْمَتَاهِجِ [قَالَ الشَّيْخُ مُقْبِلُ الْوَادِعِيِّ فِي (إِجَابَةِ السَّائِلِ عَلَى أَهَمِّ الْمَسَائِلِ): نَحْنُ دَرَسْنَا فِي الْجَامِعَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ [بِالْمَدِينَةِ الْمُتَوَرَّةِ] الَّتِي تُعْتَبَرُ فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ أَحْسَنَ مُؤَسَّسَةٍ فِيمَا أَعْلَمُ،

الْأَكْثَرُ يَتَخَرَّجُونَ جُهَاًلًا، مَا تَنْفَعُكَ الْجَامِعَةُ الْإِسْلَامِيَّةُ، وَلَا يَنْفَعُكَ إِلَّا اللَّهُ سُبحَانَهُ وَتَعَالَى ثُمَّ تَفْسُكَ إِذَا اجْتَهَدْتَ لِنَفْسِكَ، إِذَا أَرَدْتَ أَنْ تَأْتِيَ بِفَائِدَةٍ لِلإِسْلَامِ وَالْمُسْلِمِينَ. انتهى باختصار] التي عندهم **انقطعتُ عن الدِّراسة...** ثم قال -أي الشيخ السناني-: الوضع العام الآن القائم في جميع الدول التي تزعم أنها إسلامية -ليس في السعودية فقط- إلغاء شيء اسمه عداوة الكفار، أيًا كانوا، يهودا أو نصارى حتى الشيوعيين، النبي صلى الله عليه وسلم والأنبياء والرسل كانوا مأمورين بالتكفير والعداوة في وقت لم يكونوا فيه مأمورين بالقتال... ثم قال -أي الشيخ السناني-: رُحْتُ [للشيخ ابن عثيمين] أَبَيَّنْ لَهُ تكفير الدولة [يعني الدولة السعودية الثالثة]... ثم قال -أي الشيخ السناني-: كنت أتكلم في بعض المجالس عن تكفير الدولة، كنت أتكلم في مجالس عديدة عن القوانين الكفرية والشرعية الطاغوتية وأن هذه فتنة العصر ليست مقصورة على هذه الدولة [يعني الدولة السعودية الثالثة] فقط بل هي فتنة جميع الدول الموجودة، وَهُمْ فِيهَا مَا بَيْنَ مُقِلٍّ وَمُسْتَكْبِرٍ [قال الشيخ مُقِيلُ الْوَادِعِي فِي فتوى صوتية مُفَرَّغَةً عَلَى موقعه [في هذا الرابط](#): فَالشَّعْبُ الْيَمَنِيُّ حُكُومَتُهُ تُعْتَبَرُ أَحْسَنَ مِنْ غَيْرِهَا، وَكَذَلِكَ الشَّعْبُ السُّعُودِيُّ حُكُومَتُهُ أَيْضًا تُعْتَبَرُ مِنْ أَحْسَنِ الْحُكُومَاتِ، وَنَحْنُ مَسْئُولُونَ عَنْ هَذَا الْكَلَامِ الَّذِي نَقُولُهُ. انتهى باختصار]... ثم قال -أي الشيخ السناني-: **مَا عَلِمْتُ** عِيَالِي [يعني أنه لم يُدْخِلْهُمُ الْمَدَارِسَ] لِأَنِّي عِنْدِي عَلَى التَّعْلِيمِ [أَيِ الْمَدَارِسِ] مِلَاحَظَاتٌ كَبِيرَةٌ وَخَطِيرَةٌ، [أَعْنِي] التَّعْلِيمَ الْمَوْجُودَ [حَالِيًا]، رَزَقَنِي اللَّهُ الْبَصِيرَةَ وَتَبَصَّرْتُ (عَرَفْتُ خُطُورَتَهُ [أَيِ خَطُورَةِ التَّعْلِيمِ فِي الْمَدَارِسِ])... ثم قال -أي الشيخ السناني- رَادًّا عَلَى سَوَالِ (كَمْ عِنْدَكَ مِنَ الْعِيَالِ؟): الْبَنُونَ ثَلَاثَةٌ وَالْبَنَاتُ

سِتُّ، كُلُّهُمْ مِنَ الصَّالِحِينَ بِفَضْلِ رَبِّ الْعَالَمِينَ... ثُمَّ
سُئِلَ -أَيُّ الشَّيْخِ السُّنَّانِي- عَنْ **عَدَمِ إِدْخَالِهِ أَوْلَادَهُ**
الْمَدَارِسَ، فَقَالَ: الْآنَ كُلُّهُمْ يَدْعُونَ لِي، يَقُولُونَ { **جَزَاكَ**
اللَّهُ خَيْرًا أَنْكَ أَبْعَدْتَنَا عَنِ الْمَدَارِسِ }، الْمَدَارِسُ تَشْتَمِلُ
عَلَى شَرْ [قَالَ الشَّيْخُ مُقْبِلُ الْوَادِعِيِّ فِي (إِجَابَةِ السَّائِلِ
عَلَى أَهَمِّ الْمَسَائِلِ): الْمَدَارِسُ فِي السُّعُودِيَّةِ وَعِنْدَنَا
[أَيُّ فِي الْيَمَنِ]، غَالِبُ الْمُدَرِّسِينَ **فَسَقَّةٌ**، مِنْهُمْ مَنْ
يَأْتِي وَيُرِيدُ أَنْ يُعَلِّمَ أَبْنَاءَنَا الشَّيْوَعِيَّةَ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَأْتِي
وَيُرِيدُ أَنْ يُعَلِّمَ أَبْنَاءَنَا الْبَغْثِيَّةَ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَأْتِي وَيُرِيدُ أَنْ
يُعَلِّمَ أَبْنَاءَنَا النَّاصِرِيَّةَ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَأْتِي وَيُرِيدُ أَنْ يُعَلِّمَ
أَبْنَاءَنَا الرَّفُضَ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَأْتِي وَيُرِيدُ أَنْ يُعَلِّمَ أَبْنَاءَنَا
الصُّوْفِيَّةَ، وَهَكَذَا يَا إِخْوَانَتَا، أَفْكَارٌ وَبَلَايَا دَخَلَتْ عَلَى
الْمُسْلِمِينَ، وَبَعْدَهَا **الطِّفْلُ الْمِسْكِينُ إِذَا سَلَّمَتْهُ لِلْمُدَرِّسِ**
الْفَاسِقِ يَرَى أَنَّ هَذَا الْمُدَرِّسَ لَيْسَ مِثْلَهُ أَحَدٌ، إِذَا قَالَ لَهُ
{ **الْأَغَانِي خَلَالٌ** }، قَالَ [أَيُّ الطِّفْلِ] { **خَلَالٌ** }، قَدْ قَالَ
[الْمُدَرِّسُ]، إِذَا قَالَ لَهُ بِأَيِّ شَيْءٍ، يَقُولُ [أَيُّ الطِّفْلِ]
{ **قَدْ قَالَ الْمُدَرِّسُ** }، لِأَنَّهُ لَا يَرَى أَحَدًا مِثْلَ مُدَرِّسِهِ، **يَظُنُّ**
أَنَّ مُدَرِّسَهُ هُوَ أَعْلَمُ النَّاسِ، فَمِنْ أَجْلِ هَذَا يَجِبُ أَنْ
نَتَّقِيَ اللَّهَ فِي أَبْنَاءِ الْمُسْلِمِينَ. انْتَهَى. وَقَالَ الشَّيْخُ
الْوَادِعِيُّ أَيْضًا فِي شَرِيطِ صَوْتِي مُفَرَّغٌ عَلَى هَذَا الرَّابِطِ
بِعَنْوَانِ (الْجِزْءُ الْأَوَّلُ مِنْ "تَحْذِيرِ الدَّارِسِ مِنْ فِتْنَةِ
الْمَدَارِسِ"): وَرُبَّمَا يُصَوِّرُكَ الْهُدَرُ، يُصَوِّرُكَ أَيُّهَا الْأَبُ،
فِي صِفَةٍ أَوْ فِي صُورَةٍ الْمُتَخَلِّفِ الْمُنْخَطِ الْكَزُّونِ، الَّذِي
لَا يَعْرِفُ شَيْئًا عَنِ الْخَضَارِقِ وَعَنْ كَذَا وَعَنْ كَذَا، هَكَذَا يَا
إِخْوَانَتَا، أَمْرٌ خَطِيرٌ، فِي شَأْنِ الْجَلِيسِ، وَأَنْ **تُسَلِّمَ أَبْنَاءَنَا**
لِأَنَاسٍ لَا نَعْرِفُ مُعْتَقَدَاتِهِمْ. انْتَهَى. وَقَالَ الشَّيْخُ عَبْدُ اللَّهِ
بْنُ سَلِيمَانَ بْنِ حَمِيدٍ (رئيس هيئة الأمر بالمعروف
والنهي عن المنكر في منطقة القصيم، المُتَوَفَى عامَ
1404هـ): فَإِنَّ **التَّلْمِيذَ عَلَى عَقِيدَةِ أَسْتَاذِهِ وَدِينِهِ**
وَأَخْلَاقِهِ. انْتَهَى مِنْ (الدَّرَرُ السَّنِيَّةُ فِي الْأَجُوبَةِ النَّجْدِيَّةِ).

وقال الشيخ أبو محمد المقدسي في (إعداد القادة الفوارس بهجر فساد المدارس): يقول عبد الله علوان [في كتابه (تربية الأولاد في الإسلام)] وهو واحد من الذين عايشوا العمل في مجال التربية والتعليم في هذا الزمان [وهو أستاذ الدراسات الإسلامية بجامعة الملك عبدالعزيز] {إن الكتب المدرسية التي يدرّسها الطلاب في مدارسهم مليئة بالدس والتشكيك والطمع بالأديان والدعوة إلى الكفر والإلحاد}. انتهى] وتشتمل على خير، إذا جاءك الحق خالصاً ما في [أي ما يوجد] إشكال، وإذا جاءك الباطل خالصاً ما في إشكال، لكن الشيء الخطير إذا لبس الحق بالباطل، إذا خلط الحق بالباطل قل من الناس من يهتدي [قال ابن تيمية في (مجموع الفتاوى): وَلَا يَشْتَبِه عَلَى النَّاسِ الْبَاطِلُ الْمَخْصُ، بَلْ لَا بُدَّ أَنْ يُشَابَ بِشَيْءٍ مِنَ الْحَقِّ. انتهى. وقال ابن القيم في (الصواعق المرسلية): وَهَذَا مَنْشَأُ ضَلَالٍ مَنْ ضَلَّ مِنَ الْأَمَمِ قَبْلَنَا، وَهُوَ مَنْشَأُ الْبِدْعِ كُلِّهَا، فَإِنَّ الْبِدْعَ لَوْ كَانَتْ بَاطِلًا مَخْصًا لَمَا قُبِلَتْ، وَلَبَادَرَ كُلُّ أَحَدٍ إِلَى رَدِّهَا وَإِنْكَارِهَا، وَلَكِنَّهَا تَشْتَمِلُ عَلَى الْحَقِّ وَالْبَاطِلِ. انتهى باختصار]، الله تعالى قال {وَلَا تَلْبِسُوا الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكْتُمُوا الْحَقَّ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ}، المناهج التعليمية في المدارس تُركّز على بعض الأمور العلمانية مثل الوطنية [قال الشيخ أبو محمد المقدسي في (إعداد القادة الفوارس بهجر فساد المدارس): لاحظ أنهم يركزون على جانب (الوطن) و(الوطنية)، وهم يغنون بحب الوطن والولاء له الولاء للأنظمة العربية الحاكمة. انتهى باختصار. وقال الشيخ ابن عثيمين (عضو هيئة كبار العلماء) في (شرح رياض الصالحين): (حَمِيَّةُ الْوَطَنِ) أَنْ نُقَاتِلَ لِأَجْلِ الْوَطَنِ، نَحْنُ إِذَا قَاتَلْنَا لِأَجْلِ (الْوَطَنِ) لَمْ يَكُنْ فَرْقٌ بَيْنَ قِتَالِنَا وَبَيْنَ قِتَالِ الْكَافِرِ عَنْ وَطَنِهِ، وَالَّذِي يُقْتَلُ مِنْ أَجْلِ (الدِّفَاعِ عَنِ الْوَطَنِ) فَقَطْ لَيْسَ

بشَّهيدٍ، وَلَكِنَّ الْوَاجِبَ عَلَيْنَا وَنَحْنُ مُسْلِمُونَ وَفِي بَلَدٍ
 إِسْلَامِيٍّ، الْوَاجِبُ أَنْ تُقَاتِلَ مِنْ أَجْلِ الْإِسْلَامِ فِي بِلَادِنَا،
 إِنْتِبَهُ لِلْفَرْقِ، تُقَاتِلُ مِنْ أَجْلِ الْإِسْلَامِ فِي بِلَادِنَا، تَحْمِي
 الْإِسْلَامَ الَّذِي فِي بِلَادِنَا، **أَمَّا مُجَرَّدُ الْوَطَنِيَّةِ فَإِنَّهَا نِيَّةٌ**
بَاطِلَةٌ لَا تُفِيدُ الْإِنْسَانَ شَيْئًا، وَلَيْسَ فَرْقٌ بَيْنَ الْإِنْسَانِ
 الَّذِي يَقُولُ إِنَّهُ مُسْلِمٌ وَالْإِنْسَانِ الَّذِي يَقُولُ إِنَّهُ كَافِرٌ إِذَا
 كَانَ الْقِتَالُ مِنْ أَجْلِ الْوَطَنِ **لأنَّه وَطَنُهُ**، وَمَا يُذَكَّرُ مِنْ أَنَّ
 {حُبُّ الْوَطَنِ مِنَ الْإِيمَانِ} وَأَنَّ ذَلِكَ حَدِيثٌ عَنْ رَسُولِ
 اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، **هَذَا كَذِبٌ لَيْسَ حَدِيثًا عَنِ**
الرَّسُولِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، حُبُّ الْوَطَنِ إِنْ كَانَ لِأَنَّهُ
 وَطَنٌ إِسْلَامِيٌّ فَهَذَا تُحِبُّهُ لِأَنَّهُ وَطَنٌ إِسْلَامِيٌّ، وَلَا فَرْقَ
 بَيْنَ وَطَنِكَ الَّذِي هُوَ مَسْقُطُ رَأْسِكَ أَوْ الْوَطَنِ الْبَعِيدِ مِنْ
 بِلَادِ الْمُسْلِمِينَ، كُلُّهَا وَطَنٌ إِسْلَامِيٌّ يَحِبُّ أَنْ تَحْمِيَهُ،
 عَلَى كُلِّ حَالٍ يَحِبُّ أَنْ تَعْلَمَ أَنَّ النِّيَّةَ الصَّحِيحَةَ هِيَ أَنْ
 تُقَاتِلَ مِنْ أَجْلِ الدَّفَاعِ عَنِ الْإِسْلَامِ فِي بَلَدِنَا أَوْ مِنْ أَجْلِ
 وَطَنِنَا لِأَنَّهُ وَطَنٌ إِسْلَامِيٌّ، **لَا لِمُجَرَّدِ الْوَطَنِيَّةِ...** ثُمَّ قَالَ -
 أَيُّ الشَّيْخِ ابْنُ عَثِيمِينَ-: خُلَاصَةُ الْكَلَامِ أَنَّهُ يَحِبُّ عَلَيْنَا أَنْ
 نَصَحَّحَ النِّيَّةَ، تُقَاتِلُ دِفَاعًا عَنِ الْإِسْلَامِ الَّذِي فِي بِلَادِنَا،
 أَوْ عَنْ أَوْطَانِنَا الَّتِي فِيهَا الْإِسْلَامُ لِأَجْلِ الْإِسْلَامِ الَّذِي
 فِيهَا، **أَمَّا أَنْ تُقَاتِلَ مِنْ أَجْلِ الْوَطَنِ فَقَطُّ لِأَنَّهُ ثَرَابُنَا**
وَأَنَّهُ مَسْقُطُ رُؤُوسِنَا وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ فَهَذَا قِتَالُ جَاهِلِيٍّ
لَا خَيْرَ فِيهِ، وَمَنْ قُتِلَ فِيهِ فَلَيْسَ مِنَ الشَّهَدَاءِ. انْتَهَى
 باختصار. وَقَالَ الشَّيْخُ عَدْنَانُ بْنُ عَيْسَى الْعِمَادِي فِي
 مَقَالَةٍ لَهُ بِعُنْوَانِ (حُبُّ الْوَطَنِ غَرِيزَةٌ لَا شَرِيعَةٌ) **علي**
هذا الرابط: والواردُ في النُّصوصِ الشَّرْعِيَّةِ هُوَ الْحَثُّ
 عَلَى لُزُومِ جَمَاعَةِ الْمُسْلِمِينَ، وَالْاجْتِمَاعِ عَلَى كُلِّ مَا
 يَخْدُمُ مَصَالِحَ الدِّينِ وَالْمُسْلِمِينَ فِي إِسْلَامِهِمْ، وَالنَّهْيُ
 عَنِ الْفُرْقَةِ فِي الدِّينِ بِصَرْفِ النَّظَرِ **عَنِ الْأَرْضِ**، وَإِنَّمَا
 تُحِبُّ الْأَوْطَانُ بِمِقْدَارِ مَا فِيهَا مِنَ الْإِيمَانِ، فَإِذَا قَلَّ
 الدِّينُ وَالْإِيمَانُ وَلَمْ تَبْنِ شَعَائِرُ الْإِسْلَامِ فِيهَا وَجَبَ عَلَى

العباد أن **يُبغضوها بِمقدارِ نُقصانِها**... ثم قال -أي الشيخ العمادي-: **قالَ الألبانيُّ في كتابه (سلسلة الأحاديث الضعيفة)** مُعلِّقاً على ما رُوِيَ من أن {حُبَّ الوَطَنِ مِنَ الإِيْمَانِ}، **بَعْدَ أَنْ حَكَّمَ عَلَيْهِ [أي على الحَدِيثِ الْمَذْكُورِ] بِالْوَضْعِ {وَمَعْنَاهُ غَيْرُ مُسْتَقِيمٍ، إِذْ إِنَّ حُبَّ الوَطَنِ كَحُبِّ النَّفْسِ وَالْمَالِ وَنَحْوِهِ، كُلُّ ذَلِكَ غَرِيزِي فِي الْإِنْسَانِ، لَا يُمدَّحُ بِحُبِّهِ، وَلَا هُوَ مِنْ لَوَازِمِ الإِيْمَانِ، أَلَا تَرَى أَنَّ النَّاسَ كُلَّهُمْ مُشْتَرِكُونَ فِي هَذَا الحُبِّ، لَا فَرْقَ فِي ذَلِكَ بَيْنَ مُؤْمِنِهِمْ وَكَافِرِهِمْ؟}** ... ثم قال -أي الشيخ العمادي-: **وقَدْ يُورَدُ بَعْضُهُمْ مَا جَاءَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ مِنْ تَحْنِينِهِ وَتَشَوُّقِهِ إِلَى مَكَّةَ، وَيَجْعَلُونَهُ دَلِيلًا عَلَى أَنَّ حُبَّ الوَطَنِ مِنَ الإِيْمَانِ، وَلَا يُسَلِّمُ فَهْمُهُمْ، إِذْ [أَنَّ] حَقِيقَةَ هَذَا التَّحْنِينِ وَالتَّشَوُّقِ إِلَى مَكَّةَ جَاءَ مُعَلَّلًا بِغَيْرِ مَعْنَى (الوَطَنِيَّةِ)، إِذْ يَقُولُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ {وَاللَّهُ إِنَّكَ لَخَيْرُ أَرْضِ اللَّهِ، وَأَحَبُّ أَرْضٍ إِلَيَّ، وَلَوْ لَا أَنَّ أَهْلَكَ أَخْرَجُونِي مِنْكَ مَا خَرَجْتُ مِنْكَ}، فَبَيْنَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ أَنَّ حُبَّهُ لِمَكَّةَ **لِحُبِّ اللَّهِ تَعَالَى لَهَا**، إِذْ هِيَ قِبْلَةُ الْمُسْلِمِينَ، وَفِيهَا بَيْتُ اللَّهِ الْحَرَامُ، وَأَجِيبَتْ فِيهَا دَعْوَةُ أَبِيْنَا إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ، **فَلَا وَجْهَ لِلِاسْتِدْلَالِ** بِهَذَا عَلَى اسْتِحْبَابِ حُبِّ الوَطَنِ، **فَصُلًّا عَنْ جَعْلِ حُبِّهِ قَرَضًا**، بَلْ فِيهِ دَلَالَةٌ عَلَى أَنَّ الْبِلَادَ تَشْرُفُ وَتُحَبُّ إِذَا كَانَتْ مَوْطِنَ صَلَاحٍ وَعِبَادَةٍ وَذِكْرٍ لِلَّهِ تَعَالَى. انتهى باختصارًا، المناهج هذه فيها **تمجيد ومدح الهيئات الطاغوتية** الدولية (الأمم المتحدة، ومجلس الزنادقة المَلاعِين طواغيتِ العَرَبِ "الجامعة العربية"، ومجلس الزنادقة الطواغيتِ "مجلس التَّعاوُن" على الإثم والعدوان) [قال الشيخ مُقْبِل الوادِعي في (تحفة المجيب): إِنَّ قرارات الأمم المتحدة ومجلس الأمن تحت الأقدام، لأن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم يقول {كُلُّ أَمْرٍ الْجَاهِلِيَّةِ مَوْضُوعٌ تَحْتَ**

قَدَمَيَّ}، انتهى، وقال الشيخ أبو محمد المقدسي في (إعدادُ القادة الفوارس بهجر فساد المدارس): أمّا عن القومية والغروبية والخليجية والوطنية والتغريات الجاهلية التتية وطواغيت العرب وجامعة الدول العربية ومجلس التعاون وغير ذلك من مؤسساتهم، فهو في مناهجهم [يعني المناهج الكويتية، كمثال للمناهج في الأنظمة الطاغوتية] أشهر من أن يجادل فيه أو يرده أخذ. انتهى]، هذا فضلا عن الإنسانية بإطارها **العلماني**، كَمَا نُدَرِّسُ ونحن **صغار** أن من الأشياء التي تُمدحُ بها المملكة أنها دَعَتْ إلى **إلغاء كافة جميع العداوات بين الدول والشعوب**، وأن العلاقات بين الدول والشعوب تقوم على الصداقة وعلى الإخاء وعلى الاحترام المتبادل [جاء في أحد الكتب المدرسية الكويتية: الكويت عضو في الأسرة الدولية ملتزمة بمبادئ الأمم المتحدة... تحتل دول الخليج مكانة هامة على المستوى العالمي، فهي تتعاون بكل إخلاص وتبذل كل جهد ممكن في مساندة المنظمات الدولية لإقرار العدل والسلام العالمي. ذكره الشيخ أبو محمد المقدسي في (إعدادُ القادة الفوارس بهجر فساد المدارس)]... ثم سُئِلَ -أي الشيخ السناني- عما إذا كان يريد أن يحارب الكون، فقال: كتب الله -ورسله- جميعا، من أولها إلى آخرها، من أعظم الأصول التي جاءت بها تكفير الكفار وعداوتهم والبراءة منهم وجهادهم، ولو كانوا أقرب قريب [قال الشيخ ابن جبرين (عضو الإفتاء بالرئاسة العامة للبحوث العلمية والإفتاء) على موقعه **في هذا الرابط**: فكل من كفر بالله وكل من خرج عن دين الإسلام، فإننا نقاتله ونبتعد عنه ولو كان من أقاربنا ولو كان أقرب قريب. انتهى]... ثم قال -أي الشيخ السناني-: التقسيمات السياسية الموجودة التي يبنى عليها مسألة الجنسية هذه كلها باطلة ما أنزل الله

بها من سلطان ومَبْنِيَّةٌ على شريعة الطاغوتِ الدُولِيَّةِ، مسألة المُواطَنة التي تُبْنَى على الجنسية، هذا المُواطِنُ يُعْطَى الحُقُوقَ حتى لو كان رافِضِيًّا! حتى لو كان اسْمَاعِيلِيًّا باطِنِيًّا! حتى لو كان نَصْرَانِيًّا! حتى لو كان أكثر شيء! إذا صار مواطنا فَلَهُ الحقوقُ كاملة! [جاء في كتاب (فتاوى اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء) أن اللجنة (عبدالعزیز بن عبدالله بن باز وعبدالله بن غديان وعبدالله بن قعود) قالت: مَنْ لم يُفَرِّقْ بين اليَهُودِ والنَّصَارَى وسائر الكَفَرَةِ، وبين المُسْلِمِينَ، إِلَّا بِالْوَطَنِ، وَجَعَلَ أَحْكَامَهُمْ وَاحِدَةً، فَهُوَ كَافِرٌ. انتهى. قلتُ: الدَّولَةُ السَّعُودِيَّةُ الْأُولَى كَانَتْ مُلتَزِمَةً بِتَطْبِيقِ الشَّرِيعَةِ، فَكَانَتْ رَابِطَةً الدِّينِ هِيَ الْأَسَاسُ الذي يَرْبِطُ بين الفردِ والدولة، وَأَمَّا مع الدَّولَةِ السَّعُودِيَّةِ الثَّالِثَةِ فَرَابِطَةُ المُواطَنة -المُقْتَبَسَةُ مِنَ القَوَائِنِ الْأُورُوبِيَّةِ- هِيَ الْأَسَاسُ الذي يَرْبِطُ بين الفردِ والدولة. وَقَدْ قَالَ الشَّيْخُ أَحْمَدُ شَاكِر (نائبُ رئيس المحكمة الشرعية العليا، المُتَوَفَى عامَ 1377هـ/ 1958م) في كتابه (كلمة الحق): فَإِنَّ الْإِسْلَامَ جَنَسِيَّةٌ وَاحِدَةٌ (بِتَغْيِيرِ هَذَا الْعَصْرِ)، وَهُوَ يُلْغِي الْفَوَارِقَ الْجَنَسِيَّةَ وَالْقَوْمِيَّةَ بَيْنَ مُتَبِعِيهِ، كَمَا قَالَ تَعَالَى {وَإِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً}. انتهى. وقال الشيخ سيد قطب في كتابه (مَعَالِمُ فِي الطَّرِيقِ): الجَنَسِيَّةُ الَّتِي يَرِيدُهَا الْإِسْلَامُ لِلنَّاسِ هِيَ جَنَسِيَّةُ الْعَقِيدَةِ، الَّتِي يَتَسَاوَى فِيهَا الْعَرَبِيُّ وَالرُّومَانِيُّ وَالْفَارِسِيُّ وَسَائِرُ الْأَجْناسِ وَالْأَلْوَانِ تَحْتَ رَايَةِ اللَّهِ. انتهى. وَقَالَ الشَّيْخُ إِيهَابُ كَمَالُ أَحْمَدُ فِي مَقَالَةٍ بِعُنْوَانِ (الرَّدُّ الْمُبِينُ عَلَى مَنْ أَجَارَ وَلَايَةَ الْكَافِرِ عَلَى الْمُسْلِمِينَ) على هذا الرابط: فَإِنَّ مُشَارَكَةَ الْمُسْلِمِينَ لِلْكَفَّارِ فِي وَطَنٍ وَاحِدٍ لَا تَعْنِي بِالضَّرُورَةِ تَسَاوِيَهُمْ فِي الْحُقُوقِ وَالْوَاجِبَاتِ، وَإِنَّمَا تُوجِبُ إِقَامَةَ الْعَدْلِ وَالْقِسْطِ عَلَى الْجَمِيعِ، وَالْعَدْلُ لَا يَعْنِي الْمُسَاوَاةَ

فِي كُلِّ شَيْءٍ، وَإِنَّمَا يَعْنِي إِعْطَاءَ كُلِّ ذِي حَقٍّ حَقَّهُ،
وَمُطَالَبَتَهُ بِأَدَاءِ مَا عَلَيْهِ مِنْ وَاجِبَاتٍ، وَالْمَرْجِعُ فِي تَحْدِيدِ
الْحُقُوقِ وَالْوَاجِبَاتِ هُوَ شَرْعُ اللَّهِ لَا غَيْرُ. انتهى]... ثم
 وَصَفَ -أَيَ الشَّيْخِ السَّنَانِي- هَيْئَةَ كِبَارِ الْعُلَمَاءِ بِقَوْلِهِ:
 هَيْئَةُ كِبَارِ الْعُمَلَاءِ... ثم قَالَ -أَيَ الشَّيْخِ السَّنَانِي-:
 الْمَمْلَكَةُ الْعَرَبِيَّةُ السَّعُودِيَّةُ (الْعِلْمَانِيَّةُ الْأَمْرِيكِيَّةُ) عَلاَقَتُهَا
 بِأَمْرِيكََا عَلاَقَةٌ إِسْتِرَاجِيَّةٌ وَقَدِيمَةٌ وَخِدْمَةٌ لَهَا، {شَاهِدِينَ
 عَلَى أَنْفُسِهِمْ بِالْكَفْرِ} يَفْتَخِرُونَ [أَيَ بِهِذِهِ الْعِلَاقَةِ
 الْإِسْتِرَاجِيَّةِ الْقَدِيمَةِ] وَبِلاَ خَجَلٍ وَلَا خِيَاءٍ، وَلَوْ أَنَّ
 مَشَايِخَهُمْ فِيهِمْ خَيْرٌ كَانُوا يَلْعَنُونَهُمْ وَيَكْفُرُونَ بِهِمْ [قَالَ
 الشَّيْخُ مُحَمَّدُ بْنُ رَزَقٍ الطَّرْهُونِي (الْبَاحِثُ بِمَجْمَعِ الْمَلِكِ
 فَهْدٍ لَطِبَاعَةِ الْمَصْحَفِ الشَّرِيفِ، وَالْمَدْرَسِ الْخَاصِ
 لِلْأَمِيرِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ فَيْصَلِ بْنِ مَسَاعِدِ بْنِ سَعُودِ بْنِ
 عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ فَيْصَلِ بْنِ تَرْكِي بْنِ
 عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ سَعُودٍ) فِي مَقَالَةٍ لَهُ بِعَنْوَانِ
 (أَطْعِمِ الْفَمَ تَسْتَحِ الْعَيْنُ تَسْتَحِي الْعَيْنُ "الْمُؤَسَّسَةُ
 الرَّسْمِيَّةُ الدِّينِيَّةُ") عَلَى مَوْقِعِهِ فِي هَذَا الرَّابِطِ: [هَنَاكْ]
 تَحْذِيرَاتٌ كَثِيرَةٌ مِنْ عُلَمَاءِ السَّلَفِ الصَّالِحِ مِنَ الدُّخُولِ
 عَلَى السَّلَاطِينِ وَالْوُلَاةِ، وَنَبْرَاسُهُمْ فِي ذَلِكَ جَدِيتُ
 رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ {وَمَنْ أَتَى أَبْوَابَ
 السُّلْطَانِ افْتُنَّ}، فَكَيْفَ بِمَنْ يُعَيِّنُهُ السُّلْطَانُ وَيُضَفِّي
 عَلَيْهِ الْأَلْقَابَ وَيَخْلَعُ عَلَيْهِ الْخُلْعَ وَيَتَوَّجُهُ الْمَنَاصِبَ؟،
 وَأَخِيرًا يُطْعِمُهُ وَيُطْعِمُ أَوْلَادَهُ، فَهَلْ يَسْتَطِيعُ أَنْ
 يُخَالِفَهُ؟ وَلِذَلِكَ نَسَأَلُ أَنْفُسَنَا عَنِ الْمُؤَسَّسَاتِ الدِّينِيَّةِ
 الرَّسْمِيَّةِ فِي عَصْرِنَا، هَلْ سَمِعْتُمْ فِي يَوْمٍ مِنَ الْأَيَّامِ
 بِمُخَالَفَةِ هَذِهِ الْمُؤَسَّسَاتِ لِتَوَجُّهَاتِ الدُّوَلِ وَقَرَارَاتِ
 الرُّؤَسَاءِ، أَمْ الْحَالُ (أَنَّهَا مِنْ غَرِيَّةٍ، فَإِنْ عَوْتُ غَرِيَّةً
 عَوْتُ، وَإِنْ رَشِدَتْ غَرِيَّةً تَرَشَّدْ) يُشِيرُ إِلَى قَوْلِ الشَّاعِرِ
 {وَمَا أَنَا إِلَّا مِنْ غَرِيَّةٍ، إِنْ عَوْتُ *** عَوَيْتُ، وَإِنْ تَرَشَّدْ
 غَرِيَّةً أَرَشِدْ}؟! وَحَالُهَا فِي أَحْسَنِ أَحْوَالِهَا مَا يَلِي؛

(أ) إِنْ رَأَتْ صَوَابًا، وَلَوْ صَغِيرًا، صَخَّمَتْهُ وَخَشَدَتْ لَهُ خُشُودَ
 الْأَدِلَّةِ الشَّرْعِيَّةِ؛ (ب) وَإِنْ رَأَتْ بَاطِلًا، إِمَّا سَكَتَتْ، وَهَذَا
 أَقْوَى مَا تَسْتَطِيعُ، وَإِمَّا تَلَمَّسَتْ لَهُ تَخْرِجَاتٍ وَاهِيَةً لَا
 قِيَمَةَ لَهَا عِلْمِيًّا حَتَّى تَعْذُرَ بِهَا صَاحِبَهَا وَوَلِيَّ نِعْمَتِهَا؛
 فَكَيْفَ بِمَنْ يَتَلَوَّنُ بِتَلَوُّنِ الْحَاكِمِ، وَتَتَغَيَّرُ قَنَوَاهُ بِتَغْيِيرِ
 تَوَجُّهِهِ، وَيَلْوِي أَعْنَاقَ النُّصُوصِ لِتُؤَافِقَ الْقَرَارَاتِ
 الْجَدِيدَةَ، وَيَعْتَقِدُ قَلِيلَ الْاِسْتِدْلَالِ [أَهْلُ السُّنَّةِ يَسْتَدِلُّونَ
 ثُمَّ يَعْتَقِدُونَ، وَأَمَّا أَهْلُ الْبِدْعِ يَعْتَقِدُونَ ثُمَّ يَسْتَدِلُّونَ]،
 وَيُعْزِلُ الْمُتَشَابِهَاتِ، لِيَفُوزَ بِشُبُهَيْهِ يَنْصُرُ بِهَا سَيِّدَهُ
 وَمَوْلَاهُ، لِيَفُوزَ وَيَنْعَمَ بِرُفْقَتِهِ. أَنْتَهَى. وَبِحَسَبِ مَا جَاءَ
 عَلَى إِحْدَى صَفَحَاتِ مَوْقِعِ قَنَاةِ الْجَزِيرَةِ الْفَضَائِيَّةِ
 (الْقَطْرِيَّة) تَحْتَ عَنَوَانِ (النص الكامل لخطبة العيد
 لِأَسَامَةِ بْنِ لَادِن)، قَالَ الشَّيْخُ أَسَامَةُ بْنُ لَادِنَ: فَخِلَافُنَا
 مَعَ الْحُكَّامِ لَيْسَ خِلَافًا فَرْعِيًّا يُمَكِّنُ خَلْفَهُ، وَإِنَّمَا نَتَخَذُ
 عَنْ رَأْسِ الْإِسْلَامِ، شَهَادَةً أَنَّ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا
 رَسُولُ اللَّهِ، **فَهَؤُلَاءِ الْحُكَّامُ قَدْ نَقَضُوا مِنْ أُسَاسِهَا**
بُؤُولَاتِهِمْ لِلْكَفَّارِ، وَبِتَشْرِيعِهِمْ لِلْقَوَانِينِ الْوَضْعِيَّةِ،
وَإِقْرَارِهِمْ وَاحْتِكَامِهِمْ لِقَوَانِينِ الْأُمَمِ الْمُتَحَدَةِ الْمُلْجِدَةِ،
فَوَلَايَتُهُمْ قَدْ سَقَطَتْ شَرْعًا مُنْذُ زَمَنٍ بَعِيدٍ... ثُمَّ قَالَ -
 أَيُّ الشَّيْخِ أَسَامَةُ بْنُ لَادِنَ-: هَلْ يُمَكِّنُ لِمُسْلِمٍ أَنْ يَقُولَ
 لِلْمُسْلِمِينَ {صَعُّوا أَيْدِيَكُمْ فِي يَدِ كِرْزَايَ} هُوَ حَامِدُ
 كِرْزَايَ (حَاكِمُ أَفْغَانِسْتَانِ) [لِلتَّعَاوُنِ فِي إِقَامَةِ الْإِسْلَامِ،
 وَرَفْعِ الظُّلْمِ، وَعَدَمِ تَمْكِينِ أَمِيرِكَا مِنْ مُحْطَطَاتِهَا]،
 فَهَذَا لَا يُمَكِّنُ وَلَا يُعْقِلُ، لِأَنَّ كِرْزَايَ عَمِلُ جَاءَتْ بِهِ
 أَمِيرِكَا، **وَمُنَاصَرَّتُهُ عَلَى الْمُسْلِمِينَ نَاقِضٌ مِنْ تَوَاقُضِ**
الْإِسْلَامِ الْعَشْرَةِ، مُخْرِجٌ مِنَ الْمِلَّةِ، وَهَذَا لَنَا أَنْ نَتَسَاءَلَ،
 مَا الْفَرْقُ بَيْنَ كِرْزَايَ الْعَجَمِ [يَعْنِي حَامِدُ كِرْزَايَ (حَاكِمُ
 أَفْغَانِسْتَانِ)] وَكِرْزَايَ الْعَرَبِ؟ **مَنْ الَّذِي تَبَّتْ وَتَصَّبَ**
حُكَّامُ دَوْلِ الْخَلِيجِ؟، إِنَّهُمْ الصَّلِيبِيُّونَ، فَالَّذِينَ نَصَبُوا
 كِرْزَايَ كَابُولَ [يَعْنِي حَامِدُ كِرْزَايَ (حَاكِمُ أَفْغَانِسْتَانِ)]

وَتَبَّثُوا كِرْزَايَ بَاكْسْتَانَ [يعني حاكم باكستان]، هُمُ الَّذِينَ تَصَبَّوْا كِرْزَايَ الْكُوَيْتِ، وَكِرْزَايَ الْبَحْرَيْنِ، وَكِرْزَايَ قَطْرَ، وَغَيْرَهَا، وَمَنِ الَّذِينَ تَصَبَّوْا كِرْزَايَ الرِّيَاضِ [يعني مُؤَسَّس الدولة السعودية الثالثة الملك عبدالعزيز بن عبدالرحمن بن فيصل بن تركي بن عبدالله بن محمد بن سعود] وَجَاءُوا بِهِ بَعْدَ أَنْ كَانَ لَاجِئًا فِي الْكُوَيْتِ [الواقعة آنذاك تحت الاحتلال البريطاني]، وَذَلِكَ بَعْدَ فِرَارِهِ مَعَ أَبِيهِ مِنَ الرِّيَاضِ وَإِقَامَتِهِمَا فِي الْكُوَيْتِ عِدَّةَ سِنِينَ، وَكَانَ ذَلِكَ بَعْدَ سُقُوطِ الدَّوْلَةِ السَّعُودِيَّةِ الثَّانِيَةِ إِثْرَ هَزِيمَةِ جَيْشِ أَبِيهِ أَمَامَ جَيْشِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِاللهِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ رَشِيدٍ فِي عَامِ 1309هـ [قَبْلَ قَرْنٍ مِنَ الزَّمَانِ لِيُقَاتِلَ مَعَهُمْ ضِدَّ الدَّوْلَةِ الْعُثْمَانِيَّةِ وَوَالِيهَا ابْنُ الرَّشِيدِ] فِي مَعْرَكَةِ الرِّيَاضِ فِي (5 شَوَّالِ 1319هـ - 15 يَنَائِرِ 1902م) [؟]، إِنَّهُمْ الصَّلِيبِيُّونَ، وَمَا زَالُوا يَزْعَوْنَ هَذِهِ الْأَسْرَ [يعني الْأَسْرَ الْحَاكِمَةَ فِي الدَّوْلِ سَالِفَةِ الذِّكْرِ] إِلَى الْيَوْمِ، فَلَا فَرْقَ بَيْنَ كِرْزَايَ الرِّيَاضِ وَكِرْزَايَ كَابُولَ، {فَاعْتَبِرُوا يَا أُولِيَ الْأَبْصَارِ}، وَيَجِبُ عَلَى الْمُسْلِمِينَ أَنْ يَتَبَرَّءُوا مِنْ هَؤُلَاءِ الطَّوَاغِيتِ، وَلَا يَخْفَى أَنَّ التَّبَرُّؤَ مِنَ الطَّوَاغِوتِ لَيْسَ مِنْ نَوَافِلِ الْأَعْمَالِ، وَإِنَّمَا هُوَ أَحَدُ رُكْنَيْ التَّوْحِيدِ، فَلَا يَقُومُ الْإِيمَانُ بِغَيْرِهِمَا، قَالَ تَعَالَى {فَمَنْ يَكْفُرْ بِالطَّوَاغِوتِ وَيُؤْمِنْ بِاللَّهِ فَقَدِ اسْتَمْسَكَ بِالْعُرْوَةِ الْوُثْقَى لَا انْفِصَامَ لَهَا، وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ}؛ وَأَمَّا **عِلْمَاءُ السُّوءِ** وَوُزَرَاءُ الْبَلَاطِ [الْبَلَاطُ قَصْرُ الْحَاكِمِ وَمَجْلِسُهُ وَحَاشِيَتُهُ] وَأَصْحَابُ الْأَقْلَامِ الْمَاجُورَةِ وَأَشْبَاهُهُمْ، فَكَمَا قِيلَ {لِكُلِّ زَمَنٍ دَوْلَةٌ وَرِجَالٌ}، فَهَؤُلَاءِ هُمُ مِنْ رِجَالِ الدَّوْلَةِ الَّذِينَ يُحَرِّفُونَ الْحَقَّ وَيَشْهَدُونَ بِالزُّورِ، حَتَّى فِي الْبَلَدِ الْحَرَامِ، فِي الْبَيْتِ الْحَرَامِ، فِي الشَّهْرِ الْحَرَامِ، وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ، وَيَزْعُمُونَ أَنَّ الْحُكَّامَ الْخَائِنِينَ **وَلَا أَمْرَ لَنَا**، وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ، فَهَؤُلَاءِ قَدْ ضَلُّوا سَوَاءَ السَّبِيلِ، فَيَجِبُ هَجْرُهُمْ وَالتَّحْذِيرُ مِنْهُمْ، وَإِنَّمَا

تَرْكُزُ الدَّوْلَةُ عَلَى عُلَمَائِهَا، وَتُظْهِرُهُمْ فِي بَرَامِجٍ دِينِيَّةٍ
لِلْفَتْوَى مِنْ أَجْلِ دَقَائِقَ مَعْدُودَةٍ يَحْتَاجُهُمْ فِيهَا النِّظَامُ
كُلُّ مُدَّةٍ **لِإِضْفَاءِ الشَّرْعِيَّةِ عَلَيْهِ وَعَلَى تَصَرُّفَاتِهِ**؛ وَمَنْ
قَرَأَ سِيرَةَ الْأُئِمَّةِ الصَّادِقِينَ فِي أَيَّامِ الْمَحَنِ كَسِيرَةِ
الإمام أحمد بن حنبل وغيره -رحمهم الله- عََلِمَ الْفَرْقَ
بَيْنَ الْعُلَمَاءِ الْعَامِلِينَ وَالْعُلَمَاءِ الْمُدَاهِنِينَ... ثم قال -أي
الشيخ أسامة بن لادن-: الإنسان لا يستطيع أن يتَّخِذَ
القرارَ الصَّحِيحَ فِي ظِلِّ أَوْضَاعٍ غَيْرِ صَحِيحَةٍ، وَخَاصَّةً مِنَ
النَّاجِيَةِ الْأُمْنِيَّةِ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
{ لَا يَقْضِي الْقَاضِي بَيْنَ اثْنَيْنِ وَهُوَ غَضَبَانُ }، هَذَا إِذَا
كَانَ غَضَبَانِ، **فَكَيْفَ إِذَا كَانَ خَائِفًا؟!**، فَالتَّخَوُّفُ الَّذِي
تُمَارِسُهُ الدُّوْلُ الْعَرَبِيَّةُ عَلَى الشَّعْبِ، قَدْ **دَمَّرَ جَمِيعَ**
مَنَاجِي الْحَيَاةِ بِمَا فِيهَا أُمُورَ الدِّينِ، إِذِ الدِّينُ النَّصِيحَةُ،
وَلَا نَصِيحَةَ بَغَيْرِ أَمْنٍ، وَقَدْ قَسَمَ الْخَوْفُ النَّاسَ إِلَى
أَقْسَامٍ، فِقِسْمُ **أَنْتَكَسَ وَالتَّخَوُّفُ بِالدَّوْلَةِ وَوَالَاهَا**، وَلَا حَوْلَ
وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ، وَقِسْمٌ بَدَأَ لَهُ أَنَّهُ لَنْ يَسْتَطِيعَ أَنْ
يَسْتَمِرَّ **فِي الدَّعْوَةِ وَالتَّدْرِيسِ**، وَيُؤَمِّنَ مَعْهَدَهُ أَوْ جَمْعِيَّتَهُ
أَوْ جَمَاعَتَهُ، وَيُؤَمِّنَ نَفْسَهُ وَجَاهَهُ وَمَالَهُ، إِنْ لَمْ يَمْدَحِ
الطَّاغُوتَ وَيُدَاهِنَهُ، فَتَأَوَّلَ تَأَوَّلًا فَاسِدًا **فَضَلَ ضَلَالًا مُبِينًا**
وَأَضَلَّ خَلْقًا كَثِيرًا. انتهى باختصار. وجاء في كتاب
(إجابة فضيلة الشيخ علي الخضير على أسئلة اللقاء
الذي أجري مع فضيلته في مُنْتَدَى "السلفيون") أَنَّ
الشيخَ قَالَ: الشيخُ أسامة بنُ لادن -حَفِظَهُ اللَّهُ وَنَصَرَهُ-
مِنْ أَهْلِ الْجِهَادِ **وَالْعِلْمِ**، وَهُوَ مِنْ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ،
وَتَحْسَبُهُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ مِنَ الطَّاغُوتِ الْمَنْصُورَةِ، وَلَا تُرَكِّي
عَلَى اللَّهِ أَحَدًا، وَلَا نَعْلَمُ عَنْهُ إِلَّا خَيْرًا، أَمْضَى حَيَاتِهِ فِي
الْجِهَادِ، وَبَاعَ دُنْيَاهُ لِلَّهِ وَرَسُولِهِ، نَسَأَلُ اللَّهَ أَنْ يُزِيحَ لَهُ
الْبَيْعَ، وَقَدْ اسْتَفَاضَ الثَّنَاءُ عَلَيْهِ بَيْنَ أَهْلِ الْخَيْرِ وَالْعَامَّةِ،
وَفِي الْحَدِيثِ { أَنْتُمْ شُهَدَاءُ اللَّهِ فِي الْأَرْضِ }، وَكَانَ
شَيْخُنَا حَمُودُ الْعُقْلَاءِ الشَّعْبِيِّ [الْأَسْتَاذُ بِكَلِيَّةِ الشَّرِيعَةِ

وأصول الدين بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية] رَحِمَهُ اللَّهُ يُثْنِي عَلَيْهِ كَثِيرًا ثَنَاءً عَاطِرًا، وَيَمْدَحُهُ وَيَذُبُّ عَنْهُ وَيَدْعُو لَهُ، وَسَمِعْتُ شَيْخَنَا حَمُودًا رَحِمَهُ اللَّهُ يَقُولُ عَنْهُ {إِنَّهُ مِمَّنْ أَعَزَّ اللَّهُ بِهِ الْإِسْلَامَ فِي هَذَا الزَّمَانِ، وَهُوَ الْيَوْمَ غُصَّةٌ فِي خُلُوقِ أَعْدَاءِ هَذَا الدِّينِ}. انتهى... ثم قَالَ الْمُحَاوِرُ لِلشَّيْخِ السَّنَانِيِّ {فِيهِ [أَيُّ بُوجَدٍ] أَقْرَبُ مِنَ الْوَلَدِ؟!، أَنْتَ مَا دَرَسْتَهُ، لَا يَقْرَأُ وَلَا يَكْتُبُ وَلَدُكَ [هَذَا اسْتِنْتَاخُ مِنَ الْمُحَاوِرِ مُخَالِفٌ لِلْوَاقِعِ]}، فَردَّ الشَّيْخُ قَائِلًا: عِنْدَهُ مِنَ الْإِتْقَانِ وَالْحِفْظِ لِلدِّينِ أَكْثَرُ مِنِّي، **وَمَا دَرَسُوا فِي الْمَدَارِسِ...** ثم قَالَ الْمُحَاوِرُ لِلشَّيْخِ السَّنَانِيِّ {وَلَدُكَ [مَا يَكْتُبُ]}، فَردَّ الشَّيْخُ قَائِلًا: أَنْتَ مَا تَقْدِرُ تَكْتُبُ كِتَابَتَهُ [المرادُ بِالْكِتَابَةِ هُنَا حُسْنُ الْخَطِّ]... ثم قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ السَّنَانِيِّ-: الدَّوْلَةُ السَّعُودِيَّةُ الْأُولَى دَوْلَةٌ إِسْلَامِيَّةٌ، وَلَوْ خَرَجَ [أَيُّ إِلَى الدُّنْيَا مَرَّةً أُخْرَى] حُكَاْمُهَا، لَوْ أَدْرَكُوا هَؤُلَاءِ [أَيُّ حُكَاْمَ الدَّوْلَةِ السَّعُودِيَّةِ الثَّلَاثَةِ] كَانُوا كَفَرُوا وَتَبَرَّوْا مِنْهُمْ [قَالَ الشَّيْخُ أَبُو مُحَمَّدٍ الْمُقَدَّسِي فِي فَتَاوَى لَهُ عَلَى هَذَا الرَّابِطِ: فَلَيْسَ عَدَاؤُنَا لِأَلِ سُعُودٍ وَتَكْفِيرُنَا لَهُمْ مِنْ جِنْسٍ مَا يَفْعَلُهُ مِمَّنْ لَا يُفَرِّقُونَ فِي كَلَامِهِمْ بَيْنَ أَلِ سُعُودٍ الْأَوَائِلِ الَّذِينَ نَصَرُوا دَعْوَةَ الشَّيْخِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْوَهَّابِ، وَبَيْنَ الْخَوَالِفِ مِنْهُمْ الَّذِينَ حَكَمُوا الْقَوَانِينَ الْوَضْعِيَّةَ وَتَخَاكَمُوا إِلَيْهَا وَتَوَلَّوْا أَرْبَابَهَا وَظَاهَرُوا الْمُشْرِكِينَ عَلَى الْمُسْلِمِينَ، لَا وَحَاشَا. انتهى باختصار. وَقَالَ الشَّيْخُ أَبُو بَكْرٍ الْقَحْطَانِيُّ فِي (شَرْحُ قَاعِدَةٍ "مَنْ لَمْ يُكْفِرِ الْكَافِرَ"): هَذِهِ [يَعْنِي أَرْضَ جَزِيرَةِ الْعَرَبِ، وَالَّتِي تَشْمَلُ عُمَّانَ وَالتَّبَحْرَيْنِ وَالْكُوَيْتَ وَقَطْرَ وَالسَّعُودِيَّةَ وَالْيَمَنَ وَالْإِمَارَاتِ الْعَرَبِيَّةَ الْمُتَّحِدَةَ] دَارُ كُفْرٍ بِاتِّفَاقٍ، فَالْأَحْكَامُ الظَّاهِرَةُ فِيهَا هِيَ أَحْكَامُ كُفْرٍ (الْقَوَانِينُ الْوَضْعِيَّةُ)، فَبِالتَّالِي هِيَ دَارُ كُفْرٍ. انتهى باختصار. وَقَالَ حَافِظُ وَهْبَةٍ (الَّذِي كَانَ يَعْمَلُ مُسْتَشَارًا لِلْمَلِكِ فِي الشُّؤُونِ الْخَارِجِيَّةِ فِي عَهْدِ مُؤَسِّسِ الدَّوْلَةِ

السُّعُودِيَّةِ الثَّالِثَةِ الْمَلِكِ عَبْدِ الْعَزِيزِ) فِي كِتَابِهِ (جَزِيرَةُ الْعَرَبِ فِي الْقَرْنِ الْعِشْرِينَ): وَالتَّجْدِيُونَ يَحْرَصُونَ أَشَدَّ الْجِرْصِ عَلَى تَنْفِيذِ أَحْكَامِ الشَّرِيعَةِ فِي تَحْرِيمِ لُبْسِ الْخَرِيرِ لِلرِّجَالِ وَتَخْلِيهِمْ بِالذَّهَبِ، كَمَا يُحَرِّمُونَ التَّدْخِينَ، وَيَجْلِدُونَ الْمُدْخَنَ أَرْبَعِينَ جَلْدَةً، وَمِمَّا لَا يَشْكُ فِيهِ أَنْ حُكُومَتَهُمُ الْأُولَى [يَعْنِي الدَّوْلَةَ السُّعُودِيَّةَ الْأُولَى] كَانَتْ **أَضْرَمَ فِي هَذَا** مِنَ الْحُكُومَةِ الْحَالِيَةِ [يَعْنِي الدَّوْلَةَ السُّعُودِيَّةَ الثَّالِثَةَ]. أَنْتَهَى. وَقَالَ الشَّيْخُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ الرَّائِدِ فِي كِتَابِهِ (دَوْلَةُ التَّوْحِيدِ بَيْنَ الْوَهْمِ وَالْحَقِيقَةِ): قَامَتِ الدَّوْلَةُ السُّعُودِيَّةُ الْأُولَى عَلَى التَّوْحِيدِ وَالسُّنَّةِ، وَالْجِهَادِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، وَالْبَرَاءَةِ مِنْ أَعْدَاءِ اللَّهِ، وَإِنْ كَانَ مِنْ مُنْكَرٍ يُنْتَقَدُ عَلَى تِلْكَ الدَّوْلَةِ فَهُوَ تَوَارُثُ الْمُلِكِ دُونَ بَحْثٍ عَمَّنْ يَجْمَعُ الشَّرُوطَ الشَّرْعِيَّةَ، عَلَى أَنْ **كُلَّ حُكَّامِهَا كَانُوا** فَضْلَاءَ عَادِلِينَ -فِيمَا نَحْسَبُ وَاللَّهُ حَسْبُهُمْ- عَلَى مَا بَلَّغْنَا مِنَ التَّارِيخِ؛ وَحَاوَلَتِ الدَّوْلَةُ السُّعُودِيَّةُ الثَّانِيَّةُ الْقِيَامَ، وَلَكِنَّهَا سُرْعَانَ مَا سَقَطَتْ بَعْدَ انْغِمَاسِ الْمُتَنَازِعِينَ [يَعْنِي مِنْ آلِ سُعُودٍ. وَقَدْ قَالَ الشَّيْخُ عَبْدُ اللطيفِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ حَسَنِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْوَهَّابِ (ت 1293هـ): ثُمَّ إِنْ حُمُولَةٌ [أَيُّ أَسْرَةٍ] آلِ سُعُودٍ صَارَتْ بَيْنَهُمْ شَحْنَاءُ وَعِدَاوَةٌ، وَالْكُلُّ يَرَى لَهُ الْأُولَوِيَّةَ بِالْوِلَايَةِ، وَصِرْنَا نَتَوَقَّعُ كُلَّ يَوْمٍ فِتْنَةً وَكُلَّ سَاعَةٍ مِحْنَةً. أَنْتَهَى مِنْ (الدَّرَرِ السَّنِيَّةِ فِي الْأَجُوبَةِ النَّجْدِيَّةِ)] عَلَيْهَا فِي الْكُفْرِ مِنْ تَوَلَّى الْكَافِرِينَ، وَ[فِي] أَنْوَاعٍ مِنَ الْفُسُوقِ وَالْجَوْرِ وَالظُّلْمِ وَالْفَسَادِ؛ وَقَامَتِ الدَّوْلَةُ السُّعُودِيَّةُ الثَّالِثَةُ، وَلَكِنَّهَا اسْتَشْعَرَتْ شِعَارَ الدَّوْلَةِ الْأُولَى [يَعْنِي اتَّخَذُوا شِعَارَ الدَّوْلَةِ الْأُولَى (الَّذِي هُوَ الدَّعْوَةُ إِلَى التَّوْحِيدِ وَالسُّنَّةِ، وَالْجِهَادُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، وَالْبَرَاءَةُ مِنْ أَعْدَاءِ اللَّهِ) شِعَارًا لَهُمْ]، وَتَدَثَّرَتْ [أَيُّ وَرَكِبَتْ] أَنْوَاعَ الْكُفْرِ الَّتِي كَانَتْ فِي آخِرِ الدَّوْلَةِ الثَّانِيَّةِ، وَأَضَافَتْ عَلَيْهَا **أَوَانًا مِنَ الْكُفْرِ وَالرَّذَّةِ، مَعَ أَثْوَابٍ مِنَ التَّلْبِيسِ**

والإضلال لم يَشْهَدِ التَّارِيخُ تَلْيِيسًا مِثْلَهُ. انتهى. وقال
 الشيخ أبو أحمد عبدالرحمن المصري في مقالة له على
هذا الرابط: وَمِنَ الْمَعْلُومِ أَنَّ الدَّوْلَةَ الْإِسْلَامِيَّةَ الَّتِي
 قَامَتْ عَلَى يَدِ الشَّيْخِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِالْوَهَّابِ، كَانَتْ تُمَثِّلُ
 الطَّائِفَةَ الظَّاهِرَةَ [قَالَ الشَّيْخُ حَسَامُ الدِّينِ عَفَانَةُ: صَحَّ
 عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي أَحَادِيثٍ كَثِيرَةٍ ذَكَرُ
 الطَّائِفَةَ الظَّاهِرَةَ الَّتِي تَبْقَى فِي هَذِهِ الْأُمَّةِ الْمُحَمَّدِيَّةِ
 مُتَمَسِّكَةً بِدِينِهَا وَقَائِمَةً عَلَى أَمْرِ اللَّهِ حَتَّى قِيَامِ السَّاعَةِ.
 انتهى مِنْ (فَتَاوَى يَسْأَلُونَكَ)] الَّتِي تَمَّ الْقَضَاءُ عَلَيْهَا عَنْ
 طَرِيقِ دَوْلَةِ مُحَمَّدٍ عَلِيٍّ [هُوَ وَآلِي مِصْرَ] الْعِلْمَانِيَّةِ،
 [فَقَدْ] صَدَرَتْ الْفَتَاوَى مِنَ الْهَيْئَاتِ الدِّينِيَّةِ فِي مِصْرَ
 بِوُجُوبِ قِتَالِهِمْ لِأَنَّهُمْ خَوَارِجٌ، وَهَكَذَا خَرَجَ جَيْشُ مُحَمَّدٍ
 عَلِيٍّ لِيَقْضِيَ عَلَى الدَّوْلَةِ السُّعُودِيَّةِ الْأُولَى، فَكَانَ لَهُ مَا
 أَرَادَ؛ وَقَامَتِ الدَّوْلَةُ الثَّانِيَّةُ وَفِيهَا كَانَتْ الْخِلَافَاتُ عَلَى
 الْمُلِكِ مُسْتَمِرَّةً وَمُسْتَعِرَّةً، مِمَّا دَفَعَهُمْ إِلَى الْاسْتِعَانَةِ
 بِمُشْرِكِي الْأُمْسِ فِي قِتَالِ إِخْوَانِهِمْ، بَعْدَ مَا كَانَ مِنَ
 الْأُمُورِ الْمُسْلِمَةِ عِنْدَهُمْ أَنَّ الْاسْتِعَانَةَ بِالْكَفَّارِ فِي حَرْبِ
 الْمُسْلِمِينَ كُفْرٌ، وَقَدْ عَانَى عُلَمَاءُ تَجْدٍ مِنْ هَذَا الْوَضْعِ
 كَثِيرًا، فَقَدْ كَانُوا يَسْتَتِيْبُونَ الْأَمِيرَ بِالْأُمْسِ مِنْ هَذَا
 الْكُفْرِ، فَيَقَعُ فِيهِ فِي الْيَوْمِ الثَّانِي، إِلَى أَنْ قُضِيَ عَلَيْهَا
 [أَيَّ عَلَى الدَّوْلَةِ السُّعُودِيَّةِ الثَّانِيَّةِ] كَمَا قُضِيَ عَلَى
 الْأُولَى؛ ثُمَّ جَاءَتِ الدَّوْلَةُ السُّعُودِيَّةُ الثَّالِثَةُ عَلَى أَنْقَاضِ
 الثَّانِيَّةِ، وَقَامَتْ عَلَى أُسُسِ عِلْمَانِيَّةٍ بِمَعُونَةِ صَالِيَّةٍ
 وَتَحَدَّتْ حُدُودَهَا بِاتِّفَاقَاتٍ. أَتَتْهُ بِاخْتِصَارٍ. قُلْتُ: تَبَنَّى
 إِلَى أَنْ عُلَمَاءُ الدَّعْوَةِ النَّجْدِيَّةِ فِي الدَّوْلَةِ السُّعُودِيَّةِ
 الْأُولَى غَيْرُ عُلَمَاءِ الدَّعْوَةِ النَّجْدِيَّةِ فِي الدَّوْلَةِ السُّعُودِيَّةِ
 الثَّالِثَةِ، فَفِي الْأُولَى كَانُوا عُلَمَاءَ رَبَّانِيَّينَ، أَمَّا فِي الثَّالِثَةِ
 فَكُلُّ مَنْ رَضِيَ مِنْهُمْ عَنِ الْمَلِكِ وَعَائِلَتِهِ أَوْ رَضِيَ عَنْهُ
 الْمَلِكُ وَعَائِلَتُهُ، فَهُوَ لَا يَزِيدُ عَنْ كَوْنِهِ أَحَدَ عُلَمَاءِ
 السَّلَاطِينِ، يُنَافِقُ وَيَتَمَلَّقُ كُلَّ ذِي سُلْطَةٍ، يَأْكُلُ عَلَى كُلِّ

الموائد، يبيعُ آخرته بِدُنْيَاهُ... ثم قال -أي الشيخ السناني-: **المملكة العربية السعودية [وهي الدولة السعودية الثالثة]**، هذه علمانية أمريكية... ثم قال -أي الشيخ السناني-: **مسألة الخروج من السجن، طبعًا ما في أحد يُرْفُضُ أَنْ يَخْرُجَ مِنَ السَّجْنِ، لا أنا ولا غيري، لكن البَوَّابَةَ التي يضعونها لي وهي الخروجُ مُقَابِلَ أَيِّ تَعَهْدٍ، كبير أو صغير، حَتَّى وَلَوْ شَفَّهَيَا، لَنْ يَظْفَرُوا بِهِ مِنِّي مَا دَامَتِ الرُّوحُ فِي الجَسَدِ.** انتهى باختصار.

(20) وقال الشيخ تركي البنعلي في (كُلُّنَا أَبْنَاؤُكَ): جاء في الجَوَّارِ مع شيخنا أبي محمد المقدسي (حفظه الله) الذي أجزته مجلة الوسط، قال شيخنا (حفظه الله) حين تكلّم عن **مفاسد ومنكرات** المدارس النظامية {ولا أريد هذا لأبنائي؛ ابني محمد عمره عشر سنوات ويحفظ كتاب الله عز وجل كاملاً، وأغلب قراءاته (البداية والنهاية) لابن كثير، و(الكامل) لابن الأثير [أبي السعادات]؛ وابني عمر أصغر منه بسنتين، يحفظ 26 جُزْءًا؛ **ولم أدْخِلْهُمَا مدرّسةً، ولن أفعل؛** لي كِتَابُ الْفُتْهِ في الكَوَيْتِ قديمًا سَمَّيْتُهُ (إعدادُ القادةِ الفوارسِ بهجرِ فسادِ المدارس)، وكان مُوجَّهًا إلى الدعاة الذين يَكْفُرُونَ بالطاغوت ويَعْجِزُونَ عن إقامة شرع اللّٰم في بيوتهم وأولادهم؛ دعوتنا ليست دعوة إلى الأمّية، أبنائي يَقْرَءُونَ وَيَكْتُبُونَ وأعمارهم في الرابعة بفضل الله}. انتهى باختصار.

(21) وقال الشيخ أبو محمد المقدسي في (إعدادُ القادةِ الفوارسِ بهجرِ فسادِ المدارس): أَهْلُ بَيْتِي، **لم أدْخِلْ أَحَدًا منهم إلى هذه المدارسِ الفاسدة...** ثم قال -أي الشيخ المقدسي-: **الطواغيت لا يرضون -ولن يرضوا- أبدًا بإقامة مدارس على منهاج النبوة في بلادنا التي**

يَحْكُمُونَهَا بِقَوَانِينِهِمُ الْكَافِرَةِ وَيَتَحَكَّمُونَ بِسِيَاسَاتِهَا وَيَتَسَلَطُونَ عَلَى شَعُوبِهَا وَيُطَوِّعُونَهُمْ لخدمَةِ أَسْيَادِهِم مِّنَ الْغَرِيبِينَ الْكَفَرَةِ؛ وَلِذَا فَإِن مَّحَاوَلَةَ إِقَامَةِ مَدَارِس بِصُورَةٍ رَّسْمِيَّةٍ عَلَى مِنْهَاجِ السَّلَفِ فِي وَاقِعِ الطَّوَاغِيتِ وَدَوْلِهِمُ الْيَوْمَ أَمْرٌ يَكَادُ يَكُونُ مَيُتُوسًّا مِنْهُ، اللَّهُمَّ إِلَّا فِي ظُرُوفٍ خَاصَّةٍ وَحَالَاتٍ نَادِرَةٍ فِي بَعْضِ الدُّوَلِ الْفَقِيرَةِ الَّتِي تَعِيشُ أَنْظِمَتُهَا حَالَةٌ مِّنَ الْفَوْضَى وَاللَّامَبَالَاةِ... ثَم قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الْمُقَدَّسِيِّ-: إِن مُشَارَكَةَ الْمُسْلِمِ فِي هَذِهِ الْمَدَارِسِ وَرَجَّهَ بِأَوْلَادِهِ وَقَلَدَاتِ كِبَرِهِ فِيهَا أَمْرٌ يَتَعَارَضُ مَعَ عَقِيدَتِهِ وَتَوْحِيدِهِ وَشَرِيعِهِ، وَكُلُّ مُسْلِمٍ رَاعٍ وَمَسْئُولٍ عَنِ دَرَجَتِهِ... ثَم قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الْمُقَدَّسِيِّ-: الْمُسْلِمُونَ تَكَالَبُوا عَلَى مَدَارِسِ الطَّوَاغِيتِ، وَأَسْلَمُوا لَهُمْ دَرَارِيَهُمْ [دَرَارِيٍّ] جَمْعُ (دَرِيَّةٍ)، وَالذَّرِيَّةُ هُمُ الصَّبِيَّانُ أَوِ النَّسَاءُ أَوْ كِلَاهُمَا] يُنَشِّئُونَهُمْ وَيُوجِّهُونَهُمْ كَمَا يَخْلُو لَهُمْ وَكَمَا يَشْتَهُونَ، فَصَارَتْ حَالُنَا وَحَالُ أُمَّتِنَا إِلَى هَذَا الْوَاقِعِ الْمُرِيرِ الْمُخْزِي الَّذِي لَا يَخْفَى عَلَى كُلِّ ذِي عَيْنَيْنِ... ثَم قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الْمُقَدَّسِيِّ-: إِن هَذِهِ الصَّفَحَاتِ [يَعْنِي صَفَحَاتِ كِتَابِ (إِعْدَادُ الْقَادَةِ الْفَوَارِسِ بِهَجْرِ فَسَادِ الْمَدَارِسِ)] مَا هِيَ إِلَّا صَرْخَةٌ مُّشْفِقٌ عَلَى قَوْمِهِ يَتَأَلَّمُ لِأَحْوَالِهِمْ وَأَوْضَاعِهِمْ وَهَوَانِهِمْ بَيْنَ الْأَمَمِ وَتَسَلَّطِ الطَّوَاغِيتِ، يُرْسِلُهَا فِي صُفُوفِهِمْ عَلَهَا تَنْبَهُهُمْ مِّنْ غَفْلَتِهِمْ وَتُوقِظُهُمْ مِّنْ سُبَاتِهِمْ الْعَمِيقِ، فَيَتَحَرَّكُوا جَادِّينَ لِيَتَّبِعَتْ فِيهِمْ حِيلٌ قُرْآنِيٌّ مُّشْرِقٌ قَرِيدٌ، يَنْقُضُ عَنْهُمْ غَبَارَ الذَّلِّ وَالْهَوَانِ، وَيُعِيدُ لِلْأُمَّةِ أَمْجَادَهَا وَيُبِيدُ ظُلُمَاتِ الطَّوَاغِيتِ، وَهِيَ مَا خُطَّتْ [أَيُّ هَذِهِ الصَّفَحَاتِ] ابْتِدَاءً لِتُخَاطَبَ عَوَامُ النَّاسِ وَرِعَاغُهُمْ وَلَا سُفَهَاءَهُمُ الَّذِينَ اسْتَحَبُّوا الْحَيَاةَ الدُّنْيَا عَلَى الْآخِرَةِ، وَانْسَلَخُوا [الانْسِلَاخُ هُوَ الْانْقِطَاعُ وَالْانْفِصَالُ وَالتَّجَرُّدُ] عَنْ هَذَا الدِّينِ وَجَعَلُوهُ وَرَاءَهُمْ ظَهْرِيًّا، بَلْ خُطَّتْ لِتُخَاطَبَ -أَوَّلًا- أَوْلَئِكَ الْمُتَنَسِّبِينَ لِلدَّعْوَةِ وَالْعِلْمِ وَالْجِهَادِ وَالْإِيمَانِ،

أُولَئِكَ الَّذِينَ يَتَخَرَّقُونَ صَادِقِينَ وَيَتَأَلَّمُونَ مُشْفِقِينَ، لَمَّا وَصَلْتُ إِلَيْهِ أَحْوَالُ أُمَّتِهِمْ مِنْ تَرَدُّدٍ وَفَسَادٍ، وَيُؤَزَّرُفُهُمْ تَدَاعِي الْأَعْدَاءِ مِنْ طَوَاعِيَتِ الْحُكَّامِ وَغَيْرِهِمْ عَلَيْهَا وَعَلَى جُرْمَاتِهَا، وَيَسْعَوْنَ لِجَدِّدُوا لِهَذِهِ الْأُمَّةِ أَمْرَهَا؛
فهي [أَيُّ هَذِهِ الصَّفَحَاتُ] لِأَجْلِ ذَلِكَ مَا صُنِّفَتْ حَوْلَ هَذِهِ الْمَدَارِسِ الَّتِي لَمْ تُؤَسَّسْ عَلَى تَقْوَى مِنَ اللَّهِ وَرِضْوَانٍ لِنُقَدِّمَ فِي الدِّرَاسَةِ أَوْ التَّدْرِيسِ فِيهَا حُكْمًا فِقْهِيًّا مُخَدَّدًا كَالْحُرْمَةِ أَوْ الْبُطْلَانِ (وَإِنْ كَانَتْ يَقِينًا تَمْتَلِي بِالْبَاطِلِ وَالْحَرَامِ، بَلْ فِيهَا مَا هُوَ أَطْمٌ وَأَعْظَمُ مِنْ ذَلِكَ، **فِيهَا الْكُفْرُ وَالزُّنْدَقَةُ وَالْإِلْحَادُ وَالشِّرْكُ الصُّرَاحُ**)؛ وَإِنَّمَا صُنِّفَتْ لِتُبَيِّنَ كَثِيرًا مِنَ الْعَامِلِينَ فِي الْحَقْلِ الْإِسْلَامِيِّ إِلَى سَلْبِيَّاتٍ وَعَقَبَاتٍ تَعْتَزُّهُمْ، وَخُطَّتْ لِتَكُونَ أَيْضًا شَوْكَةً وَشَجَاً فِي خُلُوقِ الطُّغَاةِ وَقِدَى فِي عُيُونِهِمْ، تَكْشِفُ كَثِيرًا مِنْ أَسَالِيهِمْ وَالْأَعْيَبِ، وَتَفْصَحُ نَوَايَاهُمْ الْخَبِيثَةَ وَحَبَائِلَهُمُ الْمُدْمِرَةَ، وَتُبَيِّنُ أَنَّ هَذِهِ الْمَدَارِسَ مَا هِيَ إِلَّا شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ، **أَسَّسُوهَا لِلْفَسَادِ وَالْإِفْسَادِ وَالصِّدْقِ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ الْقَوِيمِ وَصِرَاطِهِ الْمُسْتَقِيمِ...** ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الْمُقَدَّسِيِّ-:
وَمِنَ الْفِتَنِ وَالْمُنْكَرَاتِ الَّتِي دَخَلَتْ قُلُوبَ كَثِيرٍ مِنَ النَّاسِ، بَلْ قُلُوبَ مَنْ يَنْتَسِبُونَ لِلْعِلْمِ وَالِدَعْوَةِ مِنْهُمْ، اتَّخَذُوهَا سُنَّةً وَعَادَةً وَمَعْرُوفًا، بَلْ وَدِينًا، وَمَا عَادُوا يَمَيِّزُونَهَا، مُنْكَرَاتُ مَدَارِسِ الطَّوَاغِيَتِ وَفِتْنُهَا، أَشْرَبَتْهَا وَاللَّهُ الْقُلُوبُ، حَتَّى مَا عُذَّتْ تَرَى لَهَا مُنْكَرًا إِلَّا قَلِيلًا، أَصْبَحَ دَخُولُهَا عِنْدَ أَكْثَرِ أَهْلِ زَمَانِنَا مَعْرُوفًا -بَلْ وَاجِبًا عِنْدَ عَامَّتِهِمْ- وَتَرْكُهَا وَهْجَرَانُهَا بَاطِلًا وَضَلَالًا، مَعَ مَا فِيهَا مِنَ الضَّلَالِ الْعَظِيمِ وَالْإِفْكِ الْمُبِينِ الَّذِي لَا يَخْفَى -وَاللَّهِ- إِلَّا عَلَى مَنْ أَعْمَاهُ اللَّهُ وَطَمَسَ بَصِيرَتَهُ وَحَرَمَهُ مِنْ نَوْرِ الْفُرْقَانِ بِمَا كَسَبَتْ يَدَاهُ، وَبِرَغْمِ وَضُوحِ بَاطِلِ هَذِهِ الْمَدَارِسِ وَاشْتِهَارِ فُسَادِهَا، فَإِنَّكَ لَا تَكَادُ تَرَى مَنْ يُنْقِذُ أَوْلَادَهُ مِنْهَا أَوْ يُنْجِيَهُمْ مِنْ شَرِّهَا، بَلْ مَا يَزِدَادُ أَكْثَرَ

الناس يومًا بعد يوم فيها إلا تَشُبُّنَا، وباطلها المُبين ومنكراتها العظيمة **وما فيها من خطر على الأبناء والذرية** إلا استهانة واستخفافًا، ذلك الاستخفاف وتلك الاستهانة التي جَرَّتْ وَتَجُرُّ على الكثيرين منهم ومن أولادهم دَمَارًا وفسادًا عظيمًا، وليس ذلك مُقْتَصِرًا على عَوَامِّ الناس وسُفَهَائِهِمْ، بل يَشْعُرُ بذلك الدَّمَارُ حتى الدُّعَاةُ وَالْخَاصَّةُ مِنَ الْمُلتَزِمِينَ بتعاليم الدِّينِ منهم، وَيُصِرُّونَ مع ذلك على إبقاء أبنائهم في هذه المدارس العَفِنَةِ إصرارًا يَجْعَلُ الْخَلِيمَ بِأَمْرِهِمْ مُتَّخِذًا؛ ولقد جَمَعَنِي مَجَالِسٌ مع كثيرٍ من هؤلاء الأفاضل الْمُتَّبِعِينَ لِسُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خَذُوا الْقُدَّةَ بِالْقُدَّةِ، الْحَرِصِينَ على أمرِ دينهم ودينِ أبنائهم، بل وممن أُنِعَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ بِنِعْمَةٍ تَطْهِيهِمْ بُيُوتَهُمْ مِنْ رَجَسِ التَّلَفِزِيوناتِ ونحوها مِنْ فِتَنِ الْعَصْرِ (وما أقلُّهم!)، **[فَوَجَدْتُهُمْ]** يَشْكُونَ وَيَتَذَمَّرُونَ مِنْ فسادِ الذَّرِّيَّةِ مِنَ الأبناءِ والبناتِ، وَتَحْمِلُهُمْ لَأَلْفَاظٍ وَكَلِمَاتٍ وَعَادَاتٍ وَأَحْوالٍ غَرِيبَةٍ على آبائهم وَأُمَّهَاتِهِمْ ما رَبَّوْهُمْ وَلَا عَوَّدُوْهُمْ عَلَيْهَا؛ وما زلتُ أَذْكَرُ أَخَذَ أَوْلَيْكَ الْإِخْوَةَ الْأَفاضِلِ، يَوْمَ أَنْ جَلَسْتُ إِلَيْهِ وَهُوَ يَذَرُّ الدُّمُوعَ وَيَبْكِي حَزَنًا على أحوالِ أبنائه، وَأَتَذَكَّرُهُ جِدًّا وهو يدعو على الحكومةِ الْفَاسِدةِ وَالْمُجْتَمَعِ الْمُتَخَرِّفِ، وَيَتَحَسَّرُ على انْفِلَاتِ الْأُمُورِ مِنْ يَدَيْهِ بَعْدَ أَنْ شَبَّ الأبناءُ على تلكِ الْأَلْفَاظِ وَالْعَادَاتِ وما عَادُوا يَسْتَمِعُونَ لِإِرْشَادَاتِهِ أَوْ يَكْتَرِثُونَ بِتَوَجِيهَاتِهِ، وَأَذْكَرُ أَنَّنِي قُلْتُ لَهُ يَوْمَهَا فِيمَا قُلْتُ {إِنْ مُصِيبَتُنَا أَنْ هَذِهِ الْمَدَارِسُ أَشْرَبَتْهَا قُلُوبٌ، وَأَصْبَحَ أَمْرُنَا مَعَهَا كَأَمْرِ الْعَوَامِّ، لَا نَسْتَطِيعُ التَّفْرِيطَ بِهَا أَوْ التَّضَحِّيَةَ بِشَهَادَاتِهَا وَبِهَجْرِهَا فِي سَبِيلِ حِفْظِ دِينِنَا وَدِينِ أبنائنا، وَالْحَقُّ يُقَالُ، إِنْ أَكْثَرْنَا أَصْبَحَ أَمْرُ هَذِهِ الْمَدَارِسِ وَنَجَاحُ أبنائه فِيهَا أَهَمُّ عِنْدَهُ مِنْ أَمْرِ دِينِ اللَّهِ وَسُلُوكِ صِرَاطِهِ الْمُسْتَقِيمِ، وَإِنَّنِي لَأَعْجَبُ أَيْنَ غَيَّرْتُنَا

على ديننا ودين أبنائنا، كيف نقذفُ بهم في أيدي أولياء الشيطان ثم نأتي ونتباكى بعد فوات الأوان ونعص أصابع الندم على انحرافِ دُرِّيَّاتِنَا، بل أين مِنَّا غَيْرَةُ أَبِي سلمان الفارسي، ذلك المجوسي الذي كان يَغَارُ على دينه الباطل، حتى قامَ بِرَبْطِ ابْنِهِ بالسلاسل في بَيْتِهِ مَخَافَةً أَنْ يُبَدَّلَ دِينُهُ بالنصرانية}، وقلتُ له أيضًا {حقاً إن الحكومات فاسدة مُفسدة لا يَهْمُهَا أَمْرُ الدِّينِ وأَهْلِهِ، بل هي في زماننا حَزْبٌ على الدين ومن ألدَّ أعدائه، لذا فهي حقا سَبَبٌ عظيم من أسبابِ فسادِ المجتمع، ولكنَّ المسؤولَ الأولَ عن مصائب الأبناء هو نحن الآباء، إذ ألقينا بأبنائنا وأسلمناهم لمدارسهم المنحرفة فساهمنا بذلك في إفسادهم من حيث لا نشعر، وما ذلك إلا بسبب تهاؤنا بفسادها وانحرافاتِها، وكان أَهْوَنُ علينا أَنْ نُلقِي بهم بين براثن وُخُوش كاسرةٍ فَتُمَزَّقُ أبدانهم وأجسادهم وَيَمُوتُوا على إِسْلَامِهِمْ، مِنْ أَنْ يُمَزَّقَ الطَّوَاعِثُ -بمنهاجهم ومدارسهم هذه- عقيدتهم وَيُدْمَرُوا أخلاقهم وولاءهم للدين وأهله}، وَرَجِمَ اللَّهُ ابْنَ القِيمِ إِذ يَقُولُ [في تحفة المودود] {فما أَفْسَدَ الأبناءَ مِثْلُ تَغْفِلِ الآباءِ وإهمالهم واستسهالهم شرَّ النَّارِ بَيْنَ الثَّيَابِ!، فَأكْثَرُ الآباءِ يَعْتَمِدُونَ مع أولادهم أعظمَ ما يَعْتَمِدُ العَدُوُّ الشَّدِيدُ العَدَاوَةَ مَعَ عَدُوِّهِ وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ!، فَكَمْ مِنْ وَالدٍ حَرَّمَ وَلَدَهُ خَيْرَ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَعَرَّضَهُ لِهَلَاكِ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ!، وَكُلُّ هَذَا عَوَاقِبُ تَفْرِيطِ الآباءِ فِي حُقُوقِ اللَّهِ وإضاعتهم لَهَا وإعراضهم عَمَّا أَوْجَبَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ مِنَ الْعِلْمِ النَّافِعِ وَالْعَمَلِ الصَّالِحِ}... ثم قال -أي الشيخ المقدسي-: قمتُ بكتابة هذه الورقات [يعني ورقات كِتَابِ (إعدادُ القادةِ الفوارسِ بهجرِ فسادِ المدارس)]، ولم أَوْجِهْ حديثي فيها ابتداءً إلى أولئك الذين انسلخوا عن دينهم وسلخوا أبناءهم وأهليهم عنه وعن تعاليمه واستحبوا الحياةَ الدنيا على

الْآخِرَةِ، فَهَؤُلَاءِ وَإِنْ كَانُوا مُطَالِبِينَ بِهَذَا الَّذِي نَحْنُ
بَصَدِّهِ، إِلَّا أَنْ لَهُمْ شَأْنًا آخَرَ، وَلِلْحَدِيثِ مَعَهُمْ صُورَةٌ
وَطَرِيقَةٌ آخَرَى وَأَوَّلُيَاتٌ وَتَفَاصِيلُ كَثِيرَةٌ [قُلْتُ: هَؤُلَاءِ
مُحْتَاجُونَ أَنْ يُتَحَدَّثَ مَعَهُمْ فِي مَعْنَى (لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ)
وَنَوَاقِضِهَا وَشُرُوطِ صِحَّتِهَا، وَفِي الْوَلَاءِ وَالْبِرَاءِ، وَفِي
مَعْنَى (الطَّاعُوتِ) وَصِفَةِ الْكُفْرِ بِهِ (اعْتِقَادًا وَقَوْلًا
وَعَمَلًا)، وَفِي أَصْلِ الْإِيمَانِ (وَهُوَ الْحَدُّ الْأَدْنَى الَّذِي بِهِ
يَنْجُو صَاحِبُهُ مِنَ الْخُلُودِ فِي النَّارِ)، وَفِي أَرْكَانِ الْإِيمَانِ
الَّتِي لَا يَصِحُّ إِيْمَانُ أَحَدٍ إِلَّا بِاجْتِمَاعِهَا فِيهِ (وَهِيَ الْإِعْتِقَادُ
وَالْقَوْلُ وَالْعَمَلُ)، وَفِي الْفَرْقِ بَيْنَ دَارِ الْإِسْلَامِ وَدَارِ
الْكُفْرِ، وَفِي مَعْنَى (إِظْهَارِ الدِّينِ) فِي دَارِ الْكُفْرِ،
وَلَكِنِّي أَوْجَّهُهُ اتِّدَاءً إِلَى إِخْوَانِنَا فِي اللَّهِ، الْمُتَتَبِّعِينَ
لِطَرِيقَةِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، أُولَئِكَ الَّذِينَ
يَهْتَمُّهُمْ شَأْنُ هَذَا الدِّينِ، وَيُؤَزِّقُهُمْ مَا آلَ إِلَيْهِ حَالُهُ وَحَالُ
أَتْبَاعِهِ مِنْ ذَلِكَ وَهَوَانِ عَلَى النَّاسِ، وَيَعْمَلُونَ جَاهِدِينَ
لَيْلَ نَهَارٍ لِلدَّعْوَةِ إِلَيْهِ وَالْإِسْتِقَامَةِ عَلَيْهِ، وَمَعَ ذَلِكَ لَبَسَ
عَلَيْهِمْ **إِبْلِيسُ، فَوَقَعُوا وَأَوْقَعُوا أَبْنَاءَهُمْ فِي شَرِّ هَذِهِ
الْمَدَارِسِ وَمُنْكَرَاتِهَا**، إِلَى هَؤُلَاءِ أَوَّلًا، وَلِلْآخِرِينَ تَبَعًا،
أَفَدَّمُ نَصِيحَتِي هَذِهِ لَعَلَّهَا تَفْعُ فِي نُفُوسِهِمْ مَوْقِعًا
حَسَنًا، فَيُبَادِرُوا بِإِنْقَادِ أَبْنَائِهِمْ وَقَلَدَاتِ أَكْبَادِهِمْ مِمَّا يَكِيدُ
لَهُمْ طَوَاغِيثُ هَذَا الزَّمَانِ وَيُدَبِّرُونَ مِنْ إِفْسَادٍ وَتَضْلِيلٍ
(مِنْ خِلَالِ مَدَارِسِهِمُ الْفَاسِدَةِ هَذِهِ وَأَجْهَزَتِهِمُ الْمُخْتَلِفَةِ
الْآخَرَى)، فَيَتَخَطَّوْا بِذَلِكَ عَقَبَةً عَظِيمَةً مِنَ الْعَقَبَاتِ
الْكَثِيرَةِ الَّتِي تَعُوقُ طَرِيقَ الدَّعْوَةِ إِلَى اللَّهِ، وَتَقِفُ حَاجِزًا
رَهْبِيًّا فِي طَرِيقِ إِعْدَادِ وَتَرْبِيَةِ جِيلٍ إِسْلَامِيٍّ قُرْآنِيٍّ
فَرِيدٍ... ثُمَّ قَالَ يَا الشَّيْخَ الْمُقَدَّسِيَّ - تَحْتَ عَنَوَانِ
(أَهْمِيَّةُ مَرَحَلَةِ الطُّفُولَةِ وَالصَّبَا وَخُطُورُهَا): وَاعْلَمْ
رَحِمَكَ اللَّهُ أَنَّ أخطرَ المَراحِلِ وَأَهَمَّهَا تَأْثِيرًا فِي عُمُرِ
الْإِنْسَانِ هِيَ **مَرَحَلَةُ الطُّفُولَةِ وَالصَّغَرِ**، الْمَرَحَلَةُ الَّتِي
يُدْخِلُ أَكْثَرُ أَهْلِ زَمَانِنَا أَبْنَاءَهُمْ فِيهَا **هَذِهِ الْمَدَارِسَ**

التَّيْنَةُ، تلك المرحلة التي يكون فيها القلب كالصَّحِيفَةِ
 البَيضاء تَنْفُشُ فيها ما تَشَاءُ وَتَكْتُبُ عليها ما تُرِيدُ، وقد
 قِيلَ { حَرَضَ بَنِيكَ عَلَى الْآدَابِ فِي الصَّغَرِ *** كَيْمَا تَقَرَّرَ
 بِهِمْ عَيْنَاكَ فِي الْكِبَرِ *** } وَإِنَّمَا مَثَلُ الْآدَابِ تَجَمُّعُهَا ***
 فِي عُنْفُوانِ الصَّبَا **كَالنَّفْسِ فِي الْحَجَرِ**؛ وَيَذُلُّكَ عَلَى
خُطُورَةٍ هَذِهِ الْمَرْحَلَةُ دَلَالَةٌ وَأَصْحَةٌ مَا رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ عَنْ
 أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ { قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى
 اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ (مَا مِنْ مَوْلُودٍ إِلَّا يُولَدُ عَلَى الْفِطْرَةِ،
 فَأَبَوَاهُ يُهَوِّدَانِهِ أَوْ يُنَصِّرَانِهِ أَوْ يُمَجَّسَانِهِ) }، وفيه أَنَّ هَذِهِ
 الْمَرْحَلَةَ مِنْ عُمُرِ الْمَوْلُودِ **خَطِيرَةٌ جَدًّا** بَحِثْ يُمَكِّنُ لِأَبَوَيْهِ
 أَنْ يَخْرِقَاهُ فِيهَا بِسُهُولَةٍ عَنْ فِطْرَةِ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ
 النَّاسَ عَلَيْهَا، فَالْمَوْلُودُ فِي هَذِهِ السَّنَةِ **كَقِطْعَةٍ عَجِينٍ**
 تُشَكِّلُهَا كَيْفَ تَشَاءُ، أَمَّا إِذَا شَبَّ وَكَبُرَ وَتَرَعَّرَغَ فَإِنَّ ذَلِكَ
يَعْدُو صَعْبًا عَسِيرًا غَيْرَ مَيْسُورٍ، وَصَدَقَ مَنْ قَالَ { قَدْ
 يَنْفَعُ الْآدَبُ الْأَوْلَادَ فِي صِغَرٍ *** وَلَيْسَ يَنْفَعُهُمْ مِنْ بَعْدِهِ
آدَبٌ *** } إِنَّ الْغُصُونَ إِذَا عَدَلَّتْهَا اغْتَدَلَتْ *** وَلَا تَلِينُ إِذَا
 صَارَتْ مِنَ الْخَشَبِ { ... } ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الْمُقَدَّسِيِّ-:
 وَاسْتَطَاعَ هَؤُلَاءِ الطَّوَاغِيتُ بِدَسِّهِمُ السُّمِّ فِي الدَّسَمِ،
 وَعَنْ طَرِيقِ مَوَازٍ التَّارِيخِ [قَالَ الشَّيْخُ مُحَمَّدُ إِسْمَاعِيلُ
 الْمُقَدَّم (مُؤَسَّسُ الدَّعْوَةِ السَّلَفِيَّةِ بِالْإِسْكَانْدَرِيَّةِ) فِي
 مُحَاضَرَةٍ بِعَنْوَانِ (الْمَوْامِرَةُ عَلَى التَّعْلِيمِ) مُفَرَّغَةً عَلَى
هَذَا الرَّابِطِ: رَأَيْتُ لَجَنَةَ التَّعْلِيمِ بِمَجْلِسِ الشَّعْبِ،
 الْمَدْعُو (صُوفِي أَبُو طَالِبٍ)، بَعْدَ أَنْ تَرَكَ مَنْصِبَهُ يُصَرِّحُ
 لِبَعْضِ الْجَرَائِدِ أَنَّهُ لَمْ يَشْتَرِكْ فِي وَضْعِ كُتُبِ التَّارِيخِ
 الْمُقَرَّرَةِ عَلَى تِلَامِيذِ الْمَرْحَلَةِ الْإِعْدَادِيَّةِ أَوِ الثَّانَوِيَّةِ، رُبَّمَا
 أَرَادَ أَنْ يُبَرِّئَ نَفْسَهُ مِنْ هَذِهِ الْجَرِيْمَةِ، وَأَشَارَ بِأَنَّ **مَنَاهَجَ**
التَّارِيخِ شَوَّهَتْ التَّارِيخَ الْإِسْلَامِيَّ وَزَيَّفَتْهُ، انْتَهَى
 بِاخْتِصَارٍ. وَقَالَ الشَّيْخُ عَلِيُّ بْنُ نَافِيفِ الشَّحُودِ فِي
 (مَوْسُوعَةِ الْأَسْرَةِ الْمُسْلِمَةِ): وَنَظَرًا لِأَهْمِيَّةِ **التَّارِيخِ** فِي
 حَيَاةِ الْأُمَّمِ، فَقَدْ لَجَأَ **أَعْدَاءُ** هَذِهِ الْأُمَّةِ -فِيمَا لَجَّوْا إِلَيْهِ-

إلى تاريخ هذه الأمة، لتفريق جمعها وتشيت أمرها وتهوين شأنها، فأدخلوا فيه ما أفسد كثيراً من الحقائق، وقلب كثيراً من الوقائع، وأقاموا تاريخاً يوافق أغراضهم ويخدم مآربهم ويحقق ما يصبون إليه. انتهى. وقال الشيخ علي بن محمد الصلابي (عضو الأمانة العامة للاتحاد العالمي لعلماء المسلمين) في كتابه (الدولة العثمانية، عوامل النهوض وأسباب السقوط): إن التاريخ الإسلامي (القديم والحديث) علمٌ مُستهدفٌ من قِبَل كلِّ القُوَى المُعَادِيَةِ للإسلام، ياغْتَبَارُهُ الوَعَاءُ العَقْدِيَّ والفِكْرِيَّ والتَّرْبَوِيَّ فِي بِنَاءِ وَصِيَاغَةِ هُويَّةِ الشُّعُوبِ الإسلاميَّة. انتهى] والجُغرافيَا وما يُسمُّونه بالتَّربِيَّةِ الوَطَنِيَّةِ (وكان الأولى أن تُسمَّى بالوطنيَّة) [قال الشيخ المقدسي في مَوْضِعٍ آخَرَ مِنْ كتابه: فالمسألة لا تَقِفُ عِنْدَ تِلْكَ المَادَّةِ الَّتِي يُسمُّونها بالتَّربِيَّةِ الوَطَنِيَّةِ، والتي يَسْتَغْلُونَهَا مِنْ أَوَّلِهَا إِلَى آخِرِهَا فِي تحقيقِ ما يُريدون، بَلْ تَتَعَدَّى ذَلِكَ لِتَشْمَلَ الجُغرافيَا والتَّاريخَ، بَلْ وَجَمِيعَ المَوَادِّ. انتهى باختصاراً، استطاعوا عن طريق هذا وغيره أن يجعلوا الرابطة الأولى والوشيجة الأساسية والحقيقية في نفوس كثير من الأبناء، هي رابطة العُروبة والقومية العربية، ونسخوا الإسلام، أو قلُّ على أحسن الأحوال جعلوه تبعاً لها، تُهْمِنُ عَلَيْهِ وَلَا يُذَكَّرُ إِلَّا بَعْدَهَا [أَيُّ لَا يُذَكَّرُ (الإسلام) إِلَّا بَعْدَ (العُروبة)]، كما سيأتي بَيَانُ ذَلِكَ وتفصيله كُلُّهُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى، فَتَشَاتَّ بِفِعْلِ ذَلِكَ أَجْيَالٌ مَمْسُوخَةٌ تَتَسَمَّى بِأَسْمَاءِ المُسْلِمِينَ وَتَتَسَبَّبُ إِلَى جِلْدَتِهِمْ، وَغَالِبِيَّتِهِمْ فِي الحَقِيقَةِ أَعْدَاءُ للإسلام ولأَهْلِهِ شَعَرُوا أو مِنْ حَيْثُ لَا يَشْعُرُونَ، جَرُّوا عَلَى أُمَّتِهِم العَارَ والوَيْلَاتِ، وَتَفَاصِيلُ ذَلِكَ وَأَدِلَّتُهُ مَوْجُودَةٌ مشهورةٌ مفضوحةٌ، فِي بِلَادِنَا وَشَوَارِعِنَا وَأَسْوَاقِنَا، وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ العَلِيِّ العَظِيمِ... ثم قال -أي الشيخ المقدسي-: وَمِنْ

الأبناء مَنْ تَأَثَّرَ بِرُفَقَاءِ السُّوءِ، أَوِ الْمُذَرِّسِينَ الْمُنْخَرِفِينَ أَوِ الْمُلْحِدِينَ، **الْمُتَلَيِّئَةُ بِهِمُ الْمَدَارِسُ**، تَأَثَّرًا قَوِيًّا جَعَلَهُمْ يَتَطَبَّعونَ بِطَبَاعِهِمْ، أَوْ يَكْتَسِبُونَ مِنْهُمْ مَنَاهَجَهُمْ وَسُبُلَهُمْ فِي الْحَيَاةِ وَطُمُوحَاتِهِمْ وَأَمَالَهُمْ وَأَهْدَافَهُمْ، **فَبَذَرُوا فِيهِمْ بُذُورَ الشَّيْوَعِيَّةِ أَوِ الْعَلَمَانِيَّةِ أَوِ الْقَوْمِيَّةِ وَالبَغْيِيَّةِ أَوْ غَيْرَهَا مِنْ سُبُلِ الْمُجْرِمِينَ...** ثم قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الْمُقَدَّسِيِّ-: يَقُولُ أَخَذَ الْمُزَيَّنُ الْمُعَاصِرِينَ وَاصِفًا هَذِهِ الْمَدَارِسَ وَأَمْثَالَهَا مَا مُجَمِّلُهُ {إِنَّ طَوَاغِيتَ هَذَا الزَّمَانِ أَشَدُّ خُبْنًا مِنْ فِرْعَوْنَ، لِأَنَّ عِنْدَهُمْ وَلَدِيَهُمْ مِنْ وَسَائِلِ الْمَكْرِ وَالْكَيْدِ وَالْإِفْسَادِ مَا لَمْ يَكُنْ لِيُذَرِّكَهُ أَوْ يَعْرِفَهُ فِرْعَوْنٌ، وَلَقَدْ كَانَ عَدُوًّا لِلَّهِ أَقْلٌ مِنْهُمْ خُبْنًا وَمَكْرًا حِينَ أَخَذَ يُقْتَلُ أَبْنَاءُ بَنِي إِسْرَائِيلَ وَيَسْتَحْيِي نِسَاءَهُمْ مَخَافَةً أَنْ يَظْهَرَ مِنْهُمْ مَنْ يَرُدُّ وَيُنْكِرُ بَاطِلَهُ وَطُغْيَانَهُ، وَلَوْ أَنَّهُ أَنْشَأَ مِثْلَ هَذِهِ الْمَدَارِسِ الَّتِي أَنْشَأَهَا هَؤُلَاءِ الطَّوَاغِيتُ، وَبَتَّ فِيهَا مِنْ فُسَادِهِ وَإِلْحَادِهِ وَزِنْدَقِيَّةِ وَسُمْوُمِهِ وَبَاطِلِهِ كَمَا يَفْعَلُونَ، لَأَذْرَكَ بِسُهُولَةٍ مَا يُرِيدُ، وَلَحَطَمَ بِذَلِكَ الْأُمَّةَ بِإِفْسَادِ أَبْنَائِهَا، وَلَقِيلَ عَنْهُ فِي الْوَقْتِ نَفْسِهِ (صَاحِبُ فَضِيلَةٍ وَمَعْرِفَةٍ وَنَاشِئُ عِلْمٍ وَخَضَارَةٍ وَمَآحٍ لِلْأُمِّيَّةِ)!!؛ فَلَا تَعْجَبْ بَعْدَ ذَلِكَ مِنْ جَعْلِهِمُ التَّعْلِيمَ الْإِزَامِيًّا وَمَجَانِيًّا كَمَا نَصَّتْ دَسَاتِيرُهُمْ، فَلَيْسَ هَذَا مِنْ حِرْصِهِمْ عَلَى الْعِلْمِ وَالْمَعْرِفَةِ، بَلْ هُوَ مِنْ حِرْصِهِمْ عَلَى تَحْقِيقِ هَذَا الْمَكْرِ وَالْخُبْنِ وَالبَاطِلِ الْمَذْكُورِ، وَفِي الْوَقْتِ نَفْسِهِ تَلْهَجُ الْأَلْسِنَةُ بِشُكْرِهِمُ وَالثَّنَاءِ عَلَيْهِمْ بَلْ وَالدُّعَاءِ لَهُمْ، وَلَوْ تَكَشَّفَتِ الْحَقَائِقُ لَدَعَوْا عَلَيْهِمْ وَلَعَنُوهُمْ لَعْنًا كَبِيرًا؛ وَعَلَيْهِ فَاغْلَمْ رَحِمَكَ اللَّهُ أَنْ **كُلَّ طَاغُوتٍ مِنْ طَوَاغِيتِ هَذَا الزَّمَانِ، يَعْمَلُ جَاهِدًا عَنْ طَرِيقِ هَذِهِ الْمَدَارِسِ عَلَى تَثْبِيتِ كُرْسِيِّهِ وَكَرَاسِيِّ حِزْبِهِ أَوْ عَائِلَتِهِ وَعَشِيرَتِهِ؛ وَمِنْ أَهَمِّ خُطَطِهِمْ- الَّتِي يُوجِيهَا لَهُمْ أَوْلِيَاؤُهُمْ مِنْ شَيَاطِينِ الْجِنِّ وَالْإِنْسِ- فِي ذَلِكَ؛ أَوَّلًا، غَرْسُ الْحُبِّ فِي نُفُوسِ النَّشْءِ وَالْوَلَاءِ لَهُمْ**

ولُحُكُومَاتِهِمْ، وَعَوَائِلِهِمْ أَوْ أَخْزَابِهِمْ الْحَاكِمَةِ، إِمَّا
صِرَاحَةً، أَوْ يُعْطَى بِغِطَاءِ حُبِّ الْوَطَنِ وَالِدِّفَاعِ عَنْهُ؛ ثَانِيًا،
تَرْبِيَّتُهُمْ عَلَى احْتِرَامِ الْقَوَائِنِ الْوَضْعِيَّةِ الَّتِي وَضَعُوهَا
هُمْ وَكَفَلُوا **[أَيَّ صَمَّنُوا]** فِيهَا ثَبَاتَ غُرُوشِهِمْ وَحُكْمِهِمْ
الْكَافِرِ، فَيُرَبُّونَ النَّشْءَ عَلَى احْتِرَامِهَا وَيَغْرِسُونَ فِي
نُفُوسِهِمْ أَنَّ فِيهَا الْعَدَالَهَ وَحِفْظَ الْحُقُوقِ، كَمَا يُرَبُّوهُمْ
عَلَى تَقْدِيسِ وَإِجْلَالِ النَّظَامِ **[يَعْنِي السُّلْطَةَ الْحَاكِمَةَ]**
السَّائِدَ فِي الْبَلَدِ، دِيمُقْرَاطِيًّا كَانَ أَمْ اشْتِرَاطِيًّا أَوْ غَيْرَ
ذَلِكَ، وَأَنَّ فِيهِ الْحُرِّيَّةَ وَالْمُسَاوَاةَ وَالْمَصَالِحَ الْعَامَّةَ وَغَيْرَ
ذَلِكَ مِمَّا يَهْرَفُونَ **[أَيَّ يَهْدُونَ]** بِهِ؛ ثَالِثًا، إِبْعَادُ الْأَنْبَاءِ عَنِ
الرَّابِطَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ (رَابِطَةِ الْعَقِيدَةِ الَّتِي فِيهَا عِزُّهُمْ
وَسُؤْدَدُهُمْ **[أَيَّ وَسَيَادَتُهُمْ]** وَخَلَاصُهُمْ مِنْ هَؤُلَاءِ
الطَّوَاعِثِ)، وَاسْتِبْدَالُهَا بِرَابِطَةِ الْقَوْمِيَّةِ الْعَرَبِيَّةِ **[وَقَالَ**
الشَّيْخُ ابْنُ بَارٍ فِي (نَقْدِ الْقَوْمِيَّةِ الْعَرَبِيَّةِ): وَلَا رَيْبَ أَنَّ
الدَّعْوَةَ إِلَى الْقَوْمِيَّةِ الْعَرَبِيَّةِ مِنْ أَمْرِ الْجَاهِلِيَّةِ، لِأَنَّهَا
دَعْوَةٌ إِلَى غَيْرِ الْإِسْلَامِ... ثُمَّ قَالَ -أَيَّ الشَّيْخُ ابْنُ بَارٍ:-
إِنَّ مِنْ أَعْظَمِ الظُّلْمِ وَأَسْفَفِ السَّفَفِ أَنْ يُقَارَنَ بَيْنَ
الْإِسْلَامِ وَبَيْنِ الْقَوْمِيَّةِ الْعَرَبِيَّةِ، لَا شَكَّ أَنَّ هَذَا مِنْ أَعْظَمِ
الْهَضْمِ لِلْإِسْلَامِ وَالتَّنْكِيرِ لِمَبَادِئِهِ السَّمْحَةِ وَتَعَالِيمِهِ
الرَّشِيدَةِ، وَكَيْفَ يَلِيقُ فِي عَقْلِ عَاقِلٍ أَنْ يُقَارَنَ **بَيْنَ**
قَوْمِيَّةٍ لَوْ كَانَ أَبُو جَهْلٍ وَغُثْبَةُ بْنُ رَبِيعَةَ وَشَيْبَةُ بْنُ رَبِيعَةَ
وَأَصْرَابُهُمْ مِنْ أَعْدَاءِ الْإِسْلَامِ أَحْيَاءَ لَكَانُوا هُمْ صَنَادِيدُهَا
[أَيَّ قَادَتِهَا] وَأَعْظَمَ دُعَايَهَا، **وبَيْنَ دِينٍ** كَرِيمٍ صَالِحٍ لِكُلِّ
زَمَانٍ وَمَكَانٍ دُعَاؤُهُ وَأَنْصَارُهُ هُمْ مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى
اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَبُو بَكْرٍ الصِّدِّيقُ وَعُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ
وَعُثْمَانُ بْنُ عَفَّانٍ وَعَلِيٌّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ وَغَيْرُهُمْ مِنْ
الصَّحَابَةِ صَنَادِيدِ الْإِسْلَامِ وَحُمَاتِهِ الْأَبْطَالُ وَمَنْ سَلَكَ
سَبِيلَهُمْ مِنَ الْأَخْيَارِ؟!، لَا يَسْتَسَيِّغُ الْمُقَارَنَةَ **بَيْنَ قَوْمِيَّةٍ**
هَذَا شَأْنُهَا وَهَؤُلَاءِ رَجَالُهَا **وبَيْنَ دِينٍ** هَذَا شَأْنُهُ وَهَؤُلَاءِ
أَنْصَارُهُ وَدُعَاؤُهُ، إِلَّا مُصَابٌ فِي عَقْلِهِ أَوْ مُقَلَّدٌ أَعْمَى أَوْ

عَدُوٌّ لَدُوْدٌ لِلإِسْلَامِ، وما مَثَلُ هؤَلاءِ في هذه المقارَنة إلا مَثَلُ مَنْ قَارَنَ بَيْنَ البَغْرِ والذَّرِّ [البَغْرُ هو رَوْثُ الغَنَمِ والإِبِلِ وما شَابَهَها؛ والذَّرُّ جَمْعُ ذَرَّةٍ، وهي اللُّوْلُوَّةُ العَظِيْمَةُ الكَبِيرَةُ]، أو بَيْنَ الرُّسُلِ والشَّيَاطِينِ؛ ثم كَيْفَ تَصِحُّ المُقَارَنَةُ بَيْنَ قَوْمِيَّةٍ غَايَةُ مَنْ مَاتَ عَلَيْهَا النَّارُ، وَبَيْنَ دِينٍ غَايَةُ مَنْ مَاتَ عَلَيْهِ الفَوْرُ بِجِوَارِ الرَّبِّ الكَرِيمِ فِي دَارِ الكَرَامَةِ والمَقَامِ الأَمِينِ، انتهى باختصارٍ، بَلْ وِبِروابطِ الجَنَسِيَّاتِ [يَعْنِي رَابِطَةَ المُوَاطَنَةِ (المُقْتَبَسَةَ مِنْ القَوَائِنِ الأَوْرُوبِيَّةِ)] الهَزِيلَةِ الَّتِي اضْطَنَعُوهَا تَبَعًا لَدُؤْيَلَاتِهِمْ وَفَرَّقُوا المُسْلِمِينَ بِهَا، وَتَعَمِيقُ مَعَانِيهَا فِي النُّفُوسِ، وَالَّتِي تَغْنِي فِي مَنَاهِجِهِمُ الوَلَاءَ لِهَذِهِ الأنْظِمَةِ الفَاسِدَةِ وَطَوَاغِيَّتِهَا المُفْسِدِينَ؛ وَسُندَلُ عَلَى ذَلِكَ كُلِّهِ مِنْ مَقُولَاتِهِمْ وَتَصَرُّجَاتِهِمْ وَقَوَائِنِهِمْ وَمَنَاهِجِهِمْ، كَمَا قِيلَ {مِنْ فَمِكَ أَدِينُكَ}؛ وَالْحَقُّ يُقَالُ، أَنَا لَوْ أَرَدْنَا أَنْ نَخُوضَ فِي مَدَارِسِ هؤَلاءِ الطَّوَاغِيَّتِ فِي الأنْظِمَةِ كُلِّهَا جَمْعَاءَ، وَنُبَيِّنَ صِحَّةَ مَا نَزَمِي إِلَيْهِ فِيهَا نِظَامًا نِظَامًا، لَكَلَّفْنَا ذَلِكَ مِنْ الوَقْتِ والجُهدِ الكَثِيرِ، وَلَأُمْسَتْ هَذِهِ الرِّسَالَةُ [يَعْنِي كِتَابَ (إِعْدَادُ القَادَةِ الفَوَارِسِ بِهَجْرِ فِسَادِ المَدَارِسِ)] أَضْعَافَ أَضْعَافٍ حَجْمِهَا هَذَا... ثم قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ المُقَدَّسِي-: وَلَوْ خَرَجْنَا إِلَى وَاقِعِ المَدَارِسِ فِي هَذَا البَلَدِ [يَعْنِي دَوْلَةَ الكُوَيْتِ] وَغَيْرِهِ مِنَ البِلَادِ فِي هَذَا الزَّمَانِ وَتَأَمَّلْنَا وَنَظَرْنَا فِي أَحْوَالِ مُدَرِّسِيهَا، لَوَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَا يَعْدُونَ مَا ذَكَرْنَاهُ أَنْفَاءً، فَهُمْ بَيْنَ صُلَيْبِي حَاقِدٍ قَلْبًا وَقَالِبًا، وَبَيْنَ وَلِيٍّ مِنْ أَوْلِيَاءِ الغَرْبِ مَسْخُورٍ بِخَضَارَتِهِمْ وَثِقَافَتِهِمُ التَّنِيزَةِ، أَوْ مُلْجِدٍ شَيْوَعِيٍّ يُسَبِّحُ بِحَمْدِ مَازُكِسَ وَلِينِينَ، أَوْ بَغْيِيٍّ قَوْمِيٍّ، أَوْ رَافِضِيٍّ شَيْعِيٍّ، أَوْ عِلْمَانِيٍّ لَا يَعْرِفُ صَلَاةً أَوْ صِيَامًا وَلَا يَعْتَرِفُ بِدِينٍ بَلْ دَابُّهُ التَّشَكُّيْكَ والطَّغْنُ فِي الأَدْيَانِ، أَوْ مِنْ أَوْلِيَاءِ الطَّوَاغِيَّتِ، أَوْ دُنْيَوِيٍّ لَا يَهْمُهُ سِوَى الرَّرَاتِبِ وَالدَّزْهِمِ وَالدَّيْنَارِ يَتَلَقَّى أَوَامِرَ المُسْؤُولِينَ أَيَا كَانَتْ

لَيَزَكَّعَ وَيَنْقَادَ لَهَا، أَوْ مِنَ الْمُفْسِدِينَ فِي الْأَرْضِ
 الْمُنْخَرِطِينَ فِي الْمَلَذَاتِ وَالشَّهَوَاتِ لَا يُفَرِّقُونَ بَيْنَ
 حَلَالِهَا وَحَرَامِهَا مِنْ خَمْرٍ أَوْ زَنَى أَوْ لَوَاطٍ أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ؛
 وَسَنَذَكُرُ فِي الصَّفَحَاتِ الْقَادِمَةِ بَعْضَ مَا يَدُلُّ عَلَى **وُجُودِ**
هَذِهِ الْأَصْنَافِ كُلِّهَا فِي هَذِهِ الْمَدَارِسِ، وَالشَّاهِدُ مِنْ ذَلِكَ
 كَلَّهُ، أَنْ يَعْرِفَ الْأَبُ نَوْعِيَّةَ الْوُحُوشِ وَالْمُجْرِمِينَ الَّذِينَ
 أَلْقَى بِأَبْنَائِهِ بَيْنَ بَرَائِثِهِمْ وَأَنْيَابِهِمْ، وَالَّذِينَ يَتَسَتَّرُونَ
 بِلِبَاسِ الْمُدَرِّسِينَ وَالْمُعَلِّمِينَ وَالْمُؤَاجِهِينَ وَالتَّرَبُّوِيِّينَ،
 {فَقَاتِلُ النَّفْسِ مَا خُودٌ بِفِعْلَتِهِ} ** وَقَاتِلُ الرُّوحِ لَا يَذَرِي
 بِهِ الْبَشَرَ}... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الْمُقَدَّسِيِّ-: وَهَذَا
 الشَّيْخُ أَبُو بَكْرٍ أَحْمَدُ السَّيِّدُ (مِنْ الْعَامِلِينَ فِي مَجَالِ
 التَّرْبِيَةِ وَالتَّعْلِيمِ)، يَقُولُ فِي رِسَالَةٍ لَهُ **[وَهِيَ بِاسْمِ**
(رِسَالَةٍ إِلَى الْمُدَرِّسِينَ وَالْمَدْرَسَاتِ)] {وَلَا تَنْسَ يَا أَخِي
 أَنَّ هُنَاكَ مِنَ الْمُدَرِّسِينَ وَالْعَامِلِينَ فِي حَقْلِ التَّعْلِيمِ مَنْ
 يَقُومُ بِنَشْرِ الدَّعَوَاتِ الْهَدَامَةِ بَيْنَ الطَّلَابِ وَيُحَارِبُ
 الْإِتِّجَاهَاتِ الْإِسْلَامِيَّةَ، فَهَذَا مُدَرِّسٌ يَنْشُرُ الْإِلْحَادَ وَيُشَكِّكُ
 فِي وُجُودِ الْخَالِقِ عَزَّ وَجَلَّ، وَهَذَا وَكَيْلُ مَدْرَسَةٍ يَصْغُ
 الْعَقَبَاتِ أَمَامَ تَلَامِيذِهِ الَّذِينَ يُرِيدُونَ أَدَاءَ الصَّلَوَاتِ
 جَمَاعَةً، وَهَذَا نَاطِلٌ يَمْنَعُ تَكْوِينَ أَيِّ جَمَاعَةٍ إِسْلَامِيَّةٍ فِي
 الْمَدْرَسَةِ وَيَحْطُرُ أَيَّ نَدَوَاتٍ إِسْلَامِيَّةٍ، وَهَذِهِ مُدَرِّسَةٌ
 مُتَبَرِّجَةٌ تُدَرِّسُ لِبَنَاتِنَا التَّرْبِيَّةَ الْإِسْلَامِيَّةَ، وَهَذِهِ نَاطِلَةٌ
 تَسْحَرُ مِنْ تَلْمِيذَةٍ أَطَاعَتْ أَمْرَ رَبِّهَا وَتَحَجَّبَتْ، وَهَذَا أَسْتَاذٌ
 قَدْ تَفَرَّجَ وَدَخَلَ قَاعَ الْمَحَاضِرَاتِ فَاتِّخَا أَعْلَى قَمِيصِهِ
 لِيَرَى طُلَابَهُ مَا تَخَلَّى بِهِ مِنْ زِينَةِ النِّسَاءِ (وَنَعْنِي بِهَا تِلْكَ
 السَّلْسِلَةُ الذَّهَبِيَّةُ الَّتِي سَلَسَلَ بِهَا عُنُقَهُ)، وَهَكَذَا تَرَى
 لِلْبَاطِلِ وَجِزْبِ الشَّيْطَانِ جُنُودًا مُجَنَّدَةً فِي حَقْلِ
 التَّعْلِيمِ، ثُمَّ يَخْرُجُ الطَّلَابُ مِنْ مَعَاهِدِهِمْ بَعْدَ تَلْقَى
 الْعُلُومِ **عَلَى أَيْدِي أَمْثَالِ هَؤُلَاءِ الْمُدَرِّسِينَ** لِيَسْتَقْبِلَهُمْ
 أَجْهَزَةُ الْإِعْلَامِ بِوَابِلٍ مِنَ الْمُسَلْسَلَاتِ وَالْمُبَارَيَاتِ
 وَالْمَسْرَحِيَّاتِ وَالْأَفْلَامِ الَّتِي تُزَيِّنُ لَهُمُ الْمُتَكَرَّرَ فَيَنَامُونَ

سُكَارَى ثُمَّ يَسْتَقِظُونَ سُكَارَى، وَهَكَذَا يَخْرُجُ لَنَا جِيلٌ
يَسْتَخِفُّ مُعْظَمُ شَبَابِهِ بِأَوَامِرِ اللَّهِ وَتَعَالِيمِ الدِّينِ وَقَدْ
يَشْكُونَ فِي وُجُودِ الْخَالِقِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى... ثُمَّ قَالَ -
أَيُّ الشَّيْخِ الْمُقَدَّسِيِّ-: فَإِذَا عَرَفْتَ هَذَا كُلَّهُ يَا عَبْدَ اللَّهِ،
وَتَبَيَّنَ لَكَ فَسَادُ غَالِبِيَةِ مُدَرِّسِي هَذِهِ الْمَدَارِسِ
وَانْحِرَافُهُمْ، فَلَتَعْلَمَ بَعْدَ ذَلِكَ، إِنْ كُنْتَ مِمَّنْ أَلْقَى أُنْبَاءَهُ
فِي هَذِهِ الْمُسْتَنْقَعَاتِ الْآسِنَةِ [أَيُّ التَّنْبَةِ]، أَنْ أُنْبَاءَكَ
هَؤُلَاءِ -وخاصَّةً الصَّغَارَ مِنْهُمْ- يَتَأَثَّرُونَ بِأَوْلِيكَ الْمُدَرِّسِينَ
تَأَثَّرًا عَظِيمًا، فَإِذَا كَانَ الْمَرْءُ عَلَى دِينِ خَلِيلِهِ وَصَدِيقِهِ
الَّذِي هُوَ مِثْلُهُ وَفِي مُسْتَوَاهِ غَالِبًا، فَكَيْفَ بِشَيْخِهِ
وَمُعَلِّمِهِ وَأَسَاتِذِهِ! وَلِأَجْلِ ذَلِكَ كَانَ أَخَذُ السَّابِقِينَ يُوصِي
مُعَلِّمَ أُنْبَاءِهِ وَمُؤَدِّبَهُمْ فِيمَا يُوصِيهِ فَيَقُولُ {لِيَكُنْ أَوَّلُ
إِصْلَاحِكَ الْوَلَدَ إِصْلَاحُكَ لِنَفْسِكَ، فَإِنْ عُيُونُهُمْ مَعْقُودَةٌ
بِعَيْنِكَ، فَالْحَسَنُ عِنْدَهُمْ مَا صَنَعْتَ، وَالْقُبْحُ عِنْدَهُمْ مَا
تَرَكْتَ}؛ وَهَذَا هُوَ أَخَذُ الْمُرَبِّينَ الْمُعَاصِرِينَ يُوكِّدُ هَذِهِ
الْمَعَانِي فِي مُحَاضَرَةٍ لَهُ، فَيَقُولُ {وَلَتَعْلَمُ يَا أَخِي الْأَبُ
أَنْ وَلَدَكَ بِمُحَرِّدِ إِدْخَالِهِ الْمَدْرَسَةَ يَقُولُ فِي نَفْسِهِ (لَوْ
أَنْ أَبِي مُرَبِّ لِرَبَائِي فِي الْبَيْتِ، وَلَكِنْ أَبِي مُعَذِّ فَقَطًا،
يَمْلَأُ بَطْنِي، وَيَكْسُو جِلْدِي، وَيُعْطِينِي مَبَالِغَ، أَمَّا الْمُرَبِّي
الْحَقِيقِيُّ الَّذِي أَخَذَ مِنْهُ الْمَعْلُومَاتِ وَاتَّلَفَى مِنْهُ الدُّرُوسَ
والتَّوْجِيهَاتِ فَهُوَ الْمُدَرِّسُ)، وَلِهَذَا يَثِقُ بِكَلَامِ الْأُسْتَاذِ
أَكْثَرَ مِمَّا يَثِقُ بِكَلَامِكَ أَنْتَ، إِذَا أَرْسَلَهُ الْمُدَرِّسُ نَفَذَ، وَإِذَا
أَرْسَلْتَهُ أَنْتَ يَتَكَاسَلُ، وَإِذَا عَرَّضَ الْمُدَرِّسُ رَغْبَتَهُ فِي أَنْ
يَخْدُمَهُ أَيُّ طَالِبٍ، فَجَمِيعُ الطَّلَابِ يَتَسَابِقُونَ فِي ذَلِكَ،
يُودُّ كُلُّ وَاحِدٍ أَنْ يَنَالَ شَرَفَ خِدْمَةِ الْأُسْتَاذِ، وَلَكِنَّ الْأَبَ
إِذَا أَرْسَلَ وَلَدَهُ تَجِدُ الْوَلَدَ لَا يَقُومُ إِلَّا بِتَعَبٍ، فَعَلَيْكَ أَنْ
تَعْلَمَ أَنَّ الْمُدَرِّسَ لَهُ الْأَثَرُ الْكَبِيرُ فِي تَرْبِيَةِ وَلَدِكَ}... ثُمَّ
قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الْمُقَدَّسِيِّ- تَحْتَ عِنْوَانِ (فَسَادُ الرُّفُقَةِ
وَالْخِلَاطَةِ مِنَ الطَّلَابِ فِي هَذِهِ الْمَدَارِسِ): وَلَا يَصِحُّ أَنْ
يَقُولَ [أَيُّ الْمُنْصِيفِ] {إِنَّ الْفَسَادَ يَمْلَأُ الْمُجْتَمَعَ، وَمَا

تُحاذِرُونَهُ وَتَخَافُونَ مِنْهُ فِي هَذِهِ الْمَدَارِسِ مِنْ هَذَا
الْوَجْهِ [أَيَّ وَجْهِهِ الْمُرَافَقَةِ وَالْإِخْلَاطِ] مَوْجُودٌ فِي
الشُّوَارِعِ وَالْأَسْوَاقِ، لِأَنَّ وُجُودَهُ شَيْءٌ، وَمُرَافَقَةُ
الْإِنْسَانِ لَهُ وَمُشَارَكَتُهُ فِيهِ شَيْءٌ آخَرٌ، وَأَنْ يَمُرَّ فِيهِ
مُرُورًا شَيْءٌ، وَأَنْ يَقْضِيَ فِيهِ سَاعَاتِ أَيَّامِهِ وَسِنِينَ
عُمُرِهِ شَيْءٌ آخَرٌ أَيْضًا، **فَقَضِيَّةُ الْمُشَارَكَةِ الْفِعْلِيَّةِ فِي
الْمُنْكَرِ تَخْتَلِفُ كَثِيرًا عَنْ مُجَرَّدِ الْمُرُورِ بِهِ**، تَمَامًا كَالْفَرْقِ
فِي قَضِيَّةِ سَمَاعِ الْمَعَازِفِ بِغَيْرِ قَصْدٍ وَبَيْنِ تَقْصُّدِ
اسْتِمَاعِهَا... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الْمَقْدَسِيِّ-: وَقَدِيمًا
قِيلَ {الصَّاحِبُ سَاحِبٌ} خَاصَّةً إِذَا كَانَ هَذَا الصَّاحِبُ مِنْ
عُمُرِ الصَّبِيِّ (أَوِ الشَّابِّ) أَوْ مِنْ أَثَرَايِهِ، **فَالصَّبِيُّ عَنِ
الصَّبِيِّ الْقَرْنِ - وَكَذَا الشَّابُّ عَنِ الشَّابِّ - فَهُوَ عَنْهُ آخِذٌ وَبِهِ
أَنَسٌ**، وَقَدْ قَالُوا {عَنِ الْمَرْءِ لَا تَسْأَلُ وَتَسْأَلُ عَنْ قَرِينِهِ
*** فَكُلُّ قَرِينٍ بِالْمُقَارِنِ يَفْتَدِي}، وَقَدْ أَخْبَرَنَا اللَّهُ
تَعَالَى أَنَّ مِنَ الْأُمُورِ الَّتِي يَتَنَدَّمُ وَيَتَحَسَّرُ عَلَيْهَا الْهَالِكُونَ
يَوْمَ لَا تَنْفَعُ الْحَسَرَاتُ وَلَا يُجْدِي النَّدَمُ **رُفْقَةُ السُّوءِ**، قَالَ
سُبْحَانَهُ {وَيَوْمَ يَعْصُ الظَّالِمُ عَلَى يَدَيْهِ يَقُولُ يَا لَيْتَنِي
اتَّخَذْتُ مَعَ الرَّسُولِ سَبِيلًا، يَا وَيْلَتَى لَيْتَنِي لَمْ أَتَّخِذْ فُلَانًا
خَلِيلًا، لَقَدْ أَضَلَّنِي عَنِ الذِّكْرِ بَعْدَ إِذْ جَاءَنِي...} الْآيَاتِ،
وَفِي حَدِيثِ أَبِي دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيِّ وَغَيْرِهِمَا {الرَّجُلُ **عَلَى
دِينِ خَلِيلِهِ**، فَلْيَنْظُرْ أَحَدُكُمْ مَنْ يُخَالِلُ}، قَالَ الْمَنَاوِيُّ
[فِي (فَيْضِ الْقَدِيرِ)] {فَلْيَتَأَمَّلْ أَحَدُكُمْ بَعَيْنَ بَصِيرَتِهِ إِلَى
أَمْرٍ يُرِيدُ صِدَاقَتَهُ، فَمَنْ رَضِيَ بِدِينِهِ وَخُلِقَهُ صَادَقَهُ،
وَالَا تَجَنَّبَهُ}، وَفِي مُسْنَدِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ وَسُنَنِ أَبِي دَاوُدَ
وغيرِهِمَا {لَا تُصَاحِبْ إِلَّا مُؤْمِنًا}، قَالَ **[أَيُّ الْمَنَاوِيِّ]** فِي
فَيْضِ الْقَدِيرِ {لِأَنَّ الطَّبَاعَ سَرَّاقَةٌ، وَمِنْ ثَمَّ قِيلَ (صُحْبَةُ
الْأَخْيَارِ ثَوْرُ الْخَيْرِ، وَصُحْبَةُ الْأَشْرَارِ ثَوْرُ الشَّرِّ،
كَالزَّيْحِ إِذَا مَرَّتْ عَلَى النَّشْنِ حَمَلَتْ نَشْنًا، وَإِذَا مَرَّتْ عَلَى
الطَّلَبِ حَمَلَتْ طَلَبًا)، **[وَقِيلَ]** (وَلَا يَصْحَبُ الْإِنْسَانُ إِلَّا
نَظِيرَهُ *** وَإِنْ لَمْ يَكُونُوا مِنْ قَبِيلٍ وَلَا بَلَدٍ)، وَقَالَ

تَعَالَى (وَلَا تُطِيعْ مَنْ أَغْفَلْنَا قَلْبَهُ عَنْ ذِكْرِنَا **وَاتَّبَعَ هَوَاهُ** وَكَانَ أَمْرُهُ فُرْطًا)، قَالَ فِي الْحَكَمِ [أَيُّ قَالَ ابْنُ عَطَاءٍ **اللَّهُ السَّكْنَدَرِيُّ فِي كِتَابِ (الْحَكَمِ الْعَطَائِيَّةِ)**] (لَا تَضَحَبْ مَنْ لَا يُنْهَضُكَ خَالُهُ، وَلَا يَدُلُّكَ عَلَى اللَّهِ مَقَالُهُ)، فَعَلَيْكَ **بِامْتِحَانٍ مَنْ أَرَدْتَ صُحْبَتَهُ**، لَا لِكَشْفِ عَوْرَةٍ، بَلْ لِمَعْرِفَةِ الْحَقِّ { فِي فَتَوَى صَوْتِيَّةٍ لِلشَّيْخِ الْأَلْبَانِيِّ مُفَرَّغَةٍ لَهُ عَلَى هَذَا الرِّابِطِ، قَالَ الشَّيْخُ: الرَّسُولُ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَقُولُ {مَنْ جَامَعَ الْمُشْرِكَ فَهُوَ مِثْلُهُ}، لَيْسَ الْمَقْصُودُ هُنَا {مَنْ جَامَعَ} بِمَعْنَى (الْجِنْسِ)، لَا، هِيَ الْمُخَالَطَةُ الَّتِي كُنَّا نَدْنِدُنْ حَوْلَهَا بِالنِّسْبَةِ لِلْجَامِعَاتِ، {مَنْ جَامَعَ الْمُشْرِكَ} أَيُّ خَالَطَهُ وَعَاشَرَ مَعَهُ فَهُوَ مِثْلُهُ، وَأَوْضَحُ فِي الدَّلَالَةِ عَلَى هَذَا الْمَعْنَى قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ {أَنَا بَرِيءٌ مِنْ كُلِّ مُسْلِمٍ يُقِيمُ بَيْنَ ظَهْرَانِي الْمُشْرِكِينَ}، لِمَاذَا؟، لِأَنَّ الطَّبَعَ سَرَّاقٌ، الْإِنْسَانُ -يَلَا شُعُورَ- يَكْسِبُ أَخْلَاقَ مَنْ يُجَالِسُهُمْ، سَوَاءٌ كَانَتْ هَذِهِ الْأَخْلَاقُ حَسَنَةً أَوْ كَانَتْ أَخْلَاقًا سَيِّئَةً، وَلِذَلِكَ جَاءَتْ الْأَحَادِيثُ الصَّحِيحَةُ تَنْزِيهِ وَتَدْنِدُنْ حَوْلَ الْخَصِّ عَلَى مُجَالَسَةِ الصَّالِحِينَ وَالْإِبْتِعَادِ عَنِ مُجَالَسَةِ الْكُفَّارِ وَالْفَاسِقِينَ. انْتَهَى بِاخْتِصَارٍ؛ مِنْ ذَلِكَ كَلِمَةٌ تَظْهَرُ لَكَ يَا عَبْدَ اللَّهِ أَهَمِّيَّةُ الرَّفْقَةِ وَخُطُورُهَا، وَإِذَا أَضَفْتَ إِلَى ذَلِكَ خُطُورَةَ مَرَحَلَةِ الطُّفُولَةِ وَالصَّبَا مِنْ حَيْثُ التَّأَثُّرُ وَالْاِكْتِسَابُ زَادَ الْأَمْرُ خُطُورَةً عَلَى خُطُورَةٍ، وَاتَّضَحَ بِجَلَاءٍ ذَلِكَ الْخَطْبُ الْجَلِيلُ وَالطَّامَّةُ الْكُبْرَى الَّتِي يُوقِعُ فِيهَا كَثِيرٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ أَبْنَاءَهُمْ حِينَمَا يُلْقَوْنَ بِهِمْ بَيْنَ أَخْلَاطِ [أَيُّ مُخْتَلِطِي] الْمَدَارِسِ مِنْ رُفَقَاءِ السُّوءِ وَخُتَلَاةِ الشُّوَارِعِ وَإِفْرَازَاتِ التَّلْفِزِيُونَاتِ؛ وَرَحِمَ اللَّهُ مَالِكَ بْنَ دِينَارٍ حِينَمَا كَانَ يَقُولُ لِخَتْنِهِ [أَيُّ صِهْرِهِ] مُغِيرَةَ [هُوَ الْمُغِيرَةُ بْنُ حَبِيبٍ] {يَا مُغِيرَةَ، أَبْصِرْ كُلَّ أَخٍ لَكَ وَصَاحِبٍ وَصَدِيقٍ لَكَ لَا تَسْتَفِيدُ مِنْهُ فِي دِينِكَ خَيْرًا، فَإِنِئِدَ عَنْكَ صُحْبَتُهُ، فَإِنَّمَا ذَلِكَ عَدُوٌّ، يَا مُغِيرَةَ، النَّاسُ أَشْكَالٌ، الْحَمَامُ مَعَ الْحَمَامِ، وَالْغُرَابُ

مَعَ الْغُرَابِ، وَالصَّغُو [أَيِ الْعُصْفُورِ الصَّغِيرِ] مَعَ الصَّغُو،
وَكُلِّ شَيْءٍ مَعَ شَكْلِهِ {، نَعَمْ، الْغُرَابُ مَعَ الْغُرَابِ، وَالصَّغُو
مَعَ الصَّغُو، وَإِنَّمَا يُصَاحِبُ الْمَرْءُ مَنْ هُوَ مِثْلُهُ؛ وَلَوْ الْقَيْنَا
نَظَرَةً خَاطِفَةً فِي هَذِهِ الْمَدَارِسِ -وَمَا تَخْوِيهِ مِنْ خِلْطَةٍ
وَرُفْقَةٍ- يَقْضِي بَيْنَهَا أَبْنَاءُ الْمُسْلِمِينَ أَوْقَاتَهُمْ،
وَيُضَيِّعُونَ فِيهَا أَعْمَارَهُمْ، لَطَهَّرْتُ لَنَا تِلْكَ الْهَآوِيَةَ
السَّحِيقَةَ الَّتِي يَهْوِي فِيهَا انْجِطَاطُهَا وَفَسَادُهَا أَوْلَئِكَ
الْأَبْنَاءُ، أَمَّا التَّدْخِينُ فَهُوَ أَمْرٌ مَشْهُورٌ بَيْنَ خِلْطَةِ [أَيِ
صُخْبَةٍ] الْمَدَارِسِ وَوُجُودِهِ وَانْتِشَارِهِ بِدَهْيَةٍ لَا يُجَادِلُ فِيهَا
أَحَدٌ، وَكَذَلِكَ اللُّوَاطُ بِاعْتِرَافٍ كَثِيرٍ مِنَ الْمَسْئُولِينَ
وَالْمُدَرِّسِينَ، وَكَذَا انْتِشَارُ الْمَجَلَّاتِ وَأَفْلَامِ الْفِيْذِيُو
الْجَنَسِيَّةِ وَالصُّوَرِ الْعَارِيَةِ الْخَلِيعَةِ بَيْنَ الْبَنِينَ وَالْبَنَاتِ،
وَتَعَاطِي الْمُخَدَّرَاتِ حُقْنًا وَحُبُوبًا وَغَيْرَ ذَلِكَ بَيْنَ الْبَنِينَ
وَالْبَنَاتِ، وَسُوءُ الْأَخْلَاقِ وَبَدَاءَةُ الْأَلْفَاظِ وَانْحِرَافُ
السُّلُوكِ وَانْجِطَاطُ الْأَعْمَالِ، وَالتَّخَنُّتُ وَالْمُيُوعَةُ وَالتَّشَبُّهُ
بِالْمُمْتَلِينَ وَالْمُطَرِّبِينَ وَالرَّاقِصِينَ الْغَرِيبِينَ وَالشَّرْقِيِّينَ،
وَكَذَا التَّبَرُّجُ وَالتَّهَنُّكُ بَيْنَ الْبَنَاتِ وَالتَّشَبُّهُ بِالْمُمْتَلَاتِ
وَالْمُعْنِيَّاتِ وَالرَّاقِصَاتِ، أَضِفْ إِلَى ذَلِكَ الْأَفْكَارَ الْخَبِيثَةَ
الْمُنْخَرِفَةَ، الْعِلْمَانِيَّةَ مِنْهَا وَالْإَقْلِيمِيَّةَ وَالْقَوْمِيَّةَ
وَالشُّيُوعِيَّةَ وَغَيْرَ ذَلِكَ [كَفِكْرِ الْمُرْجِيَّةِ (الَّذِي يَبْتُهُ "أَدْعِيَاءُ
السَّلَفِيَّةِ" فِي مَسَاجِدِهِمْ وَمَدَارِسِهِمْ وَقَنَـوَاتِهِمْ
وَمَوَاقِعِهِمْ) وَفِكْرِ الْأَشَاعِرَةِ (الَّذِي يَبْتُهُ "الْأَزْهَرِيُّونَ" فِي
مَسَاجِدِهِمْ وَمَدَارِسِهِمْ وَقَنَـوَاتِهِمْ وَمَوَاقِعِهِمْ) وَفِكْرِ
الْمَدْرَسَةِ الْعَقْلِيَّةِ الْاَعْتِرَالِيَّةِ (الَّذِي يَبْتُهُ "الْإِخْوَانُ
الْمُسْلِمُونَ" فِي مَسَاجِدِهِمْ وَمَدَارِسِهِمْ وَقَنَـوَاتِهِمْ
وَمَوَاقِعِهِمْ)] مِمَّا يَنْقُلُهُ هَؤُلَاءِ الْأَخْلَاطُ [أَيِ الْمُخْتَلِطُونَ]
عَنْ غَيْرِهِمْ أَوْ عَنْ آبَائِهِمُ الْمُنْخَرِفِينَ أَوْ عَنِ التَّلْفِزِيِّونَ
وَالصَّحَافَةَ وَغَيْرَ ذَلِكَ مِنْ أَحْزَابٍ وَتَنْظِيمَاتٍ وَاتِّجَاهَاتٍ
مُنْخَرِفَةٍ يَنْتَمِي إِلَيْهَا الْمُدَرِّسُونَ؛ كُلُّ ذَلِكَ مَوْجُودٌ
وَمَعْرُوفٌ لِكُلِّ مَنْ لَهُ شَيْءٌ مِنَ الْمَعْرِفَةِ بِوَاقِعِ هَذِهِ

الْمَدَارِسِ وَفَسَادِ طَلَبَتِهَا، لَأَنَّهُمْ [أَيِ الطَّلَبَةِ] أَبْنَاءُ
 الْمُجْتَمَعِ، وَفَسَادُ الْمُجْتَمَعِ وَأَهْلِيهِ وَانْجِرَافُهُمْ عَنِ الْحَقِّ
 انْجِرَافًا ظَاهِرًا بَيِّنٌ مَعْلُومٌ مَشْهُورٌ لَا يُمَارِي فِيهِ إِلَّا
 الْعُمَيَّانُ... ثُمَّ قَالَ -أَيِ الشَّيْخِ الْمُقَدَّسِيِّ-: إِنَّ تَشَبُّثَ
 قَوْمِي بِهَذِهِ الْمَدَارِسِ لَغَرِيبٌ عَجِيبٌ، هُمْ يَعْتَرِفُونَ
 بِفَسَادِهَا هَذَا كُلِّهِ، وَيُقِرُّونَ بِهِ وَلَا يَسْتَطِيعُونَ انْكَارَ
 وُجُودِهِ وَكَثْرَتِهِ، وَمَعَ ذَلِكَ فَهُمْ مُتَشَبِّثُونَ مُتَشَبِّثُونَ بِهَا
 أَيَّمَا تَشَبُّثٍ!!!، فَسَدَتْ أَخْلَاقُ أَبْنَائِهِمْ وَبَنَاتِهِمْ وَذَمَّرَتْ
 كَثِيرًا مِنْ بُيُوتَاتِهِمْ، وَمَعَ ذَلِكَ فَهُمْ مُتَشَبِّثُونَ وَمُتَشَبِّثُونَ،
 حَتَّى [إِنَّ] كَثِيرًا مِنَ الدُّعَاةِ الَّذِينَ هُمْ عَلَى الْجَادَّةِ
 انْخَرَفَ أَبْنَاؤُهُمْ، كَثِيرٌ مِنْهُمْ تَرَكَ الصَّلَاةَ وَلَا يُؤَدِّيَهَا إِلَّا
 قَهْرًا وَأَمَامَ أَبِيهِ فَقَطْ، وَيَتَخَرَّقُ شَوْقًا لِلتَّلْفِزِيُونَاتِ
 [الْكَلَامُ هُنَا عَنِ الْبُيُوتِ الَّتِي لَيْسَ بِدَاخِلِهَا تِلْفِزِيُونَاتٌ]
 الَّتِي يُحَدِّثُ عَنْهَا وَعَنْ تَمَثُّلِيَّاتِهَا وَأَفْلَامِهَا دَوْمًا رُقَقَاؤُهُ
 فِي الْمَدْرَسَةِ، فَيُشَاهِدُهَا مَعَهُمْ فِي بُيُوتِهِمْ، وَكَذَلِكَ
 السَّيِّئُ وَالْفَعِيدُ، لَمْ يَعْذُ يَغْبَأْ بِكَلَامِ أَبِيهِ وَتَوَجُّهِاتِهِ، مَلَّ
 مِنْ سَمَاعِهَا وَسَيِّئَ مِنْ تِكْرَارِهَا، الْجَمِيعُ حَوْلَهُ فِي هَذِهِ
 الْمَدَارِسِ عَلَى خِلَافِ مَا يَدْعُو إِلَيْهِ أَبُوهُ، يُمَسِّي وَيُضَيِّحُ
 فِي أَسْوَأِ الْأَحْوَالِ، تَوَثَّرَ نَفْسِي وَعَصَبِي، وَانْفِصَامٌ فِي
 الشَّخْصِيَّةِ، مُدَاهَنَةٌ وَنِفَاقٌ، وَتَرَدَّدٌ فِي الْأَخْلَاقِ، وَفَسَادٌ
 فِي السُّلُوكِ، وَمَعَ ذَلِكَ فَقَوْمِي بِتِلْكَ الْمَدَارِسِ مُتَشَبِّثُونَ
 وَمُتَشَبِّثُونَ؛ كَثِيرًا مَا يَتَّبَادِرُ إِلَى سَمْعِي مِنْ أَبْنَاءِ كَثِيرٍ
 مِنَ الْمُسْلِمِينَ -بَلِ الدُّعَاةِ- الْمُتَشَبِّثِينَ بِهَذِهِ الْمَدَارِسِ،
 الْفَاطُ سُوْقِيَّةٌ قَبِيحَةٌ قَدْرَةٌ، وَأَذْكُرُ أَنَّنِي سَمِعْتُ قَرِيبًا
 ابْنًا لِأَحَدِ هَؤُلَاءِ الدُّعَاةِ -وَقَدْ أَشْتَدَّ غَضَبُهُ- يَقُولُ لِأَخِيهِ
 مِنْ أُمِّهِ وَأَبِيهِ {اللَّهُ يَلْعَنُكَ يَا وَلَدَ الْقَحْبَةِ} [الْقَحْبَةُ هِيَ
 الْمَرْأَةُ الْفَاجِرَةُ الْفَاسِدَةُ تُمَارِسُ الْبِغَاءَ]، هَذَا مِثَالٌ
 فَقَطْ، فَمِنْ أَيْنَ لِمِثْلِ هَذَا الْوَلَدِ الَّذِي لَمْ يَتَجَاوَزِ الْحَادِيَةَ
 عَشْرَةَ مِنْ عُمْرِهِ مِثْلُ هَذِهِ الْأَلْفَاظِ، مِنْ أُمِّهِ وَأَبِيهِ
 الصَّالِحِينَ؟ بِالطَّبَعِ كَلَّا، بَلْ هُوَ مِنْ رُقْفَةِ السُّوءِ، وَمَعَ

ذَلِكَ فَقَوِّمِي مُتَشَبِّثُونَ وَمُتَشَبِّثُونَ وَمُتَشَبِّثُونَ؛ يَقُولُ أَحَدُ الْمُفَكِّرِينَ الْإِسْلَامِيِّينَ {إِلَى اللَّهِ تَشَكُّوا جُهِودًا تَبْذُلُهَا فِي تَرْبِيَةِ أَبْنَائِنَا، **تَذْهَبُ بِهَا الْمَدْرَسَةُ** وَالشَّارِعُ}، وَمَعَ ذَلِكَ فَانْتُمْ مُتَشَبِّثُونَ وَمُتَهَاوِنُونَ... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الْمُقَدَّسِيِّ- تَحْتَ عَنَوَانٍ (فَسَادُ مَنَاهِجِهِمُ الْمَدْرَسِيَّةُ): أَمَّا عَنْ فَسَادِ الْمَنَاهِجِ وَمَا أَذْرَاكَ مَا الْمَنَاهِجُ، فَالْكَلَامُ عَلَيْهَا طَوِيلٌ وَطَوِيلٌ، نُحَاوِلُ فِي هَذِهِ الصَّفَحَاتِ إِجَارَهُ وَاختِصَارَهُ قِدْرَ الْإِمْكَانِ، وَذَلِكَ لِأَنَّ فَسَادَهَا بَيِّنٌ وَاضِحٌ مَشْهُورٌ، فَالْكُتُبُ الْمَدْرَسِيَّةُ مُتَوَفِّرَةٌ وَمَبْذُولَةٌ فِي كُلِّ مَكَانٍ، وَبِإِمْكَانِ أَيِّ طَالِبٍ حَقٌّ تَأْمَلُ بَعْضُهَا لِيَرَى الْفَسَادَ الْعَظِيمَ وَالْبَاطِلَ الْمُبِينَ الَّذِي يَتَخَلَّلُهَا، وَلِيُرَكِّزَ فِي ذَلِكَ خَاصَّةً عَلَى كُتُبِ الْإِبْتِدَائِيَّةِ وَالْمُتَوَسَّطَةِ (الْمَرَحَلَتَيْنِ الْإِلْزَامِيَّتَيْنِ الْمُبَكَّرَتَيْنِ الْخَطَرَتَيْنِ فِي التَّعْلِيمِ الْمَدْرَسِيِّ)... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الْمُقَدَّسِيِّ-: فَالْحَقِيقَةُ الَّتِي يَحِبُّ أَنْ يَعْرِفَهَا كُلُّ مُوَحِّدٍ أَنْ الْأَصْلَ فِي هَذِهِ الْمَدَارِسِ فَاسِدٌ، وَإِذَا فَسَدَ الْأَصْلُ فَلَنْ يُجْدِيَ التَّرْقِيعُ، وَكَيْفَ يَسْتَقِيمُ الظِّلُّ وَالْعُودُ أَعْوَجُ؟!... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الْمُقَدَّسِيِّ-: فَهَا نَحْنُ نُدَلِّلُ عَلَى أَنَّ الْأَصُولَ وَالْفُرُوعَ كُلَّهَا تَضِيعُ فِي هَذِهِ الْمَدَارِسِ وَتُهْدَمُ، حَتَّى الطَّاعُونَ الَّذِي يَحِبُّ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ الْكَفْرَ بِهِ وَالْبَرَاءَةُ مِنْهُ لِتَحْقِيقِ التَّوْحِيدِ -الَّذِي هُوَ حَقُّ اللَّهِ عَلَى الْعَبِيدِ- يُمَدِّحُ وَيُسَنِّي عَلَيْهِ وَيُمَجِّدُ وَيُعَظِّمُ، فَمَاذَا تَقُولُونَ؟ وَكَيْفَ تَرْفَعُونَ؟ وَأَيْنَ تَفِرُّونَ؟، **لَكِنْ {وَمَا لِحُجْرٍ بِمَيِّتٍ إِبْلَامُ}**... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الْمُقَدَّسِيِّ-: أَلَيْسَ مِنَ الْعَجَبِ الْعَجَابِ أَنْ تَرَى كَثِيرًا مِنَ الْمُنْتَسِبِينَ لِلدَّعْوَةِ وَالْإِصْلَاحِ فِي هَذَا الزَّمَانِ الْعَجِيبِ يَدْعُونَ أَتْبَاعَهُمْ وَمُقَلِّدِيهِمْ وَيَأْمُرُونَهُمْ بِدِرَاسَةِ هَذِهِ الْمَنَاهِجِ الْفَاسِدَةِ وَالْجَدِّ وَالْاجْتِهَادِ فِيهَا لِتَحْصِيلِ أَعْلَى الدَّرَجَاتِ، وَيَحْتُونَهُمْ عَلَى مُلَازِمَةِ هَذِهِ الْمَدَارِسِ وَيُخَدِّرُونَهُمْ مِنْ تَرْكِهَا -كَمَا يَفْعَلُ الْمُتَطَرِّفُونَ (زَعَمُوا)-، بَيْنَمَا يَأْمُرُونَهُمْ

بالإعراض عن كثير من كُتُب ودروس إخوانهم من الدُّعاة المسلمين المُخَالِفِينَ لِجَمَاعَاتِهِمْ، فَيُحَذِّرُونَهُمْ أَشَدَّ التحذير من قراءة كُتُبهم ولا يَسْتَثْنُونَ مِنْ ذَلِكَ حتَّى ما وافق الصَّوابَ والحقَّ منها، فَيَحْرِمُونَ أَنْفُسَهُمْ وأتباعهم من خير كثير، بينما **لم نَسْمَعْهُمْ يَوْمًا يُحَذِّرُونَ مِنْ أمثال هذا الكفر البَوَاحِ المُتَشَعِّبِ والمُبْثُوثِ في هذه المناهج التَّيْتَةِ، لا شك أن هذا من أعظم تلبسات الشيطان على كثير من دُعاة هذا الزمان...** ثم قال -أي الشيخ المقدسي-: **فرَفَّقًا بأبنائكم، رَفَّقًا بهم أيها المُسْتَهْتِرُونَ، اللَّيَّاهُونَ الضَّائِعُونَ...** ثم قال -أي الشيخ المقدسي-: **أذكرُ الآباءَ مرَّةً أُخرى بعدَ هذا كُلِّهِ بحديث الرسول صلى الله عليه وسلم الذي رَوَاهُ البخاريُّ في صحيحه {وَمَا مِنْ عَبْدٍ يَسْتَرْعِيهِ اللَّهُ رَعِيَّةً، فَلَمْ يَحْطَهَا بِنُصْحِهِ، لَمْ يَجِدْ رَائِحَةَ الْجَنَّةِ}...** ثم قال -أي الشيخ المقدسي-: **فهذه هي مناهجُ القوم [يَعْنِي المَنَاهِجَ الكُوثِيَّةَ، كِمِثَالٍ للمَنَاهِجِ في الأنظمة الطَّاغُوتِيَّةَ]، فسادٌ عظيمٌ، وَزَنْدَقَةٌ وإِلْهَادٌ، ودَسٌّ وتحريفٌ، وتلبيسٌ وتَدْلِيسٌ [جاءَ في كتاب (دروس للشيخ أبي إسحاق الحويني) أن الشيخ قال: وعندما دَرَّسُوا الدِّينَ في المَدَارِسِ افْتَتَحُوهُ بِعِبَارَةٍ شَهِيرَةٍ مَآكِرَةٍ، قالوا {جاءَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَى الْعَرَبِ وَهُمْ -وَذَكَرُوا بَعْضَ مَظَاهِرِ الجَاهِلِيَّةِ- يَسْجُدُونَ لِلْأَصْنَامِ، وَيَشْرَبُونَ الخَمْرَ، وَيَتَدُونُ البَنَاتِ}، وانتهى الأمرُ على هذا، وصارتُ عبارةً دارجةً شَهِيرَةً في الكُتُبِ، هَلْ هذه العبارةُ صَحيحةٌ؟!، والقاعدةُ الإِعلامِيَّةُ اليَهُودِيَّةُ المَآكِرَةُ تقولُ {مَا تَكَرَّرَ تَقَرَّرَ}، فَمَعَ تَكَرُّرِ العبارةِ يَصِيرُ وَقْعُهَا فِي نُفُوسِ الجَمَاهِيرِ مُسْتَقَرًّا حتَّى لو كانتُ خَاطِئَةً، فَإِذَا اسْتَقَرَّتْ هذه العبارةُ في نُفُوسِ الجَمَاهِيرِ فَتَظَرُّوا الآنَ {هَلْ هُنَاكَ أَحَدٌ يَعْبُدُ الأصْنَامَ؟} لا، {هَلْ هُنَاكَ مَنْ يَشْرَبُ الخَمْرَ؟} سِوَا الدُّعَاةِ المُسْلِمِينَ لا يَشْرَبُونَ الخَمْرَ وَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ حَرَامٌ حتَّى**

الَّذِينَ يَشْرَبُونَهُ، {هَلْ هُنَاكَ مَنْ يَذْفِنُ الْبَنَاتِ الْآنَ؟} الْجَوَابُ لَا، إِذَا الْإِسْلَامُ الَّذِي قَاتَلَ لِأَجْلِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ **مَوْجُودًا**، {هَلْ هَذِهِ الْعِبَارَةُ صَحِيحَةٌ بِهَذَا الْإِطْلَاقِ؟} الْجَوَابُ لَا، إِنَّ الْعَرَبَ قَاتَلُوا حَتَّى لَا يَكُونَ الْحُكْمُ لِلَّهِ، يُرِيدُونَ أَنْ يَحْكُمُوا وَيُشَرِّعُوا بِأَهْوَائِهِمْ، لَا يَجِلُّ الْحُكْمُ فِي خَزْدَلَةٍ فَمَا دُونَهَا إِلَّا بِحُكْمِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ. **انتهى**، وهي مع تشعب فسادها وكثرتة كما رأيت، تتركز أول ما تتركز على تربية جيلٍ منخرِفٍ ضائعٍ مائعٍ يدين بالولاء والحُبِّ لحُكَّامِهِ وَجَلَادِيهِ - مِنْ طَوَاعِيَتِ هَذَا النِّظَامِ وَغَيْرِهِ مِنْ أَنْظِمَةٍ أَوْلِيَاءِهِمْ وَإِخْوَانِهِمْ - وَيُؤْمِنُ بِتَقْدِيرِ قَوَائِنِهِمْ وَأَحْكَامِهِمْ وَمَنَاهِجِهِمْ وَطَرَائِقِهِمْ الضَّالَّةِ الْمُنْخَرِفَةِ السَّاقِطَةِ... ثم قال -أي الشيخ المقدسي-: فهل يستفيق قومي من سباتهم وينتبهون لِكَيْدِ جَلَادِيهِمْ، **فَيَسْتَنْقِذُوا أَبْنَاءَهُمْ مِنْ بَرَاثِنِ هَؤُلَاءِ الطَّوَاعِيَتِ، بِإِعَادِهِمْ عَنْ هَذِهِ الْمَدَارِسِ وَمَا عَلَى شَاكِلَتِهَا مِنْ أَمَاكِنَ وَوَسَائِلِ الْفَسَادِ الَّتِي يَسْتَغْلِهَا الطَّوَاعِيَتُ، وَمِنْ ثَمَّ يَقْتَدُونَ بِسَلَفِهِمْ فِي إِعْدَادِ جِيلٍ مُجَاهِدٍ بَصِيرٍ عَارِفٍ بِأَحْكَامِ دِينِهِ، لَا تَشْغَلُهُ عَنِ الْإِهْتِمَامِ بِشَأْنِ هَذَا الدِّينِ وَالتَّضَحِّيَةِ مِنْ أَجْلِهِ وَرَفْعِ رَأْيَتِهِ دُنْيَا فَانِيَةً أَوْ مَتَاعٌ زَائِلٌ أَوْ شَهْوَةٌ عَاجِلَةٌ، هَلْ يَفْعَلُونَ؟** {وَيَا قَوْمُ إِنِّي أَخَافُ عَلَيْكُمْ يَوْمَ التَّنَادِ، يَوْمَ تُؤَلَّوْنَ مُذْبِرِينَ مَا لَكُمْ مِنَ اللَّهِ مِنْ عَاصِمٍ، وَمَنْ يُضْلِلِ اللَّهُ فَمَا لَهُ مِنْ هَادٍ}... ثم قال -أي الشيخ المقدسي-: **إِنَّ الْأَمْرَ جَدَّ خَطِيرٌ، فَالتَّوْحِيدُ الَّذِي بُعِثَ الرُّسُلُ كَافَّةً لِإِقَامَتِهِ يُهْدَمُ فِي هَذِهِ الْمَدَارِسِ!، وَالشِّرْكُ الَّذِي بُعِثُوا جَمِيعًا لِأَجْلِ هَدْمِهِ يُؤَسَّسُ وَيُقَامُ فِيهَا!، فَمَذْخُ قَوَائِنِ الْكُفْرِ وَطَوَاعِيَتِهَا وَالْوَثْنِيَّاتِ وَالْجَاهِلِيَّاتِ الْقَدِيمَةِ وَالْمُعَاصِرَةِ وَإِلَهَاتِهَا الْبَاطِلَةِ وَغَيْرِ ذَلِكَ كَثِيرٌ فِي مَنَاهِجِ الْمَدَارِسِ كَمَا رَأَيْتَ، وَهِيَ قَضِيَّةٌ مُتَعَلِّقَةٌ بِالْوَلَاءِ وَالْبِرَاءِ أَهَمُّ لَوَازِمِ التَّوْحِيدِ وَأَهَمُّ مَعَانِي (لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ)، وَلَا شَكَّ أَنَّ مَذْخَ**

الْكُفْرِ وَتَحْسِبِيَّتِهِ دُونَ إِكْرَاهٍ حَقِيقِيٍّ كُفْرٌ مُخْرِجٌ مِنَ الْمِلَّةِ... ثم قال -أي الشيخ المقدسي-: ليس كما يزعمُ الْمُخَالِفُ أَنَّ تَضَرُّرَ الدِّينِ يَتَأْتِي مِنْ هَذِهِ الْمَدَارِسِ وَأَمْثَالِهَا مِنْ مُؤَسَّسَاتِ الطَّوَاغِيتِ الْفَاسِدَةِ، بَلْ هَذِهِ الْمَدَارِسُ هِيَ فِي الْحَقِيقَةِ -كَمَا تَبَيَّنَ لَكَ فِيمَا سَلَفَ- مِنْ أَكْبَرِ أَسْبَابِ تَأَخُّرِ الْمُسْلِمِينَ وَتَرَدِّهِمْ وَتَقَهُّقُرِهِمْ وَتَأَخُّرِ النَّصْرِ عَنْهُمْ **بِفَسَادِ أَجْيَالِهِمْ وَانْحِرَافِهَا وَرِدَّةٍ كَثِيرٍ مِنْهُمْ** وَعَدَمِ وُجُودِ جِيلِ إِسْلَامِيٍّ مُسْتَنِيرٍ مُتَبَصِّرٍ بِمِنْهَاجِ الْأَنْبِيَاءِ وَالْمُرْسَلِينَ مُسْتَبِينَ لِسَبِيلِ الْمُجْرِمِينَ؛ وَالْحَاصِلُ أَنَّنَا بَعْدَ هَذَا كُلِّهِ لَا تَخَجُّلُ أَوْ تَتَخَرَّجُ مِنَ الْقَوْلِ وَالتَّصْرِيحِ بِأَنَّنَا نَعْتَقِدُ وَتَدِينُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ بِأَنَّ بَقَاءَ أَوْلِيَاءِ الْمُسْلِمِينَ أَمِّيِّينَ وَلَكِنْ مُتَمَسِّكِينَ بِدِينِهِمْ وَبِعَقِيدَتِهِمْ وَبِطَرِيقِ نَبِيِّهِمْ عَلَيْهِ أَفْضَلُ الصَّلَاةِ وَالسَّلَامِ، **خَيْرٌ مِنْ كَوْنِهِمْ قُرَّاءَ مُتَعَلِّمِينَ يَتَخَرَّجُونَ مِنْ هَذِهِ الْمَدَارِسِ زَنَادِقَةً بِالْأَلُوفِ، أَوْ عَلَى أَحْسَنِ الْأَحْوَالِ يَتَخَرَّجُونَ مُنْخَرِفِينَ عَنْ دِينِهِمُ الْخَلْقَ مُتَخَلِّينَ عَنْ مَنْهَجِ نَبِيِّهِمْ وَدَعْوَتِهِ مُعْرِضِينَ عَنْ مِلَّةِ أَبِيهِمْ إِبْرَاهِيمَ وَطَرِيقِ الْأَنْبِيَاءِ وَالْمُرْسَلِينَ، فَهَؤُلَاءِ لَا يَنْصُرُونَ دَعْوَةَ وَلَا يُقِيمُونَ دِينَنا، فَإِنَّ الْوَلَدَ إِذَا نَجَا مِنْ مَفَاسِدِ هَذِهِ الْمَدَارِسِ مِنْ مَنَاهِجِ فَاسِدَةٍ وَخِلَاطٍ مُنْخَرِفَةٍ وَغَيْرِ ذَلِكَ وَقَدَّرَ اللَّهُ لَهُ أَنْ لَا يَنْخَرِفَ، فَإِنَّهُ سَيَنْشَأُ **مَائِعًا مَيِّتَ الْقَلْبِ** قَدْ اعْتَادَ قَلْبُهُ الْأَسْتِشْرَافَ لِلْفِتْنَةِ وَاعْتَادَتْ أَدْنَاهُ سَمَاعَ الْفُحْشِ وَالْبَاطِلِ وَأَلْفَتْ عَيْنَاهُ رُؤْيَا الْمُنْكَرِ وَالْفَسَادِ، قَدْ قُتِلَتْ فِي نَفْسِهِ مِلَّةُ إِبْرَاهِيمَ، **فَلَا بُغْضَ فِي اللَّهِ وَلَا بَرَاءَةَ مِنْ أَعْدَاءِ اللَّهِ، وَإِنَّمَا مُدَاهَنَةٌ لِلْبَاطِلِ وَأَهْلِهِ،** فَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ... ثم قال -أي الشيخ المقدسي-: وَصَدَقَ أَبُو الْحَسَنِ النَّدَوِي [عَضُو الْمَجْلِسِ الْأَسْتِشَارِيِّ الْأَعْلَى لِلْجَامِعَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ بِالْمَدِينَةِ الْمُنَوَّرَةِ، وَقَدْ تُوفِّيَ عَامَ 1420هـ] حِينَ قَالَ [فِي كِتَابِهِ (نَحْوُ التَّرْبِيَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ الْحُرَّةِ فِي الْحُكُومَاتِ وَالْبِلَادِ الْإِسْلَامِيَّةِ)] {إِنَّ الْأُمَّةَ**

الإسلامية أُمَّةٌ خَاصَّةٌ فِي طَبِيعَتِهَا وَوَضْعِهَا، هِيَ أُمَّةٌ ذَاتُ مَبْدَأٍ وَعَقِيدَةٍ وَرِسَالَةٍ وَدَعْوَةٍ، فَتَجِبُ أَنْ يَكُونَ تَعْلِيمُهَا خَاصًّا لِهَذَا الْمَبْدَأِ وَالْعَقِيدَةِ... **وَكُلُّ تَعْلِيمٍ لَا يُؤَدِّي هَذَا الْوَاجِبَ أَوْ يَغْدُرُ بِذِمَّتِهِ وَيَخُونُ فِي أَمَانَتِهِ فَلَيْسَ هُوَ التَّعْلِيمُ الْإِسْلَامِيُّ بَلْ هُوَ التَّعْلِيمُ الْأَجْنَبِيُّ** وَلَيْسَ هُوَ الْبِنَاءُ وَالتَّعْمِيرُ بَلْ هُوَ الْهَدْمُ وَالتَّخْرِيبُ؛ وَأَوَّلَى لِلْبِلَادِ الْإِسْلَامِيَّةِ أَنْ تَتَجَرَّدَ مِنْهُ وَتُخْرَمَ مِنْ ثَمَرَاتِهِ الْمَادِّيَّةِ، **فَالْأَمِّيَّةُ خَيْرٌ لَهَا مِنْ هَذَا التَّعْلِيمِ** الَّذِي يَرَزَاها **[أَيُّ يُصِيبُهَا]** فِي طَبِيعَتِهَا وَعَقِيدَتِهَا وَرُوحِهَا {...} ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الْمُقَدَّسِيِّ-: وَقَالَ **[أَيُّ الشَّيْخِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ الْخَالِقِ فِي كِتَابِهِ (الْمُسْلِمُونَ وَالْعَمَلُ السِّيَاسِيُّ)]** {وَلَكِنَّ هَذَا الْإِسْتِعْمَارَ لَمْ يَخْرُجْ مِنْ بِلَادِ الْمُسْلِمِينَ وَأَقَالِيمِهِمْ إِلَّا بَعْدَ أَنْ تَرَكَ **وَاقِعًا مُغَايِرًا لِلدِّينِ** }، فَعَدَّدَ أُمُورًا يَتِمُّلُ فِيهَا هَذَا الْوَاقِعُ الْمُغَايِرُ لِلدِّينِ، مِنْهَا {نِظَامٌ تَرْبَوِيٌّ يُخَرِّجُ **أَشْبَاهَ مُتَعَلِّمِينَ** لَا يُمَكِّنُ الْاعْتِمَادَ عَلَيْهِمْ **فِي دِينٍ أَوْ دُنْيَا** } {...} ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الْمُقَدَّسِيِّ-: ثُمَّ إِنَّ اسْتِنْقَادَهُمْ مِنْ هَذِهِ الْمَدَارِسِ وَمَفَاسِدِهَا لَا يَعْنِي أَبَدًا رَمْيَهُمْ بِالشُّوَارِعِ وَالْأَسْوَاقِ وَمَفَاسِدِهَا، كَمَا لَا يَعْنِي أَبَدًا تَرْكَهُمْ جَهْلَةَ أُمِّيِّينَ أَوْ مُتَخَلِّفِينَ عَقْلِيًّا، وَغَيْرَ ذَلِكَ مِمَّا يُورِدُهُ الْمُخَالِفُ، فَإِنَّ ذَلِكَ لَا يَقُولُ بِهِ عَاقِلٌ، بَلْ لَا بُدَّ مِنْ تَأْدِيبِهِمْ، وَتَعْلِيمِهِمْ مَا يَجِبُ عَلَيْهِمْ مَعْرِفَتُهُ مِنْ أُمُورِ دِينِهِمْ، وَمَا يَنْفَعُهُمْ مِنْ أُمُورِ دُنْيَاهُمْ؛ وَالنَّاسُ يَسْتَنْقِلُونَ مِثْلَ ذَلِكَ لِقُصُورِ هِمَمِهِمْ وَافْتِنَانِهِمْ بِالْأَنْبِيَا وَانْشِغَالِهِمْ بِخُطَايَاهُمْ، بَلْ إِنَّ كَثِيرًا مِمَّنْ يَنْتَسِبُونَ لِلدَّعْوَةِ وَالْإِصْلَاحِ مِمَّنْ يُدْنِدُونِ عَلَى ضَرُورَةٍ تَفْرِغِ الْأَوْقَاتِ وَالتَّضْجِيعِ بِالْأَعْمَارِ فِي سَبِيلِ إِصْلَاحِ الْمُجْتَمَعِ وَتَغْيِيرِ الْوَاقِعِ، إِذَا أَلَزَمْتَهُمْ بِمِثْلِ ذَلِكَ فِي دَرَائِجِهِمْ ظَهَرَ لَكَ تَنَاقُضُهُمْ وَضَعْفُ عَزَائِمِهِمْ وَأَظْهَرُوا لَكَ أَلْفَ الْأَعْذَارِ وَالْأَسْبَابِ الْمَرْعُومَةِ الَّتِي تُصُدُّهُمْ عَنْ ذَلِكَ، **وَأَكْثَرُهُمْ يُفَضِّلُ أَنْ يُلْقِيَ بِأَبْنَائِهِ**

وَيُضَيِّعُهُمْ وَيُضَيِّعُ أَعْمَارَهُمْ فِي هَذِهِ الْمَدَارِسِ النَّتِنَةِ،
 عَلَى أَنْ يُفَرِّغَ لَهُمْ بَعْضُ جُهْدِهِ وَوَقْتِهِ -الضائِعِ فِي هَذِهِ
 الدُّنْيَا- لِيُعَلِّمَهُمْ وَيُدْرِسَهُمْ، مَعَ أَنَّ ذَلِكَ مُيسَّرٌ وَسَهْلٌ
 خَاصَّةً فِي الصَّغَرِ، حَيْثُ يَكُونُ الْغُلَامُ سَرِيعَ الْإِتْقَانِ
 وَالتَّعْلِيمِ، وَلَوْ صَدَّقَ الْإِنْسَانُ وَعَزَمَ لَاسْتِطَاعَ أَنْ يُعَلِّمَهُمْ
 كُلَّ مَا يَنْفَعُهُمْ بِنَفْسِهِ، أَوْ يُؤَجِّرَ لَهُمْ مَنْ يَثِقُ بِدِينِهِ لِأَجْلِ
 ذَلِكَ، وَأَعْرِفُ أَكْثَرَ مِنْ رَجُلٍ لَمْ يُدْخِلُوا أَبْنَاءَهُمْ هَذِهِ
 الْمَدَارِسَ، وَمَعَ ذَلِكَ فَهُمْ يَكْتُبُونَ وَيَقْرَأُونَ، بَلْ أَعْرِفُ
 وَاحِدًا عَلَّمَ أَبْنَاءَهُ لَيْسَ فَقَطِ النَّحْوَ وَالْحِسَابَ وَالْقِرَاءَةَ
 وَالكِتَابَةَ بَلْ وَاللُّغَةَ الْإِنْجِلِيزِيَّةَ دُونَ أَنْ يُدْخِلَهُمْ فِي هَذِهِ
 الْمَدَارِسِ؛ وَبِالتَّالِي فَلَا مَعْنَى أَبَدًا لَوْصَفِ الْمُخَالِفِ لِكُلِّ
 مَنْ إِعْتَزَلَ هَذِهِ الْمَدَارِسَ بِالْأَمِّيَّةِ، حَيْثُ أَنَّهُ عَلَقَ الْعِلْمَ
 وَالتَّعْلِيمَ وَخَصَّرَهُ بِهَا [أَيُّ بِالْمَدَارِسِ] وَخَذَهَا وَهَذَا
 بَاطِلٌ... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الْمُقَدَّسِيِّ-: أَمَّا أَكْثَرُ دُعَاةِ
 زَمَانِنَا فَهُمْ يَنْكَبُونَ وَيُكَبُّونَ أَتْبَاعَهُمْ وَأَبْنَاءَهُمْ عَلَى تَعْلَمِ
 عُلُومِ الدُّنْيَا بَعْجَرَهَا [أَيُّ بِمَسَاوِيهَا] وَبِضَلَالِهَا وَفَسَادِهَا،
 وَيَشْغُلُونَ أَعْمَارَهُمْ فِي هَذِهِ الْمَدَارِسِ وَتِلْكَ الْجَامِعَاتِ
 وَغَيْرِ ذَلِكَ بِحُجَّةٍ تَضُرُّ الدَّعْوَةَ وَإِقَامَةَ الدِّينِ، وَتُوفِّرُ
 الطَّبِيبَ وَالْمُهَنْدِسَ الْمُسْلِمَ وَغَيْرَهُ [فِي فَتَوَى صَوْتِيَّةٍ
 لِلشَّيْخِ الْأَلْبَانِيِّ مُفَرَّغَةٍ لَهُ عَلَى هَذَا الرَّابِطِ، قَالَ الشَّيْخُ:
 كُلُّ عِلْمٍ يَسْتَفِيدُ مِنْهُ الْمُسْلِمُونَ، فَهُوَ فَرَضٌ كِفَايَةٌ
 تَحْصِيلُهُ مِنْ بَعْضِ الْمُسْلِمِينَ، بِشَرْطِ أَنْ لَا تَقْعُ فِي
 مُخَالَفَةٍ شَرْعِيَّةٍ، إِذَا كُنْتَ مُخَالِفًا لِلشَّرْعِ فَالْغَايَةُ لَا تُبَرَّرُ
 الْوَسِيلَةَ. انْتَهَى بِاخْتِصَارٍ، مَعَ أَنَّ الْوَاقِعَ الْيَوْمَ مُمْتَلِئٌ
 مِنْ هَؤُلَاءِ وَقَدْ ضَلَّقَ بِهِمْ دَرْعًا، وَمَا رَأَيْنَاهُمْ تَصَرُّوا دِينًا
 وَلَا غَيْرًا وَاقِعًا إِلَّا مَنْ رَجِمَ رَبُّكَ، وَلَيْسَ عَنْ طَرِيقِ هَذِهِ
 الْوُضَائِفِ وَالشَّهَادَاتِ، وَإِنَّمَا بِهِمَمُهُمْ وَإِخْلَاصُهُمْ وَدِينُهُمْ
 وَعِلْمُهُمْ الشَّرْعِيُّ؛ وَأَعْرِفُ الْكَثِيرَ مِنْ خَرِيجِي الْجَامِعَاتِ
 الْأَمْرِيكِيَّةِ وَغَيْرِهَا مَا زَالُوا عَالَةً عَلَى آبَائِهِمْ إِلَى الْيَوْمِ،
 وَفِي الْبِطَالَةِ جَالِسِينَ لِكَثْرَةِ الْمُتَخَرِّجِينَ؛ أَفَمَا اكْتَفَى

الدُّعَاءُ بهذه الكثرة إلى اليوم فعندنا اليوم من الأطباء والمُهَنْدِسِينَ ما يَكْفِي لِمِائَةِ عَامٍ قَادِمَةٍ، أَفَلَمْ يَسْقُطْ قَرْصُ الْكِفَايَةِ الْمَزْعُومِ بَعْدُ إِلَى الْيَوْمِ، أَفَمَا أَنَّ الْوَقْتُ لِنَعْمَلِ وَنَدْعُو وَنَتَحَرَّكَ لِنَصِرَ الدِّينَ تَحَرُّكًا جَادًا عَلَى مِنْهَاجِ النَّبُوَّةِ، أَمْ أَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ يُرِيدُ لِابْنِهِ أَنْ يَكُونَ صَاحِبَ شَهَادَةٍ وَوِظِيفَةٍ عَالِيَةٍ، وَلَيْسَتْ الْمَسْأَلَةُ مَصْلَحَةً دَعْوَةٍ وَنَصْرٍ دِينٍ، قُولُوهَا يَا قَوْمِ وَاصْدُقُوا مَعَ اللَّهِ فَإِنَّ هَذَا وَاللَّهِ أَعَدَّ لَكُمْ مِنْ أَنْ تُلَبَّسُوا عَلَى النَّاسِ وَتَتَمَسَّحُوا بِمَصَالِحِ الدَّعْوَةِ... ثم قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الْمُقَدَّسِيِّ-: وَمِنْ هَذَا تَعْرِفُ بُطْلَانَ شُبْهَةٍ أُخْرَى طَالَمَا اخْتَجَّ بِهَا الْمُخَالِفُ، وَهِيَ إِحْتِجَاجُهُ بِقَاعِدَةٍ أَخَفَّ الضَّرَرَيْنِ (أَوِ الْمَفْسَدَتَيْنِ)، حَيْثُ عَرَفْتَ حَقِيقَةَ هَذِهِ الْمَدَارِسِ وَمُنْكَرَاتِهَا وَمَا لَهَا مِنْ أَضْرَارٍ وَأَخْطَارٍ عَظِيمَةٍ عَلَى النَّشْءِ وَالذَّرِيَّةِ، كَمَا تَبَيَّنَ لَكَ كَذَلِكَ فِي مُقَابِلِ ذَلِكَ قِلَّةُ نَفْعِهَا دِينِيًّا وَدُنْيَوِيًّا بِاعْتِرَافِ الْمُخَالِفِينَ [لَنَا]، وَأَنَّ ضَرَرَهَا أَعْظَمُ بِكَثِيرٍ مِنْ نَفْعِهَا الْمَزْعُومِ، وَاحْتِمَالِ فُسَادِ وَافْتِنَانِ الْأَبْنَاءِ وَالذَّرِيَّةِ فِيهَا كَبِيرٌ، وَمَعْلُومٌ لِكُلِّ مُؤْمِنٍ أَنَّ الْفِتْنَةَ عَنِ الدِّينِ لَيْسَتْ فَقَطْ أَشَدَّ وَأَخْطَرُ مِنَ الْأُمِّيَّةِ، بَلْ هِيَ كَمَا قَالَ رَبُّنَا عَزَّ وَجَلَّ {أَشَدُّ مِنَ الْقَتْلِ}، فَانْتَبِهْ وَلَا تَغْتَرَّ بِكُلِّ مَفْتُونٍ، وَلَا بِكَثَرَةِ الْهَالِكِينَ... ثم قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الْمُقَدَّسِيِّ-: فَهَذَا نَحْنُ الْيَوْمَ غُرَبَاءُ بِدِينِنَا وَمَنْهَجِنَا وَعَقِيدَتِنَا وَطَرِيقَتِنَا، خَالَفْنَا النَّاسَ كُلَّهُمْ وَفَارَقْنَا أَكْثَرَهُمْ، أَفَلَيْسَ الْخَرِيُّ بِنَا أَنْ نَسْعَى وَنَتَفَرَّغَ لِتَرْبِيَةِ أَبْنَائِنَا كَمَا نَشَاءُ وَنَتَطَلَّعُ، خِلَافًا لِمَنْ لَا يَعْرِفُ الْغُرْبَةَ وَلَيْسَ جَادًا فِي الْإِصْلَاحِ وَالتَّغْيِيرِ لَا مَعَ بَنِيهِ وَلَا مَعَ الْمُجْتَمَعِ... ثم قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الْمُقَدَّسِيِّ-: فَمَا الْفَرْقُ بَيْنَنَا وَبَيْنَ رِعَايَةِ النَّاسِ حِينَئِذٍ، إِذْ أَعْطَيْنَا أَبْنَاءَنَا لِمَنْ يُخَالِفُونَا فِي مَنْهَجِنَا أَشَدَّ الْمُخَالَفَةِ بَلْ هُمْ وَرَبُّ الْكَعْبَةِ حَزَبٌ عَلَيْهِ يَسْتَعُونُ إِلَى هَدْمِهِ وَنَقْضِهِ، فَكَيْفَ نُسَلِّمُهُمْ إِذَنْ لَهُمْ لِيُضِلُّوهُمْ وَيُفْسِدُوهُمْ وَيُلَبَّسُوا عَلَيْهِمْ دِينَهُمْ؟!،

أَيْنَ الْغُرْبَةُ وَالْغُرْبَاءُ؟! ... ثم قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الْمُقَدَّسِيِّ-: وَبَعْدَ هَذَا كُلِّهِ، فَإِنَّ مَنْ سَلَكَ هَذِهِ الطَّرِيقَ الطَّيِّبَةَ فِي تَرْبِيَةِ الْأَوْلَادِ، وَبَدَّلَ مَا فِي وَسْعِهِ مِنْ أَسْبَابِ الْإِصْلَاحِ، مِنْ حِمَايَةِ مِنَ الْفُسَادِ، وَاخْتِيَارِ لِلرُّفُقَةِ الصَّالِحَةِ، وَتَعَاهَدَ فِي التَّرْبِيَةِ وَالتَّأْدِيبِ، وَغَيْرِ ذَلِكَ، أَقُولُ، إِنَّ مِثْلَ هَذَا الْآبِ إِنْ أَتَّبَعِي بِفُسَادِ بَعْضِ أَوْلَادِهِ مَعْدُورٌ مَاجُورٌ، لِأَنَّهُ قَدْ قَدَّمَ وَقَامَ بِمَا أَوْجَبَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ عَلَيْهِ مِنْ وَاجِبَاتٍ، وَابْتَعَدَ عَمَّا تَهَاهُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ عَنْهُ مِنْ فِتَنِ وَمُنْكَرَاتٍ، وَسُلُوكُهُ فِي ذَلِكَ نُوحٌ وَابْنُهُ وَلُوطٌ وَأَمْرَأَتُهُ، وَأَمْثَالُهُمْ؛ أَمَّا ذَلِكَ الْمُفْطَرُّ الَّذِي أَلْقَى بِأَوْلَادِهِ فِي فُسَادِ الْمَدَارِسِ وَمُنْكَرَاتِهَا، أَوْ فِي مَتَاهَاتِ الشُّوَارِعِ وَالْأَسْوَاقِ، وَانْشَغَلَ عَنْهُمْ بِدُنْيَاهِ الْفَانِيَةِ، فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَحْتَجَّ بِنُوحٍ وَابْنِهِ وَلَا بِلُوطٍ وَأَمْرَأَتِهِ، لِأَنَّهُ مَا سَعَى سَعْيَهُمْ وَلَا سَلَكَ سَبِيلَهُمْ وَطَرِيقَهُمْ، وَلَا قَامَ بِمَا أَوْجَبَ اللَّهُ عَلَيْهِ مِنْ وَاجِبَاتٍ، بَلْ هُوَ أَوَّلُ جَانٍ عَلَيْهِمْ إِذْ أَلْقَاهُمْ بِيَدَيْهِ فِي الْفُسَادِ ... ثم قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الْمُقَدَّسِيِّ-: أَمَّا الْإِحْتِجَاجُ [يَعْنِي مِنَ قَبْلِ الْمُخَالِفِ لَنَا] بِقِصَّةِ أَسَارَى بَذَرِ الْمُشْرِكِينَ وَتَعْلِيمِهِمْ لِبَعْضِ عُلَمَاءِ الْمُسْلِمِينَ الْكِتَابَةَ؛ فَالْمَطْلُوبُ أَوَّلًا إِثْبَاتُهَا بِالْإِسْنَادِ الصَّحِيحِ قَبْلَ الْإِحْتِجَاجِ بِهَا، فَيُقَالُ لِلْمُخَالِفِ {أُثْبِتِ الْعَرْشَ أَوَّلًا ثُمَّ أَنْفُسُ}، [فَإِنِّي] لَمْ أَجِدْ فِيمَا تَيَسَّرَ لِي مِنَ الْمَرَاجِعِ الْمُعْتَبَرَةِ إِسْنَادًا صَحِيحًا مُتَّصِلًا لِهَذِهِ الْقِصَّةِ [جَاءَ فِي كِتَابِ (مَجْلَةِ الْبَحُوثِ الْإِسْلَامِيَّةِ) الَّتِي تَصُدَّرُ عَنِ الرِّئَاسَةِ الْعَامَةِ لِإِدَارَاتِ الْبَحُوثِ الْعِلْمِيَّةِ وَالْإِفْتَاءِ وَالِدَّعْوَةِ وَالْإِرْشَادِ]: فَإِنَّ هُنَاكَ حَادِثَةً مَزْعُومَةً، غَالِبًا مَا يَسْتَشْهَدُ بِهَا الْكُتَّابُ وَالِدُّعَاةُ وَالْخُطَبَاءُ وَالْوُعَاظُ، فِي كُلِّ مُنَاسَبَةٍ يُسْتَجَرُّونَ فِيهَا لِلْحَدِيثِ عَمَّا يُسَمَّى الْيَوْمَ بِ (مُكَافَحَةِ الْأُمِّيَّةِ)، اسْتِدْلَالًا مِنْهُمْ عَلَى مَدَى جُرُصِ الْإِسْلَامِ عَلَى الْخِلَاصِ مِنْ هَذَا (الْوَبَاءِ) وَنَشْرِ تَعْلِيمِ الْكِتَابَةِ بَيْنَ أَبْنَائِهِ، أَلَا وَهِيَ قِصَّةُ أَسْرَى بَذَرِ مِنَ الْمُشْرِكِينَ، إِذْ يَزْعُمُونَ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى

الله عليه وسلم جَعَلَ فِدَاءَ بَعْضِ أَسَارَى الْمُشْرِكِينَ يَوْمَ
بَذَرِ أَنْ يُعَلِّمُوا أَوْلَادَ الْمُسْلِمِينَ الْكِتَابَةَ، فَفِي مُسْنَدِ
الإمام أحمد عَنْ عَلِيِّ بْنِ عَاصِمٍ قَالَ قَالَ دَاوُدُ بْنُ أَبِي
هِنْدٍ حَدَّثَنَا عِكْرَمَةُ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ {كَانَ نَاسٌ مِنَ
الْأَسْرَى يَوْمَ بَذَرٍ لَمْ يَكُنْ لَهُمْ فِدَاءٌ فَجَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِدَاءَهُمْ أَنْ يُعَلِّمُوا أَوْلَادَ الْأَنْصَارِ
الْكِتَابَةَ}، وهذه الرواية ليست ثابتة من وجهين؛ الأول،
من حيث سندها، ففيه (عَلِيُّ بْنُ عَاصِمٍ) ضَعْفُهُ الْأَلْبَانِي
فِي (السَّلسِلَةِ الضَّعِيفَةِ) وَقَالَ فِيهِ {ضَعِيفُ الْحَدِيثِ}؛
الثاني، أَنَّ الثَّابِتَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي
طَرِيقَةِ مُعَالَجَتِهِ لِمَسْأَلَةِ الْأَسْرَى، أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ يَتَجَاوَزُ
مَجْمُوعَةً هَذِهِ الْمُعَالَجَاتِ (الْقَتْلُ، الْمُفَادَاةُ بِمَالٍ،
الْمُفَادَاةُ بِمَنْ فِي أَيْدِي الْمُشْرِكِينَ مِنْ أَسْرَى
الْمُسْلِمِينَ، الْاسْتِرْقَاقُ، الْعَفْوُ)؛ وَلَمْ يَرِدْ فِي رِوَايَةٍ
صَحِيحَةٍ ثَابِتَةٌ أَنَّهُ جَعَلَ تَعْلِيمَ أَسْرَى الْمُشْرِكِينَ لِأَنْبَاءِ
الْمُسْلِمِينَ الْكِتَابَةَ فِدَاءً لَهُمْ مِنْ أَسْرِهِمْ، وَهَذِهِ هِيَ كُتُبُ
السُّنَّةِ وَالسِّيَرَةِ وَالْفِقْهِ تَتَّخَذُ عَنْ فِدَاءِ الْأَسْرَى، وَلَا
تَذَكَّرُ شَيْئًا غَيْرَ الَّذِي قُلْنَا، وَمِنْ ذَلِكَ يَتَبَيَّنُ سُقُوطُ
الاحتِجَاجِ بِهَذِهِ الرِّوَايَةِ فِي إِثْبَاتِ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ. انْتَهَى
بِاخْتِصَارٍ؛ ثَانِيًا، لَوْ صَحَّتِ الْقِصَّةُ فَالْقِيَاسُ عَلَيْهَا قِيَاسٌ
بَاطِلٌ لِأَنَّهُ قِيَاسٌ مَعَ الْفَارِقِ، بَلْ هِيَ فَوَارِقُ عَدِيدَةٍ
وَاضِحَةٍ وَجَلِيَّةٍ، مِنْهَا؛ (أ) كَوْنُ ذَلِكَ كَانَ فِي دَارِ أَمْنَةٍ وَعِزٍّ
لِلْمُسْلِمِينَ، فَالْقُوَّةُ وَالذَّوْلَةُ فِي "الْمَدِينَةِ" لَهُمْ،
وَالسُّلْطَانُ وَالْعِزَّةُ وَالنُّصْرُ لَهُمْ أَيْضًا، وَالْأَسِيرُ فِي تِلْكَ
السَّاعَةِ وَفِي ذَلِكَ الْمَوْضِعِ مُسْتَضْعَفٌ يَسْعَى فِي فِدَاءِ
نَفْسِهِ، فَلَا يَقْدِرُ -وَالْحَالَةُ كَذَلِكَ- أَوْ يَجْرُو عَلَى الطَّغْنِ
فِي الدِّينِ أَوْ سَبِّهِ أَوْ تَنَقُّصِهِ أَوْ الْاسْتِهْزَاءِ بِهِ أَوْ مَا إِلَى
ذَلِكَ مِمَّا يَخْشَى مِنْهُ عَلَى ذَرَارِيِّ الْمُسْلِمِينَ وَعَقِيدَتِهِمْ؛
(ب) وَمِنْهَا كَوْنُ ذَلِكَ التَّعْلِيمِ مُحَدَّدًا بِشَيْءٍ وَاحِدٍ وَخَسْبُ
وَهُوَ الْكِتَابَةُ، فَلَيْسَ هُوَ كَحَالِ هَذِهِ الْمَدَارِسِ وَمَنَاهِجِهَا

الفاسدة، فما طَلِبَ مِنْ أَوْلَئِكَ الْمُشْرِكِينَ مَثَلًا تَعْلِيمُ
 غُلَامِ الْمُسْلِمِينَ أُمُورٌ دِينُهُمْ كَمَا هُوَ الْحَالُ مَعَ هَؤُلَاءِ
 الطَّوَاغِيتِ وَتَرْبِيَّتُهُمُ الْإِسْلَامِيَّةُ الْمُشَوَّهَةُ الْعَوْرَاءِ الَّتِي
 يَتَوَلَّاهَا مَنْ لَا خَلَقَ لَهُمْ وَلَا أَخْلَاقَ وَيُلَبِّسُونَ بِهَا عَلَى
 أَبْنَاءِ الْمُسْلِمِينَ، وَلَا طَلِبَ مِنْ أَوْلَئِكَ الْأَشْرَى تَعْلِيمُ
 الرَّسْمِ أَوْ الْمَوْسِيقَى أَوْ التَّارِيخِ الْمُشَوَّهَةِ، أَوْ تَدْرِيسُ مَدَحِ
 اللَّاتِ وَالْعُزَّى وَمَنَاءِ الثَّالِثَةِ الْآخَرَى كَمَا يُمَدِّحُ فِي هَذِهِ
 الْمَدَارِسِ يَاسِقُ الْكُفْرِ وَعَبِيدُهُ وَدِيمُقْرَاطِيَّتُهُمْ وَغَيْرُ ذَلِكَ
 مِمَّا تَقَدَّمَ، وَلَا كَانَ فِي ذَلِكَ التَّعْلِيمِ طَابُورُ [يُشِيرُ إِلَى
 طَابُورِ الصَّبَاحِ] تُعْرَفُ فِيهِ الْمَوْسِيقَى، وَلَا [كَانَ فِي
 ذَلِكَ التَّعْلِيمِ] تَحِيَّةٌ عِلْمٌ [قَالَ الشَّيْخُ الْمُقَدَّسِي فِي
 مَوْضِعٍ آخَرَ مِنْ كِتَابِهِ: عِلْمُ الْكُؤَيْتِ (أَوْ وَثْنُ الْكُؤَيْتِ)،
 تِلْكَ الْخِرْقَةُ الْمُلَوَّنَةُ، هِيَ رَمَزُ الدَّوْلَةِ وَالنِّظَامِ، وَحُبُّهَا
 وَالْوَلَاءُ لَهَا وَالتَّعَلُّقُ بِهَا وَتَقْدِيسُهَا وَاحْتِرَامُهَا وَتَعْظِيمُهَا
 هُوَ فِي الْحَقِيقَةِ تَعْظِيمٌ وَاحْتِرَامٌ وَتَقْدِيسٌ وَوَلَاءٌ وَحُبٌّ
 لِلنِّظَامِ الْحَاكِمِ وَحُكُومَتِهِ وَقَانُونِيهِ، وَمُجَرَّدُ وُجُودِ هَذِهِ
 الْخِرْقَةِ تُرْفَرُ فِي سَاحَةِ كُلِّ مَدْرَسَةٍ مِنْ مَدَارِسِ
 الدَّوْلَةِ مُصَاحِبَةً الطَّالِبِ مِنْ نُعُومَةِ أَظَافِرِهِ فِي أَوَّلِ
 الْمَرَاكِجِ الْإِبْتِدَائِيَّةِ وَحَتَّى خُرُوجِهِ مِنْ هَذِهِ الْمَدَارِسِ
 بِنَهَايَةِ الثَّانَوِيَّةِ لِيَكْفِيَ دَلِيلًا عَلَى سَعْيِ هَذَا النِّظَامِ
 الْخَبِيثِ حَقِيقَةً إِلَى غَرْسِ وَلَائِهِ وَحُبِّهِ فِي نُفُوسِ
 النَّشْءِ... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الْمُقَدَّسِي-: فَالْعِلْمُ مَا هُوَ
 إِلَّا رَمَزٌ لِلنِّظَامِ الْقَائِمِ، وَمِنْ الْمَعْلُومِ أَنَّ كُلَّ مُوَحِّدٍ،
 مَطْلُوبٌ مِنْهُ فِي دِينِ الْإِسْلَامِ أَنْ يَكْفُرَ بِكُلِّ طَاغُوتٍ يُعْبَدُ
 مِنْ دُونِ اللَّهِ سِوَاءَ كَانَ هَذَا الطَّاغُوتُ صَنَمًا مِنْ حَجَرٍ، أَوْ
 شَرِيعَةً وَقَانُونًا أَوْ يَاسِقًا وَدُسْتُورًا أَوْ حُكُومَةً، أَوْ شَمْسًا
 أَوْ قَمَرًا، وَسِوَاءَ كَانَتْ هَذِهِ الْعِبَادَةُ قِيَامًا أَوْ سُجُودًا أَوْ
 رُكُوعًا أَوْ ذَلًّا أَوْ خُضُوعًا أَوْ طَاعَةً وَانْقِيَادًا أَوْ تَعْظِيمًا أَوْ
 غَيْرَ ذَلِكَ، وَأَنْ يَأْمُرَ دُرَيْتَهُ بِذَلِكَ وَيُنْشِئَهُمْ عَلَيْهِ، فَإِنَّهُ مِنْ
 لَوَازِمِ (لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ)، وَمِنْ ذَلِكَ أَنْ يَأْمُرَهُمُ بِالْبَرَاءَةِ مِنْ

كُلُّ بَاطِلٍ يَتَفَرَّغُ مِنْ ذَلِكَ أَوْ ذَرِيعَةٍ قَدْ تَوَصَّلَ إِلَيْهِ،
وَيَتَأَكَّدُ ذَلِكَ فِي كُلِّ مَا يُعْظَمُ وَيُبْجَلُ مِنْ بَاطِلِ الْكُفَّارِ
وَأَفْكَهِمْ كَهَذِهِ الْخِرْقَةِ الَّتِي تُعْظَمُ وَتُحَبُّ عِنْدَ كَثِيرٍ مِمَّنْ
هُمُ كَالْأَنْعَامِ بَلْ أَضِلُّ، وَهَؤُلَاءِ السُّفَهَاءُ يُحِبُّونَ هَذِهِ
الْخِرْقَةَ وَيُعْظَمُونَهَا أَشَدَّ مِنْ حُبِّهِمْ لِلَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، فَهُمْ
يَغْضَبُونَ لَهَا وَيَتَغَارُّونَ عَلَيْهَا إِذَا سُبِّتَ أَوْ أَهِنَتْ أَوْ
مُرِّقَتْ، وَلَا يَغْضَبُونَ لِلَّهِ وَلِدِينِهِ الَّذِي تُنْتَهَكُ حُدُودُهُ لَيْلَ
نَهَارٍ، بَلْ هُمْ أَوَّلُ الْمُنتَهَكِينَ. انتهى باختصاراً أو هُتَافٌ
بِحَيَاةِ الطَّوَاغِيتِ، لَمْ يَكُنْ فِيهِ مِثْلُ ذَلِكَ وَلَا غَيْرُهُ مِمَّا
تَقْدَمُ مِنَ الْمَفَاسِدِ، بَلْ طَلِبَ مِنْهُمْ شَيْءٌ مُخَدَّدٌ مُجَرَّدٌ
وَاضِحٌ هُوَ تَعْلِيمُ الْكِتَابَةِ لَا غَيْرُ، فِي ظِلِّ السَّيْفِ وَالْأَسْرِ
الَّذِي لَا يَجْرُؤُ مَعَهُ الْمَأْسُورُ أَنْ يَتَلَاعَبَ أَوْ يَلْفَ أَوْ يَدُورَ،
إِذْ هُوَ يَسْعَى فِي خَلَاصِ نَفْسِهِ وَرَقَبَتِهِ؛ (ت) وَمِنْ
الْفُرُوقِ الْوَاضِحَةِ أَيْضًا، كَوْنُ فِتْرَةِ التَّعْلِيمِ كَانَتْ
مَحْدُودَةً، وَكَوْنُ الْفِتْرَِةِ مَحْدُودَةً مَحْصُورَةً يُسَهِّلُ مِنْ
صَبْطِهَا، وَيُمْكِنُ بِذَلِكَ مُرَاقَبَتَهُمْ وَمُرَاقَبَةُ تَدْرِيسِهِمْ،
وَكَيْفَ لَا يُرَاقِبُونَ وَهُمْ أَسَارَى يُخْشَى فِرَارَهُمْ وَكُفَّارُ لَا
يُؤْتَمِنُونَ، بِخِلَافِ هَذِهِ الْمَدَارِسِ الَّتِي لَا يُمَكِّنُ بَوَاضِعُهَا
هَذَا صَبْطَ مَفَاسِدِهَا، أَوْ مُرَاقَبَةَ مُدَرِّسِيهَا؛ وَهَكَذَا فَلَوْ
تَيَأَمَّلْتَ تِلْكَ الْحَالَةَ وَقَارَنْتَهَا بِأَحْوَالِ هَذِهِ الْمَدَارِسِ
وَأَهْلِهَا لَسَجَلْتَ وَأَضَفْتَ إِلَى هَذِهِ الْفَوَارِقِ كَثِيرًا مِنْ
الْفَوَارِقِ الْآخَرَى وَالَّتِي يَبْطُلُ مَعَهَا الْقِيَاسُ؛ هَذَا كُلُّهُ
كَمَا قُلْنَا فِي حَالِ ثُبُوتِ الْقِصَّةِ بِالْإِسْنَادِ الصَّحِيحِ، وَهُوَ
مَطْلَبٌ لَا بُدَّ مِنْهُ لِمَنْ يَخْتِجُ بِهَا، فَإِنْ أَثْبَتَهَا فَهَذَا رَدُّنَا
وَالْحَمْدُ لِلَّهِ... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الْمُقَدَّسِيِّ-: أَصْبَحَ مِنْ
الْمَعْلُومِ **ضَرُورَةً** فِي هَذَا الزَّمَانِ أَنَّهُ لَا يَأْتِي شَيْءٌ مِنْ
هَذِهِ الْحُكُومَاتِ إِلَّا وَيُدَسُّ فِيهِ السُّمُّ فِي الدَّسَمِ، فَلَا بُدَّ
وَأَنْ تُسْتَعْلَلَ هَذِهِ الْمَنَاهِجُ فِي إِفْسَادِ الْجِيلِ، وَتَطْيِيعِهِ
عَلَى مَا يُرِيدُهُ الطَّوَاغِيتُ، وَإِعْدَادِهِ مُوَالِيًا مُدَاهِنًا مُجِبًّا
لَهُمْ وَلِحُكُومَتِهِمْ، وَلَا أَشُكُّ فِي هَذَا طَرَفَةً عَيْنٍ... ثُمَّ

قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الْمُقَدِّسِيِّ- تَحْتَ عَنَوَانِ (وَقِفُّوهُمْ، إِنَّهُمْ مَسْتُولُونَ): وَالآنَ، أَيُّهَا الْأَبُ الْمُسْلِمُ، **يَا مَنْ أَلْقَيْتَ بَقَلَدَاتٍ كَبِيرَةٍ فِي هَذِهِ الْمَدَارِسِ النَّتِيَّةَ، مَاذَا تَقُولُ بَعْدَ هَذَا كُلِّهِ؟**، أَتَقُولُ {هَذَا وَاقِعٌ هَذِهِ الْمُجْتَمَعَاتِ، وَلَيْسَ لَنَا حِيلَةٌ، فَنَحْنُ لَا نُرِيدُ مُصَادَمَةَ الْوَاقِعِ}؟ كَمَا نَسْمَعُ كَثِيرًا مِنَ الدُّعَاةِ يُرَدِّدُهَا، وَرَحِمَ اللَّهُ الشَّيْخَ عَبْدَ الرَّحْمَنِ الدُّوسَرِي إِذْ يَقُولُ فِي مُحَاضَرَةٍ لَهُ {إِنَّ اللَّهَ أَوْجَبَ عَلَيْكَ أَيُّهَا الْمُسْلِمُ أَنْ تَكُونَ مُسَيَّرًا لَا مُسَايِّرًا وَقَائِدًا لَا مَقُودًا وَسَيِّدًا لَا مَسُودًا}؛ إِنَّ عَلَيْنَا نَحْنُ مُسْلِمِي هَذَا الزَّمَانِ أَنْ نَقِفَ مَعَ أَنْفُسِنَا وَقَفَاتٍ طَوِيلَةً نُحَاسِبُهَا وَنُرَاجِعُهَا فِي كَثِيرٍ مِنَ الْأُمُورِ، خَرِئْنَا أَنْ تَتَّبَعَهُ مِنْ هَذَا السُّبَبَاتِ وَنَنْقُصَ عِبَارَ الْجَاهِلِيَّةِ وَرُكَّامَهَا عَنْ كَوَاهِلِنَا، {أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ آمَنُوا أَنْ تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ لِذِكْرِ اللَّهِ وَمَا نَزَلَ مِنَ الْحَقِّ وَلَا يَكُونُوا كَالَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلُ فَطَالَ عَلَيْهِمُ الْأَمَدُ فَقَسَتْ قُلُوبُهُمْ، وَكَثِيرٌ مِنْهُمْ فَاسِقُونَ، ااعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ يُحْيِي الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا، قَدْ بَيَّنَّا لَكُمُ الْآيَاتِ لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ}... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الْمُقَدِّسِيِّ-: وَأَخِيرًا، فَإِنَّا نَعْتَقِدُ أَنَّنَا **عُرَبَاءُ فِي هَذَا الزَّمَانِ**، وَنَعْرِفُ جَيِّدًا أَنَّنَا **نُخَالِفُ بِطَرِيقَتِنَا هَذِهِ أَهْلَ الْأَرْضِ قَاطِبَةً**، وَنَعْرِفُ كَذَلِكَ أَنَّنَا **نُخَالِفُ بِهَذَا مَا يُجِبُّهُ وَيَرْجُوهُ وَيَسْتَسْهَلُهُ** كَثِيرٌ مِنْ إِخْوَانِنَا الدُّعَاةِ إِلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، الَّذِينَ تَجَمَّعْنَا وَإِيَّاهُمْ كَلِمَةُ التَّوْحِيدِ؛ فَأَمَّا رِضَا أَهْلِ الْأَرْضِ، فَإِنَّا لَا نَخْرِصُ عَلَيْهِ وَلَا نَطْلُبُهُ أَوْ نَطْمَعُ فِيهِ، لِأَنَّنَا نُؤْمِنُ بِقَوْلِ رَبِّنَا {وَمَا أَكْثَرُ النَّاسِ وَلَوْ خَرَصْتَ بِمُؤْمِنِينَ}؛ وَأَمَّا إِخْوَانُنَا الدُّعَاةُ، فَكَمْ وَدَدْنَا وَاللَّهِ وَخَرَصْنَا دَوْمًا أَنْ نَجْتَمِعَ مَعَهُمْ وَنَلْتَقِيَ وَهُمْ عَلَى جَادَةٍ وَاحِدَةٍ، وَمَا زِلْنَا نَخْرِصُ عَلَى ذَلِكَ وَنَدْعُوا إِلَيْهِ، وَلَكِنْ عَلَى سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ وَطَرِيقِ الْأَوَّلِينَ، وَعَلَى صِرَاطِ اللَّهِ الْمُسْتَقِيمِ، **لَا كَمَا تَتَمَنَّى النَّفُوسُ وَتَهْوَى**، وَإِنَّا وَاللَّهِ لَنَتَمَنَّى أَنْ نَحْدَ أَوْ يَحْدَ لَنَا إِخْوَانُنَا عُذْرًا أَوْ دَلِيلًا عَلَى تَرْكِ

هذا السبيل أو الانحراف عنه، لِنَلْتَقِيَ معهم على ما
 تَشْتَهِي أَنْفُسُهُمْ وَيُحِبُّونَ، وَلَكِنْ هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ، **أَنَّى هَذَا**
 وَقَدْ عَرَفْنَا دَعْوَةَ الْأَنْبِيَاءِ وَالْمُرْسَلِينَ وَمِلَّةَ أَبِيْنَا إِبْرَاهِيمَ
 وَسَبِيلَ الْمُؤْمِنِينَ الْأَوَّلِينَ، وَأَيْنَ نَفِرُ مِنَ اللَّهِ إِنْ انْحَرَفْنَا
 عَنْ هَذِهِ الْمَخْجَةِ الْبَيْضَاءِ وَالْمِلَّةِ الْعَضْمَاءِ، أَيْنَ الْمَفَرُّ
 يَوْمَ يَقُومُ النَّاسُ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ، وَيَوْمَ تَعْنُو الْوُجُوهُ
 لِلْحَيِّ الْقَيُّومِ وَقَدْ خَابَ مَنْ حَمَلَ ظُلْمًا، كَيْفَ وَنَحْنُ نُرَدُّ
 دَوْمًا أَمْرَ رَبِّنَا لِقُدُوتِنَا وَرَسُولِنَا الْكَرِيمِ صَلَوَاتِ اللَّهِ
 وَسَلَامُهُ عَلَيْهِ {فَاسْتَقِمْ كَمَا أَمَرْتَ وَمَنْ تَابَ مَعَكَ وَلَا
 تَطْغَوْا، إِنَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ، وَلَا تَرْكَبُوا إِلَى الَّذِينَ
 ظَلَمُوا فَتَمَسَّكُمُ النَّارُ وَمَا لَكُم مِّنْ دُونِ اللَّهِ مِنْ أَوْلِيَاءَ
 ثُمَّ لَا تُنصَرُونَ}... ثم قال -أي الشيخ المقدسي-:
 وَخَتَمًا، فَمِنْ أَجْلِ أَبْنَائِي وَإِخْوَانِهِمْ مِنْ أَبْنَاءِ الْمُسْلِمِينَ
 كَتَبْتُ هَذِهِ الْوَرَقَاتِ [يعني ورقات كتاب (إعداد القادة
 الفوارس بهجر فساد المدارس)] رَاحِيًا مِنَ اللَّهِ عَزَّ
 وَجَلَّ وَخَذَهُ الْأَجْرَ وَالثَّوَابَ، وَأَنْ أَكُونَ قَدْ سَاهَمْتُ عَنْ
 طَرِيقِهَا -ولو باللسان- فِي إِخْرَاجِ أَبْنَاءِ الْمُسْلِمِينَ
 وَبَنَاتِهِمْ مِنْ بَعْضِ ظُلُمَاتِ هَذَا الْعُصْرِ **إِلَى نُورِ الْإِيمَانِ**،
 وَمِنْ شَيْءٍ مِنْ مَتَاهَاتِ هَذِهِ الدُّنْيَا إِلَى صِرَاطِ اللَّهِ
 الْمُسْتَقِيمِ، وَمِنْ سَفَاهَةِ وَضَلَالِ الطَّوَاغِيتِ إِلَى رُشْدِ
 وَأَمَانَةِ الْإِسْلَامِ، وَأَنْ أَكُونَ قَدْ وُفِّقْتُ فِي تَنْبِيهِهِمْ
 وَتَحْذِيرِهِمْ بِكُلِّ صَرَاحَةٍ مِنْ هَذَا الصِّيَاحِ الْعَظِيمِ وَالَّذِي
 قَصَّرَ فِي تَحْذِيرِهِمْ مِنْهُ أَبَاؤُهُمْ، وَكَثِيرٌ مِنْ رُؤُوسِ
 الْجَمَاعَاتِ الْإِسْلَامِيَّةِ بَلْ قَدْ اتَّخَذَهُ أَكْثَرُهُمْ دِينًا وَطَرِيقَةً
 لِلدَّعْوَةِ وَمَنْهَجًا **فَضَلُّوا وَأَصَلُّوا شَعَرُوا أَوْ مِنْ حَيْثُ لَا**
يَشْعُرُونَ؛ وَأَنَا لَا أَتَوَقَّعُ مَعَ ذَلِكَ، أَنْ يَسْتَجِيبَ النَّاسُ
 جَمِيعًا أَوْ أَكْثَرُهُمْ لِكَلَامِي هَذَا **فَيَعْتَزَّلُوا هَذِهِ الْمَدَارِسَ**
وَيَخْرُجُوا مِنْهَا مُدَرِّسِينَ وَطَلَبَةً، أَفَوَاجًا أَفَوَاجًا كَمَا
 دَخَلُوهَا أَفَوَاجًا، فَاللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ يَقُولُ {وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ
 لَجَمَعَهُمْ عَلَى الْهُدَى، فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ الْجَاهِلِينَ، إِنَّمَا

يَسْتَجِيبُ الَّذِينَ يَسْمَعُونَ، وَالْمَوْتَى يَبْعَثُهُمُ اللَّهُ ثُمَّ إِلَيْهِ يُرْجَعُونَ}؛ كَمَا وَأَعْلَمُ عِلْمَ الْيَقِينِ وَأَنَا أَخْطَ هَذِهِ الْكَلِمَاتِ أَنْ الطَّغَاةَ - لَا أَبْقَاهُمُ اللَّهُ - وَكَذَلِكَ سَدَنَتَهُمْ مِنْ عِبِيدِ الْيَاسِقِ الْعَصْرِيِّ، وَمَنْ خَدَا مَخْدَاهُمْ وَسَارَ عَلَى نَهْجِهِمْ مِنْ أَصْحَابِ الْعَمَائِمِ الْكَبِيرَةِ بَلْ وَرُبَّمَا اللَّحَى الْعَظِيمَةُ وَالشَّهَادَاتِ الْفَارِغَةُ، **الَّذِينَ انْحَرَفُوا عَنْ حَادَّةِ الْحَقِّ وَالْإِيمَانِ، وَآثَرُوا سُبُلَ الْمُدَاهَنَةِ وَالتَّمَلُّقِ لِلطَّغَاةِ وَالْحُكَّامِ،** أَعْلَمُ أَنَّهُ لَنْ يَهْتَأَ لَهُمْ بِهَا حَالٌ أَوْ يَهْدَأَ لَهُمْ بَالٌ أَوْ يَرْضَوْا عَنِي بِذَلِكَ، وَمَا خَرَضْتُ يَوْمًا عَلَى رِضَاهُمْ؛ كَمَا أَعْلَمُ **أَنَّ إِبْلِيسَ سَيُؤَزَّهُمْ آزًا** فَيَكْتُبُوا وَيُجْعَعُوا وَيُطْبَلُوا وَيُزَمُّوا كَعَادَتِهِمْ، فَتَارَةً عَلَى نَعْمَةٍ (التَّعَصُّبِ، وَالتَّشَدُّدِ، وَالْغُلُوِّ) يُدْنِدُونَ، وَتَارَةً عَلَى وَتَرِ (الْإِنْحِرَافِ، وَالْجَهْلِ، وَالْمُرُوقِ مِنَ الدِّينِ) يَضْرِبُونَ؛ فَهَذَا نَحْنُ نُغْلِيهَا فِي وُجُوهِهِمْ وَنُفَاجِرُ بِهَا فَلَا نَخْشَاهُمْ أَوْ نَخْشَى السِّنَنَتَهُمُ الطَّوِيلَةَ، نَعَمْ **إِنَّا مُتَعَصِّبُونَ وَمُتَشَدِّدُونَ** فِي زَمَنِ التَّرَدِّيِ وَالتَّسَاهُلِ وَالتَّقَهُّقْرِ وَالتَّرَاخِي [قَالَ الشَّيْخُ عَبْدُ اللَّهِ الدَّوَيْشِ (ت 1409 هـ) فِي (النَّقَضِ الرَّشِيدِ فِي الرَّدِّ عَلَى مُدَّعِي التَّشَدِيدِ)؛ وَلَكِنْ لَمَّا نَشَأَ أَكْثَرُ النَّاسِ عَلَى التَّوَسُّعِ وَالْفُوهِ، **أَنْكَرُوا مَا عَارَضَهُ وَسَمَّوْهُ تَشَدِيدًا. (انتهى)،** مُتَعَصِّبُونَ لِدِينِنَا أَيْمًا تَعَصُّبٌ، لَا تَنَازُلُ عَنْ آيَةٍ جُزْئِيَّةٍ مِنْهُ لِأَجْلِ سَوَادِ أَغْيَنِكُمْ أَوْ حَوْلِهَا، مُتَشَدِّدُونَ مَعَ أَمْثَالِ أَوْلَئِكَ الَّذِينَ أَرْشَدَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ نَبِيَّهُ صَلَوَاتُ اللَّهِ وَسَلَامُهُ عَلَيْهِ إِلَى أَسْلُوبِ التَّعَامُلِ مَعَهُمْ فَقَالَ {فَلَا تُطِيعِ الْمُكَذِّبِينَ، وَذُوقُوا لَوْ تَذَهَّنُ فَيُذْهِقُونَ، وَلَا تُطِيعُ كُلَّ خَلَافٍ مَهِينٍ، هَمَّازٌ مَشَاءٌ بِتَمِيمٍ...} الْآيَاتِ، **مُتَشَدِّدُونَ فِي إِنْقَادِ أَنْفُسِنَا وَأَبْنَائِنَا وَأَهْلِينَا مِمَّا أَغْرَقْتُمْ بِهِ أَنْفُسَكُمْ وَأَبْنَاءَكُمْ وَأَهْلِيكُمْ مِنْ خِزْيٍ وَغَارٍ وَدَمَارٍ،** أَمَّا (الْإِنْحِرَافُ، وَالْجَهْلُ، وَالْمُرُوقُ مِنَ الدِّينِ) فَاللَّهُ أَعْلَمُ بِأَهْلِهِ وَأَصْحَابِهِ، وَهُوَ سَبْحَانَهُ يُدَافِعُ عَنِ الَّذِينَ آمَنُوا، وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ مُنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ، وَتَاللَّهِ إِنَّهَا

لَأَيَّامٍ قَلَائِلُ وَتَصِيرُ وَأَنْتُمْ إِلَى دَارٍ أُخْرَى، حَيْثُ تُبْلَى
السَّرَائِرُ وَلَيْسَ لِأَحَدٍ مِنْ دُونِ اللَّهِ قُوَّةٌ وَلَا نَاصِرٌ، فَتَظْهَرُ
الْحَقَائِقُ وَيُنْجَلِي التَّلَاسُّ وَالْتَّذَلُّسُ، فَيَعْلَمُ كُلُّ مَفْتُونٍ
إِذَا انْجَلَى الْغُبَارُ أَفَرَسَ تَحْتَهُ أَمْ حِمَارٌ. انتهى باختصار.

(22) وقال الشيخ ناصر بن حمد الفهد (المُتَخَرِّجُ مِنْ
كُلِّيَّةِ الشَّرِيعَةِ بِجَامِعَةِ الْإِمَامِ مُحَمَّدِ بْنِ سَعُودٍ بِالرِّيَاضِ،
وَالْمُعِيدُ فِي كُلِّيَّةِ أَصُولِ الدِّينِ "قِسْمِ الْعَقِيدَةِ وَالْمَذَاهِبِ
الْمُعَاَصِرَةِ") فِي مَقَالَةٍ لَهُ بِعَنْوَانِ (إِنَّمَا الْوَطَنِيُّونَ إِخْوَةٌ)
عَلَى هَذَا الرَّابِطِ: فَقَدْ إِطْلَعْتُ عَلَى الْخَبَرِ الْمَنْشُورِ فِي
الصُّحُفِ بِتَارِيخِ 10/11/1425، بِعَنْوَانِ (بَدْءُ الْيَوْمِ
الدِّرَاسِيِّ بِ "تَحِيَّةِ الْعَلَمِ"، وَجَعَلَ "الْيَوْمِ الْوَطَنِيِّ" يَوْمَ
إِجَارَةِ رَسْمِيَّةٍ)؛ إِنَّ هَذِهِ الْقَرَارَاتِ يُرَادُ مِنْ خِلَالِهَا
إِسْتِبْدَالُ الَّذِي هُوَ أَذْنَى بِالَّذِي هُوَ خَيْرٌ، وَيُرَادُ مِنْ خِلَالِهَا
إِحْلَالُ رَابِطَةِ (الْوَطَنِ) بَدَلًا مِنْ رَابِطَةِ (الدِّينِ)؛ ففِي
الْوَقْتِ الَّذِي قُلِّصَتْ فِيهِ مَنَاهِجُ الدِّينِ وَخُذِفَتْ مَادَّةُ
(الْوَلَاءِ وَالْبَرَاءِ) مِنْهَا -وهي أَصْلُ دِينِ الْإِسْلَامِ- فُرِضَ مَا
يُسَمَّى بِـ "تَحِيَّةِ الْعَلَمِ"، وَجُعِلَ [مَا يُسَمَّى بِـ] "الْيَوْمِ
الْوَطَنِيِّ" يَوْمَ إِجَارَةِ رَسْمِيَّةٍ (مُضَاهَاةً لِعِيدِ الْفِطْرِ وَعِيدِ
الْأَضْحَى)؛ وَكُلُّ مَا يَدُورُ الْآنَ هُوَ لَجْعَلِ مَبْدَأَ {إِنَّمَا
الْوَطَنِيُّونَ إِخْوَةٌ} بَدَلًا مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى {إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ
إِخْوَةٌ}؛ وَلَا شَكَّ أَنَّ الدَّعْوَةَ لِلْقَوْمِيَّةِ أَوْ الْوَطَنِيَّةِ وَمَا
أَشْبَهَهَا هِيَ مِنْ دَعَاوَى الْجَاهِلِيَّةِ الَّتِي يَحِبُّ عَلَى
الْمُسْلِمِينَ تَبْذُهَا، أَنتَهَى بِاخْتِصَارٍ.

(23) وَسُئِلَ الشَّيْخُ مُقْبِلُ الْوَادِعِيِّ فِي شَرِيْطِ صَوْتِي
مُفَرَّغٌ عَلَى هَذَا الرَّابِطِ بِعَنْوَانِ (الْجِزْءُ الْأَوَّلُ مِنْ "تَحْذِيرِ
الْدَّارِسِ مِنْ فِتْنَةِ الْمَدَارِسِ") {هَذِهِ الْمَدَارِسُ الْحُكُومِيَّةُ،
مَنْ وَضَعَهَا؟ أَوْلِيَاءُ اللَّهِ أَمْ أَعْدَاءُ اللَّهِ؟}، فَأَجَابَ الشَّيْخُ:
الْوَاضِعُونَ لَهَا لَيْسُوا مِمَّنْ يَهْتَمُّونَ بِأُمُورِ الدِّينِ، وَضَعَهَا

حُكَّامُ الْمُسْلِمِينَ [قَالَ الشَّيْخُ مُقْبِلُ الْوَادِعِيِّ فِي
(الْمَخْرَجِ مِنَ الْفِتْنَةِ): حُكَّامُ الْمُسْلِمِينَ أَصْبَحُوا لَا
يَتَّقِدُونَ بِشَرْعٍ، بَلْ يُقْلِدُونَ أَعْدَاءَ الْإِسْلَامِ... ثُمَّ قَالَ -
أَيُّ الشَّيْخِ الْوَادِعِيِّ-: أَتُبْلِي الْمُسْلِمُونَ بِحُكَّامٍ يَقُودُونَ
الشُّعُوبَ إِلَى الْهَاسِيَةِ. انْتَهَى بِاخْتِصَارٍ. وَفِي فَيْدِي
لِلشَّيْخِ رَبِيعِ الْمَدْحَلِيِّ (رئيس قسم السنة بالدراسات
العليا في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة) بِعُتْوَانِ
(ربيع المدخلي التكفيرِي يُكْفِرُ حُكَّامَ الْمُسْلِمِينَ)، قَالَ
الشَّيْخُ: ... كَمَا هُوَ الْوَاقِعُ الْآنَ، إِلَّا فِي هَذِهِ الْبِلَادِ [يَعْنِي
مَوْطِنَهُ (السُّعُودِيَّةَ)] بَارَكَ اللَّهُ فِيكُمْ، **كُلُّ حُكَّامٍ بِبِلَادِ
الْإِسْلَامِ الْآنَ إِمَّا رَافِضِيٍّ إِمَّا بَاطِنِيٍّ إِمَّا عِلْمَانِيٍّ، كُلُّهُمْ
لَا عَقِيدَةَ وَلَا شَرْيْعَةَ. انْتَهَى** [لِمَقَاصِدَ، مِنْهَا لِيُحَبِّبُوا
أَنْفُسَهُمْ لَدَى الطَّلَبَةِ وَلَدَى الْمُجْتَمَعِ، وَمِنْهَا لِيُجَارُوا
الْمُجْتَمَعِ، فَإِنَّ الدَّوْلَةَ إِذَا كَانَتْ لَا تَهْتَمُّ بِالثَّقَافَةِ
فَالْمُجْتَمَعُ يَنْتَقِذُهَا، وَرُبَّمَا كَانَ هُنَاكَ مَقَاصِدُ أُخْرَى،
لِيُتَمَيَّعُوا الشَّبَابُ وَيُضَيَّعُوهُمْ **عَنْ هَذَا الدِّينِ**، أَوْ يَدْعُوهُمْ
إِلَى حِزْبِيَّاتٍ [كَالْبَغْثِيَّةِ، وَالنَّاصِرِيَّةِ]... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ
الْوَادِعِيِّ-: كُلُّ الْمَدَارِسِ لَمْ يُؤْتِ بِهَا لِيُخْدِمُوا الْإِسْلَامَ،
أَقْصِدُ الْمَدَارِسَ الَّتِي تَتَعَلَّقُ بِالْحُكُومَاتِ [قَالَ الشَّيْخُ أَبُو
مُحَمَّدٍ الْمَقْدِسِي فِي (مِلَّةِ إِبْرَاهِيمَ): وَلَقَدْ إِعْتَدْنَا أَلَا نَثِقَ
بِمَا يَأْتِي مِنَ الْحُكُومَاتِ، وَنِعْمَتِ الْعَادَةُ. انْتَهَى]، وَإِلَّا
فَهُنَاكَ مَدَارِسُ تَحْفِيطِ قُرْآنٍ، وَمَعَاهِدُ لِدِرَاسَةِ الْكِتَابِ
وَالسُّنَنِ، فَهَذِهِ فِيهَا خَيْرٌ كَثِيرٌ... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ
الْوَادِعِيِّ-: **دِينُ اللَّهِ فِي وَادٍ وَالْمُجْتَمَعَاتُ فِي وَادٍ**. انْتَهَى
بِاخْتِصَارٍ. وَسُئِلَ الشَّيْخُ الْوَادِعِيُّ أَيْضًا فِي نَفْسِ
الشَّرِيطِ {نَحْنُ نَرَى أَنَّ هَذِهِ الْمَدَارِسَ، الَّذِي وَضَعَهَا هُمْ
أَنَاسٌ، إِمَّا يَكُونُ **عَدُوًّا لِلْإِسْلَامِ** وَإِمَّا يَكُونُ **جَاهِلًا بِمَا
وُضِعَتْ لَهُ**، لَكِنِ الَّذِي نَرَاهُ أَنَّ هَيْئَةَ الْأَمَمِ الْمُتَّحِدَةِ عِنْدَهَا
فَرْعٌ وَهُوَ **مُنْتَظَمَةُ الْيُونِسْكُو تُنْظَمُ لِلْمَدَارِسِ** فِي كُلِّ
الْعَالَمِ، فَمَا رَأَى الشَّيْخُ؟}، فَأَجَابَ الشَّيْخُ: الْأَمْرُ كَمَا

يقول الأخ، والنتائج أكبر شاهد... ثم قال -أي الشيخ الوادعي:- فالمنظمة اليونسكوية [موجودة] في جميع البلاد الإسلامية، وإلى الله المشتكى، [و]صدق الرسول صلى الله عليه وعلى آله وسلم إذ يقول كما في الصحيح من حديث أبي سعيد الخدري {لَتَتَّبِعَنَّ سَنَنَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ، شَبْرًا شَبْرًا وَذِرَاعًا بِذِرَاعٍ، حَتَّىٰ لَوْ دَخَلُوا جُحْرَ صَبٍّ لَدَخَلْتُمُوهُ، قُلْنَا (يَا رَسُولَ اللَّهِ، الْيَهُودُ وَالنَّصَارَى؟)، قَالَ (فَمَنْ؟!)}... ثم قال -أي الشيخ الوادعي:- إن المسلمين أصبحوا لا يبالون بما أوجب الله عليهم من رعاية أبنائهم... ثم قال -أي الشيخ الوادعي:- يستطيع الشخص أن يقول {إن زعماء المسلمين لا يدرون أين يسار بهم}، والله المستعان. انتهى باختصار. وسئل الشيخ الوادعي أيضًا في نفس الشريط {كثير من المدرسين الدعاة إلى الله من الإخوان المسلمين، والسلفيين، يعملون مدرسين في وزارة التربية، نجد وزارة التربية لا تسمح لهم بأن يصنعوا مناهج إسلامية، بل تسمح لمن هو لا يجب الإسلام، فما رأي الشيخ في هذه المسألة؟}، فأجاب الشيخ: هذا هو المتوقع، لأن فاقده الشيء لا يعطيه... ثم قال -أي الشيخ الوادعي:- حكام المسلمين ليس فيهم واحد عالم [قال الشيخ مقبل الوادعي على موقعه في هذا الرابط: فأعداء الإسلام هم الذين يصنعون هؤلاء الحكام على الكراسي، فمن كانت به غيرة على الإسلام فليبدأ بجهاد أمريكا فهي رأس البلاء، وهي التي أفسدت المسلمين وأفسدت حكاهم، بدولاراتها وبإعلامها. انتهى باختصار. وقال الشيخ مقبل الوادعي أيضًا في فتوى صوتية مفرغة على موقعه في هذا الرابط: الحكام لا يملكون أمورهم، ولكن الذي يملك أمر الحكام هي أمريكا، فالحكام مساكين لا يملكون أمرهم. انتهى باختصار. وقال

الشيخ مُقْبِلُ الْوَادِعِيِّ أَيْضًا فِي شَرِيْطِ صَوْتِيْ مُفَرَّغٍ عَلَى هَذَا الرَّابِطِ بِعَنْوَانِ (الْجِزْءُ الثَّانِي مِنْ "تَحْذِيرِ الدَّارِسِ مِنْ فِتْنَةِ الْمَدَارِسِ"): الْحُكَّامُ أَصْحَابُ كَرَّاسِيٍّ، لَا يَهْمُهُمْ إِلَّا الْكَرَّاسِيُّ. انتهى باختصارًا، فَهْمٌ لَا يَذُرُونَ، مَسَاكِينُ، يَظُنُّونَ أَنَّ أَمْرِيكَا وَرُوسِيَّا تَقْدَمَتَا فِي الْعُمَرَانِ وَالْإِخْتِرَاعَاتِ بِسَبَبِ الْإِلْحَادِ، فَهْمٌ يَظُنُّونَ أَنَّهُمْ مَا يُسَايِرُونَ الرِّكْبَ إِلَّا إِذَا مَكَّنُوا أَعْدَاءَ الْإِسْلَامِ مِنَ الدَّعْوَةِ إِلَى الْعِلْمَانِيَّةِ... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الْوَادِعِيِّ-: هَذِهِ الْمَدَارِسُ يَا إِخْوَانُ، الصَّحِيحُ أَنَّهَا لَا تُخْرِجُ رِجَالًا دُنْيَا وَلَا رِجَالًا دِينًا، لَكِنْ تُخْرِجُ ضَايِعِينَ مَايَعِينَ، مِثْلَ أَصْحَابِ السَّيِّئَاتِ وَأَصْحَابِ الْكَرَّةِ، إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ، أَمْرٌ مُقْصُودٌ يَا أَخِي. انتهى باختصار. وَقَالَ الشَّيْخُ الْوَادِعِيُّ أَيْضًا فِي نَفْسِ الشَّرِيْطِ: الْمُسْلِمُونَ فِي مَدَارِسِهِمْ وَمُسْتَشْفِيَّاتِهِمْ وَفِي إِدَارَاتِهِمْ وَفِي أَكْثَرِ شُؤُونِهِمْ، يَعِيشُونَ فِي جَاهِلِيَّةٍ، يَعِيشُونَ بَعِيدِينَ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ وَمِنْ سُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ. انتهى.

(24) وَقَالَ الشَّيْخُ مُقْبِلُ الْوَادِعِيِّ أَيْضًا فِي شَرِيْطِ صَوْتِيْ مُفَرَّغٍ عَلَى هَذَا الرَّابِطِ بِعَنْوَانِ (الْجِزْءُ الثَّانِي مِنْ "تَحْذِيرِ الدَّارِسِ مِنْ فِتْنَةِ الْمَدَارِسِ"): إِنْ الْمُسْلِمِينَ أَصْبَحُوا أُمَّةً، يُهْرَوِلُونَ بَعْدَ [أَيُّ خَلْفَ] أَعْدَاءِ الْإِسْلَامِ، لَا يَذُرُونَ أَيْنَ يَتَّجِهُونَ، وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الْوَادِعِيِّ-: الْوَاعِظُ يَبْحُ صَوْتُهُ، وَبَعْدَهَا الشَّعْبُ مَا شَبَّ بَعْدَ [أَيُّ خَلْفَ] أَعْدَاءِ الْإِسْلَامِ. انتهى باختصار. وَسُئِلَ الشَّيْخُ الْوَادِعِيُّ فِي نَفْسِ الشَّرِيْطِ {تَقْوَمُ وَزَارَةُ التَّربِيَةِ بِوَضْعِ عِلْمٍ فِي كُلِّ مَدْرَسَةٍ، وَتَدْفَعُ الطُّلَابَ وَالطَّالِبَاتِ، وَقَبْلَ أَنْ يَجْلِسُوا، [أَنْ] يَقُولُوا (تَحْيَا الْكُوَيْتُ)، وَيُحْيُوا الْعِلْمَ؟}، فَأَجَابَ الشَّيْخُ: هُوَ تَقْلِيدٌ لِأَعْدَاءِ الْإِسْلَامِ وَأَمْرٌ جَاهِلِيٌّ [جَاءَ فِي كِتَابِ (دُرُوسِ

للشيخ (الألباني)، أَنَّ الشَّيْخَ سُئِلَ: وَهَلْ مُجَرَّدُ الْإِنْتِصَابِ
 أَمَامَ الْعَلَمِ **يُخِلُّ** **بِالتَّوَجِيدِ**؟ فَأَجَابَ الشَّيْخُ: **نَعَمْ، يُخِلُّ**
 بِالْإِسْلَامِ وَالشَّرِيعَةِ وَالْآدَابِ الْإِسْلَامِيَّةِ {يَوْمَ يَقُومُ
 النَّاسُ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ}، هَذَا تَعْظِيمُ أَشْبهَهُ بِتَعْظِيمِ
 الْأَصْنَامِ، لِأَنَّ هَذَا الْعَلَمَ عِبَارَةٌ عَنْ قِطْعَةٍ قُمَاشٍ، لَكِنْ
 هُوَ التَّقْلِيدُ الْأَوْرُوبِيُّ الْأَعْمَى مَعَ الْأَسْفَ الشَّدِيدِ.
 [انتهى]، وَهَذَا هُوَ الَّذِي تَتَوَقَّعُهُ مِنْ هَذِهِ الْمَدَارِسِ،
وَتَتَوَقَّعُ مَا هُوَ شَرٌّ مِنْ هَذَا، لِأَنَّهَا أَصْبَحَتْ لَا تَتَقَيَّدُ بِكِتَابِ
 اللَّهِ وَلَا بِسُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ
 وَسَلَّمَ، بَلْ رُبَّمَا لَوْ وُجِدَ مُدِيرٌ فِيهِ خَيْرٌ، رُبَّمَا -يَا إِخْوَانَنَا-
 يَغْزِلُونَهُ وَيَطْرُدُونَهُ إِذَا قَالَ {إِنَّ هَذَا لَا يَجُوزُ}، فَمِنْ أَجْلِ
 هَذَا نَحْنُ نَقُولُ وَنَنْصَحُ **بِاعْتِزَالِ هَذِهِ الْمَدَارِسِ الْجَاهِلِيَّةِ**
 حَتَّى تُحْكَمَ كِتَابَ اللَّهِ وَسُنَّةَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
 وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ. انتهى باختصار. وَقَالَ الشَّيْخُ الْوَادِعِيُّ
 أَيْضًا فِي نَفْسِ الشَّرِيطِ: **نَحْنُ مَا نَتَوَقَّعُ مِنْ هَذِهِ**
الْمَدَارِسِ الْخَيْرِ، نَتَوَقَّعُ مِنْهَا الشَّرَّ... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ
 الْوَادِعِيِّ-: **الْمَدْرَسَةُ تَسُوذُهَا الْجَاهِلِيَّةُ**، وَالْإِدَارَةُ تَسُوذُهَا
 الْجَاهِلِيَّةُ، وَالْمُجْتَمَعُ [وَالْمُسْتَشْفَى]، تَسُوذُهُ الْجَاهِلِيَّةُ،
 فَالْأَمْرُ يَحْتَاجُ **إِلَى بِنَاءٍ وَإِلَى تَأْسِيسٍ** يَا إِخْوَانَنَا، وَلَيْسَ
 لَهَا حَدٌّ مَفَاسِدُ الْمُجْتَمَعِ. انتهى باختصار. وَسُئِلَ الشَّيْخُ
 الْوَادِعِيُّ فِي نَفْسِ الشَّرِيطِ {يُلْزَمُ الطَّلَابُ بِلُبْسِ
الْبَنَاطِلُونِ وَتُدْرَسُ **الْمُوسِيقَى**، فِي الْمَدَارِسِ، فَمَا حُكْمُ
 الشَّرْعِ؟}، فَأَجَابَ الشَّيْخُ: هَذَا أَمْرٌ مَا أُنْزَلَ اللَّهُ بِهِ مِنْ
 سُلْطَانٍ، بَلْ نَحْنُ مَأْمُورُونَ بِالْإِقْتِدَاءِ بِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى
 اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ، وَرَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
 وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ {وَمَنْ تَشَبَّهَ بِقَوْمٍ فَهُوَ مِنْهُمْ}؛
 إِنَّهُمْ يُرِيدُونَ أَنْ **يُضَيَّعُوا شَبَابَنَا وَيُمَيِّعُوهُمْ**... ثُمَّ قَالَ -
 أَيْ الشَّيْخُ الْوَادِعِيُّ-: وَهَكَذَا **الْمُوسِيقَى** وَالْآثُ **اللَّهُو**
وَالطَّرَبُ، وَ**الْبُخَارِي** فِي صَحِيحِهِ عَنْ أَبِي عَامِرٍ -أَوْ أَبِي
 مَالِكٍ الْأَشْعَرِيِّ- قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ

وعلى آله وسلم {لَيَكُونَنَّ أَقْوَامٌ مِنْ أُمَّتِي يَسْتَجِلُّونَ
الْجِرَّ وَالْحَرِيرَ وَالْخَمْرَ وَالْمَعَارِفُ}، [وَالْمَعَارِفُ هِيَ
آلَاتُ اللّٰهُو والطَّرَب... ثم قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الْوَادِعِيِّ-: أَنَا
أَنْصَحُكَ أَنْ تَفِرَّ بِدِينِكَ يَا أَخِي، **أَعْتَزِلْ هَذِهِ الْمَدَارِسَ
الْجَاهِلِيَّةَ** إِذَا كَانَ فِيهَا مُوسِيقَى أَوْ فِيهَا مُنْكَرَاتٌ، فَرُبَّمَا
يُوجَدُ فِيهَا اللُّوَاطُ -يَا إِخْوَانَنَا- وَالْفَوَاحِشُ، **فَأَنْصَحُكَ أَنْ
تَعْتَزِلَ هَذِهِ**، وَالرَّسُولُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ
يَقُولُ كَمَا فِي الصَّحِيحِ مِنْ حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ
{يُوشِكُ أَنْ يَكُونَ خَيْرَ مَالِ الْمَرْءِ الْمُسْلِمِ غَنَمٌ يَتَّبَعُ بِهَا
شَعْفَ [أَيُّ رُؤُوسَ] الْجَبَالِ يَفِرُّ بِدِينِهِ}؛ **أَمَّا أَنْتَ تُرِيدُ أَنْ
تُجَارِيَ الْمُجْتَمَعَ وَتَحْفَظَ دِينَكَ!**، هَذَا يَا أَخِي لَا يَتَأَنَّى
[يَعْنِي الْجَمْعَ بَيْنَ مُجَارَاةِ الْمُجْتَمَعَ وَحِفْظِ الدِّينِ]... ثم
قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الْوَادِعِيِّ-: فَيَا إِخْوَانَنَا، دِينَ اللَّهِ فِي وَادٍ،
وَمُجْتَمَعَانَا الْجَاهِلِيَّةُ فِي وَادٍ [قَالَ الشَّيْخُ مُحَمَّدُ بْنُ
سَعِيدِ الْأَنْدَلُسِيِّ فِي (الْكَوَاشِفُ الْجَلِيَّةُ)]: بَعْضُ
الْإِسْلَامِيِّينَ يَصِفُ مُجْتَمَعَاتِنَا أَنَّهَا (جَاهِلِيَّةٌ) وَمَعَ ذَلِكَ
يَقُولُ عَلَى الْأَفْرَادِ فِي (الْجَاهِلِيَّةِ) أَنَّهُمْ مُسْلِمُونَ!،
نَقُولُ إِنَّ الْجَاهِلِيَّةَ وَالْإِسْلَامَ نَقِضَانٌ لَا يَجْتَمِعَانِ وَلَا
يَرْتَفِعَانِ، فَالْمُجْتَمَعُ إِمَّا أَنْ يَكُونَ مُسْلِمًا فَتَجْرِي عَلَيْهِ
أَحْكَامُ الْمُسْلِمِينَ عَلَى الْعُمُومِ وَالْأَعْيَانِ، وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ
جَاهِلِيًّا فَتَجْرِي عَلَيْهِ أَحْكَامُ الْجَاهِلِيَّةِ عَلَى الْعُمُومِ
وَالْأَعْيَانِ؛ وَلَا يُتَصَوَّرُ شَرْعًا اجْتِمَاعُ الْجَاهِلِيَّةِ فِي الدَّارِ
مَعَ الْإِسْلَامِ فِي عُمُومِ الْأَعْيَانِ، كَمَا لَا يَجْتَمِعُ الشِّرْكُ
وَالْتَّوْحِيدُ أَوْ الْكُفْرُ مَعَ الْإِيمَانِ؛ وَأَمَّا مَنْ جَمَعَ بَيْنَ
الْجَاهِلِيَّةِ وَالْإِسْلَامِ فِي الْمُجْتَمَعَ الْوَاحِدِ فَهُوَ كَمَنْ جَمَعَ بَيْنَ
بَيْنَ التَّوْحِيدِ وَالشِّرْكِ فِي الْعَيْنِ الْوَاحِدَةِ، **وهؤلاء كَبُرَ
عليهم تَكْفِيرُ هَذِهِ الْمُجْتَمَعَاتِ فَسَمَّوْهَا (جَاهِلِيَّةً)**
وَأَسْقَطُوا عَنْهَا الْأَحْكَامَ الْمُتَرْتِبَةَ عَلَيْهَا. انتهى
باختصار]. انتهى باختصار.

(25) وذكّر الشيخ أبو محمد المقدسي في (إعدادُ القادةِ الفوارسِ بهجرِ فسادِ المدارسِ) أنّ الشيخَ الألباني سئلَ {المَدَارِسُ الحُكُومِيَّةُ عندنا -أو في كثيرٍ مِنَ الدُّوَل- لا تَخْلُو مِنْ مَفاسِدَ، هَلْ لِأَحَدٍ أَنْ يُنكَرَ عَلَى مَنْ صَانَ أَوْلَادَهُ مِنْ مَفاسِدِهَا وَأَخْرَجَهُمْ مِنْهَا، وَيَعْتَبِرَهُ مَطْرَفًا أَوْ شَاذًا أَوْ رَجَعِيًّا؟}؛ وَأَنَّ مِمَّا أَجَابَ بِهِ الشَّيْخُ الألباني {لا يَجُوزُ أَنْ يُنكَرَ عَلَى أَحَدٍ مَنَعَ ابْنَهُ أَوْ بَنْتَهُ مِنْ أَنْ يَدْرُسَ فِي مَدْرَسَةٍ فِيهَا مُخَالَفَاتٌ لِلشَّرِيعَةِ، بَلْ هَذَا هُوَ الَّذِي يَخُصُّ عَلَيْهِ الْإِسْلَامُ؛ فَإِذَا الْمُسْلِمُ تَحَرَّى وَاحْتَأَطَ لِدِينِهِ فَلَيْسَ لِغَيْرِهِ أَنْ يُنكَرَ عَلَيْهِ أَوْ أَنْ يَصِفَهُ بِبَعْضِ الصِّفَاتِ الَّتِي لَا يَصْدُقُ وَصْفُهُ بِهَا، هَذَا مَا عِنْدِي إجابةً عن هذا السؤالِ}. انتهى باختصار.

(26) وقالَ الشيخُ أبو محمد المقدسي في (إعدادُ القادةِ الفوارسِ بهجرِ فسادِ المدارسِ): يقولُ الشيخُ الألباني {إِنَّ الَّذِينَ يَدْرُسُونَ فِي الْمَدَارِسِ الْيَوْمَ، هُمْ فِي خَطَرٍ لِكثَرَةِ مَا يَتَعَرَّضُونَ [لَهُ] مِنَ الْإِخْلَالِ بِالْوَاجِبَاتِ الْعَيْنِيَّةِ}. انتهى باختصار.

(27) وقالَ الشيخُ محمد قطب (الحاصلُ على "جائزة الملكِ فيصلِ العالميةِ في الدِّرَاسَاتِ الإِسْلَامِيَّةِ") في كتابه (واقِعنا المعاصر): ولا شكَّ عندنا في أن مناهجَ الدِّرَاسَةِ فِي مَدَارِسِنَا وَمَعَاهِدِنَا ذَاتُ صِبْغَةٍ جَاهِلِيَّةٍ صَارِخَةٍ، وَصَنَعَهَا لَنَا أَعْدَاؤُنَا لِيَفْتِنُونَا عَنْ إِسْلَامِنَا، كَمَا بَيَّنَّا مِنْ قَبْلُ فِي الْحَدِيثِ عَنْ (الغزوِ الفِكرِيِّ، واستخدامِ مناهجِ التَّعليمِ أداةً مِنْ أَكْبَرِ أَدَوَاتِهِ وَأَخْطَرِهَا)، وَلَوْ لَمْ يَكُنْ مِنْ هَذِهِ الْمَنَاهِجِ غَيْرُ بَثِّهَا الدَّائِمِ لِدَعَاوَى الْوُطَنِيَّةِ وَالْقَوْمِيَّةِ [جاءَ فِي أَحَدِ الكُتُبِ الْمَدْرَسِيَّةِ الْكُوَيْتِيَّةِ: الْكُوَيْتُ قِطْعَةٌ مِنَ الْوُطَنِ الْعَرَبِيِّ، وَالْكُوَيْتُ تُدْرِكُ تَمَامًا مَا يَرِبُطُهَا بِأَبْنَاءِ هَذَا الْوُطَنِ الْكَبِيرِ مِنْ رَوَابِطِ الدَّمِ

واللغة والتاريخ والمصير المشتَرِك. ذَكَرَهُ الشَّيْخُ أَبُو
 مُحَمَّدٍ الْمُقَدَّسِيُّ فِي (إِعْدَادِ الْقَادَةِ الْفَوَارِسِ بِهَجْرِ
 فِسَادِ الْمَدَارِسِ)، وَعَلَّقَ عَلَيْهِ قَائِلًا {هَذِهِ رَوَايَتُهُمْ، دَمٌ
 وَلُغَةٌ وَتَارِيخٌ (وَطِينٌ)، وَمَصِيرٌ مُشْتَرِكٌ إِلَى جَهَنَّمَ وَبُنْسَ
 الْمَصِيرُ مَا دَامَ الدِّينُ لَا يَحْكُمُ هَذِهِ الرُّوَايَاتُ} وَالْعِلْمَانِيَّةُ
 وَالِاشْتِرَاكِيَّةُ، وَإِشَادَتُهَا الدَّائِمَةُ بِالَّذِينَ لَا يَحْكُمُونَ بِمَا
 أَنْزَلَ اللَّهُ [قَالَ الشَّيْخُ أَبُو مُحَمَّدٍ الْمُقَدَّسِيُّ فِي (إِعْدَادِ
 الْقَادَةِ الْفَوَارِسِ بِهَجْرِ فِسَادِ الْمَدَارِسِ): وَهَكَذَا فَالْكِتَابُ
 يَعْنِي أَخَذَ الْكُتُبَ الْمَدْرَسِيَّةَ الْكُوَيْتِيَّةَ، كَمِثَالِ الْكُتُبِ
 الْمَدْرَسِيَّةِ فِي الْأَنْظِمَةِ الطَّاعُوتِيَّةِ] كُلُّهُ مِنْ أَوَّلِهِ إِلَى
 آخِرِهِ مُسَخَّرٌ فِي سَبِيلِ تَمْجِيدِ الْكُوَيْتِ وَعِلْمِهَا وَعِيدِهَا
 وَطَوَاغِيَّتِهَا، فَتَجِدُ مِثْلَ هَذِهِ الْعِبَارَاتِ تَكَرَّرُ بِشَكْلِ
 مَكْشُوفٍ وَمُكْمَلٍ، فِي مَوَاضِعَ كَثِيرَةٍ وَمُتَفَرِّقَةٍ مِنَ الْكِتَابِ
 {تَبْدُلُ الْحُكُومَةُ جُهُودًا عَدِيدَةً فِي حَلِّ الْمَشْكِلَاتِ، تَبْنِي
 الْحُكُومَةُ كُلَّ سَنَةٍ عَشْرَاتِ الْمَدَارِسِ، تَسْعَى حُكُومَةُ
 الْكُوَيْتِ إِلَى تَوْفِيرِ الْخِدْمَاتِ السُّكَّانِيَّةِ لِتَضْمَنَ لِلسُّكَّانِ
 الرَّاحَةَ وَالرَّفَاهِيَّةَ، تُقَدِّمُ الدَّوْلَةُ الرِّعَايَةَ...، تُخْرِصُ
 الدَّوْلَةُ عَلَى تَقْدِيمِ...، تَهْتَمُّ دَوْلَةُ الْكُوَيْتِ...، تُوفِّرُ الدَّوْلَةُ
 الْمَسْكَنَ الْمُلَائِمَ لِكُلِّ مُوَاطِنٍ، تُخَطِّطُ الدَّوْلَةُ لِتَوْفِيرِ
 الْعَدِيدِ مِنَ الْخِدْمَاتِ، أَنْشَأَتِ الدَّوْلَةُ...، تَسْتَمِرُّ الدَّوْلَةُ...،
 جُهُودُ الدَّوْلَةِ فِي تَطْوِيرِ...، وَهَكَذَا غَالِبِيَّةُ الْكِتَابِ مِنْ
 أَوَّلِهِ إِلَى آخِرِهِ، مَدْحٌ وَتَمْجِيدٌ بِالدَّوْلَةِ، وَلَنْ تَجِدَ بِالطَّبَعِ
 أَبَدًا فِي كُتُبِهِمْ {تُحَارِبُ الدَّوْلَةُ اللَّهَ وَرَسُولَهُ، الدَّوْلَةُ
 تُحْكَمُ شَرْعَ إِبْلِيسَ، الدَّوْلَةُ تُعْطَلُ حُكْمُ اللَّهِ، الدَّوْلَةُ
 تُؤَالِي أَعْدَاءَ اللَّهِ، الدَّوْلَةُ تُحَارِبُ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ، الدَّوْلَةُ تَنْشُرُ
 الْفِسَادَ فِي الْبِلَادِ وَالْعِبَادِ، الدَّوْلَةُ تَحْمِي الْكُفْرَ وَالزَّنْدَقَةَ
 وَالْإِلْحَادِ} وَغَيْرَهُ، **فَهَذَا مَطْوِيٌّ** وَغَيْرُ مَوْجُودٍ بِدَاهَةٍ فِي
 كُتُبِهِمْ. [انْتَهَى]، لَكَفَى بِذَلِكَ إِثْمًا، وَلَكِنَّا فِي الْحَقِيقَةِ لَا
 تَكْتَفِي بِذَلِكَ فِي أَيِّ مَرَحَلَةٍ مِنْ مَرَاكِهَا، إِنَّمَا **تُنْشِئُ**

ثَقَافَةٌ وَعِلْمًا مُضَادًّا لِلدِّينِ، يَهْدِفُ فِي النَّهَايَةِ إِلَى إِخْرَاجِ الْعِبَادِ مِنْ عِبَادَةِ اللَّهِ. انتهى.

(28) وقال الشيخ محمد أمين المصري (رئيس الدراسات العليا في الجامعة الإسلامية في المدينة المنورة) في كتابه (المجتمع الاسلامي): إن المناهج في البلاد الإسلامية ليست مُصْطَلَبَةً بِصِبْغَةٍ إِسْلَامِيَّةٍ، وَجَوُّ الْمَدْرَسَةِ لَيْسَ جَوًّا إِسْلَامِيًّا، **وَجُلُّ الْأَسَاتِذَةِ مِنْ حَمَلَةِ الشَّهَادَاتِ مِمَّنْ يَتَنَكَّرُ لِلإِسْلَامِ، أَوْ يَفْهَمُهُ فَهْمًا مُنْحَرَفًا مَائِلًا عَنِ الصَّوَابِ يَتَّبِعُ فِيهِ عَنِ الإِسْلَامِ ابْتِعَادًا كَبِيرًا عَلَى الْغَالِبِ. انتهى.**

(29) وقال الشيخ أبو محمد المقدسي في (إعدادُ القادة الفوارس بهجر فساد المدارس): وَيَقُولُ الشَّيْخُ طَايَسُ الْجَمِيلِي فِي خُطْبَةٍ لَهُ بِعَنْوَانِ (مَنَاهِجُ التَّرْبِيَةِ) {نَحْنُ الْآنَ عَلَى قَنَاعَتِنَا السَّابِقَةِ بِأَنَّ مَنَاهِجَ التَّرْبِيَةِ وَالتَّعْلِيمِ لَا تَزَالُ أَطْرَافُهَا بِيَدِ الْمُتَنَظِّمَاتِ الْكَافِرَةِ، وَلَا يَزَالُ الْمُشْرِفُونَ عَلَيْهَا يُحَاوِلُونَ أَنْ يَدُسُّوا السُّمَّ فِي الدَّسَمِ... مَأْسَاءُ التَّرْبِيَةِ وَالتَّعْلِيمِ عِنْدَنَا مُصِيبَةٌ... الْبِنْتُ تُحَاكِي وَالطَّالِبُ يُحَاكِي أَسَاتِذَهُ، يَتَحَرَّكُ بِحَرَكَتِهِ وَيَتَّبِعُ كَابْتِسَامَتِهِ، يَمْشِي كَمِشْيَتِهِ، فَإِنْ رَأَاهُ مُسْتَهِينًا بِالْأَخْلَاقِ وَالْآدَابِ وَالْعِبَادَاتِ خَرَجَ يَحْذُو حَذْوَهُ وَالْعِيَادُ بِاللَّهِ... الْآنَ أَبْنَاءُ وَبَنَاتٌ يَضِيعُونَ، يَتَنَكَّبُونَ الطَّرِيقَ... الْمَسْئُولُونَ إِذَا رَأَوْا مُدَرِّسًا مُهْتَمًّا بِالْقَضِيَّةِ الدِّينِيَّةِ ضَايِقُوهُ وَحَارَبُوهُ وَكَرِهُوهُ وَمَقْتُوهُ، وَطَالِبُوا بِنْقَلِهِ فَوْرًا وَبِالسُّرْعَةِ الْمُسْتَطَاعَةِ (فَإِنَّهُ يُخِلُّ بِسَيْرِ الْعَمَلِ) {، انتهى باختصار.

(30) وقال الشيخ عبد الرحمن الدوسري (الذي حاضَرَ فِي مُعْظَمِ مَدَارِسِ وَجَامِعَاتِ الْمَمْلَكَةِ السَّعُودِيَّةِ) فِي (صَفْوَةِ الْأَثَارِ وَالْمِفَاهِيمِ مِنْ تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ الْعَظِيمِ):

إِنَّ الْوَاقِعَ سَيِّئٌ فِي الْحَقِيقَةِ، وَسَبُّهُ الْغَزْوُ الْفَكْرِيُّ
 الْمُتَنَوُّعُ الَّذِي دَبَّرَتْهُ الْمَاسُونِيَّةُ الْيَهُودِيَّةُ بِمَكْرَهَا
 الْمَلْعُونِ، **فَأَحَاطَ بِالْمُسْلِمِينَ مِنْ كُلِّ جَانِبٍ**، فَجَمِيعُ مَا
 يَسْمَعُونَهُ أَوْ يُقَدِّفُ عَلَيْهِمْ فِي وَسَائِلِ النُّشْرِ الْمُخْتَلِفَةِ،
 مَسْمُومٌ وَمُلْعَمٌ مِنْ كُلِّ نَاحِيَةٍ، سَدَّاهُ الْغِيْشُ وَلَجَمَّتْهُ
 التَّدْلِيسُ [السَّدَى خُيُوطُ الثَّوْبِ الْمُمتَدَّةُ طَوْلًا، وَاللَّحْمَةُ
 خُيُوطُهُ الْمُمتَدَّةُ عَرْضًا]، وَ[كَذَلِكَ] جَمِيعُ مَنَاحِجِ **التَّربِيَةِ**
 فِي جَمِيعِ الْمَرَاكِزِ، لِذَلِكَ يَنْشَأُ **الطِّفْلُ** وَيَشِيبُ الْكَهْلُ
 عَلَى الْأَفْكَارِ الْمُنْحَرِفَةِ عَنْ دِينِهِ الْقَوِيمِ وَصِرَاطِهِ
 الْمُسْتَقِيمِ، حَيْثُ لَا يَبْقَى مِنَ الدِّينِ إِلَّا اسْمُهُ، وَلَا مِنَ
 الْقُرْآنِ إِلَّا رَسْمُهُ؛ مَنْ أَشْغَلَ نَفْسَهُ مِنَ الْكُهُولِ بِقِرَاءَةِ
 الصَّحَافَةِ طَبَعَ بِهَا مُعْتَقِدًا أَنَّ الشَّعْبَ يَسْلُكُ مَا يُنَاسِبُهُ
 دُونَ الرُّجُوعِ إِلَى اللَّهِ أَوْ التَّقْيِيدِ بِشَيْءٍ مِنْ حُكْمِهِ، **وَمَنْ**
تَرَبَّى فِي الْمَدَارِسِ فَهُوَ مَطْبُوعٌ بِالْمَذْهَبِ الْمَادِّيِّ [أَيِ
 الْعِلْمَانِيِّ] أَوِ الْعَصَبِيِّ [يَعْنِي التَّعَصُّبَ لِغَيْرِ رَابِطَةِ الدِّينِ
 وَالْعَقِيدَةِ] الَّذِي تُرِيدُهُ دَوْلَتُهُ [وَأُتْرَكَزُهُ فِي الْأَذْهَانِ.
 انتهى باختصار.

(31) وَقَالَ الشَّيْخُ نَاصِرُ الْعَقْلِ (رئيس قسم العقيدة
 بكلية أصول الدين بجامعة الإمام محمد بن سعود
 الإسلامية بالرياض) فِي كِتَابِهِ (التقليد والتبعية وأثرهما
 فِي كِيَانِ الْأُمَّةِ الْإِسْلَامِيَّةِ) تَحْتَ عُنْوَانِ (الحكومات
 الْقَائِمَةُ فِي الْعَالَمِ الْإِسْلَامِيِّ): لَقَدْ خَرَصَ الْكُفَّارُ
 الْمُخْتَلُونَ -الَّذِينَ سَيَّطَرُوا عَلَى الْعَالَمِ الْإِسْلَامِيِّ بِالْقُوَّةِ
 الْعِسْكَرِيَّةِ- عِنْدَ انْسِحَابِهِمْ مِنْ أَيِّ بَلَدٍ مُسْلِمٍ، عَلَى أَنْ
 يُسَلِّمُوا أَرْمَةً [أَرْمَةً] جَمْعُ (زَمَام) [الْحُكْمُ فِيهِ إِلَى مَنْ
 يَخْدُمُ مَصَالِحَهُمْ] قَالَ الشَّيْخُ مُقْبِلُ الْوَادِعِيِّ عَلَى مَوْقِعِهِ
فِي هَذَا الرَّابِطِ: فَأَعْدَاءُ الْإِسْلَامِ هُمُ الَّذِينَ يَصْنَعُونَ هَؤُلَاءِ
الْحُكَّامَ عَلَى الْكِرَاسِيِّ، فَمَنْ كَانَتْ بِهِ غَيْرَةُ عَلَى الْإِسْلَامِ
فَلْيَبْدَأْ بِجِهَادِ أَمْرِيكََا فَهِيَ رَأْسُ الْبَلَاءِ، وَهِيَ الَّتِي

أَفْسَدَتِ الْمُسْلِمِينَ وَأَفْسَدَتْ حُكَامَهُمْ، بِدُولَارَاتِهَا
وَبِإِعْلَامِهَا. انتهى باختصار. وقال الشيخ محمد إسماعيل
المقدم (مؤسس الدعوة السلفية بالإسكندرية) في
مُحَاضَرَةٍ بِعَنْوَانِ (المؤامرة على التعليم) مُفَرَّغَةً على
هذا الرابط: رَغِمَ خُرُوجُ الْإِنْجِلِيزِ مِنْ مِصْرَ، لَكِنْ ظَلَّتْ
سِيَاسَتُهُمُ التَّعْلِيمِيَّةُ هِيَ السَّائِدَةُ وَلَمْ تَتَغَيَّرْ عَنْ طَرِيقِهَا
وَلَمْ تَجِدْ أَبَدًا. انتهى. وقال الشيخ محمد إسماعيل
المقدم أيضًا في (دروس الشيخ محمد إسماعيل
المقدم): وَأَوَّلُ شُؤْمٍ بَعْدَ سُقُوطِ الْخِلَافَةِ [يَعْنِي الدَّوْلَةَ
الْعُثْمَانِيَّةَ] وَضَعَفِ الْمُسْلِمِينَ فِي تِلْكَ الْمَرَحَلَةِ هُوَ
تَفْسِيمُ الْأُمَّةِ الْإِسْلَامِيَّةِ إِلَى أَقَالِيمَ جُغَرَاْفِيَّةٍ مُتَعَدِّدَةٍ
عَلَى أَيْدِي أَعْدَاءِ الْإِسْلَامِ مِنَ الْإِنْكِلِيزِ وَالْفَرَنْسِيِّينَ
وغيرهم مِنْ أَعْدَاءِ اللَّهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، تَطْبِيقًا لِمَبْدِئِهِمْ
الْمَعْرُوفِ {فَرَّقْ تَسُدْ}؛ وَالْأَثَرُ الثَّانِي أَنْ هَذِهِ الْأَقَالِيمَ
خَصَّعَ مُعْظَمُهَا لِلِاسْتِعْمَارِ الْعَسْكَرِيِّ الْكَافِرِ سَوَاءً إِنْجِلِيزًا
أَوْ فَرَنْسِيًّا أَوْ إِيْطَالِيًّا أَوْ هُولَنْدَا أَوْ رُوسِيًّا، ثُمَّ حَكَمَتْهَا
حُكُومَاتُ أَقَامَهَا الْإِسْتِعْمَارُ مِمَّنْ يُطِيعُهُ مِمَّا نَسْتَطِيعُ أَنْ
نُسَمِّيَهُ **إِسْتِعْمَارًا وَطَنِيًّا**. انتهى باختصار. وقال الشيخ
عبدالرحمن بن عبدالخالق في (المسلمون والعمل
السياسي): أَقَامَ الْكَافِرُ فِي كُلِّ إِقْلِيمٍ حُكُومَةً تَابِعَةً لَهُمْ
مِنْ أَهَالِي الْبِلَادِ مِمَّنْ يُطِيعُ أَمْرَهُمْ. انتهى. وقال الشيخ
أبو محمد المقدسي في (إعدادُ القادة الفوارس بهجر
فساد المدارس): خَرَجَ الْمُسْتَعْمِرُ مِنْ بِلَادِهِمْ نَعَمَ، وَلَكِنَّهُ
خَرَجَ وَهُوَ قَرِيرُ الْعَيْنِ، قَدْ أَعْدَّ جَيْلًا مِنَ الْقَادَةِ
وَالْمُفَكِّرِينَ يَفْتِكُونَ بِأَمَّتِهِمْ -بِدِينِهَا وَعَقِيدَتِهَا- فَتَنًا،
وَيُتَفَذُّونَ مُخَطَّطَاتِ أَسْيَادِهِمْ وَأَوْلِيَائِهِمْ بِدِقَّةٍ بِالْغَةِ
وَإِخْلَاصٍ مُنْقَطِعِ النَّظِيرِ. انتهى. وقال الشيخ محمد بن
سعيد القحطاني (أستاذ العقيدة بجامعة أم القرى) في
(الولاء والبراء في الإسلام، بتقديم الشيخ عبدالرزاق
عفيفي "نائب مفتي المملكة العربية السعودية، وعضو

هيئة كبار العلماء، ونائب رئيس اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء": إنَّ وُجُودَ ما يُسَمَّى في المصطلح الحديث (الطائور الخامس) قد أَفْسَدَ أَجْيَالُ الأُمَّةِ في كُلِّ مَجَالٍ، سِوَاءَ فِي **التَّزْيِينِ وَالتَّعْلِيمِ**، أَمْ فِي السِّيَاسَةِ وَشُؤُونِ الحُكْمِ، أَمْ فِي الآدَبِ وَالْأَخْلَاقِ، أَمْ فِي الدِّينِ وَالدُّنْيَا مَعًا، وَصَدَقَ الشَّاعِرُ مُحَمَّدُ أَبُو الْوَفَا فِيمَا نَقَلَهُ عَنْهُ أَسْتَاذُنَا الْفَاضِلُ الشَّيْخُ مُحَمَّدُ قُطَبٌ أَنَّهُ قَالَ حِينَ خَرَجَ الْاسْتِعْمَارُ الْإِنْجِلِيزِيُّ مِنْ مِصْرَ {خَرَجَ الْإِنْجِلِيزُ الحُمْرُ وَبَقِيَ الْإِنْجِلِيزُ السَّمُرُ!}، نَعَمْ، إِنَّ دَاءَنَا هُمُ **الْإِنْجِلِيزُ السَّمُرُ**. انتهى. وَقَالَ الشَّيْخُ عَبْدُ اللَّهِ الْغُلَيْفِيُّ فِي كِتَابِهِ (أَحْكَامُ الدِّيَارِ وَأَنْوَاعُهَا وَأَحْوَالُ سَاكِنِيهَا): دَارُ الرَّدَّةِ هِيَ الَّتِي كَانَتْ دَارَ إِسْلَامٍ فِي وَقْتٍ مَا ثُمَّ تَغَلَّبَ عَلَيْهَا الْمُرْتَدُّونَ وَأَجْرُوا فِيهَا أَحْكَامَ الْكُفَّارِ، **مِثْلُ الدَّوَلِ الْمُسَمَّاةِ الْيَوْمَ بِالْإِسْلَامِيَّةِ وَمِنْهَا الدَّوَلُ الْعَرَبِيَّةُ**، وَقَدْ مَرَّتْ مُعْظَمُ هَذِهِ الدَّوَلِ بِمَرَحَلَةٍ كَوْنُهَا دَارَ كُفْرٍ طَارِئٍ **عِنْدَمَا اسْتَوْلَى عَلَيْهَا الْمُسْتَعْمِرُ الصَّلِيبِيُّ** وَفَرَضَ عَلَيْهَا الْقَوَانِينَ الْوَضْعِيَّةَ، ثُمَّ رَخَّلَ عَنْهَا وَحَكَمَهَا مِنْ بَعْدِهِ **الْمُرْتَدُّونَ مِنْ أَهْلِ هَذِهِ الْبِلَادِ**. انتهى باختصار [بِأَيِّ اسْلُوبٍ، وَكَانَ الْمُهِمُّ أَنْ يَكُونَ مِمَّنْ يُتَفَقَدُونَ بِرَامِجِ التَّغْرِيبِ] قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ عَيْسَى الْكِنَعَانِيُّ فِي مَقَالَةٍ لَهُ بِعَنْوَانِ ("الجزيرة" تُقِيمُ مائدةً لِلْجَوَارِ عَنِ التَّغْرِيبِ) عَلَى مَوْقِعِ صَحِيفَةِ الْجَزِيرَةِ السَّعُودِيَّةِ **فِي هَذَا الرَّابِطِ**: [يقول] الإعلامي الدكتور محمد الحضيف [أستاذ الإعلام في جامعة الملك سعود] {حينما يَرِدُ مصطلح (التغريب) فهو يعني بالضرورة صبغ المجتمع بالثقافة الغربية وأسلوب الحياة الغربي، يَدْخُلُ فِي ذَلِكَ الْقَوَانِينُ وَالتَّشْرِيعَاتُ، وَمَنْظُومَةُ الْقِيَمِ الَّتِي تُسَيِّرُ حَيَاةَ النَّاسِ، بِمَا فِيهَا دَوْرُ الرَّجُلِ وَالْمَرْأَةِ فِي الْحَيَاةِ الْعَامَّةِ، وَطَبِيعَةُ الْعِلَاقَةِ بَيْنَ الْجَنْسَيْنِ، وَنَمَطُ الْعَيْشِ وَالْعَمَلِ، وَطَرَائِقُ التَّسْلِيَةِ وَالتَّرْفِيهِ، وَطَرِيقَةُ اللِّبْسِ}؛ أَمَّا الدُّكْتُورُ عَيْسَى

الغيث [عضو مجلس الشورى السعودي وأستاذ الفقه المقارن] فيقول { (تغريب) على وزن (تفعيل)، وهو من (الغرب)، أي تقليد الغرب والتشبه بهم **في الجانب المذموم** من القيم والممارسات } ثم يُضيف [أي عيسى الغيث] { بجواب بسيط هو جَعَلَ المجتمع الوطني العربي المسلم كالغرب في أخلاقه وسلوكه **السلبية**، بمعنى الجانب السلبي من التغريب، وليس الجانب الإيجابي كالمُشترَكَات الدُّنيويَّة والمصالح الإنسانيَّة، كالصناعات ونحوها }... ثم قال -أي الكنعان-: الدكتور الحضيف [يقول] { صحيح أن التخطيط لعملية التغريب، أمرٌ يتمُّ داخلَ عُرفٍ مُغلقةٍ، لكنَّ تنفيذها يَخْدُثُ أمامَ الناسِ، وفي الناسِ أنفُسِهِم، في سُلوِكِهِم، وأسلوبِ حَيَاتِهِم، ومُؤسَّساتِهِم التعليميَّة والصحيَّة والخدميَّة، بل حتى في مسائل دينهم وهُويَّتِهِم الثقافيَّة، يَلْمِسُهُ المُشاهدُ في مَظاهر اجتماعيَّة تُكْرِسُ كأمر واقع، عَبرَ دَفْعِ الفَعَالِيَّاتِ الثقافيَّة والاجتماعيَّة في إتِّجاهٍ واحدٍ، ومن خلالِ فِعْلِ مُؤسَّساتي يُفَرِّضُ بقراراتٍ تَخْدِمُ تَوَجُّهًا مُحدَّدًا }، انتهى باختصارٍ [بأمانة ودقَّة وإنَّ أعلنَ عليهم الحربَ الكلاميَّة كما يَفْعَلُ الكثيرون من الحُكَّام؛ ولا يُهمُّنا في هذا البحثِ الكلامُ عن أنواعِ العِمالة والوَلَاءِ - للكفار- التي تَسَاقُ إليها الحُكُومَاتُ في العالم الإسلاميّ، والمَقَامُ لا يَتَسَعُّ لِتَوْضِيحِ هذا الجانبِ، إنَّما الذي يُهمُّنا أنْ نُوضِّحَ مُساهمةَ هذه الحُكُومَاتِ في فَرَضِ التقليدِ الأعمى للكفار، وإدخالِ حَرَكةِ التغريب، وإبعادِ المنهج الإسلاميِّ عن مَجَالِ الحَيَاةِ، وتحطيمِ مَعْنَوِيَّاتِ المسلمين وقُـوَاهُم، والعَبَثِ بِمُقَدَّرَاتِ الشَّعُوبِ الإسلاميَّة، وتضليلها عن حَقِيقَةِ ما تُساقُ إليه من وِلَاءٍ وتَبَعِيَّةٍ للكفار، وفَرَضِ الحَيَاةِ الغَربيَّة الماديَّة عليها... ثم قال -أي الشيخُ العقل- تحت عنوان (التربية الجاهلية والتعليم الجاهلي): **نظامُ التعليم والتَّربيَّة في العالم**

الإسلامي، إنما هو مؤامرة على الدين والخلق والمروءة
والفضيلة ليس إلا، فنشأ بذلك جيلٌ مُحَضَّرٌ [أي مُخَلِّطٌ]
مُنْقَصِمُ الشخصية، لا هو مُسْلِمٌ مُلتَزِمٌ بالإسلام حقاً،
ولا هو غَرَبِيٌّ بِجَدِّهِ، وإنتاجه، وتصنيعه، وكسب الحياة
الدنيا، بل هو جيلٌ يَعِيشُ على هامش الحياة!، قد خَسِرَ
الدنيا والآخرة، وذلك هو الخُسرانُ المُبينُ. انتهى
باختصار.

(32) وقال الشيخ حمود التويجري (الذي تولى القضاء
في بلدة رحيمة بالمنطقة الشرقية، ثم في بلدة
الزلفي، وكان الشيخ ابن باز مُجِيباً له، قارئاً لكتبه،
وقدّم لبعضها، وبكى عليه عندما تُوفّي -عام 1413هـ-
وأمّ المُصلّين للصلاة عليه) في كتابه (غربة الإسلام،
بتقديم الشيخ عبدالكريم بن حمود التويجري): وفي
صحيح البخاري عن حذيفة بن اليمان رضي الله عنهما
{إن المنافقين اليوم شرّ منهم على عهد النبي صلى
الله عليه وسلّم كانوا يؤمّذ يسرون واليوم يجهرون}،
وفيه [أي (وفي صحيح البخاري)] أيضاً عنه رضي الله
عنه قال {إنما كان التفاق على عهد النبي صلى الله
عليه وسلّم فأما اليوم فإنما هو الكفر بعد الإيمان}؛
قلت [والكلام ما زال لصاحب (غربة الإسلام)]، إذا كان
هذا قول حذيفة رضي الله عنه في زمن الخلفاء
الراشدين، ووقت عزة الإسلام وظهوره، وانقمار
المنافقين ودلهم بين المؤمنين، فكيف لو رأى حال
الأكثرين في أواخر القرن الرابع عشر، فقد تغيّرت فيه
الأحوال وانعكست الأمور، وظهّر الكفر والتفاق، حتى
كان بعض ذلك يُدرّس في المدارس ويُعتنى به، فالله
المُستعان. انتهى.

(33) وقال الشيخ محمد إسماعيل المقدم (مؤسس الدعوة السلفية بالإشكندرية) في مُحاضرة بعنوان (المؤامرة على التعليم) مُفَرَّغَةً على هذا الرابط: ولا شك أن مناهج التعليم هي عبارة عن **عَمَلِيَّة صِيَاغَة عُقُول هذه الأمة، وأيُّ تَخريب في مناهج التعليم فهو اغْتِيَالٌ لِهَوِيَّةِ الْمُسْلِمِ وَأَبْنَائِهِ وَالْأَجْيَالِ الْقَادِمَةِ**؛ وقد بَعَثَ الْمَأْمُونُ إِلَى بَعْضِ مَنْ طَالَ حَبْسُهُ فِي السَّجْنِ، وَقَالَ لَهُمْ { مَا أَشَدُّ مَا مَرَّ عَلَيْكُمْ فِي هَذَا الْحَبْسِ؟ }، قَالُوا { مَا [أَيُّ الَّذِي] فَاتَنَا مِنْ تَرْبِيَةِ أَوْلَادِنَا }؛ وَالْمَنَاهِجُ الدَّرَاسِيَّةُ تَصْنُوعُ عُقُولِ الْأَوْلَادِ وَشَخْصِيَّاتِهِمْ أَقْوَى مِمَّا يَفْعَلُ الْأَبَوَانِ بِالنَّسْبَةِ لِظُرُوفِ الْحَيَاةِ فِي هَذَا الزَّمَانِ، وَلَا يَكُونُ تَأْثِيرُهُمَا عَلَى الْأَوْلَادِ مُسَاوِيًا لِمَا يَحْدُثُ مِنَ التَّأْثِيرِ فِي الْمَدَارِسِ مِنْ خِلَالِ هَذِهِ الْمَنَاهِجِ [جَاءَ فِي مَقَالَةٍ عَلَى مَوْقِعِ صَحِيفَةِ (العربي الجديد) بِعَنْوَانِ (إِشْتِرَاطَاتُ مِصْرِيَّةٍ عَلَى الدَّبِيَّةِ، إِبْعَادُ "الْإِسْلَامِيِّينَ" عَنْ 3 وَزَارَاتٍ): كَشَفْتُ مَصَادِرُ مِصْرِيَّةٍ خَاصَّةً لـ (العربي الجديد) أَنَّ مِصْرَ أَبْلَغَتْ رَئِيسَ الْوُزَرَاءِ اللَّيْبِيِّ الْجَدِيدَ (عَبْدَ الْحَمِيدِ الدَّبِيَّةِ) تَمَسُّكَهَا بِرَفْضِ ذِهَابِ عَدَدٍ مِنَ الْوِزَارَاتِ لِلْإِسْلَامِيِّينَ، فِي إِطَارِ الْمُحَاصَصَاتِ الدَّخْلِيَّةِ فِي لَيْبَنَّا، [فَقَدْ] أَجْرَى الرَّئِيسُ الْمِصْرِيُّ عَبْدُ الْفَتَّاحِ السَّيْسِي، الْخَمِيسَ الْيَوْمَ مُبَاحَثَاتٍ مَعَ الدَّبِيَّةِ الَّذِي زَارَ الْقَاهِرَةَ لِلْمَرَّةِ الْأُولَى مُنْذُ إِنْتِخَابِهِ رَئِيسًا لِلْحُكُومَةِ قَبْلَ أَسْبُوعَيْنِ، وَأَوْضَحَتْ الْمَصَادِرُ أَنَّ الْقَاهِرَةَ إِشْتَرَطَتْ عَلَى الدَّبِيَّةِ عَدَمَ إعْطَاءِ وَزَارَاتِ الدَّفَاعِ وَالْدَّخْلِيَّةِ وَالتَّعْلِيمِ إِلَى أَيِّ مِنَ الْقُؤَى **الْإِسْلَامِيَّةِ**، بِسَوَاءٍ كَانُوا [جَمَاعَةً] الْإِخْوَانِ الْمُسْلِمِينَ أَوْ تِيَّارَاتٍ أُخَرَى [قُلْتُ: وَبِحِيَازَةِ التِّيَّارِ الْمُنَافِضِ لِلْإِسْلَامِ وَزَارَاتِي الدَّفَاعِ وَالْدَّخْلِيَّةِ يَكُونُ قَدْ إِمْتَلَكَ الْحَقُّ الْحَصْرِيَّ فِي حَمْلِ السَّلَاحِ، وَبِحِيَازَتِهِ وَزَارَةُ التَّعْلِيمِ يَكُونُ قَدْ إِمْتَلَكَ الْحَقُّ الْحَصْرِيَّ فِي تَشْكِيلِ عُقُولِ وَوُجْدَانِ النَّشْءِ الْجَدِيدِ،

وَبِذَلِكَ يَكُونُ تَمَّ **حِصَارِ الْهُويَّةِ الْإِسْلَامِيَّةِ** فِي الْحَاضِرِ
وَالْمُسْتَقْبَلِ إِلَى أَنْ يَتِمَّ التَّخْلُصُ مِنْهَا نَهَائِيًّا بِشَكْلِ
تَدْرِيجِيٍّ. **انتهى باختصار**؛ كَانَ الْمِضْرِيُّونَ الْقُدَمَاءُ -
وَهُمْ أَجْدَادُنَا الَّذِينَ تَبَرَّأَ إِلَى اللَّهِ مِنْهُمْ وَمِنْ كُفْرِهِمْ
وَشُرْكِهِمْ- حَيَّارٌ فِي التَّعْبِيرِ عَنْ هُويَّتِهِمْ، فَاخْتَرَعُوا مَا
أَسَمَوْهُ (أَبَا لِلْهُؤُلِ)، **[وَهُؤُل]** حِسْمٌ حَيَّوَانٌ يَدُلُّ عَلَى الْقُوَّةِ
وَالْبَطْشِ وَرَأْسُ إِنْسَانٍ يَدُلُّ عَلَى الْعَقْلِ وَالذِّكَاةِ **[(أَبُو
الْهُؤُلِ) هُوَ تِمَثَالٌ فِرْعَوْنِيٍّ لِمَخْلُوقِ أَشْطُورِيٍّ بِجِسْمِ
أَسَدٍ وَرَأْسِ إِنْسَانٍ، يَقَعُ عَلَى هَضْبَةِ الْجِيزَةِ فِي مُحَافَظَةِ
الْجِيزَةِ بِمِصْرَ]، فَلَا بُدَّ لِلْمُجْتَمَعِ مِنْ قُوَّةِ الْعِلْمِ وَالْقُوَّةِ
الْحِسِّيَّةِ (أَوِ الْمَادِّيَّةِ)، الْآنَ نَجِدُ أَنَّ الصُّورَةَ تَنْعَكِسُ، نَرَى
بَشَرًا أَجْسَامُهُمْ فِي صُورَةٍ بَشَرٍ لَكِنْ عُقُولُهُمْ خِنْزِيرِيَّةٌ،
وَهُمْ الَّذِينَ يَنْفُثُونَ سُومُومَهُمْ خِلَالَ هَذِهِ الْمَنَاهِجِ، وَهَذِهِ
الْقَضِيَّةُ لَيْسَتْ قَضِيَّةً ثَانَوِيَّةً، بَلْ هِيَ قَضِيَّةٌ كُلُّ بَيْتٍ
مُسْلِمٍ، **فَالْمَنَاهِجُ تَقُومُ بِصِيَاغَةِ عُقُولِ أَبْنَاءِ الْمُسْلِمِينَ،**
وَكُلُّ مُسْلِمٍ يَعْتَرِ بِوَلَائِهِ وَبِائْتِمَائِهِ إِلَى هَذَا الدِّينِ وَإِلَى
هَذِهِ الْأُمَّةِ وَإِلَى هَذَا النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَهْمُهُ
أَمْرُ الْمَنَاهِجِ، فَإِنَّهُ مَا مِنْ أَسْرَةٍ إِلَّا وَلَهَا أَبْنَاءٌ وَإِخْوَةٌ
يَذْهَبُونَ لِيَتَشَرَّبُوا هَذِهِ السُّمُومَ الَّتِي تُوضَعُ فِي مَنَاهِجِ
التَّعْلِيمِ، هَذِهِ الْفِتْنَةُ خَطِيرَةٌ جِدًّا، وَتُذَرِّكُ أَثَارَهَا عَلَى
مَدَى سَنَوَاتٍ وَلَيْسَ فِي خِلَالَ سَاعَاتٍ، وَدَوْرُ الْمُسْلِمِ لَا
يُقْتَصَرُ عَلَى الْحَسْبَلَةِ وَالْحَوْقَلَةِ **[(الْحَسْبَلَةُ) هِيَ قَوْلُ
(حَسْبِيَ اللَّهُ)، وَ(الْحَوْقَلَةُ) هِيَ قَوْلُ (لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا
بِاللَّهِ)]** وَضَرَبَ إِحْدَى الْيَدَيْنِ عَلَى الْأُخْرَى وَالتَّوَاصِي
بِالدُّعَاءِ عَلَى فَاتِحِ الشَّرُورِ الَّذِي فَتَحَ هَذِهِ الْفِتْنَةَ فِي
اغْتِيَالِ عُقُولِ شَبَابِ الْمُسْلِمِينَ وَأَبْنَاءِ الْمُسْلِمِينَ، فَلَا بُدَّ
مِنَ التَّحْذِيرِ مِنْ هَذِهِ الْفِتْنَةِ... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ
الْمَقْدَمِ-: رَأَيْتُمْ لَجَنَةَ التَّعْلِيمِ بِمَجْلِسِ الشَّعْبِ، الْمَدْعُو
(صُوفِي أَبُو طَالِبٍ)، بَعْدَ أَنْ تَرَكَ مَنْصِبَهُ يُصَرِّخُ لِبَعْضِ
الْجَرَائِدِ أَنَّهُ لَمْ يَشْتَرِكْ فِي وَضْعِ كُتُبِ التَّارِيخِ الْمُقَرَّرَةِ**

على تلاميذ المرحلة الإعدادية أو الثانوية، رُبما أراد أن يُبَرِّئَ نَفْسَهُ مِنْ هَذِهِ الْجَرِيْمَةِ، وَأَشَارَ بِأَن مَنَاهِجَ التَّارِيخِ شَوَّهَتْ التَّارِيخَ الْإِسْلَامِيَّ وَزَيَّفَتْهُ... ثم قال -أي الشيخ المقدم-: المقصودُ [هو] التَّخْطِيطُ ضِدَّ الْإِسْلَامِ، وَاغْتِيَالُ عَقْلِيَّةِ الْأَوْلَادِ الْمُسْلِمِينَ... ثم قال -أي الشيخ المقدم-: أما التَّعْلِيمُ الثَّانَوِي، شَخْصِيَّةٌ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ صَارَتْ تُدْرَسُ فِي سَبْعَةِ أَسْطُرٍ فَقَطْ، وَعُثْمَانُ بْنُ عَفَّانَ فِي خَمْسَةِ أَسْطُرٍ، حَتَّى هَذِهِ الْأَسْطُرُ الْقَلِيلَةُ قَدْ زَيَّفَتْ وَخُرِّفَتْ وَشَوَّهَتْ أَشَدَّ مَا يَكُونُ التَّحْرِيفُ وَالتَّشْوِيهُ... ثم قال -أي الشيخ المقدم-: أما مِنْهُجُ اللُّغَاتِ الْأَجْنَبِيَّةِ، فَالْكَلَامُ الَّذِي فِيهَا، لَا أَسْتَطِيعُ أَنْ أَفْرَاهُ، لِأَنَّهُ كَلَامٌ خَارِجٌ عَنِ الشَّرْعِ وَالْآدَابِ إِلَى أَبْعَدِ الْخُدُودِ، فَمَا أَسْتَطِيعُ أَنْ أَنْقُلَ الْعِبَارَاتِ الْمَوْجُودَةَ فِي الْكُتُبِ الَّتِي تُدْرَسُ عَلَى الْبَنَاتِ وَالصَّبِّانِ فِي مَرَاجِلِ التَّعْلِيمِ الْمُخْتَلِفَةِ... ثم قال -أي الشيخ المقدم-: فِي مَنَاهِجِ التَّعْلِيمِ الْعَامِّ قِصَّةٌ غَادَةٌ رَشِيدَةٌ، وَهِيَ قِصَّةُ تَارِيخِيَّةٍ مُطَعَّمَةٌ بِقِصَصِ الْحُبِّ وَالْغَرَامِ لِلصَّفِّ الثَّالِثِ الْإِعْدَادِيِّ، وَبِاخْتِصَارٍ شَدِيدٍ الْقِصَّةُ تَدُورُ أَحْدَاثُهَا فِي أَيَّامِ الْغَزْوِ الْفَرَنْسِيِّ لِمِصْرَ، وَكَيْفَ أَنَّ هَذِهِ الْبِنْتَ أَحَبَّهَا الْقَائِدُ الْفَرَنْسِيُّ... إِلَى آخِرِ هَذَا الْكَلَامِ، وَالْقِصَّةُ مَحْشُوءَةٌ بِالْإِلْحَادِ فِي صِفَاتِ اللَّهِ وَفِي الْقَدْرِ وَفِي الْعَقِيدَةِ، أَيْضًا فِيهَا وَصْفُ الْفِتَاةِ الْعَصْرِيَّةِ بِوَصْفٍ سَيِّئٍ جِدًّا وَبِذِيٍّ لَا تَصِحُّ حِكَايَتُهُ... ثم قال -أي الشيخ المقدم-: قِصَّةُ أَحْلَامِ شَهْرَزَادَ لَطَةٌ حَسِينَةٌ مُقَرَّرَةٌ عَلَى الصَّفِّ الْأَوَّلِ الثَّانَوِيِّ، وَهِيَ تَحْتَوِي عَلَى كَثِيرٍ مِنَ التَّعْبِيرَاتِ الْخُرَافِيَّةِ الَّتِي تَتَنَافَى مَعَ التَّوْحِيدِ، وَلَا أَسْتَطِيعُ قِرَاءَةَ كُلِّ هَذَا الْكَلَامِ الْقَدِيرِ... ثم قال -أي الشيخ المقدم-: كِتَابُ التَّارِيخِ لِلصَّفِّ الرَّابِعِ الْإِبْتِدَائِيِّ يَصِفُ (فِرْعَوْنَ) بِأَنَّهُ كَانَ مَحْبُوبًا عِنْدَ النَّاسِ إِلَى دَرَجَةِ الْعِبَادَةِ، وَأَنَّ هَذَا الْحُبَّ مُمْتَدُّ عَبْرَ التَّارِيخِ إِلَى يَوْمِنَا هَذَا؛ وَحِينَمَا تَخَدَّثُ عَنْ (مِينَا) قَالَ

{ خَزَنَ الْمِضْرِيُّونَ عَلَى (مَيْتَا)، وَظَلُّوا يَعْبُدُونَهُ مِثْلَ السَّنِينَ، **وَمَا زَالُوا يُعَظِّمُونَهُ حَتَّى الْيَوْمِ فَيُطْلِقُ بَعْضُهُمْ اسْمَهُ عَلَى أَبْنَائِهِ،** لِمَا قَدَّمَ لِمِضْرٍ مِنْ أَعْمَالٍ جَلِيلَةٍ {... ثم قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الْمَقْدَمِ-: مَنَاهُجُ اللُّغَةِ الْإِنْجِلِيزِيَّةِ تَحْضُرُ الشَّبَابَ وَالْفَتَيَاتِ عَلَى **الرَّقْصِ وَلَعِبِ الْقَمَارِ وَالْخَمْرِ وَالْحُبِّ وَالْعَرَامِ** وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنْ أَنْوَاعِ الْإِنْجِرَافِ. انتهى باختصار.

(34) وجاءَ في كتاب (إِجَابَةُ السَّائِلِ عَلَى أَهَمِّ الْمَسَائِلِ) لِلشَّيْخِ مُقْبِلِ الْوَادِعِيِّ، أَنَّ الشَّيْخَ سُئِلَ: كَثِيرٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ فِي هَذَا الزَّمَانِ -وَحَتَّى الْمُتَلَزِمِينَ مِنْهُمْ- قَدْ أَدْخَلُوا أَبْنَاءَهُمْ فِي **الْمَدَارِسِ الْحُكُومِيَّةِ** الَّتِي تَحْتَوِي عَلَى الْكَثِيرِ مِنَ الْمُنْكَرَاتِ، كَالْوُقُوفِ تَعْظِيمًا لِلْعِلْمِ، وَسَمَاعِ الْأَغَانِي وَالْمُوسِيقَى وَتَدْرِيسِهَا، وَتَدْرِيسِ الرَّسْمِ، وَحَتَّى مُدَرِّسِي التَّرْبِيَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ كَثِيرٌ مِنْهُمْ لَا يُصَلُّونَ، وَيُدْخِنُونَ وَيُفْتَنُونَ بِتَحْلِيلِ مَا حَرَّمَ اللَّهُ، وَهُمْ الْقُدُوءُ فِي هَذِهِ الْمَدَارِسِ، ثُمَّ إِنَّكَ إِذَا تَكَلَّمْتَ عَنْ هَذِهِ الْمُنْكَرَاتِ -حَتَّى أَمَامَ بَعْضِ الْمُتَلَزِمِينَ- يَقُولُ {أَنْتُمْ تُحَرِّمُونَ الْعِلْمَ، ثُمَّ مَاذَا تَفْعَلُ بِأَبْنَائِنَا، ثُمَّ إِنْ هَذِهِ الْمَدَارِسُ يَغْلِبُ الْخَيْرُ فِيهَا عَلَى الشَّرِّ} وَيُمَثِّلُ لِذَلِكَ بَبَعْضِ مَنْ حَصَلَ [بِوَاسِطَةِ هَذِهِ الْمَدَارِسِ] عَلَى شَهَادَةِ الدُّكْتُورَةِ فِي الشَّرِيعَةِ، فَمَا هُوَ الرَّدُّ عَلَى هَؤُلَاءِ، وَهَلْ غَدَمُ دُخُولِ هَذِهِ الْمَدَارِسِ يُسَبِّبُ مَفَاسِدَ؟. فَأَجَابَ الشَّيْخُ: رَوَى الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ فِي صَحِيحَيْهِمَا عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ {قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ (كُلُّ مَوْلُودٍ يُوَلَّدُ عَلَى الْفِطْرَةِ فَأَبَوَاهُ يُهَوِّدَانِهِ أَوْ يُنَصِّرَانِهِ أَوْ يُمَجَّسَّانِهِ)} [قَالَ الشَّيْخُ بَكْرُ أَبُو زَيْدٍ (عَضُو هَيْئَةِ كِبَارِ الْعُلَمَاءِ بِالْأَبْدَانِ السَّعُودِيَّةِ، وَعَضُو اللَّجْنَةِ الدَّائِمَةِ لِلْبَحْثِ الْعِلْمِيَّةِ وَالْإِفْتَاءِ) فِي كِتَابِهِ (الْمَدَارِسُ الْعَالَمِيَّةُ): فَكُلُّ مَوْلُودٍ يُوَلَّدُ عَلَى فِطْرَةِ

الإسلام، لو تُركَ على حاله ورَغِبَتْه لَمَّا اخْتَارَ غيرَ الإسلام، لَوْلا مَا يَغْرَضُ لِهَذِهِ الْفِطْرَةِ مِنَ الْأَسْبَابِ الْمُفْتَضِيَةِ لِإِفْسَادِهَا وَتَغْيِيرِهَا وَأَهْمُهَا التَّعَالِيمُ الْبَاطِلَةُ وَالتَّزْيِينَةُ السَّيِّئَةُ الْفَاسِدَةُ [لَمَّا اخْتَارَ غيرَ الإسلام]، وقد أشارَ إليها النبيُّ صلى الله عليه وسلم بقوله {فَأَبَوَاهُ يُهَوِّدَانِهِ أَوْ يُنَصِّرَانِهِ أَوْ يُمَجِّسَانِهِ} أَيُّ أَنَّهُمَا يَعْمَلَانِ مَعَ الْوَلَدِ مِنَ الْأَسْبَابِ وَالْوَسَائِلِ مَا يَجْعَلُهُ نَصْرَانِيًّا أَوْ يَهُودِيًّا أَوْ مَجُوسِيًّا، **وَمِنْ هَذَا تَسْلِيمُ الْأَوْلَادِ الصَّغَارِ الْأَغْرَارِ [أَيُّ قَلِيلِي الْخَبَرَةِ وَالتَّجَرِبَةِ] إِلَى الْمَدَارِسِ الْكُفْرِيَّةِ أَوِ اللَّادِينِيَّةِ بِحُجَّةِ التَّعْلَمِ، فَيَتَرَبَّوْنَ فِي حِجْرِهِمْ [أَيُّ حِجْرِ الْقَائِمِينَ عَلَى هَذِهِ الْمَدَارِسِ] وَيَتَلَقَّوْنَ تَعْلِيمَهُمْ وَعَقَائِدَهُمْ مِنْهُمْ، وَقَلْبُ الصَّغِيرِ قَابِلٌ لِمَا يُلْقَى فِيهِ مِنَ الْخَيْرِ وَالشَّرِّ، بَلْ ذَلِكَ بِمَثَابَةِ النَّقْشِ عَلَى الْحَجَرِ، فَيُسَلِّمُونَهُمْ إِلَى هَذِهِ الْمَدَارِسِ نَظِيفِينَ، ثُمَّ يَسْتَلِمُونَهُمْ مُلَوِّثِينَ، كُلُّ بَقْدَرٍ مَا عَبَّ [أَيُّ تَجَرَّعَ] مِنْهَا وَنَهَلَ، وَقَدْ يَدْخُلُهَا [أَيُّ الْوَلَدُ] مُسْلِمًا وَيَخْرُجُ مِنْهَا كَافِرًا [فَقَدْ يَخْرُجُ عِلْمَانِيًّا، أَوْ دِيمُقْرَاطِيًّا، أَوْ لِبِرَالِيًّا، أَوْ إِشْتِرَاقِيًّا، أَوْ شُيُوعِيًّا، أَوْ قَوْمِيًّا، أَوْ وَطَنِيًّا، أَوْ قُبُورِيًّا، أَوْ رَافِضِيًّا، أَوْ قَدْرِيًّا، أَوْ مُغَالِيًّا فِي الْإِرْجَاءِ، أَوْ مُعْرِضًا غَيْرَ مُبَالٍ بِالذِّينِ، أَوْ فَاقِدًا لِعَقِيدَةِ الْوَلَاءِ وَالْبِرَاءِ الَّتِي تَحَقُّقُهَا شَرْطٌ فِي صِحَّةِ الْإِيمَانِ، أَوْ مُنَاصِرًا لِلطَّوَاغِيتِ مُعْتَبِرًا أَنَّهُمْ وُلَاةُ أَمْرِ الْمُسْلِمِينَ مُعَادِيًا لِلْمُؤَحِّدِينَ (أَهْلُ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ) ظَانًّا أَنَّهُمْ مُزْتَرِقَةٌ أَوْ سُفْهَاءُ الْأَخْلَامِ أَوْ أَهْلُ بَدْعَةٍ وَضَلَالٍ وَإِفْسَادٍ، أَوْ مُسْتَخِفَّا بِالشَّرِيعَةِ مُسْتَهْزِئًا بِالْمُؤَحِّدِينَ، أَوْ غَيْرَ مُعْتَقِدٍ كُفْرَ الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى وَأَمْثَالِهِمْ]، نَعُودُ بِاللَّهِ مِنْ ذَلِكَ، **فَالْوَيْلُ كُلُّ الْوَيْلِ لِمَنْ تَسَبَّبَ فِي ضَلَالِ ابْنِهِ وَعَوَايِيَتِهِ، فَمَنْ أَدْخَلَ وَلَدَهُ رَاضِيًّا مُخْتَارًا مَدْرَسَةً وَهُوَ يَعْلَمُ أَنَّهَا تَسْعَى بِمَنَاهِجِهَا وَنَشَاطَاتِهَا لِإِخْرَاجِ أَوْلَادِ الْمُسْلِمِينَ مِنْ دِينِهِمْ وَتَشْكِيكِهِمْ فِي عَقِيدَتِهِمْ، فَهُوَ مُرْتَدٌّ عَنِ الْإِسْلَامِ كَمَا****

نَصَّ عَلَى ذَلِكَ جَمْعٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ، أَنْتَهَى، وَقَالَ الشَّيْخُ
 أَمِينُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الشَّقَاوِي (عَضُو الدَّعْوَةِ بِوَزَارَةِ
 الشُّؤُونِ الْإِسْلَامِيَّةِ وَالْأَوْقَافِ وَالدَّعْوَةِ وَالْإِرْشَادِ) فِي
 (الْمُسْلِمُونَ فِي بِلَادِ الْغَرْبَةِ): فَإِنَّ الْمُسْلِمَ، الْوَاجِبُ
 عَلَيْهِ أَنْ يُؤْمِنَ لِأَوْلَادِهِ **الْعِيشَةَ الصَّالِحَةَ الَّتِي تُعِينُهُمْ**
عَلَى دِينِهِمْ، وَتُسَاعِدُهُمْ عَلَى الْإِيمَانِ بِاللَّهِ وَالتَّخَلُّقِ
 بِأَخْلَاقِ رَسُولِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَيَخْرُجُ عَلَيْهِ أَنْ
يَرْجَهُمْ فِي أَثُونِ الْكُفْرِ وَالْمَعْصِيَةِ ثُمَّ يَقُولُ {إِذَا أَصْبَحُوا
 كُفَّارًا، إِنَّ مَثَلَهُمْ كَمَثَلِ ابْنِ نُوحٍ، إِذْ دَعَاهُ أَبُوهُ إِلَى
 التَّوْحِيدِ فَلَمْ يَقْتَنِعْ}، لِأَنَّ دَعْوَةَ ابْنِكَ إِلَى الْإِيمَانِ
 وَالصَّلَاحِ **لَا تَكْفِي إِذَا لَمْ تُجَنَّبْ بِهِ مَوَاقِعَ الْفِتَنِ وَبُؤْرَ**
الْفَسَادِ وَتَأْخُذُ بِيَدَيْهِ إِلَى الطَّرِيقِ الْمُسْتَقِيمِ، أَنْتَهَى
 بِاخْتِصَارٍ... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الْوَادِعِيِّ-: هَذِهِ
 الْمَدَارِسُ، إِخْوَانِي فِي اللَّهِ، مَا أَخْرَجَتْ عُلَمَاءَ وَلَن تُخْرِجَ
 عُلَمَاءَ، الَّذِي أَتَى بِنَتِيجَةٍ وَخَرَجَ مِنْ هَذِهِ الْمَدَارِسِ هُوَ
 الَّذِي إِتَّجَهَ إِلَى الْعِلْمِ مِنْ نَفْسِهِ وَرَجَعَ إِلَى صَحِيحِ
 الْبُخَارِيِّ وَإِلَى صَحِيحِ مُسْلِمٍ وَتَفْسِيرِ ابْنِ كَثِيرٍ وَحَصَلَ
 الْعِلْمُ؛ نَحْنُ دَرَسْنَا فِي الْجَامِعَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ **[بِالْمَدِينَةِ**
الْمُنَوَّرَةِ] الَّتِي تُعْتَبَرُ فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ أَحْسَنَ مُؤَسَّسَةٍ
 فِيمَا أَعْلَمُ، الْأَكْثَرُ يَتَخَرَّجُونَ جُهَالًا، مَا تَنْفَعُكَ الْجَامِعَةُ
 الْإِسْلَامِيَّةُ، وَلَا يَنْفَعُكَ إِلَّا اللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى ثُمَّ نَفْسُكَ
 إِذَا اجْتَهَدْتَ لِنَفْسِكَ، إِذَا أَرَدْتَ أَنْ تَأْتِيَ بِفَائِدَةٍ لِلْإِسْلَامِ
 وَالْمُسْلِمِينَ **[قَالَ الشَّيْخُ مُقْبِلُ الْوَادِعِيِّ فِي**
(الْمُصَارَعَةِ): السُّعُودِيَّةُ الْآنَ فِي سُجُونِهَا نَحْوُ خَمْسِمِائَةٍ
دَاعٍ إِلَى اللَّهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، كَثِيرٌ مِنَ الدُّعَاةِ إِلَى اللَّهِ
يُرِيدُونَ أَنْ يَهْرَبُوا إِلَى أَمْرِيكَ هُنَالِكَ مِنَ السُّعُودِيِّينَ،
وَيُرِيدُونَ أَنْ يَهْرَبُوا إِلَى السُّودَانِ، إِلَى أَيِّ بَلَدٍ، لِأَنَّهَا
أَصْبَحَتْ مَقْبَرَةَ الْعُلَمَاءِ. أَنْتَهَى بِاخْتِصَارٍ. وَقَالَ الشَّيْخُ
 مُقْبِلُ الْوَادِعِيِّ أَيْضًا فِي (الْمَخْرَجِ مِنَ الْفِتْنَةِ): السُّعُودِيَّةُ
 الْآنَ لَيْسَتْ تَائِبَةً لِمَا جَاءَ بِهِ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْوَهَّابِ، فَقَدْ

فَتَحَتِ الْبَابَ لِلشَّرِّ عَلَى مِضْرَاعَيْهِ، هَلْ عَلِمْتُمْ أَنَّ
السُّعُودِيَّةَ **طَرَدَتْ** كَثِيرًا مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ بَلَدِهَا؟! هَلْ
بَلَّغَكُمْ أَنَّهَا **رَجَتْ بِكَثِيرٍ مِنَ الشَّبَابِ فِي السُّجُونِ؟!...** ثم
قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الْوَادِعِيِّ-: فَهَذِهِ (عَدَنُ)، تَحْتَلُّهَا
الشَّيْوَعِيَّةُ الْمَلْعُونَةُ الَّتِي **قَضَتْ** عَلَى الْعُلَمَاءِ وَدَوِي
الْفِكْرِ الْإِسْلَامِيِّ... ثم قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الْوَادِعِيِّ-: وَفِي
هَذِهِ الْأَيَّامِ بَلَّغَنِي أَنَّ الشَّيْوَعِيَّةَ الْمَلْعُونَةَ **تَهْجُمُ عَلَى**
الشَّبَابِ الْمُؤْمِنِ فِي الْمَسَاجِدِ وَهُمْ يَقْرَأُونَ قُرْآنًا؛ وَبِمَنْ
تَسْتَعِينُ الشَّيْوَعِيَّةُ؟، وَمَنْ يُبَلِّغُ الشَّيْوَعِيَّةَ عَنْ هَؤُلَاءِ
الشَّبَابِ؟، هُمْ الْمُنْخَرِفُونَ الْمُتَصَوِّفَةُ... ثم قَالَ -أَيُّ
الشَّيْخِ الْوَادِعِيِّ-: فَإِنْ تَيَسَّرَ لَكَ مَنْ يُعَلِّمُكَ مِمَّنْ **تَثِقُ**
بِعِلْمِهِ وَدِينِهِ فَأَخْرِصْ عَلَى مُجَالَسَتِهِ وَدَعْوَةِ النَّاسِ إِلَيْهِ،
وَالَا فَأَنْصَحْكَ بِتَكْوِينِ مَكْتَبَةٍ تَجْمَعُ فِيهَا جُلَّ كُتُبِ السُّنَّةِ
وَالْعُكُوفِ فِيهَا حَتَّى يَفْتَحَ اللَّهُ عَلَيْكَ، وَأَمَّا قَوْلُ مَنْ قَالَ
{فَمَنْ كَانَ شَيْخُهُ الْكِتَابَ كَانَ خَطْوُهُ أَكْثَرَ مِنَ الصَّوَابِ}،
فَهَذَا إِذَا لَمْ يُحْسِنِ اخْتِيَارَ الْكِتَابِ وَ[لَمْ] يُودِعْ عَقْلَهُ مَعَ
الْكِتَابِ، **أَمَّا كُتُبُ السُّنَّةِ فَلَا يَكُونُ كَذَلِكَ**، ثُمَّ إِنِّي أَنْصَحُ
كُلَّ مَنْ رَزَقَ فَهْمًا وَتَوَسَّمَ فِي نَفْسِهِ أَنَّ اللَّهَ يَنْفَعُ بِهِ
الْإِسْلَامَ وَالْمُسْلِمِينَ وَكَانَتْ بِهِ غَيْرَةٌ عَلَى دِينِ اللَّهِ، أَلَا
يَصُدُّهُ طَلَبُ الشَّهَادَةِ عَنِ الْعِلْمِ النَّافِعِ، فَكَمْ مِنْ شَخْصٍ
عِنْدَهُ دُكْتُورَاةٌ فِي الْفِقْهِ الْإِسْلَامِيِّ وَهُوَ لَا يَفْقَهُ شَيْئًا،
وَكَمْ مِنْ شَخْصٍ عِنْدَهُ دُكْتُورَاةٌ فِي الْحَدِيثِ وَهُوَ لَا يَفْقَهُ
حَدِيثًا، فَهَذِهِ الشَّهَادَاتُ تُؤْهِلُ كَثِيرًا مِنَ النَّاسِ لِمَنَاصِبَ
لَا يَسْتَحِقُّونَهَا، وَمَاذَا يُغْنِي عَنْكَ لَقَبُ (دُكْتُور) وَأَنْتَ
جَاهِلٌ بِشَرْعِ اللَّهِ؟. انْتَهَى بِاخْتِصَارٍ. وَجَاءَ فِي (مَجْمُوعِ
فَتَاوَى وَرِسَائِلِ الْعَثِيمِينَ) أَنَّ الشَّيْخَ ابْنَ عَثِيمِينَ سُئِلَ:
بِمَاذَا تَنْصَحُ مَنْ يُرِيدُ طَلَبَ الْعِلْمِ الشَّرْعِيِّ وَلَكِنَّهُ بَعِيدٌ
عَنِ الْعُلَمَاءِ، مَعَ الْعِلْمِ بِأَنَّ لَدَيْهِ مَجْمُوعَةٌ كُتُبٌ، مِنْهَا
الْأُصُولُ وَالْمُخْتَصَرَاتُ؟. فَأَجَابَ الشَّيْخُ: أَنْصَحُهُ بِأَنْ يُثَابِرَ
عَلَى طَلَبِ الْعِلْمِ وَيَسْتَعِينُ بِاللَّهِ -عَزَّ وَجَلَّ- ثُمَّ بِأَهْلِ

الْعِلْمُ، لِأَنَّ تَلَقِّي الْإِنْسَانَ الْعِلْمَ عَلَى يَدَيِ الْعَالِمِ يَخْتَصِرُ
 لَهُ الزَّمَنَ بَدَلًا مِنْ أَنْ يَذْهَبَ لِيُرَاجِعَ عِدَّةَ كُتُبٍ وَتَخْتَلِفَ
 عَلَيْهِ الْأَرْاءُ، وَلَسْتُ أَقُولُ كَمَنْ يَقُولُ أَنَّهُ { لَا يُمَكِّنُ
 إِدْرَاكَ الْعِلْمِ إِلَّا عَلَى عَالِمٍ أَوْ عَلَى شَيْخٍ }، فهذا **ليس**
بصحيح، لأنَّ الواقع يكذِّبه، لَكِنَّ دِرَاسَتَكَ عَلَى الشَّيْخِ
 تُنَوِّرُ لَكَ الطَّرِيقَ وَتَخْتَصِرُهُ. انتهى. **وفي هذا الرابط**
 قَالَ مَرْكَزُ الْفَتْوَى بِمَوْقِعِ إِسْلَامِ وَبِ التَّابِعِ لِإِدَارَةِ
 الدَّعْوَةِ وَالْإِرشَادِ الدِّينِيِّ بِوِزَارَةِ الْأَوْقَافِ وَالشُّؤُونِ
 الْإِسْلَامِيَّةِ بِدَوْلَةِ قَطْرَ: فَبِخُصُوصِ مَقُولَةِ { مَنْ لَا شَيْخَ لَهُ
 فَشَيْخُهُ الشَّيْطَانُ }، فَإِنَّهَا مَقُولَةٌ غَيْرُ صَحِيحَةٍ، فَإِنَّ
 الْإِنْسَانَ إِذَا تَفَقَّهَ فِي الدِّينِ بِحُضُورِ الْخَلْقَاتِ الْعِلْمِيَّةِ، أَوْ
 سَمَاعِ الْأَشْرَاطِ وَالْمُحَاضَرَاتِ، أَوْ **مُطَالَعَةِ الْكُتُبِ وَتَدَبُّرِ**
مُحْتَوَيَاتِهَا، وَاسْتِفَادَ مِنْ ذَلِكَ، فَلَا مَعْنَى لِقَوْلِ { إِنْ
 شَيْخَهُ الشَّيْطَانُ }؛ وَلَيْسَ مِنْ شَكٍّ فِي أَنَّ الْأَوَّلَى لِلْمَرْءِ
 أَنْ يَكُونَ ذَا صِلَةٍ بِأَهْلِ الْعِلْمِ الْمَعْرُوفِينَ بِصِحَّةِ الْإِعْتِقَادِ
 وَحُسْنِ السَّيْرِ، وَيَأْخُذَ عَنْهُمْ الْعِلْمَ مُبَاشَرَةً، وَلَكِنَّهُ إِذَا
 حَصَلَ الْعِلْمُ الصَّحِيحُ مِنْ أَيِّ طَرِيقٍ فَإِنَّهُ يَكُونُ **قَدْ أَحْسَنَ**
وَلَيْسَ عَلَيْهِ لَوْمٌ. انتهى. وَقَالَ الشَّيْخُ رِضَا بْنُ أَحْمَدَ
 صَمْدِي (الْمُتَخَرِّجُ مِنْ كَلِيَّةِ الشَّرِيعَةِ بِجَامِعَةِ الْأَزْهَرِ،
 وَالْحَاصِلُ عَلَى مَاجِسْتِيرِ "الْحَدِيثِ" مِنْ جَامِعَةِ
 الْقُرُونِ) فِي مُحَاضَرَةِ مُفَرَّغَةٍ **على هذا الرابط** بِعَنْوَانِ
 (40 قَاعِدَةٍ فِي قِرَاءَةِ الْكُتُبِ وَالْإِسْتِفَادَةِ مِنْهَا): الْآنَ لَا
 يُؤْخَذُ مِنَ الْمُدَرِّسِينَ أَوْ مِنَ التَّلَامِيذِ مَنْ يَسْتَطِيعُ أَنْ
 يُتَفَقَّهَ وَيُطَبِّقَ مِنْهُجَ السَّلَفِ الشَّاقِّ فِي طَلَبِ الْعِلْمِ، إِذَنْ
 سَتَبْقَى قَضِيَّةُ قِرَاءَةِ الْكِتَابِ هِيَ الْوَسِيلَةُ الْوَحِيدَةُ
 الذَّائِيَّةُ الشَّخْصِيَّةُ الَّتِي مِنْهَا يَسْتَطِيعُ الْإِنْسَانُ تَحْصِيلَ
 الْعِلْمِ وَتَوْفِيرَ الْحَصِيلَةِ الثَّقَافِيَّةِ وَالْعِلْمِيَّةِ الْمَطْلُوبَةِ، فَإِذَا
 كَانَتْ هَذِهِ الْوَسِيلَةُ لَا تَزَالُ وَبِئَرَالُ هِيَ الْوَسِيلَةُ
 الْكَبِيرَةُ أَوْ **الْوَحِيدَةُ** فِي تَحْصِيلِ أَكْبَرِ قَدَرٍ مُمَكِّنٍ مِنَ
 الْمَعْلُومَاتِ بِالنَّسْبَةِ لِلْإِنْسَانِ، فَإِنَّمَا لَا بُدَّ أَنْ تَتَرَفَّى وَأَنْ

تَتَلَوَّرُ فِي قِرَاءَةِ الْكِتَابِ وَفِي تَبَاوُلِ هَذِهِ الْقَضِيَّةِ،
 بَحِثْ تُمَارِسُهَا بِطَرِيقَةٍ عِلْمِيَّةٍ، تَقْرَأُ بِطَرِيقَةٍ عِلْمِيَّةٍ.
 انْتَهَى بِاخْتِصَارٍ... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الْوَادِعِيِّ-:
 الْمَدَارِسُ فِي السُّعُودِيَّةِ وَعِنْدَنَا [أَيُّ فِي الْيَمَنِ]، غَالِبُ
 الْمُدَرِّسِينَ **فَسَقَةٌ**، مِنْهُمْ مَنْ يَأْتِي وَيُرِيدُ أَنْ يُعَلِّمَ أَبْنَاءَنَا
 الشُّيُوعِيَّةَ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَأْتِي وَيُرِيدُ أَنْ يُعَلِّمَ أَبْنَاءَنَا
 الْبَغْثِيَّةَ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَأْتِي وَيُرِيدُ أَنْ يُعَلِّمَ أَبْنَاءَنَا النَّاصِرِيَّةَ،
 وَمِنْهُمْ مَنْ يَأْتِي وَيُرِيدُ أَنْ يُعَلِّمَ أَبْنَاءَنَا الرَّفُضَ، وَمِنْهُمْ
 مَنْ يَأْتِي وَيُرِيدُ أَنْ يُعَلِّمَ أَبْنَاءَنَا الصُّوفِيَّةَ، وَهَكَذَا يَا
 إِخْوَانَنَا، أَفْكَارٌ وَبَلَايَا دَخَلَتْ عَلَى الْمُسْلِمِينَ، وَبَعْدَهَا
الطِّفْلُ الْمِسْكِينُ إِذَا سَلَّمَتْهُ لِلْمُدَرِّسِ الْفَاسِقِ يَرَى أَنَّ
هَذَا الْمُدَرِّسَ لَيْسَ مِثْلَهُ أَحَدٌ، إِذَا قَالَ لَهُ {الْأَغَانِي
 خَلَالُ}، قَالَ [أَيُّ الطِّفْلُ] {خَلَالُ}، قَدْ قَالَ الْمُدَرِّسُ {،
 إِذَا قَالَ لَهُ بِأَيِّ شَيْءٍ، يَقُولُ [أَيُّ الطِّفْلُ] {قَدْ قَالَ
 الْمُدَرِّسُ}، لِأَنَّهُ لَا يَرَى أَحَدًا مِثْلَ مُدَرِّسِهِ، **يَظُنُّ أَنَّ**
مُدَرِّسَهُ هُوَ أَعْلَمُ النَّاسِ، فَمِنْ أَجْلِ هَذَا يَجِبُ أَنْ تَنْقِي
 اللِّسَانُ فِي أَبْنَاءِ الْمُسْلِمِينَ... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ
 الْوَادِعِيِّ-: الْقَصْدُ أَنَّ **هَذِهِ الْمَدَارِسَ بَلَاءٌ جَاءَنَا مِنْ قَبْلِ**
أَعْدَاءِ الْإِسْلَامِ، وَهِيَ تَابِعَةٌ لِمُنْظَمَةِ الْيُونِسْكُو [قَالَ
 الشَّيْخُ أَبُو مُحَمَّدٍ الْمُقَدَّسِي فِي (إِعْدَادُ الْقَادَةِ الْفَوَارِسِ
 يَهْجُرُ فِسَادَ الْمَدَارِسِ): مُنْظَمَةُ الْيُونِسْكُو، تُشْرِفُ عَلَيْهَا
 أَمْرِيكَا يَهُودِيَّهَا. انْتَهَى بِاخْتِصَارٍ]، وَالْمُسْلِمُونَ جَاهِلُونَ
 كَمَا قُلْنَا، **يَرْجُو بَوْلِدَهُ لَا يَذَرِي مَا يَذُرُّ وَلَدُهُ**، وَاللَّهُ
 الْمُسْتَعَانُ. انْتَهَى بِاخْتِصَارٍ.

(35) وَقَالَتِ اللَّجْنَةُ الشَّرْعِيَّةُ فِي جَمَاعَةِ التَّوْحِيدِ وَالْجِهَادِ
 فِي (تُحْفَةُ الْمُؤَحِّدِينَ فِي أَهَمِّ مَسَائِلِ أَصُولِ الدِّينِ،
 بِتَقْدِيمِ الشَّيْخِ أَبِي مُحَمَّدٍ الْمُقَدَّسِي) تَحْتَ عُنْوَانٍ (تَتَأَيُّجُ
 الْعِلْمَانِيَّةِ فِي الْعَالَمِ الْعَرَبِيِّ وَالْإِسْلَامِيِّ): **وَقَدْ كَانَ**
لِتَسَرُّبِ الْعِلْمَانِيَّةِ إِلَى الْمُجْتَمَعِ الْإِسْلَامِيِّ أَسْوَأَ الْأَثَرِ

على المُسْلِمِينَ فِي دِينِهِمْ وَدُنْيَاهُمْ، وَهِيَ بَعْضُ الثَّمَارِ الْخَيْثَةِ لِلْعِلْمَانِيَّةِ... **إِفْسَادُ التَّعْلِيمِ وَجَعْلُهُ خَادِمًا لِتَشْرِيقِ الْفِكْرِ الْعِلْمَانِيِّ**، وَذَلِكَ عَنْ طَرِيقِ: (أ) بَثُّ الْأَفْكَارِ الْعِلْمَانِيَّةِ فِي ثَنَائِهَا الْمَوَادَّ الدِّرَاسِيَّةِ بِالنَّسْبَةِ لِلتَّلَامِيذِ وَالطُّلَابِ فِي مُخْتَلَفِ مَرَاجِلِ التَّعْلِيمِ؛ (ب) تَحْرِيفُ النُّصُوصِ الشَّرْعِيَّةِ عَنْ طَرِيقِ تَقْدِيمِ شُرُوحٍ مُقْتَضِبَةٍ [أَيِ مُخْتَصَرَةٍ] وَمَبْتُورَةٍ لَهَا، **بِحَيْثُ تَبْدُو وَكَأَنَّهَا تُؤَيِّدُ الْفِكْرَ الْعِلْمَانِيَّ**، أَوْ عَلَى الْأَقْلِ أَنَّهَا لَا تُعَارِضُهُ؛ (ت) إِبْعَادُ الْأَسَاتِذَةِ الْمُتَمَسِّكِينَ بِدِينِهِمْ عَنِ التَّدْرِيسِ، **وَمَنْعُهُمْ مِنَ الْإِخْتِلَاطِ بِالطُّلَابِ**، وَذَلِكَ عَنْ طَرِيقِ تَحْوِيلِهِمْ إِلَى وُظَائِفٍ إِدَارِيَّةٍ أَوْ عَنْ طَرِيقِ إِحَالَتِهِمْ إِلَى الْمَعَاشِ [أَيِ التَّفَاعُدِ]. انتهى باختصار.

(36) وَقَالَتِ اللِّجْنَةُ الدَّائِمَةُ لِلْبَحْثِ الْعِلْمِيَّةِ وَالْإِفْتَاءِ (عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بَارٍ وَعَبْدُ الرَّزَاقِ عَفِيفِي وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ غَدِيَّانٍ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ قَعُودٍ): يَحِبُّ عَلَى الْوَالِدِ أَنْ يُرَبِّيَ أَوْلَادَهُ ذُكُورًا وَإِنَاثًا تَرْبِيَةً إِسْلَامِيَّةً، فَإِنَّهُمْ أَمَانَةٌ بِيَدِهِ، **وَهُوَ مَسْئُولٌ عَنْهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَلَا يَجُوزُ لَهُ أَنْ يُدْخِلَهُمْ مَدَارِسَ الْكُفَّارِ، خَشْيَةَ الْفِتْنَةِ وَإِفْسَادِ الْعَقِيدَةِ وَالْأَخْلَاقِ، وَالْمُسْتَقْبَلُ بِيَدِ اللَّهِ جَلَّ وَعَلَا، يَقُولُ اللَّهُ جَلَّ وَعَلَا {وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مِنْ أَمْرِهِ يُشْرًا}**. انتهى من (فتاوى اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء). وقال مصطفى صبري (آخِرُ مَنْ تَوَلَّى مَنْصِبَ "شيخ الإسلام" فِي الدَّوْلَةِ الْعُثْمَانِيَّةِ، وَكَانَ صَاحِبُ هَذَا الْمَنْصِبِ هُوَ الْمُفْتِي الْأَكْبَرُ فِي الدَّوْلَةِ) فِي (مَوْقِفُ الْعَقْلِ وَالْعِلْمِ وَالْعَالَمِ مِنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ وَعِبَادَةِ الْمُرْسَلِينَ): وَمَاذَا الْفَرْقُ بَيْنَ أَنْ تَتَوَلَّى الْأَمْرَ فِي الْبِلَادِ الْإِسْلَامِيَّةِ حُكُومَةً مُرْتَدَّةً عَنِ الْإِسْلَامِ وَبَيْنَ أَنْ تَحْتَلِّهَا حُكُومَةً أَجْنَبِيَّةً عَنِ الْإِسْلَامِ [قَالَ مُصْطَفَى صَبْرِي هُنَا مُعَلِّقًا: مَدَارُ الْفَرْقِ بَيْنَ دَارِ الْإِسْلَامِ وَدَارِ الْخَرْبِ عَلَى

القانون الجاري أحكامه في تلك الدِّيار، كما أنَّ فضل
الَّذِينَ عَنِ السِّيَاسَةِ مَعْنَاهُ أَنْ لَا تَكُونَ الْحُكُومَةُ مُقَيَّدَةً
فِي قَوَانِينِهَا بِقَوَاعِدِ الدِّينِ. انتهى، بَلِ الْمُرْتَدُّ أَبَعْدُ عَنِ
الإسلام مِنْ غَيْرِهِ وَأَشَدُّ، وَتَأْثِيرُهُ الضَّارُّ فِي دِينِ الْأُمَّةِ
أَكْثَرُ. انتهى. وَقَالَ الشَّيْخُ أَبُو مُحَمَّدٍ الْمُقَدَّسِيُّ فِي
(إِعْدَادُ الْقَادَةِ الْفَوَارِسِ بِهَجْرِ فِسَادِ الْمَدَارِسِ): **فَمَا
الْفَرْقُ بَيْنَ طَاغُوتٍ إِنْجِلِيزِيٍّ وَآخَرٍ عَرَبِيٍّ؟! ...** وَقَالَ -أَيُّ
الشَّيْخِ الْمُقَدَّسِيِّ- أَيْضًا: وَمَا أَشَبَّ اللَّيْلَةَ بِالْبَارِحَةِ، فَهَآ
هُمُ طَوَاغِيتُ الْحُكَّامِ يَلْعَبُونَ نَفْسَ الدَّوْرِ الَّذِي لَعِبَهُ
الْمُسْتَعْمِرُ الَّذِي رَبَّاهُمْ وَرَبَّى آبَاءَهُمْ؛ إِنَّ مِنْ أَهَمِّ
أَهْدَافِهِمُ التَّعْلِيمِيَّةِ كَمَا تَقَدَّمَ تَرْبِيَّةَ الْجِيلِ عَلَى الْوَلَاءِ
لِلْوَطَنِ وَالْأَمِيرِ، وَمَعَ هَذَا فَهَآ هُمْ كَثِيرٌ مِنَ الدُّعَاةِ
يُسَلِّمُونَ أَوْلَادَهُمْ لَهُمْ وَلِمُخَطَّطَاتِهِمْ بِكُلِّ بَلَاهَةٍ؛ وَقَدْ
تَقَدَّمَتْ أَمْثَلَةٌ مِنْ أَسَالِيِبِهِمْ فِي اسْتِغْلَالِ هَذِهِ الْمَدَارِسِ
وَمَنَاجِحِهَا لِصَالِحِهِمْ وَلِصَالِحِ أَنْظِمَتِهِمْ، تَمَامًا كَاسْتِغْلَالِ
أَسَاتِذَتِهِمْ وَأَوْلِيَائِهِمُ الْمُسْتَعْمِرِينَ، فَرَأَيْتُ كَيْفَ يَعْمَلُونَ
عَلَى إِذْلَالِ الشُّعُوبِ وَمَسْخِ إِسْلَامِهَا وَعَزْلِهِ عَنِ الْحُكْمِ
وَجَعْلِهِ إِسْلَامًا عَصْرِيًّا يُنَاسِبُ أَهْوَاءَ هَذِهِ الْحُكُومَاتِ وَلَا
يَعْرِفُ عَدَاوَتَهُمْ وَلَا عَدَاوَةَ بَاطِلِهِمْ، بَلْ يُدَرِّسُونَ الْوَلَاءَ
وَالْحُبَّ لَهُمْ وَلِأَنْظِمَتِهِمْ وَحُكُومَاتِهِمْ وَقَوَانِينِهِمْ
وَطَرَائِقَهُمُ الْمُتَخَرِّفَةِ، وَيُسَيِّرُونَ الشُّعُوبَ وَحَيَاتِهِمْ تَبَعًا
لِمَا يُرِيدُونَ، فَتَرَى الرَّجُلَ يَسِيرُ فِي رِكَابِهِمْ وَطَبَقًا
لِمُخَطَّطَاتِهِمْ لَا يَخْرُجُ عَنْهَا مِنَ الْمَهْدِ إِلَى اللَّحْدِ وَهَكَذَا
أَوْلَادُهُ مِنْ بَعْدِهِ، فَهُوَ مِنْ صِغَرِهِ يَدْخُلُ الرُّوضَةَ
وَيَتَسَلَّلُ فِي مَدَارِسِهِمُ الْإِبْتِدَائِيَّةِ وَالْمُتَوَسِّطَةِ، يُغَرِّسُ
فِيهِ الْوَلَاءَ وَالْإِنْقِيَادَ لِقَوَانِينِهِمْ وَأَنْظِمَتِهِمْ كَمَا قَدْ رَأَيْتُ
[قَالَ الْبَزَّازِيُّ (ت 827هـ) فِي (الْجَامِعُ الْوَجِيزِ): مِنْ قَالَ
{سُلْطَانُ رَمَانِيَا، إِنَّهُ عَادِلٌ} يَكْفُرُ، لِأَنَّهُ جَائِزٌ يَتَّقِينَ،
وَمَنْ سَمَّى الْجَوْرَ عَدْلًا كَفَرَ. انتهى. وَقَالَ الْمَلَا عَلِيُّ
الْقَارِي (ت 1014هـ) فِي (شَمُّ الْعَوَارِضِ فِي دَمِّ

الرُّوَاْفِصِ): وَقَدْ صَرَّحَ عُلَمَاؤُنَا مِنْ قَبْلِ هَذَا الزَّمَانِ أَنَّ
مِنْ قَالَ {سُلْطَانُ زَمَانِنَا عَادِلٌ} فَهُوَ **كَافِرٌ**، نَعَمْ، هُوَ
عَادِلٌ عَنِ الْحَقِّ كَمَا قَالَ تَعَالَى {ثُمَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ
يَعْدِلُونَ}. انتهى]، وَيَتَلَفَّى مَفَاسِدَهُمْ بِأَلْوَانِهَا الْمُتَنَوِّعَةِ،
ثُمَّ الْمَرْحَلَةُ الثَّانِيَّةُ مِثْلُ ذَلِكَ وَأَطْمٌ، ثُمَّ يَأْتِي دَوْرُ
جَامِعَاتِهِمُ الْمُخْتَلِطَةِ الْفَاسِدَةِ، وَمِنْ بَعْدِهَا تَجَنُّدُهُمْ
الْإِجْبَارِي، وَأَخِيرًا وَبَعْدَ أَنْ تَنْقُضِي زَهْرَةُ الْأَيَّامِ يَقِفُ
الْمَرْءُ بَعْدَ تَخَرُّجِهِ عَلَى أَغْثَابِهِمْ يَسْتَجِدِّي وَظَائِفُهُمْ
وَدَرَاجَاتِهِمْ [قَالَ الشَّيْخُ الْأَلْبَانِي فِي فَتَاوَى صَوْتِيَّةٍ
مُفَرَّغَةٍ لَمْ عَلَى هَذَا الرَّابِطِ: الشَّبَابُ الْيَوْمَ فِي كُلِّ بِلَادِ
الْإِسْلَامِ إِلَّا مَا تَدَّرِ اعْتَادُوا أَنْ يَعْيشُوا **عَبِيدًا لِلْحُكَّامِ**... ثُمَّ
قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الْأَلْبَانِي-: أَنْ يُصْبِحَ الْمُسْلِمُ **مَوْظِعًا** فِي
الدَّوْلَةِ، فَمَعْنَى ذَلِكَ أَنْ يَصِيرَ **عَبْدًا لِلدَّوْلَةِ**... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ
الشَّيْخِ الْأَلْبَانِي-: تَنْصَحُ الشَّبَابَ الْمُسْلِمَ أَنْ يَتَّبِعَ عَنْ
وَظَائِفِ الدَّوْلَةِ. انتهى باختصار]، وَهَكَذَا يُفْنِي عُمرَهُ فِي
رِكَابِهِمْ وَهُمْ يُسَيِّرُونَ لَهُ حَيَاتَهُ وَيُخَدِّدُونَ لَهُ الطَّرِيقَ
وَالْمَصِيرَ، فَلَا يَخْرُجُ عَنْ طَرِيقِهِمْ وَلَا يَتَعَدَّى مُخْطَطَاتِهِمْ
طَوَالَ فِتْرَةِ حَيَاتِهِ [قَالَ الشَّيْخُ مُحَمَّدُ إِسْمَاعِيلُ الْمَقْدَمِ
(مُؤَسِّسُ الدَّعْوَةِ السَّلَفِيَّةِ بِالْإِسْكَنْدَرِيَّةِ) فِي مُحَاضَرَةٍ
مُفَرَّغَةٍ عَلَى هَذَا الرَّابِطِ: تُوَجَّدُ **عَمَلِيَّةُ غَسِيلِ مِخْ**
لِلْمُسْلِمِينَ فِي مَنَاجِجِ التَّعْلِيمِ وَفِي الْإِعْلَامِ. انتهى].
انتهى باختصار.

(37) وَقَالَ الشَّيْخُ مُحَمَّدُ بْنُ سَعِيدِ الْأَنْدَلُسِيِّ فِي
(الْهُدَايَةِ): **إِنَّ عُمُومَ الشُّعُوبِ دَرَسَ فِي مَدَارِسِ**
الطَّاغُوتِ، فَأَفْرَادُ هَذِهِ الشُّعُوبِ هِيَ خَرِيجَةُ هَذِهِ
الْمَدَارِسِ (شَبَابُهُمْ وَكُهُولُهُمْ وَشَبُوحُهُمْ، ذُكُورُهُمْ
وَنِسَاءُهُمْ)، كُلُّهُمْ خَرَجُوا مِنْ هَذِهِ الْمَدَارِسِ الَّتِي هِيَ
مَسَالِخُ الْفِطْرَةِ وَدُورُ تَرْسِيخِ دِيَانَةِ الطَّاغُوتِ عِنْدَ
شُعُوبِهِ... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الْأَنْدَلُسِيِّ-: وَمَدَارِسُ

الطَّاغُوتِ فِي هَذَا الزَّمَانِ هِيَ دُورُ الْمَسَالِخِ لِلْفِطْرَةِ السَّلِيمَةِ، وَتَرْسِيخِ مَبَادِي الطَّاغُوتِ الْعَصْرِيِّ وَالْوَثَنِ الْقَوْمِيِّ الَّذِي هُوَ الدِّيَانَةُ الدِّيمُقْرَاطِيَّةُ، **بِالإضافة** **لِلْمُكْفَرَاتِ الأُخْرَى** كَالْوُقُوفِ لِلْعَلَمِ -الذي هو شعار الدِّيَانَةِ الْوُطَنِيَّةِ- قُنُوتًا وَتَعْظِيمًا لَهُ، وَالاحْتِفَالِ بِالْأَعْيَادِ الْوُطَنِيَّةِ، وَتَعْظِيمِ الطَّوَاغِيتِ الْعَلَمَانِيَّةِ، وَالْجُلُوسِ فِي مَجَالِسِ دِرَاسَةِ مَنَاهِجِ الْكُفْرِ فِي مَدَارِسِ الطَّاغُوتِ دُونَ انْكَارِ أَوْ قِيَامِ **[أَيُّ أَوْ تَرْكِ الْمَجْلِسِ]**، وَالتَّرْبِيَةِ عَلَى أَصُولِ الْكُفْرِ، وَمَسْخِ عَقِيدَةِ الْوَلَاءِ وَالْبِرَاءِ؛ **فَإِنَّ لِهَذِهِ الْمَدَارِسِ أَثَارًا فِي غَايَةِ الشُّوْءِ عَلَى الذَّرِيَّةِ** مِنْ سَلْخِ لِلْفِطْرَةِ، وَانْجِلَالِ لِلْأَخْلَاقِ، وَالتَّشْبُعِ بِالْمَبَادِي الدِّيمُقْرَاطِيَّةِ وَالْمَدَنِيَّةِ، وَطَمَسِ لِلْهَوِيَّةِ الْإِسْلَامِيَّةِ، وَحَتَّى لِلانْدِمَاجِ فِي هَذِهِ الْمُجْتَمَعَاتِ الْجَاهِلِيَّةِ حَيْثُ أَنَّ التَّعْلِيمَ يَغْرِسُ فِيهِمْ حُبَّ الْوَطَنِ وَالْخُضُوعَ لِقَوَائِمِهِ وَمُؤَالَاةَ الْمُشْرِكِينَ وَمَحَبَّتَهُمْ، وَمُعَادَاةَ الْمُؤْمِنِينَ وَتَشْوِيهِتَهُمْ وَتَبْذَهُمْ، لِسِنِينَ مُتَوَالِيَةٍ **[وهي سَنَوَاتُ الدَّرَاسَةِ]**، وَهَذَا كَفِيلٌ بِزَرْعِ هَذِهِ الْمَبَادِي وَتَخْرِيجِ التَّلَامِيذِ عَلَى مَبَادِي حُقُوقِ الْإِنْسَانِ وَالَّذِينَ الْوَضْعِيُّ الْجَدِيدِ. انْتَهَى. وَقَالَ الشَّيْخُ مُحَمَّدُ بْنُ سَعِيدِ الْأَنْدَلُسِيِّ أَيْضًا فِي (مَدَارِسِ الطَّاغُوتِ): قَيَا مَنْ تَكَالَبَتْ عَلَى مَدَارِسِ الطَّوَاغِيتِ حَتَّى أَسْلَمَتْ لَهُمْ أَبْنَاءُكَ يُنْشِئُونَهُمْ وَيُوجِّهُونَهُمْ وَيُعَبِّدُونَهُمْ لِأَنْفُسِهِمْ كَمَا يَحْلُو لَهُمْ وَكَمَا يَشْتَهُونَ؟! **أَيُّ دِينٍ أَمَرَكَ بِهَذَا؟! أَيُّ شَرِّعٍ أَبَاحَ لَكَ تَسْلِيمَ مَنْ تَعُولُ لِلطَّوَاغِيتِ وَلِمَنَاهِجِهِمِ الْكَافِرَةِ الْفَاسِدَةِ؟!، فَاتَّقِ اللَّهَ** أَيُّهَا الْعَبْدُ وَرَاقِبْ رَبَّكَ جَلَّ وَعَلَا، فَإِنَّ وَرَاءَكَ يَوْمًا سَتُسْأَلُ فِيهِ فَأَعِدْ لِلسُّؤَالِ جَوَابًا... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الْأَنْدَلُسِيِّ-: فَكَيْفَ لِمُسْلِمٍ أَنْ يُقَدِّمَ فَلَذَاتِ كَيْدِهِ لِهَذِهِ الْأَنْظِمَةِ الْعَلَمَانِيَّةِ تُشَكِّلُهَا كَيْفَ تَشَاءُ عَلَى مَا يَشَاءُ الطَّوَاغِيتُ مِنَ التَّصَوُّرَاتِ وَالْأَفْكَارِ وَالْمَفَاهِيمِ وَالْأَخْلَاقِ وَالتَّقَالِيدِ وَالْعَادَاتِ **فَيَصْيغُونَ صِبْيَانَهُمْ عَلَى صِيغَةٍ**

أهوائهم العَفْنَة... ثم قال -أي الشيخ الأندلسي-: ألا فليَتَّقِ اللهَ مَنْ يَدْفَعُ بِأَوْلَادِهِ لِيَجْعَلَ مِنْهُمْ الطَّوَاغِثَ لِبَنَةِ لِبْنَاءِ كَيَانِهِمْ **فَيَضُنُّونَ مِنْهُمْ مُجْتَمَعَاتٍ مُشْرِكَةً عِلْمَانِيَّةً**. انتهى باختصار.

(38) وقال الشيخ بكر أبو زيد (عضو هيئة كبار العلماء بالديار السعودية، وعضو اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء) في كتابه (المدارس العالمية): فاتقوا الله في أولادكم، فإنَّهم أماناتٌ عندكم، لا يَجِلُّ لكم أنْ تُضَيِّعُوهم ولا تُهْمِلُوهم، **ولا يَجِلُّ لكم أنْ تَضَعُوهم في مَدَارِسٍ تُهْلِكُ دِينَهُمْ وَأَخْلَاقَهُمْ**، وَيَتَّبِعْ ذَلِكَ فسادُ الدُّنْيَا واختلالُ الأحوال، **فلا بُدَّ أنْ تُسألُوا عن أولادكم** وعما عَمِلْتُمْ معهم، فانظروا رحمكم الله ماذا تُحِبُّونَ عن هذا السؤال، هلْ تقولون {يا ربنا حفظنا فيهم الأمانة، وبذلنا ما نستطيع نحوهم من العناية والصيانة، فَرَبَّيْنَاهُمْ بالعلوم الدينية، ولاحظناهم بالآداب المَرْصُوقَةِ، وحفظناهم من كلِّ ما يعود عليهم بالضرر في دينهم ودنياهم}، فإن كان هذا صدقاً فأبشروا بالرحمة والرضوان، وبالثواب العاجل والآجل، ولكم الهناء والتهنئة بهؤلاء الأولاد الصالحين الأذكياء البارزين، الذين ينفعونكم في أمور الدين والدنيا، وإن كان الجواب بعكس هذا الجواب **فبشراكم بالخيبة والخسران**، وَيَا وَيَحْكُمُ مِنَ الحسرة والندم، قد فاتكم المطلوب، وَحَصَلَ لكم كلُّ شَرٍّ ومرهوبٍ، **وَغَضِبَ عَلَيْكُمْ عَلَامُ الغيوب، قد خَسِرْتُمْ دُنْيَاكُمْ وَأَخْرَاكُمْ**، وفاتكم رُشْدُكُمْ وتوفيقُكم وهُدَاكُمْ، فإيا حسرة المُفَرِّطِينَ، ويا فضيحة المُجْرِمِينَ... ثم قال -أي الشيخ بكر-: إذا كانت شفقتُكم الأبويَّةُ تَدْفَعُكم إلى أنْ تَكْذُوبُوا لأبنائكم وتَجْمَعُوا لهم العَقَارَ والأَرْضِينَ لِيَسْعَدُوا في الدنيا وَيَنْجُوا مِنْ شَقَائِهَا، فَأَخْرَى بهذه الشفقة نَفْسِهَا أنْ تَدْفَعُكم إلى

حفظ دين أبنائكم لِتُخْرِزُوا لَهُمْ سَعَادَةَ الْآخِرَةِ وَلِتُنْجُوهُمْ مِنْ شَقَائِهَا وَعَذَابِهَا... ثم قال -أي الشيخ بكر-: والنبي صلى الله عليه وسلم أخبر بأنه {مَا مِنْ مَوْلُودٍ إِلَّا يُولَدُ عَلَى الْفِطْرَةِ فَأَبَوَاهُ يُهَوِّدَانِهِ أَوْ يُنَصِّرَانِهِ أَوْ يُمَجَّسَانِهِ}، فكلُّ مَوْلُودٍ يُولَدُ عَلَى فِطْرَةِ الْإِسْلَامِ، لَوْ تَرَكَ عَلَى حَالِهِ وَرَغَبْتَهُ لَمَا اخْتَارَ غَيْرَ الْإِسْلَامِ، لَوْلَا مَا يَغْرِضُ لِهَذِهِ الْفِطْرَةِ مِنَ الْأَسْبَابِ الْمُفْتَضِيَةِ لِإِفْسَادِهَا وَتَغْيِيرِهَا وَأَهْمُهَا التَّعَالِيمُ الْبَاطِلَةُ وَالتَّزْيِينَةُ السَّيِّئَةُ الْفَاسِدَةُ [لَمَا اخْتَارَ غَيْرَ الْإِسْلَامِ]، وقد أشار إليها النبي صلى الله عليه وسلم بقوله {فَأَبَوَاهُ يُهَوِّدَانِهِ أَوْ يُنَصِّرَانِهِ أَوْ يُمَجَّسَانِهِ} أي أَنَّهُمَا يَغْمَلَانِ مَعَ الْوَلَدِ مِنَ الْأَسْبَابِ وَالْوَسَائِلِ مَا يَجْعَلُهُ نَصْرَانِيًّا أَوْ يَهُودِيًّا أَوْ مَجُوسِيًّا، **وَمِنْ هَذَا تَسْلِيمُ الْأَوْلَادِ الصَّغَارِ الْأَغْرَارِ [أَي قَلِيلِي الْخَبَرَةِ وَالتَّجَرُّبَةِ] إِلَى الْمَدَارِسِ الْكُفْرِيَّةِ أَوِ اللَّادِينِيَّةِ بِحُجَّةِ التَّعْلَمِ، فَيَتَرَبَّوْنَ فِي حَجَرِهِمْ [أَي حَجَرِ الْقَائِمِينَ عَلَى هَذِهِ الْمَدَارِسِ] وَيَتَلَقَّوْنَ تَعْلِيمَهُمْ وَعَقَائِدَهُمْ مِنْهُمْ، وَقَلْبُ الصَّغِيرِ قَابِلٌ لِمَا يُلْقَى فِيهِ مِنَ الْخَيْرِ وَالشَّرِّ، بَلْ ذَلِكَ بِمَثَابَةِ النَّفْسِ عَلَى الْحَجَرِ، فَيُسَلِّمُونَهُمْ إِلَى هَذِهِ الْمَدَارِسِ تَظْلِيفِينَ، ثُمَّ يَسْتَلِمُونَهُمْ مُلَوِّثِينَ، كُلُّ بَقْدَرٍ مَا عَبَّ [أَي تَجَرَّعَ] مِنْهَا وَنَهَلَ، وَقَدْ يَدْخُلُهَا [أَي الْوَلَدُ] مُسْلِمًا وَيَخْرُجُ مِنْهَا كَافِرًا [فَقَدْ يَخْرُجُ عِلْمَانِيًّا، أَوْ دِيمُقْرَاطِيًّا، أَوْ لِبِرَالِيًّا، أَوْ إِشْتِرَاقِيًّا، أَوْ شَيْوَعِيًّا، أَوْ قَوْمِيًّا، أَوْ وَطَنِيًّا، أَوْ قُبُورِيًّا، أَوْ رَافِضِيًّا، أَوْ قَدْرِيًّا، أَوْ مُعَالِيًّا فِي الْإِرْجَاءِ، أَوْ مُغَرِّصًا غَيْرَ مُبَالٍ بِالْدِّينِ، أَوْ فَاقِدًا لِعَقِيدَةِ الْوَلَاءِ وَالْبِرَاءِ الَّتِي تَحَقُّقُهَا شَرْطٌ فِي صِحَّةِ الْإِيمَانِ، أَوْ مُنَاصِرًا لِلطَّوَاغِيتِ مُعْتَبِرًا أَنَّهُمْ وُلَاةُ أُمَرِ الْمُسْلِمِينَ مُعَادِيًّا لِلْمُؤَخِّدِينَ (أَهْلُ السَّنَةِ وَالْجَمَاعَةِ) ظَانًا أَنَّهُمْ مُزْتَرِفَةٌ أَوْ سُفْهَاءُ الْأَخْلَامِ أَوْ أَهْلُ بِدْعَةٍ وَضَلَالٍ وَإِفْسَادٍ، أَوْ مُسْتَخْفَا بِالشَّرِيعَةِ مُسْتَهْزَأًا بِالْمُؤَخِّدِينَ، أَوْ غَيْرَ مُعْتَقِدٍ كَفَرَ الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى**

وَأَمْثَالِهِمْ]، نَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ ذَلِكَ، **فَالْوَيْلُ كُلُّ الْوَيْلِ لِمَنْ تَسَبَّبَ فِي ضَلَالِ ابْنِهِ وَغَوَايَتِهِ**، فَمَنْ أَدْخَلَ وَلَدَهُ رَاضِيًا مُخْتَارًا مَدْرَسَةً وَهُوَ يَعْلَمُ أَنَّهَا تَشْعَى بِمَنَاهِجِهَا وَتَشَاطِطِهَا لِإِخْرَاجِ أَوْلَادِ الْمُسْلِمِينَ مِنْ دِينِهِمْ وَتَشْكِيكِهِمْ فِي عَقِيدَتِهِمْ، **فَهُوَ مُرْتَدٌّ عَنِ الْإِسْلَامِ** كَمَا نَصَّ عَلَى ذَلِكَ جَمْعُ مِنَ الْعُلَمَاءِ. انتهى.

(39) وَقَالَ الشَّيْخُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ زَيْدِ آلِ مُحَمَّدٍ (رئيس المحاكم الشرعية والشؤون الدينية بدولة قطر):
التعليم والدعاية بالأفعال أبلغُ منها بالأقوال، والأستاذ فِدْوَةٌ تَلْمِيذِهِ، وَثِقَتُهُ بِهِ **[أَيُّ وَثِقَةٍ التَّلْمِيذُ بِالْأَسْتَاذِ]** تَسْتَدْعِي قَبُولَهُ لِمَا يَقُولُهُ وَيَفْعَلُهُ، **فَالْتَلَامِيذُ مَعَ الْأَسَاتِذَةِ بِمَتَابَةِ الْأَعْضَاءِ مَعَ اللِّسَانِ**، تَقُولُ {َاتَّقِ اللَّهَ فِينَا، فَإِنْ اسْتَقَمْتَ اسْتَقَمْنَا، وَإِنْ اعْوَجَجْتَ اعْوَجَجْنَا}.
انتهى من (مجموعة رسائل الشيخ عبد الله بن زيد آل محمود).

(40) وَسُئِلَ مَوْقِعُ (الإسلام سؤال وجواب) الذي يُشْرِفُ عَلَيْهِ الشَّيْخُ مُحَمَّدٌ صَالِحُ الْمُنْجِد **فِي هَذَا الرَّابِطِ**: عِنْدِي أَحْ هُنَا فِي (كَتَدَا)، وَأَوْلَادُهُ يَدْرُسُونَ فِي مَدْرَسَةٍ عَامَّةٍ، يَعْنِي يَدْرُسُونَ فِي مَدْرَسَةٍ مَعَ الْكُفَّارِ، وَمِنْ ضِمْنِ الْأَشْيَاءِ الَّتِي يَدْرُسُونَهَا فِي الْمَدْرَسَةِ وَالْمَفْرُوضَةِ عَلَيْهِمْ هِيَ مُحَاضَرَةٌ يَوْمِيَّةٌ فِي الْمَوْسِيقَى وَبَعْضُ الْمُحَاضَرَاتِ الَّتِي يَقُولُونَ لَهُمْ فِيهَا أَنَّ عَيْسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ ابْنُ اللَّهِ، وَأَوْلَادُهُ مُجْبَرُونَ عَلَيَّ هَذَا، فَمَا الْحُكْمُ فِي هَذَا الْأَمْرِ، **تَتْرُكُ أَوْلَادَنَا فِي مَدَارِسِ الْكُفَّارِ؟ أَوْ يَجْلِسُونَ فِي الْبَيْتِ؟**، وَإِذَا تَرَكْنَاهُمْ فِي مَدَارِسِ الْكُفَّارِ هَلْ نَكُونُ آثِمِينَ عَلَى هَذَا؟ فَأَجَابَ الْمَوْقِعُ: أَوَّلًا، يَحْرُمُ سَمَاعُ الْمَوْسِيقَى وَدِرَاسَتُهَا؛ ثَانِيًا، يَحْرُمُ سَمَاعُ الْكُفْرِ وَإِقْرَارُهُ وَالسُّكُوتُ عَلَيْهِ، لِقَوْلِهِ تَعَالَى {وَقَدْ نَزَّلَ عَلَيْكُمْ

فِي الْكِتَابِ أَنْ إِذَا سَمِعْتُمْ آيَاتِ اللَّهِ يُكْفَرُ بِهَا وَيُسْتَهْزَأُ بِهَا فَلَا تَقْعُدُوا مَعَهُمْ حَتَّى يَخُوضُوا فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِ، إِنَّكُمْ إِذَا مِثْلُهُمْ، قَالَ الْقُرْطَبِيُّ **[فِي الْجَامِعِ لِأَحْكَامِ الْقُرْآنِ]** رَحِمَهُ اللَّهُ {قَوْلُهُ تَعَالَى (فَلَا تَقْعُدُوا مَعَهُمْ حَتَّى يَخُوضُوا فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِ) أَيِ غَيْرِ الْكُفْرِ، (إِنَّكُمْ إِذَا مِثْلُهُمْ) قَدْ لَبَّاهُ عَلَى وَجُوبِ اجْتِنَابِ أَصْحَابِ الْمَعَاصِي إِذَا ظَهَرَ مِنْهُمْ مُنْكَرٌ، لِأَنَّ مَنْ لَمْ يَخْتَنِبْهُمْ فَقَدْ رَضِيَ فِعْلَهُمْ، وَالرَّضَا بِالْكَفْرِ كُفْرٌ، قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ (إِنَّكُمْ إِذَا مِثْلُهُمْ) فَكُلُّ مَنْ جَلَسَ فِي مَجْلِسٍ مَعْصِيَةٍ وَلَمْ يُنْكَرْ عَلَيْهِمْ يَكُونُ مَعَهُمْ فِي الْوُزْرِ سَوَاءً، وَيَتَّبِعِي أَنْ يُنْكَرَ عَلَيْهِمْ إِذَا تَكَلَّمُوا بِالْمَعْصِيَةِ أَوْ عَمِلُوا بِهَا، فَإِنْ لَمْ يَقْدِرْ عَلَى النُّكْرِ عَلَيْهِمْ فَيَتَّبِعِي أَنْ يَقُومَ عَنْهُمْ حَتَّى لَا يَكُونَ مِنْ أَهْلِ هَذِهِ الْآيَةِ}، وَلَا شَكَّ أَنَّ سَمَاعَ الطَّالِبِ لِمَا يُقَرَّرُ النَّصَارَى فِي حَقِّ عِيسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَمُرَاجَعَتَهُمْ لِهَذِهِ الدَّرُوسِ **[قَالَ الشَّيْخُ أَبُو مُحَمَّدٍ الْمُقَدَّسِي فِي (مِلَّةِ إِبْرَاهِيمَ): يَقُولُ الشَّيْخُ سَلِيمَانُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَبْدِ الْوَهَّابِ فِي رِسَالَتِهِ (فَتِيَا فِي حُكْمِ السَّفَرِ إِلَى بِلَادِ الشَّرْكِ)]** فِي مَعْنَى قَوْلِهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى (إِنَّكُمْ إِذَا مِثْلُهُمْ) {الْآيَةُ عَلَى ظَاهِرِهَا، وَهُوَ أَنَّ الرَّجُلَ إِذَا سَمِعَ آيَاتِ اللَّهِ يُكْفَرُ بِهَا وَيُسْتَهْزَأُ بِهَا فَجَلَسَ عِنْدَ الْكَافِرِينَ الْمُسْتَهْزِئِينَ مِنْ غَيْرِ إِكْرَاهٍ، وَلَا إِنْكَارٍ، وَلَا قِيَامَ عَنْهُمْ حَتَّى يَخُوضُوا فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِ، فَهُوَ كَافِرٌ مِثْلُهُمْ وَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ فِعْلَهُمْ}، انْتَهَى بِاخْتِصَارٍ، وَإِجَابَتِهِمْ عَلَيْهَا فِي امْتِحَانَاتِهِمْ، كُلُّ ذَلِكَ مِنْ أَعْظَمِ الْمُنْكَرِ وَأَشَدِّهِ، وَهُوَ إِقْرَارُ قَبِيحِ الْكُفْرِ، لَا عُذْرَ يُبَيِّحُهُ أَوْ يُسَوِّغُهُ؛ ثَالِثًا، الدَّرَاسَةُ فِي هَذِهِ الْمَدَارِسِ مَعَ وُجُودِ هَذِهِ الْمُحَاضَرَاتِ لَا رَيْبَ فِي تَحْرِيمِهَا وَمَنْعِهَا وَإِثْمَ مَنْ يَحْضُرُهَا وَمَنْ يُلْحِقُ أَبْنَاءَهُ بِهَا، وَالْوَاجِبُ عَلَى الْآبَاءِ أَنْ يَسْعَوْا إِلَى تَحْنِيبِ أَوْلَادِهِمْ حُضُورَ هَذِهِ الْمُحَاضَرَاتِ

المُشْتَمِلَةِ عَلَى الكُفْرِ أَوْ عَلَى المُوَسِّيقَى، فَإِنَّ مَصْلَحَةَ
جِفْظِ الدِّينِ مُقَدَّمَةٌ عَلَى كُلِّ مَصْلَحَةٍ، وَلَيْسَ التَّعْلِيمُ
بِعُذْرٍ يُبِيحُ سَمَاعَ الكُفْرِ وَالسُّكُوتَ عَلَيْهِ؛ وَعَلَى
المُسْلِمِينَ فِي هَذِهِ الْبِلَادِ أَنْ يَسْعَوْا لِإِقَامَةِ المَدَارِسِ
الإِسْلَامِيَّةِ الْخَاصَّةِ بِهِمْ، وَأَنْ يَجْتَهِدُوا لِإِجَادِ الخُلُولِ
الْمُنَاسِبَةِ لَهُمْ كَالتَّعْلِيمِ الإِلِكْتُرُونِيِّ وَالْمَنْزِلِيِّ، وَأَنْ
يَتَكَاتَفُوا جَمِيعًا لِإِنْجَاحِ ذَلِكَ؛ وَالْحَاصِلُ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ إلْحَاقُ
الْأَبْنَاءِ بِهَذِهِ المَدَارِسِ وَهِيَ عَلَى الصُّفَةِ الَّتِي ذَكَرْتُ.
انْتَهَى بِاخْتِصَارٍ.

(41) وفي هذا الرابط سُئِلَ مَرْكَزُ الْفَتْوَى بِمَوْقِعِ إِسْلَام
وَيْبِ التَّابِعِ لِإِدَارَةِ الدَّعْوَةِ وَالْإِرْشَادِ الدِّينِيِّ بِوِزَارَةِ
الأَوْقَافِ وَالشُّؤُونِ الإِسْلَامِيَّةِ بِدَوْلَةِ قَطَرٍ: هَلْ يَجُوزُ
وَضْعُ أَطْفَالٍ فِي مَدَارِسٍ نَصْرَانِيَّةٍ؟ لِمَا فِيهَا مِنْ جَوْدَةٍ
تَدْرِيسٍ وَانضِبَاطٍ وَأَدَبٍ، تَقُومُ الرَّاهِبَاتُ بِالإِشْرَافِ
وَتَدْرِيسِ المَوَادِّ، كَمَا تُدَرِّسُ مَادَّةُ الدِّينِ الإِسْلَامِيَّةِ مِنْ
قَبْلِ مُدَرِّسَةٍ مُسْلِمَةٍ، وَتُوجَدُ مُوَجَّهَةٌ مُنْتَدِبَةٌ مُسْلِمَةٌ
تَقُومُ بِالإِشْرَافِ العَامِّ، وَأَغْلَبِيَّةُ الطَّلَافِ مِنَ المُسْلِمِينَ،
وَلَا تَقُومُ الرَّاهِبَاتُ بِأَيِّ نَوْعٍ مِنْ أَنْوَاعِ العُنْصَرِيَّةِ أَوْ
تَعْلِيمِهِمْ أَشْيَاءَ نَصْرَانِيَّةٍ، أَفِيدُونَا أَفَادَكُمْ اللَّهُ؟. فَاجَابَ
مَرْكَزُ الْفَتْوَى: فَإِنَّ الأَوْلَادَ نِعْمَةٌ مِنْ نِعَمِ اللَّهِ تَعَالَى،
وَأَمَانَةٌ فِي عُنُقِ الْعُنْدِ يَحِبُّ عَلَيْهِ أَنْ يَشْكُرَهَا وَيَحْفَظَهَا
مِنْ كُلِّ مَكْرُوهٍ مَادِّيٍّ وَمَعْنَوِيٍّ، وَأَوَّلُ مَا يَحِبُّ أَنْ تُحْفَظَ
بِهِ هُوَ جِفْظُ دِينِهِمْ، وَلَا شَكَّ أَنَّ مَنْ وَضَعَ أَطْفَالَهُ فِي
المَدَارِسِ الأَجْنَبِيَّةِ أَنَّهُ قَرَّطَ فِي أَمَانَتِهِ [قُلْتُ: وَكَذَلِكَ مَنْ
وَضَعَ أَطْفَالَهُ فِي مَدَارِسِ القَائِمُونَ عَلَيْهَا يَحْمِلُونَ فِكْرَ
أَهْلِ البِدْعِ الْمُنتَسِبِينَ للإِسْلَامِ -كَفِكْرِ الْمُزْجِيَّةِ
وَالْأَشَاعِرَةِ وَالْمَدْرَسَةِ الْعَقْلِيَّةِ الْإِعْتِرَافِيَّةِ- فَقَدْ قَرَّطَ فِي
أَمَانَتِهِ]، فَهَذِهِ المَدَارِسُ لَهَا أَهْدَافُهَا القَرِيبَةُ وَالبَعِيدَةُ،
وَلَهَا مَنَاجِهُهَا وَوَسَائِلُهَا الَّتِي تُرِيدُ أَنْ تُحَقِّقَ بِهَا هَذِهِ

الأهداف، ولا يُعزَّزَكَ تَدْرِيسُ بعضِ المَوَادِّ الشرعيَّةِ فيها، أو إذاعةُ القرآنِ الكريمِ، أو الترتيبُ والانضباطُ، فكلُّ ذلكِ من بابِ **دَسِّ السُّمِّ في العَسَلِ والتَّمْوِيهِ على المُغَفَّلِينَ لِيَبْعَثُوا بِأَبْنَائِهِم إِلَيْهَا؛** ولهذا نَقُولُ للسَّائِلِ الكريمِ، إِنَّهُ لَا يَجُوزُ لِلْمُسْلِمِ أَنْ يُدْخِلَ أَبْنَاءَهُ فِي **المدارسِ الأجنبية، نصرانيةً كانت أو غيرها،** وأنه يَحِبُّ على المسلمين أَنْ يُؤَسَّسُوا مدارسَ تَقُومُ بتعليمِ أَبْنَائِهِم ما يحتاجون إليه مِنْ عُلُومِ دِينِهِمْ ودُنْيَاهُمْ، وهذا فَرَضٌ كِفَايَةٌ يَحِبُّ الْقِيَامُ بِهِ، فَإِذَا أَهْمِلَ أَثِمَ جَمِيعُ مَنْ يَسْتَطِيعُ الْقِيَامَ بِهِ وَلَمْ يَفْعَلْهُ. انتهى باختصار.

(42) **وفي هذا الرابط** سُئِلَ مركزُ الفتوى بموقع إسلام ويب التابع لإدارة الدعوة والإرشاد الديني بوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بدولة قطر: ما حُكْمُ الشَّرْعِ في إدخالِ الأبناءِ في مدارسَ نصرانيةٍ في دولة (الإمارات)، عِلْمًا أَنَّهَا لَيْسَتْ تَبَشِيرِيَّةً، **وَتُدْرَسُ فِيهَا التَّربِيَةُ الإِسْلَامِيَّةُ، وَيُقْرَأُ فِيهَا الْقُرْآنُ كُلُّ صَبَاحٍ إِجْبَارِيًّا؟** فأجابَ مركزُ الفتوى: فلا يَشْكُ عَاقِلٌ أَنَّ النَّاشِئَ يَتَأَثَّرُ بِالمَدْرَسَةِ الَّتِي يَتَلَقَّى فِيهَا تَعْلِيمَهُ النَّظَامِيَّ تَأَثَّرًا بَالِغًا، حَتَّى إِنْ مَا يَغْرِسُهُ التَّعْلِيمُ فِي الطِّفْلِ مِنْ قِيَمٍ وَأَخْلَاقٍ (سَلْبِيَّةٍ أَوْ إِيْجَابِيَّةٍ) لِيُنَازِعُ مَا يَغْرِسُهُ آبَاؤُهُ، بَلْ إِنَّهُ يَتَفَوَّقُ عَلَيْهِ فِي كَثِيرٍ مِنَ الْأَحْيَانِ؛ وَلَا تَكَادُ الْمَدَارِسُ النَّظَامِيَّةُ -القائمةُ عَلَى مناهجٍ غيرِ إِسْلَامِيَّةٍ- تَخْلُو مِنْ **خَلَلٍ وَقُصُورٍ** فِي مَفْهُومِ الْقِيَمِ وَالْأَخْلَاقِ **وَتَعَالِيمِ الدِّينِ،** فَكَيْفَ بِمَدَارِسَ تَقُومُ صَرَاخَةً عَلَى تَعْلِيمِ النِّصْرَانِيَّةِ!... ثم قالَ -أَيُّ مركزُ الفتوى:- **ومع اتِّجَاهِ أَغْلَبِ النَّاسِ إِلَى التَّعْلِيمِ النَّظَامِيِّ، اسْتَغْلَ أَعْدَاءُ الْإِسْلَامِ -مِنَ الْمُخْتَلِينَ- هَذَا التَّعْلِيمَ، لِيَغْزُوا الْمُسْلِمِينَ فِكْرِيًّا، فَعَدَّوْا نُظْمَ التَّعْلِيمِ وَأَسَالِيْبَهُ بِمَا يَخْدِمُ أَهْدَافَهُمْ، فَهَذَا تَعْلِيمٌ عِلْمَانِيٌّ، وَهَذَا تَعْلِيمٌ أَجْنَبِيٌّ،**

وغير ذلك مما تعددت مُسمّياته واتّخذت أهدافه... ثم قال -أي مركز الفتوى-: ولقد كانت قُوّة المُسلم الفاتح **تُكْمُنُ في أسلوبِ تعليمِهِ**، فقد ذَكَرَ كاتبُ إنجليزِي يُدعى (Godfrey H. Jansen) في كتابه (الإسلامُ المُقاتِلُ) {إِنَّ إِنْجِلْتَرَا وَفَرَنْسَا قَدْ أَجْرَتَا بُحوثًا عَنْ أَسْبَابِ قُوّةِ وَصَلَابَةِ الْإِنْسَانِ الْعَرَبِيِّ (المُسلمِ)، وَتَمَكَّنَهُ مِنْ فَتْحِ الْبِلَادِ الْمُحِيطَةِ بِهِ مِنَ الْهِنْدِ إِلَى تُخُومِ الصِّينِ، فَوَجَدَتَا أَنَّ السِّرَّ فِي ذَلِكَ كَانَ طَرِيقَةَ تَعْلِيمِ الطِّفْلِ الْعَرَبِيِّ}... ثم قال -أي مركز الفتوى-: والمدارسُ التنصيريةُ (المسيحيةُ) تُقَوِّمُ أساسًا على منهج تنصيريٍّ، ولو عَمَّتْ على المسلمين أنها لا تُقَوِّمُ بِتِلْكَ المُهْمَّةِ، وهي **تُستخدِمُ في أسلوبِ تَعْمِيَّتِهَا على السُّدُجِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ إِذَاعَتْهَا لِلْقُرْآنِ صَبَاحًا، وَتَدْرِيسَهَا لِأَطْفَالِ الْمُسْلِمِينَ التَّربِيَّةَ الْإِسْلَامِيَّةَ**، ولكنها في الوقتِ ذاته **تَنَسِيفُ كُلَّ الْقِيَمِ وَالْمَبَادِي بِمُقَرَّرَاتِهَا، وَمُدَرِّسِيهَا الْمُخْتَارِينَ بِعِنَايَةٍ فَائِقَةٍ لِيَقُومُوا بِالمُهْمَّةِ الْمَطْلُوبَةِ...** ثم قال -أي مركز الفتوى-: **فَالطَّالِبُ يَتَأَثَّرُ بِمُدَرِّسِهِ تَقْلِيدًا وَمُحَاكَاةً، فَيَضْطَلِعُ بِكُلِّ مَا يَقُولُهُ لَهُ،** وقد أَنشَأَ الْمُسْتَعْمِرُونَ مدارسَ أجنبيَّةَ (مسيحيةً)، دَخَلَ فِيهَا أَوْلَادُ الطَّبَقَاتِ الْحَاكِمَةِ، حَتَّى يَقُومُوا بِالذَّوْرِ ذَاتِهِ الَّذِي يَقُومُ بِهِ الْمُسْتَعْمِرُ، لِعِلْمِهِمْ **[أَيَّ لِعِلْمِ الْمُسْتَعْمِرِينَ]** بَأَنَّ مُقَامَهُمْ فِي تِلْكَ الْبِلَادِ لَا بُدَّ أَنْ تَكُونَ لَهَا نَهَايَةٌ، فَكَانَ لَهُمْ مَا أَرَادُوا، حَيْثُ جَاءَ مَنْ يَحْمِلُ اللِّوَاءَ نَفْسَهُ، وَيُفَكِّرُ بِالْعَقْلِيَّةِ ذَاتِهَا، **بَلْ إِنَّ دَوْرَ هَؤُلَاءِ مُؤَثِّرٌ أَكْثَرَ مِنْ تَأْثِيرِ مَنْ يُوَجِّهُونَهُمْ، فَهُمْ يَتَكَلَّمُونَ بِلِسَانِ قَوْمِهِمْ، وَيُفَكِّرُونَ بِعَقْلِيَّةِ مَنْ عَلَّمَهُمْ...** ثم قال -أي مركز الفتوى-: فالمدارسُ المسيحيةُ (الأجنبيَّةُ) أسلوبٌ مِنْ أَسَالِيْبِ الْعَزْوِ الْفِكْرِيِّ الْمُعَاصِرِ، حَيْثُ تَعْمَلُ عَلَى **تَغْيِيرِ الْقِيَمِ وَالْمَفَاهِيمِ لَدَى مُنْتَسِبِيهَا، فَيَصِيرُ مَنْ تَخَرَّجَ مِنْهَا ذَنْبًا لَهُمْ لَا يَرَى إِلَّا بُعْيُونَهُمْ وَلَا يُفَكِّرُ إِلَّا بِعَقْلِهِمْ...** ثم قال -

أَيُّ مَرْكَزِ الْفَتَوَى:- إِنَّ الْمُسْلِمَ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ غُيُورًا عَلَى دِينِهِ وَقِيمِهِ، وَيَجِبُ أَنْ يَنْتَبِهَ لِهَذَا الْخَطَرِ الْعَظِيمِ وَالشَّرِّ الْمُسْتَطِيرِ، وَأَنْ يَعْلَمَ أَنَّ اللَّهَ وَهَبَ لَهُ الْأَوْلَادَ وَاسْتَرْعَاهُ عَلَيْهِمْ، **وَسَيَسْأَلُهُ عَمَّا اسْتَرْعَاهُ، فَعَلَيْهِ أَنْ يُعِدَّ الْجَوَابَ مِنَ الْآنَ.** انتهى.

(43) **وفي هذا الرابط** سُئِلَ مَرْكَزُ الْفَتَوَى بِمَوْقِعِ إِسْلَام وِيبِ التَّابِعِ لِإِدَارَةِ الدَّعْوَةِ وَالْإِرْشَادِ الدِّينِيِّ بِوِزَارَةِ الْأَوْقَافِ وَالشُّؤُونِ الْإِسْلَامِيَّةِ بِدَوْلَةِ قَطْر: أَنَا أَعِيشُ بِدَوْلَةٍ عَرَبِيَّةٍ وَأُرِيدُ أَنْ أَسْجَلَ ابْنِي فِي الْمَدْرَسَةِ، وَالْمَشْكَلَةُ أَنَّ الْمَدْرَسَةَ الْمُتَمَيِّزَةَ وَالْمُنَاسِبَةَ مِنْ نَاحِيَةِ التَّعْلِيمِ وَالْأَقْسَاطِ إِدَارَتُهَا رَاهِبَاتٌ وَلَكِنْ **أَغْلَبِيَّةُ الْمُدْرَسَاتِ مُسْلِمَاتٌ وَمُلْتَرِمَاتٌ**، وَالْجَمِيعُ يُثْنِي عَلَى الْمَدْرَسَةِ مِنْ كُلِّ النَّوَاجِي؟. فَجَابَ مَرْكَزُ الْفَتَوَى: إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى حَمَلَ الْأَبَاءَ وَالْأُمَّهَاتِ مَسْئُولِيَّةَ رِعَايَةِ أَبْنَائِهِمْ وَتَرْبِيَّتِهِمْ التَّرْبِيَّةَ الصَّحِيحَةَ **الْخَالِيَّةَ مِنْ كُلِّ شَائِبَةٍ تَشُوْبُ الدِّينَ**، وَذَلِكَ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا قُوا أَنْفُسَكُمْ وَأَهْلِيكُمْ نَارًا وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ عَلَيْهَا مَلَائِكَةٌ غِلَاظٌ شِدَادٌ لَا يَعْصُونَ اللَّهَ مَا أَمَرَهُمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ}، وَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ {كُلُّكُمْ رَاعٍ وَكُلُّكُمْ مَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ...} الْحَدِيثُ، مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ؛ وَعَلَى هَذَا فَمَا دَامَ الْقَائِمُونَ عَلَى هَذِهِ الْمَدْرَسَةِ نَصَارَى فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ لَكَ أَنْ تُدْخِلَ أَحَدًا مِنْ أَبْنَائِكَ فِي هَذِهِ الْمَدْرَسَةِ، لِأَنَّهُ **لَا يُؤْمَنُ أَنْ يُلَبِّسُوا عَلَى أَطْفَالِكَ** فِي دِينِهِمْ وَعَقِيدَتِهِمْ وَيُؤَثِّرُوا عَلَى أَخْلَاقِهِمْ [قِلْتُ: وَكَذَلِكَ إِذَا كَانَ الْقَائِمُونَ عَلَى الْمَدْرَسَةِ يَحْمِلُونَ فِكْرَ أَهْلِ الْبِدْعِ الْمُنتَسِبِينَ لِلْإِسْلَامِ، كَفِكْرِ الْمُزْجِيَّةِ وَالْأَشَاعِرَةِ وَالْمَدْرَسَةِ الْعَقْلِيَّةِ الْاَعْتِرَافِيَّةِ، فَإِنَّهُمْ لَا يُؤْمَنُوا أَنْ يُلَبِّسُوا عَلَى أَطْفَالِكَ]. انتهى باختصار.

(44) وفي فتوى للشيخ فهد بن عبدالرحمن الحيي (عضو هيئة التدريس بكلية الشريعة وأصول الدين بجامعة القصيم) علي هذا الرابط، سُئِلَ الشيخ: هل يجوز أن يَدْرُسَ الأطفالُ في مدارس نصرانية؟ لِمَا فيها من جُودَةٍ تَدْرِيسٍ وانضباطٍ وأَدَبٍ، حيث تَقُومُ الراهبات بالإشرافِ وتَدْرِيسِ المَوَادِّ، **وتُدْرَسُ مادَّةُ الديانة الإسلامية من قِبَلِ مُدْرِّسَةٍ مُسْلِمَةٍ، وتُوجَدُ مُوَجَّهَةٌ مُنْتَدَبَةٌ مُسْلِمَةٌ تَقُومُ بالإشرافِ العامِّ، وأغلبية الطلاب من المسلمين**، ولا تَقُومُ الراهباتُ بأيِّ نَوْعٍ من أنواعِ العنصريةِ أو تعليمهم أشياء نصرانية، أفيَدُّونا أفادكم الله؟. فَكَانَ مِمَّا أَجَابَ بِهِ الشَّيْخُ: إِنَّ قَضِيَّةَ الْعَقِيدَةِ وَقَضِيَّةَ الْوَلَاءِ وَالْبَرَاءِ وَالانْتِمَاءِ، قَضَايَا أَكْبَرُ بِكَثِيرٍ مِنْ مُجَرَّدِ إِضَافَةِ مَعْلُومَاتٍ، أَوْ جُودَةِ تَدْرِيسٍ وَنِظَامٍ، وَعَلَيْكَ أَيُّهَا الْأَخُ الْمُسْلِمُ أَنْ تَكُونَ هَذِهِ الْقَضَايَا لَدَيْكَ أَوَّلَى بِالتَّحْقِيقِ وَالنَّظَرِ مِنْ غَيْرِهَا، وَإِلَيْكَ أَخِي الْكَرِيمُ بَعْضُ مَا قَدْ يَتَرْتَّبُ عَلَى تَدْرِيسِ الْأَوْلَادِ -وَلَا سِيَّمَا الصِّغَارِ مِنْهُمْ- فِي مَدَارِسَ نَصْرَانِيَّةٍ، فَمِنْ ذَلِكَ؛ (أ) تَنْشِئَةُ الطَّالِبِ عَلَى حُبِّ النَصْرَانِيَّةِ، حَتَّى وَإِنْ لَمْ يَكُنْ هَذَا صَرِيحًا مِنْ قِبَلِ الْمُدْرِّسَةِ، وَلَكِنْ مِنْ خِلَالِ الْمُعَامَلَةِ، لَا سِيَّمَا وَقَدْ أَشْرَتْ إِلَى أَنَّ لِلرَّاهِبَاتِ دَوْرًا فِي الْإِشْرَافِ وَالتَّحْقِيقِ؛ (ب) إزَالَةُ الْخَوَاجِزِ بَيْنَ الدِّينِ الْإِسْلَامِيِّ وَغَيْرِهِ، **بِحَيْثُ يَنْشَأُ الطَّالِبُ لَا يَتَمَيَّزُ بِدِينِهِ وَلَا يَغْتَرُّ بِهِ، بَلْ تَتَمَيَّعُ لَدَيْهِ قَضِيَّةُ الْوَلَاءِ وَالْبَرَاءِ، وَكَأَنَّمَا قَضِيَّةُ الدِّينِ لَا تَتَعَدَّى كَوْنَهَا قَنَاعَاتٍ شَخْصِيَّةٍ فِكْرِيَّةٍ لَا غَيْرَ، وَهَذَا خَطِيرٌ جَدًّا؛ (ت) لَا تُؤَمِّنُ الْمَدَارِسُ النَصْرَانِيَّةُ، وَلَا يُؤَمِّنُ النَصْرَانِيُّ، لَا سِيَّمَا الدَّاعِيَةُ إِلَى دِينِهِ كَالرَّاهِبِ وَالرَّاهِبَةِ، لَا يُؤَمِّنُ هَؤُلَاءِ وَلَا يُسْتَأْمَنُونَ عَلَى أَوْلَادِ الْمُسْلِمِينَ مِنْ وُجُوهِ عَدِيدَةٍ، فَمِنْ أَعْظَمِهَا دَعْوَتُهُمْ إِلَى النَصْرَانِيَّةِ بِالتَّدرُّجِ، وَرَبَّمَا لَا يَشْعُرُ دَوُّوهُمْ بِذَلِكَ؛ (ث) فِي مُشَارَكَةِ الْمُسْلِمِ بِتَدْرِيسِ أَوْلَادِهِ فِي مِثْلِ هَذِهِ الْمَدَارِسِ دَعْمٌ لَهَا وَتَشْجِيعٌ، مَعَ أَنَّ**

وُجودَهَا أَصْلًا فِي بِلَادِ الْمُسْلِمِينَ لَا يَجُوزُ، فَبَدَلًا مِنْ السَّعْيِ لِإِزَالَتِهَا تُشَارِكُ فِي دَعْمِهَا، هَذَا مِمَّا لَا يَنْبَغِي لِلْمُسْلِمِ. انْتَهَى بِاخْتِصَارٍ.

(45) وَقَالَ الشَّيْخُ سَالِمُ بْنُ عَبْدِ الْغَنِيِّ الرَّافِعِي فِي (أَحْكَامِ الْأَحْوَالِ الشَّخْصِيَّةِ لِلْمُسْلِمِينَ فِي الْغَرْبِ): إِنَّ دَعْوَةَ ابْنِكَ إِلَى الْإِيمَانِ وَالصَّلَاحِ **لَا تَكْفِي** إِذَا لَمْ تُجَنِّبْهُ مَوَاقِعَ الْفِتَنِ وَبُؤْرَ الْفَسَادِ [قُلْتُ: وَمِنْ مَوَاقِعِ الْفِتَنِ وَبُؤْرِ الْفَسَادِ الْمُجْتَمَعَاتُ الَّتِي يَشِيعُ فِيهَا شِرْكُ الْعِلْمَانَةِ وَالتَّشْرِيعِ وَالتَّحَاكُمِ، أَوْ شِرْكُ الْقُبُورِ، أَوْ كُفْرُ تَرْكِ الصَّلَاةِ، أَوْ فِكْرُ الْمُزْجَةِ وَالْأَشَاعِرَةِ وَالْمَدْرَسَةِ الْعَقْلِيَّةِ الْأَعْتِرَالِيَّةِ، أَوْ الْأَسْتِخْفَافُ بِالشَّرِيعَةِ وَالْأَسْتَهْزَاءُ بِالْمُؤَحِّدِينَ (أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ، الْفِرْقَةِ النَّاجِيَّةِ، الطَّائِفَةِ الْمَنْصُورَةِ، الْعُرَبَاءِ، التَّزَاعِ مِنَ الْقِبَائِلِ، الْفَرَّارِينَ بِدِينِهِمْ، الْقَابِضِينَ عَلَى الْجَمْرِ) وَمُعَادَاتُهُمْ] وَتَأْخُذُ بِيَدِهِ إِلَى الطَّرِيقِ الْمُسْتَقِيمِ، وَمَنْ ادَّعَى بِأَنَّهُ يَسْتَطِيعُ أَنْ يُرَبِّيَ أَوْلَادَهُ فِي أَوْرُوبَا التَّزْيِيَّةِ الْإِسْلَامِيَّةِ الصَّحِيحَةِ، فَتَقُولُ لَهُ {بَيْنَنَا وَبَيْنَكَ وَقِيعُ الْحَالِ}، **فَالْوَاقِعُ يَدُلُّنَا أَنَّ الْمُنْحَرِفِينَ مِنْ أَبْنَاءِ الْمُسْلِمِينَ أَضْعَافُ أَضْعَافِ الْمُلتَزِمِينَ مِنْهُمْ**، وَهَذَا لَيْسَ فِي الْأَبْنَاءِ الَّذِينَ دَرَجَ آبَاؤُهُمْ عَلَى الرَّذِيلَةِ وَتَعَوَّدُوا عَلَيْهَا، وَإِنَّمَا هَذَا فِي الْأَبْنَاءِ الَّذِينَ نَشَأَ آبَاؤُهُمْ عَلَى الْإِلْتِمَامِ وَتَبَنُّوا عَلَيْهِ؛ فَإِذَا **بَلَغَ الْإِنْحِرَافُ فِي أَبْنَاءِ الْأُسْرِ الْمُلتَزِمَةِ أَضْعَافَ أَضْعَافِ الصَّلَاحِ فِيهِمْ** تَعَيَّنَ عَلَى الْمُسْلِمِ وَوَجَبَ عَلَيْهِ أَنْ يَحْتَاطَ لِأَبْنَائِهِ وَيَنْتَشِلَهُمْ مِنْ هَذِهِ الْبَيْتَةِ [قُلْتُ: وَكَذَلِكَ يَتَعَيَّنُ عَلَى الْمُسْلِمِ أَنْ يَنْتَشِلَ أَبْنَاءَهُ مِنَ الْبَيْتَةِ الَّتِي يَتَفَشَّى فِيهَا فِكْرُ أَهْلِ الْبِدْعِ الْمُتَنَسِّبِينَ لِلْإِسْلَامِ، كَفِكْرِ الْمُزْجَةِ (الَّذِي يَبْتُهُ "أَدْعِيَاءُ السَّلَفِيَّةِ" فِي مَسَاجِدِهِمْ وَمَدَارِسِهِمْ وَقَنَوَاتِهِمْ وَمَوَاقِعِهِمْ) وَفِكْرِ الْأَشَاعِرَةِ (الَّذِي يَبْتُهُ "الْأَزْهَرِيُّونَ" فِي مَسَاجِدِهِمْ وَمَدَارِسِهِمْ وَقَنَوَاتِهِمْ

وَمَوَاقِعِهِمْ) وَفِكْرِ الْمَدْرَسَةِ الْعَقْلِيَّةِ الْاِغْتِرَالِيَّةِ (الذي يُبْنَى "الإخوان المسلمون" في مَسَاجِدِهِمْ وَمَدَارِسِهِمْ وَقَتَوَاتِهِمْ وَمَوَاقِعِهِمْ)، إِذِ الْحُكْمُ لِلْغَالِبِ وَلَيْسَ لِلنَّادِرِ. انتهى.

(46) وفي هذا الرابط على موقع الشيخ ابن باز، قال الشيخ: الأَطْفَالُ أَمَانَةٌ، الأَطْفَالُ أَمَانَةٌ عِنْدَ آبِيهِمْ وَأُمَّهُمْ، فَالْوَاجِبُ أَنْ لَا يَتَوَلَّى تَرْبِيَتَهُمْ إِلَّا مَنْ هُوَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَيُرْجَى مِنْهُ الْفَائِدَةُ لَهُمْ وَالتَّوْحِيدُ الطَّيِّبُ، أَمَّا أَنْ يَتَوَلَّى الأَطْفَالُ نِسَاءً كَافِرَاتٍ، هَذَا مُنْكَرٌ وَلَا يَجُوزُ، هَذَا خِيَانَةٌ لِلْأَمَانَةِ، فَالتَّزْيِينُ أَمَانَةٌ، وَالْأَطْفَالُ أَمَانَةٌ، فَلَا يَجُوزُ أَنْ يُرَبِّيَ الأَطْفَالُ إِلَّا مُؤْمِنَةٌ تَقِيَّةٌ يُرْجَى فِيهَا الْخَيْرُ، حَتَّى لَوْ كَانَتْ مُسْلِمَةً، إِذَا كَانَتْ فَاحِرَةً خَبِيثَةً لَا يَنْبَغِي أَنْ تُؤَلَّى عَلَى الأَطْفَالِ وَلَوْ كَانَتْ مُسْلِمَةً، إِذَا كَانَتْ رَدِيئَةً الدِّينِ ضَعِيفَةً الدِّينِ. انتهى باختصار.

(47) وَقَالَ الشَّيْخُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ حَمِيدٍ (عَضُو هَيْئَةِ كِبَارِ الْعُلَمَاءِ): وَمَا زَالَ أَعْدَاءُ الْإِسْلَامِ مُجِدِّدِينَ فِي هَذْمِهِ وَتَغْيِيرِ عَقَائِدِ أَهْلِهِ، كَمَا قَالَ مَسِيوَاتْنِي (الْفَرَنْسِي) {إِنْ مَقَاوِمَةَ الْإِسْلَامِ بِالْقُوَّةِ لَا يَزِيدُهُ إِلَّا انْتِشَارًا، فَالْوَاسِطَةُ الْفَعَّالَةُ لِهَذْمِهِ وَتَقْوِيضِ بُنْيَانِهِ، هِيَ تَرْبِيَةُ بَنِيهِ فِي الْمَدَارِسِ، بِالْقَاءِ بُدُورِ الشُّكِّ فِي نُفُوسِهِمْ مِنْ عِنْدِ النَّشْأَةِ، لِتَفْسَادِ عَقَائِدِهِمْ مِنْ حَيْثُ لَا يَشْعُرُونَ}، فَهَذَا لِعِلْمِهِ قَابِلِيَّةُ الصَّغِيرِ لِمَا يُلْقَى إِلَيْهِ مِنَ الْعُلُومِ الضَّارَّةِ وَغَيْرِهَا، وَلِعَدَمِ تَمْيِيزِهِ بَيْنَ الصَّحِيحِ وَغَيْرِهِ، وَلِأَنَّ الضَّرَرَ الَّذِي يَصْغُبُ مُعَالَجَتَهُ هُوَ زَيْغُ الْعَقِيدَةِ، فَإِنْ زَيْغَهَا مَصْدَرُ كُلِّ شَرٍّ وَبَلَاءٍ وَمَصْدَرُ كُلِّ إِخْلَاقٍ الرَّذِيلَةِ. انتهى باختصار من (الدَّرَرُ السَّنِيَّةُ فِي الْأَجُوبَةِ النَّجْدِيَّةِ).

(48) وقال الشيخ عبد الرحمن بن قاسم في حاشية (الدُرُرُ السَّنيَّةُ في الأُجوبة النَّجديَّة): **يَجِبُ عَلَيْنَا أَلَّا نُرْسِلَ أَبْنَاءَنَا وَهُمْ صِغَارٌ إِلَى بِلَادِ الْكُفَّارِ لِلتَّعَلُّمِ، لَأَنَّ النِّشَاءَ إِذَا شَبَّ بَيْنَهُمْ لَا بُدَّ أَنْ يَتَخَلَّقَ بِأَخْلَاقِهِمْ. انتهى.**

(49) وجاء في الموسوعة الفقهية الكويتية التي أصدرتها وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالكويت: **اتَّفَقَ الْفُقَهَاءُ عَلَى كَرَاهَةِ التَّرَوُّجِ فِي دَارِ الْحَرْبِ [قال الشيخ محمد بن موسى البدالي على موقعه في هذا الرابط: فِدَارُ الْكُفْرِ، إِذَا أُطْلِقَ عَلَيْهَا (دَارُ الْحَرْبِ) فَباعتبار مآلها وتوقع الحرب منها، حتى ولو لم يكن هناك حَرْبٌ فعليَّةٌ مع دار الإسلام. انتهى باختصار. وقال الشيخ عبدالله الغليفي في كتابه (أحكام الديار وأنواعها وأحوال ساكنيها): الأَصْلُ فِي (دَارِ الْكُفْرِ) أَنَّهَا (دَارُ حَرْبٍ) ما لم ترتبط مع دار الإسلام بعهود ومواثيق، فإن ارتبطت فتُصَيِّحُ (دَارَ كُفْرٍ مُعَاهِدَةٍ)، وهذه العهود والمواثيق لا تُغَيِّرُ مِنْ حَقِيقَةِ دَارِ الْكُفْرِ. انتهى باختصار. وقال الشيخ مشهور فوزي حاجنة (عضو الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين) في (الاقتراض من البنوك الربويَّة القائمة خارج ديار الإسلام): ويلاحظ أن مُصْطَلَحَ (دَارِ الْحَرْبِ) يَتَدَاخَلُ مَعَ مُصْطَلَحِ (دَارِ الْكُفْرِ) فِي اسْتِعْمَالَاتٍ أَكْثَرَ الْفُقَهَاءِ... ثم قال -أي الشيخ حاجنة-: كُلُّ دَارٍ حَرْبٍ هِيَ دَارُ كُفْرٍ وَلَيْسَتْ كُلُّ دَارٍ كُفْرٍ هِيَ دَارُ حَرْبٍ. انتهى. وجاء في الموسوعة الفقهية الكويتية: أَهْلُ الْحَرْبِ أَوْ الْحَرْبِيُّونَ، هُمْ غَيْرُ الْمُسْلِمِينَ، الَّذِينَ لَمْ يَدْخُلُوا فِي عَقْدِ الذِّمَّةِ، وَلَا يَتَمَتَّعُونَ بِأَمَانِ الْمُسْلِمِينَ وَلَا عَهْدِهِمْ. انتهى. وقال مركز الفتوى بموقع إسلام ويب التابع لإدارة الدعوة والإرشاد الديني بوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بدولة قطر في هذا الرابط: أَمَّا مَعْنَى الْكَافِرِ الْحَرْبِيِّ، فَهُوَ الَّذِي لَيْسَ بَيْنَهُ**

وبين المُسْلِمِينَ عَهْدٌ وَلَا أَمَانٌ وَلَا عَقْدٌ ذِمَّةٌ. انتهى.
وقال الشيخ حسين بن محمود في مقالة له على هذا الرابط: ولا عبرة بقول بعضهم {هؤلاء مَدَنِيُونَ}، **فليس في شَرْعِنَا شيءٌ اسْمُهُ (مَدَنِيٌّ وَعَسْكَرِيٌّ)**، وإنما هو (كافرٌ حَرْبِيٌّ وَمُعَاهِدٌ)، فكلُّ كافرٍ يُحَارِبُنَا، أو لم يكن بيننا وبينه عَهْدٌ، **فهو حَرْبِيٌّ** خَلَالُ الْمَالِ وَالْدَّمِ وَالذَّرِيَّةِ [قال المَآوَزِي (ت450هـ) في (الحاوي الكبير في فقه مذهب الإمام الشافعي) في بَابِ (تَفْرِيقِ الْعَنِيَمَةِ): فَأَمَّا الذَّرِيَّةُ فَهُمْ النِّسَاءُ وَالصَّبِيَّانُ، يَصِيرُونَ بِالْقَهْرِ وَالْغَلَبَةِ مَرْقُوقِينَ. انتهى باختصار]. انتهى. وقال الشيخ محمد بن رزق الطرهوني (الباحث بمجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، والمدرس الخاص للأمير عبدالله بن فيصل بن مساعد بن سعود بن عبدالعزيز بن عبدالرحمن بن فيصل بن تركي بن عبدالله بن محمد بن سعود) في كتابه (هل هناك كُفَّارٌ مَدَنِيُونَ؟ أو أَتْرِيَاءٌ؟): **لَا يُوجَدُ شَرْعًا كَافِرٌ بَرِيٌّ**، كما لا يُوجَدُ شَرْعًا مُضْطَلَحٌ (مَدَنِيٌّ) وليس له حَظٌ في مُفْرَدَاتِ الْفَقْهِ الْإِسْلَامِيِّ... ثم قال -أي الشيخ الطرهوني-: **الأصل** جِلْ دَمِ الْكَافِرِ وَمَالِهِ -وَأَنَّهُ لَا يُوجَدُ كَافِرٌ بَرِيٌّ وَلَا يُوجَدُ شيءٌ يُسَمَّى (كَافِرٌ مَدَنِيٌّ) -إِلَّا مَا اسْتَثْنَاهُ الشَّارِعُ فِي شَرِيعَتِنَا. انتهى. وقال المَآوَزِي (ت450هـ) في (الأحكام السلطانية): وَيَجُوزُ لِلْمُسْلِمِ أَنْ يَقْتُلَ مَنْ طَفَرَ بِهِ مِنْ مُقَاتِلَةٍ [المُقَاتِلَةُ هُمْ مَنْ كَانُوا أَهْلًا لِلْمُقَاتِلَةِ أَوْ لِتَدْبِيرِهَا، سَوَاءً كَانُوا عَسْكَرِيِّينَ أَوْ مَدَنِيِّينَ؛ وَأَمَّا غَيْرُ الْمُقَاتِلَةِ فَهُمْ الْمَرَأَةُ، وَالطِّفْلُ، وَالشَّيْخُ الْهَرِمُّ، وَالرَّاهِبُ، وَالزَّمِنُ (وهو الإنسانُ المُبْتَلَى بِعَاهَةِ أَوْ آفَةٍ جَسَدِيَّةٍ مُسْتَمِرَّةٍ تُعْجِزُهُ عَنِ الْقِتَالِ، كَالْمَعْتُوهِ وَالْأَعْمَى وَالْأَعْرَجُ وَالْمَفْلُوجُ "وهو المُصَابُ بِالشَّلَلِ النَّصْفِيَّ" وَالْمَجْدُومُ "وهو المُصَابُ بِالْجُدَامِ وَهُوَ دَاءٌ تَتَسَاقَطُ أَعْضَاءُ مَنْ يُصَابُ بِهِ" وَالْأَشْلُ وَمَا شَابَهُ)، وَنَحْوُهُمْ]

الْمُشْرِكِينَ مُحَارِبًا وَغَيْرَ مُحَارِبٍ [أَي سَوَاءً قَاتِلَ أَمْ لَمْ يُقَاتِلَ]. انتهى. وقال الشيخ يوسف العيري في (حقيقة الحرب الصليبية الجديدة): فالذُّوْلُ تَنْقَسِمُ إِلَى قِسْمَيْنِ، قِسْمٌ حَرْبِيٌّ (وهذا الأصل فيها)، وقِسْمٌ مُعَاهَدٌ؛ قَالَ ابْنُ الْقِيمِ فِي (زاد المعاد) واصِفًا حَالِ الرُّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَعْدَ الْهَجْرَةِ، قَالَ {ثُمَّ كَانَ الْكَفَّارُ مَعَهُ بَعْدَ الْأَمْرِ بِالْجِهَادِ ثَلَاثَةَ أَقْسَامٍ، أَهْلُ صُلْحٍ وَهُدًى، وَأَهْلُ حَرْبٍ، وَأَهْلُ ذِمَّةٍ}، وَالذُّوْلُ لَا تَكُونُ ذِمَّةً، بَلْ تَكُونُ إِمَّا حَرْبِيَّةً أَوْ مُعَاهَدَةً، وَالذِمَّةُ هِيَ فِي حَقِّ الْأَفْرَادِ فِي دَارِ الْإِسْلَامِ، وَإِذَا لَمْ يَكُنِ الْكَافِرُ مُعَاهَدًا وَلَا ذِمِّيًّا فَإِنَّ الْأَصْلَ فِيهِ أَنَّهُ حَرْبِيٌّ خِلَالِ الدَّمِ، وَالْمَالِ، وَالْعِرْضِ [بِالسَّنْبِي]. انتهى] لِمَنْ دَخَلَ فِيهَا مِنْ الْمُسْلِمِينَ بِأَمَانٍ (لِتَجَارَةٍ أَوْ لِعِثْرَةٍ) وَلَوْ بِمُسْلِمَةٍ (وَتَشَدُّ الْكَرَاهَةُ إِذَا كَانَتْ مِنْ أَهْلِ الْحَرْبِ) وَعِنْدَ الْخَنْفِيَّةِ (الْكَرَاهَةُ تَحْرِيمِيَّةٌ فِي الْحَرْبِيَّةِ لِإِفْتِتَاحِ بَابِ الْفِتْنَةِ، وَتَنْزِيهِةٌ فِي غَيْرِهَا)، لِأَنَّ فِيهِ [أَي فِي التَّزْوُجِ فِي دَارِ الْحَرْبِ] تَغْرِيبًا لِلذَّرِّيَّةِ لِفَسَادِ عَظِيمٍ، إِذْ أَنْ الْوَلَدَ إِذَا نَشَأَ فِي دَارِهِمْ لَا يُؤْمِنُ أَنْ يَنْشَأَ عَلَى دِينِهِمْ، وَإِذَا كَانَتْ الزَّوْجَةُ مِنْهُمْ فَقَدْ تَغَلَّبَ عَلَى وَلَدِهَا فَيَتَّبِعُهَا عَلَى دِينِهَا... ثُمَّ جَاءَ -أَي فِي الْمَوْسُوعَةِ-: ذَهَبَ جُمُهُورُ الْفُقَهَاءِ مِنَ الْخَنْفِيَّةِ وَالْمَالِكِيَّةِ وَالشَّافِعِيَّةِ إِلَى أَنَّهُ يُكْرَهُ لِلْمُسْلِمِ أَنْ يَطَّأَ خَلِيلَتَهُ فِي دَارِ الْحَرْبِ، مَخَافَةَ أَنْ يَكُونَ لَهُ فِيهَا نَسْلٌ، لِأَنَّهُ مَمْنُوعٌ مِنَ التَّوْطُنِ فِي دَارِ الْحَرْبِ، قَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ {أَنَا بَرِيءٌ مِنْ كُلِّ مُسْلِمٍ يُقِيمُ بَيْنَ أَظْهَرِ الْمُشْرِكِينَ، قَالُوا (يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَلِمَ؟)، قَالَ (لَا تَرَأَى نَارَهُمَا) قَالَ الشَّيْخُ مَنْصُورُ الْبُهْوتِيِّ (ت1051هـ) فِي (شرح منتهى الإرادات): أَيْ لَا يَكُونُ [أَي الْمُسْلِمُ] بِمَوْضِعٍ يَرَى نَارَهُمْ وَيَرَوْنَ نَارَهُ، إِذَا أَوْقَدَتْ. انتهى]، وَإِذَا خَرَجَ مِنْ دَارِ الْحَرْبِ رُبَّمَا يَبْقَى لَهُ نَسْلٌ فِيهَا فَيَتَخَلَّقُ وَلَدُهُ بِأَخْلَاقِ الْمُشْرِكِينَ، وَلِأَنَّ

مَوْطُوعَتَهُ إِذَا كَانَتْ حَزْبِيَّةً فَإِذَا عَلِقَتْ مِنْهُ ثُمَّ ظَهَرَ
 الْمُسْلِمُونَ عَلَى الدَّارِ مَلَكُوهَا مَعَ مَا فِي بَطْنِهَا، فَبِئْسَ
 هَذَا تَغْرِيبٌ وَلَدِهِ لِلرَّقِّ، وَذَلِكَ مَكْرُوهٌ، وَقَالَ الْحَنَابِلَةُ { لَا
 يَطَأُ الْمُسْلِمُ زَوْجَتَهُ فِي دَارِ الْحَرْبِ **إِلَّا لِلضَّرُورَةِ**، فَإِذَا
 وَجَدَتِ الضَّرُورَةَ **يَحِبُّ الْعَزْلُ** } . انتهى باختصار. وقال
 ابنُ قدامة في (المغني): قال **[أي الإمام الخِرَقِيُّ**
الحنبليُّ (ت334هـ) في مختصره] { وَلَا يَتَزَوَّجُ فِي أَرْضِ
 الْعَدُوِّ، إِلَّا أَنْ تَغْلِبَ عَلَيْهِ الشَّهْوَةُ، فَيَتَزَوَّجَ مُسْلِمَةً وَيَعْزَلَ
 عَنْهَا }، وَقَالَ الْقَاضِي - فِي قَوْلِ الْخِرَقِيِّ - { هَذَا نَهْيٌ
 كَرَاهَةٌ، لَا نَهْيٌ تَحْرِيمٌ }، لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ (وَأَجَلٌ لَكُمْ
 مَا وَرَاءَ ذَلِكَ أَنْ تَبْتَغُوا بِأَمْوَالِكُمْ)، وَلِأَنَّ **الْأَضْلَ الْجِلَّ**،
فَلَا يَحْرُمُ بِالشَّكِّ وَالتَّوَهُّمِ، وَإِنَّمَا كَرِهْنَا لَهُ التَّزَوُّجَ مِنْهُمْ
 مَخَافَةً أَنْ يَغْلِبُوا عَلَى وَلَدِهِ، فَيَسْتَرْقُوهُ، **وَيَعْلَمُوهُ الْكُفْرَ**،
 فَبِئْسَ تَرْوِيحُهُ تَغْرِيبٌ لِهَذَا الْفَيْسَادِ الْعَظِيمِ، وَازْدَادَتْ
 الْكَرَاهَةُ إِذَا تَزَوَّجَ مِنْهُمْ، لِأَنَّ الظَّاهِرَ أَنَّ امْرَأَتَهُ تَغْلِبُهُ
 عَلَى وَلَدِهَا، فَتُكْفَرُ. انتهى باختصار. وقال السيّد عمر
 البصري (ت1037هـ) في حاشيته على (تحفة المحتاج):
 السُّنِّيُّ الْمُتَوَلِّدُ **[أي المَوْلُودُ لَهُ]** بِدَارِ الْبِدْعَةِ، يَظْهَرُ
 أَوْلَادُهُ **غَالِبًا مُتَدَيِّنِينَ** بِتِلْكَ الْبِدْعَةِ. انتهى.

(50) وقال كمال حبيب في (مجلة البيان، التي يرأسُ
 تحريرها الشيخُ أحمد بن عبدالرحمن الصويان "رئيس
 رابطة الصحافة الإسلامية العالمية") تحت عنوان
 (مناهج التعليم الديني في العالم الإسلامي): الأُمَّةُ كُلُّهَا
 بِحَاجَةٍ إِلَى تَدْبِيرِ طَبِيعَةِ الْحَرْبِ الَّتِي تُوَاجِهُهَا، إِنَّهَا حَرْبُ
 صَلِيبِيَّةٍ، الْإِجْلَابُ فِيهَا بِالْخَيْلِ وَالرَّجُلِ مِنْ جَانِبٍ،
وَبِالْعَزْوِ الْفِكْرِيِّ وَالثَّقَافِيِّ لِهَذِمِ قَوَاعِدِ الْأُمَّةِ وَأَسُسِهَا
 مِنْ نَاحِيَةِ أُخْرَى... ثم قال -أي كمال حبيب-: إِنَّ الدَّهْشَةَ
 سَوْفَ تُلْجِمُنَا إِذَا عَلِمْنَا أَنَّ **مُؤَسَّسَةً تُسَمَّى (كَبِيرًا) تَتَّبَعُ**
الْمَخَابِرَاتِ الْمَرْكَزِيَّةَ الْأَمْرِيكِيَّةَ هِيَ الَّتِي تَقْوُمُ

بالتخطيط للمناهج في وزارة التربية والتعليم المصرية [قال الشيخ أحمد الريسوني (رئيس الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين) في مقالة له [على هذا الرابط](#): وأما الدولة المصرية بكل مؤسساتها ومرافقها وتوابعها داخل المجتمع، فيحكمها ويتحكم فيها تجالف العسكر والمخابرات والاستبداد والفساد والبطحية والعدو والمكر. انتهى]، والدهشة ستمسك بتلابينا إذا علمنا أن وفد الـ (إف بي آي) [يعني مكتب التحقيقات الفيدرالي الأمريكي] قد التقى شيخ الأزهر، **وؤفود الكونجرس تلقىه للإطمئنان على مناهج الأزهر**. انتهى.

(51) وقال الشيخ سيد قطب في كتابه (في التاريخ فكرة ومنهاج): وحينما اجتمع مؤتمر المبشرين في جبل الزيتون بفلسطين عام 1909 وقف مقرر المؤتمر ليقول {إن جهود التبشير الغربية في خلال مائة عام قد فشلت فشلاً ذريعاً في العالم الإسلامي، لأنه لم ينتقل من الإسلام إلى المسيحية إلا واحد من اثنين، إما قاصر خضع بوسائل الإغراء أو بالإكراه، وإما معدم تقطعت به أسباب الرزق فجاءنا مكرهاً ليعيش}، وهنا وقف القس زويمر [جاء في موسوعة الأديان (إعداد مجموعة من الباحثين، بإشراف الشيخ غلوي بن عبد القادر السقاف): صمويل زويمر [هو] رئيس جمعيات التنصير في الشرق الأوسط] قالت منى أبو الفضل أستاذة العلوم السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة: أصبح (الشرق الأوسط) يطلق على الدول العربية وإسرائيل. انتهى من (مجلة "إسلامية المعرفة")، ويعد من أكبر أعمدة التنصير في العصر الحديث، وقد أسس معهداً باسمه في أمريكا لأبحاث تنصير المسلمين. انتهى باختصار. وقد توفي زويمر عام 1952م بعد أن بلغ الخامسة والثمانين من

عمره] المعروف للمصريين ليقول {كَلَّا، إِنْ هَذَا كَلَامٌ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْمُبَشِّرِينَ لَا يَعْرِفُونَ حَقِيقَةَ مُهِمَّتِهِمْ فِي الْعَالَمِ الْإِسْلَامِيِّ، إِنَّهُ لَيْسَ مِنْ مُهِمَّتِنَا أَنْ نُخْرِجَ الْمُسْلِمِينَ [يعني في الوقت الحالي] مِنَ الْإِسْلَامِ إِلَى الْمَسِيحِيَّةِ، كَلَّا، إِنَّمَا كُلُّ مُهِمَّتِنَا أَنْ نُخْرِجَهُمْ مِنَ الْإِسْلَامِ فَحَسَبَ [قَالَ الشَّيْخُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَبُو بَطِينٍ (مُفْتِي الدِّيَارِ النَّجْدِيَّةِ، الْمُتَوَفَّى عَامَ 1282 هـ) فِي كِتَابِهِ (الْإِنْتِصَارُ لِجَزْبِ اللَّهِ الْمُوَحِّدِينَ وَالرَّدُّ عَلَى الْمُجَادِلِ عَنِ الْمُشْرِكِينَ): وَمِنْ كَيْدِ الشَّيْطَانِ لِمُبْتَدِعَةِ هَذِهِ الْأُمَّةِ - الْمُشْرِكِينَ بِالتَّشْرِيقِ مِنَ الْمَقْبُورِينَ وَغَيْرِهِمْ -، لَمَّا عَلِمَ عَدُوُّ اللَّهِ أَنَّ كُلَّ مَنْ قَرَأَ الْقُرْآنَ أَوْ سَمِعَهُ يَنْفِرُ مِنَ الشَّرِكِ وَمِنْ عِبَادَةِ غَيْرِ اللَّهِ، أَلْقَى فِي قُلُوبِ الْجُهَالِ أَنَّ هَذَا الَّذِي يَفْعَلُونَهُ مَعَ الْمَقْبُورِينَ وَغَيْرِهِمْ لَيْسَ عِبَادَةً لَهُمْ، وَإِنَّمَا هُوَ تَوَسُّلٌ وَتَشَفُّعٌ بِهِمْ وَالتَّجَاءُ إِلَيْهِمْ وَتَخَوُّ ذَلِكَ، فَسَلَبَ الْعِبَادَةَ وَالشَّرِكَ [يَعْنِي عِبَادَةَ غَيْرِ اللَّهِ وَالشَّرِكَ بِهِ] إِسْمَهُمَا مِنْ قُلُوبِهِمْ، وَكَسَاهُمَا أَسْمَاءً لَا تَنْفِرُ عَنْهَا الْقُلُوبُ، ثُمَّ إِزْدَادَ إِغْتِرَارَهُمْ وَعَظُمَتِ الْفِتْنَةُ، بِأَنَّ صَارَ بَعْضُ مَنْ يُنْسَبُ إِلَى عِلْمٍ وَدِينٍ يُسَهِّلُ عَلَيْهِمْ مَا ارْتَكَبُوهُ مِنَ الشَّرِكِ، وَيَحْتَجُّ لَهُمْ بِالْحُجَجِ الْبَاطِلَةِ، فَإِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ. انتهى]، وَأَنْ تَجْعَلَهُمْ ذُلُولِينَ [الذُّلُولُ هُوَ السَّهْلُ الْانْقِيَادِ] لِتَعَالِيمِنَا وَنُفُودِنَا وَأَفْكَارِنَا، وَلَقَدْ تَجَحَّنَا فِي هَذَا تَجَاهًا كَامِلًا، فَكُلُّ مَنْ تَخَرَّجَ مِنْ هَذِهِ الْمَدَارِسِ، لَا مَدَارِسَ الْإِرْسَالِيَّاتِ [مَدَارِسَ الْإِرْسَالِيَّاتِ هِيَ مَوْسَسَاتُ تَعْلِيمِيَّةٌ (مَدَارِسُ وَجَامِعَاتُ) يُدِيرُهَا النَّصَارَى فِي الْعَالَمِ الْإِسْلَامِيِّ بِصُورَةٍ مُبَاشِرَةٍ، وَمِنْ أَمْثَلَتِهَا فِي مِصْرَ الْجَامِعَةُ الْأَمْرِيكِيَّةُ وَمَدَارِسُ (الْفَرِيرِ، وَسَانْتِ فَاتِيمَا، وَالْفَرَنْسِيْسْكَانَ، وَالرَّاعِي الصَّالِحِ)] فَحَسَبَ، وَلَكِنْ [أَيْضًا] الْمَدَارِسُ الْحُكُومِيَّةُ وَالْأَهْلِيَّةُ، الَّتِي تَتَّبِعُ الْمَنَاهِجَ الَّتِي وَضَعْنَاهَا بِأَيْدِينَا وَأَيْدِي مَنْ رَبَّنَاهُمْ مِنْ رِجَالِ التَّعْلِيمِ، كُلُّ مَنْ تَخَرَّجَ مِنْ هَذِهِ

المدارس **خَرَجَ مِنَ الْإِسْلَامِ بِالْفِعْلِ وَإِنْ لَمْ يَخْرُجْ**
بِالاسْمِ، وَأَصْبَحَ عَوْنًا لَنَا فِي سِيَاسَتِنَا دُونَ أَنْ يَشْعُرَ، أَوْ
أَصْبَحَ مَأْمُونًا عَلَيْنَا وَلَا خَطَرَ عَلَيْنَا مِنْهُ، لَقَدْ نَجَّحْنَا نَجَاحًا
مُنْقَطِعَ النَّظِيرِ}. انتهى باختصار. وقال الشيخ يوسف
المرعشي (أستاذ مناهج البحث في كلية الشريعة
بجامعة بيروت) في كتابه (العقائد والأديان والمذاهب
الفكرية): القسّيس صمويل زويمر، يُعتبر هذا القسّيس
اليهودي الأصل- من أهمّ المُبشّرين وأخطرهم في
الشرق الأوسط منذ أوائل هذا القرن، هذا القسّيس
عاش فترةً من الزمن في البلاد الإسلامية، وعَقَدَ عِدَّةَ
مؤتمرات تبشيرية في كلٍّ من القاهرة والهند والقدس،
ولهذا القسّيس عِدَّةُ تقارير، منها تقريره الذي نشره
في 12 من إبريل 1926م، وهذه بعض فقراتٍ من ذلك
التقرير { لا ينبغي للمبشر المسيحي أن ييأس ويقنط
عندما يرى أن مَسَاعِيَهُ لم تُؤْمَرْ في جلب كثير من
المسلمين إلى المسيحية، لكن **يَكْفِي جَعْلُ الْإِسْلَامِ**
يُخَسِّرُ مُسْلِمِينَ بِذُبْدَبَةِ بَعْضِهِمْ، عندما تُدْذِبُ مُسْلِمًا
وَتَجْعَلَ الْإِسْلَامَ يَخْسِرُهُ تُعْتَبَرُ نَاجِحًا يَا أَيُّهَا الْمُبَشِّرُ
المسيحي، يَكْفِي أَنْ تُدْذِبَهُ وَلَوْ لَمْ يُصْبِحْ هَذَا الْمُسْلِمُ
مسيحيًا... قَبْلَ أَنْ تَبْنِيَ النصرانية في قلوب المسلمين
يَجِبُ أَنْ نُهْدِمَ الْإِسْلَامَ فِي نُفُوسِهِمْ، **حَتَّى إِذَا أَصْبَحُوا**
غَيْرَ مُسْلِمِينَ سَهْلَ عَلَيْنَا، أَوْ عَلَى مَنْ يَأْتِي بَعْدَنَا، أَنْ
يَبْنُوا النصرانية في نُفُوسِهِمْ}. انتهى باختصار.

(52) وقال الشيخ زيد بن عبدالعزيز بن فيّاض (الأستاذ
بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بكلية أصول
الدين، قسم العقيدة) في كتابه (واجب المسلمين):
يقول القس زويمر في المؤتمر المسيحي الذي انعقد
بالقدس [عام 1935م] إِبَّانَ الْاِحْتِلَالِ الْبَرِيطَانِي {أَيُّهَا
الإخوان الأبطال، والإخوان الذين كَتَبَ اللَّهُ لَهُمُ الْجِهَادَ

في سبيل المسيحية واستعمارها لبلاد الإسلام، فأحاطتهم عناية الرب بالتوفيق الجليل المقدس، لقد أديتم الرسالة التي أنيطت بكم أحسن أداء، ووفقتم لها أسمى التوفيق... مهمة التبشير التي ندبتكم دول المسيحية للقيام بها في البلاد المحمدية ليست في إدخال المسلمين [يعني في الوقت الحالي] في المسيحية، وإنما مهمتكم أن **تخرجوا المسلم من الإسلام**، ليصبح مخلوقاً لا صلة له بالله، وبالتالي فلا صلة تربطه بالأخلاق التي تعتمد عليها الأمم في حياتها، وهذا ما قمتم به خلال الأعوام المائة السالفة خير قيام، وهذا ما أهنتكم عليه، وتهنئكم دول المسيحية والمسيحيون جميعاً كل التهنئة؛ لقد قبضنا أيها الإخوان- في هذه الحقة من الدهر من ثلث القرن التاسع عشر إلى يومنا هذا **على جميع برامج التعليم في الممالك الإسلامية**؛ أيها الزملاء، إنكم أعددتكم بوسائلكم جميع العقول في الممالك الإسلامية إلى قبول السير في الطريق الذي مهدتكم له كل التمهيد، إنكم أعددتكم شباباً في ديار المسلمين لا يعرف الصلة بالله، ولا يريد أن يعرفها، وأخرجتم المسلم من الإسلام ولم تدخلوه في المسيحية، وبالتالي جاء النشء الإسلامي طبقاً لما أراد له الاستعمار، لا يهتم للعطائم، ويحب الراحة والكسل، ولا يعرف همة في دنياه إلا في الشهوات، فإذا تعلم فللشهوة، وإذا جمع المال فللشهوة، وإن تبوأ أسمى المراكز ففي سبيل الشهوات يَجُودُ بكل شيء؛ إن مهمتكم تمت على أكمل الوجوه، وانتهيتم إلى خير النتائج، وباركتكم المسيحية، ورَضِي عنكم الاستعمار، فاستمروا في أداء رسالتكم، فقد أصبحتم بفضل جهادكم المبارك مَوْضِعَ بَرَكَاتِ الرَّبِّ. انتهى باختصار.

(53) **وفي هذا الرابط** سُئِلَ مركز الفتوى بموقع إسلام ويب التابع لإدارة الدعوة والإرشاد الديني بوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بدولة قطر: ما حُكْمُ مُخَالَفَةِ أمر الوالد بالنسبة لدُخُول جامعة مُختَلِطة، **فَأَبَى يُرِيدُ مِنِّي أَنْ أَدْخُلَ جَامِعَةً مُختَلِطَةً، وَأَنَا أَرْفُضُ هَذَا الطَّلَبَ** (أ) بسبب الاختلاط في الجامعة، مع العلم أنني أعيش في فلسطين المحتلة، وأنا من العرب الحاصلين على الجنسية اليهودية (مع الأسف)، أي ما يُعرفون بـ (عرب 48)، **وكل الجامعات هنا هي جامعات لليهود،** ونجدُ فيها من الاختلاط والسفور والتكشيف والتعري ما لا يعلم به إلا الله سبحانه وتعالى؛ (ب) أن دُخُولِي الجامعة ليس بضرورة مُلِحَّة، فكثير من الشباب يتدَرَّعون بدُخُولهم هذه الجامعات المُختَلِطة **بأن (الضرورات تبيح المحظورات) وخصوصاً أنه ليس جامعات عربية أو إسلامية هنا،** ويقولون بأنه {إذا لم نتعلم في هذه الجامعات اليهودية المُختَلِطة، **من أين سيكون للعرب منا أطباء؟** ومثل هذه الحجج الواهية المُتَمَاوِة، أرجو منكم أن تردوا في الفتوى وتوضحوا معنى هذه القاعدة العظيمة بأن (الضرورات تبيح المحظورات)، ولا تدعوها هكذا قاعدة عامة **يأخذها كل إنسان لما يوافق هواه؟** فأجاب مركز الفتوى: فأما حُكْمُ مُخَالَفَةِ الوالد، فعلى حسب ما يأمر به، فإن كان يأمر بمعروفٍ من مباح أو مُستَحَبٍّ أو واجب فيجب طاعته، وإن كان يأمر بمُنْكَرٍ أو ما يُؤَدِّي إليه فلا تجوز طاعته؛ وبُخُصُوص دُخُولِ الجامعة بما فيها من اختلاط فاحش ومُنْكَرَاتٍ ظاهرة، فلا شك أن الواجب طلبُ البراءة لدينك وعرضك **أقلت: وطلبُ البراءة للدين والعرض يقتضي أيضاً عدم التعرض لما ينتشر في المؤسسات التعليمية من مفسقات عقديّة أو مكفرات عقديّة،** كفكر المُزجّة (الذي يَبْتُه "أدعياء السلفية") أو

فَكَرَّ الْأَشَاعِرَةَ (الَّذِي يَبْتُهُ "الْأَزْهَرِيُّونَ") أَوْ فَكَرَّ
 الْمَذَرَسَةَ الْعَقْلِيَّةَ الْاِغْتِرَالِيَّةَ (الَّذِي يَبْتُهُ "الْاِخْوَانُ
 الْمُسْلِمُونَ") أَوْ كَمَفَاهِيمِ الْعِلْمَانِيَّةِ وَالْدِّمُقْرَاطِيَّةِ
 وَاللِّبْرَالِيَّةِ وَالْوُطْنِيَّةِ وَالْقَوْمِيَّةِ، سَوَاءٌ كَانَتْ هَذِهِ الْأَفْكَارُ
 وَالْمَفَاهِيمُ مَدْسُوسَةً **فِي الْمَنَاهِجِ التَّعْلِيمِيَّةِ** أَوْ كَانَتْ هِيَ
مُعْتَقَدَاتِ أَغْلَبِ الْمُذَرِّسِينَ أَوْ الطَّلَّابِ، وَلَمَّا يَنْتَشِرُ أَيْضًا
 فِي هَذِهِ الْمَوْسَسَّاتِ مِنْ **كُفْرٍ** عَمَلِيٍّ (كَسَبِّ الدِّينِ،
 وَتَرْكِ الصَّلَاةِ، وَتَجْيِةِ الْعِلْمِ الْوُطْنِيِّ، وَمَذْحِ الطَّوَالِغِ
 وَأَنْظَمَتِهِمْ)، وَمِنْ **فِسْقٍ** عَمَلِيٍّ (كَالتَّدْخِينِ، وَاللُّوَاطِ
 وَالسَّحَاقِ، وَتَبَادُلِ الْمَجَلَّاتِ وَأَفْلَامِ الْفِيذْيُو الْجِنْسِيَّةِ،
 وَتَعَاطِي الْمُخَذَّرَاتِ حُقْنًا وَحُبُوبًا، وَسُوءِ الْأَخْلَاقِ وَبَدَاءَةِ
 الْأَلْفَاطِ وَانْحِرَافِ السُّلُوكِ، وَالتَّخَنُّثِ وَالْمُيُوعَةِ وَالتَّشَبُّهِ
 بِالْمُمْتَلِينَ وَالْمُطَرِّبِينَ وَالرَّاقِصِينَ الْغَرْبِيِّينَ وَالشَّرْقِيِّينَ،
 وَالتَّبَرُّجِ وَالتَّهْتِكِ بَيْنَ الْبَنَاتِ وَالتَّشَبُّهِ بِالْمُمْتَلَاتِ
 وَالْمُعْتَنَاتِ وَالرَّاقِصَاتِ)، خَاصَّةً وَأَنْ الْقَائِمِينَ عَلَيْهَا هُمْ
 الْيَهُودُ الْمُخْتَلُونَ لِأَرْضِكُمْ وَالَّذِينَ لَا يَرْقُبُونَ فِي مُؤْمِنٍ
 إِلَّا وَلَا ذِمَّةً، وَيَحْرِصُونَ كُلَّ الْجَرْصِ عَلَى إِفْسَادِ أُنْبَاءِ
 الْمُسْلِمِينَ وَإِلْحَاقِهِمْ بِرَكْبِهِمْ [قُلْتُ: وَكَذَلِكَ الْحُكَّامُ
 وَأَنْظَمَتُهُمْ فِي الدَّوَلِ الْمُسَمَّاةِ الْيَوْمَ بِالْإِسْلَامِيَّةِ لَا
 يَرْقُبُونَ فِي مُؤْمِنٍ إِلَّا وَلَا ذِمَّةً، وَيَحْرِصُونَ كُلَّ الْجَرْصِ
 عَلَى إِفْسَادِ أُنْبَاءِ الْمُسْلِمِينَ وَإِلْحَاقِهِمْ بِرَكْبِهِمْ. وَقَدْ
 قَالَ الشَّيْخُ أَبُو مُحَمَّدٍ الْمَقْدَسِي فِي (إِعْدَادِ الْقَادَةِ
 الْفَوَارِسِ بِهَجْرِ فِسَادِ الْمَدَارِسِ): فَمَا الْفَرْقُ بَيْنَ
 طَاغُوتِ إِنْجِلِيزِيٍّ وَآخَرِ عَرَبِيٍّ؟!، أَنْتَهَى. وَقَالَ مُصْطَفَى
 صَبْرِي (آخِرُ مَنْ تَوَلَّى مَنْصِبَ "شَيْخِ الْإِسْلَامِ" فِي الدَّوَلَةِ
 الْعُثْمَانِيَّةِ، وَكَانَ صَاحِبُ هَذَا الْمَنْصِبِ هُوَ الْمُفْتِي الْأَكْبَرُ
 فِي الدَّوَلَةِ) فِي (مَوْقِفِ الْعَقْلِ وَالْعِلْمِ وَالْعَالَمِ مِنْ رَبِّ
 الْعَالَمِينَ وَعِبَادِهِ الْمُرْسَلِينَ): وَمَاذَا الْفَرْقُ بَيْنَ أَنْ تَتَوَلَّى
 الْأَمْرَ فِي الْبِلَادِ الْإِسْلَامِيَّةِ حُكُومَةً **مُرْتَدَّةً** عَنِ الْإِسْلَامِ
 وَبَيْنَ أَنْ تَحْتَلَّهَا حُكُومَةٌ **أَجْنَبِيَّةٌ** عَنِ الْإِسْلَامِ [قَالَ

مصطفى صبري هُنا مُعلِّقًا: مَدَارُ الْفَرْقِ بَيْنَ دَارِ الْإِسْلَامِ وَدَارِ الْحَرْبِ **عَلَى الْقَانُونِ الْجَارِي أَحْكَامُهُ فِي تِلْكَ الدِّيَارِ**، كَمَا أَنَّ فَضْلَ الدِّينِ عَنِ السِّيَاسَةِ مَعْنَاهُ أَنْ لَا تَكُونَ الْحُكُومَةُ مُقَيَّدَةً فِي قَوَانِينِهَا بِقَوَاعِدِ الدِّينِ. انتهى، **بَلِ الْمُرْتَدُّ أَبْعَدُ عَنِ الْإِسْلَامِ مِنْ غَيْرِهِ وَأَشَدُّ وَتَأْثِيرُهُ الضَّارُّ فِي دِينِ الْأُمَّةِ أَكْثَرُ. انتهى**، وَعَدَمُ وُجُودِ جَامِعَةِ إِسْلَامِيَّةٍ فِي بَلَدِكَ لَا يُسَوِّغُ لَكَ تَعْرِيضَ نَفْسِكَ **لِلْفِتْنَةِ**، وَلَيْسَ عَلَيْكَ فِي مُخَالَفَةِ وَالِدِكَ خَرَجٌ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ؛ كَمَا لَا يَسُوغُ قَوْلُ الْبَعْضِ فِي هَذَا الْمَقَامِ {إِنَّ الضَّرُورَاتِ تُبِيحُ الْمَحْظُورَاتِ} هَكَذَا عَلَى الْإِطْلَاقِ **لِتَبْرِيرِ هَذِهِ الْأَوْضَاعِ الْقَائِمَةِ**، وَإِنَّمَا كُلُّ حَالَةٍ تُقَدَّرُ بِحَسَبِهَا وَالضَّرُورَةُ تُقَدَّرُ بِقَدْرِهَا، وَقَدْ عَرَّفَ الْعُلَمَاءُ الضَّرُورَةَ بِأَنَّهَا {بُلُوغُ الْإِنْسَانِ حَدًّا إِنْ لَمْ يَتَنَاوَلَ الْمَمْنُوعَ هَلَكًا أَوْ قَارِبًا، كَالْمُضْطَرِّ لِلْأَكْلِ بَحِثَ لَوْ بَقِيَ جَائِعًا لِمَاتَ أَوْ تَلَفَ مِنْهُ عُضْوٌ أَوْ فَقَدَ جَارِحَةً [جَوَارِحُ الْإِنْسَانِ أَعْضَاؤُهُ الَّتِي يَكْتَسِبُ بِهَا، وَهِيَ الْعَيْنُ وَالْأَذُنُ وَاللِّسَانُ وَالْبَطْنُ وَالْفَرْجُ وَالْيَدُ وَالرَّجْلُ]، فَهَذَا يُبِيحُ تَنَاوُلَ الْمَحْرَمِ}، وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى {مَنْ كَفَرَ بِاللَّهِ مِنْ بَعْدِ إِيْمَانِهِ إِلَّا مَنْ أَكْرَهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيْمَانِ}، وَالْإِكْرَاهُ هُنَا **بِالْقَتْلِ**؛ وَقَدْ وَضَعَ الْعُلَمَاءُ لِلضَّرُورَةِ ضَوَابِطَ لَا بُدَّ مِنْ مُرَاعَاتِهَا، **لِتَلَّا تُتَّخَذَ وَسِيلَةً لَارْتِكَابِ الْمُحْرَمِ دُونَ تَحَقُّقِهَا**، وَمِنْ أَهَمِّ هَذِهِ الضَّوَابِطِ؛ أَوَّلًا، أَنْ تَكُونَ الضَّرُورَةُ قَائِمَةً لَا مُنْتَظَرَةً، فَلَا يَجُوزُ مَثَلًا الْاِقْتِرَاضُ بِالرَّبَا **تَحْسَبًا لِمَا قَدْ يَكُونُ فِي الْمُسْتَقْبَلِ**؛ ثَانِيًا، أَلَا يَكُونُ لِدَفْعِ الضَّرُورَةِ **وَسِيلَةً أُخْرَى إِلَّا مُخَالَفَةُ الْأَوَامِرِ وَالتَّوَاهِيِ الشَّرْعِيَّةِ**؛ ثَالِثًا، يَجِبُ عَلَى الْمُضْطَرِّ مُرَاعَاةُ قَدْرِ الضَّرُورَةِ، لِأَنَّ مَا أُبِيحَ لِلضَّرُورَةِ **يُقَدَّرُ بِقَدْرِهَا**، وَلِذَلِكَ قَرَّرَ الْفُقَهَاءُ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ لِلْمُضْطَرِّ أَنْ يَأْكُلَ مِنَ الْمَيْتَةِ **إِلَّا بِمَا يَسُدُّ رَمَقَهُ**؛ رَابِعًا، أَلَا يُقَدِّمُ الْمُضْطَرُّ عَلَى **فِعْلٍ لَا يَحْتَمِلُ الرُّخْصَةَ**، فَلَا يَجُوزُ لَهُ قَتْلُ غَيْرِهِ افْتِدَاءً لِنَفْسِهِ، لِأَنَّ نَفْسَهُ لَيْسَتْ

أُولَى مِنْ نَفْسٍ غَيْرِهِ؛ لَكِنْ يَنْبَغِي التَّنْبِيهُ إِلَى أَنَّ بَعْضَ الْمَنْهَيَّاتِ قَدْ تَجَوَّزَ لِمَا دُونَ الضَّرُورَةِ، أَيْ إِذَا حَاصِلَتْ حَاجَةٌ شَدِيدَةٌ كَقُرْبٍ مِنَ الضَّرُورَةِ، كَالْحَاجَةِ لِلتَّدَاوِي فَإِنَّهَا تُبِيحُ كَشْفَ الْعَوْرَةِ. انتهى باختصار.

(54) وفي فتوى صَوْتِيَّةٍ لِلشَّيْخِ الْأَلْبَانِيِّ مُفَرَّغَةً لَهُ **على هذا الرابط**، قِيلَ لِلشَّيْخِ: بَلَّغْنَا فُتْيَاكُمْ فِي **حُكْمِ الدَّرَاسَةِ فِي الْمَوْسَسَّاتِ الْمُخْتَلَطَةِ دُكُورًا وَإِنَاثًا**، فبَعْضُ إِخْوَانِنَا قَالَ {أَنَا أَتَصَوَّرُ لَوْ قِيلَ لِلشَّيْخِ (إِنَّ جَمِيعَ الْمَوْسَسَّاتِ [يَعْنِي الْمَدَارِسَ وَالْجَامِعَاتِ] عِنْدَنَا **كُلُّهَا مُخْتَلَطَةٌ، وَالْأَشْغَالُ الْخُرَّةُ صَغْبَةٌ جِدًّا جِدًّا** إِذِ الْقَائِنُونَ نَفْسُهُ لَا يَسْمَحُ بِهَا إِلَّا بَعْدَ اخْتِزَافٍ شَدِيدَيْنِ جِدًّا)}، فيقول هو {أَتَصَوَّرُ أَنَّ الشَّيْخَ سَيُقَيِّدُ فُتْيَاهُ إِذَا عَلِمَ هَذَا}؟. فقال الشَّيْخُ: أَنَا مَا فَهَمْتُ، مَا هِيَ الْفَتْوَى الَّتِي يَنْبَغِي أَنْ أَقَيِّدَهَا فِي نَظَرِ ذَاكَ الْمُشَارِ إِلَيْهِ؟. فَقِيلَ لِلشَّيْخِ: **أَنْتُمْ تَقُولُونَ بَعْدَ خَوَازِ دَرَاةِ التَّلْمِيذِ فِي مَوْسَسَّةٍ مُخْتَلَطَةٍ**. فقال الشَّيْخُ: **هَذَا صَحِيحٌ، هَذَا صَحِيحٌ**؛ سَنَقُولُ لَهُ {مَا هِيَ الضَّرُورَةُ الَّتِي يَتَشَبَّثُ [أَيْ ذَاكَ الْمُشَارُ إِلَيْهِ] بِهَا لِاسْتِبَاحَةِ مَا حَرَّمَ اللَّهُ}، الْجَوَابُ [أَيْ عِنْدَ ذَاكَ الْمُشَارِ إِلَيْهِ] {أَنَّهُ لَا يُؤْظَفُ إِلَّا إِذَا تَخَرَّجَ مِنْ هَذِهِ الْجَامِعَاتِ الْمُخْتَلَطَةِ}، سَنَقُولُ {**عُذْرٌ أَقْبَحُ مِنْ دَنْبٍ**}؛ أَنَا أَضْرِبُ [مَثَلًا] لِبَعْضِ الْإِخْوَانِ هُنَا، رَجُلٌ هُنَا قَرِيبٌ مِنْ مَوْقِفِ السَّيَّارَاتِ، تَحْدُهُ يَسُوقُ عَرَبَةً صَغِيرَةً، يُمَكِّنُ [أَنْ يَكُونَ] أَصْلُهَا لَوْضَعِ الطِّفْلِ الصَّغِيرِ، الْعَرَبَةُ الصَّغِيرَةُ هَذِهِ الَّتِي يُوضَعُ فِيهَا الطِّفْلُ، فَهُوَ طَوْرَهَا، لَهَا عَجَلَاتٌ أَرْبَعٌ، وَجَعَلَ لَهَا سَطْحًا، فَهُوَ يَبِيعُ التُّرْمُسَ، هَذَا يَبِيعُ تُرْمُسًا، هَذَا هُوَ رِزْقُهُ، وَهُوَ رَجُلٌ كَبِيرٌ يُمَكِّنُ [أَنْ يَكُونَ] نَحْوَ الْخَمْسِينَ مِنَ الْعُمُرِ؛ وَأَعْرِفُ آخَرَ هُنَا بِجَانِبِ مَدْرَسَةِ الْبَنَاتِ هُنَا، فِي أَيَّامِ الشِّتَاءِ، لَهُ عَرَبَةٌ أَكْبَرُ مِنْ هَذِهِ الْعَرَبَةِ، يَقْلِي فِيهَا الْفَلَاوِلَ [أَيْ الطَّعْمِيَّةَ] فِي عِرَازِ

الْبَرْدُ؛ أَقُولُ يَا جَمَاعَةُ أَنَّ أَسْبَابَ الرِّزْقِ وَالْعَيْشِ كَثِيرَةٌ
وَكَثِيرَةٌ جَدًّا، لَكِنَّ أَيْضًا الشَّيْبَابَ الْيَوْمَ فِي كُلِّ بِلَادِ
الْإِسْلَامِ إِلَّا مَا تَذَرُ إِعْتَابُوهَا أَيْضًا أَنْ يَعْيشُوا عَيْدًا لِلْحُكَامِ،
أَنْ يُصَيِّحَ الْمُسْلِمُ مُوَظِّعًا فِي الدَّوْلَةِ، فَمَعْنَى ذَلِكَ أَنْ
يَصِيرَ عَبْدًا لِلدَّوْلَةِ، فَلَوْ لَمْ يَكُنْ إِلَّا هَذَا فَقَطْ [وَهُوَ أَنْ
يَصِيرَ الْمُسْلِمُ عَبْدًا لِلدَّوْلَةِ مِنْ جَرَاءِ التَّوْظِيفِ فِيهَا]، وَلَمْ
يَكُنْ مَعَهُ ارْتِكَابُ الْمَحْظُورِ [أَيِ الْمَحْزَمِ] الَّذِي اتَّفَقْنَا
عَلَيْهِ [وَهُوَ الدَّرَاسَةُ فِي الْمَدَارِسِ وَالْجَامِعَاتِ
الْمُخْتَلِطَةِ]، لَكَفَى أَنْ نَنْصَحُ الشَّيْبَابَ الْمُسْلِمَ أَنْ يَتَّبِعِدَ
عَنْ وَظَائِفِ الدَّوْلَةِ، فَمَا بَالُكَ إِذَا اتَّخَذْنَا سَبِيلًا أَضْلُهُ
مُحَرَّمٌ [وَهُوَ الدَّرَاسَةُ فِي الْمَدَارِسِ وَالْجَامِعَاتِ
الْمُخْتَلِطَةِ] لِنَصِيرَ مُوَظِّفِينَ عَيْدًا لِلْحُكَامِ؛ هَذَا جَوَابِي.
انْتَهَى بِاخْتِصَارٍ. وَفِي فَتَوَى صَوْتِيهِ أُخَرَى لِلشَّيْخِ
الْأَلْبَانِيِّ مُفَرَّغَةً لَهُ عَلَى هَذَا الرِّبَاطِ، سُئِلَ الشَّيْخُ: فِيمَا
يُخَصُّ الدَّرَاسَةَ فِي الْجَامِعَاتِ، هُنَاكَ بَعْضُ الْإِخْوَةِ فِي
الْجَزَائِرِ سَمِعُوا فَتَوَاكُم فِي هَذَا الْمَوْضُوعِ، هُنَاكَ مَنْ
قَالَ أَنَّ هَذِهِ الْفَتَوَى صَالِحَةٌ لِلْبُلْدَانِ الَّتِي تَجِدُ فِيهَا
جَامِعَاتٌ مُخْتَلِطَةٌ وَجَامِعَاتٌ غَيْرُ مُخْتَلِطَةٍ، وَهُنَاكَ مَنْ
قَالَ أَنَّهَا صَالِحَةٌ لِكُلِّ الْبُلْدَانِ، فَأَرِيدُ مِنْكُمْ تَوْضِيحًا فِي
هَذَا الْمَوْضُوعِ؟ فَأَجَابَ الشَّيْخُ: الَّذِي أَفْهَمُهُ مِنْ هَذَا
التَّفْرِيقِ مِنْ ذَاكَ الْبَعْضِ، أَنَّهُ كَأَنَّهُ يَنْطَلِقُ فِي هَذَا
التَّفْرِيقِ مِنْ قَاعِدَةٍ مَعْرُوفَةٍ [أَيِ عِنْدَ الْكُفَّارِ]، وَهِيَ غَيْرُ
مَعْرُوفَةٍ [أَيِ فِي الْإِسْلَامِ]، الْقَاعِدَةُ هِيَ الَّتِي تَقُولُ
{الْغَايَةُ تُبَرِّرُ الْوَسِيلَةَ}، فَشَرَحُ قَوْلَهُ أَنَّ {الْعِلْمُ هَذَا لَا بُدَّ
مِنْهُ، فَإِذَا كَانَ يُوجَدُ جَامِعَةً لَيْسَ فِيهَا اخْتِلَاطٌ، فَهَذَا هُوَ
السَّبِيلُ لِتَحْصِيلِ هَذَا الْعِلْمِ، أَمَّا إِذَا لَمْ يَكُنْ مِثْلُ هَذِهِ
الْجَامِعَةِ [وَلَا يُوجَدُ] إِلَّا جَامِعَةٌ فِيهَا اخْتِلَاطٌ، فَالْغَايَةُ تُبَرِّرُ
الْوَسِيلَةَ، الْغَايَةُ هِيَ تَحْصِيلُ الْعِلْمِ، وَالْوَسِيلَةُ هِيَ هَذِهِ
الْجَامِعَةُ الَّتِي فِيهَا الْإِخْتِلَاطُ}، نَحْنُ نَقُولُ، هَذِهِ الْقَاعِدَةُ
لَيْسَتْ مَعْرُوفَةً فِي الْإِسْلَامِ، هَذِهِ الْقَاعِدَةُ قَاعِدَةٌ

الْكُفَّارُ، هُمُ الَّذِينَ تَشَرُّوا هَذِهِ الْقَاعِدَةَ بِفِعْلِهِمْ وَبِثَّقَاتِهِمْ، الشَّرْعُ لَا يُحِيزُ الْوَسِيلَةَ الَّتِي لَيْسَتْ مُبَاحَةً شَرْعًا فِي سَبِيلِ تَحْصِيلِ مَصْلَحَةٍ شَرْعِيَّةٍ، هِنَا يَأْتِي فِي بَالِي الشَّاعِرُ الْقَدِيمُ قَوْلُهُ {أُمُطْعِمَةُ الْإِيْتَامِ مِنْ كَدِّ فَرْجِهَا *** وَيَلُ لَكَ لَا تَرْبِي وَلَا تَتَّصِدَّقِي}، فَهَذِهِ تَرْبِي مِنْ أَجْلِ مَاذَا؟ مِنْ أَجْلِ أَنْ تَتَّصِدَّقَ، [وَمِثْلُهَا الَّتِي] تُعْنِي وَتُبْنِي مَسْجِدًا بِمَالِهَا الْمُحَرَّمِ، لَيْسَ لِهَذَا الْمَالِ ذَلِكَ الْأَجْرُ الَّذِي تُبْغَاهُ مِنْ وَرَاءِ بِنَاءِ الْمَسْجِدِ، **فَهَذِهِ قَاعِدَةٌ كَافِرَةٌ (الْغَايَةُ تُبَرِّرُ الْوَسِيلَةَ)**... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الْأَلْبَانِيِّ-: الْبَلَدُ الَّذِي لَا يُوجَدُ فِيهِ إِلَّا جَامِعَةٌ مُخْتَلِطَةٌ، مَا هُوَ هَذَا الْعِلْمُ الَّذِي يُرَادُ تَحْصِيلُهُ، أَهُوَ فَرْضٌ عَيْنٌ أَمْ فَرْضٌ كِفَايَةٌ؟ لَا شَكَّ أَنَّهُ **لَيْسَ فَرْضٌ عَيْنٌ**، هُنَاكَ قَدْ يَدْرُسُونَ -عَلَى الْعَكْسِ مِنْ ذَلِكَ- عِلْمًا لَا يَجُوزُ دِرَاسَتُهُ، مِثْلَ دِرَاسَةِ قَوَائِنِ الْأَقْتَصَادِ وَالسِّيَاسَةِ، وَنَحْوِ ذَلِكَ مِمَّا يُخَالِفُونَ فِيهِ الشَّرِيعَةَ الْإِسْلَامِيَّةَ فِي كَثِيرٍ مِنْ فُرُوعِهَا، فَحِينَمَا يَقُولُ ذَلِكَ الْقَائِلُ أَنَّهُ {هَذِهِ الْفَنُورَى صَحِيحَةٌ إِذَا وَجَدْتَ جَامِعَتَانِ، أَمَّا إِذَا لَمْ يُوجَدْ إِلَّا جَامِعَةٌ وَاحِدَةٌ [فَلَا]}، هَذِهِ الْجَامِعَةُ [الْمُخْتَلِطَةُ] قَائِمَةٌ عَلَى مَعْصِيَةِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ أَنَّ [لَوْ] مَسْجِدٌ ضَرَّارٌ أَنْشِئَ لَا يَجُوزُ الْإِقَامَةُ فِيهِ وَالصَّلَاةُ فِيهِ، وَهُوَ مَسْجِدٌ لِعِبَادَةِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ وَخَدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الْأَلْبَانِيِّ-: وَنَحْنُ حِينَمَا نَقُولُ هَذَا الْكَلَامَ لَا نَنْسَى أَنَّ الْإِسْلَامَ يَأْمُرُ الْمُسْلِمِينَ أَنْ يَتَعَلَّمُوا كُلَّ عِلْمٍ نَافِعٍ، وَلَيْسَ هَذَا خَاصًّا فِي الْعِلْمِ الشَّرْعِيِّ، بَلْ أَيُّ عِلْمٍ (فِيزِيَاءَ، كِيمِيَاءَ، فَلَكٍّ، إِلَى آخِرِهِ) مِمَّا يُمَكِّنُ أَنْ يَسْتَفِيدَهُ الْمُسْلِمُونَ وَأَنْ يُقِيمُوا حَيَاتَهُمُ الْحَاضِرَةَ عَلَيْهِ، هَذَا فَرْضٌ كِفَايَتِي، **لَكِنْ فِي سَبِيلِ تَحْقِيقِ هَذَا الْفَرْضِ الْكِفَايَتِي لَا يَجُوزُ أَنْ يُعَرِّضَ الْمُسْلِمُ نَفْسَهُ لِمُخَالَفَةِ شَرْعِيَّةٍ**... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الْأَلْبَانِيِّ-: نَحْنُ نَقُولُ الْيَوْمَ أَنَّ الطَّبَّ انْتَشَرَ وَصَارَ لَهُ تَخَصُّصَاتٌ عَدِيدَةٌ فِي

جَوَانِبَ مُتَعَدِّدَةً جَدًّا، وَأَنَّ النِّسَاءَ بِحَاجَةٍ إِلَى طَلِيبَاتِ
 (هَذِهِ حَقِيقَةٌ لَا يَجْهَلُهَا إِنْسَانٌ)، وَأَنَّهُ لَا يَجُوزُ شَرْعًا
 لِلْمَرْأَةِ الْمُسْلِمَةِ أَنْ تَعْرِضَ بَدَنَهَا بِسَبَبِ مَرَضٍ أَلَمَ بِهَا
 عِنْدَ رَجُلٍ طَلِيبٍ، فَإِذَا يَحِبُّ أَنْ يَكُونَ عِنْدَنَا طَلِيبَاتٌ
 مُسْلِمَاتٌ لَكِنْ مَا هُوَ الطَّرِيقُ؟، عَلَى قَاعِدَةٍ (الْغَايَةُ تُبَرِّرُ
 الْوَسِيلَةَ) يَرَى بَعْضُهُمْ أَنْ نَسْمَحَ لِبَنَاتِنَا، لِأَخَوَاتِنَا،
 لِنِسَائِنَا، أَنْ يَدْخُلْنَ هَذِهِ الْجَامِعَاتِ الْمُخْتَلِطَةِ فِي سَبِيلِ
 تَحْصِيلِ هَذَا الْعِلْمِ لِأَنَّهُ فَرَضٌ كِفَائِيٌّ لَا بُدَّ مِنْهُ، نَحْنُ
 نَقُولُ، **لا**، لِأَنَّ هَذَا الْإِخْلَاطَ يُعَرِّضُ فِتْيَانَنَا وَنِسَاءَنَا
 لِلْفِتْنَةِ، وَبِخَاصَّةٍ إِذَا كَانَ نَوْعُ الطَّبِّ الَّذِي يَتَطَلَّبُ مِنَ
 الْمَرْأَةِ أَنْ يَقْتَرِبَ وَجْهَهَا مِنْ وَجْهِ الطَّالِبِ الْمُعَلِّمِ،
 نَفْسُهَا مِنْ نَفْسِهِ، إِلَى آخِرِهِ، هَذِهِ تُعَرِّضُ نَفْسَهَا لِلْفِتْنَةِ،
 وَتَقَعُ هُنَاكَ مَشَاكِلُ أَنْتُمْ لَا بُدَّ سَمِعْتُمْ الشَّيْءَ الْكَثِيرَ أَوْ
 الْقَلِيلَ مِنْهَا [قَالَ الشَّيْخُ مُقْبِلُ الْوَادِعِيِّ فِي شَرِيطِ
 صَوْتِيٍّ مَوْجُودٍ عَلَى هَذَا الرِّابِطِ بِعَنْوَانِ (الْجِزْءُ الثَّالِثُ
 مِنْ "تَحْذِيرِ الدَّارِسِ مِنْ فِتْنَةِ الْمَدَارِسِ")، وَأَمَّا كَوْنُ
 الْمَرْأَةِ تُرِيدُ أَنْ تَخْرُجَ [إِلَى مِنَ الْجَامِعَةِ] طَلِيبَةً، فَالْمَجْتَمَعُ
 الْمُسْلِمُ مُحْتَاجٌ إِلَى الطَّالِبَةِ الْمُسْلِمَةِ، وَلَكِنْ وَجَدْنَا كَثِيرًا
 مِنْ نَوَايَاهُمْ هَذِهِ النَّوَائِيَا، ثُمَّ بَعْدَهَا تَصِلُ إِلَى
 الْمُسْتَشْفَى وَمُدِيرِ الْمُسْتَشْفَى فَاسِيدُ وَزَمَلَاؤُهَا مِنْ
 الْأَطِبَّاءِ فَاسِيدُونَ وَزَمِيلَاتُهَا أَيْضًا مُتَبَرِّجَاتٌ فَاسِيدَاتٌ،
 فَالْمُسْلِمُونَ مُحْتَاجُونَ إِلَى أَنْ يَدْعُوا اللَّهَ سُبْحَانَهُ
 وَتَعَالَى وَإِلَى أَنْ يَسْعَوْا فِي إِجَادِ حُكُومَةٍ مُسْلِمَةٍ تُحَكِّمُ
 كِتَابَ اللَّهِ وَسُنَّةَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ
 وَسَلَّمَ، مِنْ أَجْلِ أَنْ يَكُونَ الْمُسْتَشْفَى إِسْلَامِيًّا وَتَكُونَ
 الْجَامِعَةُ إِسْلَامِيَّةً وَيَكُونُ الْمَعْهَدُ إِسْلَامِيًّا، وَإِلَّا فَنَحْنُ
 نَعِيشُ فِي مُجْتَمَعَاتٍ جَاهِلِيَّةٍ. انتهى]، لِذَلِكَ نَحْنُ نَقُولُ،
 مَنْ كَانَ مُسْلِمًا وَيَعَارُ عَلَى عِرْضِهِ وَعَلَى نِسَائِهِ فَلَا يَجُوزُ
 لَهُ أَنْ يُقَدِّمَ بِنْتَهُ أَوْ أُخْتَهُ، فَضْلًا عَنْ زَوْجَتِهِ، لِتُحْصَلَ هَذَا
 الْفَرَضُ الْكِفَائِيُّ، وَكَمَا قِيلَ قَدِيمًا {لِكُلِّ سَاقِطَةٍ فِي

الْحَيِّ لَا قِمْلَةَ}، أَنَا أَعْتَقِدُ أَنَّ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ لَيْسُوا كُلُّهُمْ بِمَثَابَةٍ وَاحِدَةٍ مِنَ الْاهْتِمَامِ بِالْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ، فَلَا بُدَّ أَنْ يُوجَدَ هُنَاكَ مِنَ الشَّبَابِ وَالشَّابَّاتِ مَنْ لَا يَهْتَمُّونَ بِالْحَرَامِ وَالْحَلَالِ [قُلْتُ: عَيْدَمُ الْاهْتِمَامِ بِالْحَرَامِ وَالْحَلَالِ كُفْرٌ إِعْرَاضٌ، وَلَعَلَّ الشَّيْخَ أَرَادَ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ مَخْدُوشِي الْإِلْتِزَامِ. وَقَدْ قَالَ إِنِّي الْقِيَمُ فِي (مِفْتَاحِ دَارِ السَّعَادَةِ): وَقَدْ بَيَّنَّ الْقُرْآنُ أَنَّ الْكُفْرَ أَقْسَامٌ؛ أَحَدُهَا...؛ الثَّانِي...؛ الثَّالِثُ كُفْرٌ إِعْرَاضٌ مَخْضٌ، لَا يَنْظُرُ فِيمَا جَاءَ بِهِ الرَّسُولُ، وَلَا يُحِبُّهُ وَلَا يُبْغِضُهُ، وَلَا يُوَالِيهِ وَلَا يُعَادِيهِ، بَلْ هُوَ مُعْرِضٌ عَنِ مُتَابَعَتِهِ وَمُعَادَاتِهِ. انتهى]، وبخاصَّةٍ إِذَا وَجَدُوا بَعْضَ الْأَقْوَالِ الَّتِي تُسَاعِدُهُمْ عَلَى اسْتِحْلَالِ مَا يَقُولُ الْآخَرُونَ [الَّذِينَ هُمْ نَحْنُ] بِأَنَّهُ غَيْرُ حَلَالٍ، هَذَا النَّوعُ [الَّذِينَ هُمْ مَخْدُوشُو الْإِلْتِزَامِ] هُوَ الَّذِي سَيَكُونُ كَبْشَ الْفِدَاءِ، فَلَا يَنْبَغِي نَحْنُ [الَّذِينَ تَدَّعَى الْإِلْتِزَامَ] أَنْ نَجْعَلَ نِسَاءَنَا كَبْشَ الْفِدَاءِ، لَا نَجْعَلُ نَحْنُ أَنْفُسَنَا كَبْشَ الْفِدَاءِ فِي سَبِيلِ تَحْصِيلِ ذَلِكَ الْعِلْمِ الَّذِي هُوَ فَرَضٌ كِفَايَةٌ وَلَيْسَ فَرَضٌ عَيْنٌ، لِأَنَّ فَرَضَ الْكِفَايَةِ لَا يَجُوزُ تَحْصِيلُهُ بِارْتِكَابِ مَا هُوَ فَرَضٌ عَيْنٌ اجْتِنَابُهُ (أَيِ الْمُحَرَّمَاتِ)، فَالْمُحَرَّمُ هُوَ فَرَضٌ اجْتِنَابُهُ فَلَا يَجُوزُ ارْتِكَابُهُ فِي سَبِيلِ تَحْصِيلِ فَرَضٍ كِفَائِيٍّ. انتهى باختصار. قُلْتُ: فَإِذَا كَانَ الشَّيْخُ الْأَلْبَانِي حَرَّمَ الدِّرَاسَةَ فِي الْمَدَارِسِ وَالْجَامِعَاتِ الْمُخْتَلِطَةِ، بِسَبَبِ وُقُوعِ الْإِخْتِلَاطِ فِيهَا بَيْنَ الْجَنَسَيْنِ، وَالْإِخْتِلَاطُ شَيْءٌ مُحَرَّمٌ لَا يَبْلُغُ الْكُفْرَ، وَهُوَ مِنَ الْمَسَائِلِ الْفَقْهِيَّةِ لَا الْعَقْدِيَّةِ، فَمَاذَا يَكُونُ حُكْمُ الدِّرَاسَةِ فِي هَذِهِ الْمَوْسَسَاتِ عِنْدَ الشَّيْخِ إِذَا دَارَ الْكَلَامُ عَلَى مَا يَنْتَشِرُ فِيهَا مِنْ مُفَسَّقاتٍ عَقْدِيَّةٍ أَوْ مُكَفِّرَاتٍ عَقْدِيَّةٍ، كَفِكْرِ الْمُزَجَّةِ (الَّذِي يَبْتُهُ "أَدْعِيَاءُ السَّلَفِيَّةِ") أَوْ فِكْرِ الْأَشَاعِرَةِ (الَّذِي يَبْتُهُ "الْأَزْهَرِيُّونَ") أَوْ فِكْرِ الْمَدْرَسَةِ الْعَقْلِيَّةِ الْإِعْزَالِيَّةِ (الَّذِي يَبْتُهُ "الْإِخْوَانُ الْمُسْلِمُونَ") أَوْ كَمَفَاهِيمِ الْعِلْمَانِيَّةِ وَالْدِيمُقْرَاطِيَّةِ

وَاللِّبْرَالِيَّةِ وَالْوَطَنِيَّةِ وَالْقَوْمِيَّةِ، سَوَاءٌ كَانَتْ هَذِهِ الْأَفْكَارُ
وَالْمَفَاهِيمُ مَدْسُوسَةً **فِي الْمَنَاهِجِ التَّعْلِيمِيَّةِ** أَوْ كَانَتْ هِيَ
مُعْتَقِدَاتِ أَغْلَبِ الْمُدَرِّسِينَ أَوْ الطَّلَابِ؟! وماذا يكونُ
حُكْمُ الدِّرَاسَةِ فِي هَذِهِ الْمَوْسِسَاتِ عِنْدَ الشَّيْخِ إِذَا دَارَ
الْكَلَامُ عَلَى مَا يَنْتَشِرُ فِيهَا مِنْ **كُفْرٍ** عَمَلِيٍّ (كَسَبِ الدِّينِ،
وَبِرْكَ الصَّلَاةِ، وَتَحِيَّةِ الْعَلَمِ الْوَطَنِيِّ، وَمَدْحِ الطَّوَائِفِ
وَأَنْظَمَتِهِمْ)، وَمِنْ **فَسْخِيقٍ** عَمَلِيٍّ (كَالتَدخينِ، وَاللُّوَاطِ
وَالسَّحَاقِ، وَتَبَادُلِ الْمَجَلَّاتِ وَأَفْلَامِ الْفِيْذِيُو الْجِنْسِيَّةِ،
وَتَعَاطِي الْمُخَذَّرَاتِ حَقْنًا وَخُبُونًا، وَسُوءِ الْأَخْلَاقِ وَبَدَاءَةِ
الْأَلْفَاظِ وَانْجِرَافِ السُّلُوكِ، وَالتَّخَنُّثِ وَالْمُيُوعَةِ وَالتَّشْبِهِ
بِالْمُمْتَلِينَ وَالْمُطَرِّينَ وَالرَّاقِصِينَ الْغَرِيبِينَ وَالشَّرْقِيِّينَ،
وَالْتَّبَرُّجِ وَالتَّهْتِكِ بَيْنَ الْبَنَاتِ وَالتَّشْبِهِ بِالْمُمْتَلَاتِ
وَالْمُعْنِيَّاتِ وَالرَّاقِصَاتِ)؟!.

(55) وَقَالَ الشَّيْخُ مُقْبِلُ الْوَادِعِيِّ فِي (تَجْفَةِ الْمَجِيبِ)
تَحْتَ عُتْوَانِ (أَسْئَلَةُ الشَّيْبَابِ السُّودَانِيِّ): فَأَنْصَحُ أَخَوَانِي
فِي اللَّهِ (أَهْلَ السُّنَّةِ بِالسُّودَانِ) أَنْ **يَتَّبَعِدُوا** عَنِ
الْمَدَارِسِ وَالْجَامِعَاتِ الَّتِي فِيهَا اخْتِلَاطٌ، فَإِنَّهَا تُعْتَبَرُ
فِتْنَةً... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الْوَادِعِيِّ-: وَأَمَّا مَا هُوَ ضَابِطُ
الدَّخُولِ لِلضَّرُورَةِ فِي هَذِهِ الْجَامِعَاتِ الْمُخْتَلِطَةِ؟
فَلَيْسَتْ هُنَاكَ ضَّرُورَةٌ، فَهَلِ السَّيْفُ عَلَى رَقَبَةِ الشَّخْصِ
أَوْ أَنَّهُ إِذَا لَمْ يَدْخُلِ الْجَامِعَاتِ رُجَّ بِه فِي السَّجْنِ، حَتَّى
يَخَافَ عَلَى نَفْسِهِ أَوْ مَالِهِ أَوْ عِرْضِهِ أَنْ يَخْلُ بِه مَا لَا
يَتَحَمَّلُهُ. انْتَهَى. وَفِي شَرِيطِ صَوْتِي مُفَرَّغٌ **عَلَى هَذَا**
الرَّابِطِ بِعُنْوَانِ (الْجِزْءُ الثَّانِي مِنْ "تَحْذِيرِ الدَّارِسِ مِنْ
فِتْنَةِ الْمَدَارِسِ")، سُئِلَ الشَّيْخُ الْوَادِعِيُّ {عِنْدَنَا يَا شَيْخُ،
فِي الْجَامِعَةِ فِي الْكُوَيْتِ، يَدْرُسُ الطَّلَابُ وَالطَّالِبَاتُ،
وَيَخْتَلِطُ الطَّلَابُ مَعَ الطَّالِبَاتِ، وَيُوجَدُ عِنْدَنَا مِنَ الْمَشْلُوحِ
فِي الْكُوَيْتِ مَنْ يُفْتِي بِجَوَازِ هَذِهِ الدِّرَاسَةِ، فَمَا رَأْيُ
الشَّيْخِ؟}، فَأَجَابَ الشَّيْخُ: **هَذِهِ الدِّرَاسَةُ تُعْتَبَرُ نَكْبَةً عَلَى**

الدِّينِ، وَلَا يَجُوزُ لِطَالِبِ الْعِلْمِ أَنْ يَذْهَبَ إِلَى جَامِعَةٍ فِيهَا اخْتِلَاطٌ؛ يَا إِخْوَانَنَا، **جَامِعَاتُنَا فِي وَادٍ، وَدِينُ اللَّهِ فِي وَادٍ...** ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الْوَادِعِيِّ-: الَّذِي يُغَيِّي بِجَوَازِ هَذَا، نَحْنُ نَتَوَقَّعُ مِنْ أَهْلِ الدُّنْيَا مَا هُوَ شَرٌّ مِنْ هَذَا {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن كَثِيرًا مِّنَ الْأَخْبَارِ وَالرُّهْبَانِ لَيَأْكُلُونَ أَمْوَالَ النَّاسِ بِالْبَاطِلِ وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ اللَّهِ}، {وَأَنزَلَ عَلَيْهِمْ تَبَأَ الَّذِي آتَيْنَاهُ آيَاتِنَا فَانْسَلَخْ مِنْهَا فَأَتْبَعَهُ الشَّيْطَانُ فَكَانَ مِنَ الْعَاوِينَ، وَلَوْ شِئْنَا لَرَفَعْنَاهُ بِهَا وَلَكِنَّهُ أَخْلَدَ إِلَى الْأَرْضِ وَاتَّبَعَ هَوَاهُ، فَمَثَلُهُ كَمَثَلِ الْكَلْبِ إِنْ تَحْمِلْ عَلَيْهِ يَلْهَثْ أَوْ تَتْرُكْهُ يَلْهَثْ}، نَعَمْ يَا إِخْوَانَنَا، يَتَوَقَّعُ مِنْ أَهْلِ الدُّنْيَا مَا هُوَ أَعْظَمُ -بَلْ أَفْبَحُ- مِنْ هَذَا، أَنَّهُمْ سَيَقُولُونَ {إِذَا قُلْتَ (إِنْ هَذَا لَا يَجُوزُ) إِنَّكَ مُتَشَدِّدٌ، مُتَطَرِّفٌ، عِنْدَكَ غُلُوٌّ}! . انتهى باختصار.

(56) وفي (مجموعة دروس وفتاوى الحرم المكي) سُئِلَ الشَّيْخُ ابْنُ عَثِيمِينَ {هَلْ يَجُوزُ لِلرَّجُلِ أَنْ يَدْرُسَ فِي جَامِعَةٍ وَقَاعَةٍ يَخْتَلِطُ فِيهَا الرِّجَالُ وَالنِّسَاءُ، عِلْمًا بِأَنَّ الطَّالِبَ لَهُ دَوْرٌ فِي الدَّعْوَةِ إِلَى اللَّهِ؟}؛ فَأَجَابَ الشَّيْخُ: الَّذِي أَرَى أَنَّهُ **لَا يَجُوزُ** لِلْإِنْسَانِ (رَجُلًا كَانَ أَوْ امْرَأَةً) أَنْ يَدْرُسَ فِي جَامِعَاتٍ مُّخْتَلِطَةٍ، **حَتَّى وَإِنْ لَمْ يَجِدْ إِلَّا هَذِهِ الْجَامِعَاتِ**، وَذَلِكَ لِمَا فِيهِ مِنَ الْخَطَرِ الْعَظِيمِ عَلَى عَقِيدَتِهِ وَنَزَاهَتِهِ وَأَخْلَاقِهِ، فَإِنَّ الْإِنْسَانَ مَهْمَا كَانَ مِنَ النَّزَاهَةِ وَالْأَخْلَاقِ وَالْبِرَاءَةِ، إِذَا كَانَ إِلَى جَنْبِهِ فِي الْكُرْسِيِّ الَّذِي هُوَ فِيهِ امْرَأَةٌ -وَلَا سِيَّمَا إِذَا كَانَتْ جَمِيلَةً وَمُتَبَرِّجَةً- لَا يَكَادُ يَسْلُمُ مِنَ الْفِتْنَةِ وَالشَّرِّ، وَكُلُّ مَا أَدَّى إِلَى الْفِتْنَةِ وَالشَّرِّ فَهُوَ حَرَامٌ وَلَا يَجُوزُ. انتهى. وَقَالَ الشَّيْخُ ابْنُ عَثِيمِينَ أَيْضًا فِي (فَتَاوَى "نُورٌ عَلَى الدَّرَبِ") : الْاِخْتِلَاطُ إِذَا كَانَ فِي السُّوقِ، فَمِنْ الْمَعْلُومِ أَنَّ الْمُسْلِمِينَ تَمْشِي نِسَاؤُهُمْ فِي أَسْوَاقِهِمْ مَعَ الرِّجَالِ، وَلَكِنْ يَجِبُ هُنَا التَّحَرُّزُ مِنَ الْمُمَاسَّةِ وَالْمُقَارَبَةِ، بِمَعْنَى أَنَّهُ **يَجِبُ عَلَى**

المرأة وعلى الرجل أن يتبعه أحدهما عن الآخر،
 ويحسُن جدًا أن يكون معها محرّم إذا نزلت إلى السوق
 لا سيّما إذا كثر الفساد... ثم قال -أي الشيخ ابن
 عثيمين-: **الاختلاط في المدارس والجامعات والمعاهد**
أخطر من الاختلاط في الأسواق، وذلك لأن الرجل
 والمرأة يجلسان مدة طويلة للاستماع إلى الدرس،
 ويخرجان جميعًا إلى أسياح **[أي ممرات]** المدرسة أو
 المعهد أو الكلية، فالخطر فيه أشد. انتهى باختصار.
 وقال الشيخ أبو محمد المقدسي في (إعداد القادة
 الفوارس بهجر فساد المدارس): ولا يصح أن يقول **[أي**
المنصف] {إن الفساد يملأ المجتمع، وما تحاذرونه
 وتخافون منه في هذه المدارس من هذا الوجه **[أي وجه**
المراقبة والاختلاط] موجود في الشوارع والأسواق،
 لأن وجوده شيء، ومراقبة الإنسان له ومشاركته فيه
 شيء آخر، وأن يمر فيه مرورًا شيء، وأن يقضي فيه
 ساعات أيامه وسنين عمره شيء آخر أيضًا، **فقضية**
المشاركة الفعلية في المنكر تختلف كثيرًا عن مجرد
المُرور به، تمامًا كالفرق في قضية سماع المعازف
 بغير قصد وبين قصد استماعها. انتهى باختصار.

(57) وجاء في (مجموع فتاوى ومقالات ابن باز) أن
 الشيخ سُئِلَ {وَصَحَّحُوا لَنَا حُكْمَ التَّعْلِيمِ فِي الْجَامِعَاتِ
 الْمُخْتَلِطَةِ، **لأنَّ البعض يُجَوِّزُ ذَلِكَ لِلضَّرُورَةِ؟**}؛ فأجاب
 الشيخ: **لا يجوزُ التَّعْلَمُ فِي الْجَامِعَاتِ الْمُخْتَلِطَةِ،** لما في
 ذلك من الخطر العظيم وأسباب الفتن. انتهى. وجاء
 أيضًا في كتاب (فتاوى "نور على الدرب") للشيخ ابن
 باز، أن الشيخ قال: فالاختلاط بين الشاب والشابة في
 كراسي الدراسة مُنكَرٌ، **وكشفُ الجباب وعَدَمُ التَّسَتُّرِ**
مُنكَرٌ آخَرٌ؛ فالواجبُ على الطالبات أن يتبعن عن هذا
 الأمر **ولو لم يتعلَّمن،** إذا كان التَّعْلَمُ يَقْتَضِي الاختلاط

بِالشَّبابِ فِي كَرَّاسِي الدَّرَاسَةِ، أَوْ يَقْتَضِي كَشْفَ
 الْحِجَابِ وَعَدَمَ التَّسْتُرِ. انْتَهَى. وَجَاءَ أَيْضًا فِي كِتَابِ
 (فَتَاوَى "نُورٌ عَلَى الدَّرَبِ") الْمَذْكُورِ لِنِ الشَّيْخِ قَالَ:
 يَحِبُّ أَنْ يَكُونَ الطَّالِبَاتُ عَلَى حِدَّةٍ وَالطَّلَابُ عَلَى حِدَّةٍ،
 فَلَا تَكُونُ الطَّالِبَةُ مَعَ الطَّالِبِ فِي كَرَّسِيٍّ وَاحِدٍ، **وَلَا فِي**
حُجْرَةٍ وَاحِدَةٍ يَدْرُسُونَ جَمِيعًا مُخْتَلِطِينَ، لِأَنَّ وُجُودَهُمْ
 جَمِيعًا يُسَبِّبُ فِتْنَةً وَشَرًّا كَثِيرًا، وَكُلُّ وَاحِدٍ يَشْتَغِلُ بِالْآخِرِ
 فَيَشْغَلُهُ عَنِ دَرْسِهِ وَيَشْغَلُهُ عَنِ الْفَائِدَةِ؛ وَالْوَاجِبُ أَنْ
 تَكُونَ دِرَاسَةُ كُلِّ صَنَفٍ عَلَى حِدَّةٍ، هَذَا هُوَ الْوَاجِبُ، **خَذَرًا**
مِنَ الْفَسَادِ الَّذِي لَا يَخْفَى عَلَى مَنْ تَأَمَّلَ الْوَاقِعَ. انْتَهَى
 بِاخْتِصَارٍ. وَجَاءَ أَيْضًا عَلَى مَوْقِعِ الشَّيْخِ ابْنِ بَارٍ **فِي هَذَا**
الرَّابِطِ أَنَّ الشَّيْخَ سُئِلَ {اجْتَمَعَ لِي فِي هَذِهِ الْحَلَقَةِ
 ثَلَاثُ رَسَائِلَ، وَمُرْسَلُوهَا مِنْ أَخَوَاتِنَا الْمُسْلِمَاتِ
 الْمُسْتَمْعَاتِ، وَقَضِيَّتُهُنَّ وَاحِدَةٌ تَقْرِيبًا، فَهَذِهِ إِخْدَاهُنَّ
 تَقُولُ (أَنَا أَخْتُكُمْ فِي الْإِسْلَامِ، وَأَنَا أَدْرُسُ فِي مَعْهَدٍ،
 وَهَذَا الْمَعْهَدُ مُخْتَلِطٌ بَيْنَ الْجَنْسَيْنِ وَيُمْنَعُ فِيهِ لُبْسُ أَيِّ
 نَوْعٍ مِنَ الْحِجَابِ)؟!؛ فَأَجَابَ الشَّيْخُ: مُقْتَضَى الْأَدِلَّةِ
 الشَّرْعِيَّةِ أَنَّ الدَّرَاسَةَ إِذَا كَانَتْ تَشْتَمِلُ عَلَى مَا يَضُرُّ
 الدَّرَاسَةَ أَوِ الدَّارِسَ، أَنَّهُ لَا حَاجَةَ إِلَيْهَا، لِأَنَّ الْوَاجِبَ أَنْ
 يَتَعَلَّمَ الْمُسْلِمُ مَا لَا يَسَعُهُ جَهْلُهُ، وَهَذَا فِي إِمْكَانِهِ أَنْ
 يَتَعَلَّمَ مِنَ الْمُعَلِّمِينَ فِي الْمَسَاجِدِ مَعَ الْحِجَابِ وَالْبُعْدِ
 عَنِ الْفِتْنَةِ، فِي الْمَدَارِسِ الْأَهْلِيَّةِ السَّلِيمَةِ، فِي بَيْتٍ
 بِوَأَسْطَةِ أَبِيهِ أَوْ أُمِّهِ أَوْ امْرَأَةٍ صَالِحَةٍ أَوْ مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ؛
 أَمَّا هَذِهِ الدَّرَاسَةُ الْمُخْتَلِطَةُ، هَذِهِ خَطَرُهَا عَظِيمٌ
 وَفَسَادُهَا كَبِيرٌ، **وَلَا يَسِيَّمَا أَيْضًا مَعَ السُّفُورِ وَعَدَمِ**
الْحِجَابِ، فَيَجْتَمِعُ الشَّرُّ كُلُّهُ، فَالَّذِي أَنْصَحُ بِهِ هَؤُلَاءِ
 الْأَخَوَاتِ أَنْ يَدْعُنَ هَذِهِ الدَّرَاسَةَ وَأَنْ يَتَبَعِدْنَ عَنِ هَذِهِ
 الدَّرَاسَةِ، حِفَاطًا عَلَى دِينِهِنَّ وَعَلَى أَخْلَاقِهِنَّ؛ **وَلَيْسَتْ**
الْوُضَائِفُ ضَرُورِيَّةً وَلَيْسَتْ الشَّهَادَاتُ ضَرُورِيَّةً، فَقَدْ مَرَّ
 السَّلَفُ الْأَوَّلُ وَلَيْسُوا مِمَّنْ يَتَعَاطَى هَذَا الْأَمْرَ، وَيُمْكِنُ

العَمَلُ فِي أَشْيَاءٍ أُخْرَى بِدُونِ هَذِهِ الشَّهَادَةِ. انتهى باختصار.

(58) وفي فيديو للشيخ ربيع المدخلي (رئيس قسم السنة بالدراسات العليا في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة) بعنوان (الردُّ على أهل البدع جهادٌ)، سئل الشيخ {انتشرت في بلادنا فتوى تحريم الدراسة في المدارس والجامعات المختلطة، **فانقطعَ بعضُ الإخوة على اختلافِ بينهم عن الدراسة،** ولكنهم تعرَّضُوا لضطهادٍ من والديهم، يتمثلُ في الطردِ من البيت والضرب والشتم **واللعن والسباب**، فما نصيحتكم لهؤلاء الشباب؟} فأجاب الشيخ: والله، العلماءُ يا أخي **أفتوا بتحريم الاختلاطِ لما فيه من مفسدٍ كثيرة...** في كثير من البلدان لا يُبالون، لا يُبالون بمخالفة الشريعة، ولا بما يترتبُ على هذه المخالفات من مفسدٍ عظيمة... **الآن الوظائف الحكومية ما لها قيمة، يتخرَّج بالشهادة ولا تنفعه، فيضيع دينه ودنياه بدون جدوى،** فالأولى له أن يحافظ على دينه، **والعوض عند الله في الآخرة،** جنة عَرْضُهَا السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ أُعِدَّتْ لِلْمُتَّقِينَ، وهذا الذي يحصلُ دُنْيَا، ويدرسُ في الاختلاطِ **قد يهلك، يفسدُ في دينه، ويخرمُ من الدُّنيا...** فننصح هؤلاء أن **يصبروا،** يؤذيه أبوه يومئذٍ أو ثلاثة، وبعدها يتركه، يحاول إقناعه بأنه هذا دين الله، وأن الله حَرَّمَ هذا، والعلماءُ أفتوا بتحريم هذا، وأنا أتصرَّر، وقد أفسدُ، **يُفسدُ ديني ودنياي...** إلى آخره، يعني **[لَعَلَّه]** يفتنُّ، وإذا لم يفتنَّ يغضبُ أيامًا ثم يرضى، فلا بُدَّ أن **يصبروا.** انتهى.

(59) وفي فتوى صوتية مُقرَّعة **على هذا الرابط،** سئل الشيخ محمد بن هادي المدخلي (عضو هيئة التدريس بكلية الحديث الشريف بالجامعة الإسلامية بالمدينة

المنورة): هَلْ يَجُوزُ تَدْرِيسُ الْبَيْتِ بَعْدَ سِنِّ التَّاسِعَةِ فِي الْمَدَارِسِ الْمُخْتَلَطَةِ؟ عَلَمًا أَنَّهُ لَا يُوجَدُ فِي بَلَدِنَا مَدَارِسُ تَفْصِيلٍ بَيْنَ الْأَوْلَادِ وَالْبَنَاتِ؟ فَأَجَابَ الشَّيْخُ: لَا، سَلَامَةُ رَأْسِ الْمَالِ أَوْجِبُ مِنَ تَحْصِيلِ الرَّجُلِ، وَلَا يَجُوزُ لِلْإِنْسَانِ أَنْ يَتَسَاهَلَ فِي هَذَا الْبَابِ... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الْمَدْخَلِيِّ-: يَتَبَغَى لَكَ أَيُّهَا الْمُسْلِمُ أَنْ تَتَّقِيَ اللَّهَ فِي هَذِهِ الْبَيْتِ الَّتِي هِيَ أَمَانَةٌ فِي عُنُقِكَ. انتهى باختصار. وفي فيديو بعنوان (في أي سِنٍّ يَتَوَقَّفُ الْأَوْلَادُ وَالْبَنَاتُ عَنِ الدِّرَاسَةِ فِي الْإِخْتِلَاطِ؟)، سُئِلَ أَيْضًا الشَّيْخُ مُحَمَّدُ بْنُ هَادِي الْمَدْخَلِيِّ: فِي أَيِّ سِنٍّ يَتَوَقَّفُ الْأَوْلَادُ وَالْبَنَاتُ عَنِ الدِّرَاسَةِ فِي الْإِخْتِلَاطِ؟ فَأَجَابَ الشَّيْخُ: يَتَوَقَّفُونَ إِذَا بَلَغُوا قَوْلَ اللَّهِ جَلَّ وَعَلَا {أَوِ الطِّفْلِ الَّذِينَ لَمْ يَظْهَرُوا عَلَى عَوْرَاتِ النِّسَاءِ}، إِذَا صَارَ يَعْرِفُ فَلَا؛ أَمَّا إِذَا صَارُوا صِغَارًا [فَ] هَؤُلَاءِ فِي حُكْمِ الْعُمَيَّانِ لَا يَرَى مِنْهُمْ أَحَدٌ شَيْئًا مِنَ الْآخِرِ، فَإِنْ رَأَاهُ بَعَيْنُهُ فَلَا يَرَى إِلَّا عَلَى الْبَرَاءَةِ، فَلَا بَأْسَ بِالصِّغَارِ فِي الْخَمْسِ سِنِينَ وَسِتِّ سِنِينَ وَنَحْوِ ذَلِكَ؛ أَمَّا إِذَا بَلَغَ هَذَا الْمَبْلَغَ الَّذِي ذَكَرَهُ اللَّهُ جَلَّ وَعَزَّ فَإِنَّهُ يَجِبُ الْفَضْلُ. انتهى باختصار. وجاء في (مجموع فتاوى ومقالات ابن باز) أَنَّ الشَّيْخَ قَالَ: اخْتِلَاطُ الْبَيْنِ وَالْبَنَاتِ فِي الْمَرَاكِجِ الْإِبْتِدَائِيَّةِ مُنْكَرٌ لَا يَجُوزُ فِعْلُهُ، لِمَا يَتَرْتَّبُ عَلَيْهِ مِنْ أَنْوَاعِ الشَّرُورِ وَقَدْ جَاءَتْ الشَّرِيعَةُ الْكَامِلَةُ بِوُجُوبِ سَدِّ الذَّرَائِعِ الْمُفْضِيَةِ لِلشَّرِكِ وَالْمَعَاصِي. انتهى.

(60) وفي فتوى صوتية مُفَرَّغَةٍ على هذا الرابط، قِيلَ لِلشَّيْخِ مُحَمَّدِ بْنِ هَادِي الْمَدْخَلِيِّ (عضو هيئة التدريس بكلية الحديث الشريف بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة): وَهَذَا يَسْأَلُ عَنِ الدِّرَاسَةِ فِي الْمَدَارِسِ الْمُخْتَلَطَةِ بَيْنَ الْبَيْنِ وَالْبَنَاتِ؟ فَقَالَ الشَّيْخُ: إِذَا كَانَ مَا تُوجَدُ إِلَّا هَذِهِ الْمَدَارِسُ فَلَا تُدْرَسُ فِيهَا أَوْلَادُكَ، وَاجْتَهِدْ

بَقْدَرِ مَا تَسْتَطِيعُ فِي تَعْلِيمِهِمُ الْقِرَاءَةَ وَالكِتَابَةَ
وَتَحْفِيزَهُمُ الْقُرْآنَ (كِتَابَ اللَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى)، هَذَا هُوَ
الَّذِي يَجِبُ عَلَيْكَ نَحْوَهُمْ فِي التَّعْلِيمِ، تُعَلِّمُهُمْ أَحْكَامَ
الشَّرْعِ، تُعَلِّمُهُمْ كِتَابَ اللَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى، وَأَمَّا بَقِيَّةُ
الْعُلُومِ فَهِيَ مِنْ أُمُورِ التَّوَسُّعِ، فَلَا يَدْرُسُونَ فِي مِثْلِ
هَذِهِ الْمَدَارِسِ... إِذَا مَا وَجَدْتَ فِي بَلَدِكَ مَدَارِسَ أَهْلِيَّةَ،
يَعْنِي يَكُونُ فِيهَا الْفَضْلُ، حَاولِ الْإِنْتِقَالَ إِلَى بَلَدٍ أُخْرَى،
وَاللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى هُوَ الْمُعِينُ، **وَالَا فَلَا**. انْتَهَى. وَفِي
شَرِيطِ صَوْتِي بِعَنْوَانِ (الاهْتِمَامِ بِالسُّنَّةِ وَتَعْظِيمِهَا)،
سُئِلَ أَيْضًا الشَّيْخُ مُحَمَّدُ بْنُ هَادِي الْمَدْخَلِيِّ: طَالِبُ
يَدْرُسُ فِي جَامِعَةٍ مُخْتَلَطَةٍ فِي كَلْبَةِ مُدَّتْهَا أَرْبَعُ سَنَوَاتٍ،
وَمَا زَالَتْ سَنَتَانِ دِرَاسَةٍ **[مُتَبَقِّتَيْنِ]**، مَعَ الْعِلْمِ أَنَّهُ يَقُومُ
بِحُضُورِ الْمَعَامِلِ فَقَطْ وَلَا يَقُومُ بِحُضُورِ الْمُحَاضِرَاتِ
النَّظَرِيَّةِ، مَعَ الْعِلْمِ أَنَّ **جَمِيعَ الْجَامِعَاتِ فِي الدَّوْلَةِ**
مُخْتَلَطَةٌ؟ فَأَجَابَ الشَّيْخُ: لَا تَجُوزُ الدَّرَاسَةُ فِي
الْجَامِعَاتِ الْمُخْتَلَطَةِ، **فَإِنَّهُ لَوْ مَا بَقِيَ عَلَيْكَ إِلَّا شَهْرٌ فَلَا**
تَأْمَنُ الْفِتْنَةَ، وَالْوَاجِبُ عَلَى الْإِنْسَانِ أَنْ يَتَبَعَدَ بِنَفْسِهِ.
انْتَهَى. وَفِي شَرِيطِ صَوْتِي بِعَنْوَانِ (شَرْحُ كِتَابِ فَضْلِ
عِلْمِ السَّلَفِ عَلَى عِلْمِ الْخَلْفِ "1")، سُئِلَ أَيْضًا الشَّيْخُ
مُحَمَّدُ بْنُ هَادِي الْمَدْخَلِيِّ: أَنَا شَابٌّ أَرِيدُ الزَّوْاجَ لِكَثْرَةِ
الْفِتَنِ عِنْدَنَا، لَكِنْ لَا زِلْتُ أَدْرُسُ، **وَهُنَا فِي (الْمَغْرِبِ) كُلِّ**
الْجَامِعَاتِ فِيهَا اخْتِلَاطٌ، وَنَجَحْتُ **[فِي الْقُبُولِ]** فِي
أَفْضَلِ جَامِعَةٍ لَدَيْنَا، **[وَأَلَدِي يَشْتَرِطُ عَلَيَّ هَذِهِ الْجَامِعَةُ**
لِكَيْ أَتَزَوَّجَ، فَإِذَا لَمْ أَدْرُسْ فِيهَا يَطْرُدُنِي مِنَ الْبَيْتِ، وَإِذَا
لَيْسَ لِي بَيْتٌ فَأَتَيْنَ أَذْهَبُوا وَلَا مَالَ وَلَا عَمَلَ، فَهَلْ يَجُوزُ
لِي أَنْ أَدْرُسَ فِيهَا؟ فَأَجَابَ الشَّيْخُ: **الْجَامِعَةُ الْمُخْتَلَطَةُ**
(أَوِ الْكَلْبَةُ الْمُخْتَلَطَةُ) لَا يَجُوزُ لَكَ الدَّرَاسَةُ فِيهَا، وَاتَّزَكُ
هَذَا الْبَابَ وَاللَّهُ جَلَّ وَعَلَا سَيُهَيِّئُ لَكَ خَيْرًا مِنْهُ. انْتَهَى
بِاخْتِصَارٍ.

(61) وجاء في كتاب (فتاوى "نور على الدرب") للشيخ ابن باز، أن الشيخ سُئِلَ {تقول إنها فتاة مُتَدَيِّنَةٌ وَمِنْ أَسْرَةٍ مُسْتَقِيمَةٍ أَيْضًا، لَكِنَّ مُشْكَلَتَهَا أَنَهَا تَدْرُسُ فِي الصَّفِّ الْأَوَّلِ مِنَ الْجَامِعَةِ، وَالْجَامِعَةُ فِي بَلَدِهَا مُخْتَلَطَةٌ، فَتَسْأَلُ عَنْ حُكْمِ اخْتِلَاطِهَا بِالشَّبَابِ، وَتَقُولُ إِنَّهَا قَدْ حَاوَلَتْ أَنْ تَتْرَكَ الْجَامِعَةَ، إِلَّا أَنَّ وَالِدَهَا رَفَضَ وَغَضِبَ، وَقَالَ (إِنْ تَرَكْتَ الْجَامِعَةَ فَإِنِّي أَطْلُقُ أَمَّكَ، وَتَقُولُ (خَلَفَ وَالِدِي بَأْنَ يُطْلَقُ أُمِّي لَوْ تَرَكْتُ الْجَامِعَةَ، وَقَالَ ذَلِكَ أَكْثَرَ مِنْ ثَلَاثِ مَرَّاتٍ، فَهَلْ يَحِقُّ لِي أَنْ أَغْصِي وَالِدِي وَأَنْ أَتْرَكَ الْجَامِعَةَ)؟}؛ فَأَجَابَ الشَّيْخُ: أَمَّا الدَّرَاسَةُ فِي الْجَامِعَةِ الْمُخْتَلَطَةِ فَهِيَ فِتْنَةٌ وَشَرٌّ عَظِيمٌ، وَلَيْسَ لَكَ أَنْ تَدْرُسِي فِي الْجَامِعَةِ الْمُخْتَلَطَةِ، لِأَنَّ هَذَا خَطَرٌ عَلَيْكَ فِي دِينِكَ وَأَخْلَاقِكَ وَعِزِّضِكَ، فَعَلَيْكَ أَنْ تَمْتَنِعِي مِنَ الدَّرَاسَةِ فِي الْجَامِعَةِ الْمُخْتَلَطَةِ وَتَحْفَظِي عِزَّضَكَ وَدِينَكَ وَلَوْ غَضِبَ أَبُوكَ، لِأَنَّ الرَّسُولَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ {إِنَّمَا الطَّاعَةُ فِي الْمَعْرُوفِ، لَا طَاعَةَ لِمَخْلُوقٍ فِي مَعْصِيَةِ الْخَالِقِ}، وَعَلَى أَيْدِيكَ إِنْ كَانَتْ عِنْدَهُ غَيْرُهُ أَنْ يَتَّقِيَ اللَّهَ وَأَنْ يَمْتَنِعَ مِنَ الْجَامِعَةِ وَلَا يَسْمَحَ لَكَ بِالدَّرَاسَةِ فِيهَا، هَكَذَا يَحِبُّ عَلَى الْوَالِدِ الْغُيُورِ وَالْأُمِّ الْغُيُورَةِ، فَإِنْ اخْتَلَاطَكَ بِالشَّبَابِ فِيهِ خَطَرٌ عَظِيمٌ، فَلَيْسَ لَكَ أَنْ تَخْتَلِطِي بِهِمْ، وَعَلَيْكَ أَنْ تَلْزِمِي الْبَيْتَ، وَلَيْسَ لَكَ طَاعَةُ أَيْدِيكَ فِي هَذَا الْأَمْرِ، كَمَا لَوْ أَمَرَكَ بِشُرْبِ الْخَمْرِ أَوْ بِالزَّنى، فَلَا طَاعَةَ لَهُ فِي ذَلِكَ، وَالْخُلُطَةُ شَرُّهَا عَظِيمٌ وَعَاقِبَتُهَا وَخِيمَةٌ، فَإِنِّي اللَّهُ وَإِخْدَارِي، وَعَلَى وَالِدِكَ وَعَلَى أَمَّكَ أَنْ يَتَّقِيَ اللَّهَ جَلَّ وَعَلَا، وَأَنْ يَمْتَنَعَ مِنْ هَذَا؛ وَلَوْ طَلَّقَ أَمَّكَ لَا يَضُرُّكَ، فَقَدْ يَرْزُقُهَا اللَّهُ خَيْرًا مِنْهُ، فَطَاعَةُ الْوَالِدِ فِي مَعْصِيَةِ اللَّهِ أَمْرٌ لَا يَجُوزُ، وَكَوْنُهُ يُهَدِّدُ بِالطَّلَاقِ أَيْضًا لَا يُوجِبُ عَلَيْكَ أَنْ تَدْرُسِي فِي الْجَامِعَةِ الْمُخْتَلَطَةِ، وَلَوْ طَلَّقَ أَمَّكَ؛ وَنَسَأَلُ اللَّهَ لِلْجَمِيعِ الْهَدَايَةَ. انتهى باختصار.

(62) وفي فتوى صَوْتِيَّةٍ للشيخ الألباني مُفَرَّغَةٌ له على هذا الرابط، قِيلَ للشيخ: مَا هُوَ حُكْمُ التَّعْلِيمِ وَالتَّعْلَمِ فِي الْمَدَارِسِ الْمُخْتَلَطَةِ، فَإِنْ كَانَ يَحْرُمُ **فَمَا حُكْمُ مَنْ مَالَهُ مِنْ أَجْرَةِ التَّعْلِيمِ فِي هَذِهِ الْمَدَارِسِ**، وَهَلْ عَدَمُ وُجُودِ مَدَارِسٍ غَيْرِ مُخْتَلَطَةٍ يُعَدُّ عُذْرًا شَرْعِيًّا لِدُخُولِهَا؟ فَقَالَ الشَّيْخُ: قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ {إِنَّ اللَّهَ إِذَا حَرَّمَ أَكْلَ شَيْءٍ حَرَّمَ تَمَتُّهُ}، ذَلِكَ لِأَنَّهُ يَبْعَثُهُ يُوَدِّي إِلَى أَكْلِهِ، فَمِنْ بَابِ سَدِّ الذَّرِيعَةِ، لَمَّا حَرَّمَ أَكْلَهُ حَرَّمَ بَيْعَهُ، وَمِنْ الْأَمْثَلَةِ عَلَى مَعْنَى هَذَا الْحَدِيثِ الْحَدِيثُ الْمَشْهُورُ {لَعَنَ اللَّهُ فِي الْخَمْرَةِ عَشْرَةً} أَوَّلُهُمْ شَارِبُهَا، ثُمَّ سَاقِيهَا، ثُمَّ مُسْتَقِيهَا [وَهُوَ مَنْ يَطْلُبُ السَّقْيَ لِنَفْسِهِ أَوْ لِغَيْرِهِ]، ثُمَّ غَاصِرُهَا، ثُمَّ مُعْتَصِرُهَا [وَهُوَ مَنْ يَطْلُبُ غَصْرَهَا لِنَفْسِهِ أَوْ لِغَيْرِهِ]... إِلَى آخِرِهِ، لِمَاذَا لَعِنَ التَّسْعَةُ [يَعْنِي الَّذِينَ لَمْ يَشْرَبُوا]؟، فَإِذَا هُنَاكَ ارْتِبَاطٌ بَيْنَ الْغَايَةِ وَبَيْنِ الْوَسِيلَةِ، فَإِذَا كَانَ الْاِخْتِلَاطُ بَيْنَ الْجَنَسَيْنِ مُحَرَّمًا، وَهُوَ كَذَلِكَ، فَأَيُّ شَيْءٍ يَتَرْتَّبُ عَلَيْهِ فَهُوَ مُحَرَّمٌ، وَبِخَاصَّةٍ إِذَا كَانَ هَذَا الشَّيْءُ الْمُتَرْتَّبُ عَلَى هَذَا الْاِخْتِلَاطِ الْمُحَرَّمِ هُوَ لَيْسَ فِي نَفْسِهِ فَرْضٌ عَيْنٌ وَإِنَّمَا هُوَ فَرْضٌ كِفَايَةٌ، وَمِنْ الْعَجِيبِ تَسَاهُلُ بَعْضِ النَّاسِ الْيَوْمَ مِنَ الَّذِينَ يُرِيدُونَ تَسْلِيكَ وَتَمَشُّيَةَ الْوَاقِعِ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ - وَلَوْ كَانَ [أَيَّ الْوَاقِعِ] مُخَالِفًا لِلشَّرِيعَةِ - بِاسْمِ الْعِلْمِ؛ نَقُولُ الْعِلْمُ عِلْمَانِ، عِلْمٌ نَافِعٌ وَعِلْمٌ ضَارٌّ، وَلَا تَشْكُ أَنَّ الْعِلْمَ النَّافِعَ لَا يُمَكِّنُ أَنْ يَكُونَ نَافِعًا إِلَّا أَنْ يَكُونَ فِي حَدِّ ذَاتِهِ مُطَابِقًا لِلشَّرِيعَةِ، فَالْعِلْمُ لَا يَكُونُ مَرغُوبًا وَلَا مَقْبُولًا فِي الشَّرْعِ إِلَّا إِذَا كَانَ وَفْقَ الشَّرْعِ وَلَيْسَ مُخَالِفًا لَهُ، وَالْمُوَافَقَةُ يَجِبُ أَنْ تَكُونَ مِنْ حَيْثُ هُوَ عِلْمٌ وَمِنْ حَيْثُ الْأَسْلُوبُ الَّذِي يُوصَلُ بِهِ إِلَى ذَلِكَ الْعِلْمِ، فَإِنْ اخْتَلَفَ أَحَدُ الشَّرْطَيْنِ كَانَ غَيْرَ مَشْرُوعٍ، فَإِذَا أَنَا أَتَعَجَّبُ مِنْ أَنْاسٍ يَتَسَاهَلُونَ وَيُقْتَنُونَ بِإِبَاحَةِ الْاِخْتِلَاطِ فِي الْجَامِعَاتِ فِي سَبِيلِ طَلَبِ الْعِلْمِ،

فأنا أقول، هذا العلم -أولاً- ليس فَرْضَ عَيْنٍ، ليس هو عِلْمًا شَرْعِيًّا، وثانيًا، إذا كَانَ عِلْمًا شَرْعِيًّا، لِنَفْتَرِضَ مَثَلًا، في بعض الجامعات، كَلِيَّةُ الشَّرِيعَةِ، لَكِنْ لَا تُرِيدُ أَنْ تَعْتَزَّ بِالْأَسْمَاءِ وَاللَّافِتَاتِ، بَلْ يَجِبُ أَنْ تَدْخُلَ فِي مَضْمُونِ هَذَا الْعُنْوَانِ، كَلِيَّةُ الشَّرِيعَةِ مَاذَا تَفْعَلُ؟، الْمَفْرُوضُ أَنَّهَا تُعَلِّمُ الشَّرِيعَةَ حَقًّا، وَالْمَقْصُودُ مِنْ هَذَا الْعِلْمِ هُوَ الْعَمَلُ، **فَإِذَا كَانَ الْعِلْمُ الشَّرْعِيُّ نَفْسُهُ يُعَلِّمُ بِطَرِيقَةِ الْاِخْتِلَاطِ فَهَذَا لَيْسَ عِلْمًا شَرْعِيًّا**. انتهى باختصار.

(63) وفي فتوى صَوْتِيَّةٍ لِلشَّيْخِ الْأَلْبَانِيِّ مُفَرَّغَةً لَهُ على هذا الرابط، قِيلَ لِلشَّيْخِ: هُنَاكَ بَعْضُ الْجَامِعَاتِ فِي الْخَارِجِ فِيهَا نَوْعٌ مِنَ **الْاِخْتِلَاطِ**، فَهَلْ يَجُوزُ لِلوَاحِدِ أَنْ **يُدْرَسَ** فِيهَا أَوْ **يَعْمَلَ** بِهَذِهِ الْجَامِعَاتِ أَوْ **مَا يُشْبِهُ ذَلِكَ**؟. فَقَالَ الشَّيْخُ: مَا أَرَى ذَلِكَ، **لَا يَجُوزُ، لَا أَنْ يَدْرُسَ وَلَا أَنْ يُدْرَسَ**. فَقِيلَ لِلشَّيْخِ: مَا يَحْتَاجُ تَفْصِيلًا يَا شَيْخُ؟ إِذَا كَانَ شَخْصًا يَنْفَعُ اللَّهَ بِهِ وَوَاتِقٌ مِنْ نَفْسِهِ؟. فَقَالَ الشَّيْخُ: **مَا يَحْتَاجُ الْأَمْرُ أَيَّ تَفْصِيلٍ**، لِأَنَّ الْمُسْلِمَ مُكَلَّفٌ عَنْ نَفْسِهِ قَبْلَ غَيْرِهِ، إِذَا اسْتَطَاعَ أَحَدٌ مَا أَنْ يُعْطِينَا ضَمَانًا بِأَنْ هَذَا الْمُدْرَسَ الَّذِي يَنْفَعُ اللَّهَ بِهِ لَا يَتَضَرَّرُ هُوَ فِي حَاشِرِهِ لِنَفْسِهِ فِي ذَلِكَ الْمُجْتَمَعِ الْخَلِيطِ، لَا يَتَأَثَّرُ، فَهُوَ كَمَا تَقُولُ تَمَامًا، لَكِنْ أَنَا فِي اعْتِقَادِي أَنَّ الْأَمْرَ كَمَا قَالَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ فِي الْحَدِيثِ الصَّحِيحِ {وَمَنْ حَامَ حَوْلَ الْجَمَى يُوشِكُ أَنْ يَقَعَ فِيهِ}، وَلِذَلِكَ **مَا أَنْصَحُ رَجُلًا بِخُشْيِ اللَّهِ بِأَنْ يُؤَرِّطَ نَفْسَهُ وَأَنْ يَدْخُلَ هَذِهِ الْمَدَاجِلَ**، أَنْجُ بِنَفْسِكَ {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا عَلَيْكُمْ أَنْفُسَكُمْ، لَا يَضُرُّكُمْ مَنْ ضَلَّ إِذَا اهْتَدَيْتُمْ} [قَالَ الشَّيْخُ مُقْبِلُ الْوَادِعِيِّ فِي (الْمَخْرَجِ مِنَ الْفِتْنَةِ): فَإِنَّكَ فِي عَضْرِ الْفِتَنِ، يَحِقُّ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنَّا أَنْ يَقُولَ {نَفْسِي، نَفْسِي، نَفْسِي}، أَنْتَهَى]؛ وَالْحَقِيقَةُ أَعْرِفْ هَذَا الرَّأْيَ [أَيُّ رَأْيٍ مَنِ يَتَسَاهَلُ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ] لِكَثِيرِينَ مِنَ الدُّعَاةِ

الإسلاميين، وأَعْتَبِرُ هذا مِنْ صَغَطِ الْجَوِّ فِي الْعَصْرِ
الحاضر وفِئْتِهِ. انتهى باختصار.

(64) وفي فتوى صَوْتِيَّةٍ للشيخ الألباني مُفَرَّغَةٌ له على
هذا الرابط، قِيلَ للشيخ: **رَاتِبُ الْمُدَّرْسِ** في الجامعات
[المُخْتَلَطَة]؟. فقال الشيخ: الْمُدَّرْسُ نَفْسُهُ لَا يَجُوزُ أَنْ
يُدَّرِسَ، لِأَنَّ الْحَدِيثَ { **إِنَّ اللَّهَ إِذَا حَرَّمَ أَكَلَ شَيْءٍ حَرَّمَ**
ثَمَنَهُ }، مَا دَامَ أَنَّ هَذِهِ الدَّرَاسَةَ قَائِمَةٌ عَلَى مَعْصِيَةِ اللَّهِ
فَلَا يَجُوزُ لِلْمُدَّرِّسِ أَنْ يَدْخُلَ مِثْلَ هَذِهِ الْجَامِعَةِ وَيُعَلِّمَ
فِيهَا إِلَّا إِذَا تَحَقَّقَ الْفَضْلُ. انتهى باختصار.

(65) وفي هذا الرابط على موقع الشيخ ربيع المدخلي
(رئيسُ قسمِ السُّنَّةِ بالدراسات العليا في الجامعة
الإسلامية بالمدينة المنورة)، سُئِلَ الشيخ: هَلْ يَجُوزُ بَيْعُ
الْأَدَوَاتِ الْمَدْرَسِيَّةِ لِطُلَّابِ **الجامعات المُخْتَلَطَةِ**، وَهَلْ
يَكُونُ ذَلِكَ مِنَ التَّعَاوُنِ عَلَى **الإثمِ والعُدوانِ**؟. فَأَجَابَ
الشيخ: وَاللَّهِ، الظَّاهِرُ أَنَّهُ يَدْخُلُ فِي هَذَا **[أَيُّ أَنْ يَبِيعَ**
الْأَدَوَاتِ الْمَدْرَسِيَّةِ لِطُلَّابِ الْجَامِعَاتِ الْمُخْتَلَطَةِ يَدْخُلُ
فِي التَّعَاوُنِ عَلَى الإثمِ والعُدوانِ]. انتهى.

(66) وَسُئِلَ الشَّيْخُ عُبَيْدُ الْجَابِرِي (المدرس بالجامعة
الإسلامية) فِي (الحد الفاصل بين معاملة أهل السنة
وأهل الباطل): هُنَا عِدَّةُ أَسْئَلَةٍ تَسْأَلُ عَنْ جَوَازِ التَّدْرِيسِ
وَالْعَمَلِ وَالدَّرَاسَةِ، فِي الْمَدَارِسِ الْإِبْتِدَائِيَّةِ أَوِ الثَّانَوِيَّةِ أَوِ
الْجَامِعَاتِ الْمُخْتَلَطَةِ؟. فَأَجَابَ الشَّيْخُ: كَلِمَةٌ (مُخْتَلَطَةٌ)
مَعْرُوفٌ مَعْنَاهَا، هِيَ الْمَدَارِسُ الَّتِي تَضُمُّ الْبَيْنَ
وَالْبَنَاتِ، فَالِاخْتِلَاطُ مُحَرَّمٌ، هَذَا الَّذِي تَقَرَّرَ عِنْدَنَا، وَقَامَ
عَلَيْهِ الدَّلِيلُ، **وعليه المُحَقِّقُونَ مِنْ عُلَمَائِنَا**... ثُمَّ قَالَ -
أَيُّ الشَّيْخِ الْجَابِرِي-: **إِنَّ أَصْحَابَ التَّدِينِ الْقَوِيَّ الصُّلْبِ**
يَنْفِرُونَ مِنْ هَذِهِ الْمَدَارِسِ وَيَتْرُكُونَهَا... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ

الشيخ الجابري:- والتَّدرِيسُ فيها -مَا دَامَتْ مُخْتَلَطَةً- هو مِنَ الْفِتْنَةِ... ثم قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الْجَابِرِيِّ:- يَجِبُ عَلَى الْأَهَالِي أَنْ يَفْصِلُوا أَبْنَاءَهُمْ مِنْ هَذِهِ الْمَدَارِسِ الْمُخْتَلَطَةِ. انتهى باختصار.

(67) وسُئِلَ الشَّيْخُ يَحْيَى بْنُ عَلِيٍّ الْحَجَوْرِيُّ (الَّذِي أَوْصَى الشَّيْخُ مُقْبِلُ الْوَادِعِيِّ أَنْ يَخْلُقَهُ فِي التَّدرِيسِ بَعْدَ مَوْتِهِ) فِي (الْإِفْتَاءِ عَلَى الْأَسْئَلَةِ الْوَارِدَةِ مِنْ دَوْلِ شَيْئٍ): عِنْدَنَا بَعْضُ السَّلَفِيِّينَ قَدْ عَرَفُوا الدَّعْوَةَ السَّلَفِيَّةَ سَنَةً أَوْ سَنَتَيْنِ أَوْ أَكْثَرَ، وَهُمْ مَعَ ذَلِكَ مَا زَالُوا يَدْرُسُونَ فِي الْجَامِعَاتِ الْاِخْتِلَاطِيَّةِ، وَيَلْبَسُونَ الْبَنَاطِيلَ [قَالَ الشَّيْخُ عَبْدُ الْمُحْسَنِ الْعَبَّادُ (نَائِبُ رَئِيسِ الْجَامِعَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ) فِي (شَرْحِ سِنَنِ أَبِي دَاوُدَ): الْبَنَاطِلُونَ هُوَ مِنْ حَنْسِ السَّرَاوِيلِ، إِلَّا أَنَّهُ صَيِّقٌ يُحْجَمُ الْجِسْمُ، وَيُظْهَرُ الْأَجْزَاءُ وَيُبْرَزُهَا، وَالسَّرَاوِيلُ -كَمَا هُوَ مَعْرُوفٌ فِيهَا- وَاسِعَةٌ، وَلَا يَصِلُ الْأَمْرُ فِيهَا إِلَى أَنْ تَظْهَرَ أَجْزَاءُ الْجِسْمِ مِثْلَمَا تَظْهَرُ فِي الْبَنَاطِلُونِ الْخَدِيثَةِ. انتهى باختصار. وسُئِلَ أَيْضًا -أَيُّ الشَّيْخِ الْعَبَّادِ- فِي (شَرْحِ سِنَنِ أَبِي دَاوُدَ): هَلْ يَصْلُحُ لَطَالِبِ الْعِلْمِ أَنْ يَلْبَسَ الْبَنَاطِلُونَ؟ فَأَجَابَ الشَّيْخُ: لَا يَنْبَغِي لِلْإِنْسَانِ أَنَّهُ يَلْبَسُ لِبَاسَ الْكُفَّارِ، وَلَا يَصِحُّ لِلْإِنْسَانِ أَنْ يَلْبَسَ لِبَاسَ الْإِفْرَنْجِ [أَيُّ الْكُفَّارِ الْأَوْرُوبِيِّينَ]. انتهى باختصار. وَقَالَ الشَّيْخُ ابْنُ عَثِيمٍ فِي (دُرُوسٍ وَفَتَاوَى الْحَرَمِ الْمَدِينِيِّ): الْبَنَاطِلُونَ كَمَا تَعْلَمُونَ يَصِفُ حَجْمُ الْفَخْذَيْنِ وَالْعَجِيزَةِ [أَيُّ الْأَلْيَتَيْنِ]. انتهى. وَقَالَ الشَّيْخُ عَبْدُ الْكَرِيمِ الْخَضِيرُ (عَضُو هَيْئَةِ كِبَارِ الْعُلَمَاءِ بِالْمَدِينَةِ السَّعُودِيَّةِ، وَعَضُو اللَّجْنَةِ الدَّائِمَةِ لِلْبَحْثِ الْعِلْمِيِّ وَالْإِفْتَاءِ) فِي (شَرْحِ الْمُؤَوَّلِ): الْأَصْلُ أَنَّ الْبَنَاطِلُونَ لِبَاسُ الْكُفَّارِ كَمَا هُوَ مَعْلُومٌ. انتهى. وجاء في كِتَابِ (الْمُنْتَقَى مِنَ فِتَاوَى الشَّيْخِ صَالِحِ الْفُوزَانِ)، أَنَّ الشَّيْخَ قَالَ: الثِّيَابُ الصَّيِّغَةُ الَّتِي تَصِفُ أَعْضَاءَ الْجِسْمِ، وَتَصِفُ جِسْمَ

الْمَرَأَةُ وَعَجِزَتَهَا وَتَقَاطِيعَ أَعْضَائِهَا، لَا يَجُوزُ لُبْسُهَا،
وَالثِّيَابُ الضَّيْقَةُ لَا يَجُوزُ لُبْسُهَا لِلرِّجَالِ وَلَا لِلنِّسَاءِ، وَلَكِنْ
النِّسَاءُ أَشَدُّ لَأَنَّ الْفِتْنَةَ بِهِنَ أَشَدُّ؛ أَمَّا الصَّلَاةُ فِي حَدِّ
ذَاتِهَا، إِذَا صَلَّى الْإِنْسَانُ وَعَوَرَتْهُ مَسْتَوْرَةٌ بِهَذَا اللَّبَاسِ
فَصَلَاتُهُ فِي حَدِّ ذَاتِهَا صَحِيحَةٌ، لِوُجُودِ سِتْرِ الْعَوْرَةِ، لَكِنْ
يَأْتُمُّ مَنْ صَلَّى بِلِبَاسٍ ضَيِّقٍ. انتهى. وقال الشيخ ربيع
المدخلي (رئيس قسم السنة بالدراسات العليا في
الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة) على موقعه في
هذا الرابط: **البنطال، في لبسه تشبه بالكفار، ومن**
تشبه بقوم فهو منهم. انتهى. وفي فتوى صوتية
للشيخ مقبل الوادعي مفرغة على موقعه في هذا
الرابط، سئل الشيخ: هل الولي يأثم إذا لبس وليه أو
وليته الغير مكلفين ملابس فيها تصاوير، أو فيها
مُشابهة للكفار كلبس الولد البنطال ونحوه؟ وهل يأثم
إذا لم يزجرهم عن سماع الأغاني والنظر إلى التلفاز؟
فأجاب الشيخ: نعم، يُعْتَبَرُ أَثْمًا. انتهى باختصار. وفي
فتوى صوتية مفرغة على هذا الرابط، سئل الشيخ
الألباني: يقولون بالنسبة للبنطال {هذا مثل السروال،
والرسول صلى الله عليه وسلم لبس السروال}؟
فأجاب الشيخ: أشلون [أي كيف] مثل السروال؟!، هل
تعرفون السروال اللباني؟، الفضفاض. ف قيل للشيخ:
عندنا يسْمُونَهُ (بَلْطِيمِي)، أَهْلُ بَلْطِيمِ [إِخْدَى الْمُدْنِ
الْمِصْرِيَّةِ] يَلْبَسُونَ هَذَا. فقال الشيخ: نحن نقول لهؤلاء،
سُبْحَانَ اللَّهِ!، هل الكفار يلبسون هذا (البَلْطِيمِي)؟!، مَا
دَامَ أَنَّ هَذَا مِثْلُ الْبَنْطَلُونِ، فَهَلْ هُمْ يَلْبَسُونَ هَذَا
السَّرْوَالَ؟!، لَا، إِذَنْ هَذَا يَخْتَلِفُ عَنْ هَذَا، **هَذَا لِبَاسُ**
الْكُفَّارِ، وَهَذَا لِبَاسُ الْإِسْلَامِ؛ ثُمَّ، **هَلِ الرَّسُولُ لَيْسَ**
بَنْطَلُونًا يُحْجَمُ فَخْذِيهِ؟!، يُحْجَمُ أَلَيْتِيهِ؟!، تَعَالَى اللَّهُ عَمَّا
يَقُولُونَ غُلُوءًا كَبِيرًا. انتهى باختصار. وفي فتوى صوتية
مفرغة على هذا الرابط، قال الشيخ الألباني: نَدْخُلُ

الْمَسْجِدَ، نَشُوفُ أَمَامَنَا مُصَلِّيًا، لَمَّا يَسْجُدُ ثَلَاثِي الْأَلَيْتَيْنِ
 تَجَسَّمَتَا، وَثَلَاثِي أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ مَا بَيْنَ الْأَلَيْتَيْنِ، تَجَدُّ
الْخُصِيَّتَيْنِ تَجَسَّمَتَا، هَذَا إِسْلَامِيًّا مِنْ **أَفْبَحَ** مَا يَكُونُ، لِأَنَّ
 الْإِسْلَامَ أَمَرَ بِسِتْرِ الْعَوْرَةِ. انْتَهَى بِاخْتِصَارٍ. وَقَالَ الشَّيْخُ
 مَشْهُورُ بْنُ حَسَنِ آلِ سَلْمَانَ (أَحَدُ مُؤَسَّسِي مَرْكَزِ الْإِمَامِ
 الْأَبَانِيِّ لِلدِّرَاسَاتِ الْمُنَهْجِيَّةِ وَالْأَحْيَاثِ الْعِلْمِيَّةِ) فِي
 (الْقَوْلِ الْمُبِينِ فِي أَخْطَاءِ الْمُصَلِّينَ): قَالَ الْعَلَامَةُ
 الْأَبَانِيُّ {وَالْبَنُطْلُونُ فِيهِ **مُصِيبَتَانِ**؛ الْمُصِيبَةُ الْأُولَى،
 هِيَ أَنَّ لَا يَسْتَحِبُّ **يَتَشَبَّهُ بِالْكَفَّارِ**، وَالْمُسْلِمُونَ كَانُوا يَلْبَسُونَ
 السَّرَاوِيلَ الْوَاسِعَةَ الْفَضْفَاضَةَ، الَّتِي مَا زَالَ الْبَعْضُ
 يَلْبَسُهَا فِي سُورِيَا وَلُبْنَانَ، فَمَا عَرَفَ الْمُسْلِمُونَ
 الْبَنُطْلُونَ إِلَّا حِينَمَا أَسْتُعْمِرُوا، ثُمَّ لَمَّا انْسَحَبَ
 الْمُسْتَعْمِرُونَ تَرَكَوْا أَثَارَهُمُ السَّيِّئَةَ، وَتَبَنَّاها الْمُسْلِمُونَ
 بَعَاوَتِهِمْ وَجَهَالَتِهِمْ [قُلْتُ: وَذَلِكَ لَمَّا صَارُوا يَعِيشُونَ
 عَلَى فِكْرِ الْإِرْجَاءِ، وَفِكْرِ أَهْلِ الْكَلَامِ (الْأَشَاعِرَةِ)، وَفِكْرِ
 الْمَدْرَسَةِ الْعَقْلِيَّةِ الْاِغْتِزَالِيَّةِ (الَّتِي هِيَ نَفْسُهَا مَدْرَسَةُ
 فِيهِ التَّيْسِيرِ وَالْوَسْطِيَّةِ)، وَلَمَّا أَصْبَحَ أَهْلُ السُّنَّةِ
 وَالْجَمَاعَةِ (الْفِرْقَةُ الْبَاجِيَّةُ، الطَّائِفَةُ الْمَنْصُورَةُ، **الْغُرَبَاءُ**،
النُّزَاعُ مِنَ الْقَبَائِلِ، الْفَرَّارُونَ بِدِينِهِمْ، الْقَابِضُونَ عَلَى
 الْجَمْرِ، الَّذِينَ هُمْ أَوْفَرُ النَّاسِ عُقُولًا وَأَصَحُّهُمْ أَذْهَانًا
 وَأَفْوَمُهُمْ فِطْرَةً وَأَفْوَاهُهُمْ إِيْمَانًا وَأَعَرَفُهُمْ بِالْحَقِّ
 وَأَشَدَّهُمْ طَلَبًا لَهُ) مَا بَيْنَ مُطَارِدٍ وَمَقْتُولٍ، وَمَحْبُوسٍ،
 وَمُرَاقَبٍ مُهْدَدٍ، وَمُنْكَفِيٍّ عَلَى نَفْسِهِ يَخْشَى أَنْ تُعْرِفَ
هُوَئِيَّتُهُ! الْمُصِيبَةُ الثَّانِيَّةُ، هِيَ أَنَّ الْبَنُطْلُونَ يُحْجَمُ
 الْعَوْرَةُ، وَعَوْرَةُ الرَّجُلِ مِنَ الرُّكْبَةِ إِلَى السَّرَّةِ، وَالْمُصَلِّي
 يُفْتَرَضُ عَلَيْهِ أَنْ يَكُونَ أَبْعَدُ مَا يَكُونُ عَنْ أَنْ يَعْصِيَ اللَّهَ
 وَهُوَ لَهُ سَاجِدٌ، فَتَرَى أَلَيْتِيهِ **مُجَسَّمَتَيْنِ**، بَلْ وَتَرَى مَا
 بَيْنَهُمَا مُجَسَّمًا [حَالِ سُجُودِهِ]!، فَكَيْفَ يُصَلِّي هَذَا
 الْإِنْسَانُ وَيَقِفُ بَيْنَ يَدَيِّ رَبِّ الْعَالَمِينَ؟!، وَمِنْ الْعَجَبِ
 أَنَّ كَثِيرًا مِنَ الشَّبَابِ الْمُسْلِمِ يُنْكَرُ عَلَى النِّسَاءِ لِبَاسَهُنَّ

الضَّيِّقَ لَأَنَّهُ يَصِفُ أَجْسَادَهُنَّ، وَهَذَا الشَّبَابُ يَنْسَى نَفْسَهُ
فِيهِ وَقَعَ فِيمَا يُنْكِرُ، وَلَا فَرْقَ بَيْنَ الْمَرَأَةِ الَّتِي تَلْبَسُ
الْبَلَّاسَ الضَّيِّقَ الَّذِي يَصِفُ جِسْمَهَا، وَبَيْنَ الشَّبَابِ الَّذِي
يَلْبَسُ الْبَنْطَلُونَ وَهُوَ يَصِفُ أَلْيَتَيْهِ، **فَأَلْيَةُ الرَّجُلِ وَأَلْيَةُ**
الْمَرَأَةِ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُمَا عَوْرَةٌ كِلَاهُمَا سَوَاءٌ، فَيَحِبُّ عَلَى
الشَّبَابِ أَنْ يَنْتَبِهُوا لِهَذِهِ الْمُصِيبَةِ الَّتِي عَمَّتْهُمْ إِلَّا مَنْ
شَاءَ اللَّهُ وَقَلِيلٌ مَا هُمْ}. انتهى باختصار. وجاء في
كتاب (دروس للشيخ الألباني)، أَنَّ الشَّيْخَ قَالَ: فَيَحِبُّ
عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ أُبْتُلِيَ بِلِبَاسِ الْبَنْطَلُونَ لِأَمْرٍ مَا، أَنْ يَتَّخِذَ
مِنْ فَوْقِهِ جَاكِتًا طَوِيلًا، أَشْبَهَ بِمَا يَلْبَسُهُ بَعْضُ إِخْوَانِنَا
الْبَاكِسْتَانِيِّينَ أَوْ الْهُنُودِ، مِنْ الْقَمِيصِ الطَّوِيلِ الَّذِي يَصِلُ
إِلَى الرُّكْبَتَيْنِ. انتهى. وفي فتوى صوتية مُقَرَّغَةً على
هذا الرابط، قَالَ الشَّيْخُ الْأَلْبَانِيُّ: بَعْضُ الْمُسْلِمِينَ، إِمَّا
الْجَهْلَاءُ أَوْ الْمُسْتَهْتِرُونَ، الَّتِي **مَا يَهْتَمُّونَ بِالشَّرْعِ،**
يَتَّقَبَعُونَ بِالْقُبْعَةِ (الْبُرْنِيطَةِ) [قُلْتُ: أَكْثَرُ النَّاسِ نِفَاقًا
وَفِسْقًا وَأَشَدَّهُمْ إِعْرَاضًا عَنْ دِينِ اللَّهِ، مِمَّنْ يَعِيشُونَ
بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ، هُمْ الَّذِينَ يَبْدَأُ مِنْ عِنْدِهِمْ تَشْرُ النَّشْبَةِ
بِالْكُفَّارِ. وفي فتوى صوتية للشيخ عبد الكريم الخضير
(عضو هيئة كبار العلماء بالديار السعودية، وعضو اللجنة
الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء) مُقَرَّغَةً عَلَى مَوْقِعِهِ
في هذا الرابط، سُئِلَ الشَّيْخُ {يُوجَدُ فِي بَلَدِنَا بَعْضُ
الْفَرَقِ الَّتِي عِنْدَهَا مُنْكَرَاتٌ وَبِدَعٌ، فَهَلْ يَجُوزُ لِي أَنْ
أَتَشَبَّهُ بِهِمْ فِي لِبَاسِهِمْ؟}، فَأَجَابَ الشَّيْخُ: التَّشَبُّهُ
بِالْكُفَّارِ **وَبِالْفُسَّاقِ وَبِالْمُبْتَدِعَةِ** يَشْمَلُهُ حَدِيثُ {مَنْ تَشَبَّهُ
بِقَوْمٍ فَهُوَ مِنْهُمْ}، كَمَا أَنَّ التَّشَبُّهُ بِالصَّالِحِينَ وَالْاِقْتِدَاءَ
بِهِمْ فِي أَعْمَالِهِمْ وَأَقْوَالِهِمْ مِمَّا يُمدِّحُ بِهِ الْمَرْءُ، فَعُمُومُ
حَدِيثِ {مَنْ تَشَبَّهُ بِقَوْمٍ فَهُوَ مِنْهُمْ} يَشْمَلُ هَذَا كُلَّهُ؛
وَمَنْ تَشَبَّهُ بِالْكُفَّارِ فَهُوَ عَلَى خَطَرٍ، وَلَا شَكَّ أَنَّ
الْمُوَافَقَةَ بِالظَّاهِرِ قَدْ يَكُونُ لَهَا نَصِيبٌ فِي الْمُوَافَقَةِ
بِالْبَاطِنِ، وَقَدْ تَجَرَّؤُا إِلَيْهِ، وَقُلْ مِثْلَ هَذَا فِي **التَّشَبُّهِ**

بالمُبتدعة، وَقُلْ مِثْلَ هَذَا فِي **التَّشْبِهِ بِالْفُسَّاقِ**، كُلُّ هَذَا لَهُ دَلَالَتُهُ عَلَى شَيْءٍ مِنَ الْمُوَافَقَةِ بِالْبَاطِنِ وَالْمِيلِ الْقَلْبِيِّ. انتهى باختصار. وقال الشيخ محمد بن موسى الدالي على موقعه **في هذا الرابط**: فقد جاءت الشريعة الإسلامية **بالمَنْعِ مِنَ التَّشْبِهِ بِأَهْلِ الْفُسْقِ**، بفعل ما يَخُصُّهُمْ، مِنْ أَقْوَالٍ أَوْ أَعْمَالٍ أَوْ هَيْئَاتٍ أَوْ **لِبَاسٍ**، وَإِنْ لَمْ تَكُنْ مُحَرَّمَةً بَعَيْنِهَا. انتهى. **انتهى باختصار**، ويقولون {إِنَّ هَذَا مِنْ بَابِ الْأَخْذِ بِأَخْفِ الصَّرَرِينَ، حَيْثُ أَنْ تَرْكَ الدَّرَاسَةِ سَبَبٌ لِعُقُوقِ الْوَالِدَيْنِ، وَمَعْلُومٌ أَنَّ صَرَرَ لِبَسِ الْبَنَاتِ وَالْإِبْرَةِ الْإِخْلَاطِيَّةِ، أَخْفٌ مِنْ عُقُوقِ الْوَالِدَيْنِ}، مَا هُوَ صِحَّةٌ هَذَا الْكَلَامُ؟ فَأَجَابَ الشَّيْخُ: هَذَا الْكَلَامُ مَا هُوَ صَحِيحٌ، أَنَّهُمْ **يَذُرُّسُونَ فِي الْجَامِعَاتِ الْإِخْلَاطِيَّةِ وَيَلْبَسُونَ لِبَاسَ الْكَافِرِينَ** ويقولون {أَطِيعُوا بِذَلِكَ آبَاءَكُمْ}، مَا هُوَ صَحِيحٌ، فَالَنَبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ {لَا طَاعَةَ لِمَخْلُوقٍ فِي مَعْصِيَةِ الْخَالِقِ}، وَيَقُولُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ {إِنَّمَا الطَّاعَةُ فِي الْمَعْرُوفِ}، وَرَبُّنَا عَزَّ وَجَلَّ يَقُولُ {وَإِنْ جَاهَدَاكَ عَلَى أَنْ تُشْرِكَ بِي مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ فَلَا تُطِعْهُمَا، وَصَاحِبُهُمَا فِي الدُّنْيَا مَعْرُوفًا، وَاتَّبِعْ سَبِيلَ مَنْ أَنَابَ إِلَيَّ، ثُمَّ إِلَيَّ مَرْجِعُكُمْ فَأُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ}، فَالْوَاجِبُ عَلَى الْوَالِدَيْنِ وَعَلَى الْأَبْنَاءِ وَعَلَى الْجَمِيعِ تَخَرِّي طَاعَةِ اللَّهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، وَمَنْ أَمَرَ بِمَعْصِيَةٍ فَلَا يُطَاعُ كَائِنًا مَنْ كَانَ، فَهَذَا الْإِسْتِحْسَانُ مَذَلَّةً، **إِبْتَعِدُوا عَنْ هَذِهِ الْإِسْتِحْسَانَاتِ وَعَنِ ارْتِكَابِ الْمَعَاصِي تَحْتَ هَذِهِ الْمَعَاذِيرِ**، قَالَ تَعَالَى {وَيَزُرُّقُهُ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ، وَمَنْ يَتَّوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُ}، انتهى باختصار.

المسألة التاسعة والعشرون

زيد: ما هي أنواع التَّكْفِيرِ؟

عمرو: أنواع التَّكْفِيرِ هي:

(أ) تَكْفِيرُ عَيْنِي (أو تَكْفِيرُ الْمُعَيَّنِ أو تَكْفِيرُ بِالْخُصُوصِ أو تَكْفِيرُ أَشْخَاصٍ): وإليك بعضُ أقوالِ العلماءِ في ذلك:

(1) قال الشيخُ أحمدُ الحازمي في (شرح مفيد المستفيد في كفر تارك التوحيد): تَكْفِيرُ عَيْنِي، بِمَعْنَى أَنَّا نَحْكُمُ عَلَى الشَّخْصِ ذَاتِهِ، فَنُنَزِّلُ الْحُكْمَ مُبَاشَرَةً، هَذَا قَالَ قَوْلًا كُفْرًا، وَهَذَا فَعَلٌ فِعْلًا كُفْرًا، وَحِينَئِذٍ نَقُولُ {هَذَا الَّذِي قَالَ الْقَوْلَ الَّذِي هُوَ كُفْرٌ كَافِرٌ، وَهَذَا الَّذِي فَعَلَ الْفِعْلَ الَّذِي هُوَ كُفْرٌ كَافِرٌ}، هَذَا يُسَمَّى [كُفْرًا] عَيْنِيًّا. انتهى باختصار.

(2) وقال إِبْنُ الشَّيْخِ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْوَهَّابِ (الشيخان حسين وعبدالله): وَأَمَّا التَّكْفِيرُ بِالْخُصُوصِ، فَهُوَ أَنْ لَا يُكْفَرَ إِلَّا مَنْ قَامَتْ عَلَيْهِ الْحُجَّةُ بِالرِّسَالَةِ [قُلْتُ: هُنَاكَ فَرْقٌ بَيْنَ الْحُجَّةِ الْحَكْمِيَّةِ (الَّتِي بِمُقْتَضَاهَا يَكْفُرُ ظَاهِرًا مِنْ خَالَفَهَا قَبْلَ التَّمَكُّنِ مِنَ الْعِلْمِ بِهَا)، وَالْحُجَّةُ الرِّسَالِيَّةِ (الَّتِي يَكْفُرُ ظَاهِرًا وَبَاطِنًا مِنْ خَالَفَهَا بَعْدَ التَّمَكُّنِ مِنَ الْعِلْمِ بِهَا)، وَالْحُجَّةُ الْحَدِيثِيَّةِ (وَهِيَ الْإِسْتِنَابَةُ الَّتِي يَقِيمُهَا الْإِمَامُ أَوْ الْقَاضِي، وَهِيَ الَّتِي يَتَوَقَّفُ عَلَيْهَا إِنْزَالُ الْعُقُوبَةِ الدُّنْيَوِيَّةِ)؛ وَذَلِكَ عَلَى مَا سَبَقَ بَيَانُهُ فِي سُؤَالِ زَيْدٍ لِعَمْرُو (مَعْنَى ذَلِكَ أَنَّهُ لَا يُعْذَرُ بِالْجَهْلِ مَنْ وَقَعَ فِي الشَّرِكِ الْأَكْبَرِ؟)، الَّتِي يَكْفُرُ مَنْ خَالَفَهَا. انتهى من (الدُّرَرُ السَّنِيَّةُ فِي الْأَجُوبَةِ النَّجْدِيَّةِ).

(3) وقال الشيخُ مُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ التَّوَيْجَرِيِّ (مدير مكتب توعية الجاليات بالخبيب بريدة) في كتابه

(موسوعة الفقه الإسلامي): تَكْفِيرُ الْأَشْخَاصِ، وهو تكفير الشخص الذي وقع في أمر مخرج من الإسلام. انتهى.

(ب) تَكْفِيرُ أَوْصَافٍ (أو تَكْفِيرُ نَوْعِيٍّ أو تَكْفِيرُ الْمُطْلَقِ): وإليك بعض أقوال العلماء في ذلك:

(1) قَالَ الشَّيْخُ مُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ التَّوْجِرِيِّ (مدير مكتب توعية الجاليات بالخبيب ببريدة) في كتابه (موسوعة الفقه الإسلامي): تَكْفِيرُ أَوْصَافٍ، كَقَوْلِ أَهْلِ الْعِلْمِ {من ترك الصلاة كفر}. انتهى باختصار.

(2) وَقَالَ الشَّيْخُ عَبْدُ اللَّهِ الْغُلَيْفِيُّ فِي كِتَابِهِ (الْعذر بالجهل، أسماء وأحكام): فَالتَّفْرِيقُ بَيْنَ النَّوَءِ وَالْعَيْنِ، أَوِ الْفَعْلِ وَالْفَاعِلِ، فِي التَّكْفِيرِ، أَجْمَعَ أَيْمَةُ الدَّعْوَةِ النَّجْدِيَّةِ [السَّلَفِيَّةِ] عَلَى أَنَّ التَّفْرِيقَ لَا يَكُونُ إِلَّا فِي الْمَسَائِلِ الْخَفِيَّةِ [مِثْلُ خَلْقِ الْقُرْآنِ، وَالْقَدَرِ، وَالسِّحْرِ الْعَطْفِ وَهُوَ التَّأْلِيفُ بِالسِّحْرِ بَيْنَ الْمُتَبَاغِضِينَ بِحَيْثُ أَنْ أَحَدَهُمَا يَتَعَلَّقُ بِالْآخِرِ تَعَلُّقًا كَلْبًا بِحَيْثُ أَنَّهُ لَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يُفَارِقَهُ]، فَأَمَّا الْمَسَائِلُ الظَّاهِرَةُ فَإِنَّ الْوَاقِعَ فِي الْمُكْفَرَاتِ الظَّاهِرَةِ أَوِ الْمَعْلُومَةِ مِنَ الدِّينِ بِالضَّرُورَةِ [الْمَعْلُومُ مِنَ الدِّينِ بِالضَّرُورَةِ هُوَ مَا كَانَ ظَاهِرًا مُتَوَاتِرًا مِنْ أَحْكَامِ الدِّينِ، مَعْلُومًا عِنْدَ الْخَاصِّ وَالْعَامِّ، مِمَّا أَجْمَعَ عَلَيْهِ الْعُلَمَاءُ إِجْمَاعًا قَطْعِيًّا، مِثْلُ وَجُوبِ الصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ، وَتَحْرِيمِ الرِّبَا وَالْخَمْرِ] فَإِنَّهُ كَافِرٌ بِعَيْنِهِ؛ فَإِنْ مَن وَقَعَ فِي كُفْرٍ ظَاهِرٍ فَهُوَ كَافِرٌ، مِثْلُ الشَّرْكِ فِي الْعِبَادَةِ أَوْ فِي الْحُكْمِ (التَّشْرِيعِ)، أَوْ مِثْلُ مُظَاهَرَةِ الْمُشْرِكِينَ وَإِعَانَتِهِمْ عَلَى الْمُسْلِمِينَ، فَإِنَّ هَؤُلَاءِ قَدْ قَامَتْ عَلَيْهِمُ الْحُجَّةُ بِالْقُرْآنِ وَالرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قَالَ تَعَالَى {لَا نُذِرْكُمْ بِهِ وَمَنْ بَلَغَ}؛ أَمَّا الْمَسَائِلُ الْخَفِيَّةُ

كَالْقَدَرِ وَالْإِرْجَاءِ فَلَا يُكْفَرُ أَحَدٌ خَالَفَ الْكِتَابَ وَالسُّنَّةَ فِي ذَلِكَ **حَتَّى تُقَامَ عَلَيْهِ الْحُجَّةُ**. انتهى باختصار.

(3) وَقَالَ الشَّيْخُ أَحْمَدُ الْحَازِمِيُّ فِي (شَرْحِ مَفِيدِ الْمُسْتَفِيدِ فِي كُفْرِ تَارِكِ التَّوْحِيدِ): التَّكْفِيرُ النَّوْعِيُّ الْمُرَادُ بِهِ {مَنْ قَالَ كَذًا، أَوْ فَعَلَ كَذًا}، فَالْحُكْمُ حِينَئِذٍ يَكُونُ مُنْصَبًا عَلَى [أَنَّ] هَذَا الْقَوْلَ كُفْرٌ، وَأَنَّ هَذَا الْفِعْلَ كُفْرٌ... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الْحَازِمِيِّ-: خُذْ قَاعِدَةً (وَأَنَا مَسْئُولٌ عَنْهَا) {**الْأَصْلُ فِي التَّكْفِيرِ فِي الشَّرْعِ هُوَ الْعَيْنِيُّ لَا النَّوْعِيُّ**}، هَذَا هُوَ الْأَصْلُ، وَإِنَّمَا يُقَالُ بِـ (النَّوْعِ) فِي الْمَسَائِلِ الْخَفِيَّةِ، **الْأَصْلُ فِي الْقُرْآنِ وَالسُّنَّةِ تَنْزِيلُ الْحُكْمِ بِالْكَفْرِ عَلَى (الْعَيْنِ)**؛ وَإِنَّمَا يُنْزَلُ عَلَى (النَّوْعِ) فِي الْمَسَائِلِ الْخَفِيَّةِ، وَكَذَلِكَ مَا كَانَ مَعْلُومًا مِنَ الدِّينِ بِالضَّرُورَةِ (فِي طَائِفَتَيْنِ)، الطَّائِفَةُ الْأُولَى [مِنَ] **الطَّائِفَتَيْنِ اللَّتَيْنِ يُنْزَلُ فِيهِمَا التَّكْفِيرُ بِالنَّوْعِ فِيمَا كَانَ مَعْلُومًا مِنَ الدِّينِ بِالضَّرُورَةِ** حَدِيثُ عَهْدٍ بِإِسْلَامٍ، الطَّائِفَةُ الثَّانِيَةُ مَنْ كَانَ يَعِيشُ فِي بَادِيَةٍ وَنَحْوِهَا، هَذَا الَّذِي نَقُولُ فِيهِ نَوْعِي لَا عَيْنِي، مَنْ عَدَا هَاتَيْنِ الطَّائِفَتَيْنِ **فَالْأَصْلُ أَنَّهُ عَيْنِي لَا نَوْعِي**. انتهى باختصار.

(4) وَجَاءَ فِي الْمَوْسُوعَةِ الْعَقَدِيَّةِ (إِعْدَادُ مَجْمُوعَةٍ مِنَ الْبَاحِثِينَ، بِإِشْرَافِ الشَّيْخِ عَلَوِيِّ بْنِ عَبْدِ الْقَادِرِ السَّقَّافِ): يُفَرَّقُ أَهْلُ السَّنَةِ بَيْنَ تَكْفِيرِ الْمَطْلُوقِ وَتَكْفِيرِ الْمَعِينِ، فِي الْأَوَّلِ يُطْلَقُ الْقَوْلُ بِتَكْفِيرِ صَاحِبِهِ (الَّذِي تَلَبَّسَ بِالْكَفْرِ)، فَيُقَالُ {مَنْ قَالَ كَذًا، أَوْ فَعَلَ كَذًا، فَهُوَ كَافِرٌ}. انتهى.

(ت) تَكْفِيرٌ بِالْعُمُومِ؛ وَهَذَا النَّوْعُ قَدْ يُطْلَقُ وَيُرَادُ بِهِ تَكْفِيرُ **جَمِيعِ** الْأُمَّةِ بِأَعْيَانِهِمْ، وَعِنْدئِذٍ يَكُونُ بَدْعَةً؛ وَقَدْ يُطْلَقُ وَيُرَادُ بِهِ تَكْفِيرُ **أَكْثَرِ** الْأُمَّةِ (أَوْ **أَكْثَرِ** الْأَفْرَادِ فِي طَائِفَةٍ

ما، كرجال الشُّرْطَةِ وَمَبَاجِثِ أُمْنِ الدَّوْلَةِ فِي بِلْدِ مَا)،
وبمعني أن **الأصل في (الأمّة) أو (الطائفة) هو الكفر**،
وهو ما يترتب عليه الحكم **بتكفير مجهول الحال من (الأمّة) أو (الطائفة)** في الظاهر لا الباطن، وعندئذ لا
يكون بدعة؛ وإليك بعض أقوال العلماء في ذلك:

(1) قال الشيخ محمد بن عبد الوهاب في رسالة له إلى
الشيخ عبدالرحمن بن عبدالله السُّوَيْدِيَّ البَغْدَادِيَّ
(المتوفى عام 1200هـ): **ما ذكرتم أني أكفر جميع
الناس**، إلا من اتبعني، وأني أزعّم أن أنكحتهم غير
صحيحة، فيا عجباً!، كيف يدخل هذا في عقل عاقل؟!،
وهل يقول هذا مسلم؟!، **إني أبرأ إلى الله من هذا
القول الذي ما يصدر إلا عن مختل العقل فاقد الإدراك**،
فقاتل الله أهل الأغراض الباطلة. انتهى من (الذّرر
السّنية في الأجوبة النّجديّة). قلت: كان الإمام
الشوكاني (ت 1250هـ) والإمام الصنعاني (ت 1182هـ)
ممن عاصروا الدّعوة النّجديّة السّلفيّة زَمَنَ الشيخ محمد
بن عبد الوهاب (ت 1206هـ)، وَكَانَا خَارِجَ الْمُجْتَمَعَاتِ
الَّتِي أَحْكَمَتِ الدّعوة النّجديّة السّلفيّة سَيَظَرَتَهَا عَلَيْهَا.
وقد قال الإمام الشوكاني في (البدر الطالع): فَإِنْ
صَاحِبَ نَجْدٍ [يعني عبدالعزيز بن محمد بن سعود]
وَجَمِيعَ أَتْبَاعِهِ يَعْمَلُونَ بِمَا تَعَلَّمُوهُ مِنْ مُحَمَّدِ بْنِ
عَبْدِ الْوَهَّابِ، وَكَانَ [أي الشيخ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْوَهَّابِ]
حَنْبَلِيًّا، ثُمَّ طَلَبَ الْخَدِيثَ بِالْمَدِينَةِ الْمُشَرَّفَةِ، فَعَادَ إِلَى
نَجْدٍ وَصَارَ يَعْمَلُ بِاجْتِهَادَاتِ جَمَاعَةٍ مِنْ مُتَأَخِّرِي الْحَنَابِلَةِ
كَأَبْنِ تَيْمِيَّةٍ وَأَبْنِ الْقَيْمِ وأضرابهما، وهما من أشدّ
النّاس على معتقدي الأمّوات، وَقَدْ رَأَيْتُ كِتَابًا مِنْ
صَاحِبِ نَجْدٍ أَجَابَ بِهِ عَلَى بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ، وَقَدْ كَاتَبَهُ
وَسَأَلَهُ بَيَانَ مَا يَعْتَقِدُهُ، فَرَأَيْتُ جَوَابَهُ [أي جواب صاحب
نجد] مُشْتَمِلًا عَلَى اغْتِفَادٍ حَسَنِ مُوَافِقٍ لِلْكِتَابِ

وَالسُّنَّةُ... ثم قال -أي الشوكاني-: وفي سنة 1215 [هـ] وَصَلَ مِنْ صَاحِبِ نَجْدِ الْمَذْكَورِ مُجَلِّدَانِ لَطِيفَانِ أُرْسِلَ بِهِمَا إِلَى حَضْرَةِ مَوْلَانَا الْإِمَامِ [يعني المنصور علي بن عباس] حَفِظَهُ اللَّهُ، أَخَذَهُمَا يَشْتَمِلُ عَلَى رِسَائِلِ لِمُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْوَهَّابِ كُلِّهَا فِي الْإِزْشَادِ إِلَى إِخْلَاصِ التَّوْحِيدِ وَالتَّنْفِيرِ مِنَ الشَّرِكِ الَّذِي يَفْعَلُهُ الْمُعْتَقِدُونَ فِي الْقُبُورِ، وَهِيَ رِسَائِلُ جَيِّدَةٍ مَشْخُوتَةٍ بِأَدْلَةِ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، وَالْمُجَلَّدُ الْآخِرُ يَتَضَمَّنُ الرَّدَّ عَلَى جَمَاعَةٍ مِنَ الْمُقَصِّرِينَ مِنْ فُقَهَاءِ صَنْعَاءَ وَصَعْدَةَ ذَاكُرُوهُ فِي مَسَائِلَ مُتَعَلِّقَةٍ بِأَصُولِ الدِّينِ وَبِجَمَاعَةٍ مِنَ الصَّحَابَةِ، فَأَجَابَ عَلَيْهِمْ جَوَابَاتٍ مُخَرَّرَةً مُقَرَّرَةً مُحَقَّقَةً تَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْمُجِيبَ مِنَ الْعُلَمَاءِ الْمُحَقِّقِينَ الْعَارِفِينَ بِالْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، وَقَدْ هَدَمَ عَلَيْهِمْ جَمِيعَ مَا بَنَوْهُ، وَأَبْطَلَ جَمِيعَ مَا دَوَّنُوهُ لِأَنَّهُمْ مُقَصِّرُونَ مُتَعَصِّبُونَ، فَصَارَ مَا فَعَلُوهُ خِزْيًا عَلَيْهِمْ وَعَلَى أَهْلِ صَنْعَاءَ وَصَعْدَةَ، وَهَكَذَا مَنْ تَصَدَّرَ وَلَمْ يَعْرِفْ مِقْدَارَ نَفْسِهِ. انتهى. وقد قال الإمام الصنعاني في مَدْحِ الشَّيْخِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْوَهَّابِ وَدَعْوَتِهِ السَّلَفِيَّةِ فِي (الْقَصِيدَةِ النَّجْدِيَّةِ)، فقال: وَقَدْ جَاءَتْ الْأَخْبَارُ عَنْهُ بِأَنَّهُ *** يُعِيدُ لَنَا الشَّرْعَ الشَّرِيفَ بِمَا يُبْدِي *** وينشرُ جَهْرًا مَا طَوَى كُلُّ جَاهِلٍ *** وَمُبْتَدِعٍ مِنْهُ فَوَاقٍ مَا عِنْدِي *** وَيَعْمُرُ أَرْكَانَ الشَّرِيعَةِ هَادِمًا *** مَشَاهِدَ ضَلَّ النَّاسُ فِيهَا عَنِ الرُّشْدِ *** أَعَادُوا بِهَا مَعْنَى سُوَاعٍ وَمِثْلِهِ *** يَغُوثَ وَوَدَّ يَنْسَ ذَلِكَ مِنْ وَدَّ *** وَقَدْ هَتَفُوا عِنْدَ الشَّدَائِدِ بِأَسْمِهَا *** كَمَا يَهْتِفُ الْمُضْطَرُّ بِالصِّمَدِ الْفَرْدِ *** وَكَمْ عَقَرُوا فِي سُوحِهَا مِنْ عَقِيرَةٍ *** أَهْلَتْ لَغَيْرِ اللَّهِ جَهْرًا عَلَى عَمْدٍ *** وَكَمْ طَائِفٍ حَوْلَ الْقُبُورِ مُقْبِلٍ *** وَمُسْتَلِمٍ الْأَرْكَانَ مِنْهُنَّ بِالْأَيْدِي *** لَقَدْ سَرَّنِي مَا جَاءَنِي مِنْ طَرِيقَةٍ *** وَكُنْتُ أَرَى هَذِي الطَّرِيقَةَ لِي وَخِدِي. انتهى. وقال الشيخ مسعود الندوي (ت 1373هـ) في كتابه (محمد بن عبد الوهاب مصلح مظلوم ومفتري

عليه): وَمِنْ أَتْرَزِ الْمُتَّبِينِ لِلدَّعْوَةِ [يعني دعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب] وَالْمُؤَيِّدِينَ لَهَا، عَالِمُ صَنْعَاءِ الْمُجْتَهِدُ الْأَمِيرُ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ (ت 1182 هـ)، وَلَمَّا بَلَغَتْهُ دَعْوَةُ الشَّيْخِ [محمد بن عبد الوهاب] أَنْشَأَ قَصِيدَةً بَلِيغَةً [يَعْنِي الْقَصِيدَةَ النَّجْدِيَّةَ] تَلَقَّاهَا الْعُلَمَاءُ بِالْقُبُولِ، وَمَطْلَعُهَا {سَلَامِي عَلَى نَجْدٍ وَمَنْ حَلَّ فِي نَجْدٍ *** وَإِنْ كَانَ تَسْلِيمِي مِنَ الْبُعْدِ لَا يُجْدِي}، وَفِي هَذِهِ الْقَصِيدَةِ مَذْحُ لِلشَّيْخِ [محمد بن عبد الوهاب] وَثَنَاءٌ عَلَيْهِ، وَذَمٌّ لِلْبِدْعِ وَرَدٌّ شَدِيدٌ عَلَى عَقِيدَةِ وَخْدَةِ الْوُجُودِ، وَأُمُورٌ أُخْرَى نَافِعَةٌ جَدًّا، وَكَانَ مِنْ أَعْظَمِ أَسْبَابِ فَرَحِ الْأَمِيرِ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ أَنَّهُ كَانَ يَظُنُّ نَفْسَهُ مُنْقَرِدًا فِي هَذَا الْمَيْدَانِ، كَمَا يَظْهَرُ مِنْ شِعْرِهِ هَذَا {لَقَدْ سَرَّنِي مَا جَاءَنِي مِنْ طَرِيقَةٍ *** وَكُنْتُ أَرَى هَذِي الطَّرِيقَةَ لِي وَخُدِي}. انتهى.

(2) وَقَالَ الشَّيْخُ مُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ التَّوَيْجَرِي (مَدِيرُ مَكْتَبِ تَوْعِيَةِ الْجَالِيَّاتِ بِالْخَبِيبِ بِبَرِيدَةِ) فِي كِتَابِهِ (مَوْسُوعَةُ الْفَقْهِ الْإِسْلَامِيِّ): تَكْفِيرُ الْعُمُومِ، وَهُوَ تَكْفِيرُ النَّاسِ كُلِّهِمْ، وَهِيَ طَرِيقَةُ أَهْلِ الْبِدْعِ وَالْجَهْلِ بِأَحْكَامِ اللَّهِ. أَنْتَهَى بِاخْتِصَارٍ.

(3) وَقَالَ الشَّيْخُ عَبْدُ اللَّطِيفِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ حَسَنِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْوَهَّابِ فِي (مَصْبَاحِ الظَّلَامِ): (تَكْفِيرُ عُمُومِ الْأُمَّةِ وَجَمِيعِهَا) هَذَا لَمْ يَقُلْهُ أَحَدٌ، وَلَمْ تَسْمَعْ بِهِ عَنْ مَارِقٍ وَلَا مُبْتَدِعٍ. أَنْتَهَى بِاخْتِصَارٍ.

(4) وَسُئِلَ ابْنُ الشَّيْخِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْوَهَّابِ (الشَّيْخَانِ حَسَنِ وَعَبْدَ اللَّهِ): مَا مَعْنَى قَوْلِ الشَّيْخِ [محمد بن عبد الوهاب] وَغَيْرِهِ {إِنَّا لَا نُكْفِّرُ بِالْعُمُومِ}؟ فَأَجَابَا: التَّكْفِيرُ بِالْعُمُومِ [هُوَ] أَنْ يُكْفَرَ النَّاسُ كُلُّهُمْ. أَنْتَهَى مِنْ

(الدَّرَرُ السَّيِّئَةُ فِي الْأَجُوبَةِ النَّجْدِيَّةِ). وَقَالَ الشَّيْخُ أَبُو بصير الطرطوسي على موقعه **في هذا الرابط**: وأكثرُ النَّاسِ عِلْمًا بِمَذَاهِبِ الشَّيْخِ [محمد بن عبد الوهاب] وَتَرْجِيحَاتِهِ هُمْ **أَبْنَاؤُهُ وَأَحْفَادُهُ**. انتهى.

(5) وَقَالَ ابْنُ الشَّيْخِ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْوَهَّابِ (الشَّيْخَانِ حُسَيْنٌ وَعَبْدُ اللَّهِ): وَقَدْ يُحْكَمُ بَأَنَّ أَهْلَ هَذِهِ الْقَرْيَةِ كُفَّارٌ [قُلْتُ: وَهُوَ مَا يَتَرْتَّبُ عَلَيْهِ الْحُكْمُ بِتَكْفِيرِ مَجْهُولِ الْحَالِ مِنْ هَذِهِ الْقَرْيَةِ فِي الظَّاهِرِ لَا الْبَاطِنِ؛ وَأَمَّا مَنْ كَانَ مَعْلُومَ الْحَالِ فَحُكْمُهُ بِحَسَبِ حَالِهِ]، حُكْمُهُمْ حُكْمُ الْكُفَّارِ، وَلَا يُحْكَمُ بَأَنَّ كُلَّ فَرْدٍ مِنْهُمْ كَافِرٌ بِعَيْنِهِ، لِأَنَّهُ يُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ مِنْهُمْ مَنْ **هُوَ عَلَى الْإِسْلَامِ**، مَعْدُورٌ فِي تَرْكِ الْهَجْرَةِ، أَوْ يُظْهَرُ دِينُهُ وَلَا يَعْلَمُهُ الْمُسْلِمُونَ، كَمَا قَالَ تَعَالَى فِي أَهْلِ مَكَّةَ فِي حَالِ كُفْرِهِمْ {وَلَوْلَا رِجَالُ مُؤْمِنُونَ وَنِسَاءُ مُؤْمِنَاتٍ لَمَ تَعْلَمُواهُمْ أَنْ تَطُؤُوهُمْ فَتُصِيبَكُمْ مِنْهُمْ مَعَرَّةٌ بِغَيْرِ عِلْمٍ}، وَقَالَ تَعَالَى {وَالْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ وَالْوِلْدَانِ الَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَا أَخْرِجْنَا مِنْ هَذِهِ الْقَرْيَةِ الظَّالِمِ أَهْلُهَا}، وَفِي الصَّحِيحِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ {كُنْتُ أَنَا وَأُمِّي مِنَ الْمُسْتَضْعَفِينَ}. انتهى باختصار من (الدَّرَرُ السَّيِّئَةُ فِي الْأَجُوبَةِ النَّجْدِيَّةِ). وَقَالَ الشَّيْخُ أَبُو سَلْمَانَ الصُّومَالِيُّ فِي (إِسْعَافِ السَّائِلِ بِأَجُوبَةِ الْمَسَائِلِ): وَاعْلَمْ أَنَّ إِطْلَاقَ الْكُفْرِ عَلَى مَرَاتِبٍ ثَلَاثٍ؛ (أ) **تَكْفِيرُ النَّوعِ**، كَالْقَوْلِ مَثَلًا {مَنْ فَعَلَ كَذَا فَهُوَ كَافِرٌ}؛ (ب) **وَتَكْفِيرُ الطَّائِفَةِ** كَالْقَوْلِ {إِنَّ الطَّائِفَةَ الْفُلَانِيَّةَ كَافِرَةٌ مُرْتَدَّةٌ، وَالْحُكُومَةُ الْفُلَانِيَّةُ كَافِرَةٌ}، فَإِنَّهُ قَدْ يَلْزَمُ تَكْفِيرُ الطَّائِفَةِ وَلَا يَلْزَمُ تَكْفِيرُ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهَا بِعَيْنِهِ؛ (ت) **وَتَكْفِيرُ الشَّخْصِ الْمُعَيَّنِ** كَقَوْلِهِ... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الصُّومَالِيِّ-: **وَكَفَّرَ الشَّيْخُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ حَسَنٍ** [هُوَ الشَّيْخُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ حَسَنٍ]

عبدالوهاب، الملقَّب بِـ (المُجَدِّدِ الثَّانِي) [الطائفة
 الأشعرية في عهدِه، وكُفِّرَ أئمةُ الدَّعوة النجدية الدولة
 العثمانية في عهدِها الأخير، وحَكَمَ أئمةُ الدَّعوة النجدية
 بكُفْرِ القبائل التي لم تقبل دَعوة التَّوْحِيدِ (إِذَا بِكُفْرِ
 أصلي أو بِردِّه، على خلافِ بَيْنِهِم)، وقَضَى كَثِيرٌ مِنْ أَهْلِ
 الْعِلْمِ بِكُفْرِ الدَّوَلِ الْمُحَكَّمَةِ لِلْقَوَانِينِ الوُضعية وإنْ كَانَتْ
 مُنْتَسِبةً لِلإِسْلَامِ، وحَكَمَ الْعُلَمَاءُ بِكُفْرِ حُكُومَةِ عَدَنَ
 اليمينية... ثم قال -أي الشيخ الصومالي-: وقد يُفَرَّقُ
 في بعض الأحيان بَيْنَ تَكْفِيرِ الطائفة بِعمومِها وبَيْنَ
 تَكْفِيرِ أَعْيَانِهَا؛ قال الشيخان (حُسَيْنٌ وَعبدُاللهِ) إِنَّا
 شَهِدْنَا الإِسْلَامَ مُحَمَّدٌ بْنُ عَبْدِوَهَابٍ [في مجموعة
 الرسائل والمسائل النجدية] {وقد يُحَكَّمُ بِأَنَّ هَذِهِ
 الْقَرْيَةُ كَافِرَةٌ وَأَهْلُهَا كُفَّارٌ، حُكْمُهُمْ حُكْمُ الْكُفَّارِ، وَلَا
 يُحَكَّمُ بِأَنَّ كُلَّ فَرْدٍ مِنْهُمْ كَافِرٌ بِعَيْنِهِ، لِأَنَّهُ يُحْتَمَلُ أَنْ
 يَكُونَ مِنْهُمْ مَنْ هُوَ عَلَى الإِسْلَامِ، مَعْدُورٌ فِي تَرْكِ
 الْهَجْرَةِ، أَوْ يُظْهَرُ دِينُهُ وَلَا يَعْلَمُهُ الْمُسْلِمُونَ}. انتهى
 باختصار. وقال الشيخ محمد بن سعيد الأندلسي في
 (الهداية): الفَرْقُ بَيْنَ الْقِلَّةِ الْمُسْتَعْلِيَةِ بِدِينِهَا [يعني في
 دار الكُفْرِ] وَالْقِلَّةِ الْمُسْتَخْفِيَةِ بِدِينِهَا، تَقُولُ أَنَّ بَيْنَهُمَا
 فَرْقًا فِي الْأَسْمَاءِ وَالْأَحْكَامِ بِاعْتِبَارِ الظَّاهِرِ؛ فَالْقِلَّةُ
 الظَّاهِرَةُ بِدِينِهَا فِي دِيَارِ الْكُفْرِ هِيَ طَائِفَةٌ مُسْلِمَةٌ
 ظَاهِرًا لَا تَجْرِي عَلَيْهَا أَحْكَامُ الْكُفَّارِ فِي الدُّنْيَا لِتَمْيِيزِ
 بَيْنِهَا وَبَيْنَ الْمُشْرِكِينَ وَهِيَ فِي الْآخِرَةِ نَاجِيَةٌ مِنَ
 الْعَذَابِ السَّزْمَدِيِّ؛ أَمَّا الْقِلَّةُ الْمُسْتَخْفِيَةُ فِي دِيَارِ الْكُفْرِ
 هِيَ طَائِفَةٌ تَجْرِي عَلَيْهَا أَحْكَامُ الْكُفَّارِ وَتَلْحَقُ بِالْكَثَرَةِ
 الْكَافِرَةِ فِي الْأَسْمَاءِ وَالْأَحْكَامِ فِي الدُّنْيَا بِاعْتِبَارِ الظَّاهِرِ
 لِعَدَمِ التَّمْيِيزِ بَيْنِهَا وَبَيْنَ عُمُومِ الْمُشْرِكِينَ وَهِيَ فِي
 الْآخِرَةِ نَاجِيَةٌ مِنَ الْعَذَابِ السَّزْمَدِيِّ؛ وَيَحْتَمِعَانِ [أي الْقِلَّةُ
 الْمُسْتَعْلِيَةُ وَالْقِلَّةُ الْمُسْتَخْفِيَةُ] فِي النَّجَاةِ فِي الْآخِرَةِ

باعتبار حقيقة الأمر، ويفترقان في الدنيا في الأسماء والأحكام باعتبار الظاهر، انتهى باختصار.

(6) وقال الشيخ عبد الله الغليفي في (التبیهات المختصرة على المسائل المنتشرة): وَقَعَ الإشكال واللبس في حكم أنصار الطواغيت من الشُرطة ومباحث أمن الدولة... ثم قال -أي الشيخ الغليفي-: حُكْم هؤلاء عند كل أبناء الصَّحوة الإسلامية لا يَخْرُجُ عن ثلاثة أمور على الإجمال، فمنهم مَنْ قال إنهم **كُفَّارٌ على العموم**، الأُضَلُّ فيهم الكُفْرُ [قلتُ: هنا فَسَّرَ الشيخُ عبارة (كُفَّارٌ على العموم) بعبارة (الأُضَلُّ فيهم الكُفْرُ)]. وقد قال الشيخ أبو محمد المقدسي في (الرَّسالة الثلاثينية): جُيُوشُ الطَّوَاغِيتِ وأنصارُهم، القاعدةُ عندنا أن {الأصل فيهم الكفر} حتى يظهر لنا خلاف ذلك... ثم قال -أي الشيخ المقدسي-: فإن الظاهر [قال القرطبي في (الجامع لأحكام القرآن)]: إن الأحكام تُنَاطُ بِالْمَظَانِ وَالظَّوَاهِرِ لَا عَلَى الْقَطْعِ وَاطِّلَاعِ السَّرَائِرِ. انتهى] في جيوش الطواغيت وشرطتهم ومخابراتهم وأمنهم أنهم من أولياء الشرك وأهله المشركين. انتهى باختصار، ولا يُمْتَنَعُ مِنْ وُجُودِ فِيهِمْ مَنْ يَكُونُ مُسْلِمًا، وَلَا يَحْكُمُ عَلَى أَحَدٍ مِنْهُمْ بِالْإِسْلَامِ إِلَّا إِذَا ظَهَرَ مِنْهُ ذَلِكَ وَتَبَرَّأَ مِمَّا هُوَ عَلَيْهِ مِنْ كُفْرٍ وَرِدَّةٍ، فَلَا بُدَّ أَنْ يَدْخُلَ فِي الْإِسْلَامِ وَيَعُودَ إِلَيْهِ مِنَ الْبَابِ الَّذِي خَرَجَ مِنْهُ وَلَيْسَ مِنْ بَابٍ آخَرَ، وَلَا يَنْفَعُ مَعَ الرَّدَّةِ عَمَلٌ لَا صَلَاةَ وَلَا صِيَامَ وَلَا خَيْرَ، لَأَنَّهَا [أَيِ الرَّدَّةِ] مُحِبَّةٌ لِلْعَمَلِ... ثم قال -أي الشيخ الغليفي-: وأقربُ الأقوال أنهم **كُفَّارٌ على العموم**... ثم قال -أي الشيخ الغليفي-: هؤلاء **كُفَّارٌ بالعموم**، وَلَا يُمْتَنَعُ أَنْ يَكُونَ فِيهِمْ وَبَيْنَهُمْ **مُوجِدٌ يَنْصُرُ الْإِسْلَامَ وَيَدْفَعُ عَنِ الْمُسْلِمِينَ**، كَمَا مِنْ آلِ فِرْعَوْنَ، لَا يُمْتَنَعُ أَنْ يَكُونَ فِي الْجَيْشِ وَالِدَاخِلِيَّةِ مَنْ

يُخَذِّلُ عَنِ الْمُسْلِمِينَ كَيْدَ الْكَافِرِينَ، وَهَذَا لَا بُدَّ مِنْ
مَعْرِفَتِهِ بِغَيْبِهِ بِالتَّجَرُّبَةِ الْعَمَلِيَّةِ وَالْاِحْتِكَائِ الْمُبَاشِرِ حَتَّى
يُخْرِجَ مِنَ الْعُمُومِ [قُلْتُ: وَهَذَا يَغْنِي أَنَّ مَجْهُولَ الْحَالِ
فِي الطَّائِفَةِ الْمُكَفِّرَةِ بِالْعُمُومِ مُحْكُومٌ بِكُفْرِهِ حَتَّى
يُظْهَرَ خِلَافُ ذَلِكَ]. انتهى باختصار.

(7) وَقَالَ الشَّيْخُ حَمْدُ بْنُ عَتِيقٍ (ت 1301هـ)، لِيُذَلَّلَ عَلَى
أَنَّ بَلَدَ الْأَحْسَاءِ دَارُ كُفْرٍ وَشِرْكٍ فِي وَقْتِهِ (كَمَا ذَكَرَهُ
الشَّيْخُ مَدْحْتُ بْنُ حَسَنِ آلِ فَرَاغٍ فِي "الْمَخْتَصَرِ الْمَفِيدِ
فِي عَقَائِدِ أُمَّةِ التَّوْحِيدِ"): مِنْ حَمْدِ بْنِ عَتِيقٍ إِلَى الشَّيْخِ
عَبْدَاللَّهِ بْنِ حُسَيْنِ الْمَخْضُوبِ [ت 1317هـ]، وَفَقَنِي اللَّهُ
وَأَيَّاهُ لِلْعِلْمِ وَالْعَمَلِ، بِالسُّنَنِ وَالْكِتَابِ، وَأَزَالَ عَنَّا وَعَنهُ
الْحُبَّ وَالْأَرْتِيَابَ؛ وَبَعْدُ، قَدْ بَلَغَنِي عَنْكَ مَا أَسَاءَنِي،
وَعَسَى أَنْ يَكُونَ كَذِبًا، وَهُوَ أَنَّكَ تُنْكِرُ عَلَى مَنْ اشْتَرَى
مِنْ أَمْوَالِ أَهْلِ الْأَحْسَاءِ الَّتِي تُؤْخَذُ مِنْهُمْ قَهْرًا [قُلْتُ:
وَذَلِكَ الْإِنْكَارُ وَقَعَ نَظَرًا إِلَى عِصْمَةِ أَمْوَالِ الْمُسْلِمِينَ،
وَحُرْمَةِ شِرَاءِ الْمَغْضُوبِ. قُلْتُ أَيْضًا: تَقَعُ الْأَحْسَاءُ فِي
الرُّكْنِ الْجَنُوبِيِّ الشَّرْقِيِّ لِلْمَمْلَكَةِ الْعَرَبِيَّةِ السَّعُودِيَّةِ،
وَقَدْ خَاضَتْ الدَّوْلَةُ السَّعُودِيَّةُ -الْأُولَى وَالثَّانِيَّةُ وَالثَّلَاثَةُ-
مَعَارِكَ لِبَسْطِ نُفُوذِهَا عَلَى الْأَحْسَاءِ حَتَّى تَمَكَّنَ مُؤَسَّسُ
الدَّوْلَةِ السَّعُودِيَّةِ الثَّلَاثَةِ (الْمَلِكُ عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ
عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ فَيْصَلِ بْنِ تَرْكِي بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ
سَعُودٍ) مِنْ صَمَمِهَا إِلَى مَمْلَكَتِهِ عَامَ 1331هـ]، فَإِنْ كَانَ
صِدْقًا فَلَا أَذْرِي مَا الَّذِي عَرَّضَ لَكَ، وَالَّذِي عِنْدَنَا أَنَّهُ لَا
يُنْكِرُ مِثْلَ هَذَا إِلَّا مَنْ يَعْتَقِدُ مُعْتَقَدَ أَهْلِ الضَّلَالِ الْقَائِلِينَ
{إِنْ مَن قَالَ (لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ) لَا يَكْفُرُ، وَأَنَّ مَا عَلَيْهِ أَكْثَرُ
الْخَلْقِ مِنْ فِعْلِ الشِّرْكِ وَتَوَابِعِهِ وَالرَّضَا بِذَلِكَ وَعَدَمِ
إِنْكَارِهِ، لَا يُخْرِجُ مِنَ الْإِسْلَامِ}؛ وَبِذَلِكَ عَارَضُوا الشَّيْخَ
مُحَمَّدَ بْنَ عَبْدِ الْوَهَّابِ -رَحِمَهُ اللَّهُ- فِي أَضْلٍ هَذِهِ الدَّعْوَةِ
[أَيِ الدَّعْوَةِ النَّجْدِيَّةِ السَّلَفِيَّةِ]؛ وَمَنْ لَهُ مُشَارَكَةٌ فِيمَا

قَرَرَهُ الْمُحَقِّقُونَ، قَدْ أَطْلَعَ عَلَى أَنَّ الْبَلَدَ إِذَا ظَهَرَ فِيهَا الشَّرْكُ، وَأُغْلِنَتْ فِيهَا الْمُحَرَّمَاتُ، وَعُطِّلَتْ فِيهَا مَعَالِمُ الدِّينِ، أَنَّهَا تَكُونُ بِلَادَ كُفْرٍ، تُغْنَمُ أَمْوَالُ أَهْلِهَا، وَتُسْتَبَاحُ رِمَاؤُهُمْ، وَقَدْ زَادَ أَهْلُ هَذَا الْبَلَدِ بِإِظْهَارِ الْمَسَبَّةِ لِلَّهِ وَلِدِينِهِ، وَوَضَعُوا قَوَائِينَ يُنْفِذُونَهَا فِي الرَّعِيَّةِ، مُخَالِفَةً لِكِتَابِ اللَّهِ وَسُنَّةِ نَبِيِّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَقَدْ عَلِمْتَ أَنَّ هَذِهِ كَافِيَةٌ وَخَدَّهَا فِي إِخْرَاجِ مَنْ أَتَى بِهَا مِنَ الْإِسْلَامِ، هَذَا وَنَحْنُ نَقُولُ، قَدْ يُوجَدُ فِيهَا مَنْ لَا يُحْكَمُ بِكُفْرِهِ فِي الْبَاطِنِ، مِنْ مُسْتَضْعَفٍ وَنَحْوِهِ، وَأَمَّا فِي الظَّاهِرِ فَالْأَمْرُ -وَلِلَّهِ الْحَمْدُ- وَاضِحٌ [يَعْنِي لَا إِشْكَالَ فِي تَكْفِيرِهِ ظَاهِرًا. قُلْتُ: وَذَلِكَ فِي حَقِّ كُلِّ مَنْ كَانَ مَجْهُولَ الْحَالِ؛ وَأَمَّا مَنْ كَانَ مَعْلُومَ الْحَالِ فَحُكْمُهُ بِحَسَبِ حَالِهِ]؛ فَارْجِعِ الْبَصَرَ فِي نُصُوصِ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، وَفِي سِيرَةِ الرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَصْحَابِهِ، تَجَدُّدَهَا بَيَظَاءَ نَقِيَّةٍ، لَا يَزِغُ عَنْهَا إِلَّا هَالِكٌ، ثُمَّ تَحَرَّرْ فِيمَا ذَكَرَ الْعُلَمَاءُ، وَارْغَبْ إِلَى اللَّهِ فِي هِدَايَةِ الْقَلْبِ وَإِزَالَةِ الشُّبْهَةِ، وَمَا كُنْتُ أَظُنُّ أَنَّ هَذَا يَصُدُّرُ مِنْ مِثْلِكَ؛ وَلَا تَغْتَرَّ بِمَا عَلَيْهِ الْجُهَالُ وَمَا يَقُولُهُ أَهْلُ الشُّبْهَاتِ، فَإِنَّهُ قَدْ بَلَغَنِي أَنَّ بَعْضَ النَّاسِ يَقُولُ {إِنَّ فِي الْأَحْسَاءِ مَنْ هُوَ مُظْهَرُ دِينِهِ لَا يُرَدُّ عَنِ الْمَسَاجِدِ وَالصَّلَاةِ}، وَأَنَّ هَذَا عِنْدَهُمْ هُوَ إِظْهَارُ الدِّينِ؛ وَهَذِهِ زَلَّةٌ فَاحِشَةٌ، غَايَتُهَا أَنَّ أَهْلَ بَعْدَادَ وَأَهْلَ مَنبِجَ [تَقَعُ مَنبِجٌ فِي شَمَالِ سُورِيَا] وَأَهْلَ مِصْرَ قَدْ أَظْهَرَ مَنْ هُوَ عِنْدَهُمْ دِينُهُ، فَإِنَّهُمْ لَا يَمْنَعُونَ مَنْ صَلَّى، وَلَا يَرُدُّونَ عَنِ الْمَسَاجِدِ، قِيَا عِبَادَ اللَّهِ، أَتَيْنَ عُقُولُكُمْ؟!، فَإِنَّ التَّرَاغَ بَيْنَنَا وَبَيْنَ هَؤُلَاءِ لَيْسَ هُوَ فِي الصَّلَاةِ، إِنَّمَا هُوَ فِي تَقْرِيرِ التَّوْحِيدِ وَالْأَمْرِ بِهِ، وَتَقْيِيحِ الشَّرْكِ وَالتَّنْهِي عَنْهُ، وَالتَّصْرِيحِ بِذَلِكَ، كَمَا قَالَ إِمَامُ الدَّعْوَةِ النَّجْدِيَّةِ [الشَّيْخُ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْوَهَّابِ] {أَضَلُّ دِينَ الْإِسْلَامَ وَقَاعِدَتُهُ أَمْرَانِ؛ الْأَمْرُ الْأَوَّلُ، الْأَمْرُ بِعِبَادَةِ اللَّهِ وَخَدِّهِ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَالتَّحْرِيسُ عَلَى ذَلِكَ، وَالْمُؤَالَاةُ فِيهِ، وَتَكْفِيرُ

مَنْ تَرَكَهُ؛ الْأَمْرُ الثَّانِي، الْإِنْذَارُ عَنِ الشَّرِكِ فِي عِبَادَةِ اللَّهِ وَخَذَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَالتَّغْلِيظُ فِي ذَلِكَ، وَالْمُعَادَاةُ فِيهِ، وَتَكْفِيرُ مَنْ فَعَلَهُ، هَذَا هُوَ **إِظْهَارُ الدِّينِ**؛ فَتَأَمَّلْ - أَرْشَدَكَ اللَّهُ - مِثْلَ قَوْلِهِ فِي السُّورَةِ الْمَكِّيَّةِ {قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ، لَا أَعْبُدُ مَا تَعْبُدُونَ} إِلَى آخِرِ السُّورَةِ، فَهَلْ وَصَلَ إِلَى قَلْبِكَ أَنَّ اللَّهَ **أَمَرَهُ أَنْ يُخَاطِبَهُمْ بِأَنَّهُمْ كَافِرُونَ**، وَيُخَبِّرُهُمْ بِأَنَّهُ لَا يَعْبُدُ مَا يَعْبُدُونَ (أَيُّ أَنَّهُ بَرِيءٌ مِنْ دِينِهِمْ)، وَيُخَبِّرُهُمْ أَنَّهُمْ لَا يَعْبُدُونَ مَا يَعْبُدُ (أَيُّ أَنَّهُمْ بَرِيئُونَ مِنَ التَّوْحِيدِ)، وَفِي الْقُرْآنِ آيَاتٌ كَثِيرَةٌ، مِثْلُ مَا ذَكَرَ اللَّهُ عَنْ خَلِيلِهِ إِبْرَاهِيمَ وَالَّذِينَ مَعَهُ {إِذْ قَالُوا لِقَوْمِهِمْ إِنَّا بُرَاءُ مِنْكُمْ وَمِمَّا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ كَفَرْنَا بِكُمْ وَبَدَا بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمُ الْعَدَاوَةُ وَالْبَغْضَاءُ أَبَدًا حَتَّى تُؤْمِنُوا بِاللَّهِ وَخَذَهُ}. أَنْتَهَى بِاخْتِصَارٍ مِنَ (الدَّرَرِ السَّنِيَّةِ فِي الْأُجُوبَةِ النَّجْدِيَّةِ).

(8) وَقَالَ الشَّيْخُ حَمْدُ بْنُ عَتِيقٍ أَيُّهَا فِي حُكْمِ **أَهْلِ مَكَّةَ** وَمَا يُقَالُ فِي **الْبَلَدِ تَفْسِيهِ**، لِيُذَلَّلَ - فِي وَقْتِهِ - عَلَى أَنَّ **مَكَّةَ دَارُ كُفْرٍ وَشِرْكٍ**، وَأَنَّ **أَهْلَهَا مُشْرِكُونَ**؛ جَرَتْ الْمَذَاكِرَةُ فِي كَوْنِ **مَكَّةَ بَلَدًا كُفْرًا أَمْ بَلَدًا إِسْلَامًا**، فَتَقُولُ وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ، قَدْ بَعَثَ اللَّهُ مُحَمَّدًا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِالتَّوْحِيدِ الَّذِي هُوَ دِينُ جَمِيعِ الرُّسُلِ... ثُمَّ قَالَ - أَيُّ الشَّيْخِ حَمْدُ بْنُ عَتِيقٍ -: وَأَمَّا إِذَا كَانَ الشَّرِكُ فَاشِيئًا، مِثْلَ دُعَاءِ الْكَعْبَةِ وَالْمَقَامِ [الْمَقَامُ أَوْ مَقَامُ إِبْرَاهِيمَ هُوَ الْحَجَرُ الَّذِي كَانَ إِبْرَاهِيمُ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَقُومُ عَلَيْهِ لِبْنَاءِ الْكَعْبَةِ؛ لَمَّا ارْتَفَعَ الْجِدَارُ أَتَاهُ إِسْمَاعِيلُ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِهِ لِيَقُومَ فَوْقَهُ، وَيُنَاوِلَهُ الْجِبَارَةَ، فَيَضَعُهَا بِيَدِهِ لِرَفْعِ الْجِدَارِ؛ قُلْتُ: وَيُسْتَجَبُ أَنْ يُصَلِّيَ خَلْفَ الْمَقَامِ رَكَعَتًا الطَّوَافِ] وَالْحَطِيمِ [أَيُّ الْحَجَرِ، وَهُوَ الَّذِي يُسَمِّيهِ -خَطَا- كَثِيرٌ مِنَ الْعَوَامِّ (حَجَرُ إِسْمَاعِيلَ)، وَهُوَ بِنَاءٌ عَلَى شَكْلِ نِصْفِ دَائِرَةٍ، وَلَهُ فَتَحَتَانِ مِنْ طَرَفَيْهِ لِلدُّخُولِ إِلَيْهِ

وَالْخُرُوجَ مِنْهُ، وَتَقَعُ الْفَتْحَتَانِ الْمَذْكُورَتَانِ بِحِذَائِ رُكْنَيْ
 الْكَعْبَةِ الشَّمَالِيِّ وَالْغَرْبِيِّ؛ قُلْتُ: وَالصَّلَاةُ فِي الْجَبْرِ
 تَنْفَلًا مُسْتَحَبَّةً] وَدُعَاءُ الْأَنْبِيَاءِ وَالصَّالِحِينَ، وَإِفْشَاءُ تَوَابِعِ
 الشَّرِكِ مِثْلَ الرِّزْيِ وَالرَّبَا وَأَنْوَاعِ الظُّلْمِ، وَتَبْدُ السَّنَنِ
 وَرَاءَ الظُّهْرِ، وَفُشُو الْبِدَعِ وَالضَّلَالَاتِ، وَصَارَ التَّحَاكُمُ إِلَى
 الْأَئِمَّةِ الظُّلْمَةِ [قَالَ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ فِي (مَجْمُوعِ الْفَتَاوَى):
 الْأَئِمَّةُ الْمُضِلُّونَ هُمُ الْأَمْرَاءُ. انْتَهَى. وَقَالَ الشَّيْخُ صَالِحُ
 آلِ الشَّيْخِ فِي (الْتَمَهِيدِ لِشَرْحِ كِتَابِ التَّوْحِيدِ): الْأَئِمَّةُ
 الْمُضِلُّونَ هُمُ الَّذِينَ اتَّخَذَهُمُ النَّاسُ أَئِمَّةً، إِمَّا مِنْ جِهَةِ
 الدِّينِ، وَإِمَّا مِنْ جِهَةِ وَلَايَةِ الْحُكْمِ. انْتَهَى] وَجُوبِ
 الْمُشْرِكِينَ، وَصَارَتِ الدَّعْوَةُ إِلَى غَيْرِ الْقُرْآنِ وَالسُّنَنِ،
 وَصَارَ هَذَا مَعْلُومًا فِي أَيِّ بَلَدٍ كَانَ، **فَلَا يَشْكُ مَنْ لَهُ أَدْنَى
 عِلْمٍ أَنَّ هَذِهِ الْبِلَادَ مَحْكُومَةٌ عَلَيْهَا بِأَنَّهَا بِلَادُ كُفْرٍ وَشُرِكٍ،**
 لَا سِيَّمَا إِذَا كَانُوا مُعَادِينَ لِأَهْلِ التَّوْحِيدِ، وَبِإِعَانِ فِي
 إِزَالَةِ دِينِهِمْ، وَفِي تَخْرِيبِ بِلَادِ الْإِسْلَامِ، وَإِذَا أَرَدَتْ إِقَامَةُ
 الدَّلِيلِ عَلَى ذَلِكَ وَجَدَتْ الْقُرْآنَ كُلَّهُ فِيهِ، وَقَدْ أَجْمَعَ عَلَيْهِ
 الْعُلَمَاءُ، **فَهُوَ مَعْلُومٌ بِالضَّرُورَةِ** عِنْدَ كُلِّ عَالِمٍ؛ وَأَمَّا قَوْلُ
 الْقَائِلِ {مَا ذَكَرْتُمْ مِنَ الشَّرِكِ إِنَّمَا هُوَ مِنَ الْآفَاقِيَّةِ [أَيُّ
 مِنَ الَّذِينَ يَأْتُونَ إِلَى مَكَّةَ الْمُكْرَمَةِ زَائِرِينَ، لَا مِنْ أَهْلِ
 الْبَلَدِ الْأَصْلِيِّينَ؛ وَبِمَعْنَى آخَرَ هُمُ الَّذِينَ قَدِمُوا مِنَ
 الْآفَاقِ، وَالْمُرَادُ هُنَا الَّذِينَ هُمْ -فِي الْأَصْلِ- لَيْسُوا مِنْ
 أَهْلِ مَكَّةَ] لَا مِنْ أَهْلِ الْبَلَدِ}، فَيُقَالُ لَهُ أَوَّلًا، هَذَا إِمَّا
 مُكَابَرَةٌ وَإِمَّا عَدَمُ عِلْمٍ بِالْوَاقِعِ، فَمِنْ الْمُتَقَرَّرِ أَنَّ أَهْلَ
 الْآفَاقِ تَبِعُوا لِأَهْلِ تِلْكَ الْبِلَادِ [قَالَ الشَّيْخُ عِمَادُ فَرَاغٍ عَلَى
 مَوْقِعِهِ **فِي هَذَا الرِّبَاطِ: بَيَّنَّ [أَيُّ الشَّيْخِ حَمْدُ بْنُ عَتِيقٍ]**
 أَنَّ أَهْلَ مَكَّةَ وَاقِعُونَ فِي الشَّرِكِ أَيْضًا، بَلْ إِنَّ الْآفَاقِيِّينَ
 تَبِعُوا لَهُمْ فِي ذَلِكَ] فِي دُعَاءِ الْكَعْبَةِ وَالْمَقَامِ وَالْحَطِيمِ
 كَمَا يَسْمَعُهُ كُلُّ سَامِعٍ وَيَعْرِفُهُ كُلُّ مُوَحِّدٍ، وَيُقَالُ ثَانِيًا،
 إِذَا تَقَرَّرَ وَصَارَ هَذَا مَعْلُومًا، فَذَاكَ كَيْفَ فِي الْمَسْأَلَةِ،
 وَمَنْ الَّذِي فَزَّقَ فِي ذَلِكَ؟!، وَيَا لِلَّهِ الْعَجَبُ، إِذَا كُنْتُمْ

تُخَفُونَ تَوْحِيدَكُمْ فِي بِلَادِهِمْ [يَعْنِي مَكَّةَ]، وَلَا تَقْدِرُونَ أَنْ تُصَرِّحُوا بِدِينِكُمْ، وَتُخَافُونَ بِصَلَاتِكُمْ، لِأَنَّكُمْ عَلِمْتُمْ عَدَاوَتَهُمْ لِهَذَا الدِّينِ، وَبُغْضَهُمْ لِمَنْ دَانَ بِهِ، فَكَيْفَ يَقَعُ لِعَاقِلٍ إِشْكَالُ؟!، أَرَأَيْتُمْ لَوْ قَالَ رَجُلٌ مِنْكُمْ لِمَنْ يَدْعُو الْكَعْبَةَ - أَوِ الْمَقَامَ أَوِ الْخَطِيمَ - وَيَدْعُو الرَّسُولَ وَالصَّخَابَةَ {يَا هَذَا، لَا تَدْعُ غَيْرَ اللَّهِ} أَوْ {أَنْتَ مُشْرِكٌ}، هَلْ تَرَاهُمْ [يَعْنِي أَهْلَ مَكَّةَ] يُسَامِحُونَهُ أَمْ يَكِيدُونَهُ؟!، فَلْيَعْلَمْ الْمُجَادِلُ أَنَّهُ لَيْسَ عَلَى تَوْحِيدِ اللَّهِ، قَوْلُ اللَّهِ مَا عَرَفَ التَّوْحِيدَ وَلَا تَحَقُّقَ بَدِينِ الرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؛ أَرَأَيْتَ رَجُلًا عِنْدَهُمْ قَائِلًا لِهَؤُلَاءِ {رَاجِعُوا دِينَكُمْ} أَوْ {إِهْدِمُوا الْبَنَاءَاتِ الَّتِي عَلَى الْقُبُورِ، وَلَا يَجِلْ لَكُمْ دُعَاءُ غَيْرِ اللَّهِ}، هَلْ تَرَى يَكْفِيهِمْ فِيهِ فِعْلُ قَرَيْشٍ بِمُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؟!، لَا وَاللَّهِ، لَا وَاللَّهِ؛ وَإِذَا كَانَتْ الدَّارُ دَارَ إِسْلَامٍ - لِأَيِّ شَيْءٍ - لِمَ تَدْعُوهُمْ إِلَى الْإِسْلَامِ؟! وَتَأْمُرُهُمْ بِهَذْمِ الْقِيَابِ وَاجْتِنَابِ الشَّرِكِ وَتَوَابِعِهِ؟!، فَإِنْ يَكُنْ قَدْ غَرَّكُمْ أَنَّهُمْ يُصَلُّونَ أَوْ يَحْجُونَ أَوْ يَصُومُونَ وَيَتَصَدَّقُونَ، فَتَأْمَلُوا الْأَمْرَ مِنْ أَوَّلِهِ، وَهُوَ أَنَّ التَّوْحِيدَ قَدْ تَقَرَّرَ فِي مَكَّةَ بِدَعْوَةِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ الْخَلِيلِ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ، وَمَكَتْ أَهْلُ مَكَّةَ عَلَيْهِ مُدَّةً مِنَ الزَّمَانِ، ثُمَّ إِنَّهُ فَشَا فِيهِمُ الشَّرِكُ بِسَبَبِ عَمْرُو بْنِ لَحْيٍ [قَالَ ابْنُ الْجَوْزِيِّ فِي (الْمُنْتَظَمِ فِي تَارِيخِ الْمُلُوكِ وَالْأُمَمِ)]: وَهُوَ [أَيُّ عَمْرُو بْنِ لَحْيٍ] أَوَّلُ مَنْ غَيَّرَ دِينَ الْخَنَفِيَّةِ دِينَ إِبْرَاهِيمَ، وَأَوَّلُ مَنْ نَصَبَ الْأَوْثَانَ حَوْلَ الْكَعْبَةِ. انْتَهَى، وَصَارُوا مُشْرِكِينَ وَصَارَتِ الْبِلَادُ بِلَادَ شِرْكٍ، مَعَ أَنَّهُ قَدْ بَقِيَ مَعَهُمْ أَشْيَاءٌ مِنَ الدِّينِ، كَمَا كَانُوا يَحْجُونَ وَيَتَصَدَّقُونَ. انْتَهَى بِاخْتِصَارٍ مِنْ (مَجْمُوعَةِ الرِّسَائِلِ وَالْمَسَائِلِ النَّجْدِيَّةِ).

(9) وَقَالَ الشَّيْخُ أَبُو مُحَمَّدٍ الْمُقَدَّسِيُّ فِي (إِعْدَادِ الْقِيَادَةِ الْفَوَارِسِ بِهَجْرِ فُسَادِ الْمَدَارِسِ): وَمَا أَشْبَهَ اللَّيْلَةَ

بِالْبَارِحَةِ، فَهَآ هُمْ طَوَاغِثُ الْحُكَّامِ يَلْعَبُونَ نَفْسَ الدَّوْرِ
الَّذِي لَعِبَهُ الْمُسْتَعْمِرُ الَّذِي رَبَّاهُمْ وَرَبَّى أَبَاءَهُمْ؛ إِنْ مِنْ
أَهَمِّ أَهْدَافِهِمُ التَّعْلِيمِيَّةِ كَمَا تَقْدِّمُ تَرْبِيَّةَ الْجِيلِ عَلَى
الْوَلَاءِ لِلْوَطَنِ وَالْأَمِيرِ، وَمَعَ هَذَا فَهَآ هُمْ كَثِيرٌ مِنَ الدُّعَاةِ
يُسَلِّمُونَ أَوْلَادَهُمْ لَهُمْ وَلِمُخَطَّطَاتِهِمْ بِكُلِّ بَلَاهَةٍ؛ وَقَدْ
تَقَدَّمَتْ أَمْثَلَةٌ مِنْ أَسَالِيِبِهِمْ فِي اسْتِغْلَالِ هَذِهِ الْمَدَارِسِ
وَمَنَاجِحِهَا لِصَالِحِهِمْ وَلِصَالِحِ أَنْظِمَتِهِمْ، تَمَامًا كَاسْتِغْلَالِ
أَسَاتِذَتِهِمْ وَأَوْلِيَائِهِمُ الْمُسْتَعْمِرِينَ، فَرَأَيْتُ كَيْفَ يَعْمَلُونَ
عَلَى إِذْلَالِ الشُّعُوبِ وَمَسْخِ إِسْلَامِهَا وَعَزْلِهِ عَنِ الْحُكْمِ
وَجَعْلِهِ إِسْلَامًا عَصْرِيًّا يُنَاسِبُ أَهْوَاءَ هَذِهِ الْحُكُومَاتِ وَلَا
يَعْرِفُ عَدَاوَتَهُمْ وَلَا عَدَاوَةَ بَاطِلِهِمْ، بَلْ يُدَرِّسُونَ الْوَلَاءَ
وَالْحُبَّ لَهُمْ وَلِأَنْظِمَتِهِمْ وَحُكُومَاتِهِمْ وَقَوَانِينِهِمْ
وَطَرَائِقِهِمُ الْمُنْخَرِفَةِ، وَيُسَيِّرُونَ الشُّعُوبَ وَحَيَاتِهِمْ تَبَعًا
لِمَا يُرِيدُونَ، فَتَرَى الرَّجُلَ يَسِيرُ فِي رِكَابِهِمْ وَطَبَقًا
لِمُخَطَّطَاتِهِمْ لَا يَخْرُجُ عَنْهَا مِنَ الْمَهْدِ إِلَى اللَّحْدِ وَهَكَذَا
أَوْلَادُهُ مِنْ بَعْدِهِ، فَهُوَ مِنْ صِغَرِهِ يَدْخُلُ الرُّوضَةَ
وَيَتَسَلَّلُ فِي مَدَارِسِهِمُ الْإِبْتِدَائِيَّةِ وَالْمُتَوَسِّطَةِ، يُغَرِّسُ
فِيهِ الْوَلَاءَ وَالْإِنْقِيَادَ لِقَوَانِينِهِمْ وَأَنْظِمَتِهِمْ كَمَا قَدْ رَأَيْتُ،
وَيَتَلَقَّى مَفَاسِدَهُمُ بِالْوَانِيهَا الْمُتَنَوِّعَةِ، ثُمَّ الْمَرْحَلَةُ
الثَّانَوِيَّةُ مِثْلُ ذَلِكَ وَأَطَمَ، ثُمَّ يَأْتِي دَوْرُ جَامِعَاتِهِمُ
الْمُخْتَلِطَةِ الْفَاسِدَةِ، وَمِنْ بَعْدِهَا تَجْنِيذُهُمُ الْإِجْبَارِيَّ،
وَأَخِيرًا وَبَعْدَ أَنْ تَنْقَضِيَ زَهْرَةُ الْيَامِ يَقِفُ الْمَرْءُ بَعْدَ
تَخْرُجِهِ عَلَى أَغْثَابِهِمْ يَسْتَجِدِّي وَظَائِقُهُمْ وَدَرَجَاتِهِمْ،
وَهَكَذَا يُفْنِي عُمُرَهُ فِي رِكَابِهِمْ وَهُمْ يُسَيِّرُونَ لَهُ حَيَاتَهُ
وَيُخَدِّدُونَ لَهُ الطَّرِيقَ وَالْمَصِيرَ، فَلَا يَخْرُجُ عَنْ طَرِيقِهِمْ
وَلَا يَتَعَدَّى مُخَطَّطَاتِهِمْ طَوَالَ فِتْرَةِ حَيَاتِهِ [قَالَ الشَّيْخُ
الْأَلْبَانِي فِي فَتَوَى صَوْتِيَّةٍ مُفَرَّغَةٍ لَهُ عَلَى هَذَا الرِّابِطِ:
الشَّبَابُ الْيَوْمَ فِي كُلِّ بِلَادِ الْإِسْلَامِ إِلَّا مَا نَدَرَ اعْتَادُوا
أَيْضًا أَنْ يَعِيشُوا عَبِيدًا لِلْحُكَّامِ. انْتَهَى. وَقَالَ الشَّيْخُ
مُحَمَّدُ إِسْمَاعِيلُ الْمَقْدَمُ (مُؤَسِّسُ الدَّعْوَةِ السَّلَفِيَّةِ

بِالْإِسْكَندَرِيَّةِ) فِي مُحَاضَرَةٍ مُفَرَّغَةٍ عَلَى هَذَا الرِّابِطِ :
تُوجَدُ عَمَلِيَّةٌ غَسِيلٌ مُخٌ لِلْمُسْلِمِينَ فِي مَنَاجِحِ التَّعْلِيمِ
 وَفِي الْإِعْلَامِ. انْتَهَى. وَقَالَ الْمُلا عَلِي الْقَارِي فِي
 (مَرْقَاةَ الْمَفَاتِيحِ) : عَنْ أَبِي عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا { أَنَّ
 النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَتَبَ إِلَى قَيْصَرَ يَدْعُوهُ إِلَى
 الْإِسْلَامِ، وَبَعَثَ بِكِتَابِهِ إِلَيْهِ دَحِيَّةَ الْكَلْبِيِّ، وَأَمَرَهُ أَنْ يَدْفَعَهُ
 إِلَى عَظِيمِ بَصْرَى [أَيِ أَمِيرِ (بُصْرَى)، وَكَانَتْ (بُصْرَى)
 فِي مَمْلَكَةِ هَرْقَلٍ، وَتَقَعُ بَيْنَ الْمَدِينَةِ وَدِمَشْقَ] لِيَدْفَعَهُ
 إِلَى قَيْصَرَ، فَإِذَا فِيهِ (بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ مِنْ
 مُحَمَّدٍ عَبْدَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ إِلَى هَرْقَلٍ عَظِيمِ الرُّومِ، سَلَامٌ
 عَلَى مَنْ اتَّبَعَ الْهُدَى، أَمَّا بَعْدُ، فَإِنِّي أَدْعُوكَ بِدَعَايَةِ
 الْإِسْلَامِ، أَسْلِمْ تَسْلِمًا، وَأَسْلِمْ يُؤْتِكَ اللَّهُ أَجْرَكَ مَرَّتَيْنِ،
 وَإِنْ تَوَلَّيْتَ فَعَلَيْكَ إِيْمُ الْأَرِيسِيِّينَ}؛ (فَعَلَيْكَ إِيْمُ
 الْأَرِيسِيِّينَ) قَالَ النَّوَوِي [فِي شَرْحِ صَحِيحِ مُسْلِمٍ]
 {اختلفوا في المراد بهم [أَيِ بِالْأَرِيسِيِّينَ] عَلَي أَقْوَالٍ،
 أَصَحُّهَا وَأَشْهَرُهَا أَنَّهُمُ الْأَكَارُونَ، أَيْ الْفَلَاحُونَ
 وَالزَّرَاعُونَ، وَمَعْنَاهُ أَنْ عَلَيْكَ إِيْمُ رَعَايَاكَ الَّذِينَ يَتَّبِعُونَكَ
 وَيَنْقَادُونَ بِانْقِيَادِكَ، وَتَبَّهَ بِهِؤَلَاءِ عَلَى جَمِيعِ الرِّعَايَا
 لِأَنَّهُمُ الْأَغْلَبُ، وَلِأَنَّهُمْ أَسْرَعُ انْقِيَادًا، فَإِذَا أَسْلَمَ أَسْلَمُوا،
 وَإِذَا امْتَنَعَ امْتَنَعُوا}، فُلْتُ [وَالْكَلَامُ مَا زَالَ لِصَاحِبِ
 مَرْقَاةِ الْمَفَاتِيحِ]، لِمَا رُوِيَ مِنْ أَنَّ النَّاسَ [أَيِ أَكْثَرَ
 النَّاسِ، وَذَلِكَ عَلَى مَا سَبَقَ بَيَانُهُ فِي مَسْأَلَةٍ (هَلْ يَصِحُّ
 إِطْلَاقُ الْكُلِّ عَلَى الْأَكْثَرِ؟ وَهَلِ الْحُكْمُ لِلْغَالِبِ، وَالنَّادِرُ لَا
 حُكْمَ لَهُ؟)] عَلَى دِينِ مُلُوكِهِمْ... ثُمَّ قَالَ -أَيِ الْقَارِي- :
 قَالَ الطَّبِيبُ [فِي كِتَابِهِ (الْكَاشِفُ عَنْ حَقَائِقِ السُّنَنِ)]
 رَحِمَهُ اللَّهُ {إِنَّ تَغْيِيرَ الْوُلَاةِ وَفَسَادَهُمْ مُسْتَلَزِمٌ لِتَغْيِيرِ
 الرَّعِيَّةِ، وَقَدْ قِيلَ (النَّاسُ عَلَى دِينِ مُلُوكِهِمْ)}، انْتَهَى
 بِاخْتِصَارٍ. وَقَالَ الْمُلا عَلِي الْقَارِي أَيْضًا فِي (جَمْعِ
 الْوَسَائِلِ فِي شَرْحِ الشَّمَائِلِ) : وَإِنَّ النَّاسَ عَلَى دِينِ
 مُلُوكِهِمْ، وَإِنَّ الْمُرِيدِينَ عَلَى دَابِ شُيُوخِهِمْ، وَالتَّلَامِيذُ

عَلَى طَرِيقَةٍ أَسْتَأْذِيهِمْ. انتهى. وَقَالَ أَحْمَدُ أَمِينُ (عضو مجمع اللغة العربية، وقد تُوْفِيَ عام 1954م) فِي (فيض الخاطر): ثُمَّ فِي كُلِّ الْكُتُبِ يُحْمَلُ [أَيِ الرِّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ] الْمُلُوكَ تَبِعَةَ الرَّعِيَّةِ، فِيهِ اسْتِطَاعَتُهُمْ قُبُولُ الدَّعْوَةِ، وَإِذَا رُفِضَتْ **فَالْإِثْمُ عَلَيْهِمْ**؛ فِيهِ كِتَابُهُ إِلَى هِرْقُلَ {فَإِنْ تَوَلَّيْتَ فَإِنَّمَا عَلَيْكَ إِثْمُ الْأَرِيسِيِّينَ} [قَالَ ابْنُ حَجَرٍ فِي (فَتْحُ الْبَارِي)]: قَالَ الْخَطَّابِيُّ {أَرَادَ أَنْ عَلَيْكَ إِثْمُ الضُّعَفَاءِ وَالْأَتْبَاعِ إِذَا لَمْ يُسَلِّمُوا **تَقْلِيدًا** لَهُ، لِأَنَّ الْأَصَاغِرَ **أَتْبَاعُ الْأَكْبَارِ**}. انتهى، وَفِي كِتَابِهِ إِلَى الْمُفَوَّقِسِ {فَإِنْ تَوَلَّيْتَ فَعَلَيْكَ **إِثْمُ الْقَبِيطِ**}، وَفِي كِتَابِهِ إِلَى كِسْرَى {فَإِنْ أَبَيْتَ فَإِنَّمَا **إِثْمُ الْمَجُوسِ** عَلَيْكَ}. انتهى باختصار. وَقَالَ الشَّيْخُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ زَيْدِ آلِ مَحْمُودٍ (رئيس المحاكم الشرعية والشؤون الدينية بدولة قطر): فَلَمَّا فَتَحَ [أَيِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ] مَكَّةَ **عَنْوَةً** أَخَذَ النَّاسُ يَدْخُلُونَ فِي الدِّينِ **أَفْوَاجًا**... ثُمَّ قَالَ - أَيْ الشَّيْخُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ زَيْدٍ -: **الْعَامَّةُ مُقْلَدَةٌ فِي عَقَائِدِهِمْ لِرُؤَسَائِهِمْ** عَلَى حَدِّ مَا قِيلَ {النَّاسُ عَلَى دِينِ مُلُوكِهِمْ}، وَقَدْ حَكَى اللَّهُ عَنْ أَهْلِ النَّارِ أَنَّهُمْ قَالُوا {رَبَّنَا إِنَّا أَطَعْنَا سَادَتَنَا وَكُبَرَاءَنَا فَأَضَلُّونَا السَّبِيلًا}. انتهى من (مجموعة رسائل الشيخ عبدالله بن زيد آل محمود). وَقَالَ ابْنُ تَيْمِيَّةَ فِي (مَجْمُوعِ الْفَتَاوَى): وَلِأَجْلِ مَا كَانُوا [أَيِ بَنُو عُبَيْدِ الْقَدَّاحِ أَصْحَابُ الدَّوْلَةِ الْعُبَيْدِيَّةِ (الْفَاطِمِيَّةِ) ذَاتِ الْمَذْهَبِ الشَّيْعِيِّ الْإِسْمَاعِيلِيِّ] عَلَيْهِ مِنَ الزُّنْدَقَةِ وَالْبِدْعَةِ بَقِيَتْ الْبِلَادُ الْمِصْرِيَّةُ مُدَّةَ دَوْلَتِهِمْ - نَحْوَ مِائَتَيْ سَنَةٍ - قَدْ انْطَفَأَ نُورُ الْإِسْلَامِ وَالْإِيمَانِ حَتَّى قَالَتْ فِيهَا الْعُلَمَاءُ {إِنَّهَا كَانَتْ دَارَ رَدَّةٍ وَنِفَاقٍ كَدَارِ مُسَيْلِمَةَ الْكَذَّابِ}. انتهى. وَقَالَ ابْنُ كَثِيرٍ فِي (الْبَدَايَةِ وَالنِّهَايَةِ): وَقَدْ كَانَ الْفَاطِمِيُّونَ أَعْنَى الْخُلَفَاءِ وَأَكْثَرَهُمْ مَالًا، وَكَانُوا مِنْ أَعْنَى الْخُلَفَاءِ وَأَجْبَرَهُمْ وَأَظْلَمَهُمْ، وَأَنْجَسَ الْمُلُوكِ سِيرَةً وَأَخْبَثَهُمْ سَرِيرَةً، ظَهَرَتْ فِي دَوْلَتِهِمْ

الْبِدْعُ وَالْمُنْكَرَاتُ، وَكَثُرَ أَهْلُ الْفَسَادِ، وَقَلَّ عِنْدَهُمُ الصَّالِحُونَ مِنَ الْعُلَمَاءِ وَالْعُبَادِ. انتهى. وقال المَقْرِيزِي (ت845هـ) في (المواعظ والاعتبار): وأنشأ [يعني صلاح الدين الأيوبي] (يوسف بن أيوب) الذي أسقط الدولة العُبيديَّة [مدرسة للمالكية، وعزل قضاة مضر الشيعة، وقلد [أي ولي] القضاء صدر الدين بن عبد الملك بن درباس الشافعي، وجعل إليه الحكم في إقليم مضر كله، فعزل سائر القضاة، وأستتاب قضاة شافعية، فتظاهر الناس من تلك السنة بمذهب مالك والشافعي رضي الله عنهما، واختلف مذهب الشيعة إلى أن نسي من مضر، ثم قبض على سائر من بقي من أمراء الدولة، وأنزل أصحابه في دورهم في ليلة واحدة، فأصبح في البلد من العويل والبكاء، ما يُذهل، وتحكم أصحابه في البلد بأيديهم... ثم قال -أي المَقْرِيزِي-: وأما العقائد فإن السلطان صلاح الدين حمل الكافة على عقيدة أبي الحسن الأشعري. انتهى باختصار. وقال ابن تغري بردي (ت874هـ) في (النجوم الزاهرة): ثم بلغ صلاح الدين أن إنساناً يُقال له (الكنز) [هو كنز الدولة محمد، أخذ أمراء الدولة الفاطمية، كان والياً على أشوان] جمع بأشوان خلقاً كثيراً من السودان، وزعم أنه يُعيد [أي يعمل على أن يُعيد] الدولة العُبيديَّة المصريَّة، وكان أهل مضر يُؤثرون عودهم [أي عودة العُبيديين] وانضافوا إليه [أي وانضم أهل مضر إلى الكنز]، فسير صلاح الدين إليه جيشاً كثيفاً وجعل مُقدِّمه أخاه الملك العادل، فساروا والتقوا به، وكسروه في السابع من صفر سنة سبعين وخمسمائة، ثم بعد ذلك استقرت له [أي لصلاح الدين] قواعد الملك. انتهى. وقال ابن الأثير أبو الحسن (ت630هـ) في (الكامل في التاريخ): فكتب إليه [يعني إلى صلاح الدين] نور الدين محمود بن زنكي يأمره بقطع الخطبة

الْعَاضِدِيَّةُ [يعني بِأَمْرِهِ يَقْطَعُ الدُّعَاءَ لِلْعَاضِدِ الْخَلِيفَةِ الْفَاطِمِيَّةِ فِي خُطْبَةِ الْجُمُعَةِ، حَيْثُ كَانَ الدُّعَاءُ لِلْخَلِيفَةِ فِي الْخُطْبَةِ هُوَ عُنْوَانُ تَبَعِيَّةِ الْبَلَدِ لَهُ] **وَإِقَامَةُ الْخُطْبَةِ الْمُسْتَضِيَّةِ** [يعني أَمْرَهُ بِالْدُّعَاءِ لِلْخَلِيفَةِ الْعَبَّاسِيَّةِ (الْمُسْتَضِيَّةِ بِأَمْرِ اللَّهِ)]، فَامْتَنَعَ صَلَاحُ الدِّينِ، وَاعْتَذَرَ بِالْخَوْفِ مِنْ قِيَامِ أَهْلِ الدِّيَارِ الْمِصْرِيَّةِ عَلَيْهِ **لِمَيْلِهِمْ إِلَى الْعَلَوِيِّينَ** [يعني الْعُبَيْدِيِّينَ]. انتهى. وقال أبو شامة المقدسي (ت 665هـ) في (كتاب الرُّوضَتَيْنِ فِي أَخْبَارِ الدَّوْلَتَيْنِ التُّورِيَّةِ وَالصَّلَاحِيَّةِ): صَلَاحُ الدِّينِ (يُوسُفُ بْنُ أَيُّوبَ) لَمَّا تَبَيَّنَ قَدْمُهُ فِي مِصْرَ، وَزَالَ الْمُخَالِفُونَ لَهُ، وَصَغُفَ أَمْرُ الْعَاضِدِ (وَهُوَ الْخَلِيفَةُ بِهَا)، **وَلَمْ يَبْقَ مِنْ الْعَسَاكِرِ الْمِصْرِيَّةِ أَحَدٌ**، كَتَبَ إِلَيْهِ الْمَلِكُ الْعَادِلُ نُورُ الدِّينِ مَحْمُودٌ بِأَمْرِهِ يَقْطَعُ الْخُطْبَةَ الْعَاضِدِيَّةَ وَإِقَامَةَ الْخُطْبَةِ الْعَبَّاسِيَّةِ، فَاعْتَذَرَ صَلَاحُ الدِّينِ **بِالْخَوْفِ مِنْ وَثُوبِ أَهْلِ مِصْرَ** وامتناعهم مِنَ الْإِجَابَةِ إِلَى ذَلِكَ، **لِمَيْلِهِمْ إِلَى الْعَلَوِيِّينَ**، فَلَمْ يُضِغْ نُورُ الدِّينِ إِلَى قَوْلِهِ وَأَرْسَلَ إِلَيْهِ يُلْزِمُهُ بِذَلِكَ إلْزَامًا لَا فُسْحَةَ لَهُ فِيهِ. انتهى. وقال علاء اللامي في مقالة بعنوان (صلاح الدين الأيوبي بين الخلافتين العباسية والفاطمية) [على هذا الرابط](#): وزاد المؤرخ أبو شامة المقدسي الأمر توضيحًا بالقول {فاعتذر صلاح الدين **بِالْخَوْفِ مِنْ وَثُوبِ أَهْلِ مِصْرَ** وامتناعهم عن الإجابة إلى ذلك، **لِمَيْلِهِمْ إِلَى الْعَلَوِيِّينَ** (يَقْصِدُ الْفَاطِمِيِّينَ)}، فصلاح الدين كان حريصًا على توحيد الكلمة بتَرْفُقٍ وتَلَطُّفٍ، ودُونَ اسْتِعْجَالٍ أَوْ قَفْزٍ عَلَى **الْوَقَائِعِ الْاجْتِمَاعِيَّةِ وَالْثَقَافِيَّةِ الْمُتَرَاكِمَةِ عَلَى مَرِّ الزَّمَانِ**، وَتَقَعُ هُنَا عَلَى إِشَارَةِ قُوَّةِ تَغَنُّدِ الْمَقُولَةِ السَّائِدَةِ وَالَّتِي مَفَادُهَا أَنَّ (الدولة الفاطمية لم تَحْتَرِقِ الْمَجْتَمَعَ الْمِصْرِيَّ، فَظَلَّتْ غَرِيبَةً عَنْهُ، وَمَعزُولَةً طَائِفِيًّا)، وَتُوكِّدُ أَنَّ (الْمِصْرِيِّينَ **كَانُوا يَمِيلُونَ إِلَى الْفَاطِمِيِّينَ**) بِعِبَارَةِ الْمَقْدِسِيِّ وَهُوَ مُسَلِّمٌ

سُنِّي شافعي المذهب، انتهى باختصار. وقال الشيخ محمد إسماعيل المقدم (مؤسس الدعوة السلفية بالإسكندرية) في (سلسلة الإيمان والكفر): وقد حصل أن قدم أبو عمرو عثمان بن مَرْزُوق [المُتَوَفَّى عام 564هـ. وقد قال عنه الزركلي في (الأعلام): عثمان بن مَرْزُوق بن حميد بن سلامة القرشي، أبو عمرو، فقيه حنبلي زاهد، سكن مصر، وتوفي بها عن ثيف وتسعين عامًا. انتهى] إلى ديار مصر، وكان ملوكها في ذلك الزمان مظهرين للتشيع وكانوا باطنية ملاجدة... ثم قال -أي الشيخ المقدم-: **الدولة الفاطمية الخيشة أفسدت الحياة في مصر، وأزست البدع كالمقابر التي وضعت في المساجد، والمولد [يعني الاحتفال بموالد الأموات (كالمولد النبوي وغيره)]، ونحو ذلك من الضلالات، وكان العلماء يعدون مصر في ذلك الوقت دار حرب، حتى ألف الإمام ابن الجوزي رحمه الله تعالى في ذلك الوقت كتابًا سماه (النصر على مصر) [قال الشيخ أبو بكر القحطاني في (مناظرة حول العذر بالجهل): ابن الجوزي كتب كتابًا اسمه (النصر على مصر) قال (مصر)، قال {كلهم مُرتدون}، انتهى. وقال الشيخ سليمان بن سحمان (ت 1349هـ) في كتابه (كشف الشبهات التي أوردها عبدالكريم البغدادي في حل ذبائح الصلب وكفار البوادي): وصنف ابن الجوزي كتابًا في وجوب غزوهم وقتالهم سماه (النصر على مصر). انتهى]... ثم قال -أي الشيخ المقدم-: يقول شيخ الإسلام [في (مجموع الفتاوى)] {ولما قدم أبو عمرو عثمان بن مَرْزُوق إلى ديار مصر، وكان ملوكها في ذلك الزمان مظهرين للتشيع وكانوا باطنية ملاجدة، وكان بسبب ذلك قد كثرت البدع وظهرت بالديار المصرية، أمر أصحابه أن لا يصلوا إلا خلف من يعرفونه} قال الشيخ سفر الحوالي (رئيس قسم العقيدة بجامعة أم**

(القرى) في (دروس للشيخ سفر الحوالي): إذا كان
الْبَلَدُ مُخْتَلَطًا مِنْ أَهْلِ سُنَّةٍ، وَمِنْ غَيْرِهِ مِنَ الْبِدْعِ، ففِي
هَذِهِ الْحَالَةِ يَكُونُ الْأَصْلُ هُوَ التَّخَرُّجُ، كَمَا لَوْ كَانَ بَلَدًا
يُصَفُّ سُكَّانُهُ مِنَ الرِّوَافِضِ وَالنُّصَفِ الْآخَرِ مِنْ أَهْلِ
السُّنَّةِ، فَيَحِبُّ عَلَى أَهْلِ السُّنَّةِ أَنْ يَتَخَرَّجُوا وَلَا يُصَلُّوا إِلَّا
خَلْفَ مَنْ كَانَ إِمَامًا مِثْلَهُمْ مِنْ أَهْلِ السُّنَّةِ. انتهى
[باختصار]، لَأَنَّ عَامَّةَ النَّاسِ كَانَ قَدْ حَصَلَ فِيهِمْ هَذَا
التَّغْيِيرُ فِي الْعَقِيدَةِ. انتهى باختصار. وقال الشيخ حاكمُ
المطيري (أستاذ التفسير والحديث في كلية الشريعة
بجامعة الكويت) في مقالة له بعنوان (ابن تيمية
ومعركة الحرية "4") على موقعه [في هذا الرابط](#): كما
رَضَدَ ذَلِكَ ابْنُ تَيْمِيَّةَ، الَّذِي أَدْرَكَ الْأَثَرَ الْعَمِيقَ الَّذِي تَرْتَبَ
عَلَى هَذَيْنِ الْأَجْتِيَاحَيْنِ [يَعْنِي الْأَجْتِيَاحَ التَّيَّارِيَّ (الذي بدأ
عَامَ 616هـ)، وَالْأَجْتِيَاحَ الصَّلِيبِيَّ (الذي بدأ عَامَ 489هـ)]
العسكريَّين والثقافِيَّين للعالم الإسلامي، وأثرهما على
عَوْدَةِ الْجَاهِلِيَّةِ وَالْوُثْنِيَّةِ كَمَا تَقْتَضِيهِ طَبَائِعُ السُّنَنِ
الاجتماعِيَّةِ مِنْ تَأْثَرِ الْمَغْلُوبِ لِسُنَنِ الْغَالِبِ، كَمَا يَقُولُ
عَالِمُ الْجَمَاعَةِ الْأَوَّلُ ابْنُ خَلْدُونٍ فِي مُقَدِّمَتِهِ {الْمَغْلُوبُ
مَوْلَعٌ أَبَدًا بِالْأَقْدَاءِ بِالْغَالِبِ، فِي شِعَارِهِ وَزِيَّهِ وَنَخْلَتِهِ
وَسَائِرِ أَحْوَالِهِ وَعَوَائِدِهِ [أَيَّ وَعَادَاتِهِ]...} ثُمَّ قَالَ -أَيُّ
الشيخ المطيري-: وَأَصْبَحَ الْعَالَمُ الْإِسْلَامِيُّ بَيْنَ فِكَي
كَمَاشَةِ [يَعْنِي التَّيَّارَ وَالصَّلِيبِيَّينَ]، وَأَصْبَحَتْ أَحْكَامُ الدِّينِ
الْإِسْلَامِيِّ بِشِقْقِيهَا التَّوْحِيدِيَّ الْعَقَائِدِيَّ وَالتَّشْرِيعِيَّ
الْفَقْهِيَّ تَتَزَعَّزَعُ إِيْمَانِيًا وَتَتَضَعُّضُ عَمَلِيًا وَتَتَرَاجَعُ
سُلُوكِيًا، أَمَامَ سَطْوَةِ الْعَادَاتِ الْوُثْنِيَّةِ الشَّرْقِيَّةِ [يَعْنِي
التَّيَّارِيَّةِ]، وَالثَّقَافَةِ الصَّلِيبِيَّةِ الْغَرْبِيَّةِ. انتهى باختصار.
وقال الشيخ أبو قَتَادَةَ الْفِلَسْطِينِيُّ فِي (الجهاد
والاجتهاد): إِنَّ الدَّوْلَةَ حِينَ تَكُونُ عَلَى غَيْرِ الْإِسْلَامِ
فإنَّهَا سَتَعْمَلُ جَاهِدَةً لِإِزَالَةِ مَوَانِعِ بَقَائِهَا، وَسَتَنْشُرُ
أَفْكَارَهَا وَمَنَاهِجَهَا، وَالْأَعْظَمُ مِنْ ذَلِكَ أَنَّهَا سَتَفْرِضُ عَلَى

الناس دينًا ومنهاجًا وقضاءً يتلاءم مع تصوُّرها للكون والحياة... ثم قال -أي الشيخ أبو قتادة-: فلو نظرت إلى عدد المسلمين الذين دخلوا في دين الله تعالى في زمن دعوة الرسول صلى الله عليه وسلم في مكة المكرمة لرأيت أنه عددًا قليلًا جدًّا، وأما من آمن برسول الله صلى الله عليه وسلم في المدينة المنورة زمن عزة الإسلام فستجد الآلاف منهم قد التحقوا بقافلة الإسلام... ثم قال -أي الشيخ أبو قتادة-: فقد قرن الله تعالى نصره وفتحَه مع دخول الناس [أفواجًا] في دين الله تعالى [وذلك في قوله تعالى {إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ، وَرَأَيْتَ النَّاسَ يَدْخُلُونَ فِي دِينِ اللَّهِ أَفْوَاجًا}]}، لأنه إن لم يتم النصر والفتح فلن يتم دخول الناس في دين الله تعالى [أفواجًا]، بل إن علماءنا الأوائل بفهمهم وثاقب فكرهم جعلوا انتشار الفكرة منوطًا بالقوة والشوكة، كقول ابن خلدون [في (مقدمته)] {إن المغلوب مولى بالافتداء بالغالب}، فجعل ظاهرة التلقي مُقيدة بالقوة والغلبة. انتهى باختصار. وقال الشيخ ناصر العقل (أستاذ العقيدة والمذاهب المعاصرة بجامعة الإمام محمد بن سعود) في كتابه (التقليد والتبعية وأثرهما في كيان الأمة الإسلامية): واقتضت سنة الله في خلقه أن الأمة الضعيفة المغلوبة تعجب بالأمة القوية المهيمنة الغالبة، ومن ثم تقلدها فتكسب من أخلاقها وسلوكها وأساليب حياتها، إلى أن يصل الأمر إلى تقليدها في عقائدها وأفكارها وثقافتها وأدبها وفنونها، وبهذا تفقد الأمة المقلدة مقوماتها الذاتية، وخصارتها (إن كانت ذات حضارة)، وتعيش حالة على غيرها؛ وإذا لم تستدرك الأمة المغلوبة أمرها، وتتخلص بجهودها الذاتية وجهادها من وطأة التقليد الأعمى، فإنه ولا بُد أن ينتهي بها الأمر إلى الاضمحلال والاستعباد وزوال الشخصية تمامًا، فتصاب بأمراض

اجْتِمَاعِيَّةٍ خَطِيرَةٍ مِنَ الذَّلِّ وَالاسْتِصْغَارِ، وَالشُّعُورِ
 بِالنَّقْصِ، وَغَدَمِ الثِّقَةِ بِالنَّفْسِ، أَضْفَ إِلَى ذَلِكَ كُلِّهِ
 التَّبَعِيَّةَ السِّيَاسِيَّةَ وَالْاِقْتِصَادِيَّةَ، وَالْاِنْهَزَامِيَّةَ، فِي كُلِّ
 شَيْءٍ؛ وَبِالنَّسَبَةِ لِلْأَمَمِ الرَّبَّانِيَّةِ ذَاتِ الرِّسَالَةِ الْإِلَهِيَّةِ -
 كَالْأَمَّةِ الْإِسْلَامِيَّةِ- فَإِنَّ تَقْلِيدَهَا لِغَيْرِهَا يَضُرُّهَا عَنْ
 رِسَالَتِهَا وَيَشْغَلُ جُهْدَهَا وَطَاقَاتِهَا عَنْ دِينِ اللَّهِ،
 وَيُزْهِقُهَا بِالْبِدْعِ وَالْخُرَافَاتِ، وَمَا لَمْ يُشَرِّعْهُ اللَّهُ مِنَ
 النُّظْمِ وَالْقَوَائِينِ، وَالْأَمْرَاضِ الْخُلُقِيَّةِ، **مِمَّا يُوْدِّي بِهَا فِي**
النِّهَايَةِ إِلَى الرِّدَّةِ عَنْ دِينِهَا وَالتَّخَلِّيِ عَنْ رِسَالَتِهَا وَمِنْ
 ثَمَّ **الْوَلَاءُ لِلْكَفَّارِ وَالطَّوَاغِيتِ**، وَهَذَا إِيْذَانٌ بِبَطْشِ اللَّهِ
 وَعِقَابِهِ، كَمَا وَرَدَ فِي قِصَصِ الْقُرْآنِ عَنْ أَمَمٍ كَثِيرَةٍ مِنْ
 هَذَا النَّوْعِ، **وَالْأَمَّةُ الْيَوْمَ وَاقِعَةٌ بِمَا وَقَعَتْ فِيهِ تِلْكَ الْأَمَمُ**
 مِنَ التَّقْلِيدِ الْأَعْمَى لِلْكَفَّارِ، وَالتَّخَلِّيِ عَنْ رِسَالَةِ اللَّهِ،
وَالتَّبَعِيَّةِ وَالْوَلَاءِ لِلْكَافِرِينَ فِي كُلِّ شُؤْنٍ الْحَيَاةِ،
وَالْحُكْمِ بغير مَا أَنْزَلَ اللَّهُ، وَإِبَاحَةِ الزَّنى وَالزُّبَا وَالْفُجُورِ،
 وَمَعَ هَذَا لَا زَالَتْ تَمُنُّ **عَلَى اللَّهِ بِإِسْلَامِهَا**، فَلَا حَوْلَ وَلَا
 قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ، وَتَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ بَطْشِهِ. انتهى. وقال
 الشيخ محمد الحسن الددو (عضو مجلس أمناء الاتحاد
 العالمي لعلماء المسلمين) في محاضرة بعنوان (تطور
 المعارف بتطور الحضارات) مفرغة **على هذا الرابط:**
 فالسِّيَاسَةُ مُؤَثَّرَةٌ فِي الدِّينِ، وَقَدْ جَاءَ فِي التَّوْرَةِ
{النَّاسُ عَلَى دِينٍ مُلْكِهِمْ}، أَوْ **{النَّاسُ عَلَى دِينِ**
الْمَلِكِ}؛ وَسَلَّمَ لِهَذِهِ الْقَاعِدَةِ عَدَدٌ مِنَ الْأَئِمَّةِ كَأَبِي عَمْرٍ
 بِنِ عَبْدِالْبَرِّ وَابْنِ تَيْمِيَّةَ وَالْكَمَّالِ بِنِ الْهَمَّامِ [ت861هـ]،
 كُلُّهُمْ تَوَاتَرُوا عَلَى أَنَّ **{النَّاسَ عَلَى دِينِ مُلْكِهِمْ}**؛ وَقَدْ
 ذَكَرَ ابْنُ خَلْدُونُ تَأَثَّرَ جَمِيعَ جَوَانِبِ الْحَيَاةِ بِالسِّيَاسَةِ،
 فَقَالَ **{إِنَّ الْمَلِكَ إِذَا اتَّجَهَ إِلَى التَّدْيِينِ سَيَتَدَيَّنُ النَّاسُ،**
وَإِذَا اتَّجَهَ إِلَى الْفُجُورِ وَالْفُسُوقِ سَيَفْشُو الْفُسُوقُ
وَالْفُجُورُ فِي النَّاسِ، وَإِذَا اتَّجَهَ إِلَى الْعُمَرَانِ وَالْبِنَاءِ
سَيَتَجَهَّ النَّاسُ إِلَى ذَلِكَ، وَإِذَا اتَّجَهَ إِلَى الزَّرَاعَةِ سَيَتَجَهَّ

الناسُ إلى ذلك، وَتَبَّتْ هَذَا مِنَ التَّارِيخِ فِي الْوَقَائِعِ الَّتِي لَا تَقْبَلُ الشُّكَّ}. انتهى باختصار. وَقَالَ ابْنُ عَبْدِالْبَرِّ فِي (الاستذكار): **فَالنَّاسُ عَلَى دِينِ الْمُلُوكِ**. انتهى. وَقَالَ ابْنُ قُتَيْبَةَ الدِّينَوْرِيُّ (ت 267هـ) فِي كِتَابِهِ (عَيُونُ الْأَخْبَارِ): وَقَرَأْتُ فِي كِتَابِ لَابْنِ الْمُقَفَّعِ {النَّاسُ عَلَى دِينِ السُّلْطَانِ إِلَّا الْقَلِيلُ}. انتهى. وَقَالَ ابْنُ حَجَرٍ فِي (فَتْحُ الْبَارِي): **النَّاسُ عَلَى دِينِ مُلُوكِهِمْ**. انتهى. وَقَالَ الذَّهَبِيُّ فِي (سَيَرُ أَعْلَامِ النُّبَلَاءِ): **وَالنَّاسُ عَلَى دِينِ الْمَلِكِ**. انتهى. وَقَالَ ابْنُ تَغْرِي بَرْدِي (ت 874هـ) فِي (النجوم الزاهرة): **النَّاسُ عَلَى دِينِ مَلِكِهِمْ**. انتهى. وَقَالَ شَمْسُ الدِّينِ السَّخَاوِيُّ (ت 902هـ) فِي (وجيز الكلام): **فَالنَّاسُ عَلَى دِينِ مَلِكِهِمْ**. انتهى. وَقَالَ السَّيُوطِيُّ (ت 911هـ) فِي (تَارِيخِ الْخُلَفَاءِ): قَالُوا قَدِيمًا {النَّاسُ عَلَى دِينِ مُلُوكِهِمْ}، فَأَحْوَالُ النَّاسِ إِنَّمَا تُعْرَفُ مِنْ صَنِيعِ سَلَاطِينِهِمْ. انتهى. وَقَالَ السُّنْدِيُّ (ت 1138هـ) فِي حَاشِيَتِهِ عَلَى سُنَنِ ابْنِ مَاجَهَ: **النَّاسُ عَلَى دِينِ مُلُوكِهِمْ**. انتهى. وَقَالَ الشَّيْخُ صَالِحُ بْنُ مُقْبَلِ الْعَصِيْمِيِّ (عَضُو هَيْئَةِ التَّدْرِيسِ بِجَامِعَةِ الْإِمَامِ مُحَمَّدِ بْنِ سَعُودِ الْإِسْلَامِيَّةِ) فِي (مِنْ أَخْبَارِ الْمُتَنَكِّسِينَ مَعَ الْأَسْبَابِ وَالْعِلَالِ): وَالْمُرَادُ بِدَارِ الشَّرِكِ، أَنْ يَكُونَ الْحَاكِمُ عَلَى الْأَرْضِ كَافِرًا، لِأَنَّ النَّاسَ عَلَى دِينِ مُلُوكِهِمْ وَالْأَرْضَ لِمَنْ غَلَبَ عَلَيْهَا. انتهى. وَقَالَ الشَّيْخُ عَطِيَّةُ مُحَمَّدٍ سَالِمٍ (رئيس محاكم منطقة المدينة المنورة) فِي (شرح بلوغ المرام): **النَّاسُ عَلَى دِينِ مُلُوكِهِمْ**. انتهى. وَقَالَ الشَّيْخُ حَاكِمُ الْمُطِيرِيِّ (أستاذ التفسير والحديث فِي كَلِيَّةِ الشَّرِيعَةِ بِجَامِعَةِ الْكُوَيْتِ) فِي (تحرير الانسان وتجريد الطغيان): وَقَدْ جَاءَ فِي الْمَثَلِ الْوَاقِعِيِّ {النَّاسُ عَلَى دِينِ مُلُوكِهَا}. انتهى. وَقَالَ الشَّيْخُ تَرْكِي الْبَنْعَلِي فِي (الكوكب الدرّي المنير، بتقديم الشيخ أبي محمد المقدسي): قَالَتِ الْعَرَبُ {النَّاسُ عَلَى دِينِ مُلُوكِهِمْ}.

انتهى. وقال المؤرخ محمد إلهامي في هذا الرابط على موقعه: الحق الذي يشهد له التاريخ هو ما قاله عثمان بن عفان رضي الله عنه {إِنَّ اللَّهَ يَزَعُ بِالسُّلْطَانِ مَا لَا يَزَعُ بِالْقُرْآنِ}، وهو ما جرى في أمثال العرب قديماً في أقوالهم الكثيرة التي **فاضت** بها كتب الأدب ودواوين الشعر {الناس على دين ملوكهم}، {الناس أتباع من غلب}، {إذا تغير السلطان تغير الزمان}، حتى قال أبو العتاهية {ما الناس إلا مع الدنيا وصاحبها} *** فكيف ما انقلبت يوماً به انقلبوا *** يعظمون أبا الدنيا، وإن وثبت *** يوماً عليه بما لا يشتهي وثبوا}؛ يقول الشيخ [محمد] رشيد رضا {وقد مضت سنة الاجتماع في تقليد الناس لأمرائهم وكبرائهم، فكل ما راج في سوقهم يروج في أسواق الأمة، وإذا كان حديث (الناس على دين ملوكهم) لم يعرف له سند [قال الشيخ وليد السعيدان في (المقول من ما ليس بمنقول): قولهم {الناس على دين ملوكهم} هو مع شهرته إلا أنه لا أضل له كما قاله الإمام السخاوي. انتهى]، فمعناه صحيح}... ثم قال -أي محمد إلهامي-: **من أعجب العجب** أن تجادل في هذا -في هذه الأيام- ونحن القوم الذين تبت فيهم منذ ستمائة عام من وضع أسس علم الاجتماع [يعني ابن خلدون] وقال [في (مقدمته)] بصريح العبارة {المغلوب مولع أبداً بالاقتراء بالغالب}، في شعاره وزيه ويخلته وسائر أحواله وعوائده}. انتهى باختصار. وقال المؤرخ محمد إلهامي أيضاً في هذا الرابط على موقعه: وفي خلاصة تاريخية بديعة يقول ابن كثير [في البداية والنهاية] {كانت همه الوليد في البناء [قال الشيخ سامي المغلوث في (أطلس تاريخ الدولة الأموية): الوليد بن عبد الملك بن مروان -نجاح في مدة خلافته أن تنشط حركة العمران في هذين الدولة الأموية وفي عاصمتها دمشق، وأنشأ الطرق،

خَاصَّةً الطُّرُقَ الْمُؤَدِّيَّةَ إِلَى الْجَبَّارِ وَالْجَزِيرَةِ، وَمِنْ أَثَارِ الْوَلِيدِ الْخَالِدَةِ فِي الْعِمَارَةِ الْجَامِعِ الْأَمْوِيِّ بِدِمَشْقٍ، وَكَانَ يُعَدُّ مِنْ عَجَائِبِ الدُّنْيَا، وَلَا يَزَالُ حَتَّى الْيَوْمِ نَاطِقًا بِحِكْمَةِ الْوَلِيدِ، وَيُعَدُّ مِنْ مَعَالِمِ الْإِسْلَامِ الْخَالِدَةِ غَيْرَ الْعُصُورِ. انْتَهَى بِاخْتِصَارِهِ. وَقَالَ ابْنُ كَثِيرٍ فِي (الْبَدَايَةِ وَالنِّهَايَةِ): وَقَدْ اسْتَعْمَلَ الْوَلِيدُ فِي بِنَاءِ هَذَا الْمَسْجِدِ -يَعْنِي الْجَامِعَ الْأَمْوِيَّ بِدِمَشْقٍ- خَلْقًا كَثِيرًا مِنَ الصُّنَّاعِ وَالْمُهَنْدِسِينَ وَالْفَعْلَةِ. انْتَهَى]، وَكَانَ النَّاسُ كَذَلِكَ، يَلْقَى الرَّجُلُ الرَّجُلَ فَيَقُولُ (مَاذَا بَنَيْتَ؟ مَاذَا عَمَرْتَ؟)؛ وَكَانَتْ هِمَّةُ أَخِيهِ سُلَيْمَانَ فِي النِّسَاءِ، وَكَانَ النَّاسُ كَذَلِكَ، يَلْقَى الرَّجُلُ الرَّجُلَ فَيَقُولُ (كَمْ تَزَوَّجْتَ؟ مَاذَا عِنْدَكَ مِنْ السَّرَارِيِّ [سَرَارِيٍّ جَمْعُ سُرِّيَّةٍ، وَهِيَ الْجَارِيَةُ الْمُتَّخِذَةُ لِلْحِمَاحِ]؟)؛ وَكَانَتْ هِمَّةُ عُمرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ فِي قِرَاءَةِ الْقُرْآنِ، وَفِي الصَّلَاةِ وَالْعِبَادَةِ، وَكَانَ النَّاسُ كَذَلِكَ، يَلْقَى الرَّجُلُ الرَّجُلَ فَيَقُولُ (كَمْ وَزِدُّكَ؟ كَمْ تَقْرَأُ كُلَّ يَوْمٍ؟ مَاذَا صَلَّيْتَ الْبَارِحَةَ؟)؛ وَالنَّاسُ يَقُولُونَ (النَّاسُ عَلَى دِينِ مَلِكِهِمْ، إِنْ كَانَ خَمَّارًا [أَيُّ صَانِعًا لِلْخَمْرِ، أَوْ صَاحِبَ دُكَّانٍ لِبَيْعِ الْخَمْرِ] كَثُرَ الْخَمْرُ، وَإِنْ كَانَ لُوطِيًّا فَكَذَلِكَ، وَإِنْ كَانَ شَجِيحًا حَرِيصًا كَانَ النَّاسُ كَذَلِكَ، وَإِنْ كَانَ جَوَادًا كَرِيمًا شَجَاعًا كَانَ النَّاسُ كَذَلِكَ، وَإِنْ كَانَ طَمَّاعًا ظَلُومًا غَشُومًا فَكَذَلِكَ، وَإِنْ كَانَ ذَا دِينٍ وَتَقْوَى وَبِرٍّ وَإِحْسَانٍ كَانَ النَّاسُ كَذَلِكَ)؛ وَإِذَا كَانَ الْحَاكِمُ فِي الْمَمَالِكِ الْقَدِيمَةِ يَسْتَطِيعُ التَّأْثِيرَ [يَعْنِي عَلَى غَالِبِيَّةِ شَعْبِهِ] بِمَا يَصْنَعُ الْمَمْلَكَةَ عَلَى نَمَطِهِ، فَكَيْفَ يَبْلُغُ التَّأْثِيرُ الْآنَ بَعْدَ أَنْ صَارَتِ السُّلْطَةُ -مُنْذُ عَصْرِ الدَّوْلَةِ الْمَرْكَزِيَّةِ- قُوَّةً خَارِقَةً لَمْ يُؤْتَهَا مَلِكٌ أَوْ سُلْطَانٌ مِنْ قَبْلُ؟!، لَقَدْ صَارَتِ السُّلْطَةُ تَمْتَلِكُ مِنْ وَسَائِلِ التَّأْثِيرِ غَيْرَ الْإِعْلَامِ وَالْقَوَائِنِ [وَقَدْ وَصَفَ الْمُؤَرِّخُ مُحَمَّدُ الْهَامِي فِي هَذَا الرِّبَاطِ عَلَى مَوْقِعِهِ هَذَا التَّأْثِيرَ بِقَوْلِهِ {إِنَّهُ لَتَأْثِيرٌ ضَخْمٌ، وَنَحْنُ نَرَاهُ بِأَعْيُنِنَا}] مَا يُمَكِّنُهَا مِنْ دُخُولِ كُلِّ بَيْتٍ

والتَّحَكُّمُ فِي كُلِّ نَشَاطٍ، حَتَّى لَتَسْتَطِيعُ السُّلْطَةُ صُنْعَ
جَمْهُورٍ عَلَى نَمَطِهَا وَقَالِبِهَا، انتهى باختصار. وقال أبو
 حامد الغزالي (ت 505هـ) في (التَّيْبَرُ الْمَسْبُوكُ فِي
 نَصِيحَةِ الْمُلُوكِ): **الدِّينُ وَالْمَلِكُ تَوَآمَانٌ**، مِثْلُ أَخَوَيْنِ وُلِدَا
 مِنْ بَطْنٍ وَاحِدٍ... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الْغَزَالِيِّ-: **إِنَّ صَلَاحَ النَّاسِ
 فِي حُسْنِ سِيرَةِ الْمَلِكِ...** ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الْغَزَالِيِّ-: وَقَالَتْ
 الْحُكَمَاءُ أَنَّ طِبَاعَ الرَّعِيَّةِ نَتِيجَةُ طِبَاعِ الْمُلُوكِ، لِأَنَّ الْعَامَّةَ
 إِنَّمَا يَنْتَجِلُونَ وَيَرْكَبُونَ الْفَسَادَ اقْتِدَاءً بِالْكَثَرَاءِ، فَإِنَّهُمْ
 يَتَعَلَّمُونَ مِنْهُمْ وَيَلْزَمُونَ طِبَاعَهُمْ؛ أَلَا تَرَى أَنَّهُمْ قَدْ ذُكِرَ
 فِي التَّوَارِيخِ أَنَّ الْوَلِيدَ بْنَ عَبْدِ الْمَلِكِ (مِنْ بَنِي أُمَيَّة) كَانَ
 مَصْرُوفَ الْهَمَّةِ إِلَى الْعِمَارَةِ وَإِلَى الزَّرَاعَةِ، وَكَانَ
 سَلِيمَانُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ هَمَّهُ فِي كَثْرَةِ الْأَكْلِ وَطِيبِ
 الْمَطْعَمِ وَقَضَاءِ الْأَوْطَارِ [أَوْطَارُ جَمْعٌ وَطَرًا وَبُلُوعُ
 الشَّهَوَاتِ، وَكَانَتْ هَمُّهُ عُمَرَ بْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ فِي الْعِبَادَةِ
 وَالزَّهَادَةِ؛ قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ الْفَضْلِ {مَا كُنْتُ أَعْلَمُ
 أَنَّ طِبَاعَ الرَّعِيَّةِ تَجْرِي عَلَى عَادَةِ مُلُوكِهَا حَتَّى رَأَيْتَ
 النَّاسَ فِي أَيَّامِ الْوَلِيدِ [هُوَ ابْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنَ مَرْوَانَ] قَدْ
 اشْتَغَلُوا بِعِمَارَةِ الْكُرُومِ [الْكُرُومُ هُوَ خِذَاقُ الْأَغْنَابِ]
 وَالبَسَاتِينِ، وَاهْتَمُّوا بِنَاءِ الدُّورِ [دُورٌ جَمْعٌ دَارٌ] وَعِمَارَةِ
 الْقُصُورِ، وَرَأَيْتُهُمْ فِي زَمَنِ سَلِيمَانَ بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ قَدْ
 اهْتَمُّوا بِكَثْرَةِ الْأَكْلِ وَطِيبِ الْمَطْعَمِ حَتَّى كَانَ الرَّجُلُ
 يَسْأَلُ صَاحِبَهُ (أَيُّ لَبُونٍ [يَعْنِي (أَيُّ نَوْعٍ مِنَ الطَّعَامِ)]
 اضْطَنَعْتَ وَمَا الَّذِي أَكَلْتَ؟)، وَرَأَيْتُهُمْ فِي أَيَّامِ عُمَرَ بْنِ
 عَبْدِ الْعَزِيزِ قَدْ اشْتَغَلُوا بِالْعِبَادَةِ وَتَفَرَّغُوا لِتِلَاوَةِ الْقُرْآنِ
 وَأَعْمَالِ الْخَيْرَاتِ وَإِعْطَاءِ الصَّدَقَاتِ {... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ
 الْغَزَالِيِّ-: **لِيُعْلَمَ أَنَّ فِي كُلِّ زَمَنٍ يَقْتَدِي الرَّعِيَّةُ
 بِالسُّلْطَانِ وَيَعْمَلُونَ بِأَعْمَالِهِ وَيَقْتَدُونَ بِأَفْعَالِهِ، مِنْ
 الْقَبِيحِ وَالْجَمِيلِ**، انتهى باختصار. وقال تَجَمُّ الدِّينِ
 الْغَزِّيُّ (ت 1061هـ) فِي (إِتْقَانِ مَا يَحْسُنُ مِنَ الْأَخْبَارِ
 الدَّائِرَةِ عَلَى الْأَلْسُنِ): **عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحْيِمِرَةَ [ت**

100هـ] قَالَ {إِنَّمَا زَمَانُكُمْ سُلْطَانُكُمْ، فَإِذَا صَلَحَ سُلْطَانُكُمْ صَلَحَ زَمَانُكُمْ، وَإِذَا فَسَدَ سُلْطَانُكُمْ فَسَدَ زَمَانُكُمْ}، قُلْتُ [والكلام ما زال لِلْغَرِيِّ]، النَّاسُ يَمِيلُونَ إِلَى هَوَى السُّلْطَانِ، فَإِنْ رَغِبَ السُّلْطَانُ فِي نَوْعٍ مِنَ الْعِلْمِ مَالَ النَّاسُ إِلَيْهِ، أَوْ فِي نَوْعٍ مِنَ الْأَدَابِ [الْمُرَادُ بِالْأَدَابِ هُنَا كُلُّ مَا أُنتَجَ الْعَقْلُ الْإِنْسَانِيُّ مِنْ ضُرُوبِ الْمَعْرِفَةِ] وَالْعِلَاجَاتِ [أَيُّ وَالْمُمَارَسَاتِ] كَالْفُرُوسِيَّةِ وَالرَّمْيِ وَالصَّيْدِ صَارُوا إِلَيْهِ، وَمَنْ سَبَرَ [أَيُّ تَعَرَّفَ وَتَأَمَّلَ بَعْمَقٍ] أَخْوَالَ هَذِهِ الْأُمَّةِ وَجَدَهُمْ كَذَلِكَ مَضُوءًا، لَمَّا كَانَ بَنُو أُمَيَّةٍ يَمِيلُونَ مَعَ الْأَخْبَارِ وَالْآثَارِ صَارَ النَّاسُ مُحَدِّثِينَ، فَلَمَّا مَالَ بَنُو الْعَبَّاسِ إِلَى الْخِلَافِ وَعِلْمِ الْكَلَامِ أَقْبَلَ النَّاسُ عَلَى ذَلِكَ، وَلَمَّا كَانَ لَهُمْ مَيْلٌ إِلَى اللَّهِوِ وَاللَّعِبِ وَالشَّعْرِ وَالْأَدَبِ كَثُرَ فِي زَمَانِهِمُ الشَّعْرُ وَالْمُعَنُونَ وَأَهْلُ الطَّرَبِ [قَالَ ابْنُ خَلْدُونٍ فِي (مُقَدِّمَتِهِ): وَمَا زَالَتْ صِنَاعَةُ الْغِنَاءِ تَتَدَرَّجُ إِلَى أَنْ كَمُلَتْ أَيَّامُ بَنِي الْعَبَّاسِ. انْتَهَى]، وَلَمَّا مَلَكَ الْأَعَاجِمُ وَالْأَكْرَادُ وَكَانُوا يَمِيلُونَ إِلَى الْفِقْهِ وَأَنْوَاعِ الْعِلْمِ وَبَنُوا مَدَارِسَ الْفُقَهَاءِ أَقْبَلَ النَّاسُ عَلَى الْفِقْهِ. انْتَهَى بِاخْتِصَارٍ. انْتَهَى بِاخْتِصَارٍ.

(10) وَقَالَ الشَّيْخُ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْوَهَّابِ فِي (الدَّرَرِ السَّنِّيَّةِ فِي الْأَجُوبَةِ النَّجْدِيَّةِ): إِذَا عَلِمْتَ هَذَا وَعَلِمْتَ مَا عَلَيْهِ أَكْثَرُ النَّاسِ، عَلِمْتَ أَنََّّهُمْ أَعْظَمُ كُفْرًا وَشِرْكًَا مِنَ الْمُشْرِكِينَ الَّذِينَ قَاتَلَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. انْتَهَى. وَقَدْ أَتَى عَلَى الشَّيْخِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْوَهَّابِ الشَّيْخُ صَالِحُ اللَّخَيْدَانِ (عَضُو هَيْئَةِ كِبَارِ الْعُلَمَاءِ، وَرَئِيسُ مَجْلِسِ الْقَضَاءِ الْأَعْلَى) حَيْثُ قَالَ فِي (فَضْلِ دَعْوَةِ الْإِمَامِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْوَهَّابِ): إِنَّ الْوَاجِبَ عَلَى كُلِّ إِنْسَانٍ أَنْ يَتَّقِصَّدَ [أَيُّ يَتَعَمَّدَ] مَعْرِفَةَ تَوْحِيدِ الْعِبَادَةِ، وَكُتِبَ الشَّيْخُ [مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْوَهَّابِ] وَكُتِبَ أَبْنَاءَهُ مِنْ أَعْظَمِ مَا يُعَلِّمُ النَّاسَ صَفَاءً هَذِهِ الْعَقِيدَةُ مِنْ

غَيْرَ تَعْقِيدٍ وَلَا تَبَاسٍ... ثم قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ اللَّحِيدَانِ-
 رَادًّا عَلَى سُؤَالِ (هَلِ الْآبَاءُ الَّذِينَ وَقَعُوا فِي الشَّرَكِيَّاتِ
 دُونَ عِلْمِهِمْ فِي الْعُصُورِ الْقَدِيمَةِ قَبْلَ دَعْوَةِ الشَّيْخِ
 مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْوَهَّابِ رَحِمَهُ اللَّهُ، هَلْ هُمْ مُشْرِكُونَ؟):
 الشَّرِكُ الْأَكْبَرُ لَا يُعَذَّرُ بِهِ أَحَدٌ، كُلُّ مَنْ مَاتَ عَلَى الشَّرِكِ
 الْأَكْبَرِ دَاخِلٌ فِي قَوْلِ اللَّهِ جَلَّ وَعَلَا {إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ
 يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ}... ثم قَالَ -أَيُّ
 الشَّيْخِ اللَّحِيدَانِ-: الَّذِي يَلْمِزُ دَعْوَةَ الشَّيْخِ [مُحَمَّدِ بْنِ
 عَبْدِ الْوَهَّابِ] لَا يَلْمِزُهَا عَنْ عِلْمٍ وَمَعْرِفَةٍ وَإِنَّمَا عَنْ جَفْدٍ
 عَلَى الدَّعْوَةِ السَّلَفِيَّةِ الصَّحِيحَةِ... ثم قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ
 اللَّحِيدَانِ-: فَجَمِيعُ الْمُتَعَلِّمِينَ فِي الْمَمْلَكَةِ مِنْ قَبْلِ عَامِ
 التَّسْعِينَ (1390هـ)، إِنَّمَا تَعَلَّمُوا عَلَى مَنَهِجِ كُتُبِ الشَّيْخِ
 [مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْوَهَّابِ] وَأَبْنَائِهِ وَتَلَامِيذَتِهِ، وَلَمْ يَكُنْ عِنْدَنَا
 فِي الْمَمْلَكَةِ دَعْوَةُ تَبْلِيغٍ وَلَا دَعْوَةُ إِخْوَانٍ وَلَا دَعْوَةُ
 سُورِيِّينَ وَإِنَّمَا الدَّعْوَةُ إِلَى اللَّهِ وَإِعْلَانُ مَنَهِجِ السَّلَفِ.
 انْتَهَى بِاخْتِصَارٍ. وَأَتَى عَلَى الشَّيْخِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْوَهَّابِ
 أَيْضًا الشَّيْخُ حَمُودُ التَّوَيْجَرِي (الَّذِي تَوَلَّى الْقَضَاءَ فِي
 بَلَدَةِ رَحِيمَةِ بِالْمِنْطَقَةِ الشَّرْقِيَّةِ، ثُمَّ فِي بَلَدَةِ الزَّلْفِي،
 وَكَانَ الشَّيْخُ ابْنُ بَارِ مُجِبًا لَهُ، قَارِنًا لِكُتُبِهِ، وَقَدَّمَ لِبَعْضِهَا،
 وَبَكَى عَلَيْهِ عِنْدَمَا تُوفِّيَ -عَامَ 1413هـ- وَأُمُّ الْمُصَلِّينَ
 لِلصَّلَاةِ عَلَيْهِ) حَيْثُ قَالَ فِي كِتَابِهِ (غُرْبَةُ الْإِسْلَامِ،
 بِتَقْدِيمِ الشَّيْخِ عَبْدِ الْكَرِيمِ بْنِ حَمُودِ التَّوَيْجَرِي): ثُمَّ إِنَّهُ
 بَعْدَ عَصْرِ شَيْخِ الْإِسْلَامِ أَبِي الْعَبَّاسِ [بْنِ تَيْمِيَّةٍ] وَأَصْحَابِهِ
 رَحِمَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى كَثُرَ الشَّرِكُ وَعِبَادَةُ الْقُبُورِ وَأَنْوَاعُ
 الْبِدْعِ الْمُضِلَّةِ، وَظَهَرَ ذَلِكَ وَانْتَشَرَ فِي جَمِيعِ الْأَقْطَارِ
 الْإِسْلَامِيَّةِ، وَغَمَّتِ الْفِتْنَةُ بِذَلِكَ وَطَمَّتْ وَدَخَلَ فِيهَا
 الْخَوَاصُّ وَالْعَوَامُّ إِلَّا مَنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى وَهُمْ الْأَقْلُونَ،
 وَمَا زَالَ الشَّرُّ يَزْدَادُ وَيَكْثُرُ أَهْلُهُ، وَالْخَيْرُ يَنْقُصُ وَيَقِلُّ
 أَهْلُهُ، حَتَّى ضَعُفَ الْإِسْلَامُ جِدًّا وَكَادَ أَنْ يُقْضَى عَلَيْهِ،
 فَأَقَامَ اللَّهُ تَعَالَى لِدِينِهِ شَيْخَ الْإِسْلَامِ مُحَمَّدَ بْنَ

عبدالوهاب قَدَّسَ اللهُ رُوحَهُ وَنَوَّرَ ضَرِيحَهُ، **فجاهد**
المُشْرِكِينَ وَأَهْلَ الْبِدْعِ مُدَّةَ حَيَاتِهِ بِالْيَدِ وَاللِّسَانِ، وَأَعَاتَهُ
 اللهُ بِجُنْدٍ عَظِيمٍ مِنْ أَنْصَارِ الدِّينِ وَحُمَاةِ الشَّرِيعَةِ
 الْمُطَهَّرَةِ، فَرِيقٌ مِنْهُمْ يَجَاهِدُونَ الْمُبْطِلِينَ بِالْحُجَّةِ
 وَالتَّبَيَّانِ، وَفَرِيقٌ يُجَالِدُونَ الْمُعَانِدِينَ بِالسَّيْفِ وَالسِّنَانِ،
 حَتَّى أَعَادَ اللهُ لِلإِسْلَامِ عِزَّهُ وَمَجْدَهُ، وَرُفِعَتْ بِحَمْدِ اللهِ
أَعْلَامُ السُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ وَالْعِلْمِ السَّلَفِيَّةِ فِي الْجَزِيرَةِ
 الْعَرَبِيَّةِ وَتُكْسِتُ فِيهَا **أَعْلَامُ الشَّرِكِ وَالْبِدْعِ** وَالتَّقَالِيدِ
 الْجَاهِلِيَّةِ، **وَسَارَ عَلَى مِنْهَاجِ الشَّيْخِ مِنْ بَعْدِهِ أَوْلَادُهُ**
وَتَلَامِيذُهُ وَغَيْرُهُمْ مِمَّنْ هَدَاهُمُ اللهُ وَنَوَّرَ بِصَائِرِهِمْ مِنْ
 أَهْلِ تَحْدِيدِ غَيْرِهَا مِنَ الْأَمْصَارِ، وَكَلَّمَا مَضَى مِنْهُمْ سَلَفٌ
 صَالِحٌ أَقَامَ اللهُ بَعْدَهُ خَلْفًا عَنْهُ يَقُومُ مَقَامَهُ، **وَقَلِيلٌ مَا**
هُمْ فِي زَمَانِنَا، فَاللهُ الْمُسْتَعَانُ... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ
 التَّوْجِرِيِّ-: وَمِنْ أَعْظَمِ الْمُجَدِّدِينَ بَرَكَةً فِي آخِرِ هَذِهِ
 الْأُمَّةِ شَيْخُ الإِسْلَامِ وَعَلَمُ الْهُدَاةِ **الأعلام محمد بن**
عبدالوهاب قَدَّسَ اللهُ رُوحَهُ وَنَوَّرَ ضَرِيحَهُ، نَشَأَ فِي
 أَنْاسٍ قَدْ إِنْ دَرَسَتْ فِيهِمْ **مَعَالِمُ الدِّينِ**، وَوَقَعَ فِيهِمْ مِنْ
الشَّرِكِ وَأَنْوَاعِ الْبِدْعِ وَالْخِرَافَاتِ مَا عَمَّ وَطَمَّ فِي كَثِيرٍ
 مِنَ الْبِلَادِ **إِلَّا بَقَايَا مُتَمَسِّكِينَ بِالْأَدِينِ يَعْلَمُهُمُ اللهُ تَعَالَى**،
 وَأَمَّا الْأَكْثَرُونَ فَقَدْ عَادَ الْمَعْرُوفُ بَيْنَهُمْ مَنَكْرًا وَالْمَنَكْرُ
 مَعْرُوفًا وَالسُّنَّةُ بَدْعًا وَالْبَدْعَةُ سُنَّةٌ، **نَشَأَ عَلَى ذَلِكَ**
الصَّغِيرُ وَهَرِمَ عَلَيْهِ الْكَبِيرُ... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ
 التَّوْجِرِيِّ-: فَفَتَحَ اللهُ تَعَالَى بِصِيرَةِ شَيْخِ الإِسْلَامِ **[يَعْنِي**
الشَّيْخَ مُحَمَّدَ بْنَ عَبْدِوَهَابٍ] وَأَلْهَمَهُ رَشْدَهُ وَسَدَدَهُ،
 وَوَفَّقَهُ لِمَعْرِفَةِ مَا بَعَثَ بِهِ رَسُولُهُ مُحَمَّدًا صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ
 وَسَلَّمَ مِنَ الْهُدَى وَدِينِ الْحَقِّ وَشَرَحَ صَدْرَهُ لِقَبُولِهِ
 وَالْعَمَلِ بِهِ، ثُمَّ قَوَّى عَزِيمَتَهُ عَلَى الدَّعْوَةِ إِلَيْهِ **وَتَجَدِيدِ**
أَمْرِ الإِسْلَامِ، فَشَمَرَ عَنْ سَاقِ الْجِدِّ وَالْاجْتِهَادِ، قَامَ فِي
 هَذَا الْأَمْرِ الْعَظِيمِ أَعْظَمَ قِيَامٍ **فَدَعَا النَّاسَ إِلَى مَا كَانَ**
عَلَيْهِ السَّلَفُ الصَّالِحُ فِي بَابِ الْعِلْمِ وَالْإِيمَانِ وَفِي بَابِ

العمل الصالح والإحسان، دعاهم إلى تجريد التوحيد وإخلاص العبادة بجميع أنواعها لله وحده، ونهاهم عن التعلق بغير الله من الملائكة والأنبياء والصالحين وعن عبادتهم من دون الله، ونهاهم عن الاعتقاد في القبور والأشجار والأحجار والعُيون والغيران **[العُيون جَمْعُ عَيْنٍ، وَهِيَ تَنْبُوغُ الْمَاءِ يَنْبُغُ مِنَ الْأَرْضِ وَيَجْرِي؛ وَالْغِيرَانُ جَمْعُ غَارٍ]** وغيرها مما يَعْتَقِدُ فيه المشركون، ودعاهم إلى تجريد المتابعة للرسول صلى الله عليه وسلم في الأقوال والأعمال، ونهاهم عن الابتداع في الدين، وحذرهم عما أحدث الخلوْف من البدع والتقاليد والتعصبات التي أَعَمَّتِ **الأكثرين** وَأَصَمَّتْهُمْ وَأَصَلَّتْهُمْ عن سواء السبيل، ودعاهم إلى إقام الصلاة وإيتاء الزكاة وترك المنكرات، ونهاهم عن التهاون بالحج وصيام رمضان، ودعاهم إلى الجماعة والائتلاف والسمع والطاعة لإمام المسلمين والجهاد في سبيل الله والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، إلى غير ذلك مما دعاهم إليه وَرَغَبَهُمْ فِيهِ من الأمور الدينية ومكارم الأخلاق وما نهاهم عنه مما يُضَادُّ ذلك من المحظورات ومساوئ الأخلاق وسفاسافها، وهو في كل ذلك **مُتَّبِعٌ لَا مُبْتَدِعٌ**، فَجَعَلَ اللَّهُ فِي قِيَامِهِ أَعْظَمَ الْبَرَكَةِ، وَنَفَعَ اللَّهُ بِدَعْوَتِهِ **وَمُصَنَّفَاتِهِ الْخَلْقَ الْكَثِيرَ وَالْجَمَّ الْغَفِيرَ** من أهل تَجْدِيدِ غيرهم منذ زمانه إلى يومنا هذا، وَمَحَا اللَّهُ بِدَعْوَتِهِ **شَعَارَ الشِّرْكِ وَمَشَاهِدَهُ وَهَدَمَ بَيُوتَ الْكُفْرِ وَمَعَابِدَهُ وَكَبَتِ الطَّوَاعِيتِ وَالْمُلْحِدِينَ** وقمع الفجار والمفسدين، وَرَفَعَ اللَّهُ بِدَعْوَتِهِ **أَعْلَامَ الشَّرِيعَةِ الْمَحْمُودِيَةِ وَالْمِلَّةِ الْحَنِيفِيَةِ** في أرجاء الجزيرة العربية، وصار لهم جماعة وإمام يدينون له بالسمع والطاعة في المعروف، **وَعَقَدَتِ الْأُلُويَةُ وَالرَّايَاتُ لِلْجِهَادِ** في سبيل الله وإعلاء كلمة الله، وقام قائم الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وأقيمت الحدود الشرعية والتعزيرات الدينية،

وحفظ على الصلوات في الجماعات، وأخذت الزكاة من الأغنياء وفُرقت في مستحقّيها، وقام سوقُ الوَعظِ والتذكير وتعلّم العلوم الشرعية وتعلّمها، ونُشِرتِ السُّنَّةُ وعلومُ الصحابةِ والتابعين لهم بإحسان، واشتغل الناسُ بها، وُرفعت رايات الجهاد بالحجة والبرهان لدحض المعاندين من المشركين وأهل البدع وغيرهم من المبطلين المُعارضين لهذه الدعوة العظيمة بالشبهة الباطلة والإفك والبهتان، حتى سارت بحمد الله تعالى في الآفاق، وجَعَلَ اللهُ لها مِنَ القبولِ ما لا يحدُّ ولا يوصف، وجمع الله بسببها القلوب بعد شتاتها وألّف بينها بعد عداوتها، فأصبحوا بنعمة الله إخواناً متحابين بجلال الله متعاونين على البر والتقوى، وأعطاهم الله من الأمن والنصر والعز والظهور ما هو معروف مشهور، وفتح الله عليهم البلاد العربية من بَحْرِ فارسَ [ويُقَالُ له (الْخَلِيجُ الْعَرَبِيُّ) و(الْخَلِيجُ الْفَارِسِيُّ) و(بَحْرُ الْبَصْرَةِ)] إلى بَحْرِ الْقُلُومِ [يعني الْبَحْرُ الْأَحْمَرُ]، ومنَ اليَمَنِ إلى أطراف الشام والعِراق، فأصبحت تَجُذُّ مَحَطاً لرحال الوافدين تُضْرَبُ إليها أَكْبَادُ الإبل في طلب الدنيا والدين، وعاد دين الإسلام فيها بسبب هذه الدعوة عَصَا طَرِيّاً لَهُ شَبَهُ قَوِيٍّ بِحَالَتِهِ فِي الصِّدْرِ الْأَوَّلِ، فجزى الله هذا الإمامَ المُجَدِّدَ عن المسلمين خيراً وأثابه الجَنَّةَ والرضوانَ، وقد شَهِدَ لَهُ أَهْلُ الْعِلْمِ وَالْفَضْلِ مِنْ أَهْلِ عَصْرِهِ وَمَنْ بَعْدَهُمْ أَنَّهُ أَظْهَرَ تَوْحِيدَ اللَّهِ وَجَدَدَ دِينَهُ وَدَعَا إِلَيْهِ، واعترفوا بِعِلْمِهِ وَفَضْلِهِ وَهُدَايَتِهِ وَنَصِيحَتِهِ لِلَّهِ وَلِكِتَابِهِ وَلِرَسُولِهِ وَلَأُئِمَّةِ الْمُسْلِمِينَ وَعَامَّتِهِمْ، بل قد اعترف أعداءُ الإسلام والمسلمين من عقلاء النصارى وغيرهم أن الشيخ محمد بن عبد الوهاب وأتباعه أرادوا تجديد الإسلام وإعادته إلى ما كان عليه في الصدر الأول. انتهى باختصار.

(11) وقال الشيخ محمد بن عبد الوهاب أيضًا في (الرسائل الشخصية): فَمَنْ أَخْلَصَ الْعِبَادَاتِ لِلَّهِ، وَلَمْ يُشْرِكْ فِيهَا غَيْرَهُ، فَهُوَ الَّذِي شَهِدَ أَنْ (لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ)، وَمَنْ جَعَلَ فِيهَا مَعَ اللَّهِ غَيْرَهُ، فَهُوَ الْمُشْرِكُ الْجَاهِدُ لِقَوْلِ (لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ)، وَهَذَا الشِّرْكُ الَّذِي أَذْكُرُهُ، الْيَوْمَ قَدْ طَبَّقَ [أَيَّ عَمٍّ] مَشَارِقَ الْأَرْضِ وَمَغَارِبَهَا، **إِلَّا الْغُرَبَاءَ الْمَذْكُورِينَ فِي الْحَدِيثِ، وَقَلِيلٌ مَا هُمْ. أَنْتَهَى.**

(12) وقال الشيخ سليمان بن سَحْمَانَ (ت 1349هـ) في كتابه (منهاج أهل الحق والإتباع في مخالفة أهل الجهل والابتداع): إِنَّ مَنْ فِي جَزِيرَةِ الْعَرَبِ لَا تَعْلَمُ مَا هُمْ عَلَيْهِ جَمِيعُهُمْ، بَلِ الظَّاهِرُ أَنَّ غَالِبَهُمْ وَأَكْثَرَهُمْ لَيْسُوا عَلَى الْإِسْلَامِ، فَلَا تَحْكُمُ عَلَى جَمِيعِهِمْ بِالْكَفْرِ، لِاحْتِمَالِ أَنْ يَكُونَ فِيهِمْ مُسْلِمٌ؛ وَأَمَّا مَنْ كَانَ فِي وَلَايَةِ إِمَامٍ الْمُسْلِمِينَ، فَالْغَالِبُ عَلَى أَكْثَرِهِمُ الْإِسْلَامُ، لِقِيَامِهِمْ بِشَرَائِعِ الْإِسْلَامِ الظَّاهِرَةِ، وَمِنْهُمْ مَنْ قَامَ بِهِ مِنْ تَوَاقُضِ الْإِسْلَامِ مَا يَكُونُ بِهِ كَافِرًا، فَلَا تَحْكُمُ عَلَى جَمِيعِهِمْ بِالْإِسْلَامِ وَلَا عَلَى جَمِيعِهِمْ بِالْكَفْرِ، لِمَا ذَكَّرْنَا؛ وَأَمَّا مَنْ لَمْ يَكُنْ فِي وَلَايَةِ إِمَامٍ الْمُسْلِمِينَ [يَعْنِي الْمَلِكَ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ فَيْصَلِ بْنِ تَرْكِي بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ سَعُودٍ مُؤَسِّسَ الدَّوْلَةِ السَّعُودِيَّةِ الثَّلَاثَةَ]، فَلَا تَدْرِي بِجَمِيعِ أَحْوَالِهِمْ وَمَا هُمْ عَلَيْهِ، لَكِنَّ الْغَالِبَ عَلَى أَكْثَرِهِمْ مَا ذَكَّرْنَاهُ أَوَّلًا مِنْ عَدَمِ الْإِسْلَامِ، فَمَنْ كَانَ ظَاهِرُهُ الْإِسْلَامَ مِنْهُمْ فَيُعَامَلُ بِمَا يُعَامَلُ بِهِ الْمُسْلِمُ فِي جَمِيعِ الْأَحْكَامِ [قَالَ عَبْدُ اللَّهِ الْمَالِكِيُّ فِي مَقَالَةٍ لَهُ بِعُنْوَانِ (الْوَهَّابِيَّةُ وَإِخْوَانُ مَنْ طَاعَ اللَّهَ وَدَاعَشَ، هَلْ أَعَادَ التَّارِيخُ نَفْسَهُ؟) عَلَى هَذَا الرِّابِطِ: قَرَّرَ الشَّيْخُ سُلَيْمَانُ بْنُ سَحْمَانَ، وَهُوَ أَخَذُ كِبَارِ الْعُلَمَاءِ وَقَفَّتْهَا، بِأَنَّ مَنْ هُمْ تَحْتَ وَلَايَةِ الْمَلِكِ عَبْدِ الْعَزِيزِ، الْأَصْلُ فِيهِمْ أَنَّهُمْ مُسْلِمُونَ، بِخِلَافِ مَنْ هُمْ لَيْسُوا تَحْتَ وَلَايَتِهِ،

فالأصلُ فيهم أنَّهم ليسوا على الإسلام . انتهى . وقد قال الشيخ إبراهيم بن عمر السكران (المُتَخَرِّجُ مِنْ كلية الشريعة بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، والحاصل على الماجستير من المعهد العالي للقضاء في السياسة الشرعية): في مَقَالَةٍ لَهُ بِعُنْوَانِ (مَنْزِلَةُ الْمُجَاهِدِينَ عِنْدَ تَنْظِيمِ الدَّوْلَةِ) على هذا الرابط: إِنَّ الْعَالَمَ الْيَوْمَ كُلَّهُ -بِالنِّسْبَةِ لِتَنْظِيمِ الدَّوْلَةِ- هُوَ أَرْضُ كُفْرٍ وَرَدَّةٍ إِلَّا مَنَاطِقَ تُفَوِّذُهُمْ. انتهى]... ثم قال -أي الشيخ سليمان-: **أَهْلُ تَجْدٍ** كانوا قبلَ دعوة الشيخ [محمد بن عبد الوهاب] على **الكُفْرِ**. انتهى. وقال الشيخ أبو بكر القحطاني في (مُناظَرَةٌ حَوْلَ الْعُدْرِ بِالْجَهْلِ): أَهْلُ الْعِلْمِ -رَحِمَهُمُ اللَّهُ- قَسَّمُوا الدَّارَ إِلَى دَارَيْنِ (دَارُ كُفْرٍ وَدَارُ إِسْلَامٍ)، **قالوا {مَجْهُولُ الْحَالِ فِي دَارِ الْكُفْرِ كَافِرٌ} هَذَا مِنْ جِهَةِ الْأَصْلِ**... ثم قال -أي الشيخ القحطاني-: إِنَّ الْحُكْمَ بِإِسْلَامِهِ **[أَيُّ إِسْلَامٍ مَجْهُولُ الْحَالِ]** يَتَّبِعُ النَّصَّ كَمَا أَنْ يَقُولَ {لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ}، أَوْ الْإِسْلَامَ (يَلْتَزِمُ بِشُعَائِرِ الْإِسْلَامِ)، أَوْ يَكُونُ بِالتَّبَعِيَّةِ (تَبَعِيَّةِ الدَّارِ أَوْ تَبَعِيَّةِ وَالِدَيْهِ)... ثم قال -أي الشيخ القحطاني-: الْيَوْمَ كُلُّ دَارِ الْمُسْلِمِينَ دَارُ كُفْرٍ طَارِيٍّ، لَيْسَ فَقَطْ تَرْكِيبًا، **كُلُّ بِلَادِ الْمُسْلِمِينَ دَارُ كُفْرٍ طَارِيٍّ، يَعْنِي مُسْلِمُونَ ثُمَّ طَرَأَ عَلَيْهَا الْكُفْرُ**. انتهى. وقال الشيخ أبو سلمان الصومالي في (المباحث الصومالية "الجزء الأول"): وَكُلُّ مَنْ الْإِسْلَامَ وَالشَّرْكَ يَتَقَدَّمُ الْآخِرُ، كَمَا كَانَتْ الْعَرَبُ عَلَى الْإِسْلَامِ ثُمَّ غَلَبَ عَلَيْهِمُ الشَّرْكَ فَقِيلَ فِيهِمْ **{الأصلُ فيهمُ الشَّرْكَ}** حَتَّى يَثْبُتَ فِيهِمُ الْإِيمَانُ}، فَكَذَلِكَ مَنْ كَانَ قَبْلَ الدَّعْوَةِ فِي الْبِلَادِ التَّجْدِيَّةِ غَلَبَ عَلَيْهِمُ الشَّرْكَ بِأَنْوَاعِهِ حَتَّى نَشَأَ فِيهِ الصَّغِيرُ وَهَرِمٌ عَلَيْهِ الْكَبِيرُ فَكَانُوا كَالْكَفَّارِ الْأَصْلِيِّينَ كَمَا قَالَ الشَّيْخُ الصَّنْعَانِيُّ [ت1182هـ] وَالشَّيْخُ حَمْدُ بْنُ نَاصِرٍ [ت1225هـ]، وَهَذَا الَّذِي قَالُوهُ [عَلَّقَ الشَّيْخُ الصُّومَالِيُّ هُنَا

قَبَائِلًا: أَغْنِي (الْكُفْرَ الْأَصْلِيَّ). انتهى] هو مُقْتَضَى
الْأَصُولِ الْعِلْمِيَّةِ لِأَنَّ الْإِسْلَامَ مَعَ الشَّرِكِ غَيْرُ مُعْتَبَرٍ، قَالَ
الْفَقِيهُ عُثْمَانُ بْنُ فُؤْدِي (ت 1232هـ) **[فِي (سِرَاجِ**
الْإِخْوَانِ)] فِي قَوْمٍ يَقُوهُونَ بِكَلِمَةِ الشَّهَادَةِ **[أَيُّ**
يَقُولُونَ {لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ}] وَيَعْمَلُونَ
أَعْمَالَ الْإِسْلَامِ **لَكِنَّهُمْ يَخْلِطُونَهَا** بِأَعْمَالِ الْكُفْرِ **{إِعْلَمُوا**
يَا إِخْوَانِي أَنَّ جِهَادَ هَؤُلَاءِ الْقَوْمِ وَاجِبٌ إِجْمَاعًا، لِأَنَّهُمْ
كُفَّارٌ إِجْمَاعًا، إِذِ الْإِسْلَامُ مَعَ الشَّرِكِ غَيْرُ مُعْتَبَرٍ. انتهى
بإختصار.

(13) وقال الشوكاني -وكان مُعاصِرًا للإمام عبد العزيز
بن محمد بن سعود- في كتابه (البدر الطالع) عن أَتْبَاعِ
الدَّعْوَةِ النَّجْدِيَّةِ السَّلَفِيَّةِ: يَرَوْنَ أَنَّ مَنْ لَمْ يَكُنْ دَاخِلًا
تَحْتَ دَوْلَةِ صَاحِبِ نَجْدٍ **[يَغْنِي عَبْدَ الْعَزِيزِ بْنَ مُحَمَّدِ بْنِ**
سَعُودٍ] وَمُمَثِّلًا لِأَوَامِرِهِ **خَارِجٌ** عَنِ الْإِسْلَامِ **[قُلْتُ:**
الْمَقْصُودُ بِذَلِكَ الْحُكْمِ هُوَ مَجْهُولُ الْحَالِ؛ وَأَمَّا مَنْ كَانَ
مَعْلُومَ الْحَالِ فَحُكْمُهُ بِحَسَبِ حَالِهِ]. انتهى. وقالت
عزيزة بنت مطلق الشهري (أستاذة الفقه وأصوله في
جامعة الملك عبدالعزيز) في (قواعد الغلبة والنيرة
وتطبيقاتها الفقهية): **فَإِذَا بُنِيَ حُكْمٌ شَرْعِيٌّ عَلَى أَمْرٍ**
غَالِبٍ وَشَائِعٍ، فَإِنَّهُ يُبْنَى عَامًّا لِلْجَمِيعِ، وَلَا يُؤَثَّرُ فِيهِ
تَخَلُّفُ بَعْضِ الْأَفْرَادِ، لِأَنَّ الْأَضْلَّ فِي الشَّرِيعَةِ اعْتِبَارُ
الْغَالِبِ، أَمَّا النَادِرُ فَلَا أَثَرَ لَهُ، فَلَوْ كَانَ هُنَاكَ قَرْعٌ
مَجْهُولُ الْحُكْمِ مُتَرَدِّدٌ بَيْنَ اِحْتِمَالَيْنِ أَحَدُهُمَا غَالِبٌ كَثِيرٌ
وَالْآخَرُ قَلِيلٌ نَادِرٌ، فَإِنَّهُ يُلْحَقُ بِالْكَثِيرِ الْغَالِبِ دُونَ الْقَلِيلِ
النَادِرِ... ثم قالت -أي الشهري-: يقول الريسوني
[رئيس الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين، في كتابه
(نظرية التغليب والتغليب)] **{إِنَّ الضَّرُورَةَ الْوَاقِعَةَ**
وَالْبَدَاهَةَ الْعَقْلِيَّةَ تَدْفَعَانِ إِلَى الْأَخْذِ بِالْغَالِبِ، وَتُشِيرَانِ
إِلَى أَنَّهُ [هُوَ] الصَّوَابُ الْمُمْكِنُ، وَمَا دَامَ هُوَ الصَّوَابُ

الْمُمْكِنَ فَإِنَّهُ هُوَ الْمَطْلُوبُ وَهُوَ الْمُتَعَيَّنُّ، وَالْأَخْذُ بِهِ هُوَ الصَّوَابُ وَلَوْ احْتَمَلَ الْخَطَأَ فِي بَاطِنِ الْأَمْرِ الَّذِي لَا عِلْمَ لَنَا بِهِ {...} ثُمَّ قَالَتْ -أَيُّ الشَّهْرِي-: وَقَالَ الْقِرَافِيُّ [ت 684هـ] فِي (الْفُرُوقِ) {الْقَاعِدَةُ أَنَّ الدَّائِرَ بَيْنَ الْغَالِبِ وَالنَّادِرِ إِضَافَتُهُ إِلَى الْغَالِبِ أَوْلَى}. انْتَهَى بِاخْتِصَارِهِ. وَقَالَ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ فِي (مَجْمُوعِ الْفَتَاوَى): **قَالَ أَضَلُّ الْخَاقُ الْفَرْدُ بِالْأَعْمِ الْأَغْلَبِ**. انْتَهَى. وَقَالَ الشَّيْخُ مُحَمَّدُ الرَّحِيلِيُّ (عَضُو الْإِتِّحَادِ الْعَالَمِيِّ لِعُلَمَاءِ الْمُسْلِمِينَ) فِي كِتَابِهِ (الْقَوَاعِدُ الْفَقْهِيَّةُ وَتَطْبِيقَاتُهَا فِي الْمَذَاهِبِ الْأَرْبَعَةِ): **إِذَا دَارَ الشَّيْءُ بَيْنَ الْغَالِبِ وَالنَّادِرِ فَإِنَّهُ يُلْحَقُ بِالْغَالِبِ**. انْتَهَى. وَقَالَ الشَّيْخُ أَبُو مُحَمَّدٍ الْمُقَدِّسِيُّ فِي (كَشَفِ النِّقَابِ عَنْ شَرِيعَةِ الْغَابِ): وَيَقُولُ الشَّيْخُ الْعَلَامَةُ حَمْدُ بْنُ عَتِيقٍ [ت 1301هـ] رَحِمَهُ اللَّهُ فِي كِتَابِهِ (سَبِيلِ النِّجَاةِ وَالْفِكَكَائِ مِنْ مَوَالَاةِ الْمُرْتَدِّينِ) {إِعْلَمُ أَنَّ الْكُفْرَ لَهُ أَنْوَاعٌ وَأَقْسَامٌ تَتَعَدَّدُ بِتَعَدُّدِ الْمُكْفَرَاتِ، وَكُلُّ طَائِفَةٍ مِنْ طَوَائِفِ الْكُفْرِ قَدْ اِسْتَهْرَتْ عِنْدَهَا نَوْعٌ مِنْهُ}. انْتَهَى بِاخْتِصَارِهِ. وَقَالَ تَاجُ الدِّينِ السَّبْكِىُّ (ت 771هـ) فِي (الْأَشْبَاهِ وَالنِّظَائِرِ): قَالَ أَصْحَابُنَا {تُقْبَلُ الشَّهَادَةُ بِالْإِسْتِيفَاضَةِ فِي مَسَائِلِ الْمَوُوتِ وَالنِّسْبِ وَالنِّكَاحِ وَالْإِسْلَامِ وَالْكَفْرِ وَالرُّشْدِ وَالسَّقَةِ}. انْتَهَى بِاخْتِصَارِهِ. وَقَالَ أَبُو إِسْحَاقَ الصَّفَّارُ الْبَخَارِيُّ الْحَنْفِيُّ (ت 534هـ) فِي (تَلْخِصِ الْأَدْلَةِ لِقَوَاعِدِ التَّوْحِيدِ): وَكُلُّ دَارٍ كَانَتْ الْعَلَبَةُ فِيهَا لِأَهْلِ الْإِعْتِرَالِ [يَعْنِي الْمُعْتَزِلَةَ]، أَوْ بُقْعَةٌ غَلَبَتْ عَلَيْهَا مَذْهَبُ الْقَرَامِطَةِ، فَإِنْ كَانَ أَهْلُ السُّنَّةِ فِيهَا مُسْتَضْعَفِينَ لَا يُمَكِّنُهُمُ الْمَقَامُ فِيهَا إِلَّا بِإِخْفَاءِ مَذْهَبِهِمْ أَوْ عَلَى ذِمَّةٍ أَوْ جَزِيَّةٍ، فَتِلْكَ الدَّارُ دَارُ كُفْرٍ وَيَجِبُ قِتَالُ أَهْلِهَا، وَكُلُّ مَنْ يُوْجَدُ فِي تِلْكَ الدَّارِ فَهُوَ كَافِرٌ إِلَّا مَنْ ظَهَرَ الْإِسْلَامُ مِنْهُ بِبَيِّنَةٍ. انْتَهَى بِاخْتِصَارِهِ. وَقَالَ الْخَصَّاصُ (ت 370هـ) فِي (أَحْكَامِ الْقُرْآنِ): أَلَا تَرَى أَنَّ الْحُكْمَ فِي كُلِّ مَنْ فِي دَارِ الْإِسْلَامِ وَدَارِ الْحَرْبِ، يَتَعَلَّقُ

بِالْأَعْمِّ الْأَكْثَرِ دُونَ الْأَخْصِّ الْأَقْلِّ، حَتَّى صَارَ مَنْ فِي دَارِ
الْإِسْلَامِ مَخْطُورًا قَتْلُهُ (مَعَ الْعِلْمِ بِأَنْ فِيهَا مَنْ يَسْتَحِقُّ
الْقَتْلَ مِنْ مُرْتَدٍّ وَمُلْجِدٍ وَخَرَبِيٍّ)، وَمَنْ فِي دَارِ الْحَرْبِ
يُسْتَبَاحُ قَتْلُهُ (مَعَ مَا فِيهَا مِنْ مُسْلِمٍ تَاجِرٍ أَوْ أُسِيرٍ)؟،
وَكَذَلِكَ سَائِرُ الْأُصُولِ عَلَى هَذَا الْمُنْهَاجِ يُجَرَى حُكْمُهَا.
انتهى. وقال الشيخ أبو سلمان الصومالي في (الفصل
الأول من أجوبة اللقاء المفتوح): ودارُ الكُفر [هي] ما
كَانَتْ **الْغَلِيَّةُ** فيها لِأَهْلِ الْكُفْرِ وَالشَّرِكِ، وَيَجِبُ قِتَالُ
أَهْلِهَا، **وَكُلُّ مَنْ يُوجَدُ فِي تِلْكَ الدَّارِ فَهُوَ كَافِرٌ إِلَّا مَنْ**
ظَهَرَ الْإِسْلَامُ مِنْهُ بَيِّنِينَ، لِأَنَّ الْحُكْمَ يَتَعَلَّقُ **بِالْأَكْثَرِ دُونَ**
الْأَقْلِّ... ثم قال -أي الشيخ الصومالي-: الْحُكْمُ فِي كُلِّ
مَنْ فِي دَارِ الْإِسْلَامِ وَدَارِ الْحَرْبِ **يَتَعَلَّقُ بِالْأَعْمِّ الْأَكْثَرِ**
دُونَ الْأَخْصِّ الْأَقْلِّ... ثم قال -أي الشيخ الصومالي-:
وَكُلُّ دَارٍ أَوْ بُقْعَةٍ **غَلَبَ** عَلَيْهَا أَهْلُ الْبِدْعِ الْكُفْرِيَّةِ
كَالْقِرَامِطَةِ وَالْجَهْمِيَّةِ وَنَحْوَهُمَا، فَإِنْ كَانَ أَهْلُ السُّنَّةِ
فِيهَا مُسْتَضْعَفِينَ لَا يُمَكِّنُهُمُ الْمَقَامُ فِيهَا **إِلَّا بِإِخْفَاءِ**
مَذْهَبِهِمْ أَوْ عَلَى ذِمَّةٍ، فَتِلْكَ الدَّارُ دَارُ كُفْرٍ. انتهى.

(14) وجاء في كتابِ فَتَاوَى الشَّبَكَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ (وهو
كِتَابُ جَامِعٍ لِلْفَتَاوَى الَّتِي أَصْدَرَهَا مَرْكَزُ الْفَتَاوَى بِمَوْقِعِ
إِسْلَام ويب -التابع لإدارة الدعوة والإرشاد الديني
بوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بدولة قطر- حتى
1 ذِي الْحِجَّةِ 1430 هـ) أَنَّ مَرْكَزَ الْفَتَاوَى سُئِلَ {أَسْكُنُ
فِي بَعْضِ الْمَنَاطِقِ الَّتِي **يَكْثُرُ** فِيهَا مَنْ يَعْتَقِدُونَ بَعْضَ
الْمُعْتَقَدَاتِ الْفَاسِدَةِ، كَسَبِّ اللَّهِ، وَسَبِّ الصَّحَابَةِ،
واعتقاد أن القرآن منه ما هو مُحَرَّفٌ، **فَهَلْ يَجُوزُ أَكْلُ**
ذَبَائِحِهِمُ وَالصَّلَاةُ خَلْفَهُمْ أَمْ لَا؟}، فَأَجَابَ الْمَرْكَزُ: فَإِنْ
مِنْ نِعْمَةِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ عَلَيْنَا أَنْ بَيَّنَّ لَنَا الْمَعَالِمَ وَالْحُدُودَ
وَالضُّوَابِطَ الَّتِي بِهَا يُعْرَفُ الدَّخِلُ فِي الْإِسْلَامِ الْمَعْدُودُ
مِنْ أَهْلِهِ، وَالخَارِجُ عَنْهُ الْمَعْدُودُ مِنْ غَيْرِهِمْ؛ فَمَنْ كَانَ

مُلْتَزِمًا بِأَحْكَامِ الْإِسْلَامِ وَشَرَائِعِهِ فَلَهُ مَا لِلْمُسْلِمِينَ
وَعَلَيْهِ مَا عَلَيْهِمْ وَهُوَ مِنْهُمْ بِلا رَيْبٍ، **سَوَاءٌ كَانَ شَخْصًا**
أَوْ طَائِفَةً أَوْ جَمَاعَةً؛ وَمَنْ لَمْ يَلْتَزِمْ بِهَذَا الدِّينِ وَوَقَعَ
مِنْهُ مَا يُنَاقِضُهُ فَقَدْ بَرِئْتُ مِنْهُ الدِّمَّةُ وَانْطَبَقَتْ عَلَيْهِ
أَحْكَامُ غَيْرِ الْمُسْلِمِينَ، وَمِنْ هَذِهِ النِّوَاقِصِ سَبُّ اللَّهِ
تَعَالَى، قَالَ إِسْحَاقُ بْنُ رَاهُوَيْهِ {قَدْ أَجْمَعَ الْعُلَمَاءُ عَلَى
أَنْ مَنْ سَبَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ، أَوْ سَبَّ رَسُولَهُ صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، أَوْ دَفَعَ شَيْئًا أَنْزَلَهُ اللَّهُ، أَوْ قَتَلَ نَبِيًّا مِنْ
أَنْبِيَاءِ اللَّهِ، وَهُوَ مَعَ ذَلِكَ مُقِرٌّ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ، أَنَّهُ كَافِرٌ}،
وَمِنْ هَذِهِ النِّوَاقِصِ أَيْضًا، مَنْ اسْتَهْزَأَ بِشَيْءٍ مِنْ دِينِ
اللَّهِ أَوْ ثَوَابِهِ أَوْ عِقَابِهِ كَفَرَ، وَمِنْهَا الشِّرْكُ فِي عِبَادَةِ
اللَّهِ وَخُذَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَمِنْهَا سَبُّ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ
عَنْهُمْ، فَمَنْ سَبَّهُمْ سَبًّا يَقْدَحُ فِي عَدَالَتِهِمْ وَدِينِهِمْ فَهُوَ
كَافِرٌ، وَكَذَلِكَ مَنْ اعْتَقَدَ أَنَّ الْمُضْخَفَ نَاقِصٌ، أَوْ اعْتَقَدَ
بِأَنَّ جَبْرِيلَ قَدْ أَخْطَأَ فِي تَبْلِيغِ الرِّسَالَةِ فَهُوَ كَافِرٌ، وَكُلُّ
مَنْ تَقَدَّمَ ذِكْرُهُمْ لَا تَجُوزُ الصَّلَاةُ خَلْفَهُمْ وَلَا تَصِحُّ، وَلَا
يَجُوزُ الزَّوْاجُ مِنْهُمْ وَلَا تَزْوِجُهُمْ، وَلَا أَكْلُ ذَبَائِحِهِمْ، وَلَا
مُعَامَلَتُهُمْ مُعَامَلَةَ الْمُسْلِمِينَ، لَكِنْ مَنْ ابْتُلِيَ بِالسَّكَنِ
فِي مَنْطِقِهِمْ أَوْ الْعَمَلِ مَعَهُمْ يَنْبَغِي أَنْ يَتَحَلَّى
بِالْحِكْمَةِ، وَالْحَذَرِ مِنْ مَكْرِهِمْ وَكَيْدِهِمْ، وَلَا بَأْسَ بِإِلْقَاءِ
السَّلَامِ عَلَيْهِمْ أَوْ رَدِّهِ عَلَيْهِمْ إِذَا كَانَ فِي ذَلِكَ رَدٌّ
مَفْسَدَةٍ عَظِيمَةٍ قَدْ تَلَحَّقَ الْمُتَنَسِّبُ لِلْسُّنَةِ [سُئِلَ مَرْكَزُ
الْفَتْوَى بِمَوْقِعِ إِسْلَامِ وَيَبِ التَّابِعِ لِإِدَارَةِ الدَّعْوَةِ
وَالْإِرْشَادِ الدِّينِيِّ بِوِزَارَةِ الْأَوْقَافِ وَالشُّؤُونَ الْإِسْلَامِيَّةِ
بِدَوْلَةِ قَطْرِ فِي هَذَا الرَّابِطِ {مَا حُكِّمَ السَّلَامُ عَلَى
الْكُفَّارِ؟}، فَأَجَابَ الْمَرْكَزُ: أَكْثَرُ الْعُلَمَاءِ مِنَ السَّلَفِ
وَالْخَلَفِ عَلَى تَحْرِيمِ الْإِبْتِدَاءِ، وَوُجُوبِ الرَّدِّ عَلَيْهِ فَيَقُولُ
فِي رَدِّهِ عَلَى سَلَامِ الْكَافِرِ {وَعَلَيْكَ} أَوْ {وَعَلَيْكُمْ}،
وَاسْتَدَلُّوا بِقَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ {لَا تَبْدَعُوا الْيَهُودَ
وَالنَّصَارَى بِالسَّلَامِ} رَوَاهُ مُسْلِمٌ... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ مَرْكَزٍ

الْفَتَاوى:- إِنَّ الْمُسْلِمَ إِذَا كَانَ فِي دَارِ الْإِسْلَامِ فَإِنَّهُ يَحْرُمُ عَلَيْهِ ابْتِدَاؤُهُمْ بِالسَّلَامِ لِقَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ { لَا تَبْدَءُوا الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى بِالسَّلَامِ } وَغَيْرُهُمْ [أَيُّ وَغَيْرِ الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى] مِنَ الْكَافِرِ مِنْ بَابِ أُولَى، **إِلَّا إِذَا كَانَ الْمُسْلِمُ فِي دَارِ الْكُفْرِ بَيْنَهُمْ** فَلَهُ أَنْ يُسَلِّمَ عَلَيْهِمْ مُبْتَدِئًا وَرَادًّا، **مُصَانَعَةً لَهُمْ وَدَفْعًا لِلضَّرَرِ الَّذِي قَدْ يَحْصُلُ مِنْ تَرْكِ السَّلَامِ عَلَيْهِمْ**، وَالْأُولَى أَنْ يَسْتَعْمَلَ كَلَامًا يُفِيدُ (التَّحِيَّةَ)، **غَيْرَ لَفْظِ (السَّلَامِ)**، انتهى باختصار. وجاء في مجموع فتاوى ورسائل العثيمين أَنَّ الشَّيْخَ سُئِلَ عَنْ (حُكْمِ السَّلَامِ عَلَى غَيْرِ الْمُسْلِمِينَ)، فَأَجَابَ بِقَوْلِهِ: الْبَدْءُ بِالسَّلَامِ عَلَى غَيْرِ الْمُسْلِمِينَ مُحَرَّمٌ وَلَا يَجُوزُ، لِأَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ { لَا تَبْدَءُوا الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى بِالسَّلَامِ }، وَلَكِنَّهُمْ إِذَا سَلَّمُوا وَحَبَّ عَلَيْنَا أَنْ نَرُدَّ عَلَيْهِمْ، وَلَا يَجُوزُ كَذَلِكَ أَنْ يُبَدَّءُوا بِالتَّحِيَّةِ كَأَهْلًا وَسَهْلًا وَمَا أَشَبَّهَا لِأَنَّ فِي ذَلِكَ [أَيُّ فِي الْبَدْءِ بِتَحِيَّتِهِمْ] إِكْرَامًا لَهُمْ وَتَعْظِيمًا لَهُمْ، وَلَكِنْ إِذَا قَالُوا لَنَا مِثْلَ هَذَا فَإِنَّا نَقُولُ لَهُمْ مِثْلَ مَا يَقُولُونَ، لِأَنَّ الْإِسْلَامَ جَاءَ بِالْعَدْلِ وَإِعْطَاءِ كُلِّ ذِي حَقٍّ حَقَّهُ، وَمِنْ الْمَعْلُومِ أَنَّ الْمُسْلِمِينَ أَعْلَى مَكَانَةً وَمَرْتَبَةً عِنْدَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ فَلَا يَنْبَغِي أَنْ يَذِلُّوا أَنْفُسَهُمْ لِغَيْرِ الْمُسْلِمِينَ فَيَبْدَءُوهُمْ بِالسَّلَامِ، إِذَا فَتَقُولُ فِي خُلَاصَةِ الْجَوَابِ لَا يَجُوزُ أَنْ يُبَدَّأَ غَيْرُ الْمُسْلِمِينَ بِالسَّلَامِ لِأَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَى عَنْ ذَلِكَ، وَلِأَنَّ فِي هَذَا إِذْلَالَ لِلْمُسْلِمِ حَيْثُ يَبْدَأُ بِتَعْظِيمِ غَيْرِ الْمُسْلِمِ، وَالْمُسْلِمُ أَعْلَى مَرْتَبَةً عِنْدَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ فَلَا يَنْبَغِي أَنْ يَذِلَّ نَفْسَهُ فِي هَذَا، أَمَّا إِذَا سَلَّمُوا عَلَيْنَا فَإِنَّا نَرُدُّ عَلَيْهِمْ مِثْلَ مَا سَلَّمُوا، وَكَذَلِكَ أَيْضًا لَا يَجُوزُ أَنْ تَبْدَأَهُمْ بِالتَّحِيَّةِ مِثْلَ (أَهْلًا وَسَهْلًا، وَمَرْحَبًا، وَمَا أَشَبَّهَ ذَلِكَ) لِمَا فِي ذَلِكَ مِنْ تَعْظِيمِهِمْ فَهُوَ كَابْتِدَاءِ السَّلَامِ عَلَيْهِمْ... ثُمَّ جَاءَ -أَيُّ فِي مَجْمُوعِ فَتَاوَى وَرِسَائِلِ الْعَثِمِيِّينَ- أَنَّ الشَّيْخَ سُئِلَ { إِذَا سَلَّمَ الْكَافِرُ عَلَى

الْمُسْلِمِ فَهَلْ يَرُدُّ عَلَيْهِ؟ وَإِذَا مَدَّ يَدَهُ لِلْمُصَافِحَةِ فَمَا
 الْحُكْمُ؟ وَكَذَلِكَ خِدْمَتُهُ بِإِعْطَائِهِ الشَّيْءَ [وَهُوَ نَبَاتٌ يُغْلَى
 وَرُقُهُ، وَيُشْرَبُ - فِي الْمُعْتَادِ - مُخْلَى بِالسَّكَّرِ] وَهُوَ
 [جَالِسٌ] عَلَى الْكُرْسِيِّ؟، فَأَجَابَ بِقَوْلِهِ: إِذَا سَلَّمَ
 الْكَافِرُ عَلَى الْمُسْلِمِ سَلَامًا بَيِّنًا وَاضِحًا فَقَالَ {السَّلَامُ
 عَلَيْكُمْ}، فَإِنَّكَ تَقُولُ {عَلَيْكَ السَّلَامُ}، أَمَّا إِذَا لَمْ يَكُنْ
 بَيِّنًا وَاضِحًا فَإِنَّكَ تَقُولُ {وَعَلَيْكَ}، وَكَذَلِكَ لَوْ كَانَ سَلَامُهُ
 وَاضِحًا يَقُولُ فِيهِ {السَّامُ عَلَيْكُمْ} يَعْنِي الْمَوْتَ، فَإِنَّهُ
 يُقَالُ {وَعَلَيْكَ}، فَالْأَقْسَامُ ثَلَاثَةٌ: الْأَوَّلُ، أَنْ يَقُولَ بِلَفْظِ
 صَرِيحٍ {السَّامُ عَلَيْكُمْ}، فَيُجَابُ {وَعَلَيْكُمْ}؛ الثَّانِي، أَنْ
 تَشْكَّ هَلْ قَالَ {السَّامُ} أَوْ قَالَ {السَّلَامُ}، فَيُجَابُ
 {وَعَلَيْكُمْ}؛ الثَّالِثُ، أَنْ يَقُولَ بِلَفْظِ صَرِيحٍ {السَّلَامُ
 عَلَيْكُمْ}، فَيُجَابُ {عَلَيْكُمْ السَّلَامُ}؛ وَإِذَا مَدَّ يَدَهُ إِلَيْكَ
 لِلْمُصَافِحَةِ فَمَدَّ يَدَكَ إِلَيْهِ وَإِلَّا فَلَا تَبْدَأْهُ؛ وَأَمَّا خِدْمَتُهُ
 بِإِعْطَائِهِ الشَّيْءَ وَهُوَ عَلَى الْكُرْسِيِّ فَمَكْرُوهُ، لَكِنْ صَعِ
 الْفُنْجَالِ [وَهُوَ قَدْخٌ صَغِيرٌ مِنَ الْخَرْفِ وَنَحْوِهِ يُشْرَبُ فِيهِ
 الشَّيْءُ وَنَحْوُهُ] عَلَى الْمَاضِيَةِ [أَيِ الطَّائِلَةِ] وَلَا خَرَجَ... ثُمَّ
 جَاءَ - أَيْ فِي مَجْمُوعِ فَتَاوَى وَرِسَائِلِ الْعَشِيمِينَ - أَنَّ
 الشَّيْخَ سُئِلَ {وَرَدَ فِي الْحَدِيثِ الَّذِي رَوَاهُ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ
 فِي صَحِيحِهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ
 اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ (لَا تَبْدَأُوا الْيَهُودَ وَلَا
 النَّصَارَى بِالسَّلَامِ، فَإِذَا لَقِيتُمْ أَحَدَهُمْ فِي طَرِيقٍ
 فَاصْطَرُّوهُ إِلَى أَصْنِيقِهِ)، أَلَيْسَ فِي الْعَمَلِ بِهَذَا تَنْفِيرٌ عَنِ
الدُّخُولِ فِي الْإِسْلَامِ؟، فَأَجَابَ بِقَوْلِهِ: يَجِبُ أَنْ تَعْلَمَ أَنَّ
 أَسَدَ الدُّعَاةِ فِي الدَّعْوَةِ إِلَى اللَّهِ هُوَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ
 عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَأَنَّ أَحْسَنَ الْمُرْشِدِينَ إِلَى اللَّهِ هُوَ النَّبِيُّ
 صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَإِذَا عَلِمْنَا ذَلِكَ فَإِنَّ أَيْ فَهْمَ
 نَفَهُمَهُ مِنْ كَلَامِ الرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَكُونُ
 مُجَانِبًا لِلْحِكْمَةِ [أَيْ فِي فَهْمِنَا] يَجِبُ عَلَيْنَا أَنْ نَتَّهَمَ هَذَا
 الْفَهْمَ [قَالَ الشَّيْخُ أَبُو سَلْمَانَ الصُّومَالِيُّ فِي (بَذل

(النصح): والقاعدة أن المفسدة التي ثبت الحكم مع وجودها **غير معتبرة شرعاً**... ثم قال -أي الشيخ الصومالي-: إن التدقيق في تحقيق حكم المشروع من ملح العلم لا من منته عند المحققين، بخلاف استنباط علل الأحكام وضبط أماراتها، فلا ينبغي المبالغة في التفسير [أي البحث] عن الحكم لا سيما فيما ظاهره التعبد، إذ لا يؤمن فيه من ارتكاب الخطر والوقوع في الخطل [أي الخطأ]، وحسب الفقيه من ذلك ما كان منصوصاً أو ظاهراً أو قريباً من الظهور. انتهى، وأن نعلم أن فهمنا لكلام النبي صلى الله عليه وسلم [أي فهمنا كونه مجانباً للحكمة] خطأ. انتهى باختصار، وإذا وجد من يتنسب [أي وطناً أو عشيرة] إلى من يسبون الصحابة و[هو] لا يسبهم ولا يعتقد تلك المعتقدات الباطلة فهذا له حكم آخر، حيث يُعامل معاملة المسلمين، ولا خرج في الصلاة خلفه، أو أكل ذبيحته... إلى آخره، لكن يجب التأكد من ذلك، **لِقلة هؤلاء**. انتهى باختصار.

(15) وقال القُرطبي في (الجامع لأحكام القرآن): إن النبي صلى الله عليه وسلم لما مات **ارتدت العرب كلها، ولم يبق الإسلام إلا بالمدينة ومكة وجوآنا** [قال ابن عاشور في (التحرير والتنوير): قيل {لم يبق} أي على الإسلام من أهل المدن الإسلامية يومئذ] **إلا أهل ثلاثة مساجد (مسجد المدينة، ومسجد مكة، ومسجد جوآنا في البحرين)**. انتهى. وقال الشيخ محمد الأمين الهرري (المدرس بالمسجد الحرام) في (الكوكب الوهاج): **يُوفى رسول الله صلى الله عليه وسلم، واستُخلف أبو بكر بعده، وارتد من ارتد من العرب إلا أهل ثلاثة مساجد (مسجد المدينة، ومسجد مكة، ومسجد جوآنا)**. انتهى باختصار. وقال الشيخ حمود التويجري

(الذي تَوَلَّى الْقَضَاءَ فِي بَلَدٍ رَحِيمَةٍ بِالْمِنْطَقَةِ الشَّرْقِيَّةِ،
ثُمَّ فِي بَلَدٍ الزَّلْفِيِّ، وَكَانَ الشَّيْخُ ابْنُ بَارٍ مُجَابِلًا لَهُ، قَارِئًا
لِكُتُبِهِ، وَقَدِمَ لِبَعْضِهَا، وَبَكَى عَلَيْهِ عِنْدَمَا تُؤْفَى -عَامَ
1413هـ- وَأَمَّ الْمُصَلِّينَ لِلصَّلَاةِ عَلَيْهِ) فِي كِتَابِهِ (غُرْبَةُ
الإسلام، بِتَقْدِيمِ الشَّيْخِ عَبْدِ الْكَرِيمِ بْنِ حَمُودِ التَّوَجْرِيِّ):
أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَمَنْ مَعَهُمْ
مِنَ الْمُسْلِمِينَ قَهَرُوا **الْمُرْتَدِّينَ** مِنْ أَحْيَاءِ الْعَرَبِ **وَهُمْ**
أَضْعَافُ أَضْعَافِهِمْ... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ التَّوَجْرِيِّ-:
وَفِي سُنَنِ النَّسَائِيِّ، وَمُسْتَدْرَكِ الْحَاكِمِ، عَنْ أَنَسِ بْنِ
مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ {لَمَّا تُؤْفَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى
اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ **ارْتَدَّتِ الْعَرَبُ**، فَقَالَ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ
عَنْهُ (يَا أَبَا بَكْرٍ، كَيْفَ تُقَاتِلُ الْعَرَبَ)، فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ رَضِيَ
اللَّهُ عَنْهُ (إِنَّمَا قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
"أَمَرْتُ أَنْ أَقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَشْهَدُوا أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ
وَأَنِّي رَسُولُ اللَّهِ وَيُقِيمُوا الصَّلَاةَ وَيُؤْتُوا الزَّكَاةَ") } قَالَ
الْحَاكِمُ {صَحِيحُ الْإِسْنَادِ}، وَوَافَقَهُ الْحَافِظُ الذَّهَبِيُّ فِي
تَلْخِيصِهِ. انْتَهَى.

(16) وَقَالَ الشَّيْخُ أَبُو سَلْمَانَ الصُّومَالِيُّ فِي (الْمُبَاحِثِ
الْمَشْرِقِيَّةِ "الجزء الأول"): الشَّيْخُ عُثْمَانُ بْنُ فُؤْدِي (ت
1232هـ) يَقُولُ [فِي (نُورِ الْأَلْبَابِ)] فِي مُلُوكِ هُوسَا
وَأَهْلِهَا [بِلَادُ الْهُوسَا تَشْمَلُ مَا يُعْرَفُ الْآنَ بِشَمَالِ
نِيجِيرِيَا وَجُزْءًا مِنْ جُمْهُورِيَّةِ النِّيجِيرِيَا] {إِعْلَمُ يَا أَخِي، أَنَّ
النَّاسَ فِي هَذِهِ الْبِلَادِ ثَلَاثَةٌ أَقْسَامٍ؛ قِسْمٌ مِنْهُمْ يَعْمَلُ
أَعْمَالَ الْإِسْلَامِ وَلَا يَظْهَرُ مِنْهُ شَيْءٌ مِنْ أَعْمَالِ الْكُفْرِ وَلَا
يُسْمَعُ مِنْهُ شَيْءٌ يُنَاقِضُ الْإِسْلَامَ، **عَارِفُونَ بِالتَّوْحِيدِ**
مُحْسِنُونَ لِلْعِبَادَةِ، فَهَؤُلَاءِ مُسْلِمُونَ قَطْعًا تَجْرِي عَلَيْهِمْ
أَحْكَامُ الْإِسْلَامِ، **وَهُمْ نَادِرُونَ**؛ وَقِسْمٌ مِنْهُمْ مَا شَمَّ رَائِحَةَ
الْإِسْلَامِ وَلَا يَدَّعِيهِ، فَهَؤُلَاءِ كَافِرُونَ أَصْلِيُونَ قَطْعًا وَلَا
يَلْتَبِسُ حُكْمُهُمْ عَلَى أَحَدٍ؛ وَقِسْمٌ مِنْهُمْ مُخْلَطٌ، **يَعْمَلُ**

أعمال الإسلام، ويظهر أعمال الكفر ويسمّع من قوله ما يناقض الإسلام، فهؤلاء كافرون مرتدّون قطعاً لا تجري عليهم أحكام الإسلام}. انتهى باختصار.

(17) وقال الشيخ ربيع المدخلي (رئيس قسم السنة بالدراسات العليا في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة) في (فتاوى في العقيدة والمنهج "الحلقة الثانية")...: **لَكِنْ لَمَّا يَأْتِي الْأَقْوِيَاءُ مِثْلُ ابْنِ تَيْمِيَّةٍ وَقَدْ أَطَبَقَ الضَّلَالُ عَلَى الشُّعُوبِ الْإِسْلَامِيَّةِ وَحُكُومَاتِهَا، الْحُكُومَاتُ وَالشُّعُوبُ فِي قَبْضَةِ الصُّوْفِيَّةِ وَكَثِيرٍ مِنْهُمْ مِنْ أَهْلِ الْخُلُولِ وَوَحْدَةِ الْوُجُودِ وَخَاصِغِ الشُّعُوبِ وَالْحُكُومَاتِ لَهُؤَلَاءِ، فَجَاءَ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ وَرَفَعَ رَايَةَ الْجِهَادِ، وَبَيَّنَ دِينَ اللَّهِ الْحَقَّ، وَاسْتَنْقَذَ اللَّهَ بِهِ أَنْفُسًا، وَبَرَزَ عَلَى يَدَيْهِ أئِمَّةٌ أَعْلَامٌ يَعْنِي لَا تَطِيرُ لَهُمْ إِلَّا فِي الْأَجْيَالِ السَّالِفَةِ فِي عُهُودِ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ... انتهى. وقال الشيخ ربيع المدخلي أيضاً في (انقضاض الشُّهْبِ السَّلَفِيَّةِ): قَالَ عَدْنَانُ [يَعْنِي الشَّيْخَ (عَدْنَانُ الْعَرَعُورَ) الْحَاصِلَ عَلَى (جَائِزَةِ نَائِفِ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ آلِ سَعُودِ الْعَالَمِيَّةِ لِلسُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ وَالدِّرَاسَاتِ الْإِسْلَامِيَّةِ الْمَعَاصِرَةِ)] فِي شَرِيْطٍ بِعَنْوَانِ (أَنْوَاعُ الْخِلَافِ "29 ربيع الثاني 1418 هـ - أَمْسْتِرْدَام / هُولَنْدَا") { لَا تَلُومُ الْإِمَامَ أَحْمَدَ فِي تَكْفِيرِ تَارِكِ الصَّلَاةِ [قَالَ الشَّيْخُ عَبْدُ اللَّهِ الْغُلَيْفِي فِي (التَّنْبِيْهَاتِ الْمُخْتَصِرَةِ عَلَى الْمَسَائِلِ الْمُنْتَشِرَةِ): إِذَا نَظَرْنَا وَجَدْنَا أَنَّهُ قَدْ ثَبَتَ الْإِجْمَاعُ فِي عَصْرِ الصَّحَابَةِ عَلَى كُفْرِ تَارِكِ الصَّلَاةِ، وَقَدْ نَقَلَ هَذَا الْإِجْمَاعَ أَكْثَرُ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَهْلِ الْحَدِيثِ وَالْفَقْهِ قَدِيمًا وَحَدِيثًا، وَتَوَاتَرَتِ الْأَدْلَةُ عَلَى ذَلِكَ، بَلْ زَادَ عَلَى إِجْمَاعِ الصَّحَابَةِ إِجْمَاعُ التَّابِعِينَ، نَقَلَهُ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنَ السَّلَفِ أَنَّ مَنْ تَرَكَ صَلَاةً وَاحِدَةً مُتَعَمِّدًا حَتَّى يَخْرُجَ وَقْتُهَا مِنْ غَيْرِ عَذْرِ فَقَدْ كَفَرَ... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الْغُلَيْفِي-: فَإِذَا ثَبَتَ**

إجماع الصحابة على كفر تارك الصلاة فلا كلام، **ولا عبرة بالاختلاف بعدهم**، وَلَا دَاعِيٍ للتفرعات الفاسدة والتقسيمات الباطلة من تقييد الكفر بالحدود والاستحلال القلبي والقصد [أَي قَصْدِ الْكُفْرِ] وغيرها من **رواسب المرجئة** لأن كلام الصحابة أضبط وأحكم. انتهى باختصار... إنَّ الْمُسْلِمِينَ صاروا 90% منهم على مَذْهَب [الإمام] أحمدَ كُفَّارًا، فَلِمَاذَا يُلَامُ (سيد قطب) رَحِمَهُ اللَّهُ، ونقولُ (هذا [أَي الشَّيْخُ] سيد قطب) [يُكَفِّرُ الْمُجْتَمَعَاتِ]؟، وَلَا يُلَامُ الإمامُ أحمدُ وقد حَكَمَ على هذه الشُّعُوبِ كُلِّهَا بالكُفْرِ، وبالتالي فَإِنَّ مِصْرَ وَسُورِيَا وَالشَّامَ وَبَاكِسْتَانَ كُلَّهُمْ شُعُوبٌ غَيْرُ مُسْلِمَةٍ، وصَارَتِ الْمُجْتَمَعَاتُ مُجْتَمَعَاتِ دَارِ حَرْبٍ، كُلُّهُمْ [أَي كُلُّ مَن فِي هَذِهِ الْمُجْتَمَعَاتِ] كُفَّارٌ إِلَّا الْمُصَلِّينَ؟. انتهى باختصار. وقالَ الشَّيْخُ عَبْدُ اللَّهِ الْخَلِيفِيُّ فِي (تَقْوِيمُ الْمُعَاصِرِينَ): إِنِّي أَتَعَجَّبُ مِنْ بَعْضِ الدَّعَاةِ يَحْكُمُونَ عَلَى بَعْضِ الشُّعُوبِ الَّذِينَ أَشْهُرَ فِيهِ السَّبُّ لِلَّهِ بِأَنَّهُمْ شُعُوبٌ مُسْلِمَةٌ!!!... ثُمَّ قِيلَ -أَي الشَّيْخُ الْخَلِيفِيُّ-: إِنَّ (مِصْرَ) بِلَادُ بِدْعَةٍ وَشِرْكٍ حَقًّا. انتهى باختصار.

(18) وقالَ الشَّيْخُ ابْنُ بَارٍ فِي مَقَالَةٍ لَهُ عَلَى مَوْقِعِهِ بِعَنْوَانِ (العقيدة الصحيحة وما يُضَادُّهَا) [فِي هَذَا الرَّابِطِ](#): فَظَهَرَ دِينَ اللَّهِ عَلَى سَائِرِ الْأَدْيَانِ بَعْدَ دَعْوَةِ مُتَوَاصِلَةٍ، وَجَهَادٍ طَوِيلٍ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَأَصْحَابِهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، وَالتَّابِعِينَ لَهُمْ بِإِحْسَانٍ، ثُمَّ تَغَيَّرَتِ الْأَحْوَالُ وَغَلَبَ الْجَهْلُ عَلَى أَكْثَرِ الْخَلْقِ حَتَّى عَادَ الْأَكْثَرُونَ إِلَى دِينِ الْجَاهِلِيَّةِ، بِالْغُلُوِّ فِي الْأَنْبِيَاءِ وَالْأَوْلِيَاءِ وَدَعَائِهِمْ وَالِاسْتِغَاثَةِ بِهِمْ وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنْ أَنْوَاعِ الشِّرْكِ، وَلَمْ يَعْرِفُوا مَعْنَى (لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ) كَمَا عَرَفَ مَعْنَاهَا كُفَّارُ الْعَرَبِ، فَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ؛ وَلَمْ يَزَلْ هَذَا الشِّرْكُ يَفْشُو فِي النَّاسِ إِلَى عَصْرِنَا هَذَا بِسَبَبِ غَلْبَةِ الْجَهْلِ وَبُعْدِ

العَهْدِ بَعَثَ النَّبُوَّةَ... ثم قال -أي الشيخ ابن باز-: ومن العقائد الكفرية المضادة للعقيدة الصحيحة، والمخالفة لما جاءت به الرسل عليهم الصلاة والسلام، ما يعتقده الملاحدة في هذا العصر من أتباع مازكس ولينين وغيرهما من دعاة الإلحاد والكفر، سواء سموا ذلك اشتراكية أو شيوعية أو بعثية أو غير ذلك من الأسماء. انتهى.

(19) وقال الشيخ محمد المغراوي (أستاذ الدراسات العليا بجامعة القرويين، والذي يوصف بأنه "شيخ السلفيين بالمغرب") في (الإحسان في اتباع السنة والقرآن، لا في تقليد أخطاء الرجال): كتاب الله صالح لكل زمان ومكان، يشع نوره، وتوضح لنا هدايته، ويعالج واقعنا الهزيل الضعيف الذي انحط وسفل وحالته حال من لم ينزل فيه قرآن ولا بعث فيه نبي... ثم قال -أي الشيخ المغراوي-: فإن هذه الآية أمرها عظيم، والذي يتفكر فيها ويطيل النظر، يستعرض حالة المسلمين في كل تجمعاتهم الكبرى والصغرى، يجدهم كما قال الله تعالى {إنا أطعنا سادتنا وكبراءتنا فأصلونا السيلا، ربنا آتاهم ضعفين من العذاب والعنهم لعنا كبيرا}، فإيا لها من خسارة، الشعوب يقلدون ما يسمى بالعلماء وما يسمى بشيوخ الطريقة، والحكام يستأجرون العلماء ويتبعونهم على أهوائهم [أي أن العلماء يتبعون أهواء الحكام]، ويضيع الحق بين هذه الطبقات الثلاث، وسيقفون جميعاً أمام رب العزة والجلال، فيقولون كما قال الله {إنا أطعنا سادتنا وكبراءتنا فأصلونا السيلا}، وهل المأجورون سيتنفعهم أعدائهم بأنهم لا يجدون طريقاً للإرتزاق إلا هذا الطريق الخسيس الذي هو طريق لجنتهم، فمتي كان الظلم والظلمة وأغوائهم مبرؤون من الجريمة؟، فالجريمة لا تترخ عن

أَصْحَابِهَا فُرَادَى وَجَمَاعَاتٍ مَتَى تَلَبَّسُوا بِهَا، لَا بُدَّ لَهُمْ مِنْ وَفَقَةٍ وَمُحَاكَمَةٍ يَكُونُ قَاضِيهَا الْعَلِيمُ الْخَيْرُ (يَسْأَلُ الْأُمَّةَ بَعْلَمَائِهِمْ وَشُعُوبَهُمْ وَحُكَّامَهُمْ مَاذَا عَمِلُوا بِكِتَابِ رَبِّهِمْ وَسُنَّةِ نَبِيِّهِمْ)، فَلَا شَكَّ أَنَّهُمْ سَيَقُولُونَ كَمَا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى {إِنَّا أَطَعْنَا سَادَتَنَا وَكُبَرَاءَنَا} فِي كُلِّ مُنْكَرٍ وَمُحَرَّمَ، شَيْئًا، بِدْعَةٍ، رَبًّا، خَمْرٍ، زَنًى، حُكْمٍ بِغَيْرِ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ {فَأَصْلَحُوا السَّبِيلَ، رَبَّنَا إِنِّهِمْ ضِعْفَيْنِ مِنَ الْعَذَابِ وَالْعَنَتُهُمْ لَعْنًا كَبِيرًا}. انتهى باختصار. وفي فيديو بعنوان (المغراوي يقول أن المجتمع مُتَكَيِّسٌ غَالِبُهُ مُرْتَدٌّ) قَالَ الشَّيْخُ أَيْضًا: ثُرِيدُ أَنْ تَسْعَدَ وَأَنْ تَكُونَ عِنْدَنَا جَمِيعُ الْمُقَوِّمَاتِ لِلْحَيَاةِ، وَنَحْنُ لَا يَدَ لَنَا فِي الْخَيْرِ، وَلَا إِضْبَعُ لَنَا فِي الْخَيْرِ، نَزَلَ الْقُرْآنُ **هَجَرْنَا** جَاءَتِ السُّنَّةُ **صَيَعْنَاهَا**، مَا عِنْدَنَا عِنَايَةٌ بِكِتَابِ اللَّهِ، مَا عِنْدَنَا عِنَايَةٌ بِسُنَّةِ رَسُولِهِ، **مَا عِنْدَنَا عِنَايَةٌ بِعَقِيدَتِنَا**، الْمُجْتَمَعُ مُنْفَكٌّ، الْمُجْتَمَعُ مُنْعَمِسٌ فِي الْمُحَرَّمَاتِ، الْمُجْتَمَعُ مُتَكَيِّسٌ، **غَالِبُهُ مُرْتَدٌّ**، كَيْفَ تَتَحَقَّقُ السَّعَادَةُ؟، كَيْفَ يَتَحَقَّقُ الْأَمْنُ؟، كَيْفَ تَتَحَقَّقُ سِيَاسَةٌ؟، كَيْفَ يَتَحَقَّقُ الْاِقْتِصَادُ؟ [قَالَ الشَّيْخُ مُقْبِلُ الْوَادِعِيِّ فِي شَرِيْطِ صَوْتِي مُفَرَّغٌ عَلَى [هَذَا الرَّابِطِ](#) بِعَنْوَانِ (الجزء الثاني من "تحذير المدارس من فتنة المدارس"): الْوَاعِظُ يَبْحَثُ صَوْتُهُ، وَبَعْدَهَا الشَّعْبُ مَا شَبَّ بَعْدَ [أَيَّ خَلْفٍ] أَعْدَاءُ الْإِسْلَامِ... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الْوَادِعِيِّ-: فَيَا إِخْوَانَنَا، دِينُ اللَّهِ فِي وَادٍ، وَمُجْتَمَعَاتُنَا الْجَاهِلِيَّةُ فِي وَادٍ. انتهى باختصار. وقال الشَّيْخُ أَبُو بَصِيرٍ الطَّرطُوسِي فِي (قَوَاعِدُ فِي التَّكْفِيرِ): مُجْتَمَعَاتُنَا تَعَصُّ بِالْمُرْتَدِّينَ وَالزَّانِدَةِ الْمُلْحِدِينَ. انتهى. وقال الشَّيْخُ مُحَمَّدُ أَمَانَ الْجَامِي (أَسْتَاذُ الْعَقِيدَةِ بِالْجَامِعَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ بِالْمَدِينَةِ الْمُنَوَّرَةِ) فِي (تَصْحِيحِ الْمَفَاهِيمِ فِي جَوَانِبِ الْعَقِيدَةِ): فَحَيَاةُ الْمُسْلِمِينَ الْيَوْمَ أَقْرَبُ إِلَى الْجَاهِلِيَّةِ الَّتِي قَبْلَ مَبْعَثِ النَّبِيِّ مِنْهَا إِلَى الْحَيَاةِ الْإِسْلَامِيَّةِ. انتهى. وقال الشَّيْخُ فَرْكُوسُ فِي

مقالة على موقعه **في هذا الرابط**: كان حريًا بأهل السنة أن يوقفوا زحف أهل الخرافة والباطل منذ زمن بعيد، قبل استفحال مظاهر الشرك والطغيان، والعودة بالمجتمع إلى باب البدع والخرافة والسحر والشعوذة وغيرها، عملاً بسنة التدافع، لقوله تعالى {وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لَّهُدَمَتْ صَوَامِعُ وَبِيَعٌ وَصَلَوَاتٌ وَمَسَاجِدُ يُذَكَّرُ فِيهَا اسْمُ اللَّهِ كَثِيرًا، وَلَيَنْصُرَنَّ اللَّهُ مَن يَنْصُرُهُ، إِنَّ اللَّهَ لَقَوِيٌّ عَزِيزٌ}. انتهى. وقال الشيخ عبد السلام بن برجس (الأستاذ المساعد في المعهد العالي للقضاء بالرياض) في تحقيقه لكتاب (دحض شبهات على التوحيد) الذي قرّطه الشيخ ابن جبرين: **وأصبح أهل هذا الزمان** كما قال ابن عقيل الحنبلي [ت 513هـ] عن أهل زمانه {من عجب ما نقدت من أحوال الناس كثرة ما نأخوا على خراب الديار، وموت الأقارب والأسلاف، والتخسر على الأزراق بدم الزمان وأهله وذكر تكدر العيش فيه، **وقد رأوا من إهدام الإسلام، وتشعب [أي تفرق وتشتت] الأديان، وموت السنن، وظهور البدع، وازتكاك المعاصي، وتقضي الأعمار في الفارغ الذي لا يجدي والقبيح الذي يوبق ويؤدي، فلا أجد منهم من نأخ على دينه، ولا بكى على ما فرط من عمره، ولا آسى على فائت دهره، وما أرى لذلك سببًا إلا قلة مبالاتهم بالأديان وعظم الدنيا في عُيُونِهِمْ، ضد ما كان عليه السلف الصالح [فقد كانوا] يرضون بالبلاغ من الدنيا ويتوحدون على الدين}... ثم قال -أي الشيخ ابن برجس-: **وصل الحد بأهل زماننا إلى ما ذكره [أي ابن عقيل] وأعظم، واشتدت بينهم غربة هذا الدين الأقوم...** ثم قال -أي الشيخ ابن برجس-: **نظرت في هذا المجتمع، فإذا أضعف جانب فيه جانب التوحيد، ولو استقاموا عليه حق الاستقامة لكانت لهم من الله الرفعة والمكانة.** انتهى باختصار. وجاء في تفسير ابن**

عَثِمِينَ (عُضُو هَيْئَةِ كِبَارِ الْعُلَمَاءِ)، عِنْدَ تَفْسِيرِ قَوْلِهِ تَعَالَى (إِنْ يَمَسُّكُمْ فَرْحٌ فَقَدْ مَسَّ الْقَوْمَ فَرْحٌ مِثْلُهُ، وَتِلْكَ الْأَيَّامُ نُدَاوِلُهَا بَيْنَ النَّاسِ وَلِيَعْلَمَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَيَتَّخِذَ مِنْكُمْ شُهَدَاءَ): طَالِبُ [يَسْأَلُ الشَّيْخَ ابْنَ عَثِمِينَ] {بِالنَّسْبَةِ لِجِهَادِ الْكُفَّارِ الْآنَ فِي زَمَانِنَا هَذَا، إِذَا مَثَلًا دَوْلَةٌ تُرِيدُ تَجَاهِدُ الْكُفَّارَ، الدُّوْلُ الْآخَرَى يُعَارِضُونَهُمْ، إِذَا كَانَ أُمَّةً وَاحِدَةً (مَثَلًا، دَوْلَةٌ يَكُونُ [فِيهَا] جَمِيعُ الْمُسْلِمِينَ رَئِيسُهُمْ وَاحِدٌ) كَانَ مُمَكِنًا يَتَّفِقُوا فِي الْجِهَادِ، لَكِنْ الْآنَ اِتِّفَاقُهُمْ فِي الْجِهَادِ صَعْبٌ جِدًّا؟}؛ [فَيُرَدُّ] الشَّيْخُ {عِنْدَكَ أُمَّةٌ إِسْلَامِيَّةٌ الْآنَ عَلَى حَسَبِ مَا يُرِيدُ اللَّهُ مِنْهَا؟!، أَسْأَلُكَ، الْآنَ هَلْ عِنْدَكَ أُمَّةٌ عَلَى حَسَبِ مَا يُرِيدُ اللَّهُ مِنْهَا؟!}؛ [فَيُرَدُّ] الطَّالِبُ {أَمَّا بِالنَّسْبَةِ لِلْحُكَّامِ لَا}؛ [فَيُرَدُّ] الشَّيْخُ {لَا، حَتَّى بِالنَّسْبَةِ لِلشُّعُوبِ، مَا هُوَ الْحُكَّامُ فَقَط... الْآنَ الَّذِي يَدْعُو لِلتَّوْحِيدِ يُسَمَّى وَهَابِيًا مُتَشَدِّدًا مُتَصَلِّيًا مُتَعَنِّيًا مُتَنَطِّعًا، أَيْنَ الْأُمَّةُ الْإِسْلَامِيَّةُ؟!، الْمَسْأَلَةُ تَحْتَاجُ إِلَى عِلَاجٍ مِنَ الْجُدُورِ}؛ [فَيَسْأَلُ] طَالِبٌ آخَرُ {تَجِدُ يَا شَيْخُ أَنَّ الْجِهَادَ قَدْ مَاتَ فِي قُلُوبِ النَّاسِ، فَإِنَّ الْعَوَامَّ لَا يَدْرُونَ أَنَّ الْجِهَادَ كُتِبَ عَلَى هَذِهِ الْأُمَّةِ بِأَنَّهُ فَرَضٌ، فَلَمَّا يَسْمَعُونَ عَنِ الْجِهَادِ، كَأَنَّهُ قِصَصٌ خَيَالِيَّةٌ!، لِأَنَّنَا يَا شَيْخُ نَشَاهِدُ الْعُلَمَاءَ لَا يَحْكُونَ لِلنَّاسِ، وَكَذَلِكَ لَا يُطَالِبُونَ بِقَرِيبَةِ الْجِهَادِ كَمَا يُطَالِبُونَ بِالْفَرَائِضِ الْآخَرَى!، فَلِمَاذَا هَذَا الْابْتِعَادُ الشَّدِيدُ عَنِ الْجِهَادِ وَعَنْ تَبَيُّنِهِ؟!}؛ [فَيُرَدُّ] الشَّيْخُ {مَعَ الْأَسْفِ، أَحْكَامُ الْجِهَادِ الَّتِي كُتِبَ عَنْهَا الْفُقَهَاءُ رَحِمَهُمُ اللَّهُ كِتَابَاتٌ، كُتِبَتْ مُؤَلَّفَةً، مَا يَعْرِفُهَا عَامَّةُ طَلَبَةِ الْعِلْمِ، مَا يَعْرِفُونَهَا}؛ [فَيَسْأَلُ] طَالِبٌ {يَا شَيْخُ، ذَكَرْنَا أَنَّهُ مِنَ التَّهَوُّرِ وَالْقَاءِ النَّفْسِ فِي التَّهْلُكَةِ أَنْ تُوَاجِهَ أَعْدَاءَنَا وَلَيْسَ لَنَا قُوَّةٌ مِثْلُ قُوَّتِهِمْ، كَيْفَ تَجْمَعُ يَا شَيْخُ بَيْنَ هَذَا وَبَيْنَ أَنَّنَا نَعِدُ لَهُمْ، مَعَ أَنَّنَا لَنْ نَسْتَطِيعَ أَنْ نَصِلَ إِلَى مَا وَصَلُوا إِلَيْهِ مِنَ التَّقْنِيَةِ؟}؛ [فَيُرَدُّ] الشَّيْخُ {نَحْنُ أَصْلًا مَا

فَكَّرْنَا بِهَذَا، يَعْنِي حَتَّى الْآنَ، أَنَا أَقُولُ (حَتَّى بَعْضُ الدُّوَلِ الْعَرَبِيَّةِ الَّتِي تُكُونُ جُيُوشًا وَأَسْلِحَةً مَا أَظُنُّ أَنَّهُ يَطْرَأُ عَلَيَّ بِأَلِهَا أَنهَا تُكُونُ هَذِهِ [أَيِ الْجُيُوشِ وَالْأَسْلِحَةِ] لِجِهَادِ الْكُفَّارِ)؛ [فَيَسْأَلُ] طَالِبُ {مَا فِيهِ شَكٌّ؟}؛ [فَيَرُدُّ] الشَّيْخُ {مَا فِيهِ شَكٌّ، فَإِذِنْ الْأَسَاسُ مِنْ أَصْلِهِ خَرَبَانٌ، أَنْتَ الْآنَ لَوْ بَنَيْتَ جِدَارًا مِنْ طِينٍ عَلَى بَرْكَهٍ مَاءٍ، يَصْمَدُ لِلسَّقْفِ الَّذِي يُبْنَى عَلَيْهِ الْجِدَارُ؟ لَا يُمَكِّنُكَ، مَا تَعْرِفُ، الطِّينُ يَسْقُطُ، تَحْتَاجُ [أَيِ مُجَاهَدَةِ الْكُفَّارِ] إِلَى نِيَّةٍ، لَوْ تَسْأَلُ كَثِيرًا مِنْ قَادَةِ الْعَرَبِ الْآنَ (لِمَاذَا تُكُونُ جَيْشًا؟)، قَالَ (أَخَافُ مِنْ جِيرَانِي) أَوْ يَخَافُ مِنْ شَعْبِهِ أَنْ يَثُورُوا عَلَيْهِ وَهُوَ يُرِيدُ أَنْ يَبْقَى عَلَى الْحُكْمِ)؛ [فَيَسْأَلُ] طَالِبُ {ذَكَرْنَا فِي سِيَاقِ الْآيَاتِ أَنَّهُ يَنْبَغِي لِلْمُسْلِمِينَ أَلَّا يُقَاتِلُوا حَتَّى يَسْتَعِدُّوا بِقُوَّةِ الْإِيمَانِ وَالْقُوَّةِ الْمَادِّيَّةِ، بَيْنَمَا سَمِعْنَا أَنَّ الْجِهَادَ فِي أَفْغَانِسْتَانِ بَدَأَ مِنْ قِلَةٍ قَلِيلَةٍ، يَعْنِي أَرْبَعَةَ أَشْخَاصٍ حَقَّقُوا نَتَاجِجَ بَاهِرَةً جَدًّا، كَيْفَ هَذَا الْأَمْرُ؟}؛ [فَيَرُدُّ] الشَّيْخُ {نَعَمْ، مَا فِيهِ مُشْكِلَةٌ، الْأَفْغَانُ عِنْدَهُمْ إِسْتِعْدَادٌ وَقُوَّةٌ، لِأَنَّ طَبِيعَةَ بِلَادِهِمْ صَالِحَةٌ لِحَرْبِ الْعِصَابَاتِ، وَهُمْ بَدَؤُوا هَكَذَا، فَبَدَؤُوا يَأْخُذُونَ شَيْئًا فَشَيْئًا، وَفِي رُؤُوسِ الْجِبَالِ (قِمَمِ الْجِبَالِ)، وَفِي الْمَغَارَاتِ، وَفِي الْأَشْجَارِ، وَغَيْرِهَا، وَخَصَلُوا عَلَى خَيْرِ كَثِيرٍ}؛ [فَيَسْأَلُ] طَالِبُ {أَلَا تَكُونُ مُنْطَلِقًا يَا شَيْخُ فِي الْجِهَادِ لِعَامَّةِ الْأُمَّةِ؟}؛ [فَيَرُدُّ] الشَّيْخُ {مَا أَكْثَرَ الْمُنْطَلِقَاتِ، لَكِنْ نَسْأَلُ اللَّهَ أَنْ يُسَهِّلَ الْمُنْطَلَقَ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ يَكُونُ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ}؛ [فَيَسْأَلُ] طَالِبُ {يَقُولُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ (لَنْ يُغْلِبَ اثْنَا عَشَرَ أَلْفًا مِنْ قِلَةٍ)، فَكَيْفَ يَا شَيْخُ مَوْقِفُنَا مِنْ هَذَا الْحَدِيثِ، وَنَحْنُ الْآنَ عِنْدَنَا الْجَيْشُ السُّعُودِيُّ أَكْثَرَ مِنَ الضَّعْفِ بِكَثِيرٍ، وَعِنْدَهُ مِنَ الْآلِيَّاتِ الْحَرْبِيَّةِ أَكْثَرُ مِنْ اثْنَيْ عَشَرَ أَلْفًا، فَكَيْفَ هَذَا؟}؛ [فَيَرُدُّ] الشَّيْخُ {لَكِنَّهَا قَدْ تُغْلِبُ مِنْ غَيْرِ قِلَةٍ، قَدْ تُغْلِبُ مِنْ جِهَةٍ أُخْرَى مِثْلِ مَا ذَكَرْنَا،

الجِدَارُ مِنَ الطَّيْنِ مُقَامٌ عَلَى بَرَكَةِ مَاءٍ}. انتهى
باختصار}. انتهى. وقد ثَقَلَ الشَّيْخُ أَحْمَدُ بْنُ يَحْيَى
النَّجْمِي (المُحَاضِرُ بِكَلِيَّةِ الشَّرِيعَةِ وَأَصُولِ الدِّينِ، بِفَرْعِ
جَامِعَةِ الْإِمَامِ مُحَمَّدِ بْنِ سَعُودِ الْإِسْلَامِيَّةِ بِأَبْهَا) فِي كِتَابِهِ
(تَسْفُ الدَّعَاوِي) عَنِ الشَّيْخِ الْمَغْرَاوِيِّ أَنَّهُ قَالَ: **الْإِسْلَامُ**
الْجَمَاعِيُّ مَفْقُودٌ مُنْذُ زَمَانٍ، مَا عِنْدَنَا إِسْلَامٌ جَمَاعِيٌّ
الْآنَ، مَوْجُودٌ الْآنَ قِنَاعَاتٌ قَرْدِيَّةٌ، تَلْقَى **وَاحِدًا** فِي
الْأُسْرَةِ **و15** مُنْخَرَفِينَ. انتهى باختصار. وقد أَثْنَى عَلَى
الشَّيْخِ الْمَغْرَاوِيِّ الشَّيْخِ عَبْدِ الْكَرِيمِ الْخَضِيرِ (عَضُو هَيْئَةِ
كِبَارِ الْعُلَمَاءِ بِالْأَمَارِ السَّعُودِيَّةِ، وَعَضُو اللَّجْنَةِ الدَّائِمَةِ
لِلْبَحْثِ الْعِلْمِيَّةِ وَالْإِفْتَاءِ) فِي كِتَابِهِ (كَيْفَ يَبْنِي طَالِبُ
الْعِلْمِ مَكْتَبَتَهُ) حَيْثُ قَالَ عَنْهُ: **وَعِنَايَتُهُ بِالْعَقِيدَةِ مَعْرُوفَةٌ**
الشَّيْخِ الْمَغْرَاوِيِّ حَفِظَهُ اللَّهُ. انتهى. وَأَثْنَى عَلَى الشَّيْخِ
الْمَغْرَاوِيِّ أَيْضًا الشَّيْخُ عَبْدُ الْمُحْسِنِ الْعَبَّادِ (نَائِبُ رَئِيسِ
الْجَامِعَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ) فِي كِتَابِهِ (رَفَقًا أَهْلَ السُّنَّةِ بِأَهْلِ
السُّنَّةِ) حَيْثُ قَالَ: وَأَوْصِي أَيْضًا أَنْ يَسْتَفِيدَ طُلَابُ الْعِلْمِ
فِي كُلِّ بَلَدٍ مِنَ **الْمُسْتَعْلِينَ بِالْعِلْمِ مِنْ أَهْلِ السُّنَّةِ** فِي
ذَلِكَ الْبَلَدِ، مِثْلُ تَلَامِيذِ الشَّيْخِ الْأَلْبَانِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي
الْأَزْدَنِ، الَّذِينَ أَسَّسُوا بَعْدَهُ مَرْكَزًا بِاسْمِهِ، **وَمِثْلِ الشَّيْخِ**
مُحَمَّدِ الْمَغْرَاوِيِّ فِي الْمَغْرِبِ، وَالشَّيْخِ مُحَمَّدِ عَلِيِّ
فَرْكُوسٍ وَالشَّيْخِ الْعِيدِ شَرِيفِي فِي الْجَزَائِرِ، وَغَيْرِهِمْ
مِنْ أَهْلِ السُّنَّةِ. أَنتَهَى.

(20) وَقَالَ الشَّيْخُ أَبُو مُحَمَّدٍ الْمُقَدَّسِي فِي (مِلَّةِ
إِبْرَاهِيمَ): **أَكْثَرُ النَّاسِ الْيَوْمَ** قَدْ دَخَلُوا فِي دِينِ
الْحُكُومَاتِ وَدِينِ الطَّوَاغِيتِ، مُخْتَارِينَ بِلَا إِكْرَاهٍ حَقِيقِيٍّ،
وَأِنَّمَا اسْتَحْبَابًا لِلْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَمَسَاكِينِهَا وَأَمْوَالِهَا وَمَتَاعِهَا
وَمَنَاصِبِهَا، عَلَى دِينِ اللَّهِ، وَبَدَّلُوهُ **[أَيُّ بَدَّلُوا الدِّينَ]**
وَبَاعُوهُ بِأَبْخَسِ الْأَثْمَانِ، فَإِيَّاكَ أَنْ تَكُونَ مِنْهُمْ فَتُصْبِحَ
مِنَ النَّادِمِينَ. أَنتَهَى.

(21) وقال الشيخ أبو بصير الطرطوسي في مقالة له بعنوان (كَلِمَةُ جَوْلٍ مُرَاجَعَاتِ الشَّيْخِ "سَيِّدِ إِمَامٍ") **في هذا الرابط:** أَيْنَ الْمَصْلَحَةُ فِي تَرْكِ جِهَادِ هَؤُلَاءِ الطَّوَاعِيتِ، **وقد فَقَدَتِ الْأُمَّةُ بِسَبَبِهِمْ دِينَهَا** وعِزَّتَهَا وشَرَفَهَا وكَرَامَتَهَا وأَرْضَهَا وخَيْرَاتِهَا وكلُّ ما هو عَزِيزٌ عليها؟!، **فَقَدْنَا -بِسَبَبِهِمْ، وبَسَبَبِ الصَّبْرِ عَلَى أَدَاهُمْ وظُلْمِهِمْ وكُفْرِهِمْ وخِيَانَتِهِمْ- الدِّينَ** والنَّفْسَ والعِزَّضَ والأَرْضَ والمَالَ والأَهْلَ وَالْوَلَدَ، وانتَشَرَتْ وَعَمَّتِ الفَوَاحِشُ والمُنْكَرَاتُ بِكُلِّ أَنْوَاعِهَا وَأَصْنَافِهَا، وَقَنَّنُوا لِحِمَايَتِهَا والذُّورِ عَنْهَا، وَقَاتَلُوا دُونَهَا، وَعَاقَبُوا مُنْكَرَهَا، فَأَيُّ مَصْلَحَةٍ هَذِهِ الَّتِي يَرْجُوها الشَّيْخُ (سَيِّدٌ) مِنْ تَرْكِ جِهَادِهِمْ، وَأَيُّ مَفْسَدَةٍ يَخَافُهَا عَلَى الْأُمَّةِ مِنْ جَرَاءِ جِهَادِهِمْ وَالْأُمَّةُ فَقَدَتْ كُلَّ شَيْءٍ، وَلَمْ تَعُدْ هُنَاكَ مَفْسَدَةٌ تَخْشَى وَقُوعَهَا لِأَنَّهَا قَدْ **وَقَعَتْ عَلَيْهَا وَمُنْذُ زَمَنِ بَعِيدٍ** بِسَبَبِ السُّكُوتِ عَلَى شَرٍّ وَإِجْرَامِ هَؤُلَاءِ الطَّوَاعِيتِ الْمُجْرِمِينَ؟! انتهى.

(22) وقال الشيخ حمود التويجري (الذي تَوَلَّى الْقَضَاءَ فِي بَلَدَةٍ رَحِيمَةٍ بِالْمِنْطَقَةِ الشَّرْقِيَّةِ، ثُمَّ فِي بَلَدَةِ الزُّلْفِيِّ، وَكَانَ الشَّيْخُ ابْنُ بَارِ مُحِبًّا لَهُ، قَارِئًا لَكُتُبِهِ، وَقَدَّمَ لِبَعْضِهَا، وَبَكَى عَلَيْهِ عِنْدَمَا تُوفِّيَ -عَامَ 1413هـ- وَأَمَّ الْمُصَلِّينَ لِلصَّلَاةِ عَلَيْهِ) فِي كِتَابِهِ (غُرْبَةُ الْإِسْلَامِ، بِتَقْدِيمِ الشَّيْخِ عَبْدِ الْكَرِيمِ بْنِ حَمُودِ التَّوَيْجِرِيِّ): أَمَّا بَعْدُ، فَهَذَا كِتَابٌ فِي بَيَانِ **غُرْبَةِ الْإِسْلَامِ الْحَقِيقِيِّ وَأَهْلِهِ فِي هَذِهِ الْأَزْمَانِ**، وَذِكْرِ الْأَسْبَابِ الْعَامِلَةِ فِي هَدْمِ الْإِسْلَامِ وَطُمَسِ أَعْلَامِهِ وَإِطْفَاءِ نُورِهِ، دَعَانِي إِلَى جَمْعِهِ مَا رَأَيْتُهُ مِنْ كَثْرَةِ النِّقْصِ وَالتَّغْيِيرِ فِي أُمُورِ الدِّينِ، وَمَا عَمَّ الْبَلَاءُ بِهِ مِنَ الْمُنْكَرَاتِ الَّتِي فَشَتْ فِي الْمُسْلِمِينَ وَابْتُلِيَ بِبَعْضِهَا كَثِيرٌ مِنَ الْمُتَنَسِّبِينَ إِلَى الْعِلْمِ وَالدِّينِ فَضْلًا عَنْ

غيرهم من جُهال المسلمين... ثم قال -أي الشيخ التويجري-: فَيَا لَيْتَ شِعْرِي ماذا يقول أَبُو الدَّرْدَاءِ وَأَنْسُ [بْنُ مَالِكٍ] وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو [بْنُ الْعَاصِ] وَأَبُو هُرَيْرَةَ وَمَالِكُ بْنُ أَبِي عَامِرٍ وَمُعَاوِيَةُ بْنُ قُرَّةَ وَالْحَسَنُ الْبَصْرِيُّ وَمَيْمُونُ بْنُ مِهْرَانَ وَأَحْمَدُ بْنُ عَاصِمٍ [الأنطاكي]، لو رَأَوْا ما وقع بَعْدَهُمْ مِنَ الحَوَادِثِ الْكَثِيرَةِ وَالْفِتَنِ؟! وماذا يقولُ ابْنُ الْقَيْمِ وَأَبْنُ رَجَبٍ [الْحَنْبَلِيُّ] لو رَأَوْا غُرْبَةَ الْإِسْلَامِ الْحَقِيقِيَّ وَأَهْلَهُ في أواخر القرن الرابع عشر كَيْفَ إِشْتَدَّتْ وَاسْتَحْكَمَتْ؟!، وماذا يقولون كُلُّهُمْ لو رَأَوْا هذه الأَزْمَانَ التي لم يَبْقَ فيها مِنَ الْإِسْلَامِ إِلَّا إِسْمُهُ وَلَا مِنَ الْقُرْآنِ إِلَّا رَسْمُهُ؟!، قد رُفِعَتْ فيها رَايَاتُ الْكُفْرِ وَالتَّفَاقُ وَبَلَغَتْ رُوحُ الْعِلْمِ وَالإِيمَانِ إِلَى التَّرَاقِي (وَقِيلَ مَنْ رَاقٍ، وَظَنَّ أَنَّهُ الْفِرَاقُ)، وَنَزَلَ فِيهَا الْجَهْلُ وَظَهَرَ وَتَبَتْ وَبَتَتْ فِي مَشَارِقِ الْأَرْضِ وَمَغَارِبِهَا كُلِّ الْبَتِّ وَبَتَّ [أَيُّ وَتَفَسَّى] بَيْنَ النَّاسِ كُلِّهِمْ غَايَةُ النَّتِّ، وَهَجَرَتْ فِيهَا السُّنَّةُ النَّبَوِيَّةُ وَالطَّرِيقَةُ السَّلَفِيَّةُ وَهَانَ أَهْلُهَا عَلَى النَّاسِ، وماذا يقولون لو رَأَوْا أَكْثَرَ الْمُنتَسِبِينَ إِلَى الْإِسْلَامِ يُعْظَمُونَ الْكُفَارَ وَالْمُنَافِقِينَ، وَيَتَسَابَقُونَ إِلَى تَقْلِيدِ أَعْدَاءِ اللَّهِ فِي أَقْوَالِهِمْ وَأَفْعَالِهِمْ، وَيَتَنَافَسُونَ فِي مُشَابَهَتِهِمْ وَالْخَذْوِ [أَيُّ وَالسَّيْرِ] عَلَى مِثَالِهِمْ؟!، قد أَعْجَبُوا بِزَخَارِفِهِمُ الْبَاطِلَةَ وَأَرَائِهِمُ الْفَاسِدَةَ وَقَوَانِينِهِمْ وَسِيَاسَاتِهِمُ الْجَائِرَةَ الْخَاطِئَةَ الْفَاجِرَةَ، وَافْتُنُّوا بِمَدَنِيَّتِهِمُ الزَّائِفَةِ الزَّائِغَةِ وَمَا تَدْعُو إِلَيْهِ مِنَ التَّرَفِ وَاتِّبَاعِ الشَّهَوَاتِ وَالْأَشْرِ وَالبَطْرِ وَاللَّهُوِ وَاللَّعِبِ وَالْغَفْلَةِ عَنْ اللَّهِ وَالدَّارِ الْآخِرَةِ بَلْ مَا تَدْعُو إِلَيْهِ مِنَ الْإِبَاحِيَّةِ وَالْأَنْجِلَالِ مِنْ دِينِ الْإِسْلَامِ بِالْكُلِّيَّةِ، وَشَغِفُوا بِالصُّحُفِ وَالْمَجَلَّاتِ وَأَخْبَارِ الْإِذَاعَاتِ، وَمَا يُنْشَرُ فِي الْجَمِيعِ مِنَ الْخُرَافَاتِ وَالْهَدْيَانَاتِ وَالْخُرْعِيَّاتِ وَأَنْوَاعِ الْمُحَرَّمَاتِ، حَتَّى دَخَلَ عَلَى كَثِيرٍ مِنْهُمْ مِنَ الشُّكُوكِ وَالْأَوْهَامِ وَالشُّبُهَاتِ مَا أَضَلَّهُمْ عَنِ الْهُدَى وَأَوْقَعَهُمْ فِي مَهَامِهِ

[أَيُّ صَخْرَاوَاتٍ] الْغَيِّ وَالرَّذَى، فَتَهَاوَنُوا بِكَثِيرٍ مِنَ
 الْمَأْمُورَاتِ وَارْتَكَبُوا كَثِيرًا مِنَ الْمَحْظُورَاتِ، وَبِسَبَبِ هَذِهِ
 الْأَفْعَالِ الذَّمِيمَةِ انْتَقَضَتْ غُرَى كَثِيرَةٌ مِنْ غُرَى الْإِسْلَامِ
 وَاشْتَدَّتْ غُرْبَةُ الْإِيمَانِ وَالسُّنَّةِ بَيْنَ الْأَنَامِ، حَتَّى عَادَ عِنْدَ
 الْأَكْثَرِينَ الْمَعْرُوفُ مُنْكَرًا وَالْمُنْكَرُ مَعْرُوفًا وَالسُّنَّةُ بِدْعَةً
 وَالْبِدْعَةُ سُنَّةً، **نَشَأَ عَلَى ذَلِكَ صَغِيرُهُمْ وَهَرِمَ عَلَيْهِ
 كَبِيرُهُمْ**، فَبَا لَهَا مِنْ مُصِيبَةٍ عَلَى الْإِسْلَامِ وَأَهْلِهِ، مَا
 أَغْظَمَهَا وَأَنْكَاهَا، وَيَا لَهَا مِنْ فِتْنٍ مُظْلِمَةٍ أَوْهَتْ **[أَيُّ
 أَضْعَفَتْ]** قَوَاعِدَ الشَّرِيعَةِ وَهَدَمَتْ بَنَاهَا، فَإِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا
 إِلَيْهِ رَاغِبُونَ... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ التَّوْجِرِيِّ-: وَفِي
 زَمَانِنَا لَمْ يَبْقَ شَيْءٌ مِمَّا يَفْعَلُهُ الْيَهُودُ وَالنَّصَارَى
 وَالْمَجُوسُ وَغَيْرُهُمْ مِنْ أَمَمِ الْكُفْرِ وَالضَّلَالِ إِلَّا وَيُفْعَلُ
 مِثْلُهُ فِي **أَكْثَرِ** الْأَقْطَارِ الْإِسْلَامِيَّةِ، وَلَا تَحْدُ **الْأَكْثَرِينَ مِنْ
 الْمُتَنَسِّبِينَ إِلَى الْإِسْلَامِ** إِلَّا مُهْطِعِينَ خَلْفَ أَعْدَاءِ اللَّهِ
 يَأْخُذُونَ بِأَخْذِهِمْ وَيَخْذُونَ خَذْوَهُمْ وَيَتَّبِعُونَ سُنَنَهُمْ فِي
 الْأَخْلَاقِ وَالْأَدَابِ وَاللِّبَاسِ وَالْهَيْئَاتِ وَالنِّظَامَاتِ
وَالْقَوَانِينِ وَأَكْثَرِ الْأُمُورِ أَوْ جَمِيعِهَا، فَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا
 بِاللَّهِ الْعَلِيِّ الْعَظِيمِ... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ التَّوْجِرِيِّ-:
 وَلَا تَرَى **مُسْلِمًا** تَوَرَّأَ اللَّهُ قَلْبَهُ بِنُورِ الْعِلْمِ وَالْإِيمَانِ إِلَّا
 وَهُوَ فِي زَمَانِنَا **كَالْقَابِضِ عَلَى الْجَمْرِ**، لَا يَزَالُ مُتَأَلِّمًا
 مُتَوَجِّعًا لِمَا يَرَى مِنْ **كَثْرَةِ النَّقْصِ وَالتَّغْيِيرِ فِي جَمِيعِ
 أُمُورِ الدِّينِ**، وَانْتِقَاصِ الْكَثِيرِ مِنْ غُرَى الْإِسْلَامِ،
 وَالتَّهَاقُوتِ بِمَبَانِيهِ الْعِظَامِ، وَلِقَلَّةِ أَعْوَانِهِ عَلَى الْخَيْرِ
وَكَثْرَةِ مَنْ يُعَارِضُهُ وَيُنَاقِضُهُ، فَإِنْ أَمَرَ بِالْمَعْرُوفِ لَمْ يُقْبَلْ
 مِنْهُ، وَإِنْ نَهَى عَنِ الْمُنْكَرِ لَمْ يَأْمَنْ عَلَى نَفْسِهِ وَمَالِهِ،
 وَأَقْلَ الْأَحْوَالِ أَنْ **يُسَخَّرَ مِنْهُ وَيُسْتَهْزَأَ بِهِ** وَيُنْسَبَ إِلَى
 الْحَمَقِ وَضَعْفِ الرَّأْيِ، حَيْثُ لَمْ يُمْشِ **حَالَهُ مَعَ النَّاسِ**،
 وَرَبَّمَا قُمِعَ مَعَ ذَلِكَ **وَقُهِرَ وَاضْطَهَدَ** كَمَا رَأَيْنَا ذَلِكَ، وَهَذَا
 مِصْدَاقُ مَا فِي حَدِيثِ أَبِي أَمَامَةَ الَّذِي رَوَاهُ الطَّبْرَانِيُّ
 وَغَيْرُهُ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ {وَإِنْ مِنْ

إِذْ بَارَ هَذَا الدِّينَ أَنْ تَخْفُو الْقَبِيلَةُ [أَيَّ تَهْجُرَ الْقَبِيلَةَ
الدِّينَ] بِأَسْرِهَا، حَتَّى لَا يُرَى فِيهَا إِلَّا الْفَقِيهُ وَالْفَقِيهَانِ،
فَهُمَا مَقْهُورَانِ ذَلِيلَانِ، إِنْ تَكَلَّمَا فَأَمَرَا بِالْمَعْرُوفِ وَنَهَيَا
عَنِ الْمُنْكَرِ **فِيمَا وَقَهَرًا وَاضْطْهَدًا، فَهُمَا مَقْهُورَانِ**
ذَلِيلَانِ لَا يَحْدَانِ عَلَى ذَلِكَ أَعْوَانًا وَلَا أَنْصَارًا {...} ثُمَّ قَالَ
-أَيُّ الشَّيْخِ التَّوَجُّجِي-: إِنْ الْجَهْلَ قَدْ عَمَّ وَطَمَّ فِي هَذِهِ
الْأَزْمَانِ، وَعَادَ الْمَعْرُوفُ عِنْدَ **الْأَكْثَرِينَ** مُنْكَرًا وَالْمُنْكَرُ
مَعْرُوفًا، وَأَطِيعَ الشَّيْخِ [أَيُّ أَطَاعَ النَّاسُ الْبُخْلَ، فَلَا
يُؤَدُّونَ الْحُقُوقَ] وَاتَّبَعَتِ الْأَهْوَاءُ، وَصَارَ الْقُرَاءُ الْفَسَقَةُ
وَالْمُتَشَبِّهُونَ بِالْعُلَمَاءِ يُنْكِرُونَ عَلَى مَنْ رَامَ تَغْيِيرَ
الْمُنْكَرَاتِ الظَّاهِرَةِ، وَيَعْدُونَ ذَلِكَ تَشْدِيدًا عَلَى النَّاسِ
وَمُشَاغَبَةً لَهُمْ وَتَنْفِيرًا، وَعِنْدَهُمْ أَنَّ تَمَامَ الْعَقْلِ فِي
السُّكُوتِ وَمُدَاهَنَةِ النَّاسِ بِتَرْكِ الْإِنْكَارِ عَلَيْهِمْ، وَأَنْ دُرُوءَةَ
الْكَمَالِ وَالْفَضْلِ فِي الْإِلْقَاءِ إِلَى النَّاسِ **كُلَّهُم بِالْمَوَدَّةِ،**
وَتَمْشِيَةِ الْحَالِ مَعَهُمْ عَلَى أَيِّ حَالٍ كَانُوا... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ
الشَّيْخِ التَّوَجُّجِي-: وَقَالَ ابْنُ الْقَيْمِ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى
[فِي كِتَابِهِ (مِفْتَاحُ دَارِ السَّعَادَةِ)] {إِيَّاكَ أَنْ تَغْتَرَّ بِمَا يَغْتَرُّ
بِهِ الْجَاهِلُونَ، فَإِنَّهُمْ يَقُولُونَ (لَوْ كَانَ هَؤُلَاءِ عَلَى حَقٍّ لَمْ
يَكُونُوا أَقْلَ النَّاسِ عَدَدًا، وَالنَّاسُ عَلَى خِلَافِهِمْ)، فَاعْلَمْ
أَنْ هَؤُلَاءِ هُمُ النَّاسُ وَمَنْ خَالَفَهُمْ فَمُتَشَبِّهُونَ بِالنَّاسِ
وَلَيْسُوا بِنَاسٍ، **فَمَا النَّاسُ إِلَّا أَهْلُ الْحَقِّ وَإِنْ كَانُوا**
أَقْلَهُمْ عَدَدًا؛ قَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (لَا يَكُنْ
أَحَدُكُمْ إِمَّعَةً يَقُولُ "أَنَا مَعَ النَّاسِ"، لِيُوطِنَ أَحَدُكُمْ نَفْسَهُ
عَلَى أَنْ يُؤْمِنَ **وَلَوْ كَفَرَ النَّاسُ**) {...} ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ
التَّوَجُّجِي-: فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ {لَا تُسَلِّمُ أَنْ الْإِسْلَامَ قَدْ عَادَ
غَرِيبًا كَمَا بَدَأَ، لِأَنَّا نَرَى الْمُتَنَسِّبِينَ إِلَى الْإِسْلَامِ قَدْ
مَلَأُوا مِشَارِقَ الْأَرْضِ وَمَغَارِبَهَا، وَقَدْ ذَكَرَ الْمُعْتَبِرُونَ
بِإِحْصَاءِ النُّفُوسِ أَنَّ عِدَّتَهُمُ الْآنَ تَبْلُغُ أَرْبَعِمِائَةَ أَلْفٍ أَلْفٍ
تَقْرِيبًا [قَالَ الشَّيْخُ عَبْدُ الْكَرِيمِ بْنُ جَمُودٍ التَّوَجُّجِي فِي
تَقْدِيمِهِ لِهَذَا الْكِتَابِ: التَّعْدَادُ السُّكَّانِي لِلْمُسْلِمِينَ فِي

ذلك الوقت [يعني ما بين عام 1375 هـ وعام 1380 هـ] أو قبله بقليل كان أربعمائة ملئون، انتهى، ولا ريب أن المسلمين في زمن النبي صلى الله عليه وسلم لا يبلغون عشر هذا العدد ولا نصف عشرينه، فكيف يقال والحالة هذه (إن الإسلام قد عاد غريباً كما بدأ، وإن أهله الآن غرباء)؟!؛ قيل، أما كثرة من ينتسب إلى الإسلام ويدعيه، وانتشارهم في مشارق الأرض ومغاربها، فهذا لا ينكره أحد، وليس الشأن في الانتساب والدعوى، وإنما الشأن في صحة ذلك وثبوته، وماذا يعني الانتساب والدعوى إذا غدمت الحقيقة؟!، وقد جاء عن الحسن البصري رحمه الله تعالى أنه قال {كان يقال (إن الإيمان ليس بالتخلي ولا بالتمني، وإنما الإيمان ما وقر في القلب وصدق العمل)}، وكذلك يقال في الإسلام الحقيقي إنه ليس بالانتساب والدعوى المجردة، فإن ذلك سهل يسير على كل أحد، وإنما الإسلام الحقيقي لزوم المحجة [المحجة هي جادة الطريق (أي وسطها)، والمراد بها الطريق المستقيم] البتضاء [أي الواضحة] التي ترك رسول الله صلى الله عليه وسلم أمته عليها، فمن زاع عنها فهو هالك؛ إذا علم هذا فالكلام على الإيراد [أي على ما أورده القائل] من وجوه؛ أحدها، أن العدد المذكور ليس بشيء، إذ لا حقيقة لأكثره، وإنما يقوله بعض المنتسبين إلى الإسلام ليكاثروا به غيرهم من الأمم، وعند التحقيق وعرض المنتسبين على الإسلام الحقيقي لا يثبت من هذا العدد إلا القليل [قلت؛ وبذلك يكون الشيخ قد نفى الإسلام الحقيقي عن أكثر المنتسبين إلى الإسلام، وسأيتك قريباً أن الشيخ ينفي أيضاً الإسلام الحكمي عن أكثر المنتسبين إلى الإسلام] كما لا يخفى على من نور الله قلبه بنور العلم والإيمان؛ الثاني، أنه لا يغتر بهذه الكثرة ويحسبها كلها على الحق وعلى طريق

مستقيم، **إِلَّا الْأَغْيَاءُ الْجَاهِلُونَ بِدِينِ الْإِسْلَامِ الَّذِينَ لَا فَرْقَ عَنْدهُمْ بَيْنَ الْمُؤَحِّدِينَ وَالْمُشْرِكِينَ وَلَا بَيْنَ الْمُتَّبِعِينَ وَالْمُبْتَدِعِينَ**، فَأَمَّا مَنْ عَرَفَ دِينَ الْإِسْلَامِ الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ بِهِ رَسُولَهُ مُحَمَّدًا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَإِنَّهُ لَا يَغْتَرُّ بِمِثْلِ هَذَا وَلَا يُرَوِّجُ عَلَيْهِ؛ الثَّالِثُ، أَنْ يُقَالَ لِمَنْ اغْتَرَّ بِهَذَا الْعَدَدِ وَتَكَثَّرَ بِهِ، لَقَدْ اسْتَسَمَّتَ ذَا وَرَمَ، وَأَعْجَبَكَ جَهَامٌ [وَهُوَ السَّحَابُ الَّذِي لَا مَاءَ فِيهِ] قَلِيلٌ مَاؤُهُ، وَمِثْلُ هَذِهِ الْكَثْرَةِ الَّتِي أَعْجَبَتْكَ وَظَنَنْتَهَا حَقًّا كَمَثَلِ غُثَاءِ السَّيْلِ أَكْثَرُهُ رَبْدٌ وَزَبْلٌ [الرَّبْدُ مَا يَعْلُو الْمَاءَ وَغَيْرُهُ مِنَ الرَّغْوَةِ عِنْدَ غَلْيَانِهِ أَوْ سُرْعَةِ حَرَكَتِهِ، وَالزَّبْلُ رَوْثُ الْحَيَوَانَاتِ] وَشَوْكٌ وَمَا لَا خَيْرَ فِيهِ، **وَهَكَذَا أَكْثَرُ الْمُتَنَسِّبِينَ إِلَى الْإِسْلَامِ فِي هَذَا الزَّمَانِ**، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى {وَمَا أَكْثَرُ النَّاسِ وَلَوْ حَرَصْتَ بِمُؤْمِنِينَ}، وَقَالَ تَعَالَى {أَمْ تَحْسَبُ أَنَّ أَكْثَرَهُمْ يَسْمَعُونَ أَوْ يَعْقِلُونَ، إِنْ هُمْ إِلَّا كَالْأَنْعَامِ، بَلْ هُمْ أَضَلُّ سَبِيلًا}، وَمَا أَكْثَرَ مَنْ يَنْتَسِبُ إِلَى الْإِسْلَامِ فِي زَمَانِنَا وَقَبْلَهُ بِقُرُونٍ كَثِيرَةٍ وَهُمْ مِنْ أَوْلِيَاءِ الشَّيْطَانِ وَحِزْبِهِ [فِي فَتَوَى صَوْتِيَةِ لِلشَّيْخِ مُقْبِلِ الْوَادِعِيِّ عَلَى مَوْقِعِهِ **فِي هَذَا الرَّابِطِ**، سُئِلَ الشَّيْخُ {بَعْضُ النَّاسِ يَذْبَحُ لِغَيْرِ اللَّهِ، وَيَقُولُ (نَحْنُ جُهَالٌ)؛ فَهَلْ يُعَذَّرُونَ بِالْجَهْلِ؟}، فَكَانَ مِمَّا قَالَهُ الشَّيْخُ: مَسَاكِينُ مَسَاكِينُ **أَبَاؤُنَا وَأَجْدَادُنَا**، مَا ذَاقُوا الدِّينَ وَخِلَاوَةَ الدِّينِ، وَلَا ذَاقُوا الْعِلْمَ. انْتَهَى. وَقَالَ الشَّيْخُ فَيَصِلُ الْجَاسِمُ (الْإِمَامُ بَوَازِيرَةُ الْأَوْقَافِ وَالشُّؤُونَ الْإِسْلَامِيَّةَ بِالْكُوَيْتِ) فِي مَقَالَةٍ لَهُ بِعُنْوَانِ (إِضَاءَاتُ فِي تَارِيخِ الدَّعْوَةِ السَّلَفِيَّةِ النَّجْدِيَّةِ) عَلَى مَوْقِعِهِ **فِي هَذَا الرَّابِطِ**: إِنَّ هَذِهِ الْحَالَةَ مِنَ الْجَهَالَةِ وَدُيُوعِ الضَّلَالَةِ **وَانْتِشَارِ مَظَاهِرِ الشَّرِكِ وَالْعَمَايَةِ** لَمْ تَكُنْ خَاصَّةً بِتِلْكَ الْفِتْرَةِ الَّتِي عَاشَ فِيهَا الْإِمَامُ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْوَهَّابِ، **بَلْ سَبَقَتْ عَهْدَهُ بِقُرُونٍ...** ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الْجَاسِمُ-: إِنَّ سَلِيمَانَ بْنَ عَبْدِ الْوَهَّابِ [أَخَا الشَّيْخِ مُحَمَّدَ بْنَ عَبْدِ الْوَهَّابِ] أَخَذَ أَكْبَرَ

خُصوم الشيخ [محمد بن عبد الوهاب] ومُعارضيه، بعد أن ذَكَرَ [في كِتَابِهِ (فصل الخطاب في الرد على محمد بن عبد الوهاب)] بعض أنواع الشَّرِكِ الأكبر التي أنكَرَهَا الإمامُ محمد بنُ عبد الوهاب على الناس، ومَثَلَ بالدِّجِ لِغَيْرِ اللَّهِ، وَالتَّذِيرِ لِغَيْرِ اللَّهِ، ودُعَاءِ المَوْتَى والاستغاثة بِهِمْ، قَالَ [أَيُّ سَلِيمَانُ بنُ عَبْدِ الوَهَابِ] {ومعلومٌ عندَ الخَاصِّ والعَامِّ أَنَّ هَذِهِ الْأُمُورَ مَلَأَتْ بِلَادَ الْمُسْلِمِينَ، وَعِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْهُمْ أَنَّهَا مَلَأَتْ بِلَادَ الْمُسْلِمِينَ أَكْثَرَ مِنْ سَبْعِمِائَةِ سَنَةٍ}. انتهى، وما أَقَلُّ أَهْلَ الْإِسْلَامِ الْحَقِيقِيِّ فِيهِمْ؛ الْوَجْهُ الرَّابِعُ، أَنَّ أَكْثَرَ الْمُتَنَسِّبِينَ إِلَى الْإِسْلَامِ فِي هَذِهِ الْأَزْمَانِ لَيْسَ مَعَهُمْ مِنَ الْإِسْلَامِ مَا يَعِصُمُ الدِّمَ وَالْمَالَ [قُلْتُ: وَبِذَلِكَ يَكُونُ الشَّيْخُ قَدْ نَفَى الْإِسْلَامَ الْحُكْمِيَّ عَنْ أَكْثَرِ الْمُتَنَسِّبِينَ إِلَى الْإِسْلَامِ، لِأَنَّ عِصْمَةَ الدِّمِ وَالْمَالِ مَدَارُهَا عَلَى ثُبُوتِ الْإِسْلَامِ الْحُكْمِيِّ لَا الْحَقِيقِيِّ]، فَضِلَّا عَنِ الْإِسْلَامِ الْحَقِيقِيِّ (الَّذِي يُرَادُ الْإِيمَانُ)، وَقَدْ عُلِقَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عِصْمَةُ الدِّمِ وَالْمَالِ بِأُمُورٍ أَكْثَرَ الْمُتَنَسِّبِينَ إِلَى الْإِسْلَامِ الْآنَ فِي مَعَزِلٍ عَنْهَا أَوْ عَنْ بَعْضِهَا كَمَا لَا يَخْفَى عَلَى مَنْ عَرَفَ دِينَ الْإِسْلَامِ وَعَرَفَ مَا عَلَيْهِ أَكْثَرُ مَنْ يَدَّعِيهِ؛ الْوَجْهُ الْخَامِسُ، أَنَّ أَكْثَرَ الْمُتَنَسِّبِينَ إِلَى الْإِسْلَامِ فِي هَذِهِ الْأَزْمَانِ مُحْتَاجُونَ إِلَى الدُّعَاءِ إِلَى الْإِسْلَامِ وَالتَّزَامِ شَرَائِعِهِ، كَمَا دَعَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَشْبَاهَهُمْ وَسَلَفَهُمْ مِنْ أَهْلِ الْجَاهِلِيَّةِ، فَمَنْ أَجَابَ مِنْهُمْ فَهُوَ الْمُسْلِمُ لَهُ مَا لِلْمُسْلِمِينَ وَعَلَيْهِ مَا عَلَى الْمُسْلِمِينَ، وَاللَّهُ الْمَسْئُولُ أَنْ يَنْصُرَ دِينَهُ، وَيُعْلِي كَلِمَتَهُ، وَأَنْ يُظْهِرَ دِينَهُ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ وَلَوْ كَرِهَ الْمُشْرِكُونَ، وَأَنْ يَبْعَثَ لِهَذِهِ الْأُمَّةِ مَنْ يُجَدِّدُ لَهَا دِينَهَا، دِينَ الْحَقِّ الَّذِي طُمِسَتْ فِي زَمَانِنَا أَعْلَامُهُ وَاشْتَدَّتْ غُرْبَتُهُ وَلَمْ يَبْقَ مِنْهُ بَيْنَ الْأَكْثَرِينَ إِلَّا اسْمُهُ... ثم قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ التَّوَجِيرِيِّ-: فَإِنْ قِيلَ {كُلُّ الْمُتَنَسِّبِينَ إِلَى الْإِسْلَامِ يَقُولُونَ (لَا إِلَهَ إِلَّا

اللَّهُ)، وَقَدْ قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ (أَمِرْتُ أَنْ أَقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا "لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ"، فَإِذَا قَالُوهَا عَصَمُوا مِنِّي دِمَاءَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ إِلَّا بِخَفَا وَحِسَابِهِمْ عَلَى اللَّهِ)، وَقَدْ أَنْكَرَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى أَسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا- قَتْلَهُ لِلرَّجُلِ بَعْدَ مَا قَالَ (لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ)، فَدَلَّ عَلَى أَنَّ مَنْ قَالَ (لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ) فَهُوَ مُسْلِمٌ مَعْصُومٌ الدَّمِ وَالْمَالِ وَلَا يَضُرُّهُ مَعَ الْإِتْيَانِ بِالشَّهَادَتَيْنِ شَيْءٌ}؛ قِيلَ، هَذِهِ الشَّبَهَةُ قَدْ أُبْتُلِيَ بِهَا أَكْثَرُ النَّاسِ فَظَنُّوا أَنَّ مُجَرَّدَ التَّكْلِمِ بِالشَّهَادَتَيْنِ مَانِعٌ مِنَ الْكُفْرِ، عَاصِمٌ لِلدَّمِ وَالْمَالِ، وَلَوْ كَانَ الْمُتَكَلِّمُ بِهِمَا مُرْتَكِبًا مَا يُنَافِيهِمَا وَيُنَاقِضُهُمَا، هَذَا مَا يَتَوَهَّمُهُ كَثِيرٌ مِنَ الْجُهَالِ وَالضَّلَالِ، وَلَيْسَ الْأَمْرُ كَمَا يَظُنُّونَ... ثم قَالَ -

أَيُّ الشَّيْخِ التَّوْجِرِيِّ-: أَنْظِرْ إِلَى مَا يَعْتَقِدُهُ الْقُبُورِيُّونَ فِي هَذِهِ الْأَرْمَانِ فِي نَفِيسَةٍ وَزَيْنَبَ وَالْبَدَوِيِّ وَالْدُّسُوقِيِّ وَالْحِلَانِيِّ، وَغَيْرِهِمْ مِنَ الْأَمْوَاتِ، وَمَا يَفْعَلُونَهُ عِنْدَ الْقُبُورِ مِنَ الشَّرِكِ الْأَكْبَرِ، يَتَّبِعُ لَكَ غَرَبَةُ الدِّينِ، وَيَتَضَخَّ لَكَ وَجُوبُ قِتَالِ الْأَكْثَرِينَ بَعْدَ إِقَامَةِ الْحُجَّةِ عَلَيْهِمْ [قُلْتُ: سَبَقَ بَيَانُ أَنَّ الْحُجَّةَ الْحَدِيثَةَ (الَّتِي هِيَ الْإِسْتِثَابَةُ) هِيَ الَّتِي يَجْلِبُ بِهَا دَمُ الْمُشْرِكِ وَمَالُهُ؛ بِخِلَافِ تَكْفِيرِهِ فِي أَحْكَامِ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ فَيَكْفِي فِيهِ قِيَامُ الْحُجَّةِ الرَّسَالِيَّةِ؛ وَبِخِلَافِ تَكْفِيرِهِ فِي أَحْكَامِ الدُّنْيَا فَقَطْ فَيَكْفِي فِيهِ قِيَامُ الْحُجَّةِ الْحُكْمِيَّةِ]... ثم قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ التَّوْجِرِيِّ-: إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَقُولُ {وَمَنْ يَدْعُ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ لَا بُرْهَانَ لَهُ بِهِ فَإِنَّمَا حِسَابُهُ عِنْدَ رَبِّهِ، إِنَّهُ لَا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ}، فَقَدْ كَفَرَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى كُلُّ مَنْ دَعَا مَعَهُ إِلَهًا آخَرَ، وَأَطْلَقَ، وَلَمْ يُقَيِّدْ ذَلِكَ بِالْإِصْرَارِ بَعْدَ إِقَامَةِ الْحُجَّةِ؛ وَقَالَ تَعَالَى {لَهُ دَعْوَةُ الْحَقِّ، وَالَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِهِ لَا يَسْتَجِيبُونَ لَهُمْ بِشَيْءٍ إِلَّا كِبَاسِطٌ كَفِّهِ إِلَيْهِ الْمَاءُ لِيَبْلُغَ فَاهُ وَمَا هُوَ بِبَالِغِهِ، وَمَا دُعَاءُ الْكَافِرِينَ إِلَّا فِي ضَلَالٍ}، فَسَمَّاهُمْ (الْكَافِرِينَ) بِدُعَائِهِمْ غَيْرَهُ، وَلَمْ

يَقِيدُ ذَلِكَ بِالْإصرارِ بَعْدَ الْبَيَانِ؛ وَقَالَ تَعَالَى {وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَىٰ إِنَّ اللَّهَ يَحْكُمُ بَيْنَهُمْ فِي مَا هُمْ فِيهِ يَخْتَلِفُونَ، إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي مَنْ هُوَ كَاذِبٌ كَفَّارٌ}، قَالَ الْبَغَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى فِي تَفْسِيرِهِ **[أَيُّ لِهَذِهِ الْآيَةِ]** {لَا يُرْشِدُ لِدِينِهِ مَنْ كَذَبَ فَقَالَ (إِنَّ الْآلِهَةَ لَتَشْفَعُ)، وَكَفَى بِاتِّخَاذِ الْآلِهَةِ دُونَهُ كَذِبًا وَكُفْرًا}، وَلَمْ يَذْكُرْ سُبْحَانَهُ فِي هَذِهِ الْآيَةِ تَقْيِيدًا بِالْإصرارِ بَعْدَ الْبَيَانِ، بَلْ أَطْلَقَ ذَلِكَ؛ **فَعُلِمَ أَنَّ التَّقْيِيدَ غَيْرُ مُعْتَبَرٍ**، وَأَنَّهُ لَا مَانِعَ مِنْ إِطْلَاقِ (الْكُفْرِ) عَلَى مَنْ اتَّصَفَ بِالشَّرِكِ الْأَكْبَرِ؛ نَعَمْ، **حِلُّ الدَّمِّ وَالْمَالِ هُوَ الَّذِي يُعْتَبَرُ فِيهِ الْإصرارُ بَعْدَ الْبَيَانِ**، فَمَنْ قَامَتْ عَلَيْهِ الْحُجَّةُ وَأَصْرَّ عَلَى الْمُخَالَفَةِ حَلَّ دَمُهُ وَمَالِهِ... ثُمَّ قَالَ - أَيُّ الشَّيْخِ التَّوْجِرِيِّ -: وَهَذَا الشَّرِكُ الْأَكْبَرُ الَّذِي هُوَ أَظْلَمُ الظُّلْمِ وَأَنْكَرُ الْمُنْكَرَاتِ وَأَقْبَحُ الْقَبَائِحِ وَأَعْظَمُ ذَنْبِ عُصِي اللَّهِ بِهِ وَغَايَةِ أُمْنِيَةِ إِبْلِيسَ لَعْنَهُ اللَّهُ، مَا زَالَ يَدْبُ فِي هَذِهِ الْأُمَّةِ دَبِيبَ السُّمِّ فِي جَسَدِ اللَّدِيعِ، حَتَّى طَبَّقَ **[أَيُّ عَمٍّ]** مَشَارِقَ الْأَرْضِ وَمَغَارِبَهَا، **إِلَّا مَا شَاءَ اللَّهُ مِنْهَا وَهُوَ النَّزْرُ الْيَسِيرُ**، وَقَدْ سَرَى هَذَا الدَّاءُ الْعُضَالُ فِي هَذِهِ الْأُمَّةِ قَدِيمًا (بَعْدَ الْغُرُونِ الثَّلَاثَةِ الْمُفَضَّلَةِ)، وَمَا زَالَ شَرُّهُ يَسْتَطِيرُ وَيَزْدَادُ عَلَى مَمَرِّ الْأَوْقَاتِ، حَتَّى عَادَتْ **الْجَاهِلِيَّةُ الْجَهْلَاءُ فِي أَكْثَرِ الْأَقْطَارِ الْإِسْلَامِيَّةِ أَعْظَمَ مِمَّا كَانَتْ عَلَيْهِ قَبْلَ بَعْتِ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ**، وَلَمْ يَسْلَمْ مِنْ غَائِلَةِ هَذَا الدَّاءِ الْقَاتِلِ إِلَّا مَنْ جَرَّدَ التَّوْحِيدَ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ وَلِزِمَ الْمُتَابَعَةَ لِلرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، **وَمَا أَقْلَهُمْ فِي هَذِهِ الْأَزْمَانِ الْمُظْلِمَةِ**، فَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ... ثُمَّ قَالَ - أَيُّ الشَّيْخِ التَّوْجِرِيِّ -: **وَبِالْجُمْلَةِ فَالْأُمُورُ الشَّرِكِيَّةُ وَالْعِبَادَاتُ الْوَتَنِيَّةُ قَدْ غَلَبَتْ عَلَى الْأَكْثَرِينَ**، وَغَطَّمَتْ فِتْنَتُهَا فِي **أَكْثَرِ الْأَقْطَارِ الْإِسْلَامِيَّةِ**، حَتَّى عَادَ عُصْنُ الشَّرِكِ فِيهَا غَضًا طَرِيًّا **كَمَا كَانَ فِي زَمَنِ الْجَاهِلِيَّةِ** الَّذِي بُعِثَ فِيهِ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ

وسلم، **وما أعزَّ مَنْ تَخَلَّصَ مِنْ شَرِّكَ [أَيِّ مَصِيدَةٍ]** الشَّرِّكَ فِي هَذِهِ الْأَزْمَانِ الْمُظْلِمَةِ، فَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ...
 ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ التَّوْجِرِيِّ-: زَمَانُنَا هَذَا تَجَمَّ **[أَيِّ**
إِسْتَهْرًا] فِيهِ النَّفَاقُ **الْأَكْبَرُ** فَضْلًا عَنِ الْأَصْغَرِ، وَسَادَ فِيهِ
 الْجَهْلُ وَأَهْلُهُ، وَاشْتَدَّتْ غُرْبَةُ السُّنَّةِ فِيهِ، وَعَادَ الْمَعْرُوفُ
بَيْنَ الْأَكْثَرِينَ مُنْكَرًا وَالْمُنْكَرُ مَعْرُوفًا وَالسُّنَّةُ بِدْعَةً
 وَالْبِدْعَةُ سُنَّةٌ... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ التَّوْجِرِيِّ-: وَمِنْ
 أَعْظَمِ نِعَمِ اللَّهِ تَعَالَى الَّتِي إِمْتَنَ بِهَا عَلَيْنَا فِي **هَذِهِ**
الْأَزْمَانِ الْحَالِكَةِ بِظُلَامِ الشَّرِّ وَالْكَفْرِ وَالنَّفَاقِ وَالْبِدْعِ
 وَالشُّكُوكِ وَالشُّبُهَاتِ، أَنَّهُ سَبَّحَانَهُ وَتَعَالَى أَقَامَ لَنَا الْأُئِمَّةَ
 الْأَعْلَامَ وَمَصَابِيحَ الظُّلَامِ، يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ
 بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَيُجَاهِدُونَ فِرْقَ الزَّيْغِ
 وَالضَّلَالِ وَلَا يَخَافُونَ فِي اللَّهِ لَوْمَةً لَائِمَةً، وَأَعْنِي بِهِمْ
 شَيْخُ الْإِسْلَامِ أَبُو الْعَبَّاسِ أَحْمَدُ بْنُ تَيْمِيَّةٍ وَأَصْحَابُهُ
 وَأَصْحَابُ أَصْحَابِهِ، وَشَيْخُ الْإِسْلَامِ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْوَهَّابِ
 وَأَصْحَابُهُ وَأَصْحَابُ أَصْحَابِهِ، وَمَنْ سَارَ عَلَى مِنْهَاجِ
 الْجَمِيعِ فِي الدَّعْوَةِ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى وَالذَّبِّ عَنْ دِينِهِ
 وَالنَّصِيحَةِ لِلَّهِ وَلِكِتَابِهِ وَلِرَسُولِهِ وَلِأُئِمَّةِ الْمُسْلِمِينَ
 وَعَامَّتِهِمْ، إِلَى يَوْمِنَا هَذَا **وَقَلِيلٌ مَا هُمْ**... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ
 الشَّيْخِ التَّوْجِرِيِّ-: إِذَا عَلِمَ أَنَّ الْإِسْلَامَ الْحَقِيقِيَّ قَدْ عَادَ
 غَرِيبًا كَمَا بَدَأَ، وَأَنَّ سَبَبَ إغْتِرَابِهِ **طُغْيَانُ الشَّرِّ الْأَكْبَرِ**
وَالْكَفْرِ الْأَكْبَرِ وَالنَّفَاقِ الْأَكْبَرِ وَالزَّنْدَقَةِ وَالْإِلْحَادِ وَالْبِدْعِ
 الْمُضِلَّةِ فِي **أَكْثَرِ** الْأَقْطَارِ الْإِسْلَامِيَّةِ، وَغَلَبَةُ ذَلِكَ عَلَى
الْأَكْثَرِينَ، فَلْيُعْلَمْ أَيْضًا أَنَّ الْمُنْكَرَاتِ الَّتِي **فَشَتْ** فِي
 الْمُسْلِمِينَ وَظَهَرَتْ بَيْنَ ظَهْرَانِي **الْأَكْثَرِينَ** مِنْهُمْ **وَلَمْ**
تُغَيَّرْ، قَدْ زَادَتْ الْإِسْلَامَ وَهْنًا عَلَى وَهْنٍ وَغُرْبَةً عَلَى
 غُرْبَتِهِ، فِي هَذِهِ الْأَزْمَانِ... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ
 التَّوْجِرِيِّ-: وَكُلُّ مَا خَالَفَ الْقُرْآنَ أَوْ السُّنَّةَ فَهُوَ مِنْ
 حُكْمِ الْجَاهِلِيَّةِ، **وَالْتَّحَاكُمُ إِلَيْهِ مِنَ التَّحَاكُمِ إِلَى الطَّاغُوتِ**
الَّذِي أَمَرَ اللَّهُ تَعَالَى بِالْكَفْرِ بِهِ، وَمِنْ هَذَا الْبَابِ التَّحَاكُمُ

إلى مَحَاكِمِ النَّصَارَى وَغَيْرِهِمْ مِنْ دُولِ الْكُفْرِ، وَالرَّضَا بِقَوَائِنِهِمْ وَسِيَاسَاتِهِمْ وَأَنْظِمَتِهِمْ الَّتِي وَضَعُوهَا بِأَرَائِهِمْ وَأَهْوَائِهِمْ، مَا أَنْزَلَ اللَّهُ بِهَا مِنْ سُلْطَانٍ، فَكُلُّ مَنْ اخْتَارَ التَّحَاكُمَ إِلَيْهَا عَلَى التَّحَاكُمِ إِلَى الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ **فَهُوَ مُرْتَدٌّ عَنِ الْإِسْلَامِ، وَمَا أَكْثَرَ الْوَاقِعِينَ فِي هَذِهِ الْهُوَّةِ الْمُهْلِكَةِ عِيَادًا بِاللَّهِ مِنْ ذَلِكَ...** ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ التَّوْجِرِيِّ-: هَذَا الزَّمَانُ إِشْتَدَّتْ فِيهِ غُرْبَةُ الْإِسْلَامِ، **وَعَادَ الْعِلْمُ -عِنْدَ الْأَكْثَرِينَ- جَهْلًا وَالْجَهْلُ عِلْمًا**، فَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ التَّوْجِرِيِّ-: وَمِنْ أَعْظَمِ الْمُنْكَرَاتِ الَّتِي **فَشَتْ** فِي الْمُسْلِمِينَ -فَانْتَلَمَ **[أَيُّ فَاثْنَدَم]** بِذَلِكَ الْإِسْلَامُ وَازْدَادَ غُرْبَةً وَضَعْفًا- تَضْيِيعُ الصَّلَاةِ، فَكَثِيرٌ مِنَ الْمُتَنَسِّبِينَ إِلَى الْإِسْلَامِ عَنْ صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ وَبِهَا مُتَهَاوِنُونَ، فَبَعْضُهُمْ يَتْرُكُهَا بِالْكُلِّيَّةِ، وَبَعْضُهُمْ يُصَلِّي بَعْضًا وَيَتْرُكُ بَعْضًا، وَبَعْضُهُمْ يَجْمَعُ صَلَاةَ الْأُسْبُوعِ وَتَحْوَهُ ثُمَّ يَنْقُرُهَا جَمِيعًا، وَبَعْضُهُمْ يُصَلِّي الْجُمُعَةَ وَيَتْرُكُ مَا سِوَاهَا، **وَكُلُّ هَذَا كُفْرٌ** كَمَا تَقَدَّمَ تَقْرِيرُ ذَلِكَ بِأَدْلِيَّتِهِ مِنَ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَإِجْمَاعِ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ. انْتَهَى بِاخْتِصَارٍ. وَقَدْ أَتَى عَلَى الشَّيْخِ حَمُودِ التَّوْجِرِيِّ الشَّيْخُ عَبْدُ السَّلَامِ بْنُ بَرَجَسَ (الْأَسْتَاذُ الْمُسَاعِدُ فِي الْمَعْهَدِ الْعَالِيِّ لِلْقَضَاءِ بِالرِّيَاضِ)، حَيْثُ قَالَ فِي مَقَالَةٍ بِعَنْوَانِ (الشَّيْخُ حَمُودُ التَّوْجِرِيِّ إِلَى رَحْمَةِ اللَّهِ) عَلَى مَوْقِعِهِ **فِي هَذَا الرَّابِطِ**: وَلَقَدْ فَقَدْنَا بَدْرًا مَنِيرًا وَعَلَمًا شَهِيرًا، طَالَمَا ارْتَشَفْنَا مِنْ مَعِينِ فَضْلِهِ وَغَزِيرِ عِلْمِهِ، **ذَلِكَ الْبَدْرُ الْوَضَاءُ هُوَ الشَّيْخُ حَمُودُ التَّوْجِرِيِّ**، الَّذِي انْتَقَلَ إِلَى جِوَارِ رَبِّهِ الْكَرِيمِ بَعْدَ صَلَاةِ الْمَغْرَبِ مِنْ لَيْلَةِ الْأَرْبَعَاءِ الْمَوْافِقِ 6/7/1413 هـ عَنْ عُمَرِ يُقَارِبُ الثَّمَانِينَ، فَصَّاهُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى فِي الْعِلْمِ تَعَلُّمًا وَتَعَلِيمًا وَتَأْلِيفًا، **فَعَمَّ نَفْعُهُ وَكَثُرَ بَرُّهُ وَتَوَالَى خَيْرُهُ**، **وَطَارَ ذِكْرُهُ الْجَمِيلُ بَيْنَ الْعَالَمِينَ**، وَعَلَا صِيَّتُهُ الْحَسَنُ **كُلَّ سَمْعٍ...** ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ ابْنُ بَرَجَسَ-: أَلَزَمَهُ

الملك عبدالعزيز [مؤسس الدولة السعودية الثالثة] بالقضاء وتصبه قاضيًا في المنطقة الشرقية ثم في الزلفي، ثم طلب الشيخ إعفاءه فأعفي وتفرغ للتأليف... ثم قال -أي الشيخ ابن برجس-: أما عن مؤلفاته رحمه الله تعالى فهي غايّة في التحقيق والتدقيق والعناية، ومما تميّزت به مؤلفاته كون أكثرها في الردّ على المجانين للصواب من المؤلفين والكتاب (سواء كانت المجانب للصواب في الأمور العقديّة ككتب أهل البدع والأهواء، أو المجانب للصواب في المسائل الفقهية) وهذا باب لا أعلم من قام به وتصدّى له في هذا الزمن مثله رحمه الله تعالى... ثم قال -أي الشيخ ابن برجس-: ومؤلفاته كثيرة تفرّب من الثلاثين نصّر الله بها الإسلام والسنة ودخّن بها أهل الأهواء والبدع، نسأل الله سبحانه أن يرفع درجاته في عليين، وأن يلهم أهله وذويه وطلاب العلم الصبر والاحتساب [المُرَاد بالاحتساب هنا الصبر على وفاته مع إدّخار الأجر على صبره عند الله إلى يوم الحساب]، إنّه سبحانه وليّ ذلك والقادر عليه، انتهى باختصار. وقال الشيخ عبدالله الخليلي في (تقويم المعاصرين): حمود التويجري هو أمثل المعاصرين وأشدّهم تمسّكًا بالسنة. انتهى باختصار. وجاء في كتاب (الرسائل المتبادلة بين الشيخ ابن باز والعلماء): هو الشيخ العلامة حمود بن عبدالله التويجري 1334-1413هـ صاحب المؤلفات الكثيرة النافعة، وكان من العلماء الذين لهم منزلة عند سماحة الشيخ عبدالعزيز بن باز رحمه الله فقد كان محبوبًا للشيخ حمود قارئًا لكُتبه، وكان يقرّظها ويكتب عليها المقدمات، ولما مرض الشيخ حمود كان الشيخ عبدالعزيز يزوره، ولما تُوفي الشيخ حمود أمّ الشيخ عبدالعزيز المصلين للصلاة عليه، رحمهما الله جميعًا. انتهى باختصار. وجاء في سيرة الشيخ حمود التويجري

في مقالة على موقع الألوكة الذي يُشرفُ عليه الشيخُ سعدُ بنُ عبدالله الحميد (الأستاذ المشارك بقسم الدراسات الإسلامية في كلية التربية بجامعة الملك سعود بالرياض) [في هذا الرابط](#): وقد تصدَّى [أي الشيخ حمود] لكل من حادَّ عن سبيل الله من الكتابِ المُعاصرين، وجعلَ يَرُدُّ عليهم بِقَلَمِهِ، **مُنافِحًا عن السنة، مُدافِعًا عن العقيدة الصحيحة (عقيدة أهل السنة والجماعة)**... ثم جاء -أي في المقالة-: الشيخ الإمام محمد بن إبراهيم [هو الشيخ محمد بن إبراهيم بن عبداللطيف آل الشيخ (رئيس القضاة ومفتي الديار السعودية ت 1389هـ)] رَحِمَهُ اللهُ كَانْ يَكُنْ للشيخ حمود مَحَبَّةً عَظِيمَةً، حتى إنه ذَاتَ مَرَّةٍ قَالَ {الشيخ حمود مُجَاهِدٌ، جَزَاهُ اللهُ خَيْرًا}... ثم جاء -أي في المقالة-: شَغَلَ الشيخ حمود رَحِمَهُ اللهُ نَفْسَهُ بِالتَّأْلِيفِ وَالبَحْثِ عَنِ الْجُلُوسِ لطلّابِ العلم، وهذا ما جَعَلَ الآخِذِينَ عَنْهُ قِلَّةً... ثم جاء -أي في المقالة-: للشيخ حمود رحمه الله مَنَزَلَتُهُ وَثِقَلُهُ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ، وَقَدْ وَصَفَهُ عَارِفُوهُ بِالتَّقَى وَالصَّلَاحِ... ثم جاء -أي في المقالة-: واكْتَفَى [أي الشيخ حمود] ببعض التَّجَارَاتِ الَّتِي لَمْ يَكُنْ يَلِيهَا بِنَفْسِهِ، فَكَانَ زَاهِدًا فِي الدُّنْيَا، وَقَبْلَ وَفَاتِهِ أُعْطِيَ أَكْبَرَ أُنْيَائِهِ جَمِيعَ مَا يَمْلِكُ -ولم يَكُنْ شَيْئًا كَبِيرًا- لِيَتَصَدَّقَ بِهِ كُلَّهُ، فَلَمْ يَخْلُفْ رَحِمَهُ اللهُ وَرَاءَهُ عَقَارًا أَوْ مَالًا، **سِوَى الْبَيْتِ الَّذِي يَعْيشُ فِيهِ مَعَ أُنْيَائِهِ**... ثم جاء -أي في المقالة-: تُؤَفِّي [أي الشيخ حمود] في مدينة الرياض في 5/7/1413هـ، وَصُلِّيَ عَلَيْهِ فِي مَسْجِدِ الرَّاجِحِي، وَدُفِنَ فِي مَقْبَرَةِ النَسِيمِ فِي جَمْعٍ كَبِيرٍ مِنَ النَّاسِ فِيهِمُ الْعُلَمَاءُ وَطُلَّابُ الْعِلْمِ، رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى وَأَسْكَنَهُ فِرْدَوْسَهُ الْأَعْلَى. انتهى باختصار. وجاء في مقالة على موقع إسلام ويب التابع لإدارة الدعوة والإرشاد الديني بوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بدولة قطر [في](#)

هذا الرابط: هو الشيخُ العالمُ العَلَّامَةُ أبو عبدالله حمود بن عبدالله بن حمود بن عبدالرحمن التويجري، **طُلب للعمل في مؤسسات علمية كثيرة، مثل الجامعة الإسلامية، دار الإفتاء،** لكنه اعتذر عن ذلك كله وأثر التفرغ للعلم والبحث والتأليف؛ وقد **قَدَّمَ لمؤلفاته عَدَدٌ من العلماء الأفاضل** من أمثال الشيخ العلامة محمد بن إبراهيم آل الشيخ رحمه الله، والشيخ عبدالله بن محمد بن حميد رحمه الله، والشيخ عبدالعزيز بن عبدالله بن باز رحمه الله، والشيخ عبدالرزاق عفيفي رحمه الله، مما يدل على أهمية مؤلفات الشيخ حمود رحمه الله ومكانته العلمية المرموقة لدى هؤلاء العلماء. انتهى باختصار. وجاء في مقالة على موقع قناة الجزيرة الفضائية (القَطْرِيَّة) تحت عنوان (حمود التويجري، وَلَعُ بالتأليفِ وَزُهْدُ فِي الْمَنَاصِبِ) **في هذا الرابط:** حمود التويجري عالمٌ وقاضٍ سَعُودِيٌّ، أفنى سنين طويَلة في طَلَب العلم الشرعي، **وقد أَعْرَضَ عن تَوَلِّي الْمَنَاصِبِ وَتَفَرَّغَ للبحث والتأليف، وأشاد بعلمه طلابه وكبار المشايخ في عصره.** انتهى باختصار. وجاء على موقع المكتبة الشاملة **في هذا الرابط:** له [أَيُّ لِلشَّيْخِ حموداً] العَدِيدُ مِنَ الرُّدُودِ على مُعَاصِرِهِ، يُنَافِخُ فِيهَا عَنِ السُّنَّةِ، وَيُدَافِعُ عَنِ الْعَقِيدَةِ الصَّحِيحَةِ. انتهى.

(23) وقال الشيخُ أحمدُ شَاكِر (نائب رئيس المحكمة الشرعية العليا، المُنْتَوَفَى عامَ 1377هـ/1958م) في (حُكْمُ الْجَاهِلِيَّةِ): **أَيُّجُوزُ فِي شَرْعِ اللَّهِ أَنْ يُحَكَّمَ الْمُسْلِمُونَ فِي بِلَادِهِمْ بِتَشْرِيعِ مُقْتَبَسٍ عَنِ تَشْرِيعَاتِ أَوْرُوبَا الْوَثْنِيَّةِ الْمُلْحِدَةِ، بَلْ بِتَشْرِيعِ لَا يُبَالِي وَاضِعُهُ (أَوَافِقَ شَرْعَةَ الْإِسْلَامِ أَمْ خَالَفَهَا؟)، إِنَّ الْمُسْلِمِينَ لَمْ يُبْلَوْا بِهَذَا قَطُّ -فِيمَا نَعْلَمُ مِنْ تَارِيخِهِمْ- إِلَّا فِي عَهْدٍ مِنْ أَسْوَأِ عُهُودِ الظُّلْمِ وَالظُّلَامِ، فِي عَهْدِ النَّارِ، وَمَعَ هَذَا**

فإنهم لم يخضعوا له، بل غلب الإسلام التتار، ثم مزجهم [أي مزج الإسلام التتار] فأدخلهم في شرعته، وزال أثر ما صنعوا [أي التتار] من سوء، بثبات المسلمين على دينهم وشريعتهم؛ وإن هذا الحكم السيئ الجائر كان مصدّره الفريق الحاكم إذ ذاك، لم يندمج فيه أحد من أفراد الأمة الإسلامية المحكومة، ولم يتعلموه ولم يعلموه أبناءهم، فما أسرع ما زال أثره، ولذلك لا تجد له في التاريخ الإسلامي - فيما أعلم أنا - أثراً مفصلاً واضحاً، إلا إشارة عالية محكمة دقيقة من العلامة الحافظ ابن كثير المتوفى سنة 774 هـ، [ف] قد ذكر في تفسيره، عند تفسير قوله تعالى (أفحكم الجاهلية يبغون، ومن أحسن من الله حكماً لقوم يوقنون) فقال {يُنَكِّرُ تَعَالَى عَلَى مَنْ خَرَجَ عَنْ حُكْمِ اللَّهِ الْمُشْتَمِلِ عَلَى كُلِّ خَيْرٍ، النَّاهِي عَنْ كُلِّ شَرٍّ وَعَدَلٍ إِلَى مَا سِوَاهُ مِنَ الْأَرَءِ وَالْأَهْوَاءِ وَالْأَصْطِلَاحَاتِ الَّتِي وَضَعَهَا الرِّجَالُ بِلَا مُسْتَنَدٍ مِنْ شَرِيعَةِ اللَّهِ، كَمَا كَانَ أَهْلُ الْجَاهِلِيَّةِ يَحْكُمُونَ بِهِ مِنَ الصَّلَالَاتِ وَالْجَهَالَاتِ مِمَّا يَصْنَعُونَهَا بِأَرَائِهِمْ وَأَهْوَائِهِمْ، وَكَمَا يَحْكُمُ بِهِ التَّتَارُ مِنَ السِّيَاسَاتِ الْمَلَكِيَّةِ الْمَاخُوذَةِ عَنْ مَلِكِهِمْ جَنكِيَزْخَانَ الَّذِي وَضَعَ لَهُمْ (الْيَاسِقَ)، وَهُوَ عِبَارَةٌ عَنْ كِتَابٍ مَجْمُوعٍ مِنْ أَحْكَامٍ قَدْ افْتِسَّهَا عَنْ شَرَائِعِ شَيْءٍ، مِنَ الْيَهُودِيَّةِ وَالنَّصْرَانِيَّةِ وَالْمِلَّةِ الْإِسْلَامِيَّةِ وَغَيْرِهَا، وَفِيهَا كَثِيرٌ مِنَ الْأَحْكَامِ أَخَذَهَا مِنْ مُجَرَّدِ نَظَرِهِ وَهَوَاهُ، فَصَارَتْ فِي بَنِيهِ شَرْعًا مُتَّبَعًا يُقَدِّمُونَهُ [أي بعد ما أعلنوا إسلامهم] عَلَى الْحُكْمِ بِكِتَابِ اللَّهِ وَسُنَّةِ رَسُولِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَمَنْ فَعَلَ ذَلِكَ فَهُوَ كَافِرٌ يَجِبُ قِتَالُهُ حَتَّى يَرْجِعَ إِلَى حُكْمِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ، فَلَا يُحْكَمُ سِوَاهُ فِي قَلِيلٍ وَلَا كَثِيرٍ؛ أَرَأَيْتُمْ هَذَا الْوَصْفَ الْقَوِيَّ مِنْ ابْنِ كَثِيرٍ فِي الْقَرْنِ الثَّامِنِ؟ أَلَسْتُمْ تَرَوْنَهُ يَصِفُ حَالَ الْمُسْلِمِينَ فِي هَذَا الْعَصْرِ فِي الْقَرْنِ الرَّابِعِ عَشَرَ؟ إِلَّا فِي فَرْقٍ وَاحِدٍ -

أَشْرْنَا إِلَيْهِ أَنْفًا- أَنَّ ذَلِكَ كَانَ فِي **طَبَقَةٍ خَاصَّةٍ مِنْ**
الْحُكَامِ أَتَى عَلَيْهَا الزَّمَنُ سَرِيعًا فَاذْمَجَتْ فِي الْأُمَّةِ
 الْإِسْلَامِيَّةِ، وَزَالَ أَثَرُ مَا صَنَعَتْ، ثُمَّ كَانَ الْمُسْلِمُونَ **الآنَ**
أَسْوَأَ حَالًا مِنْهُمْ، لِأَنَّ الْأُمَّةَ كُلَّهَا الآنَ تَكَادُ تَنْدِمُجُ فِي
 هَذِهِ الْقَوَانِينِ الْمُخَالِفَةِ لِلشَّرِيعَةِ [قَالَ الشَّيْخُ عَبْدُ اللَّهِ
 الْغُلَيْفِي فِي (التَّنْبِيهَاتِ الْمُخْتَصِرَةِ عَلَى الْمَسَائِلِ
 الْمُنْتَشِرَةِ): فَإِنظُرْ رَحِمَكَ اللَّهُ وَرَعَاكَ، أَلَيْسَتْ دَسَائِيزُ
 الْعَصْرِ فِي حُكْمِ (الْيَاسِقِ). انتهى. وَقَالَ الشَّيْخُ مُحَمَّدُ
 إِسْمَاعِيلُ الْمَقْدَمُ (مُؤَسِّسُ الدَّعْوَةِ السَّلَفِيَّةِ
 بِالْإِسْكَنْدَرِيَّةِ) فِي مُجَازَرَةٍ مُفَرَّغَةٍ عَلَى هَذَا الرِّابِطِ: مَا
 نَعِيشُهُ الْيَوْمَ أَفْبَحُ وَأَفْحَشُ مِنْ مُجَرَّدِ إِمْتِنَاعِ طَائِفَةٍ عَنْ
 شَيْءٍ مِنْ أَحْكَامِ الشَّرِيعَةِ، فَمَا نَحْنُ فِيهِ **أَشَدُّ مِنْ ذَلِكَ**،
 لِأَنَّهُ لَيْسَ مُجَرَّدَ إِمْتِنَاعٍ عَنْ شَرْيْعَةٍ **بَلْ تَبَدُّلاً لِلدِّينِ...** ثُمَّ
 قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الْمَقْدَمِ-: **وَالْتَّائُرُ أَفْضَلُ مِمَّنْ يَحْكُمُونَنَا**
الآنَ مِنْ حَيْثُ مَوْقِفُهُمْ مِنَ الدِّينِ. انتهى، وَالتِّي هِيَ
 أَشْبَهُ شَيْءٍ بِالْيَاسِقِ الَّذِي إِصْطَلَعَهُ جَنْكِيَزْ خَان. انتهى
 بِاخْتِصَارٍ. وَقَالَ الشَّيْخُ أَحْمَدُ شَاكِرٌ أَيْضًا فِي (حُكْمِ
 الْجَاهِلِيَّةِ): إِنَّ الْأَمْرَ فِي هَذِهِ الْقَوَانِينِ الْوَضْعِيَّةِ وَاضِحٌ
 وَضُوحُ الشَّمْسِ، هِيَ **كُفْرٌ بَوَاحٍ، لَا خَفَاءَ فِيهِ وَلَا مُدَارَاةَ،**
وَلَا عُذْرَ لِأَحَدٍ مِمَّنْ يَنْتَسِبُ لِلْإِسْلَامِ -كَائِنًا مَنِ كَانَ- فِي
الْعَمَلِ بِهَا أَوْ الْخُضُوعِ لَهَا أَوْ إِقْرَارِهَا، فَلْيَحْذَرِ إِمْرُؤُ
 لِنَفْسِهِ، وَ{كُلُّ إِمْرِي حَسِيبٌ نَفْسِهِ}؛ **أَلَا فَلْيَضَدَّ الْعُلَمَاءُ**
بِالْحَقِّ غَيْرَ هَيَّابِينَ، وَلْيُبَلِّغُوا مَا أَمَرُوا بِتَبْلِيغِهِ غَيْرَ مُوَانِينَ
[أَيُّ غَيْرَ مَفْتُورِينَ] وَلَا مُقْصِّرِينَ؛ سَيَقُولُ عَنِّي عَيْدُ هَذَا
(الْيَاسِقِ الْعَصْرِيِّ [يَعْنِي الْقَوَانِينَ الْوَضْعِيَّةَ]) وَنَاصِرُوهُ،
أَنْبِي جَامِدٌ، وَأَنْبِي رَجْعِيٌّ، وَمَا إِلَى ذَلِكَ مِنَ الْأَقَاوِيلِ، أَلَا
فَلْيَقُولُوا مَا شَاءُوا، فَمَا عَبَاثُ يَوْمًا مَا يُمْأَلُ عَنِّي،
وَلَكِنِّي قُلْتُ مَا يَجِبُ أَنْ أَقُولَ. انتهى. وَقَالَ الشَّيْخُ
مُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ (رئيس القضاة ومفتي الديار
السعودية ت1389هـ) فِي (فتاوى ورسائل الشيخ محمد

بن إبراهيم): فَلِهَذِهِ الْمَحَاكِمِ مَرَاجِعُ، هِيَ الْقَانُونُ الْمُلْفَقُ مِنْ شَرَائِعَ شَيْئِي وَقَوَائِنَ كَثِيرَةٍ، كَالْقَانُونِ الْقَرْنِسِيِّ وَالْقَانُونِ الْأَمْرِيكِيِّ وَالْقَانُونِ الْبَرِيطَانِيِّ، وَغَيْرَهَا مِنَ الْقَوَائِنِ، وَمِنْ مَذَاهِبِ بَعْضِ الْمُدَّعِيَنِ الْمُتَنَسِّبِينَ إِلَى الشَّرِيعَةِ، وَغَيْرِ ذَلِكَ، فَهَذِهِ الْمَحَاكِمُ الْآنَ فِي كَثِيرٍ مِنْ أَمْصَارِ الْإِسْلَامِ مُهَيَّأَةٌ مُكَمَّلَةٌ، مَفْتُوحَةٌ الْأَبْوَابِ وَالنَّاسُ إِلَيْهَا أَسْرَابٌ إِثْرُ أَسْرَابٍ، يَحْكُمُ حُكَاْمُهَا بَيْنَهُمْ بِمَا يُخَالِفُ حُكْمَ السُّنَّةِ وَالْكِتَابِ مِنْ أَحْكَامِ ذَلِكَ الْقَانُونِ، وَتُلْزِمُهُمْ بِهِ وَتُقَرُّهُمْ عَلَيْهِ وَتُخَتِّمُهُ عَلَيْهِمْ، فَأَيُّ كُفْرٍ فَوْقَ هَذَا الْكُفْرِ، وَأَيُّ مُنَاقَظَةٍ لِلشَّهَادَةِ بِأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ بَعْدَ هَذِهِ الْمُنَاقَظَةِ. انتهى.

(24) وَقَالَ الشَّيْخُ غَلَامُ اللَّهِ رَحْمَتِي (رئيس المدرسين بالجامعة الأثرية ببيشاور، والمشرف على الدعاة التابعين لوزارة الشؤون الإسلامية والدعوة والإرشاد بمكتب الدعوة بإسلام آباد) فِي (مجلة البيان، التي يَرَأْسُ تَحْرِيرَهَا الشَّيْخُ أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الصَّوْيَانِ "رئيس رابطة الصحافة الإسلامية العالمية") تَحْتَ عَنَوَانٍ (شَهَادَةٌ عَلَى تَجْرِبَةٍ طَالِبَانِ): الْأَفْغَانُ أَكْثَرُهُمْ جُهَالًا، لَيْسَ لَهُمْ عِلْمٌ، أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْرِفُونَ شَيْئًا، مَا مِنْ قَرْيَةٍ فِي أَفْغَانِسْتَانٍ إِلَّا فِيهَا قُبُورٌ تُعْبَدُ مِنْ دُونِ اللَّهِ. انتهى باختصار.

(25) وَقَالَ الشَّيْخُ عَبْدُ اللَّهِ الدَّوَيْشُ (ت1409هـ) فِي (النَّقْضُ الرَّشِيدُ فِي الرَّدِّ عَلَى مُدَّعِي التَّشْدِيدِ): وَلَا أَقُولُ أَنَّ جَمِيعَ أَهْلِ هَذِهِ الْبِلَادِ مُشْرِكُونَ، وَلَكِنْ الْأَغْلَبُ كَذَلِكَ، فَارْجِعِ النَّظَرَ تَعْرِفْ مُصَدِّقَ ذَلِكَ، هَذَا فِيمَا يَتَعَلَّقُ بِتَوْحِيدِ الْأَلُوْهِةِ؛ وَأَمَّا تَوْحِيدُ الْأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ فَغَالِبُهُمْ لَا يَسْلَمُ مِنْ بَدْعٍ، وَأَحْسَنُهُمْ إِعْتِقَادًا الَّذِي عَلَى مَذْهَبِ الْأَشَاعِرَةِ... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الدَّوَيْشِ-: وَفِي ذَلِكَ

الْوَقْتِ [يَعْنِي عَهْدَ النَّبُوَّةِ] كَانَ مَنْ أَسْلَمَ خَلَعَ الشَّرْكَ وَتَبَرَّأَ مِنْهُ لِعِلْمِهِمْ بِمَعْنَى (لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ)، وَأَمَّا أَهْلُ هَذِهِ الْأَزْمَانِ فَإِنَّهُمْ لَا يَعْرِفُونَ مَعْنَاهَا [أَيَّ مَعْنَى (لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ)] بَلْ يَقُولُونَهَا وَهُمْ مُتَلَبِّسُونَ بِالشَّرْكِ كَمَا لَا يَخْفَى... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الدُّوَيْشِ-: هَذِهِ الْأَزْمَانُ إِشْتَدَّتْ فِيهَا غُرْبَةُ الْإِسْلَامِ... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الدُّوَيْشِ-: الْمُنْتَسِبُونَ إِلَى الْإِسْلَامِ إِذَا صَلُّوا وَهُمْ مُتَلَبِّسُونَ بِشُرَكِيَّاتٍ كَالْإِعْتِقَادِ فِي الْأَمْوَاتِ وَالْإِسْتِغَاثَةِ بِهِمْ (كَغَالِبِ الَّذِينَ يَأْتُونَ مِنَ الْآفَاقِ، فَإِنَّهُمْ يُصَلُّونَ وَيَصُومُونَ وَيَحُجُّونَ ثُمَّ يَرْجِعُونَ إِلَى بِلَادِهِمْ مُتَلَبِّسِينَ بِهَذِهِ الشَّرَكِيَّاتِ)، مَعْلُومٌ أَنَّ مَحَبَّةَ هَؤُلَاءِ مُخَالِفَةٌ لِلْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَإِجْمَاعِ الْعُلَمَاءِ. انْتَهَى بِاخْتِصَارٍ. وَقَدْ أَتَنَى عَلَى الشَّيْخِ الدُّوَيْشِ الشَّيْخُ عَبْدُ اللَّهِ الْبَسَامِ (عَضُوُّ هَيْئَةِ كِبَارِ الْعُلَمَاءِ)، حَيْثُ قَالَ فِي (عُلَمَاءِ نَجْدٍ خِلَالِ ثَمَانِيَةِ قُرُونٍ): كَانَ آيَةٌ فِي سُرْعَةِ الْحِفْظِ وَالْفَهْمِ مَعَ الذِّكَاةِ الْمُتَوَقِّدِ، وَكَانَ مُكَيِّبًا عَلَى كُتُبِ السَّلَفِ الصَّالِحِ، وَكَانَ عَالِمًا بِالْعَقِيدَةِ وَالتَّوْحِيدِ وَالتَّفْسِيرِ وَالْفَقْهِ وَالنَّحْوِ، [وَقَدْ] أَعْجَبَ بِهِ عُلَمَاءُ زَمَانِهِ. انْتَهَى بِاخْتِصَارٍ. وَأَتَنَى عَلَى الشَّيْخِ الدُّوَيْشِ أَيْضًا الشَّيْخُ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ أَحْمَدَ الْمَشِيقَحِ (الْمُسْتَشَارُ الدَّعْوِي بَوَازَرَةِ الشُّؤُونِ الْإِسْلَامِيَّةِ وَالْأَوْقَافِ بِالْمَمْلَكَةِ الْعَرَبِيَّةِ السَّعُودِيَّةِ)، حَيْثُ قَالَ فِي تَقْدِيمِهِ لِكِتَابِ (مَجْمُوعَةُ مَوْالِفَاتِ الشَّيْخِ عَبْدِ اللَّهِ الدُّوَيْشِ): هُوَ الشَّيْخُ الْحَافِظُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ الدُّوَيْشِ أَحَدُ عُلَمَاءِ الْمَمْلَكَةِ الْعَرَبِيَّةِ السَّعُودِيَّةِ، وَهُوَ مِنْ أَعْلَامِ مِثْلَةِ نَجْدٍ، نَشَأَ نَشْأَةً مُبَارَكَةً عُرِفَ مِنْ خِلَالِهَا بِالصِّلَفَاتِ الْحَمِيدَةِ وَالْأَخْلَاقِ الطَّيِّبَةِ مِنَ الْعَفَافِ وَالطَّهَارَةِ وَحُسْنِ الْخُلُقِ، وَكَانَ وَاسِعَ الْإِفْقِ، شَدِيدَ الْفَهْمِ وَالْحِفْظِ لِمَا يَقْرَأُ وَيُلْقَى عَلَيْهِ، كَانَ يَحْفَظُ الْأَمَّهَاتِ السُّنَنَ وَغَيْرَهَا مِنْ كُتُبِ الْحَدِيثِ. انْتَهَى بِاخْتِصَارٍ.

(26) وقال الشيخ سيد إمام في (المُتاجرون بالإسلام):
تَخَلَّتِ الدَّوْلَةُ العُثْمَانِيَّةُ عَنْ أَحْكَامِ الشَّرِيعَةِ، وَتَبِعَهَا عَلَي
ذَلِكَ وَالِيهَا عَلَى مِصْرَ (مُحَمَّد عَلِي) فِي أَوَائِلِ الْقَرْنِ
التَّاسِعِ عَشَرَ مِيلَادِيًا فَحَكَمَ بَعْضَ الْقَوَائِنِ الْأُورُوبِيَّةِ
الَّتِي تَرَجَمَهَا الْمُتَفَرِّجُ رِفَاعَةُ الطَّهْطَاوِي [الْمُتَوَفَى
عَامَ 1873م، وَهُوَ مِنْ أَصْحَابِ الْمَدْرَسَةِ الْعَقْلِيَّةِ
الْإِعْزَازِيَّةِ]، فَعَاقَبَ اللَّهُ مِصْرَ بِالْإِغْتِلَالِ الْإِنْجِلِيزِيِّ عَامَ
1882م فَفَرَضَ [أَيَّ الْإِغْتِلَالِ الْإِنْجِلِيزِيِّ] الْحُكْمَ بِقَوَائِنِ
أُورُوبَا الْكَافِرَةِ عَلَى مِصْرَ بِقُوَّةِ الْإِغْتِلَالِ وَأَلْغَى كُلَّ
أَحْكَامِ الشَّرِيعَةِ إِلَّا بَعْضَ أَحْكَامِ الْأَسْرَةِ [كَالزَّوْجِ
وَالطَّلَاقِ وَالْمِيرَاثِ وَالْوَصِيَّةِ]، وَبَرَّرَ لَهُ الْأَزْهَرِيُّونَ هَذَا
الْكُفْرَ، كَمَا تَمَكَّنَ الْإِسْتِعْمَارُ -بِتَحْكِيمِهِ فِي التَّعْلِيمِ
وَالْإِعْلَامِ- مِنْ إِفْسَادِ عُقُولِ النَّاسِ حَتَّى غَرَسَ فِيهِمْ
كَرَاهِيَّةَ الْإِسْلَامِ وَشَرِيعَتِهِ، وَقَامَتِ ثَوْرَةٌ شَعْبِيَّةٌ عَامَ
1919م لَمْ تُطَالِبْ بِالْإِسْلَامِ وَإِنَّمَا طَالَبَتْ بِالْإِسْتِقْلَالِ
فَزَادَهُمُ اللَّهُ ضَلَالًا وَتَعَاسَةً، وَتَمَخَّضَ عَنْ تِلْكَ الثَّوْرَةِ
إِصْدَارُ دُسْتُورِ عِلْمَانِيٍّ (عَامَ 1923م) فَصَلَ الدِّينَ عَنِ
الدَّوْلَةِ، وَجَعَلَ الْحُكْمَ بِالْقَوَائِنِ الْكَافِرَةِ بِإِرَادَةِ شَعْبِيَّةٍ
بَعْدَمَا كَانَ بِقُوَّةِ الْإِغْتِلَالِ، وَسَمَّوْا هَذِهِ الْإِرَادَةَ الشَّعْبِيَّةَ بِـ
(الشَّرْعِيَّةِ) فِي مُقَابِلِ (الشَّرْعِيَّةِ الْإِسْلَامِيَّةِ) [جَاءَ عَلَى
مَوْقِعِ جَرِيدَةِ (الْأَهْرَامِ) الْمِصْرِيَّةِ تَحْتَ عُنْوَانِ (رَبِّيسُ
بَرْلَمَانِيَّةِ الْوَفْدِ "نَسْتَلْهُمْ رُوحَ ثَوْرَةِ 1919 لِلتَّضَامُنِ خَلْفَ
الْقِيَادَةِ السِّيَاسِيَّةِ") فِي هَذَا الرِّابِطِ: أَكَّدَ النَّائِبُ
(سَلِيمَانُ وَهْدَانُ)، رَبِّيسُ الْهَيْئَةِ الْبَرْلَمَانِيَّةِ لِحَزْبِ
(الْوَفْدِ)، أَنَّ ذِكْرَ ثَوْرَةِ 1919 (ثَوْرَةِ الشَّعْبِ الْمِصْرِيِّ
ضِدَّ الْإِغْتِلَالِ) كَانَتْ وَاسْطَةً أَيْقُونَةَ الثَّوْرَاتِ وَمُلْهِمَةً
لِلشُّعُوبِ لِلتَّخَرُّرِ مِنَ الْإِسْتِعْمَارِ وَتَرْجَمَةً لِلْإِرَادَةِ الشَّعْبِيَّةِ
لِلْمِصْرِيِّينَ بِقِيَادَةِ (الْوَفْدِ الْمِصْرِيِّ) بِقِيَادَةِ الزَّعِيمِ (سَعْدِ
زَغَلُولِ) [جَاءَ عَلَى مَوْقِعِ قَنَاةِ (صَدَى الْبَلَدِ) الْفَضَائِيَّةِ

تحت عنوان ("أبو شقة" يكتسح "الخولي" في إنتخابات رئاسة "حزب الوفد") [في هذا الرابط](#): قام تَفَرُّ من **الوَطَنِيِّينَ الْمِصْرِيِّينَ** المُطالِبِينَ بِاسْتِقْلَالِ مِصْرَ عَنْ التاج البريطانيّ [التاج البريطاني يُقصدُ به تلك الدولة التي تقع تحت حكم الملكة البريطانية وإن كان لها استقلالٌ نسبيٌّ أو حكومةٌ مُستقلةٌ مُنتخبةٌ ديموقراطيًا] وجلاء قُوَّات الاحتلال الإنجليزي عن مصر، بتشكيل (وَفْدٍ) للتفاوض مع الإنجليز، ثم ما لبث (الوَفْدُ الْمِصْرِيّ) أن تحوّل إلى (حزب الوفد) بِرَعاية زعيم ثورة 1919 سعد زغلول باشا. انتهى]؛ وأضاف (وهدان) في بيان له، أن ثورة التاسع من مارس 1919 **ثورة شعبية شاملة** خرجت من الفُرى قبل أن تخرج من المُدن، وانطلقت من الشوارع قبل أن تنطلق من الميادين، وشارك فيها جميع طوائف الشعب، وقادت لأول دُستور عام 1923، والذي أدخل مصر إلى المرحلة الديمقراطية بإجراء أول إنتخابات نيابية عام 1924 بعد عودة (سعد زغلول) من المنفى، وفاز فيها الوفد [يعني حزب الوفد. وقد جاء في مقالة بعنوان (التكتلات الانتخابية في مصر) على موقع مركز الجزيرة للدراسات [في هذا الرابط](#): ومن أشهر أحزاب التيار الليبرالي حزب الوفد. انتهى] بأغلبية المقاعد في البرلمان، وشكل (سعد) أول حكومة دُستورية، وشرع في مساعي تحقيق الاستقلال التام لمصر عن بريطانيا؛ وتابع [أي (وهدان)] {أن ثورة 1919 كانت الشرارة التي بدأت ومهدت لحركات التحرر من الاحتلال واستقلال الأقطار العربية، وكان لِصورة عناق الهلال والصليب مع هُتاف (سعدُ يحيَا سعدُ) التي رجّت أرجاء الشوارع أبلغ الصُور عن تضامن ووحدّة الشعب المصري في ثورة 1919 ضد الاحتلال، وفشلت كل مساعي الاحتلال ببت أفكار مغلوطة لِزرع بُذور الفتنة

بين غُضْرِي الْأُمَّةِ [يَعْنِي الْمُسْلِمِينَ وَالنَّصَارَى]؛ وَلَفَتْ (وهذان) إِلَى أَنْ خُرُوجَ الْمَرْأَةِ الْمِصْرِيَّةِ لِأَوَّلِ مَرَّةٍ فِي مُظَاهَرَاتٍ مُتَدَدَةٍ بِالْإِغْلَالِ وَمُطَالِبَةٍ بِالْحُرِّيَّةِ، تَأْكِيدٌ عَلَى تَقْدِيرِ لِقِيمَةٍ وَرِيَادَةِ الْمَرْأَةِ الْمِصْرِيَّةِ، وَرَسَّخَتْ 1919 لِإِرَادَةِ الشَّعْبِ الْمِصْرِيِّ وَكَانَتْ مَخَطَ تَقْدِيرِ الْعَالَمِ. انْتَهَى بِاخْتِصَارٍ، ثُمَّ تَعَهَّدَتِ الْحُكُومَةُ الْمِصْرِيَّةُ تَعَهُّدًا دُولِيًّا بِأَنْ تَسْتَمِرَّ فِي الْحُكْمِ بِالْقَوَانِينِ الْكَافِرَةِ وَأَنْ لَا عَوْدَةَ لِأَحْكَامِ الْإِسْلَامِ وَذَلِكَ عَامَ 1937م (إِتْفَاقِيَّةٌ مَوْنْتَرُو) [قَالَ سَالِمُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ غَمِيضٍ (أَسَازُ الْقَانُونِ التَّجَارِي بِجَامِعَةِ الْبَحْرَيْنِ، وَالمُسْتَشَارُ الْقَانُونِي لِرَئِيسِ جَامِعَةِ الْبَحْرَيْنِ) فِي (لِتْرَاجِعْ تَارِيخَ الْقَانُونِ): أَمَّا فِي مُعَاهَدَةِ مَوْنْتَرُو 1936 بَيْنَ الْحُكُومَتَيْنِ الْإِنْجِلِيزِيَّةِ وَالْمِصْرِيَّةِ إِشْتَرَطَتْ بِرِيطَانِيَا عَلَى مِصْرَ عَدَمَ جَوَازِ الرُّجُوعِ إِلَى أَحْكَامِ الشَّرِيعَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ، وَقَدْ تَقَرَّرَ هَذَا الشَّرْطُ مَرَّةً أُخْرَى فِي مُعَاهَدَةِ مَوْنْتَرُو الثَّانِيَةِ سَنَةِ 1937. انْتَهَى بِاخْتِصَارٍ، وَرَحَلَتْ جُيُوشُ الْإِسْتِعْمَارِ عَنْ مِصْرَ [جَاءَ فِي مَقَالَةٍ عَلَى مَوْقِعِ جَرِيدَةٍ (الْيَوْمُ السَّابِقُ) الْمِصْرِيَّةِ بِعَنْوَانِ (حِكَايَةُ 74 عَامًا مِنَ الْإِغْلَالِ الْبَرِيطَانِيِّ لِمِصْرَ): انْتَهَى التَّوَاجُدُ الْإِنْجِلِيزِيُّ رَسْمِيًّا وَفِعْلِيًّا فِي أَعْقَابِ ثَوْرَةِ يُولِيُو، وَبِالتَّحْدِيدِ فِي يَوْمِ 18 يُونِيُو عَامَ 1956. انْتَهَى] وَلَكِنْ بَقِيَتْ قَوَانِينُهُ الْكَافِرَةُ تَحْكُمُنَا، فَاسْتَمَرَّ الْإِغْلَالُ التَّشْرِيعِيُّ لِمِصْرَ وَصَبَّغَ الْبِلَادَ بِصِبْغَتِهِ الْإِبَاحِيَّةِ الْإِلْهَادِيَّةِ مِنْ إِبَاحَةِ الْمُحَرَّمَاتِ وَإِشَاعَةِ الْفُجُورِ وَإِمَاتَةِ الْفَضَائِلِ وَالتَّخَوُّفِ بَيْنَ النَّاسِ حَتَّى شَاعَتْ بَيْنَهُمُ الْمَظَالِمُ وَالرَّذَائِلُ بِلَا تَكْيِيرٍ [قَالَ الشَّيْخُ مُحَمَّدُ إِسْمَاعِيلُ الْمَقْدَمُ (مُؤَسَّسُ الدَّعْوَةِ السَّلَفِيَّةِ بِالْإِسْكَانْدَرِيَّةِ) فِي مُحَاضَرَةٍ بِعَنْوَانِ (المُؤَامَرَةُ عَلَى التَّعْلِيمِ) مُفَرَّغَةٍ عَلَى هَذَا الرِّبَاطِ: رَغَمَ خُرُوجِ الْإِنْجِلِيزِ مِنْ مِصْرَ، لَكِنْ ظَلَّتْ سِيَاسَتُهُمُ التَّعْلِيمِيَّةُ هِيَ السَّائِدَةُ وَلَمْ تَتَغَيَّرْ عَنْ طَرِيقِهَا وَلَمْ تَجِدْ أَبَدًا. انْتَهَى. وَقَالَ

الشيخ محمد إسماعيل المقدم أيضًا في (دروس الشيخ محمد إسماعيل المقدم): وأَوَّلُ شُؤْمٍ بَعْدَ سُقُوطِ الْخِلَافَةِ [يَعْنِي الدَّوْلَةَ الْعُثْمَانِيَّةَ] وَضَعْفِ الْمُسْلِمِينَ فِي تِلْكَ الْمَرَحَلَةِ هُوَ تَقْسِيمُ الْأُمَّةِ الْإِسْلَامِيَّةِ إِلَى أَقَالِيمَ جُغْرَافِيَّةٍ مُتَعَدِّدَةٍ عَلَى أَيْدِي أَعْدَاءِ الْإِسْلَامِ مِنَ الْإِنْكِلِيزِ وَالْفَرَنْسِيِّينَ وَغَيْرِهِمْ مِنْ أَعْدَاءِ اللَّهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، تَطْبِيقًا لِمَبْدَأِهِمُ الْمَعْرُوفِ {فَرَّقْ تَسُدْ}؛ وَالْأَثَرُ الثَّانِي أَنَّ هَذِهِ الْأَقَالِيمَ خَضَعَ مُعْظَمُهَا لِلِاسْتِعْمَارِ الْعَسْكَرِيِّ الْكَافِرِ سَوَاءً إِنْجَلْتَرَا أَوْ فَرَنْسَا أَوْ إِيْطَالِيَا أَوْ هُولَنْدَا أَوْ رُوسِيَا، ثُمَّ حَكَمَتْهَا حُكُومَاتٌ أَقَامَهَا الْإِسْتِعْمَارُ مِمَّنْ يُطِيعُهُ مِمَّا تَسْتَطِيعُ أَنْ تُسَمِّيَهُ **إِسْتِعْمَارًا وَطَنِيًّا**. انتهى باختصار]. انتهى باختصار.

(27) وَقَالَ الشَّيْخُ إِبْرَاهِيمُ الدِّمِجِيُّ فِي (صَفْحَةٍ مَطُوبَةٍ مِنْ تَارِيخِ الْجَزِيرَةِ الْعَرَبِيَّةِ): ثُمَّ دَارَ الزَّمَانُ دَوْرَتَهُ، وَبَتَ الشَّيْطَانُ سَرَآيَاهُ لِيَتَلَقَّفَ مَا اسْتَطَاعَتْ مِنْ أُمَّةٍ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَتُخْرِجَهُمْ مِنَ النُّورِ إِلَى الظُّلُمَاتِ، **فَخَرَجَ النَّاسُ مِنْ دِينِ اللَّهِ أَفْوَاجًا** بَعْدَ مَا دَخَلُوهُ أَفْوَاجًا، وَيَشْهَدُ بِذَلِكَ كُلُّ نَاقِدٍ بَصِيرٍ قَرَأَ ذَلِكَ التَّارِيخَ وَتَلَوَّعَ بِدَوَاهِيهِ وَأَخْبَارِهِ **وَرَأَى فَشَوْ الشَّرِكِ بَيْنَ النَّاسِ (فَصَارَ عِنْدَهُمْ مَأْلُوفًا مَعْرُوفًا غَيْرَ مُنْكَرٍ)، وَالْوَتَنِئَةِ الَّتِي قَدْ ضَرَبَتْ أَطْنَابَهَا بَيْنَ ظَهْرَانِي مَنْ يَدْعُونَ الْإِسْلَامَ، وَأَصْبَحَ الْمَعْرُوفُ مُنْكَرًا وَالْمُنْكَرُ مَعْرُوفًا، وَبُدِّلَتِ السُّنَنُ، وَأُمِيتَتِ الشَّرِيعَةُ، وَظَهَرَتْ قُرُونُ الْبِدْعِ بَلْ شُخُوصُهَا، وَدُعِيَ الْمَوْتَى مِنْ دُونِ اللَّهِ، وَاعْتَقِدَ الرِّعَاغُ بِمُتَصَرِّفِينَ مَعَ اللَّهِ فِي الْكُفُونِ، وَتَسَلَّطَ السَّحَرَةُ وَالْكَهَنَةُ عَلَيْهِمْ، وَانْدَرَسَ الدِّينُ، وَصَارَ الْقِيَاضُ عَلَى دِينِهِ بِالْبَرَاءَةِ وَالْإِنْكَارِ كَالْقِيَاضِ عَلَى الْجَمْرِ، وَأَصْبَحَ التَّوْحِيدُ غَرِيبًا وَالْمُؤَحِّدُونَ غُرَبَاءَ (حَتَّى وَإِنْ كَانُوا عُلَمَاءَ!)، فَأَمَامَهُمْ مَوْجُ مُتَلَاطِمٌ مِنْ وَبَاءِ الْجَاهِلِيَّةِ**

الأولى، **فَنَشَأَ عَلَى هَذَا الصَّغِيرِ وَهَرَمَ عَلَيْهِ الْكَبِيرُ**، حَتَّى رَجِمَ اللَّهُ أُمَّةَ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِدَعْوَةِ الْإِمَامِ الْمُجَدِّدِ لِمَا أَنْدَرَسَ مِنْ مَعَالِمِ الْإِسْلَامِ، فِي النَّصْفِ الثَّانِي مِنَ الْقَرْنِ الثَّانِي عَشَرَ **[الْهَجْرِيَّ]**، وَهُوَ الْإِمَامُ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْوَهَّابِ الَّذِي نَسَأُ اللَّهَ تَعَالَى أَنْ يَجْزِيَهُ عَنَّا خَيْرَ مَا جَزَى مُضْلِحًا عَنْ أُمَّتِهِ، وَعَالِمًا عَنْ أَمَانَتِهِ وَدَعْوَتِهِ، وَلَكِنْ ذَلِكَ الْبَغْتُ التَّجْدِيدِي لِدَعْوَةِ الْإِمَامِ الْمُضْلِحِ لَمْ يَكُنْ لِيَنْجَحَ وَيُفْلِحَ لَوْلَا لُطْفُ اللَّهِ تَعَالَى وَتَوْفِيقُهُ، ثُمَّ التَّضَحِّيَّاتُ تَلَوُ التَّضَحِّيَّاتِ مِنَ الدَّمَاءِ الطَّاهِرَاتِ الزَّاكِيَّاتِ، مِمَّنْ اعْتَنَقُوا الْإِسْلَامَ الْمَخْضُوعَ، وَالْإِيمَانَ الصَّافِيَّ مِنْ شَوَائِبِ الْبِدْعِ وَالْخُرَافَاتِ وَالضَّلَالَاتِ وَالْمُخْدَتَاتِ وَالشَّهَوَاتِ؛ وَكَفَاحَ الْعُلَمَاءِ الصَّادِقُونَ وَطُلَّابُهُمْ وَجُنُودُهُمْ، يَتَقَدَّمُهُمْ أَمْرَاؤُهُمْ مِنْ آلِ سَعُودِ الْمَيَّامِينَ **[أَيِ الْمُبَارَكِينَ، وَمَيَّامِينَ جَمْعُ مَيِّمُونَ]**، فَاتَّخَذَ اللِّسَانَ وَالسِّنَّانَ **[السِّنَّانُ هُوَ نَصْلُ السَّهْمِ وَالسَّيْفِ وَالرُّمْحُ]**، وَالرُّمْحُ وَالْبَرْهَانُ، وَالْكِتَابُ وَالسَّيْفُ، وَالْعُلَمَاءُ يُبَصِّرُونَ النَّاسَ بِدِينِهِمْ، وَيُفَقِّهُونَهُمْ شَرِيعَتَهُمْ، وَيَأْمُرُونَهُمْ بِالْمَعْرُوفِ، وَيَنْهَوْنَهُمْ عَنِ الْمُنْكَرِ، وَيَأْطُرُونَ جُهَاثَهُمْ عَلَى الْحَقِّ أَطْرًا؛ **وَابْتَدَأُوا جِهَادَ الْمُخَالِفِينَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَمَنْ وَقَفَ دُونَهُمْ سَنَةً 1157 [هـ]** حِينَ وُلِدَتْ دَوْلَةُ مِنْهَاجِ النَّبُوَّةِ، وَهِيَ **الدَّوْلَةُ السُّعُودِيَّةُ الْأُولَى**، مِنْ عَهْدِ الْإِمَامِ الْمُؤَفَّقِ مُحَمَّدِ بْنِ سَعُودٍ (ت 1179 [هـ])، ثُمَّ ابْنُهُ الْإِمَامُ الْمُجَاهِدُ الشَّهِيدُ عَبْدِ الْعَزِيزِ (ت 1218 [هـ])، ثُمَّ مِنْ بَعْدِهِ سَعُودُ **[الْكَبِير]** (ت 1228 [هـ])، ثُمَّ الشَّهِيدُ عَبْدِ اللَّهِ **[بْنِ سَعُودِ الْكَبِيرِ ابْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ بَنِ مُحَمَّدِ بْنِ سَعُودٍ]** (ت 1234 [هـ]) الَّذِي قَتَلْتُهُ يَدُ **دَوْلَةِ التَّصَوُّفِ وَالتَّعَصُّبِ**، دَوْلَةُ آلِ عُثْمَانَ **[يَعْنِي الدَّوْلَةَ الْعُثْمَانِيَّةَ]**، بَعْدَ مَا هَدَمَتِ الدَّرْعِيَّةَ مَارَزَ **[أَيِ مَلَجًا]** الْعِلْمَ وَالتَّوْحِيدَ فِي ذَلِكَ الْعَصْرِ؛ وَيَكْفِي أَنْ تَقْرَأَ وَصْفَهَا **[أَيِ وَصْفَ الدَّرْعِيَّةِ]** فِي عَرِّ مَجْدِهَا مِنْ تَارِيخِ ابْنِ عَنَامٍ

[المُسَمَّى بـ (روضة الأفكار والأفهام لمرتاد حال الإمام
وتعداد غزوات ذوي الإسلام)] حَتَّى تَعْرِفَ قَدْرَ جَنَاحِ
وَجُرْمِ مَنْ سَوَّوَهَا بِالتَّرَابِ مِنَ فَوْقِ جُثِّ عِبَادِ اللَّهِ
وَحُمَاةِ التَّوْحِيدِ وَخُرَّاسِ الْمِلَّةِ، فِي تِلْكَ الْإَيَّامِ الْخَزِينَةِ
وَلَيَالِيهَا التَّكَالَى الْبَاكِتَةِ؛ وَمِنْ ثَمَّ ضَعُفَ أَمْرُ التَّوْحِيدِ
وَأَهْلِهِ فِي نُفُوسِ النَّاسِ، وَعَادَ الشَّرْكُ عَلَى اسْتِحْيَاءِ
شَيْئًا فَشَيْئًا، ثُمَّ تَنَامَتْ خَلَائِهَا السَّرَطَانِيَّةُ بِقُوَّةِ
وَبُسْرَعَةٍ، خَاصَّةً كُلَّمَا ابْتَعَدَ النَّاسُ عَنْ مَهْدِ حَرَكَةِ
الإصلاحِ بَنَجْدٍ مَكَانًا وَزَمَانًا. انتهى باختصار.

(28) وَقَالَ سَعُودُ الْكَبِيرُ ابْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ
سَعُودٍ (ثَالِثُ حُكَّامِ الدَّوْلَةِ السَّعُودِيَّةِ الْأُولَى، وَالْمُتَوَفَى
عَامَ 1229 هـ) فِي رِسَالَتِهِ إِلَى الْأَمِيرِ الْعُثْمَانِيِّ فِي
بَعْدَادَ (سُلَيْمَانَ بَاشَا الْكَبِيرِ): وَأَمَّا مَا ذَكَرْتَ {إِنَّا نَقْتُلُ
الْكَفَّارَ}، فَهَذَا أَمْرٌ مَا نَتَعَذَّرُ عَنْهُ وَلَمْ نَسْتَخَفْ فِيهِ، وَتَزِيدُ
فِي ذَلِكَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ، وَنُوصِي بِهِ أَبْنَاءَنَا مِنْ بَعْدِنَا،
وَأَبْنَاؤُنَا يُوصُونَ بِهِ أَبْنَاءَهُمْ مِنْ بَعْدِهِمْ، كَمَا قَالَ
الصَّحَابِيُّ {يَعْنِي الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارَ يَوْمَ الْخَنْدَقِ}
{عَلَى الْجِهَادِ مَا بَقِينَا أَبَدًا}، وَنُرْغِمُ أَنْفُوفَ الْكَفَّارِ
وَنَسْفِكُ دِمَاءَهُمْ وَنَغْتَمُّ أَمْوَالَهُمْ، بِحَوْلِ اللَّهِ وَقُوَّتِهِ،
وَنَفْعَلُ ذَلِكَ اتِّبَاعًا لَا ابْتِدَاعًا، طَاعَةً لِلَّهِ وَلِرَسُولِهِ، وَقُرْبَةً
نَتَقَرَّبُ بِهَا إِلَى اللَّهِ تَعَالَى، وَنَرْجُو بِهَا جَزِيلَ الثَّوَابِ
بِقَوْلِهِ تَعَالَى {فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ
وَخُذُوهُمْ وَأَخْصِرُواهُمْ وَأَقْعُدُوا لَهُمْ كُلَّ مَرْصِدٍ، فَإِنْ تَابُوا
وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوْا الزَّكَاةَ فَخَلُّوا سَبِيلَهُمْ، إِنَّ اللَّهَ
غَفُورٌ رَحِيمٌ}، وَقَوْلِهِ {وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ
وَيَكُونَ الدِّينُ كُلُّهُ لِلَّهِ، فَإِنْ انْتَهَوْا فَإِنَّ اللَّهَ بِمَا يَعْمَلُونَ
بَصِيرٌ، وَإِنْ تَوَلَّوْا فَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ مَوْلَاكُمْ، نِعَمَ الْمَوْلَى
وَنِعَمَ النَّصِيرُ}، وَقَوْلِهِ تَعَالَى {فَإِذَا لَقِيتُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا
فَضْرِبَ الرِّقَابَ...} الْآيَةَ، وَقَوْلِهِ {قَاتِلُوهُمْ يُعَذِّبُهُمُ اللَّهُ

بِأَيْدِيكُمْ وَيُخْرِجُهُمْ وَيَنْصُرْكُمْ عَلَيْهِمْ...} الْآيَةُ، وَنَزَعْتُ
فِيمَا عِنْدَ اللَّهِ مِنْ جَزِيلِ الثَّوَابِ حَيْثُ قَالَ تَعَالَى {إِنْ
اللَّهُ اشْتَرَى مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أَنْفُسَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ بِأَنْ لَهُمُ
الْجَنَّةُ، يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَيَقْتُلُونَ وَيُقْتَلُونَ، وَعْدًا
عَلَيْهِ حَقًّا فِي التَّوْرَةِ وَالْإِنْجِيلِ وَالْفُرْقَانِ، وَمَنْ أَوْفَى
بِعَهْدِهِ مِنَ اللَّهِ، فَاسْتَبَشِرُوا بِنِعْمَتِ اللَّهِ الَّتِي بِآيَتِهِمْ بِهِ،
وَذَلِكَ هُوَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ}، وَقَالَ تَعَالَى {هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَى
تِجَارَةٍ تُنْجِيكُمْ مِنْ عَذَابِ أَلِيمٍ، تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ
وَتُحَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ، ذَلِكَ خَيْرٌ
لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ، يَغْفِرَ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَيُدْخِلَكُمْ جَنَّاتٍ
تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ وَمَسَاكِنَ طَيِّبَةً فِي جَنَّاتِ عَدْنٍ،
ذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ، وَأُخْرَى تُحِبُّونَهَا، تُضْرَبُ مِنَ اللَّهِ وَفَتْحٌ
قَرِيبٌ، وَبَشِّرِ الْمُؤْمِنِينَ}، وَالْآيَاتُ وَالْأَحَادِيثُ مَا تُحْصَى
فِي الْجِهَادِ وَالتَّزْغِيبِ فِيهِ؛ وَلَا لَنَا دَابُّ إِلَّا الْجِهَادُ، **وَلَا لَنَا**
مَأْكَلٌ إِلَّا مِنْ أَمْوَالِ الْكَفَّارِ، فَيَكُونُ عِنْدَكُمْ مَعْلُومًا أَنَّ
الَّذِينَ مَبْنَاهُ وَقَوَاعِدُهُ، عَلَى أَضْلِ الْعِبَادَةِ لِلَّهِ وَخُدَّةِ لَا
شَرِيكَ لَهُ، وَمُتَابِعَةِ رَسُولِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَاطِنًا
وظَاهِرًا، كَمَا قَالَ تَعَالَى {فَمَنْ كَانَ يَرْجُوا لِقَاءَ رَبِّهِ
فَلْيَعْمَلْ عَمَلًا صَالِحًا وَلَا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِ أَحَدًا}... ثم
قال -أي سَعُودُ الْكَبِيرُ-: وَأَمَّا مَا ذَكَرْتُ مِنْ مَسْكِنَاتِنَا فِي
أَوْطَانِ مُسَيِّلَةِ الْكَذَّابِ [يَعْنِي بِلَادَ نَجْدٍ]، فَالْأَمَاكِنُ لَا
تُقَدَّسُ أَحَدًا وَلَا تُكْفَرُ، وَأَحَبُّ الْبِقَاعِ إِلَى اللَّهِ وَأَشْرَفُهَا
عِنْدَهُ مَكَّةُ، خَرَجَ مِنْهَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ،
وَبَقِيَ فِيهَا إِخْوَانُكَ أَبُو جَهْلٍ وَأَبُو لَهَبٍ وَلَمْ يَكُونُوا
مُسْلِمِينَ... ثم قال -أي سَعُودُ الْكَبِيرُ-: وَقَوْلُكَ {إِنَّا أَخَذْنَا
كَزْبَلَاءَ، **وَدَبَّحْنَا أَهْلَهَا**، وَأَخَذْنَا أَمْوَالَهَا}، فَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ
الْعَالَمِينَ، وَلَا نَتَعَذَّرُ مِنْ ذَلِكَ [أَيَّ لَا نَعْتَذِرُ نَحْنُ أَصْحَابُ
الدَّعْوَةِ النَّجْدِيَّةِ السَّلَفِيَّةِ عَنْ أَخَذِنَا كَزْبَلَاءَ، وَدَبَّحْنَا أَهْلَهَا،
وَأَخَذْنَا أَمْوَالَهَا]، وَنَقُولُ {وَاللَّكَافِرِينَ أَمْثَالُهَا}... ثم قال
-أي سَعُودُ الْكَبِيرُ-: وَمَا ذَكَرْتُ مِنْ جِهَةِ الْحَرَمَيْنِ

الشریفین، الحَمْدُ لله علی فَضْلِهِ وَكَرَمِهِ حَمْدًا كَثِيرًا كَمَا يَنْبَغِي أَنْ يُحْمَدَ، وَعَزَّ جَلَالُهُ، لَمَّا كَانَ **أَهْلُ** الْحَرَمَيْنِ **[أَيُّ مَكَّةَ وَالْمَدِينَةِ]** أَبِينِ عَنِ الْإِسْلَامِ وَمُؤْمَتِنِ عَنِ الْإِنْقِيَادِ لِأَمْرِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ **وَمُقِيمِينَ عَلَى مِثْلِ مَا أَنْتَ عَلَيْهِ الْيَوْمَ مِنَ الشَّرِكِ وَالضَّلَالِ وَالْفَسَادِ**، وَجَبَ عَلَيْنَا الْجِهَادُ بِحَمْدِ اللَّهِ فِيمَا يُزِيلُ ذَلِكَ عَنْ حَرَمِ اللَّهِ **[أَيُّ مَكَّةَ]** وَحَرَمِ رَسُولِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ **[أَيُّ الْمَدِينَةِ]** مِنْ غَيْرِ إِسْتِحْلَالٍ لِحُرْمَتِهِمَا. انْتَهَى مِنْ (الدَّرَرِ السَّنِيَّةِ فِي الْأَجُوبَةِ النَّجْدِيَّةِ).

(29) وَقَالَ الشَّيْخُ الْحَسَنُ الْكَتَانِي (رئيس الرابطة العالمية للاحتساب) فِي (الأجوبة الوفية عن الأسئلة الزكية): والدَّعْوَةُ النَّجْدِيَّةُ جَاهَرَتْ بِ**تَكْفِيرِ** الْمُسْتَغِيثِينَ بِغَيْرِ اللَّهِ تَعَالَى، **وَاسْتَحَلَّتْ دِمَاءَهُمْ** وَدِمَاءَ كُلِّ مَنْ وَالَاهُمْ أَوْ دَافَعَهُ عَنْهُمْ أَوْ رَكَنَ إِلَيْهِمْ، وَحَكَمَتْ عَلَى عَسَاكِرِهِمْ **وَقُذِّرَ لَهُمْ بِالرَّذَّةِ وَالْكَفْرِ**، **فَغَنَمَتْ أَمْوَالَهُمْ وَسَبَتْ دَرَارِيَهُمْ...** ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الْكَتَانِي-: فَتَكَلَّمَ النَّاسُ فِي هَذَا **[أَيُّ فِي خُرُوجِ النَّجْدِيِّينَ عَلَى الدَّوْلَةِ الْعُثْمَانِيَّةِ وَتَكْفِيرِهِمْ لَهَا]** وَعَدَّوْهُ شَقًّا لِلصَّفِّ وَمُنَازَعَةً لَوْلِي الْأَمْرِ (وَهُوَ السُّلْطَانُ الْعُثْمَانِي)، وَقَدْ كَانَ رَدُّ النَّجْدِيِّينَ هُوَ أَنَّ الدَّوْلَةَ الْعُثْمَانِيَّةَ هِيَ حَامِيَةُ الشَّرِكِ **وَالِدَاعِيَّةُ إِلَيْهِ**، ثُمَّ لَمَّا غَيَّرَتْ **[أَيُّ الدَّوْلَةُ الْعُثْمَانِيَّةُ]** الشَّرْعَ وَاسْتَبَدَلَتْ الْقَانُونَ السُّوَيْسِرِي فِي الْقَوَانِينِ الْجَنَائِيَّةِ وَفِي غَيْرِهَا بِهِ **كَفَرُوهَا أَيْضًا لِتَرْكِهَا التَّحَاكُمَ لِلشَّرْعِ**. انْتَهَى.

(30) وَقَالَ الشَّيْخُ مُحَمَّدُ الشَّوَيْعِر (مستشار مفتي عام المملكة العربية السعودية، ورئيس تحرير مجلة البحوث الإسلامية) فِي كِتَابِهِ (تصحيح خطأ تاريخي حول الوهابية): وَالَّذِي يَرْجِعُ لِمَبْدَأٍ **[أَيُّ لِبِدَايَةِ]** الْبِنَاءِ عَلَى

الْقُبُورِ فِي الْعَالَمِ الْإِسْلَامِيِّ يَرَاهُ مُرْتَبِطًا بِقِيَامِ دَوْلَةِ
 الْقَرَامِطَةِ فِي (الْجَزِيرَةِ الْعَرَبِيَّةِ) وَ[دَوْلَةِ] الْفَاطِمِيِّينَ
 فِي (الْمَغْرِبِ ثُمَّ فِي مِصْرَ) [قُلْتُ: قَامَتِ الدَّوْلَةُ الْعَبِيدِيَّةُ
 (الْفَاطِمِيَّةُ) - فِي زَمَنِ حُكْمِ الدَّوْلَةِ الْعَبَّاسِيَّةِ - عَامَ
 297 هـ وَانْتَهَتْ عَامَ 567 هـ. وَقَالَتْ هِدَايَةُ الْعَسُولِي فِي
 (تَارِيخِ فَلَسْطِينَ وَإِسْرَائِيلَ عَبْرَ الْعَصُورِ): سَيُطْرَقُ
 الدَّوْلَةُ الْفَاطِمِيَّةُ عَلَى الْمَغْرِبِ الْعَرَبِيِّ [الْمَغْرِبُ الْعَرَبِيُّ
 يَشْمَلُ (تُونِسَ وَالْمَغْرِبَ وَالْجَزَائِرَ وَلِيبِيَا وَمُورِيتَانِيَا)]
 وَمِصْرَ وَدُولَ الشَّامِ. انْتَهَى. وَقَالَ شَوْقِي أَبُو خَلِيلٍ فِي
 (أَطْلَسِ الْفِرَقِ وَالْمَذَاهِبِ الْإِسْلَامِيَّةِ): بَقِيَتْ دَوْلَتُهُمْ [أَيُ
 دَوْلَةُ الْقَرَامِطَةِ] مِنْ عَامِ 277 هـ/890 م وَحَتَّى 470 هـ/
 1078 م، وَسَيُطْرَقُ عَلَى جَنُوبِ الْجَزِيرَةِ الْعَرَبِيَّةِ وَالْيَمَنِ
 وَعُمَانَ، وَدَخَلَتْ دِمَشْقَ، وَوَصَلَتْ حِمَصَ وَالسَّلَامِيَّةَ.
 انْتَهَى. وَقَالَ يَوْسُفُ زَيْدَانٍ فِي (دَوَامَاتِ التَّدِينِ): فِي
 تِلْكَ الْفَتْرَةِ (مُنْتَصَفِ الْقَرْنِ الرَّابِعِ الْهَجْرِيِّ) كَانَتْ
 الرُّقْعَةُ الْجُغْرَافِيَّةُ الْوَاسِعَةُ الْمُشْتَمِلَةُ عَلَى شَمَالِ
 إِفْرِيقِيَا وَمِصْرَ وَجَنُوبِ الشَّامِ وَالْجَزِيرَةِ الْعَرَبِيَّةِ، مِنْطَقَةُ
 نُفُودِ شَيْعِيٍّ (إِسْمَاعِيلِيٍّ)، سَوَاءً كَانَ فَاطِمِيًّا فِي أَنْحَاءِ
 مِصْرَ وَالْمَغْرِبِ، أَوْ قَرْمَطِيًّا فِي حَوَافِ الشَّامِ وَالْجَزِيرَةِ.
 انْتَهَى. وَجَاءَ فِي كِتَابِ (الْمَوْجِزِ فِي الْأَدْيَانِ وَالْمَذَاهِبِ
 الْمَعَاصِرَةِ) لِلشَّيْخِ نَاصِرِ الْقَفَّارِيِّ (رئيسِ قِسْمِ
 الْعَقِيدَةِ وَالْمَذَاهِبِ الْمَعَاصِرَةِ بِجَامِعَةِ الْقَصِيمِ) وَنَاصِرِ
 الْعَقْلِ (رئيسِ قِسْمِ الْعَقِيدَةِ بِكَلِيَّةِ أَصُولِ الدِّينِ بِجَامِعَةِ
 الْإِمَامِ مُحَمَّدِ بْنِ سَعُودِ الْإِسْلَامِيَّةِ بِالرِّيَاضِ): فَالْقُبُورِيَّةُ
 مِنَ الْبِدْعِ الشَّرَكِيَّةِ الَّتِي تُرَوِّجُهَا الطَّرِيقُ الصُّوفِيَّةُ، وَأَوَّلُ
 مَنْ ابْتَدَعَهَا وَنَشَرَهَا الرَّافِضَةُ وَفِرَقُهُمْ كَالْفَاطِمِيِّينَ
 وَالْقَرَامِطَةِ. انْتَهَى، وَلَكِنَّ الْعُلَمَاءَ لَا يُحَرِّكُونَ سَاكِنًا لِأَنَّ
 جَوْهَرَ الْعَقِيدَةِ - وَهُوَ الْمُحَرَّكُ لَذَلِكَ - قَدْ ضَعُفَ، بَلْ بَلَغَ
 الْأَمْرُ إِلَى [أَنَّ] الْجِهَةَ الَّتِي لَا يُوجَدُ فِيهَا أَوْلِيَاءُ يُبْنَى
 عَلَى قُبُورِهِمْ، كَانَ النَّاسُ يَبْحَثُونَ عَنْ شَيْءٍ يَتَعَلَّقُونَ بِهِ

كَالشَّجَرِ وَالْحَجَرِ وَالْمَغَارَاتِ [(مَغَارَاتُ) جَمْعُ (مَغَارَةٍ) وَهِيَ بَيْتٌ مَنفُورٌ فِي الْجَبَلِ أَوْ الصَّخْرِ] وَغَيْرَهَا، وَمَنْ يُدْرِكُ مِنَ الْعُلَمَاءِ صَرَرَ مَا وَقَعَ فِيهِ النَّاسُ مِنْ خَلَلٍ وَبُعْدٍ عَنِ الْعَقِيدَةِ الصَّافِيَةِ فَإِنَّهُ تَنَقُّصُهُ الشَّجَاعَةُ فِي إِظْهَارِ الْأَمْرِ، وَلَا يَسْتَطِيعُ الْجَهْرَ **خَوْفًا مِنَ الْعَامَّةِ الَّتِي تَدْعُمُهَا السُّلْطَةُ**. انتهى.

(31) وَقَالَ الشَّيْخُ نَاصِرُ بْنُ حَمْدِ الْفَهْدِ (الْمُتَخَرِّجُ مِنْ كَلِّيَّةِ الشَّرِيعَةِ بِجَامِعَةِ الْإِمَامِ مُحَمَّدِ بْنِ سَعُودٍ بِالرِّيَاضِ، وَالْمُعِيدُ فِي كَلِّيَّةِ أَصُولِ الدِّينِ "قِسْمِ الْعَقِيدَةِ وَالْمَذَاهِبِ الْمَعَاصِرَةِ") فِي (الدَّوْلَةِ الْعُثْمَانِيَّةِ وَمَوْقِفِ دَعْوَةِ الشَّيْخِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْوَهَّابِ مِنْهَا): فَهَذَا بَحْثٌ مُخْتَصَرٌ يُبَيِّنُ حَقِيقَةَ الدَّوْلَةِ الْعُثْمَانِيَّةِ الَّتِي **يَنْعَقُ** كَثِيرٌ -مِمَّنْ يُسَمُّونَ بِ- (الْمُفَكِّرِينَ الْإِسْلَامِيِّينَ) -بِمَذْهَبِهَا وَالتَّنَاقُضِ عَلَيْهَا وَوَصَفِهَا بِأَنَّهَا آخِرُ مَعْقِلٍ مِنْ مَعَاقِلِ الْإِسْلَامِ وَالَّذِي بِهِذِمِهِ ذَهَبَتْ عِزَّةُ الْمُسْلِمِينَ [سُئِلَ الشَّيْخُ مُقْبِلُ الْوَادِعِيِّ فِي شَرِيْطِ صَوْتِي مُفَرَّغٌ عَلَى هَذَا الرَّابِطِ بِعَنْوَانِ (الْجِزْءِ الثَّانِي مِنْ "تَحْذِيرِ الدَّارِسِ مِنْ فِتْنَةِ الْمَدَارِسِ")]: فِي مَادَّةِ التَّارِيخِ، يُدْرَسُ عِنْدَنَا (الْإِسْتِعْمَارُ الْعُثْمَانِيُّ)، بَدَلُ أَنْ يُسَمَّوهُ (الْخِلَافَةُ الْعُثْمَانِيَّةُ) يُسَمَّوهُ (الْإِسْتِعْمَارُ الْعُثْمَانِيُّ)؟. فَأَجَابَ الشَّيْخُ: أَنَا لَا أَتَأَسَّفُ مِمَّا قِيلَ فِي الْعُثْمَانِيِّينَ وَلَا أَحْزَنُ لِهَذَا، وَلَكِنْ الَّذِي تَنْصَحُ بِهِ أَنْ تُدْرَسَ سِيرَةُ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ وَسِيرَةُ أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرُ وَعُثْمَانُ. أَنْتَهَى بِاخْتِصَارٍ. وَقَالَ الشَّيْخُ مُحَمَّدُ قُطْبُ (الْحَاصِلُ عَلَى "جَائِزَةِ الْمَلِكِ فَيُصَلِّ الْعَالَمِيَّةِ فِي الدِّرَاسَاتِ الْإِسْلَامِيَّةِ") فِي كِتَابِهِ (وَاقِعْنَا الْمَعَاصِرَ): لَقَدْ كَانَتْ **الصُّوفِيَّةُ** قَدْ أَخَذَتْ تَنْتَشِيرُ فِي الْمُجْتَمَعِ الْعَبَّاسِيِّ وَلَكِنَّهَا كَانَتْ رُكْنًا مُنْعَزِلًا عَنِ الْمُجْتَمَعِ، **أَمَّا فِي ظِلِّ الدَّوْلَةِ الْعُثْمَانِيَّةِ فَقَدْ صَارَتْ هِيَ الْمُجْتَمَعُ وَصَارَتْ هِيَ الدِّينَ**. انتهى باختصار... ثم قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الْفَهْدِ-: إِنَّ

مَنْ يَتَأَمَّلُ حَالِ الدَّوْلَةِ العُثْمَانِيَّةِ -مُنْذُ نَشْأَتِهَا وَحَتَّى سُقُوطِهَا- لَا يَشُكُّ فِي مُسَاهَمَتِهَا مُسَاهَمَةً فِعْلِيَّةً فِي **إِفْسَادِ عَقَائِدِ الْمُسْلِمِينَ**، وَيَتَضَحَّ ذَلِكَ مِنْ خِلَالِ أَمْرَيْنِ؛ **الْأَوَّلُ**، مِنْ خِلَالِ **نَشْرِهَا لِلشَّرِكِ**؛ الثَّانِي، مِنْ خِلَالِ **حَرْبِهَا لِلتَّوْحِيدِ**؛ وَقَدْ نَشَرَتِ الدَّوْلَةُ العُثْمَانِيَّةُ الشَّرِكَ **بِنَشْرِهَا لِلتَّصَوُّفِ الشَّرِكِيِّ** الْقَائِمِ عَلَى عِبَادَةِ الْقُبُورِ وَالْأَوْلِيَاءِ، وَهَذَا ثَابِتٌ لَا يُجَادَلُ فِيهِ أَحَدٌ حَتَّى مِنَ الَّذِينَ يُدَافِعُونَ عَنْهَا... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الْفَهْدُ-: لَذَلِكَ فَلَا عَجَبٌ مِنْ **إِنْتِشَارِ الشَّرِكِ وَالْكُفْرِ وَانْدِرَاسِ التَّوْحِيدِ فِي الْبِلَادِ الَّتِي يَحْكُمُونَهَا**؛ وَقَدْ قَالَ الشَّيْخُ حَسِينُ بْنُ عَنَامٍ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى [فِي (رَوْضَةِ الْأَفْكَارِ وَالْأَفْهَامِ لِمُرْتَادِ حَالِ الْإِمَامِ وَتَعْدَادِ غَزَوَاتِ ذَوِي الْإِسْلَامِ)] فِي وَصْفِ حَالِ بِلَادِهِمْ [يَعْنِي بِلَادَ الدَّوْلَةِ الْعُثْمَانِيَّةِ] {كَانَ غَالِبُ النَّاسِ فِي زَمَانِهِ -أَيُّ [زَمَنِ] الشَّيْخِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْوَهَّابِ- مُتَلَطِّخِينَ بِوَضَرِ [أَيُّ يَوْسَخِ] الْأَنْجَاسِ، حَتَّى قَدْ **انْهَمَكُوا فِي الشَّرِكِ** بَعْدَ خُلُولِ السُّنَّةِ [الْمُطَهَّرَةِ] بِالْأَزْمَاسِ [الْأَزْمَاسُ جَمْعُ رَمَسٍ، وَهُوَ كُلُّ مَا هِيلَ عَلَيْهِ التُّرَابُ]، فَعَدَّلُوا إِلَى عِبَادَةِ الْأَوْلِيَاءِ وَالصَّالِحِينَ، وَخَلَعُوا رِبْقَةَ **التَّوْحِيدِ وَالْدِّينِ**، فَخَدَّوْا فِي الْإِسْتِغَاثَةِ بِهِمْ [أَيُّ بِالْأَوْلِيَاءِ وَالصَّالِحِينَ] فِي النَّوَازِلِ وَالْحَوَادِثِ وَالْخُطُوبِ الْمُغْضِلَةِ الْكَوَارِثِ، وَأَقْبَلُوا عَلَيْهِمْ فِي طَلَبِ الْحَاجَاتِ وَتَفْرِيجِ الشَّدَائِدِ وَالْكَرْبَاتِ، مِنْ الْأَحْيَاءِ مِنْهُمْ وَالْأَمْوَاتِ، وَكَثِيرٌ يَعْتَقِدُ النَّفْعَ وَالْإِضْرَارَ فِي الْحَمَادَاتِ}، ثُمَّ ذَكَرَ [أَيُّ الشَّيْخِ حَسِينُ بْنُ عَنَامٍ] صُورَ الشَّرِكِ فِي نَجْدٍ وَالْحِجَازِ وَالْعِرَاقِ وَالشَّامِ وَمِصْرَ وَغَيْرَهَا؛ وَيَقُولُ الْإِمَامُ سَعُودُ [الْكَبِيرُ] ابْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ [بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ سَعُودٍ] رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى (ت 1229هـ) فِي رِسَالَةٍ لَهُ [وَرَدَتْ فِي كِتَابِ (الدَّرَرُ السَّنِيَّةُ فِي الْأَجُوبَةِ النَّجْدِيَّةِ)] إِلَى وَالِي الْعِرَاقِ الْعُثْمَانِيِّ [هُوَ سَلِيمَانُ بَاشَا الْكَبِيرُ (ت 1217هـ)] وَاصِفًا حَالَ دَوْلَتِهِمْ [يَعْنِي الدَّوْلَةَ الْعُثْمَانِيَّةَ] {فَشَعَائِرُ الْكُفْرِ

بالله والشرك **هي الظاهرة عندكم**، مثل بناء القباب على القبور، وإيقاد السرج **[أي المصباح]** عليها، وتعليق الستور عليها، وزيارتها بما لم يُشرَّعه الله ورسوله، واتخاذها عيداً، وسؤال أصحابها قضاء الحاجات وتفريخ الكربات وإغاثة اللهفات، هذا مع تضييع فرائض الدين التي أمر الله بإقامتها من الصلوات الخمس وغيرها، **وهذا أمر قد شاع وذاع وملاً الأسماع في كثير من بلاد الشام والعراق ومصر وغير ذلك من البلدان**؛ هذا **حال الدولة العثمانية** باختصار شديد، ومن لم تكفه النقول السابقة في بيان حالها فلا حيلة فيه؛ **وأما حال سلاطينها فهو من هذا الجنس أيضاً**، وسوف أذكر نماذج مُتفرقة من هؤلاء السلاطين لبيان حالتهم... ثم قال -أي الشيخ الفهد-: السلطان أورخان الأول (ت761هـ)، وهو السلطان الثاني لهذه الدولة بعد أبيه عثمان الأول **[ابن أرطغرل]** (ت726هـ)، واستمر في الحكم خمساً وثلاثين سنة، وقد كان هذا السلطان **صوفياً** على الطريقة البكتاشية [والبكتاشية قد تُسمى البكداشية والبكتاشية]، والطريقة البكتاشية هي **طريقة صوفية شيعية باطنية**... ثم قال -أي الشيخ الفهد-: السلطان محمد الثاني **[هو محمد الفاتح]** (ت886هـ)، وهو من أشهر سلاطين هذه الدولة، ومدة حكمه إحدى وثلاثون سنة، فإنه بعد فتحه للقسطنطينية [قلت: ويُقال لها أيضاً الأستانة وإستانبول وإسطنبول وإسلامبول وبيزنطة، وقد قال أحمد محمد عوف في (موسوعة حضارة العالم): الإمبراطورية البيزنطية كانت عاصمتها القسطنطينية، وكان يُطلق عليها الإمبراطورية الرومانية الشرقية، وكان العرب يطلقون عليها **بلاد الروم**، وكان مؤسسها الإمبراطور قسطنطين قد جعل عاصمتها القسطنطينية عام 335م، بعد ما كانت روما عاصمة للإمبراطورية

الرُّومَانِيَّةِ وَالتِّي أَصْبَحَتْ بَعْدَ انفِصَالِ جُزَيْهَا الشَّرْقِيَّ (الْبِيزَنْطِيَّ) عَاصِمَةً لِلإِمْبِرَاطُورِيَّةِ الرُّومَانِيَّةِ الْغَرْبِيَّةِ، وَظَلَّتْ رُومًا مَقَرًّا لِلْكَنِيسَةِ الْكَاثُولِيكِيَّةِ الْغَرْبِيَّةِ وَبِهَا كَرْسِيَّ الْبَابَاوِيَّةِ (الْقَاتِيكْيَانُ)، وَكَانَتْ الإِمْبِرَاطُورِيَّةُ الْبِيزَنْطِيَّةُ تَضُمُّ هَضْبَةَ الْأَنَاضُولِ بِأَشْيَا وَأَجْزَاءً مِنَ الْيُونَانِ وَجُزُرِ بَحْرِ إِيجهِ وَأَرْمِينِيَّةِ وَالشَّامِ وَمِصْرَ وَلِيبِيَا وَتُونِسَ وَالْجَزَائِرَ وَأَجْزَاءً مِنْ شَمَالِ بِلَادِ النُّوبَةِ. انْتَهَى بِاخْتِصَارِهِ. وَجَاءَ فِي الْمَوْسُوعَةِ الْعَقْدِيَّةِ (إِعْدَادُ مَجْمُوعَةٍ مِنَ الْبَاحْثِينَ، بِإِشْرَافِ الشَّيْخِ عَلَوِي بْنِ عَبْدِ الْقَادِرِ السَّقَافِ): وَمِنْهَا [يَعْنِي مِنْ عِلَامَاتِ السَّاعَةِ الصُّغْرَى الَّتِي لَمْ تَقَعْ بَعْدُ] فَتْحُ مَدِينَةِ الْقُسْطَنْطِينِيَّةِ -قَبْلَ خُرُوجِ الدَّجَالِ- عَلَى يَدِ الْمُسْلِمِينَ، وَالَّذِي تَدُلُّ عَلَيْهِ الْأَحَادِيثُ أَنَّ هَذَا الْفَتْحَ الْعَظِيمَ يَكُونُ **بَعْدَ قِتَالِ الرُّومِ** فِي الْمَلْحَمَةِ الْكُبْرَى وَانْتِصَارِ الْمُسْلِمِينَ عَلَيْهِمْ، فَعِنْدَئِذٍ يَتَوَجَّهُونَ إِلَى مَدِينَةِ الْقُسْطَنْطِينِيَّةِ **فِي فَتْحِهَا لِلَّهِ لِلْمُسْلِمِينَ بِدُونِ قِتَالٍ، وَسِلَاحُهُمُ التَّكْبِيرُ وَالتَّهْلِيلُ...** ثُمَّ جَاءَ -أَيُّ فِي الْمَوْسُوعَةِ-: **وَفَتْحُ الْقُسْطَنْطِينِيَّةِ بِدُونِ قِتَالٍ لَمْ يَقَعْ إِلَى الْآنَ...** ثُمَّ جَاءَ -أَيُّ فِي الْمَوْسُوعَةِ-: وَقَدْ رَوَى التِّرْمِذِيُّ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ أَنَّهُ قَالَ {فَتْحُ الْقُسْطَنْطِينِيَّةِ مَعَ قِيَامِ السَّاعَةِ}، ثُمَّ قَالَ التِّرْمِذِيُّ {قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي عَيْلَانَ شَيْخُ التِّرْمِذِيِّ -وَالْقُسْطَنْطِينِيَّةُ هِيَ مَدِينَةُ الرُّومِ، **تُفْتَحُ عِنْدَ خُرُوجِ الدَّجَالِ، وَالْقُسْطَنْطِينِيَّةُ قَدْ فَتِحَتْ فِي زَمَانِ بَعْضِ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ**}، وَالصَّحِيحُ أَنَّ الْقُسْطَنْطِينِيَّةَ **لَمْ تُفْتَحْ فِي عَصْرِ الصَّحَابَةِ، فَإِنْ مَعَاوِيَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بَعَثَ إِلَيْهَا ابْنَهُ يَزِيدَ فِي جَيْشٍ فِيهِمْ أَبُو أَيُّوبَ الْأَنْصَارِيُّ، وَلَمْ يَتِمَّ لَهُمْ فَتْحُهَا، ثُمَّ حَاصَرَهَا مَسْلَمَةُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ، وَلَمْ تُفْتَحْ أَيْضًا، وَلَكِنَّهُ صَالَحَ أَهْلَهَا عَلَى بِنَاءِ مَسْجِدٍ بِهَا...** ثُمَّ جَاءَ -أَيُّ فِي الْمَوْسُوعَةِ-: **وَفَتْحُ التُّرْكِ [يَعْنِي الدَّوْلَةَ الْعُثْمَانِيَّةَ] لِلْقُسْطَنْطِينِيَّةِ كَانَ**

بِقِتَالٍ، وَسُتْفَتْ فَتَحًا أَخِيرًا كما أخبر بذلك الصادق المصدوق صلى الله عليه وسلم؛ قال أحمد شاكر [في عمدة التفسير] { فَتَحُ الْقُسْطَنْطِينِيَّةِ الْمُبَشِّرُ بِهِ فِي الْحَدِيثِ سَيَكُونُ فِي مُسْتَقْبَلٍ قَرِيبٍ أَوْ بَعِيدٍ يَعْلَمُهُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ، وَهُوَ الْفَتْحُ الصَّحِيحُ لَهَا حِينَ يَعُودُ الْمُسْلِمُونَ إِلَى دِينِهِمُ الَّذِي أَعْرَضُوا عَنْهُ، وَأَمَّا فَتْحُ التُّرْكِ [يَعْنِي الدَّوْلَةَ الْعُثْمَانِيَّةَ] الَّذِي كَانَ قَبْلَ غَضْرِنَا هَذَا فَإِنَّهُ كَانَ تَمْهِيدًا لِلْفَتْحِ الْأَعْظَمِ }، انتهى باختصار. وقال الشيخ إبراهيم بن محمد الحقيـل (الداعية بوزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد) في مقالة له بعنوان (فَتْحُ الْقُسْطَنْطِينِيَّةِ) [على هذا الرابط](#): جاءتِ البشارة بفَتْحِ الْقُسْطَنْطِينِيَّةِ فِي أَحَادِيثَ عِدَّةٍ... ثم قال -أي الشيخ الحقيـل-: الفَتْحُ الْمَذْكُورُ يَكُونُ قُرْبَ قِيَامِ السَّاعَةِ وَوُقُوعِ الْفِتَنِ وَالْمَلَاْحِمِ، وَلِذَلِكَ أَوْرَدَ الْعُلَمَاءُ أَحَادِيثَ فَتَحِ الْقُسْطَنْطِينِيَّةِ فِي أَبْوَابِ الْمَلَاْحِمِ الَّتِي تَقَعُ فِي آخِرِ الزَّمَانِ وَجَعَلُوهُ مِنْ عَلَامَاتِ قُرْبِ السَّاعَةِ، وَقَدْ دَلَّتِ التَّصَوُّصُ عَلَى ذَلِكَ مِنْ وُجُوهِ عِدَّةٍ، مِنْهَا لَفْظُ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فَقَدْ جَاءَ فِيهِ أَنَّ فَتْحَهَا مَقْرُونٌ بِخُرُوجِ الدَّجَالِ، فعند إقتسامهم لِعَنَائِمِهَا [أَيْ عَنَائِمِ الْقُسْطَنْطِينِيَّةِ] جَاءَهُمُ الصَّرِيحُ بِأَنَّ الدَّجَالَ قَدْ خَلَفَهُمْ فِي أَهْلِهِمْ... ثم قال -أي الشيخ الحقيـل-: فَإِنْ مَا حَصَلَ مِنْ فَتْحِ مُحَمَّدٍ [الْفَاتِحِ] ابْنِ مُرَادٍ [الثَّانِي] الْعُثْمَانِيِّ لَيْسَ هُوَ الْفَتْحُ الْمَقْصُودُ لِمَا يَكُونُ؛ (أ) أَنَّ الْفَتْحَ الْمَذْكُورَ فِي الْأَحَادِيثِ مَقْرُونٌ بِخُرُوجِ الدَّجَالِ وَقِيَامِ السَّاعَةِ، وَلَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ الْفَتْحُ الْعُثْمَانِيُّ؛ (ب) أَنَّ حَدِيثَ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ فَتْحَهَا يَكُونُ **بِدُونِ قِتَالٍ** وَإِنَّمَا بِالذِّكْرِ وَالتَّكْبِيرِ، وَفَتْحُ الْعُثْمَانِيِّينَ لَهَا كَانَ **بِالْقِتَالِ**... ثم قال -أي الشيخ الحقيـل-: الْأَحَادِيثُ الْمُتَضَافِرَةُ فِي فَتْحِ الْقُسْطَنْطِينِيَّةِ كُلُّهَا تَذَكِّرُ فَتَحًا غَيْرَ هَذَا الْفَتْحِ [الْعُثْمَانِيِّ]. انتهى باختصار [سَنَةَ 857هـ

كَشَفَ مَوْقِعَ قَبْرِ أَبِي أَيُّوبَ الْأَنْصَارِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ،
وَبَنَى عَلَيْهِ ضَرِيحًا، وَبَنَى بِجَانِبِهِ مَسْجِدًا، وَزَيْنَ الْمَسْجِدِ
بِالرُّخَامِ الْأَبْيَضِ، وَبَنَى عَلَى ضَرِيحِ أَبِي أَيُّوبَ قُبَّةً،
فَكَانَتْ عَادَةُ الْعُثْمَانِيِّينَ فِي تَقْلِيدِهِمْ [أَيَّ فِي مَراسِمِ
تَنْصِيْبِهِمْ] لِلسُّلَاطِينِ أَنَّهُمْ كَانُوا يَأْتُونَ فِي مَوْكِبٍ حَافِلٍ
إِلَى هَذَا الْمَسْجِدِ ثُمَّ يَدْخُلُ السُّلْطَانُ الْجَدِيدُ إِلَى هَذَا
الصُّرَيْحِ ثُمَّ يَتَسَلَّمُ سَيْفَ السُّلْطَانِ عُثْمَانَ الْأَوَّلِ مِنْ
شَيْخِ الطَّرِيقَةِ الْمُؤَلَوِيَّةِ [إِحْدَى الطَّرِيقِ الصُّوفِيَّةِ]؛ وَهَذَا
السُّلْطَانُ هُوَ أَوَّلُ مَنْ وَضَعَ (مَبَادِي الْقَانُونِ الْمَدَنِيِّ)
و(قَانُونَ الْعُقُوبَاتِ)، فَأَبْدَلَ الْعُقُوبَاتِ الْبَدَنِيَّةَ الشَّرْعِيَّةَ
الْبَارِدَةَ فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ -أَيَّ السُّنَنِ وَالْعَيْنِ
بِالْعَيْنِ- وَجَعَلَ عَوَضَهَا الْغَرَامَاتِ النَّقْدِيَّةَ بِكَيْفِيَّةٍ وَاضِحَةٍ
أَتَمَّهَا [فِيمَا بَعْدُ] السُّلْطَانُ سُليْمَانُ الْقَانُونِيُّ [هُوَ
سُليْمَانُ الْأَوَّلُ ابْنُ سَلِيمِ الْأَوَّلِ ابْنُ بَايَزِيدَ الثَّانِي ابْنِ
مُحَمَّدِ الْفَاتِحِ، (ت 1566م)]... ثُمَّ قَالَ -أَيَّ الشَّيْخِ
الْفَهْدُ-: السُّلْطَانُ سُليْمَانُ الْقَانُونِيُّ (ت 974هـ)، وَهُوَ
مِنْ أَشْهُرِ سُلَاطِينِ الدَّوْلَةِ الْعُثْمَانِيَّةِ، وَحَكَّمَ ثَمَانَ
وَأَرْبَعِينَ سَنَةً تَقْرِيْبًا [مِنْ عَامِ 926هـ إِلَى 974هـ]، فَإِنَّهُ
لَمَّا دَخَلَ بَغْدَادَ بَنَى ضَرِيحَ أَبِي حَنِيفَةَ، وَبَنَى عَلَيْهِ قُبَّةً،
وَزَارَ مُقَدَّسَاتِ الرَّافِضَةِ فِي النَّجَفِ وَكَرْبَلَاءَ وَبَنَى مِنْهَا
مَا تَهْدَمُ [أَيَّ أَنَّهُ بَنَى مَا كَانَ قَدْ تَهْدَمُ مِنْ مُقَدَّسَاتِ
الرَّافِضَةِ قَبْلَ دُخُولِهِ بَغْدَادَ]؛ كَمَا أَنَّهُ إِنَّمَا لَقِبَ بِالْقَانُونِيِّ
لِأَنَّهُ أَوَّلُ مَنْ أَدْخَلَ الْقَوَائِنَ الْأَوْرُوبِيَّةَ عَلَى الْمُسْلِمِينَ
وَجَعَلَهَا مَعْمُولًا بِهَا فِي الْمَحَاكِمِ، وَقَدْ أَغْرَاهُ بِذَلِكَ
الْيَهُودُ وَالنَّصَارَى... ثُمَّ قَالَ -أَيَّ الشَّيْخِ الْفَهْدُ-: قَالَ
الإِمَامُ سَعُودُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ [أَيَّ سَعُودَ الْكَبِيرِ ابْنَ
عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ سَعُودٍ (ت 1229هـ)] رَحِمَهُ اللَّهُ
تَعَالَى فِي رِسَالَتِهِ لَوَالِي بَغْدَادَ [هُوَ سَلِيمَانُ بَاشَا الْكَبِيرُ
(ت 1217هـ)] [وَالَّتِي سَبَقَ الْإِشَارَةُ إِلَيْهَا] {وَحَالُكُمْ
وَحَالُ أُمَّتِكُمْ وَسُلَاطِينِكُمْ تَشْهَدُ بِكَذِبِكُمْ وَافْتِرَائِكُمْ فِي

ذلك [أي في **إدعائهم** الإسلام]، وقد رأينا لَمَّا فَتَحْنَا
 الحُجْرَةَ الشَّرِيفَةَ -على ساكنيها أفضل الصلاة والسلام-
 عامَ اثْنَيْنِ وَعِشْرِينَ [يعني بَعْدَ الْمِائَتَيْنِ وَالْأَلْفِ مِنْ
 الهِجْرَةِ] رِسَالَةً لِسُلْطَانِكُمْ سَلِيمٍ [هو سَلِيمُ الثَّالِثُ (ت
 1223هـ)]، أَرْسَلَهَا ابْنُ عَمِّهِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ
 عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَسْتَعِثُّ بِهِ وَيَدْعُوهُ وَيَسْأَلُهُ النَّصَرَ عَلَى
 الْأَعْدَاءِ [مِنَ النَّصَارَى وَغَيْرِهِمْ]، وَفِيهَا مِنْ الْبَذْلِ
 وَالْخُضُوعِ [وَالْعِبَادَةِ] وَالْخُشُوعِ مَا يَشْهَدُ بِكَذِبِكُمْ، وَأَوَّلُهَا
 [أَيُّ أَوَّلِ الرِّسَالَةِ] (مِنْ عُيَيْدِكَ السُّلْطَانِ سَلِيمٍ، وَبَعْدُ، يَا
 رَسُولَ اللَّهِ، قَدْ نَالْنَا الضَّرَّ، وَنَزَلَ بِنَا [مِنْ] الْمَكْرُوهِ مَا لَا
 نَقْدِرُ عَلَى دَفْعِهِ، وَاسْتَوَلَى عُبَادُ الصُّلْبَانِ عَلَى عُيَادِ
 الرَّحْمَنِ، نَسْأَلُكَ النَّصَرَ عَلَيْهِمْ وَالْعَوْنَ عَلَيْهِمْ [وَأَنْ
 تَكْسِرَهُمْ عَنَّا]...)، وَذَكَرَ كَلَامًا كَثِيرًا، هَذَا مَعْنَاهُ
 وَحَاصِلُهُ؛ فَاَنْظُرْ إِلَى هَذَا الشَّرِكِ الْعَظِيمِ، وَالْكَفْرِ بِاللَّهِ
 الْوَاحِدِ الْعَلِيمِ، فَمَا سَأَلَهُ الْمُشْرِكُونَ مِنْ إِلَهَتِهِمُ الْعُزَّى
 وَاللَّاتِ، فَإِنَّهُمْ إِذَا نَزَلَتْ بِهِمُ الشَّدَائِدُ أَخْلَصُوا لِخَالِقِ
 الْبَرِيَّاتِ [أَيِ الْخَلَائِقِ]... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الْفَهْدُ-:
 السُّلْطَانُ عَبْدُ الْحَمِيدِ الثَّانِي [ابْنُ عَبْدِ الْمَجِيدِ الْأَوَّلِ]، وَقَدْ
 تُوفِّيَ عامَ 1336هـ]، وَقَدْ كَانَ هَذَا السُّلْطَانُ صُوفِيًّا
 مُتَعَصِّبًا عَلَى الطَّرِيقَةِ الشَّاذِلِيَّةِ، وَإِلَيْكَ رِسَالَةٌ [ذَكَرَ هَذِهِ
 الرِّسَالَةَ الشَّيْخُ مُحَمَّدُ سُرُورُ زَيْنِ الْعَابِدِينَ فِي كِتَابِهِ
 (مَذَكِّرَاتِي)] لَهُ إِلَى شَيْخِ الطَّرِيقَةِ الشَّاذِلِيَّةِ فِي وَقْتِهِ،
 يَقُولُ فِيهَا {الْحَمْدُ لِلَّهِ... أَرْفَعُ عَرِيضَتِي هَذِهِ إِلَى شَيْخِ
 الطَّرِيقَةِ الْعَلِيَّةِ الشَّاذِلِيَّةِ، إِلَى مُفِضِ الرُّوحِ وَالْحَيَاةِ،
 إِلَى شَيْخِ أَهْلِ عَصْرِهِ الشَّيْخِ (مَحْمُودِ أَفَنْدِي أَبِي
 الشَّامَاتِ)، وَأَقْبَلُ يَدَيْهِ الْمُبَارَكَتَيْنِ، رَاجِيًا دَعَوَاتِهِ
 الصَّالِحَةَ... سَيِّدِي إِنِّي بِتَوْفِيقِ اللَّهِ تَعَالَى مُدَاوِمٌ عَلَى
 قِرَاءَةِ الْأَوْرَادِ الشَّاذِلِيَّةِ لَيْلًا وَنَهَارًا، وَأَعْرِضُ أَنْتَنِي مَا زِلْتُ
 مُحْتَاجًا لِدَعَوَاتِكُمْ الْقَلْبِيَّةِ بِصُورَةٍ دَائِمَةٍ}؛ وَالطَّرِيقَةُ
 الشَّاذِلِيَّةُ طَرِيقَةُ صُوفِيَّةٍ قُبُورِيَّةٍ شِرْكِيَّةٍ عَلَيْهَا مِنْ

العظائم والطَّوَامَّ مَا يَكْفِي بَعْضُهُ لِإِلْحَاقِهَا بِالْكَفَارِ
الْوَثْنَيْنِ... ثم قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الْفَهْدُ-: أَمَّا حَرْبُ
الْعُثْمَانِيِّينَ لِلتَّوْحِيدِ فَمَشْهُورٌ جِدًّا، فَقَدْ حَارَبُوا دَعْوَةَ
الشَّيْخِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْوَهَّابِ رَحِمَهُ اللَّهُ كَمَا [هوَ]
مَعْرُوفٌ {يُرِيدُونَ أَنْ يُطْفِئُوا نُورَ اللَّهِ بِأَفْوَاهِهِمْ}؛
وَأَرْسَلُوا الْحَمَلَاتِ تَلَوَّ الْحَمَلَاتِ لِمُحَارَبَةِ أَهْلِ التَّوْحِيدِ،
حَتَّى تَوَجَّحُوا حَرْبَهُمْ هَذِهِ بِهَذِهِ الدَّزْعِيَّةِ عَاصِمَةِ الدَّعْوَةِ
السَّلَفِيَّةِ عَامَ 1233 هـ، وَقَدْ كَانَ الْعُثْمَانِيُّونَ فِي حَرْبِهِمْ
لِلتَّوْحِيدِ يَطْلُبُونَ الْمَعُونَةَ مِنْ إِخْوَانِهِمُ النَّصَارَى، وَمِنْ
جَرَائِمِهِمْ أَنَّهُمْ قَامُوا بِسَبِّ النِّسَاءِ وَالْعُلَمَاءِ -مِنْ أَهْلِ
التَّوْحِيدِ- وَبَيْعِهِمْ... ثم قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الْفَهْدُ-: فَهَذِهِ
عَدَاوَتُهُمْ لِلتَّوْحِيدِ وَأَهْلِهِ، وَهَذَا تَشْرُهُمُ لِلشَّرِّ وَالْكَفْرِ،
فَكَيْفَ يُزْعَمُ أَنَّ هَذِهِ الدَّوْلَةَ الْكَافِرَةَ الْفَاجِرَةَ (خِلَافَةُ
إِسْلَامِيَّةٌ)؟!... ثم قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الْفَهْدُ-: مَنْ ادَّعَى أَنَّ
الدَّوْلَةَ الْعُثْمَانِيَّةَ دَوْلَةٌ مُسْلِمَةٌ فَقَدْ كَذَبَ وَافْتَرَى،
وَأَعْظَمُ فِرْيَةٍ فِي هَذَا الْبَابِ أَنَّهَا (خِلَافَةُ إِسْلَامِيَّةٌ)... ثم
قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الْفَهْدُ-: لَا يَلَزَمُ مِنْ كَوْنِ الدَّوْلَةِ
الْعُثْمَانِيَّةِ دَوْلَةً كَافِرَةً تَكْفِيرُ كُلِّ مَنْ فِيهَا [قُلْتُ: أَرَأَيْتَ
الدَّوْلَةَ الْعُثْمَانِيَّةَ أَصْبَحَتْ الْآنَ تَحْتَ سِيَادَةِ 42 دَوْلَةً،
وَهَذِهِ الدُّوَلُ هِيَ (الأردن، والبحرين، والبوسنة
والهرسك، والجبل الأسود، والجزائر، والسعودية،
والسودان، والصومال، والعراق، والكويت، والمجر،
والنمسا، واليمن، واليونان، وإثيوبيا، وإريتريا،
إسرائيل، وإيران، وأذربيجان، وأرمينيا، وألبانيا،
وأوكرانيا، وبلغاريا، و**تُرْكِيَا**، وتُونِسُ، وجورجيا،
وجيبوتي، وروسيا، ورومانيا، وسلوفاكيا، وسلوفينيا،
وسُورِيَا، وصربيا، وفلسطين، وقبرص، وكرواتيا،
وكوسوفو، ولبنان، وليبيا، ومصر، ومقدونيا،
ومولدوفا). وقد قَالَ أَسَامَةُ السَّيِّدِ عَمْرٍ [فِي هَذَا الرَّابِطِ](#)
عَلَى مَوْقِعِ (تَرْك بَرْس) الْإِخْبَارِيِّ التَّرْكِيِّ (الْمَعْتَمَدِ

كمصدر للأخبار التركية باللغة العربية، لدى العديد من الشبكات الإخبارية الكبرى): كائت الرابطة الإسلامية هي التي تَجَمَّعُ بين جميع شُعُوبِ الدولة العثمانية على اختلافِ أجناسِهِم، فدولةُ الخلافةِ هي الجامعةُ لكلِّ مَنْ يَحْيَا على أراضِيها، وَيَشْهَدُ بذلك تَنَوُّعُ مَنَائِبِ أَصْحَابِ الْمَنَاصِبِ الْعُلْيَا في الدولةِ مِنْ صُدُورِ عِظَامِ [الصَّدْرِ الْأَعْظَمِ] هُوَ مَنْصِبُ رَئِيسِ الْوُزَرَاءِ في الدولةِ العُثمانيَّةِ، وَوُزَرَاءُ وَوُلَاةٍ، وَقِيَادَةُ عَسْكَرِيِّينَ، فَكَانَ مِنْهُمْ الْعَرَبُ وَالتُّرْكُ وَالْيُونَانِيُّونَ وَالبُوسْنِيَّونَ وَالْأَلْبَانُ وَالْكُرْدُ وَالصَّرْبُ وَالْكُرْجُ [الْكُرْجُ اسْمٌ كَانَ يُطْلَقُ عَلَى الْمُسْلِمِينَ عَلَى الْأَرَاضِي الْوَاقِعَةِ فِي جُمْهُورِيَّةِ جُورْجِيَا الْحَالِيَّةِ] وَالْأَرْمَنُ وَغَيْرُهُمْ؛ كَائِتِ الْأُمَّةِ فِي ذَلِكَ الْعَهْدِ جَسَدًا وَاحِدًا لَا يَطْعَى غُضُوٌّ عَلَى آخَرٍ، فَطَلَائِعُ الْجُيُوشِ تَتَجَمَّعُ مِنْ مُخْتَلِفِ الْمُدُنِ وَالْوِلَايَاتِ، وَعِنْدَمَا كَائِتُ تَأْتِي الْبُشْرَى بِأَخْبَارِ انْتِصَارَاتِ الْعُثْمَانِيِّينَ فِي أَوْرُوبَا كَائِتِ الْأَفْرَاحُ تُقَامُ فِي إِسْطَنْبُولَ وَدِمَشْقَ وَحَلَبَ وَالْقَاهِرَةَ وَغَيْرَهَا مِنْ حَوَاضِرِ [أَيِ مُدُنٍ وَقُرَى] الْإِسْلَامِ. انْتَهَى. وَقَالَ الشَّيْخُ عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ الصَّلَابِي (عَضُو الْأَمَانَةِ الْعَامَةِ لِلاتِّحَادِ الْعَالَمِيِّ لِعُلَمَاءِ الْمُسْلِمِينَ) فِي كِتَابِهِ (الدولة العثمانية، عوامل النهوض وأسباب السقوط): وَجَمِيعُ الْمُسْلِمِينَ [فِي أَرَاضِي الدَّوْلَةِ الْعُثْمَانِيَّةِ] كَانُوا يُسَجِّلُونَ فِي دَوَائِرِ النُّفُوسِ (سِجَلَاتِ الْمَوَالِيدِ) وَفِي التَّذَاكِرِ الْعُثْمَانِيَّةِ (بِطَاقَاتِ الْهُوِيَّةِ) كَمُسْلِمِينَ فَحَسَبُ، دُونَ أَنْ يُذَكَّرَ إِلَى جَانِبِ ذَلِكَ فِيمَا إِذَا كَانُوا مِنَ الْأَتْرَاكِ أَوْ مِنَ الْعَرَبِ أَوْ مِنَ الشَّرَاكِسَةِ أَوْ الْأَلْبَانِ أَوْ الْأَكْرَادِ. انْتَهَى، وَقَدْ قَالَ ابْنُ الشَّيْخِ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْوَهَّابِ (حُسَيْنٌ وَعَبْدُ اللَّهِ) رَحِمَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى [فِي (مَجْمُوعَةِ الرِّسَائِلِ وَالْمَسَائِلِ النُّجْدِيَّةِ)] {وَقَدْ يُحْكَمُ بِأَنَّ هَذِهِ الْقَرْيَةَ كَافِرَةٌ وَأَهْلُهَا كُفَّارٌ، حُكْمُهُمْ حُكْمُ الْكُفَّارِ، وَلَا يُحْكَمُ بِأَنَّ كُلَّ فَرْدٍ مِنْهُمْ كَافِرٌ بِعَيْنِهِ، لِأَنَّهُ يُحْتَمَلُ أَنْ

يَكُونُ مِنْهُمْ مَنْ هُوَ عَلَى الْإِسْلَامِ، مَعْدُورٌ فِي تَرْكِ
 الْهَجْرَةِ، أَوْ يُظْهَرُ دِينُهُ وَلَا يَعْلَمُهُ الْمُسْلِمُونَ}... ثم قال
 -أي الشيخ الفهد-: لَا يَدَّعِي أَنَّ الدَّوْلَةَ الْعُثْمَانِيَّةَ دَوْلَةٌ
 إِسْلَامِيَّةٌ إِلَّا أَخَذَ رَجُلَيْنِ، إِمَّا زَائِعٌ ضَالٌّ يَرَى أَنَّ الشَّرْكَ
 هُوَ الْإِسْلَامُ، أَوْ جَاهِلٌ بِأَمْرِ هَذِهِ الدَّوْلَةِ، أَمَّا مَنْ يَعْرِفُ
 التَّوْحِيدَ وَيَعْرِفُ مَا عَلَيْهِ هَذِهِ الدَّوْلَةُ ثُمَّ يَشُكُّ فِي أَمْرِهَا
 فَهُوَ عَلَى خَطَرٍ عَظِيمٍ، وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ... ثم قال -أي
 الشيخ الفهد-: إِنَّ مِنْ الشُّبُهَةِ الَّتِي أَثِيرَتْ حَوْلَ دَعْوَةِ
 الشَّيْخِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْوَهَّابِ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى أَنَّهَا
 خَرَجَتْ عَلَى دَوْلَةِ الْخِلَافَةِ الْعُثْمَانِيَّةِ! وَأَنَّهَا فَارَّقَتْ
 الْمُسْلِمِينَ!، وَقَدْ كَتَبَ كَثِيرٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ الْمُدَافِعِينَ عَنْ
 دَعْوَةِ الشَّيْخِ فِي رَدِّ هَذِهِ الشُّبُهَةِ، وَكَانَ غَايَةُ مَا يَقُولُونَ
 {إِنَّ نَجْدًا كَانَتْ مُسْتَقِلَّةً أَصْلًا عَنِ الدَّوْلَةِ الْعُثْمَانِيَّةِ، لِذَلِكَ
 لَمْ يَكُنْ ظُهُورُ الشَّيْخِ فِيهَا خُرُوجًا عَلَيْهَا [قُلْتُ: مَنْ قَالَ
 هَذَا الْكَلَامَ وَكَانَ مُنْتَسِبًا لِلْعِلْمِ، فَإِنَّمَا دَفَعَهُ إِلَى ذَلِكَ
 تَأَثُّرُهُ بِالْفِكْرِ الْإِرْحَائِيِّ، فَقَالَ ذَلِكَ هَزَبًا مِنَ الْإِقْرَارِ بِأَنَّ
 أُمَّةَ الدَّعْوَةِ النَّجْدِيَّةِ السَّلَفِيَّةِ قَدْ كَفَرُوا الدَّوْلَةَ الْعُثْمَانِيَّةَ
 (الَّتِي أَصْبَحَتْ أَرْضِيهَا الْآنَ -بَعْدَ سُقُوطِهَا- تَحْتَ سِيَادَةِ
 42 دَوْلَةٍ)، لِخَوْفِهِ مِنَ الْإِزَامَةِ إِمَّا بِتَجْهِيلِ أُمَّةِ الدَّعْوَةِ
 وَإِمَّا بِإِسْقَاطِ هَذَا الْحُكْمِ عَلَى الْوَاقِعِ الْمُرِّ الْحَالِيِّ}،
 وَالْحَقِيقَةُ أَنَّ هَذَا الْكَلَامَ لَا يَصِحُّ لِثَلَاثَةِ وُجُوهِ: الْأَوَّلُ، أَنَّ
 السِّيَادَةَ الْأَسْمِيَّةَ عَلَى نَجْدٍ كَانَتْ لِلدَّوْلَةِ الْعُثْمَانِيَّةِ، لِأَنَّهَا
 [أَي الدَّوْلَةَ الْعُثْمَانِيَّةَ] كَانَتْ فِي الْحِجَازِ وَالْيَمَنِ
 وَالْأَحْسَاءِ وَالْعِرَاقِ وَالشَّامِ [وَهَذِهِ الْبُلْدَانُ تُحِيطُ بِنَجْدٍ]؛
 الثَّانِي، أَنَّنَا لَوْ سَلَّمْنَا أَنَّ نَجْدًا كَانَتْ مُسْتَقِلَّةً، فَإِنَّ دَعْوَةَ
 الشَّيْخِ قَدْ دَخَلَتْ الْحِجَازَ وَالْيَمَنَ وَالْأَحْسَاءَ وَالْخَلِيجَ،
 وَأَطْرَافَ الْعِرَاقِ وَالشَّامِ، وَهَاجَمُوا كَرْبَلَاءَ، وَحَاصَرُوا
 دِمَشْقَ، وَكُلَّهَا بِلَا جِدَالٍ تَابِعَةٌ لِلدَّوْلَةِ الْعُثْمَانِيَّةِ؛ الثَّالِثُ،
 أَنَّ أَقْوَالَ أُمَّةِ الدَّعْوَةِ رَجَمَهُمُ اللَّهُ مُتَّفِقَةً عَلَى أَنَّ
 الدَّوْلَةَ الْعُثْمَانِيَّةَ دَارُ حَرْبٍ إِلَّا مَنْ أَجَابَ دَعْوَةَ التَّوْحِيدِ،

فَدَعَوْهُ الشَّيْخُ رَحِمَهُ اللَّهُ دَعْوَةً لِلتَّوْحِيدِ الْخَالِصِ، وَخَرَّبَ عَلَى الشِّرْكِ وَأَهْلِهِ، **وَمِنْ أَعْظَمِ حُمَاةِ الشِّرْكِ فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ الدَّوْلَةُ الْعُثْمَانِيَّةُ** فَكَانَتْ الدَّعْوَةُ خَرَّبًا عَلَيْهَا... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الْفَهْدُ-: الشَّيْخُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ سَلِيمٍ رَحِمَهُ اللَّهُ (ت 1351 هـ)، جَلَسَ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي الْمَسَاءِ فِي خَلْوَةِ الْمَسْجِدِ الْجَامِعِ [خَلْوَةُ الْمَسْجِدِ هِيَ مُصَلًى تَحْتَ الْأَرْضِ (أَسْفَلَ الْمَسْجِدِ)، وَهِيَ لِلصَّلَاةِ أَثْنَاءَ فَضْلِ الشَّتَاءِ، وَيُمْكِنُ التَّزَوُّلُ إِلَيْهَا بِوَاسِطَةِ دَرَجِ السُّلَمِ] يَنْتَظِرُ صَلَاةَ الْمَغْرِبِ، وَكَانَ فِي الصَّفِّ الْمُقَدِّمِ رِجَالٌ لَمْ يَعْلَمُوا بِحُضُورِ وَوُجُودِ الشَّيْخِ هُنَاكَ، فَتَحَدَّثَ أَخَذَهُمْ إِلَى صَاحِبِهِ قَائِلًا لَهُ {لَقَدْ بَلَّغْنَا بِأَنَّ الدَّوْلَةَ الْعُثْمَانِيَّةَ قَدْ ارْتَفَعَتْ، وَأَعْلَامُهَا انْتَصَرَتْ}، وَجَعَلَ يُثْنِي عَلَيْهَا، فَلَمَّا أَنْ صَلَّى الشَّيْخُ بِالنَّاسِ وَفَرَعَتْ الصَّلَاةُ وَعَظَ مَوْعِظَةً بَلِيغَةً وَجَعَلَ يَذُمُّ الْعُثْمَانِيِّينَ وَيَذُمُّ مَنْ أَحَبَّهُمْ وَأَثْنَى عَلَيْهِمْ [حَتَّى قَالَ] {عَلَى مَنْ قَالَ تِلْكَ الْمَقُولَةُ التَّوْبَةُ وَالتَّذَمُّ، **وَأَيُّ دِينَ لِمَنْ أَحَبَّ الْكُفَّارَ** وَسُئِرَ بِعِزِّهِمْ وَتَقَدُّمِهِمْ؟!، فَإِذَا لَمْ يَنْتَسِبِ الْمُسْلِمُ إِلَى الْمُسْلِمِينَ فَإِلَى مَنْ يَنْتَسِبُ؟!}... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الْفَهْدُ-: وَقَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَبْدِ الْلطِيفِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الْلطِيفِ [بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ حَسَنِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْوَهَّابِ] {وَمَعْلُومٌ أَنَّ الدَّوْلَةَ التُّرْكِيَّةَ [يَعْنِي الدَّوْلَةَ الْعُثْمَانِيَّةَ]، وَقَالَ {الدَّوْلَةُ التُّرْكِيَّةَ} لِأَنَّ فِيهَا مَرَكَزَ الْحُكْمِ. وَقَدْ قَالَ الشَّيْخُ عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ صَالِحِ الْجَرَبُوعِ فِي (الْوَارِفِ فِي مَشْرُوعِيَةِ التَّشْرِيبِ عَلَى الْمَخَالِفِ، بِتَقْدِيمِ الشَّيْخَيْنِ حَمُودِ الشَّعِيبِيِّ، وَعَلِيِّ بْنِ خَضِيرِ الْخَضِيرِ): الشَّيْخُ حَمْدُ بْنُ عَتِيقٍ (الْمُتَوَفَّى عَامَ 1301 هـ رَحِمَهُ اللَّهُ) أَلَفَ كِتَابًا فِي تَقْدِيرِ الدَّوْلَةِ الْعُثْمَانِيَّةِ وَبَيَّانِ ضَلَالِهَا سَمَّاهُ {سَبِيلَ النِّجَاةِ وَالْفِكَاكِ مِنَ مَوَالَاةِ الْمُرْتَدِّينَ **وَالْأَتْرَاكِ**}. [انْتَهَى] كَانَتْ وَثْنِيَّةً **تَدِينُ بِالشِّرْكِ**، وَالْبِدْعِ وَتَحْمِيهَا [انْتَهَى مِنْ كِتَابِ (عِلْمَاءِ الدَّعْوَةِ)]... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ

الشيخ الفهد:- يَتَضَحُّ مِمَّا سَبَقَ أَنْ أَثَمَّةَ الدَّعْوَةِ كَانُوا يَرَوْنَ كُفْرَ الدَّوْلَةِ العُثْمَانِيَّةِ [قَالَ الشَّيْخُ حَسِينُ بْنُ مَحْمُودٍ فِي كِتَابِهِ (مَرَاجِلُ التَّطَوُّرِ الْفِكْرِيِّ فِي حَيَاةِ سَيِّدِ قُطْبٍ): وَكَانَ أَثَمَّةُ الدَّعْوَةِ يُعْلِنُونَ كُفْرَ الدَّوْلَةِ العُثْمَانِيَّةِ. انتهى] وَأَنَّهَا دَارُ حَرْبٍ، وَهَذَا أَمْرٌ ظَاهِرٌ (أَغْنِي كُفْرَ الدَّوْلَةِ العُثْمَانِيَّةِ)، وَلَا أَعْتَقِدُ أَنَّ أَحَدًا قَرَأَ أَوْ سَمِعَ مَا هُمْ عَلَيْهِ مِنَ الشَّرْكِ، أَوْ قَرَأَ مَا قَالَهُ أَثَمَّةُ الدَّعْوَةِ فِي مَوْقِفِهِمْ مِنْ هَذِهِ الدَّوْلَةِ، وَيَبْقَى عِنْدَهُ شَكٌّ فِي أَمْرِهَا، وَإِلَّا لَزِمَهُ أَحَدُ ثَلَاثَةِ أُمُورٍ؛ (1) أَنْ يَزِمِي أَثَمَّةَ الدَّعْوَةِ بِالْجَهْلِ؛ (2) أَنْ يَكُونَ التَّوْحِيدُ عِنْدَهُ أَمْرًا ثَانَوِيًّا؛ (3) وَإِلَّا كَانَ مُكَابِرًا؛ تَسْأَلُ اللّٰهَ أَنْ يَرْزُقَنَا الْإِخْلَاصَ وَالْمُتَابَعَةَ فِي الْعِلْمِ وَالْعَمَلِ. انتهى باختصار. وَقَالَ الشَّيْخُ عَبْدُ اللَّهِ الْخَلِيفِيُّ فِي مَقَالَةٍ بِعَنْوَانِ (التَّكْيِيلُ بِالْمَنَافِعِ عَنْ خِلَافَةِ الشَّرْكِ) عَلَى مَوْقِعِهِ [فِي هَذَا الرَّابِطِ](#): **وَالَّذِي يُسَمِّي خِلَافَةَ الشَّرْكِ العُثْمَانِيَّةَ بـ (الْخِلَافَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ) جَاهِلٌ بِالتَّوْحِيدِ...** ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الْخَلِيفِيِّ:- **فَهُمْ [أَيُّ العُثْمَانِيِّينَ] لَمْ يَكُونُوا مُوَحِّدِينَ يَوْمًا مِنَ الدَّهْرِ...** ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الْخَلِيفِيِّ:- **وَالْبُلْهَاءُ فَقَطْ مَن يَغْتَرُّونَ بِبَعْضِ الْفُتُوحَاتِ [أَيُّ فُتُوحَاتِ الدَّوْلَةِ العُثْمَانِيَّةِ] مَعَ حَرْبِهِمُ لِلتَّوْحِيدِ وَأَهْلِهِ وَتَضَرُّرِهِمُ لِلشَّرْكِ الصَّرِيحِ، فَالْجِهَادُ -وَالْفُتُوحَاتُ- مَا شُرِعَ إِلَّا لِرَفْعِ مَنَارِ التَّوْحِيدِ...** ثُمَّ نَقَلَ -أَيُّ الشَّيْخِ الْخَلِيفِيِّ- عَنْ أَحَدِ الْبَاجِحِينَ قَوْلَهُ: **وَيُؤَسِّفُنِي أَنْ أَقُولَ أَنَّ بَدَايَتَهَا [أَيُّ بَدَايَةِ الدَّوْلَةِ العُثْمَانِيَّةِ] كَأَخْرِهَا سَوَاءٌ، لِأَنَّهُ قَدْ ظَهَرَتْ أَيْضًا صُورَةُ الشَّرَكِيَّاتِ فِي أَوَاخِرِ الدَّوْلَةِ الْعَبَّاسِيَّةِ قَبْلَهَا [أَيُّ قَبْلِ الدَّوْلَةِ العُثْمَانِيَّةِ] مُبَاشَرَةً، فَعِنْدَمَا جَاءَتِ الدَّوْلَةُ العُثْمَانِيَّةُ أَكْمَلَتِ الْمَسِيرَةَ فِي دُرُوبِ الْكُفْرِ وَالشَّرْكِ وَعَلَى نِطَاقٍ أَوْسَعٍ...** ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الْخَلِيفِيِّ:- **وَهِيَ [أَيُّ الدَّوْلَةِ العُثْمَانِيَّةِ] لَيْسَ لَهَا مِنَ الْإِسْلَامِ إِلَّا الشَّكْلِيَّاتُ فَقَطْ، وَأَمَّا الْمَضْمُونُ فَتَجِدُ فِيهَا حَرْبَ**

الإسلام والمُؤخِّدين، ومُـوالاة المُشـرِّكين. انتهى باختصار. وقال الشيخ محمد بن سعيد رسلان في فيديو بعنوان (حقيقة الدولة العثمانية، وسِرُّ زوال الخلافة المزعومة) **على هذا الرابط:** **الخلافة العثمانية كانت دولة خُرافة، أيُّ خلافة تلك؟!، فكانت أشعرية مائريديَّة متعصبة، تُحاربُ السُّنة وتقتلُ أهل التَّوحيد، وكانت صُوفية قُبرية حتى النخاع، وكانت خُرافية مُوغلة في الخُرافة، أيُّ خلافة؟!.** انتهى باختصار. وقال الشيخ ياسين بن علي في (خُروج الوهابية على الخلافة العثمانية): **ولهذا فلا يُستغربُ خروجُ الوهابية على الخلافة العثمانية، لأنها عندهم دولة شريكية وثنية يحرمُ الدُّخولُ في ولايتها.** انتهى. وفي فيديو للشيخ صالح اللحيدان (عضو هيئة كبار العلماء، ورئيس مجلس القضاء الأعلى) بعنوان (الشيخ صالح اللحيدان يُقرُّ بخُروج شيخ الاسلام محمد بن عبد الوهاب عن الدولة العثمانية) **على هذا الرابط،** سئل الشيخ (كيف يردُّ علي مَنْ ادَّعى أنَّ الإمام محمد بن عبد الوهاب رَحِمَهُ اللهُ أَوَّلُ مَنْ خَرَجَ على الدولة العثمانية؟)، فأجاب قائلاً: هو لم يأت بجديد (رَحِمَهُ اللهُ عليه)، وإنما **نَشَرَ ما كان مَعْفُولا عنه، وأَعْلَنَ ما كان مَسْكُوتًا عنه...** ثم قال -أي الشيخ اللحيدان-: **والدولة العثمانية كان الظاهرُ من جالها أنها دولة سُلطان وتوسُّع من المُلِك...** ثم قال -أي الشيخ اللحيدان-: **وأما أنه [أي الشيخ محمد بن عبد الوهاب] أَوَّلُ مَنْ خَرَجَ [على الدولة العثمانية]، فلا شكَّ أنَّ تَجَدُّا ومَن سارَ على المنهج الذي سارَتْ عليه أَوَّلُ إقليم في ذلك الوقت خَرَجَ عن سُلطان الدولة العثمانية، لأنَّ الشَّركَ الأكبرَ لا يُستَنَكِرُ في وقتها، والأُضرحة تُشيدُ على الأموات، ولا يُقتلُ إنسانٌ دَعَا بالشَّركَ الأكبرَ أو يُلزِمُ، فقامت الدَّعوة السُّلفيَّة ونشأت الدولة السعودية [الأولى]؛ فإذا خالفَ [أي الشيخ محمد بن عبد الوهاب]**

الدَّوْلَةُ، **خَرَجَ عَلَيْهَا، لإِقَامَةِ التَّوْحِيدِ، وَتَحْكِيمِ الشَّرِيعَةِ،**
وَرَجَمَ مَنْ يَسْتَحِقُّ الرَّجْمَ، وَقَطَعَ **[يَد]** مَنْ يَسْتَحِقُّ قَطْعَ
الْيَدِ، **كَانَ ذَلِكَ شَرْقًا لَهُ.** انتهى باختصار.

(32) وقال الشيخ عبد العزيز بن صالح الجربوع في
(الوارف في مشروعية التثريب على المخالف، بتقديم
الشيخين حمود الشعبي، وعلي بن خضير الخضير):
فهذا الشيخ سليمان بن عبد الله **[بن محمد بن
عبد الوهاب]** (المتوفى عام 1233 هـ رجمه الله) لما
غزت الدولة **العُثمانيَّة** بلاد التَّوْحِيدِ (بعض مناطق
الجزيرة العربية) ألف كتابًا أسماه {الدَّلَائِلُ **[في حُكْمِ
مُؤَالَاةِ أَهْلِ الإِسْرَاقِ]**} بَيَّنَ فِيهِ رَدَّ الْقَوْمِ **[يَعْنِي الدَّوْلَةَ
العُثمانيَّة]** **بَلْ رَدَّةً مِّنْ عَاوَنَتِهِمْ وَظَاهَرِهِمْ مِّنَ
المُسْلِمِينَ، وَسَمَّى جُيُوشَهُمْ {جُنُودَ الْقَبَابِ وَالشَّرِكِ}...**
ثم قال -أي الشيخ الجربوع-: الشيخ حمَّد بن عتيق
(المتوفى عام 1301 هـ رجمه الله) ألف كتابًا في **تَفْدِ
الدَّوْلَةِ العُثمانيَّة وَبَيَانِ ضَلَالِهَا** سَمَّاهُ {سَبِيلُ النِّجَاةِ
وَالْفَكَاكِ مِّنْ مُّؤَالَاةِ المَرْتَدِّينَ **وَالْأَثْرَاكِ}**... ثم قال -أي
الشيخ الجربوع-: وفي شِعْرِ الشيخ سليمان بن سَحْمَانَ
[المتوفى عام 1349 هـ، وكان قد تَوَلَّى الْكِتَابَةَ [أَيَّ
عَمَلٍ كَاتِبًا] بُرْهَةً مِّنَ الزَّمَنِ لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ فَيضَلِّ بْنِ
تَرْكِي بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ سَعُودٍ (سَادِسِ حُكَّامِ
الدَّوْلَةِ السَّعُودِيَّةِ الثَّانِيَةِ)] رَجِمَهُ اللَّهُ مَا يَدُلُّ عَلَى غَلِيظِ
الْقَوْلِ فِي مَخَالَفَةِ الدَّوْلَةِ العُثمانيَّةِ لَشَرْعِ اللَّهِ **وَالَّتِي
يُسَمِّيهِهَا النَّاسُ الْيَوْمَ {الْخِلَافَةَ الْإِسْلَامِيَّةَ}**، حيث يقول
[فِي دِيَوَانِ عَقُودِ الْجَوَاهِرِ المُنْضَدَةِ الحَسَانِ] {وَمَا قَالَ
فِي الْأَثْرَاكِ مَنُ وُصِفَ كُفْرُهُمْ *** فَحَقُّ فَهْمٍ مِّنْ أَكْفَرِ
النَّاسِ فِي النَّحْلِ *** وَأَعْدَاهُمُ [أَيَّ وَأَشَدَّهُمْ عَدَاوَةً]
لِلْمُسْلِمِينَ، وَشَرُّهُمْ *** يَتُوفَّى [أَيَّ يَزِيدُ] وَيَرْبُؤُ فِي
الضَّلَالِ عَلَى الْمَلَلِ *** وَمَنْ يَتَوَلَّ الكَافِرِينَ فَمِثْلُهُمْ ***

ولا شك في تكفيره عند من عقل *** ومن قد يؤايلهم
ويزكن نحوهم *** فلا شك في تفسيقه وهو في
وَحَلْ { [قلت: لاحظ أن الشيخ سليمان بن سخمان جعل
تَوَلَّى الكافرين كُفْرًا وَمُؤَالَاتِهِمْ فسقًا. وقد قال الشيخ
علي بن خضير الخضير في (إجابة فضيلة الشيخ علي
الخضير على أسئلة اللقاء الذي أجري مع فضيلته في
مُنْتَدَى "السلفيون") عندما سُئِلَ {مَا الْحَدَّ الْفَاصِلُ بَيْنَ
الْمُؤَالَاةِ وَتَوَلَّى الْكُفَّارِ؟، وكيف نُفَرِّقُ بينهما؟}: تَوَلَّى
الْكُفَّارِ، هذا كُفْرٌ أَكْبَرُ، وليس فيه تفصيل [يعني أن
التَوَلَّى كُفْرٌ أَكْبَرُ مُطْلَقًا]، وهو أربعة أنواع؛ (أ) مَحَبَّةُ
الْكُفَّارِ لِدِينِهِمْ، كَمَنْ يُحِبُّ الدِّيمُقْرَاطِيِّينَ مِنْ أَجْلِ
الدِّيمُقْرَاطِيَّةِ، وَيُحِبُّ الْبَرْلَمَانِيِّينَ الْمُشْرِعِينَ، وَيُحِبُّ
الْحَدَاثِيِّينَ وَالْقَوْمِيِّينَ وَنَحْوَهُمْ، مِنْ أَجْلِ تَوَجُّهَاتِهِمْ
وَعَقَائِدِهِمْ، فهذا كافرٌ كُفْرٌ تَوَلَّى، قال تعالى {يَا أَيُّهَا
الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى أَوْلِيَاءَ، بَعْضُهُمْ
أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ، وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ مِّنْكُمْ فَإِنَّهُ مِنْهُمْ}، فإن من
مَعَانِي (وَلَّى) الْمُحِبُّ (قَالَ ابْنُ الْأَثِيرِ [أَبُو السَّعَادَاتِ]
فِي "النَّهَائَةِ")؛ (ب) تَوَلَّى نُصْرَةً وَإِعَانَةً [قَالَ الشَّيْخُ ابْنُ
بَار فِي (مَجْمُوعِ فَتَاوِي وَمَقَالَاتِ ابْنِ بَار)؛ وَقَدْ أَجْمَعَ
عُلَمَاءُ الْإِسْلَامِ عَلَى أَنَّ مَنْ ظَاهَرَ الْكُفَّارَ عَلَى الْمُسْلِمِينَ
وَسَاعَدَهُمْ عَلَيْهِمْ بِأَيِّ نَوْعٍ مِنَ الْمُسَاعَدَةِ، فَهُوَ كَافِرٌ
مِّثْلَهُمْ. انْتَهَى]، فَكُلُّ مَنْ أَعَانَ الْكُفَّارَ عَلَى الْمُسْلِمِينَ
فَهُوَ كَافِرٌ مُّرْتَدٌّ، كَالَّذِي يُعِينُ النَّصَارَى أَوْ الْيَهُودَ الْيَوْمَ
عَلَى الْمُسْلِمِينَ، قَالَ تَعَالَى {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا
تَتَّخِذُوا الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى أَوْلِيَاءَ، بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ،
وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ مِّنْكُمْ فَإِنَّهُ مِنْهُمْ}، وَمَنْ أَرَادَ الْإِطْلَاقَ
فَلْيَرْجِعْ إِلَى كِتَابِ الشَّيْخِ نَاصِرِ الْفَهْدِ الْمُسَمَّى بِـ
(التَّبْيَانُ فِي كُفْرِ مَنْ أَعَانَ الْأَمْرِيكَانَ [بِتَقْدِيمِ الشَّيْخِ
حَمُودِ الشَّعْبِيِّ، وَسُلَيْمَانَ الْعُلَوَانَ، وَعَلِيَّ بْنِ خَضِيرِ
الْخَضِيرِ])، فَإِنَّهُ مِنْ أَحْسَنِ مَا كُتِبَ فِي هَذَا الْبَابِ، وَلَا

يَهْوَلَنَّكَ أَمْرُ أَهْلِ الْإِرْجَاءِ؛ (ت) تَوَلَّى تَخَالَفَ، فَكُلُّ مَنْ تَخَالَفَ مَعَ الْكُفَّارِ وَعَقَّدَ مَعَهُمْ جِلْفًا لِمُنَاصَرَتِهِمْ، وَلَوْ لَمْ تَقَعِ النُّصْرَةُ فِعْلًا، لَكِنَّهُ وَعَدَ بِهَا وَبِالدَّعْمِ وَتَعَاقَدَ وَتَخَالَفَ مَعَهُمْ عَلَى ذَلِكَ، قَالَ تَعَالَى {أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ تَافَقُوا يَقُولُونَ لِإِخْوَانِهِمُ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ لَئِنْ أُخْرِجْتُمْ لَنَخْرُجَنَّ مَعَكُمْ وَلَا نُطِيعُ فِيكُمْ أَحَدًا أَبَدًا وَإِنْ قُوتِلْتُمْ لَنَنْصُرَنَّكُمْ}، وَهَذَا جِلْفٌ كَانَ بَيْنَ الْمُنَافِقِينَ وَبَعْضِ يَهُودِ الْمَدِينَةِ، قَالَ [أَبُو عُبَيْدٍ] الْقَاسِمُ بْنُ سَلَامٍ فِي (الْغَرِيبِ) {إِنَّهُ يُقَالُ لِلْخَلِيفِ (وَلِيِّ)}، وَقَالَ ابْنُ الْأَثِيرِ [أَبُو السَّعَادَاتِ] فِي (النَّهَائَةِ)، وَمِثْلُهُ عَقَّدَ الْمُحَالَفَاتِ لِمُحَارَبَةِ الْجِهَادِ وَالْمُجَاهِدِينَ، وَهُوَ مَا يُسَمُّوهُ {الْإِرْهَابُ}؛ (ث) تَوَلَّى مُوَافَقَةً، كَمَنْ جَعَلَ الدِّيْمُقْرَاطِيَّةَ فِي الْحُكْمِ، مِثْلَ الْكُفَّارِ، وَبَرَزْلَمَانَاتٍ مِثْلَهُمْ [أَيُّ مِثْلَ مَا يَصْنَعُ الْكُفَّارُ]، وَمَجَالِسَ تَشْرِيعِيَّةٍ أَوْ لِحَانًا وَهَيْئَاتٍ، مِثْلَ صَنِيعِ الْكُفَّارِ، فَهَذَا تَوَلَّاهُمْ، وَهَذَا قَدْ بَيَّنَّهِ أَيْمَةُ الدَّعْوَةِ النَّجْدِيَّةِ [السَّلَفِيَّةِ] أَحْسَنَ بَيَانٍ، يَلُفُّ فِيهِ الْكُتُبُ، فَيَمِّنُ وَافِقَ الْمُشْرِكِينَ وَالْكَفَّارَ عَلَى كُفْرِهِمْ وَشِرْكِهِمْ، فَقَدْ أَلَفَ سَلِيمَانُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَبْدِ الْوَهَّابِ كِتَابَ (الدَّلَائِلِ [فِي] حُكْمِ مُوَالَاةِ أَهْلِ الْإِشْرَاكِ)، وَأَلَفَ حَمْدُ بْنُ عَتِيقٍ [ت1301هـ] كِتَابَ [سَبِيلِ] النِّجَاةِ وَالْفِكَاكِ مِنَ مُوَالَاةِ الْمُرْتَدِّينَ وَالْأَتْرَاكِ؛ وَكُلُّ هَذِهِ الْأَنْوَاعِ الْأَرْبَعَةِ يَكْفُرُ [أَيُّ مُرْتَكِبُهَا] بِمُجَرَّدِ فِعْلِهَا دُونَ النَّظَرِ إِلَى الْإِعْتِقَادِ وَلَيْسَ كَمَا يَقُولُ أَهْلُ الْإِرْجَاءِ؛ أَمَّا الْمُوَالَاةُ، فَهِيَ قِسْمَانِ؛ (أ) قِسْمٌ يُسَمَّى التَّوَلَّى، وَهُوَ الْأَقْسَامُ [الْأَرْبَعَةُ] الَّتِي ذَكَرْنَا قَبْلَ هَذَا، وَأَخْيَانًا تُسَمَّى الْمُوَالَاةُ الْكُبْرَى أَوِ الْعُظْمَى أَوِ الْعَامَّةُ أَوِ الْمُطْلَقَةُ، وَهَذِهِ كَلِمَاتٌ مُرَادِفَةٌ لِلتَّوَلَّى؛ (ب) مُوَالَاةُ صُغْرَى (أَوْ مُقَيَّدَةٌ) [قَالَ الشَّيْخُ أَحْمَدُ الْحَازِمِيُّ فِي (شَرْحِ الْأَصُولِ الثَّلَاثَةِ): النُّوعُ الثَّانِي، الْمُوَالَاةُ الصُّغْرَى، صُغْرَى بِإِعْتِبَارِ الْأَوَّلَى] الَّتِي هِيَ

الْمُؤَالَاةُ الْكُبْرَى]، وَإِلَّا فَهِيَ فِي نَفْسِهَا **أَكْثَرُ الْكَبَائِرِ**،
 وَهُوَ [أَيِ النَّوْعِ الثَّانِي (الْمُؤَالَاةُ الصُّغْرَى)] كُلُّ مَا يُؤَدِّي
 إِلَى مُصَادَقَتِهِمْ وَتَوْفِيرِهِمْ وَاحْتِرَامِهِمْ وَتَعْظِيمِهِمْ.
 انْتَهَى بِاخْتِصَارٍ، وَهِيَ كُلُّ مَا فِيهِ إِعْزَازٌ لِلْكَفَّارِ مِنْ
 إِكْرَامِهِمْ، أَوْ تَقْدِيمِهِمْ فِي الْمَجَالِسِ، أَوْ إِتْخَاذِهِمْ عُمَلًا،
 وَنَحْوَ ذَلِكَ، فَهَذَا مَعْصِيَةٌ **وَمِنْ كَبَائِرِ الذُّنُوبِ**، قَالَ تَعَالَى
 {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا عَدُوِّي وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَاءَ
 تُلْقُونَ إِلَيْهِم بِالْمَوَدَّةِ}، فَسَمِيَ إِقْفَاءُ الْمَوَدَّةِ مُؤَالَاةً،
 وَلَمْ يُكْفَرْهُمْ بِهَا بَلْ نَادَاهُمْ بِاسْمِ الْإِيمَانِ [بِقَوْلِهِ {يَا
 أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا}]، وَهَذِهِ الْآيَةُ فَسَّرَهَا عُمَرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ
 كَاتِبًا تَضْرَائِيًا لَمَّا أَنْكَرَ عَلَى أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ، وَمَنْ
 أَرَادَ بَسْطَ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ فَلْيُرَاجِعْ كِتَابَ (أَوْثَقُ عُرَى
 الْإِيمَانِ) لِسُلَيْمَانَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَبْدِ الْوَهَّابِ
 فِي (مَجْمُوعَةِ التَّوْحِيدِ) [مَجْمُوعَةُ التَّوْحِيدِ النُّجْدِيَّةُ هِيَ
 مَجْمُوعَةُ كُتُبٍ وَرِسَائِلَ لِأَثَمَةِ الدَّعْوَةِ النُّجْدِيَّةِ السَّلَفِيَّةِ،
 أَشْرَفَ عَلَى تَصْحِيحِهَا وَطَبْعِهَا الشَّيْخُ مُحَمَّدُ رَشِيدُ
 رِضَا]... ثُمَّ سُئِلَ (أَيُّ الشَّيْخِ الْخَضِيرِ) {مَا حُكْمُ الْأَكْلِ
 عِنْدَ النَّصَارَى فِي بُيُوتِهِمْ؟}، فَأَجَابَ: **لَا يَجُوزُ**، لِخَدِيثِ
 {لَا تُصَاحِبْ إِلَّا مُؤْمِنًا، وَلَا يَأْكُلْ طَعَامَكَ إِلَّا تَقِيٌّ} رَوَاهُ
 ابْنُ حَبَانَ [فِي صَحِيحِهِ] مِنْ حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ
 [وَرَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ، وَخَسَّنَهُ الْأَلْبَانِيُّ فِي
 (صَحِيحِ التَّرْغِيبِ وَالتَّرْهِيْبِ). وَقَالَ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ
 شَرْفُ الْحَقِّ الْعَظِيمُ أَبَادِي فِي (عَوْنِ الْمَعْبُودِ): قَالَ
 الْخَطَّابِيُّ {إِنَّمَا جَاءَ هَذَا فِي طَعَامِ الدَّعْوَةِ دُونَ طَعَامِ
 الْحَاجَةِ، وَذَلِكَ أَنَّ اللَّهَ سُبْحَانَهُ قَالَ (وَيُطْعِمُونَ الطَّعَامَ
 عَلَى حُبِّهِ مِسْكِينًا وَيَتِيمًا وَأَسِيرًا)، وَمَعْلُومٌ أَنَّ أَسْرَاءَهُمْ
 كَانُوا كُفَّارًا غَيْرَ مُؤْمِنِينَ وَلَا أَتَقِيَاءَ، وَإِنَّمَا خَذَرُ -عَلَيْهِ
 السَّلَامُ- مِنْ صُحْبَةِ مَنْ لَيْسَ بِتَقِيٍّ وَزَجَرَ عَنْ مُخَالَطَتِهِ
 وَمُؤَاكَلَتِهِ، فَإِنَّ **الْمُطَاعَمَةَ تُوقِعُ الْأَلْفَةَ وَالْمَوَدَّةَ فِي
 الْقُلُوبِ**}. انْتَهَى. **وفي هذا الرابط** على موقع الشيخ

ابن باز، سُئِلَ الشَّيْخُ {حُكْمُ الْأَكْلِ مَعَ تَارِكِ الصَّلَاةِ؟}،
فَأَجَابَ الشَّيْخُ: إِذَا كَانَ صَيِّغًا فَلَا بَأْسَ، **وَتَنْصَحُهُ؛** أَمَّا إِذَا
كَانَ مِنْ حَيْرَانِكَ وَغَيْرِهِمْ **فَلَا، وَعَلَيْكَ أَنْ تَنْصَحَهُ.**
[انتهى]، وَقَالَ تَعَالَى {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا
بِطَانَةَ مَنْ دُونَكُمْ}، قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ فِي هَذِهِ الْآيَةِ {كَانَ
رِجَالٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ يُوَاصِلُونَ رِجَالًا مِنَ الْيَهُودِ، لَمَّا كَانَ
بَيْنَهُمْ مِنَ الْحَوَارِ وَالْحَلْفِ [فِي الْجَاهِلِيَّةِ]، فَأَنْزَلَ اللَّهُ
[فِيهِمْ] يَنْهَاهُمْ عَنْ مُبَاطَلَتِهِمْ لِخَوْفِ الْفِتْنَةِ عَلَيْهِمْ
[مِنْهُمْ]}، وَلِأَنَّ الْأَكْلَ مَعَهُمْ وَزِيَارَتَهُمْ **يُؤَدِّي إِلَى**
مَحَبَّتِهِمْ وَهَذَا مُحَرَّمٌ، قَالَ تَعَالَى {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا
تَتَّخِذُوا عَدُوِّي وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَاءَ يُلْفُونَ إِلَيْهِمْ بِالْمَوَدَّةِ}،
وَقَالَ تَعَالَى {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا الْيَهُودَ
وَالنَّصَارَى أَوْلِيَاءَ}، **بَلِ الْوَاجِبُ بُغْضُهُمْ وَمُعَادَاتُهُمْ**
وَالْتَبَاعُ عَنْهُمْ وَهَجْرُهُمْ، قَالَ تَعَالَى {لَا تَجِدُ قَوْمًا
يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ يُوَادُّونَ مَنْ حَادَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ
وَلَوْ كَانُوا آبَاءَهُمْ [أَوْ أَبْنَاءَهُمْ أَوْ إِخْوَانَهُمْ أَوْ عَشِيرَتَهُمْ،
أُولَئِكَ كَتَبَ فِي قُلُوبِهِمُ الْإِيمَانَ وَأَيَّدَهُمْ بِرُوحٍ مِنْهُ،
وَيُدْخِلُهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا،
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَوَرَضُوا عَنْهُ، أُولَئِكَ حِزْبُ اللَّهِ، أَلَا إِنَّ
حِزْبَ اللَّهِ هُمُ الْمُفْلِحُونَ]}؛ أَمَّا إِنْ كَانَ هُنَاكَ مَصْلَحَةٌ
مِنْ زِيَارَتِهِمْ بِدَعْوَتِهِمْ، **وَقَدْ ظَهَرَ عَلَيْهِ الْقَبُولُ وَالرَّغْبَةُ،**
ثُمَّ أَثْنَاءَ هَذِهِ الزِّيَارَةِ أَكَلَتْ عِنْدَهُ **تَبَعًا** فَلَا مَانِعَ، **فَيَجُوزُ**
تَبَعًا مَا لَا يَجُوزُ اسْتِقْلَالًا، بِشَرْطِ أَنْ لَا يَكُونَ فِي الْأَكْلِ
شَيْءٌ مُحَرَّمٌ... ثُمَّ سُئِلَ (أَيُّ الشَّيْخِ الْخَصِيرُ) {الْآيَةُ
تَقُولُ (الْيَوْمَ أَجِلٌ لَكُمْ الطَّيِّبَاتُ، وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا
الْكِتَابَ جِلٌّ لَكُمْ وَطَعَامُكُمْ جِلٌّ لَهُمْ...)} الْآيَةُ، تَرْجُو مِنْكُمْ
التَّوَضُّيْحَ وَمَا فِي ذَلِكَ مِنْ تَعَارُضٍ بَيْنَ الْقَوْلِ بِعَدَمِ
الْجَوَازِ وَهَذِهِ الْآيَةِ؟}، فَأَجَابَ: أَكْلُ ذَبَائِحِ النَّصَارَى **لَا**
يَعْنِي زِيَارَتَهُمْ وَالْأَكْلَ عِنْدَهُمْ، بَلْ قَدْ نَشْتَرِي مِنْهُمْ ذَبَائِحَ
هُمْ دَبَّحُوهَا **بِمَا لَا يُخَالِفُ الشَّرِيعَةَ،** فَنَشْتَرِيهَا مِنْهُمْ مِنْ

دُونِ زِيَارَتِهِمْ وَالْأَكْلِ عِنْدَهُمْ... ثُمَّ سُئِلَ (أَيُّ الشَّيْخِ
 الْخَصِيرُ) { قَالَ تَعَالَى (لَا تَجِدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ
 الْآخِرِ يُوَادُّونَ مَنْ حَادَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَلَوْ كَانُوا آبَاءَهُمْ أَوْ
 أَبْنَاءَهُمْ أَوْ إِخْوَانَهُمْ أَوْ عَشِيرَتَهُمْ)، فَكَيْفَ تَسْتَطِيعُ أَنْ
 تُؤْفِقَ بَيْنَ الزَّوْجِ مِنَ الْكِتَابِيَّاتِ (أَهْلِ الْكِتَابِ) - وَالزَّوْجِ
 يَقُومُ عَلَى الْمَوَدَّةِ وَالْمَحَبَّةِ - وَبَيْنَ عَقِيدَةِ الْوَلَاءِ
 وَالْبَرَاءِ؟ }، فَأَجَابَ: التَّوْفِيقُ أَنَّكَ تُحِبُّهَا لِكُونِهَا زَوْجَتَكَ
 وَصَاحِبَتَكَ، لِأَنَّ مُتَعَلِّقَ هَذِهِ الْمَحَبَّةِ أُمُورُ الدُّنْيَا
 وَالْإِسْتِمْتَاعُ الدُّنْيَوِيُّ، وَمَعَ ذَلِكَ تُعَرِّفُ أَنَّ دِينَهَا بَاطِلٌ
 وَهِيَ كَافِرَةٌ، وَتُبْغِضُ دِينَهَا، وَلَا تُمَكِّنُهَا مِنْ سَبِّ الْإِسْلَامِ
 وَنَحْوِهِ، لِأَنَّ مُتَعَلِّقَ هَذِهِ الْمَحَبَّةِ [يَعْنِي الْمَوَدَّةَ الْمَذْكُورَةَ
 فِي الْآيَةِ] الدِّينُ وَالْآخِرَةُ، فَلَمَّا اخْتَلَفَ مُتَعَلِّقُ الْأَمْرِ
 أَمَكَّنَ التَّوْفِيقُ، وَتَمَامًا مِثْلُ لَوْ أَنَّ رَجُلًا غَنِيًّا وَأَنْتَ تَكْرَهُهُ
 لِأَخْلَاقِهِ وَصِفَاتِهِ لَكِنْ تَجْلِسُ مَعَهُ وَتَخْدُمُهُ لِمَا يُعْطِيكَ مِنَ
 الْمَالِ؛ أَمَّا جَوَازُ النِّكَاحِ قِتَابٌ، قَالَ تَعَالَى {وَالْمُحْصَنَاتُ
 مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ إِذَا آتَيْتُمُوهُنَّ
 أَجُورَهُنَّ}، مَعَ أَنَّ مَذْهَبَ عُمَرَ كَرَاهِيَّةُ الزَّوْجِ مِنَ
 الْكِتَابِيَّاتِ [وَذَلِكَ] مِنْ بَابِ السِّيَاسَةِ الشَّرْعِيَّةِ لَمَّا اخْتَلَفَ
 الزَّمَانُ وَظَهَرَ الضَّعْفُ لِكثَرَةِ مَنْ دَخَلَ فِي هَذَا الدِّينِ بَعْدَ
 الْفُتُوحَاتِ. انْتَهَى بِاخْتِصَارٍ؛ وَمِثْلُ ذَلِكَ قَالَ تَلْمِيذُهُ
 حُسَيْنُ بْنُ عَلِيٍّ [بَنِ نَفِيسَةَ الْحَنْبَلِيِّ الْمُتَوَفَّى عَامَ
 1375 هـ] رَحِمَهُ اللَّهُ {فَيَا دَوْلَةَ الْأَثْرَاكِ لَا عَادَ عِزُّكُمْ ***
 عَلَيْنَا، وَفِي أَوْطَانِنَا لَا رَجَعْتُمُو *** مَلَكْتُمْ فَخَالَفْتُمْ
 طَرِيقَ نَبِينَا *** وَلِلْمُنْكَرَاتِ وَالْحُمُورِ اسْتَبَحْتُمُو ***
 جَعَلْتُمْ شِيعَارَ الْمُشْرِكِينَ شِيعَارَكُمْ *** فَكُنْتُمْ إِلَى
 الْإِشْرَاكِ أَشْرَعَ مِنْهُمْو *** تَرَوُّدْتُمْ دِينَ النَّصَارَى عِلَاوَةً
 *** فَرَجَسْنَا عَلَى رُحْسٍ عَظِيمٍ حَمَلْتُمُو *** فَبُعْدًا لَكُمْ
 سُخْقًا لَكُمْ خَبِيَّةً لَكُمْ *** وَمَنْ كَانَ يَهْوَاكُمْ وَيَضْبُو
 إِلَيْكُمْو [نَفْلًا عَنْ كِتَابِ (تَذَكُّرَةِ أَوْلِيَ النَّهْيِ) لِلشَّيْخِ

إبراهيم بن عبيد آل عبدالمحسن (ت1425هـ) [}. انتهى باختصار.

(33) وقال الشيخ محمد بن إبراهيم السعيد (رئيس قسم الدراسات الإسلامية بكلية المعلمين بمكة) في مقالة له بعنوان (وَرَقَاتُ حَوْلَ كِتَابِ "الدَّرَرُ السَّيِّئَةُ") على موقعه [في هذا الرابط](#): يَنْعَى [أَيَّ يَعْيبُ وَيُسْهَرُ] النَّاعُونَ عَلَى عَدَدٍ مِنْ عُلَمَاءِ الدَّعْوَةِ - وَمِنْهُمْ الشَّيْخُ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِالْوَهَّابِ نَفْسُهُ - قِتَالَهُمْ قَبَائِلَ وَأَهْلَ قُرَى مِنْ تَجْدٍ، **بَعْدَ تَكْفِيرِهِمْ**، وَقَوْلُهُمْ فِي بَعْضِ مُؤَلَّفَاتِهِمْ {**أَسْلَمَ أَهْلُ قَرْيَةٍ كَذًا**}، و{**ارْتَدَّ أَهْلُ قَرْيَةٍ كَذًا**}، فَكَيْفَ يَصِحُّ لَهُمْ [أَيَّ لِعُلَمَاءِ الدَّعْوَةِ النَّجْدِيَّةِ السَّلَفِيَّةِ] ذَلِكَ؟...
ثم ذَكَرَ -أَيَّ الشَّيْخُ السَّعِيدِ- الْجَوَابَ عَلَى هَذَا النَّعْيِ، فَقَالَ: الرَّدَّةُ وَالْكَفَرُ لَيْسَا مُسْتَحِيلَيْنِ عَلَى أَهْلِ تَجْدٍ وَلَا عَلَى أَيِّ مِنْ أُمَّةٍ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَقَدْ ارْتَدَّ فِتْنًا [أَيَّ جَمَاعَاتٍ] مِنَ الْعَرَبِ فِي حَيَاةِ النَّبِيِّ [قُلْتُ: ارْتَدَّ بَنُو خَنِيفَةَ (وَهُمْ قَوْمٌ مُسَيَّلِمَةٌ الْكَذَابِ) وَبَنُو أَسَدٍ (وَهُمْ قَوْمٌ طَلِيحَةُ الْأَسَدِيِّ) فِي حَيَاةِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ]، وَبَعْدَ وَفَاتِهِ [أَيْضًا]، وَكَانُوا -قَبْلَ أَنْ يَرْتَدُّوا- مِنْ أُمَّتِهِ، وَكَانُوا بَعْدَ رَدِّتِهِمْ يَشْهَدُونَ أَنَّ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ، لَكِنْ **شَهَادَتُهُمْ هَذِهِ لَمْ تَعْصِمَهُمْ مِنَ الرَّدَّةِ**، فَبَنُوا خَنِيفَةً كَانُوا لَا يُقَرُّونَ بِخْتُمِ النَّبُوءَةِ [بِمُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ] وَصَدَّقُوا كَذَابَهُمْ أَنَّهُ بُعِثَ نَبِيًّا [قُلْتُ: ارْتَدَّ بَنُو خَنِيفَةَ وَهُمْ يَشْهَدُونَ أَنَّ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ وَيُؤَدُّونَ وَيُصَلُّونَ. وَقَالَ الشَّيْخُ أَكْرَمُ الْعَمَرِيِّ (رئيس المجلس العلمي بالجامعة الإسلامية) في كتابه (عصر الخلافة الراشدة):
وكان في بني خَنِيفَةَ -قَبِيلَةٍ مُسَيَّلِمَةٍ- عَدَدٌ كَبِيرٌ مِنْ **الْمُسْلِمِينَ**، **وقد قاوموا مُسَيَّلِمَةَ** بَقِيَادَةِ ثَمَامَةَ بْنِ أَثَالِ الْخَنْفِيِّ... ثم قال -أَيَّ الشَّيْخُ الْعَمَرِيِّ-: وَقَدْ اِتَّفَقَ حَوْلَهُ

[أَيُّ حَوْلٍ مُسَيَّلَمَةٍ] أَكْثَرُ بَنِي حَنِيفَةٍ. انتهى. وقالَ رَحِيمُ
الْحَلَوِ (أَسْتَادُ التَّارِيخِ وَالفِكرِ الْإِسْلَامِيِّ بِجَامِعَةِ الْبَصْرَةِ)
فِي (دِرَاسَةِ تَحْلِيلِيَّةٍ فِي أَبْرَزِ الْمُرتَدِّينَ عَنِ الدِّينِ
الْإِسْلَامِيِّ): اتَّبَعْتُهُ [أَيُّ اتَّبَعْتُ مُسَيَّلَمَةً] جَمَاهِيرُ غَفِيرَةٍ
مِنْ بَنِي حَنِيفَةٍ فِي الْيَمَامَةِ... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الْحَلَوِ-: انْصَاعَ
لَهُ [أَيُّ لِمُسَيَّلَمَةٍ] أَهْلُ الْيَمَامَةِ مُؤْمِنِينَ بِنُبُوتِهِ... ثُمَّ قَالَ
-أَيُّ الْحَلَوِ-: **عَامَّةُ بَنِي حَنِيفَةٍ وَأَهْلُ الْيَمَامَةِ ارْتَدَّتْ مَعَهُ**
مُؤْمِنِينَ بِنُبُوتِهِ (كَمَا وَرَدَ فِي الْمَصَادِرِ التَّارِيخِيَّةِ)... ثُمَّ
قَالَ -أَيُّ الْحَلَوِ-: لَا نَسْتَطِيعُ الْقَوْلَ أَنَّ جَمِيعَ الْعَرَبِ فِي
الْيَمَامَةِ قَدْ آمَنَتْ بِمُسَيَّلَمَةٍ، بَلْ حَتَّى مِنْ قَوْمِهِ هُنَاكَ مَنْ
لَمْ يُؤْمِنْ بِهِ، فَتُمَامَةُ بْنُ أَثَالِ بْنِ النُّعْمَانِ الْحَنْفِيُّ (أَخَذُ
الشَّخْصِيَّاتِ الْكَبِيرَةِ وَالْوَحِيَّةِ [وَهُوَ مِنْ سَادَاتِ بَنِي
حَنِيفَةٍ]) كَانَ مِنْ الَّذِينَ تَبَتُّوا عَلَى إِسْلَامِهِمْ، فَكَانَ هَذَا
الرَّجُلُ مِمَّنْ يَنْهَى قَوْمَهُ عَنِ اتِّبَاعِ مُسَيَّلَمَةَ الْكَذَّابِ.
انْتَهَى بِاخْتِصَارٍ، وَبَنُو تَمِيمٍ لَمْ يُنْكِرُوا الشَّهَادَتَيْنِ وَإِنَّمَا
مَنَعُوا الزَّكَاةَ [قَالَ أَبُو الرَّبِيعِ الْكَلَاعِيُّ (ت 634هـ) فِي
(الْاِكْتِفَاءِ): وَارْتَدَّتْ **عَامَّةُ بَنِي تَمِيمٍ**، وَبَنُو أَسَدٍ مِثْلُ بَنِي
حَنِيفَةٍ صَدَّقُوا طَلِيخَةَ الْأَسَدِيِّ فِي دَعْوَى النُّبُوَّةِ وَلَمْ
يُنْكِرُوا الشَّهَادَتَيْنِ] قَالَ سُلْطَانُ السَّرْحَانِيِّ فِي (جَامِعِ
أَنْسَابِ قِبَائِلِ الْعَرَبِ): وَقَدْ **ارْتَدَّتْ عَامَّةُ بَنِي أَسَدٍ** عَنِ
الْإِسْلَامِ. انتهى. **وفي هذا الرابط** قَالَ مَرْكَزُ الْفَتْوَى
بِمَوْقِعِ إِسْلَامِ وَبِ التَّابِعِ لِإِدَارَةِ الدَّعْوَةِ وَالْإِرْشَادِ الدِّينِيِّ
بِوزَارَةِ الْأَوْقَافِ وَالشُّؤُونِ الْإِسْلَامِيَّةِ بِدَوْلَةِ قَطْرِ:
وَاجْتَمَعَ عَلَى طَلِيخَةَ **عَوَامُّ طَيْئِ وَأَسَدٍ**. انتهى! فَإِذَا
كَانَتْ الرَّدَّةُ مُتَصَوِّرَةً فِي الْجِيلِ الْأَوَّلِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ
وَبَعْدَهُ، وَفِي حَيَاةِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَعُقُوبَتِهِ
وَفَاتِهِ، فَكَيْفَ نَسْتَنْكِزُ أَنْ تَحْدُثَ بَعْدَ وَفَاتِهِ بِمِثَالِ
السَّنِينَ، وَفِي **بَلَدٍ مِثْلِ تَجْدٍ** ظَلَّ مُهْمَلًا وَبَعِيدًا عَنِ الْعِلْمِ
وَالدَّعْوَةِ قُرُونًا طَوِيلَةً، هَذَا مَعَ صِحَّةِ الْخَبَرِ عَنِ رَسُولِ
اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِأَنَّ **أَقْوَامًا مِنْ أُمَّتِهِ**

سَيَرْتَدُّونَ { وَلَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى يَلْحَقَ حَيٌّ مِنْ أُمَّتِي
بِالْمُشْرِكِينَ، وَحَتَّى تَعْبُدَ فِتْنًا مِنْ أُمَّتِي الْأَوْثَانِ } [قَالَ
الْشَيْخُ خَالِدُ الْمَشِيقِ (الْأَسْتَاذُ بِقِسْمِ الْفَقْهِ بِكَلِيَّةِ
الشَّرِيعَةِ بِجَامِعَةِ الْقَصِيمِ) فِي (شَرْحِ كِتَابِ التَّوْحِيدِ):
{ وَحَتَّى تَعْبُدَ فِتْنًا مِنْ أُمَّتِي الْأَوْثَانِ } يَعْنِي (جَمَاعَاتُ
كَثِيرَةٌ تَعْبُدُ الْأَوْثَانِ). انْتَهَى بِاخْتِصَارٍ. وَقَالَ الشَّيْخُ مُحَمَّدُ
صَالِحُ الْمُنْجِدِ فِي مُحَاضَرَةٍ بَعُثْوَانٍ (أَشْرَاطُ السَّاعَةِ
الصَّغْرَى) مُفَرَّغَةً عَلَى مَوْقِعِهِ فِي هَذَا الرِّابِطِ: وَمِنْ
أَشْرَاطِ السَّاعَةِ الصَّغْرَى ظُهُورُ الشَّرِكِ فِي هَذِهِ الْأُمَّةِ،
كَمَا قَالَ الرَّسُولُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ { لَا يَذْهَبُ اللَّيْلُ
وَالنَّهَارُ حَتَّى تُعْبَدَ اللَّاتُ وَالْعُزَّى }، وَقَدْ وَقَعَ هَذَا كَمَا
أَخْبَرَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَلَمَّا شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى
أَنْ يَخْرُجَ الْإِمَامُ الشَّيْخُ الْمُجَدِّدُ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْوَهَّابِ -
رَحِمَهُ اللَّهُ- كَانَتْ الْأَصْنَامُ قَدْ عُيِدَتْ فِي جَزِيرَةِ الْعَرَبِ،
فَخَاهَدَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِحَمْلِ النَّاسِ عَلَى التَّوْحِيدِ وَتَرْكِ
الشَّرِكِ؛ وَرَوَى الْإِمَامُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ عَنْ ثَوْبَانَ قَالَ
{ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ (لَا تَقُومُ
السَّاعَةُ حَتَّى تَلْحَقَ قَبَائِلُ مِنْ أُمَّتِي بِالْمُشْرِكِينَ، وَحَتَّى
تَعْبُدَ قَبَائِلُ مِنْ أُمَّتِي الْأَوْثَانِ) وَفِي رِوَايَةٍ (لَا تَقُومُ
السَّاعَةُ حَتَّى يَلْحَقَ حَيٌّ مِنْ أُمَّتِي الشَّيْخُ ابْنُ عَثِيمِينَ فِي
(الْقَوْلُ الْمَفِيدُ): الْحَيُّ بِمَعْنَى الْقَبِيلَةِ، وَالظَّاهِرُ أَنَّ
الْمُرَادَ بِهِ الْجَنْسُ وَلَيْسَ وَاحِدَ الْأَخْيَاءِ. انْتَهَى بِاخْتِصَارٍ
مِنْ أُمَّتِي بِالْمُشْرِكِينَ، وَحَتَّى تَعْبُدَ فِتْنًا مِنْ أُمَّتِي
الْأَوْثَانِ }، وَقَدْ حَدَّثَ هَذَا فِي هَذَا الزَّمَانِ فِي أَمَاكِنَ مِنْ
بِلَادِ فَارِسَ وَالْعِرَاقِ، فَإِنَّ قَبَائِلَ مِنَ الْعَرَبِ قَدْ دَخَلَتْ
فِي دِينِ أَهْلِ الرَّفْضِ، وَعَدَلُوا عَنِ التَّوْحِيدِ إِلَى الشَّرِكِ،
وَصَارُوا مُشْرِكِينَ مَعَ أَنَّ أَجْدَادَهُمْ مِنَ الْمُسْلِمِينَ، **الآنَ**
لَوْ سَأَلْتَهُمْ عَنْ أَجْدَادِهِمْ لَقَالُوا { أَجْدَادُنَا مِنَ السُّنَّةِ
الْمُسْلِمِينَ }، لَكِنْ هَؤُلَاءِ قَبَائِلُ دَخَلُوا فِي دِينِ أَهْلِ
الشَّرِكِ؛ وَقَوْلُهُ { وَحَتَّى تَعْبُدَ فِتْنًا مِنْ أُمَّتِي الْأَوْثَانِ }،

الْفِتْنَامُ هي الجَمَاعَاتُ، وهذا قد وَقَعَ، ففي كُلِّ جِهَةٍ مِنْ جِهَاتِ الْعَالَمِ الْإِسْلَامِيِّ مَن يَعْبُدُونَ الْقُبُورَ، وَيُعْظَمُونَ أَصْحَابَهَا، وَيَسْأَلُونَهَا الْحَاجَاتِ مِنْ دُونِ اللَّهِ، وَيَرْغَبُونَ إِلَيْهَا، وَيَذُبُّونَ عِنْدَهَا، وَيَخْلِقُونَ عِنْدَهَا وَيَطُوفُونَ بِهَا، وَيَتَمَسَّحُونَ وَيَتَبَرَّكُونَ وَيَلْتَجِئُونَ، وَهَكَذَا... ثم قال -أي الشيخ المنجد-: **وَمِنَ الْمَظَاهِرِ الْعَظِيمَةِ لِلشَّرِكِ تَحْكِيمُ غَيْرِ شَرِيعَةِ اللَّهِ، فَلَجِئْتُ أَيْضًا أَحْيَاءُ [أَي قَبَائِلُ] مِنَ الْمُسْلِمِينَ بِهَذِهِ الْقَضِيَّةِ وَطَبَّقُوا غَيْرَ شَرَعِ اللَّهِ تَعَالَى، وَكَانُوا كَالْيَهُودِ وَالنَّصَارَى الَّذِينَ قَالَ اللَّهُ فِيهِمْ {اتَّخَذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهَبَانَهُمْ أَرْبَابًا مِّن دُونِ اللَّهِ}...** ثم قال -أي الشيخ المنجد-: **وَقَدْ اِلْتَحَقْتُ -أَيْضًا- فِي بِلَادِ الشُّيُوعِيَّةِ سَابِقًا فِتْنَامٌ مِنْ هَذِهِ الْأُمَّةِ بِالْمَذَاهِبِ الشُّيُوعِيَّةِ [جاء في هذا الرابط على موقع (الإسلام سؤال وجواب) الذي يُشرفُ عليه الشيخ محمد صالح المنجد: أَصَحُّ النُّظَرِيَّاتِ فِي أَضَلِّ نَشْأَتِهَا -يَعْنِي الشُّيُوعِيَّةَ- أَنَّهَا وَاحِدَةٌ مِنَ الْأَفْكَارِ الَّتِي تَشَكَّلَتْ فِي عُقُولِ الْمُجْتَمَعَاتِ الْغَرِبِيَّةِ نَتِيجَةَ الصَّرَاعِ مَعَ الْكَنِيسَةِ وَرِجَالِ الدِّينِ عَبْرَ قُرُونٍ مُتَطَاوِلَةٍ، حَيْثُ كَانَ الظُّلْمُ وَالطُّغْيَانُ وَالْاِسْتِبْدَادُ شِعَارَ تِلْكَ الْفِتْنَةِ، فَظَهَرَ الْإِلْحَادُ، وَظَهَرَتِ الْعِلْمَانِيَّةُ وَالشُّيُوعِيَّةُ وَالرَّأْسْمَالِيَّةُ وَغَيْرُهَا مِنَ الْمَبَادِي كَبَدِيلٍ عَنِ عُصُورِ الظُّلَامِ الْمُتَطَاوِلَةِ، فَحَكَمَتْ وَمَا زَالَتْ تَحْكُمُ تِلْكَ الْمُجْتَمَعَاتِ، بَلْ أَصْبَحَتْ هِنَاهُجَ فِي التَّفْكِيرِ، وَقُلُوسَاتٍ يُؤْمِنُ بِهَا أَتْبَاعُهَا، وَيُنْظَرُ لَهَا أَصْحَابُهَا. أَنْتَهَى. وَقَالَ الشَّيْخُ عَلِيُّ بْنُ شُعْبَانَ فِي كِتَابِهِ (شُرُوطُ "لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ"، وَارْتِبَاطُهَا بِأَرْكَانِ الْإِيمَانِ، وَعِلَاقَةُ الْإِرْجَاءِ بِهِمَا): الشُّيُوعِيَّةُ مَذْهَبٌ فِكْرِيٌّ يَقُومُ عَلَى الْإِلْحَادِ وَأَنَّ الْمَادَّةَ هِيَ أَسَاسُ كُلِّ شَيْءٍ، وَيُفَسِّرُ التَّارِيخَ بِصِرَاعِ الطَّبَقَاتِ وَبِالْعَامِلِ الْاِقْتِصَادِيِّ، وَأَهَمُّ أَفْكَارِهِمْ وَمُعْتَقِدَاتِهِمْ **إِنْكَارُ وُجُودِ اللَّهِ تَعَالَى وَكُلِّ الْغَيْبِيَّاتِ** وَالْقَوْلُ بِأَنَّ الْمَادَّةَ هِيَ أَسَاسُ كُلِّ شَيْءٍ. أَنْتَهَى بِاخْتِصَارٍ بَعْدَ أَنْ كَانُوا**

مُسْلِمِينَ، وَالْأَمَلُ فِي عَوْدَةِ هَؤُلَاءِ إِلَى الْإِسْلَامِ وَالتَّوْحِيدِ
مَرَّةً أُخْرَى، وَبِجُهودِ الدُّعَاةِ الْمُخْلِصِينَ سَيَعُودُ فِتْنَامُ مِنْهُمْ
إِلَى التَّوْحِيدِ وَالْإِسْلَامِ **كَمَا خَرَجُوا مِنْهُ إِلَى الْكُفْرِ**، وَهَذَا
يَعْتَمِدُ عَلَى نَشَاطِ هَؤُلَاءِ الدُّعَاةِ، فَإِنْ إِعَادَةً مَنْ كَانَ جَدَّهُ
مِنْ أَهْلِ السُّنَّةِ وَمِنْ الْمُوَحِّدِينَ سَهْلٌ، لَكِنْ إِذَا تَطَاوَلَتْ
عَلَيْهِمُ الْقُرُونُ فَإِنْ عَوَدَتْهُمْ صَعْبَةٌ... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ
الْمُنْجِدِ-: وَعِنْدَمَا نَعْلَمُ أَنَّ هَذَا شَرْطٌ مِنْ أَشْرَاطِ السَّاعَةِ،
فَإِنْ هَذَا لَا يَغْنِي الْإِسْتِسْلَامَ لَهُ (إِذَا رَأَيْنَا قَبَائِلَ مِنْ هَذِهِ
الْأُمَّةِ التَّحَقَّتْ بِالْمُشْرِكِينَ أَنَّ تَسَكَّتْ)، لَا، [بَلْ] يَجِبُ
عَلَيْنَا أَنْ نَقُومَ بِدَعْوَتِهِمْ لِإِعَادَتِهِمْ إِلَى الْإِسْلَامِ، لَكِنْ
وُقُوعَ هَذَا الشَّيْءِ عِلْمٌ مِنْ أَعْلَامِ النَّبُوءَةِ، وَدَلِيلٌ عَلَى
صِدْقِ النَّبِيِّ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ
الشَّيْخِ الْمُنْجِدِ-: وَمِنْ مَظَاهِيرِ الشَّرِكِ -أَيْضًا- الَّتِي أَخْبَرَ
النَّبِيُّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَنْهَا مَا حَدَّثَ مِنْ ظُهُورِ
الْفَرْقِ الْمُشْرِكَةِ فِي هَذِهِ الْأُمَّةِ، **فَقَدْ ظَهَرَتْ فَرْقٌ**
كُفْرِيَّةٌ، كَانُوا مِنَ الْمُسْلِمِينَ ثُمَّ انْخَرَفُوا إِلَى الشَّرِكِ
وَالْكُفْرِ، كَمَا وَقَعَ فِي ذَلِكَ الْقَدَرِيَّةِ وَغَيْرِهِمُ وَالْبَاطِنِيَّةِ،
أَصْلًا كَانُوا مِنَ الْمُسْلِمِينَ ثُمَّ دَخَلَتْ فِيهِمْ هَذِهِ الدَّوَاجِلُ
الْخَبِيثَةُ؛ وَقَالَ النَّبِيُّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ {إِنَّهُ سَيَكُونُ
فِي أُمَّتِي **أَقْوَامٌ يُكَذِّبُونَ بِالْقَدَرِ**}، وَعَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ
قَالَ {سَيَأْتِي **قَوْمٌ يُكَذِّبُونَ بِالْقَدَرِ**، وَيُكَذِّبُونَ بِالْخَوْضِ،
وَيُكَذِّبُونَ بِالشَّفَاعَةِ، وَيُكَذِّبُونَ بِقَوْمٍ يُخْرَجُونَ مِنَ النَّارِ}
وَهَذَا مَوْقُوفٌ حَسَنٌ، وَرَوَى الطَّبْرَانِيُّ عَنْ أَبِي أَنَسٍ أَنَّ
النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ {صِنْفَانِ مِنْ أُمَّتِي لَا
يُردَّانِ [عَلَيَّ] الْخَوْضَ وَلَا **يَدْخُلَانِ الْجَنَّةَ**، الْقَدَرِيَّةُ
وَالْمُرْجِيَّةُ} وَقَوَاهُ الْأَلْبَانِيُّ فِي السَّلْسِلَةِ الصَّحِيحَةِ؛ إِذَنْ
حَدَّثَ ظُهُورُ الْقَدَرِيَّةِ كَمَا أَخْبَرَ النَّبِيُّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ
وَالسَّلَامُ، وَهُمْ الَّذِينَ يَقُولُونَ أَنَّ اللَّهَ مَا كَتَبَ الْمَقَادِيرَ،
وَلَا قَدَرَهَا، وَأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ يَخْلُقُ فِعْلَهُ بِنَفْسِهِ، وَأَنَّ اللَّهَ لَا
يَعْلَمُ بِالشَّيْءِ إِلَّا بَعْدَ وَقُوعِهِ، تَعَالَى اللَّهُ عَنْ قَوْلِهِمْ غُلُوءًا

كَبِيرًا؛ وَالْمُرْجِئَةُ الَّذِينَ أَرْجَأُوا الْعَمَلَ عَنِ الْإِيمَانِ، [أَي] أَخْرَجُوا الْعَمَلَ عَنِ الْإِيمَانِ، وَقَالُوا {الْإِيمَانُ هُوَ التَّصَدِيقُ فَقَطْ}، وَقَالُوا {الْإِيمَانُ فِي الْقَلْبِ، وَالْعَمَلُ لَا يَدْخُلُ فِي الْإِيمَانِ}، وَقَدْ حَدَّثَ ذَلِكَ فِعْلًا. انْتَهَى بِاخْتِصَارٍ...
 ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ السَّعِيدِي-: فَالظَّاهِرُ أَنَّ رَأْيَ الْعُلَمَاءِ [يَعْنِي أُمَّةَ الدَّعْوَةِ النَّجْدِيَّةِ السَّلَفِيَّةِ] قَدْ اسْتَقَرَّ عَلَى الْقَوْلِ بِكُفْرِ الدَّوْلَةِ الْعُثْمَانِيَّةِ... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ السَّعِيدِي-: عَدَاءُ الْعُثْمَانِيِّينَ لَهُمْ [أَيُّ لِدَوْلَةِ الدَّعْوَةِ النَّجْدِيَّةِ السَّلَفِيَّةِ] لَمْ يَكُنْ سِوَى عَدَاءٍ عَقْدِيٍّ بِسَبَبِ نَفَرَةِ دَوْلَةِ الدَّعْوَةِ مِنْ مَظَاهِرِ الشَّرِكِ الْأَكْبَرِ الَّتِي كَانَ الْعَالَمُ الْإِسْلَامِيُّ يَمْتَلِئُ بِهَا، وَفِيَّامِ هَذِهِ الدَّوْلَةِ [أَيُّ الْعُثْمَانِيَّةِ] بِحِمَايَةِ تِلْكَ الْمَظَاهِرِ وَعِمَارَتِهَا، وَإِبَاءِ الْعُثْمَانِيِّينَ انْتِشَارَ دَعْوَةِ إِخْلَاصِ الْعِبَادَةِ لِلَّهِ فِي الْعَالَمِ الْإِسْلَامِيِّ فِي حِينَ تَنْفُكِ الدَّوْلَةِ [أَيُّ الْعُثْمَانِيَّةِ] الْأُمُورَ عَلَى الْأَضْرَحَةِ وَالتَّكَايَا [تَكَايَا] جَمْعُ تَكِيَّةٍ وَهِيَ مَكَانٌ يَأْوِي إِلَيْهِ الصُّوفِيُّونَ لِمُمارَسَةِ شَعَائِرِهِمْ [الصُّوفِيَّةِ]... ثُمَّ وَصَفَ -أَيُّ الشَّيْخِ السَّعِيدِي- دَوْلَةَ الدَّعْوَةِ النَّجْدِيَّةِ السَّلَفِيَّةِ أَيَّامَ خُصُومَتِهَا مَعَ الدَّوْلَةِ الْعُثْمَانِيَّةِ، فَقَالَ: دَوْلَةُ الدَّعْوَةِ الْمُنَبِّرُ الْوَحِيدُ آنَذَاكَ لِلتَّوْحِيدِ الْخَالِصِ... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ السَّعِيدِي-: كَمَا حَكَمَ بِذَلِكَ [أَيُّ بِكُفْرِ الدَّوْلَةِ الْعُثْمَانِيَّةِ] الشَّيْخُ أَحْمَدُ الْعُمَارِيُّ مِنَ عُلَمَاءِ الْمَغْرِبِ الصُّوفِيِّ [هُوَ الْحَافِظُ الْمُحَدِّثُ الصُّوفِيُّ الشَّاذِلِيُّ أَحْمَدُ بْنُ الصَّدِّيقِ الْعُمَارِيِّ (الْمُتَوَفَّى عَامَ 1380 هـ/1960 م)]، فَقَالَ {وَقَدْ تَبَدَّتِ الدَّوْلَةُ التُّرْكِيَّةُ [يَعْنِي الدَّوْلَةَ الْعُثْمَانِيَّةَ]، وَقَالَ {الدَّوْلَةُ التُّرْكِيَّةُ} لِأَنَّ فِيهَا مَرَكَزَ الْحُكْمِ. وَقَدْ قَالَ الشَّيْخُ عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ صَالِحِ الْجَرَبُوعِ فِي (الْوَارِفِ فِي مَشْرُوعِيَةِ التَّشْرِيبِ عَلَى الْمَخَالَفِ، بِتَقْدِيمِ الشَّيْخَيْنِ حَمُودِ الشَّعِيبِيِّ، وَعَلِيِّ بْنِ خَضِيرِ الْخَضِيرِ): الشَّيْخُ حَمْدُ بْنُ عَتِيْقٍ (الْمُتَوَفَّى عَامَ 1301 هـ رَحِمَهُ اللَّهُ) أَلْفَ كِتَابًا فِي نَقْدِ الدَّوْلَةِ الْعُثْمَانِيَّةِ وَبَيَانِ ضَلَالِهَا سَمَّاهُ

{سبيل النجاة والفكاك من مَوَالَاة المرتدّين والأثراك}.
 انتهى] أواخر أيام إسلامها الحُكْم بالفقه الإسلامي
 المأخوذ من الشريعة أو من القواعد المنسوبة إليها
 على الأقل، وصارت تحكم بالقانون المأخوذ عن
 الأنجاس الأرجاس الذين قال الله فيهم (إن هم إلا
 كالأنعام، بل هم أضل)، فكفرت بذلك كفراً صراحاً...
 ثم قال -أي الشيخ السعيد-: إن علماء الدعوة لم
 ينفردوا برأي يشذون به عن الأمة، فليس لهم رأي إلا
 ومن علماء الأمة من السلف والخلف موافق لهم فيه...
 ثم قال -أي الشيخ السعيد-: علماء الدعوة حين
 يحكمون بالكفر فإنما يستندون إلى الكتاب والسنة.
 انتهى باختصار.

(34) وقال الشيخ عبد الله بن عبد اللطيف بن
 عبد الرحمن بن حسن بن محمد بن عبد الوهاب (ت
 1339هـ) عن (الدولة العثمانية): من لم يعرف كفر
 الدولة ولم يفرق بينهم وبين البغاة من المسلمين لم
 يعرف معنى (لا إله إلا الله)، فإن اعتقد مع ذلك أن
 الدولة مسلمون فهو أشد وأعظم، وهذا هو الشك في
 كفر من كفر بالله وأشرك به، ومن جرهم وأعانتهم
 على المسلمين [يعني] على المجتمعات التي أحكمت
 الدعوة النجدية السلفية سيطرتها عليها] بأي إعانة
 فهي ردة صريحة. انتهى من (الدرر السنية في الأجوبة
 النجدية).

(35) وقال أبناء الشيخ محمد بن عبد الوهاب: ونكر ما
 عليه أكثر الناس، من الإشراك بالله من دُعاء غير الله،
 والاستغاثة بهم عند الشدائد، وسؤالهم قضاء الحاجات
 وإغاثة اللّهفات. انتهى من (الدرر السنية في الأجوبة
 النجدية).

(36) وقال الشيخ أحمد الحازمي في (شرح مفيد المستفيد في كفر تارك التوحيد): إذا كان **المُجْتَمَعُ قد تَرَبَّى على الشَّرِكِ والكُفْرِ** ونحو ذلك، **يَحِبُّ أَنْ يُعْتَقَدَ رِدَّتُهُمْ وكُفْرُهُمْ**. انتهى باختصار.

(37) وقال الشيخ أبو بصير الطرطوسي في (قواعد في التكفير): فَإِنْ قِيلَ ما هو الضابط الذي يُعَيَّن على **تَحْدِيدِ الكَافِرِ مِنَ المُسْلِمِ**، ومعرفة كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا؟، أقول، الضابط هو **المُجْتَمَعَاتُ** التي يَعِيشُ فِيهَا النَّاسُ، **فَأَحْكَامُهُمْ تَبَعٌ لِلْمُجْتَمَعَاتِ التي يَعِيشُونَ فِيهَا...** ثم قال -أي الشيخ الطرطوسي-: قد يَتَخَلَّلُ الْمُجْتَمَعُ الْعَامُّ الْإِسْلَامِيَّ مُجْتَمَعٌ صَغِيرٌ، كَقَرْيَةٍ أَوْ نَاحِيَةٍ وَغَيْرِ ذَلِكَ يَكُونُ **جَمِيعُ أَوْ غَالِبُ سُكَّانِهِ** كُفَّارًا غَيْرَ مُسْلِمِينَ، كَأَنْ يَكُونُوا يَهُودًا أَوْ نَصَارَى، أَوْ مِنَ الْقَرَامِطَةِ الْبَاطِنِيِّينَ، وَغَيْرِ ذَلِكَ، فَحِينَئِذٍ هَذَا الْمُجْتَمَعُ الصَّغِيرُ لَا يَأْخُذُ حُكْمَ وَوُصْفَ الْمُجْتَمَعِ الْإِسْلَامِيِّ الْكَبِيرِ، **بَلْ يَأْخُذُ حُكْمَ وَوُصْفَ الْمُجْتَمَعِ الْكَافِرِ مِنْ حَيْثُ التَّعَامُلُ** مع أَفْرَادِهِ وَتَحْدِيدُ هَوِيَّتِهِمْ وَدِينِهِمْ؛ وكذلك الْمُجْتَمَعُ الْكَافِرُ عِنْدَمَا تَتَوَاجَدُ فِيهِ قَرْيَةٌ أَوْ مَنَاطِقَةٌ يَكُونُ **جَمِيعُ سُكَّانِهَا أَوْ غَالِبُهُمْ مِنَ المُسْلِمِينَ**، فَحِينَئِذٍ تَتَمَيَّزُ هَذِهِ الْقَرْيَةُ أَوْ الْمَنَاطِقَةُ عَنِ الْمُجْتَمَعِ الْعَامِّ الْكَافِرِ مِنْ **حَيْثُ التَّعَامُلُ** مع الْأَفْرَادِ وَتَحْدِيدُ هَوِيَّتِهِمْ وَدِينِهِمْ... ثم قال -أي الشيخ الطرطوسي-: **النَّاسُ يُحْكَمُ عَلَيْهِمْ عَلَى أَسَاسِ الْمُجْتَمَعَاتِ التي يَنْتَمُونَ وَيَعِيشُونَ فِيهَا؛** فَإِنْ كَانَتْ إِسْلَامِيَّةً حُكْمٌ بِإِسْلَامِهِمْ وَعُومِلُوا مُعَامَلَةً المُسْلِمِينَ **مَا لَمْ يَظْهَرْ مِنْ أَحَدِهِمْ** مَا يَدُلُّ عَلَى كُفْرِهِ أَوْ أَنَّهُ مِنَ الْكَافِرِينَ؛ وَإِنْ كَانَتْ مُجْتَمَعَاتٍ كَافِرَةً حُكْمٌ عَلَيْهِمْ بِالْكَفْرِ وَعُومِلُوا مُعَامَلَةً الْكَافِرِينَ **مَا لَمْ يَظْهَرْ مِنْ أَحَدِهِمْ** مَا يَدُلُّ عَلَى إِسْلَامِهِ أَوْ أَنَّهُ مِنَ المُسْلِمِينَ؛ لِهَذَا

السَّبَبِ وَغَيْرِهِ حَضَّ الشَّارِعُ عَلَى الْهَجْرَةِ مِنْ دَارِ الْكُفْرِ إِلَى دَارِ الْإِسْلَامِ. انتهى.

(38) وَقَالَ الشَّيْخُ إِسْحَاقُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ حَسَنَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ عَبْدِ الْوَهَّابِ (ت 1319هـ): قَالَ عَبْدُ اللَّطِيفِ [بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ آلِ الشَّيْخِ] رَحِمَهُ اللَّهُ [فِي كِتَابِهِ (مَصْبَاحُ الظَّلَامِ)] {فَمَاذَا عَلَى شَيْخِنَا [مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْوَهَّابِ] رَحِمَهُ اللَّهُ لَوْ حَمَى الْجَمَى، وَسَدَّ الذَّرِيعَةَ، وَقَطَعَ الْوَسِيلَةَ، لَا سِيَّمَا فِي زَمَنٍ فَشَا فِيهِ الْجَهْلُ، وَقُبِضَ الْعِلْمُ، وَبَعْدَ الْعَهْدِ بِآثَارِ النَّبُوَّةِ، وَجَاءَتْ قُرُونٌ لَا يَعْرِفُونَ أَصْلَ الْإِسْلَامِ وَمَبَانِيهِ الْعِظَامَ، وَأَكْثَرُهُمْ يَظُنُّ أَنَّ الْإِسْلَامَ هُوَ التَّوَسُّلُ بِدُعَاءِ الصَّالِحِينَ وَقَضْدُهُمْ فِي الْمُلِمَّاتِ وَالْخَوَائِجِ، وَأَنَّ مَنْ أَنْكَرَ جَاءَ بِمَذْهَبٍ خَامِسٍ [يَعْنِي أَنَّهُمْ يَظُنُّونَ أَنَّ مَنْ أَنْكَرَ عَلَيْهِمْ مَا هُمْ فِيهِ مِنْ بَاطِلٍ جَاءَ بِمَذْهَبٍ خَامِسٍ] لَا يُعْرِفُ قَبْلَهُ}. انتهى باختصارٍ مِنَ (الْأَجَوِبَةُ السَّمْعِيَّاتُ لِحَلِّ الْأَسْئَلَةِ الرُّوَافِيَّاتِ، بِعِنَايَةِ الشَّيْخِ عَادِلِ الْمُرْشَدِيِّ).

(39) وَقَالَ الشَّيْخُ عَبْدُ اللَّطِيفِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ حَسَنَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ عَبْدِ الْوَهَّابِ فِي (مَصْبَاحِ الظَّلَامِ) أَيْضًا: وَقَدْ رَأَيْتُ لِبَعْضِ الْمَعَاصِرِينَ [يَعْنِي عُثْمَانَ بْنَ مَنْصُورِ النَّاصِرِي (ت 1282هـ)] كِتَابًا [هُوَ كِتَابُ (جَلَاءُ الْعُمَّةِ عَنْ تَكْفِيرِ هَذِهِ الْأُمَّةِ)] يُعَارِضُ بِهِ مَا قَرَّرَ شَيْخُنَا [مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْوَهَّابِ] مِنْ أَصُولِ الْمِلَّةِ وَالْدِّينِ، وَيُجَادِلُ بِمَنْعِ تَضْلِيلِ عُبَادِ الْأَوْلِيَاءِ وَالصَّالِحِينَ، وَيُنَاضِلُ عَنْ غُلَاةِ الرَّافِضَةِ وَالْمُشْرِكِينَ، الَّذِينَ أَنْزَلُوا الْعِبَادَ بِمَنْزِلَةِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، وَأَكْثَرَ التَّشْبِيهِ [أَيُّ أَكْثَرَ مِنْ إِقْفَاءِ الشُّبْهِ] بِأَنَّهُمْ مِنَ الْأُمَّةِ، وَأَنَّهُمْ يَقُولُونَ (لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ)، وَأَنَّهُمْ يُصَلُّونَ وَيُصُومُونَ... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ عَبْدُ اللَّطِيفِ-: وَأَمَّا بَعْضُ الْأُمَّةِ فَلَا مَانِعَ مِنْ تَكْفِيرِ مَنْ قَامَ الدَّلِيلُ عَلَى

كُفِّرِهِ، كَتَبِي خَنِيفَةً وَسَائِرِ أَهْلِ الرِّدَّةِ فِي زَمَنِ أَبِي بَكْرٍ... ثم قال -أي الشيخ عبد اللطيف-: واعلم أن هذا المعترض [يعني عُثْمَانُ بْنُ مَنْصُورِ النَّاصِرِي] لم يتصور حقيقة الإسلام والتوحيد، بل ظن أنه مجرد قول بلا معرفة ولا اعتقاد، **ولأجل عدم تصوُّره ردَّ إلحاق المشركين في هذه الأزمان بالمشركين الأولين، ومنع إعطاء التَّظهير حُكْمَ تَظْهِيره [جاء في الموسوعة العَقْدِيَّة (إعداد مجموعة من الباحثين، بإشراف الشيخ علوي بن عبد القادر السَّقَاف): فالشيء يُعطى حُكْمَ تَظْهِيره، ويُنفى عنه حُكْمُ مُخَالَفه، ولا يجوز العكس بحال (وهو أن يُفرَّق بين مُتَمَآثِلِينَ أو يُجمَعَ بين مُخْتَلِفِينَ)... ثم جاء -أي في الموسوعة-: فكل من فرَّق بين مُتَمَآثِلِينَ، أو جمَعَ بين مُخْتَلِفِينَ، من مُبتدعة المُسلمين، يكون فيه شبهة من اليهود والنصارى، وهُم إمامه وسلفه في ذلك. انتهى. وقال الشيخ أبو سلمان الصومالي في (سلسلة مقالات في الرد على الدُّكُتُور طارق عبد الحليم): ولا يكون في الشرع الذي تُلقي من لدن حَكِيمٍ خَيْرٍ التَّفرِيقَ بين مُتَمَآثِلِينَ. انتهى]**، وإجراء الحُكْمِ معِ عِلَّتِهِ، واعتقاد أن من عبَد الصالحين ودعاهم وتوكل عليهم وقرب لهم القرابين مُسلم من هذه الأمة، لأنه يشهد أن لا إله إلا الله ويُبني المساجد ويصلي، وأن ذلك يكفي في الحُكْمِ بالإسلام ولو فعل ما فعل من الشُرَكِيَّاتِ!؛ وحينئذ فالكلام مع هذا وأمثاله [يَنبغي أن يكون] في بيان الشُّرك الذي حرَّمه الله ورسوله، وحكم بأنه لا يُغفر، وأن الجَنَّةَ حرامٌ على أهله، وفي بيان الإيمان والتوحيد الذي جاءت به الرُّسُلُ، ونزلت به الكتبُ، وحرَّم أهله على النار، فإذا عرِفَ هذا وتَصَوَّرَ تَبَيَّنَ له أن الحُكْمَ يَدُورُ معِ عِلَّتِهِ، وبطلَ اعتراضه من أصله، وانهدم بناؤه. انتهى باختصار.

(40) وقال الشيخ عبد اللطيف بن عبد الرحمن بن حسن بن محمد بن عبد الوهاب: كان أهل عصره [أي عصر الشيخ محمد بن عبد الوهاب] ومضرة [أي بلده] في تلك الأزمان قد اشتدت غربة الإسلام بينهم، وعفت [أي انمحت] آثار الدين لديهم، وانهدمت قواعد الملة الخيفية، وغلب على الأكثرين ما كان عليه أهل الجاهلية، وانطمست أعلام الشريعة في ذلك الزمان، وغلب الجهل والتقليد والإعراض عن السنة والقرآن، وشب الصغير وهو لا يعرف من الدين إلا ما كان عليه أهل البلدان، وهرم الكبير على ما تلقاه عن الآباء والأجداد، وأعلام الشريعة مطموسة، ونصوص التنزيل وأصول السنة فيما بينهم مذكوسة [أي منمحية]، وطريقة الآباء والأسلاف مرفوعة الأعلام، وأحاديث الكهان والطواغيت مقبولة غير مردودة ولا مدفوعة، قد خلعوا ربقة التوحيد والدين، وجدوا واجتهدوا في الاستغاثة والتعلق على غير الله من الأولياء والصالحين، والأوثان والأصنام والشیاطين، وعلماءهم ورؤسائهم على ذلك مقبلون ومن بخره الأجاج يشاربون وبه راضون وإليه مدي الأزمان داعون، قد أغشتهم العوائد [أي العادات] والمألوفات، وحبسهم الشهوات والإرادات، عن الارتفاع إلى طلب الهدى من النصوص المحكمات والآيات البينات، يحتجون بما رؤوه من الآثار الموضوعة [أي المكذوبة المختلقة]، والحكايات المختلقة والمنايات، كما يفعل أهل الجاهلية وغبر الفترات [أي أهل الفترات الغابرون]، وكثير منهم يعتقد التفع والضر في الأحجار والجمادات، ويتبركون بالآثار والقبور في جميع الأوقات؛ فلما تفاقم هذا الخطب وعظم، وتلاطم موج الكفر والشرك في هذه الأمة وجسم، واندurst الرسالة المحمدية، وانمحت منها المعالم في جميع البرية [أي الخلق]،

وطلّمت الآثار السّلفيّة، وأقيمت البدع الرّفصيّة والأُمُور الشّركيّة، تجرّد الشيخ [محمد بن عبد الوهاب] للدعوة إلى الله. انتهى باختصار من (مجموعة الرسائل والمسائل النجدية).

(41) وقال الشيخ صلاح الدّين بن محمد آل الشيخ (خطيب جامع الإمام محمد بن عبد الوهاب وجامع الأمير بندر بن محمد) في كتابه (كشّف الأكاذيب والشّبهات عن دعوة المصلح الإمام محمد بن عبد الوهاب): يقول ابن عَنّام [في (روضة الأفكار والأفهام لمرتاد حال الإمام وتعداد غزوات ذوي الإسلام)] واصفاً حال الناس قبل ظُهور دعوة الشيخ [محمد بن عبد الوهاب] {كان أكثر الناس في مطلع القرن الثّاني عشر الهجريّ قد ارتكسوا في الشّرك، وارتدّوا إلى الجاهلية، وانطفأ في نفوسهم نور الهدى، لعلّية الجهل عليهم، واستعلاء ذوي الأهواء والضّلال، فتبدّوا كتاب الله وراء ظُهُورهم، واتّبَعُوا ما وَجَدُوا عليه آباءهم من الضلالة، وقد ظنّوا أن آباءهم أذرى بالحقّ وأعلم بالصّواب، فعَدَلُوا إلى عبادة الأولياء والصالحين، أمواتهم وأحيائهم، يستغيثون بهم في التّوازل والحوادث، ويسْتَعِينُونَهُمْ على قضاة الحاجات وتفريج الشّدائد، ثم أخذ يُعَدّد ويذكر المَشاهد والقَبَاب التي بُنِيَتْ على القُبُور، وما يُفَعّل عندها من الشّرك البَوَاح، في تَجِد والحِجَار، ومِضَر وصَعِيدِها، واليَمَن وَخَضِرَمَوْت، وَحَلَبَ وَدِمَشَق، وفي المَوْصِلِ والعِرَاق. انتهى باختصار.

(42) وقال عبد العزيز بن محمد بن سعود (ثاني حُكّام الدّولة السّعوديّة الأولى، وقد تُوفّي عام 1218هـ): فلما مَنَّ اللَّهُ علينا بِمَعْرِفَةِ دِينِ الرُّسُلِ اتَّبَعْنَاهُ وَدَعَوْنَا النَّاسَ إِلَيْهِ، وَإِلَّا فَنَحْنُ قَبْلَ ذَلِكَ عَلَى مَا عَلَيْهِ غَالِبُ النَّاسِ، مِنْ

الشِّرْكُ بِاللَّهِ، مِنْ عِبَادَةِ أَهْلِ الْقُبُورِ وَالِاسْتِغَاثَةِ بِهِمْ،
والتَّقَرُّبِ إِلَى اللَّهِ بِالذَّبْحِ لَهُمْ، وَطَلَبِ الْحَاجَاتِ مِنْهُمْ،
مَعَ مَا يَنْصَبُ إِلَى ذَلِكَ مِنْ فِعْلِ الْفَوَاحِشِ وَالْمُنْكَرَاتِ
وَارْتِكَابِ الْأُمُورِ الْمُحَرَّمَاتِ وَتَرْكِ الصَّلَوَاتِ وَتَرْكِ شِعَائِرِ
الْإِسْلَامِ، **حَتَّى أَظْهَرَ اللَّهُ تَعَالَى الْحَقَّ بَعْدَ خَفَائِهِ**، وَأَخِيًّا
أَثَرَهُ بَعْدَ عَفَائِهِ، عَلَى يَدِ شَيْخِ الْإِسْلَامِ، فَهَدَى اللَّهُ تَعَالَى
بِهِ مَنْ شَاءَ مِنَ الْأَنَامِ، وَهُوَ الشَّيْخُ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْوَهَّابِ،
أَحْسَنَ اللَّهُ لَهُ فِي آخِرَتِهِ الْمَآبَ، فَأُبْرَزَ لَنَا مَا هُوَ الْحَقُّ
وَالصَّوَابُ، فَتَبَيَّنَ لَنَا أَنَّ الَّذِي نَحْنُ عَلَيْهِ، **وَهُوَ دِينُ غَالِبِ**
النَّاسِ، مِنْ الْأَعْتِقَادَاتِ فِي الصَّالِحِينَ وَغَيْرِهِمْ،
وَدَعَوَتِهِمْ، وَالتَّقَرُّبِ بِالذَّبْحِ لَهُمْ، وَالتَّذَرُّعِ لَهُمْ، وَالِاسْتِغَاثَةِ
بِهِمْ فِي الشَّدَائِدِ، وَطَلَبِ الْحَاجَاتِ مِنْهُمْ، **أَنَّهُ الشِّرْكُ**
الْأَكْبَرُ الَّذِي نَهَى اللَّهُ عَنْهُ وَتَهَدَّدَ بِالْوَعِيدِ الشَّدِيدِ عَلَيْهِ؛
فَحِينَ كَشَفَ لَنَا الْأَمْرَ **وَعَرَّفَنَا مَا نَحْنُ عَلَيْهِ مِنَ الشِّرْكِ**
وَالْكُفْرِ، بِالنُّصُوصِ الْقَاطِعَةِ وَالْأَدْلَةِ السَّاطِعَةِ، مِنْ كِتَابِ
اللَّهِ، وَسُنَّةِ رَسُولِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَكَلَامِ الْأُئِمَّةِ
الْأَعْلَامِ الَّذِينَ أَجْمَعَتِ الْأُمَّةُ عَلَى دِرَايَتِهِمْ، **عَرَّفْنَا أَنَّ مَا**
نَحْنُ عَلَيْهِ وَمَا كُنَّا نَدِينُ بِهِ أَوْلَا أَنَّهُ الشِّرْكُ الْأَكْبَرُ الَّذِي
نَهَى اللَّهُ عَنْهُ وَحَذَّرَ، وَأَنَّ اللَّهَ إِنَّمَا أَمَرَنَا أَنْ تَدْعُوهُ وَخُذْهُ
لَا شَرِيكَ لَهُ. انْتَهَى بِاخْتِصَارٍ مِنَ (الدَّرَرِ السَّنِيَّةِ فِي
الْأَجُوبَةِ النَّجْدِيَّةِ). وَقَالَ الشَّيْخُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ حَسَنِ بْنِ
مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْوَهَّابِ: **الْعُلَمَاءُ فِي وَقْتِنَا هَذَا**، وَقَبْلَهُ، فِي
كَثِيرٍ مِنَ الْأُمُورِ، **مَا يَعْرِفُونَ مِنْ مَعْنَى (لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ)**
إِلَّا تَوْحِيدَ الرِّبُوبِيَّةِ، كَمَنْ كَانَ قَبْلَهُمْ فِي عَصْرِ شَيْخِ
الْإِسْلَامِ ابْنِ تَيْمِيَّةٍ وَابْنِ الْقَيْمِ وَابْنِ رَجَبٍ، اغْتَرَوْا بِقَوْلِ
بَعْضِ الْعُلَمَاءِ مِنَ الْمُتَكَلِّمِينَ {إِنَّ مَعْنَى (لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ)
الْقَادِرُ عَلَى الْإِخْتِرَاعِ}، وَبَعْضُهُمْ يَقُولُ {مَعْنَاهَا الْغَنِيُّ
عَمَّنْ سِوَاهُ، الْمُفْتَقرُ إِلَيْهِ مَا عَدَاهُ}. انْتَهَى مِنَ (الدَّرَرِ
السَّنِيَّةِ فِي الْأَجُوبَةِ النَّجْدِيَّةِ). وَقَالَ الشَّيْخُ سُلَيْمَانُ
الْخِرَاشِيُّ فِي كِتَابِهِ (ثَمَانِ قَوَاعِدَ مُهِمَّةٍ لِمَنْ أَرَادَ نِقَاشَ

الْمُنَاوِئِينَ لِدَعْوَةِ الشَّيْخِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْوَهَّابِ: لَقَدْ
اعْتَرَفَ عُلَمَاءُ مِنْ تَجَدَّدِ الْخَلَلِ الْعَقْدِيِّ الَّذِي تَلَبَّسُوا بِهِ،
 وَأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى هَدَاهُمْ بِفَضْلِ هَذِهِ الدَّعْوَةِ الْمُبَارَكَةِ،
 وَمِنْ ذَلِكَ أَنَّ الشَّيْخَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عِيسَى (قَاضِي الدَّرْعِيَّةِ
[عَاصِمَةِ الدَّعْوَةِ السَّلَفِيَّةِ وَعَاصِمَةِ الدَّوْلَةِ السُّعُودِيَّةِ
الْأُولَى]) يَقُولُ { لَا تَعْتَرُوا بِمَنْ لَا يَعْرِفُ شَهَادَةَ أَنْ لَا إِلَهَ
إِلَّا اللَّهُ، وَتَلَطَّحَ بِالشِّرْكِ وَهُوَ لَا يَشْعُرُ، فَقَدْ مَضَى أَكْثَرُ
حَيَاتِي، وَلَمْ أَعْرِفْ مِنْ أَنْوَاعِهِ [أَيُّ أَنْوَاعِ الشِّرْكِ] مَا
أَعْرِفُهُ الْيَوْمَ، فَلِلَّهِ الْحَمْدُ عَلَى مَا عَلَّمَنَا مِنْ دِينِهِ }؛ فَإِذَا
كَانَ هَذَا حَالُ الْعُلَمَاءِ، فَمَا بَالُكَ بِالْعَامَّةِ وَالِدَّهْمَاءِ؟.
 انْتَهَى بِاخْتِصَارٍ. وَقَالَ الشُّوكَانِيُّ فِي كِتَابِهِ (الدُّرُّ النَّصِيدُ
 فِي إِخْلَاصِ كَلِمَةِ التَّوْحِيدِ، بِتَعْلِيقِ الشَّيْخِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ
 الْحَلَبِيِّ): وَاعْلَمْ أَنَّ مَا حَرَّزْنَا وَقَرَّرْنَا مِنْ أَنْ كَثِيرًا مِمَّا
 يَفْعَلُهُ الْمُعْتَقِدُونَ فِي الْأَمْوَاتِ يَكُونُ شِرْكًَا، **قَدْ يَخْفَى**
عَلَى كَثِيرٍ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ، وَذَلِكَ لَا لِكُونِهِ خَفِيًّا فِي
 نَفْسِهِ، بَلْ لِإِطْبَاقِ الْجُمْهُورِ عَلَى هَذَا الْأَمْرِ، وَكَوْنِهِ قَدْ
 شَابَ عَلَيْهِ الْكِبَرُ وَشَبَّ عَلَيْهِ الصَّغِيرُ، وَهُوَ يَرَى ذَلِكَ
 وَيَسْمَعُهُ، وَلَا يَرَى وَلَا يَسْمَعُ مَنْ يُنْكِرُهُ، بَلْ رُبَّمَا يَسْمَعُ
 مَنْ يُرْعَبُ فِيهِ وَيُنْدِبُ النَّاسَ إِلَيْهِ، وَيَنْضَمُّ إِلَى ذَلِكَ مَا
 يُظْهِرُهُ الشَّيْطَانُ لِلنَّاسِ مِنْ قَضَاءِ خَوَائِجِ مَنْ قَصَدَ بَعْضَ
 الْأَمْوَاتِ الَّذِينَ لَهُمْ شُهْرَةٌ وَلِلْعَامَّةِ فِيهِمْ اعْتِقَادٌ، وَرُبَّمَا
 يَقِفُ جَمَاعَةٌ مِنَ الْمُحْتَالِينَ عَلَى قَبْرِ وَيَجْلِبُونَ النَّاسَ
 بِأَكَاذِيبَ يَحْكُونُهَا عَنْ ذَلِكَ الْمَيِّتِ لِيَسْتَجْلِبُوا مِنْهُمْ
 النُّذُورَ، وَيَسْتَدِيرُوا مِنْهُمْ الْأَرْزَاقَ، وَيَقْتَنِصُوا النَّحَائِرَ
[نَحَائِرُ جَمْعُ نَجِيرٍ، وَهُوَ الْمَنْخُورُ أَوِ الْمَذْبُوحُ]،
 وَيَسْتَخْرِجُوا مِنَ عَوَامِّ النَّاسِ مَا يَعُودُ عَلَيْهِمْ وَعَلَى مَنْ
 يَعُولُونَهُ، وَيَجْعَلُونَ ذَلِكَ مَكْسَبًا وَمَعَاشًا، وَرُبَّمَا يَهْوَلُونَ
 عَلَى الزَّائِرِ لَذَلِكَ الْمَيِّتِ بِتَهْوِيلَاتٍ، وَيُجَمِّلُونَ قَبْرَهُ بِمَا
 يَعْظُمُ فِي عَيْنِ الْوَاصِلِينَ إِلَيْهِ، وَيُوقِدُونَ فِي الْمَشْهَدِ
[أَيُّ الصَّرِيحِ] الشَّمُوعَ، وَيُوقِدُونَ فِيهِ الْأَطْيَابَ [أَطْيَابُ

جَمْعُ طَيْبٍ، وَهُوَ كُلُّ ذِي رَائِحَةٍ عَطِرَةٍ وَيُتَطَيَّبُ بِهِ،
 وَيَجْعَلُونَ لَزِيَارَتِهِ مَوَاسِمَ مَخْصُوصَةً يَتَجَمَّعُ فِيهَا الْجَمْعُ
 الْجَمُّ فَيَنْبَهَرُ الزَّائِرُ وَيَرَى مَا يَمْلَأُ عَيْنَهُ وَسَمْعَهُ مِنْ
 ضَحِيحِ الْخَلْقِ وَازْدِحَامِهِمْ، وَتَكَايَلِهِمْ عَلَى الْقُرْبِ مِنَ
 الْمَيِّتِ، وَالتَّمَسُّحِ بِأَخْجَارِ قَبْرِهِ وَأَعْوَادِهِ، وَالِاسْتِغَاثَةِ بِهِ،
 وَالِالْتِجَاءِ إِلَيْهِ، وَسُؤَالِهِ قَضَاءَ الْحَاجَاتِ وَنَجَاحِ الطَّلِبَاتِ،
 مَعَ خُضُوعِهِمْ وَاسْتِكَانَتِهِمْ وَتَقَرُّبِهِمْ إِلَيْهِ نَفَاسِ
 الْأَمْوَالِ وَتَخَرُّعِهِمْ أَصْنَافَ النَّحَائِرِ، **فِيْمَجْمُوعِ هَذِهِ الْأُمُورِ،**
مَعَ تَطَاوُلِ الْأَزْمِنَةِ وَانْقِرَاضِ الْقَرْنِ بَعْدَ الْقَرْنِ، يَظُنُّ
 الْإِنْسَانُ مِبَادِيَّ عُمْرِهِ وَأَوَائِلَ أَيَّامِهِ أَنَّ ذَلِكَ مِنْ أَعْظَمِ
 الْقُرْبَاتِ وَأَفْضَلِ الطَّاعَاتِ، ثُمَّ لَا يَنْفَعُهُ مَا تَعَلَّمَهُ مِنَ
 الْعِلْمِ بَعْدَ ذَلِكَ [قَالَ الشَّيْخُ بَكْرُ أَبُو زَيْدٍ (عَضُو هَيْئَةِ كِبَارِ
 الْعُلَمَاءِ بِالْأَمَارِ السَّعُودِيَّةِ، وَعَضُو اللَّجْنَةِ الدَّائِمَةِ لِلْبَحْثِ
 الْعِلْمِيَّةِ وَالْإِفْتَاءِ) فِي كِتَابِهِ (الْمَدَارِسُ الْعَالَمِيَّةُ): فَكُلُّ
 مَوْلُودٍ يُوَلَّدُ عَلَى فِطْرَةِ الْإِسْلَامِ، لَوْ تُرِكَ عَلَى حَالِهِ
 وَرَغْبَتِهِ لَمَّا اخْتَارَ غَيْرَ الْإِسْلَامِ، لَوْلَا مَا يُعْرِضُ لِهَذِهِ
 الْفِطْرَةِ مِنَ الْأَسْبَابِ الْمُفْتَضِيَّةِ لِإِفْسَادِهَا وَتَغْيِيرِهَا
 وَأَهْمُهَا التَّعَالِيمُ الْبَاطِلَةُ وَالتَّزْيِينُ السَّيِّئُ الْفَاسِدُ [لَمَّا
 اخْتَارَ غَيْرَ الْإِسْلَامِ]، وَقَدْ أَشَارَ إِلَيْهَا النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ
 عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِقَوْلِهِ {فَأَبَوَاهُ يُهَوِّدَانِهِ أَوْ يُنَصِّرَانِهِ أَوْ
 يُمَجِّسَانِهِ} أَيُّ أَنْهُمَا يَغْمَلَانِ مَعَ الْوَلَدِ مِنَ الْأَسْبَابِ
 وَالْوَسَائِلِ مَا يَجْعَلُهُ نَصْرَانِيًّا أَوْ يَهُودِيًّا أَوْ مَجُوسِيًّا، **وَمِنْ**
هَذَا تَسْلِيمُ الْأَوْلَادِ الصَّغَارِ الْأَغْرَارِ [أَيُّ قَلِيلِي الْخَبَرَةِ
وَالْخَبْرَةِ] إِلَى الْمَدَارِسِ الْكُفْرِيَّةِ أَوِ اللَّادِينِيَّةِ بِحُجَّةِ
التَّعْلَمِ، فَيَتَرَبَّوْنَ فِي حُجْرِهِمْ [أَيُّ حُجْرِ الْقَائِمِينَ عَلَى
 هَذِهِ الْمَدَارِسِ] وَيَتَلَفُّوْنَ تَعْلِيمَهُمْ وَعَقَائِدَهُمْ مِنْهُمْ،
 وَقَلْبُ الصَّغِيرِ قَابِلٌ لِمَا يُلْقَى فِيهِ مِنَ الْخَيْرِ وَالشَّرِّ، بَلْ
 ذَلِكَ بِمَثَابَةِ النَّفْسِ عَلَى الْحَجَرِ، فَيُسَلِّمُونَهُمْ إِلَى هَذِهِ
 الْمَدَارِسِ **تَظْلِيفِينَ،** ثُمَّ يَسْتَلِمُونَهُمْ **مُلَوِّثِينَ،** كُلُّ بِقَدْرِ مَا
 عَبَّ [أَيُّ تَجَرَّعَ] مِنْهَا وَنَهَلَ، وَقَدْ يَدْخُلُهَا [أَيُّ الْوَلَدِ]

مُسْلِمًا وَيَخْرُجُ مِنْهَا كَافِرًا [فَقَدْ يَخْرُجُ عِلْمَانِيَا، أَوْ
 دِيمُقْرَاطِيَا، أَوْ لِيْبِرَالِيَا، أَوْ إِشْتِرَآكِيَا، أَوْ شِيُوعِيَا، أَوْ
 قَوْمِيَا، أَوْ وَطَنِيَا، أَوْ قَبُورِيَا، أَوْ رَافِضِيَا، أَوْ قَدْرِيَا، أَوْ
 مُغَالِيَا فِي الْإِرْجَاءِ، أَوْ مُعْرِضًا غَيْرَ مُبَالٍ بِالذِّينِ، أَوْ فَاقِدًا
 لِعَقِيدَةِ الْوَلَاءِ وَالْبَرَاءِ الَّتِي تَحَقُّقُهَا شَرْطٌ فِي صِحَّةِ
 الْإِيْمَانِ، أَوْ مُنَاصِرًا لِلطَّوَاعِثِ مُعْتَبِرًا أَنَّهُمْ وُلَاةُ أَمْرِ
 الْمُسْلِمِينَ مُعَادِيَا لِلْمُؤَخِّدِينَ (أَهْلُ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ)
 ظَانًّا أَنَّهُمْ مُزْتَرِفَةٌ أَوْ سُفْهَاءُ الْأَخْلَامِ أَوْ أَهْلُ بِدْعَةٍ
 وَضَلَالٍ وَإِفْسَادٍ، أَوْ مُسْتَخْفَا بِالشَّرِيعَةِ مُسْتَهْزَأًا
 بِالْمُؤَخِّدِينَ، أَوْ غَيْرَ مُعْتَقِدٍ كُفْرَ الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى
 وَأَمْثَالِهِمْ]، **نَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ ذَلِكَ، قَالَوَيْلُ كُلِّ الْوَيْلِ لِمَنْ**
تَسَبَّبَ فِي ضَلَالِ ابْنِهِ وَغَوَايَتِهِ، فَمَنْ أَدْخَلَ وَلَدَهُ رَاضِيًا
 مُخْتَارًا مَدْرَسَةً وَهُوَ يَعْلَمُ أَنَّهَا تَسْعَى بِمَنَاهِجِهَا
 وَنَشَاطَاتِهَا لِإِخْرَاجِ أَوْلَادِ الْمُسْلِمِينَ مِنْ دِينِهِمْ
 وَتَشْكِيكِهِمْ فِي عَقِيدَتِهِمْ، **فَهُوَ مُزْتَدٌّ عَنِ الْإِسْلَامِ كَمَا**
نَصَّ عَلَى ذَلِكَ جَمْعٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ. انْتَهَى]، بَلْ يَذْهَلُ عَنْ
 كُلِّ حُجَّةٍ شَرْعِيَّةٍ تَدُلُّ عَلَى أَنَّ هَذَا هُوَ الشَّرْكُ بِعَيْنِهِ، وَإِذَا
 سَمِعَ مَنْ يَقُولُ ذَلِكَ أَنْكَرَهُ، وَتَبَا **[أَيُّ أَغْرَضَ]** عَنْهُ سَمْعُهُ،
 وَضَاقَ بِهِ ذَرْعُهُ **[يَعْنِي عَجَزَ عَنْ اخْتِمَالِهِ]**، لِأَنَّهُ يَبْعُدُ كُلَّ
 الْبُعْدِ أَنْ يَنْقَلِ ذَهْنُهُ دُفْعَةً وَاحِدَةً فِي وَقْتٍ وَاحِدٍ عَنْ
 شَيْءٍ يَعْتَقِدُهُ مِنْ أَعْظَمِ الطَّاعَاتِ، إِلَى كَوْنِهِ مِنْ أَقْبَحِ
 الْمُقْبَحَاتِ وَأَكْبَرِ الْمُحَرَّمَاتِ، مَعَ كَوْنِهِ قَدْ دَرَجَ **[أَيُّ اعْتَادَ]**
 عَلَيْهِ الْأَسْلَافُ وَدَبَّ **[أَيُّ انْتَشَرَ]** فِيهِ الْأَخْلَافُ **وَتَعَاوَدَتْهُ**
الْعُصُورُ وَتَنَآوَبَهُ الدُّهُورُ، وَهَكَذَا كُلُّ شَيْءٍ يُقْلَدُ النَّاسُ
 فِيهِ أَسْلَافَهُمْ وَيُحْكَمُونَ الْعَادَاتِ الْمُسْتَمِرَّةَ، وَبِهَذِهِ
 الذَّرِيعَةِ الشَّيْطَانِيَّةِ وَالْوَسِيلَةِ الطَّاغُوتِيَّةِ بَقِيَ الْمُشْرِكُ
 مِنَ الْجَاهِلِيَّةِ عَلَى شِرْكِهِ، وَالْيَهُودِيُّ عَلَى يَهُودِيَّتِهِ،
 وَالنَّصْرَانِيُّ عَلَى نَصْرَانِيَّتِهِ، وَالْمُبْتَدِعُ عَلَى بِدْعَتِهِ، وَصَارَ
 الْمَعْرُوفُ مُنْكَرًا وَالْمُنْكَرُ مَعْرُوفًا، **وَتَبَدَّلَتِ الْأُمَّةُ** بِكَثِيرٍ
 مِنَ الْمَسَائِلِ الشَّرْعِيَّةِ غَيْرِهَا، **وَالْفُؤَا** ذَلِكَ، وَمَرَنْتَ **[أَيُّ**

تَعَوَّدَتْ [عليه نفوسهم، وقبَلته قلوبهم، وأنسوا **أي** **إطمأنوا**] إليه، حتى لو أرادَ مَنْ يَتَصَدَّى لِلإِشَارَةِ أَنْ يَحْمِلَهُمْ عَلَى الْمَسَائِلِ الشَّرْعِيَّةِ الْبَيَضَاءِ النَّقِيَّةِ الَّتِي تَبَدَّلُوا لَهَا غَيْرَهَا لَنَفَرُوا عَنْ ذَلِكَ، وَلَمْ تَقْبَلَهُ طَبَائِعُهُمْ، وَنَالُوا ذَلِكَ الْمُرْشِدَ بِكُلِّ مَكْرُوهٍ، وَمَرَقُوا عِرْضَهُ بِكُلِّ لِسَانٍ. انتهى.

(43) وَقَالَ الشَّيْخُ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْوَهَّابِ فِي كِتَابِ (مُؤَلَّفَاتِ الشَّيْخِ الْإِمَامِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْوَهَّابِ): وَأَنَا أَخَيْرُكُمْ عَنْ نَفْسِي، وَاللَّهُ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ، لَقَدْ طَلَبْتُ الْعِلْمَ، وَاعْتَقَدَ مَنْ عَرَفَنِي أَنَّ لِي مَعْرِفَةً، وَأَنَا ذَلِكَ الْوَقْتُ لَا أَعْرِفُ مَعْنَى (لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ)، وَلَا أَعْرِفُ دِينَ الْإِسْلَامِ - قَبْلَ هَذَا الْخَيْرِ الَّذِي مَنِ اللَّهُ بِهِ - وَكَذَلِكَ مَشَايِخِي مَا مِنْهُمْ رَجُلٌ عَرَفَ ذَلِكَ، فَمَنْ زَعَمَ مِنْ عُلَمَاءِ الْعَارِضِ [الْعَارِضُ هِيَ الرِّيَاضُ وَمَا حَوْلَهَا، وَهِيَ إِحْدَى مَنَاطِقِ تَجْدِيدِ] أَنَّهُ عَرَفَ مَعْنَى (لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ) أَوْ عَرَفَ مَعْنَى الْإِسْلَامِ قَبْلَ هَذَا الْوَقْتِ، أَوْ زَعَمَ أَنَّ أَحَدًا مِنْ مَشَايِخِهِ عَرَفَ ذَلِكَ، فَقَدْ كَذَبَ وَافْتَرَى وَلَبَسَ عَلَى النَّاسِ وَمَدَحَ نَفْسَهُ بِمَا لَيْسَ فِيهِ. انتهى. وَقَالَ الشَّيْخُ حَاتِمُ الْعَوْنِي (عَضُو هَيْئَةِ التَّدْرِيسِ فِي كَلِيَّةِ الدَّعْوَةِ وَأَصُولِ الدِّينِ بِجَامِعَةِ أُمِّ الْقُرَى) تَعْلِيقًا عَلَى هَذَا الْكَلَامِ عَلَى مَوْقِعِهِ **في هذا الرابط**: وَهَذَا أَنْبَأُنِي إِلَى أُمُورٍ؛ (أ) أَنَّ الشَّيْخَ [مُحَمَّدَ بْنَ عَبْدِ الْوَهَّابِ] يُصَرِّحُ بِأَنَّ النَّاسَ قَبْلَهُ لَا يَعْرِفُونَ مَعْنَى (لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ)؛ (ب) الشَّيْخُ يُصَرِّحُ بِأَنَّهُمْ لَا يَعْرِفُونَ الْإِسْلَامَ، وَأَيُّ تَكْفِيرٍ أَكْثَرُ مِنْ هَذَا صَرَاحَةٍ؛ (ت) أَنَّهُ حَكَمَ بِعَدَمِ إِسْلَامِ أَهْلِ الْعَارِضِ قَبْلَ دَعْوَتِهِ، مِمَّا يُذْهِبُ دَعْوَى اشْتِرَاطِهِ قِيَامَ الْحُجَّةِ بِدَعْوَتِهِ [يَعْنِي مِمَّا يُذْهِبُ دَعْوَى مَنْ ادَّعَى أَنَّ الشَّيْخَ لَا يُكْفَرُ مَنْ وَقَعَ فِي الشَّرِكِ الْأَكْبَرِ إِلَّا بَعْدَ قِيَامِ الْحُجَّةِ] أَذْرَاجَ الرِّيَاحِ. انتهى باختصار.

(44) وقال الشيخُ عبدُ الرحمن بنُ قاسم (1392هـ) في (الدُّرَرُ السَّيِّئَةُ فِي الْأَجُوبَةِ النَّجْدِيَّةِ) فِي تَرْجَمَةِ مُحَمَّدِ بْنِ سَعُودٍ (أَوَّلِ حُكَّامِ الدَّوْلَةِ السَّعُودِيَّةِ الْأُولَى): **صَارَ هُوَ الْخَلِيفَةُ فِي نَجْدٍ مِنْ سَنَةِ 1158هـ إِلَى 1179هـ، وَتَتَابَعَتِ الْخِلَافَةُ فِي دَرْيَتِهِ إِلَى الْآنَ، جَاهِدُوا فِي اللَّهِ حَقَّ جِهَادِهِ حَتَّى أَنْجَحَ اللَّهُ لَهُمُ الْمَآرَبَ وَحَقَّقَ لَهُمْ مَا رَامُوا مِنَ الْمَطَالِبِ، وَأَشْرَقَتْ خَزِيرَةُ الْعَرَبِ بِالتَّوْحِيدِ، وَطَهَّرَتْ مِنَ الشَّرِكِ وَالْبِدْعِ وَالتَّنَدِيدِ. انتهى.**

(45) وقال الشيخُ عليُّ بنُ محمد الصلابي (عضو الأمانة العامة للاتحاد العالمي لعلماء المسلمين) في كتابه (الدولة العثمانية، عوامل النهوض وأسباب السقوط): وفي أواخر الدولة العثمانية كثر على غير العادة تشييد القباب وبناء الأضرحة وإقامة المشاهد وتحديث المزارات... ثم قال -أي الشيخ الصلابي-: وقد تجلّت **مظاهر الشرك ووسائله** في تلك الفترة في بناء المساجد والقباب والمشاهد على الأضرحة والقبور **في أقاليم الدولة**، بل إنتشر ذلك **في العالم الإسلامي كله**، وللأسف الشديد نجد الدولة العثمانية في العصور المتأخرة تُشجّع على تلك المشاهد والأضرحة المنتشرة في العالم الإسلامي، **وكانت جميع الأقاليم الإسلامية** في الحجاز، واليمن، وإفريقيا، ومصر، والمغرب العربي [المغرب العربي يُشمل (تونس والمغرب والجزائر وليبيا وموريتانيا)]، والعراق، والشام، وتركيا، وإيران، وبلاد ما وراء النهر [بلاد ما وراء النهر أو ما يُعرف الآن بوسط آسيا أو آسيا الوسطى، هي منطقة تشمل تركستان الشرقية (المختلة الآن من قبل الصين)، وطاجيكستان، وتركمانستان، وقيرغيزستان، وأوزبكستان، وكازاخستان]، والهند، وغيرها، تتسابق

فِي بِنَاءِ الْأَضْرَحَةِ وَالْقَبَابِ، وَتَتَنَافَسُ فِي تَعْظِيمِهَا
وَالِاحْتِفَاءِ بِهَا، إِذِ الْبِنَاءُ عَلَى الْقُبُورِ هُوَ مَا دَرَجَ عَلَيْهِ أَهْلُ
ذَلِكَ الْعَصْرِ، وَهُوَ الشَّرَفُ الَّذِي يَتَوَقُّ إِلَيْهِ الْكَثِيرُونَ... ثُمَّ
قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الصَّلَابِيِّ-: لَقَدْ أُولِغَ الْعُثْمَانِيُّونَ فِي
عُصُورِهِمُ الْمَتَاخِرَةَ بِالْبِنَاءِ عَلَى كُلِّ مَا يُعَظَّمُهُ النَّاسُ
فِي ذَلِكَ الْعَصْرِ، سَوَاءً أَكَانَ مَا يُعَظَّمُونَهُ قُبُورًا، أَوْ أَثَارًا
لَأَنْبِيَاءٍ، أَوْ غَيْرَ ذَلِكَ، وَأَصْبَحَتْ تِلْكَ الْمَشَاهِدُ وَالْأَضْرَحَةُ
مَحَلًّا لِلِاسْتِغَاثَةِ وَالِاسْتِعَانَةِ بِأَصْحَابِهَا، وَانْتَشَرَتْ عَقَائِدُ
شُرَكِيَّةٍ كَالذَّبْحِ لغيرِ اللَّهِ، وَالتَّنْذِرُ لِلْأَضْرَحَةِ، وَطَلَبُ الْبَرَاءِ
[أَيُّ الشِّفَاءِ] مِنَ الْأَضْرَحَةِ وَالْإِعْتِصَامُ بِهَا، وَأَصْبَحَتْ
الْأَضْرَحَةُ وَالْقُبُورُ تُهَيِّمُنُ عَلَى حَيَاةِ النَّاسِ؛ وَهَكَذَا طَلَعَتْ
هَذِهِ الْأَضْرَحَةُ عَلَى حَيَاةِ النَّاسِ وَأَصْبَحَتْ مُهَيِّمَةً عَلَى
شُؤُونِهِمْ وَشَغَلَتْ تَفْكِيرَهُمْ وَتَبَوَّأَتْ فِي نُفُوسِهِمْ
وَقُلُوبِهِمْ أَعْلَى مَكَانَةٍ، وَكَانَتْ رَحَى تِلْكَ الْهَيْمَنَةِ تَدُورُ
عَلَى الْغُلُوِّ وَالشَّرِكِ بِالْأَمْوَاتِ وَالتَّعَلُّقِ بِهِمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ
عَزَّ وَجَلَّ، فَلَا يُبْرِمُونَ مِنْ أُمُورِهِمْ صَغِيرَةً وَلَا كَبِيرَةً إِلَّا
بَعْدَ الرَّجُوعِ إِلَى تِلْكَ الْأَضْرَحَةِ وَدُعَاءِ أَصْحَابِهَا
وَاسْتِشَارَتِهِمْ -وَهُمْ لَا يَمْلِكُونَ لَأَنْفُسِهِمْ ضَرًّا وَلَا نَفْعًا،
فَكَيْفَ لغيرِهِمْ-، وَقَدْ كَانَ الْعُلَمَاءُ (وَالْأَسْفُفُ الشَّدِيدُ)
يَتَقَدَّمُونَ الْعَامَّةَ وَيُسَيِّمُونَ لَهُمُ السُّنَنَ السَّيِّئَةَ فِي تَعْظِيمِ
الْأَضْرَحَةِ وَالْمَقَامَاتِ وَالْوُلُوعِ بِهَا وَتَزْرَعُونَ الْهَيْبَةَ فِي
نُفُوسِهِمْ بِمَا كَانُوا يَقُومُونَ بِهِ، وَقَدْ تَمَادَى النَّاسُ فِي
الشَّرِكِ وَالضَّلَالِ وَأَمْعَنُوا فِي الْوَتَنِينِ وَمُحَارَبَةِ التَّوْحِيدِ
فَلَمْ يَكْتَفُوا بِالْمَقْبُورِينَ وَالْأَحْيَاءِ، بَلْ أَشْرَكُوا بِالْأَشْجَارِ
وَالْأَحْجَارِ، وَاعْتَادَ النَّاسُ فِي أَوَاخِرِ الدَّوْلَةِ الْعُثْمَانِيَّةِ أَنْ
يَخْلِفُوا بغيرِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ مِنَ الْمَخْلُوقِينَ، وَكَانَ يَسْهُلُ
عَلَيْهِمُ الْخَلْفُ بِاللَّهِ كَاذِبًا عَامِدًا مُتَعَمِّدًا، وَلَكِنَّهُ لَا يَجْرُؤُ
أَبَدًا أَنْ يَخْلِفَ بِمَا عَظَّمَهُ مِنَ الْمَخْلُوقِينَ إِلَّا صَادِقًا... ثُمَّ
قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الصَّلَابِيِّ-: لَقَدْ كَانَتْ الْأُمَّةُ فِي تِلْكَ
الْفَتْرَةِ غَارِقَةً فِي عِبَادَةِ الْأَضْرَحَةِ وَالتَّعَلُّقِ بِهَا مِنْ دُونِ

الله عز وجل... ثم قال -أي الشيخ الصلابي-: لَقَدْ كَانَتْ
الصُّوفِيَّةُ قَدْ أَخَذَتْ تَنْشِيرُ فِي الْمُجْتَمَعِ الْعَبَّاسِيِّ وَلَكِنَّهَا
كَانَتْ رُكْنَا مُنْعَزِلًا عَنِ الْمَجْتَمَعِ، أَمَّا فِي ظِلِّ الدَّوْلَةِ
الْعُثْمَانِيَّةِ فَقَدْ صَارَتْ هِيَ الْمُجْتَمَعُ وَصَارَتْ هِيَ الدِّينَ،
 وَانْتَشَرَتْ فِي الْقَرْنَيْنِ الْأَخِيرَيْنِ بِصِفَةِ خَاصَّةٍ تِلْكَ
 الْقَوْلَةُ الْعَجِيبَةُ {مَنْ لَا شَيْخَ لَهُ فَشَيْخُهُ الشَّيْطَانُ}!،
 وَأَصْبَحَتْ **[أَي الصُّوفِيَّةُ]** بِالنَّسْبَةِ لِلْعَامَّةِ بِصُورَةٍ عَامَّةٍ
 هِيَ **مَدْخَلُهُمْ إِلَى الدِّينِ وَهِيَ مَجَالُ مُمَارَسَتِهِمْ لِلدِّينِ؛**
 وَقَدْ كَانَ كَثِيرٌ مِنَ سُلَاطِينِ آلِ عُثْمَانَ يَقُومُونَ بِرِعَايَةِ
 الصُّوفِيَّةِ وَيُفِيضُونَ عَلَيْهَا مِنْ عَطْفِهِمْ وَخَدَبَهُمْ **[أَيُ**
خُنُوَّهُمْ وَرَفَقِهِمْ]، لَقَدْ كَانَ ذَلِكَ الْعَصْرُ عَصْرَ الصُّوفِيَّةِ
 الَّتِي أَطْبَقَتْ عَلَى الْعَالَمِ الْإِسْلَامِيِّ مِنْ أَدْنَاهُ إِلَى
 أَقْصَاهُ، وَلَمْ تَبْقَ مَدِينَةٌ وَلَا قَرْيَةٌ إِلَّا دَخَلَتْهَا (إِذَا اسْتَشْنَيْنَا
 نَجْدًا وَمُلْحَقَاتِهَا) **[قَالَ الشَّيْخُ سَلِيمَانُ بْنُ سَخْمَانَ (ت**
1349هـ)] فِي كِتَابِهِ (مَنْهَاجُ أَهْلِ الْحَقِّ وَالِاتِّبَاعِ فِي
 مَخَالَفَةِ أَهْلِ الْجَهْلِ وَالْإِبْتِدَاعِ): **أَهْلُ نَجْدٍ** كَانُوا قَبْلَ
 دَعْوَةِ الشَّيْخِ **[مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْوَهَّابِ]** عَلَى الْكُفْرِ، وَجَمِيعُ
 بَادِيَّتِهِمْ وَحَاضِرَتِهِمْ **أَسْلَمُوا بِتِلْكَ الدَّعْوَةِ**، انْتَهَى
 بِاخْتِصَارٍ. وَفِي فَيْدِيٍّ لِلشَّيْخِ صَالِحِ اللَّحِيدَانِ (عَضُو هَيْئَةِ
 كِبَارِ الْعُلَمَاءِ، وَرَأْسِ مَجْلِسِ الْقَضَاءِ الْأَعْلَى) بِعَنْوَانِ
 (الشَّيْخِ صَالِحِ اللَّحِيدَانِ يُقَرِّ بِخُرُوجِ شَيْخِ الْإِسْلَامِ مُحَمَّدِ
 بْنِ عَبْدِ الْوَهَّابِ عَنِ الدَّوْلَةِ الْعُثْمَانِيَّةِ) **عَلَى هَذَا الرِّابِطِ:**
 فَلَا شَكَّ أَنَّ **نَجْدًا** وَمَنْ سَارَ عَلَى الْمَنْهَجِ الَّذِي سَارَتْ
 عَلَيْهِ **أَوَّلُ إِقْلِيمٍ خَرَجَ عَنِ سُلْطَانِ الدَّوْلَةِ الْعُثْمَانِيَّةِ**.
 انْتَهَى بِاخْتِصَارٍ. وَقَالَ الشَّيْخُ عَبْدُ السَّلَامِ بْنُ بَرَجَسَ
 (الْأَسْتَاذُ الْمُسَاعِدُ فِي الْمَعْهَدِ الْعَالِيِّ لِلْقَضَاءِ بِالرِّيَاضِ)
 فِي تَحْقِيقِهِ لِكِتَابِ (دَحْضُ شُبُهَاتٍ عَلَى التَّوْحِيدِ) الَّذِي
 قَرَّطَهُ الشَّيْخُ أَبُو جَبْرِينَ: فَاتَّمَرَتْ دَعْوَةُ الشَّيْخِ **[مُحَمَّدِ**
بْنِ عَبْدِ الْوَهَّابِ] فِي **بِلَادِ نَجْدٍ وَمَا جَاوَرَهَا** مِنَ الْبُلْدَانِ
 إِثْمَارًا مَلْمُوسًا، وَانْتَشَرَتْ فِي تِلْكَ الْقِطَاعِ إِنْتِشَارًا

مَحْسُوسًا. انتهى]... ثم قال -أي الشيخ الصلابي-: قام محمد عليّ **[وَالِي مِصْرَ]** بِدَوْرٍ مَشْبُوهٍ فِي **تَقْلٍ مِصْرَ مِنْ** **إِنْتِمَائِهَا إِلَى الْإِسْلَامِيّ الشَّامِلِ إِلَى شَيْءٍ آخَرَ يُؤَدِّي بِهَا فِي** **النَّهَائَةِ إِلَى الْخُرُوجِ عَنْ شَرِيعَةِ اللَّهِ**، وَكَانَتْ تَجْرِبَةُ مُحَمَّدٍ عَلِيٍّ قُدُوءًا لِمَنْ بَعْدَهُ مِنْ أَمْثَالِ مُصْطَفَى كَمَالِ أَتَاثُورِكَ **[الَّذِي حَكَمَ تُرْكِيَا]** وَجَمَالِ عَبْدِ النَّاصِرِ **[الَّذِي حَكَمَ مِصْرَ]**... ثم قال -أي الشيخ الصلابي-: **إِنَّ أَسْبَابَ سُقُوطِ الدَّوْلَةِ الْعُثْمَانِيَّةِ كَثِيرَةٌ، جَامِعُهَا هُوَ الْإِبْتِعَادُ عَنْ تَحْكِيمِ شَرْعِ اللَّهِ تَعَالَى**، الَّذِي جَلَبَ لِلْأَفْرَادِ وَالْأُمَّةِ تَعَاسَةً وَضَنْكًَا فِي الدُّنْيَا، وَإِنَّ أَثَارَ الْإِبْتِعَادِ عَنْ شَرْعِ اللَّهِ ظَهَرَتْ فِي وَجْهِتِهَا **[أَيُّ وَجْهَةِ الدَّوْلَةِ الْعُثْمَانِيَّةِ]** الدِّينِيَّةِ وَالْاجْتِمَاعِيَّةِ وَالسِّيَاسِيَّةِ وَالْاِقْتِصَادِيَّةِ... ثم قال -أي الشيخ الصلابي-: **إِنَّ انْحِرَافَ سُلَاطِينِ الدَّوْلَةِ الْعُثْمَانِيَّةِ الْمُتَأَخِّرِينَ عَنْ شَرْعِ اللَّهِ، وَتَفْرِيطِ الشُّعُوبِ الْإِسْلَامِيَّةِ - الْخَاضِعَةِ لَهُمْ - فِي الْأَمْرِ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيِ عَنِ الْمُنْكَرِ، أَثَرَ فِي تِلْكَ الشُّعُوبِ، وَكَثُرَتْ الْاِعْتِدَائَاتُ الدَّاخِلِيَّةُ بَيْنَ النَّاسِ، وَتَعَرَّضَتِ النُّفُوسُ لِلْهَلَاكِ، وَالْأَمْوَالُ لِلنَّهْبِ، وَالْأَعْرَاضُ لِلْاِغْتِصَابِ، بِسَبَبِ تَعَطُّلِ أَحْكَامِ اللَّهِ فِيهِمْ**، انتهى باختصار.

(46) وجاء على الموقع الرَّسْمِيّ لجريدة الوطن المصرية تحت عنوان (الأزهرُ يبدأ حملةً موسَّعةً لمُواجهَةِ التَّطَرُّفِ بِنَشْرِ الْفِكْرِ الْأَشْعَرِيِّ) **في هذا الرابط:** قال مركزُ الأزهرِ الْعَالَمِيّ لِلْفَنُوقِ الْإِلِكْترُونِيَّةِ { **إِنَّ الْأَشَاعِرَةَ يُمَثِّلُونَ أَكْثَرَ مِنْ 90% - مِنْ الْمُسْلِمِينَ** } . انتهى باختصار. وقال الشيخُ ابنُ جبرين (عضو الإفتاء بالرَّئاسة العامة للبحوث العلمية والإفتاء) على موقعه **في هذا الرابط:** فَإِنَّ الْمُعْتَقَدَ الْأَشْعَرِيَّ هُوَ الَّذِي تَمَكَّنَ مِنَ الْقَدْرَنِ الرَّابِعِ إِلَى الْآنَ [قالَ الشَّيْخُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ الْبَرَّاكُ] (أستاذ العقيدة والمذاهب المعاصرة بجامعة

الإمام محمد بن سعود الإسلامية) في (إجابات الشيخ عبدالرحمن البراك على أسئلة أعضاء ملتقى أهل الحديث): **إِنَّ الْقُبُورِيَّةَ إِنَّمَا نَشَأَتْ فِي الْقَرْنِ الرَّابِعِ. انتهى**]. انتهى. وجاء في (الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب والأحزاب المعاصرة، بإشراف ومراجعة الشيخ مانع بن حماد الجهني): **إِنْ مَدْرَسَةُ الْأَشْعَرِيَّةِ الْفِكْرِيَّةِ لَا تَزَالُ مُهَيِّمَةً عَلَى الْحَيَاةِ الدِّينِيَّةِ فِي الْعَالَمِ الْإِسْلَامِيِّ**. انتهى. وجاء في موسوعة الفرق المنتسبة للإسلام (إعداد مجموعة من الباحثين، بإشراف الشيخ علوي بن عبدالقادر الشَّاف): **الْأَشَاعِرَةُ مِنْ أَكْثَرِ الْفِرَقِ الْكَلَامِيَّةِ انْتِشَارًا إِلَى يَوْمِنَا هَذَا. انتهى باختصار. وجاء على موقع الموسوعة التاريخية الرَّسْمِيَّةِ لِجَمَاعَةِ الْإِخْوَانِ الْمُسْلِمِينَ (ويكيبيديا الإخوان المسلمين) في مقالة بعنوان (الإخوان المسلمون والمنهجية العقديَّة) [على هذا الرابط](#): **الإخوان جزءٌ من نسيج الأمة الإسلامية، لا تشذ الجماعة عن معتقدات الأمة وثوابتها...** ثم جاء -أي في المقالة-: **المذهب الأشعري سار عليه سلف الأمة من العلماء والمحدثين والفُقهاء والمُفسرين، وتلقَّته الأمة جيلًا بعدَ جيلٍ بالتلقين والتَّعلم والتَّأمُّل فيه وإمعان النَّظر، حتَّى نَكَادُ أَنْ نَقُولَ بِأَنَّ الْأُمَّةَ قَاطِبَةً اعْتَنَقَتْ ذَلِكَ الْمَذْهَبَ الْعَقْدِيَّ وَسَارَتْ عَلَيْهِ...** ثم جاء -أي في المقالة-: **وجاءت جماعة الإخوان المسلمين بعلمائها وفُقهاءها ومُحدِّثيها وفُحولها ومُحَنِّكيها، لِيَعْتَنِقُوا الْمَذْهَبَ الْأَشْعَرِيَّ كَمَنْهَجِ عَقْدِيٍّ، وَكَمَرْجِعِيَّةٍ كُبْرَى لِلتَّعَامُّلِ مَعَ النَّصِّ...** ثم جاء -أي في المقالة-: **وَأَشْعَرِيَّةُ الْإِخْوَانِ لَا مِرَاءَ فِيهَا، وَلَا خِلَافَ بَيْنَ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي مَرْجِعِيَّتِهِمْ تِلْكَ. انتهى باختصار. وقال الشيخ يوسف القرضاوي (عضو هيئة كبار العلماء بالأزهر "زَمَنَ حُكْمِ الرَّئِيسِ الْإِخْوَانِيِّ مُحَمَّدٍ مَرْسِيِّ"، ورئيس الاتحاد****

العالمي لعلماء المسلمين "الذي يوصف بأنه أكبر تجمع للعلماء في العالم الإسلامي"، ويعتبر الأب الروحي لجماعة الإخوان المسلمين على مستوى العالم) في فيديو بعنوان (الأشعرية عقيدة الأمة الإسلامية): ليس الأزهر وحده أشعرياً، **الأمة الإسلامية أشعرية، وكل العالم الإسلامي أشعري**، السلفيون مجموعة صغيرة، ليس كل السعودية سلفيين (الحجازيون غير النجديين غير المنطقة الشرقية غير منطقة حيزان)، فإذا أخذنا بالأغلبية **[فإن]** أغلبية الأمة أشعرية. انتهى باختصار. وقال الشيخ صالح الفوزان (عضو هيئة كبار العلماء بالديار السعودية، وعضو اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والافتاء) في (شرح كشف الشبهات): **وعالب العلماء مكبون على علم الكلام والمنطق** الذي بنوا عليه عقيدتهم. انتهى. وجاء في (الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب والأحزاب المعاصرة، بإشراف ومراجعة الشيخ مانع بن حماد الجهني): **جعل الأشاعرة التوحيد هو إثبات ربوبية الله عز وجل دون ألوهيته**. انتهى. وقال الشيخ محمد بن خليفة التميمي (عضو هيئة التدريس بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة) في (مواقف الطوائف من توحيد الأسماء والصفات): **فإن أي مجتمع أشعري تجد فيه توحيد الإلهية مختلاً، وسوق الشرك والبدعة رائجة**. انتهى. وقال الشيخ سليمان الخراشي في مقالة له بعنوان (هل الأشاعرة من أهل السنة؟) **على هذا الرابط: الأشاعرة والماتريدية في باب التوحيد، يخلصونه [أي التوحيد] في توحيد الربوبية دون توحيد الألوهية، مما ساهم في انتشار البدع والشركيات حولهم دونما تكبر**. انتهى باختصار.

(47) وقال الشيخ محمد إسماعيل المقدم (مؤسس الدعوة السلفية بالإسكندرية) في (عقيدة الولاء

والبراء): الْوَلَاءُ وَالْبِرَاءُ مَبْدَأُ أَصِيلٌ مِنْ مَبَادِي الْإِسْلَامِ وَمُقْتَضِيَاتِ (لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ)، **فَلَا يَصِحُّ إِيْمَانُ أَحَدٍ إِلَّا إِذَا وَآلَى أَوْلِيَاءَ اللَّهِ، وَعَادَى أَعْدَاءَ اللَّهِ، وَقَدْ قَرَّرْتُ الْأُمَّةَ الْإِسْلَامِيَّةَ الْيَوْمَ فِي هَذَا الْمَبْدَأِ الْأَصِيلِ، فَوَالَتْ أَعْدَاءَ اللَّهِ، وَتَبَرَّأَتْ مِنْ أَوْلِيَاءِ اللَّهِ،** ولأجل ذلك أصابها الذل والهزيمة والخنوع لأعداء الله، وظَهَرَتْ فِيهَا مَظَاهِرُ الْبُعْدِ وَالانْحِرَافِ عَنِ الْإِسْلَامِ. انتهى. وقال الشيخ المهتدي بالله الإبراهيمي في (مُنْجِدَةُ الْغَارِقِينَ وَمُذَكَّرَةُ الْمُؤَخِّدِينَ بِصِفَاتِ اللَّهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى الَّتِي هِيَ مِنْ أَصْلِ الدِّينِ): اعْلَمْ أَنَّ أَصْلَ مَسْأَلَةِ الْوَلَاءِ وَالْبِرَاءِ (أَيُّ حُبِّ التَّوْحِيدِ وَأَهْلِهِ وَبُغْضِ الشِّرْكِ وَأَهْلِهِ)، أَصْلُهَا حُبُّ اللَّهِ، فَمَنْ أَحَبَّ اللَّهَ أَحَبَّ مَا يُحِبُّهُ اللَّهُ وَأَبْغَضَ مَا يُبْغِضُهُ اللَّهُ، فَإِنَّكَ إِنْ تَنَبَّهْتَ لِهَذَا عَلِمْتَ أَنَّ أَصْلَ مَسْأَلَةِ الْوَلَاءِ وَالْبِرَاءِ هِيَ مِنْ أَصْلِ التَّوْحِيدِ **لَا يَصَحُّ إِلَّا بِهِ.** انتهى. وقال الشيخ عليُّ بْنُ مُحَمَّدٍ الصَّلَابي (عضو الأمانة العامة للاتحاد العالمي لعلماء المسلمين) في كتابه (الدولة العثمانية، عوامل النهوض وأسباب السقوط): **لَقَدْ أَصِيبَتِ الْأُمَّةُ بِانْحِرَافٍ شَدِيدٍ فِي مَفَاهِيمِ دِينِهَا، كَعَقِيدَةِ الْوَلَاءِ وَالْبِرَاءِ، وَمَفْهُومِ الْعِبَادَةِ، وَانْتِشَرَتْ مَظَاهِرُ الشِّرْكِ وَالْبِدْعِ وَالْخُرَافَاتِ.** انتهى. وقال الشيخ أَبُو قَتَادَةَ الْفَلَسْطِينِيُّ فِي (أَهْلُ الْقِبْلَةِ وَالْمَتَأُولُونَ): مَنْ الْمَعْلُومُ أَنَّ الْحُكْمَ يَكُونُ بِالظَّاهِرِ، وَهُوَ [أَيُّ الظَّاهِرِ] الَّذِي يُنْبِئُ عَنِ الْبَاطِنِ وَالْحَقِيقَةِ **عَلَى الْأَغْلَبِ...** ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ أَبُو قَتَادَةَ-: الْبِرَاءَةُ مِنَ الشِّرْكِ **فِي الْبَاطِنِ** شَرْطٌ لِإِسْلَامِ الْمَرْءِ [يَعْنِي الْإِسْلَامَ الْحَقِيقِيَّ، وَهُوَ الْإِيْمَانُ الْبَاطِنُ]، وَلَكِنهَا لَيْسَتْ شَرْطًا لَكَ لِتَحْكَمَ عَلَيْهِ بِالْإِسْلَامِ [يَعْنِي الْإِسْلَامَ الْحُكْمِيَّ، وَهُوَ الْإِيْمَانُ الظَّاهِرُ]... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ أَبُو قَتَادَةَ-: الْبَاطِنُ أَمْرُهُ إِلَى اللَّهِ، إِلَّا فِيمَا ظَهَرَ لَنَا عَنْ طَرِيقِ **الْقُرْآنِ** وَالِدَّلَائِلِ فَتَحْكُمُ بِهَا [سَبَقَ بَيَانُ أَنَّ الْمُرْتَدَّ يَثْبُتُ كُفْرُهُ ظَاهِرًا

وباطناً بِمُقْتَضَى **دَلِيلٍ مُبَاشِرٍ** مِنْ أَدَلَّةِ الثُّبُوتِ الشَّرْعِيَّةِ (إِعْتِرَافٍ، أَوْ شَهَادَةِ شُهُودٍ) عَلَى إِقْتِرَافِ فِعْلٍ مُكْفَرٍ، وَأَمَّا الْمُنَافِقُ فَيَثْبُتُ كُفْرُهُ بِاطْنًا - لَا ظَاهِرًا - بِمُقْتَضَى **قَرَأَنَ تَغْلَبُ الظَّنَّ يَكْفِرُهُ فِي الْبَاطِنِ**]. انتهى باختصار.

(48) وقال الشيخ محمد بن سعيد القحطاني (أستاذ العقيدة بجامعة أم القرى) في (الولاء والبراء في الإسلام، بتقديم الشيخ عبدالرزاق عفيفي "نائب مفتي المملكة العربية السعودية، وعضو هيئة كبار العلماء، ونائب رئيس اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء"):
مِنَ الْأُمُورِ الَّتِي يَجِبُ أَنْ تَتَدَبَّرَهَا بَرَوِيَّةٌ - مِنْ نَوَاقِصِ الْإِسْلَامِ - مُظَاهَرَةُ الْمُشْرِكِينَ وَمُعَاوَنَتُهُمْ عَلَى الْمُسْلِمِينَ، وَالِدَلِيلُ قَوْلُهُ تَعَالَى {وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ مِّنْكُمْ فَإِنَّهُ مِنْهُمْ}، **وهذا من أعظم النواقض التي وَقَعَ فِيهَا سَوَادُ النَّاسِ الْيَوْمَ فِي الْأَرْضِ**، وَهُمْ بَعْدَ ذَلِكَ يُحْسَبُونَ عَلَى الْإِسْلَامِ وَيَتَسَمَّوْنَ بِأَسْمَاءِ إِسْلَامِيَّةٍ، فَلَقَدْ صِرْنَا فِي عَصْرِ يُسْتَحَى فِيهِ أَنْ يُقَالَ لِلْكَافِرِ {يَا كَافِرُ}!، بَلْ زَادَ الْأَمْرُ عُتُوًّا يَنْظُرُهُ الْإِعْجَابُ وَالْإِكْبَارُ وَالتَّعْظِيمُ وَالْمَهَابَةُ لِأَعْدَاءِ اللَّهِ، وَأَصْبَحُوا مَوْضِعَ الْفِدْوَةِ وَالْأَسْوَةِ. انتهى.

(49) وقال الشيخ عبدالرحمن البراك (أستاذ العقيدة والمذاهب المعاصرة بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية) في (توضيح مقاصد العقيدة الواسطية): فلا يجوز الولاء والبراء على أساس الأرض، هذا سعودي، وهذا مصري، وهذا يمني؛ والمُخْزَنُ أَنْ تَعَامَلَ **أَكْثَرُ النَّاسِ الْآنَ عَلَى أَسَاسِ الرُّوَاطِ الْجَاهِلِيَّةِ (التراب والوطن والوطنية)**، وهي التي يُشَادُ بِهَا وَتُذَكَّرُ وَيَتَوَّه عنها. انتهى. وقال الشيخ إبراهيم بن محمد الحقيـل (الداعية بوزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة

والإرشاد) في مقالة له **على هذا الرابط**: وفي قضية فلسطين التي تُعدُّ أطول قضية مُعاصرة للمسلمين، وأكثر قضاياهم تعقيداً، وظَهَرَ فيها فشَلُ المسلمين في حُسْمِها حَرْباً، كما فشَلُوا في حلِّها سِلْماً، نجدُ أنَّ أعظمَ سببٍ لهذا الفشلِ [هو] التَّفَرُّقُ والاختلافُ، الذي نَتَجَّ عن **تَبْدِيلِ الرابطة الدِّينية بِرَوابطٍ قَوْمِيَّةٍ وَوَطَنِيَّةٍ**، ونُقِلَتْ بِسَبَبِهِ الْقَضِيَّةُ مِنْ مَيَدَانِهَا الشَّرْعِيِّ إِلَى مَيَادِينِ الْجَاهِلِيَّةِ... ثم قال -أي الشيخ الحَقِيل-: وأمراضُ التَّفَرُّقِ التي أَصَابَتِ الْمُسْلِمِينَ حَتَّى خَلَّتِ الْأَثَرُ مَحَلَّ الْإِثَارِ، وَسَادَتِ الْأَنَانِيَّةُ فِي النَّاسِ، وَاسْتَعَلَّتِ الْمَصَالِحُ الشَّخْصِيَّةُ عَلَى الْمَصَالِحِ الْعَامَةِ، هِيَ أَوْبَةُ **إِنْتِشَرَتْ** فِي الْمُسْلِمِينَ لَمَّا **اسْتَبَدَلُوا الرَوابطَ الْجَاهِلِيَّةَ** الَّتِي فَرَّقَتْهُمْ وَأَضَعَفَتْهُمْ، **بِرَابِطَةِ الدِّينِ** الَّتِي جَمَعَتْهُمْ وَقَوَّتَهُمْ. انتهى باختصار. وقال الشيخ إبراهيم بن محمد الحَقِيل أيضاً في مقالة له **على هذا الرابط**: لَقَدْ عَمِلَ **الْكُفَّارُ وَالْمُنَافِقُونَ** عُقُودًا مِنَ الزَّمَنِ عَلَى قَضْمِ عُرَى هَذِهِ الرَّابِطَةِ [أَيِ الرَّابِطَةِ الْإِيمَانِيَّةِ]، وَإِخْلَالِ رَوَابِطِ جَاهِلِيَّةِ مَكَانِهَا -لِيَكُونَ الْوَلَاءُ وَالْبَرَاءُ مَعْفُودًا عَلَيْهَا، وَلِيُسْتَبَدَلَ بِرَابِطَةِ الْإِيمَانِ الَّتِي رَسَخَهَا الْإِسْلَامُ- مِنْ **قَوْمِيَّةٍ وَوَطَنِيَّةٍ وَإِنْسَانِيَّةٍ** وَغَيْرِهَا. انتهى. وقال مَوْقِعُ (الإسلام سؤال وجواب) الذي يُشرفُ عليه (الشيخ محمد صالح المنجد) **في هذا الرابط**: فَالْقَوْمِيَّةُ الْعَرَبِيَّةُ دَعْوَى جَاهِلِيَّةٌ **تَحْمِلُ الْكُفْرَ**، وَتَطْعَنُ فِي التَّشْرِيعَاتِ الْإِسْلَامِيَّةِ، وَتُفَرِّقُ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ، وَتَجْمَعُ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ غَيْرِ الْمُسْلِمِينَ عَلَى أُسَاسِ اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ، فَالْعَرَبِيُّ الْكَافِرُ عِنْدَهُمْ أَقْرَبُ لَهُمْ وَأَحَبُّ مِنَ الْمُسْلِمِ الْأَعْجَمِيِّ! **وهذا كُفْرٌ صَرِيحٌ** بِالْإِسْلَامِ وَتَشْرِيعَاتِهِ. انتهى. وَذَكَرَ الشَّيْخُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ حَمَادَةَ الْجَبَرِينَ (عضو الإفتاء بالرئاسة العامة للبحوث العلمية والإفتاء بالرياض) في (تسهيل العقيدة الإسلامية) أَعْمَالَ الْمُنَافِقِينَ **الْكُفْرِيَّةَ**،

فكانَ منها: اعتقادُ صِحَّةِ المذاهبِ الهدَّامةِ والدَّعوةِ إليها مع معرفةِ حقيقتِها، ومِنَ هذه المذاهبِ ما جَدَّ في هذا العصرِ مِن مذاهبٍ هي في حقيقتِها حَرْبٌ للإسلامِ ودعوةٌ للاجتماعِ على غيرِ هُدًى، كالقوميةِ والوطنيةِ، فكثيرٌ مِنَ المنافقينِ في هذا العصرِ ممن يُسمَّونَ {علمانيين} أو {حديثين} أو {قوميين} يَعْرِفُونَ حقيقةَ هذه المذاهبِ، وَيَدْعُونَ إلى الاجتماعِ على هذه الروابطِ الجاهليةِ، وَيَدْعُونَ إلى تَبْذِيرِ رَابِطَةِ الإِيمَانِ والإسلامِ. انتهى. وقالَ الشيخُ محمدُ إسماعيلُ المقدم (مؤسس الدعوة السلفية بالإشْكَنْدَرِيَّة) في (سلسلة الإيمان والكفر): ما مِن شَكٍّ أن الدعوةَ إلى القوميةِ هي في حقيقتِها دعوةٌ إلى إقامةِ الولاءِ والبراءِ على أساسِ الجنسِ، على أساسِ الوطنيةِ والقوميةِ، وليس على أساسِ الدينِ، فالمسلم لا يعرفُ الولاءَ والبراءَ إلا على أساسِ الولاءِ لله ولرسوله صلى الله عليه وسلم والإخلاصِ لدينِ الله عز وجل، فالإسلامُ أتى منذ اليوم الأول لهدمِ أي رباطٍ غيرِ رابطةِ الإسلامِ، والرسول عليه الصلاة والسلام لو دعا إلى وحدةٍ عربيةٍ لضمَّ إليها أبا جهل وأبا لهب وغيرهما من أشراف قريش الذين هُمُ أَحْسَنُ حَالًا مِن أئمةِ القوميةِ في هذا الزمانِ. انتهى. وقالَ الشيخُ محمدُ عبدالهادي المصري في (أيُّها المُسلمُ، وَلَاؤُكَ لِمَنْ؟!): إن كل هذه الأنظمة القائمة اليوم في الأرض على المناهج البشرية والمذاهب الوضعية، والتي لا تستمد شرعية وجودها من الكتاب والسنة، هي أنظِمَةٌ مُخَادَّةٌ [أَيُّ مُعَادِيَةٍ] لله ولدينه وكتابه وسُنَّةِ نَبِيِّه صلى الله عليه وسلم، وَأَيُّ تَقَبُّلٍ لها أو خضوعٍ لَوَضْعِيَّتِها أو عَمَلٍ بمبادئها، فَإِنَّ ذَلِكَ مُوَالَاةٌ صريحةٌ للكفارِ وبراءةٌ صريحةٌ مِنَ الإسلامِ؛ والمسلم الذي يعطي ولاءه لتلك الروابط الجاهلية كالوطنية والقومية، لم يعد مسلمًا؛ والموَالاة على أَيْةٍ أَصْرَةٍ مِنَ

الأواصر الجاهلية التي يُعطي الناس ولأئهم على أساسها، هي أصرة فاسدة باطلة شرعاً، **مُخرجةٌ لصاحبيها عن الإسلام**؛ فإن الله يَأْبِي علينا نحن المسلمين أن نُعطي ولأئنا إلا لمن يرتبط معنا برباط الإيمان والإسلام؛ إن مِوالة المؤمنين ومعاداة المشركين هي أصلُ عُرَى الإيمان وأوثقها، ولا ولأئ في الإسلام إلا على أساس هذا الدِّين ومُنطلقاته النظرية والعملية، والمسلم هو الذي يتخلى بالمُفاصلة الكاملة بينه وبين مَنْ يَنْهَج غير مَنْهَج الإسلام أو يرفعُ رايةً غير راية الإسلام، والمسلم لا يخلط بين مَنْهَج الله عز وجل وبين أيِّ مَنْهَج آخر وصُعيٍّ، لا في تصوُّره الاعتقادي ولا في نظامه الاجتماعي ولا في أيِّ شأنٍ من شُؤون حياته، والمرء لا يكون في حزب الله إلا إذا أعطى ولأئه لله ورسوله والمؤمنين بهذا الدِّين، ومنع ولأئه عن عدو الله مهما كان نوعه؛ وإن الفوارق بين الإسلام والكفر لا يُمكن الالتقاء عليها بالمُصالحة أو المُصانعة أو المُداهنة؛ والمسلم لا يتعاون مع أعداء الله ولا يُدافع عنهم بقول أو فعل، إذ لا يتعاون مع الكفار ويدافع عنهم إلا كافرٌ مثلهم، ومن لم يُعادِ الكفار ويتبرأ منهم لم يدخل في الإسلام، وكلٌّ من لم يُوالِ حزب الله ويتبرأ ويُفاصِل ويُعادِ حزب الشيطان لم يكن مسلماً ولم تصح مِوالاته من قبل المسلمين، إذ لا صحة لإسلام المرء إلا بمِوالة أهل الإسلام ومُعاداة أهل الكفر، فلو والى المسلمين ولم يُعادِ الكافرين، لم يصح إسلامه، ولو عادى الكافرين ولم يُوالِ المسلمين، لم يصح إسلامه، حتى يجمع بين مِوالة المؤمنين ومُعاداة الكافرين. انتهى باختصار. وقال الشيخ عبد العزيز بن ناصر الجليل (المشرف على المكتب العلمي في دار طبعة للنشر والتوزيع) في مقالة بعنوان (قُلْ أَغَيَّرَ اللَّهُ أَتَّخِذُ وَلِيًّا) **على هذا الرابط**؛ ومن أخطر المعاول التي

تستخدم اليوم **لهدم عقيدة الولاء والبراء** معول (الوطنية) والذي يراد منه إحلال رابطة الوطن محل **[رابطة]** عقيدة التوحيد... ثم قال -أي الشيخ الجليل-: سبحان الله، **ما أَكْثَرَ التَّلْبِيسَ عَلَى هَذِهِ الْأُمَّةِ فِي هَذِهِ الْأَزْمَةِ الْمَتَأَخِّرَةِ**. انتهى. وقال الشيخ ناصر بن حمد الفهد (المُتَخَرِّجُ مِنْ كَلِيَّةِ الشَّرِيعَةِ بِجَامِعَةِ الْإِمَامِ مُحَمَّدِ بْنِ سَعُودٍ بِالرِّيَاضِ، وَالْمُعِيدُ فِي كَلِيَّةِ أَصُولِ الدِّينِ "قِسْمِ الْعَقِيدَةِ وَالْمَذَاهِبِ الْمَعَاصِرَةِ") في مَقَالَةٍ لَهُ بِعِنْوَانِ (إِنَّمَا الْوَطَنِيُّونَ إِخْوَةٌ) **على هذا الرابط**: فَقَدْ إِطْلَعْتُ عَلَى الْخَبَرِ الْمَنْشُورِ فِي الصُّحُفِ بِتَارِيخِ 10/11/1425، بِعِنْوَانِ (بَدْءُ الْيَوْمِ الدَّرَاسِيِّ بِ "تَحِيَّةِ الْعِلْمِ"، وَجَعْلُ "الْيَوْمِ الْوَطَنِيِّ" يَوْمَ إِجَازَةِ رَسْمِيَّةٍ)؛ إِنَّ هَذِهِ الْقَرَارَاتِ يُرَادُ مِنْ خِلَالِهَا إِسْتِبْدَالُ الَّذِي هُوَ أَدْنَى بِالَّذِي هُوَ خَيْرٌ، وَيُرَادُ مِنْ خِلَالِهَا **إِحْلَالُ رَابِطَةِ (الْوَطَنِ) بَدَلًا مِنْ رَابِطَةِ (الدِّينِ)**؛ ففِي الْوَقْتِ الَّذِي قُلِّصَتْ فِيهِ مَنَاهِجُ الدِّينِ وَحُذِفَتْ مَادَّةُ (الْوَلَاءِ وَالْبَرَاءِ) مِنْهَا -وَهِيَ أَصْلُ دِينِ الْإِسْلَامِ- فُِرِضَ مَا يُسَمَّى بِـ "تَحِيَّةِ الْعِلْمِ"، وَجُعِلَ [مَا يُسَمَّى بِهِ] "الْيَوْمِ الْوَطَنِيِّ" يَوْمَ إِجَازَةِ رَسْمِيَّةٍ (مُضَاهَاةً لِعِيدِ الْفِطْرِ وَعِيدِ الْأَضْحَى)؛ وَكُلُّ مَا يَدُورُ الْآنَ هُوَ لِيَجْعَلَ مَبْدَأَ {إِنَّمَا الْوَطَنِيُّونَ إِخْوَةٌ} بَدَلًا مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى {إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ}؛ وَلَا شَكَّ أَنَّ الدَّعْوَةَ لِلْقَوْمِيَّةِ أَوْ الْوَطَنِيَّةِ وَمَا أَشْبَهَهَا هِيَ **مِنْ دَعَاوَى الْجَاهِلِيَّةِ** الَّتِي يَحِبُّ عَلَى الْمُسْلِمِينَ تَبْذُهَا. انْتَهَى بِاخْتِصَارٍ. وَقَالَ الشَّيْخُ ابْنُ بَازٍ فِي (نَقْدِ الْقَوْمِيَّةِ الْعَرَبِيَّةِ): وَلَا رَيْبَ أَنَّ الدَّعْوَةَ إِلَى الْقَوْمِيَّةِ الْعَرَبِيَّةِ مِنْ أَمْرِ الْجَاهِلِيَّةِ، لِأَنَّهَا دَعْوَةٌ إِلَى غَيْرِ الْإِسْلَامِ... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ ابْنِ بَازٍ-: إِنَّ مِنْ أَعْظَمِ الظُّلْمِ وَأَسْفَهِ السِّفَةِ أَنْ يُقَارَنَ بَيْنَ الْإِسْلَامِ وَبَيْنِ الْقَوْمِيَّةِ الْعَرَبِيَّةِ، لَا شَكَّ أَنَّ هَذَا مِنْ أَعْظَمِ الْهَضْمِ لِلْإِسْلَامِ وَالتَّنْكِيرِ لِمَبَادِئِهِ السَّمْحَةِ وَتَعَالِيَمِهِ الرَّشِيدَةِ، وَكَيْفَ يَلِيقُ فِي عَقْلِ عَاقِلٍ أَنْ

يُقَارَنَ **بَيْنَ قَوْمِيَّةٍ** لو كان أبو جهل وَعُتْبَةُ بْنُ رَبِيعَةَ
وَشَيْبَةُ بْنُ رَبِيعَةَ وَأَضْرَابُهُمْ مِنْ أَعْدَاءِ الْإِسْلَامِ أَحْيَاءٌ
لَكَانُوا هُمْ صَنَادِيدُهَا **[أَيُّ قَادَتِهَا]** وَأَعْظَمَ دُعَاتِهَا، **وبين**
دين كريم صالح لكل زمان ومكان دُعَاتُهُ وَأَنْصَارُهُ هُمْ
مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَبُو بَكْرٍ
الصَّدِيقُ وَعُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ وَعُثْمَانُ بْنُ عَفَّانٍ وَعَلِيٌّ بْنُ
أَبِي طَالِبٍ وَغَيْرُهُمْ مِنَ الصَّحَابَةِ صَنَادِيدُ الْإِسْلَامِ وَحُمَاتِهِ
الْأَبْطَالُ وَمَنْ سَلَكَ سَبِيلَهُمْ مِنَ الْأَخْيَارِ؟! لَا يَسْتَسِيغُ
الْمُقَارَنَةُ **بَيْنَ قَوْمِيَّةٍ** هَذَا شَأْنُهَا وَهَؤُلَاءِ رَجَالُهَا **وبين دين**
هَذَا شَأْنُهُ وَهَؤُلَاءِ أَنْصَارُهُ وَدُعَاتُهُ، إِلَّا مُصَابٌ فِي عَقْلِهِ أَوْ
مُقَلَّدٌ أَعْمَى أَوْ عَدُوٌّ لِدُودِ الْإِسْلَامِ، وَمَا مَثَلُ هَؤُلَاءِ فِي
هَذِهِ الْمُقَارَنَةِ إِلَّا مَثَلُ مَنْ قَارَنَ بَيْنَ الْبَعْرِ وَالذَّرِّ **[الْبَعْرُ**
هُوَ رَوْثُ الْعَنَمِ وَالْإِبِلِ وَمَا شَابَتْهَا؛ وَالذَّرُّ جَمْعُ ذُرَّةٍ،
وهي اللؤلؤة العظيمة الكبيرة]، أَوْ بَيْنَ الرُّسْلِ
وَالشَّيَاطِينِ! ثُمَّ كَيْفَ تَصِحُّ الْمُقَارَنَةُ بَيْنَ **قَوْمِيَّةٍ غَايَةٍ مِّنْ**
مَاتَ عَلَيْهَا النَّارُ، وَبَيْنَ **دين غَايَةٍ مِّنْ مَاتَ عَلَيْهِ الْفَوْزُ**
بِحِوَارِ الرَّبِّ الْكَرِيمِ فِي دَارِ الْكَرَامَةِ وَالْمَقَامِ الْأَمِينِ.
انتهى باختصار.

(50) وَقَالَ ابْنُ الْقِيَمِ فِي (زَادَ الْمَعَادَ): لَا يَجُوزُ إِنْقَاءُ
مَوَاضِعِ الشَّرِّ وَالطَّوَاعِثِ بَعْدَ الْفِدْرَةِ عَلَى هَدْمِهَا
وَأَبْطَالِهَا يَوْمًا وَاحِدًا، فَإِنَّهَا شَعَائِرُ الْكُفْرِ وَالشَّرِّ، وَهِيَ
أَعْظَمُ الْمُتَكْرَّاتِ، فَلَا يَجُوزُ الْإِقْرَارُ عَلَيْهَا مَعَ الْفِدْرَةِ
الْبَتَّةَ، وَهَذَا حُكْمُ الْمَشَاهِدِ الَّتِي بُنِيَتْ عَلَى الْقُبُورِ الَّتِي
أُخِذَتْ أَوْتَانًا وَطَوَاعِثُ تُعْبَدُ مِنْ دُونِ اللَّهِ؛ وَالْأَحْجَارُ
الَّتِي تُقَصَّدُ لِلتَّعْظِيمِ وَالتَّبَرُّكِ وَالتَّذَرُّ وَالْتَفْقِيلِ لَا يَجُوزُ
إِنْقَاءُ شَيْءٍ مِنْهَا عَلَى وَجْهِ الْأَرْضِ مَعَ الْفِدْرَةِ عَلَى
أَرْبَابِهَا، وَكَثِيرٌ مِنْهَا بِمَنْزِلَةِ اللَّاتِ وَالْعُزَّى، وَمَنْبَاةُ الثَّالِثَةِ
الْآخَرِي، أَوْ أَعْظَمُ شَرْكًَا عِنْدَهَا وَبِهَا، وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ؛
وَلَمْ يَكُنْ أَحَدٌ مِنْ أَرْبَابِ هَذِهِ الطَّوَاعِثِ يَعْتَقِدُ أَنَّهَا تَخْلُقُ

وَتَرْزُقُ وَتُمِيتُ وَتُحْيِي، وَإِنَّمَا كَانُوا يَفْعَلُونَ عِنْدَهَا وَبِهَا مَا يَفْعَلُهُ إِخْوَانُهُمْ مِنَ **الْمُشْرِكِينَ الْيَوْمَ** عِنْدَ طَوَاغِيَتِهِمْ، فَاتَّبَعَ هَؤُلَاءِ سُنَنَ مَنْ كَانَ قَبْلَهُمْ، وَسَلَكُوا سَبِيلَهُمْ خَذَوُ الْقُدَّةَ بِالْقُدَّةِ، وَأَخَذُوا مَا خَذَهُمْ شَبْرًا بِشَبْرٍ وَذِرَاعًا بِذِرَاعٍ، **وَعَلَبَ الشِّرْكَ عَلَى أَكْثَرِ النُّفُوسِ** لِبُظْهُورِ الْجَهْلِ وَخَفَاءِ الْعِلْمِ، فَصَارَ الْمَعْرُوفُ مُنْكَرًا وَالْمُنْكَرُ مَعْرُوفًا، وَالسُّنَّةُ بَذْعَةٌ وَالْبِذْعَةُ سُنَّةٌ، وَنَشَأَ فِي ذَلِكَ الصَّغِيرُ، وَهَرِمَ عَلَيْهِ الْكَبِيرُ، وَطُمِسَتِ الْأَعْلَامُ **[أَيُّ أَعْلَامِ الشَّرِيعَةِ]** وَاشْتَدَّتْ غَرَبَةُ الْإِسْلَامِ، وَقَلَّ الْعُلَمَاءُ وَعَلَبَ السِّفَهَاءُ، وَتَفَاقَمَ الْأَمْرُ وَاشْتَدَّ الْبَاسُ، وَظَهَرَ الْفَسَادُ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِي النَّاسِ، وَلَكِنْ لَا تَزَالُ **طَائِفَةٌ مِنَ الْعِصَابَةِ الْمُحَمَّدِيَّةِ** بِالْحَقِّ قَائِمِينَ، وَلِأَهْلِ الشِّرْكَ وَالْبِدْعِ مُجَاهِدِينَ، إِلَى أَنْ يَرِثَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ الْأَرْضَ وَمَنْ عَلَيْهَا، وَهُوَ خَيْرُ الْوَارِثِينَ. أَنْتَهَى.

(51) وَقَالَ الشَّيْخُ عَلِيُّ بْنُ خَضِيرٍ الْخَضِيرِ (الْمُتَخَرِّجُ مِنْ كَلِّيَّةِ أَصُولِ الدِّينِ بِـ "جَامِعَةِ الْإِمَامِ" بِالْقَصِيمِ عَامَ 1403 هـ) فِي (جُزْءٍ "أَصْلُ دِينِ الْإِسْلَامِ"): قَالَ الشَّيْخُ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْوَهَّابِ مُؤَصِّلًا وَحَفِيدُهُ **[يَعْنِي الشَّيْخَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ حَسَنِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْوَهَّابِ]** شَارِحًا وَمُقَرِّرًا، قَالَا {وَالْمُخَالَفُ فِي ذَلِكَ -أَيُّ فِي أَصْلِ الْإِسْلَامِ- أَنْوَاعٌ، فَأَشَدُّهُمْ مُخَالَفَةً مَنْ خَالَفَ فِي الْجَمِيعِ} **[قَالَ الشَّيْخُ مَدَحَتْ بِنَ حَسَنِ آلِ فِرَاجٍ فِي (الْمَخْتَصَرِ الْمَفِيدِ فِي عَقَائِدِ أُمَّةِ التَّوْحِيدِ، بِتَقْدِيمِ الشَّيْخِ الْمُخَدَّثِ عَبْدِ اللَّهِ السَّعْدِ): قَالَ الشَّيْخُ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْوَهَّابِ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى {أَصْلُ دِينِ الْإِسْلَامِ وَقَاعِدَتُهُ أُمُرَانُ؛ الْأَوَّلُ، الْأَمْرُ بِعِبَادَةِ اللَّهِ وَخُذْهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَالتَّحْرِيزُ عَلَى ذَلِكَ، وَالْمُؤَالَاةُ فِيهِ، وَتَكْفِيرُ مَنْ تَرَكَهُ؛ الثَّانِي، الْإِنْذَارُ عَنِ الشِّرْكِ فِي عِبَادَةِ اللَّهِ، وَالتَّغْلِيظُ فِي ذَلِكَ، وَالْمُعَادَاةُ فِيهِ، وَتَكْفِيرُ مَنْ فَعَلَهُ؛ وَالْمُخَالَفُونَ فِي ذَلِكَ**

أنواع، فأشدُّهم مخالفةً مَنْ خالفَ في الجميع [أي في كِلَا الأمرَيْنِ المَذْكُورَيْنِ]. انتهى باختصار]، فقبلَ الشِرْكِ واعتقده ديناً، وأنكر التوحيد واعتقده باطلاً، **كما هو حال الأكثر، وسبَّه الجهلُ** بما دلَّ عليه الكتابُ والسُّنَّةُ، من معرفة التوحيد وما ينافيه من الشرك والتنديد، واتباع الأهواء وما عليه الآباء، كحال مَنْ قبلَهم مِنْ أمثالهم من أعداء الرسل {، قالوا {وهذا النوعُ [مِنَ الناسِ] ناقضٌ ما دلَّت عليه كلمةُ الإخلاص وما وُضِعَتْ له وما تَصَمَّتْهُ مِنَ الدِّينِ الذي لا يَقْبَلُ اللهُ ديناً سواه}؛ ومثله اليوم، مَنْ قَبِلَ ووافقَ على العلمانية، أو الشيوعية، أو القومية، أو الوطنية، أو البعثية، أو الرأسمالية، أو الديمقراطية والبرلمان التشريعي، أو العولمة الكفرية، أو دين الرافضة، أو الصوفية القبورية، وغير ذلك مِنَ الأديان أو المذاهب المعاصرة. انتهى باختصار.

(52) وقال الشيخ سيد قطب في كتابه (في ظلال القرآن): إِنَّ سُفُورَ [أي إنكِشافَ] الْكَفْرِ وَالشَّرِّ وَالْإِجْرَامِ ضُرُورِيٌّ لَوْضُوحِ الْإِيمَانِ وَالْخَيْرِ وَالصَّلَاحِ، وَاسْتِبَانَةِ سَبِيلِ الْمُجْرِمِينَ هَدَفٌ مِنْ أَهْدَافِ التَّفْصِيلِ الرَّبَّانِيِّ لِلآيَاتِ [قَالَ تَعَالَى {وَكَذَلِكَ نُفَصِّلُ الْآيَاتِ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ}؛ وقالَ الْقُرْطُبِيُّ فِي (الجامع لأحكام القرآن): وَإِذَا بَانَ سَبِيلُ الْمُجْرِمِينَ فَقَدْ بَانَ سَبِيلُ الْمُؤْمِنِينَ؛ وَ(السَّيْلُ) يُذَكَّرُ وَيُؤنَّثُ. انتهى]، ذَلِكَ أَنَّ أَيَّ غَبَشٍ أَوْ شُبْهَةٍ فِي مَوْقِفِ الْمُجْرِمِينَ وَفِي سَبِيلِهِمْ تَرْتَدُّ غَبْشًا وَشُبْهَةً فِي مَوْقِفِ الْمُؤْمِنِينَ وَفِي سَبِيلِهِمْ، فَهُمَا صَفْحَتَانِ مُتَقَابِلَتَانِ وَطَرِيقَانِ مُفْتَرَقَتَانِ، وَلَا بُدَّ مِنْ وَضُوحِ الْأَلْوَانِ وَالْخُطُوطِ؛ وَمِنْ هُنَا يَجِبُ أَنْ تَبْدَأَ كُلَّ حَرَكَةٍ إِسْلَامِيَّةٍ بِتَحْدِيدِ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ وَسَبِيلِ الْمُجْرِمِينَ، يَجِبُ أَنْ تَبْدَأَ مِنْ تَعْرِيفِ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ

وَتَعْرِيفِ سَبِيلِ الْمُجْرِمِينَ، وَوَضْعِ الْعُنْوَانِ الْمُمَيِّزِ
لِلْمُؤْمِنِينَ وَالْعُنْوَانِ الْمُمَيِّزِ لِلْمُجْرِمِينَ، فِي عَالَمِ الْوَاقِعِ
لَا فِي عَالَمِ النَّظَرِيَّاتِ، **فَيَعْرِفُ أَصْحَابُ الدَّعْوَةِ
الْإِسْلَامِيَّةِ وَالْحَرَكَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ مَنْ هُمْ الْمُؤْمِنُونَ وَمَنْ
حَوْلَهُمْ وَمَنْ هُمْ الْمُجْرِمُونَ، بَعْدَ تَحْدِيدِ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ
وَمَنْعِهِمْ وَعِلَامَتِهِمْ وَتَحْدِيدِ سَبِيلِ الْمُجْرِمِينَ وَمَنْعِهِمْ
وَعِلَامَتِهِمْ، بِحَيْثُ لَا يَخْتَلِطُ السَّبِيلَانِ وَلَا يَتَشَابَهُ
الْعُنْوَانَانِ وَلَا تَلْتَبِسُ الْمَلَامِحُ وَالسَّمَاتُ بَيْنَ الْمُؤْمِنِينَ
وَالْمُجْرِمِينَ؛ وَهَذَا التَّحْدِيدُ كَانَ قَائِمًا، وَهَذَا الْوُضُوحُ كَانَ
كَامِلًا، يَوْمَ كَانَ الْإِسْلَامُ يُوَاجِهُ الْمُشْرِكِينَ فِي الْجَزِيرَةِ
الْعَرَبِيَّةِ، فَكَانَتْ سَبِيلُ الْمُسْلِمِينَ الصَّالِحِينَ هِيَ سَبِيلُ
الرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَمَنْ مَعَهُ، وَكَانَتْ سَبِيلُ
الْمُشْرِكِينَ الْمُجْرِمِينَ هِيَ سَبِيلُ مَنْ لَمْ يَدْخُلْ مَعَهُمْ فِي
هَذَا الدِّينِ، وَمَعَ هَذَا التَّحْدِيدِ وَهَذَا الْوُضُوحِ كَانَ الْقُرْآنُ
يَنْزِلُ وَكَانَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ يُفَصِّلُ الْآيَاتِ عَلَى ذَلِكَ النَّحْوِ
الَّذِي سَبَقَتْ مِنْهُ تَمَازُجُ فِي السُّورَةِ [يَعْنِي سُورَةَ
الْأَنْعَامِ] لِتُسْتَبِينَ [أَيَّ لِيُظْهِرَ وَتُبَيِّنَ] سَبِيلَ الْمُجْرِمِينَ؛
وَحَيْثُمَا وَاجَهَ الْإِسْلَامُ الشِّرْكَ وَالْوثنِيَّةَ وَالْإِلْحَادَ وَالذِّيَانَاتِ
الْمُنْحَرِفَةَ الْمُتَخَلِّفَةَ مِنَ الذِّيَانَاتِ ذَاتِ الْأَصْلِ السَّمَائِيِّ
(بَعْدَمَا بَدَّلَتْهَا وَأَفْسَدَتْهَا التَّخْرِيفَاتُ الْبَشَرِيَّةُ)، حَيْثُمَا
وَاجَهَ الْإِسْلَامُ هَذِهِ الطَّوَائِفَ وَالْمِلَلِ كَانَتْ سَبِيلُ
الْمُؤْمِنِينَ الصَّالِحِينَ وَاضِحَةً، وَسَبِيلُ الْمُشْرِكِينَ
الْكَافِرِينَ الْمُجْرِمِينَ وَاضِحَةً كَذَلِكَ... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ
سَيِّدِ قُطَيْبٍ-: الْمَشَقَّةُ الْكُبْرَى الَّتِي تُوَاجِهُ حَرَكَاتِ
الْإِسْلَامِ الْحَقِيقِيَّةِ الْيَوْمَ تَتِمَّلُ فِي وَجُودِ أَقْوَامٍ مِنَ
النَّاسِ مِنْ سُلَالَاتِ الْمُسْلِمِينَ، فِي أَوْطَانٍ كَانَتْ فِي
يَوْمٍ مِنَ الْأَيَّامِ دَارًا لِلْإِسْلَامِ يُسَيِّطِرُ عَلَيْهَا دِينُ اللَّهِ
وَتَحْكُمُ بِشَرِيعَتِهِ، ثُمَّ إِذَا هَذِهِ الْأَرْضُ، وَإِذَا هَذِهِ الْأَقْوَامُ،
تَهْجُرُ الْإِسْلَامَ حَقِيقَةً، وَتُعْلِنُهُ اسْمًا، وَإِذَا هِيَ تَتَنَكَّرُ
لِمَقْوَمَاتِ الْإِسْلَامِ اعْتِقَادًا وَوَاقِعًا وَإِنْ ظَنَنْتُ أَنَّهَا تَدِينُ**

بِالإِسْلَامِ اِغْتِقَادًا!!، فَالْإِسْلَامُ شَهَادَةُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ،
 وَشَهَادَةُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ تَتِمُّلُ فِي الْاِغْتِقَادِ بِأَنَّ اللَّهَ
 وَحْدَهُ هُوَ خَالِقُ هَذَا الْكَوْنِ الْمُتَصَرِّفُ فِيهِ، وَأَنَّ اللَّهَ
 وَحْدَهُ هُوَ الَّذِي يَتَقَدَّمُ إِلَيْهِ الْعِبَادُ بِالسَّعَائِرِ الْعَبْدِيَّةِ
 وَنَشَاطِ الْحَيَاةِ كُلِّهِ، وَأَنَّ اللَّهَ وَحْدَهُ هُوَ الَّذِي يَتَلَقَّى مِنْهُ
 الْعِبَادُ الشَّرَائِعَ وَيُخْضِعُونَ لِحُكْمِهِ فِي شَأْنِ حَيَاتِهِمْ كُلِّهِ،
 وَأَيَّمَا فَرْدٍ لَمْ يَشْهَدْ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ بِهَذَا الْمَذْلُولِ فَإِنَّهُ
لَمْ يَشْهَدْ وَلَمْ يَدْخُلْ فِي الْإِسْلَامِ بَعْدُ -كَأَيُّمَا مَا كَانَ
 اسْمُهُ وَلَقِيَّهُ وَنَسَبُهُ- وَأَيَّمَا أَرْضٍ لَمْ تَتَحَقَّقْ فِيهَا شَهَادَةُ
 أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ بِهَذَا الْمَذْلُولِ فَهِيَ أَرْضٌ **لَمْ تَدِنْ بِدِينِ**
اللَّهِ وَلَمْ تَدْخُلْ فِي الْإِسْلَامِ بَعْدُ؛ وَفِي الْأَرْضِ الْيَوْمَ
 أَقْوَامٌ مِنَ النَّاسِ **أَسْمَاؤُهُمْ أَسْمَاءُ الْمُسْلِمِينَ**، وَهُمْ مِنْ
سُلَالَاتِ الْمُسْلِمِينَ، وَفِيهَا **أَوْطَانٌ كَانَتْ فِي يَوْمٍ مِنَ**
الْأَيَّامِ دَارًا لِلْإِسْلَامِ، وَلَكِنْ لَا الْأَقْوَامُ الْيَوْمَ تَشْهَدُ أَنْ لَا
 إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ بِذَلِكَ الْمَذْلُولِ، وَلَا الْأَوْطَانُ الْيَوْمَ تَدِينُ لِلَّهِ
 بِمُقْتَضَى هَذَا الْمَذْلُولِ، وَهَذَا أَشَقُّ مَا تُوَاجِهُهُ حَرَكَاتُ
 الْإِسْلَامِ الْحَقِيقِيَّةِ فِي هَذِهِ الْأَوْطَانِ مَعَ هَؤُلَاءِ الْأَقْوَامِ؛
 أَشَقُّ مَا تُعَانِيهِ هَذِهِ الْحَرَكَاتُ هُوَ الْغَيْبُ وَالْغُمُوضُ
 وَاللَّبْسُ الَّذِي أَحَاطَ بِمَذْلُولِ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَمَذْلُولِ
 الْإِسْلَامِ فِي جَانِبٍ، وَبِمَذْلُولِ الشَّرِكِ وَبِمَذْلُولِ الْجَاهِلِيَّةِ
 فِي الْجَانِبِ الْآخَرِ، أَشَقُّ مَا تُعَانِيهِ هَذِهِ الْحَرَكَاتُ هُوَ **عَدَمُ**
اِسْتِبَانَةِ طَرِيقِ الْمُسْلِمِينَ الصَّالِحِينَ وَطَرِيقِ الْمُشْرِكِينَ
الْمُجْرِمِينَ وَاخْتِلَاطِ الشَّرَائِعِ وَالْعَنَاقِينِ وَالتَّبَاسُ
 الْأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ وَالنِّبَةِ الَّذِي لَا تَتَّخِذُ فِيهِ مَفَارِقَ
 الطَّرِيقِ؛ وَيَعْرِفُ أَعْدَاءُ الْحَرَكَاتِ الْإِسْلَامِيَّةِ هَذِهِ الثَّغْرَةَ،
 فَيَعْكِفُونَ عَلَيْهَا تَوْسِيْعًا وَتَمْيِيْعًا وَتَلْبِيْسًا وَتَخْلِيْطًا حَتَّى
 يُضَيِّحَ الْجَهْرُ بِكَلِمَةِ الْفَضْلِ **ثُهُمَّةً** يُؤْخِذُ عَلَيْهَا بِالنَّوَاصِي
 وَالْأَفْدَامِ! **ثُهُمَّةً تَكْفِيرِ الْمُسْلِمِينَ!!!**، وَيُضَيِّحُ الْحُكْمُ فِي
 أَمْرِ الْإِسْلَامِ وَالْكُفْرِ مَسْأَلَةَ الْمَرْجِعِ فِيهَا **لِعُرْفِ النَّاسِ**
وَاضْطِلَاحِهِمْ، لَا إِلَى قَوْلِ اللَّهِ وَلَا إِلَى قَوْلِ رَسُولِ

اللَّهُ! هَذِهِ هِيَ الْمَشِيقَةُ الْكُبْرَى، وَهَذِهِ كَذَلِكَ هِيَ الْعَقَبَةُ الْأُولَى الَّتِي لَا بُدَّ أَنْ يَخْتَارَهَا أَصْحَابُ الدَّعْوَةِ إِلَى اللَّهِ فِي كُلِّ حِيلٍ، **يَجِبُ أَنْ تَبْدَأَ الدَّعْوَةُ إِلَى اللَّهِ بِاسْتِثْنَاءِ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ وَسَبِيلِ الْمُجْرِمِينَ**، وَيَجِبُ أَلَّا تَأْخُذَ أَصْحَابُ الدَّعْوَةِ إِلَى اللَّهِ فِي كَلِمَةِ الْحَقِّ وَالْفَضْلِ هَوَايَهُ وَلَا مُدَاهَنَةً، وَأَلَّا تَأْخُذَهُمْ فِيهَا خَشْيَةٌ وَلَا خَوْفٌ، وَلَا تُقْعِدَهُمْ عَنْهَا لَوْمَةً لَائِمَةً، وَلَا صَبْحَةَ صَائِحٍ { **انْظُرُوا! إِنَّهُمْ يَكْفُرُونَ الْمُسْلِمِينَ!** }؛ إِنْ الْإِسْلَامَ لَيْسَ بِهَذَا التَّمَيُّعِ الَّذِي يَظُنُّهُ الْمَخْدُوعُونَ، إِنْ الْإِسْلَامَ بَيْنَ وَالْكَفَرِ بَيْنَ، الْإِسْلَامُ شَهَادَةٌ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، بِذَلِكَ الْمَذْلُولِ [السَّابِقِ بَيَانُهُ]، فَمَنْ لَمْ يَشْهَدْهَا **عَلَى هَذَا النِّحْوِ** وَمَنْ لَمْ يُقِمَّهَا فِي الْحَيَاةِ **عَلَى هَذَا النِّحْوِ**، فَحُكْمُ اللَّهِ وَرَسُولِهِ فِيهِ أَنَّهُ مِنَ الْكَافِرِينَ الظَّالِمِينَ الْفَاسِقِينَ الْمُجْرِمِينَ؛ [قَالَ تَعَالَى] {وَكَيْدُكَ تُفْصِّلُ الْآيَاتِ وَلِتَسْتَبِينَ سَبِيلُ الْمُجْرِمِينَ}، أَجَلٌ، يَجِبُ أَنْ يَخْتَارَ أَصْحَابُ الدَّعْوَةِ إِلَى اللَّهِ هَذِهِ الْعَقَبَةَ، وَأَنْ تَتِمَّ فِي نُفُوسِهِمْ هَذِهِ الْاسْتِثْنَاءَةُ، كَيْ تَنْطَلِقَ طَاقَاتُهُمْ كُلُّهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ لَا تُضِدُّهَا شُبْهَةٌ وَلَا يَعْوقُهَا غَبْشٌ وَلَا يُمَيِّعُهَا لَيْسٌ، فَإِنَّ طَاقَاتِهِمْ لَا تَنْطَلِقُ إِلَّا إِذَا اعْتَقَدُوا فِي يَقِينٍ أَنَّهُمْ هُمُ الْمُسْلِمُونَ، وَأَنَّ الَّذِينَ يَقِفُونَ فِي طَرِيقِهِمْ وَيَصُدُّونَهُمْ وَيَصُدُّونَ النَّاسَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ هُمُ الْمُجْرِمُونَ، كَيْدُكَ فَإِنَّهُمْ لَنْ يَحْتَمِلُوا مَتَاعِبَ الطَّرِيقِ إِلَّا إِذَا اسْتَيْقَنُوا أَنَّهَا قَضِيَّةٌ كَفَرُوا وَإِيمَانٌ، وَأَنَّهُمْ وَقَوْمُهُمْ عَلَى مَفْرِقِ الطَّرِيقِ، وَأَنَّهُمْ **عَلَى مِلَّةٍ وَقَوْمُهُمْ عَلَى مِلَّةٍ، وَأَنَّهُمْ فِي دِينٍ وَقَوْمُهُمْ فِي دِينٍ...** ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ سَيِّدِ قُطْبٍ-: وَجِبْنَ تَنْظُرُ إِلَى وَجْهِ الْأَرْضِ الْيَوْمَ فَإِنَّا نَرَى الْجَاهِلِيَّةَ وَالشِّرْكَ، وَلَا شَيْءَ غَيْرَ الْجَاهِلِيَّةِ وَالشِّرْكَ، إِلَّا مَنْ عَصَمَ اللَّهُ فَأَنْكَرَ عَلَى الْأَرْبَابِ الْأَرْضِيَّةِ مَا تَدْعِيهِ مِنْ خَصَائِصِ الْأُلُوْهِيَّةِ، وَلَمْ يَقْبَلْ مِنْهَا شَرْعًا وَلَا حُكْمًا، إِلَّا فِي حُدُودِ الْإِكْرَاهِ... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ سَيِّدِ قُطْبٍ-: **أَيْنَ هُوَ الْمُجْتَمَعُ**

الْمُسْلِمُ الَّذِي قَرَّرَ أَنْ تَكُونَ دَيْتُونَتُهُ لِلَّهِ وَخَدَهُ، وَالَّذِي رَفَضَ بِالْفِعْلِ الدَّيْتُونََةَ لِأَحَدٍ مِنَ الْعَبِيدِ، وَالَّذِي قَرَّرَ أَنْ يَكُونَ شَرِيعَةُ اللَّهِ شَرِيعَتَهُ، وَالَّذِي رَفَضَ بِالْفِعْلِ شَرِيعَةَ أَيِّ تَشْرِيعٍ لَا يَحْيِي مِنْ هَذَا الْمَصْدَرِ الشَّرْعِيِّ الْوَحِيدِ؟ لَا أَحَدٌ يَمْلِكُ أَنْ يَزْعُمَ أَنَّ هَذَا الْمُجْتَمَعَ الْمُسْلِمَ قَائِمٌ مَوْجُودٌ، وَمِنْ ثَمَّ لَا يَتَجَهَّ مُسْلِمٌ يَعْرِفُ الْإِسْلَامَ وَيَفْقَهُ مَنَهَجَهُ وَتَارِيخَهُ، إِلَى مُحَاوَلَةِ تَنْمِيَةِ الْفَقْهِ الْإِسْلَامِيِّ، فِي ظِلِّ مُجْتَمَعَاتٍ لَا تَعْتَرِفُ ابْتِدَاءً بِأَنَّ هَذَا الْفَقْهَ هُوَ شَرِيعَتُهَا الْوَحِيدَةُ الَّتِي بِهَا تَعِيشُ، وَلَكِنَّ الْمُسْلِمَ الْحَادِ يَتَجَهَّ ابْتِدَاءً لِتَحْقِيقِ الدَّيْتُونََةَ لِلَّهِ وَخَدَهُ، وَتَقْرِيرِ مَبْدَأٍ أَنْ لَا حَاكِمِيَّةَ إِلَّا لِلَّهِ، وَأَنْ لَا تَشْرِيعَ وَلَا تَغْيِينَ إِلَّا مُسْتَمَدًّا مِنْ شَرِيعَتِهِ وَخَدَهَا، تَحْقِيقًا لِتِلْكَ الدَّيْتُونََةِ؛ إِنَّهُ هَزُلُ فَارِغٌ لَا يَلِيقُ بِحَدِيثِ هَذَا الدِّينِ أَنْ يَشْغَلَ نَاسٌ أَنْفُسَهُمْ بِتَنْمِيَةِ الْفَقْهِ الْإِسْلَامِيِّ فِي مُجْتَمَعَ لَا يَتَعَامَلُ بِهِذَا الْفَقْهِ وَلَا يُقِيمُ عَلَيْهِ حَيَاتَهُ. انتهى باختصار. وقال الشيخ سيد قطب أيضًا في كتابه (مَعَالِمُ فِي الطَّرِيقِ): إِنَّ الْمُجْتَمَعَ الْجَاهِلِيَّ هُوَ كُلُّ مُجْتَمَعَ غَيْرِ الْمُجْتَمَعَ الْمُسْلِمِ، وَإِذَا أَرَدْنَا التَّحْدِيدَ الْمَوْضُوعِيَّ قُلْنَا إِنَّهُ هُوَ كُلُّ مُجْتَمَعَ لَا يُخْلِصُ عِبُودِيَّتَهُ لِلَّهِ وَحْدَهُ، مُتَمَثِّلَةً هَذِهِ الْعِبُودِيَّةُ فِي التَّصَوُّرِ الْاِعْتِقَادِيِّ، وَفِي الشَّعَائِرِ التَّعْبُدِيَّةِ، وَفِي الشَّرَائِعِ الْقَانُونِيَّةِ؛ وَبِهَذَا التَّعْرِيفِ الْمَوْضُوعِيَّ تَدْخُلُ فِي إِطَارِ الْمُجْتَمَعَ الْجَاهِلِيَّ جَمِيعُ الْمُجْتَمَعَاتِ الْقَائِمَةِ الْيَوْمَ فِي الْأَرْضِ فَعَلًا، تَدْخُلُ فِيهِ الْمُجْتَمَعَاتُ الشَّيْوعِيَّةُ، وَتَدْخُلُ فِيهِ الْمُجْتَمَعَاتُ الْوُثْنِيَّةُ (وَهِيَ مَا تَزَالُ قَائِمَةً فِي الْهِنْدِ وَالْيَابَانَ وَالْفِلِيبِينَ وَإِفْرِيقِيَّةً)، وَتَدْخُلُ فِيهِ الْمُجْتَمَعَاتُ الْيَهُودِيَّةُ وَالنَّصْرَانِيَّةُ، وَيَدْخُلُ فِي إِطَارِ الْمُجْتَمَعَ الْجَاهِلِيَّ تِلْكَ الْمُجْتَمَعَاتُ الَّتِي تَزْعُمُ لِنَفْسِهَا أَنَّهَا مُسْلِمَةٌ، وَهَذِهِ الْمُجْتَمَعَاتُ [أَيِ الَّتِي تَزْعُمُ لِنَفْسِهَا أَنَّهَا مُسْلِمَةٌ] تَدْخُلُ فِي هَذَا الْإِطَارِ لِأَنَّهَا لَا تَدِينُ بِالْعِبُودِيَّةِ لِلَّهِ وَحْدَهُ فِي نِظَامِ حَيَاتِهَا، فَهِيَ تَدِينُ

بِحَاكِمِيَّةٍ غَيْرِ اللَّهِ، فَتَتَلَقَّى مِنْ هَذِهِ الْحَاكِمِيَّةِ نِظَامَهَا
وَشَرَائِعَهَا، وَقِيَمَهَا وَمَوَازِينَهَا، وَعَادَاتِهَا وَتَقَالِيدَهَا، وَكُلَّ
مُقَوِّمَاتِ حَيَاتِهَا تَقْرِيْبًا، وَاللَّهُ سُبْحَانَهُ يَقُولُ عَنْ
الْحَاكِمِينَ {وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ
الْكَافِرُونَ}، وَيَقُولُ عَنِ الْمَحْكُومِينَ {أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ
يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ آمَنُوا بِمَا أَنْزَلَ إِلَيْكَ وَمَا أَنْزَلَ مِنْ قَبْلِكَ
يُرِيدُونَ أَنْ يَتَخَاكَمُوا إِلَى الطَّاغُوتِ وَقَدْ أُمِرُوا أَنْ
يَكْفُرُوا بِهِ} إِلَى قَوْلِهِ {فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى
يُحْكُمُونَكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ
حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا} [قَالَ الشَّيْخُ مُحَمَّدُ
بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ اللطيف آلِ الشَّيْخِ (رئيس القضاة
ومفتي الديار السعودية ت 1389هـ) فِي رِسَالَتِهِ (تَحْكِيمُ
الْقَوَائِينِ): فَإِنَّهُ لَا يَجْتَمِعُ التَّحَاكُمُ إِلَى غَيْرِ مَا جَاءَ بِهِ
النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَعَ الْإِيمَانِ فِي قَلْبِ عَبْدٍ
أَصْلًا، بَلْ أَخَذَهُمَا يُنَافِي الْآخَرَ. انْتَهَى. وَقَالَ الشَّيْخُ
حَسَنُ أَبُو الْأَشْبَالِ الزَّهَيْرِيُّ فِي (شرح كتاب الإبانة):
الْحَاكِمِيَّةُ هِيَ مِنْ تَوْجِيدِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ وَمِنْ تَوْجِيدِ
الْإِلَهِيَّةِ. انْتَهَى. وَجَاءَ فِي كِتَابِ (دروس للشيخ أبي
إسحاق الحويني) أَنَّ الشَّيْخَ قَالَ: وَتَوْجِيدُ الْحَاكِمِيَّةِ مِنْ
أَخَصِّ خَصَائِصِ تَوْجِيدِ الْأُلُوْهِيَّةِ. انْتَهَى. وَقَالَ الشَّيْخُ أَبُو
سَلْمَانَ الصُّومَالِيُّ فِي (النصائح المنجية): إِنَّ الشِّرْكَ
فِي الْعِبَادَةِ كَالشِّرْكِ فِي الْحُكْمِ، لَا فَرْقَ بَيْنَهُمَا الْبَتَّةَ،
قَالَ تَعَالَى فِي الْحُكْمِ {وَلَا يُشْرِكْ فِي حُكْمِهِ أَحَدًا}،
{وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ}، وَفِي الْعِبَادَةِ {وَلَا
يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِ أَحَدًا}. انْتَهَى. وَقَالَ أَبُو بَطْنٍ (مُفْتِي
الْدِّيَارِ النَّجْدِيَّةِ، الْمُتَوَفَّى عَامَ 1282هـ) فِي (الدَّرَرُ
السَّنِيَّةُ فِي الْأَجُوبَةِ النَّجْدِيَّةِ): وَقَدْ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى عَنِ
النَّبِيِّ {اتَّخِذُوا أَخْبَارَهُمْ وَرُهْبَانَهُمْ أَرْبَابًا مِّنْ دُونِ اللَّهِ
وَالْمَسِيحَ ابْنَ مَرْيَمَ}، قَالَ عَدِيُّ بْنُ حَاتِمٍ لِلنَّبِيِّ صَلَّى
اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ {مَا عَبَدْنَاهُمْ}، قَالَ {الْيَسَّ يَجْلُونَ مَا

حَرَّمَ اللَّهُ فَتُجَلُّونَهُ؟، وَيُحَرِّمُونَ مَا أَحَلَّ اللَّهُ فَتُحَرِّمُونَهُ؟، قَالَ {بَلَى}، قَالَ {فَتِلْكَ عِبَادَتُهُمْ}؛ فَذَمَّهُمُ اللَّهُ سُبْحَانَهُ، وَسَمَّاهُمْ (مُشْرِكِينَ) مع كونهم لم يَعْلَمُوا أَنْ فَعَلَهُمْ مَعَهُمْ هَذَا عِبَادَةٌ لَهُمْ، فَلَمْ يُعَذِّرُوا بِالْجَهْلِ. انتهى باختصار. وقال الشيخ سيد قطب في كتابه (مَعَالِمُ فِي الطَّرِيقِ): وَهُمْ لَمْ يَكُونُوا يَعْتَقِدُونَ فِي الْوَهْيَةِ الْأَحْبَارِ وَالرُّهْبَانِ، وَلَمْ يَكُونُوا يَتَقَدَّمُونَ لَهُمْ بِالشَّعَائِرِ التَّعْبُودِيَّةِ، إِنَّمَا كَانُوا فَقَطْ يَعْتَرِفُونَ لَهُمْ بِحَقِّ الْحَاكِمِيَّةِ، فَيَقْبَلُونَ مِنْهُمْ مَا يُشَرِّعُونَهُ لَهُمْ بِمَا لَمْ يَأْذَنْ بِهِ اللَّهُ. انتهى. وقال الشيخ صالح الفوزان (عضو هيئة كبار العلماء بالديار السعودية، وعضو اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء) في (شرح كشف الشبهات): **الحاكمية جزء من معنى (لا إله إلا الله)**، ولو اقتصر الناس على الحاكمية فقاموا بها دون بقية أنواع العبادة لم يكونوا مسلمين. انتهى باختصار. وقال الشيخ صالح الفوزان أيضا في (أهمية التوحيد): والبعض يقول أن {الشرك هو الحاكمية، أتركوا المحاكم تحكم بالشرع}؛ نعم، مطلوب أن المحاكم تحكم بالشرع، ولكن حتى لو فرضنا أنها حكمت بالشرع فما دام الشرك موجودا، وما دام في الأرض أضرحه وقبور وفيها دُعَاءٌ إِلَى الشَّرِكِ، لَا يَكْفِي أَنْ نَجْعَلَ الْمَحَاكِمَ تَحْكُمُ بِالشَّرْعِ، **الشرك ليس بالحاكمية فقط**، بل هو [أي الشرك] عبادة غير الله سبحانه وتعالى، **وتدخل فيه الحاكمية**، فالرسول صلى الله عليه وسلم لو قال للمشرِكِينَ {اتركونا نجتمع ونبطل الحكم بعوائد [أي عادات] الجاهلية، ونحكم الناس بالشرع، وليبقى كل واحد على دينه} فلا يكون هذا دين ولا تستقيم به ملة. انتهى... ثم قال -أي الشيخ سيد قطب-: الإسلام لا يعرف إلا نوعين اثنين من المجتمعات، مجتمع إسلامي، ومجتمع جاهلي [قال الشيخ عبد الله الغليفي

في كتابه (العدر بالجهل، أسماء وأحكام): الدَّارُ **داران**، دارٌ كُفِّرَ ودارٌ إسلام، وهذا هو الصحيحُ الثابتُ عند أهل التحقيق. انتهى. وقال الشيخ عبد الله الغليفي أيضا في كتابه (أحكام الديار وأنواعها وأحوال ساكنيها): الدَّارُ **داران**، **لا ثالثَ لهما**، كما قال ذلك العلماء، منهم ابنُ مُفْلِح [في كتابه (الآداب الشرعية)] تلميذُ شيخ الإسلام ابن تيمية، وقال ذلك أئمةُ الدعوة [النَّجْدِيَّةُ السَّلَفِيَّةُ] في (الدُّرَرُ السَّيِّئَةُ)... ثم قال -أي الشيخ الغليفي-: وقد قال الشيخ عبد الله الغليفي في كتابه (أحكام الديار وأنواعها وأحوال ساكنيها): وشيخ الإسلام [ابن تيمية] مَحْجُوجٌ في إحدائه قِسْمًا ثَالِثًا لِلدِّيَارِ **بِاجْمَاعِ الْعُلَمَاءِ قَبْلَهُ عَلَى أَنَّ الدِّيَارَ ثَوَعَانٌ لَا ثَلَاثَةَ**، ولهذا فَقَدْ إِعْتَرَضَ عُلَمَاءُ الدَّعْوَةِ النَّجْدِيَّةِ عَلَى قَوْلِهِ. انتهى باختصار. وقال الشيخ أحمد الخالدي في (إنجاح حاجة السائل في أهم المسائل، بتقديم الشيخين حمود الشعيبي، وعلي بن خضير الخضير): الدَّارُ تَنْقَسِمُ إِلَى دَارَيْنِ **لَا ثَالِثَ لهما**. انتهى؛ المجتمع الإسلامي هو المجتمع الذي يُطَبَّقُ فيه الإسلامُ عقيدةً وعبادةً، وشريعةً ونظامًا، وخُلُقًا وسلوكًا؛ والمجتمع الجاهلي هو المجتمع الذي لا يُطَبَّقُ فيه الإسلامُ، ولا تَحْكُمُهُ عَقِيدَتُهُ وَتَصَوُّرَاتُهُ، وَقِيَمُهُ وَمَوَازِينُهُ، وَنِظَامُهُ وَشَرَائِعُهُ، وَخُلُقُهُ وَسُلُوكُهُ [قال الشيخ حسين بن محمود في كتابه (مراحل التطور الفكري في حياة سيد قطب): يَحِبُّ التَّنبِيهَ هُنَا عَلَى أَمْرِ غَايَةٍ فِي الْأَهَمِّيَّةِ، وَهُوَ أَنَّ سَيِّدًا رَحِمَهُ اللَّهُ وَصَّمَهُ (الْمُجْتَمَعُ) بِالْجَاهِلِيَّةِ وَلَيْسَ (كُلُّ فَرْدٍ) فِي ذَلِكَ الْمُجْتَمَعِ، وَالْفَرْقُ بَيْنَ الْأَمْرَيْنِ كَبِيرٌ وَخَطِيرٌ، وَمِثَالُ هَذَا، الْمُجْتَمَعُ الْجَاهِلِيُّ فِي مَكَّةَ بَعْدَ بَعْثَةِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَقَدْ قَضَى النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَصْحَابَتُهُ الْكَرَامُ ثَلَاثَةَ عَشَرَ سَنَةً فِي مَكَّةَ (الْجَاهِلِيَّةِ)، وَلَا يَقُولُ مُسْلِمٌ بَأَنَّ (جَمِيعَ أَفْرَادِ) ذَلِكَ الْمُجْتَمَعِ الْجَاهِلِيُّ هُمْ مِنْ

(الجاهليين)، فَيَنْبَغِي فَهْمُ مُرَادِ سَيِّدِ رَحْمَةِ اللَّهِ مِنْ هَذَا المصطلح، ولا يكون ذلك إِلَّا بِرَبْطِ كَلَامِهِ بَعْضُهُ بِبَعْضٍ... ثم قال -أي الشيخ حسين بن محمود-: لَمَّا تَحَاكَمَ النَّاسُ إِلَى الْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ فِي (الْمَدِينَةِ) أَصْبَحَ الْمَجْتَمَعُ (مُسْلِمًا) رَغَمَ وُجُودِ الْكُفَّارِ وَالْيَهُودِ فِيهَا، وَلَمَّا كَانَ الْحُكْمُ فِي (مَكَّةَ) لِلْكَفَّارِ [أَيَّ قَبْلَ الْفَتْحِ] وَلِلْأَحْكَامِ الْكُفْرِيَّةِ كَانَ مُجْتَمَعًا (جَاهِلِيًّا) رَغَمَ وُجُودِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَالصَّحَابَةِ فِيهَا... ثم قال -أي الشيخ حسين بن محمود-: وَلَمْ يَقُلْ سَيِّدُ بَأْنٍ (جَمِيعَ أَفْرَادِ الشَّعْبِ) كُفَّارٌ أَوْ جَاهِلِيُّونَ، وَإِنَّمَا قَالَ بِأْنِ الدَّارِ دَارُ جَاهِلِيَّةٍ لِأَنَّهَا تُحْكَمُ بِأَحْكَامِ الْجَاهِلِيَّةِ، وَهَنَّاكَ فَرْقٌ كَبِيرٌ بَيْنَ الْأَمْرَيْنِ لِمَنْ أَمْعَنَ النَّظَرَ. انتهى باختصار. قلت: لقد أثنى الشيخ الطرهوني على الشيخ حسين بن محمود، حيث قال في مقالة له بعنوان (هَلِ الدَّوْلَةُ الْإِسْلَامِيَّةُ تَقْتُلُ الْمُسْلِمِينَ؟) على موقعه [في هذا الرابط](#) {ونحن في الحقيقة نَصْحُنَا -ولا زِلْتُ أَنْصَحُ دَائِمًا- بقراءة مقالات الشيخ حسين بن محمود، فالرَّجُلُ، لَا نَزْكِيهِ عَلَى اللَّهِ، كَلَامُهُ يَكَادُ يَكُونُ جَمِيعُهُ مُخَرَّرًا عِلْمِيًّا، وَيَدُلُّ عَلَى إِحَاطَةٍ قَوِيَّةٍ بِالْوَاقِعِ، وَلَمْ أَجِدْ أَحَدًا فِي زَمَانِنَا بِهَذَا الْمُسْتَوَى، وَوَاللَّهِ لَرُبَّمَا أَكْتُبُ كَلَامًا أَرَى أَنِّي لَمْ أَسْبَقُ إِلَيْهِ، فَإِذَا بِي أَكْتَشِفُ لَاحِقًا أَنَّ الشَّيْخَ حُسَيْنًا قَدْ كَتَبَ نَحْوَهُ أَوْ رُبَّمَا مِثْلَهُ بِسَوَاءٍ، فَاتَّعَجَبْتُ حَدًّا، غَفَرَ اللَّهُ لَنَا وَلَهُ وَكَتَبَ لَنَا جَمِيعًا أَجْرَ نُصْرَةِ هَذَا الدِّينِ وَحَمَانَا مِنْ شَرِّ الْمُجْرِمِينَ}. انتهى! ليس المجتمع الإسلامي هو الذي يَصُومُ نَاسًا مِمَّنْ يُسَمُّونَ أَنْفُسَهُمْ (مُسْلِمِينَ)، بينما شريعة الإسلام ليست هي قانون هذا المجتمع، وَإِنْ صَلَّى وَصَامَ وَحَجَّ الْبَيْتَ الْحَرَامَ؛ وَلَيْسَ الْمَجْتَمَعُ الْإِسْلَامِيُّ هُوَ الَّذِي يَتَّبِعُ لِنَفْسِهِ إِسْلَامًا مِنْ عِنْدِ نَفْسِهِ - غَيْرَ مَا قَرَّرَهُ اللَّهُ سُبْحَانَهُ، وَقَضَّاهُ رَسُولُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - وَيُسَمِّيهِ مَثَلًا (الْإِسْلَامُ الْمُتَطَوَّرُ)؛

والمجتمعُ الجاهليُّ قد يَتَمَثَّلُ في صُورٍ شَتَّى (كُلُّها جاهليَّةٌ)؛ قد يَتَمَثَّلُ في صُورةٍ مجتمعٍ يُنَكِّرُ وُجودَ الله تعالى، ويُفسِّرُ التاريخَ تفسيرًا مَادِيًا جَدَلِيًّا [يعني (تفسيرًا فلسفيًا)]، ويُطَبِّقُ ما يُسمِّيه (الاشتراكية العالمية) نِظامًا؛ وقد يَتَمَثَّلُ في مجتمعٍ لا يُنَكِّرُ وُجودَ الله تعالى، ولكنَّ يَجْعَلُ له ملكوتَ السَّمَاوَاتِ، وَيَعْزِلُهُ **عن ملكوت الأرض، فلا يُطَبِّقُ شريعته في نظام الحياة،** ولا يُحَكِّمُ قِيَمَهُ -التي جَعَلَهَا هو قِيَمًا ثابتةً- في حياة البشر، وَيُبيحُ للناس أن يعبدوا الله في المساجد ولكنه يُخَرِّمُ عليهم أن يُطالِبوا بتحكيمِ شريعة الله في حياتهم، وهو بذلك يُنَكِّرُ أو يُعْطِلُ أَلُوْهِيَّةَ اللَّهِ في الأرض، التي يَنْصُ عليها قوله تعالى {وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهٌُ وَفِي الْأَرْضِ إِلَهٌُ}، وَمِنْ ثَمَّ لَا يَكُونُ هَذَا الْمَجْتَمَعُ فِي دِينِ اللَّهِ الَّذِي يُخَدِّدُهُ قَوْلُهُ {إِنَّ الْحُكْمَ إِلَّا لِلَّهِ، أَمَرَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ، ذَلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ}، وبذلك يَكُونُ مَجْتَمَعًا جَاهِلِيًّا، **ولو أَقَرَّ** بوجودِ الله سبحانه، **ولو تَرَكَ** النَّاسَ يُقَدِّمُونَ الشَّعَائِرَ لِلَّهِ فِي الْمَسَاجِدِ... ثم قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ سَيِّدُ قُطْبٍ-: وَكُلُّ أَرْضٍ تُحَارِبُ الْمُسْلِمَ فِي عَقِيدَتِهِ، وَتَصُدُّهُ عَنِ دِينِهِ، وَتُعْطِلُ عَمَلَ شَرِيعَتِهِ، **فهِيَ (دَارُ حَرْبٍ)** ولو كَانَ فِيهَا أَهْلُهُ وَعَشِيرَتُهُ وَقَوْمُهُ وَمَالُهُ وَتِجَارَتُهُ؛ وَكُلُّ أَرْضٍ تَقُومُ فِيهَا عَقِيدَتُهُ وَتَعْمَلُ فِيهَا شَرِيعَتُهُ، **فهِيَ (دَارُ إِسْلَامٍ)** ولو لَمْ يَكُنْ لَهَا فِيهَا أَهْلٌ وَلَا عَشِيرَةٌ وَلَا قَوْمٌ وَلَا تِجَارَةٌ... ثم قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ سَيِّدُ قُطْبٍ-: **وَلَا دَارَ إِسْلَامٍ إِلَّا الَّتِي يُهَيِّمُ عَلَيْهَا الْإِسْلَامُ بِمَنْهَجِهِ وَقَانُونِهِ، وَلَيْسَ وَرَاءَ الْإِيمَانِ إِلَّا الْكُفْرُ، وَلَيْسَ دُونَ الْإِسْلَامِ إِلَّا الْجَاهِلِيَّةُ، وَلَيْسَ بَعْدَ الْحَقِّ إِلَّا الضَّلَالُ...** ثم قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ سَيِّدُ قُطْبٍ-: **وَالْمَسْأَلَةُ فِي حَقِيقَتِهَا هِيَ مَسْأَلَةُ كُفْرٍ وَإِيمَانٍ، مَسْأَلَةُ شِرْكِ وَتَوْحِيدٍ، مَسْأَلَةُ جَاهِلِيَّةٍ وَإِسْلَامٍ، وَهَذَا مَا يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ وَاضِحًا؛ إِنَّ النَّاسَ لَيْسُوا مُسْلِمِينَ -كَمَا يَدَّعُونَ- وَهُمْ**

يَخُونُ حَيَاةَ الْجَاهِلِيَّةِ، وَإِذَا كَانَ فِيهِمْ مَنْ يُحِبُّ أَنْ يَخْدَعَ نَفْسَهُ أَوْ يَخْدَعَ الْآخَرِينَ، فَيَعْتَقِدُ أَنَّ الْإِسْلَامَ يُمَكِّنُ أَنْ يَسْتَقِيمَ مَعَ هَذِهِ الْجَاهِلِيَّةِ فَلَهُ ذَلِكَ، وَلَكِنْ أَخْدَاعُهُ أَوْ خِدَاعُهُ لَا يُغَيِّرُ مِنْ حَقِيقَةِ الْوَاقِعِ شَيْئًا، لَيْسَ هَذَا إِسْلَامًا، وَلَيْسَ هَؤُلَاءِ مُسْلِمِينَ، والدعوة اليوم إنما تقوم لترد هؤلاء الجاهلين إلى الإسلام، ولتجعل منهم مسلمين من جديد. انتهى باختصار. وقد أثنى على الشيخ سيد قطب الشيخ ابن جبرين (عضو الإفتاء بالرئاسة العامة للبحوث العلمية والإفتاء)، حيث قال على موقعه [في هذا الرابط](#) لَمَّا سُئِلَ {ما هي عقيدة سيد قطب رحمه الله؟} : **هو أخذ العلماء في مضر**، كَانَ فِي أَوَّلِ أَمْرِهِ مُشْتَغَلًا بِالْأَدَبِ وَبِالْعُلُومِ الْجَدِيدَةِ، وَأَلْفَ فِي ذَلِكَ بَعْضَ الْكُتُبِ الَّتِي حَصَلَ فِيهَا شَيْءٌ مِنَ الْأَخْطَاءِ، وَكَانَ فِي عَقِيدَتِهِ عَلَى الْمُعْتَقِدِ الْأَشْعَرِيِّ، تَلْقَاهُ عَنْ مَشَايخِهِ، فَإِنَّ الْمُعْتَقِدَ الْأَشْعَرِيَّ هُوَ الَّذِي تَمَكَّنَ مِنَ الْقَرْنِ الرَّابِعِ إِلَى الْآنَ [قَالَ الشَّيْخُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ الْبَرَّاكُ (أَسْتَاذُ الْعَقِيدَةِ وَالْمَذَاهِبِ الْمَعَاصِرَةِ بِجَامِعَةِ الْإِمَامِ مُحَمَّدِ بْنِ سَعُودِ الْإِسْلَامِيَّةِ) فِي (إِجَابَاتِ الشَّيْخِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْبَرَّاكِ عَلَى أَسْئَلَةِ أَعْضَاءِ مِلْتَقَى أَهْلِ الْحَدِيثِ): إِنَّ الْقُبُورِيَّةَ إِنَّمَا نَشَأَتْ فِي الْقَرْنِ الرَّابِعِ. انتهى]؛ ثُمَّ إِنَّ الشَّيْخَ (سَيِّدَ قُطْبَ) تَأَثَّرَ بَعْدَ ذَلِكَ بِأَهْلِ التَّوْحِيدِ وَالْعَقِيدَةِ السَّلَفِيَّةِ كَحَامِدِ الْفَقِيِّ وَأَحْمَدَ شَاكِرٍ، وَتَرَكَ عَقِيدَةَ الْأَشَاعِرَةِ وَانْتَهَجَ نَهْجَ أَهْلِ السُّنَّةِ، ثُمَّ قَامَ بِالدَّعْوَةِ وَأَظْهَرَ الْحَقَّ، وَأَلْفَ فِي ذَلِكَ مُؤَلَّفَاتٍ إِسْلَامِيَّةً، وَجَهَرَ بِالدَّعْوَةِ إِلَى اللَّهِ، وَصَبَرَ عَلَى الْحَبْسِ وَصَبَرَ عَلَى الْقَتْلِ، وَلَمْ يُحِبَّ مَنْ دَعَاهُ مِنَ الْوُلَاةِ إِلَى التَّخَلِّيِ عَنِ الدَّعْوَةِ وَعَنِ إِظْهَارِ الْحَقِّ، فَكَانَ ذَلِكَ دَلِيلًا عَلَى أَنَّهُ خُتِمَ لَهُ بِخَاتِمَةِ حَسَنَةٍ، وَيُرْجَى أَنْ يَكُونَ مِنَ الشُّهَدَاءِ الَّذِينَ صَبَرُوا عَلَى الْقَتْلِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ ابْنِ جَبْرِينَ-: وَقَدْ اسْتَهَرَ ذِكْرُهُ بَعْدَ قَتْلِهِ، وَسُمِّيَ شَهِيدَ الْإِسْلَامِ، وَأَكْثَرَ

المسلمون في هذه البلاد من الثناء عليه ومَدِّحِه على الصَّبر وعلى الجَهْرِ بالحق، **وَأَتْنَى عَلَيْهِ كِبَارُ الْعُلَمَاءِ كَالشَّيْخِ ابْنِ بَارٍ وَعَبْدِالرَّزَاقِ عَفِيفِي وَعَبْدِالرَّحْمَنِ الدَّوْسَرِيِّ وَنَحْوِهِمْ**، ولا يَزَالُونَ يَذْكُرُونَهُ بِخَيْرٍ، لكن في هذه الأَزْمِنَةِ الْمُتَأَخَّرَةِ تَبَعَتْ طَائِفَةٌ ظَهَرَ فِيهَا شَيْءٌ مِنَ الإِعْجَابِ بَأَنْفُسِهَا وَالتَّقَرُّبِ إِلَى غَيْرِهَا، فَجَعَلُوا يَطْعُنُونَ فِيهِ، وَقَصَّدُوهُمْ بِذَلِكَ **الْحَسَدُ لَأَمْثَالِهِ** مِنَ الدُّعَاةِ فِي هَذِهِ الْبِلَادِ **وَالْوَشَايَةُ بِهِمْ، يُرِيدُونَ أَنْ يُفَعَلَ بِهِمْ كَمَا فُعِلَ بِهِ وَبِأَمْثَالِهِ**، أَنتَهَى بِاخْتِصَارٍ. وَأَتْنَى عَلَى الشَّيْخِ سَيِّدِ قُطْبِ أَيْضًا الشَّيْخُ حَمُودُ الشَّعْبِيِّ (الْأَسْتَاذُ فِي كُلِّيةِ الشَّرِيعَةِ وَأَصُولِ الدِّينِ فِي جَامِعَةِ الْإِمَامِ مُحَمَّدِ بْنِ سَعُودِ الْإِسْلَامِيَّةِ)، حَيْثُ قَالَ **فِي هَذَا الرِّبَاطِ** عَلَى مَوْقِعِهِ: إِنَّ سَيِّدًا رَحِمَهُ اللَّهُ يُعَدُّ فِي عَصْرِهِ **عَلَمًا مِنْ أَعْلَامِ أَصْحَابِ مَنَهِجِ مُقَارَعَةِ الظَّالِمِينَ وَالْكَافِرِ بِهِمْ، وَمِنْ أَفْدَاذِ الدُّعَاةِ إِلَى تَعْبِيدِ النَّاسِ لِرَبِّهِمْ، وَالدُّعْوَةِ إِلَى تَوْحِيدِ التَّحَاكُمِ إِلَى اللَّهِ، فَلَمْ يَقْضَ إِلَّا مَضَاجِعَ أَعْدَاءِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ، كَجَمَالِ عَبْدِالنَّاصِرِ وَأَمْثَالِهِ، وَمَا فَرِحَ أَحَدٌ بِقَتْلِهِ كَمَا فَرِحَ أَوْلَئِكَ...** ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الشَّعْبِيِّ-: فَقَدْ قَدِمَ **أَيُّ الشَّيْخِ سَيِّدِ قُطْبٍ** إِلَى رَبِّهِ وَتَسَالَى اللَّهُ لَهُ الشَّهَادَةَ، وَلَكِنَّ الَّذِي لَا زَالَ يُقْلِقُ أَعْدَاءَهُ وَأَتْبَاعَهُمْ هُوَ **مَنَهِجُهُ الَّذِي يَخْشَوْنَ أَنْ يَنْتَشِرَ بَيْنَ أَوْلِيَاءِ الْمُسْلِمِينَ...** ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الشَّعْبِيِّ-: وَإِنِّي إِذْ أَسْمَعُ الطَّعْنَ فِي سَيِّدِ قُطْبِ رَحِمَهُ اللَّهُ لَا أَسْتَغْرِبُ ذَلِكَ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى {وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوًّا}، **فَكُلُّ مَنْ مَعَهُ نُورٌ مِنَ النُّبُوَّةِ أَيْضًا لَهُ أَعْدَاءٌ مِنْ أَهْلِ الْبَاطِلِ بِقَدْرِ مَا مَعَهُ مِنْ مِيرَاثِ نَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، فَمَا يَضِيرُ سَيِّدًا طَعْنُ الطَّائِعِينَ، بَلْ هُوَ رَفْعَةٌ لَهُ وَزِيَادَةٌ فِي حَسَنَاتِهِ...** ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الشَّعْبِيِّ-: سَيِّدُ رَحِمَهُ اللَّهُ **يُعَدُّ مُجَدِّدًا فِي بَابِ (إِنْ الْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ)**... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الشَّعْبِيِّ-: وَخَتَامًا، لَا يَسْغِنِي إِلَّا أَنْ أَذْكَرَ أَنَّنِي أَحْسَبُ

سَيِّدًا - وَاللَّهُ حَسْبِيهِ - يَشْمَلُهُ قَوْلُهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ {سَيِّدُ الشَّهَدَاءِ حَمْرَةٌ، وَرَجُلٌ قَامَ عِنْدَ سُلْطَانٍ جَائِرٍ فَأَمَرَهُ وَنَهَاةً، فَقَتَلَهُ}، فَتَحَسَّبُ أَنَّ سَيِّدًا رَحِمَهُ اللَّهُ قَدْ حَقَّقَ ذَلِكَ الشَّرْطَ، **حَيْثُ قَالَ كَلِمَةً حَقٌّ عِنْدَ سُلْطَانٍ جَائِرٍ فَقَتَلَهُ؛** وَأُنْقِلُ كَلِمَةً لَهُ رَحِمَهُ اللَّهُ قَبْلَ إِعْدَامِهِ بِقَلِيلٍ عِنْدَمَا أُعْجِبَ أَحَدُ الصُّبَاطِ بِفَرَحِ سَيِّدِ قُطْبٍ وَسَعَادَتِهِ عِنْدَ سَمَاعِهِ نَبَأَ الْحُكْمِ عَلَيْهِ بِالْإِعْدَامِ (الشَّهَادَةِ)، وَتَعَجَّبَ لِأَنَّهُ لَمْ يَخْزَنْ وَيَكْتِئِبْ وَيَنْهَازَ وَيُخْبَطَ، فَسَأَلَهُ قَائِلًا {أَنْتَ تَعْتَقِدُ أَنَّكَ سَتَكُونُ شَهِيدًا، فَمَا مَعْنَى (شَهِيد) عِنْدَكَ؟}، أَجَابَ رَحِمَهُ اللَّهُ قَائِلًا {الشَّهِيدُ هُوَ الَّذِي يُقَدِّمُ شَهَادَةً مِنْ رُوحِهِ وَدَمِهِ أَنَّ دِينَ اللَّهِ أَعْلَى عِنْدَهُ مِنْ حَيَاتِهِ، وَلِذَلِكَ يَبْذُلُ رُوحَهُ وَحَيَاتِهِ فِدَاءً لِدِينِ اللَّهِ}؛ وَلَهُ رَحِمَهُ اللَّهُ مِنَ الْمَوَاقِفِ وَالْأَقْوَالِ الَّتِي لَا يَشْكُ عَارِفٌ بِالْحَقِّ أَنَّهَا صَادِرَةٌ عَنْ قَلْبٍ قَدْ مُلِيَءَ بِحُبِّ اللَّهِ وَحُبِّ رَسُولِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَحُبِّ التَّضَحِّيَةِ لِدِينِهِ، نَسَأَلُ اللَّهَ أَنْ يَرْحَمَنَا وَيَعْفُو عَنَّا وَإِيَّاهُ. انتهى باختصار. وأثنى على الشيخ سيد قطب أيضًا الشيخ ربيع المدخلي (رئيس قسم السنة بالدراسات العليا في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة)، حيث قال في فيديو بعنوان (الشيخ ربيع يقول أن "سيد قطب" تَوَصَّلَ للمنهج السلفي بفطرته): إِنَّ (سَيِّدَ قُطْبَ) كَانَ يَنْشِئُ الْحَقَّ، وَلِهَذَا لَوْ يَسْمَعُ الْإِخْوَانُ [يَعْنِي جَمَاعَةَ الْإِخْوَانِ الْمُسْلِمِينَ] نَصِيحَتَهُ لَأَنْتَهَتْ الْخِلَافَاتُ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ السَّلَفِيِّينَ؛ هَذَا الرَّجُلُ بِإِخْلَاصِهِ وَحُبِّهِ لِلْحَقِّ تَوَصَّلَ إِلَى أَنْ لَا بُدَّ أَنْ يُرَبِّيَ الشَّبَابَ عَلَى الْعَقِيدَةِ - قَبْلَ كُلِّ شَيْءٍ - وَالْأَخْلَاقِ، الْعَقِيدَةِ الصَّحِيحَةِ؛ وَأَظُنُّ كُنْتُ قَرَأْتُ فِي كِتَابَاتِ زَيْنَبِ الْغَزَالِي [الْعُضْوَةِ بِجَمَاعَةِ الْإِخْوَانِ الْمُسْلِمِينَ]، وَاللَّهُ أَعْلَمُ إِذَا كُنْتُمْ قَرَأْتُمْ لَهَا، أَنَّهُ كَانَ يُرْشِدُهُمْ [أَيُّ أَنَّ الشَّيْخَ (سَيِّدَ قُطْبَ) كَانَ يُرْشِدُ الْإِخْوَانَ] إِلَى كُتُبِ الشَّيْخِ

محمد بن عبد الوهاب، وكُتِبَ الحَرَكَةُ السَّلَفِيَّةُ؛ يَقُولُ **[أي الشيخ سيد قطب]** {أَنَا قَرَأْتُ أَرْبَعِينَ سَنَةً، صَرَفْتُهَا فِي حُقُولِ الْمَعْرِفَةِ الْإِنْسَانِيَّةِ، وَعَبَّشْتُ عَلَى تَصَوُّرِي، وَأَنَا إِنْ شَاءَ اللَّهُ إِذَا وَجَدْتُ الْحَقَّ وَانْضَحَّ لِي أَخْذٌ بِهِ}، فَالرَّحُلُ **يُحْسِنُ نِيَّتَهُ** إِنْ شَاءَ اللَّهُ **تَوَصَّلَ إِلَى أَنْ الْمَنْهَجَ السَّلَفِيَّ هُوَ الْمَنْهَجُ الصَّحِيحُ** الَّذِي يَحِبُّ أَنْ يَأْخُذَ بِهِ الشَّبَابُ، وَأَنْ يَتَرَبَّعُوا عَلَيْهِ؛ وَعَرَضَ **[أي الشيخ سيد قطب]** هَذَا الْمَنْهَجَ عَلَى الْمَوْجُودِينَ فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ مِنَ الْإِخْوَانِ، نَاسٌ وَافِقُوهُ وَنَاسٌ عَارِضُوهُ، ثُمَّ غَلَبَ الْجَانِبُ الْمُعَارِضُ عَلَى الْجَانِبِ الْمُوَافِقِ، فَاسْتَمَرَّتْ دَعْوَةُ الْإِخْوَانِ عَلَى مَا هِيَ عَلَيْهِ، الرَّوَافِضُ إِخْوَانُهُمْ، وَصَدَّامُ **[رئيس العراق]** يَقِفُونَ إِلَى جَانِبِهِ، هَذَا كُلُّهُ مِنْ فَسَادِ الْعَقَائِدِ وَمِنَ الْخَلْطِ، لَوْ كَانَ هُنَاكَ عَقِيدَةٌ صَحِيحَةٌ فِيهَا الْوَلَاءُ وَالْبَرَاءُ مَا يَقِفُونَ لَا مَعَ خُمَيْنِي **[مُرْشِدِ الثَّوْرَةِ الْإِيرَانِيَّةِ]** وَلَا مَعَ صَدَّامَ. انْتَهَى بِاخْتِصَارٍ. وَأَتْنِي عَلَى الشَّيْخِ سَيِّدِ قُطْبٍ أَيْضًا الشَّيْخُ عَبْدُ اللَّهِ عَزَّامُ (الْأَسْتَاذُ بِجَامِعَةِ الْمَلِكِ عَبْدِ الْعَزِيزِ بِجُدَّةَ)، حَيْثُ قَالَ فِي رِسَالَةٍ لَهُ بِعُنْوَانِ (سَيِّدُ قُطْبٍ، عَشْرُونَ عَامًا عَلَى الشَّهَادَةِ): لَقَدْ كَانَ سَيِّدٌ جَادًّا فِي جَاهِلِيَّتِهِ وَإِسْلَامِهِ، فَلَمْ يَكُنْ يُهَادِنُ وَلَا يُدَاهِنُ، **لَقَدْ كَانَ وَاضِحًا كَالشَّمْسِ فِي رَابِعَةِ النَّهَارِ مُسْتَقِيمًا كَخَدِّ السَّيْفِ...** ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ عَبْدُ اللَّهِ عَزَّامَ-: لَقَدْ كَانَ دَائِمًا يُرَدِّدُ {أَنَا لَا أَسْتَطِيعُ أَنْ أَعِيشَ بِنِصْفِ قَلْبٍ نِصْفُهُ لِلَّهِ وَنِصْفُهُ لِلدُّنْيَا}؛ وَكَانَ يَقُولُ {إِنْ أَضْبَعَ السَّيِّبَةُ الَّتِي تَشْهَدُ لِلَّهِ بِالْوَحْدَانِيَّةِ فِي الصَّلَاةِ لَتَرَفُضُنِي أَنْ تَكْتُبَ حَرْفًا وَاحِدًا تُقَرُّ بِهِ حُكْمٌ طَاغِيَةٌ}... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ عَبْدُ اللَّهِ عَزَّامَ-: حَدَّثَنِي أَحَدُ الْإِخْوَةِ، قَالَ {إِنَّ مَرَاسِمَ الْإِعْدَامِ تَقْضِي أَنْ يَكُونَ أَحَدُ الْعُلَمَاءِ حَاضِرًا تَنْفِيزَ الْإِعْدَامِ لِيُلْقَنَ الْمَحْكُومَ عَلَيْهِ الشَّهَادَتَيْنِ، فَعِنْدَمَا كَانَ سَيِّدٌ يَمْشِي خُطَاهُ الْأَخِيرَةَ نَحْوَ حَبْلِ الْمِشْنَقَةِ اقْتَرَبَ مِنْهُ الشَّيْخُ قَائِلًا (قُلْ "لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ")، فَقَالَ

سَيِّدُ (حَتَّى أَنْتَ جِئْتَ تُكْمِلُ الْمَشْرِجِيَّةَ، نحن يا أخي نَعْدَمُ بِسَبَبِ "لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ"، وَأَنْتَ تَأْكُلُ الْخُبْزَ بِ "لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ")... ثم قال -أي الشيخ عبد الله عزام-: والحق أنني ما تأثرتُ بكاتبٍ كَتَبَ في الفكر الإسلامي أكثر مما تأثرتُ بسيد قطب، وَأَنِّي لَأَشْعُرُ بِفَضْلِ اللَّهِ الْعَظِيمِ عَلَيَّ إِذْ شَرَحَ صَدْرِي وَفَتَحَ قَلْبِي لِدِرَاسَةِ كُتُبِ سَيِّدِ قُطْبٍ، فقد وَجَّهَنِي سَيِّدُ قُطْبٍ فِكْرِيًا وَابْنُ تَيْمِيَّةَ عَقْدِيًا وَابْنُ الْقِيَمِ رَوْحِيًا وَالنَّوَوِيُّ فِقْهِيًا، فَهَؤُلَاءِ أَكْثَرُ أَرْبَعَةِ أَثَرُوا فِي حَيَاتِي أَثَرًا عَمِيقًا... ثم قال -أي الشيخ عبد الله عزام-: ولقد مَضَى سَيِّدُ قُطْبٍ إِلَى رَبِّهِ رَافِعَ الرَّأْسِ نَاصِعَ الْجَبِينِ عَالِيِ الْهَامَةِ، وَتَرَكَ الثَّرَاثَ الضَّخْمَ مِنَ الْفِكْرِ الْإِسْلَامِيِّ الَّذِي تَحْيَا بِهِ الْأَجْيَالُ، بَعْدَ أَنْ وَضَحَ مَعَانٍ غَابَتْ عَنِ الْأَذْهَانِ طَوِيلًا، وَضَحَ مَعَانِي وَمَصْطَلَحَاتٍ (الطَّاغُوتِ، الْجَاهِلِيَّةِ، الْحَاكِمِيَّةِ، الْعِبُودِيَّةِ، الْأُلُوْهِيَّةِ)، وَوَضَحَ بَوَاقِيهِ الْمُشْرِفَةِ مَعَانِي (الْبِرَاءِ وَالْوَلَاءِ، وَالتَّوْحِيدِ، وَالتَّوَكُّلِ عَلَى اللَّهِ وَالْخَشْيَةِ مِنْهُ وَالِاتِّجَاءِ إِلَيْهِ). انتهى باختصار. وأثنى على الشيخ سيد قطب أيضًا الشيخ سلمان العودة (الأستاذ بكلية الشريعة وأصول الدين بجامعة الإمام محمد بن سعود)، حيث قال في فتوى له على موقعه [في هذا الرابط](#): أمَّا عن (سيد قطب) فقد قرأتُ مُعْظَمَ كُتُبِهِ، وَإِنْ شِئْتُ فَقُلْ كُلُّ كُتُبِهِ، كَمَا قرأتُ كَثِيرًا مِمَّا كَتَبَ عَنْهُ... ثم قال -أي الشيخ سلمان العودة-: **وَالَّذِي أَدِينُ اللَّهُ بِهِ أَنْ الْأُسْتَاذَ (سَيِّدَ قُطْبٍ) مِنْ أُمَّةٍ الْهُدَى وَالْذِّينَ، وَمِنْ دُعَاةِ الْإِصْلَاحِ، وَمِنْ رُؤَادِ الْفِكْرِ الْإِسْلَامِيِّ، سَخَّرَ فِكْرَهُ وَقَلَمَهُ فِي الدِّفَاعِ عَنِ الْإِسْلَامِ، وَشَرَحَ مَعَانِيَهُ، وَرَدَّ شُبُهَاتِ أَعْدَائِهِ، وَتَقَرَّرَ عَقَائِدُهُ وَأَحْكَامُهُ، عَلَى وَجْهِ قَلَمٍ مِنْ يُبَارِيهِ أَوْ يُجَارِيهِ فِي هَذَا الزَّمَانِ، وَكَانَ حَدِيثُهُ حَدِيثَ الْمُعَايِشِ الَّذِي لَا يَسَ هُمُ الْإِسْلَامَ قَلْبَهُ، وَمَلَكَ عَلَيْهِ نَفْسَهُ، قَدْ شَغَلَهُ الْخُرْنُ عَلَى الْإِسْلَامِ وَالْغَضَبُ لَهُ، حَتَّى**

عن ذاته وهُمومه الخاصة... ثم قال -أي الشيخ سلمان العودة-: ومنَ المعلومِ المُستفيض أن سَيِّدًا رَحِمَهُ اللهُ مَرَّ في فِكْرِهِ وحياته **بمراحلٍ مُختلفةٍ**، وكتبَ في أول حياته مجموعة كتبٍ أدبية (مثلُ كتب وشخصيات، ومُهمّة الشعير في الحياة، وطُفل من القرية)، ومجموعة من الدّواوين الشّعريّة، وكتبَ مجموعة من الكتب الإسلاميّة (مثلُ التصوير الفَنّي في القرآن، ومُشاهد القيامة في القرآن، والعدالة الاجتماعيّة في الإسلام)، ثم في **مَرَحَلَةِ التُّضجِ** كتبَ (الخصائص، **والمعالم**، والظلال، وهذا الدّين، والمُسْتَقْبَل لهذا الدّين، والإسلام ومُشكلات الحضارة)، ورُبّما كتبًا أخرى نسيّها، ومع ذلك كان يتعاهدُ كُتُبَهُ بالتصحيح والمُراجعة والتّعديل، كما هو ظاهرٌ في الظلال خاصّةً، حيث كان يُعملُ فيه قَلَمَهُ بين طَبْعَةٍ وأخرى، **وهذا دأبُ المُخلصين المُتَجَرِّدين**. انتهى.

وأثنى على الشيخ سيد قطب أيضًا الشيخُ محمد حسان (المدرس بكلية الشريعة وأصول الدين بجامعة الإمام محمد بن سعود)، حيث قال في مقطع صوتي مُفَرَّغ **على هذا الرابط**: فَتَسْأَلُ اللهَ عَزَّ وَجَلَّ أَنْ يجعلَ الشيخَ (سَيِّدَ قطب) عِنْدَهُ مِنَ الشّهداء، **فهو الرّجلُ الذي قَدَّمَ دَمَهُ وفِكرَهُ وعقلَهُ لِدِينِ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ**... ثم قال -أي الشيخُ محمد حسان-: وأُسْعِدَ قَلْبِي سَعَادَةً غَامِرَةً أَحَبَّ حَبِيبٌ مِنْ إِخواني الدُّعَاةِ الكِبارِ، وقالَ لي بأنّ عنده صورةً للشيخ (سَيِّدَ قطب) وهو يُلَحِّقُ كُتُبَهُ، ولكنّه خَلَقَ مع هذا البَلَاءِ الذي ضُربَ على رَأْسِهِ في السَّجَنِ والمُعْتَقَلِ. انتهى باختصار. وأثنى على الشيخ سيد قطب أيضًا الشيخُ عبدُالله بنُ قعود (عضو هيئة كبار العلماء بالديار السّعوديّة، وعضو اللّجنة الدائمة للبحوث العلميّة والإفتاء)، حيث قال رِأْدًا على مَنْ وَصَفَ كتابَ (**مَعَالِم في الطّريق**) الذي ألَفَهُ الشيخُ سيد قطب وأَعَدَمَ بِسَبَبِهِ، بأنّه (كتابٌ ملعونٌ): نَقَلَ لي غيرُ واحدٍ

قَوْلِكَ فِي اجْتِمَاعِ أُخْيَارِ -تَحْسَبُهُمْ كَذَلِكَ- قَوْلِكَ فِي كِتَابِ (مَعَالِمٍ فِي الطَّرِيقِ) {هَذَا كِتَابٌ مَلْعُونٌ}؛ سُبْحَانَ اللَّهِ!، كِتَابٌ أَخَذَ صَاحِبُهُ ثَمَنَهُ قَتْلًا -تَحْسَبُهُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ- يَدَافِعُ مِنَ الرُّوسِ الشُّيُوعِيِّينَ لِحِمَالِ [يَعْنِي جَمَالِ عَبْدِ النَّاصِرِ، حَاكِمٍ مُضَرٍّ وَقَتِيدٍ]، كَمَا يَعْرِفُ ذَلِكَ الْمُعَاصِرُونَ لِلْقَضِيَّةِ، وَقَامَتْ بِتَوَزِيعِ هَذَا الْكِتَابِ جِهَاتٌ عَدِيدَةٌ فِي الْمَمْلَكَةِ [يَعْنِي السَّعُودِيَّةَ]؛ وَالْكِتَابُ الْآنَ مَمْنُوعٌ مِنَ الطَّبْعِ وَالتَّذَاوُلِ هُنَاكَ] وَخِلَالِ سِنَوَاتٍ عَدِيدَةٍ، وَأَهْلُ هَذِهِ الْجِهَاتِ أَهْلٌ عِلْمٌ وَدَعْوَةٌ إِلَى اللَّهِ، وَكَثِيرٌ مِنْهُمْ مَشَايخُ لِمَشَايِخِكَ، وَمَا سَمِعْنَا حَوْلَهُ مِنْهُمْ مَا يَسْتَوْجِبُ مَا قُلْتَ [فِي مَقَالَةِ لِلشَّيْخِ الْقُرْصَاوِيِّ (رئيس الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين) [على هذا الرابط](#)، يَقُولُ الشَّيْخُ: لَقَدْ حُوكِمَ سَيِّدُ قُطْبٍ عَلَى أَخْطَرِ كِتَابٍ أَلْفَهُ، وَهُوَ كِتَابُ (مَعَالِمٍ فِي الطَّرِيقِ)، فَهُوَ الَّذِي تَتَرَكَّزُ فِيهِ أَفْكَارُهُ الْأَسَاسِيَّةُ فِي التَّغْيِيرِ الَّذِي يَنْشِئُهُ؛ كَانَ الْكِتَابُ قَدْ طُبِعَ مِنْهُ عَدَدٌ مَحْدُودٌ فِي طَبْعَتِهِ الْأُولَى الَّتِي تَشَرَّتْهَا (مَكْتَبَةٌ وَهْبَةٌ)، وَلَكِنْ بَعْدَ أَنْ حُكِمَ بِإِعْدَامِ سَيِّدِ قُطْبٍ، وَبَعْدَ أَنْ كُتِبَتْ لَهُ الشَّهَادَةُ، أَصْبَحَ الْكِتَابُ يُطْبَعُ فِي الْعَالَمِ كُلِّهِ بِعَشْرَاتِ آلَافٍ. انْتَهَى بِاخْتِصَارٍ؛ فَكَيْفَ بَكَ إِذَا وَقَفْتَ بَيْنَ يَدَيِ اللَّهِ وَحَاجَّكَ هَذَا الشَّخْصُ [يَعْنِي الشَّيْخَ سَيِّدَ قُطْبٍ] الَّذِي وَصَفْتَهُ الْإِذَاعَةُ السَّعُودِيَّةُ خِلَالِ سِنَوَاتٍ مُتَوَالِيَةٍ بِ (شَهِيدِ الْإِسْلَام). انْتَهَى بِاخْتِصَارٍ مِنْ كِتَابِ (مَجْمُوعِ رِسَائِلٍ وَمَقَالَاتِ الشَّيْخِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حَسَنِ آلِ قَعُودٍ). وَأَشْنَى عَلَى الشَّيْخِ سَيِّدِ قُطْبٍ أَيْضًا الشَّيْخُ أَبُو بَصِيرٍ الطَّرطُوسِيُّ، حَيْثُ قَالَ فِي مَقَالَةٍ لَهُ بِعَنْوَانِ (كَلِمَةُ خَوْلٍ مُرَاجَعَاتِ الشَّيْخِ "سَيِّدِ إِمَامٍ") [فِي هَذَا الرِّبَاطِ](#): **الْمُجَاهِدُ الصَّدَّاقُ بِالْحَقِّ سَيِّدُ قُطْبٍ**، كُلُّنَا يَعْلَمُ كَيْفَ أَنَّ (سَيِّدَ قُطْبٍ) رَجِمَهُ اللَّهُ أَثَرَ الْمِشْنَقَةِ وَحُكْمِ الْإِعْدَامِ وَلَا أَنْ يُفَرَّجَ عَنْهُ إِفْرَاجًا مَغْمُوسًا بِكَلِمَةٍ إِعْتِذَارٍ لِلطَّاعِيَةِ فَيَتَقَوَّى [أَيِ الطَّاعِيَةِ] بِهَا عَلَى طُغْيَانِهِ وَكُفْرِهِ

وظلمه، فَوَضَعَ اللهُ له [أَيُّ الشَّيْخِ (سيد قطب)] بِسَبَبِ ذلك **الْقُبُولُ فِي الْأَرْضِ**. انتهى باختصار. وأثنى على الشيخ سيد قطب أيضًا الشيخ حسين بن محمود، حيث قال في كتابه (مراحل التطور الفكري في حياة سيد قطب): (معالم في الطريق) هو آخر كتاب صدر في حياة سيد - وهو من أهم كتب سيد مع كتابه (الظلال) - وقد **امْتَحَنَ الطَّغَاةُ النَّاسَ** بسبب هذا الكتاب [كما **امْتَحَنَ الْمَأْمُونُ وَالْمُعْتَصِمُ وَالْوَائِقُ النَّاسَ فِي الْقَوْلِ بِخَلْقِ الْقُرْآنِ**]، واتَّخَذُوهُ ذَرِيعَةً لِمُحَاكَمَةِ سَيِّدٍ **وَالْحُكْمُ عَلَيْهِ بِالْإِعْدَامِ**، وقد كان بعض تلاميذ سيد يَرْجُوْنَهُ أَلَّا يَطْبَعَ الْكِتَابُ، فكان يقول لهم {لَا بُدَّ أَنْ يَتِمَّ الْبَلَاغُ}، فهو الكتاب الذي أَعْدِمَ صَاحِبُهُ، **وَقَدْ مُنِعَ مِنَ التَّدَاوُلِ وَالطَّبَاعَةِ فِي وَقْتِنَا هَذَا**، ولكنه موجود في الشبكة العالمية ولله الحمد والمِنَّة، وهذا الكتاب يُمكن أن يُقال بأنه **خُلَاصَةُ كُتُبِ سَيِّدِ الْإِسْلَامِيَّةِ وَلُبُّهَا**، ولذلك أُخِذَتْ دَوَا هَائِلًا فِي الْأَوْسَاطِ الْعِلْمِيَّةِ وَالشَّعْبِيَّةِ، وَتَخَطَّفَتْهُ الْأَيْدِي، وَحَفِظَتْهُ الْقُلُوبُ، **وَوَعَتْهُ الْعُقُولُ النَّبِيَّةُ...** ثم قال -أي الشيخ حسين بن محمود-: أَشَارَ بَعْضُهُمْ بِأَنَّ سَيِّدًا رَحِمَهُ اللَّهُ عَكَفَ عَلَى دِرَاسَةِ كُتُبِ شَيْخِ الْإِسْلَامِ ابْنِ تَيْمِيَّةٍ وَتَلْمِيذِهِ ابْنِ الْقَيِّمِ فِي آخِرِ حَيَاتِهِ، وَلَعَلَّ هَذَا هُوَ سِرُّ التَّعْدِيلَاتِ وَالْمُرَاجَعَاتِ الَّتِي رَأَيْنَاهَا فِي آخِرِ أَمْرِهِ رَحِمَهُ اللَّهُ، وَسِرُّ تَرْكِيزِهِ الشَّدِيدِ عَلَى الْعَقِيدَةِ وَأَنَّهَا أَسَاسُ الْفِكْرِ الْإِسْلَامِيِّ وَأَعْظَمُ رَصِيدٍ تَرْبَوِيٍّ... ثم قال -أي الشيخ حسين بن محمود-: فَكَلَّا الْإِمَامَيْنِ [يَعْنِي الشَّيْخَيْنِ (محمد بن عبد الوهاب) و(سيد قطب)] دَعَا إِلَى إِقَامَةِ حُكْمِ إِسْلَامِيٍّ صَحِيحٍ، وَكِلَاهُمَا دَعَا إِلَى إِقَامَةِ ذَلِكَ بِالسَّيْفِ [أَيُّ عِنْدَمَا يَغْلِبُ عَلَى الظَّنِّ الْقُدْرَةُ عَلَى إِحْدَاثِ التَّغْيِيرِ بِالسَّيْفِ، وَلِذَلِكَ لَمْ يَرْفَعْ الشَّيْخُ سَيِّدُ السَّيْفِ، فِي حِينِ رَفَعَهُ الشَّيْخُ مُحَمَّدًا]، وَكِلَاهُمَا أَرَادَ إِحْدَاثَ تَغْيِيرٍ جَدْرِيٍّ فِي مَعْتَقَدَاتِ النَّاسِ الْمُخَالَفَةِ

لِلْحَقِّ، وَكِلَاهُمَا دَعَا لِلثَّوْرَةِ عَلَى الْوَاقِعِ؛ وَالشَّيْخُ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْوَهَّابِ قَاتِلَ السَّيْفِ، وَخَرَجَ عَلَى وُلاَةِ الْأَمْرِ بِالسَّيْفِ، وَدَعَا النَّاسَ إِلَى ذَلِكَ، بَلْ خَرَجَ عَلَى الْخِلَافَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ الرَّسْمِيَّةِ وَعَلَى خَلِيفَةِ الْمُسْلِمِينَ الْعُثْمَانِيِّ مِمَّا اضْطَرَّ هَذَا الْأَخِيرَ لِإِصْدَارِ أَوَامِرِهِ لِوَالِي مِصْرَ بِالْقَضَاءِ عَلَى الدَّعْوَةِ [أَيِ دَعْوَةِ الشَّيْخِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْوَهَّابِ]... ثُمَّ قَالَ -أَيِ الشَّيْخِ حُسَيْنِ بْنِ مُحَمَّدٍ-: وَكَانَ أَتَمَّةُ الدَّعْوَةِ [التَّجْدِيَّةُ السَّلَفِيَّةُ] يُعْلِنُونَ كُفْرَ الدَّوْلَةِ الْعُثْمَانِيَّةِ... ثُمَّ قَالَ -أَيِ الشَّيْخِ حُسَيْنِ بْنِ مُحَمَّدٍ-: أَمَّا الْإِمَامُ سَيِّدُ فَقْدَ حَارَبَ بِقَلَمِهِ وَكَلِمَتِهِ وَخَرَّضَ عَلَى الْجِهَادِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ... ثُمَّ قَالَ -أَيِ الشَّيْخِ حُسَيْنِ بْنِ مُحَمَّدٍ-: دَعْوَةُ الشَّيْخِ الْإِمَامِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْوَهَّابِ دَعْوَةٌ تَصَحِيحِيَّةٌ تَجْدِيدِيَّةٌ، قَامَتْ بِالْحُجَّةِ ثُمَّ بِالْجِهَادِ وَالْقِتَالِ، وَهَذِهِ الدَّعْوَةُ تَدْعُو النَّاسَ لِلرَّجُوعِ إِلَى مَا كَانَ عَلَيْهِ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ عَقِيدَةٍ، وَتَبْذُرُ مَا يُخَالِفُهَا مِنْ بَدْعٍ وَأُمُورٍ مُخَدَّتَةٍ فِي الدِّينِ... ثُمَّ قَالَ -أَيِ الشَّيْخِ حُسَيْنِ بْنِ مُحَمَّدٍ-: الْحَقِيقَةُ أَنَّهُ لَا تَنَاقُضَ وَلَا اخْتِلَافَ بَيْنَ الدَّعَوَتَيْنِ [يَعْنِي دَعْوَةَ كُلِّ مِنَ الشَّيْخَيْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْوَهَّابِ وَسَيِّدِ قَطِبٍ] مِنْ حَيْثُ الْأَصْلُ، وَكُلُّ مَا يُرَى مِنْ خِلَافٍ إِنَّمَا هُوَ خِلَافٌ تَنَوُّعٌ لَا تَضَادٌّ، فَهَذَا يَدْعُو لَتَبْذِيرِ الْبَدْعِ الْقُبُورِيَّةِ وَالْإِعْتِقَادَاتِ الرَّافِضِيَّةِ، وَذَاكَ يَدْعُو إِلَى تَبْذِيرِ الْأَفْكَارِ الشَّرْقِيَّةِ وَالْمَعْتَقِدَاتِ الْغَرْبِيَّةِ اللَّادِينِيَّةِ [الْمُرَادُ بِالشَّرْقِ هُوَ مَجْمُوعَةُ الدُّوَلِ الَّتِي كَانَتْ تَدُورُ فِي فَلَكِ الْإِتِّحَادِ السُّوْفِيَّاتِي، وَأَمَّا الْمُرَادُ بِالْغَرْبِ فَهُوَ مَجْمُوعَةُ الدُّوَلِ الَّتِي كَانَتْ تَدُورُ فِي فَلَكِ الْوِلَايَاتِ الْمُتَّحِدَةِ الْأَمْرِيكِيَّةِ]، وَكِلَاهُمَا يَدْعُو إِلَى تَطْبِيقِ الشَّرِيعَةِ فِي الْبِلَادِ الْإِسْلَامِيَّةِ، هَذَا بِالتَّحْرِيزِ وَالْعَمَلِ النَّظْمِيِّ الْمُؤَدِّي لِلْجِهَادِ، وَذَاكَ بِالِاسْتِعَانَةِ بِالْأَمْرَاءِ وَالْقِتَالِ الْعَلَنِيِّ وَالْجِهَادِ، وَكِلَاهُمَا دَعَا لِلْخُرُوجِ عَلَى الْحَاكِمِ، وَكِلَاهُمَا جَدَّدَ نَوَاحٍ مِنَ الشَّرِيعَةِ، فَهَذَا جَدَّدَ عَقِيدَةَ

المسلمين، **وذاك جَدَدَ مفهوم الاعتزاز بالدين...** ثم قال
 -أي الشيخ حسين بن محمود-: **وهناك أمر لا ينبغي**
للعاقل أن يغفل عنه، وهو أن الإمام محمد بن
عبدالوهاب حمل السيف فعلاً، وقاتل المسلمين في
جزيرة العرب وقتل منهم خلقاً، ثم قاتل أتباعه جيوش
الدول العربية المجاورة في العراق والشام وغيرهما،
فمن هنا نقول للمُنْتَسِبِينَ إليه {عليكم أن تنظروا -
بنفس العين التي تنظرون بها [للشيخ محمد بن
عبدالوهاب ودعوته]- للشيخ سيّد ودعوته}، فإن قُلْتُمْ
بأن {سيّدًا يدعُو لِقَتْلِ المسلمين}، فالإمام محمد قَتَلَ
المسلمين فعلاً في حُرُوبٍ بينه وبينهم، وإن قُلْتُمْ بأن
{هؤلاء [الذين قاتلهم الإمام محمد] كانوا قبوريين}،
فهذا هو التكفير الذي رَمَيْتُمْ به سيّدًا... ثم قال -أي
 الشيخ حسين بن محمود-: **والإمام محمد كفر من لم**
يُحْكُم بما أنزل الله وأُغْلِنَ في كثير من كتاباته
ورسائله، وأُغْلِنَ ذلك طُلابُه وأتباعُه، ولَعَلَّ أَوْصَحَ رسالة
في ذلك هي رسالة العلامة محمد بن إبراهيم آل الشيخ
[هو رئيس القضاة ومفتى الديار السعودية ت1389]
الشهيرة [يعني رسالة (تحكيم القوانين)]، وهو من
أحفاد الشيخ محمد، وهذا بعض كلامه الذي قاله
{وخضوعُ الناس ورُضُوخُهم لحُكم ربّهم خُضوعٌ ورُضُوخٌ
لِحُكم من خَلَقَهم تعالى لِيَعْبُدُوهُ، فكما لا يَسْجُدُ الخَلْقُ
إلا لله، ولا يَعْْبُدُونَ إلا إِيَّاه ولا يَعْْبُدُونَ المخلوق، فكذلك
يَجِبُ أن لا يَرْضَخُوا ولا يَخَضَعُوا أو يَنْقَادُوا إلا لِحُكم
الحكيم العليم الحميد الرؤوف الرحيم، دُونَ حُكم
المخلوق الظالم الجهول، الذي أَهْلَكَته الشُّكُوكُ
والشَّهَوَاتُ والشَّيْهَاتُ، واسْتَوَلَتْ على قُلُوبِهِم الغَفْلَةُ
والْقَسْوَةُ والظُّلُمَاتُ، فَيَجِبُ على العُقلاء أن يَرْبَأُوا
بِنُفُوسِهِم عنه، لِمَا فِيهِ مِنَ الاستبعادِ لهم، والتَّحَكُّمِ
فيهم بالأهواء والأغراض، والأغلاط والأخطاء، فَضْلاً عن

كُونِهِ كُفْرًا بَنَصَّ قَوْلِهِ تَعَالَى (وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ) {، وَقَالَ [يَعْنِي الشَّيْخُ مُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ] فِي بَدَايَةِ رِسَالَتِهِ [يَعْنِي رِسَالَةً] (تَحْكِيمُ الْقَوَانِينِ) {إِنَّ مِنَ الْكُفْرِ الْأَكْبَرِ الْمُسْتَتِينَ} تَنْزِيلَ الْقَانُونِ اللَّعِينِ مَنْرَلَةً مَا نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ - عَلَى قَلْبِ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِيَكُونَ مِنَ الْمُنْذِرِينَ بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ - فِي الْحُكْمِ بِهِ بَيْنَ الْعَالَمِينَ، وَالرَّدُّ إِلَيْهِ عِنْدَ تَنَازُعِ الْمُتَنَازِعِينَ، مُنَاقَضَةً وَمُعَانِدَةً لِقَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ (فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا) {... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ حُسَيْنِ بْنِ مُحَمَّدٍ-: فَالْأَمْرُ عِنْدَ الْعُلَمَاءِ مَخْسُومٌ فِيمَنْ تَخَاكَمَ إِلَى غَيْرِ شَرْعِ اللَّهِ، وَلَا يَشُكُّ فِي كُفْرِ هَؤُلَاءِ الْكَفَّارِ إِلَّا مَنْ طَمَسَ اللَّهُ بَصِيرَتَهُ وَأَعْمَاهُ عَنْ نُورِ الْوَحْيِ مِثْلَهُمْ، وَسَيِّدُ رَحْمَةِ اللَّهِ مِنَ الَّذِينَ نَوَّرَ اللَّهُ قُلُوبَهُمْ بِنُورِ الْإِيمَانِ وَالْيَقِينِ، نَحْسَبُهُ كَذَلِكَ وَلَا تُرْكِيهِ عَلَى اللَّهِ، فَكَيْفَ يَسْكُتُ رَحْمَةُ اللَّهِ عَلَى تَنْجِيَةِ شَرْعِ اللَّهِ عَنْ وَاقِعِ الْمُسْلِمِينَ وَهُوَ يَعْلَمُ حُكْمَ اللَّهِ فِي الْحَاكِمِ بِغَيْرِ شَرْعِهِ وَالسَّائِكِ عَلَيْهِ، فَضْلًا عَنِ الرَّاضِي بِهِ وَالْمُنَافِحِ عَنْهُ (وَالْعِيَاذُ بِاللَّهِ) ... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ حُسَيْنِ بْنِ مُحَمَّدٍ-: إِنَّ الْإِمَامَ مُحَمَّدَ بْنَ عَبْدِ الْوَهَّابِ مُجَدِّدٌ فِي بَابِ الْعَقِيدَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ، وَالْإِمَامَ (سَيِّدُ قُطْبٍ) مُجَدِّدٌ فِي بَابِ السِّيَاسَةِ الشَّرْعِيَّةِ، وَالْأَمْرَيْنِ مِنْ صُلْبِ الشَّرِيعَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ الْكَامِلَةِ ... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ حُسَيْنِ بْنِ مُحَمَّدٍ-: رَأَى الشَّيْخُ سَيِّدُ بَنْطَرَتِهِ الْوَاعِيَةَ أَنَّ الْأُمَّةَ غَافِلَةٌ عَنْ دِينِهَا هَاجِرَةٌ لِكِتَابِ رَبِّهَا، فَأَرَادَ أَنْ يَرْبِطَهَا بِوَحْيِهَا مِنْ جَدِيدٍ ... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ حُسَيْنِ بْنِ مُحَمَّدٍ-: وَتَكْمُنُ خُطُورُهُ الشَّيْخَ سَيِّدُ فِي أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ كَبَقِيَّةِ الْكِتَابِ الَّذِينَ وَقَفُوا مَوْقِفَ الْمُدَافِعِ عَنِ الْإِسْلَامِ، بَلْ تَعَدَّى الشَّيْخُ سَيِّدُ هَذِهِ الْمَرَحَلَةَ إِلَى مُهَاجَمَةِ عَقَائِدِ الْكَفَّارِ شَرْقًا وَغَرْبًا بِمَنْطِقِ

الاستعلاء الإسلامي والإعجاز التشريعي القرآني، وكأنه
جَدَّدَ في الأمة قولَ الله تعالى {وَلَا تَهْنُوا وَلَا تَحْزُنُوا
وَأَنْتُمْ الْأَعْلَوْنَ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ}، فقد كان من مكر
الكفار أن يؤصِّلوا رُوحَ الاستسلام والتبعية للغرب في
نفوس المسلمين حتى يشهل عليهم ترويضهم
واحتلالهم، وكان هناك علماء يدافعون باستحياء عن
القيم الإسلامية، وبعضهم أراد تطويع الإسلام ليتماشى
مع المفاهيم الغربية [يشير هنا إلى (المدرسة العقلية
الاعتزالية) والتي هي نفسها (مدرسة فقه التيسير
والوسطية)]، فهذا يقول {الاشتراكية الإسلامية}، وهذا
يقول {الديمقراطية الإسلامية} [قال الشيخ محمد
قطب (الحاصل على "جائزة الملك فيصل العالمية في
الدراسات الإسلامية") في كتابه (كيف ندعو الناس): إن
قضية عبادة الله وحده بلا شريك - وهي قضية (لا إله إلا
الله) - معناها أن يكون الله هو المعبود في الاعتقاد،
وهو المعبود في الشعائر التعبدية، وهو المشرع، وهو
مقرر القيم والمعايير، وهو واضع منهج الحياة للناس؛
وهي قضية الزام لا خيار فيها للمسلم ما دام مقرراً
بالإسلام، بل هي قضية إزام لكل من نطق بلسانه {لا
إله إلا الله} ولو كان في دخيلة قلبه منافقاً كارهاً
للإسلام، فإنه إن أعرض عن شريعة الله، فإنه يؤخذ
بإقراره اللساني [وهو قوله {لا إله إلا الله}] ثم يعتبر
مرتداً عن الإسلام {ويقولون آمنا بالله وبالرسول
وأطعنا ثم يتولى فريق منهم من بعد ذلك، وما أولئك
بالمؤمنين، وإذا دُعوا إلى الله ورسوله ليحكم بينهم إذا
فريق منهم معرضون}، {فلا وربك لا يؤمنون حتى
يحكموا} فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا في أنفسهم
حرجاً مما قضيت ويسلموا تسليماً}؛ وحين تدخل في
لعبة الديمقراطية، فأول ما فعله هو تحويل هذا
الإزام الرباني إلى قضية يستفتى فيها الناس، وتؤخذ

عليها الأصواتُ بالمُوافقةِ أو الرِّفضِ، مع إتاحة الفرصةِ لِمَنْ شاءَ أَنْ يَقُولَ {إِنَّكُمْ أَقْلِيَّةٌ، وَالْأَقْلِيَّةُ لَا يَجُوزُ لَهَا أَنْ تَفْرِضَ رَأْيَهَا عَلَى الْأَعْلِيَّةِ}، وَإِذَنْ فَهِيَ مَسْأَلَةٌ رَأْيٍ وَلَيْسَتْ مَسْأَلَةٌ إِلْزَامٍ، مَسْأَلَةٌ تَنْتَظِرُ أَنْ يَصِلَ عَدَدُ أَصَوَاتِ الْمُوَافِقِينَ عَلَيْهَا مَبْلَغًا مُعَيَّنًا حَتَّى تَتَقَرَّرَ... ثم قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ مُحَمَّدٍ قُطْبٍ-: فَإِنَّ الْقَضِيَّةَ يَجِبُ أَنْ تَتَّخَذَ عَلَى أَسَاسٍ آخَرَ مُخْتَلِفٍ، إِنْ تَحْكِمَ الشَّرِيعَةُ الْإِلْزَامَ رَبَّانِيًّا، لَا عِلَاقَةً لَهُ بِعَدَدِ الْأَصَوَاتِ، وَلَا يُخَيَّرُ النَّاسُ بِشَأْنِهِ (هَلْ يَقْبَلُونَهُ أَمْ يَرْفُضُونَهُ)، لِأَنَّهُمْ **لَا يَمْلِكُونَ أَنْ يَرْفُضُوهُ ثُمَّ يَظْلُلُوا مُسْلِمِينَ**... ثم قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ مُحَمَّدٍ قُطْبٍ-: وَفَرَّقُ بَيْنَ أَنْ تَكُونَ إِقَامَةُ الْإِسْلَامِ فِي الْأَرْضِ مُتَوَقَّفَةً -بَعْدَ مَشِيئَةِ اللَّهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى- عَلَى وُجُودِ قَاعِدَةٍ مُؤْمِنَةٍ ذَاتِ حَجْمٍ مُعَيَّنٍ تَمْلِكُ تَحْقِيقَ هَذَا الْإِلْزَامِ الرَّبَّانِيِّ فِي عَالَمِ الْوَاقِعِ، وَبَيْنَ أَنْ يَكُونَ الْإِلْزَامُ ذَاتُهُ مَوْضِعَ نَظَرٍ! وَمَوْضِعَ اسْتِفْتَاءٍ!، سَوَاءً إِسْتِطَعْنَا تَحْقِيقَهُ فِي عَالَمِ الْوَاقِعِ، أَمْ لَمْ نَسْتَطِعْ لِضَعْفِنَا وَقِلَّةِ جِيلِنَا وَهَوَانِنَا عَلَى النَّاسِ كَمَا كَانَ حَالُ الْمُسْلِمِينَ فِي مَكَّةَ... ثم قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ مُحَمَّدٍ قُطْبٍ-: وَيَجِبُ أَنْ تُقَدِّمَهُ الدَّعْوَةُ [أَيُّ يَجِبُ عَلَى الدَّعْوَةِ أَنْ تُقَدِّمَ الْإِسْلَامَ] لِلنَّاسِ عَلَى هَذَا الْأَسَاسِ {أَنَّهُ الْإِلْزَامُ رَبَّانِيٌّ، وَأَنَّ النَّاكِلَ عَنْهُ مُرْتَدٌّ فِي حُكْمِ اللَّهِ، وَأَنَّ جَمِيعَ النَّاسِ مُطَالِبُونَ بِتَحْقِيقِهِ، حُكَامًا وَمَحْكُومِينَ، سَوَاءً وَجَدَتْ هَيْئَةٌ أَوْ جَمَاعَةٌ يُطَالِبُ بِهِ أَمْ لَمْ تُوجَدْ، لِأَنَّهُ لَيْسَ مُتَوَقِّفًا عَلَى مُطَالَبَةِ أَحَدٍ مِنَ الْبَشَرِ بَعْدَ أَنْ طَلَبَهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ مِنْ عِبَادِهِ بِصِغَةِ الْأَمْرِ الْمُلْزِمِ}، انتهى، وهذا يَقُولُ {الْفَلَسَفَةُ الْإِسْلَامِيَّةُ}، وَهَذَا يُؤَصِّلُ لِمَفَاهِيمِ {الْقَوْمِيَّةِ الْإِسْلَامِيَّةِ}، وَهَذَا يَقُولُ بـ {وَحْدَةِ الْأَدْيَانِ}، وَهَذَا يُنَادِي بـ {الْأُخُوَّةِ الدِّينِيَّةِ بَيْنَ أَصْحَابِ الْأَدْيَانِ السَّمَاوِيَّةِ}، وَهَذَا يُلْغِي {أَحْكَامَ جِهَادِ الطَّلَبِ} بِحُجَجٍ وَاهِيَةٍ، وَهَذَا يَنْفِي وُجُودَ {عَقِيدَةِ الْوَلَاءِ وَالْبَرَاءِ}، وَهَذَا يَسْتَحْيِي مِنْ ذِكْرِ

{الْحُدُودِ الشَّرْعِيَّةِ}، وبعضُهم طَوَّعَ وَخَرَّفَ الكُثِيرَ مِنْ دَلَالَاتِ النُّصُوصِ لِتُؤَافِقَ بَعْضَ الْمِفَاهِيمِ الْكُفْرِيَّةِ!، [ف] أَتَى الشَّيْخُ سَيِّدُ لِيَقُولَ لِلْجَمِيعِ {إِنَّ الْإِسْلَامَ يَغْلُو وَلَا يُغْلَى، وَمِفَاهِيمُكُمْ هَذِهِ كُلُّهَا تَحْتَ قَدَمِي، وَلَيْسَ فِي الْأَرْضِ شَيْءٌ صَالِحٌ غَيْرَ هَذَا الدِّينِ، وَهَذِهِ مَعَالِمُهُ، فَتَقِفُوا بِظِلَالِ قُرْآنِكُمْ، وَاتْرُكُوا تَصَوُّرَاتِ عَدُوِّكُمْ، فَلَا عَدَالَةَ إِلَّا فِي الْإِسْلَامِ، وَلَا مُسْتَقْبَلَ إِلَّا لَهُ، وَلَا سَلَامَ إِلَّا تَحْتَ رَأْيِهِ، وَمَشْكَلاتُ هَذِهِ الْحَضَارَاتِ كُلُّهَا سَبَبُهَا الْبُعْدُ عَنْ شَرْعِ اللَّهِ الَّذِي يَجِبُ أَنْ يَحْكُمَ الْأَرْضَ مِنْ جَدِيدٍ}... ثم قال -أي الشيخ حسين بن محمود-: لقد عاش الإمام (سيد قطب) رَحِمَهُ اللَّهُ حُرًّا فِي زَمَنِ الْعُبُودِيَّةِ لِلتَّيَّارَاتِ وَالْأَفْكَارِ الْبَشَرِيَّةِ، وَمَاتَ حُرًّا فِي زَمَنِ الْإِسْتِسْلَامِ لِلطَّوَاعِثِ الْجَائِيَّةِ عَلَى رِقَابِ الْأُمَّةِ الْإِسْلَامِيَّةِ، وَكَتَبَ بِمِدَادِ دَمِهِ عَلَى صَفَحَاتِ التَّأْرِيخِ أَشْطَرًا مِنَ التَّضْحِيَةِ لِتَرْتِهَا الْأَجْيَالُ الْمُسْلِمَةُ الْمُتَعَاقِبَةُ، تُخَيِّ فِيهَا الْقِيَمَ الرَّبَّانِيَّةَ السَّامِيَّةَ، وَتَقُولُ لَهَا اضْرِبُوا بِسُيُوفِ الْعَقِيدَةِ رَأْسَ كُلِّ طَاغُوتٍ، وَكَسِّرُوا بِمَطَارِقِ الْجِهَادِ كُلَّ الْقِيُودِ، وَخَرِّزُوا بِالْإِسْتِعْلَاءِ الْإِيمَانِيَّ الْبَشَرِيَّ مِنْ كُلِّ مَا سِوَى اللَّهِ مِنْ مَعْبُودٍ، وَأَعْلِيُوا فِي الْأَرْضِ (اللَّهُ أَكْبَرُ) إِرْهَابًا لِأَعْدَاءِ اللَّهِ وَإِرْغَامًا لِكُلِّ خَسُودٍ، وَلَا تَتَوَقَّفُوا عَنِ الزَّخْفِ حَتَّى تَلْقُوا اللَّهَ وَقَدْ تَقَطَّعَتْ أَشْلَاؤُكُمْ وَسُفِكَتْ دِمَاؤُكُمْ، عَلَيْهِ يَرْضَى عَنْكُمْ، فَرَضًا اللَّهُ لَا يُنَالُ بِالسُّكُونِ، فَلَا يُدْ مِنْ الْحَرَكَةِ، وَالْحَيَاةُ الْحَقَّةُ فِي طَلَبِ الْمُنُونِ [أي المَوْتِ]. انتهى باختصار. وأثنى على الشيخ سيد قطب أيضًا الشيخ محمد سرور زين العابدين (مؤسس تيار الصَّخْوَةِ "أكبر التيارات الدِّينِيَّةِ فِي السَّعُودِيَّةِ"، والذي مِنْ رُمُوزِهِ الشَّيُوخُ سَفَرُ الْحَوَالِي وَنَاصِرُ الْعُمَرِ وَسَلْمَانُ الْعُودَةُ وَعَائِضُ الْقُرْنِي وَعُوضُ الْقُرْنِي وَمُحَمَّدُ الْعَرِيفِي وَسَعْدُ الْبَرِيكُ وَعَبْدُالْوَهَّابِ الطَّرِيرِي وَمُحْسِنُ الْعَوَاجِي)، حيث قال في كتابه (دراسات في السيرة النبوية): ما

مِنْ عَالِمٍ مِنْ عُلَمَاءِ الْمُسْلِمِينَ إِلَّا قَدْ رَدَّ أَوْ رُدَّ عَلَيْهِ، كَمَا
 قَالَ الْإِمَامُ مَالِكٌ رَحِمَهُ اللَّهُ، **وَكَانَ سَيِّدَ قُطْبِ رَحِمَهُ اللَّهُ**
أَوَّابًا إِلَى الْحَقِّ عِنْدَمَا يَتَبَيَّنَ لَهُ، وَقَدْ تَرَجَعَ فِي الطَّبَعَةِ
 الثَّانِيَةِ مِنَ (الظَّلَالِ) عَنْ آرَاءٍ وَمَوَاقِفَ وَرَدَتْ فِي
 الطَّبَعَةِ الْأُولَى... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ مُحَمَّدٍ سِرُّهُ-:
 وَاجْتَمَعَ فِي أَسْلُوبِهِ **[يَعْنِي الشَّيْخَ (سَيِّدَ قُطْبِ)]**
 الصُّفَاتُ وَالْمَزَايَا الثَّالِيَةُ، كَانَ رَحِمَهُ اللَّهُ **جَرِيئًا لَا يَخْشَى**
فِي اللَّهِ لَوْمَةً لَائِمَةً، وَكَانَ الطَّاعُوثُ يَتَرَبَّصُ بِهِ الدَّوَائِرَ
 وَيُقَدِّمُ لَهُ الْعُرُوضَ وَالْإِغْرَاءَاتِ، فَأَعْرَضَ رَحِمَهُ اللَّهُ **عَنِ**
الْمَنَاصِبِ الرَّفِيعَةِ وَالْجَاهِ الْعَرِيزِ ابْتِغَاءَ مَرْضَاةِ اللَّهِ
 سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى وَطَمَعًا بِجَنَّتِهِ، **[وَ] كَانُ مُتَجَرِّدًا لَا يَتَعَصَّبُ**
لِمَذْهَبٍ مِنَ الْمَذَاهِبِ أَوْ حِزْبٍ مِنَ الْأَحْزَابِ، وَمَا كَانَ
 يَتَحَدَّثُ عَنْ نَفْسِهِ، **[وَ] لَا أَعْرِفُ كَاتِبًا فِي الْعَصْرِ الْحَدِيثِ**
عَرَضَ مَشْكَلاتِ الْعَصْرِ كَسَيِّدِ رَحِمَهُ اللَّهُ، **فَقَدْ كَانَ أَمِينًا**
فِي عَرَضِهَا وَفِي وَضْعِ الْخُلُولِ الْمُنَاسِبَةِ لِعِلَاقَتِهَا،
[وَ] كَانُ بَعِيدًا عَنِ الْغُلُوِّ، وَكَانَتْ أَدِلَّتُهُ مِنَ الْكِتَابِ وَالسُّنَنِ
وَأَقْوَالِ الْأَثَمَةِ، [وَ] كَانَتْ لَهُ جَوَلَاتٌ وَجَوَلَاتٌ فِي شَرْحِ
مَعَانِي (لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ) وَتَوْضِيحِ
مَدْلُولَاتِ الْأُلُوْهِيَةِ وَالتَّحْذِيرِ مِنَ الشَّرِكِ وَالنِّفَاقِ... ثُمَّ
 قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ مُحَمَّدٍ سِرُّهُ-: وَلَمْ يَكُنْ **[أَيُّ الشَّيْخِ**
(سَيِّدِ قُطْبِ)] صُوفِيًّا، وَقَدْ رَدَّ عَلَى الصُّوفِيِّينَ فِي
 مَوَاضِعَ كَثِيرَةٍ مِنَ الظَّلَالِ؛ وَلَمْ يَكُنْ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ بِمَنْهَجِ
 الْخَوَارِجِ، وَكُتِبَتْ عَلَيْهِ تَشْهَدُ عَلَى ذَلِكَ؛ وَلَمْ يَكُنْ مِنْ فُلُولِ
 الْمَدْرَسَةِ الْإِصْلَاحِيَّةِ [يَعْنِي (الْمَدْرَسَةَ الْعَقْلِيَّةَ الْإِعْتِرَافِيَّةَ)]
 وَالَّتِي هِيَ نَفْسُهَا (مَدْرَسَةُ فِقْهِ التَّيْسِيرِ وَالْوَسْطِيَّةِ).
 قُلْتُ: وَقَدْ ذَكَرَ الشَّيْخُ عَبْدُ اللَّهِ الطَّرِيقِي (وَكَيْلُ كَلِيَّةِ
 الشَّرِيعَةِ بِالرِّيَاضِ) فِي مَقَالَةٍ لَهُ بِعَنْوَانِ (مَنْهَجُ الْمَدْرَسَةِ
 الْعَقْلِيَّةِ الْحَدِيثَةِ وَتَقْوِيمُهَا فِي الْإِصْلَاحِ الْمَعَاصِرِ) **عَلَى**
هَذَا الرِّبَاطِ أَنَّ الشَّيْخَ سَيِّدَ قُطْبٍ مِنْ أَفْدَمِ مَنْ تَقَدَّوْا
هَذِهِ الْمَدْرَسَةَ]، وَقَدْ رَدَّ عَلَيْهِمْ فِي كِتَابِهِ (خَصَائِصُ

التَّصَوُّرُ الإِسْلَامِيُّ). انتهى باختصار. وقال الشيخُ ربيع المدخلي (رئيسُ قسمِ السُّنَّةِ بالدراسات العليا في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة) في (التوضيح لِمَا في خطاب محمد قطب عن كُتُبِ أخيه مِنَ التصريح): فلقد شاء الله تبارك وتعالى أن أقفَ على خطاب للشيخ محمد قطب [الحاصل على (جائزة الملك فيصل العالمية في الدراسات الإسلامية)] أخي سيد قطب، وهو جوابٌ وَجَّهَهُ إلى عبدالرحمن بن محمد الهرفي الذي يَبْدُو أَنَّهُ سألَهُ عن ([كتاب] العدالة الاجتماعية) لشقيقه سيد قطب، وهذا نصُّه {الأخ الفاضلُ عبدالرحمن بنُ محمد الهرفي حَفِظَهُ اللهُ؛ السلام عليكم ورحمة الله وبركاته؛ سَأَلْتَنِي عن كِتَابِ (العدالة الاجتماعية)، فَأَخْبِرُكَ أَن هَذَا أَوَّلُ كِتَابِ الْفَهْمِ بَعْدَ أَنْ كَانَتْ اهْتِمَامَاتُهُ فِي السَّابِقِ مُنْجَهَةً إِلَى الْأَدَبِ وَالتَّغْدِ الْأَدَبِيِّ، وَهَذَا الْكِتَابُ لَا يُمَثِّلُ فِكْرَهُ بَعْدَ أَنْ نَصَحَ تَفَكُّيرَهُ وَصَارَ بِحَوْلِ اللهِ أَرْسَخَ قَدَمًا فِي الْإِسْلَامِ، وَهُوَ لَمْ يُوصِ بِقِرَائَتِهِ؛ إِنَّمَا الْكُتُبُ الَّتِي أَوْصَى بِقِرَائَتِهَا قُبِيلَ وَقَاتِهِ هِيَ (الظَّلَالُ) وَبِصِفَةِ خَاصَّةِ الْأَجْزَاءِ الْاِثْنَا عَشَرَ الْأُولَى الْمُعَادَةُ الْمُتَفَحَّةُ وَهِيَ أَخِرُ مَا كَتَبَ مِنَ الظَّلَالِ عَلَى وَجْهِ التَّقْرِيبِ"، [و] مَعَالِمُ فِي الطَّرِيقِ، وَهَذَا الدِّينُ، وَالْمُسْتَقْبَلُ لِهَذَا الدِّينِ، [و] خِصَائِنُ التَّصَوُّرِ الْإِسْلَامِيِّ، وَمُقَوِّمَاتُ التَّصَوُّرِ الْإِسْلَامِيِّ، وَالْإِسْلَامُ وَمُشْكِلَاتُ الْخِصَارَةِ؛ أَمَّا الْكُتُبُ الَّتِي أَوْصَى بِعَدَمِ قِرَائَتِهَا فَهِيَ كُلُّ مَا كَتَبَهُ قَبْلَ (الظَّلَالِ)، وَمِنْ بَيْنَهَا (العدالة الاجتماعية)؛ أَمَّا كِتَابُ (لِمَاذَا أَعْدَمُونِي) فَهُوَ لَيْسَ كِتَابًا، إِنَّمَا هُوَ مَحَاضِرُ التَّحْقِيقِ الَّتِي أُجْرِيَتْ مَعَهُ فِي السَّخْنِ الْحَرَبِيِّ، حُذِفَتْ مِنْهَا الْأَسْئَلَةُ الَّتِي وَجَّهَهَا إِلَيْهِ الْمُحَقِّقُ وَبَقِيَتِ الْأَجْوِبَةُ، وَقَدْ اسْتَخْرَجَهَا مُحَمَّدٌ حَسَنِينٌ هَيْكَل [قُلْتُ: (محمد حسنين هيكَل) المقصودُ هنا ليس (محمد حسنين هيكَل) الأديبَ صَاحِبَ كِتَابِ (حياة محمد)، بَلْ

(محمد حسنين هيكل) الصَّخَافِيَّ الذي كان يُوصَفُ بأنه (كاتبُ السُّلطة)، و(صديقُ الحُكَّام)، و(صانعُ الرؤساء)، و(مُؤرِّخُ تاريخِ مِصْرَ الحَدِيثِ)!!!، و(الأقربُ للرئيس المِصْرِيِّ جمال عبدالناصر) من مَلَقَاتِ السَّجْنِ، وباعَهَا لِجَرِيدَةِ (الشرق الأوسط) فنَشَرَتْهَا في جَرِيدَةِ (المُسْلِمون) [التي كانت تُصدِرُ عن نَفْسِ الجَهَةِ التي تُصدِرُ جَرِيدَةَ الشرق الأوسط] مُجَرَّاةً، ثم نَشَرَتْهَا في صُورَةٍ كِتَابٍ، وَلَمَّا كُنَّا لَمْ نَطْلُعْ على أَصُولِهَا **فَلا** نَسْتَطِيعُ أَنْ نَحْكُمَ **على مَدَى صِحَّتِهَا**، وَمِنَ الْمُؤَكِّدِ أَنَّهُمْ حَذَفُوا مِنْهَا مَا يَخْتَمُ بِالتَّعْذِيبِ -وقد اعْتَرَفَتِ الجَرِيدَةُ بِذَلِكَ- أَمَّا الْبَاقِي فَيُحْتَمَلُ صُدُورُهُ عَنْهُ وَلَكِنْ **لَا يُمْكِنُ الْقَطْعُ بِذَلِكَ**، وَفَضَّلًا عَنْ ذَلِكَ فَهَذِهِ التَّحْقِيقَاتُ كُلُّهَا كَانَتْ تَجْرِي فِي ظِلِّ **التَّعْذِيبِ**}. انتهى باختصار. وقال الشيخ القرضاوي في مقالة له بعنوان (وقفة مع سيد قطب) **على هذا الرابط**: وقد حَدَّثَنِي الأخ د/محمد المهدي البدري أَنَّ أَحَدَ الإخوةِ الْمُقَرَّبِينَ مِنْ سَيِّدِ قُطْبٍ -وكان معه مُعْتَقَلًا فِي مِحْنَةٍ 1965م- أَخْبَرَهُ أَنَّ الْأَسْتَاذَ (سيد قطب) عَلَيْهِ رَحْمَةُ اللَّهِ، قَالَ لَهُ **إِنَّ الَّذِي يُمَثِّلُ فِكْرِي هُوَ كُتُبِي الْأَخِيرَةُ**، **الْمَعَالِمُ [أَيُّ كِتَابٍ] (مَعَالِمُ فِي الطَّرِيقِ)**، وَالْأَجْزَاءُ الْأَخِيرَةُ مِنَ الظَّلَالِ، وَالطَّبْعَةُ الثَّانِيَةُ مِنَ الْأَجْزَاءِ الْأُولَى **[يَعْنِي مِنَ الظَّلَالِ]**، وَخَصَائِصُ التَّصَوُّرِ الْإِسْلَامِيِّ، وَمَقُومَاتُهُ **[يَعْنِي كِتَابَ (مُقَوِّمَاتِ التَّصَوُّرِ الْإِسْلَامِيِّ)]**، وَالْإِسْلَامُ وَمَشْكَلاتُ الْحَضَارَةِ، وَنَحْوُهَا مِمَّا صَدَرَ لَهُ وَهُوَ فِي السَّجْنِ، **أَمَّا كُتُبُهُ الْقَدِيمَةُ فَهِيَ لَا يَتَبَنَّاها، فَهِيَ تُمَثِّلُ تَارِيخًا لَا أَكْثَرَ**. انتهى.

زيد: هَلْ مِنَ الْكُفْرِ إِشْتِرَاطُ التَّحَاكُمِ إِلَى الْقَوَائِنِ الْوَضْعِيَّةِ فِي الْعُقُودِ التَّجَارِيَّةِ؟.

عمرو: قال الشيخ أبو سلمان الصومالي في (النصائح المنجية): **الأعمال الظاهرة علامة على ما في الباطن**... ثم قال -أي الشيخ الصومالي-: وَقَدْ تَقَرَّرَ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ أَنَّ الرِّضَا بِالْكَفْرِ كُفْرٌ وَرَدَّةٌ عَنِ الْإِسْلَامِ [قال الشيخ أبو سلمان الصومالي في (القول الصائب في قصة حاطب): وكذلك لو فعل الرجل بما يظنه كفرًا كفر بذلك، وإن لم يكن ما فعل في حقيقة الأمر كفرًا، لرضاه بالكفر. انتهى]، ولا شك أن الدساتير الوضعية دساتير شيطانية جاهلية كُفْرِيَّةٌ وَمِنَ الْكَفْرِ الْبَوَاحُ التَّوَقُّعُ عَلَى الْمُوَافَقَةِ عَلَيْهَا وَالْقُبُولُ لَهَا... ثم قال -أي الشيخ الصومالي-: فَمَنْ وَضَعَ الْقَوَائِنَ الْجَاهِلِيَّةَ فِي الْبِلَادِ الْإِسْلَامِيَّةِ فَهُوَ كَافِرٌ، وَمَنْ سَمِعَ بِهَا فَرَضِيَّتَهَا، أَوْ قَبِلَهَا وَوَافَقَ عَلَيْهَا، فَهُوَ كَافِرٌ، وَمَنْ كَانَ أَمَرَ بِوَضْعِهَا فَهُوَ كَافِرٌ، وَمَنْ كَانَتْ عِنْدَهُ أَوْ فِي بَيْتِهِ لِيَأْمُرَ بِهَا أَوْ لِيَعْمَلَ بِهَا يَوْمًا مَا فَهُوَ كَافِرٌ، أَوْ صَوَّبَهَا وَسَوَّغَهَا وَلَمْ يَأْمُرْ بِهَا فَهُوَ كَافِرٌ... ثم قال -أي الشيخ الصومالي-: الْمَجَالِسُ التَّشْرِيعِيَّةُ الْوَضْعِيَّةُ كَفْرَةٌ مُرْتَدُّونَ... ثم قال -أي الشيخ الصومالي-: إِنَّ قَضِيَّةَ رَدِّ النِّزَاعِ إِلَى غَيْرِ شَرْعِ اللَّهِ لَيْسَ مِنْ بَابِ الْمُحَرَّمَاتِ فَيجوز بالضرورة، وإنما هي مِنْ بَابِ الْكُفْرِ بِاللَّهِ وَالْإِشْرَاكِ فَلَا يَجُوزُ إِلَّا بِالْإِكْرَاهِ. انتهى. وقال الشيخ أبو سلمان الصومالي أيضًا في (تأييد ومناصرة للبيان الختامي لعلماء الولايات الإسلامية في الصومال): الْمُتَحَاكِمُ إِلَى الْقَانُونِ الْوَضْعِيِّ طَوْعًا كَافِرٌ، يُسْتَثْنَى مِنْ هَذَا الْحُكْمِ عِنْدَ بَعْضِ الْمُعَاصِرِينَ الْمُتَحَاكِمُ إِلَيْهِ اضْطِرَارًا وَلَيْسَ بِشَيْءٍ، لِأَنَّ قَضِيَّةَ التَّحَاكُمِ إِلَى غَيْرِ شَرْعِ اللَّهِ لَيْسَ مِنْ بَابِ الْمُحَرَّمَاتِ الَّتِي تَجُوزُ بِالضَّرُورَةِ، وَإِنَّمَا هِيَ مِنْ بَابِ الْكُفْرِ بِاللَّهِ وَالْإِشْرَاكِ بِهِ فَلَا يَجُوزُ إِلَّا بِالْإِكْرَاهِ الشَّرْعِيِّ. انتهى باختصار.

وقال القاسمي (ت1332هـ) في (محاسن التأويل):
 قَالَ الْحَاكِمُ {إِذَا تَحَاكَمَ رَجُلَانِ فِي أَمْرٍ، فَرَضِي أَحَدُهُمَا
 بِحُكْمِ الْمُسْلِمِينَ، وَأَبَى الثَّانِي وَطَلَبَ الْمُحَاكَمَةَ إِلَى
 حَاكِمِ الْمَلَاحِدَةِ فَإِنَّهُ يَكْفُرُ، لِأَن فِي ذَلِكَ رِضًا بِشِعَارِ
 الْكُفْرَةِ}. انتهى باختصار.

وسئل موقع (الإسلام سؤال وجواب) الذي يُشرف عليه
 الشيخ محمد صالح المنجد [في هذا الرابط](#) {هناك بعضُ
 الصَّفَقَاتِ التي تجري عن طريق بعض المواقع التجارية
 عَبْرَ الإنترنت، وتُنصُّ الشروطُ أنه إذا حصلَ أيُّ اختلافٍ
 أو نزاعٍ فإنَّ القَضِيَّةَ سَتُحالُ إلى المَحْكَمَةِ وتُحلُّ وَفَقًا
 لِلقانونِ (قانون تلك البلاد، والتي قد تكونُ دولةً غَيْرَ
 مُسْلِمَةٍ أو لا يُطبَّقُ فيها شرعُ الله)، فما الحُكْمُ هنا، هل
 يَجوزُ الانخراطُ في مثل هذه الصَّفَقَاتِ؟}؛ فأجابَ
 الموقعُ: لا يَجوزُ التَّحَاكُمُ لِغَيْرِ شرعِ الله، ولا التَّحَاكُمُ
 إلى هَيْئَةٍ قد تَحْكُمُ بِشَرِيعَةِ اللَّهِ أو بِغَيْرِهَا، فَإِنَّ مِنْ
 مُقْتَضَى الْإِيمَانِ بِاللَّهِ تَعَالَى وَعِبَادَتِهِ الْخُضُوعَ لِحُكْمِهِ
 وَالرِّضَا بِشَرْعِهِ وَالرُّجُوعَ إِلَى كِتَابِهِ وَسُنَّةِ رَسُولِهِ عِنْدَ
 الْاِخْتِلَافِ فِي الْأَقْوَالِ وَفِي الْخُصُومَاتِ وَفِي الدِّمَاءِ
 وَالْأَمْوَالِ وَسَائِرِ الْحُقُوقِ، فَإِنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَكْمُ وَإِلَيْهِ
 الْحُكْمُ، فَيَجِبُ عَلَى الْحُكَّامِ أَنْ يَحْكُمُوا بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ،
 وَوَجِبَ عَلَى الرَّعِيَّةِ أَنْ يَتَحَاكَمُوا إِلَى مَا أَنْزَلَ اللَّهُ فِي
 كِتَابِهِ وَسُنَّةِ رَسُولِهِ، قَالَ تَعَالَى {إِنْ اللَّهُ يَأْمُرُكُمْ أَنْ
 تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَى أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ
 تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ}، وَقَالَ فِي حَقِّ الرَّعِيَّةِ {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ
 آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ،
 فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ
 كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ، ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ
 تَأْوِيلًا}، ثُمَّ بَيَّنَّ أَنَّهُ لَا يَجْتَمِعُ الْإِيمَانُ مَعَ التَّحَاكُمِ إِلَى
 غَيْرِ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ، فَقَالَ تَعَالَى {أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ

يَرْغُمُونَ أَنَّهُمْ آمَنُوا بِمَا أَنزَلَ إِلَيْكَ وَمَا أَنزَلَ مِنْ قَبْلِكَ
يُرِيدُونَ أَنْ يُتَحَاكَمُوا إِلَى الطَّاغُوتِ وَقَدْ أُمِرُوا أَنْ
يَكْفُرُوا بِهِ وَيُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُضِلَّهُمْ ضَلَالًا بَعِيدًا { إِلَى
قَوْلِهِ تَعَالَى { فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا
شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ
وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا }، فَتَقَى سُبْحَانَهُ -نَفِيًا مُؤَكَّدًا بِالْقَسَمِ-
الْإِيمَانَ عَمَّنْ لَمْ يَتَّحَاكَمْ إِلَى الرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
وَسَلَّمَ وَيَرْضَ بِحُكْمِهِ وَيُسَلِّمَ لَهُ، كَمَا أَنَّهُ حَكَمَ بِكُفْرِ
الْوُلَاةِ الَّذِينَ لَا يَحْكُمُونَ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ وَيُظْلِمُهُمْ
وَيُفْسِقُهُمْ، قَالَ تَعَالَى { وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ
فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ }، { وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ
فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ }، { وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ
فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ }؛ وَلَا بُدَّ مِنَ الْحُكْمِ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ
والتَّحَاكُمِ إِلَيْهِ فِي جَمِيعِ مَوَادِّ النِّزَاعِ فِي الْأَقْوَالِ
الاجْتِهَادِيَّةِ بَيْنَ الْعُلَمَاءِ فَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا [أَيُّ مِنَ الْأَقْوَالِ
الاجْتِهَادِيَّةِ] إِلَّا مَا دَلَّ عَلَيْهِ الْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ مِنْ غَيْرِ
تَعْصِبٍ لِمَذْهَبٍ وَلَا تَحْزِيرٍ لِإِمَامٍ، وَفِي الْمُرَافَعَاتِ
وَالْخُصُومَاتِ فِي سَائِرِ الْحُقُوقِ لَا فِي الْأَحْوَالِ الشَّخْصِيَّةِ
فَقَطْ كَمَا فِي بَعْضِ الدُّوَلِ الَّتِي تَنْتَسِبُ إِلَى الْإِسْلَامِ،
فَإِنَّ الْإِسْلَامَ كُلَّ لَا يَتَجَرَأُ، قَالَ تَعَالَى { يَا أَيُّهَا الَّذِينَ
آمَنُوا ادْخُلُوا فِي السِّلْمِ كَافَّةً }، وَقَالَ تَعَالَى { أَفْتُومِنُونَ
بِبَعْضِ الْكِتَابِ وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضٍ }، فَمَنْ خَالَفَ مَا أَمَرَ اللَّهُ
بِهِ وَرَسُولُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِأَنْ حَكَمَ بَيْنَ النَّاسِ
بِغَيْرِ مَا أَنزَلَ اللَّهُ، أَوْ طَلَبَ ذَلِكَ إِتْبَاعًا لِمَا يَهْوَاهُ وَيُرِيدُهُ،
فَقَدْ خَلَعَ رِبْقَةَ الْإِسْلَامِ وَالْإِيمَانِ مِنْ عُنُقِهِ وَإِنْ رَعِمَ أَنَّهُ
مُؤْمِنٌ... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ مَوْقِعُ (الْإِسْلَامُ سُؤَالُ وَجَوَابُ)- :-
وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ إِبْنُ تَيْمِيَّةٍ رَحِمَهُ اللَّهُ [فِي (مَنْهَاجِ
السُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ)] { وَالْحُكْمُ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ عَلَى مُحَمَّدٍ صَلَّى
اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ هُوَ أَكْمَلُ أَنْوَاعِ الْعَدْلِ وَأَخْسَنُهَا، وَالْحُكْمُ
بِهِ وَاجِبٌ عَلَى النَّبِيِّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- وَكُلٌّ مِنْ

إِتَّبَعَهُ، **وَمَنْ لَمْ يَلْتَزِمْ حُكْمَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ فَهُوَ كَافِرٌ**، وَهَذَا وَاجِبٌ عَلَى الْأُمَّةِ فِي كُلِّ مَا تَنَازَعَتْ فِيهِ مِنَ الْأُمُورِ (الْإِسْلَامُ سِوَالُ وَجَوَابُ) :- وَقَالَ ابْنُ الْقَيْمِ فِي (إِعْلَامُ الْمَوْقِعِينَ) {أَخْبَرَ سُبْحَانَهُ أَنَّ مَنْ تَخَاكَمَ أَوْ حَاكَمَ إِلَى غَيْرِ مَا جَاءَ بِهِ الرَّسُولُ فَقَدْ حَكَمَ الطَّاغُوتَ وَتَخَاكَمَ إِلَيْهِ، وَالطَّاغُوتُ كُلُّ مَا تَجَاوَزَ بِهِ الْعَبْدُ حَدَّهُ مِنْ مَعْبُودٍ أَوْ مَتَّبُوعٍ أَوْ مُطَاعٍ، فَطَّاغُوتُ كُلِّ قَوْمٍ مَنْ يَتَخَاكُمُونَ إِلَيْهِ غَيْرَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ، أَوْ يَعْبُدُونَهُ مِنْ دُونِ اللَّهِ، أَوْ يَتَّبِعُونَهُ عَلَى غَيْرِ بَصِيرَةٍ مِنَ اللَّهِ، أَوْ يُطِيعُونَهُ فِيمَا لَا يَعْلَمُونَ أَنَّهُ طَاعَةٌ لِلَّهِ، فَهَذِهِ طَوَائِفُ الْعَالَمِ إِذَا تَأَمَّلْتَهَا وَتَأَمَّلْتَ أَخْوَالَ النَّاسِ مَعَهَا رَأَيْتَ أَكْثَرَهُمْ عَدَلُوا مِنْ عِبَادَةِ اللَّهِ إِلَى عِبَادَةِ الطَّاغُوتِ، **وَعَنِ التَّخَاكُمِ إِلَى اللَّهِ وَإِلَى الرَّسُولِ إِلَى التَّخَاكُمِ إِلَى الطَّاغُوتِ**، وَعَنِ طَاعَتِهِ وَمُتَابَعَةِ رَسُولِهِ إِلَى طَاعَةِ الطَّاغُوتِ وَمُتَابَعَتِهِ} ... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ مَوْقِعُ (الْإِسْلَامُ سِوَالُ وَجَوَابُ) :- وَقَالَ الشَّيْخُ مُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ [رئيسُ الْقَضَاةِ وَمُفْتِي الدِّيَارِ السُّعُودِيَّةِ ت 1389 هـ] رَحِمَهُ اللَّهُ [فِي (فَتَاوَى وَرِسَائِلِ الشَّيْخِ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ)] {إِنَّ مِنْ أَقْبَحِ السَّيِّئَاتِ وَأَعْظَمِ الْمُنْكَرَاتِ التَّخَاكُمَ إِلَى غَيْرِ شَرِيعَةِ اللَّهِ مِنَ الْقَوَائِنِ الْوَضْعِيَّةِ وَالنُّظُمِ الْبَشَرِيَّةِ وَعَادَاتِ الْأَسْلَافِ وَالْأَجْدَادِ، الَّتِي قَدْ وَقَعَ فِيهَا كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ الْيَوْمَ وَارْتِضَاهَا بَدَلًا مِنْ شَرِيعَةِ اللَّهِ الَّتِي بَعَثَ بِهَا رَسُولُهُ مُحَمَّدًا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، **وَلَا رَيْبَ أَنَّ ذَلِكَ مِنْ أَعْظَمِ النِّفَاقِ وَمِنْ أَكْبَرِ شَعَائِرِ الْكُفْرِ وَالظُّلْمِ وَالْفُسُوقِ وَأَحْكَامِ الْجَاهِلِيَّةِ** الَّتِي أَبْطَلَهَا الْقُرْآنُ وَخَذَرَ عَنْهَا الرَّسُولُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ} ... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ مَوْقِعُ (الْإِسْلَامُ سِوَالُ وَجَوَابُ) :- وَقَالَ عُلَمَاءُ اللَّجْنَةِ الدَّائِمَةِ لِلْإِفْتَاءِ [عبدالعزیز بن عبدالله بن باز وعبدالله بن غديان وصالح الفوزان وعبدالعزیز آل الشيخ وبكر أبو زيد] {الوَاجِبُ عَلَى الْمُسْلِمِينَ أَنْ يَتَخَاكَمُوا إِلَى

الشريعة الإسلامية؛ ويحرم على المسلمين التحاكم إلى الأحكام العرفية والمبادئ القبلية والقوانين الوضعية، لأنها من التحاكم إلى الطاغوت الذي نهينا أن نتحاكم إليه، وقد أمرنا الله بالكفر به في قوله تعالى {أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ آمَنُوا بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنزِلَ مِنْ قَبْلِكَ يُرِيدُونَ أَنْ يَتَحَاكَمُوا إِلَى الطَّاغُوتِ وَقَدْ أُمِرُوا أَنْ يَكْفُرُوا بِهِ وَيُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُضِلَّهُمْ ضَلَالًا بَعِيدًا}... ثم قال -أي موقع (الإسلام سؤال وجواب)-: وقال الشيخ ابن باز رحمه الله **[في (مجموع فتاوى ومقالات ابن باز)]** {يَجِبُ عَلَى الْمُسْلِمِينَ أَنْ يَتَحَاكَمُوا إِلَى كِتَابِ اللَّهِ وَسُنَّةِ رَسُولِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي كُلِّ شَيْءٍ، لَا إِلَى الْقَوَائِنِ الْوَضْعِيَّةِ وَالْأَعْرَافِ وَالْعَادَاتِ الْقَبْلِيَّةِ}... ثم قال -أي موقع (الإسلام سؤال وجواب)-: وعلى هذا، فالشرط الذي ذكره السائل، وهو إحالة المسائل المتنازع فيها إلى المحكمة وتخل وفقاً للقانون الوضعي، هذا الشرط باطل لا يحل لمسلم أن يرضى به. انتهى باختصار.

وجاء على موقع جريدة الرياض السعودية تحت عنوان (مجمع الفقه الإسلامي يبحث **إشتراط التحاكم** إلى القوانين الوضعية في العقود التجارية) **في هذا الرابط**: افتتح سماحة الشيخ عبدالعزيز بن عبدالله آل الشيخ (مفتي عام المملكة، ورئيس المجلس التأسيسي لرابطة العالم الإسلامي) في مقر الرابطة بمكة المكرمة أمس الدورة العشرين للمجمع الفقهي الإسلامي، التي تُعقد في الفترة من 19 **[إلى]** 23/1/1432هـ، وذلك بحضور معالي الشيخ الدكتور عبدالله بن عبدالمحسن التركي الأمين العام للرابطة **[وعضو هيئة كبار العلماء]**، وفضيلة الشيخ الدكتور صالح بن زابن المرزوقي البقمي الأمين العام للمجمع

الفَقْهِيَّ فِي الرَّابِطَةِ، وَبِمُشَارَكَةِ أَصْحَابِ السَّمَاةِ
وَالْفَضِيلَةِ وَالْمَعَالِي الْعُلَمَاءِ وَالْفُقَهَاءِ أَعْضَاءِ الْمَجْلِسِ
الَّذِينَ تَوَافَدُوا إِلَى مَكَّةِ الْمُكْرَمَةِ مِنْ مُخْتَلَفِ الْبُلْدَانِ
وَالْمُجْتَمَعَاتِ الْإِسْلَامِيَّةِ... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ مَوْقِعُ جَرِيدَةِ
الرِّيَاضِ-: بَعْدَ ذَلِكَ بَدَأَ أَصْحَابُ الْفَضِيلَةِ الْعُلَمَاءِ وَالْفُقَهَاءِ
إِسْتِعْرَاضَ الْبُحُوثِ الَّتِي أُعِدَّتْ لِلْمُنَاقَشَةِ فِي الْجَلْسَةِ
الْأُولَى مِنَ الدَّوْرَةِ الْعِشْرِينَ وَذَلِكَ بِعُنْوَانِ (إِشْتِرَاطِ
التَّحَاكُمِ فِي الْعُقُودِ الْمَالِيَّةِ إِلَى قَانُونٍ وَضَعِيٍّ)... ثُمَّ
قَالَ -أَيُّ مَوْقِعُ جَرِيدَةِ الرِّيَاضِ-: وَبَيَّنَ الْبَاحِثُونَ شُرُوطَ
الْقَاضِي، وَهِيَ أَنْ يَكُونَ الْقَاضِي مُسْلِمًا (فَلَا يَجُوزُ رَفْعُ
الْقَضِيَّةِ الْمُتَنَازِعِ فِيهَا إِلَى غَيْرِ مُسْلِمٍ)، وَأَنْ يَكُونَ ذَكَرًا
(فَلَا يَجُوزُ تَقْلِيدُ الْمَرْأَةِ لِلْقَضَاءِ مَهْمَا كَانَتْ عَالِمَةً
وَحَبِيرَةً)، وَأَنْ يَكُونَ فَقِيهَ النَّفْسِ بِالْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ،
وَأَنْ يَكُونَ عَدْلًا (فَلَا يَجُوزُ تَقْلِيدُ الْفَاسِقِ)... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ
مَوْقِعُ جَرِيدَةِ الرِّيَاضِ-: وَبَيَّنَ الْبَاحِثُونَ أَنَّ التَّحَاكُمَ هُوَ
رَفْعُ الْخُصُومَةِ لِلْقَاضِي لِيَحْكُمَ فِيهَا، وَأَنَّ الْإِسْتِعَانَةَ بِمَنْ
يَدْفَعُ عَنِ الشَّخْصِ ظُلْمًا أَوْ يَرْفَعُهُ عَنْهُ [فَهَذَا] مِنْ بَابِ
الْإِسْتِنْصَارِ وَلَيْسَ مِنْ بَابِ التَّحَاكُمِ، وَأَنَّ التَّحَاكُمَ يَجِبُ
أَنْ يَكُونَ إِلَى كِتَابِ اللَّهِ أَوْ صَحِيحِ سُنَّةِ نَبِيِّهِ صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَقَدْ جَاءَتْ الْأَوَامِرُ بِذَلِكَ مِنَ اللَّهِ فِي كِتَابِهِ
وَفِي صَحِيحِ سُنَّةِ نَبِيِّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ... ثُمَّ قَالَ -
أَيُّ مَوْقِعُ جَرِيدَةِ الرِّيَاضِ-: وَأَكَّدَ الْبَاحِثُونَ عَلَى دَعْوَةِ
الْمُسْلِمِينَ جَمِيعًا إِلَى الْإِسْتِكثَارِ مِنْ مَرَاكِزِ التَّحْكِيمِ
الْمُنْضَبِطَةِ بِضَوَائِطِ الشَّرْعِ، وَالْجِرْصِ عَلَى النَّصِّ عَلَى
اللَّجْوِ إِلَيْهَا [أَيُّ عِنْدَ التَّنَازُعِ] فِي الْعُقُودِ وَالْمُعَامَلَاتِ
التَّجَارِيَةِ مَا أَمَكَّنَ، وَالْجِرْصِ مَهْمَا أَمَكَّنَ إِذَا اضْطُرُّوا إِلَى
الْقُبُولِ بِاللَّجْوِ إِلَى قَانُونٍ وَضَعِيٍّ مُعَيَّنٍ أَنْ يُضَيِّفُوا إِلَيْهِ
[أَيُّ إِلَى الْقُبُولِ بِاللَّجْوِ إِلَى قَانُونٍ وَضَعِيٍّ مُعَيَّنٍ] شَرْطَ
عَدَمِ مُخَالَفَةِ الشَّرِيعَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ. انْتَهَى بِاخْتِصَارٍ.

زيد: هناك مَنْ يَزْعُمُ أَنَّ مِنَ الْكُفْرِ حَمْلُ الْأُورَاقِ الثُّبُوتِيَّةِ التي تُصَدِّرُهَا الدَّوْلَةُ الْكَافِرَةُ (مِثْلَ بِطَاقَةِ الْهُويَّةِ وَجَوَازِ السَّفَرِ وَرُخْصَةِ الْقِيَادَةِ وَشَهَادَةِ الْمِيلَادِ)، وَيَرَى أَنَّ مَنَاطَ التَّكْفِيرِ هُنَا هُوَ الرِّضَا بِالْبَلَدِ الَّذِي يَحْكُمُ بِالْكَفْرِ وَحَمْلُ أُورَاقِ بِهَا شِعَارَاتِ الدَّوْلَةِ الطَّاغُوتِيَّةِ؛ فَهَلْ هَذَا صَحِيحٌ؟.

عمرو: قَالَ الشَّيْخُ أَبُو مَالِكٍ التَّمِيمِي (الْمُتَخَرِّجُ مِنْ قِسْمِ الشَّرِيعَةِ بِجَامِعَةِ الْإِمَامِ مُحَمَّدِ بْنِ سَعُودِ الْإِسْلَامِيَّةِ بِتَقْدِيرِ امْتِيَازٍ، وَالحَاصِلِ عَلَى الْمَاجِسْتِيرِ مِنَ الْمَعْهَدِ الْعَالِيِّ لِلْقَضَاءِ فِي الْفَقْهِ الْمَقَارِنِ، وَتَمَّ تَرْشِيحُهُ لِلْعَمَلِ قَاضِيًا فِي الْمَحَاكِمِ التَّابِعَةِ لَوِزَارَةِ الْعَدْلِ السَّعُودِيَّةِ وَلَكِنَّهُ رَفَضَ) فِي (السُّؤَالَاتِ النَّجَاحِيَّةِ) رَآدًا عَلَى مِثْلِ هَذَا السُّؤَالِ: الَّذِي يَظْهَرُ أَنَّ الْمَنَاطَ الْمَذْكُورَ فِي كُفْرِ حَامِلِ الْأُورَاقِ الثُّبُوتِيَّةِ تَكْفِيرٌ بِاللَّازِمِ، **وَهُوَ غَيْرُ مُنْصَبٍ** لِأَنَّ كَثِيرًا مِمَّنْ يَحْمِلُ هَذِهِ الْأُورَاقَ لَا يَعْتَرِفُ بِالْبَلَدِ الَّتِي أَصْدَرَتْهَا بَلْ يَكْفُرُ بِهَا وَيُنَكِّرُ شِعَارَاتِهَا؛ وَلَكِنَّ الْمَنَاطَ الْمُؤَثَّرَ هُوَ فِيمَا تُمْلِيهِ الدَّوْلَةُ الْمَانِحَةُ لِهَذِهِ الْأُورَاقِ عَلَى طَالِبِيهَا، فَإِنْ اشْتَرَطْتُ عَلَيْهِمْ مَا يُوجِبُ الْكُفْرَ كَالْإِلْتِمَامِ بِالْوَلَاءِ وَالنُّصْرَةِ لِلدَّوْلَةِ الْمَانِحَةِ وَالنُّزُولَ تَحْتَ حُكْمِهَا كَانَ ذَلِكَ كُفْرًا وَالْعِيَادُ بِاللَّهِ... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ التَّمِيمِي-: وَإِذَا خَلَّتْ هَذِهِ الْأُورَاقُ الْحُكُومِيَّةُ مِنْ **مُوجِبَاتِ الْكُفْرِ**، وَكَانَتْ مِنْ قَبِيلِ الْأُورَاقِ الثُّبُوتِيَّةِ الْبَحْتَةِ الَّتِي تُتَّخَذُ لِمُجَرَّدِ التَّوْثِيقِ وَالتَّنْظِيمِ الْإِدَارِيِّ الْبَحْتِ فَهِيَ دُونَ الْكُفْرِ. انْتَهَى.

زيد: لقد ذَكَرْتُ أَنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ عَلَى دِينِ مُلُوكِهِمْ، فَهَلْ
يَعْنِي ذَلِكَ أَنَّ أَكْثَرَ الرَّعِيَّةِ الْكَافِرَةِ تُسَلِّمُ فَوْزَ إِسْلَامِ
الْحَاكِمِ الْكَافِرِ، وَأَكْثَرَ الرَّعِيَّةِ الْمُسْلِمَةِ تَكْفُرُ فَوْزَ كُفْرِ
الْحَاكِمِ الْمُسْلِمِ؟.

عمرو: الرَّعِيَّةُ الْمُسْلِمَةُ لَا تَكْفُرُ فَوْزَ كُفْرِ الْحَاكِمِ؛ وَلَكِنْ
إِذَا كَفَرَ الْحَاكِمُ وَجَبَ عَلَى الرَّعِيَّةِ الْمُسْلِمَةِ الْقِيَامُ عَلَيْهِ
وَحُلُّهُ وَتَضَبُّ إِمَامٍ عَادِلٍ، فَإِنْ عَجَزُوا عَنْ ذَلِكَ
فَسَيَّرَتُبُّ عَلَى هَذَا الْعَجْزِ -كَمَا تَرَى بِأَعْيُنِنَا فِي الْوَاقِعِ
الْمُشَاهِدِ وَكَمَا مَرَّ عَلَى مَدَارِ الْعُصُورِ وَالْتِجَارِبِ
التَّارِيخِيَّةِ- أَنْ يَقُومَ هَذَا الْحَاكِمُ بِاسْتِخْدَامِ أَدَوَاتِهِ
السُّلْطَوِيَّةِ فِي نَشْرِ مَا صَارَ بِهِ كَافِرًا بَيْنَ الرَّعِيَّةِ
الْمُسْلِمَةِ، وَأَنْ تَضَعُفَ عَقِيدَةُ الرَّعِيَّةِ (تَذْرِيجِيًّا)، وَأَنْ
تَتَفَشَّى فِيهِمْ عَقِيدَةُ الْحَاكِمِ (تَذْرِيجِيًّا) وَأَنْ يُتَابِعُ أَفْرَادُ
الرَّعِيَّةِ -فَرْدًا تَلَوَّ الْأَخَرِ- الْحَاكِمَ (تَذْرِيجِيًّا) عَلَى كُفْرِهِ
حَتَّى يَنْتَهِيَ الْأَمْرُ إِلَى أَنْ يَكُونَ الْمُتَابِعُونَ لِلْحَاكِمِ عَلَى
كُفْرِهِ هُمْ أَكْثَرُ الرَّعِيَّةِ، وَعِنْدئذٍ تَتَحَقَّقُ مَقُولَةُ {النَّاسُ
عَلَى دِينِ مُلُوكِهِمْ} والتي يُرَادُ بِهَا كَمَا مَرَّ بَيَانُهُ {أَكْثَرُ
النَّاسِ عَلَى دِينِ مُلُوكِهِمْ}؛ وَهَذَا يَنْبَغِي الْإِنْتِبَاهُ إِلَى أَنَّهُ
عِنْدَمَا كَفَرَ الْحَاكِمُ فَإِنَّ الدَّارَ مَا زَالَتْ دَارَ إِسْلَامٍ وَالرَّعِيَّةُ
مَا زَالَتْ مُسْلِمَةً، وَلَكِنْ بَعْدَ إِسْتِخْدَامِ هَذَا الْحَاكِمِ نِظَامًا
يُشَرِّعُ فِيهِ مَا يُخَالِفُ مَعْلُومًا مِنَ الدِّينِ بِالضَّرُورَةِ أَوْ
نِظَامًا يُعَادِي الْمُسْلِمِينَ وَيُوَالِي الْكَفَّارَ، فَإِنَّ الدَّارَ عِنْدئذٍ
تُصْبِحُ دَارَ كُفْرٍ، وَأَمَّا الرَّعِيَّةُ فَلَا تَزَالُ مُسْلِمَةً فِي
عُمُومِهَا مَا دَامَ أَنَّ أَكْثَرَ الرَّعِيَّةِ يَتَّبِعُونَ مِنْ هَذَا الْحَاكِمِ
وَنِظَامِهِ مِنْ أَجْلِ كُفْرِهِمَا، وَيَفِرُّونَ مِنَ التَّحَاكُمِ إِلَيْهِ
(بِأَنْ يَتَحَاكَمُوا فِيمَا بَيْنَهُمْ إِلَى شَرِيعَةِ الرَّحْمَنِ)، وَعِنْدئذٍ
لَا يُحْكَمُ عَلَى أَحَدٍ مِنَ الرَّعِيَّةِ بِالْكَفْرِ إِلَّا مَنْ عُلِمَ أَنَّهُ
يُتَابِعُ -أَوْ يُعِينُ- الْحَاكِمَ عَلَى كُفْرِهِ، فَإِذَا لَمْ يَتَّبِعْ أَكْثَرَ

الرَّعِيَّةِ مِنْ هَذَا الْحَاكِمِ وَنِظَامِهِ **مِنْ أَجْلِ كُفْرِهِمَا**، أَوْ تَرَكُوا (التَّحَاكُمَ فِيمَا بَيْنَهُمْ إِلَى شَرِيعَةِ الرَّحْمَنِ) مُلْتَجِينَ إِلَى (التَّحَاكُمِ إِلَى شَرِيعَةِ الْحَاكِمِ الْكَافِرِ وَنِظَامِهِ)، فَعِنْدُ تَصْبِيحِ الرَّعِيَّةِ كَافِرَةً فِي عُمومِهَا، وَعِنْدُ لَا يُحْكَمُ لِأَحَدٍ مِنَ الرَّعِيَّةِ بِالْإِسْلَامِ إِلَّا مَنْ عُلِمَ أَنَّهُ مُتَّبَرِّئٌ مِمَّا بِهِ كَفَرَتِ الرَّعِيَّةُ؛ كَمَا يَنْبَغِي هُنَا الْإِنْتِبَاهُ أَيْضًا إِلَى أَنَّهُ قَدْ يَكُونُ الْحَاكِمُ مُسْلِمًا وَالذَّارُ دَارَ كُفْرٍ وَالرَّعِيَّةُ كَافِرَةً فِي عُمومِهَا، كَأَن يَكُونِ الْحَاكِمُ أَسْلَمَ تَوًّا وَلَمْ يَتِمَّكَ بَعْدُ مِنْ إِسْتِبْدَالِ شَرَائِعِ الْكُفْرِ بِشَرَائِعِ الْإِسْلَامِ، وَقَدْ يَكُونُ الْحَاكِمُ مُسْلِمًا وَالذَّارُ دَارَ إِسْلَامٍ وَالرَّعِيَّةُ كَافِرَةً فِي عُمومِهَا، كَمَا فِي دَارِ الْإِسْلَامِ الَّتِي كُلٌّ مِنْ فِيهَا أَوْ أَكْثَرُهَا أَهْلَ ذِمَّةٍ؛ كَمَا يَنْبَغِي هُنَا الْإِنْتِبَاهُ أَيْضًا إِلَى أَنَّهُ عِنْدَمَا يَسْتَوْلِي الْكُفَّارُ عَلَى دَارِ الْإِسْلَامِ وَلَا يَتِمَّكَونَ مِنْ إِجْرَاءِ أَحْكَامِ الْكُفْرِ فِيهَا فَإِنَّ هَذَا الْإِسْتِيْلَاءَ يُوصَفُ بِأَنَّهُ (إِسْتِيْلَاءٌ نَاقِصٌ)، أَمَّا إِذَا تِمَّكَنُوا مِنْ إِجْرَاءِ أَحْكَامِ الْكُفْرِ فِيهَا فَإِنَّ هَذَا الْإِسْتِيْلَاءَ يُوصَفُ بِأَنَّهُ (إِسْتِيْلَاءٌ تَامٌ)، وَلْيُعْلَمَ أَنَّ عُمُرَ حَالَةِ (الْإِسْتِيْلَاءِ النَّاقِصِ) قَصِيرٌ جَدًّا بِالنِّسْبَةِ إِلَى عُمُرِ حَالَةِ (الْإِسْتِيْلَاءِ التَّامِ) لِأَنَّ حَالَةَ (الْإِسْتِيْلَاءِ النَّاقِصِ) حَالَةٌ تَرْبُصُ وَمُدَافَعَةٌ لَا حَالَةَ تَعَايُشٍ، وَلِأَنَّ الْجَمِيعَ (الْحَاكِمَ الْكَافِرَ، وَالرَّعِيَّةَ الْمُسْلِمَةَ) يُحَاوِلُونَ التَّخْلَصَ مِنْ هَذِهِ الْحَالَةِ، فَالْحَاكِمُ الْكَافِرُ لَا يَرْضَى بِالْإِسْتِيْلَاءِ النَّاقِصِ الَّذِي يُعَكِّرُ صَفَوْ بَقَاءٍ وَتَثَبِتِ عَرْشِهِ، وَأَيْضًا الرَّعِيَّةُ الْمُسْلِمَةُ لَا تَرْضَى بِأَقْلٍ مِنْ خَلْعِ هَذَا الْحَاكِمِ الْكَافِرِ، وَهِيَ فِي هَذَا الْوَقْتِ فِي حَالَةِ مُدَافَعَةٍ وَإِعْدَادٍ وَتَأَهُبٍ، وَلَدَيْهَا مِنَ الْقُوَّةِ وَالشُّوْكَةِ مَا مَنَعَ مِنْ تَمَكُّينِ هَذَا الْحَاكِمِ الْكَافِرِ مِنَ الْإِسْتِيْلَاءِ التَّامِ حَتَّى اللَّحْظَةِ؛ وَمِمَّا ذُكِرَ يُعْرَفُ أَنَّ دَارَ الْكُفْرِ قَدْ تَكُونُ دَارَ مُسْلِمِينَ لِأَنَّ أَكْثَرَ أَهْلِهَا مُسْلِمُونَ، وَأَنَّ دَارَ الْإِسْلَامِ قَدْ تَكُونُ دَارَ كَافِرِينَ لِأَنَّ أَكْثَرَ أَهْلِهَا كَافِرُونَ؛ وَإِلَيْكَ بَعْضُ أَقْوَالِ الْعُلَمَاءِ فِي مَا ذُكِرَ:

(1) قَالَ الشَّيْخُ مُحَمَّدُ بْنُ سَعِيدِ الْأَنْدَلُسِيِّ فِي (الْمُحَرَّرِ
الْوَحِيدِ فِي مَا يَجِبُ عَلَيْكَ إِعْتِقَادُهُ): وَلَا يَنْفَكُ الْمُسْلِمُونَ
إِذَا اجْتَمَعُوا فِي مَكَانٍ مَا مِنْ إِقَامَةِ سُلْطَانِ اللَّهِ الْمُتَمَثِّلِ
فِي حَاكِمِيَّتِهِ عَلَى أَنْفُسِهِمْ فِي جَمِيعِ الظُّرُوفِ
وَالْأَحْوَالِ وَلَوْ كَانُوا تَحْتَ وَطْأَةِ الْمُشْرِكِينَ وَبَيْنَ
ظَهْرَاتِي الْكَافِرِينَ لَا يَسْتَطِيعُونَ حِيلَةً وَلَا يَهْتَدُونَ سَبِيلًا
فِي تَغْيِيرِ هَذَا الْوَاقِعِ أَوْ إَعْتَزَالِ الْمُشْرِكِينَ بِالْأَبْدَانِ
لِذَلِكَ وَجَبَ عَلَيْهِمْ فِي هَذِهِ الصُّورَةِ الْاجْتِمَاعُ تَحْتَ إِمَارَةٍ
يَتَحَقَّقُ فِيهَا الْعُبُودِيَّةُ لِلَّهِ بِالسَّمْعِ وَالطَّاعَةِ لِمَنْ وَلِيَ
أَمْرَهُمْ، وَهِيَ ذَاتُ الصُّورَةِ الَّتِي كَانَ فِيهَا الْمُسْلِمُونَ
فِي وَاقِعِ مَكَّةَ قَبْلَ الْهَجْرَةِ وَكَانَتِ الْجَمَاعَةُ قَائِمَةً مَعَ أَنَّ
السُّلْطَانَ فِي مَكَّةَ كَانَ لِلْكَافِرِينَ، لِذَلِكَ مِنَ الْعَلَطِ أَنْ
يَتَصَوَّرَ أَنَّ مَفْهُومَ الْجَمَاعَةِ مُتَعَلِّقٌ بِصُورَةِ التَّمْكِينِ فَقَطْ،
بَلْ يَكُونُ فِي كُلِّ الصُّوَرِ الَّتِي مِنْهَا الْاسْتِخْفَاءُ
وَالْاسْتِضْعَافُ، بَلْ وَرَدَتْ فِي صُورَةٍ (الثَّلَاثَةِ فِي السَّفَرِ)
حَسْمًا لِمَادَّةِ الْخِلَافِ وَالنِّزَاعِ وَتَحْقِيقًا لِمُصَوِّرَةِ الْعُبُودِيَّةِ
الَّتِي تَكُونُ بَعْدَ قِيَامِ الْحَاكِمِيَّةِ عَلَى أَفْرَادِ الْجَمَاعَةِ حَيْثُ
تَكُونُ الطَّاعَةُ فِيهَا هِيَ طَاعَةُ اللَّهِ وَرَسُولِهِ. انْتَهَى. وَقَالَ
الشَّيْخُ مُحَمَّدُ بْنُ سَعِيدِ الْأَنْدَلُسِيِّ أَيْضًا فِي (الْهُدَايَةِ): إِنَّ
دَارَ الْإِسْلَامِ إِذَا ظَهَرَ عَلَيْهَا الْكُفَارُ؛ فَإِنَّمَا مَالُهَا إِلَى الْكُفْرِ
بِسُكُونِ أَهْلِهَا وَعَدَمِ الْمُنَاجَزَةِ وَالِدَّفْعِ، وَاسْتِحْبَابِهِمْ
الْحَيَاةَ الدُّنْيَا، وَإِثَارِهِمُ الْمَسْكَنَ وَالْمَتَاعَ وَالْخُلُودَ إِلَى
الْأَرْضِ، وَبِالتَّالِي يَدْخُلُونَ فِي طَاعَةِ الطَّوَاغِيتِ وَاتِّبَاعِ
شَرَائِعِ الْكَافِرِينَ فَتَجْرِي عَلَيْهِمْ أَحْكَامُ الْكُفْرِ ظَاهِرًا؛
وَإِنَّمَا يُقَاتِلُونَ الْكُفَارَ حَتَّى يَفْتَحَ اللَّهُ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ عَدُوِّهِمْ
بِالْحَقِّ، فَإِنْ ظَهَرُوا أَعَادُوا السُّلْطَانَ لِلَّهِ وَإِنْ دُجِرُوا
خَرَجُوا وَانْحَازُوا إِلَى الْمُسْلِمِينَ. انْتَهَى.

(2) قَالَ الشَّيْخُ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ الصُّومَالِيُّ فِي (رَدِّ التَّحْرِيفِ عَنْ مَبَادِي الدِّينِ الْخَفِيِّ): مَتَى يَكُونُ الْأَصْلُ فِي التَّعَامُلِ مَعَ الْأَفْرَادِ وَالطَّوَائِفِ إِسْلَامًا، وَمَتَى يَكُونُ كُفْرًا؟، يُعَامَلُ الْفَرْدُ عَلَى مَا أَظْهَرَهُ، فَمَنْ أَظْهَرَ إِسْلَامًا وَتَوْبَةً مِنَ الشِّرْكِ يُعَامَلُ عَلَى هَذَا الْأَصْلِ وَلَا يَجُوزُ تَكْفِيرُهُ أَوْ الظَّنُّ بِهِ شَرًّا وَكُفْرًا، وَيُقَالُ {**الْأَصْلُ فِي التَّعَامُلِ مَعَ هَذَا أَنَّهُ مُسْلِمٌ**}، وَهَذَا مَا يُسَمَّى بِاسْتِصْحَابِ الْحَالِ أَوْ اسْتِصْحَابِ الْبَرَاءَةِ الْأَصْلِيَّةِ؛ وَكَذَلِكَ مَنْ أَظْهَرَ كُفْرًا وَشِرْكًَا يُعَامَلُ عَلَى هَذَا الْأَصْلِ وَلَا يَجُوزُ الْحُكْمُ بِإِسْلَامِهِ أَوْ الظَّنُّ بِهِ خَيْرًا وَإِسْلَامًا، وَيُقَالُ {**الْأَصْلُ فِي التَّعَامُلِ مَعَ هَذَا أَنَّهُ مُشْرِكٌ**}، وَهُوَ اسْتِصْحَابُ لِآخِرِ حَالِهِ... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الصُّومَالِيِّ-: وَتُعَامَلُ الطَّائِفَةُ عَلَى مَا أَظْهَرَتْهُ، فَإِنْ أَظْهَرَتْ إِسْلَامًا وَتَوْبَةً مِنَ الشِّرْكِ تُعَامَلُ عَلَى هَذَا الْأَصْلِ وَلَا يَجُوزُ تَكْفِيرُهَا أَوْ الظَّنُّ بِهَا شَرًّا وَكُفْرًا، وَيُقَالُ {**الْأَصْلُ فِي التَّعَامُلِ مَعَ هَذِهِ الطَّائِفَةِ أَنَّهَا مُسْلِمَةٌ**}، وَهُوَ اسْتِصْحَابُ لِآخِرِ حَالِهَا؛ وَإِنْ أَظْهَرَتْ كُفْرًا وَشِرْكًَا تُعَامَلُ عَلَى هَذَا الْأَصْلِ وَلَا يَجُوزُ الْحُكْمُ بِإِسْلَامِهَا أَوْ الظَّنُّ بِهَا خَيْرًا وَإِسْلَامًا، وَيُقَالُ {**الْأَصْلُ فِي التَّعَامُلِ مَعَ هَذِهِ الطَّائِفَةِ أَنَّهَا مُشْرِكَةٌ**}، وَهُوَ اسْتِصْحَابُ لِآخِرِ حَالِهَا... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الصُّومَالِيِّ-: وَإِذَا دَخَلَ الْمُسْلِمُ دَارَ طَائِفَةٍ أَوْ قَبِيلَةٍ عَلِمَ بِإِسْلَامِهَا فَإِنَّهُ يُعَامَلُ أَفْرَادَهَا عَلَى أَصْلِ الْإِسْلَامِ، وَلَا يَمْتَحِنُ الْأَفْرَادَ، وَيُصَلِّي خَلْفَ إِمَامِهِمْ دُونَ أَنْ يَسْأَلَ عَنْ إِعْتِقَادِهِ، لِأَنَّ الْأَصْلَ أَنَّ الطَّائِفَةَ الْوَاحِدَةَ كَشَخْصٍ وَاحِدٍ مَا لَمْ يَظْهَرِ الْخِلَافُ، فَإِنْ ظَهَرَ فِيهَا مَنْ هُوَ عَلَى الْكُفْرِ عَلِمَ أَنَّهُ لَيْسَ مِنَ الطَّائِفَةِ الْمُسْلِمَةِ فِي الدِّينِ؛ وَإِذَا دَخَلَ الْمُسْلِمُ دَارَ طَائِفَةٍ أَوْ قَبِيلَةٍ عَلِمَ بِكُفْرِهَا فَإِنَّهُ يُعَامَلُ أَفْرَادَهَا عَلَى أَصْلِ الْكُفْرِ، فَلَا يَأْكُلُ ذَبَائِحَ أَفْرَادِهَا، وَلَا يُصَلِّي خَلْفَ إِمَامِهَا، وَلَا يَنْكِحُ نِسَاءَهَا، لِأَنَّ الْأَصْلَ أَنَّ الطَّائِفَةَ الْوَاحِدَةَ كَشَخْصٍ وَاحِدٍ مَا لَمْ يَظْهَرِ

الْخِلَافُ، فَإِنْ ظَهَرَ فِيهَا مَنْ هُوَ عَلَى الْإِسْلَامِ وَالْبَرَاءَةِ مِنَ الشَّرِكِ وَأَهْلِهِ عَلِمَ أَنَّهُ لَيْسَ مِنَ الطَّائِفَةِ الْمُشْرِكَةِ فِي الدِّينِ... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الصُّومَالِيِّ-: إِنَّهُ كَمَا أَنَّ الْإِسْلَامَ جَعَلَ لِكُلِّ فَرْدٍ حُكْمًا شَرْعِيًّا يُلْحِقُهُ بِأَحَدِ الدِّينَيْنِ (الْكُفْرِ أَوْ الْإِسْلَامِ)، فَتَكُونُ فَرْدٌ كَافِرًا وَفَرْدٌ مُسْلِمًا، فَكَذَلِكَ جَعَلَ الْإِسْلَامُ لِكُلِّ طَائِفَةٍ أَوْ قَبِيلَةٍ أَوْ مَمْلَكَةٍ أَوْ دَوْلَةٍ حُكْمًا شَرْعِيًّا يُلْحِقُهَا بِأَحَدِ الدِّينَيْنِ (الْكُفْرِ أَوْ الْإِسْلَامِ)، فَتَكُونُ إِمَّا كَافِرَةً وَإِمَّا مُسْلِمَةً، وَيُرْجَعُ فِي أَمْرِ الْكُفْرِ وَالْإِسْلَامِ إِلَى الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، لَا إِلَى عُرْفِ النَّاسِ وَتَصَوُّرَاتِ الْبَيِّنَةِ وَأَهْوَاءِ الْمَشَايِخِ الْمَفْتَوِينِ بِالذُّنْيَا؛ وَإِذَا صَارَتْ طَائِفَةٌ -أَوْ قَبِيلَةٌ أَوْ دَوْلَةٌ- كَافِرَةً فَإِنْ دَارَهَا تُضَافُ إِلَى الْكُفْرِ فَيُقَالُ {إِنَّهَا دَارُ كُفْرٍ}، أَوْ تُضَافُ إِلَى سَاكِنِيهَا فَيُقَالُ {إِنَّهَا دَارُ الْكَافِرِينَ}، وَكَذَلِكَ إِذَا صَارَتْ طَائِفَةٌ -أَوْ قَبِيلَةٌ أَوْ دَوْلَةٌ- مُسْلِمَةً فَإِنْ دَارَهَا تُضَافُ إِلَى الْإِسْلَامِ فَيُقَالُ {إِنَّهَا دَارُ إِسْلَامٍ}، أَوْ تُضَافُ إِلَى سَاكِنِيهَا فَيُقَالُ {إِنَّهَا دَارُ الْمُسْلِمِينَ}... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الصُّومَالِيِّ-: الطَّائِفَةُ الْمُتَمَنِّعَةُ الَّتِي تُظْهِرُ الْكُفْرَ وَتَكُونُ لَهُمُ الْعَلَبَةُ فِي بِلَادِهَا فَإِنَّ دَارَهَا دَارُ كُفْرٍ، وَيَجِبُ عَلَى الْمُسْلِمِ الْقَادِرِ أَنْ يُهَاجِرَ مِنْهَا إِذَا لَمْ يَقْدِرْ عَلَى إِظْهَارِ دِينِهِ [قَالَ الشَّيْخُ إِسْحَاقُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ حَسَنَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ عَبْدِ الْوَهَّابِ (ت 1319 هـ)]: قَالَ فِي الْإِقْنَاعِ [لِلْحَاجَّائِيِّ (ت 968 هـ)] وَشَرْحِهِ [لِلْبُهْوتِيِّ (ت 1051 هـ)] {وَتَجِبُ الْهَجْرَةُ عَلَى مَنْ يَعْجِزُ عَنْ إِظْهَارِ دِينِهِ بِدَارِ الْخَرْبِ، وَهِيَ مَا يَغْلِبُ فِيهَا حُكْمُ الْكُفْرِ، زَادَ جَمَاعَةٌ [أَيُّ مِنَ الْعُلَمَاءِ] وَقَطَعَ بِهِ فِي الْمُنْتَهَى [يَعْنِي (مُنْتَهَى الْإِرَادَاتِ) لِابْنِ النِّجَارِ] (أَوْ بَلَدٍ بُغَاةٍ، أَوْ يَدْعُ مُضِلَّةٍ كَرَفْضٍ وَاعْتِزَالٍ)، فَيَخْرُجُ مِنْهَا إِلَى دَارِ أَهْلِ السُّنَّةِ وَجُوبًا إِنْ عَجَزَ عَنْ إِظْهَارِ مَذْهَبِ أَهْلِ السُّنَّةِ فِيهَا}... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ إِسْحَاقُ-: وَقَالَ الشَّيْخُ الْعَلَامَةُ حَمْدُ بْنُ عَتِيقٍ رَحِمَهُ اللَّهُ [فِي (سَبِيلِ النِّجَاةِ

والفكاك من موالاة المرتدين والأثراك) [وأما مسألة إظهار الدين، فكثير من الناس قد ظنَّ أنه إذا قَدِرَ أن يتلفظ بالشهادتين، وأن يصلي الصلوات الخمس ولا يُردَّ عن المساجد، فقد أظهر دينه وإن كان ببلد المشركين، وقد غلط في ذلك أفتَحَ الغلطُ]، قال [أي الشيخ حمَّدُ] {ولا يكون المسلم مُظهرًا للدين، حتى يُخالف كل طائفة بما أُشْتُهرَ عنها، ويُصرِّح لها بعداوتها، فمن كان كُفْرُهُ بالشرك بإظهار الدين عنده أن يُصرِّح بالتوحيد، والتَّهْي عن الشرك والتحذير منه، ومن كان كُفْرُهُ بجحد الرسالة بإظهار الدين عنده التصريح بأنَّ محمدا رسول الله، ومن كان كُفْرُهُ بترك الصلاة بإظهار الدين عنده بفعل الصلاة، ومن كان كُفْرُهُ بموالاة المشركين والدخول في طاعتهم بإظهار الدين عنده التصريح بعداوته والبراءة منه ومن المشركين}... إلى آخر كلامه رحمه الله تعالى؛ فالحاصل هو ما قدَّمناه، من أن إظهار الدين الذي تبرا به الذمة، هو الامتياز عن عُباد الأوثان بإظهار المعتقد، والتصريح بما هو عليه [أي وتصريح المُوَحِّد بما هو عليه ممَّا يُخالف فيه المشركين]، والبُعْدُ عن الشرك ووسائله، فمن كان بهذه المثابة إن عَرَفَ الدينَ بدليله وأمنَ الفتنة، جاز له الإقامة؛ بقيَ مسألة العاجز عن الهجرة، ما يصنع؟ قال الوالد [الشيخ عبدالرحمن بن حسن آل الشيخ (ت 1285هـ)] رحمه الله لَمَّا سُئِلَ عنه {وأما إذا كان المُوَحِّدُ بين ظهرائي أناس من المبتدعة والمشركين، ويعجز عن الهجرة، فعليه بتقوى الله ويعتزلهم ما استطاع، ويعمل بما وَجَبَ عليه في نفسه، ومع مَنْ يوافقُه على دينه، وعليهم أن يضطربوا على أذى مَنْ يؤذيه في الدين، ومن قَدِرَ على الهجرة وَجَبَتْ عليه}. انتهى باختصار من (الأجوبة السَّمْعِيَّات لِحلِّ الأسئلة الرِّوَايَّات، بعناية الشيخ عادل المرشدي)، ومثْلُ هذه

الطائفة لا يُقال {يَجِبُ تَطْبِيقُ قَاعِدَةٍ (تَوْفُرُ شُرُوطِ التَّكْفِيرِ وَانْتِفَاءِ مَوَانِعِهِ) [يَعْنِي إِذَا كَانَتِ الطَّائِفَةُ تَنْتَسِبُ لِلإِسْلَامِ] فِي حَقِّ كُلِّ فَرْدٍ مِنْهَا}، وَلَمْ يَقُلْ بِهَا [أَيُّ بِالْقَاعِدَةِ الْمَذْكُورَةِ] الصَّحَابَةُ فِي خُرُوبِ أَهْلِ الرَّدَّةِ الْمُتَنَسِّبِينَ إِلَى الإِسْلَامِ، وَلَمْ يَكُونُوا [أَيُّ الصَّحَابَةُ] يَقُولُونَ {يَجِبُ سُؤَالُ كُلِّ شَخْصٍ بِعَيْنِهِ (هَلْ إِرْتَدَّ أَمْ لَا؟)}، وَإِنَّمَا كَانَ يَكْفِيهِمْ **إِعْلَانُ السَّادَةِ وَالرُّؤَسَاءِ**. انتهى باختصار.

(3) وَقَالَ الشَّيْخُ أَحْمَدُ شَاكِر (نَائِبُ رَئِيسِ الْمَحْكَمَةِ الشَّرْعِيَّةِ الْعَلِيَا، الْمُتَوَفَّى عَامَ 1377 هـ/1958 م) فِي (حُكْمِ الْجَاهِلِيَّةِ): أَيْجُوزُ فِي شَرْعِ اللَّهِ أَنْ يُحْكَمَ الْمُسْلِمُونَ فِي بِلَادِهِمْ بِتَشْرِيعِ مُقْتَبَسٍ عَنْ تَشْرِيعَاتِ أَوْرُوبَا الْوَثْنِيَّةِ الْمُلْحِدَةِ، بَلْ يَتَشَرِّعَ لَا يُبَالِي وَأَضِغُهُ (أَوَافِقَ شَرْعَةَ الإِسْلَامِ أَمْ خَالَفَهَا؟)، إِنَّ الْمُسْلِمِينَ لَمْ يُبْلَوْا بِهَذَا قَطُّ فِيمَا نَعْلَمُ مِنْ تَارِيخِهِمْ - إِلَّا فِي عَهْدٍ مِنْ أَسْوَأِ عُهُودِ الظُّلْمِ وَالظُّلَامِ، فِي عَهْدِ التَّارِ، وَمَعَ هَذَا فَإِنَّهُمْ لَمْ يَخْضَعُوا لَهُ، بَلْ غَلَبَ الإِسْلَامُ التَّارَ، ثُمَّ مَزَجَهُمْ [أَيُّ مَزَجَ الإِسْلَامُ التَّارَ] فَأَدْخَلَهُمْ فِي شَرْعِيَّتِهِ، وَزَالَ أَثَرُ مَا صَنَعُوا [أَيُّ التَّارَ] مِنْ سُوءٍ، بِثَبَاتِ الْمُسْلِمِينَ عَلَى دِينِهِمْ وَشَرِيعَتِهِمْ؛ وَإِنْ هَذَا الْحُكْمُ السَّيِّئُ الْجَائِرُ كَانَ مَصْدَرُهُ الْفَرِيقُ الْحَاكِمُ إِذْ ذَاكَ، لَمْ يَتَدَمَّجْ فِيهِ أَحَدٌ مِنْ أَفْرَادِ الْأُمَّةِ الْإِسْلَامِيَّةِ الْمَحْكُومَةِ، وَلَمْ يَتَعَلَّمُوهُ وَلَمْ يُعَلِّمُوهُ أَبْنَاءَهُمْ، فَمَا أَسْرَعَ مَا زَالَ أَثَرُهُ، وَلِذَلِكَ لَا تَجِدُ لَهُ فِي التَّارِيخِ الْإِسْلَامِيِّ - فِيمَا أَعْلَمُ أَنَا - أَثَرًا مُفَصَّلًا وَاضِحًا، إِلَّا إِشَارَةً عَالِيَةً مُحْكَمَةً دَقِيقَةً مِنْ الْعَلَامَةِ الْحَافِظِ ابْنِ كَثِيرٍ الْمُتَوَفَّى سَنَةَ 774 هـ، [ف] قَدْ ذَكَرَ فِي تَفْسِيرِهِ، عِنْدَ تَفْسِيرِ قَوْلِهِ تَعَالَى (أَفْحَكُمُ الْجَاهِلِيَّةُ يَتَّبِعُونَ، وَمَنْ أَحْسَنُ مِنْ اللَّهِ حُكْمًا لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ) فَقَالَ {يُنَكِّرُ تَعَالَى عَلَى مَنْ خَرَجَ عَنْ حُكْمِ اللَّهِ

الْمُشْتَمِلِ عَلَى كُلِّ خَيْرٍ، النَّاهِي عَنْ كُلِّ شَرٍّ، وَعَدَلِ إِلَى
 مَا سِوَاهُ مِنَ الْأَرَءِ وَالْأَهْوَاءِ وَالْأَصْطِلَاحَاتِ الَّتِي وَضَعَهَا
 الرِّجَالُ بِلَا مُسْتَنَدٍ مِنْ شَرِيعَةِ اللَّهِ، كَمَا كَانَ أَهْلُ
 الْجَاهِلِيَّةِ يَحْكُمُونَ بِهِ مِنَ الصَّلَاحَاتِ وَالْجَهَالَاتِ مِمَّا
 يَضْعُونَهَا بَأَرَائِهِمْ وَأَهْوَائِهِمْ، وَكَمَا يَحْكُمُ بِهِ التَّائِرُ مِنَ
 السِّيَاسَاتِ الْمَلَكِيَّةِ الْمَاخُودَةِ عَنْ مَلِكِهِمْ جَنْكِزْخَانَ الَّذِي
 وَضَعَ لَهُمْ (الْيَاسِقُ)، وَهُوَ عِبَارَةٌ عَنْ كِتَابٍ مَجْمُوعٍ مِنْ
 أَحْكَامٍ قَدْ افْتِسَسَهَا عَنْ شَرَائِعِ شَيْءٍ، مِنَ الْيَهُودِيَّةِ
 وَالنَّصْرَانِيَّةِ **وَالْمِلَّةِ الْإِسْلَامِيَّةِ** وَغَيْرِهَا، وَفِيهَا كَثِيرٌ مِنَ
 الْأَحْكَامِ أَخَذَهَا مِنْ مُجَرَّدِ تَطَرُّهِ وَهَوَاهُ، فَصَارَتْ فِي بَنِيهِ
 شَرْعًا مُتَّبَعًا يُقَدِّمُونَهُ **[أَيَّ بَعْدَ مَا أُعْلِنُوا إِسْلَامَهُمْ]** عَلَى
 الْحُكْمِ بِكِتَابِ اللَّهِ وَسُنَّةِ رَسُولِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ،
فَمَنْ فَعَلَ ذَلِكَ فَهُوَ كَافِرٌ يَحِبُّ قِتَالَهُ حَتَّى يَرْجِعَ إِلَى
 حُكْمِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ، **فَلَا يُحْكَمُ سِوَاهُ فِي قَلِيلٍ وَلَا كَثِيرٍ**؛
 أَرَأَيْتُمْ هَذَا الْوَصْفَ الْقَوِيَّ مِنْ ابْنِ كَثِيرٍ فِي الْقَرْنِ
 الثَّامِنِ؟ **أَلَسْتُمْ تَرَوْنَهُ يَصِفُ حَالَ الْمُسْلِمِينَ فِي هَذَا**
الْعَصْرِ فِي الْقَرْنِ الرَّابِعِ عَشَرَ؟ إِلَّا فِي فَرْقٍ وَاحِدٍ -
 أَشَرْنَا إِلَيْهِ أَنْفًا- أَنَّ ذَلِكَ كَانَ فِي **طَبَقَةٍ خَاصَّةٍ مِنَ**
الْحُكَّامِ أَتَى عَلَيْهَا الزَّمَنُ سَرِيعًا فَاذْمَجَتْ فِي الْأُمَّةِ
 الْإِسْلَامِيَّةِ، وَزَالَ أَثَرُ مَا صَنَعَتْ، ثُمَّ كَانَ الْمُسْلِمُونَ **الآنَ**
أَسْوَأَ حَالًا مِنْهُمْ، لِأَنَّ الْأُمَّةَ كُلَّهَا الآنَ تَكَادُ تَنْدِمُجُ فِي
 هَذِهِ الْقَوَانِينِ الْمُخَالِفَةِ لِلشَّرِيعَةِ **[قَالَ الشَّيْخُ عَبْدُ اللَّهِ**
الْغُلَيْفِي فِي (التَّنْبِيهَاتِ الْمُخْتَصِرَةِ عَلَى الْمَسَائِلِ
الْمُنْتَشِرَةِ): فَاظْطَرَّ رَحِمَكَ اللَّهُ وَرَعَاكَ، أَلَيْسَتْ دَسَائِيزُ
 الْعَصْرِ فِي حُكْمِ (الْيَاسِقِ)، انتهى. وَقَالَ الشَّيْخُ مُحَمَّدُ
 إِسْمَاعِيلُ الْمَقْدَمُ (مُؤَسِّسُ الدَّعْوَةِ السَّلَفِيَّةِ
 بِالْإِسْكَندَرِيَّةِ) فِي مُجَازَرَةٍ مُفَرَّغَةٍ **عَلَى هَذَا الرِّابِطِ:** مَا
 نَعِيشُهُ الْيَوْمَ أَفْبَحُ وَأَفْحَشُ مِنْ مُجَرَّدِ إِمْتِنَاعِ طَائِفَةٍ عَنْ
 شَيْءٍ مِنَ أَحْكَامِ الشَّرِيعَةِ، فَمَا نَحْنُ فِيهِ **أَشَدُّ مِنْ ذَلِكَ**،
 لِأَنَّهُ لَيْسَ مُجَرَّدَ إِمْتِنَاعٍ عَنْ شَرِيعَةٍ **بَلْ تَبْدَأُ لِلدِّينِ...** ثُمَّ

قال -أي الشيخ المقدم-: **والتَّائِرُ أَفْضَلُ مِمَّنْ يَحْكُمُونَا**
الآنَ مِنْ حَيْثُ مَوْقِفُهُم مِنَ الدِّينِ، انتهى، والتي هي
أشبه شيء بالياسق الذي اصطنعه جنكيز خان. انتهى
باختصار. وقال الشيخ أحمد شاكر أيضًا في (حكم
الجاهلية): إن الأمر في هذه القوانين الوضعية واضح
وضوح الشمس، هي **كُفْرٌ بَوَاحٍ، لا خفاء فيه ولا مُداراة،**
ولا عُذْر لِأَحَدٍ مِمَّنْ يَنْتَسِبُ لِلإِسْلَامِ -كائنًا من كان- في
العمل بها أو الخضوع لها أو إقرارها، فليحذر امرؤ
لنفسه، و{كل امرئ حسب نفسه}؛ **ألا فليصدع العلماء**
بالحق غير هَيَّابِينَ، وليبلغوا ما أمرُوا بتبليغه غير مُوَابِينَ
[أي غير مفتورين] ولا مُقَصِّرِينَ؛ سيقول عني عبيد هذا
(الياسق العصري [يعني القوانين الوضعية]) وناصروه،
أني جامد، وأني رجعي، وما إلى ذلك من الأقاويل، ألا
فليقولوا ما شاءوا، فما عبات يومًا ما يقال عني،
ولكني قلت ما يجب أن أقول. انتهى. وقال الشيخ
محمد بن إبراهيم (رئيس القضاة ومفتي الديار
السعودية ت1389هـ) في (فتاوى ورسائل الشيخ محمد
بن إبراهيم): فلهذه المحاكم مراجع، هي القانون
الملفوق من شرائع شتى وقوانين كثيرة، كالقانون
الفرنسي والقانون الأمريكي والقانون البريطاني،
وغيرها من القوانين، ومن مذهب بعض **المدعين**
المنتسبين إلى الشريعة، وغير ذلك، فهذه المحاكم الآن
في كثير من أمصار الإسلام مهيأة مكملّة، مفتوحة
الأبواب والناس إليها أسراب إثر أسراب، يحكم حكامها
بينهم بما يخالف حكم السنة والكتاب من أحكام ذلك
القانون، وتلزمهم به وتقرهم عليه وتحتّم عليهم، **فأي**
كفر فوق هذا الكفر، وأي مناقضة للشهادة بأن محمّدًا
رسول الله بعد هذه المناقضة. انتهى.

(4) وقال الشيخ سيد قطب في كتابه (معالم في الطريق): الشأن الدائم أن لا يتعاش الحق والباطل في هذه الأرض. انتهى. وقال الشيخ سيد قطب أيضًا في كتابه (في ظلال القرآن): {وَلَا يَزَالُونَ يُقَاتِلُونَكُمْ حَتَّى تَرُدُّوكُمْ عَنْ دِينِكُمْ إِنِ اسْتَطَاعُوا}، وهذا التقرير الصادق من العليم الخبير يكشف عن الإضرار الخبيث على الشر، وعلى فئة المسلمين عن دينهم بوصفها الهدف الثابت المستقر لأعدائهم، وهو الهدف الذي لا يتغير لأعداء الجماعة المسلمة في كل أرض وفي كل جيل؛ إن وجود الإسلام في الأرض هو بذاته غيظ ورعب لأعداء هذا الدين ولأعداء الجماعة المسلمة في كل حين؛ إن الإسلام بذاته يؤذيهم ويغيظهم ويخيفهم، فهو من القوة ومن المثانة بحيث يخشاه كل مبطل ويترهبه كل باغ ويكرهه كل مفسد، إنه حرب بذاته وبما فيه من حق أبلج ومن منهج قويم ومن نظام سليم، إنه بهذا كله حرب على الباطل والبغي والفساد، ومن ثم لا يطيقه المبطلون البغاة المفسدون، ومن ثم يرصدون لأهله ليفتنوهم عنه ويردوهم كفارًا في صورة من صور الكفر الكثيرة، ذلك أنهم لا يأمنون على باطلهم وبغيهم وفسادهم وفي الأرض جماعة مسلمة تؤمن بهذا الدين وتتبع هذا المنهج وتعيش بهذا النظام؛ وتتوغل وسائل قتال هؤلاء الأعداء للمسلمين وأدواته، ولكن الهدف يظل ثابتًا أن تردوا المسلمين الصادقين عن دينهم إن استطاعوا، وكلما انكسر في أيديهم سلاح انتصوا [أي أخرجوا] سلاحًا غيره، وكلما كُتِلَ [أي ضعفت] في أيديهم أداة شحذوا [أي سننوا وأخذوا] أداة غيرها، والخبر الصادق من العليم الخبير قائم يحذر الجماعة المسلمة من الاستسلام ويتنبهها إلى الخطر ويدعوها إلى الصبر على الكيد والصبر على الحرب وإلا فهي

خَسَارَةُ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَالْعَذَابُ الَّذِي لَا يَدْفَعُهُ عُذْرٌ وَلَا مُبَرَّرٌ. انتهى.

(5) وقال الشيخ أبو مصعب الزرقاوي في مقالة له بعنوان (القتال قدر الطائفة المنصورة) نشرتها صحيفة النبا (العدد 267 الصادر بتاريخ 16 جمادى الأولى 1442هـ): إن الله سبحانه وتعالى خلق الخلق لعبادته واتباع شريعته، ولم يتركهم هملاً [أي سدى بلا ثواب ولا عقاب]، بل أرسل إليهم رسلاً يدعوهم إليه ويدلّونهم عليه، فانقسم العباد إلى فريقين، فريق هداة الله بفضله ورحمته، وفريق أضله الله بعلمه وعدله، ومضى قدر الله وجرت سنته أن يقع التدافع والصراع بين هذين الفريقين (الحق وأنصاره، والباطل وأعوانه)، وذلك على مرّ العصور وكثر الدهور وإلى أن يث الله الأرض ومن عليها {سنة الله في الدين خلوا من قبل، ولن تجد لسنة الله تبديلاً}، وذلك أن الحق والباطل ضدان لا يجتمعان أبداً، فوجود أحدهما على أرض الواقع يستلزم -ولا بُد- مخو الآخر، أو إضعافه بتجريد من الأسس التي يرتكز عليها والمبادئ التي قيامه بها، فلا يتصور في ميدان الواقع أن يتعايش الحق والباطل معاً على أرض واحدة من دون غلبة لأحدهما على الآخر، أو سعي لتحقيق هذه الغلبة، ولو فرض أن الحق استكان حقه من الزمن وأحجم عن مزاحمة الباطل ومُدافعة، فإن الباطل لن يُقابل هذه الاستكانة إلا بصولة يستعلي بها على الحق وأهله، يزوم من خلالها التيل منهم والقضاء عليهم، أو على الأقل تجريدهم من أهم ما يميزهم عن الباطل وأهله، عبر سلسلة من التنازلات والتي لا تُبقي لهم من الحق غير اسمه، ومن منهجه غير رسمه، ليغدو [أي أهل الحق] في نهاية المطاف جزءاً من مملكة الباطل ودَيلاً من أذياله ونُسبت النهاية؛

وَالْقُرْآنُ الْكَرِيمُ يَزَخِرُ بِالآيَاتِ الَّتِي تُقَرِّرُ هَذِهِ الْحَقِيقَةَ وَتَوْصِّلُهَا، يَقُولُ اللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى {وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِرُسُلِهِمْ لَنُخْرِجَنَّكُمْ مِّنْ أَرْضِنَا أَوْ لَتَعُوْدُنَّ فِي مِلَّتِنَا} [وَقَالَ تَعَالَى أَيْضًا حِكَايَةً عَنِ أَصْحَابِ الْكَهْفِ {إِنَّهُمْ إِن يَظْهَرُوا عَلَيْكُمْ يَرْجُمُوكُمْ أَوْ يُعِيدُوكُمْ فِي مِلَّتِهِمْ وَلَنْ تُفْلِحُوا إِذَا أَبَدًا}]، إِنَّهَا حَقِيقَةُ الْمَعْرَكَةِ بَيْنَ الْحَقِّ وَالْبَاطِلِ، حَقِيقَةُ ثَابِتَةٍ مُّسْتَقَرَّةٌ لَا تَتَغَيَّرُ بِتَغْيِيرِ الزَّمَانِ وَلَا تَتَبَدَّلُ بِتَبَدُّلِ الْمَكَانِ، فَلَيْسَ لِأَهْلِ الْإِيمَانِ مِنَ الرُّسُلِ وَأَتْبَاعِهِمْ عِنْدَ مِلَلِ الْكُفْرِ قَاطِبَةٌ إِلَّا أَحَدُ سَبِيلَيْنِ، إِمَّا أَنْ يُخْلُوا لَهُمُ الْأَرْضَ - بِالْقَتْلِ وَالتَّصْفِيَةِ وَالتَّشْرِيدِ وَالتَّطْرِدِ وَالْإِبْعَادِ - لِيَعِيشُوا فِيهَا كُفْرًا وَفَسَادًا، وَإِمَّا أَنْ يَتَنَازَلُوا عَنِ الْحَقِّ الَّذِي مَعَهُمْ وَيَسْتَسْلِمُوا لِلْبَاطِلِ وَحِزْبِهِ **وَيَذُوبُوا فِي مُجْتَمَعِهِمْ** وَهَذَا مَا تَابَاهُ طَبِيعَةُ هَذَا الدِّينِ لِاتِّبَاعِهِ... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الزَّرْقَاوِيِّ-: قَالَ اللَّهُ تَعَالَى حِكَايَةً عَنِ شُعَيْبٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ {وَإِنْ كَانَ طَائِفَةٌ مِّنْكُمْ آمَنُوا بِالَّذِي أُرْسِلْتُ بِهِ وَطَائِفَةٌ لَّمْ يُؤْمِنُوا فَاصْبِرُوا حَتَّى يَحْكُمَ اللَّهُ بَيْنَنَا، وَهُوَ خَيْرُ الْحَاكِمِينَ}، قَالَ الْمَلَأُ الَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا مِنْ قَوْمِهِ **لَنُخْرِجَنَّكَ يَا شُعَيْبُ وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَكَ مِنْ قَرْيَتِنَا أَوْ لَتَعُوْدُنَّ فِي مِلَّتِنَا**، قَالَ أَوَلَوْ كُنَّا كَارِهِينَ}، فَالْبَاطِلُ لَا يُطِيقُ **وُجُودَ فِتْنَةٍ تُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَبِرِسَالَتِهِ** فِي دِيَارِهِمْ وَإِنْ كَانَتْ هَذِهِ الْفِتْنَةُ فِتْنَةً ضَعِيفَةً مُّجَرَّدَةً مِنْ كُلِّ أَسْبَابِ الْقُوَّةِ الْمَادِّيَّةِ... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الزَّرْقَاوِيِّ-: وَإِذَا كَانَ قَدْ سَبَقَ فِي قَضَاءِ اللَّهِ مُعَادَاةُ الْبَاطِلِ لِلْحَقِّ وَأَهْلِهِ وَتَسَلُّطُهُمْ عَلَيْهِمْ بِأَنْوَاعِ الْأَذَى وَالْوَانِ الْعَذَابِ [قَالَ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ فِي (مَنْهَاجِ السَّنَةِ النَّبَوِيَّةِ)]: وَاللَّهُ تَعَالَى إِذَا أَرْسَلَ الْكَافِرِينَ عَلَى الْمُسْلِمِينَ فَعَلَيْنَا أَنْ نَرْضَى بِقَضَاءِ اللَّهِ فِي إِرْسَالِهِمْ وَعَلَيْنَا أَنْ نَجْتَهِدَ فِي دَفْعِهِمْ وَقِتَالِهِمْ، وَأَحَدُ الْأَمْرَيْنِ لَا يُتَافَى فِي الْآخَرِ، وَهُوَ سُبْحَانَهُ خَلَقَ الْفَأْرَةَ وَالْحَيَّةَ وَالْكَلْبَ الْعَقُورَ وَأَمَرَنَا بِقَتْلِ ذَلِكَ، فَتَحْنُ نَرْضَى عَنِ اللَّهِ إِذْ خَلَقَ

ذَلِكَ وَتَعْلَمُ أَنَّ لَهُ فِي ذَلِكَ حِكْمَةً وَتَقْتُلُهُمْ كَمَا أَمَرْنَا فَإِنَّ
 اللَّهَ يُحِبُّ ذَلِكَ وَيَرْضَاهُ. انتهى، فَقَدْ أَمَرَ سُبْحَانَهُ أَوْلِيَاءَهُ
 بِإِشْهَارِ سَيْفِ الْعَدَاوَةِ وَالْبَغْضَاءِ فِي وَجْهِ الْبَاطِلِ وَأَهْلِهِ،
 وَرَفَعَ لَوَاءَ الْبَرَاءَةِ مِنَ الْكُفْرِ وَحِزْبِهِ، قَالَ سُبْحَانَهُ {قَدْ
 كَانَتْ لَكُمْ أَسْوَةٌ خَسَنَةٌ فِي إِبْرَاهِيمَ وَالَّذِينَ مَعَهُ إِذْ قَالُوا
 لِقَوْمِهِمْ إِنَّا بُرَاءُ مِنْكُمْ وَمِمَّا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ كَفَرْنَا
 بِكُمْ وَبَدَا بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمُ الْعَدَاوَةُ وَالْبَغْضَاءُ أَبَدًا حَتَّى تُؤْمِنُوا
 بِاللَّهِ وَخُدَّهْ}، قَالَ الشَّيْخُ حَمْدُ بْنُ عَتِيقٍ [ت1301هـ]
 رَحِمَهُ اللَّهُ [فِي (سَبِيلِ النِّجَاةِ وَالْفِكَاكِ مِنْ مَوَالَاةِ
 الْمُرْتَدِينَ وَالْأَثْرَاكِ)] {وَهَا هُنَا نُكْتَةُ بَدِيعَةٍ فِي قَوْلِهِ
 تَعَالَى (إِنَّا بُرَاءُ مِنْكُمْ وَمِمَّا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ)، وَهِيَ
 أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَدَّمَ الْبَرَاءَةَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ الْعَابِدِينَ غَيْرِ
 اللَّهِ، عَلَى الْبَرَاءَةِ مِنَ الْأَوْثَانِ الْمَعْبُودَةِ مِنْ دُونِ اللَّهِ،
 لِأَنَّ الْأَوَّلَ أَهَمُّ مِنَ الثَّانِي، فَإِنَّهُ قَدْ يَتَبَرَّأُ مِنَ الْأَوْثَانِ وَلَا
 يَتَبَرَّأُ مِمَّنْ عَبَدَهَا فَلَا يَكُونُ آتِيًا بِالْوَاجِبِ عَلَيْهِ، وَأَمَّا إِذَا
 تَبَرَّأَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ فَإِنَّ هَذَا يَسْتَلْزِمُ الْبَرَاءَةَ مِنَ
 مَعْبُودَاتِهِمْ {إِلَى أَنْ قَالَ [أَيُّ الشَّيْخِ ابْنُ عَتِيقٍ] {فَعَلَيْكَ
 بِهِذِهِ النُّكْتَةُ، فَإِنَّهَا تَفْتَحُ [لَكَ] بَابًا إِلَى عَدَاوَةِ أَعْدَاءِ اللَّهِ،
 فَكُمُ [مِنْ] إِنْسَانٍ لَا يَقَعُ مِنْهُ الشَّرْكُ وَلَكِنَّهُ لَا يُعَادِي
 أَهْلَهُ [أَيُّ أَهْلِ الشَّرْكِ]، فَلَا يَكُونُ مُسْلِمًا بِذَلِكَ إِذْ تَرَكَ
 دِينَ جَمِيعِ الْمُرْسَلِينَ؛ ثُمَّ قَالَ تَعَالَى (كَفَرْنَا بِكُمْ وَبَدَا
 بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمُ الْعَدَاوَةُ وَالْبَغْضَاءُ أَبَدًا حَتَّى تُؤْمِنُوا بِاللَّهِ
 وَخُدَّهْ)، فَقَوْلُهُ (بَدَا) أَيُّ ظَهَرَ وَبَانَ، وَتَأَمَّلْ تَقْدِيمَ
 الْعَدَاوَةِ عَلَى الْبَغْضَاءِ، لِأَنَّ الْأَوَّلَى أَهَمُّ مِنَ الثَّانِيَةِ، فَإِنَّ
 الْإِنْسَانَ قَدْ يُبْغِضُ الْمُشْرِكِينَ وَلَا يُعَادِيهِمْ، فَلَا يَكُونُ آتِيًا
 بِالْوَاجِبِ عَلَيْهِ حَتَّى تَحْصُلَ مِنْهُ الْعَدَاوَةُ وَالْبَغْضَاءُ، وَلَا بُدَّ
 أَيْضًا مِنْ أَنْ تَكُونَ الْعَدَاوَةُ وَالْبَغْضَاءُ بَادِيَتَيْنِ ظَاهِرَتَيْنِ
 بَيِّنَتَيْنِ. انتهى.

(6) وقال مصطفى صبري (آخِرُ مَنْ تَوَلَّى مَنْصِبَ "شيخ الإسلام" في الدولة العثمانية، وكان صاحبُ هذا المنصب هو المفتي الأكبر في الدولة) في (موقف العقل والعلم والعالم من رب العالمين وعباده المرسلين): هذا الفصل [أي فصل الدين عن السياسة] مؤامرة بالدين للقضاء عليه، وقد كان في كل بدعة أحدثها المصريون المتفزعون في البلاد الإسلامية كيد للدين ومحاولة الخروج عليه، لكن كيدهم في فصله عن السياسة أدهى وأشد من كل كيد في غيره، فهو إرتداد عنه، من الحكومة أولاً ومن الأمة ثانياً، إن لم يكن بإرتداد الداخلين في حوزة تلك الحكومة [حوزة الحكومة هي جميع الأراضي التي تحكمها] باعتبارهم أفراداً، فباعتبارهم جماعة وهو أقصر طريق إلى الكفر من إرتداد الأفراد، بل إنه يتضمّن إرتداد الأفراد أيضاً لقبولهم الطاعة لتلك الحكومة المرتدة... ثم قال -أي مصطفى صبري-: وماذا الفرق بين أن تتولى الأمر في البلاد الإسلامية حكومة مرتدة عن الإسلام وبين أن تحتلها حكومة أجنبية عن الإسلام [قال مصطفى صبري هنا معلقاً: مدار الفرق بين دار الإسلام ودار الحرب على القانون الجاري أحكامه في تلك الديار، كما أن فصل الدين عن السياسة معناه أن لا تكون الحكومة مقيدة في قوانينها بقواعد الدين، انتهى. وقال الشيخ أبو محمد المقدسي في (إعداد القادة الفوارس بهجر فساد المدارس): فما الفرق بين طاغوت إنجليزي وآخر عربي؟!، انتهى]، بل المرتد أبعد عن الإسلام من غيره وأشد، وتأثيره الضار في دين الأمة أكثر، من حيث أن الحكومة الأجنبية لا تتدخل في شؤون الشعب الدينية وتترك لهم جماعة فيما بينهم تتولى الفصل في تلك الشؤون [قال الشوكاني في (السييل الجرار): ودار الإسلام ما ظهرت فيها الشهادتان والصلاة، ولم تظهر

فِيهَا خَصْلَةٌ كُفْرِيَّةٌ وَلَوْ تَأْوِيلًا إِلَّا بِجَوَارٍ [أَيُّ إِلَّا بِذِمَّةٍ وَأَمَانٍ. قَالَه حَسِينُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْعَمَّارِيِّ فِي كِتَابِهِ (الإمام الشوكاني رائد عصره). وَقَالَ الشَّيْخُ صَدِيقُ حَسَنِ خَانَ (ت 1307هـ) فِي (العبرة مما جاء فِي الْغَزْوِ وَالشَّهَادَةِ وَالْهَجْرَةِ): كَإِظْهَارِ الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى دِينَهُمْ فِي أَمْصَارِ الْمُسْلِمِينَ. انْتَهَى] وَإِلَّا قَدَارُ كُفْرٍ... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشُّوْكَانِيِّ-: الْإِعْتِبَارُ [أَيُّ فِي الدَّارِ] بِظُهُورِ الْكَلِمَةِ، فَإِنَّ كَانَتْ الْأَوَامِرُ وَالنَّوَاهِي فِي الدَّارِ لِأَهْلِ الْإِسْلَامِ بِحَيْثُ لَا يَسْتَطِيعُ مَنْ فِيهَا مِنَ الْكُفَّارِ أَنْ يَتَّظَاهَرَ بِكُفْرِهِ إِلَّا لِكَوْنِهِ مَأْذُونًا لَهُ بِذَلِكَ مِنْ أَهْلِ الْإِسْلَامِ فَهَذِهِ دَارُ إِسْلَامٍ، وَلَا يَصْرُ ظُهُورُ الْخِصَالِ الْكُفْرِيَّةِ فِيهَا، لِأَنَّهَا لَمْ تَظْهَرْ بِقُوَّةِ الْكُفَّارِ وَلَا بِصَوْلَتِهِمْ كَمَا هُوَ مُشَاهَدٌ فِي أَهْلِ الذِّمَّةِ مِنَ الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى وَالْمُعَاهِدِينَ السَّاكِنِينَ فِي الْمَدَائِنِ الْإِسْلَامِيَّةِ، وَإِذَا كَانَ الْأَمْرُ الْعَكْسَ فَالِدَارُ بِالْعَكْسِ. انْتَهَى]، وَمِنْ حَيْثُ أَنَّ الْأُمَّةَ لَا تَزَالُ تَعْتَبِرُ الْحُكُومَةَ الْمُرْتَدَّةَ عَنْ دِينِهَا مِنْ نَفْسِهَا [أَيُّ مِنْ نَفْسِ الْأُمَّةِ] فَتَرْتَدُّ [أَيُّ الْأُمَّةِ] هِيَ أَيْضًا مَعَهَا تَدْرِجِيًّا؛ وَرَبَّمَا يَعْيبُ هَذَا الْقَوْلُ [أَيُّ الْقَوْلُ بِأَنَّ الْحُكُومَةَ الْمُرْتَدَّةَ أَضُرُّ عَلَى دِينِ الْأُمَّةِ مِنَ الْحُكُومَةِ الْأَجْنَبِيَّةِ الْمُخْتَلَةِ] عَلَى مَنْ لَا خَلَاقَ لَهُ فِي الْإِسْلَامِ الصَّمِيمِ، وَالْعَائِبُ يَرَى الْوَطَنَ فَقَطْ فَوْقَ كُلِّ شَيْءٍ، مَعَ أَنَّ الْمُسْلِمَ يَرَى الْوَطَنَ مَعَ الْإِسْلَامِ فَهُوَ يَتَوَطَّنُ مَعَ الْإِسْلَامِ وَيُهَاجِرُ مَعَهُ... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ مُصْطَفَى صَبْرِي-: فَتُرْكِيَا كُلُّهَا -بِلَادِهَا وَسُكَّانِهَا- خَرَجَتْ بَعْدَ حُكُومَةِ الْكَمَالِيِّينَ [نِسْبَةً إِلَى مُصْطَفَى كَمَالِ أَتَاثُورِكْ، قَائِدِ الْحَرَكَةِ التُّرْكِيَّةِ الْوَطَنِيَّةِ، وَمُؤَسَّسِ الْجُمْهُورِيَّةِ التُّرْكِيَّةِ، الْمُتَوَفَّى عَامَ 1938م]. وَقَدْ جَاءَ فِي مَوْسُوعَةِ الْمَذَاهِبِ الْفِكْرِيَّةِ الْمَعَاصِرَةِ (إِعْدَادُ مَجْمُوعَةٍ مِنَ الْيَاحِثِينَ، بِإِشْرَافِ الشَّيْخِ عَلَوِيِّ بْنِ عَبْدِ الْقَادِرِ السَّقَّافِ): الْحُكُومَةُ الْكَمَالِيَّةُ أَلْغَتْ الْخِلَافَةَ الْعُثْمَانِيَّةَ سَنَةَ 1924م. انْتَهَى بِاخْتِصَارٍ مِنْ يَدِ

الإسلام... ثم قال -أي مصطفى صبري-: تَرَى فضيلة الأستاذ الأكبر المراغي **شيخ الجامع الأزهر** يقول في كلمة منشورة عنه في الجرائد ما معناه {إن في إمكان أي حكومة إسلامية أن تخرج عن دينها فتصبح حكومة لا دينية، وليس في هذا مانع من أن يبقى الشعب على إسلامه كما هو الحال في تركيا الجديدة [يعني بعد إعلان قيام الجمهورية التركية وإعلان إلغاء الخلافة العثمانية]}، والأستاذ الأكبر ليس في حاجة إلى الفحص عن النشء الجديد التركي المتخرج على مبادئ الحكومة الكمالية التي اعترف الأستاذ الآن بأنها حكومة لا دينية، ولا في حاجة إلى التفكير في كون الشعب التركي القديم المسلم **يفني يومًا عن يوم** ويخلقه هذا النشء الجديد **اللا ديني**، ليس فضيلته في حاجة إلى الفحص عن هذه الحقيقة المرة إذ لا يعنيه حال الترك ومآلهم مسلمين أو غير مسلمين ولا حال الإسلام **المثقل** **ظله عن بلادهم بسرعة فوق التدريج**، حتى أن الأستاذ لا يعنيه تبعه الفتوى التي تضمنتها تعزیه بقاء الشعب على إسلامه مع **إرتداد الحكومة في تركيا**، والتي تفتح الباب لأن يقول قائل {إن الحكومة ما دامت **ينحصر** **كفرها في نفسها** ولا يُغدي الشعب، فلا مانع من أن تفعل حكومة مصر -مثلاً- ما فعلته حكومة تركيا من فصل الدين عن السياسة، بمعنى أنه لا يُخاف منه [أي من الفصل] على دين الشعب}، كان الدين لازم للشعب فقط لا للحكومة، مع أن الحكومة ليست إلا ممثلة الشعب -أو وكيلته- التي لا تفعل غير ما يرضاه، فإذا أخرجها أفعالها عن الدين فلا مندوحة [أي فلا مفر] من أن يخرج موكّلها أيضًا لأن **الرضا بالكفر كفر**، وهذا ما يعود إلى الشعب من فعل الحكومة فحسب، فضلًا عما يفعل الشعب نفسه بعد فعل الحكومة الفاصل بين الدين والسياسة **ويخرج به عن الدين -ولو في صورة**

التدرج - إقتداءً بحُكومتِهِ التي يُعُدُّها مِنْ نَفْسِهِ. انتهى باختصار.

(7) وقال النووي في (شرح صحيح مسلم): قال القاضي عياض: أجمع العلماء على أن الإمامة لا تنعقد لكافر، وعلى أنه لو طرأ عليه الكفر انعزل، قال **[أي القاضي عياض]** {وكذا لو ترك إقامة الصلوات والدعاء إليها}، قال {وكذلك عند جمهورهم البدعة}، قال {فلو طرأ عليه كفر وتغير للشرع، أو بدعة، خرج عن حكم الولاية، وسقطت طاعته، **ووجب على المسلمين القيام عليه وخلعه ونصب إمام عادل**، إن أمكنهم ذلك، فإن لم يقع ذلك إلا لطائفة وجب عليهم القيام بخلع الكافر، ولا يجب في المبتدع إلا إذا طعنوا القدرة عليه، فإن تحققوا العجز لم يجب القيام **وليهاجر المسلم عن أرضه إلى غيرها ويفرّ** دينه. انتهى باختصار.

(8) وقال بسام ناصر في مقالة له **على هذا الرابط**: {**الناس على دين ملوكهم**} من العبارات الشائعة والمتداولة بين الناس، وهي تعبر بدقة وعمق عن مدى قدرة السلطة السياسية على تشكيل دين رعاياها، أو إشاعة نسق التدّين الذي تريده، إمّا لقناعة السلطة به، أو لأنه اختيارها الأنسب بحسب تقديراتها - لتحقيق سياساتها ورؤاها... ثم قال - أي بسام ناصر -: **الناس يميلون إلى هوى السلطان واختياره، فيفسدو فيهم ذلك الاختيار والتوجه حتى يصبح هو الأكثر حضوراً في حياتهم، والأمر كذلك إذا ما أراد السلطان أن يشيع في المجتمع نسقاً معيناً من التدّين، أو مذهباً من المذاهب العقديّة أو الفقهيّة، فإنه يتبنّيه له سيوظف كل أجهزة ورجالات دولته لإشاعة ذلك المذهب وترسيخه بين الناس؛ لذا فإن من المتسالم عليه **[أي من المسلم به]****

بَيْنَ دَارِسِي تَارِيخِ الْفِرَقِ وَالْمَذَاهِبِ، أَنَّ مِنْ عَوَامِلِ
 انْتِشَارِ مَذْهَبٍ دِينِيٍّ مَا، وَعُلُوُّ صَوْتِهِ عَلَى غَيْرِهِ مِنْ
 الْمَذَاهِبِ الْآخَرَى فِي مَرَحَلَةٍ تَارِيخِيَّةٍ مَا، **تَبَيَّنَتِ السُّلْطَةُ**
لَهُ، وَفَرَضَهُ عَلَى الرَّعِيَّةِ بِاعْتِبَارِهِ نَسَقِ التَّدِينِ الرَّسْمِيِّ
الَّذِي تُرِيدُ يُشْيُوَعَهُ بَيْنَ رَغَايَاهَا، مَا يُوقِرُ لَهُ [أَيُّ لِمَذْهَبٍ]
 مَسَاحَاتٍ أَوْسَعَ مِنَ الْانْتِشَارِ وَالنَّمُوِّ وَالْإِزْدِهَارِ؛ وَمِنْ
 الْمُؤَكَّدِ أَنَّ السُّلْطَةَ السِّيَاسِيَّةَ تَمْلِكُ مِنْ أَدَوَاتٍ فَرَضَ
 اخْتِيَارَهَا الدِّينِيُّ مَا يُمَكِّنُهَا بِالْفِعْلِ مِنْ تَحْقِيقِ ذَلِكَ،
 وَيَأْتِي فِي مُقَدِّمَةِ تِلْكَ الْأَدَوَاتِ **تَوْجِيهُ الْعُلَمَاءِ وَالْفُقَهَاءِ**
وَالدُّعَاةِ لِلْقِيَامِ بِذَلِكَ الدَّورِ... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ بِسَامٍ نَاصِر-:
 جَيِّمًا تَجِدُ السُّلْطَةَ السِّيَاسِيَّةَ -أَيُّهُ سُلْطَةُ- حَامِلِي لِوَاءِ
 الدِّينِ وَالشَّرِيعَةِ يُسَارِعُونَ إِلَى تَقْدِيمِ فُرُوضِ الطَّاعَةِ
 لِحُكَّامِهَا، وَيُبَادِرُونَ فِي كُلِّ حَدَثٍ وَمُنَاسَبَةٍ إِلَى إِعْلَانِ
 الْوَلَاءِ لَهُمْ بِاعْتِبَارِهِمْ وَوَلَاةَ الْأَمْرِ الشَّرْعِيِّينَ، فَإِنَّهَا
 سَتَعُضُّ عَلَى ذَلِكَ النَّسَقِ مِنَ التَّدِينِ بِتَوَاجِدِهَا، وَسَتُعْذِقُ
 عَلَى رَجَالَتِهِ مِنَ الْأَعْطِيَّاتِ وَالْهَبَاتِ وَالْامْتِيَازَاتِ مَا يُدِيمُ
 طَاعَتَهُمْ لِأَوْلِيَاءِ الْأُمُورِ، وَيَجْعَلُهُمُ الْخُرَاسَ الْأَوْفِيَاءَ لَهُ
[أَيُّ لَوْلِيٍّ أَمْرِهِمْ]، الْمُسَارِعِينَ إِلَى خِدْمَتِهِ، وَالْمُدَافِعِينَ
 عَنْهُ فِي كُلِّ حِينٍ؛ وَجَيِّمًا يُجِيلُ الْمُرَاقِبُ نَظَرَهُ فِي
 وَاقِعِ الْأَنْظِمَةِ السِّيَاسِيَّةِ الْمُعَاصِرَةِ الَّتِي تَخْرِصُ عَلَى أَنْ
 تَظْهَرَ فِي النَّاسِ بِمَظْهَرِ الدَّوْلَةِ الدِّينِيَّةِ، فَإِنَّهُ سَيَجِدُ
 مَصَادِيقَ ذَلِكَ كُلِّهِ، مِنْ نَجَاحِ تِلْكَ السُّلْطَةِ فِي تَشْكِيلِ
 نَسَقِ تَدِينِ النَّاسِ عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي تُرِيدُ لَهُ أَنْ يَسُودَ فِي
 الْمُجْتَمَعِ، مَعَ كَبْتِ **[أَيُّ قَهْرًا]** كُلِّ الْأَنْسَاقِ الْآخَرَى
 وَالتَّضْيِيقِ عَلَيْهَا، وَتَوْظِيفِ الْعُلَمَاءِ وَالْفُقَهَاءِ **وَالدُّعَاةِ**
 لِيَكُونُوا السِّنَةَ الدَّفَاعَ عَنْهَا **[أَيُّ عَنِ السُّلْطَةِ]** وَالتَّرْوِيجِ
 لَهَا وَالدَّعْوَةِ إِلَى شَرْعِيَّتِهَا؛ وَمِنْ عَجَائِبِ مَصَادِيقِ تِلْكَ
 الْمَقُولَةِ {النَّاسُ عَلَى دِينِ مُلُوكِهِمْ} أَنَّ السُّلْطَةَ قَادِرَةٌ
 عَلَى تَطْوِيعِ غَالِبِ عُلَمَائِهَا وَفُقَهَائِهَا وَدُعَاتِهَا إِلَى كَافَّةِ
 سِيَاسَاتِهَا وَاخْتِيَارَاتِهَا، فَمَا كَانَ فِي قَامُوسِهِمُ الْفِقْهِيُّ

حَرَامًا وَمَمْنُوعًا، بَاتَ مَعَ قَرَارَاتٍ وَلِيَّ الْأَمْرِ خَلَاً وَمَسْمُوحًا، وَلَنْ يَغْزَرَ أَوْلُوكَ الْقَوْمُ عَنِ اسْتِخْدَامِ الْأَدِلَّةِ الشَّرْعِيَّةِ وَتَطْوِيعِهَا بِمَا يَتَوَافَقُ مَعَ تَوَجُّهَاتِ السُّلْطَةِ، لِإِنْفَازِ سِيَاسَاتِهَا وَقَرَارَاتِهَا. انتهى باختصار.

(9) وقال المراغي (ت1371هـ) في تفسيره: {فَقَالَ الصَّعَفَاءُ لِلَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا إِنَّا كُنَّا لَكُمْ تَبَعًا} أي فقال الأتباع **لِقَادَتِهِمْ وسَادَتِهِمْ** الذين استكبروا عن عبادة الله وحده وعن اتباع قول الرُّسُل (إِنَّا كُنَّا **تَابِعِينَ لَكُمْ**، تَأْمُرُونَا فَنَأْتِمِرُ وَتَنْهَوْنَنَا فَنَنْتَهِي)، {فَهَلْ أَنْتُمْ مُّعْتَوِّنُونَ عَنَّا مِنْ عَذَابِ اللَّهِ مِنْ شَيْءٍ} أي فهل تدفعون عنا اليوم شيئاً من ذلك العذاب كما كنتم تعدُّوننا وتُمنوننا في الدنيا، وقد حَكَّى اللَّهُ رَدَّ أَوْلُوكَ السَّادَةِ عَلَيْهِمْ {قَالُوا لَوْ هَدَانَا اللَّهُ لَهْدَيْنَاكُمْ} أي **لو أَرشدنا الله تعالى وأضاء أنوار بصائرنا وأفاض علينا من توفيقه ومعونته، لأَرشدناكم ودعوناكم إلى سُبُلِ الْهُدَى وَوَجَّهَنَا أَنْظَارَكُمْ إلى طريق الخير والفلاح، ولكنه لم يهدنا فَضَلَّنَا السَّبِيلَ فَأَضَلَّنَاكُمْ...** ثم قال -أي المراغي-: {أَذْهَبَا إِلَى فِرْعَوْنَ إِنَّهُ طَغَى} أي أذهبا معا إلى فِرْعَوْنَ، وناضلاه الحُجَّةَ بِالْحُجَّةِ، وقارعاه البُرْهَانَ بِالْبُرْهَانِ، لَأَنَّهُ طَغَى وَتَجَبَّرَ وَتَمَرَّدَ حَتَّى ادَّعَى الرِّبُوبِيَّةَ {فَقَالَ أَنَا رَبُّكُمُ الْأَعْلَى}، وتخصيصُ فِرْعَوْنَ بالدَّعْوَةِ [هُوَ] مِنْ قَبْلِ أَنَّهُ إِذَا صَادَقَتِ الدَّعْوَةُ مِنْ فِرْعَوْنَ أَذْنًا صَاغِيَةً وَاسْتَجَابَ لِدَعْوَتَيْهَا وَأَمَّنَ بِهِمَا **تَبِعَهُ الْمِصْرِيُّونَ قَاطِبَةً** كما قيل {النَّاسُ عَلَى دِينِ مُلُوكِهِمْ}. انتهى باختصار.

(10) وقال الشيخُ محمد إسماعيل المقدم (مؤسس الدعوة السلفية بالإسكندرية) في مُحَاضَرَةِ مُفَرَّغَةٍ على هذا الرابط: **مصرُ في زمنِ الفتح الإسلامي المبارك، كان عامة المصريين قبطاً نصارى، لكنها [أي مصر]...**

محكومة بشرع الله تابعة للخلافة الإسلامية لأمير المؤمنين عمر رضي الله عنه، ففي هذه الحالة صارت مصر دار إسلام لأن الأحكام التي علتها أحكام الإسلام بغض النظر عن نوعية الشعب الذي فيها. انتهى باختصار. قلتُ: قول الشيخ {مصرُ في زمن الفتح الإسلامي المبارك، كان عامة المصريين قبطاً نصارى}، هذا صحيح، ثم تَحَوَّلَ عامَّةُ المصريين (تَذْرِيجًا) إلى الإسلام، وعندئذ تحققت مقولة {النَّاسُ عَلَى دِينِ مُلُوكِهِمْ} والتي يراد بها كما مرَّ بيَّانه {أَكْثَرُ النَّاسِ عَلَى دِينِ مُلُوكِهِمْ}.

(11) وقال الشيخ أنور بن قاسم الخضري (رئيس مركز الجزيرة العربية للدراسات والبحوث) في مقالة له [على هذا الرابط](#): وَجَرَتْ سُنَّةُ الْمُجْتَمَعِ الْإِنْسَانِيِّ بِأَنَّ النَّاسَ تَبِعَ لِكِبْرَائِهِمْ وَسَادَاتِهِمْ رغم كل ما يعانونه منهم، وهذه حقيقة تاريخية [قال المؤرخ محمد إلهامي في مقالة له بعنوان (5 خُلاصَاتٍ وَعِبَرٍ مِنْ دُرُوسِ التَّارِيخِ تَسَاعِدُكَ عَلَى فَهْمِ وَاقِعِنَا الْآنَ) [على هذا الرابط](#): التَّارِيخُ نَسْتَفِيدُ مِنْهُ جَمِيعًا - كما أيَّ تَجَرِبَةٍ شَخْصِيَّةٍ - وَقَدْ عَلَّمَنَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ {لَا يُلْدَغُ الْمُؤْمِنُ مِنْ جُحْرٍ وَاحِدٍ مَرَّتَيْنِ}، أيُّ إنسانٍ ناجح لا يُكَرِّرُ خَطَاةَ مَرَّتَيْنِ، مَعْنَاهُ أَنَّ التَّجَرِبَةَ التَّارِيخِيَّةَ مُؤَثِّرَةٌ فِي حَيَاةِ الْإِنْسَانِ، حَتَّى الشَّرَكَاتُ تُحِبُّ أَنْ تُؤَظَّفَ ذَوِي الْخِبَرَاتِ السَّابِقَةِ، الْحَيَاةُ الْإِنْسَانِيَّةُ بِهَا تَجَارِبُ أَكْبَرَ مِنْ عُمرِ الْإِنْسَانِ، لِذَلِكَ قِيلَ {مَنْ وَعَى التَّارِيخَ فِي صَدْرِهِ أَضَافَ أَعْمَارًا إِلَى عُمرِهِ}، فيجب على البشرية أن تنظر في تاريخ الأمة أو تواريخ الأمم السابقة، لِتَخْرُجَ مِنْهَا بِخُلاصَاتٍ لِمَشَاكِلِهَا الْحَالِيَّةِ... ثم قال -أيُّ محمد إلهامي-: فالتجربة التاريخية لا يقوم مقامها التَّفَوُّقُ الْعَقْلِي أَبَدًا، فالتاريخ يعطينا علمًا قد لا يمكن تحصيله

بالنبوغ العقلي، ونضرب علي ذلك مثال؛ لَمَّا النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أُرْسِلَ إِلَى هِرَقْلَ رِسَالَةً يَقُولُ {مِنْ مُحَمَّدٍ رَسُولِ اللَّهِ إِلَى هِرَقْلَ عَظِيمِ الرُّومِ، أَسْلِمَ تَسْلِمٌ}، هِرَقْلُ أُرْسِلَ جُنْدَهُ كَيْ يَأْتُوهُ بِأَحَدِ هَؤُلَاءِ الْعَرَبِ الَّذِينَ مِنْهُمْ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَأَتَوْا لَهُ بِأَبِي سُفْيَانَ، كَانَ [أَبُو سُفْيَانَ] فِي تِجَارَةٍ وَقْتَهَا لِلشَّامِ، هِرَقْلُ -وَلأنه يدرك التجارب التاريخية للأنبياء- سَأَلَ أَسْئَلَةً مُحَدَّدَةً جَدًّا، وَبَعْدَ هَذِهِ الْأَسْئَلَةِ اسْتِطَاعَ أَنْ يَحْكُمَ (هَلْ هَذَا نَبِيٌّ فِعْلًا مُرْسَلٌ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ أَمْ أَنَّهُ غَيْرُ صَادِقٍ)، سَأَلَهُ 11 سَوْأَلًا مُحَدَّدِينَ، قَالَ لَهُ {كَيْفَ نَسَبُهُ فَيْكُمْ؟... هَلْ كَانَ مِنْ آبَائِهِ مَلِكٌ؟... هَلْ قَالَ بِهَذَا الَّذِي قَالَ بِهِ أَحَدٌ قَبْلَهُ؟... هَلْ يَكْذِبُ؟... هَلْ يَغْدِرُ؟... مِنْ إِتْبَاعِهِ مِنَ النَّاسِ، ضُعَفَاؤُهُمْ أَمْ أَشْرَافُهُمْ؟، يَزِيدُونَ أَمْ يَنْقُصُونَ؟، هَلْ يَزْتَدُّ مِنْهُمْ أَحَدٌ سَخَطَةً لِدِينِهِ؟، هَلْ قَاتَلْتُمُوهُ؟، كَيْفَ كَانَ قِتَالُكُمْ إِيَّاهُ؟، وَبِمَاذَا بَأْمُرُكُمْ؟}، هَذِهِ الْأَسْئَلَةُ الْمُحَدَّدَةُ، لَمَّا أَجَابَهُ عَلَيْهَا أَبُو سُفْيَانَ، أَيقِنَ هِرَقْلُ أَنَّهَا رِسَالَةٌ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ حَقًّا، وَقَالَ لِأَبِي سُفْيَانَ {لَوْ أَنَّكَ صَدَقْتَنِي فِيمَا تَقُولُ فَإِنَّهُ سَيَمْلِكُ مَا تَحْتَ قَدَمَيَّ هَاتَيْنِ}؛ مَهْمَا كَانَ هِرَقْلُ غَبَقْرِيًّا وَنَابِغَةً، **لَوْ لَمْ يَكُنْ عِنْدَهُ هَذَا الْعِلْمُ بِالتَّارِيخِ، مَا كَانَ بِإِمْكَانِهِ أَنْ يُطَرِّحَ هَذِهِ الْأَسْئَلَةَ الْمُحَدَّدَةَ، وَمَا كَانَ بِإِمْكَانِهِ أَنْ يُدْرِكَ مِنَ الْإِجَابَاتِ (هَلْ هَذَا نَبِيٌّ حَقًّا أَمْ مَاذَا). انتهى باختصار.** وَقَالَ الشَّيْخُ الْخَضِرُ سَالِمُ بْنُ حَلِيسٍ فِي (مَجْلَةِ الْبَيَانِ، الَّتِي يَرْأَسُ تَحْرِيرَهَا الشَّيْخُ أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الصَّوْيَانِ "رئيس رابطة الصحافة الإسلامية العالمية") تحت عنوان (استدعاء التاريخ): إن التجارب التاريخية تلتهم في جوفها كميات هائلة من الأساليب والتصرفات ورود الأفعال، وهو ما يجعلها تغطي مساحات هائلة من المناطق المجهولة للإنسان، **وتعطي رصيدًا جيدًا لطريقة التصرف ومآلات الأفعال.** انتهى.

وقال الشيخ راغب السرجاني (عضو الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين) في مُحَاضِرَةٍ مُفَرَّغَةٍ على هذا الرابط: وعندما تَقْرَأُ التَّارِيخَ وتُغْلِبُ في صفحاته تُشَاهِدُ سُبْحَانَ اللَّهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى فِي التَّغْيِيرِ، **فالتَّارِيخُ يُكَرِّرُ نَفْسَهُ بِصُورَةٍ عَجِيبَةٍ**، وحين تَقْرَأُ أَحْدَاثًا حَدَّثَتْ مِنْذُ أَلْفِ عَامٍ أَوْ أَكْثَرَ فَإِنَّكَ تَشْعُرُ وَكَأَنَّهَا هِيَ نَفْسُ الْأَحْدَاثِ الَّتِي تَحْدُثُ فِي هَذَا الزَّمَنِ مَعَ اخْتِلَافٍ فِي الْأَسْمَاءِ فَقَطْ، **وعندما تَقْرَأُ التَّارِيخَ كَأَنَّكَ تَقْرَأُ الْمُسْتَقْبَلَ، فاللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى بِسُبْحَانِهِ الثَّوَابِتِ قَرَأَ لَكَ الْمُسْتَقْبَلَ وَخَدَّدَ لَكَ كَيْفَ سَتَكُونُ الْعَوَاقِبُ، والمؤمن الحَصِيفُ لَا يَقَعُ فِي أَخْطَاءِ السَّابِقِينَ، والمؤمن النَاجِحُ الْعَاقِلُ يُكَرِّرُ مَا فَعَلَهُ السَّابِقُونَ وَنَجَحَ مَعَهُمْ. انتهى** [تَلَخَّصُهَا مِلَاحَظَةٌ الْأَوَّلِينَ فِي الْحِكْمَةِ الْقَائِلَةِ {النَّاسُ عَلَى دِينٍ مُلُوكِهِمْ}، وَتَوْسُّسَ لَصَحَّتِهَا الْآيَاتُ الْمَحْكَمَاتُ - مِنَ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ - وَالْأَحَادِيثِ النَّبَوِيَّةِ الشَّرِيفَةِ، يَقُولُ اللَّهُ تَعَالَى {إِنَّ اللَّهَ لَعَنَ الْكَافِرِينَ وَأَعَدَّ لَهُمْ سَعِيرًا، خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا، لَا يَجِدُونَ وَلِيًّا وَلَا نَصِيرًا، يَوْمَ تُغْلِبُ وُجُوهُُهُمْ فِي النَّارِ يَقُولُونَ يَا لَيْتَنَا أَطَعْنَا اللَّهَ وَأَطَعْنَا الرَّسُولَ، وَقَالُوا رَبَّنَا إِنَّا أَطَعْنَا سَادَتَنَا وَكُبَرَاءَنَا فَأَضَلُّونَا السَّبِيلَا، رَبَّنَا آتِهِمْ ضِعْفَيْنِ مِنَ الْعَذَابِ وَالْعَنُهُمْ لَعْنًا كَبِيرًا}، وَهِيَ صُورَةٌ وَاضِحَةٌ وَشَهَادَةٌ مِنْ لِسَانِ الْقَوْمِ، بَلْ يُسَجِّلُ الْقُرْآنُ الْكَرِيمُ هَذِهِ الْمَحَاوِرَ الْعَجِيبَةَ بَيْنَ الطَّائِفَتَيْنِ {وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَنِي نُوْمِنَ بِهَذَا الْقُرْآنِ وَلَا بِالَّذِي بَيْنَ يَدَيْهِ، وَلَوْ تَرَى إِذِ الظَّالِمُونَ مَوْقُوفُونَ عِنْدَ رَبِّهِمْ يَرْجِعُ بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضٍ الْقَوْلَ يَقُولُ الَّذِينَ اسْتُضْعِفُوا لِلَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا لَوْلَا أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ، قَالَ الَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا لِلَّذِينَ اسْتُضْعِفُوا أَنَحْنُ صَدَدْنَاكُمْ عَنِ الْهُدَى بَعْدَ إِذْ جَاءَكُمْ، بَلْ كُنْتُمْ مُجْرِمِينَ، وَقَالَ الَّذِينَ اسْتُضْعِفُوا لِلَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ إِذْ تَأْمُرُونَنَا أَنْ نَكْفُرَ بِاللَّهِ وَنَجْعَلَ لَهُ أَنْدَادًا، وَأَسَرُّوا النَّدَامَةَ لَمَّا رَأَوُا الْعَذَابَ

وَجَعَلْنَا الْأَغْلَالَ فِي أَعْنَاقِ الَّذِينَ كَفَرُوا، هَلْ يُخْزَوْنَ إِلَّا مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ}؛ وهؤلاء الذين استكبروا صفتهم كما جاء في الآيات {وَمَا أَرْسَلْنَا فِي قَرْيَةٍ مِّنْ نَّذِيرٍ إِلَّا قَالَ مُتْرَفُوهَا إِنَّا بِمَا أُرْسِلْتُمْ بِهِ كَافِرُونَ، وَقَالُوا نَحْنُ أَكْثَرُ أَمْوَالًا وَأَوْلَادًا وَمَا نَحْنُ بِمُعَذِّبِينَ}، إذن فهم **المترفون** الذين تمكنهم أموالهم وأولادهم من تحقيق واجهة اجتماعية يصلون معها إلى **صنع القرار والتوجيه**، كما ربط القرآن الكريم بين هذين المعنيين [أي معنى الترف، ومعنى صنع القرار والتوجيه] بقوله {وَإِذَا أَرَدْنَا أَن نُّهْلِكَ قَرْيَةً أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا فَفَسَقُوا فِيهَا فَحَقَّ عَلَيْهَا الْقَوْلُ فَدَمَّرْنَاَهَا تَدْمِيرًا}، إنهم الملاء [أي الأشراف] **والوجوه والرؤساء والمقعدون** على مر التاريخ، يقفون أمام رسالة الإصلاح ومشاريع التغيير التي يتصدّر لها الأنبياء {وَقَالَ الْمَلَأُ مِنْ قَوْمِهِ الَّذِينَ كَفَرُوا وَكَذَّبُوا بِلِقَاءِ الْآخِرَةِ وَأَتْرَفْنَاهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا مَا هَذَا إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ يَأْكُلُ مِمَّا تَأْكُلُونَ مِنْهُ وَيَشْرَبُ مِمَّا يَشْرَبُونَ، وَلَئِنِ اطَّعْتُمْ بِشَرًّا مِّثْلُكُمْ إِنَّكُمْ إِذَا لَخَاسِرُونَ}... ثم قال -أي الشيخ الخضري-: وقال عليه الصلاة والسلام وهو يرجو إسلام **أحد سيادات** قريش {اللَّهُمَّ اعِزَّ الْإِسْلَامَ بِأَحَبِّ الرَّجُلَيْنِ إِلَيْكَ أَبِي جَهْلٍ بْنُ هِشَامٍ أَوْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ}، فلما أسلم عمر كان إسلامه فتحة... ثم قال -أي الشيخ الخضري-: بل إن معرفة النبي صلى الله عليه وسلم بهذه السنة الاجتماعية، و**[التي هي]** أن الناس تبع لكبرائهم وساداتهم، جعلته يتلطف بهؤلاء الزعماء والكبراء طمعاً في تحييدهم عن مواجهة الدعوة... ثم قال -أي الشيخ الخضري-: وهذه السنة الاجتماعية عرّفها أصحاب محمد عليه الصلاة والسلام وهم يبشرون بدعوته... ثم قال -أي الشيخ الخضري-: إن السياسة مخرّك الحياة العامة لأي مجتمع، فهي **مصدر القوانين**، والمناهج التربوية،

والرَّسالة الإِعلامِيَّة، التي **يَتَحَاكَمُ النَّاسُ إِلَيْهَا**، وَيَتَرَبَّوْنَ عَلَيْهَا، وَيَتَلَفُّونَهَا، وهي **[أَيِ السِّيَاسَةِ]** صائِغَةُ **الرَّوْعِي** **وَالثَّقَافَةِ**. انتهى باختصار.

(12) وقالَ الشَّيْخُ عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ الصَّلَابي (عضو الأمانة العامة للاتحاد العالمي لعلماء المسلمين) في كتابه (الدولة العثمانية، عوامل النهوض وأسباب السقوط): **إِنَّ فِتْنَةَ سَلَاطِينِ الدَّوْلَةِ العُثْمَانِيَّةِ وَبَاشَوَاتِهَا أَمَعُنُوا فِي مُوَالَاةِ الكَافِرِينَ وَأَلْقُوا إِلَيْهِم بِالْمَوَدَّةِ وَرَكَّبُوا إِلَيْهِم وَاتَّخَذُوهُمْ بَطَانَةً مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ، وَعَمَلُوا عَلَى إِضْعَافِ عَقِيدَةِ الْوَلَاءِ وَالْبِرَاءِ فِي الْأُمَّةِ وَأَصَابُوهَا فِي الصَّامِمِ، وَبِذَلِكَ تَمَيَّعَتْ شَخْصِيَّةُ الدَّوْلَةِ العُثْمَانِيَّةِ وَهُوِيَّتُهَا وَفَقَدَتْ أَثَرَهُ مُقَوِّمَاتِهَا، وَسَهَّلَ بَعْدَ ذَلِكَ عَلَى أَعْدَائِهَا أَنْ يَحْتَوُوهَا ثُمَّ مَزَقُوهَا شَرَّ مَزَقٍ. انتهى.**

(13) وقالَ ابْنُ تَيْمِيَّةَ فِي (مَجْمُوعِ الْفَتَاوَى): تَطْهِيْرُ سَبِيلِ اللَّهِ وَدِينِهِ وَمِنْهَاجِهِ وَشِرْعَتِهِ وَدَفْعُ بَغْيِ هَؤُلَاءِ **[أَيِ أَهْلِ الْبِدْعِ]** وَعُدْوَانِهِمْ عَلَى ذَلِكَ وَاجِبٌ عَلَى الْكِفَايَةِ بِاتِّفَاقِ الْمُسْلِمِينَ، وَلَوْ لَا مَنْ يُقِيمُهُ اللَّهُ لِدَفْعِ ضَرَرِ هَؤُلَاءِ لَفَسَدَ الدِّينُ وَكَانَ فَسَادُهُ أَكْبَرُ مِنْ فَسَادِ **فَيْسَادِ** **إِسْتِيلَاءِ الْعَدُوِّ مِنْ أَهْلِ الْحَرْبِ**، فَإِنَّ هَؤُلَاءِ **[أَيِ أَهْلِ الْحَرْبِ]** إِذَا اسْتَوْلُوا يُفْسِدُوا الْقُلُوبَ وَمَا فِيهَا مِنَ الدِّينِ **تَبَعًا**، وَأَمَّا أَوْلِيكَ فَهُمْ يُفْسِدُونَ الْقُلُوبَ إِبْتِدَاءً. انتهى باختصار.

(14) وقالَ الشَّيْخُ أَبُو قَتَادَةَ الْفَلَسْطِينِيُّ فِي (الْجِهَادُ وَالْاجْتِهَادُ): **إِنَّ الدَّوْلَةَ حِينَ تَكُونُ عَلَى غَيْرِ الْإِسْلَامِ فَإِنَّهَا سَتَعْمَلُ جَاهِدَةً لِإِزَالَةِ مَوَانِعِ بَقَائِهَا، وَسَتَنْشُرُ أَفْكَارَهَا وَمَنَاهَجَهَا، وَالْأَعْظَمُ مِنْ ذَلِكَ أَنَّهَا سَتَفْرِضُ عَلَى النَّاسِ دِينًَا وَمِنْهَاجًا وَقَضَاءً يَتَلَاءَمُ مَعَ تَصَوُّرِهَا لِلْكَوْنِ**

والْحَيَاةُ... ثم قال -أي الشيخ أبو قتادة-: فَلَوْ تَظَرَّتْ إِلَى عَدَدِ الْمُسْلِمِينَ الَّذِينَ دَخَلُوا فِي دِينِ اللَّهِ تَعَالَى فِي زَمَنِ دَعْوَةِ الرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي مَكَّةَ الْمُكَرَّمَةِ لَرَأَيْتَهُ عَدَدًا قَلِيلًا جِدًّا، وَأَمَّا مَنْ آمَنَ بِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الْمَدِينَةِ الْمُنُورَةِ زَمَنَ عِزَّةِ الْإِسْلَامِ فَسَتَجِدُ الْأَلْفَ مِنْهُمْ قَدْ اتَّخَذُوا بِقَافِلَةِ الْإِسْلَامِ... ثم قال -أي الشيخ أبو قتادة-: فَقَدْ قَرَنَ اللَّهُ تَعَالَى نَصْرَهُ وَفَتْحَهُ مَعَ دُخُولِ النَّاسِ [أَفْوَاجًا] فِي دِينِ اللَّهِ تَعَالَى [وَذَلِكَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى {إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ، وَرَأَيْتَ النَّاسَ يَدْخُلُونَ فِي دِينِ اللَّهِ أَفْوَاجًا}]}، لِأَنَّهُ إِنْ لَمْ يَتِمَّ النَّصْرُ وَالْفَتْحُ فَلَنْ يَتِمَّ دُخُولُ النَّاسِ فِي دِينِ اللَّهِ تَعَالَى [أَفْوَاجًا]، بَلْ إِنْ عُلِمَاءُنَا الْأَوَائِلَ بِفَهْمِهِمْ وَثَاقِبِ فِكْرِهِمْ جَعَلُوا إِنْشَارَ الْفِكْرِ مَنُوطًا بِالْقُوَّةِ وَالشُّوْكَ، كَقَوْلِ ابْنِ خَلْدُونِ [فِي (مُقَدِّمَتِهِ)] {إِنَّ الْمَغْلُوبَ مُوَلِّعٌ بِالْاِقْتِدَاءِ بِالْغَالِبِ}، فَجَعَلَ ظَاهِرَةَ التَّلَقِّي مُقَيَّدَةً بِالْقُوَّةِ وَالْغَلْبَةِ. انتهى باختصار.

(15) وَقَالَ الشَّيْخُ تَرْكِي الْبَنْعَلِي فِي (الْكُوكَبِ الدَّرِي الْمَنِيرِ، بِتَقْدِيمِ الشَّيْخِ أَبِي مُحَمَّدٍ الْمَقْدَسِيِّ): قَالَتْ الْعَرَبُ {النَّاسُ [أَيُّ أَكْثَرِ النَّاسِ]، وَذَلِكَ عَلَى مَا سَبَقَ بَيَانُهُ فِي مَسْأَلَةٍ (هَلْ يَصِحُّ إِطْلَاقُ الْكُلِّ عَلَى الْأَكْثَرِ؟ وَهَلِ الْحُكْمُ لِلْغَالِبِ، وَالنَّادِرُ لَا حُكْمَ لَهُ؟)} عَلَى دِينِ مُلُوكِهِمْ}... ثم قال -أي الشيخ البنعلي-: يَخْدَعُ سَخَرَهُ الْمُزْجِيَّةُ الْمُرِيدِينَ [يَعْنِي أَنَّ الْمُزْجِيَّةَ يَخْدَعُونَ أَتْبَاعَهُمْ] بِقَوْلِهِمْ {لَمَّا كَانَتْ قُرَيْشٌ فِي الشِّرْكِ كَانَ الَّذِي يَحْكُمُهُمْ هُوَ أَبُو جَهْلٍ، وَلَمَّا دَخَلَتْ قُرَيْشٌ فِي دِينِ اللَّهِ صَارَ الَّذِي يَحْكُمُهُمْ هُوَ أَبُو الْقَاسِمِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ}، وَالصَّوَابُ أَنَّ هَذِهِ الْعِبَارَةَ مَعْكُوسَةٌ رَأْسًا عَلَى عَقِبٍ، وَالصَّحِيحُ أَنْ يُقَالَ {لَمَّا كَانَ الَّذِي يَحْكُمُ قُرَيْشًا هُوَ أَبُو جَهْلٍ كَانَتْ قُرَيْشٌ فِي الشِّرْكِ، وَلَمَّا صَارَ الَّذِي

يَحْكُمُهُمْ هُوَ أَبُو الْقَاسِمِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ دَخَلَتْ قَرْيَشٌ فِي دِينِ اللَّهِ}، قَالَهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى لَمْ يَقُلْ {إِذَا دَخَلَ النَّاسُ فِي دِينِ اللَّهِ أَفْوَاجًا، وَرَأَيْتَ تَضَرَّ اللَّهُ وَالْفَتْحُ حَاءٌ}!، بَلْ قَالَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى {إِذَا جَاءَ تَضَرَّ اللَّهُ وَالْفَتْحُ، وَرَأَيْتَ النَّاسَ يَدْخُلُونَ فِي دِينِ اللَّهِ أَفْوَاجًا}، فَدُخُولُ النَّاسِ فِي دِينِ اللَّهِ أَفْوَاجًا هُوَ بَعْدَ الْفَتْحِ وَالْحُكْمِ الْإِسْلَامِيِّ لَا قَبْلَهُ. انتهى.

(16) وقال الشيخ أبو بكر القحطاني في (شرح قاعدة "مَنْ لَمْ يُكْفِرِ الْكَافِرَ"): ... وَلَكِنْ الْيَوْمَ بَعْدَ فَرَضِ الْمَحَاكِمِ [أَيُّ فِي الدَّوْلَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ] (التي يُسَمِّيَهَا أَهْلُ الْبِدْعِ وَالضَّلَالِ "دَاعِش")، وَالْأَمْرُ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيِ عَنِ الْمُنْكَرِ، والدَّوْرَاتِ الشَّرْعِيَّةِ، والدَّعْوَةُ إِلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، عَرَفَ النَّاسُ التَّوْحِيدَ، وَدَخَلُوا فِيهِ أَفْوَاجًا كَمَا خَرَجُوا مِنْهُ مِنْ قَبْلُ أَفْوَاجًا، وهذا أمرٌ ظاهرٌ. انتهى باختصار.

(17) وقال الشيخ عطية فياض (أستاذ الفقه المقارن بكلية الشريعة بجامعة الأزهر) في مقالة له على الموقع الرسمي لجماعة الإخوان المسلمين (إخوان أونلاين) بعنوان (التدرج في تطبيق الشريعة الإسلامية) في هذا الرابط: هناك واقعٌ مَرِيضٌ لِلأُمَّةِ فِي عِلَاقَتِهَا بِالشَّرِيعَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ ليس وَلِيْدَ الْيَوْمِ، وَإِنَّمَا ابْتَدَأَ مُنْذُ أَكْثَرِ مِنْ قَرْنَيْنِ، وَاشْتَدَّ بَأْسُهُ مَعَ سُقُوطِ الْخِلَافَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ عَلَى أَيْدِي الْعُلَمَائِيِّينَ الَّذِينَ خَرَصُوا مِنْ خِلَالِ تَرْبُعِهِمْ عَلَى عَرْشِ كَثِيرٍ مِنَ الْحُكُومَاتِ الْعَرَبِيَّةِ وَالْإِسْلَامِيَّةِ أَنْ يُحْدِثُوا خِلَالًا فِي الْبِنْيَةِ الْفَكْرِيَّةِ لِلشُّعُوبِ الْإِسْلَامِيَّةِ. انتهى. وقال الشيخ يوسف القرضاوي (عُضُو هَيْئَةِ كِبَارِ الْعُلَمَاءِ بِالْأَزْهَرِ زَمَنَ حُكْمِ الرَّئِيسِ الْإِخْوَانِيِّ مُحَمَّدٍ مَرْسِي، وَرَئِيسُ الْإِتِّحَادِ الْعَالَمِيِّ لِعُلَمَاءِ

المُسْلِمِينَ الَّذِي يُوصَفُ بِأَنَّهُ أَكْبَرُ تَجْمَعُ لِلْعُلَمَاءِ فِي
 الْعَالَمِ الْإِسْلَامِيِّ، وَيُعْتَبَرُ **الْأَبَ الرَّوْحِيَّ لِحَمَاعَةِ الْإِخْوَانِ**
الْمُسْلِمِينَ عَلَى مُسْتَوَى الْعَالَمِ) عَلَى مَوْقِعِ قَنَاءِ
 الْجَزِيرَةِ الْقَضَائِيَّةِ (الْقَطْرِيَّةِ) تَحْتَ عَنَوَانِ (التَّدرِجِ فِي
 تَطْبِيقِ الشَّرِيعَةِ وَتَغْيِيرِ الْمَنَكِرِ) **فِي هَذَا الرَّابِطِ**: الْإِخْوَةُ
 السَّلَفِيُّونَ فِي (مِصْرَ) كَانُوا مُسْتَعَجِلِينَ [يَعْنِي بَعْدَمَا فَازَ
 الْإِخْوَانِيُّ (مُحَمَّدُ مَرْسِي) بِرِئَاسَةِ مِصْرَ]، يُرِيدُوا أَنْ
 يَفْرَضُوا كُلَّ شَيْءٍ [يَعْنِي أَنَّهُمْ أَرَادُوا تَطْبِيقَ الشَّرِيعَةِ
 الْإِسْلَامِيَّةِ بِالْكَامِلِ]، وَلَكِنْ لَمَّا اخْتَلَطُوا بِالْوَاقِعِ **وَرَأَوْا**
النَّاسَ كَيْفَ مَوْقِفُهُمْ وَكَيْفَ تَعَامُلُهُمْ [يَعْنِي رَأَوْا كَيْفَ
 مَوْقِفُ النَّاسِ وَتَعَامُلُهُمْ مَعَ مَسْأَلَةِ تَطْبِيقِ الشَّرِيعَةِ
 الْإِسْلَامِيَّةِ بِالْكَامِلِ] وَجَدُوا أَنَّ الْأَمْرَ -لَيْسَ كَمَا كَانُوا
 يَظُنُّونَ- أَنَّهُمْ لَا بُدَّ أَنْ يُعَامِلُوا **النَّاسَ** عَلَى **وَاقِعِهِمْ**، لِأَنَّهُ
 لَيْسَ بِالْمَعْقُولِ أَنَّكَ تُمَسِّكُ السَّيْفَ وَتُحَارِبُ **النَّاسَ**
جَمِيعًا. انْتَهَى بِاخْتِصَارٍ.

زَيْدٌ: مَا الْمُرَادُ بِـ (إِمْتِحَانِ النَّاسِ فِي عَقَائِدِهِمْ)، وَمَا
 حُكْمُ ذَلِكَ؟.

عَمْرُو: بَيَانُ ذَلِكَ يُمَكِّنُكَ التَّعَرُّفُ عَلَيْهِ مِمَّا يَلِي:

(1) قَالَ الشَّيْخُ مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرِو الزَّبِيدِي فِي مَقَالَةٍ لَهُ
 بِعُنْوَانِ (حُكْمُ الْإِمْتِحَانِ فِي الْإِعْتِقَادِ) **عَلَى هَذَا الرَّابِطِ**:
 فَهَذَا بَحْثٌ يَسِيرٌ لِمَسْأَلَةِ (الْإِمْتِحَانِ فِي الْإِعْتِقَادِ)،
 جَمَعْتُ فِيهَا مَا اسْتَطَعْتُ الْوُقُوفَ [عَلَيْهِ] مِنْ أُدْلَةٍ وَأَثَارٍ
 وَأَقْوَالٍ لِلْسَّلَفِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ، وَحَاوَلْتُ الْجَمْعَ بَيْنَهَا
 وَالتَّوْفِيقَ بَيْنَ مَا يَظْهَرُ مِنَ الْإِخْتِلَافِ أَوِ التَّنَاضَادِ فِيهَا،
 سَائِلًا اللَّهَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى السَّدَادَ وَالتَّوْفِيقَ، إِنَّهُ وَلِيُّ
 ذَلِكَ وَالْقَادِرُ عَلَيْهِ... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الزَّبِيدِي-:
 (تَعْرِيفُ الْإِمْتِحَانِ)، يُطْلَقُ الْإِمْتِحَانُ فِي اللُّغَةِ وَيُرَادُ بِهِ

(الاختبار)، يُقال {مَحَنَهُ وَامْتَحَنَهُ} بِمَنْزِلَةِ {خَبَرْتُهُ وَاخْتَبَرْتُهُ، وَبَلَّوْتُهُ وَابْتَلَيْتُهُ}، وَالْمَصْدَرُ مِنْ ذَلِكَ (مِحْنَةٌ)؛ يَقُولُ الْخَلِيلُ بْنُ أَحْمَدَ [فِي كِتَابِهِ (الْعَيْنُ)] { (الْمِحْنَةُ) مَعْنَى الْكَلَامِ الَّذِي يُمْتَحَنُ بِهِ فَيُعْرَفُ بِكَلَامِهِ ضَمِيرٌ قَلْبِهِ }؛ وَالْمُرَادُ بِ (الامتحانِ فِي الْاِعْتِقَادِ) اخْتِبَارُ النَّاسِ بَعْضُ الْمَسَائِلِ وَالْأُمُورِ، لَطَلَبُ مَعْرِفَةِ عَقَائِدِهِمْ وَكَشْفِهَا... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الزَّبِيدِي-: (حُكْمُ الْاِمْتِحَانِ فِي الْاِعْتِقَادِ)، **الأصلُ** فِي هَذَا الْبَابِ أَنَّ النَّاسَ يُعَامَلُونَ بِحَسَبِ ظَوَاهِرِهِمْ، وَأَنْ تُوَكَّلَ سِرَائِرُهُمْ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى، وَيَشْهَدُ لِهَذَا **الأصلُ** قَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ {مَنْ صَلَّى صَلَاتَنَا وَاسْتَقْبَلَ قِبْلَتَنَا وَأَكَلَ ذَبِيحَتَنَا فَذَلِكَ الْمُسْلِمُ الَّذِي لَهُ ذِمَّةُ اللَّهِ [أَيُّ لَهُ أَمَانُ اللَّهِ وَضَمَانُهُ] وَذِمَّةُ رَسُولِهِ فَلَا تُخْفَرُوا اللَّهَ فِي ذِمَّتِهِ [أَيُّ لَا تَخُونُوا اللَّهَ فِي عَهْدِهِ]}؛ وَلَكِنْ إِذَا كَانَ ثَمَّةَ [ثَمَّةَ] إِسْمُ إِشَارَةٍ لِلْمَكَانِ الْبَعِيدِ بِمَعْنَى (هُنَاكَ) حَاجَةٌ شَرْعِيَّةٌ لِكَشْفِ مَا وَرَاءَ هَذِهِ الظُّوَاهِرِ فَإِنَّ الْاِمْتِحَانَ يَجُوزُ وَيُشْرَعُ آنَذَاكَ، فَإِنَّهُ قَدْ جَاءَ فِي النُّصُوصِ الشَّرْعِيَّةِ مَا يَدُلُّ عَلَى جَوَازِ **الامتحانِ وَمَشْرُوعِيَّتِهِ**؛ فَاللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى أَمَرَ رَبِّيهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِامْتِحَانِ النِّسَاءِ الْمُهَاجِرَاتِ إِلَيْهِ، فَقَالَ تَعَالَى {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا جَاءَكُمُ الْمُؤْمِنَاتُ مُهَاجِرَاتٍ فَامْتَحِنُوهُنَّ}، اللَّهُ أَعْلَمُ بِإِيمَانِهِنَّ، فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ فَلَا تَرْجِعُوهُنَّ إِلَى الْكُفَّارِ} [قَالَ الشَّيْخُ مُحَمَّدُ إِسْمَاعِيلُ الْمَقْدَمِ (مُؤَسَّسُ الدَّعْوَةِ السَّلَفِيَّةِ بِالْإِسْكَنْدَرِيَّةِ) فِي (تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ): فَيَقُولُ تَعَالَى {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا جَاءَكُمُ الْمُؤْمِنَاتُ مُهَاجِرَاتٍ فَامْتَحِنُوهُنَّ}، فَالْخَطَابُ هُنَا لِلْمُؤْمِنِينَ، وَالْمَقْصُودُ بِهِ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ؛ {مُهَاجِرَاتٍ} أَيُّ مِنْ مَكَّةَ إِلَى الْمَدِينَةِ؛ {فَامْتَحِنُوهُنَّ} أَيُّ فَاخْتَبِرُوهُنَّ بِمَا يَغْلِبُ عَلَى ظَنِّكُمْ صِدْقُهُنَّ فِي الْإِيمَانِ؛ {اللَّهُ أَعْلَمُ بِإِيمَانِهِنَّ} أَيُّ اللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى

هُوَ الْمُطَّلِعُ عَلَى قُلُوبِهِنَّ لَا أَنْتُمْ، فَإِنَّهُ غَيْرُ مَقْدُورٍ لَكُمْ، فَحَسْبُكُمْ أَمَارَاتُهُ وَقَرَائِنُهُ؛ وَالْمَقْصُودُ بِالْإِمْتِحَانِ هُنَا - كَمَا بَيَّنَّتْ بَعْضُ الرُّوَايَاتِ - بِأَنْ تَشْهَدَ الشَّاهِدَتَيْنِ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ {بِأَنْ تَحْلِفَ أَنَّهَا مَا هَاجَرَتْ إِلَّا حُبًّا لِلَّهِ وَرَسُولِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ، وَمَا هَاجَرَتْ بَغْضَةً لِزَوْجٍ، أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْأَغْرَاضِ}، فَتَذَكَّرُ الْمَرْأَةُ مَا عِنْدَهَا وَيُقْبَلُ مِنْهَا قَوْلُهَا فِي الظَّاهِرِ، فَإِذَا هَذَا لَا يَعْنِي التَّفْتِيشَ عَمَّا فِي الْبَاطِنِ، لَكِنْ هُنَاكَ أُمُورٌ **إِقْتَضَتْ هَذَا الْإِمْتِحَانَ فِي حَقِّ النِّسَاءِ دُونَ الرِّجَالِ**، فَإِنَّهُ لَمْ يَحْدُثْ إِمْتِحَانٌ لِلرِّجَالِ، وَإِنَّمَا كَانَ الْإِمْتِحَانُ لِلنِّسَاءِ خُصُوصًا، وَسَوْفَ نُبَيِّنُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى الْفَرْقَ بَيْنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ فِي ذَلِكَ؛ فَالْمَقْصُودُ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا جَاءَكُمْ الْمُؤْمِنَاتُ مِنْ هَاجِرَاتٍ **فَاِمْتَحِنُوهُنَّ**} يَعْنِي اخْتَبِرُوهُنَّ كَيْ تَسْمَعُوا مِنْهُنَّ مَا يَغْلِبُ عَلَى ظَنِّكُمْ صِدْقَهُنَّ فِي الْإِيمَانِ، وَلَا يَلْزَمُ مِنْ هَذَا الْإِمْتِحَانِ الْقَطْعُ بِأَنَّهُنَّ مُؤْمِنَاتٌ فِي الْقَلْبِ، لِأَنَّ مَا فِي الْبَاطِنِ لَا يَطْلُعُ عَلَيْهِ إِلَّا اللَّهُ شُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، وَقَوْلُهُ {اللَّهُ أَعْلَمُ بِإِيمَانِهِنَّ} أَيُّ اللَّهُ هُوَ الْمُطَّلِعُ عَلَى قُلُوبِهِنَّ لَا أَنْتُمْ، فَهَذَا لَا يَدْخُلُ تَحْتَ قُدْرَتِكُمْ، وَإِنَّمَا يَكْفِيكُمْ قَرَائِنُ الْإِيمَانِ وَأَمَارَاتِهِ، كَأَنْ تَأْتِيَ بِالشَّاهِدَتَيْنِ وَتُحِبُّ مَا يُوجِبُهُ إِلَيْهَا مِنَ السُّؤَالِ... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الْمَقْدَمِ-: رَوَى الْإِمَامُ ابْنُ خَرِيرٍ [فِي (جَامِعِ الْبَيَانِ فِي تَأْوِيلِ الْقُرْآنِ)] {عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ (كَانَتْ الْمَرْأَةُ إِذَا أَتَتْ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خَلَفَهَا بِاللَّهِ مَا خَرَجَتْ مِنْهَا جِرَّةٌ مِنْ بَغْضٍ زَوْجٍ، وَبِاللَّهِ مَا خَرَجَتْ رَغْبَةً عَنْ أَرْضٍ إِلَى أَرْضٍ، وَبِاللَّهِ مَا خَرَجَتْ فِي الْيَمَانِ دُنْيَا، وَبِاللَّهِ مَا خَرَجَتْ إِلَّا حُبًّا لِلَّهِ وَرَسُولِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ)؛ يَقُولُ ابْنُ زَيْدٍ (وَإِنَّمَا أَمَرْنَا بِإِمْتِحَانِهِنَّ، لِأَنَّ الْمَرْأَةَ كَانَتْ إِذَا غَضِبَتْ عَلَى زَوْجِهَا بِمَكَّةَ قَالَتْ "لَا حَقَّ بِمُحَمَّدٍ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ") [كَأَنَّهَا تُرِيدُ أَنْ تَكِيدَ

رَوَجَهَا!؛ وَقَالَ مُجَاهِدٌ ("فَامْتَحِنُوهُنَّ" أَي سَلُوهُنَّ "مَا
 جَاءَ بِهِنَّ"، فَإِنْ كَانَ جَاءَ بِهِنَّ غَضَبٌ عَلَى أَرْوَاجِهِنَّ أَوْ
 سَخَطٌ أَوْ غَيْرُهُ وَلَمْ يُؤْمِنْ فَاَرْجِعُوهُنَّ إِلَى أَرْوَاجِهِنَّ)؛
 قَوْلُهُ {فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ فَلَا تَرْجِعُوهُنَّ إِلَى
 الْكُفَّارِ}، قَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ [فِي (الْكَشَافِ)] يَغْنِي أَنْ
 عَلِمْتُمُوهُنَّ الْعِلْمَ الَّذِي تَبْلُغُهُ طَاقَتُكُمْ **وَهُوَ الظَّنُّ الْعَالِبُ**
 بِالْخَلْفِ وَظُهُورِ الْأَمَارَاتِ، وَإِنَّمَا سَمَّاهُ عِلْمًا إِذْنًا بِأَنَّهُ
[أَي الظَّنُّ الْعَالِبُ] كَالْعِلْمِ فِي وُجُوبِ الْعَمَلِ بِهِ... ثُمَّ
 قَالَ -أَي الشَّيْخُ الْمَقْدَمُ-: إِنَّ اللَّهَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى يَقُولُ
 {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا جَاءَكُمُ الْمُؤْمِنَاتُ مُهَاجِرَاتٍ
فَامْتَحِنُوهُنَّ، اللَّهُ أَعْلَمُ بِإِيمَانِهِنَّ}، وَمَفْهُومُ هَذِهِ الْآيَةِ
 الْكَرِيمَةِ أَنَّ الرِّجَالَ الْمُهَاجِرِينَ لَا يُمْتَحَنُونَ، وَأَنَّ هَذَا
 الْامْتِحَانُ خَاصٌّ بِالنِّسَاءِ فَقَطْ، فَلِمَ تَخْصِيصُ النِّسَاءِ
 بِالْامْتِحَانِ؟، يَقُولُ الشَّيْخُ عَطِيَّةُ سَالِمٍ [فِي (تَيْمَّةُ
 "أَصْوَاءُ الْبَيَانِ")] {وَفِعْلًا لَمْ يَكُنِ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
 وَسَلَّمَ يَمْتَحِنُ مَنْ هَاجَرَ إِلَيْهِ مِنَ الرِّجَالِ، وَالسَّبَبُ فِي
 امْتِحَانِهِنَّ هُوَ مَا أَشَارَتْ إِلَيْهِ هَذِهِ الْآيَةُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى
 (فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ)، فَكَأَنَّ الْهَجْرَةَ وَخِيَدَهَا لَا
 تَكْفِي فِي حَقِّهِنَّ، بِخِلَافِ الرِّجَالِ فَقَدْ شَهِدَ اللَّهُ لَهُمْ
بِصِدْقِ إِيْمَانِهِمْ بِالْهَجْرَةِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى (الْمُهَاجِرِينَ
 الَّذِينَ أَخْرَجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ وَأَمْوَالِهِمْ يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِنَ
 اللَّهِ وَرِضْوَانًا وَيَنْصُرُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ، **أُولَئِكَ هُمُ
 الصَّادِقُونَ**)، وَذَلِكَ أَنَّ الرَّجُلَ إِذَا خَرَجَ مُهَاجِرًا فَإِنَّهُ يَعْلَمُ
 أَنَّ عَلَيْهِ تَبِعَةَ الْجِهَادِ وَالنُّصْرَةِ، وَهُوَ يَعْرِفُ خِيَدًا مَا الَّذِي
 تَعْنِيهِ الْهَجْرَةُ مِنَ التَّضَحِّيَةِ بِمَالِهِ وَمُفَارَقَةِ أَهْلِهِ وَوَطَنِهِ
 ثُمَّ الْإِنْتِقَالِ إِلَى الْمَدِينَةِ حَيْثُ يَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يُجَاهِدَ مَعَ
 النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَنْ يَنْصُرَهُ، فَلَا يُهَاجِرُ إِلَّا
 وَهُوَ صَادِقُ الْإِيْمَانِ وَمُسْتَعِدٌّ لِأَنْ يَتَحَمَّلَ تَبِعَاتِ هَذِهِ
 الْهَجْرَةِ، لِذَلِكَ لَمْ يَحْتَجْ إِلَى امْتِحَانٍ، وَهَذَا بِخِلَافِ النِّسَاءِ
 فَلَيْسَ عَلَيْهِنَّ جِهَادٌ وَلَا يَلْزَمُهُنَّ بِالْهَجْرَةِ آيَةُ تَبِعَةٍ، فَإِذَا

سَبَبُ يُوَاكِهَهُنَّ فِي حَيَاتِهِنَّ - سَوَاءٌ كَانَ سَبَبُ الرُّوجِ أَوْ غَيْرِهِ - فَإِنَّهُ قَدْ يَجْعَلُهُنَّ يَخْرُجْنَ بِاسْمِ (الْهَجْرَةِ)، وَالْأَمْرُ عَلَى خِلَافِ ذَلِكَ بَلْ هِيَ هَارِبَةٌ مِنْ زَوْجِهَا لِسُوءِ الْعِشْرَةِ مَثَلًا أَوْ أَرَادَتْ أَنْ تَكِيدَهُ، كَمَا كَانَ النِّسْوَةُ يُهَدِّدْنَ أَرْوَاجَهُنَّ أَحْيَانًا فِي مَكَّةَ وَتَقُولُ إِحْدَاهُنَّ لِزَوْجِهَا (وَاللَّهِ، لَا لِحَقِّنَ بِمُحَمَّدٍ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ) وَلَيْسَ ذَلِكَ إِيْمَانًا بِاللَّهِ وَبِرَسُولِهِ فَكَانَ ذَلِكَ الْأَمْرُ مُوجِبًا لِلتَّوْتُقِ مِنْ هَجْرَتِهِنَّ، وَذَلِكَ بِامْتِحَانِهِنَّ لِيُعْلَمَ إِيْمَانُهُنَّ؛ وَمِنْ جَانِبٍ آخَرَ، فَإِنَّ هَجْرَةَ الْمُؤْمِنَاتِ يَتَعَلَّقُ بِهَا حَقٌّ لِبَطْرِفٍ آخَرَ، وَهُوَ زَوْجُهَا الْمُشْرِكُ، فَإِنَّ هَذِهِ الْهَجْرَةَ يَتَرْتَّبُ عَلَيْهَا أَنْ يَنْقَسِحَ نِكَاحُهَا مِنْهُ، وَأَنْ يُعَوِّضَ هُوَ عَمَّا أَنْفَقَ عَلَيْهَا، وَهَذِهِ الْأُمُورُ مِنْ إِسْقَاطِ حَقِّهِ فِي النِّكَاحِ وَإِخْبَابِ حَقِّهِ فِي الْعَوِّضِ **قَضَايَا حُقُوقِيَّةٌ** تَتَطَلَّبُ إِبْتِنَاءًا [أَيَّ تَبْنِيًا] وَذَلِكَ يَكُونُ **بِالْامْتِحَانِ**، بِخِلَافِ هَجْرَةِ الرِّجَالِ. انتهى باختصارًا؛ وَامْتَحَنَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْجَارِيَةَ {فَقَالَ لَهَا (ابْنُ اللَّهِ؟)، فَقَالَتْ (فِي السَّمَاءِ)، فَقَالَ (أَغْتَفَهَا، فَإِنَّهَا مُؤْمِنَةٌ)}؛ كَمَا وَرَدَتْ عَنِ التَّابِعِينَ جُمْلَةٌ مِنَ الْأَثَارِ تَدُلُّ بِمَجْمُوعِهَا عَلَى **مَشْرُوعِيَّةِ الْامْتِحَانِ** **وَالاخْتِبَارِ إِذَا دَعَتْ الْحَاجَةُ إِلَى ذَلِكَ**، فَقَدْ كَانَ رُوَاةُ الْحَدِيثِ **يَمْتَحِنُونَ** مَنْ يَأْخُذُونَ عَنْهُ وَمَنْ يُحَدِّثُونَهُ، وَ[قَدْ] كَانَ زَائِدَةُ بْنُ قُدَامَةَ [ت161هـ] لَا يُحَدِّثُ قَدَرِيًّا وَلَا صَاحِبَ بِدْعَةٍ يَعْرِفُهُ، وَلَا يُحَدِّثُ أَحَدًا حَتَّى **يَمْتَحِنَهُ**، وَكَذَلِكَ صَنَعَ أَبُو حَاتِمٍ الرَّازِيُّ (ت277هـ) فَكَانَ لَا يُحَدِّثُ حَتَّى **يَمْتَحِنَ**، وَلَمْ يَقْتَصِرِ الْامْتِحَانُ عِنْدَهُمْ [أَيَّ عِنْدَ التَّابِعِينَ] عَلَى بَابِ رِوَايَةِ الْحَدِيثِ فَقَطْ، بَلْ كَانُوا يَسْتَعْمِلُونَهُ **حَتَّى فِي اخْتِبَارِ مَنْ يُرِيدُونَ تَوَلِيَّتَهُ**، فَهَذَا عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ يَأْمُرُ غُلَامَهُ بِأَنْ **يَمْتَحِنَ** ابْنَ أَبِي مُوسَى لَمَّا أَعْجَبَهُ سَمِيَّتُهُ وَأَرَادَ أَنْ يُوَلِّيَهُ، فَهَذَا كُلُّهُ مِمَّا يَدُلُّ عَلَى **مَشْرُوعِيَّةِ الْامْتِحَانِ** حَيْثُ تَدْعُو إِلَيْهِ الْحَاجَةُ، يَقُولُ ابْنُ تَيْمِيَّةَ [فِي (مَجْمُوعُ الْفَتَاوَى)] {وَالْمُؤْمِنُ مُحْتَاجٌ إِلَى **امْتِحَانِ** مَنْ

يُرِيدُ أَنْ يُصَاحِبَهُ وَيُقَارِنَهُ بِنِكَاحٍ وَغَيْرِهِ}، وَقَالَ [أَيُّ ابْنِ
تَيْمِيَّةٍ أَيْضًا فِي (مَجْمُوعِ الْفَتَاوَى)] {وَمَعْرِفَةُ أَجْوَالِ
النَّاسِ تَارَةً تَكُونُ بِشَهَادَاتِ النَّاسِ، وَتَارَةً تَكُونُ بِالْجَرْحِ
وَالْتَّعْدِيلِ، وَتَارَةً تَكُونُ بِالْإِخْتِبَارِ وَالْإِمْتِحَانِ}... ثُمَّ قَالَ -
أَيُّ الشَّيْخِ الزَّبِيدِيِّ-: (الْإِمْتِحَانُ فِي الْإِعْتِقَادِ) جَاءَتْ عَنْ
السَّلَفِ جُمْلَةٌ مِنَ الْأَثَارِ تَدُلُّ عَلَى مَشْرُوعِيَّتِهِ؛ مِنْهَا أَنَّ
سُلَيْمَانَ التَّيْمِيَّ (ت 143هـ) كَانَ لَا يُحَدِّثُ أَحَدًا حَتَّى
يَمْتَحِنَهُ؛ وَكَانَ أَبُو الْعَبَّاسِ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ السَّرَّاجُ (ت
313هـ) يَمْتَحِنُ أَوْلَادَ النَّاسِ، فَلَا يُحَدِّثُ أَوْلَادَ الْكَلَابِيَّةِ
[قَالَ حُسَيْنُ الْقَوْتَلِي فِي تَحْقِيقِهِ لِكِتَابِ (الْعَقْلُ وَفَهْمُ
الْقُرْآنِ "لِلْخَبَرِثِ الْمُخَاسِبِيِّ")]: فَقَدْ انْتَهَى الْأَمْرُ
بِمَدْرَسَةِ ابْنِ كَلَّابِ الْكَلَامِيَّةِ إِلَى الْإِنْدِمَاجِ فِي الْمَدْرَسَةِ
الْأَشْعَرِيَّةِ. انْتَهَى]؛ وَمِنْ ذَلِكَ أَيْضًا قَوْلُ أَحْمَدَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ
بْنِ يُونُسَ (ت 227هـ) {أَمْتَحِنَ أَهْلُ الْمُؤَصِّلِ بِمُعَافَى بْنِ
عَمْرَانَ، فَإِنْ أَحْبَبُوهُ فَهُمْ أَهْلُ السُّنَّةِ، وَإِنْ أَبْغَضُوهُ فَهُمْ
أَهْلُ بِدْعَةٍ}... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الزَّبِيدِيِّ-: إِنَّ الْأَصْلَ
فِي التَّعَامُلِ مَعَ النَّاسِ وَالْحُكْمِ عَلَيْهِمْ هُوَ اعْتِدَادُ ظَوَاهِرِ
أَحْوَالِهِمْ، وَأَنْ تُوَكَّلَ سَرَائِرُهُمْ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى، وَلَكِنْ إِذَا
دَعَتْ إِلَى الْإِمْتِحَانِ حَاجَةٌ أَوْ ضَرُورَةٌ فَإِنَّ الْإِمْتِحَانَ يَجُوزُ
أَنْدَاكُ، وَلَكِنْ بِضَوَائِبَ يَحِبُّ اعْتِدَادُهَا وَهِيَ أَلَّا يَتَّعَلَقَ هَذَا
الْإِمْتِحَانُ بِالْمَسَائِلِ الْخَفِيَّةِ أَوْ بِالْأَلْفَافِ الْمُجْمَلَةِ، وَيَتَضَحَّ
ذَلِكَ مِنْ خِلَالِ النَّظَرِ إِلَى صِفَةِ الْإِمْتِحَانِ الْوَارِدِ فِي
النُّصُوصِ وَالْأَقْوَالِ الدَّالَّةِ عَلَى مَشْرُوعِيَّتِهِ، فَإِنْ
النُّصُوصَ وَالْأَثَارَ فِي الْإِمْتِحَانِ دَلَّتْ بِمَجْمُوعِهَا عَلَى
جَوَازِ الْإِمْتِحَانِ وَمَشْرُوعِيَّتِهِ حَيْثُ تَدْعُو لَهُ الْحَاجَةُ، وَهَذَا
الْإِمْتِحَانُ لَمْ يَكُنْ بِسُؤَالٍ عَنْ قَضِيَّةٍ خَفِيَّةٍ أَوْ أَمْرٍ مُجْمَلٍ
مُشْتَبِهٍ، بَلْ كَانَ بِأَمْرٍ جَلِيٍّ ظَاهِرٍ... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ
الزَّبِيدِيِّ-: إِمْتِحَانُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِلْجَارِيَةِ
كَانَ بِسُؤَالِهَا عَنْ قَضِيَّةٍ فِطْرِيَّةٍ ظَاهِرَةٍ، وَهُوَ سُؤَالُهَا عَنْ

عُلُوّ الله سُبحانَه وتعالى، وهو إِمْتِحَانٌ دَعَتْ إِلَيْه الحاجَةُ لِعِتْقِ هذه الجارية وفكاكِها. انتهى باختصار.

(2) وقال الشَّيْخُ ناصر العقل (رئيسُ قسم العقيدة بكلية أصول الدين بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض) في (التعليق على "شرح السنة" للبزبهاري): إن **الأصل** في المسلمين السَّلامَةُ، **والأصل** فيهم الإسلام، ما لم يظهر قرائنُ بَيِّنَةٌ على خلاف ذلك، ولذلك فإنَّ إِمْتِحَانَ النَّاسِ بِسُؤَالِهِمْ عَنْ عَقَائِدِهِمْ بِدُونِ مُبَرَّرٍ وَلَا مُوجِبٍ شَرْعِيٍّ يُعْتَبَرُ مِنَ الْبِدْعِ، سواءً كان ذلك الامْتِحَانُ يُقْصَدُ بِهِ كَشْفُ ما عند الشخص من قولٍ أو اعتقادٍ، أو يُقْصَدُ بِهِ التَّثْبُتُ، فإنَّ التَّثْبُتَ غَيْرُ مَطْلُوبٍ مَا دَامَتِ السُّنَّةُ في الناس هي الظَّاهِرَةُ، والناسُ على **الأصل**، فالمُسلمُ الذي يُظهرُ الإسلامَ يُشْهَدُ لَهُ بذلك [أَيُّ بِالْإِسْلَامِ] في الجُمْلَةِ، ولا يجوزُ التَّفْتِيشُ عَمَّا وَرَاءَ ذَلِكَ؛ أَمَّا إِذَا كَانَ لِذَلِكَ [أَيُّ لِمِامْتِحَانِ النَّاسِ فِي عَقَائِدِهِمْ] مُوجِبٌ كَأَن ظَهَرَتْ في الشخص قرائنٌ تُدَلُّ على أَنَّهُ يَقُولُ بِالْبِدْعَةِ أو يَعْتَقِدُهَا أو يَفْعَلُهَا فَلَا مَانِعَ مِنْ سُؤَالِهِ، أو [إِذَا] كَانَ الْإِنْسَانُ سَيِّعًا مَعَ شَخْصٍ تَعَامُلًا يَتَعَلَّقُ بِالْعُقُودِ كَتَعَامُلٍ تِجَارِيٍّ دَائِمٍ، أو تَعَامُلًا عِلْمِيًّا مُسْتَمِرًّا كَأَن يَتَلَقَّى الْعِلْمَ عَنْهُ أو يُدَرِّسُهُ، أو فِيمَا يَتَعَلَّقُ مَثَلًا بِتَرْوِيحِهِ، أو نَحْوِ ذَلِكَ، فَإِذَا تَوَافَرَتْ قَرَارِنُ مُعَيِّنَةٌ فَلَا مَانِعَ مِنَ السُّؤَالِ... ثم قال -أي الشيخ العقل-: إذا كَانَ الْإِنْسَانُ فِي بَلَدٍ الْغَالِبُ فِيهِ الْبِدْعَةُ فَإِنَّهُ يُسْأَلُ -لأنَّ القَاعِدَةَ [يَعْنِي قَاعِدَةَ] (الأصل في المسلمين السَّلامَةُ، والأصل فيهم الإسلام) [تَنْقَلِبُ وَتَنْعَكِسُ] -سواءً كَانَتْ بِدْعًا إِعْتِقَادِيَّةً أو عَمَلِيَّةً أو هُمَا مَعًا، وَالْغَالِبُ أَنَّ الْبِدْعَ الْعَمَلِيَّةَ وَالْإِعْتِقَادِيَّةَ تَتَلَازِمُ خَاصَّةً فِي الْعُصُورِ الْمُتَأَخِّرَةِ، فَمَا مِنْ أَصْحَابِ بَدْعٍ إِعْتِقَادِيَّةٍ إِلَّا وَعِنْدَهُمْ بَدْعٌ عَمَلِيَّةٌ، وَمَا تَنَشَأُ الْبِدْعُ الْعَمَلِيَّةُ أَيْضًا إِلَّا عَنْ

بَدَعَ اعْتِقَادِيَّةً، فَإِذَا كَانَ الْإِنْسَانُ فِي مَوْطِنٍ **تَكْثُرُ** فِيهِ
الْبِدْعُ - أَوْ هِيَ **[أَيِ الْبِدْعُ]** الْأَصْلُ فِيهِمْ - فَإِنَّهُ يَحْتَاجُ إِلَى
السُّؤَالِ، لِأَنَّهُ **سَيُصَلِّي** خَلْفَ أُمَّتِهِمْ **وَسَيَتَعَامَلُ** مَعَهُمْ
فِيمَا يَتَعَلَّقُ بِدِينِهِ وَيَتَلَقَّى عَنْهُمْ **[قَالَ الشَّيْخُ مُحَمَّدُ بْنُ**
سَعِيدِ الْأَنْدَلُسِيِّ فِي (الْكَوَاشِفِ الْجَلِيَّةِ): **إِنَّ الْامْتِحَانَ**
عِنْدَ انْتِشَارِ الْبِدْعَةِ هُوَ مِمَّا نُقِلَ عَنِ السَّلَفِ، فَكَيْفَ
بِالْامْتِحَانِ عِنْدَ انْتِشَارِ الشَّرِكِ وَالْكُفْرِ؟!، انتهى]. انتهى
بِاخْتِصَارٍ.

(3) وَقَالَ الشَّيْخُ ربيعُ المَدْحَلِي (رئيسُ قسمِ السُّنَّةِ
بِالدراساتِ العليا في الجامعة الإسلامية بِالمَدِينَةِ
الْمَنُورَةِ) فِي مَقَالَةٍ لَهُ يُعْطَوَانِ (مَا حُكِمَ الْإِسْلَامُ فِي
امْتِحَانِ أَهْلِ الْأَهْوَاءِ وَغَيْرِهِمْ) عَلَى مَوْقِعِهِ **فِي هَذَا**
الرَّابِطِ: قَدْ كَثُرَ الْكَلَامُ حَوْلَ **امْتِحَانِ** الْأَشْخَاصِ مِنْ أَهْلِ
الْأَهْوَاءِ **[يَعْنِي مَجْهُولِي الْحَالِ فِي الْمُجْتَمَعَاتِ الَّتِي**
يَغْلِبُ عَلَيْهَا أَهْلُ الْأَهْوَاءِ، لِأَنَّ مَنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ الْأَهْوَاءِ
مَعْلُومَ الْحَالِ لَا حَاجَةَ لِمُتَحَانِهِ أَصْلًا] وَغَيْرِهِمْ، فَرَأَيْتُ
أَنَّهُ مِنَ الْإِزْمِ بَيَانُ حُكْمِ الْإِسْلَامِ فِيهِ إِسْتِنَادًا عَلَى
الْقُرْآنِ وَالسُّنَّةِ وَمَوَاقِفِ وَأَقْوَالِ أُمَّةِ الْإِسْلَامِ وَالسُّنَّةِ
فِي هَذَا الْأَمْرِ، لِيَكُونَ الْمُسْلِمُ عَلَى بَصِيرَةٍ وَبَيِّنَةٍ مِنَ
الْأَمْرِ؛ أَمَّا مِنَ الْقُرْآنِ، فَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ
آمَنُوا إِذَا جَاءَكُمْ الْمُؤْمِنَاتُ مِنْهَا جَرَّاتٍ **فَامْتَحِنُوهُنَّ**، اللَّهُ
أَعْلَمُ بِإِيمَانِهِنَّ، فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ فَلَا تَرْجِعُوهُنَّ
إِلَى الْكُفَّارِ، لَا هُنَّ حِلٌّ لَهُمْ وَلَا هُمْ يَحِلُّونَ لَهُنَّ}؛ وَأَمَّا
السُّنَّةُ، **فَامْتِحَانُ** رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
لِلْجَارِيَةِ {قَالَ لَهَا (أَيُّنَ اللَّهِ؟)، قَالَتْ (فِي السَّمَاءِ)، قَالَ
(مَنْ أَنَا؟)، قَالَتْ (أَنْتَ رَسُولُ اللَّهِ)، فَقَالَ لِسَيِّدِهَا
مُعَاوِيَةَ بْنِ الْحَكَمِ السُّلَمِيِّ (أَعْتَقَهَا، فَإِنَّهَا مُؤْمِنَةٌ)}، فَمَا
حَكَمَ لَهَا بِالْإِيمَانِ وَأَجَازَ عِتْقَهَا إِلَّا بَعْدَ هَذَا **الامْتِحَانِ**...
ثُمَّ قَالَ -أَيِ الشَّيْخِ الْمَدْحَلِيِّ-: قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ

تَيْمِيَّةٌ { فَإِذَا أَرَادَ الْمُؤْمِنُ أَنْ يُصَاحِبَ أَحَدًا وَقَدْ ذُكِرَ عَنْهُ
 الْفُجُورُ وَقِيلَ (إِنَّهُ تَابَ مِنْهُ)، أَوْ كَانَ ذَلِكَ مَقُولًا عَنْهُ
 (سَوَاءٌ كَانَ ذَلِكَ الْقَوْلُ صِدْقًا أَوْ كَذِبًا)، فَإِنَّهُ **يَمْتَحِنُهُ** بِمَا
 يَظْهَرُ بِهِ بَرُّهُ أَوْ فُجُورُهُ، وَصِدْقُهُ أَوْ كَذِبُهُ؛ وَكَذَلِكَ إِذَا أَرَادَ
[أَيُّ الْمُؤْمِنِ] أَنْ يُؤَلِّيَ أَحَدًا وَلَايَةً **إِمْتَحَنَهُ** كَمَا أَمَرَ عُمَرُ
 بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ غُلَامَهُ أَنْ يَمْتَحِنَ ابْنَ أَبِي مُوسَى لَمَّا
 أَغْجَبَهُ سَمْعُهُ، فَقَالَ لَهُ **[أَيُّ قَالَ الْغُلَامُ لِابْنِ أَبِي**
مُوسَى] (قَدْ عَلِمْتُ مَكَانِي عِنْدَ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ، فَكَمْ
 تُعْطِينِي إِذَا أَشَرْتُ عَلَيْهِ بِوَلَايَتِكَ؟)، فَبَدَّلَ لَهُ مَالًا
 عَظِيمًا، فَعَلِمَ عُمَرُ أَنَّهُ لَيْسَ مِمَّنْ يَصْلُحُ لِلْوَلَايَةِ؛ وَكَذَلِكَ
 فِي الْمَعَامَلَاتِ **[قَالَ ابْنُ تَيْمِيَّةَ فِي (مَجْمُوعِ الْفَتَاوَى):**
وَالْمُؤْمِنُ مُحْتَاجٌ إِلَى إِمْتِحَانٍ مَنِ يُرِيدُ أَنْ يُصَاحِبَهُ
وَيُقَارِنَهُ بِنِكَاحٍ وَغَيْرِهِ. انْتَهَى]؛ وَكَذَلِكَ الْمَمَالِكُ **[أَيُّ**
الْمَمْلُوكُونَ، وَهُمْ أَهْلُ الرِّقِّ] الَّذِينَ عُرِفُوا أَوْ قِيلَ عَنْهُمْ
 الْفُجُورُ وَأَرَادَ الرَّجُلُ أَنْ يَشْتَرِيَهُ؛ وَمَعْرِفَةُ أَخْوَالِ النَّاسِ
 تَارَةً تَكُونُ بِشَهَادَاتِ النَّاسِ، وَتَارَةً تَكُونُ **بِالْجَرْحِ**
وَالْتَّعْدِيلِ، وَتَارَةً تَكُونُ بِالْإِخْتِبَارِ وَالْإِمْتِحَانِ { ... ثم قال -
 أَيُّ الشَّيْخِ الْمَدْخَلِيِّ-: فَهَذِهِ الْإِمْتِحَانَاتُ **تَسُوعُ فِي حَقِّ**
مَنْ لَمْ يُخَاصِمِ أَهْلَ الْحَقِّ وَلَمْ يُؤَالَ أَهْلَ الْبَاطِلِ، فَكَيْفَ
بِأَهْلِ الْبَاطِلِ [يَعْنِي مَجْهُولِي الْحَالِ فِي الْمُجْتَمَعَاتِ
الَّتِي يَغْلِبُ عَلَيْهَا أَهْلُ الْبَاطِلِ، لِأَنَّ مَنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ
الْبَاطِلِ مَعْلُومَ الْحَالِ لَا حَاجَةَ لِإِمْتِحَانِهِ أَصْلًا] وَبِمَنْ
 يُخَاصِمُ أَهْلَ الْحَقِّ وَبِؤَالِي أَهْلَ الْبَاطِلِ؟! ... ثم قال -أَيُّ
 الشَّيْخِ الْمَدْخَلِيِّ-: وَأَمَّا السَّلَفُ الصَّالِحُ الْعَامِلُونَ بِالْكِتَابِ
 وَالسُّنَّةِ فَقَدْ جَعَلُوا **الْإِمْتِحَانَ** مِنْ مَقَائِسِهِمْ، **يُمَيِّزُونَ بِهِ**
بَيْنَ أَهْلِ السُّنَّةِ وَأَهْلِ الْبِدْعِ وَالْأَهْوَاءِ، وَبَيْنَ الثَّقَاتِ مِنْ
 الرُّوَاةِ وَبَيْنَ الْكَذَّابِينَ وَالْمُغْفَلِينَ وَالضَّعَفَاءِ... ثم قال -
 أَيُّ الشَّيْخِ الْمَدْخَلِيِّ-: وَإِنْ كَانَ أَهْلُ الْحَدِيثِ رَوَوْا عَنِ
 أَهْلِ الْبِدْعِ بِشُرُوطٍ (مِنْهَا الصَّدَقُ وَالْحِفْظُ وَالْأَمَانَةُ) إِلَّا
 أَنْ قَضِيَةَ **الْإِمْتِحَانِ** لَا تَزَالُ عَنْدهُمْ قَائِمَةً، وَمَا مَيَّزُوا بَيْنَ

أَهْلُ السُّنَّةِ وَأَهْلُ الْبِدْعِ إِلَّا بِالذَّرَاسَةِ لِأَحْوَالِ الرِّجَالِ
وَامْتِحَانِهِمْ بِطُرُقِهِمُ الْمَعْرُوفَةِ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ؛ قَالَ
الْعَلَّامَةُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ يَحْيَى الْمُعَلِّمِيُّ (ت 1386 هـ) فِي
كِتَابِهِ (عِلْمُ الرِّجَالِ وَأَهْمِيَّتُهُ) وَهُوَ يَتَخَدَّثُ عَنِ الْجَرَحِ
وَالْتَعْدِيلِ، قَالَ {ثُمَّ جَاءَ عَصْرُ أَتْبَاعِ التَّابِعِينَ فَمَا بَعْدَهُ،
فَكَثُرَ الضَّعْفَاءُ وَالْمُغْفَلُونَ وَالْكَذَّابُونَ وَالزَّانِدُونَ، فَتَهَضَّ
الْأُئِمَّةُ لِتَبْيِينِ أَحْوَالِ الرُّوَاةِ وَتَزْيِيفِ مَا لَا يَثْبُتُ، فَلَمْ يَكُنْ
مِصْرٌ مِنْ أَمْصَارِ الْمُسْلِمِينَ إِلَّا وَفِيهِ جَمَاعَةٌ مِنَ الْأُئِمَّةِ
يَمْتَحِنُونَ الرُّوَاةَ وَيَخْتَبِرُونَ أَحْوَالَهُمْ وَأَحْوَالَ رِوَايَاتِهِمْ
وَيَتَّبِعُونَ حَرَكَاتِهِمْ وَسَكَنَاتِهِمْ، وَيُعْلِنُونَ لِلنَّاسِ حُكْمَهُمْ
عَلَيْهِمْ}... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الْمُدْخَلِيِّ-: قَالَ الْحَسَنُ
بْنُ صَالِحٍ بْنِ حَيٍّ {كُنَّا إِذَا أَرَدْنَا أَنْ نَكْتُبَ عَنِ الرَّجُلِ
سَأَلْنَا عَنْهُ حَتَّى يُقَالَ (أَتُرِيدُونَ أَنْ تَرْوَوْا حُجْرَةً؟)}؛ وَقَالَ
الْإِمَامُ عَلِيُّ بْنُ الْمَدِينِيِّ (ت 234 هـ) {وَإِذَا رَأَيْتَ الرَّجُلَ
يُحِبُّ أَبَا هُرَيْرَةَ وَيَدْعُو لَهُ وَيَتَرَحَّمُ عَلَيْهِ فَأَرِجْ خَيْرَهُ وَاعْلَمْ
أَنَّهُ بَرِيءٌ مِنَ الْبِدْعِ؛ وَإِذَا رَأَيْتَ الرَّجُلَ يُحِبُّ عُمَرَ بْنَ
عَبْدِ الْعَزِيزِ وَيَذْكُرُ مَخَاسِنَهُ وَيَنْشُرُهَا فَأَعْلَمْ أَنَّ وَرَاءَ ذَلِكَ
خَيْرًا إِنَّ شَاءَ اللَّهُ؛ وَإِذَا رَأَيْتَ الرَّجُلَ يَعْتَمِدُ مِنْ أَهْلِ
الْبَصْرَةِ عَلَى أَيُّوبَ السَّخْتِيَّانِيِّ وَابْنِ عَوْنٍ وَيُونُسَ
وَالْتِّمِيَّ وَيُحِبُّهُمْ وَيُكْثِرُ ذِكْرَهُمْ وَالْإِفْتِدَاءَ بِهِمْ فَأَرِجْ
خَيْرَهُ، ثُمَّ مِنْ بَعْدِ هَؤُلَاءِ [أَيُّ مِنَ الْبَصْرِيِّينَ] حَمَادُ بْنُ
سَلَمَةَ وَمُعَاذُ بْنُ مُعَاذٍ وَوَهْبُ بْنُ جَرِيرٍ، فَإِنَّ هَؤُلَاءِ مَحَنَةٌ
أَهْلُ الْبِدْعِ؛ وَإِذَا رَأَيْتَ الرَّجُلَ مِنْ أَهْلِ الْكُوفَةِ يَعْتَمِدُ عَلَى
طَلْحَةَ بْنِ مُصَرِّفٍ وَابْنِ أَبَجَرَ وَابْنِ حَبَّانِ التِّمِيمِيِّ وَمَالِكِ
بْنِ مَعْوَلٍ وَسُفْيَانَ بْنِ سَعِيدِ الثَّوْرِيِّ وَزَائِدَةَ فَارْجُهُ، وَمِنْ
بَعْدِهِمْ [أَيُّ مِنَ الْكُوفِيِّينَ] عَبْدُ اللَّهِ بْنُ إِدْرِيسَ وَمُحَمَّدُ بْنُ
عُبَيْدٍ وَالْمُخَارِبِيُّ فَارْجُهُ [وَإِذَا رَأَيْتَ الرَّجُلَ يُحِبُّ أَبَا
خَنِيفَةَ، وَرَأْيَهُ وَالنَّظَرَ فِيهِ، فَلَا تَطْمَئِنُّ إِلَيْهِ]... ثُمَّ قَالَ
-أَيُّ الشَّيْخِ الْمُدْخَلِيِّ-: فَهَذَا [أَيُّ الْامْتِحَانِ] مِنْهُ شَائِعٌ،
وَحَقٌّ مَعْرُوفٌ، وَمُنْتَشِرٌ بَيْنَ أَهْلِ السُّنَّةِ، وَسَيُفْ مَسْلُوكٌ

على أهل البدع، ومن علامات أهل البدع إنكاره [أي إنكار هذا الامتحان] وعيبتهم أهل السنة وطعنهم [أي وطعنهم أهل السنة] به، فإذا سمعت رجلاً يعيب به [أي بالامتحان] أهل السنة فاعلم أنه من أهل الأهواء والبدع، إلا أن يكون جاهلاً فعلمه وبين له أن هذا الامتحان لأهل الأهواء [يعني مجهولي الحال في المجتمعات التي يغلب عليها أهل الأهواء، لأن من كان من أهل الأهواء معلوم الحال لا حاجة لامتحانه أصلاً] أمر مشروع دل عليه الكتاب والسنة وعمل به السلف، ولا يقلق منه ويعير به إلا أهل البدع **لأنه يفضحهم ويكشف ما ينطوون عليه من البدع**. انتهى باختصار.

(4) وقال إبي تيمية في (مجموع الفتاوى): **وكان الإمام الذي تبتة الله وجعله إماماً للسنة حتى صار أهل العلم بعد ظهور المحنة يمتحنون الناس به - فمن وافقه كان سنياً وإلا كان بدعيًا - هو الإمام أحمد بن حنبل، فتبت على أن القرآن كلام الله غير مخلوق**. انتهى.

(5) وقال الشيخ سعود بن صالح السعدي في (الوية النصير، بمراجعة وتقديم الشيخ عبود بن علي بن درع "عضو هيئة التدريس في كلية الشريعة وأصول الدين بجامعة الملك خالد"): **ونقل الحافظ ابن حجر في (تهذيب التهذيب) عن زائدة بن قدامة الثقفي أنه كان لا يحدث أحداً حتى يمتحنه، وذكر [أي ابن حجر في (تهذيب التهذيب)] أن زهير بن معاوية كلمه [أي كلم زائدة] في رجل كي يحدثه، فقال زائدة {من أهل السنة هو؟}، قال {ما أعرفه بيدعة}، فقال {من أهل السنة هو؟}، فقال زهير {متى كان الناس هكذا؟}، فقال زائدة {متى كان الناس يشتُمون أبا بكر وعمر رضي الله عنهما؟!}؛ وفي (شرح أصول اعتقاد أهل**

السنة والجماعة) [لِللَّكَايِي (ت418هـ)] {أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ عُبَيْدٍ، أَنَّنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَيْنِ، حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ زُهَيْرٍ قَالَ (سَمِعْتُ أَحْمَدَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يُونُسَ يَقُولُ "أُمْتَحِنُ أَهْلَ الْمُؤَصِّلِ بِمُعَافَى بْنِ عَمْرَانَ، فَإِنْ أَحْبَبُوهُ فَهُمْ أَهْلُ السُّنَّةِ وَإِنْ أَبْغَضُوهُ فَهُمْ أَهْلُ بِدْعَةٍ، كَمَا يُمْتَحِنُ أَهْلُ الْكُوفَةِ بِيَحْيَى [هُوَ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْقَطَّانُ (ت198هـ)]".} انتهى.

(6) وقال الشيخ أحمد بن علي القرني (عضو هيئة التدريس في كلية الحديث في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، وعضو الجمعية العلمية السعودية لعلوم العقيدة، وعضو رابطة الأدب الإسلامي العالمية) في (منهاج السنة): قَالَ سُفْيَانُ بْنُ وَكِيعٍ {أَحْمَدُ عِنْدَنَا مُحَنٌّ، مَنْ غَابَ أَحْمَدُ فَهُوَ عِنْدَنَا فَاسِقٌ}؛ وَقَالَ أَبُو الْحَسَنِ الطَّرْخَابَادِيُّ الْهَمْدَانِيُّ {أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ مُحَنٌّ، بِهِ يُعْرَفُ الْمُسْلِمُ مِنَ الزَّنْدِيقِ}؛ وَقَالَ بَقِيَّةُ بْنُ الْوَلِيدِ {إِنَّا لَنُمْتَحِنُ النَّاسَ بِالْأَوْزَاعِ، فَمَنْ ذَكَرَهُ بِخَيْرٍ عَرَفْنَا أَنَّهُ صَاحِبُ سُنَّةٍ، وَمَنْ طَعَنَ عَلَيْهِ عَرَفْنَا أَنَّهُ صَاحِبُ بِدْعَةٍ}. انتهى باختصار.

(7) وفي قَتَوَى صَوْتِيَّةٍ مُفَرَّغَةٍ على هذا الرابط في موقع الإسلام العتيق الذي يُشرفُ عليه الشيخ عبد العزيز الريمس، قال الشيخ: وقد كَثُرَ في فِعْلِ السَّلَفِ وَكَلَامِهِم **الامتحان بالعقائد**، وقد ذَكَرَ أَثَارًا فِي ذَلِكَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْإِمَامِ أَحْمَدَ فِي كِتَابِهِ (السُّنَّةُ)، وَذَكَرَهُ [أَيْ ذَكَرَ الْامْتِحَانَ بِالْعَقَائِدِ] غَيْرُهُ مِنْ أئِمَّةِ السُّنَّةِ... ثم قَالَ -أَيِ الشَّيْخِ الرَّيْسِ-: **الأصلُ عَدَمُ الامتحان**، وَلَا يُنْتَقَلُ لِلْامْتِحَانِ **إِلَّا إِذَا وَجَدَتْ مَصْلَحَةٌ**... ثم قَالَ -أَيِ الشَّيْخِ الرَّيْسِ-: **المَسَائِلُ الَّتِي يَسُوعُ الْخِلَافُ فِيهَا وَفِيهَا قَوْلَانِ أَوْ ثَلَاثَةُ أَقْوَالٍ فَإِنَّهُ لَا يَصِحُّ الْامْتِحَانُ فِيهَا**، وَإِنَّمَا

الامتحان في المسائل التي لا يسوغ الخلاف فيها، والتي فيها بدعة أو سنة... ثم قال -أي الشيخ الرئيس-: إذا وجدت المصلحة من الامتحان فإنه يصح الامتحان وقد يستحب وقد يجب، بحسب الحال، حتى يميز أهل الباطل من أهل الحق. انتهى.

(8) وفي فتوى للشيخ فركوس على موقعه في هذا الرابط: **إمتحان الناس** في عقائدهم ومنهجهم وفي التعرف على سيرتهم وأخلاقهم، لا يلجأ إليه إلا عند وجود أسباب صحيحة وحاجة فائقة تدعو إليه، سواء تعلق الأمر بتولية منصب للتوجيه الديني مثل إمام مسجد أو مدرس به [أي بالمسجد] أو غيره [أي أو غير ذلك من مناصب التوجيه الديني]، أو تعلق بغرض الزواج والصحة والشراسة، أو بأغراض أخرى يحتاج فيها إلى معرفة أولياء الله المؤمنين من أعدائه المجرمين، لكنه [أي الامتحان] يبقى استثناءً للحاجة والمصلحة، وهو على غير الأصل المقرر. انتهى باختصار.

زيد: إذا كانت الدار تجري فيها أحكام متنوعة (أغلبها أحكام إسلام، وبعضها أحكام كفر) فهل تكون هذه الدار دار إسلام؟

عمرو: لا تكون دار إسلام، وإليك بعض أقوال العلماء في ذلك:

(1) قال الشيخ ابن عثيمين في (شرح رياض الصالحين): **إِنْ مَنِ اسْتَبَدَلَ شَرِيعَةَ اللَّهِ بِغَيْرِهَا مِنَ الْقَوَانِينِ فَإِنَّهُ يَكْفُرُ وَلَوْ صَامَ وَصَلَّى، لِأَنَّ الْكُفْرَ يَبْغُضُ الْكِتَابَ كُفْرًا بِالْكِتَابِ كُلِّهِ، فَالشَّرْعُ لَا يَتَّبَعُ، إِمَّا أَنْ**

تُؤْمِنُ بِهِ جَمِيعًا وَإِنَّمَا أَنْ تَكْفُرَ بِهِ جَمِيعًا، وَإِذَا آمَنْتَ بَبَعْضٍ وَكَفَرْتَ بِبَعْضٍ **فَأَنْتَ كَافِرٌ بِالْجَمِيعِ**، لِأَنَّ حَالَكَ تَقُولُ {إِنَّكَ لَا تُؤْمِنُ إِلَّا بِمَا لَا يُخَالِفُ هَوَاكَ، وَإِنَّمَا مَا خَالَفَ هَوَاكَ فَلَا تُؤْمِنُ بِهِ}، هَذَا هُوَ الْكُفْرُ، فَأَنْتَ بِذَلِكَ إِتَّبَعْتَ الْهَوَى، وَاتَّخَذْتَ هَوَاكَ إِلَهًا مِنْ دُونِ اللَّهِ. انتهى.

(2) **في هذا الرابط** قال مَرَكُزُ الْفَتَوَى بِمَوْقِعِ إِسْلَام وِيبِ التَّابِعِ لِإِدَارَةِ الدَّعْوَةِ وَالْإِرْشَادِ الدِّينِيِّ بِوِزَارَةِ الْأَوْقَافِ وَالشُّؤُونِ الْإِسْلَامِيَّةِ بِدَوْلَةِ قَطْر: حَكَمَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ عَلَى الْبَلَدِ الَّتِي يَظْهَرُ فِيهَا الْقَوْلُ بِخَلْقِ الْقُرْآنِ وَنَحْوِ ذَلِكَ مِنَ الْبِدْعِ الْمُكْفَرَةِ **بِأَنَّهَا دَارُ كُفْرٍ**، قَالَ أَبُو بَكْرٍ الْخَلَالُ {كَانَ [أَيَّ الْإِمَامِ أَحْمَدُ] يَقُولُ (الدَّارُ إِذَا ظَهَرَ فِيهَا الْقَوْلُ بِخَلْقِ الْقُرْآنِ وَالْقَدَرِ وَمَا يَجْرِي مَجْرَى ذَلِكَ، **فَهِىَ دَارُ كُفْرٍ**)} [قَالَ الشَّيْخُ أَحْمَدُ الْحَازِمِيُّ فِي (شَرْحِ تَحْفَةِ الطَّالِبِ وَالْجَلِيسِ): الْمَسَائِلُ الْخَفِيَّةُ الَّتِي هِيَ كُفْرِيَّاتٌ، لَا بُدَّ مِنْ إِقَامَةِ الْحُجَّةِ، صَحِيحٌ أَوْ لَا؟، لَا يُحْكَمُ [أَيُّ بِالْكُفْرِ] عَلَيَّ فَاعِلِيهَا، لَكِنْ هَلْ تَبْقَى خَفِيَّةٌ فِي كُلِّ زَمَانٍ؟، أَوْ فِي كُلِّ بَلَدٍ؟، لَا، تَخْتَلِفُ، قَدْ تَكُونُ خَفِيَّةٌ فِي زَمَنٍ، وَتَكُونُ ظَاهِرَةً -بَلْ مِنْ أَظْهَرِ الظَّاهِرِ- فِي زَمَنٍ آخَرَ، يَخْتَلِفُ الْحُكْمُ؟، يَخْتَلِفُ الْحُكْمُ؛ إِذَنْ، كَانَتْ خَفِيَّةً وَلَا بُدَّ مِنْ إِقَامَةِ الْحُجَّةِ، وَحِينَئِذٍ إِذَا صَارَتْ ظَاهِرَةً أَوْ وَاضِحَةً بَيِّنَةً، حِينَئِذٍ مَنْ تَلَبَّسَ بِهَا لَا يُقَالُ لَا بُدَّ مِنْ إِقَامَةِ الْحُجَّةِ، كَوْنُهَا خَفِيَّةً فِي زَمَنٍ لَا يَسْتَلْزِمُ مَاذَا؟ أَنْ تَبْقَى خَفِيَّةً إِلَى آخِرِ الزَّمَانِ، إِلَى آخِرِ الدَّهْرِ، وَاضِحٌ هَذَا؟؛ كَذَلِكَ الْمَسَائِلُ الظَّاهِرَةُ قَدْ تَكُونُ ظَاهِرَةً فِي زَمَنٍ دُونَ زَمَنٍ، فَيُنْظَرُ فِيهَا بِهَذَا الْاِعْتِبَارِ؛ إِذَنْ، مَا ذُكِرَ مِنْ بَدْعٍ مُكْفَرَةٍ فِي الزَّمَنِ الْأَوَّلِ وَلَمْ يُكْفَرْهُمْ السَّلَفُ، **لَا يَلْزِمُ مِنْ ذَلِكَ أَنْ لَا يُكْفَرُوا بَعْدَ ذَلِكَ**، لِأَنَّ الْحُكْمَ هُنَا مُعَلَّقٌ بِمَاذَا؟ بِكَوْنِهَا ظَاهِرَةً [أَوْ] لَيْسَتْ بِظَاهِرَةٍ، [فَإِذَا كَانَتْ غَيْرَ ظَاهِرَةٍ، فَتَسْأَلُ] هَلْ قَامَتِ الْحُجَّةُ أَوْ لَمْ تَقُمْ الْحُجَّةُ،

ليس [الحُكْمُ مُعَلَّقًا] بِذَاتِ الْبِدْعَةِ، **الْبِدْعَةُ الْمُكَفِّرَةُ لِذَاتِهَا** هِيَ **مُكَفِّرَةٌ كَاسْمِهَا**، **هَذَا الْأَصْلُ**، لَكِنْ **إِمْتَنَعَ تَنْزِيلُ الْحُكْمِ لِمَانِعٍ**، **هَذَا الْمَانِعُ لَا يَسْتَلْزِمُ أَنْ يَكُونَ مُطَرِّدًا فِي كُلِّ زَمَنٍ**، بَلْ **قَدْ يَخْتَلِفُ مِنْ زَمَنٍ إِلَى زَمَنٍ** [قُلْتُ: تَنْبَهُ إِلَى أَنَّ الشَّيْخَ الْحَازِمِي تَكَلَّمَ هُنَا عَنِ الْكُفْرِيَّاتِ (الظَاهِرَةِ وَالْخَفِيَّةِ) الَّتِي لَيْسَتْ ضِمَّنَ مَسَائِلِ الشَّرْكِ الْأَكْبَرِ]. **انتهى**. وَقَالَ الشَّيْخُ تَرْكِي الْبَنْعَلِي فِي (إِمْتِطَاءُ السَّرُوحِ، بِتَقْدِيمِ الشَّيْخِ أَبِي بَصِيرٍ الطَّرطُوسِيِّ): **إِنَّ التَّكْفِيرَ بِالْقَوْلِ بِخَلْقِ الْقُرْآنِ**، **إِنَّمَا هُوَ تَكْفِيرٌ بِالْمَالِ وَيَلْزِمُ الْقَوْلُ** [قَالَ الشَّيْخُ أَبُو سَلْمَانَ الصُّومَالِيُّ فِي (الْأَجُوبَةِ الْبَرْهَانِيَّةِ عَنِ الْأَسْئَلَةِ اللَّبْنَانِيَّةِ): **التَّكْفِيرُ بِخَلْقِ الْقُرْآنِ مِنَ التَّكْفِيرِ بِلَا زِمِ الْقَوْلِ** كَمَا بَيَّنَّ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ وَغَيْرُهُ. **انتهى**. وَقَالَ الشَّيْخُ أَبُو سَلْمَانَ الصُّومَالِيُّ أَيْضًا فِي (الْجَوَابُ الْمَسْبُوكُ "الْمَجْمُوعَةُ الثَّانِيَّةُ"): صَرَّحَ [أَيُّ أَبُو بَكْرٍ بْنُ الْعَرَبِيِّ (ت 543هـ)] فِي كِتَابِهِ (الْقَبَسُ) [بِأَنَّ **التَّكْفِيرَ بِخَلْقِ الْقُرْآنِ تَكْفِيرٌ بِمَالِ الْقَوْلِ أَوْ بِاللَّازِمِ**. **انتهى**]... **ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخُ الْبَنْعَلِيُّ-: الْقَوْلُ بِخَلْقِ الْقُرْآنِ لَمْ يُسَمَّهِ اللَّهُ كُفْرًا، وَمَعَ ذَلِكَ فَهُوَ كُفْرٌ... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخُ الْبَنْعَلِيُّ-: فَمِنْ لَوَازِمِ الْقَوْلِ بِخَلْقِ الْقُرْآنِ أَنَّ بَعْضَ صِفَاتِ الْخَالِقِ مَخْلُوقَةٌ، وَهَذَا كُفْرٌ** [قَالَ الشَّيْخُ أَبُو سَلْمَانَ الصُّومَالِيُّ فِي (الْجَوَابُ الْمَسْبُوكُ "الْمَجْمُوعَةُ الثَّانِيَّةُ"): قَالَ أَصْحَابُ الْحَدِيثِ {مَنْ زَعَمَ أَنَّ الْقُرْآنَ مَخْلُوقٌ فَقَدْ زَعَمَ أَنَّ اللَّهَ مَخْلُوقٌ، وَمَنْ زَعَمَ أَنَّ اللَّهَ مَخْلُوقٌ فَقَدْ كَفَرَ}. **انتهى**. وَقَالَ ابْنُ أَبِي يَعْلَى (ت 526هـ) فِي (طَبَقَاتِ الْخَنَابِلَةِ): قَالَ يَعْقُوبُ الدَّوْرَقِيُّ {سَأَلْتُ أَحْمَدَ بْنَ حَنْبَلٍ عَمَّنْ يَقُولُ (الْقُرْآنُ مَخْلُوقٌ)، فَقَالَ (كُنْتُ لَا أَكْفُرُهُمْ حَتَّى قَرَأْتُ آيَاتٍ مِنَ الْقُرْآنِ "وَلَيْنِ اتَّبَعْتَ أَهْوَاءَهُمْ مِّنْ بَعْدِ مَا جَاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ" وَقَوْلِهِ "بَعْدَ الَّذِي جَاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ" وَقَوْلِهِ "أَنْزَلَهُ بِعِلْمِهِ"، فَالْقُرْآنُ مِنْ عِلْمِ اللَّهِ، وَمَنْ زَعَمَ أَنَّ عِلْمَ

الله مَخْلُوقٌ فَهُوَ كَافِرٌ، وَمَنْ زَعَمَ أَنَّهُ لَا يَذَرِي "عِلْمُ اللَّهِ مَخْلُوقٌ أَوْ لَيْسَ بِمَخْلُوقٍ" فَهُوَ كَافِرٌ { . انتهى } . انتهى .
وقال الشيخ أبو سلمان الصومالي في (سلسلة مقالات في الرد على الدكتور طارق عبدالحليم): والتحقيق أن مسألة خلق القرآن خفية عند أكثر الناس، ولم يذكر لها دليل نقلي صريح في تكفير القائل... ثم قال -أي الشيخ الصومالي-: الكلام صفة تابعة للموصوف بالإجماع، فإذا كانت مخلوقة فالموصوف مخلوق، فيلزم أن يكون الخالق مخلوقاً، وهو مُحال باطل بكل المقاييس قبل كونه كُفراً. انتهى. وقالت كاملة الكواري (الباحثة الشرعية في وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية) في (المجلى في شرح القواعد المثلى): اللازم -لغة- هو ما يمتنع انفكاكه عن الشيء؛ واللازم -عند المناطق- هو عبارة عن امتناع الانفكاك عن الشيء، وما يمتنع انفكاكه عن الشيء يُسمّى لازماً، وذلك الشيء [يُسمّى] ملزوماً؛ وينقسم اللازم إلى أنواع؛ (أ) اللازم العقلي، وهو ما لا يمكن للعقل تصور خلاف اللازم [ومثاله، لزوم الجدار للسقف، إذ لا يتصور عقلاً وجود سقف بدون جدار]؛ (ب) اللازم العرفي، أي أن العقل لا يحكم به إلا بعد ملاحظة الواقع وتكرّر مشاهدة اللزوم فيه، دون أن يكون لدى العقل ما يقتضي هذا اللزوم [ومثاله، لزوم الغيث للنبات، فإن هذا التلازم يدرك بواسطة العادة والعرف]... ثم قالت -أي الكواري-: وينقسم اللازم أيضاً إلى؛ (أ) لازم في الذهن والخارج معاً [ومثاله، دلالة (الأربعة) على (الزوجية) التي هي الانقسام إلى متساويين، فيلزم من فهم معنى (الأربعة) فهم أنها (زوج) أي منقسمة إلى متساويين، وهذا لازم في الذهن ولازم في الخارج أيضاً، والمراد بالخارج هنا (الواقع المحسوس)، ف (الزوجية) لازمة للعدد (أربعة) في الذهن وفي الخارج]؛

(ب) لازم في الذهن فقط [ومثاله، لزوم تصور (البصر) عند تصور (العمى)، فَفَهُمْ مدلول (العمى) لا يُمكنُ إلا بفَهُم (البصر)، ولأن العمى والبصر لا يجتمعان في الخارج، فيكون اللزوم هنا ذهنيًا فقط]؛ (ت) لازم في الخارج فقط [كدلالة (الغراب) على (السواد)، فالعقل لا يمنع أن يكون الغراب أبيض أو أحمر أو أخضر أو غير ذلك، لكن قالوا {لا غراب إلا وهو أسود}، إذاً هذا لزوم في الخارج لا في الذهن]... ثم قَالَتْ -أي الكَواري-: (السيارة)، هذه الكلمة تدل على جميع أجزائها بدلالة المطابقة [وهي دلالة اللَّفْظِ على تمام معناه الموضوع له، كدلالة الإنسان على الحيوان الناطق، ودلالة الفرس على الحيوان الصاهل]، وتدل على الْعَجَلَاتِ فقط بالتضمن [لأن الْعَجَلَاتِ جزء منها]، وتدل على الذي صنعها بالالتزام [لأن الصانع ليس هو نفس السيارة ولا هو جزء منها، ولأن كل مصنع لا بد له من صانع ضرورة]... ثم قَالَتْ -أي الكَواري-: واللازم قد يكون بيّنًا، وقد يكون خفيًا؛ فاللازم الخفي [ويُقال له أيضًا (اللازم غير المباشر) و(اللازم غير البين) و(اللازم غير الظاهر)] هو الذي يحتاج في إثبات لزومه لغيره إلى دليل، كلزوم (الحدوث) لـ (العالم)، فلا يُجَزَم بالحدوث إلا بدليل، وإن اختلفوا في نوع الدليل، فالمتكلمون يستدلون بأنه [أي العالم] متغيّر وكل متغير حادث، وأمّا القرآن فيستدل بحدوثه بقوله تعالى {أَمْ خُلِقُوا مِنْ غَيْرِ شَيْءٍ أَمْ هُمْ الْخَالِقُونَ} والشاهد من الآية واضح؛ وأمّا اللازم البين [ويُقال له أيضًا (اللازم المباشر) و(اللازم الظاهر)] فهو الذي لا يحتاج في إثبات لزومه لغيره إلى دليل، مثاله، لزوم (الشجاعة) لـ (الأسد) و(الفردية) لـ (الثلاثة) فإن لزوم هذين [أي (الشجاعة) و(الفردية)] لملزوميهما لا يفتقر إلى دليل... ثم قَالَتْ -أي الكَواري-: وينقسم اللازم البين إلى قسمين؛

(أ) لازم بَيْنُ بِالْمَعْنَى الْأَخَصِّ، وهو ما يَكْفِي فِيهِ تَصَوُّرُ
 الملزوم فقط للجزم باللزوم بينه وبين اللازم [ومثاله،
 (الفردية) لـ (الثلاثة)، فإذا تصورنا (الثلاثة) جزمنا بلزوم
 (الفردية)]؛ (ب) لازم بَيْنُ بِالْمَعْنَى الْأَعْمَّ، وهو ما لا بد
 فيه من تصور الملزوم واللازم حتى نجزم باللزوم
 بينهما [ومثاله، لزوم (مغايرة القلم) لـ (الكتابة)، فلا
 يلزم من تصور (الكتابة) تصور (مغايرة القلم لها)، لكن
 إذا تصورت (الكتابة) وتصورت (القلم) جزمت بلزوم
 (المغايرة)]... ثم قَالَتْ -أَيُّ الْكَوَارِي-: إذا التزم القائل
 باللازم [أَيُّ إِذَا ذُكِرَ لِلْقَائِلِ لَازِمُ قَوْلِهِ فَالتَّزَمَهُ، سَوَاءٌ
 كَانَ الْلازِمُ بَيْنًا أَوْ خَفِيًّا] أَصْبَحَ [أَيُّ الْلازِمُ] قَوْلًا لَهُ.
 انتهى باختصار. وجاءَ في الْمَوْسُوعَةِ الْعَقْدِيَّةِ (إعداد
 مجموعة من الباحثين، بإشراف الشيخ علوي بن
 عبدالقادر السَّقَّاف): ينبغي أن يُعْلَمَ أن اللازم [أَيُّ
 سَوَاءٌ كَانَ الْلازِمُ بَيْنًا أَوْ خَفِيًّا] من قول الله تعالى،
 وقول رسوله صلى الله عليه وسلم إذا صَحَّ، **يكون**
لازمًا، فهو حقٌّ، يَثْبُتُ وَيُحْكَمُ بِهِ، لأن كلام الله ورسوله
 حق، ولازم الحق حق، **ولأن الله تعالى عالم بما يكون**
لازمًا من كلامه وكلام رسوله، فيكون مُرَادًا... ثم جاءَ -
 أَيْ فِي الْمَوْسُوعَةِ-: قال عيش [يَعْنِي الشَّيْخَ عِيشَ
 الْمَالِكِيَّ (ت 1299هـ)] {وسواءُ كَفَرَ بِقَوْلِ صَرِيحٍ فِي
 الْكُفْرِ، كَقَوْلِهِ (كَفَرُ بِاللَّهِ، أَوْ بِرَسُولِ اللَّهِ، أَوْ بِالْقُرْآنِ)؛
 أَوْ بِلَفْظٍ يَسْتَلْزِمُ الْكُفْرَ إِسْتِلْزَامًا بَيْنًا، كَجَحْدِ مَشْرُوعِيَّةِ
 شَيْءٍ مَجْمَعٍ عَلَيْهِ مَعْلُومٌ مِنَ الدِّينِ ضَرُورَةً، فَإِنَّهُ
 يَسْتَلْزِمُ تَكْذِيبَ الْقُرْآنِ أَوْ الرَّسُولِ؛ أَوْ بِفِعْلٍ يَسْتَلْزِمُ
 الْكُفْرَ إِسْتِلْزَامًا بَيْنًا، كَالْقَاءِ مُضْخَفٍ بِشَيْءٍ مُسْتَقْدَرٍ
 مُسْتَعَافٍ وَلَوْ طَاهِرًا كَبُصَاقٍ، وَكَالْمُصْحَفِ [أَيُّ فِي هَذَا
 الْحُكْمِ] جُزْؤُهُ، وَالْحَدِيثُ الْقُدْسِيُّ وَالتَّبَوُّيُّ وَلَوْ لَمْ يَتَوَاتَرَ،
 وَأَسْمَاءُ اللَّهِ تَعَالَى، وَأَسْمَاءُ الْأَنْبِيَاءِ عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ
 وَالسَّلَامُ}... ثم جاءَ -أَيُّ فِي الْمَوْسُوعَةِ-: التَّكْفِيرُ

بالمال هو التصريح بقول ليس بكفر في ذاته، **ولكن** يلزم عنه الكفر مع عدم اعتقاد قائله بهذا الكفر الذي يلزم عنه. انتهى باختصار. وقال الشيخ على الصعيدي العدوي المالكي (ت1189هـ) في (حاشية العدوي على شرح مختصر خليل): **اللازم إذا كان بيتاً يكون كفراً**. انتهى. وقال الشيخ محمد أنور الكشميري الحنفي (ت1353هـ) في (إكفار الملحدين في ضروريات الدين): **فمن أنكر شيئاً من الضروريات**، كحدوث العالم، وحشر الأجساد، وعلم الله سبحانه بالجزئيات، وفرضية الصلاة والصوم **لم يكن من أهل القبلة**... ثم قال -أي الشيخ الكشميري-: **إن التأويل في الضروريات لا يدفع الكفر**... ثم قال -أي الشيخ الكشميري-: **والحاصل في مسألة اللزوم والالتزام**، أن من لم يزل من رأيه كفر لم يشعر به، وإذا وقف عليه أنكر اللزوم، **وكان في غير الضروريات**، **وكان اللزوم غير بين**، فهو ليس بكافر، وإن سلم اللزوم وقال {إن اللازم ليس بكفر} وكان عند التحقيق كفراً، **فهو إذاً كافر**. انتهى. وقال ابن حجر في (فتح الباري): **الشيخ تقي الدين السبكي قال في فتاويه {احتج من كفر علّة الروافض بتكفيرهم أعلام الصحابة لتضمينه تكذيب النبي صلى الله عليه وسلم في شهادته لهم بالجنة}**، قال [أي السبكي] {وهو عندي احتجاج صحيح}. انتهى باختصار. وقال الشيخ أحمد الحازمي في (شرح منهاج التأسيس والتقديس): **مسألة التكفير باللازم**، فيها تفصيل عن السلف، ليست على ما يُطلقه كثير من المتأخرين أن التكفير باللازم منبوذ مطلقاً، لا، بل لا بُد من التفصيل؛ **اللازم البين الذي لا يحتاج إلى إقامة دليل على أنه لازم**، **هذا يكفر به**؛ وأما اللازم الخفي الذي يحتاج إلى تنبيه، يحتاج إلى مقدمات، لا بُد من إقامة الحجة فيه، ولا يلزم [أي اللازم الخفي] المتكلم لكنه يدل على

التَّائِقُض. انتهى باختصار. وقال الشيخ أبو سلمان الصومالي في (الفتاوي الشرعية عن الأسئلة الجبوتية): **التَّكْفِيرُ بِاللَّازِمِ الظَّاهِرِ هُوَ قَوْلُ جُمْهُورِ السَّلَفِ وَالْمُخَدِّثِينَ...** ثم قال -أي الشيخ الصومالي-: أَكْثَرُ الْقَائِلِينَ بِالْمَنْعِ مِنَ التَّكْفِيرِ بِاللَّازِمِ عَلَى الْإِطْلَاقِ هُمْ مِنْ أَهْلِ الْبِدْعِ وَالْأَهْوَاءِ كَالْمُعْتَزِلَةِ وَالزَّيْدِيَّةِ وَالْأَشْعَرِيَّةِ وَالْمَائِثِرِيَّةِ، وَلَعَلَّهُمْ أَرَادُوا بِذَلِكَ دَفْعَ الْكُفْرِ وَالشَّنَاعَةِ عَنْ أَصْحَابِهِمْ، وَلَمْ أَجِدْ تَصَا فِي الْمَنْعِ مِنَ التَّكْفِيرِ بِالْمَالِ عَنْ أَصْحَابِ الْحَدِيثِ وَالْفَقْهِ الْمُتَقَدِّمِينَ!، وَإِلَّا فَأَيُّ التَّنْصِيصِ يَنْفِي التَّكْفِيرَ بِالْمَالِ فِي كُتُبِ السُّنَّةِ وَالشَّرِيعَةِ (لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَحْمَدَ، وَأَبِي عَبْدِ اللَّهِ الْمَرْزُوزِيِّ، وَابْنِ جَرِيرٍ، وَأَبِي بَكْرٍ الْخَلَّالِ، وَأَبِي الْقَاسِمِ اللَّالِكَايْنِيِّ، وَلِلْأَجُرِّيِّ، وَغَيْرِهِمْ)، وَكُتِبَ الرَّدُّ عَلَى الْجَهْمِيَّةِ (لِأَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ، وَالْجُعْفِيِّ [ت229هـ])، وَالذَّارِمِيِّ، وَابْنِ أَبِي حَاتِمٍ، وَابْنِ مَنْدَه، وَغَيْرِهِمْ)، وَلَا رَيْبَ أَنَّهُ لَوْ كَانَ التَّكْفِيرُ بِالْمَالِ مِنْ مَذَاهِبِ أَهْلِ الْأَهْوَاءِ وَالْبِدْعِ لَمَّا خَلَتْ مِنْهُ تِلْكَ الْكُتُبُ، وَلَحَذَرَ الْأَئِمَّةُ مِنَ التَّكْفِيرِ بِهِ كَمَا حَذَرُوا مِنَ التَّكْفِيرِ بِالْمَعَاصِي وَالذُّنُوبِ؛ وَاعْلَمُوا أَنَّ أَكْثَرَ الْمَانِعِينَ مِنَ التَّكْفِيرِ بِهِ فِي عَصْرِنَا **يَسْتَشْهَدُونَ بِأَقْوَالِ أَهْلِ الْبِدْعِ** الَّذِينَ خَالَفُوا السُّنَّةَ فِي قَضِيَّةِ الْكُفْرِ وَالْإِيمَانِ، ثُمَّ **يَسْتَشْهَدُونَ [أَيِ الْمَانِعُونَ]** بِتَقْرِيرَاتِهِمْ [أَيِ بِتَقْرِيرَاتِ الْمُبْتَدِعَةِ] فِي التَّكْفِيرِ بِالْمَالِ **الْمَبْنِيَّةِ عَلَى أَصُولِهِمُ الْبِدْعِيَّةِ فِي الْإِيمَانِ وَالْكُفْرِ**! انتهى باختصار. وقال مُحَمَّدُ بْنُ عَرَفَةَ الدُّسُوقِيُّ الْمَالِكِيُّ (ت1230هـ) في (حاشية الدُّسُوقِيِّ عَلَى الشَّرْحِ الْكَبِيرِ): وَأَمَّا قَوْلُهُمْ {لَا زُمْ الْمَذْهَبِ لَيْسَ بِمَذْهَبٍ} فَمَحْمُولٌ عَلَى **الَّلَّازِمِ الْخَفِيِّ...** ثُمَّ قَالَ -أَيِ الدُّسُوقِيُّ-: وَقَدْ عَلِمْتُ أَنَّ قَوْلَهُمْ {لَا زُمْ الْمَذْهَبِ لَيْسَ بِمَذْهَبٍ} فِي اللَّازِمِ **غَيْرِ الْبَيِّنِ**. انتهى. وقال الشيخ حسن العطار الشافعي (شيخ الأزهر، والمتوفى عام 1250هـ) في

(حاشية العطار على شرح الجلال المحلي على جمع الجوامع): لازم المذهب لا يُعدُّ مذهبًا إلا أن يكون لازمًا **بَيِّنًا قَائِمًا يُعَدُّ**... ثم قال -أي الشيخ العطار-: قَوْلُهُمْ {لَا زُمْ الْمَذْهَبِ لَيْسَ بِمَذْهَبٍ} مُقَيَّدٌ بِمَا إِذَا لَمْ يَكُنْ لَازِمًا **بَيِّنًا**. انتهى. وقال الشيخ أحمد الصاوي المالكي (ت 1241هـ) في (بلغة السالك لأقرب المسالك): ولا يَرِدُ علينا قَوْلُهُمْ {لَا زُمْ الْمَذْهَبِ لَيْسَ بِمَذْهَبٍ}، لأنه **في اللازم الخفي**. انتهى. قال الشيخ عَليش المَالِكِيُّ (ت 1299هـ) في (منح الجليل شرح مختصر خليل): لازم المذهب **غَيْرُ الْبَيِّنِ** لَيْسَ بِمَذْهَبٍ... ثم قال -أي الشيخ عَليش-: لازم المذهب لَيْسَ مَذْهَبًا إِذَا لَمْ يَكُنْ **بَيِّنًا**. انتهى. وقالت كَامِلَةُ الكَوَارِي (الباحثة الشرعية في وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية) في (المجلى في شرح القواعد المثلى): القول بأن {لَا زُمْ الْمَذْهَبِ لَيْسَ مَذْهَبًا عَلَى الْإِطْلَاقِ} يَتَعَارَضُ مَعَ مَا صَنَعَهُ عُلَمَاءُ الْمَذَاهِبِ الْأَرْبَعَةِ مِنْ إِسْتِنَاجِ مَذَاهِبِ الْأُئِمَّةِ مَنْ فَتَاوَاهُمْ **بِطَرِيقِ التَّلَازُمِ بَيْنَ مَا أَفْتَوْا فِيهِ وَسَكَتُوا عَنْهُ**. انتهى. وقال الْقَاضِي عِيَّاضُ (ت 544هـ) في (الشفاف بتعريف حقوق المصطفى): قَدْ ذَكَرْنَا مَذَاهِبَ السَّلَفِ فِي **إِكْفَارِ أَهْلِ الْبِدْعِ وَالْأَهْوَاءِ الْمُتَأَوِّلِينَ** مِمَّنْ قَالَ قَوْلًا يُؤَدِّيهِ مَسَاقُهُ [أَيُّ يُوَصِّلُهُ مَرْجِعُهُ وَمَالُهُ] إِلَى كُفْرِهِ [أَيُّ الْمُبْتَدِعُ] إِذَا وَقَفَ عَلَيْهِ لَا يَقُولُ بِمَا يُؤَدِّيهِ **قَوْلُهُ إِلَيْهِ**، وَعَلَى اخْتِلَافِهِمْ [أَيُّ عَلَى اخْتِلَافِ السَّلَفِ] اخْتَلَفَ الْفُقَهَاءُ وَالْمُتَكَلِّمُونَ فِي ذَلِكَ [أَيُّ فِي تَكْفِيرِهِمْ]، فَمِنْهُمْ مَنْ صَوَّبَ **التَّكْفِيرَ الَّذِي قَالَ بِهِ الْجُمْهُورُ مِنَ السَّلَفِ**، وَمِنْهُمْ مَنْ أَبَاهُ وَلَمْ يَرِ إِخْرَاجَهُمْ مِنْ سَيَوَادِ الْمُؤْمِنِينَ... ثم قال -أي القاضي عِيَّاضُ-: فَأَمَّا مَنْ أَثْبَتَ الْوَصْفَ وَنَفَى الصِّفَةَ فَقَالَ {أَقُولُ عَالِمٌ وَلَكِنْ لَا عِلْمَ لَهُ، وَمُتَكَلِّمٌ وَلَكِنْ لَا كَلَامَ لَهُ}، وَهَكَذَا فِي سَائِرِ الصِّفَاتِ عَلَى مَذْهَبِ الْمُعْتَزِلَةِ؛ **فَمَنْ قَالَ بِالْمَالِ لِمَا يُؤَدِّيهِ إِلَيْهِ**

قَوْلُهُ وَيَسُوقُهُ إِلَيْهِ مَذْهَبُهُ، كَفَرَهُ، لِأَنَّهُ إِذَا نَفَى الْعِلْمَ
انْتَفَى وَصِفُ عَالِمٍ، إِذْ لَا يُوصَفُ بِعَالِمٍ إِلَّا مَنْ لَهُ عِلْمٌ،
فَكَانَهُمْ [أَيِ الْمُعْتَزِّلَةِ] صَيَّرُحُوا عِنْدَهُ [أَيِ عِنْدَ الْقَائِلِ
بِالتَّكْفِيرِ بِمَالِ الْقَوْلِ] بِمَا آدَى إِلَيْهِ قَوْلُهُمْ، وَهَكَذَا عِنْدَ
هَذَا [أَيِ عِنْدَ الْقَائِلِ بِالتَّكْفِيرِ بِمَالِ الْقَوْلِ] سَائِرُ فِرَقِ
أَهْلِ التَّأْوِيلِ مِنَ الْقَدَرِيَّةِ وَغَيْرِهِمْ؛ وَمَنْ لَمْ يَرِ أَخَذَهُمْ
بِمَالِ قَوْلِهِمْ وَلَا الزَّمَمُ مُوجِبَ مَذْهَبِهِمْ، لَمْ يَرِ
إِكْفَارَهُمْ، قَالَ {لَا تَنْهَوهُمْ إِذَا وَقَفُوا عَلَى هَذَا قَالُوا (لَا
تَقُولُ "لَيْسَ بِعَالِمٍ"، وَنَحْنُ نَنْتَفِي مِنْ الْقَوْلِ بِالْمَالِ
الَّذِي الزَّمَمُوهُ لَنَا، وَنَعْتَقِدُ نَحْنُ وَأَنْتُمْ أَنَّهُ كُفْرٌ، بَلْ نَقُولُ
"إِنْ قَوْلُنَا لَا يَتَوَلَّى إِلَيْهِ عَلَى مَا أَصَلَيْنَاهُ")}؛ فَعَلَى هَذَيْنِ
 الْمَاخِذَيْنِ اخْتَلَفَ النَّاسُ فِي إِكْفَارِ أَهْلِ التَّأْوِيلِ. انتهى
 باختصار. وقال القرافي (ت684هـ) في (شرح تنقيح
 الفصول): وأهل البدع اختلف العلماء في تكفيرهم
 نظرًا لما يلزم من مذهبهم من الكفر الصريح، فمن
 اعتبر ذلك وجعل لازم المذهب مذهبًا كفرهم، ومن لم
 يجعل لازم المذهب مذهبًا لم يكفرهم. انتهى. وقال أبو
 بكر بن العربي المالكي (ت543هـ) في (عارضه
 الأحوذى بشرح صحيح الترمذي): قد بينّا في غير موضع
 أنّ التكذيب على ضربين، صريح وتأويل؛ فأما من كَذَبَ
 اللَّهَ صَرِيحًا فَهُوَ كَافِرٌ بِإِجْمَاعٍ؛ وَأَمَّا مَنْ كَذَبَهُ بِتَأْوِيلٍ، **إِمَّا**
بِقَوْلٍ يَتَوَلَّى إِلَيْهِ أَوْ بِفِعْلٍ يَنْتَهِي إِلَيْهِ، فَقَدْ اخْتَلَفَ
الْعُلَمَاءُ قَدِيمًا. انتهى. وقال ابنُ الْوَزِيرِ (ت840هـ) في
(العواصم والقواصم في الذب عن سنة أبي القاسم):
التكفير بمال المذهب (ويُسَمَّى التَّكْفِيرُ بِالْإِلْزَامِ)، فَقَدْ
ذَهَبَ إِلَيْهِ كَثِيرٌ [أَيِ مِنَ الْعُلَمَاءِ]. انتهى. وجاء في
الموسوعة الْعَقْدِيَّةِ (إعداد مجموعة من الباحثين،
بإشراف الشيخ عَلَوِي بن عبد القادر السَّقَاف): وقال
الشاطبي {لازمُ المذهب، هل هو مذهبٌ أم لا؟، هي
مسألةٌ مختلَفٌ فيها بين أهلِ الأصول. انتهى. وقال ابنُ

عاشور (ت1393هـ) في (التحرير والتنوير): (لَا زِمَ
الْمَذْهَبِ مَذْهَبٌ) هُوَ الَّذِي نَحَاهُ فَقَهَاءُ الْمَالِكِيَّةِ فِي
مُوجِبَاتِ الرَّدِّ مِنْ أَقْوَالٍ وَأَفْعَالٍ. انتهى باختصار. وقال
 القَرَافِيُّ (ت684هـ) في (شرح تنقيح الفصول):
 القاعدةُ أَنَّ النِّيَّةَ إِنَّمَا يُحْتَاجُ إِلَيْهَا إِذَا كَانَ اللَّفْظُ مُتَرَدِّدًا
 بَيْنَ الْإِفَادَةِ وَعَدَمِهَا، أَمَّا مَا يُغِيدُ مَعْنَاهُ **أَوْ مُقْتَضَاهُ** قَطْعًا
 أَوْ ظَاهِرًا فَلَا يَحْتَاجُ لِلنِّيَّةِ. انتهى. وقال ابنُ تيمِيَّةَ فِي
 (الصارم المسلول): أَمَّا مَنْ زَعَمَ أَنَّهُمْ [أَيِ الصَّحَابَةِ]
 ارْتَدُّوا بَعْدَ رَسُولِ اللَّهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ إِلَّا تَفَرًّا
 قَلِيلًا لَا يَبْلُغُونَ بَضْعَةَ عَشَرَ نَفْسًا، أَوْ أَنَّهُمْ فَسَقُوا
 عَامَّتُهُمْ، فَهَذَا لَا رَيْبَ فِي كُفْرِهِ لِأَنَّهُ مُكَذِّبٌ لِمَا نَصَّه
 الْقُرْآنُ فِي غَيْرِ مَوْضِعٍ مِنَ الرِّضَا عَنْهُمْ وَالتَّنَاءِ عَلَيْهِمْ،
بَلْ مَنْ يَشْكُ فِي كُفْرٍ مِثْلَ هَذَا فَإِنَّ **كُفْرَهُ** مُتَعَيِّنٌ، فَإِنْ
مَضُمُونَ هَذِهِ الْمَقَالَةِ أَنْ تَقْلَةَ الْكِتَابِ وَالسُّنَنِ كُفَارًا أَوْ
 فُسَاقًا، وَأَنَّ هَذِهِ الْأُمَّةَ الَّتِي هِيَ {كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ
 لِلنَّاسِ}، وَخَيْرُهَا هُوَ الْقَرْنُ الْأَوَّلُ، كَانَ عَامَّتُهُمْ كُفَارًا
 أَوْ فُسَاقًا، **وَمَضْمُونُهَا** أَنَّ هَذِهِ الْأُمَّةَ شَرُّ الْأُمَمِ، وَأَنَّ
 سَابِقِي هَذِهِ الْأُمَّةِ هُمْ شِرَارُهَا، وَكُفْرُ هَذَا مِمَّا يُعْلَمُ
 بِالِاضْطِرَارِّ مِنْ دِينِ الْإِسْلَامِ). انتهى باختصار. انتهى.

(3) وَقَالَ الشُّوكَانِيُّ فِي (السيَل الجرار): وَدَارُ الْإِسْلَامِ
 مَا ظَهَرَتْ فِيهَا الشَّهَادَتَانِ وَالصَّلَاةُ، **وَلَمْ تَظْهَرْ فِيهَا**
خَصْلَةُ كُفْرِيَّةٍ وَلَوْ تَأْوِيلًا إِلَّا بِحَوَارٍ [أَيِ إِلَّا بِذِمَّةٍ وَأَمَانِ].
 قَالَه حُسَيْنُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْعَمَّريُّ فِي كِتَابِهِ (الإمام
 الشوكاني رائد عصره). وَقَالَ الشَّيْخُ صَدِّيقُ حَسَنِ خَانَ
 (ت1307هـ) فِي (العبرة مما جاء فِي الْغَزْوِ وَالشَّهَادَةِ
 وَالْهَجْرَةِ): كَإِظْهَارِ الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى دِينَهُمْ فِي أَصْبَارِ
 الْمُسْلِمِينَ. انتهى [وَالَا فَدَارُ كُفْرٍ... ثُمَّ قَالَ -أَيِ
 الشُّوكَانِيُّ-: الْإِعْتِبَارُ [أَيِ فِي الدَّارِ] بِظُهُورِ الْكَلِمَةِ، فَإِنَّ
 كَانَتْ الْأَوَامِرُ وَالتَّوَاهِي فِي الدَّارِ لِأَهْلِ الْإِسْلَامِ بِحَيْثُ لَا

يَسْتَطِيعُ مَنْ فِيهَا مِنَ الْكُفَّارِ أَنْ يَتَّظَاهَرَ بِكُفْرِهِ إِلَّا لِكَوْنِهِ مَأْذُونًا لَهُ بِذَلِكَ مِنْ أَهْلِ الْإِسْلَامِ فَهَذِهِ دَارُ إِسْلَامٍ، وَلَا يَصُحُّ ظُهُورُ الْخِصَالِ الْكُفْرِيَّةِ فِيهَا، **لِأَنَّهَا لَمْ تَظْهَرْ بِقُوَّةِ الْكُفَّارِ وَلَا بِصَوْلَتِهِمْ** كَمَا هُوَ مُشَاهَدٌ فِي أَهْلِ الذِّمَّةِ مِنَ الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى وَالْمُعَاهِدِينَ السَّاكِنِينَ فِي الْمَدَائِنِ الْإِسْلَامِيَّةِ، **وَإِذَا كَانَ الْأَمْرُ الْعَكْسَ فَالِدَّارُ بِالْعَكْسِ**. انتهى. وقال الشيخ أبو سلمان الصومالي في (التنبيهات على ما في الإشارات والدلائل من الأغلوطات): إِنَّ مَنَاطَ الْحُكْمِ عَلَى الدَّارِ رَاجِعٌ عِنْدَ الْجَمْهُورِ إِلَى الْأَحْكَامِ الْمُطَبَّقَةِ فِيهَا **وَالْمُتَّفِقِ لَهَا**... ثم قال -أي الشيخ الصومالي-: لَا بُدَّ عِنْدَ وَصْفِ دَارِ الْإِسْلَامِ مِنْ أَنْ يَكُونَ **نِظَامُ الْحُكْمِ** فِيهَا إِسْلَامِيًّا **[وَأَنْ تَكُونَ سُلْطَةُ الْحُكْمِ فِيهَا لِلْمُسْلِمِينَ]**، فَإِذَا كَانَتِ السُّلْطَةُ وَالْأَحْكَامُ الْمُطَبَّقَةُ لِلْكَفَّارِ كَانَتِ الدَّارُ دَارَ كُفْرٍ، وَإِنْ كَانَ حُكْمُ الْمُسْلِمِينَ هُوَ النَّافِذُ كَانَتْ دَارَ إِسْلَامٍ، **وَلَا عِبْرَةَ بِكَثْرَةِ الْمُسْلِمِينَ وَلَا الْمُشْرِكِينَ فِي الدَّارِ** لِأَنَّ الْحُكْمَ **[أَيَّ عَلَى الدَّارِ]** تَبَعٌ لِلْحَاكِمِ وَالْأَحْكَامُ النَّافِذَةُ... ثم قال -أي الشيخ الصومالي-: إِنَّ ظُهُورَ الْكُفْرِ فِي دَارِ الْإِسْلَامِ بِجَوَارٍ لَا يُغَيِّرُ مِنْ حُكْمِ الدَّارِ شَيْئًا، كَمَا أَنَّ ظُهُورَ شُعَائِرِ الْإِسْلَامِ فِي دَارٍ بَيْنَ الْكُفْرِ بِجَوَارٍ مِنْهُمْ أَوْ لِعَدَمِ تَعَصُّبٍ (كَمَا هُوَ الْحَالُ الْآنَ فِي كَثِيرٍ مِنَ الْبُلْدَانِ) لَا يُغَيِّرُ مِنْ حُكْمِ الدَّارِ أَيْضًا. انتهى باختصار.

(4) وقال الشيخ سفر الحوالي (رئيس قسم العقيدة بجامعة أم القرى) **في هذا الرابط** على موقعه: وَيَجِبُ هَذَا هَذِهِ الْأَضْرَحَةُ، لِأَنَّ إِقْرَارَ هَذِهِ الْأَضْرَحَةِ وَالْمَزَارَاتِ، وَوَضْعَ رُسُومٍ عَلَيْهَا **[أَيَّ فَرَضَ دَفَعَ قَدْرَ مِنَ الْمَالِ مُقَابِلَ السَّمَاكِ بِزَيَارَتِهَا]** وَالاعْتِرَافَ بِهَا، هُوَ إِقْرَارٌ لِلشِّرْكِ، **وَهَذَا يَجْعَلُ الدَّوْلَةَ الْمُقَرَّرَةَ لِهَذِهِ الْأَضْرَحَةِ دَوْلَةً شِرْكِيَّةً وَلَيْسَتْ دَوْلَةً إِسْلَامِيَّةً**. انتهى.

(5) وقال الشيخ عبد الله الغليفي في (التنبيهات المختصرة على المسائل المنتشرة): قَدَارُ الإسلام هي التي يعلوها حُكْمُ الله فعلاً لا شعاراً، حَقِيقَةً في الواقع لا كَلَامًا في الكُتُبِ والمُنَاسَبَاتِ، **فهذه الدارُ بهذه الصِّفَةِ لا وجودَ لها الآن في هذا الزَّمانِ ولا حَوْلَ ولا قُوَّةَ إلا بالله، اللهم إلا من إماراتٍ مُسَلِّمةٍ تَحْكُمُ بِشَرِيعَةِ الله، يعلوها حُكْمُ الله حَقِيقَةً واقِعًا مَلْمُوسًا في كُلِّ مَنَاجِي الحَيَاةِ، على فِتْرَاتٍ مُتَبَاعِدَةٍ، وسُرْعَانِ ما يَتَكَالَبُ عليها الأعداءُ من كُلِّ حَذَبٍ وَصَوْبٍ وَيَرْمُونَهَا عَنْ قَوْسٍ وَاجِدٍ، شَرْقِيَّهِمْ وَعَرَبِيَّهِمْ، غَرْبُهُمْ وَعَجَمُهُمْ [قلتُ: كُلُّ مَنْ لَمْ يُنَكِرْ ما يَفْعَلُهُ هؤلاء العَرَبُ أو هؤلاء العَجَمُ في ذلك - يَدِهِ، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فِيلْسَانِهِ، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَبِقَلْبِهِ (وَذَلِكَ أَضْعَفُ الْإِيْمَانِ، وَلَيْسَ وَرَاءَ ذَلِكَ مِنَ الْإِيْمَانِ حَبَّةٌ خَزْدَلٍ) - فهو مُزْتَدُّ عَنِ الْإِسْلَامِ إِنْ كَانَ يَدْعِي الْإِسْلَامَ، سَوَاءً أَكَانَ فَرْدًا أَوْ طَائِفَةً أَوْ دَوْلَةً]، الكُلُّ اتَّفَقَ عَلَى مُحَارَبَةِ الْإِسْلَامِ، بَلْ كُلُّ ما هو إسلامي... ثم قال -أي الشيخ الغليفي-: الْإِسْلَامُ يَحْكُمُ فِي الْمَالِ، وَالْخُدُودِ، وَالْدِّمَاءِ، وَالْعَلَاقَاتِ الْخَارِجِيَّةِ بَيْنَ الدَّوَلِ، فَالْإِسْلَامُ يَحْكُمُ فِي كُلِّ شَيْءٍ، فَهُوَ دِينٌ شَامِلٌ كَامِلٌ عَقِيدَةٌ وَشَرِيعَةٌ وَمِنْهَاجٌ حَيَاةٌ، فَهُوَ كُلُّ لا يَتَجَزَأُ ولا يَتَبَعَضُ، ولا هو مَوْضِعُ اخْتِيَارٍ مِنَ الْبَشَرِ بَلْ هُوَ مُلْزِمٌ لِكُلِّ الْبَشَرِ، قَدَارُ الْإِسْلَامِ هي التي يعلوها وَيَحْكُمُهَا الْإِسْلَامُ فِي كُلِّ شَيْءٍ ولا وجودَ للقَوَانِينِ الْوَضْعِيَّةِ فِيهَا، وَتَقْصِدُ بِالْقَوَانِينِ الْوَضْعِيَّةِ [القَوَانِينِ] الْمُخَالِفَةَ لِشَرَعِ اللَّهِ الْمُبَدَّلَةَ لِأَحْكَامِ اللَّهِ الثَّابِتَةِ، فَتَبْدِيلُ حُكْمِ اللَّهِ الثَّابِتِ بِقَانُونٍ وَضْعِيٍّ بَدَلًا مِنْهُ هُوَ كُفْرٌ وَرِدَّةٌ وَخُرُوجٌ مِنَ الْإِسْلَامِ، أَمَّا الْقَوَانِينُ الْإِدَارِيَّةُ الَّتِي لَا تُخَالِفُ دِينَ اللَّهِ، وَلَا تُغَيِّرُ حُكْمًا مِنْ أَحْكَامِهِ، مِثْلَ الْمُرُورِ وَالْجَوَازَاتِ وَالْهُوِيَّةِ وَشَهَادَاتِ الْمِيلَادِ، وَنُظُمِ إِدَارَةِ الْهَيئاتِ**

وَالْجَامِعَاتِ وَالْمَدَارِسِ، وَغَيْرَهَا مِنَ التَّحَاكُمِ الْإِدَارِيِّ، فَلَيْسَ فِي ذَلِكَ شَيْءٌ وَكُلُّ هَذَا جَائِزٌ وَمَحْمُودٌ، **وَضَائِلُهُ أَنْ لَا يُغَيَّرَ حُكْمًا مِنْ أَحْكَامِ اللَّهِ وَلَا يُبَدَّلَ عُقُوبَةً أَوْ حَدًّا مِنْ حُدُودِ اللَّهِ أَوْ يُصَادِمَ شَرْعَ اللَّهِ.** انتهى باختصار.

(6) وَقَالَ الشَّيْخُ أَبُو سُلَيْمَانَ الصُّومَالِيُّ فِي (الْإِعَانَةِ لَطَالِبِ الْإِفَادَةِ): إِنَّ التَّشْرِيعَ حَقُّ اللَّهِ وَخُدَّةٌ، **وَالْقَلِيلُ** مِنَ التَّشْرِيعِ **[بِغَيْرِ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ]** كُفْرٌ وَرِدَّةٌ... ثُمَّ قَالَ - أَيُّ الشَّيْخِ الصُّومَالِيِّ -: وَمُطْلَقُ الطَّاعَةِ فِي التَّشْرِيعِ **[بِغَيْرِ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ]** مَعَ الْعِلْمِ بِالْمُخَالَفَةِ كُفْرٌ، أَيُّ لَوْ أَطَعْتَ الْمُشْرَعَ **[بِغَيْرِ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ]** فِي **الْقَلِيلِ** فَإِنَّ هَذِهِ الطَّاعَةَ تُعْتَبَرُ كُفْرًا كَمَا قَالَ تَعَالَى {وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ} أَيُّ الطَّاعَةِ فِي الْكُفْرِ اخْتِيَارًا، وَهَذَا مِنْ قَوَاعِدِ التَّوْحِيدِ. انتهى. وَقَالَ الشَّيْخُ أَبُو سُلَيْمَانَ الصُّومَالِيُّ أَيْضًا فِي (الْجَوَابِ الْمُسَبَّوْكَ "الْمَجْمُوعَةُ الْأُولَى"): إِنَّ الْحَاكِمَ بِغَيْرِ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ لَا يَخْلُو إِمَّا أَنْ يَحْكُمَ بِخِلَافِ الشَّرْعِ جَاهِلًا جَهْلًا يُعَذَّرُ بِهِ، فَهَذَا لَا يُحْكَمُ بِكُفْرِهِ إجماعًا؛ وإمَّا أَنْ يَحْكُمَ بِخِلَافِ الشَّرْعِ وَهُوَ يَعْلَمُ مُخَالَفَةَ حُكْمِهِ لِلشَّرْعِ، فَهَذَا إِمَّا أَنْ يَكْفُرَ مُطْلَقًا، وإمَّا أَنْ لَا يَكْفُرَ، وَلَا ثَالِثَ لُهُمَا، فَإِنَّ الْجَنَسَ الْمُبِيحَ لِلدَّمِ لَا فَرْقَ بَيْنَ قَلِيلِهِ وَكَثِيرِهِ، وَغَلِيظِهِ وَخَفِيفِهِ، فِي كَوْنِهِ مُبِيحًا لِلدَّمِ، كَالزَّئِي وَالْمُحَارَبَةِ، **وَكَذَلِكَ الْحُكْمُ بِغَيْرِ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ قَلِيلِهِ وَكَثِيرِهِ، وَغَلِيظِهِ وَخَفِيفِهِ،** كَمَا قَالَ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ **[فِي (الصَّارِمِ الْمَسْلُوكِ)]** {وَهَذَا هُوَ قِيَاسُ الْأَصُولِ، فَمَنْ زَعَمَ أَنَّ مِنَ الْأَقْوَالِ أَوْ الْأَفْعَالِ مَا يُبِيحُ الدَّمَ إِذَا كَثُرَ وَلَا يُبِيحُهُ مَعَ الْقِلَّةِ فَقَدْ خَرَجَ عَنِ قِيَاسِ الْأَصُولِ، وَلَيْسَ لَهُ ذَلِكَ إِلَّا بِتَصَرُّفٍ يَكُونُ أَضْلًا بِنَفْسِهِ}، وَلَا تَصَرُّفٍ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُفَرِّقُ بَيْنَ الْقَضَايَا الْجُزْئِيَّةِ وَبَيْنَ الْقَضَايَا الْعَامَّةِ فِي الْحُكْمِ بِغَيْرِ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ، فَظَهَرَ بُطْلَانُهُ **[أَيُّ بُطْلَانُ**

التفريق]، وَقَدْ بَسَطْتُ الْقَوْلَ فِي رَدِّ هَذَا التَّفْرِيقِ فِي الْحُكْمِ بِغَيْرِ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ فِي رِسَالَتِي (تَحْكِيمُ الْقُرْآنِ فِي تَكْفِيرِ الْقَانُونِ). انتهى باختصار.

زيد: إِذَا كَانَ الْأَكْثَرُونَ فِي بَلَدٍ مَا لَا يُصَلُّونَ، وَكَانُوا يَظُنُّونَ أَنَّ تَرْكَ الصَّلَاةِ مَعْصِيَةٌ لَا كُفْرٌ، فَهَلْ يُحْكَمُ عَلَى أَهْلِ هَذَا الْبَلَدِ بِأَنَّهُمْ كُفَّارٌ عَلَى الْعُمومِ، أَيْ أَنَّ (الْأَصْلَ فِيهِمُ الْكُفْرُ، وَلَا يُحْكَمُ لِأَحَدٍ مِنْهُمْ بِالْإِسْلَامِ إِلَّا إِذَا عُلِمَ بِأَنَّهُ يُصَلِّي)؟.

عمرو: نَعَمْ... قَالَ الشَّيْخُ ابْنُ عَثِيمِينَ فِي (مَجْمُوعِ فِتَاوَى وَرِسَائِلِ الْعَثِيمِينَ): وَلَكِنْ هَلْ يُشْتَرَطُ أَنْ يَكُونَ **عَالِمًا بِمَا يَتَرَتَّبُ** عَلَى مُخَالَفَتِهِ مِنْ **كُفْرٍ أَوْ غَيْرِهِ**، أَوْ يَكْفِي أَنْ يَكُونَ **عَالِمًا بِالْمُخَالَفَةِ** وَإِنْ كَانَ جَاهِلًا بِمَا يَتَرَتَّبُ عَلَيْهَا [أَيُّ يَكُونَ عَالِمًا بِأَنَّ هَذَا الشَّيْءَ الْمُتَلَبِّسَ بِهِ مُخَالِفٌ لِلشَّرْعِ، وَيَجْهَلُ الْعُقُوبَةَ الْمُتَرَتِّبَةَ عَلَى هَذِهِ **الْمُخَالَفَةِ**]؟، الْجَوَابُ، الظَّاهِرُ [هُوَ] الثَّانِي، أَيْ إِنْ مُجَرَّدَ عِلْمِهِ بِالْمُخَالَفَةِ كَافٍ فِي الْحُكْمِ بِمَا تَقْتَضِيهِ [هَذِهِ **الْمُخَالَفَةُ**]، لِأَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَوْجَبَ الْكَفَّارَةَ عَلَى الْمُجَامِعِ فِي نَهَارِ رَمَضَانَ **لِعِلْمِهِ بِالْمُخَالَفَةِ** مَعَ جَهْلِهِ بِالْكَفَّارَةِ، وَلِأَنَّ الزَّانِيَ الْمُخْصَنَ الْعَالِمَ بِتَحْرِيمِ الزَّنى يُرَجَّمُ وَإِنْ كَانَ جَاهِلًا بِمَا يَتَرَتَّبُ عَلَى زَنَاهُ، وَرُبَّمَا **لَوْ كَانَ عَالِمًا مَا زَنَى**. انتهى. وَقَالَ الشَّيْخُ ابْنُ عَثِيمِينَ أَيْضًا فِي (تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ) أَثْنَاءَ تَفْسِيرِ قَوْلِهِ تَعَالَى {الَّذِينَ قَالُوا آمَنَّا بِأَفْوَهِهِمْ وَلَمْ تُؤْمِنْ قُلُوبُهُمْ}: إِذَا قَالَ قَائِلٌ {الْسَّنَا مَأْمُورِينَ بِأَنْ نَأْخُذَ النَّاسَ بِظُؤَاهِرِهِمْ؟}، الْجَوَابُ، بَلَى، نَحْنُ مَأْمُورُونَ بِهَذَا، لَكِنْ مَنْ تَبَيَّنَ نِفَاقُهُ فَإِنَّا نُعَامِلُهُ بِمَا تَقْتَضِي حَالَهُ كَمَا لَوْ كَانَ مُعَلِنًا لِلنِّفَاقِ، فَهَذَا لَا نَسْكُتُ عَلَيْهِ، أَمَّا مَنْ لَمْ يُعْلِنْ

نفاقه فإنه ليس لنا إلا الظاهر، والباطن إلى الله، كما
 أننا لو رأينا رجلاً كافرًا **فإننا نعامله معاملة الكافر**، ولا
 نقول {إننا لا نكفره بعينه}، كما **أشئنا على بعض**
الطلبة الآن، يقولون {إذا رأيت الذي لا يصلي لا تكفره
 بعينه}، كيف لا أكفره بعينه؟! **[يقولون]** {إذا رأيت
 الذي يسجد للصنم لا تكفره بعينه، لأنه ربما يكون قلبه
 مطمئنًا بالإيمان}، هذا **غلط عظيم**، نحن نحكم بالظاهر
 فإذا وجدنا شخصًا لا يصلي **قلنا {هذا كافر} بملء**
أفواهنا، إذا رأينا من يسجد للصنم **قلنا {هذا كافر}**،
 ونعينه ونلزمه بأحكام الإسلام فإن لم يفعل قتلناه.
 انتهى.

زيد: ما هي طرق ثبوت الحكم بالإسلام؟.

عمرو: هناك طرق ثلاثة يحكم بأحداها على كَوْن
 الشخص مُسْلِمًا، وهي النص، والدلالة، والتبعية (إما
 للسَّابِي أو للأَبَوَيْن أو للطائفة أو للدار)؛ **ولا يُقدِّم**
الحكم بالتبعية على الحكم بالنص أو الدلالة، ولا يُقدِّم
الحكم بالتبعية للدار على الحكم بالتبعية للطائفة، ولا
يُقدِّم الحكم بالتبعية للطائفة على الحكم بالتبعية
للأَبَوَيْن، ولا يُقدِّم الحكم بالتبعية للأَبَوَيْن على الحكم
بالتبعية للسَّابِي؛ وإليك بعض أقوال العلماء في ذلك:

(1) جاء في الموسوعة الفقهية الكويتية التي أصدرتها
 وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالكويت: ذكر
 الفقهاء أن هناك طرقًا ثلاثة يحكم بها على كَوْن
 الشخص مُسْلِمًا وهي **النص والتبعية والدلالة**. انتهى.

(2) وقال الكاساني (ت 587هـ) في (بدائع الصنائع):
 الطرق التي يحكم بها بكون الشخص مؤمنًا **[قال الشيخ**

ابن عثيمين في (مجموع فتاوى ورسائل العثيمين):
الإيمان يشمل الدين كله، ولا فرق بينه وبين الإسلام،
وهذا حينما **ينفرد** أحدهما عن الآخر [أي إذا لم يجتمعا
في السياق]؛ أما إذا اقترن أحدهما بالآخر [أي إذا
اجتمعا في السياق] فإن الإسلام يفسر بالاستسلام
الظاهر الذي هو قول اللسان وعمل الجوارح، ويصدر
مِنَ الْمُؤْمِنِ كَامِلُ الْإِيمَانِ وَ[مِنْ] ضَعِيفُ الْإِيمَانِ وَمِنَ
الْمُنَافِقِ، وَيُفَسِّرُ الْإِيمَانُ بِالْإِسْتِسْلَامِ **الباطن** الذي هو
إِقْرَارُ [أَيِ تَصَدِيقُ] الْقَلْبِ وَعَمَلُهُ [كَالْخَوْفِ وَالْمَحَبَّةِ
وَالرَّجَاءِ وَالْحَيَاءِ وَالتَّوَكُّلِ وَالْإِخْلَاصِ، وَمَا أَشَبَّهُ]، وَلَا
يُصَدَّرُ إِلَّا مِنْ الْمُؤْمِنِ حَقًّا؛ وَبِهَذَا الْمَعْنَى يَكُونُ الْإِيمَانُ
أَعْلَى، **فكل مؤمن مسلم ولا عكس**. انتهى باختصار.
وقال الشيخ ياسر برهامي (نائب رئيس الدعوة
السلفية بالإسكندرية) في فتوى له على هذا الرابط:
فهذه القاعدة (وهي أن الإسلام والإيمان إذا اترقا
في السياق اجتمعا في المعنى، وإذا اجتمعا في
السياق اترقا في المعنى)، فهذا في **الأغلب الأعم**،
وإلا فأحياناً يجتمعان في السياق ويجتمعان في المعنى
أيضاً، مثل قوله تعالى {قُلْ تَزَلَّهُ رُوحُ الْفُؤَادِ مِنْ رَبِّكَ
بِالْحَقِّ لِيُثَبِّتَ الَّذِينَ آمَنُوا وَهُدًى وَبُشْرَى لِلْمُسْلِمِينَ}...
ثم قال -أي الشيخ برهامي-: لا يلزم من الحكم بأن
فلاناً مسلم أنه ليس بمؤمن الإيمان الواجب، بل إنما
نحكم بما علمنا، وإذا لم يظهر منه ما يقدر فيه فيصح
أن يُقال {هو مؤمن في أحكام **الظاهر**}، نحو {وَمَنْ
قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَأً فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٌ} ولا يلزم [أي في
الرَّقَبَةِ الْمُحَرَّرَةِ] إِلَّا الْإِيمَانُ **الظاهر**... ثم قال -أي
الشيخ برهامي-: الذي تَطْلُقُ الشَّهَادَتَيْنِ مُؤْمِنٌ فِي
أَحْكَامِ **الظاهر**. انتهى [ثلاثة (نص، ودلالة، وتبعية)]... ثم
قال -أي الكاساني-: **أما النص** فهو أن يَأْتِيَ بِالشَّهَادَةِ،
أَوْ بِالشَّهَادَتَيْنِ، أَوْ يَأْتِيَ بِهِمَا مَعَ التَّبَرُّؤِ مِمَّا هُوَ عَلَيْهِ

صَرِيحًا؛ وَبَيَانُ هَذِهِ الْجُمْلَةِ أَنَّ الْكَفَرَةَ أَصْنَافُ أَرْبَعَةٌ، صِنْفٌ مِنْهُمْ يُنْكِرُونَ الصَّانِعَ [أَيِ الْخَالِقِ]. وَقَدْ جَاءَ فِي الْمَوْسُوعَةِ الْعَقْدِيَّةِ (إِعْدَادُ مَجْمُوعَةٍ مِنَ الْبَاحِثِينَ، بِإِشْرَافِ الشَّيْخِ عَلَوِيِّ بْنِ عَبْدِ الْقَادِرِ السَّقَّافِ): بَابُ الصِّفَاتِ أَوْسَعُ مِنْ بَابِ الْأَسْمَاءِ... ثُمَّ جَاءَ -أَيُّ فِي الْمَوْسُوعَةِ-: مِنْ صِفَاتِ اللَّهِ تَعَالَى الْمَجِيءُ وَالْإِتْيَانُ وَالْأَخْذُ وَالْإِمْسَاكُ وَالْبَطْشُ، فَنُصِفَ اللَّهُ تَعَالَى بِهَذِهِ الصِّفَاتِ عَلَى الْوَجْهِ الْوَارِدِ، وَلَا نَسْمِيهِ بِهَا، فَلَا نَقُولُ إِنْ مِنْ أَسْمَاءِ الْجَائِي وَالْآتِي وَالْأَخْذُ وَالْمَمْسِكُ وَالْبَاطِشُ، وَإِنْ كُنَّا نَخْبِرُ بِذَلِكَ عَنْهُ وَنُصِفُهُ بِهِ... ثُمَّ جَاءَ -أَيُّ فِي الْمَوْسُوعَةِ-: يَوْصَفُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ بِأَنَّهُ صَانِعٌ كُلِّ شَيْءٍ، وَهَذَا ثَابِتٌ بِالْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، وَلَيْسَ (الصَّانِعُ) مِنْ أَسْمَاءِ تَعَالَى. انْتَهَى بِاخْتِصَارٍ أَصْلًا وَهُمْ الدَّهْرِيَّةُ الْمُعْطَلَةُ، وَصِنْفٌ مِنْهُمْ يُقَرُّونَ بِالصَّانِعِ وَيُنْكِرُونَ تَوْحِيدَهُ وَهُمْ الْوَتْنِيَّةُ وَالْمَجُوسُ، وَصِنْفٌ مِنْهُمْ يُقَرُّونَ بِالصَّانِعِ وَتَوْحِيدِهِ وَيُنْكِرُونَ الرِّسَالَةَ رَأْسًا وَهُمْ قَوْمٌ مِنَ الْفَلَاسِيفَةِ، وَصِنْفٌ مِنْهُمْ يُقَرُّونَ بِالصَّانِعِ وَتَوْحِيدِهِ وَالرِّسَالَةَ فِي الْجُمْلَةِ لَكِنَّهُمْ يُنْكِرُونَ رِسَالَةَ نَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ عَلَيْهِ أَفْضَلُ الصَّلَاةِ وَالسَّلَامِ وَهُمْ الْيَهُودُ وَالنَّصَارَى؛ فَإِنْ كَانَ مِنَ الصَّنِفِ الْأَوَّلِ [الَّذِينَ يُنْكِرُونَ وُجُودَ الْخَالِقِ] وَالثَّانِي [الَّذِينَ يُنْكِرُونَ تَوْحِيدَ الْخَالِقِ] فَقَالَ {لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ} يُحْكَمُ بِإِسْلَامِهِ، لِأَنَّ هَؤُلَاءِ يَمْتَنِعُونَ عَنِ الشَّهَادَةِ أَصْلًا، فَإِذَا أَقْرَبُوا بِهَا كَانَ ذَلِكَ دَلِيلَ إِيْمَانِهِمْ، وَكَذَلِكَ إِذَا قَالَ {أَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ}، لِأَنَّهُمْ يَمْتَنِعُونَ مِنْ كُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْ كَلِمَتَيِ الشَّهَادَةِ، فَكَانَ الْإِتْيَانُ بِوَاحِدٍ مِنْهُمَا -أَيَّتُهُمَا كَانَتْ- دَلَالَةً عَلَى الْإِيْمَانِ؛ وَإِنْ كَانَ مِنَ الصَّنِفِ الثَّالِثِ [الَّذِينَ يُنْكِرُونَ الرِّسَالَةَ فِي الْجُمْلَةِ] فَقَالَ {لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ} لَا يُحْكَمُ بِإِسْلَامِهِ، لِأَنَّ مُنْكَرَ الرِّسَالَةِ لَا يَمْتَنِعُ عَنْ هَذِهِ الْمَقَالَةِ، وَلَوْ قَالَ {أَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ} يُحْكَمُ بِإِسْلَامِهِ، لِأَنَّهُ يَمْتَنِعُ عَنْ هَذِهِ

الشَّهَادَةِ، فَكَانَ الْإِفْرَازُ بِهَا دَلِيلَ الْإِيمَانِ؛ وَإِنْ كَانَ مِنَ الصَّنْفِ الرَّابِعِ [الَّذِينَ يُنْكِرُونَ رِسَالَةَ نَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ عَلَيْهِ أَفْضَلُ الصَّلَاةِ وَالسَّلَامِ] فَاتَى بِالشَّهَادَتَيْنِ فَقَالَ {لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ} لَا يُحْكَمُ بِإِسْلَامِهِ حَتَّى يَتَّبَرَأَ مِنَ الدِّينِ الَّذِي عَلَيْهِ (مِنَ الْيَهُودِيَّةِ أَوِ النَّصْرَانِيَّةِ)، لِأَنَّ مِنْ هَؤُلَاءِ مَنْ يُغَرِّ بِرِسَالَةِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَكِنَّهُ يَقُولُ {إِنَّهُ بُعِثَ إِلَى الْعَرَبِ خَاصَّةً دُونَ غَيْرِهِمْ}، فَلَا يَكُونُ إِتْيَانُهُ بِالشَّهَادَتَيْنِ بِدُونِ التَّبَرُّؤِ دَلِيلًا عَلَى إِيْمَانِهِ، وَكَذَا إِذَا قَالَ يَهُودِيٌّ أَوْ نَصْرَانِيٌّ {أَنَا مُؤْمِنٌ} أَوْ {مُسْلِمٌ} أَوْ قَالَ {آمَنْتُ} أَوْ {أَسْلَمْتُ} لَا يُحْكَمُ بِإِسْلَامِهِ، لِأَنَّهُمْ يَدَّعُونَ أَنَّهُمْ مُؤْمِنُونَ وَمُسْلِمُونَ، وَالْإِيمَانُ وَالْإِسْلَامُ هُوَ الَّذِي هُمْ عَلَيْهِ، وَرَوَى الْحَسَنُ عَنْ أَبِي حَنِيْفَةَ أَنَّهُ قَالَ {إِذَا قَالَ الْيَهُودِيُّ أَوِ النَّصْرَانِيُّ (أَنَا مُسْلِمٌ) أَوْ قَالَ (أَسْلَمْتُ)، سُئِلَ عَنْ ذَلِكَ (أَيَّ شَيْءٍ أَرَدْتَ بِهِ؟)، إِنْ قَالَ (أَرَدْتُ بِهِ تَرْكَ الْيَهُودِيَّةِ - أَوِ النَّصْرَانِيَّةِ - وَالْدُّخُولَ فِي دِينِ الْإِسْلَامِ) يُحْكَمُ بِإِسْلَامِهِ، وَإِنْ قَالَ (أَرَدْتُ بِقَوْلِي "أَسْلَمْتُ أَنِّي عَلَى الْحَقِّ"، وَلَمْ أَرَدْ بِذَلِكَ الرَّجُوعَ عَنِ دِينِي) لَمْ يُحْكَمَ بِإِسْلَامِهِ، وَلَوْ قَالَ يَهُودِيٌّ أَوْ نَصْرَانِيٌّ (أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَتَّبِعُ عَنِ الْيَهُودِيَّةِ، أَوِ النَّصْرَانِيَّةِ) لَا يُحْكَمُ بِإِسْلَامِهِ، لِأَنَّهُمْ لَا يَمْتَنِعُونَ عَنْ كَلِمَةِ التَّوْحِيدِ، وَالتَّبَرُّؤِ عَنِ الْيَهُودِيَّةِ وَالنَّصْرَانِيَّةِ لَا يَكُونُ دَلِيلَ الدُّخُولِ فِي دِينِ الْإِسْلَامِ، لِاخْتِمَالِ أَنَّهُ تَبَرَّأَ عَنْ ذَلِكَ وَدَخَلَ فِي دِينٍ آخَرَ سِوَى دِينِ الْإِسْلَامِ، فَلَا يَصْلُحُ التَّبَرُّؤُ دَلِيلَ الْإِيمَانِ مَعَ الْاِخْتِمَالِ، وَلَوْ أَقْرَمَ مَعَ ذَلِكَ فَقَالَ (دَخَلْتُ فِي دِينِ الْإِسْلَامِ أَوْ فِي دِينِ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) حُكِمَ بِالْإِسْلَامِ لِرِوَالِ الْاِخْتِمَالِ}... ثم قال -أي الكاساني-: وَأَمَّا بَيَانُ مَا يُحْكَمُ بِهِ بِكَوْنِهِ مُؤْمِنًا مِنْ طَرِيقِ **الدَّلَالَةِ**، فَتَحَوُّ أَنْ يُصَلِّيَ كِتَابِي، أَوْ وَاحِدٌ مِنْ أَهْلِ الشَّرْكِ، فِي جَمَاعَةٍ؛ وَلَوْ قَرَأَ الْقُرْآنَ لَا يُحْكَمُ بِإِسْلَامِهِ، لِاخْتِمَالِ أَنَّهُ فَعَلَ ذَلِكَ لِيَعْلَمَ مَا

فِيهِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَتَّعِدَهُ حَقِيقَةً، إِذْ لَا كُلَّ مَنْ يَعْلَمُ شَيْئًا يُؤْمِنُ بِهِ... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الْكَاسَانِي-: وَأَمَّا الْحُكْمُ بِالْإِسْلَامِ مِنْ طَرِيقِ **التَّبَعِيَّةِ**، فَإِنَّ الصَّيِّبَ يُحْكَمُ بِإِسْلَامِهِ تَبَعًا لِأَبَوَيْهِ، وَيُحْكَمُ بِإِسْلَامِهِ تَبَعًا لِلدَّارِ **[يَعْنِي إِذَا كَانَتْ دَارَ إِسْلَامٍ]** أَيْضًا، وَالْجُمْلَةُ فِيهِ أَنَّ الصَّيِّبَ يَتَّبِعُ أَبَوَيْهِ فِي الْإِسْلَامِ وَالْكَفْرِ، وَلَا عِبْرَةَ بِالدَّارِ **[يَعْنِي سَوَاءٌ كَانَتْ دَارَ إِسْلَامٍ أَوْ دَارَ كُفْرٍ]** مَعَ وَجُودِ الْأَبَوَيْنِ... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الْكَاسَانِي-: **وَلَدُ الْمُزْتَدِ**، إِنْ كَانَ مَوْلُودًا فِي الْإِسْلَامِ (بِأَنْ وَلَدَ لِلزَّوْجَيْنِ وَلَدٌ وَهُمَا مُسْلِمَانِ)، ثُمَّ إِرْتَدَّا لَا يُحْكَمُ بِرَدَّتِهِ مَا دَامَ فِي دَارِ الْإِسْلَامِ، لِأَنَّهُ لَمَّا وَلَدَ وَأَبَوَاهُ مُسْلِمَانِ فَقَدْ حُكِمَ بِإِسْلَامِهِ تَبَعًا لِأَبَوَيْهِ، فَلَا يَزُولُ بِرَدَّتِهِمَا، **لِتَخُولِ التَّبَعِيَّةُ إِلَى الدَّارِ**، فَمَا دَامَ فِي دَارِ الْإِسْلَامِ يَبْقَى عَلَى حُكْمِ الْإِسْلَامِ تَبَعًا لِلدَّارِ... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الْكَاسَانِي-: وَإِنْ كَانَ **[أَيُّ وَلَدُ الْمُزْتَدِ]** مَوْلُودًا فِي الرَّدَّةِ (بِأَنْ إِرْتَدَّ الزَّوْجَانِ وَلَا وَلَدَ لَهُمَا)، ثُمَّ حَمَلَتِ الْمَرْأَةُ مِنْ زَوْجِهَا بَعْدَ رَدَّتِهَا، وَهُمَا مُزْتَدَانِ عَلَى خَالِهِمَا، **فَهَذَا الْوَلَدُ بِمَنْزِلَةِ أَبَوَيْهِ (لَهُ حُكْمُ الرَّدَّةِ)**. انتهى باختصار.

(3) وَرَوَى الْبُخَارِيُّ فِي صَحِيحِهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ: لَمَّا تُوفِيَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَاسْتُخْلِفَ أَبُو بَكْرٍ وَكَفَرَ مَنْ كَفَرَ مِنَ الْعَرَبِ قَالَ عُمَرُ {يَا أَبَا بَكْرٍ كَيْفَ تَقَاتِلُ النَّاسَ وَقَدْ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ (أَمِرْتُ أَنْ أَقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا "لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ"، فَمَنْ قَالَ "لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ" فَقَدْ عَصِمَ مِنِّي مَالَهُ وَنَفْسُهُ إِلَّا بِخَفِهِ وَحِسَابِهِ عَلَى اللَّهِ)}، قَالَ أَبُو بَكْرٍ {وَاللَّهُ لَا يَقَاتِلُنَّ مَنْ فَرَّقَ بَيْنَ الصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ، فَإِنَّ الزَّكَاةَ حَقُّ الْمَالِ، وَاللَّهُ لَوْ مَنَعُونِي عَنَاقًا كَانُوا يُؤَدُّونَهَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَقَاتِلْتُهُمْ عَلَى مَنَعِهَا}، قَالَ عُمَرُ {فَوَاللَّهِ مَا هُوَ إِلَّا أَنْ رَأَيْتُ أَنْ قَدْ شَرَحَ اللَّهُ صَدْرَ أَبِي بَكْرٍ لِلْقِتَالِ فَعَرَفْتُ أَنَّهُ الْحَقُّ}.

انتهى. وَقَالَ ابْنُ حَجَرٍ فِي (فَتْحُ الْبَارِي): وَفِيهِ [أَيُّ فِي حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ السَّابِقِ ذِكْرُهُ] مَنَعُ قَتْلِ مَنْ قَالَ {لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ} وَلَوْ لَمْ يَزِدْ عَلَيْهَا، وَهُوَ كَذَلِكَ، لَكِنْ هَلْ يَصِيرُ بِمُجَرَّدِ ذَلِكَ مُسْلِمًا؟ الرَّاجِحُ لَا، بَلْ يَحِبُّ الْكَفَّ عَنْ قَتْلِهِ حَتَّى يُخْتَبَرَ، فَإِنْ شَهِدَ بِالرَّسَالَةِ وَالْتَزَمَ أَحْكَامَ الْإِسْلَامِ حُكْمَ بِإِسْلَامِهِ، وَإِلَى ذَلِكَ الْإِشَارَةُ بِالِاسْتِثْنَاءِ بِقَوْلِهِ {إِلَّا بِحَقِّ الْإِسْلَامِ} [رَوَى الْبُخَارِيُّ فِي صَحِيحِهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ {أَمَرْتُ أَنْ أَقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَشْهَدُوا أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ وَيُقِيمُوا الصَّلَاةَ وَيُؤْتُوا الزَّكَاةَ، فَإِذَا فَعَلُوا ذَلِكَ عَصَمُوا مِنِّي دِمَاءَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ إِلَّا بِحَقِّ الْإِسْلَامِ وَحِسَابُهُمْ عَلَى اللَّهِ} قَالَ الْخَطَّابِيُّ (ت 388 هـ) فِي (مَعَالِمِ السُّنَنِ): قَوْلُهُ {وَحِسَابُهُمْ عَلَى اللَّهِ} مَعْنَاهُ فِيمَا يَسْتَسِرُّونَ بِهِ دُونَ مَا يُخْلُونَ بِهِ مِنَ الْأَحْكَامِ الْوَاجِبَةِ عَلَيْهِمْ فِي الظَّاهِرِ. انْتَهَى]... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ ابْنُ حَجَرٍ-: قَالَ الْبَغَوِيُّ {الْكَافِرُ إِذَا كَانَ وَثْنِيًا أَوْ ثَنِيًا} [قَالَ ابْنُ عَابِدِينَ فِي (رَدِّ الْمَحْتَارِ عَلَى الدَّرِّ الْمُخْتَارِ): وَالْوَثْنِيُّ يُقَرُّ بِهِ [أَيُّ بِاللَّهِ] وَإِنْ عَبْدٌ غَيْرُهُ. انْتَهَى بِاخْتِصَارٍ. وَقَالَ ابْنُ عَاشُورٍ فِي (التَّحْرِيرِ وَالتَّنْوِيرِ): الَّذِينَ يَعْتَقِدُونَ أَنَّ الْمَخْلُوقَاتِ كُلَّهَا مَصْنُوعَةٌ مِنْ أَصْلَيْنِ (أَيُّ إِلَهَيْنِ، إِلَهُ النُّورِ وَهُوَ صَانِعُ الْخَيْرِ، وَإِلَهُ الظُّلْمَةِ وَهُوَ صَانِعُ الشَّرِّ) يُقَالُ لَهُمُ **التَّنَوِيَّةُ** لِأَنَّهُمْ انْتَبَهُوا إِلَهَيْنِ اثْنَيْنِ. انْتَهَى بِاخْتِصَارٍ، لَا يُقَرُّ بِالْوَحْدَانِيَّةِ، فَإِذَا قَالَ (لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ) حُكْمَ **بِإِسْلَامِهِ**، ثُمَّ يُجَبَّرُ عَلَى قَبُولِ جَمِيعِ أَحْكَامِ الْإِسْلَامِ، وَيَبْرَأُ مِنْ كُلِّ دِينٍ خَالَفَ دِينَ الْإِسْلَامِ، وَأَمَّا مَنْ كَانَ مُفَرِّدًا بِالْوَحْدَانِيَّةِ مُنْكَرًا لِلتَّنَوِيَّةِ، فَإِنَّهُ لَا يُحْكَمُ بِإِسْلَامِهِ حَتَّى يَقُولَ (مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ)، فَإِنْ كَانَ يَعْتَقِدُ أَنَّ الرِّسَالَةَ الْمُحَمَّدِيَّةَ إِلَى الْعَرَبِ خَاصَّةً، فَلَا بُدَّ أَنْ يَقُولَ (إِلَى جَمِيعِ الْخَلْقِ)، فَإِنْ كَانَ كَفَرَ بِجُحُودِ وَاجِبِ أَوْ اسْتِيبَاحَةِ مُحَرَّمٍ **فَيَحْتَاجُ أَنْ يَرْجِعَ** عَمَّا اعْتَقَدَهُ،

وَمُقْتَضَى قَوْلِهِ [أَيُّ قَوْلِ الْبَغْوِيِّ] {يُجَبَّرُ} أَنَّهُ إِذَا لَمْ يَلْتَزِمَ تَجْرِي عَلَيْهِ أَحْكَامُ الْمُرْتَدِّ، انتهى.

(4) وقال الشيخ عبد العزيز بن مبروك الأحمدى (الأستاذ بكلية الشريعة بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة) في (اختلاف الدارين وأثاره في أحكام الشريعة الإسلامية): يَسْكُنُ دَارَ الْكُفْرِ الْخَرِيبَةُ [قال الشيخ محمد بن موسى البدالي على موقعه في هذا الرابط: فَدَارُ الْكُفْرِ، إِذَا أُطْلِقَ عَلَيْهَا (دَارُ الْخَرْبِ) فَبَاعْتِبَارِ مَالِهَا وَتَوَقُّعِ الْخَرْبِ مِنْهَا، حَتَّى وَلَوْ لَمْ يَكُنْ هُنَاكَ خَرْبٌ فَعَلَيْهِ مَعَ دَارِ الْإِسْلَامِ. انتهى باختصار. وقال الشيخ عبد الله الغليفي في كتابه (أحكام الديار وأنواعها وأحوال ساكنيها): الْأَضْلُ فِي (دَارِ الْكُفْرِ) أَنَّهَا (دَارُ خَرْبٍ) مَا لَمْ تَرْتَبِطْ مَعَ دَارِ الْإِسْلَامِ بِعُهُودٍ وَمَوَاطِيقٍ، فَإِنْ ارْتَبَطَتْ فَتُصَيِّحُ (دَارُ كُفْرٍ مُعَاهَدَةٍ)، وَهَذِهِ الْعُهُودُ وَالْمَوَاطِيقُ لَا تُغَيِّرُ مِنْ حَقِيقَةِ دَارِ الْكُفْرِ. انتهى باختصار. وقال الشيخ مشهور فواز محاجة (عضو الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين) في (الاقتراض من البنوك الربوية القائمة خارج ديار الإسلام): وَيُلَاحَظُ أَنَّ مُصْطَلَحَ (دَارِ الْخَرْبِ) يَتَدَاخَلُ مَعَ مُصْطَلَحِ (دَارِ الْكُفْرِ) فِي إِسْتِعْمَالَاتِ أَكْثَرِ الْفُقَهَاءِ... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ مُحَاجَّةٌ-: كُلُّ دَارٍ خَرْبٍ هِيَ دَارُ كُفْرٍ وَلَيْسَتْ كُلُّ دَارٍ كُفْرٍ هِيَ دَارُ خَرْبٍ. انتهى. وجاء في الموسوعة الفقهية الكويتية: أَهْلُ الْخَرْبِ أَوْ الْخَرِيبُونَ، هُمْ غَيْرُ الْمُسْلِمِينَ، الَّذِينَ لَمْ يَدْخُلُوا فِي عَقْدِ الذِّمَّةِ، وَلَا يَتَمَتَّعُونَ بِأَمَانِ الْمُسْلِمِينَ وَلَا عَهْدِهِمْ. انتهى. وقال مركز الفتوى بموقع إسلام ويب التابع لإدارة الدعوة والإرشاد الديني بوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بدولة قطر في هذا الرابط: أَمَّا مَعْنَى الْكَافِرِ الْخَرِيبِيِّ، فَهُوَ الَّذِي لَيْسَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْمُسْلِمِينَ عَهْدٌ وَلَا أَمَانٌ وَلَا عَقْدُ ذِمَّةٍ. انتهى. وقال الشيخ حسين بن محمود في

مَقَالَةٍ لَهُ عَلَى هَذَا الرَابِط: وَلَا عِبْرَةَ بِقَوْلِ بَعْضِهِمْ {هُؤُلَاءِ مَدَنِيُّونَ}، فَلَيْسَ فِي شَرْعِنَا شَيْءٌ اسْمُهُ (مَدَنِيٌّ وَعَسْكَرِيٌّ)، وَإِنَّمَا هُوَ (كَافِرٌ حَرْبِيٌّ وَمُعَاهِدٌ)، فَكُلُّ كَافِرٍ يُحَارِبُنَا، أَوْ لَمْ يَكُنْ بَيْنَنَا وَبَيْنَهُ عَهْدٌ، فَهُوَ حَرْبِيٌّ خِلَالُ الْمَالِ وَالْدَّمِ وَالذَّرِيَّةِ [قَالَ الْمَاوَزِدِيُّ (ت450هـ) فِي (الْحَاوِي الْكَبِيرِ فِي فَقْهِ مَذْهَبِ الْإِمَامِ الشَّافِعِيِّ) فِي بَابِ (تَفْرِيقِ الْعَنِيَمَةِ): فَأَمَّا الذَّرِيَّةُ فَهُمْ النِّسَاءُ وَالصَّبَّيَّانُ، يَصِيرُونَ بِالْقَهْرِ وَالْغَلَبَةِ مَرْقُوقِينَ، انْتَهَى بِاخْتِصَارٍ]. انْتَهَى. وَقَالَ الشَّيْخُ مُحَمَّدُ بْنُ رَزَقٍ الطَّرْهُونِيُّ (الْبَاحِثُ بِمَجْمَعِ الْمَلِكِ فَهْدٍ لَطِبَاعَةَ الْمَصْحَفِ الشَّرِيفِ، وَالْمَدْرَسِ الْخَاصِّ لِلْأَمِيرِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ فَيْصَلِ بْنِ مَسَاعِدِ بْنِ سَعُودِ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ فَيْصَلِ بْنِ تَرْكِي بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ سَعُودٍ) فِي كِتَابِهِ (هَلْ هُنَاكَ كُفْرًا مَدَنِيُّونَ؟ أَوْ أُبْرِيَاءُ؟): لَا يُوجَدُ شَرْعًا كَافِرٌ بَرِيٌّ، كَمَا لَا يُوجَدُ شَرْعًا مُضْطَلَحٌ (مَدَنِيٌّ) وَلَيْسَ لَهُ خَطٌّ فِي مُفْرَدَاتِ الْفَقْهِ الْإِسْلَامِيِّ... ثُمَّ قَالَ - أَيْ الشَّيْخُ الطَّرْهُونِيُّ -: الْأَصْلُ جِلُّ دَمِ الْكَافِرِ وَمَالِهِ - وَأَنَّهُ لَا يُوجَدُ كَافِرٌ بَرِيٌّ وَلَا يُوجَدُ شَيْءٌ يُسَمَّى (كَافِرٌ مَدَنِيٌّ) - إِلَّا مَا اسْتَثْنَاهُ الشَّارِعُ فِي شَرِيعَتِنَا، انْتَهَى. وَقَالَ الْمَاوَزِدِيُّ (ت450هـ) فِي (الْأَحْكَامِ السُّلْطَانِيَّةِ): وَيَجُوزُ لِلْمُسْلِمِ أَنْ يَقْتُلَ مَنْ ظَفَرَ بِهِ مِنْ مُقَاتِلَةِ [الْمُقَاتِلَةِ هُمْ مَنْ كَانُوا أَهْلًا لِلْمُقَاتِلَةِ أَوْ لِتَدْبِيرِهَا، سَوَاءً كَانُوا عَسْكَرِيِّينَ أَوْ مَدَنِيِّينَ؛ وَأَمَّا غَيْرُ الْمُقَاتِلَةِ فَهُمْ الْمَرْأَةُ، وَالطِّفْلُ، وَالشَّيْخُ الْهَرِمُ، وَالرَّاهِبُ، وَالزَّيْمُ (وَهُوَ الْإِنْسَانُ الْمُتَبَلَّى بِعَاهَةِ أَوْ آفَةٍ خَسَدِيَّةٍ مُسْتَمِرَّةٍ تُعْجِزُهُ عَنِ الْقِتَالِ، كَالْمَعْتُوهِ وَالْأَعْمَى وَالْأَعْرَجُ وَالْمَفْلُوجُ) وَهُوَ الْمُصَابُ بِالشَّلَلِ النَّصْفِيِّ] وَالْمَجْدُومُ "وَهُوَ الْمُصَابُ بِالْجُدَامِ وَهُوَ دَاءٌ تَتَسَاقَطُ أَعْضَاءُ مَنْ يُصَابُ بِهِ" وَالْأَشْلُ وَمَا شَابَهُ، وَنَحْوُهُمْ] الْمُشْرِكِينَ مُحَارِبًا وَغَيْرَ مُحَارِبٍ [أَيُّ سَوَاءٍ قَاتِلٍ أَمْ لَمْ يُقَاتِلْ].

انتهى. وقال الشيخ يوسف العيري في (حقيقة الحرب الصليبية الجديدة): **فالدَّوْلُ تَنْقَسِمُ إِلَى قِسْمَيْنِ، قِسْمٌ حَرْبِيٌّ (وهذا الأصل فيها)، وقِسْمٌ مُعَاهَدٌ؛ قال ابن القيم في (زاد المعاد) واصفًا حالَ الرسولِ صلى الله عليه وسلم بعدَ الهجرة، قال {ثُمَّ كَانَ الْكَفَّارُ مَعَهُ بَعْدَ الْأَمْرِ بِالْجِهَادِ ثَلَاثَةَ أَقْسَامٍ، أَهْلُ صُلْحٍ وَهُدْنَةٍ، وَأَهْلُ حَرْبٍ، وَأَهْلُ ذِمَّةٍ}، والدَّوْلُ لَا تَكُونُ ذِمَّةً، بَلْ تَكُونُ إِمَّا حَرْبِيَّةً أَوْ مُعَاهَدَةً، والذِّمَّةُ هِيَ فِي حَقِّ الْأَفْرَادِ فِي دَارِ الْإِسْلَامِ، وَإِذَا لَمْ يَكُنِ الْكَافِرُ مُعَاهَدًا وَلَا ذِمِّيًّا فَإِنَّ الْأَصْلَ فِيهِ أَنَّهُ حَرْبِيٌّ خَلَالَ الدَّمِ، وَالْمَالِ، وَالْعِزِّ [بِالسَّبَبِ].**

انتهى] نَوْعَانِ مِنَ النَّيَاسِ؛ الْأَوَّلُ، الْكَفَّارُ، وَهُمَا الْأَصْلُ [أَيُّ أَنَّ الْأَصْلَ فِي سُكَّانِ دَارِ الْكُفْرِ هُوَ الْكُفْرُ؛ وَهُوَ مَا يَتَرْتَّبُ عَلَيْهِ الْحُكْمُ بِتَكْفِيرِ مَجْهُولِ الْحَالِ مِنْ سُكَّانِ الدَّارِ، فِي الظَّاهِرِ لَا الْبَاطِنِ، حَتَّى يَظْهَرَ خِلَافُ ذَلِكَ. قُلْتُ: وَكَذَلِكَ دَارُ الْإِسْلَامِ، فَإِنَّ مَجْهُولَ الْحَالِ فِيهَا مَحْكُومٌ بِإِسْلَامِهِ، فِي الظَّاهِرِ لَا الْبَاطِنِ، حَتَّى يَظْهَرَ خِلَافُ ذَلِكَ. وَقَدْ قَالَ الشَّيْخُ مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْمُخْتَارُ الشَّنْقِيطِيُّ (عَضُو هَيْئَةِ كِبَارِ الْعُلَمَاءِ بِالْDIARِ السَّعُودِيَّةِ) فِي (شَرْحُ زَادِ الْمُسْتَفْنَعِ) تَحْتَ عُتْوَانِ (الْفَرْقُ بَيْنَ الْمُدَّعِيِ وَالْمُدَّعَى عَلَيْهِ): قَالَ [أَيُّ الْحَاوِي فِي (زَادِ الْمُسْتَفْنَعِ)] رَحِمَهُ اللَّهُ {الْمُدَّعِي مَنِ إِذَا سَكَتَ تَرَكَ، وَالْمُدَّعَى عَلَيْهِ مَنِ إِذَا سَكَتَ لَمْ يُتْرَكْ}، هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ تُعْرَفُ بِـ (مَسْأَلَةِ تَمْيِيزِ الْمُدَّعِيِ مِنَ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ)، وَلَا يُمَكِّنُ لِقَاضٍ أَنْ يَقْضِيَ فِي قَضِيَّةٍ حَتَّى يَسْتَطِيعَ أَنْ يُمَيِّزَ بَيْنَ الْمُدَّعِيِ وَالْمُدَّعَى عَلَيْهِ، إِذْ لَا يُمَكِّنُ لِأَخِي أَنْ يَفْصِلَ فِي قَضِيَّةٍ، حَتَّى وَلَوْ لَمْ تَكُنْ قَضَائِيَّةً، **حتى في مسائل العلم،** لِأَنَّ الْإِنْسَانَ إِذَا عَلِمَ مَنِ هُوَ الْمُدَّعِي قَالَ لَهُ {عَلَيْكَ الْحُجَّةُ وَعَلَيْكَ الْبَيِّنَةُ}، وَطَالَبَهُ بِالْحُجَّةِ وَالْبَيِّنَةِ، وَإِذَا عَلِمَ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ بَقِيَ عَلَى قَوْلِهِ [أَيُّ عَلَى قَوْلِ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ] حَتَّى يَدُلَّ الدَّلِيلُ عَلَى خِلَافِهِ، وَلِذَلِكَ تَجِدُ

طَلَّابَ الْعِلْمِ الَّذِينَ لَا يُحْسِنُونَ هَذَا الْبَابَ يَجْلِسُ بَعْضُهُمْ
 مَعَ بَعْضٍ وَيَقُولُ وَاحِدٌ مِنْهُمْ {أَعْطِنِي دَلِيلًا} وَالْآخَرُ [أَيِ
 الْمُخَالَفِ لَهُ] يَقُولُ {أَعْطِنِي دَلِيلًا}، فَهُمْ **لَمْ يَعْرِفُوا**
الْأَصُولَ وَلَمْ يُثَبِّتُوا الْأَصُولَ، حَتَّى يُمَيِّزُوا مَنْ الَّذِي
يُطَالَبُ بِالذَّلِيلِ وَالْحُجَّةِ، وَمِنْ هُنَا قَالَ الْإِمَامُ الْجَلِيلُ
 سَعِيدُ بْنُ الْمُسْتَيْبِ رَحِمَهُ اللَّهُ {مَنْ عَرَفَ الْمُدَّعِيَ مِنْ
 الْمُدَّعَى عَلَيْهِ، لَمْ يَلْتَمِسْ عَلَيْهِ حُكْمٌ فِي الْقَضَاءِ}، إِذَا لَا
 بُدَّ مِنْ مَعْرِفَةِ الْمُدَّعَى وَالْمُدَّعَى عَلَيْهِ، كُلُّ الْقَضَايَا لَا
 يُمَكِّنُ أَنْ يُبَيَّنَّ فِيهَا حَتَّى يُعَرَفَ مَنْ الْمُدَّعَى وَمَنْ
 الْمُدَّعَى عَلَيْهِ، وَهَذَا الضَّابِطُ الَّذِي ذَكَرَهُ الْمُصَنِّفُ [أَيِ
 الْحَاوِي فِي (زَادُ الْمُشْتَفَعِ)] رَحِمَهُ اللَّهُ أَنَّ {الْمُدَّعَى
 مَنْ إِذَا سَكَتَ تُرِكَ}، لِأَنَّ الْحَقَّ حَقٌّ، فَلَوْ أَنَّهُ لَا يُرِيدُ أَنْ
 يَدَّعِيَ لَا تَأْتِي وَنَقُولُ لَهُ {طَالِبٌ، وَيَحِبُّ عَلَيْكَ أَنْ تَرَأْفَعَ
 [أَيِ تَشْكُوهُ إِلَى الْقَاضِي]}، وَالْمُدَّعَى عَلَيْهِ إِذَا أَقِيمَتْ
 عَلَيْهِ الدَّعْوَى فَإِنَّهُ إِذَا سَكَتَ نَقُولُ لَهُ {أَجِبْ} وَلَا يُتْرَكُ،
 وَيُطَالَبُ بِالرَّدِّ، لَكِنَّ الْمُدَّعَى لَا يُطَالَبُ لِأَنَّ لَهُ الْحَقَّ فِي
 أَنْ يُطَالَبَ، وَإِذَا سَكَتَ وَلَمْ يُطَالَبْ لَمْ يَفْرِضْ عَلَيْهِ أَخَذُ
 أَنْ يَتَكَلَّمَ وَلَمْ يَفْرِضْ عَلَيْهِ أَخَذُ أَنْ يُخَاصِمَ، وَلَكِنَّ
 الْمُدَّعَى عَلَيْهِ لَا يُمَكِّنُ أَنْ يُتْرَكَ، بَلْ يُقَالُ لَهُ {أَجِبْ}
 وَيُجَبَّرُ عَلَى الْجَوَابِ لَوْ سَكَتَ، وَمَنْ أَبَى إِقْرَارًا أَوْ إنْكَارًا
 لِيَخْصِمَهُ كَلَّفَهُ [أَيِ الْقَاضِي] إجْبَارًا، أَمَّا الْمُدَّعَى فَهُوَ
 الَّذِي إِذَا سَكَتَ تُرِكَ، هَذَا هُوَ الضَّابِطُ الَّذِي اخْتَارَهُ
 الْمُصَنِّفُ [أَيِ الْحَاوِي فِي (زَادُ الْمُشْتَفَعِ)] رَحِمَهُ
 اللَّهُ... ثُمَّ قَالَ -أَيِ الشَّيْخِ الشَّنْقِيطِيِّ-: وَهَنَّاكَ ضَابِطُ
 آخَرٌ -وَهُوَ صَحِيحٌ وَقَوِيٌّ جَدًّا- وَهُوَ أَنَّ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ مَنْ
 كَانَ **قَوْلُهُ مُوَافِقًا لِلْأَصْلِ،** وَالْمُدَّعَى مَنْ كَانَ **قَوْلُهُ خِلَافُ**
الْأَصْلِ، فَمَثَلًا، شَخْصٌ جَاءَ وَقَالَ {فُلَانٌ زَنَى} فَالْأَصْلُ
 أَنَّهُ غَيْرُ زَانٍ، فَحِينَئِذٍ الَّذِي قَالَ {فُلَانٌ زَنَى} هَذَا مُدَّعٍ،
 وَالطَّرَفُ الْآخَرُ -وَهُوَ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ- الْأَصْلُ فِيهِ الْبَرَاءَةُ
 مِنَ التَّهْمِ... ثُمَّ قَالَ -أَيِ الشَّيْخِ الشَّنْقِيطِيِّ-: وَهَنَّاكَ

ضابطُ آخرُ يضبطُ القَضَايَا بِالْفَاظِهَا، فَقَالَ بَعْضُهُمْ {الْمُدَّعِي مَنْ يَقُولُ (حَصَلَ كَذَا، كَانَ كَذَا)}، يُعْبَرُونَ بِقَوْلِهِمْ {كَانَ كَذَا} أَيِ بَعَثَ، إِشْتَرَيْتُ، أَجَزْتُ، أَخَذَ مِنِّي سَيَّارَةً، أَخَذَ دَارِي، اِعْتَدَى عَلَيَّ، شَتَمَنِي، ضَرَبَنِي، {وَالْمُدَّعَى عَلَيْهِ هُوَ الَّذِي يَقُولُ (مَا ضَرَبْتُهُ، مَا شَتَمْتُهُ، لَمْ يَكُنْ كَذَا)}... ثم قال -أي الشيخ الشنقيطي-: وكذلك أيضًا يُعَرَّفُ الْمُدَّعِي إِذَا كَانَ قَوْلُهُ خِلَافَ الظَّاهِرِ، وَالْمُدَّعَى عَلَيْهِ مَنْ هُوَ عَلَى الظَّاهِرِ، وَيَكُونُ [أَي تَمْيِيزُ الْمُدَّعِي مِنَ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ أَيْضًا] بِالْعُرْفِ، فَمَثَلًا، عِنْدَنَا بِالْعُرْفِ أَنَّهُ إِذَا كَانَ شَخْصٌ يَسْكُنُ فِي بَيْتٍ، وَجَاءَ شَخْصٌ وَقَالَ {الْبَيْتُ بَيْتِي}، أَوْ {الْعِمَارَةُ عِمَارَتِي}، أَوْ {الْأَرْضُ أَرْضِي}، فَحِينَئِذٍ الظَّاهِرُ أَنَّ الْأَرْضَ لِمَنْ يَعْمَلُ فِيهَا، وَالْبَيْتَ لِمَنْ هُوَ سَاكِنٌ فِيهِ، فَظَاهِرُ الْعُرْفِ يَشْهَدُ بِأَنَّ الْإِنْسَانَ مَا يَتَصَرَّفُ إِلَّا فِي مَالِهِ، كَذَلِكَ لَوْ وَجَدْنَا شَخْصًا رَاكِبًا عَلَى بَعِيرٍ، وَالْآخَرَ غَيْرَ رَاكِبٍ، فَقَالَ الرَّاجِلُ [أَي غَيْرَ الرَّاكَبِ] {هَذَا بَعِيرِي}، فَالظَّاهِرُ يَشْهَدُ وَكَذَا الْعُرْفُ يَشْهَدُ بِأَنَّ هَذَا مُدَّعٍ، وَالرَّاكَبُ مُدَّعَى عَلَيْهِ، وَتَعَوُّدٌ فِي ذَلِكَ إِلَى تَعْرِيفٍ يُنْصَحُ عَلَى أَنَّ الَّذِي خِلَافَ قَوْلِهِ **عَنِ الْأَصْلِ** وَعَنِ الْعُرْفِ أَوْ الظَّاهِرِ الَّذِي يَشْهَدُ بِصِدْقِ قَوْلِهِ فَإِنَّهُ حِينَئِذٍ يَكُونُ مُدَّعِيًا، وَأَمَّا إِذَا اقْتَرَنَ قَوْلُهُ بِالْأَصْلِ [أَوْ] اقْتَرَنَ قَوْلُهُ بِالظَّاهِرِ فَإِنَّا نَقُولُ {إِنَّهُ مُدَّعَى عَلَيْهِ} وَحِينَئِذٍ لَا نُطَالِبُهُ بِالْحُجَّةِ وَنَبْقِي عَلَى قَوْلِهِ حَتَّى يَدُلَّ الدَّلِيلُ عَلَى خِلَافِ قَوْلِهِ، فَمَثَلًا قَالَ [أَي الْمُدَّعِي] {فُلَانٌ زَنَى}، الْأَصْلُ أَنَّ الْمُتَّهَمَ بَرِيءٌ حَتَّى تَثْبُتَ إِدَانَتُهُ، فَقَوْلُهُ [أَي قَوْلُ الْمُدَّعِي] مُجَرَّدٌ مِنَ الْأَصْلِ، فَتَقُولُ لَهُ {إِنَّتِ بِالْبَيِّنَةِ، وَأَنْتَ مُدَّعٍ}، [وَأَيْضًا] إِنَّ الْعُرْفَ يَحْكُمُ بِأَنَّ رَاكِبَ الدَّابَّةِ هُوَ صَاحِبُهَا، وَكَذَلِكَ لَوْ كَانَ اثْنَانِ عَلَى دَابَّةٍ فَالْعُرْفُ يَقْضِي أَنَّ الَّذِي فِي الْمُقَدِّمَةِ مَالِكُهَا، أَيْ لَوْ قَالَ كُلُّ مِنْهُمَا {هَذِهِ دَابَّتِي} فَالَّذِي فِي الْمُقَدِّمَةِ مُدَّعَى عَلَيْهِ وَالَّذِي فِي الْخَلْفِ مُدَّعٍ، وَلَوْ كَانَا فِي سَيَّارَةٍ

وَأَخَذَهُمَا يَقُودُ وَالْآخِرُ رَاكِبٌ فَإِنَّ الْعُرْفَ يَشْهَدُ بِأَنَّ الَّذِي يَقُودُ السَّيَّارَةَ مَالِكُهَا (وَالآنَ أَوْرَاقُ التَّمَلُّكِ تَحُلُّ الْقَضِيَّةَ). انتهى باختصار. وقال الشيخ طه جابر العلواني (أستاذ أصول الفقه بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض) في مقالة له بعنوان (حُكْمُ التَّجَنُّسِ وَالْإِقَامَةِ فِي بِلَادِ غَيْرِ الْمُسْلِمِينَ) على موقعه **في هذا الرابط: والأصل في أهل دار الإسلام أن يكونوا مسلمين**، ولكن قد يكون من سُكَّانِهَا غَيْرُ الْمُسْلِمِينَ وَهُمْ الذَّمِّيُّونَ؛ وَلِأَهْلِ دَارِ الْإِسْلَامِ -سَوَاءٌ مِنْهُمْ الْمُسْلِمُونَ وَالذَّمِّيُّونَ- الْعِصْمَةُ فِي أَنْفُسِهِمْ وَأَمْوَالِهِمْ، الْمُسْلِمُونَ يَسَبِّبُ إِسْلَامَهُمْ، وَالذَّمِّيُّونَ يَسَبِّبُ ذِمَّتَهُمْ، فَهُمْ جَمِيعًا أَمْنُونَ بِأَمَانِ الْإِسْلَامِ (أَيَّ بِأَمَانِ الشَّرْعِ)، يَسَبِّبُ الْإِسْلَامُ بِالنِّسْبَةِ لِلْمُسْلِمِينَ، [وَيَسَبِّبُ عَقْدَ الذِّمَّةِ بِالنِّسْبَةِ لِلذَّمِّيِّينَ. انتهى. وقال الشيخ محمود محمد علي الزمناكوي (مساعد عميد معهد العلوم الإسلامية بأربيل، والأستاذ المساعد بجامعة صلاح الدين) في (العلاقات الاجتماعية بين المسلمين وغير المسلمين في الشريعة الإسلامية): **الأصل في أهل دار الإسلام أن يكونوا جميعهم من المسلمين**، إلا أن ذلك لا يتحقق في غالب الأمر، فَقَدْ تَوَجَّدَ إِلَى جَانِبِ الْأَغْلِيَّةِ الْمُسْلِمَةِ طَوَائِفُ أُخْرَى مِنْ غَيْرِ الْمُسْلِمِينَ الَّذِينَ يُقِيمُونَ إِقَامَةً دَائِمَةً [وَهُمْ الذَّمِّيُّونَ]، أَوْ مُؤَقَّتَةً فِي الدَّوْلَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ [وَهُمُ الْمُسْتَأْمِنُونَ]. انتهى. وقال الشيخ أبو سلمان الصومالي في (الجواب المسبوك "المجموعة الأولى"):

قال الحافظ ابن رجب [في (تقرير القواعد وتحرير الفوائد) المشهور بـ (قواعد ابن رجب)] {لَوْ وُجِدَ فِي دَارِ الْإِسْلَامِ مَيْتٌ مَجْهُولُ الدِّينِ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ عِلَامَةٌ إِسْلَامٍ وَلَا كُفْرٍ، أَوْ تَعَارَضَ فِيهِ عِلَامَتَا الْإِسْلَامِ وَالْكَفْرِ صُلِّيَ عَلَيْهِ... **الأصل في أهل دار الإسلام الإسلام**... وَلَوْ كَانَ الْمَيْتُ فِي دَارِ الْكُفْرِ، فَإِنْ كَانَ عَلَيْهِ عِلَامَاتُ

الإسلام صَلَّى عَلَيْهِ، **وَأِلَّا فَلَا**}. انتهى باختصار. وقال الشيخ أبو سلمان الصومالي أيضًا في (المباحث المشرقية "الجزء الأول"): **الأصل في دار الإسلام أن أهلها مسلمون**. انتهى. وقال الشيخ محمد بن سعيد الأندلسي في (الكواشف الجلية): **الناس في دار الإسلام يؤصل فيهم الإسلام ظاهرًا**. انتهى. وقال الشيخ أبو بصير الطرطوسي في (قواعد في التكفير): **فإن قيل ما هو الضابط الذي يُعين على تحديد الكافر من المسلم، ومعرفة كل واحد منهما؟ أقول، الضابط هو المجتمعات التي يعيش فيها الناس، فأحكامهم تبع للمجتمعات التي يعيشون فيها...** ثم قال -أي الشيخ الطرطوسي-: **قد يتخلل المجتمع العام الإسلامي مجتمع صغير، قريّة أو ناحية وغير ذلك يكون جميع أو غالب سكانه كفارًا غير مسلمين، كأن يكونوا يهودًا أو نصاري، أو من القرامطة الباطنيين، وغير ذلك، فحينئذ هذا المجتمع الصغير لا يأخذ حكمه ووصف المجتمع الإسلامي الكبير، بل يأخذ حكمه ووصف المجتمع الكافر من حيث التعامل مع أفرادِهِ وتحديد هويّتهم ودينهم؛ وكذلك المجتمع الكافر عندما تتواجد فيه قريّة أو منطقة يكون جميع سكانها أو غالبهم من المسلمين، فحينئذ تتمييز هذه القريّة أو المنطقة عن المجتمع العام الكافر من حيث التعامل مع الأفراد وتحديد هويّتهم ودينهم...** ثم قال -أي الشيخ الطرطوسي-: **الناس يحكم عليهم على أساس المجتمعات التي ينتمون ويعيشون فيها؛ فإن كانت إسلاميّة حكم بإسلامهم وعوملوا معاملة المسلمين ما لم يظهر من أحدهم ما يدل على كفره أو أنه من الكافرين؛ وإن كانت مجتمعات كافرة حكم عليهم بالكفر وعوملوا معاملة الكافرين ما لم يظهر من أحدهم ما يدل على إسلامه أو أنه من المسلمين؛ لهذا السبب وغيره خضع الشارع**

على الهجرة من دار الكفر إلى دار الإسلام. انتهى.
وقال الشيخ أحمد الحارمي في (الرد على شبهة الاستدلال بقوله تعالى "فَمَا لَكُمْ فِي الْمُتَافِقِينَ"):
الأصل فيه [أي في الشخص] إن كان يعيش بين المسلمين فهو مسلم... ثم قال -أي الشيخ الحارمي-:
وإذا ظهر منه [أي من الشخص] الإسلام، قال الشهادتين وصلى وصام ونحو ذلك من الشعائر التي تميز المسلم عن الكافر، حيثئذ تحكم بإسلامه، هذا باعتبار الظاهر. انتهى. وقال الحافظ ابن رجب في (تقرير القواعد وتحرير الفوائد): إذا زنا من نشأ في دار الإسلام بين المسلمين وادعى الجهل بتخريم الزنا لم يقبل قوله، لأن الظاهر يكذبه وإن كان الأصل عدم علمه بذلك. انتهى. وفي فتوى صوتية مفرغة على هذا الرابط في موقع الإسلام العتيق الذي يشرف عليه الشيخ عبدالعزيز الريس، سئل الشيخ {أرجو التعليق على قاعدة (تعارض الأصل مع الظاهر)؟}؛ فكان مما أجاب به الشيخ: أحاول قدر الاستطاعة أن أقرب كثيراً من شتات وفروع هذه القاعدة فيما يلي؛ الأمر الأول، المتعين شرعاً بالعمل بالأصل، ولا ينتقل عن الأصل إلا بدليل شرعي، للأدلة الكثيرة في حجية الاستصحاب (أي البراءة الأصلية)، **فالمُتَعَيَّنُ شَرَعًا أَنْ يُعْمَلَ بِالأَصْلِ وَلَا يُنْتَقَلَ عَنْ هَذَا إِلَّا بِدَلِيلٍ**، لذلك إذا شك رجلٌ متوصي ومُتَطَهِّرٌ في طهارته فالأصل طهارته [قال الشيخ محمد بن محمد المختار الشنقيطي (عضو هيئة كبار العلماء بالديار السعودية) في (شرح زاد المستقنع): مراتب العلم تنقسم إلى أربع مراتب؛ الوهم، والشك، والظن (أو ما يُعْبَرُ عَنْهُ الْعُلَمَاءُ بِـ "غَالِبِ الظَّن")، واليقين؛ فالمرتبة الأولى [هي] الوهم، وهو أقل العلم وأضعفه، وتقديره من (1%) إلى (49%)، فما كان على هذه الأعداد **يُعتَبَرُ وَهْمًا**؛ والمرتبة الثانية [هي] الشك،

وَتَكُونُ (50%)، فَبَعْدَ الْوَهْمِ الشَّكُّ، **فَالْوَهْمُ لَا يُكَلِّفُ بِهِ،**
أَيُّ مَا يَرُدُّ التَّكْلِيفُ بِالظُّنُونِ الْفَاسِدَةِ، وَقَدْ قَرَّرَ ذَلِكَ
 الْإِمَامُ الْعِزُّ بْنُ عَبْدِ السَّلَامِ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي كِتَابِهِ النَّفِيسِ
 (قَوَاعِدُ الْأَحْكَامِ)، فَقَالَ { **إِنَّ الشَّرِيعَةَ لَا تَعْتَبِرُ الظُّنُونِ**
الْفَاسِدَةَ }، وَالْمُرَادُ بِالظُّنُونِ الْفَاسِدَةِ [الظُّنُونُ]
 الضَّعِيفَةُ الْمَرْجُوحَةُ، ثُمَّ بَعْدَ ذَلِكَ الشَّكُّ، **وَهُوَ أَنْ يَسْتَوِيَ**
عِنْدَكَ الْأُمُرَانِ، فَهَذَا تُسَمِّيهِ شَكًّا؛ وَالْمَرْتَبَةُ الثَّالِثَةُ [هِيَ]
 غَالِبُ الظَّنِّ (أَوِ الظَّنُّ الرَّاجِحُ)، وَهَذَا يَكُونُ مِنْ (51%)
 إِلَى (99%)، بِمَعْنَى أَنَّ عِنْدَكَ إِحْتِمَالَيْنِ **أَحَدُهُمَا أَقْوَى**
مِنَ الْآخَرِ، فَحِينَئِذٍ تَقُولُ { **أَغْلَبَ ظَنِّي** }؛ وَالْمَرْتَبَةُ
 الرَّابِعَةُ [هِيَ] الْيَقِينُ، وَتَكُونُ (100%)... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ
 الشَّيْخِ الشَّنْقِيطِيِّ-: **إِنَّ الشَّرْعَ عُلِقَ الْأَحْكَامَ عَلَى غَلَبَةِ**
الظَّنِّ، وَقَدْ قَرَّرَ ذَلِكَ الْعُلَمَاءُ رَحِمَهُمُ اللَّهُ عَلَيْهِمْ، وَلِذَلِكَ
 قَالُوا فِي الْقَاعِدَةِ { **الْغَالِبُ كَالْمُحَقِّقِ** }، أَيُّ الشَّيْءِ إِذَا
 غَلَبَ عَلَى ظَنِّكَ وَوُجِدَتْ دَلَائِلُهُ وَأَمَارَاتُهُ الَّتِي لَا تَصِلُ
 إِلَى الْقَطْعِ لَكِنَّهَا تَرْفَعُ الظُّنُونِ [مِنْ مَرْتَبَةِ الْوَهْمِ
 وَالشَّكِّ إِلَى مَرْتَبَةِ غَالِبِ الظَّنِّ] فَإِنَّهُ **كَأَنَّكَ قَدْ قَطَعْتَ**
بِهِ، وَقَالُوا فِي الْقَاعِدَةِ { **الْحُكْمُ لِلْغَالِبِ، وَالنَّادِرُ لَا حُكْمَ**
لَهُ }، فَالشَّيْءُ الْغَالِبُ الَّذِي يَكُونُ فِي الظُّنُونِ -أَوْ
 غَيْرِهَا- هَذَا الَّذِي بِهِ **يُنَاطُ الْحُكْمُ**... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ
 الشَّنْقِيطِيِّ-: الْإِمَامُ الْعِزُّ بْنُ عَبْدِ السَّلَامِ رَحِمَهُ اللَّهُ قَرَّرَ
 فِي كِتَابِهِ النَّفِيسِ (قَوَاعِدُ الْأَحْكَامِ) وَقَالَ { **إِنَّ الشَّرِيعَةَ**
تُبْنَى عَلَى الظَّنِّ الرَّاجِحِ، وَأَكْثَرُ مَسَائِلِ الشَّرِيعَةِ عَلَى
الظُّنُونِ الرَّاجِحَةِ } يَعْنِي (عَلَى غَلَبَةِ الظَّنِّ)، **وَالظُّنُونُ**
الضَّعِيفَةُ -مِنْ حَيْثُ الْأَضْلُ- وَالْإِحْتِمَالَاتُ الضَّعِيفَةُ لَا
يُلْتَفَتُ إِلَيْهَا الْبَتَّةَ. انْتَهَى بِاخْتِصَارٍ. وَقَالَ أَبُو حَامِدٍ
 الْغَزَالِيُّ (ت 505 هـ) فِي (فَيْصَلُ التَّفْرِيقَةِ بَيْنَ الْإِسْلَامِ
 وَالزُّنْدَقَةِ): وَلَا يَنْبَغِي أَنْ يُظَنَّ أَنَّ التَّكْفِيرَ وَنَفْيَهُ يَنْبَغِي
 أَنْ يُدْرَكَ قَطْعًا فِي كُلِّ مَقَامٍ، بَلِ التَّكْفِيرُ حُكْمٌ شَرْعِيٌّ
 يَرْجِعُ إِلَى إِبَاحَةِ الْمَالِ وَسَفَكِ الدَّمِ وَالْحُكْمُ بِالْخُلُودِ فِي

النار، فَمَاخَذَهُ كَمَاخَذِ سَائِرِ الْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ، فَتَارَةً يُدْرَكُ بَيَقِينٍ، **وتَارَةً يَظُنُّ غَالِبٍ**، وتَارَةً يُتَرَدَّدُ فِيهِ. انتهى، وكذلك إذا شكَّ رَجُلٌ هل أتى بالزُّكَّةِ الرَّابِعَةِ أَوْ لَمْ يَأْتِ بِهَا فَالْأَصْلُ أَنَّهُ لَمْ يَأْتِ بِهَا وَالْأَصْلُ أَنَّهُ لَمْ يُصَلِّ إِلَّا ثَلَاثَ رَكَعَاتٍ، وَقَدْ دَلَّ عَلَى هَذَيْنِ الْأَمْرَيْنِ السُّنَّةُ النَّبَوِيَّةُ، فَفِي مِثْلِ هَذَا عُمَلٌ بِالْأَصْلِ، وَهَذَا هُوَ الْمُتَعَيَّنُ (أَنْ يُعْمَلَ بِالْأَصْلِ وَلَا يُنْتَقَلَ عَنْهُ إِلَّا بِدَلِيلٍ شَرْعِيٍّ) [قَالَ السِّيُوطِيُّ (ت911هـ) فِي (الْأَشْبَاهِ وَالنِّظَائِرِ) تَحْتَ عُنْوَانِ (ذِكْرُ تَعَارُضِ الْأَصْلِ وَالظَّاهِرِ): مَا يُرَجَّحُ فِيهِ الْأَصْلُ جُزْمًا ضَائِبَةً أَنْ يُعَارِضَهُ **إِحْتِمَالٌ مُجَرَّدٌ**... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ السِّيُوطِيِّ-: مَا يُرَجَّحُ فِيهِ الْأَصْلُ -عَلَى الْأَصَحِّ- ضَائِبَةً أَنْ يَسْتَنِدَ الْإِحْتِمَالُ [الظَّاهِرُ] إِلَى **سَبَبٍ ضَعِيفٍ**. انتهى باختصاراً؛ الْأَمْرُ الثَّانِي، إِنْ أُرِيدَ بِ (الظَّاهِرِ) غَلَبَةُ الظَّنِّ فَيُنْتَقَلَ عَنِ الْأَصْلِ لِغَلَبَةِ الظَّنِّ، فَإِنْ غَلَبَتِ الظَّنُّ حُجَّةٌ فِي الشَّرِيعَةِ، وَمِنْ فُرُوعِ ذَلِكَ، إِذَا تَطَرَّرَ رَجُلٌ فِي السَّمَاءِ وَغَلَبَ عَلَى ظَنِّهِ غُرُوبُ الشَّمْسِ، فَإِنْ لَهُ أَنْ يُفْطِرَ إِذَا كَانَ صَائِمًا وَلَهُ أَنْ يُصَلِّيَ الْمَغْرِبَ، فَفِي مِثْلِ هَذَا عُمَلٌ بِغَلَبَةِ الظَّنِّ، فَإِذَا كَانَ **إِنْ أُرِيدَ بِ (الظَّاهِرِ) غَلَبَةُ الظَّنِّ فَإِنَّهُ يُقَدَّمُ عَلَى الْأَصْلِ** وَلَا يَصِحُّ لِأَحَدٍ أَنْ يَقُولَ {الْأَصْلُ بَقَاءُ النَّهَارِ}، لِأَنَّهُ يُنْتَقَلَ عَنِ الْأَصْلِ لِغَلَبَةِ الظَّنِّ [قَالَ السِّيُوطِيُّ (ت911هـ) فِي (الْأَشْبَاهِ وَالنِّظَائِرِ) تَحْتَ عُنْوَانِ (ذِكْرُ تَعَارُضِ الْأَصْلِ وَالظَّاهِرِ): مَا تَرَجَّحَ فِيهِ الظَّاهِرُ جُزْمًا ضَائِبَةً أَنْ يَسْتَنِدَ [أَيُّ الظَّاهِرِ] إِلَى سَبَبٍ **مَنْصُوبٍ شَرْعًا**، كَالشَّهَادَةِ تُعَارِضُ الْأَصْلَ، وَالرَّوَايَةَ، وَالْيَدَ فِي الدَّعْوَى، وَإِخْبَارِ الثَّقَةِ بِدُخُولِ الْوَقْتِ أَوْ بِنَجَاسَةِ الْمَاءِ، أَوْ مَعْرُوفٍ عَادَةً... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ السِّيُوطِيِّ-: مَا تَرَجَّحَ فِيهِ الظَّاهِرُ عَلَى الْأَصْلِ بَأَنْ كَانَ [أَيُّ الظَّاهِرِ] سَبَبًا **قَوِيًّا مُنْصَبِّطًا**. انتهى باختصاراً؛ الْأَمْرُ الثَّالِثُ، قَدْ يُرَادُّ بِ (الظَّاهِرِ) مَا أَمَرَتِ الشَّرِيعَةُ بِاتِّبَاعِهِ، فَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ فَإِنَّهُ يُقَدَّمُ عَلَى الْأَصْلِ، كَمِثْلِ خَبَرِ الثَّقَةِ،

قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن جَاءَكُمْ فَاسِقٌ
بَنِيًا فَتَبَيَّنُوا}، فَمَفْهُومُ الْمُخَالَفَةِ {خَبِرُ الثِّقَةِ يُقْبَلُ،
وَكَذَلِكَ شَهَادَةُ الْعُدُولِ}، فَلَا يَصِحُّ لِأَحَدٍ أَنْ يَقُولَ {لَا
نَقْبَلُ خَبَرَ الثِّقَةِ وَلَا شَهَادَةَ الْعُدُولِ تَمَسُّكَ بِالْأَصْلِ}،
فَيُقَالُ [أَيُّ فُجَابُ]، يُنْتَقَلُ عَنِ الْأَصْلِ بِمَا أَمَرَتِ
الشَّرِيعَةُ بِالْإِنْتِقَالِ [إِلَيْهِ]، فَفِي مِثْلِ هَذَا يُسَمَّى مَا
أَمَرَتِ الشَّرِيعَةُ بِالْإِنْتِقَالِ [إِلَيْهِ] بـ (الظَّاهِرِ)؛ الْأَمْرُ
الرَّابِعُ، **قَدْ يَحْصُلُ تَعَارُضٌ بَيْنَ الظَّاهِرِ وَالْأَصْلِ، فَيُحْتَاجُ
إِلَى الْقَرَأْنِ الَّتِي تُرَجِّحُ**، كَمَا إِذَا كَانَتْ امْرَأَةٌ تَحْتَ رَجُلٍ
سِنِينَ، ثُمَّ بَعْدَ سَنَوَاتٍ ادَّعَتْ أَنَّ زَوْجَهَا لَا يُنْفِقُ عَلَيْهَا
فَطَالَبَتْ بِالنَّفَقَةِ، فَفِي مِثْلِ هَذَا يُقَدَّمُ الظَّاهِرُ وَهُوَ أَنَّهُ
قَدْ أَنْفَقَ عَلَيْهَا، وَلَا يُقَالُ {الْأَصْلُ عَدَمُ النَّفَقَةِ، فَإِذَا
يُطَالَبُ}، وَإِنَّمَا يُقَدَّمُ الظَّاهِرُ وَهُوَ أَنَّ بَقَاءَ الْمَرْأَةِ هَذَا
الْوَقْتِ تَحْتَ زَوْجِهَا وَلَمْ تَشْتَكِ... إِلَى آخِرِهِ، وَلَا يُوجَدُ
مَنْ يَشْهَدُ بِعَدَمِ وُجُودِ النَّفَقَةِ... إِلَى آخِرِهِ، فَالظَّاهِرُ فِي
مِثْلِ هَذَا أَنَّهُ يُنْفِقُ عَلَيْهَا فَيُعْمَلُ بِالظَّاهِرِ، وَهَذَا مَا رَجَّحَهُ
شَيْخُ الْإِسْلَامِ فِي مِثْلِ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ، وَإِلَّا لَلَزِمَ عَلَى مِثْلِ
هَذَا -كَمَا يَقُولُ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ كَمَا فِي (مَجْمُوعِ
الْفَتَاوَى)- أَنَّهُ كُلَّمَا أَنْفَقَ الرَّجُلُ عَلَى امْرَأَتِهِ أَنْ يُشْهَدَ
عَلَى ذَلِكَ أَوْ أَنْ يُوثَقَ ذَلِكَ، وَهَذَا مَا لَا يَصِحُّ لَا عَقْلًا وَلَا
عُرْفًا وَلَا عَادَةً. انْتَهَى بِاخْتِصَارٍ. وَقَالَ الشَّيْخُ خَالِدُ
السَّبْتِ (الْأَسْتَاذُ الْمَشَارِكُ فِي كَلِيَةِ التَّرْبِيَةِ "قِسْمُ
الدراسات القرآنية" فِي جَامِعَةِ الْإِمَامِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ
فَيْصَلٍ فِي الدَّمَامِ) فِي (شَرْحِ مَتْنِ الْقَوَاعِدِ الْفَقْهِيَةِ
لِلسَّعْدِيِّ) عَلَى مَوْقِعِهِ **فِي هَذَا الرِّبَاطِ**: الْيَقِينُ هُوَ
إِسْتِقْرَارُ الْعِلْمِ بِحَيْثُ إِنَّهُ لَا يَتَطَرَّقُ شَكٌّ أَوْ تَرَدُّدٌ، فَهَذَا
هُوَ الْيَقِينُ ([أَيُّ] الْعِلْمُ الثَّابِتُ)... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ
السَّبْتِ-: وَمَا دُونَ الْيَقِينِ ثَلَاثَةٌ أَقْسَامُ؛ (أ) قِسْمٌ يَكُونُ
ظَنُّكَ فِيهِ غَالِبًا، [أَيُّ] الظَّنُّ يَكُونُ رَاجِحًا، فَهَذَا يُقَالُ لَهُ
(الظَّنُّ) أَوْ (الظَّنُّ الْغَالِبُ)؛ (ب) وَأَحْيَانًا يَكُونُ الْأَمْرُ

مُسْتَوِيًّا [أَيُّ مُسْتَوِيٍّ الطَّرْفَيْنِ] لَا تَدْرِي (هَلْ زَيْدٌ جَاءَ أَوْ
 لَمْ يَأْتِ؟)، الْقَضِيَّةُ مُسْتَوِيَّةٌ عِنْدَكَ، تَقُولُ {أَنَا أَشْكُ فِي
 مَجِيءِ زَيْدٍ، هَلْ جَاءَ أَوْ مَا جَاءَ؟}، نِسْبَةُ خَمْسِينَ بِالْمِائَةِ
 [جَاءَ] وَخَمْسِينَ بِالْمِائَةِ [مَا جَاءَ]، أَوْ تَقُولُ {أَنَا أَشْكُ فِي
 قُدْرَتِي عَلَى فَعْلِ هَذَا الشَّيْءِ}، مُسْتَوِي الطَّرْفَيْنِ، فَهَذَا
 يُقَالُ لَهُ {شَكٌّ}؛ (ت) وَالْوَهْمُ، إِذَا كُنْتَ تَتَوَقَّعُ هَذَا بِنِسْبَةِ
 عَشْرَةٍ بِالْمِائَةِ، عَشْرِينَ بِالْمِائَةِ، ثَلَاثِينَ بِالْمِائَةِ، أَرْبَعِينَ
 بِالْمِائَةِ، هَذَا يُسَمُّونَهُ {وَهْمًا}، يُقَالُ لَهُ {وَهْمٌ}، وَإِذَا
 كَانَ التَّوَقُّعُ بِنِسْبَةِ خَمْسِينَ بِالْمِائَةِ فَهَذَا هُوَ {الشَّكُّ}،
 إِذَا كَانَ سِتِينَ بِالْمِائَةِ، سَبْعِينَ بِالْمِائَةِ، ثَمَانِينَ، تِسْعِينَ،
 يَقُولُونَ لَهُ {الظَّنُّ}، أَوْ {الظَّنُّ الرَّاجِحُ}، إِذَا كَانَ مِائَةً
 بِالْمِائَةِ فَهَذَا الَّذِي يُسَمُّونَهُ {الْيَقِينُ}... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ
 الشَّيْخِ السَّبْتِ-: قَاعِدَةُ {الْيَقِينِ} لَا يَزُولُ بِالشَّكِّ}، هَلْ
 هَذَا بِإِطْلَاقٍ؟، فَإِذَا تَمَسَّكْنَا بِظَاهِرِ الْقَاعِدَةِ فَنَقُولُ {مَا
 نَتَّقِلُ مِنَ الْيَقِينِ إِلَّا عِنْدَ الْجَزْمِ وَالْيَقِينِ تَمَامًا}، لَكِنَّ
 الْوَاقِعَ أَنَّ هَذَا لَيْسَ **عَلَى إِطْلَاقِهِ**، عِنْدَنَا قَاعِدَةُ {إِذَا
قَوِيَّتِ الْقَرَائِنُ قُدِّمَتْ عَلَى الْأَصْلِ}، الْآنَ مَا هُوَ
 الْأَصْلُ؟، {بَقَاءُ مَا كَانَ عَلَى مَا كَانَ}، الْأَصْلُ {الْيَقِينُ لَا
 يَزُولُ بِالشَّكِّ}، فَإِذَا قَوِيَّتِ الْقَرَائِنُ قُدِّمَتْ عَلَى الْأَصْلِ،
 {إِذَا قَوِيَّتِ الْقَرَائِنُ} هَلْ مَعْنَى هَذَا أَنَّنَا وَضَلْنَا إِلَى
 مَرَحَلَةِ الْيَقِينِ؟، الْجَوَابُ لَا، **وَأِنَّمَا هُوَ ظَنٌّ رَاجِحٌ**، لِمَاذَا
 نَقُولُ {إِذَا قَوِيَّتِ الْقَرَائِنُ قُدِّمَتْ عَلَى الْأَصْلِ}؟، لِأَنَّنَا
 وَقَفْنَا مَعَ الْأَصْلِ حَيْثُ لَمْ نَحْذِ دَلِيلًا، لِمَاذَا بَقِينَا عَلَى مَا
 كَانَ وَلَمْ نَتَّقِلْ عَنْهُ إِلَى غَيْرِهِ؟، نَقُولُ، **لِعَدَمِ الدَّلِيلِ**
الْناقِلِ بَقِينَا عَلَى الْأَصْلِ، لَكِنَّ طَالَمَا أَنَّهُ وَجَدَتْ دَلَائِلُ
 وَقَرَائِنُ قَوِيَّةٌ فَيُمْكِنُ أَنْ يُنْتَقَلَ مَعَهَا مِنَ الْأَصْلِ إِلَى
 حُكْمٍ آخَرَ؛ مِثَالُ، الْآنَ أَنْتَ تَوْضَّاتُ، تُرِيدُ أَنْ تُدْرِكَ
 الصَّلَاةَ، لَوْ جَاءَكَ إِنْسَانٌ وَقَالَ لَكَ {لَحْظَةً، هَلْ أَنْتِ الْآنَ
 مُتَيَقِّنٌ مِائَةً بِالْمِائَةِ أَنَّ الْوُضُوءَ قَدْ بَلَغَ مَبْلَغَهُ وَأَسْبَغْتَهُ
 كَمَا أَمَرَكَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ تَمَامًا؟}، هَلْ تَسْتَطِيعُ أَنْ تَقُولَ

{نَعَمْ، مِائَةً بِالمِائَةِ}؟، الجَوَابُ لَا، لَكِنْ مَاذَا تَقُولُ؟،
 تَقُولُ {حَصَلَ الإِسْبَاحُ بِغَلْبَةِ الظَّنِّ}، هَلْ يَجُوزُ لَكَ أَنْ
 تَفْعَلَ هَذَا؟، الْأَصْلُ مَا تَوْضَّاتُ، الْأَصْلُ عَدَمُ تَحَقُّقِ
 الطُّهَارَةِ، فَكَيْفَ انْتَقَلْنَا مِنْهَا إِلَى حُكْمٍ آخَرَ وَهُوَ أَنَّ
 الطُّهَارَةَ قَدْ تَحَقَّقَتْ وَحَصَلَتْ؟، بِظَنٍّ غَالِبٍ، فَهَذَا
 صَحِيحٌ؛ مِثَالُ آخَرٍ، وَهُوَ الْحَدِيثُ الَّذِي أَخْرَجَهُ الشَّيْخَانُ،
 حَدِيثُ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ {إِذَا شَكَّ أَحَدُكُمْ فِي
 صَلَاتِهِ فَلْيَتَخَرَّ الصَّوَابَ وَلْيَتِمَّ عَلَيْهِ، ثُمَّ لِيُسَلِّمْ، ثُمَّ يَسْجُدْ
 سَجْدَتَيْنِ}، فَلَا حِظَّ فِي الْحَدِيثِ [الَّذِي رَوَاهُ مُسْلِمٌ فِي
 صَحِيحِهِ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ] {لَمْ يَذَرِ
 كُمْ صَلًى، ثَلَاثًا أَمْ أَرْبَعًا، فَلْيَطْرَحِ الشَّكَّ، وَلْيَبْنِ عَلَى مَا
 اسْتَيْقَنَ}، وَهَذَا [أَيُّ] فِي حَدِيثِ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ
 عَنْهُ [قَالَ] {فَلْيَتَخَرَّ الصَّوَابَ وَلْيَتِمَّ عَلَيْهِ، ثُمَّ لِيُسَلِّمْ،
 وَيَسْجُدْ سَجْدَتَيْنِ} [أَيُّ] لِلسَّهْوِ، فَهَذَا الْحَدِيثُ [أَيُّ] حَدِيثُ
 ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ [لِيَتَخَرَّ الصَّوَابَ] أَخَذَ
 بِالظَّنِّ الرَّاجِحِ، هَلْ بَيْنَ الْحَدِيثَيْنِ تَعَارُضٌ؟، الْجَوَابُ،
 لَيْسَ بَيْنَهُمَا تَعَارُضٌ، تَارَةً نَعْمَلُ بِالظَّنِّ الْغَالِبِ، إِذَا قَوَّيَتْ
 الْقَرَائِنُ نَتَقَلُّ مِنَ الْيَقِينِ إِلَى الظَّنِّ، عِنْدَ وُجُودِ غَلْبَةِ
 هَذَا الظَّنِّ (وُجُودِ قَرَائِنٍ وَتَحْوِ ذَلِكَ)، وَتَارَةً نَبْنِي عَلَى
 الْيَقِينِ وَنَزِيدُ رَكْعَةً، وَذَلِكَ جِئْنَا بِكَوْنِ الْأَمْرِ مُلْتَبِسًا،
 جِئْنَا بِكَوْنِ شَكٍّ مُسْتَوِيًّا [أَيُّ مُسْتَوِيٍّ الطَّرَفَيْنِ] (جِئْنَا
 لَمْ يَتَبَيَّنْ لَنَا شَيْءٌ يَغْلِبُ عَلَى الظَّنِّ)... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ
 الشَّيْخِ السَّبْتِ-: أَيْضًا، عِنْدَنَا تَعَارُضُ الْأَصْلِ وَالظَّاهِرِ، إِذَا
 تَعَارَضَ الْأَصْلُ وَالظَّاهِرُ، الْأَصْلُ بَقَاءُ مَا كَانَ عَلَى مَا
 كَانَ، فَهَلْ نَتَقَلُّ عَنْهُ إِلَى غَيْرِهِ [أَيُّ] عَنِ الْأَصْلِ إِلَى
 الظَّاهِرِ؟، إِذَا جَاءَ شَاهِدَانِ يَشْهَدَانِ عَلَى رَجُلٍ أَنَّهُ قَدْ
 غَصَبَ مَالَ فُلَانٍ، أَوْ سَرَقَ مَالَ فُلَانٍ، أَوْ نَحْوَ ذَلِكَ، مَاذَا
 نَصْنَعُ إِذَا هُمُ عُدُولٌ؟، نَقْبَلُ هَذِهِ الشَّهَادَةَ، نَأْخُذُ بِهَا، مَعَ
 أَنَّ الْأَصْلَ مَا هُوَ؟، (بَرَاءَةُ الدَّمَةِ) وَ(الْيَقِينُ لَا يَزُولُ)،
 هَلْ نَحْنُ مُتَيَقِّنُونَ مِنْ كَلَامِ هَذَيْنِ الشَّاهِدَيْنِ مِائَةً

بِالْمِائَةِ؟ لَا، أَبَدًا، لَسْنَا بِمُتَيَقِّنِينَ، لَكِنْ شَهِدَ الْعُدُولُ،
وَقَدْ أَمَرَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ بِأَخْذِ هَذِهِ الشَّهَادَةِ وَبِقَبُولِهَا،
فَعَمَلُنَا بِالشَّهَادَةِ هُوَ عَمَلٌ بِالظَّنِّ الرَّاجِحِ، فَالظَّاهِرُ هُوَ
هَذَا. انتهى باختصار]، وَهُمْ غَيْرُ مَعْصُومِي الدِّمِّ وَالْمَالِ،
فَدِمَاؤُهُمْ وَأَمْوَالُهُمْ مُبَاحَةٌ لِلْمُسْلِمِينَ، مَا لَمْ يَكُنْ بَيْنَهُمْ
وَبَيْنَ الْمُسْلِمِينَ عَقْدٌ عَهْدٌ وَمُوَادَعَةٌ، لِأَنَّ الْعَصْمَةَ فِي
الشَّرِيعَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ لَا تَكُونُ إِلَّا بِأَخْذِ أَمْرَيْنِ، بِالْإِيمَانِ أَوْ
الْأَمَانِ، وَالْأَمْرُ الْأَوَّلُ مُنْتَفٍ بِالنِّسْبَةِ لِلْكَفَّارِ، وَبَقِيَ الْأَمْرُ
الثَّانِي فَإِنْ وُجِدَ لَهُمْ - وَهُوَ الْأَمَانُ - فَقَدْ عَصَمَ أَمْوَالُهُمْ
وَدِمَاءُهُمْ؛ الثَّانِي مِنْ سُكَّانِ دَارِ الْكُفْرِ **[هُمْ]** الْمُسْلِمُونَ،
وَالْمُسْلِمُ الَّذِي يَسْكُنُ فِي دَارِ الْكُفْرِ إِمَّا أَنْ يَكُونَ
مُسْتَأْمِنًا أَوْ دَخَلَ دَارَهُمْ بِإِذْنِهِمْ، وَإِمَّا أَنْ لَا يَكُونَ
مُسْتَأْمِنًا أَوْ دَخَلَ دَارَهُمْ بِدُونِ إِذْنِهِمْ وَرِضَاهُمْ، وَهُوَ فِي
كِلْتَا الْحَالَتَيْنِ مَعْصُومٌ الدِّمِّ وَالْمَالِ بِالْإِسْلَامِ. انتهى
باختصار. وقال الشيخ أبو قتادة الفلستينيُّ في مقالةٍ
له **على هذا الرابط: فالمرءُ يُحكم بإسلامه تبعًا للدار،**
فهذه مسألة **[يَعْنِي مَسْأَلَةَ التَّبَعِيَّةِ لِلدَّارِ]** مِنَ الْمَسَائِلِ
الكثيرة التي تُبْنَى عَلَى الدَّارِ وَأَحْكَامِهَا، **وهذا فيه ردٌّ**
على الإمام الشُّوكَانِيِّ وَالشَّيْخِ صَدِّيقِ حَسَنِ خَانَ حِينَ
زَعَمَا أَنَّ أَحْكَامَ الدَّارِ لَا قِيَمَةَ لَهَا فِي الْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ
وَلَا يُسْتَفَادُ مِنْ هَذَا التَّقْسِيمِ شَيْءٌ **[أَيُّ لَا يُسْتَفَادُ شَيْءٌ**
مِنْ تَقْسِيمِ الدَّارِ إِلَى دَارِ إِسْلَامٍ وَدَارِ كُفْرٍ. وقد قال
الشيخُ صَدِّيقُ حَسَنِ خَانَ (ت 1307هـ) فِي (الْعَبْرَةِ مِمَّا
جَاءَ فِي الْغَزْوِ وَالشَّهَادَةِ وَالْهَجْرَةِ): قَالَ الشُّوكَانِيُّ فِي
(السَّيْلِ الْجَرَارِ) {إِغْلَمُ أَنْ التَّعَرُّضَ لِذِكْرِ دَارِ الْإِسْلَامِ
وَدَارِ الْكُفْرِ قَلِيلٌ الْفَائِدَةُ جَدًّا}، انتهى باختصار]. انتهى
باختصار.

(5) وقال ابنُ قُدَّامَةَ فِي (الْمُعْنِي): وَقَضِيَّةُ الدَّارِ **[يَعْنِي**
دَارَ الْإِسْلَامِ] الْحُكْمُ بِإِسْلَامِ أَهْلِهَا، وَلِذَلِكَ حَكَمْنَا بِإِسْلَامِ

لَقِيطِهَا... ثم قَالَ -أَيُّ ابْنٍ قُدَامَةً-: دَارُ الْحَرْبِ لَا يُحْكَمُ بِإِسْلَامِ أَهْلِهَا، وَكَذَلِكَ لَمْ تَحْكَمْ بِإِسْلَامِ لَقِيطِهَا. انتهى باختصار.

(6) وقال الشيخ أبو قتادة الفلستيني في (أهل القبلة والمتأولون): من المعلوم أن الحكم يكون بالظاهر، وهو [أي الظاهر] الذي يُنبئ عن الباطن والحقيقة على الأغلب، والظاهر الذي من خلاله يُحكم على المرء بالإسلام يُعرف من خلال ثلاث أمور (النص - الدلالة - التبعية)... ثم قال -أي الشيخ أبو قتادة-: والحكم بالظاهر [بطريق] (النص والدلالة والتبعية) على المرء بالإسلام له شرط، وهو عَدَمُ تَلَبُّسِ المرء بأي ناقض من نواقض الإسلام... ثم قال -أي الشيخ أبو قتادة-: البراءة من الشرك في الباطن شرط لإسلام المرء [يعني الإسلام الحقيقي، وهو الإيمان الباطن]، ولكنها ليست شرطاً لك لتحكم عليه بالإسلام [يعني الإسلام الحُكمي، وهو الإيمان الظاهر]... ثم قال -أي الشيخ أبو قتادة-: الباطن أمره إلى الله، إلا فيما ظهر لنا عن طريق القرآن والدلائل فتحكم بها [سبق بيان أن المرتد يثبت كفره ظاهراً وباطناً بمقتضى دليل مباشر من أدلة الثبوت الشرعية (اعتراف، أو شهادة شهود) على إقراره فعل مكفر، وأما المنافق فيثبت كفره باطناً -لا ظاهراً- بمقتضى قرآن تغلب الظن بكفره في الباطن]. انتهى باختصار.

(7) وقال ابن القيم في (أحكام أهل الذمة): وَكَوْنُ الصَّغِيرِ يَتَّبِعُ أَبَاهُ فِي أَحْكَامِ الدُّنْيَا، هُوَ لِضُرُورَةِ حَيَاتِهِ فِي الدُّنْيَا، فَإِنَّهُ لَا بُدَّ لَهُ مِنْ مُرَبٍّ يُرَبِّيه، وَإِنَّمَا يُرَبِّيه أَبَوَاهُ، فَكَانَ تَابِعًا لَهُمَا ضُرُورَةً. انتهى.

(8) وَقَالَ النَّوَوِيُّ فِي (رَوْضَةُ الطَّالِبِينَ): لِلتَّبَعِيَّةِ فِي الْإِسْلَامِ ثَلَاثُ جِهَاتٍ؛ إِخْذَاهَا، **إِسْلَامُ الْأَبَوَيْنِ أَوْ أَحَدُهُمَا**؛ الْجِهَةُ الثَّانِيَّةُ، **تَبَعِيَّةُ السَّابِي**، فَإِذَا سَبَى الْمُسْلِمُ طِفْلاً مُنْفَرِداً عَنْ أَبَوَيْهِ حُكِمَ بِإِسْلَامِهِ [قَالَ ابْنُ الْقَيْمِ فِي (أَحْكَامِ أَهْلِ الذِّمَّةِ): وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ يُحْكَمُ بِإِسْلَامِهِ **تَبَعًا لِسَابِيهِ مُطْلَقًا** [أَيَّ سَوَاءٍ سُبِيَ مُنْفَرِداً، أَوْ مَعَ أَبَوَيْهِ أَوْ مَعَ أَحَدِهِمَا]، وَهَذَا مَذْهَبُ الْأَوْزَاعِيِّ، وَهُوَ إِخْذُ الرُّوَايَاتِ عَنْ أَحْمَدَ]، لِأَنَّهُ صَارَ تَحْتَ وَلَايَتِهِ كَالْأَبَوَيْنِ؛ الْجِهَةُ الثَّالِثَةُ، **تَبَعِيَّةُ الدَّارِ**. انتهى باختصار.

(9) وَجَاءَ فِي الْمَوْسُوعَةِ الْفِقْهِيَّةِ الْكُوَيْتِيَّةِ: وَعِنْدَ ابْنِ الْقَيْمِ، الْيَتِيمُ الَّذِي مَاتَ أَبَوَاهُ وَكَفَلَهُ أَحَدُ الْمُسْلِمِينَ **يَتَّبَعُ كَافِلَهُ وَخَاصَّتَهُ فِي الدِّينِ**. انتهى.

(10) وَقَالَ مَوْقِعُ (الْإِسْلَامُ سُؤَالُ وَجَوَابُ) الَّذِي يُشْرِفُ عَلَيْهِ (الْشَيْخُ مُحَمَّدُ صَالِحُ الْمُنْجِدِ) **فِي هَذَا الرَّابِطِ**: أَمَّا فِي الدُّنْيَا فَأَطْفَالُ الْمُشْرِكِينَ **تَبَعُ** لِآبَائِهِمْ فِي الْأَحْكَامِ، فَلَا يُغَسَّلُونَ وَلَا يُصَلَّى عَلَيْهِمْ وَلَا يُدْفَنُونَ فِي مَقَابِرِ الْمُسْلِمِينَ؛ وَكَوْنُ أَطْفَالِ الْمُشْرِكِينَ **يَتَّبِعُونَ** آبَاءَهُمْ فِي **أَحْكَامِ الدُّنْيَا** لَا يَغْنِي أَنَّهُمْ فِي حَقِيقَةِ الْأَمْرِ كَفَارٌ، وَإِنَّمَا يُقَالُ {هُمْ كَفَارٌ **حُكْمًا** تَبَعًا لِآبَائِهِمْ، **لَا حَقِيقَةً**}؛ وَقَدْ عَرَّضْنَا هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ عَلَى شَيْخِنَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْبِرَاكِ [أَسْتَاذِ الْعَقِيدَةِ وَالْمَذَاهِبِ الْمَعَاصِرَةِ بِجَامِعَةِ الْإِمَامِ مُحَمَّدِ بْنِ سَعُودِ الْإِسْلَامِيَّةِ] حَفِظَهُ اللَّهُ تَعَالَى، فَقَالَ {أَطْفَالُ الْمُشْرِكِينَ كَفَارٌ **حُكْمًا** **لَا حَقِيقَةً**، وَمَعْنَى الْكُفْرِ الْحُكْمِيُّ أَنَّهُمْ **يَتَّبِعُونَ** آبَاءَهُمْ فِي **أَحْكَامِ الدُّنْيَا**}. انتهى باختصار.

(11) وَقَالَ الشَّيْخُ أَبُو سَلْمَانَ الصُّومَالِي فِي (الْمُبَاحِثِ الْمَشْرِقِيَّةِ "الْجُزْءُ الْأَوَّلُ"): وَالْمُرَادُ بِمَجْهُولِ الْحَالِ الَّذِي

جُهَلِ حَالُهُ وَلَمْ يَتَمَيَّزْ كُفْرُهُ مِنْ إِسْلَامِهِ بِالنَّظَرِ إِلَى نَفْسِهِ... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الصُّومَالِيِّ-: تَحْكُمُ بِإِسْلَامِ الْمُعَيَّنِ بِأَمَارَاتِ نَفْسِهِ، فَإِنْ تَمَيَّزَ حَالُهُ فَلَا إِعْتِبَارَ لِكُونِهِ فِي دَارِ كُفْرٍ أَوْ إِسْلَامٍ، لِأَنَّ الْحُكْمَ عَلَى الشَّخْصِ بِحَالِ نَفْسِهِ مُقَدَّمٌ عَلَى تَبَعِيَّةِ الْوَالِدِ وَالِدِ بِاتِّفَاقِ الْفُقَهَاءِ؛ وَإِنْ جُهِلَتْ حَالُ نَفْسِهِ الْحَقُّ بِحُكْمِ أَبِيهِ أَوْ أُمِّهِ لِأَنَّهُمَا أَحْصَى مِنْ حُكْمِ الدَّارِ؛ وَإِنْ جُهِلَتْ حَالُهُ وَحَالُ الْآبَاءِ الْحَقُّ بِالدَّارِ إِسْلَامًا وَكُفْرًا لِأَنَّ حُكْمَهَا [عَلَّقَ الشَّيْخُ الصُّومَالِيُّ هُنَا قَائِلًا: أَعْنِي حُكْمَ عُمُومِ النَّاسِ فِي الْبَلَدِ، أَنْتَهَى] هُوَ الْأَغْلَبُ فِي حَقِّ نَفْسِهِ، قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ [فِي (فَتَاوَى فِي دَفْعِ الزَّكَاةِ إِلَى الْقَلَنْدَرِيَّةِ وَالْجَوَالِقِيَّةِ وَأَضْرَابِهِمْ)] {الْأَصْلُ الْإِحَاقُ الْفَرْدِ بِالْأَعْمِّ الْأَغْلَبِ، مَا لَمْ يَظْهَرْ خِلَافُهُ}، فَمَنْ عَلِمَ حَالُ نَفْسِهِ دَلَالَةً أَوْ تَبَعًا لَمْ يُلْحَقْ بِالْأَغْلَبِ إِجْمَاعًا... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الصُّومَالِيِّ-: إِنَّ أَحْكَامَ الْكُفْرِ وَالْإِسْلَامِ قَدْ تَبَيَّنَتْ تَبَعًا مَعَ عَدَمِ قِيَامِ حَقِيقَةِ الْكُفْرِ بِالْمَرَّةِ، كَالصَّيِّ وَالْمَجْنُونِ يُلْحَقُ بِحُكْمِ آبَوَيْهِ فِي الْكُفْرِ وَالْإِسْلَامِ. أَنْتَهَى.

(12) وَقَالَ ابْنُ الْقِيمِ فِي (شِفَاءِ الْعَلِيلِ): وَقَدْ يَكُونُ فِي بِلَادِ الْكُفْرِ مَنْ هُوَ مُؤْمِنٌ يَكْتُمُ إِيْمَانَهُ وَلَا يَعْلَمُ الْمُسْلِمُونَ حَالَهُ فَلَا يُغَسَّلُ، وَلَا يُصَلَّى عَلَيْهِ، وَيُدْفَنُ مَعَ الْمُشْرِكِينَ، وَهُوَ فِي الْآخِرَةِ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ، كَمَا أَنَّ الْمُتَنَافِقِينَ فِي الدُّنْيَا تَجْرِي عَلَيْهِمْ أَحْكَامُ الْمُسْلِمِينَ وَهُمْ فِي الدَّارِ الْأَسْفَلِ مِنَ النَّارِ، فَحُكْمُ الدَّارِ الْآخِرَةِ غَيْرُ حُكْمِ الدَّارِ الدُّنْيَا... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ ابْنِ الْقِيمِ-: قَدْ عَلِمَ بِالِاضْطِرَارِّ مِنْ شَرْعِ الرَّسُولِ أَنَّ أَوْلَادَ الْكُفَارِ تَبَعُ لِآبَائِهِمْ فِي أَحْكَامِ الدُّنْيَا. أَنْتَهَى.

(13) وَقَالَ ابْنُ تَيْمِيَّةَ فِي (مَجْمُوعِ الْفَتَاوَى): لَمَّا كَانَ غَالِبُ الْمُسْلِمِينَ يُوَلَّدُ بَيْنَ آبَوَيْنِ مُسْلِمَيْنِ يَصِيرُونَ

مُسْلِمِينَ إِسْلَامًا حُكْمِيًّا مِنْ غَيْرِ أَنْ يُوجَدَ مِنْهُمْ إِيْمَانٌ
بِالْفِعْلِ، ثُمَّ إِذَا بَلَغُوا فَمِنْهُمْ مَنْ يُزْرَقُ الْإِيْمَانُ الْفِعْلِيَّ
فِيُؤَدِّي الْفَرَائِضَ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَفْعَلُ مَا يَفْعَلُهُ بِحُكْمِ
الْعَادَةِ الْمَخْصَةِ وَالْمُتَابَعَةِ لِأَقَارِبِهِ وَأَهْلِ بَلَدِهِ وَنَحْوِ ذَلِكَ،
مِثْلَ أَنْ يُؤَدِّيَ الزَّكَاةَ لِأَنَّ الْعَادَةَ أَنَّ السُّلْطَانَ يَأْخُذُ
الْكُلْفَ [وَهِيَ جَمْعُ (كُلْفَةٍ) وَهِيَ مَا يَتَكَلَّفُهُ الْإِنْسَانُ مِنْ
نَائِبَةٍ أَوْ حَقٍّ] وَلَمْ يَسْتَشْعِرْ وَجُوبَهَا عَلَيْهِ، فَلَا فَرْقَ عِنْدَهُ
بَيْنَ الْكُلْفِ الْمُبْتَدَعَةِ وَبَيْنَ الزَّكَاةِ الْمَشْرُوعَةِ، أَوْ مَنْ
يَخْرُجُ مِنْ أَهْلِ مَكَّةَ كُلِّ سَنَةٍ إِلَى عَرَفَاتٍ لِأَنَّ الْعَادَةَ
جَارِيَةً بِذَلِكَ مِنْ غَيْرِ اسْتِشْعَارِ أَنَّ هَذَا عِبَادَةٌ لِلَّهِ، أَوْ
يُقَاتِلُ الْكُفَّارَ لِأَنَّ قَوْمَهُ قَاتِلُوهُمْ فَقَاتِلَ تَبَعًا لِقَوْمِهِ،
وَنَحْوِ ذَلِكَ، فَهَؤُلَاءِ لَا تَصِحُّ عِبَادَتُهُمْ بَلَّا تَرَدَّدٍ بَلْ نُصُوصُ
الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَإِجْمَاعُ الْأُمَّةِ قَاضِيَةٌ بِأَنَّ هَذِهِ الْأَعْمَالُ لَا
تُسْقِطُ الْفَرْصَ. انتهى باختصار.

(14) وجاءَ على مَوْقِعِ الشَّيْخِ ابْنِ بَارٍ فِي هَذَا الرِّبَاطِ
تَفْرِيعٌ صَوْتِيٌّ مِنْ شَرْحِ الشَّيْخِ لِكِتَابِ التَّوْحِيدِ، وَفِيهِ أَنَّ
الشَّيْخَ سُئِلَ: إِذَا اسْتَعَاثَ بِقَبْرِ أَحَدِ الصَّالِحِينَ وَهُوَ
جَاهِلٌ، هَلْ يَكْفُرُ؟ فَأَجَابَ الشَّيْخُ: نَعَمْ، شِرْكٌ أَكْبَرُ، هَذِهِ
مِنْ الْأُمُورِ الَّتِي مَا تَخْفَى بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ... فَسُئِلَ
الشَّيْخُ: إِذَا كَانَ جَاهِلًا يَكْفُرُ؟ فَأَجَابَ الشَّيْخُ: وَلَوْ، هَذَا
مِنْ الْكُفْرِ الْأَكْبَرِ، وَلَا يُعَذَّرُ بِقَوْلِهِ {إِنِّي جَاهِلٌ}، هَذَا أَمْرٌ
مَعْلُومٌ مِنَ الدِّينِ بِالضَّرُورَةِ، لَكِنْ إِذَا كَانَ صَادِقًا يُبَادِرُ
بِالتَّوْبَةِ... فَسُئِلَ الشَّيْخُ: فِي بَعْضِ الْبُلْدَانِ يَطُوفُونَ؟
فَأَجَابَ الشَّيْخُ: نَعَمْ، فِي الشَّامِ وَفِي مِصْرَ وَفِي
غَيْرِهَا... فَسُئِلَ الشَّيْخُ: طَيِّبٌ، يَكْفُرُونَ وَهُمْ جُهَالٌ؟
فَأَجَابَ الشَّيْخُ: نَعَمْ نَعَمْ، الرِّسُولُ كَفَرَهُمْ، وَالْمُسْلِمُونَ
قَاتِلُوهُمْ، قَاتِلُوا الْوَثَنِيِّينَ وَفِيهِمُ الْعَامَّةُ الَّذِينَ مَا
يَعْرِفُونَ شَيْئًا، تَبَعًا لِسَادَاتِهِمْ... فَسُئِلَ الشَّيْخُ: يَا شَيْخُ،
حَتَّى فِي بَعْضِ الدُّوَلِ، أَوْرِبَا وَأَمْرِيكََا مَثَلًا يَا شَيْخُ؟

فَأَجَابَ الشَّيْخُ: نعم... فَسُئِلَ الشَّيْخُ: وَالذَّبْحُ؟. فَأَجَابَ الشَّيْخُ: الذَّبْحُ لغيرِ اللَّهِ شِرْكٌ {قُلْ إِنْ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، لَا شَرِيكَ لَهُ}... فَسُئِلَ الشَّيْخُ: خَاصَّةً فِي الدَّوَلِ...؟. فَأَجَابَ الشَّيْخُ: **الْعَامَّةُ تَبَعُ الْقَادَةَ**، تَبَعُ الْكُفَّارَ، تَبَعُ الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى وَأَشْبَاهَهُمْ، عَامَّتُهُمْ تَبَعُ لَهُمْ... فَسُئِلَ الشَّيْخُ: مَنْ قَالَ أَنَّهُ لَا يَكْفُرُ حَتَّى تُقَامَ عَلَيْهِ الْحُجَّةُ؟. فَأَجَابَ الشَّيْخُ: الْحُجَّةُ قَائِمَةٌ، لِأَنَّ اللَّهَ جَلَّ وَعَلَا قَالَ {هَذَا بَلَاغٌ لِلنَّاسِ}، كِتَابُهُ بَلَّغَهُ لِلنَّاسِ، وَقَدْ بَلَغَ الْمَشْرِقَ وَالْمَغْرِبَ، **وَأَكْثَرَ النَّاسِ أَعْرَضُوا عَنِ الْقُرْآنِ وَلَا يُرِيدُونَهُ**، نَسَأُ اللَّهَ الْعَافِيَةَ، **قَوْلُ شَيْخِهِ وَقَوْلُ إِمَامِهِ عِنْدَهُ أَكْبَرُ مِنَ الْقُرْآنِ**. انتهى باختصار.

(15) وجاءَ **في هذا الرابط** تَفْرِيعٌ صَوْتِيٌّ مِنْ شَرْحِ الشَّيْخِ ابْنِ بَارٍ لِكِتَابِ كَشْفِ الشُّبُهَاتِ، وَفِيهِ سُئِلَ الشَّيْخُ: الرَّافِضَةُ، هَلْ يُحْكَمُ بِكُفْرِهِمْ جَمِيعًا وَلَا بَعْضُهُمْ؟. فَأَجَابَ الشَّيْخُ: الْمَعْرُوفُ أَنَّهُمْ كُفَّارٌ، عِبَادٌ لِعَلِيِّ، **عَامَّتُهُمْ وَقَادَتُهُمْ؛ [وَأَمَّا كُفْرُ عَامَّتِهِمْ فَذَلِكَ]** لِأَنَّهُمْ تَبَعُ الْقَادَةَ، مِثْلَ كُفَارِ أَهْلِ مَكَّةَ تَبَعُ أَبِي سُفْيَانَ [يَعْنِي أَبَا سُفْيَانَ] **قِيلَ إِسْلَامُهُ** وَأَشْبَاهِهِ، تَبَعُ أَبِي جَهْلٍ وَتَبَعُ أَبِي لَهَبٍ، كُفَّارُهُمْ تَبَعُ لَهُمْ، عَامَّتُهُمْ تَبَعُهُمْ، لِأَنَّهُمْ مُقَلِّدُونَ لَهُمْ رَاضُونَ بِمَا هُمْ عَلَيْهِ، يُطِيعُونَ مَا يُخَالِفُونَهُمْ، كُلُّ الْمُشْرِكِينَ كُفَّارٌ، كُلُّ الْمُشْرِكِينَ الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ قَادَتَهُمْ، الرُّسُولُ قَاتِلُ الْكُفَّارِ وَلَا مَيِّزَ بَيْنَهُمْ؟، وَالصَّحَابَةُ قَاتَلُوا الرُّومَ وَقَاتَلُوا فَارِسَ وَلَا فَصَّلُوا بَيْنَ الْعَامَّةِ وَبَيْنَ الْخَاصَّةِ؟، لِأَنَّ **الْعَامَّةَ تَبَعُ الْكِبَارَ**، تَبَعُ الْقَادَةَ، **الْعَامَّةُ تَبَعُ الْقَادَةَ**. انتهى.

(16) وَقَالَ الشَّيْخُ مُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ التَّوَيْجَرِيِّ (مَدِيرُ مَكْتَبِ تَوْعِيَةِ الْجَالِيَّاتِ بِالْخَبِيبِ بِرِيدَةَ) فِي كِتَابِهِ

(موسوعة فقه القلوب): والكُفْرُ بِاللّهِ أَقسَامٌ؛ أَحَدُهَا، كُفْرٌ صَادِرٌ عَنْ **جَهْلٍ** وَضَلَالٍ وَتَقْلِيدِ الْأَسْلَافِ، **وهو كُفْرٌ أَكْثَرُ الْأَتْبَاعِ وَالْعَوَامِّ**. انتهى.

(17) وجاء في كتاب (فتاوى اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء) أَنَّ اللّجَنَةَ (عبدالعزیز بن عبدالله بن باز وعبدالرزاق عفيفي وعبدالله بن غديان وعبدالله بن قعود) سُئِلَتْ: **مَا حُكْمُ عَوَامِّ الرّوَافِضِ الْإِمَامِيَّةِ الْإِثْنِي عَشَرِيَّةٍ؟ وَهَلْ هُنَاكَ فَرْقٌ بَيْنَ عُلَمَاءِ آيِّ فِرْقَةٍ مِنَ الْفِرَقِ الْخَارِجَةِ عَنِ الْمِلَّةِ وَبَيْنَ أَتْبَاعِهَا** مِنْ حَيْثُ التَّكْفِيرُ أَوْ التَّفْسِيقُ؟ فَأَجَابَتِ اللّجَنَةُ: مَنْ شَايَعَ مِنَ الْعَوَامِّ إِمَامًا مِنْ أَيْمَةِ الْكُفْرِ وَالضَّلَالِ، وَانْتَصَرَ لِسَادَتِهِمْ وَكَبَرَائِهِمْ بَغْيًا وَعَدُوًّا حُكِمَ لَهُ بِحُكْمِهِمْ كُفْرًا وَفِسْقًا، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى {يَسْأَلُكَ النَّاسُ عَنِ السَّاعَةِ} إِلَى أَنْ قَالَ {وَقَالُوا رَبَّنَا إِنَّا أَطَعْنَا سَادَتَنَا وَكُبَرَاءَنَا فَأَضَلُّونَا السَّبِيلًا، رَبَّنَا آتِهِمْ ضِعْفَيْنِ مِنَ الْعَذَابِ وَالْعَنَهُمْ لَعْنًا كَبِيرًا} وَغَيْرُ ذَلِكَ فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ كَثِيرٌ، وَلِأَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَاتَلَ رُؤُسَاءَ الْمُشْرِكِينَ وَأَتْبَاعَهُمْ، وَكَذَلِكَ فَعَلَ أَصْحَابُهُ، **وَلَمْ يُفَرِّقُوا بَيْنَ السَّادَةِ وَالْأَتْبَاعِ**. انتهى باختصار.

(18) وفي فيديو بعنوان (مَا حُكْمُ الْعَوَامِّ مِنْ أَتْبَاعِ الْفِرَقِ وَالْمَذَاهِبِ الضَّالَّةِ)، سُئِلَ الشَّيْخُ صَالِحُ اللَّحْيَدَانِ (عَضُوُّ هَيْئَةِ كِبَارِ الْعُلَمَاءِ، وَرَئِيسُ مَجْلِسِ الْقَضَاءِ الْأَعْلَى): **مَا حُكْمُ الْعَوَامِّ مِنْ أَتْبَاعِ الْفِرَقِ وَالْمَذَاهِبِ الضَّالَّةِ؟** فَأَجَابَ الشَّيْخُ: **هُوَ مِنْهُمْ، مَنْ رُئِيَ أَنَّهُ عَلَى عَقِيدَةِ هَذِهِ الْفِرْقَةِ الضَّالَّةِ، وَلَوْ كَانَ عَامِّيًّا لَا يَعْرِفُ خَصَائِصَهَا، فَهُوَ مِنْهُمْ**. انتهى.

(19) وفي مَقْطَعِ صَوْتِيَّ بَعْنُوانِ (مَا حُكْمُ عَوَامِّ الرافِضةِ) مَوْجُودٌ **على هذا الرابط** للشيخ صالح الفوزان، سُئِلَ الشَّيْخُ: مَا حُكْمُ عَوَامِّ الرافِضةِ، هل حُكْمُهُم حُكْمُ عُلَمَائِهِمْ؟ فَأَجَابَ الشَّيْخُ: يَا إِخْوَانِي أَتُرْكَوا الكلامَ هذا، **الرافِضةُ حُكْمُهُم واحدٌ**، لا تَتَفَلَسَفُونَ عَلَيْنَا، حُكْمُهُم واحدٌ، كُلُّهُمْ يَسْمَعُونَ القرآنَ، كُلُّهُمْ يَقْرَأُ بَلْ يَحْفَظُونَ القرآنَ أَكْثَرُهُمْ، بَلَّغْتُهُم الحُجَّةَ، قَامَتْ عَلَيْهِم الحُجَّةُ، **أَتُرْكَونا مِنْ هَذِهِ الفَلَسَفَاتِ وَهَذَا الإِرْجاءِ الَّذِي انْتَشَرَ الآنَ فِي بَعْضِ الشَّبَابِ وَالمُتَعَالِمِينَ**، أَتُرْكَوا هذا، مَنْ بَلَّغَهُ القرآنُ فَقَدْ قَامَتْ عَلَيْهِ الحُجَّةُ {وَأَوْحِيَ إِلَيَّ هَذَا القرآنُ لِأُنْذِرْكُمْ بِهِ وَمَنْ بَلَغَ}. انتهى.

(20) وقالَ الشَّيْخُ عبدُاللطيفِ بن عبد الرحمن بن حسن بن محمد بن عبد الوهاب: الإمامُ ابنُ القيم رَحِمَهُ اللهُ تعالى **جَزَمَ بِكُفْرِ المُقَلِّدِينَ لِمَشايخِهِم فِي المِساوِلِ المُكْفَرَةِ** إِذَا تَمَكَّنُوا مِنْ طَلَبِ الحَقِّ وَمَعْرِفَتِهِ وَتَأَهَّلُوا لِذَلِكَ وَأَعْرَضُوا وَلَمْ يَلْتَفِتُوا؛ وَمَنْ لَمْ يَتَمَكَّنْ وَلَمْ يَتَأَهَّلْ لِمَعْرِفَةِ مَا جَاءَتْ بِهِ الرُّسُلُ فَهُوَ عِنْدَهُ **[أَيُّ عِنْدِ ابْنِ القِيمِ]** مِنْ جِنْسِ أَهْلِ الفِتْرَةِ مِمَّنْ لَمْ تَبْلُغْهُ دَعْوَةُ لِرَسُولٍ مِنَ الرُّسُلِ؛ وَكِلَا التَّوَعَيْنِ **[المُتَمَكِّنِ وَغَيْرِ المُتَمَكِّنِ، مِنَ المُقَلِّدِينَ]** لَا يُحْكَمُ بِإِسْلَامِهِمْ وَلَا يَدْخُلُونَ فِي مُسَمَّيِ الْمُسْلِمِينَ، وَأَمَّا الشَّرْكُ فَهُوَ يَصْدُقُ عَلَيْهِمْ وَاسْمُهُ يَتَنَاوَلُهُمْ، وَأَيُّ إِسْلَامٍ يَبْقَى مَعَ مُناقَضَةِ أَصْلِهِ؟! انتهى باختصار من (فتاوى الأئمة النجدية حول قضايا الأمة المصيرية، بتقديم الشيخ ابن جبرين "عضو الإفتاء بالرئاسة العامة للبحوث العلمية والإفتاء").

(21) وقالَ الشَّيْخُ أبو سليمان الصومالي في (سِلْسِلَةُ مَقالاتٍ فِي الرَّدِّ على الدُّكْثُورِ طارق عبدالحليم): قَالَ ابْنُ القِيمِ **[فِي (طريق الهجرتين)]** فِي مُقَلَدَةِ الكُفَّارِ

الذِينَ هُم جُهَالُ الْكَفَرَةِ { قَدْ انْفَقَتِ الْأُمَّةُ عَلَى أَنَّ هَذِهِ
الطَّبَقَةُ كُفَّارٌ وَإِنْ كَانُوا جُهَالًا مُقَلِّدِينَ لِرُؤَسَائِهِمْ
وَأُئِمَّتِهِمْ، إِلَّا مَا يُحْكِي عَنْ بَعْضِ أَهْلِ الْبِدْعِ أَنَّهُ لَمْ يَحْكَمْ
لِهَؤُلَاءِ بِالنَّارِ وَجَعَلَهُمْ بِمَنْزِلَةِ مَنْ لَمْ تَبْلُغْهُ الدَّعْوَةُ، وَهَذَا
مَذْهَبٌ لَمْ يَقُلْ بِهِ أَحَدٌ مِنْ أَيْمَةِ الْمُسْلِمِينَ، لَا الصَّحَابَةَ
وَلَا التَّابِعِينَ وَلَا مَنْ بَعْدَهُمْ، وَإِنَّمَا يُعَرَفُ عَنْ بَعْضِ أَهْلِ
الْكَلَامِ الْمُحَدِّثِ فِي الْإِسْلَامِ... وَهَذَا الْمُقَلِّدُ لَيْسَ
بِمُسْلِمٍ، وَهُوَ عَاقِلٌ مُكَلِّفٌ، وَالْعَاقِلُ الْمُكَلِّفُ لَا يَخْرُجُ عَنِ
الْإِسْلَامِ أَوْ الْكُفْرِ، وَأَمَّا مَنْ لَمْ تَبْلُغْهُ الدَّعْوَةُ فَلَيْسَ
بِمُكَلِّفٍ، وَهُوَ بِمَنْزِلَةِ الْأَطْفَالِ وَالْمَجَانِينِ [قُلْتُ: تَنْبَهُ هُنَا
إِلَى التَّفَرُّقَةِ بَيْنَ الْجَاهِلِ الْمُقَلِّدِ لِلْكَفَّارِ، وَبَيْنَ مَنْ لَمْ
تَبْلُغْهُ الدَّعْوَةُ]... وَالْإِسْلَامُ هُوَ تَوْحِيدُ اللَّهِ وَعِبَادَتُهُ وَخُذُّهُ
لَا شَرِيكَ لَهُ وَالْإِيمَانُ بِرَسُولِهِ وَاتِّبَاعُهُ فِيمَا جَاءَ بِهِ، فَمَا
لَمْ يَأْتِ الْعَبْدُ بِهَا فَلَيْسَ بِمُسْلِمٍ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ كَافِرًا
مُعَانِدًا فَهُوَ كَافِرٌ جَاهِلٌ، فَغَايَةُ هَذِهِ الطَّبَقَةِ أَنَّهُمْ كُفَّارٌ
جُهَالٌ غَيْرُ مُعَانِدِينَ، وَعَدَمُ عِنَادِهِمْ لَا يُخْرِجُهُمْ عَنْ
كُونِهِمْ كُفَّارًا}. انتهى باختصار.

(22) وفي فيديو للشيخ محمد بن شمس بعنوان (مُتَّصِلُ
يَسْأَلُ الشَّيْخَ مُحَمَّدَ بْنَ شَمْسٍ الدِّينَ عَنْ تَكْفِيرِ النَّوَوِيِّ)
سُئِلَ الشَّيْخُ (الْمُقَلِّدُونَ مِنْ الشَّيْعَةِ لَا تُكْفَرُهُمْ؟)،
فَأَجَابَ: الشَّيْعَةُ تُكْفَرُهُمْ، الشَّيْعَةُ عَبَدُوا غَيْرَ اللَّهِ، يَعْنِي
يَدْعُونَ غَيْرَ اللَّهِ، هَذِهِ مَا فِيهَا مَجَالٌ أَنْ نَقُولَ {مُقَلِّدٌ}
وَلَا {لَا}. انتهى باختصار.

(23) وقال الشيخ أبو الحسن علي الرملي (المشرف
على معهد الدين القيم للدروس العلمية والفتاوى
الشرعية والتعليم عن بُعد على منهج أهل الحديث) في
(التعليق على الأجوبة المفيدة): وَأَيُّ جَمَاعَةٍ تَجْتَمِعُ عَلَى
أَصْلِ مُخَالِفٍ لِأَصُولِ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ فَهِيَ فِرْقَةٌ

مِنَ الْفِرَقِ الضَّالَّةِ، لَا يَجُوزُ لِلْمُسْلِمِ أَنْ يَنْتَمِيَ إِلَيْهَا، وَمَنْ انْتَمَى إِلَيْهَا فَهُوَ مِنْ أَهْلِهَا وَيَأْخُذُ حُكْمَهَا، إِنْ كَانَ هَذَا الْأَصْلُ كُفْرِيًّا يَكْفُرُ، وَإِنْ كَانَ الْأَصْلُ بِدْعِيًّا يُبَدَّعُ وَيَكُونُ مُبْتَدِعًا. انتهى.

(24) وَقَالَ الشَّيْخُ أَيْمَنُ هَارُوشَ (عَضُو مَجْلِسِ شُورَى أَهْلِ الْعِلْمِ فِي الشَّامِ): فَإِنَّ كُلَّ جُنْدِيٍّ فِي (دَاعِشٍ) وَمَنْ يُقَدِّمُ لَهُمُ الدَّعْمَ، هُوَ هَدَفٌ، وَقَتْلُهُ حِفْظٌ لِلْمُسْلِمِينَ وَالثُّورَةُ، وَلَا يُبَرَّرُ لَهُمْ مَا يُشِيعُهُ بَعْضُ الْبُسِطَاءِ مِنْ أَنْ فِيهِمْ مُغْفَلِينَ وَمُغَرَّرًا بِهِمْ، فَقَدْ بَلَغَ كَلَامُ أَهْلِ الْعِلْمِ فِيهِمْ لِلْقَاصِي وَالِدَّانِي، وَلَمْ يَنْقُ فِيهِمْ إِلَّا مَنْ أَشْرَبَ فِي قَلْبِهِ الْغُلُوُّ وَالتَّكْفِيرُ، سَوَاءٌ كَانَ حَسَنَ النَّيَّةِ أَوْ خَبِيثَهَا، وَعَلَى فَرَضِ وُجُودِ مِثْلِ هَؤُلَاءِ السُّدَجِ، **فَالْحُكْمُ عَلَى الْعُمُومِ، وَلِلْفَرْدِ حُكْمٌ طَائِفِيٌّ**، وَيَبْعَثُهُ اللَّهُ عَلَى نِيَّتِهِ. انتهى مِنْ (حُكْمِ التَّعَامُلِ مَعَ أَفْرَادِ تَنْظِيمِ الدَّوْلَةِ). قُلْتُ: إِنِّي أَبْرَأُ إِلَى اللَّهِ مِمَّا قَالَهُ الشَّيْخُ أَيْمَنُ هَارُوشَ طَعْنًا فِي (الدَّوْلَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ) الَّتِي أَسَمَاهَا (دَاعِشٍ)، وَمَا ذَكَرْتُ كَلَامَهُ هُنَا إِلَّا لِبَيَانِ أَنَّ { **الْحُكْمَ عَلَى الْعُمُومِ** } وَأَنَّ { **لِلْفَرْدِ حُكْمٌ طَائِفِيٌّ** }.

(25) وَقَالَ الشَّيْخُ عِمَادُ الدِّينِ خَيْتِي (عَضُو أَمْنَاءِ الْمَجْلِسِ الْإِسْلَامِيِّ السُّورِيِّ): الْأَصْلُ فِي الطَّوَائِفِ الَّتِي لَهَا قُوَّةٌ وَشَوْكَةٌ وَمَنْعَةٌ، وَلَهَا قِيَادَةٌ تَأْتِمُرُ بِأَمْرِهَا وَتَسْمَعُ وَتُطِيعُ لَهَا، وَرَأْيُهُ يُقَاتِلُ تَحْتَهَا، أَنْ يَكُونَ التَّعَامُلُ مَعَهَا بِالْمَجْمُوعِ الْعَامِّ، وَمَا يَغْلِبُ عَلَيْهَا، وَمَا يَظْهَرُ مِنْهَا مِنْ عَقَائِدَ وَتَصَرُّفَاتٍ، فَإِنْ أَظْهَرَتْ هَذِهِ الطَّائِفَةُ الْعَقَائِدَ الْخَارِجِيَّةَ فَهِيَ طَائِفَةُ خَوَارِجٍ، وَإِنْ ظَهَرَ مِنْهَا الْبَغْيُ فَهِيَ طَائِفَةُ بُغَاةٍ، وَهَكَذَا فِي جَمِيعِ الطَّوَائِفِ وَالْأَدْيَانِ وَالْجَمَاعَاتِ، **فَحُكْمُ الطَّائِفَةِ يَشْمَلُ جَمِيعَ أَفْرَادِهَا**، وَلَا يَتَوَقَّفُ الْحُكْمُ عَلَيْهَا أَوْ التَّعَامُلُ مَعَهَا عَلَى مُخَالَفَةِ بَعْضِ

أَفْرَادَهَا لِعَامَّةِ الطَّائِفَةِ [قَالَ الشَّيْخُ إِحْسَانُ إِلَهِي ظَهِيرُ
(الْأَمِينِ الْعَامِّ لَجَمْعِيَةِ أَهْلِ الْحَدِيثِ فِي بَاكِسْتَانِ) فِي
(التَّصَوُّفِ، الْمُنْشَأُ وَالْمَصَادِرُ): إِنَّ أَفْضَلَ طَرِيقَ لِلْحُكْمِ
عَلَى طَائِفَةٍ مُعَيَّنَةٍ وَفِيَّةٍ خَاصَّةٍ مِنَ النَّاسِ هُوَ الْحُكْمُ
الْمَبْنِيُّ عَلَى آرَائِهَا وَأَفْكَارِهَا الَّتِي نَقَلُوهَا فِي كُتُبِهِمْ
الْمُعْتَمَدَةِ وَالرِّسَائِلِ الْمَوْثُوقِ بِهَا لَدِيهِمْ، بِذِكْرِ النُّصُوصِ
وَالْعِبَارَاتِ الَّتِي يُبْنَى عَلَيْهَا الْحُكْمُ وَيُؤَسَّسُ عَلَيْهَا الرَّأْيُ،
وَلَا يُعْتَمَدُ عَلَى أَقْوَالِ الْآخَرِينَ وَنُقُولِ النَّاقِلِينَ
[الْمُخَالَفِينَ لَهُمْ]، اللَّهُمَّ إِلَّا لِلْإِسْتِشْهَادِ عَلَى صِحَّةِ
إِسْتِنْبَاطِ الْحُكْمِ وَاسْتِنْتَاجِ النَّتِيجَةِ؛ وَهَذِهِ الطَّرِيقَةُ، وَلَوْ
أَنَّهَا طَرِيقَةٌ وَغَيْرَةُ شَائِكَةٌ صَعْبَةٌ مُسْتَصْعَبَةٌ، وَقَدْ مَنَ
يَخْتَارُهَا وَيَسْلُكُهَا، وَلَكِنِّهَا هِيَ الطَّرِيقَةُ الصَّحِيحَةُ
الْمُسْتَقِيمَةُ الَّتِي يَقْتَضِيهَا الْعَدْلُ وَالْإِنْصَافُ. انْتَهَى]؛
فَإِذَا ثَبَتَ أَنَّ (تَنْظِيمَ الدَّوْلَةِ) تَنْظِيمٌ خَارِجِيٌّ الْمُعْتَقَدِ،
فَيَشْمَلُ حُكْمَهُ جَمِيعَ الْأَفْرَادِ، وَيُقَاتِلُونَ جَمِيعًا دُونَ
تَفْرِيقِ بَيْنِهِمْ؛ قَالَ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ [فِي (مَجْمُوعِ
الْفَتَاوَى)] {الطَّائِفَةُ الْوَاحِدَةُ الْمُتَمَتِّعُ بَعْضُهَا بِبَعْضٍ
كَالشَّخْصِ الْوَاحِدِ}؛ وَقَدْ كَانَ الرَّسُولُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
وَسَلَّمَ يُخَاطِبُ رُؤُسَاءَ الْقَبَائِلِ وَالْمُلُوكَ وَالرُّعَمَاءَ،
وَيُنْذِرُهُمْ وَيُقِيمُ عَلَيْهِمُ الْحُجَّةَ، فَإِنْ سَأَلُوهُ أَوْ أَسْلَمُوا
كَانَ سِلْمُهُ لَهُمْ وَلَافْوَامِهِمْ وَخَرَّمَ دِمَاءَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ
جَمِيعًا، وَإِنْ حَارَبُوهُ حَارَبَهُمْ جَمِيعًا وَاسْتَحْلَ مِنْهُمْ ذَلِكَ...
ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ عِمَادِ الدِّينِ-: إِذَا كَانَ فِي أَفْرَادِ هَذِهِ
الطَّوَائِفِ مَنْ لَهُ عُذْرٌ مِنْ جَهْلٍ أَوْ تَغْرِيرٍ أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ،
فَإِنَّهُ يُبْعَثُ عَلَى نِيَّتِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، كَمَا وَرَدَ فِي حَدِيثِ
عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
أَنَّهُ قَالَ {إِنَّ نَاسًا مِنْ أُمَّتِي يَوْمُونَ بِالْبَيْتِ بِرَجُلٍ [أَيُّ
يَقْصِدُونَ الْبَيْتَ الْحَرَامَ، يَقْصِدُونَ فِيهِ رَجُلًا] مِنْ قُرَيْشٍ
قَدْ لَجَأَ بِالْبَيْتِ، حَتَّى إِذَا كَانُوا بِالْبَيْدَاءِ خُسِفَ بِهِمْ، فَقُلْنَا
(يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ الطَّرِيقَ قَدْ يَجْمَعُ النَّاسَ؟)، قَالَ

(تَعَمُّ، فِيهِمُ الْمُسْتَبْصِرُ [أَيِ الْمُسْتَبِينَ الْعَامِدُ الْقَاصِدُ]
وَالْمَجْبُورُ [أَيِ الْمُكَرَّهُ] وَائِنِ السَّبِيلِ [أَيِ سَالِكِ الطَّرِيقِ
مَعَهُمْ، وَلَيْسَ مِنْهُمْ]، يَهْلِكُونَ مَهْلَكًا وَاحِدًا، وَيَصْذُرُونَ
مَصَادِرَ شَتَّى، يَبْعَثُهُمُ اللَّهُ عَلَى نِيَاتِهِمْ) {، وَفِي حَدِيثِ أُمِّ
سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا { فَقُلْتُ (يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَكَيْفَ
يَمَنْ كَانَ كَارِهًا؟)، قَالَ (يُخَسَفُ بِهِ مَعَهُمْ، وَلَكِنَّهُ يُبْعَثُ
يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَلَى نِيَّتِهِ) }، قَالَ النُّبُوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ [فِي
(شرح صحيح مسلم)] { وَفِيهِ أَنْ مَنْ كَثُرَ سَوَادُ قَوْمٍ
جَرَى عَلَيْهِ حُكْمُهُمْ فِي ظَاهِرِ عُقُوبَاتِ الدُّنْيَا }... ثم قال
-أي الشيخ عماد الدين-: فالواجبُ في التَّعَامُلِ مع
تَنْظِيمِ (الدَّوْلَةِ) قِتَالَهُمْ، وَمَنْ كَانَ ضِمَّنَ هَذَا التَّنْظِيمِ
مِمَّنْ لَهُ عُذْرٌ شَرْعِيٌّ فَاللَّهُ حَسْبُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ... ثم
قال -أي الشيخ عماد الدين-: فالقاعدةُ أَنَّ التَّابِعَ لَهُ
حُكْمُ الْمَتَّبِعِ... ثم قال -أي الشيخ عماد الدين-:
وَالْخُلَاصَةُ أَنَّ الْحُكْمَ عَلَى طَائِفَةٍ مَا وَالتَّعَامُلَ مَعَهَا يَكُونُ
بِمَنْهَجِهَا الْعَامِّ وَمَا يَغْلِبُ عَلَيْهَا مِنْ مُعْتَقَدَاتٍ وَتَصَرُّفَاتٍ،
وَلَوْ كَانَ بَعْضُ أَفْرَادِهَا جَاهِلِينَ بِذَلِكَ، انْتَهَى بِاخْتِصَارٍ
مِنْ (شُبُهَاتِ تَنْظِيمِ الدَّوْلَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ). قُلْتُ: إِنِّي أَبْرَأُ
إِلَى اللَّهِ مِمَّا قَالَهُ الشَّيْخُ عِمَادُ الدِّينِ خِيتِي طَعْنًا فِي
(الدَّوْلَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ) الَّتِي أَسَمَّاها (تَنْظِيمُ الدَّوْلَةِ)، وَمَا
ذَكَرْتُ كَلَامَهُ هُنَا إِلَّا لِتَبَيُّانٍ أَنَّ { حُكْمَ الطَّائِفَةِ يَشْمَلُ
جَمِيعَ أَفْرَادِهَا } وَأَنَّ { التَّابِعَ لَهُ حُكْمُ الْمَتَّبِعِ }.

(26) وَقَالَ ابْنُ قُدَامَةَ فِي (الْمُعْنِي): وَإِنْ وُجِدَ مَيْتٌ،
فَلَمْ يُعْلَمْ أَمْسَلِمٌ هُوَ أَمْ كَافِرٌ، نُظِرَ إِلَى الْعَلَامَاتِ [أَيِ
الْعَلَامَاتِ الَّتِي تُمَيِّزُ الْمُسْلِمَ مِنَ الْكَافِرِ فِي الدَّارِ الَّتِي
وُجِدَ فِيهَا الْمَيْتُ] مِنَ الْخِتَانِ وَالثِّيَابِ وَالْخِصَابِ، فَإِنْ لَمْ
يَكُنْ عَلَيْهِ عَلَامَةٌ [مُمَيِّزَةٌ] وَكَانَ فِي دَارِ الْإِسْلَامِ، غُسِّلَ
وَصُلِّيَ عَلَيْهِ، وَإِنْ كَانَ فِي دَارِ الْكُفْرِ، لَمْ يُغَسَّلْ وَلَمْ
يُصَلَّ عَلَيْهِ، نَصَّ عَلَيْهِ أَحْمَدُ، لِأَنَّ الْأَضْلَّ أَنْ مَنْ كَانَ فِي

دَارَ فَهُوَ مِنْ أَهْلِهَا، يَثْبُتُ لَهُ حُكْمُهُمْ مَا لَمْ يَقُمْ عَلَى خِلَافِهِ دَلِيلٌ. انتهى.

(27) وَقَالَ الْجصاص (ت370هـ) في (أحكام القرآن):
وَقَدْ اِغْتَبَرَ أَصْحَابُنَا ذَلِكَ فِي الْمَيِّتِ - فِي دَارِ الْإِسْلَامِ أَوْ فِي دَارِ الْحَرْبِ - إِذَا لَمْ يُعْرَفْ أَمْرُهُ قَبْلَ ذَلِكَ [أَيُّ قَبْلَ مَوْتِهِ] فِي إِسْلَامٍ أَوْ كُفْرٍ، أَنَّهُ يُنْظَرُ إِلَى سَيَّمَاهُ؛ فَإِنْ كَانَتْ عَلَيْهِ سَيِّمَاتُ أَهْلِ الْكُفْرِ [أَيِ الْأَمَارَاتِ الَّتِي يَتَمَيَّزُ بِهَا الْكَافِرُ مِنَ الْمُسْلِمِ فِي الدَّارِ الَّتِي وُجِدَ فِيهَا الْمَيِّتُ]، مِنْ شَذِّ زُنَّارِ [الزُّنَّارُ حِرَامٌ يَشُدُّهُ النَّصْرَانِيُّ عَلَى وَسَطِهِ]، أَوْ عَدَمِ خِتَانٍ، وَتَرْكِ الشَّعْرِ، عَلَى حَسَبِ مَا يَفْعَلُهُ رُهْبَانُ النَّصَارَى، حُكِمَ لَهُ بِحُكْمِ الْكُفَّارِ وَلَمْ يُدْفَنْ فِي مَقَابِرِ الْمُسْلِمِينَ وَلَمْ يُصَلَّ عَلَيْهِ؛ وَإِنْ كَانَ عَلَيْهِ سَيِّمَاتُ أَهْلِ الْإِسْلَامِ، حُكِمَ لَهُ بِحُكْمِ الْمُسْلِمِينَ فِي الصَّلَاةِ وَالِدْفَنِ؛ وَإِنْ لَمْ يَطْهَرْ عَلَيْهِ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ، فَإِنْ كَانَ فِي مَضَرٍّ مِنَ الْأَمْصَارِ الَّتِي لِلْمُسْلِمِينَ فَهُوَ مُسْلِمٌ، وَإِنْ كَانَ فِي دَارِ الْحَرْبِ فَمَحْكُومٌ لَهُ بِحُكْمِ الْكُفْرِ؛ فَجَعَلُوا اِغْتِبَارَ سَيَّمَاهُ بِنَفْسِهِ أَوَّلَى مِنْهُ بِمَوْضِعِهِ الْمَوْجُودِ فِيهِ [يَعْنِي أَنَّهُمْ قَدَّمُوا الْأَمَارَاتِ الَّتِي تَطْهَرُ عَلَى شَخْصِ الْمَيِّتِ عَلَى الْحُكْمِ بِتَبَعِيَّتِهِ لِلدَّارِ الَّتِي مَاتَ فِيهَا]، فَإِذَا عَدِمْنَا السَّيِّمَاتِ حَكَمْنَا لَهُ بِحُكْمِ أَهْلِ الْمَوْضِعِ، وَكَذَلِكَ اِغْتَبَرُوا فِي اللَّقِيطِ. انتهى.

(28) وَقَالَ السَّرْحَسِيُّ (ت483هـ) في (المبسوط): أَلَا تَرَى أَنَّ مَنْ كَانَ فِي دَارِ الْحَرْبِ إِذَا لَمْ يُعْرَفْ خَالَهُ يُجْعَلُ مِنْ أَهْلِ دَارِ الْحَرْبِ، بِخِلَافِ مَنْ كَانَ فِي دَارِ الْإِسْلَامِ فَإِنَّهُ يُجْعَلُ مِنَ الْمُسْلِمِينَ إِذَا لَمْ يُعْرَفْ خَالَهُ. انتهى.

(29) وَقَالَ الشَّيْخُ عَلِيُّ بْنُ خَضِيرٍ الْخَضِيرِ (الْمُتَخَرِّجُ مِنْ كُلِّيَّةِ أَصُولِ الدِّينِ بـ "جامعة الإمام" بالقصيم عام

1403هـ) في فتوى له على هذا الرابط: الطائفة الْمُتَتَبِعَةُ [أَيُّ عَنْ بَعْضِ الصَّلَوَاتِ الْمَفْرُوضَاتِ أَوْ الصِّيَامِ أَوْ الْحَجِّ، أَوْ عَنْ التَّزَامِ تَحْرِيمِ الدَّمَاءِ وَالْأَمْوَالِ أَوْ الْخَمْرِ أَوْ الرِّزْقِ أَوْ الْمَيْسِرِ أَوْ نِكَاحِ ذَوَاتِ الْمَحَارِمِ، أَوْ عَنْ التَّزَامِ جِهَادِ الْكُفَّارِ أَوْ صَرْبِ الْحَزْبَةِ عَلَى أَهْلِ الْكِتَابِ، أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ التَّزَامِ وَاجِبَاتِ الدِّينِ أَوْ مُحَرَّمَاتِهِ، الَّتِي لَا عُذْرَ لِأَحَدٍ فِي جُحُودِهَا أَوْ تَرْكِهَا، الَّتِي يَكْفُرُ الْوَاحِدُ بِجُحُودِهَا]، إِذَا نَقَضَ [يَعْنِي امْتَنَعَ] سَادَتُهَا وَرُؤُسَاوَهَا **عَمَّ الْحُكْمُ الْجَمِيعَ، حَتَّى رَعَايَاهَا وَأَفْرَادَهَا، وَلَا يُسَمَّوْنَ أَتْرِيَاءَ فِي عُرْفِ الشَّرْعِ**، بَلْ هُمْ نَاكِثُونَ حُكْمًا [لَا حَقِيقَةً]، وَيَدُلُّ عَلَيْهِ مَا فَعَلَهُ الرَّسُولُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَعَ [قَبَائِلِ] الْيَهُودِ الثَّلَاثَةِ (بَنِي قَيْنُقَاعَ، وَبَنِي النَّضِيرِ، وَبَنِي قُرَيْظَةَ) [الَّتِي كَانَتْ تَسْكُنُ الْمَدِينَةَ الْمُتَوَرَّةَ] لَمَّا نَقَضَ سَادَتُهُمْ [الْعَهْدَ] جَعَلَهُمْ جَمِيعًا [أَيُّ جَمِيعَ أَفْرَادِ الْقَبَائِلِ الْمَذْكُورَةِ (سَادَتِهِمْ وَعَامَّتِهِمْ)] نَاقِضِينَ **وَجَعَلَ حُكْمَهُمْ وَاحِدًا** فِي الْقَتْلِ وَغَيْرِهِ [قَالَ السَّرْحَسِيُّ (ت483هـ) فِي (شَرْحِ السِّيَرِ الْكَبِيرِ): إِنَّ الْمُسْتَأْمِنِينَ لَوْ عَذَرَ بِهِمْ مَلِكُ أَهْلِ الْحَزْبِ فَأَخَذَ أَمْوَالَهُمْ وَحَبَسَهُمْ، ثُمَّ أَنْفَلْتُوهُمُ، حَلَّ لَهُمْ قَتْلُ أَهْلِ الْحَزْبِ وَأَخَذَ أَمْوَالَهُمْ، بِاعْتِبَارِ أَنَّ ذَلِكَ [أَيُّ الْعَذَرَ] نَقَضَ لِلْعَهْدِ مِنْ مَلِكِهِمْ. انتهى]. انتهى باختصار.

(30) وَقَالَ الشَّيْخُ أَبُو سَلْمَانَ الصُّومَالِي فِي (إِسْتِيفَاءِ الْأَقْوَالِ فِي الْمَأْخُودِ مِنْ أَهْلِ الْخَرْبِ تَلَصُّصًا، مِنَ الْأَنْفُسِ وَالْأَمْوَالِ): تَبَعِيَةُ الرَّجُلِ لِلْعَشِيرَةِ كَتَبَعِيَةِ الدَّارِ وَالدَّوْلَةِ، **بَلْ هِيَ أَقْوَى**. انتهى.

(31) وَقَالَ الشَّيْخُ مُحَمَّدُ صَالِحُ الْمُنْجِدِ فِي مُحَاضَرَةٍ بِعُنْوَانِ (ضَوَابِطُ التَّكْفِيرِ) مُفَرَّغَةً على هذا الرابط: فَالْإِسْلَامُ يَثْبُتُ **بِالشَّهَادَتَيْنِ، وَبِالصَّلَاةِ، وَبِالتَّبَعِيَةِ**

لِلأَبَوَيْنِ، وَلِلدَّارِ، يَعْنِي أَنْتَ الْآنَ؛ لَوْ رَأَيْتَ شَخْصًا مَا عِنْدَكَ عَنْهُ أَيُّ خَلْفِيَّةٍ يُصَلِّي تَحْكُمُ لَهُ بِالْإِسْلَامِ؛ لَوْ سَمِعْتَ وَاحِدًا تَطْلُقُ الشَّهَادَتَيْنِ مَا عِنْدَكَ عَنْهُ أَيُّ خَلْفِيَّةٍ تَحْكُمُ لَهُ بِالْإِسْلَامِ؛ لَوْ رَأَيْتَ ابْنًا لَوَالِدَيْنِ مُسْلِمَيْنِ مَا عِنْدَكَ عَنْهُ أَيُّ خَلْفِيَّةٍ تَحْكُمُ لَهُ بِالْإِسْلَامِ تَبَعًا لَوَالِدَيْهِ؛ لَوْ رَأَيْتَ شَخْصًا فِي مُجْتَمَعٍ مُسْلِمٍ، **أَلَّصَلُّ أَنَّهُ وَاحِدٌ مِنْهُمْ،** هَذَا الْأَصْلُ، إِذَا مَا عِنْدَكَ شَيْءٌ نَاقِلٌ يَنْقُلُ عَنِ الْأَصْلِ لَا بُدَّ أَنْ تَجْرِيَ عَلَى الْأَصْلِ، وَلَا بُدَّ أَنْ تَحْكُمَ بِإِسْلَامِهِ، وَتُعَامِلَهُ عَلَى هَذَا الْأَسَاسِ. انْتَهَى بِاخْتِصَارٍ.

زَيْدٌ: إِذَا قَالَ رَجُلٌ نَضْرَانِيٌّ فِي دَوْلَةٍ نَضْرَانِيَّةٍ {أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ، وَأَتَّبِعُ أَهْلَ الْبَيْتِ}، وَكَانَ هُنَاكَ فِي هَذِهِ الدَّوْلَةِ بَعْضُ الْأَفْرَادِ الْمُتَنَسِّبِينَ لِلْإِسْلَامِ، وَكَانَ أَكْثَرُ هَؤُلَاءِ الْأَفْرَادِ عَلَى عَقِيدَةِ الرِّوَاغِ الْإِثْنَى عَشْرِيَّةٍ؛ فَهَلْ يُحْكَمُ بِالْإِسْلَامِ لِلنَّضْرَانِيِّ الْمَذْكُورِ الَّذِي تَطْلُقُ الشَّهَادَتَيْنِ وَتَبَرَّأَ مِنَ النَّضْرَانِيَّةِ؟.

عَمَرُو: لَا يُحْكَمُ لَهُ بِالْإِسْلَامِ إِلَّا إِذَا تَبَرَّأَ مِنْ عَقِيدَةِ الرِّوَاغِ الْإِثْنَى عَشْرِيَّةٍ، لِأَنَّهُ فِي الْأَغْلَبِ خَرَجَ مِنَ النَّضْرَانِيَّةِ وَدَخَلَ فِي دِينِ غَالِبِ الطَّائِفَةِ الْمُتَنَسِّبَةِ لِلْإِسْلَامِ - وَهُمْ الرِّوَاغِ الْإِثْنَى عَشْرِيَّةٌ - فِي دَوْلَتِهِ. وَقَدْ قَالَ الشَّيْخُ صَالِحُ آلِ الشَّيْخِ (وَزِيرُ الشُّؤُونِ الْإِسْلَامِيَّةِ وَالْأَوْقَافِ وَالِدَعْوَةِ وَالْإِرْشَادِ) فِي (شَرْحِ ثَلَاثَةِ الْأَصُولِ): وَقَالَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ {الدَّارُ إِذَا ظَهَرَ فِيهَا الْأَذَانُ وَسُمِعَ وَقْتُهَا مِنْ أَوْقَاتِ الصَّلَاةِ، فَإِنَّهَا دَارُ إِسْلَامٍ، لِأَنَّ النَّبِيَّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ كَانَ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَغْزُو قَوْمًا، أَنْ يُصَبِّحَهُمْ [التَّصْبِيحُ هُوَ الْإِغَارَةُ وَقْتُ طُلُوعِ الْفَجْرِ]، قَالَ لِمَنْ مَعَهُ (انْتَظِرُوا)، فَإِنْ سَمِعَ أَذَانًا كَفًّا، وَإِنْ لَمْ يَسْمَعْ

أَذَانًا قَاتِلَ}، **وهذا فيه نظرٌ**، لَأَنَّ الْحَدِيثَ عَلَى أَضْلِهِ (وَهُوَ أَنَّ الْعَرَبَ حِينَمَا يُغْلَوْنَ الْأَذَانَ، مَعْنَى ذَلِكَ أَنَّهُمْ يُقَرُّونَ وَيَشْهَدُونَ شَهَادَةَ الْحَقِّ لَأَنَّهُمْ يَعْلَمُونَ مَعْنَى ذَلِكَ، وَهُمْ يُؤَدُّونَ حُقُوقَ التَّوْحِيدِ الَّتِي اشْتَمَلَ عَلَيْهَا الْأَذَانُ، فَإِذَا شَهِدُوا أَنَّ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَرَفَعُوا الْأَذَانَ بِالصَّلَاةِ، مَعْنَى ذَلِكَ أَنَّهُمْ انْتَسَلَخُوا مِنَ الشَّرِكِ وَتَبَرَّؤُوا مِنْهُ، وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ)، وَقَدْ قَالَ جَلَّ وَعَلَا {فَإِنْ تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ فَإِخْوَانُكُمْ فِي الدِّينِ} (فَإِنْ تَابُوا) مِنَ الشَّرِكِ (وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ فَإِخْوَانُكُمْ فِي الدِّينِ)، ذَلِكَ لِأَنَّ الْعَرَبَ كَانُوا يَعْلَمُونَ مَعْنَى التَّوْحِيدِ، فَإِذَا دَخَلُوا فِي الْإِسْلَامِ وَشَهِدُوا أَنَّ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ، دَلَّ ذَلِكَ أَنَّهُمْ يَعْمَلُونَ بِمُقْتَضَى ذَلِكَ، أَمَّا فِي هَذِهِ الْأُزْمَةِ الْمُتَأَخِّرَةِ فَإِنَّ كَثِيرِينَ مِنَ الْمُسْلِمِينَ يَقُولُونَ {لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ}، وَلَا يَعْلَمُونَ مَعْنَاهَا، وَلَا يَعْمَلُونَ بِمُقْتَضَاهَا، **بَلْ تَجِدُ الشَّرِكَ فَاشْيَا فِيهِمْ**، وَلِهَذَا نَقُولُ إِنَّ هَذَا الْقَيْدَ أَوْ هَذَا التَّعْرِيفَ (وَهُوَ أَنَّ دَارَ الْإِسْلَامِ هِيَ الدَّارُ الَّتِي يَظْهَرُ فِيهَا الْأَذَانُ بِالصَّلَاةِ) أَنَّهُ فِي هَذِهِ الْأُزْمَةِ الْمُتَأَخِّرَةِ أَنَّهُ لَا يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ قَيْدًا، وَالِدَلِيلُ [أَيُّ وَحْدِيَّتِ الْإِغَارَةِ (التَّضْيِيقِ)] عَلَى أَضْلِهِ (وَهُوَ أَنَّ الْعَرَبَ كَانُوا يَنْتَسِلَخُونَ مِنَ الشَّرِكِ وَيَتَبَرَّؤُونَ مِنْهُ وَمِنْ أَهْلِهِ، وَيُقْبِلُونَ عَلَى التَّوْحِيدِ وَيَعْمَلُونَ بِمُقْتَضَى الشَّهَادَتَيْنِ)، بِخِلَافِ أَهْلِ هَذِهِ الْأُزْمَانِ الْمُتَأَخِّرَةِ [قَالَ الشَّيْخُ صَالِحُ الْفُوزَانِ (عَضُوْهُ هَيْئَةً كِبَارَ الْعُلَمَاءِ بِالدِّيَارِ السَّعُودِيَّةِ، وَعَضُوْهُ اللَّجْنَةُ الدَّائِمَةُ لِلْبَحْثِ الْعِلْمِيَّةِ وَالْإِفْتَاءِ) فِي (إِعَانَةِ الْمُسْتَفِيدِ بِشَرْحِ كِتَابِ التَّوْحِيدِ): سَمِعْنَا أَنَّ بَعْضَ الدُّعَاةِ يَدْعُونَ -فِي أَمْرِيكَأ- فِي غَيْرِهَا- إِلَى دِينِ الصُّوْفِيَّةِ وَإِلَى دِينِ الْقُبُورِيَّةِ، فَهُمْ أَخْرَجُوهُمْ مِنْ كُفْرِ [أَيُّ مِنْ دِينِ النَّصْرَانِيَّةِ] إِلَى كُفْرِ [أَيُّ إِلَى دِينِ الصُّوْفِيَّةِ]، وَكَوْنُهُ يَبْقَى عَلَى كُفْرِهِ أَخَفُّ مِنْ كَوْنِهِ يَنْتَقِلُ

إلى كُفْر يُسَمَّى بِاسْمِ الْإِسْلَامِ. انتهى. وقال الشيخ عبد الله الدويش (ت1409هـ) في (التفصُّن الرَّشِيدُ فِي الرَّدِّ عَلَى مُدَّعِي التَّشْدِيدِ): وفي ذلك الْوَقْتُ [يَعْنِي عَهْدَ النَّبُوَّةِ] كَانَ مَنْ أَسْلَمَ خَلَعَ الشَّرْكَ وَتَبَرَّأَ مِنْهُ لِعِلْمِهِمْ بِمَعْنَى (لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ)، وَأَمَّا أَهْلُ هَذِهِ الْأَزْمَانِ فَإِنَّهُمْ لَا يَعْرِفُونَ مَعْنَاهَا [أَيُّ مَعْنَى (لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ)] بَلْ يَقُولُونَهَا وَهُمْ مُتَلَبِّسُونَ بِالشَّرْكِ كَمَا لَا يَخْفَى. انتهى باختصار.

وقال الشيخ حسين أبو الأشبال الزهيري في (شرح كتاب الإبانة): وَالْأَعْجَمِيُّ غَالِبًا إِنَّمَا يُؤَفِّقُ لِلإِسْلَامِ عَلَى يَدِ صُوفِيٍّ أَوْ شَيْعِيٍّ أَوْ مَرْجِيٍّ أَوْ خَارِجِيٍّ أَوْ أَشْعَرِيٍّ. انتهى. وقال الشيخ أحمد السبيعي في شريط صَوْتِيٍّ مُفَرَّغٍ عَلَى هَذَا الرَّابِطِ: فِي زَمَنِ النَّبُوَّةِ كَانَ الرَّجُلُ إِذَا إِهْتَدَى إِلَى الْإِسْلَامِ، فَلَيْسَ ثَمَّةَ بَدْعٍ - أَوْ أَهْلُ بَدْعٍ - حَتَّى يَقَعَ فِيهَا، فِي زَمَنِ النَّبُوَّةِ [أَيُّ] فِي زَمَنِ الرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ مَا كَانَ فِيهِ [أَيُّ مَا كَانَ يُوجَدُ] أَهْلُ بَدْعٍ، مَا كَانَ فِيهِ فِرَقٌ. انتهى. وقال الشيخ طارق بن محمد الطواري (الأستاذ بقسم التفسير والحديث بكلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة الكويت) في مقالة له بعنوان (مَشْرُوعُ إِقَامَةِ دَوْلَةِ الْإِسْلَامِ) عَلَى هَذَا الرَّابِطِ: فَقَدْ نَجَحَ الشَّيْعَةُ الْإِثْنَا عَشْرِيَّةَ فِي إِقَامَةِ دَوْلَةِ إِسْلَامِيَّةٍ تَقُومُ عَلَى أُسَاسِ الْمَذْهَبِ الشَّيْعِيِّ الْإِثْنَى عَشْرِيِّ - وَمَضَى عَلَيْهَا أَكْثَرُ مِنْ 28 سَنَةً - تَكُونُ مِثْلَةً كُبْرَى لِلْفِكْرِ الشَّيْعِيِّ وَلِتَصْدِيرِ آرَائِهِ وَدَعَائِهِ وَنَشْرِ فِكْرِهِ وَتَقْوِيَةِ أَرْكَانِهِ فِي كُلِّ أَنْحَاءِ الْعَالَمِ، لَقَدْ أَضْحَى الشَّيْعَةُ الْيَوْمَ قُوَّةً لَا يَسْتَهَانُ بِهَا فِكْرِيًّا وَاقْتِصَادِيًّا وَعَسْكَرِيًّا، إِذْ أَنَّ الدَّوْلَةَ قَامَتْ عَلَى أُسَاسِ الدِّينِ وَدَعَمَتِ الدِّينَ وَوَقَفَتْ إِلَى جَنْبِ رِجَالِ الدِّينِ، لَقَدْ أَمْتَدَ الْفِكْرُ الشَّيْعِيُّ الْيَوْمَ وَمِنْ خِلَالِ رُبْعِ قَرْنٍ إِلَى الْمَغْرِبِ غَرْبًا وَالسَّنْغَالِ جَنُوبًا وَأُورِبَا شَمَالًا وَأَقْصَى الصِّينِ وَإِنْدُونِشِيَا شَرْقًا، وَأَصْبَحَتْ السَّفَارَاتُ

مكاتب للدعاة، وأصبحت إيران هي الدولة الأم التي
تنادي وتستنكر وتبيع وتشتري وتساوم في قضايا الأمة
الإسلامية العامة. انتهى.

وقال الشيخ سليمان الخراشي في (المستدرک علي
معجم المناهي اللفظية): قال الشيخ سليمان بن
سحمان [ت1349هـ] رحمه الله راداً علي (بعض من
اغتر بمقالة [أي مقولة] "عَدَمُ تَكْفِيرِ أَهْلِ الْقِبْلَةِ"
[ف] حملها على الجهمية) {وَأَمَّا مَا ذَكَرْتَهُ مِنْ إِسْتِدْلَالِ
الْمُخَالِفِ [يَعْنِي الَّذِي لَا يُكْفِرُ الْجَهْمِيَّةَ] بِقَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ (مَنْ صَلَّى صَلَاتَيْنَا [وَأَسْتَقْبَلَ قِبْلَتَنَا وَأَكَلَ
ذَيْحَتَنَا فَذَلِكَ الْمُسْلِمُ الَّذِي لَهُ ذِمَّةُ اللَّهِ وَذِمَّةُ رَسُولِهِ])
وأشبه هذه الأحاديث، فهذا استدلال جاهل بنصوص
الكتاب والسنة، لا يدري، ولا يدري أنه لا يدري، فإن هذا
قرضه ومخله في من لا تُخرجُه بدعته من الإسلام،
فهؤلاء لا يكفرون لأن أصل الإيمان الثابت لا يحكم
بزواله إلا بحصول مُنافٍ لحقيقته مُناقض لأضله،
والعمدة استصحاب الأصل وجوداً وعدماً، لكنهم [أي
الذين لا تُخرجهم بدعتهم من الإسلام] يُدعون
ويُضللون، ويجب هجرهم وتضليلهم والتحذير عن
مجالستهم ومجامعتهم، كما هو طريقة السلف في هذا
الصنف؛ وأما الجهمية وعباد القبور [قلت: والروافض
من عباد القبور]، فلا يستدل بمثل هذه النصوص على
عَدَمِ تَكْفِيرِهِمْ إِلَّا مَنْ لم يعرف حقيقة الإسلام}. انتهى
باختصار.

زيد: إِذَا نَزَلْتُ بَلَدَةً أَعْلَمُ أَنَّ **عَالِبَ** أَهْلِهَا عَلَى عَقِيدَةِ
الرَّوَافِضِ الْإِثْنَى عَشْرِيَّةٍ، فَسَمِعْتُ الْأَذَانَ، هَلْ أَدْخُلُ أَيَّ
مَسْجِدٍ وَأَصَلِّي خَلْفَ مَنْ **أَجْهَلُ** حَالَهُ؟.

عمرو: فِي هَذِهِ الْحَالَةِ الْمَذْكُورَةِ لَا تَصِحُّ الصَّلَاةُ خَلْفَ
مَجْهُولِ الْحَالِ؛ وَإِلَيْكَ بَعْضُ أَقْوَالِ الْعُلَمَاءِ فِي ذَلِكَ:

(1) قَالَ الشَّيْخُ عَبْدُ اللَّهِ الْخَلِيفِيُّ فِي (تَقْوِيمِ
الْمُعَاصِرِينَ): وَمَسْتَوْرُ الْحَالِ يُصَلِّي خَلْفَهُ وَلَا يُسَالُ عَنْهُ
كَمَا حَقَّقَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ أَهْلُ الْبِلَادِ
مَشْهُورِينَ بِبِدْعَةٍ مُكَفِّرَةٍ فَيَتَّبِعِي السُّؤَالَ؛ قَالَ ابْنُ أَبِي
يَعْلَى [ت 526 هـ] فِي (طَبَقَاتِ الْخَنَابِلَةِ) { قَالَ الْمَرْوُذِيُّ
(سُئِلَ أَحْمَدُ "أَمْرٌ فِي الطَّرِيقِ فَأَسْمَعُ الْإِقَامَةَ، تَرَى أَنْ
أَصَلِّي؟"، فَقَالَ "قَدْ كُنْتُ أَسْهَلُ، فَأَمَّا إِذَا كَثُرَتِ الْبِدْعُ فَلَا
تُصَلِّي إِلَّا خَلْفَ مَنْ تَعْرِفُ" }. انتهى.

(2) قَالَ الزَّرْكَشِيُّ (ت 794 هـ) فِي (الْبَحْرُ الْمُحِيطُ):
الْإِسْتِفْرَاءُ هُوَ تَصَفُّحُ أُمُورٍ جُزْئِيَّةٍ لِيَحْكُمَ بِحُكْمِهَا عَلَى
أَمْرٍ يَشْمَلُ تِلْكَ الْجُزْئِيَّاتِ؛ وَيَنْقَسِمُ إِلَى تَامٍّ، وَنَاقِصٍ؛
فَالْتَامُّ [هُوَ] اثْبَاتُ الْحُكْمِ فِي جُزْئِيٍّ لِثُبُوتِهِ فِي الْكُلِّيِّ
عَلَى الْإِسْتِعْرَاقِ، وَهَذَا هُوَ الْقِيَاسُ الْمُنْطَقِيُّ الْمُسْتَعْمَلُ
فِي الْعَقْلِيَّاتِ، وَهُوَ حُجَّةٌ بِلَا خِلَافٍ، وَمِثَالُهُ { كُلُّ صَلَاةٍ،
فَإِمَّا أَنْ تَكُونَ مَفْرُوضَةً أَوْ نَافِلَةً، وَإِيْهُمَا كَانَ فَلَا بُدَّ وَأَنْ
تَكُونَ مَعَ الطَّهَارَةِ }، فَكُلُّ صَلَاةٍ فَلَا بُدَّ وَأَنْ تَكُونَ مَعَ
طَهَارَةٍ وَهُوَ يُفِيدُ الْقَطْعَ، لِأَنَّ الْحُكْمَ إِذَا ثَبَتَ لِكُلِّ فَرْدٍ
مِنْ أَفْرَادِ شَيْءٍ عَلَى التَّفْصِيلِ فَهُوَ لَا مَحَالَةَ ثَابِتٌ لِكُلِّ
أَفْرَادِهِ عَلَى الْإِجْمَالِ؛ وَالنَّاقِصُ [هُوَ] اثْبَاتُ الْحُكْمِ فِي
كُلِّيٍّ لِثُبُوتِهِ فِي أَكْثَرِ جُزْئِيَّاتِهِ مِنْ غَيْرِ اخْتِجَاجٍ إِلَى جَامِعٍ،
وَهُوَ الْمُسَمَّى فِي اصْطِلَاحِ الْفُقَهَاءِ بِـ (الْأَعْمُ الْأَغْلَبُ)،

وَهَذَا النَّوْعُ الْأَصَحُّ أَنَّهُ يُفِيدُ الظَّنَّ الْغَالِبَ، وَلَا يُفِيدُ الْقَطْعَ لِاحْتِمَالِ تَخَلُّفِ بَعْضِ الْجُزْئِيَّاتِ عَنِ الْحُكْمِ، وَلِهَذَا لَمَّا عَلِمْنَا إِنْصَافَ أَغْلَبِ مَنْ فِي دَارِ الْحَرْبِ بِالْكَفْرِ **غَلَبَ عَلَى ظَنِّنَا أَنَّ جَمِيعَ مَنْ نُشَاهِدُهُ مِنْهُمْ كَذَلِكَ**، حَتَّى جَازَ لَنَا اسْتِزْقَاقُ الْكُلِّ وَرَمْيُ السَّهَامِ إِلَى جَمِيعِ مَنْ فِي صَفِّهِمْ، وَلَوْ لَمْ يَكُنِ الْأَصْلُ مَا ذَكَرْنَا لَمَّا جَازَ ذَلِكَ. انتهى باختصار.

(3) وقال الشيخ محمد بن سعيد الأندلسي في (الكواشف الجلية): ولا بُدَّ أَنْ تَعْلَمَ أَنَّ اللَّهَ قَدْ تَعَبَّدَنَا بِالْحُكْمِ فِي الدُّنْيَا بِمَا ظَهَرَ لَنَا مِنَ الْقَوْمِ وَالْأَدَارِ وَالْمَجْمُوعِ وَالْعُمُومِ إِبْتِدَاءً، ثُمَّ الْعَيْنُ تَبَعُ الْقَوْمِ؛ وَلَا شَكَّ أَنَّ الْقَضِيَّةَ تُبْنَى فِي النَّظَرِ مِنَ الْأَعْلَى إِلَى الْأَسْفَلِ، وَالنَّظَرُ يُسَلِّطُ إِبْتِدَاءً عَلَى الْقَوْمِ وَالْأَدَارِ، فَالْقَوْمُ إِمَّا أَنْ يَكُونُوا مُسْلِمِينَ وَالْأَدَارُ دَارُ إِسْلَامٍ فَالْفَرْدُ بَيْنَهُمْ تَبَعُ لَهُمْ فِي الْإِسْلَامِ، أَوْ كَافِرِينَ وَالْأَدَارُ دَارُ كُفْرٍ فَالْفَرْدُ كَذَلِكَ بَيْنَهُمْ تَبَعُ لَهُمْ فِي الْكُفْرِ؛ وَيُسْتَنْتَى مِنْ ذَلِكَ مَنْ أَظْهَرَ الْمُخَالَفَةَ لِقَوْمِهِ فِي الدِّينِ فَيُخَصَّصُ مِنْ عُمُومِ الْقَوْمِ، وَهِيَ طَرِيقَةُ الْقُرْآنِ فِي نِسْبَةِ الْعَيْنِ إِلَى الْقَوْمِ وَبِنَاءِ الْأَحْكَامِ عَلَى ذَلِكَ، لِأَنَّ النَّظَرَ فِي الْأَفْرَادِ فَرْدًا فَرْدًا هَذَا مِنْ تَكْلِيفٍ مَا لَا يُطَاقُ، وَيَكُونُ النَّظَرُ فِي الْأَفْرَادِ عَلَى جِهَةِ الْاسْتِقْرَاءِ [يَعْنِي الْاسْتِقْرَاءَ النَّاقِصَ لَا التَّامَّ] لِإِنِّاءِ الْحُكْمِ عَلَى الْعُمُومِ... ثم قال -أي الشيخ الأندلسي-: وَنَقُولُ فِي مِثْلِ هَذِهِ الْمُجْتَمَعَاتِ الْجَاهِلِيَّةِ، لَا يُقْبَلُ مِنْ أَفْرَادِهَا النُّطْقُ الْمُجَرَّدُ بِالشَّهَادَتَيْنِ حَتَّى التَّحَقُّقُ مِنَ الْعِلْمِ بِمَعْنَاهَا نَفِيًا وَإِثْبَاتًا وَإِدْرَاكِ الْمَعْنَى الَّذِي فَارَقَ [أَيِ النَّاطِقُ بِالشَّهَادَتَيْنِ] بِهِ قَوْمَهُ الْجَاهِلِيِّينَ، وَذَلِكَ لِانْتِشَارِ وَاسْتِغَاظَةِ الْجَهْلِ بِالْمَعْنَى الَّذِي دَلَّتْ عَلَيْهِ الْكَلِمَةُ وَاتِّخَاذِ النَّاسِ الْأَنْدَادَ وَالطَّوَاغِيَتِ أَرْبَابًا وَهُمْ يُرَدِّدُونَ ذَاتَ الْكَلِمَةِ [أَيِ الشَّهَادَتَيْنِ]... ثم قال -أي

الشيخ الأندلسي:- إِنَّ الْعِيرَةَ بِالْحَقَائِقِ وَلَيْسَ بِالْأَسْمَاءِ
وَالدَّعَاوَى، وَالشِّرْكَ وَالْكَفْرُ وَالْجَاهِلِيَّةُ وَصَفٌ قَدْ وَرَدَ
فِي الشَّرْعِ حَدَّهُ، فَكُلُّ مَنْ تَلَبَّسَ بِهِ كَانَ مُشْرِكًا جَاهِلِيًّا
وَلَوْ سَمَّى نَفْسَهُ مُسْلِمًا خَنِيفًا، أَلَا تَرَى أَنَّ مُشْرِكِي
قَرِيشَ كَانُوا يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ عَلَى مِلَّةِ إِبْرَاهِيمَ وَهُمْ أَسْعَدُ
النَّاسِ بِهِ، وَكَذَا الْيَهُودُ وَالنَّصَارَى الَّذِينَ كَانُوا يَزْعُمُونَ
أَنَّهُمْ أَبْنَاءُ اللَّهِ وَأَحِبَّاءُهُ وَأَنَّهُم النَّاجُونَ، فَجَاءَ النَّصُّ
بِتَكْذِيبِ هَؤُلَاءِ وَهَؤُلَاءِ... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الْأَنْدَلُسِيِّ:-
وَالْحُكْمُ بِالْإِسْلَامِ بِمُجَرَّدِ الْكَلِمَةِ [أَيُّ الشَّهَادَتَيْنِ] فِي
هَذِهِ الدِّيَارِ هُوَ حُكْمٌ بِإِسْلَامِ جَاهِلِ التَّوْحِيدِ، لِأَنَّ الْجَهْلَ
بِكَلِمَةِ التَّوْحِيدِ مُسْتَفِيزٌ بَيْنَ النَّاسِ، فَكَيْفَ تَعْتَبِرُونَ
الْكَلِمَةَ الْمُجَرَّدَةَ مَعَ فُشُوِّ الْجَهْلِ!!! فَالْجَهْلُ بِالتَّوْحِيدِ
مُسْتَفِيزٌ وَهُوَ مَا نَعْنِي مِنْ إِعْتِبَارِ الْكَلِمَةِ فَكَيْفَ
إِعْتَبَرْتُمُوهَا!!! وَهَذَا نَقْصٌ لِلْإِجْمَاعِ عَلَى كُفْرِ جَاهِلِ
التَّوْحِيدِ وَأَنَّهُ لَا يَنْعَقِدُ لَهُ إِسْلَامٌ الْبَتَّةَ... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ
الشَّيْخِ الْأَنْدَلُسِيِّ:- فَمَنْهَجُ الْقُرْآنِ وَالسُّنَّةِ هُوَ إِسْتِصْحَابُ
الْأَصْلِ فِي الْقَوْمِ حُكْمًا عَلَى عُمُومِ الدِّيَارِ، أَمَّا الْأَغْيَانُ
فَيَجْرِي عَلَيْهِمْ هَذَا الْحُكْمُ الْمُسْتَصْحَبُ إِلَّا مَنْ خَالَفَ دِينَ
قَوْمِهِ بِإِظْهَارٍ خِلَافٍ مَا أَظْهَرَهُ الْقَوْمُ مِنْ إِيْمَانٍ وَكُفْرٍ،
فَصَوَابُ النَّظَرِ ابْتِدَاءً هُوَ فِي ظَاهِرِ الْقَوْمِ ثُمَّ الْحُكْمُ
عَلَيْهِمْ، وَالْعَيْنُ تَلْحَقُ بِالْقَوْمِ إِلَّا مَنْ أَظْهَرَ مُخَالَفَةَ
الْقَوْمِ، وَمَنْ إِسْتَخَفَى فَإِنَّهُ يَجْرِي عَلَيْهِ حُكْمُ الْقَوْمِ لِعَدَمِ
الْتَّمِيزِ فِي عِلْمِ الْمُكَلَّفِ لِكَوْنِهِ مُخَاطَبًا بِالظَّاهِرِ. انْتَهَى
بِاخْتِصَارٍ.

(4) قَالَتْ جَرِيدَةُ الْإِتْحَادِ الْإِمَارَاتِيَّةُ عَلَى مَوْقِعِهَا فِي
مَقَالَةٍ مَنَشُورَةٍ بِتَارِيخِ (29 يَنَايِرَ 2012) بِعَنْوَانِ (رَجُلٌ
دِينِ سُعُودِيٍّ يُحَلِّلُ قُرْصَنَةَ بَطَاقَاتِ التَّمْوِيلِ الْإِسْرَائِيلِيَّةِ)
عَلَى هَذَا الرَّاِبِطِ: أَفْتَى رَجُلُ الدِّينِ السُّعُودِيُّ وَالبَاحِثُ
فِي وَزَارَةِ الْأَوْقَافِ السُّعُودِيَّةِ (عَبْدُ الْعَزِيزِ الطَّرِيفِي)،

بَجَوازِ إِسْتِخْدَامِ الْبَطَاقَاتِ التَّمْوِيلِيَّةِ الْإِسْرَائِيلِيَّةِ الْمَسْرُوقَةِ، لِأَنَّهَا صَادِرَةٌ مِنْ بُتُوكٍ غَيْرِ مُسْلِمَةٍ، مُشِيرًا إِلَى أَنَّهُ لَا عِصْمَةَ إِلَّا لِبُتُوكِ الْمُسْلِمِينَ؛ وَطَبَقًا لِمَا نَشَرْتُهُ صَحِيفَةً (إِيلَاف) الْإِلِكْتَرُونِيَّةُ، فَإِنَّ الطَّرِيفِي قَالَ فِي رَدِّهِ عَلَى سَوَالِ لِأَحَدِ الْمُشَاهِدِينَ فِي بَرْنَامَجِ تِلْفِزِيُونِيٍّ بُتٌ عَلَى الْهَوَاءِ مُبَاشَرَةً فِي قَنَاةِ (الرَّسَالَةِ) الْقَضَائِيَّةِ {إِنَّ الْحِسَابَاتِ الْبَنَكِيَّةَ الَّتِي تَصُدِّرُ مِنْهَا الْبَطَاقَاتِ الْإِئْتِمَانِيَّةُ الْمَسْرُوقَةُ لَا تَخْلُو مِنْ حَالٍ مِنْ إِثْنَيْنِ؛ إِمَّا أَنْ تَكُونَ صَادِرَةً مِنْ بُتُوكٍ مَعْصُومَةٍ كَحَالِ بُتُوكِ الْمُسْلِمِينَ، أَوْ [مِنْ بُتُوكٍ] الدُّوَلِ الْمُعَاهَدَةِ الَّتِي بَيْنَهَا وَبَيْنَ دُولِ الْإِسْلَامِ سَلَامٌ، وَفِي هَذِهِ الْحَالَةِ لَا يَجُوزُ لِأَيِّ إِنْسَانٍ أَنْ يَأْخُذَ الْمَالَ إِلَّا بِحَقِّهِ؛ أَمَّا فِي حَالِ عَدَمِ وُجُودِ عُهُودٍ وَلَا مَوَاقِيقَ بَيْنَ دُولِ الْإِسْلَامِ وَغَيْرِهَا مِنْ الدُّوَلِ، فَهَذِهِ الدُّوَلُ لَيْسَتْ دَوْلًا مُسَالِمَةً، وَعِنْدُنِي يَكُونُ مَالُهُمْ مِنْ جِهَةِ الْأَصْلِ مُبَاحًا، وَلَا خَرَجَ عَلَى الْإِنْسَانِ أَنْ يَسْتَعْمَلَ الْبَطَاقَاتِ الْمَسْرُوقَةِ، سَوَاءً مَا يَتَعَلَّقُ مِنْهَا فِي إِسْرَائِيلَ، وَمَا يَلْحَقُ بِهَا مِنَ الدُّوَلِ إِنْ لَمْ يَكُنْ بَيْنَهَا وَبَيْنَ الدُّوَلِ الْإِسْلَامِيَّةِ شَيْءٌ مِنَ الْعَهْدِ وَالْمِيثَاقِ، حِينَئِذٍ نَقُولُ إِنَّهُ يَجُوزُ لِلْإِنْسَانِ أَنْ يَسْتَعْمَلَ ذَلِكَ إِنْ وَجَدَهُ مُتَاحًا؛ وَقَدْ جَاءَتْ فَتَوَى الشَّيْخِ الطَّرِيفِي بَعْدَ أَنْ تَمَّ نَشْرُ تَفَاصِيلِ آلَافِ الْبَطَاقَاتِ الْإِئْتِمَانِيَّةِ عَلَى الْإِنْتَرْنِتِ عَلَى يَدِ قُرْصَانٍ مَعْلُومَاتِيَّةٍ قَالَ إِنَّهُ سَعُودِيٌّ سَمَّى نَفْسَهُ (أُوكَسْ عَمَر). انْتَهَى. قُلْتُ: وَالشَّاهِدُ مِنْ فَتَوَى الشَّيْخِ الطَّرِيفِي هُوَ إِسْتِحْلَالُهُ مَالٍ مَجْهُولِ الْحَالِ فِي دُولِ الْكُفَّارِ مَعَ عِلْمِ كُلِّ أَحَدٍ أَنَّهُ لَا يَكَادُ يُوجَدُ الْآنَ دَوْلَةٌ فِي الْعَالَمِ تَخْلُو مِنْ وُجُودِ مُسْلِمِينَ فِيهَا يَحْمِلُونَ جَنْسِيَّتَهَا، وَذَلِكَ لِأَنَّ مَجْهُولَ الْحَالِ فِي دُولِ الْكُفَّارِ مَحْكُومٌ بِكُفْرِهِ، فِي الظَّاهِرِ لَا الْبَاطِنِ، حَتَّى يَظْهَرَ خِلَافُ ذَلِكَ. وَقَدْ جَاءَ عَلَى مَوْقِعِ وَزَارَةِ الْخَارِجِيَّةِ الْإِسْرَائِيلِيَّةِ فِي هَذَا الرَّابِطِ: فِيمَا يَلِي مَجْمُوعَةٌ مِنَ الْبَيِّنَاتِ الْمُتَعَلِّقَةِ بِالْمُسْلِمِينَ

مُواطني دولة إسرائيل، أين يعملون، وأين يدرسون، وفي أي سن يتزوجون، وما نصيبهم من مجموع السكان، وغير ذلك، وقد قامت بجمع البيانات دائرة الإحصاء المركزية؛ في نهاية سنة 2011 قُدِّرَ **تعدادُ السكان المسلمين في إسرائيل** بـ (1.354 مليون نسمة)، وهو ارتفاعٌ نسبته نحو ثلاثة وثلاثين ألفَ نسمةٍ مُقارنةً بنهاية سنة 2010، أمّا مجموعُ سُكّانِ دولة إسرائيل فقد بلغَ بنهاية سنة 2011 (7.8 مليون نسمة)، ما يعني أنَّ **نسبة المسلمين من مجموع سُكّانِ دولة إسرائيل بلغت 17.36%**. انتهى. وقال الشيخ عبد العزيز بن مبروك الأحمد (الأستاذ بكلية الشريعة بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة) في (اختلاف الدارين وأثاره في أحكام الشريعة الإسلامية): يسكنُ دارَ الكفرِ الحرّية [قال الشيخ محمد بن موسى الدالي على موقعه [في هذا الرابط](#): **قدَّارُ الكُفْرِ**، إذا أُطلقَ عليها (دارُ الحَرْبِ) فباعتبارِ مآلِها وتوقعِ الحَرْبِ منها، **حتى ولو لم يكنْ هناك حَرْبٌ فعليَّةٌ مع دارِ الإسلام**. انتهى باختصار. وقال الشيخ عبد الله الغليفي في كتابه (أحكام الديار وأنواعها وأحوال ساكنيها): **الأصلُ في (دارِ الكُفْرِ) أنَّها (دارُ حَرْبٍ)** ما لم ترتبطْ مع دارِ الإسلام بعُهودٍ ومَوَاطِيقَ، فإن ارتبطتْ فتُصبحُ (دارَ كُفْرٍ مُعَاهَدَةٍ)، وهذه العُهودُ والمَوَاطِيقُ لا تُغيِّرُ من حَقِيقَةِ دارِ الكُفْرِ. انتهى باختصار. وقال الشيخ مشهور فوّاز حاجنة (عضو الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين) في (الاقتراض من البنوك الربويّة القائمة خارج ديار الإسلام): **ويُلاحظُ أنَّ مُصطلحَ (دارِ الحَرْبِ) يتداخلُ مع مُصطلحِ (دارِ الكُفْرِ) في إستعمالات أكثر الفقهاء...** ثم قال -أي الشيخ حاجنة-: **كُلُّ دارِ حَرْبٍ هي دارُ كُفْرٍ وليستْ كُلُّ دارِ كُفْرٍ هي دارُ حَرْبٍ**. انتهى. وجاء في الموسوعة الفقهية الكويتية: **أهلُ الحَرْبِ أو الحَرْبِيُّونَ،**

هُمُ غَيْرُ الْمُسْلِمِينَ، الَّذِينَ لَمْ يَدْخُلُوا فِي عَقْدِ الذَّمَّةِ، وَلَا يَتَمَتَّعُونَ بِأَمَانِ الْمُسْلِمِينَ وَلَا عَهْدِهِمْ. انتهى. وقال مركز الفتوى بموقع إسلام ويب التابع لإدارة الدعوة والإرشاد الديني بوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بدولة قطر **في هذا الرابط**: **أَمَّا مَعْنَى الْكَافِرِ الْخَرَبِيِّ**، فهو الذي ليس بَيْتُهُ وَبَيْنَ الْمُسْلِمِينَ عَهْدٌ وَلَا أَمَانٌ وَلَا عَقْدُ ذِمَّةٍ. انتهى. وقال الشيخ حسين بن محمود في مقالة له **على هذا الرابط**: **وَلَا عِبْرَةَ بِقَوْلِ بَعْضِهِمْ {هَؤُلَاءِ مَدَنِيُّونَ}، فَلَيْسَ فِي شَرْعِنَا شَيْءٌ اسْمُهُ (مَدَنِيٌّ وَعَسْكَرِيٌّ)، وَإِنَّمَا هُوَ (كَافِرٌ خَرَبِيٌّ وَمُعَاهَدٌ)، فَكُلُّ كَافِرٍ يُحَارِبُنَا، أَوْ لَمْ يَكُنْ بَيْنَنَا وَبَيْنَهُ عَهْدٌ، فَهُوَ خَرَبِيٌّ خَلَالُ الْمَالِ وَالْدَمِّ وَالذَّرِّيَةِ [قَالَ الْمَاوُزِدِيُّ (ت 450هـ) فِي (الْحَاوِي الْكَبِيرِ فِي فِقْهِ مَذْهَبِ الْإِمَامِ الشَّافِعِيِّ) فِي بَابِ (تَفْرِيقِ الْغَنِيْمَةِ): قَامَا الذَّرِّيَةُ فَهُمْ النِّسَاءُ وَالصَّبَّيَّانُ، يَصِيرُونَ بِالْقَهْرِ وَالْغَلَبَةِ مَرْقُوقِينَ. انتهى باختصار]. انتهى. وقال الشيخ محمد بن رزق الطرهوني (الباحث بمجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، والمدرس الخاص للأمير عبدالله بن فيصل بن مساعد بن سعود بن عبدالعزيز بن عبدالرحمن بن فيصل بن تركي بن عبدالله بن محمد بن سعود) في كتابه (هل هناك كفار مدنيون؟ أو أبرياء؟): **لَا يُوجَدُ شَرْعًا كَافِرٌ بَرِيٌّ، كَمَا لَا يُوجَدُ شَرْعًا مُضْطَلَحٌ (مَدَنِيٌّ) وَلَيْسَ لَهُ حَظٌّ فِي مُفْرَدَاتِ الْفِقْهِ الْإِسْلَامِيِّ... ثُمَّ قَالَ - أَيْ الشَّيْخُ الطَّرْهُونِيُّ -: الْأَصْلُ جَلَّ دَمُ الْكَافِرِ وَمَالُهُ - وَأَنَّهُ لَا يُوجَدُ كَافِرٌ بَرِيٌّ وَلَا يُوجَدُ شَيْءٌ يُسَمَّى (كَافِرَ مَدَنِيٍّ) - إِلَّا مَا اسْتَثْنَاهُ الشَّارِعُ فِي شَرِيعَتِنَا. انتهى. وقال الماوُزِدِيُّ (ت 450هـ) فِي (الْأَحْكَامِ السُّلْطَانِيَّةِ): وَيَجُوزُ لِلْمُسْلِمِ أَنْ يَقْتُلَ مَنْ ظَفَرَ بِهِ مِنْ مُقَاتِلَةِ [الْمُقَاتِلَةِ هُمْ مَنْ كَانُوا أَهْلًا لِلْمُقَاتِلَةِ أَوْ لِتَدْبِيرِهَا، سَوَاءً كَانُوا عَسْكَرِيِّينَ أَوْ مَدَنِيِّينَ؛ وَأَمَّا غَيْرُ الْمُقَاتِلَةِ فَهُمْ****

المرأة، والطفل، والشَّيْخُ **الهِرْمُ**، وَالرَّاهِبُ، وَالزَّيْمُ (وهو الإنسانُ الْمُبْتَلَى بِعَاهَةِ أَوْ آفَةٍ جَسَدِيَّةٍ مُسْتَمِرَّةٍ تُعْجِزُهُ عَنِ الْقِتَالِ، كَالْمَعْتُوهِ وَالْأَعْمَى وَالْأَعْرَجَ وَالْمَفْلُوجَ "وهو الْمُصَابُ بِالسَّلَلِ النَّصْفِيِّ" وَالْمَجْدُومَ "وهو الْمُصَابُ بِالْجُدَامِ وَهُوَ دَاءٌ تَتَسَاقَطُ أَعْضَاءُ مَنْ يُصَابُ بِهِ" وَالْأَشْلُ وَمَا شَابَهُ)، وَنَحْوُهُمْ] **الْمُشْرِكِينَ مُحَارِبًا وَغَيْرَ مُحَارِبٍ [أَيَّ سَوَاءٍ قَاتِلٍ أَمْ لَمْ يُقَاتِلْ]**. انتهى. وقال قَاضِي الْقُضَاةِ بَذَرُ الدِّينِ بْنُ جَمَاعَةَ الشَّافِعِيُّ (ت733هـ): يَجُوزُ لِلْمُسْلِمِ أَنْ **يَقْتُلَ** مَنْ ظَفَرَ بِهِ مِنَ الْكُفَّارِ الْمُحَارِبِينَ [وَهُمُ الَّذِينَ لَيْسَ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ الْمُسْلِمِينَ عَهْدٌ وَلَا أَمَانٌ وَلَا عَقْدٌ ذِمَّةٌ، سَوَاءً كَانُوا عَسْكَرِيِّينَ أَوْ مَدَنِيِّينَ]، سَوَاءً كَانَ مُقَاتِلًا أَوْ **غَيْرَ مُقَاتِلٍ**، وَسَوَاءً كَانَ مُقْبِلًا أَوْ **مُذْبِرًا**، لِقَوْلِهِ تَعَالَى {فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ وَخُذُوهُمْ وَأَخْصِرُواهُمْ وَأَقْعُدُوا لَهُمْ كُلَّ مَرْصِدٍ}. انتهى من (تحرير الأحكام في تدبير أهل الإسلام). وقال الشيخ يوسف العييري في (حقيقة الحرب الصليبية الجديدة): فَالدُّوْلُ تَنْقَسِمُ إِلَى قِسْمَيْنِ، قِسْمٌ حَرْبِيٌّ (**وهذا الأصل فيها**)، وَقِسْمٌ مُعَاهَدٌ؛ قَالَ ابْنُ الْقِيمِ فِي (زاد المعاد) وَاصِفًا حَالَ الرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَعْدَ الْهَجْرَةِ، قَالَ {ثُمَّ كَانَ الْكُفَّارُ مَعَهُ بَعْدَ الْأَمْرِ بِالْجِهَادِ ثَلَاثَةَ أَقْسَامٍ، أَهْلُ صُلْحٍ وَهُدْنَةٍ، وَأَهْلُ حَرْبٍ، وَأَهْلُ ذِمَّةٍ}، وَالدُّوْلُ لَا تَكُونُ ذِمَّةً، بَلْ تَكُونُ إِمَّا حَرْبِيَّةً أَوْ مُعَاهَدَةً، وَالدِّمَّةُ هِيَ فِي حَقِّ الْأَفْرَادِ فِي دَارِ الْإِسْلَامِ، وَإِذَا لَمْ يَكُنِ الْكَافِرُ مُعَاهَدًا وَلَا ذِمِّيًّا **فَإِنَّ الْأَصْلَ فِيهِ أَنَّهُ حَرْبِيٌّ** خَلَالَ الدَّمِ، وَالْمَالِ، وَالْعِرْضِ [بِالسَّبَبِ]. انتهى] نَوْعَانِ مِنَ النَّاسِ؛ الْأَوَّلُ، الْكُفَّارُ، وَهُمْ الْأَصْلُ [أَيَّ أَنْ الْأَصْلَ فِي سُكَّانِ دَارِ الْكُفْرِ هُوَ الْكُفْرُ؛ وَهُوَ مَا يَتَرْتَّبُ عَلَيْهِ الْحُكْمُ بِتَكْفِيرٍ مَجْهُولِ الْجَالِ مِنَ سُكَّانِ الدَّارِ، فِي الظَّاهِرِ لَا الْبَاطِنِ، حَتَّى يَظْهَرَ خِلَافُ ذَلِكَ. قُلْتُ: وَكَذَلِكَ دَارُ الْإِسْلَامِ، فَإِنَّ

مَجْهُولَ الْحَالِ فِيهَا مَحْكُومٌ بِإِسْلَامِهِ، فِي الظَّاهِرِ لَا
الْبَاطِنِ، حَتَّى يَظْهَرَ خِلَافُ ذَلِكَ]، وَهُمْ غَيْرُ مَعْصُومِي
الدَّمِّ وَالْمَالِ، فِدْمَاؤُهُمْ وَأَمْوَالُهُمْ **مُبَاحَةٌ** لِلْمُسْلِمِينَ، مَا
لَمْ يَكُنْ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ الْمُسْلِمِينَ عَقْدٌ عَهْدٌ وَمُوَادَعَةٌ، لِأَنَّ
العِصْمَةَ فِي الشَّرِيعَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ لَا تَكُونُ إِلَّا بِأَحَدِ أَمْرَيْنِ،
بِالْإِيمَانِ أَوْ الْأَمَانِ، وَالْأَمْرُ الْأَوَّلُ مُنْتَفٍ بِالنِّسْبَةِ لِلْكَفَّارِ،
وَبَقِيَ الْأَمْرُ الثَّانِي فَإِنْ وُجِدَ لَهُمْ -وَهُوَ الْأَمَانُ- فَقَدْ
عَصَمَ أَمْوَالُهُمْ وَدِمَائُهُمْ؛ الثَّانِي مِنْ سُكَّانِ دَارِ الْكُفْرِ
[هُمْ] الْمُسْلِمُونَ، وَالْمُسْلِمُ الَّذِي يَسْكُنُ فِي دَارِ الْكُفْرِ
إِمَّا أَنْ يَكُونَ مُسْتَأْمَنًا أَيْ دَخَلَ دَارَهُمْ بِإِذْنِهِمْ، وَإِمَّا أَنْ لَا
يَكُونَ مُسْتَأْمَنًا أَيْ دَخَلَ دَارَهُمْ بِدُونِ إِذْنِهِمْ وَرِضَاهُمْ،
وَهُوَ فِي كِلْتَا الْحَالَتَيْنِ مَعْصُومٌ الدَّمِّ وَالْمَالِ بِالإِسْلَامِ.
انتهى باختصار. وَقَالَتْ عَزِيزَةُ بِنْتُ مَطْلُقِ الشَّهْرِي
(أُسْتَاذَةُ الْفَقْهِ وَأَصُولُهُ فِي جَامِعَةِ الْمَلِكِ عَبْدِ الْعَزِيزِ)
فِي (قَوَاعِدِ الْغَلْبَةِ وَالنَّدَرَةِ وَتَطْبِيقَاتِهَا الْفَقْهِيَّةُ): **فَإِذَا**
بُنِيَ حُكْمٌ شَرْعِيٌّ عَلَى أَمْرٍ غَالِبٍ وَشَائِعٍ، فَإِنَّهُ يُبْنَى عَامًّا
لِلْجَمِيعِ، وَلَا يُؤْتَرُ فِيهِ تَخَلُّفٌ بَعْضِ الْأَفْرَادِ، لِأَنَّ الْأَصْلَ
فِي الشَّرِيعَةِ إِعْتِبَارُ الْغَالِبِ، أَمَّا النَّادِرُ فَلَا أَثَرَ لَهُ، فَلَوْ
كَانَ هُنَاكَ فَرْعٌ مَجْهُولٌ الْحُكْمُ مُتَرَدِّدٌ بَيْنَ إِحْتِمَالَيْنِ
أَحَدُهُمَا غَالِبٌ كَثِيرٌ وَالْآخَرُ قَلِيلٌ نَادِرٌ، فَإِنَّهُ يُلْحَقُ بِالْكَثِيرِ
الْغَالِبِ دُونَ الْقَلِيلِ النَّادِرِ... ثُمَّ قَالَتْ -أَيُّ الشَّهْرِي-:
يقولُ الرِّيسُونِي [رئيسُ الاتحادِ الْعَالَمِيِّ لِعُلَمَاءِ
المُسْلِمِينَ، فِي كِتَابِهِ (نَظَرِيَّةُ التَّقْرِيبِ وَالتَّغْلِيْبِ)] {إِنْ
الضَّرُورَةُ الْوَاقِعَةُ وَالبَدَاهَةُ الْعَقْلِيَّةُ تَدْفَعَانِ إِلَى الْأَخْذِ
بِالْغَالِبِ، وَتُشِيرَانِ إِلَى أَنَّهُ **[هُوَ]** الصَّوَابُ الْمُمْكِنُ، وَمَا
دَامَ هُوَ الصَّوَابُ الْمُمْكِنُ فَإِنَّهُ هُوَ الْمَطْلُوبُ وَهُوَ
الْمُتَعَيَّنُ، وَالْأَخْذُ بِهِ هُوَ الصَّوَابُ وَلَوْ احْتَمَلَ الْخَطَأَ فِي
بَاطِنِ الْأَمْرِ الَّذِي لَا عِلْمَ لَنَا بِهِ}... ثُمَّ قَالَتْ -أَيُّ
الشَّهْرِي-: وَقَالَ الْقِرَافِي [ت684هـ] فِي (الْفُرُوقِ)
{القَاعِدَةُ أَنَّ الدَّائِرَةَ بَيْنَ الْغَالِبِ وَالنَّادِرِ إِضَافَتُهُ إِلَى

الغالبِ أُولَى}. انتهى باختصار. وقال ابنُ تيميةَ في (مجموع الفتاوى): **فَالْأَضْلُ إِنْ حَاقَ الْفَرْدُ بِالْأَعْمِ الْأَغْلَبُ**. انتهى. وقال الشيخُ محمد الزحيلي (عضو الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين) في كتابه (القواعد الفقهية وتطبيقاتها في المذاهب الأربعة): **إِذَا دَارَ الشَّيْءُ بَيْنَ الْغَالِبِ وَالنَّادِرِ فَإِنَّهُ يُلْحَقُ بِالْغَالِبِ**. انتهى.

(5) قال مَوْقِعُ (النَّهَارُ الْعَرَبِيُّ) التابع لِجَرِيدَةِ النَّهَارِ اللبنانيةِ في مقالةٍ بعنوان (مَاذَا تَعَلَّمَ حِزْبُ اللَّهِ هَذَا الشَّهْرَ؟) **على هذا الرابط**: فَقَبْلَ ثَلَاثَةِ شُهُورٍ، شَنَّتْ حَرَكَةُ حَمَاسٍ **هُجُومًا صَارُوحِيًّا** ضِدَّ إِسْرَائِيلَ، وَخَرَّصَتْ **مُسْلِمِي إِسْرَائِيلَ** على إِرْتِكَابِ مَذَايِحَ ضِدَّ الْيَهُودِ فِي مُخْتَلَفِ مُدُنِ الْبِلَادِ. انتهى. قُلْتُ: وَالشَّاهِدُ هُنَا هُوَ مِنْ أَرْضِ الْوَاقِعِ حَيْثُ أَنَا لَمْ نَسْمَعْ أَحَدًا مِنَ الْعُلَمَاءِ أَنْكَرَ قَصْفَ حَمَاسِ إِسْرَائِيلَ بِالصَّوَارِيخِ مَعَ الْعِلْمِ أَنَّ الصَّارُوحَ لَنْ يُفَرِّقَ بَيْنَ مُسْلِمِ إِسْرَائِيلِيٍّ وَيَهُودِيٍّ إِسْرَائِيلِيٍّ، **وَذَلِكَ لِأَنَّ مَجْهُولَ الْحَالِ فِي دَوْلِ الْكُفَّارِ مَحْكُومٌ بِكُفْرِهِ**، فِي الظَّاهِرِ لَا الْبَاطِنِ، حَتَّى يَظْهَرَ خِلَافُ ذَلِكَ.

(6) وجاءَ في فتوى بعنوان (حُكْمُ الْأَكْلِ مِنَ الذَّبِيحَةِ الَّتِي لَا يُعْلَمُ **حَالُ ذَابِحِهَا**) على مَوْقِعِ الشَّيْخِ إِبْنِ بَارٍ، أَنَّ الشَّيْخَ سُئِلَ: يَسْأَلُ أَحَدُنَا مِنْ **(تُونِسَ)**، فَيَقُولُ {فِي بَعْضِ الْحَالَاتِ يَخْضُلُ تَجَمُّعٌ فِي مِهَاسِيَةٍ، وَيُؤْتَى بِطَعَامٍ، وَفِيهِ لَحْمٌ لَا يُعْرَفُ هَلْ ذَابِحُهُ يُصَلِّي أَمْ لَا، هَلْ تَمْتَنِعُ عَنِ الْأَكْلِ مِنْهُ خَشْيَةً أَنْ يَكُونَ الذَّابِحُ لَا يُصَلِّي، لِكَثْرَةِ تَارِكِي الصَّلَاةِ فِي مُجْتَمَعٍ مَا مَثَلًا، أَوْ لِكَثْرَةِ الْمُتَسَاهِلِينَ بِهَا، وَجَّهُونَا جَزَاكُمُ اللَّهُ خَيْرًا؟}. فَأَجَابَ الشَّيْخُ: إِذَا كُنْتَ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ وَفِي بَيْتِ أَخِيكَ الْمُسْلِمِ الَّذِي لَا تَظُنُّ بِهِ إِلَّا الْخَيْرَ فَكُلْ مِمَّا قَدَّمَ إِلَيْكَ وَلَا تَشُكَّ فِي أَخِيكَ وَلَا تُحْكَمْ سُوءَ الظَّنِّ، **أَمَّا إِذَا كُنْتَ فِي مُجْتَمَعٍ لَا يُصَلِّي فَاخْذَرْ، أَوْ**

فِي مُجْتَمَعٍ كَافِرٍ، فَلَا تَأْكُلُ ذَبِيحَتَهُمْ، كُلُّ مَنِ الْفَاكِهَةِ
وَالْتَّمَرِ، وَنَحْوِ ذَلِكَ مِمَّا لَا تَعْلُقُ لَهُ بِالذَّبِيحَةِ، أَمَّا إِذَا كُنْتَ
بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ أَوْ فِي قَرْيَةٍ مُسْلِمَةٍ أَوْ فِي جَوِّ مُسْلِمٍ
فَعَلَيْكَ بِخُسْنِ الظَّنِّ وَدَعْ عَنْكَ سُوءَ الظَّنِّ [قَالَ
الْقُرْطُبِيُّ فِي (الْجَامِعِ لِأَحْكَامِ الْقُرْآنِ): وَأَكْثَرُ الْعُلَمَاءِ
عَلَى أَنَّ الظَّنَّ الْقَبِيحَ بِمَنْ ظَاهِرُهُ الْخَيْرُ لَا يَجُوزُ، وَأَنَّهُ لَا
خَرَجَ فِي الظَّنِّ الْقَبِيحِ بِمَنْ ظَاهِرُهُ الْقَبِيحُ. انتهى. وقال
الشيخُ ابْنُ عَثِيمِينَ فِي (الشرح الممتع): وَأَمَّا مَنْ عُرِفَ
بِالْفُسُوقِ وَالْفُجُورِ، فَلَا خَرَجَ أَنْ تُسَيِّءَ الظَّنَّ بِهِ، لِأَنَّهُ
أَهْلٌ لِذَلِكَ. انتهى. وقال الشيخُ أَبُو بَصِيرٍ الطَّرطُوسِيُّ
فِي (قَوَاعِدُ فِي التَّكْفِيرِ): الْقَرَائِنُ وَلَحْنُ الْقَوْلِ تُلْزِمُنَا
بِالْخَذَرِ وَالْحَيْطَةِ مِنْ أَهْلِ التَّفَاقٍ. انتهى باختصار].
أنتهى. قلتُ: والشاهدُ مِنْ فتوى الشيخِ ابْنِ بَارٍ هُوَ مَنْعُهُ
مِنْ أَكْلِ ذَبِيحَةِ مَجْهُولِ الْحَالِ فِي الْمُجْتَمَعَاتِ الَّتِي يَغْلِبُ
عَلَيْهَا تَرْكُ الصَّلَاةِ. وَقَدْ قَالَ الشيخُ ربيعُ المدخلي
(رئيسُ قسمِ السُّنَّةِ بالدراسات العليا فِي الجامعة
الإسلامية بِالمدينة المنورة) فِي (انقضاء الشُّهُبِ
السَّلَفِيَّةِ): قَالَ عَدَنَانُ [يَعْنِي الشيخَ (عَدَنَانُ العَرَعُورِ)
الحاصِلَ عَلَى (جائزةِ نايفِ بنِ عبد العزيز آل سعود
العالميةِ لِلسُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ وَالدِّرَاسَاتِ الإِسْلَامِيَّةِ
المعاصرة)] فِي شَرِيْطٍ بِعَنْوَانِ (أنواع الخلاف "29 ربيع
الثاني 1418هـ - امْسْتِرْدَامُ / هَوْلُنْدَا") { لَا تَلُومُ الإِمَامَ
أَحْمَدَ فِي تَكْفِيرِ تَارِكِ الصَّلَاةِ... إِنَّ الْمُسْلِمِينَ صَارُوا
90% مِنْهُمْ عَلَى مَذْهَبِ [الإِمَامِ] أَحْمَدَ كُفَّارًا، فَلِمَاذَا
يُلَامُ (سيد قطب) رَجِمَهُ اللَّهُ، وَنَقُولُ (هذا [أَيَ الشيخِ
(سيد قطب)] يُكْفَرُ الْمُجْتَمَعَاتُ)؟، وَلَا يُلَامُ الإِمَامُ أَحْمَدُ
وَقَدْ حَكَّمَ عَلَى هَذِهِ الشُّعُوبِ كُلِّهَا بِالْكَفْرِ، وَبِالتَّالِي فَإِنَّ
مِصْرَ وَسُورِيَا وَالشَّامَ وَبَاكِسْتَانَ كُلَّهُمْ شُعُوبٌ غَيْرُ
مُسْلِمَةٍ، وَصَارَتِ الْمُجْتَمَعَاتُ مُجْتَمَعَاتِ دَارِ حَرْبٍ، كُلُّهُمْ

[أَيُّ كُلِّ مَنْ فِي هَذِهِ الْمُجْتَمَعَاتِ] كُفَّارٌ إِلَّا الْمُصَلِّينَ؟}. انتهى باختصار.

(7) وفي هذا الرابط سُئِلَتِ اللّٰجَنَةُ الدَّائِمَةُ للبحوث العلميَّة والإِفْتَاءِ (عبدالعزیز بن عبدالله بن باز وعبدالرزاق عفيفي وعبدالله بن غديان وعبدالله بن قعود): نحن في بلادٍ اِخْتَلَطَ فيها النَّصَارَى وَالْوَثْنِيُّونَ **والمسلمون الجاهلون**، فلا يَذَرِي أَدْكُرُوا اِسْمَ اللّٰهِ عَلَى ذَبَائِحِهِمْ أَمْ لَا، فَمَا حُكْمُ الْأَكْلِ مِنْ ذَبَائِحِ هَؤُلَاءِ جَمِيعًا؟ مع ضُعُوبَةِ التَّمْيِيزِ بَيْنَ ذَبَائِحِهِمْ، بَلْ فِي ذَلِكَ مَشَقَّةٌ وَخَرَجٌ، وَهَنَّاكَ ذَبَائِحُ أُخْرَى مَذْبُوحَةٌ بِالْآلَاتِ مُسْتَوْرَدَةٌ مِنْ بِلَادِ الْكُفَّارِ، فَمَا الْحُكْمُ؟. فَأَجَابَتِ اللّٰجَنَةُ: إِذَا كَانَ الْأَمْرُ كَمَا ذُكِرَ مِنْ اِخْتِلَاطِ مَنْ يَذْبَحُونَ الذَّبَائِحَ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَالْوَثْنِيِّينَ **وَجَهْلَةَ الْمُسْلِمِينَ**، وَلَمْ تَتَمَيَّزْ ذَبَائِحُهُمْ وَلَمْ يُذَرَ أَدْكُرُوا اِسْمَ اللّٰهِ عَلَيْهَا أَمْ لَا، **حَرَّمَ عَلَى مَنْ اِخْتَلَطَ عَلَيْهِ حَالُ الذَّابِحِينَ الْأَكْلُ مِنْ ذَبَائِحِهِمْ**، لِأَنَّ الْأَصْلَ تَحْرِيمُ بَهِيمَةِ الْأَنْعَامِ [قَالَ ابْنُ كَثِيرٍ فِي تَفْسِيرِهِ: بَهِيمَةُ الْأَنْعَامِ هِيَ الْإِبِلُ وَالْبَقَرُ وَالْغَنَمُ. اِنْتَهَى] وَمَا فِي حُكْمِهَا مِنَ الْحَيَوَانَاتِ [كَالْخَيْلِ]، إِلَّا إِذَا ذُكِّتِ الذَّكَاةُ الشَّرْعِيَّةُ، وَفِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ وَقَعَ شَكٌّ فِي التَّذَكِّيَّةِ، هَلْ هِيَ شَرْعِيَّةٌ أَوْ لَا، بِسَبَبِ اِخْتِلَاطِ الذَّابِحِينَ، وَمِنْهُمْ مَنْ تَحِلُّ ذَبِيحَتُهُ، وَمَنْ لَا تَحِلُّ ذَبِيحَتُهُ كَالْوَثْنِيِّ **وَالْمُبْتَدِعِ مِنْ جَهْلَةِ الْمُسْلِمِينَ بِدَعَا شَرِكِيَّةٍ**، أَمَّا مَنْ تَمَيَّزَتْ عِنْدَهُ ذَبَائِحُهُمْ فَلْيَأْكُلْ مِنْهَا مَا ذَبَحَهُ الْمُسْلِمُ أَوِ الْكِتَابِيُّ، الَّذِي عُرِفَ أَنَّهُ ذَكَرَ عَلَى ذَبِيحَتِهِ اِسْمَ اللّٰهِ، أَوْ لَمْ يُذَرَ عَنْهُ أَدْكُرَ اِسْمَ اللّٰهِ أَمْ لَا [قَالَ الشَّيْخُ ابْنُ عَثِيمِينَ فِي فَتَاوَى صَوْتِيَّةٍ مُفَرَّغَةٍ لَهُ عَلَى مَوْقِعِهِ فِي هَذَا الرَّابِطِ: وَلِهَذَا كَانَ الْقَوْلُ الصَّحِيحُ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ مَا اخْتَارَهُ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللّٰهُ، وَهُوَ أَنَّ الذَّكَاةَ يُشْتَرَطُ فِيهَا التَّسْمِيَّةُ، وَأَنَّ التَّسْمِيَّةَ فِي الذَّكَاةِ لَا تَسْقُطُ سَهْوًا وَلَا جَهْلًا وَلَا

عَمَدًا، وَأَنَّ مَا لَمْ يُسَمَّ اللَّهُ عَلَيْهِ فَهُوَ حَرَامٌ مُطْلَقًا وَعَلَى
أَيِّ حَالٍ، لِأَنَّ الشَّرْطَ لَا يَسْقُطُ بِالنَّسْيَانِ وَلَا بِالْجَهْلِ.
 انتهى. وجاء في مقالة بعنوان (تركيب الحيوان
 الشرعية) على موقع صحيفة (اليوم) السعودية **في هذا**
الرابط: تَوَصَّلَ فَرِيقٌ مِنْ كِبَارِ الْبَاحِثِينَ وَأَسَاتِذَةِ
 الْجَامِعَاتِ فِي سُورِيَا إِلَى اكْتِشَافِ عِلْمِيٍّ يُبَيِّنُ أَنَّ هُنَاكَ
 فَرْقًا كَبِيرًا مِمَّنْ خَبِثَ التَّعْقِيمُ الْجُرْثُومِيُّ بَيْنَ اللَّحْمِ
 الْمُكَبَّرِ عَلَيْهِ وَاللَّحْمِ غَيْرِ الْمُكَبَّرِ عَلَيْهِ؛ [فَقَدْ] قَامَ فَرِيقٌ
 طِبِّيٌّ يَتَأَلَّفُ مِنْ 30 أَسَاتِذًا بِاخْتِصَاصَاتٍ مُخْتَلِفَةٍ فِي
 مَجَالِ الطَّبِّ الْمَخْبَرِيِّ وَالْجَرَائِمِ وَالْفَيُورِسَاتِ وَالْعُلُومِ
 الْغِذَائِيَّةِ وَصِحَّةِ اللَّحُومِ وَالْبَاثُولُوجِيَا التَّشْرِيجِيَّةِ [وَصِحَّةِ]
 الْخَيَوانِ وَالْأَمْرَاضِ الْهَضْمِيَّةِ وَجِهَازِ الْهَضْمِ، بِأَبْحَاثٍ
 مَخْبَرِيَّةٍ جُرْثُومِيَّةٍ وَتَشْرِيجِيَّةٍ عَلَى مَدَى ثَلَاثِ سَنَوَاتٍ،
 لِدِرَاسَةِ الْفَرْقِ بَيْنَ الذَّبَائِحِ الَّتِي ذُكِرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهَا
 وَمُقَارَنَتِهَا مَعَ الذَّبَائِحِ الَّتِي تُذْبَحُ بِنَفْسِ الطَّرِيقَةِ وَلَكِنْ
 بِدُونِ ذِكْرِ اسْمِ اللَّهِ عَلَيْهَا، وَأَكَدَتِ الْأَبْحَاثُ أَهْمِيَّةَ ذِكْرِ
 اسْمِ اللَّهِ (بِسْمِ اللَّهِ، اللَّهُ أَكْبَرُ) عَلَى ذَّبَائِحِ الْأَنْعَامِ
 وَالطَّيُورِ لِحُظَّةِ ذَبْحِهَا، وَقَالَ مَسْئُولُ الْإِعْلَامِ عَنْ هَذَا
 الْبَحْثِ الدُّكْتُورُ خَالِدُ حَلَاوَةِ {إِنَّ التَّجَارِبَ الْمَخْبَرِيَّةَ أَثَبَّتَتْ
 أَنَّ نَسِيخَ اللَّحْمِ الْمَذْبُوحِ بِدُونِ تَسْمِيَةٍ وَتَكْبِيرٍ **مَلِيءٌ**
بِمُسْتَعْمَرَاتِ الْخَرَائِمِ وَمُحْتَقِنٌ بِالدَّمَاءِ، بَيْنَمَا كَانَ اللَّحْمُ
 الْمُسَمَّى وَالْمُكَبَّرُ عَلَيْهِ خَالِيًا تَمَامًا مِنَ الْخَرَائِمِ وَمُعَقَّمًا
وَلَا يَحْتَوِي نَسِيخَهُ عَلَى الدَّمَاءِ}. انتهى باختصار. **وفي**
هذا الرابط على موقع الشيخ ابن جبرين (عضو الإفتاء
 بالرئاسة العامة للبحوث العلمية والإفتاء)، سُئِلَ الشَّيْخُ
 {مَنْ سَافَرَ لِلخَارِجِ، هَلْ يَجُوزُ لَهُ أَكْلُ اللَّحْمِ وَشِرَاؤُهُ مِنَ
 النَّصَارَى وَالْيَهُودِ هُنَاكَ؟ وَهَلْ يَسْأَلُ كَيْفَ تَمَّ ذَبْحُ
 الْبَهِيمَةِ؟ وَهَلْ سُمِّيَ عَلَيْهَا؟ أَوْ يَأْكُلُ بِدُونِ سُؤَالٍ؟}،
 فَأَجَابَ الشَّيْخُ: لَا يَجُوزُ لَهُ أَكْلُ اللَّحُومِ الْمَشْكُوكِ فِي
 كَيْفِيَّةِ ذَبْحِهَا وَلَوْ كَانَ الَّذِينَ يَتَوَلَّوْنَ ذَبْحَهَا مِنَ النَّصَارَى

أَوِ الْيَهُودِ، وَذَلِكَ لِأَنَّهُمْ لَا يُعْتَبَرُونَ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ لِعَدَمِ
 التَّزَامِهِمْ بِمَا فِي كُتُبِهِمْ، وَهَكَذَا لَا يَذْبَحُونَ ذَبْحًا شَرْعِيًّا،
 وَالذَّبْحُ [الشَّرْعِيُّ يَكُونُ] بِأَلَةٍ حَادَّةٍ وَتَصْفِيَةِ الدَّمِ، وَفِي
 الْغَالِبِ أَنَّهُمْ يَذْبَحُونَ بِالصُّعْقِ، أَوْ بِالْقَتْلِ بغير الذَّبْحِ، وَلَا
 يُعْتَبَرُونَ التَّسْمِيَةَ عِنْدَ الذَّبْحِ شَرْطًا لِلحِلِّ وَالْإِبَاحَةِ،
 فَتَقُولُ لِلْمُسَافِرِينَ، إِذْبَحُوا لِأَنْفُسِكُمْ، أَوْ تَأْكُدُوا أَنَّ
 الذَّابِحَ مِنْ أَهْلِ حِلِّ الذَّكَاءِ وَتَأْكُدُوا مِنْ أَسْبَابِ الذَّكَاءِ، أَوْ
 اقْتَصِرُوا عَلَى الْأَكْلِ مِنْ لَحْمِ السَّمَكِ وَتَحْوِهِ حَتَّى لَا
 تَقَعُوا فِي أَكْلِ الْخَرَامِ وَأَنْتُمْ لَا تَشْعُرُونَ فَإِنَّ ذَلِكَ مِنَ
 السُّخْتِ، وَوَرَدَ الْحَدِيثُ {مَنْ نَبَتَ لَحْمُهُ عَلَى السُّخْتِ
 قَالَتِ أُولَى بِهِ}، انتهى. وقال الشيخ عبدالعزيز الناصر
 الرشيد في مجلة البحوث الإسلامية (التي تصدر عن
 الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية والإفتاء
 والدعوة والإرشاد): أَمَّا هَذِهِ اللَّحُومُ فَإِنَّهَا وَإِنْ كَانَتْ
 تُسْتَوَرَّدُ مِنْ بِلَادٍ تَدَّعِي أَنَّهَا كِتَابِيَّةٌ، فَإِنَّهَا حَرَامٌ وَمَيْتَةٌ
 وَنَجِسَةٌ، فَلَا يَحُوزُ بَيْعُهَا وَلَا شِرَاؤُهَا، وَتَحْرُمُ قِيمَتُهَا كَمَا
 فِي الْحَدِيثِ {إِنَّ اللَّهَ إِذَا حَرَّمَ شَيْئًا حَرَّمَ ثَمَنَهُ}... ثم
 قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الرَّشِيدِ-: إِنَّ هَذِهِ الدُّوَلُ فِي الْوَقْتِ
 الْحَاضِرِ قَدْ تَبَدَّتِ الْأَدْيَانُ وَخَرَجَتْ عَلَيْهَا، وَكَوْنُ الشَّيْخِ
 يَهُودِيًّا أَوْ نَصْرَانِيًّا، هُوَ يَتَمَسَّكُهُ بِأَحْكَامِ ذَلِكَ الدِّينِ، أَمَّا إِذَا
 تَرَكَ وَتَبَدَّه وَرَاءَ ظَهْرِهِ فَلَا يُعَدُّ كِتَابِيًّا [قَالَ الْمَطْرَانُ
 عَطَالِلَهُ حَتَّى رَأَيْتُ أَسَاقِفَةَ سِبْسِطِيَّةَ لِلرُّومِ الْأَرْتُودُكْسِ
 فِي فِيدْيُو يُعْنَوَانِ (قَانُونُ الْغَابِ وَوَضَعُ الْمَسِيحِيِّينَ فِي
 الْعَالَمِ وَالشَّرْقِ الْأَوْسَطِ): الْمَنْظُومَةُ السِّيَاسِيَّةُ فِي
 الْغَرْبِ حَقِيقَةٌ تَسْعَى لِتَدْمِيرِ الْقِيَمِ الْمَسِيحِيَّةِ، الْيَوْمَ لَا
 يُمَكِّنُنَا أَنْ نَقُولَ مَثَلًا أَنَّ أَمْرِيكَ دَوْلَةٌ مَسِيحِيَّةٌ أَوْ فَرَنْسَا
 دَوْلَةٌ مَسِيحِيَّةٌ أَوْ الدُّوَلُ الْأَوْرُوبِيَّةُ -طَبَعًا بِاسْتِثْنَاءِ
 الْفَاتِيكَانِ- لَا يُمَكِّنُ إِعْتِبَارُ هَذِهِ الدُّوَلِ مَسِيحِيَّةً، لِأَنَّ
 سِيَاسَاتِهَا لَا عِلَاقَةَ لَهَا بِالْقِيَمِ الْمَسِيحِيَّةِ، هِيَ دَوْلٌ
 عِلْمَانِيَّةٌ سِيَاسَاتُهَا مَبْنِيَّةٌ عَلَى الْمَصَالِحِ الْاِقْتِصَادِيَّةِ

والاستِعمارِيَّة. انتهى باختصار، والانتِسابُ فَقَطْ دُونَ الْعَمَلِ لَا يَنْفَعُ، **كَمَا أَنَّ الْمُسْلِمَ مُسْلِمٌ بِتَمَسُّكِهِ بِيَدِي الْإِسْلَامِ، فَإِذَا تَرَكَهُ فَلَيْسَ بِمُسْلِمٍ وَلَوْ كَانَ أَبَوَاهُ مُسْلِمَيْنِ، فَإِنَّ مُجَرَّدَ الْإِنْتِسَابِ لَا يُفِيدُ،** وَقَدْ رُوِيَ عَنْ عَلِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ فِي نَصَارَى بَنِي تَغْلِبَ {إِنَّهُمْ لَمْ يَأْخُذُوا مِنْ دِينِ النَّصْرَانِيَّةِ سِوَى شَرْبِ الْخَمْرِ}؛ قَالَ الشَّيْخُ تَقِي الدِّينِ بْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ [فِي الْفَتَاوَى الْكُبْرَى] {إِنْ كَوَّنَ الرَّجُلُ كِتَابِيًا أَوْ غَيْرَ كِتَابِيٍّ هُوَ حُكْمٌ مُسْتَقِلٌّ بِنَفْسِهِ **لَا بِنَسَبِهِ،** وَكُلٌّ مِنْ تَدْيِينَ بِيَدِي أَهْلِ الْكِتَابِ فَهُوَ مِنْهُمْ، سَوَاءٌ كَانَ أَبَوُهُ أَوْ جَدُّهُ دَخَلَ فِي دِينِهِمْ أَوْ لَمْ يَدْخُلْ، وَسَوَاءٌ كَانَ دُخُولُهُ قَبْلَ النَّسْخِ وَالتَّبْدِيلِ أَوْ بَعْدَ ذَلِكَ، وَهُوَ الْمَنْصُوصُ الصَّرِيحُ عَنْ أَحْمَدَ، وَهَذَا الْقَوْلُ هُوَ الثَّابِتُ عَنِ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، وَلَا أَعْلَمُ بَيْنَ الصَّحَابَةِ فِي ذَلِكَ نِزَاعًا، وَقَدْ ذَكَرَ الطَّحَاوِيُّ أَنَّ هَذَا إِجْمَاعٌ قَدِيمٌ}... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الرَّشِيدِ-: إِنَّ اللَّهَ أَبَاحَ ذَبَائِحَ أَهْلِ الْكِتَابِ **لأنَّهم يَذْكُرُونَ اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهَا، كَمَا ذَكَرَهُ ابْنُ كَثِيرٍ وَغَيْرُهُ، أَمَّا الْآنَ فَقَدْ تَغَيَّرَ الْحَالُ؛** فَهُمْ مَا بَيْنَ مُهْمَلٍ لِذِكْرِ اللَّهِ، فَلَا يَذْكُرُونَ اسْمَ اللَّهِ وَلَا اسْمَ غَيْرِهِ؛ أَوْ ذَاكِرٍ لِاسْمِ غَيْرِهِ، كَاسْمِ الْمَسِيحِ أَوْ الْعَزِيزِ أَوْ مَزِيمٍ، وَلَا يَخْفَى حُكْمُ مَا أَهْلٌ لَغَيْرِ اللَّهِ بِهِ، وَ[قَدْ جَاءَ] فِي سِيَاقِ الْمُحَرَّمَاتِ {وَمَا أَهْلٌ بِهِ لَغَيْرِ اللَّهِ}، وَفِي حَدِيثِ عَلِيٍّ {لَعَنَ اللَّهُ مَنْ ذَبَحَ لَغَيْرِ اللَّهِ...} الْحَدِيثُ، رَوَاهُ مُسْلِمٌ وَالنَّسَائِيُّ؛ أَوْ ذَاكِرٍ عَلَيْهِ اسْمُ اللَّهِ وَاسْمَ غَيْرِهِ؛ أَوْ ذَابِحٍ لَغَيْرِ اللَّهِ، كَالَّذِي يَذْبَحُ لِلْمَسِيحِ أَوْ عُزَيْرٍ، فَهَذَا لَا يَشُكُّ مُسْلِمٌ بِتَحْرِيمِهِ، وَأَنَّهُ مِمَّا أَهْلٌ بِهِ لَغَيْرِ اللَّهِ. انتهى باختصار. **وفي هذا الرابط** قَالَ مَرْكَزُ الْفَتَاوَى بِمَوْقِعِ إِسْلَامِ وَيْبِ التَّابِعِ لِإِدَارَةِ الدَّعْوَةِ وَالْإِرْشَادِ الدِّينِيِّ بِوِزَارَةِ الْأَوْقَافِ وَالشُّؤُونِ الْإِسْلَامِيَّةِ بِدَوْلَةِ قَطَر: لَيْسَ كُلُّ مَا كُتِبَ عَلَيْهِ (خَلَالُ) أَوْ كُتِبَ عَلَيْهِ (ذَبْحٌ عَلَى الطَّرِيقَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ)

يَجُوزُ أَكْلُهُ، فَإِنَّ هَذِهِ الْعِبَارَةَ قَدْ تُسْتَخْدَمُ لِلتَّضْلِيلِ، وَيَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ أَنَّ بَعْضَهُمْ كَتَبَ عَلَى بَعْضِ اللَّحُومِ (لَحْمُ خَنْزِيرٍ مَذْبُوحٌ عَلَى الطَّرِيقَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ)، وَبَعْضُهُمْ كَتَبَهَا عَلَى غُلْبِ السَّيِّمِكِ (الْتُونَسَةِ)، مِمَّا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُمْ يَسْتَخْدِمُونَهَا كَشِعَارٍ وَأَحْيَانًا يَصْنَعُونَهَا فِي غَيْرِ مَحَلِّهَا، فَيَنْبَغِي لِلْمُسْلِمِ أَنْ يَتَنَبَّهَ لِمِثْلِ هَذِهِ الْأُمُورِ وَيَتَحَرَّى الْحَلَالَ. انتهى]، وَلَا يَأْكُلُ مِنْ ذَبِيحَةِ الْوَتْنِيِّ وَلَا الْمُسْلِمِ الْمُبْتَدِعِ بِدَعَا شَرِكِيَّةٍ، سَوَاءً ذَكَرُوا اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهَا أَمْ لَا، وَيَنْبَغِي لِلْمُسْلِمِ أَنْ يَخْطِطَ لِنَفْسِهِ فِي جَمِيعِ شُؤُونِ دِينِهِ، وَيَتَحَرَّى الْحَلَالَ فِي طَعَامِهِ وَشَرَابِهِ وَلِبَاسِهِ وَجَمِيعِ شُؤُونِهِ، فَفِي مِثْلِ مَا سُئِلَ عَنْهُ يَجْتَهِدُ أَهْلُ السُّنَّةِ أَنْ يَخْتَارُوا لِأَنْفُسِهِمْ مَنْ يَدْبَحُ لَهُمُ الذَّبَائِحَ. انتهى. قُلْتُ: وَالشَّاهِدُ مِنْ فَتَوَى اللِّجْنَةِ الدَّائِمَةِ هُوَ **مَنْعُهَا مِنْ أَكْلِ ذَبِيحَةِ مَجْهُولِ الْحَالِ** فِي الْمُجْتَمَعَاتِ الَّتِي يَغْلِبُ عَلَيْهَا الْوَتْنِيُّونَ وَجَهْلَةُ الْمُسْلِمِينَ الْمُبْتَدِعِينَ بِدَعَا شَرِكِيَّةٍ.

(8) وَقَالَ الشَّيْخُ عَبْدُ الْكَرِيمِ الْخَضِيرُ (عَضُو هَيْئَةِ كِبَارِ الْعُلَمَاءِ بِالْأَمِيرِ السَّعُودِيَّةِ، وَعَضُو اللِّجْنَةِ الدَّائِمَةِ لِلْبَحْثِ الْعِلْمِيِّ وَالْإِفْتَاءِ) فِي مُحَاضَرَةٍ بِعُنْوَانِ (دَعُ مَا يُرِيْبُكَ إِلَى مَا لَا يُرِيْبُكَ) مُفْرَعَةً عَلَى مَوْقِعِهِ **فِي هَذَا الرِّابِطِ**: حَدِيثُ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ {إِنْ قَوْمًا قَالُوا (يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنْ قَوْمًا يَأْتُونَنَا بِاللَّحْمِ، لَا نَذَرِي أَذْكَرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ أَمْ لَا)، فَقَالَ (سَمُّوا اللَّهَ عَلَيْهِ وَكَلِّوهُ)}، هَلْ مَعْنَى هَذَا أَنَّكَ إِذَا وَجَدْتَ أَيَّ لَحْمٍ تَأْكُلُ؟ نَعَمْ، **إِنْ كَانَ فِي بِلَادِ الْمُسْلِمِينَ فَلَا يَجِبُ عَلَيْكَ أَنْ تَسْأَلَ**؛ لَكِنْ إِذَا كَانَ **أَيَّ اللَّحْمِ** وَافِدًا مِنْ بِلَادٍ كُفْرٍ، وَهَذِهِ الْبِلَادُ (لَيْسَتْ كِتَابِيَّةً) أَوْ إِحْتِمَالٌ أَنْ (تَكُونَ كِتَابِيَّةً أَوْ غَيْرَ كِتَابِيَّةً)، يَجِبُ عَلَيْكَ أَنْ **تَسْأَلَ**... ثُمَّ قَالَ أَيُّ الشَّيْخِ الْخَضِيرِ: فِي الْخَبَرِ أَنَّ هَؤُلَاءِ الْقَوْمَ الَّذِينَ يَأْتُونَ بِاللَّحْمِ مُسْلِمُونَ، لَكِنَّهُمْ حَدِيثُو عَهْدٍ بِالْإِسْلَامِ، إِحْتِمَالٌ أَنْ يَكُونُوا سَمَّوًا، وَإِحْتِمَالٌ أَنْ

يَكُونُوا لَمْ يُسَمُّوا، فَأَنْتَ إِذَا ذَهَبْتَ إِلَى الْجَزَارِ (جَزَارِ مُسْلِمٍ)، هُوَ الَّذِي ذَبَحَ بِنَفْسِهِ، هَلْ يَلْزَمُكَ أَنْ تَقُولَ {هَلْ ذَبَحْتَهُ عَلَى الطَّرِيقَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ؟}؛ مَا يَلْزَمُكَ، لِأَنَّ الْمُسْلِمَ الْأَصْلَ فِي ذَبْحِهِ أَنَّهَا حَلَالٌ؛ لَكِنْ إِذَا شَكَّكَتَ فِي أَمْرِهِ (هَلْ هُوَ مُسْلِمٌ وَلَا غَيْرُ مُسْلِمٍ؟)، تَسْأَلُ، لَا بُدَّ أَنْ تَسْأَلَ... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الْخَضِيرِ-: فَهَؤُلَاءِ الْقَوْمُ الَّذِينَ يَأْتُونَ بِاللَّحْمِ هُمْ مُسْلِمُونَ، لَكِنَّهُمْ حَدِيثُو عَهْدٍ بِإِسْلَامٍ، لَا يُسْأَلُ عَنْهُمْ (كَيْفَ ذَبَحُوا، وَهَلْ سَمَّوْا أَوْ لَمْ يُسَمِّوْا). انْتَهَى بِاخْتِصَارٍ. قُلْتُ: وَالشَّاهِدُ مِنْ فَتْوَى الشَّيْخِ الْخَضِيرِ هُوَ مَنْعُهُ مِنْ أَكْلِ ذَبْحَةِ مَجْهُولِ الْحَالِ فِي دَوْلِ الْكُفَّارِ الْغَيْرِ كِتَابِيَّةٍ، مَعَ عِلْمِ كُلِّ أَحَدٍ أَنَّهُ لَا يَكَادُ يُوجَدُ الْآنَ دَوْلَةٌ فِي الْعَالَمِ تَخْلُو مِنْ وُجُودِ مُسْلِمِينَ فِيهَا يَحْمِلُونَ جَنْسِيَّتَهَا.

(9) وفي هذا الرابط سُئِلَتِ اللَّجْنَةُ الدَّائِمَةُ لِلْبَحْثِ الْعِلْمِيَّةِ وَالْإِفْتَاءِ (عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بَارٍ وَعَبْدُ الرَّزَّاقِ عَفِيفِي وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ غَدِيَّانٍ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ قَعُودٍ): مَا حُكْمُ الذَّبَائِحِ الَّتِي تُبَاعُ فِي الْأَسْوَاقِ فِي الْبِلَادِ الَّتِي لَا يَسْلَمُ أَهْلُهَا مِنَ الشَّرِكِ مَعَ دَعْوَاهُمْ الْإِسْلَامَ، لِعَلَّابَةِ الْجَهْلِ وَالطَّرِيقِ الْبِذْعِيَّةِ عَلَيْهِمْ كَالْتِيْجَانِيَّةِ؟ فَأَجَابَتِ اللَّجْنَةُ: إِذَا كَانَ الْأَمْرُ كَمَا ذَكَرَ فِي السُّؤَالِ مِنْ أَنَّ الذَّبَائِحَ يَدْعِي الْإِسْلَامَ، وَعُرِفَ عَنْهُ أَنَّهُ مِنْ جَمَاعَةٍ تُبِيحُ الْاسْتِعَانَةَ بِغَيْرِ اللَّهِ فِيمَا لَا يَقْدِرُ عَلَى دَفْعِهِ إِلَّا اللَّهُ، وَتَسْتَعِينُ بِالْأَمْوَاتِ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ وَمَنْ تَعْتَقِدُ فِيهِ الْوَلَايَةَ مَثَلًا، فَذَبْحَتُهُ كَذْبِخَةِ الْمُشْرِكِينَ الْوُثْنِيِّينَ عُبَادِ آلَاتٍ وَالْعُزَّى وَمَنَاةَ وَوَدَّ وَشُوعَ وَيَعُوثَ وَيَعُوقَ وَنَيْسَرَ، لَا يَجِلُّ لِلْمُسْلِمِ الْحَقِيقِيِّ أَكْلُهَا، لِأَنَّهَا مَيْتَةٌ، بَلْ حَالُهُ أَشَدُّ مِنْ حَالِ هَؤُلَاءِ [أَيُّ أَنَّ حَالَ هَذَا الذَّبَائِحِ أَشَدُّ مِنْ حَالِ عُبَادِ آلَاتٍ وَالْعُزَّى]، لِأَنَّهُ مُرْتَدٌّ عَنِ الْإِسْلَامِ الَّذِي يَزْعُمُهُ، مِنْ أَجْلِ لَجْئِهِ إِلَى غَيْرِ اللَّهِ فِيمَا لَا يَقْدِرُ عَلَيْهِ إِلَّا اللَّهُ، مِنْ

تَوْفِيقِ ضَالٍّ، وَشِفَاءِ مَرِيضٍ، وَأَمْثَالِ ذَلِكَ مِمَّا تُنْسَبُ فِيهِ
الْآثَارُ إِلَى مَا وَرَاءَ الْأَسْبَابِ الْعَادِيَّةِ مِنْ أَسْرَارِ الْأَمْوَآتِ
وَبَرَكَاتِهِمْ، وَمَنْ فِي حُكْمِ الْأَمْوَآتِ مِنَ الْغَائِبِينَ الَّذِينَ
يُنَادِيهِمُ الْجَهْلَةُ لِاعْتِقَادِهِمْ فِيهِمُ الْبَرَكَاتُ، وَأَنْ لَهُمْ مِنْ
الْخَوَاصِّ مَا يُمَكِّنُهُمْ مِنْ سَمَاعِ دُعَاءِ مَنْ اسْتَعَاثَ بِهِمْ
لِكَشْفِ ضُرٍّ أَوْ جَلَبِ نَفْعٍ، وَإِنْ كَانَ الدَّاعِي فِي أَقْصَى
الْمَشْرِقِ وَالْمَدْعُو فِي أَقْصَى الْمَغْرِبِ، وَعَلَى مَنْ يَعِيشُ
فِي بِلَادِهِمْ مِنْ أَهْلِ السُّنَّةِ أَنْ يَنْصَحُوهُمْ وَيُرْشِدُوهُمْ
إِلَى التَّوْحِيدِ الْخَالِصِ، فَإِنْ اسْتَجَابُوا فَالْحَمْدُ لِلَّهِ، وَإِنْ لَمْ
يَسْتَجِيبُوا بَعْدَ الْبَيَانِ فَلَا عُدْرَ لَهُمْ [قُلْتُ: كَلَامُ اللَّجْنَةِ هُنَا
مَحْمُولٌ عَلَى الْعُدْرِ فِي أَحْكَامِ الْآخِرَةِ لَا الدُّنْيَا، فِي مَنْ
كَانَ جَهْلُهُ جَهْلًا عَجَزَ لَا جَهْلًا تَفْرِيطًا، لِأَنَّ الْمُفَرِّطَ قَدْ
قَامَتْ عَلَيْهِ الْحُجَّةُ الرَّسَالِيَّةُ الَّتِي بَعْدَ قِيَامِهَا يَكْفُرُ
ظَاهِرًا وَبَاطِنًا، وَلِأَنَّ الْعِبْرَةَ فِي الْحُجَّةِ الرَّسَالِيَّةِ هِيَ
التَّمَكُّنُ مِنَ الْعِلْمِ، وَلَيْسَ الْعِلْمُ بِالْفِعْلِ]، أَمَّا إِنْ لَمْ
يُعْرِفْ حَالُ الدَّاعِي لَكِنَّ الْغَالِبَ عَلَى مَنْ يَدْعِي الْإِسْلَامَ
فِي بِلَادِهِ أَنَّهُمْ مِمَّنْ دَابُّهُمْ الْأَسْـتِغَاثَةُ بِالْأَمْوَآتِ
وَالضَّرَاعَةُ إِلَيْهِمْ، فَيُحْكَمُ لِذَبِيحَتِهِ بِحُكْمِ الْغَالِبِ، فَلَا يَجِلُّ
أَكْلُهَا... فَسُئِلْتُ -أَيُّ اللَّجْنَةِ-: مَا حُكْمُ مَنْ أَكَلَ مِنْ هَذِهِ
الذَّبَائِحِ وَهُوَ إِمَامٌ مَسْجِدٍ، هَلْ يُصَلِّي خَلْفَهُ؟ فَجَابَتِ
اللَّجْنَةُ: إِذَا كَانَ إِمَامُ الْمَسْجِدِ يَأْكُلُ مِنْ هَذِهِ الذَّبَائِحِ بَعْدَ
الْبَيَانِ لَهُ وَإِقَامَةِ الْحُجَّةِ عَلَيْهِ مُسْتَبِيحًا لِأَكْلِهَا، لَمْ تَصِحَّ
الصَّلَاةُ خَلْفَهُ، لِاعْتِقَادِهِ جِلَّ مَا حَرَّمَ اللَّهُ مِنَ الْمَيْتَةِ، وَإِنْ
كَانَ يَأْكُلُ مِنْهَا بَعْدَ الْبَيَانِ لَهُ وَإِقَامَةِ الْحُجَّةِ عَلَيْهِ مُعْتَقِدًا
حُرْمَتَهَا، فَهُوَ فَاسِقٌ. انْتَهَى. قُلْتُ: وَالشَّاهِدُ مِنْ فَتْوَى
اللَّجْنَةِ الدَّائِمَةِ هُوَ مَنْعُهَا مِنْ أَكْلِ ذَبِيحَةِ مَجْهُولِ الْحَالِ
فِي الْبِلَادِ الَّتِي يَغْلِبُ عَلَى أَهْلِهَا الشَّرْكُ مَعَ دَعْوَاهُمْ
إِلَى الْإِسْلَامِ، لِغَلَبَةِ الْجَهْلِ.

(10) وقال الشيخ أبو عبدالله يوسف الزاكوري في مقالة له بعنوان (الرد على صالح السحيمي في مسألة التَّحَرِّي في الذَّبَائِح) على موقعه [في هذا الرابط](#): سُئِلَ الشيخ ابنُ باز {في البلاد التي تكثر فيها القُبُورِيَّةُ، تُؤْكَلُ ذَبَائِحُهُمْ عَلَى أَصْلِ السَّلَامَةِ؟، أَوْ لِلإِنْسَانِ أَنْ يَسْأَلَ؟، مِثْلَ، إِذَا نَزَلَ بَعْضَ الْبِلَادِ الْقُبُورِيَّةِ مِثْلَ **مِصْرَ أَوْ بَاكِسْتَانَ**، هَلْ لَهُ أَنْ يَسْأَلَ أَوْ يَكُونَ عَلَى الْأَصْلِ وَيَأْكُلَ؟}؛ الْجَوَابُ {إِذَا كَانَ يَتَّهَمُهُ يَسْأَلُ وَيَخْشَى، لِأَنَّ هَذِهِ الْبِلَادَ ظَهَرَ فِيهَا عِبَادَةُ الْقُبُورِ، لَكِنْ إِذَا كَانَ يَعْرِفُ صَاحِبَهُ مَا يَحْتَاجُ إِلَى سَوْأَلٍ، لَكِنْ إِذَا كَانَ يَعْرِفُ يَسْأَلُ}. انتهى باختصار.

زيد: عُبَادُ الْقُبُورِ فِي زَمَانِنَا هَذَا، هَلْ هُمْ مُرْتَدُّونَ أَمْ هُمْ كُفَّارُ أَصْلِيَّونَ؟

عمرو: سُئِلَ الشيخُ حمْدُ بْنُ نَاصِرِ بْنِ مَعْمَرٍ (أَخَذَ تَلَامِيذَهُ الشيخ محمد بن عبدالوهاب، أَرْسَلَهُ عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ سَعُودٍ ثَانِي حُكَّامَ الدَّوْلَةِ السَّعُودِيَّةِ الْأُولَى عَلَى رَأْسِ رَكْبٍ مِنَ الْعُلَمَاءِ لِمُنَاطَرَةِ عُلَمَاءِ الْحَرَمِ الشَّرِيفِ فِي عَامِ 1211 هـ، وَقَدْ تُوُفِّيَ عَامَ 1225 هـ) عَنِ قَوْلِ الْفُقَهَاءِ {إِنَّ الْمُرْتَدَّ لَا يَرِثُ وَلَا يُورَثُ}، فَكُفَّارُ أَهْلِ زَمَانِنَا هَلْ هُمْ مُرْتَدُّونَ؟، أَمْ حُكْمُهُمْ حُكْمُ عِبَدَةِ الْأَوْثَانِ، وَأَنَّهُمْ مُشْرِكُونَ؟. فَأَجَابَ الشَّيْخُ: أَمَّا مَنْ دَخَلَ فِي دِينِ الْإِسْلَامِ ثُمَّ ارْتَدَّ، فَهَؤُلَاءِ مُرْتَدُّونَ، وَأَمْرُهُمْ عِنْدَكَ وَاضِحٌ، وَأَمَّا مَنْ لَمْ يَدْخُلْ فِي دِينِ الْإِسْلَامِ، بَلْ أَدْرَكَتْهُ الدَّعْوَةُ الْإِسْلَامِيَّةُ [يَعْنِي الدَّعْوَةُ النَّجْدِيَّةُ السَّلَفِيَّةُ]، وَهُوَ عَلَى كُفْرِهِ، كَعِبَدَةِ الْأَوْثَانِ [قَالَ الشَّيْخُ صَالِحُ الْفُوزَانِ (عَضُوُّ هَيْئَةِ كِبَارِ الْعُلَمَاءِ بِالذِّيَّارِ السَّعُودِيَّةِ، وَعَضُوُّ اللِّجْنَةِ الدَّائِمَةِ لِلْبَحْثِ الْعِلْمِيِّ وَالْإِفْتَاءِ) فِي (إِعَانَةِ الْمُسْتَفِيدِ بِشَرْحِ كِتَابِ التَّوْحِيدِ): الْوَثْنُ [هُوَ] مَا عُْبِدَ مِنْ دُونِ اللَّهِ

مِنْ قَبْرِ أَوْ شَجَرٍ أَوْ حَجَرٍ أَوْ بَقَاعٍ أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ؛ أَمَّا الصَّنَمُ فَهُوَ مَا عُبِدَ مِنْ دُونِ اللَّهِ وَهُوَ عَلَى صُورَةِ إِنْسَانٍ أَوْ حَيَّوانٍ... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الْفُوزَانِ-: وَقَدْ يُرَادُ بِالصَّنَمِ الْوَتْنُ، وَالْعَكْسُ... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الْفُوزَانِ-: الصَّنَمُ [هُوَ] مَا كَانَ عَلَى شَكْلِ تِمثالٍ؛ وَأَمَّا الْوَتْنُ فَيُرَادُ بِهِ مَا عُبِدَ مِنْ دُونِ اللَّهِ مِنَ الشَّجَرِ وَالْحَجَرِ وَالْقُبُورِ وَغَيْرِ ذَلِكَ، وَلَمْ يَكُنْ عَلَى صُورَةٍ تِمثالٍ. انتهى، فَحُكِّمَهُ حُكْمُ الْكَافِرِ الْأَصْلِيِّ، لِأَنَّا لَا نَقُولُ {الْأَصْلُ إِسْلَامُهُمْ، وَالْكَفَرُ طَارِئٌ عَلَيْهِمْ}، بَلْ نَقُولُ، الَّذِينَ تَشَبَّهُوا بَيْنَ الْكُفَّارِ، وَأَذْرَكُوا أَبَاءَهُمْ عَلَى الشَّرِكِ بِاللَّهِ، هُمْ كَأَبَائِهِمْ، كَمَا دَلَّ عَلَيْهِ الْحَدِيثُ الصَّحِيحُ فِي قَوْلِهِ {فَأَبَوَاهُ يُهَوِّدَانِهِ أَوْ يُنَصِّرَانِهِ أَوْ يُمَجِّسَانِهِ}، فَإِنْ كَانَ دِينَ آبَائِهِمْ الشَّرِكَ بِاللَّهِ، فَتَشَبَّهُوا هَؤُلَاءِ وَاسْتَمَرُّوا عَلَيْهِ، فَلَا نَقُولُ {الْأَصْلُ الْإِسْلَامُ، وَالْكَفَرُ طَارِئٌ}، بَلْ نَقُولُ {هُمْ الْكَفَّارُ الْأَصْلِيُّونَ}... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ حَمْدُ بْنُ نَاصِرٍ بْنُ مَعْمَرٍ-: لَا يُمَكِّنُ أَنْ تَحْكَمَ فِي كُفَّارِ زَمَانِنَا، بِمَا حَكَمَ بِهِ الْفُقَهَاءُ فِي الْمُرْتَدِّ {أَنَّهُ لَا يَرِثُ وَلَا يُورَثُ}، لِأَنَّ مَنْ قَالَ {لَا يَرِثُ وَلَا يُورَثُ} يَجْعَلُ مَالَهُ قَيْنًا لِبَيْتِ مَالِ الْمُسْلِمِينَ، وَطَرْدُ هَذَا الْقَوْلِ أَنْ يُقَالَ {جَمِيعُ أَمْلاكِ الْكُفَّارِ الْيَوْمَ بَيْتُ مَالٍ، لِأَنَّهُمْ وَرِثُوهَا عَنْ أَهْلِيهِمْ، وَأَهْلُوهُمْ مُرْتَدُّونَ لَا يُورَثُونَ، وَكَذَلِكَ الْوَرِثَةُ مُرْتَدُّونَ لَا يَرِثُونَ، لِأَنَّ الْمُرْتَدَّ لَا يَرِثُ وَلَا يُورَثُ}، وَأَمَّا إِذَا حَكَمْنَا فِيهِمْ بِحُكْمِ الْكُفَّارِ الْأَصْلِيِّينَ لَمْ يَلْزَمْ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ، بَلْ يَتَوَارَثُونَ، فَإِذَا أَسْلَمُوا فَمَنْ أَسْلَمَ عَلَى شَيْءٍ فَهُوَ لَهُ، وَلَا تَتَعَرَّضُ لِمَا مَضَى مِنْهُمْ فِي جَاهِلِيَّتِهِمْ، لَا الْمَوَارِثُ وَلَا غَيْرُهَا. انتهى من (الدَّرَرِ السَّيِّئَةِ فِي الْأَجُوبَةِ النَّجْدِيَّةِ).

وَقَالَ الشَّيْخُ أَبُو الْمُنْذِرِ الشَّنْقِيطِيُّ فِي مَقَالَةٍ لَهُ عَلَى هَذَا الرَّابِطِ: ذَكَرَ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ أَنَّ الْمُرْتَدَّ لَا يُقَرُّ عَلَى الرَّدَّةِ بِأَيِّ نَوْعٍ مِنْ أَنْوَاعِ الْإِقْرَارِ، لَا بِالْأَمَانِ وَلَا

بِالصُّلْحِ وَلَا بِالْجِزْيَةِ وَلَا بِالْإِسْتِرْقَاقِ، وَأَنَّ التَّعَامُلَ مَعَهُ لَا يَخْرُجُ عَنِ الْإِسْتِثْنَاءِ أَوْ الْقَتْلِ [فَلَا يُقْبَلُ مِنْهُ إِلَّا الْإِسْلَامُ أَوْ السَّيْفُ]؛ وَذَكَرُوا أَنَّ الطَّائِفَةَ الْمُزْتَدَّةَ تُقَاتِلُ كَمَا يُقَاتِلُ الْكُفَّارُ الْحَرَبِيُّونَ، وَلَا تَخْتَلِفُ عَنْهُمْ إِلَّا فِي أَرْبَعَةِ أُمُورٍ ذَكَرَهَا الْمَآوَزِيُّ [فِي (الْأَحْكَامِ السُّلْطَانِيَّةِ)] فَقَالَ {أَحَدُهَا، أَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يُهَادَنُوا عَلَى الْمَوَادَّعَةِ فِي دِيَارِهِمْ، وَيَجُوزُ أَنْ يُهَادَنَ أَهْلُ الْحَرْبِ؛ وَالثَّانِي، أَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يُصَالَحُوا عَلَى مَالٍ يُقَرُّونَ بِهِ عَلَى رَدِّهِمْ، وَيَجُوزُ أَنْ يُصَالَحَ أَهْلُ الْحَرْبِ؛ وَالثَّالِثُ، أَنَّهُ لَا يَجُوزُ اسْتِرْقَاقُهُمْ وَلَا سَبْيُ نِسَائِهِمْ [جَاءَ فِي الْمَوْسُوعَةِ الْفَقْهِيَّةِ الْكُوَيْتِيَّةِ: وَيَتَّفِقُ فُقَهَاءُ الْمَذَاهِبِ عَلَى أَنَّ الْأَسِيرَ الْمُزْتَدَّ يُقْتَلُ إِنْ لَمْ يَتُبْ وَيَعُدَّ إِلَى الْإِسْلَامِ، وَلَا فَرْقَ بَيْنَ رَجُلٍ وَامْرَأَةٍ عِنْدَ الْأَئِمَّةِ الثَّلَاثَةِ [مَالِكٍ وَالشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَ]، لِعُمُومِ حَدِيثِ {مَنْ بَدَّلَ دِينَهُ فَاقْتُلُوهُ}؛ وَيَرَى الْحَنْفِيَّةُ أَنَّ الْمَرْأَةَ لَا تُقْتَلُ، وَإِنَّمَا يُخَسُّ حَتَّى تَتُوبَ. انْتَهَى بِاخْتِصَارٍ، وَيَجُوزُ أَنْ يُسْتَرْقَ أَهْلُ الْحَرْبِ وَتُسَبَّى نِسَاؤُهُمْ [قَالَ الْمَآوَزِيُّ (ت 450 هـ) فِي (الْحَاوِي الْكَبِيرِ فِي فَقْهِ مَذْهَبِ الْإِمَامِ الشَّافِعِيِّ) فِي بَابِ (تَفْرِيقِ الْغَنِيْمَةِ): وَأَمَّا الْأَدَمِيُّونَ الْمَقْدُورُ عَلَيْهِمْ وَالْمَظْفُورُ بِهِمْ مِنَ الْمُشْرِكِينَ [سَوَاءٌ كَانُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ أَوْ أَهْلِ الْأَوْثَانِ] فَضَرْبَانِ، غَبِيْدٌ وَأَخْرَارٌ، فَأَمَّا الْغَبِيْدُ فَمَالُ مَعْنُومٍ، وَأَمَّا الْأَخْرَارُ فَضَرْبَانِ، ذُرِّيَّةُ وَمُقَاتِلَةٌ [كُلُّ مَنْ كَانَ أَهْلًا لِلْمُقَاتِلَةِ أَوْ لِتَذْيِيرِهَا، سَوَاءٌ كَانَ عَسْكَرِيًّا أَوْ مَدَنِيًّا، فَهُوَ مِنَ الْمُقَاتِلَةِ]، فَأَمَّا الذَّرِيَّةُ فَهُمْ النِّسَاءُ وَالصَّبِيَّانُ، يَصِيرُونَ بِالْقَهْرِ وَالْغَلَبَةِ مَرْقُوقِينَ، وَلَيْسَ لِلْإِمَامِ فِيهِمْ خِيَارٌ، وَعَلَيْهِ أَنْ يُقَسِّمَهُمْ بَيْنَ الْغَانِمِينَ بَعْدَ إِخْرَاجِ خُمُسِهِمْ [أَيَّ بَعْدَ إِخْرَاجِ خُمُسِ الذَّرِيَّةِ الْمَعْنُومَةِ لِبَيْتِ مَالِ الْمُسْلِمِينَ]، وَأَمَّا الْمُقَاتِلَةُ فَلِلْإِمَامِ فِيهِمْ الْخِيَارُ اجْتِهَادًا وَنَظَرًا [لَا تَشْهِيًا] بَيْنَ أَرْبَعَةِ أَشْيَاءَ، وَ[عَلَيْهِ أَنْ يَخْتَارَ مِنْهَا مَا رَأَاهُ صَالِحًا] [أَيَّ

الذي يَرَاهُ أَصْلَحَ لِلْمُسْلِمِينَ؛ أَخَذَهَا، الْقَتْلُ؛ وَالثَّانِي،
 الْإِسْتِزْقَاقُ؛ وَالثَّالِثُ، الْفِدَاءُ بِمَالٍ أَوْ رَجَالٍ؛ وَالرَّابِعُ،
 الْمَنْ؛ فَإِنْ كَانَ ذَا قُوَّةٍ يُخَافُ شَرَّهُ أَوْ ذَا رَأْيٍ يُخَافُ
 مَكْرَهُ قَتْلَهُ، وَإِنْ كَانَ مَهِينًا ذَا كَدٍّ وَعَمَلٍ اسْتَرْفَعَهُ، وَإِنْ
 كَانَ ذَا مَالٍ فَادَّاهُ بِمَالٍ، وَإِنْ كَانَ ذَا جَاهٍ فَادَّاهُ بِمَنْ فِي
 أَيْدِيهِمْ مِنَ الْأَسْرَى، وَإِنْ كَانَ ذَا خَيْرٍ وَرَغْبَةٍ فِي الْإِسْلَامِ
 مَنْ عَلَيْهِ وَأُطْلِقَهُ مِنْ غَيْرِ فِدَاءٍ، فَيَكُونُ خِيَارَ الْإِمَامِ أَوْ
 أَمِيرِ الْجَيْشِ -فِيْمَنْ أَسَرَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ- بَيْنَ هَذِهِ
 الْأَرْبَعَةِ، الْقَتْلُ، أَوْ الْإِسْتِزْقَاقُ، أَوْ الْفِدَاءُ بِمَالٍ أَوْ رَجَالٍ،
 أَوْ الْمَنْ. انتهى باختصار. وَقَالَ الْقَاضِي أَبُو يَعْلَى فِي
 (الْأَحْكَامِ السُّلْطَانِيَّةِ): أَمَّا الْمُقَاتِلُونَ مِنَ الْكُفَّارِ إِذَا ظَفَرَ
 الْمُسْلِمُونَ بِأَسْرِهِمْ، فَالْإِمَامُ أَوْ مَنْ اسْتَنَابَهُ الْإِمَامُ
 عَلَيْهِمْ مِنْ أَمْرَاءِ الْجِهَادِ مُحَيَّرٌ فِيهِمْ -إِذَا أَقَامُوا عَلَى
 كُفْرِهِمْ- فِي [فِعْلٍ] الْأَصْلَحَ مِنْ أَحَدِ أَرْبَعَةِ أَشْيَاءَ، إِمَّا
 الْقَتْلُ، وَإِمَّا الْإِسْتِزْقَاقُ، وَإِمَّا الْفِدَاءُ بِمَالٍ أَوْ أَسْرَى،
 وَإِمَّا الْمَنْ عَلَيْهِمْ بِغَيْرِ فِدَاءٍ؛ فَإِنْ أَسْلَمُوا سَقَطَ الْقَتْلُ
 عَنْهُمْ، وَرَفَعُوا [أَيَّ صَارُوا أَرْقَاءً] فِي الْحَالِ، وَسَقَطَ
 التَّخْيِيرُ بَيْنَ الرِّقِّ وَالْمَنْ وَالْفِدَاءِ. انتهى باختصار؛
 وَالرَّابِعُ، أَنَّهُ لَا يَمْلِكُ الْغَائِمُونَ أَمْوَالَهُمْ [إِذْ أَنْ أَمْوَالَ
 الْمُزْتَدِينَ تَكُونُ فَيْئًا لِبَيْتِ مَالِ الْمُسْلِمِينَ]، وَيَمْلِكُونَ مَا
 غَنِمُوهُ مِنْ مَالِ أَهْلِ الْخَرْبِ [أَيَّ بَعْدَ إِخْرَاجِ خُمْسِ
 الْأَمْوَالِ الْمَغْنُومَةِ لِبَيْتِ مَالِ الْمُسْلِمِينَ]... ثم قال -أي
 الشيخ أبو المنذر-: وَالْعِلَّةُ فِي مَنْعِ الصَّلَاحِ مَعَ الْمُزْتَدِينَ
 أَوْ اسْتِزْقَاقِهِمْ أَوْ أَخْذِ الْحِزْبَةِ مِنْهُمْ هِيَ مَنْعُ إِقْرَارِهِمْ
 عَلَى الرَّدَّةِ... ثم قال -أي الشيخ أبو المنذر-: لَقَدْ دَلَّ
 قَوْلُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ {مَنْ بَدَّلَ دِيْنَهُ
 فَاقْتُلُوهُ} عَلَى أَنَّ الْمُزْتَدَ لَا يَجُوزُ إِقْرَارُهُ عَلَى الرَّدَّةِ،
 وَدَلَّتْ مُعَامَلَةُ الصَّدِيقِ لِأَهْلِ الرَّدَّةِ عَلَى أَنَّهُ لَا تَجُوزُ
 مُهَادَنَتُهُمْ، أَوْ صَلَاحُهُمْ عَلَى مَالٍ أَوْ حِزْبَةٍ؛ لَكِنْ يَنْبَغِي
 الْعِلْمُ بِأَنْ مَنْعَ أَمَانِ الْمُزْتَدِينَ لَا يَدْخُلُ فِيهِ مَا كَانَ

لِمَصْلَحَةِ الْجِهَادِ، مِثْلُ تَبَادُلِ الرُّسُلِ مَعَهُمْ أَوْ تَبَادُلِ الْأَشْرَى، فَإِنَّ هَذَا لَا يُعْتَبَرُ إِقْرَارًا لِلْمُرْتَدِّينَ عَلَى رَدِّتِهِمْ، بَلْ هُوَ مِنَ الْوَسَائِلِ الْمُعِينَةِ عَلَى قِتَالِهِمْ وَالتَّصَدِّي لِرَدِّتِهِمْ، وَالْقِتَالُ لَا يَسْتَعْنِي عَنْ مِثْلِ هَذِهِ الْأُمُورِ [قَالَ الشَّيْخُ أَبُو مُحَمَّدٍ الْمُقَدَّسِي فِي (الرَّسَالَةِ الثَّلَاثِينَ): إِنَّ كُفْرَهُمْ [أَيَ كُفْرَ الْوَاقِعِينَ فِي كُفْرِ التَّأْوِيلِ كَالْقَدَرِيَّةِ وَالْمُعْتَزَلَةِ وَالْجَهْمِيَّةِ وَنَحْوِهِمْ] لَيْسَ كُفْرًا تَحْوُلُ عَنْ الْإِسْلَامِ إِلَى دِينٍ آخَرَ، بَلْ هُمْ يَتَمَسَّكُونَ بِالْإِسْلَامِ وَيَتَوَلَّوْنَهُ وَلَا يَرْضَوْنَ بِدِينٍ وَمِلَّةٍ غَيْرِهِ، وَلَا هُوَ [أَيَ كُفْرُهُمْ] مِنْ جَنْسِ إِرْتِكَابِ نَوَاقِضِ الْإِسْلَامِ الْوَاضِحَةِ وَالْمُكْفَرَاتِ الصَّرِيحَةِ كَسَبِّ اللَّهِ أَوْ سَبِّ رَسُولِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صَرَاحَةً، بَلْ فِي بَدْعِهِمْ لُبْسٌ وَإِشْكَالٌ وَتَأْوِيلٌ بَعْضُ النُّصُوصِ بِدَعَاوَى التَّنْزِيهِ وَالتَّعْظِيمِ لِلَّهِ تَعَالَى وَنَحْوِهِ... ثُمَّ قَالَ -أَيَ الشَّيْخُ الْمُقَدَّسِي-: لَا تَصِحُّ مُسَاوَاةُ كُفْرِ التَّأْوِيلِ بِكُفْرِ الرَّدَّةِ الَّذِي فِيهِ تَبْدِيلٌ لِلدِّينِ وَانْتِقَالٌ إِلَى دِينٍ آخَرَ وَبِرَاءَةٌ مِنْ دِينِ الْإِسْلَامِ، أَوْ بِالْكَفْرِ الصَّرِيحِ الْمَعْلُومِ مِنَ الدِّينِ ضَرُورَةً. انْتَهَى بِاخْتِصَارٍ. انْتَهَى بِاخْتِصَارٍ.

وَقَالَ الشَّيْخُ أَحْمَدُ الْحَازِمِيُّ فِي (شَرْحِ مُصْبَحِ الظَّلَامِ): مَتَى نَحْكُمُ عَلَيْهِ بِكَوْنِهِ كَافِرًا أَصْلِيًّا؟ وَمَتَى نَحْكُمُ عَلَيْهِ بِكَوْنِهِ مُرْتَدًّا؟ وَالضَّابِطُ فِيهِ ثُبُوتُ عَقْدِ الْإِسْلَامِ بِطَرِيقٍ صَحِيحٍ، مَتَى مَا ثَبَتَ عَقْدُ الْإِسْلَامِ حَكَمْنَا عَلَيْهِ بِكَوْنِهِ مُسْلِمًا، ثُمَّ إِذَا تَلَبَّسَ بِنَاقِضٍ مِنَ التَّوَاقِضِ حَكَمْنَا عَلَيْهِ بِالْكَفْرِ فَهُوَ مُرْتَدٌّ؛ وَأَمَّا إِنْ نَشَأَ عَلَى الْكَفْرِ فَحَيْثُ يَكُونُ كَافِرًا أَصْلِيًّا... ثُمَّ قَالَ -أَيَ الشَّيْخُ الْحَازِمِيُّ-: مَتَى نَحْكُمُ عَلَيْهِ [أَيَ عَلَى الْوَلَدِ] بِكَوْنِهِ مُسْلِمًا؟ وَمَتَى نَحْكُمُ عَلَيْهِ بِكَوْنِهِ كَافِرًا؟ إِذَا كَانَ (أَبَوَاهُ مُسْلِمَيْنِ أَوْ أَحَدُهُمَا مُسْلِمًا) فَهُوَ (مُسْلِمٌ)؛ إِذَا كَانَ (كَافِرَيْنِ أَوْ مُرْتَدَّيْنِ) يَكُونُ الْوَلَدُ (كَافِرًا أَصْلِيًّا) عَلَى الصَّحِيحِ وَلَا يَكُونُ

(مُرْتَدًّا) ... ثم قال -أي الشيخ الحازمي-: إذا كان أَبَوَاهُ مُسْلِمَيْنِ أَوْ أَحَدُهُمَا [مُسْلِمًا] فَهُوَ مُسْلِمٌ، فَإِنْ اخْتَارَ غَيْرَ الْإِسْلَامِ -يَعْنِي كَبَّرَ وَاخْتَارَ غَيْرَ الْإِسْلَامِ- فَهُوَ مُرْتَدٌّ، هَذَا وَاضِحٌ بَيِّنٌ، فَوَلَدُ الْيَهُودِيَّةِ مِنَ الْمُسْلِمِ هُوَ مُسْلِمٌ، [وَلَدٌ] النَّصْرَانِيَّةِ [مِنَ الْمُسْلِمِ] هُوَ مُسْلِمٌ ... ثم قال -أي الشيخ الحازمي-: لو جُعِلَ كُلُّ مَنْ كَانَ مَوْلودًا لِمُرْتَدِّينِ أَوْ مُرْتَدِّينَ، لو جُعِلَ مُرْتَدًّا لَمَّا بَقِيَ كَافِرٌ أَصْلِيٌّ، لَمَّا وَجَدَ كَافِرٌ أَصْلِيٌّ، لِأَنَّ الشَّانَ الْأَوَّلَ فِي أَوَّلِ مَا نَشَأَ الشَّرْكَ، إِنَّمَا نَشَأَ فِي مُرْتَدِّينَ، قَوْمُ نُوحٍ أَوَّلَ مَا وَقَعُوا فِي الشَّرْكَ كَانُوا كُفَّارًا أَصْلِيَّينَ أَوْ مُرْتَدِّينَ؟ نَقُولُ {مُرْتَدِّينَ}، لِأَنَّهُمْ نَشَأُوا عَلَى التَّوْحِيدِ، هَذَا الْأَصْلُ، فَلَمَّا بَنَوْا [تَمَائِيلَ لِلصَّالِحِينَ] ثُمَّ تَلَبَّسُوا [بِالشَّرْكِ] صَارُوا مُرْتَدِّينَ، ثُمَّ أَحْفَادُهُمْ وَأَوْلَادُهُمْ بَعْدَ ذَلِكَ فَهُمْ مَاذَا؟ فَهُمْ كُفَّارٌ أَصْلِيُّونَ، فَزُقُ بَيْنَ النَّوْعَيْنِ [أَيُّ بَيْنَ الْمُرْتَدِّ وَالْكَافِرِ الْأَصْلِيِّ]، لو قُلْنَا بَأَنَّ وَلَدَ الْمُرْتَدِّينَ هَذَا مُرْتَدٌّ وَلَيْسَ بِكَافِرٍ أَصْلِيٍّ، إِذِنْ إِرْتَفَعَ عَنِ الْوُجُودِ الْكَافِرُ الْأَصْلِيُّ [قَالَ الشَّيْخُ مُحَمَّدُ بْنُ سَعِيدٍ الْأَنْدَلُسِيُّ فِي (الْكَوَاشِفِ الْجَلِيَّةِ): وَالْإِجْمَاعُ قَائِمٌ عَلَى أَنَّ الرَّدَّةَ لَا تَتَوَارَثُ. انْتَهَى] ... ثم قال -أي الشيخ الحازمي-: هَؤُلَاءِ الْمُشْرِكُونَ عُبَادُ الْقُبُورِ، إِذَا كَانَ الْأَبُ وَالْأُمُّ عَلَى الشَّرْكِ الْأَكْبَرِ فَوُلَدُ لِهَما وَلَدٌ، هَذَا الْوَلَدُ كَافِرٌ أَصْلِيٌّ؛ وَقِسْ عَلَى ذَلِكَ، لَيْسَ خَاصًّا بِالشَّرْكِ، فَالنَّصِيرِيَّةُ مَثَلًا هَلْ هُمْ مُرْتَدُّونَ أَمْ كُفَّارٌ؟ هَذَا نِزَاعُ الْيَوْمِ حَادِثٌ فِي الشَّامِ، هَلْ هُمْ كُفَّارٌ أَصْلِيُّونَ أَمْ مُرْتَدُّونَ؟ إِذَا كَانَ مُسْلِمًا ثُمَّ دَخَلَ فِي دِينِ الْعَلَوِيِّينَ [وَهُمُ النَّصِيرِيُّونَ]، هَذَا مُرْتَدٌّ، لَكِنْ لو كَانَ مِنْ أَبَوَيْنِ [عَلَوِيَّيْنِ] فَهُوَ كَافِرٌ أَصْلِيٌّ، وَعَلَى هَذَا قِسْ. انْتَهَى بِاخْتِصَارٍ.

وَقَالَ الشَّيْخُ عَلِيُّ بْنُ خَضِيرٍ الْخَضِيرِ (الْمُتَخَرِّجُ مِنْ كُلِّيَّةِ أَصُولِ الدِّينِ بـ "جَامِعَةِ الْإِمَامِ" بِالْقَصِيمِ عَامَ 1403 هـ)

في (جُزءٌ في أهل الأهواء والبدع والمتأولين): مَنْ كَانَ صَاحِبَ مِلَّةٍ شِرْكِيَّةٍ وَثَنِيَّةٍ نَشَأَ عَلَيْهَا مُنْذُ الصَّغَرِ، كَالرَّافِضِيِّ أَوِ النَّصِيرِيِّ أَوِ الدُّرْزِيِّ، فَهَذَا لَهُ حُكْمُ الْكَافِرِ الْأَصْلِيِّ لَا الْمُرْتَدِّ، وَيَنْزِلُ مَنْزِلَةً مَنْ كَانَ عَلَى دِيَانَةِ شِرْكِيَّةٍ وَهُوَ يَنْتَسِبُ إِلَى دِينِ يَظُنُّهُ صَحِيحًا، كَأَهْلِ الْكِتَابِ. انتهى باختصار.

وَقَالَ ابْنُ قُدَامَةَ فِي (الْمُغْنِي): فَأَمَّا أَوْلَادُ الْمُرْتَدِّينَ؛ فَإِنْ كَانُوا وَلِدُوا قَبْلَ الرَّدِّ، فَإِنَّهُمْ مَحْكُومٌ بِإِسْلَامِهِمْ تَبَعًا لِأَبَائِهِمْ [أَيُّ قَبْلَ أَنْ يَرْتَدُّوا]، وَلَا يَتَّبِعُونَهُمْ فِي الرَّدِّ؛ وَأَمَّا مَنْ حَدَثَ [يَعْنِي وَلِدًا] بَعْدَ الرَّدِّ [أَيُّ رَدِّ أَبَوَيْهِ]، فَهُوَ مَحْكُومٌ بِكُفْرِهِ لِأَنَّهُ وَلَدَ بَيْنَ أَبَوَيْنِ كَافِرَيْنِ، وَيَجُوزُ اسْتِرْقَاقُهُ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِمُرْتَدٍّ. انتهى باختصار.

وَقَالَ الشَّيْخُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَبُو بَطْنٍ [مُفْتِي الدِّيَارِ النَّجْدِيَّةِ (ت 1282هـ)]: وَقَوْلُهُ [أَيُّ قَوْلُ الشَّيْخِ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ الصَّنْعَانِيِّ (ت 1182هـ)] {فَصَارُوا كُفَّارًا كُفْرًا أَصْلِيًّا}، يَعْْنِي أَنَّهُمْ نَشَأُوا عَلَى ذَلِكَ [أَيُّ عَلَى الْكُفْرِ]، فَلَيْسَ حُكْمُهُمْ كَالْمُرْتَدِّينَ الَّذِينَ كَانُوا مُسْلِمِينَ ثُمَّ صَدَرَتْ مِنْهُمْ هَذِهِ الْأُمُورُ الشِّرْكِيَّةُ. انتهى مِنْ (الدَّرَرِ السَّنِيَّةِ فِي الْأَجُوبَةِ النَّجْدِيَّةِ).

وَقَالَ الشَّيْخُ أَبُو سَلْمَانَ الصُّومَالِيُّ فِي (سِلْسِلَةِ مَقَالَاتٍ فِي الرَّدِّ عَلَى الدُّكْتُورِ طَارِقِ عَبْدِ الْحَلِيمِ): اِخْتَلَفَ أَهْلُ الْعِلْمِ فِي مِثْلِ هَؤُلَاءِ [يَعْنِي عُبَادَ الْقُبُورِ] {هَلْ هُمْ كُفَّارٌ أَصْلِيُونَ؟} لِأَنَّهُمْ لَمْ يُؤْخَدُوا بِاللَّهِ فِي يَوْمٍ حَتَّى يُحْكَمَ بِالإِسْلَامِ ثُمَّ الِارْتِدَادِ [قَالَ الشَّيْخُ مُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ اللطيف آل الشيخ (رئيس القضاة ومفتي الديار السعودية ت 1389هـ) فِي (شَرْحِ كَشْفِ الشُّبُهَاتِ): إِنَّ كُفَّارَ هَذِهِ الْأَزْمَانِ مُرْتَدُّونَ، يَنْطِقُونَ بِ (لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ)

صَبَاحًا وَمَسَاءً، وَيَنْقُضُونَهَا صَبَاحًا وَمَسَاءً؛ وَالْقَوْلُ
 الثَّانِي [أَيُّ مِنْ قَوْلِي الْعُلَمَاءِ فِي كُفَارِ هَذِهِ الْأَزْمَانِ] **أَنَّهُمْ كُفَّارٌ أَصْلِيُونَ**، فَإِنَّهُمْ لَمْ يُؤْخَدُوا فِي يَوْمٍ مِنَ الْأَيَّامِ
 حَتَّى يُحْكَمَ بِإِسْلَامِهِمْ. انْتَهَى بِاخْتِصَارٍ، وَهُوَ مَذْهَبُ
 جَمَاعَةٍ كَالْعَلَامَةِ صَالِحِ بْنِ مَهْدِي الْمَقْبَلِيِّ (ت 1108 هـ)
 وَحُسَيْنِ بْنِ مَهْدِي النَّعْمِيِّ (ت 1178 هـ) وَالْأَمِيرِ
 الصَّنْعَانِيِّ (ت 1182 هـ) وَحَمْدِ بْنِ نَاصِرِ آلِ مَعْمَرِ (ت
 1225 هـ) [وَهُوَ أَخَذُ تَلَامِذَةِ الشَّيْخِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْوَهَّابِ،
 أَرْسَلَهُ عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ سَعُودٍ ثَانِي حُكَّامَ الدَّوْلَةِ
 السُّعُودِيَّةِ الْأُولَى عَلَى رَأْسِ رَكْبٍ مِنَ الْعُلَمَاءِ لِمُنَاطَرَةِ
 عُلَمَاءِ الْحَرَمِ الشَّرِيفِ فِي عَامِ 1211 هـ] وَأَبْنَاءِ الشَّيْخِ
 مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْوَهَّابِ، وَهُوَ مُقْتَضَى مَذْهَبِ الْفُقَهَاءِ مِنَ
 الْحَنْفِيَّةِ وَالْمَالِكِيَّةِ وَالشَّافِعِيَّةِ؛ وَقَالَ غَيْرُهُمْ {إِنَّهُمْ
مُرْتَدُونَ}. انْتَهَى بِاخْتِصَارٍ. وَقَالَ الشَّيْخُ أَبُو سَلْمَانَ
 الصُّومَالِي أَيْضًا فِي (نَظَرَاتٍ نَقْدِيَّةٌ فِي أَخْبَارِ تَبَوُّةِ
 "الْجُزْءُ الثَّالِثُ"): كَيْفَ يَثْبُتُ عَقْدُ الْإِيمَانِ لِمَنْ لَمْ يَنْتَقِلْ
 عَنْ دِينِ الْمُشْرِكِينَ **واعتقد جواز عبادة الوثن في**
الإسلام؟ أَلَمْ يَكُنْ قَبْلَ إِسْلَامِهِ مِنَ الْقَائِلِينَ {أَجْعَلِ
 الْأِلَهَةَ إِلَهًا وَاحِدًا، إِنْ هَذَا لَشَيْءٌ عُجَابٌ} وَمِمَّنْ حَكَّى
 اللَّهُ عَنْهُمْ {إِنَّهُمْ كَانُوا إِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ
 يَسْتَكْبِرُونَ}؟ ... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الصُّومَالِيِّ-: إِنْ
 الْكَافِرَ الْوَثْنِيَّ إِذَا قَالَ (لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ)، وَهُوَ يُعْظَمُ
 الْأَصْنَامَ وَيَرْغُمُ أَنَّهَا تُقَرَّبُ إِلَى اللَّهِ -وَهُوَ دِينُ الْجَاهِلِيَّةِ
 الْأُولَى- لَمْ يَصِحْ إِسْلَامُهُ، **وَلَا يَكُونُ مُسْلِمًا حَتَّى يَتَبَرَّأَ مِنْ**
عبادة الوثن وتعظيمه، وَمِمَّنْ صَرَّحَ بِهَذَا أَبُو حَامِدٍ
 الْغَزَالِيُّ (ت 505 هـ) [فِي كِتَابِهِ (الإملاء في إشكالات
 الإحياء)] قَالَ فِي الْجَاهِلِ بِمَعْنَى الشَّهَادَتَيْنِ، وَمَنْ أَتَى
 بِمَا يُنَافِي الْإِيمَانَ مَعَ النَّطْقِ بِالشَّهَادَتَيْنِ (كَاعْتِقَادِ
 الْوَهْيَةِ غَيْرِ اللَّهِ)، أَوْ نَطَقَ بِالشَّهَادَتَيْنِ وَأَضْمَرَ التَّكْذِيبَ
 {وَحُكْمُ الصَّنَفِ الْأَوَّلِ [وَهُوَ الْجَاهِلُ بِمَعْنَى الشَّهَادَتَيْنِ]

وَالثَّانِي [وَهُوَ مَنْ أَتَى بِمَا يُنَافِي الْإِيمَانَ مَعَ التُّطْلُقِ
بِالشَّهَادَتَيْنِ] وَالثَّالِثُ [وَهُوَ مَنْ تَطْلُقَ بِالشَّهَادَتَيْنِ وَأَضْمَرَ
التَّكْذِيبَ] أَجْمَعِينَ أَنْ لَا يَجِبَ لَهُمْ حُرْمَةٌ، وَلَا يَكُونُ لَهُمْ
عِصْمَةٌ وَلَا يُنْسَبُونَ إِلَى إِيْمَانٍ وَلَا إِسْلَامٍ، بَلْ هُمْ
أَجْمَعُونَ مِنْ زُمْرَةِ الْكَافِرِينَ وَجُمْلَةِ الْهَالِكِينَ، فَإِنْ غُيِّرَ
عَلَيْهِمْ فِي الدُّنْيَا قُتِلُوا فِيهَا بِسُيُوفِ الْمُؤَحِّدِينَ، وَإِنْ لَمْ
يُغْتَرَّ عَلَيْهِمْ فَهُمْ صَائِرُونَ إِلَى جَهَنَّمَ خَالِدُونَ تَلْفَحُ
وُجُوهُهُمْ النَّارُ وَهُمْ فِيهَا كَالْحُوتِ، وَقَبْلَهُ [أَيُّ وَقَبْلَ
الْغَزَالِيِّ] الْإِمَامُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْخُلَيْمِيُّ (ت 403 هـ) [فِي
كِتَابِهِ (الْمُنَهَاجُ فِي شُعَبِ الْإِيْمَانِ)] فِيمَنْ تَطْلُقُ
بِالشَّهَادَةِ وَهُوَ مَعَ ذَلِكَ يُعْظَمُ الْوَثْنُ وَيَتَقَرَّبُ بِهِ إِلَى
اللَّهِ، قَالَ {وَإِذَا قَالَ الْوَثْنِيُّ (لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ)، فَإِنْ كَانَ
مِنْ قَبْلُ يُثَبِّتُ الْبَارِي حُلَّ جَلَالِهِ وَيَزْعُمُ أَنَّ الْوَثْنَ شَرِيكُهُ
صَارَ مُؤْمِنًا، وَإِنْ كَانَ يَرَى أَنَّ اللَّهَ هُوَ الْخَالِقُ وَيُعْظَمُ
الْوَثْنُ (يَتَقَرَّبُ إِلَيْهِ) كَمَا حَكَى اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ عَنْ بَعْضِهِمْ
أَنَّهُمْ قَالُوا (مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَى) فَلَمْ
يَكُنْ مُؤْمِنًا حَتَّى يَتَبَرَّأَ مِنْ عِبَادَةِ الْوَثْنِ { وَذَكَرَهُ [أَيُّ
وَذَكَرَ كَلَامَ الْخُلَيْمِيِّ] الْإِمَامُ الرَّافِعِيُّ [ت 623 هـ] فِي
(الشرح الكبير) وَالْإِمَامُ النَّوَوِيُّ فِي (الرَّوْضَةِ) وَالْحَافِظُ
ابْنُ حَجَرٍ فِي (الْفَتْحِ) وَالْمُعَلِّمِيُّ فِي (رَفْعِ الْأَشْتِبَامِ)
وَأَقْرَوَهُ، وَلَا شَكَّ فِي هَذَا عِنْدَ مَنْ عَرَفَ مَعْنَى (لَا إِلَهَ إِلَّا
اللَّهُ). انتهى باختصار.

وقال الشيخ إسحاق بن عبد الرحمن بن حسن بن محمد
بن عبد الوهاب (ت 1319 هـ): قال عبد اللطيف [بن
عبد الرحمن آل الشيخ] رَحِمَهُ اللَّهُ [فِي كِتَابِهِ (مَصْبَاحِ
الظَّلَامِ)] {فَمَاذَا عَلَى شَيْخِنَا [مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْوَهَّابِ]
رَحِمَهُ اللَّهُ لَوْ حَمَى الْجَمَى، وَسَدَّ الذَّرِيعَةَ، وَقَطَعَ
الْوَسِيلَةَ، لَا سِيَّمَا فِي زَمَنٍ فَشَا فِيهِ الْجَهْلُ، وَقُيِّضَ
الْعِلْمُ، وَبَعْدَ الْعَهْدِ بِآثَارِ النَّبُوَّةِ، وَجَاءَتْ قُرُونٌ لَا يَعْرِفُونَ

أَصْلَ الْإِسْلَامِ وَمَبَانِيهِ الْعِظَامَ، وَأَكْثَرُهُمْ يَظُنُّ أَنَّ
الْإِسْلَامَ هُوَ التَّوَسُّلُ بِدُعَاءِ الصَّالِحِينَ وَقَضْدُهُمْ فِي
الْمُلِمَّاتِ وَالْخَوَائِجِ، وَأَنَّ مَنْ أَنْكَرَ جَاءَ بِمَذْهَبٍ خَامِسٍ
[يَعْنِي أَنَّهُمْ يَظُنُّونَ أَنَّ مَنْ أَنْكَرَ عَلَيْهِمْ مَا هُمْ فِيهِ مِنْ
بَاطِلٍ جَاءَ بِمَذْهَبٍ خَامِسٍ] لَا يُعْرِفُ قَبْلَهُ}. انتهى
باختصارٍ مِنَ (الْأَجَوِبَةُ السَّمْعِيَّاتُ لِحَلِّ الْأَسْئَلَةِ
الرَّوَافِيَّاتِ، بِعِنَايَةِ الشَّيْخِ عَادِلِ الْمُرْشَدِيِّ).

وَقَالَ الشَّيْخُ أَبُو سَلْمَانَ الصُّومَالِيُّ فِي (الْجَوَابُ
الْمَسْبُوكُ "الْمَجْمُوعَةُ الثَّانِيَّةُ"): لَا فَرْقَ بَيْنَ الْمُشْرِكِ
الْأَصْلِيِّ وَبَيْنَ الْمُنتَسِبِ [أَيِ الْمُشْرِكِ الْمُنتَسِبِ لِلْإِسْلَامِ]
فِي الْحُكْمِ مِنْ وَجْهِهِ؛ الْأَوَّلُ، لَا يُوجَدُ حَقِيقَةُ مُشْرِكٍ
أَصْلِيِّ، لِأَنَّ الْأَصْلَ فِي الْبَشَرِيَّةِ التَّوْحِيدُ، وَالشِّرْكُ طَارِئٌ
فِيهِمْ، فَهُمْ مُرْتَدُّونَ عَنِ التَّوْحِيدِ لَا أَصْلِيُّونَ فِي الْكُفْرِ،
قَالَ الْقَاضِي ابْنُ الْعَرَبِيِّ (ت 543هـ) [فِي (عَارِضَةِ
الْأَحْوَذِيِّ بِشَرْحِ صَحِيحِ التِّرْمِذِيِّ)] {جَمِيعُ الْكُفَّارِ أَصْلُهُمْ
الرَّدَّةُ، فَإِنَّهُمْ كَانُوا عَلَى التَّوْحِيدِ وَالتَّزَمَوْهُ، ثُمَّ رَجَعُوا
عَنْهُ فَقَتِلُوا وَسُبُّوا}، فَالْمُشْرِكُ الْمُنتَسِبُ وَغَيْرُ
الْمُنتَسِبِ مُرْتَدٌّ حَقِيقَةً، لِأَنَّ الْكُلَّ ارْتَدَّ عَنِ التَّوْحِيدِ إِلَى
الشِّرْكِ، وَالْجَامِعُ بَيْنَ السَّابِقِ وَالْآخِرِ الشِّرْكُ الْأَكْبَرُ،
وَالْعِلَّةُ يَحِبُّ طَرْدُهَا [قَالَ الشَّيْخُ أَبُو بَكْرٍ الْقَحْطَانِيُّ فِي
(شَرْحِ قَاعِدَةِ "مَنْ لَمْ يُكْفِرِ الْكَافِرَ"): الْعِلَّةُ -دَائِمًا-
وَصَفْهَا أَنْ تَكُونَ طَرْدِيَّةً، مَا مَعْنَى طَرْدِيَّةٍ؟، يَعْنِي أَيَّمَا
وُجِدَتْ [أَيِ الْعِلَّةُ] وَجَدَ الْحُكْمُ وَأَيَّمَا انْعَدَمَتْ انْعَدَمَ
الْحُكْمُ، هَذَا هُوَ مَعْنَى طَرْدِيَّةِ الْعِلَّةِ. انتهى باختصارٍ
كَالدَّلِيلِ؛ الثَّانِي، الْمُشْرِكُ الْأَصْلِيُّ أَتَى بِأَعْمَالِ الشِّرْكِ
كَمَا أَتَى بِهَا الْمُشْرِكُ الْمُنتَسِبُ لِلْإِسْلَامِ، وَهَذَا جَامِعٌ وَلَا
فَارِقَ مُؤَثَّرٌ، وَالْمَعْدُومُ شَرْعًا كَالْمَعْدُومِ حِسًّا، فَمَا
يُظْهِرُهُ الْمُشْرِكُ الْمُنتَسِبُ مِنَ الشَّعَائِرِ لَا إِعْتِبَارَ لَهُ لِعَدَمِ
الْإِعْتِدَادِ بِهِ شَرْعًا لِوُجُودِ النَاقِضِ، وَلِأَنَّ السَّابِقَ كَانَ

يُخْلَصُ عِنْدَ الشَّدَائِدِ - {وَإِذَا غَشِيَهُمْ مَوُجٌ كَالظُّلَلِ دَعَوْا
 اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ} - وَيُظْهِرُ فِي الرَّخَاءِ الْأَعْمَالَ
 الشَّرِكِيَّةَ كَالْمُنْتَسِبِ؛ الثَّالِثُ، الْمُشْرِكُ السَّابِقُ كَانَ يُدْرِكُ
 مَعْنَى مَا أَتَى بِهِ مِنَ الاستِغَاثَةِ وَالذَّبْحِ [وَهُوَ مَا يَعْنِي أَنَّهُ
 قَصَدَ الْفِعْلَ الْمُكَفِّرَ]، وَكَذَلِكَ الْمُشْرِكُ الْلاحِقُ، وَهَذَا
 جَامِعٌ وَلَا فَارِقَ، فَوَجَبَ أَنْ يَكُونَ حُكْمُ الثَّانِي كَالأَوَّلِ
 بِالْجَامِعِ أَوْ بِتَفْصِيلِ الْفَارِقِ الْمُؤْتَرِ؛ الرَّابِعُ، شِرْكُ الْأَوَّلِ مِنْ
 شِرْكِ الْوَسَائِطِ وَالتَّقْرِيبِ {مَا تَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرَّبُوا إِلَى
 اللَّهِ زُلْفَى} {هَؤُلَاءِ شُفَعَاؤُنَا عِنْدَ اللَّهِ}، وَكَذَلِكَ شِرْكُ
 الْمُشْرِكِ الْلاحِقِ، وَهَذَا جَامِعٌ وَلَا فَارِقَ؛ فَوَجَبَ أَنْ
 يَشْتَرِكَ فِي حُكْمِ السَّبَبِ [قُلْتُ: الْمُرَادُ بِالسَّبَبِ هُنَا هُوَ
 الْفِعْلُ (أَوْ الْقَوْلُ) الْمُكَفِّرُ الَّذِي هُوَ مَنَاطُ الْكُفْرِ
 صَرُورَةً؛ الْخَامِسُ، كِلَاهُمَا جَاهِلٌ جَهْلًا مُرَكَّبًا، يَحْسَبُ أَنَّهُ
 مُهْتَدٍ وَهُوَ ضَالٌّ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ، وَهَذَا جَامِعٌ وَلَا فَارِقَ،
 فَلَزِمَتِ الْمُسَاوَاةُ فِي حُكْمِ الْأَفْعَالِ صَرُورَةً، قَالَ تَعَالَى
 {إِنَّهُمْ اتَّخَذُوا الشَّيَاطِينَ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِ اللَّهِ وَيَحْسَبُونَ
 أَنَّهُمْ مُهْتَدُونَ} {وَإِنَّهُمْ لَيَصُدُّونَهُمْ عَنِ السَّبِيلِ
 وَيَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ مُهْتَدُونَ} {وَهُمْ يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ
 صُنْعًا}، قَالَ الْإِمَامُ أَبُو جَعْفَرٍ الطَّبْرِيُّ (ت 310هـ) [فِي
 (جَامِعِ الْبَيَانِ)] {جَهْلًا مِنْهُمْ بِخَطَا مَا هُمْ عَلَيْهِ مِنْ ذَلِكَ،
 بَلْ فَعَلُوا ذَلِكَ وَهُمْ يَظُنُّونَ أَنَّهُمْ عَلَى هُدًى وَحَقٌّ وَأَنَّ
 الصَّوَابَ مَا اتَّوَّهُ وَرَكَّبُوا، وَهَذَا مِنْ أَتْبِنِ الدَّلَالَةِ عَلَى خَطَا
 قَوْلِ مَنْ زَعَمَ أَنَّ اللَّهَ لَا يُعَذِّبُ أَحَدًا عَلَى مَعْصِيَةِ رَكْبَتِهَا
 أَوْ ضَلَالَةِ اعْتَقَدَهَا إِلَّا أَنْ يَأْتِيَهَا بَعْدَ عِلْمٍ مِنْهُ فَيَرْكَبُهَا
 عِنَادًا مِنْهُ لِزَبْنِهِ، لِأَنَّ ذَلِكَ لَوْ كَانَ كَذَلِكَ لَمْ يَكُنْ بَيْنَ فَرِيقِ
 الضَّلَالَةِ -الَّذِي ضَلَّ وَهُوَ يَحْسَبُ أَنَّهُ هَادٍ- وَفَرِيقِ الْهُدَى
 فَرْقٌ، وَقَدْ فَرَّقَ اللَّهُ بَيْنَ أَسْمَائِهِمَا [وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ
 تَعَالَى {فَمِنْكُمْ كَافِرٌ وَمِنْكُمْ مُؤْمِنٌ}] وَأَحْكَامِهِمَا [وَمِنْ
 ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى {فَرِيقٌ فِي الْجَنَّةِ وَفَرِيقٌ فِي
 السَّعِيرِ}]... وَهُمْ يَظُنُّونَ أَنَّهُمْ بِفِعْلِهِمْ ذَلِكَ لِلَّهِ

مُطِيعُونَ، وَفِيمَا نَدَبَ عِبَادَهُ إِلَيْهِ مُجْتَهِدُونَ، وَهَذَا مِنْ
أَدَلِّ الدَّلَائِلِ عَلَى خَطَا قَوْلِ مَنْ زَعَمَ أَنَّهُ لَا يَكْفُرُ بِاللَّهِ
أَحَدٌ إِلَّا مِنْ حَيْثُ يَقْصِدُ إِلَى الْكُفْرِ بَعْدَ الْعِلْمِ بِوَحْدَانِيَّتِهِ،
وَذَلِكَ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى ذَكَرَهُ أَخْبَرَ عَنْ هَؤُلَاءِ الَّذِينَ وَصَفَ
صِفَتَهُمْ فِي هَذِهِ الْآيَةِ، أَنَّ سَعْيَهُمُ الَّذِي سَعَوْا فِي الدُّنْيَا
ذَهَبَ ضَلَالًا، وَقَدْ كَانُوا يَحْسِبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ فِي
صُنْعِهِمْ ذَلِكَ، وَأَخْبَرَ عَنْهُمْ أَنَّهُمْ هُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا بِآيَاتِ
رَبِّهِمْ، وَلَوْ كَانَ الْقَوْلُ كَمَا قَالَ الَّذِينَ زَعَمُوا أَنَّهُ لَا يَكْفُرُ
بِاللَّهِ أَحَدٌ إِلَّا مِنْ حَيْثُ يَعْلَمُ، لَوَجِبَ أَنْ يَكُونُوا هَؤُلَاءِ
الْقَوْمُ فِي عَمَلِهِمْ -الَّذِي أَخْبَرَ اللَّهُ عَنْهُمْ أَنَّهُمْ كَانُوا
يَحْسِبُونَ فِيهِ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صُنْعَهُ- كَانُوا مُتَابِعِينَ
مَا جُورِينَ عَلَيْهِ، وَلَكِنَّ الْقَوْلَ بِخِلَافِ مَا قَالُوا، فَأَخْبَرَ جَلَّ
تَعَالَى عَنْهُمْ أَنَّهُمْ بِاللَّهِ كَفَرُوا، وَأَنَّ أَعْمَالَهُمْ خَاطِئَةٌ}.
 انتهى باختصار. وقال الشيخ أبو سلمان الصومالي أيضًا
 في (المباحث المشرقية "الجزء الأول"): وكُلٌّ مِنْ
 الإسلام والشِّرْكِ يَتَقَدَّمُ الْآخِرُ، كَمَا كَانَتْ الْعَرَبُ عَلَى
 الإسلامِ ثُمَّ **غَلَبَ عَلَيْهِمُ الشِّرْكُ** فَقِيلَ فِيهِمْ **{الْأَصْلُ**
فِيهِمُ الشِّرْكُ} حَتَّى يَثْبُتَ فِيهِمُ الْإِيمَانُ}، فَكَذَلِكَ مَنْ
 كَانَ قَبْلَ الدَّعْوَةِ فِي الْبِلَادِ النُّجْدِيَّةِ غَلَبَ عَلَيْهِمُ الشِّرْكُ
 بِأَنْوَاعِهِ حَتَّى نَشَأَ فِيهِ الصَّغِيرُ وَهَرَمَ عَلَيْهِ الْكَبِيرُ فَكَانُوا
كَالْكُفَّارِ الْأَصْلِيِّينَ كَمَا قَالَ الشَّيْخُ الصَّنْعَانِيُّ [ت
1182هـ] وَالشَّيْخُ حَمْدُ بْنُ نَاصِرٍ [ت 1225هـ]، وَهَذَا
 الَّذِي قَالُوهُ [عَلَّقَ الشَّيْخُ الصُّومَالِيُّ هُنَا قَائِلًا: أَغْنَى
 (الْكُفْرَ الْأَصْلِيَّ). انْتَهَى] هُوَ مُقْتَضَى الْأَصُولِ الْعِلْمِيَّةِ
 لِأَنَّ الْإِسْلَامَ مَعَ الشِّرْكِ غَيْرُ مُعْتَبَرٍ، قَالَ الْفَقِيهُ عُثْمَانُ
 بْنُ فُودِي (ت 1232هـ) [فِي (سَرَاجِ الْإِخْوَانِ)] فِي قَوْمٍ
 يَفْهَمُونَ بِكَلِمَةِ الشَّهَادَةِ [أَيُّ يَقُولُونَ {لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ،
 مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ}] وَيَعْمَلُونَ أَعْمَالَ الْإِسْلَامِ **لَكِنَّهُمْ**
يَخْلِطُونَهَا بِأَعْمَالِ الْكُفْرِ {إِعْلَمُوا يَا إِخْوَانِي أَنَّ جِهَادَ
هَؤُلَاءِ الْقَوْمِ وَاجِبٌ إِجْمَاعًا، لِأَنَّهُمْ كُفَّارٌ إِجْمَاعًا، إِذْ

الإسلام مع الشَّرِكِ غَيْرُ مُعْتَبَرٍ... ثم قال -أي الشيخ الصومالي-: إِنْ قَالَ {لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ} وَهُوَ يَعْبُدُ غَيْرَهُ [أَيَّ غَيْرِ اللَّهِ] لَمْ يَكُنْ مُسْلِمًا بَلْ هُوَ كَافِرٌ أَصْلِيٌّ، وَإِنْ عَبَدَ مع الله غَيْرَهُ بَعْدَ النُّطْقِ بِالشَّهَادَةِ فَهُوَ مُرْتَدٌّ مُشْرِكٌ، إِذْ لَا عِبْرَةَ بِالإِسْلَامِ مع التَّكْبِيسِ بِالشَّرِكِ إجماعًا فَلَا شَهَادَةَ لَهُ. انتهى باختصار.

زيد: الذي يَقُولُ أَنَّهُ يُكْفِّرُ الْقُبُورِيَّ التَّكْفِيرَ الْمُطْلَقَ، وَأَنَّهُ لَا يُكْفِّرُهُ التَّكْفِيرَ الْعَيْنِيَّ إِلَّا بَعْدَ إِقَامَةِ الْحُجَّةِ لَوْجُودِ مَانِعِ الْجَهْلِ؛ هَلْ يَكْفُرُ هَذَا الْقَائِلُ بِسَبَبِ إِمْتِنَاعِهِ عَنِ التَّكْفِيرِ الْعَيْنِيِّ إِعْذَارًا لِلْقُبُورِيِّ بِالْجَهْلِ حَتَّى قِيَامِ الْحُجَّةِ؟.

عمرو: هذا العاذِرُ لَا يَكْفُرُ إِلَّا بَعْدَ إِقَامَةِ الْحُجَّةِ، وَالتَّبَيَّانِ الذي تَزُولُ معه الشُّبْهَةُ؛ وَإِلَيْكَ بَيَّانُ ذَلِكَ مِمَّا يَلِي:

(1) قَالَ الشَّيْخُ عَادِلُ الْبَاشَا فِي مَقَالَةٍ لَهُ بِعُنْوَانِ (مُخْتَصَرٌ فِي بَيَّانِ "أَصْلِ الدِّينِ") عَلَى مَوْقِعِهِ [فِي هَذَا الرِّابِطِ](#): وَمَعْنَى (الْكُفْرُ بِالطَّاغُوتِ) يَحْصُلُ فِيهِ كَثِيرٌ مِنَ الْغَبْشِ، إِذْ يَشْتَرِطُ الْبَعْضُ مَعَانَ زَائِدَةً عَنِ الْأَصْلِ هِيَ فِي حَقِيقَتِهَا لَوَازِمٌ وَكَمَالَاتٌ وَاجِبَةٌ، يُدْخِلُونَهَا فِي مَعْنَى (الْكُفْرُ بِالطَّاغُوتِ) وَيَجْعَلُونَ الْإِتْيَانَ بِهَا مِنْ أَصْلِ الدِّينِ -وهذا خَطَأً، وَمِنْ ذَلِكَ (تَكْفِيرُ الطَّاغُوتِ) وَ(تَكْفِيرُ عَابِدِيهِ)... ثم قال -أي الشيخ عادل-: وَالطَّاغُوتُ فِي حَقِيقَتِهِ كُلُّ مَا يُعْبَدُ مِنْ دُونِ اللَّهِ، سَوَاءٌ كَانَتْ عِبَادَتُهُ بِتَقْدِيمِ النَّسْكِ لَهُ، أَوْ بِطَاعَتِهِ وَمُتَابَعَتِهِ عَلَى الْبَاطِلِ، فَالطَّاعَةُ فِي التَّحْلِيلِ وَالتَّحْرِيمِ وَسَائِرِ أَنْوَاعِ التَّشْرِيعِ مِنَ الْعِبَادَةِ، لَمَّا جَاءَ فِي حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حَاتِمٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَقَوْلِ النَّبِيِّ لَهُ لَمَّا أَنْكَرَ عِبَادَةَ الْأَحْبَارِ {أَوْ لَمْ

يُحِلُّوا لَكُمْ الْحَرَامَ وَيَحَرِّمُوا عَلَيْكُمْ الْحَلَالَ فَأَطَعْتُمُوهُمْ؟ قَالَ (بلى)، قَالَ (فَتِلْكَ عِبَادَتُكُمْ إِيَّاهُمْ) {، فَأَثَبَتْ أَنَّ عِبَادَتَهُمْ كَانَتْ بِمُتَابَعَتِهِمْ فِيمَا شَرَعُوهُ مِنَ الْحَلَالِ وَالْحَرَامِ... ثم قال -أي الشيخ عادل-: والكفر بما يُعْبَدُ مِنْ دُونِ اللَّهِ هُوَ مَضمونُ شَهَادَةِ (لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ)، فَ (لَا إِلَهَ) نَفْيُ الْعِبَادَةِ عَنْ غَيْرِ اللَّهِ، وَ (إِلَّا اللَّهُ) إِثْبَاتُهَا لَهُ وَحْدَهُ، وَهَذِهِ الصِّيغَةُ [يَعْنِي عِبَارَةً (لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ)] مِنْ أَحْكَمِ صِيَغِ الْإِفْرَادِ وَالتَّخْصِصِ، **حَيْثُ النَّفْيُ وَالْإِثْبَاتُ**، وَعَلَى مَنَوَالِهَا قَوْلُ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ {إِنِّي بَرَاءٌ مِمَّا **تَعْبُدُونَ**، إِلَّا الَّذِي فَطَرَنِي} فَفِيهَا النَّفْيُ وَالْإِثْبَاتُ الْمُتَضَمَّنُ فِي الشَّهَادَتَيْنِ، وَقَوْلُهُ سُبْحَانَهُ فِي صِفَةِ الْكُفْرِ بِالطَّاغُوتِ {وَالَّذِينَ اجْتَنَبُوا **الطَّاغُوتَ** أَنْ **يَعْبُدُوهَا**} فَفِيهَا نَفْسُ الْمَعْنَى، وَقَوْلُ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ {وَأَعْتَزَلُكُمْ وَمَا تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ وَأَدْعُو رَبِّي} فَفِيهَا نَفْسُ الْمَعْنَى أَيْضًا مِنَ النَّفْيِ وَالْإِثْبَاتِ، وَكُلُّ ذَلِكَ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ **أَصْلَ الدِّينِ قَائِمٌ عَلَى نَفْيِ الْعِبَادَةِ عَنْ غَيْرِ اللَّهِ وَإِثْبَاتِهَا لَهُ سُبْحَانَهُ** [قَالَ الشَّيْخُ أَبُو سَلْمَانَ الصُّومَالِي فِي (مُنَاطَرَةٍ فِي حُكْمِ مَنْ لَا يُكْفِرُ الْمُشْرِكِينَ): **أَصْلُ الدِّينِ لَا يُعْذَرُ فِيهِ أَحَدٌ بِجَهْلِ أَوْ تَأْوِيلٍ، [وَأَصْلُ الدِّينِ] هُوَ مَا يَدْخُلُ بِهِ الْمَرْءُ فِي الْإِسْلَامِ (الشَّهَادَتَانِ وَمَا يَدْخُلُ فِي مَعْنَى الشَّهَادَتَيْنِ)، وَمَا لَا يَدْخُلُ فِي مَعْنَى الشَّهَادَتَيْنِ لَا يَدْخُلُ فِي أَصْلِ الدِّينِ الَّذِي لَا عُذْرَ فِيهِ لِأَحَدٍ إِلَّا بِإِكْرَاهٍ أَوْ إِنْتِفَاءٍ قَصْدٍ. انتهى باختصار. وقال الشيخ عادل الباشا في مقالة له بعنوان (بدعة تكفير "العاذر بالجهل") على موقعه **في هذا الرابط**: **أَمَّا الْمَعْنَى الْمُطَابِقُ لـ (لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ) فَهُوَ مَا دَلَّتْ عَلَيْهِ الْفَاطِلَةُ بِالتَّضَمُّنِ وَالْمُطَابَقَةِ. انتهى. وقال الشيخ عبد الرحيم السلمي (عضو هيئة التدريس بقسم العقيدة والأديان والمذاهب المعاصرة بجامعة أم القرى) في (شرح القواعد المثلى): فالدلالة لها ثلاثة****

أنواع، النَّوعُ الْأَوَّلُ دَلَالَةُ **الْمُطَابَقَةِ**، والنَّوعُ الثَّانِي دَلَالَةُ **التَّضَمُّنِ**، والنَّوعُ الثَّالِثُ دَلَالَةُ **الْإِتِّزَامِ**؛ فَأَمَّا دَلَالَةُ **الْمُطَابَقَةِ**، فَهِيَ دَلَالَةُ اللَّفْظِ عَلَى تَمَامِ مَعْنَاهِ الَّذِي وُضِعَ لَهُ، مِثْلَ دَلَالَةِ الْبَيْتِ عَلَى الْجُدْرَانِ وَالسَّقْفِ [مَعًا]، فَإِذَا قُلْنَا {بَيْتٌ} فَإِنَّهُ يَدُلُّ عَلَى وُجُودِ الْجُدْرَانِ وَالسَّقْفِ [مَعًا]؛ وَدَلَالَةُ **التَّضَمُّنِ**، هِيَ دَلَالَةُ اللَّفْظِ عَلَى جُزْءٍ مَعْنَاهِ الَّذِي وُضِعَ لَهُ، كَمَا لَوْ قُلْنَا {الْبَيْتُ} وَأَرَدْنَا السَّقْفَ فَقَطً، أَوْ قُلْنَا {الْبَيْتُ} وَأَرَدْنَا الْجِدَارَ فَقَطً؛ وَدَلَالَةُ **الْإِتِّزَامِ**، هِيَ دَلَالَةُ اللَّفْظِ عَلَى مَعْنَى خَارِجِ اللَّفْظِ يَلْزَمُ مِنْ هَذَا اللَّفْظِ، فَإِذَا قُلْنَا كَلِمَةً {السَّقْفُ} مَثَلًا، فَالسَّقْفُ لَا يَدْخُلُ فِيهِ الْحَائِطُ، فَإِنَّ الْحَائِطَ شَيْءٌ وَالسَّقْفُ شَيْءٌ آخَرُ، لَكِنَّهُ يَلْزَمُ مِنْهُ [أَيُّ لَكِنَّ السَّقْفَ يَلْزَمُ مِنْهُ الْحَائِطُ]، لِأَنَّهُ [لَا] يُتَصَوَّرُ وُجُودُ سَقْفٍ لَا حَائِطَ لَهُ يَحْمِلُهُ، فَهَذِهِ هِيَ دَلَالَةُ الْإِتِّزَامِ (أَوْ اللَّزُومِ). انتهى باختصار]... ثم قال -أي الشيخ عادل-: ... وَأَمَّا مَا ذَكَرَهُ الشَّيْخُ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْوَهَّابِ فِي تَعْرِيفِ (الْكُفْرِ بِالطَّاغُوتِ)، حَيْثُ قَالَ [فِي (الدَّرَرُ السَّنِيَّةُ فِي الْأَجُوبَةِ النَّجْدِيَّةِ)] {وَأَمَّا صِفَةُ الْكُفْرِ بِالطَّاغُوتِ، فَإِنَّ تَعْتِقَ بَطْلَانِ عِبَادَةِ غَيْرِ اللَّهِ وَتَتْرُكَهَا وَتُبْغِضَهَا، وَتُكْفِرُ أَهْلَهَا وَتُعَادِيهِمْ}، فَهُوَ مِنْ بَابِ ذِكْرِ الشَّيْءِ وَلَوَازِمِهِ وَمُكَمَّلَاتِهِ وَعَدَمِ الْاِقْتِصَارِ عَلَى أَصْلِهِ، كَمَا يُعْرَفُ الْإِيمَانُ تَارَةً بِاعْتِبَارِ أَصْلِهِ وَتَارَةً بِاعْتِبَارِ كَمَالِهِ الْوَاجِبِ، وَيُنْفَى تَارَةً بِاعْتِبَارِ أَصْلِهِ وَتَارَةً بِاعْتِبَارِ كَمَالِهِ الْوَاجِبِ، وَهَذَا مَا دَلَّتْ عَلَيْهِ النُّصُوصُ، فَقَدْ قَالَ سُبْحَانَهُ عَنْ صِفَةِ الْكُفْرِ بِالطَّاغُوتِ {وَالَّذِينَ اجْتَنَبُوا الطَّاغُوتَ أَنْ يَعْبُدُوهَا}، وَقَالَ عَلَى لِسَانِ إِبْرَاهِيمَ {وَأَعْتَزِلُكُمْ وَمَا تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ [وَأَدْعُوا رَبِّي]}، وَقَالَ سُبْحَانَهُ عَنْ لِسَانِ إِبْرَاهِيمَ أَيْضًا {وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ لِأَبِيهِ وَقَوْمِهِ إِنَّنِي بَرَاءٌ مِمَّا تَعْبُدُونَ، إِلَّا الَّذِي فَطَرَنِي}، فَهَذَا الْمَعْنَى هُوَ الْمَعْنَى الْمُطَابِقِي لَ (لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ) وَمَا زَادَ عَلَيْهِ هُوَ

مِنْ مُقْتَضَيَاتِهِ؛ قَالَ الشَّيْخُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ حَسَنِ آلِ الشَّيْخِ **[فِي (فَتْحِ الْمَجِيدِ)]** {وَقَالَ الْخَلِيلُ عَلَيْهِ السَّلَامُ لِأَبِيهِ وَقَوْمِهِ **(إِنِّي بَرَاءٌ مِّمَّا تَعْبُدُونَ، إِلَّا الَّذِي فَطَرَنِي فَإِنَّهُ سَيَهْدِينِ، وَجَعَلَهَا كَلِمَةً بَاقِيَةً فِي عَقِبِهِ)** وَهِيَ (لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ)، وَقَدْ عَبَّرَ عَنْهَا الْخَلِيلُ بِمَعْنَاهَا **الَّذِي وَضَعَتْ لَهُ وَدَلَّتْ عَلَيْهِ، وَهُوَ الْبَرَاءَةُ مِنَ الشَّرِكِ وَإِخْلَاصُ الْعِبَادَةِ لِلَّهِ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ**}؛ وَقَالَ **[أَيُّ الشَّيْخِ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ حَسَنِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَبْدِ الْوَهَّابِ أَيْضًا]** فِي كِتَابِ (الْإِيمَانِ) {فَدَلَّتْ هَذِهِ الْكَلِمَةُ الْعَظِيمَةُ **مُطَابَقَةً** عَلَى إِخْلَاصِ الْعِبَادَةِ بِجَمِيعِ أَفْرَادِهَا لِلَّهِ تَعَالَى، وَتَغْيِي كُلِّ مَعْبُودٍ سِوَاهُ، قَالَ تَعَالَى (وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ لِأَبِيهِ وَقَوْمِهِ **إِنِّي بَرَاءٌ مِّمَّا تَعْبُدُونَ، إِلَّا الَّذِي فَطَرَنِي فَإِنَّهُ سَيَهْدِينِ، وَجَعَلَهَا كَلِمَةً بَاقِيَةً فِي عَقِبِهِ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ)** أَيُّ (لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ)، فَأَرْجَعَ ضَمِيرَ **[يَعْنِي الضَّمِيرَ الْمُتَّصِلَ (هَـ)]** مِنَ اللَّفْظِ **(وَجَعَلَهَا)** هَذِهِ الْكَلِمَةُ إِلَى مَا سَبَقَ مِنْ مَدْلُولِهَا، وَهُوَ قَوْلُهُ **(إِنِّي بَرَاءٌ مِّمَّا تَعْبُدُونَ، إِلَّا الَّذِي فَطَرَنِي)**، وَهَذَا هُوَ الَّذِي خَلَقَ اللَّهُ الْخَلْقَ لِأَجْلِهِ وَافْتَرَضَهُ عَلَى عِبَادِهِ، وَأَرْسَلَ الرُّسُلَ وَأَنْزَلَ الْكُتُبَ لِبَيَانِهِ وَتَقْرِيرِهِ، قَالَ تَعَالَى (وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ)، وَقَالَ تَعَالَى (وَقَضَى رَبِّيَ **أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ**)، وَقَالَ تَعَالَى (وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَّسُولٍ إِلَّا نُوحِي إِلَيْهِ أَنَّهُ **لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا فَاعْبُدُونِ)**}؛ وَقَالَ **[فِي كِتَابِ (رِسَائِلِ) وَفَتَاوَى عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ حَسَنِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَبْدِ الْوَهَّابِ أَيْضًا]** {فَعَبَّرَ عَنْ مَعْنَى (لَا إِلَهَ) بِقَوْلِهِ **(إِنِّي بَرَاءٌ مِّمَّا تَعْبُدُونَ)**، وَعَبَّرَ عَنْ مَعْنَى (إِلَّا اللَّهُ) بِقَوْلِهِ **(إِلَّا الَّذِي فَطَرَنِي)**، فَتَبَيَّنَ أَنَّ مَعْنَى (لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ) هُوَ الْبَرَاءَةُ مِنَ عِبَادَةِ كُلِّ مَا سِوَى اللَّهِ، وَإِخْلَاصُ الْعِبَادَةِ بِجَمِيعِ أَنْوَاعِهَا لِلَّهِ تَعَالَى، وَهَذَا وَاضِحٌ بَيْنَ لِمَنْ جَعَلَ اللَّهُ لَهُ بَصِيرَةً وَلَمْ تَتَغَيَّرْ فِطْرَتُهُ}... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ عَادِلٌ:- فَهَذِهِ الْآيَاتُ دَلِيلٌ وَاضِحٌ عَلَى مَعْنَى التَّوْحِيدِ، وَصِفَةٍ

(الكُفْرُ بِالطَّاغُوتِ) وَأَنَّهَا تَكُونُ بِاجْتِنَابِ عِبَادَتِهِ وَاعْتِزَالِ الْعَابِدِ وَالْمَعْبُودِ... ثم قال -أي الشيخ عادل-: وَمَوْضِعُ الْأُسُوءَةِ [يُشِيرُ إِلَى قَوْلِهِ تَعَالَى {قَدْ كَانَتْ لَكُمْ أُسُوءَةٌ خَسَنَةٌ فِي إِبْرَاهِيمَ وَالَّذِينَ مَعَهُ إِذْ قَالُوا لِقَوْمِهِمْ إِنَّا بُرَاءُ مِنْكُمْ وَمِمَّا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ كَفَرْنَا بِكُمْ وَبَدَا بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ الْعَدَاوَةُ وَالْبَغْضَاءُ أَبَدًا حَتَّى تُؤْمِنُوا بِاللَّهِ وَخُدَّةُ}] [يَتَضَمَّنُ تَمَامَ الْإِيمَانِ وَكَمَالَهُ، إِذَا ذُكِرَ فِيهِ **إِبْدَاءُ** الْعَدَاوَةِ وَالْبَغْضَاءِ، وَمَعْلُومٌ أَنَّ هَذَا لَيْسَ مِنْ أَصْلِهِ [أَيُّ لَيْسَ مِنْ أَصْلِ الْإِيمَانِ]، بَلْ مِنْ تَمَامِ التَّوْحِيدِ وَكَمَالِهِ، فَثَمَّةٌ [ثَمَّةٌ] إِسْمُ إِشَارَةٍ لِلْمَكَانِ الْبَعِيدِ بِمَعْنَى (هُنَاكَ)] صُوْرٌ لَيْسَ فِيهَا **إِبْدَاءُ** الْعَدَاوَةِ وَالْبَغْضَاءِ بَلْ فِيهَا الْمُصَاحَبَةُ بِالْمَعْرُوفِ وَالْإِحْسَانِ، كَحَالِ الْوَالِدَيْنِ الْمُشْرِكَيْنِ، وَكَحَالِ الْكُفَّارِ قَبْلَ دَعْوَتِهِمْ وَقَدْ قَالَ سُبْحَانَهُ عَنْ فِرْعَوْنَ {فَقُولَا لَهُ قَوْلًا لَيْتًا} [قَالَ الشَّيْخُ أَبُو مُحَمَّدٍ الْمُقَدَّسِيُّ فِي (مِلَّةُ إِبْرَاهِيمَ):... وَهَكَذَا مُوسَى مَعَ فِرْعَوْنَ بَعْدَ أَنْ أَرْسَلَهُ اللَّهُ إِلَيْهِ وَقَالَ {فَقُولَا لَهُ قَوْلًا لَيْتًا لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَى}، فَقَدْ **بَدَأَ** مَعَهُ **بِالْقَوْلِ اللَّيِّنِ** اسْتِجَابَةً لِأَمْرِ اللَّهِ فَقَالَ {هَلْ لَكَ إِلَى أَنْ تَرْكَبَ، وَأَهْدِيكَ إِلَى رَبِّكَ فَتَخْشَى} وَأَرَاهُ الْآيَاتِ وَالْبَيِّنَاتِ، فَلَمَّا أَظْهَرَ **فِرْعَوْنَ التَّكْذِيبَ وَالْعِنَادَ وَالْإِصْرَارَ عَلَى الْبَاطِلِ** قَالَ لَهُ مُوسَى كَمَا أَخْبَرَ تَعَالَى {لَقَدْ عَلِمْتُمْ مَا أَنْزَلَ هَؤُلَاءِ إِلَّا رَبُّ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ بِصَائِرٍ وَإِنِّي لَأَظُنُّكَ يَا فِرْعَوْنُ **مَثْبُورًا**}، بَلْ وَيَدْعُو عَلَيْهِمْ قَائِلًا {رَبَّنَا إِنَّكَ آتَيْتَ فِرْعَوْنَ وَمَلَأَهُ زِينَةً وَأَمْوَالًا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا رَبَّنَا لِيُضِلُّوا عَنْ سَبِيلِكَ، رَبَّنَا اطْمِسْ عَلَى أَمْوَالِهِمْ وَاشْدُدْ عَلَى قُلُوبِهِمْ فَلَا يُؤْمِنُوا حَتَّى يَرَوْا الْعَذَابَ الْأَلِيمَ}، فَالَّذِينَ يُدْنِدِنُونَ عَلَى نُصُوصِ الرَّفِيقِ وَاللَّيِّنِ وَالتَّيسِيرِ عَلَى إِطْلَاقِهَا وَيَحْمِلُونَهَا عَلَى غَيْرِ مَحْمَلِهَا وَيَضَعُونَهَا فِي غَيْرِ مَوْضِعِهَا، يَنْبَغِي لَهُمْ أَنْ يَقِفُوا عِنْدَ هَذِهِ الْقَضِيَّةِ طَوِيلًا وَيَتَذَبَّرُوهَا وَيَفْهَمُوهَا فَهَمًّا جَيِّدًا إِنْ كَانُوا مُخْلِصِينَ.

انتهى]، فَمَوْضِعُ الْأَسْوَةِ يَتَضَمَّنُ **الْكَمَالَ** **وَالْتَّمَامَ**، أَمَّا مَوْضِعُ **تَقْرِيرِ الْأَصْلِ** فَفِيهِمَا ذِكْرٌ مِنْ آيَاتٍ وَأَحَادِيثٍ مِنْ إِعْتَزَالِ عِبَادَةِ غَيْرِ اللَّهِ وَالتَّبرَاءَةِ مِنْهَا وَمِنْ أَهْلِهَا [سَبَقَ بَيَانُ أَنَّ الْمُؤَالَاةَ قِسْمَانِ؛ (أ) قِسْمٌ يُسَمَّى التَّوَلَّى، وَأَخْيَانًا يُسَمَّى الْمُؤَالَاةَ الْكُبْرَى أَوِ الْعُظْمَى أَوِ الْعَامَّةَ أَوِ الْمُطْلَقَةَ؛ (ب) مُؤَالَاةٌ صُغْرَى (أَوْ مُقَيَّدَةٌ)؛ وَأَنَّ الْمُؤَالَاةَ الْكُبْرَى كُفْرٌ أَكْبَرُ؛ وَأَنَّ الْمُؤَالَاةَ الصُّغْرَى هِيَ صُغْرَى بَاعْتِبَارِ الْأَوَّلَى الَّتِي هِيَ الْمُؤَالَاةُ الْكُبْرَى، وَإِلَّا فَهِيَ فِي نَفْسِهَا أَكْبَرُ الْكَبَائِرِ]. انتهى باختصار. وقال الشيخ عادل الباشا أيضًا في مقالة له بعنوان (بدعة تكفير "العاذر بالجهل") على موقعه **في هذا الرابط**: انتشر مقالة إكفار (العاذر بالجهل) إثر تصريح الشيخ (الحازمي) بذلك في دَعْوَى أَنْ تَكْفِيرَ الْمُشْرِكِينَ يَدْخُلُ فِي (أَصْلِ الدِّينِ وَحَقِيقَةِ التَّوْحِيدِ) الَّذِي لَا يُعَذَّرُ فِيهِ بِجَهْلٍ وَلَا **تَأْوِيلٍ**، وَعَلَيْهِ فَمَنْ لَمْ يُكْفَرْ الْمُشْرِكِينَ وَعَذَّرَهُم بِالْجَهْلِ فَهُوَ مُشْرِكٌ مِثْلَهُمْ لَمْ يُحَقِّقْ أَصْلَ الدِّينِ وَلَمْ يَأْتِ **بِالتَّوْحِيدِ**، وَقَدْ تَلَفَ هَذَا الْقَوْلَ قَوْمٌ فَتَشَرَّبُوهُ وَنَشَرُوهُ، وَجَعَلُوهُ **عَلَامَةً التَّوْحِيدِ**، **قَوَالُوا عَلَى التَّكْفِيرِ وَعَادُوا عَلَيْهِ**، فَيَا لِلَّهِ، كَمْ ضَلَّتْ بِهِذَا الْقَوْلِ أَقْوَامٌ، وَرَاعَتْ أَفْهَامٌ، وَتَعَثَّرَتْ أَقْدَامٌ، وَشُوِّهَتْ أَقْلَامٌ، **وَسَأَلْتُ بِسَبَبِهِ دِمَاءً**، وَانْتَهَكْتُ أَعْرَاضًا، **وَفَسَدَ جِهَادٌ**، وَنَبَتَتْ أَحْقَادٌ... ثم قال -أي الشيخ عادل-: وما تَدُلُّ عَلَيْهِ الْأَدِلَّةُ الشَّرْعِيَّةُ [هُوَ] أَنَّ تَكْفِيرَ الْمُشْرِكِينَ، أَوْ تَكْفِيرَ الْعَاذِرِ لَهُمْ [أَيُّ لِلْمُشْرِكِينَ] بِالْجَهْلِ، لَيْسَ مِنَ (أَصْلِ الدِّينِ) وَلَا مِنَ (الْكُفْرِ بِالطَّاغُوتِ) [قَالَتِ اللَّجْنَةُ الشَّرْعِيَّةُ فِي جَمَاعَةِ التَّوْحِيدِ وَالْجِهَادِ فِي (تُحْفَةِ الْمُؤَخِّدِينَ فِي أَهَمِّ مَسَائِلِ أَصُولِ الدِّينِ، بِتَقْدِيمِ الشَّيْخِ أَبِي مُحَمَّدٍ الْمُقَدَّسِيِّ): إِنَّ الْوَاجِبَ عَلَى الْإِنْسَانِ الْكُفْرُ بِغُمُومِ جَنْسِ الطَّاغُوتِ، لِأَنَّ هَذَا شَرْطُ الْإِسْلَامِ] قَالَ الشَّيْخُ أَحْمَدُ الْخَالِدِيُّ فِي (الْإِيضَاحِ وَالتَّبَيُّنِ فِي حُكْمِ مَنْ شَكَّ

أَوْ تَوَقَّفَ فِي كُفْرٍ بَعْضُ الطَّوَاعِغِ وَالْمُرْتَدِّينَ، بِتَقْدِيمِ
 الشَّيْخِ عَلِيِّ بْنِ خُضَيْرِ الْخُضَيْرِ: لَا يَكُونُ الْمَرْءُ مُسْلِمًا إِلَّا
بِالْكُفْرِ بِعُمُومِ جَنْسِ الطَّاغُوتِ... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ
 الْخَالِدِيِّ-: وَاعْلَمْ أَنَّ الْإِنْسَانَ مَا يَصِيرُ مُؤْمِنًا إِلَّا **بِالْكُفْرِ
 بِالطَّاغُوتِ**. [انتهى]، فَلَا يُعْقَدُ لَهُ عَقْدُ الْإِسْلَامِ، وَلَا تَتِمُّ
 لَهُ عِصْمَةُ الدَّمِّ وَالْعِزُّ وَالْمَالُ إِلَّا بِذَلِكَ **وَإِنْ لَمْ يَعْرِفْ
 أَفْرَادَهُ أَوْ يَرَى أَعْيَانَهُ**... ثُمَّ قَالَتْ -أَيُّ اللَّجْنَةِ-: لَا عُذْرَ
 بِالْجَهْلِ لِمَنْ لَا يَكْفُرُ بِجَنْسِ الطَّاغُوتِ [قَالَ الْمَكْتَبُ
 الْعِلْمِيُّ فِي هَيْئَةِ الشَّامِ الْإِسْلَامِيَّةِ فِي قَتَّوَى بِعُنْوَانِ
 (هَلْ مَقُولُهُ "مَنْ لَمْ يُكْفِرِ الْكَافِرَ فَهُوَ كَافِرٌ" صَحِيحَةٌ؟)
 عَلَى مَوْقِعِ الْهَيْئَةِ **فِي هَذَا الرِّابِطِ**: فَإِنَّ الْكُفْرَ
 بِالطَّاغُوتِ أَصْلٌ فِي الْإِسْلَامِ كَمَا قَالَ تَعَالَى {فَمَنْ
 يَكْفُرْ بِالطَّاغُوتِ وَيُؤْمِنْ بِاللَّهِ فَقَدِ اسْتَمْسَكَ بِالْعُرْوَةِ
 الْوُثْقَى لَا انْفِصَامَ لَهَا}، لَكِنْ تَنْزِيلَ الطَّاغُوتِ عَلَى فَرْدٍ
مُعَيَّنٍ مَحَلُّ اجْتِهَادٍ وَنَظَرٍ. [انتهى]... ثُمَّ قَالَتْ -أَيُّ
 اللَّجْنَةِ-: أَنْوَاعُ الطَّاغُوتِ؛ (أ) **طَّاغُوتُ عِبَادَةٍ**، وَهُوَ كُلُّ مَا
 عُبِدَ مِنْ جَمَادٍ وَخَيَوَانٍ، وَبَشَرٍ، [وَأَمَلَائِكَ، وَجَنٍّ،
 وَيُسْتَرْطَ فِي (البَشَرِ، وَالْمَلَائِكَةِ، وَالْجِنِّ) الرِّضَا بِالْعِبَادَةِ
 [أَيُّ وَيُسْتَرْطَ فِي الْمَعْبُودِ مِنْ (البَشَرِ، وَالْمَلَائِكَةِ،
 وَالْجِنِّ) أَنْ يَكُونَ رَاضِيًا عَنِ اتِّخَاذِهِ مَعْبُودًا]؛ (ب) **طَّاغُوتُ
 حُكْمٍ**، وَهُوَ يَشْمَلُ الْحُكَّامَ، وَالْأَمْرَاءَ، وَالْمُلُوكَ، وَالْوُزَرَءَ،
 وَالنُّوَابَ، وَرُؤَسَاءَ الْعَشَائِرِ وَالْقَبَائِلِ، وَالْقُضَاةَ، (كُلُّ
 هَؤُلَاءِ إِذَا لَمْ يَحْكُمُوا بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ)؛ (ت) **طَّاغُوتُ طَاعَةٍ
 وَمُتَابَعَةٍ**، وَهُوَ يَشْمَلُ الْأَحْبَارَ ([أَيُّ الْعُلَمَاءِ) وَالرُّهْبَانَ
 ([أَيُّ الْعُبَادَ) الَّذِينَ يُخَلِّلُونَ الْخَرَامَ، وَيُخَرِّمُونَ الْحَلَالَ.
 انْتَهَى بِاخْتِصَارٍ. وَقَالَ الشَّيْخُ أَبُو مُحَمَّدٍ الْمُقَدِّسِيُّ فِي
 (الرِّسَالَةِ الثَّلَاثِينَ): كُلُّ طَّاغُوتٍ كَافِرٌ، وَلَيْسَ كُلُّ كَافِرٍ
طَّاغُوتًا... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الْمُقَدِّسِيِّ-: ... وَالْخُلَاصَةُ
 أَنَّهُ [أَيُّ الطَّاغُوتِ] إِنَّمَا يَصِيرُ طَّاغُوتًا إِذَا انْطَلَقَ عَلَيْهِ
 تَعْرِيفُ الطَّاغُوتِ الْمُسْتَفَادُ مِنَ الشَّرْعِ، وَهُوَ كُلُّ مَنْ عُبِدَ

مِنْ دُونِ اللَّهِ بِأَيِّ نَوْعٍ مِنْ أَنْوَاعِ الْعِبَادَةِ الَّتِي يَكْفُرُ مِنْ صَرَفِهَا لِغَيْرِ اللَّهِ وَهُوَ رَاضٍ بِذَلِكَ، كَأَنْ يُشَرِّعَ مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لَمْ يَأْذَنْ بِهِ اللَّهُ، أَوْ يُتَحَاكَمَ إِلَيْهِ [أَيُّ إِلَى مَنْ يُشَرِّعُ مِنْ دُونِ اللَّهِ] بِغَيْرِ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ، أَوْ نَحْوَ ذَلِكَ مِمَّا يَنْدَرِجُ تَحْتَ هَذَا التَّعْرِيفِ الشَّرْعِيِّ [أَيُّ لِلطَّاغُوتِ] لَا التَّعْرِيفَاتِ اللَّغَوِيَّةَ الْعَامَّةَ وَلَا إِصْطِلَاحَاتِ الْبَعْضِ الْمَطَّاطَةِ الَّتِي يُدْخِلُونَ تَحْتَهَا مَا يَهُوُونَ وَيَشْتَهُونَ، فَمَنْ كَانَ مِنَ النَّاسِ يَتَحَاكَمُ إِلَى عَالِمٍ أَوْ كَاهِنٍ أَوْ غَيْرِهِ بِغَيْرِ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ، أَوْ يُتَابِعُهُ عَلَى تَشْرِيعٍ مَا لَمْ يَأْذَنْ بِهِ اللَّهُ، كَتَحْرِيمِ الْخَلَالِ أَوْ تَحْلِيلِ الْحَرَامِ أَوْ إِسْتِبْدَالِ أَحْكَامِ اللَّهِ الَّتِي وَضَعَهَا لِلْخَلْقِ أَوْ تَغْيِيرِ حُدُودِهِ الَّتِي خَدَّهَا لِلنَّاسِ، فَهَذَا قَدْ اتَّخَذَهُ رَبًّا مِنْ دُونِ اللَّهِ وَطَّاغُوتًا، وَهَذَا هُوَ الَّذِي لَا يَصِيرُ مُسْلِمًا -وَأِنْ صَلَّى وَصَامَ وَزَعَمَ أَنَّهُ مُسْلِمٌ- حَتَّى يَبْرَأَ مِنْ طَّاغُوتِهِ سَوَاءً كَانَ يُكْفَرُهُ أَمْ لَمْ يَكُنْ يُكْفَرُهُ. انتهى باختصارًا، وإنما هُوَ حُكْمٌ شَرْعِيٌّ كَغَيْرِهِ مِنْ أَحْكَامِ الْإِيمَانِ الْوَاجِبِ الَّتِي يَجِبُ تَصْدِيقُهَا وَالتَّسْلِيمُ لَهَا، وَالْإِقْرَارُ بِذَلِكَ مِنْ لَوَازِمِ أَصْلِ الدِّينِ وَمُقْتَضَيَاتِهِ، وَمَنْ يَدَّعِي أَنَّهُ مِنْ أَصْلِ الدِّينِ لَيْسَ مَعَهُ دَلِيلٌ صَحِيحٌ صَرِيحٌ عَلَى ذَلِكَ مِنَ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، أَوْ قَوْلُ أَحَدٍ مِنْ سَلَفِ الْأُمَّةِ، فَهُوَ قَوْلٌ مُبْتَدَعٌ لَا أَصْلَ لَهُ؛ وَقَدْ اعْتَمَدَ أَصْحَابُ هَذِهِ الْمَقَالَةِ عَلَى بَعْضِ أَقْوَالِ الشَّيْخِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْوَهَّابِ الَّتِي ذَكَرَ فِيهَا تَكْفِيرَ الْمُشْرِكِينَ فِي مَعْرِضِ تَعْرِيفِهِ لِأَصْلِ الدِّينِ فَقَالَ [فِي كِتَابِ (أَصْلِ الدِّينِ وَقَاعِدَتُهُ)] {أَصْلُ دِينِ الْإِسْلَامِ وَقَاعِدَتُهُ أَمْرَانِ؛ الْأَوَّلُ، الْأَمْرُ بِعِبَادَةِ اللَّهِ وَخَدِّهِ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَالتَّحْرِيزُ عَلَى ذَلِكَ، وَالْمُؤَالَاةُ فِيهِ، وَتَكْفِيرُ مَنْ تَرَكَهُ؛ الثَّانِي، الْإِنْذَارُ عَنِ الشِّرْكِ فِي عِبَادَةِ اللَّهِ، وَالتَّغْلِيظُ فِي ذَلِكَ، وَالْمُعَادَاةُ فِيهِ، وَتَكْفِيرُ مَنْ فَعَلَهُ}، وَهُوَ تَعْرِيفٌ صَحِيحٌ لَا إِشْكَالَ فِيهِ، لَكِنَّهُ كَغَيْرِهِ مِنَ التَّعْرِيفَاتِ يَتَضَمَّنُ الْأَرْكَانَ وَالْوَاجِبَاتِ وَاللَّوَاظِمَ وَالْمُقْتَضَيَاتِ، لِأَنَّ كُلَّ مَا لَهُ مُبْتَدَأٌ

وَكَمَالٌ يُعَرَّفُ تَارَةً بِاعْتِبَارِ **حَدِّهِ وَأَصْلِهِ**، وَتَارَةً بِاعْتِبَارِ **كَمَالِهِ وَتَمَامِهِ**، وَيُنْفَى أَيْضًا بِاعْتِبَارِ **مُبْتَدَأِهِ** تَارَةً، وَأُخْرَى بِاعْتِبَارِ **كَمَالِهِ**، فَإِذَا عُرِّفَ بِاعْتِبَارِ أَصْلِهِ كَانَ التَّعْرِيفُ جَامِعًا مَانِعًا، مُقْتَصِرًا عَلَى الْمَعْنَى الْمُطَابِقِ، **لَا يَدْخُلُ فِيهِ غَيْرُهُ**، وَإِذَا عُرِّفَ بِاعْتِبَارِ كَمَالِهِ **أَدْخِلَ فِيهِ** وَاجِبَاتِهِ وَلَوَازِمُهُ وَشُرُوطَهُ الْمُكْمِلَةَ **[أَيُّ وَشُرُوطُ كَمَالِهِ]**... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ عَادِلٌ-: وَلَوَازِمُ الشَّيْءِ هِيَ مَا لَا يَنْفَكُ عَنْهُ بِحَيْثُ يَدُلُّ انْتِفَاؤُهَا عَلَى انْتِفَاءِ ذَلِكَ الشَّيْءِ، وَمَعْرِفَةُ الْمَعْنَى اللَّازِمِ **[أَيُّ لَأَصِلِ الدِّينِ]** يَكُونُ بِتَعْيِينِ الْمَعْنَى الْمُطَابِقِ لـ (لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ)، فَإِذَا عُيِّنَ عُرِّفَ بَعْدَ ذَلِكَ أَنَّ مَا خَلَاهُ لَوَازِمُ وَحُقُوقُ هَذِهِ الْكَلِمَةِ **[أَيُّ كَلِمَةِ (لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ)]**؛ وَقَدْ يَقُولُ قَائِلٌ بِأَنَّهُ { لَا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ يَكُونَ تَكْفِيرُ الْمُشْرِكِينَ مِنْ أَصْلِ الدِّينِ أَوْ أَنْ يَكُونَ مِنْ لَوَازِمِهِ، فَإِنْ انْتِفَاءُ اللَّازِمِ يَدُلُّ **[عَلَى]** انْتِفَاءِ الْمَلْزُومِ، وَإِقْرَارُكَ بِأَن تَكْفِيرَ الْمُشْرِكِينَ لَازِمٌ لِأَصْلِ الدِّينِ يَكْفِي لَأَنْ تَقُولَ { إِنْ عَدَمَ تَكْفِيرُ الْمُشْرِكِينَ كُفْرٌ، لِأَنَّهُ يَلْزَمُ مِنْ عَدَمِهِ عَدَمُ التَّوْحِيدِ وَثَبُوتُ الْكُفْرِ وَالشِّرْكِ }، وَهَذَا الْكَلَامُ فِيهِ حَقٌّ وَبَاطِلٌ، فَإِنَّا لَا نُخَالِفُ فِي إِطْلَاقِ الْقَوْلِ بِأَنَّ { مَنْ لَمْ يُكْفِرِ الْكَافِرَ فَهُوَ كَافِرٌ } عَلَى سَبِيلِ الْعُمُومِ، لَكِنَّا نُخَالِفُ فِي كَوْنِ ذَلِكَ مِنْ أَصْلِ الدِّينِ الَّذِي لَا عُذْرَ فِيهِ بِجَهْلٍ وَلَا تَأْوِيلٍ، فَقَوْلُنَا { إِنْ تَكْفِيرُ الْمُشْرِكِينَ مِنْ لَوَازِمِ أَصْلِ الدِّينِ } يَعْنِي أَنَّهُ حُكْمٌ شَرْعِيٌّ مَوْقُوفٌ عَلَى شُرُوطٍ وَمَوَانِعَ وَأَسْبَابٍ [قَالَ الشَّيْخُ أَبُو سَلْمَانَ الصُّومَالِي فِي (مُنَاطَرَةٍ فِي حُكْمِ مَنْ لَا يُكْفَرُ الْمُشْرِكِينَ): وَتَعْتَبَرُ عِنْدَ التَّكْفِيرِ مَا يَعْتَبَرُهُ أَهْلُ الْعِلْمِ مِنَ الشُّرُوطِ وَالْمَوَانِعِ، كَالْعَقْلِ وَالِاخْتِيَارِ وَقَصْدِ الْفِعْلِ وَالتَّمَكُّنِ مِنَ الْعِلْمِ **[فِي الشُّرُوطِ]**، وَفِي الْمَوَانِعِ الْجُنُونُ وَالْإِكْرَاهُ وَالْخَطَأُ] قَالَ الشَّيْخُ أَبُو بَكْرٍ الْقَحْطَانِي فِي (شَرْحِ قَاعِدَةِ "مَنْ لَمْ يُكْفِرِ الْكَافِرَ"): فَالْأَصْلُ أَنَّ الْخَطَأَ مَانِعٌ -حَتَّى فِي مَسَائِلِ أَصُولِ الدِّينِ- وَهُوَ أَنْ

يُرِيدَ مَعْنَى صَحِيحًا فَيَقَعُ فِي مَعْنَى فَاسِدٍ لَا يَذَرِي عَنْهُ.
 أَنْتَهَى. قُلْتُ: فَيَكُونُ الْمُرَادُ بِ (الْخَطَأِ) هُنَا إِنْتِفَاءُ قَصْدِ
 الْفِعْلِ (أَوْ الْقَوْلِ) الْمُكْفَرِ وَالْجَهْلُ... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ
 الشَّيْخِ الصُّومَالِيِّ-: أَصْلُ الدِّينِ لَا يُعْذَرُ فِيهِ أَحَدٌ بِجَهْلٍ أَوْ
 تَأْوِيلٍ، [وَأَصْلُ الدِّينِ] هُوَ مَا يَدْخُلُ بِهِ الْمَرْءُ فِي الْإِسْلَامِ
 (الشَّهَادَتَانِ وَمَا يَدْخُلُ فِي مَعْنَى الشَّهَادَتَيْنِ)، وَمَا لَا
 يَدْخُلُ فِي مَعْنَى الشَّهَادَتَيْنِ لَا يَدْخُلُ فِي أَصْلِ الدِّينِ
 الَّذِي لَا عُذْرَ فِيهِ لِأَحَدٍ إِلَّا بِإِكْرَاهٍ أَوْ إِنْتِفَاءٍ قَصْدٍ. أَنْتَهَى
 بِاخْتِصَارِهِ. وَقَالَ الشَّيْخُ أَبُو سَلْمَانَ الصُّومَالِيُّ أَيْضًا فِي
 (الْجَوَابِ الْمَسْبُوكِ "الْمَجْمُوعَةُ الْأُولَى"): هُنَاكَ شُرُوطٌ
 أَجْمَعَ النَّاسُ عَلَى مُرَاعَاتِهَا فِي بَابِ التَّكْفِيرِ، وَهِيَ
 الْعَقْلُ، وَالِاخْتِيَارُ (الطَّوْعُ)، وَقَصْدُ الْفِعْلِ وَالْقَوْلِ؛
 وَهُنَاكَ مَوَانِعُ مِنَ التَّكْفِيرِ مُجْمَعٌ عَلَيْهَا، وَهِيَ عَدَمُ
 الْعَقْلِ، وَالْإِكْرَاهُ، وَإِنْتِفَاءُ الْقَصْدِ؛ وَهُنَاكَ شُرُوطٌ اخْتَلَفَ
 فِي مُرَاعَاتِهَا، كَالْبُلُوغِ، وَالصَّبْحِ، وَمَوَانِعُ تَنَازَعَ النَّاسُ
 فِيهَا، كَعَدَمِ الْبُلُوغِ، وَالسُّكْرِ. أَنْتَهَى بِاخْتِصَارِهِ. وَقَالَ
 الشَّيْخُ أَبُو سَلْمَانَ الصُّومَالِيُّ أَيْضًا فِي (الْإِنْتِقَارِ لِلْأُئِمَّةِ
 الْأَبْرَارِ): إِنَّ (الْغُلُوَّ) فِي مَعْنَاهِ اللَّغْوُ يَدُورُ حَوْلَ تَجَاوُزِ
 الْحَدِّ وَتَعَدِّيهِ، أَمَّا الْحَقِيقَةُ الشَّرْعِيَّةُ فَهُوَ [أَيُّ الْغُلُوِّ]
 مُجَاوِزَةُ الْإِعْتِدَالِ الشَّرْعِيِّ فِي الْإِعْتِقَادِ وَالْقَوْلِ
 وَالْفِعْلِ، وَقِيلَ {تَجَاوُزُ الْحَدَّ الشَّرْعِيِّ بِالزِّيَادَةِ عَلَى مَا
 جَاءَتْ بِهِ الشَّرِيعَةُ سَوَاءً فِي الْإِعْتِقَادِ أَمْ فِي الْعَمَلِ}،
 يَقُولُ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ [فِي (إِقْتِضَاءِ الصِّرَاطِ الْمُسْتَقِيمِ)]
 {الْغُلُوُّ مُجَاوِزَةُ الْحَدِّ بَأَنٍ يُزَادَ فِي الشَّيْءِ (فِي حَمْدِهِ أَوْ
 ذَمِّهِ) عَلَى مَا يَسْتَحِقُّ}، وَقَالَ سَلِيمَانُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ [بْنُ
 مُحَمَّدٍ] بْنِ عَبْدِ الْوَهَّابِ فِي (تَيْسِيرِ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ فِي
 شَرْحِ كِتَابِ التَّوْحِيدِ) [وَصَاطِطُهُ [أَيُّ ضَايِطِ الْغُلُوِّ] تَعَدِّي
 مَا أَمَرَ اللَّهُ بِهِ، وَهُوَ الطَّغْيَانُ الَّذِي تَهَى اللَّهُ عَنْهُ فِي
 قَوْلِهِ (وَلَا تَطْغَوْا فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِي) }، وَلَهُ أَسْبَابٌ
 كَثِيرَةٌ يَجْمَعُهَا (الْإِعْرَاضُ عَنْ دِينِ اللَّهِ وَمَا جَاءَتْ بِهِ

الرُّسُلُ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ)، وَالْمَرْجِعُ فِيمَا يُعَدُّ مِنَ الْغُلُوِّ فِي الدِّينِ وَمَا لَا يُعْتَبَرُ مِنْهُ كِتَابُ رَبِّ الْعَالَمِينَ وَسُنَّةُ سَيِّدِ الْمُرْسَلِينَ، **لِأَنَّ الْغُلُوَّ مُجَاوِزُهُ الْخَدَّ الشَّرْعِيَّ فَلَا بُدَّ مِنْ مَعْرِفَةِ حُدُودِ الشَّرْعِ أَوَّلًا**، ثُمَّ مَا خَرَجَ عَنْهُ مِنَ الْأَفْعَالِ وَالْأَقْوَالِ وَالْإِعْتِقَادَاتِ فَهُوَ مِنَ الْغُلُوِّ فِي الدِّينِ، وَمَا لَمْ يَخْرُجْ فَلَيْسَ مِنَ الْغُلُوِّ فِي الدِّينِ **وَإِنْ سَمَّاهُ بَعْضُ النَّاسِ غُلُوًّا**، لِأَنَّ الْمُقْتَصَرَ فِي الْعِبَادَةِ قَدْ يَرَى السَّابِقَ غَالِيًا بَلِ الْمُقْتَصِدَ، وَيَرَى الْعَلَمَانِيَّ وَاللِّبْرَالِيَّ الْإِسْلَامِيَّ غَالِيًا، وَالْقَاعِدُ الْمُجَاهِدُ غَالِيًا، وَغَيْرُ الْمُكْفِرِ مَنْ كَفَرَ مَنْ كَفَرَهُ **اللَّهُ وَرَسُولُهُ** غَالِيًا، كَمَا رَأَى أَبُو حَامِدٍ الْغَزَالِيُّ [ت 505هـ] تَكْفِيرَ الْقَائِلِينَ بِخَلْقِ الْقُرْآنِ مِنَ التَّسَرُّعِ إِلَى التَّكْفِيرِ، وَاعْتَبَرَ الْجَوْنِيُّ [ت 478هـ] تَكْفِيرَ الْقَائِلِينَ بِخَلْقِ الْقُرْآنِ زَلًّا فِي التَّكْفِيرِ وَأَنَّهُ لَا يُعَدُّ مَذْهَبًا فِي الْفِقْهِ، رَغْمَ كَوْنِهِ مَذْهَبَ السَّلَفِ وَأَنَّ مَنْ لَمْ يُكْفَرْ الْقَائِلَ بِذَلِكَ فَهُوَ كَافِرٌ... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الصُّومَالِيِّ-: **وَقَدْ اِخْتَلَفَ أَهْلُ الْعِلْمِ فِي تَكْفِيرِ تَارِكِ الصَّلَاةِ، وَ[تَارِكِ] الزَّكَاةِ، وَ[تَارِكِ] الصَّوْمِ، وَ[تَارِكِ] الْحَجِّ، وَالسَّاجِرِ، وَالسَّكْرَانِ [جَاءَ فِي الْمَوْسُوعَةِ الْفَقْهِيَّةِ الْكُوَيْتِيَّةِ: اتَّفَقَ الْفُقَهَاءُ عَلَى أَنَّ السَّكْرَانَ غَيْرُ الْمُتَعَدِّي بِسُكْرِهِ [وَهُوَ الَّذِي تَنَاوَلَ الْمُسْكِرَ اضْطِرَارًّا أَوْ إِكْرَاهًا] لَا يُحْكَمُ بِرُدَّتِهِ إِذَا صَدَرَ مِنْهُ مَا هُوَ مُكْفَرٌ؛ وَاخْتَلَفُوا فِي السَّكْرَانِ الْمُتَعَدِّي بِسُكْرِهِ، فَذَهَبَ جُمْهُورُ الْفُقَهَاءِ (الْمَالِكِيَّةُ وَالشَّافِعِيَّةُ وَالْحَنَابِلَةُ) إِلَى تَكْفِيرِهِ إِذَا صَدَرَ مِنْهُ مَا هُوَ مُكْفَرٌ. انْتَهَى]**، وَالْكَاذِبُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَالصَّبِيُّ الْمُمَيِّزُ، وَمُرْجئةُ الْفُقَهَاءِ... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الصُّومَالِيِّ-: **وَالضَّابِطُ [أَيُّ فِي التَّكْفِيرِ] تَحَقُّقُ السَّبَبِ الْمُكْفَرِ مِنَ الْعَاقِلِ الْمُخْتَارِ، ثُمَّ تَخْتَلِفُ الْمَذَاهِبُ فِي الشَّرُوطِ وَالْمَوَانِعِ [أَيُّ فِي الْمُتَبَقِّي مِنْهَا، بَعْدَ مَا اتَّفَقُوا عَلَى إِعْتِبَارِ شَرْطِي الْعَقْلِ وَالِاخْتِيَارِ، وَمَانِعِي الْجُنُونِ وَالْإِكْرَاهِ]. انْتَهَى بِاخْتِصَارٍ. وَقَالَ الشَّيْخُ**

أبو سلمان الصومالي أيضًا في (سلسلة مقالات في الرد على الدكتور طارق عبدالحليم): فَمَنْ بَدَّعَ أَوْ حَكَمَ بِالْغُلُوِّ لِعَدَمِ إعتبارِ لبعضِ الشُّرُوطِ [يَعْنِي شُرُوطَ وَمَوَانِعِ التَّكْفِيرِ] فَهُوَ الْغَالِي فِي الْبَابِ، لِأَنَّ أَهْلَ السُّنَّةِ **اِخْتَلَفُوا فِي إعتبارِ بعضها فَلَمْ يَبَدِّعْ بَعْضُهُمْ بَعْضًا**، وَمِنْ ذَلِكَ؛ (أ) أَنَّ أَكْثَرَ عُلَمَاءِ السَّلَفِ لَا يَعْتَبِرُونَ الْبُلُوغَ شَرْطًا مِنْ شُرُوطِ التَّكْفِيرِ وَلَا عَدَمَ الْبُلُوغَ مَانِعًا؛ (ب) وَكَذَلِكَ جُمْهُورُ الْخَنَفِيَّةِ وَالْمَالِكِيَّةِ لَا يَعْتَبِرُونَ الْجَهْلَ مَانِعًا مِنَ التَّكْفِيرِ؛ (ت) وَتَصِحَّ رَدُّ السَّكَرَانِ عِنْدَ الْجُمْهُورِ، وَالسُّكْرُ مَانِعٌ مِنَ التَّكْفِيرِ عِنْدَ الْخَنَفِيَّةِ وَرِوَايَةٌ عِنْدَ الْحَنَابِلَةِ؛ **وَلَا تَرَاهُمْ يَحْكُمُونَ بِالْغُلُوِّ عَلَى الْمَذَاهِبِ الْمُخَالِفَةِ...** ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الصُّومَالِيِّ-: اتَّفَقَ النَّاسُ [يَعْنِي فِي شُرُوطِ وَمَوَانِعِ التَّكْفِيرِ] عَلَى إعتبارِ الْإِخْتِيَارِ وَالْعَقْلِ وَالْجُنُونِ وَالْإِكْرَاهِ، وَاسْتَلَفُوا فِي غَيْرِهَا. أَنْتَهَى بِإِخْتِصَارٍ. وَقَالَ الشَّيْخُ أَبُو سَلْمَانَ الصُّومَالِيُّ أَيْضًا فِي (سلسلة مقالات في الرد على الدكتور طارق عبدالحليم): فَالْعَامِّيُّ كَالْعَالِمِ فِي **الضَّرُورِيَّاتِ وَالْمَسَائِلِ الظَّاهِرَةِ**، فَيَجُوزُ لَهُ **التَّكْفِيرُ** فِيهَا، وَيَشْهَدُ لِهَذَا قَاعِدَةُ الْأَمْرِ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيِ عَنِ الْمُنْكَرِ، لِأَنَّ شَرْطَ الْأَمْرِ وَالنَّهْيِ الْعِلْمُ بِمَا يَأْمُرُ بِهِ أَوْ يَنْهَى عَنْهُ مِنْ كَوْنِهِ مَعْرُوفًا أَوْ مُنْكَرًا، **وَلَيْسَ مِنْ شَرْطِهِ أَنْ يَكُونَ فَقِيهًا عَالِمًا...** ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الصُّومَالِيِّ-: لِلتَّكْفِيرِ رُكْنٌ وَاحِدٌ، وَشَرْطَانِ [قَالَ الشَّيْخُ تَرْكِي الْبَنْعَلِيُّ فِي (شَرْحُ شُرُوطِ وَمَوَانِعِ التَّكْفِيرِ): إِذَا كَانَ ثُبُوتُ أَمْرٍ مُعَيَّنٍ مَانِعًا فَاِئْتِفَاؤُهُ شَرْطٌ وَإِذَا كَانَ إِنْتِفَاؤُهُ مَانِعًا فَثُبُوتُهُ شَرْطٌ، وَالْعَكْسُ بِالْعَكْسِ، **إِذَنْ الشُّرُوطُ فِي الْفَاعِلِ هِيَ بِعَكْسِ الْمَوَانِعِ**، فَمَثَلًا لَوْ تَكَلَّمْنَا بِأَنَّهُ مِنَ الْمَوَانِعِ الشَّرْعِيَّةِ **الْإِكْرَاهُ** فَ[يَكُونُ] مِنَ الشُّرُوطِ فِي الْفَاعِلِ **الْإِخْتِيَارُ**، أَنَّهُ يَكُونُ **مُخْتَارًا** فِي فِعْلِهِ هَذَا الْفِعْلَ -أَوْ قَوْلِهِ هَذَا الْقَوْلَ- الْمُكْفَرُ، أَمَّا إِنْ كَانَ **مُكْرَهًا** فَهَذَا مَانِعٌ مِنَ مَوَانِعِ التَّكْفِيرِ. أَنْتَهَى] **عِنْدَ**

أَكْثَرُ الْعُلَمَاءِ؛ أَمَّا الرُّكْنُ فَجَرَيَانُ السَّبَبِ [أَيُّ سَبَبِ
 الْكُفْرِ] مِنَ الْعَاقِلِ، وَالْفَرْضُ [أَيُّ (وَالْمُقَدَّرُ) أَوْ
 (وَالْمُتَصَوِّرُ)] أَنَّهُ [أَيُّ السَّبَبِ] قَدْ جَرَى مِنْ فَاعِلِهِ بِالْبَيِّنَةِ
 الشَّرْعِيَّةِ؛ وَأَمَّا الشَّرْطَانِ فَهُمَا الْعَقْلُ وَالْإِخْتِيَارُ،
 وَالْأَصْلُ فِي النَّاسِ الْعَقْلُ وَالْإِخْتِيَارُ؛ وَأَمَّا الْمَانِعَانِ
 فَعَدَمُ الْعَقْلِ، وَالْإِكْرَاهُ، وَالْأَصْلُ عَدَمُهُمَا حَتَّى يَثْبُتَ
 الْعَكْسُ؛ فَتَبَتَ أَنَّ الْعَامِّيَّ يَكْفِيهِ فِي التَّكْفِيرِ فِي
 الصَّرُورِيَّاتِ الْعِلْمُ بِكَوْنِ السَّبَبِ كُفْرًا مَعْلُومًا مِنَ الدِّينِ،
 وَعَدَمُ الْعِلْمِ بِالْمَانِعِ، وَبِهَذَا تَتِمُّ لَهُ شُرُوطُ التَّكْفِيرِ... ثُمَّ
 قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الصُّومَالِيِّ-: لَا يُتَوَقَّفُ فِي تَكْفِيرِ
 الْمُعَيَّنِ عِنْدَ وَقُوعِهِ فِي الْكُفْرِ وَثُبُوتِهِ شَرْعًا إِذَا لَمْ يُعْلَمْ
 وُجُودُ مَانِعٍ، لِأَنَّ الْحُكْمَ يَثْبُتُ بِسَبَبِهِ [أَيُّ لِأَنَّ الْأَصْلَ تَرْتَبُ
 الْحُكْمُ عَلَى السَّبَبِ]، فَإِذَا تَحَقَّقَ [أَيُّ السَّبَبُ] لَمْ يُتْرَكْ
 [أَيُّ الْحُكْمُ] لِاحْتِمَالِ الْمَانِعِ، لِأَنَّ الْأَصْلَ الْعَدَمُ [أَيُّ عَدَمُ
 وُجُودِ الْمَانِعِ] فَيُكْتَفَى بِالْأَصْلِ... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ
 الصُّومَالِيِّ-: لَا يَجُوزُ تَرْكُ الْعَمَلِ بِالسَّبَبِ الْمَعْلُومِ
 لِاحْتِمَالِ الْمَانِعِ... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الصُّومَالِيِّ-:
 الْأَسْبَابُ الشَّرْعِيَّةُ لَا يَجُوزُ إِهْمَالُهَا بِدَعْوَى الْإِحْتِمَالِ،
 وَالدَّلِيلُ أَنَّ مَا كَانَ ثَابِتًا يَقْطَعُ أَوْ يَغْلِبُهُ ظَنٌّ لَا يُعَارِضُ
 بَوْهَمَ وَاحْتِمَالٍ، فَلَا عِبْرَةَ بِالْإِحْتِمَالِ فِي مُقَابِلِ الْمَعْلُومِ
 مِنَ الْأَسْبَابِ، فَالْمُحْتَمَلُ مَشْكُوكٌ فِيهِ وَالْمَعْلُومُ ثَابِتٌ،
 وَعِنْدَ التَّعَارُضِ لَا يَنْبَغِي الْإِلْتِفَاتُ إِلَى الْمَشْكُوكِ،
 فَالْقَاعِدَةُ الشَّرْعِيَّةُ هِيَ إِبْغَاءُ كُلِّ مَشْكُوكٍ فِيهِ وَالْعَمَلُ
 بِالْمُتَحَقِّقِ مِنَ الْأَسْبَابِ [جَاءَ فِي الْمَوْسُوعَةِ الْفَقْهِيَّةِ
 الْكُوتُبِيَّةِ: فَإِذَا وَقَعَ الشَّكُّ فِي الْمَانِعِ فَهَلْ يُؤَثِّرُ ذَلِكَ فِي
 الْحُكْمِ؟، إِنَّعَقَدَ الْإِجْمَاعُ عَلَى أَنَّ {الشَّكَّ فِي الْمَانِعِ لَا أَثَرَ
 لَهُ}. أَنْتَهَى]... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الصُّومَالِيِّ-: قَالَ
 الْإِمَامُ شَهَابُ الدِّينِ الْقَرَّافِيُّ (ت 684هـ) [فِي (نَفَائِسِ
 الْأَصُولِ فِي شَرْحِ الْمَحْصُولِ)] {وَالشَّكُّ فِي الْمَانِعِ لَا
 يَمْنَعُ تَرْتَبَ الْحُكْمِ، لِأَنَّ الْقَاعِدَةَ أَنَّ الْمَشْكُوكَاتِ

كالمعدومات، فَكُلُّ شَيْءٍ شَكَّكْنَا فِي وُجُودِهِ أَوْ عَدَمِهِ
جَعَلْنَاهُ مَعْدُومًا {... ثم قَالَ -أي الشيخ الصومالي-: إِنْ
 الْمَانِعُ يَمْنَعُ الْحُكْمَ بِوُجُودِهِ **لَا بِإِحْتِمَالِهِ**... ثم قَالَ -أي
 الشيخ الصومالي-: إِنْ إِحْتِمَالُ الْمَانِعِ لَا يَمْنَعُ تَرْتِيبَ
 الْحُكْمِ عَلَى السَّبَبِ، وَإِنَّ **الْأَصْلَ عَدَمُ الْمَانِعِ**... ثم قَالَ -
 أي الشيخ الصومالي-: وَقَالَ تاجُ الدِّينِ السَّيْكِيُّ (ت
 771هـ) [في (الإبهاج في شرح المنهاج)] {والشك في
 المانع لا يَقْتَضِي الشك في الحكم، لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُهُ
 [أَيَّ عَدَمٍ وَجُودِ الْمَانِعِ]}... ثم قَالَ -أي الشيخ
 الصومالي-: قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ يُونُسُ بْنُ الْجَوْزِيِّ (ت
 656هـ) [في (الإيضاح لقوانين الاصطلاح)] {الشبهة
 إِنَّمَا تُسْقِطُ الْخُذُودَ إِذَا كَانَتْ مُتَحَفِّقَةً **الْوُجُودِ لَا**
مُتَوَهِّمَةً}، وَقَالَ فِي الْمَانِعِ {الْأَصْلُ عَدَمُ الْمَانِعِ، فَمَنْ
 ادَّعَى وُجُودَهُ كَانَ عَلَيْهِ الْبَيَانُ}... ثم قَالَ -أي الشيخ
 الصومالي-: قَالَ أَبُو الْفَضْلِ الْجِزَاوِيُّ [شيخ الأزهر] (ت
 1346هـ) [في (حاشية الجيزاوي على شرح العضد
 لمختصر ابن الحاجب)] {الْعُلَمَاءُ وَالْعُقَلَاءُ عَلَى أَنَّهُ إِذَا تَمَّ
 الْمُقْتَضِي [أَيَّ سَبَبُ الْحُكْمِ] لَا يَتَوَقَّفُونَ إِلَى أَنْ يَظُنُّوا
 [أَيَّ يَغْلِبَ عَلَى ظَنِّهِمْ] عَدَمُ الْمَانِعِ، بَلِ الْمَدَارُ عَلَى عَدَمِ
 ظُهُورِ الْمَانِعِ} [قَالَ صَالِحُ بْنُ مَهْدِي الْمَقْبَلِيِّ (ت
 1108هـ) فِي (نَجَاحِ الطَّالِبِ عَلَى مَخْتَصَرِ ابْنِ الْحَاجِبِ،
 بَعْنَايَةِ الشَّيْخِ وَلَيْدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الرَّبِيعِيِّ): وَهَذِهِ
 إِسْتِدْلَالَاتُ الْعُلَمَاءِ وَالْعُقَلَاءِ، إِذَا تَمَّ الْمُقْتَضِي لَا
 يَتَوَقَّفُونَ إِلَى أَنْ يَظْهَرَ لَهُمْ عَدَمُ الْمَانِعِ، بَلْ **يَكْفِيهِمْ أَنْ**
لَا يَظْهَرَ الْمَانِعُ. انتهى]... ثم قَالَ -أي الشيخ
 الصومالي-: إِنَّ الْمَانِعَ الْأَصْلَ فِيهِ الْعَدَمُ، وَإِنَّ السَّبَبَ
 يَسْتَقِلُّ بِالْحُكْمِ، **وَلَا أَثَرَ لِلْمَانِعِ حَتَّى** يُعْلَمَ يَقِينًا أَوْ يُظَنَّ
 [أَيَّ يَغْلِبَ عَلَى الظَّنِّ وَجُودُهُ] بِأَمَارَةٍ شَرْعِيَّةٍ... ثم قَالَ -
 أي الشيخ الصومالي-: إِنْ عَدَمُ الْمَانِعِ لَيْسَ جُزْءًا مِنَ
 الْمُقْتَضِي، بَلْ وَجُودُهُ [أَيَّ الْمَانِعِ] مَانِعٌ لِلْحُكْمِ... ثم قَالَ

-أي الشيخ الصومالي:- إِنَّ الْحُكْمَ يَثْبُتُ بِسَبَبِهِ [لَأَنَّ
الأصلَ تَرْتَبُ الْحُكْمَ عَلَى السَّبَبِ]، وَوُجُودَ الْمَانِعِ يَدْفَعُهُ
[أَيَّ يَدْفَعُ الْحُكْمَ]، فَإِذَا لَمْ يُعْلَمْ [أَيَّ الْمَانِعِ] اسْتَقْلَّ
السَّبَبُ بِالْحُكْمِ... ثم قال -أي الشيخ الصومالي:- مُرَادُ
الْفُقَهَاءِ بَانْتِفَاءِ الْمَانِعِ عَدَمُ الْعِلْمِ بِوُجُودِ الْمَانِعِ عِنْدَ
الْحُكْمِ، وَلَا يَعْنُونَ بَانْتِفَاءِ الْمَانِعِ الْعِلْمَ بَانْتِفَائِهِ حَقِيقَةً،
بَلِ الْمَقْصُودُ أَنْ لَا يَظْهَرَ الْمَانِعُ أَوْ يُظَنُّ [أَيُّ أَنْ لَا يَظْهَرَ
الْمَانِعُ وَلَا يَغْلِبَ عَلَى الظَّنِّ وَجُودُهُ] فِي الْمَجْل... ثم
قال -أي الشيخ الصومالي:- الأصلُ تَرْتَبُ الْحُكْمَ عَلَى
سَبَبِهِ، وَهَذَا مَذْهَبُ السَّلَفِ الصَّالِحِ، بَيْنَمَا يَرَى آخَرُونَ
فِي عَصَرِنَا عَدَمَ الْاعْتِمَادِ عَلَى السَّبَبِ لِاحْتِمَالِ الْمَانِعِ،
فَيُوجِبُونَ التَّحْتَ عَنْهُ [أَيُّ عَنِ الْمَانِعِ]، ثُمَّ بَعْدَ التَّحَقُّقِ
مِنْ عَدَمِهِ [أَيُّ مِنْ عَدَمِ وَجُودِ الْمَانِعِ] يَأْتِي الْحُكْمُ،
وَحَقِيقَةُ مَذْهَبِهِمْ (رَبَطُ عَدَمِ الْحُكْمِ بِاحْتِمَالِ الْمَانِعِ)،
وَهَذَا خُرُوجٌ مِنْ مَذَاهِبِ أَهْلِ الْعِلْمِ، وَلَا دَلِيلَ إِلَّا الْهَوَى،
لِأَنَّ مَانِعِيَّةَ الْمَانِعِ [عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ] رَبَطُ عَدَمِ الْحُكْمِ
بِوُجُودِ الْمَانِعِ لَا بِاحْتِمَالِهِ... ثم قال -أي الشيخ
الصومالي:- وَيَلْزَمُ الْمَانِعِينَ مِنَ الْحُكْمِ لِمُجَرَّدِ احْتِمَالِ
الْمَانِعِ الْخُرُوجُ مِنَ الدِّينِ، لِأَنَّ حَقِيقَةَ مَذْهَبِهِمْ رَدُّ الْعَمَلِ
بِالظُّوَاهِرِ مِنْ عُمُومِ الْكِتَابِ، وَأَخْبَارِ الْأَحَادِ، وَشَهَادَةِ
الْعُدُولِ، وَأَخْبَارِ الثَّقَاتِ، لِاحْتِمَالِ النِّسَخِ وَالتَّخْصِصِ،
و[احْتِمَالِ] الْفِسْقِ الْمَانِعِ مِنْ قَبُولِ الشَّهَادَةِ، وَاحْتِمَالِ
الْكُذْبِ وَالْكَفْرِ وَالْفِسْقِ الْمَانِعِ مِنْ قَبُولِ الْأَخْبَارِ، بَلِ
يَلْزَمُهُمْ أَنْ لَا يُصَحَّحُوا نِكَاحَ امْرَأَةٍ وَلَا جِلَّ ذَبِيحَةٍ مُسْلِمٍ،
لِاحْتِمَالِ أَنْ تَكُونَ الْمَرْأَةُ مُحَرَّمًا لَهُ أَوْ مُعْتَدَّةً مِنْ غَيْرِهِ أَوْ
كَافِرَةً، و[احْتِمَالِ] أَنْ يَكُونَ الذَّابِحُ مُشْرِكًا أَوْ مُرْتَدًّا...
إِلَى آخِرِ الْقَائِمَةِ. انْتَهَى بِاخْتِصَارٍ، وَيُعَذَّرُ فِيهِ بِالْجَهْلِ
والتَّأْوِيلِ وَالْخَطَا، وَكَوْنُهُ لَازِمًا لِأَصْلِ الدِّينِ لَا يَمْنَعُ تَعَلُّقَ
هَذِهِ الْأَحْكَامِ [أَيَّ التَّوَقُّفِ عَلَى الشُّرُوطِ وَالْمَوَانِعِ
وَالْأَسْبَابِ، وَالْإِعْذَارِ بِالْجَهْلِ وَالتَّأْوِيلِ وَالْخَطَا] بِهِ، فَقَدْ

يَتَخَلَّفُ الْإِلَازِمُ لِعَدَمِ وُجُودِ سَبَبِهِ أَوْ عَدَمِ تَوْفُرِ شَرْطِهِ أَوْ وُجُودِ مَانِعِهِ، وَلَا يَلَزَمُ مِنْهُ إِنْتِفَاءُ أَصْلِ الدِّينِ وَلَا إِنْفِكَالُ التَّلَازِمِ [أَيُّ بَيْنَ أَصْلِ الدِّينِ وَلاَزِمِهِ]، فَإِذَا سَلَّمْنَا بِأَنَّ أَصْلَ الدِّينِ لَا عُذْرَ فِيهِ بِالْجَهْلِ وَالتَّأْوِيلِ، فَإِنَّ هَذَا الْحُكْمَ لَا يَنْسَجِبُ عَلَى لَوَازِمِهِ [أَيُّ لَوَازِمِ أَصْلِ الدِّينِ] الْخَارِجَةِ عَنْهُ أَوْ حُقُوقِهِ الَّتِي يَقْتَضِيهَا؛ فَالْإِلَازِمُ يَتَخَلَّفُ تَارَةً مَعَ وُجُودِ مُقْتَضَاهُ فَيَدُلُّ إِنْتِفَاؤُهُ عَلَى إِنْتِفَاءِ مَلْزُومِهِ، وَيَتَخَلَّفُ تَارَةً لِتَخَلُّفِ سَبَبِ وُجُودِهِ الْمُقْتَضِي لَهُ أَوْ [لِ] فَقْدِ شَرْطِهِ أَوْ لِوُجُودِ مَانِعٍ يَمْنَعُ مِنْهُ، فَلَا يَدُلُّ إِنْتِفَاؤُهُ حَيْثُ يُدَلُّ عَلَى إِنْتِفَاءِ مَلْزُومِهِ، بِخِلَافِ أَصْلِ الدِّينِ، فَإِنَّهُ لَا يَتَخَلَّفُ مُطْلَقًا، وَلَا يَتَوَقَّفُ وَجُودُهُ عَلَى وُجُودِ غَيْرِهِ، فَهُوَ الْعِبَادَةُ الدَّائِمَةُ الَّتِي لَا تَنْقَطِعُ؛ وَهُوَ كَقَوْلِنَا {إِنَّ الْأَعْمَالَ الظَّاهِرَةَ مِنْ لَوَازِمِ إِيْمَانِ الْقَلْبِ الْبَاطِنِ، وَإِنْ إِنْتِفَاءُهَا بِالْكُلِّيَّةِ يَلَزَمُ مِنْهُ إِنْتِفَاءُ إِيْمَانِ الْقَلْبِ وَثَبُوتُ الْكُفْرِ الْأَكْبَرِ}، فَهَذَا (لَازِمٌ وَمَلْزُومٌ)، الْإِلَازِمُ هُوَ الْأَعْمَالُ الظَّاهِرَةُ، وَالْمَلْزُومُ هُوَ أَصْلُ الْإِيْمَانِ الْبَاطِنِ، وَإِنْتِفَاءُ الْإِلَازِمِ (الَّذِي هُوَ الْأَعْمَالُ الظَّاهِرَةُ) يَلَزَمُ مِنْهُ إِنْتِفَاءُ الْمَلْزُومِ (الَّذِي هُوَ أَصْلُ الدِّينِ)، إِذَا كَانَ مَذْهَبُ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ أَنَّ تَرْكَ الْأَعْمَالِ بِالْكُلِّيَّةِ كُفْرٌ مُخْرِجٌ مِنَ الْمِلَّةِ؛ وَلَكِنْ قَدْ تَنْتَفِي الْأَعْمَالُ الظَّاهِرَةُ فِي حَالَاتٍ لَا يَلَزَمُ فِيهَا إِنْتِفَاءُ أَصْلِ الْإِيْمَانِ، فَتَنْتَفِي مَثَلًا لِجَهْلِ الْمُكَلَّفِ بِهَا جَهْلًا يُعَذَّرُ بِهِ، أَوْ لِعَجْزِهِ عَنِ الْقِيَامِ بِهَا، وَهَذَا تَنْتَفِي الْأَعْمَالِ الظَّاهِرَةِ وَلَا يَنْتَفِي مَلْزُومُهَا الْبَاطِنُ، فَالتَّلَازِمُ قَائِمٌ بَيْنَ الظَّاهِرِ وَالْبَاطِنِ، وَالْعُذْرُ ثَابِتٌ؛ وَكَذَلِكَ تَكْفِيرُ الْمُشْرِكِينَ فَإِنَّهُ مِنْ لَوَازِمِ أَصْلِ الدِّينِ وَتَصَدِيقُ خَبَرِ الرَّسُولِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ وَالْإِنْقِيَادُ لِأَمْرِهِ الَّذِي حَكَمَ بِكُفْرِ الْكَافِرِينَ وَشِرْكِ الْمُشْرِكِينَ، لَكِنْ قَدْ يَنْتَفِي تَكْفِيرُ الْمُشْرِكِينَ فِي حَقِّ الْمُكَلَّفِ وَلَا يَنْتَفِي أَصْلُ الدِّينِ، وَذَلِكَ يَكُونُ لِعَدَمِ وُجُودِ الْمُشْرِكِينَ أَصْلًا، أَوْ لِعَدَمِ عِلْمِ الْمُكَلَّفِ بِهِمْ أَوْ بِحَالِهِمْ،

أَوْ لِحَطَاً فِي تَحْقِيقِ الْمَنَاطِ، أَوْ [لِ] تَأْوِيلِ مُسْتَسَاغٍ،
 وَفِي هَذِهِ الْحَالَاتِ يَنْتَفِي التَّكْفِيرُ وَلَا يَنْتَفِي أَصْلُ الدِّينِ
 لِعَدَمِ اكْتِمَالِ أَسْبَابِهِ [أَيُّ أَسْبَابِ التَّكْفِيرِ] وَشُرُوطِهِ...
 ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ عَادِلٌ-: وَالْحُكْمُ بِالْكَفْرِ مِنَ الشَّارِعِ
 يَأْتِي عَلَى وَجْهَيْنِ؛ (أ) الْأَوَّلُ، يُعَيَّنُ فِيهِ الشَّخْصَ بِالْكَفْرِ،
 كَالْحُكْمِ فِي أَبِي لَهَبٍ مَثَلًا، كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى {تَبَّتْ
 يَدَا أَبِي لَهَبٍ وَتَبَّ...} الْآيَاتِ، وَكَحُكْمِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ
 عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي أَبِيهِ وَأُمِّهِ وَعَمِّهِ أَبِي طَالِبٍ، وَكَحُكْمِهِ
 سُبْحَانَهُ عَلَى الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى وَغَيْرِهِمْ، فَهَذَا كُلُّهُ حُكْمٌ
 عَلَى الْأَعْيَانِ أَوْ الطَّوَائِفِ [قَالَ الشَّيْخُ أَبُو سَلْمَانَ
 الصُّومَالِي فِي (إِسْعَافِ السَّائِلِ بِأَجْوِبَةِ الْمَسَائِلِ):
 وَاعْلَمْ أَنَّ إِطْلَاقَ الْكَفْرِ عَلَى مَرَاتِبَ ثَلَاثٍ؛ (أ) **تَكْفِيرُ**
النَّوْعِ، كَالْقَوْلِ مَثَلًا {مَنْ فَعَلَ كَذَا فَهُوَ كَافِرٌ}؛
 (ب) **وَتَكْفِيرُ الطَّائِفَةِ** كَالْقَوْلِ {إِنَّ الطَّائِفَةَ الْفُلَانِيَّةَ
 كَافِرَةٌ مُرْتَدَّةٌ، وَالْحُكُومَةُ الْفُلَانِيَّةُ كَافِرَةٌ}، فَإِنَّهُ قَدْ يَلْزَمُ
 تَكْفِيرُ الطَّائِفَةِ وَلَا يَلْزَمُ تَكْفِيرُ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهَا بَعِيْنِهِ؛
 (ت) **وَتَكْفِيرُ الشَّخْصِ الْمُعَيَّنِ** كَقُلَانِ... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ
 الشَّيْخِ الصُّومَالِي-: وَقَدْ يُفَرَّقُ فِي بَعْضِ الْأَحْيَانِ بَيْنَ
 تَكْفِيرِ الطَّائِفَةِ بِعُمُومِهَا وَبَيْنَ تَكْفِيرِ أَعْيَانِهَا؛ قَالَ
 الشَّيْخَانِ (حُسَيْنٌ وَعَبْدُ اللَّهِ) ابْنَا شَيْخِ الْإِسْلَامِ مُحَمَّدِ بْنِ
 عَبْدِ الْوَهَّابِ [فِي (مَجْمُوعَةِ الرِّسَالِ وَالْمَسَائِلِ النُّجْدِيَّةِ)]
 {وَقَدْ يُحْكَمُ بِأَنَّ هَذِهِ الْقَرْيَةَ كَافِرَةٌ وَأَهْلُهَا كُفَّارٌ، حُكْمُهُمْ
 حُكْمُ الْكُفَّارِ، وَلَا يُحْكَمُ بِأَنَّ كُلَّ فَرْدٍ مِنْهُمْ كَافِرٌ بَعِيْنِهِ،
 لِأَنَّهُ يُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ مِنْهُمْ مَنْ هُوَ عَلَى الْإِسْلَامِ، مَعْدُورٌ
 فِي تَرْكِ الْهَجْرَةِ، أَوْ يُظْهَرُ دِينُهُ وَلَا يَعْلَمُهُ الْمُسْلِمُونَ}،
 انْتَهَى بِاخْتِصَارٍ. وَقَالَ الشَّيْخُ أَبُو بَكْرٍ الْقَحْطَانِي فِي
 (شَرْحِ قَاعِدَةٍ "مَنْ لَمْ يُكْفِرِ الْكَافِرَ"): إِنَّهُ مِنْ حَيْثُ
 الطَّائِفَةُ، يُمَكِّنُ أَنْ يُقَالَ {إِنَّهَا طَائِفَةٌ كُفِّرَ} [أَيُّ مِنْ
 حَيْثُ أَقْوَالُهُمْ، وَلَكِنْ لَا يَسْتَلْزِمُ ذَلِكَ] نُزُولَ هَذَا الْحُكْمِ
 عَلَى جَمِيعِ أَعْيَانِهِمْ، فَحِينَئِذَا أَقُولُ {هَذِهِ طَائِفَةٌ كُفِّرَ} لَا

يَعْنِي أَنْ أَكْفَرَ جَمِيعَ أَعْيَانِهَا. انتهى باختصار، فإذا حَكَمَ الشَّارِعُ بِالْكَفْرِ عَلَى شَخْصٍ بِعَيْنِهِ، لَزِمَ تَكْفِيرُهُ عَيْنًا وَابْتِرَاءً مِنْهُ وَلَا مَجَالَ لِلْاجْتِهَادِ فِي تَأْوِيلِ هَذِهِ النُّصُوصِ، وَيَكُونُ عَدَمُ التَّكْفِيرِ فِي هَذَا الْحَالَةِ رَاجِعًا إِلَى **تَكْذِيبِ النُّصُوصِ وَرَدِّهَا؛** (ب) الثَّانِي، يُنَاطُ الْكُفْرُ بِوَصْفٍ أَوْ فِعْلٍ إِذَا قَامَ بِالْمُكَلَّفِ اقْتِصَاصُ تَكْفِيرِهِ، كَقَوْلِهِ سُبْحَانَهُ {وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ [فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ]}، فَإِذَا مَا أُبْطِطَ حُكْمُ الْكُفْرِ بِوَصْفٍ أَوْ فِعْلٍ، فَهَذَا يَجْتَهِدُ الْعَالِمُ فِي التَّحْقِيقِ مِنْ ثُبُوتِ هَذَا الْوَصْفِ فِي حَقِّ الْمُعَيَّنِ، وَخُلُوهُ [أَيُّ خُلُوِّ الْمُعَيَّنِ] مِنَ الْعَوَارِضِ، ثُمَّ يُنْزَلُ حُكْمُ الْكُفْرِ عَلَيْهِ، وَهُوَ مَا يُسَمَّى بِـ (تَحْقِيقِ الْمَنَاطِ) [قَالَ الشَّيْخُ خَبَّابُ بْنُ مَرْوَانَ الْحَمْدِ (المراقب الشرعي على البرامج الإعلامية في قناة المجد الفضائية) في مَقَالَةٍ لَهُ بِعُنْوَانِ (الْفَرْقُ بَيْنَ تَخْرِيجِ الْمَنَاطِ وَتَنْقِيحِ الْمَنَاطِ وَتَحْقِيقِ الْمَنَاطِ) عَلَى هَذَا الرَّابِطِ: **الْمَنَاطُ** هُوَ الْوَصْفُ الَّذِي يُنَاطُ بِهِ الْحُكْمُ وَمِنْ مَعَانِيهِ (الْعِلَّةُ)، وَمِنْ الْمَعْرُوفِ أَنَّ الْحُكْمَ يَدُورُ مَعَ عِلَّتِهِ وَجُودًا وَعَدَمًا. انتهى باختصار. وَقَالَ الشَّيْخُ عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَفِيفِي (نَائِبُ مَفْتِي الْمَمْلَكَةِ الْعَرَبِيَّةِ السَّعُودِيَّةِ، وَعَضُو هَيْئَةِ كِبَارِ الْعُلَمَاءِ، وَنَائِبُ رَئِيسِ اللِّجْنَةِ الدَّائِمَةِ لِلْبَحْثِ الْعِلْمِيَّةِ وَالْإِفْتَاءِ) فِي تَعْلِيلِهِ عَلَى (الْإِحْكَامِ فِي أَصُولِ الْأَحْكَامِ، لِلْأَمْدِيِّ الْمُتَوَفَّى عَامَ 631هـ): **مَنَاطُ الْحُكْمِ** يَكُونُ عِلَّةً مَنْصُوصَةً أَوْ مُسْتَنْبَطَةً، [وَأَيُّ] يَكُونُ قَاعِدَةً كَلِّيَّةً مَنْصُوصَةً أَوْ مُجَمَّعًا عَلَيْهَا [قُلْتُ: وَهَذَا يَعْنِي أَنَّ (الْمَنَاطَ) أَعْمُ مِنَ (الْعِلَّةِ)]. انتهى باختصار. وجاء في مجلة البحوث الإسلامية التابعة للرئاسة العامة للبحوث العلمية والإفتاء في هذا الرابط: إِنَّ (تَنْقِيحَ الْمَنَاطِ) هُوَ اجْتِهَادُ الْمُجْتَهِدِ فِي تَعْرِيفِ الْأَوْصَافِ الْمُخْتَلِفَةِ لِمَحَلِّ الْحُكْمِ، لِتَحْدِيدِ مَا يَصْلَحُ مِنْهَا مَنَاطًا لِلْحُكْمِ، وَاسْتِبْعَادِ مَا عَدَاهُ بَعْدَ أَنْ يَكُونَ قَدْ عَلِمَ مَنَاطَ الْحُكْمِ عَلَى الْجُمْلَةِ [قَالَ الشَّيْخُ خَبَّابُ بْنُ

مروان الحمد في مَقَالَةٍ له بِعُنْوَانِ (الْفَرْقُ بَيْنَ تَخْرِيجِ الْمَنَاطِ وَتَنْقِيحِ الْمَنَاطِ وَتَحْقِيقِ الْمَنَاطِ) [على هذا الرابط](#): تَنْقِيحُ الْمَنَاطِ [هُوَ] وُجُودُ أَوْصَافٍ لَا يُمَكِّنُ تَعْلِيلَ الْحُكْمِ بِهَا لِأَنَّهَا أَوْصَافٌ غَيْرُ مُؤَثِّرَةٍ، وَاسْتِيقَاءُ الْوَصْفِ الْمُؤَثِّرِ لِتَعْلِيلِ الْحُكْمِ، وَذَلِكَ تَخْلِيصًا لِمَنَاطِ الْحُكْمِ مِمَّا لَيْسَ بِمَنَاطٍ لَهُ. انتهى]؛ وَأَمَّا (تَحْقِيقُ الْمَنَاطِ) فَهُوَ إِقَامَةُ الدَّلِيلِ عَلَى أَنَّ عِلَّةَ الْأَصْلِ [الْمَقِيسَ عَلَيْهِ] مَوْجُودَةٌ فِي الْفَرْعِ [الْمَقِيسِ]، سَوَاءً كَانَتِ الْعِلَّةُ فِي الْأَصْلِ مَنصُوصَةً أَوْ مُسْتَنْبَطَةً؛ وَأَمَّا (تَخْرِيجُ الْمَنَاطِ) فَهُوَ اسْتِخْرَاجُ عِلَّةٍ مُعَيَّنَةٍ لِلْحُكْمِ [قَالَ الشَّيْخُ خَبَّابُ بْنُ مَرْوَانَ الْحَمْدُ فِي مَقَالَةٍ لَهُ بِعُنْوَانِ (الْفَرْقُ بَيْنَ تَخْرِيجِ الْمَنَاطِ وَتَنْقِيحِ الْمَنَاطِ وَتَحْقِيقِ الْمَنَاطِ) [على هذا الرابط](#): تَخْرِيجُ الْمَنَاطِ [هُوَ] وُجُودُ حُكْمٍ شَّرْعِيِّ مَنصُوصٍ عَلَيْهِ، دُونَ بَيَانِ الْعِلَّةِ مِنْهُ، فَيُحَاوَلُ طَالِبُ الْعِلْمِ الاجْتِهَادَ فِي التَّعَرُّفِ عَلَى عِلَّةِ الْحُكْمِ الشَّرْعِيِّ وَاسْتِخْرَاجِهِ لَهَا. انتهى]. انتهى باختصار. وَقَالَ الشَّيْخُ أَبُو بَكْرٍ الْقَحْطَانِي فِي (شَرْحِ قَاعِدَةٍ "مَنْ لَمْ يُكْفِرِ الْكَافِرَ"): هُنَاكَ آيَةٌ وَضَعَهَا الْأَصُولِيُّونَ، وَهِيَ مَوْضُوعٌ مَعْرُوفٌ، وَهِيَ قَضِيَّةٌ تَخْرِيجُ الْمَنَاطِ، يَعْنِي أَنَا أَظْهَرُ هَذِهِ الْمَنَاطَاتِ وَأَخْرِجُهَا، ثُمَّ أَنْقَحُهَا (وَهُوَ [مَا] يُسَمَّى "تَنْقِيحُ الْمَنَاطِ"، أَيْ أَخَذُ الْمَنَاطَ الصَّالِحَ وَأَبْعَدُ مَا يَشَوُّبُهَا مِنَ الْمَنَاطَاتِ غَيْرِ الصَّالِحَةِ)، ثُمَّ بَعْدَ ذَلِكَ أَحَقَّقُهُ [أَيَ الْمَنَاطَ] وَبِالتَّالِي أَرْتَبُ الْحُكْمَ عَلَيْهِ؛ يُسَمَّى [أَيْ يُسَمَّى هَذَا الْمَوْضُوعُ] بَعْضُ الْعُلَمَاءِ (السَّبْرُ وَالتَّقْسِيمُ) لَاسْتِخْرَاجِ الْمَنَاطِ وَبِنَاءِ الْحُكْمِ عَلَيْهِ. انتهى]، وَهَذَا لَا يَلْزَمُ مِنْ غَدَمِ التَّكْفِيرِ زَوَالُ أَصْلِ الدِّينِ، لِأَنَّ السَّبَبَ [وَالَّذِي هُوَ تَكْذِيبُ النَّصُوصِ وَرَدُّهَا] الْمُقْتَضِي لِلتَّكْفِيرِ [قَدْ يَكُونُ] مُنْتَفِئًا فِي حَقِّ مَنْ لَمْ يُكْفَرْ لِإِمْكَانِ وُجُودِ الْخَطَا أَوْ الْجَهْلِ أَوْ التَّأْوِيلِ فِي تَنْزِيلِ الْحُكْمِ أَوْ فَهْمِ دَلَالَتِهِ... ثُمَّ قَالَ -أَيَ الشَّيْخُ عَادِلٌ-: ... وَمِثَالُ آخَرٍ، وَهُوَ إِعْتِقَادُ حُرْمَةِ الْخَمْرِ

وُجُوبِ الصَّلَاةِ، فَإِنَّ هَذَا الْإِعْتِقَادَ لَازِمٌ لِتَصَدِيقِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِيمَا أَخْبَرَ وَطَاعَتِهِ فِيهَا أَمْرًا، وَتَصَدِيقِ النَّبِيِّ وَطَاعَتِهِ مِنْ أَصْلِ الدِّينِ بِلَا شَكٍّ [قُلْتُ: الْحَقِيقَةُ أَنَّ (شَهَادَةَ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ) هِيَ الَّتِي مِنْ أَصْلِ الدِّينِ، وَأَمَّا تَصَدِيقُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَطَاعَتُهُ فَهُمَا مِنْ لَوَازِمِ أَصْلِ الدِّينِ. وَقَدْ قَالَ الشَّيْخُ عَبْدِ الْعَزِيزِ الدَّخَلِيُّ الْمَطْيَرِيُّ (الْمَشْرِفُ الْعَامُ عَلَى مَعْهَدِ آفَاقِ التَّيْسِيرِ "لِلتَّعْلِيمِ عَنْ بَعْدٍ") فِي (شَرْحِ ثَلَاثَةِ الْأَصُولِ وَأَدْلَتِهَا): **فَشَهَادَةُ (أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ) أَصْلٌ مِنْ أَصُولِ الدِّينِ، لَا يَدْخُلُ عَبْدٌ فِي الْإِسْلَامِ حَتَّى يَشْهَدَ هَذِهِ الشَّهَادَةَ، وَهَذِهِ الشَّهَادَةُ الْعَظِيمَةُ يَنْبَنِي عَلَيْهَا مَنَهِجُ الْإِنْسَانِ وَعَمَلُهُ، وَنَجَاتُهُ وَسَعَادَتُهُ، إِذْ عَلَيْهَا مَدَارُ الْمُتَابَعَةِ، وَاللَّهُ تَعَالَى لَا يَقْبَلُ مِنْ عَبْدٍ عَمَلًا مَا لَمْ يَكُنْ خَالِصًا لَهُ جَلًّا وَعَلَا، وَعَلَى سُنَّةِ رَسُولِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَالْإِخْلَاصُ هُوَ مُقْتَضَى شَهَادَةِ أَنْ (لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ)، وَالْمُتَابَعَةُ هِيَ مُقْتَضَى شَهَادَةِ أَنْ (مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ)، وَلَمَّا كَانَتْ الْأَعْمَالُ لَا بُدَّ فِيهَا مِنْ قَصْدٍ وَطَرِيقَةٍ تُؤَدِّي عَلَيْهَا **عُذَّتِ الشَّهَادَتَانِ رُكْنًا وَاحِدًا؛ وَشَهَادَةُ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ تَسْتَلْزِمُ أُمُورًا عَظِيمَةً يُمَكِّنُ إِجْمَالُهَا فِي ثَلَاثَةِ أُمُورٍ كِبَارٍ مَنْ لَمْ يَقُمْ بِهَا لَمْ يَكُنْ مُؤْمِنًا بِالرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؛ الْأَمْرُ الْأَوَّلُ، تَصَدِيقُ خَيْرِهِ؛ الْأَمْرُ الثَّانِي، إِمْتِثَالُ أَمْرِهِ؛ الْأَمْرُ الثَّالِثُ، مَحَبَّةُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؛ وَمَا يَعُودُ عَلَى أَحَدٍ هَذِهِ الْأُمُورِ الثَّلَاثَةِ بِالْبُطْلَانِ فَهُوَ نَاقِضٌ لِشَهَادَةِ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ، وَإِذَا انْتَقَضَتْ هَذِهِ الشَّهَادَةُ انْتَقَضَ إِسْلَامُ الْعَبْدِ، فَالْإِسْلَامُ لَا بُدَّ فِيهِ مِنْ إِخْلَاصٍ وَانْقِيَادٍ. انْتَهَى بِاخْتِصَارٍ، لَكِنْ إِعْتِقَادُ حُرْمَةِ الْخَمْرِ وَوُجُوبِ الصَّلَاةِ مَوْقُوفٌ عَلَى تَشْرِيعِ هَذِهِ الْأَحْكَامِ ابْتِدَاءً وَعَلَى عِلْمِ الْمُكَلَّفِ بِهَا بَعْدَ تَشْرِيعِهَا وَتَحَقُّقِ ذَلِكَ عِنْدَهُ، فَلَوْ أَنْكَرَ الْمُكَلَّفُ حُرْمَةَ الْخَمْرِ أَوْ جَحَدَ وَجُوبَ الصَّلَاةِ كَفَرَ، لَكِنْ إِنْ لَمْ يَتَبَيَّنْ عِنْدَهُ****

الْحُكْمُ لِحَاجِلٍ يُعَذَّرُ بِهِ أَوْ تَأْوِيلٍ يُقْبَلُ مِنْهُ فَهُوَ فِي هَاتَيْنِ
 الْحَالَتَيْنِ **مَعَذُورٌ** مَعَ أَنَّ هَذَا **الْإِقْرَارَ** بِهِ **لَا** **لِأَصْلِ الدِّينِ** ... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ عَادِلٌ-: ... أَمَّا الْمَعْنَى
 الْمُطَابِقُ لِـ (لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ) فَهُوَ مَا دَلَّتْ عَلَيْهِ الْفَاطِهَا
 بِالتَّضَمُّنِ وَالْمُطَابَقَةِ [قَالَ الشَّيْخُ عَبْدُ الرَّحِيمِ السَّلْمِيُّ
 (عَضُو هَيْئَةِ التَّدْرِيسِ بِقِسْمِ الْعَقِيدَةِ وَالْأَدْيَانِ وَالْمَذَاهِبِ
 الْمَعَاصِرَةِ بِجَامِعَةِ أَمِّ الْقُرَى) فِي (شَرْحِ "الْقَوَاعِدِ
 الْمُثَلَّى"): فَالدَّلَالَةُ لَهَا ثَلَاثَةٌ أَنْوَاعٌ، النَّوْعُ الْأَوَّلُ دَلَالَةُ
 الْمُطَابَقَةِ، وَالنَّوْعُ الثَّانِي دَلَالَةُ التَّضَمُّنِ، وَالنَّوْعُ الثَّالِثُ
 دَلَالَةُ الْإِلْتِزَامِ؛ فَأَمَّا **دَلَالَةُ الْمُطَابَقَةِ**، فَهِيَ دَلَالَةُ اللَّفْظِ
 عَلَى تَمَامِ مَعْنَاهُ الَّذِي وُضِعَ لَهُ، مِثْلَ دَلَالَةِ الْبَيْتِ عَلَى
 الْجُدْرَانِ وَالسَّقْفِ [مَعًا]، فَإِذَا قُلْنَا {بَيْتٌ} فَإِنَّهُ يَدُلُّ
 عَلَى وُجُودِ الْجُدْرَانِ وَالسَّقْفِ [مَعًا]؛ **وَدَلَالَةُ التَّضَمُّنِ**،
 هِيَ دَلَالَةُ اللَّفْظِ عَلَى جُزْءٍ مَعْنَاهُ الَّذِي وُضِعَ لَهُ، كَمَا لَوْ
 قُلْنَا {الْبَيْتُ} وَأَرَدْنَا السَّقْفَ فَقَطْ، أَوْ قُلْنَا {الْبَيْتُ}
 وَأَرَدْنَا الْجِدَارَ فَقَطْ؛ **وَدَلَالَةُ الْإِلْتِزَامِ**، هِيَ دَلَالَةُ اللَّفْظِ
 عَلَى مَعْنَى خَارِجِ اللَّفْظِ يَلْزَمُ مِنْ هَذَا اللَّفْظِ، فَإِذَا قُلْنَا
 كَلِمَةَ {السَّقْفِ} مَثَلًا، فَالسَّقْفُ لَا يَدْخُلُ فِيهِ الْحَائِطُ،
 فَإِنَّ الْحَائِطَ شَيْءٌ وَالسَّقْفُ شَيْءٌ آخَرٌ، لَكِنَّهُ يَلْزَمُ مِنْهُ
 [أَيُّ لَكِنَّ السَّقْفَ يَلْزَمُ مِنْهُ الْحَائِطُ]، لِأَنَّهُ [لَا] يُتَصَوَّرُ
 وُجُودُ سَقْفٍ لَا حَائِطَ لَهُ يَحْمِلُهُ، فَهَذِهِ هِيَ دَلَالَةُ الْإِلْتِزَامِ
 (أَوْ اللَّزُومِ). انْتَهَى بِاخْتِصَارٍ، وَهُوَ الْإِقْرَارُ بِأَنَّهُ لَا مَعْبُودَ
 بِحَقِّ إِلَّا اللَّهَ، وَفِيهِ نَفْيُ الْعِبَادَةِ عَنْ غَيْرِ اللَّهِ، وَالْكَفَرُ
 بِكُلِّ مَا يُعْبَدُ مِنْ دُونِهِ [أَيُّ **وَالْبَرَاءَةُ** مِنْ كُلِّ مَا يُعْبَدُ مِنْ
 دُونِ اللَّهِ، وَيَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى {وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ
 لِأَبِيهِ وَقَوْمِهِ إِنَّنِي بَرَاءٌ مِّمَّا تَعْبُدُونَ}]. وَقَدْ قَالَتِ
 الْمَوْسُوعَةُ الْحَدِيثِيَّةُ (إِعْدَادَ مَجْمُوعَةٍ مِنَ الْبَاحِثِينَ،
 بِإِشْرَافِ الشَّيْخِ عَلَوِيِّ بْنِ عَبْدِ الْقَادِرِ السَّقَّافِ) فِي شَرْحِ
 حَدِيثِ (مَنْ قَالَ "لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ" **وَكَفَرَ بِمَا يُعْبَدُ مِنْ دُونِ**
اللَّهِ، حَرَّمَ مَالَهُ وَدَمُهُ): فِي هَذَا الْحَدِيثِ يُخْبِرُ النَّبِيُّ صَلَّى

اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّ مَنْ قَالَ وَشَهِدَ بِلِسَانِهِ أَنَّهُ { لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ } أَيُّ لَا مَعْبُودَ بِحَقِّ إِلَّا اللَّهُ، { وَكَفَّرَ بِمَا يُعْبَدُ مِنْ دُونِ اللَّهِ } فَيَكُونُ بِذَلِكَ قَدْ تَبَرَّأَ مِنْ كُلِّ الْأَدْيَانِ سِوَى الْإِسْلَامِ، { حَزَمَ مَالَهُ وَدُمُهُ } عَلَى الْمُسْلِمِينَ، فَلَا يُسَلَبُ مَالُهُ وَلَا يُسَفِّكُ دُمُهُ. انتهى] وهو حَقِيقَةُ الْكُفْرِ بِالطَّاغُوتِ [وَيَذُلُّ عَلَى ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى { وَالَّذِينَ اجْتَنَبُوا الطَّاغُوتَ أَنْ يَعْبُدُوهَا }]، و[فيه] اثباتُ أَحَقِّيَّتِهِ سُبْحَانَهُ لِلْعِبَادَةِ؛ قَالَ سُبْحَانَهُ { قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَلَّا نَعْبُدَ إِلَّا اللَّهَ وَلَا نُشْرِكَ بِهِ شَيْئًا وَلَا يَتَّخِذَ بَعْضُنَا بَعْضًا أَرْبَابًا مِّنْ دُونِ اللَّهِ، فَإِنْ تَوَلَّوْا فَقُولُوا اشْهَدُوا بِأَنَّا مُسْلِمُونَ }، فَهَذِهِ هِيَ الْكَلِمَةُ الَّتِي اتَّفَقَ عَلَيْهَا جَمِيعُ الْأَنْبِيَاءِ، وَهِيَ كَلِمَةُ التَّوْحِيدِ وَالْإِسْلَامِ الْعَامِّ، وَهِيَ { مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا وَمَا كَانَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ }، وَقَالَ تَعَالَى { وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ لِأَبِيهِ وَقَوْمِهِ إِنَّنِي بَرَاءٌ مِّمَّا تَعْبُدُونَ، إِلَّا الَّذِي فَطَرَنِي فَإِنَّهُ سَيَهْدِينِ، وَجَعَلَهَا كَلِمَةً بَاقِيَةً فِي عَقِبِهِ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ }، وَالْكَلِمَةُ هِيَ (لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ)، فَعَبَّرَ عَنْهَا الْخَلِيلُ بِمَعْنَاهَا، فَتَقَى مَا تَقَى هَذِهِ الْكَلِمَةُ مِنَ الشَّرِكِ فِي الْعِبَادَةِ، بِالْبَرَاءَةِ مِنْ كُلِّ مَا يُعْبَدُ مِنْ دُونِ اللَّهِ، وَاسْتَتَى الَّذِي فَطَرَهُ (وَهُوَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ) الَّذِي لَا يَصْلُحُ مِنَ الْعِبَادَةِ شَيْءٌ لِغَيْرِهِ، فَهَذَا [هُوَ] الْمَعْنَى الْمُطَابِقُ لِهَذِهِ الْكَلِمَةِ وَهُوَ مَا نَصَّ عَلَيْهِ أَهْلُ الْعِلْمِ، قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ [فِي (مَجْمُوعِ الْفَتَاوَى)] { وَلِهَذَا كَانَ رَأْسُ الْإِسْلَامِ شَهَادَةُ أَنْ (لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ)، وَهِيَ مُتَضَمِّنَةٌ عِبَادَةَ اللَّهِ وَحْدَهُ وَتَرْكَ عِبَادَةِ مَا سِوَاهُ، وَهُوَ الْإِسْلَامُ الْعَامُّ الَّذِي لَا يَقْبَلُ اللَّهُ مِنَ الْأَوَّلِينَ وَالْآخِرِينَ [دِينًا سِوَاهُ] }، وَقَالَ الشَّيْخُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ حَسَنِ آلِ الشَّيْخِ [فِي (فَتْحِ الْمَجِيدِ)] { ... وَلَمَّا دَلَّتْ عَلَيْهِ هَذِهِ الْكَلِمَةُ [أَيُّ كَلِمَةُ (لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ)] مُطَابَقَةً، فَإِنَّهَا دَلَّتْ عَلَى تَقْيِ الشَّرِكِ وَالْبَرَاءَةِ مِنْهُ وَالْإِخْلَاصِ لِلَّهِ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ مُطَابَقَةً }،

فَإِذَا ثَبَّتَ ذَلِكَ بِالْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَكَلَامِ أَهْلِ الْعِلْمِ تَبَيَّنَ أَنَّ مَا خَلَا الْمَعْنَى الْمُطَابِقَ مِمَّا ذَكَرَهُ الشَّيْخُ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْوَهَّابِ هُوَ مِنْ لَوَازِمِ ذَلِكَ وَمُقْتَضَاهُ، **وَبِهَذَا يَبْطُلُ الْقَوْلُ أَنَّ تَكْفِيرَ الْمُشْرِكِينَ مِنْ أَصْلِ الدِّينِ** ... ثم قال - أي الشيخ عادل -: فَكَوْنُ تَكْفِيرِ الْمُشْرِكِينَ مِنْ لَوَازِمِ أَصْلِ الدِّينِ يَقْتَضِي أَنَّهُ مَوْقُوفٌ عَلَى (أَسْبَابٍ وَشُرُوطٍ) يَلْزَمُ مِنْ غَدَمِهَا غَدَمُهُ، وَلَا يَتَرْتَّبُ [عَلَى] تَخَلُّفِهِ فِي حَقِّ الْمُكَلَّفِ كُفْرٌ وَلَا شِرْكٌ، وَمِنْ هَذِهِ الْأَسْبَابِ غَدَمٌ تَحَقُّقُ كُفْرِ الْمُشْرِكِينَ لَدَى الْمُكَلَّفِ أَوْ إِشْتِبَاهُ حَالِهِمْ عِنْدَهُ، **لِذَا وَجَبَ فِي حَقِّهِ إِقَامَةُ الْحُجَّةِ وَالْبَيَانُ الَّذِي يَزُولُ مَعَهُ الشُّبْهَةُ قَبْلَ الْقَوْلِ بِكُفْرِهِ**. انتهى باختصار.

(2) وَقَالَ الشَّيْخُ أَبُو سَلْمَانَ الصُّومَالِيُّ فِي (مُنَاطَرَةٍ فِي حُكْمِ مَنْ لَا يُكْفَرُ الْمُشْرِكِينَ): النِّزَاعُ لَيْسَ فِي تَكْفِيرِ الْعَابِدِينَ لِغَيْرِ اللَّهِ وَالْمُشْرِكِينَ بِهِ، وَإِنَّمَا فِي تَكْفِيرِ الَّذِي لَمْ يُكْفَرْهُمْ **لِقِيَامِ مَانِعٍ أَوْ انْتِفَاءِ شَرْطٍ عِنْدَهُ** مَعَ تَقْرِيرِهِ أَنَّ { هَذَا الْفِعْلَ شِرْكٌ أَكْبَرُ، وَمَنْ يَفْعَلْهُ فَهُوَ كَافِرٌ } ... ثم قال - أي الشيخ الصُّومَالِيُّ -: **تَكْفِيرُ الْأَعْيَانِ يَحْتَاجُ إِلَى شُرُوطٍ وَمَوَانِعَ**، وَإِلَى الْآنَ لَمْ تُقِيمُوا دَلِيلًا عَلَى (أَنَّ تَكْفِيرَ الْمُتَنَسِّبِ [يَعْنِي الْجَاهِلَ مُرْتَكِبَ الشَّرْكِ الْمُتَنَسِّبِ لِلْإِسْلَامِ] مِنْ أَصْلِ الدِّينِ الَّذِي لَا عُذْرَ فِيهِ لِأَحَدٍ بِجَهْلٍ أَوْ تَأْوِيلٍ، وَأَنَّ مَنْ خَالَفَكُمْ فِيهِ فَهُوَ كَافِرٌ نَاقِضٌ لِأَصْلِ الدِّينِ)، **وَلَا أَظُنُّ أَنَّكُمْ تَقْدِرُونَ إِقَامَةَ الدَّلِيلِ عَلَى هَذَا** ... ثم قال - أي الشيخ الصُّومَالِيُّ -: وَأَمَّا مَا ذَكَرْتُمْ مِنْ أَنَّهُ [أَيُّ الْعَادِرِ] لَا يَعْرِفُ الْكُفْرَ وَلَا يَعْرِفُ التَّوْحِيدَ، فَدَعَا عَارِيَةً عَنِ الدَّلِيلِ وَأَنْتُمْ مُطَالِبُونَ قَبْلَ كُلِّ شَيْءٍ بِتَصْحِيحِ الدَّعْوَى، لِأَنَّ هَذَا [أَيُّ الْعَادِرِ] يُقَرَّرُ أَنَّ { مَا تَفْعَلُهُ الْقُبُورِيَّةُ وَأَمْثَالُهُمْ كُفْرٌ وَشِرْكٌ }، وَفَاعِلُهُ مِنْ غَيْرِ عُذْرٍ **مُشْرِكٌ كَافِرٌ بِاللَّهِ الْعَظِيمِ**، وَلَكِنْ يَقُولُ { إِنْ هَذَا مَعَ تَلَبُّسِهِ بِالشَّرْكِ يُعْذَرُ بِالْجَهْلِ }، وَلَا يُكْفَرُ، وَلَا يُعَامَلُ

مُعَامَلَةُ الْكَافِرِينَ}، وَظَنَّ [أَيَّ الْعَازِرِ] أَنَّ الْجَهْلَ [أَيَّ فِي مَسَائِلِ الشَّرِكِ الْأَكْبَرِ] قَدْ جَعَلَهُ اللَّهُ عُذْرًا وَمَانِعًا مِنَ التَّكْفِيرِ كَمَا جَعَلْتُمْ [أَنْتُمْ] الْإِكْرَاهَ وَانْتِفَاءَ الْقَصْدِ عُذْرًا [أَيَّ فِي مَسَائِلِ الشَّرِكِ الْأَكْبَرِ]، لِاخْتِلَافِ الْأَدِلَّةِ عِنْدَهُ وَتَضَارُفِهَا، أَوْ لَعَلَّهُ يَقِيسُ الشَّرِكَ [الْأَكْبَرَ] عَلَى الْكُفْرِ الْأَكْبَرِ، هَذَا هُوَ مَحْوَرُ الْمَسْأَلَةِ وَقُطْبُ رَحَاهَا، فَهَلْ هَذَا الرَّجُلُ يُكْفَرُ الْمُشْرِكِينَ؟ الْجَوَابُ {نَعَمْ}، وَهَلْ إِمْتِنَاعُهُ عَنِ التَّكْفِيرِ هُوَ فِي عُمُومٍ مَنِ يَفْعَلُ الشَّرِكَ أَمْ فِي بَعْضِ الْأَعْيَانِ؟ الْجَوَابُ {فِي بَعْضِ الْأَعْيَانِ}، وَهَلْ عَلَّةُ إِمْتِنَاعِهِ عَنِ التَّكْفِيرِ هُوَ اعْتِقَادُهُ أَنَّ مَنْ عَبَدَ غَيْرَ اللَّهِ مُسْلِمٌ؟ الْجَوَابُ {لَا، إِنَّمَا لِأَنَّهُ يَظُنُّ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَعْذُرُ مِثْلَ هَذَا بِالْجَهْلِ، كَمَا يَعْذُرُهُ بِالْإِكْرَاهِ أَوْ انْتِفَاءِ الْقَصْدِ، فَهُوَ لَا يَرَى الشَّرِكَ إِسْلَامًا، وَلَا يَرَى الْمُشْرِكَ مُسْلِمًا، إِنَّمَا يَرَى أَنَّ حُكْمَ الشَّرِكِ يُرْفَعُ عَنْ مَنْ وَقَعَ فِيهِ إِنْ كَانَ جَاهِلًا كَمَا يُرْفَعُ عَنِ الْمُكْرَهِ وَالْمُخْطِئِ، فَهَذَا الرَّجُلُ يَقُولُ (أَنَا أَعْلَمُ أَنَّ هَذَا الْفِعْلَ شَرِكٌ أَكْبَرُ، وَأَنْ عَابَدَ غَيْرَ اللَّهِ كَافِرٌ مُشْرِكٌ، وَلَكِنْ عِنْدِي دَلِيلٌ مِنَ الْقُرْآنِ وَالسُّنَّةِ أَنَّ اللَّهَ لَا يُؤَاخِذُ الْجَاهِلَ، فَأَنَا أَتَّبِعُ هَذَا الدَّلِيلَ كَمَا أَمَرَ اللَّهُ وَلَا أَكْفُرُهُ حَتَّى تَقُومَ عَلَيْهِ الْحُجَّةُ الشَّرْعِيَّةُ)}، هَلْ تَصَوُّرُ هَذَا الرَّجُلِ صَحِيحٌ أَمْ أَنَّ لَدَيْهِ قُصُورًا فِي التَّصَوُّرِ؟ الْجَوَابُ {لَدَيْهِ قُصُورٌ، وَلَا يُمَكِّنُ تَكْفِيرُهُ حَتَّى يُبَيِّنَ لَهُ وَجْهَ خَطِئِهِ، كَأَيِّ صَاحِبِ خَطَايَا}... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الصُّومَالِيِّ-: وَهَذَا الرَّجُلُ [أَيُّ الْعَازِرِ] كَيْفَ يُكْفَرُ وَخِلَافُنَا مَعَهُ فِي تَنْزِيلِ الْحُكْمِ الشَّرْعِيِّ لَا أَكْثَرَ؟ أَعْنِي تَنْزِيلَ الْحُكْمِ عَلَى الْأَعْيَانِ لَا فِي تَوْصِيفِ الْفِعْلِ وَالْحُكْمِ عَلَيْهِ بِالْكَفْرِ وَالشَّرِكِ... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الصُّومَالِيِّ-: وَالْمَسْأَلَةُ تَحْتَاجُ مِنْكُمْ إِلَى تَحْرِيرٍ وَنَظَرٍ ثَاقِبٍ وَوَرَعٍ شَدِيدٍ... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الصُّومَالِيِّ-: ... وَأَمَّا مَسْأَلَتُنَا فَإِنَّ هَذَا الرَّجُلَ الَّذِي لَا يُكْفَرُ الْمُشْرِكَ الْمُتَنَسِّبَ يَعْرِفُ حَالَهُمْ وَيُحَذِّرُ مِنْهُمْ وَمِنْ شَرِكِيَّاتِهِمْ وَيُشَدِّدُ عَلَيْهِمْ

حَسَبَ الْمُسْتَطَاعَ وَيَعْرِفُ أَنَّ أفعالهم وأقوالهم كُفْرٌ
وَشِرْكٌ بِاللَّهِ، لَكِنَّهُ ظَنَّ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ تَكْفِيرُ (الجاهل أو
الْمُتَأَوِّل) [أَيُ فِي مَسَائِلِ الشَّرْكِ الْأَكْبَرِ] حَتَّى تُقَامَ
عَلَيْهِ الْحُجَّةُ، فَيَمْتَنَعُ عَنْ تَكْفِيرِهِمْ عَيْنًا لِقِيَامِ الْمَانِعِ
عِنْدَهُ، وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ عَرَفَ حَقِيقَةَ حَالِهِمْ وَعَرَفَ
الْحُكْمَ الشَّرْعِيَّ لِـ (الْفِعْلِ وَالْقَوْلِ) [الَّذِينَ بِهِمَا كَانَ
الْمُشْرِكُ الْجَاهِلُ الْمُنتَسِبُ لِلْإِسْلَامِ مُقَارِفًا لِلشَّرْكِ]،
لَكِنْ إِمْتَنَعَ عَنْ تَنْزِيلِ الْحُكْمِ عَلَى الْفَاعِلِ لِلشَّبَهَةِ
الْقَائِمَةِ عِنْدَهُ، وَبِذَلِكَ تَرْجِعُ الْمَسْأَلَةُ عِنْدَهُ إِلَى شُرُوطِ
التَّكْفِيرِ وَانْتِفَاءِ الْمَوَانِعِ. انتهى باختصار.

(3) وقال الشيخ أبو مالك التميمي (الْمُتَخَرِّجُ مِنْ قِسْمِ
الشريعة بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية
بتقدير امتياز، والحاصل على الماجستير من المعهد
العالي للقضاء في الفقه المقارن، وَتَمَّ تَرْشِيحُهُ لِلْعَمَلِ
قَاضِيًا فِي الْمَحَاكِمِ التَّابِعَةِ لَوِزَارَةِ الْعَدْلِ السَّعُودِيَّةِ
وَلَكِنَّهُ رَفَضَ) فِي (شَرْحِ قَاعِدَةٍ "مَنْ لَمْ يُكْفِرِ الْكَافِرَ"):
قَاعِدَةٌ مِنْ قَوَاعِدِ الشَّرْعِ قَرَّرَهَا أَهْلُ الْعِلْمِ، أَلَا وَهِيَ
قَاعِدَةٌ {مَنْ لَمْ يُكْفِرِ الْكَافِرَ} أَوْ شَكَّ فِي كُفْرِهِ أَوْ صَحَّحَ
مَذْهَبَهُ فَقَدْ كَفَرَ} ... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ التَّمِيمِيِّ-:
قَاعِدَةٌ {مَنْ لَمْ يُكْفِرِ الْكَافِرَ} هِيَ قَاعِدَةٌ مُجْمَعٌ عَلَيْهَا
بَيْنَ سَلَفِ الْأُمَّةِ وَكِبَارِ الْأُئِمَّةِ، وَهَذَا الْإِجْمَاعُ إِجْمَاعٌ عَلَيْهَا
فِي الْجُمْلَةِ، وَهَنَّاكَ دَقَائِقُ -سَنُبَيِّنُهَا إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى-
فِيهَا تَفْصِيلٌ وَبَيَانٌ... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ التَّمِيمِيِّ-: إِنْ
أَهْلَ الْعِلْمِ يُقَرَّرُونَ أَنَّ {مَنْ لَمْ يُكْفِرِ الْكَافِرَ يَكْفُرُ}،
لَكِنْ لَيْسَتْ هَذِهِ الْقَاعِدَةُ عَلَى ذَاكَ الْإِطْلَاقِ الَّذِي يَظُنُّهُ
الْبَعْضُ، بَلْ هُنَاكَ صَوَابٌ وَقِيودٌ... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ
التَّمِيمِيِّ-: إِنْ هَذِهِ الْقَاعِدَةُ مُقَرَّرَةٌ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ،
وَالَّذِي يَسْتَقَرُّ وَيَتَّبَعُ أَقْوَالَ أَهْلِ الْعِلْمِ يَحْدُ أَنْ هَذِهِ
الْقَاعِدَةُ ظَاهِرَةٌ فِي تَأْصِيلَاتِهِمْ، لِذَلِكَ حُكِيََتْ هَذِهِ

القاعدة عن سُفْيَانَ بْنِ عُيَيْنَةَ وكذلك الإمام أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ وَأَبِي زُرْعَةَ وَمُحَمَّدُ بْنُ سُوْنُونَ وكذلك أَبِي بَكْرُ بْنُ عَيَّاشٍ وَيَزِيدُ بْنُ هَارُونَ وَجَمْعٌ مِنْ أئِمَّةِ السَّلَفِ وكذلك شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ وَالْقَاضِي عِيَّاضُ وَأئِمَّةُ الدَّعْوَةِ **[النَّجْدِيَّة]** وَغَيْرُهُمْ؛ هَذِهِ الْقَاعِدَةُ تَخَدَّتْ عَنْهَا سَلَفُ الْأُمَّةِ، وَالَّذِي يَتَّبِعُ أَقَاوِيلَهُمُ وَالنُّقُولَاتِ الْوَارِدَةَ عَنْهُمْ يَجِدُ ذَلِكَ ظَاهِرًا خَلِيًّا فِي ثَنَائِهَا هَذِهِ النُّقُولَاتِ الْمَحْكِيَّةُ عَنْهُمْ... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ التَّمِيمِيِّ-: إِنَّ الْمُقَارِفَ لِهَذَا النَّاْقِضِ **[وَهُوَ الْمُتَمَثِّلُ فِي قَاعِدَةٍ {مَنْ لَمْ يُكْفِرِ الْكَافِرَ أَوْ شَكَّ فِي كُفْرِهِ أَوْ صَحَّحَ مَذْهَبَهُ فَقَدْ كَفَرَ}]** مُرْتَكِبٌ لِلْكَفْرِ بِاجْتِمَاعِ أَهْلِ الْعِلْمِ، وَالْكَفْرُ يَلْحَقُهُ **إِبْتِدَاءً** فِي مَوَاضِعَ **وَبَعْدَ إِقَامَةِ الْحُجَّةِ** فِي مَوَاضِعَ كَمَا سَيَأْتِي بَيَانُهُ وَتَفْصِيلُهُ... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ التَّمِيمِيِّ-: وَهَذِهِ الْقَاعِدَةُ مُجْمَعٌ عَلَيْهَا فِي **الْجُمْلَةِ**، وَهَنَّاكَ **تَفَاصِيلُ**... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ التَّمِيمِيِّ-: إِنَّ مَنَاطَ الْكَفْرِ فِي هَذَا النَّاْقِضِ هُوَ الرَّدُّ لِحُكْمِ اللَّهِ بَعْدَ مَعْرِفَتِهِ **[قَالَ الشَّيْخُ أَبُو مُحَمَّدٍ الْمَقْدَسِيُّ فِي (الرَّسَالَةِ الثَّلَاثِيَّةِ): فَإِنْ أَصَلَ هَذِهِ الْقَاعِدَةُ وَدَلِيلُهَا الَّذِي تَرْتَكِزُ وَتَقُومُ عَلَيْهِ هُوَ قَوْلُهُ تَعَالَى {وَمَا يَجْحَدُ بِآيَاتِنَا إِلَّا الْكَافِرُونَ} وَقَوْلُهُ سُبْحَانَهُ {فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ كَذَبَ عَلَى اللَّهِ وَكَذَبَ بِالصَّدَقِ إِذْ جَاءَهُ، أَلَيْسَ فِي جَهَنَّمَ مَثْوًى لِّلْكَافِرِينَ} وَنَحْوُهَا مِنْ الْأَدِلَّةِ الشَّرْعِيَّةِ الدَّالَّةِ عَلَى كُفْرِ مَنْ كَذَبَ بِشَيْءٍ ثَابِتٍ مِنْ أَخْبَارِ الشَّرْعِ وَأَحْكَامِهِ...]** ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الْمَقْدَسِيِّ-: إِنَّ حَقِيقَةَ هَذِهِ الْقَاعِدَةِ وَتَفْسِيرَهَا عَلَى النُّحُوِّ التَّالِيِ {مَنْ لَمْ يُكْفِرْ كَافِرًا بَلَّغَهُ [أَيُّ بَلَّغَ مَنْ لَمْ يُكْفِرْ] نَصُّ اللَّهِ تَعَالَى الْقَطْعِيُّ الدَّلَالَةُ عَلَى تَكْفِيرِهِ [أَيُّ تَكْفِيرِ مُرْتَكِبِ الْكَفْرِ] فِي الْكِتَابِ، أَوْ ثَبَتَ لَدَيْهِ نَصُّ الرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى تَكْفِيرِهِ بِخَبَرِ قَطْعِيٍّ الدَّلَالَةِ، رَغْمَ تَوْفِرِ شُرُوطِ التَّكْفِيرِ وَأَنْتِفَاءِ مَوَانِعِهِ [أَيُّ فِي حَقِّ مُرْتَكِبِ الْكَفْرِ] عِنْدَهُ، فَقَدْ كَذَّبَ **نَصُّ الْكِتَابِ أَوْ السُّنَّةُ الثَّابِتَةُ**،

وَمَنْ كَذَّبَ بِذَلِكَ فَقَدْ كَفَرَ بِالْإِجْمَاعِ؛ هَذِهِ هِيَ حَقِيقَةُ
هَذِهِ الْقَاعِدَةِ وَهَذَا هُوَ تَفْسِيرُهَا بَعْدَ النَّظَرِ فِي أُدْلِيَّتِهَا
وَاسْتِقْرَاءِ اسْتِعْمَالِ الْعُلَمَاءِ لَهَا. انْتَهَى. وَقَالَ الْقَاضِي
عِيَّاسُ (ت 544هـ) فِي (الشَّافِعِيَّاتِ بِتَغْرِيفِ خُفُوقِ
الْمُضْطَفَى): الْإِجْمَاعُ عَلَى كُفْرٍ مَنْ لَمْ يُكْفَرْ أَحَدًا مِنَ
النَّصَارَى وَالْيَهُودِ وَكُلِّ مَنْ فَارَقَ دِينَ الْمُسْلِمِينَ، أَوْ
وَقَفَ فِي تَكْفِيرِهِمْ أَوْ شَكَّ، قَالَ الْقَاضِي أَبُو بَكْرٍ
[الْبَاقِلَانِيُّ] {لَأَنَّ التَّوْقِيفَ [أَيَّ النَّصِّ] وَالْإِجْمَاعُ اتَّفَقًا
عَلَى كُفْرِهِمْ [أَيَّ كُفْرِ النَّصَارَى وَالْيَهُودِ وَكُلِّ مَنْ فَارَقَ
دِينَ الْمُسْلِمِينَ]، فَمَنْ وَقَفَ فِي ذَلِكَ فَقَدْ كَذَّبَ النَّصَّ أَوْ
شَكَّ فِيهِ، وَالتَّكْذِيبُ أَوْ الشَّكُّ فِيهِ [أَيَّ فِي النَّصِّ] لَا يَقَعُ
إِلَّا مِنْ كَافِرٍ}. انْتَهَى بِاخْتِصَارٍ. وَقَدْ عَلَّقَ الشَّيْخُ أَبُو
مَالِكٍ التَّمِيمِيُّ فِي (شَرْحِ قَاعِدَةِ "مَنْ لَمْ يُكْفَرْ الْكَافِرُ")
عَلَى قَوْلِ الْقَاضِي عِيَّاسٍ هَذَا قَائِلًا: مِنْ هَذَا النَّقْلِ
عَلِمْنَا الْمَنَاطَ التَّكْفِيرِيَّ فِي هَذَا النَّاْقِصِ، وَهُوَ جُحُودُ وَرَدِّ
حُكْمِ اللَّهِ أَوْ تَكْذِيبُ النَّصِّ الشَّرْعِيِّ. انْتَهَى بِاخْتِصَارٍ،
وَهَذَا الْمَنَاطُ، الْأَدِلَّةُ كَثِيرَةٌ عَلَيْهِ فِي كِتَابِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ،
يَقُولُ تَعَالَى {وَلَكِنَّ الظَّالِمِينَ بَايَاتِ اللَّهِ يَجْحَدُونَ}
وَكَذَلِكَ يَقُولُ سُبْحَانَهُ {وَمَا يَجْحَدُ بَايَاتِنَا إِلَّا الظَّالِمُونَ}
وَيَقُولُ تَعَالَى {وَمَا يَجْحَدُ بَايَاتِنَا إِلَّا الْكَافِرُونَ}... ثُمَّ
قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ التَّمِيمِيِّ-: يَخْرُجُ مِنْ عُمُومِ هَذِهِ الْقَاعِدَةِ
الْمَسَائِلُ الْخِلَافِيَّةُ الْجَاهِدِيَّةُ الَّتِي اخْتَلَفَ [أَيُّ فِي
التَّكْفِيرِ] فِيهَا أَهْلُ الْعِلْمِ، وَهِيَ عَلَى سَبِيلِ الْمِثَالِ
كَحُكْمِ تَارِكِ الصَّلَاةِ [قَالَ الشَّيْخُ أَبُو مُحَمَّدٍ الْمُقَدِّسِيُّ فِي
(الرَّسَالَةِ الثَّلَاثِيَّةِ)]: ... كِتَابُكَ الصَّلَاةَ، فَإِنْ مَنْ لَمْ
يُكْفَرْ، وَإِنْ كَانَ مُخْطِئًا، إِلَّا أَنَّهُ [أَيُّ مَنْ لَمْ يُكْفَرْ تَارِكُ
الصَّلَاةِ] لَا يَجْحَدُ الْأَدِلَّةَ الصَّحِيحَةَ الْقَاضِيَّةَ بِكُفْرِهِ [أَيُّ
بِكُفْرِ تَارِكِ الصَّلَاةِ]، بَلْ يُؤْمِنُ بِهَا وَيُصَدِّقُ، وَلَكِنْ يُؤَوَّلُهَا
بِالْكُفْرِ الْأَصْغَرِ، أَوْ يُخَصِّصُهَا فِيمَنْ جَحَدَ الصَّلَاةَ دُونَ مَنْ
تَرَكَهَا تَكَاسُلًا، لِتَعَارُضِ ظَاهِرِ بَعْضِ النُّصُوصِ الْآخَرَى

معها [أي مع الأدلة الصحيحة القاضية بكفر تارك الصلاة]، كحديث (خمس صلوات كتبهن الله على العباد) وفيه قوله [صلى الله عليه وسلم] {وَمَنْ لَمْ يَأْتِ بِهِمْ فَلَيْسَ لَهُ عِنْدَ اللَّهِ عَهْدٌ، إِنْ شَاءَ عَذْبُهُ، وَإِنْ شَاءَ غَفَرُ لَهُ} رواه الإمام أحمد وأبو داود والنسائي وغيرهم [قال الشيخ علي بن شعبان في (حكم تارك الصلاة وعلاقته بالإرجاء) في هذا الحديث: فالحديث ضعيف لا يصلح الاحتجاج به... ثم قال -أي الشيخ علي- تحت عنوان (هل يسوغ الخلاف في كفر تارك الصلاة؟ وهل قال أحد من أهل العلم بذلك؟): لا يسوغ الخلاف في حكم تارك الصلاة كسلاً وتهاوؤاً، وهو **خلاف مذموم غير معتبر** لما يلي؛ (أ) ثبوت انعقاد إجماع الصحابة قديماً على كفر تارك الصلاة الممتنع من أدائها **وليس جازيها**؛ (ب) الخلاف حادث في عصر تابعي التابعين؛ (ت) أدلة كفر تارك الصلاة **أدلة مُحْكَمَةٌ**؛ (ث) أدلة القائلين بإسلام تارك الصلاة وبقاءه على الإيمان أدلة **كلها متشابهة وعمومات وأحاديث ضعيفة**... ثم قال -أي الشيخ علي-: **مُنْذُ مَتَى وَنَحْنُ نَتْرُكُ كَلَامَ الصَّحَابَةِ وَفَهْمَهُمْ، وَنَأْخُذُ بِكَلَامِ وَفَهْمِ الْأُئِمَّةِ مِنْ بَعْدِ الصَّحَابَةِ؟!!!** انتهى باختصار. وقال الشيخ علي بن شعبان أيضاً في (أثر عبدالله بن شقيق رواية ودراسة): قال ربيع المدخلي بأن الإجماع على كفر تارك الصلاة لم يذكره أهل العلم في كتبهم؛ قلت (علي بن شعبان)، بل كذبت، فقد **ذكر الكثير من أهل العلم سلفاً وخلفاً هذا الإجماع عن الصحابة وتقلوه واعتمدوه وأخذوا به، ولكن ما جيلتي في من يرى أن القبيح هو الحسن!!!**... ثم قال -أي الشيخ علي-: **وبقي أن تبين شيئاً آخر غفل عنه ربيع المدخلي ورفاقه من المرجئة**، وهو أن الخلاف الحادث بعد الصحابة والتابعين لا اعتبار له، وهو خلاف مذموم لأن الإجماع انعقد من قبله على كفر تارك

الصَّلَاةِ كَسَلًا، فَمَهُمَا ذَكَرَ الْمُرْجئةُ مِنْ أَسْمَاءِ لِعُلَمَاءِ
 مَشَاهِيرَ خَالَفُوا بَعْدَ إِنْعِقَادِ هَذَا الْإِجْمَاعِ الْقَدِيمِ **فَلَا عِبْرَةَ**
لِكَلَامِهِمْ، بَلْ هُوَ خِلَافٌ حَادِثٌ مَذْمُومٌ. أَنْتَهَى بِاخْتِصَارِ.
 وَقَالَ الشَّيْخُ أَبُو سَلْمَانَ الصُّومَالِي فِي (التَّنْبِيهَاتِ عَلَى
 مَا فِي الْإِشَارَاتِ وَالذَّلَائِلِ مِنَ الْأَغْلُوطَاتِ): إِنْ نِزَاعُ
 الْمُتَأَخِّرِينَ لَا يَجْعَلُ الْمَسْأَلَةَ خِلَافِيَّةً يَسُوءُ فِيهَا
 الْاجْتِهَادُ، **وَالْخِلَافُ الْحَادِثُ بَعْدَ إِجْمَاعِ السَّلَفِ خَطَأً قَطْعًا**
 كَمَا فَصَّلَهُ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ. أَنْتَهَى. وَقَالَ الشَّيْخُ
 عَلِيُّ بْنُ شُعْبَانَ فِي كِتَابِهِ (تَحْقِيقُ مَذْهَبِ الْأَئِمَّةِ الثَّلَاثَةِ
 "مَالِكٍ وَالشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَ" فِي حُكْمِ تَارِكِ الصَّلَاةِ): ...
 فَالْحَاصِلُ مِنْ كُلِّ مَا مَضَى أَنِّي أَثْبَتُ بِفَضْلِ اللَّهِ أَنْ
عَقِيدَةُ الْإِمَامِ مَالِكٍ وَالْإِمَامِ الشَّافِعِيِّ أَنْ تَارِكَ الصَّلَاةِ
مِنْ فَرَضٍ وَاحِدٍ فَقَطْ كَافِرٌ حَتَّى يَخْرُجَ وَقْتُهَا مِنْ غَيْرِ
عُذْرٍ... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ عَلِيٍّ-: هَلْ ثَبَتَ عَنِ الْإِمَامِ
 أَحْمَدَ قَوْلٌ لَهُ فِي غَدَمِ كُفْرِ تَارِكِ الصَّلَاةِ؟ الْجَوَابُ، لَمْ
 يَثْبُتْ عَنِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ إِلَّا قَوْلٌ وَاحِدٌ فِي حُكْمِ تَارِكِ
 الصَّلَاةِ [وَهُوَ تَكْفِيرُهُ] وَمَا عَدَاهُ كَلَامٌ مُتَشَابِهٌ إِذَا رَدَّوهُ
 إِلَى الْمُحْكَمِ تَبَيَّنَ الْأَمْرُ... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ عَلِيٍّ-: ...
 وَبِذَلِكَ أَكُونُ قَدْ أَثْبَتُ بِفَضْلِ اللَّهِ حُكْمَ تَارِكِ الصَّلَاةِ عِنْدَ
 الْأَئِمَّةِ الثَّلَاثَةِ (مَالِكٍ وَالشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَ)، وَقَدْ بَيَّنْتُ ذَلِكَ
بِالْأَسَانِيدِ الصَّحِيحَةِ الْمَوْصُولَةِ لَهُمْ وَبِتَحْقِيقِ عِلْمِي
مُعْتَبَرٍ لَا يَجْحَدُهُ إِلَّا مَنْ أَعَمَّى اللَّهُ بَصِيرَتَهُ، وَبَيَّنْتُ ضَعْفَ
الْأَقْوَالِ الْمَنْسُوبَةِ إِلَيْهِمْ مِنْ غَدَمِ تَكْفِيرِهِمْ لِتَارِكِ
 الصَّلَاةِ. أَنْتَهَى بِاخْتِصَارِ. وَقَالَ الشَّيْخُ مُحَمَّدُ بْنُ شَمْسِ
 الدِّينِ فِي فَيْدِيٍّ لَهُ بِعُنْوَانِ (هَلْ مَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ
 وَالْجُمْهُورُ لَا يُكْفِرُونَ تَارِكَ الصَّلَاةِ؟): هَلْ فَعَلَا الشَّافِعِيُّ
 وَمَالِكٌ لَا يُكْفِرَانِ تَارِكَ الصَّلَاةِ؟، هَذَا الْكَلَامُ لَمْ يَقُلْهُ أَحَدٌ
 مِنْهُمَا النَّبِيُّ، وَإِنَّمَا **الْمُتَأَخِّرُونَ** مِنَ الْمَالِكِيَّةِ وَالشَّافِعِيَّةِ
 كَانُوا لَا يُكْفِرُونَ تَارِكَ الصَّلَاةِ وَبَعْضُهُمْ نَسَبَ هَذَا الْكَلَامَ
 لِلْإِمَامِ الشَّافِعِيِّ وَالْإِمَامِ مَالِكٍ **وَهَذَا لَا يَصِحُّ عَنْهُمَا**

بحال، بَلْ نَقَلَ الطَّحَاوِيُّ عَنْ الْإِمَامِ مَالِكٍ وَعَنِ الْإِمَامِ الشَّافِعِيِّ الْقَوْلَ بِتَكْفِيرِ مَنْ تَرَكَ صَلَاةً وَاحِدَةً عَمْدًا، وَالطَّحَاوِيُّ قَدْ تَلَقَّى الْعِلْمَ عَنِ الْمُزَنِيِّ الَّذِي هُوَ تَلْمِيزُ الشَّافِعِيِّ، وَكَذَلِكَ الْإِمَامُ إِسْحَاقُ بْنُ رَاهَوِيَةَ - وَهُوَ أَخَذُ تَلْمِيزُ الشَّافِعِيِّ - نَقَلَ الْإِجْمَاعَ عَلَى تَكْفِيرِ تَارِكِ الصَّلَاةِ، فَالْقَوْلُ بَأَنَّهُمَا [أَيُّ مَالِكًا وَالشَّافِعِيِّ] لَا يُكْفِرَانِ تَارِكَ الصَّلَاةِ **هَذَا قَوْلٌ غَيْرُ صَحِيحٍ**؛ أَمَّا الْجُمْهُورُ الَّذِينَ هُمْ لَا يُكْفِرُونَ تَارِكَ الصَّلَاةِ فَهُمْ لَيْسُوا جُمْهُورَ السَّلَفِ **وَأَمَّا** **جُمْهُورُ الْمُتَأَخِّرِينَ**. انتهى باختصار. وَقَالَ الشَّيْخُ عَبْدُ اللَّهِ الْخَلِيفِيُّ فِي (تَقْوِيمُ الْمُعَاصِرِينَ): وَأَمَّا الْمَالِكِيَّةُ وَالشَّافِعِيَّةُ فَهُمْ **مُخَالِفُونَ لِأَثْمَتِهِمْ**، إِذْ كَانَ أَثْمَتُهُمْ مِنْ أَتْبَعَ النَّاسِ لِلْآثَارِ وَالْأَحَادِيثِ وَلَا يُقَدِّمُونَ عَلَيْهَا شَيْئًا. انتهى. وَقَالَ الشَّيْخُ عَبْدُ اللَّهِ الْخَلِيفِيُّ أَيْضًا فِي فِيدْيُو لَهُ بِعُنْوَانِ (شُبُهَاتُ وَرُدُودُ "يُقَدِّمُونَ الْآثَارَ عَلَى الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ!"): وَهُمْ فِي أَنْفُسِهِمْ **لَمْ يَكُنْ فِي حَيَاتِهِمْ أَخَذُ يَنْتَسِبُ إِلَيْهِمْ** وَيَقُولُ أَنَا مَالِكِي أَنَا شَافِعِي أَنَا حَنْبَلِي. انتهى. وَقَالَ الشَّيْخُ أَبُو سُلَيْمَانَ الصُّومَالِيُّ فِي (سِلْسِلَةُ مَقَالَاتٍ فِي الرَّدِّ عَلَى الدُّكْتُور طَارِقِ عَبْدِ الْحَلِيمِ): وَبِالْجُمْلَةِ، بَحْثُ [أَيُّ تَقْرِيرَاتٍ] الْحَنْفِيَّةِ الْمُتَأَخِّرَةِ مَبْنِيٌّ عَلَى أَصُولِ **الْمَآثُرِيَّةِ** فِي الْكُفْرِ وَالْإِيمَانِ، كَمَا أَنَّ بَحْثَ الْمَالِكِيَّةِ وَالشَّافِعِيَّةِ [الْمُتَأَخِّرِينَ] مَبْنِيٌّ عَلَى أَصُولِ **الْأَشْعَرِيَّةِ**. انتهى، وَنَحْوُ ذَلِكَ مِنْ حُجَجِ الْقَائِلِينَ بِذَلِكَ، وَهُمْ كَثِيرٌ، وَمِنْهُمْ أَثْمَةُ حَبَالٍ كَمَالِكٍ وَالشَّافِعِيِّ وَغَيْرِهِمْ مِمَّنْ لَمْ يُكْفَرْ مَنْ تَرَكَهَا تَكَاسُلًا، فَلَمْ تَسْمَعْ أَنَّ أَحَدًا مِنَ الْمُخَالِفِينَ لَهُمُ الْقَائِلِينَ بِكُفْرِهِ [أَيُّ بِكُفْرِ تَارِكِ الصَّلَاةِ] كَالْإِمَامِ أَحْمَدَ فِي إِحْدَى الرَّوَايَتَيْنِ عَنْهُ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ وَإِسْحَاقُ بْنُ رَاهَوِيَةَ وَغَيْرِهِمْ قَالُوا بِكُفْرِهِمْ [أَيُّ بِكُفْرِ الَّذِينَ لَمْ يُكْفَرُوا تَارِكِ الصَّلَاةِ] أَوْ طَبَّقُوا قَاعِدَةَ {مَنْ لَمْ يُكْفَرْ الْكَافِرَ فَهُوَ كَافِرٌ} عَلَيْهِمْ [قَالَ الشَّيْخُ يَزِيدُ الْغَانِمُ **فِي هَذَا الرِّبَاطِ**: يَجِبُ أَنْ تُفَرَّقَ بَيْنَ مَنْ وَقَعَ

فِي بِدْعَةٍ أَوْ أَخْطَأَ مِنْ عُلَمَاءِ السَّلَفِ - أَهْلِ السُّنَّةِ
 وَالْجَمَاعَةِ - الَّذِينَ يَنْطَلِقُونَ فِي إِسْتِدْلَالِهِمْ مِنَ الْخَدِيثِ
 وَالْأَثَرِ، وَبَيَّنَ مَنْ وَقَعَ فِي بِدْعَةٍ مِنْ أَهْلِ الْأَهْوَاءِ وَالْبِدَعِ
 الَّذِينَ يَنْطَلِقُونَ مِنْ أَصُولٍ وَقَوَاعِدَ مُبْتَدَعَةٍ، أَوْ مَنْهَجٍ غَيْرِ
 مَنْهَجِ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ. انتهى]. انتهى]. وتَارَكَ
 الصَّوْمَ وَتَارَكَ الزَّكَاةَ وَتَارَكَ الْحَجَّ، وَخَدِثْنَا هُنَا عَنْ خِلَافِ
 أَهْلِ الْعِلْمِ فِي التَّرَكِّ لَا الْجُحُودِ، فَإِنَّ الْجُحُودَ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ
 [أَيُّ مُتَّفَقٌ عَلَى التَّكْفِيرِ بِهِ]... ثُمَّ قَالَ - أَيُّ الشَّيْخِ
 التِّمِيمِيِّ -: يَخْرُجُ مِنْ عُمُومِ هَذَا النَّاقِضِ مَوَانِعُ اخْتِلَافِ
 أَهْلِ الْعِلْمِ فِي جُزْئِيَّاتِهَا؛ مَثَلًا إِشْتِرَاطُ الْبُلُوغِ لِصِحَّةِ
 رُذَّةٍ وَتَصِيحِ وَيُؤَاخِذُ وَيُحَاسِبُ وَيُعَاقِبُ، وَاتَّفَقَ أَهْلُ
 الْعِلْمِ عَلَى أَنَّ الصَّبِيَّ دُونَ سِنِّ التَّمْيِيزِ لَا تَقَعُ [يَعْنِي لَا
 تَصِيحُ] مِنْهُ الرُّذَّةُ، بَقِيَ عِنْدَنَا الْمَرَحَلَةُ الَّتِي هِيَ بَيْنَ
 هَذَيْنِ الْعُمُرَيْنِ (سِنِّ الْبُلُوغِ، وَفَوْقَ سِنِّ التَّمْيِيزِ)، فَسِنَّ
 التَّمْيِيزِ هُنَا اخْتَلَفَ أَهْلُ الْعِلْمِ فِي خَدِّهِ، [كَمَا اخْتَلَفُوا
 أَيْضًا فِي] إِشْتِرَاطِ الْبُلُوغِ فِي ثَبُوتِ الرُّذَّةِ أَوْ صِحَّةِ
 الرُّذَّةِ، [فَقَدْ] رَأَى أَبُو حَنِيفَةَ وَصَاحِبُهُ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ
 وَكَذَلِكَ أَحْمَدُ فِي رِوَايَةٍ أَنَّ الْبُلُوغَ لَيْسَ شَرْطًا لِصِحَّةِ
 وَثُبُوتِ الرُّذَّةِ [يَعْنِي أَنَّهُ يَكْفِي تَحَقُّقُ (التَّمْيِيزِ) وَالَّذِي هُوَ
 أَيْضًا مُخْتَلَفٌ فِي خَدِّهِ]، وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ مِنْ أَصْحَابِ
 أَبِي حَنِيفَةَ وَالشَّافِعِيَّةِ وَأَحْمَدُ فِي أَظْهَرِ الرِّوَايَتَيْنِ عَنْهُ
 أَنَّ الرُّذَّةَ لَا تَثْبُتُ وَلَا تَصِيحُ مِنَ الْمُتَمَيِّزِ الَّذِي دُونَ سِنِّ
 الْبُلُوغِ؛ وَقُلُ بِمِثْلِ ذَلِكَ فِي حَقِّ السُّكْرَانِ، [فَ] إِنْ زَوَالَ
 الْعَقْلُ يُقَسِّمُهُ أَهْلُ الْعِلْمِ إِلَى زَوَالٍ بِسَبَبِ مُبَاحٍ [كَمَا
 فِي الْإِعْمَاءِ أَوْ الصَّرْعِ أَوْ إِجْرَاءِ عَمَلِيَّةٍ جَرَّاحِيَّةٍ، وَقَدْ
 اتَّفَقَ أَهْلُ الْعِلْمِ عَلَى أَنَّ الرُّذَّةَ النَّاتِجَةَ عَنْ زَوَالِ الْعَقْلِ
 بِسَبَبِ مُبَاحٍ لَا تَصِيحُ]، وَزَوَالٍ بِسَبَبِ مُحَرَّمٍ [وَأَيُّ يَكُونُ
 بِشُرْبِ الْخَمْرِ، هُنَا] [أَيُّ فِي زَوَالِ الْعَقْلِ بِسَبَبِ مُحَرَّمٍ]
 اخْتَلَفَ أَهْلُ الْعِلْمِ [أَيُّ فِي صِحَّةِ الرُّذَّةِ]... ثُمَّ قَالَ - أَيُّ

الشيخ التميمي:- هل هذه الصورة [يعني تكفير السكران الذي وقعت منه الردة بسبب زوال عقله بسبب محرم، وقد عرفنا **اختلاف** العلماء في صحة رده] داخله تحت هذه القاعدة؟، هل الصورة في التمييز [يعني تكفير الصبي المميز الذي وقعت منه الردة، وقد عرفنا **اختلاف** العلماء في اشتراط البلوغ، وعرفنا أن الذين اكتفوا منهم بالتمييز **اختلفوا** أيضًا في سن التمييز] داخله تحت هذه القاعدة؟، نقول، لا، لأننا قررنا أن مسائل الخلاف التي هي محل اجتهاد بين أهل العلم خارجة من هذه القاعدة... ثم قال -أي الشيخ التميمي:- كذلك من المسائل المهمة مانع الإكراه، مانع الإكراه هو مانع متفق عليه في الجملة ولكن **اختلف** أهل العلم في بعض جزئياته، فإن أهل العلم قالوا {هل يكفي في الإكراه **التهديد** أو **لا بد أن يمس بعذاب**}، جمهور العلماء **خلافًا** لأحمد قالوا {نعم، يكفي التهديد}، وأحمد قال {لا، حتى يمس بعذاب} [قال مركز الفتوى بموقع إسلام ويب التابع لإدارة الدعوة والإرشاد الديني بوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بدولة قطر **في هذا الرابط**: وقد وقع **الخلاف** بين أهل العلم في التسوية بين الأقوال والأفعال [أي من جهة المكره، وهي الأقوال والأفعال التي يكره عليها] في الإكراه، فذهب بعضهم **وهم الجمهور** إلى أن المكره يحل له الإقدام على ما أكره عليه، سواء أكره على قول أو عمل، **وذهب بعضهم** إلى التفريق بين الأقوال والأفعال [يعني أن بعض العلماء ذهب إلى صحة الإكراه (إذا كان الإكراه على قول) وعدم صحته (إذا كان على فعل)]. انتهى باختصار. وقال مركز الفتوى أيضًا **في هذا الرابط**: قال ابن رجب [في (جامع العلوم والحكم)] {وَأَمَّا الْإِكْرَاهُ عَلَى الْأَقْوَالِ، فَاتَّفَقَ الْعُلَمَاءُ عَلَى صِحَّتِهِ، وَأَنَّ مَنْ أَكْرَهَ عَلَى قَوْلٍ مُحَرَّمٍ إِكْرَاهًا مُعْتَبَرًا أَنَّ لَهُ أَنْ

يَفْتَدِي نَفْسَهُ بِهِ، وَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ، وَسَائِرُ الْأَقْوَالِ يُتَصَوَّرُ
عَلَيْهَا الْإِكْرَاهُ، فَإِذَا أَكْرَهَ بِغَيْرِ حَقٍّ عَلَى قَوْلٍ مِنَ
الْأَقْوَالِ، لَمْ يَتَرْتَّبْ عَلَيْهِ حُكْمٌ مِنَ الْأَحْكَامِ، وَكَانَ لَعْوًا،
فَإِنْ كَلَّمَ الْمُكْرَهَ صَدَرَ مِنْهُ وَهُوَ غَيْرُ رَاضٍ بِهِ، فَلِذَلِكَ
عُفِيَ عَنْهُ، وَلَمْ يُؤَاخَذْ بِهِ فِي أَحْكَامِ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ؛ أَمَّا
مَنْ أَكْرَهَ عَلَى فِعْلٍ مِنْ أفعالِ الْكُفْرِ كَالسُّجُودِ لِغَيْرِ اللَّهِ،
فَقَدْ اخْتَلَفَ (هَلْ يُقْبَلُ إِكْرَاهُهُ أَوْ لَا يُقْبَلُ؟)، قَالَ ابْنُ
بَطَّالٍ [فِي (شرح صحيح البخاري)] {وَأَمَّا فِي الْفِعْلِ
فَلَا رُخْصَةٌ فِيهِ، مِثْلَ أَنْ يُكْرِهُهُ عَلَى السُّجُودِ لِغَيْرِ اللَّهِ
أَوْ الصَّلَاةِ لِغَيْرِ الْقِبْلَةِ... وَقَالَتْ طَائِفَةٌ (الْإِكْرَاهُ فِي
الْفِعْلِ وَالْقَوْلِ سَوَاءٌ إِذَا أَسْرَّ الْإِيمَانُ)}. انتهى
باختصار، هذا خلافٌ، نقولُ، لا تَدْخُلُ هذه الْمَسْأَلَةُ تحت
قَاعِدَةٍ {مَنْ لَمْ يُكْفِرِ الْكَافِرَ أَوْ شَكَّ فِي كُفْرِهِ أَوْ صَحَّحَ
مَذْهَبَهُ فَقَدْ كَفَرَ}... ثم قال -أي الشيخ التميمي-: قد
يَأْتِي آتٍ وَيُقِجُّ مَسَائِلَ **الاجتهاد الخلافية** تحت هذه
القاعدة، فنقولُ له، لا، وما زال أهلُ الْعِلْمِ **يَخْتَلِفُونَ** في
مَسَائِلَ كهذه الْمَسَائِلِ ولم يُكْفَرْ بَعْضُهُمْ بَعْضًا... ثم
قال -أي الشيخ التميمي-: الْمَسَائِلُ الظَّاهِرَةُ [هي] كُلُّ
مَسْأَلَةٍ ظَهَرَتْ أدِلَّتُهَا وأَجْمَعَتِ الْأُمَّةُ عَلَيْهَا وَظَهَرَ عِلْمُهَا
لِلْعَامِّ وَالْخَاصِّ... ثم قال -أي الشيخ التميمي-: الْمَسَائِلُ
الْخَفِيَّةُ هي كُلُّ مَسْأَلَةٍ يَعْلَمُهَا الْخَاصَّةُ دُونَ الْعَامَّةِ
لِخَفَائِهَا وَعَدَمِ إِشْتِهَارِهَا... ثم قال -أي الشيخ
التميمي-: أَهْلُ الْعِلْمِ يُقَسِّمُونَ هذه الْقَاعِدَةَ إِلَى
أَقْسَامٍ؛ (أ) الْقِسْمُ الْأَوَّلُ، أَنْاسُ جَاءَ النَّصُّ صَرَاحًا
بِتَكْفِيرِهِمْ بِأَعْيَانِهِمْ وَهُمْ عَلَى قِسْمَيْنِ (طَوَائِفُ،
وَأَفْرَادُ)، الطَوَائِفُ -مَثَلًا- الْيَهُودِيَّةُ وَالنَّصْرَانِيَّةُ وَالْمَجُوسُ
وَالْبُودِيَّةُ، وَالْأَفْرَادُ كَفِرْعَوْنُ وَهَامَانَ وَقَارُونَ وَإِبْلِيسَ
وَأَبِي لَهَبٍ، فَحُكْمُ هَذَا الْقِسْمِ [وَهُمُ الَّذِينَ جَاءَ النَّصُّ
صَرَاحًا بِتَكْفِيرِهِمْ بِأَعْيَانِهِمْ مِنَ الطَوَائِفِ أَوْ الْأَفْرَادِ] مَنْ
لَمْ يُكْفَرْهُمْ بِأَعْيَانِهِمْ فَهُوَ كَافِرٌ، وَأَهْلُ الْعِلْمِ حَكَمُوا

الإجماع على كفر من لم يكفر هذا القسم أو الصنف من الناس، **والمناط التكفيرى في هذا الناقض** هو جحود ورد حكم الله أو تكذيب النص الشرعى، [و] هذه مسألة **ظاهرة**، مجمع عليها والنص فيها قطعى فلم يعد هناك سبيل **للخفاء**، وإن عاذر هؤلاء دل النص على كفره [كما في قوله تعالى {وَمَا يَجْعَدْ بآيَاتِنَا إِلَّا الْكَافِرُونَ}] وهو داخل أصالة تحت هذا الناقض أو هذه القاعدة... ثم قال -أي الشيخ التميمي-: القسم الثانى [أي من أقسام قاعدة {من لم يكفر الكافر أو شك في كفره أو صحح مذهبه فقد كفر}]، أقوال وأفعال جاء النص بتكفير أصحابها أو فاعليها، كالاستغاثة بغير الله عز وجل والذبح لغير الله والسجود لغير الله والحكم بغير ما أنزل الله [قال الشيخ حمود الشيعي (الأستاذ بكلية الشريعة وأصول الدين بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية) في فتوى له على هذا الرابط: قال شيخنا الشيخ محمد الأمين الشنقيطي (في (أضواء البيان)) بعد أن ذكر النصوص الدالة على كفر محكمي القوانين {وبهذه النصوص السماوية التي ذكرنا يظهر غاية الظهور أن الذين يتبعون القوانين الوضعية التي شرعها الشيطان على السنة أوليائه مخالفة لما شرعه الله جل وعلا على السنة رسله صلى الله عليه وسلم، أنه لا شك في كفرهم وشركهم إلا من طمس الله بصيرته وأعماه عن نور الوحي مثلهم}. انتهى] والاستهزاء بالله أو بالدين أو بالرسول الأمين عليه الصلاة والسلام، نقول، من توقف أو شك في كفر مرتكب أحد هذه التواقض، فإنه لا يخلو من حالات؛ (أ) الحالة الأولى، أن يمتنع عن تكفيره **لكون ما وقع فيه ليس بكفر**، يعني يقول لك {الذبح لغير الله جائز ليس كفراً}، هذا أصلاً كافر أصالة، توقف في كفر هذا [المعنى] أو لم يتوقف، لأنه رأى أن هذه الأفعال التي

دَلَّ النَّصُّ صَرَاحَةً عَلَى كُفْرٍ فَاعِلِهَا أَنَّهَا لَيْسَتْ بِكُفْرٍ،
 وَهَذَا **رَدٌّ وَتَكْذِيبٌ لِلنَّصِّ الشَّرْعِيِّ** أَنْ يَمْتَنِعَ عَنْ تَكْفِيرِهِ
 لِكُونَ مَا وَقَعَ **[أَيِ الْمُعَيَّنِ]** فِيهِ لَيْسَ بِكُفْرٍ، كَأَنْ يَقُولَ
 {الذَّبْحُ لِغَيْرِ اللَّهِ، أَوِ الْحُكْمُ بِغَيْرِ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ، أَوِ
 الِاسْتِغَاثَةُ بِغَيْرِ اللَّهِ، أَنَّهَا لَيْسَتْ بِكُفْرٍ، وَأَنَّهَا مِمَّا أَبَاخَهُ
 اللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى}، فَهَذَا نَسَأَلُ اللَّهَ السَّلَامَةَ وَالْعَافِيَةَ
 يَلْحَقُهُ الْكُفْرُ؛ (ب) الْحَالَةُ الثَّانِيَّةُ، أَنْ يَمْتَنِعَ عَنْ تَكْفِيرِهِ
مَعَ إِقْرَارِهِ بِأَنْ مَا وَقَعَ فِيهِ الْمُعَيَّنُ كُفْرٌ، حَكَمَ [أَيِ
الْمُعَيَّنِ] بِغَيْرِ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ، يَقُولُ **[أَيِ الْعَازِرِ]** {الْحُكْمُ
 بِغَيْرِ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ، مَا عِنْدِي أَدْنَى شَكٍّ أَنَّهُ كُفْرٌ}، ذَبَحَ
[أَيِ الْمُعَيَّنِ] لِغَيْرِ اللَّهِ، يَقُولُ **[أَيِ الْعَازِرِ]** {مَا عِنْدِي
 أَدْنَى شَكٍّ أَنْ هَذَا الْفِعْلَ كُفْرٌ}، لَكِنْ يَمْتَنِعُ عَنْ تَكْفِيرِهِ
[أَيِ يَمْتَنِعُ الْعَازِرُ عَنْ تَكْفِيرِ الْمُعَيَّنِ] لِوُجُودِ مَا يَمْنَعُ مِنْ
 نُزُولِ الْحُكْمِ عَلَى **[الْمُعَيَّنِ]** مُرْتَكِبِ الْكُفْرِ... ثُمَّ قَالَ -أَيِ
 الشَّيْخِ التَّمِيمِيِّ-: وَالْمَوَانِعُ مِنْهَا مَا هُوَ مُعْتَبَرٌ فِي كُلِّ
 مَسَائِلِ الْإِيمَانِ وَالْكَفْرِ، كَالْإِكْرَامِ مَثَلًا، وَمِنْهَا مَا هُوَ
 مُعْتَبَرٌ فِي مَسَائِلِ غَيْرِ مُعْتَبَرٍ فِي أُخْرَى، وَهَذَا يَحْصُلُ
 الْخَلَلُ **(أَوْ هُوَ)** التَّعْمِيمُ، تَأْتِي إِلَى مَا يَمْنَعُ إِعْتِبَارَهُ أَهْلُ
 الْعِلْمِ فِي بَابِ فَتَعَمُّمِهِ عَلَى أَبْوَابِ أُخْرَى؛ الْجَهْلُ -مَثَلًا-
 أَهْلُ الْعِلْمِ **يَعْتَبِرُونَهُ فِي الْمَسَائِلِ الْخَفِيَّةِ**، إِذَا كَانَ جَاهِلًا
 فَيُعَذَّرُ فَلَا يَلْحَقُهُ الْكُفْرُ حَتَّى تُقَامَ عَلَيْهِ الْحُجَّةُ وَيَفْهَمَهَا؛
 إِشْتِرَاطُ الْفَهْمِ -مَثَلًا- يَحْدُ أَنْ أَهْلَ الْعِلْمِ يُقَرَّرُونَهُ فِي
 الْمَسَائِلِ الْخَفِيَّةِ **[قَالَ الشَّيْخُ عَبْدُ اللَّهِ الْغُلَيْفِيُّ فِي**
(التَّنْبِيهَاتِ الْمُخْتَصَرَةِ عَلَى الْمَسَائِلِ الْمُنْتَشِرَةِ):
فَاشْتِرَاطُ فَهْمِ الْحُجَّةِ دَائِمًا مِنْ أَقْوَالِ الْمُرْجئة... ثُمَّ
قَالَ -أَيِ الشَّيْخِ الْغُلَيْفِيِّ-: لَا يُشْتَرَطُ الْفَهْمُ فِي
الْمَسَائِلِ الظَّاهِرَةِ الْجَلِيَّةِ وَلَكِنْ يُشْتَرَطُ فِي الْمَسَائِلِ
الْخَفِيَّةِ، كَمَا قَالَ الْعُلَمَاءُ، أَنْتَهَى]، فَتَعَمُّمُ هَذَا
 الْإِشْتِرَاطِ؛ حَتَّى خَرَجَ عِنْدَنَا مَنْ يَقُولُ بِأَنْ الطَّوَاغِيتَ
 الَّذِينَ عُلِمَ كُفْرُهُمْ وَأَصْبَحَ كُفْرُهُمْ مَعْلُومًا لَدَى الصَّغِيرِ

والكبير، يَقُولُ { لَا يَلْحَقُهُ الْكُفْرُ حَتَّى تُقِيمَ عَلَيْهِ
الْجُحَّةُ }، وَمَفْهُومُ الْجُحَّةِ أَصْلًا عِنْدَهُ مُخْتَلٌ، يَعْنِي لَا بُدَّ أَنْ
تَأْتِيَ وَتَجْلِسَ مَعَهُ ثُمَّ بَعْدَ ذَلِكَ تَعْرِضُ عَلَيْهِ الدَّلِيلَ
وَتُنَاقِشُهُ عِنْدَ كُلِّ دَلِيلٍ { فَهَمَّتْ؟ } أَوْ مَا فَهَمْتَ؟،
فَهَمَّتْ تَنْقِلُ لِلْآخِرِ، مَا فَهَمْتَ تَبْقَى عِنْدَ الْأَوَّلِ إِلَى أَبَدِ
الْأَبَادِ!... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ التَّمِيمِي-: هَذَا الْمُتَمَنِّعُ
[يَعْنِي فِي الْحَالَةِ الثَّانِيَةِ مِنْ حَالَاتِ الْامْتِنَاعِ عَنْ تَكْفِيرِ
مُرْتَكِبِ أَحَدِ التَّوَاقِضِ الْمُتَمَثِّلَةِ فِي أَقْوَالٍ وَأَفْعَالٍ جَاءَ
النَّصُّ بِتَكْفِيرِ فَاعِلِيهَا، كَالِاسْتِغَاثَةِ بِغَيْرِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ
وَالذَّبْحِ لِغَيْرِ اللَّهِ وَالسُّجُودِ لِغَيْرِ اللَّهِ، وَهِيَ الْحَالَةُ الَّتِي
يَمْتَنِعُ فِيهَا الْعَاذِرُ عَنِ تَكْفِيرِ الْمُعَيَّنِ **مَعَ إقراره** بِأَنْ مَا
وَقَعَ فِيهِ الْمُعَيَّنُ كُفْرًا] مَعَ إقراره بِأَنْ مَا وَقَعَ فِيهِ
الْمُعَيَّنُ كُفْرًا، لَهُ حَالَتَانِ؛ (أ) الْحَالَةُ الْأُولَى، أَنْ يَكُونَ
الْمَانِعُ الَّذِي أَوْزَدَهُ مُعْتَبَرًا وَالتَّنْزِيلُ صَحِيحٌ، فَهَذَا لَا يَدْخُلُ
مَعْنَا فِي الْقَاعِدَةِ أَصْلًا [أَيُّ لَا يَكْفُرُ الْعَاذِرُ، لِأَنَّهُ أَنْزَلَ
مَانِعًا مُعْتَبَرًا فِي مَسْأَلَةٍ يَصِحُّ أَنْزَالُهُ فِيهَا، كَأَنْ يُنْزَلَ
مَانِعَ الْإِكْرَاهِ عَلَى مُرْتَكِبِ الشَّرِكِ الْأَكْبَرِ]؛ (ب) الْحَالَةُ
الثَّانِيَةُ، أَنْ يَكُونَ الْمَانِعُ غَيْرَ مُعْتَبَرٍ [يَعْنِي لَمْ يَأْتِ دَلِيلٌ
عَلَى إَعْتِبَارِهِ مَانِعًا]، أَوْ أَنَّهُ مُعْتَبَرٌ وَالتَّنْزِيلُ غَيْرُ صَحِيحٍ،
مِثَالُ عَلَى مَانِعٍ غَيْرِ مُعْتَبَرٍ، رَجُلٌ يَقُولُ لَهُ {لِمَاذَا دَخَلْتَ
فِي جَيْشِ الطَّاغُوتِ؟}، فَجَاءَ شَخْصٌ [يَعْنِي الْعَاذِرَ]
فَقَالَ {يَا رَجُلُ، هَذَا مَسْكِينٌ ضَعِيفٌ، عِنْدَهُ أَوْلَادٌ يَصْرِفُ
عَلَيْهِمْ}، الْآنَ هُوَ يُورَدُ مَانِعًا غَيْرَ مُعْتَبَرٍ، [مِثَالُ عَلَى
مَانِعٍ مُعْتَبَرٍ وَالتَّنْزِيلُ غَيْرُ صَحِيحٍ] [أَيُّ مَانِعٍ مُعْتَبَرٍ فِي
مَسَائِلَ دُونَ مَسَائِلَ، فَيَقُومُ الْعَاذِرُ بِأَنْزَالِهِ فِي مَسْأَلَةٍ لَا
يَصِحُّ أَنْزَالُهُ فِيهَا]، قَدْ تَأْتِي مَثَلًا بـ (الْجَهْلُ) وَتَجْعَلُهُ مَانِعًا
فِي الشَّرِكِ الْأَكْبَرِ، نَقُولُ لَكَ {مَانِعٌ مُعْتَبَرٌ وَالتَّنْزِيلُ غَيْرُ
صَحِيحٍ، لِأَنَّهُ [أَيُّ الْجَهْلِ] مُعْتَبَرٌ فِي مَسَائِلَ دُونَ
مَسَائِلَ}، فَمَا الْحُكْمُ [أَيُّ فَمَا حُكْمُ الْعَاذِرِ عِنْدَ]؟،
نَقُولُ، **هَذَا لَا يَلْحَقُهُ الْحُكْمُ ابْتِدَاءً إِلَّا بَعْدَ الْمُحَاجَّةِ**

والمُكَاشَفَةِ، لِمَاذَا لَمْ تُقُلْ هُنَا أَنَّهُ تَحَقَّقَ فِيهِ الْمَنَاطُ؟
 [لِأَنَّهُ] لَمْ يَحْدُ [سَبَقَ بَيَانُ أَنَّ مَنَاطَ الْكُفْرِ فِي قَاعِدَةٍ
 {مَنْ لَمْ يُكْفِرِ الْكَافِرَ أَوْ شَكَّ فِي كُفْرِهِ أَوْ صَحَّحَ مَذْهَبَهُ
 فَقَدْ كَفَرَ} هُوَ الرَّدُّ لِحُكْمِ اللَّهِ بَعْدَ مَعْرِفَتِهِ]، هُوَ يُقَرُّ أَنَّ
 هَذَا الْفِعْلَ كُفْرٌ، لَكِنْ يَقُولُ {وُجِدَ مَانِعٌ مَنَعَ مِنْ لِحَاقِ
 الْكُفْرِ بِفَاعِلِهِ} [مُرَادُ الشَّيْخِ مِمَّا ذَكَرَهُ أَنَّ هَذَا الْعَاذِرَ
 الَّذِي خَعَلَ الْجَهْلَ مَانِعًا فِي الشَّرِكِ الْأَكْبَرِ لَا تُكْفَرُهُ
 ابْتِدَاءً (أَيُّ لَا تُكْفَرُهُ قَبْلَ أَنْ يُحَاجَّهُ وَيُكَاشَفَهُ)، فَإِنْ اتَّبَعَ
 الْحَقُّ بَعْدَ تِلْكَ الْمُحَاجَّةِ فَكَفَرَ الْمُعَيَّنَ مُرْتَكِبَ الشَّرِكِ
 الْأَكْبَرِ فَلَا يَكْفُرُ، وَإِلَّا فَإِنَّهُ يَكْفُرُ بَعْدَ تِلْكَ الْمُحَاجَّةِ]... ثُمَّ
 قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ التَّمِيمِي-: (مَنْ يَعْذُرُ مُرْتَكِبَ الشَّرِكِ)،
 هَذَا مَا نَحْنُ بِصَدَدِ الْحَدِيثِ عَنْهُ [هُنَا يُنَبِّهُ الشَّيْخُ أَنَّ الْكَلَامَ
 عَنْ (عَاذِرِ مُرْتَكِبِ الشَّرِكِ الْأَكْبَرِ) لَا (مُرْتَكِبِ الشَّرِكِ
 الْأَكْبَرِ نَفْسِهِ)]، فَلَا يَحْصُلُ تَدَاخُلٌ فِي أَذْهَانِ الْبَعْضِ...
 ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ التَّمِيمِي-: مِنَ الْمَسَائِلِ الَّتِي أَشْكَلْتُ
 عَلَى كَثِيرٍ مِنَ النَّاسِ فِي فَهْمِ هَذِهِ الْقَاعِدَةِ مَا تُقَالُ
 وَرُويَ عَنْ أَهْلِ الْعِلْمِ، حَيْثُ أَنَّ مَا يُنْقَلُ عَنْ أَهْلِ الْعِلْمِ
 فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ لَا يَخْلُو مِنْ حَالَيْنِ، الْحَالَةُ الْأُولَى (أَنَّ
 يَكُونُ النَّقْلُ ظَاهِرُهُ تَكْفِيرُ الْعَاذِرِ ابْتِدَاءً)، الْحَالَةُ الثَّانِيَّةُ
 (هَنَّاكُ نَقُولَاتُ أُخْرَى ظَاهِرُهَا عَدَمُ تَكْفِيرِ الْعَاذِرِ ابْتِدَاءً
 وَإِنَّمَا بَعْدَ إِقَامَةِ الْحُجَّةِ أَوْ بَعْدَ الْمُحَاجَّةِ وَالْمُكَاشَفَةِ)،
 فَحَصَلَ خِلَافٌ عِنْدَ الْبَعْضِ؛ فَمَثَلًا يَشْهَدُ لِلْأَمْرِ الْأَوَّلِ [يَعْنِي
 الْحَالَةَ الْأُولَى] مَا قَالَهُ سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ {الْقُرْآنُ كَلَامُ
 اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، مَنْ قَالَ (مَخْلُوقٌ) فَهُوَ كَافِرٌ، وَمَنْ شَكَّ
 فِي كُفْرِهِ فَهُوَ كَافِرٌ}، ظَاهِرُ النَّقْلِ يُفِيدُ تَكْفِيرَهُ [يَعْنِي
 تَكْفِيرَ مَنْ لَمْ يُكْفَرْ] ابْتِدَاءً، وَكَذَلِكَ قَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ فِي
 عَقِيدَتِهِ لَمَّا ذَكَرَ أَنَّ مَنْ قَالَ يَخْلُقُ الْقُرْآنَ فَهُوَ جَهْمِي
 كَافِرٌ، قَالَ [كَمَا جَاءَ فِي كِتَابِ (الْجَامِعِ لِعِلُومِ الْإِمَامِ
 أَحْمَدَ "الْعَقِيدَةُ")] {وَمَنْ لَمْ يُكْفَرْ هَؤُلَاءِ الْقَوْمُ فَهُوَ
 مِثْلُهُمْ}، هَذَا النَّقْلُ ظَاهِرُهُ التَّكْفِيرُ ابْتِدَاءً؛ وَيَشْهَدُ

لِلثَّانِي [يَعْنِي الْحَالَةَ الثَّانِيَةَ] مَا قَالَهُ أَبُو زُرْعَةَ {مَنْ زَعَمَ أَنْ الْقُرْآنَ مَخْلُوقٌ فَهُوَ كَافِرٌ بِاللَّهِ الْعَظِيمِ كُفْرًا يَنْقُلُ عَنِ الْمِلَّةِ، وَمَنْ شَكَّ فِي كُفْرِهِ مِمَّنْ يَفْهَمُ وَلَا يَجْهَلُ فَهُوَ كَافِرٌ}، هُنَا ظَهَرَ قَيْدُ جَدِيدٍ، فِي النُّقْلِ الْأَوَّلِ [يَعْنِي الْحَالَةَ الْأُولَى] إِطْلَاقٌ، فِي النُّقْلِ الثَّانِي [يَعْنِي الْحَالَةَ الثَّانِيَةَ] تَقْيِيدٌ؛ عَلَى الْعُمُومِ، النُّقُولَاتُ هُنَا كَثِيرَةٌ حُكِيَتْ عَنْ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ، وَهِيَ بَيْنَ هَذَيْنِ الْحَالَيْنِ، نَقُولُ ظَاهِرُهَا أَنَّهَا تُفِيدُ كُفْرَ الْعَادِرِ **إِبْتِدَاءً** **بِدُونِ تَفْصِيلٍ وَتَقْيِيدٍ**، وَهَنَّاكَ نَقُولُ أُخْرَى تُفِيدُ أَنَّ الْعَادِرَ يَكْفُرُ **بَعْدَ الْمُحَاجَّةِ وَالْمُكَاشَفَةِ أَوْ بَعْدَ إِقَامَةِ الْحُجَّةِ**... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ التَّمِيمِيِّ-: قَدْ يَسْتَشْكِلُ الْبَعْضُ أَنَّ هُنَاكَ نَقُولًا تُحْكِي وَتُنْقِلُ عَنْ أَهْلِ الْعِلْمِ **مَفَادُهَا أَوْ ظَاهِرُهَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ عَادِرَ مُرْتَكِبِ الشَّرْكِ يَكْفُرُ إِبْتِدَاءً**، وَهَنَّاكَ نَقُولُ أُخْرَى **ظَاهِرُهَا أَنَّهُ لَا يَكْفُرُ إِبْتِدَاءً وَإِنَّمَا بَعْدَ الْمُحَاجَّةِ وَالْمُكَاشَفَةِ**؛ فَالْبَعْضُ حَمَلَ هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ [دَائِمًا] عَلَى النَّقْلِ الْمُطْلَقِ، وَبَعْضُهُمْ حَمَلَهَا [دَائِمًا] عَلَى النَّقْلِ الْمُقَيَّدِ، وَالْحَقُّ وَسَطُ بَيْنَ طَرَفَيْنِ، وَهَنَّاكَ عِدَّةٌ أَجْوِبَةُ يُمَكِّنُ أَنْ تُورِدَ هَا تَحْتَ هَذَا الْإِشْكَالِ؛ (أ) الْجَوَابُ الْأَوَّلُ، أَنَّ نَحْمِلَ مَا أَطْلَقُوهُ فِي مَوَاضِعَ عَلَى مَا قَيَّدُوهُ فِي مَوَاضِعَ أُخْرَى إِعْمَالًا لِقَاعِدَةِ أَصُولِيَّةِ مُتَقَرَّرَةٍ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ أَنَّ {الْمُطْلَقَ يُحْمَلُ عَلَى الْمُقَيَّدِ}، وَهَذَا دَارِجٌ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ، فَهُمْ يُجْمِلُونَ فِي مَوَاضِعَ وَيُفَصِّلُونَ فِي أُخْرَى، وَقَدْ أَشَارَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ عَلَى أَنَّ مِنْ أَبْرَزِ أَسْبَابِ الْخَطَأِ عِنْدَ أَتْبَاعِ الْمَذَاهِبِ أَنَّهُمْ **لَمْ يُفَرِّقُوا بَيْنَ مَا أَطْلَقَهُ أَيْمَتُهُمْ فِي مَوَاضِعَ وَقَيَّدُوهُ فِي مَوَاضِعَ أُخْرَى**، لِذَلِكَ أَهْلُ الْعِلْمِ يَقُولُونَ -هَذَا بِالنِّسْبَةِ لِتُصُوصِ الشَّرْعِ- يَقُولُونَ {أَنَّهُ إِذَا اتَّخَذَ السَّبَبُ وَالْحُكْمُ يُحْمَلُ الْمُطْلَقُ عَلَى الْمُقَيَّدِ} **قُلْتُ**: الْمُرَادُ هُنَا أَنَّهُ إِذَا وَرَدَ نَصَّانِ وَكَانَ السَّبَبُ فِيهِمَا مُتَطَابِقًا، وَجَاءَ الْحُكْمُ أَيْضًا فِيهِمَا مُتَطَابِقًا بِاسْتِثْنَاءِ

الإطلاق والتقييد إذ جاء (أي الحكم) في أحدهما مُطلقاً وفي الآخر مُقيداً، فعندئذٍ يُحمَلُ الحكمُ المُطلقُ على (الحكم المُقيدِ) {، ما المرادُ [أي في مسألتنا] بالحكم وما المرادُ بالسبب؟، السببُ هو عَدَمُ تكفير الكافر، والحكم هو كُفْرُ العاذر، تنظرُ إلى السببِ والحكم في النصوص المُطلقة، وتنظرُ إلى السببِ والحكم في النصوص المُقيدة، ففي النصوص المُطلقة نجدُ أن السببَ فيها هو العذرُ ([أو] عَدَمُ تكفير الكافر)، والحكم فيها هو الحكمُ عليه [أي على من لم يُكفر] بكفره، وفي النصوص المُقيدة [نجدُ أن] السببَ فيها عَدَمُ تكفير الكافر، والحكمُ فيها الكُفْرُ [أي كُفْرُ من لم يُكفر] ولكن بعد إقامة الحجة، وهذا باتفاق أهل العلم أن المُطلقَ يُحمَلُ على المُقيدِ إذا اتفقَ الحكمُ والسببُ، وإذا اتحدَ الحكمُ واختلفَ السببُ يُحمَلُ المُطلقُ على المُقيدِ على رأي جماهير العلماء خلافاً لأبي حنيفة، مثالُ ذلك [أي حالة اتحدَ الحكمُ واختلفَ السببُ]، في مسألة الظهار، قال الله عز وجل فيها {فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ} من قبل أن يتِمَّاساً، وقال عز وجل في كفارة القتلِ {[وَمِنْ قَتْلِ مُؤْمِنًا خَطَاً] فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ}، تنظرُ إلى آية الظهارِ {فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ} من قبل أن يتِمَّاساً، ما السببُ هنا؟ **الظهار**، ما هو الحكم؟ **تحرير رَقَبَةٍ**، وفي آية القتل ما هو السببُ؟ **القتل**، وما هو الحكم؟ **تحرير رَقَبَةٍ**، هنا السببُ اختلفَ، والحكمُ اتحدَ [إلا أنه وردَ مُطلقاً في القتلِ الخطأ، ووردَ مُقيداً في الظهار]، فيُحمَلُ المُطلقُ على المُقيدِ على رأي جماهير العلماء خلافاً لأبي حنيفة، لذلك نجدُ أن أبا حنيفة **يُجَوِّزُ إعتاقَ الرَقَبَةِ الغيرِ مُؤْمِنَةِ في الظهار**، بينما جماهير العلماء **يَشْتَرِطُونَ الإِيْمَانَ بِالْإعتاقِ**، والأرجحُ هو رأيُ الجمهورِ، هذا هو الجوابُ الأولُ؛ (ب) الجوابُ الثاني، أن هذا من قبيل إطلاقِ القولِ في كُفْرِ النوعِ [أي نَحْمِلُ ما

أُطْلِقُوهُ عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ مِنْهُ تَكْفِيرُ الْعَاذِرِ التَّكْفِيرَ
النَّوْعِيَّ (وَهُوَ التَّكْفِيرُ الْمُطْلَقُ) [، وَأَمَّا كَفَرُ الْعَيْنِ
فَيُرَاعَى فِيهِ ثُبُوتُ الشُّرُوطِ وَانْتِفَاءُ الْمَوَاقِعِ] قَالَ ابْنُ
تَيْمِيَّةَ فِي (مَجْمُوعِ الْفَتَاوَى): ... كَلَّمَا رَأَوْهُمْ [أَيَّ كَلَّمَا
رَأَوْا الْأَئِمَّةَ] قَالُوا {مَنْ قَالَ كَذًا فَهُوَ كَافِرٌ} اِغْتَقَدَ
الْمُسْتَمِعُ أَنَّ هَذَا اللَّفْظَ شَامِلٌ لِكُلِّ مَنْ قَالَهُ، وَلَمْ
يَتَذَبَّرُوا أَنَّ التَّكْفِيرَ لَهُ شُرُوطٌ وَمَوَاقِعٌ قَدْ تَنْتَفِي فِي حَقِّ
الْمُعَيَّنِ، وَأَنَّ تَكْفِيرَ الْمُطْلَقِ لَا يَسْتَلْزِمُ تَكْفِيرَ الْمُعَيَّنِ إِلَّا
إِذَا وَجَدَتِ الشُّرُوطُ وَانْتَفَتِ الْمَوَاقِعُ. انْتَهَى]، هَذَا جَوَابٌ،
وَيَشْهَدُ لِذَلِكَ مَا قَالَه شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ، حَيْثُ قَالَ
[فِي (مَجْمُوعِ الْفَتَاوَى)] {إِنَّ التَّكْفِيرَ الْعَامَّ يَحِبُّ الْقَوْلُ
بِإِطْلَاقِهِ وَعُغْمُومِهِ، وَأَمَّا الْحُكْمُ عَلَى الْمُعَيَّنِ بِأَنَّهُ كَافِرٌ أَوْ
مَشْهُودٌ لَهُ بِالنَّارِ فَهَذَا الْحُكْمُ يَقِفُ عَلَى ثُبُوتِ شُرُوطِهِ
وَانْتِفَاءِ مَوَاقِعِهِ}، هَذَا هُوَ الْجَوَابُ الثَّانِي، نَقُولُ، أَنَّ
سَبَبَ الْإِطْلَاقِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ -فِيمَا يُحْكِي وَيُرَوِّى عَنِ
أَهْلِ الْعِلْمِ- فِي مَوَاضِعَ هُوَ مِنْ قَبِيلِ كُفْرِ النَّوعِ، لِأَنَّ
أَهْلَ الْعِلْمِ دَائِمًا يَقُولُونَ {مَنْ قَالَ كَذًا فَهُوَ كَافِرٌ}،
وَيُطْلِقُونَ الْقَوْلَ فِي ذَلِكَ، وَلَكِنْ إِذَا جَاءُوا إِلَى التَّنْزِيلِ
عَلَى الْمُعَيَّنِ تَجَدُّ أَنَّهُمْ يُفَصِّلُونَ أَكْثَرَ وَتَجَدُّ أَنَّ هُنَاكَ
مَزِيدًا مِنْ تَفْصِيلٍ وَبَيَانٍ، وَقَدْ بَيَّنَّ شَيْخُ الْإِسْلَامِ كَمَا
سَمِعْتُمْ، حَيْثُ أَنَّ الْأَصْلَ أَنَّ التَّكْفِيرَ الْعَامَّ يَحِبُّ الْقَوْلُ
بِإِطْلَاقِهِ وَعُغْمُومِهِ، وَأَمَّا التَّنْزِيلُ فَهَذِهِ مَسْأَلَةٌ أُخْرَى،
لِذَلِكَ تَجَدُّ أَنَّهُمْ أَطْلَقُوا [أَيَّ التَّكْفِيرِ] فِي مَوْضِعٍ وَقَبِدُوهُ
فِي مَوْضِعٍ، فَتَجَدُّ أَنَّ الْإِطْلَاقَ فِي مَوْضِعِ الْإِطْلَاقِ إِنَّمَا
هُوَ (تَأْصِيلٌ)، وَالتَّقْيِيدُ إِنَّمَا هُوَ (تَنْزِيلٌ)؛ (ت) الْجَوَابُ
الثَّالِثُ، أَنَّ تَحْمِيلَ مَا أُطْلِقُوهُ عَلَى ظَهْوَرِ الدَّلِيلِ وَوُضُوحِ
الْحَالِ لَدَى الْخَاصَّةِ وَالْعَامَّةِ [أَيَّ ظَهْوَرِ الدَّلِيلِ الشَّرْعِيِّ
عَلَى كُفْرِ الْمُعَيَّنِ لَدَى الْخَاصَّةِ وَالْعَامَّةِ، وَأَيْضًا وَضُوحُ
حَالِ الْمُعَيَّنِ وَذَلِكَ بِاشْتِهَارِهِ لَدَى الْخَاصَّةِ وَالْعَامَّةِ
بَارْتِكَابِ الْكُفْرِ. وَقَدْ قَالَ الشَّيْخُ أَحْمَدُ الْحَازِمِيُّ فِي

(شرح تحفة الطالب والجليس): الْمَسَائِلُ الْخَفِيَّةُ الَّتِي هِيَ كُفْرِيَّاتٌ، لَا بُدَّ مِنْ إِقَامَةِ الْحُجَّةِ، صَحِيحٌ أَوْ لَا؟ لَا يُحْكَمُ [أَيُّ بِالْكَفْرِ] عَلَى فَاعِلِهَا، لَكِنْ هَلْ تَبْقَى خَفِيَّةٌ فِي كُلِّ زَمَانٍ؟ أَوْ فِي كُلِّ بَلَدٍ؟ لَا، تَخْتَلِفُ، قَدْ تَكُونُ خَفِيَّةً فِي زَمَنٍ، وَتَكُونُ ظَاهِرَةً -بَلْ مِنْ أَظْهَرِ الظَّاهِرِ- فِي زَمَنٍ آخَرَ، يَخْتَلِفُ الْحُكْمُ؟، يَخْتَلِفُ الْحُكْمُ؛ إِذَنْ، كَانَتْ خَفِيَّةً وَلَا بُدَّ مِنْ إِقَامَةِ الْحُجَّةِ، وَحِينَئِذٍ إِذَا صَارَتْ ظَاهِرَةً أَوْ وَاضِحَةً بَيِّنَةً، حِينَئِذٍ مَنْ تَلَبَّسَ بِهَا لَا يُقَالُ لَا بُدَّ مِنْ إِقَامَةِ الْحُجَّةِ، كَوْنُهَا خَفِيَّةً فِي زَمَنٍ لَا يَسْتَلْزِمُ مَاذَا؟ أَنْ تَبْقَى خَفِيَّةً إِلَى آخِرِ الزَّمَانِ، إِلَى آخِرِ الدَّهْرِ، وَاضِحٌ هَذَا؟؛ كَذَلِكَ الْمَسَائِلُ الظَّاهِرَةُ قَدْ تَكُونُ ظَاهِرَةً فِي زَمَنٍ دُونَ زَمَنٍ، فَيُنْظَرُ فِيهَا بِهَذَا الْاِعْتِبَارِ؛ إِذَنْ، مَا ذُكِرَ مِنْ بَدَعٍ مُكْفَرَةٍ فِي الزَّمَنِ الْأَوَّلِ وَلَمْ يُكْفَرْهُمْ السَّلَفُ، لَا يَلْزَمُ مِنْ ذَلِكَ أَنْ لَا يُكْفَرُوا بَعْدَ ذَلِكَ، لِأَنَّ الْحُكْمَ هُنَا مُعَلَّقٌ بِمَاذَا؟ بِكَوْنِهَا ظَاهِرَةً [أَوْ] لَيْسَتْ بِظَاهِرَةٍ، [فَإِذَا كَانَتْ غَيْرَ ظَاهِرَةٍ، فَتَسْأَلُ] هَلْ قَامَتِ الْحُجَّةُ أَوْ لَمْ تَقُمْ الْحُجَّةُ، لَيْسَ [الْحُكْمُ مُعَلَّقًا] بِذَاتِ الْبِدْعَةِ، الْبِدْعَةُ الْمُكْفَرَةُ لِذَاتِهَا هِيَ مُكْفَرَةٌ كَأَسْمِهَا، هَذَا الْأَصْلُ، لَكِنْ إِمْتِنَاعُ تَنْزِيلِ الْحُكْمِ لِإِمَانِيعٍ، هَذَا الْمَانِيعُ لَا يَسْتَلْزِمُ أَنْ يَكُونَ مُطَرِّدًا فِي كُلِّ زَمَنٍ، بَلْ قَدْ يَخْتَلِفُ مِنْ زَمَنٍ إِلَى زَمَنٍ [قُلْتُ: تَنَبُّهُ إِلَى أَنَّ الشَّيْخَ الْحَازِمِي تَكَلَّمَ هُنَا عَنِ الْكُفْرِيَّاتِ (الظَّاهِرَةِ وَالْخَفِيَّةِ) الَّتِي لَيْسَتْ ضَمْنَ مَسَائِلِ الشَّرِّ الْأَكْبَرِ]. انْتَهَى]، بَحِثُ يُقَالُ {إِنَّ الْحُجَّةَ قَدْ بَلَغَتْ وَظَهَرَتْ ظُهُورًا لَيْسَ بَعْدَهُ إِلَّا الْمُكَابَرَةُ أَوْ الْعِنَادُ}، نَقُولُ، إِنَّ مَا نُقِلَ عَنْ أَهْلِ الْعِلْمِ، وَظَاهِرُ هَذَا الْبَقْلِ يُفِيدُ تَكْفِيرَ الْعَادِرِ ابْتِدَاءً، فَهُوَ مَحْمُولٌ عَلَى ظُهُورِ الدَّلِيلِ [أَيُّ عَلَى كُفْرِ الْمُعَيَّنِ] وَظُهُورِ ذَلِكَ الْحَالِ، وَمَا قَبِدُوا فِيهِ كُفْرَ الْعَادِرِ بِإِقَامَةِ الْحُجَّةِ وَبَيَانِ الْمَحَجَّةِ [الْمَحَجَّةُ هِيَ جَادَةُ الطَّرِيقِ (أَيُّ وَسَطُهَا)، وَالْمُرَادُ بِهَا الطَّرِيقُ الْمُسْتَقِيمُ]، هَذَا يَكُونُ فِي حَالَةِ عَدَمِ ظُهُورِ

الدَّلِيلِ أَوْ عَدَمِ وُضُوحِ الْحَالِ [وَهَنَّاكَ مِثَالُ عَلَى ظُهُورِ الدَّلِيلِ مَعَ عَدَمِ وُضُوحِ الْحَالِ ذَكَرَهُ الشَّيْخُ أَحْمَدُ الْخَالِدِي فِي (الْإِيضَاحِ وَالتَّبَيُّنِ فِي حُكْمِ مَنْ شَكَّ أَوْ تَوَقَّفَ فِي كُفْرِ بَعْضِ الطَّوَاعِيتِ وَالْمُرْتَدِّينَ، بِتَقْدِيمِ الشَّيْخِ عَلِيِّ بْنِ خَضِيرِ الْخَضِيرِ) حَيْثُ قَالَ الشَّيْخُ: ... مَنْ لَا يَعْرِفُ حَقِيقَةَ حَالِهِمْ (أَيُّ يَجْهَلُ حَالَهُ هَؤُلَاءِ الطَّوَاعِيتِ وَمَا وَقَعُوا فِيهِ مِنَ الْكُفْرِ)، وَلَكِنَّهُ لَا يَجْهَلُ حُكْمَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ فِي أَمْثَالِهِمْ، فَهَذَا بِسَلِيمِ الْإِعْتِقَادِ وَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ، وَهَذَا هُوَ الْجَهْلُ الْبَسِيطُ، وَمِثَالُهُ، فُلَانٌ يَعْتَقِدُ أَنَّ كُلَّ مُدَّعٍ لِلْغَيْبِ كَافِرٌ، وَلَكِنْ لَا يَعْرِفُ فُلَانًا مُدَّعٍ لِلْغَيْبِ بَعِيْنِهِ وَلَمْ يَطْلُعْ عَلَى حَقِيقَةِ أَمْرِهِ، فَلَا يَضُرُّهُ ذَلِكَ وَلَا يَقْدَحُ فِي إِيمَانِهِ. انتهى]... ثم قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ التَّمِيمِي-: مُرْتَكِبُ الشِّرْكِ الْمُنتَسِبِ لِلْإِسْلَامِ كَافِرٌ مُرْتَدٌّ جَاهِلًا كَانَ أَوْ مُتَأَوِّلًا. انتهى باختصار.

(4) وَقَالَ الشَّيْخُ أَبُو مُحَمَّدٍ الْمُقَدَّسِي فِي (الرِّسَالَةِ الثَّلَاثِيَّةِ): ... وَمِنْ أَمْثِلَةٍ هَذَا الْبَابِ فِي وَاقِعِ الْيَوْمِ بَيْنَ بَعْضِ الشَّبَابِ، زَعَمُ بَعْضُهُمْ أَنَّ {عَدَمَ تَكْفِيرِ الْمُشْرِكِينَ أَوْ الطَّوَاعِيتِ وَأَنْصَارِهِمْ، يَلْزَمُ مِنْهُ مُوَالاتُهُمْ وَعَدَمُ الْبَرَاءَةِ مِنْهُمْ، وَمِنْ ثَمَّ فَكَيْلٌ مَنْ لَمْ يُكْفِرْهُمْ فَهُوَ كَافِرٌ لِقَوْلِهِ تَعَالَى (وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ مِّنْكُمْ فَإِنَّهُ مِنْهُمْ)، إِذْ عَدَمُ تَكْفِيرِهِمْ وَعَدَمُ بَرَاءَتِهِمْ مِنَ الْمُسْلِمِينَ يَجْعَلُ لَهُمْ نَصِيبًا مِنَ الْمَوَالَةِ الْإِيمَانِيَّةِ وَلَا يُخْرِجُهُمْ مِنْ دَائِرَتِهَا لِأَنَّ الْمُسْلِمَ لَا تَجُوزُ الْبَرَاءَةُ الْكُلِّيَّةُ مِنْهُ}، وَهَذَا أَخَذُ تَخْرِيجَاتِهِمْ لِقَاعِدَةٍ (مَنْ لَمْ يُكْفِرِ الْكَافِرَ فَهُوَ كَافِرٌ)، وَبَعْضُهُمْ يُوجِّهُ ذَلِكَ تَوْحِيْهَا آخَرَ فَيَقُولُ {مَا دَامَ الْكُفْرُ بِالطَّاعُوتِ شَطَرٌ التَّوْحِيدِ وَشَرُّطُهُ، فَمَنْ لَمْ يُكْفِرِ الطَّوَاعِيتِ لَمْ يُكْفِرْ بِالطَّاعُوتِ، وَمِنْ ثَمَّ فَهُوَ لَمْ يُحَقِّقِ التَّوْحِيدَ الَّذِي هُوَ حَقُّ اللَّهِ عَلَى الْعَبِيدِ، وَالَّذِي جَعَلَهُ اللَّهُ تَعَالَى الْعُرْوَةَ الْوُثْقَى وَعَلَّقَ سُبْحَانَهُ النِّجَاةَ بِهَا حَيْثُ قَالَ (فَمَنْ يُكْفِرْ

بِالطَّاعُوتِ وَيُؤْمِنُ بِاللَّهِ فَقَدْ اسْتَمْسَكَ بِالْعُرْوَةِ الْوُثْقَى
 لَا انْفِصَامَ لَهَا)، فَمَنْ لَمْ يَكْفُرْ بِالطَّاعُوتِ وَيَبْرَأَ مِنْهُ لَمْ
 يُحَقِّقِ التَّوْحِيدَ وَلَمْ يَسْتَمْسِكْ بِعُرْوَةِ النَّجَاةِ الْوُثْقَى،
 وَمِنْ ثَمَّ فَهُوَ مِنَ الْهَالِكِينَ، وَالتَّوْحِيدُ هَان فِي حَقِيقَتِهِمَا
 يَرْجِعَان إِلَى شَيْءٍ وَاحِدٍ، وَهُوَ الْإِزَامُ الْمُخَالِفُ بَعْدَ
 الْبَرَاءَةِ مِنَ الطَّاعُوتِ وَيُمُودَاتِهِ مَا دَامَ **[أَيِ الطَّاعُوتِ]**
 عِنْدَهُ مُسْلِمًا، وَبِالطَّبَعِ فَتَكْفِيرُهُمْ بِهَذَا الْإِزَامِ جَعَلَهُمْ
 يُخْرَجُونَ مِنَ الْإِسْلَامِ **خَوَاصُّهُمْ** مِنَ الْمُجَاهِدِينَ وَالِدُّعَاةِ
 وَطَلَبَةِ الْعِلْمِ وَالْعُلَمَاءِ، بِنَاءً عَلَى عَدَمِ تَكْفِيرِهِمْ **[أَيِ عَدَمِ**
تَكْفِيرِ الْخَوَاصِّ الْمَذْكُورِينَ] لِبَعْضِ الْمَشَايخِ الَّذِينَ لَهُمْ
 اتِّصَالٌ بِالْحُكُومَاتِ، وَذَلِكَ تَبَعًا لِتَوْسِيْعِهِمْ **[أَيِ لِتَوْسِيْعِ**
الشَّبَابِ الْمَذْكُورِينَ] لِمُصْطَلَحِ الطَّاعُوتِ الْوَاحِدِ الْكَفَرُ
 بِهِ كَشَرْطٍ لِتَحْقِيقِ التَّوْحِيدِ، فَالشَّيْخُ الْفُلَانِيُّ أَوْ الْعِلَانِيُّ
 الْمُتَّصِلُ بِالْحُكُومَةِ الطَّاعُوتِيَّةِ وَلَا يُكْفَرُهَا، قَدْ صَنَفُوهُ مِنَ
 الْأَحْبَارِ وَالرُّهْبَانِ فَهُوَ إِذَنْ طَاعُوتٌ، وَمِنْ ثَمَّ فَمَنْ لَمْ
 يُكْفَرْ لَمْ يَكْفُرْ بِالطَّاعُوتِ وَلَمْ يُحَقِّقِ التَّوْحِيدَ، وَذَلِكَ
 اسْتِدْلَالًا بِقَوْلِهِ تَعَالَى {اتَّخَذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَانَهُمْ أَرْبَابًا
 مِنْ دُونِ اللَّهِ}، وَالصَّحِيحُ أَنَّ الْأَحْبَارَ وَالرُّهْبَانَ وَالْعُلَمَاءَ
 شَأْنُهُمْ شَأْنُ النُّوَابِ الْمُشْرِعِينَ وَالْأَمْرَاءِ وَالرُّؤُسَاءِ
 وَالْمُلُوكِ، لَا يُعْتَبَرُونَ أَرْبَابًا لِكُلِّ مَنْ لَمْ يُكْفَرْهُمْ، **وَإِنَّمَا**
يَصِيرُونَ أَرْبَابًا وَطَوَاغِيتَ مُعْبُودِينَ لِمَنْ تَابَعَهُمْ عَلَى
كُفْرِهِمْ وَأَطَاعَهُمْ فِي تَشْرِيعَاتِهِمْ، وَهَذَا هُوَ اتِّخَاذُهُمْ
 أَرْبَابًا وَعِبَادَتُهُمْ كَطَوَاغِيتَ، كَمَا جَاءَ مُفَسَّرًا فِي حَدِيثِ
 عَدِيِّ بْنِ حَاتِمٍ {أَلَيْسَ يُحَرِّمُونَ مَا أَحَلَّ اللَّهُ فَتُحَرِّمُونَهُ،
 وَيُحِلُّونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ فَتُحِلُّونَهُ؟}، وَلِذَلِكَ ذَكَرَهُ **[أَيِ ذَكَرَ**
حَدِيثَ عَدِيِّ بْنِ حَاتِمٍ] الشَّيْخُ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْوَهَّابِ فِي
 كِتَابِ التَّوْحِيدِ فِي بَابِ (مَنْ أَطَاعَ الْعُلَمَاءَ وَالْأَمْرَاءَ فِي
 تَحْرِيمِ مَا أَحَلَّ اللَّهُ أَوْ تَحْلِيلِ مَا حَرَّمَ اللَّهُ فَقَدْ اتَّخَذَهُمْ
أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ)، فَلَا يَكُونُ اتِّخَاذُهُمْ أَرْبَابًا وَطَوَاغِيتَ
 مَعْبُودِينَ بِمُجَرَّدِ عَدَمِ تَكْفِيرِهِمْ دُونَ إِقْتِرَافِ ذَلِكَ **[أَيِ**

إِقْتِرَافِ طَاعَتِهِمْ وَمُتَابَعَتِهِمْ] أَوْ التِّزَامِهِ [أَيِ الْإِقْرَارِ بِأَنْ
عَدَمَ تَكْفِيرِهِمْ **يَلْزَمُ مِنْهُ** طَاعَتُهُمْ وَمُتَابَعَتُهُمْ]، وَذَلِكَ إِذَا
كَانَ عَدَمُ تَكْفِيرِهِمْ **لِشُبْهَةِ قِيَامِ مَايَعٍ مِنْ مَوَانِعِ التَّكْفِيرِ**،
أَوْ جَهْلٍ نَصٍّ أَوْ عَدَمِ بُلُوغِهِ، أَوْ خَفَاءٍ دَلَالَةِ النَّصُوصِ أَوْ
تَعَارُضِهَا فِي أَذْهَانِ الضَّعَفَاءِ فِي الْعِلْمِ الشَّرْعِيِّ... ثُمَّ
قَالَ -أَيِ الشَّيْخِ الْمُقَدَّسِيِّ-: بَلْ إِنْ بَعْضَ النَّاسِ يَرَى
جَوَازَ قِتَالِ الْحُكَّامِ وَالْخُرُوجِ عَلَيْهِمْ وَمُنَازَعَتِهِمْ مَعَ كَوْنِهِ
لَا يُكْفَرُهُمْ، فَكَيْفَ يُمَكِّنُ إلْزَامُ امْتِنَالِ هَؤُلَاءِ بِتَوَلِّي
الْحُكَّامِ [سَبَقَ بَيَانُ أَنَّ الْمُوَالَاةَ قِسْمَانِ؛ (أ) قِسْمٌ يُسَمَّى
التَّوَلِّيَ، وَأَخْيَانًا يُسَمَّى الْمُوَالَاةَ الْكُبْرَى أَوْ الْعُظْمَى أَوْ
الْعَامَّةَ أَوْ الْمُطْلَقَةَ؛ (ب) مُوَالَاةٌ صُغْرَى (أَوْ مُقَيَّدَةٌ)؛ وَأَنَّ
الْمُوَالَاةَ الْكُبْرَى كُفْرٌ أَكْبَرُ؛ وَأَنَّ الْمُوَالَاةَ الصُّغْرَى هِيَ
صُغْرَى بِاعْتِبَارِ الْأَوَّلَى الَّتِي هِيَ الْمُوَالَاةُ الْكُبْرَى، وَإِلَّا
فَهِيَ فِي نَفْسِهَا أَكْبَرُ الْكِبَائِرِ] كَلَّازِمٌ مِنْ لَوَازِمِ عَدَمِ
تَكْفِيرِهِمْ؟، وَمِنْ الْأَمْثَلَةِ الْعَمَلِيَّةِ الصَّارِخَةِ عَلَى هَذَا،
(جُهَيْمَانُ) رَحِمَهُ اللَّهُ وَمَنْ كَانُوا مَعَهُ، فَقَدْ خَالَطَتْ
جَمَاعَتَهُ مُدَّةً، وَقَرَأَتْ كُتُبَهُمْ كُلَّهَا، وَعِشَتْ مَعَهُمْ
وَعَرَفَتْهُمْ عَنْ قُرْبٍ، فَ (جُهَيْمَانُ) رَحِمَهُ اللَّهُ **لَمْ يَكُنْ**
يُكْفَرُ حُكَّامَ الْيَوْمِ لِقَلَّةِ بَصِيرَتِهِ فِي وَاقِعِ قَوَائِنِهِمْ
وَكُفْرِيَّاتِهِمْ، وَكَذَلِكَ كَانَ أَمْرُ الْحُكَّامِ السُّعُودِيِّينَ عِنْدَهُ،
وَقَدْ صَرَّحَ بِذَلِكَ فِي كِتَابَاتِهِ، وَلَكِنَّهُ كَانَ بِالْفِعْلِ سَخَطَةً
عَلَيْهِمْ وَغَضَةً فِي خُلُوقِهِمْ **وَأَشَدَّ عَلَيْهِمْ مِنْ كَثِيرٍ مِمَّنْ**
يُكْفَرُونَهُمْ، فَكَانَ يَطْعَنُ فِي بَيَعَتِهِمْ وَيُبْطِلُهَا، وَلَا يَسْكُتُ
عَنْ شَيْءٍ مِنْ مُنْكَرَاتِهِمُ الَّتِي يَعْرِفُهَا، حَتَّى خَرَجَ فِي
آخِرِ أَمْرِهِ عَلَيْهِمْ وَقَاتَلَهُمْ هُوَ وَمَنْ كَانُوا مَعَهُ فِي عَامِ
1400هـ، وَالَّذِي أَرِيدُ قَوْلَهُ هُنَا، أَنَّ الرَّجُلَ **مَعَ أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ**
يُكْفَرُهُمْ، فَهُوَ لَمْ يَكُنْ يُوَالِيهِمْ أَوْ يُجِبُّهُمْ، بَلْ كَانَ
يُعَادِيهِمْ وَيُبْغِضُهُمْ وَيُنَازِعُهُمْ وَيَطْعَنُ فِي بَيَعَتِهِمْ،
وَيَعْتَرِزُ هُوَ وَجَمَاعَتُهُ وَظُلَّائِقُهُمُ الْحُكُومِيَّةَ كُلَّهَا، كَمَا
إِعْتَرَزُوا مَدَارِسَهُمْ وَجَامِعَاتِهِمْ، ثُمَّ قَاتَلُوهُمْ فِي آخِرِ

الأمر... ثم قال -أي الشيخ المقدسي-: وأيضًا فَمَعْلُومٌ أَنَّ التَّوَلَّى الْمُكَفِّرَ هُوَ نُضْرَةُ الْكُفَّارِ عَلَى الْمُؤَحِّدِينَ، أَوْ نُضْرَةُ الْكُفْرِ نَفْسِهِ، سَوَاءً بِاللِّسَانِ أَوِ السَّنَانِ، أَيْ بَأَنِّ يُظْهِرُهُ الْمَرْءُ كَسَبَبٍ مِنْ أَسْبَابِ الْكُفْرِ الْقَوْلِيَّةِ أَوِ الْعَمَلِيَّةِ الظَّاهِرَةِ، فَهَذَا هُوَ الَّذِي يُمَكِّنُ التَّكْفِيرَ بِهِ فِي أَحْكَامِ الدُّنْيَا، **أَمَّا مَا بَطَّنَ وَخَفِيَ مِنْ ذَلِكَ كَدَّعَوَى أَنَّ مَنْ لَا يُكْفِرُهُمْ لَا بُدَّ وَأَنَّهُ يَتَوَلَّاهُمْ، وَإِنْ لَمْ يَظْهَرْ مِنْهُ شَيْءٌ بِلِسَانِهِ أَوْ فِعَالِهِ، فَهَذَا لَا أَثَرَ لَهُ فِي أَحْكَامِ الدُّنْيَا، وَلَا يَصْلُحُ التَّكْفِيرُ بِهِ.** انتهى باختصار.

(5) وقال المَكْتَبُ الْعِلْمِيُّ فِي هَيْئَةِ الشَّامِ الْإِسْلَامِيَّةِ فِي قَتَوَى بِعُنْوَانِ (هَلْ مَقُولَةٌ "مَنْ لَمْ يُكْفِرِ الْكَافِرَ فَهُوَ كَافِرٌ" صَحِيحَةٌ؟) عَلَى مَوْقِعِ الْهَيْئَةِ **فِي هَذَا الرِّابِطِ**: قَاعِدَةٌ {مَنْ لَمْ يُكْفِرِ الْكَافِرَ فَهُوَ كَافِرٌ} هِيَ قَاعِدَةٌ صَحِيحَةٌ فِي أَصْلِهَا **تَتَعَلَّقُ بِرَدِّ النُّصُوصِ الشَّرْعِيَّةِ وَتَكْذِيبِهَا**... ثم قال -أي المَكْتَبُ الْعِلْمِيُّ-: قَاعِدَةٌ {مَنْ لَمْ يُكْفِرِ الْكَافِرَ أَوْ شَكَّ فِي كُفْرِهِمْ أَوْ صَحَّحَ مَذْهَبَهُمْ فَهُوَ كَافِرٌ} قَاعِدَةٌ صَحِيحَةٌ، أَجْمَعَ عَلَيْهَا عُلَمَاءُ الْمُسْلِمِينَ قَدِيمًا وَحَدِيثًا، لِأَنَّ مَنْ لَمْ يُكْفِرِ الْكَافِرَ الْمَقْطُوعَ بِكُفْرِهِمْ بِنَصِّ الْقُرْآنِ وَالْإِجْمَاعِ فَهُوَ **مُكَذِّبٌ لِلْقُرْآنِ وَالسُّنَنِ**؛ قَالَ الْقَاضِي عِيَّاضُ [ت544هـ] فِي كِتَابِهِ (الشُّفَا) {وَلِهَذَا تُكْفَرُ مَنْ لَمْ يُكْفِرْ مَنْ دَانَ بِغَيْرِ مِلَّةِ الْمُسْلِمِينَ مِنَ الْمَلَلِ، أَوْ وَقَفَ فِيهِمْ أَوْ شَكَّ، أَوْ صَحَّحَ مَذْهَبَهُمْ، وَإِنْ أَظْهَرَ مَعَ ذَلِكَ الْإِسْلَامَ وَاعْتَقَدَهُ وَاعْتَقَدَ إِبْطَالَ كُلِّ مَذْهَبٍ سِوَاهُ فَهُوَ كَافِرٌ بِإِظْهَارِهِ مَا أَظْهَرَ مِنْ خِلَافِ ذَلِكَ}، ثُمَّ بَيَّنَ [أي الْقَاضِي عِيَّاضُ] السَّبَبَ بِقَوْلِهِ {لِقِيَامِ النَّصِّ وَالْإِجْمَاعِ عَلَى كُفْرِهِمْ، فَمَنْ وَقَفَ فِي ذَلِكَ فَقَدْ كَذَّبَ النَّصَّ}، وَقَالَ الْبُهَوِيُّ [ت1051هـ] فِي (كَشَافِ الْقِنَاعِ) {فَهُوَ كَافِرٌ، لِأَنَّهُ مُكَذِّبٌ لِقَوْلِهِ تَعَالَى {وَمَنْ يَتَّبِعْ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَنْ

يُقْبَلُ مِنْهُ وَهُوَ فِي الْآخِرَةِ مِنَ الْخَاسِرِينَ}، فَهِيَ مِنْ قَوَاعِدِ التَّكْفِيرِ الْمُتَعَلِّقَةِ بِرَدِّ النُّصُوصِ الشَّرْعِيَّةِ وَتَكْذِيبِهَا، إِذَا لَا تُطَبَّقُ هَذِهِ الْقَاعِدَةُ إِلَّا إِنْ كَانَ الْخَبَرُ الْوَارِدُ فِي التَّكْفِيرِ صَحِيحًا مُتَّفَقًا عَلَيْهِ، وَبِالتَّالِي يَكُونُ مَنْ تَرَكَ تَكْفِيرَ مُرْتَكِبِهَا رَادًّا لِهَذِهِ الْأَخْبَارِ مُكْذَّبًا لَهَا... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الْمَكْتَبِ الْعِلْمِيِّ-: هَذِهِ الْقَاعِدَةُ تَشْمَلُ ثَلَاثَةَ أُمُورٍ؛ الْأَوَّلُ، وَجُوبُ الْقَطْعِ بِكُفْرِ كُلِّ مَنْ دَانَ بِغَيْرِ دِينِ الْإِسْلَامِ مِنَ الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى وَالْوَثْنِيِّينَ وَغَيْرِهِمْ عَلَى اخْتِلَافِ مِلَلِهِمْ وَشَرَائِعِهِمْ، إِذْ إِنْ كَفَرَ هَؤُلَاءِ ثَابِتٌ بِنُّصُوصٍ عَامَّةٍ وَخَاصَّةٍ مِنَ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، فَمَنْ لَمْ يُكْفَرْ هَؤُلَاءِ أَوْ شَكَّ فِي كُفْرِهِمْ أَوْ صَحَّحَ دِينَهُمْ وَعَقَائِدَهُمْ فَقَدْ كَذَّبَ اللَّهُ تَعَالَى وَرَسُولَهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَرَدَّ حُكْمَهُمَا؛ الْأَمْرُ الثَّانِي الَّذِي تَشْمَلُهُ الْقَاعِدَةُ، وَجُوبُ الْقَطْعِ بِكُفْرِ طَوَائِفٍ وَمَذَاهِبِ الرَّدَّةِ الْمُجْمَعِ عَلَى كُفْرِهِمْ وَرَدِّتِهِمْ، كَالْبَاطِنِيَّةِ مِنَ الْقَرَامِطَةِ وَالْإِسْمَاعِيلِيَّةِ وَالنَّصِيرِيَّةِ وَالذُّرُورِ، وَالْبَابِيَّةِ وَالْيَهَائِيَّةِ وَالْقَادِيَانِيَّةِ، فَقَدْ حَكَّمَ أَهْلُ الْعِلْمِ عَلَى هَذِهِ الطَّوَائِفِ بِالْكَفْرِ وَالرَّدَّةِ لاعتقاداتهم المُنَافِيَّةِ لِأَصُولِ الْإِسْلَامِ مِنْ كُلِّ وَجْهٍ، فَمَنْ لَمْ يُكْفَرْ هَؤُلَاءِ أَوْ شَكَّ فِي كُفْرِهِمْ بَعْدَ الْعِلْمِ بِحَقِيقَةِ حَالِهِمْ، فَقَدْ صَحَّحَ مَذْهَبَهُمْ وَعَقَائِدَهُمُ الْكُفْرِيَّةَ، وَطَعَنَ فِي دِينِ الْإِسْلَامِ، فَيَكُونُ كَافِرًا مِثْلَهُمْ، قَالَ ابْنُ تَيْمِيَّةَ فِي ([مَجْمُوعُ] الْفَتَاوَى) عَنِ الذُّرُورِ {كُفَرُ هَؤُلَاءِ مِمَّا لَا يَخْتَلِفُ فِيهِ الْمُسْلِمُونَ، بَلْ مَنْ شَكَّ فِي كُفْرِهِمْ فَهُوَ كَافِرٌ مِثْلُهُمْ}؛ الْأَمْرُ الثَّالِثُ الَّذِي تَشْمَلُهُ الْقَاعِدَةُ، مَنْ ارْتَكَبَ نَاقِضًا مِنْ نَوَاقِضِ الْإِسْلَامِ الْمُجْمَعِ عَلَيْهَا بَيْنَ الْعُلَمَاءِ، كَالِاسْتِهْزَاءِ بِالنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، أَوْ سَبِّهِ، أَوْ جَحْدِ مَا هُوَ مَعْلُومٌ بِالضَّرُورَةِ مِنْ دِينِ الْإِسْلَامِ، فَمَنْ لَمْ يُكْفَرْ مَنْ ارْتَكَبَ هَذَا النُّوعَ مِنَ النِّوَاقِضِ، لِإِنْكَارِهِ [أَيُّ لِنِكَارٍ مَنْ لَمْ يُكْفَرْ] أَنْ يَكُونَ مَا قَالَهُ [أَيُّ مُرْتَكِبُ الْكُفْرِ] أَوْ فَعَلَهُ كُفْرًا، فَهُوَ كَافِرٌ مِثْلُهُ... ثُمَّ قَالَ

أَيِ الْمَكْتَبِ الْعِلْمِيِّ:- قَاعِدَةٌ (مَنْ لَمْ يُكْفِرِ الْكَافِرَ فَهُوَ كَافِرٌ) لَا تَشْمَلُ؛ (أ) مَا اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي عَدِّهِ مِنَ الْمُكْفِرَاتِ، كَاخْتِلَافِهِمْ فِي تَارِكِ الصَّلَاةِ تَكَاثُلًا، فَمِنْهُمْ مَنْ عَدَّهُ كُفْرًا مُخْرَجًا مِنَ الْمِلَّةِ، وَمِنْهُمْ مَنْ لَمْ يُوصِلْهُ إِلَى ذَلِكَ، فَلَا يُقَالُ فِيمَنْ لَمْ يُكْفِرْ تَارِكِ الصَّلَاةِ كَسَلًا {إِنَّهُ كَافِرٌ}؛ (ب) مَنْ اِمْتَنَعَ مِنْ تَكْفِيرِ مُسْلِمٍ مُعَيَّنٍ ارْتَكَبَ نَاقِضًا مِنْ نَوَاقِضِ الْإِسْلَامِ، فَمِثْلُ هَذَا لَا يُحْكَمُ بِكُفْرِهِ، لِأَنَّهُ تَنْزِيلُ حُكْمِ الْكُفْرِ عَلَى شَخْصٍ بَعِيْنِهِ قَدْ يَكُونُ التَّوَقُّفُ فِيهِ لِوُجُودِ مَانِعٍ أَوْ عَدَمِ تَوْفَرِ شَرْطٍ. انتهى باختصار.

(6) وَقَالَ الشَّيْخُ صَالِحُ آلِ الشَّيْخِ (وَزِيرُ الشُّؤُونِ الْإِسْلَامِيَّةِ وَالْأَوْقَافِ وَالِدَعْوَةِ وَالْإِرْشَادِ) فِي (إِتْحَافِ السَّائِلِ بِمَا فِي الطَّحَاوِيَّةِ مِنْ مَسَائِلَ): مِنْ أَصُولِ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ فِي بَابِ الْإِيمَانِ وَالتَّكْفِيرِ أَنَّهُمْ فَرَّقُوا بَيْنَ التَّكْفِيرِ الْمُطْلَقِ وَتَكْفِيرِ الْمُعَيَّنِ [قُلْتُ: وَهَذِهِ التَّفَرُّقَةُ فِي حَقِّ الْمُتَنَسِّبِينَ لِلْإِسْلَامِ، لَا فِي حَقِّ الْكُفَّارِ الْأَصْلِيِّينَ]، أَوْ مَا بَيْنَ تَكْفِيرِ الْمُطْلَقِ مِنَ النَّاسِ دُونَ تَحْدِيدٍ وَتَكْفِيرِ الْمُعَيَّنِ؛ فَأَهْلُ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ أَضَلُّهُمْ أَنَّهُمْ يُكْفِرُونَ مَنْ كَفَرَهُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ وَكَفَرَهُ رَسُولُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ [أَيُّ بِأَعْيَانِهِمْ] مِنَ الطَّوَائِفِ أَوْ مِنَ الْأَفْرَادِ، فَيُكْفِرُونَ الْيَهُودَ وَيُكْفِرُونَ النَّصَارَى وَيُكْفِرُونَ الْمَجُوسَ وَيُكْفِرُونَ أَهْلَ الْأَوْثَانِ، مِنَ الْكُفَّارِ الْأَصْلِيِّينَ، لِأَنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ شَهِدَ بِكُفْرِهِمْ، فَتَقُولُ {الْيَهُودُ كُفَّارٌ، وَالنَّصَارَى كُفَّارٌ، وَأَهْلُ الشِّرْكِ كُفَّارٌ} (يَعْنِي أَهْلَ الْأَوْثَانِ، عُبَادَ الْكَوَاكِبِ، عُبَادَ النَّارِ... إِلَى آخِرِهِ)، هَؤُلَاءِ كُفَّارٌ أَصْلِيُونَ نَزَلَ الْقُرْآنُ بِتَكْفِيرِهِمْ؛ كَذَلِكَ نَقُولُ بِإِطْلَاقِ الْقَوْلِ فِي تَكْفِيرِ مَنْ حَكَّمَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ بِكُفْرِهِ فِي الْقُرْآنِ [أَيُّ مِنَ الْمُتَنَسِّبِينَ لِلْإِسْلَامِ] مِمَّنْ أَنْكَرَ شَيْئًا فِي الْقُرْآنِ، فَتَقُولُ {مَنْ أَنْكَرَ آيَةً مِنْ

الْقُرْآنِ أَوْ حَرْفًا فَإِنَّهُ يَكْفُرُ}، نَقُولُ {مَنْ اسْتَحَلَّ الزَّيْنَةَ
الْمُجْمَعَةَ عَلَى تَحْرِيمِهِ فَإِنَّهُ يَكْفُرُ، مَنْ اسْتَحَلَّ الْخَمْرَ فَإِنَّهُ
يَكْفُرُ، مَنْ بَدَّلَ شَرْعَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ فَإِنَّهُ يَكْفُرُ}، وَهَكَذَا،
فَيُطْلَقُونَ [أَيُّ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ] الْقَاعِدَةُ؛ وَأَمَّا إِذَا
جَاءَ التَّشْخِصُ عَلَى مُعَيَّنٍ [أَيُّ مِنَ الْمُتَنَسِّبِينَ لِلْإِسْلَامِ]
فَإِنَّهُمْ يَتَّبِعُونَ هَذَا مِنْ بَابِ الْحُكْمِ عَلَى الْمُعَيَّنِ
[الْمُنْتَسِبِ لِلْإِسْلَامِ]؛ فَالْأَوَّلُ وَهُوَ التَّكْفِيرُ الْمُطْلَقُ (أَوْ
تَكْفِيرُ الْمُطْلَقِ دُونَ تَحْدِيدِ) هَذَا مِمَّا يَلْزَمُ الْمُؤْمِنَ أَنْ
يَتَعَلَّمَهُ لِيُسَلِّمَ لِأَمْرِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ وَأَمْرِ رَسُولِهِ صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَيَعْتَقِدَ مَا أَمَرَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ بِهِ وَمَا أَخْبَرَ بِهِ،
فَإِنَّ تَكْفِيرَ مَنْ كَفَرَهُ اللَّهُ -عَزَّ وَجَلَّ- بِالنَّوْعِ وَاجِبٌ،
وَالْإِمْتِنَاعُ عَنْ ذَلِكَ مِنَ الْإِمْتِنَاعِ عَنْ شَرْعِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ؛
وَأَمَّا الْمُعَيَّنُ [الْمُنْتَسِبُ لِلْإِسْلَامِ] فَإِنَّهُمْ لَا يُكْفَرُونَ إِلَّا
إِذَا اجْتَمَعَتِ الشُّرُوطُ وَانْتَفَتِ الْمَوَانِعُ؛ فَإِذَا نَ مِنْ
أَصُولِهِمْ [أَيُّ أَصُولِ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ] التَّفْرِيقُ بَيْنَ
الْحُكْمِ عَلَى الْمُعَيَّنِ وَالْقَوْلِ الْمُطْلَقِ [وَذَلِكَ فِي حَقِّ
الْمُنْتَسِبِينَ لِلْإِسْلَامِ]، وَهَذَا الْأَصْلُ دَلَّتْ عَلَيْهِ أُدِلَّةٌ مِنْ
فِعْلِ أُمَّةِ السَّلَفِ وَمِنْ أَقْوَالِهِمْ، كَمَا يَقُولُ شَيْخُ
الْإِسْلَامِ إِبْنُ تَيْمِيَّةٍ أَنَّ إِطْلَاقَ الْكُفْرِ غَيْرُ تَعْيِينِ الْكَافِرِ،
وَوَجْهُ ذَلِكَ أَنَّ التَّعْيِينَ [أَيُّ فِي حَقِّ الْمُتَنَسِّبِينَ لِلْإِسْلَامِ]
يَحْتَاجُ إِلَى أُمُورٍ، لِأَنَّهُ إِخْرَاجٌ مِنَ الدِّينِ، وَالْإِخْرَاجُ لَهُ
شُرُوطُهُ وَلَهُ مَوَانِعُهُ. انتهى باختصار.

(7) وَقَالَ الشَّيْخُ أَبُو بَكْرٍ الْقَحْطَانِي فِي (مُنَاطَرَةٍ خَوَّلَ
الْعُذْرَ بِالْجَهْلِ): هُنَاكَ مَنَاطَاطٌ مُحْتَمَلَةٌ لِهَذَا الْحُكْمِ [يَعْنِي
حُكْمَ الْبَعْضِ بِأَنَّ (مَنْ لَمْ يُكْفِرِ الْمُشْرِكَ الْجَاهِلَ
الْمُنْتَسِبَ لِلْإِسْلَامِ فَهُوَ كَافِرٌ)]، مِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ {مَنْ لَمْ
يُكْفِرِ الْمُشْرِكَ فَهُوَ كَافِرٌ}، لِمَاذَا؟ قَالَ {لِأَنَّهُ لَمْ يَكْفُرْ
بِالطَّاغُوتِ، وَمَنْ لَمْ يَكْفُرْ بِالطَّاغُوتِ لَمْ يَصِحَّ إِسْلَامُهُ،
لِأَنَّهُ شَرْطٌ فِي صِحَّةِ الْإِسْلَامِ}، هَذَا مَنَاطٌ مُحْتَمَلٌ؛

[و]بعضهم يأتي بمَنَاطٍ آخَرَ، يَقُولُ {لَأنَّ الذي لا يُكْفِرُ
المُشْرِكُ لم يَفْهَمِ التَّوْحِيدَ، [و]جَاهِلُ التَّوْحِيدِ لم يَدْخُلْ
في الإسلام ولم يَعْرِفِ الدِّينَ، فَكَيْفَ يَدْخُلُ فِيهِ!}؛
[وَهَنَّاكَ] مَنَاطٌ ثَالِثٌ مُحْتَمَلٌ يَقُولُ {الذي يَقُولُ (أَنَّ هَذَا
مُسْلِمٌ)، هُوَ يُسَمِّي المُشْرِكَ مُسْلِمًا، فَفِي هَذَا تَغْيِيرٌ
لِلأَوْضَاعِ الشَّرْعِيَّةِ، اللَّهُ سَمَّى هَذَا مُشْرِكًا، أَنْتَ تُسَمِّيهِ
مُسْلِمًا، فَهَذَا كُفْرٌ}، هَذَا مَنَاطٌ ثَالِثٌ مُحْتَمَلٌ، كُلُّهَا
مَنَاطَاتٌ مُحْتَمَلَةٌ، يَعْنِي تَحْتَمَلُ أَنْ تَكُونَ دَلِيلًا لِهَذَا
الحُكْمِ؛ [وَهَنَّاكَ] مَنَاطٌ رَابِعٌ يَقُولُ {إِنَّ الذي لا يُكْفِرُ
المُشْرِكُ هُوَ كَافِرٌ لِأَنَّهُ يَرُدُّ حُكْمَ اللَّهِ، اللَّهُ حَكَمَ بِكُفْرِ
المُشْرِكِ، وَهُوَ يَعْرِفُ حُكْمَ اللَّهِ ثُمَّ يَرُدُّهُ}، هَذَا مَنَاطٌ رَابِعٌ
مُحْتَمَلٌ؛ طَيِّبٌ، أَيُّ هَذِهِ الْمَنَاطَاتِ أَصَحُّ؟ هَذَا الذي يَجِبُ
عَلَيْنَا شَرْعًا تَحْقِيقُهُ، بِطَرِيقَةٍ مَآذَا؟ السَّبْرُ وَالتَّقْسِيمُ،
أَهْلُ الْعِلْمِ يَقُولُونَ مَا هُوَ السَّبْرُ وَالتَّقْسِيمُ؟، قَالُوا {هُوَ
حَصْرُ الْعِلَلِ وَاخْتِبَارُهَا}، التَّقْسِيمُ هُوَ أَنْ تُجْمَعَ وَتُحْصَرَ
الأَوْصَافُ وَالْعِلَلُ الْمُنَاسِبَةُ، ثُمَّ سَبْرُهَا، فَاسْتِعْمَالُ
الصَّالِحِ مِنْهَا وَإِلْغَاءُ الْغَيْرِ صَالِحٍ [قَالَ الشَّيْخُ عَبْدُ اللَّهِ
الْجَدِيدُ] (رئيس المجلس الأوروبي للإفتاء والبحوث) فِي
(تيسير علم أصول الفقه): السَّبْرُ هُوَ الْاِخْتِبَارُ،
والتَّقْسِيمُ [هُوَ] حَصْرُ الْأَوْصَافِ الْمُحْتَمَلَةِ الَّتِي يَطْلُبُهَا
الْمُجْتَهِدُ صَالِحَةً لِأَنْ تَكُونَ عَلَّةً لِلْحُكْمِ. انْتَهَى. وَقَالَ نَجْمُ
الدِّينِ الطُّلُوفِيِّ الْحَنْبَلِيِّ فِي (شرح مختصر الروضة):
قَالَ الْقَرَّافِيُّ {وَالْأَصْلُ أَنْ يُقَالَ {التَّقْسِيمُ وَالسَّبْرُ}،
لَأَنَّ نَفْسَهُمْ أَوَّلًا، فَتَقُولُ {الْعِلَّةُ إِمَّا كَذَا، أَوْ كَذَا}، ثُمَّ
تَسَبِّرُ (أَيُّ تَخْتَبِرُ تِلْكَ الْأَوْصَافَ أَيُّهَا يَصْلُحُ عَلَّةً)، لَكِنْ لَمَّا
كَانَ التَّقْسِيمُ وَسِيلَةً السَّبْرِ الَّتِي هِيَ الْاِخْتِبَارُ آخَرَ عَنْهُ
تَأْخِيرَ الْوَسَائِلِ، وَقُدِّمَ السَّبْرُ تَقْدِيمَ الْمَقَاصِدِ عَلَى عَادَةِ
الْعَرَبِ فِي تَقْدِيمِ الْأَهَمِّ فَالْأَهَمِّ}. انْتَهَى، طَيِّبٌ، تَبْدَأُ
بِهَذَا وَاحِدَةً وَاحِدَةً... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الْقُحْطَانِيِّ:-
أَوَّلًا، مَسْأَلَةٌ (أَنَّ الذي لا يُكْفِرُ المُشْرِكُ هُوَ كَافِرٌ لِأَنَّهُ لم

يَكْفُرُ بِالطَّاغُوتِ)، هَلْ يَصْلُحُ أَنْ يَكُونَ هَذَا دَلِيلًا؟، نَقُولُ،
 مَا صِفَةُ الْكُفْرِ بِالطَّاغُوتِ الَّتِي لَا يَصِحُّ الْكُفْرُ بِالطَّاغُوتِ
 إِلَّا بِهَا؟ يَعْنِي (مَتَى يُقَالُ أَنَّ فُلَانًا كَفَرَ بِالطَّاغُوتِ كُفْرًا
 صَحَّ بِهِ إِسْلَامُهُ)، فَلَا بُدَّ مِنْ تَحْدِيدِ هَذَا الْمَفْهُومِ لِأَنَّهُ
 إِسْمٌ شَرْعِيٌّ، فَالْكُفْرُ بِالطَّاغُوتِ إِسْمٌ شَرْعِيٌّ لَهُ حَدٌّ،
 مَا هُوَ حَدُّهُ؟، اللَّهُ يَقُولُ {فَمَنْ يَكْفُرْ بِالطَّاغُوتِ وَيُؤْمِنْ
 بِاللَّهِ فَقَدْ اسْتَمْسَكَ بِالْعُرْوَةِ الْوُثْقَى}، {وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي
 كُلِّ أُمَّةٍ رَسُولًا أَنْ اعْبُدُوا اللَّهَ وَاجْتَنِبُوا الطَّاغُوتَ}، إِذَنْ
 مَا هُوَ اجْتِنَابُ الطَّاغُوتِ؟، عَامَّةُ الْإِخْوَةِ يَقُولُونَ {قَالَ
 الشَّيْخُ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْوَهَّابِ (وَأَمَّا صِفَةُ الْكُفْرِ
 بِالطَّاغُوتِ، إِعْتِقَادُ بُلْطَانٍ عِبَادَةٍ غَيْرِ اللَّهِ وَالْبَرَاءَةُ مِنْهَا
وَتَكْفِيرُ أَهْلِهَا وَمُعَادَاةُيْهِمْ)}، طَيِّبٌ، مَا دَلِيلُ هَذَا [أَيُّ (مَا
 دَلِيلُ صِحَّةِ هَذَا التَّعْرِيفِ)]؟ وَمَا هُوَ الْوَاجِبُ مِنْهُ [الشَّيْخُ
 يُشِيرُ هُنَا إِلَى أَنَّ هَذَا التَّعْرِيفَ دَخَلَهُ مِنَ **الْوَاجِبَاتِ** مِمَّا
 هُوَ لَيْسَ مِنْ أَصْلِ الْكُفْرِ بِالطَّاغُوتِ (أَيُّ مِمَّا هُوَ **خَارِجٌ**
عَنِ الْمَعْنَى الْمُطَابِقَةِ لِلْكُفْرِ بِالطَّاغُوتِ)]؟ وَمَا هُوَ
 الشَّرْطُ الَّذِي لَا يَصِحُّ إِلَّا بِهِ [الشَّيْخُ يَتَسَاءَلُ هُنَا عَمَّا
يُمَثِّلُ أَصْلَ الْكُفْرِ بِالطَّاغُوتِ (أَيُّ عَمَّا يُمَثِّلُ الْمَعْنَى
الْمُطَابِقَةِ لِلْكُفْرِ بِالطَّاغُوتِ) فِي هَذَا التَّعْرِيفِ]؟... ثُمَّ
 قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الْقُحْطَانِيِّ-: طَيِّبٌ، هَذَا الْإِسْمُ الشَّرْعِيُّ
 مَا تَفْسِيرُهُ فِي الْقُرْآنِ؟، اجْتِنَابُ الطَّاغُوتِ (الْكُفْرُ
 بِالطَّاغُوتِ) مَا تَفْسِيرُهُ فِي الْقُرْآنِ؟، اللَّهُ ذَكَرَ صِفَةَ
 (الْكُفْرِ بِالطَّاغُوتِ) فِي سُورَةِ الزُّمَرِ، اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى
 قَالَ {وَالَّذِينَ اجْتَنَبُوا الطَّاغُوتَ}، فَجَاءَ التَّفْسِيرُ
 الْقُرْآنِيُّ بِعُذْهَا مُبَاشَرَةً {**أَنْ يَعْْبُدُوهَا**}، الَّذِينَ اجْتَنَبُوا
 الطَّاغُوتَ، كَيْفَ اجْتَنَبُوهَا؟ {**أَنْ يَعْْبُدُوهَا**}، لَاحِظْ {وَالَّذِينَ
 اجْتَنَبُوا الطَّاغُوتَ أَنْ يَعْْبُدُوهَا} هُنَا مَا مَعْنَى (يَعْْبُدُهَا)؟
أَنْ يَصْرِفَ إِلَيْهَا شَيْئًا مِنْ أَنْوَاعِ الْعِبَادَةِ، كَأَنْ يَتَحَاكَمَ إِلَى
 الطَّاغُوتِ [فَ] هَذِهِ عِبَادَةٌ صِرْفُ [أَيُّ مَحْضَةٌ (أَوْ
 خَالِصَةٌ)]، كَأَنْ يَعْْبُدَهُ، كَأَنْ يُنَاصِرَهُ؛ فَهُنَا [أَيُّ فِي قَوْلِهِ

تَعَالَى {وَالَّذِينَ اجْتَنَبُوا الطَّاغُوتَ أَنْ يَعْبُدُوهَا} [هَلْ ذُكِرَ
 [أَنْ] تَكْفِيرَ عَيْنِ الْمُشْرِكِينَ شَرْطٌ فِي الْكُفْرِ
 بِالطَّاغُوتِ؟! ... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الْقَحْطَانِيِّ-: قَالُوا
 {أَيُّ الَّذِينَ يُكْفَرُونَ عَادِرَ مُرْتَكِبِ الشَّرِكِ الْجَاهِلِ
 الْمُتَنَسِّبِ لِلْإِسْلَامِ} {الَّذِي لَا يُكْفَرُ الْمُشْرِكِينَ هُوَ كَافِرٌ}،
 لِمَاذَا؟ {لِأَنَّهُ لَمْ يُكْفَرْ بِالطَّاغُوتِ}، مَا الَّذِي جَعَلَ عَدَمَ
 تَكْفِيرِ الْمُشْرِكِينَ هُوَ مِنَ الْكُفْرِ بِالطَّاغُوتِ الَّذِي لَا يَصِحُّ
 [أَيُّ الْكُفْرِ بِالطَّاغُوتِ] إِلَّا بِهِ؟! **أَعْطُونَا دَلِيلًا** ... ثُمَّ قَالَ -
 أَيُّ الشَّيْخِ الْقَحْطَانِيِّ-: الْآنَ اسْتَغْفِرْنَا أَنَّهُ لَمْ يَأْتِ دَلِيلٌ
 يُبَيِّنُ أَنَّ تَكْفِيرَ عَيْنِ الْمُشْرِكِينَ شَرْطٌ فِي صِحَّةِ الْكُفْرِ
 بِالطَّاغُوتِ ... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الْقَحْطَانِيِّ-: نَحْنُ
 نَتَخَذُ عَيْنَ **عَيْنٍ**، أَمَّا الْكُفْرُ بِجِنْسِ الطَّاغُوتِ هَذَا شَرْطٌ،
 {فَمَنْ يَكْفُرُ بِالطَّاغُوتِ} جِنْسُهُ شَرْطٌ، **الَّذِي يَقُولُ**
{عِبَادَةُ الصَّنَمِ لَيْسَتْ بِشِرْكٍ} {هَذَا كَافِرٌ مُبَاشَرَةً لِأَنَّ هَذَا
 هُوَ جِنْسُ الطَّاغُوتِ}، لَكِنَّ الْحَدِيثَ عَنْ **أَعْيَانٍ** ... فَردَّ أَحَدُ
 الْإِخْوَةِ قَائِلًا: أَصْلًا [مَسْأَلَةٌ] الْمُشْرِكِينَ لَيْسَ فِيهَا خِلَافٌ
 الْأَعْيَانِ وَالتَّوَعُّ، هِيَ أَصْلًا أَعْيَانٌ ... فَقَالَ الشَّيْخُ: يُوجَدُ
 فِعْلٌ وَفَاعِلٌ، شِرْكٌ وَمُشْرِكٌ، **بِدَلِيلٍ أَنَّهُ إِذَا فَعَلَ الشَّرِكُ**
مُكْرَهَا هَلْ يَصْدُرُ عَلَيْهِ الْحُكْمُ بِعَيْنِهِ؟! ... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ
 الشَّيْخِ الْقَحْطَانِيِّ-: وَاقِعًا، الْحُكْمُ عَلَى الشَّرِكِ أَوْ الْحُكْمُ
 عَلَى الْكُفْرِ بِكَوْنِهِ كُفْرًا **أُظْهِرُ** مِنَ الْحُكْمِ عَلَى الْكَافِرِ
 بِكَوْنِهِ كَافِرًا، **هَذَا قَطْعًا** ... فَردَّ أَحَدُ الْإِخْوَةِ قَائِلًا: لَيْسَ
 فِيهَا [أَيُّ فِي مَسْأَلَةِ تَكْفِيرِ الْمُشْرِكِ الْجَاهِلِ الْمُتَنَسِّبِ]
 نَوْعٌ، هِيَ أَعْيَانٌ كُلُّهَا ... فَقَالَ الشَّيْخُ: لَا يُقَالُ هَكَذَا،
 بِدَلِيلِ أَنَّكَ **تُفَرِّقُ** بَيْنَهُمَا فِي [بَعْضِ] الْمَسَائِلِ، **كَالْإِكْرَاهِ،**
كَالْخَطَا ... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الْقَحْطَانِيِّ-: الْوَصْفُ
 الثَّانِي [يَعْنِي الْمَنَاطَ الثَّانِي مِنَ الْمَنَاطَاتِ الْأَرْبَعَةِ
 الْمُحْتَمَلَةِ]، قَالُوا {إِنَّ الَّذِي لَا يُكْفَرُ الْمُشْرِكِينَ هُوَ لَمْ
 يَفْهَمْ التَّوْحِيدَ، وَالَّذِي لَا يَفْهَمْ التَّوْحِيدَ كَافِرٌ لَيْسَ
 بِمُسْلِمٍ}، الْآنَ، (عَدَمُ فَهْمِ التَّوْحِيدِ) هَلْ هُوَ سَبَبٌ

شَرَعِي تَرْتَبَ عَلَيْهِ حُكْمُ الْكُفْرِ [أَيُّ فِي مَسْأَلَةِ تَكْفِيرِ
عَاذِرِ الْمُشْرِكِ الْجَاهِلِ الْمُنتَسِبِ]؟، (الذي لا يفهم
 التَّوْحِيدَ) هَلْ يَصْلُحُ أَنْ يَكُونَ سَبَبًا؟، (الذي لا يفهم
 التَّوْحِيدَ هُوَ كَافِرٌ) هَلْ هَذَا الْآنَ وَصَفٌ يَصْلُحُ أَنْ يَتَرْتَبَ
 عَلَيْهِ حُكْمٌ، وَمَا دَلِيلُ هَذَا؟، هُوَ [أَيُّ **عَاذِرِ الْمُشْرِكِ
 الْجَاهِلِ الْمُنتَسِبِ**] لَا يَقُولُ {إِنَّ التَّوْحِيدَ هُوَ صَرْفُ
 الْعِبَادَةِ لَغَيْرِ اللَّهِ}، لَكِنْ يَقُولُ {كُلُّ مَنْ عَبَدَ غَيْرَ اللَّهِ
 فَهُوَ كَافِرٌ مُشْرِكٌ، وَالَّذِي يَسْجُدُ لِصَنَمٍ هُوَ كَافِرٌ مُشْرِكٌ،
 وَلَكِنْ هَذِهِ الصُّورَةُ [أَيُّ صُورَةِ الْمُشْرِكِ الْجَاهِلِ
 الْمُنتَسِبِ]، لِأَنَّهُ جَاهِلٌ أَوْ مُتَأَوِّلٌ لَا أَكْفَرُهُ، لِأَنَّهُ جَاهِلٌ،
وَالْجَهْلُ مَانِعٌ شَرَعِيٌّ كَمَا أَنَّكُمْ إِعْتَبَرْتُمْ **الْإِكْرَاهَ وَالْخَطَأَ**
 مَانِعًا شَرَعِيًّا}، هُوَ [أَيُّ **الْعَاذِرِ**] قَالَ طَبَعًا **ضَلَالًا**، قَالَ
 {مِثْلُ الْإِكْرَاهِ، مِثْلُ الْخَطَأِ، الْجَهْلُ مَانِعٌ شَرَعِيٌّ}، طَبَعًا
 هَذَا **ضَالٌ**... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الْقُحْطَانِي-: الَّذِينَ
 يُكْفَرُونَهُ [أَيُّ يُكْفَرُونَ **عَاذِرِ الْمُشْرِكِ الْجَاهِلِ الْمُنتَسِبِ**]
 يَقُولُونَ {إِنَّهُ لَمْ يَفْهَمْ التَّوْحِيدَ، وَبِالتَّالِي يَلْزَمُ مِنْهُ أَنَّهُ
 كَافِرٌ}، هَذَا خَطَأٌ، نَقُولُ {فِي الشَّرْعِ، (عَدَمُ فَهْمِ
 التَّوْحِيدِ) **سَبَبٌ** أَوْ **نَوْعٌ**}؟، هُنَاكَ يَا إِخْوَةُ قَاعِدَةٌ فِي
 التَّكْفِيرِ تُفَرِّقُ بَيْنَ الْأَسْبَابِ وَالْأَنْوَاعِ [قَالَ الشَّيْخَانِ
 هَيْثُمْ فَهَيْمٌ أَحْمَدُ مَجَاهِدٌ (أَسْتَاذُ الْعَقِيدَةِ الْمَسَاعِدِ
 بِجَامِعَةِ أُمِّ الْقُرَى) وَإِبْرَاهِيمُ الْقِبْلَاوِيُّ (الْأَسْتَاذُ الْمَشَارِكِ
 بِقِسْمِ الدِّرَاسَاتِ الْإِسْلَامِيَّةِ بِجَامِعَةِ أُمِّ الْقُرَى) فِي
 (الْمَدْخَلُ لِدِرَاسَةِ الْعَقِيدَةِ): وَالْكَفَرُ نَوْعَانِ، كُفْرٌ أَكْبَرُ
 يُخْرِجُ مِنَ الْمِلَّةِ وَيُوجِبُ الْخُلُودَ فِي النَّارِ، وَكُفْرٌ أَصْغَرُ لَا
 يُخْرِجُ مِنَ الْمِلَّةِ وَلَا يُوجِبُ الْخُلُودَ فِي النَّارِ، النَّوْعُ الْأَوَّلُ،
 كُفْرٌ أَكْبَرُ يُخْرِجُ مِنَ الْمِلَّةِ وَهُوَ يُنَاقِضُ الْإِيمَانَ، وَيُخْرِجُ
 صَاحِبَهُ مِنَ الْإِسْلَامِ وَيُوجِبُ الْخُلُودَ فِي النَّارِ وَلَا تَنَالُهُ
 شَفَاعَةُ الشَّافِعِينَ، وَيَكُونُ [أَيُّ الْكُفْرِ الْأَكْبَرِ] بِالْإِعْتِقَادِ،
 وَبِالْقَوْلِ، وَبِالْفِعْلِ، وَبِالشَّكِّ وَالرَّيْبِ، وَبِالتَّرِكِ،
 وَبِالْإِعْرَاضِ، وَبِالْإِسْتِكْبَارِ، وَلِهَذَا [فَإِنَّ] الْكُفْرَ أَنْوَاعٌ

كثيرة، مَن لَقِيَ اللَّهَ تَعَالَى بِوَاحِدٍ مِنْهَا لَا يُغْفَرُ لَهُ وَلَا تَنْفَعُهُ الشَّفَاعَةُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَمِنْ أَهْمَهَا؛ (أ) الْأَوَّلُ، كُفْرُ التَّكْذِيبِ، وَهُوَ مَا كَانَ ظَاهِرًا وَبَاطِنًا [قَالَ الشَّيْخُ سَيِّدُ إِمَامٍ فِي (الْجَامِعِ فِي طَلَبِ الْعِلْمِ الشَّرِيفِ)]: الْجَحْدُ **إِعْتِقَادُ صِدْقِ الْمُخْبِرِ** مَعَ **تَكْذِيبِهِ فِي الظَّاهِرِ**، وَدَلِيلُهُ قَوْلُهُ تَعَالَى { فَلَمَّا جَاءَهُمْ مَا عَرَفُوا كَفَرُوا بِهِ }، فَكَفَرُوا بِالْإِنْكَارِ الظَّاهِرِ مَعَ وُجُودِ الْمَعْرِفَةِ الْقَلْبِيَّةِ؛ أَمَّا كُفْرُ التَّكْذِيبِ فَهُوَ التَّكْذِيبُ ظَاهِرًا وَبَاطِنًا، أَيْ **إِعْتِقَادُ كَذِبِ الْمُخْبِرِ**، مَعَ **تَكْذِيبِهِ فِي الظَّاهِرِ**؛ فَالْجَاحِدُ وَالْمُكَذِّبُ كِلَاهُمَا مُكَذِّبٌ فِي الظَّاهِرِ، وَيَفْتَرِقَانِ فِي أَنْ الْجَاحِدَ **مُصَدِّقٌ** بِقَلْبِهِ وَالْمُكَذِّبُ **مُكَذِّبٌ** بِقَلْبِهِ. انْتَهَى بِاخْتِصَارٍ، وَهُوَ تَكْذِيبُ الرُّسُلِ وَ[ادِّعَاءُ] أَنْ إِبْرَاهِيمَ عَنْ الْحَقِّ بِخِلَافِ الْوَاقِعِ؛ (ب) الثَّانِي، كُفْرُ الْجُحُودِ، وَهُوَ كَيْتْمَانُ الْحَقِّ وَعَدَمُ الْإِدْعَانِ لِرَسُولِ اللَّهِ ظَاهِرًا، مَعَ الْعِلْمِ بِهِ [أَيْ بِالْحَقِّ] وَمَعْرِفَتِهِ بَاطِنًا؛ (ت) الثَّالِثُ، كُفْرُ الْأَسْتِكْبَارِ، وَهُوَ كُفْرُ إِبْلِيسَ لَعَنَهُ اللَّهُ، وَالذَّلِيلُ قَوْلُهُ [تَعَالَى] { وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ فَسَجَدُوا إِلَّا إِبْلِيسَ أَبَى **وَاسْتَكْبَرَ** وَكَانَ مِنَ الْكَافِرِينَ }، فَإِنَّهُ لَمْ يَجْزِ أَنْ يَأْمُرَ اللَّهُ، وَلَا قَابِلَهُ بِالْإِنْكَارِ، وَإِنَّمَا تَلَفَّاهُ بِالْأَسْتِكْبَارِ؛ (ث) الرَّابِعُ، كُفْرُ الشَّكِّ، وَهُوَ كُفْرُ الظَّنِّ وَالرَّيْبِ، **بِأَنْ لَا يَجْزِمَ بِصِدْقِ النَّبِيِّ [صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ]** وَلَا كَذِبِهِ، بَلْ يَشْكُ فِي أَمْرِهِ، وَيَتَرَدَّدُ فِي اتِّبَاعِهِ، **إِذَا الْمَطْلُوبُ هُوَ الْيَقِينُ** بِأَنْ مَا جَاءَ بِهِ الرَّسُولُ مِنْ رَبِّهِ حَقٌّ لَا مَرِيَّةَ فِيهِ، فَمَنْ شَكَّ فِي الْإِتِّبَاعِ لِمَا جَاءَ بِهِ الرَّسُولُ، **أَوْ جَوَّزَ أَنْ يَكُونَ الْحَقُّ خِلَافَهُ، فَقَدْ كَفَرَ كُفْرًا شَكًّا**؛ (ج) الْخَامِسُ، كُفْرُ الْإِعْرَاضِ، وَالْمُرَادُ بِهِ أَنْ يُعْرَضَ بِسَمْعِهِ وَقَلْبِهِ عَمَّا جَاءَ بِهِ الرَّسُولُ [صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ]، فَلَا يُوَالِي الرَّسُولَ [صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ] وَلَا يُعَادِيهِ، وَلَا يُصْغِي إِلَى مَا جَاءَ بِهِ، وَيَتْرُكُ الْحَقَّ لَا يَتَعَلَّمُهُ وَلَا يَعْمَلُ بِهِ، وَيَهْرَبُ مِنَ الْأَمَاكِنِ الَّتِي يُذَكِّرُ فِيهَا الْحَقَّ، فَهُوَ كَافِرٌ كُفْرًا إِعْرَاضًا، وَهُوَ أَنْوَاعٌ،

النَّوعُ الْأَوَّلُ أَنْ يُعْرِضَ عَنْ هَذَا الدِّينِ كُلِّهِ لَا يَهْتَمُّ
 بِالْإِسْلَامِ وَلَا بِالْوَاجِبِ وَلَا بِالْمُحَرَّمِ وَلَا تَدْخُلُ فِي
 أَهْتِمَامَاتِهِ وَهَذَا أَغْلَطُ الْأَنْوَاعَ، النَّوعُ الثَّانِي أَنْ يُعْرِضَ
 عَنْ أَصْلِ الدِّينِ لَا يَتَعَلَّمُهُ وَلَا يَعْمَلُ بِهِ مِثْلَ إِعْرَاضٍ مَنْ
 يَدَّعِي الْقِبْلَةَ [أَيِ الْإِنْتِسَابَ لِلْإِسْلَامِ] وَهُوَ يَفْعَلُ الشَّرْكَ
 الْأَكْبَرَ جَهْلًا أَوْ تَأْوِيلًا، النَّوعُ الثَّالِثُ أَنْ يُعْرِضَ عَنْ
 الْأَرْكَانِ الْأَرْبَعَةِ [أَيِ الصَّلَاةِ وَالصَّوْمِ وَالزَّكَاةِ وَالْحَجِّ] فَلَا
 يَتَعَلَّمُهَا وَلَا يَعْمَلُ بِهَا وَهُوَ عَائِشٌ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ وَهَذَا
 كُفْرٌ، النَّوعُ الرَّابِعُ أَنْ يُعْرِضَ عَنِ الْمَسَائِلِ الظَّاهِرَةِ لَا
 يَتَعَلَّمُهَا وَلَا يَعْمَلُ بِهَا وَهُوَ عَائِشٌ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ، وَ[مِنْ]
 كُفْرِ الْإِعْرَاضِ إِعْرَاضُ الْقُبُورِيَّةِ عَنْ تَعَلُّمِ التَّوْحِيدِ
 وَالْعَمَلِ بِهِ، وَإِعْرَاضُ الْحُكَامِ عَنْ سُؤَالِ الْعُلَمَاءِ فِي
 الْأُمُورِ الْعَامَّةِ (كَتَنْظِيمِ النَّاحِيَةِ الْاجْتِمَاعِيَّةِ، وَالنَّاحِيَةِ
 الْاِقْتِصَادِيَّةِ، وَالسِّيَاسَةِ، فَيُعْرِضُونَ عَنِ الْاسْتِيفَاءِ فِيهَا
 وَيَنْتَهَجُونَ الْعِلْمَانِيَّةَ، أَوْ يُعْرِضُونَ عَنِ تَطْبِيقِ الشَّرِيعَةِ
 فِي النَّوَاحِي السِّيَاسِيَّةِ وَنَحْوِهَا)، وَالذَّلِيلُ قَوْلُهُ [تَعَالَى]
 {وَالَّذِينَ كَفَرُوا عَمَّا أُذِرُوا مُعْرِضُونَ}، وَقَوْلُهُ [تَعَالَى]
 {وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ ذَكَرَ آيَاتِ رَبِّهِ ثُمَّ أَعْرَضَ عَنْهَا، إِنَّا مِنَ
 الْمُجْرِمِينَ مُنتَقِمُونَ}، وَقَوْلُهُ [تَعَالَى] {أَلَمْ تَرَ إِلَى
 الَّذِينَ أَوْتُوا بُصِيْبًا مِّنَ الْكِتَابِ يُدْعَوْنَ إِلَى كِتَابِ اللَّهِ
 لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ يَتَوَلَّى فَرِيقٌ مِّنْهُمْ وَهُمْ مُّعْرِضُونَ}،
 وَقَوْلُهُ {وَمَا تَأْتِيهِمْ مِّنْ آيَةٍ مِّنْ آيَاتِ رَبِّهِمْ إِلَّا كَانُوا عَنْهَا
 مُعْرِضِينَ}، وَقَوْلُهُ {وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ ذَكَرَ آيَاتِ رَبِّهِ
 فَأَعْرَضَ عَنْهَا وَنَسِيَ مَا قَدَّمَتْ يَدَاهُ، إِنَّا جَعَلْنَا عَلَى
 قُلُوبِهِمْ أَكِنَّةً أَنْ يَفْقَهُوهُ وَفِي آذَانِهِمْ وَقْرًا، وَإِنْ تَدْعُهُمْ
 إِلَى الْهُدَى فَلَنْ يَهْتَدُوا إِذًا أَبَدًا}، وَقَوْلُهُ {أَمْ اتَّخَذُوا مِنْ
 دُونِهِ آلِهَةً، قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ، هَذَا ذِكْرٌ مِّنْ مَّعِيَ وَذِكْرٌ
 مِّنْ قَبْلِي، بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ الْحَقَّ، فَهُمْ مُّعْرِضُونَ}؛
 (ح) السَّادِسُ، كُفْرُ التَّفَاقُقِ، [وَ] هُوَ إِظْهَارُ الْإِسْلَامِ
 وَإِبْطَالُ الْكُفْرِ، وَهُوَ مُخَالَفَةُ الْبَاطِنِ لِلظَّاهِرِ، وَإِظْهَارُ

الْقَوْلِ بِاللِّسَانِ أَوْ الْفِعْلِ بِخِلَافِ مَا فِي الْقَلْبِ مِنَ
الْإِعْتِقَادِ، وَالْمُنَافِقُ يُخَالِفُ قَوْلَهُ فِعْلَهُ، وَسِرُّهُ غَلَانِيَّتُهُ،
فَهُوَ يَدْخُلُ الْإِسْلَامَ مِنْ بَابٍ وَيَخْرُجُ مِنْ بَابٍ آخَرَ، وَيَدْخُلُ
فِي الْإِيمَانِ ظَاهِرًا وَيَخْرُجُ مِنْهُ بَاطِنًا؛ (خ) السَّائِعُ، كُفْرُ
السَّبِّ وَالْأَسْتِهْزَاءِ؛ (د) الثَّامِنُ، كُفْرُ الْبُغْضِ، وَهُوَ كُفْرُهُ
دِينِ الْإِسْلَامِ، أَوْ شَيْئًا مِنْ أَحْكَامِهِ، أَوْ كُفْرُهُ نَبِيِّ الْإِسْلَامِ
[صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ]، لِأَنَّهُ مِنْ تَعْظِيمِ هَذَا الدِّينِ
الْعَظِيمِ مَحَبَّةَ اللَّهِ تَعَالَى وَرَسُولِهِ الْأَمِينِ [صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ] وَمَا أَنْزَلَ اللَّهُ مِنَ الشَّرْعِ مِنْ أَوَامِرِهِ
وَنَوَاهِيهِ، وَمَحَبَّةَ أَوْلِيَائِهِ، وَالْمَحَبَّةُ شَرْطٌ مِنْ شُرُوطِ (لَا
إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ)، وَالْبُغْضُ يُنَاقِضُ الْمَحَبَّةَ؛ (ذ) التَّاسِعُ، كُفْرُ
الْجَهْلِ، [وَأ] هُوَ مَا كَانَ ظَاهِرًا وَبَاطِنًا كَغَالِبِ الْكُفَّارِ مِنْ
قُرَيْشٍ وَمَنْ قَبْلَهُمْ مِنَ الْأُمَمِ الَّذِينَ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى
فِيهِمْ {وَيَوْمَ نَخْشِرُ مِنْ كُلِّ أُمَّةٍ قَوَّجًا مِمَّنْ يُكَذِّبُ بَيِّنَاتِنَا
فَهُمْ يُوزَعُونَ، حَتَّى إِذَا جَاءُوا قَالَ أَكَذَّبْتُمْ بِآيَاتِي وَلَمْ
تُحِيطُوا بِهَا عِلْمًا}، وَقَالَ تَعَالَى {بَلْ كَذَّبُوا بِمَا لَمْ
يُحِيطُوا بِعِلْمِهِ وَلَمَّا يَأْتِهِمْ تَأْوِيلُهُ} [كَذَلِكَ كَذَّبَ الَّذِينَ مِنْ
قَبْلِهِمْ]؛ (ر) الْعَاشِرُ، كُفْرُ التَّقْلِيدِ، [وَأ] هُوَ كَقَوْلِهِ تَعَالَى
{وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ اتَّبِعُوا مَا أَنْزَلَ اللَّهُ قَالُوا بَلْ نَتَّبِعُ مَا
أَلْفَيْنَا عَلَيْهِ آبَاءَنَا، أَوَلَوْ كَانَ آبَاؤُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ شَيْئًا وَلَا
يَهْتَدُونَ} [قَالَ الشَّيْخُ سَيِّدُ إِمَامٍ فِي (الْجَامِعِ فِي طَلَبِ
الْعِلْمِ الشَّرِيفِ): وَأَنْوَاعُ الْكُفْرِ هَذِهِ هِيَ **الْبَوَاعِثُ الْبَاطِنَةُ**
الْحَامِلَةُ لِصَاحِبِهَا عَلَى الْكُفْرِ الظَّاهِرِ، أَيْ عَلَى الْإِتْيَانِ
بِأَسْبَابِ الْكُفْرِ الْقَوْلِيَّةِ وَالْفِعْلِيَّةِ، وَهَذِهِ **الْبَوَاعِثُ الْبَاطِنَةُ**
هِيَ **أَعْمَالُ قَلْبِيَّةٌ** يُضَادُّ كُلَّ مِنْهَا عَمَلًا مِنْ أَعْمَالِ الْقَلْبِ
الِدَاخِلَةِ فِي أَصْلِ الْإِيمَانِ؛ فَمَعْرِفَةُ الْقَلْبِ بِاللَّهِ تَعَالَى
وَبِالرَّسُولِ وَمِمَّا جَاءَ بِهِ إجمالًا يُضَادُّهَا كُفْرُ الْجَهْلِ،
وَتَصْدِيقُ الْقَلْبِ بِمَا جَاءَ بِهِ الرَّسُولُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
وَسَلَّمَ إجمالًا يُضَادُّهُ كُفْرُ التَّكْذِيبِ، وَيَقِينُ الْقَلْبُ بِصِدْقِ
الرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِيمَا أَخْبَرَ بِهِ يُضَادُّهُ كُفْرُ

الشك والرَّيب، وانقياد القلب لما أمر به الرسول صلى الله عليه وسلم بضاده كفر الاستكبار وكفر الإعراض، ومحبته القلب لله ولرسوله ولشريعته بضادها كفر البغض والحسد، وتعظيم القلب وتوقيره لله وللرسول وللشريعة بضاده كفر الاستهزاء؛ فأنواع الكفر هي **تواعت باطنه مضادة لأعمال القلب الواجبة الداخلة في أصل الإيمان.** انتهى]. انتهى باختصار. وقال الشيخ سيد إمام في (الجامع في طلب العلم الشريف): أما **أسباب الكفر** فهي الأمور التي إذا فعلها الإنسان حكم عليه بأنه كافر، وهي في أحكام الدنيا أمران لا ثالث لهما، قول مكفر، أو فعل مكفر (ومنه الترك والامتناع)، وإن كان العبد يكفر أيضا على الحقيقة بالاعتقاد المكفر المنعقد بالقلب إلا أنه لا يؤاخذ به في أحكام الدنيا إلا إذا ظهر هذا الاعتقاد القلبي في قول أو فعل يمكن إثباته على صاحبه بطرق الثبوت الشرعية [قال الشيخ عبد الله الطيار (وكيل وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف لشؤون المساجد والدعوة والإرشاد) في (الفقه الميسر): تثبت الردة بأحد أمرين؛ (أ) الإقرار، وذلك بأن يُقر بما يُوجب الردة؛ (ب) شهادة رجلين عدلين، ويجب التفصيل في الشهادة على الردة بأن يبين وجه كفره لاختلاف العلماء فيما يوجبها. انتهى] لإجماع أهل السنة وسائر الطوائف على أن أحكام الدنيا تجري على الظاهر، **والظاهر الذي يمكن إثباته على صاحبه هو قوله أو فعله لا ما في قلبه،** لقوله صلى الله عليه وسلم {إني لم أومر أن أنقب قلوب الناس ولا أشق بطونهم}، ففعل القلب لا يؤاخذ به في أحكام الدنيا، إلا إذا ظهر في قول أو فعل، قال ابن حجر [في (فتح الباري)] {وكلهم أجمعوا على أن أحكام الدنيا على الظاهر، والله يتولى السرائر}، وضابط القول والفعل المكفرين هو الأقوال والأفعال

التي نَصَّ الشارِعُ على كُفْرٍ مِّنْ أَتَى بِهَا... ثم قال -أي الشيخ سيد-: وَلِتُدْرِكَ الْفَرْقَ بَيْنَ أَسْبَابِ الْكُفْرِ (التي عليها مَدَارُ الْحُكْمِ بِالْكَفْرِ فِي الدُّنْيَا)، وَأَنْوَاعِ الْكُفْرِ (وهي التَّوَاعِيثُ الْحَامِلَةُ لِصَاحِبِهَا عَلَى الْإِتْيَانِ بِأَسْبَابِ الْكُفْرِ)، نَضْرِبُ عِدَّةَ أَمْثِلَةٍ لِذَلِكَ؛ (أ) فَاِبْلِيسُ **سَبَبُ كُفْرِهِ** تَرْكُ السُّجُودِ لِآدَمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ (والتَّركُ فعلٌ)، **أَمَّا نَوْعُ كُفْرِهِ** فَكُفْرُ اسْتِكْبَارٍ وَهَذَا هُوَ الْبَاعِثُ لَهُ عَلَى تَرْكِ السُّجُودِ؛ (ب) وَقَدْ يَتَّحِدُ السَّبَبُ وَيَخْتَلِفُ النُّوعُ الْبَاعِثُ، فَلَوْ أَنَّ رَجُلَيْنِ (أَخَذَهُمَا مُسْلِمٌ وَالْآخَرُ نَصْرَانِيٌّ) قَالَا {الْمَسِيحُ ابْنُ اللَّهِ}، فَقَدْ اتَّحَدَ السَّبَبُ وَهُوَ هَذَا الْقَوْلُ الْمُكْفَرُ، وَاخْتَلَفَ نَوْعُ الْكُفْرِ فِيهِمَا، فَهُوَ فِي الْمُسْلِمِ (كُفْرٌ تَكْذِيبٌ) لِتَكْذِيبِهِ نَصَّ الْقُرْآنِ الدَّالَّ عَلَى أَنَّ اللَّهَ {لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ}، **أَمَّا فِي النَّصْرَانِيِّ** فَكُفْرُهُ كُفْرٌ تَقْلِيدٌ لِأَبَائِهِ وَلِرُهْبَانِهِمْ، فَاتَّحَادُ السَّبَبِ وَاخْتِلَافُ النُّوعِ مِمَّا يُبَيِّنُ لَكَ الْفَرْقَ بَيْنَهُمَا؛ (ت) وَمِنْ اتِّحَادِ السَّبَبِ وَاخْتِلَافِ النُّوعِ [أَيْضًا] كُفْرُ كُفَارِ مَكَّةَ، وَالْيَهُودِ، وَهَرَقْلَ (قَيْصَرَ الرُّومِ)، اتَّحَدَ سَبَبُ الْكُفْرِ فِيهِمْ وَهُوَ تَرْكُ الْإِقْرَارِ بِالشَّهَادَتَيْنِ، وَاخْتَلَفَ النُّوعُ، فَهُوَ فِي كُفَارِ مَكَّةَ وَالْيَهُودِ كُفْرٌ جُحُودٍ وَاسْتِكْبَارٍ وَحَسَدٍ، فِي كُفَارِ مَكَّةَ قَالَ تَعَالَى {فَإِنَّهُمْ لَا يُكَذِّبُونَكَ وَلَكِنَّ الظَّالِمِينَ بِآيَاتِ اللَّهِ **يَجْحَدُونَ**} فَهَذَا كُفْرُ الْجُحُودِ، وَقَالَ تَعَالَى {إِنَّهُمْ كَانُوا إِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ **يَسْتَكْبِرُونَ**} فَهَذَا كُفْرُ الْاسْتِكْبَارِ، وَفِي الْيَهُودِ قَالَ تَعَالَى {فَلَمَّا جَاءَهُمْ **مَا عَرَفُوا** كَفَرُوا بِهِ} فَهَذَا كُفْرُ الْجُحُودِ، وَقَالَ تَعَالَى {أَفَكَلَّمَا جَاءَكُمْ رَسُولٌ بِمَا لَا تَهْوَى أَنْفُسُكُمْ **اسْتَكْبَرْتُمْ**} فَهَذَا كُفْرُ الْاسْتِكْبَارِ، وَقَالَ تَعَالَى {أَمْ **يَحْسُدُونَ النَّاسَ** عَلَى مَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ} فَهَذَا كُفْرُ الْحَسَدِ، وَهُوَ [أَيُّ نَوْعِ الْكُفْرِ] فِي هَرَقْلَ الْجِرْمُ عَلَى الْمُلِكِ (وَهُوَ مِنْ إِتْبَاعِ الْهَوَى الصَّارِفِ عَنِ الْإِيمَانِ)؛ وَالْأَمْثِلَةُ السَّابِقَةُ تُبَيِّنُ أَنَّهُ قَدْ يَتَّحِدُ سَبَبُ الْكُفْرِ عِنْدَ عِدَّةٍ أَفْرَادٍ وَيَخْتَلِفُ النُّوعُ

الْبَاعِثُ لَدَى كُلِّ مِنْهُمْ عَنِ الْآخِرِ، كَمَا بَيَّنَّتْ هَذِهِ الْأَمْثِلَةُ أَنَّهُ قَدْ يَجْتَمِعُ لِلْسَّبَبِ الْوَاحِدِ أَكْثَرُ مِنْ بَاعِثٍ فِي الشَّخْصِ الْوَاحِدِ، كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى {بَلَى قَدْ جَاءَتْكَ آيَاتِي فَكَذَّبْتَ بِهَا وَاسْتَكْبَرْتَ وَكُنْتَ مِنَ الْكَافِرِينَ} فَاجْتَمَعَ لِهَذَا كُفْرُ التَّكْذِيبِ وَكُفْرُ الْاسْتِكْبَارِ... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ سَيِّدٍ-: وَلَمَّا كَانَتْ أَنْوَاعُ الْكُفْرِ هِيَ أُمُورٌ بَاطِنَةٌ خَفِيَّةٌ، فَإِنَّ أَحْكَامَ الدُّنْيَا لَمْ تُرَتَّبْ عَلَيْهَا، وَإِنَّمَا رُتِبَتْ أَحْكَامُ الدُّنْيَا عَلَى الْأَسْبَابِ الظَّاهِرَةِ مِنَ الْأَقْوَالِ وَالْأَفْعَالِ الْمُكَفِّرَةِ الَّتِي يُمَكِّنُ إِثْبَاتُهَا عَلَى فَاعِلِهَا، وَلَا يَلْزَمُ فِي أَحْكَامِ الدُّنْيَا أَنْ تَتَكَلَّفَ فِي جَمَلِ أَسْبَابِ الْكُفْرِ عَلَى أَنْوَاعِهِ، فَمَنْ سَبَّ الرَّسُولَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَكَمْنَا بِكُفْرِهِ لِأَنَّهُ أَتَى بِسَبَبِ الْكُفْرِ وَهُوَ الْقَوْلُ الْمُكَفِّرُ، وَلَا يَلْزَمُ أَنْ تَتَكَلَّفَ فِي مَعْرِفَةِ نَوْعِ كُفْرِهِ (هَلْ سَبَّ لِتَكْذِيبِهِ بِهِ أَمْ لِبُغْضِهِ وَخَسَدِهِ لَهُ أَمْ لِاسْتِهْزَائِهِ بِهِ؟)، فَهَذَا لَا يُمَكِّنُ الْجَزْمَ بِهِ وَلَا يَلْزَمُ الْبَحْثُ عَنْهُ فِي أَحْكَامِ الدُّنْيَا... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ سَيِّدٍ-: أَمَّا أَسْبَابُ الْكُفْرِ فَهِيَ عَلَى الْحَقِيقَةِ أَرْبَعَةٌ أَسْبَابٌ، قَوْلٌ مُكَفِّرٌ أَوْ فِعْلٌ مُكَفِّرٌ أَوْ اِعْتِقَادٌ مُكَفِّرٌ أَوْ شَكٌّ مُكَفِّرٌ، أَمَّا فِي أَحْكَامِ الدُّنْيَا فَأَسْبَابُ الْكُفْرِ اِثْنَانِ لَا ثَالِثَ لِهَما، قَوْلٌ مُكَفِّرٌ أَوْ فِعْلٌ مُكَفِّرٌ، وَالْقَوْلُ هُوَ عَمَلُ اللِّسَانِ، وَالْفِعْلُ عَمَلُ الْجَوَارِحِ، أَمَّا الْاِعْتِقَادُ وَالشَّكُّ فَهُمَا مِنْ أَعْمَالِ الْقَلْبِ. انْتَهَى بِاخْتِصَارٍ. وَقَالَ الشَّيْخُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْخَطِيبُ فِي (التَّكْفِيرِ) "أَخْطَاؤُهُ وَضَوَائِطُهُ"، بِإِشْرَافِ الشَّيْخِ عَمْرِو أَسِيفِ) الَّذِي تَشَرَّعَتْهُ (الْكُلِّيَّةُ الْأَوْرُوثِيَّةُ لِلدِّرَاسَاتِ الْإِسْلَامِيَّةِ) بِفَرَنْسَا: إِنَّ عَدَمَ التَّفْرِيقِ بَيْنَ مَا هُوَ نَوْعٌ لِلْكَفْرِ وَبَيْنَ مَا هُوَ سَبَبٌ لِلْكَفْرِ، يُوقِعُ فِي أَخْطَاءٍ. انْتَهَى. وَقَالَ الشَّيْخُ أَوَّلُ الدِّينِ يَحْيَى الْإِنْدُونِيسِي فِي (آيَاتِ الْكُفْرِ فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ، بِإِشْرَافِ الشَّيْخِ خَالِدِ نَبَوِي سَلِيمَانَ حَاجٍ "الْأَسْتَاذَ الْمَشَارَكَ بِقِسْمِ التَّفْسِيرِ وَعِلْمِ الْقُرْآنِ بِكُلِّيَّةِ الْعُلُومِ الْإِسْلَامِيَّةِ بِجَامِعَةِ الْمَدِينَةِ

العالمية بِمَا لِيَزِيَا"): أنواعُ الكُفْرِ هي البَوَاعِثُ الحَامِلَةُ لِصَاحِبِهَا عَلَى الْإِتْيَانِ بِأَسْبَابِ الْكُفْرِ؛ فَإِبْلِيسُ سَبَبُ كُفْرِهِ تَرْكُ السُّجُودِ لِآدَمَ بَعْدَ الْأَمْرِ مِنَ اللَّهِ، وَنَوْعُ كُفْرِهِ الْإِسْتِكْبَارُ وَهَذَا هُوَ الْبَاعِثُ لَهُ عَلَى تَرْكِ السُّجُودِ؛ وَأَهْلُ مَكَّةَ وَالْيَهُودِ سَبَبُ كُفْرِهِمْ تَرْكُ الْإِقْرَارِ بِالشَّهَادَتَيْنِ، وَنَوْعُ كُفْرِهِمُ الْجُحُودُ وَالْإِسْتِكْبَارُ وَالْحَسَدُ. انْتَهَى بِاخْتِصَارٍ. قُلْتُ: لَمَّا كَانَ كُلٌّ مِنْ كُفْرِ التَّكْذِيبِ وَكُفْرِ الْجُحُودِ يَشْتَمِلُ عَلَى مَعْنَى ظَاهِرٍ (وَهُوَ رَدُّ حُكْمِ الشَّرْعِ الثَّابِتِ بِالْقُرْآنِ وَالسُّنَّةِ بَعْدَ بُلُوغِهِ)، وَقَدْ سَبَقَ بَيَانُ أَنَّ الْجَاحِدَ وَالْمُكَذِّبَ كِلَيْهِمَا مُكَذِّبٌ فِي الظَّاهِرِ، وَيَفْتَرِقَانِ فِي أَنَّ الْجَاحِدَ مُصَدِّقٌ بِقَلْبِهِ وَالْمُكَذِّبُ مُكَذِّبٌ بِقَلْبِهِ، فَلِأَجْلِ وُجُودِ الْمَعْنَى الظَّاهِرِ (وَهُوَ رَدُّ حُكْمِ الشَّرْعِ الثَّابِتِ بِالْقُرْآنِ وَالسُّنَّةِ بَعْدَ بُلُوغِهِ) فِي كُفْرِ التَّكْذِيبِ وَكُفْرِ الْجُحُودِ فَإِنَّكَ تَرَى الْعَالَمَ يُنِيطُ الْكُفْرَ أحيانًا بِالتَّكْذِيبِ وَأحيانًا بِالْجُحُودِ، إِبْلِيسُ كَافِرٌ، مَا سَبَبُ كُفْرِهِ؟ تَرْكُ السُّجُودِ، مَا نَوْعُ هَذَا الْكُفْرِ؟ هُوَ الْكِبَرُ، طَبِيبُ، الْحُكْمُ الشَّرْعِيُّ عَلَى كِبَرٍ أَوْ عَلَى سَبَبٍ؟ ... فَرَدَّ الْإِخْوَةُ قَائِلِينَ: عَلَى السَّبَبِ... فَقَالَ الشَّيْخُ: مِثَالُ، رَجُلٌ يُظَاهِرُ أَعْدَاءَ اللَّهِ عَلَى الْمُسْلِمِينَ، وَهُوَ جَاهِلٌ بِهَذَا الْحُكْمِ الشَّرْعِيِّ، فَهُوَ كَافِرٌ، لِمَذَا؟ مَا هُوَ السَّبَبُ؟ لِأَنَّهُ ظَاهِرٌ أَوْ لِأَنَّهُ جَاهِلٌ؟ ... فَرَدَّ الْإِخْوَةُ قَائِلِينَ: لِأَنَّهُ ظَاهِرٌ... فَقَالَ الشَّيْخُ: لَكِنْ مَا نَوْعُ كُفْرِهِ؟ الْجَهْلُ، الْحُكْمُ هَلْ يَتَرْتَّبُ عَلَى النَّوعِ أَوْ عَلَى السَّبَبِ؟ عَلَى السَّبَبِ، مَا يَتَرْتَّبُ عَلَى النَّوعِ؛ قَالَ الْعُلَمَاءُ { [أَنْوَاعُ الْكُفْرِ] هِيَ كُفْرُ جَهْلٍ، كُفْرُ كِبَرٍ، وَ [كُفْرٌ] إِعْرَاضٍ }، لَكِنْ أَنَا مَا يُمَكِّنُ أَنْ أَقُولَ هَذِهِ أَسْبَابٌ، لِأَنَّهَا قَلْبِيَّةٌ لَا يَنْبَغِي عَلَيْهَا الْحُكْمُ الشَّرْعِيُّ، الْحُكْمُ الشَّرْعِيُّ يَنْبَغِي عَلَى السَّبَبِ... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الْقَحْطَانِيِّ-: مَثَلًا، مَا سَبَبُ كُفْرِ أَبِي طَالِبٍ؟ ... فَرَدَّ أَحَدُ الْإِخْوَةِ قَائِلًا: مَا أَرَادَ أَنْ يَرْعَبَ عَنْ مِلَّةِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ... فَقَالَ الشَّيْخُ: لَا، هَذَا نَوْعٌ... فَرَدَّ أَحَدُ

الْإِخْوَةُ قَائِلًا: السَّبَبُ **عَدَمُ قَوْلِ (لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ)** ... فَقَالَ
 الشَّيْخُ: نَعَمْ، تَرْكُهُ الْإِسْلَامَ... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ
 الْقَحْطَانِيِّ:- الْآنَ، رَجُلٌ سَجَدَ لِحُصْنٍ، جَاهِلٌ، حُكْمُهُ كَافِرٌ،
 مَا سَبَبُ كُفْرِهِ؟ السُّجُودُ لِلصَّنَمِ؛ وَنَوْعُ كُفْرِهِ؟ الْجَهْلُ؛
 الْحُكْمُ هَلْ يَنْبَنِي عَلَى الْجَهْلِ أَمْ يَنْبَنِي عَلَى السُّجُودِ؟ ...
 فَردَّ الْإِخْوَةُ قَائِلِينَ: عَلَى السُّجُودِ... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ
 الْقَحْطَانِيِّ:- الَّذِي يَقُولُ {إِنْ الَّذِي لَا يُكْفِرُ الْمُشْرِكُ} **هو**
كَافِرٌ لِأَنَّهُ **لَمْ يَفْهَمْ** التَّوْحِيدَ، هَذَا مَا يَصْلُحُ أَنْ يَكُونَ
 سَبَبًا، لِأَنَّ هَذَا نَوْعٌ، لَا يَصْلُحُ أَنْ يَكُونَ سَبَبًا يَتَرْتَّبُ عَلَيْهِ
 الْحُكْمُ، **فَهَذَا خَلَطٌ بَيْنَ (الْأَنْوَاعِ) وَ(الْأَسْبَابِ)**، وَهَذَا
 الْخَلَطُ يُؤَدِّي إِلَى تَتَابُعِ خَطِيئَةٍ، {فُلَانٌ مَا يَعْرِفُ
 التَّوْحِيدَ}! خَطَأً، لَا بُدَّ **[مِنْ]** كُفْرٍ ظَاهِرٍ، سَبَبٌ يَنْبَنِي
 عَلَيْهِ مَعْرِفَةُ النَّوْعِ، نَقُولُ {إِنْ تَكْفِيرُكَ لَهُ لِأَنَّهُ لَمْ يَفْهَمْ
 التَّوْحِيدَ، هَذَا خَطَأٌ}، لِمَاذَا أَنْتَ أَخْطَأْتَ؟ **لِأَنَّكَ كَفَرْتَهُ**
بِالنَّوْعِ، وَلَا يَسُوغُ هَذَا شَرْعًا، {لِأَنَّهُ لَمْ يَفْهَمْ التَّوْحِيدَ}
 {لِأَنَّهُ **جَاهِلٌ** بِالتَّوْحِيدِ} لَا يَصْلُحُ أَنْ يَكُونَ سَبَبًا... ثُمَّ قَالَ
 -أَيُّ الشَّيْخِ الْقَحْطَانِيِّ:- رَجُلٌ يَجْهَلُ التَّوْحِيدَ، وَلَكِنَّهُ يَعْبُدُ
 اللَّهَ مَعَ الْمُسْلِمِينَ، أَنْتَ **[بِ]** مَاذَا تَحْكُمُ عَلَيْهِ؟ بِالظَّاهِرِ،
 رَغْمَ أَنَّهُ يَجْهَلُ التَّوْحِيدَ، **[لِأَنَّ]** الْكُفْرَ يَنْبَنِي عَلَى أَسْبَابٍ،
 لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ هُنَاكَ شَيْءٌ ظَاهِرٌ، لَاحِظْ **[أَنَّ]** الْأَحْكَامَ
 الشَّرْعِيَّةَ مَبْنِيَّةٌ كَمَا يَقُولُ أَهْلُ الْعِلْمِ {الْأَحْكَامُ الشَّرْعِيَّةُ
 تَنْبَنِي عَلَى أَسْبَابٍ ظَاهِرَةٍ مُنْضَبِطَةٍ}... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ
 الشَّيْخِ الْقَحْطَانِيِّ:- فَالَّذِينَ يَقُولُونَ {إِنْ الَّذِي لَا يُكْفِرُ
 الْمُشْرِكُ هُوَ كَافِرٌ، لِأَنَّهُ **لَمْ يَفْهَمْ** التَّوْحِيدَ}، نَقُولُ، هَذَا
 لَيْسَ سَبَبًا، هَذَا لَا يَصْلُحُ أَنْ يَكُونَ سَبَبًا وَبِالتَّالِي لَا يَصْلُحُ
 التَّكْفِيرُ بِهِ، طَيِّبٌ، هَلْ يُمَكِّنُ أَنْ يَكُونَ كَافِرًا؟ نَعَمْ،
 يُمَكِّنُ، لَكِنْ لَيْسَ هَذَا **[أَيُّ وَصْفِهِ بِأَنَّهُ لَمْ يَفْهَمْ التَّوْحِيدَ]**
 سَبَبًا؛ إِذَنْ نُبْلِغُ تَمَامًا هَذَا الْمَنَاطَ، فَتَقُولُ، إِنْ (تَكْفِيرُ
 الَّذِي **لَمْ يَفْهَمْ** التَّوْحِيدَ) هَذَا غَيْرُ صَحِيحٍ هَذَا لَيْسَ
 مَنَاطًا... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الْقَحْطَانِيِّ:- (جَاهِلٌ

التَّوْحِيدِ) هذا ليس سَبَبًا وَلَا يَصْلُحُ أَنْ يَكُونَ مَنَاطًا، هُوَ نَوْعٌ كُفْرٍ، **الَّذِي يَجْهَلُ التَّوْحِيدَ كَافِرٌ فِي الْحَقِيقَةِ**، لَكِنْ ظَاهِرًا لَا يَسْتَطِيعُ **[أَخَذُ تَكْفِيرَهُ]** حَتَّى يُظْهَرَ سَبَبًا مُعَيَّنًا، **[لَ] أَنْ يَعْبُدَ صَنَمًا...** ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الْقَحْطَانِي-: **الْآنَ**، هَذَا (جَاهِلُ التَّوْحِيدِ) حَكَمَ بِغَيْرِ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ، أَنَا أَكْفَرُهُ، لِمَذَا؟ لِأَنَّهُ حَكَمَ بِغَيْرِ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ؛ رَجُلٌ (جَاهِلُ التَّوْحِيدِ) ظَاهِرٌ أَعْدَاءُ اللَّهِ، أَنَا أَكْفَرُهُ، لِمَذَا؟ لِأَنَّهُ ظَاهِرٌ أَعْدَاءُ اللَّهِ... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الْقَحْطَانِي-: وَصَفُ ثَالِثُ **[يَعْنِي الْمَنَاطُ الثَّالِثُ مِنَ الْمَنَاطَاتِ الْأَرْبَعَةِ الْمُحْتَمَلَةِ]**، قَالُوا أَنَّهُ **[أَيُّ الْعَاذِرِ]** إِذَا قَالَ **[أَنَّهُ]** لَمْ يُكْفَرْ الْمُشْرِكُ **[الْجَاهِلُ الْمُنتَسِبُ]** فَقَدْ سَمَّاهُ مُسْلِمًا... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الْقَحْطَانِي-: رَجُلٌ **[يَعْنِي الْعَاذِرَ]** يَقُولُ {التَّوْحِيدُ هُوَ إِفْرَادُ اللَّهِ بِالْعِبَادَةِ، وَكُلُّ مَنْ عَبَدَ غَيْرَ اللَّهِ فَهُوَ كَافِرٌ مُشْرِكٌ، إِلَّا مَنْ تَوَفَّرَ فِيهِ مَانِعٌ شَرْعِيٌّ}، مَا هُوَ الْمَانِعُ عِنْدَكَ يَا فُلَانُ؟ قَالَ {إِذَا أَكْرَهَ، إِذَا أَخْطَأَ، **إِذَا جَهِلَ**}، هُوَ **[أَيُّ الْعَاذِرِ]** اجْتَهَدَ فِي مَآذَا؟، لَيْسَ **[فِي]** أَنْ هَذَا شِرْكٌ، وَإِنَّمَا **[فِي أَنْ]** يُقَالُ فِيهِ **[أَيُّ فِي مُرْتَكِبِ الشَّرِكِ الْجَاهِلِ الْمُنتَسِبِ لِلْإِسْلَامِ]** مُشْرِكٌ، اجْتَهَدَ **[أَيُّ الْعَاذِرِ]** فِي مَبْحَثِ أَصُولِيٍّ، هَذَا هُوَ الْخِلَافُ، هَلْ هُوَ خِلَافٌ فِي مَبْحَثِ أَصُولِيٍّ (وَهُوَ أَنْ يَعُدَّ هَذَا **[أَيُّ الْجَهْلِ]** مَانِعًا)، أَوْ هُوَ خِلَافٌ فِي الشَّرِكِ بِاللَّهِ وَحَقِيقَةِ التَّوْحِيدِ؟ الْآنَ، أَيُّنِ مَوْطِنُ اجْتِهَادِهِ؟، مَوْطِنُ اجْتِهَادِهِ فِي تَحْدِيدِ مَوَانِعِ الْأَهْلِيَّةِ **[قَالَ الشَّيْخُ أَبُو بَكْرٍ الْقَحْطَانِي فِي (شَرْحِ قَاعِدَةٍ "مَنْ لَمْ يُكْفَرْ الْكَافِرَ")]**: الْعَاذِرُ بِالْجَهْلِ يَقُولُ {وَالْجَهْلُ -عِنْدِي- مَانِعٌ مِنْ مَوَانِعِ الْأَهْلِيَّةِ أَوْ مِنْ مَوَانِعِ التَّكْلِيفِ، فَإِذَا وَقَعَ بِالشَّرِكِ جَاهِلًا فَإِنِّي لَا أَكْفَرُهُ}، **انْتَهَى** [لِهَذَا الرَّجُلِ] مُرْتَكِبِ الشَّرِكِ الْجَاهِلِ الْمُنتَسِبِ لِلْإِسْلَامِ، لَا اجْتِهَادًا فِي أَنْ لَيْسَ يُقَالُ {هَذَا كُفْرٌ} وَ{هَذَا لَيْسَ بِشِرْكٍ}، قَالَ **[أَيُّ الْعَاذِرِ]** {بِمَا أَنَّ التَّكْفِيرَ مَبْنَاهُ عَلَى الشَّرْعِ، وَالشَّرْعُ لَمْ يُكْفَرْ الْمُكْرَهُ وَلَمْ يُكْفَرْ

المُخْطِئِ، فَكَذَلِكَ الشَّرْعُ لَمْ يُكْفَرْ الْجَاهِلُ {، إِسْتَدَلَّ [أَيِ
 الْعَازِرُ] بِمَعْلُومَاتٍ... ثُمَّ قَالَ -أَيِ الشَّيْخِ الْقَحْطَانِي-:
 الْآنَ، الْإِكْرَاهُ مَانِعٌ، الْآنَ، الْعُلَمَاءُ [بِ] مَاذَا فَسَّرُوا الْإِكْرَاهَ،
 هَلِ الْعُلَمَاءُ كُلُّهُمْ مُجْمِعُونَ عَلَى تَحْدِيدِ مَعْنَى الْإِكْرَاهِ
 [سَبَقَ بَيَانُ اخْتِلَافِ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي صِحَّةِ الْإِكْرَاهِ بِالتَّهْدِيدِ
 دُونَ أَنْ يُمَسَّ الْمُكْرَهُ بِعَذَابٍ، وَأَيْضًا اخْتِلَافِهِمْ فِي صِحَّةِ
 الْإِكْرَاهِ إِذَا كَانَ الْإِكْرَاهُ عَلَى فِعْلٍ وَلَيْسَ قَوْلٍ]، إِذَا أَنْتَ
 قُلْتَ {إِنَّ الْإِكْرَاهَ هُوَ إِنَّمَا بِالْقَوْلِ [يَعْنِي لَا يَصِحُّ الْإِكْرَاهُ
 إِذَا كَانَ عَلَى فِعْلٍ]} هَلْ تُكْفِرُ الَّذِينَ قَالُوا {إِنَّ الْإِكْرَاهَ
 بِالْفِعْلِ [يَعْنِي يَصِحُّ الْإِكْرَاهُ إِذَا كَانَ عَلَى فِعْلٍ]}؟!،
 الْخِلَافُ [أَيِ مَعَ الْعَازِرِ] فِي إِعْتِبَارِ الْمَانِعِ [أَيِ مَانِعِ
 الْجَهْلِ]، لَيْسَ فِي تَحْدِيدِ مَعْنَى الشَّرِكِ، لِهَذَا لَا يَصِحُّ أَنْ
 تَقُولَ {هَذَا [أَيِ الْعَازِرِ] لَمْ يَفْهَمِ التَّوْحِيدَ}، سَيَقُولُ لَكَ
 {أَنَا أَفْهَمُ التَّوْحِيدَ أَكْثَرَ مِنْكَ، وَهَذَا [أَيِ الَّذِي ارْتَكَبَهُ
 الْمُشْرِكُ الْجَاهِلُ] كُفْرٌ، لَكِنَّ الَّذِي يَمْنَعُ [أَيِ مَنْ تَنْزِيلِ
 الْحُكْمِ عَلَيْهِ] هُوَ الْجَهْلُ}... ثُمَّ قَالَ -أَيِ الشَّيْخِ
 الْقَحْطَانِي-: (رَجُلٌ يَسْجُدُ لِصَتَمٍ مُكْرَهًا)، مِنْ الْعُلَمَاءِ مَنْ
 يُكْفِرُهُ، يَقُولُ {هَذَا مُشْرِكٌ، لِأَنَّ الْإِكْرَاهَ بِالْفِعْلِ [يَعْنِي
 الْإِكْرَاهَ عَلَى فِعْلٍ] غَيْرُ مُعْتَبَرٍ}، وَمِنْ الْعُلَمَاءِ مَنْ يَقُولُ
 {لَيْسَ مُشْرِكًا}، أَنْتَ تَقُولُ {لَا، لِأَنَّهُ خِلَافُ مَبْنِي عَلَى
 النَّصِّ [أَيِ لَا يَصِحُّ إِلْحَاقُ حُكْمِ الْعَازِرِ الْمُخَالَفِ فِي
 مَسْأَلَةِ الْإِعْذَارِ بِالْإِكْرَاهِ، بِالْعَازِرِ الْمُخَالَفِ فِي مَسْأَلَةِ
 الْإِعْذَارِ بِالْجَهْلِ، لِأَنَّ الْعَازِرَ الْمُخَالَفَ فِي مَسْأَلَةِ الْإِعْذَارِ
 بِالْإِكْرَاهِ مُسْتَنَدٌ إِلَى نَصٍّ]}، أَنَا أَقُولُ {الَّذِي يَعْتَبَرُ
 (الْجَهْلُ) [أَيْضًا] يَسْتَنَدُ إِلَى نَصٍّ}... ثُمَّ قَالَ -أَيِ الشَّيْخِ
 الْقَحْطَانِي-: إِذَا رَجَحْتَ أَنْتَ وَقُلْتَ {إِنَّهُ فَقَطِ الْقَوْلُ،
 وَمَنْ أَشْرَكَ بِاللَّهِ فِي فِعْلِهِ فَهَذَا كَافِرٌ، لِأَنَّ الْآيَةَ [يَعْنِي
 قَوْلَهُ تَعَالَى {إِلَّا مَنْ أَكْرَهُ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ}]. وَقَدْ
 قَالَ الشَّيْخُ عَلِيُّ بْنُ نَافٍ الشَّحُودِ فِي (مَوْسُوعَةٍ فِيهِ
 الْإِبْتِلَاءُ): وَقَدْ ذَكَرَ جُمْهُورُ الْمُفَسِّرِينَ أَنَّ سَبَبَ نُزُولِ

قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ {مَنْ كَفَرَ بِاللَّهِ مِنْ بَعْدِ إِيْمَانِهِ إِلَّا مَنْ أَكْرَهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيْمَانِ وَلَكِنْ مَنْ شَرَحَ بِالْكُفْرِ صَدْرًا} أَنَّهَا نَزَلَتْ فِي عَمَّارٍ، لِأَنَّهُمْ عَذَّبُوهُ حَتَّى انْتَهَى صَبْرُهُ، ثُمَّ قَالُوا لَهُ {وَاللَّهُ لَا تَتْرُكَكَ مِنْ هَذَا الْعَذَابِ حَتَّى تَسُبَّ مُحَمَّدًا، وَتَكْفُرَ بِمُحَمَّدٍ}، **فَقَالَ كَلِمَةَ الْكُفْرِ** مُضْطَرًا. انْتَهَى. وَقَالَ الْقُرْطُبِيُّ فِي (الْجَامِعِ لِأَحْكَامِ الْقُرْآنِ): قَوْلُهُ تَعَالَى {إِلَّا مَنْ أَكْرَهَ}، هَذِهِ الْآيَةُ نَزَلَتْ فِي (عَمَّارِ بْنِ يَاسِرٍ) فِي قَوْلِ أَهْلِ التَّفْسِيرِ... ثُمَّ قَالَ - أَيْ الْقُرْطُبِيُّ -: ذَهَبَتْ طَائِفَةٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ إِلَى أَنَّ الرُّخْصَةَ إِنَّمَا جَاءَتْ فِي **الْقَوْلِ**، وَأَمَّا فِي **الْفِعْلِ** فَلَا رُخْصَةَ فِيهِ (مِثْلَ أَنْ يُكْرَهُوا عَلَى السُّجُودِ لِغَيْرِ اللَّهِ، أَوْ الصَّلَاةِ لِغَيْرِ الْقِبْلَةِ، أَوْ الزَّنا وَشُرْبِ الْخَمْرِ وَآكُلِ الرِّبَا)... ثُمَّ قَالَ - أَيْ الْقُرْطُبِيُّ -: أَجْمَعَ الْعُلَمَاءُ عَلَى أَنَّ مَنْ أَكْرَهَ عَلَى الْكُفْرِ فَاخْتَارَ الْقَتْلَ أَنَّهُ أَعْظَمُ أَجْرًا عِنْدَ اللَّهِ مِمَّنْ اخْتَارَ الرُّخْصَةَ. انْتَهَى بِاخْتِصَارٍ إِنَّمَا جَاءَتْ فِي الْقَوْلِ}، وَجَاءَكَ رَجُلٌ وَقَالَ {لَا، إِنْ الَّذِي تَفْهَمُ مِنَ النَّصِّ أَنَّهُ [أَيْ النَّصِّ] أَيْضًا يَشْمَلُهُ [أَيْ يَشْمَلُ الْإِكْرَاهَ عَلَى الْفِعْلِ]}، هَلْ تَقُولُ [أَيْ لِهَذَا الرَّجُلِ] {أَنْتَ لَمْ تَفْهَمْ التَّوْحِيدَ، لِأَنَّكَ سَمَّيْتَ الْمُشْرِكَ [الَّذِي أَكْرَهَ عَلَى فِعْلٍ] مُسْلِمًا}؟! هَلْ يَصِحُّ هَذَا؟!... فَرَدَّ أَحَدُ الْأَخْوَةِ قَائِلًا: لَا يَا شَيْخَنَا مَا يَصِحُّ... فَقَالَ الشَّيْخُ: لِأَنَّ الْقَضِيَّةَ هِيَ مَخْلُوفٌ خِلَافٍ فِي (هَلْ هَذِهِ الصِّفَةُ مَانِعٌ شَرْعِيٌّ أَوْ غَيْرُ مَانِعٍ، مَانِعٌ مِنْ مَوَانِعِ الْأَهْلِيَّةِ أَوْ لَيْسَتْ مَانِعًا)، لَا خِلَافَ فِي (تَحْدِيدِ مَعْنَى التَّوْحِيدِ أَوْ تَحْدِيدِ مَعْنَى الشَّرِكِ)... ثُمَّ قَالَ - أَيْ الشَّيْخُ الْقُحْطَانِيُّ -: هَذَا [أَيْ الَّذِي يُكْفَرُ (الْعَادِرُ بِالْجَهْلِ)] يَقُولُ {هُوَ [أَيْ الْعَادِرُ بِالْجَهْلِ]} يُسَمَّى الشَّرِكَ تَوْحِيدًا}، هَذَا خَطَأٌ، هُوَ [أَيْ قَوْلُ الْعَادِرِ بِالْجَهْلِ] قَوْلٌ ضَالٌّ مُضِلٌّ، لَكِنْ هُوَ [أَيْ الْعَادِرُ بِالْجَهْلِ] مَا يُسَمَّى الشَّرِكَ تَوْحِيدًا... ثُمَّ قَالَ - أَيْ الشَّيْخُ الْقُحْطَانِيُّ -: رَجُلٌ قَالَ [عَنْ] مُشْرِكٍ {هَذَا، **الَّذِي لَا يُكْفَرُهُ كَافِرٌ**}،

لماذا؟، **{لأنه سَمَاه (مُسْلِمًا)}**، نَقُولُ، هذا لا يَصْلُحُ أَنْ يَكُونَ سَبَبًا لِتَكْفِيرِ (العَادِرِ بِالْجَهْلِ) وذلك لِمَا يَلْزَمُهُ **[أَيُّ مَنْ بَاطِلٍ، وهو ما سَيُوضِّحُهُ الشَّيْخُ لَاحِقًا]**... ثم قال - أي الشَّيْخُ القحطاني -: إذا قُلْنَا لِلْمُسْلِمِ {يا كَافِرُ} فَهَلْ هَذَا كُفْرٌ؟، ليس بِكُفْرٍ **[يَعْنِي إِذَا كُنَّا مُتَأَوِّلِينَ]**، طَيِّبٌ، هذا تَغْيِيرُ اسْمٍ شَرْعِيٍّ؛ هذا رَجُلٌ مُسْلِمٌ، أَنْتَ تَقُولُ {كَافِرُ}... فَردُّ أَخْذِ الْأَخْوَةِ قَائِلًا: حَدِيثَ الرَّسُولِ {مَنْ قَالَ لِأَخِيهِ (يَا كَافِرُ) فَقَدْ بَاءَ بِهَا أَخَذُهُمَا}... فَقَالَ الشَّيْخُ: طَيِّبٌ، مَا مَعْنَى هَذَا النَّصِّ؟، إجماعُ الْعُلَمَاءِ عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ عَلَى ظَاهِرِهِ، لو قُلْنَا بِهَذَا الْقَوْلِ لَكَفَرْنَا عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ، طَبَعًا هُوَ **[أَيُّ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ]** غَيْرَ الْأَسْمِ الشَّرْعِيِّ، مَا الَّذِي جَعَلْنَا لَا نُكْفِرُهُ؟، لَأنَّه كَفَرَهُ **[أَيُّ كَفَرَّ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ حَاطِبُ بْنُ أَبِي بَلْتَعَةَ]** بِتَأْوِيلِ، عُمَرُ كَفَرَ حَاطِبًا، حَاطِبٌ لَمْ يَكْفُرْ، لَمْ يَكْفُرْهُ النَّبِيُّ **[أَيُّ لَمْ يَكْفُرِ النَّبِيُّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ]**؟، لَأنَّه أَكْفَرَهُ بِتَأْوِيلِ، طَيِّبٌ، مِثْلُ هَذَا، الَّذِي يَقُولُ **(يَعْنِي الْعَادِرَ بِالْجَهْلِ)** لِلْكَافِرِ {هَذَا مُسْلِمٌ} بِتَأْوِيلِ، هَلْ يَكُونُ كَافِرًا؟، هُوَ نَفْسُ الشَّيْءِ، نَفْسُ الْحُكْمِ، **[فَ]** إِذَا قُلْنَا أَنَّ هَذَا التَّأْوِيلَ تَغْيِيرٌ لِلْأَسْمَاءِ الشَّرْعِيَّةِ **[يَعْنِي أَنَّ مَنْ سَمَّى تَأْوِيلًا الْكَافِرَ مُسْلِمًا قَدْ غَيَّرَ الْأَسْمَ الشَّرْعِيَّ، وَأَنَّ مَنْ غَيَّرَ الْأَسْمَ الشَّرْعِيَّ صَارَ كَافِرًا]**، إِذَنْ **يَلْزَمُ** مِنْهُ **[أَيُّ مِنْ قَوْلِنَا هَذَا]** أَنَّ يُكْفَرُ مَنْ قَالَ **[أَيُّ تَأْوِيلًا]** لِلْمُسْلِمِ {يا كَافِرُ}، وَلَا يَقُولُ بِهَذَا أَحَدٌ مِنْ أَهْلِ السُّنَّةِ... ثم قال -أي الشَّيْخُ القحطاني -: مَنْ وَقَعَ فِي الشَّرِكِ مَا عِنْدِي فِيهِ تَأْوِيلٌ، جَاهِلٌ، مُتَأَوِّلٌ، **هَذَا كُلُّهُ كَافِرٌ بِالْإِجْمَاعِ**؛ لَكِنَّ الَّذِي لَمْ يُكْفَرْهُ بِتَأْوِيلِ هَذَا مَخَلٌ نَظَرٌ آخَرَ، فِيهِ **[أَيُّ يُوجَدُ]** تَفْصِيلٌ؛ الْأَوَّلُ **كَافِرٌ بِالْإِجْمَاعِ** حَتَّى لو كَانَ مُتَأَوِّلًا (وهو الَّذِي وَقَعَ فِي الشَّرِكِ)؛ لَكِنَّ الثَّانِي **[أَيُّ الْعَادِرَ بِالْجَهْلِ]** الَّذِي لَمْ يُكْفَرْهُ، أَنَا الْآنَ وَأَنْتَ تَبْحَثُ فِي سَبَبِ كُفْرِهِ، نَحْنُ إِنْفَعْنَا أَنَّهَا لَيْسَتْ قَضِيَّةٌ تَدْخُلُ ضِمْنَ (الْكُفْرِ

بِالطَّاغُوتِ)، وَلَا أَنَّهُ يُقَالُ {لَمْ يَفْهَمْ} **[أَيِ الْعَاذِرِ**
بِالْجَهْلِ] التَّوْحِيدُ {، وَقَضِيَّةُ (تَغْيِيرِ الْأَسْمَاءِ الشَّرْعِيَّةِ)
 أَيْضًا لَمْ يَرِدْ فِيهَا مَا يُمَكِّنُ أَنْ يُكْفَرَ **[أَيِ الْعَاذِرِ**
بِالْجَهْلِ]... ثُمَّ قَالَ -أَيِ الشَّيْخِ الْقَحْطَانِيِّ-: الْمَنَاطُ
 الثَّلَاثُ **[مِنَ الْمَنَاطَاتِ الْأَرْبَعَةِ الْمُحْتَمَلَةِ]** (وَهُوَ تَسْمِيَةُ
 الْمُشْرِكِ مُسْلِمًا **[أَيِ تَأْوِيلًا]**) لَا يَصْلُحُ أَنْ يَكُونَ سَبَبًا
 يَتَرْتَّبُ عَلَيْهِ الْحُكْمُ بِالْكَفْرِ، هَذَا وَاضِحٌ **وَلَيْسَ فِيهِ**
خِلَافٌ... ثُمَّ بَدَأَ الشَّيْخُ الْقَحْطَانِيُّ الْكَلَامَ عَنِ الْمَنَاطِ
 الْأَخِيرِ مِنَ الْمَنَاطَاتِ الْأَرْبَعَةِ الْمُحْتَمَلَةِ، مُوَضِّحًا أَنَّهُ هُوَ
 الْمَنَاطُ الصَّحِيحُ الْوَحِيدُ، وَهُوَ الْمَنَاطُ الرَّابِعُ الَّذِي يَقُولُ
 (إِنَّ الَّذِي لَا يُكْفِرُ الْمُشْرِكِ هُوَ كَافِرٌ لِأَنَّهُ يَرُدُّ حُكْمَ اللَّهِ،
 اللَّهُ حَكَمَ بِكُفْرِ الْمُشْرِكِ، وَهُوَ يَعْرِفُ حُكْمَ اللَّهِ ثُمَّ يَرُدُّهُ)،
 فَقَالَ: الْآنَ، هَذَا النَاقِضُ **[وَهُوَ الْمُتَمَثِّلُ فِي قَاعِدَةٍ {مَنْ**
لَمْ يُكْفِرِ الْكَافِرَ أَوْ شَكَّ فِي كُفْرِهِ أَوْ صَحَّحَ مَذْهَبَهُ فَقَدْ
كَفَرَ}]، مَا دَلِيلُهُ الْآنَ، قُلْنَا {دَلِيلُ (الْكُفْرِ بِالطَّاغُوتِ) لَمْ
يَصِحَّ، وَدَلِيلُ (جَاهِلِ التَّوْحِيدِ) لَمْ يَصِحَّ، وَدَلِيلُ (تَغْيِيرِ
الْأَسْمَاءِ الشَّرْعِيَّةِ) لَمْ يَصِحَّ}، طَيِّبٌ، هَلْ هُوَ نَاقِضٌ أَصْلًا
 (مَنْ لَمْ يُكْفِرِ الْمُشْرِكِينَ)؟، قَطْعًا هُوَ نَاقِضٌ بِالْإِجْمَاعِ،
 وَهَلْ نَصَّ عَلَيْهِ أَهْلُ الْعِلْمِ؟، نَعَمْ، نَصُّوا عَلَيْهِ... ثُمَّ قَالَ -
 أَيِ الشَّيْخِ الْقَحْطَانِيِّ-: بِالنَّظَرِ إِلَى **إِسْتِعْمَالَاتِ أَهْلِ**
 الْعِلْمِ لِهَذَا النَاقِضِ، إِضَافَةً إِلَى أَقْوَالِهِمْ، نَعْرِفُ أَنَّ نُحَدِّدَ
 الصُّورَةَ وَاضِحَةً، الْإِمَامُ الشَّاطِئِيُّ يَذْكُرُ فِي
 (الْمُوَافَقَاتِ) أَنَّ الْعِلْمَ يُؤْخَذُ مِنْ نُقُولِ أَهْلِ الْعِلْمِ
وَتَصَرُّفَاتِهِمْ، فَنَحْنُ إِذَا قُلْنَا {أَكْثَرُ عِلْمِ الصَّحَابَةِ، مَا
 هُوَ؟}، مِنْ تَصَرُّفَاتِهِمْ **[وَ]** سِيرَتِهِمْ وَأَفْعَالِهِمْ وَجِهَادِهِمْ،
 هُنَا نَأْخُذُ الْعِلْمَ، كَذَلِكَ الْعُلَمَاءُ الَّذِينَ اسْتَعْمَلُوا ذَلِكَ
 النَاقِضَ، لَا بُدَّ **[مِنْ]** نَظَرٍ وَاعْتِبَارٍ **لِاسْتِعْمَالَاتِهِمْ**
وَتَصَرُّفَاتِهِمْ، لِأَنَّ هَذَا مَصْدَرُ عِلْمٍ غَزِيرٍ، لَكِنَّ الَّذِي يَقْتَصِرُ
 عَلَى مُجَرَّدِ تَقْلٍ **وَلَا يَنْظُرُ إِلَى الْإِسْتِعْمَالَاتِ وَلَا طُرُقِ**
التَّعَامُلِ مَعَ هَذِهِ النَوَاقِصِ سَيُخْطِئُ كَثِيرًا... ثُمَّ قَالَ -أَيِ

الشيخ القحطاني:- الْقَاضِي عِيَاضُ [(ت544هـ)] فَصَّلَ فِي هَذَا النَاقِضِ، وَذَكَرَ لَهُ مَنَاطًا، فَقَالَ فِي كِتَابِهِ [(الشَّافِعِيُّ بِتَعْرِيفِ حُفُوقِ الْمُضْطَفَى)] {فَإِنْ التَّوْقِيفَ [أَيِ النَّصِّ] قَدْ جَاءَ بِكُفْرٍ مِّنْ لَمْ يَدِنْ بِدِينِ الْإِسْلَامِ، وَالَّذِي لَا يُكْفِرُهُمْ هُوَ كَافِرٌ، لِتَكْذِيبِهِ بِالنَّصِّ، فَإِنْ مَّنْ لَمْ يُكْفِرْهُمْ أَوْ شَكَّ فِي كُفْرِهِمْ، فَهُوَ مُكْذِبٌ بِالنَّصِّ، فَهُوَ كَافِرٌ بِذَلِكَ}؛ الْآنَ، الْقَاضِي عِيَاضُ ذَكَرَ النَاقِضَ وَذَكَرَ مَنَاطَهُ، وَهُوَ الْمَنَاطُ الَّذِي لَا يَصْلُحُ بَعْدَ السَّبْرِ وَالتَّقْسِيمِ -كَسَبَبٍ ظَاهِرٍ مُنْضَبِطٍ لِكُفْرٍ مَّنْ لَمْ يُكْفِرِ الْمُشْرِكِينَ- إِلَّا هُوَ، وَبِمَعْرِفَةِ هَذَا الْمَنَاطِ أَنَا أَعْرِفُ كَيْفَ اتَّعَامَلُ بِهِذَا النَاقِضِ، الْعِلَّةُ، مَا هِيَ؟ قَالَ [أَيِ الْقَاضِي عِيَاضُ] {التَّكْذِيبُ} بِمَعْنَى رَدِّ الْحُكْمِ الثَّابِتِ فِي الْقُرْآنِ وَالسُّنَّةِ بَعْدَ بُلُوغِهِ، [فَ] إِذَا كَانَ كَيْدُكَ، فَدَلِيلُ هَذَا النَاقِضِ مَا هُوَ؟ كُلُّ آيَةٍ أَوْ حَدِيثٍ دَلَّ عَلَى كُفْرٍ مِّنْ رَدِّ حُكْمِ اللَّهِ بَعْدَ بُلُوغِهِ، مِثَالُ، قَالَ اللَّهُ {وَمَا يَخْجِذُ بِآيَاتِنَا إِلَّا الْكَافِرُونَ} هَذَا دَلِيلُ هَذَا النَاقِضِ، قَالَ اللَّهُ {فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ كَذَبَ عَلَى اللَّهِ وَكَذَبَ بِالصَّدَقِ إِذْ جَاءَهُ، أَلَيْسَ فِي جَهَنَّمَ مَثْوًى لِّلْكَافِرِينَ}، فَهَذَا الدَّلِيلُ [يَعْنِي (الْمَنَاطَ) وَالَّذِي هُوَ رَدُّ الْحُكْمِ الثَّابِتِ فِي الْقُرْآنِ وَالسُّنَّةِ بَعْدَ بُلُوغِهِ] هُوَ الَّذِي يَصْلُحُ بِطَرِيقَةِ السَّبْرِ وَالتَّقْسِيمِ أَنْ يَكُونَ مَنَاطًا وَوَصْفًا مُؤْتَرًا لِهَذَا الْحُكْمِ وَهَذَا النَاقِضِ... ثُمَّ قَالَ -أَيِ الشَّيْخُ الْقحطاني:- مَن عَبَدَ صَنَمًا، هَلْ يُعَذَّرُ بِتَأْوِيلٍ؟ هَلْ يُعَذَّرُ بِجَهْلٍ؟ كُلُّنَا نَقُولُ {لَا}، لِمَذَا؟، هَذَا أَصْلُ الدِّينِ، وَسَبَبُ كُفْرِهِ هُوَ صَرْفُ الْعِبَادَةِ لِغَيْرِ اللَّهِ؛ الثَّانِي [يَعْنِي الْعَاذِرَ بِالْجَهْلِ] مَا سَبَبُ كُفْرِهِ؟، (مَنْ عَبَدَ الصَّنَمَ) وَ(مَنْ لَمْ يُكْفِرْهُ) بَيْنَهُمَا فَرْقٌ، أَنَا أَقُولُ {الْأَوَّلُ كَافِرٌ مُّتَأَوِّلٌ جَاهِلٌ}، كَافِرٌ لِمَذَا؟، لِأَنَّهُ وَقَعَ فِي سَبَبِ الْكُفْرِ (الْمَنَاطِ الْمُكْفِرِ)، وَالَّذِي هُوَ عِبَادَةُ غَيْرِ اللَّهِ، الثَّانِي [وَهُوَ الْعَاذِرُ بِالْجَهْلِ]، أَنَا أَقُولُ {مَا سَبَبُ كُفْرِهِ؟}، هَلْ وَقَعَ فِي سَبَبِ مُكْفِرٍ (وَالَّذِي هُوَ عِنْدِي رَدُّ الْحُكْمِ الشَّرْعِيِّ [بَعْدَ])

أَنْ يَعْرِفَ أَنَّ حُكْمَ اللَّهِ فِيهِ [أَيُّ فِي مُرْتَكِبِ الشَّرِكِ] كُفْرٌ، هَذَا هُوَ دَلِيلُ النَاقِضِ [يَعْنِي أَنَّ هَذَا هُوَ مَنَاطُ قَاعِدَةٍ {مَنْ لَمْ يُكْفِرِ الْكَافِرَ أَوْ شَكَّ فِي كُفْرِهِ أَوْ صَحَّ مَذْهَبُهُ فَقَدْ كَفَرَ}]، وَكُلُّ مَنْ تَكَلَّمَ مِنَ الْأَوَائِلِ بِهَذَا [النَاقِضِ] جَعَلُوا هَذَا هُوَ دَلِيلُهُمْ [يَعْنِي (هَذَا هُوَ مَنَاطُ الْقَاعِدَةِ الْمَذْكُورَةِ)]... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الْقُحْطَانِي:- نَقُولُ {الَّذِي يَسْجُدُ لِمَنْ وَتَعْبُدُ غَيْرَ اللَّهِ فَهُوَ كَافِرٌ مُشْرِكٌ، جَاهِلٌ أَوْ مُتَأَوِّلٌ مَا يُعْذَرُ}، [وَأَمَّا] مَنْ لَا يُكْفِرُهُ نَقُولُ {هُنَا يُوجَدُ تَفْصِيلٌ}، نَحْنُ نَقُولُ مَاذَا؟، مَنْ لَمْ يُكْفِرِ الْمُشْرِكِينَ فَهُوَ كَافِرٌ، وَهَذَا بِالْإِجْمَاعِ، لِأَنَّهُ رَدٌّ حُكْمَ اللَّهِ، لَكِنْ سَأَنْزِلُ هَذَا الْحُكْمَ عَلَى الْأَعْيَانِ، لَا بُدَّ مِنَ التَّبَيُّنِ فِي حَالِهِ [قَالَ الشَّيْخُ أَحْمَدُ الْحَازِمِي فِي (شَرْحِ تَحْفَةِ الطَّالِبِ وَالْجَالِسِ)]: الْمَسَائِلُ الْخَفِيَّةُ الَّتِي هِيَ كُفْرِيَّاتٌ، لَا بُدَّ مِنْ إِقَامَةِ الْحُجَّةِ. انْتَهَى]، هَلْ وَقَعَ فِي الْمَنَاطِ الْمُكْفَرِ؟، يَعْنِي هَلْ عَرَفَ [أَيُّ الْعَاذِرِ بِالْجَهْلِ] أَنَّ هَذَا [أَيُّ مُرْتَكِبِ الشَّرِكِ الْجَاهِلِ الْمُتَنَسِّبِ لِلْإِسْلَامِ] وَقَعَ فِي الْكُفْرِ، ثُمَّ عَرَفَ أَنَّ حُكْمَ اللَّهِ فِيهِ الْكُفْرُ؟، إِذَا وَقَعَ فِي هَذَا الْمَنَاطِ يَتَرْتَّبُ عَلَيْهِ الْكُفْرُ، [لَكِنْ] إِذَا قَالَ {لَا، يَا أَخِي، الْجَهْلُ مَانِعٌ شَرْعِيٌّ، نَصَّ الشَّرْعُ عَلَى أَنَّهُ مَانِعٌ}، فَلَنَا، لَا، لَا بُدَّ [أَيُّ قَبْلَ تَكْفِيرِهِ] مِنْ إِقَامَةِ الْحُجَّةِ وَإِزَالَةِ اللَّبْسِ، [وَعَلَى ذَلِكَ] فَمِنْ الْخَطَأِ أَنْ يُقَالَ أَنَّهُ [أَيُّ الْعَاذِرِ بِالْجَهْلِ] كَافِرٌ مُطْلَقًا، وَمِثْلُهُ [أَيُّ فِي الْخَطَأِ] أَنْ يُقَالَ أَنَّهُ لَا يَكْفُرُ مُطْلَقًا، هُوَ [أَيُّ الْعَاذِرِ بِالْجَهْلِ] يَقُولُ {اللَّهُ كَفَرَ الْمُشْرِكِينَ، هَذَا الرَّجُلُ وَقَعَ فِي الشَّرِكِ، لَكِنْ لِمَانِعٍ شَرْعِيٍّ مَنَعَ مِنْ لِحُوقِ الْحُكْمِ}، هُوَ لَا يَرُدُّ الْحُكْمَ الشَّرْعِيَّ الَّذِي هُوَ تَكْفِيرُ الْمُشْرِكِينَ، هُوَ أَوْرَدَ مَانِعًا يَسْتَنِدُ إِلَى شَبْهَةٍ دَلِيلٍ، فَهَذَا يَحْتَاجُ إِلَى كَشْفِ الشَّبْهِةِ وَإِزَالَةِ اللَّبْسِ... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الْقُحْطَانِي:- هُوَ [أَيُّ الْعَاذِرِ بِالْجَهْلِ] الْآنَ يَقُولُ {كَمَا يُعْذَرُ بِالْإِكْرَاهِ، مِثْلَمَا يُعْذَرُ بِالْخَطَأِ، هُوَ [أَيُّ مُرْتَكِبِ الشَّرِكِ الْجَاهِلِ]

الْمُنْتَسِبُ لِلْإِسْلَامِ مَعذُورٌ بِالْجَهْلِ {، فَالشُّبْهَةُ عِنْدَهُ فِي هَذَا الْبَابِ فِي كَوْنِهِ **[أَيِ الْجَهْلِ]** مَا نَعْنَا مِنْ مَوَانِعِ الْأَهْلِيَّةِ، طَبْعًا هَذَا بَاطِلٌ، **[وَلَكِنْ]** هَذِهِ الشُّبْهَةُ تَجْعَلُ الْمَنَاطَ غَيْرَ مُتَحَقِّقٍ فِيهِ **[أَيُّ فِي الْعَاذِرِ]** (وَهُوَ أَنْ يَعْرِفَ أَنَّ حُكْمَ اللَّهِ فِيهِ **[أَيُّ فِي مُرْتَكِبِ الشَّرِكِ الْجَاهِلِ الْمُنْتَسِبِ لِلْإِسْلَامِ]** كُفْرٌ، وَيَمْنَعُ مِنْهُ) ... ثُمَّ قَالَ -أَيِ الشَّيْخِ الْقَحْطَانِي-: مَنْ بَلَّغْنَا أَنَّهُ يَعْذُرُ بِالْجَهْلِ فِي (أَصْلِ الدِّينِ)، فَهَذَا **مُبْتَدِعٌ ضَالٌّ** ... ثُمَّ قَالَ -أَيِ الشَّيْخِ الْقَحْطَانِي-: نَحْنُ نَنْظُرُنَا فِي الْمَنَاطَاتِ **[الْأَرْبَعَةَ الْمُحْتَمَلَةَ]**، مَا وَجَدْنَا فِيهَا شَيْئًا مُنْضَبِطًا إِلَّا الْمَنَاطَ الْأَخِيرَ، **[وَ]** هُوَ الَّذِي أَعْمَلَهُ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ، وَقَبْلَهُ الْقَاضِي عِيَّاضٌ، وَقَبْلَهُ أَبُو عَبْدِ الْقَاسِمِ بْنُ سَلَامٍ، وَمَعَهُ الْإِمَامُ الْبُخَّارِيُّ، وَمَعَهُ الْإِمَامُ أَحْمَدٌ ... فَردَّ أَخَذَ الْإِخْوَةَ قَائِلًا: لَوْ نَحْنُ أَقْمْنَا الْحُجَّةَ عَلَى (س) مِنَ النَّاسِ، كَانَ يَعْذُرُ بِالْجَهْلِ **[أَيُّ فِي مَسَائِلِ الشَّرِكِ الْأَكْبَرِ]**، هَذَا الرَّجُلُ **أَقِيمَتْ عَلَيْهِ الْحُجَّةُ وَأَزِيلَتْ عَنْهُ الشُّبْهَةُ**، ثُمَّ أَصْرَ عَلَى قَوْلِهِ، **فَبِالْإِجْمَاعِ يَكْفُرُ، صَحِيحٌ؟** ... فَقَالَ الشَّيْخُ: نَعَمْ ... ثُمَّ قَالَ -أَيِ الشَّيْخِ الْقَحْطَانِي-: هُنَا مَسْأَلَةٌ مُهِمَّةٌ، فَضِيَّةٌ كَيْفِيَّةٌ إِقَامَةُ الْحُجَّةِ، الْعُلَمَاءُ ذَكَرُوا هَذِهِ الْقَضِيَّةَ، إِقَامَةُ الْحُجَّةِ تَكُونُ بِإِزَالَةِ اللَّبْسِ وَكَشْفِ الشُّبْهَةِ، هَلْ يُمَكِّنُ أَنْ تَظَلَّ هُنَاكَ شُبْهَةٌ قَائِمَةٌ؟، **نَعَمْ، يُمَكِّنُ أَنْ تَظَلَّ هُنَاكَ شُبْهَةٌ قَائِمَةٌ** ... فَردَّ أَخَذَ الْإِخْوَةَ قَائِلًا: وَإِذَا ظَلَّتْ؟ ... فَقَالَ الشَّيْخُ: هُنَا **يُرْجَعُ إِلَى نَظَرِ الْمُفْتِي**، لَا بُدَّ أَنْ أَنْظُرَ فِي الْمُرْجَّحَاتِ، **هَلْ يَدُلُّ هَذَا عَلَى الْإِعْرَاضِ؟**، هَلْ يَظْهَرُ مِنْهُ حُكْمُ اللَّهِ فِيهِ وَرَدَهُ **[أَيُّ هَلْ يَظْهَرُ مِنَ الْعَاذِرِ أَنَّهُ (عَرَفَ حُكْمَ اللَّهِ فِي مُرْتَكِبِ الشَّرِكِ الْجَاهِلِ الْمُنْتَسِبِ لِلْإِسْلَامِ، ثُمَّ رَدَّهُ)]**، وَلِهَذَا الْأَثْمَةُ يَتَفَاوَتُونَ فِي تَكْفِيرِ أَعْيَانٍ مَنْ يَشْتَرِطُونَ إِقَامَةَ الْحُجَّةِ عَلَيْهِ، مِنْهُمْ مَنْ يَظْهَرُ لَهُ أَنَّ الْحُجَّةَ فِيهِ **(أَيُّ فِي الْمُعَيَّنِ)** قَائِمَةٌ، وَمِنْهُمْ مَنْ لَا يَظْهَرُ **[قَالَ الشَّيْخُ أَبُو بَكْرٍ]**

القحطاني في (شَرْحُ قَاعِدَةٍ "مَنْ لَمْ يُكْفِرِ الْكَافِرَ") : لا بُدَّ أَنْ تُقَامَ الْحُجَّةُ [أَيُّ عَلَى عَادِرِ (المُشْرِكِ الجَاهِلِ الْمُنتَسِبِ)] وَيُزَالِ اللَّبْسُ، تُكْشَفُ الشُّبْهَةُ حَتَّى يَظْهَرَ الْمَنَاطُ فِيهِ [أَيُّ فِي الْعَادِرِ]، مَا هُوَ الْمَنَاطُ؟، يَعْنِي أَنْ يَتَبَيَّنَ [أَيُّ لِلْعَادِرِ] الْحُكْمُ الشَّرْعِيُّ فِيهِ [أَيُّ فِي الْمُشْرِكِ الْجَاهِلِ الْمُنتَسِبِ] وَيُزَادُ، أَمَّا إِذَا مَا يَزَالُ هُوَ يَرَى الْحُكْمَ الشَّرْعِيَّ فِيهِ هُوَ عَدَمُ كُفْرِهِ، فَهَذَا [الْعَادِرُ] لَا يُكْفَرُ إِلَّا إِذَا ظَهَرَتْ عَلَامَاتٌ وَسِيمَا وَأَحْوَالٌ تَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ مُعَانِدٌ مُصِرٌّ مُسْتَكْبِرٌ... ثَمَ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخُ الْقَحْطَانِي-: وَهَنَاقَ بَعْضُ الْمَسَائِلِ، الْحُجَّةُ فِيهَا لَا تَقُومُ إِلَّا بِمَجَالِسَ طَوِيلَةٍ وَبِمُنَاطَرَاتٍ وَيُكْشَفُ شُبْهَةٌ وَإِزَالَةُ لَبْسٍ. انْتَهَى]... ثَمَ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخُ الْقَحْطَانِي-: الَّذِي عَلَيْهِ طَلَبَةُ الْعِلْمِ الْكِبَارُ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ [أَيُّ فِي حُكْمِ عَادِرِ الْمُشْرِكِ الْجَاهِلِ الْمُنتَسِبِ لِلْإِسْلَامِ] يَرَوْنَ أَنَّهَا **مَسْأَلَةٌ مِمَّا يَخْفَى**... ثَمَ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخُ الْقَحْطَانِي-: الْآنَ، الْمَسْأَلَةُ وَصَلَتْ [أَيُّ بِسَبَبِ خَفَائِهَا وَالْجَهْلِ بِهَا] إِلَى أَنْ الْإِخْوَةُ الْمُؤَخِّدِينَ لَا يُصَلِّي بَعْضُهُمْ **خَلْفَ بَعْضٍ**، الْإِخْوَةُ الْمُؤَخِّدُونَ **يُكْفَرُ بَعْضُهُمْ بَعْضًا**، الْمَسْأَلَةُ خَطِيرَةٌ. انْتَهَى بِاخْتِصَارٍ. وَقَالَ الشَّيْخُ أَبُو بَكْرٍ الْقَحْطَانِي أَيْضًا فِي (شَرْحُ قَاعِدَةٍ "مَنْ لَمْ يُكْفِرِ الْكَافِرَ") : { **مَنْ لَمْ يُكْفِرِ الْمُشْرِكِينَ** أَوْ شَكَّ فِي كُفْرِهِمْ أَوْ صَحَّحَ مَذْهَبَهُمْ }، هَذَا نَاقِضٌ مُجْمَعٌ عَلَيْهِ فِي الْجُمْلَةِ، الْآنَ نُرِيدُ أَنْ نَعْرِفَ (مَا هُوَ دَلِيلُ هَذَا النَّاقِضِ)، إِنْ هُنَاكَ أُدْلَةٌ مُحْتَمَلَةٌ أَنْ تَكُونَ دَلِيلًا عَلَيْهِ، وَقَالَ بِهَا أَنَا سُبُّ؛ (أ) مِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ { إِنْ دَلِيلَ هَذَا النَّاقِضِ أَنْ مَنْ لَمْ يُكْفِرِ الْمُشْرِكِينَ لَمْ يَكْفُرْ بِالطَّاعُوتِ، وَمَنْ لَمْ يَكْفُرْ بِالطَّاعُوتِ لَمْ يَصِحَّ إِسْلَامُهُ، وَاللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ يَقُولُ (فَمَنْ يَكْفُرْ بِالطَّاعُوتِ وَيُؤْمِنَ بِاللَّهِ)، وَصِفَةُ الْكُفْرِ بِالطَّاعُوتِ هِيَ **تَكْفِيرُ الْمُشْرِكِينَ**، وَإِذَا لَمْ يُكْفِرِ الْمُشْرِكِينَ لَمْ يَكْفُرْ بِالطَّاعُوتِ }، مِنْ النَّاسِ مَنْ يَجْعَلُ هَذَا دَلِيلًا، وَهُوَ مُحْتَمَلٌ؛ (ب) مِنْهُمْ مَنْ

يَقُولُ {لا، بَلْ لَهُ مَنَاطٌ آخَرُ، وَهُوَ أَنَّ هَذَا الَّذِي لَا يُكْفَرُ
 الْمُشْرِكُ هُوَ **جَاهِلٌ بِالتَّوْحِيدِ**، وَالَّذِي يَجْهَلُ التَّوْحِيدَ لَمْ
 يَدْخُلِ الْإِسْلَامَ أَصْلًا}، هَذَا مَنَاطٌ آخَرُ وَهُوَ مُحْتَمَلٌ؛
 (ت) مَنَاطٌ ثَالِثٌ، مِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ {إِنَّ هَذَا الَّذِي لَا يُكْفَرُ
 الْمُشْرِكُ يَعْتَقِدُهُ مُسْلِمًا، وَلَا شَكَّ أَنَّهُ **إِذَا كَانَ يَعْتَقِدُهُ
 مُسْلِمًا فَإِنَّهُ يُوَالِيهِ فَيَدْخُلُ فِي كُفْرِ الْمُوَالَاةِ**، لِأَنَّهُ لَا شَكَّ
 أَنَّ أَيَّ مُسْلِمٍ لَا بُدَّ أَنْ يُوَالِيَ الْمُسْلِمَ وَلَوْ بِأَدْنَى صُورِ
 الْمُوَالَاةِ وَبِأَدْنَى شُعْبِهَا، فَإِذَا كَانَ يُوَالِي هَذَا الْكَافِرَ فَإِنَّهُ
 يَدْخُلُ فِي قَوْلِ اللَّهِ (وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ مِنْكُمْ فَإِنَّهُ مِنْهُمْ) {،
 هَذَا مَنَاطٌ ثَالِثٌ مُحْتَمَلٌ؛ (ث) الرَّابِعُ، مِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ {إِنَّ
 هَذَا تَسْمِيَةً لِلشَّرِكِ إِسْلَامًا، وَهَذَا مُخَالِفٌ لَوْضْعِ الشَّرِيعَةِ
 وَتَسْمِيَتِهِ، يَعْنِي **اللَّهُ يُسَمِّيهِ كَذًا وَأَنْتَ تُسَمِّيهِ بِخِلَافِ
 إِسْمِهِ، فَإِنَّكَ تَكْفُرُ بِذَلِكَ**}؛ (ج) الْمَنَاطُ الْخَامِسُ الْمُحْتَمَلُ
 هُوَ أَنَّ الَّذِي لَا يُكْفَرُ الْمُشْرِكِينَ هُوَ رَادٌّ لِحُكْمِ اللَّهِ فِيهِمْ
 وَجَاحِدٌ لَهُ، **وَإِذَا كَانَ رَادًّا وَجَاحِدًا فَإِنَّهُ يَكْفُرُ**؛ إِذَا مَعَنَا
 الْآنَ **خَمْسُ مَنَاطَاتٍ**، مِنْ أَيْنَ أَتَيْتُ بِهِ هَذِهِ الْمَنَاطَاتِ؟
 نَحْنُ حِينَمَا نَظَرْنَا لِكُلِّ مَا يَحْتَجُّ بِهِ الْمُخَالِفُ مَا وَجَدْنَاهُمْ
 [أَيَ الَّذِينَ يُكْفَرُونَ عَادِرَ الْمُشْرِكِ الْجَاهِلِ الْمُتَنَسِّبِ قَبْلَ
 إِقَامَةِ الْحُجَّةِ، وَالتَّبَيُّانِ الَّذِي تَزُولُ مَعَهُ الشُّبْهَةُ] يَخْرُجُونَ
 عَنْ هَذِهِ الْأَوْصَافِ [وَهِيَ الْمَنَاطَاتُ الْخَمْسُ السَّابِقُ
 بَيَّانُهَا]، قَالَ أَهْلُ الْعِلْمِ {وَيَكْفِي فِي الْإِسْتِقْرَاءِ غَلْبَةُ
 الظَّنِّ}، [وَنَحْنُ] مَا نَعْرِفُ أَنَّ هُنَاكَ مَنَاطًا يَبْنُونَ عَلَيْهِ
 حُكْمًا [يَعْنِي الْحُكْمَ بِتَكْفِيرِ الْعَادِرِ] غَيْرَ هَذِهِ الْمَنَاطَاتِ
 الَّتِي أَوْرَدْنَاهَا، وَمِنْ خِلَالِ الْمُشَاهِدَةِ وَالتَّجْرِبَةِ
 وَالْمُحَاوَرَةِ وَالْمُنَاطَرَةِ خَلَصْنَا إِلَى هَذَا... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ
 الشَّيْخِ الْقَحْطَانِيِّ- الَّذِي يَصْرِفُ عِبَادَةً مِنْ أَنْوَاعِ
 الْعِبَادَاتِ لِلطَّاغُوتِ، كَأَن يَدْعُوهُ أَوْ يَسْتَعِيْثُ بِهِ، هَلْ دَلَّتِ
 الْأَدِلَّةُ عَلَى كُفْرِ هَذَا؟، الْقُرْآنُ كُلُّهُ أَتَى بِهَذَا {وَمَنْ يَدْعُ
 مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ لَا بُرْهَانَ لَهُ بِهِ فَإِنَّمَا حِسَابُهُ عِنْدَ رَبِّهِ،
 إِنَّهُ لَا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ} وَغَيْرُهَا مِنَ الْآيَاتِ الَّتِي تُبَيِّنُ

كُفِّرَ وَشِرْكَ مَنْ يَصْرِفُ عِبَادَةً إِلَى الطَّاغُوتِ، فَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الَّذِي يَصْرِفُ لَهُ تَوْعًا مِنْ أَنْوَاعِ الْعِبَادَةِ لَمْ يَجْتَنِبْهُ وَلَمْ يَكْفُرْ بِهِ... ثم قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الْقَحْطَانِيِّ-: الَّذِي يَتَحَاكَمُ إِلَيْهِ [أَيُّ إِلَى الطَّاغُوتِ]، هَلِ اجْتَنَبَ الطَّاغُوتَ؟، لَمْ يَجْتَنِبِ الطَّاغُوتَ، وَجَاءَتِ النُّصُوصُ الْقُرْآنِيَّةُ طَافِحَةً بِهَذَا {أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ آمَنُوا بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنْزِلَ مِنْ قَبْلِكَ يُرِيدُونَ أَنْ يَتَحَاكَمُوا إِلَى الطَّاغُوتِ وَقَدْ أُمِرُوا أَنْ يَكْفُرُوا بِهِ}، إِذَا التَّحَاكُمُ إِلَى الطَّاغُوتِ هُوَ ضِدُّ الْكُفْرِ بِهِ، ثُمَّ اسْتَدِلَّ بِمَا شِئْتَ مِنَ الْآيَاتِ الْوَارِدَةِ فِي كُفْرِ الْمُتَحَاكِمِ إِلَى غَيْرِ شَرِيعَةِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ [وَهِيَ] كَثِيرَةٌ {أَمْ لَهُمْ شِرْكَاءُ شَرَعُوا لَهُمْ مِنَ الدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَنْ بِهِ اللَّهُ} {وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ} {وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللَّهِ حُكْمًا لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ}، الْآيَاتُ وَاصِحَةٌ ظَاهِرَةٌ، الَّذِي يَتَوَجَّهُ [أَيُّ إِلَى الطَّاغُوتِ] بِعِبَادَةٍ، وَالَّذِي يَتَحَاكَمُ إِلَى الطَّاغُوتِ، لَمْ يَكْفُرْ بِهِ [أَيُّ بِالطَّاغُوتِ] بِنَصِّ الْقُرْآنِ... ثم قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الْقَحْطَانِيِّ-: وَالَّذِي يُنَاصِرُ الطَّاغُوتَ {وَالَّذِينَ كَفَرُوا يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ الطَّاغُوتِ}؟، هَذَا الَّذِي يُقَاتِلُ فِي سَبِيلِهِ [أَيُّ فِي سَبِيلِ الطَّاغُوتِ] وَفِي نُصْرَتِهِ، هَلِ كَفَرَ بِالطَّاغُوتِ؟، لَمْ يَكْفُرْ بِالطَّاغُوتِ، لِأَنَّهُ مُقَاتِلٌ فِي نُصْرَتِهِ وَفِي سَبِيلِهِ، إِذَا الَّذِي يَصْرِفُ لَهُ [أَيُّ لِلطَّاغُوتِ] عِبَادَةً، الَّذِي يَتَحَاكَمُ إِلَيْهِ، الَّذِي يُنَاصِرُهُ، كُلُّ هَؤُلَاءِ نَصَّ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ عَلَيْهِمْ فِي الْكُفْرِ، لِمَذَا؟، لِأَنَّهُمْ لَمْ يَجْتَنِبُوا عِبَادَتَهُ [أَيُّ عِبَادَةَ الطَّاغُوتِ]، فَهُوَ لَمْ يَدْخُلْ فِي مَعْنَى {وَالَّذِينَ اجْتَنَبُوا الطَّاغُوتَ أَنْ يَعْبُدُوهَا}... ثم قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الْقَحْطَانِيِّ-: اجْتِنَابُ الطَّاغُوتِ الَّتِي نَصَّ الشَّرْعُ عَلَيْهَا هِيَ قَضِيَّةُ (الْعِبَادَةِ، التَّحَاكُمِ، النُّصْرَةِ)... ثم قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الْقَحْطَانِيِّ-: إِنْ تَكْفِيرَ أَعْيَانِ الْمُشْرِكِينَ لَيْسَ رُكْنًا فِي الْكُفْرِ بِالطَّاغُوتِ أَوْ شَرْطًا لَهُ [أَيُّ لِصِحَّتِهِ]، وَلَكِنَّهُ مِنْ لَوَازِمِهِ وَوَاجِبَاتِهِ كَمَا حَكَى اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ عَنْ

أَنْبِيَاءَهُ، وَرَسُولَهُ وَأَصْحَابَهُ، تَكْفِيرَهُمْ [أَيُّ تَكْفِيرٍ أَعْيَانِ
الْمُشْرِكِينَ] وَالْبَرَاءَةَ مِنْهُمْ وَمُعَادَاتَهُمْ، لَا شَكَّ أَنَّهُ [أَيُّ
تَكْفِيرٍ أَعْيَانِ الْمُشْرِكِينَ] مِنْ تَمَامِ الْكُفْرِ بِالطَّاغُوتِ.
انتهى باختصار.

(8) وَقَالَ الشَّيْخُ أَبُو سَلْمَانَ الصُّومَالِيُّ فِي (المباحث
المشرقية "الجزء الأول") : ... وَالصَّوَابُ أَنَّ كُفْرَ الثَّانِي
[يَعْنِي الْمُشْرِكَ الْجَاهِلَ الْمُتَنَبِّئَ لِلْإِسْلَامِ] تَقْضِي لِأَصْلِ
الَّذِينَ **الَّذِي هُوَ إِفْرَادُ اللَّهِ بِالْأُلُوْهِيَّةِ وَالْكُفْرُ بِمَا سِوَاهُ**،
وَلَا عَذْرَ لِأَحَدٍ فِيهِ، فَمَنْ عَبَدَ مَخْلُوقًا فَهُوَ كَافِرٌ جَاهِلًا
كَانَ أَوْ مُعَانِدًا؛ **أَمَّا كُفْرُ الْعَادِرِ فَمِنْ بَابِ كُفْرِ التَّكْذِيبِ أَوْ
الْجُحُودِ**، لِأَنَّ تَكْفِيرَ الْمُشْرِكِ مَعْلُومٌ مِنَ الَّذِينَ صَرُورَةٌ،
وَالْمُتَنَبِّئُ مِنَ الْإِكْفَارِ مُكْذَّبٌ لِأَخْبَارِ الشَّارِعِ؛ وَعَلَى هَذَا
التَّفْرِيقِ بَيْنَ الْأَمْرَيْنِ جَرَى أَهْلُ الْعِلْمِ... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ
الشَّيْخِ الصُّومَالِيِّ-: **أَمَّا نَوْعُ كُفْرٍ** مَنْ لَمْ يَكْفُرْهُمْ [أَيُّ لَمْ
يُكْفِرِ الْمُشْرِكِينَ الْجَاهِلِينَ الْمُتَنَبِّئِينَ لِلْإِسْلَامِ] فَهُوَ مِنْ
بَابِ **التَّكْذِيبِ لِأَخْبَارِ اللَّهِ وَرُسُلِهِ**، لِأَنَّ مِنْ حَكَمٍ بِأَسْلَمَةِ
عِبَادِ الْأَوْثَانِ فَهُوَ مُكْذَّبٌ لِخَبَرِ اللَّهِ وَرُسُلِهِ فِي تَكْفِيرِ
الْمُشْرِكِينَ، وَمَنْ كَذَّبَ أَخْبَارَ اللَّهِ وَالرُّسُلِ فَهُوَ كَافِرٌ
قَطْعًا، وَالْعُلَمَاءُ رَدُّوا هَذَا الْكُفْرَ إِلَى **نَوْعِ التَّكْذِيبِ لِأَخْبَارِ
اللَّهِ وَرُسُلِهِ**. انتهى باختصار. وَقَالَ الشَّيْخُ أَبُو سَلْمَانَ
الصُّومَالِيُّ أَيْضًا فِي (الْجَوَابُ الْمَسْبُوكُ "الْمَجْمُوعَةُ
الْأُولَى") : **تَكْفِيرُ الْمُشْرِكِينَ لَيْسَ شَرْطًا لِصِحَّةِ الْإِيمَانِ
وَالْإِسْلَامِ**، بَلْ هُوَ مِنَ الْوَاجِبَاتِ الصَّرُورِيَّةِ **بَعْدَ ثَبُوتِ
أَصْلِ الْإِسْلَامِ لِلْمُكَلَّفِ**، وَإِلَّا لَبِثَ الرَّسُولُ عَلَيْهِ السَّلَامُ
كَشَرَطٍ لِصِحَّةِ الْإِيمَانِ فِي أَوَّلِ عَرْضِ الدَّعْوَةِ الْمُحَمَّدِيَّةِ
عَلَى النَّاسِ وَعِنْدَمَا كَانَ يُنَادِي بِأَعْلَى صَوْتِهِ {أَيُّهَا
النَّاسُ، قُولُوا (لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ) تَغْلِبُوا}، فَمَنْ أَتَى بِهِذِهِ
الْكَلِمَةِ [أَيُّ يَقُولُ (لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ)]، فَقَدْ أَفْلَحَ إِلَّا أَنْ
يَظْهَرَ مِنْهُ خِلَافٌ ذَلِكَ، نَعَمْ، تَكْفِيرُ الْمُشْرِكِينَ **مِنْ حَيْثُ**

الْجُمْلَةُ وَاجِبٌ مَعْلُومٌ مِنَ الدِّينِ بِالضَّرُورَةِ، **وَلَيْسَ** مِنْ أَصْلِ الدِّينِ **[الَّذِي]** لَا يَصِحُّ الْإِسْلَامُ إِلَّا بِهِ... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الصُّومَالِيِّ-: وَفِي الْمَسَائِلِ الْمَعْلُومَةِ بِالضَّرُورَةِ (الْمَسَائِلِ الظَّاهِرَةِ)، كَوُجُوبِ الصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ وَالصَّوْمِ وَالْحَجِّ وَالْجِهَادِ وَالْأَمْرِ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيِ عَنِ الْمُنْكَرِ، وَوُجُوبِ تَكْفِيرِ الْمُشْرِكِينَ **[أَيُّ مِنْ حَيْثُ الْجُمْلَةُ]**، وَتَحْرِيمِ الْخَمْرِ وَالزَّبَا وَالزَّيْنَا، **يُكْفَرُ الْمُتَمَكِّنُ مِنَ الْعِلْمِ**، وَلَا يُكْفَرُ الْجَاهِلُ غَيْرُ الْمُقْصِرِ؛ **وَأَمَّا أَصْلُ الدِّينِ (الَّذِي هُوَ إِفْرَادُ اللَّهِ بِالْأُلُوْهِيَّةِ وَالْكُفْرُ بِمَا يُعْبَدُ مِنْ دُونِ اللَّهِ) فَلَا عُذْرَ فِيهِ لِأَحَدٍ مِنَ النَّاسِ**، فَمَنْ عَبَدَ غَيْرَ اللَّهِ فَهُوَ كَافِرٌ جَاهِلًا كَانَ أَوْ مُعَانِدًا... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الصُّومَالِيِّ-: **أَمَّا نَوْعُ** هَذَا الْكُفْرِ **[أَيُّ كُفْرٍ مَنِ لَمْ يُكْفَرْ الْمُشْرِكُ]** فَهُوَ مِنْ بَابِ **التَّكْذِيبِ بِاللَّهِ وَبِرُسُلِهِ**... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الصُّومَالِيِّ-: الْحُكْمُ بِالْإِيمَانِ وَالْكُفْرِ عَلَى الشَّخْصِ بِظَاهِرِ فِعْلِهِ وَقَوْلِهِ أَمْرٌ مَقْطُوعٌ بِهِ فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَإِجْمَاعِ الْعُلَمَاءِ، قَالَ أَبُو إِسْحَاقَ الشَّاطِبِيُّ **[فِي (الْمُؤَافَقَاتِ)]** {أَصْلُ الْحُكْمِ بِالظَّاهِرِ مَقْطُوعٌ بِهِ فِي **الْإِعْتِقَادِ فِي الْغَيْرِ**، فَإِنَّ سَيِّدَ الْبَشَرِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَعَ إِعْلَامِهِ بِالْوَحْيِ يُخْرِجِي الْأُمُورَ عَلَى ظَوَاهِرِهَا فِي الْمُنَافِقِينَ وَغَيْرِهِمْ، وَإِنْ عَلِمَ بَوَاطِنَ أَخَوَالِهِمْ، وَلَمْ يَكُنْ ذَلِكَ **[أَيُّ الْعِلْمِ بِبَوَاطِنِ الْمُنَافِقِينَ بِوَاسِطَةِ الْوَحْيِ]** يُخْرِجُهُ عَنْ جَرَيَانِ الظَّوَاهِرِ عَلَى مَا جَرَتْ عَلَيْهِ، وَأَعْمَالُ الْجَوَارِحِ تُعْرَبُ عَمَّا فِي الصُّمَائِرِ، **وَالْأَصْلُ مُطَابَقَةُ الظَّاهِرِ لِلْبَاطِنِ**، وَلَمْ يُؤْمَرْ أَنْ تُنْقَبَ عَنِ الْقُلُوبِ وَلَا أَنْ تَشُقَّ الْبُطُونُ، لَا فِي بَابِ الْإِيمَانِ وَلَا فِي **بَابِ الْكُفْرِ**، بَلْ تَكُلُّ مَا غَابَ عَنَّا إِلَى عِلَامِ الْغُيُوبِ... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الصُّومَالِيِّ-: إِنْ قَصِدَ اللَّفْظُ الظَّاهِرُ يَتَّصِفُ قَصْدَ مَعْنَى اللَّفْظِ وَحَقِيقَتِهِ، إِلَّا أَنْ يُعَارِضَهُ قَصْدٌ آخَرُ مُعْتَبَرٌ شَرْعًا كَالْإِكْرَاهِ... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الصُّومَالِيِّ-: أَجْمَعَ الْعُلَمَاءُ عَلَى أَنَّ **الْأَصْلَ فِي الْكَلَامِ**

حَمْلُهُ عَلَى ظَاهِرِ مَعْنَاهُ مَا لَمْ يَتَعَذَّرِ الْحَمْلُ لِذَلِيلٍ يُوجِبُ
 الصَّرْفَ، لِأَنَّا مُتَعَبِّدُونَ بِاعْتِقَادِ الظَّاهِرِ مِنْ كَلَامِ اللَّهِ
 وَكَلَامِ رَسُولِهِ **وَكَلَامِ النَّاسِ**؛ قَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عُمَرُ بْنُ
 الْخَطَّابِ {إِنْ أَنَايَا كَانُوا يُؤْخَذُونَ بِالْوَحْيِ فِي عَهْدِ
 رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَإِنْ الْوَحْيُ قَدْ
 انْقَطَعَ، وَإِنَّمَا نَأْخُذُكُمْ الْآنَ بِمَا ظَهَرَ لَنَا مِنْ أَعْمَالِكُمْ،
 فَمَنْ أَظْهَرَ لَنَا خَيْرًا أَمَّنَاهُ [أَيُّ أَصْبَحَ فِي أَمَانٍ، وَصَارَ
 عِنْدَنَا أَمِينًا] وَقَرَّبَنَاهُ، وَلَيْسَ إِلَيْنَا مِنْ سَرِيرَتِهِ شَيْءٌ، اللَّهُ
 يُخَاسِبُهُ فِي سَرِيرَتِهِ، وَمَنْ أَظْهَرَ لَنَا سُوءًا لَمْ نَأْمَنَّهُ وَلَمْ
 نُصَدِّقْهُ، وَإِنْ قَالَ إِنْ سَرِيرَتُهُ خَسِيئَةٌ { وَفِي رَوَايَةٍ {أَلَا
 وَإِنَّ النَّبِيَّ قَدْ انْطَلَقَ، وَقَدْ انْقَطَعَ الْوَحْيُ، وَإِنَّمَا نَعْرِفُكُمْ
 بِمَا نَقُولُ لَكُمْ (مَنْ أَظْهَرَ مِنْكُمْ خَيْرًا ظَنَّنَا بِهِ خَيْرًا
 وَأَخْبَنَاهُ عَلَيْهِ، وَمَنْ أَظْهَرَ لَنَا شَرًّا ظَنَّنَا بِهِ شَرًّا،
 وَأَبْغَضَنَاهُ عَلَيْهِ، سَرَائِرُكُمْ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَ رَبِّكُمْ) }؛ وَقَالَ
 الْإِمَامُ ابْنُ الْقَيْمِ [فِي (إِغْلَامِ الْمُوقَعِينَ)] { هَذَا شَأْنُ
 عَامَّةِ أَنْوَاعِ الْكَلَامِ فَإِنَّهُ مَحْمُولٌ عَلَى مَعْنَاهُ الْمَفْهُومِ مِنْهُ
عِنْدَ الْإِطْلَاقِ، لَا سِيَّمَا الْأَحْكَامُ الشَّرْعِيَّةُ الَّتِي عُلِقَ
 الشَّارِعُ بِهَا أَحْكَامُهَا، فَإِنَّ الْمُتَكَلَّمَ عَلَيْهِ أَنْ يَقْصِدَ بِتِلْكَ
 الْأَلْفَافِ مَعَانِيَهَا، وَالْمُسْتَمِعُ عَلَيْهِ أَنْ يَحْمِلَهَا عَلَى تِلْكَ
 الْمَعَانِي، فَإِنْ لَمْ يَقْصِدِ الْمُتَكَلَّمَ بِهِ مَعَانِيَهَا بَلْ تَكَلَّمَ بِهَا
 غَيْرَ قَاصِدٍ لِمَعَانِيهَا أَوْ قَاصِدًا لغيرها **أَبْطَلَ الشَّارِعُ عَلَيْهِ**
قَصْدَهُ، فَإِنْ كَانَ هَازِلًا أَوْ لَاعِبًا لَمْ يَقْصِدِ الْمَعْنَى الزَّمَّةُ
الشَّارِعُ الْمَعْنَى كَمَنْ هَزَلَ بِالْكَفْرِ وَالطَّلَاقِ وَالنِّكَاحِ
 وَالرَّجْعَةِ، بَلْ لَوْ تَكَلَّمَ الْكَافِرُ بِكَلِمَةِ الْإِسْلَامِ هَازِلًا **الزَّم**
بِهِ وَجَرَتْ عَلَيْهِ أَحْكَامُهُ ظَاهِرًا { ... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ
 الصُّومَالِيِّ-: الْأَصْلُ فِيمَنْ أَظْهَرَ الْكُفْرَ أَنَّهُ كَافِرٌ رِبْطًا
لِلْحُكْمِ بِسَبَبِهِ وَهُوَ أَصْلٌ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، قَالَ الْإِمَامُ
 الْقَرَّافِيُّ (ت 684هـ) [فِي (شَرْحِ تَنْقِيحِ الْفُصُولِ)]
 { الْقَاعِدَةُ أَنَّ النَّبِيَّ إِنَّمَا يُحْتَاجُ إِلَيْهَا إِذَا كَانَ اللَّفْظُ مُتَرَدِّدًا
 بَيْنَ الْإِفَادَةِ وَغَدَمِهَا، أَمَّا مَا يُفِيدُ مَعْنَاهُ أَوْ مُقْتَضَاهُ -

قَطْعًا أَوْ ظَاهِرًا- فَلَا يُحْتَاجُ لِلنِّبَةِ، وَلِذَلِكَ أَجْمَعَ الْفُقَهَاءُ عَلَى أَنَّ صَرَائِحَ الْأَلْفَاظِ لَا تَحْتَاجُ إِلَى نِيَّةٍ لِذَلَالَتِهَا إِهْمًا قَطْعًا، أَوْ ظَاهِرًا (وهو الأكثرُ)... وَالْمُعْتَمَدُ فِي ذَلِكَ كُلِّهِ أَنَّ الظُّهُورَ مُغْنٍ عَنِ الْقَصْدِ وَالتَّعْيِينِ، وَقَالَ ابْنُ حَجَرٍ الْفَقِيهُ [يَعْنِي (الْهَيْتَمِيَّ)] فِي (الإعلام بقواطع الإسلام) ... هذا اللفظُ ظاهرٌ في الكُفْرِ، وعند ظهور اللفظ فيه [أي في الكُفْرِ] لَا يُحْتَاجُ إِلَى نِيَّةٍ، كَمَا عَلِمَ مِنْ فُرُوعٍ كَثِيرَةٍ مَرَّتْ وَتَأْتِي، إِذْ مَنَاطُ الْحُكْمِ هُنَا قَصْدُ فِعْلِ السَّبَبِ وَتَرْتِيبُ الْحُكْمِ عَلَى سَبَبِهِ، فَإِذَا أَتَى الْمُكَلَّفُ بِالسَّبَبِ قَصْدًا [فَخَرَجَ بِذَلِكَ مَا كَانَ مِنْ سَبْقِ لِسَانٍ] وَاخْتِيَارًا [فَخَرَجَ بِذَلِكَ الْمُكْرَهُ] لَزَمَهُ حُكْمُهُ شَاءَ أَمْ أَبَى... ثم قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الصُّومَالِيِّ-: الْأَصْلُ تَرْتِيبُ الْمُسَبَّبِ عَلَى سَبَبِهِ، وَتَرْتِيبُ الْأَحْكَامِ عَلَى الْأَسْبَابِ لِلشَّارِعِ لَا لِلْمُكَلَّفِ، فَإِذَا أَتَى الْمُكَلَّفُ بِالسَّبَبِ لَزَمَهُ حُكْمُهُ شَاءَ أَمْ أَبَى، قَالَ الْإِمَامُ الْقَرَفِيُّ [فِي (الدَّخِيرَةِ فِي فُرُوعِ الْمَالِكِيَّةِ)] {وَلَيْسَ لِلْمُكَلَّفِ خِيَرَةٌ فِي إِبْطَالِ الْأَسْبَابِ الشَّرْعِيَّةِ، وَلَا فِي إِقْطَاعِ مُسَبَّبَاتِهَا [أَيُّ أَحْكَامِهَا]}، وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ [فِي (الْفَتَاوَى الْكُبْرَى)] فِي تَكْفِيرِ الْهَازِلِ {وَتَرْتِيبُ الْأَحْكَامِ عَلَى الْأَسْبَابِ لِلشَّارِعِ}... ثم قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الصُّومَالِيِّ-: هُنَاكَ شُرُوطُ أَجْمَعَ النَّاسِ عَلَى مُرَاعَاتِهَا فِي بَابِ التَّكْفِيرِ، وَهِيَ الْعَقْلُ، وَالْإِخْتِيَارُ (الطَّوْعُ)، وَقَصْدُ الْفِعْلِ وَالْقَوْلِ؛ وَهُنَاكَ مَوَائِعُ مِنَ التَّكْفِيرِ مُجْمَعٌ عَلَيْهَا، وَهِيَ عِدَمُ الْعَقْلِ، وَالْإِكْرَاهُ، وَانْتِفَاءُ الْقَصْدِ؛ وَهُنَاكَ شُرُوطُ اخْتِلَافٍ فِي مُرَاعَاتِهَا، كَالْبُلُوغِ، وَالصَّحْوِ، وَمَوَائِعُ تَنَازَعِ النَّاسِ فِيهَا، كَعَدَمِ الْبُلُوغِ، وَالسُّكْرِ... ثم قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الصُّومَالِيِّ-: قَالَ [النَّوَوِيُّ فِي (رَوْضَةِ الطَّالِبِينَ)] {لَا تُقْبَلُ دَعْوَى سَبْقِ اللِّسَانِ فِي الظَّاهِرِ إِلَّا إِذَا وَجِدَتْ قَرِينَةً تَدُلُّ عَلَيْهِ}، وَالْمَذَاهِبُ الْأُخْرَى لَا تُخَالِفُ فِي قُبُولِ دَعْوَى السَّبْقِ عِنْدَ وَجُودِ الْقَرَائِنِ. انتهى باختصار. وَقَالَ الشَّيْخُ أَبُو سَلْمَانَ

الصومالي أيضًا في (إسعافُ السائل بأجوبة المسائل):
إِنَّ مَسْأَلَةَ الْحُكْمِ عَلَى الْأَعْيَانِ وَالطَّوَائِفِ تَقَبَّلُ الْخِلَافَ
السَّائِغَ بَعْدَ الْأُتْفَاقِ عَلَى مَا خَذَ التَّكْفِيرُ، خِلَافًا لِمَا يَظْهَرُ
مِنْ مَقَالٍ وَحَالِ شَيْوخِ مُكَافَحَةِ الْإِرْهَابِ... ثم قال -أي
 الشيخ الصومالي-: **إِنَّ الْحُكْمَ عَلَى الْأَعْيَانِ مِنْ مَوَارِدِ**
الاجْتِهَادِ... ثم قال -أي الشيخ الصومالي-: **إِنَّ الْحُكْمَ**
عَلَى الْأَشْخَاصِ مَسْأَلَةٌ اجْتِهَادٍ تَعْتَمِدُ عَلَى الْمَعْلُومَاتِ
الْمُتَوَفِّرَةِ لَدَى الْمُكَفِّرِ، أَخْطَأَ أَمْ أَصَابَ، فَقَدْ حَكَمَ عُمَرُ
 بْنُ الْخَطَّابِ بِكُفْرِ حَاطِبِ بْنِ أَبِي بَلْتَعَةَ، وَمُعَاذُ بْنُ جَبَلٍ
 بِنِفَاقِ الْأَنْصَارِيِّ الَّذِي قَطَعَ صَلَاتَهُ [جَاءَ فِي الْمَوْسُوعَةِ
 الْحَدِيثِيَّةِ (إِعْدَادُ مَجْمُوعَةٍ مِنَ الْبَاحِثِينَ، بِإِشْرَافِ الشَّيْخِ
 عَلَوِيِّ بْنِ عَبْدِ الْقَادِرِ السَّقَّافِ): يُخَيَّرُ جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ
 رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنْ مُعَاذًا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ صَلَّى بِهِمْ
 يَوْمًا، فَقَرَأَ بِهِمْ سُورَةَ الْبَقَرَةِ، فَتَجَوَّزَ رَجُلٌ -قِيلَ {هُوَ
 حَزْمُ بْنُ أَبِي بَنِي كَعْبٍ}، وَقِيلَ غَيْرُ ذَلِكَ- فَصَلَّى **مُنْفِرَدًا**
 صَلَاةً خَفِيفَةً (بِأَنَّهُ قَطَعَ الصَّلَاةَ، أَوْ قَطَعَ الْقُدُوءَ بِمُعَاذٍ
 رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَأَكْمَلَ مُنْفِرَدًا)، فَبَلَغَ ذَلِكَ مُعَاذًا رَضِيَ
 اللَّهُ عَنْهُ، فَقَالَ {**إِنَّهُ مُنَافِقٌ**}، **انتهى**] لَمَّا أَطَالَ عَلَيْهِ،
 وَأَسِيدُ بْنُ حُصَيْنٍ بِنِفَاقِ سَعْدِ بْنِ عُيَادَةَ، وَقَتَلَ أَسَامَةَ
 [بْنَ زَيْدٍ] الرَّجُلَ الَّذِي أَسْلَمَ مُتَأَوَّلًا، وَكَفَرَ جَمَاعَةٌ مِنَ
 التَّابِعِينَ الْحَجَّاجِ بْنِ يَوْسُفَ مِثْلُ طَاوُسِ بْنِ كَيْسَانَ
 وَسَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ وَسَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ وَالشَّعْبِيِّ وَمُجَاهِدٍ
 وَغَيْرِهِمْ، وَحَكَمَ جُمُهُورُ الْمَالِكِيَّةِ بِكُفْرِ الْمَلِكِ الْمُعْتَمِدِ بْنِ
 عَبَّادٍ آخِرِ مُلُوكِ الدَّوْلَةِ الْعَبَّادِيَّةِ، وَكَفَرَ الشَّيْخُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ
 بْنُ حَسَنِ [هُوَ الشَّيْخُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ حَسَنِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ
 عَبْدِ الْوَهَّابِ، الْمُلَقَّبُ بِـ (الْمُجَدِّدِ الثَّانِي)] الطَّائِفَةُ
 الْأَشْعَرِيَّةُ فِي عَهْدِهِ، وَكَفَرَ أَيْمَةُ الدَّعْوَةِ النَّجْدِيَّةِ الدَّوْلَةُ
 الْعُثْمَانِيَّةُ فِي عَهْدِهَا الْأَخِيرِ، وَحَكَمَ الشَّيْخُ عُثْمَانُ بْنُ
 فُؤْدِي [ت1232هـ] بِكُفْرِ مُلُوكِ هَوْسَا [بِلَادُ الْهَوْسَا
 تَشْمَلُ مَا يُعْرَفُ الْآنَ بِشَمَالِ نِيْجِيرِيَا وَجُزْءًا مِنْ

جُمْهُورِيَّةِ النَّيْجَرِ، وَحَكَمَ أُمَّةُ الدَّعْوَةِ النَّجْدِيَّةِ بِكُفْرِ الْقَبَائِلِ الَّتِي لَمْ تَقْبَلْ دَعْوَةَ التَّوْحِيدِ (إِمَّا بِكُفْرِ أَصْلِيٍّ أَوْ بِرِدَّةٍ، عَلَيَّ خِلَافِ بَيْتِهِمْ)، وَقَضَى كَثِيرٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ بِكُفْرِ الدَّوَلِ الْمُحْكَمَةِ لِلْقَوَانِينِ الْوَضْعِيَّةِ وَإِنْ كَانَتْ مُنْتَسِبَةً لِلْإِسْلَامِ، وَحَكَمَ الْعُلَمَاءُ بِكُفْرِ الْحَبِيبِ بَورْقِيَّةِ [الَّذِي حَكَمَ تُونِسَ] وَجَمَالِ عَبْدِ النَّاصِرِ [الَّذِي حَكَمَ مِصْرًا] وَالنَّمِيرِي [الَّذِي حَكَمَ السُّودَانَ] وَحَافِظِ الْأَسَدِ [الَّذِي حَكَمَ سُورِيَا] وَصَدَّامَ حُسَيْنَ [الَّذِي حَكَمَ الْعِرَاقَ] وَمَعْمَرَ الْقَذَافِي [الَّذِي حَكَمَ لِيْبِيَا]، وَحُكُومَةُ عَدَنَ الْيَمَنِيَّةِ، وَحَكَمَ الشَّيْخُ ابْنُ بَازٍ بِكُفْرِ رُوحِي جَارُودِي الْفَرَنْسِيَّ، إِلَى أَمْثَلَةٍ لَا يَحْضُرُهَا الْعَدُّ وَالْإِحْصَاءُ، فَلَمْ أَرِ مَنْ يَنْسِبُ الْمُكْفَرَ إِلَى بَدْعَةِ الْغُلُوِّ مِمَّنْ يُعْتَدُّ بِقَوْلِهِ بِسَبَبِ **الْخِلَافِ** فِي الْحُكْمِ عَلَى الْأَعْيَانِ، كَمَا هِيَ قَاعِدَةٌ شُيُوخُ مُكَافَحَةِ الْإِرْهَابِ فَتَرَاهُمْ يَقُولُونَ {فُلَانٌ بَنُ فُلَانٍ تَكْفِيرِيٌّ، لِأَنَّهُ كَفَرَ الشَّيْخَ الْفُلَانِيَّ} وَ{هَذَا تَكْفِيرِيٌّ لِأَنَّهُ كَفَرَ الطَّائِفَةَ الْفُلَانِيَّةَ}، رَغْمَ مَعْرِفَتِهِمْ بِأَنَّ التَّكْفِيرَ حُكْمٌ شَرْعِيٌّ يَعُودُ إِلَى **مَنَاطِهِ** لَا إِلَى **الْأَشْخَاصِ وَالطَّوَائِفِ**... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الصُّومَالِيِّ-: وَالْمَقْصُودُ هُنَا أَنَّ **إِخْتِلَافَ النَّاسِ فِي الْحُكْمِ عَلَى الْأَعْيَانِ بَعْدَ الْإِتِّفَاقِ عَلَى الْأَصُولِ فِي الْكُفْرِ وَالتَّكْفِيرِ سَائِعٌ**، فَلَا يَنْبَغِي التَّجَنُّبُ عَلَى الْغَيْرِ بِسَبَبِهِ، نَظَرًا لِإِخْتِلَافِهِمْ فِي بَعْضِ مَوَاقِعِ التَّكْفِيرِ؛ هَذَا، وَقَدْ تَخْتَلَفُ الْأَنْظَارُ فِي تَحْقِيقِ مَنَاطِ التَّكْفِيرِ فِي الْمُعَيَّنِ؛ وَعَهْدِي بِشُيُوخِ مُكَافَحَةِ الْإِرْهَابِ الرَّمِّيُّ بِدْعَةِ التَّكْفِيرِ كُلَّمَا خُولِفُوا فِي **التَّطْيِيقِ** لَا فِي **التَّأْصِيلِ**. انْتَهَى بِاخْتِصَارٍ. وَقَالَ الشَّيْخُ أَبُو سَلْمَانَ الصُّومَالِيُّ أَيْضًا فِي (التَّنْبِيهَاتِ عَلَى مَا فِي الْإِشَارَاتِ وَالْإِدْلَالِ مِنَ الْأَغْلُوطَاتِ): ضَابِطُ قِيَامِ الْحُجَّةِ عَلَى الْمُكَلِّفِ هُوَ **تَمَكُّنُهُ مِنَ الْعِلْمِ لَا حَقِيقَةُ بُلُوغِ الْعِلْمِ**، وَجَمِيعُ النُّصُوصِ الدَّالَّةِ عَلَى الْأَحْوَالِ الَّتِي يُعَذَّرُ فِيهَا بِالْجَهْلِ وَالَّتِي لَا يُعَذَّرُ فِيهَا، كُلُّ هَذِهِ يَجْمَعُهَا ضَابِطٌ وَاحِدٌ، وَهُوَ **التَّمَكُّنُ مِنَ**

الْعِلْمُ أَوْ عَدَمُهُ، لَكِنَّهُ [أَيُّ لَكِنَّ هَذَا الضَّابِطَ] لَمَّا كَانَ فِي
الْغَالِبِ غَيْرَ مُنْضَبِطٍ أَوْ خَفِيًّا بِالنِّسْبَةِ لِلْأَعْيَانِ [أَيُّ
بِالنِّسْبَةِ لِمَعْرِفَةٍ تَحَقُّقِهِ فِي الْأَعْيَانِ] أُنَاطَ الْفُقَهَاءُ
الْحُكْمَ بِمَنَاطَاتٍ ظَاهِرَةٍ مُنْضَبِطَةٍ فِي الْأَغْلَبِ مِثْلِ {قِدَمُ
الْإِسْلَامِ فِي دَارِ إِسْلَامٍ فِي الْمَسَائِلِ الظَّاهِرَةِ مَظَنَّةٌ
لِقِيَامِ الْحُجَّةِ وَتَحَقُّقِ الْمَنَاطِ}، وَلِهَذَا يَقُولُ الْعُلَمَاءُ {إِنَّهُ
لَا عُذْرَ بِالْجَهْلِ لِلْمُقِيمِ فِي دَارِ الْإِسْلَامِ لِأَنَّهَا مَظَنَّةٌ
لِانْتِشَارِ الْعِلْمِ وَأَنَّ الْمُكَلَّفَ يَتِمَكَّنُ مِنْ عِلْمِ مَا يَجِبُ عَلَيْهِ
فِيهَا}... ثَمَ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخُ الصُّومَالِيُّ-: حَدَاثَةُ الْإِسْلَامِ
أَوْ عَدَمُ مُخَالَطَةِ الْمُسْلِمِينَ (مِثْلُ مَنْ تَشَأَ فِي بَادِيَةٍ
بَعِيدَةٍ أَوْ فِي شَاهِقِ جَبَلٍ أَوْ فِي دَارِ كُفْرٍ) مَظَنَّةٌ لِعَدَمِ
قِيَامِ الْحُجَّةِ وَتَحَقُّقِ الْمَنَاطِ فِي الْمَسَائِلِ الظَّاهِرَةِ... ثَمَ
قَالَ -أَيُّ الشَّيْخُ الصُّومَالِيُّ-: إِنْ مِنْ أَصُولِ الشَّرِيعَةِ
الْإِسْلَامِيَّةِ أَنَّ الْحِكْمَةَ إِذَا كَانَتْ خَفِيَّةً أَوْ مُنْتَشِرَةً [أَيُّ غَيْرَ
مُنْضَبِطَةٍ] يُنَاطُ الْحُكْمُ بِالْوَصْفِ الظَّاهِرِ الْمُنْضَبِطِ،
وَالضَّابِطُ الَّذِي يَحْكُمُ كُلَّ الصُّوَرِ [الْمُتَعَلِّقَةِ بِقِيَامِ الْحُجَّةِ
عَلَى الْمُكَلَّفِ] هُوَ التَّمَكُّنُ مِنَ الْعِلْمِ أَوْ عَدَمِهِ... ثَمَ قَالَ -
أَيُّ الشَّيْخُ الصُّومَالِيُّ-: الْمَسَائِلُ الْخَفِيَّةُ الَّتِي يَخْفَى
عِلْمُهَا عَلَى كَثِيرٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ لَا يَكْفُرُ فِيهَا إِلَّا
الْمُعَانِدُ... ثَمَ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخُ الصُّومَالِيُّ-: وَقَدْ تَخْتَلِفُ
أَنْظَارُ الْبَاحِثِينَ فِي تَقْيِيمِ بَلَدٍ أَوْ طَائِفَةٍ بِالنِّسْبَةِ لِهَذَا
الْمَنَاطِ [وَهُوَ التَّمَكُّنُ مِنَ الْعِلْمِ أَوْ عَدَمِهِ]... ثَمَ قَالَ -أَيُّ
الشَّيْخُ الصُّومَالِيُّ-: وَمِمَّا يَنْبَغِي التَّنْبِيهُ عَلَيْهِ أَنَّ هَذَا
الْمَنَاطَ إِذَا تَحَقَّقَ [يَعْنِي (إِذَا تَحَقَّقَ التَّمَكُّنُ مِنَ الْعِلْمِ)]
لَا يَتَأَثَّرُ بِحُكْمِ الدَّارِ كُفْرًا أَوْ إِسْلَامًا، لِأَنَّ مَنَاطَ الْحُكْمِ
عَلَى الدَّارِ رَاجِعٌ عِنْدَ الْجَمْهُورِ إِلَى الْأَحْكَامِ الْمُطَبَّقَةِ
فِيهَا وَالْمُنْفَذِ لَهَا، بَيْنَمَا يَعُودُ مَنَاطُ الْعُذْرِ بِالْجَهْلِ وَعَدَمِ
الْعُذْرِ إِلَى التَّمَكُّنِ مِنَ الْعِلْمِ أَوْ الْعَجْزِ عَنْهُ... ثَمَ قَالَ -أَيُّ
الشَّيْخُ الصُّومَالِيُّ-: إِنْ لِلنَّاسِ فِي التَّكْفِيرِ مَذَاهِبٌ
وَطَرَائِقُ مُخْتَلِفَةٌ، وَكُلٌّ يَعْزُو نَحْلَتَهُ إِلَى السَّلَفِ كَيَّ لَا

يُنْسَبَ إِلَى الْإِحْدَاثِ وَالْبِدْعَةِ، فَعَلَى الطَّالِبِ أَنْ يَأْخُذَ حَذْرَهُ مِنْ تِلْكَ الْمَذَاهِبِ الْمَعْرُوءَةِ إِلَى السَّلَفِ الصَّالِحِ فِي مَسَائِلِ الْكُفْرِ وَالْإِيمَانِ... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الصُّومَالِيِّ-: إِنَّ الْأَتِّفَاقَ عَلَى مَأْخُذِ التَّكْفِيرِ يَمْنَعُ رَمْيَ الْمُخَالَفِ بِدْعَةِ التَّكْفِيرِ مِنْ أَجْلِ الْإِخْتِلَافِ فِي الْفَرْعِ **([أَغْنِي] الْحُكْمَ عَلَى الْأَعْيَانِ)**... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الصُّومَالِيِّ-: إِنَّ الْإِخْتِلَافَ فِي الْأَحْكَامِ **مَعَ الْأَتِّفَاقِ عَلَى مَأْخُذِ التَّكْفِيرِ لَا يُسَوِّغُ رَمْيَ الْمُخَالَفِ بِدْعَةِ التَّكْفِيرِ**. انتهى باختصار.

(9) وِجَاءٌ فِي كِتَابِ (فِتَاوَى اللِّجْنَةِ الدَّائِمَةِ لِلْبَحْثِ الْعِلْمِيَّةِ وَالْإِفْتَاءِ) أَنَّ اللِّجْنَةَ (عَبْدَالْعَزِيزُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بَارٍ وَعَبْدُ الرَّزَّاقُ عَفِيفِي وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ غَدِيَّانٍ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ قَعُودٍ) قَالَتْ: وَمَنْ نَظَرَ فِي الْبِلَادِ الَّتِي انْتَشَرَ فِيهَا الْإِسْلَامُ وَجَدَ مَنْ يَعِيشُ فِيهَا يَتَجَادَّبُهُ فَرِيقَانِ، فَرِيقٌ يَدْعُو إِلَى الْبِدْعِ عَلَى إِخْتِلَافِ أَنْوَاعِهَا (شِرْكِيَّةٍ وَغَيْرِ شِرْكِيَّةٍ)، وَيُلْبِسُ عَلَى النَّاسِ وَيُزَيِّنُ لَهُمْ بِدْعَتَهُ بِمَا اسْتَطَاعَ مِنْ أَحَادِيثَ لَا تَصِحُّ وَقِصَصَ عَجِيبَةٍ غَرِيبَةٍ، يُورِدُهَا بِأَسْلُوبِ شَيْقِ جَذَابٍ، وَفَرِيقٌ يَدْعُو إِلَى الْحَقِّ وَالْهُدَى، وَيُقِيمُ عَلَى ذَلِكَ الْأَدِلَّةَ مِنَ الْكِتَابِ وَالسُّنَنِ، وَيُبَيِّنُ بُطْلَانَ مَا دَعَا إِلَيْهِ الْفَرِيقُ الْآخَرُ وَمَا فِيهِ مِنْ زَيْفٍ، فَكَانَ فِي بَلَاغِ هَذَا الْفَرِيقِ وَبَيَانِهِ الْكِفَايَةَ فِي إِقَامَةِ الْحُجَّةِ، وَإِنْ قَلَّ عَدْدُهُمْ فَإِنَّ الْعِبْرَةَ بِبَيَانِ الْحَقِّ بِدَلِيلِهِ لَا بِكَثْرَةِ الْعَدَدِ، فَمَنْ كَانَ عَاقِلًا وَعَاشٍ فِي مِثْلِ هَذِهِ الْبِلَادِ وَاسْتَطَاعَ أَنْ يَعْرِفَ الْحَقَّ مِنْ أَهْلِهِ إِذَا جَدَّ فِي طَلَبِهِ وَسَلِمَ مِنَ الْهَوَى وَالْعَصَبِيَّةِ، وَلَمْ يَغْتَرَّ بِغِنَى الْأَغْنِيَاءِ وَلَا بِسَيَادَةِ الزُّعَمَاءِ وَلَا بِوَجَاهَةِ الْوُجَهَاءِ، وَلَا اخْتَلَّ مِيزَانُ تَفْكِيرِهِ، **[لَمْ يَكُنْ]** مِنَ الَّذِينَ قَالَ اللَّهُ فِيهِمْ {إِنْ لِلَّهِ لَعَنَ الْكَافِرِينَ وَأَعَدَّ لَهُمْ سَعِيرًا، خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا، لَا يَجِدُونَ وَلِيًّا وَلَا نَصِيرًا، يَوْمَ تُقْلَبُ وُجُوهُهُمْ فِي

النَّارِ يَقُولُونَ يَا لَيْتَنَا أَطَعْنَا اللَّهَ وَأَطَعْنَا الرَّسُولَ، وَقَالُوا رَبَّنَا إِنَّا أَطَعْنَا سَادَتَنَا وَكُبَرَاءَنَا فَأَضَلُّونَا السَّبِيلًا، رَبَّنَا إِنَّهُمْ ضِغْفَيْنِ مِنَ الْعَذَابِ وَالْعَنَتُهُمْ لَعْنًا كَبِيرًا} ... ثم قَالَتْ -أي اللّجنة-: لا يَجُوزُ لِمُتَأَمِّلِي الْمُؤَخِّدِينَ الَّذِينَ يَتَّقِدُونَ كُفْرَ عُبَادِ الْقُبُورِ أَنْ يُكْفَرُوا إِخْوَانَهُمُ الْمُؤَخِّدِينَ الَّذِينَ تَوَقَّفُوا فِي كُفْرِهِمْ [أَيُّ فِي كُفْرِ عُبَادِ الْقُبُورِ] حَتَّى تُقَامَ عَلَيْهِمْ [أَيُّ عَلَى عُبَادِ الْقُبُورِ] الْحُجَّةُ، لِأَن تَوَقَّفَهُمْ عَنْ تَكْفِيرِهِمْ لَهُ شُبْهَةٌ وَهِيَ إِعْتِقَادُهُمْ أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ إِقَامَةِ الْحُجَّةِ عَلَى أَوْلَئِكَ الْقُبُورِيِّينَ قَبْلَ تَكْفِيرِهِمْ، بِخِلَافِ مَنْ لَا شُبْهَةَ فِي كُفْرِهِ كَالْيَهُودِ وَالنَّصَارَى وَالشَّيْوَعِيِّينَ وَأَشْبَاهِهِمْ فَهَؤُلَاءِ لَا شُبْهَةَ فِي كُفْرِهِمْ وَلَا فِي كُفْرٍ مَنْ لَمْ يُكْفَرْهُمْ. انتهى باختصار. وجاءَ أيضًا في كِتَابِ (فتاوى اللّجنة الدائمة) أَنَّ اللّجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء ((عبدالعزیز بن عبدالله بن باز وعبدالرزاق عفيفي وعبدالله بن غديان وعبدالله بن قعود) سُئِلَتْ {تُرِيدُ مَعْرِفَةَ حُكْمِ مَنْ لَمْ يُكْفَرْ الْكَافِرُ؟}، فَأَجَابَتِ اللّجنةُ: مَنْ ثَبَتَ كُفْرُهُ وَجَبَ إِعْتِقَادُ كُفْرِهِ وَالْحُكْمُ عَلَيْهِ بِهِ، وَإِقَامَةُ وَلِيِّ الْأَمْرِ حَدَّ الرَّدَّةِ عَلَيْهِ إِنْ لَمْ يَثْبُتْ، وَمَنْ لَمْ يُكْفَرْ مَنْ ثَبَتَ كُفْرُهُ فَهُوَ كَافِرٌ إِلَّا أَنْ تَكُونَ لَهُ شُبْهَةٌ فِي ذَلِكَ فَلَا بُدَّ مِنْ كَشْفِهَا. انتهى.

زيد: هُنَاكَ مَنْ يَقُولُ بِوُجُودِ دَارٍ مُرَكَّبَةٍ "وهي بَيْنَ دَارِ الْإِسْلَامِ وَدَارِ الْكُفْرِ"، فَإِذَا سَلَّمْنَا بِوُجُودِ هَذِهِ الدَّارِ فَمَاذَا يَكُونُ حُكْمُ مَجْهُولِ الْحَالِ فِيهَا حِينَئِذٍ؟.

عمرو: الْأَصْلُ أَنَّ مَجْهُولَ الْحَالِ فِي دَارِ الْكُفْرِ مَحْكُومٌ بِكُفْرِهِ حَتَّى يَظْهَرَ خِلَافُ ذَلِكَ، وَالْأَصْلُ أَنَّ مَجْهُولَ الْحَالِ فِي دَارِ الْإِسْلَامِ مَحْكُومٌ بِإِسْلَامِهِ حَتَّى يَظْهَرَ خِلَافُ ذَلِكَ [قَالَ الشَّيْخُ عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مَبْرُوكٍ الْأَحْمَدِيُّ (الْأَسْتَاذُ

بكلية الشريعة بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة) في
 (اختلاف الدارين وأثاره في أحكام الشريعة الإسلامية):
 يَسْكُنُ دَارَ الْكُفْرِ الْخَرِيبَةَ نَوَّعَانِ مِنَ النَّاسِ؛ الْأَوَّلُ،
الْكُفَّارُ، وَهُمْ الْأَصْلُ، وَهُمْ غَيْرُ مَعْصُومِي الدِّمِّ وَالْمَالِ،
 قَدِمَاؤُهُمْ وَأَمْوَالُهُمْ مُبَاحَةٌ لِلْمُسْلِمِينَ، مَا لَمْ يَكُنْ بَيْنَهُمْ
 وَبَيْنَ الْمُسْلِمِينَ عَقْدٌ عَهْدٌ وَمُوَادَعَةٌ، لِأَنَّ الْعَصْمَةَ فِي
 الشَّرِيعَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ لَا تَكُونُ إِلَّا بِأَخْذِ أَمْرَيْنِ، بِالْإِيمَانِ أَوْ
 الْأَمَانِ، وَالْأَمْرُ الْأَوَّلُ مُنْتَفٍ بِالنِّسْبَةِ لِلْكُفَّارِ، وَبَقِيَ الْأَمْرُ
 الثَّانِي فَإِنْ وُجِدَ لَهُمْ - وَهُوَ الْأَمَانُ - فَقَدْ عَصَمَ أَمْوَالُهُمْ
 وَدِمَائُهُمْ؛ الثَّانِي مِنْ سُكَّانِ دَارِ الْكُفْرِ [هُمْ] الْمُسْلِمُونَ،
 وَالْمُسْلِمُ الَّذِي يَسْكُنُ فِي دَارِ الْكُفْرِ إِمَّا أَنْ يَكُونَ
 مُسْتَأْمِنًا أَوْ دَخَلَ دَارَهُمْ بِإِذْنِهِمْ، وَإِمَّا أَنْ لَا يَكُونَ
 مُسْتَأْمِنًا أَوْ دَخَلَ دَارَهُمْ بِدُونِ إِذْنِهِمْ وَرِضَاهُمْ، وَهُوَ فِي
 كِلْتَا الْحَالَتَيْنِ مَعْصُومٌ الدِّمِّ وَالْمَالِ بِالْإِسْلَامِ. انتهى
 باختصار. وقال الشيخ أبو قتادة الفلستيني في مقالة
 له [على هذا الرابط](#): **فَالْمَرْءُ يُحْكَمُ بِإِسْلَامِهِ تَبَعًا لِلدَّارِ**،
 فَهَذِهِ مَسْأَلَةٌ [يَعْنِي مَسْأَلَةَ التَّبَعِيَّةِ لِلدَّارِ] مِنَ الْمَسَائِلِ
 الْكَثِيرَةِ الَّتِي تُبْنَى عَلَى الدَّارِ وَأَحْكَامِهَا، **وهذا فيه رد**
على الإمام الشُّوكَانِيِّ وَالشَّيْخِ صَدِّيقِ حَسَنِ خَانَ حِينَ
 زَعَمَا أَنَّ أَحْكَامَ الدَّارِ لَا قِيَمَةَ لَهَا فِي الْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ
 وَلَا يُسْتَفَادُ مِنْ هَذَا التَّقْسِيمِ شَيْءٌ [أَيُّ لَا يُسْتَفَادُ شَيْءٌ
 مِنْ تَقْسِيمِ الدَّارِ إِلَى دَارِ إِسْلَامٍ وَدَارِ كُفْرٍ. وقد قال
 الشَّيْخُ صَدِّيقُ حَسَنِ خَانَ (ت 1307هـ) فِي (الْعَبْرَةِ مِمَّا
 جَاءَ فِي الْغَزْوِ وَالشَّهَادَةِ وَالْهَجْرَةِ): قَالَ الشُّوكَانِيُّ فِي
 (السَّيْلِ الْجَرَارِ) {إِغْلَمُ أَنَّ التَّعَرُّضَ لِذِكْرِ دَارِ الْإِسْلَامِ
 وَدَارِ الْكُفْرِ **قَلِيلٌ الْفَائِدَةُ** جِدًّا}. انتهى باختصار. انتهى
 باختصار. وقال الشيخ طه جابر العلواني (أستاذ أصول
 الفقه بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية
 بالرياض) فِي مَقَالَةٍ لَهُ بِعُنْوَانِ (حُكْمُ التَّجَنُّسِ وَالْإِقَامَةِ
 فِي بِلَادِ غَيْرِ الْمُسْلِمِينَ) عَلَى مَوْقِعِهِ [في هذا الرابط](#):

والأصلُ في أهلِ دارِ الإسلامِ أنْ يكونوا مُسلمينَ، وَلَكِنْ قد يَكُونُ مِنْ سُكَّانِهَا غَيْرُ الْمُسْلِمِينَ وَهُمْ الذَّمِّيُّونَ؛ ولأهلِ دارِ الإسلامِ -سواءُ مِنْهُمْ الْمُسْلِمُونَ والذَّمِّيُّونَ- العِصْمَةُ في أَنْفُسِهِمْ وَأَمْوَالِهِمْ، الْمُسْلِمُونَ يَسْتَبِ إِيْسَلامِهِمْ، والذَّمِّيُّونَ يَسْتَبِ ذِمَّتِهِمْ، فَهُمْ جَمِيعًا آمِنُونَ بِأَمَانِ الإِسْلامِ (أَيُّ بِأَمَانِ الشَّرْعِ)، يَسْتَبِ الإِسْلامُ بِالنَّسْبَةِ لِلْمُسْلِمِينَ، [و] يَسْتَبِ عَقْدُ الذِّمَّةِ بِالنَّسْبَةِ لِلذَّمِّيِّينَ. انتهى. وقالَ الشَّيْخُ مُحَمَّدُ مُحَمَّد علي الزمناكوي (مساعد عميد معهد العلوم الإسلامية بأربيل، والأستاذ المساعد بجامعة صلاح الدين) في (العلاقات الاجتماعية بين المسلمين وغير المسلمين في الشريعة الإسلامية): **الأصلُ في أهلِ دارِ الإسلامِ أنْ يكونوا جميعُهم من المسلمين،** إلا أن ذلك لا يتحقق في غالب الأمر، فقد توجَّد إلى جانب الأغلبية المسلمة طوائف أخرى من غير المسلمين الذين يُقيمون إقامة دائمة [وَهُمُ الذَّمِّيُّونَ]، أو مؤقتة في الدولة الإسلامية [وَهُمُ الْمُشْتَأْمِنُونَ]. انتهى. وقالَ الشَّيْخُ أَبُو سَلْمَانَ الصومالي في (الجوابُ المسبوكُ "المجموعة الأولى"): قالَ الحافظُ ابن رجب [في (تقرير القواعد وتحرير الفوائد) المشهور بـ (قواعد ابن رجب)] {لَوْ وُجِدَ فِي دارِ الإسلامِ مَيْتٌ مَجْهُولُ الدِّينِ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ عِلَامَةٌ إِسْلامٍ وَلَا كُفْرٍ، أَوْ تَعَارَضَ فِيهِ عِلَامَتَا الإِسْلامِ وَالْكَفْرِ صُلِّيَ عَلَيْهِ... **الأصلُ في أهلِ دارِ الإسلامِ الإسلامُ...** وَلَوْ كَانَ الْمَيْتُ فِي دارِ الْكُفْرِ، فَإِنْ كَانَ عَلَيْهِ عِلَامَاتُ الإِسْلامِ صُلِّيَ عَلَيْهِ، وَإِلَّا فَلَا}. انتهى باختصار. وقالَ الشَّيْخُ أَبُو سَلْمَانَ الصومالي أيضًا في (المباحث المشرقية "الجزء الأول"): **الأصلُ في دارِ الإسلامِ أنْ أهلُها مسلمون.** انتهى. وقالَ الشَّيْخُ أَبُو بَكْرٍ الْقَحْطَانِي في (مُناظرةٌ حَوْلَ العُذْرِ بِالْجَهْلِ): أَهْلُ الْعِلْمِ قَسَّمُوا الدَّارَ إِلَى دَارَيْنِ، دارِ كُفْرٍ ودارِ إِسْلامٍ، قالوا {مَجْهُولُ

الحال في دار الكُفر كافرٌ} هذا **من جهة الأصل**،
{مَجْهُولُ الْحَالِ فِي بِلَادِ الْإِسْلَامِ مُسْلِمٌ}... فَردُّ أَخْذِ
الْإِخْوَةِ عَلَى الشَّيْخِ قَائِلًا: يَعْنِي، نحن الآن نَسُوبُ
مَجْهُولَ الْحَالِ إِلَى الدِّيَارِ؟... فَقَالَ الشَّيْخُ: نَعَمْ، لِأَنَّ
الْحُكْمَ بِإِسْلَامِهِ يَتَّبَعُ النَّصَّ كَأَن يَقُولَ {لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ،
مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ}، أَوْ [يَتَّبَعُ الدَّلَالَةَ كَأَن] يَلْتَزِمَ بِشُعَائِرِ
الْإِسْلَامِ، أَوْ يَكُونُ [أَيَّ الْحُكْمِ بِإِسْلَامِهِ] بِالتَّبَعِيَّةِ (تَبَعِيَّةِ
الِدَارِ، أَوْ تَبَعِيَّةِ وَالدِّيَةِ). انتهى باختصار. وَقَالَ الشَّيْخُ أَبُو
بَصِيرٍ الطَّرطُوسِي فِي (قَوَاعِدُ فِي التَّكْفِيرِ): فَإِنْ قِيلَ
مَا هُوَ الضَّائِبُ الَّذِي يُعَيَّنُ عَلَى **تَحْدِيدِ الْكَافِرِ مِنَ
الْمُسْلِمِ**، وَمَعْرِفَةِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا؟ أَقُولُ، الضَّائِبُ هُوَ
الْمُجْتَمَعَاتُ الَّتِي يَعِيشُ فِيهَا النَّاسُ، **فَأَحْكَامُهُمْ تَبَعُ
لِلْمُجْتَمَعَاتِ الَّتِي يَعِيشُونَ فِيهَا**... ثم قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ
الطَّرطُوسِي-: قَدْ يَتَخَلَّلُ الْمُجْتَمَعُ الْعَامُّ الْإِسْلَامِيَّ
مُجْتَمَعٌ صَغِيرٌ، كَقَرْيَةٍ أَوْ نَاحِيَةٍ وَغَيْرِ ذَلِكَ يَكُونُ **جَمِيعُ أَوْ
غَالِبُ سُكَّانِهِ** كُفَّارًا غَيْرَ مُسْلِمِينَ، كَأَن يَكُونُوا يَهُودًا أَوْ
نَصَارَى، أَوْ مِنَ الْقَرَامِطَةِ الْبَاطِنِيِّينَ، وَغَيْرِ ذَلِكَ، فَحِينَئِذٍ
هَذَا الْمُجْتَمَعُ الصَّغِيرُ لَا يَأْخُذُ حُكْمَ وَوَصْفَ الْمُجْتَمَعِ
الْإِسْلَامِيِّ الْكَبِيرِ، بَلْ يَأْخُذُ حُكْمَ وَوَصْفَ الْمُجْتَمَعِ الْكَافِرِ
مِنْ حَيْثُ التَّعَامُلُ مَعَ أَفْرَادِهِ وَتَحْدِيدُ هَوِيَّتِهِمْ وَدِينِهِمْ؛
وَكَذَلِكَ الْمُجْتَمَعُ الْكَافِرُ عِنْدَمَا تَتَوَاجَدُ فِيهِ قَرْيَةٌ أَوْ
مِنْطَقَةٌ يَكُونُ **جَمِيعُ سُكَّانِهَا أَوْ غَالِبُهُمْ مِنَ الْمُسْلِمِينَ**،
فَحِينَئِذٍ تَتَمَيَّزُ هَذِهِ الْقَرْيَةُ أَوْ الْمِنْطَقَةُ عَنِ الْمُجْتَمَعِ الْعَامِّ
الْكَافِرِ **مِنْ حَيْثُ التَّعَامُلُ** مَعَ الْأَفْرَادِ وَتَحْدِيدُ هَوِيَّتِهِمْ
وَدِينِهِمْ... ثم قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الطَّرطُوسِي-: النَّاسُ
يُحْكَمُ عَلَيْهِمْ عَلَى **أَسَاسِ الْمُجْتَمَعَاتِ الَّتِي يَنْتَمُونَ
وَيَعِيشُونَ فِيهَا**؛ فَإِنْ كَانَتْ إِسْلَامِيَّةً حُكْمَ بِإِسْلَامِهِمْ
وَعُومِلُوا مُعَامَلَةَ الْمُسْلِمِينَ مَا لَمْ يَظْهَرُ مِنْ أَحَدِهِمْ مَا
يَدُلُّ عَلَى كُفْرِهِ أَوْ أَنَّهُ مِنَ الْكَافِرِينَ؛ وَإِنْ كَانَتْ
مُجْتَمَعَاتٍ كَافِرَةٍ حُكْمَ عَلَيْهِمْ بِالْكَفْرِ وَعُومِلُوا مُعَامَلَةَ

الكافرين ما لم يظهروا من أحدهم ما يدلُّ على إسلامه أو أنه من المسلمين؛ لهذا السبب وغيره خضع الشارح على الهجرة من دار الكفر إلى دار الإسلام. انتهى. وقال الحافظ ابن رجب في (تقرير القواعد وتحرير الفوائد): إذا زنا من نشأ في دار الإسلام بين المسلمين وأدعى الجهل بتخريم الزنا لم يقبل قوله، لأن الظاهر يكذبه وإن كان الأصل عدم علمه بذلك. انتهى. وفي فتوى صوتية مفرغة على هذا الرابط في موقع الإسلام العتيق الذي يشرف عليه الشيخ عبدالعزيز الريس، سئل الشيخ {أرجو التعليق على قاعدة (تعارض الأصل مع الظاهر)؟}؛ فكان مما أجاب به الشيخ: أحاول قدر الاستطاعة أن أقرب كثيراً من شتات وفروع هذه القاعدة فيما يلي؛ الأمر الأول، المتعين شرعاً العمل بالأصل، ولا ينتقل عن الأصل إلا بدليل شرعي، للأدلة الكثيرة في حجة الاستصحاب (أي البراءة الأصلية)، فالمتعين شرعاً أن يعمل بالأصل ولا ينتقل عن هذا إلا بدليل، لذلك إذا شك رجل متوضئ ومُتَطَهِّر في طهارته فالأصل طهارته [قال الشيخ محمد بن محمد المختار الشنقيطي (عضو هيئة كبار العلماء بالديار السعودية) في (شرح زاد المستقنع): مَرَاتِبُ الْعِلْمِ تَنْقَسِمُ إِلَى أَرْبَعٍ مَرَاتِبٍ؛ الْوَهْمُ، وَالشَّكُّ، وَالظَّنُّ (أو ما يُعْبَرُ عَنْهُ الْعُلَمَاءُ بِـ "غَالِبِ الظَّنِّ")، وَالْيَقِينُ؛ فَالْمَرْتَبَةُ الْأُولَى [هِيَ] الْوَهْمُ، وَهُوَ أَقَلُّ الْعِلْمِ وَأَضْعَفُهُ، وَتَقْدِيرُهُ مِنْ (1% إلى 49%)، فَمَا كَانَ عَلَى هَذِهِ الْأَعْدَادِ يُعْتَبَرُ وَهْمًا؛ وَالْمَرْتَبَةُ الثَّانِيَّةُ [هِيَ] الشَّكُّ، وَتَكُونُ (50%)، فَتَعَدَّ الْوَهْمُ الشَّكَّ، فَالْوَهْمُ لَا يُكَلِّفُ بِهِ، أَيُّ مَا يَرُدُّ التَّكْلِيفُ بِالظُّنُونِ الْفَاسِدَةِ، وَقَدْ قَرَّرَ ذَلِكَ الْإِمَامُ الْعَزِيزُ بْنُ عَبْدِ السَّلَامِ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي كِتَابِهِ النَّفِيسِ (قَوَاعِدُ الْأَحْكَامِ)، فَقَالَ {إِنَّ الشَّرِيعَةَ لَا تَعْتَبِرُ الظُّنُونِ الْفَاسِدَةَ}، وَالْمُرَادُ بِالظُّنُونِ الْفَاسِدَةِ [الظُّنُونُ]

الضَّعِيفَةُ المَرْجُوحَةُ، ثُمَّ بَعْدَ ذَلِكَ الشَّكُّ، **وهو أن يَسْتَوِيَ**
عندك الأمران، فَعِذَا تُسَمِّيهِ شَكًّا؛ وَالْمَرْتَبَةُ الثَّالِثَةُ [هِيَ]
 غَالِبُ الظَّنِّ (أَوِ الظَّنُّ الرَّاجِحُ)، وَهَذَا يَكُونُ مِنْ (51%)
 إِلَى (99%)، بِمَعْنَى أَنَّ عِنْدَكَ إِحْتِمَالَيْنِ **أَحَدُهُمَا أَقْوَى**
مِنَ الْآخَرِ، فَحِينَئِذٍ تَقُولُ {أَغْلَبُ ظَنِّي}؛ وَالْمَرْتَبَةُ
 الرَّابِعَةُ [هِيَ] اليَقِينُ، وَتَكُونُ (100%)... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ
 الشَّيْخِ الشَّنْقِيطِيِّ-: **إِنَّ الشَّرْعَ عُلِقَ بِالْأَحْكَامِ عَلَى غَلَبَةِ**
الظَّنِّ، وَقَدْ قَرَّرَ ذَلِكَ الْعُلَمَاءُ رَحِمَهُمُ اللَّهُ عَلَيْهِمْ، وَإِذَلِكَ
 قَالُوا فِي الْقَاعِدَةِ {الْغَالِبُ كَالْمُحَقِّقِ}، أَيُّ الشَّيْءِ إِذَا
 غَلَبَ عَلَى ظَنِّكَ وَوُجِدَتْ دَلَائِلُهُ وَأَمَارَاتُهُ الَّتِي لَا تَصِلُ
 إِلَى الْقَطْعِ لَكِنَّهَا تَرْفَعُ الظُّنَّ [مِنْ مَرْتَبَةِ الْوَهْمِ
 وَالشَّكِّ إِلَى مَرْتَبَةِ غَالِبِ الظَّنِّ] فَإِنَّهُ **كَأَنَّكَ قَدْ قَطَعْتَ**
بِهِ، وَقَالُوا فِي الْقَاعِدَةِ {الْحُكْمُ لِلْغَالِبِ، وَالنَّادِرُ لَا حُكْمَ
لَهُ}، فَالشَّيْءُ الْغَالِبُ الَّذِي يَكُونُ فِي الظُّنِّ -أَوْ
 غَيْرَهَا- هَذَا الَّذِي بِهِ **يُنَاطُ الْحُكْمُ**... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ
 الشَّنْقِيطِيِّ-: الْإِمَامُ الْعِزُّ بْنُ عَبْدِ السَّلَامِ رَحِمَهُ اللَّهُ قَرَّرَ
 فِي كِتَابِهِ التَّفْيِيسِ (قَوَاعِدُ الْأَحْكَامِ) وَقَالَ {إِنَّ الشَّرِيعَةَ
 تُبْنَى عَلَى الظَّنِّ الرَّاجِحِ، وَأَكْثَرُ مَسَائِلِ الشَّرِيعَةِ عَلَى
 الظُّنِّ الرَّاجِحِ} يَعْنِي (عَلَى غَلَبَةِ الظَّنِّ)، **وَالظُّنُّ**
الضَّعِيفُ -مِنْ حَيْثُ الْأَصْلُ- وَالْإِحْتِمَالُ الضَّعِيفُ لَا
يُلْتَفَتُ إِلَيْهَا الْبَتَّةَ. انْتَهَى بِاخْتِصَارٍ. وَقَالَ أَبُو حَامِدٍ
 الْغَزَالِيُّ (ت 505 هـ) فِي (فَيْصَلُ التَّفْرِيقَةِ بَيْنَ الْإِسْلَامِ
 وَالزُّنْدَقَةِ): وَلَا يَنْبَغِي أَنْ يُظَنَّ أَنَّ التَّكْفِيرَ وَنَفْيَهُ يَنْبَغِي
 أَنْ يُدْرَكَ قَطْعًا فِي كُلِّ مَقَامٍ، بَلِ التَّكْفِيرُ حُكْمٌ شَرْعِيٌّ
 يَرْجَعُ إِلَى إِبَاحَةِ الْمَالِ وَسَفْكِ الدَّمِ وَالْحُكْمُ بِالْخُلُودِ فِي
 النَّارِ، فَمَا خَذَهُ كَمَا خَذَ سَائِرَ الْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ، فَتَارَةً
 يُدْرَكَ بِيَقِينٍ، **وتَارَةً يَظُنُّ غَالِبًا**، وَتَارَةً يُتَرَدَّدُ فِيهِ.
 انْتَهَى، وَكَذَلِكَ إِذَا شَكَّ رَجُلٌ هَلْ أَتَى بِالرَّكْعَةِ الرَّابِعَةِ أَوْ
 لَمْ يَأْتِ بِهَا فَالْأَصْلُ أَنَّهُ لَمْ يَأْتِ بِهَا وَالْأَصْلُ أَنَّهُ لَمْ يَصِلْ
 إِلَّا ثَلَاثَ رَكَعَاتٍ، وَقَدْ دَلَّ عَلَى هَذَيْنِ الْأَمْرَيْنِ السُّنَّةُ

النَّبَوِيَّةُ، فَفِي مِثْلِ هَذَا عُمِلَ بِالأَصْلِ، وَهَذَا هُوَ الْمُتَعَيِّنُ
 (أَنْ يُعْمَلَ بِالأَصْلِ وَلَا يُنْتَقَلُ عَنْهُ إِلَّا بِدَلِيلٍ شَرْعِيِّ) [قَالَ
 السِّيُوطِيُّ (ت 911هـ) فِي (الأَشْبَاهِ وَالنِّظَائِرِ) تَحْتَ
 عُنوان (ذِكْرُ تَعَارُضِ الأَصْلِ وَالظَّاهِرِ): مَا يُرَجَّحُ فِيهِ
 الأَصْلُ جَزْمًا صَابِغَةً أَنْ يُعَارِضَهُ **إِحْتِمَالٌ مُجَرَّدٌ**... ثُمَّ قَالَ
 -أَيُّ السِّيُوطِيِّ-: مَا يُرَجَّحُ فِيهِ الأَصْلُ -عَلَى الأَصَحِّ-
 صَابِغَةً أَنْ يَسْتَنِدَ الإِحْتِمَالُ [الظَّاهِرُ] إِلَى **سَبَبٍ ضَعِيفٍ**.
 انْتَهَى بِاخْتِصَارٍ؛ الأَمْرُ الثَّانِي، إِنْ أُرِيدَ بِ (الظَّاهِرِ) غَلَبَةُ
 الظَّنِّ فَيُنْتَقَلُ عَنِ الأَصْلِ لِغَلَبَةِ الظَّنِّ، فَإِنَّ غَلَبَةَ الظَّنِّ
 حُجَّةٌ فِي الشَّرِيعَةِ، وَمِنْ فُرُوعِ ذَلِكَ، إِذَا نَظَرَ رَجُلٌ فِي
 السَّمَاءِ وَغَلَبَ عَلَى ظَنِّهِ غُرُوبُ الشَّمْسِ، فَإِنْ لَهُ أَنْ
 يُفْطِرَ إِذَا كَانَ صَائِمًا وَلَهُ أَنْ يُصَلِّيَ الْمَغْرِبَ، فَفِي مِثْلِ
 هَذَا عُمِلَ بِغَلَبَةِ الظَّنِّ، فَإِذَا **إِنْ أُرِيدَ بِ (الظَّاهِرِ) غَلَبَةُ**
الظَّنِّ فَإِنَّهُ يُقَدَّمُ عَلَى الأَصْلِ وَلَا يَصِحُّ لِأَحَدٍ أَنْ يَقُولَ
 {الأَصْلُ بَقَاءُ النَّهَارِ}، لِأَنَّهُ يُنْتَقَلُ عَنِ الأَصْلِ لِغَلَبَةِ الظَّنِّ
 [قَالَ السِّيُوطِيُّ (ت 911هـ) فِي (الأَشْبَاهِ وَالنِّظَائِرِ)
 تَحْتَ عُنوان (ذِكْرُ تَعَارُضِ الأَصْلِ وَالظَّاهِرِ): مَا تَرَجَّحَ فِيهِ
 الظَّاهِرُ جَزْمًا صَابِغَةً أَنْ يَسْتَنِدَ [أَيُّ الظَّاهِرِ] إِلَى سَبَبٍ
مَنْصُوبٍ شَرْعًا، كَالشَّهَادَةِ تُعَارِضُ الأَصْلَ، وَالرَّوَايَةَ،
 وَالْيَدَ فِي الدَّعْوَى، وَإِخْبَارِ الثَّقَةِ بِدُخُولِ الْوَقْتِ أَوْ
 بِنَجَاسَةِ الْمَاءِ، أَوْ مَعْرُوفٍ عَادَةً... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ
 السِّيُوطِيِّ-: مَا تَرَجَّحَ فِيهِ الظَّاهِرُ عَلَى الأَصْلِ بِأَنْ كَانَ
 [أَيُّ الظَّاهِرِ] سَبَبًا **قَوِيًّا مُنْضَبِطًا**. انْتَهَى بِاخْتِصَارٍ؛ الأَمْرُ
 الثَّالِثُ، قَدْ يُرَادُ بِ (الظَّاهِرِ) مَا أَمَرَتِ الشَّرِيعَةُ بِاتِّبَاعِهِ،
فَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ فَإِنَّهُ يُقَدَّمُ عَلَى الأَصْلِ، كَمِثْلِ خَبَرِ الثَّقَةِ،
 قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ
 بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا}، فَمَفْهُومُ الْمُخَالَفَةِ {خَبَرُ الثَّقَةِ يُقْبَلُ،
 وَكَذَلِكَ شَهَادَةُ الْعُدُولِ}، فَلَا يَصِحُّ لِأَحَدٍ أَنْ يَقُولَ {لَا
 نَقْبَلُ خَبَرَ الثَّقَةِ وَلَا شَهَادَةَ الْعُدُولِ تَمَسُّكَ بِالأَصْلِ}،
 فَيُقَالُ [أَيُّ فُجَابٍ]، يُنْتَقَلُ عَنِ الأَصْلِ بِمَا أَمَرَتِ

الشَّرِيعَةُ بِالْإِنْتِقَالِ [إِلَيْهِ]، فَفِي مِثْلِ هَذَا يُسَمَّى مَا أَمَرَتِ الشَّرِيعَةُ بِالْإِنْتِقَالِ [إِلَيْهِ] بِ (الظَّاهِرِ)؛ الْأَمْرُ الرَّابِعُ، **قَدْ يَحْصُلُ تَعَارُضٌ بَيْنَ الظَّاهِرِ وَالْأَصْلِ، فَيُحْتَاجُ إِلَى الْقَرَأَنِ الَّتِي تُرْجَّحُ**، كَمَا إِذَا كَانَتْ إِمْرَأَةٌ تَحْتَ رَجُلٍ سِنِينَ، ثُمَّ بَعْدَ سَنَوَاتٍ إِدَّعَتْ أَنَّ زَوْجَهَا لَا يُنْفِقُ عَلَيْهَا فَطَالَبَتْ بِالنَّفَقَةِ، فَفِي مِثْلِ هَذَا يُقَدَّمُ الظَّاهِرُ وَهُوَ أَنَّهُ قَدْ أَنْفَقَ عَلَيْهَا، وَلَا يُقَالُ {الْأَصْلُ عَدَمُ النَّفَقَةِ، فَإِذَا نَ يُطَالَبُ}، وَإِنَّمَا يُقَدَّمُ الظَّاهِرُ وَهُوَ أَنَّ بَقَاءَ الْمَرْأَةِ هَذَا الْوَقْتُ تَحْتَ زَوْجِهَا وَلَمْ تَشْتَكِ... إِلَى آخِرِهِ، وَلَا يُوجَدُ مَنْ يَشْهَدُ بِعَدَمِ وُجُودِ النَّفَقَةِ... إِلَى آخِرِهِ، فَالظَّاهِرُ فِي مِثْلِ هَذَا أَنَّهُ يُنْفِقُ عَلَيْهَا فَيُعْمَلُ بِالظَّاهِرِ، وَهَذَا مَا رَجَّحَهُ شَيْخُ الْإِسْلَامِ فِي مِثْلِ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ، وَإِلَّا لَلَزِمَ عَلَى مِثْلِ هَذَا -كَمَا يَقُولُ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ كَمَا فِي (مَجْمُوعِ الْفَتَاوَى)- أَنَّهُ كَلِمَا أَنْفَقَ الرَّجُلُ عَلَى إِمْرَأَتِهِ أَنْ يُشْهَدَ عَلَى ذَلِكَ أَوْ أَنْ يُوثَقَ ذَلِكَ، وَهَذَا مَا لَا يَصِحُّ لَا عَقْلًا وَلَا عُرْفًا وَلَا عَادَةً. أَنْتَهَى بِاخْتِصَارٍ. وَقَالَ الشَّيْخُ خَالِدُ السَّبْتِ (الْأَسْتَاذُ الْمَشَارِكُ فِي كَلِيَةِ التَّرْبِيَةِ "قَسَمَ الدِّرَاسَاتِ الْقُرْآنِيَّةَ" فِي جَامِعَةِ الْإِمَامِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ فَيَصِلُ فِي الدَّمَامِ) فِي (شَرْحِ مَتَنِ الْقَوَاعِدِ الْفَقْهِيَّةِ لِلْسَّعْدِيِّ) عَلَى مَوْقِعِهِ **فِي هَذَا الرَّابِطِ**: الْيَقِينُ هُوَ اسْتِقْرَارُ الْعِلْمِ بِحَيْثُ إِنَّهُ لَا يَتَطَرَّقُ شَكٌّ أَوْ تَرَدُّدٌ، فَهَذَا هُوَ الْيَقِينُ ([أَيُّ] الْعِلْمُ الثَّابِتُ)... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ السَّبْتِ-: وَمَا دُونَ الْيَقِينِ ثَلَاثَةُ أَقْسَامٍ؛ (أ) قِسْمٌ يَكُونُ ظَنُّكَ فِيهِ غَالِبًا، [أَيُّ] الظَّنُّ يَكُونُ رَاجِحًا، فَهَذَا يُقَالُ لَهُ (الظَّنُّ) أَوْ (الظَّنُّ الْغَالِبُ)؛ (ب) وَأَحْيَانًا يَكُونُ الْأَمْرُ مُسْتَوِيًّا [أَيُّ مُسْتَوِيِ الطَّرَفَيْنِ] لَا تَدْرِي (هَلْ زَيْدٌ جَاءَ أَوْ لَمْ يَأْتِ؟)، الْقَضِيَّةُ مُسْتَوِيَةٌ عِنْدَكَ، تَقُولُ {أَنَا أَشْكُ فِي مَجِيءِ زَيْدٍ، هَلْ جَاءَ أَوْ مَا جَاءَ؟}، نِسْبَةُ خَمْسِينَ بِالْمِائَةِ [جَاءَ] وَخَمْسِينَ بِالْمِائَةِ [مَا جَاءَ]، أَوْ تَقُولُ {أَنَا أَشْكُ فِي قُدْرَتِي عَلَى فِعْلِ هَذَا الشَّيْءِ}، مُسْتَوِيِ الطَّرَفَيْنِ، فَهَذَا

يُقَالُ لَهُ {شَكُّ}؛ (ت) وَالْوَهْمُ، إِذَا كُنْتَ تَتَوَقَّعُ هَذَا بِنِسْبَةِ عَشْرَةٍ بِالمِائَةِ، عِشْرِينَ بِالمِائَةِ، ثَلَاثِينَ بِالمِائَةِ، أَرْبَعِينَ بِالمِائَةِ، هَذَا يُسَمُّونَهُ {وَهْمًا}، يُقَالُ لَهُ {وَهْمٌ}، وَإِذَا كَانَ التَّوَقُّعُ بِنِسْبَةِ خَمْسِينَ بِالمِائَةِ فَهَذَا هُوَ {الشَّكُّ}، إِذَا كَانَ سِتِينَ بِالمِائَةِ، سَبْعِينَ بِالمِائَةِ، ثَمَانِينَ، تِسْعِينَ، يَقُولُونَ لَهُ {الظَّنُّ}، أَوْ {الظَّنُّ الرَّاجِحُ}، إِذَا كَانَ مِائَةً بِالمِائَةِ فَهَذَا الَّذِي يُسَمُّونَهُ {الْيَقِينُ}... ثُمَّ قِيلَ -أَيُّ الشَّيْخِ السَّبْتِ-: قَاعِدَةٌ {الْيَقِينُ لَا يَزُولُ بِالشَّكِّ}، هَلْ هَذَا بِاطِّلاقٍ؟، فَإِذَا تَمَسَّكْنَا بِظَاهِرِ الْقَاعِدَةِ فَتَقُولُ {مَا نَنْتَقِلُ مِنَ الْيَقِينِ إِلَّا عِنْدَ الْجَزْمِ وَالتَّيَقُّنِ تَمَامًا}، لَكِنَّ الْوَاقِعَ أَنَّ هَذَا لَيْسَ **عَلَى إِطْلَاقِهِ**، عِنْدَنَا قَاعِدَةٌ {إِذَا قَوِيَّتِ الْقُرَائِنُ قُدِّمَتْ **عَلَى الْأَصْلِ**}، الْآنَ مَا هُوَ الْأَصْلُ؟، {بَقَاءُ مَا كَانَ عَلَى مَا كَانَ}، الْأَصْلُ {الْيَقِينُ لَا يَزُولُ بِالشَّكِّ}، فَإِذَا قَوِيَّتِ الْقُرَائِنُ قُدِّمَتْ عَلَى الْأَصْلِ، {إِذَا قَوِيَّتِ الْقُرَائِنُ} هَلْ مَعْنَى هَذَا أَنَّا وَضَلْنَا إِلَى مَرَحَلَةِ الْيَقِينِ؟، الْجَوَابُ لَا، **وَأَمَّا هُوَ ظَنٌّ رَاجِحٌ**، لِمَاذَا تَقُولُ {إِذَا قَوِيَّتِ الْقُرَائِنُ قُدِّمَتْ عَلَى الْأَصْلِ}؟، لِأَنَّا وَقَفْنَا مَعَ الْأَصْلِ حَيْثُ لَمْ نَجِدْ دَلِيلًا، لِمَاذَا بَقِينَا عَلَى مَا كَانَ وَلَمْ نَنْتَقِلْ عَنْهُ إِلَى غَيْرِهِ؟، تَقُولُ، **لِعَدَمِ الدَّلِيلِ النَّاظِلِ بَقِينَا عَلَى الْأَصْلِ**، لَكِنَّ طَالَمَا أَنَّهُ وُجِدَتْ دَلَائِلُ وَقُرَائِنُ قَوِيَّةٌ فَيُمْكِنُ أَنْ يُنْتَقَلَ مَعَهَا مِنَ الْأَصْلِ إِلَى حُكْمٍ آخَرَ؛ مِثَالُ، الْآنَ أَنْتِ تَوْضِئَاتٌ، تُرِيدُ أَنْ تُدْرِكَ الصَّلَاةَ، لَوْ جَاءَكَ إِنْسَانٌ وَقَالَ لَكَ {لَحْظَةً، هَلْ أَنْتِ الْآنَ مُتَيَقِّنٌ مِائَةً بِالمِائَةِ أَنْ الْوُضُوءَ قَدْ بَلَغَ مَبْلَغَهُ وَأَسْبَغْتَهُ كَمَا أَمَرَكَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ تَمَامًا؟}، هَلْ تَسْتَطِيعُ أَنْ تَقُولَ {نَعَمْ، مِائَةً بِالمِائَةِ}؟، الْجَوَابُ لَا، لَكِنَّ مَاذَا تَقُولُ؟، تَقُولُ {**حَصَلَ الْإِسْبَاقُ بِغَلْبَةِ الظَّنِّ**}، هَلْ يَجُوزُ لَكَ أَنْ تَفْعَلَ هَذَا؟، الْأَصْلُ مَا تَوْضِئَاتٌ، الْأَصْلُ عَدَمُ تَحَقُّقِ الطَّهَارَةِ، فَكَيْفَ انْتَقَلْنَا مِنْهَا إِلَى حُكْمٍ آخَرَ وَهُوَ أَنَّ الطَّهَارَةَ قَدْ تَحَقَّقَتْ وَحَصَلَتْ؟، **بِظَنٍّ غَالِبٍ**، فَهَذَا

صَحِيحٌ؛ مِثَالُ آخَرٍ، وَهُوَ الْحَدِيثُ الَّذِي أَخْرَجَهُ الشَّيْخَانُ، حَدِيثُ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ {إِذَا شَكَّ أَحَدُكُمْ فِي صَلَاتِهِ فَلْيَتَخَرَّ الصَّوَابَ وَلْيَتِمَّ عَلَيْهِ، ثُمَّ لِيُسَلِّمْ، ثُمَّ يَسْجُدْ سَجْدَتَيْنِ}، فَلَا حِظَّ فِي الْحَدِيثِ [الَّذِي رَوَاهُ مُسْلِمٌ فِي صَحِيحِهِ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ] {لَمْ يَذَرْ كُمْ صَلَاتِي، ثَلَاثًا أَمْ أَرْبَعًا، فَلْيَطْرَحِ الشَّكَّ، وَلْيَبْنِ عَلَى مَا اسْتَيْقَنَ}، وَهَذَا [أَيْ] فِي حَدِيثِ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ {لْيَتَخَرَّ الصَّوَابَ وَلْيَتِمَّ عَلَيْهِ، ثُمَّ لِيُسَلِّمْ، وَيَسْجُدْ سَجْدَتَيْنِ} [أَيْ] لِلْسَّهْوِ، فَهَذَا الْحَدِيثُ [أَيْ] حَدِيثُ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ {لْيَتَخَرَّ الصَّوَابَ} أَخَذَ بِالظَّنِّ الرَّاجِحِ، هَلْ بَيْنَ الْحَدِيثَيْنِ تَعَارُضٌ؟، الْجَوَابُ، لَيْسَ بَيْنَهُمَا تَعَارُضٌ، تَارَةً نَعْمَلُ بِالظَّنِّ الْغَالِبِ، إِذَا قَوَّيْتُ الْقَرَأَتَيْنِ نَتَقَلُّ مِنَ الْيَقِينِ إِلَى الظَّنِّ، عِنْدَ وُجُودِ غَلْبَةِ هَذَا الظَّنِّ (وُجُودِ قَرَأَتَيْنِ وَتَحْوِ ذَلِكَ)، وَتَارَةً نَبْنِي عَلَى الْيَقِينِ وَنَزِيدُ رَكْعَةً، وَذَلِكَ جِئْنَا بِكَوْنِ الْأَمْرِ مُلْتَبَسًا، جِئْنَا بِكَوْنِ شَكَّا مُسْتَوِيًّا [أَيْ مُسْتَوِيَّ الطَّرْفَيْنِ] (جِئْنَا لَمْ يَتَبَيَّنْ لَنَا شَيْءٌ يَغْلِبُ عَلَى الظَّنِّ) ... ثُمَّ قَالَ -أَيْ الشَّيْخُ السَّبْتُ-: أَيْضًا، عِنْدَنَا تَعَارُضٌ الْأَصْلِ وَالظَّاهِرِ، إِذَا تَعَارَضَ الْأَصْلُ وَالظَّاهِرُ، الْأَصْلُ بَقَاءُ مَا كَانَ عَلَى مَا كَانَ، فَهَلْ نَتَقَلُّ عَنْهُ إِلَى غَيْرِهِ [أَيْ عَنِ الْأَصْلِ إِلَى الظَّاهِرِ]؟، إِذَا جَاءَ شَاهِدَانِ يَشْهَدَانِ عَلَى رَجُلٍ أَنَّهُ قَدْ غَصَبَ مَالَ فُلَانٍ، أَوْ سَرَقَ مَالَ فُلَانٍ، أَوْ تَحَوَّ ذَلِكَ، مَاذَا نَصْنَعُ إِذَا هُمْ عُذُولُ؟، نَقْبَلُ هَذِهِ الشَّهَادَةَ، نَأْخُذُ بِهَا، مَعَ أَنَّ الْأَصْلَ مَا هُوَ؟، (بَرَاءَةُ الذَّمِّ) وَ(الْيَقِينُ لَا يَرُولُ)، هَلْ نَحْنُ مُتَيَقِّنُونَ مِنْ كَلَامِ هَذَيْنِ الشَّاهِدَيْنِ مِائَةً بِالمِائَةِ؟، لَا، أَبَدًا، لَسْنَا بِمُتَيَقِّنِينَ، لَكِنْ شَهِدَ الْعُذُولُ، وَقَدْ أَمَرَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ بِأَخْذِ هَذِهِ الشَّهَادَةِ وَبِقُبُولِهَا، فَعَمَلُنَا بِالشَّهَادَةِ هُوَ عَمَلُ بِالظَّنِّ الرَّاجِحِ، فَالظَّاهِرُ هُوَ هَذَا، انْتَهَى بِاخْتِصَارٍ؛ وَأَمَّا مَجْهُولُ الْحَالِ فِي الدَّارِ الْمُرَكَّبَةِ -إِذَا سَلَمْنَا بِوُجُودِهَا- فَيُتَوَقَّفُ فِيهِ، وَيَتَرْتَّبُ

على هذا التَّوَقُّفِ عَدَمُ جَوَازِ بَدْئِهِ بِالسَّلَامِ حَتَّى يَظْهَرَ
إِسْلَامُهُ، وكذلك عَدَمُ إِسْتِبَاحَةِ دَمِهِ وَمَالِهِ حَتَّى يَظْهَرَ
كُفْرُهُ، وَعَلَى ذَلِكَ فِقْسٌ. وَقَدْ قَالَ الشَّيْخُ عَبْدُ اللَّهِ
 الْغُلَيْفِيُّ فِي كِتَابِهِ (الْعَذْرُ بِالْجَهْلِ، أَسْمَاءُ وَأَحْكَامُ): الدَّارُ
 دَارَانِ، دَارُ كُفْرٍ وَدَارُ إِسْلَامٍ، وَهَذَا هُوَ الصَّحِيحُ الثَّابِتُ
 عِنْدَ أَهْلِ التَّحْقِيقِ. انْتَهَى. وَقَالَ الشَّيْخُ عَبْدُ اللَّهِ الْغُلَيْفِيُّ
 أَيْضًا فِي كِتَابِهِ (أَحْكَامُ الدِّيَارِ وَأَنْوَاعُهَا وَأَحْوَالُ
 سَاكِنِيهَا): الدَّارُ دَارَانِ، **لَا ثَالِثَ لِهَمَا**، كَمَا قَالَ ذَلِكَ
 الْعُلَمَاءُ، مِنْهُمْ ابْنُ مُفْلِحٍ **[فِي كِتَابِهِ (الْأَدَابُ الشَّرْعِيَّةُ)]**
 تَلْمِيزُ شَيْخِ الْإِسْلَامِ ابْنَ تَيْمِيَّةَ، وَقَالَ ذَلِكَ أَيْمَةُ الدَّعْوَةِ
[النَّجْدِيَّةِ السَّلَفِيَّةِ] فِي (الدَّرَرُ السَّيِّئَةُ) ... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ
 الشَّيْخِ الْغُلَيْفِيِّ-: وَشَيْخُ الْإِسْلَامِ **[ابْنُ تَيْمِيَّةَ]** مَحْجُوجٌ
 فِي إِحْدَاثِهِ قِسْمًا ثَالِثًا لِلدِّيَارِ **بِاجْمَاعِ الْعُلَمَاءِ قَبْلَهُ عَلَى**
أَنَّ الدِّيَارَ نَوْعَانِ لَا ثَلَاثَةَ، وَلِهَذَا فَقَدْ إِعْتَرَضَ عُلَمَاءُ
 الدَّعْوَةِ النَّجْدِيَّةِ عَلَى قَوْلِهِ. انْتَهَى بِاخْتِصَارٍ. وَقَالَ الشَّيْخُ
 أَحْمَدُ الْخَالِدِيُّ فِي (إِنْجَاحِ حَاجَةِ السَّائِلِ فِي أَهَمِّ
 الْمَسَائِلِ، بِتَقْدِيمِ الشَّيْخَيْنِ حَمُودِ الشَّعْبِيِّ، وَعَلِيِّ بْنِ
 خَضِيرِ الْخَضِيرِ): الدَّارُ تَنْقَسِمُ إِلَى دَارَيْنِ **لَا ثَالِثَ لِهَمَا**.
 انْتَهَى. وَقَالَ الشَّيْخُ سَيِّدُ قُطْبٍ فِي كِتَابِهِ (مَعَالِمُ فِي
 الطَّرِيقِ): الْإِسْلَامُ لَا يَعْرِفُ إِلَّا نَوْعَيْنِ **إِثْنَيْنِ** مِنَ
 الْمُجْتَمَعَاتِ، مُجْتَمَعُ إِسْلَامِيٍّ، وَمُجْتَمَعُ جَاهِلِيٍّ. انْتَهَى.
 وَقَالَ الشَّيْخُ مُحَمَّدُ بْنُ سَعِيدِ الْأَنْدَلُسِيِّ فِي (الْهُدَايَةُ):
 لَمْ يُنْقَلْ خِلَافُ بَيْنِ السَّلَفِ **[فِي]** أَنَّ الدَّارَ دَارَانِ (دَارُ
 كُفْرٍ وَإِسْلَامٍ)، وَأَمَّا الدَّارُ الْمُرَكَّبَةُ الَّتِي **إِبْتَدَعَهَا**
 الْمُتَأَخَّرُونَ فَهِيَ **مُحْدَثَةٌ وَلَمْ يَعْرِفْهَا السَّلَفُ**. انْتَهَى
 بِاخْتِصَارٍ.

زيد: ما حُكْمُ مَا يُؤْخَذُ مِنْ أَهْلِ الْحَرْبِ بِغَلَبَةٍ أَوْ بِسَرِقَةٍ
 وَاحْتِيَالٍ؟

عمرو: الجوابُ على سؤالك هذا يَتَبَيَّنُ مِنَ الآتِي:

(1) قَالَتْ جَرِيدَةُ الْإِتِّحَادِ الْإِمَارَاتِيَّةُ عَلَى مَوْقِعِهَا فِي مَقَالَةٍ مَنَشُورَةٍ بِتَارِيخِ (29 يَنَايِرِ 2012) بِعَنْوَانِ (رَجُلٌ دِينِ سُعُودِيٍّ يُحَلِّلُ قَرْصَنَةَ بَطَاقَاتِ التَّمْوِيلِ الْإِسْرَائِيلِيَّةِ) [عَلَى هَذَا الرَّابِطِ](#): أَفْتَى رَجُلُ الدِّينِ السُّعُودِيُّ وَالْبَاحِثُ فِي وَزَارَةِ الْأَوْقَافِ السُّعُودِيَّةِ (عَبْدُ الْعَزِيزِ الطَّرِيفِي)، بِجَوَازِ اسْتِخْدَامِ الْبَطَاقَاتِ التَّمْوِيلِيَّةِ الْإِسْرَائِيلِيَّةِ الْمَسْرُوقَةِ، لِأَنَّهَا صَادِرَةٌ مِنْ بُنُوكٍ غَيْرِ مُسْلِمَةٍ، مُشِيرًا إِلَى أَنَّهُ لَا عِصْمَةَ إِلَّا لِبُنُوكِ الْمُسْلِمِينَ؛ وَطَبَقًا لِمَا نَشَرْتَهُ صَحِيفَةُ (إِيلَاف) الْإِلِكْتَرُونِيَّةُ، فَإِنَّ الطَّرِيفِي قَالَ فِي رَدِّهِ عَلَى سَوَالٍ لِأَخِي الدُّعَاةِ فِي بَرْنَامِجِ تِلْفِزِيُونِيٍّ بُثَّ عَلَى الْهَوَاءِ مُبَاشَرَةً فِي قَنَاةِ (الرَّسَالَةِ) الْفَضَائِيَّةِ {إِنَّ الْحِسَابَاتِ الْبَنَكِيَّةَ الَّتِي تَصُدِّرُ مِنْهَا الْبَطَاقَاتُ الْإِئْتِمَانِيَّةُ الْمَسْرُوقَةُ لَا تَخْلُو مِنْ حَالٍ مِنْ إِثْنَيْنِ؛ إِمَّا أَنْ تَكُونَ صَادِرَةً مِنْ بُنُوكٍ مَعْصُومَةٍ كَحَالِ بُنُوكِ الْمُسْلِمِينَ، أَوْ [مِنْ بُنُوكٍ] الدُّوَلِ الْمُعَاهَدَةِ الَّتِي بَيْنَهَا وَبَيْنَ دُوَلِ الْإِسْلَامِ سَلَامٌ، وَفِي هَذِهِ الْحَالَةِ لَا يَجُوزُ لِأَيِّ إِنْسَانٍ أَنْ يَأْخُذَ الْمَالَ إِلَّا بِحَقِّهِ؛ أَمَّا فِي حَالِ عَدَمِ وُجُودِ عُهْدٍ وَلَا مَوَاقِفٍ بَيْنَ دُوَلِ الْإِسْلَامِ وَغَيْرِهَا مِنْ الدُّوَلِ، فَهَذِهِ الدُّوَلُ لَيْسَتْ دُوَلًا مُسَالِمَةً، وَعِنْدُنَا يَكُونُ مَالُهُمْ مِنْ جِهَةِ الْأَصْلِ مُبَاحًا، وَلَا خَرَجَ عَلَى الْإِنْسَانِ أَنْ يَسْتَعْمِلَ الْبَطَاقَاتِ الْمَسْرُوقَةَ، سَوَاءً مَا يَتَعَلَّقُ مِنْهَا فِي إِسْرَائِيلَ، وَمَا يَلْحَقُ بِهَا مِنَ الدُّوَلِ إِنْ لَمْ يَكُنْ بَيْنَهَا وَبَيْنَ الدُّوَلِ الْإِسْلَامِيَّةِ شَيْءٌ مِنَ الْعَهْدِ وَالْمِيثَاقِ، حِينَئِذٍ نَقُولُ إِنَّهُ يَجُوزُ لِلْإِنْسَانِ أَنْ يَسْتَعْمِلَ ذَلِكَ إِنْ وَجَدَهُ مُتَاحًا؛ وَقَدْ جَاءَتْ فَتَوَى الشَّيْخِ الطَّرِيفِي بَعْدَ أَنْ تَمَّ نَشْرُ تَفَاصِيلِ آلَافِ الْبَطَاقَاتِ الْإِئْتِمَانِيَّةِ عَلَى الْإِنْتَرْنِتِ عَلَى يَدِ قُرْصَانٍ مَعْلُومَاتِيَّةٍ قَالَ إِنَّهُ سُعُودِيٌّ سَمَّى نَفْسَهُ (أُوكَسْ عَمْرًا). انْتَهَى. وَقَالَ الشَّيْخُ عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مَبْرُوكٍ

الأحمدي (الأستاذ بكلية الشريعة بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة) في (اختلاف الدارين وأثاره في أحكام الشريعة الإسلامية): **يَسْكُنُ دَارَ الْكُفْرِ الْحَرِيَّةَ** [قال الشيخ محمد بن موسى الدالي على موقعه **في هذا الرابط**: **فَدَارُ الْكُفْرِ**، إذا أُطْلِقَ عليها (دارُ الحَرْبِ) فَباعتبار مآلها وتَوَقُّع الحَرْبِ منها، **حتى ولو لم يكن هناك حَرْبٌ فعليه مع دار الإسلام**. انتهى باختصار. وقال الشيخ عبد الله الغليفي في كتابه (أحكام الديار وأنواعها وأحوال ساكنيها): **الأصل في (دار الكفر) أنها (دار حَرْبٍ)** ما لم ترتبط مع دار الإسلام بعهود ومواثيق، فإن ارتبطت فتُصَيِّح (دار كفر مُعَاهِدَة)، وهذه العهود والمواثيق لا تُغَيِّرُ من حقيقة دار الكفر. انتهى باختصار. وقال الشيخ مشهور فوز محاجنة (عضو الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين) في (الافتراض من البُنى الرَبَوِيَّة القائمة خارج ديار الإسلام): **ويُلاحَظ أن مُصطَلَح (دار الحَرْبِ) يتداخل مع مُصطَلَح (دار الكفر) في استعمالات أكثر الفقهاء...** ثم قال -أي الشيخ محاجنة-: **كُلُّ دار حَرْبٍ هي دار كفر وليست كُلُّ دار كفر هي دار حَرْبٍ**. انتهى. وجاء في الموسوعة الفقهية الكويتية: **أَهْلُ الحَرْبِ أو الحَرْبِيُّونَ، هُمُ غَيْرُ المُسْلِمِينَ، الَّذِينَ لَمْ يَدْخُلُوا فِي عَقْدِ الذِّمَّةِ، وَلَا يَتَمَتَّعُونَ بِأَمَانِ المُسْلِمِينَ وَلَا عَهْدِهِمْ**. انتهى. وقال مركز الفتوى بموقع إسلام ويب التابع لإدارة الدعوة والإرشاد الديني بوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بدولة قطر **في هذا الرابط**: **أَمَّا مَعْنَى الْكَافِرِ الحَرْبِيِّ، فَهُوَ الَّذِي لَيْسَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ المُسْلِمِينَ عَهْدٌ وَلَا أَمَانٌ وَلَا عَقْدُ ذِمَّةٍ**. انتهى. وقال الشيخ حسين بن محمود في مقالة له **على هذا الرابط**: **ولا عبرة بقول بعضهم {هؤلاء مَدَنِيُّونَ}، فليس في شَرْعِنَا شيءٌ اسْمُهُ (مَدَنِيٌّ وَعَسْكَرِيٌّ)، وإنما هو (كافر حَرْبِيٌّ وَمُعَاهِدٌ)، فكلُّ كافرٍ يُحَارِبُنَا، أو لم يكن**

بيننا وبينه عَهْدٌ، **فهو حَرَبِيٌّ** حَلَالُ الْمَالِ وَالْدَّمِ وَالذُّرِّيَّةِ [قَالَ الْمَاوَزْدِيُّ (ت450هـ) فِي (الْحَاوِي الْكَبِيرِ فِي فِقْهِ مَذْهَبِ الْإِمَامِ الشَّافِعِيِّ) فِي بَابِ (تَفْرِيقِ الْغَنِيْمَةِ): فَأَمَّا الذُّرِّيَّةُ فَهُمْ النِّسَاءُ وَالصَّبِيَّانُ، يَصِيرُونَ بِالْقَهْرِ وَالْغَلَبَةِ مَرْقُوقِينَ. انْتَهَى بِاخْتِصَارٍ]. انْتَهَى. وَقَالَ الشَّيْخُ مُحَمَّدُ بْنُ رَزَقٍ الطَّرْهُونِيُّ (الْبَاحِثُ بِمَجْمَعِ الْمَلِكِ فَهْدٍ لَطِبَاعَةِ الْمَصْحَفِ الشَّرِيفِ، وَالْمَدْرَسِ الْخَاصِّ لِلْأَمِيرِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ فَيْصَلِ بْنِ مَسَاعِدِ بْنِ سَعُودِ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ فَيْصَلِ بْنِ تَرْكِي بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ سَعُودٍ) فِي كِتَابِهِ (هَلْ هُنَاكَ كُفَّارٌ مَدَنِيُّونَ؟ أَوْ أَتْرِيَاءُ؟): **لَا يُوجَدُ شَرْعًا كَافِرٌ بَرِيٌّ**، كَمَا لَا يُوجَدُ شَرْعًا مُضْطَلَحٌ (مَدَنِيٌّ) وَلَيْسَ لَهُ حَظٌّ فِي مُفْرَدَاتِ الْفِقْهِ الْإِسْلَامِيِّ... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الطَّرْهُونِيِّ-: **الْأَصْلُ** حِلُّ دَمِ الْكَافِرِ وَمَالِهِ -وَأَنَّهُ لَا يُوجَدُ كَافِرٌ بَرِيٌّ وَلَا يُوجَدُ شَيْءٌ يُسَمَّى (كَافِرٌ مَدَنِيٌّ) - إِلَّا مَا اسْتَثْنَاهُ الشَّارِعُ فِي شَرِيعَتِنَا. انْتَهَى. وَقَالَ الْمَاوَزْدِيُّ (ت450هـ) فِي (الْأَحْكَامِ السُّلْطَانِيَّةِ): وَيَجُوزُ لِلْمُسْلِمِ أَنْ يَقْتُلَ مَنْ ظَفَرَ بِهِ مِنْ مُقَاتِلَةٍ [الْمُقَاتِلَةُ هُمْ مَنْ كَانُوا أَهْلًا لِلْمُقَاتِلَةِ أَوْ لَتَدْبِيرِهَا، سَوَاءً كَانُوا عَسْكَرِيَّيْنِ أَوْ مَدَنِيَّيْنِ؛ وَأَمَّا غَيْرُ الْمُقَاتِلَةِ فَهُمْ الْمَرَأَةُ، وَالطِّفْلُ، وَالشَّيْخُ الْهَرِمُ، وَالرَّاهِبُ، وَالزَّمِنُ (وَهُوَ الْإِنْسَانُ الْمُبْتَلَى بِعَاهَةٍ أَوْ آفَةٍ جَسَدِيَّةٍ مُسْتَمِرَّةٍ تُعْزِرُهُ عَنِ الْقِتَالِ، كَالْمَعْتُوهِ وَالْأَعْمَى وَالْأَعْرَجُ وَالْمَفْلُوجُ "وَهُوَ الْمُصَابُ بِالشَّلَلِ النَّصْفِيِّ" وَالْمَجْدُومُ "وَهُوَ الْمُصَابُ بِالْجُدَامِ وَهُوَ دَاءٌ تَتَسَاقَطُ أَعْضَاءُ مَنْ يُصَابُ بِهِ" وَالْأَشْلُ وَمَا شَابَهُ)، وَنَحْوُهُمْ] الْمُشْرِكِينَ مُحَارِبًا وَغَيْرَ مُحَارِبٍ [أَيُّ سَوَاءً قَاتِلٌ أَمْ لَمْ يُقَاتِلْ]. انْتَهَى. وَقَالَ قَاضِي الْقَضَايَةِ بَذْرُ الْإِسْلَامِ بْنُ جَمَاعَةَ الشَّافِعِيِّ (ت733هـ): يَجُوزُ لِلْمُسْلِمِ أَنْ يَقْتُلَ مَنْ ظَفَرَ بِهِ مِنَ الْكُفَّارِ الْمُحَارِبِينَ [وَهُمُ الَّذِينَ لَيْسَ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ الْمُسْلِمِينَ عَهْدٌ وَلَا أَمَانٌ وَلَا عَقْدُ ذِمَّةٍ، سَوَاءً

كَانُوا عَسْكَرِيَّيْنِ أَوْ مَدَنِيَّيْنِ]، سَوَاءٌ كَانَ مُقَاتِلًا أَوْ غَيْرَ مُقَاتِلٍ، وَسَوَاءٌ كَانَ مُقْبِلًا أَوْ مُدْبِرًا، لِقَوْلِهِ تَعَالَى {فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ وَخُذُوهُمْ وَأَخْصُرُواهُمْ وَاقْعُدُوا لَهُمْ كُلَّ مَرْصِدٍ}، انتهى من (تحرير الأحكام في تدبير أهل الإسلام). وقال الشيخ يوسف العيري في (حقيقة الحرب الصليبية الجديدة): فالدُّوْلُ تَنْقَسِمُ إِلَى قِسْمَيْنِ، قِسْمٌ حَرْبِيٌّ (وهذا الأصل فيها)، وقِسْمٌ مُعَاهَدٌ؛ قَالَ ابْنُ الْقِيمِ فِي (زاد المعاد) وَاصِفًا حَالِ الرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَعْدَ الْهَجْرَةِ، قَالَ {ثُمَّ كَانَ الْكُفَّارُ مَعَهُ بَعْدَ الْأَمْرِ بِالْجِهَادِ ثَلَاثَةَ أَقْسَامٍ، أَهْلُ صُلْحٍ وَهُدَنَةٍ، وَأَهْلُ حَرْبٍ، وَأَهْلُ ذِمَّةٍ}، والدُّوْلُ لَا تَكُونُ ذِمَّةً، بَلْ تَكُونُ إِمَّا حَرْبِيَّةً أَوْ مُعَاهَدَةً، وَالدِّمَّةُ هِيَ فِي حَقِّ الْأَفْرَادِ فِي دَارِ الْإِسْلَامِ، وَإِذَا لَمْ يَكُنِ الْكَافِرُ مُعَاهَدًا وَلَا ذِمِّيًّا فَإِنَّ الْأَصْلَ فِيهِ أَنَّهُ حَرْبِيٌّ خَلَالَ الدَّمِ، وَالْمَالِ، وَالْعِزِّ [بِالسَّبَبِ]. انتهى] نَوَعَانِ مِنَ النَّاسِ؛ الْأَوَّلُ، الْكُفَّارُ، وَهُمْ الْأَصْلُ [أَيُّ أَنَّ الْأَصْلَ فِي سُكَّانِ دَارِ الْكُفْرِ هُوَ الْكُفْرُ؛ وَهُوَ مَا يَتَرْتَّبُ عَلَيْهِ الْحُكْمُ بِتَكْفِيرِ مَجْهُولِ الْحَالِ مِنْ سُكَّانِ الدَّارِ، فِي الظَّاهِرِ لَا الْبَاطِنِ، حَتَّى يَظْهَرَ خِلَافُ ذَلِكَ. قُلْتُ: وَكَذَلِكَ دَارُ الْإِسْلَامِ، فَإِنَّ مَجْهُولَ الْحَالِ فِيهَا مَحْكُومٌ بِإِسْلَامِهِ، فِي الظَّاهِرِ لَا الْبَاطِنِ، حَتَّى يَظْهَرَ خِلَافُ ذَلِكَ]، وَهُمْ غَيْرُ مَعْصُومِي الدَّمِ وَالْمَالِ، فِدْمَاؤُهُمْ وَأَمْوَالُهُمْ مُبَاحَةٌ لِلْمُسْلِمِينَ، مَا لَمْ يَكُنْ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ الْمُسْلِمِينَ عَقْدُ عَهْدٍ وَمُوَادَعَةٍ، لِأَنَّ الْعِصْمَةَ فِي الشَّرِيعَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ لَا تَكُونُ إِلَّا بِأَحَدِ أَمْرَيْنِ، بِالْإِيمَانِ أَوْ الْأَمَانِ، وَالْأَمْرُ الْأَوَّلُ مُنْتَفٍ بِالنِّسْبَةِ لِلْكَفَّارِ، وَبَقِيَ الْأَمْرُ الثَّانِي فَإِنْ وَجَدَ لَهُمْ -وهو الْأَمَانُ- فَقَدْ عَصَمَ أَمْوَالَهُمْ وَدِمَاءَهُمْ؛ الثَّانِي مِنْ سُكَّانِ دَارِ الْكُفْرِ [هُمْ] الْمُسْلِمُونَ، وَالْمُسْلِمُ الَّذِي يَسْكُنُ فِي دَارِ الْكُفْرِ إِمَّا أَنْ يَكُونَ مُسْتَأْمَنًا أَيْ دَخَلَ دَارَهُمْ بِإِذْنِهِمْ، وَإِمَّا أَنْ لَا يَكُونَ مُسْتَأْمَنًا أَيْ دَخَلَ دَارَهُمْ بِدُونِ إِذْنِهِمْ وَرِضَاهُمْ،

وهو في كِلْتَا الْحَالَتَيْنِ مَعْصُومُ الدِّمِّ وَالْمَالِ بِالإِسْلَامِ.
انتهى باختصار.

(2) وجاءَ في كِتَابِ (فتاوى واستشارات الإسلام اليوم)
أَنَّ الشَّيْخَ هَانِي بْنَ عَبْدِ اللَّهِ الْجَبْرِ (المدرس بجامعة أم
القرى) سُئِلَ {هَلْ تَجُوزُ السَّرِقَةُ مِنَ الْيَهُودِ؟، الْقَصْدُ
هنا مِنْ جَمِيعِ النَّوَاجِي، وَخَاصَّةً هَلْ يَصِحُّ سَرِقَةُ الْمَلَابِسِ
مِنْ خَوَانِيَّتِهِمْ [أَيُّ مَتَاجِرِهِمْ] الْخَاصَّةُ؟}؛ فَأَجَابَ الشَّيْخُ:
الَّذِي يَعْصِمُ مَالَ الْكَافِرِ وَيَمْنَعُ مِنْ قَتْلِهِ إِنَّمَا هُوَ الْعَهْدُ أَوْ
الْأَمَانُ أَوْ عَقْدُ الدِّمَّةِ، وَلَيْسَ الْيَهُودُ الْغَاصِبُونَ فِي
فِلَسْطِينَ أَهْلَ دِمَّةٍ، وَلَمْ يَدْخُلُوهَا بِأَمَانٍ؛ لَكِنْ لَوْ كَانَ
بَيْنَ جَمَاعَةٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ وَبَيْنَ الْيَهُودِ عَهْدٌ فَإِنَّهُ يَجِبُ
الْوَفَاءُ بِهِ إِلَى مُدَّتِهِ، قَالَ تَعَالَى {إِلَّا الَّذِينَ عَاهَدْتُمْ مِنَ
الْمُشْرِكِينَ ثُمَّ لَمْ يَنْقُصُوكُمْ شَيْئًا وَلَمْ يُظَاهِرُوا عَلَيْكُمْ
أَخَذًا فَآتِمُوا إِلَيْهِمْ عَهْدَهُمْ إِلَى مُدَّتِهِمْ، إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ
الْمُتَّقِينَ}، وَأَمَّا مَنْ لَمْ يَدْخُلْ [أَيُّ مِنَ الْمُسْلِمِينَ] فِي
عَهْدِ [الْمُسْلِمِينَ] الْمُعَاهِدِينَ لِلْيَهُودِ فَإِنَّهُ تَجَلَّى لَهُ أَمْوَالُ
الْكَفَّارِ وَدِمَاؤُهُمْ. انتهى.

(3) وَقَالَ الشَّيْخُ حَمُودُ التَّوَيْجَرِي (الَّذِي تَوَلَّى الْقَضَاءَ
فِي بَلَدَةِ رَحِيمَةِ بِالْمِنْطَقَةِ الشَّرْقِيَّةِ، ثُمَّ فِي بَلَدَةِ
الزَّلْفِي، وَكَانَ الشَّيْخُ ابْنُ بَارِ مُجَابِلٍ لَهُ، قَارِئًا لِكُتُبِهِ،
وَقَدَّمَ لِبَعْضِهَا، وَبَكَى عَلَيْهِ عِنْدَمَا تُوفِّيَ -عَامَ 1413هـ-
وَأَمَّ الْمُصَلِّينَ لِلصَّلَاةِ عَلَيْهِ) فِي كِتَابِهِ (غُرَبَةُ الْإِسْلَامِ،
بِتَقْدِيمِ الشَّيْخِ عَبْدِ الْكَرِيمِ بْنِ حَمُودِ التَّوَيْجَرِي): إِنَّ ابْتِدَاءَ
الْمُشْرِكِينَ بِالْقِتَالِ مَشْرُوعٌ، وَإِنَّ دِمَاءَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ
حَلَالٌ لِلْمُسْلِمِينَ مَا دَامُوا عَلَى الشَّرِكِ، وَلَا فَرْقَ فِي
ذَلِكَ بَيْنَ الْكَفَّارِ الْمُعْتَدِينَ وَغَيْرِ الْمُعْتَدِينَ، وَمَنْ وَقَفَ
مِنْهُمْ فِي طَرِيقِ الدُّعَاةِ إِلَى الْإِسْلَامِ وَمَنْ لَمْ يَقِفْ فِي
طَرِيقِهِمْ، فَكُلُّهُمْ يُقَاتَلُونَ ابْتِدَاءً لِمَا هُمْ عَلَيْهِ مِنْ

الشِّرْكَ بِاللَّهِ تَعَالَى حَتَّى يَتْرُكُوا الشِّرْكَ وَيَدْخُلُوا فِي دِينِ الْإِسْلَامِ وَيَلْتَزِمُوا بِحَقُوقِهِ... ثم قال -أي الشيخ التَّوَجُّرِ-: **إِنَّ قِتَالَ الْمُشْرِكِينَ وَاسْتِباحَةَ دِمَائِهِمْ وَأَمْوَالِهِمْ مِنْ أَجْلِ شِرْكِهِمْ بِاللَّهِ تَعَالَى أَمْرٌ مُجْمَعٌ عَلَيْهِ وَصَادِرٌ عَنْ أَمْرِ اللَّهِ تَعَالَى وَأَمْرِ رَسُولِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَمَا لَا يَخْفَى عَلَى مَنْ لَهُ أَدْنَى عِلْمٍ وَفَهْمٍ عَنِ اللَّهِ تَعَالَى وَرَسُولِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَمَعْرِفَةٍ بِسِيرَةِ رَسُولِ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) وَأَصْحَابِهِ (رَضُوا أَنَّ اللَّهَ عَلَيْهِمْ أَجْمَعِينَ) فِي جِهَادِ الْمُشْرِكِينَ وَأَهْلِ الْكِتَابِ، وَلَا يُنْكَرُ ذَلِكَ إِلَّا جَاهِلٌ، أَوْ مُكَابِرٌ مُعَانِدٌ لِلْحَقِّ يَتَعَامَى عَنْهُ لِمَا عِنْدَهُ مِنَ الْمَيْلِ إِلَى الْحُرِّيَّةِ الْإِفْرَنْجِيَّةِ وَالتَّعْظِيمِ لِأَعْدَاءِ اللَّهِ تَعَالَى وَالْإِعْجَابِ بِأَرَائِهِمْ وَقَوَانِينِهِمُ الدَّوْلِيَّةِ، فَلِذَلِكَ يَرُومُ [أَي يَطْلُبُ] كَثِيرٌ مِنْهُمْ التَّوْفِيقَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ، وَمَا أَكْثَرَ هَذَا الضَّرْبَ الرَّدِّيَّ فِي زَمَانِنَا لَا كَثَرَهُمُ اللَّهُ. انتهى باختصار.**

(4) وقال الشيخ عبد الرحمن البراك (أستاذ العقيدة والمذاهب المعاصرة بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية) في فتوى [على هذا الرابط](#): **إذا لم يَكُنْ غَزْوٌ وَلَا جِهَادٌ، فَمَنْ لَقِيَ مِنَ الْمُسْلِمِينَ مُحَارِبًا مِنَ الْكُفَّارِ فَلَهُ قَتْلُهُ وَأَخْذُ مَالِهِ، كَمَا تَجَوُّزُ السَّرْقَةُ مِنْ أَمْوَالِ الْكُفَّارِ الْمُحَارِبِينَ، لِأَنَّهُ لَا حُرْمَةَ لِأَنْفُسِهِمْ وَلَا لِأَمْوَالِهِمْ، لِأَنَّهُ لَا عَهْدَ لَهُمْ وَلَا ذِمَّةَ. انتهى.**

(5) وقال الشُّوكَانِيُّ فِي (السَّيْلِ الْجَرَّارِ): **فَالْمُشْرِكُ - سَوَاءً حَارِبٌ أَوْ لَمْ يُحَارِبْ - مُبَاحُ الدَّمِ مَا دَامَ مُشْرِكًا...** ثم قال -أي الشُّوكَانِيُّ-: **أَمَّا الْكُفَّارُ فِدِمَاؤُهُمْ عَلَى أَصْلِ الْإِبَاحَةِ...** ثم قال -أي الشُّوكَانِيُّ-: **الْكَافِرُ الْحَزْبِيُّ مُبَاحٌ**

الدَّمِ وَالْمَالِ عَلَى كُلِّ حَالٍ مَا لَمْ يُؤْمَنْ مِنَ الْمُسْلِمِينَ.
انتهى.

(6) وقال الشيخ محمد إسماعيل المقدم (مؤسس الدعوة السلفية بالإسكندرية) في مُحَاضَرَة مُقَرَّغَة على هذا الرابط: **الكَاْفِرُ الْحَرْبِيُّ مُبَاحُ الدَّمِ عَلَى كُلِّ حَالٍ مَا لَمْ يُؤْمَنْ مِنَ الْمُسْلِمِينَ.** انتهى.

(7) وقال الشَّافِعِيُّ فِي (الْأَمِّ): إِنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى أَبَاحَ دَمَ الْكَافِرِ وَمَالَهُ، إِلَّا بَأْنَ يُؤَدِّي الْجِزْيَةَ أَوْ يُسْتَأْمَنَ إِلَى مُدَّةٍ. انتهى باختصار.

(8) وقال ابنُ كَثِيرٍ فِي تَفْسِيرِهِ: وَقَدْ حَكَى ابْنُ جَرِيرٍ الْإِجْمَاعَ عَلَى أَنَّ الْمُشْرِكَ يَجُوزُ قَتْلُهُ إِذَا لَمْ يَكُنْ لَهُ أَمَانٌ. انتهى.

(9) وقال الْقُرْطُبِيُّ فِي (الْجَامِعِ لِأَحْكَامِ الْقُرْآنِ): وَالْمُسْلِمُ إِذَا لَقِيَ الْكَافِرَ وَلَا عَهْدَ لَهُ، جَازَ لَهُ قَتْلُهُ. انتهى.

(10) وقال النَّوَوِيُّ فِي (رَوْضَةِ الطَّالِبِينَ): وَأَمَّا مَنْ لَا عَهْدَ لَهُ وَلَا أَمَانَ مِنَ الْكُفَّارِ، فَلَا ضَمَانَ فِي قَتْلِهِ عَلَى أَيِّ دِينٍ كَانَ. انتهى.

(11) وقال بُرْهَانُ الدِّينِ بْنُ مُفْلِحٍ (ت 884هـ) فِي (الْمَبْدَعِ): فَلَا يَجِبُ الْقِصَاصُ بِقَتْلِ حَرْبِيٍّ، لَا تَعْلَمُ فِيهِ خِلَافًا، وَلَا تَجِبُ بِقَتْلِهِ دِيَّةٌ وَلَا كَفَّارَةٌ، لِأَنَّهُ مُبَاحُ الدَّمِ عَلَى الْإِطْلَاقِ كَالْخِنْزِيرِ. انتهى.

(12) وَقَالَ الْكَاسَانِيُّ (ت 587هـ) فِي (بَدَائِعِ الصَّنَائِعِ):
وَالْأَصْلُ أَنَّ كُلَّ مَنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ الْقِتَالِ [كُلُّ مَنْ كَانَ
أَهْلًا لِلْمُقَاتَلَةِ أَوْ لَتَذْيِيرِهَا، سَوَاءٌ كَانَ عَسْكَرِيًّا أَوْ مَدَنِيًّا،
فَهُوَ مِنَ الْمُقَاتِلَةِ] يَحِلُّ قَتْلُهُ، سَوَاءٌ قَاتِلٌ أَوْ لَمْ يُقَاتِلْ؛
وَكُلُّ مَنْ لَمْ يَكُنْ مِنْ أَهْلِ الْقِتَالِ [كَالْمَرْأَةِ، وَالطِّفْلِ،
وَالشَّيْخِ الْهَرِمِ، وَالرَّاهِبِ، الْمَعْتُوهِ وَالْأَعْمَى وَالْأَعْرَجَ
وَالْمَفْلُوجَ] لَا يَحِلُّ قَتْلُهُ إِلَّا إِذَا قَاتَلَ حَقِيقَةً، أَوْ مَعْنَى
(بِالرَّأْيِ وَالطَّاعَةِ وَالتَّخْرِيصِ)؛ وَلَوْ قُتِلَ وَاحِدٌ مِمَّنْ ذَكَرْنَا
أَنَّهُ لَا يَحِلُّ قَتْلُهُ فَلَا شَيْءَ فِيهِ مِنْ دِيَّةٍ وَلَا كَفَّارَةٍ، إِلَّا
التَّوْبَةُ وَالِاسْتِغْفَارُ، لِأَنَّ دَمَ الْكَافِرِ لَا يَتَّقَوْمُ إِلَّا بِالْأَمَانِ
وَلَمْ يُوجَدْ. انتهى باختصار.

(13) وَجَاءَ فِي الْمَوْسُوعَةِ الْفِقْهِيَّةِ الْكُوثِيَّةِ: اتَّفَقَ
الْفُقَهَاءُ عَلَى أَنَّ دَمَ الْكَافِرِ الْحَرْبِيِّ (وَهُوَ غَيْرُ الدِّمِيِّ،
وَالْمُعَاهِدِ وَالْمُؤَمَّنِ) مُهْدَرٌ [سَوَاءٌ كَانَ عَسْكَرِيًّا أَوْ مَدَنِيًّا]؛
فَإِنْ قَتَلَهُ مُسْلِمٌ فَلَا تَبِعَةَ عَلَيْهِ إِذَا كَانَ مُقَاتِلًا [أَيَّ كَانَ
أَهْلًا لِلْمُقَاتَلَةِ أَوْ لَتَذْيِيرِهَا، سَوَاءٌ كَانَ عَسْكَرِيًّا أَوْ مَدَنِيًّا]؛
أَمَّا إِذَا كَانَ الْكَافِرُ الْحَرْبِيُّ غَيْرَ مُقَاتِلٍ كَالنِّسَاءِ وَالصَّبْيَانِ
وَالْعَجَزَةِ وَالرُّهْبَانِ وَغَيْرِهِمْ مِمَّنْ لَيْسُوا أَهْلًا لِلْمُقَاتَلَةِ أَوْ
لَتَذْيِيرِهَا فَلَا يَجُوزُ قَتْلُهُ، وَيَعَزُّزُ [التَّعْزِيزُ هُوَ عُقُوبَةُ
تَأْدِيبِيَّةٌ عَلَى جَنَاحَةٍ أَوْ مَعْصِيَةٍ لَا حُدَّ فِيهَا وَلَا قِصَاصٌ وَلَا
كَفَّارَةٌ، وَهَذِهِ الْعُقُوبَةُ تُقَدَّرُ بِالِاجْتِهَادِ] قَاتِلُهُ إِلَّا إِذَا
اشْتَرَكَ [أَيَّ الَّذِي هُوَ لَيْسَ أَهْلًا - فِي الْغَالِبِ - لِلْمُقَاتَلَةِ أَوْ
لَتَذْيِيرِهَا] فِي حَرْبٍ ضِدَّ الْمُسْلِمِينَ أَوْ أَعَانَهُمْ [أَيَّ أَعَانَ
الْكَفَّارَ] بِرَأْيٍ أَوْ تَذْيِيرٍ أَوْ تَخْرِيصٍ [قَالَ الشَّيْخُ ابْنُ
عَثِيمٍ فِي (فَتْحِ ذِي الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ): فَإِنْ قِيلَ {لَوْ
فَعَلُوا ذَلِكَ بِنَا يَأْنِ قَتَلُوا صِبْيَانًا وَنِسَاءً} فَهَلْ نَقُتِلُهُمْ
[أَيَّ نَقُتِلُ صِبْيَانَهُمْ وَنِسَاءَهُمْ]؟، الظَّاهِرُ أَنَّهُ لَنَا أَنْ
نَقُتِلَ النِّسَاءَ وَالصَّبْيَانَ، وَلَوْ فَاتَتْ عَلَيْنَا الْمَالِيَةُ [إِذْ إِنَّ
النِّسَاءَ وَالصَّبْيَانَ يُضْرَبُ عَلَيْهِمُ الرِّقُّ، فَيَتَمَوَّلُوا - أَيْ

يُعَدُّونَ مَالًا- كَأَيِّ مَالٍ يُنْتَفَعُ بِهِ]، لِمَا فِي ذَلِكَ مِنْ كَسْرِ قُلُوبِ الْأَعْدَاءِ وَإِهَانَتِهِمْ، وَلِعُمُومِ قَوْلِهِ تَعَالَى {فَمَنْ اعْتَدَى عَلَيْكُمْ فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا اعْتَدَى عَلَيْكُمْ}، انتهى. وقال الشيخ يوسف العيري في (حقيقة الحرب الصليبية الجديدة): بلاد الحرب [دار الكُفْرِ] إن لم تكن مُعَاهَدَةً فَهِيَ حَرْبٌ] يَجُوزُ لِلْمُسْلِمِينَ أَنْ يَضُرُّوَهَا بِكَافَةِ الْأَضْرَارِ، لِأَنَّ أَهْلَهَا تَحِلُّ دِمَاؤُهُمْ، وَأَمْوَالُهُمْ، وَأَعْرَاضُهُمْ [بِالسَّبَبِ]، لِلْمُسْلِمِينَ، كَمَا فَعَلَ الرَّسُولُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَعَ الْمُحَارِبِينَ [الكَافِرِ] إِنْ لَمْ يَكُنْ ذَا عَهْدٍ أَوْ ذَا ذِمَّةٍ أَوْ ذَا أَمَانٍ، فَهُوَ حَرْبِيٌّ، سَوَاءٌ كَانَ مَدَنِيًّا أَوْ عَسْكَرِيًّا]، خَطَفَ رَعَايَاهُمْ كَمَا فَعَلَ مَعَ بَنِي عُقَيْلٍ [وَذَلِكَ لَمَّا خَطَفَ الصَّخَابَةُ رَجُلًا مِنْ بَنِي عُقَيْلٍ، الَّذِينَ كَانُوا حُلَفَاءَ لِتَقِيفَ الَّذِينَ سَبَقَ لَهُمْ أَنْ خَطَفُوا رَجُلَيْنِ مِنَ الصَّخَابَةِ]، وَقَطَعَ الطَّرِيقَ عَلَى قَوَائِلِهِمْ كَمَا فَعَلَ مَعَ قُرَيْشٍ، وَاجْتَالَ رُؤُسَاءَهُمْ كَمَا فَعَلَ مَعَ كَعْبِ بْنِ الْأَشْرَفِ وَسَلَامِ بْنِ أَبِي الْحُقَيْقِ، وَحَرَّقَ أَرْضَهُمْ كَمَا فَعَلَ مَعَ بَنِي النَّضِيرِ [فِي غَزْوَةِ بَنِي النَّضِيرِ]، وَهَدَمَ حُصُونَهُمْ كَمَا فَعَلَ فِي الطَّائِفِ [لَمَّا قَصَفَهَا بِالْمَنْجَنِيقِ - وَهِيَ آلَةٌ تُرْمَى بِهَا الْحِجَارَةُ الْكِبَارُ- فِي غَزْوَةِ الطَّائِفِ (الَّتِي يَجْعَلُهَا الْبَعْضُ إِمْتِدَادًا لِغَزْوَةِ حُنَيْنٍ، وَيَجْعَلُهَا الْبَعْضُ غَزْوَةً مُسْتَقِلَّةً عَنْ حُنَيْنٍ)]، إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْأَفْعَالِ... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الْعَيْرِيِّ-: الْأَصْلُ فِي دِمَاءِ الْمُسْلِمِينَ وَأَمْوَالِهِمْ وَأَعْرَاضِهِمْ أَنَّهَا مُحَرَّمَةٌ لَا تَجُوزُ إِلَّا بِمُبَرَّرٍ شَرْعِيٍّ كَالْقِصَاصِ أَوِ الرَّدَّةِ [أَوِ الدِّيَّاتِ أَوِ الْكَفَّارَاتِ] أَوِ الْجُدُودِ [أَمَّا الْأَعْرَاضُ فَلَا تَجُوزُ إِلَّا بِنِكَاحٍ أَوْ مِلْكٍ يَمِينٍ]؛ وَالْأَصْلُ فِي دِمَاءِ وَأَمْوَالِ وَأَعْرَاضِ الْكَفَّارِ **الْحِلُّ**، وَلَا تَحْرُمُ إِلَّا بِعَهْدٍ أَوْ بِذِمَّةٍ أَوْ بِإِثْمَانٍ... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الْعَيْرِيِّ-: الْحَرْبِيُّ [الكَافِرُ] إِنْ لَمْ يَكُنْ ذَا عَهْدٍ أَوْ ذَا ذِمَّةٍ أَوْ ذَا أَمَانٍ، فَهُوَ حَرْبِيٌّ، سَوَاءٌ كَانَ مَدَنِيًّا أَوْ عَسْكَرِيًّا] الْأَصْلُ فِي دَمِهِ وَمَالِهِ وَعَرْضِهِ **الْحِلُّ**؛ وَيُخَصَّصُ

بِالْعِصْمَةِ فِي الدِّمَاءِ مِنَ الْحَرْبَيْنِ النَّسَاءِ، وَالْأَطْفَالُ،
 وَالشَّيْخُ **الْهَرَمُ**، وَالْعَسِيفُ [قَالَ الشَّيْخُ عَبْدُ الْفَتَّاحِ قَدِيشُ
 الْيَافَعِيُّ فِي (حُكْمِ قَتْلِ الْمَدَنِيِّينَ): الْعَسِيفُ هُوَ الْأَجِيرُ
 لِلْخِدْمَةِ، وَقِيلَ هُوَ الْعَبْدُ. انْتَهَى. وَجَاءَ فِي (مَعْجَمِ لُغَةِ
 الْفُقَهَاءِ): الْعَسِيفُ الْأَجِيرُ الْمُسْتَهَانُ بِهِ لِتَفَاهَةِ عَمَلِهِ.
 انْتَهَى. وَجَاءَ فِي (لِسَانِ الْعَرَبِ): وَالْعَسِيفُ الْأَجِيرُ
 الْمُسْتَهَانُ بِهِ، وَقِيلَ الْعَسِيفُ الْمَمْلُوكُ الْمُسْتَهَانُ بِهِ.
 انْتَهَى بِاخْتِصَارٍ. وَقِيلَ الْمَرْصُفِيُّ (بِ1349 هـ) فِي
 (رَغْبَةِ الْأَمَلِ): أَيْمَةُ اللُّغَةِ أَجْمَعُ تَقُولُ {الْعَسِيفُ الْأَجِيرُ
 الْمُسْتَهَانُ بِهِ، أَوْ الْعَبْدُ الْمُسْتَهَانُ بِهِ}، وَلَمْ يَقُلْ أَحَدٌ
 مِنْهُمْ أَنَّهُ يَكُونُ الْأَسِيرَ. انْتَهَى]، وَمَنْ لَيْسَ مِنْ أَهْلِ
 الْقِتَالِ [كَالرَّاهِبِ وَالْأَعْمَى وَالْمَعْتُورِ وَالْمَقْلُوجِ
 وَنَحْوِهِمْ]، وَذَلِكَ لِتَخْصِصِ الْأَدِلَّةِ لَهُمْ وَإِخْرَاجِهِمْ مِنَ
 الْأَصْلِ... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الْعَيْبَرِيِّ-: إِنَّ الدُّوَلَ فِي
 الْعَالَمِ تُجَاهُ الْمُسْلِمِينَ، هِيَ إِمَّا بِلَادُ حَرْبٍ أَوْ بِلَادُ عَهْدٍ،
فَالْأَصْلُ الَّذِي يَكُونُ عَلَيْهِ كُلُّ دَوْلَةٍ كَافِرَةٍ هِيَ أَنَّهَا حَرْبِيَّةٌ
يَجُوزُ قِتَالُهَا بِكُلِّ أَنْوَاعِ الْقِتَالِ، كَمَا كَانَ يَفْعَلُ الرَّسُولُ
 صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَقَدْ كَانَ يَغْتَرِضُ قَوَافِلَ الدُّوَلِ
 الْمُحَارِبَةِ كَمَا إِغْتَرَضَ قَوَافِلَ قُرَيْشٍ، وَكَانَ يَأْخُذُ رِعَايَا
 الدُّوَلِ الْكَافِرَةِ رَهَائِنَ إِذَا إِفْتَضَى الْأَمْرُ ذَلِكَ كَمَا أَخَذَ
 الرَّجُلُ مِنْ بَنِي عُقَيْلٍ أَسِيرًا مُقَابِلَ أَسِيرَيْنِ مِنْ أَصْحَابِهِ
 أَسَرَّتُهُمْ ثَقِيفُ [خُلَفَاءُ بَنِي عُقَيْلٍ]، وَكَانَ يَغْتَالُ أَحْيَانًا
 بَعْضَ شَخْصِيَّاتِ الدُّوَلِ الْمُحَارِبَةِ كَمَا أَمَرَ بِإِغْتِيَالِ خَالِدِ
 [بْنِ سَفْيَانَ] الْهُذَلِيِّ وَكَعْبِ بْنِ الْأَشْرَفِ وَسَلَامِ بْنِ أَبِي
 الْحَقِيقِ وَالْأَخِيرَانِ كَانَا مُعَاهِدَيْنِ فَنَقَضَا الْعَهْدَ فَأَبَاحَ
 [صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ] قَتْلَهُمَا، وَكَانَ يُفْتِي [صَلَّى اللَّهُ
 عَلَيْهِ وَسَلَّمَ] بِقَتْلِ نِسَاءٍ وَشُبُوحٍ وَأَطْفَالِ الدُّوَلِ
 الْمُحَارِبَةِ إِذَا لَمْ يَتَمَيَّزُوا وَلَا يُمَكِّنُ الْوُصُولُ لِلْمُقَاتِلَةِ
 [الْمُقَاتِلَةُ هُمْ مَنْ كَانُوا أَهْلًا لِلْمُقَاتِلَةِ أَوْ لِتَدْبِيرِهَا، سَوَاءً
 كَانُوا عَسْكَرِيِّينَ أَوْ **مَدَنِيِّينَ**؛ وَأَمَّا غَيْرُ الْمُقَاتِلَةِ فَهُمْ

المرأة، والطفل، والشَّيْخُ **الهِرْمُ**، وَالرَّاهِبُ، وَالزَّمِنُ، وَتَخَوُّهُمْ] إِلَّا يَقْتُلُهُمْ كَمَا فَعَلَ هُوَ [صلى الله عليه وسلم] أَيْضًا ذَلِكَ فِي الطَّائِفِ وَقَصَفَهَا بِالْمَنْجَنِقِ، **فَالدُّوْلُ الْمُحَارِبَةُ لَا يُوجَدُ هُنَاكَ حُدُودٌ شَرْعِيَّةٌ تَمْنَعُ الإِضْرَارَ بِهِمْ إِلَّا مَا كَانَ مِنْ إِسْتِهْدَافٍ لِلنِّسَاءِ وَالصَّبِيَّانِ وَالشُّيُوخِ [الهِرْمِينَ] إِذَا تَمَيَّزُوا وَلَمْ يُعَيَّنُوا عَلَى الْحَرْبِ وَلَمْ تَحْتَجْ لِمُعَاقِبَةِ الْكَافِرِينَ بِالْمِثْلِ...** ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الْعَيْرِيِّ-: **فَالدُّوْلُ تَنْقَسِمُ إِلَى قِسْمَيْنِ، قِسْمٌ حَرْبِيٌّ وَهَذَا [هُوَ] الْأَصْلُ فِيهَا، وَقِسْمٌ مُعَاهَدٌ؛ قَالَ ابْنُ الْقَيْمِ فِي (زَادُ الْمَعَادِ) وَاصِفًا حَالَ الرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَعْدَ الْهَجْرَةِ، قَالَ {ثُمَّ كَانَ الْكَافِرُ مَعَهُ بَعْدَ الْأَمْرِ بِالْجِهَادِ ثَلَاثَةٌ أَقْسَامٍ، أَهْلُ صُلْحٍ وَهُدْنَةٍ، وَأَهْلُ حَرْبٍ، وَأَهْلُ ذِمَّةٍ}، وَالدُّوْلُ لَا تَكُونُ ذِمَّةً، بَلْ تَكُونُ إِمَّا حَرْبِيَّةً أَوْ مُعَاهَدَةً، وَالذِّمَّةُ هِيَ فِي حَقِّ الْأَفْرَادِ فِي دَارِ الْإِسْلَامِ، وَإِذَا لَمْ يَكُنِ الْكَافِرُ مُعَاهَدًا وَلَا ذِمِّيًّا فَإِنَّ الْأَصْلَ فِيهِ أَنَّهُ حَرْبِيٌّ خَلَالَ الدَّمِ، وَالْمَالِ، وَالْعِرْضِ [بِالسَّبْيِ]...** ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الْعَيْرِيِّ-: **وَالنَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَتَلَ كَعْبَ بْنَ الْأَشْرَفِ بَعْدَمَا قَالَ قَصِيدَةً فَاجِشَةً فِي نِسَاءِ الْمُسْلِمِينَ فَقَعَدَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ هَذَا إِنْتِقَاصًا لِعَهْدِهِ فَأَمَرَ بِأَغْيَالِهِ، وَكَذَلِكَ غَزَا النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَكَّةَ وَحَارَبَ قُرَيْشًا بَعْدَمَا أَعَانَتْ خُلَفَاءَهَا بَنِي بَكْرٍ بْنُ عَبْدِ مَنَاةَ عَلَى الْحَرْبِ ضِدَّ خُلَفَاءِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ خُرَاعَةٍ فَقَعَدَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ هَذَا سَبَبًا لِإِنْتِقَاصِ الْعَهْدِ [يَعْنِي عَهْدَ الْخُدَيْيَّةِ] وَحَارَبَهُمْ [فَكَانَ فَتْحُ مَكَّةَ]...** ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الْعَيْرِيِّ-: **الْحَالَاتُ الَّتِي يَجُوزُ فِيهَا قَتْلُ الْمَعْصُومِينَ مِنَ الْكَافِرِ؛ الْحَالَةُ الْأُولَى، مِنْ الْحَالَاتِ الَّتِي يَجُوزُ فِيهَا قَتْلُ أَوْلَئِكَ الْمَعْصُومِينَ أَنْ يُعَاقِبَ الْمُسْلِمُونَ الْكَافَرَ بِنَفْسٍ مَا عُوقِبُوا [أَيُّ الْمُسْلِمُونَ] بِهِ، فَإِذَا كَانَ الْكَافِرُ يَسْتَهْدِفُونَ النِّسَاءَ وَالْأَطْفَالَ وَالشُّيُوخَ**

[الْهَرَمِينَ] مِنَ الْمُسْلِمِينَ بِالْقَتْلِ، فَإِنَّهُ يَجُوزُ فِي هَذِهِ
الْحَالَةِ أَنْ يُفْعَلَ مَعَهُمُ الشَّيْءُ نَفْسُهُ، لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى
{فَمَنْ اعْتَدَى عَلَيْكُمْ فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا اعْتَدَى
عَلَيْكُمْ}، وَقَوْلِهِ {وَالَّذِينَ إِذَا أَصَابَهُمُ الْبَغْيُ هُمْ
يَنْتَصِرُونَ، وَجِزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِثْلُهَا}، وَقَوْلِهِ {وَإِنْ
عَاقَبْتُمْ فَعَاقِبُوا بِمِثْلِ مَا عُوقِبْتُمْ بِهِ}، وَهَذِهِ الْآيَاتُ عَامَّةٌ
فِي كُلِّ شَيْءٍ، وَأَسْبَابُ نُزُولِهَا لَا يَخْصِيصُهَا، لِأَنَّ الْقَاعِدَةَ
الشَّرْعِيَّةَ تَقُولُ {الْعِبْرَةُ بِعُمُومِ اللَّفْظِ لَا بِخُصُوصِ
السَّبَبِ}، فَإِنَّهُ {وَإِنْ عَاقَبْتُمْ فَعَاقِبُوا بِمِثْلِ مَا عُوقِبْتُمْ
بِهِ} نَزَلَتْ فِي الْمُثْلَةِ [قَالَ ابْنُ الْأَثِيرِ أَبُو السَّعَادَاتِ (ت
606هـ) فِي (النِّهَايَةِ): يُقَالُ {مَثَلْتُ بِالْحَيَوَانِ، أُمِثْلُ بِهِ
مَثَلًا} إِذَا قَطَعْتَ أَطْرَافَهُ وَشَوَّهْتَهُ بِهِ، وَ{مَثَلْتُ بِالْقَتْلِ} إِذَا
جَدَعْتَ [أَيَّ قَطَعْتَ] أَنْفَهُ أَوْ أُذُنَهُ أَوْ مَذَاكِرَهُ أَوْ شَيْئًا
مِنْ أَطْرَافِهِ، وَالْأَسْمُ {الْمُثْلَةُ}، فَأَمَّا {مَثَلٌ} بِالتَّشْدِيدِ
فَهُوَ لِلْمُبَالَغَةِ. انْتَهَى]، فَالْمُثْلَةُ مَنْهِيٌّ عَنْهَا وَمُحَرَّمَةٌ لِمَا
جَاءَ عِنْدَ الْبُخَارِيِّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يَزِيدَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ
[صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ] {نَهَى عَنِ النَّهْيِ وَالْمُثْلَةِ}
[قَالَ الشَّيْخُ حَمَزَةُ مُحَمَّدٌ قَاسِمٌ فِي (مَنَارِ الْقَارِيِّ شَرْحِ
مَخْتَصَرِ صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ): النَّهْيُ هِيَ أَخْذُ الشَّيْءِ مِنْ
صَاحِبِهِ بِذُنُونِ إِذْنِهِ عِيَانًا، غَنُوءَةً وَاقْتِدَارًا، وَالنَّهْيُ
وَالْغَضَبُ بِمَعْنَى وَاحِدٍ. انْتَهَى بِاخْتِصَارٍ]، وَفِي صَحِيحِ
مُسْلِمٍ مِنْ حَدِيثِ بُرَيْدَةَ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
كَانَ يُوصِي قَادَةَ جُيُوشِهِ وَسَرَائِيَاهُ بِقَوْلِهِ {أَغْرُوا بِأَسْمِ
اللَّهِ، قَاتِلُوا مَنْ كَفَرَ بِاللَّهِ، أَغْرُوا وَلَا تَغْلُوا وَلَا تَغْدُرُوا
وَلَا تُمَثِّلُوا وَلَا تَقْتُلُوا وَلِيدًا}، إِلَّا أَنَّ الْعَدُوَّ إِذَا مَثَلَ بِقَتْلَى
الْمُسْلِمِينَ **جَازَ لِلْمُسْلِمِينَ أَنْ يُمَثِّلُوا بِقَتْلَى الْعَدُوِّ**
وَتَرْتَفِعُ الْحُرْمَةُ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ، وَالْآيَةُ [أَيُّ قَوْلِهِ تَعَالَى
{وَإِنْ عَاقَبْتُمْ فَعَاقِبُوا بِمِثْلِ مَا عُوقِبْتُمْ بِهِ}] عَامَّةٌ،
فَيَجُوزُ أَنْ يُعَامِلَ الْمُسْلِمُونَ عَدُوَّهُمْ بِالمِثْلِ فِي كُلِّ
شَيْءٍ إِرْتِكَابِهِ ضِدَّ الْمُسْلِمِينَ، فَإِذَا قَصَدَ الْعَدُوُّ النَّسَاءَ

وَالصَّبِيَّانَ بِالْقَتْلِ، فَإِنَّ لِلْمُسْلِمِينَ أَنْ يُعَاقِبُوا بِالْمِثْلِ وَيَقْصِدُوا نِسَاءَهُمْ وَصَبِيَّانَهُم بِالْقَتْلِ، لَعُمُومِ الْآيَةِ [قَالَ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ فِي (مَجْمُوعِ الْفَتَاوَى): فَلِلْمُسْلِمِينَ أَنْ يُمَثِّلُوا بِهِمْ كَمَا مَثَّلُوا. انتهى. وَقَالَ الشَّيْخُ ابْنُ عَثِيمِينَ فِي (فَتْحِ ذِي الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ): إِذَا مَثَّلُوا بِنَا فَإِنَّا نُمَثِّلُ بِهِمْ... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ ابْنِ عَثِيمِينَ-: إِنْ فِي التَّمْثِيلِ بِهِمْ إِذَا مَثَّلُوا بِنَا كَفَا لَهُمْ وَإِهَانَةٌ وَذِلَّةٌ. انتهى. وَقَالَ الشَّيْخُ ابْنُ عَثِيمِينَ أَيْضًا فِي (شَرْحِ بُلُوغِ الْمَرَامِ): هُمْ قَتَلُوا نِسَاءَنَا نَقُتِلُ نِسَاءَهُمْ، هَذَا هُوَ الْعَدْلُ، لَيْسَ الْعَدْلُ أَنْ تَقُولَ {إِذَا قَتَلُوا نِسَاءَنَا مَا نَقُتِلُ نِسَاءَهُمْ}. انتهى. وَقَالَ الشَّيْخُ مَصْطَفَى الْعَدَوِيِّ فِي فَيْدِيُو يُعْنَوَانِ (مَا حُكِمَ قَتْلُ الْمَدَنِيِّينَ مِنَ الْيَهُودِ؟) رَادًّا عَلَى سَائِلٍ يَسْأَلُ (مَا حُكِمَ قَتْلُ الْمَدَنِيِّينَ مِنَ الْيَهُودِ وَالنِّسَاءِ؟): وَمَا حُكِمَ قَتْلُ الْمَدَنِيِّينَ مِنَ الْفِلَسْطِينِيِّينَ فِي (غَزَّةَ) وَحُكِمَ تَدْمِيرُ الْمَسَاجِدِ؟!!!، جَاوِبٌ عَلَى هَذِهِ مَعَ تِلْكَ، أَرْبُطُهُمْ بِنَعْصٍ؛ وَاحِدٌ جَاءَ دَمَّرَ عَلَيْكَ وَعَلَى أَسْرَتِكَ الْمَنْزِلَ وَأَنْتَ رَدَدْتَ بُرْجَ الَّذِي حَدَّثَ، ثَلَامٌ وَلَا لَا ثَلَامٌ؟!!!. انتهى باختصار]... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الْعَبْدِيِّ-: يُجِزُّ الْعُلَمَاءُ الْمُثَلَّةَ بِرِجَالِ الْعَدُوِّ، وَلَمْ يَشْتَرِطُوا أَنْ تَكُونَ الْمُثَلَّةُ بِالْفَاعِلِ [أَيُّ بِنَفْسِ الشَّخْصِ الَّذِي قَامَ مِنْهُمْ بِالتَّمْثِيلِ]... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الْعَبْدِيِّ-: قَالَ الْقُرْطُبِيُّ [فِي الْجَامِعِ لِأَحْكَامِ الْقُرْآنِ] {لَا خِلَافَ بَيْنَ الْعُلَمَاءِ أَنَّ هَذِهِ الْآيَةَ [يَعْنِي قَوْلَهُ تَعَالَى (الشَّهْرُ الْحَرَامُ بِالشَّهْرِ الْحَرَامِ وَالْحُرُمَاتُ قِصَاصٌ، فَمَنْ اغْتَدَى عَلَيْكُمْ فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا اغْتَدَى عَلَيْكُمْ، وَاتَّقُوا اللَّهَ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ مَعَ الْمُتَّقِينَ)] أَضَلُّ فِي الْمُثَالَّةِ فِي الْقِصَاصِ، فَمَنْ قَتَلَ بِشَيْءٍ، قُتِلَ بِمِثْلِهِ مَا قَتَلَ بِهِ، وَهُوَ قَوْلُ الْجُمْهُورِ، مَا لَمْ يَقْتُلْهُ بِفَسْقٍ كَاللُّوْطِيَّةِ وَإِسْقَاءِ الْخَمْرِ فَيُقْتَلَ بِالسَّيْفِ، وَلِلشَّافِعِيَّةِ قَوْلُ (إِنَّهُ يُقْتَلُ بِذَلِكَ، فَيَتَّخَذُ عُودٌ عَلَى تِلْكَ الصِّفَةِ وَيُطَعَنُ بِهِ فِي دُبُرِهِ حَتَّى يَمُوتَ، وَيُسْقَى عَنِ

الْخَمْرَ مَاءً حَتَّى يَمُوتَ)؛ وَقَالَ ابْنُ الْمَاجْشُونِ (إِنَّ مَن قَتَلَ بِالنَّارِ أَوْ بِالسُّمِّ لَا يُقْتَلُ بِهِ، لِقَوْلِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ "لَا يُعَذَّبُ بِالنَّارِ إِلَّا اللَّهُ"، وَالسُّمُّ نَارٌ بَاطِنَةٌ)، وَذَهَبَ الْجُمْهُورُ إِلَى أَنَّهُ يُقْتَلُ بِذَلِكَ لِعُمُومِ الْآيَةِ [قَالَ الشَّيْخُ أَبُو سُلَيْمَانَ الصُّومَالِيُّ فِي (بَذَلِ النَّصِيحِ): التَّحْرِيقُ قِصَاصًا جَائِزٌ عَلَى رَأْيِ الْجُمْهُورِ. انْتَهَى بِاخْتِصَارٍ]؛ وَإِذَا كَانَتِ الْمُمَاتِلَةُ جَائِزَةً فِي حَقِّ الْمُعْتَدِي الْمُسْلِمِ فِي الْقِصَاصِ فَكَيْفَ بِهَا فِي حَقِّ الْمُعْتَدِي الْخَرَبِيِّ؟! قَالَ النَّوَوِيُّ [فِي (الْمَجْمُوعِ)] {فَإِنْ أَخْرَقَهُ أَوْ غَرَّقَهُ، أَوْ رَمَاهُ بِحَجَرٍ أَوْ رَمَاهُ مِنْ شَاهِقٍ، أَوْ ضَرَبَهُ بِخَشَبٍ، أَوْ حَبَسَهُ وَمَنَعَهُ الطَّعَامَ وَالشَّرَابَ، فَمَاتَ، فَلِلْوَلِيِّ أَنْ يَقْتَصَّ بِذَلِكَ لِقَوْلِهِ تَعَالَى (وَإِنْ عَاقَبْتُمْ فَعَاقِبُوا بِمِثْلِ مَا عُوقِبْتُمْ بِهِ)، وَلِأَنَّ الْقِصَاصَ مَوْضُوعٌ عَلَى الْمُمَاتِلَةِ، وَالْمُمَاتِلَةُ مُمَكِّنَةٌ بِهَذِهِ الْأَسْبَابِ [أَيِ الْوَسَائِلِ] فَجَازَ أَنْ يُسْتَوْفَى بِهَا الْقِصَاصُ، وَلَهُ أَنْ يَقْتَصَّ مِنْهُ بِالسَّيْفِ لِأَنَّهُ قَدْ وَجَبَ لَهُ الْقَتْلُ وَالتَّعْذِيبُ فَإِذَا عَدَلَ إِلَى السَّيْفِ فَقَدْ تَرَكَ بَعْضَ حَقِّهِ فَجَازَ}... ثُمَّ قَالَ -أَيِ الشَّيْخِ الْعِيسِيِّ-: الْحَالَةُ الثَّانِيَّةُ [أَيِ مِنَ الْحَالَاتِ الَّتِي يَجُوزُ فِيهَا قَتْلُ الْمَعْصُومِينَ مِنَ الْكُفَّارِ]، لَقَدْ قَدَّمْنَا بِأَنَّ مَعْصُومِي الدِّمِّ مِنَ النِّسَاءِ وَالصَّبِيَّانِ وَالشُّبُوحِ [الْهَرَمِينَ] الْكُفَّارَ لَا يَجُوزُ اسْتِهِدَافُهُمْ وَقَتْلُهُمْ قَضْدًا إِلَّا عُقُوبَةً بِالْمِثْلِ؛ أَمَّا قَتْلُهُمْ تَبَعًا مِنْ غَيْرِ قَضْدٍ فَهُوَ جَائِزٌ بِشَرْطِ أَنْ يَكُونَ فِي اسْتِهِدَافِ الْمُقَاتِلِينَ [أَيِ مَنْ كَانُوا أَهْلًا لِلْمُقَاتِلَةِ أَوْ لِتَدْبِيرِهَا، سَوَاءً كَانُوا عَسْكَرِيِّينَ أَوْ مَدَنِيِّينَ] أَوْ الْخُصُوفِ قَتْلًا لَهُمْ بِسَبَبِ أَنَّهُمْ لَمْ يَتَمَيَّزُوا [سَوَاءً كَانُوا مُخْتَارِينَ أَوْ مُكْرَهِينَ، وَسَوَاءً كَانُوا فِي أَمَاكِنَ يُتَوَقَّعُ فِيهَا قِتَالٌ أَوْ لَا يُتَوَقَّعُ] عَنِ الْمُقَاتِلَةِ أَوْ الْخُصُوفِ، وَالذَّلِيلُ مَا جَاءَ فِي الصَّحِيحَيْنِ عَنِ الصَّعْبِ بْنِ خَتَّامَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ {سُئِلَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنِ الذَّرَارِيِّ مِنَ الْمُشْرِكِينَ، يُبَيِّتُونَ [أَيِ يُهْجَمُ عَلَيْهِمْ لَيْلًا وَهُمْ فِي حَالِ

غَفْلَةٍ] فَيُصَيَّبُونَ [أَيِ الْمُسْلِمُونَ] مِنْ نِسَائِهِمْ
 وَذَرَارِيِّهِمْ، فَقَالَ (هُمْ مِنْهُمْ)، وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى جَوَازِ
 قَتْلِ النِّسَاءِ وَالصَّبَّيَّانِ **تَبَعًا لِأَبَائِهِمْ إِذَا لَمْ يَتَمَيَّزُوا**، وَفِي
 رَوَايَةٍ قَالَ [صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ] {هُمْ مِنْ أَبَائِهِمْ}،
 وَرَأَى الْجُمُهورُ أَنَّ نِسَاءَ الْكُفَّارِ وَذَرَارِيَّهُمْ لَا يُقْتَلُونَ
 قَضَدًا، وَلَكِنْ إِذَا لَمْ يُتَوَصَّلْ إِلَى قَتْلِ الْأَبَاءِ إِلَّا بِإِصَابَةِ
هَؤُلَاءِ جَارَ ذَلِكَ؛ يَقُولُ التَّوَوِيُّ فِي شَرْحِهِ لِصَحِيحِ مُسْلِمٍ
 {وَهَذَا الْحَدِيثُ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ مِنْ جَوَازِ بَيَاتِهِمْ [أَيِ
 الْهُجُومِ عَلَيْهِمْ لَيْلًا وَهُمْ فِي حَالِ غَفْلَةٍ]، وَقَتْلِ النِّسَاءِ
 وَالصَّبَّيَّانِ فِي الْبَيَاتِ، هُوَ مَذْهَبُنَا وَمَذْهَبُ مَالِكٍ وَأَبِي
 حَنِيفَةَ وَالْجُمُهورِ، وَمَعْنَى (الْبَيَاتِ، وَيُبَيِّتُونَ) أَنْ يُغَارَ
 عَلَيْهِمْ بِاللَّيْلِ بِحَيْثُ لَا يُعْرِفُ الرَّجُلُ مِنَ الْمَرْأَةِ وَالصَّبِيِّ،
 وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ **دَلِيلٌ لِحَوَازِ الْبَيَاتِ وَجَوَازِ الْإِغَارَةِ** عَلَى
 مَنْ بَلَغَتْهُمْ الدَّعْوَةُ **مِنْ غَيْرِ إِعْلَامِهِمْ بِذَلِكَ**؛ وَيَقُولُ ابْنُ
 الْأَثِيرِ [أَبُو السَّعَادَاتِ] فِي جَامِعِ الْأُصُولِ {يُبَيِّتُونَ}،
 التَّبَيُّتُ طُرُوقُ الْعَدُوِّ لَيْلًا عَلَى غَفْلَةٍ، لِلْغَارَةِ وَالنَّهْبِ؛
 وَقَوْلُهُ [صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ] {هُمْ مِنْهُمْ} أَيِ حُكْمِهِمْ
 وَحُكْمِ أَهْلِهِمْ سَوَاءً؛ قَالَ ابْنُ قُدَامَةَ فِي الْمُعْنِيِّ
 {وَيَجُوزُ قَتْلُ النِّسَاءِ وَالصَّبَّيَّانِ فِي الْبَيَاتِ [أَيِ فِي
 الْهُجُومِ لَيْلًا] إِذَا لَمْ يُتَعَمَّدْ قَتْلُهُمْ مُتَفَرِّدِينَ، وَيَجُوزُ قَتْلُ
بَهَائِمِهِمْ لِيُتَوَصَّلَ بِهِمْ إِلَى قَتْلِهِمْ وَهَزِيمَتِهِمْ}؛ وَمَعْلُومٌ
 هُنَا أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عِنْدَمَا سُئِلَ عَنْ قَتْلِ
 الذَّرَارِيِّ فِي حَالِ الْإِغَارَةِ وَالْبَيَاتِ، لَمْ يَسْتَفْصِلْ عَنْ
 مَدَى الْحَاجَةِ الَّتِي أُلْزِمَتِ الْمُقَاتِلَةُ بِهَذِهِ الْغَارَةِ حَتَّى يُبَيِّحَ
 لَهُمْ قَتْلَ مَعْصُومِي الدِّمِّ مِنَ الْكُفَّارِ (وَهُمُ النِّسَاءُ
 وَالصَّبَّيَّانُ)، وَالْقَاعِدَةُ الشَّرْعِيَّةُ تَقُولُ {تَرَكَ الْإِسْتِفْصَالَ
 فِي مَقَامِ الْإِحْتِمَالِ يَنْزِلُ مَنْزِلَةُ الْعُمُومِ فِي الْمَقَالِ}،
 فَعُمُومُ مَقَالِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ {هُمْ مِنْهُمْ}
 بِلَا ضَوَائِطَ، يُحَيِّرُ لِلْجَيْشِ الْإِسْلَامِيِّ إِذَا رَأَى أَنَّهُ بِحَاجَةٍ
 إِلَى الْغَارَةِ فَإِنَّهُ يَجُوزُ لَهُ فِعْلُهَا **حَتَّى لَوْ ذَهَبَ صَحِيَّتُهَا**

النِّسَاءُ وَالصَّبَّيَّانُ وَالشُّيُوخُ [الْهَرْمُونَ] وَغَيْرُهُمْ [مِنَ
 الْمَعْصُومِينَ]، وَلَوْ مِنْ غَيْرِ ضَرُورَةٍ مُلِحَّةٍ لِلْغَارَةِ... ثُمَّ
 قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الْعَبِيرِ-: الْحَالَةُ الثَّالِثَةُ [أَيُّ مِنَ الْحَالَاتِ
 الَّتِي يَجُوزُ فِيهَا قَتْلُ الْمَعْصُومِينَ مِنَ الْكُفَّارِ]، وَيَجُوزُ
 قَتْلُ مَنْ يَحْرُمُ قَتْلُهُ مِنَ النِّسَاءِ وَالصَّبَّيَّانِ وَالشُّيُوخِ
 [الْهَرْمِينَ] وَغَيْرِهِمْ مِنْ مَعْصُومِي الدَّمِ، وَذَلِكَ فِي حَالِ
 لَوْ حَمَلُوا السَّلَاحَ عَلَى الْمُسْلِمِينَ أَوْ قَامُوا بِأَعْمَالٍ تُعَيِّنُ
 عَلَى الْأَعْمَالِ الْقِتَالِيَّةِ سَوَاءً بِالتَّجَسُّسِ أَوْ الْإِمْدَادِ أَوْ
 الرَّأْيِ أَوْ غَيْرِهَا، وَهَذَا وَاضِحٌ بِسَبَبِ تَعْلِيلِ الرَّسُولِ صَلَّى
 اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الْحَدِيثِ الَّذِي رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ
 عَنْ رَبَاحِ بْنِ رَيْعٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ {كُنَّا مَعَ رَسُولِ
 اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي غَزْوَةٍ فَرَأَى النَّاسَ
 مُجْتَمِعِينَ عَلَى شَيْءٍ، فَبَعَثَ رَجُلًا فَقَالَ (انْظُرْ عَلَامَ
 اجْتِمَاعِ هَؤُلَاءِ؟)، فَجَاءَ فَقَالَ (عَلَى امْرَأَةٍ قَتِيلَةٍ)، فَقَالَ
 (مَا كَانَتْ هَذِهِ لِقَاتِلٍ) { قَالَ {وَعَلَى الْمُقَدَّمَةِ خَالِدِ بْنِ
 الْوَلِيدِ، فَبَعَثَ [أَيُّ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ] رَجُلًا
 فَقَالَ (قُلْ لِيخَالِدٍ لَا يَقْتُلْ امْرَأَةً وَلَا عَسِيفًا) {، قَالَ ابْنُ
 حَجَرٍ فِي الْفَتْحِ {فَإِنْ مَفْهُومُهُ أَنَّهَا لَوْ قَاتَلَتْ لَقَاتِلَتْ {،
 وَقَالَ النَّوَوِيُّ فِي شَرْحِ صَحِيحِ مُسْلِمٍ {أَجْمَعَ الْعُلَمَاءُ
 عَلَى الْعَمَلِ بِهَذَا الْحَدِيثِ، وَتَحْرِيمِ قَتْلِ النِّسَاءِ وَالصَّبَّيَّانِ
 إِذَا لَمْ يُقَاتِلُوا، فَإِنْ قَاتَلُوا قَالَ جَمَاهِيرُ الْعُلَمَاءِ
 (يُقْتَلُونَ) {، وَقَالَ [الْكَاسَانِيُّ (ت 587 هـ)] فِي (بَدَائِعِ
 الصَّنَائِعِ) {وَكُلُّ مَنْ لَمْ يَكُنْ مِنْ أَهْلِ الْقِتَالِ لَا يَحِلُّ
 قَتْلُهُ إِلَّا إِذَا قَاتَلَ حَقِيقَةً، أَوْ مَعْنَى (بِالرَّأْيِ وَالطَّاعَةِ
 وَالتَّخْرِيطِ وَأَشْبَاهِ ذَلِكَ) {، وَتَأَمَّلْ قَوْلَهُ {قَاتَلَ حَقِيقَةً،
 أَوْ مَعْنَى (بِالرَّأْيِ وَالطَّاعَةِ وَالتَّخْرِيطِ وَأَشْبَاهِ ذَلِكَ) {،
 قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ فِي (السِّيَاسَةِ الشَّرْعِيَّةِ) {وَأَمَّا مَنْ
 لَمْ يَكُنْ مِنْ أَهْلِ الْمُمَانَعَةِ وَالْمُقَاتَلَةِ، كَالنِّسَاءِ وَالصَّبَّيَّانِ،
 وَالرَّاهِبِ، وَالشَّيْخِ الْكَبِيرِ، وَالْأَعْمَى وَالزَّمِنَ، وَتَخَوُّهُمْ،
 فَلَا يُقْتَلُ عِنْدَ جُمْهُورِ الْعُلَمَاءِ إِلَّا أَنْ يُقَاتَلَ بِقَوْلِهِ أَوْ

{فَعَلِهِ}، فَتَأَمَّلْ أَيْضًا قَوْلَهُ {إِلَّا أَنْ يُقَاتِلَ بِقَوْلِهِ أَوْ فَعَلِهِ} هَذَا الْكَلَامُ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ مَنْ يَخْرُمُ قَتْلُهُمْ قَضْدًا إِذَا أَعَانُوا بِأَقْوَالِهِمْ أَوْ أَعْمَالِهِمْ لِمُحَارَبَةِ الْمُسْلِمِينَ جَازَ اسْتِهِدَافُهُمْ بِالْقَتْلِ، قَالَ صَاحِبُ الْعَوْنِ [يَعْنِي أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ شَرْفَ الْحَقِّ الْعَظِيمِ أَبِي صَاحِبَ (عَوْنِ الْمَعْبُودِ)] فِي شَرْحِ قَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ (انْطَلِقُوا بِاسْمِ اللَّهِ وَبِاللَّهِ وَعَلَى مِلَّةِ رَسُولِ اللَّهِ، وَلَا تَقْتُلُوا شَيْخًا **فَانِيًّا** وَلَا طِفْلًا وَلَا صَغِيرًا وَلَا امْرَأَةً، وَلَا تَغْلُوا وَضُمُّوا غَنَائِمَكُمْ وَأَصْلِحُوا وَأَحْسِنُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ) {قَوْلُهُ (لَا تَقْتُلُوا شَيْخًا فَانِيًّا) أَيُّ إِلَّا إِذَا كَانَ مُقَاتِلًا أَوْ ذَا رَأْيٍ، وَقَدْ صَحَّ أَمْرُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَقْتُلُ دُرَيْدَ بْنَ الصَّمَّةِ وَكَانَ عُمُرُهُ مِائَةً وَعِشْرِينَ عَامًا أَوْ أَكْثَرَ، وَقَدْ حَيَّ بِهِ [فِي غَزْوَةِ حُنَيْنٍ] (الَّتِي هِيَ نَفْسُهَا غَزْوَةُ هَوَازِنَ، وَالَّتِي هِيَ نَفْسُهَا غَزْوَةُ أُوطَاسٍ)] فِي جَيْشِ هَوَازِنَ لِلرَّأْيِ، (وَلَا طِفْلًا وَلَا صَغِيرًا) [أَيُّ صَبِيًّا دُونَ الْبُلُوغِ] وَأَسْتُثْنِي مِنْهُ مَا إِذَا كَانَ [أَيُّ الصَّبِيِّ] مَلِكًا أَوْ مُبَاشِرًا لِلْقِتَالِ، (وَلَا امْرَأَةً) أَيُّ إِذَا لَمْ تَكُنْ مُقَاتِلَةً أَوْ مَلِكَةً}، وَقَالَ الْفُقَهَاءُ بِخَوَازِ قَتْلِ الْمَرَأَةِ إِذَا أَعَانَتْ الْمُقَاتِلَةَ ضِدَّ الْمُسْلِمِينَ بِأَيِّ نَوْعٍ مِنَ الْإِعَانَةِ الْمَادِّيَّةِ أَوْ الْمَعْنَوِيَّةِ عَلَى الْقِتَالِ، قَالَ ابْنُ قِدَامَةَ فِي الْمُغْنِيِّ {وَلَوْ وَقَفَتْ امْرَأَةٌ فِي صَفِّ الْكُفَّارِ أَوْ عَلَى حِصْنِهِمْ، فَشَتَمَتْ الْمُسْلِمِينَ، أَوْ تَكَشَّفَتْ لَهُمْ، **جَازَ رَمْيُهَا قَضْدًا**، وَيَجُوزُ النَّظَرُ إِلَى فَرْجِهَا [حَالَ تَكَشُّفِهَا] لِلْحَاجَةِ إِلَى رَمْيِهَا، لِأَنَّ ذَلِكَ مِنْ صَرُورَةِ رَمْيِهَا، وَكَذَلِكَ يَجُوزُ رَمْيُهَا إِذَا كَانَتْ تَلْتَقِطُ لَهُمُ السَّهَامَ، أَوْ تَسْقِيهِمُ الْمَاءَ، أَوْ تُخَرِّصُهُمْ عَلَى الْقِتَالِ، لِأَنَّهَا [حِينَئِذٍ] فِي حُكْمِ الْمُقَاتِلِ، وَهَكَذَا الْحُكْمُ فِي الصَّبِيِّ وَالشَّيْخِ [الْهَرِمِ] وَسَائِرِ مَنْ مُنِعَ مِنْ قَتْلِهِ مِنْهُمْ}، قَالَ ابْنُ عَبْدِ بَرٍّ فِي (الاسْتِذْكَارِ) {لَمْ يَخْتَلِفِ الْعُلَمَاءُ فِيمَنْ قَاتَلَ مِنَ النِّسَاءِ وَالشُّيُوخِ [الْهَرَمِينَ] أَنَّهُ مُبَاحٌ قَتْلُهُ، وَمَنْ قَدَرَ عَلَى الْقِتَالِ مِنَ الصَّبِيَّانِ وَقَاتَلَ

قُتِلَ}... ثم قال -أي الشيخ العييري-: الحالة الرابعة
 [أَيُّ مِنَ الْحَالَاتِ الَّتِي يَجُوزُ فِيهَا قَتْلُ الْمَعْصُومِينَ مِنَ
 الْكُفَّارِ]، وَمِنْ حَالَاتِ جَوَازِ قَتْلِ النِّسَاءِ وَالصَّبِيَّانِ
 وَالشُّيُوخِ [الْهَرَمِيِّينَ]، إِذَا احْتَاجَ الْمُسْلِمُونَ إِلَى خَرْقِ
 الْحُصُونِ أَوْ إِغْرَاقِهَا أَوْ تَسْمِيمِهَا أَوْ تَذْخِينِهَا أَوْ إِرْسَالِ
 الْحَيَّاتِ وَالْعَقَّارِبِ وَالْهَوَآمِّ [هَوَآمٌّ جَمْعُ هَامَّةٍ، وَهِيَ
 الْحَشْرَةُ الْمُؤَذِيَّةُ] عَلَيْهَا، لِفَتْحِهَا، **حَتَّى لَوْ سَقَطَ**
الْمَعْصُومُونَ صَحِيَّةً لِدَلِّكَ، قَالَ ابْنُ قُدَّامَةَ فِي الْمُغْنِيِّ
 {أَمَّا رَمْيُهُمْ قَبْلَ أَخْذِهِمْ **بِالنَّارِ**، فَإِنْ أُمِّكِنَ أَخْذَهُمْ بِدُونِهَا
 لَمْ يَجُزْ رَمْيُهُمْ بِهَا، لِأَنَّهُمْ فِي مَعْنَى الْمَقْدُورِ عَلَيْهِ، وَأَمَّا
 عِنْدَ الْعَجَزِ عَنْهُمْ بغيرِهَا **فَجَائِزٌ** فِي قَوْلِ أَكْثَرِ أَهْلِ
 الْعِلْمِ}، وَقَالَ [أَيُّ ابْنِ قُدَّامَةَ أَيْضًا فِي الْمُغْنِيِّ]
 {وَكَذَلِكَ الْحُكْمُ فِي فَتْحِ الْبُتُوقِ [بُتُوقٌ جَمْعُ بُتُقٍ، وَهُوَ
 مَوْضِعٌ إِنْدِفَاعِ الْمَاءِ مِنَ النَّهْرِ وَنَحْوِهِ] عَلَيْهِمْ لِيُغْرِقَهُمْ،
 إِنْ قَدِرَ عَلَيْهِمْ بغيرِهِ، لَمْ يَجُزْ إِذَا تَصَمَّنَ ذَلِكَ إِتْلَافَ
 النِّسَاءِ وَالذَّرِّيَّةِ، الَّذِينَ يَخْرُمُ إِتْلَافُهُمْ **قَضْدًا**، وَإِنْ لَمْ
 يُقْدَرْ عَلَيْهِمْ إِلَّا بِهِ جَازٍ}، قَالَ النَّوَوِيُّ فِي الْمَنْهَاجِ
 {يَجُوزُ حِصَارُ الْكُفَّارِ فِي الْبِلَادِ وَالْقِلَاعِ، وَإِرْسَالُ الْمَاءِ
 عَلَيْهِمْ، وَرَمْيُهُمْ بِنَارٍ وَمَنْجَنِيْقٍ، وَتَبْيِيتُهُمْ فِي غُلَّةٍ}،
 وَيَقُولُ [أَيُّ الْخَطِيبِ الشَّرِيبِيِّ (ت 977هـ)] صَاحِبُ
 (مَغْنِي الْمَحْتَاجِ) تَعْلِيْقًا عَلَى كَلَامِ الْإِمَامِ النَّوَوِيِّ {وَمَا
 فِي مَعْنَى ذَلِكَ مِنْ هَذَا بَيُوتِهِمْ، وَقَطْعِ الْمَاءِ عَنْهُمْ،
 وَإِلْقَاءِ حَيَّاتٍ أَوْ عَقَّارِبَ عَلَيْهِمْ، وَلَوْ كَانَ فِيهِمْ نِسَاءٌ
 وَصَبِيَّانٌ، وَقِيسَ بِهِ مَا فِي مَعْنَاهُ مِمَّا يَحْتَمِلُ الْإِهْلَاقَ بِهِ}،
 وَرَأَى الْجُمْهُورُ أَنَّ التَّحْرِيقَ وَالتَّغْرِيقَ وَالتَّهْدِيمَ وَالتَّسْمِيمَ
 وَالتَّذْخِينَ وَغَيْرَهَا مِنَ الْوَسَائِلِ الَّتِي لَا تُفَرِّقُ بَيْنَ مُقَاتِلِ
 وَمَعْصُومٍ، أَنَّهُ جَائِزٌ إِسْتِخْدَامُهَا مَتَى كَانَتْ الْحَاجَةُ إِلَيْهَا
وَلَا يُمَكِّنُ الظَّفَرُ بِالْعَدُوِّ وَهَزِيمَتُهُ إِلَّا بِهَا، فَإِذَا أُمِّكِنَ
 بغيرِهَا لَمْ يَجُزْ إِسْتِخْدَامُهَا، **وَالشَّافِعِيَّةُ يُحْزِرُونَ ذَلِكَ**
مُطْلَقًا سَوَاءً قُدِرَ عَلَيْهِمْ بِهَذِهِ الطَّرِيقَةِ أَوْ بغيرِهَا... ثم

قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الْعَيْرِي-: الْحَالَةُ الْخَامِسَةُ [أَيُّ مِنَ الْحَالَاتِ الَّتِي يَجُوزُ فِيهَا قَتْلُ الْمَعْصُومِينَ مِنَ الْكُفَّارِ]، وَمِنْ الْحَالَاتِ الَّتِي يَجُوزُ فِيهَا قَتْلُ الْمَعْصُومِينَ مِنْ أَهْلِ الْخَرْبِ هِيَ مَا إِذَا احْتَجَّ الْمُسْلِمُونَ إِلَى رَمْيِهِم بِالْأَسْلِحَةِ الثَّقِيلَةِ الَّتِي لَا تُمَيِّزُ بَيْنَ الْمَعْصُومِ وَغَيْرِهِ، كَالْمَدَافِعِ وَالذَّبَابَاتِ وَقَدَائِفِ الطَّائِرَاتِ وَمَا فِي حُكْمِهَا... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الْعَيْرِي-: الْحَالَةُ السَّادِسَةُ [أَيُّ مِنَ الْحَالَاتِ الَّتِي يَجُوزُ فِيهَا قَتْلُ الْمَعْصُومِينَ مِنَ الْكُفَّارِ]، وَيَجُوزُ قَتْلُ مَعْصُومِ الدَّمِّ مِنَ الْكُفَّارِ فِي حَالِ تَتَرُّسِ الْكُفَّارِ بِهِمْ (أَيُّ إِذَا تَتَرَّسَ الْكُفَّارُ بِنِسَائِهِمْ وَصِيبَائِهِمْ جَازَ رَمْيُهُمْ)، وَيُقْصَدُ الْمُقَاتِلَةُ [أَيُّ مَنْ كَانُوا أَهْلًا لِلْقِتَالِ]، جَازَ ذَلِكَ بِشَرَطَيْنِ؛ أَحَدُهُمَا، أَنْ تَدْعُو الْحَاجَّةُ إِلَى ذَلِكَ؛ وَالثَّانِي، أَنْ يَكُونَ الْقَصْدُ الْقَلْبِيُّ لِلْمُسْلِمِينَ مُوَجَّهًا إِلَى الْمُقَاتِلَةِ لَا إِلَى الْمَعْصُومِينَ؛ قَالَ ابْنُ قُدَامَةَ فِي الْمُغْنِيِّ {وَإِنْ تَتَرَّسُوا فِي الْخَرْبِ بِنِسَائِهِمْ وَصِيبَائِهِمْ، جَازَ رَمْيُهُمْ وَيُقْصَدُ الْمُقَاتِلَةُ، لِأَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَمَاهُمْ بِالْمَنْجَنِيْقِ وَمَعَهُمُ النِّسَاءُ وَالصِّبْيَانُ}، وَلَآنَ كَفَّ الْمُسْلِمِينَ عَنْهُمْ يُفْضِي إِلَى تَعْطِيلِ الْجِهَادِ، لِأَنَّهُمْ مَتَى عَلِمُوا ذَلِكَ تَتَرَّسُوا بِهِمْ عِنْدَ خَوْفِهِمْ فَيَنْقَطِعُ الْجِهَادُ}، قَالَ ابْنُ تَيْمِيَّةَ فِي [مَجْمُوعِ] الْفَتَاوَى {وَقَدْ اتَّفَقَ الْعُلَمَاءُ عَلَى أَنَّ حَيْشَ الْكُفَّارِ إِذَا تَتَرَّسُوا بِمَنْ عِنْدَهُمْ مِنْ أَسْرَى الْمُسْلِمِينَ وَخِيفَ عَلَى الْمُسْلِمِينَ الضَّرَرُ إِذَا لَمْ يُقَاتِلُوا، فَإِنَّهُمْ [أَيُّ حَيْشَ الْكُفَّارِ] يُقَاتِلُونَ وَإِنْ أَفْضَى ذَلِكَ إِلَى قَتْلِ الْمُسْلِمِينَ الَّذِينَ تَتَرَّسُوا بِهِمْ}؛ وَيَجِبُ النَّبِيْهُ هُنَا عَلَى أَمْرِ مُهِمٍّ، أَلَا وَهُوَ أَنَّ هُنَاكَ فَرْقًا فِي الْحُكْمِ إِذَا كَانَ الْمُتَتَرِّسُ بِهِمْ مِنَ الْمُسْلِمِينَ، أَوْ مِنَ الْمَعْصُومِينَ مِنَ الْكُفَّارِ كَالنِّسَاءِ وَالْأَطْفَالِ؛ فَإِذَا كَانَ التَّرْسُ [أَيُّ الْمُتَتَرِّسُ بِهِمْ] مِنَ الْمُسْلِمِينَ فَلَا يُرْمَى الْعَدُوَّ إِلَّا لِضَرُورَةٍ، وَذَلِكَ بِأَنْ تَكُونَ مَفْسَدَةٌ تَرْكُ رَمْيِهِ أَعْظَمَ مِنْ مَفْسَدَةِ قَتْلِ التَّرْسِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ، كَانَ

يُخْشَى مِنْ اجْتِيَاكِ الْعَدُوَّ لِأَرْضِ الْمُسْلِمِينَ وَقَتْلِ أَكْثَرِ
مِمَّنْ تَتَرَسَّ بِهَمْ، أَوْ يُخْشَى مِنْ قَتْلِ جَيْشِ الْمُسْلِمِينَ
وَكَسْرِ شَوْكَتِهِمْ وَذِهَابِ أَمْرِ الْمُسْلِمِينَ، وَالضَّرُورَةُ تُقَدَّرُ
بِقَدَرِهَا؛ أَمَّا فِي حَالَةِ أَنْ يَكُونَ الْمُتَتَرَسُّ بِهِمْ مِنْ نِسَاءٍ
وَصِبْيَانِ الْكُفَّارِ فَإِنَّ الْأَمْرَ أَخَفُّ مِنَ الْحَالَةِ الْأُولَى،
فَيَجُوزُ رَمْيُ الْعَدُوِّ مَعَ هَلَاكِ التَّرْسِ مِنَ الْمَعْصُومِينَ إِذَا
دَعَتِ الْحَاجَةُ لِذَلِكَ وَلَوْ لَمْ تَكُنْ لِمَعْرُورَةٍ مُلِحَّةٍ، لِأَنَّ
عِصْمَةَ دِمَائِ نِسَاءٍ وَصِبْيَانِ الْكُفَّارِ أَخَفُّ مِنْ عِصْمَةِ دِمَائِ
الْمُسْلِمِينَ؛ فَالْأُولَى [وَهِيَ رَمْيُ (الْمُتَتَرَسِّينَ
بِالْمُسْلِمِينَ)] تُبَاحٌ لِلضَّرُورَةِ، وَالثَّانِيَةُ [وَهِيَ رَمْيُ
(الْمُتَتَرَسِّينَ بِالْمَعْصُومِينَ مِنَ الْكُفَّارِ)] تُبَاحٌ لِلْحَاجَةِ، لِأَنَّ
النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عِنْدَمَا أَجَازَ فِي حَدِيثِ
الصَّعْبِ بْنِ جَنَامَةَ قَتْلَ ذَرَارِيِّ الْمُشْرِكِينَ وَقَالَ {هُمْ
مِنْهُمْ} لَمْ يَسْتَفْصِلْ عَنِ الْحَالَةِ الَّتِي تَضْطَرُّهُمْ لِذَلِكَ،
وَلَمْ يَضَعْ ضَوَائِطَ لِحَوَازِ ذَلِكَ، فَتَرَكَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْأَسْتِفْصَالَ يَنْزِلُ مَنْزِلَةَ الْعُمُومِ فِي
الْمَقَالِ، فَلَا يُقَيَّدُ قَتْلُ التَّرْسِ مِنَ الْمَعْصُومِينَ مِنَ
الْكُفَّارِ إِلَّا بِقَيْدِ الْحَاجَةِ فَقَطْ، وَقَتْلُ التَّرْسِ مِنَ
الْمُسْلِمِينَ لَا يَجُوزُ إِلَّا فِي حَالِ الضَّرُورَةِ الْمُلِحَّةِ {.
انتهى باختصار. وَقَالَ الشَّيْخُ حَسِينُ بْنُ مُحَمَّدٍ فِي
مَقَالَةٍ لَهُ على هذا الرابط: قَالَ الشَّيْخُ ابْنُ عَثِيمٍ
رَحِمَهُ اللَّهُ فِي (فَتْحِ ذِي الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ) {فَإِنْ قِيلَ (لَوْ
أَنَّهُمْ قَتَلُوا [أَيَ الْكُفَّارِ] صِبْيَانَنَا وَنِسَاءَنَا، فَهَلْ نَقْتُلُهُمْ
[أَيَ هَلْ نَقْتُلُ نِسَاءَهُمْ وَصِبْيَانَهُمْ؟])، الظَّاهِرُ أَنَّ لَنَا أَنْ
نُعَامِلَهُمْ بِالْمِثْلِ لِعُمُومِ قَوْلِهِ تَعَالَى (فَمَنْ اعْتَدَى عَلَيْكُمْ
فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا اعْتَدَى عَلَيْكُمْ) وَلَئِنْ هَذَا هُوَ
الْعَدْلُ... فَإِنْ قِيلَ (لَوْ أَنَّ رِجَالَهُمْ قَتَلُوا نِسَاءَنَا وَذَرَارِيَنَا،
فَمَا ذَنْبُ نِسَائِهِمْ وَذَرَارِيَّتِهِمْ كَيْ نَقْتُلَهُمْ؟)، قُلْنَا، النِّسَاءُ
وَالذَّرَارِيُّ لَا ذَنْبَ لَهُمْ، وَلَكِنْ عَامَلْنَاهُمْ بِالْمِثْلِ، فَلَوْ أَنَّ
لَمْ تَفْعَلْ ذَلِكَ لَأَنْقَلَبَ الْأَمْرُ ضِدَّنَا وَلَرُبَّمَا تَمَادَى هَؤُلَاءِ

في قَتْلِ نِسَائِنَا وَذَرَارِينَا، وَرَغَمَ أَنَّ فِي ذَلِكَ سَتَجَمِعُ خَسَارَةٌ قَتْلِ نِسَاءِ الْمُسْلِمِينَ وَذَرَارِيَّهِمْ، مَعَ الْخَسَارَةِ فِي قَتْلِ نِسَاءِ الْمُشْرِكِينَ وَذَرَارِيَّهِمْ [لِكُونِهِمْ مَالًا وَسَبِيًّا لِلْمُسْلِمِينَ]، إِلَّا أَنَّ فِيهِ مَصْلَحَةٌ وَهِيَ عِزُّ الْمُسْلِمِينَ، وَعِزُّهُمْ أَهَمُّ مِنَ الْمَالِ {...} ثم قال -أي الشيخ حسين بن محمود-: فَلَا يَسْتَقِيمُ أَنْ تُدْمَرَ بِلَادُنَا وَتُهْتَكَّ أَعْرَاضُنَا وَيُقْتَلَ أَطْفَالُنَا وَنِسَاؤُنَا، وَهَؤُلَاءِ الْكَفَّارُ آمِنُونَ فِي بِلَادِهِمْ يَسْتَمْتِعُونَ بِنِسَائِهِمْ وَذَرَارِيَّهِمْ، وَقَدْ اضْطَرُّوا ذَرَارِيَّ الْمُسْلِمِينَ لِأَكْلِ الْجَيْفِ وَالْحَشَائِشِ، وَالْغَرَقِ فِي الْبَحْرِ هَرَبًا مِنْ قَضْفِهِمْ، أَطْفَالُنَا بُتِرَتْ أَعْضَاؤُهُمْ وَتَهَشَّمَتْ جَمَاجِمُهُمْ، يَفْعَلُ صَوَارِيخُهُمْ، وَذَرَارِيَّهِمْ يَلْعَبُونَ وَيَسْرِخُونَ وَيَمْرَحُونَ فِي الْخَدَائِقِ وَالْمَلَاعِبِ وَالْمَرَاقِصِ!؛ الْأَضْلُ أَنْ يَكُونَ هَؤُلَاءِ سَبِيًّا [أَيَّ غَيْدًا] عِنْدَنَا يَخْدِمُونَ فِي بُيُوتِنَا هُمْ وَنِسَاؤُهُمْ، فَكَيْفَ تَحُولُ حَالُ الْمُسْلِمِينَ إِلَى هَذَا الدَّلِّ وَالْخُنُوعِ وَالْمَهَانَةِ وَالْخُضُوعِ لِلْكَفَّارِ. انتهى باختصار. انتهى.

(14) وجاء في (الدَّرَرُ السَّنِيَّةُ فِي الْأَجُوبَةِ النَّجْدِيَّةِ): سُئِلَ الشَّيْخُ عَبْدُ اللطيفِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ [بْنُ حَسَنِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الوَهَّابِ] عَنْ قَتْلِ الْمُشْرِكِ الْحَرْبِيِّ؛ فَأَجَابَ: لَا يُمْنَعُ الْمُسْلِمُ عَنْ قَتْلِ الْمُشْرِكِ الْحَرْبِيِّ، وَلَوْ كَانَ جَارًا لِلْمُسْلِمِ، أَوْ مَعَهُ فِي الطَّرِيقِ، إِلَّا إِذَا أَعْطَاهُ ذِمَّةً، أَوْ أَمَّنَهُ أَخَذَ مِنَ الْمُسْلِمِينَ. انتهى باختصار.

(15) وقال ابنُ قُدامَةَ فِي (الْمُعْنِي): فَأَمَّا إِنْ أَطْلَقُوهُ [أَيَّ إِنْ أَطْلَقَ الْكُفَّارُ الْأَسِيرَ الْمُسْلِمَ] وَلَمْ يُؤْمِنُوهُ، فَلَهُ أَنْ يَأْخُذَ مِنْهُمْ مَا قَدَرَ عَلَيْهِ وَيَسْرِقَ وَيَهْرَبَ، لِأَنَّهُ لَمْ يُؤْمِنَهُمْ وَلَمْ يُؤْمِنُوهُ [قال السَّرْحَسِيُّ (ت483هـ) فِي (سَرَحِ السَّيْرِ الْكَبِيرِ): وَإِذَا دَخَلَ الْمُسْلِمُ دَارَ الْحَرْبِ بِغَيْرِ أَمَانٍ فَأَخَذَهُ الْمُشْرِكُونَ، فَقَالَ لَهُمْ {أَنَا رَجُلٌ مِنْكُمْ} أَوْ

{جِئْتُ أُرِيدُ أَنْ أَقَاتِلَ مَعَكُمْ الْمُسْلِمِينَ}، فَلَا بَأْسَ بِأَنْ يَقْتُلَ مَنْ أَحَبَّ مِنْهُمْ وَيَأْخُذَ مِنْ أَمْوَالِهِمْ مَا شَاءَ، لِأَنَّ هَذَا الَّذِي قَالَ لَيْسَ بِأَمَانٍ مِنْهُ لَهُمْ إِنَّمَا هُوَ خِدَاعٌ [قَالَ الشَّيْخُ أَبُو بَصِيرٍ الطَّرطُوسِيُّ فِي كِتَابِهِ (الاسْتِحْلَالُ): الصَّحَابِيُّ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَنَيْسٍ اِنْتَدَبَهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِقَتْلِ الطَّاعِغَةِ خَالِدِ بْنِ سُفْيَانَ الْهُذَلِيِّ الَّذِي كَانَ يَجْمَعُ الْجُمُوعَ لِعَزْوِ (الْمَدِينَةِ) وَقَاتَلَ الْمُسْلِمِينَ، فَجَاءَهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَنَيْسٍ فَقَالَ لَهُ {جِئْتُ لِأَنْصُرَكَ وَأَكْثِرَكَ وَأَكُونُ مَعَكَ} ثُمَّ قَتَلَهُ. اِنْتَهَى بِاخْتِصَارٍ. وَقَالَ الشَّيْخُ أَبُو سَلْمَانَ الصُّومَالِيُّ فِي (هَتْكَ أَسْتَارِ الْإِفْكَ عَنْ حَدِيثِ "الْإِيمَانُ قَيْدُ الْفَتْكَ"): وَيَقُولُ الْإِمَامُ الْبَغَوِيُّ [ت516هـ] رَحِمَهُ اللَّهُ [فِي (شَرْحِ السُّنَّةِ)] فِي اغْتِيَالِ ابْنِ الْأَشْرَفِ {وَفِي الْحَدِيثِ دَلِيلٌ عَلَى جَوَازِ قَتْلِ الْكَافِرِ الَّذِي بَلَغَتْهُ الدَّعْوَةُ بَعَثَهُ وَعَلَى غَفْلَةٍ مِنْهُ}... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الصُّومَالِيِّ-: إِنَّ دَمَ الْخَرَبِيِّ إِنَّمَا يَحْرُمُ بِالتَّأْمِينِ، لَا بِاغْتِرَارِهِ وَغَفْلَتِهِ، وَهُوَ قَوْلُ الْعُلَمَاءِ قَاطِبَةً، فَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ فَقَدْ أَبْثَلْنَا فِي هَذَا الْعَصْرِ بِمَنْ يُلَجِّئُكَ إِلَى تَقْرِيرِ الْبَدِيهِيَّاتِ وَشَرْحِ الضَّرُورِيَّاتِ!... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الصُّومَالِيِّ-: إِنَّ التَّأْمِينَ الصَّرِيحَ يَحْرُمُ بِهِ دَمَ الْكَافِرِ الْخَرَبِيِّ؛ وَإِنْ مَا اعْتَقَدَهُ الْخَرَبِيُّ أَمَانًا أَوْ تَأْمِينًا مِنْ غَيْرِ تَصْرِيحٍ مِنَ الْمُسْلِمِ لَا يُعَدُّ تَأْمِينًا، لِأَنَّ مُخَادَعَةَ الْخَرَبِيِّ -لِأَجْلِ قَتْلِهِ- بِذَلِكَ جَائِزَةٌ، وَلَيْسَ ذَلِكَ تَأْمِينًا وَلَكِنَّهُ يُؤَصِّلُ إِلَى الْقَتْلِ الْوَاجِبِ. اِنْتَهَى بِاخْتِصَارٍ... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّرْحِيِّ-: وَلَوْ أَنَّ رَهْطًا مِنَ الْمُسْلِمِينَ تَشَبَّهُوا بِالرُّومِ وَلَبِسُوا لِبَاسَهُمْ، فَلَمَّا قَالُوا [أَيُّ الرُّومِ] لَهُمْ {مَنْ أَنْتُمْ؟}، قَالُوا {نَحْنُ قَوْمٌ مِنَ الرُّومِ، كُنَّا فِي دَارِ الْإِسْلَامِ بِأَمَانٍ}، فَخَلَّوْا سَبِيلَهُمْ، [ف] لَا بَأْسَ بِأَنْ يَقْتُلُوا مَنْ يَقْدِرُونَ عَلَيْهِ مِنْهُمْ وَيَأْخُذُوا الْأَمْوَالَ، لِأَنَّ مَا أَظْهَرُوا لَوْ كَانَ حَقِيقَةً لَمْ يَكُنْ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ أَهْلِ الْخَرْبِ أَمَانٌ، فَإِنَّ [الرُّومَ] بَعْضَهُمْ لَيْسَ فِي أَمَانٍ مِنْ بَعْضِ،

يُوضِّحُهُ أَنَّهُمْ مَا خَلَّوْا سَبِيلَهُمْ بِنَاءً عَلَى اسْتِثْمَانٍ، **وَأَنَّمَا خَلَّوْا سَبِيلَهُمْ عَلَى بِنَاءٍ أَنَّهُمْ مِنْهُمْ**؛ وَكَذَلِكَ لَوْ أَخْبَرُوهُمْ [أَيُّ لَوْ أَخْبَرَ الرَّهْطُ الْمُسْلِمُونَ الرُّومَ] أَنَّهُمْ قَوْمٌ مِنْ أَهْلِ الدِّمَّةِ أَتَوْهُمْ نَاقِضِينَ لِلْعَهْدِ مَعَ الْمُسْلِمِينَ، فَأَذِنُوا لَهُمْ فِي الدَّخُولِ، فَهَذَا وَالْأَوَّلُ سَوَاءٌ، **لأنَّهُمْ خَلَّوْا سَبِيلَهُمْ عَلَى أَنَّهُمْ مِنْهُمْ**، وَأَنَّ الدَّارَ تَجْمَعُهُمْ، وَالْإِنْسَانُ فِي دَارِ نَفْسِهِ لَا يَكُونُ مُسْتَأْمِنًا [أَيُّ أَنْ إِقَامَتَهُ لَيْسَتْ بِمُقْتَضَى (عَقْدِ أَمَانٍ)]؛ وَلَوْ أَنَّ رَهْطًا مِنَ الْمُسْلِمِينَ كَانُوا أَسْرَاءَ فِي أَيْدِيهِمْ [أَيُّ فِي أَيْدِي أَهْلِ الْحَرْبِ] فَخَلَّوْا سَبِيلَهُمْ، لَمْ أَرِ بَأْسًا أَنْ يَفْتُلُوا مَنْ أَحَبُّوا [أَيُّ قَتَلَهُ] مِنْهُمْ، **وَيَأْخُذُوا الْأَمْوَالَ وَيَهْرُبُوا** إِنْ قَدَرُوا عَلَى ذَلِكَ، لِأَنَّهُمْ كَانُوا مَفْهُورِينَ فِي أَيْدِيهِمْ، وَقَبْلَ أَنْ يُخَلَّوْا سَبِيلَهُمْ لَوْ قَدَرُوا [أَيُّ الرَّهْطُ الْمُسْلِمُونَ] عَلَى شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ كَانُوا مُتَمَكِّنِينَ [أَيُّ شَرْعًا] مِنْهُ، فَكَذَلِكَ بَعْدَ تَخْلِيَةِ سَبِيلِهِمْ، لِأَنَّهُمْ مَا أَظْهَرُوا مِنْ أَنْفُسِهِمْ مَا يَكُونُ دَلِيلَ الْاسْتِثْمَانِ، وَمَا خَلَّوْهُمْ [أَيُّ وَمَا تَرَكَوهُمْ] عَلَى سَبِيلِ إِعْطَاءِ الْأَمَانِ **بَلْ عَلَى وَجْهِ قِلَّةِ الْمَبَالَةِ بِهِمْ وَالْالْتِفَاتِ إِلَيْهِمْ**؛ وَكَذَلِكَ لَوْ قَالُوا [أَيُّ أَهْلُ الْحَرْبِ] لَهُمْ {قَدْ آمَنَّاكُمْ، فَأَذْهَبُوا حَيْثُ شِئْتُمْ} وَلَمْ تَقُلِ الْأَسْرَاءُ شَيْئًا، لِأَنَّهُ إِنَّمَا يَخْرُمُ عَلَيْهِمْ [أَيُّ عَلَى الرَّهْطِ الْمُسْلِمِينَ] التَّعَرُّضُ لَهُمْ بِالْاسْتِثْمَانِ، فِيهِ يَلْتَزِمُونَ الْوَفَاءَ، وَلَمْ يَوْجَدْ مِنْهُمْ [أَيُّ مِنَ الرَّهْطِ الْمُسْلِمِينَ] ذَلِكَ [أَيُّ الْاسْتِثْمَانِ]، وَقَوْلُ أَهْلِ الْحَرْبِ لَا يُلْزِمُهُمْ [أَيُّ لَا يُلْزِمُ الرَّهْطُ الْمُسْلِمِينَ] شَيْئًا لَمْ يَلْتَزِمُوهُ؛ بِخِلَافِ مَا إِذَا جَاءُوا [أَيُّ الرَّهْطُ الْمُسْلِمُونَ] مِنْ دَارِ الْإِسْلَامِ فَقَالَ لَهُمْ أَهْلُ الْحَرْبِ {أَدْخُلُوا فَأَنْتُمْ آمِنُونَ}، لِأَنَّ هُنَاكَ جَاءُوا [أَيُّ الرَّهْطُ الْمُسْلِمُونَ] عَنْ اخْتِيَارِ مَجِيءِ الْمُسْتَأْمِنِينَ، فَإِنَّهُمْ حِينَ ظَهَرُوا لِأَهْلِ الْحَرْبِ فِي مَوْضِعٍ لَا يَكُونُونَ مُمْتَنِعِينَ مِنْهُمْ بِالْقُوَّةِ، فَكَانَ لَهُمْ [أَيُّ فَكَانَ الرَّهْطُ الْمُسْلِمِينَ] اسْتَأْمَنُوهُمْ وَإِنْ لَمْ يَتَكَلَّمُوا بِهِ،

وَأَمَّا الْأَسْرَاءُ فَحَصَلُوا فِي دَارِهِمْ مَقْهُورِينَ لَا عَنْ اخْتِيَارٍ مِنْهُمْ؛ وَكَذَلِكَ لَوْ كَانُوا [أَيَّ الرَّهْطِ الْمُسْلِمُونَ] أَسْلَمُوا فِي دَارِ الْحَرْبِ فَهُمْ بِمَنْزِلَةِ الْأَسْرَاءِ فِي جَمِيعِ مَا ذَكَرْنَا، **لَآنَ حُصُولِهِمْ فِي دَارِ الْحَرْبِ لَمْ يَكُنْ عَلَى وَجْهِهِ** **الاسْتِثْمَانُ...** ثُمَّ قَالَ -أَيَّ السَّرْحَسِيِّ-: وَلَوْ كَانَ الَّذِينَ لَقِيَهُمْ أَهْلُ الْحَرْبِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ قَالُوا {نَحْنُ قَوْمٌ مِنْ بُرْجَانِ جَنَّا مِنْ أَرْضِ الْإِسْلَامِ بِالْأَمَانِ، أَمَّنَّا بَعْضُ مَسَالِحِكُمْ} [مَسَالِحُ] جَمْعُ (مَسَالِحٍ) وَهُوَ كُلُّ مَوْضِعٍ مَخَافَةٍ يَقِفُ فِيهِ الْجُنْدُ بِالسَّلَاحِ لِلْمُرَاقَبَةِ وَالْمُحَافَظَةِ {لِنَلْحَقَ بِلَادِنَا}، فَخَلُّوا سَبِيلَهُمْ، لَمْ يَجَلَّ لَهُمْ [أَيَّ لِلرَّهْطِ الْمُسْلِمِينَ] أَنْ يَغْرَضُوا بَعْدَ هَذَا لِأَحَدٍ مِنْهُمْ، وَبُرْجَانُ هَذَا اسْمُ تَاجِيَةٍ وَرَاءَ الرُّومِ، بَيْنَ أَهْلِهَا وَبَيْنَ أَهْلِ الرُّومِ عَدَاوَةٌ ظَاهِرَةٌ، وَلَا يَتِمَكَّنُ بَعْضُهُمْ مِنَ الدَّخُولِ عَلَى بَعْضٍ إِلَّا بِالْإِسْتِثْمَانِ، فَمَا أَظْهَرُوهُ [أَيَّ الرَّهْطِ الْمُسْلِمُونَ] بِمَنْزِلَةِ الْإِسْتِثْمَانِ، أَلَا تَرَى أَنَّ ذَلِكَ لَوْ كَانَ حَقًّا لَمْ يَجَلَّ لَهُمْ [أَيَّ لِلرَّهْطِ الْمُسْلِمِينَ] أَنْ يَتَغَرَّضُوا لَهُمْ؟، فَكَذَلِكَ إِذَا أَظْهَرُوا ذَلِكَ مِنْ أَنْفُسِهِمْ، مَا لَمْ يَرْجِعُوا إِلَى بِلَادِ الْمُسْلِمِينَ، فَإِنْ رَجَعُوا فَقَدْ انْتَهَى حُكْمُ ذَلِكَ الْإِسْتِثْمَانِ، وَإِذَا دَخَلُوا دَارَهُمْ [أَيَّ] وَإِذَا دَخَلَ الرَّهْطُ الْمُسْلِمُونَ دَارَ أَهْلِ الْحَرْبِ {بَعْدَ ذَلِكَ حَلَّ لَهُمْ أَنْ يَصْنَعُوا بِهِمْ مَا قَدَرُوا عَلَيْهِ، لِأَنَّهُمْ [أَيَّ الرَّهْطِ الْمُسْلِمُونَ] الْآنَ بِمَنْزِلَةِ الْمُتَلَصِّصِينَ فِيهِمْ}. انتهى باختصار. وقال الشيخ أبو المنذر الشنقيطي في (الإظهار لبطلان تأمين الكفار في هذه الأعصار): إِنَّ تَأْمِينَ الْكُفَّارِ مِنَ الْغَرْبِ وَالتَّصَارِي فِي الظُّرُوفِ الْحَالِيَةِ لِلْعَالَمِ الْإِسْلَامِيِّ يُعْتَبَرُ **بَاطِلًا...** ثُمَّ قَالَ -أَيَّ أَبُو الْمُنْذِرِ-: **إِنَّ تَأْمِينَ الْكَافِرِ لَا يُقْبَلُ إِلَّا مِنَ الْمُسْلِمِ**، وَهَؤُلَاءِ الْكُفَّارُ مُؤْمِنُونَ مِنْ طَرَفٍ عُمَلَانُهُمْ مِنَ الْحُكَّامِ الْمُرتَدِّينَ، فَهُمْ مُرتَدُّونَ لِتَبْدِيلِهِمْ **شِرْعَةً رَبِّ الْعَالَمِينَ، وَمُرتَدُّونَ لِمُؤَالَاةِهِمْ أَعْدَاءَ الدِّينِ؛** قَالَ ابْنُ قُدَّامَةَ فِي (الْمُعْنِي) {وَلَا يَصِحُّ أَمَانُ كَافِرٍ

[مُنْتَسِب لِدَارِ الْإِسْلَام] وَإِنْ كَانَ ذِمِّيًّا، لِأَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى
 اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ (ذِمَّةُ الْمُسْلِمِينَ وَاحِدَةٌ، يَسْعَى بِهَا
 أَذْنَاهُمْ)، فَجَعَلَ الذِّمَّةُ لِلْمُسْلِمِينَ، **فَلَا تَحْصُلُ لغيرِهِمْ**،
 وَلِأَنَّهُ [أَي الْكَافِرَ] مُنْتَهَمٌ عَلَى الْإِسْلَامِ وَأَهْلِهِ، فَأَشْبَهَ
 الْحَرْبِيُّ {...} ثم قال -أي أبو المنذر-: إِنْ الْعُقُودُ وَالْعُهُودُ
 الَّتِي تُبْرَمُهَا الْحُكُومَاتُ الْمُرتَدَّةُ لَيْسَ لَهَا أَيُّ إِعْتِبَارٍ
 شَرْعِيٍّ، وَلَا يُمَكِّنُ أَنْ تَكُونَ مُمَثِّلَةً لِلْإِسْلَامِ أَوْ
 الْمُسْلِمِينَ، **فَحِينَ تَحْكُمُ عَلَى حُكُومَةٍ بِالرَّدِّ فَذَلِكَ يَعْنِي**
صَرُورَةً أَنَا نَحْكُمُ عَلَى كُلِّ عُقُودِهَا بِالْفَسَادِ وَإِلَّا وَقَعْنَا
 فِي التَّنَاقُضِ... ثم قال -أي أبو المنذر-: وَأَمَّا هَؤُلَاءِ
 الْكَفَّارُ فِي زَمَانِنَا الْيَوْمَ **لَا يَكُونُ مُعْتَبَرًا مِنَ النَّاجِيَةِ**
الشَّرْعِيَّةِ إِلَّا بِأَمْرَيْنِ؛ (أ) أَنْ يُؤْمَنَ بِهِمْ أَخَذُ الْمُسْلِمِينَ
 الْمُؤَحِّدِينَ الَّذِينَ **لَمْ يَرْتَكِبُوا نَاقِضًا مِنْ نَوَاقِضِ الْإِسْلَامِ**،
 مَعَ الْعِلْمِ أَنَّ الْأَمَانَ الْعَامَّ [كَتَّامِينَ أَهْلَ نَاجِيَةٍ أَوْ بَلَدٍ أَوْ
 إِقْلِيمٍ] لَا يَكُونُ لِأَحَادِ الْمُسْلِمِينَ وَإِنَّمَا لِلْإِمَامِ الْمُسْلِمِ؛
 (ب) أَنْ يَكُونَ هَؤُلَاءِ الْكَفَّارُ خَاضِعِينَ لِلْإِسْلَامِ، غَيْرَ
 مُظْهِرِينَ لِدِينِهِمْ، وَلَا دَاعِينَ إِلَيْهِ، وَلَا مُدْخِلِينَ عَلَى
 الْمُسْلِمِينَ الضَّرَرَ فِي دِينِهِمْ أَوْ دُنْيَاهُمْ؛ فَإِنْ اجْتَمَعَ
 هَذَانِ الشَّرْطَانِ كَانَ الْأَمَانُ صَاحِبًا مُعْتَبَرًا، وَكَانَ
 الْمُؤَمَّنُ مَعْصُومَ الدِّمِ وَالْمَالِ، وَإِنْ اخْتَلَّ أَخَذَ الشَّرْطَيْنِ
كَانَ الْأَمَانُ بَاطِلًا؛ وَمِنْ الْمَعْلُومِ لَدَى الْخَاصَّةِ وَالْعَامَّةِ مَا
 يُسَبِّبُهُ قُدُومُ هَؤُلَاءِ الْكَفَّارِ إِلَى بِلَادِ الْمُسْلِمِينَ مِنْ فَسَادٍ
 فِي الدِّينِ وَفَسَادٍ فِي الدُّنْيَا، **فَهُمْ إِنْ كَانُوا سُيَاخًا**
أَفْسَدُوا دِينَ الْمُسْلِمِينَ وَنَشَرُوا فِيهِمُ الزُّنَى وَالْفَوَاحِشَ
وَشُرِبَ الْخُمُورُ، وَإِنْ كَانُوا مُتَضَرِّينَ أَخْرَجُوا النَّاسَ مِنْ
 دِينِهِمْ، **وَإِنْ كَانُوا مُوَظَّفِينَ** كَانُوا عُيُوثًا [أَي جَوَاسِيسَ]
 عَلَى الْمُسْلِمِينَ وَمُبَاشِرِينَ لِتَنْفِيدِ الْخُطَطِ وَالْمَشَارِيعِ
 الْغَرِيبَةِ فِي بِلَادِ الْإِسْلَامِ، وَمَنْ كَانَ هَذَا خَالَهُ كَانَ تَأْمِينُهُ
مِنْ أَبْطِلِ الْبَاطِلِ... ثم قال -أي أبو المنذر-: يَتَرْتَّبُ
 عَلَى بُطْلَانِ الْأَمَانِ رُجُوعُ دِمَاءٍ وَأَمْوَالِ هَؤُلَاءِ الْكَفَّارِ إِلَى

جَلَّهَا عَلَى الْمُسْلِمِينَ [قَالَ ابْنُ الْقَيْمِ فِي (رَأْدِ الْمَعَادِ):
 إِنَّ أَهْلَ الْعَهْدِ وَالذَّمَّةِ، إِذَا أَخَذَتْ أَحَدٌ مِنْهُمْ حَدًّا فِيهِ
 ضَرَّرَ عَلَى الْإِسْلَامِ انْتَقَضَ عَهْدُهُ فِي مَالِهِ وَنَفْسِهِ، وَأَنَّهُ
 إِذَا لَمْ يَقْدِرْ عَلَيْهِ [أَيُّ لَمْ يَتِمَّكَ مِنْهُ] الْإِمَامُ **قَدَمُهُ وَمَالُهُ**
هَذَرٌ، وَهُوَ لِمَنْ أَخَذَهُ. انتهى. وقال الشيخ سيد سابق
 في (فقه السنة): وَيُنْقَضُ عَهْدُ الذَّمَّةِ بِالامْتِنَاعِ عَنِ
 الْجَزِيَّةِ، أَوْ إِبَاءِ التِّزَامِ حُكْمِ الْإِسْلَامِ إِذَا حَكَمَ حَاكِمٌ بِهِ، أَوْ
 تَعَدَّى عَلَى مُسْلِمٍ بِقَتْلِ، أَوْ بِفُتْنَةٍ عَنِ دِينِهِ، أَوْ زَنَى
 بِمُسْلِمَةٍ، أَوْ عَمِلَ عَمَلًا قَوْمِ لُوطٍ، أَوْ قَطَعَ الطَّرِيقَ، أَوْ
 تَجَسَّسَ، أَوْ آوَى الْجَاسُوسَ، أَوْ ذَكَرَ اللَّهَ أَوْ رَسُولَهُ أَوْ
 كِتَابَهُ أَوْ دِينَهُ بِسُوءٍ؛ وَإِذَا انْتَقَضَ عَهْدُهُ **كَانَ حُكْمُهُ حُكْمَ**
الْأَسِيرِ. انتهى باختصار. وقال تاج الدين السُّبْكِيُّ (ت 771هـ)
 في (الأشياء والنظائر): قَالَ الشَّيْخُ الْإِمَامُ
 [يَعْنِي وَالِدَهُ تَقِيَّ الدِّينِ السُّبْكِيَّ (ت 756هـ)] رَحِمَهُ اللَّهُ
 فِي جَوَابِ فُتْنَا وَرَدَتْ عَلَيْهِ مِنْ مَدِينَةِ صَفَدٍ {لَوْ كَانَ
 عَلَى الْمُسْلِمِينَ ضَرَرٌ فِي الْأَمَانِ كَانَ الْأَمَانُ **بَاطِلًا**، وَلَا
 يَثْبُتُ بِهِ حَقُّ التَّبْلِيغِ إِلَى الْمَأْمَنِ [الْمَأْمَنُ مَوْضِعُ الْأَمْنِ،
 وَالْمُرَادُ هُنَا أَقْرَبُ بِلَادِ الْحَرْبِ مِنْ دَارِ الْإِسْلَامِ، مِمَّا يَأْمَنُ
 فِيهِ عَلَى نَفْسِهِ وَمَالِهِ]، بَلْ يَجُوزُ الْاِغْتِيَالُ فِي هَذِهِ
 الْحَالَةِ -وَأِنْ حَصَلَ التَّأْمِينُ- لِأَنَّهُ تَأْمِينٌ **بَاطِلٌ**... ثم قال -
 أَيُّ السُّبْكِيِّ-: وَالتَّأْمِينُ الْبَاطِلُ مِثْلُ تَأْمِينِ الْجَاسُوسِ
 وَنَحْوِهِ. انتهى]... ثم قال -أَيُّ أَبُو الْمُنْذِرِ-: أَمَّا مَا
 يُرَدُّهُ الْبَعْضُ مِنْ أَنَّ هَؤُلَاءِ مَدَنِيَّينَ لَا يَجُوزُ قَتْلُهُمْ، فَهِيَ
 شُبْهَةٌ بَاطِلَةٌ، لِأَنَّ الشَّرِيعَةَ الْإِسْلَامِيَّةَ لَا تُفَرِّقُ بَيْنَ
الْمَدَنِيِّ وَالْعَسْكَرِيِّ، وَإِنَّمَا تُفَرِّقُ بَيْنَ الْحَرْبِيِّ وَغَيْرِ
الْحَرْبِيِّ [قَالَ مَرْكَزُ الْفَتْوَى بِمَوْقِعِ إِسْلَامِ وَيْبِ التَّابِعِ
 لِإِدَارَةِ الدَّعْوَةِ وَالْإِرْشَادِ الدِّينِيِّ بِوِزَارَةِ الْأَوْقَافِ
 وَالشُّؤُونَ الْإِسْلَامِيَّةِ بِدَوْلَةِ قَطْرِ **فِي هَذَا الرَّابِطِ**: أَمَّا
 مَعْنَى الْكَافِرِ الْحَرْبِيِّ، فَهُوَ الَّذِي لَيْسَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ
 الْمُسْلِمِينَ عَهْدٌ وَلَا أَمَانٌ وَلَا عَقْدُ ذِمَّةٍ. انتهى. وجاء في

الموسوعة الفقهية الكويتية: أَهْلُ الْحَرْبِ أَوْ الْحَرْبِيُّونَ، هُمْ غَيْرُ الْمُسْلِمِينَ، الَّذِينَ لَمْ يَدْخُلُوا فِي عَقْدِ الذِّمَّةِ، وَلَا يَتَمَتَّعُونَ بِأَمَانِ الْمُسْلِمِينَ وَلَا عَهْدِهِمْ. انتهى باختصار. وقال الشيخ أيمُن الطواهري في (التبرئة): ما هو تعريفُ (التَّأَشِيرَةِ)؟! (أ) تُعَرَّفُ الْمَوْسُوعَةُ الْبَرِيطَانِيَّةُ 2003 (التَّأَشِيرَةُ) فِي مَادَّةِ (جَوَازُ سَفَرٍ) بِمَا تَرْجَمَتْهُ {مُعْظَمُ الدُّوَلِ تَطْلُبُ مِنَ الْمُسَافِرِينَ الدَّاخِلِينَ لِخُدُودِهَا أَنْ يَخْضُلُوا عَلَى (تَأَشِيرَةٍ)، وَهِيَ مُصَادَقَةٌ تُوضَعُ عَلَى (جَوَازِ السَّفَرِ) مِنَ السُّلْطَاتِ الْمُخْتَصَّةِ، تَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ [أَيُّ جَوَازِ السَّفَرِ] قَدْ فُحِصَ، وَأَنَّ الْحَامِلَ [لَهُ] يُمَكِّنُ أَنْ يَمْضِيَ [دَاخِلَ الدَّوْلَةِ الَّتِي أَصْدَرَتِ التَّأَشِيرَةَ]، وَتَسْمَحُ (التَّأَشِيرَةُ) لِلْمُسَافِرِ بِأَنْ يَبْقَى فِي بَلَدٍ لِمُدَّةٍ زَمَنِيَّةٍ مُخَدَّدَةٍ؛ (ب) تُعَرَّفُ مَوْسُوعَةُ إِنْكَارْتَا 2006 (التَّأَشِيرَةُ) بِمَا تَرْجَمَتْهُ { (الْفِيزَا) مُصَادَقَةٌ رَسْمِيَّةٌ تُوضَعُ بِوَاسِطَةِ سُلْطَاتٍ حُكُومِيَّةٍ عَلَى (جَوَازِ سَفَرٍ)، تُبَيِّنُ أَنَّ (الْجَوَازَ) قَدْ فُحِصَ وَوُجِدَ صَالِحًا، بِوَاسِطَةِ الدَّوْلَةِ الَّتِي يُنَوِّي زِيَارَتَهَا، وَأَنَّ الْحَامِلَ [أَيُّ لِحَاقِ السَّفَرِ] مُمَكِّنُ قَانُونِيًّا أَنْ يَمْضِيَ - أَوْ تَمْضِيَ - لِمَقْصِدِهِ [دَاخِلَ الدَّوْلَةِ الَّتِي أَصْدَرَتِ التَّأَشِيرَةَ]؛ وَبِهَذَا يَتَبَيَّنُ مِنْ تَعْرِيفِ (التَّأَشِيرَةِ) وَمِنْ مَعْنَاهَا، أَنَّهَا **لَا تَتَضَمَّنُ آيَةً إشارَةً لِأَمَانٍ**... ثم قال - أي الشيخ الطواهري -: وأمريكا تُعْطِي نَفْسَهَا الْحَقَّ فِي الْقَبْضِ عَلَى أَيِّ مُسْلِمٍ دُونَ النَّظَرِ فِي (تَأَشِيرَتِهِ) وَلَا (إِقَامَتِهِ) وَلَا (لِحَوَازِهِ)... ثم قال - أي الشيخ الطواهري -: أَمَانُ (التَّأَشِيرَةِ) لَا وُجُودَ لَهُ إِلَّا فِي تَصَوُّرَاتٍ بَعْضُهَا... ثم قال - أي الشيخ الطواهري -: هَلْ تَمُنَحُ (التَّأَشِيرَةُ) الْمُسْلِمَ فِي بِلَادِ الْكُفَّارِ أَمَانًا عَلَى نَفْسِهِ؟ **لَا تَمُنَحُ (التَّأَشِيرَةُ) الْمُسْلِمَ أَمَانًا عَلَى نَفْسِهِ**، فَهُوَ مُعَرَّضٌ لِلتَّرْجِيلِ لِمَكَانٍ يُعَذَّبُ أَوْ يُقْتَلُ فِيهِ، وَقَدْ رُحِّلَ لِمَصْرَ وَلِغَيْرِهَا عَدَدٌ مِنَ الْلاجِئِينَ السِّيَاسِيِّينَ، حَيْثُ تَعَرَّضُوا لِلتَّعْذِيبِ، وَمِنْهُمْ مَنْ لَا يَزَالُ فِي السَّجْنِ حَتَّى الْيَوْمِ،

ولو كانت (التأشيرة) تَمْنَحُ حَامِلَهَا أَمَانًا لَكَانَ يَجِبُ أَنْ يُرَحَّلَ لِمَامِنِهِ، وليس لِبَلَدٍ يُسَجَّنُ فِيهَا أَوْ يُعَذَّبُ أَوْ يُقْتَلُ، وليس لِلْمُرَحَّلِ - مِنْ تِلْكَ الدُّوَلِ إِلَى حَيْثُ يَلْقَى الْعَذَابَ وَالسَّجْنَ وَالْقَتْلَ - مِنْ حَقِّ إِلَّا الشُّكُوفِ لِلْمَحَاكِمِ الَّتِي تَرَى لِنَفْسِهَا وَخَذَهَا الْحَقُّ فِي تَقْدِيرِ الْأَمْرِ، **وَلَا تَعْتَبِرُ أَنْ (تَأْشِيرَتَهُ) تَحْمِيهِ مِنْ ذَلِكَ، أَوْ تُخَوِّلَ لَهُ حَقَّ التَّأْمِينِ مِنَ التَّرْجِيلِ، إِذَنْ فَالدَّوْلَةُ الَّتِي مَنَحَتْ (التَّأْشِيرَةَ) هِيَ صَاحِبَةُ السُّلْطَةِ فِي تَرْجِيلِهِ أَوْ بَقَائِهِ، وَلَيْسَ لِلْمُهَدِّدِ بِالتَّرْجِيلِ مِنْ حَقِّ إِلَّا التَّوَسُّلُ لِلْمَحَاكِمِ بِأَنَّهُ مُعَرَّضٌ لِلتَّعْذِيبِ أَوْ الْقَتْلِ، وَلَكِنْ لَا يَجُزُّ أَوْضَلًا أَنْ يَطْلَعَنَّ عَلَى قَرَارِ التَّرْجِيلِ بِأَنَّهُ مُنَافٍ لِعَقْدِ الْأَمَانِ [الْمَرْغُومِ] الَّذِي مَنَحَتْهُ لَهُ (التَّأْشِيرَةَ) الَّذِي لَا يَتَصَوَّرُونَ فِي مَحَاكِمِ الْغَرْبِ وَجُودَهُ أَضَلًّا، وَمِنْ الْمُسْلِمِينَ فِي الْغَرْبِ مَنْ سَجَّنَ، وَمِنْهُمْ مَنْ لَا يَزَالُ مَسْجُونًا، وَلَا يَرَى الْغَرْبِيُّونَ أَنْ (تَأْشِيرَةَ الدُّخُولِ) أَوْ (اللِّجُوءَ السِّيَاسِيَّ)، يَمْنَعُهُمْ مِنْ أَيِّ إِجْرَاءٍ مِنْ هَذَا الْقَبِيلِ، بَلْ يَرَوْنَ أَنَّهُمْ أَحْرَارٌ فِي التَّصَرُّفِ مَعَ مَنْ يَعِيشُ بَيْنَهُمْ أَوْ يَدْخُلُ بِلَدَّهُمْ، وَمِنْ حَقِّهِمْ إِصْدَارُ آيَةٍ قَوَائِنَ تُقَيِّدُ حُرِّيَّتَهُ، دُونَ التَّيْزَامِ أَوْ إَعْتِبَارِ أَوْ حَتَّى تَصَوَّرَ عَقْدَ أَمَانٍ، وَفِي الْحَقِيقَةِ إِنْ مَسْأَلَةُ عَقْدِ الْأَمَانِ هَذَا تَحْيَلٌ فِي عُقُولِنَا، لَا يَدْرِي أَهْلُ الْغَرْبِ عَنْهُ شَيْئًا، وَلَوْ دَرَوْا لَسَخِرُوا مِنْهُ، كَذَلِكَ قَدْ يَكُونُ الْمُسْلِمُ الْمُسَافِرُ مَطْلُوبًا لَدَى دَوْلَةٍ غَرْبِيَّةٍ فِي قَضِيَّةٍ مَا، وَهُوَ لَا يَعْرِفُ، وَإِذَا ذَهَبَ لِسَفَارَتِهَا وَطَلَبَ (تَأْشِيرَةَ)، قَدْ يُعْطَوْنَهُ إِيَّاهَا دُونَ أَنْ يُخْبِرُوهُ بِشَيْءٍ، فَإِذَا وَصَلَ لِمَطَارِهِمْ أَوْ مِينَائِهِمْ قَبَضُوا عَلَيْهِ، وَلَوْ كَانَتْ (التَّأْشِيرَةُ) أَمَانًا لَمَا اسْتَطَاعُوا أَنْ يَفْعَلُوا مَعَهُ ذَلِكَ [قَالَ الْجُوَيْنِيُّ (ت478هـ) فِي (نَهَايَةِ الْمَطْلَبِ فِي دِرَايَةِ الْمَذْهَبِ): وَلَوْ أَمَّنَ الْمُسْلِمُ كَافِرًا، فَقِيلَ أَمْنُهُ، وَقَالَ [أَيُّ الْكَافِرِ] لَسْتُ أَوْمَنُكَ مِنِّي، فَكُنْ أَخَذًا جَذْرَكَ مِنِّي، وَقَدْ قِيلْتُ أَمَانُكَ لِي}، فَهَذَا رَدٌّ لِلْأَمَانِ، فَإِنَّ الْأَمَانَ لَا يَصِحُّ فِي أَحَدٍ**

الطَّرَفَيْنِ دُونَ الثَّانِي. انتهى. وقال السَّرْحِيُّ (ت 483هـ) في (شَرْحُ السَّيْرِ الْكَبِيرِ): إِنَّ الْمُسْتَأْمِنِينَ لَوْ عَدَرَ بِهِمْ مَلِكُ أَهْلِ الْحَرْبِ فَأَخَذَ أَمْوَالَهُمْ وَحَبَسَهُمْ، ثُمَّ انْقَلَبُوا، خَلَّ لَهُمْ قَتْلُ أَهْلِ الْحَرْبِ وَأَخَذَ أَمْوَالَهُمْ، بَاغْتِبَارِ أَنْ ذَلِكَ [أَيِ الْعَدَرَ] نَقْضٌ لِلْعَهْدِ مِنْ مَلِكِهِمْ. **أَنْتَهَى...** ثم قال -أَيِ الشَّيْخُ الظَّوَاهِرِيُّ-: هَلِ الْمُسْلِمُ آمِنٌ عَلَى مَالِهِ بِمُقْتَضَى تِلْكَ (التَّأْشِيرَةِ)؟، **لَا يَأْمَنُ الْمُسْلِمُ فِي الْعَرَبِ عَلَى مَالِهِ، مِنْ الْمُسْلِمِينَ فِي الْعَرَبِ مَنِ جُمِدَتْ أَمْوَالُهُ، وَمِنْهُمْ مَنْ فُرِضَ عَلَيْهِ ذَلِكَ بِقَرَارٍ مِنَ الْأَمَمِ الْمُتَّحِدَةِ، دُونَ تَوْجِيهِ أَيِّ إِتْهَامٍ، أَوْ إِثْبَاتِ أَيِّ دَلِيلٍ ضِدَّهُ، وَلَمْ تَمْنَعْهُمْ [أَيِ وَلَمْ تَمْنَعْ الْعَرَبَ] تَأْشِيرَاتٍ أَوْلَئِكَ الْأَشْخَاصِ، أَوْ حُصُولِهِمْ عَلَى (اللَّجْوِ السِّيَاسِيِّ)، مِنْ تَحْمِيدِ أَمْوَالِهِمْ...** ثم قال -أَيِ الشَّيْخُ الظَّوَاهِرِيُّ-: طَالِبُ (التَّأْشِيرَةِ) فِي آيَةِ سَفَارَةٍ -أَوْ قُنْصُلِيَّةٍ- يُطْلَبُ مِنْهُ مَلَأُ إِسْتِمَارَةٍ بَيِّنَاتٍ، وَيُوقَعُ فِي آخِرِهَا عَلَى تَعَهُدٍ بِأَنْ تِلْكَ الْبَيِّنَاتِ صَحِيحَةٌ، **وَلَا تَتَضَمَّنُ أَيُّ بَنْدٍ يَتَعَلَّقُ بِالْأَمَانِ مِنْ دَوْلَةِ السَّفَارَةِ وَلَا مِنْ طَالِبِ التَّأْشِيرَةِ...** ثم قال -أَيِ الشَّيْخُ الظَّوَاهِرِيُّ-: أَطْلُبُ مِمَّنْ يَعْتَبِرُ أَنَّ (التَّأْشِيرَةَ) أَمَانٌ أَنْ يَذْكَرَ لِي مَادَّةٌ وَاحِدَةٌ مِنْ فُيُوتَانٍ أَوْ دَسَاتِيرِ أَمْرِيكَ وَالْعَرَبِ تُفِيدُ أَنَّ حَامِلَ (التَّأْشِيرَةِ) لَا يَجُوزُ الْعُدْوَانُ عَلَى نَفْسِهِ وَلَا مَالِهِ، وَأَنَّهُ مَعْصُومٌ بِمُقْتَضَى (التَّأْشِيرَةِ) الَّتِي يَحْمِلُهَا وَلَيْسَ بِأَيِّ مُقْتَضَى آخَرَ، وَأَنَّهُمْ [أَيِ أَمْرِيكَ وَالْعَرَبَ] إِنْ خَافُوا مِنْ حَامِلِ (التَّأْشِيرَةِ)، فَلَيْسَ لَهُمْ إِلَّا أَنْ يُخْرِجُوهُ لِمَكَانٍ يَأْمَنُ فِيهِ بِاخْتِيَارِهِ هُوَ **وَلَيْسَ بِرَأْيِهِمْ!!!.** انتهى باختصار. وقال الشَّيْخُ مُحَمَّدُ بْنُ رَزَقٍ الطَّرْهُونِيُّ (الباحث بمجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، والمدرس الخاص للأمير عبدالله بن فيصل بن مساعيد بن سعود بن عبدالعزيز بن عبدالرحمن بن فيصل بن تركي بن عبدالله بن محمد بن سعود) فِي كِتَابِهِ (هَلْ هُنَاكَ كُفَّارٌ مَدَنِيُّونَ؟ أَوْ أَبْرِيَاءُ؟):

وَنَسْأَلُ {هَلْ مَن دَخَلَ بِلَادَ الْمُسْلِمِينَ مِنَ الْكُفَّارِ مُسْتَأْمِنُونَ؟}، الْجَوَابُ {لا}، لِأَنَّهُ لَمْ يَعُدْ هُنَاكَ مَا يُسَمَّى (عَقْدَ أَمَانٍ)، وَ(التَّائِيَّةُ) الَّتِي يَتَوَهَّمُهَا الْبَعْضُ تَنْوِبُ عَنْهَا لَا تُعْتَبَرُ كَذَلِكَ. انتهى باختصار]. انتهى.

(16) وَقَالَ الشَّيْخُ عَبْدُ اللَّهِ الطَّيَّارُ (وَكِيلُ وَزَارَةِ الشُّؤُونِ الْإِسْلَامِيَّةِ وَالْأَوْقَافِ لِشُّؤُونِ الْمَسَاجِدِ وَالِدَعْوَةِ وَالْإِرْشَادِ) فِي (وَبَلِّ الْعَمَامَةَ فِي شَرْحِ عُمْدَةِ الْفَقْهِ لِابْنِ قَدَامَةَ): قَوْلُهُ {وَإِنْ دَخَلَ قَوْمٌ لَا مَنَعَةَ لَهُمْ [جَاءَ فِي مَوْسُوعَةِ الْفَقْهِ الْمَصْرِيَّةِ: وَعِنْدَ أَبِي يُوسُفَ، أَقْلُ الْمَنَعَةِ تَسْعَةٌ. انتهى] أَرْضَ الْحَرْبِ مُتَلَصِّصِينَ بِغَيْرِ إِذْنِ الْإِمَامِ، فَمَا أَخَذُوا، فَهُوَ لَهُمْ بَعْدَ الْخُمْسِ}، فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ ثَلَاثُ رَوَايَاتٍ [عَنِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ]: الْأُولَى أَنَّ غَنِيمَتَهُمْ كَغَنِيمَةِ غَيْرِهِمْ، يُخَمِّسُهَا الْإِمَامُ [قَالَ مَرْكَزُ الْفَتْوَى بِمَوْقِعِ إِسْلَامِ وَبِ التَّابِعِ لِإِدَارَةِ الدَّعْوَةِ وَالْإِرْشَادِ الدِّينِيِّ بِوِزَارَةِ الْأَوْقَافِ وَالشُّؤُونِ الْإِسْلَامِيَّةِ بِدَوْلَةِ قَطَرِ فِي هَذَا الرَّابِطِ: وَأَمَّا الْفَرْقُ بَيْنَ الْغَنِيمَةِ وَالْفَيْءِ؛ فَإِنَّ الْغَنِيمَةَ مَا غَنِمَهُ الْمُسْلِمُونَ وَاسْتَوْلُوا عَلَيْهِ مِنْ أَمْوَالِ الْعَدُوِّ وَمُعَدَّائِهِمْ، بِالْقُوَّةِ وَالْقِتَالِ، فَهَذَا يُقَسَّمُ بَيْنَ الْمُقَاتِلِينَ بَعْدَ خُصْمِ خُمْسِهِ وَجَعَلَهُ [أَيِ الْخُمْسِ] فِي بَيْتِ مَالِ الْمُسْلِمِينَ لِصَرْفِهِ فِي الْمَصَالِحِ الْعَامَّةِ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى {وَاعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ}؛ وَأَمَّا الْفَيْءُ فَهُوَ مَا حَصَلَ عَلَيْهِ الْمُسْلِمُونَ مِنْ أَمْوَالِ بَدُونِ قِتَالٍ، وَهَذَا مَرْجِعُهُ إِلَى بَيْتِ الْمَالِ وَاجْتِهَادِ وَلِيِّ أَمْرِ الْمُسْلِمِينَ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى {مَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَى فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ}، انتهى، وَيَقْسِمُ الْبَاقِي بَيْنَهُمْ، لِقَوْلِهِ تَعَالَى {وَاعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ

لَهُ خُمُسُهُ { قَالَ ابْنُ قُدَامَةَ فِي (الْمُغْنِي): وَهَذَا قَوْلُ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ، مِنْهُمْ الشَّافِعِيُّ. انْتَهَى، وَهَذَا هُوَ الْأَظْهَرُ، وَهُوَ قَوْلُ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ؛ [الرَّوَايَةُ] الثَّانِيَّةُ، أَنْ مَا أَخَذُوهُ فَهُوَ لَهُمْ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَخْمَسَ [وَهُوَ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ]، لِأَنَّهُ اكْتِسَابٌ مُبَاحٌ مِنْ غَيْرِ جِهَادٍ، فَإِنَّ الْجِهَادَ إِنَّمَا يَكُونُ بِإِذْنِ الْإِمَامِ، أَوْ مِنْ طَائِفَةٍ لَهُمْ مَنَعَةٌ، فَأَمَّا هَذَا فَتَلَصُّصٌ وَسَّرِقَةٌ وَمُجَرَّدُ اكْتِسَابٍ؛ [الرَّوَايَةُ] الثَّالِثَةُ، أَنَّهُ فِيءٌ لَا حَقَّ لَهُمْ فِيهِ، لِأَنَّهُمْ عُصَاةٌ بِفَعْلِهِمْ، فَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ فِيهِ حَقٌّ؛ وَالْأُولَى [مِنَ الرَّوَايَاتِ الثَّلَاثِ] أُولَى. انْتَهَى بِاخْتِصَارٍ.

(17) وَقَالَ الْمَخَامِلِيُّ (ت415هـ) فِي (الْبَابِ فِي الْفَقْهِ الشَّافِعِيِّ): أَنْ يَحْدَها [يَعْنِي اللَّقْطَةَ] فِي دَارِ الْكُفْرِ، فَهِيَ غَنِيمَةٌ، فَيُخَمَّسُها وَيَسْتَنْفَقُ أَرْبَعَةً أَخْمَاسِها... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الْمَخَامِلِيِّ-: أَنْ يَحْدَ لُقْطَةً خَزِي فِي دَارِ الْإِسْلَامِ، فَهِيَ غَنِيمَةٌ... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الْمَخَامِلِيِّ-: أَنْ يَحْدَ لُقْطَةً إِنْسَانٍ وَلَهُ عَلَيْهِ حَقٌّ وَهُوَ [أَيُّ صَاحِبِ اللَّقْطَةِ] مُنْكَرٌ، كَانَ لَهُ [أَيُّ لِلْأَقْطِ] أَنْ يُخْفِيها وَيُمْسِكها بِخَفَةٍ... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الْمَخَامِلِيِّ-: أَنْ يَحْدَ لُقْطَةً مُرْتَدٍّ، فَإِنَّهُ يَرُدُّها عَلَى الْإِمَامِ وَتَكُونُ فَيْئًا [قَالَ مَرْكَزُ الْفَتْوَى بِمَوْقِعِ إِسْلَام وَيبِ التَّابِعِ لِإِدَارَةِ الدَّعْوَةِ وَالْإِرْشَادِ الدِّينِيِّ بِوِزَارَةِ الْأَوْقَافِ وَالشُّؤُونِ الْإِسْلَامِيَّةِ بِدَوْلَةِ قَطْرِ فِي هَذَا الرَّابِط]: مَالُ الْمُرْتَدِّ فِيءٌ لِعَامَّةِ الْمُسْلِمِينَ، يُضَرَفُ فِي مَصَالِحِهِمْ، وَلَيْسَ لِأَوْلَادِ الْمُرْتَدِّ اخْتِصَاصٌ بِهِ، بَلْ إِنْ كَانُوا [أَيُّ أَوْلَادُ الْمُرْتَدِّ] فَقَرَاءٌ أَخَذُوا مِنْ بَيْتِ الْمَالِ مَا يَكْفِيهِمْ، وَإِنْ مَاتَ الْمُرْتَدُّ لَمْ يَرِثُوا مِنْهُ شَيْئًا، هَذَا هُوَ الْأَصْلُ فِي التَّعَامُلِ مَعَ مَالِ الْمُرْتَدِّ. انْتَهَى.

(18) وَقَالَ الْعِزُّ بْنُ عَبْدِ السَّلَامِ فِي (قَوَاعِدُ الْأَحْكَامِ): أَمْوَالُ أَهْلِ الْحَرْبِ أَقْسَامٌ؛ أَحْدَاها، مَا يُؤْخَذُ بِالسَّرِيقَةِ،

فَيَخْتَصُّ بِهِ آخِذُهُ كَمَا يَخْتَصُّ بِتَمَلُّكِ الْمُبَاحِ، وَلَا خُمْسَ فِيهِ. انتهى.

(19) وَقَالَ الشَّيْخُ أَبُو بَصِيرٍ الطَّرطُوسِيُّ فِي (حُكْمِ إِسْتِحْلَالِ أَمْوَالِ الْمُشْرِكِينَ) أَنَّهُ سُئِلَ { مَا حُكْمُ الْخُصُولِ عَلَى مُمْتَلَكَاتِ الدَّوْلَةِ الْمُرْتَدَّةِ عَنْ طَرِيقِ **عَمَلِ جِهَادِيٍّ** **فَرْدِيٍّ أَوْ سَرِقَةٍ**، عَلِمًا أَنَّ هَذِهِ الْمُمْتَلَكَاتِ بَعْضُهَا تَعُودُ لِلوزَارَاتِ مِثْلَ الصَّحَّةِ، التَّزْيِينِ، الزَّرَاعَةِ، وَبَعْضُهَا لوزَارَاتِ الدَّاخِلِيَّةِ، وَالجَيْشِ، وَالحُكْمِ بغير مَا أَنْزَلَ اللَّهُ؟ } **[ثُمَّ]** إِذَا كَانَتْ هَذِهِ الْحَالَةُ مِنَ الْفِيءِ أَوْ الْغَنِيمَةِ جَائِزَةً، فَكَيْفَ تُصَرَّفُ هَذِهِ الْمُمْتَلَكَاتُ وَالْأَمْوَالُ، هَلْ لِلْمَوْحِدِ أَمْ لِلْجَمَاعَةِ؟ }، فَأَجَابَ: غَرُؤُ الْفِيَّةِ الْمُرْتَدَّةِ الْمُمْتَنِعَةِ بِالْقُوَّةِ، وَاعْتِنَاؤُ أَمْوَالِهِمْ، جَائِزٌ بِلَا خِلَافٍ، سَوَاءً تَحَصَّلَتْ هَذِهِ الْغَنَائِمُ عَنْ طَرِيقِ **عَمَلِ جِهَادِيٍّ**، أَوْ عَنْ طَرِيقِ **تَسَلُّلِ بَعْضِ الْمُسْلِمِينَ إِلَى مَوَاقِعِهِمْ وَدِيَارِهِمْ وَسَلْبِ أَمْوَالِهِمْ تَلَصُّصًا**، وَمِنْ ثَمَّ الْعَوْدَةُ بِهَا إِلَى دَارِ الْإِسْلَامِ أَوْ مَوَاقِعِ الْمُجَاهِدِينَ؛ وَضُورَةُ هَذِهِ الطَّرِيقَةِ (وَأَغْنِي بِهَا طَرِيقَةُ إِغْتِنَامِ الْأَمْوَالِ عَنْ طَرِيقِ **التَّلَصُّصِ** مِنْ قَبْلِ بَعْضِ الْأَفْرَادِ) هِيَ أَقْرَبُ إِلَى الْغَنَائِمِ مِنْهَا إِلَى الْفِيءِ، وَطَرِيقَةُ تَفْسِيمِ الْغَنَائِمِ تَكُونُ بِاقْتِطَاعِ خُمْسِ الْمَالِ الْمُعْتَمَمِ، يُعْطَى لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ، وَابْنِ السَّبِيلِ، وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنْ مَصَارِيفِ الْجِهَادِ، يَقُومُ بِتَوَزِيعِهَا السُّلْطَانُ الْمُسْلِمُ أَوْ مَنْ يَنْوِبُ عَنْهُ مِنْ أَمْرَاءِ الْجِهَادِ، كَمَا قَالَ تَعَالَى { وَاعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ إِنْ كُنْتُمْ آمَنْتُمْ بِاللَّهِ }، أَمَّا الْأَرْبَعَةُ أَخْمَاسُ الْمُتَبَقِّةِ فَإِنَّهَا تُوزَعُ عَلَى كُلِّ مَنْ شَارَكَ أَوْ أَعَانَ عَلَى تَحْصِيلِ تِلْكَ الْغَنِيمَةِ مِنَ الْمُجَاهِدِينَ، وَفِي الْحَدِيثِ فَقَدْ سُئِلَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ الْغَنِيمَةِ فَقَالَ { لِلَّهِ خُمُسُهَا، وَأَرْبَعَةُ أَخْمَاسِهَا لِلْجَيْشِ }، أَيُّ لِلْجَيْشِ

الذي قام باغتيالها عن طريق الغزو والجهاد، انتهى باختصار.

(20) وقال الشيخ أبو سلمان الصومالي في (استيفاء الأقوال في المأخوذ من أهل الحرب تلصصًا، من الأنفس والأموال): المأخوذ من أهل الحرب **تلصصًا أو تحيلاً**، سواء كان من الأموال أو الأنفس، **[هو]** مما إتفق أهل العلم عليه في **أصل الحكم الذي هو الإباحة**، واختلفوا في بعض التفصيل؛ وأما أهل عصرنا فانقسموا إلى مجيز متعثر، ومانع متعسف **ولم أقف على مستند شرعي للمنع**؛ والظاهر أن المأخوذ على هذا الوجه **[يكون]** لأخذه إذا أخذه بغير قتال أو تحرير نفس **[أي تعريض نفس للهلاك]**، قياسًا على سائر المباحات؛ وإن كان بقتال أو تحرير نفس فهو من باب الغنيمة، وقيل {هو من باب الزكاز}، فيكون لأخذه بعد الخميس **[أي سواء أعثر من باب الغنيمة أو من باب الزكاز]**... ثم قال -أي الشيخ الصومالي-: إن الأصل في دماء وأموال أهل الحرب عدم العصمة، وإن الأموال والفروج تابعة للدماء إذا استبيحت **[أي الدماء]** بالكفر، وقد يعصم الدم ويباح المال، كنساء وأطفال الحربين حيث تحرّم دماؤهم بخلاف الأموال... ثم قال -أي الشيخ الصومالي-: فيجوز للمسلم مال الكافر الحربي، إذا قدر عليه بغلبة أو **إختلاس أو سرقة**، وكذلك يجوز سبي نسائهم وذرائعهم... ثم قال -أي الشيخ الصومالي-: ليست المسألة **[أي مسألة أخذ أموال أهل الحرب وأنفسهم تلصصًا]** من التوازن المستجدة، حيث بحثها فقهاء الإسلام في كتاب (الجهاد والسير) تحت فرع {إذا دخل قوم أو واحد دار الحرب بغير إذن الإمام، فغنموا بغلبة أو سرقة أو إختلاس}، وقد تبحث **[أي المسألة]** تحت عنوان {ما يأخذ لصوص المسلمين من

أهل الحرب}؛ وإن كَانَتْ [أَي الْمَسْأَلَةُ] فِي عَصْرِ
 الْعِلَاقَاتِ غَيْرِ الشَّرْعِيَّةِ وَالتَّعَايُشِ الْجَاهِلِيِّ [هِيَ] مِنَ
 الْمَسَائِلِ الْمُسْتَهْجَنَةِ [أَي الْمُسْتَفْبَحَةِ]!!؛ وَعَلَى أَيِّ حَالٍ،
 فَمَا يَأْخُذُ الْمُسْلِمُ مِنْ أَهْلِ الْحَرْبِ عَلَى وَجْهِ السَّرِقَةِ أَوْ
 الْاِحْتِيَالِ فَهُوَ مُبَاحٌ إِذَا لَمْ يُصْرَّخْ لَهُمَ بِالتَّأْمِينِ، وَلَا أَعْلَمُ
 فِي ذَلِكَ خِلَافًا مُعْتَبَرًا مِنْ حَيْثُ الْجُمْلَةُ، وَهَذَا هُوَ
 التَّأْصِيلُ الْمُتَّفَقُ عَلَيْهِ، أَمَّا التَّفْصِيلُ الْمُخْتَلَفُ فِيهِ فَفِي
 كَوْنِهِ غَنِيمَةً، أَوْ فَيْئًا، أَوْ لِأَخِيذِهِ خَاصَّةً، أَوْ لِلْمُسْلِمِينَ؛
 وَالَّذِي يَظْهَرُ فِي التَّفْصِيلِ، أَنَّ الْمُسْلِمَ الْخَارِجَ إِلَى دَارِ
 الْكُفْرِ؛ إِمَّا أَنْ يَخْرُجَ لِقَصْدِ الْاِسْتِيلَاءِ، فَإِنْ خَرَجَ فَمَا
 اسْتَوْلَى عَلَيْهِ فَهُوَ مِنْ بَابِ الْغَنِيمَةِ، وَلَا عِبْرَةٌ بِالْمَنْعَةِ
 وَلَا بِالْقِلَّةِ وَالكَثْرَةِ فِي هَذِهِ الْحَالِ لِعُمُومِ الْأَدِلَّةِ؛ وَإِنْ
 خَرَجَ لِغَيْرِ ذَلِكَ أَوْ كَانَ مُقِيمًا فِي دَارِهِمْ ثُمَّ بَدَأَ لَهُ الْأَخْذُ
 (كَمَنْ أَسْلَمَ فِي دَارِ الْحَرْبِ، أَوْ وُلِدَ فِيهَا [أَي عَلَى
 الْإِسْلَامِ]، أَوْ دَخَلَ بِغَيْرِ أَمَانٍ لِعَرَضٍ آخَرَ [أَي غَيْرِ عَرَضِ
 الْاِسْتِيلَاءِ])، ثُمَّ سَنَحَتْ لَهُ الْفُرْصَةُ فَانْتَهَرَ، فَمَا أَخَذَ عَلَى
 هَذَا الْوَجْهِ فَلِأَخِيذِهِ خَاصَّةً، لِأَنَّهُ مِنْ بَابِ الْمُبَاحَاتِ
 كَالْاِحْتِشَاشِ [جَاءَ فِي الْمَوْسُوعَةِ الْفِقْهِيَّةِ الْكُوَيْتِيَّةِ؛
 الْاِحْتِشَاشُ اِصْطِلَاحًا قَطْعُ الْحَشِيشِ، سَوَاءً أَكَانَ يَابِسًا
 أَمْ رَطْبًا، وَإِطْلَاقُهُ فِي الرُّطْبِ مِنْ قَبِيلِ الْمَجَازِ بِاِغْتِبَارِ
 مَا يَوُولُ إِلَيْهِ... ثُمَّ جَاءَ -أَي فِي الْمَوْسُوعَةِ الْفِقْهِيَّةِ
 الْكُوَيْتِيَّةِ-: اِتَّفَقَتْ الْمَذَاهِبُ فِي الْجُمْلَةِ عَلَى إِبَاحَةِ
 الْاِحْتِشَاشِ، رَطْبًا كَانَ الْكَلًّا أَوْ جَافًا، فِي غَيْرِ الْحَرَمِ، مَا
 دَامَ غَيْرَ مَمْلُوكٍ لِأَخِيذِهِ، أَمَّا إِذَا كَانَ مَمْلُوكًا فَلَا يَجُوزُ
 اِحْتِشَاشُهُ إِلَّا بِإِذْنِ مَالِكِهِ. اِنْتَهَى بِاخْتِصَارٍ وَالْاِصْطِلَاحِ،
 وَلَيْسَ فِي مَعْنَى الْغَنِيمَةِ، وَقِيلَ {هُوَ مِنْ بَابِ الرِّكَازِ -
 الَّذِي هُوَ دَفِينُ الْجَاهِلِيَّةِ- وَأَنْ أَرْبَعَةً أَخْمَاسِهِ لِأَخِيذِهِ}...
 ثُمَّ قَالَ -أَي الشَّيْخُ الصُّومَالِيُّ-: يَرَى الْأُئِمَّةُ الْحَتْفِيَّةُ أَنَّ
 الْمَأْخُودَ مِنْ أَهْلِ الْحَرْبِ مِنَ الْأَنْفُسِ وَالْأَمْوَالِ [هُوَ] مِنْ
 بَابِ الْاِسْتِيلَاءِ عَلَى الْمُبَاحَاتِ، إِنْ كَانَ الْمُسْتَوْلَى خَرَجَ

بَغِيرِ إِذْنِ الْإِمَامِ مَعَ انْتِفَاءِ الْمَنَعَةِ وَالشُّوْكَ، وَمِنْ بَابِ
الْغَنِيمَةِ إِنْ كَانَ الْأَخِذُ ذَا مَنَعَةٍ وَقُوَّةٍ سَوَاءٌ خَرَجَ بِإِذْنِ
الْإِمَامِ أَوْ لَا... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الصُّومَالِيِّ-: خُلَاصَةُ
الْمَذْهَبِ [الْحَنْفِيَّةِ]، أَنَّ الْمَأْخُودَ مِنَ الْأَنْفُسِ وَالْأَمْوَالِ
بِقُوَّةٍ، فَمِنْ بَابِ الْغَنِيمَةِ سَوَاءٌ كَانَ بِإِذْنِ الْإِمَامِ أَوْ لَا؛
وَالْمَأْخُودَ بِغَيْرِ قَهْرٍ وَغَلْبَةٍ، بَلْ بِتَلَصُّصٍ وَاحْتِيَالٍ، فَمِنْ
بَابِ الْمُبَاحَاتِ وَلَيْسَ غَنِيمَةً، وَمِنْ ثَمَّ فَهُوَ لِأَخِذِهِ خَاصَّةٌ؛
وَمَا أَخِذٌ عَلَى وَجْهِ الْغَدْرِ مِنْ دَارِ الْحَرْبِ [كَمَا إِذَا دَخَلَ
الْمُسْلِمُ دَارَ الْحَرْبِ تَاجِرًا، فَغَدَرَ بِهِمْ فَأَخَذَ شَيْئًا وَخَرَجَ
بِهِ] فَيُمْلَكُ، لَكِنْ يُؤْمَرُ بِالتَّصَدُّقِ [بِهِ] لَا بِالرَّدِّ إِلَى أَهْلِ
الْحَرْبِ... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الصُّومَالِيِّ-: وَيَرَى الْمَالِكِيَّةُ
أَنْ مَا يَأْخُذُهُ الْخَارِجُ إِلَى دَارِ الْحَرْبِ تَلَصُّصًا أَنَّهُ مِنْ بَابِ
الْغَنِيمَةِ، وَأَنَّهُ لِأَخِذِهِ بَعْدَ التَّخْمِيسِ؛ وَاخْتَلَفُوا فِيمَا يَخْرُجُ
بِهِ الْأَسِيرُ، أَوِ الْعَبْدُ الْآبِقُ [أَيُّ الْهَارِطِ مِنْ سَيِّدِهِ؛ وَقَدْ
قَالَ الْإِمَامُ مَالِكٌ فِي (الْمُدَوَّنَةِ): قَالَ أَشْهَبُ {إِذَا أَسْلَمَ
الْعَبْدُ فِي دَارِ الْحَرْبِ سَقَطَ عَنْهُ مُلْكُ سَيِّدِهِ أَقَامَ بِدَارِ
الْحَرْبِ أَوْ خَرَجَ إِلَيْهَا}. انْتَهَى]، وَمَنْ لَيْسَ مِنْ أَهْلِ
الْجِهَادِ كَالنِّسَاءِ وَالصَّبِّانِ، فَقِيلَ {لِأَخِذِهِ خَاصَّةٌ}، وَقِيلَ
{يُخَمَّسُ وَأَرْبَعَةُ أَخْمَاسِهِ لِأَخِذِهِ}... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ
الصُّومَالِيِّ-: خُلَاصَةُ الْمَذْهَبِ [الْمَالِكِيِّ]، الْخُمْسُ لَا يَكُونُ
إِلَّا فِيمَا تُعَمَّدُ الْخُرُوجُ لِإِصَابَتِهِ [أَيُّ مِنْ دَارِ الْحَرْبِ] فَأَخِذَ
بِالْقَهْرِ وَالْغَلْبَةِ، أَوْ بِالتَّلَصُّصِ وَالتَّحِيلِ؛ وَأَمَّا مَا أَخِذَهُ
التَّاجِرُ أَوِ الْأَسِيرُ أَوِ الْعَبْدُ الْآبِقُ، وَنَحْوُهُمْ مِمَّنْ سَنَحَتُ
لَهُمُ الْفُرْصَةَ وَلَمْ يَخْرُجُوا [أَيُّ إِلَى أَهْلِ الْحَرْبِ] لِلتَّلِيلِ
مِنْهُمْ، فَلَا تَخْمِيسَ فِيمَا أَخَذُوهُ... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ
الصُّومَالِيِّ-: يَرَى أَكْثَرُ الشَّافِعِيَّةِ أَنَّ الْمَأْخُودَ عَلَى هَذَا
الْوَجْهِ [وَهُوَ التَّلَصُّصُ] أَنَّهُ مِنْ بَابِ الْغَنِيمَةِ؛ بَيْنَمَا يَرَى
آخَرُونَ مِنْهُمْ أَنَّهُ مِنْ بَابِ الْأَسْتِيلَاءِ عَلَى الْمُبَاحَاتِ وَأَنَّهُ
لِأَخِذِهِ خَاصَّةٌ سَوَاءٌ كَانَ وَاحِدًا أَوْ جَمَاعَةً... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ
الشَّيْخِ الصُّومَالِيِّ-: خُلَاصَةُ الْمَذْهَبِ [الشَّافِعِيِّ]، مَا أَخِذَ

على وَجْهِ السَّرِقَةِ أَوْ التَّحِيلِ وَالْإِخْلَاسِ مِنَ الْأَنْفُسِ
 وَالْأَمْوَالِ يُخَمَّسُ بِنَاءً عَلَى أَنَّهُ غَنِيمَةٌ، وَهُوَ قَوْلُ
 الْأَكْثَرِينَ مِنْهُمْ، وَقِيلَ {هُوَ مِنْ بَابِ الْإِسْتِيلَاءِ عَلَى
 الْمُبَاحَاتِ، فَلَا تَخْمِيسَ}؛ وَأَمَّا مَا أَخَذَ بَعْدَ التَّأْمِينِ غَدْرًا
 فَلَا يَمْلِكُهُ الْإِخْلَاسُ بَلْ يُرَدُّ لِأَنَّهُ مُوجِبُ الْأَمَانِ يُنَافِي
 الْمُلْكَ... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الصُّومَالِيِّ-: فَالْمُخَادَعَةُ
 بِالْأَفْعَالِ وَالْأَقْوَالِ، ثُمَّ الْقَتْلُ أَوْ الْإِسْتِيلَاءُ عَلَى الْأَمْوَالِ،
 لَا يُعْتَبَرُ غَدْرًا، إِذَا لَمْ تَكُنْ [أَيُّ الْأَفْعَالِ وَالْأَقْوَالِ] صَرِيحَةً
 فِي التَّأْمِينِ؛ فَإِنَّ ابْنَ مَسْلَمَةَ وَمَنْ مَعَهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ
 خَدَعُوهُ [أَيُّ خَدَعُوا كَعَبَ بْنَ الْأَشْرَفِ] فَأَظْهَرُوا لَهُ غَيْرَ
 مَا أَخْفَوُهُ فَتَوَهُّمَ الْأَمَانَ بِتَأْيِيسِهِمْ وَاسْتِقْرَاضِهِمْ [أَيُّ
 بِمُلَاطَفَتِهِمْ لَهُ، وَمُطَالَبَتِهِمْ إِيَّاهُ بِإِقْرَاضِهِمْ] وَلَمْ يَرِ
 النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ذَلِكَ [أَيُّ قَتَلَ كَعَبَ بْنَ
 الْأَشْرَفِ بَعْدَ إِهْلَامِهِ بِالْأَمَانِ] غَدْرًا بَلْ أَقَرَّهُ وَأَثْنَى
 عَلَيْهِمْ؛ وَالْبُخَارِيُّ فِي كِتَابِ (الْجِهَادِ) بَابِ (الْكَذِبِ فِي
 الْحَرْبِ) غَدَّ مَا فَعَلَ بِالْأَشْرَفِ كَذِبًا وَخِدَاعًا لَا تَأْمِينًا
 وَغَدْرًا؛ وَيَقُولُ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ [فِي (فَتْحِ الْبَارِيِّ)]
 {وَلَمْ يَقْعُ لِأَحَدٍ مِمَّنْ تَوَجَّهَ إِلَيْهِ [أَيُّ إِلَى كَعَبِ بْنِ
 الْأَشْرَفِ] تَأْمِينٌ لَهُ بِالتَّضَرُّعِ، وَإِنَّمَا أَوْهَمُوهُ ذَلِكَ
 وَأَنَسُوهُ حَتَّى تَمَكَّنُوا مِنْ قَتْلِهِ}؛ وَقَالَ الْحَافِظُ بَدْرُ
 الدِّينِ الْعَيْنِيُّ [فِي (عَمْدَةِ الْقَارِيِّ شَرْحِ صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ)]
 {إِنْ قُلْتُ (أَمَنَهُ مُحَمَّدُ بْنُ مَسْلَمَةَ)، قُلْتُ (لَمْ يُصَرِّحْ لَهُ
 بِأَمَانٍ فِي كَلَامِهِ، وَإِنَّمَا كَلَّمَهُ فِي أَمْرِ الْبَيْعِ وَالْإِسْرَاءِ،
 وَالشُّكَايَةِ إِلَيْهِ، وَالْإِسْتِئْثِنَاسِ بِهِ، حَتَّى تَمَكَّنَ مِنْ
 قَتْلِهِ)}... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الصُّومَالِيِّ-: وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ
 أَنَسٍ الْجُهَنِيُّ قَتَلَ خَالِدَ بْنَ سُفْيَانَ الْهُذَلِيَّ بَعْدَ مَا
 اسْتَضَافَهُ [أَيُّ بَعْدَ مَا اسْتَضَافَهُ خَالِدٌ] وَرَحَّبَ بِهِ... ثُمَّ
 قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الصُّومَالِيِّ-: إِنَّ الْإِنْتِسَابَ [أَيُّ إِنْتِسَابَ
 الْمُسْلِمِ] إِلَى أَهْلِ الْحَرْبِ أَوْ إِلَى دَوْلِهِمْ وَالْإِعْتِرَازَ [أَيُّ
 إِعْتِرَازَ الْحَرْبِيِّ] بِذَلِكَ لَا يُعْتَبَرُ أَمَانًا مِنْ جِهَةِ الْمُسْلِمِ كَمَا

فِي حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَنَيْسٍ [قَالَ الشَّيْخُ غَرِيبٌ مَحْمُودٌ قَاسِمٌ فِي (الدُّرُوسِ وَالْعَبْرُ فِي غُرُوبِ وَسَرَائِيَا خَيْرِ الْبَشَرِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ): إِنَّ ابْنَ أَنَيْسٍ أَنْصَارِيٌّ، وَلَوْ انْتَسَبَ إِلَى الْأَنْصَارِ فَسَوْفَ يُكْتَشَفُ أَمْرُهُ وَيَفْشَلُ فِي تَحْقِيقِ مُهِمَّتِهِ، فَلَا بُدَّ أَنْ يَنْتَسِبَ إِلَى قَبِيلَةٍ أُخْرَى.

انْتَهَى بِاخْتِصَارٍ. وَجَاءَ فِي الْمَوْسُوعَةِ التَّارِيخِيَّةِ (إِعْدَادُ مَجْمُوعَةٍ مِنَ الْبَاحَثِينَ، بِإِشْرَافِ الشَّيْخِ عَلَوِيِّ بْنِ عَبْدِ الْقَادِرِ السَّقَّافِ): فَلَمَّا دَنَوْتُ مِنْهُ [أَيُّ فَلَمَّا دَنَا ابْنُ أَنَيْسٍ مِنَ الْهَذَلِيِّ] قَالَ {مَنْ الرَّجُلُ؟}، فَقُلْتُ {رَجُلٌ مِنْ خِرَاعَةٍ سَمِعْتُ بِجَمْعِكَ لِمُحَمَّدٍ فَجِئْتُكَ لِأَكُونَ مَعَكَ عَلَيْهِ}. انْتَهَى [وَعَمَرُو بْنُ أُمَيَّةَ الصَّمُرِيِّ] [قَالَ ابْنُ حَجَرٍ فِي (المَطَالِبِ الْعَالِيَةِ بِزَوَائِدِ الْمَسَانِيدِ الثَّمَانِيَةِ): قَالَ إِسْحَاقُ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَدَمَ، حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي زَائِدَةَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ، حَدَّثَنِي بَعْضُ آلِ عَمَرُو بْنِ أُمَيَّةَ الصَّمُرِيِّ، عَنْ أَعْمَامِهِ وَأَهْلِهِ، عَنْ عَمَرُو بْنِ أُمَيَّةَ الصَّمُرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ {بَعَثَنِي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَبَعَثَ مَعِيَ رَجُلًا مِنَ الْأَنْصَارِ، فَقَالَ (إِنِّي أَبَا سُفْيَانَ فَاقْتُلَاهُ)... فَصَعِدْنَا فِي الْجَبَلِ، ثُمَّ دَخَلْتُ غَارًا، فَجَاءَنَا رَجُلٌ، فَقُلْتُ (مَنْ أَنْتَ؟)، فَقَالَ (مِنْ بَنِي بَكْرٍ)، فَقُلْتُ (وَأَنَا مِنْ بَنِي بَكْرٍ)، فَاصْطَجَعَ وَرَفَعَ عَقِيرَتَهُ [أَيُّ صَوْتَهُ] يَتَغَنَّى فَقَالَ (لَسْتُ بِمُسْلِمٍ مَا دُمْتُ حَيًّا *** وَلَا دَانَ بِدَيْنِ الْمُسْلِمِينَ) { فَتَنَامَ فَقَتَلَهُ. انْتَهَى بِاخْتِصَارٍ... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الصُّومَالِيِّ-: طَلَبُ الْمَبِيتِ وَالضِّيَافَةِ مِنَ الَّذِينَ يُرَادُّ اغْتِيَالَهُمْ لَا يُعْتَبَرُ تَأْمِينًا، كَمَا فَعَلَهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَنَيْسٍ، وَتَحْيُوهُ اللَّجْوُ [السِّيَاسِيُّ] فِي عَصْرِنَا... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الصُّومَالِيِّ-: مَنْ دَخَلَ دَارَ الْحَرْبِ بِأَوْرَاقٍ مُزَوَّرَةٍ (تَأْشِيرَةٍ)، أَوْ [بِأَوْرَاقٍ] صَحِيحَةٍ، تُثَبِّتُ دِيَانَتَهُ وَمَعْلُومَاتِهِ الشَّخْصِيَّةَ، جَازَ لَهُ الْقَتْلُ بِهِمْ وَأَخْذُ الْمَالِ وَالسَّبْيِ، إِنْ تَيَسَّرَ لَهُ ذَلِكَ، لِأَنَّ هَذَا لَيْسَ بِأَمَانٍ [قُلْتُ: وَقَدْ انْتَسَبَ

إِبْنُ أَنَيْسٍ إِلَى خُرَاعِيَّةٍ مُقَدِّمًا لِلْهُدَلِيِّ مَعْلُومَاتٍ مُضَلَّلَةً... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الصُّومَالِيِّ-: فَالْوَثَائِقُ الْمُرَوَّرَةُ إِنْ كَانَتْ تُثَبِّتُ أَنَّ الْحَامِلَ [لَهَا] مِنْ أَهْلِ تِلْكَ الدِّيَارِ [الَّتِي دَخَلَهَا] فَلَا يُعْتَبَرُ ذَلِكَ تَأْمِينًا، [فَ] إِنْ الْمَرْءُ لَا يَكُونُ مُسْتَأْمَنًا فِي دَارِ نَفْسِهِ [أَيُّ أَنْ إِقَامَتَهُ فِي دَارِهِ لَيْسَتْ بِمُقْتَضَى (عَقْدِ أَمَانٍ)]، وَلَيْسَ بَعْضُ أَهْلِ الدِّيَارِ فِي أَمَانٍ مِنْ بَعْضٍ [قُلْتُ: وَقَدْ انْتَمَى عَمْرُو بْنُ أُمَيَّةَ الصُّمَيْرِيُّ إِلَى بَنِي بَكْرِ قَبِيلَةِ الْمَقْتُولِ فَاخْتَدَعَ الْمَقْتُولُ بِدَعْوَى عَمْرُو]... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الصُّومَالِيِّ-: إِنْ التَّأْمِينُ مِنْ طَرَفٍ لَا يُعْتَبَرُ أَمَانًا مِنَ الطَّرَفِ الْآخَرِ، وَإِنْ كَانَ الْأَوَّلَى الْمُجَازَاةُ {هَلْ جَزَاءُ الْإِحْسَانِ إِلَّا الْإِحْسَانُ}... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الصُّومَالِيِّ-: وَإِنْ كَانَتْ الْوَثَائِقُ تُثَبِّتُ أَنَّهُ مِنْ غَيْرِ أَهْلِ الدَّارِ لَكِنَّهُ مَأْذُونٌ بِالْدُّخُولِ عَلَى مُقْتَضَى الْوَثَائِقِ الْمُرَوَّرَةِ فَلَا يُعْتَبَرُ هَذَا إِسْتِئْثَانًا وَلَا تَأْمِينًا فَإِنَّهُ مِنْ خُدَعِ الْخَرْبِ وَكَذِبِهَا لَيْسَ إِلَّا... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الصُّومَالِيِّ-: وَيَنْبَغِي أَنْ يُعْلَمَ أَنَّ الْفُقَهَاءَ يَكْثُرُ بَيْنَهُمُ التَّزَاغُ فِي صَبْطِ شُبْهَةِ الْأَمَانِ، وَلَمْ أَقِفْ عَلَى ضَائِبٍ أَوْ قَاعِدَةٍ جَامِعَةٍ لِمَسَائِلِ الْأَمَانِ غَيْرِ الصَّرِيحِ لَا يَخْتَلِفُونَ فِيهِ، وَمِنْ ثَمَّ لَا غَرَابَةَ أَنْ تَرَى عَالِمًا يُدْخِلُ مَسْأَلَةً مَا تَحْتَ خَانَةِ الْغَدْرِ بَيْنَمَا يُذَرِّجُهَا آخَرُ فِي بَابِ الْخِدَاعِ وَمَكَائِدِ الْخَرْبِ... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الصُّومَالِيِّ-: طَلَبَ ابْنُ أَنَيْسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الْمَيِّتَ وَالضَّيَافَةَ فَرَحَّبَ [أَيُّ الْهُدَلِيِّ] بِهِ، وَقَصَدُوهُ [أَيُّ وَكَانَ قَصْدُ ابْنِ أَنَيْسٍ] اغْتِيَالَهُ... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الصُّومَالِيِّ-: لَا يَرَى أَبُو حَنِيفَةَ وَالْمَالِكِيَّةُ قَاطِبَةً دُخُولَ دَارِ الْخَرْبِ لِلتَّجَارَةِ تَأْمِينًا وَلَا شُبْهَةَ أَمَانٍ، وَإِنْ كَانَ لِبَعْضِ مُتَأَخِّرِي الْمَالِكِيَّةِ خِلَافٌ... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الصُّومَالِيِّ-: وَبِالْجُمْلَةِ، فَإِنَّ الْمَسَائِلَ الْجُزْئِيَّةَ الَّتِي تَدْخُلُ تَحْتَ الْأَمَانِ غَيْرِ الصَّرِيحِ لَا يَشْمَلُهَا ضَائِبٌ مُعَيَّنٌ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَلَا يَخْفَى [وَالْحَالُ كَذَلِكَ] أَنْ إِدْخَالَ الْجُزْئِيَّاتِ مِنْ

مَوَارِدِ الاجْتِهَادِ الَّذِي يَسُوغُ فِيهِ التَّرَاغُ، **فَلَا يَنْبَغِي**
التَّعَنُّتُ... ثم قال -أي الشيخ الصومالي-: وَمِمَّا يَحْسُنُ
 التَّنْبَهُ لَهُ فِي هَذَا الْمَقَامِ أَنَّ هُنَاكَ أَصْلًا مُجْمَعًا عَلَيْهِ
 يُرْجَعُ إِلَيْهِ عِنْدَ الْاشْتِبَاهِ وَالتَّنَازُعِ فِي أَيِّ فَرْعٍ مِنَ
 الْمَسْأَلَةِ، وَهُوَ أَنَّ **الأَصْلَ فِي دِمَاءِ أَهْلِ الْحَرْبِ وَأَمْوَالِهِمُ**
الْحِلَّ وَعَدَمُ الْعِصْمَةِ، فَإِذَا تَنَازَعْنَا فِي صُورَةٍ مَا هَلْ هِيَ
 أَمَانٌ، وَتَكَافَأَتِ الْأَدِلَّةُ، **تَرْجِعُ إِلَى الْأَصْلِ الْقَاضِي بِحِلِّ**
الدَّمِ وَالْمَالِ، حَتَّى يُزْعِزَّه [أَيُّ يُزْعِزَّ الْأَصْلَ] الدَّلِيلُ
 النَاقِلُ [أَيُّ عَنِ الْأَصْلِ]، لِأَنَّ التَّأْمِينَ [عِنْدَئِذٍ] مَانِعٌ
 مَشْكُوكٌ فِيهِ، وَالشُّكُّ فِي الْمَانِعِ لَا يَمْنَعُ الْحُكْمَ [قَالَ
 الْقَرَّافِيُّ (ت 684هـ)] فِي (نَفَائِسِ الْأَصُولِ فِي شَرْحِ
 الْمَحْصُولِ): وَالشُّكُّ فِي الْمَانِعِ لَا يَمْنَعُ تَرْتِيبَ الْحُكْمِ، لِأَنَّ
 الْقَاعِدَةَ أَنَّ **الْمَشْكُوكَاتِ كَالْمَعْدُومَاتِ**، فَكُلُّ شَيْءٍ شَكْنَا
 فِي وُجُودِهِ أَوْ عَدَمِهِ جَعَلْنَاهُ مَعْدُومًا. انتهى... ثم قال -
 أَيُّ الشَّيْخِ الصُّومَالِيِّ-: وَيُظْهَرُ أَنَّ الْأَحَادِيثَ الْمَذْكُورَةَ
 وَغَيْرَهَا وَالْأَصْلَ الْمُتَّفِقَ عَلَيْهِ [وَهُوَ إِبَاحَةُ دِمَاءِ أَهْلِ
 الْحَرْبِ وَأَمْوَالِهِمُ] يَدُلُّانِ عَلَى أَنَّ الْجَاسُوسَ الْمُسْلِمَ -
 وَمَنْ فِي مَعْنَاهُ- إِذَا دَخَلَ دَارَ الْكُفْرِ بِأَوْرَاقِ مُرُورَةٍ،
 وَنَحَوَهَا مِنَ الْحَيْلِ، أَنَّهُ يَجُوزُ لَهُ اخْتِذَ الْأَمْوَالِ وَقَتْلُ
 الْأَنْفُسِ **إِلَّا أَنْ يُصْرَحَ لَهُمُ بِالتَّأْمِينِ اخْتِيَارًا**... ثم قال -
 أَيُّ الشَّيْخِ الصُّومَالِيِّ-: مَنْ كَانَ فِي الْأَصْلِ مِنْ أَهْلِ تِلْكَ
 الدِّيَارِ [أَيُّ دِيَارِ الْحَرْبِ] ثُمَّ أَسْلَمَ، يَجُوزُ لَهُ التَّيْلُ مِنْهُمْ
قَتْلًا وَأَخْذًا؛ وَمِثْلُهُمُ الَّذِينَ وُلِدُوا فِي تِلْكَ الدِّيَارِ مِنَ
 الْمُسْلِمِينَ وَصَارُوا مِنْهُمْ بَلَدًا وَمَوْطِنًا... ثم قال -أَيُّ
 الشَّيْخِ الصُّومَالِيِّ- تَحْتَ غُنْوَانِ (الاحتِيَالُ عَلَى الشَّرَكَاتِ
 وَالْمُؤَسَّسَاتِ الْمَالِيَةِ التَّابِعَةِ لِأَهْلِ الْحَرْبِ): إِنَّ الْمَالَ إِذَا
 زَالَتْ عِصْمَتُهُ بِكُفْرِ الْمَالِكِ -كَمَالِ الْحَرْبِيِّ- جَازَ **الاسْتِيلَاءُ**
 عَلَيْهِ **بِكُلِّ الطَّرِيقِ الْمُمْكِنَةِ**، وَهَذَا لَا خِلَافَ فِيهِ فِي الْأَصْلِ
 إِلَّا أَنْ يُؤْتَمَنَ [أَيُّ أَخْذُهُ] عَلَيْهِ، فَيَجُوزُ لِلْمُسْلِمِ أَنْ يَحْتَالَ
 فِي سَرِقَةٍ وَاخْتِلَاسِ الْأَمْوَالِ وَالْأَنْفُسِ مِنْ أَهْلِ الْحَرْبِ

أَيُّمَا كَانُوا وَحَيْثُ مَا وَجِدُوا؛ وَلَمْ يَثْبُتْ فِي دَلِيلٍ شَرْعِيٍّ وَلَا عُرفِيٍّ أَنَّ التَّأْشِيرَةَ عَهْدٌ وَتَأْمِينٌ، بَلْ هِيَ إِذَنْ بِدُخُولِ الدَّارِ، وَالْإِذْنُ بِالْإِذْنِ لَيْسَ تَأْمِينًا كَمَا فِي السَّيْرَةِ النَّبَوِيَّةِ السَّالِفِ [ذِكْرُ] بَعْضِهَا؛ [وَأَقْصَى مَا فِي الْأَمْرِ أَنْ كَوْنُهَا كَذَلِكَ [أَيُّ تَأْمِينًا] مَشْكُوكٌ فِيهِ، وَالشُّكُّ فِي الْمَانِعِ لَا يَمْنَعُ الْحُكْمَ [بِمُقْتَضَى الْأَصْلِ الْقَاضِي بِحُلِّ دَمٍ وَمَالٍ أَهْلِ الْخَرْبِ] بِالْإِتِّفَاقِ؛ الْخُلَاصَةُ، أَنَّ الْإِحْتِيَالَ عَلَى شَرِكَايِهِمْ وَمُعَامَلَاتِهِمْ الْمَالِيَّةِ لَا بَأْسَ بِهِ، وَأَنَّ ذَلِكَ لَا يَدْخُلُ فِي الْغَدْرِ وَالْخِيَانَةِ... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الصُّومَالِيِّ-: إِنَّ أَخْذَ أَمْوَالِ [أَهْلِ] الْخَرْبِ وَأَنْفُسِهِمْ بِكُلِّ وَسِيلَةٍ [هَوَا] مِنْ إِعْلَاءِ كَلِمَةِ اللَّهِ؛ قَالَ الْعَلَامَةُ الصَّنْعَانِيُّ [فِي (سُبُلِ السَّلَامِ)] {فَاعْلَاءُ كَلِمَةِ اللَّهِ يَدْخُلُ فِيهِ إِخَافَةُ الْمُشْرِكِينَ، وَأَخْذُ أَمْوَالِهِمْ، وَقَطْعُ أَشْجَارِهِمْ وَنَحْوِهِ}... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الصُّومَالِيِّ-: وَبِالْجُمْلَةِ، فَالْأَصْلُ فِي الْمَسْأَلَةِ [أَيُّ فِي أَخْذِ أَمْوَالِ أَهْلِ الْخَرْبِ وَأَنْفُسِهِمْ تَلَصُّصًا] مَا مَرَّ، وَأَمَّا تَقْدِيرُ مَا يَنْشَأُ عَنْ ذَلِكَ مِنْ الْمَفَاسِدِ وَالْمَصَالِحِ فَتِلْكَ مَسْأَلَةٌ غَيْرُ تَقَبُّلِ الْاجْتِهَادِ الْإِنِّيَّ بَيْنَ أَهْلِ الْعِلْمِ... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الصُّومَالِيِّ-: وَالْمَقْصُودُ، الْإِشَارَةُ إِلَى مُسْتَنَدِ الْقَوْلِ بِالْجَوَازِ [أَيُّ جَوَازِ أَخْذِ أَمْوَالِ أَهْلِ الْخَرْبِ وَأَنْفُسِهِمْ تَلَصُّصًا]، وَالتَّنْبِيهُ عَلَى الْأَصْلِ وَالْمَأْخِذِ، وَخُضُوعُ الْمَسْأَلَةِ لِلْبَحْثِ الْعِلْمِيِّ النَّزِيهِ، وَأَنَّ لَا مَحَلَّ لِلتَّحْرِيمِ [أَيُّ تَحْرِيمِ أَخْذِ أَمْوَالِ أَهْلِ الْخَرْبِ وَأَنْفُسِهِمْ تَلَصُّصًا] بِالْإِلْفِ وَالْعَادَةِ وَالِاسْتِنكَارِ الْعَاطِلِ عَنِ الدَّلِيلِ. انْتَهَى بِأَخْتِصَارٍ.

(21) وَقَالَ الشَّيْخُ مُحَمَّدُ بْنُ سَعِيدِ الْأَنْدَلُسِيِّ فِي (أَحْكَامِ التَّلَصُّصِ فِي دِيَارِ الْكُفْرِ): وَالْغَدْرُ وَالْخِيَانَةُ إِنَّمَا تَكُونُ بَعْدَ الْأَمَانِ، أَمَّا إِذَا لَمْ يَكُنْ أَمَانٌ فَجَوَازُ أَخْذِ مَالِ الْكَافِرِ بِكُلِّ وَجْهِ مِنَ الْوُجُوهِ... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الْأَنْدَلُسِيِّ- تَحْتَ عُنوانٍ (دَعَاوَى أَنَّهُ إِذَا أَبِخَتْ الْأَمْوَالُ فِي دَارِ الْخَرْبِ

فَتُبَاحُ الْأَعْرَاضُ كَذَلِكَ؟): تَقُولُ أَنَّ الْمَالَ يَصِحُّ مِلْكُهُ بِثُبُوتِ الْيَدِ عَلَيْهِ؛ أَمَّا السَّبْيُ فَلَا يَصِحُّ مِلْكُهُ إِلَّا بِالْإِحْرَارِ بِالذَّارِ [أَيُّ بِدَارِ الْإِسْلَامِ] لِكَيْ يَكُونَ مِلْكًا تَامًا صَحِيحًا يَحِلُّ بِهِ الْوَطْءُ، أَمَّا مَنْ كَانَ مُقِيمًا فِي دَارِ الْكُفْرِ كَمَا هُوَ حَالُ الْمُسْلِمِينَ الْمُسْتَضْعَفِينَ فِي هَذَا الزَّمَانِ فَهُوَ مَقْهُورٌ بِالذَّارِ [أَيُّ بِدَارِ الْكُفْرِ] وَلَا يَصِحُّ مِلْكُهُ لِلْسَّبْيِ فِيهَا. انْتَهَى بِاخْتِصَارٍ.

زَيْدٌ: هَلْ يَجُوزُ قَتْلُ الْكُفَّارِ بِضَرْبِ وُجُوهِهِمْ؟ وَهَلْ يَجُوزُ التَّمَثِيلُ بِهِمْ؟ وَهَلْ يَجُوزُ ذَبْحُهُمْ وَنَقْلُ رُؤُوسِهِمْ مِنْ بَلَدٍ لِآخَرَ؟ وَهَلْ يَجُوزُ تَحْرِيقُهُمْ بِالنَّارِ؟ وَهَلْ يَجُوزُ تَرْكُهُمْ غُرَاهَ بِلَا دَفْنٍ؟.

عَمَرُو: قَالَ الشَّيْخُ أَبُو سَلْمَانَ الصُّومَالِي فِي (بَيِّنَاتِ النَّصِيحِ): أَمَرَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ عِبَادَهُ الْمُؤْمِنِينَ بِقَتْلِ الْكُفَّارِ أَمْرًا كَلِمًا فِي مَوَاضِعَ مِنْهَا قَوْلُهُ {وَأَقْتُلُوهُمْ حَيْثُ تَقِفْتُمُوهُمْ}... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الصُّومَالِي-: إِنْ أَيْ صُورَةٌ مِنْ [صُورِ] الْقَتْلِ الْمَأْمُورِ بِهِ يَتَأَدَّى بِهَا الْوَاجِبُ وَلَا يَخْرُمُ مِنْهَا شَيْءٌ إِلَّا بِدَلِيلٍ خَاصٍّ... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الصُّومَالِي-: الْأَمْرُ بِقَتْلِ الْكُفَّارِ وَالْمُرْتَدِّينَ جَاءَ فِي أَكْثَرِ مِنْ مَوْضِعٍ فِي سِيَاقٍ مُفِيدٍ لِلْعُمُومِ، وَعَلَى هَذَا فَكُلُّ صُورَةٍ مَأْمُورٍ بِهَا إِلَّا بِدَلِيلٍ مُحَرِّمٍ لِأَنَّ دَلَالََةَ الْعُمُومِ كَلِمَةٌ [قَالَ الشَّيْخُ أَبُو سَلْمَانَ الصُّومَالِي فِي (تَرْحِيبِ التَّعْقِيبِ بِتَقْرِيرِ الْجَوَابِ وَتَعْيِينِ الْمَصِيبِ): دَلَالََةُ الْعَامِّ عَلَى أَفْرَادِهِ دَلَالَةٌ كَلِمَةٌ. انْتَهَى]، وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى {فَإِنْ تَوَلَّوْا فَخُذُوهُمْ وَأَقْتُلُوهُمْ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ} وَقَالَ {فَأَقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ وَخُذُوهُمْ} وَقَوْلُهُ {فَخُذُوهُمْ وَأَقْتُلُوهُمْ حَيْثُ تَقِفْتُمُوهُمْ} وَقَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ {مَنْ بَدَّلَ دِيْنَهُ فَاقْتُلُوهُ}؛ وَفِي هَذِهِ الدَّلَائِلِ

جَوَازُ أَصْنَافِ الْقَتْلِ إِذْ لَمْ يَخَصَّ سُبْحَانَهُ قَتْلًا مِنْ قَتْلٍ؛
 قَالَ الْإِمَامُ الْهَرَّاسِيُّ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ (ت 504هـ)
 [فِي (أَحْكَامِ الْقُرْآنِ)] {اعْلَمْ أَنَّ مُطْلَقَ قَوْلِهِ (فَاقْتُلُوا
 الْمُشْرِكِينَ) يَفْتَضِي جَوَازَ قَتْلِهِمْ بِأَيِّ وَجْهِ كَانَ، إِلَّا أَنَّ
 الْأَخْبَارَ وَرَدَتْ فِي النَّهْيِ عَنِ الْمُثَلَّةِ [قَالَ الشَّيْخُ حَسَنُ
 أَبُو الْأَشْبَالِ الزَّهْرِيُّ فِي (شَرْحِ صَحِيحِ مُسْلِمٍ): وَمَذْهَبُ
 الْجَمَاهِيرِ أَنَّ النَّهْيَ عَنِ التَّمْثِيلِ إِنَّمَا هُوَ نَهْيٌ تَنْزِيهِ
 وَكَرَاهَةٌ، وَلَيْسَ نَهْيٌ حُرْمَةٌ. انْتَهَى]؛ وَنَحْوُهُ قَوْلُ
 الْإِمَامِ الشُّوكَانِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ [فِي (السَّيْلِ الْجَرَارِ)] {قَدْ
 أَمَرَ اللَّهُ بِقَتْلِ الْمُشْرِكِينَ وَلَمْ يُعَيِّنْ لَنَا الصِّفَةَ الَّتِي
 يَكُونُ عَلَيْهَا وَلَا أَخَذَ عَلَيْنَا أَنْ لَا تَفْعَلَ إِلَّا كَذَا دُونَ كَذَا،
 فَلَا مَانِعَ مِنْ قَتْلِهِمْ بِكُلِّ سَبَبٍ لِلْقَتْلِ مِنْ رَمْيٍ أَوْ طَعْنٍ
 أَوْ تَغْرِيقٍ أَوْ هَدْمٍ أَوْ دَفْعٍ مِنْ شَاهِقٍ، أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ، وَلَمْ
 يَرِدِ الْمَنْعُ إِلَّا مِنَ التَّحْرِيقِ [سَيَأْتِي لَاحِقًا تَفْصِيلٌ فِي
 مَسْأَلَةِ التَّحْرِيقِ]... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الصُّومَالِيِّ-:
 قَتْلُ الْكُفَّارِ، عَلَى أَيِّ وَجْهِ وَقَعَ فَهُوَ عَمَلٌ صَالِحٌ وَإِحْسَانٌ
 فِي عُمُومِ الْكِتَابِ [أَيُّ فِي عُمُومِ أدِلَّةِ الْكِتَابِ؛ وَمِنْ ذَلِكَ
 قَوْلُهُ تَعَالَى {وَلَا يَطْلُبُونَ مَوْطِنًا يَغِيظُ الْكُفَّارَ وَلَا يَنَالُونَ
 مِنْ عَدُوٍّ نِيْلًا إِلَّا كُتِبَ لَهُمْ بِهِ عَمَلٌ صَالِحٌ، إِنَّ اللَّهَ لَا يُضِيعُ
 أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ}، لَكِنْ هَلْ وَرَدَ فِي شَرْعِنَا النَّهْيُ عَنْ
 بَعْضِ الْأَفْرَادِ الدَّاخِلَةِ تَحْتَ عُمُومِ اللَّفْظِ؟، فَتَظَرَّرْتُ فَلَمْ
 أَجِدْ إِلَّا الْمُثَلَّةَ وَالنَّارَ وَقَتْلَ الصَّبْرِ [قَالَ مَرْكَزُ الْفَتْوَى
 بِمَوْقِعِ إِسْلَامِ وَيْبِ التَّابِعِ لِإِدَارَةِ الدَّعْوَةِ وَالْإِرْشَادِ الدِّينِيِّ
 بِوَزَارَةِ الْأَوْقَافِ وَالشُّؤُونِ الْإِسْلَامِيَّةِ بِدَوْلَةِ قَطْرِ عَلَى
 هَذَا الرَّابِطِ: فَقَتْلُ الصَّبْرِ هُوَ أَنْ يُمَسَّكَ مِنْ ذَوَاتِ الرُّوحِ
 بِشَيْءٍ حَيًّا، ثُمَّ يُرْمَى بِشَيْءٍ حَتَّى يَمُوتَ. انْتَهَى. وَقَالَ
 الْعَلَامَةُ الصَّبَّغَانِيُّ فِي (سُبُلِ السَّلَامِ): صَبْرُ الْإِنْسَانِ
 وَغَيْرِهِ عَلَى الْقَتْلِ [هُوَ] أَنْ يُخْبَسَ وَيُرْمَى حَتَّى يَمُوتَ.
 انْتَهَى]، فَيَبْقَى مَا عَدَاهَا فِي الْعَمَلِ الصَّالِحِ وَالْإِحْسَانِ
 فِي الْقَتْلِ [قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ {إِنَّ

اللَّهُ كَتَبَ الْإِحْسَانَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ، فَإِذَا قَتَلْتُمْ فَأَحْسِنُوا
 الْقِتْلَةَ [... ثم قال -أي الشيخ الصومالي-: إِنَّ الْأَسِيرَ
 (الْمُحَارَبَ أَوِ الْمُرْتَدَّ) يُشْرَعُ قَتْلُهُ بِأَيِّ وَسِيلَةٍ عَلَى وَجْهِ
 الْاِخْتِيَارِ إِلَّا مَا تَعَلَّقَ بِهِ نَهْيٌ عَلَى وَجْهِ الْخُصُوصِ، وَلَا
 يَقَالُ لِمَنْ قَتَلَ بِمَا لَمْ يَتَعَلَّقْ بِهِ ذَلِكَ {إِنَّهُ قَتَلَ بِغَيْرِ
 الطَّرِيقَةِ الشَّرْعِيَّةِ}، أَلَا تَرَى الصَّحَابَةَ (عَلِيًّا وَمَنْ مَعَهُ)
 قَتَلُوا أَحَدَ الْمُرْتَدِّينَ بِالْوَطْءِ بِالْأَرْجْلِ، قَالَ عَلِيُّ رَضِيَ
 اللَّهُ عَنْهُ {طَبَّوهُ} فَوُطِئَ حَتَّى مَاتَ... ثم قال -أي
 الشيخ الصومالي-: فَقَتَلَ الْإِنْسَانُ إِمَّا أَنْ يَكُونَ فِي حَدِّ
 فِئْتَبَعِ الشَّرْعِ فِي كَيْفِيَّةِ الْقَتْلِ، أَوْ فِي قِصَاصٍ فَيُقْتَصَمُ
 بِمَا قَتَلَ بِهِ، وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ فِي جِهَادٍ فَيُقْتَلُ الْكُفَّارُ
 وَالْمُرْتَدُّونَ عَلَى أَيِّ وَجْهِ وَبِأَيِّ آلَةٍ مَا لَمْ يُنْهَ عَنْهَا
 بِالْتَّعْيِينِ... ثم قال -أي الشيخ الصومالي-: فَاجْسَانُ
 الْقَتْلِ هُوَ الْإِتْيَانُ بِهِ عَلَى مُقْتَضَى الشَّرْعِ، فَكُلُّ قَتْلِ
 وَقَعَ عَلَى مُسْتَحِقٍّ لَمْ يَتَعَلَّقْ بِهِ نَهْيٌ فَهُوَ مِنَ الْقَتْلِ
 الْحَسَنِ سَوَاءٌ كَانَ فِي الْخُدُودِ وَالْقِصَاصِ، أَوْ الْجِهَادِ...
 ثم قال -أي الشيخ الصومالي-: وَالْمَقْصُودُ، أَنْ مَرْجِعَ
 الْقَتْلِ الْحَسَنِ هُوَ الشَّرْعُ، فَكُلُّ مَا لَمْ يُنْهَ عَنْهُ الشَّرْعُ
 نَصًّا مِنْ وَجْهِ الْقَتْلِ فَهُوَ حَسَنٌ... ثم قال -أي الشيخ
 الصومالي-: وَقَالَ الشَّيْخُ ابْنُ عَثِيمِينَ (ت1421هـ) [فِي
 (شرح الأربعين النووية)] رَحِمَهُ اللَّهُ {وَإِحْسَانُ الْقِتْلَةِ
 عَلَى الْقَوْلِ الرَّاجِحِ هُوَ اتِّبَاعُ الشَّرْعِ فِيهَا سَوَاءٌ كَانَتْ
 أَصْعَبَ أَوْ أَسْهَلَ، وَعَلَى هَذَا التَّقْدِيرِ لَا يَرُدُّ عَلَيْنَا مَسْأَلَةُ
 رَجْمِ الزَّانِي الثَّيِّبِ}؛ وَقَالَ [أَيُّ الشَّيْخِ ابْنُ عَثِيمِينَ أَيْضًا
 فِي (شرح الأربعين النووية)] فِي هَذَا السِّيَاقِ {فَإِنْ
 قَالَ قَائِلٌ (كَيْفَ تَقْتُلُونَهُ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ [أَيُّ كَيْفَ
 تَقْتُلُونَ الثَّيِّبَ الزَّانِي رَجْمًا])؟، لِمَاذَا لَا يُقْتَلُ بِالسَّيْفِ
 وَقَدْ قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ "إِذَا قَتَلْتُمْ
 فَأَحْسِنُوا الْقِتْلَةَ"؟)، فَالْجَوَابُ، أَنَّهُ لَيْسَ الْمُرَادُ بِإِحْسَانِ
 الْقِتْلَةِ سُلُوكِ الْأَسْهَلِ فِي الْقَتْلِ، بَلِ الْمُرَادُ بِإِحْسَانِ

الْقِتْلَةَ مُوَافِقَةَ الشَّرِيعَةِ، كَمَا قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ (وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللَّهِ حُكْمًا)، فَرَجِمُ الزَّانِي [الثَّيْبُ] مِنَ الْقِتْلَةِ الْحَسَنَةِ، لِمُوَافِقَةِ الشَّرِيعَةِ {...} ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الصُّومَالِيِّ-: قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ [يَعْنِي ابْنَ حَزْمٍ فِي (المُحَلَّى)] {وَأَمَّا مَنْ ضَرَبَ بِالسَّيْفِ عُقُقَ مَنْ قَتَلَ آخَرَ خَنْقًا، أَوْ تَغْرِيقًا، أَوْ شَذْحًا [أَيُّ شَجًّا]، فَمَا أَحْسَنَ الْقِتْلَةَ، بَلْ إِنَّهُ أَسَاءَهَا أَشَدَّ الْإِسَاءَةِ، إِذْ خَالَفَ مَا أَمَرَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ بِهِ وَتَعَدَّى حُدُودَهُ وَعَاقَبَ بغير مَا عُوقِبَ بِهِ وَلِيَهُ}؛ وَقَالَ الشَّيْخُ ابْنُ عَثِيمِينَ (ت 1421هـ) [فِي (شرح رياض الصالحين)] رَجِمَهُ اللَّهُ {إِذَا قَالَ قَائِلٌ (أَلَيْسَ قَدْ قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ "إِذَا قَتَلْتُمْ فَأَحْسِنُوا الْقِتْلَةَ"، وَالْقِتْلَةُ بِالسَّيْفِ أَرْيَحُ لِلْمَرْجُومِ مِنَ الرَّجْمِ بِالْحِجَارَةِ؟)؛ قُلْنَا، بَلَى قَدْ قَالَهُ الرَّسُولُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، لَكِنَّ إِحْسَانَ الْقِتْلَةِ يَكُونُ بِمُوَافَقَتِهَا لِلشَّرْعِ، فَالرَّجْمُ إِحْسَانٌ لِأَنَّهُ مُوَافِقٌ لِلشَّرْعِ، وَلِذَلِكَ لَوْ أَنَّ رَجُلًا جَانِبًا جَنَى عَلَى شَخْصٍ فَقَتَلَهُ عَمْدًا وَعَزَّرَ بِهِ [أَيُّ ضَرَبَهُ أَشَدَّ الضَّرْبِ] قَبْلَ أَنْ يَقْتُلَهُ، فَإِنَّا نُعَزِّرُ بِهِذَا الْجَانِي إِذَا أَرَدْنَا قِتْلَهُ قَبْلَ أَنْ نَقْتُلَهُ، مَثَلًا، لَوْ أَنَّ رَجُلًا جَانِبًا قَتَلَ شَخْصًا فَقَطَعَ يَدَيْهِ ثُمَّ رَجَلَيْهِ ثُمَّ لِسَانَهُ ثُمَّ رَأْسَهُ، فَإِنَّا لَا نَقْتُلُ الْجَانِيَّ بِالسَّيْفِ، بَلْ نَقَطَعُ يَدَيْهِ ثُمَّ رَجَلَيْهِ ثُمَّ لِسَانَهُ ثُمَّ نَقَطَعُ رَأْسَهُ مِثْلَمَا فَعَلْ، وَيُعْتَبَرُ هَذَا إِحْسَانًا فِي الْقِتْلَةِ، لِأَنَّ إِحْسَانَ الْقِتْلَةِ أَنْ يَكُونَ مُوَافِقًا لِلشَّرْعِ عَلَى أَيِّ وَجْهِ كَانَ [قَالَ الشَّيْخُ أَبُو سُلَيْمَانَ الصُّومَالِيُّ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ مِنْ كِتَابِهِ (بَدَلُ النَّصِيحِ): وَالْقَاعِدَةُ أَنَّ الْمَفْسَدَةَ الَّتِي ثَبَتَ الْحُكْمُ مَعَ وُجُودِهَا غَيْرُ مُعْتَبَرَةٍ شَرْعًا...} ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الصُّومَالِيِّ-: إِنَّ التَّدْقِيقَ فِي تَحْقِيقِ حُكْمِ الْمَشْرُوعِيَّةِ مِنْ مُلْحِ الْعِلْمِ لَا مِنْ مَثْنِهِ عِنْدَ الْمُحَقِّقِينَ، بِخِلَافِ إِسْتِنْبَاطِ عِلَلِ الْأَحْكَامِ وَضَبْطِ أَمَارَاتِهَا، فَلَا يَنْبَغِي الْمُبَالَغَةُ فِي التَّنْقِيرِ [أَيُّ الْبَحْثِ] عَنِ الْحُكْمِ لَا سِيَّمَا فِيمَا ظَاهِرُهُ التَّعَبُّدُ، إِذْ لَا يُؤْمَنُ فِيهِ

مِنْ إِرْتِكَابِ الْخَطَرِ وَالْوُقُوعِ فِي الْخَطَلِ [أَيِ الْخَطَا]،
وَحَسْبُ الْفَقِيمِ مِنْ ذَلِكَ مَا كَانَ مَنْصُوصًا أَوْ ظَاهِرًا أَوْ
قَرِيبًا مِنَ الظُّهُورِ. انتهى]... ثم قال -أي الشيخ
الصومالي-: إِنَّ الْقَتْلَ الْحَسَنَ هُوَ مَا لَمْ يَنْهَ عَنْهُ
بِالتَّحْدِيدِ، وَالْأَمْرُ بِإِحْسَانِ الْقَتْلِ لَيْسَ إِلَّا دُعَاءٌ إِلَى الْقَتْلِ
الْمُوَافِقِ لِلشَّرْعِ... ثم قال -أي الشيخ الصومالي-: قَالَ
أَبُو بَكْرٍ الْخَصَّاصُ (ت 370هـ) **[فِي (أَحْكَامِ الْقُرْآنِ)]**
رَحِمَهُ اللَّهُ {وَقَوْلُهُ تَعَالَى (فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ) يَفْتَضِي
عُمُومُهُ جَوَازَ قَتْلِهِمْ عَلَى سَائِرِ وَجُوهِ الْقَتْلِ، إِلَّا أَنْ
السُّنَّةُ قَدْ وَرَدَتْ بِالنَّهْيِ عَنِ الْمُثْلَةِ، وَعَنْ قَتْلِ الصَّبْرِ
بِالنَّبْلِ **[أَيِ بِالسَّهَامِ]** وَنَحْوِهِ}... ثم قال -أي الشيخ
الصومالي-: قَالَ عُثَيْدُ بْنُ تَعْلَى الْفِلَسْطِينِيُّ {عَزَوْنَا مَعَ
عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ خَالِدِ بْنِ الْوَلِيدِ، فَأَتَيْتُ بِأَرْبَعَةِ أَغْلَاجٍ} **[قَالَ**
بِدْرُ الدِّينِ الْعَيْنِي (ت 855هـ) فِي (تَحْبِ الْأَفْكَارِ):
(أَغْلَاجٌ) حَمْعُ (عِلْجٍ) وَهُوَ الرَّجُلُ الْكَافِرُ مِنَ الْعَجَمِ،
وَيُجْمَعُ عَلَى (عُلُوجٍ) أَيْضًا. انتهى] مِنَ الْعَدُوِّ، فَأَمَرَ بِهِمْ
فَقَتَلُوا بِالنَّبْلِ صَبْرًا، فَبَلَغَ ذَلِكَ أَبَا أَيُّوبَ الْأَنْصَارِيَّ رَضِيَ
اللَّهُ عَنْهُ فَقَالَ (سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
وَسَلَّمَ يَنْهَى عَنْ قَتْلِ الصَّبْرِ، فَوَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَوْ
كَانَتْ دَجَاجَةٌ مَا صَبَرْتُهَا)، هَؤُلَاءِ أَسْرَى حَرْبٍ قَتَلُوا رَمِيًا
بِالسَّهَامِ، فَأَفْتَى أَبُو أَيُّوبَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ قَتْلَ
الْأَسِيرِ بِالرَّمِي **[هُوَ]** مِنَ الْقَتْلِ الْمَنْهِيِّ عَنْهُ ذَاكِرًا سَنَدَ
الْفَتْوَى وَلَمْ يُنَكِرْ عَلَيْهِ أَحَدٌ؛ وَعَلَى هَذَا فَقَتَلَ الْأَسِيرَ
بِالرَّصَاصِ مَحْظُورٌ شَرْعًا كَرَمِي السَّهَامِ، **وَالْوَاجِبُ أَنْ لَا**
يُقْتَلَ الْأَسِيرُ بِالرَّصَاصِ مَعَ إِمْكَانِ السَّيْفِ وَنَحْوِهِ، لِأَنَّ
الْقَتْلَ بِالرَّمِي مَنِهْيٌ عَنْهُ بِالنَّصِّ، وَالْأَصْلُ اتِّبَاعُ النَّصُوصِ
وَعَدَمُ الْعُدُولِ عَنْهَا إِلَّا بِدَلِيلٍ؛ فَإِنْ قِيلَ {كَيْفَ جَازَ
الْقِتَالُ بِالرَّصَاصِ فِي الْمَعَارِكِ وَحُرْمَ قَتْلُ الْأَسِيرِ بِهِ؟}
فَالْجَوَابُ أَنَّهُ يُفَرَّقُ بَيْنَ حَالِ الْمُمَانَعَةِ وَبَيْنَ حَالِ الْقُدْرَةِ،
فَيُقَاتَلُ حَالِ الْإِمْتِنَاعِ بِكُلِّ مُمَكِّنٍ مِنْ رَمِيٍّ وَقَصْفٍ

وقَذَف، **وَأَمَّا عِنْد الْقُدْرَةِ عَلَيْهِمْ فَلَا يُقْتَلُونَ إِلَّا بِالسَّيْفِ**
وَالسَّكِّينِ وَنَحْوَهُمَا، أَلَا تَرَى أَنَّ الصَّيْدَ وَالشَّارِدَ مِنَ
 الْبَهَائِمِ يُقْتَلُ بِالرَّمْيِ، **وعِنْد الْقُدْرَةِ عَلَيْهِ يَمْتَنِعُ الرَّمْيُ**
وَأَمَّا الذَّبْحُ بِالسَّكِّينِ وَنَحْوِهِ، وَهَذَا كَقِتَالِ الْكَفَّارِ -حَالَ
 الْمُمَانَعَةِ- بِالنَّارِ، وَالْمَجَانِيقِ [مَجَانِيقُ] جَمْعُ (مَنْجَنِيقٍ)،
 وَهِيَ آلَةٌ تُرْمَى بِهَا الْحِجَارَةُ الْكَبِيرَةُ وَنَحْوُهَا، وَعِنْد الْأَسْرِ
 وَالْقُدْرَةِ لَا يَجُوزُ؛ وَقَدْ أَجَابَ الْإِمَامُ الشَّافِعِيُّ [فِي كِتَابِهِ
 (الْأَمُّ)] رَحِمَهُ اللَّهُ فَقَالَ {... ذَلِكَ كَالْمَشْرِكِ، لَهُ أَنْ
 يَرْمِيَهُ بِالنَّبْلِ وَالنَّارِ وَالْمَنْجَنِيقِ، فَإِذَا صَارَ أَسِيرًا فِي يَدَيْهِ
 لَمْ يَكُنْ لَهُ أَنْ يَفْعَلَ ذَلِكَ بِهِ، وَكَأَنَّ لَهُ قَتْلَهُ بِالسَّيْفِ؛
 وَكَذَلِكَ لَهُ أَنْ يَرْمِيَ الصَّيْدَ فَيَقْتُلَهُ، فَإِذَا صَارَ فِي يَدَيْهِ لَمْ
 يَقْتُلْهُ إِلَّا بِالذِّكَاةِ [أَيُّ إِلَّا بِالذِّكَاةِ] وَقَدْ قَالَ الشَّيْخُ ابْنُ بَارِ
 فِي (مَجْمُوعِ فِتَاوَى وَمَقَالَاتِ ابْنِ بَارٍ): التَّذْكِيَةُ الشَّرْعِيَّةُ
 لِلْإِبِلِ وَالْغَنَمِ وَالْبَقَرِ أَنْ يَقْطَعَ الذَّائِحُ الْخُلُقُومَ وَالْمَرِيءَ
 وَالْوَدَجِينَ، وَهَذَا هُوَ أَكْمَلُ الذَّبْحِ وَأَحْسَنُهُ، فَالْخُلُقُومُ
 مَجْرَى النَّفْسِ، وَالْمَرِيءُ مَجْرَى الطَّعَامِ وَالشَّرَابِ،
 وَالْوَدَجَانِ عِرْقَانِ يُحِيطَانِ بِالْعُنُقِ إِذَا قَطَعَهُمَا الذَّائِحُ
 صَارَ الدَّمُّ أَكْثَرَ خُرُوجًا، فَإِذَا قُطِعَتْ هَذِهِ الْأَرْبَعَةُ [أَيُّ
 الْخُلُقُومِ، وَالْمَرِيءِ، وَالْوَدَجَانِ] فَالذَّبْحُ حَلَالٌ عِنْدَ جَمِيعِ
 الْعُلَمَاءِ؛ الْحَالَةُ الثَّانِيَّةُ، أَنْ يَقْطَعَ الْخُلُقُومَ وَالْمَرِيءَ
 وَأَحَدَ الْوَدَجِينَ، وَهَذَا أَيْضًا حَلَالٌ صَحِيحٌ وَطَيِّبٌ، وَإِنْ كَانَ
 دُونَ الْأَوَّلِ؛ وَالْحَالَةُ الثَّالِثَةُ، أَنْ يَقْطَعَ الْخُلُقُومَ وَالْمَرِيءَ
 فَقَطْ دُونَ الْوَدَجِينَ، وَهُوَ أَيْضًا صَحِيحٌ وَقَالَ بِهِ جَمْعٌ مِنَ
 أَهْلِ الْعِلْمِ، وَهَذَا هُوَ الْمُخْتَارُ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ؛ وَالسُّنَّةُ
 تَحْرِى الْإِبِلِ قَائِمَةً عَلَى ثَلَاثِ مَعْقُولَةٍ يَذُهَا الْيُسْرَى [أَيُّ
 مَرْبُوطَةٍ يَذُهَا الْيُسْرَى مَا بَيْنَ الْخُفِّ وَالرُّكْبَةِ]، وَذَلِكَ
 يَطْعِنُهَا فِي اللَّبَةِ الَّتِي بَيْنَ الْعُنُقِ وَالصَّدْرِ [قَالَ مَرْكَزُ
 الْفَتْوَى بِمَوْقِعِ إِسْلَامِ وَبِى التَّابِعِ لِإِدَارَةِ الدَّعْوَةِ
 وَالْإِرْشَادِ الدِّينِيِّ بِوِزَارَةِ الْأَوْقَافِ وَالشُّؤُونَ الْإِسْلَامِيَّةِ
 بِدَوْلَةِ قَطْرِ **فِي هَذَا الرَّابِطِ**؛ وَأَمَّا مَحَلُّ النَّحْرِ فَهُوَ

(الْوَهْدَةُ)، وهي المَكَانُ الْمُنْخَفِضُ الَّذِي بَيْنَ الْعُنُقِ وَالصَّدْرِ، وَتُسَمَّى أَيْضًا (اللَّبَّةُ). انتهى؛ أَمَّا الْبَقَرُ وَالْغَنَمُ، فَالسَّنَةُ أَنْ تُذْبَحَ وَهِيَ عَلَى جَنْبِهَا الْأَيْسَرِ؛ كَمَا أَنَّ السَّنَةَ عِنْدَ الذَّبْحِ وَالنَّحْرِ تَوْحِيدُ الْخَيْوَانِ إِلَى الْقِبْلَةِ، وَلَيْسَ ذَلِكَ وَاجِبًا بَلْ هُوَ سَنَةٌ فَقَطْ، فَلَوْ ذَبَحَ أَوْ نَحَرَ إِلَى غَيْرِ الْقِبْلَةِ خَلَّتِ الذَّبِيحَةُ؛ وَهَكَذَا لَوْ نَحَرَ مَا يُذْبَحُ أَوْ ذَبَحَ مَا يُنَحَرُ خَلَّتْ، لَكِنَّ ذَلِكَ خِلَافُ السَّنَةِ. انتهى باختصاراً الَّتِي هِيَ أَخْفُ عَلَيْهِ {... ثم قال -أي الشيخ الصومالي-: قَتْلُ الْأَسِيرِ بِالسَّيْفِ وَالسَّكِينِ الْحَادِّ جَائِزٌ، وَيَحْرُمُ الْقَتْلُ بِالرَّمْيِ كَالرَّصَاصِ (وهذا في حال الاختيار)، وفي الْأَضْطِرَّارِ يَجُوزُ مَا لَا يَجُوزُ فِي الْإِخْتِيَارِ... ثم قال -أي الشيخ الصومالي-: عَنْ قَتْلِ الْكُفَّارِ بِضَرْبِ وُجُوهِهِمْ؛ وَأَمَّا الْخَرِيُّونَ، فَإِنَّمَا مَأْمُورُونَ بِقَتْلِهِمْ فِي أَيِّ عُضْوٍ كَانَ، إِذَا الْمَقْصُودُ إِتْلَافُهُمْ وَالْمُبَالِغَةُ فِي الْإِنْتِقَامِ مِنْهُمْ، وَلَا رَيْبَ أَنَّ الضَّرْبَ فِي الْوَجْهِ [أَي لِقَتْلِهِمْ] أَبْلَغُ فِي الْإِنْتِقَامِ وَالْعُقُوبَةِ فَلَا يُمْنَعُ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَ دَلِيلُ [مَانِعٍ]... ثم قال -أي الشيخ الصومالي-: حُرْمَةُ وُجُوهِ الْمُؤْمِنِينَ مُصَانَةٌ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ، أَمَّا وَجْهُ الْكَافِرِ فَلَا حُرْمَةَ لَهُ فِي الدَّارَيْنِ بَلْ مُقْبَحٌ بِالنَّصِّ وَالْقِيَاسِ... ثم قال -أي الشيخ الصومالي-: إِنْ وَجْهُ الْمُسْلِمِ مُحْتَرَمٌ، وَإِنْ اسْتَحَقَّ الْوَعِيدَ فَلَا تَأْكُلُهُ النَّارُ [أَي وَإِنْ اسْتَحَقَّ الْمُسْلِمُ الْوَعِيدَ فِي الْآخِرَةِ فَلَا تَأْكُلُ النَّارُ وَجْهَهُ]، كَذَلِكَ [أَي فِي الدُّنْيَا] لَا يَنْبَغِي ضَرْبُهُ [أَي ضَرْبُ وَجْهِ الْمُسْلِمِ] إِلَّا قِصَاصًا؛ أَمَّا وَجْهُ الْكَافِرِ فَتَأْكُلُهُ النَّارُ وَتَضْرِبُهُ الْمَلَائِكَةُ وَيُسْحَبُ [يُشِيرُ إِلَى قَوْلِهِ تَعَالَى {تَلْفَحُ وُجُوهَهُمُ النَّارُ} وَقَوْلِهِ {وَلَوْ تَرَى إِذْ يَتَوَفَّى الَّذِينَ كَفَرُوا الْمَلَائِكَةُ يَضْرِبُونَ وُجُوهَهُمْ} وَقَوْلِهِ {يَوْمَ يُسْحَبُونَ فِي النَّارِ عَلَى وُجُوهِهِمْ}] لِكُفْرِهِ، كَذَلِكَ لَا حُرْمَةَ لَهُ [أَي لَوْجِهِ الْكَافِرِ] فِي الدُّنْيَا فَيُضْرَبُ [أَي لِقَتْلِهِ]... ثم قال -أي الشيخ الصومالي-: يَحْصُ الْمَنْعُ [أَي الْمَنْعُ مِنْ ضَرْبِ الْوَجْهِ

الوارِدُ في النُّصُوصِ [صَرَبَ وَجْهَ الْخَيَّوانِ الْمُحْتَرَمِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ وَالْبَهَائِمِ، أَمَّا الْكُفَّارُ الْخَرَبِيُّونَ فَيَجُوزُ صَرَبُ وَجُوهِهِمْ وَالْقَصْدُ إِلَيْهَا لِأَنَّ الْمَقْصُودَ قَتْلَهُمْ وَالانْتِقَامُ مِنْهُمْ] قَالَ الشَّيْخُ مُحَمَّدُ مَحَبِّ الدِّينِ أَبُو زَيْدٍ فِي (مَعَالِمِ الدِّينِ): الْخَيَّوانُ الْمُحْتَرَمُ هُوَ مَا لَا يُؤَمَّرُ بِقَتْلِهِ؛ فَأَمَّا الْمَأْمُورُ بِقَتْلِهِ فَيُمْتَلَأُ أَمْرُ الشَّرْعِ فِي قَتْلِهِ، وَالْمَأْمُورُ بِقَتْلِهِ كَالْكَافِرِ الْخَرَبِيِّ، وَالْمُرْتَدِّ، وَالْفَوَاسِقِ الْخَمْسِ وَهِيَ (الْجِدَاةُ) وَ(الْعَقْرَبُ) وَ(الْغَرَابُ) وَ(الْفَارَةُ) وَ(الْكَلْبُ الْعَقُورُ). انْتَهَى بِاخْتِصَارٍ... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الصُّومَالِيِّ-: قَالَ الْعَلَّامَةُ الْمَنَاوِيُّ (ت 1031 هـ) فِي (التَّيْسِيرِ بِشَرْحِ الْجَامِعِ الصَّغِيرِ) [رَحِمَهُ اللَّهُ {هَذَا} أَيِ الْمَنْعِ مِنْ صَرَبِ الْوَجْهِ الْوَارِدُ فِي النُّصُوصِ] فِي الْمُسْلِمِ، وَنَحْوَهُ كِذْمِيٌّ وَمُعَاهِدٌ؛ أَمَّا الْخَرَبِيُّ فَالضَّرْبُ فِي وَجْهِهِ أَنْجَحٌ لِلْمَقْصُودِ وَأَرْدَعٌ لِأَهْلِ الْجُحُودِ؛ وَقَالَ [أَيُّ الْمَنَاوِيِّ] أَيْضًا [فِي (فَيْضِ الْقَدِيرِ)] {إِنَّهُ يَحْرُمُ صَرَبُ الْوَجْهِ فِي الْخَدِّ وَالتَّغْرِيرِ وَالتَّأْدِيبِ، وَالْحَقُّ بِالْأَدَمِيِّ كُلِّ خَيَّوانٍ مُحْتَرَمٍ؛ أَمَّا الْخَرَبِيُّونَ فَالضَّرْبُ فِي وَجُوهِهِمْ أَنْجَحٌ لِلْمَقْصُودِ وَأَرْدَعٌ لِأَهْلِ الْجُحُودِ}... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الصُّومَالِيِّ-: يَحْرُمُ صَرَبُ وَجْهِ الْمُسْلِمِ إِلَّا قِصَاصًا، أَمَّا وَجْهُ الْكَافِرِ فَلَمْ يَقُمْ دَلِيلٌ عَلَى الْمَنْعِ مِنْهُ [أَيُّ مِنْ صَرْبِهِ]... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الصُّومَالِيِّ- تَحْتَ عُنوانِ (حَزُّ الرُّؤُوسِ، وَحَمْلُهَا مِنْ بَلَدٍ لِآخَرٍ): لَيْسَتْ هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ مِنْ نَوَازِلِ الْعَصْرِ وَلَا مِنْ مُسْتَحْدَاتِ الدَّهْرِ، بَلْ هِيَ مَسْأَلَةٌ تَكَلَّمَ عَنْهَا الْفُقَهَاءُ قَدِيمًا وَجَاءَتْ بِهَا سُنَنُ وَأَثَارُ، وَذَهَبَ الْجُمْهُورُ إِلَى جَوَازِ ذَلِكَ وَاعْتَمَدُوا عَلَى حُجَجٍ مِنْهَا؛ (أ) الْجُجَّةُ الْأُولَى، أَنَّ فِيهِ إِرْهَابًا لِلْعَدُوِّ وَكَسْرًا لِلشُّوْكَةِ، وَقَدْ أَمَرْنَا بِذَلِكَ فِي قَوْلِهِ {وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ وَمِنْ رِبَاطِ الْخَيْلِ تُرْهِبُونَ بِهِ عَدُوَّ اللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ}، وَعَلَى هَذَا فَحَزُّ الرُّؤُوسِ وَالْحَمْلُ لَهَا مِنَ الْقُوَّةِ الْمُرْعَبَةِ لِأَعْدَاءِ اللَّهِ وَلَمْ يَتَّعَلَقْ بِهِ نَهْيٌ خَاصٌّ فَهُوَ

جائز لعموم النص؛ (ب) الحجة الثانية، أن فيه تبيكياً وإغاطة لأهل الكفر والإلحاد وتبلاً منهم، **وما كان كذلك ولم يتعلّق به نهى خاص فمندرج في عموم الخطاب،** وهو جائز بقوله تعالى {وَلَا يَطْلُبُونَ مَوْطِئًا يَغِيظُ الْكُفَّارَ وَلَا يَنَالُونَ مِنْ عَدُوٍّ نَبِيلًا إِلَّا كَيْتَبَ لَهُمْ بِهِ عَمَلٌ صَالِحٌ}، وهذا من إغاطة الكفار والنيل منهم **فلا يمنع منه؛** (ت) الحجة الثالثة، أن فيه شفاءً لما في صدور أهل الإيمان وجبراً لأهل الإسلام وخلعاً لأفئدة أهل العناد، وهو مقصود من مقاصد الجهاد، **وما كان كذلك ولم يتعلّق به نهى خاص فهو مشروع** كما في قوله {فَاتِلَوْهُمْ يُعَذِّبُهُمُ اللَّهُ بِأَيْدِيكُمْ وَيُخْرِجُهُمْ وَيَنْصُرْكُمْ عَلَيْهِمْ وَيَشْفِ صُدُورَ قَوْمٍ مُؤْمِنِينَ، وَيُذْهِبْ غَيْظَ قُلُوبِهِمْ}، وجاء في عدة من الأخبار أن إدخال السرور على قلوب المسلمين من أحب الأعمال إلى الله وموجبات المغفرة؛ (ث) الحجة الرابعة، الأحاديث الواردة في الباب **صالحة للاحتجاج بمجموعها وظاهر الكتاب شاهد لها؛** (ج) الحجة الخامسة، أن قتل الكفار والمرتدين عقوبة شرعية ومن غايتها تأديب الجاني وإرضاء المجني عليه وزجر المقتدي بالجناء، ولا شك في أن حرّ الرؤوس وحملها زجر المقتدي بالجناء، وإرضاء المسلمين المجني عليهم؛ (ح) الحجة السادسة، أن حمل الرؤوس **عمل به أمراء الأجناد في فتوح الشام من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم كعمرو بن العاص وشريحيل بن حسنة ويزيد بن أبي سفيان وعقبة بن عامر رضي الله عنهم، وعمل به من بعدهم عبد الله بن الزبير رضي الله عنه عندما أتى برأس المختار بن عبيد الثقفي لعنه الله، وقد كان من عبد الله بن الزبير في رأس المختار لما حمل إليه ترك التكبير في ذلك ومعه بقايا من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم كانوا في ذلك على مثل ما كانوا عليه [أي**

قَبْلَ ذَلِكَ] ... ثم قال -أي الشيخ الصومالي-: **اِخْتَلَفُوا [أَيِ الْفُقَهَاءِ]** في ثَقْلِ الرُّؤُوسِ مِنْ بَلَدِ الْكُفْرِ إِلَى بِلَادِ الْإِسْلَامِ لِتَرْهِيْبِ الْكُفَّارِ وَكِبْتِهِمْ وَإِغَاظَتِهِمْ وَتَقْوِيَةِ قُلُوبِ الْمُسْلِمِينَ بِذَلِكَ؛ **فَذَهَبَ أَكْثَرُ الْخَنَفِيَّةِ إِلَى جَوَازِ ذَلِكَ؛** وَأَمَّا الْمَالِكِيَّةُ فَقَدْ مَنَعُوا الثَّقَلَ مِنْ بَلَدٍ لِآخَرٍ أَوْ إِلَى الْوَالِي، **وَجَوَّزُوهُ فِي بَلَدِ الْقِتَالِ،** وَقَالَ بَعْضُهُمْ {وَالظَّاهِرُ أَنَّ مَحَلَّ حُرْمَةٍ حَمْلِ رَأْسِ الْخَرَبِيِّ لِبَلَدٍ ثَانٍ مَا لَمْ يَكُنْ فِي ذَلِكَ مَصْلَحَةٌ شَرْعِيَّةٌ} كَاطْمِئْنَانِ الْقُلُوبِ بِالْجَزْمِ بِمَوْتِهِ وَإِلَّا جَازَ؛ وَلِلشَّافِعِيَّةِ فِي ذَلِكَ وَجْهَانِ [أَخَذَهُمَا لَا يُكْرَهُ، وَثَانِيَهُمَا يُكْرَهُ]، قَالَ كَمَالُ الدِّينِ الدِّمِيرِي (ت 808هـ) [فِي (النَّجْمُ الْوَهَّاجُ فِي شَرْحِ الْمَنْهَاجِ فِي الْفَقْهِ عَلَى الْمَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ)] {ثَقْلُ رُؤُوسِ الْكُفَّارِ إِلَى بِلَادِ الْمُسْلِمِينَ، **اتَّفَقُوا عَلَى أَنَّهُ لَا يَحْرُمُ،** وَفِي كِرَاهَتِهِ أَوْجُهُ؛ أَخَذُهَا، **لَا يُكْرَهُ؛** وَالثَّانِي، يُكْرَهُ؛ وَالثَّالِثُ، إِنْ كَانَ ثَقْلُهَا مُنْكِيًا لِلْعَدُوِّ **لَمْ يُكْرَهُ؛** وَالرَّابِعُ، إِنْ كَانَ إِنْكَاءٌ لِلْعَدُوِّ وَإِظْهَارًا لِقُوَّةِ الْمُسْلِمِينَ **أَسْتَحْبَبَ الثَّقَلَ؛** وَالْخَنَابِلَةُ أَدَارُوا الْمَسْأَلَةَ عَلَى الْمَصْلَحَةِ، فَكَرَهُوا الثَّقَلَ مِنْ بَلَدٍ لِآخَرٍ أَوْ رَمَى الرَّأْسَ بِالْمَنْجَنِيْقِ إِلَيْهِمْ، بِلَا مَصْلَحَةٍ، **فَإِنْ كَانَ فِيهِ مَصْلَحَةٌ** كَزِيَادَةٍ فِي الْجِهَادِ، أَوْ تَكَالٍ لَهُمْ، أَوْ زَجْرٍ عَنِ الْعَدُوِّ، **جَازَ ...** ثم قال -أي الشيخ الصومالي- تحتَ عُنْوَانِ (ذَبْحُ الْكُفَّارِ مِنَ الْخَلْقِ أَوْ الْقَفَا): لَمْ يَأْتِ فِي التَّحْرِيمِ [أَيِ تَحْرِيمِ ذَبْحِ الْكُفَّارِ مِنَ الْخَلْقِ أَوْ الْقَفَا] نَقْلٌ صَحِيحٌ **لَا عَنْ الرَّسُولِ الْكَرِيمِ وَالصَّخْبِ الْكَرَامِ، وَلَا عَنْ الْأَئِمَّةِ الْأَعْلَامِ ...** ثم قال -أي الشيخ الصومالي-: إِنْ ذَبَحَ الْكَافِرُ **وَجْهَهُ مِنْ وَجْهِهِ الْقَتْلُ الْمَأْمُورُ بِهِ فِي عُمُومِ الْأَدِلَّةِ ...** ثم قال -أي الشيخ الصومالي-: إِنْ قَتَلَ الْإِنْسَانُ إِمَّا أَنْ يَكُونَ فِي قِصَاصٍ فَيُقْتَصُّ بِمَا قَتَلَ بِهِ، سَوَاءً كَانَ ذَبْحًا أَوْ نَحْرًا أَوْ رَمِيًّا؛ وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ فِي حَدٍّ بَيْنَ الشَّرْعِ وَجْهَ الْقَتْلِ فِيهِ فَيُقْتَصَّرُ عَلَى مَوْرِدِ الشَّرْعِ، كَرَجْمِ الْمُحَصَّنِ

وَحَدَّ الْجَرَابَةِ؛ وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ فِيمَنْ أَمَرَ بِقَتْلِهِ مِنَ الْكُفَّارِ
وَالْمُرْتَدِّينَ وَ[هؤلاء] لم يُعَيِّنِ الشَّرْعُ [فيهم] قَتْلًا مِنْ
قَتْلٍ، فَتَجُوزُ سَائِرُ وُجُوهِ الْقَتْلِ عَلَى الْعُمُومِ، إِلَّا بِمَا
نُهِىَ عَنْهُ بِالتَّعْيِينِ كَالصَّبْرِ بِالنَّبْلِ... ثم قال -أي الشيخ
الصومالي-: وبالجُمْلَةِ فالذَّبْحُ قَتْلٌ فِيمَنْ يَسْتَحِقُّ الْقَتْلَ
عُقُوبَةً، وَكُلُّ وَجْهِ [أَي مِنْ أَوْجِهَةِ الْقَتْلِ] لم يُمنَعْ عَنْهُ
خُصُوصًا فَهُوَ جَائِزٌ فِيهِمْ [أَي فِي الْكُفَّارِ] لِأَنَّهُ فَرَدٌ مِنْ
[أفراد] القتل المأمور به، وَمَنْ ادَّعَى خِلَافَهُ فَعَلَيْهِ
الدَّلِيلُ... ثم قال -أي الشيخ الصومالي-: الإِحَادِيثُ
وَالْآثَارُ الْوَارِدَةُ فِي حَزْرِ الرُّؤُوسِ وَحَمْلِهَا تَدُلُّ [على]
جَوَازِ الذَّبْحِ بِخُصُوصِهِ بَعْدَ عُمُومِ [أدلة] الْكِتَابِ وَالسُّنَنِ...
ثم قال -أي الشيخ الصومالي-: إِنْ الْأَمْرُ بِالذَّبْحِ وَحَزْرِ
الرُّؤُوسِ جَاءَ مَنْصُوصًا فِي حَدِيثِ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ
اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ يَوْمَ
حُنَيْنٍ [أَي يَوْمَ غَزْوَةِ حُنَيْنٍ (التي هي نَفْسُهَا غَزْوَةُ
هَوَازِنَ)] {حُزُّوهُمْ حَزًّا، وَأَوْمَأَ بِيَدِهِ إِلَى الْخَلْقِ}،
[ف]الذَّبْحُ مِنَ الْخَلْقِ مَنْصُوصٌ فِيهِ بِدَلَالَةِ الْإِيمَاءِ بِالْيَدِ
الشَّرِيفَةِ؛ وَيَشْهَدُ لَهُ حَدِيثُ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ رَضِيَ اللَّهُ
عَنْهُ {... فَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
فَصَلَّى، فَلَمَّا قَضَى صَلَاتَهُ مَرَّ بِهِمْ وَهُمْ جُلُوسٌ فِي ظِلِّ
الْكَعْبَةِ، فَقَالَ (يَا مَعْشَرَ قُرَيْشٍ أَمَّا وَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ
بِيَدِهِ، مَا أَرْسَلْتُ إِلَيْكُمْ إِلَّا بِالذَّبْحِ)، وَأَشَارَ بِيَدِهِ إِلَى
خَلْقِهِ، فَقَالَ لَهُ أَبُو جَهْلٍ (يَا مُحَمَّدُ، مَا كُنْتَ جَهُولًا)،
فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ (أَنْتَ مِنْهُمْ)،
وَفِي رَوَايَةٍ {وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، لَقَدْ أَرْسَلَنِي رَبِّي
إِلَيْكُمْ بِالذَّبْحِ}، وَفِيهِ عِلْمٌ مِنْ أَعْلَامِ النُّبُوَّةِ لِأَنَّ أَبَا جَهْلٍ
ذَبَحَ يَوْمَ بَدْرٍ كَمَا أَخْبَرَ الْمَعْصُومُ أَنَّهُ مِمَّنْ سَيُذَبِّحُ مِنْ
قُرَيْشٍ... ثم قال -أي الشيخ الصومالي-: وَلَوْ كَانَ حَزْرُ
الرُّؤُوسِ مُحْظُورًا لَمَّا أَمَرَ بِهِ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
وَسَلَّمَ أَصْحَابَهُ يَوْمَ حُنَيْنٍ، وَكَذَلِكَ الصَّحْبُ الْكِرَامُ كَانُوا

يُخَرُّونَ الرَّأْسَ وَيَأْمُرُونَ بِهِ... ثم قال -أي الشيخ الصومالي-: كذلك جاء ما يدل على أن **تَحَرَّ الكُفَّارِ غَيْرُ مُسْتَنَكِرٍ** في شرع مُحَمَّدٍ صلى الله عليه وسلم كما في حديث عُمَرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَجُلًا أَتَى رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ {يَا مُحَمَّدُ، عَبْدُ الْمُطَلِّبِ خَيْرُ لِقَوْمِكَ مِنْكَ، كَأَن يُطْعِمُهُمُ الْكَبِدَ وَالسَّنَامَ [وَالسَّنَامُ هُوَ كُتْلٌ مِنَ الدُّهْنِ مُقَوَّسَةٌ عَلَى ظَهْرِ الْبَعِيرِ]، وَأَنْتَ تَحَرُّهُمْ...}، فَهَلْ رَأَيْتَ النَّبِيَّ الْكَرِيمَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَهُوَ فِي مَقَامِ الدَّعْوَةِ وَالْإِرْشَادِ يَقُولُ {لَمْ أَنْحَرُهُمْ} لَوْ كَانَ النُّحْرُ أَوْ الذَّبْحُ مُنْكَرًا فِي الشَّرْعِ؟!... ثم قال -أي الشيخ الصومالي-: إِنَّ الذَّبْحَ أَحْصُ مِنْ ضَرْبِ الْعُنُقِ... ثم قال -أي الشيخ الصومالي-: قَالَ خَالِدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْقُسَيْرِيُّ (ت 126هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ [وَذَلِكَ فِي خُطْبَةٍ عِيدِ الْأَصْحَى مِنْ عَامِ 124هـ] {يَا أَيُّهَا النَّاسُ صَحُّوا تَقْبَلِ اللَّهُ مِنْكُمْ، فَإِنِّي مُصَلِّحٌ بِالْجَعْدِ بْنِ دِرْهَمٍ، فَإِنَّهُ زَعَمَ أَنَّ اللَّهَ لَمْ يَتَّخِذْ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا، وَلَمْ يَكَلِّمْ مُوسَى تَكْلِيمًا، سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَمَّا يَقُولُ الْجَعْدُ غُلُوبًا كَبِيرًا} ثُمَّ نَزَلَ [أَيُّ مِنْ عَلَى مِنْبَرِهِ] فَذَبَحَهُ؛ وَقَالَ الْعَلَامَةُ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ غَرِيبٍ (ت 1209هـ) [فِي (التوضيح عن توحيد الخلاق في جواب أهل العراق)] رَحِمَهُ اللَّهُ {ثُمَّ نَزَلَ [أَيُّ خَالِدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْقُسَيْرِيُّ] مِنْ عَلَى مِنْبَرِهِ فَذَبَحَهُ وَالْخَلْقُ يَنْظُرُونَ إِلَيْهِ، فِيهِمُ التَّابِعُونَ وَغَيْرُهُمْ، بَعْدَ أَنْ شَهِدُوا عَلَى انْكَارِ الْجَعْدِ الْخُلَّةَ وَالتَّكْلِيمَ، فَلَمْ يُنْكَرْ أَحَدٌ مِنْهُمْ ذَبْحَهُ، وَلَا أَنْكَرَ ذَلِكَ أَحَدٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ الْأَعْلَامِ، بَلْ نَقَلَ ابْنُ الْقَيِّمِ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى إِجْمَاعَهُمْ عَلَى اسْتِحْسَانِ هَذَا}... ثم قال -أي الشيخ الصومالي-: لَمْ يَثْبُتْ انْكَارُ الذَّبْحِ مِنَ الْمَعْصُومِ لَا فِي حَدِيثٍ صَحِيحٍ وَلَا فِي ضَعِيفٍ... ثم قال -أي الشيخ الصومالي-: قَالَ الْإِمَامُ ابْنُ قُدَّامَةَ [فِي (المُغْنِي)] {وَيَجُوزُ سَلْبُ الْقَتْلَى

وَتَرَكُهُمْ عُرَاءَ، وَهَذَا قَوْلُ الْأَوْرَاعِيِّ، وَكَرِهَهُ الثَّوْرِيُّ
وَأَبْنُ الْمُنْذِرِ لِمَا فِيهِ مِنْ كَشْفِ عَوْرَاتِهِمْ، وَلَنَا قَوْلُ
النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي قَتِيلِ سَلَمَةَ بْنِ الْأَكْوَعِ
(لَهُ سَلْبُهُ أَجْمَعُ) وَقَالَ (مَنْ قَتَلَ قَتِيلًا فَلَهُ سَلْبُهُ) وَهَذَا
يَتَنَاوَلُ جَمِيعَهُ؛ وَلَمَّا قَتَلَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ
عَنْهُ ابْنَ النَّوَاحَةِ الْمُرْتَدَّ قَالَ {مَنْ سَرَّهُ أَنْ يَنْظُرَ إِلَى
ابْنِ النَّوَاحَةِ قَتِيلًا فِي السُّوقِ فَلْيَخْرُجْ فَلْيَنْظُرْ إِلَيْهِ} قَالَ
خَارِثَةُ بْنُ مُضَرَّبٍ {فَكُنْتُ فِيمَنْ خَرَجَ، فَإِذَا هُوَ قَدْ
جُرِدَ} ... ثم قال -أي الشيخ الصومالي-: **لَمْ يَثْبُتْ مَا**
يُفِيدُ وَجُوبَ دَفْنِ الْحَرْبِيِّينَ، بَلْ ثَبَتَ مَا يَدُلُّ عَلَى خِلَافِ
ذَلِكَ [قُلْتُ: إِنَّمَا دَفْنُ الْحَرْبِيِّ يَكُونُ عِنْدَ خَشْيَةِ تَضَرُّرِ
الْحَيَوَانَ الْمُحْتَرَمِ بِجُثَّتِهِ. وَقَدْ قَالَ الشَّيْخُ صَالِحُ الْفُوزَانِ
فِي (الْمُلَخَّصِ الْفَقْهِيِّ): وَلَا يَجُوزُ لِمُسْلِمٍ أَنْ يُغَسِّلَ
كَافِرًا أَوْ يَحْمِلَ جِنَازَتَهُ أَوْ يَكْفِنَهُ، وَلَا يَدْفِنُهُ، لَكِنْ إِذَا لَمْ
يُوجَدْ مَنْ يَدْفِنُهُ مِنَ الْكَفَّارِ، فَإِنَّ الْمُسْلِمَ يُوَارِيهِ بِأَنْ
يُلْقِيَهُ فِي حُفْرَةٍ **مَنْعًا لِلتَّضَرُّرِ بِجُثَّتِهِ**، وَكَذَا حُكْمُ الْمُرْتَدِّ
كَتَارِكِ الصَّلَاةِ عَمْدًا وَصَاحِبِ الْبِدْعَةِ الْمُكْفَرَةِ؛ **وَهَكَذَا**
يَجِبُ أَنْ يَكُونَ مَوْقِفُ الْمُسْلِمِ مِنَ الْكَافِرِ حَيًّا وَمَيِّتًا
مَوْقِفَ التَّبَرِّيِّ وَالْبَغْضَاءِ، قَالَ تَعَالَى حِكَايَةً عَنْ خَلِيلِهِ
إِبْرَاهِيمَ وَالَّذِينَ مَعَهُ {إِذْ قَالُوا لِقَوْمِهِمْ إِنَّا بُرَاءُ مِنْكُمْ
وَمِمَّا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ كَفَرْنَا بِكُمْ وَبَدَا بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ
الْعَدَاوَةُ وَالْبَغْضَاءُ أَبَدًا حَتَّى تُؤْمِنُوا بِاللَّهِ وَخَدَهُ}، وَقَالَ
تَعَالَى {لَا تَحْدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ يُوَادُّونَ
مَنْ حَادَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَلَوْ كَانُوا آبَاءَهُمْ أَوْ أَبْنَاءَهُمْ أَوْ
إِخْوَانَهُمْ أَوْ عَشِيرَتَهُمْ}، وَذَلِكَ لِمَا بَيْنَ الْكُفْرِ وَالْإِيمَانِ
مِنَ الْعَدَاءِ، وَلِمُعَادَاةِ الْكَفَّارِ لِلَّهِ وَلِرُسُلِهِ وَلِدِينِهِ، فَلَا
تَجُوزُ مُوَالَاتُهُمْ **أَحْيَاءً وَلَا أَمْوَاتًا**، انْتَهَى بِاخْتِصَارٍ، فَقَدْ
تَرَكَهُمْ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الْعَرَاءِ كَمَا فِي
قِصَّةِ الْعُرَيْنِيِّينَ [الْعُرَيْنِيُّونَ هُمْ أَنَاسٌ مِنْ عُرَيْنَةَ -وهي حَيٌّ
مِنْ قَبِيلَةِ (بَحِيلَةَ) مِنْ قَبَائِلِ الْعَرَبِ- قَدِمُوا عَلَى رَسُولِ

اللَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْمَدِينَةَ وَأُظْهِرُوا الْإِسْلَامَ، ثُمَّ
 قَطَعُوا يَدَ يَسَارِ النَّبِيِّ (الَّذِي أَعْتَقَهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى
 اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَجَعَلَهُ عَلَى إِبِلِ الصَّدَقَةِ، لِمَا رَأَى مِنْ
 صَلاَحِهِ، وَحُسْنِ صَلاَتِهِ) وَرَجُلَهُ، وَفَقَّأُوا عَيْنَهُ، حَتَّى قُتِلَ،
 ثُمَّ سَرَقُوا إِبِلَ الصَّدَقَةِ فَسَاقَوْهَا أَمَامَهُمْ فِي طَرِيقِ
 هُرُوبِهِمْ إِلَى بِلَادِهِمْ وَارْتَدُّوا بَعْدَ إِسْلَامِهِمْ [قَالَ الشَّيْخُ
 ابْنُ حَبْرِينَ (عَضُو الْإِفْتَاءِ بِالرَّئِيسَةِ الْعَامَةِ لِلْبَحْثِ
 الْعِلْمِيَّةِ وَالْإِفْتَاءِ) فِي (شَرْحِ عَمْدَةِ الْأَحْكَامِ): وَارْتَدُّوا بَعْدَ
 إِسْلَامِهِمْ، أَيُّ كَفَرُوا، لِأَنَّ فِعْلَهُمْ هَذَا رَدٌّ، حَيْثُ إِنَّهُمْ
 هَرَبُوا إِلَى الْكُفَّارِ، فَفِعْلُهُمْ هَذَا رَدٌّ، أَيُّ لَمْ يَنْقُوا عَلَى
 إِسْلَامِهِمْ. انْتَهَى]، فَبَلَغَ ذَلِكَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
 وَسَلَّمَ، فَتَبَعَتْ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَاسًا وَرَاءَهُمْ
 فَأَذْرَكُوهُمْ وَأَمْسَكُوا بِهِمْ ثُمَّ أَتَى بِهِمْ، فَأَمَرَ بِهِمْ
 فَقَطَّعَتْ أَيْدِيَهُمْ وَأَرْجُلَهُمْ، وَفَقِّعَتْ أَعْيُنَهُمْ، وَثُرِكَ الدَّمُ
 يَسِيلُ مِنْهُمْ، وَتُرِكُوا فِي الصَّخْرَاءِ دُونَ مَاءٍ وَطَعَامٍ حَتَّى
 مَاتُوا]؛ وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَبْرٍ [فِي (فَتْحِ الْبَارِيِّ)]
 {الْحَزْبِيُّ لَا يَجِبُ دَفْنُهُ}؛ وَكَانَ يَرْمِي الْفُقَهَاءَ بِجَنَافِهِمْ
 إِلَى الْكِلَابِ كَمَا فَعَلَ فَقِيهُ أَهْلِ الْمَدِينَةِ أَبُو مُضْعَبٍ
 الزُّهْرِيُّ (ت 242 هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ، قَالَ {أَتَيْتُ بَنَصْرَانِي
 قَالَ (وَالَّذِي اضْطَلَقَ عَيْسَى عَلَى مُحَمَّدٍ)، فَضَرَبْتُهُ حَتَّى
 قَتَلْتُهُ، وَأَمَرْتُ مَنْ جَرَّ بِرَجْلِهِ، وَطَرِحَ عَلَى مَرْبَلَةٍ، فَأَكَلَتْهُ
 الْكِلَابُ}... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الصُّومَالِيِّ- تَحْتَ عُنْوَانِ
 (هَلِ النَّهْيُ عَنِ التَّحْرِيقِ بِالنَّارِ عَلَى التَّحْرِيمِ؟): ذَهَبَ
 بَعْضُ الْفُقَهَاءِ أَنَّ النَّهْيَ عَنِ الْخَرَقِ بِالنَّارِ لَيْسَ عَلَى
 سَبِيلِ التَّحْرِيمِ وَإِنَّمَا عَلَى الْكِرَاهَةِ... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ
 الصُّومَالِيِّ-: وَقَالَ الْإِمَامُ ابْنُ بَطَّالٍ (ت 449 هـ) [فِي
 شَرْحِ صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ] رَحِمَهُ اللَّهُ {رُويَ عَنِ أَبِي بَكْرٍ
 الصَّدِّيقِ أَنَّهُ خَرَّقَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ إِيَّاسٍ بِالنَّارِ حَيًّا لِارْتِدَادِهِ
 وَمُقَاتَلَتِهِ الْإِسْلَامَ، وَخَرَّقَ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ
 الزَّنَادِقَةَ}... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الصُّومَالِيِّ-: إِنَّ كُلَّ

هَيْئَةً قَتْلٍ قَامَ بِهَا النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَالصَّخْبُ
 الْكِرَامُ هِيَ مِنْ إِحْسَانِ الْقَتْلِ، وَمَنْ قَالَ يَغْيِرُهُ فَقَدْ
 أَبْعَدَ... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الصُّومَالِيِّ- تَحْتَ عُثْوَانَ
 (إِجْمَاعُ الصَّحَابَةِ عَلَى جَوَازِ التَّحْرِيقِ بِالنَّارِ): وَقَالَ
 الْحَافِظُ الْمُنْذِرِيُّ [فِي (التَّرْغِيبِ وَالتَّرْهِيْبِ)] رَحِمَهُ اللَّهُ
 {خَرَّقَ اللُّوْطِيَّةَ بِالنَّارِ أَرْبَعَةً مِنَ الْخُلَفَاءِ، أَبُو بَكْرٍ الصَّدِّيقُ
 وَعَلِيٌّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ الزُّبَيْرِ وَهَشَامُ بْنُ
 عَبْدِ الْمَلِكِ} [قَالَ ابْنُ الْقَيْمِ فِي (الْجَوَابِ الْكَافِي): وَقَدْ
 ثَبَتَ عَنْ خَالِدِ بْنِ الْوَلِيدِ أَنَّهُ وَجَدَ فِي بَعْضِ صَوَاحِي
 الْعَرَبِ رَجُلًا يُنْكِحُ كَمَا تُنْكِحُ الْمَرْأَةُ، فَكُتِبَ إِلَى أَبِي بَكْرٍ
 الصَّدِّيقِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فَاسْتَشَارَ أَبُو بَكْرٍ الصَّدِّيقُ
 الصَّحَابَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، فَكَانَ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ
 أَشَدَّهُمْ قَوْلًا فِيهِ فَقَالَ {مَا فَعَلَ هَذَا إِلَّا أَمَةٌ مِنَ الْأُمَّمِ
 وَاحِدَةٍ، وَقَدْ عَلِمْتُمْ مَا فَعَلَ اللَّهُ بِهَا، أَرَى أَنْ يُخَرَّقَ
 بِالنَّارِ، فَكُتِبَ أَبُو بَكْرٍ إِلَى خَالِدٍ فَخَرَّقَهُ. انتهى. وقد زاد
 ابْنُ الْقَيْمِ فِي (الطَّرِيقِ الْحَكِيمَةِ) فَقَالَ: ثُمَّ خَرَّقَهُمْ [أَيُّ
 خَرَّقَ اللُّوْطِيَّةَ] عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الزُّبَيْرِ فِي خِلَافَتِهِ، ثُمَّ
 خَرَّقَهُمْ هَشَامُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ. انتهى... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ
 الشَّيْخِ الصُّومَالِيِّ- رَدًّا عَلَى مَنْ يَرَى أَنْ دَعْوَى إِجْمَاعِ
 الصَّحَابَةِ عَلَى جَوَازِ التَّحْرِيقِ بِالنَّارِ مَنْقُوضَةٌ بِمُخَالَفَةِ ابْنِ
 عَبَّاسٍ: فِيهِ [أَيُّ فِي نَقْضِ دَعْوَى الْإِجْمَاعِ الْمَذْكُورَةِ]
 نَظَرٌ لَا يَخْفَى، لِأَنَّهُ إِذَا ثَبَتَ الْإِجْمَاعُ فِي عَهْدِ أَبِي بَكْرٍ
 فَلَا يُعَارِضُ بِخِلَافِ ابْنِ عَبَّاسٍ لِصِغَرِهِ الَّذِي [هُوَ] مَظَنَّةُ
 عَدَمِ الْجِتْهَادِ عِنْدَ [أَيُّ وَقْتٍ] الْإِجْمَاعِ، وَرَغَمَ ذَلِكَ لَيْسَ
 قَوْلُ ابْنِ عَبَّاسٍ نَصًّا فِي الذَّهَابِ إِلَى التَّحْرِيمِ، وَإِنَّمَا فِيهِ
 أَنَّهُ لَوْ كَانَ مَكَانَ عَلِيٍّ [بْنِ أَبِي طَالِبٍ] لَقَتَلَهُمْ [أَيُّ لَقَتَلَ
 الزَّنَادِقَةَ] وَلَمَّا أَحْرَقَهُمْ، وَهَذَا يَقْتَضِي تَفْضِيلَ الْقَتْلِ
 عَلَى الْخَرَقِ لَيْسَ إِلَّا، وَيُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ التَّحْرِيقُ فِيمَنْ
 فَحُشْتُ فَعَلْتَهُ وَغَلِظَتْ جَرِيمَتُهُ. انتهى باختصار. وقال
 الشَّيْخُ أَبُو سَلْمَانَ الصُّومَالِيُّ أَيْضًا فِي (نَضْبِ

**الْمُنْجِيَقِ): جَوَازُ تَحْرِيقِ الْكُفَّارِ مَعَ الْكَرَاهَةِ، بِهِ تَجْتَمِعُ
الْأَدِلَّةُ مِنْ غَيْرِ إِلْغَاءٍ وَلَا تَعَسُّفٍ، وَهُوَ الْمُخْتَارُ. انْتَهَى
بِاخْتِصَارٍ.**

**زید: أَلَا تَدُلُّ نَتَائِجُ الْإِنْتِخَابَاتِ الَّتِي أَفْرَزَتْهَا مَا سُمِّيَتْ بِـ
(ثَوْرَاتِ الرَّبِيعِ الْعَرَبِيِّ) عَلَى أَنَّ الْأَكْثَرِيَّةَ مِنَ الشُّعُوبِ
الْعَرَبِيَّةِ تُرِيدُ الْإِسْلَامَ، فَمِصْرُ مَثَلًا فَازَ فِيهَا مُحَمَّدٌ مَرْسِي
(مُمَثِّلُ النَّيَّارِ الْإِسْلَامِيِّ) عَلَى أَحْمَدَ شَفِيقٍ (مُمَثِّلِ النَّيَّارِ
الْمُنَافِسِ لِلنَّيَّارِ الْإِسْلَامِيِّ) فِي إِنْتِخَابَاتِ عَامِ 2012؟.**

عمرو: نَعَمْ، لَا تَدُلُّ، وَإِلَيْكَ بَيَانُ ذَلِكَ:

**كَانَ عَدَدُ النَّاجِحِينَ الْمُقَيَّدِينَ فِي الْجَدَاوِلِ الْإِنْتِخَابِيَّةِ هُوَ
50958794؛ وَهَذَا الْعَدَدُ يُمَكِّنُ إِعْتِبَارَهُ مُمَثِّلًا لِإِجْمَالِيِّ
الشَّعْبِ الْمِصْرِيِّ.**

**وَكَانَ عَدَدُ الَّذِينَ حَضَرُوا وَأَدَلُّوا بِأَصْوَاتِهِمْ بَلَغَ
26420763 نَاجِحًا، بَيْنَمَا كَانَ عَدَدُ الَّذِينَ تَغَيَّبُوا بَلَغَ
24538031، أَيْ أَنَّ نِسْبَةَ الْمُشَارَكَةِ بَلَغَتْ 51,85%
بَيْنَمَا بَلَغَتْ نِسْبَةُ الْمُتَغَيِّبِينَ 48,15%؛ وَهَؤُلَاءِ الْمُتَغَيِّبُونَ
لَا يُمَكِّنُ لِأَحَدٍ أَنْ يَدَّعِي أَنَّهُمْ يُرِيدُونَ الْإِسْلَامَ مَا دُمْنَا
إِعْتَبَرْنَا أَنَّ الَّذِينَ صَوَّتُوا لِمُحَمَّدٍ مَرْسِي يُرِيدُونَ الْإِسْلَامَ.**

**وَكَانَ عَدَدُ الْأَصْوَاتِ الْبَاطِلَةِ هُوَ 843252، وَهُوَ مَا يُمَثِّلُ
3,19% مِنْ إِجْمَالِيِّ مَنْ حَضَرُوا لِلتَّصْوِيتِ.**

**وَكَانَ عَدَدُ الْأَصْوَاتِ الصَّحِيحَةِ هُوَ 25577511، وَهُوَ مَا
يُمَثِّلُ 96,81% مِنْ إِجْمَالِيِّ مَنْ حَضَرُوا لِلتَّصْوِيتِ.**

وكانَ عَدَدُ الْمُصَوِّتِينَ لمحمد مرسى هو 13230131، وهو ما يُمَثِّلُ 51,73% مِنْ إجماليِّ عَدَدِ الأصواتِ الصَّحِيحَةِ.

وكانَ عَدَدُ الْمُصَوِّتِينَ لأحمد شفيق هو 12347380، وهو ما يُمَثِّلُ 48,27% مِنْ إجماليِّ عَدَدِ الأصواتِ الصَّحِيحَةِ.

فإذا افترضنا أن أصحاب الأصواتِ الباطلة كانوا سَيُصَوِّتُونَ بِنَفْسِ النَّسَبِ التي صَوَّتَ بها أصحاب الأصواتِ الصَّحِيحَةِ، وذلك على اعتبار أن أصحاب الأصواتِ الباطلة هم أناسٌ ذَهَبُوا لِيُدْلُوا بِأصواتِهِمْ لِأَحَدِ المُرَشَّحِينَ وَلَكِنَّهُمْ أَخْطَأُوا بِدُونِ قَصْدٍ في مُمارَسَةِ التَّصَوِّتِ بِشَكْلِ صَحِيحٍ، فإنه يُمكنُ اعتِبارُ أن 436214 مِنْ أصحاب الأصواتِ الباطلة صَوَّتُوا لمحمد مرسى وأن 407038 منهم صَوَّتُوا لأحمد شفيق.

يَتَحَصَّلُ مِمَّا سَبَقَ ذِكرُهُ أَنَّ عَدَدَ الْمُصَوِّتِينَ الَّذِينَ لَا يُرِيدُونَ الإِسْلامَ هو 37292449، وهذا العَدَدُ يَتَمَثَّلُ في عَدَدِ الْمُتَغَيِّبِينَ (24538031) مُضَافًا إِلَيْهِ عَدَدُ الَّذِينَ صَوَّتُوا لأحمد شفيق (12347380) مُضَافًا إِلَيْهِ عَدَدُ أصحاب الأصواتِ الباطلة الَّذِينَ اعتَبَرْنَاهُمْ صَوَّتُوا لأحمد شفيق (407038)؛ بينما عَدَدُ الْمُصَوِّتِينَ الَّذِينَ يُرِيدُونَ الإِسْلامَ هو 13666345، وهذا العَدَدُ يَتَمَثَّلُ في عَدَدِ الَّذِينَ صَوَّتُوا لمحمد مرسى (13230131) مُضَافًا إِلَيْهِ عَدَدُ أصحاب الأصواتِ الباطلة الَّذِينَ اعتَبَرْنَاهُمْ صَوَّتُوا لمحمد مرسى (436214).

وَلَمَّا كَانَ عَدَدُ النَّاخِبِينَ الْمُقَيَّدِينَ في الجَدَاوِلِ الانتخابيَّةِ هو 50958794 (وهو العَدَدُ الَّذِي اعتَبَرْنَاهُ مُمَثِّلًا لِإجماليِّ الشَّعْبِ المِصْرِيِّ)، منهم 37292449 لَا يُرِيدُونَ

الإسلام، ومنهم 13666345 يُريدون الإسلام؛ فعلى ذلك تكون نسبة الذين لا يُريدون الإسلام من الشعب المصري هي 73,18%، بينما تكون نسبة الذين يُريدون الإسلام من الشعب المصري هي 26,82%.

وفي الحقيقة، إن نسبة الـ 73,18% المذكورة في الفقرة السابقة ينبغي عند الإنصاف أن تكون أكثر من ذلك، وكذلك نسبة الـ 26,82% ينبغي عند الإنصاف أن تكون أقل من ذلك؛ وذلك لأننا وزعنا الأصوات الباطلة بين ("مرسي" و"شفيق") بنفس النسبة التي حصلوها من الأصوات الصحيحة، وكان ذلك على اعتبار أن أصحاب الأصوات الباطلة هم أساساً ذهبوا ليبدلوا بأصواتهم لأحد المرشحين ولكنهم أخطأوا بدون قصد في ممارسة التصويت بشكل صحيح؛ لكن في الواقع إن هناك فئة من أصحاب هذه الأصوات كان ينبغي أن تحسب أصواتهم ضمن المتغيبين، ومما يدل على وجود تلك الفئة ما يلي:

(1) جاء على موقع قناة (صدى البلد) الفضائية تحت عنوان (خالد يوسف يُبطل صوته ويكتب في ورقة الاقتراع "الثورة مستمرة") في هذا الرابط: [أبطل المخرج \(خالد يوسف\) صوته في جولة الإعادة بانتخابات رئاسة الجمهورية](#)، حيث رفض (يوسف) إعطاء صوته للدكتور (محمد مرسي) مرشح الإخوان، مرجعاً ذلك إلى أنهم يتبنون منهج الدولة الدينية؛ كما رفض إعطاء صوته للفريق (أحمد شفيق) على الرغم من أنه [أي (شفيق)] يتبنى منهج الدولة المدنية، معللاً ذلك بأن (شفيق) أخذ رموز النظام السابق وممثله في الانتخابات الحالية والذي سيعيد إنتاجه مرة أخرى؛ وقام (خالد يوسف) بعمل علامة {X} على المرشحين، وكتب

على وَرَقَةِ التَّصْوِيتِ فِي الْأَسْفَلِ {**الثَّوْرَةُ مُسْتَمِرَّةٌ**} .
انتهى .

(2) جاءَ على موقع قناة (صدى البلد) الفضائية تحت عنوان (حمزاوي، **سَأَبْطِلُ صَوْتِي فِي الْإِنْخَابَاتِ** ولن أُوَيْدُ "شفيق" أو "مرسي") **في هذا الرابط** : نَقَى الدُّكْتُورُ (عمرو حمزاوي) عُضُوَ مَجْلِسِ الشَّعْبِ كُلِّ مَا تَرَدَّدَ مُؤَخَّرًا بِشَأْنِ إِنْخَابِ أَحَدٍ مِنْ مُرْشَحِي الْإِعَادَةِ فِي الْجَوْلَةِ الثَّانِيَةِ مِنَ الْإِنْخَابَاتِ الرَّئَاسِيَّةِ؛ وَأَضَافَ (حمزاوي) عَنَرُ تَغْرِيدَاتٍ لَهُ الْيَوْمَ الْجُمُعَةَ عَنَرُ مَوْقِعِ التَّوَاصُلِ الْاجْتِمَاعِيِّ (تويتر) قَائِلًا {قُلْتُ مِرَارًا، وَأَكْرَرُهَا، **سَأَبْطِلُ صَوْتِي** فِي إِنْخَابَاتِ الْإِعَادَةِ الرَّئَاسِيَّةِ، لَا أُوَيْدُ لَا (شفيق) وَلَا (مرسي)}؛ **وَطَالَبَ (حمزاوي) الْجَمِيعَ بِالتَّوَحُّدِ وَالْإِصْطِفَافِ حَوْلَ (إِبْطَالِ الصَّوْتِ الْإِنْخَابِيِّ)** كَوْنَهُ بَدِيلًا وَمَشْرُوعًا ثَالِثًا. انتهى .

(3) جاءَ في مَقَالَةٍ على مَوْقِعِ قَنَاةِ الْجَزِيرَةِ الْفَضَائِيَّةِ (الْقَطْرِيَّة) تحت عنوان (إِنْخَابَاتُ مِصْرَ بَيْنَ الْمُقَاطِعِينَ وَالْمُبْطِلِينَ): يَرَى الْمُحَلِّلُ السِّيَاسِيُّ (حسن نافعة) أَنَّ **أَغْلِيَّةَ الْمِصْرِيِّينَ لَا تُرِيدُ أَيًا مِنَ الْمُرْشَحِينَ [يعني "مرسي" و"شفيق"]**، مُشِيرًا إِلَى أَنَّ الْبَعْضَ قَدْ **يُبْطِلُونَ أَصْوَاتَهُمْ**، وَأَنَّ كَثِيرِينَ آخَرِينَ **لَنْ يُدْلُوا بِأَصْوَاتِهِمْ** مِنَ الْأَسَاسِ... ثُمَّ جَاءَ -أَيُّ فِي الْمَقَالَةِ-: يَتَعَشَّمُ مَنْ يُطْلَقُونَ عَلَى أَنْفُسِهِمْ لَقَبَ (مُبْطِلُونَ) -وَشِعَارُهُمْ (لَا لِلْفَاشِيَّةِ الدِّينِيَّةِ وَلَا لِلْفَاشِيَّةِ الْعَسْكَرِيَّةِ)- إِقْنَاعَ عَشْرَةِ مَلَايِينَ شَخْصٍ عَلَى الْأَقْلِ **بِإِبْطَالِ أَصْوَاتِهِمْ** لِيَبْعَثُوا بِرِسَالَةٍ سِيَاسِيَّةٍ... ثُمَّ جَاءَ -أَيُّ فِي الْمَقَالَةِ-: وَتَوَقَّعَ [أَيُّ **حسن نافعة**] أَنَّ يَحْضُلَ (مرسي) عَلَى أَصْوَاتِ التَّيَّارِ الْإِسْلَامِيِّ الْكَامِلِ. انتهى .

(4) جاء على موقع جريدة (الوفد) المصرية في مقالة بعنوان (أنت "مقاطعون" ولا "مبطلون"، أم "مشاركون"؟) [في هذا الرابط](#): أعلن حقوقيون وقوى ثورية وسياسية تدشين حملة (مقاطعون)، ينادون فيها بضرورة مقاطعة جولة إعادة الانتخابات الرئاسية؛ **[و] أعلن حقوقيون وقوى ثورية وسياسية تدشين حملة (مبطلون)، لإبطال أصواتهم خلال جولة إعادة الانتخابات الرئاسية...** ثم جاء -أي في المقالة-: قبل ساعات من جولة الإعادة، تزايد انضمام الشباب لحملتي (مقاطعون) و(مبطلون)، اللتين ظهرتا كبرد فعل لما آلت إليه نتيجة الانتخابات في جولتها الأولى **[و] التي أفرزت انجسار جولة الإعادة بين (مريسي) و(شفيق)؛ (المقاطعون) يرون أن النتيجة [أي نتيجة الجولة الأولى] لا تعبر عن أهداف الثورة (عيش، حرية، عدالة اجتماعية)، وأن الانتخابات لم تقم على أسس سليمة، مؤكدين أن {لا انتخابات تحت حكم العسكر}، لذا قرروا مقاطعة الانتخابات **[يعني جولة الإعادة]**؛ (المبطلون) يرون أن حملتهم سثبت للرئيس القادم أنهم مشروع معارضة لنظامه؛ وسينضم أعضاء الحملتين معاً يومي السبت والأحد (موعد جولة الإعادة) لتنظيم مسيرات لإقناع الناجحين بأهدافهما. انتهى باختصار.**

(5) جاء في مقالة على موقع جريدة (الأنباء) الكويتية بعنوان (مصريون بالخارج يحولون ورقة التصويت للافات ثورية) [على هذا الرابط](#): تزامناً مع بدء تصويت المصريين بالخارج في جولة الإعادة للانتخابات الرئاسية، تداول نشطاء عبر موقعي (تويتر) و(فيس بوك) صوراً لبطاقات تصويت المصريين بالخارج، **قَرَّر أصحابها أن يبطلوا أصواتهم** فحولوها إلى لافتات احتجاجية في صناديق الانتخاب؛ **[فكتب أحدهم في**

وَرَقَةِ الْإِنْتِخَابِ {الَّتِي إِخْتَشَوْا مَاتُوا}؛ نَاجِبٌ آخِرُ أَبْطَلِ صَوْتِهِ وَكُتِبَ **[فِي وَرَقَةِ الْإِنْتِخَابِ]** {التَّوْرَةُ مُسْتَمِرَّةٌ وَالْمَجْدُ لِلشَّهْدَاءِ}؛ نَاجِبٌ **[آخِرُ]** قَالَ **[فِي وَرَقَةِ الْإِنْتِخَابِ]** {أَطَالِبُ بِتَشْكِيلِ مَجْلِسٍ رِئَاسِيٍّ يُمَثِّلُ الشَّعْبَ الْمِصْرِيَّ، عَلَى أَنْ تَكُونَ فِتْرَةُ الْمَجْلِسِ 6 أَشْهُرٍ، يَتِمُّ خِلَالَهَا عَمَلُ دُسْتُورٍ قَوِيٍّ يُمَثِّلُ كُلَّ طَوَائِفِ الشَّعْبِ الْمِصْرِيِّ ثُمَّ إِنْتِخَابَاتٍ رِئَاسِيَّةٍ عَلَى أَسْئَسٍ وَصَلَاحِيَّاتٍ سَلِيمَةٍ؛ وَأَخَذُ النَّاجِبِينَ بـ (كَتْدًا) وَجَّهَ رِسَالَةً إِلَى الْمُرَشَّحِينَ قَائِلًا **[فِي وَرَقَةِ الْإِنْتِخَابِ]** {الْمُرَشَّحَانِ (مِرْسِي وَشَفِيقِ)، أَنْتُمْ لَيْسَ لَكُمْ عِلَاقَةٌ بِالتَّوْرَةِ، كُلُّكُمْ مُنْتَفِعُونَ مِنْ أَرْوَاحِ الشَّهْدَاءِ}؛ نَاجِبٌ آخِرُ إِخْتَارَ أَنْ يُضِيفَ **[فِي وَرَقَةِ الْإِنْتِخَابِ]** خَانَةً جَدِيدَةً إِلَى خَانَتِي الْمُرَشَّحِينَ، لِيَكُتَبَ عَلَيْهَا (الشَّهْدَاءُ) وَيُشِيرَ عَلَيْهَا بِعَلَامَةٍ (صَحِّحْ)؛ **[وَكُتِبَ أَكْثَرُ مَنْ نَاجِبٍ فِي وَرَقَةِ الْإِنْتِخَابِ]** {التَّوْرَةُ مُسْتَمِرَّةٌ، وَسَتَنْتَصِرُ}. أَنْتَهَى بِإِخْتِصَارٍ.

وَفِي الْحَقِيقَةِ أَيْضًا، لَيْسَ كُلُّ الَّذِينَ صَوَّتُوا لِمُحَمَّدٍ مِرْسِي يُرِيدُونَ الْإِسْلَامَ، فَإِنَّ كَثِيرًا مِنْهُمْ لَا يُرِيدُونَ الْإِسْلَامَ، وَمِمَّا يُدَلُّ عَلَى ذَلِكَ مَا يَلِي:

(1) جَاءَ فِي مَقَالَةٍ عَلَى مَوْقِعِ جَرِيدَةِ (الْيَوْمِ السَّابِقِ) الْمِصْرِيَّةِ بِعَنْوَانِ (حَمْلَةُ مُوسَى بِالسُّوَيْسِ "قَرَرْنَا التَّصْوِيتَ لِصَالِحِ مِرْسِي")؛ صَرَّحَ أَحْمَدُ نَجِيبٌ، مَسْتَوِلُ حَمْلَةٍ عَمَرُو مُوسَى الْمُرَشَّحِ الْخَاسِرِ بِالْإِنْتِخَابَاتِ الرَّئِاسِيَّةِ **[قُلْتُ: وَهِيَ إِنْتِخَابَاتُ عَامِ 2012 الَّتِي نَحْنُ بِصَدْرِهَا، حَيْثُ خَسِرَ عَمَرُو مُوسَى -الْمَعْرُوفُ بِمُنَاهِضَتِهِ لِلثَّيَّارِ الْإِسْلَامِيِّ- فِي الْجَوْلَةِ الْأُولَى مِنْهَا قَبْلَ أَنْ يَفُوزَ مُحَمَّدُ مِرْسِي فِي جَوْلَةِ الْإِعَادَةِ عَلَى أَحْمَدِ شَفِيقِ]** بِالسُّوَيْسِ، أَنَّهُمْ قَرَّرُوا عَدَمَ التَّصْوِيتِ لِصَالِحِ أَحْمَدِ شَفِيقِ بِجَوْلَةِ الْإِعَادَةِ، قَائِلًا {إِنْ تَوَلَّى **[أَحْمَدُ]** شَفِيقُ

لهذا المَنْصِبِ [أَيُّ مَنَصِبِ الرَّئِيسَةِ، فِي حَالَةِ فَوْزِهِ] مَعْنَاهُ رُجُوعُ التَّوْرَةِ لِنُقْطَةِ الصَّفَرِ وَإِجْهَاضُهَا، بَعْدَ أَنْ حَرَّرْنَا جَمِيعًا مِنَ الْغُيُودِ، وَأَضَافَ لـ (اليوم السابع) {لِذَلِكَ، بَعْدَ عَدَمِ تَمَكُّنَا مِنَ الْوُصُولِ لِحَوْلَةِ الْإِعَادَةِ، فَنَحْنُ قَرَّرْنَا بِنِسْبَةِ كَبِيرَةِ التَّصْوِيتِ [فِي حَوْلَةِ الْإِعَادَةِ] لِصَالِحِ مُحَمَّدٍ مَرْسِي مُرَشِّحِ الْإِخْوَانِ الْمُسْلِمِينَ، وَلَنْ نَعْرِفَ عَنِ الْإِنْخِبَابَاتِ كَمَا يُرَوِّجُ الْبَعْضُ، فَهَذِهِ هِيَ إِنْخِبَابَاتُ الرَّئِيسَةِ فِي بِلَادِنَا، وَلَنَا حَقُّ التَّصْوِيتِ وَالتَّعْبِيرِ عَنِ إِرَادَتِنَا، فَعَلَيْنَا الذَّهَابُ وَتَقُولُ كَلِمَتِنَا، فَلَا بُدَّ مِنَ الْمُشَارَكَةِ الْإِجَابِيَّةِ الْفَعَّالَةِ؛ وَعَلَى جَانِبِ آخَرَ، أَعْلَنَ عَدَدٌ كَبِيرٌ مِنَ الْحَرَكَاتِ الشَّبَابِيَّةِ وَالثَّوْرِيَّةِ وَعَدَدٌ مِنَ أَعْمَاءِ الْحَمَلَاتِ الْإِنْخِبَابِيَّةِ بِالسُّوَيْسِ التَّصْوِيتَ ضِدَّ أَحْمَدِ شَفِيقِ لِيَصَالِحَ مُحَمَّدُ مَرْسِي. انْتَهَى بِإِخْتِصَارٍ.

(2) جَاءَ فِي مَقَالَةٍ عَلَى مَوْقِعِ جَرِيدَةِ (الْيَوْمِ السَّابِعِ) الْمِصْرِيَّةِ بِعَنْوَانِ (6 إِبْرَيْلِ تَدَافِعُ عَنِ دَعْمِهَا لـ "مَرْسِي")؛ أَكَّدَتِ النَّاشِطَةُ السِّيَاسِيَّةُ نَدَى طَعِيمَةَ، عُضْوُ الْمَكْتَبِ السِّيَاسِيِّ لِحَرَكَةِ 6 إِبْرَيْلِ [جَاءَ فِي مَقَالَةٍ عَلَى مَوْقِعِ جَرِيدَةِ (البَوَابَةِ نِيُوزِ) الْمِصْرِيَّةِ بِعَنْوَانِ (صُنْدُوقُ "عَبْدِ الرَّحِيمِ عَلِيٍّ" يَقُودُ 6 إِبْرَيْلِ إِلَى الْخَطَرِ) فِي هَذَا [الرَّابِطِ](#)؛ قَضَتْ مَحْكَمَةُ الْأُمُورِ الْمُسْتَعْجَلَةِ بِخَطْرِ أَنْشِيطَةِ حَرَكَةِ 6 إِبْرَيْلِ دَاخِلَ جُمُهُورِيَّةِ مِصْرِ الْعَرَبِيَّةِ وَأَيُّ مُنْشَأَةٍ مُنَبِّئَةٍ مِنْهَا أَوْ مُنْظَمَةٍ أَوْ حَرَكَةٍ تَنْتَمِي إِلَيْهَا، مَعَ التَّحْفِظِ عَلَى مَقَرَّاتِهَا؛ وَأَكَّدَ أَشْرَفُ سَعِيدُ فَرَحَاتٍ، مُقِيمٌ دَعْوَى خَطْرِ أَنْشِيطَةِ حَرَكَةِ 6 إِبْرَيْلِ بِمِصْرٍ وَغَلَقِ مَكَاتِبِهَا وَالتَّحْفِظِ عَلَى جَمِيعِ مَقَرَّاتِهَا فِي جَمِيعِ الْمُحَافَظَاتِ، أَنَّهُ اسْتَنْدَ فِي دَعْوَاهُ إِلَى الْقَضَايَا الْمَنْظُورَةِ أَمَامَ الْمَحَاكِمِ ضِدَّ أَعْمَاءِ حَرَكَةِ 6 إِبْرَيْلِ، وَأَضَافَ أَنَّهُ اسْتَنْدَ أَيْضًا إِلَى التَّسْجِيلَاتِ الْمُسَرَّيَّةِ الَّتِي أَذَاعَهَا الْكَاتِبُ الصُّحْفِيُّ (عَبْدُ الرَّحِيمِ عَلِيٍّ) عَلَى قَنَاقَةٍ

(القاهرة والناس) في بَرَنَامَجِه (الصُّندوقُ الأسودُ) وذلك بِصَرَفِ النَّظَرِ عَنِ قَانُونِيَّةِ إِذَاعَتِهَا؛ وَعَلَى صَعِيدِ مُتَّصِلِ أَكْذَتِ النَّاشِطَةِ الْحُقُوقِيَّةِ دَالِيَا زِيَادَةَ، الْمُدِيرُ التَّنْفِيزِي لِمَرْكَزِ ابْنِ خَلْدُونِ لِلدِّرَاسَاتِ الْإِنْمَائِيَّةِ، إِنَّهَا تُؤَيِّدُ قَرَارَ خَظَرِ **حَرَكَةِ شَبَابِ 6 إِبْرِيلِ** رَغْمَ حُزْنِهَا عَلَى انْتِهَاءِ حُلْمِ جَمِيلٍ كَانَتْ تَتَمَنَّى اكْتِمَالَهُ بِوُجُودِ **حَرَكَةِ لِبِرَالِيَّةٍ** تُدَافِعُ عَنِ الْمَصْرِيِّينَ، وَأَضَافَتْ [أَيُّ دَالِيَا زِيَادَةَ] {مِثْلُ أَغْلَبِ جِيلِي، كُنْتُ فَخُورَةً بِأَنَّ فِي مِصْرٍ **حَرَكَةً لِبِرَالِيَّةً** تَتَكَوَّنُ فِي [عَامِ] 2008 **إِسْمُهَا 6 إِبْرِيلِ**، وَلَكِنْ سُرْعَانَ مَا اكْتَشَفْتُ زَيْفَهُمْ عِنْدَمَا إِحْتَاجَ لَهُمُ الْوَطَنُ فِيمَا بَعْدُ، وَبَدَأَتْ صُورَةُ 6 إِبْرِيلِ تَنْهَارُ فِي عَيْنِي عِنْدَمَا شَاهَدْتُهُمْ يَنْفَسِي فِي إِنْتِخَابَاتِ الرِّئَاسَةِ 2012 يُتَاجِرُونَ بِدِمَاءِ الشَّهَدَاءِ فِي **دَعَمٍ مَرَسِيٍّ**، وَهَكَذَا سَقَطُوا}، وَتَابَعَتْ [أَيُّ دَالِيَا زِيَادَةَ] {يَحِبُّ الْآنَ إِسْتِكْمَالَ تَطْهِيرِ الْبِلَادِ مِنَ الْإِخْوَانِ **وَكُلِّ مَنْ إِنْحَارَ لَهُمْ** فِي يَوْمِ إِحْتَاجِهِمْ فِيهِ الْوَطَنُ وَلَمْ يَلْبُوا النَّدَاءَ، **عَلَى غِرَارِ مَا حَدَثَ الْيَوْمَ مَعَ 6 إِبْرِيلِ**}؛ وَأَكَّدَ مُحَمَّدُ كِمَالُ، الْمُتَخَذْتُ الرِّسْمِيَّ بِاسْمِ **حَرَكَةِ 6 إِبْرِيلِ**، أَنَّ قَرَارَ مَحْكَمَةِ الْأُمُورِ الْمُسْتَعْجَلَةِ بِخَظَرِ أَنْشِطَةِ **الْحَرَكَةِ** عَلَى مُسْتَوَى الْجُمْهُورِيَّةِ وَالتَّحْفِظِ عَلَى كُلِّ مَقَارِفِهَا، كَانَ مُتَوَقَّعًا مِنْ قَبْلِ دَوْلَةٍ تُحَارِبُ الشَّبَابَ الثَّوْرِيَّ وَتَرْجُ بِه دَاخِلَ السُّجُونِ، وَهَذَا الْحُكْمُ دَلِيلٌ ضَعْفِهَا؛ وَزَعَمَ حَاتِمُ عِزَامُ، نَائِبُ رَئِيسِ حِزْبِ الْوَسَطِ، أَنَّ الْحُكْمَ الصَّادِرَ بِخَقِّ **حَرَكَةِ 6 إِبْرِيلِ** بِخَظَرِ نَشَاطَاتِهِمْ وَالتَّحْفِظِ عَلَى مَقَرَّاتِهِمْ، أَنَّهُ قَرَارٌ مُسَيَّسٌ، وَقَالَ عَبْرَ تَغْرِيدَةٍ لَهُ عَلَى [مَوْقِعِ] تَوَيْتِرِ الْيَوْمِ الْاِثْنَيْنِ {الْحُكْمُ بِخَظَرِ 6 إِبْرِيلِ مُسَيَّسٌ وَاسْتِمْرَارٌ لِمُسْلَسَلِ فَاشِيَّةِ إِرْهَابِ الدَّوْلَةِ، الْأَفْكَارُ لَا تُحْظَرُ بِأَحْكَامٍ، وَالشَّبَابُ لَنْ يَنْصَاعَ لِقَضَاءِ عُصُورِ الظَّلَامِ وَالدِّكْتَاتُورِيَّةِ}؛ وَأَكَّدَ الدُّكْتُورُ مُصْطَفَى النِّجَارُ عُضُوُّ مَجْلِسِ الشَّعْبِ السَّابِقِ، فِي تَعْلِيْقِهِ عَلَى الْحُكْمِ بِخَظَرِ **حَرَكَةِ 6 إِبْرِيلِ**، أَنَّ تَأْمِيمَ

الحياة السياسية لصالح الموالين للسلطة فقط لن يفيد الوطن بل سيعقد مشاكله، وأوضح غير صفحته على موقع التواصل الاجتماعي (فيس بوك) أن الحرب على جيل الشباب معركة خاسرة تدمر المستقبل، واختتم النجار حديثه متسائلاً {أليس منكم رجل رشيد؟!}؛ [و] قال عمرو علي، المنسق العام لحركة شباب 6 إبريل، إن الحكم الصادر ضد الحركة يسهل الطعن عليه قانونياً، لأن المحكمة لم تسمع إلى وجهة نظر الحركة ولم يكن لها [أي للحركة] أي محام للدفاع عنها ولم يتم تبليغهم بالأمر، وشدد [أي عمرو علي] على أن الحركة ماضية في طريقها ومستمرة في ضغطها السياسي في الشارع، لإرساء دولة القانون ومواجهة حالة الفوضى السياسية والقانونية المسيطرة على المشهد الحالي، مؤكداً أن شباب الحركة لن تخيفهم أية ممارسات قمعية من الدولة، ولن يروّعهم القبض عليهم من قبل الأمن، لأن ذلك ليس بجديد عليهم منذ إنشاء الحركة. انتهى باختصار، أن **دعم** الحركة للدكتور (محمد مرسي) مرشح جماعة الإخوان المسلمين، جاء بعد نتيجة استفتاء داخل الحركة وافق فيه أغلبية الأعضاء على دعمه **لمواجهة** الفريق (أحمد شفيق) ومنع فوزه بالانتخابات الرئاسية [قلت: وهي انتخابات عام 2012 التي نحن بصددتها] وإعادة ممارسات النظام السابق الذي قمنا بالثورة عليه. انتهى.

(3) جاء في مقالة على موقع جريدة (اليوم السابع) المصرية بعنوان (أحمد عيد "لن أنتخب مرسي مرة أخرى إذا استمر في سياسته"): يحمل النجم أحمد عيد جسا **وطنياً** وثورياً وفنياً، حيث يؤمن بأن الفن يعكس واقع المجتمعات بإيجابياتها وسلبياتها، بهوموها وأحلامها؛ وفي حوار مع (اليوم السابع) يكشف الفنان

عن هُوَيْتِهِ السِّيَاسِيَّةِ، وَيُعلنُ عَدَمَ نَدَمِهِ لانتخابه محمد مرسى رئيسًا للبلاد؛ [فَقَدْ سُئِلَ أحمد عيد] {أَتَهَمْتُ فِي الْفَتْرَةِ الْأَخِيرَةِ بِأَنَّكَ تَحْمِلُ فِكْرًا إِخْوَانِيًّا، نَتِيجَةً لِأَرَائِكَ السِّيَاسِيَّةِ الَّتِي اعْتَبَرَهَا الْبَعْضُ تَضَبُّبٌ فِي مَصْلَحَةِ جَمَاعَةِ الْإِخْوَانِ، فَهَلْ يَتَبَنَّى الْفَنَانُ وَالْمُوَاطِنُ أَحْمَدُ عِيدٌ إِنْجَاهًا فِكْرِيًّا مُعَيَّنًا؟}، [فَأَجَابَ] {أَنَا لَسْتُ إِخْوَانِيًّا، وَلَا أَمِيلُ لِأَيِّ نِظَامٍ سِيَاسِيٍّ، بَلْ أَصَنَّفُ نَفْسِي كْمُعَارِضٍ مِصْرِيٍّ وَلِبْرَالِيٍّ، لَكِنِّي مَعَ اسْتِكْمَالِ [أَيُّ أَنَّهُ يُؤَيِّدُ اسْتِكْمَالَ] رَئِيسِ الْجُمْهُورِيَّةِ مُحَمَّدٍ مَرْسِيٍّ لِمُدَّتِهِ الرِّئَاسِيَّةِ، إِحْتِرَامًا لِلشَّرْعِيَّةِ وَلِلصُّنْدُوقِ الْإِنْتِخَابِيِّ وَلِلْعَمَلِيَّةِ الدِّيمُقْرَاطِيَّةِ الَّتِي تُنَادِي بِهَا}؛ [ثُمَّ سُئِلَ] {كَثِيرُونَ مِنَ الَّذِينَ إِنْتَخَبُوا مُحَمَّدَ مَرْسِيٍّ نِكَايَةً فِي أَحْمَدٍ شَفِيقٍ أَعْلَنُوا عَنْ نَدَمِهِمْ لِهَذَا الْإِخْتِيَارِ، فَهَلْ} أَحْمَدُ عِيدٌ نَادِمٌ عَلَى إِخْتِيَارِهِ مَرْسِيٍّ رَئِيسًا لِأَنَّهُ لَمْ يُحَقِّقْ شَيْئًا مِنْ أَهْدَافِ الثَّوْرَةِ حَتَّى الْآنَ؟}، [فَأَجَابَ] {لَا، لَسْتُ نَادِمًا عَلَى إِخْتِيَارِ مُحَمَّدٍ مَرْسِيٍّ رَئِيسًا لِلْبِلَادِ، وَلَا أَسْتَطِيعُ تَقْيِيمَهُ بَعْدَ عَامٍ فَقَطْ، وَجَمَاعَةُ الْإِخْوَانِ لَمْ تَنْجَحْ فِي إِدَارَةِ الْبِلَادِ بِشَكْلِ كَامِلٍ}؛ [ثُمَّ سُئِلَ] {لَوْ تَرَشَّخَ مُحَمَّدُ مَرْسِيٌّ لِفَتْرَةِ رِئَاسِيَّةٍ جَدِيدَةٍ، سَتَمْنَحُهُ صَوْتُكَ؟}، [فَأَجَابَ] {لَا أَعْتَقِدُ أَنَّي سَأَنْتَخِبُهُ لِفَتْرَةِ رِئَاسِيَّةٍ جَدِيدَةٍ إِذَا اسْتَمَرَّ فِي سِيَاسَاتِهِ الْحَالِيَّةِ، وَأَوْدُ أَنْ أَوْكُذُ أَنْ دُكْتُورُ مُحَمَّدِ الْبِرَادَعِيِّ [قُلْتُ: فِي يَوْمِ 9 مَارَسِ 2011 أَعْلَنَ الْبِرَادَعِيُّ] (وَهُوَ أَخَذُ رُمُوزِ الْتَّيَارِ الْمُنَافِضِ لِلتَّيَارِ الْإِسْلَامِيِّ) عَنْ نِيَّتِهِ التَّرَشُّخِ فِي إِنْتِخَابَاتِ عَامِ 2012 الَّتِي نَحْنُ بِصَدْرِهَا، إِلَّا أَنَّهُ أَعْلَنَ فِي 14 يَنَآيِرِ 2012 عَنْ إِنْسِحَاحِهِ مِنَ التَّرَشُّخِ لِهَذِهِ الْإِنْتِخَابَاتِ الرِّئَاسِيَّةِ الَّتِي أُقِيمَتِ الْجَوْلَةُ الْأُولَى مِنْهَا فِي شَهْرِ مَآيُو 2012 وَأُقِيمَتِ خَوْلَةُ الْإِعَادَةِ مِنْهَا فِي شَهْرِ يُونِيُو 2012] رَجُلٌ وَطَنِيٌّ وَيَأْمَلُ فِي بِنَاءِ دَوْلَةٍ مَدَنِيَّةٍ حَدِيثَةٍ، وَأَوْفَرُهُ وَأَحْتَرُمُهُ}. انتهى باختصار.

(4) جاء على موقع قناة (صدى البلد) الفضائية تحت عنوان (محمود بدر، لو عادَ بي الزَّمنُ لَانْتَخَبْتُ "مرسي" مَرَّةً ثَانِيَةً) [في هذا الرابط](#): وأشار [أي (محمود بدر) الْمُنْسِقُ الْعَامُّ لِحَرَكَةِ "تَمَرُّد"، وهي حَرَكَةٌ سَانَتْ بِالانْقِلَابِ الْعَسْكَرِيِّ عَلَى الرَّئِيسِ مُحَمَّدٍ مَرْسِي وَتَوَلَّى عَبْدُ الْفَتَّاحِ السَّيْسِي رِئَاسَةً مِصْرًا] إِلَى أَنَّ عِلَاقَتَهُ بِالْجَمَاعَةِ الْإِرْهَابِيَّةِ [يَعْنِي جَمَاعَةَ الْإِخْوَانِ الْمُسْلِمِينَ] بَدَأَتْ عِنْدَمَا **إِنْتَخَبَ الْمَعْرُولُ (مُحَمَّدُ مَرْسِي) لِلرَّئِاسَةِ فِي [عَامِ] 2012، مُؤَكِّدًا أَنَّهُ لَوْ عَادَ بِهِ الزَّمَنُ لَانْتَخَبَهُ مَرَّةً ثَانِيَةً، [وَمُؤَصَّحًا] {لَوْ إِنْتَخَبْنَا أَحْمَدَ شَفِيقَ لَكَانَ الْإِخْوَانُ الْمُسْلِمُونَ مَعَ الْحَالَةِ الشَّعْبِيَّةِ الْمَوْجُودَةِ فِي ذَلِكَ التَّوْقِيتِ وَوَصَلُوا لِلسُّلْطَةِ بَعْدَ سَنَةٍ مِنْ حُكْمِ [أَحْمَد] شَفِيقَ، [وَ] لَعُدْنَا مَرَّةً أُخْرَى لِنُقْطِعَ الصُّفْرَ، لَذَلِكَ أَعْتَبِرُ نَفْسِي مِنْ أَصْحَابِ تَظَرُّعِيَّةٍ (سَلَمْنَا الْإِخْوَانَ لِلشَّعْبِ) {.** انتهى باختصار.

(5) جاء على الموقع الرسمي لجريدة الدستور المصرية تحت عنوان (فؤاد نجم "إِنْتَخَبْتُ مَرْسِي") [في هذا الرابط](#): أَكَّدَ الشَّاعِرُ الْمَعْرُوفُ أَحْمَدُ فَوْادُ نَجْمِ [الْمَعْرُوفُ بِمُنَاهِضَتِهِ لِلثَّيَّارِ الْإِسْلَامِيِّ] أَنَّ **ثَوْرَةَ 30 يُونِيُو** هِيَ إِمْتِدَادُ لثَوْرَةِ 25 يَنَآيِرِ الْعَظِيمَةِ، لَافِتًا إِلَى أَنَّ الثَّوَارَ تَدَارَكُوا أَخْطَاءَ ثَوْرَةِ يَنَآيِرِ بَعْدَ أَنْ تَعَامَلُوا فِي الْبِدَايَةِ مَعَ الْإِخْوَانِ بِتُبُلِّ الْفُرْسَانِ مِمَّا أَتَاحَ لِلْإِخْوَانِ الْأَسْتِيْلَاءَ عَلَى الثَّوْرَةِ وَالسُّلْطَةِ؛ وَقَالَ نَجْمُ {إِنْتَخَبْتُ (مُحَمَّدُ مَرْسِي) فِي جَوْلَةٍ الْإِعَادَةِ مَعَ الْفَرِيقِ (أَحْمَدُ شَفِيقِ) {، لِأَنَّهُ [أَيُّ أَحْمَدِ فَوْادِ نَجْمِ] كَانَ يَعْلَمُ أَنَّ فَوْزَ (شَفِيقِ) عَوْدَةً لِلنَّظَامِ الْقَدِيمِ لِأَنَّهُ إِمْتِدَادُ لِنِظَامِ الْحُكْمِ الْعَسْكَرِيِّ. انتهى.

(6) جاء في مقالة على موقع جريدة (البوابة نيوز) المصرية بعنوان (بالفيديو، لأول مرة، جابر القرموطي يعلن انتخابه لمحمد مرسي) [في هذا الرابط](#): صرّح الإعلامي جابر القرموطي [المعروف بمناهضته للتيار الإسلامي]، لأول مرة على الهواء، بأنه من الأشخاص الذين **انتخبوا المعزول (محمد مرسي)** أثناء الانتخابات الرئاسية لعام 2012. انتهى.

(7) جاء في مقالة على موقع جريدة (الموجز) المصرية بعنوان (بالفيديو، مُشادةً كلاميةً ساخنة على الهواء بين الإعلامي محمود سعد والكاتب وحيد حامد) [في هذا الرابط](#): ورد [أي محمود سعد، المعروف بمناهضته للتيار الإسلامي] قائلاً {أنا لست مع الإخوان، ولكني **انتخبت مرسي** لأن أحمد شفيق كان المنافس الوحيد أمامه}. انتهى.

(8) جاء على موقع جريدة (الوفد) المصرية في مقالة بعنوان (واكد "أي إنسان طبيعي سيختار مرسي") : استنكر الممثل عمرو واكد [المعروف بمناهضته للتيار الإسلامي] نتيجة الانتخابات الرئاسية [يعني الجولة الأولى منها] -والتي جاءت بالفريق (أحمد شفيق والدكتور (محمد مرسي) في جولة الإعادة- وخلوها من أي مرشح ثوري؛ وقال {أي إنسان طبيعي وعادي لو **خير بين شفيق ومرسي، لازم حتمًا يختار مرسي**}. انتهى باختصار.

(9) قال علاء الأسواني في كتابه (من يجرؤ على الكلام؟): **مرسي نجح في جولة الإعادة بأصوات ملايين الناجحين الذين لا ينتمون إلى الإسلام السياسي [قلت: جرت عادة المناهضين للتيار الإسلامي أن يصفوا**

المَحْسُوبِينَ عَلَى التَّيَّارِ الْإِسْلَامِيِّ بِـ (الْإِسْلَامِيِّينَ السِّيَاسِيِّينَ)]، انتهى، وقال -أي الأسواني- أيضا في مقالة له على موقع صحيفة (المصري اليوم) تحت عنوان (أسئلة وأجوبة عن الأزمة) **في هذا الرابط:** **الثوريون الذين انتخبوا (مرسي)**، هؤلاء أرادوا حماية الثورة، ومنع عودة النظام القديم (مُثَمِّلًا في "أحمد شفيق" تلميذ "مبارك" ورَجُلِهِ الْمُخْلِصِ)؛ كَانَ الاختيار بين الإخوان والنظام القديم **فاختيار الثوريون الإخوان** وَهُمْ يَعْلَمُونَ مَدَى انتهازيتهم، لَكِنَّهُ كَانَ الاختيار **الْوَحِيدَ الْمُتَاحَ لِحِمَايَةِ الثَّوْرَةِ**؛ لَقَدْ نَجَحَ الرَّئِيسُ (مرسي) بأصوات المصريين الذين لا ينتمون للإخوان **[قُلْتُ: يَعْنِي (لا ينتمون للتَّيَّارِ الْإِسْلَامِيِّ)]**، وغالبًا لا يحبونهم، لكنهم **انتخبوا (مرسي) من أجل إسقاط (شفيق)...** ثم قال -أي الأسواني-: لا يُمكنُ أَنْ تَقُومَ ثَوْرَةٌ ضِدَّ نِظَامٍ (مبارك) ثم تَنْتَخبُ أَحَدَ أَعْمَدَةِ النِّظَامِ الَّذِي قَامَتْ ضِدَّهُ الثَّوْرَةُ... ثم قال -أي الأسواني-: لا أَتَصَوَّرُ أَنْ أَحَدًا إِشْتَرَكَ فِي الثَّوْرَةِ مِنْ الْمُمكنِ أَنْ يَنْتَخبَ (مبارك) آخَرَ **[يَعْنِي تَلْمِيزَهُ (شفيق)]**، انتهى.

(10) جاء في مقالة على مَوْقِعِ جَرِيدَةِ (اليوم السابع) المصرية بعنوان (الاشتراكيون الثوريون يدعون **لتشكيل جبهة وطنية لمواجهة "شفيق"**) **على هذا الرابط:** أَكَدَّتْ حَرَكَةُ الْإِشْتِرَاكِيِّينَ الثَّوْرِيِّينَ **[المعروفة بمناهضتها للتَّيَّارِ الْإِسْلَامِيِّ]** أَنَّهَا تَتَّخِذُ مَوْقِفًا مُعَادِيًا مِنَ الْمُرْشِحِ أَحْمَدَ شَفِيقِ الَّذِي وَصَفَتْهُ بِأَنَّهُ مُرْشِحُ الْمَجْلِسِ الْعَسْكَرِيِّ وَالْحِزْبِ الْوَطَنِيِّ الْمُنْخَلِّ وَقُوَى الثَّوْرَةِ الْمُضَادَّةِ، وَالَّذِي تَمَكَّنَ مِنَ الْوُصُولِ إِلَى جَوْلَةِ الْإِعَادَةِ فِي الْإِنْخِبَاتِ الرَّئَاسِيَّةِ أَمَامَ مُرْشِحِ الْإِخْوَانِ الْمُسْلِمِينَ مُحَمَّدٍ مَرْسِي بِفَضْلِ إِحْتِشَادِ مُعَسْكَرِ الثَّوْرَةِ الْمُضَادَّةِ بِكَامِلِ قُوَّتِهِ وَتَنْظِيمِهِ وَأَجْهَزَتِهِ الْقَمْعِيَّةِ وَالْإِعْلَامِيَّةِ وَرِجَالِ أَعْمَالِهِ

خَلْفَهُ... وَقَالَتْ الْحَرَكَةُ فِي بَيَانِهَا الصَّادِرِ الْيَوْمَ الْاِثْنَيْنِ،
 إِنَّ قَوْرَ شَفِيقٍ فِي الْجَوْلَةِ الثَّانِيَةِ يَعْنِي خَسَارَةً فَادِحَةً
 لِلثَّوْرَةِ، وَضَرْبَةً قَوِيَّةً لِمُكْتَسَبَاتِهَا الدِّيمُقْرَاطِيَّةِ
 وَالاجْتِمَاعِيَّةِ، وَاسْتِعَادَةً نِظَامٍ (مَبَارَكٍ) لِكَافَةِ أَرْكَانِهِ؛
 وَدَعَتْ **[أَيَّ الْحَرَكَةِ]** كُلَّ الْقُوَى الْإِصْلَاحِيَّةِ وَالثَّوْرِيَّةِ
 لِتَشْكِيلِ جَبْهَةٍ وَطَنِيَّةٍ تَقِفُ ضِدَّ مُرْشِحِ الثَّوْرَةِ الْمُضَادَّةِ
 فِي إِنْتِخَابَاتِ الرِّئَاسَةِ... وَأَشَارَتْ الْحَرَكَةُ إِلَى أَنَّ نَجَاحَ
 (شَفِيقٍ) هُوَ فُرْصَةٌ ذَهَبِيَّةٌ لِقِيَامِ الثَّوْرَةِ الْمُضَادَّةِ بِهُجُومِ
 إِنْتِقَامِيٍّ أَكْثَرَ وَحَشِيَّةً وَاتِّسَاعًا عَلَى الثَّوْرَةِ... وَتَعْهَدَتْ
 الْحَرَكَةُ بِخَوْضِ أَوْسَعِ نِضَالٍ مُمَكِّنٍ ضِدَّ مُرْشِحِ الْفُلُولِ
[أَيَّ فُلُولِ الثَّوْرَةِ الْمُضَادَّةِ]، مُؤَكِّدَةً أَنَّ إِنْتِخَابَهُ خَطٌّ أَحْمَرٌ
 مِثْلُهُ مِثْلُ عَوْدَةِ (مَبَارَكٍ) أَوْ بَرَاءَتِهِ، وَمِثْلُ التَّفْرِيطِ فِي
 دَمِ الشَّهَدَاءِ، وَمِثْلُ قَبُولِ هَزِيمَةِ الثَّوْرَةِ. انْتَهَى. وَجَاءَ
 عَلَى مَوْقِعِ الْجَبْهَةِ الشَّعْبِيَّةِ لِتَحْرِيرِ فِلَسْطِينِ فِي مَقَالَةٍ
 بَعْنَوَانِ (قَرَارُ "الاشْتِرَاكِيِّينَ الثَّوْرِيِّينَ" بِمِصْرَ دَعْمِ
 "مَرْسِي" فِي جَوْلَةِ الْإِعَادَةِ) **فِي هَذَا الرَّابِطِ**: لَكِنَّ
 الْاشْتِرَاكِيِّينَ الثَّوْرِيِّينَ قَامُوا بِدَعْمِ (مَرْسِي) مُرْشِحِ
 جَمَاعَةِ الْإِخْوَانِ الْمُسْلِمِينَ. انْتَهَى بِاخْتِصَارٍ.

(11) جَاءَ فِي مَقَالَةٍ عَلَى مَوْقِعِ جَرِيدَةِ (الْأَنْبَاءِ) الْكُوَيْتِيَّةِ
 بَعْنَوَانِ (خَالِدٌ صَالِحٌ، إِنْتَخَبْتُ "مَرْسِي" نِكَايَةً فِي
 "شَفِيقٍ") **عَلَى هَذَا الرَّابِطِ**: وَجَّهَ الْقَنَاطُ خَالِدٌ صَالِحٌ
 لِلرَّئِيسِ الدُّكْتُورِ مُحَمَّدٍ مَرْسِي رِسَالَةً، طَالَبَةً فِيهَا
 بِتَنْفِيدِ مَا كَانَ يُنَادِي بِهِ أَثْنَاءَ الثَّوْرَةِ، جَاءَ ذَلِكَ خِلَالَ
 بَرْنَامَجٍ (كَرْسِي فِي الْكَلُوبِ) الَّذِي تُذِيعُهُ الْإِعْلَامِيَّةُ
 (لَمِيسَ الْحَدِيدِي) عَلَى قَنَاةِ (سِي بِي سِي)، وَأَكَّدَ صَالِحٌ
 أَنَّهُ إِنْتَخَبَ فِي الْجَوْلَةِ الْأُولَى مِنْ إِنْتِخَابَاتِ الرِّئَاسَةِ
 الصَّخَافِي (حَمْدِينَ صَبَاحِي) **[الْمَعْرُوفُ بِمُنَاهَضَتِهِ لِلتَّيَّارِ
 الْإِسْلَامِيِّ]**، وَقَدْ جَاءَ تَرْتِيبُهُ فِي الْجَوْلَةِ الْأُولَى الثَّالِثَ بَعْدَ
 (مُحَمَّدٍ مَرْسِي) وَ(أَحْمَدَ شَفِيقٍ)]، لَكِنَّهُ فِي الْإِعَادَةِ

إِنْتَخَبَ الدُّكْتُورَ (مرسي) نِكَايَةً بِالْفَرِيقِ (أحمد شفيق)،
هَذَا عَلَى الرَّغْمِ مِنْ أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ لَدَيْهِ وَقْتُهَا أَيُّ قَنَاعَةٍ
بِالإِخْوَانِ الْمُسْلِمِينَ، **بَلِ إِنْتَخَبَهُ حَتَّى لَا تَعُودَ مِصْرُ لِمَا
كَانَتْ عَلَيْهِ. انتهى.**

(12) جَاءَ عَلَى مَوْقِعِ جَرِيدَةِ (الأهرام) المِصْرِيَّةِ تَحْتَ
عَنْوَانِ (هشام عبد الحميد، مَبَادِيُ الدِّيمُقْرَاطِيَّةِ تُخْتَمُ
عَلَيَّ أَلَا أَرْفُضَ الرَّئِيسَ "مرسي") **فِي هَذَا الرَّابِطِ:**
وَقَالَ عَبْدُ الْحَمِيدِ [يَعْنِي هِشَامَ عَبْدِ الْحَمِيدِ الْمُثَمِّلَ
الْمَعْرُوفَ بِمُنَاهَظَتِهِ لِلتَّيَّارِ الْإِسْلَامِيِّ] فِي حَدِيثٍ أَجْرَاهُ
مَعَهُ مُرَاسِلٌ وَكَالَةُ أَنْبَاءِ الشَّرْقِ الْأَوْسَطِ فِي وَاشِنْطُنِ
{ أَنَا لِيَبْرَالِيٍّ وَأَوْ مِنْ بَالِ الدِّيمُقْرَاطِيَّةِ إِلَى أَبْعَدِ الْخُدُودِ،
وَلَكِنِّي أَوْيَدُ مُعَسَكِرِ الرَّئِيسِ "مرسي" }. انتهى.

(13) جَاءَ عَلَى مَوْقِعِ جَرِيدَةِ (الرأي) الْأَزْدُنِيَّةِ تَحْتَ عَنْوَانِ
(شفيق يُهاجِمُ إِخْوَانَ مِصْرَ وَيَتَهَمُهُمْ بِـ "الظَّلَامِيَّةِ") **فِي
هَذَا الرَّابِطِ:** وَقَالَ نَاجِيُونَ [مِصْرِيُّونَ] فِي السَّعُودِيَّةِ
حَيْثُ أَكْبَرُ كُتْلَةٍ تَصَوِّتِيَّةٍ لِلْمِصْرِيِّينَ فِي الْخَارِجِ، إِنَّهُ لَا
سَبِيلَ أَمَامَهُمْ سِوَى **إِنْتِخَابِ مُرْشَحِ الإِخْوَانِ بِهَدَفِ سَدِّ
الطَّرِيقِ أَمَامَ عَوْدَةِ نِظَامِ (مبارك) مَرَّةً أُخْرَى عَبْرَ
(شفيق). انتهى.**

(14) جَاءَ عَلَى مَوْقِعِ قَنَاةِ (صدى البلد) الْفَضَائِيَّةِ تَحْتَ
عَنْوَانِ (بلال فضل، فَخُورٌ بِإِنْتِخَابِي لـ "مرسي") **فِي
هَذَا الرَّابِطِ:** قَالَ الْكَاتِبُ الصُّخْفِيُّ بِلَالُ فَضْلٍ [وَهُوَ أَخْدُ
الْمُؤَيَّدِينَ لِلانْقِلَابِ الْعَسْكَرِيِّ عَلَى الرَّئِيسِ مُحَمَّدٍ
مَرْسِيٍّ]، إِنَّهُ فَخُورٌ بِإِنْتِخَابِ الرَّئِيسِ (محمد مرسي) فِي
الانْتِخَابَاتِ الرَّئِاسِيَّةِ السَّابِقَةِ لِمُوَاجَهَةِ الْفَرِيقِ (أحمد
شفيق) رَجُلٍ (مبارك). انتهى.

(15) جاء في مَقَالَةٍ على مَوْقِعِ جَرِيدَةِ (البوابة نيوز) المِصْرِيَّةِ بعنوان (نبيه الوحش "الإخوان يُمارسون سياسةً نجسةً") [في هذا الرابط](#): قال المُحَامِي (نبيه الوحش) إِنَّهُ لَا يَنْتَمِي إِلَى أَيِّ تَيَّارٍ سِيَّاسِيٍّ، مُؤَكِّدًا أَنَّهُ لَمْ يَرْتَمِ فِي حُضْنِ التَّيَّارِ الإِسْلَامِيِّ وَلَمْ يَكُنْ مُنَاصِرًا لَهُ فِي يَوْمٍ مِنَ الْأَيَّامِ؛ وَكَشَفَ (الوحش) فِي جِوَارِهِ مَعَ (تامر أمين) خِلالَ بَرْنَامَجٍ (أزمة قلبية) الَّذِي يُعَرِّضُ عَلَى قَنَاقَةٍ (روتانا مصرية) أَنَّهُ أَضْطُرُّ لِلتَّصَوُّيْتِ لِلرَّئِيسِ المَعزُولِ (محمد مرسي)؛ وَيَرَى (الوحش) أَنَّ الإِخْوَانَ يُمارسون سِيَّاسَةً نَجْسَةً، فَهُمْ لَا يُمارسون السِّيَّاسَةَ مِنْ مَنَظُورٍ دِينِيٍّ. انتهى باختصار.

(16) جاء في مَقَالَةٍ على المَوْقِعِ الرَّسْمِيِّ لجماعة الإخوان المسلمين (إخوان أونلاين) بعنوان (مادلين صمويل، سَأَنْتَخِبُ الدُّكْتُورَ "مرسي" لِأَنَّهُ سَيَتَّقِي اللَّهَ فِينَا) [في هذا الرابط](#): أَعْلَنَتِ القِبْطِيَّةُ [يَعْنِي التَّصْرَانِيَّةُ] (مادلين بير صمويل) تَأْيِيدَهَا وَدَعَمَهَا لِلدُّكْتُورِ (محمد مرسي) مُرَشِّحِ الثَّوْرَةِ عَنْ جِزْبِ الحُرِّيَّةِ وَالْعَدَالَةِ وَالِإِخْوَانِ المُسْلِمِينَ لِرِئَاسَةِ الجُمهُورِيَّةِ، وَغَدَمَ إِبْطَالِ صَوْتِهَا أَوْ مُقَاطَعَةِ الانْتِخَابَاتِ، بِجَوْلَةِ الإِعَادَةِ؛ وَقَالَتْ عَبَّرَ تَدْوِينَةُ لَهَا عَلَى [مَوْقِعِ] فِيس بوك {سَأَنْتَخِبُ مَنْ قَالَ (سَأَتَّقِي اللَّهَ فَيْكُمْ)}؛ وَتَوَجَّهَتْ (مادلين) بِرِسَالَةٍ مِنْ آيَاتِ الإنجِيلِ لِمَسئُولِي الكِنَائِسِ {لَا تَتَّبِعُوا شَيْطَانًا الْإِنْسِ (شفيق)}؛ وَتَبَرَّأَتْ (مادلين صمويل) مِمَّنْ يَنْتَخِبُ (أحمد شفيق) قَائِلَةً {أَتَبَرَّأُ مِمَّنْ يَنْتَخِبُونَ الشَّرَّ، وَلَنْ أَبْطَلَّ صَوْتِي}. انتهى باختصار.

(17) جاء على مَوْقِعِ (صَحِيفَةُ زَادِ الْأَرْذُنِ) تَحْتَ عِنْوَانِ (السَّقَا، دَاعِمُو "شفيق" إِمَّا مَرَضَى نَفْسِيَّوْنَ أَوْ لُصُوصُ مُنْتَفِعُونَ) [في هذا الرابط](#): أَكَّدَ القَنَاقَةُ المِصْرِيُّ (أحمد

السقا [المَعْرُوفُ بِمُناهَضَتِهِ لِلتَّيَّارِ الْإِسْلَامِيِّ] في تصريح خاص له على صفحته الخاصة عبر موقع التواصل الاجتماعي (فيس بوك) أنه لا يزال رافضاً للفريق (أحمد شفيق) مُعتبراً أعضاء حملته إمّا مرضى نفسيين، أو لصوصاً مُنتفعين من عودة البلاد لما كانت عليه قبل ثورة 25 يناير؛ وقال (السقا) {الفريق (شفيق) هو مُمثل النظام العسكري القديم}؛ ورفض (السقا) فكرة مقاطعة جولة الإعادة للانتخابات الرئاسية مُعتبراً ذلك ليس خلا للمرحلة الحرجة التي تمرُّ بها مصرُ حالياً، وقال {كلنا لازم نُشارك ونختار مُستقبلاً أفضل لمصر}. انتهى باختصار.

(18) جاء على موقع جريدة (الرأي) الكويتية تحت عنوان (تدمت على اختيار "مرسي" في الانتخابات الرئاسية) في هذا الرابط: قالت الفنانة المصرية (أثار الحكيم) [المَعْرُوفَةُ بِمُناهَضَتِهَا لِلتَّيَّارِ الْإِسْلَامِيِّ] أنها نادمة على مُساندتها الرئيس المصري الذُّكُورَ (محمد مرسي)، وعلى تصويتها له في الانتخابات الرئاسية التي فاز فيها على مُنافسه الفريق (أحمد شفيق). انتهى.

وكان أكثرُ المُصَوِّتين لـ (محمد مرسي) هم جماعة الإخوان المسلمين ومن تأثر من العامة بدعوتهم، فهل هؤلاء يُريدون الإسلام الذي بُعث به النبي صلى الله عليه وسلم، أم يُريدون إسلاماً آخر تخيلوه بأذهانهم وحملهم عليه تبنيهم فكر (المدرسة العقلية الأتريالية) وفكر (مدرسة فقه التيسير والوسطية)، وهو ما أدى إلى توريطهم في إنكار أمور معلومة من الدين بالضرورة، وإلى وقوعهم في الزندقة بتبنيهم الرخص وشواذ الأقوال وسقطها؛ وبيان ذلك يتضح مما يلي:

(1) قال الشيخ عصام تليمة (القيادي الإخواني، وتلميذ القرضاوي وسكرتيه الخاص ومدير مكتبه، وعضو جبهة علماء الأزهر، وعضو الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين، وعضو الجمعية الشرعية بمصر) في مقالة منشورة بتاريخ (21 فبراير 2020) بعنوان ("الحويني" بين التقديس والتشنيج) [على هذا الرابط](#): فلو رجعنا إلى أقل من عشرين عامًا، كان هناك شريط للحويني [يعني الشيخ أبا إسحاق الحويني] بعنوان (رحلتي إلى أمريكا) نال فيها من الشيخ يوسف القرضاوي [هو يوسف القرضاوي عضو هيئة كبار العلماء بالأزهر (زمن حكم الرئيس الإخواني محمد مرسي)، ورئيس الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين (الذي يوصف بأنه أكبر تجمع للعلماء في العالم الإسلامي)، ويُعتبر الأب الروحي لجماعة الإخوان المسلمين على مستوى العالم] متهمة إياه **بالجئون والخرف**، وأنه **ليس فقيهاً**. انتهى باختصار. وجاء على موقع صحيفة (المصري اليوم) تحت عنوان (القرضاوي يغيب عن خطبة الدوحة) [في هذا الرابط](#): شن الداعية السلفية أبو إسحاق الحويني (عضو مجلس شورى العلماء السلفي) هجوماً حاداً على القرضاوي، واصفاً فتاواه بـ (المتناقضة التي لا قيمة لها)، وداعياً المسلمين إلى **عدم الأخذ منه** في الفقه وأمر الدين؛ وقال الحويني في فيديو {فأنا أرى ألا تأخذ عنه [أي عن القرضاوي] فقهاً أو حديثاً}؛ وأضاف [أي الحويني] {لما القرضاوي سُئل عن الجندي الأمريكي المسلم إذا تلقى الأوامر بضرب إخوانه في أفغانستان، قال [أي القرضاوي] (يضرب)}، وتساءل [أي الحويني] {كيف يُجل دَم المسلم؟!، فالقتل ليس فيه إيجاب [يعني أن القتل ليس فيه إكراه معتبر]}، مضيفاً [أي الحويني] {القرضاوي يقول (لو عدم ضرب المواطن الأمريكي للمسلم الأفغاني ترك خدشا في

وَلَا يَلِدْهُ فلا مانع من القتل، **وَوَلَاؤُهُ لِبَلَدِهِ مُقَدَّسٌ** {،
وَعَلَّقَ الْحَوِينِي بِالْقَوْلِ {مَنْ الَّذِي لَدَيْهِ أَلْفُ بَاءٍ فَهَمَّا
وليس أَلْفُ بَاءٍ فَهَمَّا يَقُولُ بِمِثْلِ هَذَا الْكَلَامِ؟!}. انتهى
باختصار. وجاء على مَوْقِعِ جَرِيدَةٍ (الوفد) المِصْرِيَّةِ في
مقالة بعنوان ("الحويني" خَلِيفَةُ "ابْنِ تَيْمِيَّةَ" في الفِكرِ
السَّلَفِيِّ التَّكْفِيرِيِّ): الحويني [يَعْنِي الشَّيْخَ أَبَا إِسْحَاقَ
الحويني] وَصَلَتْ انتقاداته للقرضاوي إلى حَدِّ السَّبَابِ
عندما وَصَفَهُ {مَخْدَشٌ [أَيُّ (لَا أَحَدَ)] يَأْخُذُ مِنْ يُوسُفَ
القرضاوي عِلْمًا وَلَا فَتَوَى، عَلَّشَانِ [أَيُّ لِأَجْلِ أَنْ] دَه
مِشْ بَتَّاعِ عِلْمٍ، دَه إِنْتِهَارِي}. انتهى باختصار.

(2) قَالَ الشَّيْخُ مُقْبِلُ الْوَادِعِيِّ فِي (إِسْكَاتِ الْكَلْبِ
العاوي يُوْسُفُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْقُرْضَاوِيِّ): **كَفَرَتْ يَا
قُرْضَاوِي** أَوْ قَارَبَتْ. انتهى. وَقَالَ الشَّيْخُ مُقْبِلُ الْوَادِعِيِّ
أَيْضًا فِي (تُحْفَةُ الْمُحِبِّ): يُوْسُفُ الْقُرْضَاوِي، **لَا بَارَكَ
اللَّهُ فِيهِ**. انتهى. وَقَالَ الشَّيْخُ مُقْبِلُ الْوَادِعِيِّ أَيْضًا عَنِ
الْقُرْضَاوِيِّ فِي فَتَوَى صَوْتِيَّةٍ مُفَرَّغَةٍ عَلَى مَوْقِعِهِ **فِي
هَذَا الرَّابِطِ**: فَأَنَا لَا أَنْصَحُ بِاسْتِمَاعِ أَشْرَاطِهِ وَلَا بِحُضُورِ
مُحَاضَرَاتِهِ وَلَا بِقِرَاءَةِ كُتُبِهِ، **فَهُوَ مَهْمٌ وَسٌّ** ... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ
الشَّيْخِ الْوَادِعِيِّ-: نُشِيرُ عَنْهُ فِي جَرِيدَةٍ {إِنَّا لَا نُقَاتِلُ
الْيَهُودَ مِنْ أَجْلِ الْإِسْلَامِ، وَلَكِنْ مِنْ أَجْلِ أَنَّهُمْ احْتَلَوْا
أَرْضِينَا}، أَفْ لِهَذِهِ الْفَتَوَى **الْمُنْتِنَةِ**، وَرَبُّ الْعِزَّةِ يَقُولُ
فِي كِتَابِهِ الْكَرِيمِ {قُلْ إِنْ كَانَ آبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ
وَإِخْوَانُكُمْ وَأَزْوَاجُكُمْ وَعَشِيرَتُكُمْ وَأَمْوَالٌ اقْتَرَفْتُمُوهَا
وَتِجَارَةٌ تَخْشَوْنَ كَسَادَهَا وَمَسَاكِنُ تَرْضَوْنَهَا أَحَبَّ إِلَيْكُمْ
مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَجِهَادٍ فِي سَبِيلِهِ فَتَرَبَّصُوا حَتَّى يَأْتِيَ
اللَّهُ بِأَمْرِهِ، وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْفَاسِقِينَ}، فَالَّذِينَ
مُقَدَّمٌ عَلَى الْوَطَنِ وَعَلَى الْأَرْضِ. انتهى. وَقَالَ الشَّيْخُ
مُقْبِلُ الْوَادِعِيِّ أَيْضًا فِي مَقْطَعِ صَوْتِيٍّ بِعُنْوَانِ (إِخْذَرُوا
مِنَ الْقُرْضَاوِيِّ وَفَتَاوَى الْإِخْوَانِ) مَوْجُودٍ **عَلَى هَذَا**

الرابط: اخذروا، اخذروا، اخذروا من فتاوى الإخوان المسلمين، اخذروا من فتاوى القرضاوي. انتهى باختصار. وقال الشيخ مَقْبِلُ الوادِعِيّ أيضًا في (قَمْعُ الْمُعَايِدِ) رَاذَاً عَلَى (جَمَاعَةِ الْإِخْوَانِ الْمُسْلِمِينَ) فِي ادِّعَائِهِمْ {أَنَّهُمْ هُمُ الْفِرْقَةُ النَّاجِيَةُ}: وَهَلِ الْفِرْقَةُ النَّاجِيَةُ هُمُ الَّذِينَ يُمَجِّدُونَ (مُحَمَّدَ الْغَزَالِي [الَّذِي تُؤْفَى عَامَ 1996م، وَكَانَ يَعْمَلُ وَكِيلًا لوزارة الأوقاف بمصر]) الضالَّ الْمُلْجَدَّ؟!... ثم قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الْوَادِعِيِّ-: **فَالْإِخْوَانُ الْمُسْلِمُونَ سَاقِطُونَ.** انتهى. وفي هذا **الرابط** على مَوْقِعِ الشَّيْخِ مَقْبِلِ الْوَادِعِيِّ، سُئِلَ الشَّيْخُ: هَلِ الْفِرْقَةُ الْمُعَاصِرَةُ كَالْإِخْوَانِ وَالسُّرُورِيَّةِ [قُلْتُ: السُّرُورِيَّةُ] (وَيُقَالُ لَهَا أَيْضًا "السَّلَفِيَّةُ الْإِخْوَانِيَّةُ" وَ"السَّلَفِيَّةُ السُّرُورِيَّةُ" وَ"السَّلَفِيَّةُ الْحَرَكِيَّةُ" وَ"تَيَّارُ الصَّخْوَةِ") هُمْ أَكْبَرُ التَّيَّارَاتِ الدِّينِيَّةِ فِي السُّعُودِيَّةِ، وَهُمْ التَّيَّارُ الَّذِي أَسَّسَهُ الشَّيْخُ مُحَمَّدُ سُرُورُ زَيْنِ الْعَابِدِينَ، وَمِنْ رُؤُوسِهِ الشَّيْخُ سَفَرُ الْحَوَالِي وَنَاصِرُ الْعُمَرِ وَسَلْمَانُ الْعُودَةُ وَعَائِضُ الْقُرْنِي وَعَوْضُ الْقُرْنِي وَمُحَمَّدُ الْعَرِيفِي وَسَعْدُ الْبَرِيكُ وَعَبْدُالْوَهَّابِ الطَّرِيرِي وَمُحْسِنُ الْعَوَاجِي] تُعَدُّ مِنَ الْفِرْقِ الْخَارِجَةِ عَلَى جَمَاعَةِ الْمُسْلِمِينَ (أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ)، أَمْ أَنَّهَا مِنَ الْفِرْقَةِ النَّاجِيَةِ وَوُجُودُهَا شَرْعِيٌّ وَالْمُبَايَعِينَ لَهَا هُمْ مِنْ أَهْلِ السُّنَّةِ؟. فَأَجَابَ الشَّيْخُ: **أَمَّا هَذِهِ الْفِرْقَةُ فَلَا تُعَدُّ مِنْ أَهْلِ السُّنَّةِ وَلَا كَرَامَةٍ.** انتهى باختصار. وجاءَ فِي كِتَابِ (تُحْفَةُ الْمُحِبِّ) لِلشَّيْخِ مَقْبِلِ الْوَادِعِيِّ، أَنَّ الشَّيْخَ سُئِلَ: هَلِ الْإِخْوَانُ الْمُسْلِمُونَ يَدْخُلُونَ تَحْتَ مُسَمَّى الْفِرْقَةِ النَّاجِيَةِ وَالطَّائِفَةِ الْمَنْصُورَةِ؟. فَأَجَابَ الشَّيْخُ: الْمَنْهَجُ الْمَنْهَجُ مُبْتَدَعٌ مِنْ تَأْسِيسِهِ وَمِنْ أَوَّلِ أَمْرِهِ، فَالْمُؤَسَّسُ كَانَ يَطُوفُ بِالْقُبُورِ وَهُوَ (حَسَنُ الْبَنَّا)، وَيَدْعُو إِلَى التَّقَرُّبِ بَيْنَ السُّنَّةِ وَالشَّيْعَةِ، وَيَحْتَفِلُ بِالْمَوَالِدِ، فَالْمَنْهَجُ مِنْ أَوَّلِ أَمْرِهِ **مَنْهَجٌ مُبْتَدَعٌ ضَالٌّ.** انتهى باختصار. وَقَالَ الشَّيْخُ

مُقْبِلِ الْوَادِعِي أَيْضًا فِي فَتَوَى صَوْتِيَّةٍ بِعُنْوَانِ (الرَّدُّ عَلَى
 فَتَاوَى بَعْضِ الْأَزْهَرِيِّينَ الْمُخَالِفَةِ) مُفَرَّغَةً عَلَى مَوْقِعِهِ
فِي هَذَا الرِّابِطِ: دَعْوَةُ الْإِخْوَانِ الْمُسْلِمِينَ مُصَيِّغَةً
مُصَيِّغَةً، وَدَعْوَةُ جَمَاعَةِ التَّبْلِيغِ أَيْضًا مُبْتَدَعَةً، فَأَنْصَحُهُمْ
 أَنْ يُقْبِلُوا عَلَى الْعِلْمِ النَّافِعِ. أَنْتَهَى. وَقَالَ الشَّيْخُ مُقْبِلُ
 الْوَادِعِي أَيْضًا فِي (الْمَخْرَجُ مِنَ الْفِتْنَةِ): إِنَّهُمْ [أَيُّ
جَمَاعَةِ الْإِخْوَانِ الْمُسْلِمِينَ] وَقَفُوا فِي وَجْهِ دَعْوَةِ أَهْلِ
 السُّنَّةِ، وَأَرَادُوا أَنْ لَا تُوجَدَ دَعْوَةُ أَهْلِ السُّنَّةِ. أَنْتَهَى.
 وَقَالَ الشَّيْخُ مُقْبِلُ الْوَادِعِي أَيْضًا فِي فَتَوَى صَوْتِيَّةٍ
 مُفَرَّغَةً عَلَى مَوْقِعِهِ **فِي هَذَا الرِّابِطِ:** فَنَحْنُ مُحْتَاجُونَ
 إِلَى أَنْ يُبَيَّنَ حَالُ يُوْسُفَ الْقُرْضَاوِي وَعَبْدِ الْمَجِيدِ
 الزَّنْدَانِي [أَحَدِ كِبَارِ مُؤَسَّسِي جَمَاعَةِ الْإِخْوَانِ الْمُسْلِمِينَ
 فِي (الْيَمَن)]، وَهَكَذَا أَيْضًا رُؤُوسُ الْإِخْوَانِ الْمُسْلِمِينَ لَا
 بُدَّ أَنْ تُبَيَّنَ أَخْوَالُهُمْ؛ وَإِنِّي أَحْمَدُ اللَّهَ، فَقَدْ طَحَنَ
 (الْجَرْحُ وَالتَّعْدِيلُ) عَبْدَ الرَّحِيمِ الطَّحَّانَ، وَقَرَّضَ لِسَانَ
 يُوْسُفَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْقُرْضَاوِي؛ وَإِنِّي أَحْمَدُ اللَّهَ،
 الْمُبْتَدَعَةُ تَرْجُفُ أَفِيدَتُهُمْ مِنْ شَرِيطٍ. أَنْتَهَى بِاخْتِصَارٍ.
 وَقَالَ الشَّيْخُ عَبْدُ الْعَزِيزِ الرَّيْسُ فِي خُطْبَةٍ لَهُ بِعُنْوَانِ
 (لِمَاذَا جَمَاعَةُ التَّبْلِيغِ؟) مُفَرَّغَةً **عَلَى هَذَا الرِّابِطِ** فِي
 مَوْقِعِ الْإِسْلَامِ الْعَتِيقِ الَّذِي يُشْرَفُ عَلَيْهِ: قَالَ سَمَاحَةُ
 الشَّيْخِ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ بَارٍ -رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى- فِي إِجَابَةِ
 سُؤَالِ حَوْلِ جَمَاعَةِ التَّبْلِيغِ {وَجَمَاعَةُ التَّبْلِيغِ وَالْإِخْوَانِ
 مِنْ عُمُومِ الثَّنَيْنِ وَالسَّبْعِينَ فِرْقَةً الصَّالَةِ}. أَنْتَهَى.

(3) قَالَ الشَّيْخُ يَاسِرُ بَرْهَامِي (نَائِبُ رَئِيسِ الدَّعْوَةِ
 السَّلَفِيَّةِ بِالْإِسْكَنْدَرِيَّةِ) فِي مَقَالَةٍ عَلَى مَوْقِعِهِ **فِي هَذَا**
الرِّابِطِ: يَوْمَ أَنْ أَفْتَى الدُّكْتُورُ يُوْسُفُ الْقُرْضَاوِي بِأَنَّهُ
 يَجُوزُ لِلْمُجَنِّدِ الْأَمْرِيكِيِّ أَنْ يُقَاتِلَ مَعَ الْجَيْشِ الْأَمْرِيكِيِّ
 ضِدَّ دَوْلَةِ أَفْغَانِسْتَانِ الْمُسْلِمَةِ لَمْ يَنْعَقِدِ إِتْحَادُ عُلَمَاءِ
 الْمُسْلِمِينَ [يَعْنِي (الْإِتِّحَادَ الْعَالَمِيَّ لِعُلَمَاءِ الْمُسْلِمِينَ)]

الذي يَرَأِيهِ القرضاوي] لِيُبَيِّنَ حُرْمَةَ مُوَالَاةِ الْكُفَّارِ، وَلَمْ تُنْطَلَقِ الْأَلْسِنَةُ **مُكْفِرَةً** وَمُضَلَّلَةً وَحَاكِمَةً بِالْإِنْفَاقِ!، مَعَ أَنَّ الْقِتَالَ وَالنَّصْرَةَ أَعْظَمُ صُورِ الْمُوَالَاةِ ظُهُورًا، وَدَوْلَةُ أَفْغَانِسْتَانِ كَانَتْ تُطَبِّقُ الْخُدُودَ وَتُعَلِّنُ مَرَجِعِيَّةَ الْإِسْلَامِ. انتهى.

(4) جَاءَ فِي مَقَالَةٍ عَلَى مَوْقِعِ جَرِيدَةِ (الوطن) الْكُوَيْتِيَّةِ **فِي هَذَا الرَّابِطِ**: إِنَّ وَزَارَةَ الدِّفَاعِ الْأَمْرِيكَِيَّةَ تَسْمَحُ لِمُنْتَمِيِنِ لِمُنْظَمَةِ الرَّابِطَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ لِأَمْرِيكََا الشَّمَالِيَّةِ **الْمُرْتَبِطَةِ بِتَنْظِيمِ الْإِخْوَانِ الْمُسْلِمِينَ** بِالْإِلْتِحَاقِ بِصُفُوفِ الْجَيْشِ الْأَمْرِيكَِي **كَجُنُودٍ**، وَرِجَالِ دِينٍ أَيْضًا؛ وَوَقَفًا لِلتَّقْرِيرِ، فَإِنَّ الْمَفْرُوضَ الْعَامَّ لِمُنْظَمَةِ (ISNA) ذَاتِ **التَّوَجُّهِ الْإِخْوَانِيَّ** عَبْدَ الرَّشِيدِ مُحَمَّدٍ، أَقَامَ أَخِيرًا إِحْتِفَالًا يَقْبُولُ (الْبَنْتَاغُون) لِدَفْعَةٍ جَدِيدَةٍ مِنْ رِجَالِ دِينٍ مُسْلِمِينَ رُشِحُوا مِنْ قَبْلِ الْمُنْظَمَةِ ضِمَّنَ يَزْنَامَجِ الْجَيْشِ لِتَعْرِيزِ التَّنَوُّعِ الثَّقَافِيِّ دَاخِلَ صُفُوفِهِ، وَتَأَسَّسَتْ هَذِهِ الرَّابِطَةُ فِي الْعَامِ 1981 **[م]** عَلَى يَدِ **جَمَاعَةِ الْإِخْوَانِ**. انتهى.

(5) قَالَ الشَّيْخُ سَلْمَانُ الْعُودَةُ فِي (حَوَارٍ هَادِيٍّ مَعَ مُحَمَّدٍ الْغَزَالِيِّ): إِنَّ الشَّيْخَ الْغَزَالِيَّ **مُتَأَثِّرًا بِالْمَدْرَسَةِ الْعَقْلَانِيَّةِ الْمُعَاصِرَةِ** فِي الْكَثِيرِ مِنْ آرَائِهِ الْعَقْدِيَّةِ وَالتَّشْرِيعِيَّةِ وَالْإِصْلَاحِيَّةِ، وَلَا غَرَابَةَ فِي ذَلِكَ فَقَدْ دُ مِنْ شَيْوَجِهِ اللَّامِعِينَ هُمْ مِنْ رِجَالِ هَذِهِ الْمَدْرَسَةِ وَذَلِكَ كَمُحَمَّدِ أَبِي زَهْرَةَ **[عُضْوٍ مَجْمَعِ الْبَحُوثِ الْإِسْلَامِيَّةِ]** وَمُحَمَّدٍ شَلْتُوتَ **[الَّذِي تَوَلَّى مَنْصِبَ شَيْخِ الْأَزْهَرِ عَامَ 1958م]** وَمُحَمَّدِ الْبَهِيِّ **[عُضْوٍ مَجْمَعِ الْبَحُوثِ الْإِسْلَامِيَّةِ]** وَغَيْرِهِمْ. انتهى.

(6) وَقَالَ الشَّيْخُ أَبُو سَلْمَانَ الصُّومَالِي فِي (تَكْفِيرُ الْقِرْضَاوِي "بِتَصْوِيبِ الْمُجْتَهِدِ مِنْ أَهْلِ الْأَدْيَانِ"): خُلَاصَةُ

رَأَيْ **القرضاوي** أَنَّ مَنْ بَحَثَ فِي الْأَدْيَانِ وَانْتَهَى بِهِ
الْبَحْثُ إِلَى أَنَّ هُنَاكَ دِينًا خَيْرًا وَأَفْضَلَ مِنْ دِينِ الْإِسْلَامِ -
كَالْوَثْنِيَّةِ وَالْإِلْحَادِيَّةِ وَالْيَهُودِيَّةِ وَالنَّصْرَانِيَّةِ- فَاعْتَنَقَهُ،
فَهُوَ **مَعذُورٌ نَاجٍ فِي الْآخِرَةِ وَلَا يَدْخُلُ النَّارَ**، لِأَنَّهُ لَا يَدْخُلُ
النَّارَ إِلَّا الْجَاحِدُ الْمُعَانِدُ... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ
الصُّومَالِيِّ-: يَحِبُّ تَكْفِيرُ **القرضاوي** فِي قَوْلِهِ {أَنَّ
الْمُجْتَهِدَ فِي الْأَدْيَانِ، إِذَا انْتَهَى بِهِ الْبَحْثُ إِلَى دِينٍ
يُخَالِفُ الْإِسْلَامَ -كَالْوَثْنِيَّةِ وَالْإِلْحَادِيَّةِ- فَهُوَ **مَعذُورٌ نَاجٍ مِنَ**
النَّارِ فِي الْآخِرَةِ}... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الصُّومَالِيِّ-:
ظَاهِرُ كَلَامِ **القرضاوي** اقْتَضَى أَنَّ الْبَاحِثَ فِي الْأَدْيَانِ
إِذَا انْتَهَى إِلَى اعْتِقَادِ الْوَثْنِيَّةِ وَالْإِلْحَادِيَّةِ وَالْمَجُوسِيَّةِ،
فَإِنَّهُ **لَيْسَ كَافِرًا وَلَا مُشْرِكًا** عِنْدَ اللَّهِ وَعِنْدَ الْمُسْلِمِينَ،
لِأَنَّهُ -فِي زَعْمِ الْقَرْضَاوِيِّ- أَتَى بِمَا أَمَرَهُ الشَّارِعُ مِنَ
الْاجْتِهَادِ **وَالِاسْتِنَارَةِ بِنُورِ الْعَقْلِ**... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ
الصُّومَالِيِّ-: الْمُسْلِمُونَ **أَجْمَعُوا** عَلَى أَنَّ مُخَالَفَ مِلَّةِ
الْإِسْلَامِ **مُخْطِئٌ أَثِمٌ كَافِرٌ، اجْتِهَادٌ فِي تَحْصِيلِ الْهُدَى أَوْ**
لَمْ يَجْتَهِدْ... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الصُّومَالِيِّ-: وَالْقَائِلُ بِمَا
قَالَ الْقَرْضَاوِيُّ **كَافِرٌ بِالْإِجْمَاعِ**... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ
الصُّومَالِيِّ-: **يُوسُفُ الْقَرْضَاوِيُّ كَافِرٌ** بِمُقْتَضَى كَلَامِهِ،
وَمَنْ لَمْ يُكْفِرْهُ **بَعْدَ الْعِلْمِ** فَهُوَ **كَافِرٌ مِثْلَهُ**. انْتَهَى
بِاخْتِصَارٍ. وَقَالَ الشَّيْخُ أَبُو بَصِيرٍ الطَّرطُوسِيُّ فِي مَقَالَةٍ
لَهُ بِعُنْوَانٍ (لِمَاذَا **كَفَّرْتُ** يُوسُفَ الْقَرْضَاوِي) عَلَى مَوْقِعِهِ
فِي هَذَا الرَّابِطِ: مُنْذُ سَنَوَاتٍ قَدْ أَصْدَرْتُ فِتْوَى -هِيَ
مَبْنُوثَةٌ ضِمْنَ الْفَتَاوَى الْمَنْشُورَةِ فِي مَوْقِعِي عَلَى
الْإِنْتَرْنِتِ- بِكُفْرِ وَرَدَّةِ يُوسُفَ الْقَرْضَاوِيِّ. انْتَهَى. وَقَالَ
الشَّيْخُ أَبُو بَصِيرٍ الطَّرطُوسِيُّ أَيْضًا فِي فِتْوَى لَهُ بِعُنْوَانٍ
(تَكْفِيرُ الْقَرْضَاوِيِّ) عَلَى مَوْقِعِهِ **فِي هَذَا الرَّابِطِ**: وَاعْلَمْ
أَنَّ الرَّجُلَ [يَعْنِي الْقَرْضَاوِي] لَوْ لَمَسْنَا مِنْهُ مَا يُوجِبُ
التَّوَقُّفَ عَنْ **تَكْفِيرِهِ** شَرْعًا، فَلَنْ تَتَرَدَّدَ حِينَئِذٍ لَحْظَةً عَنْ
فِعْلٍ ذَلِكَ، وَلَنْ نَسْتَأْذِنَ أَحَدًا فِي فِعْلٍ ذَلِكَ. انْتَهَى.

(7) قال الشيخ الألباني في فتاوى صوتية مفرغة على هذا الرابط: يوسف القرضاوي، دراسته **أزهرية**، وليست دراسته **منهجية على الكتاب والسنة**، وهو يفتي الناس بفتاوى **تخالف الشريعة**. انتهى. وقال الشيخ الألباني أيضًا في فتاوى صوتية موجودة على هذا الرابط: **أضرف نظرك عن القرضاوي وأقرضه قرصًا**... ثم قال -أي الشيخ الألباني-: فالقرضاوي، هذانا الله وإياه، **تبنى ما يتبناه الشيوعيون**. انتهى. وجاء في كتاب (فتاوى العلامة ناصر الدين الألباني) أن الشيخ قال: وهم -أي جماعة التبليغ- لا يُعَنُّون بالدعوة إلى الكتاب والسنة كمبدأ عام بل إنهم **يعتبرون هذه الدعوة مفرقة**، ولذلك فهم **أشبه ما يكونون بجماعة الإخوان المسلمين**. انتهى. وقال الشيخ الألباني أيضًا في مقطع صوتي مفرغ على هذا الرابط: **الطنطاوي [يعني (عليه الطنطاوي) القاضي في المحكمة الشرعية بدمشق، وهو من أعلام (جماعة الإخوان المسلمين) في سوريا، وقد توفي عام 1999هـ]** يفتي ببعض الفتاوى يخالف فيها السنة الصحيحة، فالمقدم عنده -كما هو مصيبة كثير من الناس اليوم- هو **ترجيح التيسير على الناس أو أن المصلحة هكذا تقتضي**، ويلحق بهذا **محمد الغزالي**... ثم قال -أي الشيخ الألباني-: هذا **[يعني الغزالي]** رجل كفي **[أي اعتباري متحكم]**، لا أصول له ولا مراجع، **فلا هو سلفي**، لأن السلفي يرجع إلى الكتاب والسنة وعلى منهج السلف الصالح، **ولا هو خلفي**، لأن الخلفي يكون متمذهبًا بمذهب، فليس هو متمسكًا، فهو تارة تراه مع الحنفي، تارة مع الشافعي، فهو **حيثما وجد الهوى اتبعه**، كما قال الشاعر {وَمَا أَنَا إِلَّا مِنْ غَرِيَّةٍ، إِنَّ غَوْتُ *** غَوَيْتُ، وَإِنْ تَرَشَّدْتُ غَرِيَّةً أَرَشَدْتُ}. انتهى باختصار.

(8) قَالَتْ حنان محمد عبدالمجيد في (التَّغْيِيرُ الاجْتِمَاعِيُّ فِي الْفِكْرِ الْإِسْلَامِيِّ الْحَدِيثِ): وَمِمَّا لَا شَكَّ فِيهِ أَنَّ حَرَكَةَ الْإِخْوَانِ الْمُسْلِمِينَ قَدْ تَأَثَّرَتْ كَثِيرًا بِفِكْرِ التَّيَّارِ الْإِصْلَاحِيِّ الْعَقْلِيِّ. انتهى.

(9) قَالَ الشَّيْخُ صَالِحُ اللَّحْدَانِ (عَضُوُّ هَيْئَةِ كِبَارِ الْعُلَمَاءِ، وَرَأِيسُ مَجْلِسِ الْقَضَاءِ الْأَعْلَى) فِي (فَضْلُ دَعْوَةِ الْإِمَامِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْوَهَّابِ): فَجَمِيعُ الْمُتَعَلِّمِينَ فِي الْمَمْلَكَةِ مِنْ قَبْلِ عَامِ التَّسْعِينَ (1390هـ)، إِنَّمَا تَعَلَّمُوا عَلَى مَنَهِجِ كُتُبِ الشَّيْخِ [مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْوَهَّابِ] وَأَبْنَائِهِ وَتَلَامِذَتِهِ، وَلَمْ يَكُنْ عِنْدَنَا فِي الْمَمْلَكَةِ دَعْوَةٌ تَبْلِغُ [يَعْنِي (جَمَاعَةَ التَّبْلِغِ وَالِدَّعْوَةِ)] وَلَا دَعْوَةُ إِخْوَانٍ وَلَا دَعْوَةُ سُورِيِّينَ وَإِنَّمَا الدَّعْوَةُ إِلَى اللَّهِ وَإِعْلَانُ مَنَهِجِ السَّلَفِ. انتهى باختصار.

(10) قَالَ الشَّيْخُ عَبْدُ اللَّهِ الطَّرِيقِي (وَكِيلُ كَلِيَّةِ الشَّرِيعَةِ بِالرِّيَاضِ) فِي مَقَالَةٍ لَهُ بِعُنْوَانِ (مَنَهِجُ الْمَدْرَسَةِ الْعَقْلِيَّةِ الْحَدِيثَةِ وَتَقْوِيمُهَا فِي الْإِصْلَاحِ الْمُعَاصِرِ) على هذا الرابط: وَجَاءَتْ نَشَأَةُ هَذِهِ الْمَدْرَسَةِ [يَعْنِي الْمَدْرَسَةَ الْعَقْلِيَّةَ الْإِعْتِرَافِيَّةَ] إِبَّانَ ضَعْفِ الدَّوْلَةِ الْعُثْمَانِيَّةِ، وَفِي حَالَةٍ لِلْأُمَّةِ يَغْمُرُهَا الْجَهْلُ وَالتَّخَلُّفُ، هَذَا فِي الْوَقْتِ الَّذِي كَانَ فِيهِ الْعَرَبُ (الْعَالَمُ النَّصْرَانِيُّ) يَتَقَدَّمُ فِي الْمَادِّيَّاتِ بِصُورَةٍ مُذْهِلَةٍ، فَكَانَ مَوْقِفُ هَذِهِ الْمَدْرَسَةِ مُحَاوَلَةً التَّاقُلُمِ وَالتَّوْفِيقِ مَعَ تِلْكَ الْحَضَارَةِ الْوَافِدَةِ مَعَ الْإِبْقَاءِ عَلَى الْإِنْتِمَاءِ الْإِسْلَامِيِّ، فَدَعَتْ إِلَى الْأَخْذِ بِتِلْكَ الْحَضَارَةِ، مُتَأَوِّلَةً مَا يَتَعَارَضُ مَعَهَا مِنْ نُصُوصٍ شَرْعِيَّةٍ؛ إِنَّهَا كَمَا يَقُولُ الشَّيْخُ مُحَمَّدُ حَسِينُ الذَّهَبِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ (ت 1397هـ) {أَعْطَتْ لِعَقْلِهَا حُرِّيَّةً وَاسِعَةً، فَتَأَوَّلَتْ بَعْضَ الْحَقَائِقِ الشَّرْعِيَّةِ الَّتِي جَاءَ بِهَا الْقُرْآنُ الْكَرِيمُ، وَعَدَلَتْ

بها عن الحَقِيقَةِ إِلَى الْمَجَازِ، كَمَا أَنَّهَا بِسَبَبِ هَذِهِ الْحُرِّيَّةِ الْعَقْلِيَّةِ الْوَاسِعَةِ **جَارَتْ الْمُعْتَزَلَةُ فِي بَعْضِ تَعَالِيمِهَا وَعَقَائِدِهَا**، وَحَمَلْتُ بَعْضَ أَلْفَاظِ الْقُرْآنِ مِنَ الْمَعَانِي مَا لَمْ يَكُنْ مَعَهُودًا عِنْدَ الْعَرَبِ فِي زَمَنِ نُزُولِ الْقُرْآنِ، وَطَعَنْتُ فِي الْحَدِيثِ، تَارَةً بِالضَّعْفِ، وَتَارَةً بِالْوَضْعِ، مَعَ أَنَّهَا أَحَادِيثُ صَحِيحَةٌ؛ وَقَدْ شَابَهَتْ **[أَيِ الْمَدْرَسَةِ الْعَقْلِيَّةِ الْإِعْتَزَالِيَّةِ]** الْمُعْتَزَلَةَ مِنْ وَجْهِ؛ (أ) فِي تَحْكِيمِ الْعَقْلِ، وَرَفْعِهِ إِلَى مَرْتَبَةِ الْوُحْيِ؛ (ب) فِي إِنْكَارِ بَعْضِ الْمُعْجَزَاتِ أَوْ تَأْوِيلِهَا؛ (ت) فِي تَأْوِيلِ بَعْضِ الْغَيْبِيَّاتِ؛ (ث) فِي رَدِّ بَعْضِ الْأَحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ أَوْ تَأْوِيلِهَا. أَنْتَهَى بِاخْتِصَارٍ.

(11) قَالَ الشَّيْخُ مُحَمَّدُ بْنُ الْأَمِينِ الدِّمَشْقِيُّ فِي مَقَالَةٍ لَهُ بِعَنْوَانِ (الْجَوَازُ الْهَادِيُّ مَعَ الشَّيْخِ الْقُرْضَاوِيِّ) عَلَى مَوْقِعِهِ **فِي هَذَا الرِّابِطِ: الشَّيْخُ الْقُرْضَاوِيُّ** يَسْعَى بِكُلِّ مَا أَوْتِيَ مِنْ قُوَّةٍ لِكَسْبِ أَكْبَرَ قَدَرٍ مِنَ الشَّعْبِيَّةِ، **فَهُوَ مُسْتَعِدٌّ لِأَنْ يُفْتِيَ بِأَيِّ شَيْءٍ يَرَعْبُهُ الْجُمْهُورُ**، وَفَقَّ قَاعِدَةَ {الشَّهَوَاتُ تُبِيحُ الْمَحْظُورَاتِ}؛ أَقُولُ، وَهَذَا تَبْرِيرٌ قَوِيٌّ لِنَاقِضِ **فَتَاوَاهِ**، إِذِ الْهَدَفُ مِنَ الْقَتْوَى **[عِنْدَهُ]** إِرْضَاءُ جَمِيعِ النَّاسِ بِاخْتِلَافِ أَمْرَجَتِهِمْ... ثُمَّ قَالَ -أَيِ الشَّيْخِ الدِّمَشْقِيِّ-: **الشَّيْخُ الْقُرْضَاوِيُّ** يَنْتَمِي إِلَى الْمَدْرَسَةِ الْفِقْهِيَّةِ التَّيْسِيرِيَّةِ [يَعْنِي (مَدْرَسَةُ فِقْهِ التَّيْسِيرِ وَالْوَسْطِيَّةِ)]. وَقَدْ قَالَ الشَّيْخُ أَبُو الْمُنْذِرِ الشَّنْقِيطِيُّ فِي (سُرَّاقِ الْوَسْطِيَّةِ): (جَمَاعَةُ الْإِخْوَانِ) الْيَوْمَ تُرَوِّجُ مَنَهَجَهَا الصَّالِّ تَحْتَ عُنْوَانِ (الْوَسْطِيَّةِ). أَنْتَهَى بِاخْتِصَارٍ [الْعَضْرَانِيَّةِ] [يَعْنِي (الْمَدْرَسَةَ الْعَقْلِيَّةَ الْإِعْتَزَالِيَّةَ)]، وَالَّتِي مِنْ سِمَاتِهَا؛ (أ) التَّحَبُّبُ لِعَامَّةِ النَّاسِ، بِمُحَاوَلَةِ تَقْلِيلِ الْمُحَرَّمَاتِ وَتَسْهِيلِ التَّكَالِيفِ بِأَكْبَرَ قَدَرٍ، بِمَا يُسَمِّيهِ **[أَيِ الْقُرْضَاوِيِّ]** (فِقْهُ التَّيْسِيرِ)، وَلِذَلِكَ تَجَدُّ **فَتَاوَاهُ تَتَّفَقُ** مَعَ أَهْوَاءِ الْعَامَّةِ فِي الْغَالِبِ،

مَمَّا أَكْسَبَهُ **شَيْعِيَّةٌ** كَبِيرَةٌ؛ (ب) (الاعتمادُ على آراءِ الفقهاءِ - وهذا ناتجٌ قِلَّةِ البِضَاعَةِ في عِلْمِ الْحَدِيثِ، وَعَدَمِ التَّمْيِيزِ بَيْنَ صَحِيحِهِ وَسَقِيمِهِ - مِمَّا يَجْعَلُهُمْ يَحْتَفُونَ بِهَا أَكْثَرَ مِنْ اخْتِفَائِهِمْ بِالنَّصِّ، فَتَرَاهُمْ أَحْيَانًا يَتَّبِعُونَ **شَوَادِ الْأَقْوَالِ وَسَقَطُهَا؛** (ت) (التأثرُ بِفِكْرِ الْمُتَكَلِّمِينَ الَّذِينَ يَرَوْنَ تَقْدِيمَ الْعَقْلِ عَلَى النَّصِّ (في حالةِ التَّعَارُضِ "حَسَبَ زَعْمِهِمْ")، كَمَا هُوَ عِنْدَ الْمُعْتَزَلَةِ؛ (ث) (الانهزامُ النَّفْسِيَّ أَمَامَ الانْفِتَاحِ الْحَضَارِيِّ الْمُعَاصِرِ عَلَى الْغَرْبِ، مِمَّا يَجْعَلُ بَعْضَهُمْ يَسْتَحْيِي مِنْ بَعْضِ أَحْكَامِ الْإِسْلَامِ، فَيَبْتَغِي لَهَا عَنْ **تَأْوِيلَاتٍ** وَتَعْلِيلَاتٍ، وَذَلِكَ خَوْفًا مِنْ طَعْنِ الْغَرِيبِينَ فِي الْإِسْلَامِ... ثم قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الدَّمَشَقِيِّ-: خِلَافُنَا مَعَ الشَّيْخِ الْقُرْضَاوِيِّ لَيْسَ فَقَطْ بِفُرُوعِ الْفِقْهِ، بَلْ هُوَ فِي الْعَقِيدَةِ وَأَصُولِ الشَّرِيعَةِ وَقَوَاعِدِ الْفِقْهِ أَيْضًا، فَتَحَدُّهُ قَدْ هَدَمَ تَعْظِيمَ النَّصُوصِ وَأَعْرَضَ عَنِ الْوَحْيَيْنِ، فَلَيْسَ مَرَجُّهُ الْكِتَابَ وَالسُّنَّةَ، بَلْ قَوَاعِدَ اتَّبَعَهَا وَعَارَضَ بِهَا الشَّرِيعَةَ كَقَاعِدَةِ {تَهْذِيبِ الشَّرِيعَةِ لِإِرْضَاءِ الْعَامَّةِ}، وَ{تَحْسِينِ صُورَةِ الْإِسْلَامِ لِلْكَفَّارِ}، وَقَاعِدَةِ {تَقْدِيمِ الْعَقْلِ}، وَقَاعِدَةِ {التَّيْسِيرِ}، وَقَاعِدَةِ {الشَّهَوَاتِ تُبِيحُ الْمَحْظُورَاتِ}، وَقَاعِدَةِ {الْأَضْلُ فِي الْأَمْرِ فِي الْأَوَامِرِ الْإِسْتِحْبَابُ، وَالْأَضْلُ فِي النَّوَهِیِ الْكَرَاهَةُ} فَلَا وَجُوبَ وَلَا تَحْرِيمَ [قَالَ الشَّيْخُ عَصَامُ تَلِيْمَةُ (الْقِيَادِيُّ الْإِخْوَانِيُّ، وَتَلْمِيزُ الْقُرْضَاوِيِّ وَسِكَرْتِيْزِهِ الْخَاصُّ وَمُؤَدِّرُ مَكْتَبِهِ، وَغَضُو جَبْهَةِ عُلَمَاءِ الْأَزْهَرِ، وَغَضُو الْإِتِّحَادِ الْعَالَمِيِّ لِعُلَمَاءِ الْمُسْلِمِينَ، وَغَضُو الْجَمْعِيَّةِ الشَّرْعِيَّةِ بِمِصْرَ) فِي مَقَالَةٍ بِعُنْوَانِ (مَعَ الْقُرْضَاوِيِّ ثَلَاثَةُ كُتُبٍ يَتَمَنَّى الشَّيْخُ كِتَابَتَهَا) عَلَى هَذَا الرِّابِطِ؛ فَالْقُرْضَاوِيُّ يَرَى أَنَّ الْأَمْرَ فِي السُّنَّةِ [يَعْنِي النَّصُوصَ النَّبَوِيَّةَ] لِلْإِسْتِحْبَابِ، وَالنَّهْيَ لِلْكَرَاهَةِ، إِلَّا إِذَا جَاءَتْ قَرِينَةٌ تُضَرِّفُهُ عَنْ ذَلِكَ [أَيُّ تَضَرُّفُ الْأَمْرِ إِلَى الْوُجُوبِ، وَالنَّهْيِ إِلَى التَّحْرِيمِ]. انتهى]، وَلِسَانُ حَالِهِ يَقُولُ كَمَا يَقُولُ الْمُرْجِيَّةُ {إِعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ، فَقَدْ وَجَبَتْ

لَكُمْ الْجَنَّةُ}؛ هَذَا الرَّجُلُ لَا يَعْرِفُ مِنَ الْأَدِلَّةِ إِلَّا قَوْلَهُ
تَعَالَى {يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمْ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمْ الْعُسْرَ}، وَلَا
يَعْرِفُ مِنَ الْقَوَاعِدِ إِلَّا قَاعِدَةٌ {الضَّرُورَاتُ تُبِيحُ
الْمَحْظُورَاتِ} وَقَدْ أَدْخَلَ فِي الضَّرُورَاتِ شَهَوَاتِ النَّاسِ،
فَنَسَفَ النُّصُوصَ وَالْإِجْمَاعَاتِ وَمَسِيخَ الشَّرِيعَةِ بِهَذَا... ثُمَّ
قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الدَّمَشَقِيِّ-: مَا أَجْرًا الْقُرْضَاوِي عَلَى
أَحَادِيثِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قَاتَلَ اللَّهُ أَهْلَ
الْأَهْوَاءِ الَّذِينَ يُقَدِّمُونَ عُقُولَهُمُ النَّاqِصَةَ عَلَى أَحَادِيثِ
النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ
الدَّمَشَقِيِّ-: وَمِنَ الْوَاضِحِ أَنَّ الشَّيْخَ الْقُرْضَاوِيَّ قَدْ تَأَثَّرَ
شَدِيدَ التَّأَثُّرِ بِالْغَزَالِيِّ فِي كَثِيرٍ مِنْ أَقْوَالِهِ... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ
الشَّيْخِ الدَّمَشَقِيِّ-: الْغَزَالِيُّ يَقُولُ فِي الْحَدِيثِ الصَّحِيحِ
الْمُتَوَاتِرِ الَّذِي أَخْرَجَهُ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ [فِي صَحِيحِهِ] (إِنَّ
أَبِي وَآبَاكَ فِي النَّارِ) {هَذَا حَدِيثٌ يُخَالِفُ الْقُرْآنَ} [قُلْتُ:
وَذَلِكَ بِحَسَبِ زَعْمِهِ]، خُطِمَ تَحْتَ رَجُلِكَ}!، فَلَا حَوْلَ وَلَا
قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ، فَتَأَمَّلْ قِلَّةَ آدَبِ هَذَا الْمُعْتَزَلِيِّ الْغَزَالِيِّ مَعَ
حَدِيثِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَقَوْلِهِ {خُطِمَ
تَحْتَ رَجُلِكَ}، فَهَذَا مِنَ الْإِيذَاءِ الْمُتَعَمَّدِ لِرَسُولِ اللَّهِ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَاللَّهُ تَعَالَى يَقُولُ {إِنَّ الَّذِينَ
يُؤْذُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ لَعَنَهُمُ اللَّهُ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَأَعَدَّ
لَهُمْ عَذَابًا مُهِينًا}... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الدَّمَشَقِيِّ-:
وَمِنَ الْمُلَاحَظَةِ أَنَّ الشَّيْخَ الْقُرْضَاوِيَّ قَدْ فَاقَ شَيْخَهُ
[يَعْنِي الْغَزَالِيَّ] تَدْلِيْسًا وَتَلْيِيسًا، فَالْغَزَالِيُّ كَانَ يُصَرِّحُ
بِرَدِّ السُّنَّةِ وَيُقَرُّ الصَّلَالَ عِلَانِيَةً، وَلَكِنَّ الشَّيْخَ الْقُرْضَاوِيَّ
يَمِيلُ إِلَى الْمَكْرِ وَالْمُرَاوَعَةِ لِإِقْرَارِ وَتَثْبِيتِ بَاطِلِهِ... ثُمَّ
قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الدَّمَشَقِيِّ-: فَضِيلَةُ الْقُرْضَاوِيِّ -وَكُلُّ
الْعُلَمَاءِ الْعَقْلَانِيِّينَ- يَرْفُضُونَ بِشِدَّةِ الْحَدِيثِ الصَّحِيحِ {لَا
يُقْتَلُ مُسْلِمٌ بِكَافِرٍ} مُرَاعَاةً لِلْقَوَائِنِ الْغَرِيبَةِ!... ثُمَّ قَالَ
-أَيُّ الشَّيْخِ الدَّمَشَقِيِّ-: الْقُرْضَاوِيُّ لَا يَرْجِعُ إِلَى كُتُبِ
الْحَدِيثِ إِلَّا نَادِرًا جَدًّا، وَمَنْ كَانَ عِنْدَهُ أَدْنَى مَعْرِفَةٍ بِهَذَا

الْعِلْمُ الشَّرِيفِ [أَيُّ عِلْمٍ الْحَدِيثِ]، فَإِنَّهُ سَيَعْرِفُ أَنَّ
 الشَّيْخَ الْقُرْصَاوِيَّ بَعِيدٌ كُلُّ الْبُعْدِ عَنْهُ، وَكَانَ الْأَجْدَرُ بِهِ أَنْ
 يُسَلِّمَ لِعُلَمَاءِ الْحَدِيثِ الْكِبَارِ، وَأَنْ لَا يَدْخُلَ فِي عِلْمٍ لَا
 يُخَسِّنُهُ، وَأَنْ يَعْتَمِدَ عَلَيْهِمْ فِي أَحْكَامِهِ عَلَى الْأَحَادِيثِ
 النَّبَوِيَّةِ الشَّرِيفَةِ، لَا عَلَى الرَّأْيِ وَالْهَوَى... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ
 الشَّيْخِ الدَّمَشَقِيِّ-: قَالَ فَضِيلَةُ الشَّيْخِ الْقُرْصَاوِيَّ
 {الدِّيَّةُ، إِذَا نَظَرْنَا إِلَيْهَا فِي صَوْنِ آيَاتِ الْقُرْآنِ وَالْأَحَادِيثِ
 الصَّحِيحَةِ نَحْدُ الْمُسَاوَاةِ بَيْنَ الرَّجُلِ وَالْمَرْأَةِ، صَحِيحٌ أَنْ
 جُمُهورُ الْفُقَهَاءِ وَأَنَّ الْمَذَاهِبَ الْأَرْبَعَةَ تَبْرَى أَنْ دِيَّةَ
 الْمَرْأَةِ نِصْفُ دِيَّةِ الرَّجُلِ، وَبَعْضُهُمْ اسْتَدَلُّوا بِالْإجماعِ
 إِنْ قَالَ الشَّيْخُ نَاصِرُ الْعَقْلِ (رئيس قسم العقيدة بكلية
 أصول الدين بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية
 بالرياض) فِي (شرح مجمل أصول أهل السنة): الْإجماعُ
 لَا بُدَّ أَنْ يَرْتَكِزَ عَلَى الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، وَلِذَلِكَ -بِحَمْدِ اللَّهِ-
 لَا يُوجَدُ إجماعٌ عِنْدَ السَّلَفِ لَا يَعْتَمِدُ عَلَى النَّصُوصِ... ثُمَّ
 قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الْعَقْلِ-: أَهْلُ السُّنَّةِ هُمُ الَّذِينَ يَتَوَفَّرُ
 فِيهِمُ الْإجماعُ. انتهى]، وَلَمْ يَثْبُتِ الْإجماعُ فَقَدْ ثَبَتَ عَنْ
 الْأَصَمِّ وَابْنِ عُثَيْمٍ أَنَّهُمَا قَالَا (دِيَّةُ الْمَرْأَةِ مِثْلُ دِيَّةِ الرَّجُلِ)
 [قَالَ مَرْكَزُ الْفَتَاوى بِمَوْقِعِ إِسْلَامِ وَيْبِ التَّابِعِ لِإِدَارَةِ
 الدَّعْوَةِ وَالْإِرشَادِ الدِّينِيِّ بِوِزَارَةِ الْأَوْقَافِ وَالشُّؤُونِ
 الْإِسْلَامِيَّةِ بِدَوْلَةِ قَطْرِ فِي هَذَا الرِّبَاطِ: وَهَذَا قَوْلُ شَاذٍ
 يُخَالِفُ إجماعَ الصَّحَابَةِ. انتهى]، ثُمَّ خَرَجَ [أَيُّ
 الْقُرْصَاوِيَّ] بِنتيجة أَنَّهُ {وَلِذَلِكَ لَا خَرَجَ عَلَيْنَا إِذَا تَغَيَّرَتْ
 قُنُونَانَا فِي عَصْرِنَا عَنْ قُنُونِ الْأُئِمَّةِ الْأَرْبَعَةِ وَقُلْنَا (أَنَّ
 دِيَّةَ الْمَرْأَةِ مِثْلُ دِيَّةِ الرَّجُلِ)}؛ قُلْتُ [وَالْكَلَامُ مَا زَالَ
 لِلشَّيْخِ الدَّمَشَقِيِّ]، وَمَا الَّذِي تَغَيَّرَ حَتَّى تَتَغَيَّرَ الْفَتَاوى
 عَمَّا مَشَى عَلَيْهِ أَهْلُ السُّنَّةِ كُلُّ تِلْكَ الْعُصُورِ الطَّوِيلَةِ،
 مِنْ عَصْرِ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ إِلَى هَذَا الْعَصْرِ؟!، هَلْ
 لِمُجَرَّدِ إِرْضَاءِ الْغَرْبِ؟!، أَمْ هِيَ الْهَزِيمَةُ الْفِكْرِيَّةُ أَمَامَ
 غَزْوِ الْفِكْرِ الْغَرْبِيِّ؟!، وَ[قَدْ] قَالَ الْقُرْطُبِيُّ فِي

(الجامع لأحكام القرآن) [وَأَجْمَعَ الْعُلَمَاءُ عَلَى أَنَّ دِيَّةَ الْمَرْأَةِ عَلَى النِّصْفِ مِنْ دِيَّةِ الرَّجُلِ]، وَقَدْ تَقَلَّ إِجْمَاعُ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ [أَيْضًا] الْإِمَامُ الشَّافِعِيُّ وَابْنُ الْمُنْذِرِ وَالطَّحَاوِيُّ وَالطَّبْرِيُّ وَابْنُ عَبْدِ بَرٍّ وَابْنُ قِدَامَةَ وَابْنُ حَزْمٍ وَابْنُ تَيْمِيَّةٍ وَابْنُ رُشْدٍ وَالشُّوْكَانِيُّ، وَكَثِيرٌ غَيْرُهُمْ، وَهُوَ إِجْمَاعٌ صَحِيحٌ لَمْ يُخَالَفْهُ أَحَدٌ مِنَ الْمُتَقَدِّمِينَ وَلَا مِنَ الْمُتَأَخِّرِينَ مِنْ أَهْلِ السُّنَّةِ؛ **فَالشَّيْخُ الْقُرْصَاوِيُّ هُنَا خَالَفَ الْإِجْمَاعَ الصَّرِيحَ الَّذِي اتَّفَقَ عَلَيْهِ أَهْلُ السُّنَّةِ كُلُّهُمْ**، وَلَمَّا أَرَادَ أَنْ يَبْحَثَ لَهُ عَنْ أَحَدٍ سَبَقَهُ بِمِثْلِ هَذِهِ الْفِتْوَى، لَمْ يَجِدْ إِلَّا زَعِيمًا لِلْجَهْمِيَّةِ [يَعْنِي ابْنِ رَاهِمَ بْنَ عُثَيْبٍ] وَزَعِيمًا لِلْمُعْتَزِلَةِ [يَعْنِي أَبَا بَكْرٍ الْأَصَمَّ]، وَهَذَا لَيْسَ بِمُسْتَعْرَبٍ عَلَيْهِ، فَقَدْ أَخَذَ هَذَا مِنْ **شَيْخِهِ الْغَزَالِيِّ** الَّذِي يَقُولُ فِي كِتَابِهِ (السُّنَّةُ النَّبَوِيَّةُ) {وَأَهْلُ الْحَدِيثِ - أَيُّ أَهْلِ السُّنَّةِ - يَجْعَلُونَ دِيَّةَ الْمَرْأَةِ عَلَى النِّصْفِ مِنْ دِيَّةِ الرَّجُلِ، وَهَذِهِ سَوَاءٌ خُلُقِيَّةٌ وَفِكْرِيَّةٌ، رَفَضَهَا الْفُقَهَاءُ الْمُحَقِّقُونَ}؛، فَاَنْظُرْ إِلَى شَتْمِهِ لِأَهْلِ السُّنَّةِ (وَفِيهِمُ الصَّحَابَةُ وَالتَّابِعُونَ وَالْأئِمَّةُ الْكِبَارُ)، وَوَصَفِ مَذْهَبِهِمْ بِأَنَّهُ (سَوَاءٌ خُلُقِيَّةٌ وَفِكْرِيَّةٌ)، بَيْنَمَا يَصِفُ سَلَفَهُ مِنَ الْمُعْتَزِلَةِ وَالْجَهْمِيَّةِ بِأَنَّهُمْ (فُقَهَاءُ مُحَقِّقُونَ)؛ وَيَقُولُ الشَّيْخُ الْقُرْصَاوِيُّ [فِي مَوْضِعٍ آخَرَ] {جُمْهُورُ الْعُلَمَاءِ يَقُولُونَ أَنَّ دِيَّةَ الْمَرْأَةِ نِصْفُ دِيَّةِ الرَّجُلِ، وَخَالَفَ ذَلِكَ ابْنُ عُثَيْبٍ وَالْأَصَمُّ - مِنْ عُلَمَاءِ السَّلَفِ - وَأَنَا أَرْجُو رَأْيَهُمَا}، فَهُوَ يَتَّبِعُ شَيْخِي الْمُعْتَزِلَةَ وَالْجَهْمِيَّةَ مِنْ عُلَمَاءِ السَّلَفِ؛، فَهَنِيئًا لِفَقِيهِ الْعَصْرِ الْقُرْصَاوِيِّ وَلِشَيْخِهِ الْغَزَالِيِّ سَلَفُهُمْ شَيْخُ الْمُعْتَزِلَةِ وَشَيْخُ الْجَهْمِيَّةِ، نَعَمْ السَّلَفُ لِنَعْمَ الْخَلْفُ!، انْتَهَى بِاخْتِصَارٍ.

(12) فِي فِيدْيُو بَعْنَوَانِ (تَحْذِيرُ الْعَلَامَةِ ابْنِ جَبْرِينَ رَحِمَهُ اللَّهُ مِنَ الْقُرْصَاوِيِّ) سُئِلَ الشَّيْخُ ابْنُ جَبْرِينَ (عَضْوُ الْإِفْتَاءِ بِالرَّئِيسَةِ الْعَامَةِ لِلْبَحْثِ الْعِلْمِيَّةِ وَالْإِفْتَاءِ): فَقَدْ

كَثُرَ فِي الْآوَتِ الْأَخِيرَةِ **تَسَاهُلُ يُوسُفَ الْقِرْضَاوِي** مُفْتِي قَطَرٍ -وَبِذَلِكَ يَدْعُو إِلَى التَّقَرُّبِ مَعَ الرَّافِضَةِ، وَجَوَازِ التَّمَثِيلِ مَعَ النِّسَاءِ وَالرِّجَالِ- وَدِفَاعُهُ عَنِ **أَهْلِ الْبِدْعِ مِنَ الْأَشَاعِرَةِ** وَغَيْرِ ذَلِكَ؛ فَمَا هِيَ تَصِيحُتُكُمْ تَجَاةَ هَذِهِ الْفَتَاوَى الَّتِي تَصْدُرُ أَمَامَ النَّاسِ؟. فَأَجَابَ الشَّيْخُ: لَا شَكَّ أَنَّ هَذَا الرَّجُلَ مَعَهُ هَذَا **التَّسَاهُلُ**، سَبَبُ ذَلِكَ أَنَّهُ **يُرِيدُ أَنْ يَكُونَ مَحْبُوبًا عِنْدَ عَامَّةِ النَّاسِ** حَتَّى يَقُولُوا أَنَّهُ **يُسَهِّلُ** عَلَى النَّاسِ، وَأَنَّهُ **يَتَّبِعُ الرَّخَصَ وَيَتَّبِعُ الْيُسْرَ**، هَذِهِ فِكْرَتُهُ، فَإِذَا رَأَى **أَكْثَرِيَّةَ النَّاسِ** يَمِيلُونَ إِلَى سَمَاعِ الْغِنَاءِ قَالَ {إِنَّهُ لَيْسَ بِحَرَامٍ}، وَإِذَا رَأَى أَنَّ **كَثِيرًا مِنَ النَّاسِ** يَمِيلُونَ إِلَى إِبَاحَةِ كَشْفِ الْمَرْأَةِ وَجْهَهَا قَالَ {إِنَّ هَذَا لَيْسَ بِحَرَامٍ، إِنَّهُ يَجُوزُ لَهَا كَشْفُ وَجْهَهَا عِنْدَ الْأَجْنَابِ}، وَهَكَذَا، فَلَأَجَلَ ذَلِكَ صَارَ يَتَّسَاهَلُ، **حَتَّى يُرْضِيَ أَكْثَرِيَّةَ النَّاسِ**، فَتَقُولُ لَكَ {لَا تَسْتَمِعْ إِلَى فِتَاوَاهُ، وَعَلَيْكَ أَنْ تَحْذَرَهَا}. انتهى.

(13) قَالَ الشَّيْخُ مُحَمَّدُ بْنُ رِزْقٍ الطَّرْهُونِيُّ (الْبَاحِثُ بِمَجْمَعِ الْمَلِكِ فَهْدٍ لَطِبَاعَةَ الْمَصْحَفِ الشَّرِيفِ، وَالْمَدْرَسِ الْخَاصِّ لِلْأَمِيرِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ فَيْصَلِ بْنِ مَسْعُودِ بْنِ سَعُودِ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ فَيْصَلِ بْنِ تَرْكِي بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ سَعُودٍ) فِي مَقَالَةٍ لَهُ عَلَى مَوْقِعِهِ **فِي هَذَا الرَّابِطِ**: وَكِتَابُ **الشَّيْخِ الْقِرْضَاوِي** الْمُسَمَّى (الْحَلَالُ وَالْحَرَامُ) يُطْلَقُ عَلَيْهِ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ الْأَفَاضِلِ (الْحَلَالُ وَالْحَلَالُ) لِمَا فِيهِ مِنْ إِبَاحَةٍ لِمُحَرَّمَاتٍ لَا يَنْتَظِحُ فِيهَا عَنَرَانِ. انتهى.

(14) قَالَ الشَّيْخُ خَبَابُ بْنُ مَرْوَانَ الْحَمْدِ (الْمُرَاقِبُ الشَّرْعِي عَلَى الْبَرَامِجِ الْإِعْلَامِيَّةِ فِي قِنَاةِ الْمَجْدِ الْفَضَائِلِ) فِي مَقَالَةٍ لَهُ بِعُنْوَانِ (أَنْظُرُوا عَمَّنْ تَأْخُذُونَ دِينَكُمْ) **عَلَى هَذَا الرَّابِطِ**: وَالْحَقِيقَةُ أَنَّ **أَصْحَابَ تَتَبِعِ**

الرَّحْصِ صاروا يَأْتُونَنَا بِأَسْمَاءٍ جَدِيدَةٍ لِلْفَقْهِ، فَطَلُورًا يَقُولُونَ {نحن من دُعاة (تَطْوِيرِ الْفَقْهِ الْإِسْلَامِيِّ)}؛ وَتَارَةً يَقُولُونَ {نحن أَصْحَابُ مَدْرَسَةِ (فَقْهِ التَّيْسِيرِ وَالْوَسْطِيَّةِ)}... ثم قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الْحَمْد-: وَلِهَذَا فَإِنَّ الْمُتَسَيِّينَ لِأَصْحَابِ مَدْرَسَةِ (فَقْهِ التَّيْسِيرِ "أَيُّ التَّيْسَاهِلِ وَالتَّمْيِيعِ لِقَضَايَا الشَّرِيعَةِ") الْمُدْعَيْنَ أَنَّهُمْ أَوْلُو الْوَسْطِيَّةِ وَالْإِعْتِدَالِ، فَإِنَّكَ وَاحِدٌ فِي كِتَابَاتِهِمْ وَدُرُوسِهِمْ وَقَتَاوِيهِمْ **عَجَائِبٌ مِنْ الْأَقَاوِيلِ** الَّتِي يَرَوْنَ أَنَّهُمْ بِهَا قَدْ وَافَقُوا بَيْنَ الْأَصَالَةِ الْفَقْهِيَّةِ وَالْمُعَاَصَرَةِ الزَّمَانِيَّةِ. انتهى باختصار.

(15) قَالَ الشَّيْخُ نَاصِرُ بْنُ حَمْدِ الْفَهْدِ (الْمُتَخَرِّجُ مِنْ كُتَيْبَةِ الشَّرِيعَةِ بِجَامِعَةِ الْإِمَامِ مُحَمَّدِ بْنِ سَعُودٍ بِالرِّيَاضِ، وَالْمُعِيدُ فِي كُتَيْبَةِ أَصُولِ الدِّينِ "قِسْمِ الْعَقِيدَةِ وَالْمَذَاهِبِ الْمُعَاَصِرَةِ") فِي مَقَالَةٍ بِعُنْوَانِ (خُلَاصَةُ بَعْضِ أَفْكَارِ الْقُرْضَاوِيِّ) **عَلَى هَذَا الرَّابِطِ**: فَإِنَّ مِمَّا أُبْثِلَتْ بِهِ الْأُمَّةُ فِي هَذِهِ الْأَزْمَانِ، ظُهُورُ أَقْوَامٍ لَبَسُوا رِدَاءَ الْعِلْمِ، **مَسَخَوْا الشَّرِيعَةَ بِاسْمِ (التَّجْدِيدِ)، وَيَسَّرُوا أَسْبَابَ الْفَسَادِ بِاسْمِ (فَقْهِ التَّيْسِيرِ)، وَفَتَحُوا أَبْوَابَ الرَّذِيلَةِ بِاسْمِ (الْإِجْتِهَادِ)، وَوَالَّوْا الْكُفَّارَ بِاسْمِ (تَحْسِينِ صُورَةِ الْإِسْلَامِ)** [قَالَ الشَّيْخُ يَاسِرُ بَرْهَامِي (نَائِبُ رَئِيسِ الدَّعْوَةِ السَّلَفِيَّةِ بِالْإِسْكَندَرِيَّةِ) فِي مَقَالَةٍ عَلَى مَوْقِعِهِ **فِي هَذَا الرَّابِطِ**: يَوْمَ أَنْ أَفْتَى الدُّكْتُورُ يُوْسُفُ الْقُرْضَاوِيُّ بِأَنَّهُ يَجُوزُ لِلْمُجَنِّدِ الْأَمْرِيكِيِّ أَنْ يُقَاتِلَ مَعَ الْجَيْشِ الْأَمْرِيكِيِّ ضِدَّ دَوْلَةِ أَفْغَانِسْتَانِ الْمُسْلِمَةِ لَمْ يَنْعَقِدِ إِتْحَادُ عُلَمَاءِ الْمُسْلِمِينَ] يَعْنِي (الْإِتْحَادَ الْعَالَمِيَّ لِغُلَمَاءِ الْمُسْلِمِينَ) الَّذِي يَرَأِيهِ الْقُرْضَاوِيُّ [لِيُبَيِّنَ حُرْمَةَ مُوَالَاةِ الْكُفَّارِ، وَلَمْ تُطْلَقِ الْأَلْسِنَةُ مُكْفَرَةً وَمُضَلَّلَةً وَحَاكِمَةً بِالتَّفَاقُ،!، مَعَ أَنَّ الْقِتَالَ وَالنَّصْرَةَ أَعْظَمُ صُورِ الْمُوَالَاةِ ظُهُورًا، وَدَوْلَةُ أَفْغَانِسْتَانِ كَانَتْ تُطَبِّقُ الْخُدُودَ وَتُعْلِنُ مَرَجِعِيَّةَ الْإِسْلَامِ.

انتهى. وقال الشيخ أَيْمَنُ الظَّوَاهِرِيُّ فِي (الْإِقَاءِ
 الْمَفْتُوحُ مع الشيخ أَيْمَنَ الظَّوَاهِرِيِّ "الْخَلْقَةُ الْأُولَى")
 عن القرضاوي: الذي يُقَدِّمُ خِدْمَاتٍ جَلِيلَةً لِلْأَمْرِيكَانِ هُوَ
 الذي يُبَيِّحُ لِلْمُسْلِمِينَ فِي الْجَيْشِ الْأَمْرِيكَانِيِّ قَتْلَ
 الْمُسْلِمِينَ فِي أَفْغَانِسْتَانٍ وَتَدْمِيرَهَا جِرْصًا عَلَى
 مُسْتَقْبَلِهِمُ الْوُظَيْفِيُّ. انتهى. وقال الشيخ سليمان
 الخراشي في مَقَالَةٍ لَهُ بِعُنْوَانِ (إِعْتِرَافَاتُ دُكْتُورِ
 عَصْرَانِي) على هذا الرابط: مِنَ الْمَعْلُومِ أَنَّ مِنْ أَهَمِّ
 الْقَضَايَا الَّتِي حَاوَلَ الْعَصْرِيُّونَ [يَعْنِي الَّذِينَ يَحْمِلُونَ
 فِكْرَ (الْمَدْرَسَةِ الْعَقْلِيَّةِ الْإِعْتِرَافِيَّةِ)] تَمْيِيعَهَا أَوْ تَحْرِيفَهَا
 أَوْ حَتَّى إلغائها قَضِيَّةُ الْوَلَاءِ وَالْبَرَاءِ. انتهى. وقال
 الشيخ محمد إسماعيل المقدم (مُؤَسِّسُ الدَّعْوَةِ
 السَّلَفِيَّةِ بِالْإِسْكَنْدَرِيَّةِ) فِي (عَقِيدَةُ الْوَلَاءِ وَالْبَرَاءِ):
 الْوَلَاءُ وَالْبَرَاءُ مَبْدَأُ أَصِيلٌ مِنْ مَبَادِي الْإِسْلَامِ وَمُقْتَضِيَاتِ
 (لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ)، فَلَا يَصِحُّ إِيْمَانُ أَحَدٍ إِلَّا إِذَا وَالَى أَوْلِيَاءَ
 اللَّهِ، وَعَادَى أَعْدَاءَ اللَّهِ، وَقَدْ فَرَّطَتِ الْأُمَّةُ الْإِسْلَامِيَّةُ
 الْيَوْمَ فِي هَذَا الْمَبْدَأِ الْأَصِيلِ، فَوَالَتْ أَعْدَاءَ اللَّهِ، وَتَبَرَّاتِ
 مِنْ أَوْلِيَاءِ اللَّهِ، وَلَأَجْلِ ذَلِكَ أَصَابَهَا الذُّلُّ وَالْهَزِيمَةُ
 وَالْخُنُوعُ لِأَعْدَاءِ اللَّهِ، وَظَهَرَتْ فِيهَا مَظَاهِيرُ الْبُعْدِ
 وَالْانْجِرَافِ عَنِ الْإِسْلَامِ. انتهى، وعلى رَأْسِ هَؤُلَاءِ
 مُفْتِي الْقَضَائِيَّاتِ (يُوسُفُ الْقِرْضَاوِي)، حَيْثُ عَمِلَ عَلَى
 نَشْرِ هَذَا الْفِكْرِ غَيْرَ الْقَضَائِيَّاتِ وَشَبَكَةِ الْإِنْتَرْنِ
 وَالْمُؤْتَمَرَاتِ وَالدُّرُوسِ وَالْكَتُبِ وَالْمُحَاضَرَاتِ. انتهى
 باختصار.

(16) وقال الشيخ يحيى بْنُ عَلِيٍّ الْحَجُورِيُّ (الذي أَوْصَى
 الشَّيْخُ مُقْبِلُ الْوَادِعِيِّ أَنْ يَخْلُفَهُ فِي التَّدْرِيسِ بَعْدَ مَوْتِهِ)
 فِي مَقَالَةٍ لَهُ بِعُنْوَانِ (الرَّدُّ عَلَى الْقِرْضَاوِي وَأَمْثَالِهِ
إِنْكَارِهِمْ رَجْمَ الزَّانِي الْمُحْصَنِ) عَلَى مَوْقِعِهِ في هذا
الرابط: فَقَدْ سَمِعْتُ كَلِمَةً صَوْتِيَّةً لِيُوسُفَ الْقِرْضَاوِي،

نَقَلَ فِيهَا عَنِ الْمُسَمَّى أَبِي زَهْرَةَ [يَعْنِي الشَّيْخَ (مُحَمَّدَ أَبُو زَهْرَةَ) غُضُو مَجْمَعِ الْبُحُوثِ الْإِسْلَامِيَّةِ، الْمُتَوَفَّى عَامَ 1974م، وَهُوَ مِنْ أَصْحَابِ الْمَدْرَسَةِ الْعَقْلِيَّةِ الْإِعْزَالِيَّةِ] أَنَّهُ يُنَكِّرُ رَجْمَ الزَّانِي الْمُحْصَنِ وَأَنَّهُ كَانَ كَاتِمًا لِذَلِكَ عِشْرِينَ سَنَةً وَأَنَّهُ الْآنَ أَفْشَاهُ، وَأَبَانَ الْقُرْضَاوِي بِأَنَّهُ يَمِيلُ إِلَى هَذَا الرَّأْيِ [قَالَ الشَّيْخُ الْقُرْضَاوِي فِي مَقَالَةٍ لَهُ بِعُنْوَانِ (تَدْوَةُ التَّشْرِيعِ الْإِسْلَامِيِّ فِي لَيْبِنَا) عَلَى مَوْقِعِهِ [فِي هَذَا الرَّابِطِ](#): قَالَ [أَيُّ الشَّيْخِ (مُحَمَّدَ أَبُو زَهْرَةَ)] {رَأَيْتُ أَنَّ الرَّجْمَ كَانَ شَرِيعَةً يَهُودِيَّةً، أَقَرَّهَا الرَّسُولُ فِي أَوَّلِ الْأَمْرِ، ثُمَّ **نُسِخَتْ**}. انْتَهَى بِاخْتِصَارٍ. وَجَاءَ فِي مَقَالَةٍ بِعُنْوَانِ (رَجْمُ الزَّانِي بَيْنَ أَبِي زَهْرَةَ وَالْقُرْضَاوِي) [عَلَى هَذَا الرَّابِطِ](#): ذَهَبَ الدُّكْتُورُ الْقُرْضَاوِي [إِلَى] أَنَّ عُقُوبَةَ الزَّانِي [الْمُحْصَنِ] تَعْزِيرِيَّةٌ **وَلَيْسَتْ خَدًا ثَابِتًا**. انْتَهَى بِاخْتِصَارٍ. قُلْتُ: الْاِخْتِلَافُ بَيْنَ أَبِي زَهْرَةَ وَالْقُرْضَاوِي هُوَ أَنَّ الْأَوَّلَ يَرَى عُقُوبَةَ الرَّجْمِ **مَنْسُوخَةً** أَمَّا الثَّانِي فَيَرَى أَنَّهَا **تَعْزِيرِيَّةٌ**؛ وَقَدْ أَلَفَ الشَّيْخُ عِصَامُ تَلِيْمَةُ (الْقِيَادِي **الْإِخْوَانِي**، وَتَلْمِيزُ الْقُرْضَاوِي وَسِيكَرْتِيْرُهُ الْخَاصُّ وَمُديِرُ مَكْتَبِهِ، وَغُضُو جَبْهَةِ عُلَمَاءِ **الْأَزْهَرِ**، وَغُضُو الْإِتِّحَادِ الْعَالَمِيِّ لِعُلَمَاءِ الْمُسْلِمِينَ، وَغُضُو الْجَمْعِيَّةِ الشَّرْعِيَّةِ بِمِصْرَ) كِتَابًا أَسَمَاهُ (لَا رَجْمَ فِي الْإِسْلَامِ). وَقَدْ قَالَ الشَّيْخُ عَبْدُ الْكَرِيمِ الْخَضِيرُ (عُضُو هَيْئَةِ كِبَارِ الْعُلَمَاءِ بِالْأَبْيَارِ السَّعُودِيَّةِ، وَعُضُو اللَّجْنَةِ الدَّائِمَةِ لِلْبُحُوثِ الْعِلْمِيَّةِ وَالْإِفْتَاءِ) عَلَى مَوْقِعِهِ [فِي هَذَا الرَّابِطِ](#): **الْخَدُّ [هُوَ] الْعُقُوبَةُ الْمُخَدَّدَةُ شَرْعًا عَلَى الْمَعْصِيَةِ، كَخَدِّ الرَّتْنِ وَخَدِّ السَّرِقَةِ وَخَدِّ شُرْبِ الْخَمْرِ، إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْخُدُودِ، فَهُوَ مُخَدَّدٌ شَرْعًا لَا يُزَادُ وَلَا يُنْقَصُ؛ وَالتَّعْزِيرُ [هُوَ] الْعُقُوبَةُ الَّتِي تَرْجَعُ إِلَى اجْتِهَادِ الْحَاكِمِ فِي تَقْدِيرِ مَا يَسْتَحِقُّهُ هَذَا الْعَاصِي. انْتَهَى] وَأَكَّدَهُ بِأَنَّ مَا جَاءَ مِنَ الْأَدِلَّةِ فِي رَجْمِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ [لِلزَّانِي الْمُحْصَنِ] لَيْسَ **خَدًا** وَإِنَّمَا هُوَ **تَعْزِيرٌ**، قَالَ [أَيُّ**

القرضاوي {والتَّعْزِيرُ ذَا الْآنَ صَعُبُ، **لَا يُقْبَلُ** التَّعْزِيرُ ذَا الْآنَ}، وهذه كَلِمَةٌ شَنِيعَةٌ أَعْرَبَ **[أَي الْقِرْضَاوِي]** فِيهَا وَفِي أَمْثَالِهَا عَنْ **زَيْغِهِ** بِتَصَدِّيقِهِ لِرَدِّ حُكْمٍ عَدِيدٍ مِنْ أَدِلَّةِ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ الَّتِي **قَامَ عَلَيْهَا إِجْمَاعُ الْأُمَّةِ**، فَرَأَيْتُ مِنْ الْمُهِمِّ بَيَانُ **شُؤْمِ هَذِهِ الْكَلِمَةِ وَعَظِيمِ ضَرَرِهَا** عَلَى قَائِلِهَا، مُذَكِّرًا بِقَوْلِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ {إِنَّ الْعَبْدَ لَيَتَكَلَّمُ بِالْكَلِمَةِ مِنْ سَخَطِ اللَّهِ، لَا يُلْقِي لَهَا بَالًا، يَهْوِي بِهَا فِي جَهَنَّمَ}... ثم قَالَ -أَي الشَّيْخُ الْحَجُورِي:- وَتَمَرَّدُ الْقِرْضَاوِي وَسَلَفُهُ **[يَعْنِي الشَّيْخَ (مُحَمَّدَ أَبُو زَهْرَةَ)]** فِي ذَلِكَ عَلَى حُكْمِ اللَّهِ وَخُدُودِهِ **تَظْيِيرُ تَمَرُّدِ الْيَهُودِ قَبْلَهُمْ** عَلَى حُكْمِ اللَّهِ وَخُدُودِهِ الَّتِي أَنْزَلَهَا اللَّهُ عَلَى نَبِيِّهِ مُوسَى عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ فِي التَّوْرَةِ **وَلَا فَرْقَ**، فَهُمْ أَحَرَى **بِمُشَابَهَةِ الْيَهُودِ** فِي ذَلِكَ خَذُو الْقُدَّةَ بِالْقُدَّةِ... ثم قَالَ -أَي الشَّيْخُ الْحَجُورِي:- وَقَدْ ثَبَتَ أَمْرُهُ وَإِقَامَتُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِهَذَا الْخَدِّ **ثُبُوتًا قَطْعِيًّا لَا يُمَكِّنُ أَنْ يُنْكَرَ**، وَلَا يَجْحَدُهُ إِلَّا مَنْ **خَتَمَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ وَعَلَى سَمْعِهِمْ وَعَلَى أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةً**... ثم قَالَ -أَي الشَّيْخُ الْحَجُورِي:- قَالَ ابْنُ خَزَمٍ فِي (طَوَقِ الْحَمَامَةِ) {وَقَدْ أَجْمَعَ الْمُسْلِمُونَ **إِجْمَاعًا لَا يَنْقُضُهُ إِلَّا مُلْجِدٌ** أَنْ الزَّانِيَ الْمُحْصَنَ عَلَيْهِ الرَّجْمُ حَتَّى يَمُوتَ}... ثم قَالَ -أَي الشَّيْخُ الْحَجُورِي:- وَقَالَ الرَّجَاجُ فِي (مَعَانِي الْقُرْآنِ) {أَجْمَعَتِ الْفُقَهَاءُ أَنْ مَنْ قَالَ (إِنَّ الْمُحْصَنِينَ لَا يَحِبُّ أَنْ يُرْجَمَ إِذَا زَنَى) وَكَانَا حُرَيْنِ، **كَافِرٌ**؛ وَكَذَا قَالَ الْأَزْهَرِيُّ فِي (تَهْذِيبِ اللَّغَةِ)... ثم قَالَ -أَي الشَّيْخُ الْحَجُورِي:- وَقَالَ النَّحَّاسُ فِي (مَعَانِي الْقُرْآنِ) {وَقَدْ أَجْمَعَتِ الْفُقَهَاءُ عَلَى أَنَّهُ مَنْ قَالَ (لَا يَحِبُّ الرَّجْمُ عَلَى مَنْ زَنَى وَهُوَ مُحْصَنٌ) أَنَّهُ **كَافِرٌ**}، وَكَذَا قَالَ ابْنُ مَنْظُورٍ فِي (لِسَانِ الْعَرَبِ). انتهى باختصار. وَقَالَ الشَّيْخُ عَبْدُ اللَّهِ الْخَلِيفِيُّ فِي مَقَالَةٍ يُعْنَوَانِ (الْإِجْمَاعُ عَلَى كُفْرِ مُنْكَرِ الرَّجْمِ فِي الْإِسْلَامِ) عَلَى مَوْقِعِهِ **فِي هَذَا الرِّبَاطِ**؛ وَقَدْ

اتَّفَقَتِ الْمَذَاهِبُ الْفِقْهِيَّةُ، سَوَاءً مَذَاهِبُ أَهْلِ الْحَدِيثِ أَوْ أَهْلِ الرَّأْيِ أَوْ الظَّاهِرِيَّةِ، عَلَى الرَّجْمِ، **بَلِ اتَّفَقُوا عَلَى تَكْفِيرِ مَنْ أَنْكَرَ الرَّجْمَ**. انتهى. وجاءَ **في هذا الرابط** على مَوْقِعِ الرِّئَاسَةِ الْعَامَةِ لِلْبَحُوثِ الْعِلْمِيَّةِ وَالْإِفْتَاءِ، أَنَّ مَجْلِسَ هَيْئَةِ كِبَارِ الْعُلَمَاءِ قَالَ: يُقَرَّرُ الْمَجْلِسُ أَنَّ الرَّجْمَ حَدٌّ ثَابِتٌ بِكِتَابِ اللَّهِ وَسُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَجْمَاعِ الْأُمَّةِ، وَأَنَّ مَنْ خَالَفَ فِي حَدِّ الرَّجْمِ لِلزَّانِي الْمُحْصَنِ فَقَدْ خَالَفَ كِتَابَ اللَّهِ وَسُنَّةَ رَسُولِهِ وَأَجْمَاعَ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ وَجَمِيعَ عُلَمَاءِ الْأُمَّةِ الْمُتَّبِعِينَ لِدِينِ اللَّهِ، وَمَنْ خَالَفَ فِي هَذَا الْعَصْرِ فَقَدْ تَأَثَّرَ بِدَعَايِ أَهْلِ الْكُفْرِ وَتَشْكِيكِهِمْ بِأَحْكَامِ الْإِسْلَامِ. انتهى. وقالَ الشَّيْخُ عَبْدُ الْعَزِيزِ مُخْتَارُ إِبْرَاهِيمَ (أَسْتَاذُ الْحَدِيثِ وَعُلُومِهِ بِجَامِعَةِ تَبُوكَ) فِي (الْعَصْرَانِيَّاتِ وَمَفْهُومِ تَجْدِيدِ الدِّينِ): **وَأَمَّا حَدُّ الرَّجْمِ فَإِنَّ جَمِيعَ الْعَصْرَانِيِّينَ آيَعَنِي (أَصْحَابُ الْمَدْرَسَةِ الْعَقْلِيَّةِ الْإِعْزَازِيَّةِ) يُنْكِرُونَهُ**. انتهى.

(17) وقالَ الشَّيْخُ مُحَمَّدُ صَالِحُ الْمُنْجِدِ فِي كِتَابِ (دُرُوسُ لِلشَّيْخِ مُحَمَّدِ الْمُنْجِدِ): **مِنْ الْبِدْعِ الْعَصْرِيَّةِ الَّتِي خَرَجَتْ مَا يُعْرَفُ بِفِقْهِ التَّيْسِيرِ، وَفِقْهُ التَّيْسِيرِ هُوَ عِبَارَةٌ عَنْ إِتِّبَاعِ الْهَوَى، وَجَمْعِ الرُّخَصِ وَاخْتِرَاعِهَا...** ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الْمُنْجِدِ-: **هَنَّاكَ الْآنَ مَدْرَسَةُ فِقْهِ التَّيْسِيرِ، هَذِهِ الْمَدْرَسَةُ الْقَائِمَةُ عَلَى الْجَوَارِيثِ عَلَى الْفَضَائِلَاتِ، وَفِقْهُ التَّيْسِيرِ يُحَاوِلُ أَنْ يَجْمَعَ لَكَ آيَةً رُخْصَةً أَفْتَى بِهَا أَوْ قَالَهَا عَالِمٌ أَوْ أَخَذَ فِي كِتَابٍ سَابِقٍ مِنْ أَيِّ مَذْهَبٍ كَانَ، وَإِذَا لَمْ يَجِدْ يَخْتَرِعُ فِتْوَى جَدِيدَةً، تُنَاسِبُ الْعَصْرَ (بِرَعْمِهِمْ)، تُوَافِقُ هَوَى النَّاسِ وَتُخَالِفُ الْكِتَابَ وَالسُّنَّةَ...** ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الْمُنْجِدِ-: **وَهَكَذَا كَثُرَتِ الْأَهْوَاءُ فِي إِتِّبَاعِ الرُّخَصِ، وَمَنْ تَتَّبَعَ رُخْصَةَ الْعُلَمَاءِ تَزْنِدُ وَخَرَجَ مِنْ دِينِهِ، فَإِنَّهُ مَا مِنْ عَالِمٍ إِلَّا وَلَهُ سَقْفَةٌ (أَوْ زَلَّةٌ) وَاحِدَةٌ عَلَى الْأَقْلِ، فَإِذَا تَتَّبَعَ الْإِنْسَانُ هَذِهِ الرُّخْصَةَ اجْتَمَعَ فِيهِ الشَّرُّ كُلُّهُ،**

ومع طُول عَهْدِ النَّاسِ بِعَضْرِ النَّبُوءَةِ وَالْبُعْدِ عَنِ وَقْتِ
النَّبُوءَةِ زَادَتْ الْأَهْوَاءُ وَاسْتَوْلَتْ الشَّهَوَاتُ عَلَى النُّفُوسِ
وَرَقَّ الدِّينُ لَدَى النَّاسِ، وَزَادَ الطِّينَ بَلَّةً إِرْتِبَاطُ
الْمُسْلِمِينَ بِالْغَرَبِ الَّذِي اسْتَوْلَى عَلَى مَا دَيَاتِهِمْ وَصَدَّرَ
إِلَيْهِمُ الْفِكْرَ الَّذِي يَعْتَنِقُونَهُ وَيَرْضَخُونَ لَهُ، وَتَرَكَ هَذَا
الْأَمْرُ أَثَرَهُ - مَعَ الْأَسْفِ - حَتَّى عَلَى بَعْضِ الدُّعَاةِ، أَوِ الَّذِينَ
يَزْعُمُونَ نُصْرَةَ الْإِسْلَامِ وَيَتَصَدَّرُونَ الْمَجَالِسَ فِي الْكَلَامِ،
فَصَارُوا يُرِيدُونَ **إِعَادَةَ النَّظَرِ** فِي بَعْضِ الْأَحْكَامِ
الشَّرْعِيَّةِ، يَقُولُونَ {ثَقِيلَةٌ عَلَى النَّاسِ، النَّاسُ لَا
يُطِيقُونَهَا}، مَاذَا تُرِيدُونَ؟، قَالُوا {نُخَفِّفُ، نُرْعِبُ النَّاسَ
فِي الدِّينِ} [جَاءَ عَلَى الْمَوْقِعِ الرَّسْمِيِّ لِجَمَاعَةِ **الإخوان**
الْمُسْلِمِينَ (إخوان أونلاين) فِي مَقَالَةٍ بِعُنْوَانِ (عُلَمَاءُ
الْأَزْهَرِ صِمَامُ الْأَمَانِ لِلْأُمَّةِ) على هذا الرابط أَنَّ الشَّيْخَ
عَبْدَ الْخَالِقِ الشَّرِيفَ (مَسْئُولَ قِسْمِ تَنْشِيرِ الدَّعْوَةِ بِجَمَاعَةِ
الإخوان المسلمين) قَالَ: **فَلَا بُدَّ أَنْ يَصِلَ الدَّاعِيَةُ إِلَى**
أَنْ يَشْتَاقُ النَّاسُ لِذُرُوسِهِ وَخُطْبِهِ، وَيُؤَثِّرُونَ الْخُضُورَ
إِلَيْهِ عَلَى رَاخَتِهِمْ. انتهى]، فَتَقُولُ لَهُمْ، أَنْتُمْ تُرِيدُونَ
إِدْخَالَ النَّاسِ مِنْ بَابٍ ثُمَّ إِخْرَاجَهُمْ مِنَ الدِّينِ مِنْ بَابٍ
آخَرَ!، أَنْتُمْ تُرِيدُونَ إِدْخَالَ النَّاسِ فِي دِينٍ لَيْسَ هُوَ دِينُ
اللَّهِ!، أَنْتُمْ تُرِيدُونَ أَنْ تَنْشُرُوا عَلَى النَّاسِ إِسْلَامًا آخَرَ
غَيْرَ الَّذِي أَنْزَلَهُ اللَّهُ!، أَنْتُمْ تُرِيدُونَ أَنْ تَقْدَمُوا لِلنَّاسِ
أَحْكَامًا غَيْرَ أَحْكَامِ الشَّرِيعَةِ الَّتِي آتَى بِهَا رَبُّ الْعَالَمِينَ!،
مَاذَا تُرِيدُونَ؟!، مَا هُوَ نَوْعُ الْإِسْلَامِ الَّذِي تُرِيدُونَ تَعْلِيمَهُ
لِلنَّاسِ؟!، وَأَيُّ شَرِيعَةٍ هَذِهِ؟!، وَأَيُّ أَحْكَامٍ؟!، وَمِنْ النَّاسِ
مَنْ يَتَطَوَّعُ لِمُتَابَعَتِهِمْ، وَلَا شَكَّ أَنَّ النَّاسَ فِيهِمْ أَهْلُ
هَوَى وَأَتْبَاعُ كُلِّ نَاعِقٍ، **يُرِيدُونَ يُسْرًا وَلَا يُرِيدُونَ مَشَقَّةً،**
وَيُرِيدُونَ سُهولةً وَلَا يُرِيدُونَ تَكَالِيفَ صَعْبَةً، فَتَقُولُ،
أَفْتِيهِمْ بَعْدَ صَلَاةِ الْفَجْرِ لِأَنَّ صَلَاةَ الْفَجْرِ فِيهَا مَشَقَّةٌ!،
وَأَفْتِيهِمْ بَعْدَ الصَّوْمِ فِي الصَّيْفِ الْحَارِّ لِأَنَّ الصَّوْمَ فِي
الصَّيْفِ الْحَارِّ مَشَقَّةٌ!، أَفْتِيهِمْ بِالْفِطْرِ وَالْقَضَاءِ [أَيُّ أَنْ

يُفْطِرُوا فِي شَهْرِ رَمَضانَ، ثُمَّ يَفْضُوا فِيما بَعْدُ، لِأَجْلِ
 [الْحَرِّ]!، وَأَفْتِهِمْ بِصَلَاةِ الْفَجْرِ السَّاعَةِ الثَّامِنَةِ [أَيُّ بَعْدُ
 شُرُوقِ الشَّمْسِ]!، فَمَا دُمْتُ تُرِيدُ أَنْ تُخَفِّفَ عَلَى النَّاسِ
 خَفِّفْ!، وَقُلْ {إِنَّ الرِّبَا ضَرُورَةٌ عَصْرِيَّةٌ}!، وَهَكَذَا صَارَ
 الْإِسْلَامُ الَّذِي يُقَدِّمُ لِلنَّاسِ غَيْرَ الْإِسْلَامِ الَّذِي أَنْزَلَهُ
 اللَّهُ... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الْمُنْجِدِ-: لَكِنْ كَيْفَ يَغْنِي
 {الْقَابِضُ عَلَى دِينِهِ كَالْقَابِضِ عَلَى الْجَمْرِ} هَذَا الْخَدِيثُ
 مَا مَعْنَاهُ؟!، إِذَنْ مَاذَا بَعْدَ أَنْ تُلْغِيَ أَيَّ أَحْكَامٍ وَتَقُولَ
 {هَذِهِ يُعَادُ النَّظَرُ فِيهَا}؟!، فَكَيْفَ يَحْسُ الْوَاحِدُ أَنَّهُ
 قَابِضٌ عَلَى الْجَمْرِ؟!، كَيْفَ يَحْسُ أَنَّ هُنَا فِتْنَةٌ وَابْتِلَاءٌ مِنَ
 اللَّهِ؟!، اللَّهُ ابْتَلَى النَّاسَ بِالتَّكَالُيفِ وَابْتَلَاهُمْ بِالْمَشَاقِقِ،
 مَاذَا يَغْنِي {إِسْبَاغُ الْوُضُوءِ عَلَى الْمَكَارِهِ}؟!، مَاذَا يَغْنِي
 {خُفَّتِ الْجَنَّةُ بِالْمَكَارِهِ}؟!، إِذَا كُنْتَ تُرِيدُ إِلْغَاءَ الْمَكَارِهِ
 مِنَ الدِّينِ فَأَيْنَ الْجَنَّةُ هَذِهِ الَّتِي تُرِيدُونَ دُخُولَهَا؟!، الْجَنَّةُ
 خُفَّتْ بِالْمَكَارِهِ فَأَيْنَ الْمَكَارِهِ؟!، أَنْتُمْ تُرِيدُونَ إِلْغَاءَ
 الْمَكَارِهِ كُلِّهَا بِحُجَّةِ التَّخْفِيفِ عَلَى النَّاسِ وَتَرْغِيبِهِمْ فِي
 الْإِسْلَامِ، أَنْتُمْ تَرْغَبُونَهُمْ فِي شَيْءٍ آخَرَ غَيْرِ الْإِسْلَامِ،
 تَرْغَبُونَ فِي دِينٍ آخَرَ تُشَرِّعُونَهُ مِنْ عِنْدِكُمْ، وَهَذَا
 التَّمَادِي يَجْعَلُ الدَّاعِيَةَ هَذَا أَوْ الْمُتَصَدَّرَ الْمُتَرَعَّمُ الْمُدَّعِي
 لِلْعِلْمِ عَبْدًا لِأَهْوَاءِ الْبَشَرِ... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الْمُنْجِدِ-:
 [يَقُولُ الْمُسْتَفْتِي] {يَا شَيْخُ، هَذِهِ ثَقِيلَةٌ} يَقُولُ [أَيُّ
 الْمُفْتِي] {خَلَاصٌ، بَلَاشٌ}، [يَقُولُ الْمُسْتَفْتِي] {يَا شَيْخُ،
 وَاللَّهِ مَا قَدِرْتُ} قَالَ [أَيُّ الْمُفْتِي] {هَذَا مُبَاحٌ}، وَهَكَذَا
 يُصْبِحُ الشَّرْعُ وَفَوْقَ أَهْوَاءِ النَّاسِ وَشَهَوَاتِهِمْ، وَيُعَادُ
 تَشْكِيلُ دِينٍ جَدِيدٍ، وَأَحْكَامُ جَدِيدَةٍ، وَفَقْهُ جَدِيدٍ إِسْمُهُ
 (فَقْهُ التَّيْسِيرِ) وَهُوَ قَائِمٌ عَلَى تَمْيِيعِ الشَّرِيعَةِ وَمُراعاةِ
 أَهْوَاءِ النَّاسِ (مَاذَا يَقُولُ النَّاسُ؟، مَا هُوَ رَأْيُ الْأَغْلِيَّةِ؟،
 يَجُوزُ)... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الْمُنْجِدِ-: وَيَجِبُ أَنْ يَقُومَ
 الدُّعَاةُ إِلَى اللَّهِ بِمُقَاوَمَةِ دَاعِيِ الْهَوَى، فَالشَّرِيعَةُ جَاءَتْ
 لِمُقَاوَمَةِ الْهَوَى وَتَرْبِيَةِ النَّاسِ عَلَى تَعْظِيمِ نُصُوصِ

الشرع والتسليم لها وتترك الاعتراض عليها وأن النص
الشرعي حاكم لا محكوم وأنه غير قابل للمعارضة ولا
للمساومة ولا للرد ولا للتجزئة ولا للتخفيض، وليذكر
[أي الداعي] العامة والخاصة بقول الله تعالى {وَمَا
كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ
يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ، وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ
فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا مُبِينًا}، فلا بُد من تربية الناس على
التعلق بالآخرة، وأن الدنيا دار شهوات وأهواء، وأن
الجنة قد حُبَّتْ بالمكاريه، والنار قد حُبَّتْ بالشهوات،
وأن اليقين ما دل عليه الشرع، وما جاء به الشرع هو
مصلحة الناس ولو جهلوا، ولو قالوا {ليس في هذا
مصلحتنا}، وأن من مقاصد الشريعة تعبيد الناس لرب
العالمين، وأن الواحد يركب المشاق حتى يتعبّد ويُدَلَّ
نفسه لله... ثم قال -أي الشيخ المنجد-: ما هو المقصد
الشرعي من وضع الشريعة؟ لماذا ألزم الله الناس
بالشريعة؟ الغرض من وضع الشريعة إخراج المكلّف
عن داعية هواه حتى يكون عبدا لله؛ وليتذكر هؤلاء
القوم أن مجارة الناس في الترخص والتيسير لا تقف
عند حد، فماذا تفعل بمن تتبرم من لبس الجباب؟،
ومن يتبرم من صيام الحر في رمضان؟، ومن يتناقل
عن السفر للحج لما فيه من المشقة والأمراض
المعدية؟، وماذا تصنع بالجهاد الذي فيه تضحية بالنفس
والمال؟، فإذا كنا نريد أن ننسخ من أي شيء فيه ثقل
فأي دين هذا الذي نريد إبعاده؟! والتيسير الذي يسره
الله للناس ورخص فيه هذا [هو التيسير] الشرعي، أما
الآخر فتيسير بدعي، التيسير الشرعي [هو] كالمسح
على الخفين والجورب للمقيم يوما وليلة وللمسافر
ثلاثة أيام، هذا تيسير شرعي، {فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا
أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ} هذا تيسير شرعي،

أَمَّا أَنْ تَأْتِي وَتَقُولَ {الرَّبَّاءُ صُرُورَةُ عَصْرِيَّةٌ} فَهَذَا كَلَامٌ فَارِعٌ. انتهى باختصار.

(18) قَالَ الشَّيْخُ أَحْمَدُ سَالِمٌ فِي مَقَالَةٍ لَهُ يُعْطَوْنَ (خَارِطَةُ التَّنْوِيرِ مِنَ التَّنْوِيرِ الْغَرْبِيِّ إِلَى التَّنْوِيرِ الْإِسْلَامِيِّ) عَلَى هَذَا الرَّابِطِ: الْخَلْلُ الَّذِي دَخَلَ عَلَى هَذَا التَّيَّارِ الْفِكْرِيِّ [أَيُّ تَيَّارِ التَّنْوِيرِ الْإِسْلَامِيِّ، وَهُمْ الَّذِينَ يَحْمِلُونَ فِكْرَ (الْمَدْرَسَةِ الْعَقْلِيَّةِ الْإِعْزَالِيَّةِ)] أَثْنَاءَ قِيَامِهِ بِعَمَلِيَّةِ الْمُوَاءَمَةِ وَالتَّوْفِيقِ [أَيُّ بَيْنِ الْإِسْلَامِ وَمَفَاهِيمِ التَّنْوِيرِ الْعِلْمَانِيِّ الْغَرْبِيِّ]، هُوَ أَنَّهُمْ فِي عَمَلِيَّةِ التَّوْفِيقِ هَذِهِ أَضَاعُوا **قَطْعِيَّاتٍ مِنَ الشَّرِيعَةِ** وَخَالَفُوهَا، إِمَّا بِقَبُولِ بَاطِلٍ وَإِمَّا بِرَدِّ حَقٍّ، وَمِنْ أَمْثَلِ **الْقَطْعِيَّاتِ** الَّتِي صَنَعَهَا بَعْضُ أَوْلَئِكَ الْمُفَكِّرِينَ أَثْنَاءَ عَمَلِيَّةِ الْمُوَاءَمَةِ هَذِهِ، قَصْرُ مَفْهُومِ الْجِهَادِ فِي الْإِسْلَامِ عَلَى الدَّفْعِ [قَالَ الشُّوْكَانِيُّ فِي (السَّيْلِ الْجَرَّارِ)]: أَمَّا غَزْوُ الْكُفَّارِ وَمُنَاجَزَةُ أَهْلِ الْكُفْرِ وَحَمْلُهُمْ عَلَى الْإِسْلَامِ أَوْ تَسْلِيمِ الْجِزْيَةِ أَوْ الْقَتْلِ، فَهُوَ **مَعْلُومٌ مِنَ الصَّرُورَةِ الدِّينِيَّةِ**. انتهى. وَقَالَ الشَّيْخُ أَبُو مَرْيَمَ الْكُوَيْتِيُّ فِي فِتْوَى لَهُ عَلَى هَذَا الرَّابِطِ: إَعْلَمُ أَنَّ **جِهَادَ الطَّلَبِ مِنَ شَرَائِعِ الدِّينِ الْمَعْلُومَةِ مِنَ الدِّينِ بِالصَّرُورَةِ**، وَقَدْ ذَكَرَ هَذَا غَيْرُ وَاحِدٍ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ. أَنتَهَى. وَقَالَ الشَّيْخُ عَبْدُ الْعَزِيزِ الطَّرِيفِيُّ (الْبَاحِثُ بِوَزَارَةِ الشُّؤُونَ الْإِسْلَامِيَّةِ وَالْأَوْقَافِ وَالدَّعْوَةِ وَالْإِرْشَادِ فِي الْمَمْلَكَةِ الْعَرَبِيَّةِ السَّعُودِيَّةِ) فِي (تَفْسِيرِ آيَاتِ الْأَحْكَامِ): وَيُخَشَى عَلَى مَنْ أَنْكَرَ جِهَادَ الطَّلَبِ الْكُفْرَ، لِأَنَّهُ يُنْكَرُ شَيْئًا مَعْلُومًا مُسْتَفِضًّا ثَبَتَ بِهِ الْبَصَرُ وَاسْتَفَاضَتْ بِهِ وَتَوَاتَرَتْ بِهِ النُّقُولُ وَأُجْمَعَتْ عَلَيْهِ الْأُمَّةُ. أَنتَهَى. وَقَالَ الشَّيْخُ حَمُودُ التَّوَيْجَرِيُّ (الَّذِي تَوَلَّى الْقَضَاءَ فِي بَلَدَةِ رَحِيمَةِ بِالْمِنْطَقَةِ الشَّرْقِيَّةِ، ثُمَّ فِي بَلَدَةِ الزَّلْفِيِّ، وَكَانَ الشَّيْخُ ابْنُ بَارِ مُجْتَابًا لَهُ، قَارِئًا لِكُتُبِهِ، وَقَدَّمَ لِبَعْضِهَا، وَبَكَى عَلَيْهِ عِنْدَمَا تُوفِّيَ -عَامَ 1413 هـ-

وَأَمَّ الْمُصَلِّينَ لِلصَّلَاةِ عَلَيْهِ) فِي كِتَابِهِ (غُرْبَةُ الْإِسْلَامِ،
بِتَقْدِيمِ الشَّيْخِ عَبْدِ الْكَرِيمِ بْنِ حَمُودِ التَّوَيْجَرِيِّ): وَقَدْ
رَأَيْتُ لِبَعْضِ الْمُنتَسِبِينَ إِلَى الْعِلْمِ فِي زَمَانِنَا مَقَالًا زَعَمَ
فِيهِ أَنَّ ابْتِدَاءَ الْمُشْرِكِينَ بِالْقِتَالِ عَلَى الْإِسْلَامِ غَيْرُ
مَشْرُوعٍ، وَإِنَّمَا يُشْرَعُ الْقِتَالُ دِفَاعًا عَنِ الْإِسْلَامِ، إِذَا
اعْتَدَى الْمُشْرِكُونَ عَلَى الْمُسْلِمِينَ أَوْ حَالُوا بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ
الدَّعْوَةِ إِلَى الْإِسْلَامِ فَحِينَئِذٍ يُحَارِبُونَ، لَا لِيُسْلِمُوا بَلْ
لِيَتْرَكُوا عُدْوَانَهُمْ وَيَكْفُوا عَنْ وَضْعِ الْعَرَاقِيلِ فِي طَرِيقِ
الدَّعَاةِ، فَأَمَّا إِذَا لَمْ يَحْصُلْ مِنْهُمْ إِعْتِدَاءٌ وَلَا وَضْعُ
عَرَاقِيلَ فِي طَرِيقِ الدَّعَاةِ فَأَسَاسُ الْعَلَاقَةِ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ
الْمُسْلِمِينَ الْمُسَالَمَةُ وَالْمُتَارَكَةُ، زَعَمَ أَيْضًا أَنَّ الْإِسْلَامَ لَا
يُحِيزُ قَتْلَ الْإِنْسَانِ وَإِهْدَارَ دَمِهِ وَمَالِهِ لِمُجَرَّدِ أَنَّهُ لَا يَدِينُ
بِهِ [أَيَّ بِالْإِسْلَامِ]، كَمَا لَا يُحِيزُ مُطْلَقًا أَنْ يَتَّخِذَ
الْمُسْلِمُونَ الْقُوَّةَ مِنْ سُبُلِ الدَّعْوَةِ إِلَى دِينِهِمْ، هَذَا
حَاصِلُ مَقَالِهِ؛ وَقَدْ أَطَالَ الْكَلَامَ فِي تَقْرِيرِ هَذَا الرَّأْيِ
الْخَاطِئِ، ثُمَّ قَالَ {وَهَذَا الرَّأْيُ هُوَ الْمَعْقُولُ الْمَقْبُولُ،
وَهُوَ الرَّأْيُ الَّذِي تَتَّفِقُ مَعَهُ نَظَرَةُ عُلَمَاءِ الْقَانُونِ الدُّوْلِيِّ
فِي الْأَسَاسِ الَّذِي تَبْنِي الدُّوْلُ عَلَيْهِ عِلَاقَاتِهَا بَعْضُهَا
بِبَعْضٍ...} إِلَى آخِرِ كَلَامِهِ الْمُصَادِمِ لِلآيَاتِ الْمُحْكَمَاتِ
وَيُصَوِّصِ الْأَحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ وَإِجْمَاعِ الصَّحَابَةِ رَضْوَانُ
اللَّهِ عَلَيْهِمْ أَجْمَعِينَ، وَكَفَى بِالْوُصُولِ إِلَى هَذِهِ الْغَايَةِ
السَّيِّئَةِ جَهْلًا وَخِذْلَانًا لِصَاحِبِ الْمَقَالِ وَأَشْبَاهِهِ مِنَ
الْمُتَّبِطِينَ عَنِ الْجِهَادِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، الْمَائِلِينَ إِلَى آرَاءِ
أَعْدَاءِ اللَّهِ وَقَوَانِينِهِمُ الْمُخَالِفَةِ لِدِينِ اللَّهِ وَمَا شَرَعَهُ
لِعِبَادِهِ الْمُؤْمِنِينَ... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ التَّوَيْجَرِيِّ-: إِنَّ
ابْتِدَاءَ الْمُشْرِكِينَ بِالْقِتَالِ مَشْرُوعٌ، وَإِنْ دِمَاءَهُمْ
وَأَمْوَالُهُمْ خِلَالُ الْمُسْلِمِينَ مَا دَامُوا عَلَى الشَّرِكِ، وَلَا
فَرْقَ فِي ذَلِكَ بَيْنَ الْكُفَّارِ الْمُعْتَدِينَ وَغَيْرِ الْمُعْتَدِينَ،
وَمَنْ وَقَفَ مِنْهُمْ فِي طَرِيقِ الدَّعَاةِ إِلَى الْإِسْلَامِ وَمَنْ لَمْ
يَقِفْ فِي طَرِيقِهِمْ، فَكُلُّهُمْ يُقَاتَلُونَ ابْتِدَاءً لِمَا هُمْ عَلَيْهِ

مِنَ الشِّرْكِ بِاللَّهِ تَعَالَى حَتَّى يَتْرَكُوا الشِّرْكَ وَيَدْخُلُوا فِي
دِينِ الْإِسْلَامِ وَيَلْتَزِمُوا بِحَقُوقِهِ... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ
 التَّوَيْجَرِيِّ-: صَاحِبُ الْمَقَالِ الَّذِي أَشْرَفْنَا عَلَيْهِ رَغْمَ أَنْ
 الْإِسْلَامَ لَا يُجِزُّ قَتْلَ الْإِنْسَانِ وَإِهْدَارَ دَمِهِ وَمَالِهِ لِمُجَرَّدِ
 أَنَّهُ لَا يَدِينُ بِهِ [أَيُّ بِالْإِسْلَامِ]، وَلَعَلَّ صَاحِبَ الْمَقَالِ أَخَذَ
 هَذَا الْقَوْلَ مِنْ نَظَرَاتِ عُلَمَاءِ الْقَانُونِ الدُّوْلِيِّ وَمَا
 تَقْتَضِيهِ الْحُرِّيَّةُ الْإِفْرَنْجِيَّةُ ثُمَّ نَسَبَهُ إِلَى الْإِسْلَامِ،
 وَالْإِسْلَامُ بَرِيءٌ مِنْ هَذَا الْقَوْلِ الْمُفْتَرَى عَلَيْهِ كَمَا تَدُلُّ
 عَلَى ذَلِكَ الْآيَاتُ وَالْأَحَادِيثُ الصَّحِيحَةُ... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ
 الشَّيْخِ التَّوَيْجَرِيِّ-: يَقُولُ صَاحِبُ الْمَقَالِ {إِنَّ الْإِسْلَامَ لَا
 يُجِزُّ قَتْلَ الْإِنْسَانِ وَإِهْدَارَ دَمِهِ وَمَالِهِ لِمُجَرَّدِ أَنَّهُ لَا يَدِينُ
 بِهِ [أَيُّ بِالْإِسْلَامِ]}، وَهَذَا مِنْهُ جُرْأَةٌ عَظِيمَةٌ عَلَى اللَّهِ
 تَبَارَكَ وَتَعَالَى وَعَلَى رَسُولِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
 وَتَكْذِيبٌ مِنْهُ لِنُصُوصِ الْقُرْآنِ وَالْأَحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ، فَاللَّهُ
 الْمُسْتَعَانُ وَهُوَ خَسْبُنَا وَنِعْمَ الْوَكِيلُ... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ
 الشَّيْخِ التَّوَيْجَرِيِّ-: جَاءَ صَاحِبُ الْمَقَالِ وَأَشْبَاهُهُ مِنْ
 الْمُعْجَبِينَ بِأَرَاءِ أَعْدَاءِ اللَّهِ تَعَالَى وَقَوَائِنِهِمُ الدُّوْلِيَّةِ،
 فَأَصْدَرُوا الْمَقَالَاتِ الَّتِي ظَاهِرُهَا الطُّغْنُ عَلَى الْجَمِيعِ
 [يَعْنِي الصَّحَابَةَ وَالتَّابِعِينَ] تَقْلِيدًا مِنْهُمْ لِأَعْدَاءِ اللَّهِ
 تَعَالَى وَتَقَرُّبًا إِلَيْهِمْ بِمَا يُوَافِقُ أَهْوَاءَهُمْ [أَيُّ أَهْوَاءَ أَعْدَاءِ
 اللَّهِ]، بَلْ ظَاهِرُهَا الطُّغْنُ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
 وَسَلَّمَ فِيمَا كَانَ يَفْعَلُهُ مَعَ الْمُشْرِكِينَ وَأَهْلِ الْكِتَابِ،
 فَقَدْ كَانَ صَلَوَاتُ اللَّهِ وَسَلَامُهُ عَلَيْهِ يُقَاتِلُهُمْ عَلَى
 الْإِسْلَامِ، وَيُهَاجِمُهُمْ إِذَا لَمْ يَقْبَلُوا دَعْوَتَهُ، وَيُغَيِّرُ عَلَيْهِمْ
 فِي حَالِ غَرَّتِهِمْ [أَيُّ غَفْلَتِهِمْ]، وَكُلُّ ذَلِكَ عَلَى رَغْمِ
 صَاحِبِ الْمَقَالِ لَا يَجُوزُ لَهُ [أَيُّ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
 وَسَلَّمَ]، وَكَانَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَسْتَجِلُّ دِمَاءَهُمْ
 وَأَمْوَالَهُمْ، وَذَلِكَ عَلَى رَغْمِ صَاحِبِ الْمَقَالِ لَا يَجُوزُ لَهُ،
 وَكَانَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُعَدُّ لِأَعْدَاءِ اللَّهِ تَعَالَى مَا
 اسْتَطَاعَ مِنَ الْقُوَّةِ وَيُجَاهِدُ بِهَا [أَيُّ بِهَذِهِ الْقُوَّةِ] مَنْ أَبَى

مِنْهُمْ قَبُولَ الدَّعْوَةِ، وَذَلِكَ عَلَى زَعْمِ صَاحِبِ الْمَقَالِ لَا يَجُوزُ لَهُ، وَكَانَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُقَاتِلُ الْمُعْرِضِينَ عَنِ الْإِسْلَامِ سَوَاءً كَانُوا مِنَ الْمُعْتَدِينَ أَوْ غَيْرِ الْمُعْتَدِينَ، وَعَلَى زَعْمِ صَاحِبِ الْمَقَالِ أَنَّ قِتَالَ غَيْرِ الْمُعْتَدِينَ لَا يَجُوزُ لَهُ؛ فَانْظُرُوا أَيُّهَا الْمُسْلِمُونَ إِلَى جَرِيرَةِ التَّقْلِيدِ لِأَعْدَاءِ اللَّهِ تَعَالَى وَالْإِغْتِرَارِ بِآرَائِهِمُ الْفَاسِدَةِ وَقَوَائِنِهِمُ الْبَاطِلَةِ، كَيْفَ أَوْقَعَا هَذَا الْمَسْكِينَ فِي هَذِهِ الْأَوْحَالِ الَّتِي تُنَاقِضُ دِينَ الْإِسْلَامِ وَتَقْتَضِي الْمُرُوقَ مِنْهُ بِالْكُلِّيَّةِ... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ التَّوْجِرِيِّ-: وَعِنْدَهُ [أَيُّ] وَعِنْدَ صَاحِبِ الْمَقَالِ] وَعِنْدَ أَشْبَاهِهِ أَنَّ الرَّأْيَ الْمَعْقُولَ الْمَقْبُولَ هُوَ مَا يَتَّفِقُ مَعَ نَظَرَةِ عُلَمَاءِ الْقَانُونِ الدُّوَلِيِّ، مِنْ مُسَالَمَةِ أَعْدَاءِ اللَّهِ وَمُتَارَكَتِهِمْ مَا لَمْ يَعْتَدُوا عَلَى الْمُسْلِمِينَ أَوْ يَقِفُوا فِي طَرِيقِ الدُّعَاءِ إِلَى الْإِسْلَامِ، فَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ وَهُوَ حَسْبُنَا وَنِعْمَ الْوَكِيلُ... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ التَّوْجِرِيِّ-: وَالْمَقْصُودُ هَا هُنَا أَنَّ قِتَالَ الْمُشْرِكِينَ وَاسْتِیَاحَةَ دِمَائِهِمْ وَأَمْوَالِهِمْ مِنْ أَجْلِ شِرْكِهِمْ بِاللَّهِ تَعَالَى أَمْرٌ مُجْمَعٌ عَلَيْهِ وَصَادِرٌ عَنْ أَمْرِ اللَّهِ تَعَالَى وَأَمْرِ رَسُولِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَمَا لَا يَخْفَى عَلَى مَنْ لَهُ أَدْنَى عِلْمٍ وَفَهْمٍ عَنِ اللَّهِ تَعَالَى وَرَسُولِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَمَعْرِفَةٍ بِسِيرَةِ رَسُولِ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) وَأَصْحَابِهِ (رَضَوَانُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ أَجْمَعِينَ) فِي جِهَادِ الْمُشْرِكِينَ وَأَهْلِ الْكِتَابِ، وَلَا يُنْكَرُ ذَلِكَ إِلَّا جَاهِلًا، أَوْ مُكَابِرًا مُعَانِدًا لِلْحَقِّ يَتَعَامَى عَنْهُ لِمَا عِنْدَهُ مِنَ الْمَيْلِ إِلَى الْحُرِّيَّةِ الْإِفْرَنْجِيَّةِ وَالتَّعْظِيمِ لِأَعْدَاءِ اللَّهِ تَعَالَى وَالْإِعْجَابِ بِآرَائِهِمْ وَقَوَائِنِهِمُ الدُّوَلِيَّةِ، فَلِذَلِكَ يَرُومُ [أَيُّ يَطْلُبُ] كَثِيرٌ مِنْهُمْ التَّوْفِيقَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ، وَمَا أَكْثَرَ هَذَا الضَّرْبَ الرَّدِّيَّ فِي زَمَانِنَا لَا كَثَرَهُمُ اللَّهُ... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ التَّوْجِرِيِّ-: صَاحِبُ الْمَقَالِ وَأَشْبَاهُهُ مِنَ الْمُتَّبِطِينَ يُرَغَّبُونَ الْمُسْلِمِينَ فِي مُسَالَمَةِ أَعْدَاءِ اللَّهِ تَعَالَى وَمُتَارَكَتِهِمْ أَبَدًا مُوَافِقَةً لِمَا تَقْتَضِيهِ الْحُرِّيَّةُ

الإفريقية التي قد فشلت في أكثر الأقطار الإسلامية
 وعظم شرها وضررها على الشريعة المحمدية، فالله
 المستعان... ثم قال -أي الشيخ التويجري-: والمقصود
 هنا هذا التحذير من هذا المقال وغيره من مقالات
 المتهاوكين [أي المتحيرين] وأرائهم وتحرصاتهم، فإن
 كثيرًا منها مأخوذ من آراء الإفريق وأمثالهم من أمم
الكفر والضلال وما تقتضيه قواينهم وخريئهم
 ومدنيئهم. انتهى باختصار، وإطلاق القول بعدم
 العقوبة على الآراء الباطلة [قال الشيخ سعيد بن ناصر
 آل بحران (الأخصائي العلمي جامع "الراجحي" بأنها)
 في مقالة بعنوان (الأمور المشتركة بين العقلانيين
 الجذر والقدمات) على هذا الرابط: تتفق المدارس
 العقلانية القديمة والمعاصرة على المبالغة في رفع
 شعار (الحرية الفكرية) وإن كان **على حساب العقيدة**.
 انتهى باختصار. وقال الشيخ أحمد بن محمد اللهيبي
 (أستاذ العقيدة والمذاهب المعاصرة بجامعة الملك
 سعود) في (إنكار حد الردة): وقد أثبتت الأمة بفرق
 ومذاهب عارضة بمقولاتها **صحيح المنقول**، وأول من
 عرف عنهم ذلك **الجهمية** في أواخر عصر التابعين ثم
 انتقل إلى **المعتزلة** ثم إلى **الأشاعرة والماتريدية**؛ وفي
 العصر الحاضر ظهرت اتجاهات عقلانية متعددة [يشير
 إلى المدرسة العقلية الاعتزالية] يجمع بينها المغالاة
 في تعظيم العقل، والقول **بأوليته** على غيره من
 مصادر المعرفة؛ وكان من تلك المسائل التي عبت بها
 أصحاب الاتجاهات العقلانية **مسألة حد الردة**؛ ولما كان
 من المتفق عليه في دين الإسلام ومن المعلوم من
 الدين بالضرورة أنه لا يجوز للمسلم أن يخرج عن دينه
 فإن خرج **وجب إقامة حد الردة عليه بعد استتابته**،
 وعلى هذا سارت أمة الإسلام طيلة القرون السابقة،
 ولم تثر فيها مشكلة الردة ولم يشكك أحد في حدها،

حَتَّى جَاءَتْ الْإِعْلَانَاتُ الدُّوَلِيَّةُ تُجِيزُ حُرِّيَّةَ الْارْتِدَادِ
 وَتَكْفُلُهَا لِلْإِنْسَانِ وَتَجْعَلُهَا مِنْ حُقُوقِهِ الَّتِي لَا يُؤَاخَذُ بِهَا؛
 وَلَمَّا كَانَ بَعْضُ كِتَابِ الْمُسْلِمِينَ يَرَوْنَ أَنَّ إِعْلَانَاتِ حُقُوقِ
 الْإِنْسَانِ الدُّوَلِيَّةَ خَقٌّ لَا مَرِيَّةَ فِيهِ **حَاكَمُوا الشَّرِيعَةَ
 الْإِلَهِيَّةَ إِلَيْهَا، وَقَدَّمُوا الْمَوَاقِفَ الدُّوَلِيَّةَ عَلَى الشَّرِيعَةِ
 الرَّبَّانِيَّةِ،** وَلَا حَقَّوْا الشَّرِيعَةَ مُحَاوِلِينَ طَمَسَ هَذَا الْحُكْمُ.
 انْتَهَى بِاخْتِصَارٍ. وَقَالَ الشَّيْخُ إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْحَقِيلِ
 (الدَّاعِيَةُ بَوَازَرَةُ الشُّؤُونِ الْإِسْلَامِيَّةِ وَالْأَوْقَافِ وَالدَّعْوَةِ
 وَالْإِرْشَادِ) فِي مَقَالَةٍ لَهُ عَلَى هَذَا الرَّابِطِ: حَدُّ الرَّدَّةِ ثَابِتٌ
 بِالسَّنَةِ النَّبَوِيَّةِ، وَفِيهِ أَحَادِيثٌ بَلَّغَتْ حَدَّ التَّوَاتُرِ، وَلِذَا حَكَمَ
 عَلَامَةُ مِصْرَ الْمُحَدَّثُ أَحْمَدُ شَاكِرٌ [نَائِبُ رَئِيسِ الْمَحْكَمَةِ
 الشَّرْعِيَّةِ الْعَلِيَا، الْمُتَوَفَّى عَامَ 1377 هـ/1958 م] فِي
 رَدِّهِ عَلَى شَيْخِ الْأَزْهَرِ مُحَمَّدٍ شَلْتَوْتٍ [الْمُتَوَفَّى عَامَ
 1958 م، وَهُوَ مِنْ أَصْحَابِ الْمَدْرَسَةِ الْعَقْلِيَّةِ الْإِعْتِرَافِيَّةِ]
 أَنَّ أَحَادِيثَ قَتْلِ الْمُرْتَدِّ مُتَوَاتِرَةٌ، فَقَالَ {فَإِنَّ الْأَمْرَ
 بِقَتْلِ الْمُرْتَدِّ عَنِ الْإِسْلَامِ ثَابِتٌ بِالسَّنَةِ الْمُتَوَاتِرَةِ، **مَعْلُومٌ
 مِنَ الدِّينِ بِالضَّرُورَةِ،** لَمْ يَخْتَلِفْ فِيهِ الْعُلَمَاءُ}؛ وَتَقَلَّ
إِجْمَاعُ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ عَلَى قَتْلِ الْمُرْتَدِّ
 الْمَاوَرِدِيِّ [ت 450 هـ] وَالْكَاسَانِيِّ [ت 587 هـ] وَابْنُ قَدَّامَةَ
 وَابْنُ تَيْمِيَّةٍ. انْتَهَى بِاخْتِصَارٍ. وَقَالَ الشَّيْخُ أَبُو
 عَبْدِ الرَّحْمَنِ الشَّنْقِيطِيُّ فِي كِتَابِهِ (لِمَاذَا يُنْكِرُ الْإِخْوَانُ
 حَدَّ الرَّدَّةِ؟!): فَإِنَّ هَؤُلَاءِ الْمُنْكِرِينَ لِحَدِّ الرَّدَّةِ يُخْشَى
 عَلَيْهِمْ أَنْ يَكُونُوا بِذَلِكَ مُنْكِرِينَ لِمَا هُوَ مَعْلُومٌ مِنَ الدِّينِ
بِالضَّرُورَةِ... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الشَّنْقِيطِيِّ-: فَحَدُّ الرَّدَّةِ
 مَشْهُورٌ وَمَنْصُوصٌ عَلَيْهِ، فَكُلُّ مَنْ جَحَدَهُ فَقَدْ عَرَضَ
 نَفْسَهُ **لِلتَّكْفِيرِ...** ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الشَّنْقِيطِيِّ-: حَدُّ
 الرَّدَّةِ ثَابِتٌ بِالتَّصْرِيحِ، بِالسَّنَةِ وَالْإِجْمَاعِ، وَإِنَّ الْقُرْآنَ
 الْكَرِيمَ أَشَارَ إِلَيْهِ، وَإِنَّ تَطْلِيقَهُ ثَابِتٌ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى
 اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَالْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ، وَإِنَّ الْأُمَّةَ أَجْمَعَتْ
 عَلَى الْعَمَلِ بِهِ فِي سَائِرِ الْأَعْصَارِ، وَإِنَّهُ أَمْرٌ كَالْمَعْلُومِ

مِنَ الدِّينِ بِالضَّرُورَةِ، وَإِنَّهَ حَدُّ مُقَدَّرٌ بِالشَّرْعِ وَلَيْسَ تَعْزِيرًا مُقَدَّرًا بِالْإِجْتِهَادِ، وَالتَّشْكِيكُ فِيهِ تَشْكِيكٌ فِي أَمْرِ مِّنَ الْمُسْلِمَاتِ الشَّرْعِيَّةِ الثَّابِتَةِ الَّتِي لَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يَتَجَرَّأَ عَلَى انْكَارِهَا إِلَّا مَنْ كَانَ مُعْرِضًا عَنْ شَرْعِ اللَّهِ غَيْرَ خَاضِعٍ لَهُ بِالْكُلِّيَّةِ، أَمَّا مَنْ كَانَ يَزْعُمُ أَنَّ مَرْجِعِيَّةَ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ فَكَيْفَ يَجْزُو عَلَى انْكَارِهَا؟!، وَلِهَذَا مَا زِلْتُ أَطْرَحُ هَذَا السُّؤَالَ بِكُلِّ عَفْوِيَّةٍ وَأَسْتِغْرَابٍ {لِمَاذَا يُنْكِرُ الْإِخْوَانُ [يَعْنِي جَمَاعَةَ الْإِخْوَانِ الْمُسْلِمِينَ] حَدَّ الرَّدَّةِ؟!}، وَهَلْ هُمْ دُعَاءُ لِإِقَامَةِ الْحُكْمِ الْإِسْلَامِيِّ أَمْ دُعَاءُ لِتَمْيِيعِ الشَّرِيعَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ؟!}، نَسْأَلُ اللَّهَ تَعَالَى أَنْ يَهْدِيَ كُلَّ الْمُسْلِمِينَ وَيَحْفَظَهُمْ مِنْ شَطَطَاتِ الزَّانِدَةِ. أَنْتَهَى بِاخْتِصَارٍ، وَالْقَوْلُ بِخَوَازِ تَوَلَّى غَيْرَ الْمُسْلِمِ مَنْصِبَ حَاكِمِ الْمُسْلِمِينَ وَوَلِيَ أَمْرِهِمْ [قَالَ الشَّيْخُ إِيهَابُ كَمَالٍ أَحْمَدُ فِي مَقَالَةٍ بِعُنْوَانِ (الرَّدُّ الْمُبِينُ عَلَى مَنْ أَجَارَ وَلَايَةَ الْكَافِرِ عَلَى الْمُسْلِمِينَ) عَلَى هَذَا الرِّابِطِ: إِنَّ إِجْمَاعَ الْمُسْلِمِينَ مُنْعَقِدٌ عَلَى إِعْتِبَارِ شَرْطِ الْإِسْلَامِ فَيَمَنْ يَتَوَلَّى حُكْمَ الْمُسْلِمِينَ وَوَلَايَتَهُمْ، وَإِنَّ الْكَافِرَ لَا وَلَايَةَ لَهُ عَلَى الْمُسْلِمِ بِحَالٍ. أَنْتَهَى]، وَالْقَوْلُ بِإِبْدَالِ الْمُواطَنَةِ مَحَلَّ الذِّمَّةِ وَإِلْغَاءِ الذِّمَّةِ كَصُورَةٍ لِلْعَلَاقَةِ بَيْنَ الْمُسْلِمِ وَغَيْرِ الْمُسْلِمِ [جَاءَ فِي كِتَابِ (فَتَاوَى اللِّجْنَةِ الدَّائِمَةِ لِلْبَحْثِ الْعِلْمِيَّةِ وَالْإِفْتَاءِ) أَنَّ اللِّجْنَةَ (عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بَارٍ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ غَدِيَّانٍ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ قَعُودٍ) قَالَتْ: مَنْ لَمْ يُفَرِّقْ بَيْنَ الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى وَسَائِرِ الْكَافِرَةِ، وَبَيْنَ الْمُسْلِمِينَ، إِلَّا بِالْوَطَنِ، وَجَعَلَ أَحْكَامَهُمْ وَاحِدَةً، فَهُوَ كَافِرٌ. أَنْتَهَى. وَقَالَ فَائِزُ مُحَمَّدٍ حَسِينٍ فِي كِتَابِهِ (الشَّرِيعَةُ وَالْقَانُونُ فِي الْعَصْرِ الْعُثْمَانِيِّ): وَقَدْ إِقْتَبَسَتِ الدَّوْلَةُ الْعُثْمَانِيَّةُ فِكْرَةَ (الْجِنْسِيَّةِ) مِنْ أَوْرُوبَا، وَتَبَلَّوَرَ هَذَا رَسْمِيًّا بِصُدُورِ قَانُونِ الْجِنْسِيَّةِ الْعُثْمَانِيِّ فِي 19/1/1869م، وَبِمُقْتَضَى هَذَا الْقَانُونِ أَصْبَحَ كُلُّ الْقَاطِنِينَ فِي الدَّوْلَةِ الْعُثْمَانِيَّةِ يَحْمِلُونَ الْجِنْسِيَّةَ

العثمانية، ومن ثم فأصبح لا يوجد فرق بين المواطنين،
إذ أصبحوا كلهم يتمتعون بالجنسية العثمانية، وهكذا
حلت -ومنذ ذلك الحين- رابطة الجنسية محل رابطة
الدين، وصارت الجنسية وصفاً في الشخص يتمتع به
بصرف النظر عن ديانته، وهكذا تم هجر التقسيم
الإسلامي الثلاثي للأشخاص بين (المسلم، والذمي،
والمستأمن) [وهو التقسيم الذي كان مطبقاً داخل
ولايات الدولة العثمانية قبل صدور قانون الجنسية
العثماني]، ونشأ أساساً جديداً للعلاقة بين الفرد والدولة
وهو رابطة الجنسية. انتهى باختصار. وقال الشيخ وليد
السناني (أخذ أشهر المعتقلين السياسيين في
السعودية، ووصف بأنه "أحمد بن حنبل هذا العصر"
في فيديو بعنوان (لقاء داوود الشريان مع وليد
السناني): التقسيمات السياسية الموجودة التي بُنِي
عليها مسألة الجنسية هذه كلها أصلاً باطلة ما أنزل الله
بها من سلطان ومبنية على شريعة الطاغوت الأولية،
مسألة المواطنة التي بُنِي على الجنسية، هذا المواطن
يُعطى الحقوق حتى لو كان رافضياً! حتى لو كان
إسماعيلياً باطنياً! حتى لو كان نصرانياً! حتى لو كان
أكثر شيء! إذا صار مواطناً فله الحقوق كاملة! انتهى
باختصار. وقال الشيخ إيهاب كمال أحمد في مقالة
بُعنوان (الرد المبين على من أجاز ولاية الكافر على
المسلمين) على هذا الرابط: فإن مشاركة المسلمين
للكفار في وطن واحد لا تعني بالضرورة تساويتهم في
الحقوق والواجبات، وإنما توجب إقامة العدل والقسط
على الجميع، والعدل لا يعني المساواة في كل شيء،
وإنما يعني إعطاء كل ذي حق حقه، ومطالبته بأداء ما
عليه من واجبات، والمرجع في تحديد الحقوق
والواجبات هو شرع الله لا غير. انتهى]، والقول بعدم
جواز إلزام المسلمين بالشريعة -رغم وجود

الاستِطاعة- مُرَاعَاةٌ لِحُرِّيَّتِهِمْ فِي الْاِخْتِيَارِ [قُلْتُ:
 الْمَقْصُودُ هُنَا بَيَانُ أَنَّ أَصْحَابَ الْمَدْرَسَةِ الْعَقْلِيَّةِ
 الْاِعْتِرَافِيَّةَ يَرَوْنَ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ إلِزَامُ الْمُجْتَمَعِ بِالشَّرِيعَةِ إِلَّا
 إِذَا اخْتَارَ الْأَغْلِيَّةُ **بِالتَّصْوِيتِ الدِّيمُقْرَاطِيِّ** أَنْ يُلْزَمُوا بِهَا.
 وَقَدْ قَالَ الشَّيْخُ فَهْدُ بْنُ صَالِحِ الْعَجْلَانِ (الْأَسْتَاذُ
 الْمَشَارِكُ فِي قِسْمِ الثَّقَافَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ فِي كَلِيَّةِ التَّرْبِيَةِ
 بِجَامِعَةِ الْمَلِكِ سَعُودَ بِالرِّيَاضِ) فِي مَقَالَةٍ لَهُ بِعُنْوَانِ (هَلْ
 الْإِلْزَامُ بِأَحْكَامِ الْإِسْلَامِ يُؤَدِّي إِلَى التَّفَاقُ؟) **عَلَى هَذَا**
الرَّابِطِ: فَالْقَوْلُ بِأَنَّ الشَّرِيعَةَ لَيْسَ فِيهَا إلِزَامٌ، هَذَا
 تَجَاوُزٌ وَحَذْفٌ لِأَصْلِ شَرْعِيٍّ ثَابِتٍ وَمُجْمَعٍ عَلَيْهِ وَلَا يُمَكِّنُ
 إِنْكَارُهُ... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الْعَجْلَانِ-: الْإِلْزَامُ [أَيُّ
 بِالشَّرِيعَةِ] أَصْلٌ شَرْعِيٌّ مُحْكَمٌ يَقُومُ **عَلَى نُصُوصٍ**
وَأَحْكَامٍ وَقَوَاعِدٍ لَا تُحْصَرُ... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الْعَجْلَانِ-:
 لَمْ يَكُنْ سُؤَالُ (الْإِلْزَامِ بِالشَّرِيعَةِ) مَطْرُوحًا فِي تِلْكَ
 الْعُصُورِ [يَعْنِي عَصْرَ النَّبَوَّةِ وَعَصْرَ الصَّحَابَةِ] أَصْلًا، لِأَنَّهُ
بَدْهِيٌّ وَضَرُورِيٌّ مِنْ أَحْكَامِ الْإِسْلَامِ، إِنَّمَا طُرِحَ هَذَا
 الْمَوْضُوعُ بِسَبَبِ ضَغْطِ مَفَاهِيمِ الثَّقَافَةِ الْعِلْمَانِيَّةِ
 الْمُعَاصِرَةِ [الَّتِي] تَتَخَرَّكُ مَعَهَا **مُحَاوَلَاتُ التَّوْفِيقِ**
وَالْتَّفَيقِ وَالْمُوَاءَمَةِ... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الْعَجْلَانِ-:
 فَالْإِلْزَامُ بِأَحْكَامِ الْإِسْلَامِ لَيْسَ شَيْئًا طَارِئًا وَجِسْمًا غَرِيبًا
 نَبَحْتُ لَهُ عَنْ سَبَبٍ وَمَشْرُوعِيَّةٍ، [بَلْ] هُوَ **أَصْلٌ وَقَرَضٌ**
لَازِمٌ وَبَدْهِيٌّ. انْتَهَى بِاخْتِصَارٍ؛ وَأَكْثَرُ هَذِهِ الْمَسَائِلِ الَّتِي
ضَيَعُوا فِيهَا الْقَطْعِيَّاتِ هِيَ مِنَ الْمَسَائِلِ الَّتِي **أُنْتَجَتْهَا**
الْعَقْلَانِيَّةُ الْعِلْمَانِيَّةُ، لَكِنَّهُمْ لَا يَنْتَبِهُونَ لِلْأَسَاسِ الْعَقْلَانِيِّ
 الْعِلْمَانِيِّ لَهَا وَيَظُنُّونَ هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ مِنَ الْحَقِّ الْمُشْتَرَكِ
 بَيْنَ الْوَحْيِيِّ وَبَيْنَ الْفِكْرِ الْغَرِبِيِّ، وَالْحَالُ لَيْسَ كَذَلِكَ،
وَالْوَحْيِيُّ مِنْهَا بَرَاءٌ، وَهِيَ مُصَادِمَةٌ لَهُ، وَمَا أُنْتَجَتْهَا سِوَى
الْعِلْمَانِيَّةِ الَّتِي تَنْزِعُ الْوَحْيِيَّ عَنِ الْقِيَمِ؛ وَيُمْكِنُنَا ذِكْرُ
 مَسَرَّدٍ سَرِيعٍ بِرُمُوزٍ هَذَا التِّيَّارِ، وَهُمْ رِفَاعَةُ الطَّهْطَاوِيِّ
 ([ت] 1873م)، وَجَمَالُ الدِّينِ الْأَفْغَانِي ([ت] 1897م)،

ومحمد عبده [الذي تُؤفّي عام 1905م، وكان يشغلُ مَنْصِبَ (مفتي الديار المصرية)]، وعبدالرحمن الكواكبي ([ت]1902م)، ومحمد رشيد رضا ([ت]1935م)، ومصطفى عبدالرازق [الذي تُؤفّي عام 1947م، وكان يشغلُ مَنْصِبَ (شيخ الأزهر)]، وعبدالمتعال الصعيدي [الذي تُؤفّي عام 1971م، وكان أستاذًا بكلية اللغة العربية بالأزهر]، ومحمد **الغزالي**، ويوسف **القرضاوي**، وأحمد كمال أبو المجد [الذي تُؤفّي عام 2019م، وكان عضواً بمجمع البحوث الإسلامية بالأزهر]، ومحمد عمارة [عضو هيئة كبار العلماء بالأزهر]، وفهمي هويدي، ومحمد سليم العوا [الأمين العام للاتحاد العالمي لعلماء المسلمين]، وحسن الترابي [رئيس مجلس النواب السوداني]، وراشد الغنوشي [عضو مكتب الإرشاد العام العالمي لجماعة **الإخوان المسلمين**]، وعبدالمنعم أبو الفتوح [عضو مكتب إرشاد جماعة **الإخوان المسلمين** في مصر]، وسعد الدين العثماني [رئيس الحكومة المغربية]. انتهى باختصار.

(19) قال الشيخُ ربيع المدخلي (رئيسُ قسم السُّنَّةِ بالدراسات العليا في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة) على موقعه [في هذا الرابط](#): **أهل البدع** كالزَّوافض، والخَوارج، والجَهْمِيَّة، والقَدَرِيَّة، والمُعْتَزِلَّة، والصُّوْفِيَّة القُبُورِيَّة، والمُرَجَّئَة، وَمَنْ يَلْحَقُ بِهِمْ كَالْإِخْوَان [يَعْنِي (جَمَاعَةُ **الإخوان المسلمين**)] والتَّبْلِيغ [يَعْنِي (جَمَاعَةُ التَّبْلِيغ والدَّعْوَة)] وأمثالهم، فهؤلاء **لم يشترط السَّلَفُ إقامة الحُجَّةِ مِنْ أَجْلِ الحُكْمِ عليهم بالبدعة**، فالرافضيُّ يُقالُ عنه {مُبْتَدِعٌ}، والخارجيُّ يُقالُ عنه {مُبْتَدِعٌ}، وهَكَذَا، **سواءً أَقِيَمَتْ عليهم الحُجَّةُ أم لا**. انتهى. وقال الشيخُ ربيع المدخلي أيضًا في فيديو بعنوان (الشيخُ ربيع يقولُ أنَّ "سيد قطب" تَوَصَّلَ

لِلْمَنْهَجِ السَّلَفِيِّ بِفِطْرَتِهِ: إِنَّ (سَيِّدَ قُطْبَ) كَانَ يَنْشِئُ
 الْحَقَّ، وَلِهَذَا لَوْ يَسْمَعُ الْإِخْوَانُ [يَعْنِي جَمَاعَةَ الْإِخْوَانِ
 الْمُسْلِمِينَ] نَصِيحَتَهُ لَانْتَهَتْ الْخِلَافَاتُ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ
 السَّلَفِيِّينَ؛ هَذَا الرَّجُلُ بِاخْلَاصِهِ وَحُبِّهِ لِلْحَقِّ تَوَصَّلَ إِلَى
 أَنْ لَا بُدَّ أَنْ يُرَبِّي الشَّبَابَ عَلَى الْعَقِيدَةِ -قَبْلَ كُلِّ شَيْءٍ-
 وَالْأَخْلَاقِ، الْعَقِيدَةُ الصَّحِيحَةُ؛ وَأَطْلَنَ كُنْتُ قَرَأْتُ فِي
 كِتَابَاتِ زَيْنَبِ الْغَزَالِي [الْعُصْوَةِ بِجَمَاعَةِ الْإِخْوَانِ
 الْمُسْلِمِينَ]، وَاللَّهُ أَعْلَمُ إِذَا كُنْتُمْ قَرَأْتُمْ لَهَا، أَنَّهُ كَانَ
 يُرْشِدُهُمْ [أَيُّ أَنَّ الشَّيْخَ (سَيِّدَ قُطْبَ) كَانَ يُرْشِدُ
 الْإِخْوَانَ] إِلَى كُتُبِ الشَّيْخِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْوَهَّابِ، وَكُتُبِ
 الْحَرَكَةِ السَّلَفِيَّةِ؛ يَقُولُ [أَيُّ الشَّيْخِ سَيِّدِ قُطْبَ] {أَنَا
 قَرَأْتُ أَرْبَعِينَ سَنَةً، صَرَفْتُهَا فِي حُقُولِ الْمَعْرِفَةِ
 الْإِنْسَانِيَّةِ، وَغَبَشْتُ عَلَى تَصَوُّرِي، وَأَنَا إِنْ شَاءَ اللَّهُ إِذَا
 وَجَدْتُ الْحَقَّ وَانْضَحَ لِي أَخْذُ بِهِ}، فَالرَّجُلُ بِحُسْنِ نِيَّتِهِ إِنْ
 شَاءَ اللَّهُ تَوَصَّلَ إِلَى أَنَّ الْمَنْهَجَ السَّلَفِيَّ هُوَ الْمَنْهَجُ
 الصَّحِيحُ الَّذِي يَجِبُ أَنْ يَأْخُذَ بِهِ الشَّبَابُ، وَأَنْ يَتَرَبَّوْا عَلَيْهِ؛
 وَعَرَّضَ [أَيُّ الشَّيْخِ سَيِّدِ قُطْبَ] هَذَا الْمَنْهَجَ عَلَى
 الْمَوْجُودِينَ فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ مِنَ الْإِخْوَانِ، نَاسٌ وَافِقُوهُ
 وَنَاسٌ عَارِضُوهُ، ثُمَّ غَلَبَ الْجَانِبُ الْمُعَارِضُ عَلَى الْجَانِبِ
 الْمُوَافِقِ، فَاسْتَمَرَّتْ دَعْوَةُ الْإِخْوَانِ عَلَى مَا هِيَ عَلَيْهِ،
 الرَّوَافِضُ إِخْوَانُهُمْ، وَصَدَّامُ [رَأْسُ الْعِرَاقِ] يَقِفُونَ إِلَى
 جَانِبِهِ، هَذَا كُلُّهُ مِنْ فَسَادِ الْعَقَائِدِ وَمِنَ الْخَلَطِ، لَوْ كَانَ
 هُنَاكَ عَقِيدَةٌ صَحِيحَةٌ فِيهَا الْوَلَاءُ وَالْبَرَاءُ مَا يَقِفُونَ لَا مَعَ
 حُمَيْنِي [مُرْشِدِ الثَّوْرَةِ الْإِيرَانِيَّةِ] وَلَا مَعَ صَدَّامِ، انْتَهَى
 باختصار.

(20) وَقَالَ الشَّيْخُ سَيِّدُ إِمَامٍ فِي (الْمُتَاجِرُونَ بِالإِسْلَامِ):
 حَسَنَ الْبَنَاءِ [مُؤَسَّسُ جَمَاعَةِ الْإِخْوَانِ الْمُسْلِمِينَ] حَوَّلَ
 جَمَاعَتَهُ إِلَى طَابُورِ تَشْرِيفَاتٍ لِلْمَلِكِ (فَارُوقِ) يَهْتَفُونَ
 لَهُ {اللَّهُ مَعَ الْمَلِكِ}! فَسَمَحَ لَهُمْ بِالتَّمَدُّدِ... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ

الشيخ سيد إمام:- في عام 1990م كُنْتُ أَعْمَلُ جَرَّاحًا فِي الْجِهَادِ الْأَفْغَانِيِّ، وَكَانَ يَعْمَلُ مَعِيَ كَمُسَاعِدِ جَرَّاحِ الدُّكْتُورِ عَمَادِ عَبْدِالْغُفُورِ، وَهُوَ حَالِيًا مُسَاعِدُ الرَّئِيسِ الْمِصْرِيِّ الْإِخْوَانِيِّ الدُّكْتُورِ مُحَمَّدٍ مَرْسِي، وَوَقْتُهَا قَالَ لِي الدُّكْتُورُ عَمَادُ {إِنْ تَلَاغَبَ حَسَنَ الْبَنَّا بِالْإِسْلَامِ بَلَغَ إِلَى الدَّرَجَةِ الَّتِي كَتَبَ لَهُ الشَّيْخُ عَبْدُالرَّحْمَنِ الْوَكِيلُ - رَئِيسُ جَمْعِيَّةِ أَنْصَارِ السُّنَّةِ- رِسَالَةً مَفْتُوحَةً فِي مَجَلَّتِهِ بِعُنْوَانِ (يَا بَنَّا، أَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا)}... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ سِيدِ إِمَامٍ:- كَانَ الْبَنَّا يُقَدِّمُ خِدْمَاتِهِ لِلْمَلِكِ فِي مُقَابِلِ السَّمَاكِ لَهُ بِالْتَّمَدِّدِ وَتَكْثِيرِ أَتْبَاعِهِ بِالشَّعَارَاتِ الْإِسْلَامِيَّةِ الَّتِي كَانُوا يَنْقُضُونَهَا وَيَنْقُضُونَ إِسْلَامَهُمْ يُنْصَرِّتُهُمْ لِحَاكِمٍ لَا يَحْكُمُ بِالْإِسْلَامِ، وَإِذَا كُنْتُ [الْخِطَابُ هُنَا لِلْبَنَّا] تُرِيدُ الْإِسْلَامَ فَلِمَاذَا تُؤَيِّدُ مَلِكًا لَا يَحْكُمُ بِالْإِسْلَامِ؟!، فَإِذَا أَيْدَتْهُ فَأَنْتَ تُرِيدُ شَيْئًا آخَرَ غَيْرَ الْإِسْلَامِ، ثُمَّ صَرَّبَهُم الْمَلِكُ بِخَسَبِ قَاعِدَةٍ (مَنْ أَعَانَ ظَالِمًا سَلَطَهُ اللَّهُ عَلَيْهِ)... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ سِيدِ إِمَامٍ:- أَيْدِ الْإِخْوَانَ الْمَلِكَ فَتَحَمَّلُوا ذُنُوبَ كُلِّ جَرَائِمِهِ، ثُمَّ أَيْدُوا (جَمَالَ عَبْدِالنَّاصِرِ) وَثَوْرَتَهُ فَتَحَمَّلُوا كُلَّ جَرَائِمِهِ ثُمَّ صَرَّبَهُم، ثُمَّ أَيْدُوا (أَنْوَارَ السَّادَاتِ) فَتَحَمَّلُوا كُلَّ جَرَائِمِهِ، ثُمَّ أَيْدُوا (حَسَنِي مَبَارَكٍ) وَأَعْلَنُوا مُوَافَقَتَهُمُ الْمُسَيِّقَةَ عَلَى تَوْرِيثِ الْحُكْمِ لـ (جَمَالَ مَبَارَكٍ) فَتَحَمَّلُوا كُلَّ جَرَائِمِ (مَبَارَكٍ) الَّذِي يَتَّهَمُونَهُ الْآنَ بِالْفَسَادِ وَهُمْ الَّذِينَ أَيْدَوْهُ [قَالَ الشَّيْخُ أَيْمَنُ الظَّوَاهِرِيُّ فِي (الَلِّقَاءِ الْمَفْتُوحِ مَعَ الشَّيْخِ أَيْمَنَ الظَّوَاهِرِيِّ "الْخَلْقَةُ الْأُولَى"):] الْإِخْوَانُ الْمُسْلِمُونَ بَلَغَ بِهِمُ التَّنَازُلُ أَنْ يَسِيرُوا فِي مُظَاهَرَةِ التَّفَاقِ مِنْ مَجْلِسِ الشَّعْبِ إِلَى قَصْرِ (حَسَنِي مَبَارَكٍ) [حَاكِمٍ مِصْرٍ وَقَتْنِيذٍ] لِيُطَالِبُوهُ بِتَمْدِيدِ رِئَاسَتِهِ، أَنْتَهَى بِاخْتِصَارٍ] فَقَامَ (مَبَارَكٌ) بِتَسْمِينِهِمْ لِمُحَارَبَةِ الْحَرَكَةِ الْجِهَادِيَّةِ وَهَذَا أَقْدَرُ مَا فَعَلُوهُ عَلَى مَدَى تَارِيخِهِمْ غَيْرِ التَّظْلِيفِ... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ سِيدِ إِمَامٍ:- أَمَّا خُلَفَاءُ

الإخوان من أدعياء السلفية وغيرهم فأقول لهم، قد قال الله تعالى { وَلَا تَرْكَبُوا إِلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا فَتَمَسَّكُمُ النَّارُ وَمَا لَكُم مِّنْ دُونِ اللَّهِ مِنْ أَوْلِيَاءَ ثُمَّ لَا تُنصَرُونَ }... ثم قال -أي الشيخ سيد إمام-: **الإسلام الصحيح** ليس هو إسلام الأزهر ولا إسلام الأوقاف ولا إسلام الإخوان ولا إسلام أدعياء السلفية، وإنما الإسلام شيء آخر غير ما عليه هؤلاء، **ولم يعد يعرفه إلا القليل من الناس**. انتهى باختصار. وقال الشيخ سيد إمام أيضًا في (إخوان، ولكن ليسوا مسلمين): **الإخوان يلعبون بالإسلام** كما يلعب الصبيان بالكرة، وعزهم إمهال الله لهم... ثم قال -أي الشيخ سيد إمام-: إن الإخوان في غاية الحرص على عدم تعليم أتباعهم الإسلام الصحيح، وخصوصًا التوحيد ونواقضه، واشتكى لي بعضهم من هذا الجهيل المتعمد بالدين داخل الجماعة، ولهذا **وقعوا في الكفر الناقض للإسلام بكل سهولة وبإصرار وبصورة جماعية**... ثم قال -أي الشيخ سيد إمام-: وختامًا، أقول للإخوان وخلفائهم، **العبوا بأي شيء إلا الدين، وقَدْ** قال الإمام مالك رحمه الله {مَهْمَا تَلَاَعَبْتَ بِهِ مِنْ شَيْءٍ فَلَا تَلَاَعَبَنَّ بِأَمْرِ دِينِكَ}. انتهى باختصار.

(21) وقال الشيخ أحمد بن يحيى النجمي (المُحاضر بكلية الشريعة وأصول الدين، بفرع جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بأبها) في كتابه (فتح الرب الودود): **جماعة الإخوان المسلمين**، منهم أناس في الخارج قالوا بأقوال وعملوا أعمالًا تُخرج من الإسلام، كقول بعضهم بخرية الاعتقاد والتعبّد، وكقولهم بالدعوة إلى وخدة الأديان، وكسكوتهم عن الشرك الأكبر، وما أشبه ذلك من الأقوال والاعتقادات التي تُخرج صاحبها من الإسلام، والعياد بالله. انتهى.

(22) وَمِنْ الْجَدِيرِ بِالذِّكْرِ هُنَا أَيْضًا أَنَّ جَمَاعَةَ الْإِخْوَانِ الْمُسْلِمِينَ تَتَّبَعِي الْمَنْهَجَ الْأَزْهَرِيَّ (وَهُوَ مَنْهَجُ أَشْعَرِيٍّ صُوفِيٍّ كَمَا سَبَقَ بَيَانُ ذَلِكَ)، وَلِذَلِكَ تَرَاهُمْ يُمَجِّدُونَ الْأَزْهَرَ، وَمِمَّا يُدَلُّ عَلَى ذَلِكَ مَا يَلِي:

(أ) جَاءَ عَلَى مَوْقِعِ الْمَوْسُوعَةِ التَّارِيخِيَّةِ الرَّسْمِيَّةِ لِجَمَاعَةِ الْإِخْوَانِ الْمُسْلِمِينَ (وِيكِبِيدِيَا الْإِخْوَانِ الْمُسْلِمِينَ) فِي مَقَالَةٍ بِعُنْوَانِ (الْإِخْوَانُ الْمُسْلِمُونَ وَالْمَنْهَجِيَّةُ الْعَقْدِيَّةُ) عَلَى هَذَا الرِّابِطِ: الْإِخْوَانُ جُزْءٌ مِنْ تَسْيِجِ الْأُمَّةِ الْإِسْلَامِيَّةِ، لَا تَشِيدُ الْجَمَاعَةُ عَنْ مُعْتَقَدَاتِ الْأُمَّةِ وَثَوَابِتِهَا... ثُمَّ جَاءَ -أَيُّ فِي الْمَقَالَةِ-: الْمَذْهَبُ الْأَشْعَرِيُّ سَارَ عَلَيْهِ سَلَفُ الْأُمَّةِ مِنَ الْعُلَمَاءِ وَالْمُخَدِّثِينَ وَالْفُقَهَاءِ وَالْمُفَسِّرِينَ، وَتَلَقَّنَهُ الْأُمَّةُ حَيْلًا بَعْدَ حَيْلٍ بِالتَّلْقِينِ وَالتَّعْلَمِ وَالتَّأَمُّلِ فِيهِ وَإِمْعَانِ النَّظَرِ، حَتَّى تَكَادَ أَنْ نَقُولَ بِأَنَّ الْأُمَّةَ قَاطِبَةً اعْتَنَقَتْ ذَلِكَ الْمَذْهَبَ الْعَقْدِيَّ وَسَارَتْ عَلَيْهِ... ثُمَّ جَاءَ -أَيُّ فِي الْمَقَالَةِ-: وَجَاءَتْ جَمَاعَةُ الْإِخْوَانِ الْمُسْلِمِينَ بِعُلَمَائِهَا وَفُقَهَائِهَا وَمُخَدِّثِهَا وَفُحُولِهَا وَمُحَنِّكِيهَا، لِيَعْتَنِقُوا الْمَذْهَبَ الْأَشْعَرِيَّ كَمَنْهَجِ عَقْدِيٍّ، وَكَمَرْجِعِيَّةٍ كُبْرَى لِلتَّعَامُلِ مَعَ النَّصِّ... ثُمَّ جَاءَ -أَيُّ فِي الْمَقَالَةِ-: وَأَشْعَرِيَّةُ الْإِخْوَانِ لَا مِرَاءَ فِيهَا، وَلَا خِلَافَ بَيْنِ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي مَرْجِعِيَّتِهِمْ تِلْكَ [جَاءَ فِي (الْمَوْسُوعَةِ الْمِيسِرَةِ فِي الْأَدْيَانِ وَالْمَذَاهِبِ وَالْأَحْزَابِ الْمَعَاصِرَةِ، بِإِشْرَافِ وَمِرَاجَعَةِ الشَّيْخِ مَانِعِ بْنِ حَمَادِ الْجَهْنِيِّ): جَعَلَ الْأَشَاعِرَةُ التَّوْحِيدَ هُوَ إِثْبَاتُ رُبُوبِيَّةِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ دُونَ الْوَهْيِيَّةِ. انْتَهَى. وَقَالَ الشَّيْخُ مُحَمَّدُ بْنُ خَلِيفَةِ التَّمِيمِيِّ (عَضُو هَيْئَةِ التَّدْرِيسِ بِالْجَامِعَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ بِالْمَدِينَةِ الْمُنَوَّرَةِ) فِي (مَوَاقِفِ الطَّوَائِفِ مِنَ تَوْحِيدِ الْأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ): فَإِنَّ أَيْ مُجْتَمَعَ أَشْعَرِيٍّ تَجَدُّ فِيهِ تَوْحِيدَ الْإِلَهِيَّةِ مُخْتَلًا، وَسُوقَ الشِّرْكَ وَالْبِدْعَةِ رَائِجَةً. انْتَهَى. وَقَالَ الشَّيْخُ سَلِيمَانُ الْخَرَّاشِيُّ فِي مَقَالَةٍ لَهُ بِعُنْوَانِ

(هل الأشاعرة من أهل السنة؟) [على هذا الرابط](#) :
الأشاعرة والماتريدية في باب التوحيد، يَحْضِرُونَهُ [أي التوحيد] في توحيد الربوبية دون توحيد الألوهية، مما ساهم في انتشار البدع والشركيات حولهم دونما تكبير. انتهى باختصار]. انتهى باختصار. وقال الشيخ يوسف القرضاوي (عضو هيئة كبار العلماء بالأزهر "زمن حكم الرئيس الإخواني محمد مرسي"، ورئيس الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين "الذي يوصف بأنه أكبر تجمع للعلماء في العالم الإسلامي"، ويُعتبر الأب الروحي لجماعة الإخوان المسلمين على مستوى العالم) في فيديو بعنوان (الأشعرية عقيدة الأمة الإسلامية): ليس الأزهر وخذّه أشعرياً، **الأمة الإسلامية أشعرية، وكل العالم الإسلامي أشعري**، السلفيون مجموعة صغيرة، ليس كل السعودية سلفيين (الجازيون غير النجديين غير المنطقة الشرقية غير منطقة حيران)، فإذا أخذنا بالأغلبية [فإن] أغلبية الأمة أشعرية. انتهى باختصار.

(ب) جاء على موقع الموسوعة التاريخية الرسمية لجماعة الإخوان المسلمين (ويكيبيديا الإخوان المسلمين) في مقالة بعنوان (البعد الصوفي لدى الإخوان المسلمين) [على هذا الرابط](#) : ولا يفوتنا هنا أن نذكر المرجعية السلفية للإخوان في تصوفهم، بمعنى أن التصوف كعلم وكمنهج سلوكي وقيمي **إتبعه السلف وليس بدعاً للإخوان المسلمين**، فتجد في كتب التراجم لكبار العلماء بأن فلاناً شافعي المذهب حنبلي العقيدة شاذلي الطريقة مثلاً. انتهى.

(ت) جاء على الموقع الرسمي لجماعة الإخوان المسلمين (إخوان أونلاين) في مقالة بعنوان (الحديث عن إلغاء التعليم الأزهري كارثة) [على هذا الرابط](#) :

الأزهر له رسالة معروفة منذ قديم الأزل، وهي **تشر الإسلام الصحيح المعتدل للعالم**، ولكن هناك بعض الأقلام المأجورة وأصحاب العقول المريضة التي تحاول يشتت الطرق الانتقاص من قيمة الأزهر. انتهى.

(ث) جاء على الموقع الرسمي لجماعة الإخوان المسلمين (إخوان أونلاين) في مقالة بعنوان (الحرب ضد الطلاب) **على هذا الرابط**: للأزهر تأثير كبير على عقل الشعب واتجاهاته الفكرية... ثم جاء -أي في المقالة-: الأزهر هو قيمة وقامة شامخة على مر العصور، وإن كان البيت الحرام هو قبلة المسلمين في الصلاة فإن الأزهر هو قبلة المسلمين في العلم وللعلماء... ثم جاء -أي في المقالة-: إن الأزهر الشريف بخير. انتهى باختصار.

(ج) جاء على الموقع الرسمي لجماعة الإخوان المسلمين (إخوان أونلاين) في مقالة بعنوان (استقلال الأزهر) **على هذا الرابط**: قلعة الأزهر العظيمة تخرج فيها محمد عبده وجمال الدين الأفغاني والغزالي والقرضاوي [وكل هؤلاء من أصحاب المدرسة العقلية الاعتزالية]، وعدد كبير من قادة ومفكرين مسلمين... ثم جاء -أي في المقالة-: ويناشد [أي الشيخ السيد عسكر] (عضو الكتلة البرلمانية للإخوان المسلمين، وعضو مجمع البحوث الإسلامية بالأزهر، ورئيس لجنة الوعظ بالأزهر) القائمين على الأزهر تكثيف البعثات الدينية خارج مصر والعالم الإسلامي، لتعليم المسلمين أمور دينهم الخفيف، وتحسين صورة الإسلام في الغرب، وتشجيع طلاب العلم بصورة أكثر مما هي عليه للدراسة في الأزهر وتقديم التسهيلات اللازمة لهم. انتهى باختصار.

(ح) جاء على الموقع الرسمي لجماعة الإخوان المسلمين (إخوان أونلاين) في مقالة بعنوان (فضل الجامع عن الجامعة) [على هذا الرابط](#): الأزهر الشريف كان وما زال رمزاً دينياً كبيراً، ومركزاً للإشعاع الثقافي الإسلامي الممتد عبر القرون للمسلمين في شتى بقاع الأرض؛ هذا الصرح العملاق أخرج علماء كباراً ساهموا بشكل فعال في خدمة الإسلام والإنسانية كلها... ثم جاء -أي في المقالة-: الأزهر أرسى على امتداد الزمان علوم الشريعة واللغة، ومنه شاع نور الإسلام إلى بلاد كثيرة إفريقية وآسيوية وعربية، وصار رأيه أصيلاً في كل أنحاء العالم، ولا تطلب العلوم الإسلامية واللغة العربية إلا عن طريقه... ثم جاء -أي في المقالة-: هذا المنصب [يعني منصب شيخ الأزهر] يحتل مكانة كبيرة في أوساط المسلمين على مستوى العالم وليس في مصر فقط... ثم جاء -أي في المقالة-: الأزهر مؤسسة إسلامية عالمية تهدف إلى تنوير العالم الإسلامي... ثم جاء -أي في المقالة-: فالعالم الإسلامي يعرف لمصر قذرها ومكانتها من خلال دور الأزهر في تعليم المسلمين ونشر الفكر الإسلامي المعتدل بعيداً عن التطرف... ثم جاء -أي في المقالة-: الأزهر سيظل منارة للعلم ومركز نشر الفكر الإسلامي الوسطي. انتهى باختصار.

(خ) جاء على الموقع الرسمي لجماعة الإخوان المسلمين (إخوان أونلاين) في مقالة بعنوان (علماء الأزهر صمام الأمان للأمة) [على هذا الرابط](#): أكد فضيلة الشيخ عبد الخالق الشريف (مسؤول قسم نشر الدعوة بجماعة الإخوان المسلمين) أن الأزهر الشريف وعلماءه إنما هم صمام الأمان لهذه الأمة، وهم من

يَحْفَظُ لَهَا هُوَيْتَهَا؛ وَأَشَارَ فَضِيلَتُهُ إِلَى أَنَّ الْأَزْهَرَ الشَّرِيفَ هُوَ مَصْدَرُ فَخْرٍ لِلْمَصْرِيِّينَ جَمِيعًا وَلَيْسَ لِأَبْنَاءِ الْأَزْهَرِ فَقَطْ؛ وَأَكَّدَ أَنَّ الَّذِي يُرِيدُ الْأَزْهَرَ وَعُلَمَاءَهُ بِسُوءٍ إِنَّمَا هُوَ فِي وَاقِعِ الْأَمْرِ يُرِيدُ أَنْ يُهْلِكَ الْإِسْلَامَ فِي قَلْبِ هَذِهِ الْأُمَّةِ. انْتَهَى بِاخْتِصَارٍ.

(22) وَمِنْ الْجَدِيرِ بِالذِّكْرِ هُنَا أَيْضًا أَنَّ جَمَاعَةَ الْإِخْوَانِ الْمُسْلِمِينَ تَحَالَفَتْ مَعَ الْكُفَّارِ فِي التَّشْوِيهِ وَالتَّحْرِيزِ وَالْقِتَالِ ضِدَّ الدَّوْلَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ -التي يُسَمِّيَهَا أَهْلُ الْبِدْعِ وَالضَّلَالِ (داعش)- التي كَانَتْ تُقِيمُ أَحْكَامَ الشَّرِيعَةِ وَتَنْشُرُ عَقِيدَةَ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ فِي كُلِّ أَرْضٍ تُسَيِّطِرُ عَلَيْهَا، وَمِمَّا يُدَلُّ عَلَى ذَلِكَ مَا يَلِي:

(أ) قَالَتْ هَيْئَةُ التَّحْرِيرِ بِمَرْكَزِ سَلَفٍ لِلْبَحُوثِ وَالدِّرَاسَاتِ (الذي يشرف عليه الشيخ محمد بن إبراهيم السعدي رئيس قسم الدراسات الإسلامية بكلية المعلمين بمكة) فِي مَقَالَةٍ لَهَا بِعَنْوَانِ (عَرَضٌ وَتَحْلِيلٌ لِكِتَابِ "السُّعُودِيَّةُ وَالْحَرْبُ عَلَى دَاعِش") عَلَى هَذَا الرِّابِطِ: كِتَابُ (السُّعُودِيَّةُ وَالْحَرْبُ عَلَى دَاعِش) لِمُؤَلِّفِهِ (حسن سالم بن سالم)، هُوَ مِنْ إِصْدَارَاتِ (مَرْكَزِ الْمَلِكِ فَيَصِلُ لِلْبَحُوثِ وَالدِّرَاسَاتِ الْإِسْلَامِيَّةِ) ... ثُمَّ قَالَتْ -أَيُّ الْهَيْئَةِ-: قَالَ [أَيُّ الْمُؤَلِّفِ (حسن سالم بن سالم)] فِي لِقَاءٍ تِلْفِزِيِّ {الْفِكْرُ الَّذِي يَحْمِلُهُ تَنْظِيمُ (دَاعِش) فِكْرٌ سَلَفِيٌّ، فَهُمْ يَسْتَدِلُّونَ بِمَا فِي كُتُبِنَا، وَإِنَّ أَكْثَرَ مَنْ يُهَاجِمُ هَذَا التَّنْظِيمَ وَيَنْقُذُهُ لَا يُهَاجِمُ أَوْ يَنْقُذُ أَفْكَارَهُ، وَإِنَّمَا أَفْعَالُهُ} [جَاءَ فِي مَقَالَةٍ بِعَنْوَانِ (مَا هِيَ الْعَلَاقَةُ الْخَفِيَّةُ بَيْنَ "دَاعِش" وَ"أَفْكَارِ سَيِّدِ قُطْب"؟) عَلَى مَوْقِعِ قَنَاةِ الْعَرَبِيَّةِ الْفَضَائِيَّةِ الْإِخْبَارِيَّةِ السُّعُودِيَّةِ: وَقَالَ الْكَلْبَانِي [هُوَ الشَّيْخُ عَادِلُ الْكَلْبَانِي (إِمَامُ الْحَرَمِ الْمَكِّي)] خِلَالَ اللَّقَاءِ التِّلْفِزِيِّ الْمَذْكُورِ {نَعَمْ،

(داعش) نَبْتُهُ **سَلَفِيَّةٌ**... والفِكرُ الذي يَحْمِلُهُ (داعش) فِكرٌ **سَلَفِيٌّ**، وليس إخوانيًا وليس قُطُبيًا وليس صُوفيًا وليس أشعريًا، وَهُمْ يَسْتَدِلُّونَ بِمَا فِي كُتُبِنَا نحنُ وَبِمَبَادِينَا نحنُ، وَمِنْ أَجْلِ ذَلِكَ تَحْدُ أَنْ مَنْ يَنْقُذُ (داعش) لَا يَنْقُذُ فِكرَهُ، إِنَّمَا يَنْقُذُ فِعْلَهُ [قَالَ الشَّيْخُ أَبُو سَلْمَانَ الصُّومَالِي فِي (إِسْعَافُ السَّائِلِ بِأَجْوِبَةِ الْمَسَائِلِ): إِنَّ اخْتِلَافَ النَّاسِ فِي الْحُكْمِ عَلَى الْأَعْيَانِ بَعْدَ الْإِتِّفَاقِ عَلَى الْأَصُولِ فِي الْكُفْرِ وَالتَّكْفِيرِ سَائِعٌ، فَلَا يَنْبَغِي التَّجَنِّي عَلَى الْغَيْرِ بِسَبَبِهِ، نَظَرًا لِاخْتِلَافِهِمْ فِي بَعْضِ مَوَاقِعِ التَّكْفِيرِ؛ هَذَا، وَقَدْ تَخْتَلَفَ الْأَنْظَارُ فِي تَحْقِيقِ مَنَاطِ التَّكْفِيرِ فِي الْمُعَيَّنِّ؛ وَغَهْدِي بِشُيُوحِ مُكَافَحَةِ الْإِرْهَابِ الرَّمِّيِّ بِبِدْعَةِ التَّكْفِيرِ كُلَّمَا خُولِفُوا فِي التَّطْبِيقِ لَا فِي التَّأْصِيلِ. انتهى باختصار. وقال الشيخ صالح الفوزان على هذا الرابط في مَوْقِعِهِ: وَالْمُرْجِئَةُ طَوَائِفٌ، مَا هُمْ بِطَائِفَةٍ وَاحِدَةٍ... ثم قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الْفَوْزَانِ-: وَأَخْفَهُمُ اللَّي [أَيُّ الَّذِي] يَقُولُ {إِنَّ الْإِيمَانَ إِعْتِقَادٌ بِالْقَلْبِ وَنُطْقٌ بِاللِّسَانِ}، هَذَا أَخَفُّ أَنْوَاعِ الْمُرْجِئَةِ، لَكِنَّهُمْ يَشْتَرِكُونَ كُلُّهُمْ فِي **عَدَمِ الْإِهْتِمَامِ بِالْعَمَلِ**، كُلُّهُمْ يَشْتَرِكُونَ، لَكِنْ بَعْضُهُمْ أَخَفُّ مِنْ بَعْضٍ. انتهى].

انتهى... ثم قَالَتْ -أَيُّ الْهَيْئَةِ-: وَانْتَهَمَ [أَيُّ الْمُؤَلِّفِ] مَشَايخَ وَعُلَمَاءَ -تَحْتَ مَقَالِ [أَيُّ غُنْوَانِ] (الْمَشَايخِ الْكُسَالَى)- بِأَنَّهُمْ لَا يَقُومُونَ بِالرَّدِّ عَلَى الْفِكرِ التَّكْفِيرِيِّ الْمُتَطَرِّفِ إِلَّا وَهُمْ كُسَالَى، لِأَنَّهُمْ يَرُدُّونَ **دُونَ قِنَاعَةٍ** مِنْهُمْ، وَيَرُدُّونَ مَعَ **فُقْدَانِ مَنْطِقِ الْإِقْنَاعِ** فِي خِطَابِهِمْ، وَذَلِكَ لِمُخَالَفَتِهِ لِمَا فِي صَمَائِرِهِمْ أَصْلًا، وَلِذَلِكَ يَتَكَاسَلُونَ فِي الرَّدِّ، وَأَكْبَرُ دَلِيلٍ عَلَى ذَلِكَ إِسْتِمْرَارُ وُجُودِ هَذَا الْفِكرِ وَتَمَدُّدِهِ وَزِيَادَةُ انْتِشَارِهِ [جَاءَ فِي مَقَالَةٍ عَلَى مَوْقِعِ صَحِيفَةِ (العربي الجديد) بِغُنْوَانِ (لِمَاذَا يَتَقَدَّمُ دَاعِشُ؟) على هذا الرابط: يَتَقَدَّمُ دَاعِشُ لِسَبَبٍ وَحِيدٍ، هُوَ أَنَّهُ بَاتَ يَخْطِئُ بِحَاضِنَةِ شَعْبِيَّةٍ وَاضِحَةٍ، تَتَسَبَّعُ

وتكبر في سُورِيَّةَ والعِراقِ حَتَّى الآنَ، وهذه هي الحَقِيقَةُ والمُعَادَلَةُ التي يُدْرِكُهَا كُلُّ المَعْنِيَّينَ في الأَمْرِ، ولا يُريدون مُوَاجَهَتَهَا مُبَاشَرَةً، بَلْ يُحَاوِلُونَ الِاتِّفَافَ عَلَيْهَا بِطَرُقٍ مُلْتَوِيَةٍ. انتهى. وجاءَ في مَقَالَةٍ على مَوْقِعِ بَوَّابَةِ أَخْبَارِ اليَوْمِ التَّابِعِ لِلْمُؤَسَّسَةِ الصَّخَفِيَّةِ المِصْرِيَّةِ الحُكُومِيَّةِ (دار أخبار اليوم) **في هذا الرابط:** قال شوقي علام (مُفتي الجُمهوريَّةِ) {إِنَّ 50% مِنَ الجِيلِ الثَّانِي والثَّالِثِ مِنَ المُسْلِمِينَ الأوروپِيِّينَ أَعْضَاءٌ فِي تَنْظِيمِ (داعش) الإرهابيِّ}... ثم قال -أي مَوْقِعُ بَوَّابَةِ أَخْبَارِ اليَوْمِ-: وتَابَعَ مُفتي الجُمهوريَّةِ {إِنَّ دِرَاسَةً فِي 2016 كَشَفَتْ أَنَّ أَعْدَادَ الأوروپِيِّينَ فِي (داعش) تَتَزَايَدُ}. انتهى. وفي فيديو بَعْنُوانِ (الأُبُّ "جَاك" لـ "بي بي سي"، أَعْضَاءُ تَنْظِيمِ الدَّوْلَةِ الإِسْلَامِيَّةِ مُتَقَفُّونَ وَجَامِعِيُونَ) قال الرَّاهِبُ جَاكُ مَرَادِ (الذي هَرَبَ مِنَ الدَّوْلَةِ الإِسْلَامِيَّةِ بَعْدَ مَا أَسْرَتْهُ) عَنِ أَفْرَادِ الدَّوْلَةِ الإِسْلَامِيَّةِ: إِنَّ مُعَامَلَتَهُمْ كَانَتْ جَيِّدَةً عُمُومًا... فِيمَا يَخُصُّ التَّعْذِيبَ مَا تَعَرَّضْنَا أَبَدًا لِأَيِّ تَعْذِيبٍ... هَؤُلَاءِ الأَشْخَاصُ أَذْكِيَاءُ مُتَقَفُّونَ جَامِعِيُونَ، وَدَقِيقُونَ فِي تَخْطِيطِهِمْ. انتهى باختصار. وقال الشَّيْخُ مُحَمَّدُ بْنُ رِزْقِ الطَّرْهُونِي (الباحث بمَجْمَعِ المَلِكِ فَهْدٍ لَطِبَاعَةِ المِصْحَفِ الشَّرِيفِ، والمدرِّس الخاصُّ للأمير عبد الله بن فيصل بن مساعِدِ بن سَعُودِ بن عبد العزيز بن عبد الرحمن بن فيصل بن تَرْكِي بن عبد الله بن مُحَمَّدِ بن سَعُودِ) فِي مَقَالَةٍ لَهُ بِعُنْوَانِ (اللقاءُ الثَّانِي "عُلَمَاءُ الدَّوْلَةِ") عَلَى مَوْقِعِهِ **في هذا الرابط:** إِنَّ شَاءَ اللّهُ سَنُكَمِّلُ مَوْضُوعًا مُهِمًّا، وَهُوَ مَوْضُوعُ (أَيَّنَ عُلَمَاءُ الدَّوْلَةِ الإِسْلَامِيَّةِ؟)، لِأَنَّ هَذِهِ المَسْأَلَةَ أَكْثَرُوا مِنْهَا وَأَجْلَبُوا بِهَا وَبَعْضُ الإِخْوَةِ أَشْكَلَتْ عَلَيْهِ حَقِيقَةً، فَنحنُ سَنَتَكَلَّمُ عَنْهَا وَإِنْ لَنْ نَسْتَطِيعَ أَنْ نُوفِّيَهَا حَقَّهَا فِي هَذَا اللقاءِ لِأَنَّهَا لَهَا كِتَابٌ خَاصٌّ بِإِذْنِ اللّهِ، يَعْنِي أَنَا الآنَ عِنْدَمَا أَتَكَلَّمُ إِنَّمَا أُعْطِيَ إِشَارَاتٍ،

فَالْمُهمُّ بِإِذْنِ اللَّهِ سَوْفَ نُفَرِّدُ كِتَابًا فِيهِ تَرَاجمُ مُختَصَرَةٍ
لِلْعُلَمَاءِ الَّذِينَ دَخَلَ الدَّوْلَةَ الْإِسْلَامِيَّةَ، وَالْعُلَمَاءِ الَّذِينَ
يُؤَيِّدُونَهَا مِنْ خَارِجِهَا سَوَاءً أَدَخِلُوا الْمُعتَقَلَاتِ أَمْ بَقُوا
عَلَى مَا هُمْ عَلَيْهِ مِنَ الْحُرِّيَّةِ خَارِجَ الْمُعتَقَلَاتِ... ثم قَالَ
-أَيُّ الشَّيْخِ الطَّرهُونِيِّ-: الدَّوْلَةُ قَدْ رَمَاهَا أَهْلُ الْكُفْرِ
قَاطِبَةً عَنْ قَوْسٍ وَاحِدَةٍ وَحَالَفَهُمْ طَوَاغِثُ الْعَرَبِ،
فَمَنْ تَكَلَّمَ بِكَلِمَةٍ حَقٌّ فِيهَا مُعَرَّضٌ لِلْإِعتِقَالِ... ثم قَالَ -
أَيُّ الشَّيْخِ الطَّرهُونِيِّ-: فِي بَقَاعِ الْمَعْمُورَةِ فِي كُلِّ بَلَدٍ
تَجِدُونَ عَالِمًا فَاضِلًا يُؤَيِّدُ الدَّوْلَةَ، وَلَكِنْ غَالِبًا الْكُلُّ دَخَلَ
الْمُعتَقَلَاتِ... ثم قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الطَّرهُونِيِّ-: إِنْ كُلُّ
مَنْ يَظْهَرُ مِنْهُ التَّأْيِيدُ لِلدَّوْلَةِ فَإِنَّ مَصِيرَهُ غِيَاهُ
السُّجُونِ، نَسْأَلُ اللَّهَ السَّلَامَةَ وَالْعَافِيَةَ، فَلْأَجْلِ هَذَا مِنْ
الصَّعْبِ حَذًّا أَنْ يَجْهَرَ أَحَدٌ بِتَأْيِيدِهِ لِلدَّوْلَةِ... ثم قَالَ -أَيُّ
الشَّيْخِ الطَّرهُونِيِّ-: إِنَّ الدَّرَاسَاتِ الْعَرَبِيَّةَ فَقَطْ لِلَّذِينَ
يُتَابِعُونَ الدَّوْلَةَ الْإِسْلَامِيَّةَ وَيُؤَيِّدُونَهَا مِمَّنْ يَدْخُلُ عَلَى
(تَوَيْتِر) مَثَلًا [تَقُولُ] {فَوْقَ سَبْعِينَ بِالْمِائَةِ مِنْ مُؤَيِّدِي
الدَّوْلَةِ هُمْ مِنْ بِلَادِ الْحَرَمَيْنِ}، سَبْعُونَ بِالْمِائَةِ مِنْ
الْمُؤَيِّدِينَ الدَّوْلَةَ هُمْ مِنْ بِلَادِ الْحَرَمَيْنِ، تَعْرِفُونَ مَا مَعْنَى
هَذَا وَلِمَاذَا هَذَا؟ السَّبَبُ [هُوَ] أَنَّ الدَّوْلَةَ تَسِيرُ عَلَى
نَفْسِ خُطَى الشَّيْخِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْوَهَّابِ وَابْنِ تَيْمِيَّةَ
وَابْنِ الْقَيِّمِ، أَلَمْ تَسْمَعُوا هَذِهِ الْأَسْمَاءَ فِي بِلَادِ
الْحَرَمَيْنِ؟ أَلَمْ تَسْمَعُوا؟ هَذَا هُوَ السَّبَبُ... ثم قَالَ -أَيُّ
الشَّيْخِ الطَّرهُونِيِّ-: الْعَجَبُ الْعُجَابُ مِمَّنْ يَنْتَسِبُونَ
لِدَعْوَةِ الشَّيْخِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْوَهَّابِ -رُورًا وَبُهْتَانًا- ثُمَّ
يُنْكِرُونَ عَلَى الدَّوْلَةِ. انْتَهَى بِاخْتِصَارٍ... ثم قَالَتْ -أَيُّ
الْهَيْئَةِ-: نَرَى أَنَّ مَنْ أَلْحَقَ تَنْظِيمَ (دَاعِش) بِالْمَدْرَسَةِ
السَّلَفِيَّةِ اسْتَنَدَ إِلَى الْمَرَاجِعِ وَالْمَصَادِرِ الَّتِي يَسْتَقِي
مِنْهَا التَّنْظِيمُ، فَالنتيجةُ إِذَنْ [أَيُّ عِنْدَ مَنْ أَلْحَقَ الدَّوْلَةَ
الْإِسْلَامِيَّةَ بِالْمَدْرَسَةِ السَّلَفِيَّةِ] أَنَّ (دَاعِش) لَمْ تَتَّعِدْ
فِكْرِيًّا إِلَّا مِنْ خِلَالِ هَذَا التُّرَاثِ السَّلَفِيِّ، وَهَذَا يَعْنِي أَيْضًا

[أَيُّ عِنْدَ مَنْ أَلْحَقَ الدَّوْلَةَ الْإِسْلَامِيَّةَ بِالْمَدْرَسَةِ السَّلَفِيَّةِ] **أَنَّ الْعِلَاجَ يَبْدَأُ مِنْ إِصْلَاحِ الْخَلَلِ الْمَوْجُودِ فِي كُتُبِ التَّرَاثِ السَّلَفِيِّ**، وَقَدْ دَعَا بَعْضُهُمْ إِلَى ذَلِكَ صَرَاحَةً... ثُمَّ قَالَتْ -أَيُّ الْهَيْئَةِ-: فَالْوَاقِعُ أَنَّ هَذَا التَّنْظِيمَ يَنْتَقِي أَشَدَّ الْآرَاءِ وَالْأَقْوَالِ مِنَ **التَّرَاثِ السَّلَفِيِّ**، وَهُوَ لَا يَكْتَفِي بِالِاقْتِبَاسِ مِنْ نُصُوصِ كُتُبِ أَتْبَاعِ دَعْوَةِ الشَّيْخِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْوَهَّابِ وَرِسَائِلِهِمْ [قَالَ مَرْكَزُ سَلَفٍ لِلْبُحُوثِ وَالذَّرَاسَاتِ (الَّذِي يُشْرِفُ عَلَيْهِ الشَّيْخُ مُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ السَّعِيدِي "رَئِيسُ قِسْمِ الذَّرَاسَاتِ الْإِسْلَامِيَّةِ بِكُلِّيَّةِ الْمُعَلِّمِينَ بِمَكَّةَ") فِي مَقَالَةٍ لَهُ بِعُنْوَانِ (عَرْضٌ وَتَعْرِيفٌ بِكِتَابِ "دِفَاعًا عَنِ الدُّرَرِ السَّنِيَّةِ فِي الْأَجُوبَةِ النَّجْدِيَّةِ")]: (الدُّرَرُ السَّنِيَّةُ فِي الْأَجُوبَةِ النَّجْدِيَّةِ) كِتَابٌ جَمَعَ فِيهِ الشَّيْخُ (عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ قَاسِمٍ) كُتُبَ وَرِسَائِلَ وَمُكَاتَّبَاتِ **أُئِمَّةِ دَعْوَةِ الْإِمَامِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْوَهَّابِ**، بَدَأَ مِنْ رِسَائِلِ الشَّيْخِ نَفْسِهِ وَكِتَابَاتِهِ إِلَى آخِرِ مَنْ وَقَفَ عَلَيْهِ كُتُبُهُمْ وَرِسَائِلُهُمْ؛ وَقَدْ جَاءَ الْكِتَابُ فِي سِتَّةِ عَشَرَ مُجَلَّدًا، أَجْتَهَدَ جَامِعُهُ فِي تَتَبُّعِ الْكُتُبِ وَالرِّسَائِلِ ثُمَّ عَرَضَهَا عَلَى الْعُلَمَاءِ مِثْلَ الشَّيْخِ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ وَالشَّيْخِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْلَطِيفِ وَالشَّيْخِ سَعْدِ بْنِ حَمْدِ بْنِ عَتِيقٍ، ثُمَّ تَرْتِيبَ ذَلِكَ كُلِّهِ عَلَى حَسَبِ وَقَايَاتِ الْعُلَمَاءِ إِلَّا قِسْمِي الْفِقْهِ وَالتَّفْسِيرِ، فَقَدْ قَسَّمِ الْفِقْهُ حَسَبَ الْأَبْوَابِ، وَالتَّفْسِيرِ حَسَبَ سُورِ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ؛ فَالْكِتَابُ إِذَنْ وَاحِدٌ مِنْ أَهَمِّ الْكُتُبِ لِمَنْ أَرَادَ مَعْرِفَةَ أَقْوَالِ عُلَمَاءِ الدَّعْوَةِ وَمَعْرِفَةَ كُتُبِهِمْ، وَأَرَادَ تَتَبُّعَ رِسَائِلِهِمْ وَفَتَاوِيهِمْ فِي سَائِرِ الْفُنُونِ الْمَعْرُوفَةِ، فَقَدْ حَوَى مُعْظَمَ مَا كَتَبُوهُ... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ مَرْكَزُ سَلَفٍ-: إِنَّ الْكِتَابَ يُعْبَرُ عَنْ آرَاءِ عُلَمَاءَ كَانَتْ لَهُمْ الْأَثَرُ الْكَبِيرُ فِي الْعَالَمِ الْإِسْلَامِيِّ... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ مَرْكَزُ سَلَفٍ-: هُوَ [أَيُّ كِتَابِ] (الدُّرَرُ السَّنِيَّةُ فِي الْأَجُوبَةِ النَّجْدِيَّةِ) [سِفْرٌ عَظِيمٌ يَنْبَغِي الْإِفَادَةُ مِنْهُ]... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ مَرْكَزُ سَلَفٍ-: وَمِنْ الْمَعْلُومِ أَنَّ كِتَابَ (الدُّرَرُ

السَّيِّئَةُ فِي الْأُجُوبَةِ النَّجْدِيَّةِ) يُعَدُّ مِنْ أَجَلِّ الْكُتُبِ الَّتِي جَمَعَتْ ثُرَاتُ أئِمَّةِ الدَّعْوَةِ وَأَعْظَمُهَا... ثم قَالَ -أَيُّ مَرَكَزُ سَلَفٍ:- لَكِنَّهُ [أَيُّ كِتَابٍ (الدَّرَرُ السَّيِّئُ فِي الْأُجُوبَةِ النَّجْدِيَّةِ)] ثُرَاتُ لَأئِمَّةٍ كِبَارٍ كَانَ لَهُمْ أَثَرٌ وَاضِحٌ وَبَارِزٌ فِي الدَّعْوَةِ إِلَى اللَّهِ، وَوَادِ الْبِدْعِ وَمُحَارَبَتِهَا وَكَشْفِهَا لِلنَّاسِ بَعْدَ أَنْ كَانَتْ الْبِدْعُ قَدْ غَطَّتْ كَثِيرًا مِنَ الْبِلَادِ الْإِسْلَامِيَّةِ أَيَّامَ ظُهُورِ الْإِمَامِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْوَهَّابِ وَقَبْلِهِ، فَحَارَبُوا تِلْكَ الْبِدْعَ وَأَظْهَرُوا التَّوْحِيدَ الْخَالِصَ، وَكَتَبُوا وَقَرَّرُوا ذَلِكَ بِأَدِلَّةٍ مِنَ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، وَلَمْ يَكُنِ الْكِتَابُ [أَيُّ كِتَابٍ (الدَّرَرُ السَّيِّئُ فِي الْأُجُوبَةِ النَّجْدِيَّةِ)] فِي الْإِعْتِقَادِ فَقَطُ بَلْ حَوَى عَدَدًا مِنَ الْفُنُونِ الشَّرْعِيَّةِ... ثم قَالَ -أَيُّ مَرَكَزُ سَلَفٍ:- وَيَرَى الْمُؤَلِّفُ [أَيُّ الشَّيْخِ فَهْدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْفَعِيمِ مُؤَلِّفُ كِتَابٍ (دِفَاعًا عَنِ "الدَّرَرِ السَّيِّئِ فِي الْأُجُوبَةِ النَّجْدِيَّةِ"، بِتَقْدِيمِ الشَّيْخِ صَالِحِ الْفُورَانِ)] أَنْ مِنْ أَسْبَابِ النَّهْضَةِ الْعِلْمِيَّةِ لِأئِمَّةِ الدَّعْوَةِ النَّجْدِيَّةِ الْبَحْثُ عَنِ الدَّلِيلِ وَعَدَمُ التَّعَصُّبِ لِرَأْيٍ أَوْ قَوْلٍ إِذَا خَلَا مِنَ الدَّلِيلِ، وَلَمْ يَكُنْ تَمَيُّزُهُمُ الْعِلْمِيُّ مُنْخَصِرًا فِي الْعِلْمِ الْعَقْدِيِّ، بَلْ [تَمَيُّزُوا أَيْضًا] فِي الْفُنُونِ الْآخَرَى، كَالنَّحْوِ وَالْبَلَاغَةِ وَغَيْرِهِمَا [مِنَ الْفُنُونِ]. انْتَهَى بِاخْتِصَارٍ. وَقَالَ الشَّيْخُ مُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ السَّعِيدِي (رَئِيسُ قِسْمِ الدَّرَاسَاتِ الْإِسْلَامِيَّةِ بِكَلِيَّةِ الْمُعَلِّمِينَ بِمَكَّةَ) فِي مَقَالَةٍ لَهُ بِعُنْوَانِ (وَرَقَاتُ حَوْلَ كِتَابِ "الدَّرَرُ السَّيِّئُ") عَلَى هَذَا الرِّابِطِ: دَعَا الشَّيْخُ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْوَهَّابِ وَأَدْبِيَاتُهَا الَّتِي جَمَعَتْهَا هَذِهِ (الدَّرَرُ) [يَعْنِي كِتَابَ (الدَّرَرُ السَّيِّئُ فِي الْأُجُوبَةِ النَّجْدِيَّةِ)]، فَإِنَّهَا هِيَ الدَّعْوَةُ الْوَحِيدَةُ الَّتِي اسْتَطَاعَتْ تَكْوِينَ دَوْلَةٍ عَلَى أَسَاسِ الْعَصَبِيَّةِ لِلتَّوْحِيدِ لَا لِغَيْرِهِ، فِي حِينٍ فَشِلَتْ جَمِيعُ الْحَرَكَاتِ الْإِسْلَامِيَّةِ فِي فِعْلٍ ذَلِكَ مِنْ بَعْدِ عَهْدِ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ حَتَّى يَوْمِنَا هَذَا، وَلَوْ تَتَبَعْنَا التَّارِيخَ لَوَجَدْنَا كُلَّ الدَّوَلِ الَّتِي نَشَأَتْ بَعْدَ دَوْلَةِ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ لَمْ تَتَكَوَّنْ عَلَى أَسَاسِ الْعَصَبِيَّةِ لِلدِّينِ

والتَّوْحِيدِ، واختبر التاريخ تجدُ صحَّةَ ما ذَكَرْتُ [قال
 الشيخ طارق عبدالحليم في (أحداث الشام، بتقديم
 الشيخ هاني السباعي): فَقَدْ قَامَتْ مِنْ قَبْلُ دُولُ
 عِزَالِيَّةٍ كَدُولَةِ الْمَأْمُونِ وَالْمُعْتَصِمِ وَالْوَاتِقِ [وَنَلَّاتُهُمْ
 مِنْ حُكَامِ الدَّوْلَةِ الْعَبَّاسِيَّةِ]، ثُمَّ بَادَتْ [أَيَّ سَقَطَتْ] عَلَى
 يَدِ الْمُتَوَكِّلِ [عَاشِرِ حُكَامِ الدَّوْلَةِ الْعَبَّاسِيَّةِ]، وَقَامَتْ دُولُ
 عَلَى يَدِ الرَّوَافِضِ، وَالتَّتِي قَصَّتْ [أَيَّ سَقَطَتْ] عَلَى يَدِ
 نُورِ الدِّينِ [مَحْمُودِ بْنِ] زَنْكِي وَصَلَّاحِ الدِّينِ الْأَيُّوبِيِّ [هُوَ
 يُوسُفُ بْنُ أَيُّوبَ]، وَقَامَتْ دُولُ عَلَى مَذْهَبِ الْإِرْجَاءِ، بَلْ
كَافَّةُ الدَّوَلِ الَّتِي قَامَتْ [أَيَّ بَعْدَ مَرْحَلَةِ الْخِلَافَةِ
 الرَّاشِدَةِ] كَانَتْ عَلَى مَذْهَبِ الْإِرْجَاءِ [وَهُوَ الْمَذْهَبُ الَّذِي
 ظَهَرَ فِي عَصْرِ الدَّوْلَةِ الْأُمَوِيَّةِ الَّتِي بَقِيَامِهَا قَامَتْ
 مَرْحَلَةُ الْمُلِكِ الْعَاضِ]، إِذْ هُوَ **دِينُ الْمُلُوكِ** كَمَا قِيلَ،
 لَتَسَاهُلِهِ وَإِفْسَاحِهِ الْمَجَالِ **لِلْفِسْقِ وَالْعَرْبَدَةِ**. انْتَهَى
 باختصار... **ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ السَّعِيدِي-**: وَلَكُونِ تِلْكَ
الدَّوَلِ الْكَثِيرَةُ [أَيُّ الَّتِي نَشَأَتْ بَعْدَ دَوْلَةِ الْخُلَفَاءِ
 الرَّاشِدِينَ] لَمْ تَقُمْ عَلَى عَصَبِيَّةِ التَّوْحِيدِ لَمْ يَتَّخِذُوا مِنْهَا
 لِلْمُسْلِمِينَ نَفْعٌ فِي جَانِبِ إِخْيَاءِ السُّنَّةِ وَإِمَاتَةِ الْبِدْعَةِ
 وَقَتْلِ الْخُرَافَةِ وَمَحْوِ مَظَاهِرِ الشَّرِكِ، **بَلْ ظَلَّتِ الْبِدْعُ -**
بِالرَّغْمِ مِنْ تَوَالِي الدَّوَلِ الْقَوِيَّةِ - فِي تَزَايُدٍ حَتَّى كَادَ
يَذْهَبُ رَسْمُ التَّوْحِيدِ مِنْ كُلِّ بِلَادِ الْإِسْلَامِ... **ثُمَّ قَالَ -أَيُّ**
الشَّيْخِ السَّعِيدِي-: (الدَّرَرُ السُّنِّيُّ) مَوْضُوعَاتُهُ مُتَعَدِّدَةٌ
 حَذًّا، فَالسَّلْسِلَةُ [يَعْنِي كِتَابَ (الدَّرَرُ السُّنِّيُّ) فِي الْأُجُوبَةِ
 النَّجْدِيَّةِ)] تَتَضَمَّنُ الْاِعْتِقَادَ وَالْفِقْهَ وَالسِّيَاسَةَ الشَّرْعِيَّةَ
 وَالتَّارِيخَ وَالتَّفْسِيرَ وَأَصُولَ الْفِقْهِ وَأَصُولَ التَّفْسِيرِ
 وَالْأَدَابَ، وَلَا تَنْتَمِي هَذِهِ الْكِتَابَاتُ الَّتِي تَضَمَّنُهَا مَجْمُوعُ
 (الدَّرَرُ السُّنِّيُّ) لِجِيلٍ وَاحِدٍ مِنَ الْعُلَمَاءِ، بَلْ لِعَدَدٍ مِنَ
 الْأَجْيَالِ عَلَى مَدَى أَكْثَرِ مِنْ مِائَتِي عَامٍ... **ثُمَّ قَالَ -أَيُّ**
الشَّيْخِ السَّعِيدِي-: إِنَّ عُلَمَاءَ الدَّعْوَةِ لَمْ يَنْفَرِدُوا بِرَأْيِ
 يَشِدُّونَ بِهِ عَنِ الْأُمَّةِ، فَلَيْسَ لَهُمْ رَأْيٌ **إِلَّا وَمِنْ عُلَمَاءِ**

الْأُمَّةُ مِنَ السَّلَفِ وَالْخَلْفِ مُوَافِقٌ لَهُمْ فِيهِ... ثم قال -
 أي الشيخ السعيد-: **عُلَمَاءُ الدَّعْوَةِ** حِينَ يَحْكُمُونَ بِالْكَفْرِ
[أَيُّ عَلَى مَنْ إِسْتَحَقَّ أَنْ يُكْفَرَ] فَإِنَّمَا يَسْتَنِدُونَ إِلَى
الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ. انتهى باختصار. وفي فيديو للشيخ
 صالح الفوزان (عضو هيئة كبار العلماء بالديار
 السعودية، وعضو اللجنة الدائمة للبحوث العلمية
 والإفتاء) بعنوان (سَمِعْنَا أَنْ هُنَاكَ جُهودًا لِإِقْفَافِ طَبْعِ
 كِتَابِ "الدُّرَرُ السَّيِّئَةُ")، سُئِلَ الشَّيْخُ {سَمِعْنَا أَنْ هُنَاكَ
 جُهودًا لِإِقْفَافِ طَبْعِ كِتَابِ (الدُّرَرُ السَّيِّئَةُ) لِأَنَّ فِيهِ
 التَّكْفِيرَ، فَهَلْ هَذَا صَحِيحٌ؟}، فَأَجَابَ الشَّيْخُ: لَيْسَ فِيهِ
[أَيُّ لَيْسَ يُوجَدُ] إِنْ شَاءَ اللَّهُ جُهودٌ لِمَنْعِهَا، بَلْ هِيَ
سِلَاحُنَا وَهِيَ عُدَّتُنَا بَعْدَ اللَّهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، تُبَيِّنُ الْهُدَى
مِنَ الضَّلَالِ، تَرُدُّ عَلَى أَهْلِ الْبَاطِلِ، تُنَاصِرُ الْحَقَّ. انتهى
 باختصار. وجاء في (سلسلة فتاوى الشيخ الدكتور صالح
 بن فوزان الفوزان) أَنَّ الشَّيْخَ سُئِلَ {إِنِّي جَلَسْتُ مَعَ
 أَنَاسٍ شَكَّوْنِي فِي (الدُّرَرُ السَّيِّئَةُ)، وَالسُّؤَالُ (مَا رَأَيْ
 فَضِيلَتِكُمْ فِيهَا؟)}؛ فَأَجَابَ الشَّيْخُ: أَنْتَ الْمُخْطِئُ، لِمَ إِذَا
 تَجَلَّسْتُ مَعَ هَؤُلَاءِ؟، لَا تَجَلَّسْ مَعَ هَؤُلَاءِ، **إِجْلِسْ مَعَ أَهْلِ**
الْعِلْمِ وَأَهْلِ الْفَضْلِ، أَمَّا هَؤُلَاءِ الْمُتَعَالِمُونَ أَوْ الْمُغْرِضُونَ
فَلَا تَجْلِسْ مَعَهُمْ، ابْتَغِ عَنْهُمْ {وَإِذَا رَأَيْتَ الَّذِينَ
يُخَوِّضُونَ فِي آيَاتِنَا فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ حَتَّى يَخُوضُوا فِي
حَدِيثٍ غَيْرِهِ، وَإِنَّمَا يُنْسِيَنَّكَ الشَّيْطَانُ فَلَا تَقْعُدْ بَعْدَ
الذِّكْرِ مَعَ الْقَوْمِ الظَّالِمِينَ}، الْجَلِيسُ لَهُ تَأْثِيرٌ عَلَى
 جَلِيسِهِ، وَالْجَلِيسُ الصَّالِحُ كِبَائِعُ الْمُسْلِكِ، وَالْجَلِيسُ
 السَّيِّئُ كَنَافِخُ الْكَبِيرِ، فَاخْتَرِ الْجُلُوسَاءَ الصَّالِحِينَ وَابْتَغِ
 عَنْ هَؤُلَاءِ، (الدُّرَرُ السَّيِّئَةُ) خَيْرٌ كُلُّهَا وَلِلَّهِ الْحَمْدُ، وَدَعْوَةُ
 وَدِفَاعٌ عَنِ الْعَقِيدَةِ الصَّحِيحَةِ، وَهِيَ مَبْنِيَّةٌ عَلَى الْكِتَابِ
 وَالسُّنَّةِ وَاجْتِمَاعِ الْأُمَّةِ وَعَقِيدَةِ السَّلَفِ الصَّالِحِ، خُلَاصَةٌ
 طَيِّبَةٌ، رَدٌّ عَلَى أَهْلِ الْبَاطِلِ، كَشَفٌ لِلشُّبُهَاتِ، فِيهَا عِلْمٌ
 غَزِيرٌ، لَكِنْ هَؤُلَاءِ لَا يُقَدِّرُونَ الْعِلْمَ حَقَّ قَدْرِهِ، أَوْ إِنَّهُمْ

أصحابُ أفكار وهذه (الدُّرَرُ) تَبْرُدُ على أفكارهم. انتهى.
وفي فيديو للشيخ صالح اللحيدان (عضو هيئة كبار
العلماء، ورئيس مجلس القضاء الأعلى) بعنوان (يُثارُ
في بعض الأحيان كلامٌ حَوْلَ كتاب "الدُّرَرُ السَّنيَّةُ في
الأجوبة النَّجديَّة")، سئل الشيخ {يُثارُ في بعض الأحيان
كلامٌ حَوْلَ كتاب (الدُّرَرُ السَّنيَّةُ في الأجوبة النَّجديَّة)}،
أرجو من سماحتكم التَّيَّانَ والتَّوجِيهَ عن هذا الكتاب؟،
فأجاب الشيخ: هَلِ الْبَلَدُ كَانَتْ مُقْفِرَةً لَا عُلَمَاءَ فِيهَا
طِيلَةَ السَّنينِ التي مَضَتْ؟!، وَرَسَائِلُ عُلَمَاءٍ تَجِدُ
مَطْبُوعَةً مَبْثُوثَةً وَمُتَدَاوِلَةً، وَسَارَتْ شَرْقًا وَغَرْبًا، وَبَلَغَتْ
الْمَغْرِبَ الْأَقْصَى، وَبَلَغَتْ الْهِنْدَ وَالشَّامَ، وَتَخَدَّتْ
الْمُسْتَشْرِقُونَ عَنْ هَذِهِ الدَّعْوَةِ وَأَبْدَى الْمُنْصِيفُونَ مِنْهُمْ
أَنَّهَا لَوْ لَمْ يُوقَفْ فِي طَرِيقِهَا لَأَعَادَتْ لِلإِسْلَامِ مَجْدَهُ، ثُمَّ
تَأْتِي أَلْسِنَةُ جَاهِلَةٍ أَوْ التَّبَسَّ الْأَمْرُ عَلَيْهَا فَتُشَكِّكُ؛ هَلِ
كَانَ عُلَمَاؤُنَا وَمَشَائِخُنَا جَهْلَةً مَا يَفْهَمُونَ؟!، كَانُوا -
وَاللَّهِ- عَلَى قَدَرٍ كَبِيرٍ مِنَ الْعِلْمِ وَالْفَهْمِ وَالتَّقَى وَالتَّجَرُّدِ
عَنِ الْهَوَى، وَكَانُوا يَرْجِعُونَ إِلَيْهَا [أَيُّ إِلَى (الدُّرَرُ السَّنيَّةُ
فِي الْأَجُوبَةِ النَّجْدِيَّة)]؛ لَا شَكَّ أَنَّهُ لَا عِصْمَةَ لِكِتَابٍ بَعْدَ
كِتَابِ اللَّهِ جَلَّ وَعَلَا، وَلَا عِصْمَةَ لِقَوْلِ أَحَدٍ مِنَ الْبَشَرِ بَعْدَ
مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَلَكِنَّهَا كُتِبَ [يَعْنِي الْكُتُبَ
الَّتِي تَضَمَّنَتْهَا (الدُّرَرُ السَّنيَّةُ فِي الْأَجُوبَةِ النَّجْدِيَّة)]
مَلِيئَةً بِالْخَيْرِ، طَافِحَةً بِالْإِحْتِجَاجِ بِالسُّنَّةِ، يَلُوحُ عَلَيْهَا
الصِّدْقُ وَالْإِنْصَافُ وَالْإِخْلَاصُ، وَإِذَا رَأَيْتُمْ أَحَدًا يَغْمُرُهَا
فَاتَّهَمُوه فِي عَقِيدَتِهِ. انتهى. وفي هذا الرابط سئل
مركزُ الفتوى بموقع إسلام ويب التابع لإدارة الدعوة
والإرشاد الديني بوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية
بدولة قطر: ينصحنا بعض المشايخ بعدم قراءة كتابي
(التوحيد) للشيخ محمد عبدالوهاب و(الدُّرَرُ السَّنيَّةُ)،
لأنَّها [أَيُّ الْكُتُبَ الْمَذْكُورَةَ] تدعو إلى تكفير المجتمع، ما
رَأَيْ فُضِيلَتَكُمْ فِي ذَلِكَ؟. فَأَجَابَ مَرْكَزُ الْفَتَاوَى: فَإِنْ

الشيخ محمد بن عبد الوهاب رحمه الله من أعلام الهدى،
ومن الدعاة إلى الحق، وقد عُرفَ عنه سلامة المعتقد،
والدعوة إلى منهج أهل السنة والجماعة في العقيدة
والعمل، ومن منطلق ما كان عليه الشيخ من منهج
صحيح، كان مستنده في كتبه الاستدلال بكتاب الله
وسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وبأقوال أئمة
الخير ومصايح الدجى من الصحابة والتابعين ومن
بَعْدَهُم، وانظر إليه وهو يقول كما في كتاب (الدَّرَرُ
السَّيِّئُ) {وبالجملة فالذي أنكره الاعتقاد في غير الله
مما لا يجوز لغيره، فإن كنت قلته من عندي فارم به، أو
من كتاب لقيته ليس عليه عمل فارم به كذلك، أو نقلته
عن أهل مذهبي فارم به، وإن كنت قلته عن أمر الله
ورسوله وعماء أجمع عليه العلماء في كل مذهب فلا
ينبغي لرجل يؤمن بالله واليوم الآخر أن يُعرض عنه}؛
وأما التكفير فشبهة يُطْلَقُهَا عَلَيْهِ أَعْدَاؤُهُ لِيَنْفِرُوا
الناس منه ومن قراءة كتبه، والمعلوم عن الشيخ أنه
كان يراعي أصول التكفير فلا يُكْفِّرُ إِلَّا مَنْ كَفَّرَهُ اللَّهُ
ورسوله، وحاصل الأمر أنه لا يوجد في كُتُبِ الشيخ
محمد بن عبد الوهاب ما يُبَرِّزُ تحذير الناس من قراءتها،
وَلَيْتَقِيَ اللَّهُ مَنْ يَفْعَلُ ذَلِكَ. انتهى باختصار. وجاء في
كِتَابِ (إِجَابَةُ فَضِيلَةِ الشَّيْخِ عَلِيِّ الْخَضِيرِ عَلَى أَسْئَلَةِ
الْلِّقَاءِ الَّذِي أَجْرِيَ مَعَ فَضِيلَتِهِ فِي مُنْتَدَى "السَّلَفِيِّونَ")
أَنَّ الشَّيْخَ يُسْئَلُ {مَا هُوَ أَفْضَلُ كِتَابٍ تَنْصَحُ بِهِ مَنْ هُمْ
لَيَسُؤُوا طُلَّابًا لِلْعِلْمِ (عَوَامًّا)؟}، فَأَجَابَ الشَّيْخُ: **كُتُبُ**
وَرِسَائِلُ الشَّيْخِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْوَهَّابِ وَأَيُّمَةِ الدَّعْوَةِ
[التَّجْدِيَّةِ السَّلَفِيَّةِ] رَحِمَ اللَّهُ الْجَمِيعَ. انتهى. وقال
الشيخ عبد العزيز الراجحي (الأستاذ في جامعة الإمام
محمد بن سعود في كلية أصول الدين، قسم العقيدة)
في تَقْدِيمِهِ لِكِتَابِ (ثَنَاءُ الْعُلَمَاءِ عَلَيَّ كِتَابِ "الدَّرَرُ
السَّيِّئُ فِي الْأَجُوبَةِ النَّجْدِيَّةِ") : ولا شك أن هذا المجموع

[يَعْنِي كِتَابَ (الدَّرَرُ السَّنِيَّةُ فِي الْأُجُوبَةِ النَّجْدِيَّةِ)]
 اِسْتَمَلَ عَلَى رَسَائِلِ وَقَتَاوَى أُمَّةِ الدَّعْوَةِ النَّجْدِيَّةِ
 السَّلَفِيَّةِ، وَفِيهَا التَّحْقِيقُ وَالتَّدْقِيقُ، وَفِيهَا عِلْمٌ غَزِيرٌ
 لِمَنْ وَفَّقَهُ اللَّهُ لِقِرَاءَتِهَا وَفَهْمِهَا وَالْعَمَلُ بِذَلِكَ، فَجَدِيرٌ
 بِالْمُسْلِمِ أَنْ يَقْتَنِيَ هَذَا الْمُؤَلَّفَ وَيُرْشِدَ إِخْوَانَهُ وَأَحْبَابَهُ
 إِلَى شِرَائِهِ وَقِرَاءَتِهِ وَالِاسْتِفَادَةِ مِنْهُ، لِمَا فِيهِ مِنَ
 الْفَائِدَةِ الْعَظِيمَةِ؛ وَلَا يَطْعَنُ فِي مَجْمُوعِ (الدَّرَرُ السَّنِيَّةُ)
 إِلَّا أَحَدُ رَجُلَيْنِ، إِمَّا جَاهِلٌ بِمَا اِسْتَمَلَتْ عَلَيْهِ مِنَ الْعِلْمِ
 النَّافِعِ، وَإِمَّا رَجُلٌ فِي قَلْبِهِ مَرَضٌ وَزَيْغٌ وَانْجِرَافٌ، تَسْأَلُ
 اللَّهُ الْعَافِيَةَ وَالسَّلَامَةَ. انْتَهَى بِاخْتِصَارٍ. وَقَالَ الشَّيْخُ
 رَبِيعُ الْمَدْحَلِي (رئيسُ قسمِ السُّنَّةِ بالدراسات العليا في
 الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة): فالإمام محمد
 [يَعْنِي الشَّيْخَ مُحَمَّدَ بْنَ عَبْدِ الْوَهَّابِ] وَأَنْصَارُهُ، هُمُّهُمْ
 الْأَوَّلُ إِصْلَاحُ عَقَائِدِ الْمُجْتَمَعَاتِ الْإِسْلَامِيَّةِ وَرَبِّطُهُمْ
 بِكِتَابِ اللَّهِ وَسُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ فِي كُلِّ شَأْنٍ، وَلَا يُكْفَرُونَ
 إِلَّا مَنْ كَفَرَهُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَسَلَفُ الْأُمَّةِ وَفُقَهَاءُ
 الْإِسْلَامِ، لَا يَخْرُجُونَ عَنْ هَذَا الْمَنْهَجِ الْإِسْلَامِيِّ
 الصَّحِيحِ... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الْمَدْحَلِيِّ-: كِتَابُ (الدَّرَرُ
 السَّنِيَّةُ) هُوَ مُتَوَفَّرٌ، فَمَنْ شَاءَ فَلْيَرْجِعْ إِلَيْهِ لِيَعْرِفَ
 حَقِيقَةَ دَعْوَةِ الْإِمَامِ مُحَمَّدٍ وَأَنَّهَا قَائِمَةٌ عَلَى كِتَابِ اللَّهِ
 وَسُنَّةِ رَسُولِهِ وَمَنْهَجِ السَّلَفِ الصَّالِحِ. انْتَهَى بِاخْتِصَارٍ مِنْ
 كِتَابِ (دَحْرُ إِفْتِرَاءَاتِ أَهْلِ الزَّيْغِ وَالْإِرْتِيَابِ عَنْ دَعْوَةِ
 الْإِمَامِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْوَهَّابِ) الَّذِي قَدَّمَ لَهُ الشَّيْخُ صَالِحُ
 الْفُوزَانَ وَأَحْمَدُ النُّجْمِيُّ وَزَيْدُ بْنُ هَادِي الْمَدْحَلِيُّ. وَقَالَ
 الشَّيْخُ الْأَلْبَانِيُّ فِي (سِلْسِلَةِ الْأَحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ وَشَيْءٌ
 مِنْ فَقْهَيْهَا وَقَوَائِدِهَا): إِنَّ بَعْضَ الْمُتَبَدِّعَةِ الْمُحَارِبِينَ
 لِلْسُّنَّةِ وَالْمُنْخَرِفِينَ عَنِ التَّوْحِيدِ يَطْعَنُونَ فِي الْإِمَامِ
 مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْوَهَّابِ مُجَدِّدِ دَعْوَةِ التَّوْحِيدِ فِي الْجَزِيرَةِ
 الْعَرَبِيَّةِ. انْتَهَى. وَقَالَ الشَّيْخُ الْأَلْبَانِيُّ أَيْضًا فِي (مُخْتَصَرِ
 صَحِيحِ الْبَخَارِيِّ): الشَّيْخُ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْوَهَّابِ وَأَتْبَاعُهُ

هُمُ الَّذِينَ رَفَعُوا رَايَةَ التَّوْحِيدِ خَفَافَةً فِي بِلَادِ تَجْدٍ وَغَيْرِهَا، جَزَاهُمْ اللَّهُ عَنِ الْإِسْلَامِ خَيْرًا، انتهى باختصار. وقال الشيخ ناصر العقل (رئيسُ قسم العقيدة بكلية أصول الدين بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض) في (إسلامية لا وهابية): كُلُّ مَنْ تَطَرَّ فِي أَقْوَالِ الشَّيْخِ الْإِمَامِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْوَهَّابِ وَعُلَمَاءِ الدَّعْوَةِ - وَمَنْ سَلَكَ سَبِيلَهُمْ مِنْ أَهْلِ السُّنَّةِ - يَجْزُمُ بِأَنَّهُمْ مَثَلُوا مَنَهِجَ السَّلَفِ الصَّالِحِ (أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ) فِي الْإِعْتِقَادِ وَالْقَوْلِ وَالْعَمَلِ وَمَنَهِجِ التَّعَامُلِ، ولذلك تجد أن المُخَالِفِينَ (أَهْلَ الْأَهْوَاءِ وَالْإِفْتِرَاقِ وَالْبِدْعِ) فِي الْعَصْرِ الْحَدِيثِ يُعَيِّرُونَ كُلَّ مَنْ كَانَ عَلَى نَهْجِ السَّلَفِ الصَّالِحِ (أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ) بِأَنَّهُ (وَهَابِيٌّ)، فَهِيَ - بِحَمْدِ اللَّهِ - تَرْكِيبَةٌ مِنَ الْخُصُومِ لَا تُقَدَّرُ بِتَمَنٍّ، لِأَنَّهُمْ صَارُوا يُطْلِقُونَ وَصْفَ (الْوَهَابِيَّةِ) عَلَى التَّمَسُّكِ بِالسُّنَّةِ وَالتَّزَامِ سَبِيلِ السَّلَفِ الصَّالِحِ... ثم قال -أي الشيخ العقل-: لَقَدْ التَّزَمَ الْإِمَامُ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْوَهَّابِ وَعُلَمَاءُ الدَّعْوَةِ وَسَائِرُ أَتْبَاعِهَا مَنَهِجَ الْفِرْقَةِ النَّاجِيَةِ (أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ) إِعْتِقَادًا وَقَوْلًا وَعَمَلًا... ثم قال -أي الشيخ العقل-: وَرَمَوْهُمْ [يَعْنِي رَمَى الْخُصُومُ الْإِمَامَ مُحَمَّدَ بْنَ عَبْدِ الْوَهَّابِ وَعُلَمَاءَ الدَّعْوَةِ وَسَائِرَ أَتْبَاعِهَا] بِالتَّزَمِ وَالتَّشَدُّدِ حِينَ أَمَرُوا بِالْمَعْرِوفِ وَنَهَوْا عَنِ الْمُنْكَرِ وَأَقَامُوا شُعَائِرَ الدِّينِ، لِأَنَّ أَهْلَ الْأَهْوَاءِ لَا يُرِيدُونَ أَنْ تُنْكَرَ عَلَيْهِمْ مُنْكَرَاتُهُمْ وَبِدْعُهُمْ أَوْ يُصَدَّوْا عَنْ شَهَوَاتِهِمْ... ثم قال -أي الشيخ العقل-: فَمَا يُقَالُ عَنِ الْإِمَامِ وَعُلَمَاءِ الدَّعْوَةِ وَأَتْبَاعِهَا حَوْلَ التَّكْفِيرِ، وَاسْتِحْلَالِ قِتَالِ الْمُسْلِمِينَ وَدِمَائِهِمْ، وَتَحْوِ ذَلِكَ مِنَ الْإِثْمَاتِ، كُلِّهَا، مِمَّا لَا يَصِحُّ أَوْ مِمَّا لَهُ وَجْهٌ شَرْعِيٌّ مُعْتَبَرٌ قَامَ عَلَيْهِ الدَّلِيلُ الشَّرْعِيُّ [قَالَ حَافِظُ وَهْبَةِ (الَّذِي كَانَ يَعْمَلُ مُسْتَشَارًا لِلْمَلِكِ فِي الشُّؤُونِ الْخَارِجِيَّةِ فِي عَهْدِ مُؤَسَّسِ الدَّوْلَةِ السَّعُودِيَّةِ الثَّالِثَةِ الْمَلِكِ عَبْدِ الْعَزِيزِ) فِي

كتابه (جزيرة العرب في القرن العشرين): مِمَّا لَا جِدَالَ فِيهِ أَنَّ الشَّيْخَ مُحَمَّدَ بْنَ عَبْدِ الْوَهَّابِ لَمْ يَغْتَبِرْ مَا انْصَرَفَ مِنَ الْعِبَادَاتِ لِغَيْرِ اللَّهِ إِسْلَامًا، وَلِذَا فَإِنَّهُ كَانَ يَبْدَأُ الْأَمْرَ بِالذَّعْوَةِ إِلَى التَّوْحِيدِ وَتَنْفِيزِ أَوْامِرِ اللَّهِ بِلا هَوَادَةٍ، **فَمَنْ أَطَاعَ فَقَدْ سَلِمَ، وَمَنْ خَالَفَ أَوْ عَانَدَ فَقَدْ خَلَّ دَمُهُ وَمَالُهُ**؛ وعلى هذا الأساس كَانَتْ غَزَوَاتُهُمْ [أَيُّ غَزَوَاتٍ أَتْبَعَ الدَّعْوَةَ النَّجْدِيَّةَ السَّلَفِيَّةَ] فِي تَجْدٍ وَخَارِجٍ تَجْدٍ مِنَ الْيَمَنِ وَالْحِجَازِ وَضَوَاحِي سُورِيَا وَالْعِرَاقِ، **كُلُّ بَلَدٍ يَدْخُلُونَهَا حَرَبًا فَهِيَ خَلَالٌ لَهُمْ، إِنْ أَمَكَّنَهُمُ الْبَقَاءُ بِهَا الْحَقُوقَ بِأَمْلَاكِهِمْ، وَإِنْ لَمْ يُمَكِّنْهُمْ الْبَقَاءُ اكْتَفَوْا بِمَا يَصِلُ إِلَى أَيْدِيهِمْ مِنَ الْغَنِيمَةِ؛ وَهُنَا يَحْيَى الْخِلَافُ بَيْنَهُمْ [أَيُّ بَيْنِ أَتْبَاعِ الدَّعْوَةِ النَّجْدِيَّةِ السَّلَفِيَّةِ] وَبَيْنَ مُعَارِضِيهِمْ، فَإِنَّ غَيْرَهُمْ يَقُولُ {إِنْ مَن قَالَ (لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ) وَهُوَ لَا يَزَالُ يَدْعُو الْمَوْتَى وَيَسْتَعِثُّ بِهِمْ وَيَسْأَلُهُمْ قَضَاءَ الْحَاجَاتِ وَتَفْرِيجَ الْكُرْبَاتِ فَهُوَ كَافِرٌ مُشْرِكٌ خِلَالُ الدَّمِ وَالْمَالِ وَلَا عِبْرَةَ بِقَوْلِهِ}، وَلَهُمْ عَلَى هَذَا أُدْلَةٌ كَثِيرَةٌ مِنَ الْكِتَابِ وَالسُّنَنِ. أَنْتَهَى. وَقَالَ الشَّيْخُ صَلَاحُ الدِّينِ بْنُ مُحَمَّدِ آلِ الشَّيْخِ (خَطِيبِ جَامِعِ الْإِمَامِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْوَهَّابِ وَجَامِعِ الْأَمِيرِ بَنْدَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ) فِي كِتَابِهِ (كَشَفُ الْأَكَاذِبِ وَالشُّبُهَاتِ عَنْ دَعْوَةِ الْمُضِلِّحِ الْإِمَامِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْوَهَّابِ): **فَمَنْ اللَّهُ عَلَيْهَا [أَيُّ (عَلَى تَجْدٍ)] بِظُهُورِ الشَّيْخِ مُحَمَّدٍ [بْنِ عَبْدِ الْوَهَّابِ]، يَدْعُوهُمْ إِلَى الْعِلْمِ وَالتَّوْحِيدِ وَتَبْذِيرِ الشَّرِكِ وَالْخُرَافَةِ، وَقَاتِلَ مَنْ لَمْ يَسْتَجِبْ لِلدِّينِ بَعْدَ الدَّعْوَةِ وَالبَلَاغِ، حَتَّى أَذْعَنَتْ لَهُ تَجْدٌ (حَاضِرَتُهَا وَبَادِيَتُهَا) وَالْأَحْسَاءُ وَالْقَصِيمُ وَشَمَالُ الْجَزِيرَةِ وَجَنُوبُهَا، وَكَانَتْ هِمَّتُهُ لِلْإِصْلَاحِ عَالِيَةً، وَرَغْبَتُهُ فِي تَطْهِيرِ بِلَادِ الْإِسْلَامِ كُلِّهَا مِنْ مَظَاهِرِ الشَّرِكِ وَالْوَتَنِ****

بَيِّنَةٌ ظَاهِرَةٌ... ثم قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ صَلَاحُ الدِّينِ-: وَبَيَّنَ [أَيُّ الشَّيْخِ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الوَهَابِ] مَنْ وَمَتَى يُقَاتِلُ، فَقَالَ {وَهُوَ [أَيُّ التَّوْحِيدِ] الَّذِي نَدْعُو النَّاسَ إِلَيْهِ، وَنُقَاتِلُهُمْ عَلَيْهِ بَعْدَ مَا نُقِيمُ عَلَيْهِمُ الْحُجَّةَ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ وَسُنَّةِ رَسُولِهِ وَإِجْمَاعِ السَّلَفِ الصَّالِحِ مِنَ الْأُمَمِ، مُمْتَثِلِينَ لِقَوْلِهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى (وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ الدِّينُ كُلُّهُ لِلَّهِ)، فَمَنْ لَمْ يُجِبِ الدَّعْوَةَ بِالْحُجَّةِ وَالْبَيَانِ قَاتِلُنَاهُ} بِالسَّيْفِ وَالسَّيَّانِ {، وَقَالَ [أَيُّ الشَّيْخِ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الوَهَابِ] {نُقَاتِلُ عُبَادَ الْأَوْثَانِ كَمَا قَاتَلَهُمْ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَنُقَاتِلُهُمْ عَلَى تَرْكِ الصَّلَاةِ، وَعَلَى مَنَعِ الزَّكَاةِ} كَمَا قَاتَلَ مَا نَعَهَا صِدِّيقُ هَذِهِ الْأُمَّةِ}. انتهى باختصار. وَقَالَ الشَّيْخُ سَلِيمَانُ الْخَرَّاشِيُّ فِي كِتَابِهِ (ثَمَانِ قَوَاعِدَ مُهِمَّةٍ لِمَنْ أَرَادَ نِقَاشَ الْمُنَافِقِينَ لِدَعْوَةِ الشَّيْخِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الوَهَابِ): إِنَّ الشَّيْخَ (رَحِمَهُ اللَّهُ) وَأَتْبَاعَ دَعْوَةِ التَّوْحِيدِ، مَعَ خُصُومِهِمْ (قَدِيمًا وَحَدِيثًا)، يَدُورُونَ فِي خَلْقَةٍ مُفْرَعَةٍ وَجِدَالٍ عَقِيمٍ، **عِنْدَمَا يَنْهَمُونَهُ وَأَتْبَاعَهُ أَنَّهُمْ يُكْفِرُونَ الْمُسْلِمِينَ أَوْ أَنَّ عِنْدَهُمْ غُلَا فِي التَّكْفِيرِ...** إِلَى آخِرِ تَهْمِهِمْ، لِأَنَّهُ سَيَّرَدُ عَلَيْهِمْ [أَيُّ عَلَى الْخُصُومِ] بِأَنَّهُ يَبْرَأ مِنْ ذَلِكَ كُلِّهِ، وَإِنَّمَا هُوَ يُكْفَرُ مَنْ وَقَعَ فِي الشَّرِكِ الْأَكْبَرِ؛ فَالْخِلَافُ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُمْ يَنْبَغِي أَنْ لَا يَكُونَ فِي مُخَرَّدِ (التَّكْفِيرِ)، لِأَنَّهُ لَا إِسْلَامَ دُونَ تَكْفِيرٍ لِمَنْ يَسْتَحِقُّ التَّكْفِيرَ (لَوْ كَانَ الْخُصُومُ يَعْقِلُونَ)، وَنُصُوصُ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ **حَافِلَةٌ** بِهَذَا، وَمَا مِنْ كِتَابٍ فِيهِ مِنْ كُتُبِ أَهْلِ السُّنَّةِ إِلَّا وَفِيهِ كِتَابٌ بِعُنْوَانِ (حُكْمُ الْمُزْتَدِّ)، وَهُوَ [أَيُّ الْمُزْتَدِّ] الْمُسْلِمُ الَّذِي نَقَضَ إِسْلَامَهُ بِقَوْلٍ أَوْ فِعْلٍ؛ **إِنَّمَا الْخِلَافُ يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ فِي حَقِيقَةٍ مَن كَفَرَهُمُ الشَّيْخُ، هَلْ هُمْ مُسْلِمُونَ؟، أَوْ أَنَّهُمْ نَقَضُوا إِسْلَامَهُمْ بِمَا ارْتَكَبُوهُ وَدَافَعُوا عَنْهُ مِنْ شَرِكِيَّاتٍ؟؛ فَيَنْبَغِي أَنْ تَنْصَرِفَ جُهُودُ خُصُومِ الشَّيْخِ - وَمَنْ وَافَقَهُمْ - إِلَى اثْبَاتِ أَنْ مَن كَفَرَهُمُ الشَّيْخُ**

مُسْلِمُونَ رَغَمَ صَرْفِهِمْ أَنْوَاعًا مِنَ الْعِبَادَةِ لِغَيْرِ اللَّهِ، مِنْ تَذَرُّرٍ أَوْ ذَنْجٍ أَوْ دُعَاءٍ... إِلَى آخِرِهِ، هَذَا هُنَا الْمُعْتَرِكُ بَيْنَ الشَّيْخِ وَخُصُومِهِ، **أَمَّا الصَّيَاحُ بِأَنَّ الشَّيْخَ كَفَرَ هَؤُلَاءِ أَوْ قَاتِلَ أَوْلَيْكَ**، وَالْإِعْتِقَادُ بِأَنَّهُمْ [أَيِ الْخُصُومِ] بِهَذَا أَقَامُوا الْحُجَّةَ عَلَى أَنَّ دَعْوَةَ الشَّيْخِ (تَكْفِيرِيَّةٌ) !، **فَهَذَا سَدَاجَةٌ وَجْهَلٌ**، لِأَنَّ الشَّيْخَ وَعُلَمَاءَ دَعْوَتِهِ **لَمْ يُنْكِرُوا هَذَا كُلَّهُ** حَتَّى يَفْرَحَ الْبَعْضُ بِالْعُثُورِ عَلَيْهِ!، بَلْ هُمْ **يُقَرُّونَ** مَا ثَبَتَ مِنْهُ، **وَلَا يَعُدُّونَهُ مَذْمَمَةً**، مَا دَامَ مَرْجِعُهُ إِلَى الدَّلِيلِ الشَّرْعِيِّ؛ **فَالْخِلَافُ يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ فِي (هَلْ يَسْتَحِقُّ هَؤُلَاءِ الْمُكَفَّرُونَ أَنْ يُحْكَمَ عَلَيْهِمْ بِذَلِكَ، أَوْ لَا يَسْتَحِقُّونَ؟)**، وَيَكُونُ الْمَرْجِعُ فِي هَذَا الدَّلِيلِ الشَّرْعِيِّ بِفَهْمِ سَلَفِ الْأُمَّةِ، لَا بِمُجَرَّدِ الْعَوَاطِيفِ؛ [فَإِنْ] عِنْدَ الْمُخَالِفِينَ مَنْ قَالَ {لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ} فَقَدْ بَرَأَ مِنَ الْكُفْرِ **مَهْمَا ارْتَكَبَ مِنْ النُّوَاقِصِ!** انتهى باختصار]... **ثُمَّ قَالَ -أَيِ الشَّيْخِ الْعَقْلُ-: تَكْفِيرٌ مَن يَسْتَحِقُّ التَّكْفِيرَ شَرْعًا لَيْسَ مِنَ التَّكْفِيرِ [الْمَذْمُومِ] بَلْ هُوَ مَشْرُوعٌ عِنْدَ مُقْتَضَاهُ، وَكَثِيرُونَ مِنْ أَهْلِ الْأَهْوَاءِ وَالْبِدَعِ وَالْجَهْلَةِ بِأَحْكَامِ الشَّرْعِ يَصِفُونَ أَحْكَامَ الشَّرْعِ مِنَ التَّكْفِيرِ وَالتَّفْسِيْقِ وَالْخُدُودِ وَالْأَمْرِ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيِ عَنِ الْمُنْكَرِ وَإِقَامَةِ شَعَائِرِ الدِّينِ وَفَرَائِضِهِ تَشَدُّدًا وَقَسْوَةً، وَهَذَا جَهْلٌ بِأَحْكَامِ الشَّرْعِ أَوْ تَلَيْسُ وَتَضْلِيلٌ...** **ثُمَّ قَالَ -أَيِ الشَّيْخِ الْعَقْلُ-:** وَفِي مَسْأَلَةِ التَّشَدُّدِ فَإِنَّهُمْ [أَيِ الْإِمَامَ مُحَمَّدَ بْنَ عَبْدِ الْوَهَّابِ وَعُلَمَاءَ الدَّعْوَةِ وَسَائِرَ أَتْبَاعِهَا] لَيْسُوا كَذَلِكَ [أَيِ لَيْسُوا مُتَشَدِّدِينَ]، لَكِنَّهُمْ كَانُوا يَلْتَزِمُونَ **أَحْكَامَ الْإِسْلَامِ وَيَسِيرُونَ مَعَ الدَّلِيلِ الشَّرْعِيِّ فِي ذَلِكَ، وَقَدْ يُسَمَّى الْمُتَسَاهِلُونَ ذَلِكَ تَشَدُّدًا...** **ثُمَّ قَالَ -أَيِ الشَّيْخِ الْعَقْلُ-:** وَقَدْ أَثَارَ عَلَيْهِمْ خُصُومُهُمْ [أَيِ خُصُومِ الْإِمَامِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْوَهَّابِ وَعُلَمَاءِ الدَّعْوَةِ وَسَائِرِ أَتْبَاعِهَا] وَبَعْضُ الْجَهْلَةِ، أَنَّهُمْ يَسْتَحِلُّونَ الْغَارَاتِ وَالْقِتَالَ، وَالْأَمْوَالَ بِدَعْوَى أَنَّهَا غَنَائِمٌ، وَهَذَا مِنَ التَّلَيْسِ، **فَإِنْ**

الْغَنَائِمَ قَدْ أَخْلَاهَا اللَّهُ وَرَسُولُهُ بِالْقِتَالِ الْمَشْرُوعِ... ثم قال -أي الشيخُ العقلُ-: **وَمِنْ أَعْظَمِ الْمُفْتَرِيَّاتِ الَّتِي أَشَاعَهَا خُصُومُ الدَّعْوَةِ [النَّجْدِيَّةِ السَّلَفِيَّةِ] وَالجَاهِلُونَ بِأَصُولِهَا وَمَنْهَجِهَا وَوَاقِعِهَا إِتِّهَامُ إِمَامِهَا وَأَتْبَاعِهَا وَوَلَاتِهَا بِأَنَّهُمْ خَوَارِجٌ، وَأَلْصَقُوا فِيهِمْ مَا وَرَدَ مِنْ صِفَاتِ الْخَوَارِجِ، كَالْتَكْفِيرِ بِالذُّنُوبِ وَاسْتِحْلَالِ الدِّمَاءِ، وَقَدْ نَاوَوْا هَذِهِ الدَّعْوَةَ وَدَوْلَتَهَا بِهَذِهِ الدَّعَايَةِ، فَأَوْهَمُوا كَثِيرًا مِنَ الْمُسْلِمِينَ، وَالْجُنُودِ الَّتِي تُقَاتِلُ فِي ضُفُوفِهِمْ، بِأَنَّهُمْ يُقَاتِلُونَ الْخَوَارِجَ الَّذِينَ أَمَرَ الرَّسُولُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِقِتَالِهِمْ، وَهَذِهِ الدَّعْوَى إِحْدَى الْكُبَرِ وَالْبُهْتَانِ الْعَظِيمِ، فَإِنَّ النَّاظِرَ لِحَقِيقَةِ الدَّعْوَةِ فِي عَقِيدَتِهَا وَمَنْهَجِهَا وَأَحْكَامِهَا وَمُعَامَلَاتِهَا، وَمَا كَتَبَهُ عُلَمَاؤُهَا مِنَ الْمُصَنَّفَاتِ وَالرَّسَائِلِ وَالْمُحَاوَرَاتِ وَالرُّدُودِ، وَمَا كَتَبَهُ عَنْهَا الْمُنْصِيفُونَ وَالْمُحَايِدُونَ مِنَ الْمُسْلِمِينَ وَغَيْرِ الْمُسْلِمِينَ، يَحْذُرُ الْحَقِيقَةَ بَيِّنَةً جَلِيَّةً فِي أَنَّ الدَّعْوَةَ (إِمَامَهَا وَعُلَمَاءَهَا وَدَوْلَتَهَا وَأَتْبَاعَهَا) بَرِيئُونَ مِنْ مَذْهَبِ الْخَوَارِجِ بَرَاءةَ الذِّئْبِ مِنْ دَمِ يَوْسُفَ... ثم قال -أي الشيخُ العقلُ-: **فَإِنَّ مَن يُعَيِّرُهُمُ الْآخَرُونَ (بِالْوَهَابِيَّةِ) إِنَّمَا هُمْ يُمَثِّلُونَ أَهْلَ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ (السَّلَفَ الصَّالِحَ)، فَمَصَادِرُهُمُ الْقُرْآنُ وَمَا صَحَّ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَقُدُوتُهُمُ الرَّسُولُ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) وَصَحَابَتُهُ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ) وَالسَّلَفُ الصَّالِحُ، وَغَايَتُهُمْ تَحْقِيقُ التَّوْحِيدِ وَمُسْتَلْزَمَاتِهِ وَنَفْيُ الشِّرْكِ وَذَرَائِعِهِ وَإِقَامَةُ فَرَائِضِ الدِّينِ وَنَشْرُ الْقَضَائِلِ وَمَكَارِمِ الْأَخْلَاقِ، وَشِعَارُهُمُ الدَّعْوَةُ إِلَى اللَّهِ وَالْأَمْرُ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيُ عَنِ الْمُنْكَرِ...** ثم قال -أي الشيخُ العقلُ-: **كَلَّمَا تَمَكَّنَتْ الدَّعْوَةُ مِنْ بَلَدٍ عَمِلَتْ فِيهِ بِشَرَعِ اللَّهِ تَعَالَى فِي سَائِرِ أُمُورِ الْحَيَاةِ، وَعَمِلَتْ عَلَى هَيْمَنَةِ الدِّينِ الْحَقِّ عَلَى جَمِيعِ أَحْوَالِ النَّاسِ وَجَمِيعِ مَتَاجِي الْحَيَاةِ...** ثم قال -أي الشيخُ العقلُ-: **الناظرُ في حَقِيقَةِ الدَّعْوَةِ [النَّجْدِيَّةِ]****

[السَّلَفِيَّة] حين يَغْرِضُهَا على الْأُصُولِ الشَّرْعِيَّةِ وَالْقَوَاعِدِ الْعِلْمِيَّةِ الْمَنْهَجِيَّةِ وَالْعَقْلِيَّةِ السَّلِيمَةِ، يَجِدُ أَنَّهَا تَقُومُ عَلَى **أُصُولِ الْحَقِّ وَالْعَدْلِ، وَأَنَّهَا تَعْنِي الْإِسْلَامَ جُمْلَةً وَتَفْصِيلًا...** ثم قال -أي الشيخُ العقلُ-: وقد تَوَاتَرَتْ وَتَوَافَرَتْ شَهَادَاتٌ مُعْتَبَرَةٌ مِنْ جَمْعٍ كَبِيرٍ مِنَ الْعُلَمَاءِ وَالْمُفَكِّرِينَ وَالْأَدَبَاءِ وَالسَّاسَةِ وَالْمُؤَرِّخِينَ وَغَيْرِهِمْ، وَمِنَ الْمُسْلِمِينَ، وَغَيْرِ الْمُسْلِمِينَ مِنَ الْمُنْصِفِينَ وَالْمُحَايِدِينَ، كُلُّهُمْ أَجْمَعُوا عَلَى أَنَّ هَذِهِ الدَّعْوَةَ [النَّجْدِيَّةَ السَّلَفِيَّةَ] الْمُبَارَكَةَ تُمَثِّلُ الْإِسْلَامَ، وَالسُّنَّةَ الَّتِي جَاءَ بِهَا النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَالسَّلَفَ الصَّالِحَ، وَأَنَّهَا دَعْوَةُ إِصْلَاحِيَّةٌ شَامِلَةٌ، تَدْعُو إِلَى الدِّينِ الْحَقِّ الَّذِي جَاءَ بِهِ مُحَمَّدٌ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ... ثم قال -أي الشيخُ العقلُ-: إِنَّ الْمُنَاوِئِينَ لِهَذِهِ الدَّعْوَةِ [النَّجْدِيَّةَ السَّلَفِيَّةَ] دَوَافِعُهُمْ بَاطِلَةٌ، مِنْ الْهَوَى وَالْحَسَدِ، وَالْخَوْفِ عَلَى الْجَاهِ وَالسُّلْطَانِ، وَالتَّقْلِيدِ وَالْعَصَبِيَّةِ، أَوِ الْجَهْلِ بِحَقِيقَتِهَا مِنْ كَثِيرٍ مِنْهُمْ **وَعَدَمِ الثَّبَتِ مِمَّا يُشِيعُهُ خُصُومُهَا وَالْجَاهِلُونَ بِحَقِيقَتِهَا عَنْهَا.** انتهى باختصار.

وفي قَتَاوَى لِلشَّيْخِ أَحْمَدَ الْحَازِمِي على هذا الرابط، سُئِلَ الشَّيْخُ: شَيْخَنَا، نُرِيدُ مِنْكَ شَرْحًا عَلَى مَثْنٍ مِنْ مُتُونِ السِّيَرَةِ النَّبَوِيَّةِ أَوْ تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ، وَجَزَاكَ اللَّهُ خَيْرًا؟ فَأَجَابَ الشَّيْخُ: نَعَمْ، قَدْ يَكُونُ ذَلِكَ فِي الْمُسْتَقْبَلِ الْبَعِيدِ، وَأَمَّا الْآنَ فَلَا أَسْتَطِيعُ، لِأَنَّ التَّوْحِيدَ وَتَأْصِيلَهُ مُقَدِّمٌ شَرْعًا، لِشِدَّةِ الانْجِرَافِ الْوَاقِعِ فِي مَفْهُومِ التَّوْحِيدِ، وَالتَّخْلِيصِ الْحَاصِلِ عِنْدَ كَثِيرٍ مِنَ الْمُتَنَسِّبِينَ إِلَى الْعِلْمِ بَيْنَ مَنْهَجِ السَّلَفِ، وَعَقَائِدِ الْجَهْمِيَّةِ وَغُلَاةِ الْمُزْجِيَّةِ [قَالَ الشَّيْخُ سَفَرُ الْحَوَالِي (رئيس قسم العقيدة بجامعة أم القرى) فِي مَقَالَةٍ لَهُ عَلَى مَوْقِعِهِ في هذا الرابط: فَاَلْمَاثِرِيَّةُ وَالْأَشْعَرِيَّةُ مِنَ الْمُزْجِيَّةِ الْغُلَاةِ. انتهى]؛ فَسُنْكَتُفُ بِإِذْنِ اللَّهِ تَعَالَى تَدْرِيسَ التَّوْحِيدِ، وَنُعَدُّ الْمُتَوَنِّشَ وَالشُّرُوحَ، لَا سِيَّمَا كُتُبُ

وَرَسَائِلُ أُمَّةِ الدَّعْوَةِ النَّجْدِيَّةِ، فَفِيهَا الْخَيْرُ الْعَظِيمُ
تَأْصِيلًا وَتَنْزِيلًا، وَهِيَ قِرَّةٌ عُيُونِ الْمُؤَحِّدِينَ، يَفْرَحُ بِهَا كُلُّ
مُؤَحِّدٍ، وَيَغْصُ بِهَا كُلُّ مُرْتَدٍّ مِنَ الدُّخْلَاءِ عَلَى التَّوْحِيدِ
وَأَهْلِهِ، أَعْدَاءُ الْأَنْبِيَاءِ وَالْمُرْسَلِينَ. انتهى باختصارًا، بل
يَتَجَاوَزُ ذَلِكَ إِلَى كُتُبِ فَقَهَاءِ الْمَذَاهِبِ الْأَرْبَعَةِ... ثم
قَالَتْ -أَيُّ الْهَيْئَةِ-: وَأَهْمُ مَصْدَرٍ وَمَرْجِعٍ لِلنَّظْمِ فِي
الْمَنْهَجِ وَالْعَقِيدَةِ الْقِتَالِيَّةِ هُوَ كِتَابُ (مَسَائِلُ فِي فَقْهِ
الْجِهَادِ) لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ الْمَهَاجِرِ الْمِصْرِيِّ، وَالَّذِي يَبْلُغُ أَكْثَرَ
مِنْ 600 صَفْحَةٍ، وَقَدْ اسْتَعْلَلَ الْكَاتِبُ رَسَائِلَ الشَّيْخِ
مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْوَهَّابِ وَعُلَمَاءِ الدَّعْوَةِ، مَعَ رُجُوعِهِ إِلَى
الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَأَرَاءِ الْمَذَاهِبِ الْأَرْبَعَةِ... ثم قَالَتْ -أَيُّ
الْهَيْئَةِ-: تَتَبَنَّى الْمَرَاكِزُ الْبَحْثِيَّةُ وَالْمَقَالَاتُ الصُّحُفِيَّةُ
الْغَرِيبَةُ الْقَوْلَ بِوُجُودِ عِلَاقَةٍ بَيْنَ (دَاعِشٍ) وَثَرَاثِ دَعْوَةِ
الشَّيْخِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْوَهَّابِ... ثم قَالَتْ -أَيُّ الْهَيْئَةِ-: فِي
السُّعُودِيَّةِ كِتَابَاتٌ أَلْقَتْ الصَّوَّةَ عَلَى نَشْأَةِ الْوَهَّابِيَّةِ الَّتِي
تَرَافَقَتْ مَعَ الدَّوْلَةِ السُّعُودِيَّةِ الْأُولَى، وَزَعَمَتْ أَنَّ
(دَاعِشٍ) إِمْتِدَادٌ لِمَفَاهِيمِ الْوَهَّابِيَّةِ فِي الْعَهْدِ الْقَدِيمِ
[وَهِيَ مَا يُسَمِّيهَا الْبَعْضُ (وَهَّابِيَّةَ الْعَهْدِ الْقَدِيمِ، أَوْ
الْوَهَّابِيَّةَ الْقَدِيمَةَ، أَوْ الْوَهَّابِيَّةَ التَّقْلِيدِيَّةَ)؛ وَذَلِكَ فِي
مُقَابِلَةِ مَا يُسَمِّيهَا الْبَعْضُ (وَهَّابِيَّةَ الْعَهْدِ الْجَدِيدِ، أَوْ
الْوَهَّابِيَّةَ الْجَدِيدَةَ، أَوْ الْوَهَّابِيَّةَ الْحَدِيثِيَّةَ، أَوْ الْوَهَّابِيَّةَ
الْمُتَّصِلَةَ وَالْمُتَّحَالِفَةَ مَعَ الدَّوْلَةِ] يَعْنِي الْوَهَّابِيَّةَ
الْمُمَثِّلَةَ فِي عُلَمَاءِ السَّلَاطِينِ الْمُتَّحَالِفِينَ مَعَ مُؤَسَّسِ
الدَّوْلَةِ السُّعُودِيَّةِ الثَّالِثَةِ الْمَلِكِ عَبْدِ الْعَزِيزِ؛ فَأَمَّا الْوَهَّابِيَّةُ
الْقَدِيمَةُ فَهِيَ الَّتِي كَانَ عَلَيْهَا الشَّيْخُ مُحَمَّدُ بْنُ
عَبْدِ الْوَهَّابِ، وَهِيَ الَّتِي حَاوَلَ إِخْيَاءُهَا (إِخْوَانُ مَنْ طَاعَ
اللَّهَ) فَقَضَى عَلَيْهِمْ مُؤَسَّسُ الدَّوْلَةِ السُّعُودِيَّةِ الثَّالِثَةِ
الْمَلِكُ عَبْدِ الْعَزِيزِ بِالتَّعَاوُنِ مَعَ سِلَاحِ الْجَوِّ الْمَلَكِيِّ
الْبَرِيطَانِيِّ فِي عَامِ 1930م؛ وَأَمَّا الْوَهَّابِيَّةُ الْجَدِيدَةُ هِيَ
الَّتِي تَبَنَّاها مُؤَسَّسُ الدَّوْلَةِ السُّعُودِيَّةِ الثَّالِثَةِ الْمَلِكُ

عبد العزيز أثناء حُكمه لأنها تُلبّي مصالح خُلفائه
 الغُزيّين، وهي التي قال عنها وليّ العهد السُّعوديُّ
 الأميرُ محمدُ بنُ سلمان (حفيدُ الملكِ عبدالعزيز) {إن
 دَعَمَ بلاده للفكرِ الوهابيِّ في الفترةِ الماضية، كان
 استجابةً لطلبِ خُلفائها الغُزيّين أثناء الحربِ الباردة
 الحربُ الباردة تعني حالةَ عداءٍ بين دولتين، تُسخرُ فيها
 كلُّ دولةٍ كلَّ إمكانيّاتها - من وسائلٍ سياسيّةٍ واقتصاديّةٍ
 وغير ذلك - من أجلِ القضاءِ على الدولةِ الأخرى، ولكن
 دونَ أنْ تصلَ إلى درجةِ إعلانِ الحربِ بينها وبين الدولةِ
 الأخرى؛ والحربُ الباردة مُصطلحٌ ظهرَ في النصفِ
 الثاني من القرنِ العشرين الميلاديِّ، يُشيرُ إلى طبيعةِ
 العلاقةِ بين القطبينِ المُنتَصِرَين في الحربِ العالميّةِ
 الثانيّة، القطبُ الأوّل هو القطبُ الشيوعيُّ برِعايةِ
 الاتحادِ السوفيّاتي، والقطبُ الثاني هو القطبُ
 الرأسماليُّ برِعايةِ الولاياتِ المُتّحدةِ الأمريكيّةِ، الذين
 ختوها أيضًا على استخدامِ مواردها لإغلاقِ المنافذِ أمامَ
 التغلُّلِ السوفيّاتي في العالمِ الإسلاميِّ، مُتعهِّدًا بإعادةِ
 الأمورِ إلى نصابِها في هذا الشّأنِ}، وذلك بحسبِ ما
 جاءَ على إحدى صَفَحاتِ موقعِ قناةِ الجزيرةِ الفضائيّةِ
 (القطريّة) تحت عنوانِ (هلْ تَشَرَّتِ السُّعوديّةُ الفكرُ
 الوهابيُّ إرضاءً للغُربِ؟). وقد قالَ عبد الله بن بَجاد
 العتيبي في مقالة له على موقعِ قناةِ العربيةِ الفضائيّةِ
 الإخباريّةِ السُّعوديّةِ بعنوانِ ("داعش" بين "الوهابيّةِ
 والإخوان المسلمين") على هذا الرابط: الوهابيّةُ دَعْوَةٌ
 وليستُ دَوْلَةً، والوهابيّةُ ليستُ واحدةً، ويُمكنُ تقسيمِها
 إجمالًا لِمَرحلتَين؛ الأولى، الوهابيّةُ القديمةُ؛ الثانيّةُ،
 الوهابيّةُ الثانيّةُ، وهي ("الوهابيّةُ في العصرِ الحديثِ" أو
 "الوهابيّةُ ما بَعَدَ الملكُ عبدالعزيز [مُؤسّس الدولةِ
 السُّعوديّةِ الثالثةِ]")، وهي وهابيّةٌ جَرى تطوُّرُها بِحُكمِ
 التطوُّرِ الطَّبِيعِيِّ من خطابِ دَعْوَةٍ لِخِطابِ دَوْلَةٍ، وبِحُكمِ

رُؤْيَةُ الْمَلِكِ عَبْدِ الْعَزِيزِ. انتهى باختصار. وقال عبد الله المالكي في مقالة له بعنوان (الْوَهَابِيَّةُ وَإِخْوَانُ مَنْ طَاعَ اللَّهَ وَدَاعَشُوا، هَلْ أَغَادَ التَّارِيخُ نَفْسَهُ؟) على هذا الرابط راصداً التَّخَوُّلَ الذي طَرَأَ عَلَى الْوَهَابِيَّةِ: وفي حين كَانَ الْعُلَمَاءُ يُصَدِّعُونَ الْأَسْمَاعَ بِالْبَرَاءَةِ وَالْمُعَادَاةِ لِكُلِّ الطَّوَائِفِ وَالْمَذَاهِبِ الَّتِي تُمَارِسُ الْكُفْرَ وَالْبِدْعَ أَوْ تَتَّصَلُحُ مَعَهَا، **تَجِدُ كِبَارَ عُلَمَاءِ الْوَهَابِيَّةِ الْآنَ** يُحِيرُونَ لِلْمَلِكِ التَّسَامُحَ مَعَهُمْ وَاسْتِيعَابَهُمْ فِي الدَّوْلَةِ، وَتَرْكَهُمْ وَعَدَمَ إِجْبَارِهِمْ [وهو ما يُفَسِّرُ وُجُودَ أَعْدَادٍ مُتَزَايِدَةٍ مِنَ الرَّاوَافِضِ (الَّذِينَ تُكْفِّرُهُمْ فَتَاوَى عُلَمَاءٍ نَجِدٍ وَغَيْرِهِمْ) فِي الْأَرَاضِي السُّعُودِيَّةِ، لِدَرَجَةٍ أَنَّهُمْ فِي بَعْضِ الْمَنَاطِقِ (كَالْقَطِيفِ وَغَيْرِهَا) الْآنَ أَصْبَحُوا هُمْ الْأَغْلَبِيَّةُ]، وَالْاِكْتِفَاءَ بِمُجَرَّدِ دَعْوَتِهِمْ بِالْحِكْمَةِ وَالرَّفْقِ وَالتَّذَرُّجِ... ثم قَالَ -أَيُّ الْمَالِكِيِّ-: وَلِلْمَوْضُوعِيَّةِ وَالْإِنْصَافِ، لَا يُمَكِّنُ جَعْلُ الْوَهَابِيَّةِ فِي **تَجَلِّيَاتِهَا الْجَدِيدَةِ**، بَعْدَمَا انْخَرَطَتْ فِي مَشْرُوعِ الدَّوْلَةِ الْخَدِيثَةِ وَمُتَطَلِّبَاتِهَا، وَأَصْبَحَتْ تُسَايِرُ صُغُوطَاتِ الْخَدَاثَةِ، لَا يُمَكِّنُ وَضْعُهَا فِي **صَفٍّ وَاحِدٍ مُسَاوِيَةٍ لِلْوَهَابِيَّةِ التَّقْلِيدِيَّةِ**. انتهى]، وَأَنَّهُمْ قَرِيبُونَ مِنْ (إِخْوَانِ مَنْ طَاعَ اللَّهَ) [(إِخْوَانُ مَنْ طَاعَ اللَّهَ) هُمُ الَّذِينَ قَالَ عَنْهُمْ الشَّيْخُ إِبْرَاهِيمُ بْنُ عُبَيْدِ آلِ عَبْدِ الْمَحْسَنِ (ت 1425هـ) فِي (تَذَكُّرَةِ أَوْلِيَ النَّهْيِ) {وَمِنْ الْعَجَائِبِ كَوْنُهُمْ لَا يَهَابُونَ الْمَوْتَ، بَلْ يَنْدَفِعُونَ إِلَيْهِ إِنْدِفَاعًا طَلَبًا لِلشَّهَادَةِ، وَأَصْبَحَتْ الْأُمُّ حِينَئِذٍ تُودَّعُ ابْنَهَا تُودَّعُهُ بِهِذِهِ الْكَلِمَاتِ (اللَّهُ يَجْمَعُنَا وَإِيَّاكَ فِي الْجَنَّةِ)}؛ وَهُمْ الَّذِينَ وَصَفَهُمُ الشَّيْخُ أَبُو مُحَمَّدٍ الْمُقَدَّسِيُّ فِي (إِعْدَادِ الْقَادَةِ الْفَوَارِسِ بِهَجْرِ فَسَادِ الْمَدَارِسِ) بِقَوْلِهِ {أَهْلُ التَّوْحِيدِ وَالَّذِينَ}، وَبِقَوْلِهِ {أَهْلُ الْخَيْرِ وَالصَّلَاحِ}؛ وَهُمْ الَّذِينَ وَصَفَهُمُ الشَّيْخُ إِبْرَاهِيمُ الدَّمِيجِيُّ فِي (صَفْحَةِ مَطْلُوبَةٍ مِنْ تَارِيخِ الْجَزِيرَةِ الْعَرَبِيَّةِ) بِقَوْلِهِ {الْحَرَكَةُ الْإِخْوَانِيَّةُ السَّلَفِيَّةُ الْجِهَادِيَّةُ}، وَبِقَوْلِهِ {رِجَالُ التَّوْحِيدِ، وَخُرَاسُ

الْمَلَّةُ، وَطُلَّابُ الْجَنَّةِ}، وَيَقُولُهُ {الْجِيلُ الْمِثَالِيُّ الصَّادِقُ،
 الَّذِي صَتَرَبَ أَرْوَعَ الْأَمْثِلَةِ فِي التَّصْحِيَةِ لِذِيْنِهِ}، وَيَقُولُهُ
 {الْجِيلُ الصَّافِي التَّلِيدُ، الَّذِي جَدَّدَ سِيرَةَ صَحَابَةِ مُحَمَّدٍ
 صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي زَمَانِ الْعُرْبَةِ وَالْهَوَانِ}، وَقَدْ
 قَالَ الشَّيْخُ إِبْرَاهِيمُ الدَّمِيْجِي فِي (صَفْحَةُ مَطْوِيَّةٍ مِنْ
 تَارِيْخِ الْجَزِيْرَةِ الْعَرَبِيَّةِ): **وَخَرَجَ جِيلٌ نَادِرُ الْمِثَالِ فِي**
إِيْمَانِهِ وَوَرَعِهِ وَزُهْدِهِ وَجِهَادِهِ، وَجَزْصِهِ عَلَى اقْتِفَاءِ أَثَارِ
الصَّحَابَةِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ - فِي كُلِّ مَا يَأْتِي وَيَذُرُّ، ذَلِكَ
هُوَ جِيلُ (الْإِخْوَانِ)؛ وَبِمَا أَنَّ دَعْوَةَ الْإِمَامِ الْمُجَدِّدِ [أَيِ
 الشَّيْخِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْوَهَّابِ] قَدْ جُوبِهَتْ بِالْعَدَاءِ السَّافِرِ
 وَالْكَيْدِ الْفَاجِرِ، مِنْ قَبْلِ بَعْضِ عُلَمَاءِ السُّوءِ، فَلَمْ تَكُنْ
 حَرَكَةً (الْإِخْوَانِ) بِدْعًا مِنْ ذَلِكَ، كَيْفَ لَا وَهِيَ تَسْتَقِي مِنْ
 مَعِينِ كُتُبِ دَعْوَةِ الْمُجَدِّدِ وَعُلَمَاءِ الدَّعْوَةِ [النَّجْدِيَّةِ
 السَّلَفِيَّةِ]؛ وَأَعْظَمُ مَا جُوبِهَتْ بِهِ حَرَكَةُ (الْإِخْوَانِ) هُمَا
تُهُمَّتِي الْكُفْرِ وَالْقِتَالِ، وَهُمَا مَا قَدْ رُمِيَ بِهِمَا الْإِمَامُ
الْمُجَدِّدُ رَأْسًا وَابْتِدَاءً... ثُمَّ قَالَ -أَيِ الشَّيْخِ الدَّمِيْجِي-:
 (الْإِخْوَانُ) سَلُّوا السُّيُوفَ لِإِحْقَاقِ مَا يَرَوْنَ أَنَّهُ الْحَقُّ،
 وَهَجَرُوا الْمَنْزِلَ وَالْحَبِيبَ وَالِدَارَ وَالْقَرِيبَ، مِنْ أَجْلِ
 تَحْقِيقِ كَلِمَةِ التَّوْحِيدِ، وَإِعْزَازِ مِلَّةِ إِبْرَاهِيمَ وَدِينِ مُحَمَّدٍ
 وَالْمُرْسَلِينَ (عَلَيْهِمْ أَرْكَى الصَّلَاةِ وَالتَّسْلِيمِ)... ثُمَّ قَالَ -
 أَيِ الشَّيْخِ الدَّمِيْجِي-: لَقَدْ قَاتَلَ الْابْنُ أَبَاهُ وَالْأَخُ أَخَاهُ،
 مِنْ أَجْلِ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَهَذَا هُوَ حَالُ (الْإِخْوَانِ)، ثُمَّ
 يَأْتِيْنَا الْيَوْمَ مِنْ صَبِيَّةِ الْكِتَابِ مَنْ يَزْعُمُ أَنَّهُمْ [أَيِ إِخْوَانِ
 مَنْ طَاعَ اللَّهَ] يُرِيدُونَ الدُّنْيَا بِذَلِكَ الْجِهَادِ! يَا لِلْعَارِ
 وَالشَّارِ!... ثُمَّ قَالَ -أَيِ الشَّيْخِ الدَّمِيْجِي-: فَلِلَّهِ الْحَمْدُ
 أَوَّلًا وَآخِرًا فِي بَعْثِهِ لِهَذَا الْجِيلِ [يَعْنِي إِخْوَانَ مَنْ طَاعَ
 اللَّهَ] الصَّافِي التَّلِيدِ، الَّذِي جَدَّدَ سِيرَةَ صَحَابَةِ مُحَمَّدٍ صَلَّى
 اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي زَمَانِ الْعُرْبَةِ وَالْهَوَانِ، وَرَحِمَ اللَّهُ
 تِلْكَ الْجَمَاحِمَ وَالْعِظَامَ، الَّتِي ظَلَمَهَا بَعْضُ الْمُؤَرِّخِينَ
 ظُلْمًا فَادِحًا وَبَخَسُوهَا قِيَمَتَهَا بَخْسًا فَاجِشًا، فَبَدَلًا مِنْ

إِعْطَائِهِمْ حَقَّهُمْ مِنَ الثَّنَاءِ وَالتَّجْلِيلِ وَالذُّعَاءِ (وَهُوَ أَقَلُّ الْقَلِيلِ مِنْ جُفُوقِهِمْ وَمَكَايَاتِهِمْ)، وَالغَضِّ عَنْ قَلِيلِ هَفَوَاتِهِمْ وَزَلَّاتِهِمْ الَّتِي لَا يَخْلُو مِنْهَا بَشَرٌ، فَبَدَلًا مِنْ ذَلِكَ، رَأَيْنَا بَعْضَ الْكِتَابَاتِ الْمُؤَسِّفَةِ مِنْ مُؤَرِّخِينَ فِيهِمْ نَوْعُ سَدَاجَةٍ، أَوْ كُتَابٍ سَطَحِيِّينَ، أَوْ أَنَاسٍ قَدْ فَاضَ حَقْدُ قُلُوبِهِمْ عَلَى أَفْوَاهِهِمْ وَأَقْلَامِهِمْ، **فَلَطَّخُوا صَفْحَةَ الْإِخْوَانِ الْبَيْضَاءِ بِكَذِبٍ صَرِيحٍ، وَبُهْتَانٍ قَبِيحٍ، بِمَا ظَنُّوهُ غِطَاءً لِسُفْسُ حَقِيقَتِهِمْ وَنُورٍ دَعْوَتِهِمْ وَصِدْقٍ جِهَادِهِمْ، وَاللَّهُ الْمَوْعِدُ...** ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الدِّمِجِيِّ-: أَمَّا مَنْ دَخَلَتْ بَشَاشَةُ التَّوْحِيدِ قَلْبَهُ مِنَ الْمُعَاصِرِينَ، وَانْطَبَعَ بِالْإِنْصَافِ خُلْفُهُ، فَلَا يَسَعُهُ إِلَّا الذُّعَاءُ لِلْإِخْوَانِ الَّذِينَ **أَعَادُوا التَّوْحِيدَ غَضًا جَدًّا فِي الْبِلَادِ وَالْعِبَادِ، فَرَحِمَهُمُ اللَّهُ رَحْمَةً الصَّدِّيقِينَ وَالْمُجَاهِدِينَ وَالْأَبْرَارِ...** ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الدِّمِجِيِّ-: وَقَدْ أَبْطَلَ الْإِخْوَانُ الْمُتَنَكِّرَاتِ فِي مَكَّةَ الْمُكْرَمَةِ، فَقَدْ **هَدَمُوا الْقِبَابَ** الَّتِي كَانَتْ فِي الْمَعْلَاةِ [يَعْنِي (مَقْبَرَةَ الْمَعْلَاةِ)، وَالَّتِي يُقَالُ لَهَا أَيْضًا (مَقْبَرَةُ الْمَعْلَا) وَ(مَقْبَرَةُ أَهْلِ مَكَّةَ)] وَغَيْرَهَا، **وَمَنَعُوا شُرْبَ الدُّخَانِ فِي الْمَقَاهِي وَالْأَسْوَاقِ وَشَدَّدُوا عَلَى ذَلِكَ كَثِيرًا، وَوَحَّدُوا الْإِمَامَةَ فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ، فَأَبْطَلُوا عَادَةَ وَجُودِ أَيْمَةٍ أَرْبَعَةٍ مِنَ الْمَذَاهِبِ الْأَرْبَعَةِ يُصَلُّونَ فِي الْحَرَمِ وَكُلٌّ يُصَلِّي خَلْفَ إِمَامٍ مَذْهَبِهِ، وَأَوْجَبَ الْإِخْوَانُ عَلَى الرِّجَالِ الْقَادِرِينَ صَلَاةَ الْجَمَاعَةِ، وَمَنَعُوا السَّبَّ وَالشَّتْمَ فِي الشُّوَارِعِ وَالْأَسْوَاقِ، وَأَبْطَلُوا الْأَذْكَارَ الْمُتَبَدِّعَةَ بَعْدَ الْأَذَانِ مِنَ الْمُؤَذِّنِينَ، وَلَمَّا نَصَبَ الْجَاوَةُ [يُطْلَقُ أَهَالِي مَكَّةَ اسْمُ (الْجَاوَةُ) عَلَى كُلِّ مَنْ تَعَوَّدَ جُذُورُهُ الْأَصْلِيَّةُ إِلَى دُولٍ شَرْقِ أَسْيَا، سَوَاءً إِنْ دُونِيسِيَا أَوْ مَالِيزِيَا أَوْ تَايْلَانْدَ، نِسْبَةً إِلَى جَزِيرَةِ جَاوَةَ الْإِنْدُونِيسِيَّةِ] خَيْمَةً لِلْإِحْتِفَالِ بِالْمَوْلِدِ النَّبَوِيِّ طَرَدَهُمُ الْإِخْوَانُ وَهَدَمُوا خَيْمَتَهُمْ، عِلْمًا بِأَنَّهُمْ لَمْ يَضْرِبُوا مِنْهُمْ أَحَدًا وَلَمْ يَشْتُمُوهُمْ...** ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الدِّمِجِيِّ-: كَانُوا [أَيُّ

إِخْوَانُ مَنْ طَاعَ اللَّهَ] يُحَاوِلُونَ إِنْتِهَاجَ نَهْجِ الصَّحَابَةِ فِي
أُمُورِهِمْ فَذَرُّ طَاقَتِهِمْ، وَلَا تُزَكِّهِمْ عَلَى اللَّهِ، فَهُمْ
يُحِبُّونَ أَنْ يَتَشَبَّهُوا بِالصَّحَابَةِ فِي كُلِّ شَيْءٍ... ثم قال -
أَيُّ الشَّيْخِ الدَّمِيحِيِّ:- لَقَدْ كَانَ الْإِخْوَانُ رَحِمَهُمُ اللَّهُ
تَعَالَى، عَلَى اخْتِلَافِ أَلْوَانِهِمْ وَقَبَائِلِهِمْ وَأَوْطَانِهِمْ،
يَجْتُنُونَ إِلَى الْخَنَّةِ خَنِينَ الْأُمَّهَاتِ إِلَى أَوْلَادِهَا، وَالْإِبِلِ إِلَى
أَعْطَانِهَا، بَلْ أَعْظَمَ، فَمَا كَانُوا يَسْمَعُونَ بَعَزُوةً إِلَّا
تَسَارَعُوا لِلْخُرُوجِ فِيهَا {يَرْجُونَ تِجَارَةً لَنْ تَبُورَ}، انْتَهَى
بِاخْتِصَارٍ. وَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ الْمَالِكِيُّ فِي مَقَالَةٍ لَهُ بِعُنوان
(الْوَهَّابِيَّةُ وَإِخْوَانُ مَنْ طَاعَ اللَّهَ وَدَاعِشٌ، هَلْ أَعَادَ
التَّارِيخُ نَفْسَهُ؟) على هذا الرابط: أَصْدَرَ عُلَمَاءُ الْوَهَّابِيَّةِ،
وَتَحْدِيدًا مَا بَيْنَ سَنَتَيْ (1919م) و(1920م)، مِنْ
الْفَتَاوَى الْجَمَاعِيَّةِ الَّتِي بَسَطُوا فِيهَا الْخِطَابَ الْوَهَّابِيَّ
الْجَدِيدَ الَّذِي يَتَنَاسَبُ مَعَ الْأَشْتِرَاطَاتِ الْجَدِيدَةِ لِطَبِيعَةِ
الدَّوْلَةِ السُّعُودِيَّةِ الْحَدِيثَةِ؛ وَلَكِنَّ (الْإِخْوَانَ) لَمْ يَرْضَحُوا
وَيُذَعِّنُوا لِهَذِهِ الْفَتَاوَى الْجَدِيدَةِ، الَّتِي رَأَوْا فِيهَا إِنْقِلَابًا
وَانْتِكَاسَةً لِمَا كَانَتْ عَلَيْهِ الْوَهَّابِيَّةُ الْحَقِيقِيَّةُ، وَأَخَذُوا
يُجَادِلُونَ الْعُلَمَاءَ بِنَفْسِ الْكِتَابَاتِ وَالتَّعَالِيمِ الَّتِي أَصْدَرَهَا
سَابِقًا أُمَّةُ الدَّعْوَةِ فِي الْعَهْدَيْنِ الْقَدِيمَيْنِ الْأَوَّلِ
وَالثَّانِي لِلْإِمَارَةِ السُّعُودِيَّةِ [يَعْنِي الدَّوْلَتَيْنِ السُّعُودِيَّتَيْنِ
الْأُولَى وَالثَّانِيَّةَ]؛ حِينَهَا اضْطَرَّ الْعُلَمَاءُ [يَعْنِي عُلَمَاءَ
السُّلْطَانِ] إِلَى تَكْفِيرِ حَرَكَةِ (الْإِخْوَانِ) وَإِخْرَاجِهِمْ مِنَ
الْإِسْلَامِ وَوُجُوبِ قِتَالِهِمْ وَجِهَادِهِمْ. انْتَهَى بِاخْتِصَارٍ.
وَقَالَ الشَّيْخُ الْمَهْتَدِي بِاللَّهِ الْإِبْرَاهِيمِيُّ فِي (تَوْفِيقِ
اللطيف المنان): وَالنَّاسُ يَظُنُّونَ أَنَّ كُلَّ أُمَّةٍ تَجِدُ
سِلْسِلَةً مُتَتَالِيَةً وَاحِدَةً، وَلَكِنْ تَعْرِفُ الْحَقِيقَةُ لَا بُدَّ مِنْ
أَنْ تَعْرِفَ التَّسْلُسَ التَّارِيخِيَّ لِأُمَّةٍ تَجِدُ مِنْذُ عَهْدِ الْإِمَامِ
الْمُجَدِّدِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْوَهَّابِ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى، إِنَّ
الشَّيْخَ مُحَمَّدَ بْنَ عَبْدِ الْوَهَّابِ عَاشَ فِي زَمَنِ عَادَ النَّاسُ
فِيهِ لِلْجَاهِلِيَّةِ الْأُولَى وَإِلَى إِرْتِكَابِ جَمِيعِ أَنْوَاعِ الْفَوَاحِشِ

والمُحَرَّمَاتِ، وَبَعْدَ أَنْ هَدَاهُ اللَّهُ لِلْإِسْلَامِ وَالتَّوْحِيدِ أَصْبَحَ
يَدْعُو إِلَيْهِ وَيُنَافِخُ عَنْهُ حَتَّى أَتَاهُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ بِالْأَتْبَاعِ
وَالْأَنْصَارِ وَبِالْإِمَامِ مُحَمَّدِ بْنِ سَعُودٍ أَمِيرِ (الدَّزْعِيَّةِ)
وَقَدْ ذَكَرَ فَاسَّسَ الدَّوْلَةَ الْأُولَى الَّتِي كَانَتْ تُسَمَّى بِـ
(دَوْلَةِ الْإِسْلَامِ) [وَهِيَ الدَّوْلَةُ السُّعُودِيَّةُ الْأُولَى]، وَدَعَا
إِلَى تَوْحِيدِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ وَالْبَرَاءَةِ مِنَ الشَّرِكِ وَأَهْلِهِ،
وَحَارَبَا الدَّوْلَةَ الْعُثْمَانِيَّةَ آنَذَاكَ وَالتَّي كَانَتْ تَحْمِي الشَّرِكِ
وَالْمُشْرِكِينَ آنَذَاكَ، وَقَدْ كَانَتْ هَذِهِ الدَّوْلَةُ [أَي الدَّوْلَةُ
السُّعُودِيَّةُ الْأُولَى] دَوْلَةً قَوِيَّةً ذَاتَ مِسَاحَةٍ كَبِيرَةٍ [قَالَ
الشيخُ عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ الصَّلَاحِيُّ (عضو الأمانة العامة
للإتحاد العالمي لعلماء المسلمين) فِي كِتَابِهِ (الدَّوْلَةُ
الْعُثْمَانِيَّةُ، عَوَامِلُ النُّهُوضِ وَأَسْبَابُ السُّقُوطِ): لَقَدْ بَلَغَتْ
الدَّوْلَةُ فِي زَمَنِ سُعُودِ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ [أَي سَعُودِ الْكَبِيرِ
ابْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ سَعُودِ] الْأَوْجَ مِنَ الْبَاقِيَةِ
السِّيَاسِيَّةِ، إِذْ وَصَلَتْ كَرْبَلَاءَ [الوَاقِعَةُ جَنُوبَ غَرْبِ بَغْدَادَ]
فِي الْعِرَاقِ، وَإِلَى خُورَانَ [هِيَ الْمُنْطَقَةُ الْجَنُوبِيَّةُ مِنْ
سُورِيَا] فِي بِلَادِ الشَّامِ، وَخَصَّصَتْ لَهَا الْجَزِيرَةَ كَامِلَةً
بِاسْتِثْنَاءِ الْيَمَنِ، أَنْتَهَى]، وَقَدْ اسْتَمَرَّتْ هَذِهِ الدَّوْلَةُ حَتَّى
أَرْسَلَ وَالِي مِصْرَ مِنْ قِبَلِ الْعُثْمَانِيِّينَ (مُحَمَّدُ عَلِيٌّ بَاشَا)
ابْنَهُ إِبْرَاهِيمَ فَعَزَّوْا هَذِهِ الدَّوْلَةَ وَدَخَلُوا عَاصِمَتَهَا
(الدَّزْعِيَّةَ) سَنَةَ 1233 هـ فَدَمَّرُوهَا عَنْ بَكْرَةِ أَبِيهَا، وَبَعْدَ
فَتْرَةٍ اتَّفَقَتِ الْقَبَائِلُ حَوْلَ الْأَمِيرِ تَرْكِي بْنِ سَعُودٍ [هُوَ
تَرْكِي بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ سَعُودٍ] وَمَعَهُ الْإِمَامُ
عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ حَسَنِ [هُوَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ حَسَنِ بْنِ
مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْوَهَّابِ] الْمُلَقَّبُ بِـ (الْمُجَدِّدِ الثَّانِي) فَأَقَامَا
إِمَارَةً ضَعِيفَةً ذَاتَ مِسَاحَةٍ صَغِيرَةٍ، وَهَذِهِ الدَّوْلَةُ تَحُومُ
حَوْلَهَا الشُّكُوكُ فِي إِسْلَامِهَا مِنْ شِرْكِهَا، فَرُبَّمَا فِي
الْبَدَايَةِ كَانَتْ عَلَى التَّوْحِيدِ وَمَعَ نِهَائِهَا انْتَهَى أَمْرُهَا
فَاللَّهُ أَعْلَمُ بِحَالِهَا، وَانْتَهَتْ هَذِهِ الْإِمَارَةُ بِانْهِزَامِ الْأَمِيرِ
عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ فَيضَلِّ بْنِ تَرْكِي [هُوَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنِ

فيصل بن تركي بن عبدالله بن محمد بن سعود] أمام
 محمد بن رشيد [هو محمد بن عبدالله بن علي بن رشيد
 (أمير "حائل") المؤالي للعثمانيين] والعثمانيين، وطلبه
 اللجوء السياسي عند آل صباح [حكام الكويت] في
 الكويت، وبعد فترة قام ابنه عبدالعزيز [هو الملك
 عبدالعزيز بن عبدالرحمن بن فيصل بن تركي بن
 عبدالله بن محمد بن سعود، مؤسس الدولة السعودية
 الثالثة] سنة 1319هـ واستطاع السيطرة على الرياض
 [والتي هي جزء من نجد]، ثم ألّف حوله جيش (إخوان
 من طاع الله) الذين كانوا **شريدي الخمس للدعوة
 النجدية** وكان على زعامتهم ثلاثة أمراء كبار هم فيصل
 الدويش (أمير بني مطير)، وسلطان بن بجاد (أمير
 الغطاط)، وضيدان بن حثلين (أمير العجمان)، فبهؤلاء
 أسست الدولة السعودية الحديثة وصُم إلى نجد الحجاز
 وعسير والأحساء، **مع تعاون عبدالعزيز مع الإنجليز
 ودعمهم له**، فلما اكتشف أولئك الأمراء [يعني زعماء
 جيش إخوان من طاع الله، فيصل الدويش وسلطان بن
 بجاد وضيدان بن حثلين] علاقته [أي علاقة الملك
 عبدالعزيز مؤسس الدولة السعودية الثالثة] بالإنجليز
كفروهم، وثاروا عليه سنة 1349هـ، فاستعان عليهم
 بالعلماء [الذين يستحقون أن يوصفوا بـ (علماء
 السلاطين)] الذين عدّوهم بغاة وأمرؤا بقتالهم،
واستعان عليهم بطائرات الإنجليز التي قصفتهم حتى
 أسروا وماتوا في السجن؛ هذا هو تاريخ نجد باختصار
 شديد منذ الإمام محمد بن عبدالوهاب، **دمر المشركون
 عاصمة التوحيد (الذريعة)** وقتلوا دعاتها، ومع مرور
 الزمن **انتكس العلماء والأمراء شيئاً فشيئاً**، انتهى
 باختصار. قلت: خصوم (إخوان من طاع الله) لا يخرجون
 عن المنافقين وعلماء السلاطين وأصحاب الزيغ
 والهوى ومزوري التاريخ. قلت أيضاً: في سنة 1926م

عَقَدَ (إِخْوَانُ مَن طَاعَ اللَّهَ) مُؤْتَمَرَهُمْ (الَّذِي عُرِفَ بِاسْمِ
 (مُؤْتَمَرِ الْأَرْطَاوِيَّةِ) فِي (الْأَرْطَاوِيَّةِ) بِرِئَاسَةِ (فَيْضَلِ
 الدُّوَيْشِ وَسُلْطَانِ بْنِ بَجَادٍ وَضَيْدَانَ بْنِ حَتْلِينَ)،
 وَتَعَاهَدُوا فِيهِ عَلَى نُصْرَةِ دِينِ اللَّهِ وَالْجِهَادِ فِي سَبِيلِهِ،
 وَأَنْكُرُوا عَلَى الْمَلِكِ عَبْدِ الْعَزِيزِ (مُؤَسَّسِ الدَّوْلَةِ
 السُّعُودِيَّةِ الثَّالِثَةِ) فِي هَذَا الْمُوْتَمَرِ مَا يَلِي؛ (1) **رُكُونُهُ**
لِلْإِنْكِلِيلِ وَإِدْخَالِهِمُ الْبِلَادَ الْمُقَدَّسَةَ (ذَكَرَهُ "نَاصِرُ السَّعِيدِ"
 فِي كِتَابِهِ "تَارِيخُ آلِ سُعُودٍ")؛ (2) **جَعْلُ أَمْوَالِ الْمُسْلِمِينَ**
كُلِّهَا بِيَدِهِ وَأَيْدِي أَبْنَائِهِ (ذَكَرَهُ "نَاصِرُ السَّعِيدِ" فِي كِتَابِهِ
 "تَارِيخُ آلِ سُعُودٍ")؛ (3) **تَنْصِيبُ نَفْسِهِ مَلِكًا** (ذَكَرَهُ "نَاصِرُ
 السَّعِيدِ" فِي كِتَابِهِ "تَارِيخُ آلِ سُعُودٍ")، يَقُولُ أَحْمَدُ طه
 فِي مَقَالَةٍ لَهُ بِعَنْوَانِ (النِّظَامُ الْمَلِكِيُّ فِي الْإِسْلَامِ) عَلَى
هَذَا الرَّابِطِ { وَبَعْدَ أَنْتَهَاءِ عَصْرِ الْخِلَافَةِ الرَّاشِدَةِ، جَاءَ
 عَصْرُ الْمُلِكِ الْعَصُوفِ الْعَشُومِ الظَّالِمِ، وَالَّذِي حَصَلَ فِيهِ
 تَبْدِيلُ لِسْنَةِ النَّبِيِّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- وَإِتِّبَاعُ سُتَنِّ
 أَهْلِ الْكِتَابِ فِي (النِّظَامِ الْمَلِكِيِّ الْوَرَاثِيِّ) الْقَائِمِ عَلَى
 تَوْرِيثِ السُّلْطَةِ، وَالِاسْتِثْنَاءِ بِالْمَالِ، وَاسْتِعْبَادِ الْأُمَّةِ
 وَقَهْرِهَا، فَحَصَلَ انْجِرَافٌ شَدِيدٌ عَنْ مَقَاصِدِ الْإِسْلَامِ
 وَرِسَالَتِهِ، وَسُنَّةِ نَبِيِّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- فِي جَانِبِ
 (سِيَاسَةِ الْحُكْمِ وَسِيَاسَةِ الْمَالِ)، وَزَعَمَ الْمُلُوكُ أَنَّهُمْ
 خُلَفَاءُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَلَمْ
 يَكُونُوا كَذَلِكَ، فَعَنْ أَيِّ شَيْءٍ خَلَفُوا رَسُولَ اللَّهِ -صَلَّى
 اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- وَأَيْنَ هِيَ سُنَّتُهُ فِي الْحُكْمِ وَالْمَالِ؟،
 وَأَمَامَ الضُّعْفِ وَالْقَهْرِ وَالْأَمْرِ الْوَاقِعِ... وَبَدَلًا عَنْ
 الْإِصْرَارِ عَلَى انْكَارِ هَذِهِ الْبِدْعَةِ الشَّنِيعَةِ وَالْفِرْيَةِ
 الْقَبِيحَةِ... حَاوَلَ بَعْضُ الْفُقَهَاءِ إِيجَادَ الْمَخَارِجِ الشَّرْعِيَّةِ
 لِهَذَا النِّظَامِ الظَّالِمِ الْمُسْتَبِيدِ! بَلْ جَعَلُوا هَذِهِ الْبِدْعَةَ سُنَّةَ
 مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ!، وَمِنْ ثَمَّ أَفْسَدُوا (التَّصَوُّرَ
 السِّيَاسِيَّ الْإِسْلَامِيَّ)، وَغَرَقَتِ الْأُمَّةُ فِي ظُلُمَاتِ الْمُلِكِ
 الْعَصُوفِ قَالِ الْمُلِكُ الْجَبَرِيُّ، حَتَّى وَصَلَتْ [أَيِ الْأُمَّةُ] إِلَى

ما نحن عليه الآن وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ}، انتهى؛ (4) أَخَذَهُ الصَّرَائِبَ وَالْمُكُوسَ [قَالَ النُّووي فِي (شَرْحِ صَحِيحِ مُسْلِمٍ): الْمَكْسُ مِنْ أَفْبَحِ الْمَعَاصِي وَالذُّنُوبِ الْمُوَبِّقَاتِ] مِنَ الْمُسْلِمِينَ، **وَكَانَ قَبْلَ ذَلِكَ يُنْكَرُ وَجُودَ مِثْلِ هَذِهِ الصَّرَائِبِ وَالْمُكُوسِ عَلَى ابْنِ رَشِيدٍ (أَمِيرِ "حَائِلِ" الْمَوَالِي لِلْعُثْمَانِيِّينَ) وَالشَّرِيفِ حُسَيْنِ بْنِ عَلِيٍّ الْهَاشِمِيِّ (الَّذِي عَيَّنَتْهُ الْخَلَافَةُ الْعُثْمَانِيَّةُ أَمِيرًا عَلَى مَكَّةَ فِي عَامِ 1908م، وَهُوَ الْجَدُّ الثَّالِثُ لِمَلِكِ الْأُرْدُنِ الْحَالِيِّ "عَبْدُ اللَّهِ الثَّانِي ابْنُ الْحُسَيْنِ بْنِ طَلَالٍ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْأَوَّلِ ابْنِ حُسَيْنِ بْنِ عَلِيٍّ الْهَاشِمِيِّ")، مَعَ أَنَّ مَا كَانَ يَأْخُذُهُ ابْنُ رَشِيدٍ وَالشَّرِيفُ حُسَيْنٌ أَقْلَ بَكْثِيرٍ مِمَّا يَأْخُذُهُ الْمَلِكُ عَبْدُ الْعَزِيزِ (ذَكَرَهُ "نَاصِرُ السَّعِيدِ" فِي كِتَابِهِ "تَارِيخُ آلِ سُعُودٍ")؛ (5) إِعْطَاؤُهُ الْإِذْنَ لِعَشَائِرِ الْعِرَاقِ (الَّتِي كَانَتْ يَحْكُمُهَا آنَ ذَاكَ الْمَلِكُ فَيُصَلُّ الْأَوَّلُ ابْنُ حُسَيْنِ بْنِ عَلِيٍّ الْهَاشِمِيِّ، الَّذِي قَادَ الثَّوْرَةَ الْعَرَبِيَّةَ الْكُبْرَى مُتَحَالِفًا مَعَ الْبَرِيطَانِيِّينَ ضِدَّ الدَّوْلَةِ الْعُثْمَانِيَّةِ) بِالرَّغْبِ فِي أَرْضِي الْمُسْلِمِينَ (ذَكَرَهُ "حَافِظُ وَهْبَةَ" فِي كِتَابِهِ "جَزِيرَةُ الْعَرَبِ فِي الْقَرْنِ الْعِشْرِينَ")، وَالْمُرَادُ بِـ (أَرْضِي الْمُسْلِمِينَ) هُنَا هُوَ الْمُجْتَمَعَاتُ الَّتِي أَحْكَمَ أَتْبَاعُ الدَّعْوَةِ النَّجْدِيَّةِ السَّلَفِيَّةِ سَيِّطَرَتَهُمْ عَلَيْهَا)؛ (6) مَنَعُهُ الْمُتَاجِرَةُ مَعَ الْكُؤَيْتِ، لِأَنَّ أَهْلَ الْكُؤَيْتِ إِنْ كَانُوا كُفَّارًا خُورِبُوا، وَإِنْ كَانُوا مُسْلِمِينَ فَلِمَاذَا الْمُقَاطَعَةُ؟!، وَالْحَقِيقَةُ أَنَّهُ لِيُخَالَفَ بَيْنَ الْإِنْكَلِيزِ وَأَهْلِ الْكُؤَيْتِ آنَ ذَاكَ يَغْضَبُ عَبْدُ الْعَزِيزِ لِيُغْضَبَ الْإِنْكَلِيزِ (ذَكَرَهُ "نَاصِرُ السَّعِيدِ" فِي كِتَابِهِ "تَارِيخُ آلِ سُعُودٍ")؛ (7) سَمَاحُهُ بِدُخُولِ رَكْبِ الْحَجِّ (الْمِضْرِيِّ) بِالسَّلَاحِ وَالْمُوسِيقَى فِي بَلَدِ اللَّهِ الْخَرَامِ؛ (8) يُكْوِتُهُ عَنْ شِيعَةِ (الْأَحْسَاءِ وَالْقَطِيفِ) وَغَدَمُ إِبْرَاهِيمَ بِالْأُخُولِ فِي دِينِ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ (ذَكَرَهُ "حَافِظُ وَهْبَةَ" فِي كِتَابِهِ "جَزِيرَةُ الْعَرَبِ فِي الْقَرْنِ الْعِشْرِينَ")؛ (9) مُعَارَضَتُهُ لِهَازِمٍ مَسَاجِدَ بُنِيَتْ عَلَى قُبُورِ؛ (**

(10) إِسْتِخْدَامُ التِّلْغَرافِ اللَّاسِلِكِيِّ (ذَكَرَهُ "حَافِظُ وَهْبَةُ" فِي كِتَابِهِ "جَزِيرَةُ الْعَرَبِ فِي الْقَرْنِ الْعِشْرِينَ")، قَالَ الشَّيْخُ سَلِيمَانُ الْخِرَاشِيُّ فِي كِتَابِهِ (كِذْبَةُ طَاشٍ وَبَذْرِيَّةُ الْبِشْرِ عَلَى الْعُلَمَاءِ، فِي مَسْأَلَةِ الْبَرْقِيَّاتِ) {الْأَنْدِهَاشُ مِنَ الْمُخْتَرَعَاتِ الْحَدِيثَةِ الَّتِي لَمْ يَعْرِفْهَا بَنُو آدَمَ إِلَّا فِي هَذَا الْعَصْرِ أَمْرٌ فِطْرِيٌّ فِي الْإِنْسَانِ، الَّذِي مِنْ طَبْعِهِ الْجِبَلِيُّ إِسْتِنْكَارُ كُلِّ جَدِيدٍ وَغَرِيبٍ، إِلَى أَنْ يَتَعَرَّفَ عَلَيْهِ، فَيُضْدِرُّ حُكْمَهُ عَلَيْهِ، وَعِنْدِي الْكَثِيرُ مِنَ الْأَخْبَارِ عَنْ إِنْدِهَاشِ النَّاسِ فِي الْمُجْتَمَعَاتِ الْعَرَبِيَّةِ نَفْسِهَا لَمَّا شَاهَدُوا بَعْضَ الْمُخْتَرَعَاتِ، وَمِثْلَهَا عَنِ الدُّوَلِ الْعَرَبِيَّةِ، سَأَنْشُرُهُ قَرِيبًا إِنْ شَاءَ اللَّهُ، فَمِنْ الْمُؤَسِّفِ أَنْ يَأْتِيَ إِنْسَانٌ فِي هَذِهِ السَّنِينَ -بَعْدَ أَنْ أَلْفَ الْجَمِيعُ الْمُخْتَرَعَاتِ وَعَايَشُوهَا- لِيُضْحَكَ مِنْ تَصَرُّفَاتِ الْأَوَّلِينَ وَيَسْخَرَ مِنْهُمْ، وَأَطْنَهُ لَوْ عَاشَ عَصَرَهُمْ لَفَعَلَ أَعْظَمَ مِنْ فِعْلِهِمْ!، وَلِهَذَا مَا أَجْمَلَ مَا قَالَهُ (مُحَمَّدُ جَلَالُ كَشَكْ) مُدَافِعًا عَنِ (الْإِخْوَانِ)، قَالَ (وَهَذَا الرَّفُضُ لِلْمُخْتَرَعَاتِ قَبْلَ فَهْمِ سِرِّهَا **يَدُلُّ عَلَى عَقْلِيَّةٍ أَكْثَرَ عِلْمِيَّةً وَأَكْثَرَ إِحْتِرَامًا لِلنَّفْسِ** مِنَ الْمُتَخَلِّفِ الَّذِي يَتَعَاطَى هَذِهِ الْمُخْتَرَعَاتِ دُونَ أَيِّ إِنْفِعَالٍ -رَغْمَ مُخَالَفَتِهَا لِكُلِّ قَوَائِنِ عَالَمِهِ، وَجَهْلِهِ الْمُطْلَقِ بِفِكْرَتِهَا تَمَامًا- كَتَعَامُلِ الْقِرَدَةِ مَعَ الْأَلَاتِ، إِنْ الْخَوْفُ مِنَ الْمَجْهُولِ هُوَ أَوَّلُ دَرَجَاتِ الْعِلْمِ) {، انْتَهَى بِاخْتِصَارٍ، وَقَالَ الشَّيْخُ إِبْرَاهِيمُ بْنُ عَبْدِ آلِ عَبْدِ الْمُحْسَنِ (ت 1425هـ) فِي (تَذَكُّرَةِ أَوْلِيَ النَّهْيِ) {بَلْ كَانَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ يُنْكِرُهَا [يَعْنِي أَنْ يُنْكَارَ أَلَةُ التِّلْغَرافِ اللَّاسِلِكِيِّ] لَمْ يَكُنْ مِنَ (الْإِخْوَانِ) فَقَطْ، بَلْ هُنَاكَ مِنْ عُلَمَاءٍ تَجِدُ مَنْ أَنْكَرَهَا}، فَقَدْ ذَكَرَ حَافِظُ وَهْبَةُ [الَّذِي كَانَ يَعْمَلُ مُسْتَشَارًا لِلْمَلِكِ فِي الشُّؤُونِ الْخَارِجِيَّةِ فِي عَهْدِ مُؤَسِّسِ الدَّوْلَةِ السَّعُودِيَّةِ الثَّالِثَةِ الْمَلِكِ عَبْدِ الْعَزِيزِ] مَا سَأَذْكُرُهُ، قَالَ (أَوْفَدَنِي جَلَالَةُ الْمَلِكِ لِلْمَدِينَةِ 1346هـ مَعَ **عَالِمٍ مِنَ عُلَمَاءِ تَجِدِ لِلتَّفْتِيشِ الْإِدَارِيِّ وَالِدِّينِيِّ، فَجَرَى**

ذِكْرُ التِّلْغَرافِ اللَّاسِلِكِيِّ وَمَا يَتَّصِلُ بِهِ مِنَ الْمُسْتَحْدَثَاتِ،
فَقَالَ الْعَالِمُ "لَا شَيْكَ أَنَّ هَذِهِ الْأَشْيَاءَ نَاشِئَةٌ مِنْ
إِسْتِخْدَامِ الْجَنِّ"، وَقَدْ أَخْبَرَنِي جَلَالَةُ الْمَلِكِ فِي شَعْبَانَ
1351 هـ أَثْنَاءَ زِيَارَتِي لِلرِّيَاضِ أَنَّ **الْمَشَايخَ -أَيَّ رِجَالِ
الدِّينِ- حَضَرُوا عِنْدَهُ** سَنَةَ 1331 هـ لَمَّا عَلِمُوا بِعَزْمِهِ
إِنْشَاءَ مَخَطَّاتٍ لَاسِلِكِيَّةٍ فِي الرِّيَاضِ وَبَعْضِ الْمُدُنِ
الْكَبِيرَةِ فِي نَجْدٍ، فَقَالُوا لَهُ "يَا طَوِيلَ الْعُمُرِ، لَقَدْ غَشَّكَ
مَنْ أَشَارَ عَلَيْكَ بِإِسْتِعْمَالِ التِّلْغَرافِ وَإِدْخَالِهِ إِلَى بِلَادِنَا،
وَإِنَّ فِلْبِي [هُوَ جُونُ فِلْبِي الرَّحَّالُ الْبَرِيطَانِيُّ الَّذِي عُيِّنَ
فِي نَوْفَمْبَرِ 1921 م رَئِيسًا لِلْمُخَابَرَاتِ بِحُكُومَةِ الْإِنْتِدَابِ
الَّذِي هُوَ فِي حَقِيقَتِهِ إِحْتِلَالٌ- الْبَرِيطَانِي بِفِلَسْطِينِ،
وَكَانَ مُسْتَشَارًا لِلْمَلِكِ عَبْدِ الْعَزِيزِ (مُؤَسِّسَ الدَّوْلَةِ
السُّعُودِيَّةِ الثَّالِثَةِ)] سَيَجُرُّ عَلَيْنَا الْمَصَائِبَ، وَنَخْشَى أَنْ
يُسَلَّمَ بِلَادُنَا لِلْإِنْكِلِيزِ"، {، أَنْتَهَى بِاخْتِصَارٍ، وَأَنَا أَرَى أَنَّ
التِّلْغَرافَ اللَّاسِلِكِيَّ هُوَ آلَةٌ مِنْ صُنْعِ الْكُفَّارِ، فَمِنْ
الْبَدِيهِ أَنْ يَرْفُضَهُ (الْإِخْوَانُ) مَا دَامُوا لَا يَفْهَمُونَ كَيْفِيَّةَ
عَمَلِهِ، فَهُوَ آلَةٌ وَصَلَتْ إِلَى الْمُسْلِمِينَ مِنْ بِلَادِ الْكُفَّارِ،
وَالْكُفَّارُ لَا يُرِيدُونَ خَيْرًا بِالْمُسْلِمِينَ، **فَوَجَبَ الْحَذَرُ مِنْ
إِسْتِخْدَامِ مَا يُرْسِلُونَهُ إِلَيْنَا قَبْلَ فَهْمِهِ جَيِّدًا؛ (11) يُقَرَّرُ
(الْإِخْوَانُ) أَنَّهُ لَا عَهْدَ وَلَا طَاعَةَ لِعَبْدِ الْعَزِيزِ لِأَنَّهُ خَانَ
العَهْدَ وَأَخْلَفَ الْوَعْدَ وَعَمِلَ لِلْمُشْرِكِينَ (ذَكَرَهُ "نَاصِرُ
السَّعِيدِ" فِي كِتَابِهِ "تَارِيخُ آلِ سُعُودٍ")** [الَّذِينَ طَبَقُوا
نُصُوصَ الْوَهَّابِيَّةِ، إِلَّا أَنَّ الْمَلِكَ عَبْدَ الْعَزِيزِ [مُؤَسِّسَ
الدَّوْلَةِ السُّعُودِيَّةِ الثَّالِثَةِ] بَعْدَ أَنْ اسْتَتَبَّ لَهُ الْأَمْرُ شَرَعَ
فِي تَأْسِيسِ **تَهْجٍ جَدِيدٍ وَتَغْيِيرٍ لِلْخُطَابِ الْوَهَّابِيِّ** ... ثُمَّ
قَالَتْ -أَيُّ الْهَيْئَةِ-: وَهَنَّاكَ دِرَاسَةً تَقُولُ {إِنَّ (دَاعِشَ)
نُسَخَهُ **مِنَ السَّلَفِيَّةِ الْوَهَّابِيَّةِ**، وَإِنَّ هَنَّاكَ تِسْعَةَ عَشَرَ
وَجْهًا مِنْ أَوْجِهَةِ التَّنَاصُفِ الْمُتَعَلِّقَةِ بِالتَّكْوِينِ الْعَقْدِيِّ
وَالْعِلْمِيِّ وَالتَّرْبَوِيِّ [جَاءَ فِي مَقَالَةٍ بِعُنْوَانِ (بَعْدَ تَبَيُّهِ
تَفْجِيرَاتِ كَابُلَ، مَاذَا تَعْرِفُ عَنْ "تَنْظِيمِ وَلايَةِ خُرَاسَانَ")

على مَوْقِعِ القَنَاةِ القَضَائِيَّةِ التُّرْكِيَّةِ (تي آر تي العَرَبِيَّة):
العَقِيدَةُ السَّلَفِيَّةُ هي الأساسُ الذي بَنَى تَنْظِيمُ (داعش)
 الإرهابيُّ تَنْظِيمَهُ وَمَنْهَجَهُ عَلَيْهِ، أَمَّا **حَرَكَةُ طَالِبَان** هي
 نِتَاجُ مِرَاجِ عَقْدِي **صُوفِيٍّ أَشْعَرِيٍّ مَاتْرِيدِيٍّ**... ثم جَاءَ -أَيُّ
 فِي المَقَالَةِ-: وَيَبْدُو أَنَّ إِنْتِشَارَ الفِكرِ السَّلَفِيِّ فِي شَرْقِ
 أَفْغَانِسْتَانِ الَّذِي يُعْتَبَرُ حَاضِنَةً طَبِيعِيَّةً لَهُ [أَيُّ لِنَظْمِ
 (الدَّوْلَةِ الإِسْلَامِيَّةِ)]، هَيَأَ الطُّرُوفَ لَانْتِشَارِهِ هُنَاكَ،
 وَسَتَبْقَى عَلَى العُمُومِ **خَوَاصِنُ الفِكرِ السَّلَفِيِّ أَكْثَرَ**
المَنَاطِقِ تَعَرُّضًا لَانْتِشَارِ فِكرِ تَنْظِيمِ (داعش) الإرهابيِّ
فِيهَا. أَنْتَهَى. وَجَاءَ فِي مَقَالَةٍ عَلَى مَوْقِعِ قَنَاةِ الحَزِيرَةِ
 القَضَائِيَّةِ (القَطْرِيَّةِ) بِعُنْوَانِ (طَالِبَان، الخَلْفِيَّةُ الشَّرْعِيَّةُ،
 وَالْفَرْقُ مَعَ القَاعِدَةِ وَدَاعِش) **فِي هَذَا الرِّابِطِ**: القَاعِدَةُ
 وَدَاعِشُ يَنْظُرُونَ إِلَى طَالِبَانٍ -بِنَاءً عَلَى عَقِيدَتِهِمْ- عَلَى
 أَنَّهُمْ **مُبْتَدِعَةٌ مُنْخَرِفُونَ** فِي الِاعْتِقَادِ... ثم جَاءَ -أَيُّ فِي
 المَقَالَةِ-: **فَحَرَكَةُ طَالِبَانٍ مَاتْرِيدِيَّةٌ حَنْفِيَّةٌ صُوفِيَّةٌ**. أَنْتَهَى
 بِاخْتِصَارٍ... ثم قَالَتْ -أَيُّ الِهَيْئَةِ-: **الْمُنْطَلَقَاتُ الَّتِي**
يَسْتَدِلُّونَ [أَيُّ عَنَاصِرُ الدَّوْلَةِ الإِسْلَامِيَّةِ] بِهَا وَالتَّظَرِّيَّاتُ،
سَلَفِيَّةٌ مِثَّةٌ بِالمِثَّةِ، وَلَمْ يَقُومُوا بِإِضَافَةٍ عَلَيْهَا. أَنْتَهَى
 بِاخْتِصَارٍ.

(ب) قَالَ الشَّيْخُ أَيُّمَنُ الظُّلَوَاهِرِيُّ فِي (حَقَائِقُ الجِهَادِ
 وَأَبَاطِيلُ التَّفَاقِ): رِسَالَتِي الْأَوَّلَى لِأَهْلِ الجِهَادِ
 وَالإِسْلَامِ **وَالْعَقِيدَةُ الصَّحِيحَةُ** وَالْمَنْهَجُ الثَّابِتُ فِي
 الْعِرَاقِ، وَعَلَى رَأْسِهِمْ دَوْلَةُ الْعِرَاقِ الإِسْلَامِيَّةُ [دَوْلَةُ
 الْعِرَاقِ الإِسْلَامِيَّةِ] هُوَ الْأَسْمُ الْقَدِيمُ لـ (الدَّوْلَةِ
 الإِسْلَامِيَّةِ)، قَبْلَ أَنْ يَتَغَيَّرَ إِلَى (الدَّوْلَةِ الإِسْلَامِيَّةِ فِي
 الْعِرَاقِ وَالشَّامِ)، ثُمَّ إِلَى (الدَّوْلَةِ الإِسْلَامِيَّةِ) بَعْدَ إِعْلَانِ
 قِيَامِ الخِلَافَةِ] أَيْدَهَا اللَّهُ وَحَفَظَهَا، فَأَقُولُ لَهُمْ اثْبَتُوا
 وَاصْبِرُوا وَصَابِرُوا وَرَابِطُوا فَإِنَّ النِّصْرَ قَرِيبٌ بِإِذْنِ اللَّهِ،
 وَقَدْ مَرَّتِ المَرَاهِلُ الصَّعْبَةُ وَمَا بَعْدَهَا أَيْسَرُ بِإِذْنِ اللَّهِ.

انتهى. وقال الشيخُ أَيَمَنُ الظَّوَاهِرِيُّ أَيضًا فِي (اللقاءِ المَفْتُوحِ مع الشيخِ أَيَمَنَ الظَّوَاهِرِيِّ "الْحَلَقَةُ الثَّانِيَةُ") :
الدَّوْلَةُ [يعني (دَوْلَةُ الْعِرَاقِ الْإِسْلَامِيَّةِ) خُطُوهُ فِي سَبِيلِ إِقَامَةِ الْخِلَافَةِ [وَقَدْ تَمَّ إِعْلَانُ قِيَامِ الْخِلَافَةِ فِي الْأَوَّلِ مِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ سَنَةِ أَلْفٍ وَأَرْبَعِمِائَةٍ وَخَمْسَةِ وَثَلَاثِينَ، الْمُوَافِقِ 29 يُونِيُو 2014م] أَرْقَى مِنْ الْجَمَاعَاتِ الْمُجَاهِدَةِ، فَالْجَمَاعَاتُ يَحِبُّ أَنْ تُبَايَعَ الدَّوْلَةُ وَلَيْسَ الْعَكْسُ، وَأَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ [الدَّوْلَةُ الْعِرَاقِ الْإِسْلَامِيَّةِ] أَبُو عُمَرَ الْبَغْدَادِيُّ -حَفَظَهُ اللَّهُ- مِنْ قَادَةِ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُجَاهِدِينَ فِي هَذَا الْعَصْرِ، نَسَأُلُ اللَّهَ لَنَا وَلَهُ الْإِسْتِقَامَةَ وَالنَّصَرَ وَالتَّوْفِيقَ... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الظَّوَاهِرِيِّ-: إِنَّ الشَّيْخَ أَسَامَةَ [بْنَ لَادِينَ] قَدْ أَتَى عَلَى دَوْلَةِ الْعِرَاقِ الْإِسْلَامِيَّةِ وَقَادَتِهَا أَكْثَرُ مِنْ مَرَّةٍ... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الظَّوَاهِرِيِّ-: يَقُولُ الشَّيْخُ أَسَامَةُ بْنُ لَادِينَ حَفَظَهُ اللَّهُ عَمَّنْ يَعْتَرِضُ عَلَى الشَّيْخِ أَبِي عُمَرَ الْبَغْدَادِيِّ بِأَنَّهُ مِنْ الْمَجْهُولِينَ {إِنَّ مُعْظَمَ النَّاسِ لَا يَعْرِفُونَ سِيرَةَ أَمْرَاءِ الْمُجَاهِدِينَ فِي الْعِرَاقِ، سَبَبُ ذَلِكَ ظُرُوفُ الْحَرْبِ وَدَوَائِعُهَا الْأَمْنِيَّةُ، إِلَّا أَنِّي أَحْسِبُ أَنَّ الْجَهْلَ بِمَعْرِفَةِ أَمْرَاءِ الْمُجَاهِدِينَ فِي الْعِرَاقِ جَهْلٌ لَا يَضُرُّ إِذَا زَكَاهُمُ الثَّقَاتُ الْعُدُولُ، كَالْأَمِيرِ أَبِي عُمَرَ [الْبَغْدَادِيِّ] فَهُوَ مُرَكِّي مِنَ الثَّقَاتِ الْعُدُولِ مِنَ الْمُجَاهِدِينَ، فَقَدْ زَكَاهُ الْأَمِيرُ أَبُو مَصْعَبٍ -رَحِمَهُ اللَّهُ- وَوَزِيرُ الْحَرْبِ أَبُو حَمْرَةَ الْمُهَاجِرُ؛ فَالْإِمْتِنَاعُ عَنْ مُبَايَعَةِ أَمِيرٍ مِنْ أَمْرَاءِ الْمُجَاهِدِينَ فِي الْعِرَاقِ -بَعْدَ تَزَكِيَّتِهِ مِنَ الثَّقَاتِ الْعُدُولِ- يُعْذَرُ الْجَهْلُ بِسِيرَتِهِ يُؤَدِّي إِلَى مَفَاسِدَ عِظَامٍ، مِنْ أَهْمِّهَا تَعْطِيلُ قِيَامِ جَمَاعَةِ الْمُسْلِمِينَ الْكُبَرَى تَحْتَ إِمَامٍ وَاحِدٍ، وَهَذَا بَاطِلٌ}؛ وَيَقُولُ [أَيُّ الشَّيْخِ أَسَامَةُ بْنُ لَادِينَ] عَمَّنْ يَعْتَرِضُ عَلَى دَوْلَةِ الْإِسْلَامِ بِأَنَّهُا غَيْرُ مُمَكَّنَةٍ تَمَكِّنُنَا تَامًا {وَمَنْ تَدَبَّرَ كَيْفَ حَالُ دَوْلَةِ الْإِسْلَامِ يَوْمَ أَنْ ارْتَدَّتْ جَزِيرَةُ الْعَرَبِ إِلَّا قَلِيلًا بَعْدَ وَفَاةِ رَسُولِ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ

عليه وسلم- لَعَلِمَ أَنَّ التَّمَكِينَ الْمُطْلَقَ لَيْسَ شَرْطًا لَانْعِقَادِ الْبَيْعَةِ لِلْإِمَامِ أَوْ لِقِيَامِ **دَوْلَةِ الْإِسْلَامِ**، فَلَا يَصِحُّ أَنْ يُقَالَ لِمَنْ يُوَيَّعُ عَلَى إِمَارَةِ إِسْلَامِيَّةٍ (نَحْنُ لَا نَسْمَعُ لَكَ وَلَا نُطِيعُ لِأَنَّ الْعَدُوَّ يَسْتَطِيعُ إِسْقَاطَ حُكُومَتِكَ)؛ وَمِنْ الْعَجِيبِ أَنَّ بَعْضَ الَّذِينَ يُثِيرُونَ مِثْلَ هَذِهِ الْأُمُورِ، يَعِيشُونَ فِي دُولِ الْخَلِيجِ، وَمِنْهَا الْكُوَيْتُ، وَلَمْ نَسْمَعْ مِنْهُمْ مِثْلَ هَذَا الْكَلَامِ عِنْدَمَا أَسْقَطَ الْبَغْثِيُّونَ حُكُومَتَهُمْ [يُشِيرُ إِلَى الْغَزْوِ الَّذِي شَنَّهُ الْجَيْشُ الْعِرَاقِيُّ عَلَى الْكُوَيْتِ فِي 2 أَيْسُطُس 1990، وَاسْتَغْرَقَ يَوْمَيْنِ، وَانْتَهَى بِاسْتِيلَاءِ الْقُوَّاتِ الْعِرَاقِيَّةِ عَلَى كَامِلِ الْأَرْضِ الْكُوَيْتِيَّةِ فِي 4 أَيْسُطُس]، وَإِنَّمَا كَانَ خَطِيبُهُمُ الْمُفَوِّدُ يَقُولُ بِصَوْتٍ عَالٍ (نَحْنُ مَعَ الشَّرْعِيَّةِ) يَعْنِي مَعَ حُكَامِ الْكُوَيْتِ (آلِ الصُّبَّاحِ) الْمُعَانِدِينَ لِشَّرْعِ اللَّهِ، وَالَّذِينَ لَمْ يَكُونُوا يَمْلِكُونَ مِنْ أَمْرِ الْكُوَيْتِ شَيْئًا}... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الظَّوَاهِرِيِّ-: **الشَّيْخُ أَسَامَةُ بْنُ لَادِنٍ أَثْنَى عَلَى (دَوْلَةِ الْعِرَاقِ الْإِسْلَامِيَّةِ) وَعَلَى مَنْ بَايَعُوهَا، وَدَعَا الْمُسْلِمِينَ فِي الْعِرَاقِ لِلتَّوْحِيدِ مَعَهَا...** ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الظَّوَاهِرِيِّ-: إِنْ حُكِمَ الدَّارُ تَابِعٌ لِلْأَحْكَامِ الَّتِي تَعْلُوهَا، فَإِنْ كَانَتْ السِّيَادَةُ وَالْعُلُوُّ وَالسُّلْطَانُ لِأَحْكَامِ الْكُفْرِ فَهِيَ دَارُ كُفْرٍ... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الظَّوَاهِرِيِّ-: **دَوْلَةُ الْعِرَاقِ الْإِسْلَامِيَّةِ** نَصَرَهَا اللَّهُ لَا زَالَتْ حَتَّى الْيَوْمِ -بِفَضْلِ اللَّهِ- الْقُوَّةُ الْأَسَاسِيَّةُ فِي مُوَاجَهَةِ الصَّلِيبِيِّينَ وَعَمَلَائِهِمْ وَفِي التَّصَدِي لِلْمَطَامِعِ الْإِيرَانِيَّةِ، وَرَغْمَ كُلِّ حِمَاةِ الْأَمْرِيكَانِ وَعَمَلَائِهِمْ، وَرَغْمَ أَنْهَارِ الدُّوَلَاتِ الَّتِي جَنَدَتْ حَشُودَ الْخُونَةِ وَالْمُرْتَدِينَ، فَقَدْ تَصَدَّتْ دَوْلَةُ الْعِرَاقِ الْإِسْلَامِيَّةُ لِكُلِّ هَذِهِ الْحِمَاةِ، وَلَا زَالَتْ -بِفَضْلِ اللَّهِ وَقُوَّتِهِ- تَكِيلُ الضَّرِبَاتِ الْقَاصِمَةَ لِلْأَمْرِيكَانِ وَعَمَلَائِهِمْ، الَّذِينَ فَشَلَتْ كُلَّ خَطَطِهِمْ، وَهِيَ -بِفَضْلِ اللَّهِ وَمَنْتِهِ- بِاعْتِرَافِ الْجَمِيعِ (الْمُوَافِقِ وَالْمُخَالَفِ) أَقْوَى قُوَّةٍ فِي مُوَاجَهَةِ الْأَطْمَاعِ الصَّلِيبِيَّةِ وَالْإِيرَانِيَّةِ فِي

العراق، ولا زالت -بفضل الله- تسيطر على أجزاء كبيرة من العراق رغم كل الحملات العسكرية والدعائية والتشويهية التي تشن عليها، وأنا أسأل الذين يشككون في تمكن دولة العراق الإسلامية ثلاثة أسئلة؛ (الأول) هل تنكرون أن دولة العراق الإسلامية هي أخطر تهديد على المخططات والأطماع الصليبية والإيرانية في العراق؟؛ (الثاني) هل تنكرون أن دولة العراق الإسلامية هي أقوى قوة مجاهدة من حيث عدد أنصارها؟؛ فإن كان الجواب بنعم، **وهو كذلك بفضل الله**، فما السبب في ذلك إلا التأييد الشعبي لها، هل يمكن أن تبلغ جماعة هذه القوة، وتتصدى لكل هذه الهجمات من أقوى قوة في العالم، وتفشل كل هذه المؤامرات، وتفصح كل هذه الدعايات، وهي لا تتمتع بشعبية أو قبول؟؛، **إن المسلمين في العراق يؤيدون دولة العراق الإسلامية ويدافعون عنها**، لأنهم يعلمون أنها من **أصدق القوى في الدفاع عنهم ضد العدوان الصليبي والإيراني**؛ (السؤال الثالث) أقول للذين يشككون في تمكن دولة العراق الإسلامية وسيطرتها على الأرض، هل يستطيع أحد أن ينكر أن الدولة المباركة تسيطر على الأقل على كيلو متر مربع واحد من أرض العراق؟، فإن كان الجواب بنعم، وهو كذلك بفضل الله، إذن فلماذا تنكرون عليها أن تقيم دولة إسلامية على الأرض التي تسيطر عليها؟، وكم كانت مساحة دولة المدينة المنورة قبل غزوة الأحزاب؟، وكيف كان حالها في غزوة الأحزاب؟، أَلَمْ يَصِفْهَا الْقُرْآنُ إِذْ يَقُولُ {إِذْ جَاءُوكُم مِّن فَوْقِكُمْ وَمِنْ أَسْفَلَ مِنكُمْ وَإِذْ زَاغَتِ الْأَبْصَارُ وَبَلَغَتِ الْقُلُوبُ الْحَنَاجِرَ وَتَظُنُّونَ بِاللَّهِ الظُّنُونًا، هُنَالِكَ ابْتُلِيَ الْمُؤْمِنُونَ وَزُلْزِلُوا زِلْزَالًا شَدِيدًا، وَإِذْ يَقُولُ الْمُتَافِفُونَ وَالَّذِينَ فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ مَّا وَعَدَنَا اللَّهُ وَرَسُولُهُ إِلَّا غُرُورًا، وَإِذْ قَالَتْ طَائِفَةٌ مِّنْهُمْ يَا أَهْلَ يَثْرِبَ

لَا مُقَامَ لَكُمْ فَارْجِعُوا، وَيَسْتَأْذِنُ فَرِيقٌ مِّنْهُمُ النَّبِيَّ يَقُولُونَ إِنَّ بُيُوتَنَا عَوْرَةٌ وَمَا هِيَ بِعَوْرَةٍ، إِنْ يُرِيدُونَ إِلَّا فِرَارًا}، ثُمَّ يَقُولُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى {لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُو اللَّهَ وَالْيَوْمَ الْآخِرَ وَذَكَرَ اللَّهَ كَثِيرًا، وَلَمَّا رَأَى الْمُؤْمِنُونَ الْأَخْرَابَ قَالُوا هَذَا مَا وَعَدَنَا اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَصَدَقَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ، وَمَا زَادَهُمْ إِلَّا إِيمَانًا وَتَسْلِيمًا، مِّنَ الْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ صَدَقُوا مَا عَاهَدُوا اللَّهَ عَلَيْهِ، فَمِنْهُمْ مَّنْ قَضَىٰ نَحْبَهُ وَمِنْهُمْ مَّنْ يَنْتَظِرُ، وَمَا بَدَّلُوا تَبْدِيلًا، لِيَجْزِيَ اللَّهُ الصَّادِقِينَ بِصِدْقِهِمْ وَيُعَذِّبَ الْمُنَافِقِينَ إِنْ شَاءَ أَوْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ، إِنَّ اللَّهَ كَانَ غَفُورًا رَّحِيمًا، وَرَدَّ اللَّهُ الَّذِينَ كَفَرُوا بِغَيْظِهِمْ لَمْ يَنَالُوا خَيْرًا، وَكَفَى اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ الْقِتَالَ، وَكَانَ اللَّهُ قَوِيًّا عَزِيزًا، وَأَنْزَلَ الَّذِينَ ظَاهَرُوهُمْ مِّنْ أَهْلِ الْكِتَابِ مِنْ صَيَاصِيهِمْ وَقَذَفَ فِي قُلُوبِهِمُ الرُّعْبَ فَرِيقًا تَقْتُلُونَ وَتَأْسِرُونَ فَرِيقًا، وَأَوْرَثَكُمْ أَرْضَهُمْ وَدِيَارَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ وَأَرْضًا لَّمْ تَطْبُوهَا، وَكَانَ اللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرًا}، أليست هذه حقائق قرآنية؟! أليست هذه هي سيرة النبي صلى الله عليه وسلم؟! أليس هذا ما نتعلمه من الذكر الحكيم؟!... ثم قال -أي الشيخ الطّوَاهِرِيّ-: إن دولة العراق الإسلامية رايتها وعقيدها من أصفى الرايات والعقائد في العراق، فهي قد أقامت دولة إسلامية لا تتحاكم إلا للشريعة، وتعلي الانتماء للإسلام والمُوالاة الإيمانية فوق كل الانتماءات والولاءات، وهو الأمر الذي لا زالت تتلطح بأوحاله كثير من الحركات المنتسبة للإسلام، وهي دولة تدعو وتسعى وتجتهد في إعادة دولة الخلافة المنتظرة، وتجرض المسلمين على ذلك... ثم قال -أي الشيخ الطّوَاهِرِيّ-: إني أسأل الذين يشكون في دولة العراق الإسلامية، لمصلحة من هدم وتقويض دولة إسلامية قامت بعد طول انتظار في قلب العالم الإسلامي؟!...

ثم قال -أي الشيخ الطَّوَاهِرِيُّ-: **دولة العراق الإسلامية**، وإمارة أفغانستان الإسلامية، والإمارة الإسلامية في القوقاز، إمارات إسلامية **لا تَتَّبَعُ لِحَاكِمٍ وَاحِدٍ**، وعسى أن تقوم قريبًا دولة الخلافة التي تَجْمَعُهُمْ وسائر المسلمين، **والشيخ أسامة بن لادن** حفظه الله **جندي** من جنود أمير المؤمنين [إمارة أفغانستان الإسلامية] المُلّا محمد عمر حفظه الله، وَجَمِيعُ مَنْ ذَكَرْتُ **يتناصرون ويتعاونون** على بُصرة الإسلام والجهاد... ثم قال -أي الشيخ الطَّوَاهِرِيُّ-: في العراق **بايَعْتُ دولة العراق الإسلامية** معظم الجماعات المُجاهدة ذات المنهج الصحيح والقبائل المُرابطة المُجاهدة، وأكبر دليل على ذلك هو هذا **الصُّمُودُ البطوليُّ للدولة المباركة**، الذي تَتَحَطَّمُ على صَخْرَتِهِ الحَمَلَاتُ العسكِرِيَّةُ والفتنُ والمؤامرات... ثم قال -أي الشيخ الطَّوَاهِرِيُّ-: **دولة العراق الإسلامية** لا بُدَّ مِنْ دَعْمِهَا بالقتال معها، وإمدادها بالمال والخبرات والمعلومات... ثم قال -أي الشيخ الطَّوَاهِرِيُّ-: ضرورة قيام دولة العراق الإسلامية في هذا الوقت [هي] ضرورة متعلقة إلى حدٍ كبير بالرؤية العملية لِمَيْدَانِ الصراع، وإخواننا في دولة العراق الإسلامية هم **رُؤَاؤُ هَذَا الْمَيْدَانِ**، وقد عَرَفَ الإخوة في أفغانستان عَدَدًا مِنْ أَعْيَانِهِمْ [أَيَّ سَادَتِهِمْ وَوُجَهَائِهِمْ وَكِبَارِهِمْ] عن قُرْبٍ، وَاتَّصَلُوا بِهِمْ فِي حَالَاتٍ مُخْتَلِفَةٍ، وَلَمْ يَجِدُوا فِيهِمْ **إِلَّا كَلَّ نُبْلٌ وَكَرَمٌ خُلُقٍ، وَبَصِيرَةٌ بِالْوَاقِعِ الْمُتَقَلِّبِ وَالْأَحْدَاثِ الْعَاصِفَةِ الَّتِي عَرَّكَتْهُمْ وَمَارَسُوها**، وَلَا أَدَلَّ عَلَى بَصَرِهِمْ بِالْوَاقِعِ مِنْ هَذَا الْإِنْجَازِ الضَّخْمِ الَّذِي حَقَّقُوهُ -بِتَوْفِيقِ اللَّهِ لَهُمْ- وَأَفْسَدُوا بِهِ الْمُخَطِّطِينَ الْأَمْرِيكِيِّ وَالْإِيرَانِيَّ فِي الْمِنْطَقَةِ، وَهُوَ الْإِنْجَازُ الَّذِي بَدَأُوهُ **حَفَرًا بِأُظْأَفِرِهِمْ فِي الصَّخْرِ**، فِي ظُرُوفٍ تَلَبَّدَتْ بِالْهَزِيمَةِ وَالْيَأْسِ وَالْإِنْهَارِ بِالْاِكْتِسَاحِ الْأَمْرِيكِيِّ وَالتَّوَاطُّؤِ الْإِيرَانِيَّ، فَهُمْ بِلَا شَكٍّ مِنْ أَعْرِفَ

الناس بِمَيدَانِهِم، أَمَا عَنْ عَدَالَتِهِمْ وَصِدْقِهِمْ فَأَنَا وَجَمِيعُ إِخْوَانِي الَّذِينَ عَاشَرُوهُمْ يَشْهَدُونَ لَهُمْ **بِالصِّدْقِ وَالتَّزَاهَةِ وَالزُّهْدِ فِي الدُّنْيَا وَالرَّأْيِ السَّيِّدِ وَالْخُلُقِ الْحَمِيدِ...** ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الظُّوَاهِرِيِّ-: **الَّذِي شَوَّهَ صُورَةَ الْإِسْلَامِ هُمُ الْحُكَّامُ الْفَاسِدُونَ الْمُفْسِدُونَ مِنْ أَمْثَالِ آلِ سُعُودٍ** الَّذِينَ جَعَلُونَا أَصْحُوكَةَ الْعَالَمِ، وَصَوَّرُوا الْحُكْمَ الْإِسْلَامِيَّ عَلَى أَنَّهُ **نَهْبٌ وَسَلْبٌ** تَتَقَاسَمُهُ مَجْمُوعَةٌ مِنْ طُلَّابِ الشَّهْوَةِ وَالْمُتَعَةِ، وَالْمُرْتَمِينَ تَحْتَ أَقْدَامِ الْغَرْبِ، **وَالْمُكَذِّبِينَ لِأَمْوَالِ الْأُمَّةِ الْمَسْحُوقَةِ، يُبَذِّرُونَهَا فِي الْفُجُورِ وَالْمَلَاهِي، وَخَوَّلَهُمْ طَائِفَةٌ مِنْ فُقَهَاءِ التَّسَوُّلِ** يَدْعُونَ النَّاسَ لِبَطَاعَتِهِمْ وَالْإِسْتِسْلَامِ لِبُظْلَمِهِمْ وَعِمَالَتِهِمْ وَفُحْشِهِمْ دُونَ إِعْتِرَاضٍ أَوْ إِنْتِقَادٍ، ثُمَّ كَلَّ هَذَا الضَّلَالُ وَالْفُسَادُ **يُسَمُّونَهُ (الْعَقِيدَةُ السَّمْحَةُ)...** ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الظُّوَاهِرِيِّ-: **صَرَّخْنَا أَكْثَرَ مِنْ مَرَّةٍ بِمُنْتَهَى الْوُضُوحِ أَنَّنَا مَنْ قَامَ لَيْسَ بِتَدْمِيرِ (مَرْكَزِ التَّجَارَةِ) فَقَطْ، وَأَيْضًا (الْبِنْتَاحُونَ) بِفَضْلِ اللَّهِ وَمِنْتَه...** ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الظُّوَاهِرِيِّ-: **دَوْلَةُ الْعِرَاقِ الْإِسْلَامِيَّةُ الْيَوْمَ تَخُوضُ حَرْبًا ضَرُوسًا عَلَى عِدَّةِ جَبَهِاتٍ ضِدَّ الصَّلِيبِيِّينَ وَالْمُرْتَدِّينَ وَعُمَّلَاءِ إِيْرَانٍ [قَالَتِ اللَّجْنَةُ الشَّرْعِيَّةُ فِي مَوْقِعِ الشَّيْخِ أَبِي مُحَمَّدٍ الْمُقَدَّسِيِّ (مِنْبَرُ التَّوْحِيدِ وَالْجِهَادِ) فِي كِتَابِ (إِجَابَاتُ أَسْئَلَةٍ مُنْتَدَى "الْمِنْبَرِ")]: ... وَلِذَلِكَ فَنُوصِيكَ أَيُّهَا الْأَخُ أَنْ تَخْرُصَ عَلَى عَدَمِ تَغْوِيَتِ الْفُرْصَةِ فِي أَنْ تَكُونَ مِنْ جُنُودِ دَوْلَةِ الْعِرَاقِ الْإِسْلَامِيَّةِ الَّتِي رَفَعَتْ لِيَوَاءَ التَّوْحِيدِ وَالْجِهَادِ، وَاحْرِصْ عَلَى أَنْ تَكُونَ مِنَ الْعَامِلِينَ فِيهَا وَلِأَجْلِ نُصْرَتِهَا وَفِي عُذُوتِهَا [أَيُّ وَفِي نَاجِيَتِهَا]، حَتَّى لَوْ لَمْ تَسْتَطِعْ إِلَّا تَكْثِيرَ سَوَادِ أَهْلِهَا فَلَا تَتَوَانَى فِي ذَلِكَ، أَنْتَهَى بِاخْتِصَارٍ، وَلِذَا فَإِنَّ الْأُمَّةَ الْمُسْلِمَةَ مَسْؤُولَةٌ مَسْئُولِيَّةً ضَخْمَةً عَنْ دَعْمِهِمْ وَتَأْيِيدِهِمْ لِكَيْ يَفْضُلُوا عَلَى مُخَطَّطَاتِ الْأَمْرِيكَانِ وَالْإِيرَانِيِّينَ، وَلِكَيْ يُمَكِّنُوا لِدَوْلَةِ الْإِسْلَامِ فِي قَلْبِ الْعَالَمِ**

الإسلامي. انتهى باختصار. وقال الشيخ أيمن الظواهري أيضًا في (اللقاء المفتوح مع الشيخ أيمن الظواهري "الخلق الأولى"): **الإخوان المسلمون** بلغ بهم التنازل أن يسيروا في **مظاهرة التفاف** من مجلس الشعب إلى قصر (حسني مبارك [حاكم مصر وقتئذ]) ليطالبوه **بتمديد رئاسته**... ثم قال -أي الشيخ الظواهري-: **دخل الإخوان** في أفغانستان والعراق (**الحكومتين العميلتين**) في **ظلال الجراب الأمريكي**. انتهى باختصار.

(ت) جاء في مقالة بعنوان (المالكي يعلن مقتل زعيم تنظيم القاعدة) على موقع (فرانس 24) - **في هذا الرابط**: أسامة بن لادن (زعيم تنظيم القاعدة) دعا في 30 ديسمبر 2007 في تسجيل صوتي الإسلاميين في العراق إلى **مبايعة الشيخ أبي عمر البغدادي أميراً على (دولة العراق الإسلامية)**، وهاجم مجالس الصحوة [جاء في مقالة على موقع قناة الجزيرة الفضائية (القطرية) بعنوان (مجالس الصحوة) **في هذا الرابط**: قامت قووات الاحتلال الأميركي بمدد مجالس الصحوة بالمال والسلاح سواءً بطريقة مباشرة أو عبر الحكومة العراقية، وقد برز الجيش الأميركي ذلك بوحدة الهدف المشترك الذي يجمعه وهذه المجالس. انتهى. وجاء في مقالة بعنوان (الإخوان المسلمون في العراق شركاء الاحتلال) **على هذا الرابط**: ولقد اعترف طارق الهاشمي [وهو من أعلام (جماعة الإخوان المسلمين) في العراق] الأمين العام للحزب الإسلامي (الجهة الممثلة للإخوان المسلمين بالعراق) [قلت: يوصف الحزب الإسلامي بأنه أكبر الأحزاب السنية في العراق]، والذي عُيّن نائباً لرئيس الجمهورية (جلال طالباني) عام 2006، قائلاً {سيكتب التاريخ أن (أبو ريشة [يعني زعيم مجلس

صَحْوَةُ الْأَنْبَارِ (عَبْدُ السَّيِّدِ أَبُو رَيْشَةَ)) لَمْ يَكُنْ هُوَ الَّذِي
أَوْجَدَ الصَّخَوَاتِ، وَإِنَّمَا **الْحِزْبُ الْإِسْلَامِيُّ** هُوَ الَّذِي **أَوْجَدَهَا**
تَمْوِيلًا وَدَعْمًا؛ وَالْهَاشِمِيُّ هُوَ الَّذِي إِمْتَدَّحَهُ الرَّئِيسُ
الْأَمِيرِيُّ (جُورْجُ بُوْش) عِنْدَ مُقَابَلَتِهِ قَائِلًا {يُشَرِّفُنِي
إِسْتِقْبَالُ نَائِبِ الرَّئِيسِ الْعِرَاقِيِّ لِلْمَرَّةِ الثَّانِيَةِ، فَقَدْ
أَسْعَدْتُ بِلِقَائِهِ فِي (بَغْدَادَ) وَقَدْ دَعَوْتُهُ لِرَبَارَةٍ
(وَأَشْنَطُنْ)، وَقَدْ فَعَلْتُ ذَلِكَ لِأَنِّي أَدْرِكُ أَهَمِّيَّتَهُ
لِمُسْتَقْبَلِ الْعِرَاقِ، عِرَاقٌ خُرٌّ سَيَكُونُ خَلِيفًا لَنَا فِي
الْحَرْبِ عَلَى الْمُتَشَدِّدِينَ الْإِسْلَامِيِّينَ، لِيَرُدَّ عَلَيْهِ قَائِلًا
{أَوَدُّ أَنْ أَعْتَبَرَ عَنْ خَالِصِ شُكْرِي وَتَقْدِيرِي **لِسَيَادَةِ**
الرَّئِيسِ الْأَمِيرِيِّ، كَمَا أَوَدُّ أَنْ أَعْتَبَرَ عَنْ عَظِيمِ إِمْتِنَانِي
لِلدَّعْمِ الْفَرِيدِ الَّذِي يُقَدِّمُهُ الرَّئِيسُ الْأَمِيرِيُّ، خُصُوصًا
وَهُوَ دَائِمًا وَأَبَدًا يُؤَكِّدُ عَزْمَهُ عَلَى **تَحْقِيقِ النَّصْرِ** فِي
الْعِرَاقِ، **وَأَنَا أَشَارِكُهُ فِي هِمَّتِهِ وَعَزِيمَتِهِ الْقَوِيَّةِ عَلَى**
الْإِنْتِصَارِ فِي الْعِرَاقِ إِذْ لَيْسَ لَدَيْنَا خِيَارٌ آخَرُ سِوَى
الْإِنْتِصَارِ، وَسَنُخَشِّدُ قَوَانَا مَعَ أَصْدِقَائِنَا (الرَّئِيسِ
الْأَمِيرِيِّ وَإِدَارَتِهِ) **لِتَحْقِيقِ النَّصْرِ فِي الْعِرَاقِ**، أَنْتَهَى
بِاخْتِصَارٍ. وَجَاءَ فِي مَقَالَةٍ عَلَى مَوْقِعِ قَنَاةِ الْجَزِيرَةِ
الْفَضَائِيَّةِ (الْقَطْرِيَّةِ) بِعُنْوَانِ (الْحِزْبُ الْإِسْلَامِيُّ الْعِرَاقِيُّ
يَدْعُو **لِاحْتِضَانِ الصَّخَوَاتِ**) **فِي هَذَا الرَّابِطِ**: قَالَ الْحِزْبُ
[الْإِسْلَامِيُّ] إِنَّهُ يُؤَكِّدُ عَلَى دَوْرِ الصَّخَوَاتِ الْإِجْبَابِيِّ
وَمُسَاهَمَتِهَا الْفَعَّالَةِ فِي إِعَادَةِ الْأَمْنِ وَالْإِسْتِقْرَارِ إِلَى
الْمَنَاطِقِ الْمُخْتَلِفَةِ مِنَ الْعِرَاقِ، وَتَحْمِلِهَا الْمَسْئُولِيَّةَ
الْوَطَنِيَّةَ فِي **مُحَارَبَةِ الْقُوَى الطَّاغُوتِيَّةِ وَالْإِرْهَابِيَّةِ**
وَالْقَضَاءِ عَلَيْهَا. أَنْتَهَى. وَجَاءَ فِي مَقَالَةٍ بِعُنْوَانِ
(الْهَاشِمِيُّ خَدَمَ الْمَشْرُوعَ الشَّيْعِيَّ وَالْأَمْرِيكَ بِإِخْلَاصٍ)
عَلَى هَذَا الرَّابِطِ: يَنْتَمِي (طَارِقُ الْهَاشِمِيِّ) إِلَى **الْحِزْبِ**
الْإِسْلَامِيِّ الْعِرَاقِيِّ الَّذِي يُمَثِّلُ **جَمَاعَةَ الْإِخْوَانِ**
الْمُسْلِمِينَ فِي الْعِرَاقِ، وَقَدْ تَقَلَّدَ الْعَدِيدَ مِنَ الْمَنَاصِبِ
فِي ظِلِّ الْإِحتِلَالِ أَبْرَزُهَا مَنَصِبُهُ الْحَالِيُّ (نَائِبُ رَئِيسِ

الْجُمْهُورِيَّةِ)، [وَقَدْ] وَقَفَ ضِدَّ الْمُجَاهِدِينَ فِي الْعِرَاقِ وَأَعْلَنَ فِي مُؤْتَمَرٍ شَهِيرٍ مَعَ الرَّئِيسِ الْأَمْرِيكِيِّ (جورج بوش) عَنْ وَقُوفِهِ مَعَهُ فِي مُحَارَبَةِ الْإِرْهَابِ فِي الْعِرَاقِ!، وَبِمُقْتَضَى مَنْصِبِهِ كَنَائِبٍ لِرَّئِيسِ الْجُمْهُورِيَّةِ شَارَكَ فِي التَّوْقِيعِ عَلَى عُقُوبَاتِ الْإِعْدَامِ لِأَهْلِ السُّنَّةِ!، وَيَفْتَخِرُ الْهَاشِمِيُّ بِأَنَّهُ مَنَ أَسَّسَ الصَّخَوَاتِ لِقِتَالِ الْمُجَاهِدِينَ الَّذِينَ كَانُوا يُسَيِّطِرُونَ عَلَى الْمَنَاطِقِ السُّنِّيَّةِ مِنَ الْعِرَاقِ، وَعِنْدَمَا أَعْلَنَتْ أَمْرِيكََا سَحَبَ قُوَّاتِهَا الْعَسْكَرِيَّةِ مِنَ الْعِرَاقِ دَعَاها الْهَاشِمِيُّ لِلْبَقَاءِ!، انْتَهَى بِاخْتِصَارٍ. وَقَالَ الشَّيْخُ أَيَّمَنُ الظَّوَاهِرِيُّ أَيْضًا فِي مَقَالَةٍ بِعَنْوَانِ (اللقاء المفتوح مع الشَّيْخِ أَيَّمَنَ الظَّوَاهِرِيِّ) على هذا الرابط: صرَّحَ مُحَمَّدٌ مَهْدِي عَاكِفٍ [الْمُرْشِدُ الْعَامُّ لَجَمَاعَةِ الْإِخْوَانِ الْمُسْلِمِينَ الَّذِي يَرَأْسُ الْجَمَاعَةَ عَلَى الْمُسْتَوَى الْعَالَمِيِّ] عِنْدَمَا سُئِلَ عَنْ مَوْقِفِ الْجَمَاعَةِ مِنْ مُشَارَكَةِ إِخْوَانِ الْعِرَاقِ فِي مَجْلِسِ الْحُكْمِ الْعِرَاقِيِّ بِقَوْلِهِ {نَحْنُ لَا نَشْكُ فِي إِخْلَاصِ وَدِينِ إِخْوَانِنَا، وَهُمْ يَتَّخِذُونَ الْمَوْقِفَ الَّذِي يَرَوْنَهُ مُنَاسِبًا بِنَاءً عَلَى فِقْهِ وَدِرَاسَةٍ وَأَصُولٍ}، انْتَهَى. انتهى باختصار.

(ث) قَالَ الشَّيْخُ مُحَمَّدٌ عَلِي الْجَزُولِي (رَّئِيسُ حِزْبِ "دَوْلَةِ الْقَانُونِ وَالتَّنْمِيَةِ" فِي السُّودَانِ، وَالْمُنَسَّقُ الْعَامُّ لِحِزْبِ الْأُمَّةِ الْوَاحِدَةِ) فِي فِيدْيُو بِعَنْوَانِ (فِيدْيُو نَادِرٌ لـ "مُحَمَّدٌ عَلِي الْجَزُولِي" يُؤَيِّدُ فِيهِ "دَاعِش")؛ أَمْرِيكََا، قِتَالُهَا وَاجِبٌ، وَاسْتِهْدَافُهَا فَرِيضَةٌ وَاسْتِهْدَافُ خُلَفَائِهَا! **أَيُّهَا الْمُجَاهِدُونَ فِي دَوْلَةِ الْعِرَاقِ وَالشَّامِ، لَا يُصَلِّينَ أَحَدُكُمْ التَّرَاوِيحَ إِلَّا فِي (بَغْدَادَ)، إِنْ مَن قَتَلْتَهُ الرَّافِضَةُ وَمَن قَتَلَهُ الْمُرْتَدُّونَ لَهُ إِثْنَانِ وَسَبْعُونَ حُورِيَّةً وَيُشْفَعُ فِي سَبْعِينَ مِنْ أَهْلِهِ؛ اللَّهُمَّ قَدْ فَعَلَ الْمُجَاهِدُونَ مَا فِي وُسْعِهِمْ، تَرَكُوا الدِّيَّارَ، وَلَا تَأْمَلُوا الْأَخْطَارَ، وَقَابَلُوا الْمَوْتَ. انتهى باختصار. وجاء في مَقَالَةٍ مَنشُورَةٍ بِتَارِيخِ**

(27 مارس 2015) بَعْنَوَان (فِي السُّودَانِ، الطَّرِيقُ لِلْجِهَادِ يَتَّخِذُ مُنْعَطَقًا غَيْرَ مُتَوَقَّعٍ) عَلَى مَوْقِعِ وَكَالَةِ الْأَنْبَاءِ (رَوَيْتَرز) **فِي هَذَا الرِّابِطِ**: الشَّيْخُ مُحَمَّدٌ عَلِي الْجَزُولِي كَانَ يُلْقِي خُطْبًا يُؤَيِّدُ فِيهَا (الدَّوْلَةَ الْإِسْلَامِيَّةَ) وَيَدْعُو فِيهَا النَّاسَ إِلَى الذَّهَابِ لِنَيْلِ الشَّهَادَةِ. انْتَهَى بِاخْتِصَارٍ.

(ج) قَالَ الشَّيْخُ وَجَدِي غَنِيمٌ فِي فِيدْيُو مُسَجَّلٌ فِي (15 سِبْتَمْبَر 2014) بَعْنَوَان (لَا لِلتَّحَالُفِ الصَّلِيبِيِّ ضِدَّ "الدَّوْلَةَ الْإِسْلَامِيَّةَ") : هَذَا بَيَانٌ بَعْنَوَان (لَا لِلْحَرْبِ الصَّلِيبِيَّةِ ضِدَّ "الدَّوْلَةَ الْإِسْلَامِيَّةَ") ، لَا لِلْحَرْبِ الصَّلِيبِيَّةِ الَّتِي تُجَيِّشُ لَهَا **أَمْرِيكََا وَالْغَرْبُ الصَّلِيبِيُّ الْآنَ ضِدَّ "الدَّوْلَةَ الْإِسْلَامِيَّةَ"** ، الْغَرْبُ وَأَمْرِيكََا دَائِمًا، كُلُّ الصَّلِيبِيِّينَ عُمُومًا، الصَّلِيبِيُّونَ حَاقِدُونَ **عَلَى الْإِسْلَامِ وَعَلَى الْمُسْلِمِينَ** وَيُرِيدُونَ السُّوءَ لِلْإِسْلَامِ وَالْمُسْلِمِينَ، اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ يَقُولُ {مَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَلَا الْمُشْرِكِينَ أَنْ يُنَزَّلَ عَلَيْكُمْ مِنْ خَيْرٍ مِنْ رَبِّكُمْ}، مَتَى الصَّلِيبِيُّونَ يَرْضَوْنَ عَنَّا، **[يَقُولُ تَعَالَى]** {وَدَّ كَثِيرٌ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ لَوْ يَرُدُّوكُمْ مِنْ بَعْدِ إِيمَانِكُمْ كُفْرًا حَسَدًا مِنْ عِنْدِ أَنْفُسِهِمْ}، وَرَبَّنَا قَالَ لَنَا {وَلَنْ تَرْضَى عَنْكَ الْيَهُودُ وَلَا النَّصَارَى حَتَّى تَتَّبِعَ مِلَّتَهُمْ}، فَوَاضِحٌ جَدًّا عَدَاوَتُهُمْ لَنَا **وَعَدَاوَتُهُمْ لِلْإِسْلَامِ**... ثَمَ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ غَنِيمَ-: أَنَا لَا أَوَافِقُ إِطْلَاقًا إِطْلَاقًا إِطْلَاقًا عَلَى التَّحَالُفِ الصَّلِيبِيِّ لِضَرْبِهِمْ، أَنَا أَضَعُ يَدِي فِي يَدِ صَلِيبِي **لَكِي يَضْرِبُ أَخِي الْمُسْلِمَ؟!**، إِطْلَاقًا، وَاللَّهُ أَبَدًا، وَإِلَّا صَدَقَ اللَّهُ الْقَائِلُ {لَا يَتَّخِذُ الْمُؤْمِنُونَ الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ، وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ فَلَيْسَ مِنَ اللَّهِ فِي شَيْءٍ} إِلَّا أَنْ تَتَّقُوا مِنْهُمْ تُقَاةً، وَيُحَذِّرُكُمُ اللَّهُ نَفْسَهُ، وَإِلَى اللَّهِ الْمَصِيرُ}، النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ فِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ {الْمُسْلِمُ أَخُو الْمُسْلِمِ لَا يَظْلِمُهُ وَلَا يَخْذُلُهُ وَلَا يُسْلِمُهُ} لَا يُسْلِمُهُ

لِلْأَعْدَاءِ، [وَيَقُولُ أَيْضًا] {الْمُؤْمِنُ لِلْمُؤْمِنِ كَالْبُنْيَانِ يَشُدُّ
بَعْضُهُ بَعْضًا}، حَدِيثُ آخِرُ صَحِيحٍ {مَثَلُ الْمُؤْمِنِينَ فِي
تَوَادُّهِمْ وَتَرَاحُمِهِمْ وَتَعَاطُفِهِمْ، مَثَلُ الْجَسَدِ الْوَاحِدِ، إِذَا
أَشْتَكَى مِنْهُ عُضْوٌ تَدَاعَى لَهُ سَائِرُ الْأَعْضَاءِ بِالْحُمَى
وَالسَّهَرِ}؛ فَلَا لَا (لِلتَّحَالُفِ الصَّلَيبِيِّ لِضَرْبِ إِخْوَانِنَا
"الدَّوْلَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ")، وَأَقُولُ لَهُمْ {أَبْشِرُوا}، اللَّهُ تَبَارَكَ
وَتَعَالَى وَصَّحَ لَنَا فِي الْقُرْآنِ أَنَّ هَؤُلَاءِ الْأَعْدَاءُ هَؤُلَاءِ
الْكُفَرَةُ هَؤُلَاءِ الْحَاقِدِينَ عَلَى الْإِسْلَامِ، وَصَّحَ اللَّهُ تَبَارَكَ
وَتَعَالَى وَضَعَهُمْ وَمَصِيرَهُمْ، عِنْدَمَا قَالَ {يُرِيدُونَ أَنْ
يُطْفِئُوا نُورَ اللَّهِ بِأَفْوَاهِهِمْ وَيَأْبَى اللَّهُ إِلَّا أَنْ يُتِمَّ نُورَهُ
وَلَوْ كَرِهَ الْكَافِرُونَ}، هُوَ الَّذِي أَرْسَلَ رَسُولَهُ بِالْهُدَى وَدِينِ
الْحَقِّ لِيُظْهِرَهُ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ وَلَوْ كَرِهَ الْمُشْرِكُونَ}،
[وَاللَّهُ يَقُولُ {إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا} يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ
لِيُضِدُّوا عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ، فَسَيُنْفِقُونَهَا ثُمَّ تَكُونُ عَلَيْهِمْ
حَسْرَةً ثُمَّ يُغْلَبُونَ، وَالَّذِينَ كَفَرُوا إِلَى جَهَنَّمَ يُحْشَرُونَ}،
حَسْبُنَا اللَّهُ وَنِعْمَ الْوَكِيلُ فِي كُلِّ مَنْ يُحَارِبُ الْإِسْلَامَ
وَيُحَارِبُ الْمُسْلِمِينَ، وَرَبَّنَا سَبِّحْهُ وَتَعَالَى يَشْفِي
صُدُورَنَا مِنْهُمْ فِي الدُّنْيَا قَبْلَ الْآخِرَةِ؛ لَا لَا لَا (لِلتَّحَالُفِ
الصَّلَيبِيِّ ضِدَّ "الدَّوْلَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ")، انْتَهَى بِاخْتِصَارٍ. وَقَالَ
الشَّيْخُ وَجَدِي غَنِيمٌ أَيْضًا فِي فِيدْيُو مُسَجَّلٍ قَبْلَ إِعْلَانِ
قِيَامِ الْخِلَافَةِ، بَعْنُوانٍ (إِلَى إِخْوَانِنَا "أَهْلِ السُّنَّةِ" فِي
الْعِرَاقِ): هَذَا مَخَاضٌ، الَّذِي يَحْصُلُ هَذَا مَخَاضٌ، لِمِيلَادِ
الدَّوْلَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ، لِمِيلَادِ الْخِلَافَةِ الْقَادِمَةِ بِإِذْنِ اللَّهِ، الَّتِي
سَتَكُونُ عَلَى مِنْهَاجِ النَّبُوَّةِ... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ غَنِيمٍ:-
الَّذِي حَصَلَ فِي الْعِرَاقِ يُبَشِّرُنَا جَمِيعًا بِالْخَيْرِ... ثُمَّ قَالَ -
أَيُّ الشَّيْخِ غَنِيمٍ:- هَذَا الْمُجْرِمُ الْمَالِكِيُّ [هُوَ نُورِي
الْمَالِكِيُّ، الَّذِي تَوَلَّى مَنْصِبَ رَئِيسِ مَجْلِسِ الْوُزَرَاءِ
الْعِرَاقِيِّ مِنْ 20 مَآيُو 2006 حَتَّى 8 سِبْتَمْبَرِ 2014،
وَتَوَلَّى مَنْصِبَ نَائِبِ رَئِيسِ الْجُمْهُورِيَّةِ مِنْ 9 سِبْتَمْبَرِ
2014 حَتَّى 11 أَغْسُطُسِ 2015] فِي الْعِرَاقِ، يُقْتَلُ فِي

أهل السنة، وَيَسْتَعِينُ بِإِزَارٍ وَيَسْتَعِينُ بِأَمْرِيكَ وَيَسْتَعِينُ بِالْغَرْبِ كُلِّهِ... ثم قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ غَنِيم-: تَخَلَّوْا الْجَيْشَ الْعِرَاقِيَّ، الْجُنُودُ يَخْلَعُونَ الْمَلَابِسَ الْعَسْكَرِيَّةَ وَيَلْبَسُونَ الْمَلَابِسَ الْمَدَنِيَّةَ وَيَفْرُونَ مُهْزُولِينَ، وَتَرَكَوْا كُلَّ الْعَتَادِ، وَأَهْلُ الْعِرَاقِ السُّنَّةُ أَخَذُوا كُلَّ الْأَسْلِحَةِ هَذِهِ، وَفِي (مِصْرَ) سَيَخْضُلُ هَكَذَا أَيْضًا إِنْ شَاءَ اللَّهُ... ثم قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ غَنِيم-: أَبْشِرُوا، وَاللَّهِ -يَا إِخْوَةَ- رَبَّنَا يُرْسِلُ لَنَا أَشْيَاءَ تُنَوِّرُ قُلُوبَنَا وَتُبَيِّنُنَا عَلَى الطَّرِيقِ، مِثْلَ مَوْضُوعِ الْعِرَاقِ... ثم قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ غَنِيم-: لَا بَدَّ أَنْ تَنْصُرَ إِخْوَانَنَا الْمُجَاهِدِينَ فِي الْعِرَاقِ، بِالذُّعَاءِ، وَاللَّيِّ يَقْدِرُ يَرْوُحُ يَرْوُحُ؛ نَسْأَلُ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ أَنْ يُوفِّقَ إِخْوَانَنَا فِي الْعِرَاقِ وَأَنْ يُثَبِّتَهُمْ وَأَنْ يَنْصُرَهُمْ. انتهى باختصار. وقال الشَّيْخُ أَحْمَدُ شَاكِرُ (نَائِبُ رَئِيسِ الْمَحْكَمَةِ الشَّرْعِيَّةِ الْعُلْيَا، الْمُتَوَفَّى عَامَ 1377 هـ/1958 م) فِي كِتَابِهِ (كَلِمَةُ الْحَقِّ): أَمَّا وَقَدْ اسْتَبَانَ الْأَمْرُ بَيْنَنَا وَبَيْنَ أَعْدَائِنَا مِنَ الْإِنْجِلِيزِ وَأَحْلَافِهِمْ، اسْتَبَانَ لِأَبْنَاءِ الْأَعْدَاءِ مِنَّا الَّذِينَ ارْتَضَعُوا لِبَانَتِهِمْ، وَلَعَبِيدِ الْأَعْدَاءِ مِنَّا الَّذِينَ أَسْلَمُوا إِلَيْهِمْ عُقُولَهُمْ وَمَقَادِهِمْ، وَلَمْ تَكُنْ نَحْنُ الَّذِينَ نَشَأْنَا عَلَى الْفِطْرَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ الصَّحِيحَةِ فِي شَيْءٍ مِنْ تَوَقُّعِ مَا كَانَ، وَمِنْ تَوَقُّعِ أَشَدِّ مِنْهُ مِمَّا سَيَكُونُ!، أَمَّا وَقَدْ اسْتَبَانَ الْأَمْرُ، فَإِنَّ الْوَاجِبَ أَنْ يَعْرِفَ الْمُسْلِمُونَ الْقَوَاعِدَ الصَّحِيحَةَ فِي شَرْعَةِ اللَّهِ، فِي أَحْكَامِ الْقِتَالِ وَمَا يَتَعَلَّقُ بِهِ، مَعْرِفَةً وَاضِحَةً يَسْتَطِيعُ مَعَهَا كُلُّ وَاحِدٍ تَقْرِيبًا أَنْ يُفَرِّقَ بَيْنَ الْعَدُوِّ وَغَيْرِ الْعَدُوِّ، وَأَنْ يَعْرِفَ مَا يَجُوزُ لَهُ فِي الْقِتَالِ وَمَا لَا يَجُوزُ، وَمَا يَجِبُ عَلَيْهِ وَمَا يَحْرُمُ، حَتَّى يَكُونَ عَمَلُ الْمُسْلِمِ فِي الْجِهَادِ عَمَلًا صَاحِبًا سَلِيمًا، خَالِصًا لَوَجْهِ اللَّهِ وَخَدِّهِ، إِنْ انْتَصَرَ انْتَصَرَ مُسْلِمًا، لَهُ أَجْرٌ الْمُجَاهِدِ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ، وَإِنْ قُتِلَ قُتِلَ شَهِيدًا... ثم قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ أَحْمَدُ شَاكِر-: فَإِنَّ الْإِسْلَامَ جَنْسِيَّةٌ وَاحِدَةٌ (بِتَغْيِيرِ هَذَا الْعَصْرِ)، وَهُوَ يُلْغِي الْقَوَارِقَ الْجَنْسِيَّةَ

وَالْقَوْمِيَّةَ بَيْنَ مُتَّبِعِيهِ، كما قال تعالى {وَإِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً}، والأدلة على ذلك مُتَوَاتِرَةٌ مُتَضَافِرَةٌ، وهو شيء معلومٌ مِنَ الدِّينِ بالضرورة، لا يَشْكُ فِيهِ أَحَدٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ، بلْ إِنَّ الْإِفْرَاجَ لَيَعْرِفُونَ هَذَا مَعْرِفَةً اليَقِينِ، ولم يَتَشَكَّ فِيهِ إِلَّا الَّذِينَ رَبَّاهُمْ الْإِفْرَاجُ مِنَّا واضطنَّعواهم لِأَنْفُسِهِمْ حَزَبًا عَلَى دِينِهِمْ وَعَلَى أُمَّتِهِمْ، **مِنْ حَيْثُ يَشْعُرُونَ وَمِنْ حَيْثُ لَا يَشْعُرُونَ**... ثم قال -أي الشيخ أحمد شاكر-: قال تعالى {إِنَّ الَّذِينَ تَوَفَّاهُمُ الْمَلَائِكَةُ ظَالِمِي أَنْفُسِهِمْ قَالُوا فِيمَ كُنْتُمْ، قَالُوا كُنَّا مُسْتَضْعَفِينَ فِي الْأَرْضِ، قَالُوا أَلَمْ تَكُنْ أَرْضُ اللَّهِ وَاسِعَةً فَتُهَاجِرُوا فِيهَا، فَأُولَئِكَ مَأْوَاهُمْ جَهَنَّمُ، وَسَاءَتْ مَصِيرًا، إِلَّا الْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ وَالْوِلْدَانِ لَا يَسْتَطِيعُونَ حِيلَةً وَلَا يَهْتَدُونَ سَبِيلًا}، فلم يَسْتثنِ اللَّهُ مِنْ وُجُوبِ الْهَجْرَةِ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ فِي بِلَادِ أَعْدَاءِ اللَّهِ إِلَّا **الضُّعَفَاءَ ضَعْفًا حَقِيقِيًّا**، لَا يَعْرِفُونَ مَا يَصْنَعُونَ، وَلَا يَمْلِكُونَ مِنْ أَمْرِ أَنْفُسِهِمْ شَيْئًا، لَمْ يَقْبَلِ اللَّهُ عُذْرًا مِنْ أَحَدٍ، بِمَالٍ وَلَا وَلَدٍ، وَلَا مَصَالِحٍ وَلَا عِلَاقَاتٍ {قُلْ إِنْ كَانَ آبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ وَإِخْوَانُكُمْ وَأَزْوَاجُكُمْ وَعَشِيرَتُكُمْ وَأَمْوَالٌ اقْتَرَفْتُمُوهَا وَتِجَارَةٌ تَخْشَوْنَ كَسَادَهَا وَمَسَاكِينُ تَرْضَوْنَهَا أَحَبَّ إِلَيْكُمْ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَجِهَادٍ فِي سَبِيلِهِ فَتَرَبَّصُوا حَتَّى يَأْتِيَ اللَّهُ بِأَمْرِهِ، وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْفَاسِقِينَ}، فَسَرَدَ اللَّهُ جَمِيعَ الْأَعْدَارِ وَالتَّعْلَلَاتِ **[تَعْلَلَاتٌ جَمْعُ تَعْلَةٍ، وَهِيَ مَا يُتَعَلَّلُ بِهِ]** الَّتِي يَتَّجِلُّهَا الْمُتَرَدِّدُونَ الْمُتَخَاذِلُونَ، **ثُمَّ رَفَضَهَا كُلَّهَا**، لَمْ يَقْبَلْ مِنْهَا عُذْرًا وَلَا تَعْلَةً، فَلْيَسْمَعْ هَذَا وَلْيَصْنَعْ نُصِبَ عَيْنَيْهِ كُلِّ مُسْلِمٍ... ثم قال -أي الشيخ أحمد شاكر-: **أَمَّا التَّعَاوُنُ مَعَ الْإِنْجِلِيزِ**، بِأَيِّ نَوْعٍ مِنَ أَنْوَاعِ التَّعَاوُنِ، قُلْ أَوْ كَثَرِ، فَهُوَ الرَّدَّةُ الْجَامِحَةُ وَالْكَفْرُ الصَّرَاحُ، لَا يُقْبَلُ فِيهِ اعْتِدَارٌ، وَلَا يَنْفَعُ مَعَهُ تَأْوِيلٌ، وَلَا يُنْجِي مِنْ حُكْمِهِ عَصَبِيَّةٌ حَمَقَاءٌ، وَلَا سِيَاسَةٌ خَرْقَاءٌ، وَلَا مُجَامَلَةٌ (هِيَ التَّفَاقُ)، سَوَاءٌ أَكَانَ

ذلك من أفراد أو حكومات أو زعماء، كلهم في الكفر والردة سواء، إلا من جهل وأخطأ، ثم استدرك أمره فتأب واتخذ سبيل المؤمنين، فأولئك عسى الله أن يثوب عليهم إن أخلصوا من قلوبهم لله لا للسياسة ولا للناس [قلت: قول الشيخ {جهل}، ليس من الجهل الذي هو عدم المعرفة بالشئ، أو معرفة الشئ على خلاف حقيقته، بل من الجهل الذي هو التصرف بسفاهة وخماقة وطيش، كقول الشاعر {ألا لا يجهلن أحد علينا} *** فنجهل فوق جهل الجاهلينا}، وكقوله {ولن يلبث الجهال أن يتهضموا} *** أبا الجلم [يعني العاقل المتأن] ما لم يستعن بجهول}، لأن الشيخ لو عنى الجهل بالمعنى الأول ما كان قال {ثم استدرك أمره فتأب}، لأنه من المعلوم بالضرورة أن من تأب عن إثم يعرف حكمه أو يجهله تأب الله عليه، كما أن الشيخ قال قبل ذلك {لا يقبل فيه اعتذار، ولا ينفع معه تأول}؛ وأما قول الشيخ {وأخطأ}، فقد جاء في المعجم الوسيط الذي أضدره مجمع اللغة العربية بالقاهرة {ويُقَالُ (أَخْطَأَ فُلَانٌ) [أي] أَذْنَبَ عَمْدًا أَوْ سَهْوًا}؛ وأظنني قد استطعت الإبانة عن حكم قتال الإنجليز، وعن حكم التعاؤن معهم بأي لون من ألوان التعاؤن أو المعاملة، حتى يستطيع أن يفقهه كل مسلم يقرأ العربية، من أي طبقات الناس كان، وفي أي بقعة من الأرض يكون؛ وأظن أن كل قارئ لا يشك الآن في أنه من البديهي الذي لا يحتاج إلى بيان أو دليل، أن شأن الفرنسيين في هذا المعنى شأن الإنجليز بالنسبة لكل مسلم على وجه الأرض، فإن عداء الفرنسيين للمسلمين، وعصيتهم الجامحة في العمل على مخو الإسلام وعلى حزب الإسلام، أضعاف عصية الإنجليز وعدائهم، بل هم حمقى في العصبية والعداء، وهم يقتلون إخواننا المسلمين في كل بلد إسلامي لهم فيه

حُكْمٌ أَوْ نُفُودٌ، وَيَرْتَكِبُونَ مِنَ الْجَرَائِمِ وَالْفِظَائِعِ مَا تَصْغُرُ
 مَعَهُ جَرَائِمُ الْإِنْجِلِيزِ وَوَحْشِيَّتُهُمْ وَتَتَضَاعَلُ، فَهُمْ
 وَالْإِنْجِلِيزُ فِي الْحُكْمِ سَوَاءٌ، **دِمَاؤُهُمْ وَأَمْوَالُهُمْ خَلَالٌ فِي**
كُلِّ مَكَانٍ، وَلَا يَجُوزُ لِمُسْلِمٍ فِي أَيِّ بُقْعَةٍ مِنْ بَقَاعِ
 الْأَرْضِ أَنْ يَتَعَاقَبَ مَعَهُمْ **بِأَيِّ نَوْعٍ مِنْ أَنْوَاعِ التَّعَاوُنِ، وَإِنْ**
التَّعَاوُنَ مَعَهُمْ حُكْمُهُ حُكْمُ التَّعَاوُنِ مَعَ الْإِنْجِلِيزِ، الرَّدَّةُ
وَالْخُرُوجُ مِنَ الْإِسْلَامِ جُمْلَةٌ أَيْ كَانِ لَوْ أَنَّ الْمُتَعَاقِبَ مَعَهُمْ
أَوْ نَوْعُهُ أَوْ جَنْسُهُ؛ وَمَا كُنْتُ يَوْمًا بِالْأَحْمَقِ وَلَا بِالْغَرِّ
[الْغَرُّ هُوَ قَلِيلُ الْخَبَرَةِ وَالتَّجَرِبَةِ] فَأُظَنُّ أَنَّ الْحُكُومَاتِ
 فِي الْبِلَادِ الْإِسْلَامِيَّةِ سَتَسْتَجِيبُ لِحُكْمِ الْإِسْلَامِ فَتَقْطَعُ
 الْعَلَاقَاتِ السِّيَاسِيَّةَ أَوْ الثَّقَافِيَّةَ أَوْ الْأَقْصَادِيَّةَ مَعَ
 الْإِنْجِلِيزِ أَوْ مَعَ الْفَرَنْسِيِّينَ **[قُلْتُ: وَهَذَا يَغْنِي أَنَّ الشَّيْخَ**
يَحْكُمُ بِرَدَّةِ تِلْكَ الْحُكُومَاتِ الْمَذْكُورَةِ (الْمُتَعَاقِبَةِ مَعَ
الْإِنْجِلِيزِ وَالْفَرَنْسِيِّينَ)]، وَلَكِنِّي أَرِيدُ أَنْ أَبْصُرَ الْمُسْلِمِينَ
 بِمَوَاقِعِ أَقْدَامِهِمْ، وَبِمَا أَمَرَهُمُ اللَّهُ بِهِ، وَبِمَا أَعَدَّ لَهُمْ مِنْ
 ذَلٍّ فِي الدُّنْيَا وَعَذَابٍ فِي الْآخِرَةِ، إِذَا أُعْطُوا مَقَادِمَ
 أَنْفُسِهِمْ وَعُقُولِهِمْ لِأَعْدَاءِ اللَّهِ، وَأَرِيدُ أَنْ أَعْرِفَهُمْ حُكْمَ
 اللَّهِ فِي هَذَا التَّعَاوُنِ مَعَ أَعْدَائِهِمُ الَّذِينَ اسْتَدَلُّوهُمْ
 وَحَارَبُوهُمْ فِي دِينِهِمْ وَفِي بِلَادِهِمْ، وَأَرِيدُ أَنْ أَعْرِفَهُمْ
 عَوَاقِبَ هَذِهِ الرَّدَّةِ الَّتِي يَتَمَرَّعُ فِي حِمَايَهَا **[أَيُّ وَخْلِهَا**
وَطِينِهَا] كُلُّ مَنْ أَصْبَرَ عَلَى التَّعَاوُنِ مَعَ الْأَعْدَاءِ؛ أَلَا
 فَلْيَعْلَمْ كُلُّ مُسْلِمٍ فِي أَيِّ بُقْعَةٍ مِنْ بَقَاعِ الْأَرْضِ أَنَّهُ إِذَا
 تَعَاقَبَ مَعَ أَعْدَاءِ الْإِسْلَامِ مُسْتَعْبِدِي الْمُسْلِمِينَ، مِنَ
 الْإِنْجِلِيزِ وَالْفَرَنْسِيِّينَ، وَأَحْلَافِهِمْ وَأَشْبَاهِهِمْ **[قُلْتُ:**
وَيَدْخُلُ فِيهِمُ الْحُكُومَاتُ سَالِفَةُ الذِّكْرِ (الْمُتَعَاقِبَةُ مَعَ
الْإِنْجِلِيزِ وَالْفَرَنْسِيِّينَ)]، بِأَيِّ نَوْعٍ مِنْ أَنْوَاعِ التَّعَاوُنِ، أَوْ
 سَالَمَهُمْ فَلَمْ يُحَارِبْهُمْ بِمَا اسْتَطَاعَ، فَضْلًا عَنْ أَنْ
 يَنْصُرَهُمْ بِالْقَوْلِ أَوْ الْعَمَلِ عَلَى إِخْوَانِهِ فِي الدِّينِ، **إِنَّهُ**
إِنْ فَعَلَ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ ثُمَّ صَلَّى فَصَلَاتُهُ بَاطِلَةٌ، أَوْ تَطَهَّرَ
بُوضُوءٍ أَوْ غَسَلَ أَوْ تَيَمَّمَ فَطَهُورُهُ بَاطِلٌ، أَوْ صَامَ فَرُضًا

أَوْ تَفْلًا فَصَوُّمُهُ بَاطِلٌ، أَوْ حَجٌّ فَحَجُّهُ بَاطِلٌ، أَوْ أَدَى زَكَاةٍ
مَفْرُوضَةٍ - أَوْ أَخْرَجَ صِدْقَةً تَطَوُّعًا - فَزَكَاتُهُ بَاطِلَةٌ مَرْدُودَةٌ
عَلَيْهِ، أَوْ تَعَبَّدَ لِرَبِّهِ بِأَيِّ عِبَادَةٍ فَعِبَادَتُهُ بَاطِلَةٌ مَرْدُودَةٌ
عَلَيْهِ، لَيْسَ لَهُ فِي شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ أَجْرٌ؛ أَلَا فَلْيَعْلَمْ كُلُّ
مُسْلِمٍ أَنَّهُ إِذَا رَكِبَ هَذَا الْمَرْكَبَ الدِّينِيَّ فَقَدْ حَبِطَ عَمَلُهُ
مِنْ كُلِّ عِبَادَةٍ تَعَبَّدَ بِهَا لِرَبِّهِ قَبْلَ أَنْ يَزْتَكِسَ [أَيَّ يَقَعِ]
فِي حَمَاقَةِ هَذِهِ الرَّذَّةِ التي رَضِيَ لِنَفْسِهِ، وَمَعَادَ اللَّهِ أَنْ
يَرْضَى بِهَا مُسْلِمٌ حَقِيقٌ بِهَذَا الْوَصْفِ الْعَظِيمِ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ
وَبِرَسُولِهِ، ذَلِكَ بَانَ الْإِيمَانُ شَرْطٌ فِي صِحَّةِ كُلِّ عِبَادَةٍ،
وَفِي قَبُولِهَا، كَمَا هُوَ بِإِدْبَاهِ مَعْلُومٌ مِنَ الدِّينِ
بِالضَّرُورَةِ، لَا يُخَالِفُ فِيهِ أَحَدٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ، وَذَلِكَ بَانَ
اللَّهُ سُبْحَانَهُ يَقُولُ {وَمَنْ يَكْفُرْ بِالْإِيمَانِ فَقَدْ حَبِطَ عَمَلُهُ
وَهُوَ فِي الْآخِرَةِ مِنَ الْخَاسِرِينَ}، وَذَلِكَ بَانَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ
يَقُولُ {وَلَا يَزَالُونَ يُقَاتِلُونَكُمْ حَتَّى يَرُدُّوكُمْ عَنْ دِينِكُمْ
إِنْ اسْتَطَاعُوا، وَمَنْ يَزِدِدْ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ فَيَمُتْ وَهُوَ
كَافِرٌ فَأُولَئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ،
وَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ}، وَذَلِكَ بَانَ اللَّهُ
تَعَالَى يَقُولُ {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا الْيَهُودَ
وَالنَّصَارَى أَوْلِيَاءَ، بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ، وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ
مِنْكُمْ فَإِنَّهُ مِنْهُمْ، إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ،
فَتَرَى الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ يُسَارِعُونَ فِيهِمْ يَقُولُونَ
نَخْشَى أَنْ تُصِيبَنَا دَائِرَةٌ، فَعَسَى اللَّهُ أَنْ يَأْتِيَ بِالْفَتْحِ أَوْ
أَمْرٍ مِنْ عِنْدِهِ فَيُضْبِحُوا عَلَى مَا أَسْرُوا فِي أَنْفُسِهِمْ
تَادِمِينَ، وَيَقُولُ الَّذِينَ آمَنُوا أَهَؤُلَاءِ الَّذِينَ أَقْسَمُوا بِاللَّهِ
جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ، إِنَّهُمْ لَمَعَكُمْ، حَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ فَأُضْبِحُوا
خَاسِرِينَ}، وَذَلِكَ بَانَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ يَقُولُ {إِنَّ الَّذِينَ
ارْتَدَّوْا عَلَى أَدْبَارِهِمْ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمُ الْهُدَى،
الشَّيْطَانُ سَوَّلَ لَهُمْ وَأَمْلَى لَهُمْ، ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا لِلَّذِينَ
كَرَّهُوا مَا نَزَلَ اللَّهُ سَنُطِيعُكُمْ فِي بَعْضِ الْأَمْرِ، وَاللَّهُ
يَعْلَمُ إِسْرَارَهُمْ، فَكَيْفَ إِذَا تَوَفَّتْهُمُ الْمَلَائِكَةُ يَضْرِبُونَ

وَجُوهَهُمْ وَأَذْبَارَهُمْ، ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ اتَّبَعُوا مَا أَصْحَبَ اللَّهُ
وَكَرِهُوا رِضْوَانَهُ **فَأَجَبَطَ** أَعْمَالَهُمْ، أَمْ حَسِبَ الَّذِينَ فِي
قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ أَنْ لَنْ يُخْرِجَ اللَّهُ أَصْغَانَهُمْ، وَلَوْ نَشَاءُ
لَأَرَيْنَاكُمُ هُمْ فَلَعَرَفْتَهُمْ بِسِيمَاهُمْ، وَلَتَعْرِفَنَّهُمْ فِي لَحْنِ
الْقَوْلِ، وَاللَّهُ يَعْلَمُ أَعْمَالَكُمْ، وَلَنَبْلُوَنَّكُمْ حَتَّى نَعْلَمَ
الْمُجَاهِدِينَ مِنْكُمْ وَالصَّابِرِينَ وَنَبْلُوَ أَخْبَارَكُمْ، إِنْ الَّذِينَ
كَفَرُوا وَصَدَّوْا عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَشَاقُوا الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ
مَا تَبَيَّنَ لَهُمُ الْهُدَى لَنْ يَضُرُّوا اللَّهَ شَيْئًا **وَسَيُخْطِبُ**
أَعْمَالَهُمْ، يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا
الرَّسُولَ وَلَا تُبْطِلُوا أَعْمَالَكُمْ، إِنْ الَّذِينَ كَفَرُوا وَصَدَّوْا
عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ ثُمَّ مَاتُوا وَهُمْ كُفَّارٌ فَلَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَهُمْ،
فَلَا تَهِنُوا وَتَدْعُوا إِلَى السَّلَامِ وَأَنْتُمْ الْأَعْلَوْنَ وَاللَّهُ مَعَكُمْ
وَلَنْ يَتَرَكَكُمْ أَعْمَالَكُمْ؛ أَلَا فَلْيَعْلَمْ كُلُّ مُسْلِمٍ وَكُلُّ
مُسْلِمَةٍ أَنَّ هَؤُلَاءِ الَّذِينَ يَخْرُجُونَ عَلَى دِينِهِمْ وَيُنَاصِرُونَ
أَعْدَاءَهُمْ، مَنْ تَزَوَّجَ مِنْهُمْ **[أَيُّ بَعْدَ رَدِّهِ]** فَزَوَّجَهُ بَاطِلٌ
بُطْلَانًا أَصْلِيًّا، **لَا يَلْخَقُهُ تَصَحِيحٌ وَلَا يَتَرْتَّبُ عَلَيْهِ أَيُّ أَثَرٍ**
مِنْ أَثَرِ النِّكَاحِ مِنْ ثُبُوتِ نَسَبٍ وَمِيرَاثٍ وَغَيْرِ ذَلِكَ **[قُلْتُ:]**
وَلَدُ الزَّانِي لَا يُنْسَبُ إِلَى الزَّانِي، وَلَا تَحِبُّ عَلَى الزَّانِي
تُجَاهَهُ نَفَقَةٌ وَلَا سُكْنَى، وَإِنَّمَا يُنْسَبُ وَلَدُ الزَّانِي إِلَى أُمِّهِ
-وَأَهْلِهَا- نِسْبَةً شَرْعِيَّةً صَحِيحَةً، وَتَتَحَمَّلُ هِيَ نَفَقَاتِهِ؛
وَمِنْ جِهَةِ الْمِيرَاثِ، فَوَلَدُ الزَّانِي يَرِثُ أُمَّهُ وَلَا يَرِثُ مِنَ
الزَّانِي، وَلَا يَرِثُ الرَّجُلُ الزَّانِي مِنْهُ سَوَاءً اعْتَرَفَ بِفِعْلَتِهِ
أَمْ لَمْ يَعْتَرَفْ، لِأَنَّ أَبَوَتَهُ لَهُ غَيْرُ مُعْتَبَرَةٍ شَرْعًا فَهِيَ
مَعْدُومَةٌ؛ وَوَلَدُ الزَّانِي لَا يَحِبُّ عَلَيْهِ بَرُّ الزَّانِي -لِأَنَّهُ لَيْسَ
أَبًا شَرْعًا- وَلَا يَحِبُّ عَلَيْهِ صَلََةُ الرَّجْمِ الَّتِي مِنْ جِهَةِ
الزَّانِي، وَأَنْ مَنْ كَانَ مِنْهُمْ مُتَزَوِّجًا **[أَيُّ قَبْلَ رَدِّهِ]**
بَطَلَ زَوَّاجُهُ كَذَلِكَ، وَأَنْ مَنْ تَابَ مِنْهُمْ وَرَجَعَ إِلَى رَبِّهِ
وَالَى دِينِهِ، وَحَارَبَ عَدُوَّهُ وَنَصَرَ أُمَّتَهُ، لَمْ تَكُنِ الْمَرْأَةُ
الَّتِي تَزَوَّجَ حَالِ الرَّدَّةِ وَلَمْ تَكُنِ الْمَرْأَةُ الَّتِي ارْتَدَّتْ وَهِيَ
فِي عَقْدِ نِكَاحِهِ، زَوْجًا لَهُ، وَلَا هِيَ فِي عِصْمَتِهِ، وَأَنَّهُ

يَجِبُ عَلَيْهِ بَعْدَ التَّوْبَةِ أَنْ يَسْتَأْنِفَ زَوَاجَهُ بِهَا فَيَعْقِدُ عَلَيْهَا عَقْدًا صَحِيحًا شَرْعِيًّا [جاء في الموسوعة الفقهية الكويتية: وَرَدَةُ أَحَدِ الزَّوْجَيْنِ مُوجِبَةٌ لِإِنْفِسَاخِ عَقْدِ النِّكَاحِ عِنْدَ غَاثَةِ الْفُقَهَاءِ؛ فَإِذَا ارْتَدَّ أَحَدُهُمَا وَكَانَ ذَلِكَ قَبْلَ الدُّخُولِ انْفُسَخَ النِّكَاحُ فِي الْحَالِ وَلَمْ يَرِثْ أَحَدُهُمَا الْآخَرَ؛ وَإِنْ كَانَ بَعْدَ الدُّخُولِ قَالَ الشَّافِعِيُّ -وَهُوَ رَوَايَةٌ عِنْدَ الْحَنَابِلَةِ- حِيلَ بَيْنَهُمَا إِلَى انْقِضَاءِ الْعِدَّةِ، فَإِنْ رَجَعَ إِلَى الْإِسْلَامِ قَبْلَ أَنْ تَنْقُضِيَ الْعِدَّةُ فَالْعِصْمَةُ بَاقِيَةٌ، وَإِنْ لَمْ يَرْجِعْ إِلَى الْإِسْلَامِ انْفُسَخَ النِّكَاحُ بِلا طَلَاقٍ. انتهى باختصار]؛ أَلَا فَلْيَحْتِطِ النِّسَاءُ الْمُسْلِمَاتُ، فِي أَيِّ بُقْعَةٍ مِنْ بَقَاعِ الْأَرْضِ، وَلْيَتَوَقَّنْ قَبْلَ الزَّوْاجِ مِنْ أَنْ الَّذِينَ يَتَقَدَّمُونَ لِنِكَاحِهِنَّ لَيْسُوا مِنْ هَذِهِ الْفِتَّةِ الْمَنْبُودَةِ **الخارجة عن الدين**، حَيْطَةً لِأَنْفُسِهِنَّ وَلِأَعْرَاضِهِنَّ، أَنْ يُعَاشِرْنَ رِجَالًا يَظُنُّهُمْ أَزْوَاجًا وَلَيْسُوا بِأَزْوَاجٍ، بِأَنَّ زَوَاجَهُمْ بَاطِلٌ فِي دِينِ اللَّهِ؛ أَلَا فَلْيَعْلَمْ النِّسَاءُ الْمُسْلِمَاتُ، اللَّائِي ابْتَلَاهُنَّ اللَّهُ بِأَزْوَاجٍ **ارْتَكَسُوا فِي حَمَاءِ هَذِهِ الرَّذَّةِ، أَنْ قَدْ بَطَلَ نِكَاحُهُنَّ، وَصِرْنَ مُحَرَّمَاتٍ عَلَى هَؤُلَاءِ الرِّجَالِ**، لَيْسُوا لَهُنَّ بِأَزْوَاجٍ، حَتَّى يَتُوبُوا تَوْبَةً صَحِيحَةً عَمَلِيَّةً، ثُمَّ يَتَزَوَّجُوهُنَّ زَوَاجًا جَدِيدًا صَحِيحًا؛ أَلَا فَلْيَعْلَمْ النِّسَاءُ الْمُسْلِمَاتُ، أَنْ مَنْ رَضِيَتْ مِنْهُنَّ بِالزَّوْاجِ مِنْ رَجُلٍ هَذِهِ حَالُهُ، وَهِيَ تَعْلَمُ حَالَهُ، أَوْ رَضِيَتْ بِالْبَقَاءِ مَعَ زَوْجٍ تَعْرِفُ فِيهِ هَذِهِ الرَّذَّةَ، فَإِنْ حُكِمَها وَحُكِمَها فِي الرَّذَّةِ سَوَاءً [قال الشيخ أبو محمد المقدسي تعليقًا على هذا القول، في فتوى بعنوان (حُكْمُ زَوَاجَاتِ وَأَبْنَاءِ أَنْصَارِ الطُّوَاغِيَتِ) **على هذا الرابط**؛ وهذا حَقٌّ لَا مَرِيَّةَ فِيهِ، وَتَأَمَّلْ كَيْفَ اشْتَرَطَ [أي الشيخ أحمد شاكر] عِلْمَها وَمَعْرِفَتَها بِرَدَّتِهِ، لِأَنَّهَا تَكُونُ -وَالْحَالَةُ كَذَلِكَ- مِمَّنْ يَسْتَحِلُّ مَا عُلِمَ مِنْ دِينِ الْمُسْلِمِينَ تَحْرِيمُهُ ضَرُورَةً، وَحُكْمُها حُكْمُ الرَّجُلِ الَّذِي تَزَوَّجَ امْرَأَةً أَبِيه كَمَا فِي حَدِيثِ الْبَرَاءِ [بْنِ عَازِبٍ]، وَلِأَجْلِ قُبُولِهَا الدُّخُولَ مُخْتَارَةً

وعن عِلْمٍ تَحْتَ وَلايَةِ الكَافِرِ. انتهى]، وَمَعَاذَ اللّهِ أَنْ تَرْضَى النِّسَاءَ الْمُسْلِمَاتِ لِأَنْفُسِهِنَّ وَلِأَعْرَاضِهِنَّ وَلِأَنْسَابِ أَوْلَادِهِنَّ وَلِدِينِهِنَّ شَيْئًا مِنْ هَذَا؛ أَلَا إِنَّ الْأَمْرَ جَدٌّ لَيْسَ بِالْهَزْلِ، وَمَا يُغْنِي فِيهِ قَانُونٌ يَصُدُّرُ بِعُقُوبَةِ الْمُتَعَاوِنِينَ مَعَ الْأَعْدَاءِ، فَمَا أَكْثَرَ الْحَيْلَ لِلْخُرُوجِ مِنْ نُصُوصِ الْقَوَانِينِ، وَمَا أَكْثَرَ الطَّرِيقَ لِتَبْرِئَةِ الْمُجْرِمِينَ، بِالشَّبْهِةِ الْمُضْطَنَّةِ، وَبِاللَّحْنِ فِي الْحُجَّةِ؛ وَلَكِنَّ الْأُمَّةَ مَسْئُولَةٌ عَنْ إِقَامَةِ دِينِهَا، وَالْعَمَلِ عَلَى نُصْرَتِهِ فِي كُلِّ وَقْتٍ وَجِهٍ، وَالْأَفْرَادُ مَسْئُولُونَ بَيْنَ يَدَيِ اللَّهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَمَّا تَجَرَّخَهُ أَيْدِيهِمْ، وَعَمَّا تَنْطَوِي عَلَيْهِ قُلُوبُهُمْ، فَلْيَنْظُرْ كُلُّ امْرِئٍ لِنَفْسِهِ، وَلْيَكُنْ سِيَّاحًا لِدِينِهِ مِنْ عَثَبِ الْعَاثِينَ وَخِيَانَةِ الْخَائِنِينَ، وَكُلُّ مُسْلِمٍ إِنَّمَا هُوَ عَلَى تَغْرِ مِنْ تَغُورِ الْإِسْلَامِ، فَلْيَخْذَرْ أَنْ يُؤْتَى الْإِسْلَامُ مِنْ قِبَلِهِ، وَإِنَّمَا النَّصْرُ مِنَ عِنْدِ اللَّهِ، وَلْيَنْصُرَنَّ اللَّهُ مَنْ يَنْصُرُهُ. انتهى باختصار.

(ح) قَالَ الشَّيْخُ أَبُو الْحَسَنِ الْأَزْدِيُّ فِي (مُوجِبَاتِ الْإِنْضِمَامِ لِلدَّوْلَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ فِي الْعِرَاقِ وَالشَّامِ): يَقُولُ الْمُجَدِّدُ الرَّاحِلُ الشَّيْخُ أَسَامَةُ بْنُ لَادِينَ رَحِمَهُ اللَّهُ {فَلَقَدْ سَرَّ الْمُسْلِمِينَ تَسَابُقُ عَدَدٍ مِنْ أَمْرَاءِ الْجَمَاعَاتِ الْمُقَاتِلَةِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ مَعَ عَدَدٍ مِنْ شُيُوخِ الْعَشَائِرِ لِتَوْحِيدِ الْكَلِمَةِ تَحْتَ كَلِمَةِ التَّوْحِيدِ فَبَايَعُوا الشَّيْخَ الْفَاضِلَ أَبَا عَمَرَ الْبَغْدَادِيَّ أَمِيرًا عَلَى (دَوْلَةِ الْعِرَاقِ الْإِسْلَامِيَّةِ)} ... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الْأَزْدِيِّ-: يَقُولُ الشَّيْخُ الْمُجَاهِدُ أَيُّمَنُ الطَّوَاهِرِيُّ حَفِظَهُ اللَّهُ {وَالْيَوْمَ تُقَامُ (دَوْلَةُ الْعِرَاقِ الْإِسْلَامِيَّةِ) دَاخِلَ الْعِرَاقِ، وَيَحْتَفِلُ الْمُجَاهِدُونَ بِهَا فِي شَوَارِعِ الْعِرَاقِ، وَيَتَظَاهَرُ النَّاسُ لِتَأْيِيدِهَا فِي مُدُنٍ وَقُرَى الْعِرَاقِ، وَيُعلنُ تَأْيِيدُهَا وَالتَّبِيعَةُ لَهَا فِي مَسَاجِدِ بَغْدَادٍ}؛ وَيَقُولُ [أَيُّ الشَّيْخِ الطَّوَاهِرِيِّ] حَفِظَهُ اللَّهُ وَنَصَرَهُ {أَوْدَ أَنْ أَوْضَحَ أَنَّهُ لَيْسَ هُنَاكَ شَيْءٌ الْآنَ فِي الْعِرَاقِ إِسْمُهُ

(القاعدة)، وَلَكِنْ تَنْظِيمُ قَاعِدَةِ الْجِهَادِ فِي بِلَادِ الرَّافِدِينَ
[والذي هو جُزْءٌ مِّنَ (تَنْظِيمِ الْقَاعِدَةِ، أَوْ تَنْظِيمِ قَاعِدَةِ
الْجِهَادِ) الَّذِي يَتَرَعَّمُهُ الشَّيْخُ أَسَامَةُ بْنُ لَادِينَ] اِنْدَمَجَ
بِفَضْلِ اللَّهِ مَعَ غَيْرِهِ مِّنَ الْجَمَاعَاتِ الْجِهَادِيَّةِ فِي (دَوْلَةِ
الْعِرَاقِ الْإِسْلَامِيَّةِ) حَفِظَهَا اللَّهُ، وَهِيَ إِمَارَةٌ شَرْعِيَّةٌ
تَقُومُ عَلَى مَنَهَجٍ شَرْعِيِّ صَحِيحٍ وَتَأَسَّسَتْ بِالشُّورَى
وَحَازَتْ عَلَى بَيْعَةِ أَغْلِبِ الْمُجَاهِدِينَ وَالْقَبَائِلِ فِي
الْعِرَاقِ}... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الْأَزْدِيِّ-: قَالَ الشَّيْخُ
عَطِيَّةُ اللَّهِ اللَّيْبِيُّ [أَخَذُ قِيَادَاتِ الصَّفِّ الْأَوَّلِ فِي تَنْظِيمِ
الْقَاعِدَةِ] رَحِمَهُ اللَّهُ {إِنَّ (دَوْلَةَ الْعِرَاقِ الْإِسْلَامِيَّةِ)
تَحْظَى بِالشَّرْعِيَّةِ الْمُسْتَنِدَةِ إِلَى الْحَقِّ الثَّابِتِ الْمُتَقَرَّرِ
فِي الشَّرِيعَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ وَفِقْهَهَا، وَتَحْظَى بِقُدْرٍ طَيِّبٍ
وَكَافٍ مِّنَ الشَّعْبِيَّةِ، بَلْ هِيَ إِمَارَةٌ وَوَلَايَةٌ أَقَامَهَا
مُسْلِمُونَ مُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ تَعَالَى حَصَلَتْ لَهُمْ
شَوْكَةٌ وَقُوَّةٌ فِي بَعْضِ بَقَاعِ الْأَرْضِ فَأَقَامُوا إِمَارَةً
وَاخْتَارُوا رَجُلًا مِنْهُمْ بَايَعُوهُ عَلَيْهِمْ، وَأَقَامُوا مَا قَدِرُوا
عَلَيْهِ مِنَ الدِّينِ وَأَحْكَامِ الشَّرِيعَةِ، وَهُمْ بَاذِلُونَ جُهِدَهُمْ
فِي ذَلِكَ، وَهُمْ بِحَمْدِ اللَّهِ مَوْثُقُونَ أَهْلُ دِينٍ وَصِدْقٍ
وَجِهَادٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، وَهَذِهِ الْإِمَارَةُ (الدَّوْلَةُ) تُثَبِّتُ
وُجُودَهَا فِي الْمِيدَانِ وَعَلَى الْأَرْضِ وَتَزِدَادُ قُوَّةً بِحَمْدِ اللَّهِ
وَتَتَطَوَّرُ رَغْمَ كَيْدِ أَعْدَائِهَا الْكُبَّارِ الْعَظِيمِ حَدًّا}... ثُمَّ قَالَ
-أَيُّ الشَّيْخِ الْأَزْدِيِّ-: وَبَعْدَ اسْتِشْهَادِ الشَّيْخِ أَبِي عُمَرَ
الْبَغْدَادِيِّ تَقَبَّلَهُ اللَّهُ، اِنْعَقَدَ مَجْلِسُ شُورَى (الدَّوْلَةِ)
وَاخْتَارُوا أَمِيرًا لِّ (الدَّوْلَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ فِي الْعِرَاقِ) الشَّيْخَ
أَبَا بَكْرٍ الْبَغْدَادِيَّ حَفِظَهُ اللَّهُ وَنَصَرَهُ، فَانْعَقَدَتْ لَهُ الْبَيْعَةُ
بِاخْتِيَارٍ وَمَشُورَةٍ كَمَا اِنْعَقَدَتْ لِسَلَفِهِ أَبِي عُمَرَ تَقَبَّلَهُ
اللَّهُ}... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الْأَزْدِيِّ-: مِّنَ الْمُتَقَرَّرِ أَنَّ
(الدَّوْلَةَ الْإِسْلَامِيَّةَ فِي الْعِرَاقِ) تَأَسَّسَتْ عَلَى سُوقِ
[وَالسُّوقِ جَمْعُ سَاقٍ] صَحِيحَةٍ، وَلَا نِزَاعَ فِي سَلَامَةِ
النِّشَاءِ وَصِحَّةِ الْمُبْتَدَأِ... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الْأَزْدِيِّ-: إِنَّ

الدول الإسلامية على مَرَّ العُصُورِ قَدْ كَانَ يَنْتَابُهَا مِنْ
الضَّعْفِ وَضَيَاعِ الْأَرْضِ مَا يَعْلَمُهُ كُلُّ مُطَالِعٍ لِلتَّأْرِيخِ، وَلَمْ
يَكُنْ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ مُوجِبًا لِانْجِلَالِهَا **مَا بَقِيَتْ فِيهَا**
الشُّوْكَةُ... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الْأَزْدِيِّ-: إِنَّ الدَّوْلَةَ
الإسلامية التي أُسِّسَتْهَا خَيْرُ الْبَرِيَّةِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ
قَدْ اِمْتَدَّ سُلْطَانُهُ فِيهَا عَلَى مُعْظَمِ أَرْجَاءِ جَزِيرَةِ الْعَرَبِ،
ثُمَّ لَمَّا أَنْ تَوَفَّاهُ اللَّهُ خَلَفَهُ عَلَى الْأَمْرِ فِيهَا صِدِّيقُ الْأَمَّةِ
أَبُو بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فَانْتَقَضَ عَلَيْهِ بَعْدَ خِلَافَتِهِ
مُعْظَمُهَا، وَتَمَرَّدَ عَنْ طَاعَتِهِ **أَكْثَرُهَا**، قَالَ ابْنُ إِسْحَاقَ
رَحِمَهُ اللَّهُ {وَأَزْتَدَّتْ الْعَرَبُ عِنْدَ وَفَاةِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى
اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَا خَلَا أَهْلَ الْمَشْجَدَيْنِ (مَكَّةَ
وَالْمَدِينَةَ)}؛ وَقَدْ وَقَعَ بِالْمُسْلِمِينَ بَعْدَ وَفَاةِ النَّبِيِّ صَلَّى
اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَارْتِدَادِ الْعَرَبِ مَا يَعْبُرُ الْيَرَاغُ **[أَيُّ**
الْقَلَمِ] عَنْ وَصْفِهِ، وَضَاقَتْ عَلَى أَهْلِ الْإِسْلَامِ الْأَرْضُ
بِمَا رَحُبَتْ، فَانْتَقَضَتْ **مُعْظَمُ** الْبِلَادِ، وَأَضْحَى الْمُسْلِمُونَ
قَلَّةً بَعْدَ أَنْ كَانُوا وَفَرَةً؛ وَمَعَ كُلِّ هَذَا فَمَا انْخَلَتْ بَيْعَتُهُ
[أَيُّ بَيْعَةِ أَبِي بَكْرٍ]، وَلَا انْتَقَضَتْ بَعْدَ إِبْرَامِهَا إِمَامَتُهُ، وَلَا
كَانَ فِي الصَّحَابَةِ الْكِرَامِ رِضْوَانُ اللَّهِ تَعَالَى عَلَيْهِمْ مَنْ
زَعَمَ هَذَا الزَّعَمَ **[أَيُّ انْجِلَالِ الْبَيْعَةِ وَانْتِقَاضِ الْإِمَامَةِ]** أَوْ
دَاخَلَ صَدْرَهُ ذَلِكَ الْفَهْمُ، **بَلْ لَوْ أَرِخَ أَهْلُ الْإِسْلَامِ** فِي
ذَلِكَ الْوَقْتِ عَنْ مَدِينَةِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
وَالْجَائِثِمْ جَحَافِلُ الرَّدَّةِ إِلَى شَعْفِ **[أَيُّ رُؤُوسِ]** الْجِبَالِ
أَوْ سَوَاجِلِ الْبُحُورِ، **مَا كَانَ ذَلِكَ فَاسِخًا لِصَفْقَةِ يَدٍ**
عَاقَدَتْ، وَلَا فَاصِمًا لِبَيْعَةٍ عَلَيْهَا الرِّجَالُ تَوَاقَفَتْ... ثُمَّ
قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الْأَزْدِيِّ-: يَقُولُ الشَّيْخُ الْمُجَاهِدُ (أَسَامَةُ
بْنُ لَادِنٍ) تَقَبَّلَهُ اللَّهُ {وَلَوْ أَنَّ التَّمَكِينَ الْمُطْلَقَ شَرْطُ
لِقِيَامِ الْإِمَارَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ فِي هَذَا الزَّمَانِ **لَمَّا قَامَتْ**
لِلْإِسْلَامِ دَوْلَةٌ، لِأَنَّ الْجَمِيعَ يَعْلَمُ أَنَّهُ مَعَ التَّفَوُّقِ الْعَسْكَرِيِّ
الِهَائِلِ لِلْخُصُومِ أَنَّهُمْ يَسْتَطِيعُونَ أَنْ يَغْزُوا أَيَّ دَوْلَةٍ
وَيُسْقِطُوا حُكُومَتَهَا، وَهَذَا مَا رَأَيْنَاهُ فِي أَفْغَانِسْتَانِ،

وَكَمَا أَسْقَطُوا حُكُومَةَ الْعِرَاقِ الْبَعْثِيَّةِ، فَسُقُوطُ الدَّوْلَةِ لَا
يَعْنِي نِهَآيَةَ الْمَطَافِ وَلَا يَعْنِي سُقُوطَ جَمَاعَةِ الْمُسْلِمِينَ
وَأِمَامِهِمْ، وَإِنَّمَا يَحِبُّ أَنْ يَسْتَمِرَّ الْجِهَادُ ضِدَّ الْكُفَّارِ كَمَا
هُوَ الْحَالُ فِي أَفْغَانِسْتَانَ وَالْعِرَاقِ وَالصُّومَالِ {...} ثُمَّ
قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الْأَزْدِيِّ-: قَالَ الْإِمَامُ ابْنُ حَزْمٍ رَحِمَهُ اللَّهُ
{إِتَّفَقَ جَمِيعُ أَهْلِ السُّنَّةِ عَلَى وَجُوبِ الْإِمَامَةِ، وَأَنَّ الْأُمَّةَ
وَاجِبٌ عَلَيْهَا الْإِنْقِيَادُ لِإِمَامٍ عَادِلٍ يُقِيمُ فِيهِمْ أَحْكَامَ اللَّهِ
وَيَسُوسُهُمْ بِأَحْكَامِ الشَّرِيعَةِ الَّتِي آتَى بِهَا رَسُولُ اللَّهِ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ}... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الْأَزْدِيِّ-:
إِنَّ الشُّورَى [فِي تَعْيِينِ إِمَامِ الْمُسْلِمِينَ] إِنَّمَا تَكُونُ لِمَنْ
تَوْفَّرَ وُجُودُهُ مِنْ أَهْلِ الْحَلِّ وَالْعَقْدِ وَقَدْ لَزِمَ تَنْصِيبَ
الْإِمَامِ، وَلَوْ لَزِمَ اسْتِشَارَةُ أَهْلِ الْأَضْفَاعِ [أَيُّ النَّوَاجِي
وَالجِهَاتِ] لَمَا صَحَّتْ خِلَافَةُ وَاحِدٍ مِنَ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ
الْمُهْدِيِّينَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ
الْأَزْدِيِّ-: وَقَدْ كَانَتْ الْخِلَافَةُ الرَّاشِدَةُ تَنْعَقِدُ وَتَلَزِمُ بَيْعَةَ
أَهْلِ الْحَلِّ وَالْعَقْدِ أَوْ جُمْهُورِهِمْ فِي الْمَدِينَةِ، وَلِهَذَا قَاتَلَ
عَلِيٌّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مَنْ لَمْ يَدْخُلْ فِي بَيْعَتِهِ بَعْدَ ذَلِكَ
وَقَدْ كَانَ مُحِقًّا مُصِيبًا... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الْأَزْدِيِّ-:
وَلِلَّهِ دُرُّ الشَّيْخِ أَسَامَةُ [بْنُ لَادِينَ] تَقَبَّلَهُ اللَّهُ إِذْ يَقُولُ إِبَّانَ
قِيَامِ الدَّوْلَةِ فِي الْعِرَاقِ {وَلَكِنْ لَمَّا نَشَأَ النَّاسُ وَعَاشُوا
بَعِيدًا عَنْ ظِلِّ الدَّوْلَةِ الْمُسْلِمَةِ تَبَلَّدَ حِسُّ الْكَثِيرِ مِنْهُمْ
وَلَمْ يَعُودُوا يَشْعُرُونَ بِخَرَجٍ كَبِيرٍ لِتَأْخِيرِ قِيَامِهَا... وَلَوْ أَنَّ
الْإِمَارَةَ لَا تَتِمُّ إِلَّا بَعْدَ مُشَاوَرَةٍ جَمِيعٍ مَنْ يَعْنِيهِمُ الْأَمْرُ
لَمَّا أَقْدَمَ عُفْمَرُ عَلَى مُبَايَعَةِ أَبِي بَكْرٍ دُونَ اسْتِيفَاءِ
الْمُشَاوَرَةِ، وَلَمَّا قِيلَ أَبُو بَكْرٍ أَنْ يَبْسُطَ يَدَهُ لِقَبُولِ
الْبَيْعَةِ، وَلَمَّا أَقْدَمَ جُلُّ الصَّحَابَةِ عَلَى مُبَايَعَتِهِ رَضِيَ اللَّهُ
عَنْهُمْ أَجْمَعِينَ {...} ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الْأَزْدِيِّ-: قَالَ
الشَّيْخُ أَسَامَةُ [بْنُ لَادِينَ] تَقَبَّلَهُ اللَّهُ {وَالْمَقْصُودُ
وَالْمَطْلُوبُ شَرْعًا اِعْتِصَامُ الْمُسْلِمِينَ بِحَبْلِ اللَّهِ
وَاجْتِمَاعُهُمْ تَحْتَ أَمِيرٍ وَاحِدٍ لِإِقَامَةِ دِينِ اللَّهِ وَنُصْرَتِهِ،

وَمَعْلُومٌ أَنَّ هَذَا الْأَمْرَ **يَجِبُ الْمُسَارَعَةُ فِي إِقَامَتِهِ** فَهُوَ
 وَاجِبٌ مِنْ أَعْظَمِ الْوَاجِبَاتِ فِي دِينِ اللَّهِ تَعَالَى { قَالَ
 الْجُوَيْنِيُّ (ت 478هـ) فِي (غِيَاثُ الْأَمَمِ فِي الْبَيِّنَاتِ
 الظَّلَمِ): **فَإِذَا خَلَا الزَّمَانُ عَنِ السُّلْطَانِ وَجَبَ الْبِدَارُ عَلَى**
حَسَبِ الْإِمْكَانِ إِلَى دَرَاءِ الْبَوَائِقِ عَنْ أَهْلِ الْإِيمَانِ... ثُمَّ
 قَالَ -أَيُّ الْجُوَيْنِيِّ-: **وَإِذَا لَمْ يُصَادِفِ النَّاسُ قَوَّامًا**
بِأُمُورِهِمْ يَلُودُونَ بِهِ فَيَسْتَحِيلُ أَنْ يُؤْمَرُوا بِالْقُعُودِ عَمَّا
 يَقْتَدِرُونَ عَلَيْهِ مِنْ دَفْعِ الْفَسَادِ، فَإِنَّهُمْ لَوْ تَقَاعَدُوا عَنْ
 الْمُمْكِنِ عَمَّ الْفَسَادُ الْبِلَادِ وَالْعِبَادَ... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ
 الْجُوَيْنِيِّ-: وَقَدْ قَالَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ { **لَوْ خَلَا الزَّمَانُ عَنِ**
السُّلْطَانِ فَحَقَّ عَلَى قُطَّانِ كُلِّ بَلَدَةٍ، وَسُكَّانِ كُلِّ قَرْيَةٍ،
أَنْ يُقَادُّوا مِنْ ذَوِي الْأَخْلَامِ وَالنَّهْيِ، وَذَوِي الْعُقُولِ
وَالْحِجَا، مَنْ يَلْتَزِمُونَ امْتِنَالِ إِشَارَاتِهِ وَأَوَامِرِهِ، وَيَنْتَهُونَ
عَنْ مَنَاهِيهِ وَمَزَاجِرِهِ، فَإِنَّهُمْ لَوْ لَمْ يَفْعَلُوا ذَلِكَ، تَرَدَّدُوا
عِنْدَ إِمَامِ الْمُهِمَّاتِ، وَتَبَلَّدُوا عِنْدَ إِظْلَالِ الْوَاقِعَاتِ.
 أَنْتَهَى. وَقَالَ ابْنُ تَيْمِيَّةَ فِي (مَجْمُوعِ الْفَتَاوَى): **وَالسَّنَةُ**
أَنْ يَكُونَ لِلْمُسْلِمِينَ إِمَامٌ وَاحِدٌ، وَالْبَاقُونَ نُوَّابُهُ، فَإِذَا
فُرِضَ أَنَّ الْأُمَّةَ خَرَجَتْ عَنْ ذَلِكَ لِمَعْصِيَةٍ مِنْ بَعْضِهَا
وَعَجَزَ مِنَ الْبَاقِينَ، أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ، فَكَانَ لَهَا عِدَّةُ أُمَّةٍ
 { قَالَ الشَّيْخُ أَبُو سَلْمَانَ الصُّومَالِي فِي (تَنْبِيهِ وَتَحْرِيرِ
 لِفَتْوَى مَنْسُوبَةٍ لِلشَّيْخِ حَسَّانَ): **إِنْ اتَّحَادَ الْمُسْلِمِينَ**
عُمُومًا، وَاتَّفَاقَ كَلِمَةِ الْمُجَاهِدِينَ خُصُوصًا، وَعَدَمَ التَّنَازُعِ
الَّذِي يُؤَدِّي إِلَى الْفُشْلِ وَالْوَهْنِ، مِنْ الْوَاجِبَاتِ الشَّرْعِيَّةِ
وَالضَّرُورَاتِ الدِّينِيَّةِ، قَالَ تَعَالَى { وَإِنْ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةٌ
وَاحِدَةٌ وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاتَّقُوا } [وَقَالَ] { وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ
اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا } [وَقَالَ] { وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ
تَفَرَّقُوا وَاخْتَلَفُوا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ } [وَقَالَ]
{ وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَلَا تَنَازَعُوا فَتَفْشَلُوا وَتَذْهَبَ
رِيحُكُمْ، وَاصْبِرُوا، إِنَّ اللَّهَ مَعَ الصَّابِرِينَ }، فَوَجَبَ شَرْعًا
تَجَنُّبُ التَّفَرُّقِ، وَحَرْمُ الْاِخْتِلَافِ لَا سِيَّمَا تَعَدُّدُ الْأَمْرَاءِ فَإِنَّهُ

أَصْلُ فَسَادِ دُنْيَا الْمُسْلِمِينَ وَدِينِهِمْ؛ قَالَ الْإِمَامُ ابْنُ الْقَيْمِ رَحِمَهُ اللَّهُ [فِي الْجَوَابِ الْكَافِي] {وَأَصْلُ فَسَادِ الْعَالَمِ إِنَّمَا هُوَ مِنْ اخْتِلَافِ الْمُلُوكِ وَالْخُلَفَاءِ، وَلِهَذَا لَمْ يَطْمَعَ أَغْدَاءُ الْإِسْلَامِ فِيهِ فِي زَمَنِ مِنَ الْأُزْمَةِ **إِلَّا فِي زَمَنِ تَعَدُّدِ مُلُوكِ الْمُسْلِمِينَ وَاخْتِلَافِهِمْ وَأَنْفِرَادِ كُلِّ مِنْهُمْ بِلَادٍ** وَطَلَبَ بَعْضُهُمُ الْعُلُوَّ عَلَى بَعْضٍ}؛ وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ [فِي جَامِعِ الْمَسَائِلِ] {وَدَلَّتْ نُصُوصُ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَاجْتِمَاعُ سَلَفِ الْأُمَّةِ أَنَّ وَلِيَّ الْأَمْرِ -إِمَامَ الصَّلَاةِ، وَالْحَاكِمَ، وَأَمِيرَ الْحَرْبِ وَالْفَيْءِ، وَغَامِلَ الصَّدَقَةِ- يُطَاعُ فِي مَوَاضِعِ الْجِتْهَادِ، وَلَيْسَ عَلَيْهِ أَنْ يُطِيعَ أَتْبَاعُهُ فِي مَوَارِدِ الْجِتْهَادِ، **بَلْ عَلَيْهِمْ طَاعَتُهُ فِي ذَلِكَ وَتَرْكُ رَأْيِهِمْ لِرَأْيِهِ، فَإِنْ مَضَلَّ الْجَمَاعَةُ وَالْإِثْلَافُ وَمَفْسَدَةُ الْفِرْقَةِ وَالْإِخْتِلَافُ أَعْظَمُ مِنْ أَمْرِ الْمَسَائِلِ الْجُزْئِيَّةِ}... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الصُّومَالِيِّ-: لَا أَرَى الْإِنْكَارَ عَلَى الْأَمْرَاءِ -وَعَلَى غَيْرِهِمْ- فِي الْمُخَالَفَاتِ الشَّرْعِيَّةِ خُرُوجًا عَلَيْهِمْ وَتَفْرِيقًا لِكَلِمَةِ الْمُسْلِمِينَ، بَلْ هُوَ مِنَ الدِّينِ، وَوَاجِبٌ شَرْعِيٌّ عَلَى الْقَادِرِ عَلَيْهِ؛ فَالْخُرُوجُ عَلَى أَوْلِيَاءِ الْأُمُورِ وَتَفْرِيقُ كَلِمَةِ الْمُسْلِمِينَ شَيْءٌ، وَالتَّقْدُّ الْعِلْمِيُّ وَالتَّنْبِيهُ عَلَى الْمُخَالَفَاتِ الشَّرْعِيَّةِ سِرًّا وَجَهْرًا نَصَحًا لِلدِّينِ شَيْءٌ آخَرُ، وَقَدْ كَانَ مِنْ هَذِي السَّلَفِ وَسُنَنِ الْهُدَى **الْإِنْكَارُ عَلَى الْأَمْرَاءِ فِيمَا يَأْتُونَهُ مِنَ الْمُنْكَرَاتِ وَالْمُخَالَفَاتِ** وَهَذَا لَا يَعْنِي الْخُرُوجَ وَلَا الشَّقَاقَ. انْتَهَى بِاخْتِصَارٍ، لَكَّانَ يَحِبُّ عَلَى كُلِّ إِمَامٍ أَنْ يُقِيمَ الْخُدُودَ وَيَسْتَوْفِيَ الْخُقُوقَ... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ ابْنِ تَيْمِيَّةَ-: لَوْ فُِرِضَ عَجْزُ بَعْضِ الْأَمْرَاءِ عَنْ إِقَامَةِ الْخُدُودِ وَالْخُقُوقِ أَوْ إِضَاعَتِهِ لِذَلِكَ، **لَكَّانَ ذَلِكَ الْفَرَضُ عَلَى الْقَادِرِ عَلَيْهِ؛ وَقَوْلُ مَنْ قَالَ {لَا يُقِيمُ الْخُدُودَ إِلَّا السُّلْطَانُ وَنَوَائِبُهُ} [هَذَا] إِذَا كَانُوا قَادِرِينَ فَاعِلِينَ بِالْعَدْلِ، كَمَا يَقُولُ الْفُقَهَاءُ {الْأَمْرُ إِلَى الْحَاكِمِ، إِنَّمَا هُوَ الْعَادِلُ الْقَادِرُ فَإِذَا كَانَ مُضَيِّعًا لِلْأَمْوَالِ الْيَتَامَى،****

أَوْ عَاجِزًا عَنْهَا، لَمْ يَجِبْ تَسْلِيمُهَا إِلَيْهِ مَعَ إِمْكَانِ حِفْظِهَا بِدُونِهِ، وَكَذَلِكَ الْأَمِيرُ إِذَا كَانَ مُضَيِّعًا لِلْخُدُودِ أَوْ عَاجِزًا عَنْهَا لَمْ يَجِبْ تَفْوِيضُهَا إِلَيْهِ مَعَ إِمْكَانِ إِقَامَتِهَا بِدُونِهِ {... ثم قَالَ -أَيُّ ابْنِ تَيْمِيَّةَ-: وَالْأَصْلُ أَنَّ هَذِهِ الْوَاجِبَاتِ تُقَامُ عَلَى أَحْسَنِ الْوُجُوهِ، فَمَتَى أُمِكنَ إِقَامَتُهَا مِنْ أَمِيرٍ لَمْ يُخْتَجْ إِلَى اثْنَيْنِ، وَمَتَى لَمْ يَقُمْ إِلَّا بَعْدَرٍ وَمِنْ غَيْرِ سُلْطَانٍ أَقِيمَتْ إِذَا لَمْ يَكُنْ فِي إِقَامَتِهَا فَسَادٌ يَزِيدُ عَلَى إِضَاعَتِهَا فَإِنَّهَا مِنْ بَابِ (الْأَمْرِ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيِ عَنِ الْمُنْكَرِ) فَإِنْ كَانَ فِي ذَلِكَ مِنْ فَسَادٍ وَوَلَاةِ الْأَمْرِ أَوْ الرِّعْيَةِ مَا يَزِيدُ عَلَى إِضَاعَتِهَا لَمْ يُدْفَعْ فَسَادٌ يَأْفِسِدُ مِنْهُ [قَالَ الشَّيْخُ أَبُو سَلْمَانَ الصُّومَالِي فِي (هَلْ يَجُوزُ أَخْذُ الْمَعُونَةِ وَالْوِظَائِفِ فِي الْإِسْلَامِ): وَلِهَذَا كَانَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ يَعْمَلُ بِهَذَا الْأَصْلِ الَّذِي قَرَّرَهُ، فَيَعَزِّزُ وَيُقِيمُ الْخُدُودَ لَمَّا ضَيَّعَ السُّلَاطِينَ إِقَامَةَ الْخُدُودِ فِي زَمَانِهِ، وَلَا يَخْفَى هَذَا عَلَى مُطَّلِعِ سِيرَةِ الشَّيْخِ رَحِمَهُ اللَّهُ... ثم قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الصُّومَالِي-: وَقَامَ جَمَاعَةٌ مِنْ أَهْلِ الْفِقْهِ وَالْجَدِثِ فِي سَنَةِ 201 هـ بِإِقَامَةِ حَدِّ الْجَرَابَةِ عَلَى قُطَاعِ الطَّرِيقِ وَأَهْلِ الْفَسَادِ لِإِهْمَالِ الْخَلِيفَةِ وَتَضْيِيعِهِ لِذَلِكَ فِي بَغْدَادَ وَخَرَّاسَانَ... ثم قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الصُّومَالِي-: وَقَامَ الشَّيْخُ أَبُو مُحَمَّدٍ الْبَرْبَهَارِيُّ صَاحِبُ (شَرْحِ السُّنَنِ) بِمُحَارَبَةِ أَهْلِ الْفُسُوقِ فِي بَغْدَادَ وَكَوْنِ جَمَاعَةٍ وَأَعْوَانًا لِذَلِكَ، فَخَطَمُوا دُورَ الْخُمُورِ وَالْبَدْعَارَةِ سَنَةَ 323 هـ مَعَ وُجُودِ الْخَلِيفَةِ فِي بَغْدَادَ إِلَّا أَنَّهُ كَانَ مُضَيِّعًا لِبَعْضِ الْأَحْكَامِ... ثم قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الصُّومَالِي-: الْإِمَامُ أَبُو جَعْفَرٍ أَحْمَدُ بْنُ تَصْرِ الدَّائِدِيِّ قَالَ {وَكُلُّ بَلَدٍ لَا سُلْطَانَ فِيهِ، أَوْ فِيهِ سُلْطَانٌ يُضَيِّعُ الْخُدُودَ أَوْ سُلْطَانٌ غَيْرُ عَدْلٍ، فَعُدُولُ الْمَوْضِعِ وَأَهْلُ الْعِلْمِ يَقُومُونَ فِي جَمِيعِ ذَلِكَ مَقَامَ السُّلْطَانِ}؛ وَسُئِلَ عَنْ بَلَدٍ لَا قَاضِيَ فِيهِ وَلَا سُلْطَانًا، أَيْجُوزُ فِعْلُ عُدُولِهِ فِي بَيْعِهِمْ وَأَشْرِيَّتِهِمْ وَنِكَاحِهِمْ؟ فَأَجَابَ بِأَنَّ الْعُدُولَ يَقُومُونَ مَقَامَ الْقَاضِي

والوالي في المكان الذي لا إمام فيه ولا قاضي... ثم قال -أي الشيخ الصومالي-: **فَبَانَ لَكَ بِمَا تَقْدَمُ إِتِّفَاقُ** المَغَارِبَةِ والمَشَارِقَةِ عَلَى أَنَّ أَهْلَ الْبَلَدِ يَقُومُونَ مَقَامَ السُّلْطَانِ عِنْدَ فَقْدِهِ أَوْ غَيْبَتِهِ، إِذَا لَمْ يُمَكِّنِ الْإِنْتِظَارُ، **وَكَذَلِكَ إِذَا كَانَ مُضَيِّعًا لِلْحُدُودِ وَالْحُقُوقِ**، وَأَنَّ السُّلْطَانَ والدَّوْلَةَ وَسِيلَةً مِنَ الْوَسَائِلِ، وَإِقَامَةُ الشَّرَائِعِ غَايَةُ وَمَقْصِدُ النَّسَبَةِ لِلْإِمَامَةِ، فَإِذَا تَعَذَّرَتِ الْوَسِيلَةُ الْمُعِينَةُ لَمْ يَسْقُطِ الْمَقْصِدُ لِأَنَّ الْمَعْهُودَ فِي قَوَاعِيدِ الشَّرْعِ سُقُوطُ الْوَسَائِلِ بِسُقُوطِ الْمَقَاصِدِ لَا الْعَكْسُ، فَإِنْ مُرَاعَاةُ الْمَقَاصِدِ أَوْلَى مِنْ مُرَاعَاةِ الْوَسَائِلِ، بَلْ تُقَامُ [أَيِ الْمَقَاصِدُ] بِمَا تَيَسَّرَ مِنْ وَسَائِلَ أُخَرَى شَرْعِيَّةٍ عَلَى حَدِّ قَوْلِهِ تَعَالَى {فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ} وَقَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ {إِذَا أَمَرْتُكُمْ بِأَمْرٍ فَأَتُوا مِنْهُ مَا اسْتَطَعْتُمْ} وَقَوْلِ الْفُقَهَاءِ {الْمَيْسُورُ لَا يَسْقُطُ بِالْمَعْسُورِ}. انتهى باختصار. وقال الشيخ أبو سلمان الصومالي أيضًا في (التنبيهات على ما في الإشارات والدلائل من الأغلوطات): قال العلامة عبد الرحمن بن حسن [بن محمد بن عبد الوهاب] {بِأَيِّ كِتَابٍ، أَمْ بِأَيِّ حُجَّةٍ، أَنَّ الْجِهَادَ لَا يَجِبُ إِلَّا مَعَ إِمَامٍ مُتَّبَعٍ؟}، **هَذَا مِنَ الْفِرْيَةِ فِي الدِّينِ وَالْعُدُولِ عَنْ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ**، والأدلة على بُطلانِ هَذَا الْقَوْلِ أَشْهَرُ مِنْ أَنْ تُذَكَّرَ، مِنْ ذَلِكَ عُمُومُ الْأَمْرِ بِالْجِهَادِ وَالتَّرْغِيبُ فِيهِ وَالْوَعِيدُ فِي تَرْكِهِ؛ وَقَالَ {كُلُّ مَنْ قَامَ بِالْجِهَادِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ وَأَدَّى مَا فَرَضَهُ اللَّهُ، وَلَا يَكُونُ الْإِمَامُ إِمَامًا إِلَّا بِالْجِهَادِ، لَا أَنَّهُ لَا يَكُونُ جِهَادٌ إِلَّا بِإِمَامٍ}؛ وَقَالَ {كُلُّ مَنْ قَامَ إِزَاءَ الْعَدُوِّ وَعَادَاهُ وَاجْتَهَدَ فِي دَفْعِهِ فَقَدْ جَاهَدَ، وَكُلُّ طَائِفَةٍ تُصَادِمُ عَدُوَّ اللَّهِ فَلَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ لَهَا أئِمَّةٌ تَرْجِعُ إِلَى أَقْوَالِهِمْ وَتَدِيرُهُمْ، وَأَحَقُّ النَّاسِ بِالْإِمَامَةِ مَنْ أَقَامَ الدِّينَ، الْأَمَثَلُ فَالْأَمَثَلُ، فَإِنْ تَابَعَهُ النَّاسُ أَدَّوا الْوَاجِبَ، وَإِنْ لَمْ يُتَابِعُوهُ أَثْمَرُوا إِثْمًا كَبِيرًا يَخْذُلَانِهِمْ

الإسلام، وأما القائم به [أي بالجهاد] كلما قلت أعوانه وأنصاره صار أعظم لأجره كما دل على ذلك الكتاب والسنة والإجماع}. انتهى باختصار. وقال الإمام أحمد بن حنبل في (العقيدة): وأنه إن بطل أمر الإمام لم يبطل العزو والحج. انتهى. وقال الشيخ أبو سلمان الصومالي في (تأييد ومناصرة للبيان الختامي لعلماء الولايات الإسلامية في الصومال): إن الخليفة إذا ارتد أو قام به وصف الكفر يجب الخروج عليه، كما يجب نصب إمام عدل آخر على جماعة المسلمين، فمن يقوم بهذا الواجب ياترى؟ فهل تنتظر إماماً آخر يخرج من السرداب ليقوم بأعباء الخلافة وأحوال الرعية؟! أم يقال {لا يجوز الخروج على الإمام المرتد إذ لا إمام يُقاتل من ورائه ويتقى به} كقول أهل الإفك والافتراء على الشرائع، بل الحق الذي عليه أهل العلم من الفقهاء والمحدثين أن جماعة المسلمين تقوم مقام السلطان فتخلع وتولي... ثم قال -أي الشيخ الصومالي-: وقال الإمام الماوردي [ت450هـ] {إن من وجب له على شخص خذ قذف أو تعزير، وكان يباديه بعيدة عن السلطان، له استيفاؤه إذا قدر عليه بنفسه}، وعلق الشبرايملي [ت1087هـ] على قوله (بعيدة عن السلطان) {أي أو قريبة منه وخاف من الرفع إليه عدم التمكن من إثبات حقه أو غرم دراهم فله استيفاء حقه}... ثم قال -أي الشيخ الصومالي-: وقال الإمام الشوكاني {وأما أنه لا يقيمها [أي الحدود] إلا الأئمة، وأنها ساقطة إذا وقعت في غير زمن إمام أو في غير مكان يليه، فباطل وإسقاط لما أوجبه الله من الحدود في كتابه، والإسلام موجود والكتاب والسنة موجودان وأهل العلم والصلاح موجودون، فكيف تهمل حدود الشرع بمجرد عدم وجود واحد من المسلمين}، على هذا الأصل الذي دل عليه الكتاب والسنة انعقد

إِجْمَاعُ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ مِنَ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ
وغيرهم، وَلَا عِبْرَةَ بِخِلَافِ مَنْ خَالَفَ هَذَا الْأَصْلَ مِنْ أَهْلِ
الْأَهْوَاءِ وَالْبِدْعِ. انتهى باختصار. انتهى. انتهى.
باختصار. وَقَالَ الشَّيْخُ أَبُو الْحَسَنِ الْأَزْدِيُّ أَيْضًا فِي
(الْإِجَافَةِ لِشُئِهِ خُصُومَ دَوْلَةِ الْخِلَافَةِ): فَحِينَ تَسْمَعُ قَائِلًا
يَقُولُ {لَمْ تَأْتِ لَكُمْ يَا أَهْلَ الشَّامِ لِنَحْكُمَكُمْ، وَلَا لِنَفْرِضَ
عَلَيْكُمْ مَنْ لَا تَرْضَوْنَ، بَلْ جِئْنَا لِنَنْصُرَكُمْ وَنَذُودَ عَنْكُمْ}
وَمَا إِلَى هَذَا الْقَوْلِ، فَأَيُّ فَهْمٍ تَرَى قَائِلَهُ قَدْ تَخَصَّلَهُ
لِمَعْنَى الشُّورَى يَبِينُ بِهِ **عَنْ فَهْمِ أَرْبَابِ الدِّيمُقْرَاطِيَّةِ**
وَدُعَاةِ الْبَرْلَمَانَاتِ وَالْإِنْتِخَابَاتِ؟! وَإِذَا تَأَمَّلْتَ فِي طَرِيقَةِ
تَوَلَّى الْخُلَفَاءِ فِي عَصْرِ الْخِلَافَةِ الرَّاشِدَةِ، فَمَا أَنْتَ
بِوَاحِدٍ أَمَرَ إِخْتِيَارَ الْإِمَامِ قَدْ أَلْقَيْتَ مَقَالِيدَهُ لِرَغَبَاتِ
سَوَادِ النَّاسِ ابْتِدَاءً، وَلَا أَسْنَدَ تَعْيِينُهُ لِتَشْهَاتِهِمْ، وَقَدْ
كَانُوا إِذْ ذَاكَ خَيْرَ أُمَّةٍ وَخَيْرَ قَرْنٍ، لَمْ تَتَشَعَّبْ بِهِمْ
السُّبُلُ، وَلَمْ تَجْتَرِفْهُمْ الْأَهْوَاءُ، وَلَا تَجَذَّرْتَ فِيهِمْ الْبِدْعُ،
وَلَا وَرَدْتَ عَلَيْهِمْ وَارِدَاتُ مِلَلِ الْكُفْرِ وَزُبَالَاتُ أَفْكَارِهِمْ
فَرَوْقُوهَا وَاسْتَحْسَنُوهَا، وَمَعَ ذَلِكَ فَمَا جُعِلَتِ الْخَيْرَةُ
لَهُمْ فِي تَنْصِيبِ الْأُئِمَّةِ عَلَى الطَّرِيقَةِ الَّتِي يَرُومُهَا مَنْ
إِلْتَأَتْ فَهْمُهُ بِمَبَادِي الدِّيمُقْرَاطِيَّةِ... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ
الْأَزْدِيِّ-: جِيءَ إِلَى عَلِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لِيَقْبَلَ الْبَيْعَةَ،
فَتَأَبَّى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَتَمَنَعَ أَوَّلَ الْأَمْرِ ثُمَّ خَرَجَ إِلَى
الْمَسْجِدِ وَقَامَ لِلْأَمْرِ قَبَايِعَهُ النَّاسُ، فَلَزِمَتْ بَيْعَةُ الْأَقْطَارِ
لَهُ بَيْعَةً مَنْ بَايَعَ فِي الْمَدِينَةِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ أَهْلُ الْأَقْطَارِ
قَدْ اسْتُشِيرُوا فِي الْأَمْرِ أَوْ تَخَيَّرُوا الْإِمَامَ... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ
الشَّيْخِ الْأَزْدِيِّ-: حِينَ أَعْلَنْتِ (الدَّوْلَةُ الْإِسْلَامِيَّةُ) أَعَزَّهَا
اللَّهُ عَنْ إِعَادَةِ الْخِلَافَةِ وَتَنْصِيبِ خَلِيفَةٍ لِلْمُسْلِمِينَ، فَقَدْ
تَمَّ ذَلِكَ بِمَشُورَةِ أَهْلِ الشُّورَى فِي (الدَّوْلَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ
فِي الْعِرَاقِ وَالشَّامِ)، وَهَذِهِ الدَّوْلَةُ [أَيُّ الدَّوْلَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ
فِي الْعِرَاقِ وَالشَّامِ] إِنَّمَا هِيَ مَجْمَعُ جَمَاعَاتٍ وَأَلْوِيَّةٍ
عِدَّةٍ، وَفَقَهُمُ اللَّهُ فَاجْتَمَعُوا تَحْتَ رَايَةٍ وَاحِدَةٍ لِغَايَةٍ

وَاجِدَةٍ، **وَانْسَلَخُوا مِنْ أَسْمَاءٍ وَمُسَمَّيَاتٍ فَرَّقَتْهُمْ شَيْعًا لِيَكُونَ لَهُمْ جَامِعٌ وَاجِدٌ، وَإِمَامٌ وَاجِدٌ...** ثم قال -أي الشيخ الأزدي-: **الإمام أبو بكر [البغدادي]**، **بِأَمْرِهِ وَارْتَضَى إِمَامَتَهُ السَّوَادُ الْكَثِيرُ وَالْجَمُّ الْغَفِيرُ مِنْ أَهْلِ الْعِرَاقِ وَالشَّامِ وَأَشْتَاتٍ فِي الْأَرْضِ سِوَاهُمْ...** ثم قال -أي الشيخ الأزدي-: **إِنَّ الْبَيْعَةَ الْعَامَّةَ قَدْ انْعَقَدَتْ -فِيمَا نَحْسَبُ- لِلْإِمَامِ أَبِي بَكْرٍ الْبَغْدَادِيِّ إِنْ عَقَادًا لَا مَطْعَنَ فِيهِ.** انتهى باختصار. وقال الشيخ أبو سلمان الصومالي في (مُقَدِّمَةٌ فِي أَحْكَامِ الْبَيْعَةِ، وَبَيَانُ شَرْعِيَّةِ خِلَافَةِ الْإِمَامِ أَبِي بَكْرٍ الْبَغْدَادِيِّ نَصْرَهُ اللَّهُ): **الْبَيْعَةُ هِيَ الْمُعَاهَدَةُ عَلَى كُلِّ مَا يَقَعُ عَلَيْهِ الْإِتِّفَاقُ؛ وَلِأَهْلِ الْعِلْمِ تَعَارِيفُ مُتَقَارِبَةٌ؛ وَبِالْجُمْلَةِ، الْبَيْعَةُ عَقْدٌ مِنَ الْعُقُودِ وَنَوْعٌ مِنَ التَّعَاهُدِ، يَجْرِي بَيْنَ شَخْصَيْنِ فَأَكْثَرُ، وَإِذَا اِتَّضَحَ أَنَّهَا مِنَ الْعُقُودِ فَالْأَصْلُ فِيهَا الْجَلُّ وَالْجَوَازُ، هَذَا هُوَ الْأَصْلُ، ثُمَّ يُنْظَرُ فِيمَا يَقَعُ عَلَيْهِ الْإِتِّفَاقُ وَالتَّعَاهُدُ، فَإِنْ كَانَ جَارِيًا عَلَى أَصُولِ الشَّرْعِ فَلَا بَأْسَ فِي الْمُبَايَعَةِ بَلْ يَحِبُّ الْإِلْتِزَامُ بِهَا، كَمَا قَالَ تَعَالَى {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ}، {وَأَوْفُوا بِعَهْدِ اللَّهِ إِذَا عَاهَدْتُمْ}، وَكَمَا قَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ {الْمُسْلِمُونَ عَلَى شُرُوطِهِمْ} وَقَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ {إِنَّ مَقَاطِعَ الْحُقُوقِ عِنْدَ الشَّرُوطِ} [قَالَ الشَّيْخُ مُحَمَّدُ بْنُ صَدْقِي الْبُورْنُو (أَسْتَازُ عِلْمِ أَصُولِ الْفَقْهِ بِجَامِعَةِ الْإِمَامِ مُحَمَّدِ بْنِ سَعُودِ الْإِسْلَامِيَّةِ) فِي (مَوْسُوعَةِ الْقَوَاعِدِ الْفَقْهِيَّةِ): أَيُّ أَنَّ الْفَضْلَ بَيْنَ الْحُقُوقِ إِنَّمَا يَتَّخِذُ تَبَعًا لِلشَّرُوطِ الَّتِي يَشْتَرِطُهَا الْمُتَعَاهِدَانِ]... ثم قال -أي الشيخ الصومالي-: **وَالْإِمَارَةُ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ هِيَ الْوِلَايَةُ، سَوَاءٌ كَانَتْ خَاصَّةً أَوْ عَامَّةً؛ فَيَدْخُلُ فِي الْخَاصَّةِ كُلُّ تَأْمِيرٍ عَلَى طَائِفَةٍ مِنَ النَّاسِ كَالْإِمَارَةِ السَّفَرِ وَالْحِسْبَةِ وَالْقَضَاءِ، وَإِمَارَةِ الْوِلَايَاتِ وَالْأَقَالِيمِ وَهِيَ الْإِمَارَةُ الصُّغْرَى؛ أَمَّا الْإِمَارَةُ الْعَامَّةُ فَهِيَ تَأْمِيرُ رَجُلٍ مِنَ****

قَرِيش على الناس وهي **إِمْرَةُ الْخِلَافَةِ وَالْإِمَامَةِ الْعُظْمَى**؛ وبالجُمْلَةِ، فَكُلُّ تَأْمِيرٍ عَلَى طَائِفَةٍ فَهِيَ **إِمَارَةٌ صُغْرَى**، وَعَلَى عُمُومِ الْمُسْلِمِينَ **فَأِمَارَةٌ كُبْرَى وَإِمَامَةٌ عُظْمَى**... ثم قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الصُّومَالِيِّ- تَحْتَ عُنْوَانِ (مِنْ أَيْنَ يُؤْخَذُ عُمُومُ الْإِمَارَةِ وَخُصُوصُهَا): إِنْ عُمُومُ الْإِمَارَةِ وَخُصُوصُهَا إِنَّمَا يُؤْخَذُ مِنْ طَرِيقَيْنِ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ؛ الْأَوَّلَى، مِنْ أَلْفَاظِ التَّوْلِيَةِ وَالتَّأْمِيرِ، لِأَنَّهَا نِيَابَةٌ وَوَكَالَةٌ فَلَا بُدَّ مِنْ إِعْتِبَارِ عَقْدِ التَّأْمِيرِ وَأَلْفَاظِ التَّوْلِيَةِ وَالتَّنْصِيبِ؛ وَالثَّانِيَّةُ، يُؤْخَذُ الْعُمُومُ وَالْخُصُوصُ مِنْ عُرْفِ النَّاسِ وَعَادَتِهِمْ؛ وَهَذِهِ الْقَاعِدَةُ فِي عُمُومِ الْإِمَارَةِ وَخُصُوصِهَا قَرَّرَهَا الْعُلَمَاءُ فِي مُصَنِّفَاتِهِمْ، ذَكَرَهَا شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ فِي (السِّيَاسَةِ الشَّرْعِيَّةِ) وَ(الْحِسْبَةِ)، وَابْنُ الْقَيْمِ فِي (الطَّرِيقِ الْحَكِيمَةِ)، وَالْإِمَامُ الْقَرَّافِي فِي (الدَّخِيرَةِ فِي فُرُوعِ الْمَالِكِيَّةِ)؛ وَعَلَى هَذَا فَمَنْ أَمَرَنَاهُ عَلَى طَائِفَةٍ أَوْ إِقْلِيمٍ فَلَا يَصِيرُ أَمِيرًا عَلَى غَيْرِ جِهَةِ التَّأْمِيرِ لِأَنَّ ذَلِكَ مُخَالِفٌ لِعَقْدِ التَّأْمِيرِ وَالتَّوْلِيَةِ، وَالْمُسْلِمُونَ عَلَى شُرُوطِهِمْ، وَكَذَلِكَ مَنْ تَصَنَّبَ **كَأَمِيرٍ خَاصٍّ** لَا يَتَحَوَّلُ إِلَى **أَمِيرٍ عَامَّةٍ** إِلَّا بِعَقْدٍ جَدِيدٍ مَعَ تَوْفُرِ شُرُوطِ الْإِمَارَةِ الْعَامَّةِ [فِيهِ]؛ وَيَجِبُ التَّفْرِيقُ بَيْنَ الْإِمَارَةِ الْخَاصَّةِ وَبَيْنَ الْإِمَارَةِ الْعَامَّةِ فِي شُرُوطِ الْأَمِيرِ وَفِي عُمُومِ السَّمْعِ وَالطَّاعَةِ وَفِي عَدَمِ التَّعَدُّ وَالْجَوَازِ [إِذْ لَا يَجُوزُ التَّعَدُّ فِي الْإِمَارَةِ الْعَامَّةِ]... ثم قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الصُّومَالِيِّ-: الطَّائِفَةُ الْمَدْخِلِيَّةُ [وَهُمْ أَتْبَاعُ الشَّيْخِ ربيع المدخلي] أَشْتَهَرَتْ بِالْمُخَاصَاةِ عَنْ طَوَاغِيتِ الْعَرَبِ وَالْعَجَمِ **واعتبارهم أمراء** تَجِبُ لَهُمُ الطَّاعَةُ وَالسَّمْعُ... ثم قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الصُّومَالِيِّ-: لَا تَعْلَمُ بَعْدَ سُقُوطِ الْخِلَافَةِ الْعُثْمَانِيَّةِ مَنْ **أَمْرٌ لِيَكُونَ إِمَامًا عَامًّا** قَبْلَ بَيْعَةِ **أَبِي بَكْرٍ الْبَغْدَادِيَّ الْحُسَيْنِيَّ**... ثم قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الصُّومَالِيِّ- رَدًّا عَلَى الطَّائِفَةِ الْمَدْخِلِيَّةِ: هَؤُلَاءِ الطَّوَاغِيتُ يَجِبُ قِتَالُهُمْ بِحَسَبِ الْقُدْرَةِ وَلَا يَسْتَحِقُّونَ

الإمارة الخاصة لِعَدَمِ الأَهْلِيَّةِ والكفاءةِ مِنْ قَبْلِ **وَلِقِيَامِ**
أسبابِ الكُفْرِ والتَّكْفِيرِ فيهم... ثم قال -أي الشيخ
الصومالي-: إِنَّ البَيْعَةَ نَوْعٌ مِنَ العُقُودِ، والأصلُ فيها
الجَوَازُ، ولا دَلِيلٌ على إنحصارِ هذا النوعِ مِنَ العُقُودِ في
الخَلِيفَةِ، بَلْ يَحُوزُ أَنْ يَجْرِيَ بَيْنَ أَيِّ شَخْصَيْنِ **إِنْ لَمْ**
يَتَّعَلُقْ مَحْذُورٌ شَرْعِيٌّ بِالْمَضْمُونِ والمعقودِ عليه... ثم
قال -أي الشيخ الصومالي-: إِنَّ التَّأْمِيرَ مَشْرُوعٌ لِكُلِّ
جَمَاعَةٍ غَابَ عَنْهَا الإمامُ إِلَى أَنْ يَحْضُرَ، وَتَقُومُ **[أَيُّ هَذِهِ**
الْجَمَاعَةُ] مَقَامَهُ فِي تَنْفِيذِ الحُقُوقِ وَتَطْبِيقِ الحُدُودِ، وَلَهُ
أَصْلٌ فِي الشَّرْعِ، وَصَاحَ فِيهِ العُلَمَاءُ هَذِهِ القَاعِدَةُ {كُلُّ
بَلَدٍ لَا سُلْطَانَ فِيهِ، **أَوْ فِيهِ سُلْطَانٌ يُضَيِّعُ الحُدُودَ أَوْ**
يُعْطِلُ الحُقُوقَ، فَأَهْلُ الدِّينِ والنَّفُوسِ يَقُومُونَ مَقَامَ
السُّلْطَانِ فِي جَمِيعِ الأحْكَامِ الْمُتَّعَلِّقَةِ بِالسُّلْطَانِ}،
وعلى هذا الأصلِ قَامَتِ جَمَاعَاتُ الدَّعْوَةِ وَالْحِسْبَةِ فِي
العَالَمِ الإِسْلَامِيِّ بَعْدَ سُقُوطِ الخِلافةِ العُثْمَانِيَّةِ... ثم
قال -أي الشيخ الصومالي-: لَمَّا سَقَطَتِ الخِلافةُ
العُثْمَانِيَّةُ قَامَتِ بَعْضُ الجَمَاعَاتِ فِي الْعَالَمِ الإِسْلَامِيِّ
لِإِنْقَادِ مَا يُمكنُ إِنْقَادُهُ مِنْ دِينِ الأُمَّةِ، إِلَى أَنْ تَمَكَّنَ
بَعْضُ الجَمَاعَاتِ مِنْ سِيَّاسَةِ بَعْضِ الأَقَالِيمِ وَمُحَارَبَةِ
قُطَاعِ الطَّرِيقِ والمُجَرِّمِينَ... ثم قال -أي الشيخ
الصومالي-: وَمَعْلُومٌ أَنَّ عُرْفَ الجَمَاعَاتِ (الدَّعْوِيَّةِ مِنْهَا
وَالجِهَادِيَّةِ) كَانَ أَنَّ الأَمِيرَ يُنْصَّبُ لِيَكُونَ أَمِيرًا يُدِيرُ
الأَعْمَالَ الجِهَادِيَّةَ والدَّعْوِيَّةَ، ثُمَّ يُبَايَعُ عَلَى ذَلِكَ، وَكَانَ
يَقْبَلُ هَذِهِ المَسْئُولِيَّةَ عَلَى تِلْكَ الرُّؤْيَا إِسْتِنَادًا إِلَى أَنَّ
التَّأْمِيرَ جَائِزٌ أَوْ وَاجِبٌ لِكُلِّ اجْتِمَاعٍ لِتَنْظِيمِ الأَمْرِ وَتَرْتِيبِ
الأَعْمَالِ وَتَرْشِيدِ الجِهَادِ، وَلِهَذَا لَمْ يَكُونُوا يَعْتَبِرُونَ فِي
أَمْرَاءِ الجَمَاعَاتِ بَعْضَ شُرُوطِ الإمامِ العامِّ الْمُتَّفَقِ عَلَيْهَا
وَالْمَنْصُوصِ بِهَا فِي الشَّرْعِ، وَكَانُوا يَعْزِلُونَ بَعْضَ
أَمْرَائِهِمْ بِمَا لَا يَقْتَضِي العَزْلَ فِي الإمامِ العامِّ **تَفْرِيقًا**
بَيْنَ الإِمَارَتَيْنِ، وَتَصَرَّفَهُمْ هَذَا لَهُ أَصْلٌ فِي السُّنَّةِ كَمَا

فِي حَدِيثِ عُقْبَةَ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مَرْفُوعًا {أَعَجَزْتُمْ إِذْ بَعَثْتُ رَجُلًا مِنْكُمْ فَلَمْ يَمْضِ لِأَمْرِي، أَنْ تَجْعَلُوا مَكَانَهُ مَنْ يَمْضِي لِأَمْرِي}؛ فَمَنْ يَقُولُ الْيَوْمَ مِنَ الْجَهَادِيِّينَ {إِنَّ الْمُلَا عُمَرَ [زَعِيمُ حَرَكَةِ طَالِبَانَ] هُوَ الْخَلِيفَةُ مِنَ الْبَاحِيَةِ الشَّرْعِيَّةِ} فَقَدْ أَخْطَأَ حُمْلَةً وَتَفْصِيلًا، لِأَنَّ الْأُتَمَّةَ مِنْ قُرَيْشٍ، **وَلَا يَكُونُ الْأَمْرُ إِلَّا فِي قُرَيْشٍ مَا بَقِيَ مِنَ النَّاسِ اثْنَانِ شَرْعًا، وَتَحْقِيقُ هَذَا الشَّرْطِ سَهْلٌ، لَكِنْ لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ مِنْ ثِقَافَةِ الْحَرَكَاتِ وَلَا كَانُوا يَتَطَلَّعُونَ إِلَيْهِ، وَلَمَّا قَامَ بَعْضُ الْإِخْوَةِ بِالْوَاجِبِ الَّذِي أَضَاعُوهُ - أَوْ لَمْ يَقْدِرُوا عَلَيْهِ - حَمَلَهُمُ الْهَوَى وَالتَّعَصُّبُ إِلَى انْكَارِهِ وَاخْتِلَاقِ الْمُسْتَنَدَاتِ الْبَاطِلَةِ، وَأَيْضًا كَانَ عُرْفُ الْجَمَاعَاتِ يَقْتَضِي خُصُوصَ الْإِمَارَةِ، وَلَا يُجَادِلُ فِي هَذَا إِلَّا مُكَابِرٌ، وَالْعُرْفُ مِنْ مَا خِذَ الْعُمُومُ وَالْخُصُوصُ فِي الْإِمَارَةِ، وَالْقُصُودُ وَالنِّيَّاتُ مُعْتَبَرَةٌ فِي الْعُقُودِ، وَلَا رَيْبَ أَنَّ قَصْدَ الْجَمَاعَةِ وَأَمِيرِهَا عِنْدَ التَّنْصِيبِ كَانَ إِلَى خُصُوصِ الْإِمَارَةِ لَا إِلَى الْعُمُومِ... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الصُّومَالِيِّ-: نَحْنُ بِحَاجَةٍ إِلَى تَزَاهَةٍ وَإِنْصَافٍ فِي الْمَسَائِلِ الشَّرْعِيَّةِ وَفِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ، **وَالْوَاجِبُ التَّرَفُّعُ عَنِ الْوَلَاءَاتِ الْجَزِيئَةِ وَالتَّعَصُّبَاتِ الْمَذْهَبِيَّةِ، وَالتَّنَظُّرُ فِي الْمَسْأَلَةِ مِنْ مَنَظُورٍ شَرْعِيٍّ بَحْثٍ... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الصُّومَالِيِّ-: لَا أَعْلَمُ -شَخْصِيًّا- مُسْتَنَدًا شَرْعِيًّا يَدْفَعُ بِهِ شَرْعِيَّةَ بَيْعَةِ أَبِي بَكْرٍ الْبَغْدَادِيِّ... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الصُّومَالِيِّ-: لَا أَعْرِفُ شَرْطًا مِنْ شُرُوطِ الْإِمَامِ انْتَفَى فِي حَقِّهِ [أَيُّ فِي حَقِّ أَبِي بَكْرٍ الْبَغْدَادِيِّ]، لَكِنْ هُنَاكَ مَا لَا أَجْزِمُ بِتَوْفَرِهِ لَكِنْ أَهْلُ الْمَعْرِفَةِ بِهِ قَالُوا بِتَحَقُّقِهِ وَلَعَلَّ الظَّاهِرَ وَالْأَوَّلَى وَإِلَّا فَالتَّقْلِيدُ عِنْدَ الْحَاجَةِ لَا بَأْسَ بِهِ عَلَى الرَّاجِحِ... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الصُّومَالِيِّ-: شَرْعِيَّةُ كُلِّ إِمَارَةٍ تُعَارِضُ إِمَارَةَ أَبِي بَكْرٍ الْقُرَشِيِّ الْحُسَيْنِيِّ الْبَغْدَادِيِّ بَاطِلَةٌ... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الصُّومَالِيِّ-: لَا يَخْفَى إِنْتِصَارِي وَدِفَاعِي عَنِ شَرْعِيَّةِ****

الإمارات الخاصة عند غيبة الإمام، والرُّدُّ على الطوائف المدخلية في شرعية الإمارة الخاصة وإقامة الجهاد وتنفيذ الحدود، ولا أعلم في المستوى المحلي من أكثر اجتهدًا مني في ذلك، أما بعد تنصيب الإمام العام فتحب عليها [أي على الإمارات الخاصة] السَّمْعُ والطاعة في المعروف وإلا فهي فاقدة الشرعية... ثم قال -أي الشيخ الصومالي-: ويجب على كل الطوائف والجماعات التي تُعارضُ شرعية خلافة الشيخ أبي بكر أن يجيبوا عن حديث خديفة بخواب مُقنع [قال الشيخ محمد بن رزق الطرهوني (الباحث بمجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، والمدرس الخاص للأمير عبدالله بن فيصل بن مساعد بن سعود بن عبدالعزيز بن عبدالرحمن بن فيصل بن تركي بن عبدالله بن محمد بن سعود) في كتابه (الحملة الطرهونية على الغلاة): الدولة [الإسلامية] يا إخوة، ما زال كثير من الأنصار وغير الأنصار يتعاملون مع الدولة كأنها جماعة، يا إخوة، هذه ليست جماعة، هذه دولة بكل ما تحمله معنى كلمة (دولة)، أي لها علماء ولها قضاة، وتبني أمورًا وتتحمّلها أمام الله سبحانه وتعالى. انتهى]، فقد جاء في حديث خديفة بن اليمان رضي الله عنه {فإن كان يومئذ لله في الأرض خليفة فالزمه}؛ فإن قيل {إلا تذهب إليه حتى تضع يدك في يده؟}، الجواب، أرى أني لا أستطيع ذلك، ولا يسمخ الطرف الخاص أن أقول في الخلافة وحقوقها أكثر من ذلك. انتهى.

(خ) وجاء في مقالة بعنوان (تنظيم "الدولة الإسلامية") على موقع قناة الجزيرة الفضائية (القطرية) في هذا الرابط: فيما يخص جنسيات مقاتلي تنظيم (الدولة)، فإن معظم مقاتليه في سوريا هم سُوريون، وفي

العراق مُعظَّمُ مُقَاتِلِي التَّنْظِيمِ هُمْ عِرَاقِيُّونَ. انتهى باختصار.

(د) وجاءَ في مَقَالَةٍ بِعُنْوَانٍ (لِهَذِهِ الْأَسْبَابِ يُنَاصِبُ "داعش" السُّعُودِيَّةَ الْعَدَاءَ) عَلَى مَوْقِعِ صَحِيفَةٍ سَبَقَ الْإِلِكْتُرُونِيَّةِ (السُّعُودِيَّةِ) **فِي هَذَا الرَّابِطِ**: وَيَشْعُرُ قَادَةُ تَنْظِيمِ (داعش) بِأَنَّ مَخْطَطَاتِهِمْ وَأُمْنِيَّاتِهِمْ بِالسَّيْطَرَةِ عَلَى الْعَالَمِ الْإِسْلَامِيِّ - مِنْ مُنْطَلَقِ أَنَّهُمُ التَّمُودَجُ الْإِمْتَالِيُّ لِلْجِهَادِ فِي الْإِسْلَامِ - قَدْ بَاءَتْ بِالْفَشْلِ الذَّرِيعِ بِسَبَبِ الْمَمْلَكَةِ الْعَرَبِيَّةِ السُّعُودِيَّةِ دُونَ سِيَوَاهَا، **وَبَاتَ الْعَالَمُ بِأَكْمَلِهِ يُطَارِدُهُمْ وَيُجَارِبُهُمْ فِي كُلِّ مَكَانٍ حَلَا بِمِ، لَيْسَ لِسَبَبٍ سِوَى أَنَّ السُّعُودِيَّةَ سَعَتْ مِنْذُ الدَّقِيقَةِ الْأُولَى لظَهْوَرِ هَذَا التَّنْظِيمِ عَلَى السَّاحَةِ لِكَشْفِ حَقِيقَتِهِ، وَالتَّشْدِيدِ عَلَى أَنَّهُ يُخَالِفُ كُلَّ تَعَالِيمِ الْإِسْلَامِ السَّمْحَةِ، الَّتِي تُحْتِجُ عَلَى تَعَزُّيزِ النَّسَاجِ وَالسَّلَامِ، وَقَبُولِ الْآخِرِ، وَالِدَعْوَةِ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ... ثُمَّ جَاءَ -أَيُّ فِي الْمَقَالَةِ-: تَنْظِيمُ (داعش) -وهو تَنْظِيمٌ مُسَلَّحٌ- يَتَّبِعُ فِكْرَ جَمَاعَاتِ السَّلَفِيَّةِ الْجِهَادِيَّةِ، وَيَهْدَفُ أَعْضَاؤُهُ (حَسَبَ إَعْتِقَادِهِمْ) إِلَى إِعَادَةِ (الْخِلَافَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ) وَتَطْبِيقِ (الشَّرِيعَةِ)، وَيُوجَدُ أَفْرَادُهُ وَيَنْتَشِرُ نُفُودُهُ بِشَكْلِ رَئِيسِي فِي الْعِرَاقِ وَسُورِيَا، مَعَ وُجُودِهِ فِي مَنَاطِقِ دَوْلٍ أُخْرَى، مِثْلَ جَنُوبِ الْيَمَنِ وَلِيبْيَا وَسِينَاءَ وَالصُّومَالِ وَشَمَالِ شَرْقِ نِيجِيرِيَا وَبَاكِسْتَانِ، وَزَعِيمُ هَذَا التَّنْظِيمِ هُوَ أَبُو بَكْرٍ الْبَغْدَادِيُّ؛ وَكَانَتْ الْمَمْلَكَةُ الْعَرَبِيَّةُ السُّعُودِيَّةُ **أَوَّلَ مَنْ أَدْرَجَتْ** التَّنْظِيمَ كَمُنَظَّمَةٍ إِرْهَابِيَّةٍ، ثُمَّ الْأَمَمُ الْمُتَّحِدَةُ، وَالْإِتِّحَادُ الْأَوْرُوبِيُّ وَدَوْلُهُ الْأَعْضَاءُ، **وَالْوَلَايَاتُ الْمُتَّحِدَةُ الْأَمْرِيكِيَّةُ، وَالْهِنْدُ، وَإِنْدُونِيْسِيَا، وَإِسْرَائِيلُ، وَتُرْكِيَا، وَسُورِيَا، وَإِيرَانُ، وَبُلْدَانُ أُخْرَى؛ وَتُشَارِكُ أَكْثَرُ مِنْ سِتِينَ دَوْلَةٍ بِشَكْلِ مُبَاشِرٍ أَوْ غَيْرِ مُبَاشِرٍ فِي الْعَمَلِيَّاتِ الْعَسْكَرِيَّةِ عَلَى (داعش). انتهى.****

(ذ) وجاء في مقالة بعنوان (سَيُكُولُوجِيَّةُ **الإخوان**) على موقع جريدة الرياض السعودية [في هذا الرابط](#): القرضاوي (الأب الروحي للجماعة) قال بالحرف في التاسع عشر من أغسطس 2014م في تسجيل موثق على اليوتيوب إلى هذه اللحظة { **إن الأمة كلها** يحب أن تكون خلف (رجب طيب أردوغان **حاكم تركيا**)... إن **الله مع (أردوغان)** وجبريل وصالح المؤمنين}. انتهى باختصار.

(ر) وجاء في مقالة بعنوان (بالفيديو، القرضاوي "إسطنبول عاصمة الخلافة، وأردوغان خليفة المسلمين") [على هذا الرابط](#): قال الإخواني (يوسف القرضاوي) {إن الله وملائكته **يدعمون (رجب طيب أردوغان)** رئيس تركيا}، وأوضح خلال مقطع فيديو متداول له على يوتيوب أن سبب هذا الدعم هو أن (أردوغان) هو بمثابة **الخليفة الحالي للمسلمين**، مشيرًا إلى أن (إسطنبول) هي **عاصمة الخلافة الإسلامية الآن بلا شك**. انتهى.

(ز) وجاء في مقالة بعنوان (معارض تركي "علاقة أردوغان بالإخوان جلبت لنا العداوات") [على هذا الرابط](#): أكد (هشيار أوزسوي)، النائب في البرلمان التركي عن حزب (الشعوب الديمقراطي) والمتحدث باسم الحزب، أن **علاقة الرئيس التركي رجب طيب أردوغان بجماعة الإخوان** تسببت في إلحاق خسائر متلاحقة بتركيا وعداوات مع بعض شعوب المنطقة جراء هذه العلاقة؛ وقال (أوزسوي) {إن الرئيس التركي جاء من حزب ذي خلفية ومرجعية إسلامية **ارتبطت بجماعة الإخوان** منذ الثمانينيات والتسعينيات، وتبنى أجندة

إخوانيَّة في تُركيَّا تَمَكَّنَ مِنْ خِلَالِهَا مِنَ الْوُصُولِ لِلْحُكْمِ}. انتهى باختصار.

(س) وجاءَ في مقالة بعنوان (أعضاء الإخوان في تُركيَّا **يُنَصِّبُونَ "أردوغان" مُرَشِّدًا سِيَّاسِيًّا** لهم) على موقع قناة (صدى البلد) الفضائية **في هذا الرابط**: وقالَ أَحَدُ أَقْرَبِ خُلَفَاءِ (أردوغان) ياسين أقطاي (نائبُ رئيسِ حزبِ "العدالة والتنمية" السابق) {إِنَّ جَمَاعَةَ **الإخوان** هِيَ أَدَاةٌ لِسُلْطَةِ الدَّوْلَةِ}، وَأَضَافَ أَقْطَايِ {**الإخوان** يُمَثِّلُونَ الْقُوَّةَ النَّاعِمَةَ لِتُرْكِيَّا}. انتهى.

(ش) وجاءَ في مقالة بعنوان (تعرَّفْ على تاريخِ حزبِ "أردوغان" مع جَمَاعَةِ الإخوان) على موقع جريدة الفجر المصرية **في هذا الرابط**: خُلاصَةُ السِّيَاسَةِ التُّركِيَّةِ هَذِهِ لَا تُخْفِيهَا (أنقرة)، فَمُسْتَشَارُ الرَّئِيسِ التُّركِيِّ، ياسين أقطاي، قَالَ عَلَنًا {إِنَّ إِسْقَاطَ الْخِلَافَةِ تَسَبَّبَ فِي فِرَاقِ سِيَّاسِيٍّ فِي الْمِنْطَقَةِ، وَقَدْ سَعَى **تَنْظِيمُ (الإخوان)** لِأَنْ يَكُونَ **مُمَثِّلًا سِيَّاسِيًّا** فِي الْعَالَمِ نِيَابَةً عَنِ **الْأُمَّةِ**}، وَأَضَافَ أَقْطَايِ، فِي لِقَاءٍ تِلْفِزِيُونِيِّ أَنْ جَمَاعَةَ الإخوان يَنْظُرُونَ **إِلَى الدَّورِ التُّركِيِّ عَلَى أَنَّهُ النَّائِبُ لِلْخِلَافَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ** الَّتِي تَمَّ إِسْقَاطُهَا سَابِقًا. انتهى باختصار.

(ص) وقالَ حمزة تكين في مقالة بعنوان (العلمانيَّةُ التُّركِيَّةُ الْحَدِيثَةُ **وَتَوَافُقُهَا** مع أَصْلِ مَقَاصِدِ الْإِسْلَامِ) **على هذا الرابط**: أَتَى حِزْبُ (العدالة والتنمية) وَمُؤَسَّسُهُ (رَجَب طيِّب أردوغان) بِمَفْهُومٍ جَدِيدٍ لِلْعِلْمَانِيَّةِ؛ الْمَفْهُومُ الْجَدِيدُ لِلْعِلْمَانِيَّةِ الَّذِي أَتَى بِهِ حِزْبُ (العدالة والتنمية)، وَبِالتَّحْدِيدِ مُؤَسَّسُ الْحِزْبِ (رَجَب طيِّب أردوغان)، **لَا يَتَعَارَضُ** مع أَصُولِ الْإِسْلَامِ، بَلْ يَحْمِي هَذِهِ الْأَصُولَ **مِنْ أَنْ تَكُونَ أَدَاةً سِيَّاسِيَّةً لِحِدْمَةِ السُّلْطَةِ**... ثم

قَالَ -أَيُّ حَمَزَةٍ تَكِينُ-: مَفْهُومُ الْعِلْمَانِيَّةِ لَدَى جِزْبِ (الْعَدَالَةِ وَالتَّنْمِيَةِ)، وَبِالتَّحْدِيدِ (أَرْدُوغَانِ)، هِيَ مَعِيشَةُ كُلِّ الْمَجْمُوعَاتِ الدِّينِيَّةِ وَالْفِكْرِيَّةِ بِالطَّرِيقَةِ الَّتِي يُرِيدُونَهَا، وَقَوْلُهُمْ لِأَفْكَارِهِمْ كَمَا يُؤْمِنُونَ بِهَا، وَقِيَامُ الدَّوْلَةِ بِتَأْمِينِ كُلِّ الْمُعْتَقَدَاتِ؛ وَضَمَّنَ هَذَا الْمَفْهُومَ، فَإِنَّ الْأَفْرَادَ لَا يُمَكِّنُ أَنْ يَكُونُوا عِلْمَانِيَّيْنِ، فَقَطُّ الدَّوْلَةُ يُمَكِّنُ أَنْ تَكُونَ عِلْمَانِيَّةً أَيْ تَرْفَعُ مِنْ مَفْهُومِ التَّسَامُحِ مَعَ الْمُعْتَقَدَاتِ كَافَّةً وَالْوُقُوفُ عَلَى مَسَافَةٍ وَاحِدَةٍ مِنَ الْمُعْتَقَدَاتِ كَافَّةً، أَيْ أَنَّ مِنْ حَقِّ الْفَرْدِ فِي الدَّوْلَةِ أَنْ يَنْتَسِبَ لِأَيِّ دِينٍ أَوْ أَيِّ مُعْتَقَدٍ أَوْ أَيِّ فِكْرٍ أَوْ أَيِّ تَوَجُّهٍ، [وَأَنَّ الْعِلْمَانِيَّةَ هِيَ جُزْءٌ مِنْ مَنَظُومَةِ الْحُكْمِ وَهِيَ شَأْنٌ خَاصٌّ بِالدَّوْلَةِ تَحْتَرِمُ مِنْ خِلَالِهِ كَافَّةً مُعْتَقَدَاتِ الْآخَرِينَ. انتهى باختصار.

(ض) وَقَالَ سَلِيمَانُ الضَّحِيانُ فِي مَقَالَةٍ بِعَنْوَانِ (الْعِلْمَانِيَّةُ وَالْإِسْلَامِيُّونَ) عَلَى مَوْقِعِ صَحِيفَةِ مَكَّةِ الْمُكْرَمَةِ فِي هَذَا الرَّابِطِ: رَأَيْتُ تَرْكِيًا (أَرْدُوغَانِ) قَالَ {الْعِلْمَانِيَّةُ تَعْنِي التَّسَامُحَ مَعَ كَافَةِ الْمُعْتَقَدَاتِ مِنْ قِبَلِ الدَّوْلَةِ، وَالدَّوْلَةُ تَقِفُ مِنْ نَفْسِ الْمَسَافَةِ تُجَاةً كَافَةً الْأَدْيَانَ وَالْمُعْتَقَدَاتِ، هَلْ هَذَا مُخَالَفٌ لِلْإِسْلَامِ؟، لَيْسَ مُخَالَفًا لِلْإِسْلَامِ، نَحْنُ لَا نَعْتَبِرُ الْعِلْمَانِيَّةَ مُعَادَاةً لِلدِّينِ أَوْ عَدَمَ وُجُودِ الدِّينِ، وَالْعِلْمَانِيَّةُ هِيَ صِمَانٌ -فَقَطُّ- خُرِّيَاتُ كَافَةِ الْأَدْيَانَ وَالْمُعْتَقَدَاتِ، يَعْْنِي الْعِلْمَانِيَّةُ تَوْفُرَ الْأَرْضِيَّةِ الْمُتَلَاثِمَةِ لِمُمَارَسَةِ كَافَةِ الْأَدْيَانِ، مُمَارَسَةِ شَعَائِرِهَا الدِّينِيَّةِ، بِكُلِّ حُرِّيَّةٍ، حَتَّى الْمُلْحِدِينَ}. انتهى باختصار.

(ط) قَالَ عَبْدُ اللَّهِ مُحَمَّدٌ فِي مَقَالَةٍ لَهُ بِعَنْوَانِ (مَنْ هِيَ "إِيمَانُ كَنْجُو") عَلَى مَوْقِعِ (الْإِسْلَامِيُّونَ): (إِيمَانُ كَنْجُو) امْرَأَةٌ مُسْلِمَةٌ مِنْ عَرَبِ 48 [عَرَبُ 48 أَوْ فِلَسْطِينِيَّةٌ 48 هُمْ الْفِلَسْطِينِيُّونَ الَّذِينَ يَعِيشُونَ دَاخَلَ حُدُودِ إِسْرَائِيلِ

(بِحُدُودِ الْخَطِّ الْأَخْضَرِ، أَيَّ خَطِّ هُدْنَةِ 1948) وَيَمْلِكُونَ
الْجَنَسِيَّةَ الْإِسْرَائِيلِيَّةَ، هَؤُلَاءِ الْعَرَبُ هُمْ مِنَ الْعَرَبِ الَّذِينَ
بَقُوا فِي قَرَاهُمْ وَبَلَدَاتِهِمْ بَعْدَ أَنْ سَيَطَرَتْ إِسْرَائِيلُ
عَلَى الْأَقَالِيمِ الَّتِي يَعِيشُونَ بِهَا وَبَعْدَ إِنْشَاءِ دَوْلَةِ
إِسْرَائِيلَ بِالْحُدُودِ الَّتِي هِيَ عَلَيْهَا الْيَوْمَ، تُحَضَّرُ لِشَهَادَةِ
الدُّكْتُورَةِ فِي الشَّرِيعَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ، قَدَّمَتْ ضِدَّهَا
المَحْكَمَةُ الْمَرْكَزِيَّةُ الْإِسْرَائِيلِيَّةُ فِي (حِيفَا) لَانْحَةِ إِتْهَامِ
تَتَضَمَّنُ (مُحَاوَلَةَ الْخُرُوجِ إِلَى دَوْلَةٍ عَرَبِيَّةٍ بِشَكْلِ غَيْرِ
قَانُونِيٍّ، وَالْإِتِّصَالَ وَالتَّخَابُرُ مَعَ عَمِيلٍ أَعْجَبِيٍّ) فِي إِشَارَةٍ
إِلَى تَنْظِيمِ **(الدَّوْلَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ)**... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ عَبْدِ اللَّهِ
مُحَمَّد-: السَّيِّدَةُ (إِيمَانُ كَنْجُو)، 44 عَامًا، مُتَزَوِّجَةٌ وَلَدَيْهَا
خَمْسَةُ أَبْنَاءٍ، ظَهَرَتْ مِنْذُ أَيَّامٍ دَاخِلَ الْمَحْكَمَةِ الْإِسْرَائِيلِيَّةِ
وَهِيَ مُحَاطَةٌ بِجُنُودِ الْإِحتِلَالِ، وَرَدَّدَتْ عِبَارَةً **{دَوْلَةِ**
الْإِسْلَامِ بَاقِيَةً وَتَتَمَدَّدُ} وَهِيَ الْعِبَارَةُ الَّتِي غَالِبًا يُرَدِّدُهَا
الْمُؤَيَّدُونَ لِتَنْظِيمِ **(الدَّوْلَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ)** وَإِنْ لَمْ يَكُونُوا
أَعْضَاءً فِي **[هَذَا]** التَّنْظِيمِ الْجَهَادِيِّ... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ
عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّد-: (إِيمَانُ كُونْجُو) سَلَّمَتْهَا **السُّلْطَاتُ**
الَّتُركِيَّةُ إِلَى إِسْرَائِيلَ، فَقَدْ بَيَّنَّتِ الشَّرْطَةُ الْإِسْرَائِيلِيَّةُ
أَنْ إِلْقَاءَ الْقَبْضِ عَلَى (إِيمَانِ) الْمُتَحَدِّثَةِ مِنْ مَدِينَةِ (شِفَا
عَمْرُو) بِمُحَافَظَةِ (الْجَلِيلِ)، كَانَ فِي مَطَارِ (بَنِ غُورِيُونِ)
[وَهُوَ الْمَطَارُ الدُّوْلِيُّ الرَّئِيسِيُّ فِي إِسْرَائِيلَ] يَوْمَ
الثَّامِنِ وَالْعِشْرِينَ مِنْ شَهْرِ أَغْشُطُسِ الْمَاضِي، حَيْثُ تَمَّ
إِعْتِقَالُهَا بَعْدَ مُحَاوَلَتِهَا غُبُورَ الْحُدُودِ مِنْ **تُرْكِيَا** إِلَى
سُورِيَا، فَتَمَّ إِيقَافُهَا مِنْ قَبْلِ خَرَسِ الْحُدُودِ **الَّتُركِيَّةِ**
وَبِخَوَازِينِهَا مَبْلَغُ 11 أَلْفِ دُولَارٍ، سَلَّمَهَا **[أَيُّ سَلَمَ خَرَسُ**
الْحُدُودِ التُّركِيَّةِ (إِيمَانُ كُونْجُو)] إِلَى السُّلْطَاتِ **الَّتُركِيَّةِ**،
وَالَّتِي قَامَتْ بِدَوْرِهَا بِتَسْلِيمِهَا إِلَى **مَطَارِ (بَنِ غُورِيُونِ)**؛
وَقَالَ الْبَيَّانُ الْإِسْرَائِيلِيُّ {غَابَرَتِ الْمُتَّهَمَةُ حُدُودَ
إِسْرَائِيلَ يَوْمَ التَّاسِعِ عَشَرَ مِنْ أَغْشُطُسِ الْمَاضِي،
[وَأُهْبِطَتْ فِي تُرْكِيَا فِي نَفْسِ الْيَوْمِ]؛ وَقَالَتِ الشَّرْطَةُ

الإِسْرَائِيلِيَّةُ {إِنَّ جِهَازَ الشَّابَاكِ [وهو جِهَازُ الأَمْنِ العَامِّ الإِسْرَائِيلِيَّ] تَوَصَّلَ إِلَى نَتِيجَةٍ مَفَادُهَا أَنَّ الْمُتَّهَمَةَ اتَّصَلَتْ مَعَ تَنْظِيمِ (الدَّوْلَةِ) وَعَرَضَتْ تَقْدِيمَ دُرُوسٍ فِي الشَّرِيعَةِ الإِسْلَامِيَّةِ؛ بِدَوْرَهَا، نَقَلَتْ صُحُفَ إِسْرَائِيلِيَّةٍ عَلَى لِسَانِ (سُوزُونَا زَنْدَك) مُمَثِّلَةِ الشَّرْطَةِ فِي الشَّمَالِ الْفِلَسْطِينِيِّ الْمُحْتَلِّ، قَوْلَهَا {إِنَّ مَعْلُومَاتٍ وَصَلَتْهَا حَوْلَ مُغَيَّادَةِ الْمُتَّهَمَةِ وَنَيْتِهَا الانْضِمَامُ إِلَى (دَاعِش)، قَبْلَ تَسَلُّلِهَا إِلَى سُورِيَا}؛ وَفِي السِّيَاقِ ذَاتِهِ، نَقَلَتْ صَحِيفَةً (عَرَبُ 48) الْإِلِكْتُرُونِيَّةَ عَلَى لِسَانِ الْمُحَامِي (دَاوُدِ نِفَاع)، الَّذِي يَتَرَفَّعُ عَنِ (إِيمَانِ كَنْجُو)، قَوْلَهُ {إِنَّ السَّيِّدَةَ (كَنْجُو) مِنْ عَائِلَةٍ مُحْتَرَمَةٍ، وَهِيَ أُمٌّ لِثَلَاثَةِ أَبْنَاءٍ جَامِعِينَ}. انْتَهَى بِاخْتِصَارٍ.

(ط) وَجَاءَ فِي مَقَالَةٍ بِعُنْوَانِ (أَزْمَةُ "دَوَاعِشُ أُوْرُوبَا"، تَرْفُضُهُمْ بُلْدَانُهُمْ وَتُصَيِّرُ تَرْكِيًا عَلَى تَرْجِيلِهِمْ) عَلَى مَوْقِعِ (الْخَلِيجِ أُونَلَاين): لَمْ تَلَبَّ تَرْكِيًا طَوِيلًا بَعْدَ إَعْتِقَالِهَا الْعَشْرَاتِ مِنْ عَنَاصِرِ تَنْظِيمِ (الدَّوْلَةِ) فِي مَنَاطِقِ شَرْقِ الْفُرَاتِ شَمَالِ سُورِيَا، حَتَّى أَعْلَنْتُ أَنَّهَا سَتُعِيدُهُمْ إِلَى بُلْدَانِهِمْ الَّتِي جَاءُوا مِنْهَا، فَهِيَ تَرَى أَنَّ تِلْكَ الدَّوْلَ أَحَقُّ بِمُوَاطِنِيهَا (الْمُصَنِّفِينَ عَلَى الْإِرْهَابِ) وَإِنْ سُحِبَتْ جَنْسِيَّاتُهُمْ مِنْهُمْ؛ وَكَانَتْ تَرْكِيًا حَازِمَةً مِنْذِ الْبِدَايَةِ رَافِضَةً بِشِدَّةٍ إِبْقَاءَ مِثْلِ هَؤُلَاءِ فِي سُجُونِهَا أَوْ أَرَاضِيهَا، فِي الْوَقْتِ الَّذِي تَخْشَى فِيهِ تِلْكَ الدَّوْلَ مِنْ عَوْدَةِ أَوْلَئِكَ الْعَنَاصِرِ إِلَى أَرَاضِيهَا؛ مِنْ جِهَتِهَا فَصَلَّتْ دَوْلُ أُوْرُوبِيَّةٍ عَدَمَ عَوْدَةِ مُقَاتِلِيهَا لَدَى (دَاعِش)، وَأَسْقَطَتْ جَنْسِيَّاتِ الْعَدِيدِ مِنْهُمْ؛ وَفِي إِطَارِ ذَلِكَ أَكَّدَ الْمُتَخَدِّثُ بِاسْمِ وَزَارَةِ الدَّخْلِيَّةِ التُّرْكِيَّةِ، إِسْمَاعِيلُ جَاتَاكَلِي، أَنَّ تَرْكِيًا عَازِمَةً عَلَى تَرْجِيلِ (الْإِرْهَابِيِّينَ الْأَجَانِبِ) الَّذِينَ أَلْقَى الْقَبْضُ عَلَيْهِمْ إِلَى بُلْدَانِهِمْ؛ كَمَا انْتَفَدَتْ تَرْكِيًا دَوْلًا غَرِبِيَّةً لِرَفْضِهَا إِسْتِعَادَةَ مُوَاطِنِيهَا الَّذِينَ غَادَرُوا لِلْإِلْتِحَاقِ

بُصْفُوفِ تَنْظِيمِ (داعش) فِي سُورِيَا وَالْعِرَاقِ، وَتَجْرِيدِهَا
الْبَعْضَ مِنْ جَنْسِيَّاتِهِمْ؛ وَبَحْسَبِ وَسَائِلِ الْإِعْلَامِ التُّرْكِيَّ
فَإِنَّ عَنَاصِرَ (داعش) يَنْتَمُونَ إِلَى **سِتِّينَ** دَوْلَةٍ، خَمْسُ
مِنْهَا **فِي أَوْرُوبَا**؛ وَنَقَلْتُ وَسَائِلَ إِعْلَامٍ عَنِ الرَّئِيسِ
التُّرْكِيِّ، رَجَبِ طَيْبِ أَرْدُوغَانَ، قَوْلَهُ { **إِنَّ هَذَا 1201**
مِنْ أَسْرَى "الدَّوْلَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ" فِي السُّجُونِ التُّرْكِيَّةِ } .
انتهى باختصار.

(ع) وَجَاءَ فِي مَقَالَةٍ بِعُنْوَانِ (تُرْكِيَا تُصِيرُ عَلَى إِعَادَةِ
عَنَاصِرِ تَنْظِيمِ "الدَّوْلَةِ" إِلَى بُلْدَانِهِمْ حَتَّى لَوْ جُرِّدُوا مِنَ
الْجَنْسِيَّةِ) عَلَى شَبَكَةِ بِي بِي سِي الْعَرَبِيَّةِ **فِي هَذَا**
الرَّابِطِ : أَعْلَنَ وَزِيرُ الدَّاخِلِيَّةِ التُّرْكِيُّ (سَلِيمَانُ صَوِيلُو)
وُجُودَ أَلْفِ وَمِائَتَيْ مُعْتَقَلٍ مِنْ **عَنَاصِرِ تَنْظِيمِ (الدَّوْلَةِ**
الْإِسْلَامِيَّةِ) فِي السُّجُونِ التُّرْكِيَّةِ؛ وَقَالَ (صَوِيلُو)
{ سَتُرْسَلُ عَنَاصِرُ (داعش) الَّذِينَ هُمْ فِي قَبْضَتِنَا إِلَى
بُلْدَانِهِمْ سَوَاءً أَسْقَطَتِ الْجَنْسِيَّةُ عَنْهُمْ أَمْ لَا }؛ يَأْتِي ذَلِكَ
فِي وَقْتٍ تَسْتَعِدُّ فِيهِ (أَنْقَرَةَ) لِإِعَادَةِ مُوَاطِنَتَيْنِ
هُولَنْدِيَّتَيْنِ إِلَى بِلَدِيهِمَا، رَغْمَ رَفْضِ هُولَنْدَا إِسْتِلَامَهُمَا
يَدْعَوَى انْتِمَائَهُمَا لِتَنْظِيمِ (الدَّوْلَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ) . انتهى
باختصار.

(غ) وَجَاءَ فِي مَقَالَةٍ بِعُنْوَانِ (تُرْكِيَا تُرِيدُ عَمَلِيَّةَ بَرِّيَّةٍ لِمَنْعِ
سُقُوطِ عَيْنِ الْعَرَبِ) **عَلَى هَذَا الرَّابِطِ** : شَتَّتْ مُقَاتِلَاتُ
التَّحَالُفِ الدَّوْلِيِّ الْعَرَبِيِّ غَارَاتٍ عَلَى مَوَاقِعِ تَنْظِيمِ
الدَّوْلَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ (داعش) فِي الْمَدِينَةِ، وَطَلَبَ الرَّئِيسُ
التُّرْكِيُّ (رَجَبُ طَيْبِ أَرْدُوغَانَ) شَنْ عَمَلِيَّةٍ بَرِّيَّةٍ لِوَقْفِ
تَقْدَمِ التَّنْظِيمِ... ثُمَّ جَاءَ -أَيُّ فِي الْمَقَالَةِ- : وَخَذَرَ
الرَّئِيسُ التُّرْكِيُّ (رَجَبُ طَيْبِ أَرْدُوغَانَ) أَمْسَ، مِنْ أَنَّ
مَدِينَةَ (عَيْنِ الْعَرَبِ) الْكُرْدِيَّةَ **عَلَى وَشَكِ السُّقُوطِ** بِأَيْدِي
تَنْظِيمِ (داعش)، مُشَدِّدًا عَلَى ضَرُورَةِ شَنْ عَمَلِيَّةٍ بَرِّيَّةٍ

لَوْفٍ تَقْدَمُ غَنَاصِرِ التَّنْظِيمِ، وَقَالَ {مَرَّتْ أَشْهُرٌ مِنْ دُونِ تَحْقِيقِ أَيِّ نَتِيجَةٍ، (كُوبَانِي [أَيَّ مَدِينَةٍ (عَيْنِ الْعَرَبِ)] عَلَى وَشِكِّ السُّقُوطِ}... ثُمَّ جَاءَ -أَيُّ فِي الْمَقَالَةِ-: **وَكَزَّرَ** الرَّئِيسُ التُّرْكِيُّ (رَجَبُ طَيْبُ أَرْدُوغَان) أَمْسَ تَأْكِيدَهُ أَنَّ **مُواجهَةَ الإرهاب بالطيران لا تكفي**... ثُمَّ جَاءَ -أَيُّ فِي الْمَقَالَةِ-: وَتَوَجَّهَ (أَرْدُوغَان) بِخِطَابِهِ إِلَى **الدَّوَلِ الْعَرَبِيَّةِ**، بِأَنَّ **الصَّعْرَبَاتِ الْجَوِّيَّةِ** خِلَالِ مُكَافَحَةِ تَنْظِيمِ (دَاعِش) لَا يُمكنُ أَنْ تُحْلِلَ الْمُشْكِلَةَ. انْتَهَى بِاخْتِصَارٍ.

(ف) وَجَاءَ فِي مَقَالَةٍ مَنشُورَةٍ بِتَارِيخِ (14 أَكْتُوبَرِ 2014) بِعُنْوَانِ (قَادَةُ جُيُوشِ 22 دَوْلَةً يَبْحَثُونَ فِي **أَمْرِيكََا** سُئِلَ وَفٍ تَقْدَمُ تَنْظِيمِ "الدَّوَلَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ") عَلَى شَبَكَةِ بِي بِي سِي الْعَرَبِيَّةِ **فِي هَذَا الرَّابِطِ**: يَجْتَمِعُ الْقَادَةُ الْعَسْكَرِيُّونَ مِنْ **دَوْلِ التَّحَالِفِ الدَّوَلِيِّ** الْمُنَاهِضِ لِتَنْظِيمِ (الدَّوَلَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ) فِي (وَاشِنْغْطُنْ)، لِبَحْثِ سُئُلِ وَفٍ تَقْدَمُ مُقَاتِلِي التَّنْظِيمِ فِي سُورِيَا وَالْعِرَاقِ، وَسَيَكُونُ هَذَا أَوَّلَ لِقَاءٍ مِنْ نَوْعِهِ مِنْذِ تَشْكِيلِ التَّحَالِفِ الدَّوَلِيِّ الْعَرَبِيِّ بِقِيَادَةِ (الْوَلَايَاتِ الْمُتَّحِدَةِ) فِي شَهْرِ سِبْتَمْبَرِ الْمَاضِي؛ وَأَعْلَنَ (الْبَيْتُ الْأَبْيَضُ) أَنَّ كِبَارَ الْمَسْؤُولِينَ الْعَسْكَرِيِّينَ، بَيْنَهُمْ (مَارْتِنُ دِيمْبِسي) رَئِيسُ هَيْئَةِ الْأَرْكَانِ الْأَمْرِيكِيَّةِ الْمُشْتَرَكَةِ وَنُظَرَاؤُهُ مِنْ **اِثْنَيْنِ وَعِشْرِينَ** دَوْلَةً، سَوْفَ يَلْتَقُونَ بِالرَّئِيسِ الْأَمْرِيكِيِّ (بَارَاكِ أَوْبَامَا) فِي قَاعِدَةٍ (أَنْدَرُوز) التَّائِعَةِ **لِلسَّلَاحِ الْجَوِّيِّ الْأَمْرِيكِيِّ**؛ وَنُقِلَ عَنِ الْكُولُونِيَلِ [أَيَّ الْعَقِيدِ] (إِدْ توماس)، الْمُتَخَذِ بِاسْمِ رَئِيسِ هَيْئَةِ الْأَرْكَانِ الْمُشْتَرَكَةِ الْأَمْرِيكِيَّةِ، قَوْلُهُ {إِنَّ الْمَسْؤُولِينَ الْعَسْكَرِيِّينَ سَيَبْحَثُونَ رُؤْيَا مُشْتَرَكَةً بِشَأْنِ الْحَمَلَةِ الْمُنَاهِضَةِ لِتَنْظِيمِ (الدَّوَلَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ) وَتَحْدِيَّاتِهَا وَسُئِلَ التَّقْدَمُ بِهَا لِلْأَمَامِ}؛ وَتَشُنُّ قُوَاتُ التَّحَالِفِ مِنْذِ حَوَالِي شَهْرَيْنِ **غَارَاتِ جَوِّيَّةِ** عَلَى

مَوَاقِعَ تَنْظِيمِ **(الدَّوْلَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ)** فِي الْعِرَاقِ وَسُورِيَا.
انتهى باختصار.

(ق) وجاءَ في مَقَالَةٍ مَنَشُورَةٍ بِتَارِيخِ (14 أَكْتُوبَر 2014) بِعُنْوَانِ ("أوباما" وَقَادَةُ عَسَكِرِيِّونَ مِنْ **20 دَوْلَةٍ** يَبْحَثُونَ حُطْلَطَهُمْ لِمُوَاجَهَةِ "الدَّوْلَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ") عَلَى مَوْقِعِ وَكَالَةِ الْأَنْبَاءِ (رُوَيْتِرز) **فِي هَذَا الرَّابِطِ**: يَضَعُ الرَّئِيسُ الْأَمْرِيكِيُّ (بَارَاك أوباما) يَوْمَ الثَّلَاثَاءِ مَعَ الْقَادَةِ الْعَسَكِرِيِّينَ مِنْ **نَحْوِ عِشْرِينَ دَوْلَةٍ** مِنْ بَيْنِهَا **تُرْكِيَا** وَالسُّعُودِيَّةُ الْكَمَسَاتِ الْأَخِيرَةُ لِإِسْتِرَاطِيَجِيَّتِهِ **لِمُوَاجَهَةِ (الدَّوْلَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ)** ... ثُمَّ جَاءَ -أَيُّ فِي الْمَقَالَةِ-: أَعْلَنْتُ مُسْتَشَارَةُ الْأَمْنِ الْقَوْمِيَّ الْأَمْرِيكِيِّ (سُوزَان رَايس) أَنَّ **تُرْكِيَا** وَافَقَتْ عَلَى السَّمَّاحِ لِقُؤَاتِ التَّحَالِفِ الَّذِي **تَقُودُهُ (الْوَلَايَاتُ الْمُتَّحِدَةُ)** بِاسْتِخْدَامِ قَوَاعِدِهَا لِلْقِيَامِ بِأَنْشِطَةٍ **دَاخِلَ سُورِيَا وَالْعِرَاقِ**. انتهى.

(ك) وجاءَ في مَقَالَةٍ بِعُنْوَانِ ("أَمْرِيكا" تَبْحَثُ عَنْ **خُلَفَاءَ** لِلْحَرْبِ ضِدَّ "دَاعِش") **عَلَى هَذَا الرَّابِطِ**: تُفَذِّتُ ضَرْبَاتُ جَوِّيَّةٍ فِي كُلِّ مِنْ سُورِيَا وَالْعِرَاقِ، الضَّرَبَاتُ [أَيُّ] الضَّرَبَاتُ الْجَوِّيَّةُ الَّتِي تَفْعُذُهَا (التَّحَالِفُ الدُّوَلِيُّ الْعَرَبِيُّ) بِقِيَادَةِ (أَمْرِيكا) فِي سُورِيَا وَصَلَّ عَدَدُهَا إِلَى **2700** **ضَرْبَةٍ جَوِّيَّةٍ**، الضَّرَبَاتُ الْجَوِّيَّةُ فِي الْعِرَاقِ وَصَلَّ عَدَدُهَا إِلَى **5100 ضَرْبَةٍ جَوِّيَّةٍ**. انتهى باختصار.

(ل) وجاءَ في مَقَالَةٍ بِعُنْوَانِ (التَّحَالِفُ ضِدَّ "دَاعِش" بِقِيَادَةِ "وَأَشِنْطُن") عَلَى مَوْقِعِ قَنَاةِ (آي 24 نِيوز): وَتَقُودُ (الْوَلَايَاتُ الْمُتَّحِدَةُ) مِنْذَ صَيْفِ 2014 تَحَالِفًا دُولِيًّا يَضُمُّ خَمْسِينَ دَوْلَةً **شَرَّ آفَ الْغَارَاتِ الْجَوِّيَّةِ** عَلَى تَنْظِيمِ (الدَّوْلَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ)، إِلَّا أَنَّ تَنْظِيمَ (الدَّوْلَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ) لَا يَزَالُ يُسَيِّطِرُ تَقْرِيْبًا عَلَى جَمِيعِ الْأَرَاضِي الَّتِي اسْتَوْلَى

عليها العام الماضي؛ الغارات الجوية في سوريا تمثلت بـ 2700 ضربة جوية، [و] الضربات في العراق وصلت إلى 5100 ضربة جوية؛ وتتقدم الإمارات والسعودية الجبهة المضادة لتنظيم (الدولة الإسلامية) بين دول الخليج. انتهى باختصار.

(م) وجاء في مقالة بعنوان (الناتو "تركيا الحليفة الوحيدة التي حاربت داعش على الأرض") على موقع وكالة الأناضول للأنباء: أعلن الأمين العام لحلف شمال الأطلسي (الناتو)، ينس ستولتنبرغ، أن تركيا تلعب دوراً هاماً في مكافحة الإرهاب الدولي، وأنها الحليفة الوحيدة التي حاربت تنظيم (داعش) على الأرض، وأضاف {تركيا حليفة قيمة ومهمة، لأنها تلعب دوراً رئيسياً في مكافحة الإرهاب الدولي}، كما شدد (ستولتنبرغ) على أن (أنقرة) كانت من أبرز المعارضين لتنظيم (داعش) الإرهابي في سوريا والعراق، ونوه أيضاً أن (تركيا) كانت ركيزة أساسية في توفير البنية التحتية والمنصات لتحرير الأراضي التي يسيطر عليها تنظيم (داعش). انتهى باختصار.

(ن) وجاء في مقالة على موقع قناة (الحرية) بعنوان (ما حقيقة إعراف "أردوغان")؟: وقال [أي (أردوغان)] {لا أحد يحق له أن يعطي (تركيا) دروساً في قتال (داعش)، لأننا الدولة الوحيدة في حلف شمال الأطلسي التي قاتلت (داعش) بفاعلية}. انتهى.

(هـ) وجاء في مقالة بعنوان (وثائق (داعش)، كيف صمد التنظيم في سوريا والعراق لسنوات؟) على هذا الرابط: على مدار قرابة 3 أعوام، استطاع تنظيم (داعش) الإرهابي السيطرة على أراضٍ تُعادل مساحتها

مِسَاحَة بَرِيطَانِيَا العُظْمَى . انتهى . وجاءَ في مَقَالَةٍ بِعُنْوَانٍ (أَهَمُّ أَحْدَاثِ 2018 في العِرَاق) عَلى مَوْقِع قَنَاءَةِ (الْحَرَّة) **في هَذَا الرَابِط: (دَاعِش)** سَيَظَرُ في [عَامِ] 2014 عَلى نَحْوِ ثَلَاثِ مِسَاحَةِ العِرَاقِ . انتهى بِاخْتِصَارٍ . وجاءَ في مَقَالَةٍ بِعُنْوَانٍ ("دَاعِش" يَحْتَلُّ أَكْثَرَ مِنْ نِصْفِ الأَرَاضِي السُّورِيَّة) عَلى مَوْقِع جَرِيدَةِ (الدَّسْتُور) الأَزْدُنِيَّة **في هَذَا الرَابِط:** قَالَ المَرَضُ السُّورِيُّ لِحُقُوقِ الإنْسَانِ -وَمَقَرُّهُ بَرِيطَانِيَا- أَمْسَ {إِنَّ تَنْظِيمَ (دَاعِش) يُسَيِّطِرُ حَالِيًا عَلى أَكْثَرَ مِنْ نِصْفِ الأَرَاضِي السُّورِيَّة} . انتهى .

(و)جاءَ في مَقَالَةٍ بِعُنْوَانٍ (رَسْمِيًّا، "دَاعِش" تُصَدِّرُ "الدِّينَارَ الذَّهَبِيَّ" وَ"الدَّرْهَمَ الفِضِّيَّ" وَ"الْفَلَسَ النُّحَاسِيَّ"، وَتَبْدَأُ التَّعَامُلَ بِهَا كَعُمَلَاتٍ رَسْمِيَّةٍ) عَلى مَوْقِع جَرِيدَةِ (الأَهْرَامِ) المِصْرِيَّة **في هَذَا الرَابِط:** قَرَّرَ تَنْظِيمُ (دَاعِش) بَدْءَ التَّعَامُلِ بِعُمَلَتِهِ الَّتِي سَكَّهَا، رَسْمِيًّا، صَبَاحَ اليَوْمِ السَّابِتِ، في المَنَاطِقِ الَّتِي يُسَيِّطِرُ عَلَيْهَا التَّنْظِيمُ في العِرَاقِ وَشُورِيَا؛ وَخَسَبَ مَصَادِرَ إِعْلَامِيَّةٍ مُوَالِيَةٍ لِلتَّنْظِيمِ فَإِنَّ العُمْلَةَ المَعْدِنِيَّةَ الَّتِي سَكَّهَا (الدَّوْلَةُ) تَتَأَلَّفُ مِنْ 7 قِطَعٍ [وَهَذِهِ القِطَعُ هِيَ: (دِينَارٌ) وَ(خَمْسَةُ دَنَائِيرٍ) وَهُمَا عُمَلَتَانِ مَصْنُوعَتَانِ مِنَ الذَّهَبِ؛ وَ(دِرْهَمٌ) وَ(خَمْسَةُ دَرَاهِمٍ) وَ(عَشْرَةُ دَرَاهِمٍ) وَهِيَ عُمَلَاتٌ مَصْنُوعَةٌ مِنَ الفِضَّةِ؛ وَ(عَشْرَةُ فُلُوسٍ) وَ(عِشْرُونَ فُلَسًّا) وَهُمَا عُمَلَتَانِ مَصْنُوعَتَانِ مِنَ النُّحَاسِ]... ثم جَاءَ -أَيُّ فِي المَقَالَةِ-: في تَقْرِيرٍ لَصَحِيفَةِ (العَرَبِ) اللُّبْنَانِيَّةِ، ذَهَبَ خُبْرَاءُ إِلَى أَنَّ إِخْتِيَارَ التَّنْظِيمِ لِلذَّهَبِ وَالفِضَّةِ في سَكِّ عُمَلَاتِهِ الجَدِيدَةِ، رِسَالَةٌ يُرِيدُ مِنْ خِلَالِهَا **تَأْكِيدَ إِسْتِقْرَارِهِ التَّنْظِيمِيَّ وَالْاِقْتِصَادِيَّ**، وَأَنَّ عُمَلَاتِهِ سَتَحْتَفِظُ بِقِيَمَتِهَا مِنْ خِلَالِ قِيَمَةِ تِلْكَ المَعَادِنِ النُّفِيسَةِ، وَلَنْ تَتَأَثَّرَ بِالحَرْبِ الَّتِي

يَخَوِّضُهَا الْعَالَمُ ضِدَّ التَّنْظِيمِ ... ثم جاءَ -أي في المقالة-: وقالت صحيفة (وَاشِنْطُن بوسْت) الأَمِيرِكِيَّةُ أَنَّ إِصْدَارَ الْعُمْلَةِ يُمَثِّلُ خُطْوَةً لِتَأْكِيدِ سِيَادَةِ التَّنْظِيمِ عَلَى الْأَرَاضِي الْوَاقِعَةِ تَحْتَ حُكْمِهِ ... ثم جاءَ -أي في المقالة-: وَيَقُولُ مُخَلِّلُونَ { إِنَّ الْعُمْلَاتِ الْمَعْدَنِيَّةَ تُشَبِّهُ الْعُمْلَةَ الصَّادِرَةَ إِبَّانَ الْحُكْمِ الْعُثْمَانِيِّ فِي الْقَرْنِ 17 } ... ثم جاءَ -أي في المقالة-: وَمِنْ الْإِشَارَاتِ الْكَبِيرَةِ عَلَى الْوَاقِعِ الْاِقْتِصَادِيِّ فِي الْمَنَاطِقِ الَّتِي احْتَلَّهَا التَّنْظِيمُ، تَأْكِيدُ مُدِيرِ بَنَكِ (كَابِتَال) الْأَزْدُنِيِّ، بِاسْمِ السَّالِمِ، فِي الشَّهْرِ الْمَاضِي، أَنَّ فَرْعَ الْمَصْرَفِ فِي (الْمَوْصِلِ) [إِحْدَى الْمُدُنِ الْعِرَاقِيَّةِ الْوَاقِعَةِ تَحْتَ سَيِّطَرَةِ الدَّوْلَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ] يُوَاصِلُ نَشَاطَاتِهِ الْمَصْرَفِيَّةَ بِشَكْلِ اعْتِيَادِيٍّ، وَأَضَافَ أَنَّ { أَحْوَالَ الْمَدِينَةِ لَيْسَتْ بِالسُّوءِ الَّذِي يُصَوِّرُهُ الْإِعْلَامُ الدَّوْلِيُّ }، وَجَاءَتْ تِلْكَ التَّصْرِيحَاتُ فِي تَقْرِيرِ لِمَخْطَةِ تِلْفِزِيُونِ (سِي إِنْ بِي سِي) الْأَمْرِيكِيَّةِ لِلْأَخْبَارِ الْاِقْتِصَادِيَّةِ. انْتَهَى بِاخْتِصَارٍ. وَقَالَ الشَّيْخُ مُحَمَّدُ خَالِدٌ فِي مَقَالَةٍ بِعُنْوَانِ (النُّقُودُ الْإِلْزَامِيَّةُ وَالنُّقُودُ فِي الْإِسْلَامِ) عَلَى هَذَا الرِّابِطِ: أَصْبَحَتْ الْأَوْرَاقُ النَّقْدِيَّةُ [حَالِيًا] أَوْرَاقًا إِلْزَامِيَّةً [قُلْتُ: فِي ظِلِّ النِّظَامِ النَّقْدِيِّ الْوَرَقِيِّ يُطْلَقُ اسْمُ (النُّقُودِ الْإِلْزَامِيَّةِ) عَلَى النَّقُودِ الْوَرَقِيَّةِ، أَيْ أَنَّ قُوَّتَهَا مُسْتَمَدَّةٌ مِنْ قُوَّةِ الْقَانُونِ الَّذِي يُلْزِمُ النَّاسَ بِقَبُولِهَا فِي التَّدَاوُلِ، وَتَتَمَيَّزُ النَّقُودُ الْوَرَقِيَّةُ بِمَا يَلِي؛ (أَوَّلًا) الْوَرَقَةُ النَّقْدِيَّةُ لَا قِيَمَةَ لَهَا بِخِذِّ ذَاتِهَا كَقِطْعَةٍ مِنَ الْوَرَقِ، بَلْ تَسْتَمِدُّ قِيَمَتَهَا مِنْ قُوَّةِ الْقَانُونِ، تَمَامًا عَلَى عَكْسِ الْمَسْكُوكَاتِ النَّقْدِيَّةِ الَّتِي تَتَمَتَّعُ بِقِيَمَةٍ دَائِمَةٍ، حَيْثُ الْقِيَمَةُ الْاسْمِيَّةُ لِلْقِطْعَةِ النَّقْدِيَّةِ تُسَاوِي قِيَمَتَهَا السَّلْعِيَّةَ (أَيْ قِيَمَةَ مَا تَحْتَوِيهِ مِنْ مَعْدَنٍ ثَمِينٍ)؛ (ثَانِيًا) إِنَّ الْقُوَّةَ الشَّرَائِيَّةَ لِلْوَرَقَةِ النَّقْدِيَّةِ تُعْتَبَرُ غَيْرَ ثَابِتَةٍ، طَالَمَا أَنَّ بُوْشُعَ الْحُكُومَةِ إِصْدَارَ أَيِّ كَمِّيَّةٍ مِنْهَا مَتَى شَاءَتْ] تَسْتَمِدُّ صَلَاحِيَّتَهَا مِنَ الْقَانُونِ ... ثم قَالَ -أَي الشَّيْخُ مُحَمَّدُ

خالد:- إِنَّ النَّقْدَ فِي الْإِسْلَامِ إِمَّا أَنْ يَكُونَ قِطْعًا مَعْدِنِيَّةً مِنْ الذَّهَبِ أَوْ الْفِضَّةِ، أَوْ أَوْرَاقًا نَائِبَةً عَنْ مِقْدَارِ مُعَيَّنٍ مِنَ الذَّهَبِ أَوْ الْفِضَّةِ؛ أَمَّا النُّقُودُ الْإِلْزَامِيَّةُ الْمُتَدَاوِلَةُ خَالِيًا فِي شَتَّى أَقْطَارِ الْعَالَمِ فَإِنَّ الْمِقْيَاسَ النَّقْدِيَّ لَهَا هُوَ قُوَّةُ وَهَيْمَتُهُ الْجِهَةُ الْمُصْدِرَةُ لِهَذِهِ النُّقُودِ **وليس لها قِيَمَةٌ ذَاتِيَّةٌ فِي ذَاتِهَا**، كَمَا لَيْسَ لَهَا قِيَمَةٌ ثَابِتَةٌ بِالنِّسْبَةِ لِلذَّهَبِ أَوْ الْفِضَّةِ، فَهَذَا الْوَاقِعُ هُوَ **خُرُوجٌ عَنِ الْأَصْلِ** حَسَبَ أَحْكَامِ الشَّرْعِ، **وْخُرُوجٌ عَنِ الْأَصْلِ** أَيْضًا **[حَسَبَ]** أَسَاسِيَّاتِ الْاِقْتِصَادِ النَّقْدِيِّ... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ مُحَمَّدٍ خَالِد:- وَحُكْمُهَا **[أَيُّ حُكْمِ الْأَوْرَاقِ النَّقْدِيَّةِ]** فِي الزَّكَاةِ حُكْمُ غُرُوضِ التَّجَارَةِ **[قَالَ الشَّيْخُ دُبْيَانُ بْنُ مُحَمَّدٍ الدُّبْيَانُ (المستشار الشرعي في فرع وزارة الشؤون الإسلامية بالقصيم) في مقالة له بعنوان (الأوراق المالية) على هذا الرابط: القول {إنَّ الأوراقَ النَّقْدِيَّةَ غَرَضٌ مِنَ الْغُرُوضِ، لَهَا مَا لِلْغُرُوضِ مِنَ الْخَصَائِصِ وَالْأَحْكَامِ}**، بِهِ قَالَ الشَّيْخُ عَلِيُّ بْنُ الْمَالِكِيِّ **[الْمُتَوَفَى عَامَ 1299هـ]**، وَعَلَيْهِ كَثِيرٌ مِنْ مُتَأَخَّرِي الْمَالِكِيَّةِ، وَاخْتَارَهُ الشَّيْخُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ السَّعْدِيُّ، وَالشَّيْخُ يَحْيَى أَمَانٌ، وَالشَّيْخُ سَلِيمَانُ بْنُ حَمْدَانَ، وَالشَّيْخُ عَلِيُّ الْهِنْدِيُّ، وَالشَّيْخُ حَسَنُ أَيُّوبَ. انْتَهَى بِاخْتِصَارٍ. وَقَالَ الشَّيْخُ عَبْدُ الْعَزِيزِ الْبَجَادِيُّ (عَضُو هَيْئَةِ التَّدْرِيسِ بِجَامِعَةِ الْإِمَامِ مُحَمَّدِ بْنِ سَعُودِ الْإِسْلَامِيَّةِ) فِي مَقَالَةٍ لَهُ عَلَى مَوْقِعِ صَحِيفَةِ (الجزيرة) السَّعُودِيَّةِ **فِي هَذَا الرَّابِطِ: مَنْ جَعَلَهَا [أَيُّ جَعَلَ الْأَوْرَاقَ النَّقْدِيَّةَ] غُرُوضَ تِجَارَةٍ لَمْ يُجْرَ فِيهَا رَبًّا الْفَضْلَ وَلَا رَبًّا النَّسِيئَةَ** **[قَالَ الشَّيْخُ مُبَارَكُ الْعَسْكَرِ (عَضُو مَرْكَزِ الدَّعْوَةِ وَالْإِرْشَادِ بِمَحَافِظَةِ الْخَرْجِ، التَّابِعِ لَوْزَارَةِ الشُّؤُونِ الْإِسْلَامِيَّةِ وَالْأَوْقَافِ وَالدَّعْوَةِ وَالْإِرْشَادِ) فِي مَقَالَةٍ لَهُ بِعُنْوَانِ (أَنْوَاعُ الرَّبَا) عَلَى مَوْقِعِهِ فِي هَذَا الرَّابِطِ: الرَّبَا نَوْعَانِ؛ النَّوْعُ الْأَوَّلُ، الرَّبَا فِي الدِّيُونِ، وَصُورَتُهُ أَنْ يَكُونَ فِي ذِمَّةِ شَخْصٍ لِآخَرٍ دَيْنٌ سَوَاءٌ أَكَانَ**

مَنْشُوهُ قَرْضًا أَمْ بَيْعًا أَمْ غَيْرَ ذَلِكَ، فَإِذَا حَلَّ الْأَجْلُ طَالَبَهُ صَاحِبُ الدَّيْنِ، فَقَالَ لَهُ {إِمَّا أَنْ تَقْضِيَ الدَّيْنَ الَّذِي عَلَيْكَ، وَإِمَّا أَنْ أَزِيدَ لَكَ فِي الْمُدَّةِ وَتَزِيدَ فِي الدَّرَاهِمِ، فَيَفْعَلَ الْمَدِينُ ذَلِكَ}؛ النَّوعُ الثَّانِي، **الرَّبَا فِي الْبُيُوعِ**، وَهُوَ قِسْمَانِ، (أ) **رَبَا الْفَضْلِ**، (ب) **رَبَا النَّسِيئَةِ**. انتهى باختصار. وقال الشيخ رفيق يونس المصري (الباحث في مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي، بجامعة الملك عبدالعزيز بمدينة جدة) في مقالة له على هذا الرابط: **الرَّبَا نَوَعَانِ؛ رَبَا قُرُوضٍ وَرَبَا بُيُوعٍ**، وَرَبَا الْبُيُوعِ نَوَعَانِ (**رَبَا فَضْلٍ وَرَبَا نَسَاءٍ**)... ثم قال -أي الشيخ رفيق-: يُسَمَّى الْفَقْهَاءُ الزِّيَادَةَ عِنْدَ وُجُوبِ الْمُمَاتَلَةِ (**رَبَا الْفَضْلِ**)، وَيُسَمُّونَ التَّأْجِيلَ عِنْدَ وُجُوبِ الْقَبْضِ (**رَبَا النَّسَاءِ**)... ثم قال -أي الشيخ رفيق-: (**رَبَا الدِّيُونِ**) حَرَّمَهُ الْقُرْآنُ، وَهُوَ **الزِّيَادَةُ فِي الدَّيْنِ نَظِيرَ الْأَجْلِ**... ثم قال -أي الشيخ رفيق-: الدِّيُونُ تَأْخُذُ حُكْمَ الْقُرُوضِ بَعْدَ ثُبُوتِهَا فِي الذَّمَّةِ... ثم قال -أي الشيخ رفيق-: الدِّيُونُ تَشْمَلُ الْقُرُوضَ وَالْبُيُوعَ الْأَجَلَةَ... ثم قال -أي الشيخ رفيق-: كُلُّ بَيْعٍ تَأَجَّلَ أَحَدُ بَدَلِيهِ فَهُوَ دَيْنٌ، فَفِي بَيْعٍ يَتَأَجَّلُ فِيهِ الثَّمَنُ يَكُونُ الثَّمَنُ فِيهِ هُوَ الدَّيْنُ، وَفِي بَيْعٍ يَتَأَجَّلُ فِيهِ الْمَبِيعُ (بَيْعُ السَّلَمِ) يَكُونُ الْمَبِيعُ فِيهِ هُوَ الدَّيْنُ... ثم قال -أي الشيخ رفيق-: وَالنِّسَاءُ مَمْنُوعٌ فِي الْبَيْعِ جَائِزٌ فِي الْقَرْضِ، فَ 100 حَرَامٌ ذَهَبًا مُعَجَّلَةً بِ 100 حَرَامٌ ذَهَبًا مُؤَخَّرَةً، مَمْنُوعَةٌ بَيْعًا وَجَائِزَةٌ قَرْضًا... ثم قال -أي الشيخ رفيق-: وَيُمْكِنُ الْقَوْلُ بِأَنَّهُ لَوْ كَانَتْ الْمُبَادَلَةُ 100 حَرَامٌ ذَهَبًا مُعَجَّلَةً بِ 101 حَرَامٌ ذَهَبًا مُؤَجَّلَةً، لَكَانَ فِيهَا **رَبَا فَضْلٍ** بِمِقْدَارِ الْفَرْقِ بَيْنَ الْوَزْنَيْنِ، **وَرَبَا نَسَاءٍ** بِمِقْدَارِ الْفَرْقِ بَيْنَ الزَّمَنَيْنِ، **وَالْفَضْلُ** فِي هَذِهِ الْمُبَادَلَةِ فِي **مُقَابِلِ النَّسَاءِ** فِيهَا، أَيْ زَيْدٌ فِي الْقَدْرِ لِأَجْلِ النَّسَاءِ... ثم قال -أي الشيخ رفيق-: يَرَى بَعْضُ الْعُلَمَاءِ بِأَنَّ مَنَعَ رَبَا الْفَضْلِ وَرَبَا النَّسَاءِ (وَهُمَا مَعًا رَبَا الْبُيُوعِ)، جَاءَ سَدًّا

لِلذَّرِيعَةِ، ذَرِيعَةُ التَّوَصُّلِ بِالتَّبِيعِ إِلَى الْقَرْضِ الرَّبَوِيِّ، فَمَنْ
 مُنِعَ مِنْ رَبِّ الْقَرْضِ أَمْكَنَهُ أَنْ يَتَحَايَلَ وَيَلْجَأَ إِلَى التَّبِيعِ،
 أَيْ بَأَنْ يُخْرِجَ الْقَرْضَ مَخْرَجَ التَّبِيعِ، وَيَقُولَ {أَبِيعُكَ مُعْجَلَةً
 بِ مُوَجَّلَةٍ، فَالْفَرْقُ بَيْنَ التَّبَدُّلَيْنِ فِي الْمِقْدَارِ هُوَ رَبِّا
 فَضْلٍ، وَالفَرْقُ بَيْنَهُمَا فِي الزَّمَنِ هُوَ رَبِّا نَسَاءٍ، فَعَنْ
 طَرِيقِ الْجَمْعِ بَيْنَ الْفَضْلِ وَالنَّسَاءِ فِي التَّبِيعِ أَمْكَنَهُ
 الْوُصُولُ إِلَى رَبِّا الْقَرْضِ الْمُخَرَّمِ، وَلِهَذَا [لَمَّا] مَنَعَ
 الشَّارِعُ الْقَرْضَ الرَّبَوِيَّ مَنَعَ كَذَلِكَ التَّبِيعَ الْمُوَصَّلَ إِلَيْهِ
 وَعَدَّهُ بَيْعًا رَبَوِيًّا... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ رَفِيقٍ-: إِنْ رَبِّا
 الْفَضْلِ زِيَادَةٌ بِلَا زَمَنِ، وَرَبِّا النَّسَاءِ زَمَنٌ بِلَا زِيَادَةٍ؛
 وَالْمَقْصُودُ بِالزِّيَادَةِ الْفَرْقُ الْكَمِّيُّ بَيْنَ التَّبَدُّلَيْنِ،
 وَالْمَقْصُودُ بِالزَّمَنِ الْفَرْقُ الزَّمَنِيُّ بَيْنَ التَّبَدُّلَيْنِ. انْتَهَى
 بِاخْتِصَارٍ. انْتَهَى. وَقَالَ الدُّكْتُورُ حَمْزَةُ السَّالِمِ (أَسْتَاذُ
 الْاِقْتِصَادِ الْمَالِي فِي جَامِعَةِ الْأَمِيرِ سُلْطَانٍ فِي الرِّيَاضِ)
 فِي مَقَالَةٍ بِعُنْوَانِ (تَنَاقُصُ قِيَمَةِ الْأَوْرَاقِ النَّقْدِيَّةِ أَصْلُ
 فِيهَا لَا طَارِئٌ) عَلَى مَوْقِعٍ جَرِيدَةٍ (الْاِقْتِصَادِيَّةِ)
 السَّعُودِيَّةِ فِي هَذَا الرَّابِطِ: رَسُولُنَا الْأَمِينُ اخْتَارَ الذَّهَبَ
 وَالْفِضَّةَ، دُونَ سَائِرِ أَنْوَاعِ الْمُقَايِضَةِ الَّتِي كَانَتْ مُنْتَشِرَةً
 فِي عَصْرِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ، لِتَكُونَ ثَمَنًا لِلْأَشْيَاءِ، وَذَلِكَ
 لِثَبَاتِ سِعْرِ الذَّهَبِ مُقَابِلَ السَّلْعِ عَلَى مَدَى الدَّهْورِ
 وَالْعُصُورِ، فَقِيَمَةُ النَّاقَةِ، وَالشَّاةِ، وَغَيْرِهَا مِنَ السَّلْعِ
 الْحَقِيقِيَّةِ، إِذَا قُوِّمَتْ بِالذَّهَبِ، لَمْ تَتَغَيَّرْ تَقْرِيبًا فِي
 الْأَحْوَالِ الطَّبِيعِيَّةِ مُنْذُ زَمَنِ رَسُولِ اللَّهِ وَحَتَّى الْآنَ، هَذِهِ
 الْحَقِيقَةُ الَّتِي أَثْبَتْنَاهَا الْأَدِلَّةُ الشَّرْعِيَّةُ وَالْعَقْلِيَّةُ
 وَالتَّحْلِيلَاتُ الْاِقْتِصَادِيَّةُ؛ فَأَمَّا مِنْ نَاحِيَةِ الْأَدِلَّةِ الشَّرْعِيَّةِ
 فَقَدْ تَتَبَعَ الدُّكْتُورُ الشَّيْخُ مُحَمَّدُ سُلَيْمَانُ الْأَشْقَرُ
 الْأَحَادِيثَ وَالْآثَارَ الَّتِي ذُكِرَتْ فِيهَا قِيَمُ بَعْضِ السَّلْعِ فِي
 بَحْثٍ رَائِعٍ بِعُنْوَانِ (النُّقُودُ وَتَقْلُبُ الْقِيَمَةِ)، قَدَّمَ لِعَدَدٍ مِنْ
 الْمَجَامِعِ الْفَقْهِيَّةِ، أَظْهَرَ فِيهِ ثَبَاتَ قِيَمَةِ الذَّهَبِ مُنْذُ أَيَّامِ
 الرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَى وَقْتِنَا هَذَا، خَاتِمًا

بَحْثُهُ بِفَسَادٍ وَبُطْلَانٍ قِيَاسِ الْأُورَاقِ النَّقْدِيَّةِ عَلَى
الذَّهَبِ... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ السَّالِمُ-: وَمِنْ خِلَالِ النَّظَرِ إِلَى
الرَّسْمِ الْبَيَانِيِّ لِلْقُوَّةِ الشَّرَائِيَّةِ لِلْعُمَلَاتِ الْعَالَمِيَّةِ، يَتَبَيَّنُ
أَنْ تَنَاقُصَ قِيَمَةُ الْعُمَلَاتِ الْوَرَقِيَّةِ هُوَ أَصْلُ فِي طَبِيعَتِهَا
بَعْدَ انفصالِها عَنِ الْارْتِبَاطِ بِالذَّهَبِ وَلَيْسَ طَارِئًا عَلَيْهَا...
ثُمَّ قَالَ -أَيُّ السَّالِمُ-: مَا زَالَ الْمُجَادِلُونَ يُجَادِلُونَ بِأَنَّ
أُورَاقَنَا النَّقْدِيَّةَ يَصِحُّ قِيَاسُهَا عَلَى الذَّهَبِ، هَذَا الْقِيَاسُ
الَّذِي رَفَضَهُ مَجْمُوعَةٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ الْمُعَاصِرِينَ كَالشَّيْخِ
إِبْنِ سَعْدِي، وَكَالدُّكْتُورِ الْأَشْقَرِ (يُوصَفُهُ لِهَذَا الْقِيَاسِ
بِأَنَّهُ بَاطِلٌ وَمُتَهَرِّئٌ)، بَيْنَمَا تَوَقَّفَ فِي الْبَيِّنَةِ فِيهِ كَوَكْبَةٌ
مِنْ عُظَمَاءِ أَهْلِ الْعِلْمِ الْمُعَاصِرِينَ وَعَلَى رَأْسِهِمُ الشَّيْخُ
عَبْدُ اللَّهِ بْنُ حَمِيدٍ رَحِمَهُ اللَّهُ، وَالشَّيْخُ مُحَمَّدُ الْأَمِينُ
الشَّنْقِيطِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ، وَالشَّيْخُ عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَفِيفِي
رَحِمَهُ اللَّهُ (الَّذِي غَيَّرَ بِقَوْلِهِ "لِي وَجْهَةٌ نَظَرٌ آخَرٌ فِي
الْأُورَاقِ النَّقْدِيَّةِ أَقْدَمُ بِهَا بَيَانًا إِنْ شَاءَ اللَّهُ")، وَالشَّيْخُ
صَالِحُ بْنُ اللَّحِيدَانِ، وَالشَّيْخُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ غَدِيَانٍ... ثُمَّ قَالَ
-أَيُّ السَّالِمُ-: وَأَخْتِمُ بِالشَّيْخِ الدُّكْتُورِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ يَسْرِي
[أَسْتَاذِ الْاِقْتِصَادِ الْإِسْلَامِيِّ بِجَامِعَةِ الْإِسْكَنْدَرِيَّةِ] عِنْدَمَا
ذَكَرَ فِي بَحْثِهِ الْمُقَدِّمِ إِلَى الْمَجْمَعِ الْفِقْهِيِّ، بِأَنَّ خَوْفَ
الْعُلَمَاءِ مِنْ أَنْ يَمْنَعَ النَّاسُ الزَّكَاةَ فِي الْأُورَاقِ النَّقْدِيَّةِ،
جَعَلَهُمْ يُلْحِقُونَهَا بِأَحْكَامِ النَّقْدِينَ [أَيُّ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ]،
حَيْثُ قَالَ {وَلَكِنَّ الْخَوْفَ مِنَ الْوُقُوعِ فِي هَذِهِ الْمَصَائِبِ
جَعَلَنَا نَقْعُ فِي مُصِيبَةٍ آخَرَى حِينَمَا أَصْبَحَ التَّضَخُّمُ بَلَاءً
مُسْتَمِرًّا فِي حَيَاتِنَا بَيْنَمَا إِعْتَبَرْنَا النَّقْدَ الْوَرَقِيَّ بَدِيلًا
كَامِلًا لِلذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ وَأَعْطَيْنَاهُ أَحْكَامَهُمَا فِي الْفِقْهِ
الْإِسْلَامِيِّ، هَذَا خَطَأٌ يَنْبَغِي التَّرَاجُعُ عَنْهُ، لَيْسَ دِفَاعًا عَنْ
أَيِّ رَأْيٍ فِقْهِيٍّ وَلَا عَنْ أَيِّ سِيَاسَةٍ، بَلْ لِكَيْ نَضَعَ أَيْدِيَنَا
أَوَّلًا عَلَى الْحَقِيقَةِ وَنُؤَسِّسَ أَحْكَامًا صَاحِبَةً عَلَيْهَا}.
انْتَهَى بِاخْتِصَارٍ. وَقَالَ الشَّيْخُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ يَسْرِي (أَسْتَاذُ
الْاِقْتِصَادِ الْإِسْلَامِيِّ بِجَامِعَةِ الْإِسْكَنْدَرِيَّةِ) فِي (كِتَابِ

"مَجَلَّةٌ مَجْمَعُ الْفِقْهِ الْإِسْلَامِيِّ" الَّتِي تَصُدُّرُ عَنْ مُنَظَّمَةِ
 الْمُؤْتَمَرِ الْإِسْلَامِيِّ (بُحْدَة): **إِنَّ الْخَطَأَ الْكَبِيرَ** - فِي الْوَاقِعِ -
 هُوَ أَنَّنَا إَعْتَبَرْنَا أَنَّ قِيَامَ النَّقْدِ الْوَرَقِيِّ بِوُظُيْفَتِي
 الْوَسَاطَةِ فِي الْمُعَامَلَاتِ وَقِيَاسِ الْقِيَمِ الْحَاضِرَةِ مَقَامَ
 النَّقْدَيْنِ [أَيِ الذَّهَبِ وَالْفِصَّةِ] شَرْطًا كَافِيًا يَكْفِلُ [أَيِ
 يَضْمَنُ] لَهُ أَنْ نُعْطِيَهُ جَمِيعَ مَا لِهَمَّا مِنْ أَحْكَامِ فِقْهِيَّةٍ،
 وَنَقُولُ { [هَذَا] خَطَأٌ كَبِيرٌ }، لِأَنَّ قِيَامَ النَّقْدِ الْوَرَقِيِّ
 بِهَاتَيْنِ الْوُظُيْفَتَيْنِ يُعَدُّ شَرْطًا ضَرُورِيًّا لِكَيْ يَكُونَ نَقْدًا،
 أَمَّا الشَّرْطُ الْكَافِي لَاعْتِبَارِ النَّقْدِ الْوَرَقِيِّ بَدِيلًا كَامِلًا
 لِلنَّقْدَيْنِ النَّفِيسَيْنِ، فَهُوَ أَنَّ يَقُومَ أَيْضًا بِوُظُيْفَتِي **قِيَاسِ**
الْقِيَمِ الْأَجَلَةِ وَمُسْتَوْدَعِ الثَّرْوَةِ بِنَفْسِ الْكَفَاءَةِ الَّتِي كَانَتْ
لِهَذَيْنِ النَّقْدَيْنِ فِي الْمَاضِي، هَذَا الشَّرْطُ الْكَافِي لَا
 يَتَحَقَّقُ إِلَّا فِي حَالَةِ إِسْتِقْرَارِ الْأَسْعَارِ (وَلَا نَقُولُ "تَبَاتُهَا
 بِالضَّرُورَةِ")، وَلَكِنَّهُ بَعِيدٌ عَنِ التَّحْقِيقِ فِي ظُرُوفِ
 التَّضَخُّمِ وَخَاصَّةً كُلَّمَا إِشْتَدَّتْ جِدَّتُهُ، لِهَذَا صَارَ غَالِبِيَّةُ
 النَّاسِ لَا يَدْخِرُونَ ثَرَوَاتِهِمْ فِي الْعُمَلَاتِ الْوَرَقِيَّةِ
 الْمُتَدَهْوِرَةِ الْقِيَمَةِ، بَلْ فِي أَشْكَالِ أَصُولٍ أُخْرَى مَضْمُونَةٍ
 الْقِيَمَةِ الْحَقِيقِيَّةِ بِطَبِيعَتِهَا، وَلَا يَعْتَمِدُونَ عَلَيْهَا [أَيِ عَلَى
 الْعُمَلَاتِ الْوَرَقِيَّةِ] كَمَقْيَاسٍ لِلْقِيَمِ الْأَجَلَةِ. انْتَهَى. وَقَالَ
 الشَّيْخُ سَعِيدُ بَاعِشِنِ الشَّافِعِيِّ (ت 1270 هـ) فِي (بُشْرَى
 الْكَرِيمِ بِشَرْحِ مَسَائِلِ التَّعْلِيمِ): إِنَّهَا [أَيِ الزَّكَاةَ] إِمَّا زَكَاةُ
 بَدَنِ (وَهِيَ زَكَاةُ الْفِطْرِ)، أَوْ زَكَاةُ مَالٍ (وَهِيَ إِمَّا مُتَعَلِّقَةٌ
 بِالْعَيْنِ "وَهِيَ زَكَاةُ النَّعَمِ، وَالْمُعْشَرَاتِ [أَيِ مَا يَحِبُّ فِيهِ
 الْعُشْرُ أَوْ يَضْفُهُ مِنَ الْخُبُوبِ وَالنِّمَارِ]، وَالنَّقْدِ [أَيِ
 الذَّهَبِ وَالْفِصَّةِ]، وَالزَّكَازَ"، وَإِمَّا مُتَعَلِّقَةٌ بِالْقِيَمَةِ "وَهِيَ
 زَكَاةُ [عُرُوضِ] التَّجَارَةِ"). انْتَهَى. وَجَاءَ فِي كِتَابِ
 (فَتَاوَى اللِّجْنَةِ الدَّائِمَةِ) أَنَّ اللِّجْنَةَ الدَّائِمَةَ لِلْبَحْثِ
 الْعِلْمِيَّةِ وَالْإِفْتَاءِ (عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ آلِ الشَّيْخِ وَصَالِحُ
 الْفُوزَانِ وَبَكْرُ أَبُو زَيْدٍ) قَالَتْ: يَحِبُّ إِخْرَاجُ زَكَاةِ كُلِّ مَالٍ
مِنْ جِنْسِهِ، فَتَخْرُجُ زَكَاةُ الْإِبِلِ **إِبِلًا**، وَتَخْرُجُ زَكَاةُ النَّعَمِ

غَنَمًا، وَلَا تُبَدَّلُ بِجَنَسٍ آخَرَ، لِأَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَدَّثَهَا وَقَدَّرَهَا كَذَلِكَ. انتهى. وجاء في كتاب فتاوى الشبكة الإسلامية (وهو كتاب جامع للفتاوى التي أصدرها مركز الفتوى بموقع إسلام ويب - التابع لإدارة الدعوة والإرشاد الديني بوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بدولة قطر - حتى 1 ذي الحجة 1430 هـ) أن مركز الفتوى سئل {أنا فلاح، ولي نخيل قد جئْتُ مَحْصُولَهَا هَذِهِ السَّنَةَ وَلَكِنِّي بَعْتُهَا، وَعِنْدِي رُؤُوسُ أَغْنَامٍ، فَهَلْ يَجُوزُ لِي أَنْ أَخْرِجَ زَكَاةَ الْمَحْصُولِ مِنَ الثَّمَرِ بِقِيَمَتِهِ رُؤُوسَ أَغْنَامٍ}، فأجاب المركز: **لَا يَصِحُّ أَنْ تُخْرِجَ زَكَاةَ الثَّمَرِ مِنَ الْغَنَمِ، وَيَلْزَمُكَ إِخْرَاجُ زَكَاةِ الثَّمَرِ تَمَرًا وَلَوْ مِنْ غَيْرِ الثَّمَرِ الَّذِي بَعْتَهُ، فَإِنَّ إِخْرَاجَ زَكَاةِ الثَّمَرِ مِنَ الْغَنَمِ هُوَ اسْتِبْدَالُ الْجَنَسِ الَّذِي وَجَبَتْ فِيهِ الزَّكَاةُ بِغَيْرِ جَنَسِهِ، وَهَذَا لَا يُجْزِي عِنْدَ كَثِيرٍ مِنَ الْعُلَمَاءِ، لِأَنَّ الْأَصْلَ أَنْ تُخْرِجَ الزَّكَاةَ مِنْ عَيْنِ الْمَالِ الْمُرْكَبِ أَوْ مِنْ جَنَسِهِ، قَالَ الْخَطِيبُ الشَّرِيفِيُّ الشَّافِعِيُّ فِي (مَغْنِي الْمَحْتَاجِ) {الْعُدُولُ فِي الزَّكَاةِ إِلَى غَيْرِ جَنَسِ الْوَاجِبِ مُمْتَنِعٌ عِنْدَنَا}، وَإِذَا كَانَ مَحْصُولُ الثَّمَرِ قَدْ بَلَغَ نِصَابًا، فَقَدْ كَانَ الْوَاجِبُ عَلَيْكَ أَنْ تُخْرِجَ زَكَاتَهُ مِنَ الثَّمَرِ، لِأَنَّ إِخْرَاجَ زَكَاةِ الْمَالِ مِنْ غَيْرِهِ مِنْ جَنَسٍ مَا وَجَبَتْ فِيهِ جَائِزٌ بِلَا خِلَافٍ بَيْنَ الْفُقَهَاءِ، قَالَ أَبُو الْوَلِيدِ الْبَاجِي الْمَالَكِيُّ فِي (شَرْحِ الْمَوْطَأِ) {فَأَمَّا إِخْرَاجُ زَكَاةِ مَالٍ مِنْ غَيْرِهِ، فَلَا خِلَافَ فِي جَوَازِهِ إِذَا كَانَ مَا يَخْرُجُ مِنْ جَنَسِ الْمَالِ}؛ وَبِمَا أَنَّكَ قَدْ بَعْتَهُ فَأَخْرَجْتَ تَمَرًا آخَرَ بِمِقْدَارِ مَا وَجَبَ عَلَيْكَ مِنْ زَكَاةِ الثَّمَرِ الْمَبِيعِ. انتهى باختصار. وقال ابنُ قُدَامَةَ فِي (الْمُغْنِي): فَإِنْ أَخْرَجَ عَنِ الشَّاةِ بَعِيرًا لَمْ يُجْزِئْهُ، سَوَاءً كَانَتْ قِيَمَتُهُ أَكْثَرَ مِنْ قِيَمَةِ الشَّاةِ أَوْ لَمْ يَكُنْ... ثم قال - أَيُّ ابْنِ قُدَامَةَ -: فَإِنَّ الْجَنَسَ مَرْعِيُّ فِي الزَّكَاةِ، وَلِهَذَا لَوْ أَخْرَجَ الْبَعِيرَ عَنِ الشَّاةِ لَمْ يُجْزَ. انتهى. وقال الشيخ عبد الله بن حمود الفريح (عضو الجمعية السعودية**

الدعوية في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية) في (الفقه الواضح في المذهب والقول الراجح على متن زاد المستقنع): الغنم [وتشمل الضأن والمعز] والبقر [ويدخل فيها الجواميس] جنسان **مختلفان**، وكذا الذهب والفضة جنسان **مختلفان**... ثم قال -أي الشيخ الفريخ-: **لو اختلفت الأجناس، فإنها لا تضم بعضها إلى بعض** [أي في تكميل النصاب]... ثم قال -أي الشيخ الفريخ-: **صاحب الماشية لا يضم [أي في تكميل النصاب] الأغنام إلى الأبقار أو إلى الإبل، وعدم ضم الأجناس إذا اختلفت مما أجمع عليه العلماء**. انتهى باختصار. وقال الشيخ عادل بن يوسف العزازي في (تمام المنة): **الجاموس نوع من البقر**، فإذا كان عنده جواميس وبقر ضم أحدهما إلى الآخر **في تكميل النصاب** وأخذت الزكاة، كما هو الحال في الضأن **والمعز**. انتهى. وجاء في كتاب (فتاوى اللجنة الدائمة) أن اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء (عبدالعزیز بن عبدالله بن باز وعبدالعزیز آل الشيخ وصالح الفوزان وبكر أبو زيد) سئلت {هل يجمع الخليط من المعز والضأن، إذا كان كل منها لا يكمل النصاب؟}، فأجابت اللجنة: **تضم المعز إلى الضأن في تكميل النصاب**، وتؤخذ الفريضة **من أحدهما** على قدر قيمة المالين، قال الموفق [ابن قدامة] في (المغني) {لا نعلم خلافا بين أهل العلم في ضم أنواع الأجناس بعضها إلى بعض، في الزكاة}، فيخرج في الزكاة **من أي النوعين** على قدر قيمة المالين. انتهى باختصار. وقال ابن قدامة في (المغني): وظاهر مذهبه [أي مذهب أحمد] أنه **لا يجرئه إخراج القيمة في شيء من الزكوات**، وبه قال مالك والشافعي. انتهى. وقال النووي في (المجموع): **مذهبنا أنه لا يجوز إخراج القيمة في شيء من الزكوات**، وبه قال أحمد وداود. انتهى باختصار.

وجاء في الموسوعة الفقهية (إعداد مجموعة من الباحثين، بإشراف الشيخ علوي بن عبد القادر السقاف): تُخْرَجُ زَكَاةُ الْفِطْرِ **مِنْ قَوْتِ الْبَلَدِ**، وهذا مَذْهَبُ أَكْثَرِ الْعُلَمَاءِ، واختاره ابنُ تيمية وابنُ القيم وابنُ باز وابنُ عُثيمين؛ عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال {كُنَّا نُخْرَجُ - إِذْ كَانَ فِيْنَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - زَكَاةَ الْفِطْرِ عَنْ كُلِّ صَغِيرٍ وَكَبِيرٍ، حُرٍّ أَوْ مَمْلُوكٍ، صَاعًا مِنْ طَعَامٍ، أَوْ صَاعًا مِنْ أَقِطٍ، أَوْ صَاعًا مِنْ شَعِيرٍ، أَوْ صَاعًا مِنْ تَمْرٍ، أَوْ صَاعًا مِنْ زَبِيبٍ} وفي رواية {كُنَّا نُخْرَجُ - فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - يَوْمَ الْفِطْرِ صَاعًا مِنْ طَعَامٍ؛ وَقَالَ أَبُو سَعِيدٍ (وَكَانَ طَعَامَنَا الشَّعِيرُ وَالزَّبِيبُ وَالْأَقِطُ وَالتَّمْرُ)} . انتهى باختصار.

وجاء على موقع الشيخ مقبل الوداعي [في هذا الرابط](#)، أن الشيخ سُئِلَ {هَلْ يُجْزَى أَنْ تُخْرَجَ زَكَاةُ الْفِطْرِ نَقْدًا؟}، فأجاب الشيخ: لا، **لَا يُجْزَى**، وقد قال الحنفية {إنها تُجْزَى}، ولكن كما سمعتم قبل، الغالب أن الحنفية إذا خالفوا الأئمة الآخرين يكون النص مع الآخرين [جاء على موقع الشيخ مقبل الوداعي [في هذا الرابط](#)، أن الشيخ سُئِلَ {حُكْمُ إِخْرَاجِ زَكَاةِ الْفِطْرِ نَقْدًا؟}، فأجاب الشيخ: الصَّحِيحُ أَنَّهَا لَا تُجْزَى نَقْدًا؛ وَأَنْتَ تَعْرِفُ أَنَّ أَبَا حَنِيفَةَ وَمَنْ تَابَعَهُ رَائِيُونَ. انتهى باختصار]، حتى قال بعضهم {إِذَا أَرَدْتَ أَنْ تُوَافِقَ الْحَقَّ فَخَالَفْ أَبَا حَنِيفَةَ} . انتهى باختصار. وقال الشيخ الألباني في (تفريع أشربة متفرقة للشيخ الألباني): الذين يذهبون إلى إيجاب [زكاة] عُروض التجارة ليس عندهم نص صريح في الموضوع... ثم قال -أي الشيخ الألباني-: لم يأت في الشرع كيف تعامل هذه العروض، فقولهم {إنها تُقَدَّمُ وَيُخْرَجُ زَكَاةُهَا} هذا مُجَرَّدُ رَأْيٍ، كَيْفَ تُؤْخَذُ الزَّكَاةُ مِنْ هَذِهِ الْعُرُوضِ؟، لِقَائِلٍ [مِنَ الْقَائِلِينَ بِوُجُوبِ زَكَاةِ عُرُوضِ التَّجَارَةِ] أَنْ يَقُولَ {فِيهِ

[أَيُّ يُوَجَدُ] عِنْدَكَ أَرْزُ، فِيهِ عِنْدَكَ سُكَّرٌ، تُطَلَّعُ [أَيُّ تُخْرِجُ] مِنْ هَذَا النَّوْعِ، فِيهِ عِنْدَكَ أَيُّ شَيْءٍ آخَرَ، تُطَلَّعُ مِنْ جَنْبِهِ {، فَمِنْ أَيْنَ جَاءَ التَّقْوِيمُ؟}، **هَذَا رَأْيٌ مَحْضٌ لَيْسَ لَهُ أَيُّ سَنَدٍ حَتَّى وَلَوْ بِأَثَرٍ ضَعِيفٍ**. انتهى باختصار. وجاءَ على مَوْقِعِ الشَّيْخِ مُقْبِلُ الْوَادِعِيِّ **فِي هَذَا الرَّابِطِ**، أَنَّ الشَّيْخَ سُئِلَ {مَا هُوَ الرَّاجِحُ عِنْدَكُمْ فِي عُرُوضِ التَّجَارَةِ، هَلْ فِيهَا زَكَاةٌ؟}، فَأَجَابَ الشَّيْخُ: الشُّوْكَانِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى، وَفِيمَا يَظْهَرُ لِي أَيْضًا الصَّنْعَانِيُّ، **لَا يَرِيَانِ فِي عُرُوضِ التَّجَارَةِ زَكَاةٌ...** ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ مُقْبِلُ-: الَّذِي يَظْهَرُ مِنَ الْأَدِلَّةِ أَنَّ **عُرُوضَ التَّجَارَةِ لَيْسَ فِيهَا زَكَاةٌ**، فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ {أَنَا أَرِيدُ أَنْ أَتَصَدَّقَ لِلَّهِ عَزَّ وَجَلَّ} فَلَا بَأْسَ أَنْ **تَتَصَدَّقَ**. انتهى باختصار. وجاءَ على مَوْقِعِ الشَّيْخِ مُقْبِلُ الْوَادِعِيِّ أَيْضًا **فِي هَذَا الرَّابِطِ**، أَنَّ الشَّيْخَ سُئِلَ {هَلْ عَلَى عُرُوضِ التَّجَارَةِ زَكَاةٌ؟}، فَأَجَابَ الشَّيْخُ: الصَّحِيحُ، لَيْسَ عَلَيْهَا زَكَاةٌ، **وَإِذَا أَحَبَّ** مِنْ نَفْسِهِ أَنْ يَتَصَدَّقَ لِلَّهِ **تَصَدَّقَ**. انتهى. وجاءَ على مَوْقِعِ الشَّيْخِ مُقْبِلُ الْوَادِعِيِّ أَيْضًا **فِي هَذَا الرَّابِطِ**، أَنَّ الشَّيْخَ سُئِلَ {هَلْ عَلَى عُرُوضِ التَّجَارَةِ زَكَاةٌ؟}، فَأَجَابَ الشَّيْخُ: الصَّحِيحُ مِنْ أَقْوَالِ أَهْلِ الْعِلْمِ أَنَّهُ لَيْسَ فِيهَا زَكَاةٌ، **لِعَدَمِ وُجُودِ الدَّلِيلِ الصَّحِيحِ**. انتهى. وَقَالَ الشَّيْخُ عَادِلُ بْنُ يَوْسُفَ الْعِزَّازِيِّ فِي (تَمَامِ الْمَنَةِ): قَرَّرَ ابْنُ حَزْمٍ [فِي (المُحَلَّى)] أَنَّ عَلَى التَّجَارِ زَكَاةً، لَكِنَّهَا لَمْ تُقَدَّرْ مَقَارِيرُهَا، بَلْ **بِمَا طَابَتْ بِهِ أَنْفُسُهُمْ**، فَقَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ {فَهَذِهِ صَدَقَةٌ مَفْرُوضَةٌ غَيْرُ مَخْدُودَةٍ [يُشِيرُ هُنَا إِلَى الصَّدَقَةِ الْوَارِدَةِ فِي حَدِيثِ قَيْسِ بْنِ أَبِي غَرَزَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَالَّذِي فِيهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ {يَا مَعْشَرَ التَّجَّارِ، إِنَّ الْبَيْعَ يَخْضِرُهُ اللَّغْوُ وَالْخَلْفُ فَشُوبُوهُ بِالصَّدَقَةِ}]}، لَكِنْ بِمَا طَابَتْ بِهِ أَنْفُسُهُمْ، وَتَكُونُ كَفَّارَةً لِمَا يَشُوبُ الْبَيْعَ مِمَّا لَا يَصِحُّ مِنْ لَغْوٍ وَخَلْفٍ}. انتهى. وَقَالَ ابْنُ حَزْمٍ فِي (المُحَلَّى):

وَأَقْوَالُهُمْ [أَيُّ أَقْوَالٍ مِّنْ أُوجِبُوا الزَّكَاةَ فِي غُرُوضِ
التَّجَارَةِ] طَرِيقَةٌ جَدًّا، لَا يَدُلُّ عَلَى صِحَّةِ شَيْءٍ مِنْهَا فِرَاقٌ
وَلَا سُنَّةٌ صَحِيحَةٌ وَلَا رِوَايَةٌ قَاسِدَةٌ وَلَا قَوْلٌ صَاحِبِ أَضْلًا،
فَلَيْتَ شِعْرِي هَلْ رَدَّ هَؤُلَاءِ هَذَا الْاِخْتِلَافَ إِلَى كَلَامِ اللَّهِ
تَعَالَى وَكَلَامِ رَسُولِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَهَلْ وَجَدُوا
فِي الْقُرْآنِ وَالسُّنَنِ نَصًّا أَوْ دَلِيلًا عَلَى شَيْءٍ مِّنْ هَذِهِ
الْأَقْوَالِ الْقَاسِدَةِ؛ وَكُلُّهُمْ يَقُولُ {مَنْ اشْتَرَى مَاشِيَةً
لِلتَّجَارَةِ، أَوْ زَرَعَ لِلتَّجَارَةِ، فَإِنَّ زَكَاةَ [غُرُوضِ] التَّجَارَةِ
تَسْقُطُ وَتَلَزِمُهُ الزَّكَاةُ الْمَفْرُوضَةُ [أَيُّ زَكَاةِ الْمَاشِيَةِ
وَزَكَاةِ الزَّرْعِ، لَا زَكَاةَ غُرُوضِ التَّجَارَةِ] { وَكَانَ فِي هَذَا
كَفَايَةٌ لَوْ أَنْصَفُوا أَنْفُسَهُمْ، وَلَوْ كَانَتْ زَكَاةُ [غُرُوضِ]
التَّجَارَةِ حَقًّا مِّنْ عِنْدِ اللَّهِ تَعَالَى مَا أَسْقَطْنَاهَا الزَّكَاةُ
الْمَفْرُوضَةَ، فَإِنْ قَالُوا { لَا تَجْتَمِعُ زَكَاَتَانِ فِي مَالٍ وَاحِدٍ }
قُلْنَا، فَمَا الْمَانِعُ مِنْ ذَلِكَ لَيْتَ شِعْرِي إِذَا كَانَ اللَّهُ تَعَالَى
قَدْ أَوْجَبَهُمَا جَمِيعًا أَوْ رَسُولُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ...
ثُمَّ قَالَ -أَيُّ ابْنِ حَزْمٍ-: وَفَرَضَ عَلَى التَّجَارِ أَنْ يَتَصَدَّقُوا
فِي خِلَالِ بَيْعِهِمْ وَشِرَائِهِمْ بِمَا طَابَتْ بِهِ نَفْسُهُمْ، لِمَا
رَوَيْنَاهُ عَنْ قَيْسِ بْنِ أَبِي عَرْزَةَ، قَالَ { قَالَ رَسُولُ اللَّهِ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ (يَا مَعْشَرَ التَّجَارِ، إِنَّهُ يَشْهَدُ بَيْعَكُمْ
الْخَلِيفُ وَاللَّغُو، شُوبُوهُ بِالصَّدَقَةِ) }، وَأَمَرُهُ صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى (الْفَرَضِ)، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى { فَلْيَخْذِرِ
الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ
عَذَابٌ أَلِيمٌ }، وَقَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ { شُوبُوهُ بِالصَّدَقَةِ }
يَقْتَضِي الْمُدَاوِمَةَ وَالتَّكْرَارَ. انتهى باختصار. وقال
الشيخ حسين العوايشة (عضو اللجنة العلمية المشرفة
على "مركز الإمام الألباني للدراسات والبحوث") في
(الموسوعة الفقهية الميسرة): فالْحَقُّ أَنَّ الْقَوْلَ
بُوجُوبِ الزَّكَاةِ عَلَى غُرُوضِ التَّجَارَةِ، مِمَّا لَا دَلِيلَ عَلَيْهِ
فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ الصَّحِيحَةِ... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ
العوايشة-: وَرُبَّمَا احْتَجَّ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ [الَّذِينَ أُوجِبُوا

الزَّكَاةَ فِي غُرُوضِ التَّجَارَةِ] يَقُولُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ رَضِيَ
 اللَّهُ عَنْهُمَا {لَيْسَ فِي الْغُرُوضِ زَكَاةٌ، إِلَّا مَا كَانَ
 لِلتَّجَارَةِ}، قَالَ شَيْخُنَا [يَعْنِي الْأَلْبَانِي] رَحِمَهُ اللَّهُ فِي
 (تَمَامِ الْمِنَّةِ) بَعْدَ أَنْ ذَكَرَ غَدَمَ وَرُودِ دَلِيلٍ عَلَى زَكَاةِ
 الْغُرُوضِ مِنَ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، وَمُنَافَاةِ ذَلِكَ الْبَرَاءَةِ
 الْأَصْلِيَّةِ {وَمَعَ كَوْنِهِ [أَيَّ حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ السَّابِقِ ذَكَرَهُ]
 مَوْقُوفًا غَيْرَ مَرْفُوعٍ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ،
 فَإِنَّهُ لَيْسَ فِيهِ بَيَانٌ نِصَابِ زَكَاتِهَا وَلَا مَا يَجِبُ إِخْرَاجُهَا
 مِنْهَا، فَيُمْكِنُ حَمْلُهُ عَلَى زَكَاةٍ مُطْلَقَةٍ، غَيْرِ مُقْبَدَةٍ بِزَمَنِ
 أَوْ كَمِّيَّةٍ، وَإِنَّمَا بِمَا تَطِيبُ بِهِ نَفْسُ صَاحِبِهَا، فَيَدْخُلُ
 جَنِيذٌ فِي عُمُومِ النُّصُوصِ الْأَمْرَةِ بِالْإِنْفَاقِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى
 (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَنْفِقُوا مِمَّا رَزَقْنَاكُمْ)، وَكَقَوْلِ النَّبِيِّ
 صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ (مَا مِنْ يَوْمٍ يُصْبِحُ الْعِبَادُ فِيهِ، إِلَّا
 مَلَكَانِ يَنْزِلَانِ، فَيَقُولُ أَحَدُهُمَا "اللَّهُمَّ أَغْطِ مُنْفِقًا
 خَلْفًا"، وَيَقُولُ الْآخَرُ "اللَّهُمَّ أَغْطِ مُمْسِكًا تَلْفًا")... ثُمَّ
 قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الْعَوَايِشَةِ-: وَالْخُلَاصَةُ، أَنَّهُ لَا يَجِلُّ مَالٌ
 إِمْرِيٍّ مُسْلِمٍ إِلَّا عَنْ طِيبِ نَفْسٍ، وَأَنَّهُ لَمْ يَرِدْ نَصٌّ فِي
 الْكِتَابِ أَوْ السُّنَّةِ الصَّحِيحَةِ يُوجِبُ زَكَاةَ الْغُرُوضِ مَعَ كَثَرَةِ
 مُتَاجِرَاتِ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ. انْتَهَى بِاخْتِصَارٍ.
 وَقَالَ الشَّيْخُ الْأَلْبَانِيُّ فِي (تَمَامِ الْمِنَّةِ): وَالْحَقُّ أَنَّ
 الْقَوْلَ بِوُجُوبِ الزَّكَاةِ عَلَى غُرُوضِ التَّجَارَةِ مِمَّا لَا دَلِيلَ
 عَلَيْهِ فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ الصَّحِيحَةِ مَعَ مُنَافَاةِ لِقَاعِدَةِ
 (الْبَرَاءَةِ الْأَصْلِيَّةِ) الَّتِي يُؤَيِّدُهَا قَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
 وَسَلَّمَ فِي خُطْبَةِ حِجَّةِ الْوَدَاعِ {فَإِنْ دِمَاءَكُمْ وَأَمْوَالَكُمْ
 وَأَعْرَاضَكُمْ وَأَبْشَارَكُمْ عَلَيْكُمْ حَرَامٌ كَحُرْمَةِ يَوْمِكُمْ هَذَا
 فِي شَهْرِكُمْ هَذَا فِي بَلَدِكُمْ هَذَا، أَلَا هَلْ بَلَغْتُ؟، اللَّهُمَّ
 فَاشْهَدْ}... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الْأَلْبَانِيِّ-: وَقَدْ أَشْبَعَ ابْنُ
 حَزْمٍ الْقَوْلَ فِي مَسْأَلَتِنَا هَذَا وَذَهَبَ إِلَى أَنَّهُ لَا زَكَاةَ فِي
 غُرُوضِ التَّجَارَةِ، وَرَدَّ عَلَى أُدْلَةِ الْقَائِلِينَ بِوُجُوبِهَا وَبَيَّنَّ
 تَنَاقُضَهُمْ فِيهَا وَنَقَدَهَا كُلَّهَا نَقْدًا عِلْمِيًّا دَقِيقًا، فَرَاجَعَهُ

فَإِنَّهُ مُفِيدٌ جَدًّا فِي كِتَابِهِ (الْمُحَلَّى)، وَقَدْ تَبِعَهُ فِيمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الشُّوكَانِيُّ فِي (الدَّرَرِ الْبَهِيَّةِ) وَصِدِّيقُ حَسَنِ خَانَ [ت1307هـ] فِي (الرَّوَضَةِ النَّدِيَّةِ). انْتَهَى بِاخْتِصَارِهِ. وَفِي فَتَاوَى صَوْتِيَّةٍ مُفَرَّغَةٍ لِلشَّيْخِ الْأَلْبَانِيِّ عَلَى هَذَا الرِّابِطِ، قَالَ الشَّيْخُ أَيْضًا: وَبِصُورَةٍ عَامَّةٍ، **كُلُّ غُرُوضِ التِّجَارَةِ لَيْسَ عَلَيْهَا زَكَاةٌ**، وَحِينَمَا أَقُولُ لَيْسَ عَلَيْهَا زَكَاةٌ إِنَّمَا أَعْنِي الزَّكَاةَ الْمَعْرُوفَةَ بِشُرُوطِ مَذْكُورَةٍ فِي كُتُبِ الْفُقَهَاءِ، مَثَلًا، لَا زَكَاةَ حَتَّى يَحُولَ عَلَيْهَا الْحَوْلُ، لَا زَكَاةَ حَتَّى يَبْلُغَ النَّصَابَ، عَلَى هَذَا الْأَسَاسِ الْمَعْرُوفِ؛ هَذِهِ الزَّكَاةُ ذَاتُ النَّصَابِ وَمَعَ حَوْلَانِ الْحَوْلِ، **لَا تَرُدُّ - أَوْ لَمْ تُشْرَعْ - بِالنِّسْبَةِ لَغُرُوضِ التِّجَارَةِ كُلِّهَا**، هَذِهِ الزَّكَاةُ ذَاتُ النَّصَابِ وَذَاتُ شَرْطِ حَوْلَانِ الْحَوْلِ، لَمْ يَأْتِ فِي الْكِتَابِ بَلْ وَلَا فِي السُّنَّةِ مَا يَدُلُّ عَلَى وُجُوبِ إِخْرَاجِ الزَّكَاةِ السَّنَوِيَّةِ عَنْ أَيِّ غُرُوضِ تِجَارَةٍ... ثُمَّ قَالَ - أَيُّ الشَّيْخِ الْأَلْبَانِيِّ -: إِنْ مِنْ الْمُتَّفَقِ عَلَيْهِ بَيْنَ عُلَمَاءِ الْمُسْلِمِينَ أَنَّ الْأَصْلَ فِي الْفُرُوجِ التَّحْرِيمِ إِلَّا مَا أَبَاخَهُ نَصٌّ، وَالْأَصْلُ فِي الدِّمَاءِ التَّحْرِيمِ إِلَّا مَا أَبَاخَهُ نَصٌّ، **وَالْأَصْلُ كَذَلِكَ فِي الْأَمْوَالِ** التَّحْرِيمِ إِلَّا مَا أَبَاخَهُ نَصٌّ، وَهَذَا مَا خُوذَ مِنْ نُصُوصٍ مِنْ أَقْوَاهَا وَأَشْهَرِهَا مَا خَطَبَ بِهِ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ يَوْمَ حِجَّةِ الْوَدَاعِ حِينَ قَالَ {أَلَا إِنَّ دِمَاءَكُمْ وَأَمْوَالَكُمْ وَأَعْرَاضَكُمْ حَرَامٌ عَلَيْكُمْ كَحُرْمَةِ يَوْمِكُمْ هَذَا فِي شَهْرِكُمْ هَذَا فِي عَامِكُمْ هَذَا فِي بَلَدِكُمْ هَذَا، اللَّهُمَّ هَلْ بَلَغْتُ؟، اللَّهُمَّ فَاشْهَدْ}، [ف] الْأَصْلُ فِي الْأَمْوَالِ - كَهُوَ فِي الدِّمَاءِ وَفِي الْفُرُوجِ - الْمَنْعُ إِلَّا بِنَصٍّ يُبَيِّحُ ذَلِكَ، لَا يَجُوزُ أَنْ يُؤْخَذَ مِنْ أَمْوَالِ النَّاسِ شَيْئًا مَا فَرَضَهُ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى عَلَيْهِمْ، أَمَّا الصَّدَقَةُ بِالنَّافِلَةِ فَهَذَا بَخْرٌ لَا سَاحِلَ لَهُ... ثُمَّ قَالَ - أَيُّ الشَّيْخِ الْأَلْبَانِيِّ -: وَقَدْ جَاءَ فِي مُسْنَدِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ أَنَّ جَمَاعَةً مِنَ التَّجَارِ جَاءُوا فِي زَمَنِ عُمَرَ بِخَيْلٍ لِلتِّجَارَةِ، جَاءُوا إِلَى عُمَرَ فَقَالُوا {يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، خُذْ مِنْهَا زَكَاتَهَا}، فَقَالَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ {إِنَّهُ

لَمْ يَفْعَلْهُ صَاحِبَايَ مِنْ قَبْلِي { يَعْنِي الرَّسُولَ عَلَيْهِ
السَّلَامُ وَأَبَا بَكْرٍ، وَكَانَ فِي الْمَجْلِسِ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فَلَمَّا رَأَى [أَيُّ عَلِيٍّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ] أَنَّ
الْقَوْمَ التَّجَارَ الْخَوَا عَلَى عُمَرَ يَأْنُ يَأْخُذُ مِنْهَا الزَّكَاةَ، قَالَ
عَلِيٌّ { خُذْهَا يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عَلَى أَنَّهَا صَدَقَةٌ تَطَوُّعٌ }،
فَأَخَذَهَا مِنْهُمْ [فِي فَتْوَى صَوْتِيَّةٍ مُفَرَّغَةٍ لِلشَّيْخِ الْأَلْبَانِيِّ
عَلَى هَذَا الرِّابِطِ، قَالَ الشَّيْخُ: فَأَخَذَ مِنْهُمْ كَمَ رَأْسٍ مِنَ
الْخَيْلِ، وَضَمَّهَا لِبَيْتِ مَالِ الْمُسْلِمِينَ. انْتَهَى بِاخْتِصَارٍ
فَطَابَتْ بِذَلِكَ نُفُوسُهُمْ؛ [وَالشَّاهِدُ أَنَّ هَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ
عُرُوضَ التَّجَارَةِ لَيْسَ عَلَيْهَا زَكَاةٌ مَفْرُوضَةٌ مُعَيَّنَةٌ... ثُمَّ
قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الْأَلْبَانِيِّ-: كَذَلِكَ، مِمَّا يَدُلُّ عَلَى مَا ذَكَرْنَا
مِنْ **عَدَمِ فَرَضِيَّةِ زَكَاةِ الْعُرُوضِ** بَعْضُ الْآثَارِ الَّتِي جَاءَتْ
عَنْ بَعْضِ الْعُلَمَاءِ، تَتَلَخَّصُ بِأَنَّهُ لَا زَكَاةَ عَلَى الثَّمَارِ إِلَّا مَا
كَانَ ثَمَرًا أَوْ عِنَبًا، وَمَا كَانَ مِنَ الْحُبُوبِ قَمْحًا أَوْ شَعِيرًا،
اِحْتَجُّوا عَلَى ذَلِكَ بِأَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلَهُ وَسَلَّمَ
لَمَّا أَرْسَلَ مَعَادًا إِلَى الْيَمَنِ قَالَ { لَا تَأْخُذِ الصَّدَقَةَ
[الْمَقْصُودُ هُنَا الصَّدَقَةُ الْمَفْرُوضَةُ، أَيْ الزَّكَاةُ] مِنْهُمْ إِلَّا
مِنَ الثَّمَرِ وَالزَّبِيبِ وَالْقَمْحِ وَالشَّعِيرِ }، فَهَذَا يَدُلُّ عَلَى
أَنَّ الْأَصْلَ الْمَنْعُ، لِأَنَّهُ نَهَاةٌ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ أَنْ يَأْخُذَ
الصَّدَقَةَ [أَيَّ الزَّكَاةِ] مِنْ غَيْرِ هَذِهِ الْأَصْنَافِ الْأَرْبَعَةِ مِنَ
(الثَّمَارِ وَالْحُبُوبِ)، قُلْتُ أَنَّ الْأَصْلَ فِي الْأَمْوَالِ الْمَنْعُ وَلَا
يَحِبُّ إِعْطَاءُ الزَّكَاةِ [أَيُّ عَلَى عُرُوضِ التَّجَارَةِ]، وَشَرَحْتُ
(الزَّكَاةَ) هِيَ الزَّكَاةُ الْمُقَنَّةُ بِنَصَابٍ وَبِنِسْبَةٍ مَعْرُوفَةٍ
(بِالْمِائَةِ اثْنَيْنِ وَنِصْفٍ)، لَكِنْ هُنَاكَ **زَكَاةٌ مُطْلَقَةٌ** فِيمَا لَمْ
يَفْرُضِ الشَّارِعُ الْحَكِيمُ فِيهِ زَكَاةَ الْفَرِيضَةِ، هُنَاكَ **زَكَاةٌ**
مُطْلَقَةٌ مِنْ بَابِ قَوْلِهِ تَعَالَى { خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً
تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا }، فَإِذَا فَرَضْنَا رَجُلًا، كَمَا هُوَ وَاقِعٌ
كَثِيرٌ مِنَ التَّجَارِ الْيَوْمَ، كُلَّمَا تَوَفَّرَتْ لَدَيْهِ الدَّرَاهِمُ
وَالدَّنَانِيرُ، بِمَا يُسَمَّى الْيَوْمَ بِ(السُّيُولَةِ)، حَوَّلَهَا إِلَى
عُرُوضِ تِجَارَةٍ، فَهُوَ -يَلَا شَكَّ- غَنِيٌّ، بَلْ قَدْ يَكُونُ مِنْ

أَغْنَى الْأَغْنِيَاءَ، وَلَكِنْ قَدْ لَا يَكُونُ عِنْدَهُ مِنَ الْأَمْوَالِ مَا يَصِحُّ أَنْ يُقَالَ {حَالَ عَلَيْهِ الْخَوْلُ وَوَجَبَ أَنْ يُخْرَجَ بِالْمِائَةِ اثْنَيْنِ وَنِصْفًا}، لَكِنْ مَعَ ذَلِكَ هُوَ يَعْلَمُ يَقِينًا أَنَّهُ رَجُلٌ غَنِيٌّ وَأَنْ فِي مَالِهِ خَفَا كَمَا قَالَ تَعَالَى {وَفِي أَمْوَالِهِمْ حَقٌّ لِلْسَّائِلِ وَالْمَخْرُومِ}، فَيَكُونُ نَتِيجَةُ الْحُكْمِ، هَذِهِ الْغُرُوضُ **ليس عليها** زَكَاةٌ سَنَوِيَّةٌ مُقَنَّنَةٌ بِالْمِائَةِ اثْنَيْنِ وَنِصْفًا، وَإِنَّمَا مَا جَاءَتْ بِهِ **نَفْسُ الْغَنِيِّ**... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الْأَلْبَانِيِّ-: إِنَّمَا قُلْنَا، لَا يَجِبُ [أَيُّ فِي غُرُوضِ التَّجَارَةِ] الزَّكَاةُ الْمُقَنَّنَةُ الْمَفْرُوضَةُ الْمُحَدَّدَةُ، لَكِنْ **الزَّكَاةُ الْمُطْلَقَةُ** مِنْ بَابِ تَطْهِيرِ الْمَالِ، بَلْ تَطْهِيرِ النَّفْسِ مِمَّا جُبِلَتْ عَلَيْهِ كَمَا قَالَ تَعَالَى {وَأَخْضِرْتَ الْأَنْفُسَ الشَّخِ}، فَهَذَا لَا بُدَّ مِنْهُ، لَكِنْ لَا يُقَالُ {إِنْتَظِرْ حَتَّى يَحُولَ الْخَوْلُ} أَوْ {تَعْجَلْ قَبْلَ مَا يَنْتَهِي الْخَوْلُ}، مَا يُقَالُ {إِعْمَلْ جَزْدًا كُلَّ سَنَةٍ، وَأَخْصِبْ كَمْ قِيمَتُهَا فِي السَّاعَةِ} [أَيُّ فِي نِهَايَةِ الْخَوْلِ]، وَأَعْطِ بِالْمِائَةِ اثْنَيْنِ وَنِصْفًا}، هَذَا لَا يُقَالُ، لَكِنْ أَخْرَجَ مَا تَطِيبُ بِهِ نَفْسُكَ مِنْ أَيِّ تَوَعُّدٍ عِنْدَكَ، سَوَاءً كَانَ مِنَ الدَّرَاهِمِ أَوِ الدَّنَائِيرِ أَوْ بِضَاعَةٍ (أُرْزَ، سُكَّرَ، أَوْ أَيُّ شَيْءٍ)، انْتَهَى بِاخْتِصَارٍ. وَقَالَ الشَّيْخُ الْأَلْبَانِيُّ أَيْضًا فِي (تَفْرِيعِ أَشْرَاطِ مَتَفَرِّقَةِ لِلشَّيْخِ الْأَلْبَانِيِّ): لَا شَكَّ أَنَّهُ يَجُوزُ لِلْغَنِيِّ أَنْ يَخْصِرَ أَوْ يَكْتِزَ مَالَهُ مِنَ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ فِي صُنْدُوقِ حَدِيدِيٍّ وَلَا يَطْرَحُهُ فِي السُّوقِ لِلتَّجَارَةِ، بِشَرَطِ أَنْ يُخْرَجَ الزَّكَاةُ عَنْ هَذَا الْمَالِ فِي كُلِّ سَنَةٍ؛ حِينَئِذٍ نَقُولُ، مَنْ فَعَلَ هَذَا هَلْ عَلَيْهِ مُوَآخَذَةٌ؟، الْجَوَابُ، لَا؛ تَأْخِذٌ آخَرٌ لَيْسَ فِي صُنْدُوقِهِ لَا دِرْهَمٌ وَلَا دِينَارٌ، كُلُّهُ مَطْرُوحٌ فِي التَّجَارَةِ؛ وَتَفْتَرِضُ أَنْ كُلًّا مِنَ التَّاجِرَيْنِ مَالَهُ مُسَاوٍ لِمَالِ الْآخَرِ مِنْ حَيْثُ الْكَمِّيَّةُ، هَذَا مَثَلًا رَأْسُ مَالِهِ مِلْيُونٌ وَهَذَا رَأْسُ مَالِهِ مِلْيُونٌ، الْأَوَّلُ، الْمِلْيُونُ مَكْنُوزٌ فِي الصُّنْدُوقِ وَكُلُّ سَنَةٍ يُطْلَعُ [أَيُّ يُخْرَجُ] بِالْمِائَةِ اثْنَيْنِ وَنِصْفًا، الثَّانِي، الْمِلْيُونُ تَبَعُهُ مَطْرُوحٌ فِي السُّوقِ، فِي أَيِّ عَرَضٍ مِنَ غُرُوضِ التَّجَارَةِ؛ الْآنَ، السُّؤَالُ يَأْتِي، **أَيُّ**

الغَنِيِّينَ مِنْ هَذَيْنِ أُمْرُهُ **أَنْفَعُ لِلْفَقِيرِ**، **الْأَوَّلُ** أَمْ **الْآخِرُ**؟
نَقُولُ، **الرَّجُلُ** **الثَّانِي** **هُوَ** **الَّذِي** **يَنْفَعُ** **الْفُقَرَاءَ** **لِأَنَّهُ** **لَمَّا**
يُشْغَلُ **رَأْسَ** **مَالِهِ** **تَتَحَرَّكُ** **الْبَلَدُ**، **يُوجَدُ** **عَمَلُ** **لِلْفُقَرَاءِ**، **لَوْ**
فَرَضْنَا **كُلَّ** **الْأَغْنِيَاءِ** **مِنْ** **تَمَطِّ** **الْجِنْسِ** **الْأَوَّلِ** **لَأَصَابَتْ**
الْبَطَالَةُ **الْعُمَالُ** **وَالْفُقَرَاءُ** **وَالْمُحْتَاجِينَ**، **وَالْعَكْسُ** **بِالْعَكْسِ**
تَمَامًا، **فَإِذَا** **يَجِبُ** **أَنْ** **تُلَاحِظَ** **الْآنَ** **شَيْئًا** **هَامًا** **جَدًّا**، **أَنَّ** **اللَّهَ**
عَزَّ **وَجَلَّ** **جِئِمَا** **لَمْ** **يَفْرِضْ** **عَلَى** **عُرُوضِ** **التَّجَارَةِ** **زَكَاةً**،
وَعَلَى **الْعَكْسِ** **مِنْ** **ذَلِكَ** **فَرَضَ** **عَلَى** **الْأَمْوَالِ** **الْمَكْنُوزَةِ**
زَكَاةً، **فَكَأَنَّ** **رَبَّنَا** **عَزَّ** **وَجَلَّ** **يَقُولُ** **لِلْأَغْنِيَاءِ** { **أَمْوَالُكُمْ**،
اِسْتَعْمِلُوا **بِهَا** **فِي** **عُرُوضِ** **التَّجَارَةِ**، **فَذَلِكَ** **خَيْرٌ** **لِلنَّاسِ** **مِنْ**
أَنْ **تَكْنِزُوهَا** **فِي** **صَنَادِيقِكُمْ** }، **فَإِذَا** **هُنَا** **حِكْمَةٌ** **بِالْغَةِ** **أَنْ** **لَا**
تَجِدَ **فِي** **كِتَابِ** **اللَّهِ** **وَلَا** **فِي** **حَدِيثِ** **رَسُولِ** **اللَّهِ** **نَصًّا** **يُلْزِمُ**
هَذَا **الْغَنِيَّ** **الَّذِي** **طَرَحَ** **رَأْسَ** **مَالِهِ** **فِي** **السُّوقِ** **أَنَّهُ** **يَجِبُ**
عَلَيْهِ **فِي** **كُلِّ** **سَنَةٍ** **أَنْ** **يَعْمَلَ** **إِحْصَاءً** **وَيُقَوِّمَ** **هَذِهِ** **الْأَمْوَالِ**
الطَّائِلَةَ، **إِنَّمَا** **تَسَامَحَ** **مَعَهُ** **هَذَا** **التَّسَامُحُ** **لِأَنَّهُ** **يَسْتَحِقُّ**، **لِأَنَّهُ**
أَنْفَعُ **بِعَمَلِهِ** **هَذَا** **لِلْفُقَرَاءِ** **مِنْ** **ذَاكَ** **الْغَنِيِّ** **الَّذِي** **كَتَرَ** **مَالَهُ**،
وَمَعَ **ذَلِكَ** **تَسَامَحَ** **اللَّهُ** **مَعَهُ** **مَا** **دَامَ** **أَنَّهُ** **يُخْرِجُ** **مِنْ** **هَذِهِ**
الْأَمْوَالِ **الْمُكَدَّسَةِ** **الْمَكْنُوزَةِ** **بِالْمِائَةِ** **إِثْنَيْنِ** **وَنِصْفًا**؛ **خُلَاصَةُ**
الْقَوْلِ **فِي** **مَا** **نَفَهُمُ** **نَحْنُ** **هَذَا** **الْمَوْضُوعُ**، **اجْتَمَعَ** **النَّقْلُ**
وَالْعَقْلُ **فِي** **أَنَّ** **عُرُوضَ** **التَّجَارَةِ** **لَا** **زَكَاةَ** **عَلَيْهَا**، **وَأَنْ** **رَفَعَ**
الشَّارِعَ **الْحَكِيمَ** **الزَّكَاةَ** **عَنْهَا** **هُوَ** **لِصَالِحِ** **الْفَقِيرِ**، **لِأَنَّهُ**
يُسَاعِدُ **الْغَنِيَّ** **عَلَى** **أَنْ** **لَا** **يَكْنِزَ** **الْمَالَ**، [وَأَنْ] **يَطْرَحَ** **مَالَهُ**
فِي **السُّوقِ** **فَيَسْتَفِيدَ** **الْفُقَرَاءُ** **مِنْهُ** **أَكْثَرَ** **مِمَّا** **يَسْتَفِيدُونَ**
مِنْ **الْأَمْوَالِ** [**الْمُزَكَّاةِ**]، **انتهى** **بِاخْتِصَارٍ**... **ثُمَّ** **قَالَ** - **أَيُّ**
الْشَيْخِ **مُحَمَّدِ** **خَالِدٍ**:- **فَقَدْ** **ضُرِبَتْ** **الْفُلُوسُ** [**وَهِيَ** **جَمْعُ**
(فَلَس)] **مِنَ** **الْمَعَادِنِ** **الرَّخِيصَةِ** **كَالنَّحَاسِ** **وَالرُّضَاصِ**،
وَاسْتُعْمِلَتْ **فِي** **شِرَاءِ** **مُخَفَّرَاتِ** **الْأَشْيَاءِ** **نَظَرًا** **لِأَنَّ** **النَّدْرَةَ**
النَّسَبِيَّةَ **الْمُتَوَفِّرَةَ** **فِي** **الذَّهَبِ** **وَالْفِضَّةِ** **تَجَعَلُ** **قِطْعَهُمَا**
الصَّغِيرَةَ **ذَاتَ** **قُوَّةٍ** **شِرَائِيَّةٍ** **عَالِيَةٍ**، **فَلَوْ** **إِحْتَاجَ** **شَخْصٌ** **مَا**
رُقْعَةً **لِكِتَابَةٍ** **وَصِيَّتِهِ** **عَلَيْهَا** **أَوْ** **حَبْلًا** **يَرْبِطُ** **بِهِ** **جَمَلَهُ**، **فَإِنْ**

عليه إِمَّا اسْتِبْدَالَ مَا يُرِيدُ بِسِلْعَةٍ أُخْرَى قَلِيلَةَ الْقِيَمَةِ، أَوْ شِرَاءَ فَوْقَ مَا يَحْتَاجُ، فَكَانَ لِاتِّسَاعِ الْحَاجَةِ لِمُخَفَّرَاتِ الْأَشْيَاءِ أَنْ ضُرِبَتْ مَسْكُوكَاتُ رَخِيصَةٍ [وهي الفُلُوسُ] ذَاتُ قُوَّةٍ شِرَائِيَّةٍ مُنْخَفِضَةٍ، وَكَانَتْ فِي حَدِّ ذَاتِهَا سِلْعَةً لِمَا لَهَا مِنْ قِيَمَةٍ ذَاتِيَّةٍ فِيهَا، وَهِيَ كَسِلْعَةٍ [فَانْهَ] تَتَأَثَّرُ بِالْعَرَضِ وَالطَّلَبِ... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ مُحَمَّدُ خَالِد-: إِنْ أَلْذَهَبَ وَالْفِضَّةُ يَجِبُ أَنْ يَكُونَا الْأَسَاسَ النَّقْدِيَّ لِلْمُسْلِمِينَ خَاصَّةً، وَلِلْعَالَمِ أَجْمَعٍ. انْتَهَى بِاخْتِصَارٍ. وَجَاءَ فِي مَقَالَةٍ بِعُنْوَانٍ (كَيْفَ يَنْظُرُ الْاِقْتِصَادُ الْإِسْلَامِيُّ إِلَى الْفَارِقِ بَيْنَ النُّقُودِ الْوَرَقِيَّةِ وَعُمْلَاتِ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ) عَلَى هَذَا الرِّابِطِ: يَقُولُ عَلِيُّ الْقُرَّةِ دَاغِي [الْأَمِينُ الْعَامُّ لِلاتِّحَادِ الْعَالَمِيِّ لِعُلَمَاءِ الْمُسْلِمِينَ] أَخَذَ أَبْرَزَ الْمُتَخَصِّصِينَ فِي الْاِقْتِصَادِ الْإِسْلَامِيِّ {إِنْ بَعْضَ الْفُقَهَاءِ يَرَوْنَ عَدَمَ وَجُوبِ الزَّكَاةِ فِي الْأَوْرَاقِ الْمَالِيَّةِ، لِأَنَّهَا لَيْسَتْ مِثْلَ النُّقُودِ الذَّهَبِيَّةِ وَالْفِضَّةِيَّةِ}... ثُمَّ جَاءَ -أَيُّ فِي الْمَقَالَةِ-: يَقُولُ بُوشْفُ الْقُرْضَاوِي {مِنْ عُلَمَاءِ الْعَصْرِ مَنْ لَمْ يَرِ هَذِهِ [أَيُّ النُّقُودِ الْوَرَقِيَّةِ] نُقُودًا -لِأَنَّ النُّقُودَ الشَّرْعِيَّةَ إِنَّمَا هِيَ الذَّهَبُ وَالْفِضَّةُ- وَلَا زَكَاةَ فِيهَا}... ثُمَّ جَاءَ -أَيُّ فِي الْمَقَالَةِ-: وَيَقُولُ الْبَاحِثُ الْيَمَنِيُّ (فَهْدُ عَبْدِ اللَّهِ) فِي بَحْثٍ مُقَدِّمٍ إِلَى (جَامِعَةِ الْإِيمَانِ) تَحْتَ عُنْوَانٍ (أَحْكَامُ الْعُمْلَةِ الْوَرَقِيَّةِ) {إِنْ الْعُمْلَةُ قَدِيمًا هِيَ الدِّينَارُ الذَّهَبُ وَالدَّرْهَمُ الْفِضَّةُ، وَبِهَاتَيْنِ الْعُمْلَتَيْنِ كَانَ يَتَعَامَلُ الْمُسْلِمُونَ بَيْعًا وَشِرَاءً، وَلَمْ تَطْهَرِ الْعُمْلَةُ الْوَرَقِيَّةُ كَبَدِيلٍ لِلدِّينَارِ وَالدَّرْهَمِ إِلَّا مُتَأَخِّرًا، حَيْثُ تَرَجَّعُ بَدَايَةُ جَعْلِهَا نُقُودًا إلزاميةً إِلَى سَنَةِ 1914 [م]؛ وَعَنِ مُشْكِلَةِ تَفَاوُتِ قِيَمَةِ الْعُمْلَةِ الْوَرَقِيَّةِ مَعَ الزَّمَنِ، يَقُولُ [أَيُّ فَهْدُ عَبْدِ اللَّهِ] {تُعْتَبَرُ هَذِهِ الْمُسْكِلَةُ مِنَ الْمَشَاكِلِ الْكَبِيرَةِ الَّتِي يُعَانِي مِنْهَا الْعَصْرُ، وَتَطْهَرُ فِي مَسْأَلَةِ الْقَرْضِ، فَقَدْ يُقْرَضُ أَجْدُهُمُ الْآخِرُ مَبْلَغًا مِنَ الْمَالِ ثُمَّ إِذَا اسْتَوْفَاهُ وَجَدَهُ أَقَلَّ قِيَمَةً مِنْ نُقُودِهِ الْأُولَى،

وَالسُّؤَالُ هُنَا، هَلْ تُقْضَى الدُّيُونُ بِمِثْلِ عَدَدِهَا، فَمَنْ
 اسْتَدَانَ أَلْفًا، فَلَيْسَ عَلَيْهِ إِلَّا الْأَلْفُ، **أَمْ تُعْتَبَرُ الْقِيَمَةُ؟**.
 انتهى باختصار. وقال الشيخ محمد علي الجزولي
 (رئيس حزب "دولة القانون والتنمية" في السودان،
 والمُنسَّقُ العامُّ لتيار الأمة الواحدة) في فيديو بعنوان
 (حقيقة صادمة، وحكم شرعي سيقلب معاملاتك
 المالية): **الخديعة الكبرى** التي وقعت فيها البشرية،
 الآن **هذه الأوراق لا قيمة لها**، عبارة عن ورق لا يوجد
 له مقابل من الذهب، هذا هو واقع أكبر عمليّة نصب
 في العالم... ثم قال -أي الشيخ الجزولي-: **حرام شرعًا**
التعامل في القروض والأجور بهذه الورقة من غير
النظر إلى ما يقابلها ذهبًا؛ مثلاً، أنا اشتريت منك جهاز
 حاسوب بالفي جنيه سوداني، على أن تعطيني جهاز
 الحاسوب، وأنا بعد شهرين أعطيك الالف جنيه، هذا
 قرض، بيع بالآجل، **ننظر الآن عندما تمت البيعة،** ألفاً
 جنيه كم تساوي؟ فوجدت ألفي جنيه تساوي 5
 جرامات ذهبًا، **إذا أنا اشتريت منك الحاسوب بـ 5**
جرامات ذهبًا، عندما مررت الشهران أنا مطالب منك بـ 5
 جرامات **[ذهبًا]** وليس بالفي جنيه، فطلعت الـ 5
 جرامات هذه بالفين وسبعمئة جنيه، **أعطيك الفين**
وسبعمئة، لا أعطيك الفي جنيه، الألفان وسبعمئة
 جنيه بعد شهرين **قيمتها كقيمة** الالف جنيه قبل
 شهرين... ثم قال -أي الشيخ الجزولي-: ابني يدرس
 في مدرسة، على أن أدفع لهم المال بالتقسيط، قلت
 لهم {كم رسوم الدراسة؟}، قالوا {رسوم الدراسة
 ثمانية آلاف جنيه، ادفع 50%، و25% بعد شهر، و25%
 بعد شهرين}، أعطيتهم الآن أربعة آلاف جنيه، **[و]تبقي**
 أربعة آلاف جنيه، **أنظر الآن عندما تم العقد،** الأربعة
 آلاف جنيه كم تساوي؟ وجدتها تساوي مثلاً ثلاثة
 جرامات ونصفاً **[ذهبًا]**، إذا هم يريدون مني **ثلاثة**

جراماتٍ وَنِصْفًا، أُعْطِهم 1.75 جِرامًا بَعْدَ شَهرٍ، و1.75 جِرامًا بَعْدَ شَهرَينِ، فَإِذا كَانتِ الـ 1.75 جِرامًا الآنَ **[أي بَعْدَ شَهرٍ]** تُساوي سِتَّةَ آلَافٍ **[جُنيَّةٍ]**، أُعْطِهم الآنَ سِتَّةَ آلَافٍ، وَبَعْدَ الشَّهرِ الثَّاني صارتِ الـ 1.75 جِرامًا تُساوي خَمْسَةَ آلَافٍ **[جُنيَّةٍ]**، أُعْطِهم خَمْسَةَ آلَافٍ... ثم قال -أي الشَّيخُ الجِزولي-: كُلُّ دَينٍ في الدَّمَّةِ **لا يُحسَبُ بِهذه الأوراقِ**، لِأنَّ هذه الأوراقَ ما عَندَها قِيمَةٌ... ثم قال -أي الشَّيخُ الجِزولي-: كُلُّ دَينٍ أَجلُ يُحسَبُ عَندَ عَقْدِ القَرْضِ بِقِيمَةِ المَبْلَغِ دَهبًا، ثم يُقْتَضَى عَلى **حَسَبِ قِيمَةِ الذَّهَبِ**... ثم قال -أي الشَّيخُ الجِزولي-: مُهَنْدِسُ رايَّةِ أَرْبَعَةِ آلَافٍ جُنيَّةٍ، يَعبى عَشْرَةَ جِراماتٍ **[دَهبًا]**، مَعنى ذَلكَ أَنَّ رايَّةَ عَشْرَةِ جِراماتٍ، فيُدْفَعُ لَه شَهرَ (واحدٍ) أَرْبَعَةُ آلَافٍ جُنيَّةٍ، لَكنْ عَندَما دَخَلَ شَهرُ (اثْنينِ) كَانتِ العَشْرَةُ جِراماتٍ تُساوي أَرْبَعَةَ آلَافٍ جُنيَّةٍ وَثَلَاثَ مائَةٍ، فيُعْطى **أَرْبَعَةُ آلَافٍ جُنيَّةٍ وَثَلَاثَ مائَةٍ**، وَعَندَما أَتَينا شَهرَ (ثَلَاثَةِ) صارتِ العَشْرَةُ جِراماتٍ تُساوي سَبْعَةَ آلَافٍ جُنيَّةٍ، فيُعْطى **سَبْعَةُ آلَافٍ جُنيَّةٍ**، وَعَندَما دَخَلَ شَهرُ (خَمْسَةِ) صارتِ الجِراماتُ بِمِئَتَي جُنيَّةٍ، فيُعْطى **مِئَتَي جُنيَّةٍ** وليس أَرْبَعَةُ آلَافٍ جُنيَّةٍ، هذه **[هي]** الطَّريقَةُ الشَّرِيعَةُ الحَلالُ، **لا فيها عُبْنٌ ولا فيها خَدِيعَةٌ ولا فيها غِشٌّ**. انتهى باختصار.

(ي) وجاء في مقالة بعنوان (يطلب من حكومة "الوفاق"، الولايات المتحدة تبدأ توجيه ضربات جوية ضد "داعش" في "سرت") **على هذا الرابط**: أعلن (فايز السراج) رئيس المجلس الرئاسي لحكومة (الوفاق) الليبية، عن بدء توجيه (الولايات المتحدة الأمريكية) لضربات جوية مباشرة ضد مواقع (داعش) في (سرت)، مُشيرًا إلى أن العملية تأتي **بطلب مباشر من حكومة (الوفاق) [جاء في مقالة بعنوان (حكومة "الوفاق")**

وَأَجْهَةٌ لِلْإِخْوَانِ وَأَدَاةٌ تُرَكِّيَّةٌ) عَلَى مَوْقِعِ قَنَاةِ (العربية) الفضائية الإخبارية السعودية: رَأَى النَّائِبُ فِي الْبَرْلَمَانِ اللَّيْبِيِّ (جَبْرِيلُ أَوْحِيدَةَ) أَنَّ التَّطَوُّرَاتِ الْمِيدَانِيَّةَ الْآخِرَةَ الَّتِي تَشْهَدُهَا لَيْبْنَا أَظْهَرَتْ أَنَّ الرَّئِيسَ التُّرْكِيَّ (رَجَبَ طَيِّبَ أَرْدُوغَانَ) هُوَ الْقَائِدُ الْفَعْلِيُّ لِلْعَمَلِيَّاتِ الْعَسْكَرِيَّةِ لِقُوَّاتِ (الوفاق) ضِدَّ الْجَيْشِ اللَّيْبِيِّ [يَعْنِي (قُوَّاتِ شَرْقِ لَيْبْنَا) الَّتِي يَقُوْدُهَا (خَلِيفَةُ حَفْتَر) الْمَدْعُومُ مِنْ مِصْرَ وَالْإِمَارَاتِ وَالسُّعُودِيَّةِ، وَالْمُنَاوِيَّ لِحُكُومَةِ (الوفاق) الَّتِي تَقُوْدُ (قُوَّاتِ غَرْبِ لَيْبْنَا)]، وَيَعُوْدُ لَهُ الْفَضْلُ فِي التَّقْدِمِ الْعَسْكَرِيِّ الَّذِي تَحَقَّقَ غَرْبُ لَيْبْنَا؛ وَأَشَارَ (أَوْحِيدَةَ) إِلَى أَنَّ رَّئِيسَ حُكُومَةِ (الوفاق) فَائِزَ السَّرَاجِ {مَا هُوَ إِلَّا أَدَاةٌ تَسْتَخْدِمُهَا تُرْكِيَا، وَوَأَجْهَةٌ لِنَنْظِيمِ الْإِخْوَانِ الْمُسْلِمِينَ فِي الْغَرْبِ اللَّيْبِيِّ}. أَنْتَهَى بِاخْتِصَارٍ لِأَجْلِ مُوَاجَهَةِ (دَاعِش) الَّذِي يَسْتَخْدِمُ أَسْلِحَةً فَتَاكَةً وَمُتَطَوِّرَةً... ثُمَّ جَاءَ -أَيُّ فِي الْمَقَالَةِ-: وَأَعْرَبَ (السَّرَاجُ) عَنْ مَخَافِهِ مِنْ تَمَدُّدِ (دَاعِش) فِي الْأَرَاضِي اللَّيْبِيَّةِ. أَنْتَهَى.

المسألة الثلاثون

زَيْدٌ: كَيْفَ صَحَّحَ الشَّيْخُ ابْنُ بَارِ الصَّلَاةَ فِي الْمَسْجِدِ النَّبَوِيِّ، مَعَ كَوْنِهِ بِدَاخِلِهِ ثَلَاثَةُ قُبُورٍ "قَبْرِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَقَبْرِ صَاحِبَيْهِ أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا"؟.

عَمَرُو: صَحَّحَ الشَّيْخُ ابْنُ بَارِ الصَّلَاةَ تَأْسِيسًا عَلَى أَنَّ الْقُبُورَ الثَّلَاثَةَ لَيْسَتْ مَوْجُودَةً دَاخِلَ الْمَسْجِدِ، فَهُوَ يَرَى أَنَّ الْمَوْجُودَ دَاخِلَ الْمَسْجِدِ هُوَ حُجْرَةُ عَائِشَةَ لَا الْقُبُورَ الثَّلَاثَةَ، [فَفِي هَذَا الرِّابِطِ](#) عَلَى مَوْقِعِ الشَّيْخِ، قَالَ الشَّيْخُ

{والرسول محمد صلى الله عليه وسلم وصاحباؤه رضي الله عنهما لم يُدْفَنُوا في المسجد، وإنما دُفِنُوا في بَيْتِ عائشة، ولكن لَمَّا وُسِّعَ المسجدُ في عهد الوليد بن عبد الملك أَدْخَلَ الخُجْرَةَ في المسجد في آخر القرن الأول؛ **ولا يُعْتَبَرُ عَمَلُهُ هُنَا فِي حُكْمِ الدَّفْنِ فِي الْمَسْجِدِ، لِأَنَّ الرَّسُولَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَصَاحِبِيهِ لَمْ يُنْقَلُوا إِلَى أَرْضِ الْمَسْجِدِ، وَإِنَّمَا أَدْخَلَتِ الْخُجْرَةُ الَّتِي هُمْ بِهَا فِي الْمَسْجِدِ مِنْ أَجْلِ التَّوَسُّعَةِ، فَلَا يَكُونُ فِي ذَلِكَ حُجَّةٌ لِأَخِذٍ عَلَى جَوَازِ الْبِنَاءِ عَلَى الْقُبُورِ أَوْ اتِّخَاذِ الْمَسَاجِدِ عَلَيْهَا أَوْ الدَّفْنِ فِيهَا لَمَّا ذَكَرْتُهُ أَيْفَا مِنْ الْأَحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ الْمَانِعَةِ مِنْ ذَلِكَ}.** **وفي هذا الرابط** على موقع الشيخ، قال الشيخ {فلَمَّا وُسِّعَ الوليد بن عبد الملك مسجدَ النبي صلى الله عليه وسلم في آخر القرن الأول أَدْخَلَ الْخُجْرَةَ فِي الْمَسْجِدِ، وَقَدْ أَسَاءَ فِي ذَلِكَ، وَأَنْكَرَ عَلَيْهِ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ}. **وفي هذا الرابط** على موقع الشيخ، قال الشيخ {ولكن لَمَّا وُسِّعَ الوليد بن عبد الملك بن مروان المسجدَ أَدْخَلَ الْبَيْتَ فِي الْمَسْجِدِ؛ بِسَبَبِ التَّوَسُّعَةِ، وَعَلَطَ فِي هَذَا، وَكَانَ الْوَاجِبُ أَنْ لَا يُدْخِلَهُ فِي الْمَسْجِدِ}. **وفي هذا الرابط** على موقع الشيخ، سُئِلَ الشَّيْخُ {كُنَّا فِي مَدِينَةِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَذَهَبْنَا لِلصَّلَاةِ فِي الْمَسْجِدِ النَّبَوِيِّ الشَّرِيفِ، وَمَعَنَا أَحٌ لَنَا، عِنْدَهُ نَوْعٌ مِنَ التَّشَدُّدِ وَالْجِرْصِ، فَقَالَ (إِنَّهُ لَا تَجُوزُ الصَّلَاةُ فِي مَسْجِدٍ فِيهِ قَبْرٌ)، فَامْتَنَعَ أَنْ يُصَلِّيَ مَعَنَا، فَأَشْكَلَ ذَلِكَ عَلَيْنَا، فَتَطَلَّبَ الْإِيضَاحَ؟}؛ فَكَانَ مِمَّا أَجَابَ بِهِ الشَّيْخُ: **مسجد الرسول صلى الله عليه وسلم ليس فيه قبرٌ، الرسول قُيِّرَ فِي بَيْتِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، وَلَمْ يُقْبَرِ فِي الْمَسْجِدِ، وَإِنَّمَا قُيِّرَ فِي بَيْتِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، فِي بَيْتِ عَائِشَةَ، وَلَكِنْ لَمَّا وُسِّعَ الْمَسْجِدُ فِي عَهْدِ الْوَلِيدِ بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ فِي آخِرِ الْمِائَةِ الْأُولَى، أَدْخَلَ**

الْحُجْرَةَ فِي الْمَسْجِدِ مِنْ أَجْلِ التَّوَسُّعَةِ، **فَالنَّبِيُّ صَلَّى**
اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَصَاحِبَاهُ لَمْ يَزَالُوا فِي بَيْتِ عَائِشَةَ
وَلَيْسُوا بِالْمَسْجِدِ، وَبَيْنَهُمْ وَبَيْنَ الْمَسْجِدِ الْجُدُرُ الْقَائِمَةُ
وَالشَّبَكُ [الْمُرَادُ بِالشَّبَكِ السُّورُ الْحَدِيدِي الدَائِرُ حَوْلَ
حَائِطِ قَايْتَبَايَ، وَهَذَا السُّورُ يُطْلَقُ عَلَيْهِ إِسْمُ (الْمَقْصُورَةِ
النَّبَوِيَّةِ)] الْقَائِمُ، فَهُوَ **فِي بَيْتِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ**
وَلَيْسَ فِي الْمَسْجِدِ، وَهَذَا الَّذِي قَالَ هَذَا الْكَلَامَ **جَاهِلٌ** لَمْ
يَعْرِفِ الْحَقِيقَةَ وَلَمْ يَعْلَمْ الْحَقِيقَةَ، فَالوَاجِبُ عَلَى
الْمُؤْمِنِ أَنْ يُفَرِّقَ بَيْنَ مَا أَبَاحَ اللَّهُ، وَبَيْنَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ،
فَالْمَسَاجِدُ لَا يُدْفَنُ فِيهَا الْمَوْتَى، وَلَا تُقَامُ عَلَى الْمَوْتَى،
وَمَسْجِدُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَيْسَ مِنْ هَذَا
الْقَبِيلِ، بَلْ هُوَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ دُفِنَ فِي بَيْتِهِ فِي
بَيْتِ عَائِشَةَ خَارِجَ الْمَسْجِدِ، شَرْقِي الْمَسْجِدِ، ثُمَّ لَمَّا
جَاءَتِ التَّوَسُّعَةُ أَدْخَلَهُ الْوَلِيدُ فِي الْمَسْجِدِ، **أَدْخَلَ الْحُجْرَةَ،**
وَقَدْ أَخْطَأَ فِي ذَلِكَ، يَغْفُو اللَّهُ عَنَّا وَعَنْهُ. انْتَهَى.

قُلْتُ: وَهَذَا مَلَاخَظَاتُ:

(1) **إِنَّهُمْ الشَّيْخُ ابْنُ بَارِ الْأَخِ الَّذِي رَأَى أَنَّ الْقَبْرَ النَّبَوِيَّ**
مَوْجُودٌ دَاخِلَ الْمَسْجِدِ بِالْجَهْلِ، مَعَ أَنَّ هَذَا مَذْهَبُ
الشَّيْخِ الْأَلْبَانِيِّ وَمُقْبِلِ الْوَادِعِيِّ وَرَبِيعِ الْمَدْحَلِيِّ
وَأَبِرَاهِيمِ بْنِ سَلِيمَانَ الْجَبْهَانِيِّ وَأَبِي إِسْحَاقَ الْحَوِينِيِّ
وَعَلِيِّ بْنِ شَعْبَانَ، عَلَى مَا مَرَّرَ بَيَّانُهُ؛ فَهَلْ يَتَّهِمُ الشَّيْخُ
أَيْضًا هَؤُلَاءِ الشَّيْخُوكَ بِالْجَهْلِ!!!.

(2) **قَوْلُ الشَّيْخِ عَنِ الْوَلِيدِ بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ "وَقَدْ أَسَاءَ فِي**
ذَلِكَ، وَأَنْكَرَ عَلَيْهِ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ" وَقَوْلُهُ "وَعَلَطَ فِي
هَذَا، وَكَانَ الْوَاجِبُ أَنْ لَا يُدْخِلَهُ فِي الْمَسْجِدِ" وَقَوْلُهُ
"أَدْخَلَ الْحُجْرَةَ، وَقَدْ أَخْطَأَ فِي ذَلِكَ، يَغْفُو اللَّهُ عَنَّا
وَعَنْهُ"، أَقْوَالُ الشَّيْخِ هَذِهِ تَدْفَعُ إِلَى أَنْ يُطْرَحَ سَوْأَلُ

مُهمٌ، وهو إذا كان الوليدُ بن عبد الملك لم يُدْخِل القُبُورَ الثلاثة داخلَ المسجد النبوي، فلماذا اتَّهَمَهُ الشيخُ بأنه **أساءَ وخالفَ الواجبَ وأخطأَ**؟ وما هي المخالفة الشرعية التي بسبب وقوعها دَعَا الشيخُ الله أن يَغْفُو عن الوليدِ بن عبد الملك؟!!!.

(3) لم يُوضَّح الشيخُ ابن باز حُكْم الصلاة في المسجد النبوي لِمَن يَرَى صِحَّةَ مذهب الشيوخ الألباني ومُقبِل الوادِعي وربيع المدخلي وإبراهيم بن سليمان الجبهان مِن أن القبورَ الثلاثة موجودةٌ داخلَ المسجد، ولا يَرَى صِحَّةَ ما يَراه الشيخُ مِن أن القبورَ الثلاثة ليست في المسجد.

(4) الشيخُ ابنُ باز نَفُسُهُ في بعض فتاواه أَوْضَحَ أنه لا فَرْقَ بين **مسجدٍ بداخله عُرْفَةٌ فيها قَبْرٌ** وبين **مسجدٍ فيه قَبْرٌ**، وَغَيَّرَ الشيخُ ابنَ باز أَوْضَحَ نَفْسَ الشَّيْءِ أَيضًا، وَإِلَيْكَ بَيَانُ ذَلِكَ:

(أ) في (فتاوى "نُورٌ على الدَّرَبِ") [على هذا الرابط](#) سُئِلَ الشيخُ ابنُ باز: أنا مِن جمهورية مِصْرَ العربية، ويوجد بالبلدة التي أَعِيشُ فيها مسجدٌ به **قَبْرٌ في عُرْفَةٍ بِطَرَفِ المسجدِ، يَفْصِلُ بينهما بابٌ**، أصلي بهذا المسجد أحيانًا، أَتَكْرَهُ عَلَيَّ بعضُ الأشخاص، وقال "لا تُصَلِّ في هذا المسجد، لأن فيه قبرًا"؟. فأجابَ الشيخُ: إذا كان القبرُ خارجَ أسوار المسجد فلا يَضُرُّكَ الصلاةُ في المسجد، ولكن ينبغي مع هذا إبعاده عن المسجدِ إلى المقبرة حتى لا يَحْضُل تشويشٌ على الناس، **أما إذا كان في داخل المسجد، فإنك لا تُصَلِّ في المسجد** لقول النبي صلى الله عليه وسلم "لعنة الله على اليهود والنصارى، اتَّخَذُوا قُبُورَ أنبيائهم مساجد"، متفق على صحته،

ولقوله أيضًا عليه الصلاة والسلام "ألا وإن من كان قبلكم كانوا يتخذون قبور أنبيائهم وصالحيهم مساجد، ألا فلا تتخذوها مساجد، فإني أنهاكم عن ذلك"، أخرجه مسلم في صحيحه، والرسول صلى الله عليه وسلم نهى عن اتخاذ القبور مساجد، فليس لنا أن نتخذها مساجد، سواء كانت القبور للأنبياء أو للصالحين أو لغيرهم مما لا يُعَرَف، فالواجب أن تكون القبور على حدة في مَخَلَّات خاصة، وأن تكون المساجد سليمة من ذلك لا يكون فيها قبور، ثم الحُكم فيه تفصيل، فإن كان القبر هو الأول أو القبور، ثم بُني المسجد فإن المسجد يُهدم ولا يجوز بقاؤه على القبور، لأنه بُني على غير شريعة الله فوجب هدمه، أمّا إن كانت القبور متأخرة والمسجد هو السابق، فإن الواجب نبشها ونقل رُفاتها إلى المقبرة العامة، كل رُفات قبر تُوضع في حُفرة خاصة، ويُساوى ظاهرها كسائر القبور حتى لا تُمتهن وتكون من تبع المقبرة التي دُفن فيها الرُفات، حتى يسلم المسلمون من الفتن بالقبور، والرسول صلى الله عليه وسلم حين نهى عن اتخاذ القبور مساجد، مقصوده عليه الصلاة والسلام سد الذريعة التي تُوصِّل إلى الشرك، لأن القبور إذا وُضعت في المساجد يغلوا فيها العامة، ويظنون أنها وُضعت لأنها تنفع ولأنها تقبل النذور ولأنها تُدعى ويستغاث بأهلها فيقع الشرك، والواجب الحذر من ذلك، وأن تكون القبور بعيدة عن المساجد بأن تكون في مَخَلَّات خاصة، وتكون المساجد سليمة من ذلك. انتهى. قلت: لاحظ يرحمك الله أن السائل سأل عن حُكم الصلاة في مسجد بداخله غرفة فيها قبر، فأجابه الشيخ عن حُكم الصلاة في مسجد فيه قبر، وهذا يعني أن الشيخ لا يرى فرقاً بين الصورتين.

(ب) **وفي هذا الرابط** من فتاوي الشيخ ابن باز، أن الشيخ سُئِلَ: ولو كان القبرُ **منعزلاً في حجرة خارجية** يا شيخ عبدالعزيز؟ فأجاب الشيخ: ما دام في المسجد، سواء عن **يمينك** وإلا عن **شمالك** وإلا **أمامك** وإلا **خلفك**، فلا تصحُّ الصلاةُ فيه، أما إذا كان خارج المسجد فلا يضرُّ بشيءٍ، **المهم أن القبر بُنيَ عليه المسجدُ**. انتهى. قلت: لاحظَ يرحمُك الله أن السائل سألَ عن حُكم الصلاة **في مسجد بداخله غرفة فيها قبر**، فأجابه الشيخُ عن حُكم الصلاة **في مسجد فيه قبر**، وهذا يعني أن الشيخ لا يَرى فَرْقاً بين الصورتين.

(ت) **في هذا الرابط** سُئِلَتِ اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء (عبدالعزیز بن عبدالله بن باز وعبدالرزاق عفيفي وعبدالله بن غديان وعبدالله بن قعود): يوجد بمدينتي بالجنوب التونسي مسجدٌ وبه قبر في إحدى زواياه، **وهذا القبر داخلُ غُرفةٍ** وحده، أي لا تَقَعُ الصلاةُ داخلَ هاته الغرفة، فما حُكم الصلاة في هذا المسجد؟ فأجابت اللجنة: **لا تجوز الصلاةُ في كل مسجد فيه قبر**، لأن الرسول صلى الله عليه وسلم نَهَى عن ذلك وَلَعَنَ مَنْ اتَّخَذَ القبورَ مساجد. انتهى. قلت: لاحظَ يرحمُك الله أن السائل سألَ عن حُكم الصلاة **في مسجد بداخله غرفة فيها قبر**، فأجابتهُ اللجنة عن حُكم الصلاة **في مسجد فيه قبر**، وهذا يعني أن اللجنة (التي يَرَأُسُها الشيخُ ابنُ باز نفسه) لا تَرى فَرْقاً بين الصورتين.

(ث) **في هذا الرابط** سُئِلَ مركزُ الفتوى بموقع إسلام ويب التابع لإدارة الدعوة والإرشاد الديني بوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بدولة قطر: ما حُكم الصلاة في المسجد الذي به صَريحٌ؟ **مع العلم أن هذا**

الضريح في حُجْرَة مُنْفَصِلَة؟ فأجاب مركز الفتوى:
الصلاة لا تجوز ولا تصح في مسجد فيه قبر لِنَهْيِهِ صَلَّى
 اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ ذَلِكَ فِي الْأَحَادِيث الصَّرِيحَةِ
 الصَّحِيحَةِ الثَّابِتَةِ، وَالنَّهْيُ يَقْتَضِي التَّحْرِيمَ وَالْفَسَادَ كَمَا
 قَرَّرَ ذَلِكَ الْعُلَمَاءُ رَحِمَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى، وَإِذَا كَانَ الْقَبْرُ أَوْ
 الضَّرِيحُ فِي حُجْرَةٍ مُسْتَقِلَّةٍ خَارِجِ حُدُودِ الْمَسْجِدِ فَهَذَا لَا
 عِلَاقَةَ لَهُ بِالْمَسْجِدِ، وَفِي هَذِهِ الْحَالَةِ تَجُوزُ الصَّلَاةُ
 بِالْمَسْجِدِ لِأَنَّهُ مُنْفَصِلٌ عَنِ الْقَبْرِ. انْتَهَى. قُلْتُ: لَا حِظَّ
 يَرْحَمُكَ اللَّهُ أَنْ السَّائِلَ سَأَلَ عَنْ حُكْمِ الصَّلَاةِ **فِي مَسْجِدٍ**
بِدَاخِلِهِ غُرْفَةٌ فِيهَا قَبْرٌ، فَأَجَابَهُ مَرْكَزُ الْفَتْوَى عَنْ حُكْمِ
 الصَّلَاةِ **فِي مَسْجِدٍ فِيهِ قَبْرٌ**، وَهَذَا يَعْنِي أَنَّ مَرْكَزَ الْفَتْوَى
 لَا يَرَى فَرْقًا بَيْنَ الصَّوْرَتَيْنِ.

(ج) فِي فَتْوَى يُعْنَوَانِ (حُكْمُ الصَّلَاةِ فِي مَسْجِدٍ بِهِ قَبْرٌ
 دَاخِلَ حُجْرَةٍ) **فِي هَذَا الرَّابِطِ** سُئِلَ مَوْقِعُ (الإسلام
 سؤال وجواب) الَّذِي يُشْرِفُ عَلَيْهِ الشَّيْخُ مُحَمَّدٌ صَالِحُ
 الْمُنْجِدِ {مَا حُكْمُ الصَّلَاةِ بِمَسْجِدٍ يَصْنُمُ حُجْرَةً عَلَى يَسَارِهِ،
بِهَا قَبْرَانِ، وَتُفْتَحُ هَذِهِ الْحُجْرَةُ لِاسْتِخْرَاجِ بَعْضِ لَوَازِمِهِ
[أَيُّ لَوَازِمِ الْمَسْجِدِ] كَالْمِنْبَرِ مَثَلًا؟}؛ فَكَانَ جَوَابُ
 الْمَوْقِعِ: **الْمَسَاجِدُ الَّتِي فِيهَا قُبُورٌ لَا يُصَلَّى فِيهَا**، وَيَجِبُ
 أَنْ تُنْبَشَ الْقُبُورُ وَيُنْقَلَ رُفَاتُهَا إِلَى الْمَقَابِرِ الْعَامَّةِ،
 وَيُجْعَلَ رُفَاتُ كُلِّ قَبْرِ فِي حُفْرَةٍ خَاصَّةٍ كَسَائِرِ الْقُبُورِ،
وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَبْقَى فِي الْمَسَاجِدِ قُبُورٌ. انْتَهَى. قُلْتُ:
 لَا حِظَّ يَرْحَمُكَ اللَّهُ أَنْ السَّائِلَ سَأَلَ عَنْ حُكْمِ الصَّلَاةِ **فِي**
مَسْجِدٍ يَصْنُمُ حُجْرَةً بِهَا قَبْرَانِ، فَأَجَابَهُ الْمَوْقِعُ عَنْ حُكْمِ
 الصَّلَاةِ **فِي مَسْجِدٍ فِيهِ قَبْرٌ**، وَهَذَا يَعْنِي أَنَّ الْمَوْقِعَ لَا
 يَرَى فَرْقًا بَيْنَ الصَّوْرَتَيْنِ.

(ج) جَاءَ فِي (مَجْمُوعِ فَتَاوَى الشَّيْخِ صَالِحِ الْفُوزَانِ) أَنَّ
 الشَّيْخَ سُئِلَ: كَانَ يَوْجَدُ فِي قَرْيَتِنَا رَجُلٌ صَالِحٌ، فَلَمَّا

مَاتَ قَامَ أَهْلُهُ بِدَفْنِهِ فِي الْمَسْجِدِ الصَّغِيرِ الَّذِي نُوْدِي فِيهِ الصَّلَاةُ، وَالَّذِي بَنَاهُ هَذَا الرَّجُلُ فِي حَيَاتِهِ، وَرَفَعُوا الْقَبْرَ عَنِ الْأَرْضِ مَا يُقَارِبُ مِتْرًا، وَرَبَّمَا أَكْثَرَ، ثُمَّ بَعْدَ عَدَّةِ سِنَوَاتٍ قَامَ ابْنُهُ الْكَبِيرُ بِهَدْمِ هَذَا الْمَسْجِدِ الصَّغِيرِ، وَإِعَادَةِ بَنَائِهِ عَلَى شَكْلِ مَسْجِدٍ جَامِعٍ أَكْبَرَ مِنَ الْأَوَّلِ، وَجَعَلَ هَذَا الْقَبْرَ فِي عَرَفَةِ مُنْعَزِلَةٍ دَاخِلِ الْمَسْجِدِ؛ فَمَا الْحُكْمُ فِي هَذَا الْعَمَلِ، وَفِي الصَّلَاةِ فِي هَذَا الْمَسْجِدِ؟. فَأَجَابَ الشَّيْخُ: **بِنَاءُ الْمَسَاجِدِ عَلَى الْقُبُورِ أَوْ دَفْنِ الْأَمْوَاتِ فِي الْمَسَاجِدِ، هَذَا أَمْرٌ يُحَرِّمُهُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَإِجْمَاعُ الْمُسْلِمِينَ**، وَهَذَا مِنْ رَوَاسِبِ الْجَاهِلِيَّةِ، وَقَدْ كَانَ النَّصَارَى يَتَّبِعُونَ عَلَى أَنْبِيَائِهِمْ وَصَالِحِيهِمْ الْمَسَاجِدَ، كَمَا قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمَّا ذَكَرَتْ لَهُ أُمُّ سَلَمَةَ كَنِيسَةً رَأَتْهَا بَارِضَ الْحِشَّةِ وَمَا فِيهَا مِنَ التَّصَاوِيرِ، قَالَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ "أُولَئِكَ إِذَا مَاتَ فِيهِمُ الْعَبْدُ الصَّالِحُ -أَوِ الرَّجُلُ الصَّالِحُ- بَتُّوا عَلَى قَبْرِهِ مَسْجِدًا، وَصَوَّرُوا فِيهِ تِلْكَ التَّصَاوِيرَ، أُولَئِكَ شِرَارُ الْخَلْقِ عِنْدَ اللَّهِ"، وَقَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ "أَشَدُّ غَضَبُ اللَّهِ عَلَى قَوْمٍ اتَّخَذُوا قُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ وَصَالِحِيهِمْ مَسَاجِدَ"، وَقَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ "أَلَا فَلَا تَتَّخِذُوا الْقُبُورَ مَسَاجِدَ، فَإِنِّي أَنَهَاكُمُ عَنْ ذَلِكَ"، إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْأَحَادِيثِ الَّتِي حَذَّرَ فِيهَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ تَسْلُكَ هَذِهِ الْأُمَّةُ مَا سَلَكَتِ النَّصَارَى وَالْمُشْرِكُونَ قَبْلَهُمْ مِنَ الْبِنَاءِ عَلَى الْقُبُورِ، لِأَنَّ هَذَا يُفْضِي إِلَى جَعْلِهَا إِلَهَةً تُعْبَدُ مِنْ دُونِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، كَمَا هُوَ الْوَاقِعُ الْمُشَاهَدُ الْيَوْمَ، فَإِنَّ هَذِهِ الْقُبُورَ وَالْأَضْرَحَةَ أَصْبَحَتْ أَوْثَانًا عَادَتْ فِيهَا الْوَتَنِيتُ عَلَى أَشْدِّهَا، فَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ الْعَلِيِّ الْعَظِيمِ؛ وَالْوَاجِبُ عَلَى الْمُسْلِمِينَ أَنْ يَحْذَرُوا مِنْ ذَلِكَ، وَأَنْ يَتَّبِعُوا عَنْ هَذَا الْعَمَلِ الشَّنِيعِ، وَأَنْ يُزِيلُوا هَذِهِ الْبِنَايَاتِ الشَّرَكِيَّةَ، وَأَنْ يَجْعَلُوا الْمَقَابِرَ بَعِيدَةً عَنِ الْمَسَاجِدِ، فَالْمَسَاجِدَ لِلْعِبَادَةِ وَالْإِخْلَاصِ وَالتَّوْحِيدِ، {فِي بَيُوتِ أَذْنِ

الله أن ترفع ويذكر فيها اسمه}، والمقابر تكون
 لأموات المسلمين، تكون بعيدة كما كانت على عهد
 رسول الله صلى الله عليه وسلم والقرون المفضلة؛
 أما أن يُدْفَنَ الميِّتُ في المسجد، أو يُقام المسجدُ على
 القبر بعد دَفْنِهِ، فهذا مُخَالِفٌ لدين الإسلام، مُخَالِفٌ
 لكتاب الله وسُنَّةَ رسوله وإجماع المسلمين، وهو وسيلة
 للشرك الأكبر الذي تَفَشَّى ووَقَعَ في هذه الأمة بسبب
 ذلك؛ الحاصل، يجب عليكم إزالة هذا المُنكَر الشنيع،
فهذا الميِّت الذي دُفِنَ في المسجد بعد بناء المسجد،
 الواجب أن يُنَبِّشَ هذا الميِّت، ويُقَلَّ، ويُدْفَنَ في
 المقابر، **ويُطَهَّرَ المسجد من هذا القبر**، ويُفَرَّغ للصلاة
 والتوحيد والعبادة، هذا هو الواجب عليكم. فَسُئِلَ
 الشيخ: قَبْلَ إزالة هذه الجُثَّة ما حُكِمَ الصلاة؟ فَأَجَابَ
 الشيخ: **قَبْلَ إزالة هذا القبر من المسجد**، لا تجوز
 الصلاة فيه، فإن النبي صلى الله عليه وسلم نَهَى عن
 اتِّخَاذِ القبور مساجد، أي اتِّخَاذَهَا مُصَلَّيات، ولو كان
 المُصَلِّي لا يَقْصِدُ القبر، وإنما يَقْصِدُ الله عز وجل
 بِصَلَاتِهِ، لكن الصلاة عند القبر وسيلة إلى تعظيم القبر،
 وإلى أن يُتَّخَذَ القبرُ وَثَنًا يُعْبَدُ مِن دُونِ الله عَزَّ وَجَلَّ.
 انتهى. قُلْتُ: لَاحِظْ يَرْحُمُكَ اللهُ أن السائل سألَ عن
 حُكْمِ الصلاة **في مسجد بداخله غرفة فيها قبر**، فأجابه
 الشيخُ عن حُكْمِ الصلاة **في مسجد فيه قبر**، وهذا يعني
 أن الشيخ لا يَرَى فَرْقًا بين الصورتين.

المسألة الحادية والثلاثون

زيد: هناك مَنْ يُصَحِّحُ الصَّلَاةَ فِي الْمَسْجِدِ النَّبَوِيِّ، مَعَ كَوْنِهِ بِدَاخِلِهِ الْقَبْرُ النَّبَوِيُّ، تَأْسِيسًا عَلَى قَاعِدَةٍ "مَا حُرِّمَ سَدًّا لِلذَّرِيعَةِ يُبَاحُ لِلْحَاجَةِ أَوْ الْمَصْلَحَةِ الرَّاجِحَةِ"، وَمِنْ هَؤُلَاءِ الشَّيْخُ مُحَمَّدٌ حَسَنُ عَبْدِ الْغَفَارِ الَّذِي قَالَ فِي (الْقَوَاعِدُ الْفَقْهِيَّةُ بَيْنَ الْأَصَالَةِ وَالتَّوْجِيهِ) {ظَهَرَ عَلَى السَّاحَةِ كَثِيرٌ مِمَّنْ يُنْكِرُونَ عَلَى مَنْ يُنْكِرُ الصَّلَاةَ فِي الْقُبُورِ، فَيَقُولُ (إِنَّ عِنْدَكُمْ قَبْرَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الْمَسْجِدِ النَّبَوِيِّ، فَكَيْفَ تَصِحُّ الصَّلَاةُ فِيهِ؟)، فَتَقُولُ لَهُمْ، الْمَنْعُ مِنَ الصَّلَاةِ فِي الْمَسْجِدِ الَّذِي فِيهِ قَبْرٌ لَيْسَ مَنَعًا لِذَاتِهِ، وَلَكِنْ لِغَيْرِهِ، أَيُّ لِمَا يُوْدِّي إِلَيْهِ، وَهُوَ الْخَوْفُ مِنَ الشَّرِكِ، وَهَنَّاكَ مَصْلَحَةُ أَعْظَمُ مِنْ هَذِهِ الْمَفْسَدَةِ الْمَظْنُونَةِ، وَهَذِهِ الْمَصْلَحَةُ هِيَ أَنَّ الصَّلَاةَ فِي الْمَسْجِدِ النَّبَوِيِّ بِأَلْفِ صَلَاةٍ، وَهَذِهِ الْمَصْلَحَةُ لَا تَجِدُهَا فِي أَيِّ مَسْجِدٍ آخَرَ إِلَّا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ، فَهَذِهِ مَصْلَحَةُ أَعْظَمُ وَأَرْجَحُ، فَتَقُولُ، الْمَنْعُ كَانَ خَوْفًا مِنْ مَفْسَدَةٍ، فَيُبَاحُ مِنْ أَجْلِ الْمَصْلَحَةِ الرَّاجِحَةِ (وَهِيَ أَنَّ الصَّلَاةَ بِأَلْفِ صَلَاةٍ)، وَأَيْضًا نَقُولُ، الْخَوْفُ مِنَ الشَّرِكِ فِي الْمَسْجِدِ النَّبَوِيِّ بِالذَّاتِ مَمْنُوعٌ كَوْنًا وَشَرْعًا، أَوْ قُلُوقَدَرًا وَشَرْعًا، لِأَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ دَعَا وَقَالَ (اللَّهُمَّ لَا تَجْعَلَ قَبْرِي وَثَنًا يُعْبَدُ)، وَدُعَاءُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مُسْتَجَابٌ، وَأَيْضًا النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَى وَقَالَ (لَا تَجْعَلُوا قَبْرِي عِيدًا)، فَالْخَوْفُ مِنَ الشَّرِكِ مَمْنُوعٌ شَرْعًا وَقَدَرًا، فَهَذِهِ الْمَفْسَدَةُ مُنْتَفِيَةٌ؛ فَكَيْفَ تَرَى صِحَّةَ هَذَا التَّخْرِيجِ؟.

عمرو: الْجَوَابُ عَنْ هَذَا التَّخْرِيجِ يَتَضَحُّ مِمَّا يَلِي:

(1) حديث {اللَّهُمَّ لَا تَجْعَلْ قَبْرِي وَثَنًا **يُعْبَدُ**} يرويه الإمام مالك في الموطأ عن عطاء بن يسار أن النبي صلى الله عليه وسلم قال {اللَّهُمَّ لَا تَجْعَلْ قَبْرِي وَثَنًا **يُعْبَدُ**، أَشَدَّ غَضَبُ اللَّهِ عَلَى قَوْمٍ اتَّخَذُوا قُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ مَسَاجِدَ}، وعطاء بن يسار ليس من الصحابة، بل من التابعين، فحديثه مُرْسَلٌ، ولكن وَرَدَ الحديث مُسْنَدًا بدون كلمة {**يُعْبَدُ**} من حديث أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال {اللَّهُمَّ لَا تَجْعَلْ قَبْرِي وَثَنًا، لَعَنَ اللَّهُ قَوْمًا اتَّخَذُوا قُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ مَسَاجِدَ} رواه أحمد، وقال أحمد شاكر مُحَقِّقُ الْمُسْنَدِ {إِسْنَادُهُ صَحِيحٌ}، وقال الألباني في تحذير الساجد {سَنَدُهُ صَحِيحٌ}، وقال شُعَيْبُ الأَرْنَأُوط مُحَقِّقُ الْمُسْنَدِ {إِسْنَادُهُ قَوِيٌّ}.

(2) في هذا الرابط سُئِلَتِ اللّجْنَةُ الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء (عبدالعزیز بن عبدالله بن باز وعبدالرزاق عفيفي وعبدالله بن غديان): ما معنى حديث الرسول صلى الله عليه وسلم "سألت ربي عز وجل ثلاث خصال، فأعطاني اثنتين **وَمَنْعَنِي واحدةً**، سألت ربي أن لا يُهْلِكَنا بما أَهْلَكَ به الأُمَمَ فأعطانيها، فسألت ربي عز وجل أن لا يُظْهَرَ علينا عَدُوًّا من غيرنا فأعطانيها، فسألت ربي أن لا يَلْبِسَنَا شَيْعًا **فَمَنْعَنِيهَا**"؟. فأجابت اللجنة: الحديث رواه الترمذي، وقال "حديث حسن صحيح"، والنسائي واللفظ له، ورواه مسلم من حديث ثوبان رضي الله عنه، ومعنى الحديث أن النبي صلى الله عليه وسلم سأل ربه عز وجل ثلاث مسائل لأُمَّتِهِ، الأولى ألا يُهْلِكَهم بما أَهْلَكَ به الأُمَمَ مِنَ الْغَرَقِ وَالرَّيْحِ وَالرَّجْفَةِ وَإِلْقَاءِ الْحِجَارَةِ مِنَ السَّمَاءِ، وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنْ أَنْوَاعِ الْعَذَابِ الْعَظِيمِ الْعَامِّ، والثانية عَدَمُ ظُهُورِ عَدُوِّ

عليهم من غيرهم فَيَسْتَبِيحُ بَيَضَتَهُمْ، والثالثة عَدَمُ
لُبْسِهِمْ شَيْعًا، واللُّبْسُ الاختلاطُ والاختلافُ بالاهواءِ،
والشَّيْعُ جَمْعُ شَيْعَةٍ وهي الفِرْقَةُ، وقد أَخْبَرَ النَّبِيُّ صَلَّى
الله عليه وسلم أن ربه عز وجل تَفَضَّلَ عليه واستجابَ
له في الأوليين، **وَمَنْعَهُ الثَّالِثَةَ** لِحِكْمَةٍ يَعْلَمُهَا تَبَارَكَ
وتعالى. انتهى. ويقول بدر الدين العيني (ت855هـ)
في (عمدة القاري شرح صحيح البخاري) عند شرح قوله
صلى الله عليه وسلم "لِكُلِّ نَبِيٍّ دَعْوَةٌ يَدْعُوُ بِهَا، وَأُرِيدُ
أَنْ أُخْتَبِيَ دَعْوَتِي شَفَاعَةً لَأُمَّتِي فِي الْآخِرَةِ": فَإِنْ قُلْتَ
وَقَعَ لِلْكَثِيرِ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ مِنَ الدَّعَوَاتِ
الْمُجَابَةِ، وَلَا سِيَّمَا نَبِيَّنَا صَلَّى اللهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ،
وظَاهِرُهُ أَنَّ لِكُلِّ نَبِيٍّ دَعْوَةً مُجَابَةً فَقَطْ؛ قُلْتُ أَجِيبَ بَأَن
المراد بالإجابة في الدعوة المذكورة القَطْعُ بِهَا، **وما**
عدا ذلك من دَعَوَاتِهِمْ فهو على رَجَاءِ الإجابة، وقيل
معنى قوله "لِكُلِّ نَبِيٍّ دَعْوَةٌ"، أَي أَفْضَلُ دَعَوَاتِهِ، وقيل
لِكُلِّ مِنْهُمْ دَعْوَةٌ عَامَّةٌ مُسْتَجَابَةٌ فِي أُمَّتِهِ، إِمَّا بِإِهْلَاكِهِمْ،
وإِمَّا بِنَجَاتِهِمْ، وَأَمَّا الدَّعَوَاتُ الْخَاصَّةُ، فَمِنْهَا مَا يُسْتَجَابُ،
وَمِنْهَا مَا لَا يُسْتَجَابُ. انتهى. قلت: وعلى ذلك فَإِنْ
دَعَا الشَّيْخُ مُحَمَّدٌ حَسَنَ عَبْدِ الْغَفَارِ أَنَّ اللَّهَ اسْتَجَابَ
دَعْوَتَهُ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ "اللَّهُمَّ لَا تَجْعَلْ قَبْرِي وَثَنًا"
دَعَا تَحْتَاجُ إِلَى دَلِيلٍ خَاصٍّ يَنْصُرُ عَلَى اسْتِجَابَةِ هَذِهِ
الدَّعْوَةِ بِعَيْنِهَا [قَالَ الشَّيْخُ أَبُو إِسْحَاقَ الْحَوِينِي (عُضُو
مَجْلِسِ سُورَى الْعُلَمَاءِ السَّلَفِيِّ) فِي (الْبِدْعَةُ وَأَثَرُهَا فِي
مَحَنَةِ الْمُسْلِمِينَ): **فَلَوْ الْآنَ انْفَضَّلَ قَبْرُ النَّبِيِّ عَلَيْهِ**
الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَنِ الْمَسْجِدِ لَوَجَدَتْ بَعْضَ النَّاسِ يَزُورُ
قَبْرَهُ وَلَا يَدْخُلُ الْمَسْجِدَ، لِأَنَّهُ خَرَجَ [أَي مِنْ مَحَلِّ إِقَامَتِهِ]
لَا يَنْوِي الصَّلَاةَ فِي الْمَسْجِدِ إِنَّمَا نَوَى زِيَارَةَ الْقَبْرِ، وَهَذَا
عُلُوُّ نَهْيِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْهُ وَقَالَ {اللَّهُمَّ
لَا تَجْعَلْ قَبْرِي وَثَنًا يُعْبَدُ} وَقَدْ صَارَ وَثَنًا عِنْدَ طَائِفَةٍ مِنَ
النَّاسِ. انتهى. وقال الشَّيْخُ عَلِيُّ بْنُ شُعْبَانَ فِي (حُكْمِ

الصَّلَاةُ فِي الْمَسْجِدِ النَّبَوِيِّ): قَدْ يَقُولُ قَائِلٌ {إِنَّ النَّبِيَّ
دَعَا رَبَّهُ أَنْ لَا يَجْعَلَ قَبْرَهُ وَثَنًا يُعْبَدُ مِنْ دُونِ اللَّهِ}، وَقَدْ
إِدَّعَى كَثِيرٌ أَنَّ اللَّهَ اسْتَجَابَ دَعْوَةَ نَبِيِّهِ، **وليس معهم**
دَلِيلٌ إِلَّا اتِّبَاعُ الظَّنِّ... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ عَلِيٌّ-: لَيْسَ
عِنْدَنَا نَصٌّ صَرِيحٌ فِي الَّذِينَ بَيَّنَّ أَيْ دَعْوَةَ لِلنَّبِيِّ
يَسْتَحِبُّهَا اللَّهُ، بَلْ يُوجَدُ بَعْضُ الْأَدْعِيَةِ لَمْ يَسْتَحِبَّ اللَّهُ
لِلنَّبِيِّ فِيهَا، وَالنَّبِيُّ ذَكَرَ ذَلِكَ بِنَفْسِهِ. انتهى باختصاراً.

(3) ثَبَّتَ فِي الصَّحِيحِينَ عَنْ عَائِشَةَ وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَا "لَمَّا نُزِلَ بِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ طَفِقَ يَطْرَحُ خَمِيصَةً لَهُ عَلَى وَجْهِهِ فَإِذَا
اِغْتَمَّ كَشَفَهَا عَنْ وَجْهِهِ فَقَالَ وَهُوَ كَذَلِكَ لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى
الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى اتَّخَذُوا قُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ مَسَاجِدَ **يُحَذِّرُ مَا**
صَنَعُوا". ويقول الشيخ حمزة محمد قاسم في منار
القاري شرح مختصر صحيح البخاري: معنى الحديث:
يقول ابن عباس وعائشة رضي الله عنهم "لَمَّا نُزِلَ
بِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ" أي لَمَّا نَزَلَ بِهِ
الْمَوْتُ وَاشْتَدَّ عَلَيْهِ الْمَرَضُ، "طَفِقَ يَطْرَحُ خَمِيصَةً" وَهِيَ
كِسَاءٌ مُخَطَّطٌ، "عَلَى وَجْهِهِ" أي صَارَ يُرْخِي هَذَا الْكِسَاءَ
عَلَى وَجْهِهِ، "فَإِذَا اِغْتَمَّ كَشَفَهَا" أي فَإِذَا ضَاقَتْ أَنْفَاسُهُ
بِسَبَبِ اشْتِدَادِ الْحَرَارَةِ كَشَفَ الْخَمِيصَةَ، "فَقَالَ وَهُوَ
كَذَلِكَ لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى اتَّخَذُوا قُبُورَ
أَنْبِيَائِهِمْ مَسَاجِدَ" أي فَأَخْبَرَ الْحَاضِرِينَ عِنْدَهُ مِنَ الصَّحَابَةِ
عَنْ حُلُولِ اللَّعْنَةِ بِالْيَهُودِ وَالنَّصَارَى، وَطَرَدَهُمْ مِنْ رَحْمَةِ
اللَّهِ بِسَبَبِ بَنَائِهِمُ الْمَسَاجِدَ عَلَى قُبُورِ أَنْبِيَائِهِمْ. انتهى
من كتاب منار القاري. ويقول الشيخ صالح آل الشيخ
(وزير الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد)
فِي (كَفَايَةِ الْمُسْتَزِيدِ بِشَرْحِ كِتَابِ التَّوْحِيدِ): هَذَا الْحَدِيثُ
مِنْ أَكْثَرِ الْأَحَادِيثِ الَّتِي فِيهَا التَّغْلِيظُ فِي **وَسَائِلِ**
الشَّرْكِ وَبَنَاءِ الْمَسَاجِدِ عَلَى الْقُبُورِ وَاتِّخَاذِ قُبُورِ الْأَنْبِيَاءِ

والصالحين مساجد، وَوَجْهُ ذَلِكَ أَنَّهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ
وهو في ذلك الغَمُّ وتلك الشَّدَّةُ ونزولِ سكرات الموت
به عليه الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ يُعَانِيهَا، لَمْ يَفْعَلْ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ
وَالسَّلَامُ؟ **بَلِ اهْتَمَّ اهْتِمَامًا عَظِيمًا** وهو في تلك الحال
بتحذير الأُمَّةِ مِنْ وَسِيلَةٍ مِنْ وَسَائِلِ الشَّرْكِ، **وتوجيه**
اللعن والدعاء على اليهود والنصارى بلعنة الله، لأنهم
اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد، سبب ذلك أَنَّهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ
وَالسَّلَامُ يَخْشَى أَنْ يُتَّخَذَ قَبْرُهُ مَسْجِدًا كَمَا اتُّخِذَتْ قُبُورُ
الأنبياء قَبْلَهُ **مساجد**، وَمَنْ اتَّخَذَ قُبُورَ الْأَنْبِيَاءِ مَسَاجِدَ؟
شَرَّاءُ الْخَلْقِ عِنْدَ اللَّهِ مِنَ الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى الَّذِينَ لَعَنَهُمُ
النَّبِيُّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، فَقَالَ "لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى
الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى"، واللَّعْنَةُ هِيَ الطَّرْدُ وَالْإِبْعَادُ مِنْ
رَحْمَةِ اللَّهِ، وَذَلِكَ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُمْ فَعَلُوا كَبِيرَةً مِنْ كِبَائِرِ
الذُّنُوبِ، وَهَذَا كَذَلِكَ، **فَإِنَّ الْبِنَاءَ عَلَى الْقُبُورِ وَاتِّخَاذَ قُبُورِ**
الأنبياء مساجد هذا مِنْ وَسَائِلِ الشَّرْكِ وَهُوَ كَبِيرَةٌ مِنْ
الكبائر، قَالَ "اتَّخَذُوا قُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ مَسَاجِدَ"، فَإِذَنْ
سَبَبَ اللَّعْنِ أَنَّهُمْ اتَّخَذُوا قُبُورَ الْأَنْبِيَاءِ مَسَاجِدَ، **وَالنَّبِيُّ**
عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ يَلْعَنُ وَيُحَذِّرُ وَهُوَ فِي ذَلِكَ الْمَوْقِفِ
العَصِيبِ، فَقَامَ ذَلِكَ مَقَامَ آخِرِ وَصِيَّةٍ أَوْصَى بِهَا عَلَيْهِ
الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ أَلَّا يُتَّخَذَ الْقُبُورُ مَسَاجِدَ **فخالف كثير من**
الفئام في هذه الأُمَّةِ، خالفوا وَصِيَّةَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ
وَالسَّلَامِ. انتهى. قلتُ: وفي ذلك دَلَالَةٌ وَاضِحَةٌ عَلَى
خَوْفِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى أُمَّتِهِ مِنَ الْغُلُوفِ
فِيهِ وَمِنْ وُقُوعِهِمْ فِي الشَّرْكِ حَالِ اتِّخَاذِهِمْ قَبْرَهُ
مَسْجِدًا، فَهَلِ الْخَوْفُ الْمَذْكُورُ بِالصِّفَةِ الْمَذْكُورَةِ فِي
الْحَدِيثِ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَعْلَمُ أَنَّ
دَعَاءَهُ "اللَّهُمَّ لَا تَجْعَلْ قَبْرِي وَثَنًا" **قد استُجيب؟** وَكَانَ
يَعْلَمُ أَنَّ وُقُوعَ الشَّرْكِ فِي الْمَسْجِدِ النَّبَوِيِّ بِالذَّاتِ
ممنوع قدرًا؟!!! أَعْتَقَدُ أَنَّ الْإِجَابَةَ وَاضِحَةٌ جَدًّا، أَمْ أَنَّ

الشيخ محمد حسن عبدالغفار عِلِمَ ما لم يَعْلَمُهُ رسولُ
الله صلى الله عليه وسلم!!!.

(4) لو قال رَجُلٌ لآخر { لا تَطِيرُ في الهَواءِ }، فَهَلْ هذا
الْقَوْلُ يَزِيدُ على أَنْ يَكُونَ عَبَثًا؟ نَعَمْ هو عَبَثٌ وَاضِحٌ،
لأنَّ الطَّيْرَةَ البَشَرِيَّةَ لا تَعْرِفُ الطَّيْرَانَ في الهَواءِ؛ وَلَمَّا
كَانَ مِنَ المَعْلُومِ قَطْعًا نَرَاهُ كَلَامَ النُّبُوَّةِ عَنِ العَبَثِ،
فَكَيْفَ يَتَصَوَّرُ أَحَدٌ أَنَّ الرَّسُولَ صلى الله عليه وسلم
يَنْهَى النَّاسَ عَنِ شَيْءٍ هُوَ مِنَ المَمْنُوعِ كَوْنًا، أَوْ يَنْهَى
النَّاسَ عَنِ شَيْءٍ عِلِمَ أَنَّهُ لا يَقَعُ مِنْهُمْ قَدَرًا، فَمَا فائِدَةُ
النَّهْيِ إِذَنْ!!! [قال الشيخ أبو سلمان الصومالي في
(هتَكَ أَسْتَارُ الإِفْكِ عَنِ حَدِيثِ "الإِيْمَانُ قَيِّدُ القَتْلِ"):
الحَدِيثُ إِمَّا أَنْ يَدُلَّ على شَيْءٍ أَوْ لا، والثَّانِي باطِلٌ
بِالاتِّفَاقِ لِأَنَّهُ عَبَثٌ وَتَعْطِيلٌ وَمُخَالَفَةٌ لِلأَصْلِ يُنَرِّهُ الشَّرْعُ
عنه. انتهى]. وقد قال الشيخ عبد الله الغنيمان (رئيس
قسم العقيدة بالدراسات العليا بالجامعة الإسلامية في
المدينة المنورة) في (شَرْحُ فَتْحِ المَجِيدِ) عِنْدَ شَرْحِ قَوْلِ
الشيخ محمد بن عبد الوهاب {إِنَّهُ صلى الله عليه وسلم
لَمْ يَسْتَعِذْ إِلَّا مِمَّا يُخَافُ وَقُوعُهُ}: المَقْصُودُ بِهَذَا أَنَّهُ
[صلى الله عليه وسلم] قَالَ {اللَّهُمَّ لَا تَجْعَلْ قَبْرِي وَثَنًا
يُعْبَدُ}، فَاسْتَعَاذَهُ بِاللَّهِ جَلَّ وَعَلَا وَطَلَبَهُ مِنْهُ ذَلِكَ خَوْفًا
مِمَّا يُتَوَقَّعُ دَلَّ على أَنَّ الخَوْفَ مِنَ الاِفْتِئَانِ بِالقُبُورِ
وَارِدٌ... ثم قال -أي الشيخ الغنيمان-: قَوْلُهُ [أَيُّ قَوْلٍ
الشيخ محمد بن عبد الوهاب] {إِنَّهُ مَا يَسْتَعِذُّ إِلَّا مِنْ
شَيْءٍ يُخَافُ وَقُوعُهُ} يَعْنِي اسْتِعَاذَ بَرِّهِ أَلَّا يَجْعَلَ قَبْرَهُ
وَثَنًا يُعْبَدُ، لِأَنَّهُ يَخْشَى أَنْ يَقَعَ ذَلِكَ صَلَواتُ اللهِ وَسَلَامُهُ
عليه. انتهى باختصار. وفي هذا الرابط على موقع
الشيخ ابن باز، سُئِلَ الشيخ: هَلِ النَّبِيُّ صلى الله عليه
وسلم لَمْ يَسْتَعِذْ إِلَّا مِمَّا يُخَافُ وَقُوعُهُ؟ فَأَجَابَ الشيخ:
نَعَمْ، وَقَدْ وَقَعَ، خَافَ وَقُوعَهُ، وَقَدْ وَقَعَ واشْتَهَرَ. انتهى.

(5) يقول الشيخ سعد الحصين **في هذا الرابط**: **بَيَّن** النبي صلى الله عليه وسلم أن **أَكْثَرُ هَذِهِ الْأُمَّةِ** سَيَتَّبِعُ الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى، كما في الصحيحين ومسند الإمام أحمد "لَتَتَّبِعَنَّ سَنَنَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ شِبْرًا بِشِبْرٍ، وَذِرَاعًا بِذِرَاعٍ، حَتَّى لَوْ أَنَّهُمْ دَخَلُوا جُحْرَ صَبٍّ لَسَلَكْتُمُوهُ" فسأله بعض مَنْ سَمِعَهُ مِنْ صَاحِبَتِهِ، قَالُوا يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَنْ! الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى؟ قَالَ "فَمَنْ إِذَنْ"، أَيُّ مَنْ غَيْرُهُمْ، وَصَدَّقَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم، وهو لَا يَنْطَلِقُ عَنِ الْهَوَى، إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَى، فَلَمْ يَنْتَهِ الْقَرْنُ السَّادِسُ مِنَ الْهَجْرَةِ حَتَّى ظَهَرَتْ بَوَادِرُ الْوَثْنَةِ بِنَاءِ الْفَاطِمِيِّينَ وَثَنًا بِاسْمِ الْحُسَيْنِ فِي مِصْرَ، وَبِنَاءِ صَلاَحِ الدِّينِ الْأَيُّوبِيِّ وَثَنًا بِاسْمِ الشَّافِعِيِّ فِي مِصْرَ غَيْرَ بَعِيدٍ عَنْهُ فِي الْمَكَانِ وَالزَّمَانِ، وَوَقَفْتُ عَلَيْهِمَا بَعْدَ نَحْوِ ثَمَانِيَةِ قُرُونٍ، وَرَأَيْتُ عَمَائِمَ الْأَزْهَرِيِّينَ تَطُوفُ عَلَيْهِمَا، وَتَحْتَ الْعَمَائِمِ أَجْسَامُ الْمَشَايخِ الَّذِينَ يَتَقَرَّبُونَ إِلَى اللَّهِ بِأَكْبَرِ مَعْصِيَةٍ. وَيَقُولُ الْمَنْفِلُوطِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي كِتَابِهِ النُّظَرَاتِ: (إِنَّ عُلَمَاءَ مِصْرَ يَتَهَافَتُونَ عَلَى يَوْمِ الْكُنْسَةِ تَهَافَتَ الذَّبَابِ عَلَى الشَّارِبِ) لِتَبْرِكَ بِكُنَاسَةِ ضَرِيحِ الشَّافِعِيِّ. وَيَقُولُ رَحِمَهُ اللَّهُ: (لِمَ يَنْقُمُ الْمُسْلِمُونَ التُّلَيْثَ مِنَ النَّصَارَى وَهُمْ لَمْ يَبْلُغُوا مِنَ الشَّرِكِ مَبْلَغَهُمْ، وَلَمْ يَغْرَقُوا فِيهِ إِغْرَاقَهُمْ، فَهُمْ يَدِينُونَ بِالْهَةِ ثَلَاثَةً وَلَكِنْهُمْ يَشْعُرُونَ بِغَرَابَةِ هَذَا التَّعَدُّ وَبُعْدِهِ عَنِ الْعَقْلِ فَيَتَأَوَّلُونَ فِيهِ، وَيَقُولُونَ إِنَّ الثَّلَاثَةَ فِي حُكْمِ الْوَاحِدِ، الْأَبِ وَالْأَبْنِ وَرُوحِ الْقُدُسِ إِلَهُ وَاحِدٌ، أَمَّا الْمُسْلِمُونَ فَيَدِينُونَ بِأَلْفٍ مِنَ الْأَلْهَةِ أَكْثَرَهَا جُذُوعُ أَشْجَارٍ وَجُثَّتْ أَمْوَاتٌ وَقَطَعُ أَخْجَارٌ)؛ فَهَلْ بَعْدَ هَذَا الْإِتِّبَاعِ اتِّبَاعٌ؟! بَلِ الْتِنَافُسُ وَالتَّجَاوُزُ!! انتهي كلام الشيخ سعد الحصين. قُلْتُ: وَفِي ذَلِكَ دَلَالَةٌ وَاضِحَةٌ عَلَى تَبَيُّنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم بِمَجِيءِ زَمَانٍ يَتَّخِذُ أَكْثَرُ هَذِهِ الْأُمَّةِ فِيهِ قَبْرَهُ

مسجداً، وَيَقَعُ مِنْهُمُ الْغُلُوُّ فِيهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ،
 تاماً كما فَعَلَ الْيَهُودُ وَالنَّصَارَى عَلَيْهِمُ لَعْنَاتُ اللَّهِ
 الْمُتَتَالِيَةِ. قُلْتُ أَيْضًا: وَفِي ذَلِكَ رَدٌّ عَلَى دَعْوَى الشَّيْخِ
 مُحَمَّدٍ حَسَنٍ عَبْدِ الْغَفَارِ {**الْخَوْفُ مِنَ الشِّرْكِ فِي**
الْمَسْجِدِ النَّبَوِيِّ بِالذَّاتِ مَمْنُوعٌ كَوْنًا وَشَرْعًا، أَوْ قُلُّ قَدَرًا
وَشَرْعًا}.
 .

(6) اسْتَدَلَّ الشَّيْخُ مُحَمَّدٌ حَسَنٌ عَبْدِ الْغَفَارِ بِدَعَاءِ النَّبِيِّ
 صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ {اللَّهُمَّ لَا تَجْعَلْ قَبْرِي وَثَنًا}
 وَنَهَيْهِ {لَا تَجْعَلُوا قَبْرِي عِيدًا}، عَلَى صَحَّةِ قَوْلِهِ {**الْخَوْفُ**
مِنَ الشِّرْكِ فِي الْمَسْجِدِ النَّبَوِيِّ بِالذَّاتِ مَمْنُوعٌ كَوْنًا
وَشَرْعًا، أَوْ قُلُّ قَدَرًا وَشَرْعًا}؛ فَمَاذَا عَنْ قَبْرِي أَبِي بَكْرٍ
 وَعَمْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا الْمَوْجُودَيْنِ أَيْضًا دَاخِلِ الْمَسْجِدِ
 النَّبَوِيِّ؟!!!.

(7) وَلَيْلَا يَظُنُّ ظَانٌّ قَرَأَ كَلَامَ الشَّيْخِ مُحَمَّدٍ حَسَنٍ
 عَبْدِ الْغَفَارِ أَنَّ الْمَسْجِدَ النَّبَوِيَّ لَا يَقَعُ بِدَاخِلِهِ مَا يَقَعُ فِي
 الْمَسَاجِدِ الْأُخْرَى الَّتِي بِدَاخِلِهَا قُبُورٌ مِنْ بَدْعِ شِرْكِيَّةٍ
 وَغَيْرِهَا، فَإِلَى هَذَا الظَّانُّ أَنْفَلُ شَهَادَاتِ بَعْضِ أَهْلِ
 الْعِلْمِ:

يَقُولُ الشَّيْخُ مُقْبِلُ الْوَادِعِيِّ فِي (رِيَاضِ الْجَنَّةِ): مِمَّا
 تَقَدَّمَ يَتَضَحُّ لَنَا أَنَّ اللَّهَ قَدْ رَفَعَ شَأْنَ نَبِيِّهِ فَوْقَ مَا يَتَصَوَّرُ
 الْبَشَرُ، وَأَنَّهُ لَوْ حَاوَلَ الْبَشَرُ أَنْ يَزِيدُوا شَيْئًا كَانَ غُلُوًّا
 خَارِجًا عَنِ الدِّينِ، وَبِهَذَا تَعْلَمُ أَنَّ الَّذِينَ يُقِيمُونَ لَهُ
 الْمَوَالِدَ، أَوْ يَبْنُونَ عَلَى قَبْرِهِ الْقِبَابَ، أَوْ يُزَخِّرُونَ
 مَسْجِدَهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ [قَالَ الشَّيْخُ
 عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ الشَّيْبِلِيُّ (أَسْتَاذُ الْعَقِيدَةِ وَالْمَذَاهِبِ
 الْمَعَاصِرَةِ فِي جَامِعَةِ الْإِمَامِ مُحَمَّدٍ بْنِ سَعُودٍ) فِي
 (عِمَارَةِ مَسْجِدِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ): أَبَانُ بْنُ عُثْمَانَ بْنِ

عَفَانٍ قَالَ لِلْوَلِيدِ [بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ] لَمَّا فَاخَرَهُ فِي بِنَاءِ
 الْمَسْجِدِ [أَيَّ فِيمَا قَامَ بِهِ الْوَلِيدُ مِنْ تَجْدِيدَاتٍ وَتَوْسِيعَةٍ]
 وَبِنَاءِ عُثْمَانَ [أَيَّ وَمَا قَامَ بِهِ عُثْمَانُ بْنُ عَفَانَ مِنْ
 تَجْدِيدَاتٍ وَتَوْسِيعَةٍ]، قَالَ لَهُ أَبَانُ رَحِمَهُ اللَّهُ {يَا أَمِيرَ
 الْمُؤْمِنِينَ، بَنَيْنَاهُ بِنَاءَ الْمَسَاجِدِ وَبَنَيْنَاهُ بِنَاءَ الْكَنَائِسِ} قَالَ
 الشَّيْخُ فَرَجُ حَسَنِ الْبُوسَيْفِيِّ فِي (حُكْمِ الصَّلَاةِ فِي
 الْمِحْرَابِ): أَيَّ جَعَلْتُمُوهُ مُزَخْرَفًا كَمَا هِيَ الْحَالُ فِي
الْكَنَائِسِ، بَيْنَمَا نَحْنُ جَعَلْنَاهُ بَسِيطًا كَمَا يُفْتَرَضُ أَنْ تَكُونَ
 الْمَسَاجِدُ. [انتهى]... ثم قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الشُّبَلِ-: إِنَّ مَا
 دَخَلَ عَلَى الْمُسْلِمِينَ فِي زَخْرَفَةِ الْمَسَاجِدِ وَالْمُبَاهَاةِ بِهَا
 هُوَ مِنَ **التَّأَثُّرِ بِالنَّصَارَى** وَاتِّبَاعِ سُنَنِهِمْ. انتهى باختصار.
 وَقَالَ ابْنُ حَجَرٍ فِي (فَتْحِ الْبَارِيِّ): **وَأَوَّلُ مَنْ زَخْرَفَ
 الْمَسَاجِدَ الْوَلِيدُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنُ مَرْوَانَ، وَسَكَتَ كَثِيرٌ
 مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ عَنْ انْكَارِ ذَلِكَ** خَوْفًا مِنَ الْفِتْنَةِ. انتهى
 باختصار. وَقَالَ الشُّوكَانِيُّ فِي (نَيْلِ الْاَوْطَارِ) فِي (بَابِ
 الْاِقْتِصَادِ فِي بِنَاءِ الْمَسَاجِدِ): الْاِحَادِيثُ دَالَّةٌ عَلَى أَنَّ
 التَّزْيِينَ لَيْسَ مِنْ أُمُورِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
 وَسَلَّمَ، وَأَنَّهُ نَوْعٌ مِنَ **الْمُبَاهَاةِ الْمُحَرَّمَةِ**، وَأَنَّهُ مِنْ عِلَامَاتِ
 السَّاعَةِ كَمَا رُوِيَ عَنْ عَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَأَنَّهُ مِنْ **صُنْعِ
 الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى** وَقَدْ كَانَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُحِبُّ
 مُخَالَفَتَهُمْ وَيُرْشِدُ إِلَيْهَا؛ وَدَعَا إِلَى تَرْكِ انْكَارِ السَّلَفِ
 مَمْنُوعَةً لِأَنَّ التَّزْيِينَ بِدْعَةٌ أَخَذَتْهَا أَهْلُ الدُّوَلِ الْجَائِرَةِ
 مِنْ غَيْرِ مُوَادِنَةٍ لِأَهْلِ الْعِلْمِ وَالْفَضْلِ، وَأَخَذُوا مِنَ الْبِدْعِ
 مَا لَا يَأْتِي عَلَيْهِ الْحَضَرُ وَلَا يُنْكِرُهُ أَحَدٌ، **وَسَكَتَ الْعُلَمَاءُ
 عَنْهُ تَقِيَّةً لَا رِضًا**، بَلْ قَامَ فِي وَجْهِ بَاطِلِهِمْ جَمَاعَةٌ مِنْ
 عُلَمَاءِ الْآخِرَةِ، وَصَرَخُوا بَيْنَ أَظْهُرِهِمْ بِتَغْيِ [أَيُّ بَغْيِ
 وَتَغْيِيحِ] ذَلِكَ عَلَيْهِمْ، وَدَعَا أَنَّهُ بِدْعَةٌ مُسْتَحْسَنَةٌ [هِيَ
 دَعَا إِلَى] بَاطِلَةٌ. انتهى باختصار [بِاسْمِ التَّعْظِيمِ، كُلُّ هَذَا
 غُلُوٌّ، وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ قَدْ نَهَيَا عَنِ الْغُلُوِّ... ثم يَقُولُ -أَيُّ
 الشَّيْخِ مُقْبِلٌ-: وَأَنَا لَا أَشُكُّ أَنَّ زَخْرَفَةَ قَبْرِهِ وَبِنَاءَ الْقُبَّةِ

عليه من أعظم الغلو، وأنه عَيْنُ ما نَهَى عنه صلى الله عليه وعلى آله وسلم، ولقد افْتِنَ كثيرٌ من العوامِّ بسبب تلك الزخرفة، ولا إله إلا الله ما أَكْثَرَ الازدحامَ على قبره صلى الله عليه وعلى آله وسلم مع رَفْعِ الأصواتِ، **وَكَمْ مِنْ مُتَمَسِّحٍ** بالشَّبابيكِ والأَسْطُوَاناتِ [أَسْطُوَانَاتٌ جَمْعُ أَسْطُوَانَةٍ، وهي السَّارِيَّةُ] والمنبرِ والأبوابِ... ثم يقولُ -أي الشيخُ مُقْبِلٌ-: وَبِهَذَا يَتَضَحُّ لَنَا أَنَّ الْوَلِيدَ رَحِمَهُ اللَّهُ أَخْطَأَ فِي إِدْخَالِ الْحُجْرَةِ فِي الْمَسْجِدِ النَّبَوِيِّ، وأنه وَقَعَ فِي عَيْنِ ما نَهَى عنه النبيُّ صلى الله عليه وعلى آله وسلم مِنْ اتِّخَاذِ الْقُبُورِ مَسَاجِدَ وَالصَّلَاةِ إِلَيْهَا، **فَإِنَّ الَّذِينَ يُصَلُّونَ فِي الْمَكَانِ** الذي كَانَ لِأَهْلِ الصُّفَّةِ يَسْتَقْبِلُونَ الْقَبْرَ كَمَا هُوَ مُشَاهِدٌ، وكذلك النساءُ فَإِنَّهُنَّ يَتَّحِنْنَ فِي صَلَاتِهِنَّ إِلَى الْقَبْرِ... ثم يقولُ -أي الشيخُ مُقْبِلٌ-: قَدْ عَرَفْتَ -أَرْشَدَكَ اللَّهُ- مِمَّا تَقْدِمُ مَا وَرَدَ مِنَ الْأَحَادِيثِ فِي النَّهْيِ عَنِ الْبِنَاءِ عَلَى الْقُبُورِ وَلَعَنَ الْمُتَّخِذِينَ لَهَا مَسَاجِدَ، وَأَنَّ اتِّخَاذَ الْقُبُورِ مَسَاجِدَ مِنْ شِعَارِ الْكُفَّارِ، وَعَرَفْتَ أَيْضًا النَّهْيَ عَنِ الصَّلَاةِ إِلَى الْقُبُورِ وَعَلَيْهَا إِلَّا صَلَاةَ الْجَنَازَةِ فَإِنَّهَا مُسْتَثْنَاةٌ مِنَ النَّهْيِ بِدَلِيلِ الْأَحَادِيثِ الْمُتَقَدِّمَةِ... ثم يقولُ -أي الشيخُ مُقْبِلٌ-: **فَكَيْفَ يَسُوعُ لَنَا أَنْ نَتَّخِذَ قَبْرَهُ مَسْجِدًا وَهُوَ-بِأَبِي وَأُمِّي- قَدْ نَهَى عَنْ ذَلِكَ؟. انتهى.**

ويقولُ الشيخُ عبدُالكریم الخضير (عضو هيئة كبار العلماء بالديار السعودية، وعضو اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء) في (شرح عمده الاحكام): وَجَدَ مَنْ يَسْجُدُ إِلَى الْقَبْرِ [يَعْنِي الْقَبْرَ النَّبَوِيَّ] وَظَهَرَهُ إِلَى الْكَعْبَةِ [قَالَ الشَّيْخُ عَلِيُّ بْنُ شُعْبَانَ فِي (حُكْمِ الصَّلَاةِ فِي الْمَسْجِدِ النَّبَوِيِّ)]: فَالْوَاقِعُ الْمُشَاهَدُ الْمَحْسُوسُ أَنَّ قَبْرَ النَّبِيِّ كَانَ وَمَا زَالَ النَّاسُ تَتَبَرَّكُ بِهِ وَتَقْصُدُهُ مِنْ شَتَّى التَّوَاجِي، وَتَتَوَسَّلُ النَّاسُ بِالنَّبِيِّ عِنْدَ قَبْرِهِ

وَتَسْتَعِيْثُ بِهِ وَتَتَمَسَّحُ بِهِ، انتهى،]، مِثْلُ هَذَا لَا شَكَّ أَنَّهُ عَابِدٌ، عَابِدٌ لِلْقَبْرِ، سَاجِدٌ لَهُ، انتهى.

وَيَذْكُرُ الشَّيْخُ الْأَلْبَانِيُّ فِي كِتَابِهِ مَنَاسِكَ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ أَنَّ مِنْ بَدَعِ الزِّيَارَةِ فِي الْمَدِينَةِ الْمُنَوَّرَةِ الَّتِي وَقَفَ عَلَيْهَا: اسْتِقْبَالُ بَعْضِهِمُ الْقَبْرَ بِغَايَةِ الْخُشُوعِ وَاضْغَاعًا يَمِينَهُ عَلَى يَسَارِهِ **كَمَا يَفْعَلُ فِي الصَّلَاةِ**، وَقَصْدُ اسْتِقْبَالِ الْقَبْرِ أَثْنَاءَ الدُّعَاءِ، وَقَصْدُ الْقَبْرِ لِلدُّعَاءِ عِنْدَهُ رَجَاءُ الْإِجَابَةِ، **وَالْتَّوَسُّلُ بِهِ** صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَى اللَّهِ فِي الدُّعَاءِ، **وَطَلَبُ الشِّفَاعَةِ** وَغَيْرَهَا مِنْهُ، وَوَضْعُهُمُ الْيَدَ **تَبَرُّكًا** عَلَى شِبَاكِ [الْمُرَادُ بِالشِّبَاكِ السُّورُ الْحَدِيدِيُّ الدَّائِرُ حَوْلَ حَائِطِ قَايُتَبَايَ، وَهَذَا السُّورُ يُطْلَقُ عَلَيْهِ اسْمُ (الْمَقْصُورَةِ النَّبَوِيَّةِ)] حُجْرَةِ قَبْرِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، **وَتَقْيِيلُ الْقَبْرِ** أَوْ اسْتِيلَامَهُ أَوْ مَا يُجَاوِزُ الْقَبْرَ مِنْ عُودٍ وَنَحْوِهِ [وَقَدْ أَحْسَنَ الْغَزَالِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى حِينَ أَنْكَرَ التَّقْيِيلَ الْمَذْكُورَ وَقَالَ {إِنَّهُ عَادَةُ النَّصَارَى وَالْيَهُودِ}]، وَقَصْدُ الصَّلَاةِ **تُجَاهَةَ قَبْرِهِ**، وَالْجُلُوسَ عِنْدَ الْقَبْرِ وَحَوْلَهُ لِلتَّلَاوَةِ وَالذِّكْرِ، وَقَصْدُ الْقَبْرِ النَّبَوِيِّ لِلسَّلَامِ عَلَيْهِ دُبُرَ كُلِّ صَلَاةٍ، **وَتَبَرُّكُهُمْ** بِمَا يَسْقُطُ مَعَ الْمَطَرِ مِنْ قِطْعِ الدَّهَانِ الْأَخْضَرِ مِنْ قُبَّةِ الْقَبْرِ النَّبَوِيِّ، **وَتَقَرُّبُهُمْ** بِأَكْلِ التَّمْرِ الصَّيْحَانِيِّ [وَهُوَ ضَرْبٌ مِنَ التَّمْرِ أَسْوَدُ صُلْبُ الْمَمْضَغَةِ شَدِيدُ الْحَلَاوَةِ] فِي الرَّوْضَةِ الشَّرِيفَةِ بَيْنَ الْمِنْبَرِ وَالْقَبْرِ، وَقَطْعُهُمْ مِنْ شُعُورِهِمْ وَرَمْيُهَا فِي الْقُنْدِيلِ الْكَبِيرِ الْقَرِيبِ مِنَ التُّرْبَةِ النَّبَوِيَّةِ، وَمَسْحُ الْبَعْضِ بِأَيْدِيهِمُ النَّخْلَيْنِ النَّحَاسِيَّتَيْنِ الْمَوْضُوعَتَيْنِ فِي الْمَسْجِدِ غَرْبِيِّ الْمِنْبَرِ، انتهى.

وَقَالَ الشَّيْخُ الْأَلْبَانِيُّ فِي (حَجَّةِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ): لَقَدْ رَأَيْتُ فِي السَّنَوَاتِ الثَّلَاثِ الَّتِي قَضَيْتُهَا فِي الْمَدِينَةِ الْمُنَوَّرَةِ (1381-1383) أَسَاقِدًا فِي الْجَامِعَةِ

الإسلامية **بِدْعًا كَثِيرَةً جَدًّا تُفَعَّلُ فِي الْمَسْجِدِ النَّبَوِيِّ**
والمسؤولون فيه عن كُلِّ ذَلِكَ سَاكِتُونَ كَمَا هُوَ الشَّانُ
عِنْدَنَا فِي سُورِيَّةَ تَمَامًا؛ **وَمِنْ هَذِهِ الْبِدْعِ مَا هُوَ شِرْكٌ**
صَرِيحٌ كَهَذِهِ الْبِدْعَةِ، فَإِنَّ كَثِيرًا مِنَ الْحَجَّاجِ يَتَقَصَّدُونَ
الصَّلَاةَ **تُجَاهَ الْقَبْرِ الشَّرِيفِ** حَتَّى بَعْدَ صَلَاةِ الْعَصْرِ فِي
وَقْتِ الْكَرَاهَةِ، وَيُشَجِّعُهُمْ عَلَى ذَلِكَ أَنَّهُمْ يَرَوْنَ فِي جِدَارِ
الْقَبْرِ **الَّذِي يَسْتَقْبِلُونَهُ** مِخْرَابًا صَغِيرًا [قَالَ الشَّيْخُ
الْأَلْبَانِيُّ فِي (سِلْسِلَةِ الْأَحَادِيثِ الضَّعِيفَةِ): وَجُمْلَةُ الْقَوْلِ
أَنَّ الْمِحْرَابَ فِي الْمَسْجِدِ **بِدْعَةٌ**. انتهى] يُنَادِي بِلِسَانِ
حَالِهِ الْجُهَالِ إِلَى الصَّلَاةِ عِنْدَهُ، رِذٌّ عَلَى ذَلِكَ أَنَّ الْمَكَانَ
الَّذِي يُصَلُّونَ عَلَيْهِ مَفْرُوشٌ بِأَحْسَنِ السَّجَادِ، وَلَقَدْ
تَحَدَّثْتُ مَعَ بَعْضِ الْقَضَلَاءِ بِضُرُورَةِ الْحِيلُولَةِ بَيْنَ هَؤُلَاءِ
الْجُهَالِ وَمَا يَأْتُونَ مِنَ الْمُخَالَفَاتِ، وَكَانَ مِنْ أَبْسَطِ مَا
اقْتَرَحْتُهُ رَفْعُ السَّجَادِ مِنْ ذَلِكَ الْمَكَانِ وَلَيْسَ الْمِحْرَابُ
فَوَعَدَنَا خَيْرًا، وَلَكِنَّ الْمَسْئُولَ الَّذِي يَسْتَطِيعُ ذَلِكَ لَمْ
يَفْعَلْ وَلَنْ يَفْعَلَ [قَالَ الشَّيْخُ أَبُو إِسْحَاقَ الْحَوِينِي (عُضْوُ
مَجْلِسِ شُورَى الْعُلَمَاءِ السَّلَفِيِّ) فِي (الْبِدْعَةُ وَأَثَرُهَا فِي
مِجْنَةِ الْمُسْلِمِينَ): **غُلَاةُ الرِّوَاغِضِ هُمُ الْمَسْئُولُونَ عَلَى**
مَكَّةَ وَالْمَدِينَةِ. انتهى] إِلَّا إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى، ذَلِكَ **لَأَنَّهُ**
يُسَايِرُ بَعْضَ أَهْلِ الْمَدِينَةِ عَلَى رَغْبَاتِهِمْ وَأَهْوَائِهِمْ، وَلَا
يَسْتَجِيبُ لِلنَّاصِحِينَ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ وَلَوْ كَانُوا مِنْ أَهْلِ
الْبِلَادِ، فَإِلَى اللَّهِ الْمُشْتَكَى مِنْ ضَعْفِ الْإِيمَانِ وَغَلَبَةِ
الْهَوَى الَّذِي لَمْ يُغْدُ فِيهِ حَتَّى التَّوْحِيدِ **لِغَلَبَةِ حُبِّ الْمَالِ**
عَلَى أَهْلِهِ [أَيُّ أَهْلِ التَّوْحِيدِ]، إِلَّا مَنْ شَاءَ اللَّهُ وَقَلِيلٌ مَا
هُمُ، وَصَدَّقَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذْ يَقُولُ
{فِتْنَةُ أُمَّتِي الْمَالُ}، انتهى باختصار.

وَقَالَ ابْنُ عَنَّمٍ فِي (رَوْضَةِ الْأَفْكَارِ وَالْأَفْهَامِ لِمُرْتَادِ حَالِ
الْإِمَامِ وَتَعْدَادِ غَزَوَاتِ ذَوِي الْإِسْلَامِ، بِعِنَايَةِ الشَّيْخِ
سَلِيمَانَ الْخَرَّاشِيِّ): وَأَمَّا مَا يُفَعَّلُ عِنْدَ قَبْرِهِ عَلَيْهِ

الصلاة والسلام من الأمور المحرمة العظام، من تعفير الخدود، والانحناء بالخشوع، والسجود، واتخاذ ذلك القبر عيداً، فهو مما لا يخفى ولا يُنكر، وأعظم من أن يُذكر، فهو في الشهرة والانتشار، كالشمس في رابعة النهار. انتهى باختصار.

وقال أبو عبدالرحمن شرف الحق العظيم آبادي في (عون المعبود): وَأَمَّا الْآنَ فَالنَّاسُ فِي الْمَسْجِدِ الشَّرِيفِ [يعني المسجد النبوي] إِذَا سَلَّمَ الْإِمَامُ عَنِ الصَّلَاةِ، قَامُوا فِي مُصَلَّاهُمْ مُسْتَقْبِلِينَ الْقَبْرِ الشَّرِيفِ كَالرَّاكِعِينَ لَهُ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَلْتَصِقُ بِالسُّرَادِقِ [يُشِيرُ إِلَى السُّورِ الْحَدِيدِيِّ الدَّائِرِ حَوْلَ حَائِطِ قَابِئَبَائِي، وَهَذَا السُّورُ يُطْلَقُ عَلَيْهِ اسْمُ (الْمَقْصُورَةِ النَّبَوِيَّةِ)] وَيَطُوفُ حَوْلَهُ، وَكُلَّ ذَلِكَ حَرَامٌ بِاتِّفَاقِ أَهْلِ الْعِلْمِ. انتهى.

وقال الشيخ حمود التويجري (الذي تولى القضاء في بلدة رحيمة بالمنطقة الشرقية، ثم في بلدة الزلفي، وكان الشيخ ابن باز مُجَبِّلاً له، قارئاً لكُتُبِهِ، وَقَدَّمَ لِبَعْضِهَا، وَبَكَى عَلَيْهِ عِنْدَمَا تُوفِّيَ -عَامَ 1413هـ- وَأَمَّ الْمُصَلِّينَ لِلصَّلَاةِ عَلَيْهِ) فِي كِتَابِهِ (غُرَبَاءُ الْإِسْلَامِ): وَمَا زَالَ الشَّرْكُ وَوَسَائِلُهُ فِي أَرْدِيَاءٍ وَكَثْرَةٍ حَوْلَ الْقَبْرِ الشَّرِيفِ، وَعِنْدَ غَيْرِهِ مِنْ قُبُورِ الصَّحَابَةِ رَضَوَانِ اللَّهِ عَلَيْهِمْ أَجْمَعِينَ، وَقَدْ حَدَّثَنِي بَعْضُ أَصْحَابِنَا مِنْ قُضَاةِ الْمَدِينَةِ النَّبَوِيَّةِ أَنَّ خِدَامَ الْمَسْجِدِ النَّبَوِيِّ إِذَا كَانَ لَيْلَةُ الْجُمُعَةِ أَخْرَجُوا مَا يُلْقِيهِ الْغَوَّاءُ [الْغَوَّاءُ هُمُ السَّفَلَةُ وَالرَّعَاغُ مِنَ النَّاسِ] دَاخِلَ الشَّبَاكِ [الْمُرَادُ بِالشَّبَاكِ السُّورُ الْحَدِيدِيُّ الدَّائِرُ حَوْلَ حَائِطِ قَابِئَبَائِي، وَهَذَا السُّورُ يُطْلَقُ عَلَيْهِ اسْمُ (الْمَقْصُورَةِ النَّبَوِيَّةِ)]، وَهُوَ يُشِيرُ هُنَا إِلَى مَا يُلْقَى مِنْ خِلَالِ الشَّبَاكِ الَّتِي يَتَكَوَّنُ مِنْهَا السُّورُ الْمَذْكُورُ] الَّذِي حَوْلَ الْحُجْرَةِ، مِنْ أَوَانِي [أَيْ أَوْعِيَةٍ] الطَّيْبِ وَالْكُتُبِ [مَا

يُكْتَبُ فِيهِ يُقَالُ لَهُ (كِتَابٌ) [الكثيرة؛ قَالَ [أَيُّ الَّذِي حَدَّثَ الشَّيْخَ التَّوَجِرِي] {وَقَدْ عُرِضَ عَلَيَّ بَعْضُ الْكُتُبِ الَّتِي تَلَقَى هُنَاكَ فَإِذَا هِيَ مُشْتَمِلَةٌ عَلَى الشَّرِكِ الْأَكْبَرِ، فَبَعْضُهُمْ يَسْأَلُ الْمَغْفِرَةَ وَالرَّحْمَةَ مِنَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَبَعْضُهُمْ يَسْأَلُ مِنْهُ أَنْ يَهَبَ لَهُ الْأَوْلَادَ، وَبَعْضُهُمْ يَطْلُبُ مِنْهُ تَيْسِيرَ النِّكَاحِ إِذَا تَعَسَّرَ عَلَيْهِ}، إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْأُمُورِ الَّتِي يَفْرَعُونَ فِيهَا إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَيَتَسَوَّنَ الْخَالِقَ الْمَالِكَ الْمُتَصَرِّفَ فَاطْرَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ، الَّذِي بِيَدِهِ مَلَكُوتُ كُلِّ شَيْءٍ وَهُوَ يُحْيِي وَلَا يُخَارُ عَلَيْهِ وَهُوَ الْمُعْطِي الْمَانِعُ النَّافِعُ الضَّارُّ، لَا مَانِعَ لِمَا أَعْطَى، وَلَا مُعْطِيَ لِمَا مَنَعَ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى {وَالَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ مَا يَمْلِكُونَ مِنْ قِطْمِيرٍ، إِنْ تَدْعُوهُمْ لَا يَسْمَعُوا دُعَاءَكُمْ وَلَوْ سَمِعُوا مَا اسْتَجَابُوا لَكُمْ، وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ يَكْفُرُونَ بِشِرْكِكُمْ، وَلَا يُنَبِّئُكَ مِثْلُ خَبِيرٍ}، وَقَالَ تَعَالَى لِنَبِيِّهِ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ {لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ}، وَقَالَ تَعَالَى {قُلْ إِنِّي لَا أَمْلِكُ لَكُمْ ضَرًّا وَلَا رَشَدًا}، **وَقَدْ عَكَسَ الْمُشْرِكُونَ هَذَا الْأَمْرَ، فَرَعَمُوا أَنَّ الرَّسُولَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَمْلِكُ لَهُمُ الضَّرَّ وَالرَّشَدَ وَالْإِعْطَاءَ وَالْمَنَعَ، وَهَذَا عَيْنُ الْمُخَادَّةِ لِلَّهِ وَلِرَسُولِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. انْتَهَى.**

ويقول الشيخُ عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ الشَّيْبِلِ (أَسْتَاذُ الْعَقِيدَةِ وَالْمَذَاهِبِ الْمَعَاصِرَةِ فِي جَامِعَةِ الْإِمَامِ مُحَمَّدٍ بْنِ سَعُودٍ) فِي (عِمَارَةِ مَسْجِدِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ): أَرَى تَكْوِينَ لَجَنَةٍ مُتَخَصِّصَةٍ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ الْمَعْرُوفِينَ بِسَلَامَةِ الْمُعْتَقَدِ وَصِدْقِ التَّوْحِيدِ لِدِرَاسَةِ حَاجَةِ الْمَسْجِدِ النَّبَوِيِّ الشَّرِيفِ، وَتَتَّبِعُ مَا فِيهِ مِنَ الْبِدَعِ الْمُخْدَعَاتِ ذَاتِ الْخَطَرِ الْوَاضِحِ عَلَى الدِّينِ وَالْعَقِيدَةِ، وَمَتَابَعَةِ مُتَقَدِّمِ مَشْرُوعِ تَوْسِيعَةِ خَادِمِ الْحَرَمَيْنِ فِي تَجْدِيدَاتِهِ دَاخِلِ الْمَسْجِدِ الْمَجِيدِ فِي التَّوَسُّعِ الْجَدِيدِ. انْتَهَى.

ويقول الشيخ صالح بن مقبل العصيمي (عضو هيئة التدريس بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية) في (بدع القبور): إن استمرار هذه القبة [يعني القبة الخضراء المَوجودة فوق القبر النبوي^ص] على مدى ثمانية قرون لا يعني أنها أصبحت جائزة، ولا يعني أن السُّكُوت عنها إقرار لها أو دليل على جوازها [قال الشيخ إبراهيم بن سليمان الجبهان (ت1419هـ) في (تبديد الظلام وتنبيه النيام) الذي طبع بإذن رئاسة إدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد: نحن لا نُنكر أن بقاء البنية التي على قبر الرسول صلى الله عليه وسلم مُخَالِفٌ لِمَا أَمَرَ به النبيُّ صلى الله عليه وسلم... ثم قال -أي الشيخ الجبهان-: **وسُكُوتُ الْمُسْلِمِينَ عَلَى بَقَاءِ هَذِهِ الْبَنِيَّةِ لَا يُصَيِّرُهَا أَمْرًا مَشْرُوعًا. انتهى.** انتهى.

وفي (فتاوى "نور على الدرب") [على هذا الرابط](#)، قال الشيخ ابن باز: **أما قبة النبي صلى الله عليه وسلم فهذه حادثة أخذتها بعض الأمراء في بعض القرون المتأخرة، وترك الناس إزالتها لأسباب كثيرة، منها جهل الكثير ممن يتولى إمارة المدينة، ومنها خوف الفتن، لأن بعض الناس يخشى الفتن، لو أزالها لربما قام عليه الناس، وقالوا {هذا يبغيض النبي وهذا كيت وكيت}، وهذا هو السرُّ في إبقاء الدولة السعودية لهذه القبة، لأنها لو أزالها لربما قال الجهال -وأكثر الناس جهال- {إن هؤلاء إنما أزالوها لبُغْضِهم النبي عليه الصلاة والسلام}، ولا يقولون {لأنها بدعة}، وإنما يقولون {لبُغْضِهم النبي صلى الله عليه وسلم}، هكذا يقول الجهلة وأشباههم، فالحكومة السعودية الأولى والأخرى إلى وقتنا هذا، إنما تركت هذه القبة المُحدثة خشيّة**

الْفِتْنَةِ، وَأَنْ يُظَنَّ بِهَا السُّوءُ، وَهِيَ لَا شَكَّ أَنَّهَا وَالْحَمْدُ
لِلَّهِ تَعْتَقِدُ **تَحْرِيمَ الْبِنَاءِ عَلَى الْقُبُورِ، وَتَحْرِيمَ اتِّخَاذِ**
الْقَبَابِ عَلَى الْقُبُورِ. انتهى باختصار.

ويقول الشيخ صالح السحيمي (رئيس قسم العقيدة
بكلية الدعوة وأصول الدين بالجامعة الإسلامية) في
فتوى صوتية مُقَرَّعة له **على هذا الرابط:** **القُبَّةُ [بَعْنِي]**
القُبَّةُ (الْخَضْرَاءُ) بَدْعٌ ابْتَدَعَهَا السُّلْطَانُ - أَظْنَهُ السُّلْطَانُ
قَلَاوُونَ - عَفَا اللَّهُ عَنْهُ وَعَنْهُ، فَهِيَ لَا مَعْنَى لَهَا فَوْقَ
الْقَبْرِ، بَلْ إِنَّهَا **أَشْبَهُ مَا تَكُونُ بِقَبَابِ النَّصَارَى**، لِذَلِكَ لَا
شَأْنَ لَنَا بِالْقُبَّةِ، لَيْسَ لِلْقُبَّةِ مِيزَةٌ فِي هَذَا الْمَسْجِدِ أَوْ
فِي هَذَا الْمَكَانِ، الْقُبَّةُ بَدْعٌ مِنَ الْبِدْعِ ابْتَدَعَهَا بَعْضُ
السُّلْطَانِينَ وَتَعَلَّقَ بِهَا النَّاسُ، وَأَذْكَرُ أَنِّي وَأَنَا صَغِيرٌ أَنْ
بَعْضَ الْأَطْفَالِ فِي الْمَدِينَةِ، بَعْضَ الصَّبِيِّانِ، كَانُوا
يُقْسِمُونَ بِهَا، لَوْ أَقْسَمَ لَكَ بِاللَّهِ لَا تُصَدِّقُهُ، وَلَكِنْ إِذَا
قَالَ { **وَحَيَاةِ الْقُبَّةِ الْخَضْرَاءِ** } تُصَدِّقُهُ، وَهَذَا دَلِيلٌ عَلَى
صَيَاغِ النَّاسِ، وَأَنَّهُمْ لَا يُفَرِّقُونَ بَيْنَ السُّنَّةِ وَالْبِدْعَةِ.
انتهى.

وقال الشيخ وليد السعيدان: **ونحن لا نُقَرُّ الْقُبَّةَ الَّتِي**
عَلَى قَبْرِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، بَلِ الْوَاجِبُ
هَدْمُهَا... ثم قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ وَلِيدِ السَّعِيدَانِ-: **فَالْقَبَابُ**
كُلُّهَا لَا بُدَّ مِنْ هَدْمِهَا وَلَا يَجُوزُ إِبْقَاءُ شَيْءٍ مِنْهَا، فَإِنَّهَا
مِنْ أَعْظَمِ مَا يَكُونُ سَبَبًا لِلْاِفْتِتَانِ بِالْقَبْرِ. انتهى من
الحصون المنيعه.

وجاءَ على مَوْقِعِ صحيفه الخليج الإماراتية في مقالة
بعنوان (المسجد النبوي روضة من الجنة) **على هذا**
الرابط: **المَسْجِدُ النَّبَوِيُّ الشَّرِيفُ، بِهِ عَشْرُ مَآذِنَ،**
وَتَرْتَفِعُ كُلُّ مِنْهَا إِلَى حَوَالِي مِائَةٍ وَخَمْسَةِ أَمْتَارٍ. انتهى

باختصار. وجاء على موقع جريدة الرياض السعودية تحت عنوان (مآذن المسجد النبوي) **في هذا الرابط:** كَانَتْ فِكْرَةٌ بِنَاءِ الْمَآذِنِ - أَوِ الْمَنَارَاتِ - فِي عَهْدِ الْخَلِيفَةِ الْأُمَوِيِّ **الْوَلِيدِ بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ**، حَيْثُ شُيِّدَتْ أَرْبَعُ مَآذِنَ، عَلَى كُلِّ رُكْنٍ مِنْ أَرْكَانِ الْحَرَمِ **[النَّبَوِيِّ]** مِئْدَنَةً. انتهى. **وفي هذا الرابط** على موقع الشيخ مُقْبِلِ الْوَادِعِيِّ، سُئِلَ الشَّيْخُ: مَا حُكْمُ بِنَاءِ الْمَنَارَةِ **[أَيِ الْمِئْدَنَةِ]** عَلَى الْمَسْجِدِ؟ فَجَابَ الشَّيْخُ: يُعْتَبَرُ **بِدْعَةً**، فَمَسْجِدُ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ **لَمْ يَكُنْ لَهُ مَنَارَةٌ**، وَتِلْكَ الْأَمْوَالُ الَّتِي تُصَرَّفُ فِي الْمَنَارَةِ سَيُسْأَلُ عَنْهَا صَاحِبُهَا لِأَنَّ الرَّسُولَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ نَهَى عَنِ إِضَاعَةِ الْمَالِ، وَالتَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ {مَنْ عَمِلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا فَهُوَ رَدٌّ}... ثم قَالَ -أَيِ الشَّيْخِ مُقْبِلِ-: الْمَنَارَاتُ، مِنْ أَيْنَ وَرَثَتِهَا الْمُسْلِمُونَ؟ **وَرِثَتِهَا الْمُسْلِمُونَ مِنَ الرُّهَانِ**، صَدَقَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ إِذْ يَقُولُ {لَتَتَّبِعَنَّ سِتِينَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ شَيْئًا بِشَيْرٍ وَذِرَاعًا بِذِرَاعٍ، حَتَّى لَوْ دَخَلُوا جُحْرَ ضَبٍّ لَدَخَلْتُمُوهُ}، فَهَذِهِ الْمَنَارَاتُ **يُقْلَدُونَ فِيهَا أَعْدَاءَ الْإِسْلَامِ**. انتهى باختصار. وَقَالَ الشَّيْخُ الْأَلْبَانِي فِي (الْأَجُوبَةِ النَّافِعَةِ): مِنْ رَأْيِي أَنَّ وُجُودَ الْآلَاتِ الْمَكْبَرَةِ لِلصَّوْتِ الْيَوْمَ يُغْنِي عَنِ اتِّخَاذِ الْمِئْدَنَةِ كَادَاةً لِلتَّبْلِيغِ، وَلَا سِيَّمَا أَنَّهَا تُكَلِّفُ أَمْوَالًا طَائِلَةً، فَبِنَاؤُهَا وَالْحَالَةُ هَذِهِ -مَعَ كَوْنِهِ **بِدْعَةً** وَوُجُودُ مَا يُغْنِي عَنْهُ- غَيْرُ مَشْرُوعٍ، لِمَا فِيهِ مِنْ إِسْرَافٍ وَتَضْيِيعٍ لِلْمَالِ، وَمِمَّا يَدُلُّ دَلَالَةً قَاطِعَةً عَلَى أَنَّهَا صَارَتْ الْيَوْمَ عَدِيمَةً الْفَائِدَةِ أَنَّ الْمُؤَذِّنِينَ لَا يَصْعَدُونَ إِلَيْهَا الْبَتَّةَ مُسْتَغْنِينَ عَنْهَا بِمُكَبَّرِ الصَّوْتِ. انتهى.

وجاء على موقع صحيفة عكاظ السعودية، في مقالة بعنوان (محارب المسجد النبوي شواهد من التاريخ)

على هذا الرابط: **يحتوي المسجد النبوي الشريف على ستة محارب**، هي المحارب النبوي الشريف، والمحارب العثماني، والمحارب السليمانبي، ومحارب فاطمة (ويقع داخل المقصورة الشريفة [وهي السور الحديدي الدائر حول حائط قايئباي])، ومحارب التهجد، ومحارب شيخ الحرم. انتهى. وقال موقع وكالة الرئاسة لشؤون المسجد النبوي (التابع للرئاسة العامة لشؤون المسجد الحرام والمسجد النبوي) في مقالة بعنوان (عمارة المسجد النبوي) **على هذا الرابط:** ووضع في المسجد في هذه العمارة [يعني العمارة التي تمت في عهد الوليد بن عبد الملك] لأول مرة **محارب مجوف**. انتهى باختصار. وقال الشيخ الألباني في مقالة له بعنوان (السنن المنسية) **على هذا الرابط:** وبمناسبة المحارب [يعني المحارب المجوف الذي يرى الآن في المساجد، والذي هو عبارة عن تجويف في جدار القبلة، وهو مقام الإمام في الصلاة]، لا بُدَّ من التذكير بهذه النصيحة، وإن كان الناس عنها غافلون، [وهي] أن المسجد النبوي لم يكن له محارب، وإنما [كان] الجدار القبلي [يعني الجدار الذي في جهة القبلة] كسائر الجدر هكذا مسحا [أي مسطحا ليس فيه تجويف]، ليس فيه هذا إطلاقا... ثم قال -أي الشيخ الألباني-: **فالمحارب** هذه لم تكن من عهد الرسول صلى الله عليه وسلم ولا من عهد الصحابة، وإنما **حدث ذلك فيما بعد**... ثم قال -أي الشيخ الألباني-: من الشبهات [أي عند المجوزين للمحارب] أن المحارب يدل الغريب على جهة القبلة، فتحن نقول {الغاية لا تبرر الوسيلة}، إذا كان المسجد النبوي لم يكن فيه هذا المحارب، أليس قد كان هناك ما يدل على [جهة] القبلة؟ لا شك من ذلك، فما هو الشيء الذي كان يومئذ، ينبغي علينا أن نتخذه كعلامة لجدار القبلة، يصلي المصلي الغريب إلى هذا الجدار وليس إلى الجدر

الأخرى... ثم قال -أي الشيخ الألباني-: من الواضح جدًا كما أنتم تُشاهدون حتى اليوم أن المنبر يُبنى لنفس الجهة التي يكون فيها المحراب، فإذا ما الداعي من جعل علامتين اثنتين تدل كل منهما على القبلة؟!، فالمنبر لا بُد منه، [و]ها هو يدل إذن على جهة القبلة [قال الشيخ الألباني في (سلسلة الأحاديث الضعيفة): وجملة القول أن المحراب في المسجد بدعة، ولا مبرر لجعله من المصالح المرسلة ما دام أن غيره مما شرعه رسول الله صلى الله عليه وسلم يقوم مقامه مع البساطة وقلة الكلفة والبعد عن الزخرفة، انتهى. وفي هذا الرابط على موقع الشيخ مقبل الوادعي، سئل الشيخ: ما حكم المحراب، وهل يدخل في المصالح المرسلة؟ فأجاب الشيخ: **المحراب يُعتبر بدعة،** والسيوطي ناهيك به تساهلاً وقد ألف رسالة في بدعة المحراب [يُشير إلى كتاب (إعلام الأريب بحدوث بدعة المحارب)]، فالمحراب يُعتبر بدعة، ومسألة المصالح المرسلة، **ما مصالح مرسلة،** {اتَّبِعُوا مَا أَنْزَلَ إِلَيْكُم مِّن رَّبِّكُمْ وَلَا تَتَّبِعُوا مِن دُونِهِ أَوْلِيَاءَ، قَلِيلًا مَّا تَذَكَّرُونَ}، **أي مصلحة في مخالفة السنة؟! {فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ}،** **إبطال شرع الله بهذه القواعد،** بل كانوا بمجرّد الإشارة من النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم يفعلون، **ما قالوا {المصالح}،** فكانوا يستسلمون {فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا}، انتهى باختصار، فطاح ذلك الذي يتكئ عليه هؤلاء الذين يريدون تسليك الواقع (ولو كان [أي الواقع] مخالفاً للسنة). انتهى باختصار. وقال الشيخ مصطفى العدوي في مقالة له على هذا الرابط: **المحارب شيءٌ محدثٌ**

وَبِدْعَةُ فِي الدِّينِ... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الْعَدُوِّ:-
الْمَسْجِدُ النَّبَوِيُّ لَمْ يَكُنْ فِيهِ مُحَرَّابٌ فِي عَهْدِ النَّبِيِّ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَلَا فِي عَهْدِ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ.
 انتهى.

وَقَالَ مَوْقِعُ وَكَالَةِ الرِّئَاسَةِ الْعَامَةِ لَشُؤُونِ الْمَسْجِدِ
 النَّبَوِيِّ فِي مَقَالَةٍ بِعَنْوَانِ (مَنْبَرُ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ
 عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) عَلَى هَذَا الرِّبَاطِ: **كَانَ الْمِنْبَرُ عَلَى عَهْدِ**
الرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَخُلَفَائِهِ الرَّاشِدِينَ
يَتَكَوَّنُ مِنْ دَرَجَتَيْنِ وَمَقْعَدٍ... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ مَوْقِعٍ وَكَالَةِ
 الرِّئَاسَةِ الْعَامَةِ لَشُؤُونِ الْمَسْجِدِ النَّبَوِيِّ:- فِي عَامِ
 998 هـ أَرْسَلَ السُّلْطَانُ مُرَادُ الْعُثْمَانِي **مِنْبَرًا مَصْنُوعًا**
مِنَ الرُّخَامِ، جَاءَ فِي غَايَةِ الْإِبْدَاعِ وَدِقَّةِ صِنَاعَتِهِ وَرَوْعَةِ
زَخْرَفَتِهِ وَنُقُوشِهِ، وَطَلَبِي بِمَاءِ الذَّهَبِ، وَهُوَ الْمَوْجُودُ فِي
الْمَسْجِدِ النَّبَوِيِّ الشَّرِيفِ الْآنَ، وَهُوَ يَتَكَوَّنُ مِنْ اثْنَتَيْ
عَشْرَةَ دَرَجَةً. انتهى باختصار. وَقَالَ الشَّيْخُ الْأَلْبَانِي فِي
 (أَصْلُ صِفَةِ صَلَاةِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ): **السُّنَّةُ**
فِي الْمِنْبَرِ أَنْ يَكُونَ ذَا ثَلَاثِ دَرَجَاتٍ لَا أَكْثَرَ، وَالزِّيَادَةُ
عَلَيْهَا بَدْعٌ أَمْوِيٌّ كَثِيرًا مَا تُعْرَضُ الصَّفِّ [يَعْنِي الصَّفِّ
الْأَوَّلَ الَّذِي يَلِي الْإِمَامَ] لِلْقَطْعِ. انتهى. وَقَالَ ابْنُ رَجَبٍ
 فِي (فَتْحِ الْبَارِي): **وَالصَّحِيحُ أَنَّ الْمِنْبَرَ كَانَ ثَلَاثَ مَرَاقٍ**
[أَيُّ دَرَجَاتٍ]، وَلَمْ يَزَلْ عَلَى ذَلِكَ فِي عَهْدِ خُلَفَائِهِ
الرَّاشِدِينَ؛ وَقَدْ عَدَّ طَائِفَةٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ تَطْوِيلَ الْمَنَابِرِ
مِنَ الْبِدْعِ الْمُخَدَّتَةِ. انتهى باختصار. وَقَالَ مَوْقِعُ
 (الْإِسْلَامُ سُؤَالُ وَجَوَابُ) الَّذِي يُشْرِفُ عَلَيْهِ (الشَّيْخُ
 مُحَمَّدُ صَالِحُ الْمُنْجِدِ) فِي هَذَا الرِّبَاطِ: **مِنْبَرُ النَّبِيِّ صَلَّى**
اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ صَغِيرًا قَصِيرًا مُتَوَاضِعًا، مَصْنُوعًا
مِنَ الْخَشَبِ، يَتَكَوَّنُ مِنْ ثَلَاثِ دَرَجَاتٍ، وَكَانَ النَّبِيُّ صَلَّى
اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَخْطُبُ عَلَى الثَّانِيَةِ وَيَجْلِسُ عَلَى
الثَّالِثَةِ... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ مَوْقِعٍ (الْإِسْلَامُ سُؤَالُ وَجَوَابُ):-

فَلَمْ يَكُنْ [أَيُّ مَنَبَرُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ] يَقَطَعُ صَفًا، وَلَمْ يَكُنْ يُؤْذِي أَحَدًا، إِنَّمَا هِيَ خَشَبَاتٌ مُتَوَاضِعَةٌ رُكِبَتْ ثَلَاثَ دَرَجَاتٍ، وَلَا زَخَارِفَ، وَلَا نُفُوشَ، وَلَا إِنْفَاقَ زَائِدَ عَلَى الْخَدِّ، وَعَلَى نَحْوِ ذَلِكَ يَنْبَغِي أَنْ تَكُونَ مَنَابِرُ مَسَاجِدِ الْمُسْلِمِينَ. انتهى.

وجاء على موقع قناة العربية الفضائية الإخبارية السعودية في مقالة بعنوان (مليونا مُصَلٍّ في المسجد النبوي بعد التوسعة التاريخية) [على هذا الرابط](#): ويُشِيرُ مَوْقِعُ بَوَابَةِ الْحَرَمَيْنِ التَّابِعُ لِلرَّئِيسَةِ الْعَامَّةِ لِشُؤُونِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَالْمَسْجِدِ النَّبَوِيِّ إِلَى أَنَّهُ وَبَعْدَ تَوْسِيعَةِ خَادِمِ الْحَرَمَيْنِ الشَّرِيفَيْنِ، سَيَصِلُ عَدَدُ الْقِبَابِ مِائَةً وَسَبْعَةً وَتِسْعِينَ قُبَّةً، وَأَعْلَى الْقِبَابِ هِيَ الْقُبَّةُ الْخَضْرَاءُ. انتهى باختصار. وجاء على موقع صحيفة الخليج الإماراتية في مقالة بعنوان (المسجد النبوي روضة من الجنة) [على هذا الرابط](#): يَتَمَيَّزُ الْمَسْجِدُ النَّبَوِيُّ الشَّرِيفُ بِالْقُبَّةِ الْخَضْرَاءِ -وهي الأعلى- وَبِهِ مِائَةٌ وَسَبْعَةٌ وَتِسْعُونَ قُبَّةً. انتهى باختصار. وقال الشيخ أحمد بن محمد الخليل (أستاذ الدراسات العليا بكلية الشريعة والدراسات الإسلامية، بجامعة القصيم) في فتوى له على موقعه [في هذا الرابط](#): بِنَاءُ الْقِبَابِ عَلَى الْمَسَاجِدِ مُخَرَّمٌ شَرْعًا لِأَمْرَيْنِ؛ الْأَوَّلُ، أَنَّهُ مِنْ زَخْرَفَةِ الْمَسَاجِدِ الْمَنْهِيَّةِ عَنْهَا؛ الثَّانِي، أَنَّهُ مِنَ التَّشْبِيهِ بِالْيَهُودِ وَالنَّصَارَى؛ وَالْخُلَاصَةُ أَنَّ بِنَاءَ الْقِبَابِ عَلَى الْمَسَاجِدِ مِنَ الْبِدْعِ الْمُحَدَّثَةِ الَّتِي حَرَّمَهَا اللَّهُ وَرَسُولُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. انتهى. [وفي هذا الرابط](#) على موقع الشيخ مُقْبِلِ الْوَادِعِيِّ، سُئِلَ الشَّيْخُ: مَا حُكْمُ بِنَاءِ الْقِبَابِ وَالْمَنَائِرِ [أَيُّ وَالْمَآذِنِ] وَالْمَحَارِيبِ فِي الْمَسَاجِدِ، وَهَلْ كَانَ ذَلِكَ مَوْجُودًا عَلَى عَهْدِ السَّلَفِ؟ فَأَجَابَ الشَّيْخُ: لَمْ

**يَكُنْ مَوْجُودًا عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ
وَسَلَمَ، وَلَا عَلَى عَهْدِ السَّلَفِ. انتهى.**

وفي فتوى صوتية مُقَرَّرَةٌ عَلَى [هَذَا الرابطة](#) وَعَلَى [هَذَا
الرابطة](#) وَعَلَى [هَذَا الرابطة](#) وَعَلَى [هَذَا الرابطة](#) وَعَلَى [هَذَا
الرابطة](#) سَأَلَ الشَّيْخُ مُحَمَّدٌ مَتَوَلِي الشُّعْرَاوِي الصُّوفِي
الْأَشْعَرِي: لَوْ أَنَّ رَجُلًا تَبَرَّعَ بِنَاءِ مَسْجِدٍ وَشَيْدَ لِنَفْسِهِ
بِدَاخِلِهِ قَبْرٍ عَلَى نَفَقَتِهِ الْخَاصَّةِ فَهَلْ هَذَا جَائِزٌ؟ فَأَجَابَ
الشَّيْخُ: أَيُّوهُ، وَلَا فِيهِ شَيْءٌ، إِحْنَا **النَّبِيِّ مَهُوَ قَبْرِهِ فِي
الْمَسْجِدِ**، وَالْأَزْهَرُ مَوْجُودٌ، وَقُبُورُ الْأَوْلِيَاءِ جُلُهَا فِي
الْمَسَاجِدِ، التَّنَطُّعُ دَه سَبْنَا مِنْهُ... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ
الشُّعْرَاوِي-: نَقُولُهُمْ بَقَى رُوحُوا أَهْدُوا الْقَبْرَ يَتَّاعِ
النَّبِيِّ، فَإِنْ قِيلَ {خُصُوصِيَّةٌ لِلنَّبِيِّ}، نَقُولُهُ {لَا، أَبُو بَكْرٍ
مَدْفُونٌ فِيهَا وَعَمْرٌ، وَنُصَلِّي فِي الصُّفَّةِ **وَالْقَبْرِ أَمَامَنَا**،
وَنُصَلِّي فِي الرُّوضَةِ وَالْقَبْرِ عَلَى يَسَارِنَا، وَنُصَلِّي فِي
مَنْزِلِ الْوَحْيِ وَالْقَبْرِ عَنْ يَمِينِنَا، وَنُصَلِّي فِي الْمَوَاجِهةِ
وَالْقَبْرِ خَلْفَنَا}. انتهى.

وَقَالَ الْمَرْجِعُ الشَّيْعِيُّ الْإِيرَانِيُّ جَعْفَرُ السَّبْحَانِي فِي
مَقَالَةٍ لَهُ [عَلَى هَذَا الرابطة](#): هَذَا وَقَدْ صَلَّى الْمُسْلِمُونَ
يَوْمَ أَدْخَلَ الْقَبْرَ فِي الْمَسْجِدِ عَبْرَ قُرُونٍ، وَلَمْ يُسْمَعْ مِنْ
أَيِّ ابْنِ أَنْثَى أَنَّهُ أَنْكَرَ ذَلِكَ الْعَمَلِ، بَلِ الْمُسْلِمُونَ كُلُّهُمْ
يُصَلُّونَ فِي الْمَسْجِدِ **وَيَتَبَرَّكُونَ بِقَبْرِهِ الشَّرِيفِ**. انتهى.

(8) قَالَ الشَّيْخُ مُحَمَّدٌ حَسَنُ عَبْدِ الْغَفَارِ: الْمَنْعُ مِنَ الصَّلَاةِ
فِي الْمَسْجِدِ الَّذِي فِيهِ قَبْرٌ لَيْسَ مَنَعًا لِدَاتِهِ، وَلَكِنْ لْغَيْرِهِ،
أَيُّ لِمَا يُوَدِّي إِلَيْهِ، وَهُوَ الْخَوْفُ مِنَ الشَّرْكِ. انتهى.
قُلْتُ: يَنْبَغِي التَّنْبِيهِ هُنَا عَلَى وُجُودِ عِلَّةٍ أُخْرَى لِلتَّحْرِيمِ،
فَقَدْ قَالَ الْمُبَارَكْفُورِيُّ فِي تَحْفَةِ الْأَحْوِذِيِّ {قَالَ ابْنُ

الملك، إنما حَرَّمَ اتِّخَاذَ المساجد عليها -يعني على القبور- لأن في الصلاة فيها **استِنَانًا بِسُنَّةِ الْيَهُودِ**، وفي **هذا الرابط** يقول الشيخ ماجد بن سليمان الرسي {وَمِنْ أَدَلَّةٍ تَحْرِيمِ الصَّلَاةِ عِنْدَ الْقُبُورِ أَنَّ فِي ذَلِكَ تَشَبُّهًا بِالْكَفَّارِ، كَمَا دَلَّتْ عَلَى ذَلِكَ الْأَحَادِيثُ الثَّلَاثَةُ الْأَوَّلُ، وَمِنْ الْمَعْلُومِ أَنَّ التَّشَبُّهَ بِالْكَفَّارِ فِي عِبَادَاتِهِمْ حَرَامٌ، وَقَدْ جَاءَ الْوَعِيدُ الشَّدِيدُ فِي حَقِّ مَنْ تَشَبَّهَ بِهِمْ}.

(9) في فتوى صوتية للشيخ محمد حسن عبدالغفار بعنوان (إن لم يَجِدْ سِوَى مَسْجِدٍ فِيهِ قَبْرٌ، فَهَلْ يُصَلِّي فِيهِ؟) **على هذا الرابط**، سُئِلَ الشَّيْخُ: كَثِيرٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ يَرَى أَنَّهُ إِنْ لَمْ يَجِدْ سِوَى مَسْجِدٍ فِيهِ قَبْرٌ، لَا يُصَلِّي فِيهِ، فَكَيْفَ الرَّدُّ عَلَى الْقَاعِدَةِ (مَا مُنِعَ سَدًّا لِلذَّرِيعَةِ أَيْحَ لِلْمَصْلَحَةِ الرَّاجِحَةِ)؟. فَأَجَابَ الشَّيْخُ: لَا يَا رَجُلُ، أَيْنَ الْمَصْلَحَةُ الرَّاجِحَةُ عِنْدَكَ هُنَا، أَنْتَ أَحْكَمْتَ، لَكِنْ **هذا السؤال ليس في محلّه**، أنا أقول إن لم تجد مسجدا، يعني لو أنت أضلا في مكان، هذا المكان دائرته ما فيها غير مساجد فيها قبر، وأنت الجماعة ستَضِيعُ عَلَيْكَ، أقول لك صَلِّ فِي الْبَيْتِ بِأَمْرَاتِكَ تُحْسَبُ جَمَاعَةٌ، ذَلِكَ أَنَّهَا أَفْضَلُ مِنَ الْمَسْجِدِ، صَلِّ بِأَهْلِ بَيْتِكَ جَمَاعَةٌ، وَلَا تُنْزِلْ تُصَلِّي فِي هَذَا الْمَسْجِدِ، إِنْ لَمْ تَجِدْ مَسْجِدًا لَيْسَ فِيهِ قَبْرٌ صَلِّ فِي الشَّارِعِ أَوْ لَى لَكَ، لَا تُصَلِّ فِي الْمَسْجِدِ الَّذِي فِيهِ قَبْرٌ بِحَالٍ مِنَ الْأَحْوَالِ، لَأَنَّ **صَلَاتَكَ عِنْدَ الْجُمْهُورِ صَحِيحَةٌ مَعَ الْإِثْمِ**، وَعِنْدَ الْحَنَابِلَةِ صَلَاتُكَ إِيْشْ؟ **باطلة**، فَأَنْتَ مُخْتَلَفٌ فِيكَ عِنْدَ الْعُلَمَاءِ، وَلِمَا؟ وَالْقَاعِدَةُ الْخُرُوجُ مِنَ الْخِلَافِ مُسْتَحَبٌّ، صَلِّ فِي الْبَيْتِ مَعَ أَمْرَاتِكَ تُحْسَبُ لَكَ جَمَاعَةٌ، وَهَذَا الرَّاجِحُ الصَّحِيحُ، أَمَا الْقَاعِدَةُ مَا مُنِعَ سَدًّا لِلذَّرِيعَةِ وَأَيْحَ لِلْمَصْلَحَةِ الرَّاجِحَةِ، أَيْنَ الْمَصْلَحَةُ الرَّاجِحَةُ، إِذَا قَالَ لِي الْمَصْلَحَةُ الرَّاجِحَةُ سَبْعَةٌ وَعِشْرِينَ دَرَجَةً، نَقُولُ لَهُ خُذْهَا مَعَ أَمِّكَ مَعَ بَنَاتِكَ مَعَ أَمْرَاتِكَ فِي

بيتك، ستأخذها بصلاة الجماعة، لكن المصلحة الراجحة التي لا يُمكن أن نتداركها هي الألف صلاة وهي المسجد النبوي. انتهى كلام الشيخ.

قلت: إذا كان الشيخ يرى بطلان الصلاة في مسجد فيه قبر، فحينئذ لن تُفیده فضيلة الصلاة في المسجد النبوي، وفي الحقيقة أعتقد أنه من البعيد أن يُنسب إلى الشيخ محمد حسن عبدالغفار بأنه يرى أن فضيلة الصلاة في المسجد النبوي (والتي هي أن الصلاة الواحدة بألف صلاة) يُمكن تحصيلها مع بطلان الصلاة التي سيُحصلُ من جرّاء أدائها أجرُ ألف صلاة، لأنه من المعلوم أن الباطل هو ما لم يترتب عليه أثره ولم يُحصل به مقصوده؛ يقول ابن تيمية في مجموع الفتاوى {وَمِنْ هَذَا قَوْلُ الْعُلَمَاءِ (الْعِبَادَاتُ وَالْعُقُودُ تَنْقَسِمُ إِلَى صَحِيحٍ وَبَاطِلٍ)، فَالصَّحِيحُ مَا تَرْتَبَ عَلَيْهِ أَثَرُهُ وَحَصَلَ بِهِ مَقْصُودُهُ، وَالْبَاطِلُ مَا لَمْ يَتَرْتَبَ عَلَيْهِ أَثَرُهُ وَلَمْ يَحْصُلْ بِهِ مَقْصُودُهُ}. قلتُ: وإذا بطلت الصلاة لم يترتب عليها أثرها، وبالتالي لن يتمّ تحصيل الفضيلة (والتي هي أن الصلاة الواحدة بألف صلاة)؛ ولذلك سأعتمدُ على أن الشيخ محمد حسن عبدالغفار يرى صحة الصلاة في مسجد فيه قبر مع الإثم.

فإذا كان الشيخ يرى صحة الصلاة في مسجد فيه قبر مع الإثم، فحينئذ ينبغي أن يُطرحَ عليه سؤال، أيهما أعلى رتبةً، تحصيل فضيلة أم تجنّب ارتكاب إثم؟.

فإن قال "الأعلى رتبة هو تحصيل فضيلة"، فحينئذ أقولُ له قال الشيخ سليمان بن محمد النجران في المفاضلة في العبادات: قال الجمهور في ردهم على الشافعية في تحية المسجد وقت النهي، أن النهي عن

الصلاة للتحريم، بينما الأَمْرُ في تَحِيَّةِ الْمَسْجِدِ لِلنَّدْبِ، وَتَرْكُ الْمُحَرَّمَ مُقَدَّمٌ عَلَى فِعْلِ الْمَنْدُوبِ. انتهى. وقال الشيخ محمد همام عبدالرحيم ملحم: **فَاتِّفَاقُ الْأَصُولِيِّينَ عَلَى أَنَّ الْمُبَاحَ أَوْ الْمَنْدُوبَ إِذَا اجْتَمَعَ بِالْحَرَامِ غَلَبَ الْحَرَامُ...** ثم قال -أي الشيخ محمد همام عبدالرحيم ملحم-: **قَاعِدَةٌ تَرْكُ الْحَرَامِ أَوْلَى مِنْ فِعْلِ الْمُسْتَحَبِّ، وَمِنْ أَمَثِلَتِهَا، تَخَطِّي الرَّقَابِ عِنْدَ خُطْبَةِ الْجُمُعَةِ عَمَلٌ مُحَرَّمٌ، وَالْقُرْبُ مِنَ الصُّفُوفِ الْأُولَى عَمَلٌ مُسْتَحَبٌّ، فَتَرْكُ الْحَرَامِ هُنَا مُقَدَّمٌ عَلَى فِعْلِ الْمُسْتَحَبِّ،** وكذلك **تَقْيِيلُ الْحَجَرِ الْأَسْوَدِ سُنَّةٌ مُسْتَحَبَّةٌ، وَإِيذَاءُ النَّاسِ لِلْوُصُولِ إِلَيْهِ حَرَامٌ، فَيُقَدَّمُ تَرْكُ الْحَرَامِ عَلَى فِعْلِ الْمُسْتَحَبِّ.** انتهى باختصار من تأصيل فقه الأولويات.

وَأَمَّا إِنْ قَالَ "الْأَعْلَى رُتْبَةً هُوَ تَجَنُّبُ ارْتِكَابِ إِثْمٍ"، فحِينَئِذٍ أَقُولُ لَهُ "فَلِمَا تُقَدِّمُ تَحْصِيلَ فَضِيلَةٍ عَلَى تَجَنُّبِ ارْتِكَابِ إِثْمٍ فِي مَسْأَلَةِ الصَّلَاةِ فِي الْمَسْجِدِ النَّبَوِيِّ؟"، فَإِنْ قَالَ "قَدِّمْتُ تَحْصِيلَ الْفَضِيلَةِ، لِقَاعِدَةٍ مَا حُرِّمَ سَدًّا لِلذَّرِيعَةِ يُبَاحُ لِلْحَاجَةِ أَوْ الْمَصْلَحَةِ الرَّاجِحَةِ"، قُلْتُ "إِذَنْ لِمَاذَا أَفْتَيْتَ السَّائِلَ بِأَدَاءِ صَلَاةِ الْفَرِيضَةِ فِي بَيْتِهِ وَتَرْكِ أَدَائِهَا فِي الْمَسْجِدِ، أَلَيْسَ أَدَاءُ الْفَرِيضَةِ فِي الْمَسْجِدِ أَفْضَلَ مِنْ أَدَائِهَا فِي بَيْتِهِ بِالْإِجْمَاعِ، فَلِمَا لَمْ تُطَبِّقِ الْقَاعِدَةَ نَفْسَهَا فِي جَوَابِكَ لِلْسَّائِلِ لِكَيْ يُحْصَلَ فَضْلُ أَدَاءِ الْفَرِيضَةِ فِي الْمَسْجِدِ"، فَإِنْ قَالَ "لِأَنَّ عَلَى قَوْلِ الْحَنَابِلَةِ، رُبَّمَا تَكُونُ الصَّلَاةُ فِي الْمَسْجِدِ الْوَاقِعُ فِي سَوَالِهِ بَاطِلَةٌ بِسَبَبِ وَجُودِ الْقَبْرِ"، قُلْتُ "أَيْضًا، رُبَّمَا تَكُونُ صَلَاتُهُ فِي الْمَسْجِدِ النَّبَوِيِّ بَاطِلَةً لِلْسَبَبِ ذَاتِهِ".

وختامًا لهذه النقطة، أقول: وبذلك يتبين أن قول الشيخ محمد حسن عبدالغفار لِمَنْ سَأَلَهُ الْفَتَاوَى { **هَذَا السُّؤَالُ لَيْسَ فِي مَحَلِّهِ** } ليس في مَحَلِّهِ !!!.

(10) والآن أشرعُ في بيان فساد الاستدلال بقاعدة (ما حُرِّم سَدًّا للذريعة يُباحُّ للحاجة أو المصلحة الراجعة) على إباحة الصلاة في مسجد فيه قبر، سواء كان هذا المسجد هو المسجد النبوي أو غيره، فأقول:

-اعْلَمْ رحمك الله أن القاعدة تقول (ما حُرِّم لذاته يُباح للضرورة، وما حُرِّم سَدًّا للذريعة يُباح للحاجة أو المصلحة الراجعة).

-واعْلَمْ أن **المصلحة الواجبة** أَعْلَى رُتْبَةً من **المصلحة المندوبة**، وقد مرَّ بنا قَوْلُ الشيخ محمد صالح المنجد {**المصلحة الواجبة مُقَدَّمَةٌ على المصلحة المُستَحَبَّة**}.

-واعْلَمْ أن من أهل العلم مَنْ تَبَّه إلى خطورة استخدام القاعدة المذكورة بلا ضوابط وإلى خطورة أن يَتَسَلَّلَ منها أصحابُ الهَوَى والزَّيغ والشبهات والشهوات والتدليس والتلبيس، وأن من أهل العلم مَنْ رَأَى أَنَّهُ لَا يَصِحُّ قَبُولُ هذه القاعدة بالصيغة التي هي عليها، وأن من أهل العلم مَنْ رَأَى أَن مِنْ ضوابط هذه القاعدة مَا يَمْنَعُ مِنْ إِعْمَالِهَا فِي مَسْأَلَةِ الصَّلَاةِ فِي مَسْجِدٍ فِيهِ قَبْرٍ (وَسَتَمُرُّ بِكَ بِمَشْيئةِ الله فتوى للشيخ ابن عثيمين يَرْفُضُ فِيهَا الشَّيْخُ إِعْمَالَ هذه القاعدة في المسألة المذكورة).

-والآن سَأَعْرِضُ عَلَيْكَ بَيَانَ ذَلِكَ فِي نِقَاطٍ:

(أ) بعضُ أهل العلم تَبَّهَ إلى خطورة استخدام هذه القاعدة بلا ضوابط، وإلى خطورة أن يَتَسَلَّلَ منها أصحابُ الهوى والتلبيس: فَيَقُولُ الشَّيْخُ عَبْدُالله

الخليفي في مقالة بعنوان (تنبيهات حول قاعدة ما حُرِّمَ سَدًّا للذريعة فإنه يُباح لِلحاجةِ أو المصلحةِ (الراجعة) على موقعه [في هذا الرابط](#): وأنا لا أريدُ هنا إسقاطَ باب المصالح والمفاسد، بل هذا بابٌ عظيم جليل موجود، **ولَكِنَّ الْقَوْمَ يَتَّخِذُونَهُ مَطِيَّةً** لإباحة ما حُرِّمَ الله أو العكس بجزأٍ عجيبه. انتهى.

ويقول الشيخ عبدالعزيز بن إبراهيم الشبل [في هذا الرابط](#) في مقالة بعنوان (بين سَدِّ الذرائع والعمل بالمصلحة): وبات بعضهم إذا أراد أن يُحَرِّمَ شيئاً لا يجدُ دليلاً على تحريمه يَتَكَيُّ على سَدِّ الذرائع، **وَمَنْ أَرَادَ أَنْ يُبَيِّحَ شيئاً وَوَقَفَ الدليلُ الشرعيُّ في وجهه صريحاً بالتحريم يَذْهَبُ إلى إعمالِ المصالح**، حتى غدا عندنا مَنَهْجَانِ، مَنَهْجُ يُوسِّعُ دائرةَ الذرائع فيُضَيِّقُ على الناس ما أباحه الله، **ومنهجٌ يَتَمَسَّكُ بالمصالح المزعومة مُغْفِلاً النَّظَرَ فيما سواها**، وحدث نتيجة ذلك رَدَّةٌ فِعْلٍ طَبِيعِيَّةٌ لِهَٰذَيْنِ المَنَهَجَيْنِ، فَتَبَرَّرَ بعضُهم بِسَدِّ الذرائع حتى غَدَ أكبر سَدٍّ في العالم، **وَعَدَّ آخَرُونَ المصالحَ طَاعُوتًا يُضَافُ إلى الطواغيت الجاثمة على صدور المسلمين**. انتهى باختصار.

ويقول الشيخ سعد فياض (عضو المكتب الدعوي والعلمي بالجبهة السلفية) في مقالة بعنوان (قواعد وضوابط في اعتبار المصالح والمفاسد) [على هذا الرابط](#): يقول الشيخ عطية محمد سالم **[رئيس محاكم منطقة المدينة المنورة]** رحمه الله في تقديمه لرسالة الشيخ العلامة محمد الأمين الشنقيطي رحمه الله (المصالح المرسلة) {وَمَكَّمَنَ الْخَطَرَ فِي ادِّعَاءِ الْمَصْلَحَةِ، لِأَنَّهُ ادِّعَاءٌ عَامٌّ، وَكُلُّ يَدَّعِيَةٍ لِبَحْثِهِ فِيمَا يَذْهَبُ إِلَيْهِ، وَلَنْ يَذْهَبَ مُجْتَهِدٌ قَطُّ إِلَى حُكْمٍ فِي مَسْأَلَةٍ لَا نَصَّ

فِيهَا إِلَّا **وَادَّعَى أَنَّهُ ذَهَبَ لِتَحْقِيقِ الْمَصْلَحَةِ**، وَلَكِنْ، أَيْ
 الْمَصَالِحَ يَغْنُونُ؟ إِنْ الْمَصْلَحَةُ الْإِنْسَانِيَّةُ الْخَاصَّةُ أَمْرٌ
 نِسْبِيٌّ، وَكُلُّ يَدَّعِيهَا فِيمَا يَذْهَبُ إِلَيْهِ، وَمِنْ هُنَا كَانَ
 الْخَطَرُ، وَلَكِنْ حَقِيقَةُ الْمَصْلَحَةِ هِيَ الْمَصْلَحَةُ الشَّرْعِيَّةُ
 الَّتِي تَتَمَشَّى مَعَ مَنَهِجِ الشَّرْعِ فِي عُمُومِهِ وَإِطْلَاقِهِ، لَا
 خَاصَّةً وَلَا نِسْبِيَّةً، فَهِيَ الَّتِي يَشْهَدُ لَهَا الشَّرْعُ الَّذِي جَاءَ
 لِتَحْقِيقِ مَصَالِحِ جَمِيعِ الْعِبَادِ، وَمِرَاعَاةِ جَمِيعِ الْوُجُوهِ، لِأَنَّ
الشَّرْعَ لَا يُقَرَّرُ مَصْلَحَةً تَتَضَمَّنُ مَفْسَدَةً مُسَاوِيَةً لَهَا أَوْ
رَاجِحَةً عَلَيْهَا ظَهَرَ أَمْرُهَا أَوْ خَفِيَ عَلَى بَاحِثِهَا، لِأَنَّ
 الشَّارِعَ حَكِيمٌ عَلِيمٌ، كَمَا أَنَّ الْمَصْلَحَةَ الشَّرْعِيَّةَ تُرَاعَى
 أَمْرَ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ مَعًا، فَلَا تُعْتَبَرُ مَصْلَحَةُ دُنْيَوِيَّةٍ إِذَا
 كَانَتْ تَسْتَوْجِبُ عَقُوبَةً أُخْرَوِيَّةً، وَفِي هَذَا يَكْمُنُ الْفَرْقُ
 الْأَسَاسِيُّ بَيْنَ الْمَصْلَحَةِ عِنْدَ الْقَانُونِيِّينَ الَّذِينَ يَقُولُونَ
 (حَيْثُمَا وُجِدَتِ الْمَصْلَحَةُ فَتَمَّ شَرْعُ اللَّهِ) وَبَيْنَ الْأَصُولِيِّينَ
 الشَّرْعِيِّينَ الَّذِينَ يَصُدِّقُ عَلَى مَنَهِجِهِمْ أَنَّهُ حَيْثُمَا وُجِدَ
 الشَّرْعُ فَتَمَّ مَصْلَحَةُ الْعِبَادِ، فَانْتَبِهْ إِلَى هَذَا الْكَلَامِ الَّذِي
 يَعْلُوهُ نَوْرُ الْعِلْمِ، وَكَيْفَ نَبَّهَ رَحْمَهُ اللَّهُ إِلَى مَكْمَنِ
 الْخَطُورَةِ فِي هَذَا الْأَصْلِ الْعَظِيمِ مِنْ أَصُولِ الشَّرِيعَةِ،
 حَيْثُ يَسْهَلُ لِكُلِّ مَنْ أَرَادَ أَنْ يُخْلَطَ عَلَى النَّاسِ دِينَهُمْ،
 أَوْ أَرَادَ مُمَالَاةَ الظَّالِمِينَ أَنْ يَتَلَبَّسَ فِي مَسْئَلِهِ **وَيَتَسَتَّرَ**
حَوْلَ مَصَالِحِ مَزْعُومَةٍ، فَتُغَيَّبَ الشَّرِيعَةُ **وَيُلَبَّسَ عَلَى**
النَّاسِ الْحَقُّ بِالْبَاطِلِ بِاسْمِ الْمَصْلَحَةِ، وَيَضِيعَ الدِّينُ
 وَتُخَرَّمَ أَصُولُهُ تَحْتَ دَعَاوِي الْحِفَاطِ عَلَيْهَا، فَلَا عَجَبَ أَنْ
 انْتَصَبَ جَهَابُذَةُ عِلْمِ الْأَصُولِ لِلضَّبْطِ وَالتَّقْعِيدِ لِهَذَا
 الْأَصْلِ الْعَظِيمِ لِيَكُونَ سَائِرًا فِي رِكَابِ الشَّرِيعَةِ
 مُتَضَافِرًا لِإِقَامَتِهَا، لَكِي لَا يَتْرُكُوا لِكُلِّ دَعِيٍّ لِلْعِلْمِ أَنْ
 يَخْطِئَ بِهِ خَبْطَ عَشَوَاءَ بَيْنَ **مَصَالِحِ مُتَوَهِّمَةٍ أَوْ مَظْنُونَةٍ**
يَتَّبَعِي تَحْصِيلَهَا عَلَى حِسَابِ التَّفْرِيطِ فِي أَصُولِ
الشَّرِيعَةِ وَمُحْكَمَاتِهَا. انتهى.

وقال الشيخ أبو بصير الطرطوسي في مقالة له بعنوان (كَلِمَةُ حَوْلَ مُرَاجَعَاتِ الشَّيْخِ "سَيِّدِ إِمَامٍ") [في هذا الرابط](#): كَثِيرٌ مِنْ أَهْلِ الْأَهْوَاءِ وَالْبِدَعِ قَدْ تَسَلَطُوا عَلَى هَذِهِ الْقَاعِدَةِ الشَّرْعِيَّةِ (جَلَبُ الْمَصَالِحِ وَدَفْعُ الْمَفَاسِدِ)، وَوَجَدُوا فِيهَا **الْمَنْفَعَةَ السَّهْلَ لِتَمْرِيرِ أَهْوَائِهِمْ وَضَلَالَتِهِمْ وَمَارِبِهِمْ**، حَيْثُ تَرَاهُمْ يَزْدُونَ تَقْدِيرَ الْمَصَالِحِ وَالْمَفَاسِدِ إِلَى عُقُولِهِمْ وَأَهْوَائِهِمْ **بَعِيدًا عَنِ النَّصِّ الشَّرْعِيِّ وَتَقْدِيرَاتِ الشَّرِيعَةِ لِلْمَصَالِحِ وَالْمَفَاسِدِ**، وَلَوْ سَأَلْتَهُمْ لَقَالُوا لَكَ مِنْ فَوْرِهِمْ {عَرَضْنَا جَلَبُ الْمَصَالِحِ وَدَفْعُ الْمَفَاسِدِ، وَانْتِقَاءُ أَقْلِ الضَّرَرَيْنِ، وَدَفْعُ أَكْبَرِهِمَا ضَرَرًا}، وَبِشَيْءٍ مِنَ التَّخَرُّي، وَعِنْدَمَا تَرُدُّ تَقْدِيرَاتِهِمْ إِلَى النَّصُوصِ الشَّرْعِيَّةِ، تَجِدُ أَنَّهُمْ قَدَّمُوا الضَّرَرَ الْأَكْبَرَ عَلَى الضَّرَرِ الْأَصْغَرِ، وَجَلَبُوا الْمَفَاسِدَ، **وَدَفَعُوا الْمَصَالِحَ الشَّرْعِيَّةَ الْمُعْتَبَرَةَ**. انتهى.

(ب) بعض أهل العلم يرى أنه لا يصحُّ قَبُولُ هَذِهِ الْقَاعِدَةِ بِالصِّيْغَةِ الَّتِي هِيَ عَلَيْهَا: فَفِي فَتَوَى صَوْتِيَّةٍ مُفَرَّغَةٍ لِلشَّيْخِ الْأَلْبَانِيِّ [عَلَى هَذَا الرَّابِطِ](#)، قَالَ الشَّيْخُ: مَا أَظُنُّ يُتَّخَذُ مِنْ هَذِهِ الْأَمْثَلَةِ الْقَلِيلَةِ قَاعِدَةً تَطْرُدُهَا، فَنُيْحَ مَا كَانَ مُحَرَّمًا لِغَيْرِهِ لِلْحَاجَةِ **وَلَيْسَ لِلضَّرُورَةِ**، أَنَا قَرَأْتُ هَذَا الْكَلَامَ لِابْنِ الْقَيْمِ مِنْ زَمَانٍ، لَكِنْ هَذَا يَفْتَحُ بَابًا مِنْ اسْتِحْلَالِ الْمُحَرَّمَاتِ لِأَدْنَى حَاجَةٍ تُدْعَى، فَمَا أَعْتَقِدُ إِلَّا إِبْقَاءَ الْقَاعِدَةِ عَلَى عُمُومِهَا، **وَهُوَ عَدَمُ التَّفْرِيقِ بَيْنَ مَا كَانَ مُحَرَّمًا لِدَاتِهِ وَمَا كَانَ مُحَرَّمًا لِغَيْرِهِ**، فَإِذَا جَاءَ نَصٌّ يُبَيِّحُ مَا كَانَ مُحَرَّمًا لِغَيْرِهِ **وَقَفْنَا عِنْدَهُ**. فَقِيلَ لِلشَّيْخِ: لَكِنَّ الَّذِي فَاتَ ابْنَ الْقَيْمِ رَحِمَهُ اللَّهُ، أَنَّهُ لَمْ يَذْكُرْ **كَيْفَ نَعْرِفُ أَنَّ هَذَا حُرْمٌ لِدَاتِهِ أَوْ حُرْمٌ سَدًّا لِلذَّرِيعَةِ**. فَقَالَ الشَّيْخُ: هُوَ هَوْنٌ يَأْتِي فَتُحُ الْبَابِ. انتهى. فُلْتُ: مَعْنَى كَلَامِ الشَّيْخِ أَنَّهُ يَرَى أَنَّ تُسْتَبَدَّلُ الصِّيْغَةُ (مَا حُرْمٌ لِدَاتِهِ يُبَاحُ لِلضَّرُورَةِ، وَمَا حُرْمٌ سَدًّا لِلذَّرِيعَةِ يُبَاحُ لِلْحَاجَةِ أَوْ

المصلحة الراجحة) إلى مثل الصَّيْغَةِ (ما حُرِّمَ لا يُبَاحُ إِلَّا للضرورة).

وَيَقُولُ الشَّيْخُ خَالِدُ الْمَشْيِقِ (الاستاذ بقسم الفقه بكلية الشريعة بجامعة القصيم) في (العقد الثمين في شرح منظومة الشيخ ابن عثيمين): وَيَظْهَرُ لِي أَنَّ تَقْسِيمَ الْمُحَرَّمِ إِلَى تَحْرِيمٍ وَسَائِلٍ وَتَحْرِيمٍ مَقَاصِدَ فِيهِ نَظَرٌ، وَأَنَّ مَا وَرَدَ الدَّلِيلُ عَلَى تَحْرِيمِهِ فَإِنَّهُ لَا يُبَاحُ إِلَّا لَظَرُورَةٍ، إِلَّا لِذَلِيلٍ يَدُلُّ عَلَى خِلَافِ ذَلِكَ. انتهى. قلت: معنى كلام الشيخ أَنَّهُ يَرَى -كما يرى الشيخ الألباني- أَنَّ تُسَبِّدَلُ الصَّيْغَةُ (ما حُرِّمَ لذاته يُبَاحُ للضرورة، وما حُرِّمَ سَدًّا لِلذَّرِيعَةِ يُبَاحُ لِلحَاجَةِ أَوِ الْمَصْلَحَةِ الرَّاجِحَةِ) إِلَى مِثْلِ الصَّيْغَةِ (ما حُرِّمَ لَا يُبَاحُ إِلَّا لِلظَّرُورَةِ).

(ت) مِنْ ضَوَابِطِ هَذِهِ الْقَاعِدَةِ مَا يَمْتَنِعُ مِنْ إِعْمَالِهَا فِي مَسْأَلَةِ الصَّلَاةِ فِي مَسْجِدٍ فِيهِ قَبْرٌ: يَقُولُ الشَّيْخُ قُطُبُ الرِّيسُونِي: قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ "وَهَذَا أَضَلُّ لِأَحْمَدَ وَغَيْرِهِ فِي أَنَّ مَا كَانَ مِنْ بَابِ سَدِّ الذَّرِيعَةِ، إِنَّمَا يُنْهَى عَنْهُ إِذَا لَمْ يُحْتَجْ إِلَيْهِ، وَأَمَّا مَعَ الْحَاجَةِ لِلْمَصْلَحَةِ الَّتِي لَا تُحْصَلُ إِلَّا بِهِ فَلَا يُنْهَى عَنْهُ". انتهى من كتاب (قاعدة ما حُرِّمَ سَدًّا لِلذَّرِيعَةِ أُبِيحَ لِلْمَصْلَحَةِ الرَّاجِحَةِ، دَرَاةٌ تَأْصِيلِيَّةٌ تَطْبِيقِيَّةٌ).

قُلْتُ: فَإِذْنُ يُشْتَرَطُ لِإِعْمَالِ الْقَاعِدَةِ أَنْ لَا يُمَكِّنَ تَحْصِيلُ الْمَصْلَحَةِ إِلَّا بِارْتِكَابِ الْمُحَرَّمِ، وَأَمَّا إِنْ كَانَ بِالْإِمْكَانِ تَحْصِيلُ الْمَصْلَحَةِ فَلَا يَصِحُّ إِعْمَالُهَا.

وَهَذَا الضَّابِطُ غَيْرُ مَوْجُودٍ فِي مَسْأَلَةِ الصَّلَاةِ فِي مَسْجِدٍ فِيهِ قَبْرٌ طَالَمَا كَانَ بِإِمْكَانِكَ الصَّلَاةَ فِي غَيْرِهِ، وَهَذَا وَاضِحٌ.

وهذا الضابط غير موجود أيضا في مسألة الصلاة في المسجد النبوي حال وجود ثلاثة قبور بداخله، لأن المصلحة المندوبة (والتي هي أن الصلاة الواحدة بألف صلاة) غايئها هي تحصيل أجر كبير على عمل يسير، وهناك في الشريعة الكثير من الأعمال اليسيرة الجالبة لأجور كبيرة، ومنها على سبيل المثال لا الحصر، ما جاء في صحيح مسلم وغيره أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال {والحمد لله **تملاً** الميزان، وسبحان الله والحمد لله **تملاً** أو **تملاً** ما بين السماء والأرض}، وما رواه أحمد والحاكم وصححه ووافقه الذهبي -وكذا صححه الألباني في الصحيحة، وصححه أيضاً مُحَقِّقُو المُسْنَد- عن عبدالله بن عمرو عن النبي صلى الله عليه وسلم {أن نوحاً قال لابنه عند موته (أْمُرُكَ بِلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، فَإِنَّ السَّمَوَاتِ السَّبْعَ وَالْأَرْضِينَ السَّبْعَ لَوْ وُضِعَتْ فِي كِفَّةٍ، وَوُضِعَتْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ فِي كِفَّةٍ، رَجَحَتْ بِهِنَّ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَلَوْ أَنَّ السَّمَوَاتِ السَّبْعَ وَالْأَرْضِينَ السَّبْعَ كُنَّ خَلْقَةً مُبْهَمَةً، قَصَمْتُهُنَّ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ) }، وما رواه البخاري ومسلم عن أبي موسى الأشعري رضي الله عنه، أن النبي صلى الله عليه وسلم قال {ألا أعلمك كلمة هي **كنز من كنوز الجنة**؟ لا حول ولا قوة إلا بالله}، وما جاء في صحيح مسلم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال {لأن أقول سبحان الله، والحمد لله، ولا إله إلا الله، والله أكبر، **أَحَبُّ إِلَيَّ مِمَّا طَلَعَتْ عَلَيْهِ الشَّمْسُ**}، وما رواه البخاري ومسلم من حديث أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال {مَنْ قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَخَدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ، فِي يَوْمٍ مِائَةً مَرَّةً، كَانَتْ لَهُ عَدَلٌ عَشْرَ رِقَابٍ، وَكُتِبَ لَهُ مِائَةٌ حَسَنَةٍ، وَمُحِيتُ عَنْهُ مِائَةٌ سَيِّئَةٍ، وَكَانَتْ لَهُ حِزْرًا مِنْ

الشَّيْطَانِ يَوْمَهُ ذَلِكَ حَتَّى يُمَسِّيَ، وَلَمْ يَأْتِ أَحَدٌ بِأَفْضَلَ
مِمَّا جَاءَ، إِلَّا رَجُلٌ عَمِلَ أَكْثَرَ مِنْهُ}، وما رواه البخاري
 ومسلم -واللفظ له- عن أبي أيوب الأنصاري عن رسول
 الله صلى الله عليه وسلم قال {مَنْ قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ
 وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ وَهُوَ عَلَى كُلِّ
 شَيْءٍ قَدِيرٌ، عَشْرَ مَرَارٍ، **كَانَ كَمَنْ أَعْتَقَ أَرْبَعَةَ أَنْفُسٍ مِنْ**
وَلَدِ إِسْمَاعِيلَ}، وما رواه الترمذي من حديث جابر رضي
 الله عنه وصححه الألباني، أن النبي صلى الله عليه
 وسلم قال {مَنْ قَالَ سُبْحَانَ اللَّهِ الْعَظِيمِ وَبِحَمْدِهِ،
عَرِسَتْ لَهُ نَخْلَةٌ فِي الْجَنَّةِ}.

قلت: وهناك ضابط آخر يَمْنَعُ مِنْ إِعْمَالِ القاعدة في
 مسألة الصلاة في مسجد فيه قبر، فيقول الشيخ قطب
 الريسوني: ولَمَّا كَانَ مقصودُ الشرع فيما شَرَعَ جَلَبَ
 المصلحة ودَرْءُ المَفسدة، فإن محتوى قاعدة (ما حُرِّمَ
 سدا للذريعة أَيْح للمصلحة الراجحة) لا يَشُدُّ عن هذا
 المقصود، بل هو دائِرُ في فَلَكِهِ، وجارٍ على مُقتضاه،
 ذلك أن إباحة المحرَّم تحريم الوسائل رَغْبًا للمصلحة
 الراجحة، **لا تستقيم إلا بالترجيح بين المصلحة**
والمَفسدة المتزاحمتين، جَلَبًا لأقوى المصلحتين، ودَفْعًا
 لأعظم المَفسدتَين، وهذا دَابُّ الشارع وأَصْلُهُ
 المستمر... ثم يقول: وإنما تَرْجَحُ المصلحة في ميزان
 الشرع باجتماع وَضْعَيْنِ؛ أَوَّلُهُما المحافظةُ على مقصود
 الشارع، فَكُلُّ مصلحة تُفْضِي إلى تَفْوِيتِ المقاصد،
 وتعطيلِ المنافع، مُهدرةٌ مُلْغَاةٌ، بل هي مَفسدة عند
 التحقيق؛ والثاني السلامةُ مِنَ المعارضة، **فلَوْ زاحمتها**
مَفسدةٌ مُساويةٌ أو راجحةٌ أَهْدِرَتْ في ميزان الشرع،
لأن عِنَايَتَهُ بِدَرْءِ المَفسد أَكْثَرُ مِنْ عِنَايَتِهِ بِجَلَبِ
المصالح... ثم يقول: فالقاعدة إِذْنٌ مِنْ قواعدِ فقه
 المُوازِنَاتِ، لأنَّ مَبْنَاهَا على إِعْمَالِ النَّظَرِ الْعَقْلِيِّ في

التغليب بين المصالح والمفاسد المتزاجمة، وهو نظْرُ لا يَسْتَوْفِي مقصودَه إِلَّا بِالتَّهْدِي بِبصائرِ الشرع، ومَعَانِي الفطرةِ السليمة، وَأَبْعَادِ الْوَاقِعِ الَّذِي يَعِجُّ بِالْمُتَعَارِضَاتِ وَالْمُتَنَاقِضَاتِ، وَهُوَ الْمَخَكُ الْحَقِيقِيُّ لِلتَّطْبِيقِ، وَالْمُعْتَرَكُ الْوَاسِعُ لِلْاجْتِهَادِ. انتهى من كتاب (قاعدة ما حُرِّمَ سَدًّا لِلذَّرِيعَةِ أُبَيِّحُ لِلْمَصْلَحَةِ الرَّاجِحَةِ، دراسة تأصيلية تطبيقية).

قلت: فَإِذْنُ يُشْتَرَطُ لِأَعْمَالِ الْقَاعِدَةِ أَنْ تَكُونَ الْمَصْلَحَةُ أَكْبَرَ مِنَ الْمَفْسَدَةِ.

وهذا الضابطُ غَيْرُ موجودٍ في مسألة الصلاة في مسجد فيه قبر (داخل بلد لا يوجد به مساجد خالية من القبور)، لأنه لما كان اتِّخَاذُ الْقُبُورِ مَسَاجِدَ ذَرِيعَةً إِلَى الشَّرِّ، فمعنى ذلك أن المفسدة متعلقة **بأعلى مقاصد الشريعة، وهو حفظ الدين (من جانب الوجود ومن جانب العدم)**، فحفظ الدين (من جانب الوجود ومن جانب العدم) هو أول وأهم الضروريات الخمس بالإجماع، ويليه في رُتَبِ الضروريات حفظ النفس ثم العقل ثم النسل ثم المال، ولا يصح بالإجماع أن يُقَدَّمَ على حفظ الدين (من جانب الوجود ومن جانب العدم) شيء؛ ولذلك يقول الشيخ قطب الريحاني في كتاب (قاعدة ما حُرِّمَ سَدًّا لِلذَّرِيعَةِ أُبَيِّحُ لِلْمَصْلَحَةِ الرَّاجِحَةِ، دراسة تأصيلية تطبيقية) { **مصلحة الحفاظ على العقيدة أولى بالتقديم على غيرها من المصالح عند التعارض والتزاحم** }؛ ويقول الشيخ هاني بن عبد الله الجبير (المدرس بجامعة أم القرى) **في هذا الرابط** { **الشرع جاء بتقديم الدعوة إلى تصحيح الاعتقاد قبل تعلم أحكام العبادات، فدل على أن العناية بتقرير مسائل العقيدة أهم من العناية بتقرير مسائل الشريعة** }... ثم

يقول -أي الشيخ هاني بن عبدالله الجبير- {وأعلى المقاصد هو حفظ الدين (من جانب الوجود ومن جانب العدم)}؛ ويقول الشيخ سعد فياض (عضو المكتب الدعوي والعلمي بالجبهة السلفية) في هذا الرابط {فالضروريات مُقدّمة على الحاجيات عند تعارضهما، والحاجيات مُقدّمة على التحسينيات عند تعارضهما، فإن تساوت الرّتبُ كأن يكون كلاهما من الضروريات، فيُقدّم الضروري المقصود لحفظ الدين على بقية الضروريات الأربع الأخرى، ثم يُقدّم المُتعلّق بحِفْظِ النفس ثم العقل ثم النسل ثم المال}. انتهى. قلت: فإن قال قائل {أداء الفريضة في المسجد مصلحة واجبة مُحَقَّقة في حين مَفْسدة الوُقوع في الشّرك ظنية}، قلت كلامك صحيح، وما تقوله هو وَجْه لتقديم المصلحة على المفسدة هنا، لكنك تغافلت عن تعلق المفسدة بأول مقاصد الشريعة، والذي هو حفظ الدين (من جانب الوجود ومن جانب العدم)، في حين أن أداء الفريضة في المسجد لا يندرج تحت أي من الضروريات الخمس؛ ومن المناسب هنا أن أذكر كلاماً لابن تيمية في (اقتضاء الصراط المستقيم لمخالفة أصحاب الجحيم)، حيث قال الشيخ {فإن استقرار الشريعة في مواردِها ومصادرِها، دال على أن ما أفضى إلى الكفر غالباً حُرْمٌ، وما أفضى إليه على وجه خفي حُرْمٌ}؛ ومن المناسب هنا أيضاً أن أذكر كلاماً لابن كثير في (البداية والنهاية)، حيث قال الشيخ {وقد اغتزل جماعة من السلف الناس، والجمعة والجماعة، وهم أئمة كبار، كآبي ذر، وسعيد بن أبي وقاص، وسعيد بن زيد، وسلمة بن الأكوع، في جماعة من الصحابة، حتى اغتزلوا مسجد النبي صلى الله عليه وسلم الذي الصلاة فيه بألف صلاة؛ واغتزل مالك الجماعة والجماعة في مسجد النبي صلى الله عليه وسلم مع معرفته الحديث في فضل

الصَّلَاةُ فِيهِ، فَكَانَ لَا يَشْهَدُ جُمُعَةً وَلَا جَمَاعَةً، وَكَانَ إِذَا لِمَ فِي ذَلِكَ يَقُولُ (مَا كَلَّ مَا يُعْلَمُ يُقَالُ)، وَقِصَّتُهُ مَعْرُوفَةٌ؛ وَكَذَلِكَ اغْتَزَلَ سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ، وَخَلَقُ مِنَ التَّابِعِينَ وَتَابِعِيهِمْ، **لِمَا شَاهَدُوهُ مِنَ الظُّلْمِ وَالشَّرُّورِ وَالْفِتَنِ خَوْفًا عَلَى إِيْمَانِهِمْ أَنْ يُسَلَبَ مِنْهُمْ؛** وَقَدْ ذَكَرَ الْخَطَّابِيُّ [ت388هـ] فِي كِتَابِ (الْعُزْلَةِ) وَكَذَلِكَ ابْنُ أَبِي الدُّنْيَا [فِي كِتَابِهِ (الْعُزْلَةُ وَالْأَنْفِرَادُ)]، وَقَدْ تُوفِّيَ عَامَ 281هـ [قَبْلَهُ مِنْ هَذَا جَانِبًا كَبِيرًا]؛ وَمِنَ الْمُنَاسِبِ هُنَا أَيْضًا أَنْ أَذْكَرَ كَلَامًا لِابْنِ عَبْدِ الْبَرِّ فِي (الْتَمْهِيدِ)، حَيْثُ قَالَ الشَّيْخُ { قَالَ أَنَسُ بْنُ عِيَّاضٍ سَمِعْتُ هِشَامَ بْنَ عُرْوَةَ يَقُولُ (لَمَّا اتَّخَذَ عُرْوَةُ قَصْرَهُ [يَقَعُ قَصْرُ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ - الْمُتَوَفَّى عَامَ 94هـ - عَلَى ضِفَافٍ وَادِي الْعَقِيقِ، وَيَبْعُدُ عَنِ الْمَسْجِدِ النَّبَوِيِّ حَوَالِي ثَلَاثَةِ آلَافٍ وَخَمْسِمِائَةٍ مِثْرًا] بِالْعَقِيقِ غُوتٍ فِي ذَلِكَ وَقِيلَ لَهُ "جَفَوْتَ عَنْ مَسْجِدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ"، فَقَالَ "إِنِّي رَأَيْتُ مَسَاجِدَكُمْ لَاهِيَةً، وَأَسْوَاقَكُمْ لَاغِيَةً، وَالْفَاجِشَةَ فِي فِجَاجِكُمْ غَالِيَةً، فَكَانَ فِيمَا هُنَالِكَ عَمَّا أَنْتُمْ فِيهِ غَافِيَةً" }؛ كَمَا أَنَّهُ مِنَ الْمُنَاسِبِ هُنَا أَيْضًا أَنْ أَذْكَرَ فَتْوَى لِلشَّيْخِ ابْنِ عَثِيمٍ يَرْفُضُ فِيهَا إِعْمَالَ قَاعِدَةٍ (مَا حُرِّمَ سَدًّا لِلذَّرِيعَةِ يُبَاحُ لِلْحَاجَةِ أَوْ الْمَصْلَحَةِ الرَّاجِحَةِ) فِي مَسْأَلَةِ الصَّلَاةِ فِي مَسْجِدٍ فِيهِ قَبْرٌ، حَيْثُ سُئِلَ الشَّيْخُ فِي شَرْحِهِ لِمَنْظُومَةِ الْقَوَاعِدِ وَالْأَصُولِ: وَهَذَا يَقُولُ { فَضِيلَةُ الشَّيْخِ، مَا صَحَّ الْقَاعِدَةُ الَّتِي تُنصُّ عَلَى أَنَّ النَّهْيَ إِذَا كَانَ لِسَدِّ الذَّرِيعَةِ أَيْحَ لِلْمَصْلَحَةِ الرَّاجِحَةِ، **وَهَلْ مِنْ تَطْبِيقَاتٍ هَذِهِ الْقَاعِدَةُ الصَّلَاةُ فِي مَسْجِدٍ فِيهِ قَبْرٌ لِإِدْرَاكِ الْجَمَاعَةِ**، حَيْثُ لَمْ يَجِزْ إِلَّا هَذَا الْمَسْجِدُ فِي طَرِيقِهِ؟ }، فَكَانَ مِمَّا أَجَابَ بِهِ الشَّيْخُ: إِذَا مَرَّ الْإِنْسَانُ بِمَسْجِدٍ فِيهِ قَبْرٌ، فَهَلْ يُصَلِّي عَلَيْهِ عِنْدَ الْحَاجَةِ؟ نَقُولُ: إِنَّهُ - فِي الْوَاقِعِ - لَا حَاجَةَ إِلَى هَذَا الْمَسْجِدِ، وَالْمَسْجِدُ الْمَبْنِيُّ عَلَى قَبْرِ لَا تَصِحُّ الصَّلَاةُ فِيهِ، لِأَنَّهُ مُحَرَّمٌ، **وَلَيْسَ**

هناك حاجة إلى الصلاة فيه، إذ إن الإنسان يُمكن أن يُصلي في أي مكان من الأرض، لقول النبي صلى الله عليه وسلم "جُعِلَتْ لي الأرضُ مسجداً". انتهى.

وهذا الضابط غير موجود أيضا في مسألة الصلاة في المسجد النبوي حال وجود ثلاثة قبور بداخله، وذلك إذا كُنَّا اتَّفَقْنَا على أَنَّ الصلاة في مسجد فيه قبر (داخل بلد لا يوجد به مساجد خالية مِنَ الْقُبُورِ) لا تجوز، لأننا إذا كُنَّا اتَّفَقْنَا أنه لا يَصِحُّ تَقْدِيمُ المصلحة الواجبة على ما هو ذريعة إلى الوقوع في الشرك، فمن باب أولى أن نَتَّفِقَ على أن المصلحة المندوبة (والتي هي أن الصلاة الواحدة بألف صلاة) لا يَصِحُّ تَقْدِيمُها على ما هو ذريعة إلى الوقوع في الشرك.

وختاما لهذا الضابط، أقول: قال الشيخ وليد السعيدان: **لقد تَقَرَّرَ في الشرع أن أعظم المَنَهِيات في الدين هو الشرك الأكبر، قال تعالى "إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ، وَمَنْ يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَقَدْ افْتَرَى إِثْمًا عَظِيمًا"...** ثم قال -أي الشيخ وليد السعيدان-: **وقد سَدَّ اللَّهُ تعالى كلَّ ذريعة تُفضي إلى الشرك الأكبر أَحْكَمَ سَدًّا، وَمَنَعَ كلَّ طَرِيقٍ يُوصِّلُ إليه، ونحن قَرَّرْنَا في ذلك قاعدة مهمة غاية الأهمية تقول "كل ذريعة تُفضي إلى الشرك الأكبر فالواجب سَدُّها"...** ثم قال -أي الشيخ وليد السعيدان-: **والمهم أن تحفظ هذه القاعدة في باب وسائل الشرك الأكبر، فأَيُّ وسيلة تُوصِّلُ إلى الوقوع في الشرك الأكبر فهي مُجَرِّمَةٌ، بل وبعض أهل العلم رحمهم الله تعالى قد أطلق عليها (الشرك الأصغر) فقال "وسائلُ الشرك الأكبر شركٌ أصغر"، وليس هذا ببعيد، فالواجب على المرء الناصح لنفسه أن يبتعد عن الشرك كله، ويُجانبه المُجَانِبَةُ**

الكاملة، وَيَخْذَرُ مِنْهُ مَقْصِدًا **ووسيلة...** ثم قال -أي الشيخ وليد السعيدان-: **فَفِتْنُ الْقُبُورِ مِنْ أَعْظَمِ الْفِتَنِ الَّتِي أُوجِبَتْ وَفُوعُ الشَّرْكِ فِي الْأُمَّةِ،** ولأهميتها فقد أَفْرَدَهَا كَثِيرٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ رَحِمَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى بِالتَّأْلِيفِ وَالْبَيَانِ. انتهى من (الحصون المنيعه). وقال الشيخ ابن عثيمين في (مجموع فتاوى ورسائل العثيمين): **فتنة القبور في المساجد عظيمة جدًا،** وربما يدعو إلى عبادة هذا المقبور ولو بعد زَمَنٍ بَعِيدٍ، وربما يدعو إلى الغُلُوِّ فِيهِ وَإِلَى التَّبَرُّكِ بِهِ، **وهذا خَطَرٌ عَظِيمٌ عَلَى الْمُسْلِمِينَ.** انتهى. وقال الشيخ حسام الدين عفانة: **ولا شك أن حُرْمَةَ دَمِ الْمُسْلِمِ مُقَدَّمَةٌ عَلَى حُرْمَةِ الْكَعْبَةِ الْمَشْرُفَةِ...** ثم قال -أي الشيخ حسام الدين عفانة-: وعن عبدالله بن عمر رضي الله عنه قال رأيتُ رسول الله صلى الله عليه وسلم يطوف بالكعبة ويقول {ما أطيبك وأطيب ريحك ما أعظمك وأعظم حرمتك والذي نفس محمد بيده لَحُرْمَةُ الْمُؤْمِنِ أَعْظَمُ عِنْدَ اللَّهِ حُرْمَةً مِنْكَ مَالُهُ وَدَمُهُ وَأَنْ تَنْظُرَ بِهِ إِلَّا خَيْرًا}، رواه ابنُ مَاجَهَ وَصَحَّحَهُ الْعَلَامَةُ الْأَلْبَانِي فِي صَحِيحِ التَّرْغِيبِ... ثم قال -أي الشيخ حسام الدين عفانة-: وَتَنْظَرُ ابْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَوْمًا إِلَى الْبَيْتِ أَوْ إِلَى الْكَعْبَةِ فَقَالَ {مَا أَعْظَمَكَ وَأَعْظَمَ حَرَمَتَكَ، وَالْمُؤْمِنُ أَعْظَمُ حُرْمَةً عِنْدَ اللَّهِ مِنْكَ}، رواه الترمذي. انتهى من (فتاوى يسألونك). قلتُ: فإذا كانت الصلاةُ عند الكعبة **بمائة ألف صلاة،** فكيف تكون حُرْمَةُ الْكَعْبَةِ!!!، ومع ذلك فهي أَقْلُ حُرْمَةٍ مِنْ حُرْمَةِ دَمِ مُسْلِمٍ، أَرَأَيْتَ كَيْفَ حَافَظَتِ الشَّرِيعَةُ عَلَى دَمِ الْمُسْلِمِ الْمُنْدَرَجِ تَحْتَ ضَرُورَةِ **حِفْظِ النَّفْسِ** الَّتِي هِيَ فِي الرُّتْبَةِ الثَّانِيَةِ بَعْدَ ضَرُورَةِ **حِفْظِ الدِّينِ (مِنْ جَانِبِ الْوُجُودِ وَمِنْ جَانِبِ الْعَدَمِ)،** وَاعْلَمْ رَحِمَكَ اللَّهُ أَنَّ بَيْنَ ضَرُورَةِ **حِفْظِ الدِّينِ (مِنْ جَانِبِ الْوُجُودِ وَمِنْ جَانِبِ الْعَدَمِ)** وَبَيْنَ ضَرُورَةِ **حِفْظِ النَّفْسِ وَالضَّرُورِيَّاتِ الثَّلَاثِ الْآخَرَى** بَوْنًا

شايحاً جداً، ولذلك جاء في صحيح مسلم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال {وَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ لَيُودِدْتُ أَنِّي أَعْرُو فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَأَقْتُلُ، ثُمَّ أَعْرُو فَأَقْتُلُ، ثُمَّ أَعْرُو فَأَقْتُلُ}، وَمِنَ الْمَعْلُومِ أَنَّ غَرْوَ الْكُفَّارِ شُرْعٌ لِأَجْلِ تَعْبِيدِ النَّاسِ لِلَّهِ وَحْدَهُ، وَإِخْرَاجِهِمْ مِنْ عِبُودِيَةِ الْعِبَادِ إِلَى عِبُودِيَةِ رَبِّ الْعِبَادِ، قَالِ تَعَالَى {وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ الدِّينُ لِلَّهِ}، قَالَ ابْنُ كَثِيرٍ فِي تَفْسِيرِهِ {أَمَرَ تَعَالَى بِقِتَالِ الْكُفَّارِ، (حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ) أَيِ شِرْكٍ، قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ وَأَبُو الْعَالِيَةِ وَمُجَاهِدٌ وَالْحَسَنُ وَقَتَادَةُ وَالرَّبِيعُ وَمُقَاتِيلُ بْنُ حَيَّانٍ وَالسَّيِّدِي وَزَيْدُ بْنُ أَسْلَمٍ، (وَيَكُونَ الدِّينُ لِلَّهِ) أَيِ يَكُونُ دِينُ اللَّهِ هُوَ الظَّاهِرُ الْعَالِي عَلَى سَائِرِ الْأَدْيَانِ}؛ وَبِذَلِكَ تَكُونُ -رَحِمَكَ اللَّهُ- عَرَفْتَ كَيْفَ اهْتَمَّتِ الشَّرِيعَةُ بِضَرُورَةِ جِفْطِ الدِّينِ (مِنْ جَانِبِ الْوُجُودِ وَمِنْ جَانِبِ الْعَدَمِ)، وَجَعَلَتْهُ أَوَّلَ مَقَاصِدِهَا، وَوَضَعَتْهُ فِي رُتْبَةٍ أَعْلَى كَثِيرًا جَدًّا مِنْ بَاقِي الضَّرُورِيَّاتِ الْأَرْبَعِ الْأُخْرَى الَّتِي تَلِيهِ. قُلْتُ أَيْضًا: رَوَى أَحْمَدُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مِسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ {إِنَّ مِنْ شَرِّ النَّاسِ مَنْ تُذَرِكُهُ السَّاعَةُ وَهُمْ أَحْيَاءٌ، وَمَنْ يَتَّخِذُ الْقُبُورَ مَسَاجِدَ}، حَسَنَهُ شُعَيْبُ الْأَرْنَؤُوطُ فِي تَحْقِيقِ الْمُسْتَدِّ؛ وَنَقَلَ الشَّيْخُ الْأَلْبَانِيُّ فِي كِتَابِهِ (تَحْذِيرُ السَّاجِدِ) عَنْ بَعْضِ الْحَنَابِلَةِ قَوْلَهُ {إِجْمَاعًا فَإِنَّ أَكْثَرَ الْمُحَرَّمَاتِ وَأَسْبَابِ الشَّرِكِ الصَّلَاةُ عِنْدَهَا [يَعْنِي عِنْدَ الْقُبُورِ] وَاتِّخَاذُهَا مَسَاجِدَ أَوْ بِنَاؤُهَا عَلَيْهَا}؛ وَقَالَ الشَّيْخُ صَالِحُ آلِ الشَّيْخِ فِي كِفَايَةِ الْمُسْتَزِيدِ بِشَرْحِ كِتَابِ التَّوْحِيدِ {وَمَنْ اتَّخَذَ قُبُورَ الْأَنْبِيَاءِ مَسَاجِدَ؟ [إِنَّهُمْ] شَرَّاءُ الْخَلْقِ عِنْدَ اللَّهِ مِنَ الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى الَّذِينَ لَعَنَهُمُ النَّبِيُّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، فَقَالَ (لَعَنَهُ اللَّهُ عَلَى الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى)، وَاللَّعْنَةُ هِيَ الطَّرْدُ وَالْإِبْعَادُ مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ، وَذَلِكَ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُمْ

فَعَلُوا كَبِيرَةً مِنْ كِبَائِرِ الذُّنُوبِ، وَهَذَا كَذَلِكَ، **فَإِنْ الْبِنَاءُ عَلَى الْقُبُورِ وَاتِّخَاذُ قُبُورِ الْأَنْبِيَاءِ مَسَاجِدَ، هَذَا مِنْ وَسَائِلِ الشِّرْكِ وَهُوَ كَبِيرَةٌ مِنْ الْكِبَائِرِ**؛ وَلَمَّا قَدْ سَبَقَ بَيَانُ أَنَّ تَرْكَ الْمُحَرَّمِ مُقَدَّمٌ عَلَى فِعْلِ الْمُنْدُوبِ، فَهُنَا سُؤَالٌ يَنْبَغِي أَنْ يُطْرَحَ، وَهُوَ كَيْفَ يُقَدَّمُ (فِي مَسْأَلَةِ الصَّلَاةِ فِي الْمَسْجِدِ النَّبَوِيِّ) فِعْلُ الْمَصْلُحَةِ الْمُنْدُوبَةِ (وَالَّتِي هِيَ أَنَّ الصَّلَاةَ الْوَاحِدَةَ بِأَلْفِ صَلَاةٍ) عَلَى تَرْكِ كَبِيرَةٍ مِنْ الْكِبَائِرِ وَصِفَتْ بِأَنَّهَا أَعْظَمُ الْمُحَرَّمَاتِ وَأَعْظَمُ أَسْبَابِ الشِّرْكِ، وَلَعِنَ صَاحِبُهَا وَوُصِفَ بِأَنَّهُ مِنْ شَرَارِ الْخَلْقِ!!!.

(11) بَقِيَ هُنَا أَنْ نَسْأَلَ الشَّيْخَ مُحَمَّدَ حَسَنَ عَبْدِ الْغَفَّارِ، مَا هُوَ حُكْمُ الصَّلَاةِ فِي الْمَسْجِدِ النَّبَوِيِّ لِمَنْ يَرَى صِحَّةَ مَذْهَبِ الشَّيْخَيْنِ الْأَلْبَانِيِّ وَخَالِدِ الْمَشِيقِ (الْأَسْتَاذِ بِقِسْمِ الْفَقْهِ بِكَلِيَّةِ الشَّرِيعَةِ بِجَامِعَةِ الْقَصِيمِ) مِنْ أَنَّ (مَا حُرِّمَ لَا يُبَاحُ إِلَّا لِلضَّرُورَةِ)، وَلَا يَرَى مَا يَرَاهُ هُوَ مِنْ أَنَّ (مَا حُرِّمَ سَدًّا لِلذَّرِيعَةِ يُبَاحُ لِلْحَاجَةِ أَوْ الْمَصْلُحَةِ الرَّاجِحَةِ)؛ وَمَا هُوَ حُكْمُ الصَّلَاةِ فِي الْمَسْجِدِ النَّبَوِيِّ لِمَنْ يَرَى صِحَّةَ مَذْهَبِ الشَّيْخِ ابْنِ بَازٍ وَابْنِ عَثِيمِينَ وَصَالِحِ آلِ الشَّيْخِ وَمُقْبِلِ الْوَادِعِيِّ وَعَبْدِ الْكَرِيمِ الْخَضِيرِ وَرَبِيعِ الْمَدْخَلِيِّ مِنْ أَنَّ الصَّلَاةَ فِي الْمَسَاجِدِ الَّتِي بِدَاخِلِهَا قُبُورٌ حَرَامٌ وَبَاطِلَةٌ، وَلَا يَرَى مَا يَرَاهُ هُوَ مِنْ أَنَّ الصَّلَاةَ حَرَامٌ وَصَحِيحَةٌ؛ وَمَا هُوَ حُكْمُ الصَّلَاةِ فِي الْمَسْجِدِ النَّبَوِيِّ لِمَنْ يَرَى صِحَّةَ مَذْهَبِ الشَّيْخِ ابْنِ عَثِيمِينَ مِنْ أَنَّ ضَوَائِبَ الْقَاعِدَةِ الَّتِي نَحْنُ بِصَدْدِهَا **تَمْنَعُ** إِعْمَالَهَا فِي مَسْأَلَةِ الصَّلَاةِ فِي مَسْجِدٍ فِيهِ قَبْرٌ، وَلَا يَرَى مَا يَرَاهُ هُوَ مِنْ أَنَّ ضَوَائِبَ هَذِهِ الْقَاعِدَةِ **لَا تَمْنَعُ** إِعْمَالَهَا فِي مَسْأَلَةِ الصَّلَاةِ فِي مَسْجِدٍ فِيهِ قَبْرٌ؟.

المسألة الثانية والثلاثون

زيد: ما هو العامُّ، وما المُرادُّ بقَوْلِهِمْ "مِغْيَارُ الْعُمُومِ صِحَّةُ الْإِسْتِثْنَاءِ"، وما هو التَّخْصِصُ، وما هي الفُرُوقُ بَيْنَ التَّخْصِصِ والنَّسْخِ؟.

عمرو: العامُّ هو اللَّفْظُ الْمُسْتَغْرِقُ لِجَمِيعِ أَفْرَادِهِ، بِحَسَبِ وَضْعِ وَاحِدٍ، دُفْعَةً وَاحِدَةً مِنْ غَيْرِ حَضَرٍ؛ وَمِنْ أَمَثَلِهِ قَوْلُهُ تَعَالَى "كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ"، وَقَوْلُهُ تَعَالَى "وَالَّذِينَ جَاهَدُوا فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا"، وَقَوْلُهُ تَعَالَى "وَاللَّذَانِ يَأْتِيَانَهَا مِنْكُمْ فَادُوهُمَا"، وَقَوْلُهُ تَعَالَى "قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ"، وَقَوْلُهُ تَعَالَى "وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ"، وَقَوْلُهُ تَعَالَى "إِنَّ الْإِنْسَانَ لِفِي خَسْرٍ"، وَقَوْلُهُ تَعَالَى "يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ"، وَقَوْلُكَ "لَا رَجُلَ فِي الدَّارِ"؛ وَالْمَقْصُودُ مِنْ عِبَارَةِ "وَضَعِ وَاحِدٌ" فِي التَّعْرِيفِ هُوَ إِخْرَاجُ اللَّفْظِ الْمَشْتَرَكِ كَالْعَيْنِ وَالْقُرْءِ، فَإِنْ ذَلِكَ لَا يُسَمَّى عَامًّا، فَلَفْظُ الْعَيْنِ وَضَعْتَهُ الْعَرَبُ لِعَضْوِ الْإِبْصَارِ وَوَضَعْتَهُ لِيَنْبُوعِ الْمَاءِ وَوَضَعْتَهُ لِلجَائِسُوسِ، وَلَفْظُ الْقُرْءِ وَضَعْتَهُ الْعَرَبُ لِلْحَيْضِ وَوَضَعْتَهُ لِلطَّهْرِ، فَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ اللَّفْظُ عِنْدَ الْعَرَبِ مَوْضُوعًا لِمَعْنَى وَاحِدٍ كِي يَكُونَ عَامًّا؛ وَالْمُرَادُ بِعِبَارَةِ "دُفْعَةً وَاحِدَةً" الْمَوْجُودَةُ فِي التَّعْرِيفِ، هُوَ مَرَّةٌ وَاحِدَةٌ لَا عَلَى سَبِيلِ التَّنَاوُبِ، وَالْمَقْصُودُ مِنْ هَذِهِ الْعِبَارَةِ هُوَ إِخْرَاجُ "الْمُطْلَقِ" فَالْمُطْلَقُ لَفْظٌ يَسْتَغْرِقُ جَمِيعَ أَفْرَادِهِ، وَلَكِنْ عَلَى سَبِيلِ التَّنَاوُبِ وَلَيْسَ دُفْعَةً وَاحِدَةً، فَمَثَلًا قَوْلُهُ تَعَالَى "فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ" فَكَلِمَةُ رَقَبَةٍ هُنَا لَفْظٌ مُطْلَقٌ يَشْمَلُ جِنْسَ الرِّقَابِ، فَيَدْخُلُ فِيهِ الرِّجَالُ وَالنِّسَاءُ وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْكَفَّارُ وَالصَّغَارُ وَالْكِبَارُ وَعُثْمَانُ وَسَالِمُ وَبَكْرٌ وَغَيْرُهُمْ، لَكِنْ شُمُولُهُ شُمُولٌ بَدَلِيٍّ، بِمَعْنَى أَنَّ الْمُطْلَقَ فِي حَالِ تَنْزِيلِهِ فِي الْوَاقِعِ

على أفرادها التي يَحْتَمِلُهَا الإِطْلَاقُ سَنَجِدُهُ يَشْمَلُ فَرْدًا وَاحِدًا هُوَ بَدَلٌ عَنْ بَقِيَّةِ الْأَفْرَادِ الْآخَرَى، وَأَمَّا عُمُومُ الْعَامِّ فَهُوَ شُمُولِيٌّ، أَي أَنَّهُ فِي حَالِ تَنْزِيلِهِ عَلَى أَفْرَادِهِ يَشْمَلُ كُلَّ الْأَفْرَادِ عَثْمَانَ وَسَالِمَ وَبَكْرَ وَغَيْرِهِمْ، وَلِذَلِكَ يَقُولُ الْإِمَامُ الشُّوْكَانِيُّ فِي إِرْشَادِ الْفُحُولِ "إِعْلَمْ أَنَّ الْعَامَّ عُمُومُهُ شُمُولِيٌّ، وَعُمُومُ الْمُطْلَقِ بَدَلِيٌّ، وَبِهَذَا يَصِحُّ الْفَرْقُ بَيْنَهُمَا"؛ وَالْمَقْصُودُ مِنْ عِبَارَةِ "مِنْ غَيْرِ حَضَرٍ" فِي التَّعْرِيفِ هُوَ إِخْرَاجُ اسْمِ الْعَدَدِ لِأَنَّهُ يَدُلُّ عَلَى جَمْعٍ مَحْصُورٍ، فَحِينَئِذٍ يَكُونُ مَنَافِيًّا لِمَعْنَى الْعُمُومِ، مِثْلُ عَشْرَةٍ، وَمِائَةٍ، وَأَلْفٍ، وَرَجُلَيْنِ، فَإِنَّهَا وَإِنْ اسْتَعْرِقَتْ جَمِيعَ أَفْرَادِهَا لَكِنْ بِحَضَرٍ، فَالْعَامُّ يُشْتَرِطُ فِيهِ أَنْ لَا يَكُونَ الْعَدَدُ مُنْتَهِيًا، فَإِذَا قَالَ قَائِلٌ "أَكْرَمُ **عَشْرَةً** مِنْ الطَّلَبَةِ" فَهَذَا لَا يَكُونُ عَامًّا لِأَنَّهُ مَحْصُورٌ بَعْدَ مُعَيَّنٍ لَا يَشْمَلُ الْجَمِيعَ، فَالْحَضَرُ يُنَافِي الْعُمُومَ.

وَأَمَّا الْمُرَادُ مِنْ قَوْلِهِمْ "مَعْيَارُ الْعُمُومِ صِحَّةُ الْإِسْتِثْنَاءِ" فَهُوَ أَنَّهُ يُشْتَرِطُ فِي الْعَامِّ قَبُولُهُ لِلْإِسْتِثْنَاءِ الْمُتَّصِلِ، فَكُلُّ مَا لَا يَجُوزُ الْإِسْتِثْنَاءُ مِنْهُ اسْتِثْنَاءٌ مُتَّصِلًا فَلَيْسَ بِعَامٍّ، فَمِثْلًا قَوْلُكَ "لَا **رَجُلٌ** فِي الدَّارِ **إِلَّا زَيْدًا**" لَوْ لَمْ يَصِحَّ إِدْخَالُ عِبَارَةِ **إِلَّا زَيْدًا** فِيهِ، لَمَّا دَلَّ لَفْظُ **رَجُلٌ** عَلَى الْعُمُومِ؛ وَكَذَلِكَ فَإِنَّ الْإِسْتِثْنَاءَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى "إِنَّ **الْإِنْسَانَ** لَفِي خُسْرٍ **إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ**" دَلَّنَا عَلَى أَنَّ كَلِمَةَ **الْإِنْسَانِ** عَامَّةٌ (وَهِيَ اسْمُ جِنْسٍ حُلِيِّ بِالْأَلِفِ وَاللَّامِ)، إِذْ لَوْ لَمْ تَكُنْ عَامَّةً لَمَّا جَازَ الْإِسْتِثْنَاءُ مِنْهَا، أَوْ بِالْآخَرَى لَوْلَا الْإِسْتِثْنَاءُ لَكَانَ كُلُّ إِنْسَانٍ فِي خُسْرٍ، سَوَاءً أَكَانَ مُؤْمِنًا أَمْ كَافِرًا، وَهَذَا هُوَ الْعُمُومُ، وَلِذَلِكَ جَاءَ الْإِسْتِثْنَاءُ لِإِخْرَاجِ الْمُؤْمِنِ مِنَ الْخُسْرَانِ.

وَأَمَّا التَّخْصِيفُ فَهُوَ قَصْرُ الْعَامِّ عَلَى بَعْضٍ مَا يَتَنَاوَلُهُ بَدَلِيٌّ يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ، سَوَاءً أَكَانَ هَذَا الدَّلِيلُ مُتَّصِلًا

بِالنَّصِّ (أي أنه جزءٌ مِنَ النَّصِّ الْمُشْتَمِلِ عَلَى الْعَامِّ)، أَوْ مُنْفَصِلًا عَنْهُ؛ وَمِثَالُ مَا خُصَّصَ بِدَلِيلٍ مُتَّصِلٍ قَوْلُهُ تَعَالَى "إِنَّ الْإِنْسَانَ لِفِي خُسْرٍ إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ"، وَمِثَالُ مَا خُصَّصَ بِدَلِيلٍ مُنْفَصِلٍ قَوْلُهُ سُبْحَانَهُ "وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا" فَقَدْ خَصَّصَهُ قَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ "لَا قَطْعَ إِلَّا فِي رِبْعِ دِينَارٍ".

وأما الفروق بين التخصيص والنسخ، فهي كما يلي:

(1) النسخُ انتهاءُ حُكْمٍ؛ بخلاف التخصيص فإنه بيانُ المراد باللفظ العام (إِذَا كَانَ مُقْتَرِنًا بِالْعَامِّ أَوْ مُتَقَدِّمًا عَلَيْهِ)، أَوْ انْتِهَاءُ حُكْمٍ لِبَعْضِ أَفْرَادِ الْعَامِّ (إِذَا كَانَ مُتَأَخِّرًا عَنْهُ).

(2) الْمُخَصَّصُ يجوز أن يكون مقترنا بالعام أو متقدما عليه (وهنا يوصفُ العامُّ بأنه عامٌّ أريدَ به الخصوصُ)، أَوْ مُتَأَخِّرًا عَنْهُ (وهنا يوصفُ العامُّ بأنه عامٌّ مخصوصٌ ويوصفُ التخصيصُ بأنه نسخٌ جزئيٌّ)؛ وَأَمَّا النَّاسِخُ فَلَا يجوز أن يكون مُتَقَدِّمًا عَلَى الْمُنْسُوخِ، وَلَا مُقْتَرِنًا بِهِ، بَلْ يَجِبُ أَنْ يَتَأَخَّرَ عَنْهُ. قُلْتُ: الْعَامُّ الَّذِي لَمْ يُخَصَّصْ وَلَمْ يَرُدَّ بِهِ الْخُصُوصُ يُوصَفُ بأنه عامٌّ محفوظٌ.

(3) إِنْ النَّسْخُ لَا يَكُونُ إِلَّا بِالْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ بِخِلَافِ التَّخْصِيسِ، فَإِنَّهُ يَكُونُ بِهِمَا وَبِدَلِيلِ الْحِسِّ، فَقَوْلُ اللَّهِ سُبْحَانَهُ "وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا" قَدْ خَصَّصَهُ قَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ "لَا قَطْعَ إِلَّا فِي رِبْعِ دِينَارٍ"، وَهَذَا قَوْلُهُ سُبْحَانَهُ "تَذْمُرُ كُلُّ شَيْءٍ بِأَمْرِ رَبِّهَا" قَدْ خَصَّصَهُ مَا شَهِدَ بِهِ الْحِسُّ مِنْ سَلَامَةِ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ وَعَدَمِ تَذْمِيرِ الرِّيحِ لَهَا.

(4) إن النسخ لا يَقَعُ في الأخبار، بخلاف التخصيص فإنه يكون في الأخبار وفي الأحكام.

(5) إن النسخ يُبطل حُجَّةَ المنسوخ، بخلاف التخصيص فإنه لا يُبطل حُجَّةَ العام في بقية أفراده التي لم تُخصَّص.

المسألة الثالثة والثلاثون

زيد: كَيْفَ صَحَّحَ الشَّيْخُ الْأَلْبَانِيُّ الصَّلَاةَ فِي الْمَسْجِدِ النَّبَوِيِّ، مَعَ كَوْنِهِ بِدَاخِلِهِ ثَلَاثَةُ قُبُورٍ "قَبْرِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَقَبْرِي صَاحِبِيهِ أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا"؟.

عمرو: الشيخ الألباني يرى أن الصلاة في المساجد التي بداخلها قبورٌ **مكروهة كراهة تحريمية (أي أنها مُحَرَّمَة)**، **ولكنها صحيحة وليست باطلة** ما لم تُقصد الصلاة فيها من أجل القبور والتبرُّك بها، كما أنه يرى انتفاء الكراهة في حال لم يجد المصلي مسجداً آخر (خالياً من القبور) يُصلي فيه، ثم هو استثنى المسجد النبوي من **عامّة المساجد لفضيلة الصلاة به (والتي هي أن الصلاة الواحدة بألف صلاة)**، **وشبّه مسألة الصلاة في المسجد النبوي (حال كونه بداخله ثلاثة قبور) بمسألة صلاة النوافل ذوات الأسباب في أوقات النهي؛ ففي هذا الرابط** على موقع الشيخ الألباني، سُئِلَ الشيخ: السؤال هو أنها مكروهة أم باطلة [يعني الصلاة في المسجد الذي فيه قبر]؟. فَرَدَّ الشيخ: **باطلة لمن يقصد الصلاة**

فيها. فَرَدَّ السَّائِلُ: يَقْصِدُ وَلَكِنْ يُصَلِّي لِلَّهِ عَزَّ وَجَلَّ؟
فَرَدَّ الشَّيْخُ: مَكْرُوهَةٌ كِرَاهَةٌ تَحْرِيمٌ، وَالْكِرَاهَةُ تَنْتَفِي إِذَا
لَمْ يَكُنْ عِنْدَهُ مَسْجِدٌ آخَرٌ لِّصَلَاةِ الْجَمَاعَةِ. فَرَدَّ السَّائِلُ:
إِذَا مَا فِي [يَعْنِي إِذَا لَمْ يَوْجَدْ مَسْجِدَ آخَرَ] تَنْتَهِي الْكِرَاهَةُ
أَمْ الْكِرَاهَةُ التَّحْرِيمِيَّةُ؟. فَرَدَّ الشَّيْخُ: كِرَاهَةٌ تَحْرِيمِيَّةٌ لَهَا
يَتِمَّكَنُ مِنَ الصَّلَاةِ فِي غَيْرِ هَذَا الْمَسْجِدِ ثُمَّ هُوَ يُصَلِّي
فِيهِ، وَإِذَا قَصَدَهُ فَالصَّلَاةُ بَاطِلَةٌ. انْتَهَى... وَقَالَ الشَّيْخُ
فِي (تَحْذِيرِ السَّاجِدِ): إِنْ لِلْمُصَلِّي فِي الْمَسَاجِدِ
الْمَذْكُورَةِ -يَعْنِي الْمَسَاجِدَ الْمَبْنِيَّةَ عَلَى الْقُبُورِ- حَالَتَيْنِ،
الْأُولَى، أَنْ يَقْصِدَ الصَّلَاةَ فِيهَا مِنْ أَجْلِ الْقُبُورِ وَالتَّبَرُّكِ
بِهَا كَمَا يَفْعَلُهُ كَثِيرٌ مِنَ الْعَامَّةِ وَغَيْرُ قَلِيلٍ مِنَ الْخَاصَّةِ،
الثَّانِيَّةُ، أَنْ يُصَلِّي فِيهَا اتِّفَاقًا لَا قَضْدًا لِلْقَبْرِ، فَفِي
الْحَالَةِ الْأُولَى لَا شَكَّ فِي تَحْرِيمِ الصَّلَاةِ فِيهَا بَلْ
وَبُطْلَانِهَا، لِأَنَّهُ إِذَا نَهَى صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ بِنَاءِ
الْمَسَاجِدِ عَلَى الْقُبُورِ وَلَعَنَ مَنْ فَعَلَ ذَلِكَ فَالْتَّهْيُ عَنْ
قَضْدِ الصَّلَاةِ فِيهَا أُولَى، وَالتَّهْيُ هُنَا يَقْتَضِي الْبُطْلَانَ
كَمَا سَبَقَ قَرِيبًا، وَأَمَّا فِي الْحَالَةِ الثَّانِيَّةِ فَلَا يَتَبَيَّنُ لِي
الْحُكْمُ بِبُطْلَانِ الصَّلَاةِ فِيهَا وَإِنَّمَا الْكِرَاهَةُ [يَعْنِي الْكِرَاهَةَ
التَّحْرِيمِيَّةَ] فَقَط... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الْأَلْبَانِيِّ-: وَاعْلَمْ
أَنْ كِرَاهَةَ الصَّلَاةِ [يَعْنِي الْكِرَاهَةَ التَّحْرِيمِيَّةَ] فِي
الْمَسَاجِدِ الْمَبْنِيَّةِ عَلَى الْقُبُورِ مُضْطَرَدَّةٌ [هَذِهِ الْكَلِمَةُ مِنَ
الْأَخْطَاءِ اللَّغْوِيَّةِ الشَّائِعَةِ، وَالصَّحِيحُ أَنْ يُقَالَ {مُضْطَرَدَّةٌ}]
فِي كُلِّ حَالٍ سِوَا مَا كَانَ الْقَبْرُ أَمَامَهُ أَوْ خَلْفَهُ، يَمِينَهُ أَوْ
يَسَارَهُ، فَالْصَّلَاةُ فِيهَا مَكْرُوهَةٌ [يَعْنِي الْكِرَاهَةَ
التَّحْرِيمِيَّةَ] عَلَى كُلِّ حَالٍ، وَلَكِنْ الْكِرَاهَةُ [يَعْنِي الْكِرَاهَةَ
التَّحْرِيمِيَّةَ] تَشْتَدُّ إِذَا كَانَتِ الصَّلَاةُ إِلَى الْقَبْرِ، لِأَنَّهُ فِي
هَذِهِ الْحَالَةِ ارْتَكَبَ الْمُصَلِّي مَخَالَفَتَيْنِ، الْأُولَى فِي
الصَّلَاةِ فِي هَذِهِ الْمَسَاجِدِ، وَالْآخَرَى الصَّلَاةَ إِلَى الْقَبْرِ
وَهِيَ مَنَهِيٌّ عَنْهَا مُطْلَقًا -سِوَا مَا كَانَ الْمَسْجِدُ أَوْ غَيْرِ
الْمَسْجِدِ- بِالنَّصِّ الصَّحِيحِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ

وسلم كما تَقَدَّم... ثم قال -أي الشيخ الألباني-: ثم اعلم أن الحُكْم السابق يَشْمَلُ كُلَّ المساجد، كبيرها وصغيرها، قديمها وحديثها، لعموم الأدلة، **فلا يُسْتثنى من ذلك مسجدٌ فيه قبرٌ إلا المسجد النبوي الشريف، لأن له فضيلةً خاصّةً لا تُوجَدُ في شيءٍ من المساجد على القبور**، وذلك لقوله صلى الله عليه وسلم "صلاة في مسجدي هذا خير من ألف صلاة فيما سواه، إلا المسجد الحرام فإنه أفضل"، ولِقَوْلِهِ صلى الله عليه وسلم أيضا "ما بين بَيْتِي ومنبري روضة من رياض الجنة"، ولغير ذلك من الفضائل، فلو قيل بکراهة الصلاة فيه **[يعني الکراهة التحريمية]** كان مَعْنَى ذلك تَسْوِيَتُهُ مع غيره من المساجد وَرَفْعَ هذه الفضائل عنه... ثم قال -أي الشيخ الألباني-: والصلاة في **المساجد المبنية على القبور مَنهِيٌّ عنها مطلقا بخلاف مسجده صلى الله عليه وسلم، فإن الصلاة فيه بألف صلاة. انتهى باختصار...** وفي فتوى صوتية مفرغة على موقع الشيخ **في هذا الرابط** يقول الشيخ: السؤال إذا، هكذا يقول السائل، **وَحُقَّ لَهُ ذَلِكَ**، إذا الصلاة في المسجد النبوي لا تُشَرَعُ؟، هذا هو السؤال، وقلتُ أن الجواب على هذا السؤال مُبَسَّطٌ أيضا في ذاك الكتاب (تحذير الساجد)، وخُلاصةُ الجواب أن الصلاة في مسجد النبي صلى الله عليه وآله وسلم مع **كون القبر فيه ليس كالصلاة في سائر المساجد المبنية على القبور**، وذلك لأن للصلاة في مسجد الرسول عليه السلام مَزِيَّة لا توجد في كل مساجد الدنيا إلا مسجد مَكَّة، وذلك لقوله عليه الصلاة والسلام "صلاة في مسجدي هذا بألف صلاة مِمَّا سواه من المساجد إلا المسجد الحرام"... ثم قال -أي الشيخ الألباني-: وكيف الجَمْع بين هذا وبين التحذير السابق، قد قَرَّبنا الجواب عن هذا السؤال في ذاك الكتاب، فَعَلْنَا مَثْلَ الصلاة في المسجد

النبوي مع وجود القبر فيه كمثّل صلاة النوافل ذوات الأسباب في تلك الأوقات المُنهيّ عن الصلاة فيها. انتهى باختصار... وفي فتوى صوتية مفرغة على موقع الشيخ [في هذا الرابط](#) يقول الشيخ: وأنا حَدِيثٌ عهدٌ بالمدينة المنورة، قد رَجَعْتُ منها من قَرِيب، عشرة أيام، وقد وجدتُ هناك بعضَ الشباب المسلم المتمسِّك بالسُّنة، يعني هو على التَّهَجُّ السلفي، قال الله قال رسول الله، فكان يُشكِّلُ عليه الصلاةُ في المسجد النبوي، حتى قال هو وغيره لي بأنه لا يُصَلِّي في المسجد النبوي، وهو عايش في المدينة، لأنه يُريدُ أن يُطبِّقَ عليها عُمومَ الأحاديث في التَّهَيُّ عن بناء المساجد على القبور، فأنا لَقْتُ نَظَرَه أن هذا التطبيقُ خطأ، لأنه مَثَلُكَ أنت الذي تُطبِّقُ الأحاديثَ العامَّةَ على المسجد النبوي لأن فيه قبر، كمثِّل من يُطبِّقُ الأحاديثَ العامَّةَ في التَّهَيُّ عن الصلاة في أوقات النهي على النوافل ذوات الأسباب. انتهى بتصرف.

قلت: وهنا ملاحظات:

(1) لم يُوضِّح الشيخُ الألباني حُكْمَ الصلاة في المسجد النبوي لِمَن يَرى صِحَّةَ ما ذهبَ إليه الجمهورُ من تحريم صلاة النوافل ذات الأسباب في أوقات التَّهَيُّ، ولا يَرى ما يراه الشيخ من أنها غير مُحَرَّمَة. فَقَدْ قال الشيخُ سليمان بن محمد النجران في المفاضلة في العبادات: **قال الجمهورُ** في رَدِّهم على الشافعية في تحيَّة المسجد وقت التَّهَيُّ، **أن التَّهَيُّ عن الصلاة للتحريم، بينما الأمرُ في تحيَّة المسجد للنَّدْبِ، وتَرْكُ المُحَرَّمِ مُقَدَّمٌ على فِعْلِ المندوبِ.** انتهى. [وفي هذا الرابط](#) على موقع الشيخ عبدالكريم الخضير (عضو هيئة كبار العلماء بالديار السعودية، وعضو اللجنة الدائمة للبحوث العلمية

والإفتاء)، قال الشيخ: جاء النَّهْيُ عن صلاة النافلة في أوقات خمسة... ثم قال -أي الشيخ الخضير-: **هذه الأوقات الخمسة، جمهور أهل العلم يَمْنَعُونَ التَّنَقُّلَ فيها مطلقاً، حتى ذوات الأسباب، استدلالاً بهذه الأحاديث التي تَنْهَى عن الصلاة في هذه الأوقات، فَعَلُّوا جَانِبَ الْخَطَرِ...** ثم قال -أي الشيخ الخضير-: ومثال ذوات الأسباب، تحية المسجد، وركعتا الطواف، وركعتا الوضوء، وغيرها من الصلوات التي لها سَبَبٌ وليست من النوافل المطلقة... ثم قال -أي الشيخ الخضير-: الجمهور يرون المَنَعَ مطلقاً من ذوات الأسباب في هذه الأوقات الخمسة، ومن باب أولى النوافل المطلقة، تغليباً لجانب الخطر والمَنع... ثم قال -أي الشيخ الخضير-: **جمهور أهل العلم يرون أن أحاديث النهي عن الصلوات في هذه الأوقات أَحْصُ مِنْ فِعْلِ ذوات الأسباب في سائر الأوقات...** ثم قال -أي الشيخ الخضير-: وعلى كل حال هو قول جمهور أهل العلم، وأنه لا يُصَلَّى شيءٌ من التطوعات حتى ما له سَبَبٌ في هذه الأوقات. انتهى. [وفي هذا الرابط](#) على موقع الشيخ سعد الخثلان، يقول الشيخ: **فجمهور الفقهاء على أنه لا يجوز فِعْلُ ذوات الأسباب، وأن هذه أوقات النهي، الأحاديث فيها على عمومها، لا يُصَلَّى فيها شيء إلا ما ذَكَرُوا مِنْ قَضَاءِ الْفَرَائِضِ ونحوها.** انتهى. ويقول الشيخ خالد المشيقح (الأستاذ بقسم الفقه بكلية الشريعة بجامعة القصيم) في (شرح زاد المستقنع): قول أكثر أهل العلم أن **ذوات الأسباب لا تُشْرَعُ في أوقات النهي.** انتهى. [وفي هذا الرابط](#) على موقع الشيخ خالد المصلح، يقول الشيخ: ولذلك اختلف العلماء في صلاة تحية المسجد في أوقات النهي على قولين، الأول أنه لا يُصَلَّى في وقت النَّهْيِ، **لأنه وقت مَنهْيٌ عن الصلاة فيه، فيشمل كل صلاة، وهذا ما ذهب**

إليه جمهور أهل العلم من الحنفية والمالكية والحنابلة. انتهى. وفي هذا الرابط على موقع الشيخ عبدالكريم الخضير قال الشيخ: إذا عَرَفْنَا هذا، فالأئمة الثلاثة أبو حنيفة ومالك وأحمد لا يَرَوْنَ فِعْلَ شيءٍ من النوافل في هذه الأوقات الخمسة، حتى ما له سَبَبٌ. انتهى.

(2) قول الشيخ الألباني {فلو قيل بکراهة الصلاة فيه [يعني الکراهة التحريمية] كان مَعْنَى ذلك تَسْوِيَّتُهُ مع غيره من المساجد وَرَفَعَ هذه الفضائل عنه}، يُعْتَرَضُ عليه بأن القول {يَمْنَعُ الصلاة في المسجد النبوي حال وُجُودِ ثلاثة قبور بداخله} لا يَلْزَمُ منه القول {بِتَسْوِيَةِ المسجد مع غيره من المساجد وَرَفَعَ الفضائل عنه}، وإنما غايَةُ ما في الأمر هو أنه قد اجْتَمَعَ لدينا حَاضِرٌ ومُبيحٌ، فَقَدَّمَ الحَاضِرُ على المُبيح. فَقَدْ جاء في كتاب (تلقيح الأفهام العلية بشرح القواعد الفقهية) للشيخ وليد السعيدان: إذا اجْتَمَعَ مُبيحٌ وحَاضِرٌ غَلَبَ جانبُ الحَاضِرِ، وهذا من باب الاحتياط وبراءة الذمة؛ ولأنَّ في تغليب جانبِ الحُرْمَةِ دَرَجَةً مَفْسَدَةٍ، وفي تأخير المُبيحِ تَعْطِيلٌ مصلحٌ، ودَرَجَةُ المَفاسِدِ مُقَدَّمٌ على جَلْبِ المَصَالِحِ. انتهى. وجاء في كتاب (رَوْضَةُ القَوَائِدِ شَرْحِ مَنْظُومَةِ القَوَاعِدِ لابن سعدي) للشيخ مُصطَفَى بن كَرَامَةِ اللّهِ مَخْذُومٌ: ودَرَجَةُ المَفْسَدَةِ كَرَأْسُ المَالِ، وَجَلْبُ المَصْلَحَةِ كَالرَّيْحِ، والمحافظة على رَأْسِ المَالِ أَوْلَى مِنَ المُحَافَظَةِ على الرِّيحِ. انتهى. وجاء في كتاب (نيل الأوطار) للشوكاني عند شرح قوله صلى الله عليه وسلم (فإذا نهيتكم عن شيء فاجتنبوه، وإذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم): واستُئِدِلَ بهذا الحَدِيثِ على أن اغْتِنَاءَ الشَّارِعِ بِالْمَنْهِيَّاتِ فَوْقَ اغْتِنَائِهِ بالمَأْمُورَاتِ لأنه أَطْلَقَ الاجْتِنَابَ في الْمَنْهِيَّاتِ ولو مع المَشَقَّةِ في التَّركِ، وَقَيَّدَ في المَأْمُورَاتِ بالاستطاعة.

انتهى. وجاء [في هذا الرابط](#) على موقع الشيخ الألباني أن الشيخ قال: فإذا صادف يوم عيد يوم الاثنين أو يوم الخميس فهل نُغلبُ الفضيلة على النهي أم النهي على الفضيلة؟ تُحل المشكلة بقاعدة علمية فقهية أصولية، وهي **إذا تعارض حَاطِرٌ ومُبيحٌ قُدِّمَ الحَاطِرُ على المُبيح**. انتهى. وجاء [في هذا الرابط](#) على موقع الشيخ الألباني، أن الشيخ قال: قال عليه الصلاة والسلام {مَنْ تَرَكَ شيئاً لله عَوَّضَهُ اللَّهُ خَيْراً منه}، فالمسلم الذي تَرَكَ صِيَامَ يَوْمِ الاثنين أو صِيَامَ يَوْمِ الخميس لِأَنَّهُ صَادَفَ تَهَيَّأَ هَلْ تَرَكَ صِيَامَ هَذَا الْيَوْمِ أَوْ ذَاكَ عَبَثًا أَمْ تَجَاوَبًا مَعَ الشَّارِعِ الْحَكِيمِ، مَعَ طَاعَةِ رَسُولِهِ الْكَرِيمِ، مَعَ طَاعَتِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، إِذَا هُوَ تَرَكَ صِيَامَ هَذَا الْيَوْمِ لِلَّهِ فَهَلْ يَذْهَبُ عَبَثًا؟ الْجَوَابُ لَا، لِأَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلَهُ وَسَلَّمَ قَالَ {مَنْ تَرَكَ شيئاً لله عَوَّضَهُ اللَّهُ خَيْراً منه}. انتهى. وفي شَرِيطِ صَوْتِي مُفَرَّغٌ عَلَى [هَذَا الرِّابِطِ](#) وَعَلَى [هَذَا الرِّابِطِ](#) وَعَلَى [هَذَا الرِّابِطِ](#)، يَقُولُ الشَّيْخُ الْأَلْبَانِيُّ: فَهَلْ تَتَصَوَّرُ مَنْ (قَدِّمَ الْحَاطِرَ عَلَى الْمُبِيحِ) أَنَّهُ خَسِرَ؟ فَفَكَّرُوا فِي الْمَثَالِ الْأَوَّلِ، يَوْمِ الاثنين يَوْمِ عِيدٍ فَهَلْ تَصُومُهُ؟ لَا، هَلْ خَسِرَ؟ الْجَوَابُ: لَا، لِمَ؟ اجْفَظُوا هَذَا الْحَدِيثَ مَنْ كَانَ مِنْكُمْ لَا يَحْفَظُهُ، وَلَيَتَذَكَّرُهُ مَنْ كَانَ يَحْفَظُهُ، أَلَا وَهُوَ قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ {مَنْ تَرَكَ شيئاً لله عَوَّضَهُ اللَّهُ خَيْراً منه}، الَّذِي تَرَكَ صِيَامَ يَوْمِ الاثنين لِمُوَافَقَتِهِ يَوْمِ عِيدٍ -وَامْشُوا بِالْأَمْثَلِ مَا شِئْتُمْ- هَلْ هُوَ خَسِرَ أَمْ رِبِحَ؟ الْجَوَابُ رِبِحٌ، لِمَاذَا؟ لِأَنَّهُ كَانَ نَاوِيًا أَنْ يَصُومَ هَذَا الْيَوْمَ لَوْلَا أَنَّهُ جَاءَ النَّهْيُ عَنْ صِيَامِ هَذَا الْيَوْمِ، فَقُدِّمَ النَّهْيُ عَلَى الْمُبِيحِ. انتهى. وجاء [في هذا الرابط](#) على موقع الشيخ أبي الحسن السليمانى: وعندما قَدَّمْنَا تحريمَ صِيَامِ الْعِيدِ إِذَا وَافَقَ عَادَةً، فَلَيْسَ ذَلِكَ -هنا- مِنْ بَابِ تَقْدِيمِ الْحَاطِرِ عَلَى الْمُبِيحِ، وَلَكِنَّهُ مِنْ بَابِ تَقْدِيمِ الْخَاصِّ عَلَى الْعَامِّ، أَوْ مِنْ

باب استثناء الأقل من الأكثر، حيث إن فضيلة صيام الاثنين والخميس، أو صيام يوم بعد يوم، كل ذلك أكثر في الأيام من أيام العيد أو التشريق. انتهى.

(3) قول الشيخ الألباني {ثم اعلم أن الحكم السابق يشمل كل المساجد، كبيرها وصغيرها، قديمها وحديثها، **لعموم الأدلة، فلا يستثنى من ذلك مسجد فيه قبر إلا المسجد النبوي الشريف،** لأن له فضيلة خاصة لا توجد في شيء من المساجد على القبور} يعتزض عليه بما يلي:

(أ) ثبت في صحيح البخاري عن عائشة و ابن عباس رضي الله عنهما، قال { **لَمَّا نَزَلَ بِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ** طَفِقَ يَطْرَحُ خَمِيصَةً عَلَى وَجْهِهِ، فَإِذَا اغْتَمَّ كَشَفَهَا عَنْ وَجْهِهِ، فَقَالَ وَهُوَ كَذَلِكَ لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى، **اتَّخَذُوا قُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ مَسَاجِدَ، يُحَذِّرُ مَا صَنَعُوا** }؛ وثبت في صحيح البخاري عن عائشة رضي الله عنها قالت { **قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي مَرَضِهِ الَّذِي لَمْ يَقُمْ مِنْهُ،** لَعَنَ اللَّهُ الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى، **اتَّخَذُوا قُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ مَسَاجِدَ، لَوْلَا ذَلِكَ أَتَرَزَّ قَبْرُهُ،** غَيْرَ أَنَّهُ خَشِيَ أَوْ خَشِيَ أَنْ يُتَّخَذَ مَسْجِدًا }؛ وقال صلى الله عليه وسلم {اللهم لا تجعل قبري وثناً، لعن الله قوما اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد} رواه أحمد، وقال أحمد شاكر مُحَقِّقُ الْمُسْنَدِ {إسناده صحيح}، وقال الألباني في (تحذير الساجد) {سنده صحيح}، وقال شُعَيْبُ الأَرْنَأُوط مُحَقِّقُ الْمُسْنَدِ {إسناده قوي}؛ وقال ابن دقيق العيد في إحكام الأحكام {هذا الحديث يدل على امتناع اتخاذ قبر الرسول مسجداً}، وذلك عند شرحه لحديث عائشة رضي الله عنها { **قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي مَرَضِهِ الَّذِي لَمْ يَقُمْ مِنْهُ** لَعَنَ

اللَّهُ الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى، اتَّخَذُوا قُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ مَسَاجِدَ، قَالَتْ وَلَوْلَا ذَلِكَ أَبْرَزَ قَبْرُهُ، غَيْرَ أَنَّهُ خَشِيَ أَنْ يُتَّخَذَ مَسْجِدًا؛ فهذه النصوص النبوية المذكورة تنهى عن اتخاذ قبر الرسول صلى الله عليه وسلم مسجداً، وهو ما قاله ابن دقيق العيد، لأن حكاية النبي صلى الله عليه وسلم لفعل اليهود والنصارى مع قبور أنبيائهم المراد منها ألا تتشبه بهم فتتخذ قبره صلى الله عليه وسلم مسجداً، والسؤال هنا، هل قبره صلى الله عليه وسلم عام حتى يدخل عليه التخصيص، الواضح أنه ليس بعام بدليل **عَدَمِ صِحَّةِ دُخُولِ الاستثناءِ المُتَّصِلِ عليه**، وذلك على ما سبق بيانه في مسألة (ما هو العام، وما المراد بقولهم "مَعْيَارُ الْعُمُومِ صِحَّةُ الإِسْتِثْنَاءِ"، وما هو التخصيص، وما هي الفروق بين التخصيص والنسخ؟)؛ وهذا هو الاعتراض الأول على قول الشيخ الألباني المذكور.

(ب) الاعتراض الثاني سيكون على فرض التسليم بوجود عام في هذه النصوص النبوية المذكورة يصح أن يدخل عليه الاستثناء الذي ذكره الشيخ الألباني، وسيكون هذا الاعتراض ممن يرى صحة مذهب أبي حنيفة وغيره من أن العام المتأخر ناسخ للخاص المتقدم الذي تم العمل به، حيث أن هذا التسليم سيتربط عليه أن العام كان متأخراً على الخاص - المتأمل في فضيلة الصلاة في المسجد النبوي - بعد أن وقع العمل بالخاص، لأن بعض النصوص النبوية التي دلت على تحريم اتخاذ قبره صلى الله عليه وسلم مسجداً دلت أيضاً على أنه صلى الله عليه وسلم قالها في مَرَضٍ مَوْتِهِ. قال الزركشي في البحر المحيط: أن يتأخر العام عن وقت العمل بالخاص، فها هنا يبنى العام على الخاص عندنا، لأن ما تناوله الخاص متيقن، وما تناوله العام ظاهر مطلق،

وَالْمُتَيَقِّنَ أَوَّلَى، قَالَ إَلَكِيَا {وَهَذَا أَحْسَنُ مَا عُِّلَّ بِهِ}؛
وَذَهَبَ أَبُو حَنِيفَةَ وَأَكْثَرُ أَصْحَابِهِ وَالْقَاضِي عَبْدُ الْجَبَّارِ إِلَى
أَنَّ **الْعَامَّ الْمُتَأَخَّرَ نَاسِخٌ لِلْخَاصِّ الْمُتَقَدِّمِ**، وَتَوَقَّفَ فِيهِ
ابْنُ الْفَارِضِ مِنَ الْمُعْتَزِلَةِ، وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ الرَّازِيُّ {إِذَا
تَأَخَّرَ الْعَامُّ كَانَ نَسْخًا لِمَا تَضَمَّنَتْهُ الْخَاصُّ مَا لَمْ تَقُمْ دَلَالَةٌ
مِنْ غَيْرِهِ عَلَى أَنَّ الْعُمُومَ مُرْتَبِّ عَلَى الْخُصُوصِ}... ثُمَّ
قَالَ -أَيُّ الزَّرْكَشِيِّ-: أَنْ لَا يُعْلَمَ تَارِيخُهُمَا [يَعْنِي تَارِيخَ
كُلٍّ مِنَ الْعَامِّ وَالْخَاصِّ]، فَعِنْدَ الشَّافِعِيِّ وَأَصْحَابِهِ أَنَّ
الْخَاصَّ مِنْهُمَا يَخُصُّ الْعَامُّ وَهُوَ قَوْلُ الْحَنَابِلَةِ وَنَقَلَهُ
الْقَاضِي عَبْدُ الْوَهَّابِ وَالْبَاجِي عَنْ عَامَّةِ أَصْحَابِهِمْ وَبِهِ
قَالَ الْقَاضِي عَبْدُ الْجَبَّارِ وَبَعْضُ الْحَنْفِيَّةِ، وَذَهَبَ أَبُو
حَنِيفَةَ وَأَكْثَرُ أَصْحَابِهِ إِلَى التَّوَقُّفِ إِلَى ظُهُورِ التَّارِيخِ،
وَإِلَى مَا يُرْجَحُ أَحَدَهُمَا عَلَى الْآخَرِ أَوْ يَرْجَعُ إِلَى غَيْرِهِمَا،
وَحُكِيَ عَنِ الْقَاضِي أَبِي بَكْرٍ وَالِدَقَاقِ أَيْضًا. أَنْتَهَى
بِاخْتِصَارٍ.

(ت) مَرَّ بِنَا قَوْلُ صَفِيِّ الدِّينِ الْبَغْدَادِيِّ الْحَنْبَلِيِّ {فَإِنْ
تَعَارَضَ عُمُومَانِ وَأَمُكَنَّ الْجَمْعُ بِتَقْدِيمِ الْأَخَصِّ أَوْ تَأْوِيلِ
الْمَحْتَمَلِ فَهُوَ أَوَّلَى مِنَ الْغَائِثِ، وَإِلَّا فَأَحَدُهُمَا نَاسِخٌ إِنْ
عُلِمَ تَأَخُّرُهُ، وَإِلَّا تَسَاقَطَا}؛ وَمَرَّ بِنَا أَيْضًا قَوْلُ الشَّيْخِ
الْأَلْبَانِيِّ رَاذًا عَلَى مَخَالَفَتِهِ الْقَائِلِينَ بِمَشْرُوعِيَّةِ صِيَامِ
يَوْمِ السَّبْتِ إِذَا وَافَقَ يَوْمَ عَرَفَةَ {نَحْنُ عَمَلْنَا بِحَدِيثَيْنِ،
حَدِيثٍ فِيهِ فَضِيلَةٌ وَحَدِيثٍ فِيهِ نَهْيٌ، هُمَ عَمِلُوا بِحَدِيثٍ
فِيهِ فَضِيلَةٌ وَأَعْرَضُوا عَنِ الْحَدِيثِ الَّذِي فِيهِ نَهْيٌ، وَهَذِهِ
ذِكْرِي وَالذِّكْرُ تَنْفَعُ الْمُؤْمِنِينَ}؛ قُلْتُ: أَلَا يَصِحُّ تَخْرِيجُ
مَسْأَلَةِ (الصَّلَاةِ فِي الْمَسْجِدِ النَّبَوِيِّ) بِنَفْسِ طَرِيقَةِ
تَخْرِيجِ الشَّيْخِ الْأَلْبَانِيِّ لِمَسْأَلَةِ (مَشْرُوعِيَّةِ صِيَامِ يَوْمِ
السَّبْتِ إِذَا وَافَقَ يَوْمَ عَرَفَةَ)؟ أَلَمْ يَجْتَمِعْ فِي كُلٍّ مِنَ
الْمَسْأَلَتَيْنِ حَدِيثُ فَضِيلَةٍ وَحَدِيثُ نَهْيٍ؟ أَلَيْسَ حَدِيثُ
النَّهْيِ أَحْصَى مِنْ حَدِيثِ الْفَضِيلَةِ فِي مَسْأَلَةِ (الصَّلَاةِ فِي

المسجد النبوي)، إذ أن الفضيلة صفة مُلازمة للمسجد النبوي على كل حال، بينما وُجود القبر داخل المسجد حَدَثٌ عارضٌ يُخْتَمَلُ زَوَالُهُ فيما بَعْدُ بِأَنْ يَتِمَّ إِرْجَاعُ المسجدِ إلى ما كَانَ عليه في عهدِ الصحابةِ مِنْ جهةِ القبرِ؟، فَمَا الَّذِي يَمْنَعُ هُنَا مِنْ **تَقْدِيمِ الْأَخَصِّ عَلَى الْأَعْمِ**؟!!!.

(ث) قَالَ الشَّيْخُ عَلِيُّ بْنُ شَعْبَانَ فِي (حُكْمِ الصَّلَاةِ فِي الْمَسْجِدِ النَّبَوِيِّ): مَا الدَّلِيلُ عَلَى خُصُوصِيَّةِ قَبْرِ النَّبِيِّ وَإِخْرَاجِهِ مِنَ النَّهْيِ؟!!!، وَأَنَا أَتَّخِذُ -أَعْنِي مَا أَقُولُ- أَتَّخِذُ كُلُّ أَهْلِ الْأَرْضِ أَنْ يَأْتُوا بِدَلِيلٍ وَاحِدٍ يُخَصِّصُ مَسْجِدَ النَّبِيِّ -الَّذِي يُوجَدُ فِيهِ قَبْرُ الْآنَ- مِنْ دُونِ الْمَسَاجِدِ الَّتِي فِيهَا قُبُورٌ وَالتِّي جَاءَ فِيهَا نَهْيٌ عَامٌّ يُفِيدُ التَّحْرِيمَ وَمَنْعَ الصَّلَاةِ فِيهَا!!!، هَلِ النَّبِيُّ قَالَ {إِخْذُوا قُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ مَسَاجِدَ، إِلَّا إِنِّي أَنهَاكُمُ عَنْ ذَلِكَ، **إِلَّا قَبْرَ نَبِيِّكُمْ مُحَمَّدٍ لِفَضْلِهِ وَأَنَّهُ سَيِّدُ الْخَلْقِ وَأَنَّ الصَّلَاةَ فِيهِ بِأَلْفِ صَلَاةٍ وَأَنَّهُ تُشَدُّ الرِّحَالُ إِلَيْهِ وَأَنَّهُ... وَأَنَّهُ... وَأَنَّهُ...}** قُلْ مَا شِئْتُ مِنْ هَذِهِ الْمُبَرَّرَاتِ السَّقِيمَةِ الْمُحَدَّثَةِ الَّتِي يُبَيِّحُهَا لِأَنْفُسِهِمْ فَيُجْلُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ (وهذا واقعٌ بِسُوءِ فَهْمٍ مِنْهُمْ لِلنَّصُوصِ)، فَقَدْ اسْتَدَلُّوا عَلَى الْخُصُوصِيَّةِ اسْتِدْلَالًا خَاطِئًا وَبَدَعُوا بِاطِلَةِ **وَفَهْمٍ بَعِيدٍ** عَنْ فَهْمِ الصَّحَابَةِ، بَلْ خَالَفُوا كُلَّ الْقَوَاعِدِ الْأَصُولِيَّةِ فَتَرَكُوا الْاسْتِدْلَالَ بِالْأَدِلَّةِ الشَّرْعِيَّةِ، سَوَاءٌ مِنَ النُّصُوصِ الْمُحْكَمَةِ أَوْ سَوَاءٌ مِنَ الْقَوَاعِدِ الْفِقْهِيَّةِ الْأَصُولِيَّةِ، فَ[قَدْ] أَشْكَلَ عَلَيْهِمْ ذَلِكَ الْفَضْلُ الَّذِي وَضَعَهُ النَّبِيُّ لِلصَّلَاةِ فِي مَسْجِدِهِ وَالَّذِي هُوَ (**مُسْتَحَبٌّ**) وَبَيْنَ دُخُولِ الْقَبْرِ فِي مَسْجِدِهِ وَالَّذِي هُوَ (**مُحَرَّمٌ**). ثم قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ عَلِيِّ-: بِالنِّسْبَةِ لِلْفَضَائِلِ وَالثَّوَابِ لِلَّذِينَ وَرَدَا فِي الصَّلَاةِ فِي مَسْجِدِهِ، فَلَيْسَتْ هَذِهِ الْفَضَائِلُ مَوْجُودَةً فِي الْمَسْجِدِ الْحَالِيِّ، لِأَنَّ هَذَا الْمَسْجِدَ الَّذِي يُوجَدُ الْآنَ لَيْسَ

مَسْجِدَ النَّبِيِّ الَّذِي تَرَكَهُ هُوَ وَأَصْحَابُهُ بِالْمُوَاصَفَاتِ الَّتِي تَرَكَهَا النَّبِيُّ وَالصَّحَابَةُ، **فَيَسْقُطُ الْفَضْلُ عَنْهُ لِجِنِّ خُرُوجِ الْقَبْرِ، لِأَنَّ الْمَسْجِدَ خَرَجَ عَنْ صِفَةِ الْمَسْجِدِ الَّذِي أَخْبَرَ النَّبِيُّ عَنْ فَضْلِهِ...** ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ عَلِيٍّ-: إِنْ الصَّلَاةُ فِي الْمَسْجِدِ النَّبَوِيِّ **مُسْتَحَبَّةٌ بِاتِّفَاقٍ**، وَالصَّلَاةُ فِي مَسْجِدٍ فِيهِ قَبْرٌ **مُحَرَّمَةٌ بِاتِّفَاقٍ**، وَإِذَا تَعَارَضَ فِعْلُ الْمُسْتَحَبِّ وَفِعْلُ الْمُحَرَّمِ (أَيُّ لَا يَتِمُّ هَذَا إِلَّا بِهَذَا، أَيْ لَا يَتِمُّ فِعْلُ الْمُسْتَحَبِّ إِلَّا بِارْتِكَابِ مُحَرَّمٍ)، فَمَاذَا يَفْعَلُ الْمُسْلِمُ؟ الْجَوَابُ، لَا يَفْعَلُ، **لِأَنَّهُ لَيْسَتْ هُنَاكَ أَيْ ضَرُورَةٌ لَارْتِكَابِ الْمَحْظُورِ**، وَمَا هِيَ الضَّرُورَةُ فِي الصَّلَاةِ فِي الْمَسْجِدِ النَّبَوِيِّ؟!، **وَمَا هِيَ الضَّرُورَةُ الَّتِي تَكُونُ فِي فِعْلِ الْمُسْتَحَبِّ أَصْلًا؟!**، وَمَا هُوَ الضَّرَرُ فِي إِخْرَاجِ الْقَبْرِ مِنَ الْمَسْجِدِ كَمَا كَانَ أَيَّامَ النَّبِيِّ وَصَحَابَتِهِ... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ عَلِيٍّ-: فَفَرَّقُ بَيْنَ فَضِيلَةِ الشَّيْءِ -حَتَّى وَإِنْ كَانَتْ ثَابِتَةً إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ- وَفَرَّقُ إِذَا طَرَأَ عَلَيْهِ شَيْءٌ **يَنْقُلُهُ مِنَ الْإِسْتِحْبَابِ إِلَى التَّحْرِيمِ بِسَبَبٍ عَلَلٍ إِذَا زَالَتْ عَنْهُ رَجَعَ الْحُكْمُ إِلَى أَصْلِهِ...** ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ عَلِيٍّ-: فِي النَّهْيِ عَنِ الصَّلَاةِ فِي الْمَسَاجِدِ الَّتِي بِهَا قُبُورٌ فَقَدْ نَهَى النَّبِيُّ نَهْيًا عَامًّا يَشْمَلُ جَمِيعَ الْمَسَاجِدِ الَّتِي بِهَا قُبُورٌ، وَلَمْ يَسْتَثْنِ وَيُخَصِّصْ **فِي قَوْلِهِ** أَيْ مَسْجِدٍ، وَلَمْ يَسْتَثْنِ وَيُخَصِّصْ أَيْ مَسْجِدٍ **بِفِعْلِهِ**، فَلَا هُوَ صَلَّى بِمَسْجِدٍ بِهِ قَبْرٌ **وَلَا هُوَ أَقَرَّ ذَلِكَ**. أَنْتَهَى بِاخْتِصَارٍ.

المسألة الرابعة والثلاثون

زَيْدُ: لِمَاذَا يَسْكُتُ مَنْ يَسْكُتُ مِنَ الْعُلَمَاءِ عَنْ بَيَانِ بِدْعِيَّةِ بِنَاءِ الْقُبَّةِ الْخَضِرَاءِ فَوْقَ الْقَبْرِ النَّبَوِيِّ؟.

عمرو: يقول الشيخ صالح بن مقبل العصيمي (عضو هيئة التدريس بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية) في (بدع القبور): إِنَّ اسْتِمْرَارَ هَذِهِ الْقُبَّةِ [يعني القُبَّةُ الْخَضْرَاءُ الْمَوْجُودَةُ فَوْقَ الْقَبْرِ النَّبَوِيِّ] عَلَى مَدَى ثَمَانِيَةِ قُرُونٍ لَا يَعْني أَنَّهَا أَصْبَحَتْ جَائِزَةً، وَلَا يَعْني أَنَّ السُّكُوتَ عَنْهَا إِقْرَارٌ لَهَا أَوْ دَلِيلٌ عَلَى جَوَازِهَا. انتهى.

وفي (فتاوى "نور على الدرب") على هذا الرابط، سُئِلَ الشَّيْخُ ابْنُ بَارٍ: قَدْ عَرَفْنَا مِنْ كَلَامِ سَمَاحَةِ الشَّيْخِ عَبْدِالْعَزِيزِ بْنِ عَبْدِاللهِ بْنِ بَارٍ أَنَّ الْبِنَاءَ وَالْقِيَابَ عَلَى الْقُبُورِ لَا يَجُوزُ، فَمَا حُكْمُ الْقُبَّةِ الْخَضْرَاءِ عَلَى قَبْرِ الرَّسُولِ الْكَرِيمِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ فِي الْمَدِينَةِ الْمُنَوَّرَةِ؟ فَأَجَابَ الشَّيْخُ: لَا رَيْبَ أَنَّ الرَّسُولَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ نَهَى عَنِ الْبِنَاءِ عَلَى الْقُبُورِ، وَلَعَنَ الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى عَلَى اتِّخَاذِ الْمَسَاجِدِ عَلَيْهَا، فَقَالَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ {لَعَنَ اللَّهُ الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى، اتَّخَذُوا قُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ مَسَاجِدَ}، وَقَالَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ فِيمَا رَوَاهُ عَنْهُ مُسْلِمٌ فِي الصَّحِيحِ عَنْ جَابِرٍ {أَنَّهُ نَهَى عَنِ تَجْصِيصِ الْقُبُورِ وَالْقُعُودِ عَلَيْهَا وَالْبِنَاءِ عَلَيْهَا}، وَفِي رَوَايَةٍ لِلتِّرْمِذِيِّ وَغَيْرِهِ {وَالْكِتَابَةِ عَلَيْهَا}، فَالْبِنَاءُ عَلَى الْقُبُورِ وَاتِّخَاذُ مَسَاجِدَ عَلَيْهَا مِنَ الْمُحَرَّمَاتِ الَّتِي حَذَّرَ مِنْهَا النَّبِيُّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، وَتَلَقَّاها أَهْلُ الْعِلْمِ بِمَا قَالَهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِالْقُبُولِ، وَنَهَى أَهْلَ الْعِلْمِ عَنِ الْبِنَاءِ عَلَى الْقُبُورِ وَاتِّخَاذِ الْمَسَاجِدِ عَلَيْهَا، تَنْفِيدًا لِلسُّنَّةِ الْمُطَهَّرَةِ، وَمَعَ ذَلِكَ فَقَدْ وُجِدَ فِي كَثِيرٍ مِنَ الدُّوَلِ وَالْبِلْدَانِ الْبِنَاءُ عَلَى الْقُبُورِ وَاتِّخَاذُ الْمَسَاجِدِ عَلَيْهَا، وَاتِّخَاذُ الْقِيَابِ عَلَيْهَا أَيْضًا، وَهَذَا كُلُّهُ مُخَالِفٌ لِمَا جَاءَتْ بِهِ السُّنَّةُ عَنِ الرَّسُولِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، وَهُوَ مِنْ أَعْظَمِ وَسَائِلِ وُقُوعِ الشَّرِكِ، وَالْغُلُوِّ فِي أَصْحَابِ الْقُبُورِ، فَلَا يَنْبَغِي لِعَاقِلٍ وَلَا يَنْبَغِي لِأَيِّ مُسْلِمٍ أَنْ يَغْتَرَّ بِهِؤُلَاءِ

وَأَنْ يَتَأَسَّى بِهِمْ فِيمَا فَعَلُوا، لَأَنَّ أَعْمَالَ النَّاسِ تُعْرَضُ عَلَى الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، فَمَا وَافَقَ الْكِتَابَ وَالسُّنَّةَ أَوْ وَافَقَ أَحَدَهُمَا قُبِلَ، وَإِلَّا رُدَّ عَلَى مَنْ أَخَذْتَهُ، كَمَا قَالَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ {وَمَا اخْتَلَفْتُمْ فِيهِ مِنْ شَيْءٍ فَحُكْمُهُ إِلَى اللَّهِ}، وَقَالَ عَزَّ وَجَلَّ {فَإِنْ تَبَايَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ}؛ أَمَّا مَا يَتَعَلَّقُ بِالْقَبَةِ الْخَضِرَاءِ الَّتِي عَلَى قَبْرِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَهَذَا شَيْءٌ أَخَذْتَهُ بَعْضُ الْأَمْرَاءِ فِي الْمَدِينَةِ الْمُنَوَّرَةِ، فِي الْقُرُونِ الْمُتَأَخِّرَةِ، وَلَا شَكَّ أَنَّهُ غَلَطَ مِنْهُ، وَجَهَلَ مِنْهُ، وَلَمْ يَكُنْ هَذَا فِي عَهْدِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَلَا فِي عَهْدِ أَصْحَابِهِ، وَلَا فِي عَهْدِ الْقُرُونِ الْمُفَضَّلَةِ، وَإِنَّمَا حَدَثَ فِي الْقُرُونِ الْمُتَأَخِّرَةِ الَّتِي كَثُرَ فِيهَا الْجَهْلُ، وَقَلَّ فِيهَا الْعِلْمُ وَكَثُرَتْ فِيهَا الْبِدْعُ، فَلَا يَنْبَغِي أَنْ يُعْتَرَّ بِذَلِكَ، وَلَا أَنْ يُقْتَدَى بِذَلِكَ، وَلَعَلَّ مَنْ تَوَلَّى الْمَدِينَةَ مِنَ الْمُلُوكِ وَالْأَمْرَاءِ - وَالْمُسْلِمِينَ - تَرَكَوا ذَلِكَ خَشْيَةَ الْفِتْنَةِ مِنْ بَعْضِ الْعَامَّةِ، فَتَرَكَوا ذَلِكَ وَأَعْرَضُوا عَنْ ذَلِكَ، خَشْيًا لِمَادَةِ الْفِتَنِ، لِأَنَّ بَعْضَ النَّاسِ لَيْسَ عِنْدَهُ بَصِيرَةٌ، فَقَدْ يَقُولُ {غَيَّرُوا وَفَعَلُوا بِقَبْرِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَهَذَا كَذِبٌ، وَهَذَا كَذِبٌ}، فَيُثِيرُ إِلَى فِتْنٍ لَا حَاجَةَ إِلَى إِثَارَتِهَا، وَقَدْ تَضَرَّرُ إِثَارَتُهَا، فَالْأَظْهَرُ وَاللَّهُ أَعْلَمُ أَنَّهَا تُرِكَتْ لِهَذَا الْمَعْنَى خَشْيَةَ رَوَاجِ فِتْنَةٍ يُثِيرُهَا بَعْضُ الْجَهْلَةِ، وَيَزِمِي مَنْ أَرَالَ الْقَبَةَ أَنَّهُ يَسْتَهِينُ بِالنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَوْ بِأَنَّهُ لَا يَزْعَى حُرْمَتَهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، هَكَذَا يَدْعِي عِبَادُ الْقُبُورِ وَأَصْحَابُ الْعُلُوفِ إِذَا رَأَوْا مَنْ يَدْعُو إِلَى التَّوْحِيدِ، وَيُحَذِّرُ مِنَ الشِّرْكِ وَالْبِدْعِ، رَمَوْهُ بِأَنْوَاعِ الْمَعَايِبِ، وَاتَّهَمُوهُ بِأَنَّهُ يُبْغِضُ النَّبِيَّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، أَوْ بِأَنَّهُ يُبْغِضُ الْأَوْلِيَاءَ، أَوْ لَا يَزْعَى حُرْمَتَهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، أَوْ مَا أَشْبَهَ هَذِهِ الْأَقَاوِيلَ الْفَاسِدَةَ الْبَاطِلَةَ، وَإِلَّا فَلَا شَكَّ أَنَّ الَّذِي عَمِلَهَا قَدْ أَخْطَأَ، وَأَتَى بِدْعَةً وَخَالَفَ مَا قَالَهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي

التحذير من البناء على القبور واتخاذ المساجد عليها...
وأما البناء الأول فهو بيت عائشة، كان دفن عليه
الصلاة والسلام في بيت عائشة، والصحابة رضي الله
عنهم وأرضاهم خافوا على دفنه في البقيع من الفتنة،
فجعلوه في بيت عائشة، ثم دفنوا معه صاحبه أبا بكر
وعمر رضي الله عنهما، ولم يكن الدفن في المسجد،
بل كان في بيت عائشة، ثم لما وسع المسجد في عهد
الوليد بن عبد الملك في آخر القرن الأول أدخل الحجرة
في التوسعة، فظن بعض الناس الذين لا يعلمون أن
الرسول دفن في المسجد، وليس الأمر كذلك، بل هو
عليه الصلاة والسلام دفن في بيت عائشة في خارج
المسجد ولم يدفن في المسجد، فليس لأحد حجة في
ذلك أن يدفن في المساجد، بل يجب أن تكون المساجد
خالية من القبور، ويجب ألا يبنى أي مسجد على قبر،
لكون الرسول حذر من ذلك عليه الصلاة والسلام فقال
{لَعَنَ اللَّهُ الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى، اتَّخَذُوا قُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ
مَسَاجِدَ}، أخرجه الشيخان البخاري ومسلم في
الصحيحين، ورؤى مسلم في صحيحه رحمه الله عن
جندب بن عبد الله البجلي عن النبي صلى الله عليه
وسلم أنه سمعه يقول قَبْلَ أَنْ يَمُوتَ بِخَمْسٍ، يَقُولُ
{إِنَّ اللَّهَ اتَّخَذَنِي خَلِيلًا، كَمَا اتَّخَذَ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا، وَلَوْ
كُنْتُ مُتَّخِذًا مِنْ أُمَّتِي خَلِيلًا لَاتَّخَذْتُ أَبَا بَكْرٍ خَلِيلًا، أَلَا وَإِنْ
مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ كَانُوا يَتَّخِذُونَ قُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ وَصَالِحِيهِمْ
مَسَاجِدَ، أَلَا فَلَا تَتَّخِذُوهَا مَسَاجِدَ، فَإِنِّي أَنَهَاكُمُ عَنْ
ذَلِكَ}، فَذَمَّ مَنْ اتَّخَذَ الْمَسَاجِدَ عَلَى الْقُبُورِ، وَنَهَى عَنْ
ذَلِكَ بِصِيغَتَيْنِ، إِحْدَاهُمَا قَوْلُهُ {فَلَا تَتَّخِذُوهَا مَسَاجِدَ}،
وَالثَّانِيَةِ {فَإِنِّي أَنَهَاكُمُ عَنْ ذَلِكَ}، وَهَذِهِ مُبَالِغَةٌ فِي
النَّهْيِ وَالتَّحْذِيرِ مِنْهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ مِنْ وُجُوهِ
ثَلَاثَةٍ، الْوَجْهَ الْأَوَّلُ، ذَمُّ مَنْ اتَّخَذَ الْمَسَاجِدَ عَلَى قُبُورِ
الْأَنْبِيَاءِ وَالصَّالِحِينَ قَبْلَنَا، وَالثَّانِي، نَهْيٌ عَنْ ذَلِكَ بِصِيغَةٍ

{ لا تتخذوا }، والثالث أنه نَهَى عنه بصيغة { وإني أنهاكم عن ذلك }، وهذه مُبالغة في التحذير، وسَبَقَ في حديث عائشة أنه نَهَى عنه باللَّعْنِ، قال { لَعَنَ اللَّهُ الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى، اتَّخَذُوا قُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ مَسَاجِدَ }، هذا يُبَيِّنُ لنا وَيُثَبِّتُ لِكُلِّ مُسْلِمٍ وَلِكُلِّ ذِي فَهْمٍ أَنَّ الْبِنَاءَ عَلَى الْقُبُورِ وَاتِّخَاذَ الْقَبَابِ عَلَيْهَا وَالْمَسَاجِدِ أَنَّهُ مُخَالِفٌ لَشَرِيعَةِ اللَّهِ الَّتِي جَاءَ بِهَا النَّبِيُّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، وَأَنَّهُ مُنْكَرٌ وَيَدْعُو فِي الدِّينِ، وَأَنَّهُ مِنْ وَسَائِلِ الشِّرْكِ، وَلِهَذَا لَمَّا رَأَى الْعَامَّةُ وَالْجَهْلَةُ هَذِهِ الْقُبُورَ الْمُعَظَّمَةَ بِالْمَسَاجِدِ وَالْقَبَابِ وَغَيْرِ ذَلِكَ وَالْفُرُشِ ظَنُّوا أَنَّهَا تَنْفَعُهُمْ، وَأَنَّهَا تُجِيبُ دُعَاءَهُمْ، وَأَنَّهَا تَرُدُّ عَلَيْهِمْ غَائِبَتَهُمْ وَتَشْفِي مَرِيضَتَهُمْ، فَدَعَوْهَا وَاسْتَغَاثُوا بِهَا وَنَذَرُوا لَهَا، وَوَقَعُوا فِي الشِّرْكِ بِسَبَبِ ذَلِكَ... فَالْوَاجِبُ عَلَى أَهْلِ الْعِلْمِ وَالْإِيمَانِ أَنْ مَا كَانُوا أَنْ يُحَذِّرُوا النَّاسَ مِنْ هَذِهِ الشَّرُورِ، وَأَنْ يُثَبِّتُوا لَهُمْ أَنَّ الْبِنَاءَ عَلَى الْقُبُورِ مِنَ الْبِدْعِ الْمُنْكَرَةِ، وَهَكَذَا اتَّخَاذُ الْقَبَابِ وَالْمَسَاجِدِ عَلَيْهَا مِنَ الْبِدْعِ الْمُنْكَرَةِ وَأَنَّهَا مِنْ وَسَائِلِ الشِّرْكِ، حَتَّى يَحْذَرَ الْعَامَّةُ ذَلِكَ، لِيَعْلَمَ الْخَاصُّ وَالْعَامُّ أَنَّ هَذِهِ الْأَشْيَاءَ حَدَّثَتْ بَعْدَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَبَعْدَ أَصْحَابِهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَبَعْدَ الْقُرُونِ الْمُفْضَلَةِ، حَتَّى يَحْذَرُوهَا وَحَتَّى يَتَّبِعُوا عَنْهَا، وَالزِّيَارَةُ الشَّرْعِيَّةُ لِلْقُبُورِ هِيَ أَنْ يَرْوُّوهَا لِلسَّلَامِ عَلَيْهِمْ وَالدُّعَاءِ لَهُمْ وَالتَّرَحُّمِ عَلَيْهِمْ، لَا لِسُؤَالِهِمْ وَدُعَائِهِمْ وَقَضَاءِ الْحَاجَاتِ وَتَفْرِيجِ الْكُرُوبِ، فَإِنْ هَذَا شِرْكٌ بِاللَّهِ، وَلَا يَجُوزُ إِلَّا مَعَ اللَّهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، وَلَكِنَّ الْجَهْلَةَ وَالْمُشْرِكِينَ يَدَّلُّوهُمُ الزِّيَارَةَ الشَّرْعِيَّةَ بِالزِّيَارَةِ الْمُنْكَرَةِ الشَّرِكِيَّةِ، جَهْلًا وَضَلَالًا، وَمِنْ أَسْبَابِ هَذَا الشِّرْكِ وَالْبِدْعِ وَجُودُ هَذِهِ الْبِنَايَاتِ وَالْقَبَابِ وَالْمَسَاجِدِ عَلَى الْقُبُورِ، وَمِنْ أَسْبَابِ ذَلِكَ سُكُوتُ كَثِيرٍ مِنَ الْعُلَمَاءِ عَنْ ذَلِكَ، إِمَّا لِلْجَهْلِ بِالْحُكْمِ الشَّرْعِيِّ لِذَلِكَ مِنْ بَعْضِهِمْ، وَإِمَّا لِيَأْسِهِ مِنْ قُبُولِ الْعَامَّةِ وَعَدَمِ الْفَائِدَةِ مِنْ كَلَامِهِ مَعَهُمْ

لَمَّا رَأَى مِنْ إِقْبَالِهِمْ عَلَيْهَا وَإِنْكَارِهِمْ عَلَى مَنْ أَنْكَرَ عَلَيْهِمْ، وَإِمَّا لِأَسْبَابٍ أُخْرَى [قُلْتُ: لَعَلَّ الْأَسْبَابَ الْأُخْرَى الَّتِي يَقْصِدُهَا الشَّيْخُ هِيَ الْخَشْيَةُ مِنَ الْحُكَامِ وَأَهْوَائِهِمْ]، فَالْوَاجِبُ عَلَى أَهْلِ الْعِلْمِ أَيْنَمَا كَانُوا أَنْ يُوَضِّحُوا لِلنَّاسِ مَا حَرَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ، وَأَنْ يُبَيِّنُوا مَا أُوجِبَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ، وَأَنْ يُحَذِّرُوهُمْ مِنَ الشَّرِكِ وَأَسْبَابِهِ وَوَسَائِلِهِ، **فَإِنَّ الْعَامَّةَ فِي ذِمَّتِهِمْ**، وَاللَّهُ أُوجِبَ عَلَيْهِمُ الْبَلَاغَ وَالْبَيَانَ، وَحَرَّمَ عَلَيْهِمُ الْكِثْمَانَ. انتهى باختصار.

المسألة الخامسة والثلاثون

زيد: هَلْ تَمَكَّنَ الشَّيْخُ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْوَهَّابٍ مِنْ إِرَالَةِ الْقُبَّةِ الْخَضِرَاءِ الْمَوْجُودَةِ فَوْقَ الْقَبْرِ النَّبَوِيِّ، وَلَمْ يَفْعَلْ؟

عمرو: فِي (فَتَاوَى "نُورٍ عَلَى الدَّرَبِ") على هذا الرابط، سُئِلَ الشَّيْخُ ابْنُ بَارٍ: إِنِّي أَعْلَمُ أَنَّ بِنَاءَ الْقِبَابِ عَلَى الْقُبُورِ لَا يَجُوزُ، وَلَكِنْ بَعْضُ النَّاسِ يَقُولُونَ إِنَّهَا تَجُوزُ، وَدَلِيلُهُمْ قُبَّةُ الرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَيَقُولُونَ {إِنَّ مُحَمَّدَ بْنَ عَبْدِ الْوَهَّابٍ أَرَالَ كُلَّ الْقِبَابِ، وَلَمْ يُزَلْ بِتِلْكَ الْقُبَّةِ، أَيِ قُبَّةِ الرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ}؛ فَكَيْفَ تَرُدُّ عَلَى هَؤُلَاءِ، أَفِيدُونَا بَارَكَ اللَّهُ فِيكُمْ؟ فَكَانَ مِمَّا أَجَابَ بِهِ الشَّيْخُ: أَمَّا قُبَّةُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَهَذِهِ حَادِثَةٌ أَخَذْتُهَا مِنْ بَعْضِ الْأَمْرَاءِ فِي بَعْضِ الْقُرُونِ الْمَتَأَخِّرَةِ، وَتَرَكَ النَّاسُ إِرَالَتَهَا لِأَسْبَابٍ كَثِيرَةٍ، مِنْهَا جَهْلُ الْكَثِيرِ مِمَّنْ يَتَوَلَّى إِمَارَةَ الْمَدِينَةِ، وَمِنْهَا خَوْفُ الْفِتْنَةِ، لِأَنَّ بَعْضَ النَّاسِ يَخْشَى الْفِتْنَةَ، لَوْ أَرَالَهَا لَرُبَّمَا قَامَ عَلَيْهِ النَّاسُ، وَقَالُوا {هَذَا يُبْغِضُ النَّبِيَّ وَهَذَا كَيْتُ

وكيت}، وهذا هو السِّرُّ في إبقاء الدولة السعودية لهذه القُبَّة، لأنها لو أزالَتْها لُرُبَّما قالَ الجُھالُ -وأكثرُ الناسِ جُھالُ- {إِنَّ هَؤُلاءِ إِنَّمَا أزالوها لِبُغْضِهِمُ النَّبِيَّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ}، ولا يقولون {لأنَّها بِدْعَةٌ}، وإنَّما يقولون {لِبُغْضِهِمُ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ}، هَكَذا يَقولُ الجَھلَةُ وأشباهُهم، فالحكومةُ السَّعوديةُ الأولى والأخرى إلى وقتنا هذا، إِنَّمَا تَرَكَتْ هذه القُبَّة المُحَدَّثَةَ خَشْيَةَ الفِتْنَةِ، وَأَنْ يُظَنَّ بِها السُّوءُ [قالَ الشَّيْخُ حمود التويجري] (الذي تولى القضاء في بلدة رحيمة بالمنطقة الشرقية، ثم في بلدة الزلفي، وكان الشَّيْخُ ابنُ باز مُجِيباً له، قارئاً لكتِّبه، وَقَدَّمَ لِبَعْضِها، وبَكَى عليه عندما تُوفِّيَ -عامَ 1413هـ- وأَمَّ الْمُصَلِّينَ للصلاة عليه) في كِتَابِهِ (غربة الإسلام، بتقديم الشَّيْخِ عبدالكريم بن حمود التويجري): قالَ صِدِّيقُ حَسَنِ خَانَ [ت 1307هـ] في (الدين الخالص) {بَلَّغْنَا أَنَّ أَهْلَ نَجْدٍ لَمَّا تَغَلَّبُوا عَلَى الْحَرَمَيْنِ الشَّرِيفَيْنِ وَحَكَمُوا فِيها، هَدَمُوا الْقِبَابَ الَّتِي كَانَتْ بِبَقِيعِ الْعَرْقِدِ [بَقِيعُ الْعَرْقِدِ هِيَ الْمَقْبَرَةُ الرَّئِيسَةُ لِأَهْلِ الْمَدِينَةِ، وَتَقَعُ قُرْبَ الْمَسْجِدِ النَّبَوِيِّ] فِي الْمَدِينَةِ، وَسَوَّوْها بِالْأَرْضِ، وَلَمْ يُغَادِرُوا أَثْراً مِنْ أَثَارِها إِلَّا قُبَّةَ الرَّسُولِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خَوْفاً مِنْ بَلَوَى الْجُھالِ وَصَوْنًا مِنْ إِثَارَةِ الضَّلَالِ}. انتهى، وهي لا شكَّ أَنَّها وَالْحَمْدُ لِلَّهِ تَعْتَقِدُ تَحْرِيمَ الْبِناءِ عَلَى الْقُبورِ، وَتَحْرِيمَ إِتْخَاذِ الْقِبَابِ عَلَى الْقُبورِ؛ وَالرَّسُولُ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ دُفِنَ فِي بَيْتِ عَائِشَةَ لِيَلَّا تَقَعَ الْفِتْنَةُ بِهِ، وَلِيَلَّا يُغْلَى فِيهِ، فَدَفَنَتْهُ الصَّحَابَةُ فِي بَيْتِ عَائِشَةَ خَذَرًا مِنَ الْفِتْنَةِ، وَالْجُدْرانُ قائِمةٌ مِنْ قَدِيمٍ، دَفَنُومُ فِي الْبَيْتِ جِمَايَةً لَهُ مِنَ الْفِتْنَةِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، لِيَلَّا يُفْتَنَ بِهِ الْجَھلَةُ [قالَ الشَّيْخُ مُقْبِلُ الْوَارِعِيِّ فِي (إِجَابَةِ السَّائِلِ عَلَى أَهَمِّ الْمَسائِلِ): النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ قُبِرَ فِي حُجْرَةِ عَائِشَةَ، وَهذه خُصُوصِيَّةٌ فَإِنَّ

الأنبياء كما وَرَدَ مِنْ طُرُقٍ بِمَجْمُوعِهَا تَصْلُحُ لِلْحُجَّةِ
{الأنبياءُ يُقْبَرُونَ فِي الْمَوَاضِعِ الَّتِي يَمُوتُونَ فِيهَا} هَكَذَا
 قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ أَوْ بِهَذَا
 الْمَعْنَى. أَنْتَهَى. وَقَالَ الشَّيْخُ الْأَلْبَانِيُّ فِي (سِلْسِلَةِ
 الْأَحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ وَشَيْءٌ مِنْ فَقْههَا وَفَوَائِدِهَا): قَالَ
 الذَّهَبِيُّ [فِي (سَيَرُ أَعْلَامِ النَّبَلَاءِ)] عَقِبَ الْحَدِيثِ [يَعْنِي
 قَوْلَهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ (اجْعَلُوا مِنْ صَلَاتِكُمْ فِي
 بُيُوتِكُمْ، وَلَا تَجْعَلُوهَا عَلَيْكُمْ قُبُورًا كَمَا اتَّخَذَتِ الْيَهُودُ
 وَالنَّصَارَى فِي بُيُوتِهِمْ قُبُورًا، وَإِنَّ الْبَيْتَ لَيُتْلَى فِيهِ
 الْقُرْآنُ فَيَتَرَاءَى لِأَهْلِ السَّمَاءِ كَمَا تَتَرَاءَى النُّجُومُ لِأَهْلِ
 الْأَرْضِ)] هَذَا حَدِيثٌ تَطْلِفُ الْإِسْنَادُ حَسَنُ الْمَثْنِ، فِيهِ
النَّهْيُ عَنِ الدَّفْنِ فِي الْبُيُوتِ وَلَهُ شَاهِدٌ مِنْ طَرِيقٍ آخَرَ،
 وَقَدْ نَهَى عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنْ يُبْنَى عَلَى الْقُبُورِ، وَلَوْ أُنْذِفَ
 النَّاسُ فِي بُيُوتِهِمْ لَصَارَتِ الْمَقْبَرَةُ وَالْبُيُوتُ شَيْئًا وَاحِدًا،
 وَالصَّلَاةُ فِي الْمَقْبَرَةِ مَنَهْيٌ عَنْهَا، وَقَدْ قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ
 (أَفْضَلُ صَلَاةِ الرَّجُلِ فِي بَيْتِهِ إِلَّا الْمَكْتُوبَةُ) فَتَنَاسَبَ ذَلِكَ
 أَلَّا تُتَّخَذَ الْمَسَاكِينُ قُبُورًا، وَأَمَّا دَفْنُهُ فِي بَيْتٍ عَائِشَةٍ
 صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَسَلَامُهُ **فَمُخْتَصٌّ بِهِ**، أَنْتَهَى بِاخْتِصَارٍ.
 وَجَاءَ فِي الْمَوْسُوعَةِ الْحَدِيثِيَّةِ (إِعْدَادُ مَجْمُوعَةٍ مِنْ
 الْبَاحِثِينَ، بِإِشْرَافِ الشَّيْخِ عَلَوِيِّ بْنِ عَبْدِ الْقَادِرِ
 السَّقَّافِ): **مِنْ خَصَائِصِ الْأَنْبِيَاءِ أَنَّهُمْ يُدْفَنُونَ حَيْثُ
 يَمُوتُونَ**، وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ [يَعْنِي قَوْلَ عَائِشَةَ رَضِيَ
 اللَّهُ عَنْهَا {لَمَّا قُبِضَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
 اخْتَلَفُوا فِي دَفْنِهِ، فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ (سَمِعْتُ مِنْ رَسُولِ
 اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ شَيْئًا مَا نَسِيْتُهُ، قَالَ "مَا
 قَبِضَ اللَّهُ نَبِيًّا إِلَّا فِي الْمَوْضِعِ الَّذِي يُحِبُّ أَنْ يُدْفَنَ فِيهِ"،
 إِذْ فُتُوهُ فِي مَوْضِعٍ فَرَّاشِهِ)}] تَقُولُ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ
 عَنْهَا {لَمَّا قُبِضَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ} أَيْ
 [لَمَّا] قَبِضَ اللَّهُ تَعَالَى رُوحَهُ وَلَمْ يُدْفَنَ بَعْدُ؛ {اخْتَلَفُوا}
 أَيْ صَحَابَتُهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ؛ {فِي دَفْنِهِ} أَيْ فِي مَكَانٍ

دَفْنِهِ؛ فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ {سَمِعْتُ مِنْ رَسُولِ
 اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ شَيْئًا} أَيَّ حَدِيثًا؛ قَالَ النَّبِيُّ
 صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ {مَا قَبَضَ اللَّهُ نَبِيًّا إِلَّا فِي
 الْمَوْضِعِ} أَيَّ فِي الْمَكَانِ؛ {الَّذِي يُحِبُّ} أَيَّ اللَّهُ عَزَّ
 وَجَلَّ، أَوِ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؛ {أَذْفَنُوهُ فِي
 مَوْضِعٍ فِرَاشِهِ} أَيَّ إِنَّهُمْ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ رَفَعُوا فِرَاشَ
 النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الَّذِي مَاتَ عَلَيْهِ، فَخَفَرُوا
 لَهُ، ثُمَّ دُفِنَ. انتهى باختصارًا؛ وَأَمَّا هَذِهِ الْقُبَّةُ فَهِيَ
 مَوْضُوعَةٌ مُتَأَخِّرَةٌ مِنْ جَهْلِ بَعْضِ الْأَمْرَاءِ، فَإِذَا أُزِيلَتْ فَلَا
 بَأْسَ بِذَلِكَ، بَلْ هَذَا حَقٌّ، لَكِنْ قَدْ لَا يَتَحَمَّلُ هَذَا بَعْضُ
 الْجَهْلَةِ، وَقَدْ يَظُنُّونَ بِمَنْ أَرَاهَا أَنَّهُ لَيْسَ عَلَى حَقٍّ، وَأَنَّهُ
 مُبْغَضٌ لِلنَّبِيِّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، فَمِنْ أَجْلِ هَذَا تَرَكْتُ
 الدَّوْلَةَ السَّعُودِيَّةَ هَذِهِ الْقُبَّةَ عَلَى حَالِهَا، لِأَنَّهَا مِنْ عَمَلٍ
 غَيْرِهَا وَلَا تُحِبُّ التَّشْوِيشَ وَالْفِتْنَةَ الَّتِي قَدْ يَتَرَعَّمُهَا
 بَعْضُ النَّاسِ مِنْ عُبَادِ الْقُبُورِ وَأَصْحَابِ الْعُلُوفِ فِي الْأَمْوَاتِ
 مِنَ الْمُشْرِكِينَ، فَيَزُمُونَهَا بِمَا هِيَ بَرِيئَةٌ مِنْهُ، مِنَ الْبُغْضِ
 لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، أَوِ الْجَفَاءِ فِي حَقِّهِ؛
 وَالْعُلَمَاءُ السَّعُودِيُّونَ مِنْهُمْ الشَّيْخُ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْوَهَّابِ
 رَحِمَهُ اللَّهُ وَغَيْرُهُ مِنَ الْعُلَمَاءِ، كُلُّهُمْ بِحَمْدِ اللَّهِ عَلَى
 السُّنَّةِ، وَعَلَى طَرِيقِ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
 وَسَلَّمَ وَأَتْبَاعِهِمْ بِإِحْسَانٍ فِي تَوْحِيدِ اللَّهِ وَالْإِخْلَاصِ لَهُ،
 وَالتَّحْذِيرِ مِنَ الشِّرْكِ وَالْبِدْعِ أَوْ وَسَائِلِ الشِّرْكِ، وَهُمْ
 أَشَدُّ النَّاسِ تَعْظِيمًا لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
 وَلَأَصْحَابِهِ كَالسَّلَفِ الصَّالِحِ، هُمْ مِنْ أَشَدِّ النَّاسِ تَعْظِيمًا
 لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَلَأَصْحَابِهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ
 وَأَرْضَاهُمْ، مَشِيًّا وَسَيْرًا عَلَى طَرِيقِ السَّلَفِ الصَّالِحِ فِي
 مَحَبَّتِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَتَعْظِيمِ جَانِبِهِ التَّعْظِيمِ
 الشَّرْعِيِّ الَّذِي لَيْسَ فِيهِ غُلُوفٌ وَلَا بَدْعَةٌ، بَلْ تَعْظِيمٌ
 يَقْتَضِي اتِّبَاعَ شَرِيعَتِهِ، وَتَعْظِيمَ أَمْرِهِ وَنَهْيِهِ، وَالذَّبَّ عَنْ
 سُنَّتِهِ، وَدَعْوَةَ النَّاسِ إِلَى اتِّبَاعِهِ، وَتَحْذِيرَهُمْ مِنَ الشِّرْكِ

به أو بغيره، وتَحْذِيرُهُمْ مِنَ الْبِدْعِ الْمُنْكَرَةِ، فَهُمْ عَلَى
هَذَا الطَّرِيقِ، أَوَّلُهُمْ وَأَخِرُهُمْ يَدْعُونَ النَّاسَ إِلَى اتِّبَاعِ
رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَإِلَى تَعْظِيمِ سُنَّتِهِ،
وَإِلَى إِخْلَاصِ الْعِبَادَةِ لِلَّهِ وَحْدَهُ وَعَدَمِ الشَّرِكِ بِهِ سُبْحَانَهُ،
وَيُحَذِّرُونَ النَّاسَ مِنَ الْبِدْعِ الَّتِي كَثُرَتْ بَيْنَ النَّاسِ مِنْ
عُصُورٍ كَثِيرَةٍ، وَمِنْ ذَلِكَ بَدْعُهُ هَذِهِ الْقُبَّةُ الَّتِي وُضِعَتْ
عَلَى الْقَبْرِ النَّبَوِيِّ، وَإِنَّمَا تُرِكَتْ مِنْ أَجْلِ خَوْفِ الْقَالَةِ
[الْقَالَةُ هِيَ الْقَوْلُ الْفَاشِي فِي النَّاسِ، خَيْرًا كَانَ أَوْ
شَرًّا] وَالْفِتْنَةِ. انْتَهَى بِاخْتِصَارٍ. قُلْتُ: وَاللَّائِقُ أَيْضًا
بِالشَّيْخِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْوَهَّابِ أَنْ يُظَنَّ بِهِ أَنَّهُ لَمْ يَتِمَّكَّنْ
مِنْ إِرْجَاعِ الْمَسْجِدِ النَّبَوِيِّ إِلَى مَا كَانَ عَلَيْهِ فِي عَهْدِ
الصَّحَابَةِ مِنْ جِهَةِ الْقَبْرِ، وَأَنَّهُ لَوْ كَانَ تَمَكَّنَ لَفَعَلَ.

المسألة السادسة والثلاثون

زيد: هَلْ يَصِحُّ الاستِدْلَالُ بِدَعْوَى الإِجْمَاعِ، أَوْ بِدَعْوَى "لَا
تَعْمَلُ بِحَدِيثِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَتَّى
تَعْرِفَ مَنْ عَمِلَ بِهِ"، رَدًّا عَلَى مَنْ اسْتَدَلَّ عَلَى تَحْرِيمِ
الصَّلَاةِ فِي الْمَسْجِدِ النَّبَوِيِّ بِعُمُومِ أدِلَّةِ التَّحْرِيمِ؟

عمرو: الجوابُ عن هذا الاستدلال يَتَضَحُّ مِمَّا يَلِي:

(1) هَذَا عَيْنُ الاستِدْلَالِ الَّذِي يَسْتَدِلُّ بِهِ الصُّوفِيَّةُ
وَالشَّيْعَةُ: فَقَدْ اسْتَدَلَّ عَلَيَّ جُمُعَةُ الصُّوفِي الْأَشْعَرِي
مِفْتَهِ مِضَرِ السَّابِقِ وَعَضُو هَيْئَةِ كِبَارِ الْعُلَمَاءِ بِالْأَزْهَرِ
عَلَى مَوْقِعِهِ [فِي هَذَا الرِّابِطِ](#) عَلَى صِحَّةِ الصَّلَاةِ فِي
الْمَسَاجِدِ الَّتِي فِيهَا قُبُورُ بَزْعُمِ إِجْمَاعِ الْأُمَّةِ الْفَعْلِيَّةِ
عَلَى ذَلِكَ وَإِقْرَارِ عُلَمَائِهَا صَلَاةَ الْمُسْلِمِينَ سَلَفًا وَخَلَفًا

في المسجد النبوي^٣. وَقَدْ قَالَ الْمَرْجِعُ الشَّيْعِيُّ الْإِيرَانِيُّ جَعْفَرُ السَّبْحَانِي فِي مَقَالَةٍ لَهُ على هذا الرابط: هَذَا وَقَدْ صَلَّى الْمُسْلِمُونَ يَوْمَ أُدْخِلَ الْقَبْرُ فِي الْمَسْجِدِ غَبْرَ قُرُونٍ، وَلَمْ يُسْمَعْ مِنْ أَيِّ إِبْنِ أَتَى أَنَّهُ أَنْكَرَ ذَلِكَ الْعَمَلِ، بَلِ الْمُسْلِمُونَ كُلُّهُمْ يُصَلُّونَ فِي الْمَسْجِدِ وَيَتَبَرَّكُونَ بِقَبْرِهِ الشَّرِيفِ، إِلَى أَنْ وَلَدَ الدَّهْرُ ابْنَ تَيْمِيَّةَ وَمَنْ لَفَّ لَفَّهُ فَأُظْهِرُوا تَكْبِيرَهُمْ لِهَذَا الْعَمَلِ، أَلَيْسَ اتِّفَاقُ الْمُسْلِمِينَ أَوْ الْفُقَهَاءِ وَأَهْلِ الْفُتْيَا فِي قَرْنٍ وَاحِدٍ عَلَى عَمَلٍ دَلِيلًا عَلَى جَلِيَّةِ الْعَمَلِ وَجَوَازِهِ؟ فَإِنَّ الْإِجْمَاعَ عِنْدَ الْقَوْمِ مِنْ أَدَاةِ التَّشْرِيعِ كَالْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، فَلَمَّاذَا لَمْ نَجْعَلْ هَذَا الْإِتِّفَاقَ دَلِيلًا عَلَى الْجَوَازِ بَلِ الْإِسْتِحْبَابِ؟!، وَهَذِهِ هِيَ الْمُذُنُ الْإِسْلَامِيَّةُ فِي الشَّامَاتِ كُلِّهَا تَحْتَضِنُ قُبُورَ الْأَنْبِيَاءِ الْعِظَامِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ وَفِيهَا مَسَاجِدُ جَنْبِ الْقُبُورِ، وَمَا هَذَا إِلَّا لِتَبَرُّكِ الْمُصَلِّي بِقُبُورِ الْأَنْبِيَاءِ الْعِظَامِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ الَّذِينَ كَرَّسُوهَا حَيَاتِهِمْ فِي تَنْشِيرِ التَّوْحِيدِ وَمُكَافَحَةِ الْوُثْنِيَّةِ، وَمِنْ الظُّلْمِ الْوَاضِحِ عَدُّ الصَّلَاةِ عِنْدَ قُبُورِهِمْ تَبَرُّكًا بِهِمْ شِرْكًَا أَوْ مَا يَفُوحُ مِنْهُ رَائِحَةُ الشِّرْكِ!، وَمِنْ يَوْمٍ سَيَطَرَتِ الْوَهَابِيَّةُ عَلَى قِسْمٍ مِنْ تِلْكَ الْبِلَادِ أَخَذُوا يَفْصِلُونَ الْمَسَاجِدَ عَنِ قُبُورِهِمْ وَمَشَاهِدَهُمْ بِشَيْءٍ مِنَ السُّرْرِ. انْتَهَى.

(2) الشَّيْخُ الَّذِي يَقُولُ بِحُرْمَةِ اتِّخَاذِ الْقُبُورِ مَسَاجِدَ، وَلَا يُنْصُ عَلَى اسْتِثْنَاءِ الْمَسْجِدِ النَّبَوِيِّ^٤، هَلِ الْأَوَّلَى أَنْ يُنْسَبَ إِلَيْهِ أَنَّهُ يَسْتَثْنِي الْمَسْجِدَ النَّبَوِيِّ^٥، أَمْ الْأَوَّلَى أَنْ يُقَالَ أَنَّ كَلَامَ الشَّيْخِ يَشْمَلُ الْمَسْجِدَ النَّبَوِيِّ^٦ لِعُمُومِ أدِلَّةِ التَّحْرِيمِ وَلِعُمُومِ كَلَامِ الشَّيْخِ؟!!!، أَعْتَقِدُ أَنَّهُ مِنَ الْوَاضِحِ جَدًّا أَنَّ الْأَوَّلَى أَنْ يُقَالَ أَنَّ كَلَامَ الشَّيْخِ يَشْمَلُ الْمَسْجِدَ النَّبَوِيِّ^٧؛ وَذَلِكَ لِعُمُومِ أدِلَّةِ التَّحْرِيمِ وَلِعُمُومِ كَلَامِ الشَّيْخِ.

(3) تعريف الإجماع: الإجماع هو اتفاقُ العُدُولِ مِنْ مُجْتَهِدِي أُمَّةٍ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَعْدَ وَفَاتِهِ فِي عَصْرِ مِنَ الْعُصُورِ عَلَى أَيِّ أَمْرٍ كَانَ مِنْ أُمُورِ الدِّينِ.

(4) لَا يُمَكِّنُ الإِطْلَاقُ عَلَى انْعِقَادِ الإِجْمَاعِ عَلَى مَسْأَلَةٍ مَا بَعْدَ عَصْرِ الصَّحَابَةِ رِضْوَانِ اللَّهِ عَلَيْهِمْ جَمِيعًا. يَقُولُ الإِمَامُ الشُّوْكَانِيُّ: وَجَعَلَ الْأَصْفَهَانِيُّ الْخِلَافَ فِي غَيْرِ إِجْمَاعِ الصَّحَابَةِ، وَقَالَ **[أَيُّ الْأَصْفَهَانِيِّ]** {الْحَقُّ **تَعَذَّرُ** الْأِطْلَاقُ عَلَى الإِجْمَاعِ، **لَا إِجْمَاعَ الصَّحَابَةِ**، حَيْثُ كَانَ الْمُجْمَعُونَ -وَهُمُ الْعُلَمَاءُ- مِنْهُمْ فِي قِلَّةٍ، وَأَمَّا الْآنَ وَبَعْدَ انْتِشَارِ الْإِسْلَامِ وَكَثْرَةِ الْعُلَمَاءِ فَلَا مَطْمَعَ لِلْعَمَلِ بِهِ}، قَالَ **[أَيُّ الْأَصْفَهَانِيِّ]** {وَهُوَ اخْتِيَارُ أَحْمَدَ مَعَ قُرْبِ عَهْدِهِ مِنَ الصَّحَابَةِ وَقُوَّةِ حِفْظِهِ وَشِدَّةِ اطِّلَاعِهِ عَلَى الْأُمُورِ النَّفِيلَةِ}. انْتَهَى مِنْ إِرْشَادِ الْفَحُولِ. وَيَقُولُ الشَّيْخُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ الْبِرَّاكُ (أَسْتَاذُ الْعَقِيدَةِ وَالْمَذَاهِبِ الْمَعَاصِرَةِ بِجَامِعَةِ الْإِمَامِ مُحَمَّدِ بْنِ سَعُودِ الْإِسْلَامِيَّةِ) فِي (إِرْشَادِ الْعِبَادِ إِلَى مَعَانِي لَمَعَةِ الْإِعْتِقَادِ): الإِجْمَاعُ الَّذِي يَنْضَبِطُ هُوَ مَا ذَكَرَهُ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي الْعَقِيدَةِ الْوَاسِطِيَّةِ بِقَوْلِهِ {وَالِإِجْمَاعُ الَّذِي يَنْضَبِطُ هُوَ مَا كَانَ عَلَيْهِ السَّلَفُ الصَّالِحُ، إِذْ بَعْدَهُمْ كَثُرَ الْاِخْتِلَافُ، وَانْتَشَرَتِ الْأُمَّةُ"، **فَالِإِجْمَاعُ الَّذِي يَنْضَبِطُ هُوَ إِجْمَاعُ الصَّحَابَةِ** رِضْوَانِ اللَّهِ تَعَالَى عَلَيْهِمْ}. انْتَهَى. وَقَالَ الشَّيْخُ الْبِرَّاكُ أَيْضًا فِي فَتَاوَى لَهُ بِعَنْوَانِ (الإِجْمَاعُ الْمَعْتَبَرُ) عَلَى مَوْقِعِهِ **فِي هَذَا الرَّابِطِ**: يَقُولُ أَهْلُ الْعِلْمِ {إِنَّ **الإِجْمَاعَ الَّذِي يَنْضَبِطُ هُوَ إِجْمَاعُ الصَّحَابَةِ**، أَمَّا بَعْدَ الصَّحَابَةِ فَالْأُمَّةُ قَدْ انْتَشَرَتْ وَاتَّسَعَتْ فَلَا يَنْضَبِطُ إِجْمَاعُ الْأُمَّةِ}، لَكِنْ كَثِيرٌ مِنَ أَهْلِ الْعِلْمِ يَحْكُونُ الإِجْمَاعَ، وَغَايَةُ الْأَمْرِ أَنْ يَدُلَّ **[أَيُّ الإِجْمَاعِ بَعْدَ عَصْرِ الصَّحَابَةِ]** عَلَى أَنَّهُ **قَوْلُ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ**، وَلِهَذَا يَقُولُ بَعْضُهُمْ {لَا نَعْلَمُ فِيهِ خِلَافًا} وَ{وَهُوَ قَوْلُ كُلِّ مَنْ نَحْفَظُ عَنْهُ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ}

[و] هذا دَقِيقٌ وَصَحِيحٌ، انتهى باختصار، ويقول الشيخ مصطفى سلامة: الإجماع في عَصْرِ الصحابة، وبعد وفاة النبي صلى الله عليه وسلم قد وَقَعَ في كثير من المسائل، أما بَعْدَ الصحابة، وإن كان مُمَكِّناً إلا أنه مُتَعَذِّرٌ، وفي ذلك يقول شيخ الإسلام { **ولا يُعَلِّمُ إجماعاً بالمعنى الصحيح إلا ما كان في عَصْرِ الصحابة، أما بَعْدَهُم فقد تَعَذَّرَ غالباً** }، انتهى من التأسيس في أصول الفقه. **وفي هذا الرابط** تقول اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء (عبدالعزیز بن عبدالله بن باز وعبدالرزاق عفيفي وعبدالله بن غديان): يَبْعُدُ عَادَةً أَنْ يُطْلَعَ عَلَى إجماع أهل الحَلِّ والعَقْدِ في عَصْرِ مِنْ عُصُورِ هذه الأُمَّةِ **سِوَى عَصْرِ الصَّحَابَةِ** رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ. انتهى. ويقول محمد بن إسماعيل الصنعاني في (تطهير الاعتقاد): فَإِنَّ الأُمَّةَ الْمُحَمَّدِيَّةَ قَدْ مَلَأَتْ الْآفَاقَ، وَصَارَتْ فِي كُلِّ أَرْضٍ وَتَحْتَ كُلِّ نَجْمٍ، فَعُلَمَاؤُهَا الْمُحَقِّقُونَ لَا يَنْخَصِرُونَ، وَلَا يَتِمُّ لَأَحَدٍ مَعْرِفَةُ أَحْوَالِهِمْ، **فَمَنْ ادَّعَى الإجماعَ بَعْدَ انْتِشَارِ الدِّينِ وَكَثْرَةِ عُلَمَاءِ الْمُسْلِمِينَ، فَإِنَّهَا دَعْوَى كَاذِبَةٍ، كَمَا قَالَ أَيْمَةُ التَّحْقِيقِ؛** ثُمَّ لَوْ فُرِضَ أَنَّهُمْ عَلِمُوا بِالْمُنْكَرِ وَمَا أَنْكَرُوهُ بَلْ سَكَبُوا عَنْ إنْكَارِهِ، لَمَّا دَلَّ سُكُوتُهُمْ عَلَى جَوَازِهِ، فَإِنَّهُ قَدْ عُلِمَ مِنْ قَوَاعِدِ الشَّرِيعَةِ أَنَّ وَظَائِفَ الْإِنْكَارِ ثَلَاثَةٌ؛ أَوَّلُهَا الْإِنْكَارُ بِالْيَدِ، وَذَلِكَ بِتَغْيِيرِ الْمُنْكَرِ وَإِزَالَتِهِ؛ وَثَانِيهَا الْإِنْكَارُ بِاللِّسَانِ مَعَ عَدَمِ اسْتِطَاعَةِ التَّغْيِيرِ بِالْيَدِ؛ ثَالِثُهَا الْإِنْكَارُ بِالْقَلْبِ عِنْدَ عَدَمِ اسْتِطَاعَةِ التَّغْيِيرِ بِالْيَدِ وَاللِّسَانِ؛ فَإِنْ انْتَفَى أَحَدُهَا لَمْ يَنْتَفِ الْآخَرُ، وَمِثَالُهُ مُرُورُ فَرْدٍ مِنْ أَفْرَادِ عُلَمَاءِ الدِّينِ بِأَحَدِ الْمَكَاسِينِ [**الْمَكَاسِ** هُوَ مَنْ يَجْبِي الصَّرَائِبَ بِغَيْرِ حَقٍّ] وَهُوَ يَأْخُذُ أَمْوَالَ الْمَظْلُومِينَ، فَهَذَا الْفَرْدُ مِنْ عُلَمَاءِ الدِّينِ لَا يَسْتَطِيعُ التَّغْيِيرَ عَلَى هَذَا الَّذِي يَأْخُذُ أَمْوَالَ الْمَسَاكِينِ بِالْيَدِ وَلَا بِاللِّسَانِ، لِأَنَّهُ إِنَّمَا يَكُونُ سُخْرِيَةً لِأَهْلِ الْعَصْيَانِ، فَانْتَفَى شَرْطُ الْإِنْكَارِ بِالْوُضُوعَيْنِ، وَلَمْ

يَبْقَ إِلَّا الْإِنْكَارَ بِالْقَلْبِ الَّذِي هُوَ أَضْعَفُ الْإِيمَانِ، فَيَجِبُ عَلَى مَنْ رَأَى ذَلِكَ الْعَالِمَ سَاكِتًا عَلَى الْإِنْكَارِ -مَعَ مُشَاهِدَةٍ مَا يَأْخُذُهُ ذَلِكَ الْجَبَّارُ- أَنْ يَعْتَقِدَ أَنَّهُ تَعَذَّرَ عَلَيْهِ الْإِنْكَارُ بِالْيَدِ وَاللِّسَانِ، وَأَنَّهُ قَدْ أَنْكَرَ بِقَلْبِهِ، فَإِنْ حُسِّنَ الظَّنُّ بِالْمُسْلِمِينَ أَهْلُ الدِّينِ وَاجِبٌ، وَالتَّأْوِيلُ لَهُمْ مَا أَمْكَنَ ضَرْبُهُ لَارِبٍ [أَيُّ (وَالْتَّأْوِيلُ لَهُمْ -مَا أَمْكَنَ- لَارِبٍ وَاجِبٌ)]، انتهى. ويقول الشيخ عبدالقادر بن بدران الدمشقي: وقال أبو المعالي {والإنصاف أنه لا طريق لنا إلى معرفة الإجماع إلا في زمن الصحابة}، وقال البيضاوي {إن الوقوف عليه لا يتعذر في أيام الصحابة فإنهم كانوا قليلين محصورين ومجتمعين في الحجاز ومن خرج منهم بعد فتح البلاد كان معروفًا في موضعه}، قلتُ [والكلام ما زال للشيخ عبدالقادر]، وهذا هو الحقُّ البَيِّنُ، وَقَوْلُ الْمُصَنِّفِ [يعني ابن قدامة صاحب روضة الناظر] عن العلماء المجتهدين {هُم مُشْتَهَرُونَ مَعْرُوفُونَ} دَعْوَى بِلَا دَلِيلٍ، وَلَوْ كُنَّا فِي زَمَانِهِ وَطَالَبْنَاهُ بِمَعْرِفَةِ مُجْتَهِدِي عَصْرِهِ مِنْ أَهْلِ الْأَنْدَلُسِ وَالْهِنْدِ لَا رُبَّمَا كَانَ لَا يَعْرِفُ وَاجِدًا مِنْهُمْ. انتهى باختصار من كتاب نزهة الخاطر العاطر شرح روضة الناظر. وقال الشيخ أبو محمد المقدسي في (الرَّسَالَةُ الثَّلَاثِيَّةُ): وَالَّذِي نَعْتَقِدُ صِحَّتَهُ فِي هَذَا الْبَابِ وَإِمْكَانِ إِنْعِقَادِهِ وَتَحَقُّقِهِ، وَتُبَايَعُهُ وَتَعُدُّهُ مِنْ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ، [هُوَ] مَا ثَبَتَ مِنْ إجماع الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ عَلَى مَسَائِلَ لَهَا أَصْلٌ أَوْ مُسْتَنَدٌ مِنَ الشَّرِيعَةِ، وَذَلِكَ قَبْلَ تَفَرُّقِهِمْ فِي الْأَمْصَارِ، كَإِجماعِهِمْ عَلَى بَيْعَةِ أَبِي بَكْرٍ الصَّدِيقِ، وَإِجماعِهِمْ عَلَى قِتَالِ مَا يَعْصِي الزَّكَاةَ وَنَحْوَهُ، بِخِلَافِ مَا يُحْكِي وَيُدَّعَى مِنْ إجماع مَنْ سِوَاهُمْ مِمَّا يَعْشُرُ إِبْثَاتُهُ وَلَا يُعْلَمُ مُسْتَنَدُهُ، وَهَذَا لَيْسَ بِدَعَا مِنْ الْقَوْلِ مِنَّا؛ وَكَذَا [أَيُّ وَمِمَّا نَعْتَقِدُ صِحَّتَهُ أَيْضًا فِي هَذَا الْبَابِ] إجماعُ الْمُسْلِمِينَ عَلَى مَا عُلِمَ مِنَ الدِّينِ

بالضرورة مِمَّا لَا يُخَالِفُ فِيهِ أَحَدٌ مِنْ أَهْلِ الْإِسْلَامِ
كَالظَّهْرِ أَرْبَعُ رَكَعَاتٍ، وَكَتَحْرِيمِ الْخَمْرِ، وَمَا أَشَبَهُ هَذَا]...
 ثم قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الْمَقْدَسِيِّ-: قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ
 تَيْمِيَّةَ **[فِي (مَجْمُوعِ الْفَتَاوَى)]** {الْإِجْمَاعُ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ **[أَيُّ**
عَلَى حُجَّتِهِ] بَيْنَ عَامَّةِ الْمُسْلِمِينَ مِنَ الْفُقَهَاءِ
 وَالصُّوْفِيَّةِ وَأَهْلِ الْحَدِيثِ وَالْكَلَامِ وَغَيْرِهِمْ **فِي الْجُمْلَةِ**،
 وَأَنْكَرَهُ بَعْضُ أَهْلِ الْبِدْعِ مِنَ الْمُعْتَزِلَةِ وَالشَّيْعَةِ، لَكِنَّ
 الْمَعْلُومَ مِنْهُ مَا كَانَ عَلَيْهِ الصَّحَابَةُ، وَأَمَّا مَا بَعْدَ ذَلِكَ
 فَتَعَذَّرَ الْعِلْمُ بِهِ غَالِبًا، وَلِهَذَا اخْتَلَفَ أَهْلُ الْعِلْمِ فِيمَا
 يُذَكَّرُ مِنَ الْإِجْمَاعَاتِ الْخَادِثَةِ بَعْدَ الصَّحَابَةِ}، وَقَالَ **[أَيُّ**
ابْنُ تَيْمِيَّةَ فِي (مَجْمُوعِ الْفَتَاوَى) أَيْضًا] {وَالَّذِينَ كَانُوا
 يَذْكُرُونَ الْإِجْمَاعَ كَالشَّافِعِيِّ وَأَبِي ثَوْرٍ وَغَيْرِهِمَا
يُفَسِّرُونَ مُرَادَهُمْ بِأَنَّا لَا نَعْلَمُ نِزَاعًا، وَيَقُولُونَ (هَذَا هُوَ
 الْإِجْمَاعُ الَّذِي نَدَّعِيهِ). انتهى باختصار. قُلْتُ: وَمِنْ
 الْعُلَمَاءِ مَنْ يَذْكُرُ أَنَّ مِنْ أَسْبَابِ تَعَذُّرِ الْإِطْلَاعِ عَلَى
 الْإِجْمَاعِ بَعْدَ عَصْرِ الصَّحَابَةِ انْتِشَارُ الْمُجْمَعِينَ شَرْقًا
 وَغَرْبًا، وَجَوَازَ خَفَاءِ وَاحِدٍ مِنْهُمْ بِأَنْ يَكُونَ أَسِيرًا أَوْ
 مَحْبُوسًا أَوْ مُنْقَطِعًا عَنِ النَّاسِ، وَجَوَازَ أَنْ يَكُونَ أَحَدُهُمْ
 خَامِلَ الذِّكْرِ بِحَيْثُ لَا يُعْرَفُ أَنَّهُ مِنَ الْمُجْتَهِدِينَ، وَجَوَازَ
 أَنْ يَكْذِبَ بَعْضُهُمْ فَيُفْتِي عَلَى خِلَافِ اعْتِقَادِهِ خَوْفًا مِنْ
 سُلْطَانٍ جَائِرٍ.

(5) إِدْخَالُ الْقَبْرِ النَّبَوِيِّ فِي الْمَسْجِدِ كَانَ بَعْدَ مَوْتِ
 الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ: يَقُولُ الشَّيْخُ عَلِيُّ بْنُ
 عَبْدِ الْعَزِيزِ الشَّيْبِلِيُّ (أَسْتَاذُ الْعَقِيدَةِ وَالْمَذَاهِبِ الْمَعَاصِرَةِ
 فِي جَامِعَةِ الْإِمَامِ مُحَمَّدِ بْنِ سَعُودٍ) فِي (عِمَارَةِ مَسْجِدِ
 النَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ): وَمِمَّا يَجِبُ أَنْ يُعْلَمَ أَنَّ صَنِيعَ الْوَلِيدِ
 بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ هَذَا، إِنَّمَا كَانَ **بَعْدَ مَوْتِ الصَّحَابَةِ** رَضِيَ اللَّهُ
 عَنْهُمْ، فَلَمْ يَكُنْ يَجْرُؤُ عَلَى هَذَا الْعِنَادِ بِهَذَا الصَّنِيعِ فِي
 عَهْدِ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ. انتهى.

ويقول الشيخ الألباني في كتابه (تحذير الساجد):
وخلاصة القول أنه ليس لدينا نصٌ تقوُّمٌ به الحُجَّةُ على
أَنَّ أَحَدًا مِنَ الصَّحَابَةِ كَانَ فِي عَهْدِ عَمَلِيَةِ التَّغْيِيرِ هَذِهِ،
فَمَنْ ادَّعَى خِلَافَ ذَلِكَ فَعَلَيْهِ الدَّلِيلُ. انتهى.

ويقول الشيخ الألباني أيضًا في كتابه (تحذير الساجد):
فصارَ القبرُ بذلك في المسجد، ولم يَكُنْ في المدينة
أَحَدٌ مِنَ الصَّحَابَةِ حِينَئِذٍ خِلَافًا لِمَا تَوَهَّمُ بَعْضُهُمْ.
انتهى.

وَيَقُولُ الشَّيْخُ الألبانيُّ أيضًا في (الثمر المستطاب):
ذَكَرَ ابْنُ عبدِالهادي عن شيخ الإسلام ابن تيمية أَنَّ
المَسْجِدَ لَمَّا زَادَ فِيهِ الوليدُ وَأَدْخِلْتَ فِيهِ الحُجْرَةَ كَانَ قَدْ
مَاتَ عَامَّةُ الصَّحَابَةِ وَلَمْ يَبْقَ إِلَّا مَنْ أَدْرَكَ النَّبِيَّ صَلَّى
اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَلَمْ يَبْلُغْ سِنَ التَّمْيِيزِ الَّذِي يُؤَمَّرُ فِيهِ
بِالطَّهَارَةِ وَالصَّلَاةِ، وَمِنْ المَعْلُومِ بالتَّوَاتُرِ أَنَّ ذَلِكَ كَانَ
فِي خِلَافَةِ الوليدِ بْنِ عَبْدِالمَلِكِ. انتهى.

(6) رَدًّا عَلَى مَنْ زَعَمَ عَدَمَ إنْكَارِ أَحَدٍ مِنَ السَّلَفِ إِدْخَالَ
 قَبْرِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي مَسْجِدِهِ، قَالَ
 الشَّيْخُ الألبانيُّ في (تحذير الساجد): وَأَمَّا قَوْلُهُمْ {وَلَمْ
 يُنْكَرْ أَحَدٌ مِنَ السَّلَفِ ذَلِكَ}، فَنَقُولُ، وَمَا أَدْرَاكُمْ بِذَلِكَ؟،
 فَإِنْ مِنْ أَصْغَبِ الْأَشْيَاءِ عَلَى الْعُقَلَاءِ إِثْبَاتُ نَفْيِ شَيْءٍ
 يُمَكِّنُ أَنْ يَقَعَ وَلَمْ يُعْلَمْ كَمَا هُوَ مَعْرُوفٌ عِنْدَ الْعُلَمَاءِ، لِأَنَّ
 ذَلِكَ يَسْتَلِزُّمُ الاسْتِقْرَاءَ التَّامَّ وَالْإِحَاطَةَ بِكُلِّ مَا جَرَى...
 ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الألبانيِّ-: وَالْحَقِيقَةُ أَنَّ قَوْلَهُمْ هَذَا
 يَتَضَمَّنُ طَعْنًا ظَاهِرًا لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ فِي جَمِيعِ السَّلَفِ،
 لِأَنَّ إِدْخَالَ القَبْرِ إِلَى المَسْجِدِ مُنْكَرٌ ظَاهِرٌ عِنْدَ كُلِّ مَنْ
 عِلْمَ بِتِلْكَ الْأَحَادِيثِ الْمُتَقَدِّمَةِ وَبِمَعَانِيهَا، وَمِنْ المُحَالِ

أَنْ تَنْسِبَ إِلَى جَمِيعِ السَّلَفِ جَهْلَهُمْ بِذَلِكَ، فَهُمْ أَوْ - عَلَى الْأَقْلَ - بَعْضُهُمْ يَعْلَمُ ذَلِكَ يَقِينًا، وَإِذَا كَانَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ **فَلَا بُدَّ مِنَ الْقَوْلِ بِأَنَّهُمْ أَنْكَرُوا ذَلِكَ، وَلَوْ لَمْ تَقِفْ فِيهِ عَلَى نَصٍّ، لِأَنَّ التَّارِيخَ لَمْ يَحْفَظْ لَنَا كُلَّ مَا وَقَعَ، فَكَيْفَ يُقَالُ {إِنَّهُمْ لَمْ يُنْكِرُوا ذَلِكَ}؟ اللَّهُمَّ غَفْرًا. انتهى.**

قلتُ: بنفسِ طريقةِ رَدِّ الشيخِ الألباني على مَنْ زَعَمَ عَدَمَ إنكارِ أحدٍ مِنَ السَّلَفِ إدخالِ قبرِ النبي صلى الله عليه وسلم في مسجده، يُمكنُ أَنْ يَتِمَّ الرَّدُّ عَلَى مَنْ زَعَمَ أَنَّ أَحَدًا مِنَ السَّلَفِ لَمْ يُنْكِرِ الصَّلَاةَ فِي الْمَسْجِدِ النَّبَوِيِّ حَالِ وُجُودِ ثَلَاثَةِ قُبُورٍ بِدَاخِلِهِ.

(7) يَسْتَحِيلُ وُجُودُ إِجْمَاعٍ صَحِيحٍ عَلَى خِلَافِ حَدِيثٍ صَحِيحٍ دُونَ وُجُودِ نَاسِخٍ صَحِيحٍ. قَالَ الشَّيْخُ الْأَلْبَانِيُّ رَأْدًا عَلَى مُخَالَفِيهِ الْقَائِلِينَ بِوُجُودِ إِجْمَاعٍ عَلَى إِبَاحَةِ الذَّهَبِ مُطْلَقًا لِلنِّسَاءِ: لَوْ كَانَ يُمكنُ إثْبَاتُ الإِجْمَاعِ فِي الْجُمْلَةِ لَكَانَ ادِّعَاؤُهُ فِي خُصُوصِ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ غَيْرَ صَحِيحٍ **لأنه مُناقِضٌ لِلسُّنَّةِ الصَّحِيحَةِ، وَهَذَا مِمَّا لَا يُمكنُ تَصَوُّرُهُ أَيْضًا لِأَنَّهُ يَلْزَمُ مِنْهُ اجْتِمَاعُ الْأُمَّةِ عَلَى ضَلَالٍ، وَهَذَا مُسْتَحِيلٌ** لقوله صلى الله عليه وسلم {لَا تَجْتَمِعُ أُمَّتِي عَلَى ضَلَالَةٍ}، وَمِثْلُ هَذَا الإِجْمَاعِ لَا وُجُودَ لَهُ إِلَّا فِي الذَّهْنِ وَالْخَيَالِ، وَلَا أَصْلَ لَهُ فِي الْوُجُودِ وَالْوَاقِعِ... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ الْأَلْبَانِيِّ-: قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ بْنُ حَزْمٍ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى فِي (أَصُولِ الْأَحْكَامِ) {وَقَدْ أَجَازَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا أَنَّ يَرَدُّ حَدِيثُ صَحِيحٍ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَيَكُونُ الإِجْمَاعُ عَلَى خِلَافِهِ، قَالَ (وَذَلِكَ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ مَنسُوخٌ)، وَهَذَا عِنْدَنَا خَطَأٌ فَاحِشٌ مُتَيَقِّنٌ لِوُجْهِينَ بُرْهَانَيْنِ ضَرُورِيَّيْنِ؛ أَحَدُهُمَا أَنَّ **وُجُودَ حَدِيثٍ صَحِيحٍ يَكُونُ الإِجْمَاعُ عَلَى خِلَافِهِ مَعْدُومٌ،** لَمْ يَكُنْ قَطُّ وَلَا هُوَ فِي الْعَالَمِ، فَمَنْ ادَّعَى أَنَّهُ مَوْجُودٌ فَلْيَذْكُرْهُ لَنَا وَلَا سَبِيلَ

له -والله- إلى وجوده أبداً؛ والثاني أن الله تعالى قد قال (إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون) فَمَضْمُونُ عند كلِّ مَنْ يُؤْمِن بالله واليوم الآخر أن ما تَكْفُلُ الله عز وجل بحفظه فهو غير ضائع أبداً، لا يَشُكُّ في ذلك مسلمٌ، وكلام النبي صلى الله عليه وسلم كله وحيٌ بقوله تعالى (وما ينطق عن الهوى إن هو إلا وحي يوحى)، والوحي ذكرٌ بإجماع الأمة كلها، والذكر محفوظ بالنص، فكلامه عليه السلام محفوظ بحفظ الله تعالى عز وجل ضرورةً، منقولٌ كله إلينا، لا بُدَّ من ذلك، فلو كان هذا الحديث الذي ادَّعى هذا القائل أنه مُجمَعٌ على تركه وأنه منسوخٌ كما ذَكَرَ، لكان ناسخه الذي اتَّفَقُوا عليه قد ضاع ولم يُحفظ، وهذا تكذيبٌ لله عز وجل في أنه حافظٌ للذكر كله، ولو كان ذلك لَسَقَطَ كثيرٌ ممَّا بَلَغَ عليه السلام عن رَبِّه، وقد أَبْطَلَ ذلك رسولُ الله صلى الله عليه وسلم في قوله في حجة الوداع (اللهم هل بلغت؟)؛ قال **[أَيُّ ابْنِ حَزْمٍ]** {وَلَسْنَا نُنْكَرُ أَنْ يَكُونَ حَدِيثٌ صَحِيحٌ وَأَيُّ صَحِيحَةِ التَّلَاوَةِ مَنَسُوخَيْنِ إِمَّا بِحَدِيثٍ آخَرَ صَحِيحٍ وَإِمَّا بِأَيَّةٍ مَثْلَوَةٍ وَيَكُونُ الْإِتِّفَاقُ عَلَى النِّسْخِ الْمَذْكُورِ قَدْ ثَبَتَ بَلْ هُوَ مَوْجُودٌ عِنْدَنَا، إِلَّا أَنَّا نَقُولُ (لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ النَّاسِخُ لِهَما مَوْجُوداً أَيْضاً عِنْدَنَا مَنَقُولاً إِلَيْنَا مَحْفُوظاً عِنْدَنَا مُبَلَّغاً نَحْنُ بِلَفْظِهِ قَائِمُ النَّصِّ لَدِينَا) لَا بُدَّ مِنْ ذَلِكَ، وَإِنَّمَا الَّذِي مَنَعْنَا مِنْهُ فَهُوَ أَنْ يَكُونَ الْمَنَسُوخُ مَحْفُوظاً مَنَقُولاً مُبَلَّغاً إِلَيْنَا وَيَكُونُ النَّاسِخُ لَهُ قَدْ سَقَطَ وَلَمْ يُنْقَلْ إِلَيْنَا لَفْظُهُ، **فَهَذَا بَاطِلٌ عِنْدَنَا، لَا سَبِيلَ إِلَى وُجُودِهِ فِي الْعَالَمِ أَبَدَ الْأَبَدِ، لَأَنَّهُ مَعْدُومُ الْبَيِّنَةِ، قَدْ دَخَلَ -بأنه غير كائن- فِي بَابِ الْمُحَالِ وَالْمُمْتَنِعِ عِنْدَنَا، وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ**}. انتهى من كتاب آداب الزفاف.

(8) لَا يَصِحُّ أَنْ تُقَدَّمَ عَلَى السُّنَّةِ دَعْوَى إِجْمَاعٍ لَيْسَ مَعَهَا كِتَابٌ وَلَا سُنَّةٌ. يَقُولُ الشَّيْخُ الْأَلْبَانِيُّ فِي (آدَابِ الزَّفَافِ) رَاذًا عَلَى مُخَالَفَتِهِ الْقَائِلِينَ بِوُجُودِ إِجْمَاعٍ عَلَى إِبَاحَةِ الذَّهَبِ مُطْلَقًا لِلنِّسَاءِ: وَقَالَ الْعَلَامَةُ الْمُحَقِّقُ ابْنُ قَيْمٍ الْجُوزِيَّةِ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى {وَلَمْ يَزَلْ أُمَّةُ الْإِسْلَامِ عَلَى تَقْدِيمِ الْكِتَابِ عَلَى السُّنَّةِ، وَالسُّنَّةِ عَلَى الْإِجْمَاعِ، وَجَعَلَ **الْإِجْمَاعُ فِي الْمَرْتَبَةِ الثَّالِثَةِ**، قَالَ الشَّافِعِيُّ (الْحُجَّةُ كِتَابُ اللَّهِ وَسُنَّةُ رَسُولِهِ وَاتِّفَاقُ الْأُمَّةِ)، وَقَالَ فِي كِتَابِ اخْتِلَافِهِ مَعَ مَالِكٍ (وَالْعِلْمُ طَبَقَاتٌ، الْأُولَى الْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ الثَّابِتَةُ، **ثُمَّ الْإِجْمَاعُ فِيمَا لَيْسَ كِتَابًا وَلَا سُنَّةً**) {...} وَقَالَ ابْنُ الْقَيْمِ أَيْضًا فِي صَدَدِ بَيَانِ أَصُولِ فِتَاوَى الْإِمَامِ أَحْمَدَ {وَلَمْ يَكُنْ -يَعْنِي الْإِمَامُ أَحْمَدُ- يَقْدِّمُ عَلَى الْحَدِيثِ الصَّحِيحِ عَمَلًا وَلَا رَأْيًا وَلَا قِيَاسًا وَلَا قَوْلَ صَاحِبٍ، وَلَا عَدَمَ عِلْمِهِ بِالْمُخَالَفِ الَّذِي يُسَمِّيهِ كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ إِجْمَاعًا وَيُقَدِّمُونَهُ عَلَى الْحَدِيثِ الصَّحِيحِ، وَقَدْ كَذَّبَ أَحْمَدُ مَنْ ادَّعَى هَذَا الْإِجْمَاعَ وَلَمْ يُسِغْ تَقْدِيمَهُ عَلَى الْحَدِيثِ الثَّابِتِ، وَكَذَلِكَ الشَّافِعِيُّ {...} وَنُصُوصُ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَجَلَ عِنْدَ الْإِمَامِ أَحْمَدَ وَسَائِرِ أُمَّةِ الْحَدِيثِ مَنْ أَنْ يُقَدِّمُوا عَلَيْهَا تَوَهُّمَ إِجْمَاعٍ مَضْمُونِهِ عَدَمُ الْعِلْمِ بِالْمُخَالَفِ، **وَلَوْ سَاعَ لَتَعْطَلَّتِ النُّصُوصُ وَسَاعَ لِكُلِّ مَنْ لَمْ يَعْلَمْ مُخَالَفًا فِي حُكْمٍ مَسْأَلَةٍ أَنْ يُقَدِّمَ جَهْلَهُ بِالْمُخَالَفِ عَلَى النُّصُوصِ**}. انْتَهَى.

وَيَقُولُ ابْنُ الْقَيْمِ فِي (إِعْلَامِ الْمَوْقِعِينَ): وَصَارَ مَنْ لَمْ يَعْرِفِ الْخِلَافَ مِنَ الْمُقَلِّدِينَ إِذَا اخْتُجَّ عَلَيْهِ بِالْقُرْآنِ وَالسُّنَّةِ قَالَ {هَذَا خِلَافُ الْإِجْمَاعِ}، **وَهَذَا هُوَ الَّذِي أَنْكَرَهُ أُمَّةُ الْإِسْلَامِ، وَعَابُوا مِنْ كُلِّ نَاجِيَةٍ عَلَى مَنْ ارْتَكَبَهُ، وَكَذَّبُوا مَنْ ادَّعَاهُ**، فَقَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ فِي رَوَايَةِ ابْنِهِ عَبْدِ اللَّهِ {مَنْ ادَّعَى الْإِجْمَاعَ فَهُوَ كَاذِبٌ، لَعَلَّ النَّاسَ

اختلفوا، هَذِهِ دَعْوَى بَشَرٍ الْمَرِيسِيِّ وَالْأَصَمِّ، وَلَكِنْ يَقُولُ لَا تَعْلَمُ النَّاسَ اختلفوا، أَوْ لَمْ يَبْلُغْنَا}. انتهى.

ويقول ابنُ القيم أيضا في (إعلام الموقعين): وقد كان السَّلَفُ الطَّيِّبُ يَشْتَدُّ نَكِيرُهُمْ وَغَضَبُهُمْ عَلَى مَنْ عَارَضَ حَدِيثَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِرَأْيٍ أَوْ قِيَاسٍ أَوْ اسْتِحْسَانٍ أَوْ قَوْلِ أَحَدٍ مِنَ النَّاسِ كَائِنًا مَنْ كَانَ، وَيَهْجُرُونَ فَاعِلَ ذَلِكَ، وَيُنْكِرُونَ عَلَى مَنْ يَضْرِبُ لَهُ الْأَمْثَالَ، وَلَا يُسَوِّغُونَ غَيْرَ الْإِنْقِيَادِ لَهُ وَالتَّسْلِيمِ، وَالتَّلَقِّيِ بِالسَّمْعِ وَالطَّاعَةِ، **وَلَا يَخْطُرُ بِقُلُوبِهِمُ التَّوَقُّفُ فِي قُبُولِهِ حَتَّى يَشْهَدَ لَهُ عَمَلٌ أَوْ قِيَاسٌ أَوْ يُوَافِقَ قَوْلَ فُلَانٍ وَفُلَانٍ**، بَلْ كَانُوا عَامِلِينَ بِقَوْلِهِ {وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ} وبِقَوْلِهِ تَعَالَى {فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يَحْكُمَوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا} وبِقَوْلِهِ تَعَالَى {اتَّبِعُوا مَا أَنْزَلَ إِلَيْكُم مِّن رَّبِّكُمْ وَلَا تَتَّبِعُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ قَلِيلًا مَّا تَذَكَّرُونَ} وَأَمْثَالَهَا، فَدُفِعْنَا إِلَى زَمَانٍ إِذَا قِيلَ لِأَحَدِهِمْ "تَبَّتْ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ كَذَا وَكَذَا" يَقُولُ "مَنْ قَالَ بِهَذَا؟" وَيَجْعَلُ هَذَا دَفْعًا فِي صَدْرِ الْحَدِيثِ، أَوْ يَجْعَلُ جَهْلَهُ بِالْقَائِلِ بِهِ حُجَّةً لَهُ فِي مُخَالَفَتِهِ وَتَرْكِ الْعَمَلِ بِهِ، وَلَوْ نَصَحَ نَفْسَهُ لَعَلِمَ أَنَّ هَذَا الْكَلَامَ مِنْ أَعْظَمِ الْبَاطِلِ، وَأَنَّهُ لَا يَحِلُّ لَهُ دَفْعُ سُنَنِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِمِثْلِ هَذَا الْجَهْلِ، وَأَقْبَحُ مِنْ ذَلِكَ عُذْرُهُ فِي جَهْلِهِ، إِذْ يَعْتَقِدُ أَنَّ الْإِجْمَاعَ مُنْعَقِدٌ عَلَى مُخَالَفَةِ تِلْكَ السُّنَّةِ، وَهَذَا سُوءُ ظَنٍّ بِجَمَاعَةِ الْمُسْلِمِينَ، إِذْ يَنْسُبُهُمْ إِلَى اتِّفَاقِهِمْ عَلَى مُخَالَفَةِ سُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَأَقْبَحُ مِنْ ذَلِكَ عُذْرُهُ فِي دَعْوَى هَذَا الْإِجْمَاعِ، وَهُوَ جَهْلُهُ وَعَدَمُ عِلْمِهِ بِمَنْ قَالَ بِالْحَدِيثِ، فَعَادَ الْأَمْرُ إِلَى تَقْدِيمِ جَهْلِهِ

على السُّنَّةِ، والله المستعان؛ **ولا يُعْرِفُ إِمَامٌ مِنْ أُمَّةٍ**
الإِسْلَامِ الْبَتَّةَ قَالَ "لَا نَعْمَلُ بِحَدِيثِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى
اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَتَّى نَعْرِفَ مَنْ عَمِلَ بِهِ، فَإِنْ جَهِلَ مَنْ
بَلَغَهُ الْحَدِيثُ مَنْ عَمِلَ بِهِ لَمْ يَجِلْ لَهُ أَنْ يَعْمَلَ بِهِ" كما
يقول هذا القائل. انتهى.

ويقول الشيخُ محمد بن عبد الوهاب في (باب مَنْ أَطَاعَ
الْعُلَمَاءَ وَالْأُمَرَاءَ فِي تَحْرِيمِ مَا أَحَلَّ اللَّهُ أَوْ تَحْلِيلِ مَا
حَرَّمَ اللَّهُ فَقَدْ اتَّخَذَهُمْ أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ) مِنْ كِتَابِ
التَّوْحِيدِ: وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ {يُوشِكُ أَنْ تَنْزَلَ عَلَيْكُمْ
حِجَابٌ مِنَ السَّمَاءِ، أَقُولُ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَتَقُولُونَ قَالَ أَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ؟}، وَقَالَ
الإِمَامُ أَحْمَدُ {عَجِبْتُ لِقَوْمٍ عَرَفُوا الْإِسْنَادَ وَصَحَّتْهُ
وَيَذْهَبُونَ إِلَى رَأْيِ سَفِيَّانٍ، وَاللَّهُ تَعَالَى يَقُولُ (فَلْيَخْذَرِ
الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ
عَذَابٌ أَلِيمٌ)، أَتَذَرِي مَا الْفِتْنَةُ؟، الْفِتْنَةُ الشَّرْكَ، لَعَلَّه إِذَا
رَدَّ بَعْضَ قَوْلِهِ أَنْ يَقَعَ فِي قَلْبِهِ شَيْءٌ مِنَ الزَّيْغِ
فَيَهْلِكُ}، عَنْ عَدِيِّ بْنِ حَاتِمٍ {أَنَّهُ سَمِعَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقْرَأُ هَذِهِ الْآيَةَ (اتَّخَذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهَبَانَهُمْ
أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ وَالْمَسِيحَ ابْنَ مَرْيَمَ وَمَا أُمِرُوا إِلَّا
لِيُعْبَدُوا إِلَهًا وَاحِدًا، لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ، سُبْحَانَهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ)،
فَقُلْتُ لَهُ (إِنَّا لَسْنَا نَعْبُدُهُمْ)، قَالَ (أَلَيْسَ يُحَرِّمُونَ مَا
أَحَلَّ اللَّهُ فَتُحَرِّمُونَهُ؟، وَيُحِلُّونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ فَتُحِلُّونَهُ؟)،
فَقُلْتُ (بلى)، قَالَ (فَتِلْكَ عِبَادَتُهُمْ) { رَوَاهُ أَحْمَدُ
وَالْتِّرَمِذِيُّ وَخَسَنَهُ. انتهى.

ويقول الشيخُ ابن عثيمين في (القول المفيد على
كتاب التوحيد): بَعْضُ النَّاسِ يَزْتَكِبُ خَطَأً فَاجِشًا، إِذَا
قِيلَ لَهُ {قَالَ رَسُولُ اللَّهِ}، قَالَ {لَكِنْ فِي الْكِتَابِ
الْفُلَانِي كَذَا وَكَذَا}، فَعَلَيْهِ أَنْ يَتَّقِيَ اللَّهَ الَّذِي قَالَ فِي

كتابه {وَيَوْمَ يُنَادِيهِمْ فَيَقُولُ مَاذَا أَجَبْتُمُ الْمُرْسَلِينَ} ولم يقل {مَاذَا أَجَبْتُمُ فَلَانًا وَفَلَانًا}، أمّا صاحب الكتاب فإنه إن عَلمَ أنه يُحِبُّ الخَيْرَ وَيُرِيدُ الْحَقَّ، فإنه يُدْعَى له بالمغفرة والرحمة إذا أخطأ، ولا يُقال {إنه معصوم} يُعَارَضُ بقوله قول الرسول. انتهى.

وقال ابن القيم في كتابه (الروح): تجريد المتابعة [يعني متابعة الرسول صلى الله عليه وسلم] ألا تُقدِّم علي ما جاء به قول أحد ولا رأيَه كائناً من كان، بل تُنظر في صحّة الحديث أولاً، فإذا صحَّ لك نظرت في معناه ثانياً، فإذا تبَيَّن لك لم تعدل عنه ولو خالفك من بين المشرق والمغرب، ومعاد الله أن تتفوق الأمة على مخالفة ما جاء به نبيها، بل لا بُدَّ أن يكون في الأمة من قال به، ولو لم تعلمه، فلا تجعل جهلك بالقائل به حجة على الله ورسوله، بل اذهب إلى النص ولا تضعف، واعلم أنه قد قال به قائل قطعا، ولكن لم يصل إليك. انتهى.

وقال ابن القيم أيضا في كتابه (كتاب الصلاة): وقد اتخذ كثير من الناس دعوى النسخ والإجماع سلماً إلى إبطال كثير من السنن الثابتة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، وهذا ليس بالهين... ثم قال -أي ابن القيم-: ولا تُترك لرسول الله صلى الله عليه وسلم سنة صحيحة أبداً بدعوى إجماع ولا دعوى نسخ، إلا أن يوجد ناسخ صحيح صريح متأخر نقلته الأمة وحفظته، إذ محال على الأمة أن تضع النسخ الذي يلزمها حفظه وتحفظ المنسوخ الذي قد بطل العمل به ولم يبق من الدين، وكثير من المقلدة المتعصبين إذا رأوا حديثاً يخالف مذهبهم يتلقونه بالتأويل وحمله على خلاف ظاهره ما وجدوا إليه سبيلاً، فإذا جاءهم من ذلك ما

يَغْلِبُهُمْ **[أَيُّ إِذَا أَعْجَزَهُمُ التَّأْوِيلُ]** فَرَّغُوا إِلَى دَعْوَى **الإجماع على خلافه**، فَإِنْ رَأَوْا مِنْ الْخِلَافِ مَا لَا يُمَكِّنُهُمْ مَعَهُ دَعْوَى الإجماع **[أَيُّ إِذَا تَبَتَّ الْخِلَافُ]** فَرَّغُوا إِلَى الْقَوْلِ بِأَنَّهُ مَنسُوخٌ!، وَلَيْسَتْ هَذِهِ طَرِيقَ أَئِمَّةِ الْإِسْلَامِ، بَلْ أَئِمَّةُ الْإِسْلَامِ كُلُّهُمْ عَلَى خِلَافِ هَذِهِ الطَّرِيقِ، وَأَنَّهُمْ إِذَا وَجَدُوا لِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سُنَّةً صَحِيحَةً صَرِيحَةً لَمْ يُبْطِلُوهَا بِتَأْوِيلٍ وَلَا دَعْوَى إجماعٍ **ولانسح**، وَالشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ مِنْ أَكْثَرِ النَّاسِ إِنْكَارًا لِذَلِكَ. انتهى.

ويقولُ الشَّيْخُ الْأَلْبَانِيُّ فِي السَّلْسَلَةِ الصَّحِيحَةِ: لَا يَضُرُّ الْحَدِيثَ **وَلَا يَمْنَعُ الْعَمَلُ بِهِ عَدَمُ الْعِلْمِ بِمَنْ قَالَ بِهِ مِنَ الْفُقَهَاءِ**، لِأَنَّ عَدَمَ الْوُجُودِ لَا يَدُلُّ عَلَى عَدَمِ الْوُجُودِ. انتهى.

وَقَالَ ابْنُ حَزْمٍ فِي الْإِحْكَامِ فِي أَصُولِ الْأَحْكَامِ: فَكُلُّ مَنْ أَذَاهُ الْبَرْهَانُ مِنَ النَّصِّ أَوْ الإجماعِ الْمُتَيَقِّنِ إِلَى قَوْلٍ مَا، وَلَمْ يُعْرِفْ أَحَدٌ قَبْلَهُ قَالَ بِذَلِكَ الْقَوْلِ، فَفَرَضُ عَلَيْهِ الْقَوْلُ بِمَا أَدَّى إِلَيْهِ الْبَرْهَانُ، وَمَنْ خَالَفَهُ فَقَدْ خَالَفَ الْحَقَّ، وَمَنْ خَالَفَ الْحَقَّ فَقَدْ عَصَى اللَّهَ تَعَالَى، قَالَ تَعَالَى {قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ}، وَلَمْ يَشْتَرَطْ تَعَالَى فِي ذَلِكَ أَنْ يَقُولَ بِهِ قَائِلٌ قَبْلَ الْقَائِلِ بِهِ، بَلْ أَنْكَرَ تَعَالَى ذَلِكَ عَلَى مَنْ قَالَهُ، إِذْ يَقُولُ عَزَّ وَجَلَّ حَاكِيًا عَنِ الْكُفَّارِ مُنْكَرًا عَلَيْهِمْ أَنَّهُمْ قَالُوا {مَا سَمِعْنَا بِهَذَا فِي الْمِلَّةِ الْآخِرَةِ إِنْ هَذَا إِلَّا اخْتِلَاقٌ}؛ وَمَنْ خَالَفَ هَذَا فَقَدْ أَنْكَرَ عَلَى جَمِيعِ التَّابِعِينَ وَجَمِيعِ الْفُقَهَاءِ بَعْدَهُمْ، لِأَنَّ الْمَسَائِلَ الَّتِي تَكَلَّمُ فِيهَا الصَّحَابَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ مِنَ الْإِعْتِقَادِ أَوْ الْفُتْيَا، فَكُلُّهَا مُحْصَوْرٌ مُضْبُوطٌ مَعْرُوفٌ عِنْدَ أَهْلِ النَّقْلِ مِنْ ثِقَاتِ الْمُحَدِّثِينَ وَعُلَمَائِهِمْ، فَكُلُّ مَسْأَلَةٍ لَمْ يُرَوْ فِيهَا قَوْلٌ عَنْ صَاحِبٍ، لَكِنْ عَنْ تَابِعٍ

فَمَنْ بَعْدَهُ، فَإِنْ ذَلِكَ التَّابِعَ قَالَ فِي تِلْكَ الْمَسْأَلَةِ بِقَوْلٍ
لَمْ يَقُلْهُ أَحَدٌ قَبْلَهُ بِلَا شَكٍّ، وَكَذَلِكَ كُلُّ مَسْأَلَةٍ لَمْ يُخَفَّظْ
فِيهَا قَوْلٌ عَنْ صَاحِبٍ وَلَا تَابِعٍ، وَتَكَلَّمَ فِيهَا الْفُقَهَاءُ
بَعْدَهُمْ، فَإِنْ ذَلِكَ الْفَقِيهَ قَدْ قَالَ فِي تِلْكَ الْمَسْأَلَةِ بِقَوْلٍ
لَمْ يَقُلْهُ أَحَدٌ قَبْلَهُ، وَمَنْ تَقَفَ هَذَا الْبَابَ فَإِنَّهُ يَحْدُ لِأَبِي
حَنِيفَةَ وَمَالِكٍ وَالشَّافِعِيِّ أَرِيدَ مِنْ عَشْرَةِ آلَافِ مَسْأَلَةٍ لَمْ
يَقُلْ فِيهَا أَحَدٌ قَبْلَهُمْ بِمَا قَالُوهُ، فَكَيْفَ يُسَوِّغُ هَؤُلَاءِ
الْجُهَالُ لِلتَّابِعِينَ ثُمَّ لِمَنْ بَعْدَهُمْ أَنْ يَقُولُوا قَوْلًا لَمْ يَقُلْهُ
أَحَدٌ قَبْلَهُمْ، وَيُحَرِّمُ ذَلِكَ عَلَى مَنْ بَعْدَهُمْ إِلَيْنَا ثُمَّ إِلَى
يَوْمِ الْقِيَامَةِ، فَهَذَا مِنْ قَائِلِهِ دَعَاوَى بِلَا بُرْهَانٍ، وَتَخَرَّصُ
فِي الدِّينِ، وَخِلَافَ الْإِجْمَاعِ عَلَى جَوَازِ ذَلِكَ لِمَنْ ذَكَرْنَا،
فِي الْأَمْرِ كَمَا ذَكَرْنَا، فَمَنْ أَرَادَ الْوُقُوفَ عَلَى مَا ذَكَرْنَا
فَلْيَضْبِطْ كُلَّ مَسْأَلَةٍ جَاءَتْ عَنْ أَحَدٍ مِنَ الصَّحَابَةِ، فَهُمْ
أَوَّلُ هَذِهِ الْأُمَّةِ، ثُمَّ لِيَضْرِبَ بِيَدِهِ إِلَى كُلِّ مَسْأَلَةٍ خَرَجَتْ
عَنْ تِلْكَ الْمَسَائِلِ، فَإِنْ الْمُفْتِي فِيهَا قَائِلٌ بِقَوْلٍ لَمْ
يَقُلْهُ أَحَدٌ قَبْلَهُ. انتهى.

ويقول ابن القيم في (إعلام الموقعين): إذا كان عند
الرَّجُلِ الصَّحِيحَانِ [أَيُّ صَحِيحَا الْبَخَارِيِّ وَمُسْلِمٍ]، أَوْ
أَحَدُهُمَا، أَوْ كِتَابٌ مِنْ سُنَنِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
وَسَلَّمَ مَوْثُوقٌ بِمَا فِيهِ، فَهَلْ لَهُ أَنْ يُفْتِيَ بِمَا يَجِدُهُ فِيهِ؟
فَقَالَتْ طَائِفَةٌ مِنَ الْمُتَأَخِّرِينَ "لَيْسَ لَهُ ذَلِكَ، لِأَنَّهُ قَدْ
يَكُونُ مَنْسُوخًا، أَوْ لَهُ مُعَارِضٌ، أَوْ يَفْهَمُ مِنْ دَلَالَتِهِ خِلَافَ
مَا يَدُلُّ عَلَيْهِ، أَوْ يَكُونُ أَمْرٌ تَذَبُّبٌ فَيَفْهَمُ مِنْهُ الْإِجَابُ، أَوْ
يَكُونُ عَامًّا لَهُ مُخَصَّصٌ، أَوْ مُطْلَقًا لَهُ مُقَيَّدٌ، فَلَا يَجُوزُ لَهُ
الْعَمَلُ وَلَا الْفُتْيَا بِهِ حَتَّى يَسْأَلَ أَهْلَ الْفِقْهِ وَالْفُتْيَا؛"
وَقَالَتْ طَائِفَةٌ "بَلْ لَهُ أَنْ يَعْمَلَ بِهِ، وَيُفْتِيَ بِهِ، بَلْ يَتَعَيَّنُ
عَلَيْهِ، كَمَا كَانَ الصَّحَابَةُ يَفْعَلُونَ، إِذَا بَلَغَهُمُ الْحَدِيثُ عَنْ
رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَخَدَّتْ بِهِ بَعْضُهُمْ
بَعْضًا بَادَرُوا إِلَى الْعَمَلِ بِهِ مِنْ غَيْرِ تَوَقُّفٍ وَلَا بَحْثٍ عَنْ

مُعَارِضٍ، وَلَا يَقُولُ أَحَدٌ مِنْهُمْ قَطَّ هَلْ عَمِلَ بِهَذَا فَلَانٌ
وَفَلَانٌ؟ وَلَوْ رَأَوْا مَنْ يَقُولُ ذَلِكَ لَأُنْكَرُوا عَلَيْهِ أَشَدَّ
الْإِنْكَارِ، وَكَذَلِكَ التَّابِعُونَ، وَهَذَا مَعْلُومٌ بِالضَّرُورَةِ لِمَنْ لَهُ
أَدْنَى خَبْرَةٍ بِحَالِ الْقَوْمِ وَسِيرَتِهِمْ، وَطُولُ الْعَهْدِ بِالسُّنَّةِ،
وَبُعْدُ الزَّمَانِ وَعِتْقُهَا، لَا يُسَوِّغُ تَرْكَ الْأَخْذِ بِهَا وَالْعَمَلِ
بِغَيْرِهَا، وَلَوْ كَانَتْ سُنَنُ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
وَسَلَّمَ لَا يُسَوِّغُ الْعَمَلُ بِهَا بَعْدَ صِحَّتِهَا حَتَّى يَعْمَلَ بِهَا
فُلَانٌ أَوْ فُلَانٌ لَكَانَ قَوْلُ فُلَانٍ أَوْ فُلَانٍ عِيَارًا عَلَى
السُّنَنِ وَمُرَكَّبًا لَهَا وَشَرْطًا فِي الْعَمَلِ بِهَا، وَهَذَا مِنْ
أَبْطَلِ الْبَاطِلِ، وَقَدْ أَقَامَ اللَّهُ الْحُجَّةَ بِرَسُولِهِ دُونَ أَحَادِ
الْأُمَّةِ، وَقَدْ أَمَرَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِتَبْلِيغِ سُنَّتِهِ،
وَدَعَا لِمَنْ بَلَغَهَا، فَلَوْ كَانَ مَنْ بَلَغَتْهُ لَا يَعْمَلُ بِهَا حَتَّى
يَعْمَلَ بِهَا الْإِمَامُ فُلَانٌ وَالْإِمَامُ فُلَانٌ لَمْ يَكُنْ فِي تَبْلِيغِهَا
فَائِدَةٌ، وَحَصَلَ الْاِكْتِفَاءُ بِقَوْلِ فُلَانٍ وَفُلَانٍ. انتهى.

ويقول ابن القيم في كتاب الروح: قَالَ الشَّافِعِيُّ
{أَجْمَعَ النَّاسُ عَلَى أَنَّ مَنْ اسْتَبَانَتْ لَهُ سُنَّةُ رَسُولِ اللَّهِ
لَمْ يَكُنْ لَهُ أَنْ يَدْعَهَا لِقَوْلِ أَحَدٍ}. انتهى.

ويقول الشيخ الألباني في السلسلة الصحيحة: فَتَشَبَّهَتْ
بِهِ -يعني الحديث- وَغُضِّ عَلَيْهِ بِالنَّوَاجِدِ، وَدَعُ عَنْكَ آرَاءَ
الرَّجَالِ، فَإِنَّهُ إِذَا وَرَدَ الْأَثَرُ بَطَلَ النَّظَرُ. انتهى.

المسألة السابعة والثلاثون

زيد: هَلْ يَجُوزُ أَنْ تُصَلِّيَ النَّافِلَةَ فِي الْمَسْجِدِ النَّبَوِيِّ فِي أَوْقَاتِ النَّهْيِ، لِمَا هُوَ مَعْرُوفٌ مِنْ فَضْلِ الصَّلَاةِ فِي الْمَسْجِدِ النَّبَوِيِّ؟.

عمرو: لا يجوز... جاء [في هذا الرابط](#) على موقع وكالة الرئاسة لشؤون المسجد النبوي التابع للرئاسة العامة لشؤون المسجد الحرام والمسجد النبوي: يُسَنُّ لِلزَّائِرِ أَنْ يُصَلِّيَ الصَّلَوَاتِ الْمَفْرُوضَةَ فِي مَسْجِدِ الرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، **وَمَا شَاءَ اللَّهُ مِنَ النَّوَافِلِ فِي غَيْرِ وَقْتِ النَّهْيِ**. انتهى. قلتُ: وهنا لاحظ -يرحمك الله- أن الوكالة لم تُقَدِّمَ **فضيلة الصلاة في المسجد النبوي** على **تَجَنُّبِ حُرْمَةِ الصَّلَاةِ فِي أَوْقَاتِ النَّهْيِ**؛ فما بال مَنْ يُقَدِّمُ **فضيلة الصلاة في المسجد النبوي** على **تَجَنُّبِ حُرْمَةِ الصَّلَاةِ فِي مَسْجِدٍ فِيهِ ثَلَاثَةُ قُبُورٍ**، مع ما وَرَدَ فِي ذَلِكَ مِنْ لَعْنٍ، وَنَصٍّ أَهْلَ الْعِلْمِ عَلَى أَنَّهُ مِنَ الْكِبَائِرِ، وَأَنَّهُ ذَرْيَةٌ مُوَصَّلَةٌ إِلَى الشَّرِكِ الْأَكْبَرِ، وَأَنَّهُ تَشَبُّهُ بِشِرَارِ الْخَلْقِ.

المسألة الثامنة والثلاثون

زيد: لَوْ قَالَ رَجُلٌ "أَنَا إِذَا صَلَّيْتُ فِي مَسْجِدٍ مِنْ مَسَاجِدِ مَكَّةَ الْهَادِيَةِ أَكُونُ أَخْشَعَ أَكْثَرَ بِكَثِيرٍ، وَإِذَا صَلَّيْتُ فِي الْحَرَمِ أَرَى زِحَامًا شَدِيدًا جِدًّا، وَتَبَرُّجُ نِسَاءٍ، أَنَا أَكُونُ أَخْشَعَ فِي صَلَاتِي فِي مَسْجِدٍ مِنْ مَسَاجِدِ مَكَّةَ غَيْرِ الْحَرَمِ"؛ فَهَلِ الْأَفْضَلُ لِهَذَا الرَّجُلِ أَنْ يُصَلِّيَ فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ؟.

عمرو: لا... يقول الشيخ محمد صالح المنجد **في هذا الرابط** على موقعه: لو واحد قال "أنا إذا صليتُ في مسجد من مساجد مكة الهادئة أخشعُ أكثر بكثير، وإذا صليتُ في الحَرَمِ زحام شديد جدًّا، وفتنة النساء تَبْرُج النساء، صلاتي في مسجد من مساجد مكة غير الحَرَمِ أنا أخشعُ"، قلنا أن المصلحة المتعلقة بذات العمل أو ذات العبادة مُقدَّمة على المصلحة المتعلقة بزَمَانِ العبادة أو مكان العبادة، ومن هنا يُمكن أن يُقال إن صلاته في ذلك المسجد أفضل بالنسبة له، لأن الخُشوع أكثر. انتهى. قلت: وهنا لاحظ -يرحمك الله- أن الشيخ لم يُقدِّم **فضيلة الصلاة في المسجد الحرام على فضيلة الخُشوع في الصلاة في مسجد آخر**، مع العلم بأن الصلاة في المسجد الحرام -على ما سَبَقَ نَقُلُه عن الشيخ ابن باز- أفضل من مائة صلاة في مسجد النبي صلى الله عليه وسلم؛ فما بال من يُقدِّم **فضيلة الصلاة في المسجد النبوي على تَجَنُّبِ حُرْمَةِ الصلاة في مسجد فيه ثلاثة قبور**، مع ما وَرَدَ في ذلك من لَعْنٍ، وَنَصٍّ أَهْلُ العلم على أنه من الكبائر، وأنه ذَرِيعَةٌ مُوصِّلَةٌ إلى الشرك الأكبر، وأنه تَشَبُّه بِشِرَارِ الخَلْقِ.

المسألة التاسعة والثلاثون

زيد: هناك مَنْ يَزْعُمُ أَنَّ إِزَالََةَ الْقُبَّةِ الْخَضِرَاءِ الَّتِي عَلَى قَبْرِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مُتَعَذِّرٌ حَالِيًا، وَأَنَّ إِرْجَاعَ الْمَسْجِدِ النَّبَوِيِّ إِلَى مَا كَانَ عَلَيْهِ فِي عَهْدِ الصَّحَابَةِ مِنْ جِهَةِ الْقَبْرِ أَيْضًا مُتَعَذِّرٌ حَالِيًا، وَذَلِكَ بِسَبَبٍ مَا قَدْ يَتَرْتَّبُ عَلَى ذَلِكَ مِنْ فِتَنِ يُثِيرُهَا الْقُبُورِيُّونَ، مِنْ إِنْهَامِ الْعُلَمَاءِ وَالسَّاسَةِ الَّذِينَ سَيَقُومُونَ عَلَى عَمَلِيَّةِ التَّغْيِيرِ هَذِهِ بِأَنَّهُمْ يُبْغِضُونَ الرَّسُولَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَلَا يَزْعُونَ حُرْمَتَهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَرُبَّمَا خَرَجَ هَؤُلَاءِ الْقُبُورِيُّونَ بِالسَّلَاحِ عَلَى سَاسَتِهِمْ؛ ثُمَّ يَقُولُ هَذَا الزَّاعِمُ أَنَّهُ رُبَّمَا يَأْتِي جِيلٌ بَعْدَنَا وَسَطٌ طُرُوفٍ أَفْضَلَ مِنْ طُرُوفِنَا فَيَتِمَّكَنُ مِنْ إِزَالَةِ هَذِهِ الْمُتَنَكَّرَاتِ؛ فَهَلْ تَرَى أَنَّ هَذَا الزَّعْمَ صَحِيحٌ؟

عمرو: لا، هذا الزَّعْمُ لَيْسَ صَحِيحًا، وَبَيَّانُ ذَلِكَ فِي النَّقَاطِ التَّالِيَةِ:

(1) هَلِ السَّجَّادُ الَّذِي طَالَبَ الشَّيْخُ الْأَلْبَانِيُّ بِرَفْعِهِ مِنَ الْمَسْجِدِ - بِحَسَبِ مَا مَرَّ ذِكْرُهُ - سَيُثِيرُ الْقُبُورِيِّينَ فَيَخْرُجُونَ بِالسَّلَاحِ عَلَى السَّاسَةِ؟ !!! **فَلِمَاذَا إِذَنْ لَمْ يُسْتَجَبْ لِمَا طَلَبَهُ الشَّيْخُ؟ !!!**، وَعَلَى كُلِّ حَالٍ لَوْ رَجَعَتْ إِلَى كَلَامِ الشَّيْخِ الْأَلْبَانِيِّ الَّذِي مَرَّرْنَا فِي هَذَا الْحِوَارِ عَنِ السَّجَّادِ الْمَذْكُورِ **سَتَفْهَمُ السَّبَبَ الْحَقِيقِيَّ فِي عَدَمِ التَّخَلُّصِ مِنَ الْمُتَنَكَّرَاتِ** الَّتِي ذَكَرْتَهَا فِي سُؤَالِكَ.

(2) الْحَدِيثُ عَنْ رَدَّاتٍ فِعْلٍ مَطْنُونَةٍ مِنْ قِبَلِ الْقُبُورِيِّينَ - سَوَاءً كَانُوا رَافِضَةً أَوْ أَفَرَاخَهُمُ الصُّوفِيَّةَ - لَا يَخْلُو مِنْ مُبَالِغَةٍ مَمْجُوجَةٍ، وَخَاصَّةً لَوْ تَمَّ تَوْجِيهُ الْمَجَامِيعِ الْفَقْهِيَّةِ وَالْهَيْئَاتِ الْعِلْمِيَّةِ الْمُتَنَسِّبَةِ لِلْسَّنَةِ الْمُنْتَشِرَةِ فِي شَتَى

أنحاء العالم إلى بيان الحكم الشرعي في هذه المنكرات، وإلى إصدار توصيات بالقيام بعملية التغيير هذه، وخاصة لو تم توجيه جميع وسائل الإعلام إلى بيان الحكم الشرعي في هذه المنكرات بشكل متكرر يضمن وصول البيان إلى جميع الناس أو جلهم.

(3) جيل الساسة الحالي هو الأقوى شوكة بين كل أجيال السياسة التي حكمت المكان، وليس بعيداً عنا وأد تَمَرِد وتَمَدِد الرافضة في البحرين، واليمن، ومحافظة القطيف (ذات الأغلبية الشيعية)، وكذلك ليس بعيداً عنا إعدام المزعج الشيعي نمر باقر النمر؛ ولذلك فإن كل متأمل لواقع أيامنا الحالية يعلم أن سلطان الجيل الحالي من السياسة مهيم على المكان بقوة، فلو تم التخلص من هذه المنكرات حالياً، ربما لن يكون باستطاعة أي أحد مجرّد الاحتجاج.

(4) مقولة {إن الناس سيفتنون}، متى ستنتهي؟!!!، الرسول صلى الله عليه وسلم نهى، ومخالفة أمره هو عين الفتنة، وهذا هم الناس قد فتنوا، وجعلوا هذه المنكرات ذريعة في بناء أضرحة وقباب الشرك!!!، وكلما طال الوقت عظمت هذه البدع، وصار لها شرعية أكبر في عقول الناس، فإلى متى كل جيل يلقي بعبء إزالة هذه المنكرات إلى الجيل الذي بعده؟!!! [قال ابن مفلح في (آداب الشرعية): من المرحئة وأهل الفجور قد يرون ترك الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ظناً أن ذلك من باب ترك الفتنة. انتهى].

(5) عندما هم الوليد بن عبدالمك بآخال القبور الثلاثة في المسجد لم يخش الفتنة مع مخالفته للعلماء وقتئذ!!! بينما إذا هم من أيديهم الأمر الآن بتصحيح

الْوَضْعُ سُبَّارُكَ فَعَلَهُمْ كُلُّ الْعُلَمَاءِ الْمُنتَسِبِينَ لِلْسُّنَّةِ فِي شَتَّى أَنْحَاءِ الْعَالَمِ .

(6) لقد مَرَّ بنا في هذا الجوارِ شَهادَاتُ الشَّيْخِينَ مُقْبِلِ الوادِعِيِّ والألبانيِّ والمَرْجِعِ الشَّيْعِيِّ الإيرانيِّ جعفر السبحاني، عَمَّا يَحْضُلُ مِنْ مُخَالَفاتٍ فِي الْمَسْجِدِ النَّبَوِيِّ مِنْ جَرَاءِ وُجُودِ الْقَبْرِ بِدَاخِلِهِ، **وَالَّتِي مِنْهَا مَا هُوَ شِرْكَِيٌّ**؛ فَأَيُّ فِتْنَةٍ بَعْدَ ذَلِكَ تَسْتَحِقُّ أَنْ تَخْشَاهَا!!! أَلَيْسَ وَقُوعُ الشَّرِكِ هُوَ أَعْظَمُ الْفِتَنِ!!! أَلَيْسَ حِفْظُ الدِّينِ (مِنْ جَانِبِ الْوُجُودِ وَمِنْ جَانِبِ الْعَدَمِ) هُوَ أَعْلَى مَقاصِدِ الشَّرِيعَةِ!!! أَلَيْسَ لِأَجْلِ حِفْظِ الدِّينِ أَمَرَ اللَّهُ أَنْ تُبَدَلَ الْأَنْفُسُ وَالْأَمْوَالُ!!!.

(7) مِنَ الْمَعْلُومِ أَنَّ **وَلَاءَ الرَّافِضَةِ فِي جَمِيعِ دُولِ الْعَالَمِ هُوَ لِإِيرَانَ** الَّتِي تَسْعَى لِإِقْيَامِ إِمْرَاطُورِيَّةٍ عَالَمِيَّةٍ رَافِضِيَّةٍ، وَهُمْ فِي سَبِيلِهِمْ لِذَلِكَ لَا يَرْقُبُونَ فِي مُوَحِّدٍ إِلَّا وَلَا ذِمَّةً، وَيُؤَدُّونَ أَنْ يَتِمَكَّنُوا مِنْ جَمِيعِ الْمُوَحِّدِينَ فَيَمِيلُوا عَلَيْهِمْ مِثْلَةَ وَاحِدَةٍ، **وَلَا يَدْخِرُونَ جُهْدًا** فِي إِيْذَاءِ وَاضْطِهَادِ الْمُوَحِّدِينَ فِي أَيِّ مِنْ **مَنَاطِقِ نُفُوذِهِمْ**، سَوَاءً فِي إِيرَانَ أَوْ الْعِرَاقِ أَوْ بَعْضِ الْمُحَافَظَاتِ اليَمَنِيَّةِ أَوْ السُّورِيَّةِ، فَإِنَّهُمْ لَا يَنْتَظِرُونَ مَنْ يَقُومُ بِاسْتِغْزَارِهِمْ لِيَقُومُوا بِإِيْذَاءِ الْمُوَحِّدِينَ فِي مَنَاطِقِ نُفُوذِهِمْ، أَوْ فِي غَيْرِهَا **(إِنْ اسْتَطَاعُوا)**، فَإِذَا كَانَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ فَمَا الَّذِي يُخْشَى مِنْهُمْ إِذَا تَمَّ إِزَالَةُ الْمُتَنَكِّراتِ الْمَذْكُورَةِ فِي السُّؤَالِ؟!!!!... أَخْشَى أَنْ تَصِلَ إِلَى مُسْتَوَى مِنَ الْإِنْهَزَامِيَّةِ وَالْإِنْطِطَاحِ إِلَى الدَّرَجَةِ الَّتِي يَأْتِي فِيهَا يَوْمٌ نَسْمَعُ فِيهِ مَنْ يَقُولُ أَنَّهُ عَلَى أَهْلِ التَّوْحِيدِ أَنْ يَكْفُوا عَنْ تَوْحِيدِهِمْ **سَدًّا لِذَرْيَعَةٍ** اسْتِغْزَارِ الرَّافِضَةِ وَأَفْرَاحِهِمُ الصُّوْفِيَّةِ!!! بَلْ أَنَّهُ مِنْ فِيهِ الْمَرْحَلَةُ أَنْ يَتَشَيَّعُوا لِيَحْظُوا بِرِضَاهُمْ!!!.

المسألة الأربعون

زيد: ما المُرادُ بقولهم "ما لا يَتِمُّ الواجبُ إلَّا به فهو واجبٌ"؟

عمرو: المُرادُ هو ما قاله الشيخ محمد حسن عبدالغفار في تيسير أصول الفقه للمبتدئين: أي شيء واجب عليك لا يُمكنُ أن تصلَ إليه إلَّا بأمرٍ آخر، فالأمرُ الآخرُ الذي سيُوصِّلُك إلى الواجبِ أيضًا واجبٌ، مثال ذلك، رجلٌ يجبُ عليه في الصلاة سَتْرُ العَوْرَةِ، ومعه مالٌ وليس عنده ثيابٌ، فيجبُ عليه شراءُ الثوبِ، فالأصلُ في شراءِ الثوبِ أنه ليس بواجبٍ، لكن يجبُ هنا لِغيره، لِيَسْتُرَ عَوْرَتَهُ مِنْ أَجْلِ الصلاةِ. انتهى.

وقال الشيخ عبدالكريم الخضير في شرح الورقات: الأمرُ بإيجادِ الفعلِ أمرٌ به وبما لا يَتِمُّ الفعلُ إلَّا به، كالأمرُ بالصلاة أمرٌ بالطهارة، أمرٌ بالسُّترة، أمرٌ بتحصيلِ الماءِ، أمرٌ بِقَصْدِ المسجدِ لأداءِ صلاةِ الجماعةِ، وهكذا... ثم قال: وإيجابُ الجماعةِ في المسجدِ إيجابٌ للذهابِ إليها، وإيجابُ أداءِ الشهادةِ إيجابٌ للذهابِ إلى المحكمةِ وهكذا. انتهى.

وقال الشيخ عبدالله الغديان في شرح كتاب القواعد والفوائد الأصولية: مَحْيءُ الإنسانِ للمسجدِ لأداءِ الصلاة، فَمَشْيُهُ مِنْ بَيْتِهِ إِلَى المسجدِ هذا واجبٌ، لأن الصلاةَ واجبةٌ وما لا يَتِمُّ الواجبُ إلَّا به فهو واجبٌ. انتهى.

وقال الشيخ خالد المصلح (أستاذ الفقه في كلية الشريعة في جامعة القصيم) [في هذا الرابط](#) على موقعه: صلاة الجماعة على الراجح من أقوال أهل العلم واجبة؛ فماذا نقول في حكم السَّغْيِ إلى صلاة الجماعة؟ الحكم واجب. انتهى.

المسألة الحادية والأربعون

زيد: ما المراد بمفهوم الموافقة؟.

عمرو: مفهوم الموافقة -أو مفهوم الخطاب أو التنبيه أو تنبيه الخطاب- هو أن يفهم حكم المسكوت عنه من حكم المنطوق به بدلالة سياق الكلام، لاشتراكهما في علة الحكم، وهذه العلة تُدْرِكُ بِمُجَرَّدِ فَهْمِ اللُّغَةِ، دون حاجة إلى بحثٍ وتأملٍ واجتهادٍ؛ ولمفهوم الموافقة صورتان، الصورة الأولى هي الصورة التي يكون فيها المسكوت عنه **أولى بالحكم** من المنطوق به، ومثاله قول الله تعالى "فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أَفٌ"، فإنه يفهم منه **من باب أولى** النهي عن ضربهم أو شتمهم، فنبه بمنع الأذى على منع ما هو **أولى منه**، وهو معنى يُدْرِكُ مِنْ غَيْرِ بَحْثٍ وَلَا تَطَرٍّ، وأمَّا الصورة الثانية فهي الصورة التي يكون فيها المسكوت عنه **متساويا في الحكم** مع المنطوق به، ومثاله قول الله تعالى "إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ الْيَتَامَى ظُلْمًا إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ نَارًا وَسَيَصْلَوْنَ سَعِيرًا" فقد دلت الآية بمنطوقها على تحريم أكل أموال اليتامى، ودلت بمفهومها على تحريم إحراقها وإغراقها، وهذا هو المسكوت عنه، فنبه بالمنع

مِنْ أَكُلِ مَالِ الْيَتِيمِ عَلَى كُلِّ مَا يُسَاوِيهِ فِي تَضْيِيعِ مَالِ
الْيَتِيمِ. قُلْتُ: وَالصُّورَةُ الْأُولَى يُطْلَقُ عَلَيْهَا مَفْهُومُ
الْمُوَافَقَةِ الْأُولَوِيِّ وَقَدْ وَى الْخِطَابِ وَقَدْ وَى اللَّفْظِ،
وَالصُّورَةُ الثَّانِيَةِ يُطْلَقُ عَلَيْهَا مَفْهُومُ الْمُوَافَقَةِ الْمُسَاوِي
وَلَحْنُ الْخِطَابِ وَلَحْنُ الْقَوْلِ. قُلْتُ أَيْضًا: وَقَدْ يُعَبَّرُ
الْبَعْضُ عَنِ الصُّورَةِ الْأُولَى بِقِيَاسِ الْأُولَى، وَالصُّورَةُ
الثَّانِيَةِ بِالْقِيَاسِ الْمُسَاوِي.

المسألة الثانية والأربعون

زید: أَسْكُنُ فِي قَرْيَةٍ صَغِيرَةٍ نَائِيَةٍ يَغْلِبُ عَلَى أَهْلِهَا
 الْفَقْرُ الشَّدِيدُ، فِي هَذِهِ الْقَرْيَةِ كَانَ يُوجَدُ رَجُلٌ لَيْسَ
 لَدَيْهِ أَوْلَادٌ وَيَمْلِكُ بَيْتَيْنِ مُتَجَاوِرَيْنِ، قَامَ هَذَا الرَّجُلُ
 بِتَحْوِيلِ أَحَدِ بَيْتَيْهِ إِلَى مَسْجِدٍ، وَبَعْدَ فِتْرَةٍ مِنَ الزَّمَنِ مَاتَ
 هَذَا الرَّجُلُ دَاخِلَ بَيْتِهِ الَّذِي يَعِيشُ فِيهِ، فَدَفَنَهُ أَقَارِبُهُ -
 وَكَانَ غَالِبِيَّتُهُمْ مِنَ الْمُتَصَوِّفَةِ- فِي قَبْرِ دَاخِلِ الْحُجْرَةِ
 الَّتِي مَاتَ بِدَاخِلِهَا (وَكَانَتْ هَذِهِ الْحُجْرَةُ صَغِيرَةً وَغَيْرَ
 مَسْقُوفَةٍ وَفِي أَحَدِ أَرْكَانِ الْمَنْزِلِ)، ثُمَّ سَدُّوا مَوْضِعِي
 بَابِ وَشَبَاكِ الْحُجْرَةِ بِالطُّوبِ، فَأَصْبَحَتِ الْحُجْرَةُ بِدُونِ
 بَابٍ أَوْ شُبَّاكٍ، وَبَعْدَ فِتْرَةٍ أُخْرَى مِنَ الزَّمَنِ إِحْتَاجَ أَهْلِ
 الْقَرْيَةِ إِلَى تَوْسِيعَةِ الْمَسْجِدِ، لِأَنَّ الْمَسْجِدَ أَصْبَحَ لَا يَسَعُ
 جَمِيعَ الْمُصَلِّينَ، فَطَلَبَ أَهْلُ الْقَرْيَةِ مِنَ الدَّوْلَةِ الْمُوَافَقَةَ
 عَلَى ضَمِّ جُزْءٍ مِنَ الطَّرِيقِ (الَّذِي أَمَامَ الْمَسْجِدِ) إِلَى
 الْمَسْجِدِ -حَيْثُ أَنَّ هَذَا الطَّرِيقَ كَانَ وَاسِعًا جَدًّا فَوْقَ
 الْحَاجَةِ- فَرَفَضَتِ الدَّوْلَةُ، فَحَاوَلَ أَهْلُ الْقَرْيَةِ شِرَاءَ
 الْبَيْتِ الَّذِي يَقَعُ خَلْفَ الْمَسْجِدِ أَوْ شِرَاءَ الْبَيْتِ الْمُجَاوِرِ
 لِلْمَسْجِدِ مِنَ الْجِهَةِ الْمُقَابِلَةِ لِلْجِهَةِ الَّتِي فِيهَا الْبَيْتُ
 الَّذِي دُفِنَ فِيهِ الرَّجُلُ، وَلَكِنَّ أَهْلَ الْقَرْيَةِ لَمْ يَسْتَطِيعُوا
 جَمْعَ الْمَالِ الْلازِمِ لِشِرَاءِ أَيٍّ مِنْ هَذَيْنِ الْبَيْتَيْنِ
 الْمَذْكُورَيْنِ، فَقَامَ أَقَارِبُ الْمَيِّتِ بِالتَّدْخُلِ فِي الْأَمْرِ،
 فَعَرَضُوا ضَمَّ الْبَيْتِ الَّذِي دُفِنَ الْمَيِّتُ فِي إِحْدَى حُجْرَاتِهِ
 إِلَى الْمَسْجِدِ، وَذَلِكَ بِشَرْطِ الْقَبُولِ بِضَمِّ الْبَيْتِ كَامِلًا
 بِحَيْثُ تُصْبِحُ الْحُجْرَةُ الَّتِي فِيهَا قَبْرُ الرَّجُلِ دَاخِلَ
 الْمَسْجِدِ، فَاجْتَمَعَ وَجْهَاءُ الْقَرْيَةِ وَاجْتَهَدُوا الرَّأْيَ،
 فَأَخْطَأُوا وَقَبِلُوا، عَلَى الرَّغْمِ مِنْ إِعْتِرَاضِ أَهْلِ الْعِلْمِ
 فِي الْقَرْيَةِ عَلَى ذَلِكَ، فَأَصْبَحَتِ الْحُجْرَةُ الَّتِي فِيهَا الْقَبْرُ

دَاخِلَ الْمَسْجِدِ، فَبَنَوْا حَوْلَ جِدَارِ الْحُجْرَةِ جِدَارًا لَيْسَ فِيهِ بَابٌ وَلَا شُبَّاكٌ وَمَفْتُوحًا مِّنَ الْأَعْلَى (أَيُّ لَيْسَ عَلَيْهِ سَقْفٌ) وَمُرْتَفِعًا بِقَدْرِ إِرْتِفَاعِ جِدَارِ الْحُجْرَةِ الَّذِي يَقْلُ عَنْ مِثْرَيْنِ وَجَعَلُوا بَيْنَ هَذَا الْجِدَارِ وَبَيْنَ جِدَارِ الْحُجْرَةِ فَضَاءً بِمِقْدَارِ مِثْرَيْنِ مِّنْ جَمِيعِ الْأَتِّجَاهَاتِ، ثُمَّ بَنَوْا حَوْلَ هَذَا الْجِدَارِ جِدَارًا آخَرَ مِثْلَهُ مَعَ تَرْكِ فَضَاءٍ بَيْنَهُمَا كَالْفَضَاءِ السَّابِقِ ذِكْرُهُ، ثُمَّ أَحَاطُوا هَذَا الْجِدَارَ الْآخِرَ بِجِدَارٍ آخَرَ مِثْلَهُ مَعَ تَرْكِ فَضَاءٍ بَيْنَهُمَا كَالْفَضَاءِ السَّابِقِ ذِكْرُهُ، ثُمَّ أَحَاطُوا هَذَا الْجِدَارَ الْآخِرَ بِمَقْصُورَةٍ مَّفْتُوحَةٍ مِّنَ الْأَعْلَى وَمُرْتَفِعَةٍ بِقَدْرِ إِرْتِفَاعِ جِدَارِ الْحُجْرَةِ، وَالْمَقْصُورَةُ هَذِهِ عِبَارَةٌ عَنْ سُورٍ حَدِيدِيٍّ يَبْعُدُ عَنِ الْجِدَارِ الْآخِرِ بِمِقْدَارِ مِثْرَيْنِ مِّنْ جَمِيعِ الْأَتِّجَاهَاتِ وَفِيهِ بَابٌ وَاحِدٌ، فَأَصْبَحَ الْقَبْرُ مُحَاطًا بِأَرْبَعَةِ جُدُرَانِ (لَيْسَ فِي أَيِّ مِنْهَا بَابٌ وَلَا شُبَّاكٌ) وَمَقْصُورَةٌ فِيهَا بَابٌ وَاحِدٌ؛ وَالْآنَ الْوَضْعُ الْقَائِمُ دَاخِلَ الْمَسْجِدِ هُوَ وَجُودُ الْمَقْصُورَةِ الْمَذْكُورَةِ فِي أَحَدِ أَرْكَانِ الْمَسْجِدِ وَلَا يُمَكِّنُ فِي الصَّلَاةِ إِسْتِقْبَالَهَا أَوْ الْوُقُوفُ عَنْ يَمِينِهَا بَلْ فَقَطْ يُمَكِّنُ إِسْتِدْبَارُهَا أَوْ الْوُقُوفُ عَنْ يَسَارِهَا، كَمَا أَنَّهُ لَا يُسَمَحُ لِأَحَدٍ بِدُخُولِ الْمَقْصُورَةِ، وَفِي نَفْسِ الْوَقْتِ لَمْ يَقُمْ أَهْلُ الْقَرْيَةِ بِعَمَلِ أَيِّ شَكْلٍ مِّنْ أَشْكَالِ الزَّخْرَفَةِ (سَوَاءٌ لِلْمَسْجِدِ أَوْ لِلْمَقْبَرَةِ)، وَلَمْ يَزِيدُوا دَرَجَاتٍ مِنْبَرِ الْمَسْجِدِ فَوْقَ ثَلَاثِ دَرَجَاتٍ، وَلَمْ يَصْنَعُوا مِحْرَابًا، وَلَمْ يَبْنُوا مُنْدَنَةً، وَلَمْ يَبْنُوا قُبَّةً (سَوَاءٌ فِي الْمَسْجِدِ أَوْ فَوْقَ الْقَبْرِ)، وَفِي نَفْسِ الْوَقْتِ فَإِنَّ الْمُصَلِّينَ مِنْ أَهْلِ الْقَرْيَةِ مُتَفَهِّمُونَ لِلْأَمْرِ فَلَا يَحْصُلُ مِنْهُمْ عِنْدَ هَذَا الْقَبْرِ مَا يَحْصُلُ مِنْ مُخَالَفَاتٍ شَرْعِيَّةٍ عِنْدَ غَيْرِهِ مِنَ الْقُبُورِ الْمَوْجُودَةِ فِي

المَسَاجِدِ الْأُخْرَى؛ وَالسُّؤَالُ الْآنَ هُوَ مَا حُكْمُ الصَّلَاةِ فِي هَذَا الْمَسْجِدِ الَّذِي لَا يُوجَدُ غَيْرُهُ فِي قَرِيَّتِنَا النَّائِيَةِ الصَّغِيرَةِ، عَلِمًا بِأَنِّي أَعْتَقِدُ صِحَّةَ مَذْهَبِ الشَّيْخَيْنِ ابْنِ بَارٍ وَسَعْدِ الْخَثْلَانِ مِنْ وَجُوبِ آدَاءِ الْفَرِيضَةِ فِي الْمَسْجِدِ؟ وَأَرْجُو مِنْكَ التَّرِيثَ قَبْلَ أَنْ تُجِيبَ عَلَى سُؤَالِي هَذَا، وَتَنْبَهُ إِلَى أَنَّكَ إِذَا مَنَعْتَ مِنَ الصَّلَاةِ فِي هَذَا الْمَسْجِدِ فَسَأَلَرْمُكَ بِأَنْ تَمْنَعَ مِنَ الصَّلَاةِ فِي الْمَسْجِدِ النَّبَوِيِّ مِنْ بَابِ أُولَى، وَذَلِكَ لِلآتِي: (1) الرَّجُلُ الْمَذْكُورُ كَانَ يَسْكُنُ فِي بَيْتِهِ الْمُلاصِقِ لِلْمَسْجِدِ، وَالرَّسُولُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَذَلِكَ. (2) الرَّجُلُ الْمَذْكُورُ دُفِنَ فِي بَيْتِهِ، وَالرَّسُولُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَذَلِكَ. (3) تَمَّ إِدْخَالُ الْقَبْرِ فِي مَسْجِدِ الْقَرْيَةِ بِأَمْرِ مِنْ وَجْهَائِهَا، وَاعْتَرَضَ عَلَى ذَلِكَ أَهْلُ الْعِلْمِ فِي الْقَرْيَةِ؛ وَكَذَلِكَ مَسْجِدُ الرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أُدْخِلَ فِيهِ الْقَبْرُ بِأَمْرِ مِنَ الْوَلِيدِ بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ، وَقَدْ اعْتَرَضَ الْعُلَمَاءُ وَقُتِّئِدَ عَلَى ذَلِكَ. (4) الرَّجُلُ الْمَذْكُورُ دُفِنَ فِي حُجْرَتِهِ الَّتِي مَاتَ فِيهَا وَالَّتِي هِيَ فِي الْمَسْجِدِ الْآنَ، وَالرَّسُولُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَذَلِكَ. (5) إِذَا كَانَ أَخْطَأَ وَجْهَاءُ الْقَرْيَةِ بِإِدْخَالِ قَبْرِ الرَّجُلِ فِي مَسْجِدِهِمْ، فَكَذَلِكَ قَدْ أَخْطَأَ الْوَلِيدُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ بِإِدْخَالِ الْقَبْرِ النَّبَوِيِّ فِي الْمَسْجِدِ **وَكَانَ خَطَاؤُهُ** فِي أَحَدِ الْقُرُونِ الْخَيْرِيَّةِ. (6) إِذَا كَانَ إِدْخَالُ الْوَلِيدِ بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ لِلْقَبْرِ خَطَاً وَلَكِنَّهُ قَدْ حَصَلَ، فَكَذَلِكَ كَانَ إِدْخَالُ وَجْهَاءِ الْقَرْيَةِ لِلْقَبْرِ خَطَاً وَلَكِنَّهُ قَدْ حَصَلَ. (7) وَجْهَاءُ الْقَرْيَةِ **لَمْ يَتَمَكَّنُوا** مِنْ تَوْسِيعِ مَسْجِدِهِمْ بِدُونِ إِدْخَالِ قَبْرِ الرَّجُلِ فِيهِ، بَيْنَمَا الْوَلِيدُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ **كَانَ بِإِمْكَانِهِ** تَوْسِيعُ الْمَسْجِدِ بِدُونِ إِدْخَالِ الْقَبْرِ النَّبَوِيِّ فِيهِ وَذَلِكَ بِأَنْ

يُوسَّعُهُ مِنْ جَمِيعِ الْجِهَاتِ مَا عَدَا الْجِهَةَ الَّتِي فِيهَا الْقَبْرُ. (8) الْقَبْرُ فِي مَسْجِدِ الْقَرْيَةِ مُحَاطٌ **بِأَرْبَعَةِ** جُدرانٍ وَمَقْصُورَةٍ، بَيْنَمَا الْقَبْرُ فِي الْمَسْجِدِ النَّبَوِيِّ مُحَاطٌ **بثَلَاثَةِ** جُدرانٍ وَمَقْصُورَةٍ. (9) **يُوجَدُ قِصَاءٌ مِنْ جَمِيعِ الْأَتِّجَاهَاتِ** بَيْنَ **كُلِّ جِدَارٍ وَآخَرَ** مِنَ الْجُدرانِ الْمَوْجُودَةِ دَاخِلَ مَقْصُورَةٍ مَقْبَرَةِ مَسْجِدِ الْقَرْيَةِ، بَيْنَمَا الْجُدرانُ الْمَوْجُودَةُ دَاخِلَ مَقْصُورَةٍ مَقْبَرَةِ الْمَسْجِدِ النَّبَوِيِّ **لَا يُوجَدُ بَيْنَهَا قِصَاءٌ إِلَّا الْقِصَاءُ** الَّذِي شَكْلُهُ مُثَلَّثٌ (وَالَّذِي هُوَ مَوْجُودٌ بَيْنَ جِدَارِ الْحُجْرَةِ النَّبَوِيَّةِ وَالْحَائِطِ الْمُخَمَّسِ). (10) مَسْجِدُ الْقَرْيَةِ فِيهِ **قَبْرٌ وَاحِدٌ**، بَيْنَمَا الْمَسْجِدُ النَّبَوِيُّ فِيهِ **ثَلَاثَةُ قُبُورٍ**. (11) لِأَجْلِ مَقَامِ النَّبُوَّةِ وَمَقَامِ الصُّحْبَةِ، فَإِنَّ دَوَاعِيَ الْأَفْتِيَانِ بِالْقُبُورِ الثَّلَاثَةِ **أَشَدُّ** مِنْ دَوَاعِي الْأَفْتِيَانِ بِقَبْرِ الرَّجُلِ الْمَذْكُورِ. (12) كَانَ ارْتِفَاعُ جِدَارِ الْحُجْرَةِ الَّتِي دُفِنَ فِيهَا الرَّجُلُ الْمَذْكُورُ يَقِلُّ عَنْ مِثْرَيْنِ وَلَمْ يُزِدْ فِي ارْتِفَاعِهِ **بَعْدَ الدَّفْنِ**، وَكَانَ ارْتِفَاعُ جِدَارِ الْحُجْرَةِ النَّبَوِيَّةِ يَقِلُّ أَيْضًا عَنْ مِثْرَيْنِ وَلَكِنْ فِي عَهْدِ الْوَلِيدِ بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ تَمَّ هَذَا الْجِدَارِ **وإِعَادَةُ بِنَائِهِ بِارْتِفَاعِ "6.13 متر"**. (13) قَبْرُ الرَّجُلِ الْمَذْكُورِ **لَا يَغْلُوهُ سَقْفٌ**، بَيْنَمَا الْقَبْرُ النَّبَوِيُّ **مَبْنِيٌّ فَوْقَهُ قُبَّتَانِ** فَوْقَ بَعْضِهِمَا أَعْلَاهُمَا مَا يُعْرَفُ بِالْقُبَّةِ الْخَضِرَاءِ. (14) مَسْجِدُ الْقَرْيَةِ **لَيْسَ بِهِ قُبَّةٌ**، بَيْنَمَا الْمَسْجِدُ النَّبَوِيُّ **بِهِ مِائَةٌ وَسَبْعَةٌ وَتِسْعُونَ قُبَّةً**. (15) مَسْجِدُ الْقَرْيَةِ وَكَذَلِكَ الْمَقْبَرَةُ الَّتِي فِيهِ **لَمْ يَتِمَّ زَخْرَفَتُهُمَا**، بَيْنَمَا كُلٌّ مِنَ الْمَسْجِدِ النَّبَوِيِّ وَالْمَقْبَرَةِ النَّبَوِيَّةِ **تَمَّ زَخْرَفَتُهُمَا** عَلَى مَا سَبَقَ نَقْلُهُ فِي هَذَا الْجَوَارِ عَنِ الشَّيْخِ مُقْبِلِ الْوَادِعِيِّ. (16) مِنْبَرُ مَسْجِدِ الْقَرْيَةِ يَتَكَوَّنُ مِنْ **ثَلَاثِ دَرَجَاتٍ** مِثْلَمَا كَانَ مِنْبَرُ الْمَسْجِدِ

النَّبَوِيَّ عَلَى عَهْدِ الرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
وُخْلَفَائِهِ الرَّاشِدِينَ، بَيْنَمَا مِنْبَرُ الْمَسْجِدِ النَّبَوِيِّ الْآنَ
يَتَكَوَّنُ مِنْ **إِثْنَتَيْ عَشْرَةَ دَرَجَةً**. (17) مَسْجِدُ الْقَرْيَةِ **لَيْسَ**
فِيهِ مِحْرَابٌ، بَيْنَمَا الْمَسْجِدُ النَّبَوِيُّ يَحْتَوِي عَلَى **سِتَّةِ**
مَحَارِيبَ. (18) مَسْجِدُ الْقَرْيَةِ **لَيْسَ بِهِ مِئْدَنَةٌ**، بَيْنَمَا
الْمَسْجِدُ النَّبَوِيُّ **بِهِ عَشْرُ مَآذِنَ**. (19) لَا يُمَكِّنُ إِسْتِقْبَالَ
الْقَبْرِ أَثْنَاءَ الصَّلَاةِ فِي مَسْجِدِ الْقَرْيَةِ، بَلْ **فَقَطْ يُمَكِّنُ**
إِسْتِدْبَارَهُ أَوْ الْوُقُوفُ عَنْ يَسَارِهِ، بَيْنَمَا الْمَسْجِدُ النَّبَوِيُّ
يَحْضُلُ فِيهِ أَثْنَاءَ الصَّلَاةِ إِسْتِقْبَالَ الْقَبْرِ عَلَى مَا سَبَقَ
نَقْلُهُ فِي هَذَا الْجَوَارِ عَنِ الشَّيْخِ مُحَمَّدِ بْنِ الْوَادِعِيِّ
وَالْأَلْبَانِيِّ وَمُحَمَّدِ مَتَوَلِي الشُّعْرَاوِيِّ الصُّوفِيِّ الْأَشْعَرِيِّ.
(20) مَسْجِدُ الْقَرْيَةِ **لَا يَحْضُلُ فِيهِ مِنْ جَرَاءِ وَجُودِ الْقَبْرِ**
بِدَاخِلِهِ مُخَالَفَاتٌ شَرْعِيَّةٌ، بَيْنَمَا الْمَسْجِدُ النَّبَوِيُّ **يَحْضُلُ**
فِيهِ مِنْ جَرَاءِ وَجُودِ الْقَبْرِ بِدَاخِلِهِ مُخَالَفَاتٌ مِنْهَا مَا هُوَ
شَرْكَئِيٌّ عَلَى مَا سَبَقَ نَقْلُهُ فِي هَذَا الْجَوَارِ عَنِ الشَّيْخَيْنِ
مُحَمَّدِ بْنِ الْوَادِعِيِّ وَالْأَلْبَانِيِّ وَالْمَرْجِعِ الشَّيْعِيِّ الْإِيرَانِيِّ
جَعْفَرِ السَّبْحَانِيِّ. (21) إِذَا تَرَكْتُ أَدَاءَ الْفَرِيضَةِ فِي
مَسْجِدِ الْقَرْيَةِ **فَسَاكُونٌ قَدْ تَرَكْتُ وَاجِبًا لَا مَندوبًا** -وذلك
حَسَبَ مَذْهَبِي مِنْ وَجوبِ أَدَاءِ الْفَرِيضَةِ فِي الْمَسْجِدِ-
لِأَنَّهُ لَمَّا كَانَ لَا يُوجَدُ فِي هَذِهِ الْقَرْيَةِ مَسْجِدٌ غَيْرُ هَذَا
الْمَسْجِدِ، فَيَكُونُ تَوَجُّهُي لِهَذَا الْمَسْجِدِ بَعِيْنَهُ وَاجِبًا، لِأَنَّ
مَا لَا يَتِمُّ الْوَاجِبُ إِلَّا بِهِ فَهُوَ وَاجِبٌ؛ بَيْنَمَا إِذَا تَرَكَ
الْمُصَلِّي الصَّلَاةَ فِي الْمَسْجِدِ النَّبَوِيِّ (بِسَبَبِ وَجُودِ
الْقُبُورِ الثَّلَاثَةِ بِدَاخِلِهِ) وَصَلَّى فِي مَسْجِدٍ آخَرَ فَلَنْ يَفُوتَهُ
إِلَّا فَضِيلَةُ الصَّلَاةِ فِي الْمَسْجِدِ النَّبَوِيِّ، **وهذه الفضيلةُ**
مندوبةٌ (أَيُّ مُسْتَحَبَّةٌ) لَا وَاجِبَةٌ، وَيُمْكِنُ تَعْوِيضُهَا عَلَى مَا

سَبَقَ فِي هَذَا الْجَوَارِ مِنْ بَيَانِ أَنَّ هُنَاكَ فِي الشَّرِيعَةِ
الكَثِيرَ مِنَ الْأَعْمَالِ الْيَسِيرَةِ الْجَالِبَةِ لِأُجُورٍ كَبِيرَةٍ؛ وَمِنْ
المَعْلُومِ أَنَّ الْوَاجِبَ أَعْلَى رُتَبَةٍ مِنَ الْمُسْتَحَبِّ، وَقَدْ مَرَّ
بِنَا قَوْلُ الشَّيْخِ مُحَمَّدٍ صَالِحِ الْمُنْجِدِ {المَصْلَحَةُ الْوَاجِبَةُ
مُقَدَّمَةٌ عَلَى الْمَصْلَحَةِ الْمُسْتَحَبَّةِ}، وَالْآنَ، مَا رَدُّكَ يَا
عَمْرُو عَلَى مَا أَوْرَدْتَهُ عَلَيْكَ؟

عمرو: أمهلني بعضَ الوقتِ لأَعَاوِدَ مُرَاجَعَةَ الْمَسْأَلَةِ.

زيد: لَكَ مَا أَرَدْتُ.

المسألة الثالثة والأربعون

زيد: مَنْ مِنَ الْعُلَمَاءِ الْمُعَاصِرِينَ تَنْصَحُ بِمُتَابَعَتِهِمْ
وَالِاسْتِفَادَةِ مِنْهُمْ؟

عمرو: مِنَ الْمُعَاصِرِينَ الَّذِينَ أَنْصَحُ -وَبَشِدَّةً- بِمُتَابَعَتِهِمْ
الشَّيْخُ أَبُو سَلْمَانَ الصُّومَالِي، وَالشَّيْخُ عَبْدُ اللَّهِ الْخَلِيفِي،
وَالشَّيْخُ مُحَمَّدُ بْنُ شَمْسِ الدِّينِ؛ فَأَمَّا الشَّيْخُ أَبُو سَلْمَانَ
الصُّومَالِي فَهُوَ مِنْ أَفْضَلِ الْعُلَمَاءِ فِي التَّأْصِيلِ الشَّرْعِيِّ
لِمَسَائِلِ (الْحَاكِمِيَّةِ، وَالْبَيْعَةِ، وَالْجِهَادِ، وَالْإِيمَانِ وَالْكَفْرِ،
وَالْإِرْجَاءِ وَالْخَارِجِيَّةِ، وَالْعُذْرُ بِالْجَهْلِ)، كَمَا أَنَّهُ مِنْ أَفْضَلِ
الْعُلَمَاءِ فِي (الرَّدِّ عَلَى الْمُخَالِفِينَ مِنْ أَصْحَابِ الْفِكْرِ
الْإِرْجَائِيِّ الْمُعَاصِرِ مِنَ الْمُتَعَالِمِينَ الْمَغْرُورِينَ مُدَّعِي
السَّلَفِيَّةِ الَّذِينَ تَسَرَّبَتْ إِلَيْهِمُ الْمَفَاهِيمُ الْإِرْجَائِيَّةُ بِسَبَبِ
النَّظَرِ فِي كُتُبِ الْأَشْعَرِيَّةِ -الَّذِينَ هُمْ مِنْ غَلَاةِ الْمُرْجئة-
قَبْلَ التَّحَقُّقِ بِعَقِيدَةِ وَمَنْهَجِ السَّلَفِ)؛ وَأَمَّا الشَّيْخَانِ
عَبْدُ اللَّهِ الْخَلِيفِي وَمُحَمَّدُ بْنُ شَمْسِ الدِّينِ فَهُمَا مِنَ

أَفْضَلُ الْعُلَمَاءِ فِي (بَيَانِ عَقِيدَةٍ وَمَنْهَجِ أَهْلِ السُّنَّةِ
وَالْجَمَاعَةِ، وَالرَّدُّ عَلَى الْمُخَالَفِينَ مِنَ الْأَشْعَرِيَّةِ، وَمَنْ
ذَبَّ عَنْهُمْ مِنَ الْمُتَعَالِمِينَ الْمَعْرُورِينَ مُدَّعِي السَّلَفِيَّةِ،
وَمَنْ تَأَثَّرَ بِهِمْ بِسَبَبِ النَّظَرِ فِي كُتُبِهِمْ قَبْلَ التَّحَقُّقِ
بِعَقِيدَةٍ وَمَنْهَجِ السَّلَفِ).

المسألة الرابعة والأربعون

زيد: ما هي الكتب التي تنصح بدراستها في التفسير
والعقيدة؟

عمرو: بخصوص **التفسير** فَإِنِّي أَنْصَحُ بِدِرَاسَةِ كِتَابَيْنِ؛
الْأَوَّلُ هُوَ (**مَوْسُوعَةُ التَّفْسِيرِ الْمَأْثُورِ**)، وَهُوَ مِنْ إِعْدَادِ
مَرْكَزِ الدِّرَاسَاتِ وَالْمَعْلُومَاتِ الْقُرْآنِيَّةِ بِمَعْهَدِ الْإِمَامِ
الشَّاطِبِيِّ بِجُدَّةَ، وَبِإِشْرَافِ الشَّيْخِ مُسَاعِدِ بْنِ سَلِيمَانَ
الطَّيَّارِ (أَسْتَاذُ الدِّرَاسَاتِ الْقُرْآنِيَّةِ بِجَامِعَةِ الْمَلِكِ سَعُودَ
بِالرِّيَاضِ)؛ وَأَمَّا الثَّانِي فَهُوَ (**مَوْسُوعَةُ التَّفْسِيرِ الْمُحَرَّرِ**)،
وَهُوَ مِنْ إِعْدَادِ مَوْسُوسَةِ الدَّرَرِ السُّنِّيَّةِ بِالْمَمْلَكَةِ الْعَرَبِيَّةِ
السَّعُودِيَّةِ، وَبِمُرَاجَعَةِ الشَّيْخِ خَالِدِ السَّبْتِ (أَسْتَاذُ
التَّفْسِيرِ وَعِلُومِ الْقُرْآنِ بِجَامِعَةِ الدَّمَامِ) وَالشَّيْخِ أَحْمَدَ
الْخَطِيبِ (أَسْتَاذُ التَّفْسِيرِ وَعِلُومِ الْقُرْآنِ بِجَامِعَةِ
الْأَزْهَرِ)، وَبِإِشْرَافِ الشَّيْخِ عَلَوِيِّ بْنِ عَبْدِ الْقَادِرِ السَّقَّافِ.

وَأَمَّا بِخُصُوصِ **العقيدة** فَإِنِّي أَنْصَحُ بِدِرَاسَةِ كُتُبِ الْعَقَائِدِ
الْمُسْتَنْدَةِ، وَهِيَ كُتُبٌ فِي **العقيدة رُوِيَتْ بِالْإِسْنَادِ**
الْمُتَّصِلِ إِلَى أُمَّةِ السَّلَفِ رِضْوَانُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ، وَمِنْ هَذِهِ
الْكَتُبِ مَا يَلِي:

(1) الْقَدَرُ، لِابْنِ وَهْبٍ (ت 197هـ).

- (2) أُصُولُ السُّنَّةِ لِلْحَمِيدِيِّ، (ت219هـ).
- (3) الْإِيْمَانُ، لِأَبِي عُبَيْدٍ الْقَاسِمِ بْنِ سَلَامٍ (ت224هـ).
- (4) الْإِيْمَانُ، لِأَبِي بَكْرِ بْنِ أَبِي شَيْبَةَ (ت235هـ).
- (5) الْإِيْمَانُ، لِلْعَدَنِيِّ (ت243هـ).
- (6) خَلْقُ أَفْعَالِ الْعِبَادِ وَالرَّذُّ عَلَى الْجَهْمِيَّةِ وَأَصْحَابِ التَّعْطِيلِ، لِلْبُخَارِيِّ (ت256هـ).
- (7) كِتَابُ التَّوْحِيدِ وَالرَّذُّ عَلَى الْجَهْمِيَّةِ (مِنْ صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ)، لِلْبُخَارِيِّ.
- (8) كِتَابُ الْإِيْمَانِ (مِنْ صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ)، لِلْبُخَارِيِّ.
- (9) كِتَابُ الْقَدْرِ (مِنْ صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ)، لِلْبُخَارِيِّ.
- (10) كِتَابُ بَدْءِ الْخَلْقِ (مِنْ صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ)، لِلْبُخَارِيِّ.
- (11) كِتَابُ الْقَدْرِ (مِنْ صَحِيحِ مُسْلِمٍ)، لِلْإِمَامِ مُسْلِمٍ (ت261هـ).
- (12) كِتَابُ فَضَائِلِ الْأَنْبِيَاءِ (مِنْ صَحِيحِ مُسْلِمٍ)، لِلْإِمَامِ مُسْلِمٍ.
- (13) كِتَابُ السُّنَّةِ (وَهُوَ مُقَدِّمَةٌ "سُتْنِ ابْنِ مَاجَهَ")، لِابْنِ مَاجَهَ (ت273هـ).
- (14) كِتَابُ السُّنَّةِ (مِنْ سُتْنِ أَبِي دَاوُدَ)، لِأَبِي دَاوُدَ السَّجِسْتَانِيِّ (ت275هـ).

(15) كِتَابُ الْقَدَرِ (مِنْ جَامِعِ التِّرْمِذِيِّ)، لِأَبِي عِيْسَى التِّرْمِذِيِّ (ت 279هـ).

(16) كِتَابُ صِفَةِ الْقِيَامَةِ (مِنْ جَامِعِ التِّرْمِذِيِّ)، لِأَبِي عِيْسَى التِّرْمِذِيِّ.

(17) الرَّذُّ عَلَى الْجَهْمِيَّةِ، لِعُثْمَانَ بْنِ سَعِيدِ الدَّارِمِيِّ (ت 280هـ).

(18) نَقْضُ الدَّارِمِيِّ عَلَى بِشْرِ الْمَرِيسِيِّ الْجَهْمِيِّ، لِعُثْمَانَ بْنِ سَعِيدِ الدَّارِمِيِّ.

(19) عَقِيدَةُ أَهْلِ السُّنَّةِ، لِحَزْبِ الْكُزْمَانِيِّ (ت 280هـ).

(20) الْبِدْعُ، لِابْنِ وَصَّاحٍ (ت 287هـ).

(21) السُّنَّةُ، لِابْنِ أَبِي عَاصِمٍ (ت 287هـ).

(22) السُّنَّةُ، لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ (ت 290هـ).

(23) السُّنَّةُ، لِمُحَمَّدِ بْنِ نَصْرِ الْمَرْوَزِيِّ (ت 294هـ).

(24) الْعَرْشُ وَمَا رُوِيَ فِيهِ، لِأَبِي جَعْفَرِ بْنِ أَبِي شَيْبَةَ (ت 297هـ).

(25) الْقَدَرُ، لَجَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْفَرَيَابِيِّ (ت 301هـ).

(26) دَلَائِلُ النُّبُوَّةِ، لَجَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْفَرَيَابِيِّ.

(27) النُّعُوثُ، لِلنَّسَائِيِّ (ت 303هـ).

- (28) صَرِيحُ السُّنَّةِ، لِأَبِي جَعْفَرِ الطَّبْرِيِّ (ت310هـ).
- (29) السُّنَّةُ، لِأَبِي بَكْرِ الْخَلَّالِ (ت311هـ).
- (30) التَّوْحِيدُ، لِأَبْنِ خُزَيْمَةَ (ت311هـ).
- (31) الْبَعْثُ وَالنُّشُورُ، لِأَبِي بَكْرِ بْنِ أَبِي دَاوُدَ السَّجِسْتَانِيِّ (ت316هـ).
- (32) الرَّدُّ عَلَى مَنْ يَقُولُ الْفُرْآنُ مَخْلُوقٌ، لِأَبِي بَكْرِ النَّجَّارِ (ت348هـ).
- (33) الشَّرِيعَةُ، لِأَبِي بَكْرِ الْآجُرِّيِّ (ت360هـ).
- (34) الْعَظَمَةُ، لِأَبِي الشَّيْخِ الْأَصْبَهَانِيِّ (ت369هـ).
- (35) الْإِبَانَةُ الْكُبْرَى، لِأَبْنِ بَطَّةَ (ت378هـ).
- (36) الرُّؤْيَةُ، لِلدَّارَقُطْنِيِّ (ت385هـ).
- (37) التَّرْوَلُ، لِلدَّارَقُطْنِيِّ.
- (38) الصِّفَاتُ، لِلدَّارَقُطْنِيِّ.
- (39) التَّوْحِيدُ، لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَنْدَةَ (ت395هـ).
- (40) الْإِيمَانُ، لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَنْدَةَ.
- (41) الرَّدُّ عَلَى الْجَهْمِيَّةِ، لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَنْدَةَ.
- (42) أُصُولُ السُّنَّةِ، لِأَبْنِ أَبِي زَمَنِينَ (ت399هـ).

- (43) رُؤْيَةُ اللَّهِ، لِابْنِ النَّحَّاسِ (ت416هـ).
- (44) شَرْحُ أُصُولِ إِعْتِقَادِ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ، لِلْأَلْكَائِيِّ (ت418هـ).
- (45) كَرَامَاتُ أَوْلِيَاءِ اللَّهِ، لِلْأَلْكَائِيِّ.
- (46) دَلَائِلُ النُّبُوَّةِ، لِأَبِي نُعَيْمٍ الْأَصْبَهَانِيِّ (ت430هـ).
- (47) السُّنَنُ الْوَارِدَةُ فِي الْفِتَنِ وَغَوَائِلِهَا وَالسَّاعَةِ وَأَشْرَاطِهَا، لِأَبِي عَمْرٍو الدَّانِيِّ (ت444هـ).
- (48) عَقِيدَةُ السَّلَفِ وَأَصْحَابِ الْحَدِيثِ، لِلصَّابُونِيِّ (ت449هـ).
- (49) إِبْطَالُ التَّأْوِيلَاتِ لِأَخْبَارِ الصِّفَاتِ، لِلْقَاضِي أَبِي يَعْلَى (ت458هـ).
- (50) الرَّدُّ عَلَى مَنْ يَقُولُ { "الم" حَرْفٌ }، لِأَبِي الْقَاسِمِ بْنِ مَنْدَه (ت470هـ).
- (51) دَمُّ الْكَلَامِ وَأَهْلِهِ، لِلْهَرَوِيِّ (ت481هـ).
- (52) الْحُجَّةُ فِي بَيَانِ الْمَحَجَّةِ، لِقِدْوَامِ السُّنَّةِ الْأَصْبَهَانِيِّ (ت535هـ).
- (53) إِثْبَاتُ صِفَةِ الْعُلُوِّ، لِابْنِ قُدَّامَةَ (ت620هـ).
- (54) الْعُلُوُّ، لِلذَّهَبِيِّ (ت748هـ).
- (55) الْعَرْشُ، لِلذَّهَبِيِّ.

وَقَدْ سُئِلَ مَوْقِعُ (الإسلام سؤال وجواب) الذي يُشرفُ عليه الشيخُ محمد صالح المنجد **في هذا الرابط** {هناك شبهةٌ أفكرُ فيها أحيانًا، وهي أن أهل السنة والجماعة الآن يعتمدون غالبًا في العقيدة والمنهج والترجيحات على الشيخ محمد بن عبد الوهاب والإمام ابن تيمية وتلميذه ابن القيم رحمهم الله، **فأين كتب العقيدة المؤلف قبل ابن تيمية**، لماذا لا ندرُسها؟}؛ فكان مما أجاب به الموقِعُ: وكتبُ الاعتقاد السلفيَّة الأثرية كثيرةٌ جدًا ولله الحمد، كـ (الإيمان) لأبي عبيد القاسم بن سلام (ت224هـ)، و(الإيمان) لأبي بكر بن أبي شيبة (ت235هـ)، و(خلق أفعال العباد) للبُخاري (ت256هـ) و(كتاب التوحيد) من صحيحه، و(كتاب السنة) من سنن أبي داود (ت275هـ)، و(الرد على الجهمية) لعثمان بن سعيد الدارمي (ت280هـ) و(النقض على بشر المريسي الجهمي) له، و(السنة) لابن أبي عاصم (ت287هـ)، و(السنة) لعبد الله بن أحمد بن حنبل (ت290هـ)، و(العزْش) لأبي جعفر بن أبي شيبة (ت297هـ)، و(صريح السنة) لأبي جعفر الطبري (ت310هـ)، و(السنة) لأبي بكر الخلال (ت311هـ)، و(التوحيد) لابن خزيمة (ت311هـ)، و(الصفات) للدارقطني (ت385هـ)، و(التوحيد) لابن مندة (ت395هـ) و(الإيمان) و(الرد على الجهمية) له، و(أصول السنة) لابن أبي زَمِين (ت399هـ)، و(شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة) للالكائي (ت418هـ)، و(عقيدة السلف وأصحاب الحديث) للصابوني (ت449هـ)، و(الحجة في بيان المحجة) لقوام السنة الأصبهاني (ت535هـ)، وجميعها مطبوعٌ والحمد لله، وبعضُ هذه الكتبُ شرحها جماعةٌ من المعاصرين، ويتبغى لطالب العلم أن يقرأ هذه الكتب ليقف على عقيدة السلف بنفسه، لئلا يظن أن العقيدة المتداولة اليوم هي عقيدة ابن تيمية أو من بعده، وخداهم، أو أنه

لم يسبقهم إلى ما قرّروه أئمة السنة والجماعة قبلهم.
انتهى باختصار.

وهنا لا بُدَّ من ذكر نصيحة مهمة جدًا قالها الشيخ محمد بن شمس الدين في مقالة له بعنوان (منهجية مقترحة لمن أراد أن يبدأ القراءة في كتب السلف) على موقعه [في هذا الرابط](#)، حيث قال الشيخ: فهذه منهجية أقترحها لقراءة كتب السلف في (الإيمان)، وذلك حتى لا يتحيز الطالب في بدء طلبه، وقبل أن أشرع في ذكر ما قصدت، أضع بين أيديكم نصيحة، ألا وهي أن هذه الكتب تجاذب المحققون إخراجها، **وكلُّ يريد توجيه الكتاب إلى توجيهه**، فتجد أخذهم يجعل المقدمة التي يكتبها والحاشية التي فيها كلامه أضعاف حجم الكتاب الأصلي، [هنا مبدأ النصيحة] فإن أردت فهم كلام صاحب الكتاب فاقرا هذه الكتب كما كتبها أصحابها، وعاود النظر فيها، وافهم ما عجزت عن فهمه بمقارنته بما جاء في الكتب الأخرى لأئمة الدين من السلف، وانصرف عن كل ما كتبه المحققون في الحواشي، إلا ما كان من بيان لصحة أو ضعف حديث، أو تفسير اسم لراو مبهم، أو ما شابه مما ليس فيه تفسير أو شرح أو تعقيب على قول المؤلف. انتهى بتصرف. وقد قال الشيخ محمد بن شمس الدين أيضا في فيديو له بعنوان (ما رأيك بذهب السلفية وهل أنت سلفي؟): السلفية يقولون أنهم يتبعون الكتاب والسنة بفهم السلف الصالح [قال الشيخ محمد بن الأمين الدمشقي في مقالة له بعنوان (الحد الفاصل بين المتقدمين والمتأخرين)] على موقعه [في هذا الرابط](#): الصواب أن عصر السلف الصالح ينتهي بحدود عام 300هـ، فيكون النسائي، وهو آخر الأئمة الستة [يعني البخاري ومسلم وأبا داود والترمذي والنسائي وابن ماجة] أصحاب

الكُتُب المشهورة في السُّنَّة، هو خاتمة السَّلَفِ حَيْثُ تُوفِّي سَنَةً 303هـ، **وَكُلٌّ مِّنْ تُوفِّي بَعْدَ ذَلِكَ لَا يُعْتَبَرُ مِنَ السَّلَفِ، هَذَا نِهَآيَةُ عَهْدِ السَّلَفِ، وَقَدْ ذَكَرَ الذَّهَبِيُّ فِي مُقَدِّمَةِ (المِيزَانِ) أَنَّ نِهَآيَةَ زَمَنِ الْمُتَقَدِّمِينَ هُوَ رَأْسُ الثَّلَاثِمِائَةِ، وَإِذَا نَظَرْنَا فَإِنَّ الْجِيلَ الرَّابِعَ وَهُوَ جِيلُ الْآخِذِينَ عَنِ أَتْبَاعِ التَّابِعِينَ وَمِنْ كِبَارِهِمْ أَحْمَدُ [ت 241هـ] وَمِنْ صِغَارِهِمُ النَّسَائِيُّ [ت 303هـ]، فَإِنَّهُ يَنْتَهِي بِنِهَآيَةِ الْقَرْنِ الثَّالِثِ. انْتَهَى بِاخْتِصَارٍ. وَفِي هَذَا الرَّابِطِ قَالَ مَرْكَزُ الْفَتْوَى بِمَوْقِعِ إِسْلَامِ وَيْبِ التَّابِعِ لِإِدَارَةِ الدَّعْوَةِ وَالْإِرْشَادِ الدِّينِيِّ بِوِزَارَةِ الْأَوْقَافِ وَالشُّؤُونِ الْإِسْلَامِيَّةِ بِدَوْلَةِ قَطْرَ: فَالسَّلَفِيَّةُ نِسْبَةٌ إِلَى السَّلَفِ الصَّالِحِ، وَهُمْ أَهْلُ الْقُرُونِ الثَّلَاثَةِ الْمُفَضَّلَةِ، مِنَ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ وَأَتْبَاعِهِمْ، فَمَنْ سَارَ عَلَى نَهْجِهِمْ، وَلَزِمَ طَرِيقَتَهُمْ، عِلْمًا وَعَمَلًا، وَفَهْمًا وَتَطْبِيقًا، فَهُوَ سَلَفِيٌّ وَإِنْ لَمْ يَتَسَمَّ بِهَذَا الْأَسْمِ. انْتَهَى]، يَعْنِي بِفَهْمِ الصَّحَابَةِ وَتَلَامِيذِ الصَّحَابَةِ وَتَلَامِيذِهِمْ وَتَلَامِيذِهِمْ [أَيِ بِفَهْمِ الصَّحَابَةِ، وَالتَّابِعِينَ، وَالتَّابِعِي التَّابِعِينَ، وَأَتْبَاعِ تَابِعِي التَّابِعِينَ]، هَذَا التَّنْظِيرُ جَيِّدٌ جَدًّا وَمَنْ فَعَلَهُ قَدْ فَعَلَ فِعْلًا جَيِّدًا، وَلَكِنْ هَلْ كُلٌّ مِّنْ ادَّعَى أَنَّهُ سَلَفِيٌّ أَوْ ادَّعَى أَنَّهُ يَنْتَسِبُ إِلَى السَّلَفِ هَلْ صَدَقَ فِي دَعْوَاهُ؟، هَلْ لَوْ قُلْتَ لَهُ {سَمِّ لِي ثَلَاثَةً كُتِبَ أَلْفَهَا السَّلَفُ} هَلْ سَيَسْتَطِيعُ أَنْ يُحِبَّ؟، هَلْ قَرَأَ كُتُبَهُمْ؟، هَلْ أَخَذَ بِأَقْوَالِهِمْ هَلْ تَبَنَّاها؟، **أَمْ هُوَ فَقَطْ يَقُولُ هَذِهِ الْأَقْوَالُ لِمُجَرَّدِ الْادِّعَاءِ.** انْتَهَى بِاخْتِصَارٍ. وَقَالَ الشَّيْخُ مُحَمَّدُ بْنُ شَمْسِ الدِّينِ أَيْضًا فِي فَيْدِيو لَهُ بِعُنْوَانِ (لِمَاذَا لَا أَسَمِّي نَفْسِي "سَلَفِيٌّ") : كَمْ مِّنْ إِنْسَانٍ سَمَّى نَفْسَهُ (سَلَفِيٌّ)، وَإِذَا سَأَلْتَهُ {هَلْ قَرَأْتَ كِتَابَ (السُّنَّةِ) لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَحْمَدَ [ت 290هـ]؟} تَجَدُّهُ لَمْ يَقْرَأْهُ، {هَلْ قَرَأْتَ كِتَابَ اللَّكَايِي؟}، هَلْ قَرَأْتَ كِتَابَ (الْإِبَانَةِ) لِابْنِ بَطَّة؟} {فَيَنْفِي}، عَلَى أَيِّ أُسَاسٍ (سَلَفِيٌّ)؟! [فَيُحِبُّ] {أَسَمِعُ الْمَشَايِخَ الْمُعَاصِرِينَ**

يَقُولُونَهَا وَأَقُولُهَا}!، أَنْتَ مِنْهَا جُك لَيْسَ سَلَفِيًّا، أَنْتَ لَا تَرْجِعُ إِلَى السَّلَفِ، لَا تُحَاكِمُ الْأَقْوَالَ إِلَى قَوْلِ السَّلَفِ، أَنْتَ فِعْلِيًّا لَسْتَ مِنَ النَّاسِ الَّذِينَ يَرْجِعُونَ إِلَى السَّلَفِ، فَقَوْلُكَ عَنْ نَفْسِكَ {سَلَفِيٌّ} هَذَا قَوْلٌ فِيهِ إِدْعَاءٌ غَيْرُ صَحِيحٍ. انتهى باختصار. وقال الشيخ محمد بن شمس الدين أيضًا في فيديو بعنوان (السَّلَفِيُّونَ لَا يَتَّبِعُونَ السَّلَفَ، يَتَّبِعُونَ الشَّيْخَ الْمُعَاصِرِينَ وَإِنْ خَالَفُوا السَّلَفَ): وَالَّذِينَ يُسَمُّونَ أَنْفُسَهُمْ (سَلَفِيَّةً) لَا يَعْرِفُونَ السَّلَفَ، أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْرِفُونَ السَّلَفَ، وَتَجِدُ كَثِيرًا مِنْهُمْ يَظُنُّ أَنَّ الْمَشَايخَ مِثْلَ ابْنِ عَثِيمِينَ [ت1421هـ] وَابْنِ بَارٍ [ت1420هـ] يَظُنُّ أَنَّهُمْ مِنَ السَّلَفِ، وَيَظُنُّ أَنَّ ابْنَ الْقَيْمِ [ت751هـ] مِنَ السَّلَفِ، وَيَظُنُّ أَنَّ ابْنَ تَيْمِيَّةَ [ت728هـ] مِنَ السَّلَفِ، فَلَا يَعْرِفُونَ السَّلَفَ وَلَا يَتَّبِعُونَ السَّلَفَ فِي كَثِيرٍ مِنَ الْمَسَائِلِ الَّتِي خَالَفَ بَعْضُ مَشَايِخِهِمْ فِيهَا، فَكَلَامُ الْمَشَايِخِ الْمُعَاصِرِينَ صَارَ هُوَ كَلَامُ السَّلَفِ بِالنِّسْبَةِ لِأَكْثَرِ السَّلَفِيَّةِ مِنَ الشَّبَابِ! انتهى باختصار. وقال الشيخ محمد بن شمس الدين أيضًا في فيديو له بعنوان (ابن تيمية ومحمد بن عبد الوهاب، هل يتبعهما أو نقديسهما؟): بِالنِّسْبَةِ لِلشَّيْخِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْوَهَّابِ وَالشَّيْخِ ابْنِ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ عَلَيْهِمَا، هُمَا قَرْدَانِ عَالِمَانِ مِنْ جُمْلَةِ عُلَمَاءَ كَثِيرِينَ مِنْ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ، لَسْنَا نُقَدِّسُهُمَا وَلَسْنَا نَتَّبَعُهُمَا دُونًا عَنِ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَدُونًا عَنِ السَّلَفِ! وَابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ عَلَيْهِ قَالَ فِي مَجْمُوعِ الْقِتَاوَى {أَمَّا الْإِغْتِقَادُ فَلَا يُؤْخَذُ عَنِّي وَلَا عَمَّنْ هُوَ أَكْبَرُ مِنِّي! بَلْ يُؤْخَذُ عَنِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَمَا أَجْمَعَ عَلَيْهِ سَلَفُ الْأُمَّةِ}. انتهى باختصار. وقال الشيخ محمد بن شمس الدين أيضًا في فيديو له بعنوان (رَدُّ عَلَى الدُّدُو، مَنْ هُمْ أَهْلُ السُّنَّةِ، وَهَلِ الْأَشَاعِرَةُ وَالْمَاتُرِيدِيَّةُ مِنْهُمْ؟): قِيَا إِخْوَةُ - بَارَكَ اللَّهُ فِيكُمْ - اتَّبِعُوا وَلَا تَبْتَدِعُوا، اتَّبِعُوا سَبِيلَ أَهْلِ

السُّنَّةِ، إِرْجِعُوا إِلَى كُتُبِ أَهْلِ السُّنَّةِ، لَا تَرْجِعُوا إِلَى قَوْلِي، أَنَا أَقُولُ لَكُمْ إِرْجِعُوا إِلَى كُتُبِ السَّلَفِ، إِرْجِعُوا إِلَى عَقِيدَةِ السَّلَفِ، إِرْجِعُوا إِلَى مَا قَالَهُ السَّلَفُ الصَّالِحُ **لَأنَّ الَّذِي قَالَهُ السَّلَفُ الصَّالِحُ هُوَ تَفْسِيرُ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ حَقًّا...** ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ ابْنُ شَمْسِ الدِّينِ-: وَعَلَيْكَ أَنْ تَعْتَصِمَ بِالْحَبْلِ الْمَتِينِ، بِكِتَابِ اللَّهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى وَبِسُنَّةِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، لَا يَفْهَمُ فُلَانٌ وَعِلَانٌ بَلْ يَفْهَمُ السَّلَفُ الصَّالِحُ، كُتُبُ السَّلَفِ مَوْجُودَةٌ، أَقْوَالُ السَّلَفِ مَنْقُولَةٌ، إِرْجِعْ إِلَيْهَا، لَا تَرْجِعْ لِي، لَا تَرْجِعْ لِلدُّو [عَضُو مَجْلِسِ أَمْنَاءِ الْإِتِّحَادِ الْعَالَمِيِّ لِعُلَمَاءِ الْمُسْلِمِينَ]، لَا تَرْجِعْ لِأَحَدٍ، **إِرْجِعْ لِلْسَّلَفِ أَنْفُسِهِمْ.** انتهى باختصار. وقال الشَّيْخُ مُحَمَّدُ بْنُ شَمْسِ الدِّينِ أَيْضًا فِي فِيدْيُو لَهُ بِعُنْوَانِ (شَرْحُ رِسَالَةِ السَّجَرِيِّ إِلَى أَهْلِ زَبِيدَ فِي مَنْ أَنْكَرَ الْخَرْفَ وَالصَّوْتَ): وَهُمْ **[أَيُّ الْأَشَاعِرَةِ]** لَا يَخْبُرُونَ أَصُولَ السُّنَّةِ، **مَا عِنْدَهُمْ عِلْمٌ بِأَصُولِ أَهْلِ السُّنَّةِ وَلَا مَا كَانَ السَّلَفُ عَلَيْهِ، إِرْجِعِ الْآنَ - مَثَلًا - مَا أَسَانِيدُ أَبِي الْحَسَنِ الْأَشْعَرِيِّ إِلَى السَّلَفِ الصَّالِحِ مِنْ كَلَامِهِمْ؟!**، نَحْنُ عِنْدَنَا الْكُتُبُ كُلُّهَا **مُسْتَدَّةٌ**، ابْنُ بَطَّةٌ مَثَلًا فِي (الإِبَانَةُ الْكُبْرَى) لَا يَنْقُلُ قَوْلًا إِلَّا يَنْقُلُهُ **بِإِسْنَادٍ**، الْخَلَالُ لَا يَنْقُلُ قَوْلًا إِلَّا **بِإِسْنَادٍ**، حَزْبُ الْكُزْمَانِيِّ **[بِ280هـ]** لَا يَنْقُلُ قَوْلًا إِلَّا **بِإِسْنَادٍ**، تَعَالَى لِأَبِي الْحَسَنِ الْأَشْعَرِيِّ {أَيْنَ أَسَانِيدُكَ يَا أَبَا الْحَسَنِ؟!} مَا عِنْدَهُ شَيْءٌ، {أَيْنَ أَسَانِيدُكَ يَا ابْنَ كَلَّابٍ؟!} مَا عِنْدَهُ شَيْءٌ، أَيْنَ أَسَانِيدُ حَتَّى الَّذِينَ جَاءُوا مِنْ بَعْدِهِمْ {الْجَوَيْنِيُّ أَيْنَ أَسَانِيدُهُ؟!}، مَا عِنْدَهُمْ شَيْءٌ يَرْجِعُونَ إِلَيْهِ، **مَا عِنْدَهُمْ أَسَانِيدُ إِلَى السَّلَفِ، مَا عِنْدَهُمْ خِبْرَةٌ بِكَلَامِ السَّلَفِ.** انتهى باختصار. وقال الشَّيْخُ مُحَمَّدُ بْنُ شَمْسِ الدِّينِ أَيْضًا فِي فِيدْيُو لَهُ بِعُنْوَانِ (خِذْلَانُ فَايزِ الْكَنْدَرِيِّ 16): هَؤُلَاءِ **[أَيُّ الْأَشَاعِرَةِ]** أَوْصَلُوا دِينَنَا مُشَوَّهًا؛ الَّذِي هُوَ الَّذِي جَاءَ بِهِ الرَّسُولُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ **وَالَّذِي**

كَانَ عَلَيْهِ سَلَفُ الْأُمَّةِ، هذا هو الدِّينُ، انتهى. وقال
 الشَّيْخُ مُحَمَّدُ بْنُ شَمْسِ الدِّينِ أَيْضًا فِي فِيدْيُو لَهُ بِعُنْوَانِ
 (سَرْدُ تَارِيخِي لِلْأَطْوَارِ الْعَقْدِيَّةِ الَّتِي مَرَّتْ بِهَا الْأُمَّةُ):
 الْمُدْجَنَةُ [وَهُمُ الَّذِينَ يُطَلَّقُ عَلَيْهِمْ إِسْمُ (السَّلَفِيَّةِ
 الْمُدْجَنَةِ). وَقَدْ قَالَ الشَّيْخُ مُحَمَّدُ بْنُ شَمْسِ الدِّينِ فِي
 مَقَالَةٍ لَهُ بِعُنْوَانِ (الْفِرْقُ وَالْمَنَاهِجُ الْجَدِيدَةُ) عَلَى مَوْقِعِهِ
فِي هَذَا الرِّابِطِ: السَّلَفِيَّةُ الْمُدْجَنَةُ هُمْ أَنَاسٌ يَنْتَسِبُونَ إِلَى
 السَّلَفِيَّةِ **فِي الظَّاهِرِ**. انتهى باختصارًا] هِيَ فِرْقَةٌ تَنْتَسِبُ
 إِلَى أَهْلِ السُّنَّةِ، وَتَقُولُ أَنَّهَا {تُحِبُّ السُّنَّةَ، وَتُؤْمِنُ
 بِصِفَاتِ اللَّهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى}، وَتُعَظِّمُ ابْنَ تَيْمِيَّةَ كَثِيرًا،
 وَلَكِنَّهُمْ يُحَذِّرُونَ مِنْ قِرَاءَةِ كُتُبِ السَّلَفِ! وَيَقُولُونَ
 {كُتُبُ السَّلَفِ فِيهَا **عُلُوبٌ**، وَفِيهَا أُمُورٌ إِذَا قَرَأْتَهَا لَمْ
 تَفْهَمْهَا، وَلَا يُمَكِّنُ أَنْ تَقْرَأَهَا إِلَّا عَلَيْنَا لِكَيْ نُفَسِّرَهَا لَكَ
بَطَرِيقَتِنَا!}، وَكَذَلِكَ فَإِنَّهُمْ يَتَمَيِّزُونَ -وَهَذَا رُكْنُهُمْ
 وَمِحْوَرُ رَحَاهُمْ- بِمُحَارَبَةِ الَّذِينَ يَرُدُّونَ عَلَى الْأَشْعَرِيَّةِ،
 فَكَانُوا حَائِطًا صَدًّا لِلدِّفَاعِ عَنِ الْأَشْعَرِيَّةِ بِشَكْلِ كَبِيرٍ،
 وَيَتَّهِمُونَ الَّذِينَ يَرُدُّونَ عَلَى الْأَشْعَرِيَّةِ بِأَنَّهُمْ لَا يُعَظِّمُونَ
 أُمَّةَ الْإِسْلَامِ (بِقَصْدِ دُونَ أُمَّةِ الْأَشْعَرِيَّةِ)، وَبِأَنَّهُمْ يَجْعَلُونَ
 شَرًّا فِي الْأُمَّةِ وَالْأُمَّةُ لَيْسَتْ مُتَفَرِّغَةً لِمِثْلِ هَذِهِ
 الْمَسَائِلِ [أَيُّ (وَالْأُمَّةُ مُنْشَغِلَةٌ الْآنَ بِمَا هِيَ أَهَمُّ مِنْ
 ذَلِكَ)]، وَبِأَنَّهُمْ يَنْشُرُونَ مَسَائِلَ قَدْ لَا يَفْهَمُهَا كَثِيرٌ مِنَ
 النَّاسِ، وَمَا شَابَهُ ذَلِكَ مِنْ أُمُورٍ يُحَارِبُونَ بِهَا مَنْ يَرُدُّ
 عَلَى الْأَشْعَرِيَّةِ، فَهَذِهِ الْفِرْقَةُ أَوْ هَذِهِ الطَّائِفَةُ **كَانَتْ**
حَائِطًا صَدًّا وَدِفَاعًا عَنِ الْأَشْعَرِيَّةِ بِاسْمِ أَهْلِ السُّنَّةِ... ثُمَّ
 قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ ابْنِ شَمْسِ الدِّينِ-: إِنَّ الْعُقَلَاءَ لَمَّا يَرَوْنَ
 أَنَّ أَنَاسًا يَدْعُونَ إِلَى فَهْمِ الْخَلْفِ وَأَنَاسًا يَدْعُونَ إِلَى
 فَهْمِ السَّلَفِ، وَالَّذِينَ يَدْعُونَ إِلَى فَهْمِ السَّلَفِ لَا
 يَقُولُونَ فَهْمُ السَّلَفِ بِمَنْظُورِ **فُلَانٍ الَّذِي عَاشَ فِي زَمَنِ**
الْخَلْفِ أَوْ بِمَنْظُورِ الشَّيْخِ الَّذِي هُوَ مُعَاصِرٌ، وَإِنَّمَا مِنْ
كُتُبِ السَّلَفِ أَنْفُسِهَا، تَعَالَوْا نَحْكَمْ إِلَى هَذِهِ الْكُتُبِ، هَذِهِ

كُتِبَ السَّلَفِ، هَذِهِ كُتِبَ أُمَّةٌ أَهْلُ الْعِلْمِ، تَرْجِعُ إِلَيْهَا وَتَخْتَكِمُ إِلَيْهَا وَتَنْظُرُ مَنْ **الَّذِي خَالَفَهَا وَمَنْ الَّذِي وَاَفَقَهَا**، فَعِنْدَ ذَلِكَ سَيَسْتَجِيبُ الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ خَيْرٌ، حَتَّى مِنْ الْأَشْغَرِيَّةِ مِنَ الْمَأْثُرِيَّةِ مِنْ غَيْرِهِمْ سَيَسْتَجِيبُونَ إِلَى هَذِهِ الدَّعْوَةِ، **فَإِذَا نَظَرُوا فِي كُتُبِ السَّلَفِ عَرَفُوا الْحَقَّ**. انتهى باختصار. وقال الشيخ محمد بن شمس الدين أيضًا في فيديو له بعنوان (مِنْ أَقْوَى الرَّدودِ عَلَى مُحَمَّدِ بْنِ شَمْسِ الدِّينِ) رَدًّا عَلَى أَحَدِ الْمُدَجَّجِينَ مِنْ مُدَّعِي السَّلَفِيَّةِ: سُنَّةُ النَّبِيِّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ يَدْخُلُهَا الْإِنْسَانُ بِاعْتِقَادِهِ وَعَمَلِهِ، وَنَحْنُ مِنْ أَهْلِهَا **[أَيُّ (مِنْ أَهْلِ السُّنَّةِ)]** شِئْتُمْ أَمْ أَبَيْتُمْ، لِأَنَّا قَرَأْنَا الْقُرْآنَ الْكَرِيمَ وَاتَّبَعْنَا مَا فِيهِ وَقَرَأْنَا السُّنَّةَ وَاتَّبَعْنَا مَا فِيهَا وَلَزَمْنَا مَنَهْجَ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنَ السَّلَفِ الصَّالِحِ **كَمَا دُونَ فِي كُتُبِهِمْ**، أَنْتُمْ الَّذِينَ خَالَفْتُمُوهُمْ وَقُلْتُمْ {هَذِهِ الْكُتُبُ نَحْنُ لَا تُرِيدُهَا} يَعْنِي {نَحْنُ نَفْهَمُهَا بِفَهْمِ الْمُعَاصِرِينَ بِفَهْمِ الْمُتَأَخِّرِينَ}!... ثم قال -أي الشيخ ابن شمس الدين-: تَرُدُّ عَلَيْكُمْ بِأَقْوَالِ السَّلَفِ تَرُدُّونَ عَلَيْنَا بِأَقْوَالِ مُتَأَخِّرَةٍ وَمُعَاصِرَةٍ لَيْسَتْ هِيَ أَقْوَالُ السَّلَفِ، **فَمَنْ أَوْلَى النَّاسِ بِالسَّلَفِ!**... ثم قال -أي الشيخ ابن شمس الدين-: يَحْمَدُ اللَّهُ نَحْنُ عَلَى سُنَّةِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، عَلَى السُّنَّةِ الَّتِي كَانَ عَلَيْهَا الصَّحَابَةُ وَالتَّابِعُونَ وَالْأُئِمَّةُ أَحْمَدُ وَمَالِكُ الشَّافِعِيُّ الْبُخَارِيُّ مُسْلِمٌ ابْنُ مَاجَةَ ابْنُ خُزَيْمَةَ، هَذِهِ السُّنَّةُ الَّتِي نَحْنُ عَلَيْهَا بِحَمْدِ اللَّهِ. انتهى باختصار. وفي فيديو أيضًا للشيخ محمد بن شمس موجود **على هذا الرابط** سُئِلَ الشَّيْخُ (فِي ظِلِّ تَعَدُّدِ الطَّوَائِفِ وَالْمَذَاهِبِ، كَيْفَ أَعْرِفُ مِنْ أَيْنَ أَسْتَقِي دِينِي؟)، فَأَجَابَ: تَتْرُكُ كُلَّ هَذِهِ الطَّوَائِفِ وَالْمَذَاهِبِ، وَعَلَيْكَ **بِالْقُرْآنِ وَالسُّنَّةِ وَكَلَامِ السَّلَفِ**؛ كَلَامُ السَّلَفِ لَا تَأْخُذُهُ مِنِّي وَمِنْ وَاحِدٍ أَشْغَرِي وَمِنْ وَاحِدٍ مُدَجَّجٍ وَمِنْ وَاحِدٍ مَدْخَلِي وَكَذَا... **خُذْهُ مِنْ**

السَّلَفِ أَنْفُسِهِمْ (مِنْ كُتُبِ السَّلَفِ نَفْسِهَا). انتهى.
 وقال الشيخ محمد بن شمس الدين أيضًا في فيديو له
 بعنوان (وليد السعيدان يُنْقِلُ على نفسه): **إِنَّ الْعِلْمَ**
عِنْدَنَا مَا وَجَدَ فِي الْكُتُبِ الْقَدِيمَةِ الْأَصْلِيَّةِ الْعَتِيقَةِ الَّتِي
بَنَاهَا أَهْلُ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ وَالَّتِي بُنِيَ عَلَيْهَا أَصُولُ أَهْلِ
السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ... ثم قال -أي الشيخ ابن شمس
 الدين-: نحن عندنا مشايخ السَّلَفِ، عندنا كُتُبُ السَّلَفِ،
 وهذا الذي يَجْعَلُ النَّاقِمَ مِنَّا وَالْمُخَالِفَ لَنَا لَا يَسْتَطِيعُ أَنْ
 يَرُدَّ بِالْعِلْمِ، **فَقَطُّ يَهْوِشُ تَهْوِيشًا...** ثم خاطب الشيخ
 ابن شمس الدين الشيخ السعيدان فقال له: الآن أخرج
 لي خَمْسَةَ كُتُبٍ **[أَيٍّ مِنْ كُتُبِ السَّلَفِ]** فَقَطُّ، وَقُلْ لِي
 إِنَّكَ تَحْتَكِمُ فِي فَهْمِ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ إِلَيْهَا، **وَنَرَى مَنْ**
يَلْتَزِمُهَا وَمَنْ لَا يَلْتَزِمُهَا... ثم قال -أي الشيخ ابن
 شمس الدين-: اللَّهُمَّ لَا تَغْتِنَا فِي دِينِنَا، اللَّهُمَّ تَبَيَّنَا عَلَى
 مَنَهِجِ السَّلَفِ الصَّالِحِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، اللَّهُمَّ جَنِّبْ
 أَلْسِنَتَنَا الْكَذِبَ وَالْبُهْتَانَ وَالزُّورَ، وَلَا تَجْعَلْنَا مِنْ يَنْكُصُ
 عَلَى عَقِبَيْهِ فَيُخَالِفُ السَّلَفَ الصَّالِحَ وَيُخَالِفُ الْقَوَاعِدَ
 الصَّحِيحَةَ السُّنِّيَّةَ الَّتِي كَانَ عَلَيْهَا سَلَفُنَا الصَّالِحُ رَضِيَ
 اللَّهُ عَنْهُمْ. انتهى بتصرف. وقال الشيخ محمد بن
 شمس الدين أيضًا في فيديو له بعنوان (احتجاج
 الأشعرية بأن أسانيد الكتب فيها أشاعرة): **الْأَشْعَرِيَّةُ**
يَسْتَشْهَدُونَ أَنَّ هُنَاكَ أَسَانِيدَ فِي الْأَزْمِنَةِ الْمُتَأَخَّرَةِ تَمُرُّ
مِنْ طَرِيقِ الْأَشْعَرِيَّةِ، فنقول لهم {هَلْ هَذِهِ حُجَّةٌ فَعَلًا
 لِتَصْحِيحِ عَقَائِدِكُمْ؟!}، أَمَّا الْجَوَابُ عَلَى اسْتِدْلَالِهِمْ هَذَا،
 فنقول، **الْأَسَانِيدُ تَوْعَانِ،** أسانيدُ لمؤلفي الكتب (من
 مؤلف الكتاب إلى النبي صلى الله عليه وسلم)،
 وأسانيدُ (مِنَّا إِلَى مُؤَلِّفِي الْكُتُبِ)، يَعْنِي هَذَا الْكِتَابُ الَّذِي
 تَرَوْنَهُ أَمَامَكُمْ هُوَ سُنَنُ أَبِي دَاوُدَ، أَبُو دَاوُدَ رَحِمَهُ اللَّهُ
 عَلَيْهِ (يَرَوِي الْحَدِيثَ بِإِسْنَادٍ مِنْهُ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
 وَسَلَّمَ)، وَأَنَا (أَرَوِي هَذَا الْكِتَابَ بِإِسْنَادٍ مِنِّي لِأَبِي دَاوُدَ

رَحْمَةُ اللَّهِ عَلَيْهِ)، الإسناد الذي من أبي داود إلى النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مُهِمٌّ جَدًّا لِأَنَّهُ بِنَاءٌ عَلَيْهِ يَكُونُ الْحَدِيثُ صَحِيحًا أَوْ ضَعِيفًا، أما الإسناد مني أو من غيري إلى أبي داود فهو فعلًا لا أَهَمِّيَّةٌ عِلْمِيَّةٌ لَهُ، فلو أن هذا الكتاب [يعني سنن أبي داود] جاء شخص في يومنا هذا [و] رَوَاهُ عن علي جمعة [الجهمي القُبُورِي] مفتي الديار المصرية، وعضو هيئة كبار العلماء بالأزهر، واختير ضمن أكثر خمسين شخصيةً مُسْلِمَةً تأثيرًا في العالم لأَحَدَ عَشَرَ عَامًا على التوالي من عام 2009م إلى 2019م، عَنِ الْمَسِيحِ الدَّجَالِ، عَنِ الْجِنِّ وَالشَّيَاطِينِ وَالْيَهُودِ وَالنَّصَارَى، وَضُولا إلى أبي داود، أو رَوَاهُ بِإِسَانِيَدٍ فِيهَا أَصْدَقُ الصَّادِقِينَ وَضُولا إلى أبي داود، فهذا لَنْ يُغَيِّرَ شَيْئًا فِي الْكِتَابِ، الْكِتَابُ مَعْرُوفٌ [قَالَ الشَّيْخُ مُحَمَّدُ بْنُ شَمْسِ الدِّينِ فِي فَيْدِيُو لَهُ بِعُنوان (أَسَاسِيَّاتُ عِلْمِ الْحَدِيثِ وَأَنوَاغُهُ): يُوجَدُ مُصَنَّفُونَ، أَنَاسٌ جَمَعُوا الْأَحَادِيثَ مِنْ شَيْءٍ بِقَاعِ الْأَرْضِ وَجَمَعَوْهَا فِي كُتُبٍ كَالْبُخَارِيِّ وَمُسْلِمٍ وَأَبِي دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيَّ، وَهَذِهِ الْكُتُبُ وَصَلَتْ إِلَيْنَا بِالتَّوَاتُرِ، وَصَلَتْ إِلَيْنَا كَمَا كَتَبَهَا الْمُصَنَّفُونَ... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ ابْنُ شَمْسِ الدِّينِ-: فِدْرَاسَةُ الْحَدِيثِ [أَيُّ تَصَحِيحًا وَتَضَعِيفًا] تَكُونُ فِي هَذِهِ الْمَسَافَةِ (بَيْنَ الْمُصَنِّفِ وَرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ). انْتَهَى بِاخْتِصَارٍ] لَنْ يَضُرَّ هَذَا الْإِسْنَادُ وَلَنْ يَنْفَعَهُ ذَاكَ الْإِسْنَادُ، وَلِهَذَا إِعْتَادَ النَّاسُ فِي الْأَزْمِنَةِ الْمُتَأَخِّرَةِ أَنْ يَرُؤُوا الْكُتُبَ عَنْ أَطْوَلِ النَّاسِ عُمرًا، فَلَوْ أَنَّ شَخْصًا فِي زَمَانِنَا هَذَا وَجَدَ رَجُلًا عُمرُهُ 110 سِنِينَ، هَذَا الَّذِي عُمرُهُ كُلُّ هَذِهِ الْمُدَّةِ يُمكنُ هُوَ لَمَّا كَانَ عُمرُهُ 10 سِنِينَ التَّقَى بِشَيْخِ عُمرُهُ 110 سِنِينَ، فَأَنَا لَمَّا أَرَوِي عَنْ هَذَا الَّذِي الْيَوْمَ عُمرُهُ 110 سِنِينَ أَنَا إِخْتَصَرْتُ زَمَنًا طَوِيلًا فَأَصِلُ إِلَى أَبِي دَاوُدَ بِإِسْنَادٍ قَصِيرٍ (عَدَدُ الرِّجَالِ بَيْنِي وَبَيْنَ أَبِي دَاوُدَ سَيَصِيرُ قَصِيرًا قَلِيلًا)، لِمَاذَا؟ لِأَنِّي

رَوَيْتُ عَنْ شَخْصٍ كَبِيرِ السَّنِ، هَذَا الشَّخْصُ الَّذِي رَوَيْتُ
عَنْهُ الَّذِي إِفْتَرَضْنَاهُ قَدْ **لَا يَكُونُ إِنْسَانًا مُؤَهَّلًا لِلرَّوَايَةِ!**
وَلَكِنْ عِنْدَهُ إِجَازَةٌ وَرَوَى لِلنَّاسِ وَالنَّاسُ قَرَأُوا عَلَيْهِ
(صَارُوا يَقْرَأُونَ عَلَيْهِ وَصَارَ يُحِيرُ النَّاسَ!)، فَصَارَ النَّاسُ
فِي هَذِهِ الْأَزْمِنَةِ الْمُتَأَخِّرَةِ يَبْحَثُونَ عَنْ رَجُلٍ كَبِيرِ السَّنِ
لِيَرَوْا مِنْ خِلَالِهِ **بَعْضَ النَّظَرِ عَنْ أَهْلِيَّتِهِ فِي الرِّوَايَةِ!**
وَبَعْضُ النَّاسِ قَدْ يَرَوِي عَنْ مَشَاهِيرَ (يَعْنِي شَخْصًا
مَشْهُورًا جَدًّا لَهُ إِنْشَاءٌ كَبِيرٌ)، قَدْ يَرَوِي عَنْهُ **بَعْضُ النَّظَرِ**
عَنْ إِسْنَادِهِ وَأَهْلِيَّتِهِ! لِأَنَّهُ شَخْصٌ مَشْهُورٌ! سَأَنْقُلُ لَكَ
عَلَى كَلَامِي هَذَا الَّذِي قُلْتَهُ ثَلَاثَ شَهَادَاتٍ، أَظُنُّكَ
سَتَرْتَضِي بِهَا أَوْ بَعْضُهَا! الشَّهَادَةُ الْأُولَى شَهَادَةُ
النَّوَوِيِّ (إِنِّي، النَّوَوِيُّ عَاشَ فِي الْمِائَةِ السَّابِعَةِ)، قَالَ
[أَيُّ النَّوَوِيِّ] {أَعْرَضَ النَّاسُ فِي هَذِهِ الْأَزْمَانِ عَنْ إِعْتِبَارِ
مَجْمُوعِ الشَّرُوطِ الْمَذْكُورَةِ -يَعْنِي فِي صِحَّةِ الْأَسَانِيدِ-
لِكَيْ يَكُونَ الْمَقْصُودُ صَارَ **إِبْقَاءَ سِلْسِلَةِ الْإِسْنَادِ** الْمُخْتَصَّ
بِالْأَمَّةِ {، هَذَا قَالَهُ فِي كِتَابِ (التَّقْرِيبُ وَالتَّيْسِيرُ)، إِذَا هُوَ
يَقُولُ لَكَ {إِنَّ النَّاسَ كَانُوا **لَا يَهْتَمُّونَ لِأَهْلِيَّةِ هَذَا الَّذِي**
يَرَوُونَهُ عَنْهُ! وَإِنَّمَا يَهْتَمُّونَ لِإِبْقَاءِ الْإِسْنَادِ فَقَطْ!}، هَذِهِ
الشَّهَادَةُ الْأُولَى! خُذِ الشَّهَادَةَ الثَّانِيَةَ، **[وَأ]** هِيَ شَهَادَةُ
الْحَافِظِ الْعِرَاقِيِّ **[ت806هـ]**، قَالَ {وَيَنْبَغِي بَعْدَ أَنْ صَارَ
الْمَلْحُوظُ **إِبْقَاءَ سِلْسِلَةِ الْإِسْنَادِ!** أَنْ يُتَكَرَّرَ بِإِسْمَاعِ الصَّغِيرِ
أَوَّلَ زَمَانٍ يَصِحُّ فِيهِ سَمَاعُهُ} هَذَا فِي كِتَابِ (التَّقْيِيدُ
وَالِإِضَاحُ) يَعْنِي يَقُولُ {فِي زَمَانِنَا هَذَا أَصْبَحَ الْمَقْصُودُ
مُجَرَّدَ **إِبْقَاءِ سِلْسِلَةِ الْإِسْنَادِ!** لَيْسَ الْمَقْصُودُ الرَّوَايَةُ عَنْ
أَهْلِ الْجَفْظِ وَأَهْلِ الْإِتْقَانِ وَأَهْلِ الْعَقِيدَةِ الصَّحِيحَةِ، لَا مَا
عَادَ هَذَا مَقْصُودًا فِي هَذِهِ الْأَزْمِنَةِ، إِنَّمَا صَارَ الْمَقْصُودُ
مُجَرَّدَ إِبْقَاءِ سِلْسِلَةِ الْإِسْنَادِ، مُجَرَّدَ **أَنْ تَقُولَ أَنَا عِنْدِي**
سَنَدٌ إِلَى هَذَا الْكِتَابِ! {، فَعِنْدَ ذَلِكَ مَاذَا يَنْصَحُ الْعِرَاقِيُّ،
يَقُولُ لَكَ {إِبْنُكَ إِذَا صَارَ مُمَيَّرًا، يَعْنِي صَارَ عُمُرُهُ خَمْسَ
سَنَوَاتٍ سِتَّ سَنَوَاتٍ، فَتَأْخُذْهُ إِلَى الْعُلَمَاءِ كِبَارِ السَّنِ

لِيُدْرِكَ وَيَأْخُذَ مِنْهُمْ إِجَازَةً { هَكَذَا الطِّفْلُ لَا يَفْهَمُ شَيْئًا [وَقَدْ] سَمِعَ الْكِتَابَ وَأَخَذَ إِجَازَةً!، يَكْبُرُ [فَيُقَالُ لَهُ] {تَعَالَ أَجْزَانًا}!، صَارَ الْإِسْنَادُ بِهَذَا عَالِيًا [الْإِسْنَادُ الْعَالِي] هُوَ الَّذِي قُلَّ عَدَدُ رِجَالِهِ بِالنِّسْبَةِ إِلَى سَنَدٍ آخَرَ يَرُدُّ بِهِ ذَلِكَ الْحَدِيثَ بَعَيْنِهِ بَعْدَ أَكْثَرِ!، إِذَا هَذِهِ شَهَادَةُ الْعِرَاقِيِّ بَعْدَ شَهَادَةِ النَّوَوِيِّ! الشَّهَادَةُ الثَّالِثَةُ هِيَ شَهَادَةُ الْحَافِظِ الذَّهَبِيِّ، قَالَ [أَيُّ الذَّهَبِيِّ الْمُتَوَفَّى عَامَ 748 هـ فِي كِتَابِهِ (زَعْلُ الْعِلْمِ)] {الْمُحَدِّثُونَ غَالِبُهُمْ لَا يَفْقَهُونَ وَلَا هِمَّةَ لَهُمْ فِي مَعْرِفَةِ الْحَدِيثِ وَلَا التَّذَيُّنَ بِهِ بَلِ الصَّحِيحُ وَالْمَوْضُوعُ عِنْدَهُمْ شَبَهُ [أَيُّ سَوَاءٍ]} هُوَ يَتَكَلَّمُ عَنْ مُحَدَّثِي أَهْلِ زَمَانِهِ طَبْعًا وَلَيْسَ الْكُلُّ بِالتَّأَكِيدِ لِأَنَّهُ فِي زَمَانِهِ كَانَ مِنْ مُحَدَّثِي الْأُمَّةِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ وَالْبِرْزَالِيُّ [تُوفِيَ الْبِرْزَالِيُّ عَامَ 739 هـ وَهُوَ أَخَذَ تَلَامِيذَ ابْنِ تَيْمِيَّةَ وَأَخَذَ شُيُوخَ الذَّهَبِيِّ] وَأَمْثَالَهُمْ، لَكِنْ هُوَ يَقْصِدُ عَامَّةً مَن يَرَوِي النَّاسُ عَنْهُمْ مِنْ كِبَارِ السُّنَنِ وَمَا شَابَهُ [يَعْنِي مِمَّنْ كَانَ غَيْرَ مُؤَهَّلٍ لِلرَّوَايَةِ]، وَلَيْسَ هَذَا شَرْحًا مِنِّي، لِأَنَّهُ [أَيُّ الذَّهَبِيِّ] بَعْدَ ذَلِكَ أَتَنِي عَلَى عُلَمَاءِ السَّلَفِ وَمُحَدَّثِي السَّلَفِ، لَكِنْ هُوَ يَتَكَلَّمُ عَنْ أَهْلِ زَمَانِهِ يَقُولُ {لَا يَفْقَهُونَ}، الْآنَ الْأَشْعَرِيَّةُ يَسْتَدِلُّونَ بِهَؤُلَاءِ الَّذِينَ لَا يَفْقَهُونَ عَلَى صِحَّةٍ دِينِهِمْ!... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ ابْنِ شَمْسِ الدِّينِ-: مَاذَا قَالَ الذَّهَبِيُّ بَعْدَ كَلَامِهِ هَذَا؟، قَالَ {فَإِشِ السَّمَاعُ عَلَى جَهْلَةِ الْمَشِيخَةِ [أَيُّ الشُّيُوخِ] الَّذِينَ يَنَامُونَ وَالصَّبَّابُونَ يَلْعَبُونَ! وَالشَّيْبَةُ [أَيُّ التَّيَّبَابِ] يَتَخَدِّثُونَ وَيَمْرَحُونَ!، وَكَثِيرٌ مِنْهُمْ [أَيُّ مِنَ الشُّيُوخِ] يَنْعَسُونَ وَيُكَابِرُونَ وَالْقَارِئُ يُصَحِّفُ (يَعْنِي يُخْطِئُ أَثْنَاءَ قِرَاءَتِهِ)!}... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ ابْنِ شَمْسِ الدِّينِ-: إِذَا هَكَذَا حَالُ مَجَالِسِ الرِّوَايَةِ فِي كَثِيرٍ مِنْهَا فِي تِلْكَ الْأَزْمِنَةِ، فَهَلِ الَّذِي يَرَوِي عَنْ مِثْلِ هَؤُلَاءِ فِي هَذِهِ الْمَجَالِسِ الَّتِي فِيهَا قِرَاءَةُ خَطَا لِلْكِتَابِ! وَشَيْخٌ نَائِمٌ! وَنَاسٌ غَيْرُ مُنْتَبِهِينَ! هَلْ هَؤُلَاءِ عِنْدَمَا يُرَوَى عَنْهُمْ

تَسْتَدِلُّ بِمَذْهَبِهِمُ الْبَاطِلِ [وَالَّذِي هُوَ الْمَذْهَبُ الْأَشْعَرِيُّ] عَلَى صِحَّةِ دِينِكَ!، هَذَا مِنَ الْخَلَلِ وَمِنْ ضَعْفِ الْحُجَّةِ...
 ثُمَّ قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ ابْنُ شَمْسِ الدِّينِ-: وَسَارِيكَ شَيْئًا (مَنْ الْعَالِيَةُ عَلَى مَنْ فِي الْأَسَانِيدِ؟)، كَمَا [سَبَقَ أَنْ] أَثْبَتْنَا لَكُمْ أَنَّهُمْ [أَيُّ الْأَشَاعِرَةِ] عَالِيَةٌ عَلَيْنَا [أَيُّ عَلَى أَهْلِ السُّنَّةِ] فِي (الْعِلْمِ) سَأَثَبْتُ لَكُمْ أَنَّهُمْ أَيْضًا عَالِيَةٌ عَلَيْنَا فِي (الْأَسَانِيدِ) وَرَاجِعُوا خَلْفِي، وَالْآنَ سَأَعْطِيكَ مِثَالًا عَلَى مَا قَالَهُ الذَّهَبِيُّ مِنْ أَنَّهُمْ قَدْ يَفْرَأُونَ عَلَى أَنْاسٍ هُمْ غَيْرُ مُؤَهَّلِينَ لَيْسُوا عُلمَاءَ أَساسًا، خُذِ ابْنَ حَجَرَ [سَبَقَ بَيَانُ أَنْ (ابْنَ حَجَرَ الْعَسْقَلَانِيَّ) أَشْعَرِيٌّ قَدْ خَالَفَ عَقِيدَةَ أَهْلِ السُّنَّةِ فِي بَابِ الصِّفَاتِ وَالْإِيمَانِ وَالْقَدَرِ وَالتَّبَوُّاتِ وَتَوْحِيدِ الْأُلُوْهِيَّةِ، وَأَنَّهُ كَانَ يَسْتَغِيثُ بِالنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَأَنَّهُ كَانَ يَرَوِي بُرْدَةَ الْبُوصَيْرِيِّ بِإِسْنَادِهِ، وَأَنَّهُ كَانَ يُسَمِّي أَهْلَ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةَ (الْمُشَبَّهَةَ)] الرَّجُلَ الَّذِي اسْتَشْهَدُوا بِهِ عَلَى صِحَّةِ دِينِهِمْ، وَهُوَ [أَيُّ (ابْنَ حَجَرَ)] رَجُلٌ مِنْ أَشْهَرِ الْمُسْنِدِينَ فِي زَمَانِهِ، ابْنُ حَجَرَ يَقُولُ [فِي (الْمُعْجَمِ الْمُفْهَرَسِ)] {كِتَابُ الْعِلْمِ لِيُوسُفَ بْنِ يَعْقُوبَ الْقَاضِي [ت297هـ]، قَرَأْتُهُ عَلَى فَاطِمَةَ بِنْتِ الْمُتَجَا} وَكَذَلِكَ قَالَ {كِتَابُ الْعِلْمِ لِأَبِي بَكْرٍ أَحْمَدَ بْنِ سَعِيدِ الْمَرْوَزِيِّ [ت292هـ]، قَرَأْتُهُ عَلَى فَاطِمَةَ بِنْتِ الْمُتَجَا} وَقَرَأَ [أَيُّ (ابْنَ حَجَرَ)] عَلَى فَاطِمَةَ هَذِهِ قُرَابَةَ الْخَمْسِينَ كِتَابًا، مَنْ هِيَ فَاطِمَةُ بِنْتُ الْمُتَجَا؟، قَالَ [أَيُّ (ابْنَ حَجَرَ)] {وُلِدَتْ سَنَةَ 712هـ تَقْرِيبًا، وَأَسْمَعْتُ عَلَى أَبِي مُحَمَّدٍ بْنِ أَبِي التَّائِبِ وَأَجَازَ لَهَا التَّقِيُّ سُلَيْمَانُ وَأَبِي بَكْرٍ الدَّشْتِي... وَذَكَرَ أَسْمَاءُ} فَهُوَ يَتَكَلَّمُ عَنْ إِنْسَانَةٍ فِي صِغَرِهَا أَسْمَعْتُ، إِيْشَ يَعْنِي (أَسْمَعْتُ)؟ يَعْنِي كَانَتْ صَغِيرَةً، لَمَّا كَانَتْ صَغِيرَةً أَخَذَتْ عَلَى مَشَايِخَ، وَالْمَشَايِخُ قَالُوا أَجْزَنَا فُلَانَةٌ، أَوْ أَجْزَنَا الْحَاضِرِينَ (وَمِنْ بَيْنِهِمْ كَانَتْ هَذِهِ الطِّفْلَةُ)، لَمَّا كَبُرَتْ وَصَارَتْ سِنَهَا كَبِيرَةً جِدًّا (صَارَتْ عَجُوزًا) عَرَفَ ابْنَ حَجَرَ

أَنَّ هُنَاكَ مَنْ أَجَارَ لَهَا فَذَهَبَ يَقْرَأُ عَلَيْهَا كُتُبًا وَهِيَ إِمْرَأَةٌ
عَادِيَّةٌ مِنْ عَوَامِّ النَّاسِ! قَرَأَ عَلَيْهَا ابْنُ حَجَرٍ خَمْسِينَ
كِتَابًا وَيُسَيِّدُ مِنْ طَرِيقِهَا!، فَكَيْفَ يُسْتَدَلُّ بِمِثْلِ هَذِهِ
الْأَسَانِيدِ عَلَى صِحَّةِ عَقِيدَةٍ مُعَيَّنَةٍ وَبُطْلَانِ عَقِيدَةٍ أُخْرَى!،
هَذِهِ الْأَسَانِيدُ أَاسَاسًا لَيْسَ لَهَا قِيَمَةٌ عِلْمِيَّةٌ، هِيَ كَشَهَادَةِ
الدُّكْتُورَةِ الَّتِي بَعْضُ الْجَامِعَاتِ تَبِيعُهَا بَيْعًا فَيَأْتِي شَخْصٌ
وَيَشْتَرِي هَذِهِ الشَّهَادَةَ وَيَتَطَاوَلُ عَلَى إِنْسَانٍ أَفْتَى
عُمُرَهُ بِالْعِلْمِ لَكِنَّهُ لَمْ يَشْتَرِ مِثْلَ هَذِهِ الشَّهَادَةِ!... ثُمَّ
قَالَ -أَيُّ الشَّيْخِ ابْنُ شَمْسٍ الْبَدِينِ-: أَسَانِيدُ الْكُتُبِ
التَّسْعَةِ [وَهِيَ الْكُتُبُ السَّتَّةُ، وَمُوطَأُ مَالِكٍ، وَمُسْنَدُ أَحْمَدَ،
وَسُنَنُ الدَّارِمِيِّ] الَّتِي يُعْتَمَدُ عَلَيْهَا فِي تَصْحِيحٍ وَتَضْعِيفٍ
الْأَحَادِيثِ وَتَعْتَمَدُ عَلَيْهَا الْأُمَّةُ فَلَيْسَ فِيهَا جَهْمِيٌّ وَاحِدٌ،
إِذْ أَنَّ عُلَمَاءَنَا مَا كَانُوا يَرَوُونَ عَنِ الْجَهْمِيَّةِ لِأَنَّ عَقِيدَتَهُمْ
فَاسِدَةٌ بَلْ قَدْ لَا يَكُونُونَ يَغْتَبِرُونَهُمْ مُسْلِمِينَ أَاسَاسًا
حَتَّى يَرَوْا عَنْهُمْ شَيْئًا فِي الدِّينِ، فَهَذِهِ هِيَ الْأَسَانِيدُ
الَّتِي يُعْتَمَدُ عَلَيْهَا، أَخْرَجُوا لَنَا رَجُلًا مِنْ رِجَالِ أَسَانِيدِ
هَذِهِ الْكُتُبِ [التَّسْعَةِ] عَلَى عَقِيدَتِكُمْ، لَنْ تَجِدُوا، ثُمَّ مَنْ
الْعَالَةُ عَلَى الْآخِرِ فِي الْأَسَانِيدِ؟ نَحْنُ الْعَالَةُ عَلَيْهِمْ أَمْ
هُمْ عَالَةُ عَلَى شُيُوخِنَا؟، ابْنُ حَجَرٍ رَوَى مِائَةً وَخَمْسِينَ
كِتَابًا مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، مَنْ هُوَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ هَذَا؟
[هُوَ] أَبُو هُرَيْرَةَ، مَنْ هُوَ أَبُو هُرَيْرَةَ هَذَا؟ هُوَ ابْنُ الْحَافِظِ
الدَّهْلِيِّ، وَكَذَلِكَ رَوَى تَقْرِيبًا خَمْسَةً وَعِشْرِينَ كِتَابًا مِنْ
طَرِيقِ أَبِي الْوَقْتِ السَّجَزِيِّ [ت553هـ]، مَنْ هُوَ أَبُو
الْوَقْتِ السَّجَزِيِّ هَذَا؟ [هُوَ] عَالِمٌ مِنْ عُلَمَائِنَا، شَيْخٌ مِنْ
مَشَائِخِنَا، سُنِّيٌّ، بَلْ هُوَ مِنْ تَلَامِيذِ الْهَرَوِيِّ [ت481هـ]
الَّذِي كَانَ يُكْفِّرُ الْأَشَاعِرَةَ، بَلْ رَوَى ابْنُ حَجَرٍ مِائَتِي
كِتَابٍ مِنَ الْكُتُبِ الَّتِي تَمُرُّ مِنْ طَرِيقِ أَبِي طَاهِرِ السَّلَفِيِّ
[ت576هـ] الَّذِي كَانَ يَدْمُ الْأَشْعَرِيَّةَ ذَمًّا كَبِيرًا، وَرَوَى
[أَيُّ (ابْنِ حَجَرٍ)] بِضْعَةَ كُتُبٍ عَنِ الْحَافِظِ عَبْدِ الْغَنِيِّ
الْمَقْدِسِيِّ [ت600هـ] الَّذِي كَانَ يُكْفِّرُ الَّذِي يَعْتَقِدُ عَقَائِدَ

الأشعرية؛ فَأَنَا جِئْتُكَ بِأَمْثِلَةٍ لِرِجَالٍ عُرِفَتْ عَقِيدَتُهُمْ
[يَعْنِي عُرِفَ أَنَّهُمْ مِنْ أَهْلِ السُّنَّةِ] ابْنُ حَجَرٍ يُكْثِرُ مِنَ
 الرِّوَايَةِ مِنْ طَرِيقِهِمْ، وَهُمْ بَيْنَ دَامٍ لِلأَشْعَرِيَّةِ وَبَيْنَ
مُكْفِرٍ لَهُمْ، فَمَنْ الْعَالَةُ عَلَى الْآخِرِ!... ثُمَّ قَالَ -أَيُّ
 الشَّيْخِ ابْنُ شَمْسِ الدِّينِ-: فَحَتَّى الْأَسَانِيدُ -التي هي
 بِالنِّهَايَةِ لَيْسَتْ يُعْتَمَدُ عَلَيْهَا فِي تَصْحِيحٍ وَتَضْعِيفٍ وَلَا
 شَيْءٍ- شُيُوخُهُمْ وَكِبَارُهُمْ عَالَةُ فِيهَا عَلَى مَشَائِخِنَا
 وَعُلَمَائِنَا رَحِمَهُ اللَّهُ عَلَيْهِمْ. انْتَهَى بِتَصْرِفٍ. وَقَالَ الشَّيْخُ
 مُحَمَّدُ بْنُ شَمْسِ الدِّينِ أَيْضًا فِي مَقَالَةٍ لَهُ بِعُنْوَانِ (نَقْضُ
 أدِلَّةِ الْأَشْعَرِيَّةِ عَلَى صِحَّةِ دِينِهِمْ) عَلَى مَوْقِعِهِ **فِي هَذَا**
الرَّابِطِ: يَسْتَشْهِدُونَ **[بِأَنَّ]** هُنَاكَ أَسَانِيدَ فِي **الْأَزْمِنَةِ**
الْمُتَأَخِّرَةِ تَمُرُّ مِنْ **طَرِيقِ الْأَشْعَرِيَّةِ**، فَهَلْ هَذِهِ حُجَّةٌ
 لِتَصْحِيحِ مَا هُمْ عَلَيْهِ مِنْ سُوءِ إِعْتِقَادٍ؟! **فَهَذِهِ الْأَسَانِيدُ**
لَيْسَ لَهَا قِيَمَةٌ عِلْمِيَّةٌ، فَأَمَّا الْأَسَانِيدُ الَّتِي يَقُومُ عَلَيْهَا
 دِينُ اللَّهِ تَعَالَى، وَيُعْتَمَدُ عَلَيْهَا فِي صِحَّةِ حَدِيثِ النَّبِيِّ
 صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، **فَلَيْسَ فِيهَا جَهْمِيٌّ وَاحِدٌ، إِذْ كَانَ**
عُلَمَاؤُنَا لَا يَرَوْنَهُ عَمَّنْ هَذِهِ عَقِيدَتُهُ. انْتَهَى بِاخْتِصَارٍ.

وَأخِيرًا، أَسْأَلُ اللَّهَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى وَجَلَّ فِي عُلَاهُ، أَنْ
 يَجْعَلَ كُلَّ عَمَلِي صَالِحًا، وَلَوْجْهَهُ خَالِصًا، وَلَا يَجْعَلَ لِأَحَدٍ
 مِنْ دُونِهِ فِي ذَلِكَ شَيْئًا، وَصَلِّيَ اللَّهُ عَلَى مُحَمَّدٍ وَآلِهِ
 وَصَحْبِهِ وَمَنْ تَبِعَهُ بِإِحْسَانٍ إِلَى يَوْمِ الدِّينِ، وَآخِرُ دَعْوَايَ
 أَنْ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ.

فَرَعْتُ مِنْ جَمْعِهِ وَتَرْتِيهِ بِفَضْلِ اللَّهِ تَعَالَى وَعَوْنِهِ
 فِي الْخَامِسِ عَشَرَ مِنْ رَبِيعِ الْأَوَّلِ سَنَةِ تِسْعٍ
 وَثَلَاثِينَ وَأَرْبَعِمِائَةٍ وَأَلْفٍ
 الْفَقِيرُ إِلَى عَفْوِ رَبِّهِ

تَنبِيهَاتٌ مُهِمَّةٌ

(1) النُّسخةُ (docx) هي النُّسخةُ المُحرَّرُ بها هذا الكِتَابُ، وقد تَمَّ ذلكُ بِوَاسِطَةِ اسْتِخْدَامِ البرنامِجِ (Microsoft Office Professional Plus 2013).

(2) النُّسخَةُ (doc و rtf و pdf و html و epub و mobi و azw3) هي نُسخُ مُنتَجَةٍ آلياً مِنْ خِلَالِ النُّسخَةِ (docx).

(3) تَتَمَيَّزُ النُّسخَةُ (doc) عَنِ النُّسخَةِ (docx) مِنْ حَيْثُ أَنَّهَا أَسْرَعُ بِكَثِيرٍ عِنْدَ فَتْحِهَا.

(4) إِذَا أَرَدْتَ أَنْ تُسَاهِمَ فِي تَشْرِيعِ هَذَا الكِتَابِ، وَفِي نَفْسِ الْوَقْتِ كُنْتَ تُرِيدُ أَلَّا يَتَعَرَّفَ أَحَدٌ عَلَى هُوَيْتِكَ، فَبِمُكَانِكَ تَحْقِيقُ ذَلِكَ، وَذَلِكَ بِاسْتِخْدَامِ الْمُتَصَفِّحِ (Tor)، أَوْ بِاسْتِخْدَامِ أَحَدِ بَرَامِجِ الـVPN الْمَجَانِّيَةِ مِثْلِ (Proton VPN أو hide.me أو ZenMate VPN أو psiphon3)، مَعَ الْأَخِذِ فِي الْاعْتِبَارِ أَنَّ (VPN ZenMate و psiphon3) لَيْسَا بِمِثْلِ قُوَّةِ الْمُتَصَفِّحِ (Tor) وَلَا بِمِثْلِ قُوَّةِ (Proton VPN و hide.me).

(5) إِذَا أَرَدْتَ أَنْ تُسَاهِمَ فِي تَشْرِيعِ هَذَا الكِتَابِ وَكَانَ لَدَيْكَ عُضُوسِيَّةٌ مَجَانِّيَّةٌ فِي مَوْقِعِ أَرْشِيفِ (https://archive.org)، فَيُمْكِنُكَ ذَلِكَ بِأَنْ تَقُومَ بِاسْتِنْسَاخِ جَمِيعِ الْهَيئَاتِ الَّتِي يُوجَدُ بِهَا الكِتَابُ، وَالَّتِي هِيَ تَتَمَثَّلُ فِي 98 مَلَفًا مَوْجُودًا عَلَى هَذَا الرِّابِطِ أَوْ هَذَا

[الرابط](#)، ولا تَقْتَصِرُ في نَسْخِكَ على المَلَفَاتِ الثَّمَانِيَةِ
التي يَحْتَوِي كُلُّ مَلَفٍ مِنْهَا على نُسخةٍ كَامِلَةٍ مِنَ
الكِتَابِ، بَلِ احْرِمْنِ على نَسْخِ الـ 98 مَلَفًا، **لِأَنَّ المَلَفَاتِ**
التي تَحْتَوِي على أجزاءٍ أو نُسخٍ مُختَصَرَةٍ تُسَاعِدُ على
تَحْسِينِ ظُهُورِ مُحْتَوَيَاتِ الكِتَابِ في نَتَائِجِ مُحَرَّكَاتِ
الْبَحْثِ؛ ثم بَعْدَ ذَلِكَ قُمْ بِرَفْعِ الـ 98 مَلَفًا بِجِوَارِ مَلَفَاتِكَ
المُوجودةٍ مُسَبِّقًا على مَوْقِعِ أَرشيف.